التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الأول

دار القلم

دمشق

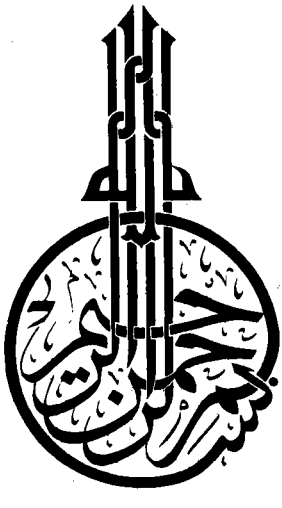
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمدُ لله ربِّ العالمين. قال شيخُنا الأستاذُ العالمُ الأَوحدُ الحافظُ العلامةُ أثيرُ الدين أَوحدُ العلماء العاملين أبو حَيَّانَ محمدُ بنُ يوسُفَ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ بنِ حَيانَ النَّفْزيُّ الأندلسيُّ أَيَّده الله[1]: الحمدُ لله المُتَفَرِّدِ بشريفِ الاختراع، المُتَفضِّلِ بلطيفِ الاصطناع، الذي أَوجدَ عالمَ الإنسان، مَحْفوفاً بمزايا الإحسان، مُهَيَّأً لإدراك العلوم، قابلاً للمنقول منها والمفهوم، وجعل من أشرف المعارف، ما تحلى به جَنانُ العارف، من علم النحو الذي هو المَرْقاةُ إلى فهم كتابِه، والسبيلُ المؤديةُ إلى تَعَرُّفِ خِطابِه، والصلاةُ والسلامُ على المنتخَب من جُرثُومة العَرَب[2]، النامي من دَوْحة الحَسَب، السامي من أَطهرِ نَسَب، محمدٍ صَلَّى اللهُ وسلمَ عليه، وعلى آله المُنْتَمين إليه، ما تَبَلَّجَ الزُّهْر[3]، وتَأَرَّجَ الزَّهْر[4]، والرِّضا عن صَحْبِه مُقْتَبِسي أَنوارِه،

---

(١) قوله: «الحمد لله... أيده الله» أُثبت بدلاً منه في ك ما نصه: «ربّ يسّر وتمم بخير. قال الشيخ الإمام العالم الأوحد القدوة المحقق المدقق العلامة شيخ الإسلام رئيس الديار المصرية والشامية، فريد دهره، ونسيج وحده، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي، نزيل ديار مصر، فسح الله في مدته، ونفع المسلمين ببركته».

وفي ص ما نصه: «رب تمم بخير يا كريم. قال الشيخ الإمام الأستاذ الأوحد الحافظ المِدْرَه الناقد وحيد الدهر وفريد العصر، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الجياني، أبقاه الله ـ تعالى ـ وأمتع المسلمين بعلومه».

(٢) جرثومة كل شيء: أصله ومجتمعه.

(٣) تبلج: أسفر وأضاء وأشرق. والزُّهْر: جمع أَزْهَر، والأزهر: كل لون أبيض صاف مشرق مضيء. ولعله يريد بـ «الزهر» النجوم.

(٤) تأرج الزهر: فاح أَرَجه، والأَرَجُ: نَفْحة الريح الطيبة.

ومُلْتَمِسي آثارِه، ما أَشرقَتْ بالبدرِ الخَضْراء[1]، وتَشَوَّقَتْ للقَطْر الغَبْراء[2].

وبعدُ فإنَّ كتابَ (تَسْهيل الفوائد) في النحو لِبَلَدِيِّنا أبي عبد الله محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ مالكٍ الطائيِّ الجَيَّانيِّ مُقيمِ دِمَشْقَ ـ رَحِمه اللهُ ـ أَبْدَعُ كتابٍ في فَنِّه أُلِّف، وأَجْمَعُ موضوع في الأحكام النحوية صُنِّف، فهو ـ كما قال مُصَنِّفُه فيه ـ جَديرٌ بأن يُلَبِّيَ دَعوتَه الأَلِبَّاءُ، ويَجْتَنِبَ مُنابَذَتَه[3] النُّجَباءُ. ولمَّا كان مُفْرَطَ الإيجاز، غَريبَ الاصطلاح، حاشداً لنوادرِ المسائل، عَرَض فيه من الاستعجام، ما أَدَّى إلى التأخُّر عنه والإحْجام، فنَبَذَه الناسُ بالعَراء، واطَّرَحُوه اطِّراحَ واصل[4] للراء، وأَصبح حالِيه عُطْلاً[5]، ومَعْلَمُه غُفْلاً[6]، وأَنوارُه لا تَتَبَلَّجُ، وأَزهارُه لا تَتَأَرَّجُ، ولاستعصائه قَلَّما قرأه أحدٌ على مؤلِّفِه، ولا تَجاسَرَ على إقرائه نحويٌّ بعدَ موتِ مُصَنِّفِه.

وكانَ ـ رَحِمه الله ـ كثيراً ما يُعْنى بتحريرِه، ويُولَعُ بتهذيبِه وتَغْييرِه، فيَزيد ويَنقُص، ويُنَقِّحُ ويُلَخِّصُ، فنُسِخت من هذا الكتاب نُسَخٌ تَنافَرَ مَبْناها، واختلفَ لفظُها ومعناها، إلى أن عَرَضَ له ـ رَحِمه اللهُ ـ أنْ يَشْرَحَه، ويُفَسِّرَه ويُوَضِّحَه، فغَيَّرَ أكثرَ ما شَرَحَه، ونَظَرَ إليه بعينِ العِناية وتَصَفَّحَه، وانتهى في شرحه إلى باب «مصادر غير الثلاثي»، وذلك أَشَفُّ[7] من نصفِه، وعاقَه عن إكماله محتومُ حَتْفِه.

---

(١) الخضراء: السماء.

(٢) الغبراء: الأرض. وتشوقت: اشتد شوقها.

(٣) المنابذة: المفارقة عن خلاف وبغض.

(٤) واصل: هو أبو حذيفة واصل بن عطاء [٨٠ ـ ١٣١ هـ] من موالي بني مخزوم أو بني ضبة، رأس المعتزلة المعروف، كان من أئمة البلغاء والمتكلمين، وكان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً، فتجنب الراء في خطابه، وضرب به المثل في ذلك. أدب الكاتب ص ١٧ وسير أعلام النبلاء ٥: ٤٦٤ ـ ٤٦٥ (٢١٠) والأعلام ٨: ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٥) يقال: جارية حالٍ: ذات حُلِيّ. والعطل: المرأة ليس عليها حلي.

(٦) المعلم: ما يستدل به على الطريق من أثر. والغفل: ما لا علامة فيه.

(٧) أَشَفُّ: أَفْعَلُ تفضيل من شَفَّ يَشِفُّ، أي: زاد.

فاستخرجتُ فَصَّ هذا الكتاب مما أَوْدَعَه في الشرح إلى حيث انتهى، وجَمعتُ على باقي الكتاب نُسَخاً إليها في الصِّحة المُنْتَهى؛ لأنها طُرِّزتْ بخطِّه، وحُرِّرتْ بين يديه بضَبْطِه، فثَقَّفْتُه[1] حتى استقام مُنْآدُه[2]، وظَفرَ بمطلوبه منه مُرْتادُه. وأخذتُ في إقراء هذا/ الكتاب، أُنَبِّهُ[3] حامِلَه، وأُنَوِّهُ[4] [١/٢:١] خامِلَه، وأَفتَحُ مُقْفَلَه، وأُوضح مُشْكِلَه، وأُحْيِي منه ما كان مَواتاً، وأُجَدِّدُ ما عاد رُفاتاً.

وكان المانع من وضع كتابٍ يتضمنُ شرحَ جميعِه وتكميلَه، واستدراكَ ما أَغفلَ من الأحكام وتذييلَه، ومناقشتَه فيما حَرَّر، والانتقادَ لما فيه قَرَّر، ما كان قد تَقَسَّمَ الخاطرَ من الاشتغال بالاكتساب، المُزْري بذَوِي المعارفِ والأحساب، وأَنَّى يَكْمُلُ انْتِحال، لِمن تَوالى عليه أَمْحال، أو يَتَحَصَّلُ إقبال، لمن تَقَسَّمَ منه البال. ومع ذلك فطالما سَأَلني سائلون من أهل مِصْرَ والشامِ في شرح باقيهِ وتكميلِه، وانتقادِه وتذييلِه، ليكونَ ذلك عُجالةً يَحْظى بها المُسْتَوْفِزُ، ويَرضى ببلوغِ مَوْعودِها المُسْتَنْجِزُ، وتجلو عرائسَه في مِنَصَّةِ التوضيح، وتُبْرِزُ نفائسَه من التلويح إلى التصريح. ومما خُوطِبتُ به من دِمَشْقَ المحروسةِ كلمةٌ، أَوَّلُها:

تَبَـدَّى، فَخِلْنـا وجهَـه فَلَـقَ الصُّبْـحِ ... يَلُوحُ لنا من حالِكِ الشَّعْرِ في جُنْحِ

ومن آخرِها:

إليـكَ ـ أبـا حَيَّـانَ ـ منـي تَحيَّـة ... يَفوقُ شَذاها مِسْكَ دارِينَ[5] في النَّفْحِ
بَـدَأْتَ بـأمـرٍ تَمَّـمَ اللهُ قَصْـدَه ... وكَمَّلَـه بـاليُمْـن منـه وبـالنُّجْـحِ
وسَهَّلْـتَ تَسهيـلَ الفـوائـدِ مُحْسِنـاً ... فكن شارِحاً صَدْري بتكملةِ الشَّرْحِ

---

(١) ثَقَّف الشيءَ: أقام المعوجَّ منه وسوّاه.
(٢) المنآد: المنثني المعوجّ.
(٣) نَبَّهَه: رَفَعَه وشَهَرَ اسمه.
(٤) نَوَّهَ الشيءَ: رفعه.
(٥) دارين: فُرْضة بالبحرين، يُجلب إليها المسك من الهند.

ومما كَتب به بعضُ الأُدباء من حَماةَ المحروسةِ لأخيه بمصرَ ـ حَرَسَها اللهُ ـ ما نصه: «كان جماعةٌ من المحصلين بحماةَ شَرَعوا في بحث (تسهيل الفوائد)، فإنه كتابٌ لم يُنْسَج على منوالِه، ولم تَسْمَحْ قَريحةٌ بمثالِه، غير أنه يَصُدُّ الناسَ عنه كونُه غيرَ كاملِ الشرح، ولم يَتقدم أحدٌ من فُضَلاء هذه الصناعة إلى تكميله، فَنَدَبَني بعضُ المشتغلين إلى الكَتْب إلى الإمامِ أَثيرِ الدينِ لالتماس تجريد نظرِه الكريم، إلى هذا المَرام العظيم، والخَطْب الجَسيم، الذي هو أَولى ما صُرفت إليه العِنايات، واستُغْرِقَت في النظرِ فيه نفائسُ الأوقات، فإنه غُرَّةٌ في جبهة الزمان، وخالٌ في خَدِّ نتائج الأَذْهان[1]. فالأخ ـ حَفِظه اللهُ ـ يعرفه[2] بأن هذا مقامٌ قد اعترف أبطالُ هذا الشأن بأنهم عنه في موقف التقصير:

لقد نادى لسانُ العَجْـ ـزِ في الجَمِّ الغَفيرِ
بأن لنْ يَصْلُحُوا طُرًّا لِذا الأمرِ الخَطيرِ
سِوى الحَبْرِ الإمامِ الأَوْ حَدِ المَوْلى الأَثيرِ
أبي حَيَّانَ ذي الإحْسا نِ والفَضْلِ الغَزيرِ

فالأخُ يقفُه على هذه السطور، ويَلتمسُ منه الإجابة إلى تكميل شرح[3] الكتاب المذكور، ولو بِمُثُلٍ تَفتحُ مُقْفَلَه، وتَسِمُ مُغْفَلَه. انتهى كلام هذا السائل، وما تَلَطَّفَ به من الوسائل.

فحينَ كَثُرَ تسآلُهم، وتَعَلَّقتْ بالإجابة آمالُهم، أَسعفتُهم فيما [١:٢/ب] طلبوا/، وانتَدَبتُ[4] لِما إليه رَغِبوا، هذا على حينِ توالي نَوًى غَرْبة[5]، وإقامةٍ بدارِ غُرْبة، وتفريقٍ من الأَوِدَّاء، وتَفْوِيقِ سِهامِ الأعداء[6]، والتباسِ

(١) ك: الأزمان.
(٢) ك: يعترفه.
(٣) شرح: سقط من س.
(٤) انتدب للأمر: استجاب وسارع.
(٥) نوى غربة: بعيدة.
(٦) فوَّقَ السهمَ: جعل له فُوْقاً، والفُوْق: موضع الوتر من السهم. وقيل: جعل الوتر في فوقه عند الرمي.

الذَّهَب بالرَّغام[1]، والتماس الرُّتَب من الطَّغام[2]، وتَرَقِّي الجُهَّال إلى مناصب العُلماء، وتَوقِّي طَعْنِ اللُّؤَماء على الفُهَماء، واحتياجِ لمن يُؤْثِرُ خَسيسَ الرذائل، على نَفيس الفضائل، وتَقَدُّم ذوي النقائص، على كَريم الخصائص، واقتناع بِعُلالةٍ من بُلالة[3]، وسُلَالة من زُلالة[4]، ونُغْبةٍ من دَأْماء[5]، وتُرْبة من يَهْماءَ[6]، اللهم صَبْراً وسَتْراً، لما اجْتَرَحْناه وغَفْراً.

ولمَّا تَكَمَّلَ شرحُ الخُمْسَينِ اللذين لم يشرحهما المصنفُ على المَنْهَج الذي قَصدناه، والمَنْزَع الذي أَردناه، في كتاب سَمَّيناه بـ «التَّكْميل لشرح التسهيل»، كان من بعض المُعْتَنين بهذا العلم تَشَوُّفٌ إلى أنْ أَشرحَ الكتابَ كاملا، ولا أَترك منه مكانَ حُلِيٍّ عاطِلاً، ليكون الكتابُ كلُّه جارياً في الشرح على نَسَق واحد، وحاوياً ما أَغفل من الزوائد والفوائد، فالشارحُ لِكلامِ غيرِهِ ليس كالشارح لكلامِ نفسِه، ذاك يَنظر إليه بعين الاستدراك والانتقاد، وهذا يشرح كلامَ نفسِه، وله فيه حسنُ الاعتقاد[7].

فأخذتُ الآن[8] في ابتداء الشرح من أول الكتاب، وانْتَدَبتُ إليه أَحَقَّ الانتداب، إذْ كانت علائقُ الخمول قد انقطعتْ، وعَوائقُ الاكتساب قد ارتفعتْ، فحصلَ ما فيه نَقْعُ غَليل، وبُرْءُ عَليل، وانشراحُ صَدْر، وارتفاع قَدْر، بتيسير ما فيه لمقتنع كِفاية، وتفسيرِ كتابِ اللهِ آيةً آية، وذلك بما أَتاحَ اللهُ على

---

(١) الرغام: التراب.

(٢) الطغام: أراذل الناس وأوغادهم.

(٣) العلالة: البقية من كل شيء. والبلالة: النُّدُوَّة.

(٤) السلالة: ما استُلَّ من الشيء وانتُزع. والزُّلال: الماء العذب الصافي البارد السَّلِس، والصافي من كل شيء. ولم أقف على «زُلالة» بالتاء فيما بين يدي من المصادر.

(٥) النغبة: الجرعة. والدأماء: البحر.

(٦) اليهماء: الفلاة لا يهتدى فيها.

(٧) سقطت هذه الفقرة من س.

(٨) الآن: سقط من ك.

يدَيِ المَقَرِّ العالي العالمي[1] العادلي السَّيْفي سيفِ الدين أَرْغُونَ[2] نائبِ السلطنة المنصورية الناصرية، أَميرٌ إنْ ذُكرت المعارفُ فهو إمامُها، أو أُسديت العوارفُ فهو غَمامُها، أو فَخَرت الممالكُ فهو هُمامُها، أو جَلَّتِ السَّوابقُ[3] فهو أَمامُها، غَيْثُ الوَرى[4]، لَيْثُ الشَّرى[5]، مُحْيي العدل، مُمِيت الحَيْف[6]، جامعُ فَضيلَتَي القَلَم والسَّيْف، اقْتَضَتْ له السعادةُ الإلهية أنْ خَلَّدت اسمَه في هذا التصنيف، وأَعْظِمْ به من تنويهٍ وتَشْريف، فمَحامِدُه تُتْلى في تصانيف العلوم بأَلسنة الأقلام، وذِكْرُه مخلدٌ على مَمَرِّ الليالي والأيام، إذْ فضائلُه النَّفْسانيةُ هي الباعثةُ على تصانيف العلوم، وفَواضِلُه الإحسانيةُ مُلْقِحةُ الأذهانِ والفُهوم، أَشْمَخُ من غَمام[7]، وأَوْقَرُ من

---

(١) العالمي: سقط من ك.

(٢) هو أرغون بن عبد الله الدوادار الأمير سيف الدين الناصري نائب الممالك الإسلامية، اشتراه الملك المنصور سيف الدين قلاوون لولده الملك الناصر، فربي معه، وألف به، وولاه السلطان الملك الناصر النيابة بمصر. وكان تركياً فصيحاً مليح الشكل أنبه الناصرية وأميزهم، تفقه لأبي حنيفة، وأذنوا له بالإفتاء. سمع صحيح البخاري بقراءة أبي حيان، وكتبه بخطه، واقتنى الكتب الكثيرة. كان يحب صدر الدين بن الوكيل ويؤثره، وكان له حنو زائد على الشيخ أثير الدين أبي حيان، وعلى الشيخ فتح الدين بن سيد الناس، وخلص لهم المدارس. ناب في المملكة في سنة ٧١١ تقريباً إلى سنة ٧٢٧، وأقام بحلب نائباً مدة إلى أن مات بها سنة ٧٣١، وهو الذي أجرى إليها نهر الساجور. ومدة نيابته بها لم يسفك دماً، ولا قطع سارقاً، لأنه كان رحيماً رقيق القلب. ولما كان بمصر كان يصد السلطان، ويمنعه عن أشياء يرومها. الوافي بالوفيات ٨: ٣٥٨ ـ ٣٦٠ [الترجمة ٣٧٩١] والدليل الشافي ١: ١٠٦ [٣٦٥]. وذكر في حاشية ك ترجمة لأرغون شاه الأمير سيف الدين الناصري، وهو شخص آخر قتل سنة ٧٥٠. وقد نص الكاتب على أن الترجمة أخذت من الصفدي. قلت: ترجم له الصفدي في الوافي بالوفيات ٨: ٣٥١ ـ ٣٥٤ وابن تغري بردي في الدليل الشافي ١: ١٠٨ [٣٧٢]. وهو غير أرغون الذي ذكره أبو حيان.

(٣) جَلَّى الفرس: سَبق في الحَلْبة.

(٤) الورى: الخلق.

(٥) الشرى: موضع تُنسب إليه الأُسْد، يقال للشجعان: ما هم إلا أُسُود الشرى.

(٦) الحيف: الجَوْر والظلم.

(٧) الغمام: السحاب.

شَمام[1]، وأَنْوَرُ من بَدْرِ تَمام:

تَيَمَّنْ بها مِن غُرَّةٍ نُورُها الشمسُ ... أَضاءتْ دُجى الأيامِ، فارتفعَ اللَّبْسُ
وأَلْمِمْ بِمَغْنى دَوْلةٍ ناصريَّةٍ ... تَكَنَّفَها الإقبالُ والنَّصرُ والأُنْسُ
تَولَّى لها التدبيرَ أَرْوَعُ ماجِدٌ ... كَثيرُ التَّوَقِّي، شأنُه الجُودُ والبَأْسُ
ومن يكُ سيفُ الدينِ نائبَ مُلْكِهِ ... يَنَمْ وجُفونُ الدهرِ عن مُلْكِه نُعْسُ[2]
أَميرٌ هُمامٌ ذو وَغًى وسياسةٍ ... تَغايَرَ في عليائه الطِّرْفُ والطِّرْسُ[3]
/ إليهِ انْتَمَتْ كُلُّ المكارمِ، وانتهَتْ ... فبالشخصِ منه يَفْخَرُ النَّوعُ والجِنْسُ [١:٣/أ]
مُغِيثُ نفوسٍ إنْ عَصَتْ، ومُفِيدُها ... إذا ما أَطاعتْ، فهو يَجرحُ أو يَأْسُو
كأنَّ الورى جسمٌ لديكَ دواؤُه ... وأمرُكَ في تدبيره الرُّوحُ والنَّفْسُ

لا زال للمعارفِ يُبْديها، وللعَوارِفِ يُسْديها، وللمُشْكلات يَشْرَحُها[4]، وللمُقْفَلات يَفْتَحُها، وللفَضائل يُجَدِّدُ رُفاتَها، وللفواضل[5] يُحْيي مَواتَها، وللممالك يُدَبِّرُها[6] ويَرْأَبُها[7]، ولأَشْتاتِ الخيرات يَجْمَعُها ويَشْعَبُها[8].

فَدُونَكَ ـ أيُّها السائلُ ـ من هذا الشرحِ كتاباً غريبَ المِثال، قريبَ المَنال، هَبَّتْ عليه النَّفَحاتُ اليمانيةُ، واجتمعتْ فيه المعاني الثمانيةُ، وهي التي يُصَنِّفُ فيها العلماءُ، ويَتَطَلَّبُها من التأليف الفُهَماءُ: معدومٌ قد اخْتُرِع، ومُفْتَرِقٌ قد جُمِع، وناقصٌ قد كُمِّل، ومُجْمَلٌ قد فُصِّل، ومُسْهَبٌ قد هُذِّب، ومُخَلَّطٌ قد رُتِّب، ومُبْهَمٌ قد عُيِّن، وخَطأٌ قد بُيِّن. وإذا واجَهَكَ من هذا

---

(١) شمام: اسم جبل لباهلة.

(٢) يبدو أن أبا حيان قاسه على بازِل وبُزّل، فجمع ناعساً على نُعْس.

(٣) تغاير: اختلف. والطرف: الكريم، والطارف، وهو خلاف التالد، أي: هو الحديث المستفاد من المال ونحوه، والحديث الشرف ونحوه. والطرس: الصحيفة.

(٤) ك: يوضحها. وفوقه في س: ظ.

(٥) س: وللفصائل.

(٦) ك: يديرها.

(٧) يرأبها: يصلحها.

(٨) يشعبها: يفرقها.

الشرح مُحَيًّا يفوقُ الشمسَ حُسْناً، وشافَهَكَ خِطابٌ يَروعُ لفظاً ويَروقُ معنىً، فادْعُ اللهَ بالرحمةِ لِمن كَشف لك قناعَ مُحَيَّاه، وأَنْشَقَكَ[1] أَريجَ رَيَّاه، وأَغْلَقَكَ بِسَنيِّ الرُّتَب، وأَوْصَلَك إلى مقصودك من كَثَب.

ولما عَلَّقتُ ذَهَبَ هذا الكتابِ على نارِ الفكرِ حتى خَلَص[2]، وكَمَّلتُ بِحُسْنِ الصنعةِ ما كان قد نَقَص، وذَيَّلْت على فَصِّ[3] «التَّسْهيل» وشَرْحِه ما قد قَلَص[4]، سَمَّيته بـ«التَّذْييل والتَّكْميل في شَرْح كِتابِ التَّسْهيل». ومِنَ اللهِ أَسْتَمِدُّ التأييدَ والعَوْن، وأَسألُ العِصْمةَ فيما أَرُومُه والصَّوْن، لا رَبَّ غيرُه، ولا مَرْجُوَّ إلا خَيْرُه.

---

(١) أنشقك: أَشَمَّك.

(٢) خلص: صفا وزال عنه شَوْبُه.

(٣) ك: على نص.

(٤) قلص: ارتفع ونقص.

ص: بابُ شرحِ الكلمةِ والكلامِ وما يتعلق به

الكلمةُ لَفْظٌ مُسْتَقِلٌّ دالٌّ بالوَضْعِ تحقيقاً أو تقديراً أو مَنْويٌّ معه كذلك. وهي اسمٌ وفِعْلٌ وحَرفٌ.

ش: ذَكر المصنفُ بابَ شَرْح الكلمة، ولم يذكر باب حَدّ الكلمة؛ لأن الحدَّ للشيء عَسير[1] الوجود، فعدل عن لفظ «حَدّ» إلى لفظ «شَرْح»، وكلاهما يشترك في كشف المحدود وبيانه، وكان ينبغي أن يبدأ أولاً بشرح «النحو» وبيانه، وحينئذ يشرع في شرح ما ذَكر؛ لأن الناظر في علم من العلوم لا بد له أولاً من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفنُّ على سبيل التفصيل. وقد كَثُر ما صَنَّفَ الناسُ من الكتب في هذا العلم، وما تَعَرَّضَ أحدٌ منهم لحدِّه إلا القليل، قال صاحب «المستوفي»[2]: «النحو صناعةٌ علميةٌ يَنظرُ بها صاحبُها في ألفاظِ العربِ من جهةِ ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرفَ النسبةَ بين صيغةِ النظم وصورةِ المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى»[3]. وقال صاحب «البسيط»[4]:

---

(١) ك: «عسر». عَسُرَ الأمرُ يعسُر عُسْراً وعَسارة فهو عَسِير، وعَسِرَ يَعْسَر عَسَراً فهو عَسِرٌ: التاث.

(٢) في حاشية ك ما نصه: «قيل: هو الإمام الأجل المتبحّر قاضي القضاة جمال الدين مجد الإسلام أبو سعد علي بن مسعود بن محمد بن الحكيم الفَرْخان». انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢:٢٠٦ وكشف الظنون ص ١٦٧٥ وكتابه المستوفي ١:٣ ومقدمة محققه ١:١٢ ـ ١٦.

(٣) المستوفي ١:١١.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي، عرف بضياء الدين بن العلج. كان ممن أقام باليمن، وصنف بها. البحر المحيط ٨:٤٧. وراجع مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة =

[١ : ٣/ب] «النحو هو علمٌ بالتغييرات اللاحقة للكَلِم ومدلولاتِها». وقال/ ابن هشام[١]: «النحو علمٌ بأقيسةِ تَغَيُّرِ ذواتِ الكَلِم وأَواخِرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب». وقال صاحب «المباحث»[٢]: «النحو علمٌ يُبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً فقط»[٣]. وقال صاحب «المُقَرَّب»[٤]: «النحو علمٌ مُستخرَجٌ بالمقاييس المستنبطةِ من استقراء كلام العرب، المُوصلةِ إلى معرفةِ أحكام أجزائه التي ائتلف منها»[٥]. وقال صاحب «البديع»[٦]: «النحو معرفةُ أوضاع كلامِ العرب ذاتاً وحكماً واصطلاحَ ألفاظٍ حَدًّا ورَسْماً».

قوله **الكَلِمةُ لَفْظٌ** شَرع المصنفُ ـ رحمه الله ـ في حَدِّ «الكلمة» المصطلح عليها في النحو؛ إذ في اللغة تنطلق على أحد أقسامها من الاسم

= المنورة ـ السنة (٢٠) العددان ٧٧ و٧٨ لسنة ١٤٠٨ هـ ص ١٤٥ ـ ١٦٧ حيث حقق الدكتور حسن الشاعر مسألة نسبة كتاب البسيط إليه. وهو كتاب كبير في النحو يقع في عدة مجلدات، أكثر أبو حيان من النقل عنه. وقد عثر صديقي الفاضل الدكتور صالح بن حسين العائد على المجلد الأخير منه، وهو يعمل في تحقيقه.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي [ـ ٦٤٦ هـ] أخذ العربية عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوبين، وصنف الإفصاح بفوائد الإيضاح. مات بتونس. بغية الوعاة ١ : ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٢) هو القاسم بن أحمد الأندلسي المرسي اللُّوْرَقي أبو محمد علم الدين [ـ ٦٦١ هـ] قرأ على علي بن يوسف الداني العكبري، وحدث عنه العماد البالسي، وصنف المباحث الكاملية في شرح الجزولية، وشرح المفصل. مات بدمشق. معجم الأدباء ١٦ : ٢٣٤ ـ ٢٣٥ وبغية الوعاة ٢ : ٢٥٠ والأعلام ٥ : ١٧٢.

(٣) المباحث الكاملية ١ : ٧.

(٤) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي [٥٩٧ ـ ٦٦٩ هـ] تلميذ الشلوبين، وشيخ أبي حيان وأبي الفضل الصفار. صنف الممتع في التصريف، والمقرب في النحو والتصريف، وشرح جمل الزجاجي، وضرائر الشعر. بغية الوعاة ٢ : ٢١٠ وكتاب ابن عصفور والتصريف.

(٥) المقرب ١ : ٤٥.

(٦) هو ابن الأثير الجزري. وستأتي ترجمته في ص ٣٠٥ من هذا الجزء. وتعريفه هذا في كتاب البديع ١ : ٧. وفيه «واصطلاح ألفاظهم» بدل «واصطلاح ألفاظ».

والفعل والحرف، وتنطلق على الكلام، نحو ما روي «أَصدقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةُ لَبيدٍ:

ألا كُـلُّ شـيءٍ مـا خـلا اللهَ بـاطـلُ .....»[1]

وكقوله تعالى: ﴿وكَلِمةُ اللهِ هي العُلْيا﴾[2]، وكقوله ـ عليه السلام ـ «الكلمةُ الطيبةُ صَدَقَةٌ»[3].

ولغةُ الحجاز «كَلِمة» على وزن نَبِقة[4]، ويجوز في «الكَلِمة» تسكينُ اللام مع فتح الكاف وكسرها، قيل: وهي لغة تميم[5].

فقوله لَفْظٌ جنس يَشمُل المحدودَ وغيرَ المحدود، وهكذا شأن الحُدود، تبدأ أولاً بالجنس، ثم تأتي بالفصل،لكنَّ المصنف أخذ جنساً أَبعدَ، وترك جنسا أَقربَ، وهو «القَوْل»؛ إذ[6] اللفظ ينطلق على المهمل كـ «دَيْز» مقلوب «زَيْد»، و «رَفْعَج» مقلوب «جَعْفَر»، وينطلق على الموضوع، فلو أَخذ الجنس الأَقربَ كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمةُ قولٌ.

وقال المصنف ـ رحمه الله ـ في شرح كلام نفسه: «تصديرُه بـ «اللفظ»

---

(١) أخرجه البخاري عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في كتاب مناقب الأنصار (٢٦) ٤: ٢٣٦ وكتاب الأدب (٩٠): ٧: ١٠٧. وعجز البيت كما في ديوانه ص ٢٥٦:

وكـــلُّ نعيـــمٍ ـ لا محـــالـــةَ ـ زائـــلُ

(٢) سورة التوبة: ٤٠.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد (١٢٨) ٤: ١٥ عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفي كتاب الأدب (٣٤) ٧: ٧٩ عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم في كتاب الزكاة ـ الباب ١٦ ـ ص ٦٩٩ ـ الحديث ٥٦.

(٤) الخصائص ١: ٢٧ وتهذيب اللغة (كلم) ١٠: ٢٦٤ والنهاية ص ٤٠. والنبقة: واحدة النَّبِق، والنبق: حَمْل السِّدْر.

(٥) ذُكر في تهذيب اللغة (كلم) ١٠: ٢٦٤ والخصائص ١: ٢٦، ٢٧ والنهاية ص ٤٠ أنّ لغة تميم كِلْمة كسِدْرة. وفي النهاية أن كَلْمة كجَفْنة لغة ربيعة. وفي شرح شذور الذهب ص ١١ أن تسكين اللام مع فتح الكاف وكسرها لغتا تميم.

(٦) س: إذا.

مُخرج للخَطِّ ونحوِه مما هو كاللفظ في تأدية المعاني»[1] انتهى.

وهذا ليس بجيد لأنَّ الجنس في الحد لا يُؤتى به للاحتراز، لا يقال في قولهم: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ» إنه احترز بـ «حيوان» مما ليس بحيوان. ولم يتقدم شيء يَشمُل الخَطَّ واللفظَ فيحترز بـ «اللفظ» عنه إلا إن اعتقد أن «الكلمة» التي هي المحدود تَشمُل الخَطَّ واللفظَ، فهذا في غاية الفساد لأن المحدود ليس من الحدّ، ولأن «الكلمة» لا تنطلق على الخَطِّ لغةً، إنما ذلك «الكلام»، ذكروا أنه ينطلق على الخط على ما سيأتي بيانُه إن شاء الله.

وقد اتَّبَعَ المصنفُ في ذلك ـ رحمه الله ـ ابنَ عصفور، فإنه حين حَدَّ «الكلام» فقال: «الكلام هو اللفظ»[2] إلى آخر الحد قال: «قولُنا» لفظ «احترز به مما يقال له «كلام» لغةً، وليس بلفظ، كالخَطِّ والإشارة وما في النفس وما يُفْهَم من حال الشيء». فجعلَ ابنُ عصفور ذِكرَ الجنس محترزاً به، ونَقله المصنفُ ـ رحمه الله ـ من حَدّ «الكلام» لابن عصفور إلى حَدِّه الذي عمله لـ «الكَلِمة».

وقال المصنف في الشرح: «واللفظُ أَولى بالذكر من اللفظة لأنَّ اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر، وحقُّ اللفظة أن لا تقع إلا على حرف واحد لأنَّ نسبتَها من اللفظ نسبةُ الضَّرْبة من الضَّرْب، ولأنَّ إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به/ كقولهم للمَخْلوق خَلْق وللمَنْسوج نَسْج، والمعهودُ في هذا استعمالُ المصدرِ غيرِ المحدود بالتاء، ولذلك قَلَّما يُوجد في عبارات المتقدمين «لَفْظة»، بل الموجود في عباراتهم «لفظ» كقول «س»[3]، وأَورد[4] من استعماله[5] «لفظاً» في مواضع. انتهى. [1/٤:١]

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٤.

(٢) قال في المقرب ١ : ٤٥ : «الكلام اصطلاحاً هو اللفظ المركب وجوداً أو تقديراً، المفيد بالوضع».

(٣) شرح التسهيل ١ : ٤.

(٤) في حاشية ك ما نصه: «هذا كلام أبي حيان». وكتب بين السطرين: المصنف.

(٥) كتب أسفل منه في ك: سيبويه.

وقال بعض أصحابنا[1]: اللَّفْظ جمع لَفْظة، وأَقَلُّ الجمع ثلاثة، وإذا كان هذا صحيحاً بطل أن يؤخذ «لفظ» في حد الكلمة لأنه إنما تُحَدُّ الماهية، فلا يُجعل في حَدِّها ما يدل على أقلّ الجمع، وهو ثلاثة. ونظير ذلك أن يقال في حد «الإنسان»: الإنسان حيوانات نَواطِق، وهذا لا يجوز.

والجواب: أنَّا لا نُسَلِّم أن اللَّفْظ جمع لَفْظة، ولا أن الضَّرْب جمع ضَرْبة، فيلزم أن يكون[2] أَقَلُّه ثلاثة، بل الضَّرْب واللَّفْظ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير لأنها أسماء أجناس، فيدل ضَرْب على مطلق الضَّرْب، ولذلك يقول مَنْ ضَرب مرة واحدة: ضَربتُ ضَرْباً، فيصدق على المرة الواحدة لفظ ضَرْب[3]، فإذا أردت التنصيص على المرة الواحدة قلت ضَرْبة بالتاء الدالة على الإفراد نصاً. ولو كان ضَرْب أو لَفْظ جمعاً ـ وأَقَلُّ ما يقع عليه ثلاثة ـ لامتنع أن يقول من ضَرب مرة واحدة: ضَربتُ ضرباً؛ للتناقض، وإنما يقال ذلك فيما ليس بمصدر، نحو كَلِمة وكَلِم ولَبِنة ولَبِن ونَخْلة ونَخْل[4] وجَوْزة وجَوْز. ذَكر المصنفُ[5] ـ رحمه الله ـ في هذا[6] أنَّ تجريده من التاء يُستغنى به عن تكسير واحده الممتاز بالتاء في الكثرة، فتقول كَلِم ولَبِن ونَخْل[7] وجَوْز، وجمعه بالألف والتاء استُغني به عن تكسيره في القلة، فتقول: كَلِمات ولَبِنات ونَبِقات ونَخَلات وجَوْزات.

ثم ناقَضَ هذا الكلامَ، فقال: «الكَلِم اسم جنس جمعيّ كالنَّبِق والضَّرِف[8]

---

(١) المباحث الكاملية ١: ٥.

(٢) أن يكون: سقط من ك.

(٣) س: الضرب.

(٤) س: ونحلة ونحل. وهو صحيح أيضاً.

(٥) التسهيل ص ٢٦٨.

(٦) في حاشية ك ما نصه: أي كون ذي التاء للمرة، وجمع بعدم التاء.

(٧) س: ونحل. وهو صحيح أيضاً.

(٨) الضرف: من شجر الجبال، سُوقه غُبْر مثل سُوق التين، وله جَنًى أبيض مدوّر مثل تين =

واللَّبِن، وأَقَلُّ ما يتناول ثلاث كلمات»[1]. وتبع في ذلك ابنَ جني، زعم أن اسم الجنس أقل ما يقع على ثلاثة، فلذلك أطلق النحويون الكَلِم على الاسم والفعل والحرف، قال س: «هذا بابُ علمِ ما الكَلِمُ من العربية، فالكَلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»[2]، وقال أبو علي: «ما يأتلف من هذه الكَلِم الثلاث كان كلاماً مستقلاً»[3] ومن رأى أن اسم الجنس إذا كان بغير تاء كان للكثير، وبالألف والتاء كان للقليل، استعذر عن إطلاق الكَلِم على الاسم والفعل والحرف، وسيأتي ذلك.

وقوله مُسْتَقِلٌّ احترز به من بعضِ اسم نحو الياء من زَيْدِيّ وتاء مسلمة، وبعضِ فعل كهمزة أَعْلَمَ وألف ضارَبَ، فكل منها لفظ دالّ بالوضع، وليس بكلمة لأنه غير مستقل. هذا شرح المصنف كلامه[4].

واحتيج إلى أن يتحرز بـ «مُسْتَقِلّ» من بعضِ اسمٍ وبعضِ فعلٍ لأنه أَخذ جنساً بعيداً، وهو اللَّفظ، فلو أَخذ أقرب منه ـ وهو القَوْل ـ لم يحتج إلى التحرز بقوله: «مستقلّ» لأنَّ بعضَ اسمٍ وبعضَ فعلٍ لا يقال له «قَوْل».

ولقائل أن يقول: لا أُسَلِّمُ أنَّ الياء في زَيْدِيّ والهمزة في أَعْلَمَ ونحوهما لفظٌ دالٌّ بالوضع كما زعم المصنف، بل مجموع اللفظة دل على أنَّ الشخص منسوب لِزيد، وكذلك لفظ أَعْلَمَ أتى مُعَدًّى؛ لأنه لو كان كل واحد من هذه الأبعاض لفظاً/ دَلَّ بالوضع على معنى ـ وهو النِّسَب والتعدية ـ لكان باقي [١:٤/ب] اللفظ إما أن يَدُلّ على معنى أو لا يَدُلّ، لا جائز أن لا يدل لأنه يكون من المُهْمَلات، ولا جائز أن يَدُلَّ لأنه إذا دَلَّ فإما أن يكون مدلولُه مدلولَ ذلك البعض أو غيرَه، لا جائز أن يكون مدلولَ ذلك البعض لأنه كان يُستغنى

= الحَماط الصغار، مُرّ مُضَرِّس.

(١) شرح التسهيل ١: ٧.

(٢) الكتاب ١: ١٢.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٩. وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٠٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤.

بأحدهما عن الآخر، والأمر ليس كذلك، ولا جائز أن يكون غيرَه لأنه يلزم من ذلك أن تكون الكلمة يدل جزء من أجزائها على جزء من أجزاء معناها، وذلك من خصائص المركَّبات، ولا يكون ذلك في المفردات، فبطل أن يكون بعض الكلمة لفظاً دالاً بالوضع على معنى، وإذا كان كذلك دَلَّ «زَيْدِيّ» على شيء منسوب لِـ «زيد»، ودَلَّ «أَضْحَكَ» على فعل ماضٍ صادر من فاعلِ ذلك لِشخص، ويَلزمُ من هذا الفعل اتِّصافُ المفعول بالضحك فيما مضى، وكذلك تقول في جميع ما ذكره المصنف.

وقوله دَالٌّ بالوَضْعِ قال المصنف[1]: «احتراز من اللفظ المهمل كـ «دَيْز» مقلوب «زَيْد»، فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذلك دلالة عقلية لا وضعية» انتهى.

وهذا الذي ذَكر أنه احترز به من المهمل ليس بجيد لأنَّ قبلَ هذا الفصل فصلَ الاستقلال، واللفظُ المهمل لا يَدخل تحت قوله: «مُستقلّ» فيحتاج أن يحترز عنه بقوله: «دالٌّ بالوَضْع».

وقال غيره: احترز بالوَضْع مما يدل بالطَّبْع كقولِ النائم إخّ، فإنه يدل على استغراقه في النوم، وعند السعال إخّ إخّ[2]، فيُفهم منه أذى الصدر، واللفظِ المُصَحَّف إذا فُهم منه معنًى، فكلُّ هذا لا يُسمى كلمة لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع.

قيل: ودخل تحت قوله[3]: «الوَضْع» الجملُ المسماة بها[4] نحو بَرَقَ نَحْرُه وتَأَبَّطَ شَرًّا، فبعد التسمية بالجملة هي كلمة لأن جزأها لا يدل على جزء معناها، فكانت[5] مفردة بالوضع.

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٤.
(٢) ك: إح وإخّ.
(٣) قوله: سقط من ك.
(٤) المسماة بها: سقط من س.
(٥) ك: فكأنه.

ويدخل في هذا الحدّ «الكلامُ» عند من يرى أن دلالته على معناه وضعية، فإنَّ الكلام لفظٌ مُستقلٌّ دالٌّ بالوضع.

ويَخرج عن هذا الحد ما استُعمل في غير موضوعه على سبيل المجاز أو النقل، كـ«أَسَدٍ» المرادِ به الشُّجاع، وكـ«أَسَدٍ» المرادِ به شخصٌ، فإنه منقول من الحيوان الموضوع له لفظ «أَسَدٍ»، فإذا استُعمل في أحد هذين المعنيين[1] فلا يكون كلمة إذ ذاك لأنه نَقَصَ منه قيد الدلالة بالوضع، إذ يصدق عليه ـ والحالة هذه ـ أنه لفظٌ مستقلٌّ غيرُ دالٍّ بالوضع.

وقوله **تحقيقاً أو تقديراً** مثالُ التحقيق رَجُل، فهذا دالّ على مسماه تحقيقاً، ومثالُ التقدير أحدُ جزأي العلم المضاف كامرئ القيس، فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة، ومن حيث التركيب هو كلمتان لأن المضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين، وتسميةُ أحد جزأي العلم كلمة هو على طريق المجاز. ولو استغنى عن هذا التقسيم في الدلالة بالوضع إلى التحقيق والتقدير لكان حسناً، وكان تَقِلُّ به ألفاظُ الحدّ.

[١/٥:١] وقوله **أو مَنْوِيٌّ معه** هذا قسيمٌ لقوله: «لفظٌ» لأن الكلمة على/ قسمين: ملفوظ بها، ومنويَّة مع اللفظ، كالفاعل في افْعَلْ، وأَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، فلو لم يذكر هذا[2] لكان بعضُ المحدود ـ وهو ما لا يُلفظ به ـ قد خَرج عن الحدّ، والمعنى: أو غيرُ لفظٍ منويٌّ مع اللفظ.

وقوله **كذلك** قال المصنف: «أشير بـ«كذلك» إلى الدلالة والاستقلال المُنبَّه عليهما»[3] أي: معنى هذا المنوي مع[4] اللفظ المستقل الدالّ بالوضع.

---

(١) س: المعينين.
(٢) ك: بهذا.
(٣) شرح التسهيل ١: ٥.
(٤) ص: معنى.

وادعاء التركيب في نحو افْعَلْ[1] مشكل، وادعاء الإفراد فيه مشكل. أما الأول فلأن التركيب من عوارض الألفاظ، ويستدعي تقدمَ وجود ولا وجود، فلو كان وُجد ثم عَرض له حذفٌ لم يُشكل. وأما الثاني فلأن افْعَلْ مفيد إفادة المركب الذي هو الكلام، فلا يمكن دعوى الإفراد فيه.

قال المصنف[2] ـ رحمه الله ـ: «واحترز به من الإعراب المنويّ في نحو فَتًى، فإنه يصدق عليه أنه منويّ مع اللفظ المفيد، ولكنه غير مستقلّ ولا مُنَزَّل منزلةَ المستقلّ، فإنَّ الإعراب بعض الكلمة المعربة، وإذا لُفظ به لم يدخل في مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يُلفظ به أحقُّ وأَولى» انتهى.

وفي قوله: «فإنَّ الإعراب بعض الكلمة المعربة» فيه نظر، وذلك أن الإعراب على ما اختاره أكثر متأخري أصحابنا[3] هو معنويّ لا لفظي، واللفظُ يَدُلُّ عليه، فإذا كان معنويًا فلا يكون بعضَ الكلمة المُعْرَبة، وأما على ما اختاره المصنف من أنه لفظي فإنه زائد على ماهية الكلمة، وإذا كان زائداً على ماهية الكلمة فلا يكون بعضَ الكلمة لأنَّ بعض الشيء جزء من الشيء، ومحالٌ وجودُ الماهية مع فقد جزءٍ من أجزائها، وقد وجدنا ماهية الكلمة دون إعراب، فدل على أنه ليس بعضاً منها.

وجاء في هذا الحدّ ذكرُ «أَوْ» مرتين، وقالوا إن الحدود لا يكون فيها ترديد، فلا يؤتى فيها بـ «أو».

وقوله **وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ** ذكر النحويون[4] دلائل لحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف:

أحدها: دليل الاستقراء، وهو أن أئمة النحويين المستقرئين علم النحو

---

(١) ك: أَفْعَلُ.

(٢) شرح التسهيل ١: ٥.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٧ والمقرب ١: ٤٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٠٢ ـ ١٠٥ والبسيط ص ١٧١ ـ ١٧٢. وانظر أيضاً أسرار العربية ص ٤٢ ـ ٤٣ والتبيين ص ١٦٧ ـ ١٦٩.

(٤) أسرار العربية ص ٢٨ ـ ٢٩ والنهاية ص ٤٢ ـ ٤٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ٨٨.

تتبعوا ألفاظ العرب، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة.

الدليل الثاني: أن الكمة إما أن تَدُلَّ على معناها بانفرادها، أو تَدُلَّ على معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلَّق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، والثاني هو الاسم، والذي قبله هو الفعل، فلا رابع.

الدليل الثالث: قالوا: المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف.

وفي هذه الدلائل بحث ونظر، وأجودها الثاني.

وذكر المصنف[1] ـ رحمه الله ـ دليلاً رابعاً، وهو أنَّ الكلمة إن لم تكن رُكْناً للإسناد فهي حرف، وإنْ كانت رُكناً فإنْ قَبِلَت الإسنادَ بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل.

وهذا الدليل الذي ذكره راجع إلى الاستقراء، وأيضاً فهو استدلال [١:٥/ب] بالعوارض لا بالذاتيات لأن الإسناد إنما يكون حالة التركيب، وإذا ذكر/ دليل الحصر فإنما يكون التردد فيما يكون ذاتياً لا فيما يكون عارضاً.

وأَجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف. وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير[2] شيخُنا عن صاحبه أبي جعفر بن

---

(١) شرح التسهيل ١: ٥.

(٢) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، الجَيَّاني المولد، الغَرْناطي المنشأ [٦٢٧ ـ ٧٠٨ هـ] كان محدثاً جليلاً ناقداً نحويًّا أصوليًّا أديباً مقرئاً مفسراً مؤرخاً، أمّاراً بالمعروف، نَهَّاءً عن المنكر، ملازماً للسُّنَّة. روى عن أبي الخطاب بن خليل وعبد الرحمن بن الفرس وابن فرتون. وأخذ عنه أبو حيان وغيره. صنف تعليقاً على كتاب سيبويه، والذيل على صلة ابن بشكوال، وملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل. الإحاطة ١: ١٨٨ ـ ١٩٣ والدرر الكامنة ١: ٨٤ ـ ٨٦ وشذرات الذهب ٦: ١٦ وبغية الوعاة ١: ٢٩١ ـ ٢٩٢.

صابر[1] أنه كان يذهب إلى أنَّ ثَمَّ رابعاً، وهو الذي نسميه نحن «اسمَ فِعْلٍ»، وكان يسميه «خالِفة» إذ ليس هو عنده واحداً من الثلاثة. حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة.

وتكلم النحويون على أفراد الاسم والفعل والحرف، وعلى تسمية كل واحد منها بما سمي به، وعلى اشتقاق الاسم، وعلى تقديمه، وتوسيط الفعل، وتأخير الحرف، ولم يتعرض لذلك المصنف.

ص: والكلامُ ما تَضَمَّنَ من الكَلِمِ إسناداً مُفِيداً مقصوداً لِذاته.

ش: الكلام ينطلق على «المعاني التي تكون في النفس» التي[2] يعبر عنها بالكلام الصناعي، وأنشدوا للأخطل ـ قيل: ولم يثبت في ديوان شعره[3] ـ:

إنَّ الكَلامَ لَفي الفؤاد، وإنَّما جُعِلَ اللسانُ على الفؤاد دليلا

وعلى «التَّكْليم» بخلاف[4]، أهو مصدر كَلَّمَ على حذف الزوائد أم هو اسم مصدر، وهو قول الأكثرين، قال الشاعر[5]:

فإنْ تُمْسِ ابنـةُ السَّهْمِـيِّ مِنَّـا بَعيـداً، مـا تُكَلِّمُنـا كَـلامـا

---

(١) أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي. كان رفيقاً لأبي جعفر بن الزبير. وكان كاتباً مترسلاً شاعراً حسن الخط فاضلاً نبيلاً، على مذهب أهل الظاهر، من رؤساء أهل العلم بالنحو. خرج من الأندلس، ونزل مصر بعد السبعمائة، وسمع بها الحديث. وذكر السيوطي أن ابن الزبير قرأ عليه. الوافي بالوفيات ٦: ٤١٨ ـ ٤١٩ والمنهل الصافي ١: ٣١٧ ـ ٣١٨ والدليل الشافي ١: ٤٩ والدرر الكامنة ١: ١٥٠ ونفح الطيب ٢: ٥٠٦ وبغية الوعاة ١: ٣١١.

(٢) س: الذي.

(٣) نسب البيت للأخطل في الموشى ص ١٦ وشرح جمل الزجاجي ١: ٨٥ والمباحث الكاملية ١: ٢ وشرح الجزولية ص ٤. وقال الأبذي: «والنحويون يقولون: هذا البيت مصنوع على الأخطل، ولم يثبت في ديوان شعره». وهو بغير نسبة في البيان والتبيين ١: ٢١٨ وشرح المفصل ١: ٢١. وليس في شعر الأخطل الذي حققه الدكتور فخر الدين قباوة.

(٤) النهاية ص ٨٩ ـ ٩٠ وشرح ألفية ابن معط ص ١٩٣ ـ ١٩٤ وشرح المفصل ١: ٢٠ ـ ٢١ وشرح الجزولية ص ١٠ ـ ١٢.

(٥) مجاز القرآن ١: ٢١٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٦٣ والنهاية ص ٩٠.

وقال آخر[1]:

ألا هل إلى رَيَّا سَبيلٌ وساعةٌ تُكَلِّمُني فيها من الدهر خاليا

فأَشفيَ نفسي مِن تباريحِ ما بها فإنَّ كَلامِيها شِفاءٌ لِما بِيا

واحتجَّ بما حكى أبو علي: عَجِبتُ من كَلامِكَ عبدَ الله، ومَثَّلَ به س في باب الاستثناء[2]، وبِعَمل الفعل فيه نحو كَلَّمته كَلاماً. قالوا وقد جاءت منه مُثُلٌ، نحو عَذَّبته عَذاباً، وسَلَّمت عليه سَلاماً، وجَوَّزته جَوازاً، وشَوَّرته شَواراً: أَخْجَلْته. فـ «س»[3] والجماعة لا يرون هذه المُثُل إلا أسماء للمصادر لا أنفسها[4].

قال ابنُ هشام: وأصلُ ما جاء من الثلاثي الأصل على مثال دَحْرَجَ أن يكون مكسورَ الأول بألف قبل[5] آخره نحو أَكْرَمَ إكراماً وضارَبَ ضِراباً وكَلَّمَ كِلاَّماً، وما جاء على غير هذا فبتعويض، وأصلُ فَعَّلَ الفِعَّال نحو كَلَّمَ كِلاَّماً، وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾[6]، فيجوز في كلها الفِعَّال والتَّفْعِيل، الياء عوض من الحرف المضاعف، ولا حجة في النصب بعده، فقد يكون به حملاً على المعنى، أو بإضمار ما يدل عليه.

---

(١) البيتان في الحماسة البصرية ٢: ٢٠٣ والنهاية ص ٩٠ وشرح المفصل ١: ٢١. وعجز الثاني في شرح ألفية ابن معط ص ١٩٣. وفي ملحقات ديوان ذي الرمة ص ٦٧٦ بتحقيق مكارتني بيت، هو:

ألا هل إلي ميّ سبيلٌ وساعة تكلمني فيها شفاء لِما بِيا

(٢) الكتاب ٢: ٣٢٦ حيث قال: «ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقصَ، وما نفع إلا ما ضَرَّ، فـ «ما» مع الفعل بمنزلة اسم نحو النُّقصان والضَّرَر، كما أنك إذا قلت: ما أحسنَ ما كَلَّم زَيداً! فهو ما أحسنَ كلامَ زيداً». وفي طبعة بولاق ١: ٣٦٧ «... ما أحسنَ كلامَه زيداً».

(٣) الكتاب ٤: ٤٢، ٨٥ ـ ٨٦ والسيرافي النحوي ص ٢١٣، ٢٢٦.

(٤) ك: لا الأمر ما.

(٥) قبل: سقط من س.

(٦) سورة النبأ: ٢٨.

وأما عَمَلُ الفعل فيه فلأنه في معنى المصدر كما تقول ضَربت كُلَّ الضَّرْبِ وبعضَ ضَرْبٍ، وأيَّما ضَرْبٍ، وضربته سوطاً وسَوْطَين.

وعلى «الخَطِّ»، يقولون للرسوم التي بين الدَّفَّتَيْنِ: هذا كَلامُ الله.

وعلى «الإشارة»، قال بعض الهُذَلِيين[1]:

أَرادتْ كَلاماً، فاتَّقَتْ مِن رَقيبها فلم يَكُ إلا وَمْأَها بالحواجِبِ

أي/ : فلم يَكُ الكلامُ إلا وَمْأَها، أي: إشارتها. [1/٦:١]

وعلى «ما يفهم من حال الشيء» وإن كان لا يُلفظ[2]. وعلى «اللفظ المركب الذي لا يفيد»، قالوا: تَكَلَّمَ ولم يُفِدْ[3]. وعلى «اللفظ المركب المفيد بغير القصد»، قالوا: تَكَلَّمَ ساهياً. وعلى «ما اصطلح عليه النحويون أن يسموه كلاماً».

وقد اضطربَ كلامُ ابن عصفور في دلالة «الكلام» على هذه المعاني، فزعم مرة أن الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين هذه المعاني[4]، وزعم مرة أن الكلام في أصل اللغة اسم لِما يُتكلم به من الجمل، سواء أكانت مفيدة أو غير مفيدة، وقد تُخرجه العرب عن ذلك، قال: فتستعمله مصدراً لِكَلَّمَ، وذكر أن المعاني السابقة يطلق عليها الكلام على جهة المجاز.

---

(١) نسبه قبله إلى بعض شعراء الهذليين الأُبَّدي في شرح الجزولية ص ٢ ـ ٣. وليس في شرح أشعار الهذليين ولا في ديوانهم. وقال الفراء: «وأنشدني بعض بني عقيل» معاني القرآن ١: ٤٠ وانظر ٢: ٢١ و٣: ١٢٤. وعجزه في تهذيب اللغة ١٥: ٦٤٤ حيث ذكر أن القناني أنشده. وهو في الزاهر ١: ١٥٩ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٩٠٧ واللسان (ومأ) ١: ١٩٦ و (سلم) ١٥: ١٨١. وصدره في (صفح) ٣: ٣٤٦ كما يلي: صَفَحْنا الحُمُول للسلام بنظرة.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٥ وشرح الجزولية ص ٣، وجعلا منه قول رؤبة:

يا ليتني أُوتيتُ عِلمَ الحُكْل عِلْمَ سليمانَ كلامَ النَّملِ

لأنه يقال: إن سليمان ـ عليه السلام ـ كان يفهم من دبيب النمل ما يفهم المخاطب من الكلام. وراجع الخصائص ١: ٢٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٥.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٥ ومُثُل المقرب ق ٢/أ.

وقد اختلف النحويون في إطلاق «الكلام» على الكلام النفساني وعلى ما يُعبر به من الجمل، أذلك حقيقة فيهما على جهة الاشتراك أم حقيقة في النفساني مجاز[1] في اللساني أم مجاز في النفساني حقيقة في اللساني؟ ثلاثة مذاهب:

وظاهر كلام س ـ رحمه الله ـ أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة[2]. وذكر المصنف حين ذكر قول س «واعلم أنَّ (قُلْتُ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً»[3] قال[4]: «عَنى بالكلام الجُمَل، وبالقول المفرداتِ، ولا يريد أن القَوْل مخصوص بالمفردات، فإنَّ إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق. وقد يُسمى الاعتقاد قولاً لأن الاعتقاد لا يُفهم إلا بغيره، والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره، بخلاف الكلام، فإنه تام المعنى بنفسه، ولذلك أطلق على القرآن «كلام الله»، ولم يطلق عليه «قول الله». وقد شاع إطلاق القول على ما لا يُطلق عليه كلام، كقول أبي النجم[5]:

قالت له الطيرُ: تَقَدَّمْ راشدا إنـك لا تَـرجِـعُ إلا حـامـدا

وقال آخر[6]:

وقالت له العَيْنانِ: سمعاً وطاعةً وحَـدَّرَتـا كـالـدُّرِّ لَمَّـا يُثَقَّـبِ»

انتهى كلام المصنف، رحمه الله.

وما ذَكر من أن «القَوْل» لا يُطلق على كلام الله ـ تعالى ـ فيه نظر. وما أَنشده من قول الشاعر «وقالت له العينانِ» أنه نسب القول إلى العينين، ولا

---

(١) مجاز... النفساني: سقط من ك.
(٢) شرح الجزولية ص ١١ ـ ١٢.
(٣) الكتاب ١: ١٢٢.
(٤) شرح التسهيل ١: ٥ ـ ٦.
(٥) ديوانه ص ٩٤ والخصائص ١: ٢٢ و٣: ٢٥. س: لن ترجع.
(٦) الخصائص ١: ٢٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥١ واللسان (قول) ١٤: ٩٠.

يحسن[1] نسبةُ الكلام للعيون، مخالفٌ لِما نَصَّ الناس عليه من أن الإشارة بالعيون تُسمى كلاماً كما تسمى قولاً، وقد أنشدنا شاهداً على ذلك:

أَرادت كَلاماً . . . . . .

البيت. وأنشدوا أيضاً[2]:

إذا كَلَّمَتْني بـالعيـونِ الفَـواتـرِ رَدَدتُ عليها بالدُّموعِ البَوادِرِ

ولاشتهار إطلاق الكلام على الإشارة استَعمل ذلك المولدون، قال حَبيبٌ[3]:

كَلَّمتُـه بِجُفـونٍ غيـرِ نـاطقـةٍ فكانَ مِن رَدِّه ما قال حاجِبُهُ

وأمَّا ما أنشده المصنف ـ رحمه الله ـ من قول الشاعر[4]:

أَشارتْ بطَرفِ العينِ خَشيةَ أهلِها إشارةَ مَحْزونٍ، ولم تَتَكَلَّمِ

/ فإنما نَفى الشاعر التكلُّمَ حقيقةً لا الكلامَ المجازي، فلا تناقُضَ بين [1:٦/ب] قوله: «أَشارتْ» وبين قوله: «ولم تَتَكَلَّم».

وقال بعض أصحابنا: من قال إنه حقيقة في المعنى القائم بالنفس قال: سمى اللفظ كلاماً لدلالته عليه، كما تقول: سمعتُ العِلمَ، ونُطق بالعلمِ، وإنما يُسمع ويُنطق باللفظ الدال على العلم. ومن قال هو حقيقة في اللفظ وإنما سُمي[5] العلم به لأن المعنيَّ أصله، كما سَمَّوا العنبَ خَمْراً، والشَّحْمَ طِرْقاً، وأصلُ الطِّرْق القُوَّة[6]، لأنَّ القُوَّة تكون عنه، وكما سَمَّوا النَّباتَ غَيْثاً. ومن قال بالاشتراك احتج بتكافؤ هذين الاحتمالين، فلم يكن أحدهما أولى، فوجب القول عنده بالاشتراك.

---

(١) ك: ولكن.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٧ والبحر ٢: ٤٧٢ والدر المصون ١: ٤٤١ و٣: ١٦٥.

(٣) هو أبو تمام. ديوانه ٤: ١٥٩. قال: سقط من س.

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٢٠٤. والبيت بغير نسبة في البيان والتبيين ١: ٧٨، ٢١٩.

(٥) ك: يسمى.

(٦) ك: الكوة. وكذا تاليه.

فأما وقوعه على ما تدل عليه الآثار والرسوم والكتابة وغير ذلك فمجاز، لا خلاف فيه، لقول الشاعر[1]:

وَعَظَتْكَ أَجْداثٌ صُمُتْ ونَعَتْكَ أَلْسِنةٌ خُفُتْ
وتَكَلَّمَتْ عن أَوْجُهٍ تَبْلى، وعن صُوَرٍ سُبُتْ
وأَرَتْكَ قَبْرَكَ في القُبو رِ، وأنتَ حيٌّ لم تَمُتْ

قوله **الكلامُ ما تَضَمَّنَ من الكَلِمِ** هذا جنس يَشمُل سائر المركبات من الكلام وغيره، ويَشمُل ما تألف من كلمتين فأكثر. قال المصنف[2]: «فلذلك لم يقل «الكَلِم المتضمن» لأن الكَلِم اسم جنس جمعي كالنَّبِق، وأقلُّ ما يَتناول ثلاثَ كلمات» انتهى. وقد قدَّمنا[3] اختلافَ الناس في ذلك.

ومن قال إنَّ اسم الجنس إذا كان بغير الهاء كان للكثير استعذر عن إطلاق الكلم على الاسم والفعل والحرف. فقال الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبِينُ[4]: «أرادوا بها الأجناس، والأجناسُ لا تنحصر أفرادها». ورُدَّ عليه بأن اسم الجنس إنما يقع على ما فوق العشرة من آحاده، وآحادُ «الكَلِمِ» هنا إنما هي «الكَلِمة» التي يراد بها جنس الأسماء، و «الكَلِمة» التي يراد بها جنس الأفعال، و «الكَلِمة» التي يراد بها جنس الحروف، فـ «الكَلِم» إذاً لم يقع مما يقع عليه واحده إلا على ثلاثةٍ خاصةً.

---

(١) هو أبو العتاهية. أبو العتاهية أشعاره وأخباره ص٧٨ ـ ٧٩ وعيون الأخبار ٢:٣٠٦. والأبيات بغير نسبة في تأويل مشكل القرآن ص ١١٠.

(٢) شرح التسهيل ١:٧.

(٣) تقدم في ص ١٧ ـ ١٨.

(٤) عمر بن محمد أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشَّلَوْبِين [٥٦٢ ـ ٦٤٥ هـ] كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعاً في التعليم، لازم أبا بكر محمد بن خلف بن صافٍ، وأخذ عن ابن ملكون وغيره، وروى عن السهيلي وابن بشكوال وغيرهما. وأقرأ نحو ستين سنة، وعلا صيته، وبرع من تلامذته جِلَّة. وأخذ عنه ابن أبي الأحوص وابن فَرتون. صنف تعليقاً على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، والتوطئة في النحو. بغية الوعاة ٢:٢٢٤ ـ ٢٢٥. وانظر مقدمة شرح المقدمة الجزولية ص ١٠ ـ ٤٧.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عُصْفُور: «إنما أَوقعت العربُ اسمَ الجنس على ما فوق العشرة، والجمعَ بالألف والتاء على ما دونَ ذلك، تفرقةً بين القليل والكثير حتى لا يلبس أحدهما بالآخر، وهذه التفرقة لا تتصور هنا لأن الكَلِم إذا كان جمعاً للكَلِمة الواقعة على كل واحد من الأجناس الثلاثة لم يكن لها جمع قليل ولا كثير فيفرق بينهما؛ ألا ترى أنه ليس لـ «الكَلِم» الذي هو اسم جنس ولا لـ «كَلِمات» ما يقعان عليه إلا الأجناس الثلاثة خاصة، فلما لم[1] تتصور التفرقة ساغ وقوعُ اسم الجنس موقعَ الجمع بالألف والتاء لأن اللبس إذ ذاك قد أُمن، وأيضاً فإنك إن جمعت بالألف والتاء فلأن الثلاثة قليل، وإن أتيت باسم الجنس فلأن هذه الثلاثة هي جميع ما يقع عليه «كَلِمٌ»/ ، كما أنك تقول: التمرُ أَطيبُ من الزَّبِيب، فتُوقع التمر على جميع ما [1/٧:١] يقع عليه تَمْر» انتهى كلامه.

قال المصنف[2] ـ رحمه الله ـ: «وإنما قيل «ما تَضَمَّنَ من الكَلِم» فصُدِّرَ الحدُّ بـ «ما» لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تَضَمُّن الإسناد المفيد، فبقي الاثنان فصاعداً، وهو المراد» انتهى.

وتصديرُه الحدَّ بـ «ما» ليس بجيد لأنَّ «ما» لفظ مشترك، والحدود تُصان عن الألفاظ المشتركة، ولو قال «الكلام المُتَضَمِّن من الكَلِم» لخلَص من لفظ «ما»، ودَلَّ على ما أراد من المعنى. ومعنى التضمن هنا الدلالة لا[3] التضمن الذي هو قسيم المطابقة والالتزام.

وقوله مِنَ الكَلِم يريد بذلك الكَلِم الذي هو جمع «كَلِمة» المصطلح عليه، وهو الاسم والفعل والحرف؛ لأن «الكَلِم» يُطلق في لغة العرب على

---

(١) لم: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧.

(٣) لا: سقط من ك.

«الكَلام»، قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

أَخشى عذابَكَ إنْ قَدَرتَ ولم أُعـذَر، فيُـؤثـر بيننـا الكَلِـمُ

وقال آخر[4]:

غَرَّاء أَكْمَل مَن يَمشي على قَدَمٍ حُسْناً، وأَملَح مَن حاورته الكَلِما

وقال آخر[5]:

أَخشى فَظاظةَ عَمٍّ أو جَفاءَ أَخٍ وكنتُ أَخشى عليها من أَذى الكَلِمِ

وقوله **إسناداً** احتراز من المفرد نحو «زيد»، ومن مركب لا إسناد فيه نحو: عندك، وخير منك، وغلام زيدٍ، وزيد الخياط إذا كان الخياط صفة، فهذا كله مركب بغير إسناد، فلا يُسمى كلاماً[6].

وزَعم بعضُ النحويين[7] أن اللفظة المفردة وجوداً وتقديراً قد تكون كلاماً إذا قامت مَقام الكلام، وجَعل من ذلك «نَعَمْ» و «لا»، فإنهما كلامان، وليسا بمركبين.

ورُدَّ هذا المذهب بأنهما مركبان تقديراً، والأصل إذا قال «نَعَمْ» في جواب: هل خَرج زيدٌ؟ نَعَمْ خرج زيد، وفي الجواب بـ «لا») لا لم يخرج زيد، وكذلك حيث يُجاب بـ «بلى» نحو: ألم تضربْ زيداً؟ فتقول: بلى[8]، أي: بلى ضربتُ زيداً. والدليلُ على أن هذا هو الأصل تصريحُ العرب بذلك

---

(١) سورة فاطر: ١٠.

(٢) سورة النساء: ٤٦.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه. وأوله في ك: حمراء.

(٥) هو إسحاق بن خلف. الحماسة ١: ١٦٥ [الحماسية ٨٦].

(٦) زيد هنا في ك ما نصه: ويُسمى تركيب التقييد.

(٧) الرأي وردُّه في شرح الجزولية للأبذي ص ٨ ـ ٩ ونُسب في الهمع ١: ٣٣ لابن طلحة.

(٨) بلى: سقط من س.

بعد هذه الحروف، قال ذو الرُّمَّة[1]:

تَقولُ عَجوزٌ مَدْرَجي مُتَرَوِّحاً[2] على بابها من عند أهلي وغاديا
أَذُو زوجةٍ بالمِصْر أم ذو خُصومة أَراكَ لها بالبَصْرة العامَ ثاويا
فقلتُ لها: لا، إنَّ أَهليَ جِيرة لِأَكْثِبة الدَّهْنا جميعاً ومالِيا
وما كُنتُ مُذْ أَبْصَرْتِني في خُصومة أُراجِعُ فيها يابنةَ القَوْمِ[3] قاضيا

فقوله بعد «لا» «إنَّ أَهلي جيرة» إلى آخر البيت بمنزلة أن يقول: لستُ ذا زوجة بالمصر. وقوله بعد «لا» أيضاً «وما كنتُ مذ أَبصرتِني في خُصومة» بمنزلة أن يقول: لا لستُ ذا خُصومة بالمِصْر.

وما ذكروه أن مثل هذا تصريح بالجملة المحذوفة بعد «لا» و «نَعَمْ» ليس بتصريح حقيقة، إنما / ذلك من حيث المعنى لأنه لم يصرح بالجملتين [١:٧/ب] المقدرتين بعد «لا» و «نَعَمْ»، إنما أتى بما يدل على انتفاء كونه ذا زوجة وذا خصومة.

ومما يَدُلُّ على تقدير الجملة بعد حروف الجواب عملُ فعلِ تلك الجملة المحذوفة في تابع وفي حال، نحو قولك: أَلم تضربْ زيداً؟ فتقول: بلى وعمراً، فقولك «وعمراً» معطوف على المحذوف من قولك: بلى ضربتُ زيداً وعمراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[4] أي: بلى نَجمعها قادرين على أن نُسَوِّيَ بَنانَه. وكذلك: أَضربتَ زيداً؟ تقول: نعم وعمراً، التقدير: نعم ضربتُ زيداً وعمراً.

وقد حَدَّ المصنفُ الإسنادَ، فقال: «الإسنادُ عبارةٌ عن تعليقِ خَبَرٍ بمُخْبَر

---

(١) ديوانه ص ١٣١١ ـ ١٣١٣ والكامل ص ٥٧٠ وشرح أبيات المغني ١: ٢١٩ ـ ٢٣٥ [الإنشاد ٥٤]. مدرجي: مروري. وثاوٍ: مقيم. والدهناء: من بلاد بني تميم.

(٢) ك: متزوداً.

(٣) الديوان: «القَرْم» والقرم: الفَحْل.

(٤) سورة القيامة: ٣ ـ ٤.

عنه، أو طَلَبٍ بمطلوبٍ منه»[1]. وليس بحاصر لأنواع الإسناد لأنه يخرج منه الإنشاء كالنداء والقسم وألفاظ العقود وغير ذلك، فإن ذلك ليس تعليقَ خَبَرٍ بمُخْبَر عنه ولا طَلَبٍ بمطلوب، وقد قسم المصنفُ الجملةَ في باب الموصول[2] إلى خَبَرية وطَلَبية وإنشائية.

وقال بعضُ أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك.

وقد قسم النحويون الكلام إلى خبر وغير خبر، فالخبر جائز ومحال[3]، فالجائز مستقيم وخطأ. وغير الخبر اختلفوا فيه[4]: فذهب أبو الحسن[5] إلى أنه الاستخبار، والتمني، والطلب، وهما الأمر والنهي[6]، وهما واحد

---

(١) شرح التسهيل ١: ٩.

(٢) التسهيل ص ٣٣.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١: ٤١٢: «والخبر جائز وقوعُه، ومحال. الجائز مستقيم حسن نحو: أتيتك أمس، ومستقيم قبيح نحو: قد زيداً رأيت، ومستقيم كذب نحو: حملتُ الجبلَ، والمحال نحو: أتيتك غداً».

وقال سيبويه: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً. وأما المحال فأن تَنقض أولَ كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشربُ ماءَ البحر أمسِ» الكتاب ١: ٢٥ ـ ٢٦. وراجع تفسير كلام سيبويه في شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٨٩ ـ ٩٤.

(٤) الصاحبي ص ٢٨٩ ـ ٣٠٤ والاقتضاب ١: ٥٨ ـ ٥٩ وكشف المشكل ٢: ١٣٣ ـ ١٦٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ١٩٨ وشرح اللمحة البدرية ١: ١٧٧ ـ ١٨٢.

(٥) الاقتضاب ١: ٥٩ حيث نسب إليه زيادة نوع آخر، هو النداء.

(٦) قال في الارتشاف ١/ ٤١٢: «وهو أمر أو نهي» وفي التعليقة ٢: ٢٠٣ ما نصه: «قال أبو بكر: الأمر والنهي يشتركان في الإرادة، ويفترقان في أن الأمر إرادة بتكليف، والنهي إرادة بلا تكليف».

عند س والكسائي والفراء وجماعة[1]. وزاد الفراءُ وابنُ كَيْسان[2] الدُّعاء ـ وهو النداء ـ والطَّلَب، وهو المسألة. وزاد قُطْرُبٌ[3] التعجب والعَرْض والتحضيض.

وفي كتاب «الضروري»[4]: «الأقاويلُ المركبةُ من المفردات تامٌّ كافٍ[5] بنفسه، وهو المُسمى كَلاماً، وغيرُ تامّ هو بمنزلة الاسم المفرد نحو: غلام زيدٍ، وزيد العاقل، وهو إنما يقع جزءًا من قول تام أو من تمام قول تام، ويُسمى عند قوم تركيب تقييد.

والتامُّ جملة خبرية، وهو ما يمكن فيه الصدق والكذب، وجملة لا يمكن ذلك فيها، وهو النداءُ وطلبُ الفعل وطلبُ الترك، فإن كان من رئيس إلى مرؤوس قيل له: أمر أو نهي، أو من مرؤوس إلى رئيس قيل له: رغبة، وإن كان إلى الله قيل له: دعاء، وإن كان من مُساوٍ إلى مُساوٍ خُصَّ باسم الطَّلَب، والعرضُ والتمني والترجي والتحضيضُ داخلة في هذا النوع لأنها طلب، والاستفهامُ بوجهٍ ما داخلٌ أيضاً في الطلب إلا أنه طلبُ قول لا فعل، وقد جعله قوم على حدته جنساً داخلاً تحت القول التام الذي لا يصدق ولا يكذب. وكذلك التعجب، جعله قوم أيضاً جنساً على حدته داخلاً تحت القول الذي لا يصدق ولا يكذب، وجعله قوم داخلاً تحت الخبر لأنه خبر متعجب منه» انتهى، وفيه بعض تلخيص. وسنتكلم على ذلك عند ذكر أقسام الكلام إن شاء الله.

---

(١) المقتضب ٢: ١٣١ ـ ١٣٢.

(٢) قال: «الكلام ينقسم أربعة أقسام في المعاني، وهي: الخبر، والاستخبار ـ والاستخبار الاستفهام ـ والنداء هو الدعاء، والطلب هو الأمر والنهي» الموفقي ص ١٠٨.

وابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان [ـ ٢٩٩ هـ] تلميذ المبرد وثعلب. كان يحفظ المذهبين. صنف: المهذب في النحو، والموفقي، واللامات، وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغيرها. بغية الوعاة ١: ١٨ ـ ١٩.

(٣) محمد بن المستنير [-٢٠٦ هـ] لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر. وصنف العلل في النحو، والنوادر، والهمز. بغية الوعاة ١: ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٤) هو كتاب في النحو لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد [٥٢٠ ـ ٥٩٥ هـ]. التكملة لكتاب الصلة ٢: ٥٥٤ والذيل والتكملة ٦: ٢٣ والوافي بالوفيات ٢: ١١٥. وستأتي ترجمته في ص ٨١.

(٥) ك: كما.

وقوله مفيداً قالوا احترز بالمفيد من المتضمن إسناداً لكنه غير مفيد، نحو قولهم: النارُ حارةٌ، والسماءُ فوقَ الأرض، وتكلمَ/ رجلٌ، فإنَّ هذا - وإنْ سُمي كلاماً في اللغة - لا يُسمى كلاماً في اصطلاح النحويين. [١/٨:١]

قال المصنف - رحمه الله -: «وقد صَرح س وغيرُه من أئمة العربية بأن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة»(١). قال(٢): قال س - رحمه الله - وقد مَثَّلَ بـ «هذا عبدُ الله معروفاً»: «فـ «هذا» اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده، وهو عبدُ الله، ولم يكنْ لِيكونَ «هذا» كلاماً حتى يُبنى عليه أو على ما قبله»(٣). انتهى كلام س - رحمه الله - ولا دليل فيه على دعوى المصنف رحمه الله. والتمثيل بالمفيد لا يدل على اشتراط الإفادة في الكلام، بل ظاهر كلام س - رحمه الله - أنه لا يشترط الإفادة لأنه قال: «ولم يكنْ لِيكونَ كَلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله.» أي: حتى يحصل بينهما إسناد، فيكون مبتدأ وخبرًا، والإسنادُ أعمُّ من أن يكون مفيدًا أو غير مفيد، وإنما ذكر ذلك س - رحمه الله - احترازاً من المفرد، فإنه لا يُسمى كلاماً لأنه لا بناءَ شيء فيه على شيء ولا إسناد.

وكان بعض من عاصرناه يقول: العجب لهؤلاء النحاة، يجيئون لأصدق القضايا، فيجعلونها ليست بكلام، كقولنا(٤): النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان، والكل أكثر من الجزء، والواحد نصف الاثنين، ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد السامع عِلمَ ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طَرق سَمْعَ الإنسان فاستفاد منه شيئاً، ثم طرقه ثانياً، وهو قد علم مضمونه أولاً، أنه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية

---

(١) شرح التسهيل ١: ٥.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة كلها، ونص سيبويه التالي لم يذكر في هذا الموضع من شرح التسهيل لابن مالك.

(٣) الكتاب ٢: ٧٨.

(٤) هنا ينتهي السقط الذي بدأ من أول الكتاب في ح.

لأنه لم يُفِدْه عِلْمَ ما لم يكن يعلم، فيكون الشيء الواحد كلاماً غير كلام بحسب إفادته السامع، هذا خلف.

قال المصنف[1] ـ رحمه الله ـ وقد ذكر أن س ـ رحمه الله ـ صرح بأن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة: «ومن ذلك قوله ـ يعني س[2] ـ: «واعلم أنَّ «قُلْتُ» في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً»[3]، عَنى بالكلام الجُمَل وبالقولِ المفردات» انتهى.

ولا دليل في ذلك على دعوى المصنف على س لأنه أَطلق الكلام على الجُمَل، والجملُ أَعَمُّ من أن تتضمن إسناداً مفيداً أو غير مفيد، وما أظن أحداً يمنع: قالَ زيدٌ النارُ حارةٌ، ولا: قالَ زيدٌ الجزءُ أَقَلُّ من الكُلِّ.

وقوله **مَقْصُوداً** قال المصنف في شرحه[4]: «احتُرز بـ«مَقْصود» من حديث النائم ومحاكاةِ بعض الطيور للإنسان ومراجعةِ الصدى في بعض الأمكنة الخالية» انتهى.

اعتبر المصنف ـ رحمه الله ـ في حد الكلام هذا الفصل، وهو أن يكون مقصوداً للمتكلم، وكذلك اعتبره الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، رحمه الله، ومنه أخذه المصنف لأن من قال في حد الكلام «المفيد بالوضع» اختلفوا في مراده بالوضع، فقال ابن عصفور: «معنى بالوضع بالقصد»، قال: «يقال: تَكَلَّمَ ساهيًا ونائماً، ومعلوم أن الساهي والنائم لم يضعا لفظهما للإفادة، ولا قَصَداها» فهذا مفيد بغير الوضع.

وكان شيخُنا الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكُتاميُّ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٥.
(٢) ك، ح: يعني قول س.
(٣) الكتاب ١: ١٢٢.
(٤) شرح التسهيل ١: ٧.

[١:٨/ب] المعروفُ بابن الضائع[١] ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: «قولُ/ المتأخرين إنَّ كلام الساهي والنائم والمجنون مفيدٌ إلا أنه بغير الوضع لا ينبغي أن يقال لأنَّ مثل هذا لا يُفيد بوجه، فإذا قال النائم مثلاً: زيدٌ قادمٌ، ووافقَ ذلك قُدومَ زيد، فالفائدة لم تحصل من إخباره بوجه، وإنما حصلت من مشاهدة قدوم زيد لا من نفس الإخبار، فهو غلط من قائله، ولا بد، وإنما يمكن هنا أنه تحرز بـ «المفيد بالوضع» مما لا يفيد إلا بالعَرَض لا بالوَضْع، وذلك أنك إذا قلت: قام غلامُ زيد، أفاد هذا الكلام مفهومين: أحدهما الإخبار عن غلام زيد بالقيام، وهو هو المعنى الذي وضع له اللفظ. والثاني تَمَلُّكُ زيد للغلام، وليس اللفظ موضوعاً له، فإذاً هو مفيد له[٢] بغير وضع، فمن هنا تحرز القائل بالوضع» انتهى.

وفُهم من كلام الأستاذ أبي الحسن بن الضائع أنه لا يشترط في الإفادة قصد المتكلم إياها، وإنما يشترط فيها أن تكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب. وكثير من النحويين[٣] لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد.

وقولُ المصنف ـ رحمه الله ـ «ومحاكاة بعض الطيور للإنسان» ليس بشيء لأنه قد قال في أول الحد «ما تَضَمَّنَ من الكَلِم إسناداً مفيداً»، والذي يُسمع من محاكاة الطير لم يتضمن من الكلم، فليس الطائر ناطقاً بكَلم أصلاً فضلاً عن أن يتضمن إسناداً مفيداً، وإنما هي محاكاةُ أصواتٍ لا نُطقٌ بكَلِم.

---

(١) إشبيلي، بلغ الغاية في فن النحو، ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم، وله في مشكلات الكتاب عجائب. له: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن. أملى على إيضاح الفارسي، ورَدَّ اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي، واعتراضاته على سيبويه. مات سنة ٦٨٠ هـ وقد قارب السبعين. بغية الوعاة ٢: ٢٠٤.

(٢) له: سقط من ك.

(٣) انظر شرح المفصل ١: ١٨ والكافية ص ٥٩ والملخص ١: ١٠٣ وشرح اللمحة البدرية ١: ١٧٧ ـ ١٧٩.

وأما مُراجعة الصدى فإنما هو سماع كلامك أنت لا أنَّ ثَمَّ كلاماً غيرَ كلامك ولا متكلماً غيرك، فلا يحتاج أن يحترز منه.

وقوله **لذاته** قال المصنف ـ رحمه الله ـ في شرحه[1]: «احْتُرز بأن قيل «مقصوداً لذاته» من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها أو المضاف إليها، فإنه إسناد لم يُقصد هو ولا ما تضمنه لذاته، بل قُصد لغيره، فليس كلاماً، بل هو جزء كلام، وذلك نحو قاموا من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمتُ حين قاموا» انتهى كلامه في شرحه[2]، ولم أر هذا القيد لأحد من النحويين غيره.

ويمكن أن يُنازَع فيه من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذا كلام، ويدل على إطلاق هذا أنه كلام أنهم شرطوا في الصلة أن تكون جملة خبرية، واحترزوا بقولهم: «خبرية» من غير الخبرية كالأمر والنهي والاستفهام والترجي وغير ذلك مما ليس بخبر. وشرحوا الخبرية بأنها التي تحتمل الصدق والكذب، والخبر أحد أقسام الكلام، فثبت بذلك أنها كلام، ولا سيما على مذهب من لا يشترط في الكلام سوى التركيب الإسنادي.

والوجه الثاني: أنْ يُنازَع في أن هذه الجملة تَضمنت من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً حتى يحترز بقوله: «لذاته» منها لأن هذه الجملة في الصلة هي كجزء من الاسم، ولم تنتهض أن تكون من قبيل الكلمة، بل هي والموصول قبلها كلمة، فإذا قلت: «جاءني الذي قام» فمعناه: جاءني القائم، فهي جزء من المفرد، وأما الجملة المضاف إليها فإنها في تقدير المفرد، فقولك: قمت حين قاموا، معناه: حين قيامهم، فصورتها صورة ما فيه/ إسناد، والمعنى [1/9:1] على التركيب التقييدي.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧ ـ ٨.

(٢) في شرحه... غيره: سقط من ك.

وقد حَدَّ أصحابُنا الكلام بحدود[1]، قال أبو بكر بن طاهر[2]: «الكلامُ مفيدٌ مؤلَّفٌ من الكَلِم». وقال أبو إسحاق بن مُلْكُون[3]: «الكلام ما أُلِّفَ من مُفرد الكَلِم[4]، وأفادَ معنًى من المعاني التي أُلِّفت الكَلِم إليها»[5]. وقال ابن هشام: الكلامُ ما قام من مُسْنَد ومُسْنَد إليه واستقلَّ بمعناه. وحَدَّه الجُزُوليُّ[6] ـ وتَبِعه ابنُ عُصفور[7] ـ «بأنه اللفظ المُرَكَّب المُفيد بالوَضْع»[8]، وهذا[9] من أجود ما حَدُّوه به. وقد أُورِدَ[10] على كل قيد منها، ولسنا الآن نشرح هذا الحد، إلا أنّا نَذكر ما ذهب إليه الأستاذ أبو بكر بن طلحة[11] من أن هذا الحد الذي حده أصحابنا[12] بالنظر إلى

---

(١) بحدود... وتبعه ابن عصفور: سقط من س.

(٢) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ [ـ ٥٧٠ هـ] نحوي مشهور، أخذ الكتاب عن ابن الرمّاك وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني. له طُرَرٌ مدوّنة على الكتاب، وتعليق على الإيضاح. إنباه الرواة ٤: ١٨٨ ـ ١٨٩ وبغية الوعاة ١: ٢٨.

(٣) إبراهيم بن محمد المعروف بابن ملكون الحضرمي الإشبيلي [ـ ٥٨٤ هـ] أستاذ نحوي جليل، روى عن أبي الحسن شريح، وروى عنه ابن خروف والشلوبين. ألف شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمري. إنباه الرواة ٤: ١٩٠ وبغية الوعاة ١: ٤٣١.

(٤) ك: الكلام.

(٥) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ١٩٨.

(٦) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي الجزولي [ـ ٥٨٤ هـ] أخذ عن ابن بري، وأخذ عنه العربية الشلوبين وابن معط. شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة المسماة بالجزولية. بغية الوعاة ٢: ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ومقدمة المقدمة الجزولية.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٧ والمقرب ١: ٤٥.

(٨) المقدمة الجزولية ص ٣.

(٩) وهذا... حدوه به: سقط من س.

(١٠) س: وأورد.

(١١) أبو بكر محمد بن طلحة الأموي الإشبيلي المعروف بابن طلحة [٥٤٥ ـ ٦١٨ هـ] أخذ عن ابن ملكون وابن صافٍ. وروى عنه أبو بكر بن جابر السقطي وابن سيد الناس وأبو علي الشلوبين. درَّس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة. الذيل والتكملة ٥: ٢٣٥ ـ ٢٣٦ وبغية الوعاة ١: ١٢١.

(١٢) الذي حده أصحابنا: سقط من ك.

الاصطلاح فاسد، قال: لأنه غير مانع؛ إذ قد يدخل تحته ما ليس بكلام كـ «بَعْلَبَكّ»، فإنه لفظ مُرَكَّبٌ مفيد لمسماه، وإفادته له بالقصد، وهو مع[1] ذلك ليس بكلام. وإصلاح الحدّ عنده بأن يزاد فيه «الذي يَدُلّ جزءٌ من أجزائه على جزء من أجزاء معناه» ليخلص بذلك من «بَعْلَبَكّ» وأمثاله؛ ألا ترى أن قولك «قامَ زيدٌ» معناه الإخبارُ بقيامٍ ماضٍ عن شخص مُعَيَّنٍ اسمُه زيدٌ، و «قام» الذي هو جزء منه يدل على جزء من ذلك المعنى، وهو القيام الماضي، والجزء الآخر[2] الذي هو «زيد» يدل على ذلك الشخص المعين الذي أُخبر عنه بالقيام الماضي، وليس كذلك «بَعْلَبَكّ»، فإن بَعْلاً على انفراده وبَكًّا على انفراده لا يدل واحد منهما على جزء من معنى بَعْلَبَكّ[3].

قال ابن عصفور: «وهذه الزيادةُ التي زادها في الحدّ غيرُ محتاج إليها لأن «بَعْلَبَكّ» وأمثاله غير داخلة تحته لأنها ليست مُفيدة كما توهم؛ لأن الإفادة لا يُعنى بها دلالة اللفظ على معناه، إذ لو عُني بها ذلك لكان «الاثنانِ أكثرُ من الواحد» مفيداً لأن هذه الألفاظ لها معان تَدُلُّ عليها، وإنما المفيد الذي يَحصلُ منه للمخاطب عِلْمُ ما لم يكن يعلمه قبلُ، وذلك لا يُتَصور في بَعْلَبَكَّ وأمثاله؛ ألا ترى أن المخاطب إنْ كان يَجهل ما يقع عليه بَعْلَبَكٌّ لم يَعلم إذا سمعه منك ما تُريد به، وإن كان قد علم ما يقع عليه قبل سماعه منك بَقي على علمه، ولم يستجدّ أمراً زائداً» انتهى رد ابن عصفور على ابن طلحة[4].

قال المصنف في شرح هذا الكتاب: «وزاد بعضُ العلماء في حَدِّ الكلام «مِن ناطق واحد» احترازاً من أن يَصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل أو خبر المبتدأ، فإن مجموع

---

(١) س: ومع.

(٢) الآخر: سقط من ك.

(٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ١٩٩ وللأبذي ص ٩ ـ ١٠.

(٤) أورد هذا الردَّ الأُبَّذيُّ في شرح الجزولية ص ١٠ غير منسوب لأحد.

النطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نَطق به واحد، وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق، لأن الكلام[1] عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحداً»[2].

ورُدَّ ذلك[3] بأن اتحاد الناطق لا يُعتبر، كما لا يُعتبر اتحاد الكاتب، لو كتب واحد «قامَ» وآخر «زيدٌ» لسميت تلك كتابة وخطًّا، فكذلك الكلام.

ولا يُعترض على هذا بعدم ترتب أثر الإقرار في نحو لو قال واحد «لِزيدٍ» وقال الآخر: «عندي درهمٌ»؛ لأن ذلك أمر شرعي لا يترتب الأثر إلا على من نطق بجملة الإقرار، فليس من صريح الكلام بالنسبة إلى كل واحد/ [١:٩/ب] منهما وإن كان كلاماً بالنسبة إلى تركبه منهما.

ورُدَّ ذلك أيضاً بأن كل واحد من الناطقين إنما اقتصر على أحد الجزأين اتكالاً على نطق الآخر، فمعناها مستحضر في ذهنه[4]، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التي نطق بها كلام، كما يكون كلاماً قول من رأى شبحاً فقال: زيدٌ، أي: هذا زيدٌ.

ومما يَدُلُّ على أن هذا كلام قصة امرئ القيس والتَّوْأَم اليَشْكُريِّ، «قال أبو عمرو بن العلاء: كان امرؤ القيس يُنازع من يدَّعي الشعر، فنازَعَ التَّوْأَم اليَشْكُريَّ، فقال: إن كنت شاعراً فمَلِّطْ[5] أنصافَ ما أَقول وأَجِزْها، قال: نعم»[6].

---

(١) ك: «لأن كل» وبعده فراغ يتسع لثلاث كلمات، وكتب في الهامش ما نصه: «كذا وجد، لعله ـ والله أعلم ـ لأن الكلام عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحدًا. نقل هذه العبارة عن ابن مالك بدرُ الدين بن القاسم». قلت: يعني أبا علي الحسن بن قاسم المرادي، وقد نقل هذه العبارة في شرحه للتسهيل الذي طبعت قطعة من أوله مع قطعة من التذييل والتكميل بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٨ هـ. انظر الجزء الأول منه ص ٢٤.

(٢) شرح التسهيل ١: ٨.

(٣) معنى هذا الردّ وتاليه في شرح التسهيل ١: ٨.

(٤) يسمى هذا التسهيم أو التوشيح أو المُطمع. العمدة ٢: ٣١ ـ ٣٤.

(٥) مالَطَ فلان فلاناً: قال هذا نصف بيت وأتمّه الآخر بيتًا، يقال: مَلَّطَ له تمليطاً. اللسان (ملط) ٩: ٢٨٦.

(٦) الحكاية في ديوان امرئ القيس ص ١٤٧ والعمدة ١: ٢٠٢ ـ ٢٠٣ و٢: ٩١. وذُكر في معجم=

وذكر ما نظمه كل واحد، ومنها: قال[1] امرؤ القيس:

كـأنَّ هَـزِيـزَه بـوراءِ غَيْـبٍ . . . . . .

فقال التَّوْأَم:

. . . . . عِشـارٌ وُلَّـهٌ لاقـت عِشـارا[2]

فقال امرؤ القيس:

فلمـا أَنْ دَنـا لِقَفـا أُضـاخ[3] . . . . . .

فقال التَّوْأَم:

. . . . . وَهَتْ أَعْجازُ رَيِّقِه، فَحارا[4]

فهذان البيتان كلُّ واحد منهما كلامٌ، وهما من ناطِقينِ، وكلُّ نصفٍ مُفتقر إلى الآخر[5] بحيث إنه لا يستقلُّ النصف كلاماً لأن خبر «كأنَّ» من قول امرئ القيس هو «عِشارٌ» من قول التَّوْأَم، وجواب «لمَّا» من قول امرئ القيس هو «وَهَتْ» من قول التَّوْأَم.

وكذلك قصةُ جَرير والفَرَزْدَق[6] حين أَنشد عَدِيُّ بن الرِّقاع بعضَ

= البلدان (أُضاخ) ١: ٢١٣ ـ ٢١٤ أن القصة جرت بين امرئ القيس وقتادة بن التوأم اليشكري وأخويه الحارث وأبي شُرَيح.

(١) ك: فقال.

(٢) ديوان امرئ القيس ص ١٤٨. هزيزه: هزيز البرق، وهو صوت رعده، ووراء غيب: حيث لا أراه. ووُلَّه: فاقدة أولادها، فهي تحنّ إليها وتضجّ، ويكثر ذلك منها إذا لاقت عشاراً مثلها. والعشار: النوق التي أتى عليها مذ حملت عشرة أشهر.

(٣) في النسخ كلها «أضاح» بالحاء المهملة، صوابه «أضاخ» بالخاء المعجمة كما في الديوان ومعجم البلدان (أضاخ) ١: ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٤) ديوان امرئ القيس ص ١٤٩. دنا: أي المطر. وأضاخ: من قرى اليمامة لبني نمير. وقيل: جبل. وهت أعجاز ريّقه: استرخت مآخير السحاب، فسالت كما تسيل القربة وانشقّت. وريّق المطر: أوله. وأعجازه: مآخيره.

(٥) ك: للآخر.

(٦) الحكاية في العمدة ٢: ٣٣.

الملوك قولَه:

تُزْجي أَغَنَّ، كأنَّ إبْرةَ رَوْقِهِ ....

واشتغلَ ذلك الملكُ عن سَماع بقية البيت، فأَمسكَ عديٌّ عن الإنشاد حتى يَسمعَ الملك، فقال الفرزدق لجرير: ما تراه يقول عَدِيّ؟ فقال جرير: يقول:

..... قَلَمٌ أَصابَ من الدَّواةِ مِدادَها

ثم استمعَ الملكُ، فقال عَدِيٌّ[1]:

تُزْجِي أَغَنَّ، كأنَّ إبْرةَ رَوْقِهِ قَلَمٌ أَصَابَ من الدَّواةِ مِدادَها

فتعجب الفرزدق من إتمامِ جريرٍ البيتَ على ما أنشده عَدِيٌّ، وما ذلك إلا لأن المعنى مُستحضَر في الذهن.

وكذلك قصةُ زُهير[2] مع ابنه كَعْب في استخباره كعباً: هل تُجيد[3] الشعر؟ فصار زُهير يقول بيتاً، ويقول لكعب: أَجِزْ، فيأتي ببيتٍ متعلق بالأول مناسبٍ له، حتى نَظَما أبياتاً.

ومثلُ هذا كله لا يكاد أحد يقول إنَّ هذا ليس بكلام لكونه من ناطِقينِ.

وإنما قال المصنف «بعضُ العلماء» ولم يقل «وزادَ بعضُ النحويين» لأن هذا القول لم يُنقل عن نحوي فيما نعلم، وإنما قاله بعضُ مَن تَكَلَّمَ[4] في علم الأُصول[5]، فلذلك قال: «بعضُ العلماء»، ولم يقل «بعضُ النحويين».

---

(١) ديوانه ص ١٨٥ وطبقات فحول الشعراء ص ٧٠٧ والكامل ص ٧٦٩ والشعر والشعراء ص ٦١٩. يصف ظبية. تزجي: تسوق وتدفع برفق. والأغن من الغزلان: الذي في صوته غُنَّة. والرَّوْق: القَرْن.

(٢) ديوان زهير بشرح ثعلب ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩.

(٣) ك، ح: يجيز.

(٤) ك: يتكلم.

(٥) الكوكب الدري ص ١٩٧ [والهامش الرابع فيها أيضاً].

والمؤتلفُ كلاماً فِعلٌ وفاعلٌ، وفعلٌ ومفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، واسمان مبتدأٌ وخبر، واسمان ليسا مبتدأً وخبراً، وذلك نَزالِ وشبهها، واسمان مع حرف نحو: أَقائمٌ الزَّيدانِ؟ واسمان دون حرف نحو: قائمٌ الزيدانِ، على مذهب أبي الحسن[1]. واسمٌ وحرفٌ على مذهب أبي علي[2] في النداء، نحو: يا زيدُ. وحرفٌ وما هو في تقدير الاسم، وهو: أما أَنَّكَ مُنطلقٌ، بفتح أَنَّ، وزعم ابن خَروف أنه من باب «يا زيدُ» على مذهب أبي علي. ورُدَّ عليه بأنَّ «أنَّ» ـ وإنْ كانت في تقدير مفرد ـ فإن في الكلام مُسنداً ومُسنداً إليه، وتقع «أنَّ» موقع المفعولَين. ومِن فعلٍ واسمين في مذهب جماعة من النحويين، نحو: كان زيدٌ قائماً؛ لأنَّ/ الاسم لا يَستغني عن الخبر [1/10:1] هنا، و «كان» لا تستغني عنهما. ورُدَّ بأنَّ «كان» تُحذف، ويبقى الكلام تاماً، فهي في هذا كـ «إنَّ»، وكلُّ ما يجوز حذفه ويبقى الكلام مستقلاً بعده لا يُعَدُّ من التأليف، ولو ذهبنا إلى هذا لم تنحصر وجوه التأليفات[3].

ص: والاسمُ كلمةٌ يُسند ما لمعناها إلى نفسِها أو نَظِيرها.

ش: في الاسم لغات: اِسمٌ بكسر همزة الوصل وضمها، وسُمٌ بكسر السين وضمها، وسُماً كهُدًى، فإن كانت هذه مُسْتَدَلاً عليها بقوله[4]:

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣١٩ والبغداديات ص ٤١٦ وشرح المفصل ٦:٧٩ والتسهيل ص ٤٤ وشرحه ١:٢٧٢ ـ ٢٧٣ والبسيط ص ٥٨٣، ٩٩٩. وهو مذهب الكوفيين أيضاً كما في أسرار العربية ص ٨١ وشرح الكافية ١:٨٧. ونسب في الإيضاح في شرح المفصل ١:٦٤١ إلى الفراء.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٩ والمسائل العسكرية ص ١٠٩.

(٣) سقطت هذه الفقرة من س.

(٤) أنشده ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ١٣٤ عن الفراء، وقال قبله: «قال: وأنشدني القَنانيُّ» وكذا في تهذيبه ص ٣٣٥. والقناني أستاذ الفراء، منسوب إلى بئر قنان، وبئر قنان: موضع. معجم البلدان (قنان) ٤: ٤٠١. والبيت في إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٥ والصحاح (سمو) ص ٣٨٣ والإنصاف ص ١٥ وأسرار العربية ص ٣٣ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٨١ والنهاية ص ٦١ وشرح المفصل ١:٢٤ونسبه العيني في المقاصد النحوية ١:١٥٤ لأبي خالد القناني. وتعقبه الدكتور محمود الطناحي في حواشي الموضع السابق من أمالي ابن=

والله أَسْماكَ سُماً مُبارَكا

فلا حُجَّةَ فيه لجواز أن لا يكون مقصوراً، بل تكون حركة الميم حركة إعراب[1].

ومذهبُ البصريين[2] أنه مشتق من السُّمُوِّ، فالمحذوفُ منه اللام. ومذهبُ الكوفيين أنه من الوَسْم، وهو العَلامة، فالمحذوفُ منه الفاء. والأولُ أَرجحُ لقولهم أَسْمَيتُ وسَمَّيتُ وسُمَيّ[3] وأَسْماءٌ، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا أَوْسَمت ووَسَمْت ووُسَيْم وأَوْسام، وادِّعاءُ أنَّ هذه التصاريفَ كلَّها من باب القلب لا ضرورةَ تدعو إلى ذلك.

وحَدَّ المصنفُ الإسناد بأنه «عبارة عن تعليقِ خَبَرٍ بمُخْبَرٍ عنه، أو طَلَبٍ بمطلوب منه»[4]. وهذا حَدٌّ ناقص لأنه غير جامع؛ ألا ترى أنه نَقَصَه[5] بعض الإنشاءات[6] كقولك: بَعتُك هذا بدرهم، وقولِ المشتري: اشتريتُه بدرهم. وكذلك قولُ القائل لعبده: أنت حُرٌّ، وقولُك: أُقسم أو أَقسمتُ لأَضربَنَّ زيداً. فهذه كلُّها ليست تعليقَ خبر بمخبر عنه ولا طَلَبٍ بمطلوب منه، وقد تضمنت الإسناد، فليس الإسناد محصوراً فيما ذكره، وإنما حَدَّ الإسنادَ بما حَدَّه ليخرج بذلك الإسناد اللفظي، فإنه لا يختص بالاسم، بل يوجد في الفعل، نحو «ضَرَب: فِعْلٌ ماضٍ»، وفي الحرف نحو «فِي: حرفُ جَرٍّ»، وفي الجملة نحو «زيدٌ قائمٌ: مبتدأٌ وخبرٌ».

وقوله **كلمةٌ** جنس يَشمُل الاسمَ والفعلَ والحرفَ، وهكذا سائر

= الشجري، وتتبع من يعرف بالقناني في حواشي كتاب الشعر ص ٤١٠.

(١) النهاية ص ٦٢ وشرح المفصل ١: ٢٤.

(٢) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. الإنصاف ص ٦ ـ ١٦ [المسألة الأولى].

(٣) ك: وسمًى.

(٤) شرح التسهيل ١: ٩.

(٥) ك: نقضه.

(٦) س: نقصه الإنشاءَ.

الحدود، يبدأ أولاً بالجنس. قال المصنف: «واحترز بـ«كلمة» من واقعٍ موقعَ اسم مثل أنَّ ومعموليها»[1]. وقد رَدَدْنا[2] عليه مثلَ هذا في قوله في حد الكلمة: «لفظ»، وأنَّ الأجناس لا تُذكر للاحتراز، وأنه اتَّبع ابنَ عُصفور في ذلك.

وقوله: **يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها** معناه يُسند الحكمُ الذي هو لمدلول الكلمة إلى لفظ الكلمة، مثال ذلك: زيدٌ عاقلٌ، أَسندتَ العقل الذي هو لمدلول زيد إلى لفظ زيد، وأَجريته عليه، وهو من حيث المعنى لمدلوله؛ لأن المسند إليه العقل إنما هو مدلول زيد لا لفظ زيد. وقيد الإسنادَ باعتبار المعنى لأنه الخاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، واحترز بذلك من الفعل والحرف، فإنه لا يُسند ما لمعناهما إلى أَنْفُسِهما، فهذا فصل خَرج به الفعلُ والحرفُ.

وقوله: **أو نظيرِها** مثالُ ذلك صَهْ وفُلُ وسُبْحانَ، فهذه لا يصح إسناد ما لمعناها إلى نفسها، وهي أسماء، لكن نظيرها يصح ذلك فيه، ويعني[3] بالنظير ما وافق معنًى ونوعاً، فـ«صَهْ» موافق للسُّكوت، و«فُلُ» قال المصنف: «موافق لِفُلان»[4]. وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب النداء/ أنه ليس موافقاً [١: ١٠/ب] له، وأنه موافق لـ«رَجُل»، و«سُبْحانَ» موافق لـ«بَراءة»، وهذه النظائر يصح أن يُسند ما لمعناها إلى أَنْفُسها.

وقد عَدَلَ المصنفُ في حَدِّ الاسم عَمَّا حَدَّه به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غيرُ مختار؛ لأن النحويين حَدُّوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب، والمصنف حَدَّه بأمر عارضٍ له حالة التركيب، وهو خاصة من خواصه حالة التركيب، وهو الإسناد

---

(١) كذا. وليس لهذه العبارة ذكر في مطبوعة شرح التسهيل لابن مالك.

(٢) تقدم ردّه في ص ١٥ ـ ١٦.

(٣) ك: ومعنى.

(٤) شرح التسهيل ١: ٩.

المعنوي، وليس هذا شأن الحدود، مع ما في حده من غموض اللفظ والإبهام والترديد والمجاز الذي هو مُنافٍ للحد؛ إذِ الحدُّ إنما يُؤتى به لإيضاح المحدود وبيانه، وصار كلُّ قَيدٍ في حَدِّه يَحتاج إلى شرح طويل،فيحتاج أن يشرح الإسناد والمعنى والنظير، وهذه أمور فيها غموض لا يناسب الحدود. والإبهام في قوله: «ما لمعناها»، والترديد في قوله: «أو نظيرِها»، والمجاز في قوله: «إلى نفسِها»، والكلمة لا يقال لها «نفس» إلا بمجاز.

وأَحسنُ ما حُدَّ به الاسم أن يقال: «الاسمُ كلمةٌ دالَّةٌ بانفرادها على معنًى غيرُ مُتَعَرِّضة ببنيتها للزمان». فقولنا: «كلمة» جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: «دالة بانفرادها على معنى» احتراز من الحرف، فإنه لا يدل على معناه إلا بضميم. وقوله: «غير متعرضة إلى آخره» احتراز من الفعل.

ص: **والفعلُ كلمةٌ تُسْنَدُ أبداً، قابلةٌ لعلامةِ فرعيةِ المُسْنَدِ إليه.**

ش: ثَبت في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي بعض نسخ شرحه للمصنف: «الفعلُ كلُّ كلمة»، وهكذا قاله أبو موسى الجُزولي[1] في حد الاسم، وفي حد الفعل، وفي حد الحرف. وسمعتُ الأستاذَ الحافظ أبا الحسن عليَّ بنَ محمدِ بنِ محمدٍ الخُشَنِيَّ الأُبَّذِيَّ[2] يقول ما معناه: «إدخال «كُلّ» في الحدود لا ينبغي لأن كلاًّ إنما تدخل لاختبار الحد هل يطرد وينعكس، فتقول في حد الإنسان: الإنسان حيوان ناطق، فإذا اختبرناه هل يطرد: كل إنسان حيوان ناطق؟ وهل ينعكس: كل حيوان ناطق إنسان؟ فيعلم

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٣ ـ ٤.

(٢) أُبَّذيّ الأصل، نزل غرناطة بعد تغلب النصارى على إشبيلية. أخذ عن الشلوبين، واختص به كثيراً، ولازمه، وعن أبي الحسن الدباج. كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه، وتصدر لإقراء العربية طويلاً، أقرأ بمالقة، وقرأ عليه ابن الزبير وابن الفخار الأركشي. وصنف شرح الجزولية. توفي بغرناطة سنة ٦٨٠ هـ. الذيل والتكملة ٥: ١: ٣٩١ وبغية الوعاة ٢: ١٩٩ ومقدمة شرحه على الجزولية.

بذلك صحة الحد»[1] انتهى. ونقول: لا يصح إدخال «كُلّ» في الحد بوجه، وذلك أن كلاًّ هي موضوعة للعموم، فتدل على أفراد، والمحدود إنما هو شيء واحد متعقل في الذهن لا يصح تَكَثُّرُه ولا تعدُّدُه، فناقض هذا المعنى معنى «كُلّ».

قوله **كلمةٌ** جنس يَشمُل الاسمَ والفعل والحرف.

وقوله **تُسْنَدُ** خَرج بذلك الحرفُ وبعضُ الأسماء، كياء الضمير في نحو غلامي، والأسماء الملازمة للنداء نحو فُلُ ومَكْرَمان.

وقوله **أبداً** احتراز من بعض الأسماء التي تُسند وقتاً دون وقت، نحو قولك: زيدٌ القائمُ، ثم تقول: القائمُ زيدٌ، فزيدٌ قد أَسندته في هذا التركيب، وأمَّا في التركيب الأول فأَسندت إليه القائم.

وقوله **قابلةٌ**[2] **لعلامةِ فرعيةِ المسندِ إليه** شَرح هذا المصنفُ[3] بأن هذه العلامة هي تاء التأنيث، وياء المخاطبة، والألف، والواو، والنون. واحترز بقوله: «قابلةٌ[4] لكذا» من اسم الفعل؛ لأنه يصدق عليه أنه كلمة تُسند أبداً، لكنها لا تقبل تاء التأنيث في نحو شَتَّانَ، ويقبلها افترقَ، ولا يقبل ياء المخاطبة/ في نحو دَراكِ، ويقبلها أَدْرِكْ، ولا تقبل الألف والواو والنون في [1/١١:١] نحو دَراكِ، ويقبلها أَدْرِكْ. وقد حَكم س بفعلية هَلُمَّ عند من ألحقها الضمائر البارزة بها[5]، وبكونِها اسمَ فعل عند من لم يلحقها[6].

وقد عدل المصنف في حد[7] الفعل عما حده به النحويون إلى هذا

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ١٦.

(٢) س: قابلاً.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٠.

(٤) في النسخ كلها: «قابلاً». وصوابه في المطبوعة.

(٥) الكتاب ١: ٢٥٢ و٣: ٥٢٩ وشرح التسهيل ١: ١٠. وهم بنو تميم.

(٦) الكتاب ٣: ٥٢٩ وشرح التسهيل ١: ١٠. وهم أهل الحجاز.

(٧) ك: عن حد.

الحد الذي ذكره، كما عمل ذلك في حد الاسم، وحده بأمر عارض للفعل حالة التركيب لا بما هو ذاتي للماهية، مع غموض قوله: «قابلةٌ لعلامةِ فرعيةِ المسندِ إليه».

واختار المصنف في اصطلاح المسند والمسند إليه ما هو جار على أكثر ألسنة النحاة من أن المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به. وهذا أحد الاصطلاحات الأربعة. وثانيها أن كلاً منهما مسند ومسند إليه، لأن كلاً قد أسند إلى الآخر، والآخر أسند إليه. وثالثها أن المسند هو الأول مبتدأً كان أو غيرَه، والمسند إليه هو الثاني، فقامَ من قولك: قامَ زيدٌ، وزيدٌ من قولك: زيدٌ قائمٌ، هو المسند، وزيدٌ وقائمٌ هما مسند إليهما. والرابع عكس هذا، فزيدٌ وقائمٌ في التركيبين هما مسندان، وقامَ في جملة الفعل، وزيدٌ في جملة المبتدأ، مسند إليهما. وإنما ذكرت هذه الاصطلاحات لأن المصنف ذكر أحد المصطلحات، فيتوهم أنه مصطلح النحويين أجمعين، ولئلا يقف أحد في كلام بعض النحويين على استعماله بعض هذه المصطلحات فيتوهم أنه أخطأ في ذلك. ولكل من هذه الاصطلاحات وجه؛ لأن الإسناد هو الإلصاق والإضافة، تقول: أَسندتُ ظَهْري إلى الحائط، إذا ألصقتَه به وأَضفتَه إليه، وهذا المعنى موجود في كل واحد منها[1]؛ لأن كلاًّ منهما قد أسند إلى صاحبه، فقد صار بينهما تساند، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح[2].

وأَحسنُ ما حُدَّ به الفعلُ أن يقال: «الفعلُ كلمةٌ مُتَعَرِّضةٌ ببنيتها لِزمانِ معناها». فقولنا: «كلمة» جنس يشمُل الاسمَ والفعل والحرف. وقولنا: «مُتَعرضة إلى آخره» فصل يُخرج الاسمَ والحرف. وقد ذُكر خلافٌ[3] في

---

(١) ص: منهما.

(٢) لا مُشاحَّة في الاصطلاح: لا مجادلة فيما تعارفوا عليه.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١: ٥٧ ـ ٥٨ والمقتصد ص ٨٢ ـ ٨٤ وشرح المقدمة الجزولية ص ٢١٠ ـ ٢١٧، ٢٤٣ ـ ٢٤٦، ٧١٣ والتوطئة ص ١١٣، ١٣٦ والمقرب ١: ٤٥ وشرح جمل الزجاجي ١: ٩٥ ـ ٩٧ والبسيط ص ١٦٦ ـ ١٦٧، ٢١٩.

دلالة الفعل على الزمان، فقيل: بالذات، واستُدل بتغيير البنية بتغيير الزمان. ومنهم من قال: البنية لا تدل على الزمان بذاتها، وإنما تدل على أن الحدث ماضٍ أو غير ماضٍ، فينجرُّ الزمان الماضي مع الحدث الماضي، والزمان غير الماضي مع الحدث غير الماضي. وإلى هذا ذهب أبو الحسين بن الطراوة[1]، وزَعم أنه مذهب س، واختاره ابن عصفور في بعض تصانيفه، قال: «وهو المرضي عند كثير من النحويين المحققين» انتهى كلامه. والاستدلال في هذه المسألة يطول، ولم يتعرض لذلك المصنف رحمه الله، فيذكر دلائل القولين فيها، وقد أَمعنَ الكلامَ فيها صاحبُ كتاب «المباحث»[2]، فيُطالع في ذلك الكتاب.

ص: **والحرفُ كلمةٌ لا تَقبلُ إسناداً وضعيًّا لا[3] بنفسِها ولا بنظيرٍ.**

ش: **كلمةٌ** جنس يَشمُل الاسمَ والفعل والحرف[4].

وقوله: **لا تقبل إسناداً** فصل يُخرج الاسمَ والفعل. ومعنى قوله: «لا تقبل إسناداً» أي: لا تُسنَدُ ولا يُسنَدُ إليها، فنفى قبول الإسناد/ بطرفيه. [١:١١/ب]

وقوله: **وضعيًّا** احتراز من الإسناد غير الوضعي، فإنه يصلح لكل لفظ.

وقوله: **لا بنفسِها ولا بنظيرٍ** احتراز من الأسماء اللازمة للنداء، فإنها لا يُسند إليها ولا تُسند، لكن تقبله بنظير.

وهذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي، وهو قوله: «**لا تقبل**»، فهو عَدَميّ، والعَدَميُّ لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقوَّمت منه

---

(١) سليمان بن محمد المالقي [ـ ٥٢٨ هـ] تلميذ الأعلم الشنتمري وأبي الوليد الباجي، وشيخ السهيلي والقاضي عياض. له آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحويين. ألف الترشيح في النحو، وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيبويه. بغية الوعاة ١: ٦٠٢.

(٢) المباحث الكاملية ١: ١٣١ ـ ١٣٦.

(٣) لا: انفردت به ح.

(٤) والحرف: سقط من س.

الماهية، والأعدام لا تتقوم منها الماهية؛ لأنها سُلُوب.

وفي هذا الحد تجوُّز لأنه قال: «ولا بنظير احترازٌ من الأسماء اللازمة للنداء، فإنها تقبل الإسناد بنظير»[1]، وهذا مجاز، لم تقبل هي إسنادًا لا بنفسها ولا بنظير، إنما نظيرها هو الذي قبل الإسناد، فلا يُنسب الإسناد إليها بوجه، إنما يُنسب إلى نظيرها. وقد عَدل المصنف في حد الحرف عما حَدَّه به النحويون إلى هذا الذي اختاره، كما فَعل في حد الاسم وحد الفعل.

وأَحسنُ ما قيل في حد الحرف: «الحرفُ كلمةٌ دالَّةٌ على معنى في غيرها فقط». فقولنا: «كلمةٌ» جنس يَشمُل الاسمَ والفعل والحرف[2]. وقولنا: «دالَّةٌ على معنى في غيرها» احتراز من الاسم والفعل. وقولنا: «فقط» احتراز من أسماء الشرط والاستفهام، فإنها تدل على معنى في غيرها، لكنها مع ذلك تدل على معنى في نفسها.

وقد اختلف النحويون في تفسير معنى قولهم: «إنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره». ويحتاج ذلك إلى دقيق فكر ونظر، فإنّ قولك كأنَّ ولعلَّ، كلٌّ منهما إذا ذُكر للعالم بالوضع فَهِمَ من كأنَّ التشبيه، ومن لعلَّ الترجي. وكذلك هَلْ، يَفهم منه الاستفهام، وذلك كفَهْمِه من ضَرَبَ الفعلَ الماضي، ومن الكَشْح أن معناه الخَصْر، فيحتاج إلى مُمَيِّز واضح يميز دلالة الحرف من دلالة الاسم والفعل. وحَصر المتأخرون[3] معاني الحروف، فإنَّ منها ما يدل على معنى في الاسم خاصة، كلامِ التعريف وحرفِ النداء، أو في الفعل خاصة كالسين ونون التوكيد، أو للربط بين اسمين[4] كحرف العطف، أو بين فعلين كحرف العطف وإن الشرطية، أو بين جملتين كحرف العطف، أو بين

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٠ بتصرف.

(٢) والحرف: سقط من ك.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٤ وشرح المفصل ٨: ٤ ـ ٧ وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ٢١٨ ـ ٢٢٧ والمباحث الكاملية ١: ١٥ ـ ١٧ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٢١ ـ ٢٤.

(٤) ك: اثنين.

فعل واسم كحرف الجر، أو لقلب معنى جملة تامة كـ«ما» النافية وهل وهَلاَّ، أو لتأكيده[1] نحو إنَّ، أو لزيادة معنى في آخر الاسم كألف الندبة والتعجب، أو للإنكار[2]، أو على آخر الكلمة للتذكر، أو للزيادة المحضة كما في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[3]، أو للجواب كـ«نعم» و«لا»، أو لاستفتاح نحو أَلاَ وأَمَا، وللتنبيه نحو «ها»، وللجواب نحو الفاء في جواب الشرط، ولا واللام في جواب القسم، وللتفسير نحو أيْ، وللخطاب كالكاف في ذلك وأَرَأَيْتَكَ.

ص: ويُعْتَبَرُ الاسمُ بندائه، وتنوينِه في غير رَوِيٍّ، وبتعريفِه، وصلاحيتِه بلا تأويلٍ لإخبارٍ عنه، أو إضافةٍ إليه، أو عَوْدِ ضميرٍ عليه، أو إبدالِ اسمٍ صريحٍ منه، وبالإخبارِ به معَ مباشرةِ الفعل، وبموافقةِ ثابتِ الاسميةِ في لفظٍ أو معنًى دون مُعارِضٍ.

ش: لمَّا بَيَّنَ الاسم والفعل بالحد أراد أن يَزيد في البيان، فأَخذَ يذكُر أشياءَ مما لا يكون إلا في الاسم، وسيذكر ما لا يكون إلا في الفعل. فذكر مما يُعتبر به الاسمُ النداء، وهو أجود من قولهم حرف النداء؛ لأنَّ «يا» قد/ [١٢/أ:١] تدخل على الفعل والحرف، نحو: يا حَبَّذا زيدٌ، ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾[4]، والنداءُ يكون فيما لا دليل له على اسمية[5] إلا النداء نحو يا مَكْرَمانُ، ويا فُلُ؛ لأن هذين يختصان بالنداء.

قال المصنف[6]: «واعتبارُ صحة النداء بأَيَا وهَيَا وأَيْ أَولى من اعتبارها بـ«يا»؛ لأنَّ «يا» قد كَثُرت مباشرتُها الفعلَ والحرفَ نحو: يا حَبَّذا، ويا

---

(١) ك: لتأكيد.
(٢) ك: أو الإنكار.
(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.
(٤) سورة النساء: ٧٣.
(٥) ك: على اسميته.
(٦) شرح التسهيل ١: ١٠ ـ ١١.

لَيْتَني. وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول في المعنى، والمفعولية[1] لا تليق إلا بالاسم» انتهى.

أمَّا ما ذَكر من اعتبار صحة النداء بأَيَا وهَيَا وأَيْ فليس بجيد؛ لأن هذه الحروف يَقِلُّ النداء بها، حتى إنها لم يجئ شيء منها في القرآن ولا في كلام الفصحاء، إلا إن كان بعضها ورد، وإلا في الشعر، فالأَولى اعتبارُ النداء بحرفه المشهور الذي هو «يا». وأمَّا دخول «يا» على الفعل والحرف فليست للنداء على أصح القولين[2]، وإنما هي للتنبيه، فـ «يا» لفظ يكون للنداء، ويكون لمجرد التنبيه.

وأمّا قوله: «لأنَّ المنادى مفعول في المعنى» فهذا سبقه إليه الجُزوليّ في قوله: «المنادى مفعول في المعنى، والفعلُ لا يكون مفعولاً، فلا يكون مُنادى»[3]. وظاهر هذا الكلام أن المنادى ليس بمفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى.

وهذه مسألة خلاف[4]: ذهب الكوفيون[5] ـ وتبعهم السيرافي[6] وابن كيسان[7] وابن الطَّراوة[7] ـ إلى أن المنادى مفعول من جهة المعنى فقط. وذهب س[8] والجمهور من البصريين[9] إلى أنه مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى. وسيأتي الاستدلال على ذلك إن شاء الله في باب النداء.

---

(١) س: والمفعول.
(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ١١٤ والجنى الداني ص ٣٣٥ ـ ٣٥٨.
(٣) المقدمة الجزولية ص ١٠.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٣١/ ب ـ ٣٧/ أ ـ باب النداء.
(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٣٤/ ب ـ ٣٧/ أ.
(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٣٣/ ب ـ ٣٤/ ب.
(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٩٠.
(٨) الكتاب ١: ٢٩١ و٢: ١٨٢.
(٩) ك: وجمهور البصريين. المقتضب ٤: ٢٠٢ والأصول ١: ٣٣٣ والمسائل العسكرية ص ١٠٩ ـ ١١٠ والمقتصد ص ٧٥٣ ـ ٧٥٤.

فإن كان المصنف ـ رحمه ـ الله وافق الكوفيين هنا فهو فاسد على ما يبين[1] في النداء إن شاء الله. وأيضاً يكون قد ناقض كلامه في باب النداء، قال[2]: «المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً بأُنادي[3] لازم الإضمار» انتهى.

وما سبيله هكذا فهو مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى. وإن كان المصنف هنا وافق س فيكون قد أساء العبارة حيث خصص جانب المفعولية بالمعنى دون اللفظ. وقول من قال: «يختص بالنداء» أو «يُعتبر بالنداء» ليس بجيد؛ لأن المنادى نوع ما من المفعول، فلو قيل: «يختص أو يعتبر بكونه مفعولاً» لكان أعم؛ إذ يدخل تحته المنادى وغيره، والمفعولية من خصائص الأسماء.

وقوله: **وتنوينهِ** قد تكلم المصنف عن التنوين وعلى أقسامه في فصلِ آخِرَ بابِ نوني التوكيد[4]، فأغنى ذلك عن ذكره وذكر أقسامه هنا.

وقوله **في غير رَوِيٍّ** احتراز من أن يكون التنوين في رَوِيٍّ، فإنه إذ ذاك لا يُعتبر به الاسم لوجوده في الاسم والفعل والحرف، وقد تكلمنا على ذلك في مكانه من فصل[5] التنوين، فلا حاجة لذكره هنا.

وقوله: **وبتعريفِه** يَشْمُل أنواع التعريف، سواء أكان بأداة كالألف واللام، أو[6] بإضافة نحو مَعاذَ الله، ووَيْحَ زيدٍ، وكذلك تعريف الإضمار والعلمية والإشارة. وهذا أحسنُ من قول من قال: «ينفرد الاسم بدخول الألف واللام عليه»[7]. وكان ينبغي إذ عَمَّمَ التعريف هنا أن يُعمم المفعولية عوضَ ذكرهِ

---

(١) ك: يتبين.
(٢) التسهيل ص ١٧٩.
(٣) ك: لأنادي.
(٤) التسهيل ص ٢١٧.
(٥) ك: في فصل.
(٦) ك: أم.
(٧) الجمل ص ٢.

النداءَ، فكان يقول: ويُعتبر الاسم بكونه مفعولاً.

[١:١٢/ب] وقوله: **وصلاحيتِه/ بلا تأويلٍ لإخبارٍ عنه أو إضافةٍ إليه** مثال ذلك: زيدٌ قائمٌ، وغلامُ زيدٍ[١]. واحترز بقوله: «بلا تأويل» مما صلح لإخبارٍ ولإضافةٍ وليس باسم، لكنه[٢] في تأويل الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾[٣] وقولِه: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٤] وقولِه: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾[٥]، تقديرُه[٦]: سواءٌ عليكم دعاؤُكم، وصومُكم خيرٌ لكم، ويومَ تَسْيِيرِ الجبالِ، فقال: «بلا تأويل» لأن ذلك مختص بالاسم، وأما إذا كان بتأويل فيوجد في غير الاسم. وكذلك قولُهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيرٌ مِن أن تَراه»[٧] أي: أَن تَسْمَع، بمعنى: سمعُك بالمُعَيديّ.

وذهب بعض النحويين[٨] إلى أن الفعل قد يجوز الإخبار عنه، واستَدلَّ على ذلك بقـول بعض[٩] العرب «تَسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ من أن تَراه»، فأَخبر بقوله: «خيرٌ» عن «تَسمعُ» وهو فعل. وبقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[١٠]، ففاعِلُ (بَدَا) (لَيَسْجُنُنَّهُ) وهو فعل. وبقوله

---

(١) ك،ح: وجاء غلام زيد.

(٢) ك: ولكنه.

(٣) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٤) سورة البقرة: ١٨٤.

(٥) سورة الكهف: ٤٧.

(٦) ك: تقدير الكلام.

(٧) هذا مثل قاله النعمان بن المنذر، وقيل: المنذر بن ماء السماء. ويروى أيضاً: تَسمعَ، وأنْ تَسمعَ، ولأَنْ تَسمعَ. يُضرب لمن خبره خير من مرآه. الأمثال لأبي عبيد ص ٩٧ ـ ٩٨ ومجمع الأمثال ١: ١٢٩ ـ ١٣١ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٣٩، ٤٩٩، ٥٣٥، ٥٣٦ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٥، ٢٨٨.

(٨) هم الكوفيون. وفي المسألة تفصيل. راجع شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٣٦ والمغني ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩، ٤٧٨ وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١٥٦ ـ ١٦٥.

(٩) بعض: سقط من ك، ح.

(١٠) سورة يوسف: ٣٥.

تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾[1]، فـ «مِن آياتِه» خبرٌ لـ «يُريكُم»، وهو فعل، قالوا: لأن المعنى: ومِن آياته رُؤْيتُكُم البرقَ. وبقول الشاعر[2]:

وما راعَني إلا يَسِيرُ بِشُرْطةٍ وعَهْدي به قَيْناً يَفُشُّ بِكِيرِ

والصحيحُ أنَّ الفعل لا يُخْبَرُ عنه[3]، وظاهرُ ما استدلوا به الإخبارُ عن الجملة لا عن الفعل وحده. وظاهرُ كلام المصنف ـ رحمه الله ـ أنَّ الإخبار إذا كان بتأويل يجوز في غير الاسم. وقد مَثَّل هو[4] بما هو في تأويل الاسم مما هو مقرون بحرف مصدري نحو ﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[5]، ومما هو جملة نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ ﴾[6].

أمَّا ما كان بحرف مصدري فلا نزاع فيه. وأمّا الإخبار عن الجملة[7] فثلاثة مذاهب:

أَحدُها: أنه لا يجوز ذلك[8]، وإليه ذهب المبردُ والفارسيُّ[9] وجمهورُ البصريين، وصَحَّحَه بعضُ أصحابنا.

---

(١) سورة الروم: ٢٤.

(٢) هو أسدي، يقال له: معاوية بن خليل النصري كما في شرح أبيات المغني ٦: ٣٠٤ ـ ٣٠٨ [الإنشاد ٦٧٢] والخزانة ٨: ٥٨٤ ـ ٥٨٥. والبيت بغير نسبة في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٤٠، ٥٣٥ والخصائص ٢: ٤٣٤ وشرح المفصل ٤: ٢٧ وضرائر الشعر ص ٢٦٣. راعني: أفزعني، أو أعجبني، ويكون هذا على التهكم. والقين: الحدّاد. ويفشّ: يخرج ما في الكير من الريح. والكير: زقّ أو جلد غليظ ينفخ به الحدّاد النار. ك: يسير بقرطة.

(٣) س: به.

(٤) شرح التسهيل: ١: ١٢.

(٥) سورة البقرة: ١٨٤.

(٦) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٧) ك: عن الجمل.

(٨) ذلك: سقط من ك، ح.

(٩) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٣٩، ٥٣٦.

والثاني: أنه يجوز، وإليه ذهب هشامٌ[1] وثعلبٌ[2] وجماعةٌ من الكوفيين، أجازوا: يُعْجِبُني يقومُ زيدٌ، وظهرَ لي أقامَ زيدٌ أم عمرو. واستدلوا بتلك الدلائل التي سَبقت.

والثالث: مذهب الفراء وجماعة من النحويين، وهو التفصيل، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعلُه لفعلٍ من أفعال القلوب والفعلُ مُعَلَّقٌ عنها، نحو: ظَهر لي أَقامَ زيدٌ أم عمرو، وعُلِم أَقامَ عبدُ الله أم بكرٌ. ولا يجيزون: يَسُرُّني يخرُجُ عبدُ الله، فإن جاء ما ظاهره ذلك تأولوه. وقد نسب هذا القول إلى س، وكلام س[3] محتمل.

وتأوَّلَ مَنْ مَنع الإخبارَ عن الجملة ما ورد مما ظاهره ذلك[4]، فتأولوا «تَسْمَعُ بالمُعَيديِّ»، و«ما راعني إلا يَسيرُ» على إرادة أنْ، التقدير: أنْ تَسمعَ، وأن يَسيرَ، فلما حُذف ارتفعَ الفعلُ، كقوله[5]:

ألا أيُّهذا الزاجري أَحضرُ الوغى . . . . . .

في رواية من رَفَع[6].

وأوَّلوا (ثم بدا لهم) على أنَّ الفاعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، أي: البداءُ[7]، كما قال[8]:

---

(١) (٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٣٦ والخصائص ٢: ٤٣٥. وهشام هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي (ـ ٢٠٩ هـ) أحد أعيان أصحاب الكسائي. صنف مختصر النحو، والحدود، والقياس. بغية الوعاة ٢: ٣٢٨.

(٣) الكتاب ١: ١٤.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠، ٥٣٥.

(٥) هو طرفة بن العبد. وعجز البيت: وأنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي. وهو من معلقته في ديوانه ص ٣١ والكتاب ٣: ٩٩ وشرح القصائد السبع ص ١٩٢ والخزانة ١: ١١٩ ـ ١٢١ [الشاهد العاشر]. الزاجر: الناهي.

(٦) معاني القرآن للأخفش ص ١٢٦ ومجالس ثعلب ص ٣١٧.

(٧) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٢٥٦ـ٢٥٧، ٥٤٦ والبيان ٢: ٤١ وفيه: «وإليه ذهب المبرد».

(٨) هو محمد بن بشير الخارجي كما في شرح أبيات المغني ٦: ١٩٣ ـ ١٩٥ [الإنشاد ٦٢٢]. =

لَعَلَّكَ ـ والموعودُ حَقٌّ لقاؤُه ـ بَدا لَكَ في تلكَ القَلُوصِ بَداءُ

ونظيرُ ذلك قولُه[1]:

إذا اكتحلتْ عيني بعينِكِ مَسَّها بخيرٍ، وجَلَّى غَمْرةً من فؤاديا

/ أي: مَسَّها الاكتحال. ويكون (لَيَسْجُنُنَّهُ) إذ ذاك جملةً مُفَسِّرة لذلك [١/١٣:١] الضمير، فلا موضع لها من الإعراب، والعربُ قد تُفسر المفرد بالجملة، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾[2]. أو في موضع المفعول بفعلٍ مُضمرَ، تقديرُه: قالوا ليَسْجُنُنَّهُ. أو جواباً لِـ «بدا»[3]؛ لأنَّ أفعال القلوب تُضَمِّنُها العربُ معنى القَسَم، فتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القَسَم.

والأحسنُ عندي أن يكون فاعلُ (بدا) ضميراً يعود على المصدر المنسبك من قوله: (إلا أنْ يُسْجَنَ)، أو على المصدر المفهوم من قوله: (لَيُسْجَنَنَّ)، أو على المصدر الدالِّ عليه السِّجْنُ في قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾[4]، فالتقدير على هذه الاحتمالات: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات هو، أي: سَجْنُه مُقْسِمين لَيَسْجُنُنَّهُ.

وأمّا ﴿ومِن آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾ فالجارُّ والمجرور متعلق بـ (يُرِيكم)، أي: يُرِيكم البرقَ من آياته.

وقوله: **أو عَوْدِ ضَميرٍ عليه** مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ

= ونسب في السمط ص ٧٠٥ ـ ٧٠٦ إلى رجل من مزينة. وهو بغير نسبة في الأمالي ٢: ٧١ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٥٦، ٥٤٦ والحجة ٢: ٥٨ والخصائص ١: ٣٤٠. بدا لك: ظهر. والقلوص: الناقة الفتية. وكان رجل وعد الشاعرَ قلوصاً، فمطله، فقال ذلك يذمه.

(١) هو مجنون ليلى. ديوانه ص ٢٩٥، ٢٩٩.

(٢) سورة آل عمران: ٥٩.

(٣) ك: بالبداء.

(٤) سورة يوسف: ٣٣.

مِنْ ءَايَةٍ﴾ [1]، وقولُهم: ما أَحْسَنَ زيداً! فـ «مَهْما» اسم، و «ما» اسم، يعود الضمير في (به) على «مَهْما»، وفي أَحسنَ على «ما»، وقد ذكرنا خلاف بعض النحويين في «مَهْما» وزعمَه أنها حرف في باب عوامل الجزم.

وقوله: **أو إبدالِ اسمٍ صريحٍ منه** مثال ذلك: كيفَ أنتَ أَصحيحٌ أم سقيمٌ؟ فـ «كيفَ» اسم لإبدال اسم منها، وهو بدل على سبيل التفصيل، ولا يُبْدَلُ اسمٌ إلا من اسم.

وذكر المصنف[2] ـ رحمه الله ـ هنا أنه إذا أُبدل اسمٌ من اسمِ الاستفهام وَجب أن يَقترن بالاسم همزةُ الاستفهام، وكَثَّرَ المُثُلَ في ذلك. ولا حاجة لذكر هذا هنا؛ إذ قد ذَكر ذلك في باب البدل، قال فيه: «ويُقْرَنُ البدلُ بهمزة الاستفهام إنْ تضمن متبوعُه معناها»[3].

وقوله: **وبالإخبارِ به مع مباشرةِ الفعل** مثالُ ذلك: كيفَ كُنتَ؟ والقيامُ إذا خرجتَ، فـ «كيف» و «إذا» اسمان لأن الإخبار بهما يَنفي أن يكونا حرفين؛ لأنَّ الحرف لا يُخبر به، و «مباشرة الفعل» تنفي أن يكونا فعلين، فتعيَّنا أن يكونا اسمين.

وقوله: **وبموافقةِ ثابتِ الاسميةِ في لفظٍ** يَعني بذلك أن يوافق في وزن يَخُصُّ الاسم، نحو وَشْكانَ وبُطْآنَ[4]؛ إذ لا يوجد فعل على هذا الوزن. قال المصنف ـ رحمه الله ـ في الشرح[5]: «وانتفت الحرفية بكونهما عُمدتين، والحرفُ لا يكون إلا فَضْلة» انتهى. ولا أدري ما معنى قوله في وَشْكانَ وبُطْآنَ إنهما عمدتان، وقد تقرر أن العُمدة في الاصطلاح هو ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل، ولا يصح ذلك في وَشْكان وبُطْآن لأنه لم يذهب أحد إلى

---

(١) سورة الأعراف: ١٣٢.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٢.
(٣) التسهيل ص ١٧٣.
(٤) وشكان: اسم للفعل وَشُكَ بمعنى سَرُعَ، وقَرُبَ. وبطآن: اسم للفعل بَطُؤَ.
(٥) شرح التسهيل ١: ١٢.

أنهما في موضع رفع، ومَن ذَهب[1] إلى أنَّ لِأسماءِ الأفعال موضعاً من الإعراب فإنما ذهب إلى أنه نصب، وهذا الذي ذكره من اسمية وَشْكان وبُطْآن ونحوهما من أسماء الأفعال هو على مذهب البصريين[2]، وأما الكوفيون[3] فإن ذلك عندهم من قبيل الأفعال، وإن خالفت أوزان الأفعال سواها. وهذا مذكور في شرح باب أسماء الأفعال والأصوات من هذا الكتاب. وإن عَنى المصنف بالعُمدة هنا أنها أحد ركني الإسناد فهو محتمل، لكنه ليس المصطلح، ويلزم منه أن يسمي «قام» من قولك: «قامَ زيدٌ» عمدة. ويُبين أنه أراد هذا ـ والله أعلم ـ/ قوله: «والحرف لا يكون إلا فضلة»[4]. [١: ١٣/ب]

وقوله: **أو معنًى** مثالُه «قَدْ» بمعنى «حَسْب»، تقول: قَدْكَ دِرهمٌ، وقَطْ زيدٍ درهمٌ، فهذه قد وافقت حَسْباً في المعنى، وحَسْبٌ ثابت الاسمية، فـ«قَدْ» اسم لذلك؛ ألا ترى أنها أضيفت لما بعدها، والإضافة أيضاً بلا تأويل من خواص الاسم.

وقوله: **بلا مُعارِض** احتراز من واو المصاحبة، فإنها بمعنى مَعَ، ولا يقال فيها إنها اسم. وكذلك «مِن» التبعيضية، تقع في بعض المواضع موقع «بعض». لكن واو المصاحبة وقعت صدراً، والاسم الذي هو على حرف

---

(١) انظر ما سيأتي في ص ١٣١ وشرح الكافية ٢: ٦٧ والبسيط ١: ١٦٤ حيث نسبه لأكثر النحويين. وذكر أبو حيان في شرح «باب أسماء الأفعال» أنه ذهب إلى ذلك المازني من البصريين، وأنَّ أبا القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس ذهب إلى أن ما كان من أسماء الأفعال أصله ظرف أو مصدر منصوب بفعل مضمر لا يجوز أن يظهر لأن ذلك المصدر والظرف عوض منه. وانظر شرح الكافية ٢: ٦٧ وتوضيح المقاصد ٤: ٧٥ حيث ذكرا أن بعض النحويين ذهب إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأن مرفوعها أغنى عن الخبر كما أغنى المرفوع في نحو أقائمٌ الزيدان عن الخبر.

(٢) ذكر أبو حيان في شرح باب أسماء الأفعال والأصوات من التسهيل أنه مذهب جمهورهم، وأن بعضهم ذهب إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وأن الكوفيين ذهبوا إلى أنها أفعال. وانظر أيضاً توضيح المقاصد ٤: ٧٥.

(٣) البسيط ص ١٦٣.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٢.

واحد لا يقع صدراً، إنما يكون متصلاً بآخر كلمة كتاء الضمير في نحو قمتُ وبائه في نحو غُلامي، وإنما يقع صدراً مما هو على حرف واحد الحروفُ كلامِ الجرِّ وبائه وواوِ العطف، فلو حكمنا على واو المصاحبة بالاسمية لخرجت بذلك عن النظير. وكذلك «مِن» التبعيضية إذا وقعت بعد «إنَّ» كانت هي ومجرورها في موضع خبر «إنَّ»، وما بعدها ينتصب على أنه اسم «إنَّ»، وإذا وقعت «بعض» كانت هي اسم «إنَّ»، وما بعد «بعض» هو الخبر، فهذا الذي عارَضَ في مِنْ، وهو أنه ينعكس الإسناد فيها مع «بعض»، ففي واو المصاحبة عارَضَ عَدَمُ النظير، وفي «مِنْ» عارَضَ انعكاس الإسناد، فلذلك كانا حرفين، لأنهما ـ وإن وافقا من حيث المعنى ما ثبتت اسميته ـ فلم يسلما من هذا المُعارِض الذي ذكرناه.

قال المصنف[1] رحمه الله: «والعلامات اللفظية مرجحة على العلامات المعنوية، ولذلك حُكم على وَشْكان وبُطْآن بالاسمية مع موافقتها[2] في المعنى لِوَشُكَ وبَطُؤَ، وحُكم على «عَسى» بالفعلية لاتصالها بضمير الرفع البارز وتاء التأنيث الساكنة، مع موافقتها لعل في المعنى» انتهى كلامه.

ص: وهو لِعَيْنٍ أو معنًى، اسماً أو وصفاً.

ش: الضمير في وهو عائد على الاسم. ولما فرغ من علاماته التي اختار ذكرها قَسَّمه إلى عَيْن وإلى معنًى. ويعني بالعَيْن ما كان اسماً لذاتٍ من الذوات، ولا يدل على قيد فيها نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ. ويعني بالمعنى ما دل على غير ذات بلا قيد فيه نحو عِلْم وقِيام. فإن دل على قيد في الذات أو في المعنى فهو وصف كعالِم وغامِض، فعالِمٌ وصف لذات، وغامِضٌ وصف للمعنى[3]، وقد يكون الوصف صالحاً للذات وللمعنى نحو نافِعٍ وضارٍّ،

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٣.

(٢) كذا. وفي شرح المصنف والمطبوعة: موافقتهما.

(٣) ك: لمعنى.

فإنك تقول: رَجُلٌ نافِعٌ، وعِلْمٌ نافِعٌ. ويَصلح للعين وللمعنى بعضُ أسماء الضمائر وبعضُ أسماء الإشارة وبعضُ الموصولات، نحو: هو وهذا والذي، وبعضُها قد يختص بالعين، نحو: هم وهُنا والذين.

وهذا التقسيم في الاسم إلى العَيْن والمعنى هو تقسيم أبي علي في «الإيضاح»[1]، وقد اعترضه ابن مُلْكُون بأنَّ العين تطلق على المعنى، قال تعالى: ﴿عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾[2]، وقال عليه السلام: «فذلك عَيْنُ الرِّبا»[3]، وقال الشاعر[4]:

هذا ـ لَعَمْرُكُمُ ـ الصَّغارُ بِعينِهِ لا أُمَّ لي إنْ كان ذاكَ ولا أَبُ

وهذا ليس بشيء لأن العينَ مُشترك يقع على الشخص وبمعنى الحقيقة، فيكون للشخص وغيره، وهو الواقع في التوكيد نحو عرفت زيداً عينَه[5]، وعرفت الحق عينه[5]، وهذا كوقوعه على يَنْبُوع الماء،/ وعلى الدينار، وعلى [1/١٤:١] السَّحاب والمطر، وغير ذلك، فمراد المصنف هنا إنما هو الشخص، ولذلك

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٦.

(٢) سورة التكاثر: ٥ (ثُمَّ لَتَرَوُنَّها عينَ اليقين).

(٣) أخرج البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر بَرْنيّ، فقال له النبي ﷺ: من أين هذا؟ قال بلال: كان عندنا تمر رديءٌ، فبِعتُ منه صاعين بصاع لِيُطعِمَ النبيَّ ﷺ. ، فقال النبي ﷺ عند ذلك: أَوَّهْ أَوَّهْ، عينُ الربا عينُ الرِّبا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري فَبِع التمرَ ببيع آخر، ثم اشترِ به». البخاري ـ كتاب الوكالة (١١) ٣:٦٤ ـ ٦٥، واللفظ له. ومسلم ـ كتاب المساقاة ـ الحديث ٩٦ ـ ص ١٢١٥ ـ ١٢١٦. البرني: ضرب من التمر. وقوله: «لِيُطْعِم» كذا في البخاري، ورواية مسلم «لِمَطْعَمِ النبيِّ» وفي فتح الباري ٤:٥٧٢ «لِنُطْعِمَ» و«لِيَطْعَم». وأَوَّهْ: كلمة تقال عند التوجع، قيل: إنما تأوَّه ليكون أبلغ في الزجر. وعين الربا: نفسه، وحقيقته.

(٤) البيت آخر سبعة أبيات اختلف في نسبتها، فنسبت لرجل من مذحج، ونسبها بعضهم لضمرة بن ضمرة النهشلي، ونسبها آخر لهمّام بن مرّة، ونسبت لغير هؤلاء. الكتاب ٢:٢٩١ وسمط اللآلي ٣:٤١ ـ ٤٢ واللسان (حيس) ٧:٣٦١ ـ ٣٦٢ والخزانة ٢:٣٤ ـ ٤١ [الشاهد ٨٨] وشرح أبيات المغني ٧:٢٥٦ ـ ٢٥٨ [الإنشاد ٨٣٠]. الصغار: الذل.

(٥) ك: نفسه.

جعل قسيمه المعنى.

وقوله: اسماً أو صفة[1] أطلق الاسم ويريد به قسيم الصفة، والاسم المقسَم هو قسيم الفعل والحرف، فهما معنيان مختلفان، ولولا الاختلاف في المدلول لما صح أن يقول: الاسم ينقسم إلى اسم وصفة، وقد أطلق النحويون حين حَدُّوا الاسم أنه يدل على معنى في نفسه، فهذا اصطلاح آخر؛ إذ تحت قولهم: «على معنى في نفسه» أنه يدل على عين ومعنًى، فالمعنى الذي في الحد أعم من المعنى الذي هو قسيم العين[2]، إذ يُطلق على العين وقسيمه الذي هو المعنى، فقد صار في «المعنى» اصطلاحان كما صار في «الاسم» اصطلاحان.

وقد قَسَّم بعضُهم[3] الاسمَ إلى فارقٍ ومُفارِق ومُضاف ومُقْتَضٍ ومُشْتَقٍّ، فالفارِقُ نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ، والمُفارِق نحو طِفْل، والمضافُ نحو كُلّ وبَعْض، والمُقْتَضي نحو الشَّريك والخَصْم، والمشتقّ قَسَّمه إلى قسمين: مبنيّ على فِعْل نحو كاتبٍ، وغير مبني عليه نحو قولنا الرحمن، هو مشتقّ من الرحمة، وليس مبنيًّا عليه.

وقال أيضاً[4]: «يُسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين[5]، والأشياءُ الكثيرة بالاسم الواحد[6]، والشيءُ الواحد بالأسماء المختلفة، نحو السَّيف والمُهَنَّد والحُسام». قال[7]: «والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد، وهو «السَّيف»، وما بعده من الألقاب صفات. وقد خالف في ذلك قوم،

---

(١) س، ح: وصفة.
(٢) ك: للعين.
(٣) الصاحبي ص ٩٦ حيث نسبه لبعض أهل العلم.
(٤) هو ابن فارس. الصاحبي ص ١١٤، وفي النقل تصرف.
(٥) نحو رَجُل وفَرَس.
(٦) نحو عَيْن الماء وعين المال وعين السحاب.
(٧) الصاحبي ص ١١٤ ـ ١١٧.

فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها[1] فإنها ترجع إلى معنى واحد. وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال نحو مَضى وذَهب وانطلقَ. وهو مذهب أبي العباس ثعلب[2]. ويُسمى المتضادّان باسم واحد نحو الجَوْن للأسود والجَوْن للأبيض. وأنكر ناس[3] هذا المذهب» انتهى ما لُخِّصَ من كلامه.

وهذا الذي قاله هو المصطلح عليه في علم المنطق وغيره بالمُتَباينِ والمُتَرادِف والمُشْتَرَك، وقد ذكر هذه س رحمه الله في أوائل كتابه في «هذا باب اللفظ للمعاني»[4].

وزعم بعضُ النحويين أنه ليس في كلام العرب لفظ مشترك لا يُعَبَّرُ عن معناه إلا به، بل ما وُجد من المشترك وُجد لكل معنى من معانيه لفظ يخصه، فالجَوْن يخصُّ أحد معنييه الأسود، والآخر يخصه الأبيض. قال: إلا رائحة، فهي لفظ مشترك، ولا يخص أحد معانيها إلا بالإضافة، نحو رائحة المِسْك ورائحة البَوْل.

وهذا الذي ذهب إليه في «رائحة» على تسليم الاشتراك غير صحيح لأن الروائح تنقسم إلى قسمين: طَيِّبة، وغير طَيِّبة، فالطيبةُ عَبَّرت العرب عنها بالأَرَج والعَرْف والتَّضَوُّع، وغيرُ الطيبة عُبِّر عنها بالنَّتْنِ والدَّفْر، فقد صار لهذين المعنيين ألفاظ تخصها، وأما «رائحة» فإنها في الحقيقة لفظ متواطئ وضع لمطلق ما يُشَمُّ من طَيِّب وغير طَيِّب، فإذا قلت شَمِمتُ رائحةً لم تدلّ على التقييد، وهكذا شأن المُطْلَقات، فلا تدل على التقييد إلا بما وضع للتقييد كالإضافة، نحو رائحة المِسْك ورائحة البَوْل، أو بالصفة نحو: رائحة مِسْكِيَّة، أو بالألف واللام/ إن دلت على [١:١٤/ب]

(١) وذلك نحو: سَيْف وعَضْب وحُسام.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٧١ حيث ذكر أنه يحكى عن ثعلب عن ابن الأعرابي.

(٣) شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ١٨٢.

(٤) الكتاب ١: ٢٤ وشرحه للسيرافي ٢: ٦٩ ـ ٧٤. وكذا في المقتضب ١: ٤٦.

معهود[1]، فليست «رائحة» على هذا من المشترك، بل هي من المتواطئ. وإنما أوردنا الكلام في هذا النوع لنبين أن النحويين تكلموا في وضع الألفاظ للمعاني قبل ظهور علم المنطق في الملة الإسلامية وتقسيمهم ما قَسَّموا، وأن علم النحو ليس خاصاً بعلم الألفاظ، بل هو نظر[2] في الألفاظ وفي المعاني التي دلت عليها الألفاظ حالة إفرادها وحالة تركيبها، لا كما يظن بعض الجهلة باللسان من أن علم النحو مختص بالألفاظ، حتى حكي لي عن بعض من له اشتغال بالعقليات أنه قال: النحاة فَلَّاحو أهلِ علم الأصول. ولو كان له اطلاع وبصيرة بعلم النحو لعلم أن معظم علم الأصول بعض من علم النحو.

وقد قَسَّم بعضُ النحويين الاسم بحسب معناه إلى جوهر كالحيوان، وعَرَض كالحركة، ومحسوس كالأرض والسَّواد، ومعقول كالعلم، ومفيد كالإنسان، ولقب كزيد، وتامّ كالجسم، وناقص كالذي وإذْ.

ص: **ويُعْتَبَرُ الفعلُ بتاءِ التأنيثِ الساكنة، ونونِ التوكيد الشائع، ولزومِه مع ياءِ المتكلم نونَ الوقاية، وباتصالِه بضميرِ الرفعِ البارزِ.**

ش: الفعلُ يَشملُ المتصرفَ نحو: قامت هندٌ، والجامدَ نحو: ليست هندٌ قائمةً. وسواء أكانت التاء تلحق لتأنيث الفاعل الشخصي أو[3] الجنسي نحو: نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، أو المجازي نحو: بِئْسَتِ المدينةُ هذه. وقال المصنف في الشرح: «إنَّها تُميز الفعلَ متصرفاً كان أو غير متصرف ما لم يكن أفعل التعجب»[4] وهذه عبارة قاصرة، وكان ينبغي أن يقول: «ما لم يلزم تذكير فاعله» لتدخل فيه أفعال الاستثناء نحو ما عدا وما خلا وحاشا وليس.

---

(١) زيد هنا في ك ما نصه: بالصفة نحو رائحة.

(٢) ك: نظير.

(٣) ك: أم.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٤.

وقوله: **ونونِ التوكيدِ الشائعِ** تلحق المضارعَ والأمرَ على ما أُحكم في بابه. وقد تلحق الماضيَ اللفظِ المستقبلَ المعنى، نحو قول الشاعر[1]:

دامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمتِ مُتَيَّماً لولاكِ لم يَكُ للصَّبابةِ جانِحا

ونحوُ ما روي في الحديث «فإما أَدْرَكَنَّ واحد منكم الدَّجَّالَ»[2]. فـ «دامَنَّ» دُعاء، والدعاءُ مستقبل، و «أَدْرَكَنَّ» دخلت عليه إن الشرطية، وهي تخلص الماضي للاستقبال.

وقد لحقت أَفْعِل في التعجب، أنشد يعقوبُ في كتاب «الألفاظ» له[3]:

ومُسْتَبْدِلٍ من بعدِ غَضْبَى صُرَيمةً فـأحْـرِ بِـهِ بطـولِ فَقْـرٍ وأَحْـرِيـا

غَضْبَى: علم لمائة من الإبل.

واحترز بقوله: **الشائع** من لحاقها اسم الفاعل على جهة الشذوذ، نحو قوله، أنشده أبو الفتح[4]:

أَرَيْـتَ إنْ جـاءت بـه أُمْلُـودا مُـرَجَّـلاً ويَلْبَـسُ البُـرودا

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٤ والمقاصد النحوية ١٠: ١١٨ و٤: ٣٤١ وشرح أبيات المغني ٦: ٤٣ [الإنشاد ٥٥٥]. المتيم: الذي جعله الحب تيماً، وهو العبد. والصبابة: الشوق. والجانح: المائل.

(٢) صحيح مسلم ص ٢٢٤٩ ـ كتاب الفتن ـ الباب ٢٠ وشرح النووي ٨: ٦١ والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ص ٧٧٢.

(٣) تهذيب الألفاظ ص ٦٢ واللسان (حري) ١٨: ١٨٨ و (غضا) ١٩: ٣٦٦ وشرح التسهيل ١: ١٤ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٩ ـ ٤٣ [الإنشاد ٥٥٤]. وأصل أَحْرِيا: أَحْرِيَنْ به، فحذف المتعجب منه مع الباء الزائدة، وأبدلت نون التوكيد الخفيفة ألفاً. وقيل: إنَّ غضبى مصحف من غَضْيا. وصُريمة: مصغر صِرْمة، والصرمة: القطعة من الإبل ما بين العشرة إلى الأربعين.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٤٤٧ والخصائص ١: ١٣٦ والمحتسب ١: ١٨٣ واللسان (رأى) ١٩: ٤. ونسبت الأبيات إلى رؤبة في المقاصد النحوية ١: ١١٨ و٣: ٦٤٨ و٤: ٣٣٤. وهي في ملحقات ديوانه ص ١٧٣. ونسبت في شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١ لرجل من هذيل، وكذا في الخزانة ٤: ٥٧٤ [الشاهد ٩٥٠]، واستبعد البغدادي نسبتها إلى رؤبة. أملود: ناعم. ومرجَّل: مُزَيَّن. ورَجَّلَ شعره: سرّحه. قال ابن جني في سر الصناعة: يريد: أقائلون، فأجراه مجرى أَتقولون.

أَقـــائلُـــنَّ أَحْضِـــرُوا الشُّهـــودا

وقوله: **ولُزومِه مع ياءِ المتكلم نُونَ الوقاية** مثالُ ذلك[1] ضَرَبَني يَضْرِبُني اضْرِبْني.

قال المصنف في الشرح[2]: «فإنْ كان اتصالُها غيرَ لازم لم يُستدلّ به على الفعلية؛ لأنها تلحق[3] على سبيل الجواز فعلاً وغيرَ فعل، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً، وسيأتي بيانُ ذلك في المُضْمَرات» انتهى كلامه.

[1/١٥:١] وهو مدخول/ لأنا قد وجدنا نون الوقاية تلزم في غير الفعل مع ياء المتكلم، ووجدنا فعلاً تتصل به ياء المتكلم، ولا تلزم معه النون، فمثالُ الأول قولهم: عَلَيْكَني[4]، ولا يجوز: عَلَيْكي، فهذه النونُ لَزِمت اسمَ الفعل في هذا ونحوه. ومثالُ الثاني فعلُ التعجب، فإنه نُقل[5] أنه لا تلزم نون الوقاية فيه، فتقول: ما أَحْسَنَني! وما أَكْرَمَني! وهو الأكثر، وما أَحْسَني! وما أَكْرَمي! وعلى هذا الوجه بَنى بعضُ الأدباء، فقال[6]:

يـا حُسْنَـهُ إذْ قـال مـا أَحْسَنِـي ويـا لِـذاكَ اللفـظِ مـا أَعْـذَبَـهْ

وقوله: **وباتصالِه بضميرِ الرفعِ البارزِ** مثالُ ذلك ضَربتُ واضْرِبا ويَضْرِبون. وبهذا وتاءِ التأنيث يتميز الفعل من اسم الفعل. وخصّ ضمير الرفع لأن ضمير النصب يوجد في غير الفعل، وخصّ البارز لأن المستكنّ يوجد في غير الفعل، نحو الصفة واسم الفعل.

---

(١) ذلك: سقط من س.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٥.

(٣) تلحق.... فعل و: سقط من ك.

(٤) عليك: اسم فعل أمر بمعنى الْزَمْ.

(٥) ذكره الكوفيون. شرح كتاب سيبويه ٢: ١٥/ب وشرح الكافية ٢: ٢٣.

(٦) هو أبو عبدالله محمد بن الفراء الضرير كما في حياة الحيوان ٢: ٥٩. (العقرب) حيث أنشد له ثمانية أبيات. من أهل المائة السابعة، شاعر مجيد إمام في النحو واللغة، وكان قاضي المَرِيّة المشهور بالعلم والزهد. بغية الوعاة ١: ٢٠٨.

ص: وأقسامُه: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ.

ش: أمَّا تسميةُ الماضي ماضياً والأمر أمراً فواضحة، وأما المُضارِع فهو في اللغة المُشابِه، يقال: فلان يُضارِع الأسَد، أي: يُشابِهُه، ولمَّا شابَهَ الاسمَ سُمي مضارعاً، كأنه رَضِعَ معه ضَرْعاً واحداً، فالمُضارَعة من لفظ الضَّرْع. وزعم ابنُ عصفور أن المُضارَعة مقلوبة من المُراضَعة. ولا ضرورة تدعو إلى دعوى القلب لأن اللفظ إذا وُجد كاملَ التصرف فلا يُدَّعى فيه القلب، وأنت تقول: ضارَعَ يُضارِعُ مُضارَعةً وهو مُضارِع ومُضارَع.

وهذه القسمة بالنظر إلى الصيغ لا بالنظر إلى الزمان، وهي قسمته الأولى، لأن بها تَمَيُّزَ المبنيِّ من المُعْرَب، والمُبْهَمِ والخاصّ، وهذه القسمة تقتضي أن كل واحد قسم من الفعل، ونسبة كل واحد منها إلى الفعل نسبة واحدة.

وعندَ الكوفيين[1] أنَّ الأمرَ مُقْتَطَع من المضارع، فإذاً تكون القسمة ثنائية. وقد زعم بعضهم[2] أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأن المضارع تلحقه زوائد على الماضي، والأمر قد تلحقه في بعض، فدل ذلك على أن الماضي هو الأصل.

واتبع المصنفُ س في البُداءة بالماضي ثم الأمر ثم المضارع، حيث قال: «فَبُنِيت لِما مَضى، ولِما يكون ولم يقع، ولِما هو كائن لم ينقطع»[3]. وذكر المصنف في شرحه[4] مُحَسِّنات لترتيب ذكر س لهذه الأفعال على ما ذكـر، يُوقَفُ عليها منه.

والذي يقتضيه الترتيب الوجودي أن يُبدأ بالأمر الدالِّ بوضعه على

(١) الإنصاف ص ٥٢٤ [المسألة ٧٢].
(٢) النهاية ص ٤٣٧.
(٣) الكتاب ١: ١٢.
(٤) شرح التسهيل ١: ١٥ ـ ١٦.

الاستقبال، ثم بالمضارع لأنه على ما يُقَرَّرُ[1] يكون للحال ويكون للاستقبال، ثم بالماضي لأنه منتهى الفعل، إذ الفعل يكون معدوماً غير مسبوق بوجود، ثم يصير موجوداً، ثم يصير معدوماً مسبوقاً بوجود، ولذلك كان الأمر في كثير من اللغات غير العربية هو الأصل، إذ هو المجرد في تلك اللغات، وغيرُه مزيدٌ فيه على ما يدل على كونه ماضياً أو حالاً.

والفعلُ ينقسم بانقسامات غير هذا، منها انقسامُه إلى الزمان، وإلى[2] التعدي واللزوم، وإلى التصرف والجمود، وإلى التمام والنقصان، وإلى الخاص والمشترك/ ، وإلى المفرد والمركب. وفي علم التصريف إلى صحيح ومهموز ومِثال وأَجْوَف ولَفِيف ومنقوص ومضاعَف، وغير ذلك من الانقسامات. [١:١٥/ب]

وقال بعض المصنفين: «إنه ينقسم إلى مُعْلَم وساذَج». قال: «أما المُعْلَم فالماضي إذا كان مصوغاً للمؤنث الغائب[3] مفرداً أو مثنى، وجميع أصناف المستقبل وما يجري مجراه، أعني النهي. فالعلامات[4] هي التاء في آخر الماضي للمؤنث، وفي أول المستقبل لمن يتوجه إليه الخطاب، سواء أكان واحداً أم كثيراً، مذكراً أم مؤنثاً، وللغائب[5] المؤنث مفرداً أو مثنى. والياء للغيبة مع التذكير كيف اجتمعا، ومع التأنيث مع الجمع، ومع الهمزة للمتكلم. والنون له مع غيره. ثم ما سوى هذه الحروف التي يبنى معها الفعل فضمائر إن ميزت فبالعرض، وأما قولهم أَكَلُوني البَراغيثُ فالوجه فيه الإبدال» انتهى كلامه.

ص: **فيُمَيِّزُ الماضيَ التاءُ المذكورة، والأمرَ معناه ونونُ التوكيد، والمضارعَ افتتاحُه بهمزةٍ للمتكلم مفرداً، أو بنونٍ له عظيماً أو مُشارَكاً، أو بتاءٍ**

---

(١) انظر ما سيأتي في ص ٨١ ـ ٨٧ من هذا الجزء.

(٢) ك: «إلى» بدون واو قبله، وكذا في تالييه.

(٣) ك: الغالب.

(٤) ك: والعلامات.

(٥) ك: وللغالب.

للمخاطبِ مطلقاً، وللغائبة والغائبتين[1]، أو بياءٍ للمذكر الغائب مطلقاً والغائبات.

ش: لما قَسَّم الفعل بالنسبة إلى تباين الصيغ، وذَكر ما يُعتبر به الفعل، أخذ يذكر ما تتميز به كل صيغة منها، فبدأ بخاصَّة الصيغة التي بدأ بها أولاً، وهي صيغة الماضي، وتلك الخاصَّة هي تاء التأنيث الساكنة، وأحال بقوله: «المذكورةُ» عليها، إذ لو لم يقل «المذكورةُ» لورد عليه مثل تاء «قائمة»، فإنه يصدق عليها أنها تاء التأنيث، لكنها تتحرك بحركة الإعراب، ولا يُعترض بها في حالة الوقف على لغة من يقف عليها «قائمتْ» بالتاء ساكنة لأن الوقف أمر عارض، فلا يُعتدُّ به، وتلك لغة لا تُعادِل الوقوف عليها بالهاء، فلا يُعتدُّ بها أيضاً.

وقوله **الماضيَ** يشمُل المتصرفَ والجامد، نحو: ضَربتْ ونِعْمَتْ وبِئْسَتْ. وعَلَّلَ المصنفُ في شرحه كونَها لم تدخل فعلَ الأمر ولا المضارع، فقال: «للاستغناء عنها بياء المخاطبة، نحو: افْعَلِي، وللاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو: هي تَفعلُ، ولأنها ساكنة، فالمضارع يسكن في الجزم، فلو لحقته التقى فيه ساكنان»[2]. وهذه التعاليل هي تعاليل لخصوصيات وضعية، فلا حاجة إليها.

وقال في فتح ما قبل التاء: «إنه لما كان ذلك في الاسم نحو قائمة، كان ذلك في الفعل، وبلحاق هذه التاء يتميز الفعل الماضي من اسم فعله نحو افْترقَ وشَتَّانَ»[2]

وقوله: **والأمرَ معناه ونونُ التوكيد** أي: ويميز الأمرَ. ولما كان معنى الأمر مشتركاً بين فعل الأمر والاسم بمعناه، وكانت نون التوكيد مشتركة بين فعل الأمر والمضارع، وكان مجموع الأمرين خاصاً بفعل الأمر، ذكر أنه يتميز به.

---

(١) ك: وللغائبتين.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٦.

وقوله: **والمضارعَ افتتاحُه بهمزةٍ للمتكلم مفرداً** مثالُه أَضْرِبُ، واحترز بقوله: «للمتكلم» من نحو أَكْرَمَ ماضياً، فإنه مفتتح بهمزة، لكنها ليست للمتكلم.

وفي عبارة المصنف إبهام وعدم إفصاح بالمعنى، وذلك أن قوله: «للمتكلم» إما أن يكون متعلقاً بقوله: «افتتاحُه»، أي: افتتاح/ المضارع للمتكلم بهمزة، والمصدر الذي هو «افتتاحه» إما أن يكون فاعلُه المحذوفُ المتكلمَ أو غيرَه، فإن كان المتكلمَ صار المعنى: ويميز المضارعَ أن يفتتحه المتكلم لمن تكلم بهمزة، وهذا تركيب لا يؤدي معنى المضارع الذي هو أَضْرِبُ. وإن كان غيرَ المتكلم صار المعنى: ويميز المضارعَ أن يفتتحه غيرُ المتكلم لمن تكلم بهمزة، وهذا غير صحيح. وإن كان «للمتكلم» متعلقًا بغير «افتتاحه» فلم يبق إلا أن يكون في موضع الصفة لـ«همزة»، فيتعلق بمحذوف، أي: بهمزة كائنة للمتكلم، فالهمزة لا تكون للمتكلم إلا بمجاز فيه بُعد، وهو أنه يدل عليه، ولا تدل وحدها عليه في الحقيقة، بل الفعلُ الذي هي فيه هو الذي يدل، وذلك أنها حرف زائد أُدرج في التركيب، فصار غير متميز وحده بالدلالة[1] على التكلم، وباقي التركيب يدل على شيء آخر، بل مجموع التركيب دل على أن الفعل للمتكلم، وهذا فيه غموض، فإن النحويين يقولون في نحو الميم من مُدَحْرِج إنها تدل على اسم الفاعل، وإذا حُقق ذلك فالصحيح أن الدلالة إنما هي لمجموع الصيغة. وتحريرُ العبارة فيه أن يقال: ويميز المضارعَ أن يفتتحه المتكلم بهمزة يدل الفعل الذي هي فيه على أن المتكلم أسنده إلى نفسه وحده ملتبساً به، أو على أنه سيُحْدثه.

[١/١٦:١]

وقوله: **مفرداً** احتراز من المتكلم الذي يَشْرَكُه غيره في الفعل، وكان ينبغي أن يقول: «مفرداً غيرَ مُعَظِّمٍ نفسَه»؛ لأنه إن كان المتكلم مُعَظِّماً نفسَه

---

(١) بالدلالة.... إنما هي لمجموع الصيغة: موضعه في ك بعد قوله الآتي: «لا يكون قول المصنف عظيماً قسيماً لقوله أو مشاركاً».

كان مكان الهمزة النونُ، ولا يغني عن مراعاة هذا القيد الذي زدناه قولُه بعدُ «أو بِنُونٍ له[1] عظيماً أو مشارَكاً»؛ لأنه يجوز أن يكون للمعظِّم نفسَه حالتان: حالة بالهمزة، وحالة بالنون، ولم ينقلوا في حالة من يُعَظِّم نفسَه إلا النون، فمتى لم يُعَظِّم نفسَه فالهمزة.

قوله: **أو بِنُونٍ له عظيماً** مثالُه قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾[2]. وانتصب «عظيماً» على الحال كما انتصب «مفرداً»، وهما حالان من الضمير الذي في المتكلم، والتقدير: بهمزة تكون لمن تكلم في حال الإفراد، أو بنونٍ لمن تكلم في حال عظمته.

قال بعض[3] أصحابنا: «إنما يستعملها المُعَظِّم نفسَه في الغالب لأن له أتباعاً يذهبون إلى مذهبه، ولذلك أكثر ما توجد في كلام الملوك والعلماء، هي في الحقيقة للمتكلم ومعه غيره، وقد يستعملها وحده من حيث أَنزل نفسَه منزلةَ الجماعة تعظيماً لها، فكأنها استعملت للجماعة، إلا أن ذلك مجاز، ويقل فيها» انتهى. فعلى هذا لا يكون قول المصنف: «عظيماً» قسيماً لقوله: «أو مشاركاً».

وقوله: **أو مُشارَكاً** يعني به المتكلم الذي شاركه غيره في الفعل، فيقول: أنا وزيدٌ نَصنعُ كذا، يعني أنه هو وزيد يشتركان في هذا الفعل. ويصح أن يضبط «مُشاركاً» بكسر الراء وبفتحها، لأن[4] من شارَكَك في شيء فقد شاركتَه فيه. ولا يريد بالمتكلم خصوصية المذكر، بل المؤنث في ذلك كالمذكر، فتقول المرأةُ: أَقومُ، وتقول: أنا وهندٌ نَصنعُ كذا. ولا يريد بالمُشارَك أن يكون مفرداً، بل لو شاركه أكثر من واحد كان كما شاركه واحد/ فيقول زيد: أنا والزيدون نَفعل كذا، وتقول المرأة: أنا [١:١٦/ب]

---

(١) له: سقط من س.

(٢) سورة القصص: ٥.

(٣) هو الأُبَّذِيّ. شرح الجزولية ص ٢٦٦.

(٤) ك: لا.

والهنداتُ[1] نَفعلُ كذا، وكذلك إذا كان المشارك مثنّى.

وقوله: **أو بتاءٍ للمخاطَب مطلقاً** يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً، مفرداً أم مثنًّى أم مجموعاً، نحو: أنتَ تقوم، أنتِ تقومين، أنتما تقومان، أنتم تقومون، أنتن تَقُمْنَ، وقد يُعامَلُ جمعُ التكسير من المؤنث معاملةَ المؤنثة المفردة، فتقول: يا نساءُ تقومين، كما يُقال[2]: يا هندُ تقومين.

وقوله: **وللغائبةِ** يشمُل ظاهرَها ومضمرَها، ما كان تأنيثه حقيقة ومجازاً[3]، مثاله: هند تَقومُ، وهي تَقومُ، وتَنفطِرُ السماءُ، وهي تَنفطِرُ.

وقوله: **وللغائبتين** هذا على إطلاقه أيضاً، فتقول: الهندانِ تَخْرُجانِ، كما قال تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[4]، وكذلك في الغائبتين اللتين تأنيثُهما مجازي، نحو العينانِ تَدْمَعانِ، فإن كان ضميراً لغائبتين نحو: الهندان هما تَخْرُجانِ، والعينانِ هما تَدْمَعانِ، فهل يكون ذلك[5] بالتاء حملاً على ظاهرهما، أو بالياء حملاً على ضمير الغائبينِ المذكرينِ للاشتراك في الضمير الذي هو «هما»؟ في ذلك خلاف، وقد دارت هذه المسألة في الأندلس، وسُئل عنها أبو عبد الله محمدُ بن أبي العافية[6] أحدُ أَجِلَّاء

---

(١) كذا في ن، وهو الصواب، وفي بقية النسخ: وهند.

(٢) ك: تقول.

(٣) ومجازاً: سقط من ك.

(٤) سورة القصص: ٢٣.

(٥) ذلك: سقط من س.

(٦) كان نحوياً مشهوراً في الأندلس، مقرئاً، إشبيليًا، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الأدب وغيره، وكان من أهل المعرفة والأدب واللغة، أخذ عنه علماء ذلك الأوان، واستفادوا منه، وذكروا كلامه في مجامعهم ومصنفاتهم، وأمّ بجامع إشبيلية. صنف كتاباً في إعراب القرآن. توفي سنة ٥٠٩ هـ. الصلة ص ٥٤٠ وإنباه الرواة ٣:٧٣ و٤:١٨٩ وفهرست ابن خير ص ٦٩، ٣١٦.

أصحاب الأَعْلَم[1]، والأستاذ أبو الحسن عليُّ بن أحمدَ بنِ الباذِش[2]، واختلفَ قولُهما، فأجابَ ابنُ أبي العافية بما نَصُّه: «علامةُ التأنيث ثابتةٌ في المضارع الواقع خبراً عـن المبتدأ ضميراً المؤنث[3]، كما كانت تثبت في المظهر لأنه عَقِيبه، فيجري عليه ما يجري على ما عاقبه، فمن حيث تقول: الهندانِ تَقومانِ، فمنه تقول: هُما تَقومانِ، كما أنك إذا قلت: هند تَقومُ، تقول: هي تَقومُ، ومن حيث تقول: الهنداتُ يَقُمْنَ، فمنه تقول هُنَّ يَقُمْنَ، فالمثنى لِقُربه من الواحد يُحمل عليه، ويَرجِع حكمُه إليه، فغُلِّب فيه معنى التأنيث على لفظ الغَيبة، والمجموعُ لما كان بعيداً عن الواحد حيث كان فيه التكسير الذي لا يسلم بناء الواحد فيه، وللاسم جموع لا تَجري على آحاده، غُلِّب لفظ الغَيبة فيه على معنى التأنيث، فذُكِّر» انتهى كلامه.

وأجاب ابن الباذِش بما نصُّه: «لا أعلم في هذه المسألة سَماعا من العرب ولا نصًّا عن أحد من النحويين، والذي يقتضيه القياس عندي أن يقال في الاثنين مع المضارع: هما يَقومانِ، حملاً على اللفظ، كما يقال في

---

(١) أبو الحجاج يوسف بن سليمان النحوي الشنتمري [٤١٠ ـ ٤٧٦ هـ] من أهل شَنْتَمَريَّة الغرب، رحل إلى قرطبة، وأخذ عن ابن الإفليلي وطبقته، وأخذ عنه أبو علي الغسَّاني وابن أبي العافية وابن الطراوة، وصارت الرحلة إليه في زمانه. كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظًا لها، كثير العناية بها، حسن الضبط لها. ألَّف النكت في تفسير كتاب سيبويه، وشرح شواهد سيبويه، وشرح الحماسة، وشرح أشعار الشعراء الستة. الصلة ص ٦٤٣ ـ ٦٤٤ ومعجم الأدباء ٢٠: ٦١ وإنباه الرواة ٤: ٥٩ ـ ٦١ وبغية الوعاة ٢: ٣٥٦ والأعلام ٨: ٢٣٣ ومقدمة كتاب النكت ص ١٥ ـ ٣٣.

(٢) علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي أبو الحسن بن الباذش [٤٤٤ ـ ٥٢٨ هـ] تفرد بعلم العربية، وشارك في غيرها، روى عن أبي علي الغسَّاني وأكثر عنه، وأخذ عن محمد بن سابق الصقلي. وكان من أهل المعرفة بالآداب واللغات والتقدم في علم القراءات، والضبط للروايات. وكان حسن الخط، وله مشاركة في الحديث ومعرفة بأسماء رجاله ونقلته. سمع الناس منه كثيراً. وصنف شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح. الصلة ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥ وإنباه الرواة ٢: ٢٢٧ ـ ٢٢٨ وبغية الوعاة ٢: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣) ك، ح: ضمير المؤنث.

المذكَّرَينِ، وفي الماضي: هما قامتا، حملاً على المعنى، ودليلُ ذلك أنَّ حرف المضارعة زائد للمعنى تُبنى الكلمة عليه، وحرف التأنيث زائد للمعنى مضموم إلى الصدر كما قاله[1] إنه بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فالواجب أن يَجري حرف المضارعة مَجرى سائر ما كان مزيداً في البناء كسائر أخواته، وكالتاء في افْتَعَل، والألف في فاعَلَ، ونحوهما، فكما يشترك المؤنث مع المذكر في قولك: أنا أَفعلُ، ونحن نَفعلُ، وأنتما تَفعلانِ، كذلك يشتركان في قولك: هما يَفعلانِ. وإنما[2] اشتركا في الضمير ليتصل المرتفع بالفعل، كما اشتركا في الضمير المنفصل العائد إليه/ ذلك الضمير المتصل، وهو [١/١٧ : ١] قولك: أنا ونحن وأنتما، فهما في الاشتراك بمنزلة أنتما وما ذكر معه. وكذلك يجري[3] الماضي مجرى المضارع إذا اتصلت به علامة الإضمار في قولك: أنا قمت، ونحن قمنا، وأنتما قمتما[4]؛ لأن س[5] قد شَبَّهَ هذه العلامات بتاء افتعل[6]؛ ألا ترى أن بناء قامَ متغير في قُمْتُ وأخواته، كما تغير بناء كَسَبَ في اكْتَسَبَ، ولذا قال بعضهم[7]:

وفي كُلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بنعمة . . . . . .

كما تقول اطَّلَبَ، وفَحَصْطُ برجلي، كما تقول: اصْطَلَحَ، وفُزْدُ في فُزْتُ، كما تقول ازْدَجَرَ وازْدَان. أما التاء في قامتْ فبمنزلتها في قائمة فيما

---

(١) يعني سيبويه. الكتاب ٢: ٢٦٧ ـ ٢٦٨ و٣: ٤١٩، ٤٢٣ والمقتضب ٢: ٢٥٩ ـ ٢٦٠. ك، ح: كما قالوا.

(٢) ك: وأنتما.

(٣) ك: مجرى.

(٤) ك: قمتما وأنتما.

(٥) الكتاب ٤: ٤٧١ ـ ٤٧٢ وانظر سر صناعة الإعراب ص ٢٢٠ ـ ٢٢٦.

(٦) ك: هذه العلامة بتاء افعل.

(٧) هو علقمة الفحل. وعجز البيت: فَحُقَّ لشَأْسٍ مِن نَداكَ ذَنُوبُ. ديوانه ص ٤٨ والكتاب ٤: ٤٧١ والمنصف ٢: ٣٣٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢١٩. خبطت بنعمة: أنعمت وتفضلت. وشأس: أخو علقمة، ويقال: ابن أخيه أو ابن أخته، وكان قد أُسر. والذنوب: الدلو، ضربها مثلاً للنصيب والحظ. والشاهد إبدال التاء من «خبطت» طاء.

ذكرنا، وبمنزلة الألف بعدها في قامتا؛ لأن الألف هنا لم تُغَيِّر البناء كالتاء، فيجب أن يقال: هما قامتا، كما يقال: هما قائمتان، وتزيد «قائمة» على «قامت» أنه يقال فيها: أنا[1] قائمة، ونحن قائمتان، ونحن قائمات، وأنتما قائمتان، فيمتنع فيها الحمل على المعنى لامتناع اتصال الضمائر بها التي يتأتَّى اتصالُها بالفعل، فإنما يكون الإضمار في اسم الفاعل على حد واحد، وهو ضمير الغائب، فأما قولهم في المظهر: الهندان تقومان، فلك شبهة فيه لأن المظهر اسم مؤنث، وليس بمذكر يشترك معه المؤنث كما تقدم ذكره من الأسماء المضمرة، وإذا كان المضمر للمؤنث فهو أيضًا بمنزلة المظهر، تثبت العلامات في فعله متصلة ومنفصلة؛ لأنه ليس له لفظ مذكر يحمل عليه، فتقول: أنتن تقمن، وأنتن قمتن، وهي قامت، وهن قمن، كما تقول: هند قامت والهندات قمن، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[2] هما مثال[3]: الهندان تقومان، ولو ثنى ضميرهما لم يكن إلا: فوجدهما يذودان، على ما قررنا. وللكلام على هذه المسألة مجال أوسع من هذا، وإنما اعتمدنا النُّكَت» انتهى كلامه.

والصحيح ما ذهب إليه أبو عبد الله بن أبي العافية من أن الضمير يجري في ذلك مجرى ظاهره، فكما تقول: الهندانِ تَخرجانِ بالتاء من فوق، فكذلك تقول: هما تَخرجانِ، وذلك لأن الإضمار يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وقد وُجد السماع عن العرب في ذلك بالتاء، قال عُمر بن أبي ربيعة[4]:

أَقُصُّ على أُخْتَيَّ بَدْءَ حديثِنا ... وما ليَ مِن أنْ تَعْلَما مُتَأَخَّرُ

لَعلَّهما أنْ تَبْغِيا لك حاجةً ... وأن تَرْحُبا سِرْباً بما كنتُ أَحْصَرُ

---

(١) ك: إنها.

(٢) سورة القصص: ٢٣.

(٣) ك، ح: هو مثل.

(٤) ديوانه ص ١٢٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٧٢ والخزانة ٥: ٣١٩ [عند الشاهد ٣٩٠]. ترحبان: تتسعان. والسرب: النَّفْس والقلب. وأحصر: يضيق صدري. س، ك: أخصر.

فقال: أنْ تَبْغِيا، وأن تَرْحبا، بالتاء، وقد تقدم لفظ «هما»، وهو ضمير الأختين.

وكان ينبغي للمصنف أن يزيد: «وللغائب إن حُمل على مؤنث» نحو: تَجيءُ كتابي، على معنى الصحيفة، «أو أُضيف إلى مؤنث يجوز أن تلفظ بذلك المؤنث وأنت تريد المذكر» نحو: تَجتمعُ أهلُ اليمامة، وتَذهبُ بعضُ أصابعه، وقُرئ ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[1]، وتَنكسرُ صدرُ القناة، «أو كان فيه علامَة تأنيث» نحو تَقوم طلحةُ، وتَعدِلُ الخليفةُ، وهذا قليل، «أو أُسند إلى ظاهر الجمع المذكرِ غيرِ السالم، وأردت[2] معنى جماعة، أو إلى ضميرهم [١: ١٧/ب]أو ضمير غائبات»، نحو: تَقوم الزيودُ، وتَنكسر/ الأجذاعُ، وتَنكسر الجُذوعُ، وتَخرج الرجالُ، والرجالُ تَخرجُ، والنساءُ تَخرجُ[3].

فإنْ كان الظاهرُ جمعَ سلامة في المذكر أو ضميراً يعود عليه فمذهب البصريين[4] أنه لا يجوز إلا بالياء، فتقول: يَقوم الزيدُونَ، والزيدونَ يَقُومونَ. وأَجار الكوفيون[5]: تَقومُ الزيدونَ، والزيدونَ تَقومُ، قياسا على جمع التكسير. أما قول النابغة[6]:

قالتْ بَنُو عامِرٍ: خالُوا بني أَسَدٍ يا بُؤْسَ لِلجهلِ ضَرَّاراً لِأقوامِ

فخُرِّجَ على الضرورة، أو على تأويل حذف مضاف، ورُوعي، التقدير: قالت جماعةُ بني عامر[7]. ومُحَسِّنُ ذلك أن «بَنُونَ» شبيه بجمع التكسير حيث

---

(١) سورة يوسف: ١٠. وهذه قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة. إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣١٦.

(٢) ك: فأردت.

(٣) أخذ أبو حيان هذه الفقرة من شرح الجزولية للأبذي ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤ واختصرها.

(٤) البسيط ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٥) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٧٤ والبسيط ص ٢٢٦.

(٦) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٢٨. خالوا: فارقوا.

(٧) التخريجان في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٧٤. وانظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ٥٨٣ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٩٤.

هو جمع لم يسلم فيه بناء الواحد، إذ لو سلم لكان ابْنُون، فلما أَشبه جمع التكسير في ذلك عُومل معاملته.

وإصلاح كلام المصنف أن يقول: «وللغائبة لفظاً أو بتأويل» ليشمُل هذه المواضع التي ذكرنا، لأن تأنيثها إنما كان بتأويل الغائبة، وأنها أُجريت في ذلك مُجرى الغائبة.

وقوله: **أو بياءٍ للمذكرِ الغائبِ مطلقاً** يعني بقوله: «مطلقا» سواء أكان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً، ظاهراً أم مضمراً، نحو: يَقومُ زيدٌ، ويَقومُ الزيدانِ، ويَقومُ الزيدونَ، وزَيدٌ يَقومُ، والزيدانِ يَقومانِ، والزيدونَ يَقومونَ. وقد يقال: الزيدونَ يَقومُ، كما يقال: زيدٌ يَقوم، وهو قليل جداً. فإن كان الجمع لغير عاقل جاز فيه ذلك أيضاً، فتقول: الجُذوعُ يَنْكَسِرُ.

وقوله: **والغائباتِ أَطلقَ**، ويقتضي ذلك أن الياء تكون في المضارع أُسند إلى ظاهر أو مضمر، عاقل أو غير عاقل، مُسَلَّم أو مُكَسَّر، فتقول: يَقومُ الهُنودُ، و ﴿يَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾[1]، ويُسْرِعُ الجِمالُ، والهُنودُ يَقُمْنَ، و ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾[2]، والجِمالُ يُسْرِعْنَ، والهِنداتُ يَخْرُجْنَ.

فإن كان الظاهرُ جمعَ سلامة في المؤنث لعاقل نحو الهنـدات، فمذهب البصريين[3] أنه لا يجوز إلا بالتاء، فتقول: تَقومُ الهِنداتُ، ولا يجوز يَقوم الهنداتُ، كما لا يجوز يَقومُ هند، قاسوا هذا الجمع على مفرده بجامعِ ما اشتركا فيه من سلامة الواحد، فأمّا (يَكادُ السَّمواتُ) ونحوه فإن ذلك جائز في مفرده لكون تأنيثه مجازاً، فكان ذلك في جمعه. وأجاز الكوفيون[3] يقوم الهنداتُ قياساً لجمع السلامة على جمع التكسير. فأما

---

(١) سورة مريم: ٩٠. وهذه قراءة نافع والكسائي، وقرأ الباقون (تكادُ). السبعة ص ٤١٣.

(٢) ﴿تَكادُ السمواتُ يَتَفَطَّرْنَ منه وتَنْشَقُّ الأرضُ﴾ سورة مريم: ٩٠. قرأ حفص عن عاصم (يَتَفَطَّرْنَ)، وقرأ نافع والكسائي وابن كثير (تتفطرن). وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة وابن عامر (يَنْفَطِرْنَ) السبعة ص ٤١٢ ـ ٤١٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٩٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٨ والبسيط ص ٢٢٦.

قوله[1]:

فقلتُ لها: فِيْئي، فما يَسْتَفِزُّني ذَواتُ العيُونِ والبَنانِ المُخَضَّبِ

في رواية من رواه بالياء، فَخُرِّجَ على الضرورة، أو رُعِيَ[2] الموصوف المحذوف، أي: فما يستفزني النساءُ ذواتُ العيون[3]، فيكون إذ ذاك قد أُسند إلى جمع التكسير المؤنث نحو يَقومُ الهُنودُ.

وكان ينبغي للمصنف أن يزيد: «وللغائبة إنْ كانت مضافة إلى مذكر هي بعضُه، ويجوز أن تلفظ بالمذكر وأنت تريد المؤنث» نحو: يُقْطَعُ يدُ زيد، لأنك تقول: يُقْطَعُ زيدٌ، وأنت تريد: يد زيد. «أو كانت فُصل بينها وبين الفعل بشيء»، نحو: يَحْضُر القاضيَ اليومَ امرأةٌ، وينفعك اليومَ الموعظةُ، وسيأتي/ الكلام على هذا الفصل وإذا كان بـ «إلا» مشبعاً حيث [1/١٨:١] يعرض له المصنف في باب الفاعل إن شاء الله. «أو كانت غيرَ[4] عاقلة إذا حُملت على معنى المذكر» نحو يَنفعُ الموعظةُ، لأنّ الموعظةَ وَعْظٌ في المعنى.

واعلمْ أنَّ حركاتِ هذه الحروف ـ أعني حروفَ المضارعة ـ معَ الرباعي الضمُّ، سواء أكان مجرداً نحو يُدحرجُ، أم مزيداً نحو يُضارِبُ، ومعَ الثلاثيِّ وما زاد على الرباعي الفتحُ نحو يَضرِبُ ويَنطلقُ ويَستخرجُ، إذا كان مبنياً للفاعل. وكان في هذين الفتح لأن الثلاثي كثير في كلامهم، وما زاد على الرباعي ثقيل، فاختاروا الفتح للكثير والثقيل لخفة الفتح، واختاروا الضم للقليل لئلا يكثر استعمال القليل لو خففوه، قاله أبو سعيد.

---

(١) هو علقمة الفحل. ديوانه ص ٨٣. فيئي: ارجعي إلى أهلك. يستفزني: يستخفني ويحملني على الطرب. وذكر محققا الديوان في حاشيته أنه ورد في الشرح بعد البيت «يستفزني» بالياء في النسختين اللتين اعتمدا عليهما.

(٢) رعي: لوحظ.

(٣) التخريجان في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٩.

(٤) غير: سقط من ك.

وقال المصنف[1] في شرحه ما معناه: إنه مُيِّزَ المضارع بافتتاحه ببعض حروف «نَأْتي»، وإن كان له ما يتميز به كالسين[2] وسَوفَ ولم ولَنْ وكَيْ؛ لأن أحد تلك الحروف لازم لكل مضارع بخلاف السين وما ذكر؛ ألا ترى أن أَهاءُ وأَهَلُمَّ مضارعان، ولا يقعان في كلام العرب غالباً إلا بعد لا أو لِمَ؛ والهمزة لازمة لهما، نحو جواب من قيل له: هاءَ[3] هَلُمَّ[4]، فيقول: لا أَهاءُ، ولِمَ أَهاءُ، ولا أَهَلُمُّ، ولِمَ أَهَلُمُّ، ولا تدخل السين وما ذكر معها على هذين المضارعين. وقَيْد تلك الحروف بما تُشْعِرُ به احترازٌ من نحو أَكرمَ وتَكَرَّمَ، ونَرْجَسَ الدَّواءَ[5]، ويَرْنَأَ لِحيتَه[6]، فالهمزة والتاء والنون والياء فيها حروف زوائد، لكنها لا تدل على معاني حروف المضارعة.

ص: والأمرُ مُستقبلٌ أبداً، والمضارعُ صالحٌ له وللحال ولو نُفي بـ «لا»، خلافاً لمن خَصَّها بالمستقبل.

ش: يعني أن صيغة افْعَلْ ونحوها مما هو أمر لا تُستعمل إلا في الاستقبال، فإذا قلت لمن هو ملتبس بالأكل: كُلْ[7]، فإنما طلبت منه أن يستديم الأكل، ولم تطلب الأكل لأنه حاصل، والحاصل لا يُطلب، واستدامةُ الأكل مستقبلة.

وقال المصنف في الشرح[8]: «لمَّا كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل لَزِم استقباله، وأيضاً فالفعل يدلُّ على الحدث والزمان المعين، وكونُه

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٧.
(٢) ك: بالسين.
(٣) هاء: اسم فعل أمر بمعنى خُذْ.
(٤) هلم: اسم فعل أمر بمعنى أَقْبِلْ، وأَحْضِرْ.
(٥) نرجس الدواء: جعل فيه نَرْجِساً.
(٦) يرنأ لحيته: صبغها باليُرَنَّأ، واليرنأ: الحِنّاء.
(٧) كل: سقط من ك.
(٨) شرح التسهيل ١: ١٧ ـ ١٨.

أمراً أو خبراً معنًى زائد على ذلك مطلوب بقاؤه، إذ لا يمتاز أحد النوعين من الآخر إلا به، والاستقبالُ لازمٌ للأمريَّة، فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية، بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي والمضارع، فإنها لا تنتفي بتبدل المضي باستقبال، ولا الاستقبال بمضي» انتهى كلامه.

وقد وجدنا الفعل الدال على الخبر خرج عن الخبرية إلى غير الخبرية؛ ألا ترى إلى قولهم في[1] ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2] ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[3] إنه أمر في المعنى[4]، فكذلك كان يكون الأمر يخرج من الأمرية إلى معنى الخبرية، وقد خَرج على ذلك قولُه: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[5] أي: فَيَمُدُّ، وقولُ الشاعر[6]:

وكُونِي بالمَكارِمِ ذَكِّرِيني ....

أي تُذَكِّرِينَني. ومقتضى تعليله أنَّ كلاًّ من الأمر والخبر لا يَخرج عن بابه، إذ لا يتميز أحدهما من الآخر إلا بكونه أمراً أو خبراً، وقد بيَّنَّا أن كلاً منهما/ خرج عن بابه، والمرجوع في هذا إلى وضع العرب واستعمالها، فلو [١:١٨/ب] استعملت صيغة الأمر في الخبر الذي صيغتُه ليست مستقبلة بقرينة تدل على ذلك لساغ لها، كما استعملت صيغة الخبر الماضي في غير الخبر وغير زمانه، وذلك في الدعاء في نحو: غَفَرَ اللهُ لك، إنه خَرج عن الخبر وعن الزمان الماضي بقرينةِ استعمالِه في الدعاء، فكذلك كان يسوغ استعمال صيغة الأمر في غير الأمر وفي غير زمانه، وهو الاستقبال لقرينةٍ تَدُلُّ على ذلك.

---

(١) في: سقط من ك.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٤) البحر المحيط: ٢:١٩٦، ٢٢٢.

(٥) سورة مريم: ٧٥.

(٦) هو بعض بنـــي نهشل. وعجز البيت: ودِلِّي دَلَّ ماجدةٍ صَناعِ. النوادر ص ٢٠٦، ٢٦٠، وانظر ص ٢٠٩ وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٦٥٧ والخزانة ٩: ٢٦٦ ـ ٢٦٨ [الشاهد ٧٣٨]. الماجدة: الكريمة. والصناع: الرقيقة الكف بالعمل.

وقوله: «بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي» إلى آخر كلامه، قد بَيَّنَّا أن الخبرية انتفت بتبدل المضي بالاستقبال في الدعاء، ففسد تعليله.

وقال قاضي الجماعة أبو الوليد محمدُ بن أبي القاسم أحمدَ بنِ أبي الوليد بنِ رشد[1]: «وأما الأمر والنهي فالنحويون يقولون فيه إنه فعل مستقبل نحو اضْرِبْ، اذْهَبْ، ولا تَضْرِبْ، ولا تَذْهَبْ، ويقولون إنه مبني على السكون. وليس هو في الحقيقة فعلاً؛ لأن الأمر إنما هو استدعاءُ فِعْلٍ، والنهي استدعاءُ تركِ فِعْلٍ، واستدعاءُ الفعل ليس هو[2] فعلاً إلا مجازاً، كما أن استدعاء الخبر ـ وهو الاستفهام ـ ليس خبراً، ولكن لما اشتقوا لفظه من لفظ الفعل سَمَّوه فعلاً، ويظهر لك هذا ظهوراً بَيِّناً في أن النهي استدعاءُ تركٍ، وتركُ الفعل ليس بفعل» انتهى.

وقوله: **والمضارعُ صالحٌ له وللحال** أي: صالح للاستقبال وللحال. وفي المضارع خلاف[3]، ذهب الزَّجَّاج[3] إلى أنه مستقبل، وأنكر أن يكون للحال صيغة؛ لأنه لقصره لا يمكن أن يُعَبَّر عنه؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً، ولأنه لو عُبِّر عنه في اللغة لكان له صيغة تخصه؛ لأنه ليس من موجود في كلامهم إلا وله لفظ يخصه، وقد يكون له مع ذلك لفظ يشترك فيه مع غيره، وأما أنه لا يكون لشيء لفظ يقع عليه إلا

(١) هو حفيد قاضي الجماعة بقرطبة أبي الوليد محمد بن أحمد بن رُشْد [٥٢٠ ـ ٥٩٥ هـ]. كان قاضيًا بقرطبة، ولم يشتهر بقاضي الجماعة كما ذكر أبو حيان، وإنما ذاك جده. كان من أهل العلم والتفنن في المعارف. أخذ الناس عنه، واعتمدوا عليه، إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة والركون إليها، فترك الناس الأخذ عنه، وجاهده بعضهم بالمنافرة والمجاهرة، وامتُحن بسبب ذلك. ومن تآليفه: البداية والنهاية، ومناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملة، وشرح الحمدانية في الأصول، والكُلِّيات في الطب، وشرح رجز ابن سينا، وفصل المقال فيما بين الفلسفة والشريعة من الاتصال، والضروري. التكملة لكتاب الصلة ٢: ٥٥٣ ـ ٥٥٥ والذيل والتكملة ٦: ٢١ ـ ٣١ والوافي بالوفيات ٢: ١١٤ ـ ١١٥ وتاريخ قضاة الأندلس ص ١١١ والأعلام ٥: ٣١٨. وترجمة جده في الصلة ص ٥٤٦ ـ ٥٤٧ وأزهار الرياض ٣: ٥٩ ـ ٦١ وتاريخ قضاة الأندلس ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٢) هو: سقط من ك.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨.

المشترك فلا يوجد في كلامهم ذلك.

ورُدَّ الأول[1] بأن النحويين لم يَعْنُوا بالحال الآنَ الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنما يعنون الماضي غير المنقطع، ففعل الحال ما قارن التعبير عنه وجود جزء من معناه، نحو زيدٌ يَكتبُ، فقارن وجود لفظه لوجود بعض الكتابة لا كلها، وعبر بلفظ يكتب لاتصال الكتابة بعضها ببعض. وقال س[2] في المضارع المراد به الحال: «ولما هو كائن لم ينقطع».

ورُدَّ الثاني[1] بأنه قد وجد ذلك في كلامهم، وهو لفظ «رائحة»، فإنها تقع على جميع الروائح، ولا اسم لها إلا ذلك اللفظ المشترك.

وما رُدَّ به ليس بشيء لأنا قد بَيَّنَّا[3] قبل هذا أن «رائحة» ليست من قبيل المشترك، وإنما هي من باب المطلق، فأغنى ذلك عن إعادته.

وقد استدلوا[4] على أن يَفْعَلُ للحال بأنك تقول: يَقُوم زيدٌ الآنَ، وذلك في فصيح الكلام، ولا يجوز «سيقوم الآن» إلا قليلاً جداً على سبيل المجاز وتقريب المستقبل من الحال، كقول الشاعر[5]:

فإني لست خاذِلَكُم، ولكنْ سأَسْعى الآنَ إذْ بَلَغَتْ إناها

[١/١٩:١أ] / فلو كانت «يَفعلُ» للمستقبل ما صلح معها الآن، كما لا يصلح مع «سَيفعلُ».

وذهب ابن الطَّراوة[6] إلى أن المضارع لا يكون إلا للحال حيث وقع.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ١٢٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٦.

(٢) الكتاب ١: ١٢.

(٣) تقدم ذلك في ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٧. وفي حاشية ك ما نصه: «أرباب المعقول يشبهون مثله المشترك بمعنوي، ويميزون المشترك المشهور بالمشترك اللفظي مثل العين والقرء».

(٥) هو الربيع بن زياد العبسي كما في العقد الفريد ٦: ١٦. والبيت في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٧، وعجزه في ص ٢٥٥، ٣٦٠ والتوطئة ص ١٣٦. إناها: وقتها.

(٦) نتائج الفكر ص ١٢٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٨ والبسيط ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

وقد استدل على ذلك بأن العرب لا تُخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان عامًّا أو مؤكدًا بإنَّ، نحو قوله[1]:

وكُلُّ أُناسٍ سوف تَدخُلُ بينَهُمْ دُوَيْهِيةٌ تَصْفَرُّ مِنها الأَنامِلُ

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾[2] وإذا عَرِيَ من عموم أو تأكيد لم يجز ذلك، لا تقول: زيدٌ سيقومُ، ويجوز: زيدٌ يَفعلُ، فدل على أنه حال. قال: وإذا وجد في كلامهم: زيدٌ يقومُ غداً، فمعناه: زيدٌ ينوي أو يريدُ الآن قيامَه غداً، كقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[3] أي: أَردتَ القراءة[4]. قال: وإنما لم تُدخل العربُ السين أو سوف على يَفعلُ وتُخبر به لأنَّ الإنسان بما هو عاقل لا ينطق إلا بما يتحقق وقوعه، فإذا قال سيفعلُ زيدٌ كذا فإنه لا يتحقق، فلا تقوله العرب، ولا ورد منه شيء إلا إن كان المُخْبِر لا يُخلف وعدَه ولا كلامَه كقول الله تعالى، وكلامِ رسوله ﷺ، وذلك لِتحقُّق ما أَخبر به.

ورُدَّ عليه[5] بأنَّ العرب قالت: زيدٌ سيفعلُ، والمبتدأُ بغير عموم ولا توكيد بإنَّ، قال[6]:

فلمَّا رَأَتْه أُمُّنا هانَ وَجْدُها وقالت: أَبُونا هكذا سوف يَفْعَلُ

وقال[7]:

---

(١) هو لبيد بن ربيعة. ديوانه ص ٢٥٦ والخزانة ٦: ١٥٩ ـ ١٦١ [الشاهد ٤٤٩]. وانظر تخريجه في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٢٦.

(٢) سورة مريم: ٩٦.

(٣) سورة النحل: ٩٨.

(٤) معنى قوله هذا في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٩.

(٥) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٦) هو النمر بن تولب. جمهرة أشعار العرب ص ٥٤٧ [١٤] وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٩. والهاء في «رأته» تعود إلى «وطب» المذكور قبل ذلك، والوطب: وعاء اللبن. ووجدها: غضبها. س: فلما رأته آمناً.

(٧) البيت في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٩.

قَضَوْا آجالَهم، ومَضَوْا، وكانوا على وجهٍ، وأنتِ ستَلْحَقينا

وقالت العرب: زيدٌ يقومُ غداً، وليس على معنى: ينوي الآنَ قيامَه غداً، قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾[1]، المعنى على أنَّ النفس ليست تدري ما كسبها غداً؛ ألا ترى أنها تدري ما تنوي كسبه، فإذاً المنفي الآن دراية الشيء الذي تكسبه غداً.

وذهب الجمهور[2] إلى أن المضارع يكون للحال وللاستقبال، ثم اختلفوا، فقال بعضهم: وضعُه لهما هو وضعُ المشترك كوضع «عَيْن»، وهذا ظاهر مذهب س لأنه قال: «وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ[3] أُخِذتْ من لفظِ أحداث الأسماء، وبُنِيت لِما مَضى، ولِما يكون ولم يَقَعْ، ولما هو كائن لم ينقطع»[4]، ثم أَكَّد ذلك بقوله بعد «فأما[5] بناءُ ما لم يقع فقولك آمراً اذْهَبْ ومُخْبِراً نَذهبُ»[4]، ثم قال: «وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائن إذا أَخبرتَ»[4]. فكونُه ذكر أنه يبنى[6] لهذا ولهذا دليل على الاشتراك. وكذلك قال المصنف في شرحه، قال[7]: «ولمَّا كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنف الوجود أَشبهَ المستقبلَ المحضَ في استئناف الوجود، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً؛ لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مُسَوِّغ من خارج، بخلاف إطلاق المضارع مراداً به المضي، وإطلاق الماضي مراداً به الاستقبال، فإنَّ ذلك يتوقف على مُسَوِّغ من خارج، نحو: لو تَقومُ أَمْسِ لقمتُ، وإنْ قمتَ غداً قمتُ، فلولا «لو» و «إنْ» ما ساغ إعمالُ «تقوم» في

---

(١) سورة لقمان: ٣٤.

(٢) الكتاب ١: ١٢ والإيضاح في علل النحو ص ٨٦ ـ ٨٨ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٥٧ ـ ٦٠ وشرح الجزولية ص ٢٥٠ والبسيط ص ٢٤٢.

(٣) ك: وأمثلته.

(٤) الكتاب ١: ١٢.

(٥) الكتاب: «وأما». وهو الصواب لأنه معطوف على قوله قبله «فأمّا بناء ما مضى فذهبَ...».

(٦) ك: بني.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٨.

«أمس»،/ ولا «قمت» في «غد». انتهى كلامه. وقد ناقضه بما ذكر بعد، [١:١٩/ب] وسنُبين[١] مناقضته إن شاء الله.

والقولُ بالاشتراك مذهبُ الأكثرين، وقال أبو الوليد بن رشد: «فعل[٢] المستقبل والحاضر واحد في لسان العرب، فإذا أرادوا تخليصه للاستقبال أدخلوا عليه السين أو سوف، وإذا أرادوا الحاضر قالوا: يَفعل الآنَ، وهو اسم مبني على الفتح، أعني «الآن»، وهو فصل بين الماضي والمستقبل، وليس هناك حاضر إلا بالوضع؛ لأن كل زمان منقسم، و «الآن» ليس بزمان لأنه غير منقسم، لكن الحاضر عند الجمهور هو[٣] زمان يحيط به زمان مستقبل وماض قريبان من الحاضر، فسمي ذلك الزمان باسمه لتنزله في الحِسِّ منزلة الآنَ في العقل» انتهى.

وقال بعضهم: إنه إذا وقع على الحال كان بحق الأصلية، وإذا وقع على الاستقبال كان بحق الفرعية، وهو مذهب الفارسي[٤]، وبه قال أبو بكر بن مسعود أبو رُكَب[٥] من أصحابنا، ولذلك كان عند الفارسي حمله على الحال إذا عدمت القرائن أولى من حمله على الاستقبال[٦]. وقد استدل على ذلك في تذكرته بما تقرر في كلام العرب من أن اللفظ إذا صلح للقريب وللبعيد كان القريب أحق به؛ ألا ترى أن العرب تقول: زيد وأنت قمتما، فتغلب المخاطب على الغائب لأنه أقرب إلى المتكلم

---

(١) سيذكر ذلك في ص ٨٩ ـ ٩١ من هذا الجزء.

(٢) س: شكل.

(٣) ك: وهو.

(٤) المسائل العسكرية ص ٩٨ ـ ١٠٢.

(٥) محمد بن مسعود الخُشَني الأندلسي الجَيَّاني [ـ ٥٤٤ هـ]. نحوي لغوي أديب شاعر، أخذ النحو عن ابن أبي العافية، وروى عنه ابنه مصعب. شرح كتاب سيبويه. ورحل إليه الناس لتقدمه في الكتاب، وانتقل آخر عمره إلى غرناطة، فأقرأ بها، وولي الصلاة والخطبة بجامعها. معجم الأدباء ١٩: ٥٤ ـ ٥٥ وبغية الوعاة ١: ٢٤٤.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٥١.

منه[1]، وتقول: أنا وأنت قمنا، فتغلب المتكلم على المخاطب لأنه أقرب، فكذلك ينبغي أن يكون «يَفعلُ» بالحال أحق منه بالمستقبل؛ لأن الحال أقرب من المستقبل.

واستدلَّ غيرُه على ذلك بأنه يُخَلص للاستقبال بالسين وسوف، والحروفُ الدالة على المعاني إنما تلحق الفروعَ لا الأصول، كعلامة التأنيث والتثنية والجمع والتصغير والتعريف وغير ذلك من حروف المعاني.

قيل: وهذا ليس بشيء لأن «يَفعلُ» أيضًا قد يتخصص بالحرف للحال، نحو إنَّ زيداً لَيَفعلُ، فاللام خَلَّصته للحال كما خلصته سوف للاستقبال.

وذهب بعضُهم إلى عكس هذا المذهب، وهو أنه أصله المستقبل؛ لأنه أسبق الفعلين، فهو أحق بالمثال، وبنت العربُ الحال على لفظه لقربه به، وأنه لم يَنْقَضِ، وهو مذهب الأستاذ أبي بكر بن طاهر.

ورُدَّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال، وأصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا لم يقع، ثم يكون حاصلاً لم يمض، ثم يكون ماضيًا منقطعًا.

وقد ذكر أبو إسحاق[2] أن أسبق الأمثلة مثال الماضي. واحتج باعتلال المضارع والأمر باعتلال الماضي وهذا ـ وإن احتمل ـ لا يلزم لوجود الماضي يعتل باعتلال المضارع، نحو أَعدَيْتُ واسْتَعَدْيتُ، ولا يُشَكُّ في أن مُضِيَّ الفعل آخرُ أحواله.

وقوله: **ولو نُفِي بِلا** أي: إن المضارع إذا نُفي بـ «لا» صَلَحَ مع وجودها للحال وللاستقبال.

وقوله: **خلافاً لمن خَصَّها بالمستقبل** يعني أنَّ «لا» إذا دخلت على

---

(١) س: ومنه.

(٢) ذكر السيرافي أن مذهب الزجاج وغيره أن المستقبل أول الأفعال، ثم الحال، ثم الماضي. شرح كتاب سيبويه ١: ٥٨ ـ ٥٩. وانظر الإيضاح في علل النحو ص ٨٥.

المضارع تَعَيَّنَ أن يكون مستقبلاً. وهذا الذي اختاره المصنف هو مذهب الأخفش[١] وأبي العباس[٢]. وذهب معظم المتأخرين ـ منهم الزمخشري[٣] ـ إلى أن «لا» تُخَلِّصُ المضارع للاستقبال، وهو ظاهر مذهب س، قال س: «وأمَّا «ما»/ فهي نفي لقوله هو يَفْعَلُ إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما[١/٢٠:١] يَفْعَلُ»[٤]، ثم قال: «وتكون «لا» نفياً لقوله يَفْعَلُ ولم يقع الفعل، فتقول: لا يَفْعَلُ»[٥]. ذكر ذلك في باب عدة ما يكون عليه الكلم[٦]. وقال المصنف في شرحه: «والذي غَرَّ الزمخشريَّ وغيرَه من المتأخرين قولُ س في نفي الفعل[٧]: وإذا قال هو يَفعلُ، أي: هو في حال فعل، فإنَّ نفيه ما يَفْعَلُ، وإذا قال هو يَفعلُ[٨] ولم يكن الفعل واقعاً فإنَّ نفيه لا يَفْعَلُ»[٩]. قال: «فاستعمل «ما» في نفي الحال، و «لا» في نفي المستقبل، وهذا لا خلاف في جوازه». انتهى نقله عن س[١٠]. قال المصنف: «وليس في عبارته ـ يعني س ـ ما يمنع من إيقاع غير «ما» موقع «ما»، ولا من إيقاع غير «لا» موقع «لا»، فقد بيَّنَ[١١] في موضع آخر أنَّ «إنِ»[١٢] النافية مساوية لـ «ما»، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفي الحال كما تستعمل «ما». وبيَّنَ[١٣] أيضاً أن

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٨.

(٢) المقتضب ١: ٤٧.

(٣) شرح المفصل ٨: ١٠٨.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢١.

(٥) الكتاب ٤: ٢٢٢.

(٦) هذا الباب في الكتاب ٤: ٢١٦ وما بعدها. وذكره أيضاً في باب نفي الفعل ٣: ١١٧.

(٧) يعني «في باب نفي الفعل» كما في شرح التسهيل.

(٨) زيد هنا في ك ما نصه: أي هو في حال فعل.

(٩) الكتاب ٣: ١١٧.

(١٠) كذا. وقد انتهى نقله عن س في آخر قوله: «فإنَّ نفيه لا يفعل». شرح التسهيل ١: ٢٠.

(١١) يعني سيبويه. الكتاب ٣: ١٠٩، ١٥٢.

(١٢) إن: سقط من ك.

(١٣) الكتاب ٤: ٢٢٠ وانظر ١: ١٣٥ ـ ١٣٦ و٣: ١١٧.

«لن» لنفي سَيفعلُ، فيلزم من ذلك موافقتها لـ «لا»، ولم يتعرض لذلك في باب نَفْي الفعل، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذلك لا يجب من تخصيص «ما» بنفي الحال امتناعُ نفيه بغيرها، ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأَولى في رأيه، والأكثر في الاستعمال»[1]. ثم قال[1] : وقد قال س في باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم: «وتكون لا ضِدًّا لِنَعَمْ»[2]. وهذا إشعار بعدم تقييدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا تتقيد نَعَمْ، لأن نَعَمْ تصديق لما قبلها ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً» انتهى كلامه. وقال المصنف أيضاً: «وهو لازم»[3]، يعني كون المضارع إذا نُفِي بـ «لا» لم يتعين الحكم باستقباله. قال: «وهو لازم لـ «س» وغيره من القدماء لإجماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيداً، بمعنى إلا زيداً، ومعلوم أن المستثني مُنْشئ للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، ولا يكون هنا استثناء، فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بـ «لا» مُخَلِّصاً لاستقبال المضارع لم تستعمل العرب «لا يكون» في الاستثناء لمباينته الاستقبال.

ومثلُ هذا الإجماع إجماعُهم على إيقاع المضارع المنفي بـ «لا» في مواضع تنافي الاستقبال، نحو: أَتَظُنُّ ذلك كائنًا أم لا تظنه؟ ومالَكَ لا تَقبلُ؟ وأَراك لا تُبالي، وما شأنُك لا تُوافق؟ ومنه قول الشاعر[4]:

يَرى الحاضرُ الشاهدُ المُطْمَئِنُّ من الأمرِ ما لا يرى الغائبُ

وقال آخر[5]:

إذا حاجةٌ وَلَّتْكَ لا تَستَطيعُها فَخُذْ طَرَفاً من غيرها حين تَسْبِقُ

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٢٠.
(٢) الكتاب ٤ : ٢٢٢.
(٣) شرح التسهيل ١ : ١٨.
(٤) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل ١ : ١٩.
(٥) هو الأعشى. ديوانه ص ٢٧١ واللسان (ولي) ٢٠ : ٢٩٦.

وقال آخر[1]:

كأنْ لم يَكُنْ بَيْنٌ إذا كان بعدَهُ تَلاقٍ، ولكنْ لا إخالُ تَلاقِيا»[2]

انتهى ما أورده المصنف مما ذكر أنه نفي بـ «لا» وليس مستقبلاً.

ولا حجة في شيء منه، وذلك أن المُدَّعى هو أن ما صَلَحَ للحال والاستقبال، ولا مرجح لأحدهما، إذا نُفي بـ «لا» يتخلص للاستقبال، وهذه المواضع التي ذكرها المصنف لم يكن الفعل قبل ذلك صالحاً لهما. أما في الاستثناء فإن قوله: «لا يكون زيداً» أُجري مجرى «إلا زيداً»، فجرى هذا الفعل المنفي بـ «لا» مجرى أداة الاستثناء/ التي هي إلا، ولذلك أضمر في [١: ٢٠/ب] يكون اسمها مفرداً حتى لا تكثر المخالفة، فهو فعل جرى مجرى إلا، ولم يكن قبل دخول «لا»[3] صالحاً للحال والاستقبال، فلا يورد دليلاً على المخالف.

وأمَّا «أَتَظُنُّ ذلك كائناً أم لا تَظُنُّه» فقد تقدم قولُه: «أَتَظُنُّ»، وهو فعل حال، فجاء قولُه: «أم لا تَظُنُّه» معادلاً لفعل الحال، فهذه قرينة صرفته عن الاستقبال إلى الحال، فلم يكن صالحاً للحال والاستقبال.

وأمّا قوله: «ما لَكَ لا تقبل؟» فإنّ الاستفهام هو في الحال، و «لا تقبل» قيدٌ فيه، وقيدُ الحال حال. وكذلك «أَراكَ لا تُبالي»، فإنَّ «أَراك» فعلُ حال، و «لا تُبالي» قيدٌ فيه. وكذلك «يرى الحاضر» فعلُ حال عاملٌ في «ما لا يرى الغائب»، فكانت صلة «ما» حالاً لأن المعنى عليه. وأما قولُه[4]: «إذا حاجةٌ» البيت، فحملُه[5] على الحال وهمٌ فاحش؛ لأن «إذا» ظرف لما يستقبل، فـ «وَلَّتْكَ» ماضٍ في اللفظ، وهو مستقبل في المعنى، و «لا تَستطيعُها» جملة

---

(١) هو ابن الدمينة أو مجنون ليلى أو جميل بثينة. والبيت ثالث بيتين في الحماسة ٢: ٩٩ بدون نسبة، وفيها تخريجها.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٨ ـ ١٩.

(٣) ك: إلا.

(٤) وأما قوله: سقط من س.

(٥) ك: نحمله.

في موضع نصب على الحال، والعامل فيها «وَلَّتْكَ»، وهو مستقبل المعنى كما قلنا، فـ«لا تستطيعها» جملة مستقبلة، والمعنى: إذا تَوَلَّى حاجةٌ عنك غيرَ مُستطيعها ـ أي: غير قادر عليها ـ فخذ طرفاً من غيرها. فقد اتضح بهذا الذي ذكرناه أن «لا» لم تدخل على مضارع صالح للحال والاستقبال، والخلاف إنما هو في هذا.

وقال المصنف[1]: «على أن كلام س لو كان صريحاً في أن[2] المضارع المنفي بـ«لا» لا يكون إلا مستقبلاً لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا» انتهى كلامه. وقد تكلمنا على أدلته القاطعة على زعمه وبيَّنَّا أنها ليست أدلة. وانظر إلى جسارة هذا الرجل على س، وهو المستقري[3] العربيةَ عن العرب مشافهة أو عمن شافه العرب:

وابـنُ اللَّبُـونِ إذا مـا لُـزَّ فـي قَـرَنٍ لم يَسْتَطِعْ صَوْلةَ البُزْلِ القَناعيسِ[4]

ص: **ويَتَرَجَّحُ الحالُ مع التَّجريد.**

ش: يقول إنه إذا انتفت عنه القرائنُ المُخَلِّصة للحال والقرائنُ المخلِّصة للاستقبال تَرَجَّحَ كونُه للحال. وقال المصنف في الشرح[5]: «لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه، وللمستقبل صيغةٌ تَخُصُّه، ولم يكن للحال صيغةٌ تخصه، بل أُشرك مع المستقبل في المضارع، جُعلت دلالتُه على الحال راجحةً عند تَجَرُّده من القرائن ليكون ذلك

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠ ـ ٢١.

(٢) أنَّ: سقط من ك.

(٣) س: المستقرئ.

(٤) البيت لجرير. ديوانه ص ١٢٨ والكتاب ٢: ٩٧ وشرح أبيات المغني ١: ٣١٥ ـ ٣٢٤ [الإنشاد ٧١]. ابن اللبون من الإبل: الذي استوفى سنتين ودخل في الثالثة، فأمُّه لبون لأنها وضعت غيره، فصار لها لبن. والبزل: جمع بازل، وهو من الإبل الذي له تسع سنين. والقناعيس: العظام، واحده قِنْعاس. ولُزَّ: شُدَّ. والقَرَن: الحبل. والصولة: الحملة عليه ومنالُه بمكروه.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢١.

جابراً[1] لما فاته من الاختصاص بصيغة» انتهى كلامه. وكان قد تقدم لنا نقلُ كلامه[2] أنهما اشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً، وذكرنا أنَّا نُبيِّنُ مناقضتَه، وذلك أن المشترك بالوضع لا يكون إذا تجرد عن القرائن يُحمل على أحد محامله بل يبقى مجملاً، فمن حيث ذكر أنه إذا تجرد عن القرائن لا يُحمل لا على الحال ولا على الاستقبال، وقد ناقض هذا بقوله: «ويَترجَّحُ الحالُ مع التجريد»، فإنَّ المشترك لا يترجَّح إذا تجرد عن القرائن حملُه على أحد محامله، لكن المصنف خَلَّط إذْ رَكَّبَ مذهب الفارسي في أنه في الحال أظهر على ظاهر/ مذهب س[3] في أنه مشترك بينهما. ونقص المصنفَ من [1/21:1] المرجحات للحال ما زاده غيرُه، ويأتي ذكره.

ص: وَيَتَعَيَّنُ عندَ الأكثر بمصاحبة «الآنَ» وما في معناه، وبلامِ الابتداء، ونفيِه بـ «ليس» و «ما» و «إنْ».

ش: «الآنَ» ظرف زمان، وسيأتي الكلام عليه في باب الظروف، ومَن جعله قرينةً تُخَلِّص المضارع للحال فيعني إذا استعمل على حقيقته، وأما إذا تُجُوِّزَ فيه، واستعمل تقريباً، فإنه يصلُح مع المستقبل والماضي، نحو قول الله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[4] ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾[5] ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾[6] ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾[7] ـ وفعل الأمر مستقبل ـ ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ﴾[8]، وفعل الشرط مستقبل.

وينبغي أن يُتَأَوَّلَ كلام المصنف في قوله: «ويتعين عند الأكثر بمصاحبة

---

(١) ك: جائزاً.
(٢) تقدم في ص ٨٤ ـ ٨٥.
(٣) الكتاب ١: ١٢.
(٤) سورة البقرة: ٧١.
(٥) سورة الأنفال: ٦٦.
(٦) سورة يوسف: ٥١.
(٧) سورة البقرة: ١٨٧.
(٨) سورة الجن: ٩.

الآنَ» على أن يُحمل إذا عَرِيَ عَمَّا يُخَلِّصُه للاستقبال، كمجيئه مع فعل الشرط، فـ «الآنَ» لا تُخَلِّصُه للحال، وأمّا في مثال «يقوم زيد الآنَ» فهي مسألة خلاف، الأكثرون يقولون إنه متعين للحال إذ قرن بظرف الحال، وبعضهم[1] يجيز أن يكون مستقبلاً مع «الآنَ».

وقوله: **وما في معناه** هو الحِين والساعة وآنِفاً، تقول: يخرج زيد الحينَ أو الساعةَ، فالألف واللام فيهما للحضور، ويَخرجُ آنفاً، فيتعين حمله على الحال. ومن أجاز أن يراد بـه الاستقبال مع «الآنَ» أجازه مع هذه الكلمات.

وقوله: **وبلام الابتداء** يعني أنه تخلّص للحال نحو: إنَّ زيداً لَيقومُ. قال المصنف[2]: «وأمَّا لامُ الابتداء فمخلصة[3] للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يُراد الاستقبال بالمقرون بها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[4] و ﴿إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ﴾[5]، فـ «يَحْزُنُني» مقرون بلام الا بتداء، وهو مستقبل لأنَّ فاعله الذهاب، والذهابُ عند نُطقِ يعقوبَ ـ عليه السلامُ ـ بِيَحْزُنُ غيرُ موجود، فلو أريد بِيَحْزُنُ الحالُ لَزِمَ سبق معنى الفعل بمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال» انتهى كلامه.

وليس ما رد به صحيحاً في الاستدلال: لأنَّ مَن يقول إنَّ لام الابتداء تُخَلِّصُ للحال إنما هو إذا لم يقترن بالفعل قرينة تُخَلِّصه للاستقبال، كعمله في الظرف المستقبل، وهو يوم القيامة المنصوب بقوله: (لَيَحْكُمُ). وقد ذكر المصنف[6] أنه يتخلص للاستقبال إذا عمل في الظرف المستقبل نحو: أَجِيءُ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢١ والنهاية ص ٤٤٢.
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢.
(٣) ك: فتخلصه.
(٤) سورة النحل: ١٢٤.
(٥) سورة يوسف: ١٣.
(٦) شرح التسهيل ١: ٢٣.

إذا جاء زيدٌ، فأَجِيءُ مستقبلٌ لعمله في إذا، فكذلك (لَيَحْكُمُ) لِعمله في (يوم القيامة) إذ هو ظرف مستقبل. وأما قوله تعالى: ﴿لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ فلا يتعين أن يكون (لَيَحْزُنُني) مستقبلاً، إذْ يحتمل أن يكون في الكلام حذفُ مضاف، ويكون ذلك المضاف حالاً، فيكون (لَيَحْزُنُني) حالاً، وتقديره: لَيَحْزُنُني نِيَّتُكم أو قصدُكم أنْ تَذهبوا به، فالنيةُ والقصدُ حال، وهو الفاعل بيَحْزُنُ، فهو حال رفع ما هو حال، وفعلُ الحال لا يمتنع أن يعمل في المفعول المستقبل نحو: أَنوي الآنَ أنْ أَجيئَك غداً، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، ولا يلزم من إعرابه فاعلاً في الصناعة أن لا يكون مفعولاً في المعنى بذلك المحذوف.

وقوله: ونَفْيِه بِلَيْسَ وما/ [وإنْ][1] فمن النفي بِلَيْسَ والمرادُ الحالُ قولُ [١:٢١/ب] الشاعر[2]:

فلستُ ـ وبيتِ اللَّهِ ـ أَرْضَى بمثلِها ولكنَّ مَن يَمْشي سيرضى بما رَكِبْ

وبـ «ما» قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾[3]. وبـ «إنْ» ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[4].

قال المصنف في الشرح[5]: «والأكثرون على أن النفي بِلَيْسَ وما وإنْ قرينةٌ مُخَلِّصةٌ للحال مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل الأكثر أن يكون المنفي بها حالاً، ولا يمتنع كونه مستقبلاً، قال حسان يصف الزُّبَير رضي الله عنهما[6]:

---

(١) وإن: انفردت به المطبوعة.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢١. وقد نسب في المصون ص ١٧٣ إلى عبد الله بن العباس الطالبي، وصدره فيه مخالف لرواية أبي حيان. ونسب في تاريخ بغداد ١٢: ١٢٧ إلى العباس بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب يخاطب حاجب المأمون.

(٣) سورة الأحقاف: ٩.

(٤) سورة الأنبياء: ١٠٩.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٣.

(٦) ديوان حسان ١: ٤٣٣. يذبل: جبل في بلاد نجد.

وما مثلُه فيهم، ولا كان قبلَه وليسَ يكونُ الدهرَ ما دام يَذْبُلُ

وقال آخر[1]:

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليسَ يُدْرِكُهُ والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتَأْميلُ

وقال تعالى في استقبال المنفي بـ «ما» و «إنْ» ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾[2]، وقال أبو ذُؤيب[3]:

أَوْدى بَنِيَّ، وأَوْدَعُوني حَسْرةً عندَ الرُّقادِ، وعَبْرةً ما تُقْلَعُ

وقال الأعشى الباهليُّ[4] يَمدحُ رسولَ الله ﷺ:

لـه نـافِلاتٌ مـا يُغِـبُّ نَـوالُهـا وليس عَطاءُ اليوم مانِعَه غدا

وقال رجل من طَيِّـئ[5]:

فإنك إنْ يَعْرُوكَ من أنتَ مُحْسِبٌ ليـزدادَ إلا كَـان أَظْفَـرَ بـالنُّجْـحِ

أي: ما يَنزِلُ بك مَن أَحْسَبْتَه بالعطاء، أي: أعطيتَه عطاءً كافيًا ليزداد على الكفاية إلا كان أَظفرَ بالنُّجْحِ. فالمنفيُّ بإنْ هنا مستقبل لا شك في استقباله» انتهى كلامه.

وحَكى س في القَسَم: «لئن زُرْتَه ما يقبلُ منك»[6]، وهذا موضع «لا». وحَكى «لئن فَعلتَ ما فَعَلَ»[6]، وتلا ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ﴾[7] الآية.

والذين قالوا إنَّ هذه الأدوات تُخَلِّص للحال إنما هو إذا لم تقترن قرينة

---

(١) هو عبدة بن الطبيب. شرح اختيارات المفضل ص ٦٧٤ [المفضلية ٢٥].

(٢) سورة يونس: ١٥.

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ٦. أودى: هلك. ما تُقْلَع: ما تُنْزَعُ، وما تُحَوَّل من موضعها.

(٤) كذا! وهو أعشى قيسى لا أعشى باهلة. ديوان الأعشى ص ١٨٧ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣١٥ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠٤ [الإنشاد ٤٨٥]. ونسب في شرح التسهيل ١: ٢٣ للنابغة الجعدي. ما يغبّ: ما يبطئ ولا ينقطع.

(٥) لم أجده في غير شرح التسهيل ١: ٢٣.

(٦) الكتاب ٣: ١٠٨.

(٧) سورة البقرة: ١٤٥. ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾.

لفظية أو معنوية تُخلص للاستقبال، أما إذا اقترنت قرينة تُخلصه للاستقبال فلا يقول أحد إنه تُخلّصه للحال. نص على هذا القيد أصحابُنا[1]، وهم الذين يقولون إن هذه تُخلِّص للحال.

وقال الأستاذ أبو علي: «ذكَر س[2] أنها لنفي الحال، وهي تنفي الماضي أيضاً، وكأنه ـ واللَّهُ أعلمُ ـ إنما ذَكر الأمر الذي تفارق فيه لم[3] ولن، وتختص به، وهو نفي الحال» انتهى.

وقد نقص المصنفَ من القرائن التي ذكرها أصحابنا[4] أنها تُخلص للحال: أن يُعطف على الحال، أو يُعطف الحال عليه، نحو: يَقومُ زيدٌ الآنَ ويَخرجُ، ويقومُ زيدٌ ويخرجُ الآنَ، لِما سيأتي في باب العطف مِن أنَّ عطف الفعل على الفعل يقتضي اشتراكهما في الزمان، لا نعلم خلافاً في ذلك، وأما في الصيغة فلا يُشترط ذلك، بل هو الأحسن. ومن القرائن أيضاً وقوعُه في موضع نصب على الحال، نحو: جاءَ زيدٌ يَضحكُ. فلم يَستوفِ المصنفُ ما يُخلص المضارع للحال/. وقد أَهمل المصنفُ ما يُعَيِّنُ المضارع للحال، [1/٢٢:١] وهو الإنشاء، تقول: أُقْسِمُ لأَضربَنَّ عمراً، وأَحْلِفُ ما خَرجَ زيدٌ، وإذا كان يصرف الماضي إلى الحال فلأن يصرف المضارع أولى وأحرى. ولا يمكن أن يكون هذا مستقبلاً؛ لأن الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

ص: ويَتَخَلَّصُ للاستقبال بظرفٍ مُستقبل، وبإسنادِه إلى متوقَّع، وباقتضائه طلباً أو وعداً، أو بمصاحبةِ[5] ناصبٍ أو أداةِ تَرَجٍّ أو إشفاقٍ أو مجازاةٍ أو «لو» المصدرية أو نونِ توكيد، أو حرفِ تنفيس، وهو السين أو سوفَ أو سَفْ أو سَوْ أو سَيْ.

---

(١) شرح الجزولية ص ٢٥٦.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢١.

(٣) لم: سقط من ك.

(٤) شرح الجزولية ص ٢٥٦.

(٥) كذا في النسخ كلها. وفي التسهيل ص ٥ وشرحه ١: ٢٣ والمطبوعة: وبمصاحبة.

ش: يَشمُل قوله: بظرفٍ مستقبلٍ أن يكون معمولاً للمضارع، نحو: أُكْرِمُكَ إذا جئتَ، أو مضافاً إليه، نحو: القتالُ إذا تَقومُ. ومثال إسناده إلى متوقَّع قوله[1]:

يَهُولُكَ أنْ تَمُوتَ، وأنتَ مُلْغٍ لِمـا فيـه النَّجـاةُ مِـنَ العـذابِ

فـ «يَهولُك» مستقبل لإسناده إلى مستقبل، وهو الموت.

ومثالُ ما تَضمنَ طلباً ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[2]، أو وعداً ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ﴾[3].

ومثالُ مصاحبةِ ناصب هو أنْ ولنْ وإذنْ وكي في أحد قسميها، وسواء أكان الناصب ظاهراً نحو ﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[4] أو مقـدراً نحو ﴿ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[5].

وما ذكروه من أن النواصب تُخلص للاستقبال هو[6] مذهب س[7]. ويدل على ذلك أنه لا يجوز الجمع بينها وبين السين وسوف إذ[8] أغنى الناصب عنهما.

وذكر أبو زيد السُّهيلي[9] أنَّ بعض المتأخرين خالف س في ذلك،

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤ والبحر ٥: ٢٨٧.
(٢) سورة البقرة: ٢٣٣.
(٣) سورة العنكبوت: ٢١.
(٤) سورة البقرة: ١٨٤.
(٥) سورة النساء: ٢٦.
(٦) ك: وهو.
(٧) الكتاب ٣: ٧.
(٨) ك، ح: إذا.
(٩) هو عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي المالقي الحافظ، يكنى أبا زيد وأبا القاسم [٥٠٨ ـ ٥٨١ هـ] كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، نحويًا متقدما أديباً، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث. روى عن ابن الطراوة وابن العربي، وروى عنه الرُّندي وابنا حوط الله. من مصنفاته: الروض الأنف في شرح السيرة، وشرح الجمل، ونتائج الفكر في النحو. بغية =

وأَلَّفَ كتاباً، وأورد حِجاجاً على زعمه.

ومثالُ أداة الترجي قولُه تعالى: ﴿ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

فقلتُ: أَعِيراني القَدُومَ لعلَّني ... أَخُطُّ به قَبْراً لِأبيضَ ماجِدِ

ومثالُ أداة الإشفاق قولُه[3]:

فأمَّا كَيِّسٌ فَنَجا، ولكنْ ... عسى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئيمُ

والفرقُ بين الترجي والإشفاق مذكورٌ في باب إنَّ.

ومثالُ المجازاة ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[4]، وسواء في ذلك ما يجزم كـ «إنْ» وما لا يجزم نحو «كيفَ»، تقول: كيف تصنعُ أصنعُ، فكيفَ معناها الجزاء، ولم تَجزم بها العرب.

ومثالُ لو المصدرية ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[5]، قال المصنف في الشرح[6]: «وعلامةُ المصدرية أن يَحسُن في موضعها «أنْ»، واحترز بتقييدها من «لو» الدالة على امتناعٍ لامتناع، فإن تلك تؤثر ضدَّ ما تؤثر هذه» انتهى

= الوعاة ٢: ٨١ ـ ٨٢ ومقدمة كتاب نتائج الفكر ص ٧ ـ ١٦.

(١) سورة غافر: ٣٦.

(٢) هو مُدْرِك بن حِصْن الأسدي كما في تهذيب الألفاظ ص ٢٩٢. والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٢٤ والمقاصد النحوية ١: ٣٥٠. ك، ح: أعيروني. وفي النسخ كلها «أخط به»، والقدوم مؤنثة، وهي التي يُنحت بها. المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٣ وإصلاح المنطق ص ١٨٣، ٢٩٨، ٣٦٠ وتهذيبه ٤٤٥، ٦٤١، ٧٤٥ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤١٤ ولابن التستري ص ٩٧.

(٣) البيت للمرار بن سعيد الأسدي كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ٦٣. وهو بغير نسبة في الكتاب ٣: ١٥٩ والمحتسب ١: ١١٩ وضرائر الشعر ص ١٥٣. الحمق: الأحمق. والكيِّس: العاقل الحكيم.

(٤) سورة النساء: ١٣٣.

(٥) سورة البقرة: ٩٦.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٥.

كلامه. وأثبت المصنف لِـ «لَوْ» معنى المصدرية، وأكثرُ النحويين لا يعرفون ذلك، وقد أَمْعَنَّا الكلام على ذلك في فصل «لَوْ» من هذا الكتاب عندما شرحنا كلام المصنف فيه، وبَيَّنَّا هناك أن الصحيح خلاف ما ذهب إليه المصنف.

ومثالُ حرفِ التنفيس قولُه: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾[1]. وذَكر حروفَ التنفيس، والمشهور أنها سَوْفَ والسين، وذَكر سَوْ، وحكى الكسائيّ[2] أنَّ [1:٢٢/ب] ناساً من أهل الحجاز يقولون: سَوْ تَعلمون/، وقال الشاعر[3]:

فإنْ أَهْلِكْ فسَوْ تَجِدُون فَقْدي وإنْ أَسْلَمْ يَطِبْ لَكُمُ المَعاشُ

وزعم بعضُهم[4] أن هذا من الحذف الذي جاء في الشعر، وليس بلغة. وذَكر سَفْ، وحكاها الكوفيون[5]، وسَيْ، قال[6]: «وهي أغربهن، حكاه صاحب المُحْكَم»[7]، ولا يعرف البصريون[8] إلا سوفَ والسين، لغتان ليست إحداهما من الأخرى.

قال المصنف[9]: «واتفقوا على أنّ أصل سَفْ وسَوْ وسَيْ سَوْفَ[10]،

---

(١) سورة الضحى: ٥.

(٢) الجنى الداني ص ٤٥٨. واللغات في «سوف» ذكرها ثعلب في مجالسه ص ٣١٥.

(٣) هو عدي بن زيد العبادي كما في ضرائر الشعر ص ١٤١. وعنه في شرح أبيات المغني ٤: ١٤٨. وليس في ديوانه قصيدة شينية.

(٤) ضرائر الشعر ص ١٤١.

(٥) مجالس ثعلب ص ٣١٥، وفيه: سَفْ وسَوْ وسوفَ. والمسائل البصريات ص ٤١٧ حيث زاد: وسَيْ. والإنصاف ص ٦٤٦، ٦٤٧، وفيه: سَفَ.

(٦) أي ابن مالك. شرح التسهيل ١: ٢٥.

(٧) هو ابن سِيْدَهْ. وليست في الأجزاء المطبوعة من المحكم. وقد حكاها قبله الفارسي في المسائل البصريات ص ٤١٧.

(٨) الإنصاف ص ٦٤٦ [المسألة ٩٢]. وقد ذهب الكوفيون إلى أن سوف أصل للسين، وأنَّ السين مقتطعة منها. وانظر أيضاً معاني القرآن للفراء ٣: ٢٧٤ والجنى الداني ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٩) شرح التسهيل ١: ٢٥.

(١٠) س: «واتفقوا على أن سف وسو وسي فروع سوف». وآثرت ما في ك لأنه موافق لما في مطبوعة شرح المصنف.

وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة على سوفَ، لكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة». قال[1]: «وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها؛ لأن الذي حمل على ذلك أنَّا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تُعامَلُ بها الثقيلة، كحذفها عند ملاقاة ساكن، نحو أن تصل قُومَنْ بـ «الْيوم»، تقول: قُومَ الْيومَ، وكإبدالها ألفاً في الوقف إذا انفتح ما قبلها نحو (لَنَسْفَعاً)[2]. ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً، ولَمَا جاز[3] أن تُبدل ألفاً؛ لأن إبدال الباقي بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضاً. فلما كان هذا القول مُفْضياً إلى هذا المحذور وجب اطراحه، والقولُ بأن السين فرعُ سوفَ لا يُفضي إلى مثل ذلك، فوجب قبولُه.

وأيضاً فقد أجمعنا على أن سَفْ وسَوْ وسَيْ عند من أثبتها فروعُ سوفَ، فلتكن السينُ أيضاً فرعَها؛ لأن التخصيص دون مُخَصِّص مردود. وهذا التصرف في سوفَ شبيهٌ بالتصرف في ايْمُن اللهِ، وفي حاشا، وفي أُفّ» انتهى ما لُخِّصَ من كلام المصنف في شرحه.

ومحصوله أنه لم يستدل على الفرعية بشيء، واستطرد من ذلك إلى ادعاء أن النون الخفيفة ليست فرعاً عن الثقيلة، واستدل على ذلك بما ذكر من أنه ثبتت لها أحكام ليست للمثقلة. وهذا لا دليل فيه؛ ألا ترى أنَّ «إنِ»[4] المخففة من الثقيلة هي فرع عنها بلا خلاف نعلمه في ذلك، وقد انفردت بأحكام، منها الإلغاءُ، ومنها دخولُ اللام في ثاني جزأي الكلام لزوماً، ومنها دخولُها على الأفعال النواسخ، وهذا على ما يُقَرَّر في باب إنّ، ولا يجوز

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥ ـ ٢٦.
(٢) سورة العلق: ١٥.
(٣) ك: لما خف جاز.
(٤) إن: سقط من ك، ح.

شيء من ذلك في الثقيلة. وكذلك أنْ وكأنْ، هما مخففان من التشديد، ولهما أحكام لا تكون لهما حالة التشديد، وأما أن يكون الحذف في نحو: قُومَ الْيومَ، والإبدال في (لَنَسْفَعا) إجحافاً فليس كذلك؛ لأن هذا أمر عارض، فاحتُمل ذلك فيه كما احتُمل حذفها بعد الضمة والكسرة في الوقف في مثل اضْرِبُنْ واضْرِبِنْ، فصار اضْرِبُوا واضْرِبي.

وقال بعضهم[1]: لو كانت السين فرعَ سوفَ كـ «سَفْ» و «سَوْ» لكانت أقل استعمالاً منها؛ لأنها أبعد من الأصل إذ حذفت الواو والفاء، وهما أقرب لقلة الحذف، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرعُ الأقرب أحقُّ من الأبعد. ورُدَّ هذا التعليلُ[1] بأنه قد يفوق/ الفرعُ الأصلَ كنِعْمَ وبِئْسَ، إذ أصلُهما نَعِمَ وبَئِسَ، وكأَبٍ وأَخٍ، فاق النقص فيهما القصر، وهو الأصل، فلأَنْ يَفُوق فرعٌ فرعاً أَولى. [١/٢٣:أ]

وقال بعضهم[1]: لو كانت السين فرعاً لتساوت مُدةُ التسويف، وهي بِسَوْفَ أطولُ، فكل[2] واحدة أصل برأسها. ورَدَّ هذا المصنفُ في الشرح[3] بالسماع والقياس: فالسماعُ تعاقُبُهما على المعنى الواحد في وقت واحد في قوله: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[4]، وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[5]، ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[6]، ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[7]، وقال[8]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٦.

(٢) ك: وكل.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٦ ـ ٢٧.

(٤) سورة النساء: ١٤٦.

(٥) سورة النساء: ١٦٢.

(٦) سورة النبأ: ٤.

(٧) سورة التكاثر: ٣.

(٨) هو طريف أبو وهب العبسي، وقيل: طريف بن وهب، وقيل: طريف بن أبي وهب. الحماسة ١: ٥٢٨ وشرح الحماسة للتبريزي ٣: ٥٥ وللمرزوقي ص ١٠٦٧ ـ ١٠٧١ [الحماسية ٣٧٩].

وما حالةٌ إلا سَتُصْرَفُ حالُها إلى حالةٍ أخرى، وسَوفَ تَزُولُ

وأما القياسُ فالماضي والمستقبل متقابلان، فكما أن الماضي لا يُقصد به إلا مطلق المضي دون تَعَرُّض لقرب أو بعد، فكذلك المستقبل. انتهى ملخصاً.

وذكر أبو موسى[1] في مُخَلِّصات المضارع للاستقبال لامَ الأمر والدعاء، و «لا» في النهي والدعاء. وذلك مندرج تحت قول المصنف: «وباقتضائه طلباً».

وذكر أيضاً أبو موسى[1] لامَ القسم نحو: واللهِ لَيقومُ زيدٌ، إلا أن هذا لا يكون في الكلام إلا بِنُون التوكيد، فأما في الشعر فتجيء اللام وحدها[2]، كما قال[3]:

تَأَلَّى ابنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّني إلى نِسْوةٍ كأنهنَّ مَفائدُ

وهذا على مذهب البصريين[4]، وأجاز الكوفيون[5] في الكلام تَعاقُبَ اللام والنون.

وهذا الذي ذهب إليه أبو موسى في اللام هو مذهب أكثر النحويين[6]. ومنهم من ذهب[7] إلى أنك تقول إذا أقسمتَ على قيام في الحال: واللهِ لَيَقُومُ زيدٌ.

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٣٣.

(٢) ذكر هذا ابن عصفور غير مسند إلى أحد في المقرب ١: ٢٠٦ وضرائر الشعر ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٢٧ ـ ٥٢٨ وأنشد في الأخير بيت زيد الفوارس التالي.

(٣) هو زيد الفوارس بن الحصين. الحماسة ١: ٢٨٨ [الحماسية ١٨٣] والخزانة ١٠: ٦٥ ـ ٦٨ [الشاهد ٨١٣]. تألى: حلف. ابن أوس: هو قيس بن أوس بن حارثة. مفائد: جمع مِفْأَد، وهي المِسْعَر والسَّفُّود.

(٤) الكتاب ٣: ١٠٤ والأصول ٢: ١٩٩ وشرح الكافية ٢: ٣٣٩ والبسيط ص ٩١٨.

(٥) شرح الكافية ٢: ٣٣٩ والبسيط ص ٩١٨.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٥٧.

(٧) شرح الجزولية ص ٢٥٧ والبسيط ص ٩١٨.

ونقص المصنفَ من القرائن التي تُخَلِّصُ المضارع للاستقبال عطفُه على المستقبل، وعطفُ المستقبل عليه، نحو قولك: سيأكلُ زيدٌ ويشربُ، أو يأكلُ زيدٌ وسيشربُ[1].

ص: وينصرفُ إلى المُضِيِّ بِلَمْ ولَمَّا الجازمة ولَوِ الشرطية غالباً، وبإذْ ورُبَّما، وقَدْ في بعض المواضع.

ش: ظاهر كلام المصنف أن لم ولمَّا يصرفان معنى المضارع إلى المضي، وهذا مذهب المبردِ[2] والأستاذِ أبي علي[3]، وأكثرِ المتأخرين[4]، ذكروا[5] لم ولَمَّا في القرائن الصارفة معنى المبهم إلى المضي دون لفظه، وأن الأصل يَفْعَلُ، فدخلتا عليه، وصرفتا معناه إلى المضي، وبقي اللفظ على ما كان عليه.

وذهب أبو موسى[6] وغيره[7] إلى أنهما تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه، ونسب هذا المذهب إلى س[4] لأنه جعل «لم» نَفْيَ «فَعَل»، و «لَمَّا» نَفْيَ «قد فَعَلَ»[8]، قالوا[9]: «والدليل على ذلك أنك إذا ناقضتَ من أَوجبَ قيام زيد، فقال: قامَ زيدٌ، قلتَ: لم يقمْ زيدٌ، وإن قال: قد قامَ زيدٌ، قلت: لَمَّا يَقُمْ زيدٌ، والمناقضةُ إنما تكون بإدخال أداة النفي على ما أوجبه الذي[10] قُصدتْ مناقضةُ كلامه. ألا ترى أنه لو قال: زيدٌ قائمٌ، فأردت مناقضتَه،

---

(١) شرح الجزولية ص ٢٥٨.
(٢) المقتضب ١: ٤٦ ـ ٤٧ وشرح الجزولية ص ٢٦٣.
(٣) هو الشلوبين. شرح المقدمة الجزولية ص ٤٦٠ وشرحها للأبذي ص ٢٦٣.
(٤) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٣.
(٥) ك: وذكروا.
(٦) المقدمة الجزولية ص ٣٤.
(٧) شرح المقدمة الجزولية ص ٤٦٠ وشرحها للأبذي ص ٢٦٣ وشرح الكافية ٢: ٢٣٢.
(٨) الكتاب ٣: ١١٧ و٤: ٢٢٠.
(٩) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٤.
(١٠) ك: النهي.

لقلتَ: ما زيدٌ قائمٌ، فدلَّ ذلك على أن لم ولمّا دخلتا على الماضي، وغَيَّرتا لفظه، ولمّا كانت «لمّا» لنفي قد فَعَلَ أجازوا الوقف على لمّا، فقالوا: قاربتُ المدينة ولمَّا، أي: لم أدخلها[1]، كما قالوا: لم يقم زيد/ وكأنْ قَدْ، [١:٢٣/ب] يريدون: كأنْ قد قامَ، قال النابغة[2]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأنْ قَدِ

وأيضاً فإنَّ صرف التغيير في لم يقمْ ولمّا يقمْ إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى؛ لأن المحافظة على المعنى أولى، وليست الألفاظ كذلك لأنها خديمةٌ للمعاني»[3].

وقد أشار المصنف في الشرح[4] إلى الخلاف في هذه المسألة، وصَحَّحَ ما اختاره بأنَّ له نظيراً، وهو ما أجمعوا عليه في المضارع الواقع بعد «لَوْ»، والقول الآخر لا نظير له. وقال المصنف في الشرح[5]: «وقَيَّدتُ لمَّا بنسبة الجزم إليها لأنها إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع، بل ماضي اللفظ والمعنى إن كانت بمعنى حين، أو ماضي اللفظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلا، كقول الشاعر[6]:

قالت له: باللهِ يا ذا البُرْدَيْنْ لمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أو اثْنَيْنْ

وأَطلقتُ «لم» تنبيهاً على أنها صارفة إلى المضيّ أبداً، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزوماً، كقول الشاعر[7]:

---

(١) في شرح الجزولية للأبذي: ولمّا أدخلها.

(٢) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٩٣. أفد: قرب. كأنْ قدِ: كأنْ قد زالت.

(٣) في شرح الجزولية: خَدَمةُ المعاني.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٧.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٨.

(٦) البيت في المخصص ١١: ٩٤ وشرح التسهيل ١: ٢٨ واللسان (غنث) ٢: ٤٧٩ وشرح أبيات المغني ٥: ١٥٤ [الإنشاد ٤٥٨]. غنث: شرب ثم تنفس، وفي المخصص واللسان: الغنث ههنا كناية عن الجماع.

(٧) لم أقف على اسمه. والبيت في سر صناعة الإعراب ص ٤٤٨ والمحتسب ٢: ٤٢ واللسان=

لولا فَوارِسُ مِن نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

فرفع الفعل بعد لم، وهي لغة لقوم» انتهى ما ذكره. ولا يحتاج إلى تقييد لمّا بقوله: «الجازمة» لأنها لا تدخل على المضارع إلا وهي جازمة، فلو كانت تدخل على المضارع جازمة وغير جازمة، وتكون تصرفه إلى المضي إذا كانت جازمة، لكان ذلك محتاجاً إلى أن تُقَيَّد بالجازمة، وأما أن يحترز بذلك من دخولها على الفعل الماضي فلا يصح ذلك؛ إذ التقييد إنما يكون في شيء مشترك، فتأتي به احترازاً من أحد معنيي المشترك.

وقوله: ولَوِ الشرطية مثالُه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾[1]، وقولُ بعضهم: «لَوْ لَكَ أَعْوي ما عَوَيتُ»[2]، وقولُ الشاعر[3]:

لو يَسْمَعُونَ كما سَمِعتُ كَلامَها خَـرُّوا لِعَـزَّةَ رُكَّعـاً وسُجُـودا

وقولُ الآخر[4]:

لـو يَقُـومُ الفِيـلُ أو فَيَّـالُـه زَلَّ عـن مثـلِ مقـامـي وزَحَـلْ

قال المصنف في الشرح[5]: «وقَيَّدتُ لَوْ بالشرطية احترازاً من المصدرية»

= (صلف) ١١:١٠٠ وشرح المفصل ٧:٨ والمقاصد النحوية ٤:٤٤٦ والخزانة ٣:٦٢٦ [الشاهد ٦٧٦] وشرح أبيات المغني ٥:١٣١ [الإنشاد ٤٤٦] الصليفاء: اسم موضع، ويوم الصليفاء كان لهوازن على فزارة وعبس وأشجع. والجار: المستجير والحليف. وقوله: «نعم» يروى «ذُهْل» و «جرم» و «قيس». ذهل: حي من بكر. وجرم: قبيلة. وفي شرح أبيات المغني أن قوله: «نعم» محرف من «ذهل».

(١) سورة النحل: ٦١.

(٢) هذا مثل يُضرب لمن طلب خيراً فوقع في ضده. أمثال أبي عبيد ص ٢٥١، ٢٨٠ وجمهرة الأمثال ٢: ١٩١ ـ ١٩٢ ومجمع الأمثال ٢: ١٧٥ والمستقصى ٢: ٢٩٩.

(٣) هو كثيّر عزة. ديوانه ص ٦٥ والخصائص ١: ٢٧.

(٤) هو لبيد بن ربيعة. ديوانه ص ١٩٤. الفيال: صاحب الفيل. وزَحَلَ: زَلَّ.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٨.

انتهى. وتَقدم لنا التنبيه[1] على أن الأصح أنّ «لَوْ» لا تكون مصدرية، والمصنف يُسمي «لو» الامتناعية شرطية، وكذلك سماها أبو موسى في الكُرَّاسة[2]. ورُدَّ عليه[3] بأنها لو كانت شرطاً خَلَّصته للاستقبال، فدخلت تحت أدوات الجزاء، وإن كانت الامتناعية صَرَفت معناه إلى المضي كما قال، فليست شرطاً لا في اللفظ لأنها لا تجزم، ولا في المعنى لأن الشرط إنما يكون بالنظر إلى الاستقبال. وهذا قول أصحابنا في «لو»، ولا يسمونها شرطاً لأن الشرط عندهم لا يكون إلا في الاستقبال.

وقولُه[4]: غالباً احتراز من ورود «لَوِ» الشرطية بمعنى «إنْ» نحو قوله[5]:

لا يُلْفِكَ الراجيكَ إلا مُظْهِراً خُلُقَ الكِرامِ ولو تكون عَديما

/ وإذا كانت تَقلب معنى الماضي للمستقبل في نحو ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[6] فَلأَنْ تَقلب معنى المضارع أَولى. ويعني[7] بقوله: «غالباً» أنها إذا دخلت على المضارع كان في الاستعمال صرفه إلى المضي أكثر من صرفه إلى الاستقبال. [١/٢٤:١]

وقولُه: وبإذْ مثالُه ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾[8].

---

(١) تقدم في ص ٩٨.

(٢) هي المقدمة الجزولية. وقد ذكر ذلك في ص ٣٣ منها.

(٣) شرح الجزولية ص ٢٥٨.

(٤) وقوله غالباً... أكثر من صرفه إلى الاستقبال: سقط من س.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٨ والجنى الداني ص ٢٨٥ وتوضيح المقاصد ٤: ٢٨٢ وشرح أبيات المغني ٥: ٤٤ ـ ٤٥ [الإنشاد ٤١٦]. عَديم: وصف من عَدِمْته: إذا فقدته، أي: عادم خلق الكرام.

(٦) سورة آل عمران: ٩١. والآية بتمامها ﴿إنَّ الذين كَفروا وماتوا وهم كُفَّار فلن يُقْبَلَ مِن أَحَدِهم مِلْءُ الأرض ذهباً ولو افتدى به أولئك لهم عذابٌ أَليمٌ وما لهم من ناصرين﴾.

(٧) ك: ومعنى.

(٨) سورة الأحزاب: ٣٧.

وقولُه: **ورُبَّما** مثالُه قولُ الشاعر[1]:

رُبَّمـا تَكْـرَهُ النُّفـوسُ مِـنَ الأَمْـ ـرِ لـه فَـرْجـةٌ كَحَـلِّ العِقـالِ

أي: رُبَّما كَرِهَتْ.

وإنما صَرَفت معنى المضارع إلى المُضَيّ لأنها قبل اقترانها بـ «ما» مستعملة في المضي، فقد استصحب لها ذلك بعد الاقتران، و «ما» للتوكيد، وليست بناقلة من معنى إلى معنى، بخلاف «ما» في «إذْما»، فإنها فارَقَها المضي، وحَدث فيها بـ «ما» معنى المجازاة. وهذا الذي ذكرناه من التعليل ملخص من كلام المصنف في الشرح[2]، وهذا الذي ذكره هو الغالب، أعني أنها قبل اقتران «ما» تُستعمل في المضيّ. وقد جاء الفعل مفتتحاً بحرف التنفيس، نحو قوله[3]:

فإنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سيبكي عليَّ، مُهَذَّبٍ، رَخْصِ البَنانِ

فعلى هذا يجيء بعدها الاستقبال قليلاً، فلا يتعين حمل المضارع بعد «ما» على المضي، بل يكون ذلك راجحاً.

فأمَّا قولُه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾[4] فظاهرُه أن الفعل الذي بعد (رُبَما) مستقبل؛ لأنَّ وَدادتهم ذلك لا تكون إلا في الآخرة. وخَرَّجه أصحابنا[5] على أن يكون التقدير: رُبَما وَدَّ الذين كفروا، جُعل فيه

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت كما في ديوانه ص ٤٤٤ والكتاب ٢: ١٠٩. والبيت وُجد في أشعار جماعة، وقد تتبعت ذلك في تحقيقي لكتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٩٥. الفرجة: الراحة من حزن أو مرض. والعقال: حبل تشدّ به قوائم الإبل.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٨ ـ ٢٩.

(٣) هو جحدر بن مالك الحنفي. الأمالي ١: ٢٨٢ والخزانة ١١: ٢٠٩ [عند الشاهد ٩١٣] وشرح أبيات المغني ٣: ٢٠٣ [الإنشاد ٢١٥] وتخريجه في السمط ص ٦١٧. الرخص: الناعم.

(٤) سورة الحجر: ٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١: ٥٠٦ والمباحث الكاملية ١: ١٣٣ وشرح الجزولية ص ٢٥٣ والبسيط ص ٢٤٢، ٨٦٦ ـ ٨٦٧.

المستقبل بمنزلة الماضي لصدق الموعود به، ولقصد التقريب لوقوعه، فجُعل ـ وإنْ كان غيرَ واقع ـ كأنه واقع مجازاً. والأحسنُ حملُه على القليل من أن «رُبَّ» قد يكون الفعل بعدها مستقبلاً؛ لأن في هذا التخريج تكلفاً ظاهراً؛ إذْ مآله إلى أنه عبر بالمستقبل عن ماض، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل.

وقوله: **و «قَدْ» في بعض المواضع** قال[1] س في باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم: «وأما قَدْ فجوابٌ لقوله لمَّا يَفْعَلُ، فتقول قد فَعَلَ»[2]. ثم قال: «وتكون قَدْ بمنزلة رُبَّما، قال الهُذَليّ[3]:

قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُهُ كـأنَّ أثـوابَـهُ مُجَّـتْ بِفِـرْصـادِ

كأنه قال: رُبَّما»[4] هذا نصه.

قال المصنف في الشرح[5]: «فإطلاقه ـ يعني س ـ القول بأنها بمنزلة رُبَّما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي» انتهى. ولم يُبين س الجهة التي فيها قَدْ بمنزلة رُبَّما، وعدمُ التبيين لا يدل على التسوية في الأحكام، بل يُستدل بكلام س على نقيض ما فَهم منه المصنف، وهو أن «قَدْ» تكون بمنزلة «رُبَّما» في التكثير فقط، ويدل عليه إنشاد البيت؛ لأن الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون «قَدْ» هنا بمنزلة «رُبَّما» في التكثير، كقول امرئ

---

(١) من هذا الموضع إلى آخر قوله: «هذا نصه» مذكور في شرح التسهيل ١: ٢٩.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٣.

(٣) كذا في الكتاب ٤: ٢٢٤ وشرح المفصل ٨: ١٤٧، والبيت ليس في شرح أشعار الهذليين. وهو لعبيد بن الأبرص كما في ديوانه ص ٤٩ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٣٦٨ ـ ٣٦٩ والخزانة ١١: ٢٥٣ ـ ٢٦٠ [الشاهد ٩٢٢] وشرح أبيات المغني ٤: ١٠٣ ـ ١١٠ [الإنشاد ٢٨٨]. وهو بغير نسبة في المقتضب ١: ٤٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٢٧ ورصف المباني ص ٤٥٦. القرن: المثيل في الشجاعة. ومجت: صبغت. والفرصاد: التوت، شبه الدم بعصارته الحمراء. وقوله «مصفرًا أنامله» يعني أنه ميت.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٩.

القيس[1]:

[١:٢٤/ب] / ويا رُبَّ يوم قد لَهَوْتُ وليلةٍ بآنِسةٍ، كأنَّها خَطُّ تِمْثالِ

وسيأتي ذكر الخلاف في معنى رُبَّ في حروف الجر إن شاء الله.

وقد تَدخل على المضارع وتخلو من التقليل، وتكون للتحقيق، نحو قوله: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾[2]، وقولِ الشاعر[3]:

وقد تُدرِكُ الإنسانَ رحمةُ رَبِّهِ ولو كان تحتَ الأرضِ سبعينَ واديا

وقد يكون المضارع بعدها خالياً من التقليل، فتصرفه لمعنى المضيّ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[4]. وفي شرح الخَفَّاف[5] لكتاب س ما نَصُّه: «قال الأستاذ أبو علي: إذا كانت بمنزلة رُبَّما فما بعدها ماضٍ من جهة المعنى؛ لأنها إنما تُستعمل حينئذ في الافتخار، والافتخارُ إنما يكون بما قد وقع، وعلى هذا بيتُ الهُذَليّ، كأنه قال: قد تركتُ القِرْنَ، فوضع المستقبل موضع الماضي» انتهى. وأنشد الأصمعي[6]:

أَحْبِبْ حَبِيبَكَ حُبًّا رُوَيْدًا فقد لا يَعُولُكَ أنْ تَصْرِما

أَدخَل «قَدْ» على المنفيّ كما أدخلها على الموجَب، وإنما يجوز هذا في التي في معنى[7] رُبَّما، ولا تدخل على الماضي، نحو: قد لا قام.

ونَقص المصنفَ من القرائن التي تَصرف المضارع إلى المضي عَطْفُه

---

(١) ديوانه ص ٢٩. خط تمثال: نقش صورة.

(٢) سورة الأنعام: ٣٣.

(٣) هو ورقة بن نوفل. السيرة النبوية ١: ٢٣٢. وانظر الخزانة ١: ٢٤٦ [عند الشاهد ٣٦]. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٢٩.

(٤) سورة البقرة: ١٤٤.

(٥) أبو بكر يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي [ـ ٦٥٧ هـ] تلميذ الشلوبين. صنف شرح كتاب سيبويه، وشرح إيضاح الفارسي، وشرح لمع ابن جني. بغية الوعاة ١: ٤٧٣.

(٦) البيت للنمر بن تولب. كتاب الاختيارين ص ٢٧٧ [٥٠] ومختارات ابن الشجري ص ١٧ والخزانة ١١: ١٠١ [عند الشاهد ٩٠١]. يعولك: يشقّ عليك. ك: يغولك.

(٧) ك: في التي بمعنى.

على الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1] أي: فأصبحتْ. وعطفُ الماضي على المضارع، نحو قول الشاعر[2]:

ولقدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ، ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِيني

أي: ولقد مررتُ. ووقوعُ المضارع[3] خبراً لِكانَ وأخواتِها، نحو: كانَ زيدٌ يَقُومُ، وأَصبحَ زيدٌ يَضحكُ. وإعمالُه في الظرف الماضي نحو قوله[4]:

يَجزيه رَبُّ العالمينَ إذْ جَزى جَنَّاتِ عَدْنٍ في العَلاليِّ العُلا

كأنه قال: جَزاه رَبُّ العالمين إذْ جَزى، وجَعل الوعد بالجزاء جزاءً. وهذا أَولى من أن يُعتقد في إذْ أنها بمنزلة إذا؛ لأن صرف معنى المبهم إلى الماضي لقرينة قد ثَبت من كلامهم، ولم يثبت وضعُ إذْ موضعَ إذا بقاطع.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن من القرائن الصارفة معنى المضارع إلى المضي «لمَّا» المحتاجَة إلى الجواب، قال: «نحو قولهم: لَمَّا يقومُ زيدٌ قامَ عمرٌو، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾[5]، أي جادَلَنا» انتهى.

---

(١) سورة الحج: ٦٣.

(٢) هو شَمِر بن عمرو الحنفي كما في الأصمعيات ص ١٢٦ [الأصمعية ٣٨]. ونسب لرجل من بني سلول مولَّد في الكتاب ٣: ٢٤ والخزانة ١: ٣٥٧ ـ ٣٥٩ [الشاهد ٥٥]. وهو بيت كثير الدوران في كتب النحو، وللنحويين فيه أكثر من شاهد. وأوله في الأصمعيات: ولقد مررتُ.

(٣) ك: ووقوعه للمضارع.

(٤) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ٢١٠ وتفسير الطبري ١: ٢٣٥، ٣١٧ والأضداد لابن الأنباري ص ١١٩ والصاحبي ص ١٩٦. والبيتان بغير نسبة في تهذيب اللغة ١٥: ٥٠ (إذ) وشرح الجزولية ص ٢٥٥، ٣٥٣. العلاليّ: جمع عِلِّيَّة، يريد الغرف العالية التي وعد الله بها عباده المتقين. ك: في العُلالة العلا.

(٥) سورة هود: ٧٤.

ولا دليل في هذه الآية على مُدَّعاه؛ لأنَّ لمَّا في الآية اتَّصل بها الماضي، فليست مطابقة للمثال الذي ذكره من قوله: لمَّا يَقُومُ زيدٌ قامَ عمرٌو، إنما جاء مضارعاً الجوابُ لا الذي اتَّصل بِلَمَّا. على أنه يحتمل أن يكون الجواب محذوفاً، أي: شَرَعَ يُجادِلُنا، أو أَخَذَ يُجادِلُنا[1]، وحُذف لدلالة المعنى عليه ولطول الكلام.

وقد ذَكر المصنفُ فيما تقدم[2] أن «لمَّا» التي لا تجزم لا يليها إلا الماضي لفظاً ومعنى إنْ/ كانت بمعنى حِين، أو ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنًى إن [ا/٢٥:١] كانت بمعنى إلا. وله اطِّلاع على اللغة، فإنْ سمع من كلامهم: لمّا يقومُ زيدٌ قامَ عمرٌو، كان ذلك حجة للأستاذ أبي الحسن، وإلا فلا نقيس ما يلي «لمَّا» على جوابها، فنقول: كما جاء جوابها بالمضارع، والمراد به المضي، فكذلك[3] نقول فيما يليها، وقد ذكرنا احتمال حذف الجواب في الآية.

ص: ويَنصرِفُ الماضي إلى الحال بالإنشاء، وإلى الاستقبال بالطلبِ وبالوعدِ وبالعطفِ على ما عُلم استقبالُه وبالنفي بـ «لا» و «إنْ» بعدَ القسم.

ش: مثالُ انصراف الماضي إلى الحال بالإنشاء ألفاظُ العقود، نحو: زَوَّجْتُكَها، وقَبِلتُ، وبِعْتُكَ، واشتريتُ، وأَقسمتُ لأَضْرِبَنَّ زيداً، وحَلفتُ ما زيدٌ قائمٌ.

ومثالُ الطلب: غَفَرَ اللهُ لك، و «اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرا يُثَبْ عليه»[4]، وعَزمتُ عليك إلا فعلتَ، ولمَّا فعلتَ. و «غَفَرَ اللهُ» دعاءٌ، و «إلا فَعلتَ» و «لمَّا فعلتَ» معناه: إلا أنْ تَفْعَلَ، ومعنى اتَّقى: لِيَتَّقِ، فهو طلب بصيغة

---

(١) أو أخذ يجادلنا: سقط من ك.

(٢) تقدم ذلك في ص ١٠٣.

(٣) ك: الماضي وكذلك.

(٤) الكتاب ٣: ١٠٠ وفيه «وفَعَلَ» وقال سيبويه: «لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً». وفي ص ٥٠٤ «وعمل». ورواية أبي حيان كرواية ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٣٠.

الماضي، ولذلك جُزم «يُثَبْ عليه».

ومثالُ الوعد ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[1]، ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[2].

ومثالُ العطف على معلوم الاستقبال قولُه تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[3]، ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾[4]، أي: فَيُورِدُهم، وفَيَفْزَعُ.

ومثالُ النفي بـ «لا» بعدَ القسم مَثَّلَه المصنفُ في الشرح بقوله[5]:

رِدُوا، فَوَاللَّهِ لا ذُدْناكُمُ أَبداً ما دامَ في مائنا وِرْدٌ لِنُزَّالِ

ولا حُجةَ فيه على أن النفي بـ «لا» بعدَ القسم يَصرِفُه إلى الاستقبال، وإنما انصرف هنا إلى الاستقبال بإعماله في الظرف المستقبل، وهو قوله: «أبداً»، فلو جاء: واللهِ لا قامَ زيدٌ، كان ذلك الفعل ماضياً لفظاً ومعنًى؛ لأنَّ «لا» يُنفى بها الماضي قليلاً.

ومثالُ النفي بـ «إنْ» بعدَ القسم قال المصنف في الشرح[6] «قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[7] أي[8]: واللهِ لئن زالتا ما يُمْسِكُهما» انتهى كلامه. وليس انصراف الماضي إلى المستقبل بانتفائه بإنْ بعدَ القسم؛ ألا ترى أنك لو قلت: واللهِ إنْ

---

(١) سورة الكوثر: ١.

(٢) سورة الزمر: ٦٩.

(٣) سورة هود: ٩٨.

(٤) سورة النمل: ٨٧.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٠ وشرح الكافية الشافية ص ٨٤٤. وأنشده أبو حيان في البحر ٨: ٣٥٦ والارتشاف ٢: ٤٨٧، وآخره فيهما: لِوُرَّادِ.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٠.

(٧) سورة فاطر: ٤١.

(٨) أي: سقط من ك.

قامَ زيدٌ، بمعنى: ما قامَ، لم تصرفه إنْ إلى الاستقبال، بل هو ماضٍ لفظاً ومعنًى، وإنما انصرف إلى الاستقبال في الآية لأنه في المعنى مُعَلَّقٌ على مستقبل، وهو الشرط، لأنَّ (إنْ أَمْسَكَهُما) جوابٌ للقسم المحذوف، وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه، وجوابُ الشرط المحذوف مستقبلٌ قطعاً، فكذلك ما دل عليه، وهو جواب القسم.

ص: ويَحتملُ المُضيَّ والاستقبالَ بعد همزة التسوية، وحرفِ التحضيض، وكُلَّما، وحيثُ، وبكونِه صِلةً، أو صفةً لنكرةٍ عامَّة.

ش: مثالُ ذلك بعد همزة التسوية: سواءٌ عليَّ أَقمتَ أم قَعدتَ، فيحتمل أن يكون المعنى على المضي، ويحتمل أن يكون على الاستقبال، وسواء أكان للفعل معادل بـ «أَمْ» كما مَثَّلْنا أم لم يكن، كقولك: سواءٌ عليَّ أيَّ وقتٍ جئتَني؛ لأن أيًّا فيه/ عموم أوقات. فإن كان معادل الماضي بعد [١:٢٥/ب] «أم» مقروناً بـ «لم» تَعَيَّنَ المُضِيُّ، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1]؛ لأن المعادل المنفي ماضٍ من حيث المعنى، فوجب مُضِيُّ الأول. فإن كان المعادل جملة اسمية بقي الاحتمال، كقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[2].

ومثالُ التحضيض: هَلَّا ضَربتَ زيداً، إنْ أردت المضيَّ كان المراد التوبيخ، أو الاستقبالَ كان المراد الأمر، كقوله: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾[3]، اسْتُدِلَّ[4] به على وجوب العمل بخبر الواحد؛ إذ هو بمنزلةِ لِيَنْفِرْ.

ومثالُه بعدَ «كُلَّما» ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[5]، فهذا ماضٍ،

---

(١) سورة البقرة: ٦.
(٢) سورة الأعراف: ١٩٣.
(٣) سورة التوبة: ١٢٢.
(٤) الجامع لأحكام القرآن ٨: ١٨٦ ـ ١٨٧.
(٥) سورة المؤمنون: ٤٤.

وقولُه: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾[1]، فهذا مستقبل.

ومثالُه بعد «حيثُ» ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[2] المرادُ به الاستقبال، ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾[3] المرادُ به المضي.

ومثالُ الصلة ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾[4] المرادُ به المضي، ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾[5] المرادُ به الاستقبال، وقال الشاعر[6]:

وإنّـي لآتيكُـمْ تَـذَكُّـرَ مـا مَضـى من الأمرِ، واسْتِيجابَ ما كانَ في غَدِ

فـ«مَضى» ماضٍ لفظاً ومعنًى، و«ما كان في غد» ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنًى.

ومثالُ الواقع صفةً لنكرة عامَّة قولُه[7]:

رُبَّ رَفْـدٍ هَـرَقْتَـه ذلـك اليـو مَ وأَسْـرى مِـن مَعْشَـرٍ أَقْتـالِ

بهذا للمضي مثَّله المصنف في الشرح[8]. وهذا ليس بجيد لأن رَفْداً ليس بنكرة عامة؛ إذ «رُبَّ» على ما يُنسب[9] لـ«س» للتقليل، والتقليلُ يُنافي

---

(١) سورة النساء: ٥٦.

(٢) سورة البقرة: ١٤٩.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٤) سورة آل عمران: ١٧٣.

(٥) سورة المائدة: ٣٤.

(٦) البيت في ذيل ديوان الطرماح ص ٥٧٢ مع بيت آخر قبله. وهو بغير نسبة في الخصائص ٣: ٣٣١ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٨ وشرح التسهيل ١: ٣٢. وقوله: «وإني» كذا في النسخ كلها، والصواب «فإني» لأنه جواب الشرط في قوله قبله:

مـن كـان لا يـأتيـك إلا لحـاجـة يروح بها فيما يروح ويغتدي

(٧) هو الأعشى يمدح الأسود بن المنذر اللخمي. ديوانه ص ٦٣ والمبهج ص ١٣٥ وشرح المفصل ٨: ٢٨ وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٠٣ والخزانة ٩: ٥٥٩ ـ ٥٧٦ [الشاهد ٧٩٧]. الرفد: القدح الكبير، وإراقة الرفد كناية عن القتل والإماتة. وأقتال: أصحاب ترات، جمع قِتْل، وهو العدوّ.

(٨) شرح التسهيل ١: ٣٢.

(٩) ذكر المرادي في الجنى الداني ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠ أن صاحب «البسيط» نسبه لسيبويه. وصاحب=

العموم، ولم يرد الشاعر أن كل رَفد هَرَقَه ذلك اليوم[1]، ولا يتعين أن يكون «هَرَقْتَه» صفة لـ «رَفد»؛ إذ يجوز أن يكون هو الجواب العامل في موضع «رُبَّ رَفْدٍ» على مذهب من لا يشترط[2] وصف مخفوض رُبَّ، وهو الصحيح، وفي الحديث «نَضَّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مقالتي فأَدَّاها كما سَمِعَها»[3]، بهذا مَثَّلَه المصنف[4]، فـ «نَضَّرَ» دعاء لترغيب من أدرك حياته في حفظ ما سمعه منه، فالمعنى: يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها.

وهذه المُثُل التي مَثَّلْنا بها هذه المسائل الست مُعظمُ الكلام فيها هو من كلام المصنف في الشرح، وظاهرُ كلام المصنف أنَّ الاحتمال في هذه المسائل الستّ هو على سبيل التسوية، والذي يظهر الحملُ على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فُهم الاستقبال فيما مثّل به من خارج، فإذا ورد شيء من هذه المسائل وقفنا فيه مع الظاهر حتى يقوم دليل على أنه ماضٍ أُريد به الاستقبال.

= البسيط هو ضياء الدين بن العلج.

(١) ك: هرقته وذلك اليوم.

(٢) ذكر المرادي في الجنى الداني ص ٤٥٠ ـ ٤٥١ أنه مذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف، واختيار ابن عصفور، وأن ابن هشام نقله عن المبرد، وأنه ظاهر مذهب سيبويه.

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب العلم ـ الباب ٧ ـ ٥: ٣٣، ٣٤ وابن ماجه في المقدمة ـ الباب ١٨ ـ ص ٨٤، ٨٥، ٨٦ والدارمي في المقدمة ـ الباب ٢٤ ـ ١: ٨٦، ٨٧، باختلاف في الألفاظ.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٢.

ص: بابُ إعراب الصحيح الآخر

الإعرابُ ما جيءَ به لبيان مُقتضى العامل من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ

ش: الإعرابُ لغةً يَنطلقُ على الإبانة، أَعْرَبَ الرجلُ عن حاجته: أَبانَ عنها. وعلى التحسين، أَعربتُ الشيءَ: حَسَّنتُه. وعلى التغيير[1]، عَرِبت المَعِدةُ، وأَعْرَبها اللهُ: غَيَّرها. وقال المُهاباذيُّ[2]: يقال: هو مأخوذ من عَرِبَتْ مَعِدَتُه إذا/ فَسَدَتْ، ومعناه على هذا إزالةُ الفساد، أي: أَزلت [1/٢٦:١] عَرَبَه[3]، نحو شَكاني فأَشكيتُه، أي: أَزَلتُ شِكايتَه، وأَعتبتُه: أَزلت عِتابَه، فالهمزة للسَّلْب. وعلى الانتقال، عَرِبَتِ الدابَّةُ: جالت في مرعاها، وأَعْرَبَها صاحبُها: أَجالَها.

وأما في الاصطلاح فحَدَّه المصنفُ بما ذكر، وجعل نفس الإعراب هو الحركة أو الحرف أو السكون، أو الحذف الحادث ذلك بالعامل، قال في الشرح: «وهذا المجعول قد يتغير لتغير مدلوله، وهو الأكثر، كالضمة والفتحة والكسرة في نحو: ضربَ زيدٌ غلامَ عمرٍو، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع: لا نَوْلُكَ أنْ تَفعلَ، ولَعَمْرُكَ، وكَنصبِ: سُبحانَ اللهِ، ورُوَيْدَكَ، وكجرِّ: الكَلاعِ، وعِرْيَط من: ذي الكَلاعِ، وأُمِّ عِرْيَط»[4].

وهذا الذي ذهب إليه المصنف قولُ طائفة من النحاة، ذهبوا إلى أن

---

(١) ك: وعلى التعبير.

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير. من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني. صنف شرح اللمع. معجم الأدباء ٣:٢١٩ ومعجم البلدان (مهاباذ) ٥:٢٢٩ وبغية الوعاة ١:٣٢٠ والأعلام ١:١٥٨. وقد ضبط «مهاباذي» في س بضم الميم، ولم يضبط في بقية النسخ، وضبطه ياقوت في كتابيه المذكورين بالفتح. ومهاباذ: قرية بين قُمّ وأصبهان.

(٣) ك: أزلت عتابه عربه.

(٤) شرح التسهيل ١:٣٣. ذو الكلاع: ملك حِمْيَريّ من ملوك اليمن من الأذواء. وأم عريط: العقرب.

الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال هي الإعراب بنفسه؛ لأنه لا شيءَ يتبين به إعراب المعرب غيرها، وعلى هذا فيكون الإعراب عند هؤلاء لفظياً[1].

وذهب متأخرو أصحابنا[2] إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي[3] هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، وهذا مذهب طائفة، وظاهر قول س[4]، واختيار الأعلم. قالوا: لو كانت هي الإعراب، وحذفت لعلة حكمية كالوقف وغيره، لوجب أن يكون الاسم أو الفعل غير معرب؛ لأنه لا واسطة بين المعرب والمبني، فإذا وجد أحدهما ارتفع الآخر.

وإلى أنه لفظي ذهب أبو الحسن بن خروف[5] والأستاذ أبو علي. قال ابن خروف: «الإعرابُ صوتٌ يُحْدِثُه العامل في آخر الكلمة»[6]. وهذا فاسد لأن الإعراب قد يكون بحذف لا بصوت، نحو لم يفعلا، ولم يفعلوا. ولما رأى الأستاذ أبو علي أن الإعراب قد يكون صوتاً وحذفاً قال في حده: «الإعرابُ حُكمٌ يُحْدِثه العامل في آخر الكلمة»[7] ليعم جميع ذلك. وهذا الحد منقود من جهة أنه لا يفهم ما أراد؛ إذ قد يمكن أن يَحُدَّ الإعرابِ به مَنْ مذهبُه أن الإعراب تَغَيُّر؛ لأن التغير حكم يُحدثه العامل في آخر الكلمة.

---

(١) التبيان ص ١٦٧ ـ ١٦٩.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٧ والمباحث الكاملية ١: ٢٨ ـ ٢٩ والمقرب ١: ٤٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٠٢ ـ ١٠٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٢، ٥٩، ٦٢ والبسيط ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٣) في النسخ كلها: التي. وقد أثبتُّ ما في المطبوعة.

(٤) الكتاب ١: ١٣ وشرحه للسيرافي ١: ٦٦ وشرح الجزولية ص ٥٤.

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي النحوي [ـ ٦٠٩ هـ] من أهل إشبيلية. أخذ النحو عن ابن طاهر الخِدَبّ. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل. كان في خلقه زَعارّة، ولم يتزوج قط. معجم الأدباء ١٥: ٧٥ ـ ٧٦ وبغية الوعاة ٢: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٦) شرح الجزولية ص ٥٨.

(٧) التوطئة ص ١١٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٨.

وجعلُ الإعراب معنوياً لا لفظياً أولى من حيث اللفظ؛ لأنا إذا أطلقنا الإعرابَ المصطلح عليه على التغير، كنا قد خصصناه ببعض التغيرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته، وإذا أطلقناه على اللفظي ـ وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف ـ كان ذلك نقلاً للفظ بالكلية[1] عن مدلوله اللغوي، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية.

وقال صاحب البسيط: «المختار في رَسْمه أن نقول: هو قَبُول الكلمة العوارضَ الحادثةَ في آخرها لفظاً أو تقديراً، المؤثرة عن العوامل المختلفة العمل، المكافئة لها تأثيراً أولياً لفظاً أو تقديرًا». فقوله: «المكافئة لها» أحسن من قولهم: «الداخلة» لأنه يؤذن بخلوها عنه، وبعض المعمولات لا يخلو عن عامل. وقوله: «تأثيراً أولياً» ليخرج ما يكون تأثيرًا ثانياً بسبب التأثير/ الأول، كالكسر لالتقاء الساكنين، وما يلحقه من [١:٢٦/ب] التغيير بسبب التحريك للإعراب من الانقلاب نحو الكَلَوْ رفعاً والكَلَيْ جرًّا[2].

وقال بعض علمائنا: «الإعرابُ تَشَكُّلُ آخر الاسم بأشكال مختلفة لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم» انتهى. وقال ابن خروف أيضاً: «هو وضعُك العلامةَ في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً على وفق العامل دليلة على معناه»[3].

قال المصنف في شرحه وقد ذكر ما لَزِمَ حالة واحدة من الإعراب نحو: لا نَوْلُك، وسُبحانَ، ما نصُّه: «وبهذا الإعراب اللازم يُعلم فساد قول من

---

(١) بالكلية... نقل اللفظ: سقط من س.

(٢) هذا وقف الذين يحققون الهمزة في الوصل من بني تميم على ما آخره همزة تحرك ما قبلها، فهم يبدلون الهمزة في الوقف حرف لين حرصاً على البيان، فيقولون في الوقف على نحو الكَلاَ والخَطَا: هذا الكَلَوْ والخَطَوْ، ومررت بالكَلَيْ والخَطَيْ، ورأيت الكَلاَ والخَطَا. الكتاب ٤: ١٧٨ ـ ١٧٩ وشرح المفصل ٩: ٧٤.

(٣) شرح الجزولية ص ٥٨ حيث ذكر الأبذي أن ابن خروف قال ذلك في شرح كتاب سيبويه.

جعل الإعراب تغيراً»[1]. قال: «وقد اعتذر عن ذلك بوجهين:

أحدهما: أن ما لازم وجهاً واحداً صالح للتغير، فصدق عليه أنه متغير، وعلى الوجه الذي لزمه أنه تغير. ورُدَّ هذا بأن ما صلح لمعنى ولم يقم به لا يوصف به حقيقة؛ ألا ترى أن «رجلاً» صالح لأن يبنى مع لا، وقبل ذلك لا يسمى مبنياً، و «خمسةَ عشرَ» صالح للإعراب بفك تركيبه، ولا يقال فيه إنه معرب، فكذلك[2] لا يُنسب تغير لما لم يقم به في الحال.

والثاني: أنه متغير عن الحالة التي كان عليها قبل عقد التركيب، وهي السكون. ورُدَّ هذا بأن المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون، فقد شارك المعرب في ذلك»[3].

وهذا الرد ليس بشيء لأنا لم نقتصر على مطلق التغير، بل تغير في آخر الكلمة بعامل، وتغير المبني على حركة وإن كان مسبوقاً بسكون ليس ذلك بعامل، فلا يَشْرَكُ المبنيُّ المعربَ[4] في ذلك. ولمَّا أحس المصنف بهذا الجواب قال[5]: «ولا يُخَلِّص من هذا القدح قولُهم «لِتغيُّر العامل»، فإنَّ زيادة ذلك توجب زيادةَ فساد؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل بيقين إذ لا عامل قبل التركيب» انتهى. وقوله: «قولُهم لتغيُّر العامل» ليس هذا قولهم فيلزم عنه ما ذكر، ولعله قول بعض مُغَفَّليهم، إنما قالوا: للعامل الداخل عليها.

وقال المصنف في شرحه ما نصه[5]: «وقال بعضهم[6]: لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تُضف إلى الإعراب؛ لأن الشيء لا

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣.
(٢) ك: وكذلك.
(٣) شرح التسهيل ١: ٣٣ ـ ٣٤.
(٤) ك: المعرب المبني.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤.
(٦) التبيين ص ١٦٨.

يُضاف إلى نفسه. وهذا قول صادر عمن لا تأمُّلَ له؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما معنى أو تقارُبِهما واقعٌ في كلامهم بإجماع، وأكثرُ ذلك فيما يُقدر أولُهما بعضاً أو نوعاً والثاني كلاً أو جنساً، وكِلا التقديرين في حركات الإعراب صالح، فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا» انتهى كلامه.

وقوله: «لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع» ليس كما ذكر، ولا أَجمع النحويون على جواز إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما، بل المنقول عن البصريين أن ذلك لا يجوز وإن اختلف اللفظان. وقال الكوفيون: يجوز ذلك إذا اختلف اللفظان. وهي مسألة خلاف، ذكرها أبو القاسم[1] عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، وأبو البقاء العُكْبَري، في كتابيهما[2] في اختلاف النحويين.

/ قوله: ما جيء به لبيان مُقْتَضى العامل المقتضى هو المطلوب[3]، [١/٢٧:١] والعامل هو ما أَثَّرَ في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، والأصلُ في أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، والأصلُ تَخالُفُه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول، ولا يُؤَثِّر العامل أَثَرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ، ولا يمتنع أن يكون له معمولات.

---

(١) في حاشية س بخط الناسخ ما نصه: «كذا وقع في أصل شيخنا المؤلف بخطه، وهو من سبق القلم، والصواب في كنية ابن الأنباري هذا المتأخر «أبو البركات لا غير، فاعرفه، ولا تعدّه». قلت: هذا صحيح، لكن أبا البركات يعرف بـ «الأنباري» لا بـ «ابن الأنباري»، وإنما المعروف بـ «ابن الأنباري» هو أبو بكر محمد بن القاسم (٢٧١ ـ ٣٢٨ هـ) بغية الوعاة ١: ٢١٢ ـ ٢١٤ و٢: ٨٦ ـ ٨٨.

(٢) الإنصاف ص ٤٣٦ ـ ٤٣٨ [المسألة ٦١]. وليس لهذه المسألة ذكر في كتاب العكبري «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» ولا في كتابه الآخر «مسائل خلافية».

(٣) زيد هنا في ك، ح ما نصه: «والأعراض لا تنشئ الجواهر».

وقوله: مِن حركةٍ هو بيان لإبهام «ما» في قوله: «ما جيءَ به». والحركات ثلاث: ضمة، وفتحة، وكسرة.

وقوله: أو حرفٍ هو الواو والألف والياء والنون على مذهب من يرى ذلك[1].

والحركةُ معَ الحرف، لا قبلَه ولا بعدَه؛ لأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشِّدَّة والجَهْر، فهي صفة، والصفةُ لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه، إنما توجد معه؛ إذْ لا تقوم بنفسها، ولأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها، فلو كانت بعدَها لم تُقلب، ولم تنقلب الألف همزة عند التحرك، ولأنه[2] إنْ لم تكن الحركة على الحرف كان عارياً منها، فكان ساكناً، حتى إنه لو كان ما قبله ساكناً لزم التقاء الساكنين من غير تحريك.

وذهب قوم منهم ابن جِنِّيْ[3] إلى أن الحركة بعد الحرف؛ لأن الحرف المتحرك لم يدغم في مثله، وذلك للحيلولة، ولا حائل إلا الحركة، ولأنك إذا أَشبعتَ الحركة تَوَلَّدَ منها حرف، والحرفُ لا ينشأ عن الحرف، ولا يكون له شَرِكة فيه، فهو عن الحركة، فالحركة بعده.

والجواب عن الأول أنَّ عدم الإدغام تارة يكون للحاجز، وتارة يكون للتحصن بالحركة، فلا تكون علة عدمه الحيلولة خاصة. وعن الثاني أن حدوث الحرف إنما هو عن الحرف المتصف بالحركة المجانسة للحرف الحادث من حيث هو متحرك بالمجانس بشرط الإشباع؛ لأن الحروف كالموصوفات، وهي الجواهر، والحركاتُ كالأعراض، والأعراضُ لا تُنشئ

---

(١) هم الكوفيون كما في الإيضاح في علل النحو ص ٧٢ ـ ٧٥ وانظر شرح المقدمة الجزولية ص ٤٢٨ ـ ٤٣٩.

(٢) ولأنه.... من غير تحريك: سقط من ك.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٢٨ ـ ٣٢ والخصائص ٢: ٣٢١ـ ٣٢٧ حيث نسبه لسيبويه.

الجواهر[1]، وسيأتي ذكر الخلاف في ذلك إن شاء الله تعالى.

وقوله: **أو سكونٍ أو حذفٍ** هكذا يقوله أكثر النحويين، وهذا عندي ليس كذلك، بل يكفي الحذف؛ لأن الحذف على قسمين: حذف حركة نحو يضربُ، إذا أدخلت الجازم قلت لم يضربْ، فتحذف الحركة. وحذف حرف نحو لم يذهبا، أصله يذهبان، فالحذف يشمُل حذفَ الحركة وحذفَ الحرف، فلا يُجعل ما كان قسماً من الشيء قَسيماً له.

ص: **وهو في الاسم أصلٌ لوجوبِ قَبولِهِ بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً، والفعلُ والحرفُ ليسا كذلك، فَبُنِيا.**

ش: الضمير في «هو» عائد على الإعراب، ذَكر أنه أصل في الأسماء، وعَلَّل ذلك بقوله: «لوجوب قَبوله بصيغةٍ واحدة معانيَ مختلفة»، وذلك أن المعاني التي تَعْتَوِرُ على الكلمة تارةً تكون قبل التركيب وتارةً بعد التركيب، فالتي قبلَه هي التثنية والجمع والتكسير والمبالغة والمفاعلة، ولهذه المعاني صِيَغٌ تدلُّ عليها، فلا تحتاج إلى الإعراب. والتي بعد التركيب هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فَدُلَّ عليها بالإعراب، إذْ[2] ليس لهذه المعاني صِيَغٌ تدلُّ عليها.

وقوله: **والفعلُ والحرفُ ليسا كذلك** أي: ليس كل واحد منهما قابلاً بصيغة واحدة معانيَ مختلفة. وهذا يمكن أن يُنازَع/ فيه، أما **الفعل** فسيأتي [١: ٢٧/ب] الكلام عليه عند ذكر الخلاف في هذه المسألة، وأما الحرف فإنَّا نجد كثيراً من الحروف يكون لمعانٍ كثيرة يفهم منه كل معنًى منها حالة التركيب، وذلك نحو «مِنْ»، فإنها تكون لابتداء الغاية، وللتبعيض، وللتبيين، عند من يرى ذلك[3]،

---

(١) والأعراض لا تنشئ الجواهر: سقط من ك، ح. وقد ذكرنا قبل قليل موضعه في هاتين النسختين.

(٢) ك: الذي.

(٣) الأزهية ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ورصف المباني ص ٣٨٨ والجنى الداني ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ والمغني ص ٣٥٤.

ولم يُعْرَب شيء منها.

وما ذهب إليه المصنف من أن الإعراب أصلٌ في الأسماء[1] لا في الأفعال هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال[2]، وحُكي عن[3] بعض المتأخرين أنَّ الفعل أحقُّ بالإعراب من الاسم؛ لأنه وُجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرع.

احتجَّ جمهور أهل البصرة بأن قالوا[4]: الإعراب يُفتقر إليه في الأسماء في نحو: ما أَحسنَ زيداً! إذا تعجبتَ، وما أَحسنَ زيدٌ، إذا نفيت عنه الإحسان، وما أَحسنُ زيدٍ؟ إذا استفهمتَ، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وحُمل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو شَرِبَ زيدٌ الماءَ، كما حُمل أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ على يَعِدُ، ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها.

واحتجَّ أبو الحسن بن خَروفٍ[5] لما ذهب إليه البصريون بأن أكثر الأسماء مُعْرَب، والقليل منها مبني، وأكثر الأفعال مبني، وواحد منها معرب، وهو المضارع بشرطه، والكثرة دليل الأصالة، والقلة دليل الفرعية. وهذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع، وتقل الأصول.

واحتجَّ أبو الحسن بن عُصفور أيضاً لهم، فقال[6]: الدليل على أنه

---

(١) انظر المسألة في الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ ـ ٨٢ وأسرار العربية ص ٤٦ والتبيين ص ١٥٣ ـ ١٥٥ [المسألة ٨] ومسائل خلافية ص ٨٣ ـ ٨٥ [٨] وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٢) في الإيضاح في علل النحو ص ٧٨ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٠: «في الأسماء والأفعال». ولو أضاف أبو حيان هنا كلمة «أيضاً» لكان أدقّ مما قاله.

(٣) عن: سقط من ك.

(٤) شرح الجزولية ص ٦٥.

(٥) شرح الجزولية ص ٦٤.

(٦) معنى قوله هذا في شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣١.

أصل في الأسماء فرع في الأفعال أنَّ الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنياً، والأفعال كلها مبنية إلا ما أشبه منها المعرب، فارتباطُ الإعراب في الفعل بشبهه بالمعرب دليلٌ على أنه إنما دخله الإعراب من جهة الشبه لا من جهة أنه فعل؛ إذ لو كان الإعراب فيه من جهة أنه فعل لوجب أن يدخل الإعراب جميع الأفعال كلها، وارتباطُ البناء في الاسم بوجوده مشبهاً لمبني[1] دليلٌ على أن البناء فيه إنما دخله بالشبه للمبني، ولذلك إذا لم يشبه مبنياً بقي على أصله من الإعراب.

واحتجَّ أهل الكوفة[2] بأن العلة التي ادعاها البصريون موجبة لكون الإعراب أصلاً في الأسماء، وهو كونه يُفتقر إليه في الأسماء في بعض المواضع، هي بعينها موجودة في الأفعال في بعض المواضع، تقول: لا تَأْكُلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ، فبالجزم نهي عن الفعلين مجتمعين ومفترقين، وبالنصب نهي عن الجمع بينهما، وبالرفع نهي عن الأول وإباحة للثاني. وكذلك لامُ الأمر ولامُ كي، و «لا» في النهي و «لا» في النفي، لولا الإعراب لالتبست المعاني.

وأجاب البصريون[3] عن ذلك بأن النصب في مسألة «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبنَ» بإضمار «أنْ» في المذهب الصحيح، والجزم على إرادة «لا»، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالَّةً على المعاني، ولم يُحتج إلى الإعراب، فالإعرابُ في هذا الباب إنما دل على المعاني لما حذفت العوامل/ ، وجُعلت دليلاً عليها، وذاك فرع، والأصلُ ما ذكرنا من [1/٢٨:١] إظهار العوامل. وليس كذلك: ما أَحسنَ زيداً! لأن الرافع والناصب والخافض لـ «زيد» على كل حال لفظ «أَحْسَنَ». وأما لام الأمر ولام كَيْ فالفرق بينهما أن لام الأمر تكون ابتداء، ولام كَيْ لا بد أن يتقدمها عامل.

---

(١) ك: في الاسم موجوده مشبه المبني.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٠ وشرح الجزولية ص ٦٥.

(٣) شرح الجزولية ص ٦٥ ـ ٦٦.

وأما «لا» الناهية و «لا» النافية فالفرق بينهما أنه[1] إذا خيف التباسٌ بالنافية أُتي بغيرها من حروف النفي نحو «ما»، وإنما كان يلزم اللبس لو لم يكن للنفي أداة إلا «لا».

وذهب أبو علي قُطْرُبٌ[2] إلى أن الإعراب لم يدخل للفرق بين المعاني، وإنما دخلت الحركاتُ لِيُفْرَقَ بين وصل الاسم والوقف عليه[2].

ص: إلا المضارعَ، فإنه شابَهَ الاسمَ بجواز شبهِ ما وَجَبَ له، فأُعرِبَ ما لم تَتصل به نونُ توكيدٍ أو إناثٍ.

ش: أخذ المصنف بقول البصريين إنَّ الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل، وخالف في العلة المقتضية لإعراب المضارع، فَبَيَّنَ في الشرح[3] أن المضارع تَعرِض له بعد التركيب مَعانٍ، ككونه مأموراً به، أو علةً، أو معطوفاً، أو مستأنفاً. وهذا هو تعليل الكوفيين[4] في إعراب المضارع. قال: «فهذه تتعاقب على صيغة واحدة، فيفتقر إلى الإعراب، والاسم والمضارع شريكان في قبول المعاني بعد التركيب، فليشتركا في الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يُغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، فجُعل قَبوله لها واجباً. وأما المضارع فعند عُروض الإلباس فقد يُغني عن الإعراب تقدير اسم مكانه، ففي النهي عنهما[5] تقول في «لا تُعْنَ بالجفاء وتمدحُ عمرًا» إذا نهيتَ عن الفعلين مطلقاً: لا تُعْنَ

---

(١) أنه: سقط من ك.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠ ـ ٧١. وفي التبيين ص ٥٦ [المسألة ٩] ومسائل خلافية ص ٨٩ [٩] أن قطرباً قال: «لم يدخل لعلة، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان». وانظر الأشباه والنظائر ١: ١٧١ ـ ١٧٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٤.

(٤) الإيضاح في علل النحو ص ٨١ والإنصاف ص ٥٤٩ [المسألة ٧٣].

(٥) ك: عنها.

بالجفاء ومدحِ عمراً، وفي الجمع بينهما: لا تُعْنَ بالجفاء مادحاً عمراً، وفي الاستئناف: لا تُعْنَ بالجفاء ولكنْ مدحُ زيدٍ»[1]. قال: «فقد ظَهر بهذا تَفاوتُ ما بين سبب إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف، فلهذا جُعل الاسم أصلاً والمضارع فرعاً»[2].

وذهب البصريون[3] إلى أنه أعرب لشبهه بالاسم في الانبهام والاختصاص. وزاد بعضهم(٣) دخول لام الابتداء. وعَنَوا بالإبهام احتمال الصيغة للزمانين المستقبل والحال، كما أنك إذا قلت «رَجُل» احتمل كل واحد من جنس الرجال. وعَنَوا بالتخصيص تخليص الصيغة بالسين وسوف لأحد الزمانين، وهو الاستقبال، كما تُخصص رجلاً بالألف واللام.

وأمَّا دخولُ اللام فتقول: إنَّ زيداً لَيقومُ، كما تقول: لقائمٌ، ولا يجوز: لَقامَ. واضطرب في هذه اللام قولُ أبي علي، فجعلها في الإغفال وجهاً من وجوه الشبه[4]. وبه قال الصَّيْمَريُّ[5]. وقال في موضع آخر[6]: «إنما دخلت على المضارع لمشابهته الاسمَ بالشِّياع والتخصيص، وبعد أن دخلت قوي الشبه، فأُعرب». ولم يذكرها في الإيضاح؛ لأن لام الابتداء خاصة كالإعراب[7]، فيمكن أن تكون معلولة بالإعراب لا علةً فيه. وهذه العلة والتي قبلها إذا حُققتا لا يصح شيء منها، ولتزييف ذلك مكان

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤. وقوله: «زيد» كذا في النسخ كلها، والأولى أن يقول «عمرو» كما في شرح التسهيل والمطبوعة. وفيهما أيضاً: «ولك» في موضع «ولكن».

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) الإنصاف ص ٥٤٩ ـ ٥٥٠ [المسألة ٧٣].

(٤) ك: النسبة. الإغفال ص ٦٤٦ ـ رسالة ماجستير. وقد نص على أنها من وجوه الشبه في البغداديات ص ١٠٣ ـ ١٠٨، وشرح ذلك بشكل موسع.

(٥) التبصرة والتذكرة له ص ٧٦ ـ ٧٧. وهو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، من نحاة القرن الرابع. صنف التبصرة والتذكرة في النحو، قال فيه القفطي: «وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين»، وقال فيه السيوطي: «أكثر أبو حيان من النقل عنه». إنباه الرواة ٢: ١٢٣ وبغية الوعاة ٢: ٤٩ ومقدمة كتاب التبصرة.

(٦) ك: إذ.

(٧) أي: إن لام الابتداء مختصة بالأسماء كما أن الإعراب مختص بها. البسيط ص ٢٢٨.

[١ : ٢٨/ب] غير[(١)]/ هذا.
[١ : ٢٩/أ]

والذي يظهر أن المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما، فمنها ما يدخل عليهما قبل التركيب، كالتصغير والجمع في الاسم، وكالمضي والاستقبال في الفعل. ومنها ما يدخل عليهما بعد التركيب، كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل، فكما دخل الإعراب الاسمَ، فكذلك يدخل الفعلَ. وقد طَوَّلَ المصنف بترجيح ما أبدى من التعليل لإعراب المضارع على ماذ كر غيرُه مما يوقف عليه في شرحه[(٢)]. والمسألة قليلة الجدوى؛ لأنه خلاف في علة، وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم.

وقوله: **فإنه شابَهَ الاسمَ بجواز شَبَهِ ما وَجَبَ له** إنما قال: «بِجواز شَبَهِ» لأن المعاني التي أوجبت للاسم الإعراب ليست المعاني التي جَوَّزت الإعراب للفعل، بل هذه شِبْه تلك؛ لأن الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تكون في الفعل، فلذلك قال: «بِجواز شَبَهِ ما وَجَب له»، ولم يقل: بجواز ما وَجَبَ له.

ص[(٣)]: ما لم تَتَّصِلْ به نونُ توكيدٍ أو إناثٍ.

ش: يعني فإنه لا يُعرب، وإنه متى اتصل به نون التوكيد بُني. أما نون التوكيد ففي المضارع إذا لحقته ثلاثة مذاهب:

البناء مطلقاً[(٤)]، وهو مذهب الأخفش[(٥)]، سواء أكان المضارع مما

---

(١) سقطت اللوحة ٢٨/ب ـ ٢٩/أ من مصورة ك.

(٢) شرح التسهيل ١ : ٣٥ ـ ٣٦.

(٣) كذا. وقد سبق أن ذكر هذه العبارة ضمن الفقرة السابقة، فكان ينبغي أن يقول هنا: «وقوله».

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٤ : ٣٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٢، ٢٦٥ ـ ٢٦٩، ٣٣٢، ٣٣٤.

(٥) ونسبه أيضاً في الارتشاف ١ : ٣٠٧ إلى الزجاج وأبي علي في الإيضاح. الإيضاح العضدي ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ والمقتصد ص ١١٣٦. وهو مذهب المبرد في المقتضب ٣ : ١٩ ـ ٢٢. وانظر نتائج التحصيل ص ٢٧١.

اتصل به ألف الجمع[1] أو واوه أو ياء المخاطبة أم لم يتصل به شيء من ذلك.

والإعراب مطلقاً، وهو مذهب بعض النحويين[2].

والتفصيل[3] بين أن تتصل بالفعل ـ فيكون مبنياً ـ النونُ، أو لا تتصل به بحجز الضمير بينهما، فيبقى على إعرابه، وهو المشهور والمنصور، وهذا ظاهر قول المصنف لقوله: «ما لم تتصل به»، وقد تكرر له اختيار هذا المذهب في كتبه وفي شروحاته[4].

ومَن ذكر من النحويين أنه إذا اتصل به نون التوكيد فإنه مبني بلا خلاف ليس بحافظ لمقالات النحويين، وقد تكلمنا على شيء من هذا في باب نوني التوكيد في كتاب التكميل فأغنى عن إعادته هنا.

وتكلم المصنف في شرحه[5] على اختياره أنه إذا لم تتصل بالفعل بقي على إعرابه، بأن المضارع إنما بُني مع هذه النون لتركيبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عَجُزه، وهذا مفقود فيما حجز بينهما حاجز مما ذكر؛ إذ لا تتركب ثلاثة أشياء، فتجعل كشيء واحد، ولرجوع علامة الرفع إذا وقفت على المضارع الذي لحقته الخفيفة مما كان بينهما حاجز، ورُدَّ ذلك الحاجز، فتقول إذا وقفت على «هل تَفْعَلُنْ» من قولك: هل تَفْعَلُنْ يا رجالُ؟ هل تَفعلون، برد النون والواو التي للجمع، فلو كان مبنياً لم تختلف حالةُ وقفه

---

(١) هذا على القول بأن الاثنين جمع. الكتاب ٢: ٤٨ و٣: ٦٢٢ و٤: ٢٠١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٢، ٣٢٢. وذكر ابن الخباز في النهاية ص ٢٣٠ أن ابن الدهان ذهب إلى ذلك في كتابه «الغُرَّة».

(٣) الكتاب ١: ٢٠ و٣: ٥١٨ ـ ٥٢٠ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ وشرح الكافية ٢: ٢٢٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ١٧٤، ١٧٥، ١٤١٣، ١٤١٥ ـ ١٤١٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦.

وحالةُ وصله. ولا يكون هذا البناءُ عند لحاق هذه النون للمضارع لكونها من خصائص الأفعال؛ لأنه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها تختص بالفعل، بل هي أليق بالفعل من جهة أنها ناسبتْ لفظاً ومعنًى، والنون ناسبتْ لفظاً؛ إذ معناها يصح للاسم، وهو التأكيد. وقد انتهى ما لخصناه من كلام المصنف في الشرح.

وأما نون الإناث فذكر المصنف في الشرح[1] أنه مبني على السكون بلا خلاف. وذكر في الاعتلال لبنائه ثلاث علل:

إحداها: ما ذهب إليه س[2] من أنه يُبنى حملاً على الماضي المتصل بها، إذ أصلهما البناء على السكون، فأُعرب المضارع للعلة التي تقدمت، وبُني الماضي على حركة لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وشرطاً ومسنداً بعد النواسخ، بخلاف الأمر، فكما اشتركا في الخروج عن الأصل كذلك اشتركا في العود إليه بالنون.

وقيل: بني لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحق الاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وهذا يقتضي أن يُبنى إذا اتصل به ألف الجمع[3]، أو واوه أو ياؤه، لكن منعه من ذلك شبهه بالمثنى والمجموع، كما مَنَع أيًّا من البناء شبهُها ببعضٍ وكُلّ معنًى واستعمالاً.

وقيل: بُني لنقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون لا تلحق الأسماء. انتهى ما لخص من كلامه.

وما ذكره المصنف من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ليس بصحيح، بل المسألة خلافية:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧

(٢) الكتاب ١: ٢٠.

(٣) في شرح المصنف: ألف الضمير.

ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب[1]، وتبعه على ذلك السُّهَيلي[2] وابن طلحة[3] وطائفة من النحويين. واستدلُّوا[4] بأن الإعراب قد استُحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم مُوجبه، وبقاءُ موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً. قالوا: وإنما مَنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدراً.

وذهب أكثر النحويين[5] المتقدمين والمتأخرين إلى أنه مبني. واحتجوا[6] بأنه لما لحقته النون تَعارضَ فيه شَبَهان، شبه بالاسم من حيث الإبهام والتخصيص، وشبه بالماضي من الوجه الذي ذكره س[7]، وهذا يرده إلى أصله[8]، ويجذبه إلى جنسه، فانبغى أن يُغَلَّب عليه هذا لأنه أولى، وإذا غلب حكم هذا فليس إلا البناء لأنَّ البناء أصل الفعل، فأَدنى شيء يرده إليه، والإعراب فيه خروج عن الأصل. وأما كلام س فيحتمل وجهين، إلا أن هذا القول الأخير يظهر منه لقوله: «وبُني على هذه العلامة»[9]، فظاهر هذا اللفظ البناءُ. ومن وقف مع أنه معرب تكلف في إخراج البناء عما يطلقه عليه النحويون. وكنى س بالعلامة هنا عن السكون. وقال س: «فليس هذا بأبعدَ فيها ـ أي: ليس حملها على الماضي فتبنى بأبعدَ ـ من يَفْعَلُ»[9] حين حُمل

(١) نسب هذا القول إلى الأخفش. رصف المباني ص ٣٩٨.
(٢) نتائج الفكر ص ١١٠ ـ ١١١.
(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.
(٤) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.
(٥) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٢ وشرح الكافية ٢: ٢٢٩ ورصف المباني ص ٣٩٨.
(٦) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(٧) الكتاب ١: ٢٠. وقد سبق قبل قليل.
(٨) أصله: سقط من س.
(٩) الكتاب ١: ٢٠.

على الاسم فأُعرب، بل وجه دخول الإعراب فيه أبعد من وجه رجوع البناء إليه؛ لأنَّ شَبَهَ المضارع بالماضي شَبَهٌ قوي، حتى إنه هو، وشبهه بالاسم ليس كذلك، إذ الفعل ليس باسم، ولا شك أن استحكام حكم المشبَّه به في المشبَّه يكون على قدر قوة الشبه.

ص: **ويَمنعُ إعرابَ الاسمِ مناسبةٌ[1] الحرف بلا مُعارِض، والسلامةُ منها تَمَكُّنٌ.**

ش: قال المصنف في الشرح[2] ما ملخصه: الحرفُ أَمكنُ في البناء [1: ٢٩/ب] ـ إذْ لا/ حرفَ معربٌ ـ من الفعل، إذْ منها[3] مُعربٌ، وما لا يُعرب منه شبيهٌ بالمُعرب، أما الماضي فلوقوعه موقع المضارع في مواضع، ولهذا الشبه لم تلحقه هاء السكت وقفاً، إذ لا تلحق حركةً إعرابية ولا شبيهة بها. وأما الأمر فلجريانه مجرى المجزوم في السكون والحذف، ولا يُعامَل بهذا مبنيٌّ غيره، بل يسكن كـ «الذي» و «التي». وإذا ثبت أن المبني من الأفعال شبيه بالمعرب ضَعُفَ جعلُ مناسبتِه سبباً لبناء شيء من الأسماء المبنية، كقول بعضهم[4] في نَزالِ وهَيْهاتَ: بُنيا لأنهما بمعنى انْزِلْ وبَعُدَ. ويُضعف هذا أيضاً أنه كان يَلزم بناءُ سَقْياً لك، وضَرْباً زيداً، لأنهما بمعنى الأمر، وإعرابُ أُفٍّ وأَوَّهِ لأنهما بمعنى أَتَضَجَّرُ وَأَتَوَجَّعُ، وهما معربان، فثبت أن بناء أسماء الأفعال لمناسبتها الحروف، وشَبَهُها هو بالحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل، والاختصاصِ بالاسم، وكونِها عاملة غير معمولة. انتهى ما لخص من كلامه.

أمَّا قولُه: «ولِهذا الشبه لم تَلحقه هاء السكت» فهذه مسألة مختلف فيها

---

(١) كذا في النسخ كلها، وفي التسهيل وشرحه: مشابهة.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧ ـ ٣٨.

(٣) أي: من الأفعال.

(٤) شرح الكافية ٢: ٦٥. والمقرب ١: ٢٨٩ والمقدمة الجزولية ص٢٤٠ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٢٨.

إذا وقفتَ على الفعل الماضي نحو قعدَ، وفيه ثلاثة مذاهب، يُفرق في الثالث بين أن يكون متعدياً فلا تلحق، وبين أن يكون لازماً فتلحق، وقد استوفينا الكلام على ذلك في باب الوقف.

وأما قوله: «وكونها عاملةً غيرَ معمولة» فقد كَرَّرَ ذلك في كتبه[1]، وأن أسماء الأفعال ليست معمولة لشيء، فلا محل لها من الإعراب، وكأنه لم يعرف في ذلك خلافاً. وقد ذكرنا في باب أسماء الأفعال من شرح هذا الكتاب الخلاف في ذلك، وأن مذهب س والمازني وأبي علي الدِّيْنَوَريّ[2] وأبي علي الفارسي في تذكرته أن أسماء الأفعال منصوبة بأفعال مضمرة. وقيل[3]: هي في موضع رفع مبتدأة، والضمير الذي فيها مرفوع بها[4]، سَدَّ مَسَدَّ خبر المبتدأ، كما في قولك: أقائم[5] زيد؟ ومذهب الأخفش[6] والفارسي في حَلَبِيَّاته[7] أنها لا موضع لها من الإعراب. وأَمْعَنَّا الكلام على ذلك، فأغنى عن إعادته هنا.

وكلام المصنف يدل على أن سبب البناء واحد، وهو شَبَهُ الاسم الحرفَ، ونص على ذلك في بعض تصانيفه[8]. ونَوَّعَ وَجُوهَ الشبه إلى شَبَهٍ[9] لفظي، وهو أن يُبنى الاسم على حرف واحد أو على حرفين. وإلى شَبه

---

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٦.

(٢) أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري [ـ ٢٨٩ هـ] تلميذ المازني والمبرد، وخَتَنُ ثعلب. صنف المهذب في النحو، وضمائر القرآن. أصله من دِيْنَور، وقدم البصرة، ثم دخل بغداد، ثم نزل مصر، وبها توفي. إنباه الرواة ١: ٣٣ ـ ٣٤.

(٣) شرح الكافية ٢: ٦٧.

(٤) مرفوع بها: سقط من ك.

(٥) س: قائم.

(٦) الملخص ١: ٣٤٨ [الحاشية ١، عن الكافي لابن أبي الربيع ١: ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ـ خ].

(٧) المسائل الحلبيات ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٨) ص: «في تصانيفه». شرح الكافية الشافية ص ٢١٥ ـ ٢١٨ وشرح عمدة الحافظ ص ١٠٩ ـ ١١١ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٥ ـ ٦.

(٩) شبه: سقط من ك.

معنوي، كشَبَه «متى» إن كانت شرطاً بـ «إنْ» من حيث المعنى، أو استفهاماً بالهمزة، وغير ذلك من وجوه الشبه عنده. ولا أعلم أحداً سلك هذا المسلك غير هذا المصنف، إلا أن في كتاب البسيط نقلاً عن بعض النحويين أنه ذهب إلى نحو من[1] ذلك في بعض أسماء الأفعال، قال: «بُنيت لأن فيها ما وضعُه وضعُ الحروف نحو قَدْكَ وهاكَ[2]، وهي مبنيات فحملت البواقي عليها». وقد رُدَّ[3] هذا المذهب بما سنذكره في بابه إن شاء الله.

وأما غيره[4] من النحويين فذكروا أسباباً للبناء: منها شَبَهُ الحرف، كالمضمر واسم الإشارة والموصول. ووجهُ الشَّبَه أنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.

[١/٣٠:١] ومنها تَضَمُّنُ معنى/ الحرف، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام.

ومنها وقوعُه موقع المبنيّ، كأسماء الأفعال والمنادى المبني بسبب النداء[5].

ومنها مضارعةُ ما وَقع موقع المبنيّ، وهو ما كان معدولاً لمؤنث نحو حَذامِ ورَقاشِ، ضارَعَ نَزالِ، ونَزالِ وَقَعَ مَوْقِعَ انْزِلْ.

ومنها ما خَرج عن النظير، وهو «أيٌّ» الموصول إذا اجتمع فيه شرط البناء، وذلك على مذهب س[6]، نحو ما أنشد سَلَمةُ[7]:

---

(١) نحو من: سقط من ك.

(٢) قدك: اسم فعل بمعنى حَسْبُك. وهاك: اسم فعل بمعنى خُذْ.

(٣) ك: وقررت.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١:١٠٦ وما بعدها وشرح المفصل ٣:٧٩ ـ ٨٢ وشرح المقدمة الجزولية ص ١٠٣٧ ـ ١٠٣٩ وشرح جمل الزجاجي ١:١٠٥ ـ ١٠٦ و٢:٣٢٨ ـ ٣٣٠ والمباحث الكاملية ٢:٣٤٦ ـ ٣٤٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٣٤ ـ ٢٣٩.

(٥) سقط هذا السطر من ك.

(٦) الكتاب ٢:٤٠٠، ٤٠١.

(٧) البيت للفرزدق. ديوانه ص ٧٧٣ والزاهر ١:٤٣١. ورواية الديوان: «على أيِّهم شرّ قديماً والأم».

أَباهِلَ، لو أنَّ الرجالَ تَبايَعُوا على أَيُّنا شَرٌّ قَبيلاً وأَلأَمُ

بضم «أيُّنا»، التقدير: على الذين هم شَرٌّ قَبيلاً.

ومنها الإضافةُ إلى مبنيّ، نحو قولِه[1]:

على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا .....

وقولِه[2]:

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ .....

بفتح حينَ وغيرَ. والكلامُ على هذا النوع الأخير يأتي في موضعه من هذا الكتاب، أما «على حينَ» ففي باب الإضافة، وأما «غيرَ أنْ نَطقتْ» ففي باب الاستثناء إن شاء الله. هذا تقسيم أصحابنا[3] في أسباب البناء.

وذهب أبو علي الفارسي[4] إلى أنه لا موجبَ للبناء إلا الشَّبَهُ بالحرف أو تَضَمُّنُ معناه، ولا يجوز أن يُبنى ـ عنده ـ اسم لوقوعه موقع اسم مبني؛ لأن الأسماء ليس أصلها البناء، فلا يحمل عليها غيرها لوقوعها موقعها. ولا يجوز ـ عنده أيضاً ـ أن تُبنى الأسماء[5] لوقوعها موقع فعل، لأن الأسماء إذا

---

(١) هو النابغة الذبياني. وعجز البيت: وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ. ديوانه ص ١٦٣ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٦. الوازع: الناهي الزاجر.

(٢) هو أبو قيس بن الأسلت، وقيل: قيس بن رفاعة، وقيل: رجل من كنانة، وقيل: الشماخ. الكتاب ٢:٣٢٩ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧ وشرح المفصل ٣:٨١ والخزانة ٣:٤٠٦ ـ ٤١٤ [الشاهد ٢٣٧] وشرح أبيات المغني ٣:٣٩٥ ـ ٣٩٨ [الإنشاد ٢٥٩]. وعجز البيت: «حمامةٌ في غُصون ذاتِ أَوْقالِ». منها: أي من الناقة المذكورة في بيت قبله. والأوقال: جمع وَقْل: وهي ثمرة المُقْل.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٢٤٠ والتوطئة ص ٣٣١ والمقرب ١:٢٨٩ ـ ٢٩٠ وشرح الجزولية ص ٢٢٧ ـ ٢٣٦ والبسيط ص ١٧٣ ـ ١٧٤. وأضف إليها المصادر التي ذكرناها عند قوله قبل قليل «وأما غيره من النحويين».

(٤) المسائل العسكرية ص ٢٣٠، ٢٤٣ وشرح جمل الزجاجي ٢:٣٢٩ ـ ٣٣٠ وشرح الجزولية ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

(٥) الأسماء: سقط من ك.

أشبهت الأفعال فإنما يحصل فيها أنها تمتنع الصرف لا أن تبنى. واعْتَذَرَ[1] عن بناء الاسم المنادى بأنه وقع موقع ضمير المخاطب، والغالب عليه الحرفية، فكأنه بُني لوقوعه موقع الحرف. والدليل على أن الغالب عليه الحرفية أنه إذا كان اسماً كان فيه معنى الخطاب، وذلك هو الذي اختص الحرف بإعطائه، وقد يتجرد لمعنى الحرفية؛ ألا ترى أنك تقول ضربتَ، فتكون التاء اسماً، وتعطى الخطابَ، وقد تتجرد للخطاب في نحو أنتَ، فتكون حرفاً. وأما أسماء الأفعال نحو دَراكِ فبنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو لام الأمر؛ ألا ترى أن دَراكِ في معنى لِتُدْرِكْ. وأما شَتَّانَ ووَشْكانَ وسَرْعانَ فبنيت ـ وإن لم تتضمن ـ لأن الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر، ولا تجيء بمعنى الخبر إلى قليلاً، فعوملت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر. وأما أيٌّ فله أن يأخذ فيها بمذهب الخليل[2] أو يونس[2]، فلا تكون ـ عنده ـ مبنية. وأما حَذامِ ويَسارِ وأمثاله فله أن يذهب فيها إلى مذهب الرَّبَعي[3] من أنه بُني لتضمنه معنى علامة التأنيث؛ لأن حَذامِ معدول عن حاذِمة، ويَسارِ معدول عن يَسْرة.

وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف، كثير التكلف، وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني، وإن لم يشبه الحرف، ولا تضمن معناه. وكل ما اعتذر عنه فإنه بنى فيه على الحمل على

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٢٩.

(٢) الكتاب ٢: ٣٩٨ ـ ٤٠١ والإنصاف ص ٧٠٩ ـ ٧١٦ [المسألة ١٠٢] والدر المصون ٦: ٦٢١ ـ ٦٢٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٢٩ ـ ٣٣٠ وشرح الجزولية ص ٢٣٥. وهو أبو الحسن علي بن عيسى [٣٢٨ ـ ٤٢٠ هـ] بغدادي المنزل، شيرازي الأصل. أحد أئمة النحويين وحذاقهم. أخذ عن السيرافي والفارسي. قال الجواليقي: كان يحفظ الكثير من أشعار العرب مما لم يكن غيره يقوم به، إلا أن جنونه لم يكن يدعه يتمكن منه أحد في الأخذ عنه. صنف شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمي، وما جاء من المبني على فَعالِ، والبديع في النحو. معجم الأدباء ١٤: ٧٨ ـ ٨٥ وإنباه الرواة ٢: ٢٩٧ وبغية الوعاة ٢: ١٨١ ـ ١٨٢.

الغالب، وسامح نفسه في ذلك. وكان يُتَحَمَّلُ ما قال لو أَدَّى ما فَرَّ منه إلى شيء مستحيل، ولا يبعُد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء أن يُحكم لها بحكم ما حَلَّت مَحَلَّه.

فأما الأسماء المُسَكَّنة قبل التركيب/ كحروف الهجاء المسرودة وأسماء [١: ٣٠/ب] العدد إذا قلت: أَلِفْ. باءْ. تاءْ. ثاءْ. جيمْ. إلى آخره، وواحدْ. اثنانْ. ثلاثهْ. أربعهْ. خمسهْ، فاختار[١] المصنف[٢] أنها مبنية على السكون لشبهها بالحرف؛ لأنها كَلِم غير عاملة في شيء ولا معمولة لشيء، فأشبهت الحروف المهملة كـ «هل»[٣] و «لو».

وذهب غيره إلى أنها ليست مبنية ولا معربة[٤]. أما كونها غير معربة فواضح؛ لأنها لم تركب مع عامل. وأما كونها غير مبنية فلسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو: قافْ سينْ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك.

وذهب بعضهم إلى أنها معربة في الحكم لا في اللفظ، ولا يلزم من كونها ليست معربة لفظاً أن لا تكون معربة حكماً، ولو لزم ذلك لم يعل[٥] في الأفراد فَتَى ونحوه؛ لأن سبب الإعلال في مثله فتح ما قبل الآخر مع تحركه أو تقدير تحركه، ولكان الموقوف عليه مبنياً. وكذا المحكيّ والمُتْبَع.

وما ذهب إليه ليس[٦] بجيد؛ لأن المحكيّ والمُتْبَع والموقوف عليه

---

(١) ك: فاختيار.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٨.

(٣) ك: كبل.

(٤) قال الزجاج: «فإجماع النحويين أن هذه الحروف مبنية على الوقف، لا تُعرب. ومعنى قولنا: «مبنية على الوقف» أنك تُقَدِّر أن تسكت على كل حرف منها... والدليل على أن حروف الهجاء مبنية على السكت كما بني العدد على السكت أنك تقول فيها بالوقف مع الجمع بين ساكنين، كما تقول إذا عددت: واحدْ. اثنانْ. ثلاثهْ. أربعهْ...» معاني القرآن وإعرابه ١: ٥٩. وانظر الكتاب ٣: ٢٦٥ والمقتضب ١: ٢٣٦ والمخصص ١٤: ٩٤ ـ ٩٥.

(٥) ك: لم يقل.

(٦) ك: فليس.

مركب مع عامل يطلب الإعراب لفظاً أو حكماً، وأما هذه الأسماء فلم تركب مع عامل، فيستحيل أن يتخيل فيها الإعراب حكماً، وإنما قلنا به في تلك لدخول العامل. وأما فَتَى فهو مما وُضع في أول أحواله متحرك الآخر، فلذلك أُعِلَّ، وهو قبل التركيب موضوع على حركة أو تقدير الحركة، فلذلك انقلبت ياؤه ألفاً لتحركها مع انفتاح ما قبلها.

وقوله: **بلا مُعارِضٍ** احتراز من «أيّ»، فإنها معربة مع مناسبتها للحرف؛ لأنها إن كانت استفهاماً ناسَبَ معناها معنى الهمزة، أو شرطاً ناسَبَ معناها معنى إنْ، أو موصولةً فهي مفتقرة افتقار غيرها من الموصولات، والموصولات مبنية غيرها، لكنْ عارَضَ هذه المناسبةَ إضافتُها لزوماً لفظاً ومعنًى، أو معنًى لا لفظاً، فتكون بمعنى «بعض» إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى «كُلّ» إن أضيفت إلى نكرة، فغُلِّبت مناسبتها للمعرب على مناسبتها للحرف؛ لأن هذه المناسبة تدعو إلى ما يستحقه الاسم بالأصالة، وهو الإعراب. هذا معنى ما شرح به المصنف[1] قوله: «بلا مُعارِض» مع زيادة بيان، قال[1]: «وليثبت بذلك مزية لِما له جابر على ما لا جابر له؛ لأن إلغاء شبه الحرف في «أيّ» بما فيها من شبه المتمكن كإلغاء عجمة «لِجامٍ» ونحوه بما فيه من شبه الاسم العربي بقبول الألف واللام والإضافة» انتهى كلامه.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف ليس بجيد لأنه يَشْرَكُ أيًّا أيضاً في هذا المعنى الذي ثبت لها به الإعرابُ غيرُها، وهو مبني، وذلك لَدُنْ، فإنها لازمة الإضافة، بل هي أقوى في ذلك لأنها لا تنفك عنها لفظاً، وهي بمعنى عندَ، وعند معربة، ولَدُنْ مبنية، فكان ينبغي أن تعرب لَدُنْ كما أُعربت أيّ؛ إذ قد اشتركا في المعنى الذي أَوجبَ الإعراب لأيّ.

وقوله: **والسَّلامةُ منها تَمَكّنٌ** أيْ من مناسبة الحرف، وسَمَّى ذلك تمكناً

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩.

لأنه تَصَرُّفٌ في الكلمة بحركات أو بحروف على[1] من يرى ذلك، بخلاف المبني، فإنه/ فاقد لهذا التصرف. [١/٣١: أ]

والمتمكن على قسمين: مُتمكن أَمْكَن، وهو الاسم المنصرف، ومُتمكن غَير أَمْكَن، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وسُمي بذلك لأنه نقصه من جهات التمكن شيءٌ واحد، وهو الجَرّ.

ص: وأنواعُ الإعرابِ رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَرٌّ وجَزْمٌ، وخُصَّ الجَرُّ بالاسمِ لأنَّ عامِلَه لا يَسْتَقِلُّ، فيُحْمَل غيرُه عليه، بخلافِ الرفعِ والنصبِ، وخُصَّ الجزمُ بالفعلِ لكونِه فيه كالعِوَض من الجَرِّ.

ش: ذكر المصنف أن أنواع الإعراب أربعة، فالإعراب على هذا جنس، وهذه أنواعه. فالذي يُدَلُّ به على الرفع حركةٌ وحرفٌ عند من يرى ذلك[2]، وكذلك الذي يُدَلُّ به على النصب والجر، والذي يُدَلُّ به على الجزم هو حذف الحركة أو الحرف عند من يرى ذلك وعدمهما، فالجزم هو عدم تلك الحركة أو الحرف. وإذا تقرر هذا بطل أن تكون أنواع الإعراب أربعة؛ لأن ثلاثة منها ثبوتيات، والواحد عدمي لأنه عدم تلك الثبوتيات، وما يكون عدمياً لا يشترك في النوعية مع الوجودي، فإذاً ليست أنواع الإعراب أربعة، ولذلك قال الكسائي في بعض كتبه: «أواخر الكلم على ثلاثة أحرف، على الرفع والنصب والخفض». وكذلك قال أكثر الكوفيين، وتابعهم على ذلك المازني، رُوي عنه أنه قال: «الجزم ليس بإعراب، إنما هو عدم الإعراب»[3].

وقَدَّمَ المصنفُ الرفعَ لأن الكلام لا يستغني عنه، وغيرُه قد يُستغنى

---

(١) في حاشية س: عند. وفوقه: ظ. وربما كان في الأصل: «على قول من يرى ذلك»، فسقط «قول».

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ ـ ٧١٧ والإنصاف ص ١٧ ـ ٣٩ [المسألتان ٢ و٣].

(٣) قال الزجاجي: «وكان المازني يقول: الجزم قطع الإعراب» الإيضاح في علل النحو ص ٩٤.

عنه، وقَدَّمه مع النصب لاشتراك الاسم والفعل فيهما، فبدأ بالمشترك. وقَدَّم الجر لاختصاصه بما هو أصل، وهو الاسم، وأَخَّرَ الجزم لاختصاصه بما هو فرع، وهو الفعل. وهذا كله ترتيب استحساني لا ضروري، ولو قَدَّم النصب لكون محله أوسع من الرفع لكان ذلك مناسباً، وقد فعل ذلك س، فقال: «وهي تجري على ثمانية مجار، على النصب والرفع والجر والجزم والفتح والضم والكسر والوقف»[1]، فقدم النصب والفتح على الرفع والضم. ولو قَدَّم الجر لاختصاص الأشرف به، وهو الاسم، والجزمَ لاختصاص الفعل به، ثم[2] ذكر المشترك، وهو الرفع، لكان لذلك وجه من المناسبة.

وقوله: **وخُصَّ الجَرُّ بالاسم. إلى آخره** قال المصنف[3] في شرحه لكلامه: «لمَّا كان الاسم في الإعراب أصلاً للفعل كانت عوامله أصلاً لعوامله، فقبلَ رافعُ الاسم وناصبُه أن يفرع عليهما لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر، بخلاف عامل الجر، فإنه غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به، ولذلك إذا حُذف الجارُّ نُصب معموله، وإذا عُطف على المجرور جاز نصب المعطوف، وربما اختير النصب، فشارك المضارعُ الاسمَ في الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال وإمكان التفريع عليهما، وضَعُفَ عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم، وجُعل جزم الفعل عوضاً مما فاته من المشاركة في الجر، فانفرد به ليكون لكل واحد من صِنْفَيِ المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره، والجرّ/ راجح بكونه ثبوتياً، بخلاف الجزم، فإنه بحذف [١ : ٣١/ب] حركة أو حرف، فتعادلا بذلك» انتهى كلام المصنف.

وهذا التعليل الذي ذكره لاختصاص الجرِّ بالاسم والجزمِ بالفعل لو كان صحيحاً كان ينبغي أن لا يذكره في هذا الكتاب لأنه كتاب جامع لأكثر أحكام

---

(١) الكتاب ١ : ١٣ وفيه «على النصب والجر والرفع . . .» وكذا في مطبوعة بولاق ١ : ٢.

(٢) ك: وقد.

(٣) شرح التسهيل ١ : ٣٩ ـ ٤٠.

النحو موضوع لذلك، لم يقصد المؤلف فيه إلى تمثيل حكم ولا لتعليله ولا لدليله السمعي، فذكره لتعليل ذلك ليس بمناسب.

وأما طلب العلة لاختصاص كل واحد منهما بما اختص به، فهو شيء قد بحث[1] فيه النحويون[2]، وطَوَّلوا في ذلك بما لا فائدة في ذكره، والصواب في ذلك ما حرره بعض[3] أصحابنا، وهو أن التعرض لامتناع الجرِّ من المضارع المعرب، وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على الإطلاق، تعرض للسؤال عن مبادئ اللغات، والسؤالُ عن مبادئ اللغات لا سبيلَ إليه، لأنه يؤدي إلى التسلسل؛ ألا ترى أن السؤال إذا وضع عن انفراد الأسماء بالخفض والأفعال بالجزم مطلقاً لم يخل أن تريد: لأيِّ شيء لم تُجزم الأسماءُ بجوازم الأفعال أو بعامل[4] من عواملها يعمله[5] بدلَ عمله أو مع عمله؟ وكذلك لأيِّ شيء لم تُخفض الأفعال بخوافض الأسماء أو بعامل من عواملها يعمله بدلَ عمله أو مع عمله؟ وكيفما فُرض السؤال فإنه يلزم[6] مثل ذلك في الرفع والنصب، فيقال: لأي شيء لم تُرفع الأفعال بروافع الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل الرفع بدل عمله أو يعمله مع عمله؟ ولأي شيء لم تُنصب بنواصب الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل النصب بدل عمله أو مع عمله، حتى يعمل الرافع للأفعال بدل رفعه نصباً، أو يعمل مع رفعه نصباً؟ ومثلُ ذلك السؤال يلزم أيضاً في روافع الأسماء ونواصبها،

---

(١) ك: بحثت.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ١٠٢ ـ ١٢٠ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٧٠ ـ ٧٣ و٩٥ ـ ١٠٠ والمقتصد ص ١٦٨ ـ ١٧٢ والنهاية ص ١٥٤ ـ ١٥٦ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٣) هو الأبذي. شرح الجزولية ص ٧٢ ـ ٧٥. وينتهي النص الذي أخذه أبو حيان عند قوله: «يريد: لما في ذلك من الإجحاف الذي تقدم تبيينه. انتهى».

(٤) ك: «بعوامل». وكذا في المواضع التالية.

(٥) ك: «بعمله» وكذا في المواضع التالية.

(٦) ك: فلا يلزم.

فكما لا يُتعرض لتعليل ذلك لأنه سؤال عن مبادئ اللغات؛ لأنه بتقدير أن يكون الأمر على ما سأل عنه يَسُوغ له السؤال: لِمَ[1] لَمْ يكن الأمر بخلاف ذلك؟ فيؤدي إلى تسلسل السؤال، فكذلك لا ينبغي أن يُتعرض لامتناع الخفض من الأفعال، والجزم من الأسماء مطلقاً، وإنما ينبغي أن يُسأل عما كان يجب قياساً فامتنع.

والذي يجب قياساً خفضُ المضارع إذا أُضيفت إليه أسماء الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2]؛ لأنه فعل معرب، وقد دخل عليه عاملُ خفض، ولم يؤثر فيه.

وكذلك أيضاً يجب قياساً جزم الأسماء التي لا تنصرف؛ لأنها لما أشبهت الفعل، فزال منها التنوين والخفض، وجب أن تكون ـ إذا دخل عليها عامل من عوامل الخفض ـ دونَ علامة لزوال علامة الخفض بالشَّبَه، والجزم هو أن يدخل عامل، فلا يحدث علامة، بل يكون تركُ العلامة علامةً له.

فأما الفعل المضارع فلم يُؤثر فيه الاسمُ المضافُ إليه لأن الإضافة في المعنى إنما هي للمصدر المفهوم منه؛ ألا ترى أن قوله: ﴿هذا يومُ يَنْفَعُ﴾ معناه: يومُ نَفْعِ الصادقين، ودلالةُ الفعل على المصدر من قبيل دلالة التضمن، والعربُ لا تُخبر عن شيء ولا تضيف إليه إلا إذا أتت في الإخبار أو في الإضافة باللفظ الذي يدل عليه دلالة مطابقة/ [1/٣٢:١]، فلا تقول: أعجبني السَّقْفُ، تعني الحائطَ الذي هو عليه أو خشبةً منه، فلذلك لم يُؤثر الاسمُ المضافُ في الفعل لأنه غير مضاف إليه، من حيث إنه لا يدل على المصدر الذي هو اسم الزمان مضاف إليه في المعنى دلالةَ مطابقة.

وأما الأسماء التي لا تنصرف فلم تبق ساكنة في حال الخفض حتى

---

(١) لِمَ: سقط من ك.

(٢) سورة المائدة: ١١٩.

يكون ترك[1] العلامة لها علامةً للخفض؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لكان إجحافاً بها لِما يلزم فيها من حذف شيئين من جهة واحدة، كل واحد منهما لمعنى، وذلك غير موجود في كلامهم فيما ليس له معنى ـ أعني حذفين أو إعلالين من جهة واحدة ـ إلا في ضرورةِ شعرٍ أو نادرِ كلامٍ إن جاء، فكيف فيما له معنى.

وهذا الذي ذهبتُ إليه من امتناع تعليل الانفراد مطلقاً بل حيث ذكرنا مذهبُ س؛ ألا ترى أنه قال في تعليل امتناع الخفض من الأفعال: «لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه ومعاقبٌ للتنوين»[2]، فلم يُعلل امتناع الخفض منها بغير الإضافةِ لما ذكرنا من أنه يظهر أنه كان يجب أن تُخفض في الإضافة خاصة.

وأما قول س في تعليل امتناع الجزم من الأسماء «لتمكُّنها ولحاق التنوين لها»[3] فإنه يعني بذلك الأسماء غير المنصرفة، ومرادُه: لتمكنها ولحاق التنوين إياها في الأصل، بخلاف الفعل الذي لا حَظَّ له في التمكن ولا في التنوين. وقوله: «فإذا ذهب التنوين»[3] يعني بالشَّبَه بالفعل. وقوله: «لم يَجمعوا عليه ذهابَه وذهابَ الحركة»[3] يريد: لِما في ذلك من الإجحاف الذي تقدم تبيينه. انتهى[4].

وقد سَبق إلى أن مراد س بامتناع الجزم من الأسماء هو في الأسماء التي لا تنصرف أبو نصر النحوي[5]، قال س: «وليس في الأسماء

---

(١) ك: حتى يكون في ترك.

(٢) الكتاب ١: ١٤.

(٣) الكتاب ١: ١٤.

(٤) يعني: كلام بعض أصحابنا، وهو الأبذي كما ذكرنا.

(٥) هارون بن موسى بن صالح القيسي القرطبي [ـ ٤٠١ هـ]. سمع من أبي علي القالي ومن أبي عيسى الليثي، وروى عنه أبو عمر بن عبد البر وطبقته. وكان رجلاً عاقلاً مقتصداً صحيح الأدب. صنف: تفسير عيون كتاب سيبويه. الصلة ص ٦٢٠ ـ ٦٢١ وإنباه الرواة ٣: ٣٦٢ ـ ٣٦٣ وبغية الوعاة ٢: ٣٢١.

جزم»[1]، قال أبو نصر: «يريد الأسماءَ المضارعةَ للأفعال، وهي التي لا تنصرف. وإنما طُلب فيها الجزم حين مُنعت الجر والتنوين كما مُنعهما الفعل ليكون عوضاً من الجر»[2]. قال س: «فإذا ذَهَبَ التنوينُ لم يَجمعوا عليه ذهابَه وذهابَ الحركة»[3].

وقال الزَّجَّاج: «قال بعضهم[4]: لم تُجزم الأسماءُ لخفتها، ولم تُخفض الأفعالِ لِثِقَلها».

وقال عبد الدائم القَيْرَوانيُّ[5]: الذي أَختاره أنا قول المازني[6]، وهو أنه لم يَدخل الجزمُ الأسماءَ لأنه لا يكون إلا بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو لَمْ ولَمَّا وحروف المجازاة وشبه ذلك، فلمَّا[7] لم يصح معنى الجازم فيها امتنع دخولها عليها. وكذلك العلة في دخول[8] الخافض على الأفعال هي عدم صحة المعنى.

ومما يُتَعَقَّب على المصنف في كلامه قولُه في عامل الجر «إنه غير مستقلّ لافتقاره إلى ما يتعلق به» وليس هذا على الإطلاق: لأن حرف الجر إذا كان زائداً لا يفتقر إلى ما يتعلق به، وكذلك إذا كان غير زائد في نحو: لولاك، ولعلّ زيدٍ قائمٌ، في لغة من خفض[9]. وقولُه: «ولذلك إذا حُذف

---

(١) الكتاب ١: ١٤.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٩.

(٣) الكتاب ١: ١٤.

(٤) نسبه الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص ١٠٦ إلى أكثر الكوفيين.

(٥) أبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق الأندلسي المنزل القيرواني الأصل [ـ ٤٧٢ هـ]. رحل إلى المشرق، ودخل العراق، وأخذ عن علمائها، وأخذ عن أبي العلاء المعري شيئاً من الأدب. روى عنه أبو جعفر محمد بن حكم السَّرَقُسْطي. توفي بطليطلة. بغية الملتمس ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩ وإنباه الرواة ٢: ١٥٨ وبغية الوعاة ٢: ٧٥.

(٦) قوله في شرح الكتاب للسيرافي ١: ٧٣.

(٧) ك: لما.

(٨) كذا في النسخ كلها. ويريد: في عدم دخول الخافض.

(٩) هم بنو عُقَيل. سر صناعة الإعراب ص ٤٠٧.

الجازُ نُصب معمولُه» ليس على الإطلاق، بل منه ما يُرفع معمولُه نحو ﴿كَفى بالله﴾[1]، وما قام مِنْ رجلٍ، وما زيدٌ بقائمٍ في لغة تميم[2]، فإنك تقول (كَفى اللهُ)، وما قام رجلٌ، وما زيدٌ قائمٌ.

/ص: **والإعرابُ بالحركةِ والسكونِ أصلٌ، ويَنوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ. فارفعْ بضمةٍ، وانصِبْ بفتحةٍ، وجُرَّ بكسرةٍ، واجزِمْ بسكونٍ، إلا في مواضع النيابة.** [١: ٣٢/ب]

ش: استدل المصنف في الشرح[3] على أن الإعراب بالحركة أصل للإعراب بالحرف، وأن الإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف، بأنه لا يُصار إلى غيرها إلا عند تعذرها، ولذلك اشترك الاسم والفعل في الرفع بضمة والنصب بفتحة، ولم يشتركا في إعراب بحرف. وكانت أصالة الإعراب في غير الجزم للحركة لأنها أخف وأبين، إذ لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة وإدراك المدلول دونها، بخلاف الحرف، فسقوطه في الغالب مُخِلّ بمفهوم الكلمة كالتثنية والجمع المذكر المسلَّم، ولذلك اختلف[4] في المعرب بحرف، هل هو قائم مقام الحركة أم الحركة مقدرة فيه أو فيما قبله. وكان السكون في الجزم أصلاً لأن بنية الفعل لا تنقص به، بخلاف حذف آخره، ولذلك قد يُستغنى عن حذفه بتقديره[5] ظاهر الحركة قبل الجزم.

واستدل بعضُ[6] أصحابنا على أن أصل الإعراب للحركات بأنَّ أكثر المُعْرَبات إنما أُعربت بالحركات، وإنما أُعرب بغيرها ما رُفع بالنون لتعذر الحركة فيه، والمجزومُ لكون العلامات قد استُغرقت، فجُعل تركُ العلامة

---

(١) سورة النساء: ٦.

(٢) الكتاب ١: ٥٧ والمقتضب ٤: ١٨٨.

(٣) شرح التسهيل ١: ٤٠.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ ـ ٧١٧ والإنصاف ص ١٧ ـ ٣٩ [المسألتان ٢، ٣].

(٥) ك: بتقدره.

(٦) هو الأبذي. شرح الجزولية ص ٢١٧.

علامةً، ولأن[1] الإعراب زائد على الكلمة، والحركات بعض حروف العلة، فالضمة بعض الواو، والفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، وزيادة بعض أهون[2] من زيادة حرف كامل.

وهذا الذي ذكره بعض أصحابنا يدل على خلاف ما قاله المصنف؛ لأنه ادَّعى أن الإعراب بالحركة والسكون أصل، وهذا لم يجعل إعراب السكون أصلاً، بل إنما جَعل الأصلَ الإعرابَ بالحركات، بل جَعل في المجزوم تركَ العلامة علامةً.

وقول هذا القائل «والحركات بعض حروف العلة» كلام لا تحقيق فيه، بل ليست بعضاً، فإنْ أشبعت الحركات حدثت تلك الحروف، وحدوثُها عند الإشباع لا يدل على أن الحركة بعضها.

وقوله **ويَنوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ** هذا فيه لَفٌّ في الضمير؛ إذ الحرف ينوب عن الحركة على مذهب[3]، والحذف ينوب عن السكون، وينوب أيضاً عن الفتحة في الأمثلة الخمسة، وقد سبق لنا الكلام على قوله في أول الباب[4] «أو سكونٍ أو حذفٍ»، وأوردنا هناك ما أوردناه، وهو وارد هنا.

وقوله: **فارفَعْ بضمةٍ، وانصِبْ بفتحةٍ، وجُرَّ بكسرةٍ** هكذا قال غيرُه من النحويين، وكان القياس على مذهب البصريين أن يقال بدل «ضمة» «رفعة»، وبدل «فتحة» «نصبة»، وبدل «كسرة» «جَرَّة»؛ لأن الضم والفتح والكسر إنما هي للمبني، فيُنسب ما هو من لفظها إلى المبني، والرفع والنصب والجر للمعرب، فينبغي أن يُنسب ما هو من لفظها إلى المعرب، لكنهم أطلقوا على

---

(١) ك: وأن. ص: وكان.

(٢) ك: النون.

(٣) انظر ما تقدم في ص ١٢٠.

(٤) تقدم في ص ١٢١.

حركات الإعراب ضمة وفتحة وكسرة على سبيل التوسع؛ لأن اللفظ بالمضموم والمفتوح والمكسور/ كاللفظ بالمرفوع والمنصوب والمجرور. [١/٣٣: ١]

ص: وتَنوبُ الفتحةُ عن الكسرة في جَرِّ ما لا يَنصرف إلا أنْ يُضاف أو يَصْحَبَ الألفَ واللامَ أو بدَلها، والكسرةُ عن الفتحة في نصب أُولات والجمعِ بزيادة ألفٍ وتاءٍ، وإنْ سُمِّي به فكذلك، والأَعرفُ حينئذ بقاءُ تنوينه، وقد يُجعلُ كأَرْطاةَ علماً.

ش: اختلف النحويون في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر، وفي حركة المجموع بالألف والتاء المزيدتين، فذهب الجمهور[١] إلى أنهما حركتا إعراب. وذهب الأخفش[٢] والمبرد[٣] إلى أنهما حركتا بناء، وزعما أن هذين الصنفين من الأسماء يُعربان في حالين، ويُبنيان في حال، فما لا ينصرف يُعرب في حال الرفع والنصب، ويُبنى في حال الجر، وكذلك الجمع، يُعرب في حال الرفع والجر، ويُبنى في حال النصب.

وهذا القولُ مرغوبٌ عنه لأنه لا يُبنى إلا لسبب، وقد تقدم ذكرُ الأسباب التي للبناء[٤]، وهذان النوعان ليس فيهما سبب منها، وأيضاً فلم

---

(١) النهاية ص ٢٦٩.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٣٩ حيث ذكر مذهبه في أن كسرة المجموع بالألف والتاء في موضع النصب إنما هي كسرة بناء. وذكر في ص ٢٤٠ أنه يلزمه أن يجعل فتحة ما لا ينصرف في حال الجر بناء؛ لأن هذه الفتحة للنصب، والجر داخل عليه فيها كما كانت الكسرة في التاء للجر، ودخل النصب عليها. وشرح المفصل ١: ٥٨ والمباحث الكاملية ١: ١١٠ وشرح الكافية ١: ٣٨. وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٤٧٣ ما نسبه أبو حيان إلى الأخفش في كسرة المجموع بالألف والتاء، ولم يذكر ما لا ينصرف.

(٣) شرح المفصل ١: ٥٨ وشرح الكافية ١: ٣٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ وقد ضم الرضي والقواس معهما الزجاج. وقد نص في «ما ينصرف وما لا ينصرف» ص ٤ على أن الفتح فيه بناء. ونسب ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٤٧٣ إلى المبرد ما نسبه إليه أبو حيان في كسرة المجموع بالألف والتاء. وصرح المبرد في المقتضب ١: ٦ ـ ٧، ١٤٤ ـ ١٤٥ و٣: ٣٣١ بأن هذا الجمع معرب في أحواله كلها. ونسبه ابن الخباز في النهاية ص ٢٦٩ إلى الزجاج فقط.

(٤) تقدم ذلك في ص ١٣١ ـ ١٣٥.

نجد اسماً يُعرب في حالين أو حالة، ويبنى في حالة أو حالين. فأما احتجاجُهما بأَمْسِ، وقولهما إنها تُبنى تارة، وتُعرب تارة، وتشبيهُ ذينك بأَمْسِ، فهو فاسد لأن أَمْسِ لا يُبنى إلا حال تضمُّنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، وتضمُّنُ معنى الحرف من موجبات البناء، ويُعرب إذا لم يتضمنه، وذلك معدوم فيما لا ينصرف وفي ذلك الجمع؛ ألا ترى أنَّ أَمْسِ إذا كانت نكرةً أو مضافةً أو مُعَرَّفةً بلام التعريف هي معربة بالاتفاق، فإنْ كانت مُعَرَّفةً بغير أداة التعريف، نحو قولك: خَرجتُ أَمْسِ، تُريد اليومَ الذي قبلَ يومِك بِليلةٍ، بُنيت لتضمُّنها معنى أداة التعريف.

قوله: **وتَنوبُ الفتحةُ عن الكسرة في جَرِّ ما لا يَنصرف** امتناعُ ما لا ينصرف مِن الكسر اختُلف في علته بعد اتفاقهم على أنّ ما لا ينصرف مُنع التنوين، فمن النحويين مَنْ قال[1]: لمَّا أَشبه الفعلَ، فمُنع التنوين، مُنع أيضاً لذلك الشَّبَهِ الكسرةَ، فشبهُه بالفعل اقتضى له ما مُنعه الفعلُ، وهو الكسر والتنوين، فلمَّا مُنع الكسرةَ جُرَّ بالفتحة، وحُمل المجرور على المنصوب لاشتراكهما في الفَضْليَّة وفي غير ما شيء، ولم يُحمل الجرُّ على الرفع لتباين ما بينهما، إذ المرفوع عُمدة، والمجرور فضلة.

ومنهم من قال[2]: لما أَشبه الفعلَ مُنع التنوين فقط، وامتنع الكسرة لعلة أخرى، وهو أنه لو جُرَّ بالكسرة لَتُوُهِّمَ أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنه حذفت من الاسم، واجتُزئ بالكسرة عنها، أو تُوُهِّمَ أنه مبني على الكسر؛ لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا إن كان في الاسم تنوين أو ما يعاقبه من الألف واللام أو الإضافة. وإلى هذا ذهب ابن الأنباري، ومال إليه السُّهيلي[3]،

---

(١) الكتاب ١: ٢١ والمقتضب ٣: ٣٠٩ والأصول ٢: ٧٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٣٢، ٣٧ ـ ٤٠ وأسرار العربية ص ٢٧٣ والبسيط ص ٢١١ ـ ٢١٣.

(٢) ذكر السيرافي هذا القول في صورة اعتراض، وأجاب عنه. شرح الكتاب ٢: ٣٨ ـ ٣٩. ونسبه اللورقي إلى المحققين. المباحث الكاملية ٢: ٢٣٠.

(٣) أمالي السهيلي ص ٢٩.

واستحسنه ابن القاسم[1]، ولا يصح إلا على مذهب الكسائي والفراء[2]. وأما س فلا يحذف هذه الياء إلا في النداء[3] واتباعاً لخط المصحف أو ضرورة، قال ابن الأنباري: فإذا دخلت أل أو أضيف زال اللبس[4] لأنهما لا يجتمعان مع الياء، فرُدَّت الكسرة.

وقوله: **إلا أن يُضافَ أو يَصْحَب الألفَ واللامَ**/ إنما جُرَّ بالكسرة في [١:٣٣/ب] هاتين الحالتين لأنه دخله ما عاقب التنوين، والاسمُ إذا دخله التنوين جُرَّ بالكسرة، فكذلك إذا دخله ما عاقبه.

ومنهم من قال[5]: السبب في ذلك أنه دخله خاصَّةٌ من خواصِّ الأسماء، فضَعُف فيه شبه الفعل، فجُرَّ بالكسرة. وضُعِّف[6] هذا بأنه يدخل عليه حرف الجر، ويُصَغَّر، ويُنْعَت[7]، وهذه من خواصِّ الأسماء. وأُجيب بأنه لم يدخل عليه حرف الجر إلا بعد ما تمكن الشبه فيه، فلم يُعتدّ به، وبأن التصغير قد يوجد في الأفعال نحو: ما أُمَيْلِحَ زيداً! فلم يتمحض لأن يكون من خواص الأسماء؛ إذ قد وجد في نوع ما من أنواع الأفعال، وبأن النعت ليس اتصاله بالمنعوت كاتصال الألف واللام والإضافة، فلذلك لم تُعتبر هذه الخواصُّ، واعتُبرت الألفُ واللام والإضافة، فعاد بهما إلى أصله من الجر بالكسرة.

---

(١) ص، ح: أبو القاسم. وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الجَزيري الخضراوي القاضي النحوي [ـ ٦٠٨ هـ] روى عن أبيه وأبي إسحاق بن ملكون، وأخذ عن أبي الوليد بن رشد كتابه النهاية. روى عنه القاضيان أبو الخطاب بن خليل وأبو عبد الله بن عياض، أُخذ عنه كتاب سيبويه وغيره. وكان متفنناً في المعارف. البغية ٢: ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) قالا: إن التنوين يلحق آخر الكلمة فرقاً بين الاسم والفعل. الارتشاف ١: ٣١١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٠٩.

(٤) س: الكسر.

(٥) أسرار العربية ص ٢٧٧ وشرح الجزولية ص ٢٣٨.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٣٨ حيث أبطل هذا القول بعدم جرّ ما لا ينصرف مصغراً.

(٧) يعني: يدخل حرف الجر على الاسم الذي لا ينصرف، ويصغر، وينعت، ولا يدخله جرٌّ ولا تنوين، نحو: مررت بأحمدَ، وبأُحَيْمِدَ، وبإبراهيمَ الكريمِ.

ويشمُل قولُه **الألفَ واللامَ** كونَها للتعريف نحو قوله تعالى: ﴿ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ ﴾[1]. وموصولةً كقول الشاعر[2]:

وما أنتَ باليقظان ناظرُه إذا رَضِيتَ بما يُنسيكَ ذِكْرَ العَواقبِ

وزائدةً نحو قول الشاعر[3]:

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُبارَكاً شَديداً بأَحْناءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ

وقوله: **أو بَدَلَها** إبدالُ لام التعريف ميماً هي لغةِ حِمْيَر[4]. ومثالُ دخولها على ما لا ينصرف فَجُرَّ بالكسرة قولُ الشاعر[5]:

أَأَنْ شِمْتَ مِن نَجْدٍ بُرَيقاً تَألَّقا تُكابِدُ ليلَ امْأَزْمَدِ اعتادَ أَوْلَقا

أراد: ليلَ الأَزْمَدِ. وذكر صاحِبُ «المُغْرِب»[6] أنها لغة لطيِّئ.

وإذا أُضيف أو دخلته أل فمذهب أبي علي[7] وابن جني[8] أنه يسمى

---

(١) سورة هود: ٢٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٤١ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٠ والمقاصد النحوية ١: ٢١٥.

(٣) هو ابن مَيَّادة. شعره ص ١٩٣ وسر صناعة الإعراب ص ٤٥١ والخزانة ٢: ٢٢٦ ـ ٢٢٨ [الشاهد ١١٩]. أحناء: جمع حِنْو، وهو الجانب والجهة، كنى به عن أمور الخلافة الشاقة. والكاهل: ما بين الكتفين.

(٤) انظر ذلك في كتاب اللهجات العربية في التراث ص ٣٩٨ ـ ٤٠١ والمعجم الكامل في لهجات الفصحى ص ٢٧ ـ ٣٠، وقد نسبت أيضاً إلى دوس والأزد وأهل اليمن.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٤٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٨١ ونسبه العيني في المقاصد النحوية ١: ٢٢٢ لبعض الطائيين. الأولق: الجنون، أو شبهه.

(٦) المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب ٢: ٤٥٣. وصاحبه هو أبو الفتح ـ وقيل أبو المظفر ـ ناصر بن عبد السيد المطرِّزي الخوارزمي [٥٣٨ ـ ٦١٠ هـ]. قرأ ببلده على أبيه وعلى الموفق بن أحمد المكي الخطيب. برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية. من مصنفاته المصباح في النحو، والمُعْرِب في لغة الفقه، والمُغْرِب في ترتيب المُعْرِب، والإقناع في اللغة. إنباه الرواة ٣: ٣٣٩ ـ ٣٤٠ وبغية الوعاة ٢: ٣١١ وكشف الظنون ص ١٧٤٨ ومقدمة المغرب ص ٣ ـ ١١.

(٧) الإيضاح العضدي ص ١٣.

(٨) قال في اللمع ص ١٣: «فإن أضيف أو دخلته الألف واللام، فأُمن فيه الثقل، دخله الجرّ في موضع الجرّ».

مُنْجَرًّا لا منصرفاً. ومذهب الزجاج[1] والزَّجَّاجي[2] والسيرافي[3] أنه يسمى منصرفاً. وهذا مبني على الاختلاف[4] في سبب تسميته منصرفاً وغير منصرف.

وقوله: **والكسرةُ عن الفتحةِ في نصب أُولات** قال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾[5]، وأُولاتٌ في المؤنث نظير أُولُو في المذكر، إلا أن أُولُو يخص العاقل. ولا مفرد لهما من لفظهما، قال أبو عبيدة: «أُولاتٌ واحدها ذات»[6]. قال أبو علي[7]: وزنها فُعَل مثل هُدًى، العينُ متحركة، ولا تكون ساكنة لانقلاب اللام، ولا تنقلب اللام في القياس إلا لفتح ما قبلها، فاللام في أُولات كالعين في ذات في انقلابها، لكن حذفت الألف المنقلبة مع الألف والتاء، فوزنه فُعات/ ، وصارت محمولة على نظيرتها، وهي ذَوات، وهما [1/٣٤:١] في ذلك جَرَيا لِلُزومهما الإضافةَ مَجْرى ما لم يتمكن نحو هَيْهاتِ فيمن كَسر؛ لأن قياس قوله أن تكون من مضاعف الياء، وأن اللام حُذفت مع الألف والتاء[8]، والأصل هَيْهَيات.

فإن قيل: لو كانت أُولاتٌ على فُعَلٍ لم يُقل في جمعه للمذكر أُلُون، وقياسُه أن يكون مثل مُصْطَفَوْنَ؟

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩.

(٢) الجمل ص ٢٢٠.

(٣) شرح الكتاب ١: ٥١ وما بعدها.

(٤) شرح الإيضاح للعكبري ص ١٠١ ـ ١٠٥، ١٥٣٧ ـ ١٥٣٨ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٠٥ والبسيط ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٥) سورة الطلاق: ٦.

(٦) مجاز القرآن ٢: ٢٦٠.

(٧) من هذا الموضع إلى آخر قوله: «وضمت لأجل الواو في أُلُون» لخصه أبو حيان من كتاب أبي علي شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٨٩ ـ ١٩٢. وانظر المسائل الحلبيات ص ١٥٤ ـ ١٥٨.

(٨) المسائل العضديات ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

فالجواب: أنه لعدم تمكنه أُجري مُجرى الذَّوِينَ، فكَسروا مع الياء، وضَمُّوا مع الواو، فكما كَسروا الواوَ في الذَّوِينَ، وكان حقها الفتح لأنه جمع ذَوًى، وقد جاء في المتمكن، ومنه قولُه[1]:

ظَعائنُ من بَني الحَلَّافِ تَأْوي إلى خُرْسٍ نَواطِقَ كالفِتِينا

وكقوله[2]:

. . . . . لا فَصافِصُ في كِبِينا

حملوا فيه الحركات بعضها على بعض.

ويحتمل أن يكون أصله أُلٍ، الآخِرُ منه ياء، وحُذفت للألف[3] والتاء كما حذفت ياء «الذي» في «اللَّذانِ».

فإن قلت: ليس في الأسماء على فُعِلٍ؟

فالجواب: أنه يجوز أن يكون[4] كـ «ثُنٍ»[5]، ثم تحركت بالفتح لأجل

---

(١) هو الكميت. والبيت في شعره ٢: ١٢٠ وهاشمياته ص ٢٧٥ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩١ واللسان (فتن) ١٧: ١٩٦. الخرس: الكتائب لا يسمع لمن فيها كلام. ونواطق: أي بالضرب وصوت الجلاد. والفتين: جمع فِتَة، والفِتَة من الأرض: الحَرَّة التي قد أَلبستْها كلَّها حجارة سود كأنها مُحْرَقة. وهذا موضع الشاهد. وثم أقوال أخر فيها. انظر اللسان (فتن). وفي النسخ كلها «كالقُتِينا» بالقاف المضمومة والنون.

(٢) هو الكميت. وهذه قطعة من قوله:

وبـالعَـذَواتِ مَنْبِتُنـا نُضـارٌ ونَبْعٌ لا فَصافِصُ في كِبِينا

هاشمياته ص ٢٦٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٦، ١٩١ واللسان (كبا) ٢٠: ٧٧. العذوات: جمع عَذاة، وهي الأرض الطيبة. والنضار: خيار الشجر. والفصافص: الرطبة. والكبين: جمع كِبا، وهو الكناسة. أراد إنَّا عرب نشأنا في نُزُه البلاد، ولسنا بحاضرة نشأوا في القرى.

(٣) ص، ك: الألف.

(٤) أن يكون: سقط من ك.

(٥) ثُنٍ: جمع ثَنِيّ، والثَّنِيّ من الإبل: الذي يلقي ثَنِيَّتَه، وذلك في السادسة، ومن الغنم: الداخل في السنة الثالثة. وثُنٍ: أصله ثُنُي على وزن فُعُل، فألزموه التخفيف لأنهم لم يستعملوا في كلامهم الياء والواو لامات في فُعُل. انظر الكتاب ٣: ٦٣٥ و٤: ٤٢١.

الألف، وضُمَّت لأجل الواو في «أُلُونَ».

وشَمَلَ قولهُ: **والجمع بألفٍ وتاءٍ** ما جُمع بهما من مذكر كحُسامات وحَمَّامات، ومن مؤنث كزَيْنَبات، وقَيَّد ذَلك بقوله: «بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ» ليحترز عن مثل أَبْياتٍ، فإن التاء فيه أصلية، وعن مثل قُضاةٍ؛ لأن الألف فيه منقلبة عن أصل. ونصبُ هذينِ بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير.

وهذا الذي ذكره المصنف من أنَّ الكسرة تَنوب عن الفتحة في ذلك هو مذهب البصريين، لايعرفون غيره، ولا يُجيزون الأصل[1]. وجَوَّزَ الكوفيون نصبه بالفتحة في حال النصب، وحَكَوا من ذلك: «سَمِعتُ لُغاتَهم»[2] بفتح التاء، وأَنشدوا[3]:

فلَمَّا جَلاها بالإيام تَحَيَّزَتْ ثُباتاً، عليها ذُلُّها واكْتِئابُها

بنصب تاء ثُبات.

وقال الرِّياشيُّ[4]: سمعتُ بعض العرب يقول ـ وليس هو بالمعروف ـ: أَخذتُ إراتَهم، بنصب التاء.

---

(١) الخصائص ٣: ٣٠٤، ٣٠٥ وشرح المفصل ٥: ٨.

(٢) حكاها الفراء عن أبي الجراح في معاني القرآن ٢: ٩٣ حيث قال: «وقال أبو الجراح في بعض كلامه: ما من قوم إلا وقد سمعنا لغاتَهم. قال: قال الفراء: رجع أبو الجراح في كلامه عن قول: لغاتَهم» وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٥ ـ ١٩٧. وقال ابن جني: «وسمعت لغاتَهم إنما هي واحدة كرُطَبة» الخصائص ٣: ٣٠٤ وشرح المفصل ٥: ٨.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف مشتار العسل. شرح أشعار الهذليين ص ٥٣ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٩٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٥ والخصائص ٣: ٣٠٤. جلاها: طردها. والإيام: الدخان. وتحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض. والثبات: جمع ثُبة، وهي القطعة من القوم، ومن كل شيء.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٨. والرياشي هو أبو الفضل العباس بن الفرج [ـ ٢٥٧ هـ] قرأ على المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة، وروى عن الأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن دريد. وصنف كتاب الخيل وكتاب الإبل. إنباه الرواة ٢: ٣٦٧ ـ ٣٧٣ وبغية الوعاة ٢: ٢٧.

«وقال[1] أبو عمرو بن العلاء لأبي خَيْرَة[2]: كيف تقول: حفرتُ إراتِك؟ قال: حفرتُ إراتَكَ. قال: فكيف: استأصلَ اللهُ عِرْقاتِهم أو عِرْقاتَهم[3]؟ فقال: استأصلَ اللهُ عِرْقاتَهم. فلم[4] يعرفها أبو عمرو، وقال: لانَ جِلدُك يا أبا خَيْرة. يقول أَخطأتَ. قال أحمد بن يحيى: هي لغة لم تبلغ أبا عمرو. يقال: وَأَرْتُ إرةً أَئِرُها وَأْراً: إذا حَفرتَ حَفيرة تَطبخُ فيها، وإرات: جمع إِرَة. قال أبو عثمان: كان أبو عمرو يردُّه، ويراه لحناً».

وقال هشام: حكى الكسائي: سمعتُ لُغاتَهم. قال: وهذا في الناقص. ولا يجوز من هذا شيء عند البصريين؛ لأنه لا فرق بين الناقص والتام.

وحكى الكوفيون: انتزعتُ عِلْقاتِهم وعِرْقاتَهم، بكسر التاء وفتحها[5]. فأما انتزعت عِلقاتِهم فهو جمع عِلْقة، يقال لما يُضَنُّ به: عِلْقة، ولا يجوز الفتح فيه عند البصريين. وقال الأصمعي: انتزعت عِرْقاتَهم، بفتح/ التاء، وهي واحدة، أي: أصلَ مالِهم. [1: ٣٤/ب]

وتلخص من هذه النقول أن مذهب البصريين كسر التاء في النصب وجوباً، ومذهب الكوفيين جوازاً، فقيل مطلقاً، وقيل: في الناقص.

والسببُ في إعراب هذا الجمع في حالة النصب بالكسرة هو أنه مُشبه لِما

---

(١) هذه الفقرة في مجالس العلماء ص ٥ ـ ٦.

(٢) هو نهشل بن زيد ـ وقيل يزيد ـ. أعرابي من بني عدي، دخل الحاضرة، وأفاد، وأخذ الناس عنه، وصنف في الغريب كتباً، منها كتاب الحشرات. معجم الأدباء ١٩: ٢٤٣ وإنباه الرواة ٤: ١١١ ـ ١١٢ وبغية الوعاة ٢: ٣١٧.

(٣) العرقاة: الأصل الذي يذهب في الأرض سُفْلاً وتَشَعَّبُ منه العروق، وعرقاة كل شيء: أصله وما يقوم عليه. والعِرْقاتُ: جمع عِرْقة، والعِرْقة: الأصل.

(٤) ك، ص: ولم.

(٥) حكى سيبويه عن العرب: استأصل اللهُ عرقاتِهم وعرقاتَهم. الكتاب ٣: ٩٩٢. ومعناه: استأصل الله شأفتهم. والشأفة: قرحة تخرج في القدم، تُكوى فتذهب. وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٣ وتهذيب اللغة (عرق) ١: ٢٢٧ واللسان (عرق) ١٢: ١١٣.

جمع بالواو والنون، فحُمل فيه النصبُ على الجر في الكسرة، كما حُمل نَصبُ ذلك الجمع على جره في الياء، لِما تقرر من أنَّ الفروع تُحمل على الأصول، وأصلُ هذا الجمع أن يكون للمؤنث السالم، كما أصلُ ذلك الجمع أن يكون للمذكر السالم.

وذهب أبو الحسن بن كَيْسان إلى أن موجب ذلك هو أنهم أرادوا التفرقة بين جمع السلامة من المؤنث، وبين ما يشبهه في اللفظ وليس بجمع سلامة كأَبْياتٍ وأَمْواتٍ. وكان الذي حُمل فيه النصبُ على الخفض للفرق جمعَ المؤنث السالم، ولم يكن جمعَ التكسير الذي يشبهه في اللفظ لأنه لا شَبَهَ بين أَبْياتٍ وأمثالِه وبين جمع المذكر السالم، ولا هو فرعه، فحُمل عليه لذلك. هكذا ذكر بعضُ أصحابنا[1] عن ابن كَيْسان. ونقل غيرُه أن ذلك تعليل الكوفيين، وأنَّ ابن كيسان وافق الجماعة، وأن ما فيه هاء الجمع ضارع التثنية والجمع، فجُعل إعرابه على وجهين لئلا يخالفهما.

وقوله: **وإنْ سُمِّي به فكذلك** أي: فيُنصب بالكسرة وإنْ كان قد زال معنى الجمعية منه بكونه صار عَلَماً، فتقول فيمن يُسمى هِنْدات: هذه هنداتٌ[2]، ورأيت هِنْداتٍ، ومررت بهنداتٍ، كما تقول إذا كان جمعاً لِهنْد، كما فعلوا ذلك بجمع المذكر السالم إذا سُمِّي به، فإنك تقول لمن يُسمى زَيْدِين[3]: قام زَيدُونَ، ورأيت زَيدِينَ، ومررت بزيدِينَ، كما تقول إذا كان جمعاً لِزَيْدٍ.

وقوله: **والأَعْرَفُ حينئذ بقاءُ تنوينهِ** أي: حين إذ يُسمى به، فيكون عَلَماً يبقى فيه التنوين، كما يبقى حين كان جمعاً. قال المصنف في الشرح: «ومِن العرب مَن يكتفي بعد التسمية بتقابل الكسرة للياء، ويُسقط التنوين،

---

(١) هو الأبذي. شرح الجزولية ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢) هذه هندات: سقط من ك.

(٣) ك: بزيدين.

فيقول: هذه عَرَفاتُ، ورأيت عَرَفاتِ، ومررت بعَرَفاتِ»[1].

وقوله: **وقد يُجعل كأَرْطاةَ عَلَماً** قال المصنف في الشرح[1]: «ومنهم ـ يعني من العرب ـ من يقول: رأيت عرفاتَ، ومررت بعرفاتَ، فيُلحق لفظَه بلفظ ما لا ينصرف. وإلى هذه اللغة الإشارة بقولنا: «وقد يُجعل كأَرطاةَ عَلَماً»، أي: يُجعل كواحدٍ زِيدَ في آخره ألفٌ وتاء كأَرْطاة[2] وعَلْقاة[3] وسِعْلاة»[4] انتهى كلامه.

وقد تكلمنا على كلامه هنا في كتاب «التكميل لشرح التسهيل» في «باب التسمية بلفظ كائن ما كان»، ونحن نتكلم عليه هنا؛ إذ الكلام هنا على ذلك أَمَسُّ، فنقول: ذَكر المصنف أنَّ إعرابَه إعرابَ ما لا ينصرف لُغةٌ[5]، وهو خلاف مذهب البصريين، والمنقول عن البصريين[6] أنه إذا[7] سُمي بهذا الجمع يجوز فيه وجهان:

أحدُهما: إعرابُه كإعرابه قبل أن يُسمى به[8].

والآخرُ: أن يُحذف منه التنوين، ويبقى مرفوعاً بالضمة، منصوباً ومجروراً بالكسرة، من غير تنوين في الأحوال/ الثلاثة، ومن ذلك قول [١:٣٥/أ]

---

(١) شرح التسهيل ١: ٤٢.

(٢) الأرطاة: واحدة الأرطى، وهو شجر يدبغ به.

(٣) العلقاة: واحدة العلقى، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ.

(٤) السعلاة: الغول.

(٥) ذكر هذا قبله ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٤٩٦ ـ ٤٩٧ وراجع شرح جمل الزجاجي ٢: ٢٣٠، ٤٧٥.

(٦) الكتاب ٣: ٢٣٣ ـ ٢٣٤ والمقتضب ٣: ٣٣١ ـ ٣٣٤ والأصول ٢: ١٠٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٩٨/أ ـ ٩٨/ب.

(٧) إذا: سقط من ك.

(٨) قال ابن مالك: «هذه اللغة الجيدة» شرح الكافية الشافية ص ٢٠٥. وذكر فيه أيضاً الوجه الآخر. وراجع في هذه اللغات معاني القرآن للأخفش ص ١٦٤ ـ ١٦٥ وشرح المفصل ١: ٤٦ ـ ٤٧ و٩: ٣٤ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٣٠، ٤٧٥ والدر المصون ٢: ٣٣١ ـ ٣٣٢ والخزانة ١: ٥٦ ـ ٥٧ [الشاهد الثالث].

الشاعر[1]:

تَنَوَّرْتُها مِن أَذْرِعاتِ وأَهلُها ....

في رواية من رواه بالكسر دون تنوين[2].

وأجاز الكوفيون الوجه الأول، وأجازوا[3] وجهاً ثانياً، وهو منع الصرف، فيضم رفعاً، ويفتح نصباً وجراً، كما يُفعل بفاطمة.

قال أصحابنا: ومذهبُ البصريين صَحَّت به الرواية، ويقتضيه القياس؛ لأن التاء في هندات بعد التسمية باقية على حكمها؛ ألا ترى أنها لا تقلب هاء في الوقف، كما كانت لا تقلب قبل التسمية، ولو كانت محكوماً لها بحكم فاطمة لقُلبتْ هاء في الوقف، كما تُقلب في فاطمة، فإذا ثبت أنها محكوم لها بحكم تاء الجمع وجب أن تكون مكسورة نصباً وخفضاً. انتهى.

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يقول المصنف إنَّ إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف لغة؟ وليس للكوفيين دليل في ذلك من سماع، ولا أُورِدَ عنهم في ذلك شيء، وإنما قالوه بالقياس على فاطمة لمَّا اجتمع فيه التأنيث والعلمية.

وقال بعض النحويين ما نَصُّه: «وأَجاز الكوفيون[4] فتح هذه التاء إذا سَمَّوا بما هي فيه، وأن تُفتح في موضع الخفض والنصب في الشعر، وأنشدوا:

---

(١) هو امرؤ القيس. وعجز البيت: بِيَثْرِبَ أَدنى دارِها نَظَرٌ عالي. ديوانه ص ٣١ والكتاب ٣: ٢٣٣ والمقتضب ٣: ٣٣٣ و٤: ٣٨ وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧. تنورتها: نظرت إلى نارها. وأذرعات: بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء وعمّان. ونظر عال: مرتفع بعيد.

(٢) المقتضب ٣: ٣٣٣ والأصول ٢: ١٠٦ ـ ١٠٧ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٢٧٣ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٣٠ ـ ٢٣١ وشرح الكافية ١: ١٤ والخزانة ١: ٥٦ ـ ٦٩ [الشاهد الثالث]. وقد حكم ابن عصفور على هذه الرواية بأنها غير صحيحة.

(٣) المحرر الوجيز ١: ٢٧٤. ونسبه أبو حيان في البحر المحيط ٢: ٩٣ إلى الأخفش أيضاً.

(٤) مذهب الكوفيين ذكره أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١: ٢٩٦ ونسبه إلى الأخفش أيضاً، وأنشد بيت امرئ القيس التالي، ولم يذكر أنهم قصروه على الشعر. وراجع معاني القرآن للأخفش ص ١٦٥.

تَنَوَّرتُها مِن أَذْرِعاتَ وأهلُها بِيَثْرِبَ، أَدْنى دارها نَظَرٌ عالي

وفتحُها عند البصريين لا يجوز البتةَ لأنها بمنزلة الياء في مُسلِمينَ، وتركُ التنوين عندهم جائز في الشعر، وإثباتُه أحسنُ لأنه بمنزلة النون في مُسلِمينَ» انتهى كلامه.

فتلخص من هذا النقل أن البصريين لا يُجيزون إذا سُمي به أن تفتح التاء البتةَ، وأن الكوفيين جَوَّزوا ذلك في الشعر، وأن البصريين تَرْكُ التنوين عندهم جائزٌ في الشعر، وكل هذه الأحكام مخالفة لما قاله المصنف. أما فتحُ التاء حالة الجر فجَعَله لغة، ولم يذكر أن ذلك لا يجوز على مذهب البصريين، وناهيك من مذهب البصريين، وقد جهله، ولا أنَّ ذلك أجازه الكوفيون في الشعر. وأمَّا حذفُ التنوين مطلقاً والجرُّ بالكسرة فذَكر أنَّ ذلك قولُ العرب وأنَّه لغة، وهؤلاء البصريون يجعلون ذلك جائزاً في الشعر.

وفي البسيط ما مُلَخَّصُه: «لِلعربِ فيه عند التسمية مذهبان: الأكثرُ والأشهرُ إثباتُ التنوين، ومعاملتُه معاملة النكرة. والثاني أن تُنَزَّل هذه التاءُ منزلةَ تاء فاطمة، بحذف التنوين، وبفتحها نصباً وجراً، وبرفعها رفعاً، وأنشدوا للأعشى[1]:

تَخَيَّرَها أخو عاناتَ دَهْراً ورَجَّى نَفْعَها عاماً فعاما

وهو قول أبي الحسن[2]. وقال المبرد[3] والزَّجَّاج[4]: إذا حُذف التنوين وَجَبَ الكسر، ولا يجوز الفتح، وأنشدا:

تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتِ. . . . . .

(١) ديوانه ص ٢٤٧ وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧. عانات: بلد بالشام.
(٢) معاني القرآن له ص ١٦٥ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٩٦.
(٣) المقتضب ٤: ٣٧ ـ ٣٨.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

بالكسر بغير تنوين. وقال الأصمعي[1]: «تَرْكُ التنوين مع الكسر خطأٌ».

ص: **وتَنوبُ الواوُ عن الضمة، والألفُ عن/ الفتحة، والياءُ عن** [١:٣٥/ب] **الكسرة، فيما أضيف إلى غير ياءِ المتكلم من أبٍ، وأخٍ، وحَمٍ غيرَ مُماثِلٍ قَرْواً وقَرْءاً وخَطَأً، وفَمٍ بلا ميمٍ، وفي ذِي بمعنى صاحب، والتزامُ نَقْصِ هَنٍ أَعْرَفُ مِن إلحاقِه بهنَّ.**

ش: لما ذَكر المصنفُ نيابةَ الحركة عن الحركة أَخذ يذكُر نيابة الحرف عن الحركة، فذكر أنَّ حروف العلةَ تنوب فيما أُضيف إلى غير ياء المتكلم، فشمَل ما أُضيف إلى الظاهر والمضمر غير الياء، نحو: قام أخو زيدٍ، ورأيتُ أخاه، ومررت بأخيك.

وهذا شرطٌ واحدٌ ذَكَره، وأَهمل شرطين:

أحدهما: أن لا يكون شيء منها مصغراً، فإنه إذ ذاك لا تنوب فيه الحروف، بل تقول: جاءَ أُخَيُّ زيدٍ، وهذا أُبَيُّ خالدٍ، وحُمَيُّ جعفرٍ، وفُوَيْهُ عمرٍو.

الثاني: أن يكون مفرداً، أي: ليس مثنى ولا مجموعاً؛ لأنه إذ ذاك يصير حكمُه حكمَ المثنى والمجموع.

والعذر للمصنف في إهمال هذين الشرطين هو أنه عَلَّقَ الحكمَ بعين لفظ أَبٍ وأخواته، فإذا صُغِّرَ أو ثُنِّي أو جُمع فليس نفس اللفظ المعلق عليه الحكم، وأصحابُنا يقولون[2]: ما دامت مُكَبَّرةً مفردةً مضافةً لغير الياء.

وقولُه: **إلى غير ياء المتكلم** احترازٌ من أن تضاف إلى الياء، فإنها إذ ذاك تذهب حروف العلة، فتقول: قام أَبِي وأَخِي وحَمِي، وسيأتي الكلام على إضافتها إلى الياء في آخر فصل الإضافة إن شاء الله.

---

(١) حكى قولَ الأصمعيِّ السيرافيُّ في شرح الكتاب ٤: ٩٨/ب.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٥ والمباحث الكاملية ١: ٧٥ وشرح الجزولية ص ١٤٢.

وقولُه من أَبٍ وأَخٍ لا خلاف بين البصريين[1] أن وزنهما فَعَلٌ بدليل أَبَوانِ[2] وأَخَوانِ وآباء وأَخاء، قال س: «هذا جِماعُ فَعَلٍ»[3]. وبدليل إخراج أَبٍ على الأصل في قول الشاعر[4]:

تَقولُ ابْنَتي لمَّا رَأَتنيَ شاحِباً: كأنَّكَ فينا يا أَباتِ غَرِيبُ

جعله مثل عَصًا.

وزعم الكسائي والفراء[5] أن وزنهما فَعْلٌ بسكون العين، وأنشد الفراء والكسائي[6]:

لِأَخْوَيْنِ كانا خيرَ أَخْوَيْنِ شِيمةً وأَنفعَه في حاجة لي أُرِيدُها

وقال رجل من بني طَيِّئ[7]:

ما المرءُ أَخْوَكَ إن لم تُلْفِهِ وَزَراً عند الكريهة مِعْواناً على النُّوَبِ

قال الفراء: اسْتُثقلت فيه الواو، فحُذفت كما حذفوها من غَدٍ. قال: وإنما عَرَّبوا الأَبَ والأَخَ من مكانين، ولم يفعلوا ذلك في غَدٍ ويَدٍ ودَمٍ لأن في أول أَبٍ ألفاً، والعرب قد تترك الهمزة من أَبٍ وأَخٍ، فلما اجتمع عليهما[8]

---

(١) الكتاب ٣: ٣٦٣، ٥٩٧ وسر صناعة الإعراب ص ١٥٠ والخصائص ١: ٣٣٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٤ وشرح الملوكي ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨ والمباحث الكاملية ١: ٨٠ وتوضيح المقاصد ١: ٧٨.

(٢) خالف في هذا الفارسي. المسائل الشيرازيات ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ (وزن أب). ورُدَّ عليه. شرح المقدمة الجزولية ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٣) الكتاب ٣: ٣٦٣.

(٤) هو أبو الحَدْرَجان كما في النوادر ص ٥٧٥. وهو بغير نسبة في معاني القرآن للأخفش ص ٧٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٧ والخصائص ١: ٣٣٩ واللسان (أبى) ١٨: ٨ والمقاصد النحوية ٤: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٥) المباحث الكاملية ١: ٨٠ حيث ذكر مذهب الفراء في «أخوك».

(٦) نسب البيت في اللسان (أخو) ١٨: ٢٠ لخليج الأَعْيَويّ، وقبله بيت آخر، وذكر أن ابن الأعرابي أنشدهما. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٤٥.

(٧) شرح التسهيل ١: ٤٥.

(٨) ك، ص: عليها.

ذهاب الواو من آخرهما والهمزة من أولهما، وبقي الحرف اسماً، كرهوا أن يكون اسم على حرف واحد، فذهبوا به إلى مثل ذِي وذُو وفِي وفُو. انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء فاسد لوجود هذا الإعراب من مكانين على زعمه في حَمٍ وهَنٍ، وليس أولهما همزة. وأما قوله: «إنه معرب من مكانين» فسيأتي ذكر فساده[1].

وأما حَمٌ فوزنه فَعَلٌ عند البصريين[2]، قالوا أَحْماءٌ. وقال الفراء[3]: الأصل حَمْوٌ بإسكان الميم. والحَمُ: أبو زوج المرأة وغيرُه من أقاربه، هذا المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة.

/ وقوله: غيرَ مُماثلٍ هذا قيدٌ في حَمٍ خاصة، فإذا ماثل شيئاً من مُوازنه [١:٣٦/أ] كان إعرابه بالحركات الظاهرة كإعرابه، فتقول: هذا حَمْوُكَ وحَمْؤُكَ وحَمَؤُكَ.

وقوله: وفِمٍ بلا ميمٍ هو معطوف على قوله: «مِن أَبٍ وأَخٍ وحَمٍ»، وداخلٌ في قيد ما أضيف إلى غير متكلم، فيشمُل ذلك إضافَته إلى الظاهر وإلى المضمر غير الياء، فتقول: هذا فُو زيدٍ، ورأيت فا زيدٍ، ونظرت إلى فِي زيدٍ، وهذا فُوه، ورأيت فاه، ونظرت إلى فِيك، قال الشاعر[4]:

لَعَمْري لَسَعْدٌ حيثُ حُلَّتْ دِيارُهُ أَحَبُّ إلينا منك فا فَرَسٍ حَمِرْ

وقال[5]:

---

(١) سيأتي في ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٤ وشرح الملوكي ص ٣٩٢، ٣٩٦ وشرح المفصل ١: ٥٢ ـ ٥٣ والتوطئة ص ١٢٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٦٤ ـ ٣٧٠ والمباحث الكاملية ١: ٨٠ وتوضيح المقاصد ١: ٧٨.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٤٠ وتهذيبه ص ٧١٢.

(٤) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١١٣ والتاج (حمر). فرس حَمِر: تغيرت رائحة فيه من أكل الشعير. يعيّره بالبَخَر، أراد: يافا فرس حَمِرٍ، لقّبه بفي فرسٍ حَمِر لنَتْن فيه.

(٥) هو علقمة الفحل. ديوانه ص ٥٩. يذكر ظليمًا شَبَّه به ناقته، لأياً تبيِّنُه: لا تتبينه إلا بعد مشقة =

فُـوهُ كَشَـقِّ العَصـا، لأْيـاً تَبَيَّنُـهُ أَصَكُّ، ما يَسمعُ الأصواتَ، مَصْلُومُ

ووزنُه عند الخليل[1] وس[1] فَعْلٌ بدليل جمعه على أَفْواه كسَوْط وأَسْواط. وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْلٌ بضم الفاء. واسْتُدِلَّ[2] لـ «س» بقول الفصحاء فَمٌ بفتح الفاء حالة التعويض. ونظيرُ هذا استدلال س[3] على أنَّ ابْناً مفتوح الفاء بقولهم بَنُونَ.

وقوله: وفي ذي بمعنى صاحِب هذا معطوف على المجرور بـ «في» من قوله: «فيما أضيف» لا معطوف[4] على المجرور بـ «مِن»، ولذلك كرر «في»، وإنما فَعل ذلك لأن «ذا» بمعنى صاحب لا يُضاف إلى ضمير مطلقاً، سواء أكان ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم، على أن في إضافته إلى المضمر خلافاً[5]، س منعه[6]، والمبرد أجازه[7]، وقال صاحب البديع: لم يرد مضافاً للضمير إلا مجموعاً، وقد جاء مجموعاً غيرَ مضاف[8]:

فـلا أَعْنـي بـذلـكَ أَسْفَلِيكـم ولكنّـي أُريـدُ بـه الـذَّوِينـا

ومَن أجاز ذلك قال في الإضافة إلى ياء المتكلمِ «ذِيَّ» كقولهم فِيَّ[9].

= وجهد. المصلوم: المقطوع الأذن من الأصل، وبذلك توصف النعام. وظليم أصك: أي لتقارب ركبتيه يصيب بعضها بعضاً إذا عدا. وفي الديوان أَسَكّ». أي: أسكّ الأذنين، والسكك: صغر الأذن وضيقها ولزوقها بالرأس وقلة إشرافها.

(١) الكتاب ٣: ٣٦٥. ك: الخليل وكس.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٤١٤. ك: واستدل س.

(٣) الكتاب ٣: ٣٦٤.

(٤) في النسخ كلها: «معطوفاً». وأثبت ما في المطبوعة.

(٥) ك: خلاف.

(٦) الكتاب ٣: ٤١٢.

(٧) ذكر في المقتضب ٣: ١٢٠ أنه لا يضاف إلى المضمر. والذي نسب إلى المبرد إجازة ذلك هو القواس في شرح ألفية ابن معط ص ٢٥٤.

(٨) البيت للكميت. شرح هاشمياته ص ٢٩٢ والكتاب ٣: ٢٨٢ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٥، ١٩١ والخزانة ١: ١٣٩ ـ ١٤٧ [الشاهد ١٦]. يعني بالذَّوِين ملوكهم مثل ذي يَزَن وذي كَلاع وذي جَدَن وذي نُواس.

(٩) والأصل ذِوِي بكسر الواو بسبب ياء المتكلم، وكسر الذال إتباعاً لتلك الكسرة، ثم سُكِّنت =

وسيأتي ذلك مُستوفًى في باب الإضافة إن شاء الله.

واحترز المصنف بقوله: «بمعنى صاحب» من «ذِي» التي يُشار بها إلى مؤنث. ويَرِدُ عليه «ذُو» الطائية في بعض لغات طَيِّئ، فإنها تُعرب[1]، فتقول: جاء[2] ذُو قامَ، ورأيت ذا قامَ، ومررت بذِي قامَ، وليست بمعنى صاحب، وسيأتي ذكرها في الموصولات.

ووزنُ ذِي بمعنى صاحب عند س[3] فَعَلٌ، وأصله ذَوَيٌ، حُذفت لامُه. ولو سَمَّيت به على مذهبه أتممت[4]. ويدلُّ على أن هذا[5] أصله قولهم: «ذَواتا» في التثنية، فعادت اللام، كما قالوا في تثنية أَبٍ: أَبَوانِ، ودلَّ ذلك على أن وزنه فَعَلٌ، وهو ـ عنده ـ من باب طَوَيتُ[6]. وبه قال أبو الحسن[7]، واحتج بهذه الحجة.

وقال أبو علي[8] وابن جني[9]: لا يلزم هذا لأنه لمَّا استمرَّ تحريكُ

= الواو استثقالاً للكسرة فيها، وقلبت ياء، وأُدغمت في ياء المتكلم. شرح الجزولية ص ١٦٢.

(١) المقرب ١: ٥٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٨ ـ ٨٩ وتخليص الشواهد ص ٥٤.

(٢) ك: جاءني.

(٣) الكتاب ٣: ٢٦٢ ـ ٢٦٣، ٣٦٦.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦٢.

(٥) ك: هذه.

(٦) لأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه واوان. الكتاب ٤: ٣٩٩ ـ ٤٠٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٧٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٦، ٢٤٧ ـ ٢٥٤ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٧) الأصول ٣: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٨) كذا. وقد استدل بـ «ذواتا» على أن عين «ذَوا» مفتوحة. شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٥، ١٩١. وقال في وزن «أَبٍ»: «ولا يدل قولهم أَبَوانِ وتحرُّك العين التي هي الباء منه في قول سيبويه على أن الكلمة فَعَلٌ لأنه قد قالوا في تثنية دَمٍ دَمَيانِ، ودَمٌ عنده فَعْلٌ، فكذلك تحرك العين في أبوانِ لا يدل على ذلك». المسائل الشيرازيات ص ٣٨٢ـ٣٨٣ (وزن أَبٍ).

(٩) المنصف ١: ٦٣ ـ ٦٤ و٢: ١٣٧ ـ ١٤٩ ولم يذكر في هذين الموضعين «ذا».

العين لحذف اللام لم يُعتبر ردُّها لأنه عارِض، فتركوها محركة كما قالوا: غَدَوِيّ ودَمَوِيّ، وقد قال الشاعر[1]:

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ ....

والجمهور على أنه فَعْلٌ[2]. على أنَّ النحاس حَكى أنَّ من النحويين مَن جعله فَعَلاً[3] بهذا البيت. وهذا يلزم في مذهب س. وقد احتج[4] أبو العباس[5] في «دَم» أنه فَعَلٌ بقول الشاعر[6]:

[١: ٣٦/ب] ..... /جَرى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقينِ

---

(١) هذا صدر بيت لم يعرف قائله، وعجزه: قد يمنعانك أن تُضامَ وتُضْهَدا. وهو في المنصف ١: ٦٤ و٢: ١٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣١ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٦٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ١١٣ ـ ١١٤ والخزانة ٧: ٤٧٦ ـ ٤٨٢ [الشاهد ٥٦٤]. محلم: من ملوك اليمن. تُضام: تُظلم. وتُضهد: تُقهر. ويروى آخره أيضاً: وتُقْهَرا، وتُهْضَما.

(٢) أي: إن أصل يَدٍ: يَدْيٌ بفتح فسكون. الكتاب ٣: ٣٥٨، ٥٩٧ والمقتضب ١: ٣٢ والأصول ٣: ٣٢٤ ومجالس العلماء ص ٣٢٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ١١٢/أ، ١٥٨/ب والمسائل العضديات ص ٢١٨ وسر صناعة الإعراب ص ٧٢٩ والمنصف ١: ٦٤ و٢: ١٤٨ وفيه أنهم أجمعوا على سكون العين من «يد». وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٠ ـ ٢٣١ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٩٤ وشرح الملوكي ص ٢٨٢، ٤١٠ ـ ٤١٢.

(٣) قيل: بعض العرب يقول في اليد «يَدا» في الأحوال كلها، يجعله مقصوراً، فيكون «يَدَيان» تثنية «يَدا» هذه. شرح المفصل ٤: ١٥١ ـ ١٥٣ وشرح الكافية ٢: ١٧٦ حيث قال: «ولم يستبعد السيرافي أن يكون أصل يَدٍ فَعَلٌ متحرك العين، كقوله:

يـا رُبَّ سـارٍ بـاتَ مـا تَـوَسَّـدا إلا ذراعَ العَنْسِ أو كَـفَّ اليَـدا»

وراجع الخزانة ٧: ٤٧٦ ـ ٤٨٢ [الشاهد ٥٦٤] و٤٩٨ ـ ٤٩٩ [الشاهد ٥٦٧]. وقال النحاس: «ويَدٌ فَعْلٌ بلا اختلاف لقولهم في جمعها: أَيْدٍ» صناعة الكتاب ص ١٩٠.

(٤) ك: واحتج.

(٥) المقتضب ١: ٢٣١ و٣: ١٥٣.

(٦) هو علي بن بدال بن سليم كما في الخزانة ٧: ٤٨٢ ـ ٤٨٩ [الشاهد ٥٦٥] حيث أطال في تخريجه. وصدره: فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا. وهو بغير نسبة في المقتضب ١: ٢٣١، و٢: ٢٣٨ و٣: ١٥٣ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥ والمنصف ٢: ١٤٨. وراجع أمالي بن الشجري ٢: ٢٢٨ حيث أطاب المحقق في تخريجه. وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين، فلو ذُبحا على حجر لذهب دم هذا يَمْنةً ودم ذاك يَسْرةً.

والأكثرُ على أن هذا لا يلزم لِما تقدَّم. وذهب الخليلُ[1] إلى أن وزنه فَعْلٌ، وأنه من باب قُوَّة، فأصله ذَوٌ مثل قَوّ. وقال ابن كَيْسان: يحتمل الوزنين جميعاً.

ومما يُعَكِّر على مذهب س في أنَّ أصله ذَوَيٌ، ثم صار ذَوًى، ثم حُذفت اللام، أنهم قالوا: ذَوُو مـالٍ، فلو كان أصل هذه الواو الفتح على ما زعم س لقالوا: ذَوَوْ مالٍ كما قالوا: مُصْطَفَوْ زيدٍ؛ فكانت الألف تسقط لمكان واو الجمع، وينفتح ما قبل الواو ليدل على المحذوف.

وقوله: **والتزامُ نقص هَنٍ أعرفُ من إلحاقه بهنَّ أما إلحاقُه بهن وإعرابُه** بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً ففي ذلك خلاف:

ذهب الفراء[2] إلى أنه ليس من هذه الأسماء، قال الفراء: وأمَّا ما لم يتمّ في حال، وجاء منقوصاً، فقولهم دَمٌ، ومثله هَنٌ وهَنة، قال: فهذا لم نجد له في الواحد تماماً.

وذهب س إلى أنه من هذه الأسماء، قال س[3]: «ومن العرب من يقول هَنُوك وهَناك ومررت بِهَنِيك، ويقولون هَنَوانِ، فيجريه مجرى الأب». انتهى. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. ولمَّا لم يكن ذلك بالمشهور في كلام العرب لم يعدّه كثير من النحويين منها، والمشهور نقصه كما قال الفراء، وفي الحديث «مَنْ تَعَزَّى بعزاء الجاهلية فأَعِضُّوه بِهَنِ أبيه لا[4]

---

(١) الكتاب ٣: ٢٦٣ وشرحه للسيرافي ٤: ١١٢/أ. وقال السيرافي: «وكان الزجاج يذهب مذهب الخليل. ومن حجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها إلا بثَبَت، ولم يقم الدليل على أن العين متحركة». وقال ابن الخباز: «والذي حداه على ذلك أنَّ أكثر ما حُذفت لامُه مما جاء على حرفين واويٌّ كأبٍ وأخٍ وحَمٍ وهَنٍ وابْنٍ وابنةٍ واسْمٍ وغَدٍ ودَمٍ في أحد القولين» النهاية ص ٣٢١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٤ والتوطئة ص ١٢٥.

(٣) الكتاب ٣: ٣٦٠.

(٤) ك: ولا. وكذا في النهاية في غريب الحديث ٥: ٢٧٨ وشرح التسهيل ١: ٤٤.

تَكْنُوا»[1]، ورُوي عن عليّ رضي الله عنه «مَن يَطُلْ هَنُ أَبيه يَنْتَطِقْ به»[2]، وقال[3]:

رُحْتِ وفي رِجْلَيكِ ما فيهما وقد بَدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

أراد: هَنُكِ، فسكن كما يسكن عَضُد. ووزن هَنٍ أيضاً فَعَلٌ عند البصريين[4].

ص: وقد تُشَدَّدُ نونُه، وخاءُ أَخٍ، وباءُ أَبٍ، وقد يقال أَخْوٌ، وقد يُقْصَرُ حَمٌ[5] وهُما أو يلزمُهـا النقصُ كَيدٍ ودَمٍ، ورُبَّما قُصِرا، أو ضُعِّفَ دَمٌ.

ش: مثالُ تشديد نون هَنٍ قولُ عبد بني الحَسْحاس[6]:

ألا ليتَ شِعْري هل أَبِيتَنَّ ليلةً وهَنِّي جَاذٍ بينَ لِهْزِمَتَيْ هَنِ

وتشديدُ خاء أَخٍ[7] ـ فيكون كفَخٍّ ـ وباء أَبٍ ذكره الأزهري[8]، وأنه يقال

---

(١) خرّجه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١: الحديث ٢٦٩. والمعنى: قولوا له: عَضَّ أَيْرَ أبيك.

(٢) جمهرة الأمثال ٢:٢٥٤ والمستقصى ٢:٣٦٣ وشرح التسهيل ١:٤٤. وهو بغير نسبة في مجمع الأمثال ٢:٣٠٠. ويروى «أير أبيه». والمعنى: من كثر إخوته اشتد ظهره وعزّ، وضرب المنطقة مثلاً لأنها تشد الظهر.

(٣) هو الفرزدق أو الأقيشر الأسدي. الكتاب ٤:٢٠٣ وشرح التسهيل ١:٤٤ والخزانة ٤:٤٨٤ ـ ٤٩٢ [الشاهد ٣٣٠]. وراجع أمالي ابن الشجري ٢:٢٣٥ حيث حرّر المحقق نسبة البيت.

(٤) الكتاب ٣:٣٦١، ٣٦٣ ـ ٣٦٤ وشرحه للسيرافي ٤: ٩٢/أ والمسائل العضديات ص ٣٠ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٩ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٣٤ وشرح الملوكي ص ٣٩٩ وشرح المفصل ١:٥٢ ـ ٥٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٩ وتوضيح المقاصد ١:٧٨.

(٥) س، ك: دم.

(٦) كذا في شرح التسهيل ١:٤٥ حيث ذكر اسمه، وهو سُحيم. وآخره فيه «هند». وليس في ديوانه المطبوع بتحقيق الميمني. وهو بغير نسبة في اللسان (هنا) ٢٠:٢٤٤ والنهاية ص ٣١١. واللهزمتان: مَضِيغتان عَلِيَّتان في أصل الحنكين في أسفل الشُّدْقَين، واستعارهما الشاعر للهن. وجذا الشيءُ: ثبت قائماً.

(٧) تهذيب اللغة (أخ) ٧:٦٢٣ والنهاية ص ٣٠٩ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٧٧ وشرح التسهيل ١:٤٥ وشرح الجزولية ص ١٦١.

(٨) تهذيب اللغة (أبا) ١٥:٦٠٣ وشرح التسهيل ١:٤٥.

في الاشتقاق: اسْتَأْبَبْتُ فلاناً، بباءين، أي: اتَّخذتُه أباً.

وقوله: **وقد يُقال أَخْوٌ** قد ذكرنا[1] الدليل على ذلك فيما أنشد الكسائي والفراء دليلاً على أن وزنه فَعْلٌ بسكون العين.

وقوله: **وقد يُقْصَرُ حَمٌ وهُما** وهذا هو الأصل؛ لأنه من حيث وزنها فَعَلٌ كان يلزم القصر فيها، سواء أضيفت أم لم تُضَف، فتقول: قام حَماك وأباك وأخاك، وقام أباً وأخاً وحَماً، وقَصرُ حَمٍ مشهور، نَصَّ عليه أصحابنا[2]، ومنه قيل للمرأة حَماة، وحكاه أبو عُبيد عن الأصمعي. وأمَّا قصرُ أَبٍ فقال الفراء[3]: من العرب من يقول: هذا أباك، بالألف على كل حال، وقال[4]:

إنَّ أَبــاهــا وأَبــا أَبــاهــا قد بَلَغا في المجدِ غايتاها

وأمَّا قصرُ أَخٍ فزعم الفراءُ أنَّ قَصرَ أَخٍ لم يسمعه كما سمعه في أَبٍ. وأَجاز ذلك هشام، أجاز: جاءني أخاك، ومررت/ بأخاك، وحَكى[5] [1/37:1] «مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَلٌ»[6]، وأنشد المصنف في الشرح مستدلاً على قصر

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢) الجزولية ص ١٩ وشرحها للشلوبين ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣ والمباحث الكاملية ١: ٨٣ وشرح الجزولية ص ١٥٨.

(٣) نَسب القول بقصر أب وأخ إلى الفراء الشلوبينُ في شرح المقدمة الجزولية ص ٣٧٦ واللورقيُّ في المباحث الكاملية ١: ٨٤ ونص على أن غير الفراء ذكر ذلك أيضاً. وقال الشلوبين في ص ٣٤٤: «وذكر الفراءُ اختلاف اللغات في هذه الأسماء، واحتفل فيها احتفالاً كلياً» يعني الأسماء الستة. وانظر أيضاً التوطئة ص ١٢٥.

(٤) هو أبو النجم أو رؤبة أو رجل من بني الحارث. ديوان أبي النجم ص ٢٢٧ وملحقات ديوان رؤبة ص ١٦٨ والمقاصد النحوية ١: ١٣٣ والخزانة ٤: ٤٥٥ ـ ٤٥٦ [الشاهد ٥٥٩]. وراجع تحقيقنا ذلك في سر صناعة الإعراب ص ٧٠٥ [الهامش ٥].

(٥) أي: هشام، كما في إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٩٨.

(٦) هذا مثل يُضرب لمن يُحمل على ما ليس من شأنه، وقائله أبو جَنْدَب خال بَيْهَس. الفاخر ص ٦٢ ـ ٦٣ وأمثال أبي عبيد ص ٢٧١ وجمهرة الأمثال ٢: ٢٤٢ ومجمع الأمثال ٢: ٣١٨ والرواية فيها كلها «أخوك» وروي مقصوراً في إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٩٨ وأمالي =

الأخ[1]:

أخـاك الـذي إنْ تَـدْعُـهُ لِمُلِمَّـةٍ يُجِبْكَ بما تَبْغي، ويَكْفِكَ مَن يَبْغِي
وإنْ تَجْفُـه يـومـاً فليـس مكـافئـاً فَيُطْمِعَ ذا التَّزويرِ والوَشْيِ أن يُصْغِي

ولا دليل فيه لأنه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل، التقدير: الزمْ أخاك، وإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سَقط به الاستدلالُ.

والضمير في قوله: **أو يَلزمُها النقصُ** عائد على أَخٍ وأَبٍ وحَمٍ، ويعني بالنقص حذف لاماتها كحذف لام غَدٍ وشبهه، فمِن نَقْص أَبٍ قولُ الراجز[2]:

بِـأَبِـهِ اقْتَـدى عَـدِيٌّ فـي الكَـرَمْ ومَـن يُشـابِـهْ أَبَـهُ فَمـا ظَلَـمْ

وقولُ الآخر[3]:

سِوى أَبِكَ الأَدْنى وأنَّ مُحَمَّداً عَلا كُلَّ عالٍ يا بنَ عَمِّ مُحمدِ

ومن نقصِ أَخٍ ما حكاه أبو زيد من قولهم: «جاءني أَخُكَ». وأجاز الفراء[4]: هذا أَبُكَ وأَخُكَ. فدل ذلك على أنه لغة لا ضرورة.

وأمَّا نَقصُ حَمٍ فحكى الفراءُ[5] أنه يقال: هذا حَمُكَ. وأنكر هذه اللغة البصريون، قال س في النسب إلى حَمٍ: حَمَوِيّ، قال: «ولا يجوزُ إلا

= السهيلي ص ١١٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٩ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٧٦ والمباحث الكاملية ١: ٨٢ والبسيط ص ١٩٠.

(١) شرح التسهيل ١: ٤٥ وشرح شذور الذهب ص ٢٢٣ وتخليص الشواهد ص ٦٢. الملمة: النازلة من نوازل الدهر. بما تبغي: بما تطلب. ومن يبغي: من يجور ويظلم. وفي شرح التسهيل: لِما تبغي. وفيه وفي شرح الشذور: فيَطمعَ ذو التزوير.

(٢) نسب الرجز إلى رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٨٢ وشرح التسهيل ١: ٤٦ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٨ والدر المصون ١: ٢٨٧.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ص ٤٠٠ والخصائص ١: ٣٣٩ واللسان (أبي) ١٨: ٧ والنهاية ص ٣٠٨ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٢ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٨.

(٤) ذكر الزجاجي في مجالس العلماء ص ٣٢٩ أنه لغة. وذكر اللورقي في المباحث الكاملية ١: ٨٤ أنه ذكر هذه اللغة الفراءُ وغيره.

(٥) إصلاح المنطق ص ٣٤٠ وتهذيب اللغة (حمى) ٥: ٢٧٢.

ذا»[1]، ولو جاز أن تقول: «هذا حَمُكَ» لجاز أن تقول في النسب: حَمِيّ، كما تقول إلى يَدٍ: يَدِيّ ويَدَوِيّ.

فتلخصَ في أَبٍ وأَخٍ وحَمٍ القَصرُ والنقصُ ومصاحبةُ الحروف حالة الإضافة، وفي أَبٍ وأَخٍ التشديدُ، وفي أَخٍ وحَمٍ بناؤه على فَعْلٍ، وفي حَمٍ بناؤه مهموزاً على فَعْلٍ أو فَعَلٍ، وفي هَنٍ النقصُ والتشديدُ ومصاحبةُ الحروف حالة الإضافة. وترتيبُ لغات حَمٍ في الجودة: مصاحبةُ الحروف، فالإتمامُ[2] على فَعْلٍ بالواو كدَلْو، فالقصرُ، فالنقصُ، فالإتمامُ على فَعْلٍ بالهمز، فعلى فَعَلٍ بالهمز، ذكره بعضُ أصحابنا[3].

وقولُه: **كيَدٍ ودَمٍ، ورُبَّما قُصِرا** استطرد مِن ذكرِ لغات هذه الأسماء إلى ذكر لغةِ غيرِها مما شبهها به، ومَن غَلب عليه حُبُّ شيءٍ استغرقَه، وليس من الضروري ذكرُ لغاتِ هذه الأسماء فضلاً عن ذكر ما شُبهت به، ولا هو داخل في علم النحو. وأَنشد المصنفُ في الشرح قولَ الشاعر[4]:

غَفَلَتْ، ثُمَّ أَتَتْ تَطلُبُهُ فإذا هِيْ بِعِظامٍ وَدَما

وقولَ الراجز[5]:

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدا إلا ذِراعَ العَنْسِ أو كَفَّ اليَدا

ويَحتمل هذا البيت أن يكون «اليَدا» تثنيةً على لغة من

---

(١) الكتاب ٣: ٣٥٩.

(٢) ك: والإتمام.

(٣) ذكرها بهذا الترتيب الشلوبينُ في التوطئة ص ١٢٤ ولم ينص على أن هذا هو ترتيبها في الجودة. ونص عليه اللورقي في المباحث الكاملية ١: ٤٨٣ والأبذي في شرح الجزولية ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٦. والبيت أيضاً في مجالس العلماء ص ٣٢٦ والمنصف ٢: ١٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٢٧ حيث خرّجه المحقق من مصادر كثيرة. غفلت: أي البقرة الوحشية. وتطلبه: أي تطلب ولدها.

(٥) كتاب الأضداد لابن الأنباري ص ١٨٨ وشرح التسهيل ١: ٤٦ والخزانة ٧: ٤٩٨ ـ ٤٩٩ [الشاهد ٥٦٧]. العنس: الناقة الشديدة.

يُثَنِّي[1] بالألف مطلقاً، وحذف النون على حد قولهم «بَيْضُكِ ثِنْتا وبَيْضِي مِائتا»[2]، فلا يكون فيه حجة، فيحتاج في إثبات قصر اليَدِ إلى دليل غيره. وقولَ الآخر[3]:

أَهـانَ دَمَّـكَ فِـرْغـاً بعـدَ عِـزَّتِـهِ يا عمرُو بغيُك إصراراً على الحَسَدِ

وقولَ الآخر[4]:

..... والـدَّمُّ يَجـري بينَهـم كـالجَـدْوَلِ

ص: وقد تُثَلَّثُ فاءُ فَمٍ منقوصاً أو مقصوراً، أو يُضَعَّفُ مفتوحَ الفاءِ أو مضمومَها، أو تَتْبَعُ فاؤه حرفَ إعرابه في الحركات، كما فُعل بفاء مَرْءٍ وعَيْنَي/ امـرِئٍ وابْنِمٍ، ونحوُهما فُوكَ وأخواتُه على الأصح، وربما قيل: «فَأْ» دون إضافة صريحة نصباً، ولا يختص بالضرورة نحو: [1: ٣٧/ب]

يُصْبِـحُ ظَمْـآنَ وفـي البحـرِ فَمُـهْ

خلافاً لأبي عليّ.

ش: قال أبو جعفر النحاس: حكى الكوفيون[5] في فَمٍ لُغاتٍ لا يعرفها أكثر البصريين. قال أبو عمرو الشيباني: يقال: فُمٌ، وفِمٌ. وقال الفَرَّاءُ[6]: وفي فَمٍ لُغاتٌ: إعرابُ الفاء والميم، ورفعُ الفاء في كل وجه، وفتحُ الفاء وإعراب الميم. فقول المصنف: «وقد تُثلث فاءُ فِمٍ منقوصاً» فالفتح هو

---

(١) ك: ثنى.

(٢) هذا من قول الحجلة للقطاة فيما تزعم العرب. تهذيب اللغة (حجل) ٤: ١٤٣ والخصائص ٢: ٤٣١. أي: ثِنْتان ومِائتان. والحجل: إناث اليعاقيب.

(٣) شرح التسهيل ١: ٤٧ والبحر ١: ٤٤٩ والدر المصون ١: ٢٥٦. والفرغ: السعة والسيلان.

(٤) هو تأبط شرًا. وصدر البيت: حيثُ الْتَقَتْ بَكْرٌ وفَهْمٌ كلُّها. ديوانه ص ١٩٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٢٩ وشرح التسهيل ١: ٤٧.

(٥) إصلاح المنطق ص ٨٤ وشرح القصائد السبع ص ٢٥٠ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ وشرح التسهيل ١: ٤٧ ـ ٤٨.

(٦) إصلاح المنطق ص ٨٤ وتهذيب اللغة (فم) ١٥: ٥٧٤ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

المشهور، وحكى س[1] في تثنيته: فَمَانِ، والضمّ حكاه الشيباني والفراء، والكسر حكاه الشيباني.

وقوله: **أو مقصوراً** يعني أنه يقال: فَماً وفُماً وفِماً، ولم يذكر المصنف في شرحه شاهداً إلا على الفتح، قال: «أنشد الفراء[2]:

يـــا حَبَّـــذا عَيْنـــا سُلَيْمـــى والفَمـــا

وحَكى ابن الأعرابي في تثنيته: فَمَوانِ وفَمَيانِ»[3]. وأَطلق القول، فدل على أن ذلك لا يختص بالنظم دون النثر، وعلى هذا يكون قول الفرزدق[4]:

هُما نَفَثا فِي فِيَّ من فَمَوَيْهِما . . . . . .

فصيحاً؛ إذ قد ثَبت القصرُ وتثنيتُه بقول ابن الأعرابي. وقد أجاز ذلك س[5]، أجاز فَمَوانِ، وأَنشد بيت الفرزدق.

ولأبي العباس في هذا البيت قولان[6]:

أحدهما: أن قوله: «فَمَوَيْهِما» لحن، لأنه جاءت الميم مع الواو، والميمُ بدلٌ منها، فالجمع بينهما خطأ.

والقول الآخر: أنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها لِلّين. وهذا إنما

---

(١) الكتاب ٣: ٣٦٦.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٤٨٤ والخصائص ١: ١٧٠ واللسان (فوه) ١٧: ٤٢٤ وشرح التسهيل ١: ٤٧.

(٣) شرح التسهيل ١: ٤٧ ـ ٤٨.

(٤) عجز البيت: على النابح العاوي أَشَدَّ رِجام. ديوانه ص ٧٧١ والكتاب ٣: ٣٦٥، ٦٢٢ ومجالس العلماء ص ٣٢٧ والعضديات ص ٣٦ والحلبيات ص ٣٤٦ والبغداديات ص ١٥٨ والمسائل العسكرية ص ١٨٢ والخصائص ١: ١٧٠ و٣: ١٤٧ وسر صناعة الإعراب ص ٤١٧ وشرح التسهيل ١: ٤٨ والخزانة ٤: ٤٥٩ ـ ٤٦٦ [الشاهد ٣٢٦]. هما: أي إبليس وابنه. والنابح: أراد به من يتعرض للهجو والسب، ومثله العاوي. والرجام: الرمي بالحجارة، وأراد به هنا الهجاء.

(٥) الكتاب ٣: ٦٦٥، ٣٦٦.

(٦) القول الثاني في المقتضب ٣: ١٥٨.

قاله أبو العباس لاعتقاده أن الميم ليست من أصل بنية الكلمة، وإنما هي بدل من الواو. قال أبو العباس[1]: «تقول في الإفراد فَمٌ فاعْلَمْ، فتُبدل الميم من الواو لأنهما من مخرج واحد. وإنما الميم والباء والواو من الشفة، وكانت الميم أَولى بالبدل من الباء لأن الواو من الشفة، ثم تَهْوي في الفم لِما فيها من المد واللين حتى تنقطع عند مخرج الألف، والميم تَهوي في الفم حتى تتصل بالخياشيم لِما فيها من الغنة. والباء لازمة لموضعها» انتهى كلامه.

وعلى ثُبوت لغة القصر تكون الميم من أصل بنية الكلمة[2]، وانقلبت الألف في التثنية واواً وياء اعتباراً لِما انقلبت عنه من ياء أو واو.

وقوله: **أو يُضَعَّفُ مفتوحَ الفاء أو مضمومَها** أمّا التضعيف فحكاه ابن السِّكِّيت[3]، وأنشد[4].

يـا ليتَهـا قَـد خَـرَجَـتْ مِـن فَمِّـهِ

قال: «ولو قيل مِن فُمِّه لجاز»[5]. وأنشد صاحبُ التَّرْقيص[6]:

أَلَـذُّ مـا ضَمَمْـتُ عنـدي ضَمُّـهُ كَطَعـمِ شَهْـدٍ رِيقُـهُ وفَمُّـهُ[7]

---

(١) المقتضب ٣:١٥٨.

(٢) من أصل بنية الكلمة: سقط من س.

(٣) إصلاح المنطق ص ٨٤.

(٤) إصلاح المنطق ص ٨٤. وهو للعجاج، ونسب لغيره. الخزانة ٤:٤٩٣ ـ ٤٩٦ [الشاهد ٣٣١]. وراجع تحرير القول في ذلك في سر صناعة الإعراب ص ٤١٤ ـ ٤١٥ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٢٩ وسفر السعادة ص ٥٩. وبعده:

حتـــى يعـــود المُلْـــكُ فـــي أُصْطُمِّـــهِ

(٥) إصلاح المنطق ص ٨٤. وقال ابن جني: «يروى بضم الفاء من فُمِّه وفتحها». سر صناعة الإعراب ص ٤١٥ والمحتسب ١:٧٩.

(٦) أبو عبد الله محمد بن المُعَلَّى الأسدي النحوي اللغوي. روى عن الفضل بن سهل وأبي كثير الأعرابي وابن دريد. من مصنفاته: الترقيص، وشرح ديوان تميم بن أُبَيّ بن مقبل. معجم الأدباء ١٩:٥٥ وبغية الوعاة ١:٢٤٧ والخزانة ٩:٢٢٦ وكشف الظنون ص ٤٠١.

(٧) لم أقف على هذين الشطرين.

وحكى كُراع[1] فُمٌّ بالضم والتشديد[2]. وحكى صاحب «اليواقيت»[3] الفتح والضم والكسر مع التشديد، قال: «والأولُ أَفصحُ»، يعني الفتح. وقال اللِّحْياني[4]: «يقال فمّ وأَفْمام»، فدل الجمع على أن التشديد لغة لا ضرورة؛ إذ كان تفريعاً له على مادة المفرد. وخالف ابنُ جِنِّيْ، فقال: «الوجه أن تشديد الميم ليس بلغة»[5] انتهى.

واتضح بهذه النقول أنه له موادُّ أَربعٌ: «ف و هـ»، وهي التي زعم الأكثرون أنها الأصل، ويدل عليها التصغير والتكسير والاشتقاق، نحو فُوَيْه/ [1/38:1] وأَفْواه وما فاهَ بكذا، وفلان أَفْوَهُ ومُفَوَّهٌ ونحوُها. «ف م ي» «ف م و» ويدل[6] عليه: هذا الفَما، والتثنية فَمَيان وفَمَوان. «ف م م» يدل عليه أَفْمام.

وقوله: **أو تَتبعُ فاؤه حرفَ إعرابِه في الحركات** هذا حكاه الفراء[7]، فتقول: هذا فُمٌ، ورأيت فَماً، ونظرت إلى فِمٍ.

---

(١) أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل [ـ ٣١٠ هـ] كان لغوياً نحوياً من علماء مصر، خلط المذهبين، وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين، وكان نحوياً كوفياً، وقيل: كان إلى قول البصريين أقرب. صنف كتباً في اللغة، روى فيها عن أبي يوسف الأصبهاني عن أبي عبيد، منها: المنضَّد، والمجرَّد، والمنجَّد، وأمثلة الغريب، والمُنتَخَب. معجم الأدباء ١٣: ١٢ ـ ١٣ وإنباه الرواة ٢: ٢٤٠ وبغية الوعاة ٢: ١٥٨ ومقدمة المنتخب.

(٢) المنتخب ص ٥١٧.

(٣) محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد المطرّز اللغوي المعروف بغلام ثعلب [٢٦١ ـ ٣٤٥ هـ] حافظ للغة، روى الكثير عن الأئمة الأثبات، وروى عنه الجم الغفير. قال ابن برهان: لم يتكلم في علم اللغة أحد من الأولين والآخرين أحسن من كلام أبي عمر الزاهد. ومن مصنفاته: اليواقيت، وشرح الفصيح، وفائت الفصيح، وغريب الحديث. إنباه الرواة ٣: ١٧١ ـ ١٧٧ وبغية الوعاة ١: ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٨.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٤١٥ ـ ٤١٧. وفي المباحث الكاملية ما نَصُّه: «قال يعقوب وابن جني: هذه ضرورة لا لغة». وراجع شرح الكافية ١: ٢٩٧.

(٦) ك، ص: يدل.

(٧) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٦٣.

والأفصح في فَمٍ المخفف فتحُ فاء فَمٍ، ثم ضَمُّها، ثم كَسْرُها، ثم الإتباع، وهي أضعف اللغات؛ لأن سبب الإتباع إنما هو الإضافة، فإذا زالت الإضافة فينبغي أن يزول الإتباع. وكان الضم دونَ الفتح لأنه يلزم فيه الخروج من ضم إلى كسر حالة الجر، ولولا أنَّ الكسرة عارضة لما جاز ذلك. وكان الكسر دون الضم لأنه فيه الخروج من كسر إلى ضم، ولا يوجد البتة لا في اسم ولا فعل؛ بخلاف الخروج من ضم إلى كسر، فإنه يوجد في الفعل نحو ضُرِبَ.

وقوله: كما فُعِلَ بفاء مَرْءٍ في فاء مَرْءٍ لُغاً ثلاث: إحداها الفتح على كل حال، وبها جاء القرآن، قال تعالى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾[1]. والثانية الكسر على كل حال[2]. والثالثة حكاها ابن السِّكِّيت[3] وغيره[4]، وهي الإتباع، تقول: هذا المُرْءُ، ورأيت المَرْءَ، ومررت بالمِرْءِ. وعَلَّلَ المبردُ الإتباع بأنه تبع لأن الهمزة قد تُخَفَّف، فتقول[5]: مُرٌ، فيقع على الراء الإعرابُ. وقرأ الحسن[6] بكسر الميم، يعني في قوله: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾[7] وقرأ ابن

---

(١) سورة الأنفال: ٢٤.

(٢) ذكر في اللسان (مرأ) ١: ١٥٠ أن السكري روى قول أبي خراش:

جمعتَ أمورًا يُنْفِدُ المِرْءَ بعضُها من الحِلْمِ والمعروف والحَسَبِ الضَّخْمِ

بكسر الميم من «المِرْء»، وزعم أن ذلك لغة هذيل. والذي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٥ «المرّ»، وراجع ص ٣٨٤ منه.

(٣) إصلاح المنطق ص ٩٣.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٣ ـ ٢١٤ حيث نسبها لأهل مكة وتهذيب اللغة (مرى) ١٥: ٢٨٨.

(٥) ك، ص: فيقال.

(٦) الدر المصون ٢: ٤٠. ونسبت هذه القراءة في إيضاح الوقف والابتداء ص ١٤ ومختصر في شواذ القرآن ص ٨ إلى الأشهب العقيلي. ونسبت في المحرر الوجيز: ٢: ٥١٤ والبحر المحيط ٤/ ٤٧٧ إلى ابن أبي إسحاق. وفي المحتسب ١: ٢٧٦ والمحرر الوجيز ٢: ٥١٥ والبحر ٤: ٤٧٧ أن الحسن قرأ (بين المَرِّ) بفتح الميم وتشديد الراء. قلت: ذكر السكري أنها لغة هذيل. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٥.

(٧) سورة الأنفال: ٢٤.

أبي إسحاق (بينَ المُرْءِ) بضم الميم[1]. وقال عيسى: ناسٌ من تِهامة يَجُرُّون الميمَ، كأنه يكسر الميم إذا انكسرت الهمزة، ويضمها إذا انضمت، ويفتحها إذا انفتحت، كما يقول بعض العرب: هذا فُمُك، وفي فِمِك.

وقوله: وعَيْنَي امرئٍ وابْنِم أما امرؤ ففيه لغتان: إحداهما الإتباع كما ذكر المصنف، وهي لغة القرآن، قال تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾[2]. والثانية فتح الراء في كل حال والإعراب في الهمزة، حكاها الفراء[3]، وأنشد[4]:

بِأَبْيَ امْرَأٌ والشامُ بيني وبينَه أَتَتْنِي بِبُشْرى بُرْدُهُ ورسائلُهْ

قال: وأنشد أبو ثروان[5]:

أنتَ امْرَأٌ مِن خِيارِ الناس كُلِّهِمُ تُعطي الجزيلَ، وتَشْري الحمدَ بالثَّمَنِ

وعلى هذه اللغة جاء التأنيث، قالوا: امْرَأة، وهي الأصل. وحكى الجوهري[6] أن من العرب من يضم الراء على كل حال، فيقول: رأيت امْرُؤًا ومررت بامْرُؤٍ.

ولا تدخل أل على امْرِئ، استغنوا بدخولها على مَرْءٍ. وقال الفراء[7]: بعض نُوَيس يقولون: الامْرُؤ الصالح والامْرَأة الصالحة، فيُدخلون اللام على امرِئ. وقال أبو علي[7]: «ولعلَّ هذا الذي سمعها[8] منه لم يكن فصيحاً؛

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ص ٨ والدر المصون ٢ : ٤٠. وانظر ما ذكرناه في الحاشية التي قبل السابقة.

(٢) سورة النساء: ١٧٦.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٢ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥ : ٢٨٧.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٢ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥ : ٢٨٧ والفسر ١ : ٦٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٠٣ واللسان (مرأ) ١ : ١٥١. وأوله في النسخ كلها «فإني» وتصويبه من تهذيب اللغة ١٥ : ٢٨٨ حيث قال الأزهري: «هكذا أنشده بِأَبْيَ بإسكان الباء الثانية وفتح الياء، والبصريون ينشدونه: بِبَنْيَ امْرَأٌ».

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٢ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥ : ٢٨٧ والفسر ١ : ٦٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٠٣ واللسان (مرأ) ١ : ١٥١.

(٦) الصحاح (مرأ) ص ٧٢ والفسر ١ : ٦٥.

(٧) التكملة ص ١٢٠ والفسر ١ : ٦٥.

(٨) ك: سمعنا.

لأن قول الأكثر على خلافه».

واختلفوا في وزن امرئ: فذهب الجَرْميُّ إلى أن وزنه فَعَلٌ بفتح العين، ولذلك قال: إن سميت به وجمعته بالواو والنون قلت مَرَؤُون، أو جمعَ تكسير قلت أَمْراءٌ لأنه على مثال ابْن. وذهب أبو بكر/ بن شقير إلى أن [١:٣٨/ب] وزنه فَعْلٌ بسكون العين، قال تعالى: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾[١]، ومن قال في النسب مَرَئيّ فإنما غَيَّره كما غُيِّرت أشياء كثيرة في النسب.

وأما «ابْنُم» فهو ابْنٌ زِيدت عليه الميم، وفيه لغتان: إحداهما فتح النون، وهي القليلة، فتقول: جاء ابْنَمٌ، ورأيت ابْنَماً، ومررت بابْنَمٍ. والثانية إتباع حركة النون لحركة الإعراب في الميم، فإذا ثنيتَ فتحتَ النون والميم، تقول ابْنَمانِ. ولم تجمعه العرب فتقول ابْنَمُون، وإن كانوا قد جمعوا ابْناً، فقالوا بَنُونَ. ولم يسمع بتأنيثه[٢]، وإن كان قد سمع تأنيث ابْن نحو ابْنة. وقال المُتَلَمِّس[٣]:

وهل لِيَ أُمٌّ غيرُها إنْ ذَكَرْتُها أَبى اللهُ إلا أنْ أَكونَ لها ابْنَما

قال أبو العباس: «وأَتبعوا لأن هذه الميم زِيدت على اسمٍ كان مفرداً منها، وكان الإعراب يقع على آخره، فلما زدت عليه ميماً عَرَّبْتَ الميم إذ كانت طرفاً، وأَتبعتَ ما قبلها إذ كانت الميم قد تسقط، فيرجع الإعراب» انتهى.

وهذا الذي ذكرناه من أن الحركة التي في راء امرِئ ونون ابْنم إذا وافقت حركة الآخر هي حركة إتباع لا حركة إعراب هو مذهب البصريين[٤].

---

(١) سورة الأنفال: ٢٤.

(٢) ك: تأنيثه.

(٣) الأصمعيات ص ٢٤٥ [الأصمعية ٩٢] ومختارات ابن الشجري ١:٢٩. وفيهما: «إن تركتُها».

(٤) الكتاب ٢:٢٠٣ و٣:٥٣٣ والمقتضب ٤:٢٣١ والتكملة ص ٤٩ والبغداديات ص ٥٣٩ ـ ٥٤٢ والعضديات ص ٦٤ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٤٣.

وذهب الفراءُ[1] وغيرُه من الكوفيين إلى أنها حركة إعراب، وأن الاسم معرب من مكانين، قال يعقوب: يقال: هو امْرُؤٌ، فيعرب من مكانين، من الراء ومن الهمزة. وقال الفراءُ: وأما ابْنُم فيعرب[2] من مكانين. وكذلك أَبُوك وأَخُوك وحَمُوك وفُوك وذُو مالٍ، هي معربة عندهم من مكانين. وسيأتي تبيين ذلك عند ذكرنا المذاهب التي في هذه الأسماء إن شاء الله تعالى.

وقوله: **ونحوهما فُوكَ وأخواتُه على الأصح** يعني أنَّ أباك وأخواتِه نحو امْرىء وابْنم في الإتباع، فإذا قلت قام أَبُوْكَ فأصله أَبَوُكَ، ثم أُتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل أَبُوُكَ، ثم استثقلت الضمة في الواو فحذفت. وإذا قلت مررت بأَبِيْكَ فأصله بِأَبَوِكَ، ثم أُتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بِأَبِوِكَ، ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت، فصار بِأَبِوْكَ، ثم انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فصار بأَبِيْكَ[3]. وإذا قلت رأيتُ أَباكَ فأصله أَبَوَكَ، فقيل[4]: تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. والأَولى أن نقدر أن حركة الباء هي حركة إتباع بعد حذف حركة الأصل لتتوافق الأحوال كلها رفعاً ونصباً وجراً في الإعراب.

وهذا الذي ذَكر أنه الأَصَحّ[5] هو مذهب س[6] وأبي علي

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١١ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥ : ٢٨٧ حيث نسب فيهما إلى الكسائي أيضاً.

(٢) ك، ص: فمعرب.

(٣) ك، ص: لأبيك.

(٤) فقيل: سقط من ك.

(٥) أي: هي حروف إعراب، والإعراب مقدر فيها.

(٦) التبيين ص ١٩٣ والنهاية ص ٣٢٤ وشرح المفصل ١ : ٥٢ والإيضاح في شرح المفصل ١ : ١١٦ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٨ حيث قال الشلوبين: «وهو عندي قول سيبويه بالمفهوم منه» والمباحث الكاملية ١ : ٧٤ وشرح التسهيل ١ : ٤٨ وشرح الجزولية ص ١٤٧ وشرح الكافية ١ : ٢٧ والبسيط ص ١٩٥ ونسب هذا القول في الإنصاف ص ١٧ [٢] إلى البصريين. وقد ذكر اللورقي أن سيبويه «نص في باب النسب على أنها حروف إعراب أصول كما في التثنية والجمع، والعلامات مقدرة فيها كالمقصور». وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥١. ولم أقف لسيبويه على نص صريح في هذه المسألة.

الفارسي[1] وجمهور البصريين[2] وأصحابنا[3]. وأُتبع في هذه الأسماء، ولم يتبعوا في نظيرها مثل عصاك لأن الإعراب كان قد دخل الحرف الذي قبل حرف الإعراب في حال من الأحوال من غير أن يتغير معنى الاسم في الحالين حين قلت: أَخٌ وأَبٌ وحَمٌ وهَنٌ، ولمّا لزم الإتباع في هذه أَتبعوا في فِيْكَ وذِي مالٍ وإن لم يدخل فيما قبل حرف الإعراب منهما إعراب في حال من الأحوال/ حملاً على أخواتهما، إذ قد استقر من أحكام كلامهم أنه إذا لزم [1/٣٩:١] شيء في بعض الباب حُمل الباقي عليه، كَيَعِدُ وما حُمل عليه.

وقوله: **على الأَصَحّ** مما يُفسد اختيارَه أولاً أن هذه الحروف هي نفس الإعراب، وأنها نابت عن الحركات، فنابت الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة.

وهذا الذي اختاره من النيابة وأنها هي الإعراب هو مذهب قُطْرُبٍ[4] والزِّياديّ[5] والزَّجَّاجي[6] من البصريين، وهشام[7] من الكوفيين في أحد قوليه.

---

(١) التعليقة ١: ٢٨ ـ ٣١ والعضديات ص ١٨٥ والبصريات ص ٨٩٦ والبغداديات ص ٥٣٩ ـ ٥٤٢ واالتكملة ص ٤٩ وشرح الجزولية ص ١٤٧. وقال العكبري: «والسادس قول أبي علي وأصحابه إنَّ هذه الحروف هي حروف الإعراب. ودوالّ على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدر» التبيين ص ١٩٤ وانظر شرح الكافية ١: ٢٨.

(٢) المقتضب ٤: ٢٣١ وسر صناعة الإعراب ص ٧٠٠ والإنصاف ص ١٧ [٢].

(٣) التوطئة ص ١٢٢ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٢ والمباحث الكاملية ١: ٧٤ وشرح الجزولية ص ١٤٧ والبسيط ص ١٩٥.

(٤) التبيين ص ١٩٤.

(٥) التبيين ص ١٩٤ والبصريات ص ٨٩٦ والنهاية ص ٣٣٤ وشرح المفصل ١: ٥٢. والزيادي هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان [ـ ٢٤٩ هـ] كان نحويًا لغويًا راوية. قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان شاعراً ذا دعابة ومَزْح. من مصنفاته: النقط والشكل، والأمثال، وشرح نُكَت سيبويه. إنباه الرواة ١: ١٦٦ ـ ١٦٧ وبغية الوعاة ١: ٤١٤.

(٦) الجمل ص ٣، ٤، ٥ وشرح الجزولية ص ١٤٣.

(٧) نسبه الزجاجي في مجالس العلماء ص ٣٢٩ إلى الكوفيين.

ولم يذكر المصنف في هذا الكتاب غير هذين المذهبين. وفي هذه الأسماء عشرة مذاهب: منها هذان المذهبان.

والثالث: مذهب المازني[1] وأصحابه، واختاره الزجاج، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهذه الحروف إشباع.

الرابع: مذهب قوم، منهم الرَّبَعي[2]، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف.

الخامس: مذهب قوم من المتأخرين، منهم أبو الحجاج الأعلم وأبو عبد الله بن أبي العافية[3]، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها[4] قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة.

السادس[5]: مذهب الكسائي[6] والفراء[7]، وهو أنها معربة بالحركات والحروف معاً، وهو الذي يعنون به أنه إعراب من مكانين.

السابع: مذهب الجرمي[8] وهشام في أحد قوليه، وهو أنها معربة

---

(١) الإنصاف ص ١٧ [٢] والتبيين ص ١٩٤ وشرح المفصل ١: ٥٢ والإيضاح في شرح المفصل ١: ١١٧ وشرح الجزولية ص ١٤٤ وشرح الكافية ١: ٢٧ والنهاية ص ٣٢٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣. ونسبه الزجاجي في مجالس العلماء ص ٣٢٩ إلى البصريين.

(٢) الإنصاف ص ١٧[٢] والنهاية ص ٣٣٣ وشرح المفصل ١: ٥٢ والإيضاح في شرح المفصل ١: ١١٦ ـ ١١٧ وشرح الكافية ١: ٢٧.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

(٤) فيها: سقط من ك.

(٥) نسب إلى الكوفيين في المقتضب ٢: ١٥٥ والإنصاف ص ١٧ [٢] وأسرار العربية ص ٥٩ والنهاية ص ٣٣٥ وشرح المفصل ١: ٥٢ وشرح الكافية ١: ٢٧.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١: ١١٧.

(٧) التبيين ص ١٩٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٣ والإيضاح في شرح المفصل ١: ١١٧.

(٨) المقتضب ٢: ١٥٣ ـ ١٥٥ والتبيين ص ١٩٤ والنهاية ص ٣٢٨ وشرح المفصل ١: ٥٢ وشرح الكافية ١: ٢٧ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٣.

بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع.

الثامن: مذهب أبي زيد السُّهَيلي[1] وتلميذه أبي علي الرُّنْدي[2]، وهو أنَّ «فاك» و «ذا مال» معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأنَّ أباك وأخاك وحَماك وهَناك معربة بالحروف.

التاسع: مذهب الأخفش[3] أنها دلائل إعراب. وقال كذلك في المثنى والمجموع على حده[4]. واختُلف في تفسير قول الأخفش إنها دلائل إعراب على قولين:

فقال أبو إسحاق والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

وقال ابن السَّرَّاج وابن كَيْسان: معنى قول الأخفش أنها حروف إعراب، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير.

فعلى هذا الاختلاف في فهم قول الأخفش في المثنى يمكن أن يفسر قوله في هذه الأسماء إنها دلائل إعراب، فيكون قولا التفسير مذهبين، وهما التاسع والعاشر.

وقال صاحب البسيط: «قال الأخفش: هي زوائد دَوالٌّ على الإعراب

---

(١) نتائج الفكر ص ٩٩، ١٠٣ ـ ١٠٥ وانظر شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٢) أبو حفص عمر بن عبد المجيد الأزدي الرندي [ـ ٦١٦ هـ]. كان إماماً في القراءات والعربية، قرأ بالروايات على السهيلي، وأحكم عنه العربية، شرح جمل الزجاجي. غاية النهاية ١: ٥٩٤ وبغية الوعاة ٢: ٢٢٠.

(٣) المقتضب ٢: ١٥٤ والبصريات ص ٨٩٦ حيث نسبه إلى أبي عثمان المازني أيضاً. والإنصاف ص ١٧ [٢] والتبيين ص ١٩٣ والنهاية ص ٣٢٧ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٢.

(٤) معاني القرآن ص ١٤ والإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ وشرح كتاب سيبويه ١: ٢٢١ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ والإنصاف ص ٣٣ [٣] وأسرار العربية ص ٦٧. وانظر شرح المفصل ١: ٥٢.

كالحركات[1]. وظاهر هذا القول أنها ليست حروفاً للإعراب ولا إعراباً كما قال قُطْرُب.

وقال أبو علي وجماعة من أصحابه[2]: هي حروف إعراب ودَوالُّ على الإعراب. وكأنه جمع بين قول/ الأخفش وسيبويه، فحكموا بأنها حروف [١:٣٩/ب] إعراب، وصورها[3] المختلفة تغني عن تقدير الإعراب، فهي لامات. والجمع[4] لا يصح؛ لأن كونها دَوالَّ يقتضي كونَها زائدة على مذهب الأخفش، وكونها حرف إعراب يقتضي كونها غير زائدة» انتهى.

فأما المذهب الأول فهو الذي اختاره المصنف أولاً وبدأ به، ونصره في الشرح[5] بـ «أن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف؛ لأن الحرف المختلف الهيئات صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً، مع أن في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أُمِنَ من الاستبعاد، فلم يُحَدْ عن المعتاد» انتهى ما ذكره المصنف. وفيه مناقشات:

الأولى: قوله: «ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً». وهذا لا يتم إلا على مذهب من يقول: الإعراب مقدر في الحروف أو فيما قبل الحروف، أمَّا على مذهب من يزعم أن هذه الحركات التي قبل هذه الحروف

---

(١) شرح الكافية ١: ٢٧.

(٢) كابن جني. التبيين ص ١٩٤ والنهاية ص ٣٣١ وسر صناعة الإعراب ص ٧١٣ واللمع ص ١٨.

(٣) ك، ص: وصورتها.

(٤) س: والجميع.

(٥) شرح التسهيل ١: ٤٣.

هي الإعراب ـ وذلك على مذهب المازني أو الربعي أو الأعلم ـ فليس الإعراب مقدراً، فقد تساوت هذه المذاهب مع مذهبه في أن الإعراب ظاهر.

المناقشة الثانية قوله: «ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف إلى آخر تعليله» نعم يمنع من ذلك لأن الحرف الأصلي لا يكون إعراباً لأن الإعراب زائد على أصول الكلمة أو ما نزل منزلة الأصل من زائد، والفرض أن هذا الحرف أصل، فتدافعا. وقوله هذا يَؤُول إلى مذهب الجرمي لأن أصل هذه الحروف هو واو، وقد ثبت في الرفع ولم ينقلب، وانقلب في النصب والجر، وسيأتي فساده[1].

والمناقشة الثالثة قوله: «وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه» بل عنه مندوحة، وسيأتي ذكر الخلاف في إعراب المثنى والمجموع[2]، وأن أكثر النحويين لا يقول إنهما معربان بالحروف.

وقد رد أصحابنا[3] هذا المذهب الذي اختاره المصنف، وقالوا: هو فاسد لأمرين:

أحدهما أن الواو قد ثبتت في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كانت إعراباً لم يوجد فيها إلا بعد دخول العامل. وقد تنبه المصنف لهذا حين قال: «ونحوُهما فُوك وأَخواتُه على الأصحّ»، فقال في الشرح[4] مرجحاً للأصح عنده: «إنَّ من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل، فيكون بالواو، كقولك: أبو جادٍ هَوَّز، فلو كانت الواو من الأسماء قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك» انتهى قوله. وهو منقود أيضاً لأن الضمة تساوي الواو، ولا

---

(١) سيأتي في ص ١٨٤.

(٢) انظر ما سيأتي في ص ٢٨٧ ـ ٣٠١.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٠ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٠ وشرح الجزولية ص ١٤٣ ـ ١٤٤ والبسيط ص ١٨٩ ـ ١٩١.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٩.

يتوقفان على عامل، حكى النحويون أنَّ العرب إذا تلفظت بأسماء العدد لمجرد العدد، ولم تعن معدوداً، ولا دخل عليها عامل لا في اللفظ ولا في التقدير، أنها تكون مضمومة/ لكن بشرط أن تُعطف على غيرها، أو يُعطف [1/٤٠:١] غيرُها عليها، فيقولون لمجرد العدد بلا عامل: واحدٌ واثنانِ وثلاثةٌ وأربعةٌ، كلها بالضم، فقد ساوت الضمةُ الواوَ في ذلك.

والأمر الثاني في إفساد هذا المذهب هو أن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي ذلك إلى بقاء فِيكَ وذِي مالٍ على حرف واحد، وهما معربان وصلاً وابتداء، وذلك لا يوجد إلا في شذوذ من الكلام، نحو ما حكى أبو بكر بن مِقْسَم عن أبي العباس أحمد بن يحيى من قولهم: «شَرِبتُ مَا يا فتى»[1]، يريدون: شَربتُ ماءً يا فتى. وأما بقاء الاسم المعرب على حرف واحد في الوصل دون الابتداء فيوجد في كلامهم، نحو قولك: «مَنَ آبٌ لك»[2] في لغة من ينقل.

وأما المذهب الثاني ـ وهو مذهب س ـ فهو الذي صَحَّحه المصنفُ، ورَجَّحه بما سَبق ذكرُه عنه، وبأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عُدول عنه، وقد أمكن ذلك. وإذا كان التقدير مَرْعِيًّا في المقصور والمحكي والمُتْبَع في نحو: جاء الفتى، ومَنْ زيداً؟ و ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾[3]، ووَا غُلامَ زيداه، مع عدم ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجوده ذلك أحق بالرعاية.

---

(١) مجالس ثعلب ص ٨٧ ـ ٨٨ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨٦ والمنصف ٢: ١٤٦. وقد حكاه ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي.

(٢) الكتاب ٣: ٣٢٤.

(٣) سورة الفاتحة: ٢. وقد قرأ بها الحسن وزيد بن علي وإبراهيم بن أبي عبلة. المحتسب ١: ٣٧ والبحر المحيط ١: ١٣١. وقال الفراء: «اجتمع القُرَّاء على رفع (الحمد). وأما أهل البدو فمنهم من يقول: الحمدَ لله، ومنهم من يقول: الحمدِ لله، ومنهم من يقول: الحمدُ لُلَّه، فيرفع الدال واللام» معاني القرآن ١: ٣. ونسب الكسر في شواذ ابن خالويه ص ١ إلى الحسن البصري ورؤبة، والضم لإبراهيم بن أبي عبلة.

وأما المذهب الثالث فردَّه أصحابُنا[1] بأنَّ الإشباع بابُه الشعرُ، نحو قوله في إشباع الواو[2]:

وأنني حَيْثُما يَثْني الهَوى بَصَري ... مِن حيثُما سَلَكوا أَدنُو فأَنْظُورُ

وفي إشباع الألف[3]:

أَعُـوذُ بـاللهِ مِـنَ العَقْـرابِ ... الشَّـائـلاتِ عُقَـدَ الأَذْنَـابِ

وفي إشباع الياء[4]:

يُحِبُّكِ قلبي ما حَيِيتُ، فإنْ أَمُتْ ... يُحِبَّكِ عَظْمٌ في التُّرابِ تَرِيبُ

يريد: فأَنْظُرُ، والعَقْرَب، وتَرِب. وهذه الحروف تكون في هذه الأسماء في فصيح الكلام.

وأما المذهب الرابع فردَّه أصحابُنا[5] بأن النقل لا يكون إلا في الوقف،

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥١ ـ ٣٥٢ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٠ وشرح الجزولية ص ١٤٦ والبسيط ص ١٩٤.

(٢) هذا ثاني بيتين ينسبان لابن هرمة، وهما في ملحقات شعره ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦. والثاني له في ضرائر الشعر ص ٣٢. وهما بغير نسبة في شرح القصائد السبع ص ٣٣٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦والإنصاف ص ٢٣ ـ ٢٤ واللسان (شري) ١٩: ١٥٩ والخزانة ١: ١٢١ ـ ١٢٢ [الشاهد ١١]. والبيت الشاهد في الحجة ١: ٨٠ والحلبيات ص ١١٣ والخصائص ٢: ٣١٦ والتمام ص ١٦١ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢١ وشرح الجزولية ص ١٤٤. وهو بيت سيّار، تجده في كثير من كتب النحو.

(٣) هما في ضرائر الشعر ص ٣٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢١ ورصف المباني ص ١٠٦ واللسان (سبسب) ١: ٤٤٣ وشرح الجزولية ص ١٤٥ وشرح أبيات المغني ٦: ١٦٨ [الإنشاد ٦٠٧] والتاج (عقرب) ٣: ٤٢٤. الشائلات: المرتفعات، ووصف به العقرب وهو واحد لأنه اسم جنس.

(٤) ضرائر الشعر ص ٣٦ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢١ و٢: ٥٥٧ ورصف المباني ص ١٠٧، ٥٠٨ وشرح الجزولية ص ١٤٦.

(٥) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٨ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٠ وشرح الجزولية ص ١٤٦ ـ ١٤٧ والبسيط ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً، والمنقول منه صحيحاً، نحو قوله[1]:

أنـا ابـنُ مـاوِيَّـةَ إذ جَـدَّ النَّقُـرْ

يريد النَّقْرُ. وهذه الأسماءُ يُنطق بها هكذا في الوصل والوقف، وقد فات شرط النقل في الوقف أيضاً. وضَعَّفه المصنف في الشرح[2] بأنه يلزم فيه جعلُ حرف الإعراب غير آخر والتباسُ فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقُّها البنيةُ.

وأما المذهب الخامس فهو فاسد لأنه إما أن تكون الحروف لاماتِ الكلمات[3] ردت إليها حالة الإضافة، أو تكون زائدة نشأت عن الحركات، فإن كانت زائدة نشأت عن الحركات فهو المذهب[4] الثالث، وقد تبين فساده. وإن كانت لاماتِ الكلمات رُدَّت إليها فيلزم من ذلك جعلُ الإعراب في عينات الكلمات[5] أو في فاءاتها مع وجود اللامات التي هي حروف الإعراب، أو العينات التي هي محل الإعراب عند فقد اللامات، وذلك/ لا يجوز لأن [١:٤٠/ب] الإعراب إنما يكون في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً.

وأما المذهب السادس فهو فاسد بما فسد به قول من قال: «الإعراب بالحروف». وأيضاً ففيه خروج عن النظير؛ إذ لا يوجد علامتا إعراب في معرب واحد.

---

(١) ينسب لعبيد بن ماوية الطائي، ولفَدَكي بن أعبد المِنْقَري، ولربيعة بن صبح، ولبعض السعديين. الكتاب ٤: ١٧٣ والكامل ص ٦٩٣ وتحصيل عين الذهب ص ٥٦٠ والحلل ص ٣٥٨ وضرائر الشعر ص ١٩ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢١ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٢١ ـ ٣٢٣ [الإنشاد ٦٧٩]. جدّ: اشتد وتحقق. والنقر: صُويت يسكن به الفرس عند اشتداد الحرب.

(٢) شرح التسهيل ١: ٤٣.

(٣) س: الكلمة.

(٤) ك، ص: مذهب.

(٥) س: الكلمة.

وقال عبد الرحمن بن إسحاق[1]: «مُعربٌ من مكانين مُحال عند البصريين؛ لأنه لو جاز أن يُجعل في اسم واحد رفعان لجاز أن يَجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان» انتهى كلامه.

وإذا بنيت على هذا المذهب مِن أَوَى مثل أَبُوك لقلت: آيُكَ[2]، أو مِن وَأَى قلت: وَؤُوْكَ[3]، أو مِن هَوِيَ قلت: هايُكَ[4]. فإن جمعت قلت: آيُوك وهايُوك[5] ووَؤُوْك[6]، فيختلف في الأُوليين المفرد والجمع، ويتفقان[7] في وَؤُوْك. وإذا ثنيت قلت: هذان آياك[8]، ووَؤُياك. واختلف الكسائي والفراء في تثنية هايُوك، فقال الكسائي: هَوُياك، وقال الفراء: هاياك.

وأمَّا المذهبُ السابع فرُدَّ بأنه يلزم فيه عدمُ النظير؛ إذ لم يوجد في الأسماء المفردة معتلةَ الآخر كانت أو صحيحةً ما إعرابه كذلك، وإذا أَمكن حملُ إعرابها على ما له نظير كان أولى. وبأن عامل الرفع لا يكون أحدث فيها شيئا، ويكون عدم التأثير إذ ذاك علامة للرفع، والعدمُ لا يكون علامة للإعراب. ولمَّا أَحَسَّ ابن عصفور بهذا عدل في التثنية والجمع إلى قوله[9]:

---

(١) يعني الزجاجي. وقوله هذا في سفر السعادة ص ٥٥٥.

(٢) أصله: أَوُيُك، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وراجع هذه الأبنية في سفر السعادة ص ٥٥٥ ـ ٥٥٨.

(٣) أصله: وَؤُيُك، أسكنت الياء التي هي لام الفعل لأنها في موضع الرفع كياء هذا قاضيك، فانقلبت واواً لوقوعها ساكنة مفردة بعد ضمة كما انقلبت في مُوقِن.

(٤) أصله: هَوُيُك، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٥) أصلهما: أَوُيُوك وهَوُيُوك، فلزم قلب الواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٦) أصله: وَؤُيُوك، فلزم إسكان الياء لأنها في موضع رفع، ثم حذفت لاجتماعها ساكنة مع واو الجمع، وبقي ما قبلها مضموماً على حاله.

(٧) يتفقان في اللفظ، ويختلفان في الوزن، فالواو في المفرد لام منقلبة عن الياء، والواو في الجمع واو الجمع.

(٨) في سفر السعادة ص ٥٥٦ أن الكسائي أُلزم على قياس قوله أن يقول هَوياك، فيردّ عين الفعل ـ وهي الواو ـ إلى الأصل لأنّ ألف التثنية ردَّتها إلى أصلها كما قالوا فَتَيان وعَصَوان.

(٩) المقرب ١: ٤٨ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٤..

إن علامة الرفع فيهما بقاء اللفظ على حاله قبل دخوله ليأخذ ذلك ثبوتياً لا عدمياً.

وأمَّا المذهبُ الثامن فرُدَّ كونُ أَبيك وأَخيك وحَميك وهَنيك معربةً بالحروف بما رُدَّ به الأولُ.

وأمَّا المذهبُ التاسع ـ وهو أن يُقَدَّر أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ـ فرُدَّ بما رُدَّ به المذهبُ الخامس.

وأمَّا المذهبُ العاشر فهو ظاهر الفساد؛ إذ لا يكون حرف إعراب إلا ويكون فيه الإعراب إمَّا ظاهراً وإما مقدراً.

وقوله: **وربما قيل «فا» دون إضافة صريحة نصباً.** لا يجوز عند البصريين[1] أن يُفرد إلا بالميم لأنه لا يلحقه التنوين، إذْ لو لحقه لحُذف حرف المدِّ واللين، فكان يكون على حرف واحد، ولا يجوز، وأما ما أنشد الكوفيون للعجاج من قوله[2]:

خـالَـطَ مِـن سَلْمـى خَيـاشِيـمَ وَفَـا

فتأوله ابن كيسان على أنه إنما جاز ذلك لأنه موضع لا يلحقه التنوين فحذف، يعني: فحذف التنوين، وبقي مفرداً على حرفين، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد.

وذهب المصنف[3] إلى أنه حُذف المضاف، ونُوي ثبوته، إذ أراد: خَياشِيمهَا وفاها، وهو قول أبي الحسن[4]، فبقي على حاله مع المضاف إليه

---

(١) الكتاب ٣: ٢٦٤ والمقتضب ١: ٢٤٠.

(٢) ديوانه ٢: ٢٢٥ وإصلاح المنطق ص ٨٤ والمقتضب ١: ٢٤٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٢٧ والمسائل العسكرية ص ١٦٩ والبغداديات ص ١٥٦، ١٦٠، ٣٨٥ وشرح التسهيل ١: ٥٠ والخزانة ٣: ٤٤٢ ـ ٤٤٤ [الشاهد ٢٤٣].

(٣) شرح التسهيل ١: ٥٠.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٢٧.

المثبت. قال[1]: «ومثله[2]:

وداهيـةٍ مـن دَواهـي المَنُـو نِ، يَرْهَبُها الناسُ، لا فَأْ لَها

أَقحم اللامَ، ونَوى الإضافة، كقولهم: لا أَبا لكَ» انتهى.

وليس مثلَه لأن «خياشيمَ وَفَأْ» لم يذكر بعدها ما يضاف إليه رأساً، فهو مضاف إلى مفقود في اللفظ. وأما «لا فا لها» فليس ثَمَّ مضاف إليه محذوف. بل هو الضمير المتصل به لام الجر، وليس التقدير: لا فاها لها، فليس مثلَه.

[١/٤١:١] ويُشعر قوله: **ورُبَّما/ قِيلَ** بالتقليل، وهذا لم يُسمع منه إلا هذا، وهو من ضرائر الشعر الذي حَسَّنه الوزنُ وما قبله من عدم الإضافة، ولا يجوز مثل هذا في الكلام[3].

وقوله: **خلافاً لأبي علي** زَعم أبو علي الفارسي[4] أن الميم لا تثبت حالة الإضافة إلا في الشعر[5]. وسأل عيسى بن عمر[6] ذا الرمة: هل تقولون: هذا فُو؟ فقال: بل يقولون: قَبَّحَ اللهُ ذا فا. وهي عربية[7]، فاستعملها في الإفراد من غير عوض.

---

(١) يعني المصنف. شرح التسهيل ١: ٤٩.

(٢) نسب في الكتاب ١: ٣١٦ لعامر بن الأحوص، ونسبه ابن السيرافيّ في شرح أبياته ١: ٢٠٣ لعامر بن جوين الطائي، وكذا في الخزانة ٢: ١١٧ ضمن نص من الكتاب، ونسبه الأعلم في تحصيل عين الذهب ص ٢٠٩ للخنساء. وهو بغير نسبة في شرح جمل الزجاجي ٢: ٤١٢. المنون: الدهر. ولا فا لها: لا مدخل إلى معاناتها والتداوي منها.

(٣) زيد هنا في ك، ص، ح: «إلا في الشعر». ويبدو أنه سبق نظر، فإن هذه العبارة ستأتي بعد قليل.

(٤) المسائل العسكرية ص ١٧٣ والبغداديات ص ١٥٦، ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٥) إلا في الشعر: سقط من ك، ح.

(٦) الخبر في النهاية ص ٣١٢ ـ ٣١٣. وفي تهذيب اللغة (ذا) ٥: ٤١١ ما نصه: «وقال الأصمعي. قال بشر بن عمر: قلت لذي الرمة: أرأيت قوله:

خـالَـطَ مِـن سَلْمـى خَيـاشِيـمَ وَفـا

قال: إنا لنقولها في كلامنا: قبح الله ذا فا».

(٧) في النهاية ص ٣١٣: وهي غريبة.

قال المصنف في شرحه[1]: «والصحيح أن ذلك جائز في النظم والنثر، وفي الحديث الصحيح «لَخُلُوف فَمِ الصائم»[2].

وعلى مذهب أبي علي أصحابُنا، قالوا[3]: «وقد يعوضون في الضرورة من الواو ميماً في حال الإضافة، نحو قوله[4]:

يُصْبِحُ عَطْشانَ وفي البحرِ فَمُهْ

ولذلك لم يُجعل فَمٌ مفرداً من «فَمِه» لأن فَماً استُعمل في الفصيح، وفَمُه لا يكون إلا في الضرورة[5]. وأيضاً فإن الإفراد قبل الإضافة، فلا يجعل الإفراد منها.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «وأَقبحُ من ذلك في الضرورة أن تُعوض الميم مشددةً في حال الإضافة، نحو قوله[6]:

يا ليتَها قد خَرجتْ من فَمِّهِ حتى يعود البحرُ في أُسْطُمِّهِ»

انتهى. فجعل التشديد مع الإضافة من أقبح الضرورات، وليس التشديد كما زعم، بل تقدم[6] لنا أنَّ يعقوبَ واللِّحْيانيَّ نَقَلا التشديد، وأنَّ اللحياني نقل أنه جمع على أَفْمام، فعلى هذا التشديدُ لغةٌ لا ضرورة.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٤٩ ـ ٥٠.

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم ـ الباب الثاني ٢: ٢٢٦ والباب التاسع ٢: ٢٢٨، والجملة المقصودة هي «والذي نفس بيده لَخُلُوف فَمِ الصائم أطيبُ عند اللهِ من ريح المِسْك». الخُلُوف: تغير رائحة الفم لخلاء المعدة من الطعام.

(٣) هذا النص في شرح الجزولية للأبذي ص ١٤٩ ـ ١٥٠ ما عدا قوله: «قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور».

(٤) هو رؤبة. ديوانه ص ١٥٩ والمسائل العسكرية ص ١٧٣ والخزانة ٤: ٤٥١ ـ ٤٥٩ [الشاهد ٣٢٥]. وقبل البيت: كالحوتِ لا يُرويه شيءٌ يَلْقَمُهْ.

(٥) ك، ص، ح: في ضرورة. وقد أثبت ما في س، وهو موافق لما في شرح الجزولية.

(٦) تقدم في ص ١٧٠.

ص: وتَنوبُ النونُ عن الضمة في فعلٍ اتَّصلَ به ألفُ اثنينِ أو واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطبةٍ، مكسورةً بعدَ الألف غالباً، مفتوحةً بعد أُخْتَيْها، وليست دليلَ الإعراب، خلافاً للأخفش.

ش: يشمُل قوله ألفُ اثنين أن تكون الألف علامة نحو قولك: يقومانِ الزيدانِ، أو ضميراً نحو: الزيدانِ يقومانِ. وكذلك قولك: يقُومونَ الزيدونَ، والزيدُونَ يقومونَ. وهذا الذي ذكرناه من تقسيم الألف والواو إلى علامة تثنية وجمع وإلى ضمير هو على المشهور، وسيأتي في باب المضمر ذكر الخلاف فيه إن شاء الله.

ومَثَّلَ المصنفُ في الشرح[1] علامةَ الجمع بقوله: «يَتعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنَّهار»[2]، ورَدَّدَ ذلك في كتبه[3]، فيقول[4]: على لغة «يتعاقبون فيكم»، وهي اللغة التي يُسميها النحاة لغة «أَكَلُوني البراغيثُ»[5].

وما مَثَّلَ به ليس على ما زعم؛ لأن الحديث رواه مطولاً مُجَوَّداً البَزَّارُ[6] في

---

(١) شرح التسهيل ١: ٥٠.

(٢) هذه رواية البخاري للحديث في كتاب المواقيت ـ الباب ١٦ ـ ١: ١٣٩ وكتاب التوحيد ـ الباب ٢٣ ـ ٣: ١٧٧ والباب ٣٣ ـ ٨: ١٩٥ ـ ١٩٦، ومسلم في كتاب المساجد ـ مواضع الصلاة ـ الباب ٣٧ ص ٤٣٩، ومالك في الموطأ ـ كتاب قصر الصلاة في السفر ـ الباب ٢٤ ص ١٧٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ٥٨١ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢٩.

(٤) شرح عمدة الحافظ ص ٥٤٠.

(٥) هذه جملة قالها أحد الأعراب. الكتاب ١: ١٩، ٢٠، ٧٨ و٢: ٤١ و٣: ٢٠٩، ونسبها أبو عبيدة إلى أبي عمرو الهذلي، ونص على أنه سمعها منه في منطقه. مجاز القرآن ١: ١٠١، ١٧٤ و٢: ١٣٤. وانظر سر صناعة الإعراب ص ٦٢٩ وكتاب الشعر ص ٤٧٣ حيث خرّجها الدكتور الطناحي من مصادر أخرى.

(٦) ك: البزاز. وهو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري [ـ ٢٩٢ هـ] ولد سنة نيف عشرة ومائتين. إمام حافظ كبير، صاحب «المسند» الكبير، سمع هدبة بن خالد وعبد الأعلى ابن حماد وبُنْداراً، وخلقاً كثيرًا غيرهم. وحَدَّث عنه ابنُ قانع وابنُ نجيع وأبو القاسم الطبراني، وخلق سواهم، حَدَّث بأصبهان وبغداد ومصر ومكة والرملة. وتوفي بالرملة. سير أعلام النبلاء ١٣: ٥٥٤ ـ ٥٥٧.

مُسْنَده[1]، فقال فيه: «إنَّ لله ملائكةً يَتعاقبونَ فيكم، ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار» وفي آخره: «وتَركناهم وهم يُصَلُّون[2]»، فاغفر لهم اللهمَّ يومَ الدين». فالواو في[3] «يتعاقبون» ضمير يعود على الملائكة، وارتفع «ملائكة» على أنه بدل من الواو. واختصر الحديثَ مالكٌ[4]، وأصله هذا الحديث المُطَوَّل المُجَوَّد[5].

وقوله: **مكسورةً بعد الألف** الأصلُ في زيادة هذه النون للإعراب السكونُ لأن الحركة زيادة، فلا ينبغي أن تُدَّعى إلا بدليل، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين، وكانت الحركةُ كسرةً على أصل التقاء الساكنين، أو حملاً على نون التثنية للشبه الذي بينهما.

وقوله: **غالبًا**/ إشارة إلى فتح بعض العرب إياها، كقراءة مَن قرأ [٤١:١/ب] ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ﴾[6] بفتح النون.

وقوله: **مفتوحةً بعد أُخْتَيْها** يعني بعد الواو نحو تَفعلونَ، وبعد الياء نحو تَفعلينَ. وكانت مفتوحة طلباً للتخفيف، فلم يكسروها على أصل التقاء الساكنين استثقالاً للجمع بين الواو والكسرة، أو بين الياء والكسرة، أو حملاً على نون الجمع؛ لأن الأفعال فرع عن الأسماء بدليل افتقارها إليها في التركيب، فكما فُتحت في زَيدُونَ وزَيدينَ فكذلك فُتحت في تَفعلُونَ وتَفعلِينَ.

وقوله: **وليستْ دليلَ الإعراب، خلافاً للأخفش** قال المصنف في

---

(١) الحديث ليس في الأجزاء المطبوعة من مسنده.

(٢) هذا الجزء موجود في رواية البخاري ومسلم ومالك.

(٣) ك، ص: قالوا وفي.

(٤) الموطأ: كتاب قصر الصلاة في السفر ـ الباب ٢٤ ص ١٧٠.

(٥) ناقش ابن حجر أبا حيان فيما ذكره هنا، وحرّر المسألة فأشبع فيها القول في فتح الباري ٢: ٤٢ ـ كتاب مواقيت الصلاة: الباب ١٦ ـ الحديث ٥٥٥.

(٦) سورة الأحقاف: ١٧. وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو كما في مختصر في شواذ القرآن ص ١٣٩. ونسبت أيضاً في البحر ٨: ٦٢ إلى الحسن وشيبة وأبي جعفر بخلاف عنه وهارون بن موسى عن الجحدري وسام عن هشام.

الشرح: «زَعم الأخفشُ أن هذه النون ليست إعراباً، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة الأحرف»[1]. قال: «وهو قول ضعيف لأن الإعراب مُجْتَلَب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون مُتَّصفة بذلك، فادِّعاءُ إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه»[1].

وهذا الذي حكاه المصنف عن الأخفش حكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمدُ بنُ عبدِ النور المالَقِيُّ[2] صاحبُ كتاب «رصف المباني في حروف المعاني» عن أبي زيد السُّهَيلي، قال[3]: زَعم أبو زيد السُّهَيلي أنَّ الإعراب مُقَدَّر في الأحرف التي قبل هذه الأحرف، كما هو مقدر في «غُلامِي»، وأنَّ شَغْلَ تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف مَنَعَها من ظهور الإعراب في تلك الحروف، كما منع الإضافةُ إلى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم.

قيل له: فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في النصب والجزم؟ فقال ما معناه: إن هذه النون إنما لَحقت هذه الأفعالَ لوقوعها موقع الأسماء، فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم، فكما قلت: إنَّ زيداً يقومُ، فرفعته لحلوله محل قائم، فكذلك[4] إذا قلت: إنَّ الزيدينِ يقومانِ، لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان، فإذا لم يحلَّ محلَّ الاسم لم تلحقه النون، فإذا قلت: لم يقوما، أو لن يقوما، لا يتقدر: لن قائمان، ولا:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٥١.

(٢) [٦٣٠ ـ ٧٠٢ هـ] ولد في مدينة مالقة، وكان قيّماً على العربية، عالماً بالنحو. أخذ عن أبي عبد الله محمد بن يحيى المالقي، وأبي الحجاج يوسف بن إبراهيم المالقي، وأبي الحسن بن الأخضر المقرئ العروضي. وأخذ عنه أبو حيان. صنّف شرح الجزولية، وشرح مقرّب ابن هشام الفهري، ولم يتمّه، ورصف المباني، وغير ذلك. وتوفي بالمَرِيَّة. بغية الوعاة ١: ٣٣١ ـ ٣٣٢ ومقدمة رصف المباني ص ١٣ ـ ١٩.

(٣) أول هذا الكلام مذكور في رصف المباني ص ٤٠٣ حيث أحال المالقي على كتاب السهيلي «شرح الجمل» لمعرفة الأشياء التي احتج بها.

(٤) ك: وكذلك.

لم قائمان، فلم تثبت النون لذلك، ولذلك إذا دخل الناصب والجازم في نحو لن يضربَ ولم يضربْ ذهب الرفع لأنه لا يحلُّ محلَّ الاسم. فعلى مذهبه تكون علامةُ الرفع في نحو يقومان ضمةً مقدرةً في الميم، وأما في النصب ففتحة مقدرة، وأما في الجزم فسكون الميم تقديراً.

وذهب الفارسيُّ[1] إلى أن هذه الأفعال معربة، ولا حرفَ إعرابٍ فيها، قال: «لأنه لا يكون حرف الإعراب فيها النون لسقوطها للعامل، وهي حرف صحيح، ولا يكون الضميرَ لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حرفَ إعراب فيها». وبينَ قولِ الفارسي هذا وقولِ الأخفش مناسبة، إلا أن الأخفش يقول: إن الإعراب فيها مُقَدَّر، فهو أشبه.

وفي البسيط: «زَعم بعضُهم أنها ـ يعني الألف والواو والياء في المضارع ـ علامةُ إعراب بمنزلة الزيدانِ والزيدونَ، تدل على التثنية والجمع/ [١/٤٢:١] للفاعل. ووجهُ فساده أن النون إما أن تكون كنون التثنية، ويبطل بحذفها في بعض الأحوال، أو يكون لها حظ في الإعراب، ويبطل لأنه إما أن تكون معربة من مكانين، ولا يكون لأنه خروج عن الفصاحة واستعمال ما لا يحتاج إليه ولا نظير له، أو يكون لها نوع من الإعراب؛ لأنها إن كانت علامةَ رفع مثلاً فلا تكون الواو موجودة حينئذ، وبالعكس، ولم تكن» انتهى.

وهذا الخلاف المنقول عن الأخفش وعن السُّهَيلي وعن غيرهما يبين وَهْمَ مَن ذَكر أنه لا خلاف بين النحويين في أن النون علامة إعراب لا حرف إعراب، وهو الأستاذ أبو الحسن بن عصفور قال: «بدليل[2] حذف الجازم

---

(١) مذهبه هذا في أمالي ابن الحاجب ص ٨٠٣، وليس فيه نصه. وقد تبنّاه الأنباري في أسرار العربية ص ٢٨٥، ولم ينسبه لأحد. وكذا ذكره وحده اللورقي في المباحث الكاملية ١: ١٠٧. وراجع شرح الإيضاح للعكبري ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢) هذا دليل سيبويه، وابن عصفور تابع له في ذلك. الكتاب ١: ١٩ والتعليقة ١: ٣٧.

لها، والجازم لا يَحذف حرفَ الإعراب إذا كان متحركاً، وإنما يحذفه إذا كان ساكناً، نحو لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ».

ص: وتُحذف جزماً ونصباً، ولنون التوكيد، وقد تُحذف لنون الوقاية، أو تُدغَم فيها، ونَدر حذفُها مفردةً في الرفع[1] [نظماً ونثراً][2]. وما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً أو إتباعاً أو نقلاً أو تَخَلُّصاً من سكونين، فهو بناءٌ، وأنواعُه ضَمٌّ وفَتحٌ وكَسرٌ ووَقفٌ.

ش: مثالُ حذفها جزماً ونصباً: لم يَقُوما ولن يَقُوما. وإنما حُمل المنصوب على المجزوم لأن الجزم مختص بالفعل، فحُمل المشترك على المختص، ولم يُحمل على المشترك، وهو الرفع، كما حُمل منصوب المثنى والمجموع على حَدِّه[3] على مجروره، قالوا[4]: رأيت الزيدَينِ والزيدِينَ حملاً على مررت بالزيدَينِ وبالزيدِينَ[5].

ومثالُ حذفِها لنون الوقاية قولُه تعالى: ﴿أَتُحَٰٓجُّونِّي فِي ٱللَّهِ﴾[6] في قراءة من حذف النون. وقد اختُلف في المحذوفة، فقيل: هي نون الرفع، وهو مذهب س[7] واختيار المصنف، ورَجَّح ذلك في شرحه[8] بأنها قد تُحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تُحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذفُ ما عُهد أَولى من حذف ما لم يُعهد

---

(١) في الرفع: انفردت به ك. وهو في التسهيل وشرحه ومطبوعة التذييل.

(٢) نظماً ونثراً: سقط من النسخ جميعها. وأثبتُّه من المطبوعة، وهو في التسهيل وشرحه.

(٣) ك: على جره.

(٤) ك: فقالوا.

(٥) وبالزيدينَ: سقط من ك.

(٦) سورة الأنعام: ٨٠. قرأ نافع وابن عامر بنون مخففة، وقرأ بقية السبعة بنون مشددة. السبعة ص ٢٦١. وانظر النشر ٢: ٢٥٩ ـ ٢٦٠. وذكر أبو حيان في البحر ٤: ١٧٤ أنه قيل: التخفيف لغة لغطفان.

(٧) الكتاب ٣: ٥١٩. ونسبه المصنف في الشرح ١: ٥٢ إلى الأخفش أيضاً.

(٨) شرح التسهيل ١: ٥٢.

حذفُه، وأيضاً فنونُ الرفع نائبة عن الضمة، وقد حُذفت الضمة تخفيفاً في الفعل في نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾[1] ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾[2] في قراءة من سَكَّنَ[3]، وفي الاسم نحو ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ﴾[4] في قراءة من سَكَّن اللام[5]، ولِيُؤْمَنَ بذلك تفضيلُ الفرع على الأصل، وليؤمن أيضاً حذفُ نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذفُ نون الوقاية أولاً لا يُؤمَنُ معه حذفُ نون الرفع عند الجزم والنصب، ولأن نون الوقاية لو كانت المحذوفةَ لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حُذفت نون الرفع لم يُحتج إلى تغيير ثانٍ. انتهى، وفيه بعض اختصار.

وقال س في بعض أبواب نون التوكيد: «وتقول: هل تَفْعَلُنَّ ذلك؟ فتَحذف نون الرفع لأنك ضاعفتَ النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذْ كانت تُحذف وحدَها ـ يعني في الجزم والنصب ـ وهم في هذا الموضع أَشَدُّ استثقالاً للنونات، وقد حذفوا فيما هو أَشَدُّ من ذلك، بَلَغَنا أنَّ بعض القُرَّاء قَرأ ﴿أَتُحَٰٓجُّونِّي﴾[6]، وكان يقرأ ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾[7]، وهي قراءة أهل

---

(١) سورة البقرة: ٦٧.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٩.

(٣) روي التسكين والاختلاس عن أبي عمرو. السبعة ص ١٥٤ ـ ١٥٦ والإقناع ص ٤٨٥ ـ ٤٨٦ والبحر ١: ٣٦٥، ٤١٤ والكتاب ٤: ٢٠٢. ونسبها المصنف في شرح التسهيل ١: ٥٢ للسوسي. وذكر أبو حيان في البحر ٢: ١٩٩ أن أبا عمرو ذكر أن لغة تميم تسكين المرفوع من «يعلمهم» ونحوه.

(٤) سورة الزخرف: ٨٠.

(٥) نسبها المصنف في شرح التسهيل ١: ٥٢ لبعض السلف. وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢: ١٩٩ أن أبا زيد حكاها.

(٦) سورة الأنعام: ٨٠. وقد سبق تخريجها في الصفحة السابقة.

(٧) سورة الحجر: ٥٤. قرأ نافع بتخفيف النون وكسرها، وقرأ ابن كثير بتشديدها وكسرها، وقرأ بقية السبعة بفتح النون نصباً. السبعة ص ٣٦٧. وفي شرح اللمع ص ٣٨٢ «وقال أبو علي قطرب: هذه القراءة لغة لغطفان».

[١: ٤٢/ب] المدينة، استثقالاً للتضعيف/ »[١]. وقال في:

. . . . . فَلَيْنِـي[٢]

«إنهم مما يحذفون لفظ النون للاستثقال، فإذا حذفوها هنا للتكرير، وهي لا تُحذف وحدها، فالتي تُحذف وحدَها أَولى بالحذف»[٣].

ونَقل المصنف[٤] أنَّ أكثر المتأخرين ذهب إلى أنَّ المحذوفة[٥] نون الوقاية، وأنَّ الباقية نون الرفع، وهو مذهب الأخفش[٦] والمبرد والأخفش الصغير وأبي علي[٧] وابن جني، لأنها المتكررة المستثقلة، ولا تدل على إعراب، فكانت أولى بالحذف.

ويمكن أن يُستدل له بأن نون الوقاية يجوز حذفها لكثرة الأمثال في نحو إنَّني وكأنَّني، وهذه الحروف إنما لحقها نون الوقاية تشبيهاً بالفعل، فلو لم

---

(١) الكتاب ٣: ٥١٩ ـ ٥٢٠ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٤٤ ـ ٢٤٧.

(٢) هذه آخر كلمة من قول عمرو بن معدي كرب:

تـــراه كـــالثَّغـــام يُعَـــلُّ مِسْكـــاً يَسُـــوءُ الفـــالِيـــاتِ إذا فَلَيْنـي

شعره ص ١٦٩ والكتاب ٣: ٥٢٠ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٩٠ وللأخفش ص ٢٣٥ والخـزانـة ٥: ٣٧١ ـ ٣٧٥ [الشـاهـد ٤٠٠] وشـرح أبيـات المغنـي ٧: ٢٩٧ ـ ٢٩٩ [الإنشاد ٨٥٠]. يصف شعره، ويذكر أن الشيب قد شمله. الثغام: نبت له نور أبيض يشبه به الشيب. ويعلّ: يطيب شيئاً بعد شيء. والفاليات: جمع الفالية، وهي التي تفلي الشعر، أي تخرج القمل منه. وفليني: أراد فليني، فحذف النون.

(٣) هذا القول لم يذكر في الكتاب ٣: ٥٢٠ حيث أنشد بيت عمرو بن معدي كرب.

(٤) شرح التسهيل ١: ٥٢.

(٥) ك: المحذوف.

(٦) قال في قراءة من قرأ ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾: «فأذهب إحدى النونين استثقالاً لاجتماعهما». وقال في «فليني»: «فحذف النون الآخرة لأنها النون التي تزاد ليترك ما قبلها على حاله، وليست باسم، فأما الأولى فلا يجوز طرحها، فإنها الاسم المضمر» معاني القرآن ص ٢٣٥.

وقال ابن مالك في المحذوف من قراءة من قرأ بنون واحدة: «وفي المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح...» شرح التسهيل ١: ٥٢.

(٧) الحجة ٣: ٣٣٣، ٣٣٥ و٥: ٤٥ ـ ٤٦.

يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في إنَّ وكأنَّ وشبههما[1]، ولكان يلزم من ذلك تفضيل الفرع على الأصل في ذلك. وأيضاً فنون الرفع دخلت لعامل، ونون الوقاية جاءت بغير عامل، فلو كان المحذوف هو نون الرفع للزم من ذلك وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه. وأيضاً فدخول نون الوقاية إنما يضطر إليها حيث لا يكون ثَمَّ ما يمكن أن يقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فإنه يحصل بها كونها علامة للرفع، وكونها تقي الفعل من الكسر، فكان حذف نون الوقاية أولى.

ومثالُ الإدغام فيها قراءةُ مَن قرأ ﴿أَتُحاجُّونِّي﴾ و ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾[2] بالتشديد.

ومثالُ نُدور حذفها في الرفع نظماً قولُ الشاعر[3]:

فإنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ ما صَنعتُمُ ... سَتَحْتَلِبُوها لاقِحاً غيرَ باهِلِ

وقال الراجز[4]:

أَبِيتُ أَسْري، وتَبِيتي تَدْلُكِي ... وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

يريد: سَتحتلبونها، وتَبِيتينَ تَدْلُكينَ. وأنشد صاحب «البسيط»[5]:

ولا تَعْصِبُوا الناسَ أموالَهم ... إذا مَلَكتم ولم تُغْصَبُوا

---

(١) س، ص: وشبهها.

(٢) سورة الزمر: ٦٤. وفي النسخ كلها (أتأمروني) وليس في المصحف آية فيها (تأمروني) غير هذه، وهي قوله تعالى: ﴿قل أفغيرَ الله تأمرونِّي أَعْبُدُ أيُّها الجاهلون﴾. والتشديد قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن كثير وأبي عمرو. السبعة ص ٢٦١.

(٣) هو أبو طالب. السيرة النبوية ١: ٢٧٨ وشرح التسهيل ١: ٥٣ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٧٣. الباهل: الناقة التي لا صرار على أخلافها، فهي مباحة الحلب.

(٤) الخصائص ١: ٣٨٨ وضرائر الشعر ص ١١٠ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٩٤ وشرح التسهيل ١: ٥٣ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٧٣ والخزانة ٨: ٣٣٩ ـ ٣٤١ [الشاهد ٦٣٠]. الذكيّ: الشديد الرائحة.

(٥) البيت لأيمن بن خُرَيم كما في ضرائر الشعر ص ١٠٩ ـ ١١٠. وهو بغير نسبة في شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٩٤.

على أن «لا تَعْصِبوا» نفيٌ لا نهي، أي: ولا تَعْصِبُون.

ومثالُ ذلك نثراً قراءةُ أبي عمرو في رواية مَن رَوى ذلك عنه ﴿قَالُوٓاْ ساحِرانِ تَظَّٰهَرَا﴾[1] بتشديد الظاء، وأصله تَتَظاهرانِ، فأدغم التاء في الظاء، وارتفع (ساحِرانِ) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: قالوا أنتما ساحرانِ تَظَّاهرا. وفي الحديث «والذي نَفْسُ محمدٍ بيدِه، لا تَدْخُلُوا الجنةَ حتى تُؤْمنوا، ولا تُؤْمِنوا حتى تَحابُّوا»[2]، أصله: لا تَدخُلونَ ولا تُؤمِنونَ.

وحَذفُ هذه النون عند أصحابنا[3] من غير جازم ولا ناصب ولا اجتماع مثلين مخصوصٌ بالشعر إجراءً لها مُجرى الضمة في ذلك.

وقوله: **وما جيءَ به لا لبيان مقتضى العامل إلى آخره** أراد أن يحصر حركات آخر الكلمة، وكان قد ذكر حركات الإعراب، وهي الضمة والفتحة والكسرة، فذكر أن الحركة تكون للحكاية نحو: مَنْ زيداً؟ ومَنْ زيدٍ؟ لمن قال: رأيت زيداً، ومررت بزيدٍ. وقد ذكرنا الخلاف في هذه الحركات وأن [ا/٤٣:١] مذهب الكوفيين أنها/ حركة إعراب، وبيَّنَّا ذلك في شرح باب الحكاية من هذا الكتاب[4].

---

(١) سورة القصص: ٤٨. شرح التسهيل ١: ٥٣. ونسبت في مختصر في شواذ القرآن ص ١١٣ ليحيى الذماري. وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٧: ١١٨ أنه قرأ بها محبوب عن الحسن ويحيى بن الحارث الذماري وأبو حيوة وأبو خلاد عن اليزيدي. وأما (سحران) فقرأها عاصم وحمزة والكسائي (سِحْران)، وقرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (ساحران) السبعة ص ٤٩٥.

(٢) أخرج مسلم في صحيحه ـ كتاب الإيمان ـ الباب ٢٢ ص ٧٤ حديثين في أولهما: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا...» وفي الثاني: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا». وأخرج الحديث بالرواية التي ذكرها أبو حيان ابن ماجه في سننه ـ المقدمة ص ٢٦ والترمذي في سننه ـ كتاب صفة القيامة ـ الباب ٥٦ ـ ٤: ٥٧٣ وكتاب الاستئذان ـ الباب الأول ـ ٥: ٥٠ وغيرهما. وكذا في شرح الكافية الشافية ص ٢١٠ وشرح التسهيل ١: ٥٣.

(٣) ضرائر الشعر ص ١٠٩ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٩٤ وشرح الجزولية ص ٥٦١.

(٤) ك: الباب.

وتكون للإتباع نحو قراءة من قرأ ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾[1] بكسر الدال، ومنهم زيدُ بن علي[2]، وقراءةِ مَن قرأ ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱسْجُدُوا۟﴾[3] بضم التاء، أتبع في الأولى الدالَ لـلام، وفي الثانية التاءَ لضمة الجيم.

وتكون للنقل نحو قراءة وَرْش[4] ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ﴾[5] بفتح الميم، نَقل حركةَ الهمزة إلى الميم، وحَذف الهمزة.

وتكون للتخلص من ساكنين، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾[6]، حرك[7] الهمزة لأنها ساكنة قد لقيت اللام ساكنة، فحركها ليخلص من الجمع بين ساكنين.

---

(١) سورة الفاتحة: ٢. نسبت في إعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٠ للحسن، وذكر أن الكسر لغة تميم. ونسبت في مختصر في شواذ القرآن ص ١ للحسن ورؤبة. ونسبت في المحتسب ١: ٣٧ لإبراهيم بن أبي عبلة ولزيد بن علي وللحسن البصري. ونسبها ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٥٣ ـ ٥٤ لزيد بن علي. وانظر الجامع لأحكام القرآن ١: ٩٦ والبحر المحيط ١: ١٣١.

(٢) أبو القاسم العجلي الكوفي [ـ ٣٥٨ هـ] إمام حاذق ثقة، قرأ على عبد الله بن عبد الجبار وأحمد بن فرح وأبي بكر بن مجاهد وغيرهم، وقرأ عليه بكر بن شاذان وابن مهران وأحمد بن الصقر وغيرهم. غاية النهاية ١: ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٣) سورة البقرة: ٣٤. وهذه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع. معاني القرآن وإعرابه ١: ١١١ والمحتسب ١: ٧١. ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ١: ٣٠٢ إلى سليمان بن مهران أيضاً، وقيل: إنها لغة أزد شنوءة. ونسبت في النشر ٢: ٢١٠ إلى أبي جعفر من رواية ابن جماز ومن غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان، وذكر أنه قرأها هكذا بضم التاء حيث وردت، وذلك في خمسة مواضع، وروى هبة الله وغيره عن عيسى إشمام كسرتها الضم.

(٤) أبو عمرو عثمان بن سعيد القرشي مولاهم القبطي المصري الملقب بورش [١١٠ ـ ١٩٧ هـ] روى القراءة عن نافع وغيره، اشتغل بالقرآن والعربية فمهر فيهما، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. كان ثقة حجة في القراءة. الإقناع ص ٥٧ ـ ٥٨ وغاية النهاية ١: ٥٠٢ ـ ٥٠٣.

(٥) سورة البقرة: ١٠٦. الإقناع ص ٣٨٨.

(٦) سورة الأنعام: ٣٩.

(٧) ك: حركت.

وقوله: **فهو بناء** أي: ما خالف حركةَ الإعراب، وحركةَ الحكاية، وحركةَ الإتباع، وحركةَ النقل، وحركةَ التخلص من ساكنين، فهو بناء. فتلخص من كلامه أن حركات الآخر ستّ. ونقَصتْه حركةٌ سابعة، وهي حركة المضاف إلى ياء المتكلم غير مثنى ولا مجموع على حده على مذهب الجمهور، فإنها ليست حركة بناء عندهم، ولا هي من الحركات التي عدها.

وقوله: **وألقابُه ضَمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ** وهذه التسمية لألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والوقف، ولألقاب الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم هي لـ «س»[1]، ولذلك قال في كتابه: «وإنما ذكرتُ ثمانية مَجارٍ لأَفْرُقَ»[1]، فذكر أنه ذكر ذلك لِيَفْرُقَ بينَ ما يحدُث بعامل وبينَ ما وُضعت عليه الكلمة فلا يزول. وكثير من النحويين البصريين والكوفيين يقولون: إنها تجري على أربعة مَجارٍ، ولا يفرقون في الحركات كما فرق س. وقد غَلَّطَ أبو عثمان[2] س في قوله: «وهي تجري على ثمانية مَجارٍ»، قال: «لأن المبنيَّ لا يتغير، فكيف تكون له مَجارٍ» ذكر ذلك عن أبي عثمان أبو يَعْلَى بن أبي زُرْعة[3]. ولابنِ كيسانَ والزجاج وعلي بن سليمان[4] ومحمد بن الوليد[5] كلامٌ في تصحيح كلام س ليس هذا موضَعه.

---

(١) الكتاب ١: ١٣.

(٢) يعني المازني. شرح الكتاب للسيرافي ١: ٦٤.

(٣) أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي النحوي [ـ ٢٥٧ هـ] أحد أصحاب المازني، وممن قرأ عليه كتاب سيبويه، وله في النحو كتاب معلّل حسن، وله «نُكت على كتاب سيبويه» و «الجامع في النحو» لم يتمّه. وكان ثقة فيما يرويه. إنباه الرواة ٤: ١٨٤.

(٤) أبو الحسن الأخفش الأصغر [ـ ٣١٥ هـ] قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي. وروى عنه أبو علي الفارسي. صنف شرح كتاب سيبويه، والأنواء، والتثنية والجمع، وغيرها. مات ببغداد وقد قارب الثمانين. معجم الأدباء ١٣: ٢٤٦ ـ ٢٥٧ وإنباه الرواة ٢: ٢٧٦ ـ ٢٧٨ وبغية الوعاة ٢: ١٦٧ ـ ١٦٨ وأبو علي الفارسي ص ١١٩.

(٥) أبو الحسين محمد بن الوليد التميمي النحوي [ـ ٢٩٨ هـ] اشتهر بمحمد بن وَلاَّد. أخذ عن أبي علي الدينوري والمبرد وثعلب، وكان جيد الخط والضبط. ألّف المنمَّق في النحو، والمقصور والممدود. ماتب بمصر وقد بلغ الخمسين. معجم الأدباء ١٩: ١٠٥ ـ ١٠٦ وبغية الوعاة ١: ٢٥٩.

ص: بابُ إعرابِ المعتلّ الآخر

يَظهرُ الإعرابُ بالحركةِ والسكون، أو يُقَدَّرُ في حرفه، وهو آخرُ المُعْرَب، فإنْ كان ألفاً قُدِّرَ فيه غيرُ الجزم، وإنْ كان ياءً أو واواً يُشْبِهانه قُدّر فيهما الرفعُ، وفي الياء الجَرُّ. ويَنوبُ حذفُ الثلاثة عن السكون إلا في الضرورة، فيُقَدَّر لأجلها جزمها، ويَظهرُ لأجلها جَرُّ الياء ورفعُها ورفعُ الواو، ويُقَدَّرُ لأجلها كثيراً، وفي السّعة قليلاً، نصبُهما ورفعُ الحرف الصحيح وجَرُّه، ورُبما قُدِّرَ جزمُ الياء في السَّعة.

ش: مثالُ الظهور المذكور: زيدٌ لم يخرجْ، ومثالُ التقدير: قامَ الفتى، فالضمة مقدرة فيه. هذه عبارة أكثر النحويين، يقولون: في التقدير. وقال أبو علي: «والاختلافُ الكائن في الموضع»[1]. والموضع عند النحويين غيره[2] للمبني. وقال بعض أصحابنا: الإعرابُ ملفوظٌ به ومُقدَّرٌ نحو المَلْهى؛ لأن الألف منقلبة[3] عن ياء متحركة، ومَنْويٌّ نحو حُبْلى وأَرْطى[4]؛ لأن ألفهما لم تنقلبا عن شيء، فالإعراب فيهما منوي. وكذلك غُلامِي[5]؛ لأن تقدير حركة يؤول إلى اجتماع حركتين، ولا يصح، فالإعرابُ منويٌّ لا مُقدَّر ومُعْتَبَر، وهو في موضع[6] الاسم المبني نحو «هذا»، فإذًا الإعرابُ/ ملفوظٌ [١:٤٣/ب] به ومُقدَّرٌ ومنويٌّ ومُعْتَبَرٌ.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ١٢.

(٢) ك: مرة. ص: إنما هو.

(٣) س: منقلب.

(٤) الأرطى: شجر يدبغ بورقه.

(٥) س: علاقى.

(٦) ك، ص، ح: وهو موضع.

وقوله: **فإن كان ألفاً قُدِّرَ فيه غيرُ الجزم** الذي آخره ألف من الأسماء المعربة يُقَدَّرُ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ، أو من المضارع المعرب بغير النون قُدر فيه الرفع والنصب، مثالُ الأول: قام الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، ومثال الثاني: يَخشى زيد، ولن يَخشى.

وقوله: **وإنْ كان** ـ يعني حرف الإعراب ـ **ياءً أو واواً يشبهانه في كونهما حرفي مدّ ولين، قُدِّر فيهما الرفع، [وفي الياء الجَرُّ]**[1]، نحو: يغزو القاضي، ويرمي إلى الداعي، فالضمةُ مقدَّرة في واو يغزو وياء القاضي وياء يرمي، والكسرةُ مقدرة في ياء الداعي. ودلَّ[2] كلامه هذا على أن المنقوص بقياس ـ وهو ما آخره ياء قبلها كسرة لازمة ـ تُقَدَّرُ فيه الضمةُ والكسرة، وتَظهر الفتحةُ، نحو ﴿أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾[3].

وأَغفل مسألة من هذا المنقوص تُقدر فيها الفتحةُ حالة النصب، وهي ما أُعرب من مُرَكَّب إعرابَ متضايفين وآخرُ أولِهما ياءٌ، وذلك نحو: رأيت مَعْدِيْ كَرِبٍ، ونزلتُ قالِيْ قَلا، وذلك أن هذا النوع من المركب نُقل فيه ثلاثةُ أوجه: البناءُ على الفتح، وإعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف، وإعرابُه إعرابَ المضاف والمضاف إليه، فعلى هذا الوجه تُقَدَّر في «مَعْدِيْ» الفتحةُ حالةَ النصب، لا خلاف في ذلك في هذا الوجه، جعلوا الياء فيه كياء دَرْدَبِيْس[4]، فكما لا تتأثر هذه الياء للعوامل، كذلك لا تتأثر هذه الياء، استُصحب فيها حكمُها حالةَ البناء وحالةَ إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف. وقد تنبه المصنف لذلك في باب منع الصرف، فقال في الفصل الثالث منه[5]: «قد يُضاف صدرُ المركَّب فيتأثر بالعوامل ما لم يَعتلّ» انتهى. فقوله: «ما لم يعتلّ» يشمل

---

(١) تتمة يستقيم بها السياق.

(٢) ك: فدل.

(٣) سورة الأحقاف: ٣١.

(٤) الدردبيس: الشيخ الكبير الهِمّ. والداهية. والعجوز.

(٥) التسهيل ص ٢٢١.

أحوالَه الثلاث من الرفع والنصب والجر، فتقول: قام مَعْدِيْ كَرِبٍ، ورأيتُ مَعْدِيْ كَرِبٍ، ومررتُ بِمَعْدِيْ كَرِبٍ.

ودَلَّ كلامُ المصنف أيضاً على أنَّ ما آخره ياء تشبه الألف يُقدر فيه الرفع، وقد بيَّنَّا ذلك بنحو يَرْمي، وهذا كما ذكر، إلا أن في نحو يُعْيِـي ويُحْيِـي خلافاً، فمذهب الجمهور أنه تُقَدَّر فيه الضمة، وزعم الفراء[1] أن الياء قد تكون في آخر الفعل وما قبلها ساكن، فتظهر علامة الرفع فيها إذ ذاك لأن الياء إذا سكن ما قبلها جَرت مَجرى الحرف الصحيح، وأَنشد من ذلك قولَ الشاعر[2]:

وكـأنَّهـا بيـنَ النسـاءِ سَبِيكـةٌ تَمشـي بِسُـدَّةِ بيتِهـا فَتُعِـيُّ

والصحيح أنه لا يقـال تُعِيُّ، وإنما يقال تُعْيِـي، هكذا هو السماعُ وقياسُ التصريف، مِن جهة أنَّ الفعل إذا كان معتلَّ العين واللام جَرت عينه مَجرى الحرف الصحيح، فلم تُعَلّ، فلا فرق بين الياء التي هي عين الكلمة في تُعْيِـي وبين الدال في تُجْدِي، فكما أن الضمة تُقَدَّر في ياء تُجْدِي، فكذلك تقدر في ياء تُعْيِـي، ولا نقول إنها مثل العين في يُقِرُّ[3]، وذلك أنه يقول إنَّ أصله يُعْيِـي، فتنقل حركة العين التي هي الياء في يُعْيِـي إلى العين التي هي الفاء، فتسكن العين، فيصير نظير يُقِرُّ، فكما أُدغمت الراءُ في الراء إذ أصله يُقْرِرُ، فنقلت، فالتقى المثلانِ والأولُ ساكن، فوجب الإدغام، فكذلك تُدغم الياءُ الساكنة في الياء التي هي لام الفعل. والبيتُ الذي أنشده الفراء لا/ يُعرف [١/٤٤:١] قائلُه، بل لعلَّه مصنوع، وإنْ ثَبت كان شاذًّا لا يُعتدُّ به.

وقد تلخص مما أشار إليه المصنف وقررناه أن الألف والياء اشترك فيهما الاسم والفعل، نحو يخشى الفتى، ويقضي قاضي بلدِك، وأن الواو التـي[4]

---

(١) معاني القرآن له ١: ٤١٢ و٣: ٢١٣.

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ٤١٢ و٣: ٢١٣ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ٤١٨ والمنصف ٢: ٢٠٦ والمحتسب ٢: ٢٦٩ والممتع ص ٥٨٥، ٥٨٧. سدة البيت: فناؤه.

(٣) ك: تفر. ص: نقَر.

(٤) فيما عدا ن، والمطبوعة: الذي.

حركة ما قبلها من جنسها لا تكون إلا في الفعل، نحو يَغزُو، ولا تكون في الاسم إلا إن كان مبنيًّا أو معرباً عَرض تَطَرُّفُ الواو فيه، أو كان يستحيل إلى غيره، فإنْ أَدى القياسُ في معرب غير ما ذكر أو عارِضُ بناءٍ إلى ذلك قلبت الواو ياء، والضمة قبله كسرة، إلا إن كان منقولاً من لسان العجم أو من الفعل، ففي قلبه وإقراره مذهبان: القلب مذهب البصريين، والإقرار مذهب الكوفيين، وذكرنا توضيح[1] هذا في التصريف.

وقوله: **ويَنوبُ حذفُ الثلاثة عن السكون** يعني بالثلاثة الألفَ والواو والياء المذكوراتِ، فتقول: لم يَخْشَ، ولم يَغْزُ، ولم يَرْمِ. وإنما حَذف الجازمُ هذه الحروفَ لأنها عاقَبتِ الضمةَ، فأُجريت في الحذف مُجرى ما عاقَبَتْه، فكما أنَّ الضمة تُحذف في نحو لم يخرجْ، فكذلك تُحذف هذه الحروف بالجازم، هكذا قرر هذا الشيوخُ[2].

ونقول: الذي يقتضيه النظر أنَّ هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم. يدل على أنها لم تحذف للجزم شيئان:

أحدُهما: أنَّ الجازم لا يَحذف إلا ما كان علامةً للرفع، وهذه الحروفُ ليست علامةً للرفع، وإنما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها[3].

والآخر: أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو يغزو ويرمي من الحروف الأصلية؛ إذ هما من الغَزْو والرَّمْي، والألف في نحو يَغشى منقلبة من أصل؛ لأنه من الغِشْيان، وقد يكون الحرف منقلباً عن حرف مُلْحِق بأصل، نحو يَسْلَنْقِي ويَغْرَنْدِي، ماضيهما اسْلَنْقى[4]، واغْرَنْدى[5]،

---

(١) ك: ترجيح.
(٢) شرح الجزولية ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.
(٣) فيها: سقط من ك.
(٤) اسلنقى: نام على ظهره.
(٥) اغرنداه: اعتلاه.

وهما مُلْحَقان باحْرَنْجَمَ[1]، وحرفُ الجزم لا يَحذف الحرفَ الأصليَّ ولا المُلْحِقَ بالأصليّ، فكان القياس يقتضي أن يَحذف الجازمُ الضمةَ المقدرة في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحَذف الجازمُ الضمةَ المقدرة، وحُذفت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع، لكون[2] الصورة تكون واحدة، فلذلك قلنا إن هذه الحروف تُحذف عندَ الجازم لا بالجازم. وفي كتاب س[3] إيماء إلى هذا المعنى.

وظاهرُ قول المصنف: «ويَنوبُ حذفُ الثلاثة عن السكون» أنه متى كان الفعل آخره ياء أو واو أو ألف مطلقاً تُحذف هذه الحروف للجازم الذي يدخل عليها. وهذا تحته قسمان: أحدهما: أن لا تكون تلك الحروف بدلاً من همزة. والآخر: أن تكون بدلاً من همزة. فإن لم تكن بدلاً من همزة فالحكم كما ذكر. وإن كانت بدلاً من همزة نحو يَقْرا في يَقرأُ ويُقْرِي في يُقْرِئُ، ويَوْضُو في يَوْضُؤُ. قال بعض أصحابنا: فهذا إما أن يقدر أن الجازم دخل عليه قبل البدل، فسكّن الهمزة، ثم أبدلها حرفاً مناسباً لحركة ما قبلها، فيصير يقرأُ المجزوم: يَقْرا، ويُقْرِئُ: يُقْرِي، ويَوْضُؤُ: يَوْضُو، كما أبدلت/ في [١:٤٤/ب] كَأْس وبِئْر وبُؤْس، فقلت: كاس وبِيْر وبُوْس، فعلى هذا الإبدال لا يجوز حذف حروف العلة لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال. وإما أنك تبدل قبل أن يدخل الجازم، فتقول في يَقْرأُ ويُقْرِئُ ويَوْضُؤُ: يَقْرا ويَوْضُو ويُقْرِي، فتصير شبيهة بِيَخْشَى ويَغْزُو ويَرْمي، فإذا دَخل الجازم حَذف هذه الحروفَ. هذا مذهب الأستاذ أبي الحسن بن عصفور[4]، وظاهر كلام المصنف.

وقد رَدَّ أصحابنا على ابن عصفور في جواز الحذف، وقالوا: لا يجوز

---

(١) احرنجم القوم: اجتمعوا.

(٢) س: لكن.

(٣) الكتاب ١: ٢٣ و٣: ٩٥ ـ ٩٦ وشرحه للسيرافي ٢: ٥٦ ـ ٥٨.

(٤) المقرب ١: ٥٠ وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٨٩.

إلا[1] الإقرار لأن البدل المحض الذي ليس على التسهيل القياسي لا يجوز إلا في الضرورة، نص على ذلك س[2] وغيره[3] من النحاة، وقد ذكر هذا أبو علي في التذكرة والحُجَّة[4]، وابنُ جني في «المُعْرب» له، وأفرد له في الخصائص[5] باباً ذكر فيه أنه لا يجوز إلا في الضرورة، فما نص عليه س وأصحابه أنه لا يجوز إلا في الضرورة لا يُسَوَّى بينه وبين ما اتفق عليه أنه جائز في الكلام فصيح، وما كفى ابنَ عصفور ما ذكر فيه من جواز الحذف حتى قَدَّمه على الإثبات.

وقال أبو عبد الله بن هشام: يَقْرا ويُقْرِي ويَوْضُو صرّف الفعل تصريف المعتل على ما حكاه[6] الأخفش من نحو[7] قَرَيْتُ وتَوَضَّيْتُ[8] ورَفَوْتُ، والأصل قَرَأْتُ وتَوَضَّأْت ورَفَأْتُ[9]. وكلتا اللغتين ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجد إلا حرف العلة مسكناً، فيحذفه كما يحذفه من يرمي ويخشى ويغزو، والإثباتُ أحسن، وعليه قوله[10]:

عَجِبتُ من لَيْلاكَ وانتيابِها من حيثُ زارَتْني، ولم أُوْرا بِها

يريد: ولم أُوْرَأ بها، أي: لم أَشعر بها من ورائي. وعلى الثاني البيت

---

(١) إلا: سقط من س.

(٢) الكتاب ٢: ٥٥٤ ـ ٥٥٥.

(٣) المقتضب ١: ١٦٦ ـ ١٦٧ والأصول ٣: ٤٦٩ ـ ٤٧١ وسر صناعة الإعراب ص ٧٣٩ ـ ٧٤٠.

(٤) الحجة ٢: ١٣ حيث ذكر أن سيبويه لا يجيزه إلا في الشعر، وأن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب.

(٥) الخصائص ٣: ١٤٩ ـ ١٥٤ «باب في حذف الهمز وإبداله».

(٦) ك: حكى.

(٧) نحو: سقط من ك.

(٨) قال في معاني القرآن ص ٣٠٨ «وبعض العرب يقول: أَخطيْتُ وتَوَضَّيت، لا يهمزون».

(٩) ك: ورقأت. رفأ الثوب يرفؤه: لأَمَ خَرْقَه وضَمَّ بعضه إلى بعض.

(١٠) الكتاب ٣: ٥٤٤ والتعليقة ٤: ٤٤ حيث ذكر المحقق أن الرماني نسبه لرؤبة. وليس في ديوانه. والنكت ص ٩٧٥ واللسان (ورأ) ١: ١٨٩ وشرح الجزولية ص ٢٤٣. الانتياب: القصد والإلمام.

الذي أنشده ابن عصفور[1]، وهو[2]:

جَرِيءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِهِ سَريعاً، وإلايُبْدَ بالظُّلْم يَظْلِم

ولا حُجةَ في هذا البيت الذي ظنه ابن عصفور وابن هشام حجة لأنه ثبتت لغة في بدأ: بَدِيَ على وزن بَقِيَ، ومضارعه يَبْدَى، فيحتمل أن يكون قوله: «وإلا يُبْدَ» من هذه اللغة، فلا تكون إذ ذاك ألفه بدلاً من همزة، وإنما تكون بدلاً من ياء كألف يَبْقَى.

وقال ابن هشام أيضاً: الهمزات هنا لا تُبدل حرف علة في رفع ولا نصب إلا إن أدَّى إلى شيء من ذلك ضرورةُ شعر، فمثل هذا لا يجعل قياساً مطرداً يُعمل عليه، ويُساوى بينه وبين المطرد. فإذا دخل الجازم، وسكنت الهمزة، انقلبت من جنس حركة ما قبلها، فساوت في اللفظ حروف العلة، ولا تُحذف حينئذ لأن الجازم قد سكن الآخر قبل، فلو حُذف الآن كان له عملان، وما مِن عامل يكون له في لفظ واحد عملان.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن علي بن يوسف الكُتامي الإشبيلي، عُرف بابن الضائع، وهو من جِلَّة أصحاب الأستاذ أبي علي الشلوبين: «ما في آخره همزة فكالحرف الصحيح، جزمُه بسكون الهمزة، ومَن سَهَّلَ الهمزة/ [1/45:1] فأبدلها حرف لين لم يحذف حرف اللين للجزم[3]؛ لأن حكم الهمزة المُسَهَّلة حكم الهمزة نفسها مُخَفَّفة، فلا يجوز إلا: لم يَقْرا زيد، بألف ساكنة على لغة مَن سَهَّل، فأما قوله: «وإلا يُبْدَ بالظلمِ يظلمِ» فضرورة، ووجهُها مراعاةُ اللفظ بعد التسهيل؛ ألا ترى أن منهم من يدغم رُؤْيا[4] بعد التسهيل، فيقول رُيَّا، ولا يراعي أصله. أو يكون أبدل الهمزة بدلاً محضاً لا على قياس التسهيل،

---

(١) المقرب ١: ٥٠ وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٨٩ والممتع ص ٣٨١، ٤٢٨.

(٢) البيت لزهير بن أبي سُلمى من معلقته. ديوانه بشرح ثعلب ص ٢٤ وشرح القصائد العشر ص ١٩٠. وسر صناعة الإعراب ص ٧٣٩.

(٣) للجزم: سقط من ك.

(٤) ك، ص: رويا.

وكأنه على لغة من يقول في قَرأتُ: قَرَيْتُ، وهي ضعيفة» انتهى كلامه.

ونص ابنُ عصفور في «شرح المُقَرَّب» أنَّ مَن حَذف حروف العلة في مثل لم يَقْرَ، ولم يُقْرِ، ولم يَوْضُ، إنما جاء على ما حكاه الأخفش من هذه اللغة، أنهم يُبدلون الهمزةَ حرفَ علة محضاً، وليس ذلك بقياس، وهي لغة ضعيفة. فكان ينبغي على هذا الذي حكاه وقَرَّره من ضعف هذه اللغة وعدم اطِّرادها أن لا يبني الحكم عليها في «المُقَرَّب»[1]، ولا يَبدأ بها على الإثبات، فيُشعر بجوازها على الإطلاق.

وقوله: **إلا في الضرورة، فيُقَدَّر لأجلها جزمُها** يعني أنه تُقَرُّ هذه الحروف التي هي الواو والياء والألف في الضرورة، وأنها هي حروف الإعراب. فمثالُ ما أُقِرَّت فيه الواوُ مع الجازم قولُه[2]:

هَجوتَ زَبَّانَ، ثم جِئتَ مُعتذِراً مِن هَجْوِ زَبَّانَ، لَم تَهْجُو، ولَم تَدَعِ

ومثالُ الياء[3]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ، والأَنباءُ تَنْمي بما لاقتْ لَبُونُ بَني زِيادِ

---

(١) المقرب ١: ٥٠.

(٢) نسب البيت في معجم الأدباء ١١: ١٥٨ إلى أبي عمرو بن العلاء يخاطب به الفرزدق عندما جاء إليه معتذراً من أجل هجو بلغه عنه، وزبان: اسم أبي عمرو. وهو بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ١٦٢ و٢: ١٨٨ وشرح السبع الطوال ص ٧٨ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٣٢ والمنصف ٢: ١١٥ وسر صناعة الإعراب ص ٦٣٠ وضرائر الشعر ص ٤٥ وشرح التسهيل ١: ٥٦.

(٣) البيت لقيس بن زهير العبسي. شعره ص ٢٩ والكتاب ١: ٣٢ [الحاشية] و٣: ٣١٦ والنوادر ص ٧٨ والنقائض ص ٩٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٣٣ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨، ٦٣١ وأمالي ابن الشجري ١: ١٢٦ وشرح التسهيل ١: ٥٦ والخزانة ٨: ٣٦١ ـ ٣٧٣ [الشاهد ٦٣٦]. وروي: ألم يأتِك، وألا هَلَ أتاك، وألم يبلغك. ولا شاهد فيه على هذه الروايات الثلاث. وانظر المنصف ٢: ٨١. تنمي: تبلغ. واللبون من الشاء والإبل: ذات اللبن. وبنو زياد: هم الكَمَلة: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، بنو زياد بن سفيان العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخُرْشُبّ. والمراد لبون الربيع بن زياد، وكان سيد قومه.

واختلف النحويون[1] فيما حَذَفه الجازمُ، فمنهم مَن ذهب إلى أن المحذوف هي الضمة الظاهرة التي كانت على الواو والياء؛ إذ هما جاءا مضمومين ضمةً ظاهرة في الشعر، نحو قوله[2]:

إذا قلتُ عَلَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَواجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بالوَجْدِ

ونحو قوله[3]:

فعَوَّضَني منها غِناي، ولم تكن تُساوِيُ عندي غيرَ خَمْسِ دَراهِمِ

وانبنى على هذا الخلاف هل يجوز إقرارُ مثل ألف يخشى إذا دخل عليه الجازم في الضرورة، فمَن زعم أن المحذوف هي الضمة الظاهرة لم يُجز إقرارَ الألف للجازم لأن الألف لا تظهر فيها الضمة ولا حركة غيرها. ومَن زعم أن المحذوف هي الضمة المقدرة أجاز ذلك، وقد استدل مُجيز ذلك بقوله[4]:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرضَّاها، ولا تَمَلَّقِ

فقوله: «ولا تَرَضَّاها» نهيٌ، وقد أَثبت الألفَ.

---

(١) راجع في ذلك الكتاب ٣:٣١٦ ومعاني القرآن للفراء ١:١٦١ ـ ١٦٢ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥ وأمالي ابن الشجري ١:١٢٨ ـ ١٢٩ وشرح جمل الزجاجي ٢:١٨٧ ـ ١٨٨، ٥٦٣ ـ ٥٦٤ وشرح الجزولية ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢) هو رجل من طيئ كما في شرح التسهيل ١:٥٧. والبيت بغير نسبة في المقاصد النحوية ١:٢٥٢.

(٣) البيت في ضرائر الشعر ص ٤٦، ٢٧٣. وأنشده البغدادي في الخزانة ٨:٢٨٢ مع أبيات منها الشاهد ٦٢٢، ونسبها لأعرابي يذكر عنزاً ذبحها ليكرم عبيد الله بن العباس ـ رضي الله عنه ـ الذي نزل به ضيفاً وهو في طريقه من المدينة يريد معاوية في الشام. وقال ابن عصفور في ص ٢٧٣ من الضرائر: «فالصحيح في روايته: خَمْسَ دَراهم بفتح السين وتشديد الدال، يريد: خمسة دراهم، إلا أنه أدغم كعمامة دّاود». وخمس: ضبط في س، ك بكسر السين، ولم يضبط في ص.

(٤) رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٩ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٣٤ والحلبيات ص ٨٦ والخصائص ١:٣٠٧ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨ وأمالي ابن الشجري ١:١٢٩ والخزانة ٨:٣٥٩ ـ ٣٦٠ [الشاهد ٦٣٥]. وروي: «ولا تَرَضَّها»، وبها يفوت الاستشهاد.

ومَن مَنع ذلك تَأَوَّلَ البيتَ على أن قوله «لاَ تَرَضَّاها» جملة حالية، أي: فطلقها غيرَ مُتَرَضٍّ لها، أو الواو للعطف على الاستئناف، أخبر أنك لا ترضاها، أي: وأنتَ لا تَرَضَّاها.

وظاهرُ كلام ابن عصفور في «المُقَرَّب»[1] أن إقرار هذه الألف يجوز للضرورة مع الجازم، والذي نَصَره أنه لا يجوز، وأن الجازم إذا دخل على ما آخرُه ألفٌ حَذَفها، ولا يُقِرُّها لا في ضرورة ولا غيرها، قال: لأن الألف لا تَقبل الحركة، فلا يجوز/ لذلك إجراء ما هي فيه مُجرى الصحيح، وأيضاً فإن [١:٤٥/ب] الجازم إذ ذاك ليس له ما يَحذف إلا الحركة المقدرة في الألف، وإذا حَذَفها وجب أن يرجع حرف العلة إلى أصله، فيقال: لم يَخْشَيْ؛ لأن انقلابها ألفاً إنما كان لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا ذهبت الحركة للجزم وجب أن تَصِحَّ لذهاب الحركة منها، فلما لم يُصححوها في حال الجزم دَلَّ ذلك على أنهم لم يحذفوا[2] الحركة المقدرة.

ونَقل غيرُه من النحويين أنَّ لغةً لبعض العرب إقرار هذه الحروف مع الجازم في سعة الكلام، وأن بعضهم لا يُقِرُّها مع الجازم إلا في ضرورة الشعر[3].

وذهب[4] بعض النحويين إلى أن ما ورد في ضرورة الشعر من نحو «لم تهجو»، و «ألم يأتيك»، و «لا ترضاها»، ليست هذه الحروف فيها هي من نفس الفعل الذي ينبغي حذفها [منه][5] للجازم، بل هي حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها، وأنَّ مثلَ هذه الأفعال مجزومة بحذف حروف العلة التي من نفس الفعل.

---

(١) المقرب ١: ٥٠.

(٢) ك: لم يحذفوها.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ١٦١ وتحصيل عين الذهب ص ٧١، ٤٩٠.

(٤) وذهب... في ضرورة الشعر: سقط من ك.

(٥) منه: انفردت به المطبوعة.

فأما قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[1] فاستدل به بعضهم[2] على جواز إقرار الألف مع الجازم لأنه عنده نهي.

وتأَوَّلهُ السِّيرافيُّ[3] على أنه مجزوم بحذف الألف، وهذه الألف جيء بها لمراعاة الفواصل، كما جاءت في قوله: ﴿الظُّنونا﴾[4] و ﴿السَّبِيلا﴾[5] في قِراءة من أَثبت الألف[6]. وهذا تأويل حسن.

وتَأَوَّلَهُ بعضُهم[7] على أنه مرفوع لا مجزوم، وهي جملة استئنافية، التقدير[8]: وأنتَ لا تخشى، أَخبر تعالى موسى حين نهاه عن الخوف أنه لا يخشى، فـ «لا» حرف نفي لا حرف نهي.

وأما قول الشاعر[9]:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلي أَسِيراً يَمانِيا

---

(١) سورة طه: ٧٧. وقوله: ﴿لا تَخَفْ﴾ بالجزم قراءة حمزة كما في معاني القرآن للفراء ٢: ١٨٧ والسبعة ص ٤٢١. ونسبت إليه وإلى الأعمش في إعراب القرآن للنحاس ٣: ٥٠. ونسبت في البحر ٦: ٢٤٥ إلى ابن أبي ليلى أيضاً. وقرأ الجمهور (لا تخاف). وأما (ولا تخشى) فكلهم قرأها بإثبات الألف.

(٢) هو الفراء كما في معاني القرآن له ٢: ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٣) والفارسي أيضاً في الحجة ٥: ٢٤٠.

(٤) ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ سورة الأحزاب: ١٠.

(٥) ﴿فأَضَلُّونا السَّبيلا﴾ سورة الأحزاب: ٦٧.

(٦) قرأ ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم بالألف في الوقف، وبطرحها في الوصل. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر وهبيرة عن حفص بالألف في الوصل والقطع. وقرأ أبو عمرو وحمزة بغير ألف في وصل ولا وقف. وروي عن أبي عمرو إثبات الألف في الوصل والوقف. السبعة ص ٥١٩ ـ ٥٢٠. وراجع معجم القراءات ٥: ١١٣.

(٧) هو الفراء كما في معاني القرآن ٢: ١٨٧. ولم يجز أبو جعفر النحاس غير هذا الوجه. إعراب القرآن ٣: ٥٠ ـ ٥١.

(٨) ذكر هذا التقدير الفارسي في الحجة ٥: ٢٣٩.

(٩) عبد يغوث بن وقاص الحارثي. شرح اختيارات المفضل ص ٧٧١ [المفضلية ٣٠] وسر صناعة الإعراب ص ٧٦. عبشمية: من عبد شمس.

في رواية من رواه بالألف[1]، فقيل: الألف إشباع، إذ الأصل: كأن لم تَرَ.

وتأوله أبو علي الفارسي[2] على أن أصله تَرْأَى في لغة من قال رَأَى يَرْأى بإثبات الهمزة في المضارع، فلما دخل الجازم ـ وهو لَمْ ـ حذف الألف، ثم نقل حركة الهمزة إلى الراء، وأبدل الهمزة ألفاً، كما قالوا في المَرْأَة والكَمْأَة: المَرَاة والكَمَاة، ولم يحذف الهمزة على قياس النقل والتخفيف الكثير في كلامهم.

ومَن روى «كأنْ لم تَرَيْ»[3] فالتاء للخطاب، والتفتَ من الغَيبة إلى الخطاب، وعلامةُ الجزم فيه حذف النون إذ أصله تَرَيْنَ.

ويجوز في الشعر الجزم بعد [حذف][4] هذه الحروف تشبيهاً بما لم يُحذف منه شيء، تقول: لم يَغْزْ، ولم يَخْشْ، ولم يَرْمْ، فتُسكن بعد الحذف لأنك تشبه الكلمة بعد الحذف بما لم يُحذف منه شيء، فكما أنك تجزم يضربُ إذا أدخلت عليه الجازم، فكذلك تفعل بتلك، ومن ذلك قولُ الشاعر[5]:

ومـــن يَتَّـــقْ فـــإنَّ اللهَ مَعْـــهُ ورِزْقُ الله مُنْتـــاب وغـــادِ

حَذف الياءَ من يَتَّقي، ثم حَذف حركةَ القاف.

---

(١) هذه رواية أهل الكوفة كما في الخزانة ٢: ٢٠١ [الشاهد ١١٥] عن ذيل الأمالي للقالي ص ١٣٤ ـ ١٣٥. وحرف فيه «ترى» فأصبح «ترن».

(٢) الحلبيات ص ٨٤ ـ ٨٧. ونسب هذا القول في المسائل العسكرية ص ٢٩٤ إلى بعض البغداديين على ما حُكي له. وراجع سر صناعة الإعراب ص ٧٦.

(٣) هذه رواية الأخفش. ذيل الأمالي ص ١٣٤ ـ ١٣٥ وعنه في الخزانة ٢: ٢٠١ [الشاهد ١١٥].

(٤) حذف: سقط من النسخ كلها، لكن كُتب في هامش ص ما نصه: «كذا، ولعله: بعد حذف».

(٥) الخصائص ١: ٣٠٦ و٢: ٣٣٩، ٣١٧ والمحتسب ١: ٣٦١ والصاحبي ص ٢٨ واللسان (أوب) ١: ٢١٢ و (وقي) ٢٠: ٢٨٢ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٩٠ وضرائر الشعر ص ٩٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٢٨ [الشاهد ١١٣]. وفي هذه المصادر «مؤتاب وغادي» ومؤتاب: راجع.

وقوله: ويَظهرُ لأجلِها جَرُّ الياء ورفعُها ورفعُ الواو يعني يظهر لأجل الضرورة، ومثالُ جَرِّ الياء قولُ الشاعر(١):

ويوماً يُوافِينَ الهَوى غير ماضِيٍ ... ويـومـاً تَـرى منهـن غُـولاً تَغَـوَّلُ

وقولُ الآخر(٢):

/ كَـذَبْتـم وبيـتِ الله نُبْـزَى محمـداً ... ولم تُخْتَضَبْ سُمْرُ العَوالِي بالدَّم [١/٤٦:١]

وقولُ الآخر(٣):

ما إنْ رأيتُ، ولا أَرى في مُدَّتي ... كَجَـوارِيٍ يَلعبـنَ بـالصحـراءِ

وقولُه(٤):

فلـو كُنـتَ حُـرًّا ذا وفـاء جَعَلْتَنـا ... لعينيـكَ مـن دُونِ الغـوانِـي مَقْنَعـا

وقولُه(٥):

لا بـارَكَ اللهُ فـي الغَـوانِـي هَـلْ ... يُصْبِحْـنَ إلا لـهـنَّ مُطَّلَـبُ

ومثالُ رفعها في الفعل ما أَنشَدْناه قبلُ من قوله(٦):

---

(١) جرير. ديوانه ص ١٤٠ والكتاب ٣:٣١٤ والنوادر ص ٥٢٤. وتخريجه في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٣٤.

(٢) نسب البيت لأبي طالب في شرح التسهيل ١:٥٦. وصدره صدر بيت لأبي طالب ورد في السيرة النبوية ١:٢٧٥ ضمن قصيدة لامية طويلة، وعجزه «ولمّا نُطاعِن دونَه ونُناضِلِ». وهو له بهذه الرواية في اللسان (بزا) ١٨:٧٨ والنهاية في غريب الحديث ١:١٢٥ و٥:٧٢ والخزانة ٢:٦٣ [عند الشاهد ٩١]. نبزى: أي لا نبزى، فحذف «لا» من جواب القسم وهي مرادة. ونُبْزى محمداً: نُسْلَبه ونُغْلَب عليه. ونُناضل: نُرامي بالسهام. وعوالي الرماح: أسنَّتها، واحدتها عالية.

(٣) البيت في ضرورة الشعر ص ٦٨ وأمالي الزجاجي ص ٨٣ وضرائر الشعر ص ٤٤ والخزانة ٨:٣٤١ ـ ٣٤٣ [الشاهد ٦٣١] وشواهد الشافية ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤ [الشاهد ١٨٨].

(٤) أنشده أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦٤ عن كتاب المفاحشات لعاصم بن الحدثان.

(٥) عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٣ والكتاب ٣:٤١٣ ـ ٤١٤ وشرح أبياته ١:٥٩٦ ـ ٥٩٨ وأمالي ابن الشجري ٢:٥٣٤ وشرح أبيات المغني ٤:٣٨٦ ـ ٣٩٠ [الإنشاد ٣٩٨]. مطَّلب: تكلف الطلب، أي: يطلبن الرجال، أو يطلبهن الرجال.

(٦) تقدم في ص ٢٠٧.

. . . . . تُساوِيُ عِندي غيرَ خمسِ دَّراهِمِ

ومثالُ ذلك في الاسم قولُه[1]:

تَـراه، وقـد فـاتَ الـرُّمـاةَ، كـأنَّـهُ أَمامَ الكلابِ، مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ

وقولُه[2]:

وكـأنَّ بُلْـقَ الخيـلِ فـي حـافـاتـه تــرمــي بهــن دَوالِــيُ الــزُّرَّاعِ

وقولُ جرير[3]:

وعِــرْقُ الفــرزدقِ شَــرُّ العُــروقِ خَبِيــثُ الثَّــرى كــابِــيُ الأَزْنُــدِ

ومثالُ رفع الواو ما أَنشَدْناه قبلُ من قوله[4]:

إذا قلتُ عَلَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ. البيت.

وقوله: **ويُقَدّر لأجلِها كثيراً** ـ أي لأجل الضرورة ـ **وفي السعة قليلاً نصبُهما**، أي نصب الياء والواو. مثالُ تقدير الفتحة في الياء حالةَ النصب قولُ الشاعر[5]:

---

(١) أبو خراش الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٢١٩ والمنصف ٢: ٨١ والخصائص ١: ٢٥٨ وشرح الجزولية ص ١٣٩. ورواية السكري بنصب «مصغي الخد» على الحال. مصغي الخد: مُميله. والأصلم: المستأصَل الأذنين. يصف ظبياً. ك، ح: بَذَّ الرماة.

(٢) المسيب بن علس. المفضليات ص ٦٣ [المفضلية ١١] وشرحها ص ٣١٧ ـ ٣١٨ [المفضلية ١٠]. حافاته: أي حافات الخليج المذكور في البيت الذي قبله. والدوالي: جمع دالية، وهي آلة السقي. شَبَّه أمواج الخليج بخيل بلق. ويروى:
يرمي بهن دواليَ الزراع. ك: وكأنّ بتر الخيل... والزراع.

(٣) ديوانه ص ٨٤٣ وشرح التسهيل ١: ٥٧ والمقاصد النحوية ١: ٢٢٤. العرق: الأصل. وخبيث الثرى: خبيث الأصل. وكابي الأزند: من كبا الزند إذا لم تخرج ناره. والأزند: جمع زَنْد، والزَّنْد: العود الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والزَّنْدة: السفلى.

(٤) تقدم في ص ٢٠٧.

(٥) زهير بن أبي سلمى. ديوانه بشرح الأعلم ص ٢٧ وشرح القصائد السبع ص ٢٨٠. الزجاج: جمع زُجّ، وهو نصل السَّهْم. والعوالي: جمع عالية، وهي نحو من ذراع من مقدم الرمح. وسنان لهذم: ماضٍ.

ومَن يَعْصِ أَطرافَ الزِّجاجِ فإنهُ يُطيعُ العَوالي رُكِّبَتْ كُلَّ لَهْذَمِ

وقولُ الآخر[1]:

كـأنَّ أَيـديْهـنَّ بـالقـاعِ القَـرِقْ أَيْـدِي جَـوارٍ يَتَعـاطَيْـنَ الـوَرِقْ

وقولُ الآخر[2]:

رَدَّتْ عليـه أَقـاصِيْـهِ ولَبَّـدَهُ ضَربُ الوَليدةِ بالمِسْحاةِ في الثَّأَدِ

وقولُ الآخر[3]:

ولـو أَنَّ واشٍ بـاليمـامـةِ دارُهُ وداري بأَعلى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدى ليا

وقولُ الآخر[4]:

أُكـاشِـرُ أقـواماً حيـاءً، وقـد أرى صُـدورَهُـمُ بـادٍ علـيَّ مِـراضُهـا

وقولُ الآخر[5]:

ومَـن يُطيـقُ مُـذَكٍّ عنـدَ صَبْـوَتِـهِ ومَـن يَقُـومُ لِمَسْتُـورٍ إذا خَلُعـا

---

(١) ينسبان لرؤبة، وهما في ملحقات ديوانه ص ١٧٩. والأول له في الكامل ص ٩٠٩. وهما في الخزانة ٨: ٣٤٧ ـ ٣٥٠ [الشاهد ٦٣٣] حيث ذكر البغدادي أن ابن رشيق نسبهما في العمدة إلى رؤبة، وأنه لم يرهما في ديوانه. وانظر تخريجهما في أمالي ابن الشجري ١: ١٥٨. أيديهن: أي أيدي الإبل. والقاع: المكان المستوي. والقرق: الأملس. ويتعاطين: يناول بعضهن بعضاً. والورق: الدراهم.

(٢) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٧٧ والكامل ص ٩٠٩ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٨. ردت: أي الأمة. عليه: أي على النؤي، والنؤي: حاجز من تراب يعمل حول البيت والخيمة لئلا يصل إليهما الماء. وأقاصيه: ما شذ منه. ولبّده: سكّنه. والثأد: الموضع النَّدِيُّ التراب.

(٣) مجنون ليلى. ديوانه ص ٢٩٤ والخزانة ١٠: ٤٨٤ ـ ٤٨٥ [الشاهد ٨٨٥]. واشٍ: أصله واشياً، فسكن الياء لضرورة الشعر، ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

(٤) الشماخ. ديوانه ص ٢١٥ والحلبيات ص ٨٦. أكاشر أقواماً: أضحك في وجوههم وأباسطهم مع بغضي لهم. وقوله: «بادٍ» يريد: بادياً، فحمل المنقوص في حال النصب عليه في حال الجر. وقد قُدّم هذا البيت في ك، ح على البيت السابق.

(٥) هو محمد بن بشير البصري كما في الأمالي ١: ٢٢. والبيت بغير نسبة في ضرائر الشعر ص ٦٣. المذكّي: المُسِنّ. وخَلُع: ترك الحياء وركب هواه.

وقولُ الآخر[1]:

وكَسوتَ عارٍ لحمُه، فتركتَهُ جَذْلانَ يَسْحَبُ ذَيلَه ورِداءَهُ

وتقديرُ الفتحة في منصوب هذا المنقوص من الضرائر الحسنة عند جمهور النحويين[2]، وزعم أبو حاتم أن ذلك لغة فصيحة[3].

ومثالُ ذلك في الفعل قولُ الشاعر، وهو ابن قيس الرُّقَيَّات[4]:

كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ ما وَعَدَتْني غيرَ مُخْتَلَسِ

ومثالُ ذلك في السعة قراءةُ جعفر الصادق[5] ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهالِيكُمْ﴾[6].

ومثالُ تقدير النصب في الواو قولُه[7]:

إذا شِئتَ أنْ تَلْهُوْ ببعضِ حديثِها رَفَعْنَ، وأَنْزَلْنَ القَطِينَ المُوَلَّدا

وقولُه[8]:

---

(١) البيت في شرح القصائد السبع ص ٢٨٢ وضرائر الشعر ص ٩٣ والممتع ص ٥٥٧ وشرح جمل الزجاجي ٢:٥٩٠ وشرح الجزولية ص ٢١٣. ويروى آخره: جاد قميصُه ورداؤُه. ونسب في إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٣٨ لجرير، وليس في ديوانه.

(٢) الكتاب ٣:٣٠٥ ـ ٣٠٦ والكامل ص ٩٠٨ ـ ٩١٠ والمقتضب ٤:٢١ ـ ٢٢ والمحتسب ١:١٢٦ و٢:٣٤٣ والخصائص ٢:٣٤١ ـ ٣٤٢ وضرائر الشعر ص ٩٣.

(٣) ذكر المعري في عبث الوليد ص ٣٠٩ أن ذلك عند الفراء لغة.

(٤) ديوانه ص ١٦٠ والخزانة ٨:٤٨٨ ـ ٤٩١ [الشاهد ٦٥٤].

(٥) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الصادق أبو عبد الله المدني [٨٠ ـ ١٤٨ هـ] قرأ على آبائه: محمد الباقر، فزين العابدين، فالحسين، فعلي، رضي الله عنهم. وقرأ عليه حمزة. وحدّث عن أبيه وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح. وحدّث عنه ابنه موسى الكاظم وأبو حنيفة وسفيان وشعبة ومالك وغيرهم. غاية النهاية ١:١٩٦ ـ ١٩٧ وسير أعلام النبلاء ٦:٢٥٥ ـ ٢٧٠.

(٦) سورة المائدة: ٨٩. المحتسب ٢:٢١٧.

(٧) الأخطل. شعره ص ٣٠٣ والمنصف ٢:١١٥ والمحتسب ١:١٢٦ والخصائص ٢:٣٤٢ وضرائر الشعر ص ٩٠ وشرح الجزولية ص ٢١٤. رفع في سيره: بالغ فيه. والقطين: الخدم. والمولَّد: المولود بين العرب من غيرهم.

(٨) هو عيسى بن عاتك ـ أو ابن فاتك ـ الخارجي. والبيت من قصيدة في ديوان شعر الخوارج =

وأنْ يَعْرَيْنَ إنْ كَسِيَ الجَواري فَتَنْبُوْ العَينُ عَن كَرَمٍ عِجافِ

وقولُه[1]:

/ أَرجو وآمُلُ أنْ تَدْنُوْ مَوَدَّتُها وما إخالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ [١:٤٦/ب]

وقولُه[2]:

فَعَلَّكَ أن تَنْجُوْ مِن النارِ إنْ نَجا مُصِرٌّ على صَهْباءَ طَيِّبَةِ النَّشْر

ومثالُ ذلك في السعة قراءةُ مَن قَرأ ﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[3] بسكون الواو.

وما ذَهب إليه المصنفُ هو جنوح إلى مذهب أبي حاتم، وتركُ جادةِ ما عليه الجمهور بأن هذا كله من ضرائر الشعر الحسنة.

وقوله: ورفعُ الحرف الصحيح وجَرُّه مثالُ تقدير الرفع فيه قراءةُ مَسْلَمة بن مُحارب[4] ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾[5] بإسكان التاء، وحَكى أبو زيد[6] ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ﴾[7] بإسكان اللام، وحكى أبو عمرو[8] أن لغة تميم تسكين

= ص ٧١ ـ ٧٢ وفيه تخريجها. والكامل ص ١٠٨٢ وضرائر الشعر ص ٩٠. وقيل: اختلف في قائلها. راجع شرح الجزولية ص ٢١٤. وانظر تحقيق ضبط «كَسِيَ» في أمالي ابن الشجري ١: ٣٥٥، فقد أحسن الدكتور الطناحي في تحرير المسألة. تنبو العين: لا تنظر إليهن. ونساء كَرَم: ذوات كرم. وعجاف: هزيلات.

(١) كعب بن زهير. ديوانه ص ٩ وشرح قصيدته لابن هشام ص ١٥٢.

(٢) سقط هذا البيت من س، ص. ولم أقف عليه.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٧. وهذه قراءة الحسن كما في المحتسب ١: ١٢٥ والبحر ٢: ٢٤٦. ونسبت في الجامع لأحكام القرآن ٣: ١٣٧ للشعبي وأبي نهيك.

(٤) مسلمة بن محارب بن دثار السدوسي الكوفي. عرض على أبيه، وعرض عليه يعقوب الحضرمي. غاية النهاية ٢: ٢٩٨.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٨. المحتسب ١: ١٢٢.

(٦) المحتسب ١: ١٠٩.

(٧) سورة الزخرف: ٨٠.

(٨) المحتسب ١: ١٠٩.

المرفوع من «يُعَلِّمْهم» ونحوه. وتسكينُ المجرور كقراءة أبي عمرو ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾[1] وقراءةِ حمزة ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ ﴾[2]. هذا كلام المصنف في الشرح[3].

ونَصَّ أصحابُنا[4] على أن هذا من ضرائر الشعر، قالوا: ومن الحذف ـ يعني في الشعر ـ تسكينُ حركة الإعراب إجراء للمنفصل مجرى المتصل، قال الشاعر[5]:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فِيهما ... وقد بدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

وقال الآخر[6]:

سِيرُوا بَني العَمِّ، فالأَهْوازُ مَنْزِلُكُمْ ... أَوْ نَهْرُ تِيرَى، ولا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

وقال الآخر[7]:

فاليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ

---

(١) سورة البقرة: ٥٤. الكتاب ٤: ٢٠٢ والسبعة ص ١٥٤ ـ ١٥٦ والمحتسب ١: ١٠٩.

(٢) سورة فاطر: ٤٣. السبعة ص ٥٣٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ٥٨.

(٤) ضرائر الشعر ص ٩٣ ـ ٩٦.

(٥) تقدم في ص ١٦٤.

(٦) جرير. ديوانه ص ٤٤١ والخصائص ١: ٧٤ وسمط اللآلي ص ٥٢٧ وضرائر الشعر ص ٩٤. بنو العم: هم مرة بن مالك بن حنظلة. وتيرى: بلد من نواحي الأهواز، ونهر تيرى: حفره أردشير الأصغر بن بابك. ك، ومصادر البيت: ونهر. ك، ص: فما تعرفكم. الديوان: فلم تعرفكم.

(٧) امرؤ القيس. ديوانه ص ١٢٢ والكتاب ٤: ٢٠٤ وضرائر الشعر ص ٩٤ والخزانة ٨: ٣٥٠ ـ ٣٥٨ [الشاهد ٦٣٤]. مستحقب: مكتسب، وأصله من حمل الشيء في الحقيبة. والواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ.

وقوله[1]:

ألا ليتَ أيْرِي مِنْ عِظامٍ، وأنه على حِرْكِ مَوْقُوفٌ يَدَ الدهرِ أَجْمَعا

أجرى «هَنُكِ» و «رَبُغَ» مجرى عَضُدٍ، و «رِفُكُ» مجرى فِعُلٍ لو كان في الكلام، إذ لو كان فيه لجاز تسكينه، و «حِرِكِ» مجرى إبِلٍ.

وذهب المبرد[2] إلى أن هذا لا يجوز لا في الشعر ولا غيره، ويَزعم أن الرواية «أُسْقَى»، و «قد بدا ذاكِ»، و «فلم تعرفْكم». وما ذَكره من أن الرواية ما ذَكر لا يدفع بها ما رواه غيرُه، فالمصنف فيما ذكره لم يأخذ بقول المبرد الذي منع ذلك البتة، ولا بقول غيره ممن خَصَّ ذلك بالشعر، وإذا ثبت نقلُ أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان ذلك حجة على المذهبين.

وقد أَغفل المصنفُ ذكرَ مسائلَ تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح، وجاء بهذه المسألة التي ذكر أنه يُقَدَّر فيها الرفع والجر قليلاً، وفيها الخلاف الذي ذكرناه.

فإحدى المسائل: أن يسكن الحرف للإدغام، كقوله تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾[3]، ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾[4]، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾[5].

---

(١) أنشده أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦٤ عن كتاب المفاحشات لعاصم بن الحدثان. ك: مدى الدهر. ولم يظهر «يد» في مصورة س.

(٢) البغداديات ص ٤٣١ وضرورة الشعر ص ١٢٠ ـ ١٢٣ ـ وفيه تفصيل لتقدير المبرد ـ والمحتسب ١: ١١٠ ـ ١١١ والخصائص ١: ٧٤ و٢: ٣٤١ وضرائر الشعر ص ٩٥ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٥١. وهذا مذهب أبي عمرو في الإدغام. الإقناع ص ٢١١.

(٤) سورة الحج: ٢. وهذا مذهب أبي عمرو في الإدغام، كان إذا التقى الحرفان وهما من كلمتين على مثال واحد متحركين أسكن الأول وأدغمه في الثاني ما لم يكن الأول مضاعفاً. السبعة ص ١١٦ والإقناع ص ٢١٥.

(٥) سورة العاديات: ١. وهذا مذهب أبي عمرو أيضاً، فقد كان يدغم تاء التأنيث التي في الجمع في الضاد. السبعة ص ١٢٠ والإقناع ص ٢٠٢. وإسكان الأول المتحرك وإدغامه في الثاني يسمى الإدغام الكبير، وهو مما انفرد به أبو عمرو، وكان له مذهبان: أحدهما الإظهار كسائر القراء، والآخر الإدغام. الإقناع ص ١٩٥.

الثانية: الحكاية إذا قلت: مَنْ زيداً؟ لمن قال: ضربتُ زيداً، ومَنْ زيدٍ؟ لمن قال: مررت بزيدٍ، ومَنْ زيدٌ؟ لمن قال: قامَ زيدٌ، وذلك على مذهب البصريين[1]، وعنهم في حال الرفع خلاف، أهي حركة إعراب أم حركة حكاية، والثاني أصح.

الثالثة: المضاف لياء المتكلم، نحو: قامَ غلامِي، ورأيتُ غلامِي[2]، ومررتُ بغلامِي، على أصح الأقوال فيه[3].

[1/47:1] وقوله: ورُبَّما قُدِّر جزمُ الياء في السعة، مَثَّل المصنفُ[4] هذه المسألة/ بقراءة قُنْبُل[5] ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾[6] بإثبات الياء في (يَتَّقِي). ولا دليل في هذه القراءة على إثبات هذا الحكم لتقدير الجزم في الياء؛ لأنه لا يتعين (يَتَّقي) هنا أن يكون مجزوماً لعطف (ويَصْبِرْ) المجزوم عليه؛ لأنه يحتمل أن تكون (مَنْ) موصولة، و (يَتَّقِي) مرفوع، وهو صلتها، ويكون (ويَصْبِرْ) معطوفاً على التوهم لا على مجزوم في اللفظ، فكأنه تُوُهِّمَ أنه تقدم اسم شرط، وجزم به، وعطف[7] على مجزوم. ومما جاء من جزم خبر الموصول

---

(١) الكتاب ٢: ٤١٣ والمقتضب ٢: ٤٠٩ والأصول ٢: ٣٩٤ ـ ٣٩٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ١٧٨/ب ـ ١٧٩/ب والتعليقة ٢: ١١٦ ـ ١١٧.

(٢) ورأيت غلامي: سقط من س.

(٣) انظر الخصائص ٢: ٣٥٦ ـ ٣٥٧ و٣: ٥٧ وأمالي ابن الشجري ١: ٣ ـ ٤ والتبيين ص ١٥٠ ـ ١٥٢ وشرح المفصل ٣: ٣١ ـ ٣٢ وشرح الكافية ١: ٣٣، ٣٤، ٣٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ٥٨.

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن خالد أبو عمر المخزومي مولاهم المكي الملقب بقنبل [١٩٥ ـ ٢٩١ هـ] شيخ القراء بالحجاز. أخذ القراءة عرضًا عن أحمد بن محمد بن عون النبال، وروى القراءة عن البزي. وروى القراءة عنه عرضاً أبو ربيعة محمد بن إسحاق ومحمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن الصباح وإسحاق بن أحمد الخزاعي وأحمد بن موسى بن مجاهد وابن شنبوذ، وغيرهم. غاية النهاية ٢: ١٦٥ ـ ١٦٦ وسير أعلام النبلاء ١٤: ٨٤.

(٦) سورة يوسف: ٩٠. السبعة ص ٣٥١.

(٧) س: وعطفه.

على توهم أنه اسم شرط قول الشاعر[1]:

كذاك الذي يَبغي على الناس ظالماً تُصِبْه على رَغْمٍ قَوارِعُ ما صَنَعْ

جزم «تُصِبْه» وهو خبر «الذي»، توهم أنه تقدمه اسم شرط، والآيةُ أَقربُ أن تُحمل عليه من هذا البيت لاشتراك الموصول واسم الشرط في لفظ «مَنْ»؛ وتبايُن لفظ «الذي» من اسم الشرط.

وقال بعض شيوخنا: هذه قراءة ضعيفة، ويمكن أن تكون (مَنْ) موصولـة، و (يَصْبِرْ) سُكن تشبيهاً للمنفصل بالمتصل، كقراءة ﴿ويَتَّقْهِ﴾[2]، وهو أيضاً ضعيف؛ فإنَّ فيه إجراءَ المنفصل مُجرى المتصل، وإسكانَ حرف الإعراب، وكلاهما ضعيف؛ ألا ترى أنَّ قراءة ﴿بارِئُكُمْ﴾[3] بالإسكان ضعيفة.

---

(١) هو سابق البربري. والبيت ثاني بيتين له في أمالي الزجاجي ص ١٨٥. وانظر البحر ١: ٢١١ و٨: ١٦ حيث قال أبو حيان: «أنشدهما ابن الأعرابي، وهو مذهب الكوفيين، وله وجه من القياس، وهو أنه كما شبه الموصول باسم الشرط، فدخلت الفاء في خبره، فكذلك يشبه به فينجزم الخبر، إلا أن دخول الفاء منقاس إذا كان الخبر مسببًا عن الصلة بشروطه المذكورة في علم النحو، وهذا لا ينفيه البصريون».

(٢) سورة النور: ٥٢ ﴿ومَن يُطعِ اللهَ ورسولَه ويَخْشَ اللهَ ويَتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون﴾. وهذه قراءة حفص عن عاصم. السبعة ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٣) تقدمت في ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

ص: بابُ إعرابِ المُثَنّى والمجموعِ على حَدِّه

التثنيةُ: جَعْلُ الاسمِ القابِلِ دليلَ اثنين متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها جرًّا ونصباً، تليهما نونٌ مكسورةٌ، فتحُها لغةٌ، وقد تُضَمُّ، وتَسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولُزومُ الألفِ لُغةٌ حارثيّةٌ.

ش: لما فَرَغَ من إعراب الاسم المفرد وما جرى مجراه، صحيحِه ومعتلِّه، والمضارعِ صحيحِه ومعتلِّه، أَخذ في إعراب المثنى والمجموع على حَدِّه.

وقوله: والمجموعِ على حَدِّه أي: على حَدّ المثنى، ومعنى ذلك أنه يَسلم فيه الواحد كما يَسلم في التثنية، وأنه يَلحقه حرفُ علة ونونٌ كما يلحق المثنى، وأنه يتغير ذلك الحرف في حالة النصب والخفض كما يتغير في المثنى، فلما صار موافقاً له فيما ذكر قيل فيه: مجموع على حدّ التثنية. وهذه هي عبارة س[1].

قال المصنف في الشرح[2]: «ليس المرادُ بالجَعْل وضعَ الواضع، فيدخُلَ في الحدّ نحو زَكاً[3] من الموضوع لاثنين، بل الجَعْلُ تصرُّفُ الناطق بالاسم على ذلك الوجه» انتهى. وهذا الذي ذكره لولا أنه فَسَّر مُراده لكان الظاهر أن يُراد بالجَعل وضعُ الواضع، فكان يدخل فيه نحو زَوْج وزَكاً. ثم

---

(١) الكتاب ١: ١٨.

(٢) شرح التسهيل ١: ٥٩.

(٣) الزكا: الزوج من العدد.

يحترز بما يأتي بعد ذلك من القيود عن نحو زَكاً بقوله: «بزيادة[1] ألف» إلى آخره؛ لأن هذه التثنية المصطلح عليها في باب الإعراب هي من وضع الواضع لا من جعل الجاعل الذي يراد به تصرف الناطق؛ لأن الناطق إنما يتصرف بما ذكر بعد وضع الواضع، وإلا فالناطق ليس له أن يجعل من غير وضع.

وقال المصنف في الشرح[2]: «جعلُ الاسم أَولى من/ جعل الواحد لأن [1:٤٧/ب] المجعول مثنًّى يكون واحداً كرَجُلٍ ورَجُلَينِ، ويكون جمعاً كجِمالٍ وجِمالَيْنِ، ويكون اسمَ جمع كرَكْبٍ ورَكْبَيْنِ، ويكون[3] اسمَ جنس كغَنَمٍ وغَنَمَيْنِ» انتهى.

وظاهرُ هذا الكلام أن التثنية تكون فيما ذكر، وأن ذلك مقيس فيما ذكر؛ إذْ أَوْرد تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس مَوْرِدَ تثنية الواحد، وليس كذلك، بل تثنية الواحد هي المقيسة، وأما الثلاثة فلا تنقاس التثنية فيها: أما الجمع كجِمالٍ وجِمالَيْنِ فإنهم نَصُّوا على أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام[4]، فمن نادرِ الكلام ما حُكي من قولهم: «لِقاحانِ سَوْداوانِ»[5]، ومِن ضرورة الشعر قولُه[6]:

تَبَقَّلَتْ في زَمَنِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِماحَيْ مالِكٍ ونَهْشَلِ

وقولُه[7]:

---

(١) س: زيادة.

(٢) شرح التسهيل ١: ٥٩.

(٣) ويكون... وغنمين: ليس في شرح المصنف.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ١٣٨.

(٥) الكتاب ٣: ٦٢٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٣٩، ١٧٠. لقاح: جمع لِقْحة، واللقحة من الإبل: الحَلُوب.

(٦) أبو النجم العجلي. ديوانه ص ١٧٦ والطرائف الأدبية ص ٥٧ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٠ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٨ وشرح الجزولية ص ١٠٢.

(٧) عُمرو بن العَدَّاء الكلبي. وقبل هذا البيت:

سَعى عقالاً، فلم يَترك لنا سَبَداً فكيفَ لو قد سَعى عمرو عِقالَيْنِ =

لأَصْبَحَ الناسُ أَوْباداً، ولم يجدوا عندَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجا جِمالَيْنِ

وأما اسمُ الجمع فإنهم نَصُّوا على أنه لا يجوز تثنيته إلا في ضرورة شعر[1] نحو قوله[2]:

وكُلُّ رَفِيقَيّ كُلِّ رَحْلٍ، وإنْ هُما تَعاطى القَنا قَوْمَاهُما، أَخَوانِ

فثنَّى قَوْماً.

وأمَّا اسمُ الجنس فإنهم نَصُّوا على أنه لا يجوز تثنيته ما دام على جنسيته، نحو لَبَنٍ وماءٍ، إلا أن يُتَجَوَّزَ في شيء من ذلك، فيُخْرَج عن الجنسية، ويُوقَع على بعض الجنس، فيجوز إذ ذاك تثنيته نحو قولكَ[3] لَبَنانِ وماءانِ، تريد بذلك ضَربينِ من اللَّبَنِ وضَربينِ من الماء، ولذلك عَدَّ أصحابُنا[4] من شروط الاسم الذي يثنى أن يكون مفرداً، احترزوا بذلك من المثنى والجمع السالم، فإنه لا يجوز تثنيتهما أصلاً، ومِن جمع التكسير لأنـه لا يجوز تثنيته بقياس، فإنْ جاء فضرورة في الشعر، ولا يجوز

= يقول ذلك في عمرو بن عتبة بن أبي سفيان، وكان معاوية ـ رضي الله عنه ـ قد استعمله على صدقات كلب، فاعتدى عليهم. مجالس ثعلب ص ١٤٢ وتهذيب اللغة ١:٢٣٩ و١٤:٢٠٧ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٣٩ واللسان (وبد) ٤:٤٥٦ و (عقل) ١٣:٤٩١ وشرح المفصل ٤:١٥٣، ١٥٤ والخزانة ٧:٥٧٩ ـ ٥٨٥ [الشاهد ٥٧٧]. عقال: أي مدة عقال، والعقال: زكاة عام من الإبل والغنم. والسبد: الشعر والوبر. والأوباد: الفقراء، جمع وَبَدٍ. والهيجا: الحرب.

(١) أدرج ابن عصفور اسم الجمع مع جمع التكسير، وقال فيهما: «لا يثنيان إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام» شرح الجمل ١:١٣٨. ولم يمثل لتثنية اسم الجمع في الكلام.

(٢) الفرزدق. ديوانه ص ٨٧٠ والبغداديات ص ٤٤٣ حيث عقد له أبو علي مسألة خاصة، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٥٣ وشرح جمل الزجاجي ١:١٣٨ وشرح الجزولية ص ١٠٢ وشرح أبيات المغني ٤:٢٠٨ ـ ٢١٣ [الإنشاد ٣٢٢]. وراجع كتاب الشعر ص ١٣٣ ـ ١٣٤ حيث أحسن الدكتور الطناحي في الحديث عن الشاهد. وفي النسخ كلها «تعاطى الغِنى». والتصويب من المصادر المذكورة ومطبوعة التذييل.

(٣) في النسخ كلها «قوله». وما أثبته ورد في حاشية س، وفوقه: ظ.

(٤) البسيط ص ٢٤٥ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٠٠.

استعمال شيء منه في الكلام.

وقوله: القابلِ نَبَّهَ المصنفُ على أن من الأسماء غيرَ قابل للتثنية، قال المصنف في الشرح[1]: «كالمثنى والمجموعِ[2] على حَدّه والذي لا نظير له في الآحاد وأسماءِ العدد غيرَ مائةٍ وألف» انتهى كلامه.

ومَن شَرَطَ في المثنى الإفراد لم يحترز بالقابل من المثنى والمجموع على حده لأنه قد احترز عنهما بالإفراد. وأمَّا المصنف فلمَّا كان عنده أنَّ جمعَ التكسير واسمَ الجمع واسمَ الجنس مما يجوز تثنيته لم يَذكر في «القابل» أنه احترز من هذه الثلاثة، وذَكر أنه احترز من المثنى والمجموع على حَدّه، وهذا متفق عليه. وذَكر أنه احترز أيضاً بـ «القابل» من الجمع الذي لا نظير له في الآحاد نحو مَساجِد، فهذا لا يثنى عنده، ويُثنى جمع التكسير الذي ليس جمعاً لا نظير له في الآحاد، ولذلك خَصَّه بالذكر دون غيره من جموع التكسير.

وأما قولُه: «وأسماءِ العدد غيرَ مائةٍ وألف» يعني: فإنه يجوز تثنيتهما، فتقول: مائتانِ وأَلْفانِ، ولا يجوز ثَلاثَتان ولا سِتَّتانِ ولا خَمْسَتان، فإنْ جاء في الشعر من أسماء العدد مثنى غير مائة وألف فضرورة، ولا[3] يجوز استعماله في الكلام، نحو قوله[4]:

/ فلن تَستَطِيعوا أنْ تُزِيلوا الذي رَسا لها عند عالٍ فوقَ سَبْعَيْنِ دائمِ [١/٤٨:١]

ثَنَّى سبعاً للضرورة، وعَنى بذلك سَبْعَ السمواتِ وسَبْعَ الأَرَضِينَ.

وأجاز أبو الحسن تثنية أسماء العدد. وذلك لا يجوز لأن العرب لم تثن

---

(١) شرح التسهيل ١: ٥٩.

(٢) والمجموع: سقط من ك.

(٣) ك: فلا.

(٤) الفرزدق. ديوانه ص ٨٥٤ وضرائر الشعر ص ٢٩٩ وشرح الجزولية ص ٤٠٠.

شيئاً من ذلك إلا ما نُصَّ عليه من مائةٍ وأَلْفٍ في الكلام، وسَبْعَيْنِ في الضرورة.

وزاد بعض أصحابنا[1]: مما لا يثنى من الأسماء «كُلّ» و «بَعْض»، وأَجْمَع وجَمْعاء وأخواتهما، خلافاً للكوفيين[2] في جواز تثنية ذلك، فتقول أَجْمَعانِ وجَمْعاوانِ، وكذلك باقي أخواتهما، وأَفْعَل مِن وأسماء الأفعال، وثواني نحوِ أبي بكر وأُمِّ بكر عَلَمينِ، والأسماء المحكية التي هي جمل في الأصل نحو تَأَبَّط شَرًّا وبرَقَ نَحْرُه، والأسماء المختصة بالنفي نحو أَحَدٍ وعَرِيب، واسم الشرط وإنْ كان معرباً نحو أَيّ، واسم الجنس ما دام على جنسيته، واسم الجمع، وجمع التكسير إلا في ضرورة كما بيناه، وكل اسم مبني نحو مَنْ وما، وحَذامِ في لغة مَن بَنى، فأما قولهم مَنانِ ومَنَينِ فليست الألف والياء علامتي تثنية، وإنما لحقتا للحكاية، يدل على ذلك حذفهما وصلاً، وعلامةُ التثنية تثبت وصلاً ووقفاً، وأمَّا يا زيدانِ ولا رَجُلينِ لك فإنما وقعت التثنية في حالة الإعراب، ثم طرأ البناء بعد ذلك لدخول حرف النداء ولا.

وأما المشارات والموصولات نحو قولك هذانِ وهذينِ واللذانِ واللذينِ فإنهما عند أكثر النحويين[3] من قبيل غير المثنى حقيقة. وهو الصحيح بدليلين:

أحدهما: أنَّ الاسم لا يُثَنَّى حتى يُنكَّر، ولذلك تقول الزيدانِ في تثنية

---

(١) بعض: انفردت به س. شرح المقدمة الجزولية ص ٦٧٨ ـ ٦٨١ والمباحث الكاملية ١: ٣٩٠ ـ ٣٩٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٧ ـ ١٣٩، ٢٦٤ ـ ٢٦٥ والمقرب ٢: ٤٢ ـ ٤٣ وشرح الجزولية ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨ والبسيط ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٦٧٨ ـ ٦٨١ والمباحث الكاملية ١: ٣٩٠ ـ ٣٩٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٦٤ ـ ٢٦٥ وشرح الجزولية ص ٣٩٨ وشرح الكافية ١: ٣٣٤.

(٣) البصريات ص ٨٥٢ ـ ٨٥٣ وسر صناعة الإعراب ص ٤٦٥ ـ ٤٧٠ والخصائص ٢: ٢٩٧ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٠٧ والبسيط ص ٢٤٦ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٢. وقد أخذ أبو حيان المسألة بتصرف يسير من شرح الجزولية للأبذي ص ١٩١.

زَيْد، فتدخل الألف واللام، وأسماءُ الإشارة والموصولاتُ لا تُفارق التعريفَ.

والثاني: أنهما لو كانا من قبيل المثنى حقيقة لكنت تقول في تثنية الذي: الَّذِيانِ، كما تقول في تثنية الشَّجِي: الشَّجِيان، وكنت تقول في تثنية هذا: هـٰذَيانِ، كما تقول في مُوسَى: مُوسَيان، ولما رآها بعض النحويين[1] بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر كالأسماء المثناة حقيقة تَوَهَّم أنها مُثَنَّاة حقيقة، وذلك باطل لِما ذكرناه.

واختلفوا في المُرَكَّب تَركيبَ المَزْج إذا أُعرب، فمِن النحويين مَن أجاز تثنيته، وهم الكوفيون[2]، ومنهم مَن مَنع[3]، وهو الصحيح لشبهه بالمحكي، ولا يحفظ شيء من تثنيته في كلامهم. وقد ذكر المصنف الخلاف في تثنيته في أواخر باب أمثلة الجمع[4]، وكذلك ذكر الخلاف في تثنية نحو سِيْبَوَيْهِ[4].

وكذلك أيضاً لا تُثَنَّى الأسماءُ الواقعة على ما لا ثانيَ له في الوجود نحو شَمْسٍ وقَمَرٍ إذا أردت بهما الكوكبين النَّيِّرين، ولا الأسماءُ[5] الجارية مجرى الفعل إذا رفعت الظاهر في اللغة الفصيحة، نحو: مررت برجلٍ قائمٍ أَبَواه، ومضروبٍ عَبْداه، ولا يجوز قائمينِ أبواه، ولا مضروبينِ عَبْداه، إلا في لغة «أَكَلُوني البراغيث»[6]. وما كان من المصادر قد أُزيل عن المصدرية، وأُريد به الشخص، نحو زَوْر وفِطْر وخَصْم، الأفصحُ فيه أن لا يثنى، فيقال: هما

---

(١) انظر الكتاب ٣: ٤١١ والمقضب ٤: ٢٧٨ والأصول ٢: ١٢٧ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢) الهمع ١: ١٤٠ ـ ١٤١. واختاره الخضراوي وابن أبي الربيع. ورأي ابن أبي الربيع ذكره في كتابه الملخص ١: ٦٣٥. وهو قول الرضي أيضاً في شرح الكافية ٢: ١٨٦.

(٣) المقرب ٢: ٤٣ وشرح الجزولية ص ١٧٣، ٣٩٨.

(٤) التسهيل ص ٢٨١.

(٥) ك: أسماء.

(٦) تقدم تخريجها في ص ١٨٨.

زَوْرٌ، وهما خَصْمٌ. و «أيّ» في غير أبواب الحكاية لا يُثَنَّى إلا في لغة ضعيفة، وأما في باب الحكاية فالأفصح أن يُثنى، وقد بيَّنَ ذلك في بابه[1]. والعَلَمُ لا يُثنى إلا إن نُكِّر، ولذلك لا تُثنى/ الكنايات عن الأعلام نحو فُلان وفُلانة [١:٤٨/ب] لأنهما لا يقبلان التنكير، فمتى بقي العلم على علميته، وضُمَّ إليه آخر، عُطف عليه، كما قال الفرزدق[2]:

إنَّ الـرَّزِيَّـةَ لا رَزِيَّـةَ مِثْلُهـا فِقْدانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ
مَلِكانِ قد خَلَتِ المنابِرُ مِنْهُما وَقَعَ الحِمامُ عليهما بالمَرْصَدِ

يريد محمدَ بن الحَجَّاج بن يوسف ومحمداً أخا الحجاجِ بنِ يوسف. ومنه قولُ الحَجَّاج لما بَلغه موتُهما «إنا لله مُحمدٌ ومحمدٌ في يوم»[3].

وذكر صاحب البديع خلافاً في كيفية تثنية العلم وجمعه، فقال: «منهم من يُلحقه الألف واللام عوضاً عمّا سُلبه من التعريف، فيقول الزيدانِ والزيدُونَ، وهم الأكثر، ومنهم من لا يدخلهما عليه، ويُبقيه على حاله قبل التثنية والجمع، فيقول: زيدانِ وزيدُونَ»[4]. وهذا القول الثاني غريب جدًّا، لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب.

وقولُه: دليلَ اثنين احترازٌ من الجمع المُسَلَّم، وخرج بذلك ما لفظُه لفظُ تثنية، وليس بتثنية في المعنى. قال بعض أصحابنا: وذلك أربعة أنواع:

الأول: ما أُريد بلفظ التثنية فيه التكثير لا ما يَشفع الواحد، نحو حَنانَيْكَ وهَذاذَيْكَ، إذ المراد اتِّصال الحَنان والهَذّ[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

(١) التسهيل ص ٢٤٨.
(٢) ديوانه ص ١٩٠ ـ ١٩١ والكامل ص ٦٣٣ والمقرب ٢: ٤٢ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٦ وشرح الجزولية ص ١٠٤ وشرح أبيات المغني ٦: ٨٠ ـ ٨٢ [الإنشاد ٥٧٣]. الرزية: المصيبة.
(٣) الكامل ص ٦٣٢ والمقرب ٢: ٤١ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٦ وشرح الجزولية ص ١٠٤.
(٤) زيد هنا في ك: انتهى.
(٥) الهذ: سرعة القطع وسرعة القراءة.

﴿ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[1]، المعنى كَرَّات.

والثاني: ما جُعل لفظ التثنية فيه لشيء واحد نحو المِقَصَّينِ والجَلَمَيْنِ[2].

والثالث: ما كان إلحاق العلامة فيه تأكيداً لمعنى التثنية، وذلك اثنان واثنتان، معنى التثنية مفهوم من لفظ الاسم دون العلامة، وإنما لحقت تأكيداً، كما ألحقوا ياءي النسب في قولهم كَلَّابِيّ تأكيداً لمعنى النسب الذي كان يعطيه كَلَّاب قبل لحاق الياءين.

والرابع: أن تلحق علامة التثنية غيرَ ما أُريدت تثنيته على القلب، كما قال[3]:

كما دَحَسْتَ الثوبَ في الوِعاءَيْنْ

المعنى: كما دَحَسْتَ الثوبينِ في الوعاء.

وقوله: **مُتَّفقينِ في اللفظ غالباً** احتراز من أن يختلفا، فإنهما إذا اختلفا في اللفظ لم تجز تثنيتهما، وما ورد من ذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه، والذي ورد من ذلك إنما رُوعي فيه التغليبُ، فمن ذلك القَمَرانِ في الشمس والقَمَر، قال[4]:

أَخَذْنا بآفاقِ السَّماءِ عليكُمُ لنا قَمَراها والنُّجومُ الطَّوالِعُ

---

(١) سورة الملك: ٤.

(٢) الجلمان: المِقْراضان.

(٣) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٢٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٣٧ واللسان (دحس) ٧: ٣٧٩ وضرائر الشعر ص ٢٧٠ وشرح أبيات المغني ٨: ١١٦. وقبله في اللسان:
يَؤُزُّها بِمُسْمَعِدٌّ الجَنْبَيْنْ. يؤزها: ينكحها. واسمعدَّ: يقال في ذكر الرجل إذا اتمهلَّ، واتمهلَّ: طالَ واشتدَّ. ودحس الثوبَ في الوعاء: أدخلَه.

(٤) هو الفرزدق. ديوانه ص ٥١٩ والكامل ص ١٨٧ ومجالس العلماء ص ٣٦ وأمالي ابن الشجري ١: ١٩ و٢: ٤٢٤ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٦ وشرح الجزولية ص ١٠٣ وشرح أبيات المغني ٨: ٨٨ ـ ٨٩ [الإنشاد ٩٢٣]. وقال ابن الشجري في ١: ١٩ «وعنى بالشمس إبراهيم، وبالقمر محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، وبالنجوم عشيرةَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم».

والعُمَرانِ في أبي بكر وعُمَر، قال[1]:

ما كان يَرْضى رَسولُ اللهِ فِعْلَهُما والعُمَرانِ أَبو بَكْرٍ ولا عُمَرُ

وقال الخوارج: «سُنُّوا بنا سُنَّةَ العُمَرَيْنِ»[2]. والأَبَوانِ في الأَبِ والأُمّ، وفي الأَبِ والخالة، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[3]. والأُمَّانِ في الأُمّ والجَدَّة، قال[4]:

نحن ضَرَبْنا خالداً في هامَتِهْ حتى غَدا يَعْثُرُ في حِمالَتِهْ

يا وَيْحَ أُمَّيْهِ ووَيْحَ خالَتِهْ

والزَّهْدَمانِ[5] في زَهْدَم وكَرْدَم ابني قيس، قال[6]:

[1/49:1أ] / جَزاني الزَّهْدَمانِ جَزاءَ سَوْءٍ وكُنتُ المَرْءَ أُجْزَى بالكَرامَهْ

وفي البسيط: والزَّهْدَمانِ لِزَهْدَم وقَيْس ابني حَزْن[7]. والعَمْرانِ لِعَمْرِو بنِ حارِثَةَ وزَيدِ بنِ عَمْرو[8]. والأَحْوَصانِ للأَحْوَصِ بنِ جَعْفَر وعَمْرو بنِ الأَحْوَص[9]. والمُصْعَبانِ: مُصْعَبُ بنُ الزُّبَير وابنُه[10]. والبُجَيْرانِ: بُجَيْرٌ وفِراسٌ ابنا عبد الله بن مسلمة. والحُرَّانِ: الحُرُّ

(١) هو جرير. ديوانه ص ٥٢٨ والنوادر ص ٥٢٨ ومعاني القرآن للفراء ١: ٨ والكامل ص ١٨٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٥ وشرح الجزولية ص ١٠٣. ويروى: والطَّيّبان.

(٢) الكامل ص ١٨٧ واللفظ فيه «أَعْطِنا سنة العمرين». يخاطبون علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وفي مجاز القرآن ٢: ١٧٣: «وقيل لعلي بن أبي طالب: تسلك فينا سنة العمرين».

(٣) سورة يوسف: ١٠٠.

(٤) لم أقف عليه. والحمالة: عِلاقة السيف ونحوه.

(٥) إصلاح المنطق ص ٤٠١.

(٦) قيس بن زهير. النقائض ص ٤٢٥ ومجاز القرآن ٢: ١٧٣ وإصلاح المنطق ص ٤٠٠ والمقتضب ٤: ٣٢٦ والمحتسب ٢: ١٨٩ واللسان (زهدم) ١٥: ١٧١ وشرح الجزولية ص ١٠٤.

(٧) إصلاح المنطق ص ٤٠٠.

(٨) في إصلاح المنطق ص ٤٠٠: عمرو بن جابر بن هلال وبدر بن عمرو بن جؤية.

(٩) إصلاح المنطق ص ٤٠١.

(١٠) اسمه عيسى.

وأخوه[1]. والعَجَّاجانِ في العَجَّاج وابنِه رُؤْبة[2].

وقوله: **وفي المعنى على رَأْي** قال المصنف في الشرح[3]: «ونبَّهتُ بقولي «وفي المعنى على رأي» على خلاف في المختلفي[4] المعنى كعَيْنٍ ناظِرةٍ وعينٍ نابعةٍ، فأكثرُ المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، والأصحُّ الجوازُ لأنَّ أصلَ التثنيةِ والجمعِ العطفُ، وهو في القبيلين جائز باتفاقٍ، والعدولُ عنه اختصار، وقد أُوثر استعمالُه في أحدهما، فلْيَجُزْ في الآخر قياساً، وإنْ خِيفَ لبس أُزيلَ بعد العدول[5] بما أزيل قبله؛ إذ لا فرق بين قولنا: رأيتُ ضارباً ضَرْباً وضارباً ضَرِيبةً[6]، وبين قولنا: ضارِبينِ ضَرْباً وضَرِيبةً[6]. وممن صرح بإجازة ذلك ابنُ الأنباري، واحتجَّ بقوله عليه السلام: «الأيدي ثلاث: فيدُ الله العليا، ويدُ المعطي، ويدُ السائل السفلى إلى يوم القيامة»[7]. ويؤيد ذلك قولُه تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾[8]. ومما يؤيد ذلك قولُهم: «القَلَمُ أَحَدُ اللِّسانينِ»[9]، و «الخالُ أَحدُ الأَبَوينِ»، و «حِفظُ الطُّهر[10] أحد اليَسارينِ»، و «الغُرْبةُ أَحدُ

---

(١) ص: «والحسنان الحسن وأخوه». واسم أخيه أُبَيّ. إصلاح المنطق ص ٤٠١ والصاحبي ص ١٢٠.

(٢) س: والعجاجان ورؤبة.

(٣) شرح التسهيل ١: ٥٩ ـ ٦١ وفيه اختصار.

(٤) كذا في: ك، والمطبوعة وشرح المصنف وفي بقية النسخ: «المختلفين». ويبدو أن أصله «المختلفين في المعنى» فسقط «في». انظر ص ٢٣٥.

(٥) زيد هنا في شرح المصنف: عن العطف.

(٦) ك، ص: ضُرَيبة. وفي شرح المصنف: ضربة. والضريبة: المضروب بالسيف. والقطعة من الصوف أو الشعر أو القطن، تُنْفَش ثم تُدرَج وتُشَدّ بخيط ثم تُغزل.

(٧) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند ١: ٤٤٦ و ٤: ١٣٧. وانظر تخريجه في فتح الباري ـ كتاب الزكاة ـ ١٨ باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ـ ٣: ٣٤٩ ـ ٣٥٠. وهو في شرح الكافية الشافية ص ١٧٩٣ وشرح التسهيل ١: ٦٠.

(٨) سورة البقرة: ١٣٣ ﴿أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوبَ الموتُ إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد. . .﴾ إبراهيم جد يعقوب، وإسماعيل عمه، وإسحاق أبوه.

(٩) شرح المصنف: السنانين.

(١٠) شرح المصنف: خفة الظهر.

الشَّتاتَين»[1]، و «اللَّبَنُ أَحَدُ اللَّحْمين»، و «الحِمْيةُ أحدُ المَوْتَين»[2]. ومن ذلك قولُ بعض الطائيين[3]:

كَمْ لَيْثٍ اعْتَنَّ لي ذا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ فكانَني أعظمُ الليثينِ إقْداما

ومثله[4]:

وكائنْ سَفَكْنا نَفْسَ نفسٍ عَزيزة فلم يُقْضَ للنَّفْسَينِ من سافِكٍ ثارُ

ويمكن أن يكون منه قول الشاعر[4]:

يَداكَ كَفَتْ إحداهما كُلَّ بائسٍ وأُخْراهما كَفَّتْ أَذَى كُلِّ مُعْتَدِ

أراد يَدَ النعمة ويَدَ الجارحة، فالنعمةُ كَفَتْ كلَّ بائس، والجارحةُ كَفَّت أَذى كلِّ مُعْتَدٍ. ويؤيد ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[5]، فإنَّ الواو إمَّا عائدة على المعطوف والمعطوف عليه أو على المعطوف وحده مُسْتَغْنًى بخبره عن خبر المعطوف عليه، فهذا ممتنع لأنه من باب الاستدلال بالثاني على الأول كقول الشاعر[6]:

نَحنُ بما عِنْدَنا، وأنتَ بما عِنْدَكَ راضٍ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وهو ضعيف، وإنما الجيد الاستدلال بالأول، كقوله تعالى: ﴿والحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ والحافِظاتِ﴾[7]، وصَونُ القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب، ولو

---

(١) شرح المصنف: والعُزْبة أحد السِّباءين. والشتات: التفرق.

(٢) شرح المصنف: والحمية إحدى الموتتين.

(٣) شرح التسهيل ١: ٦١ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٨. اعتنّ لي: ظهر أمامي واعترض. وغرثت: جاعت.

(٤) شرح التسهيل ١: ٦١.

(٥) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٦) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي. جمهرة أشعار العرب ص ٦٧٥ [القصيدة ٢٨] والكتاب ١: ٧٥ والخزانة ٤: ٢٧٥ [عند الشاهد ٢٩٨]. وينسب إلى غيره. وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٠. والتقدير: نحن بما عندنا راضون، فحذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثاني.

(٧) سورة الأحزاب: ٣٥.

سُلِّم استعمالُ هذا الوجه مع ضعفه لمَنَعَ من استعماله هنا تخالفُ المستدَلِّ به والمستدَلِّ عليه في المعنى، وذلك لا يجوز بإجماع، فتعيَّن عَودُ الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه، وكونُ الصلاة مُعَبَّراً بها عن حقيقتين مختلفتين/ ، [١:٤٩/ب] وهو المطلوب». انتهى ما استدلَّ به المصنف على جواز تثنية المتفق لفظاً المختلف معنى.

وأما أصحابنا[١] فذهبوا إلى أنه لا تجوز تثنية ما اختلف معناه وإن اتفق اللفظان، نحو المُشْتَرِي للكوكب والمشتري لقابِل عقد البيع، والعين للعضو الباصِر ومَنْبَع الماء، ولذلك لحنوا[٢] الحَرِيريّ[٣] في قوله[٤]:

جادَ بالعينِ حينَ أَعمى هَواهُ عَيْنَـه، فـانْثَنـى بـلا عَيْنَيْـنِ

يريد بالعينِ الأُولى عينَ المال، وبالثانية العُضْوَ الباصِر. قالوا: وإنما لم يُكْتَفَ باتفاق اللفظين حتى ينضاف إلى ذلك الاتفاقُ من جهة المعنى، ولذلك قالت العرب: تَبًّا له ووَيْحاً، فأتبعوا إعرابَ وَيْح إعراب تَبّ، ولم يرفعوا وَيْحاً على الابتداء، ويضمروا خبره ـ وهو «له» ـ للدلالة المتقدمة الذكر عليه؛ لأنهما ـ وإن اتفقا في اللفظ ـ لم يتفقا في المعنى؛ لأن المذكورة تبيينية، والمحذوفة ليست كذلك، بل هي في موضع الخبر، كما لا يجوز أن يحذف المجرور الواقع في موضع خبر «وَيْح» لدلالة المجرور الملفوظ به

---

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ٢٩٧ وللورقي ١: ٥٤ ـ ٥٥ وللأبذي ص ١٠٢، ١٠٦ والبسيط ص ٢٤٦.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨ والبسيط ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٣) أبو محمد القاسم بن علي البصري [٤٤٦ ـ ٥١٦ هـ]. قرأ على الفضل القَصَباني. كان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة. ومن مصنفاته: المقامات، ودُرَّة الغَوَّاص في أوهام الخواصّ، وملحة الإعراب، وشرحها، وديوان شعره. إنباه الرواة ٣: ٢٣ ـ ٢٧ وبغية الوعاة ٢: ٢٥٧ ـ ٢٥٩.

(٤) شرح مقامات الحريري للشريشي ١: ٤٣٧ [المقامة العاشرة] وشرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٨ والبسيط ص ٢٤٧. جاد بالعين: سمح بالذهب. وهواه: تعشُّقه وميله. وانثنى: رجع. وبلا عينين: أي بغير مال ولا بصر.

عليه ـ وإن اتفقا في اللفظ ـ لعدم اتفاقهما في المعنى، فكذلك[1] أيضاً لا يجوز حذف أحد الاسمين المتفقين في اللفظ لدلالة الآخر عليه إذا لم يكن بينهما اتفاق من جهة المعنى.

وقال مَن ينصر هذا المذهب[2]: اختصار التثنية كاختصار الخبر، فكما جاز: زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو، فحذف خبر «عمرو» اكتفاء بخبر «زيد» لتوافقهما معنى، كذلك جاز أن يقال «جاء الضاربانِ» في المتوافقين معنى، وكما لم يجز أن يقال: زيدٌ ضاربٌ ضرباً وعمرٌو، تريد: ضاربٌ ضَرِيبةً، فتحذف خبر «عمرو» إذا خالفه خبر «زيد» معنى، وإن وافقه لفظاً، كذلك لا يجوز أن يقال: زيدٌ وعمرٌو ضاربانِ، مع تخالفهما معنى. انتهى. وهذا شبيه بمسألة تَبًّا له ووَيْحاً؛ لأن اختلاف مدلول الخبر مع اتفاق اللفظ هو كاختلاف الجار والمجرور مع اتفاق اللفظ.

وقال المصنف[2]: «والجواب من وجوه:

أحدها: أنَّ حذف الخبر المخالف معنًى لم يجزِ لأنه حذف بلا عوض في اللفظ ولا دليل على معناه، وأحدُ مفردي المثنى معوض عنه علامة التثنية، ومقدور على الدلالة عليه بقرينة.

والثاني: أنَّ ذكر «عمرو» في المثال المذكور يوقع في محذورين: أحدُهما توهُّمُ المحذوف مماثلاً للمذكور، والآخرُ توهُّمُ إلغاء «عمرو»، والمثنى لا يُتَوَهَّمُ فيه إلغاءٌ.

الثالث: أن التخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف المعنى، ولم يمنع من التثنية، فأن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأَولى» انتهى ما أجاب به المصنف.

---

(١) ك: وكذلك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٦٠.

وقال بعضُ أصحابنا: فأمَّا قولُ النابغة الجَعْدي[1]:

يُصَمِّمُ وهو مَأْثورٌ جُرازٌ إذا اجتمعَتْ بقائمِهِ اليَدانِ

فيحتمل أن يريد حقيقة اليدين اليمنى واليسرى، وهو الظاهر، فيجمع يديه بقائمه حين الضرب ليكون أشد مَضاءً له في الضَّرِيبة، فيكون كما قال البَرَّاض، وهو أحد فُتَّاك العرب[2]:

/ جَمَعتُ له يَدَيَّ بِنَصْلِ سَيْفٍ أَفَلَّ فَخَرَّ كالجَذَعِ الصَّرِيعِ [١/٥٠:١]

ويحتمل: إذا اجتمعت بقائمِه اليدُ اليمنى أو اليدُ اليسرى وُجد مُصَمِّماً في الضَّرِيبة، أي: إنه يفعل وهو بشِمال الضارب مثلَ ما يفعل وهو بيمينه.

ولا يلزم من قوله: «إذا اجتمعتْ بقائمِه اليدانِ» أن يكون اجتماعهما في حين واحد، بدليل أنك تقول: اجتمع الزيدانِ بعمرٍو، إذا اجتمع كل واحد منهما به على انفراده.

وإنما ذَكر هذين الاحتمالين في هذا لأنه يُتَوَهَّم أنَّ قوله: «إذا اجتمعتْ بقائمِه اليدانِ» يُراد باليدين اليدُ الجارحة واليدُ التي يُراد بها القُدرة كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[3]، فيكون عنده من باب المُشْتَرَك أو من باب الحقيقة والمجاز.

والذي ينبغي أنه لا يجوز تثنيةُ المشترك ولا تثنيةُ الحقيقة والمجاز لقلة ما ورد مما يُوهم ذلك، ولاحتمال تأويله، ولا تُبنى القواعد إلا على جملة

---

(١) شعره ص ١٦٠ والأمالي ١: ٧١ وأمالي المرتضى ١: ٢٦٤ وشرح الجزولية ص ١٠٥ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٥٤ [عند الإنشاد ٨٢٩]. يصف سيفاً يمانياً. مأثور: باق فيه أثره، وهو فرنده ورونقه وتسلسله. وجراز: ماض نافذ في الضريبة. وقائم السيف: مقبضه.

(٢) هو البراض بن قيس الضمري. السيرة النبوية ١: ١٨٥ والعقد الفريد ٦: ٩٠. سيف أَفَلّ: فيه فُلُول، وهي كسور في حَدّه، واحدها فَلٌّ. والجَذَع من الإبل: ما استكمل أربعة أعوام ودخل في السنة الخامسة. ومن الخيل: ما استتم سنتين ودخل في الثالثة.

(٣) سورة يس: ٨٣.

من المستقرآت الجزئية، حتى يغلب على الظن أنَّ ذلك قانون كُلِّيّ تُبنى على مثله القواعدُ.

وقالوا: إنَّ التثنيةَ أصلُها العطفُ، فهم قد حذفوا الاسم، وجعلوا هذا دليلاً عليه، والشيء[1] لايدل إلا على ما هو من لفظه، ومحال أن يَدُلَّ لفظٌ[2] على لفظ آخر مخالف لمعناه، إذ لا شعور[3] به أصلاً.

وقال[4] أبو محمد عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي، عُرف بالقَوَّاس[5]، وهو من نحاة بغداد، في كتابه «شرح ألفية ابن مُعْط»[6]: «اختُلف في اتحاد الحقيقتين، فمنهم من جَوَّز تثنية مختلفي الحقيقة مطلقاً، إما مع تضادّ كالجَوْنَينِ للأسود والأبيض، وإما مِن غير تضادّ كالعينينِ لليَنْبُوع والباصِرة، قياساً على تثنية الأعلام؛ لأنه لمّا لم يُطلق لفظ المشترك على مدلولاته باعتبار معنًى جامعٍ لها مقول عليها بالتواطؤ كأسماء الأجناس جَرى مجرى العلم في ذلك؛ لأنّ العلم لم يُسَمّ به باعتبار معنى جامع، ولمّا كانت تثنيته جائزة باتفاق كان المشترك كذلك. ومنهم مَن يشترط[7] اتحادهما وإلا لالتبس الجِنْسان في الجنسية المتفقين فيها، فإنه إذا قيل القُرْآنِ[8] أو العَيْنانِ كان محتملاً للمختلفين والمتفقين، وأما تثنية الأعلام فإنما جاز لأن المفهوم منها إذا حصل في العقل[9] مجرداً عنْ المتشخصات صار حكمها حكم سائر

---

(١) ك: فالشيء.

(٢) ص: اللفظ.

(٣) ص: لا يتعذر.

(٤) وقال. . . . لامتناع ذلك فيها. انتهى: سقط من ص، ح.

(٥) ولد بالموصل سنة ٦٢٦ هـ، وأخذ النحو عن ابن إياز. ومن تلاميذه أبو الحسن بن السَّباك. شرحَ ألفيةَ ابن مُعْطٍ، وكافيةَ ابن الحاجب، والأنموذج. توفي سنة ٦٩٦ هـ. بغية الوعاة ٢: ٩٩ ومقدمة شرح ألفية ابن معط ١: ٩٣ ـ ١٠٥.

(٦) ١: ٢٧٢.

(٧) ك: شرط.

(٨) القرآنِ: تثنية قُرْء، والقرء: الطُّهْر، والحيض.

(٩) ك: العامل.

أسماء الأجناس، كرَجُل بالنسبة إلى مسماه، وهذا المعنى هو الذي سَوَّغ دخول اللام والإضافة عليها، فيقال: الزيدونَ وزَيدُوكم، فصحة تثنية الأعلام لصحة تقديرها أجناساً، وامتناع تثنية الأسماء المشتركة لامتناع ذلك فيها» انتهى.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور إلى[1] أنه يجوز تثنية المتفقي اللفظ المختلفين في المعنى، لكن يكونان متفقين في المعنى الموجب للتسمية، قال: ومثالُ أن يتفقا في اللفظ، ويختلفا في المعنى، ويتفقا في المعنى الموجب للتسمية، قولُهم الأَحْمَرانِ في الذهب والزَّعْفَرانِ، وقولُهم: ذَهَبَ منه الأَطْيَبانِ: الشبابُ والنكاح، والمَبْدَآن في مَبْدأ الحائط، وهو أساسه، ومبدأ الخَطّ مثلاً/، وهو النقطة. قال: ألا ترى أن الذهب والزَّعْفران مختلفا [١: ٥٠/ب] المعنيين، وكذلك الشباب والنكاح، والأساس والنقطة. وكَرَّرَ هذا المعنى في كتبه[2]، فذكر أنه لا يجوز التثنية الحقيقية إلا بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو المعنى الموجب للتسمية.

وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن ليس كما ذهب إليه؛ لأن قولهم الأَحْمَرانِ في الذهب والزعفران، والأَطْيَبانِ في الشباب والنكاح، والمَبْدَآن في الأساس والنقطة، هو من باب ما اتفق فيه اللفظان والمعنيان، ولم يختلف فيه المعنيان؛ لأنك ثَنَّيت أَحْمَرَ وأَحْمَرَ، وأَطْيَبَ وأَطْيَبَ، ومَبْدَأً ومَبْدَأً، وهذا شيء اتفق فيه اللفظ والمعنى، إذ المعنى الذي بينهما هو القدر المشترك الذي سمي به كل واحد منهما أَحْمَر وأَطْيَب ومَبْدَأ، وكما تقول: هذا فَرَسٌ وحمارٌ سابقانِ، ورجلٌ وامرأةٌ قائمانِ، ودرهمٌ ودينار نافِعانِ، فيكون هذا تثنية صحيحة، كذلك قلت أَحْمَرانِ وأَطْيبانِ ومَبْدَآنِ. وكأن الأستاذ أبا الحسن قسم اتفاق المعنى إلى قسمين: قسم يتفق في الاسمية، وقسم يتفق في الوصفية، فسمى المتفق في الاسمية اتفاقاً في المعنى، وسمى المتفق في الوصفية اتفاقاً في المعنى الموجب للتسمية.

---

(١) إلى: انفردت به ن.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ١٣٥، ١٣٦ والمقرب ٢: ٤٠.

وشَرَطَ أصحابُنا[1] في المثنى والمجموع شروطاً خمسة: أن يكون مفرداً، أي[2]: غير مركَّب ولا مثنًّى ولا مجموع، مُعْرَباً، مُنكَّراً، متفقاً في اللفظ، متفقاً في الدلالة.

وقوله: **بزيادةِ ألفٍ في آخره رفعاً، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها نصباً وجرًّا** قال المصنف في الشرح: «ليخرج عنه المصدر المجعول لاثنين خبراً أو نعتاً نحو هذان رِضاً، ومررت برجلينِ رِضاً»[3].

وقوله: **تَليهما نونٌ مكسورة** مثال ذلك: قام رَجُلانِ، ورأيت رَجُلَينِ، ومررت بِرَجُلَينِ.

واختلفوا في علة الكسر: فذهب س إلى أن ذلك للفرق بينها[4] وبين نون الجميع[5]. هكذا قاله النحاس[6] عنه. وقال الكسائي: كُسرت كما كُسرت في دَراكِ[7]. وقال الفراء[8]: اختاروا للنون الكسر لأن الألف التي قبلها قد تكون في معنى حركة ولا يُمَكَّن من الحركة إلا بالهمز، والواو قد تُحَرَّك إلى النصب والياء بغير همز، فألزموا كل جزم جاء بعد ألف ساكنة كأنه ساكن جاء مع متحرك، فخُفض الذي بعده كما خَفضوا الميم من قوله[9]:

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٧ ـ ٣٠٧ والبسيط ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٢) أي... ولا مجموع: موضعه في ك بعد قوله التالي: متفقاً في الدلالة.

(٣) شرح التسهيل ١: ٥٩.

(٤) س: بينهما.

(٥) ك، ص: الجمع.

(٦) ذكره السيرافيّ في شرح الكتاب ١: ٢٣٠ ـ ٢٣٢ غير منسوب، وذكر علة أخرى لكسر النون، وهي التقاء الساكنين. ولم يعلل سيبويه تحريكها بالكسر، بل قال: «وحركتُها الكسرُ» الكتاب ١: ١٨.

(٧) أي: هي حركة بناء. ودراك: اسم فعل أمر بمعنى أَدْرِكْ، أو لِتُدْرِكْ.

(٨) شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٣٤. وانظر كتابه معاني القرآن ١: ١٠.

(٩) هو زهير بن أبي سلمى. وهذه جملة من مطلع معلقته، وهو:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفى دِمْنةٌ لم تَكَلَّمِ بِحَوْمانة الدَّرَّاج فالمُتَثَلَّمِ

ديوانه ص ٩ بشرح الأعلم وشرح القصائد السبع ص ٢٣٧. الدمنة: آثار الناس وما =

وكانت الألف كالحركة، وليست الواو والياء كذلك، فلما سكنتا عُومِلتَا معاملة الساكنين.

وقال الجَرْميّ: كُسرت لالتقاء الساكنين، وهو أحد قولي أبي العباس[1]، وحقُّ الساكنين إذا التقيا أن يُحرك أحدهما إلى الكسر. وبهذا التعليل عَلَّلَ أصحابنا[2] كسر نون المثنى، ونَسب بعضُهم[3] هذا لسيبويه.

واختلف النحويون لِمَ كان ذلك، فقال الكوفيون: لأن الخفض أخو[4] الجزم. وذهب س[5] إلى أن أصل هذا في قولهم: اضْرِبِ الرجلَ؛ لأن الفعل لا حَظَّ له في الجر في حال سلامته، فأُعطي حركةً ليست له. وقال أبو العباس: إنما وجب هذا لأن الضمة والفتحة قد تكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين، والكسرةُ لا تكون إعراباً إلا بتنوين. يعني: أو ما عاقبه من الألف واللام أو الإضافة،/ فلما اضطررته إلى حركة جئت بحركة لا تكون في [1/٥١:١] المعرب إلا بتنوين، يعني: أو ما عاقبه. وهذا معنى قول من قال إنها حركة لا توهم إعراباً.

وما ذكرناه من أن أصل التحريك إذا التقى الساكنان الكسر هو مذهب كافة النحويين[6] إلا الأستاذ أبا علي[7]، فإنه وافق الجماعة إلا إن كان

= سوّدوا بالرماد وغير ذلك. وحومانة الدراج والمتثلم: موضعان بالعالية منقادان. والدراج: بضم الدال وفتحها.

(١) المقتضب ١: ٦ و٢: ١٥٣.

(٢) الجزولية ص ٢٤ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٥٠ وشرح الجزولية ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٣) ذكره السيرافيّ في شرح الكتاب ١: ٢٣٠ ـ ٢٣٢ غير منسوب كما ذكرنا قبل قليل.

(٤) س: لغو.

(٥) الكتاب ٢: ٣٦٩.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٠٢.

(٧) يعني الشلوبين. شرح المقدمة الجزولية له ص ٤١٤ وللأبذي ص ٢٠٢ ـ ٢٠٨. وهو قول السيرافيّ. شرح الكتاب ٤: ق ١١٥/ب ـ ١١٦/أ. وقد نص على ذلك الأبذي في شرح =

الساكن الأول ألفاً، فإنَّ أصل التحريك إذ ذاك عنده الفتح إلا أن يمنع من ذلك مانع، وادَّعى أنه مذهب س. والحجة له وعليه[1] تُذكر في غير هذا الموضع.

وقوله: **فتحُها لغةٌ**[2] هذا الذي نقله ليس من علم البصريين، بل مذهب البصريين أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن.

وأجاز الكسائي والفراء[3] فتح نون المثنى في حالة النصب والخفض. ونَصَّا على أن ذلك لا يجوز مع الألف. فقول المصنف: «فتحُها لغةٌ» مُنْتَقَدٌ من وجهين: أحدهما أنه لم يَحْكِ مذهب البصريين في منع ذلك. والثاني أنه أَطلق، وكان ينبغي أن يُقيّد بحالة النصب والجر مع الياء، وبالمنع مع الألف. وزعم الكسائي أن فتحها مع الياء لغة لبني زياد بن فَقْعَس، وكان لا يزيدك علمهم[4] فصاحةً. وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد، إذا تغيرت الألف إلى الياء في النصب والخفض نصبوا النون، أنشدني بعضهم[5]:

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عليهما فما هي إلا لمحةٌ، فتغيبُ

انتهى. وقال الآخر[6]:

= الجزولية ص ٢٠٨.

(١) ذكر ذلك الأبذي في شرح الجزولية ص ٢٠٢ ـ ٢٠٨.

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤١ ـ ١٤٣.

(٣) نسبه أبو علي إلى البغداديين. شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤٢. وهذا المصطلح يعني به أبو علي الكوفيين. راجع كتابنا مناهج الصرفيين ص ٣٩٩ ـ ٤٠٨.

(٤) ك: عليهم.

(٥) البيت لحميد بن ثور. ديوانه ص ٥٥ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٤٢٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤٢ وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٨ والمقرب ٢: ٤٧ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٩. أحوذيان: يعني جناحي القطاة، واحدهما أحوذي، وهو السريع في كل ما أخذ فيه. واستقلت: ارتفعت في الهواء. واللمحة: النظرة.

(٦) هي امرأة من فقعس. سر صناعة الإعراب ص ٤٨٩ وشرح المفصل ٤: ١٤٢ وضرائر الشعر ص ٢١٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٥٠ والخزانة ٧: ٤٥٦ ـ ٤٦١ [الشاهد ٥٦٠]. عرينة: =

يـا رُبَّ خـالٍ لـك مـن عُـرَيْنَـهْ حَـجَّ علـى قُلَيِّـصٍ جُـوَيْنَـهْ
فَسْـوَتُـهُ لا تَنقضـي شَهْـرَيْنَـهْ شَهْـرَيْ رَبيـعٍ وجُمـادَيَيْنَـهْ

وقال ابن كيسان: «مَن فَتح نون الاثنين في النصب والخفض استخف الفتحة بعد الياء، فأجراها مجرى أينَ وكيفَ، ولا يجوز عند أحد من الحُذَّاق عَلِمتُه فتحُها مع الألف، وإنشادُهم[1]:

أَعْـرِفُ منهـا الأنْـفَ والعَيْنـانـا

لا يُلْتَفَتُ إليه لأنه لا يُعرف قائلُه، ولا له وجه» انتهى.

ولو ثَبت أنه من لسان العرب لكان له وُجيه[2] من القياس؛ لأنها ألف نابت عن الياء؛ لأنها ليست للرفع، بل الكلمة منصوبة، وكان القياس أن يقول: والعينينِ، فلما نابت عن الياء، واضطر إلى ذلك لأن ما قبله من النظم مفتوح الآخر، عامل هذه الألف معاملة الياء، بخلاف قولك: قام الزيدان، فالألف لم تَنُبْ عن الياء لأن الاسم مرفوع.

وذكر بعض أصحابنا[3] عن بعض النحويين إجازةَ فتحها مع الألف، واستدلَّ بقوله:

أَعْـرِفُ منهـا الأَنْـفَ والعَيْنـانـا ومَنْخِـرَيْـنِ أَشْبَهـا ظَبْيـانـا

ورُدَّ بأنه لا يُعرف قائله[4].

= قبيلة باليمن. وقليص: مصغر قَلُوص، والقلوص: الناقة الشابة. وجوينة: مصغر جَوْنة، وهي الدهماء الشديدة السواد من الخيل والإبل.

(١) بعده: ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَها ظَبْيانا. وهو لرجل من بني ضبة كما في النوادر ص ١٦٨. وهو في شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٣٤. وقد خرجناه في سر صناعة الإعراب ص ٤٨٩ وشرح الأبيات ص ١٤١، وذكرنا ثَمَّ أنه ينسب إلى رؤبة وأنّ العيني نفى تلك النسبة. ظبيان: اسم رجل. أراد: منخري ظبيان. وفي شرح الملوكي ص ١٧٦ «طُبْيانا» والطبي: حلمة الضرع. وراجع شرح الكتاب ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥ والخزانة ٧: ٤٥٢ ـ ٤٥٤ [الشاهد ٥٥٨].

(٢) ك: وجه.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١: ١٥٠. وزيد هنا في ك: عن بعض أصحابنا.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ١٥٠. وذهب في المقرب ٢: ٤٧ إلى أنه مصنوع.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1]: «ومِن العرب مَن يفتحها مع الألف، إلا أن ذلك لم يجئ إلا في لغة مَن يجعل التثنية بالألف على كل حال، ولا يُحفظ في هذه اللغة فتحُها إلا في حال النصب، وكأنهم أجروا الألف في ذلك مجرى الياء، ومِن ذلك قولُ الشاعر:

أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانا. البيت.

وقولُ الآخر[2]:

ألقـــى عليـــه المُقْـــرَم الأَوْنـــانـــا»

[١:٥١/ب] وقال ابن جِنِّيْ[3]: «وفَتَحَها بعضهم في الثلاثة حملاً للواحد/ على الحالتين لأنهما أكثر، قرأتُ على أبي علي في[4] نوادر أبي زيد:

أَعْـرِفُ منهـا الأَنْـفَ والعَيْنـانـا ومَنْخِـرَيْـنِ أَشْبَهـا ظَبْيـانـا

وروينا عن قُطْرُب لامرأة من فَقْعَس[5]:

يـا رُبَّ خـالٍ لـك مـن عُـرَيْنَـهْ حَـجَّ علـى قُلَيِّـصٍ جُـوَيْنَـهْ

فَسْـوَتُـهُ لا تَنْقَضـي شَهْـرَيْنَـهْ شَهْـرَيْ رَبِيـعٍ وجُمـادَيَيْنَـهْ»

قال ابن جني[6]: «وقد حُكي أنَّ من العرب من يرفع النون في نحو الزَّيْدان والعَمْران. وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما غيرهما» انتهى.

---

(١) ضرائر الشعر ص ٢١٨.

(٢) لم أجده في غير ضرائر الشعر ص ٢١٨. المقرم: السيد الرئيس من الرجال، سمي بذلك لأنه شبه بالمقرم من الإبل لعظم شأنه وكرمه عندهم، والمقرم من الإبل هو الذي يترك من الركوب والعمل ويودَّع للفِحْلة. وفي ك: المعدم. وفي ضرائر الشعر: المغرم. والأَوْنَانِ: جانبا الخُرْج، واحدهما: أَوْن. والأون أيضا: العِدْل والخُرْج يُجعل فيه الزاد. والأونانِ أيضاً: الخاصرتان. وفي النسخ كلها: الأوتانا، وتصويبه من ضرائر الشعر. وقال ابن عصفور بعده: يريد: الأَوْنَينِ.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٤٨٩.

(٤) ك: من.

(٥) تقدم في الصفحة السابقة.

(٦) كذا. وهذا النص في سر صناعة الإعراب يلي الرجز بدون فاصل.

وقوله: **وقد تُضَمُّ** حكى الشيبانيُّ[1] عن العرب: هما خَليلانُ. ومن ذلك قول فاطمةَ عليها السلام: «يا حَسَنانُ، يا حُسَيْنانُ»[2]، تريد الحَسَن والحُسَين، فغَلَّبت لفظ أحدهما على الآخر كالعُمَرَين، وأَجرت التثنية مُجرى المفرد. وأنشد أبو عمر المُطَرِّز في «اليواقيت»[3]:

يـــا أَبَتَـــا أَرَّقَنـــي القِـــذَّانُ فـــالنـــومُ لا تَطْعَمُـــه العَيْنـــانُ

وقال الشيباني[1]: «ضَمُّ[4] نون التثنية لُغةٌ». يعني إذا كانت بالألف، وأما إذا كانت بالياء فلا يجوز الضم، وإنما شُبهت بألف غَضْبان وعُثْمان، فضُمت النون في الرفع كما ضُمت تلك النون، وأما مع الياء فلا يجوز، لا تقول: رأيت الزيدَيْنُ، ولا: مررت بالزيدَينُ. وكان ينبغي أن يقيد ذلك المصنفُ بالمثنى إذا كان بالألف.

وقال بعض أصحابنا: «ومِن العرب مَن يجعل الإعراب في النون إجراء للتثنية مُجرى المفرد، وذلك قليل جدًّا، حكى الشيبانيّ عنهم[5]: هذان خَلِيلانُ». فظاهرُ كلام هذا أنك تقول: رأيت الزيدانَ[6]، بفتح النون، ومررت بالزيدانِ[7]، بكسرها.

وقوله: **وتَسقُطُ للإضافة أو للضرورة أو لتقصيرِ صلة**. أمَّا سقوطها للإضافة فكثير، ومنه ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[8]، وأمَّا للضرورة فقولُ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٦٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥: ٢٢٩.

(٣) ضرائر الشعر ص ٢١٨ حيث نص ابن عصفور على ذلك. ونسبا في المؤتلف والمختلف ص ١٧٦ لرؤبة. وهما في ملحقات ديوانه ص ١٨٦ وقبلهما بيتان وبعدهما بيتان، والنون ساكنة. القِذَّان: البراغيث، واحدتها قُذَّة وقُذَذ. وراجع الخزانة ١: ٩٢ [عند الشاهد الخامس].

(٤) ك: وضم.

(٥) عنهم: سقط من س.

(٦) ك: الزيدينَ.

(٧) ك: بالزيدين.

(٨) سورة المائدة: ٦٤.

الشاعر[1]:

هما خُطَّتَا إمّا إسارٌ ومِنَّةٌ وإمّا دَمٌ، والقَتلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

وقولُ الآخر[2]:

لنا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلاثٌ، فبعضُها لأِولادِنا ثِنْتا، وما بينَنا عَنْزُ

وقولُ الآخر[3]:

لَهـا مَتْنَتَانِ خَظـاتـا كَمـا أَكَبَّ على ساعِدَيْهِ النَّمِرْ

يريد: خُطَّتانِ، وثِنْتانِ، وخَظاتانِ.

وقال الكسائيُّ[4] وأحمد بن يحيى[5] في خَظاتا: إنه فعلٌ، وإنما حُذفت الألف من خَظَتْ لسكونها وسكون التاء، فلما تَحركت التاء رجعت الألف. وكونُ النون في هذه الأبيات حُذفت ضرورة هو مذهب البصريين، وأما الكسائي فإنه يجوز عنده حذف هذه النون، ولا يعتد حذفها ضرورة، فيجوز عنده: قام الزَّيْدا، بغير نون، وأنشد[6]:

أَقولُ لِصاحِبي لمَّا بَدا لي مَعالِمُ منهما، وهُما نَجِيًّا

---

(١) هو تأبط شرًا. الحماسة ١: ٧٢ [الحماسية ٧١] والخصائص ٢: ٤٠٥ وضرائر الشعر ص ١٠٧ والخزانة ٧: ٤٩٩ ـ ٥٠٧ [الشاهد ٥٦٨].

(٢) البيت في شرح القصائد السبع ص ٣٠٥ والخصائص ٢: ٤٣٠ وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٠ والممتع ص ١٥٩ وضرائر الشعر ص ١٠٧. لبن: جمع لبون، وهي ذات اللبن.

(٣) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١٦٤ وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٤ وضرائر الشعر ص ٤٩ وشرح أبيات المغني ٤: ٢١٣ ـ ٢١٦ [الإنشاد ٣٢٣]. وانظر تخريجه في المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٠. المتن: الظهر، وكذا المتنة. وخظاتان: مكتنزتان. وخَظَتَا: ارتفعتا.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٤٨٤ وضرائر الشعر ص ٤٩.

(٥) مجالس العلماء ص ١٠٩ ـ ١١٠ ومعجم الأدباء ٥: ١١١ ـ ١١٢ وعنه في سفر السعادة ص ٧٧٦ ـ ٧٧٧ وعنهما في شرح أبيات المغني ٤: ٢١٥ ـ ٢١٦ [الإنشاد ٣٢٣].

(٦) تهذيب اللغة ١١: ٢٠٠ واللسان (نجا) ٢٠: ١٨٠.

يريد: نَجِيَّان.

وزعم الفراء[1] أنه لا شاهد في هذا البيت لأنه يريد به الظرف، أي: حيث يَنتجيان نَجْوةً[2]، كقولك: هما قريباً، أي: مكاناً قريباً، وكذلك تقدير[3] هذا، أي: وهما مكانَ انتجاء.

ويَشهد لمذهب الكسائي ما جاء من كلام العرب مما عزي إلى الحَجَلة تُخاطب القَطا «قَطا قَطا، بَيْضُكِ ثِنْتا، وبَيْضي مِائتا»[4]، أي: ثِنْتانِ ومِائتانِ.

وينبغي/ أن يُقَيَّد قولُ من أجاز حذف النون للضرورة أو مطلقاً بأن لا [1/٥٢:١] يكون حذفها يؤدي إلى الالتباس بالواحد، نحو هذانِ وهاتانِ؛ لأنك لو حذفت النون لقلت[5]: هذا وهاتا، فكان يلتبس بالمفرد.

وأما تقصير الصلة فإنه يشمُل صلة الألف واللام وصلة ما ثُنِّي من الموصول نحو الذي والتي، فمثالُ تقصير صلة الألف واللام ما أنشده المصنفُ على زعمه[6]:

خليليَّ ما إنْ أنتما الصادِقا هَوًى إذا خِفْتُما فيه عَذُولاً وواشِيا

ولا حُجَّة في هذا البيت على ما زعمه المصنف من أن النون حُذفت لتقصير الصلة؛ لأنه يجوز أن تكون حذفت للإضافة، فيكون هَوًى مخفوضاً بإضافة اسم الفاعل إليه؛ لأنه اسم مقصور لا يظهر فيه إعراب، واسم الفاعل إذا كان في صلة الألف واللام، وكان مثنًّى، جاز أن يُضاف إلى ما ليس فيه ألف ولام، وإلى ما ليس مضافاً إلى ما هُما فيه، فتقول: هذان الضاربا

---

(١) تهذيب اللغة ١١: ٢٠٠ واللسان (نجا) ٢٠: ١٨٠ وفيهما: «قال الفراء: أي هما بموضع نَجْوى، فنصب نجيًّا على مذهب الصفة».

(٢) ك: بنجوة.

(٣) ك: ولذلك يقدر.

(٤) الخصائص ١: ٤٣١.

(٥) ك، ص: لبقي.

(٦) شرح التسهيل ١: ٦٢. وأنشده أبو حيان في منهج السالك ص ٣٣٧.

رَجُلٍ، ورأيت الضارِبَيْ رَجُلٍ، فلو كان بعد «الصادِقا» اسمٌ يظهر فيه النصب كان فيه حجة على ما زعم.

ومثالُ الحذف من صلة ما ثُنِّي من الذي والتي قولُ الشاعر[1]:

أَبَنِي كُلَيْبٍ، إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلوكَ، وفَكَّكا الأَغْلالا

وقولُ الآخر[2]:

وحَوْصاءَ ورَأْلانَ الـ لَذَيْ دَلَّا على الحَجِّ

وقولُ الآخر[3]:

هُما اللَّتا لو وَلَدَتْ تَمِيمُ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ

وحذفُ النون[4] من تثنية الذي والتي لغةُ لِبني الحارث وبعض ربيعة[5]، والإثباتُ لغةُ الحجاز وأَسَد.

وفي حذف النون لتقصير الصلة خلاف: ذهب س[6] والفراء إلى أنه

---

(١) هو الأخطل. شعره ص ١٠٨ والكتاب ١: ١٨٦ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٦ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٥ ـ وفيه الخلاف بين المدرستين ـ وضرائر الشعر ص ١٠٩ والخزانة ٦: ٦ ـ ١٣ [الشاهد ٤٢٣]. أراد بعمَّيه عمراً ومُرَّة ابني كلثوم، فإن عمراً قتل عمرو بن هند، ومُرّة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر، وقيل غير ذلك.

(٢) البيت في الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١: ٢٥٩ ومثل المقرب ق ٥/ب وشرح الجزولية ص ٤٧١. وقبله في الإبدال بيت، هو:

نِعِمَّا وَلَدَتْ رَضْوى لِزَبَّانَ بنِ كِنْدِجٍ

وقوله ابن كندجّ، وعلى الحجّ: أراد: ابن كنديّ، وعلى الحيّ، فأبدل الياء المشددة جيماً.

(٣) الأزهية ص ٣١٣ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٩ وشرح الجزولية ص ٤٧٢ والخزانة ٦: ١٤ [الشاهد ٤٢٤]. ونسبه العيني للأخطل. المقاصد النحوية ١: ٤٢٥. قال البغدادي: «وقد فتشت أنا ديوانه، فلم أجده فيه». قلت: هو ليس في شعره الذي حققه الدكتور فخر الدين قباوة، ولا في ديوانه الذي نشره إيليا الحاوي.

(٤) س: التنوين.

(٥) أوضح المسالك ١: ٩٩.

(٦) الكتاب ١: ١٨٤ ـ ١٨٧. وانظر المنصف ١: ٦٧ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٦ ـ ٥٣٩ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٥.

يجوز حذف النون مطلقاً. قال الفراء: إنما جاز ذلك لأنهم وجدوا الواحد لا نون فيه، وقد نُصب، فأَجروا الاثنين مُجرى الواحد. وقال الفراء أيضاً: إنما جاز ذلك في اللَّذَينِ لأن الوقف على الموصول دون صلته لا يكون، فصارت الصلة عوضاً من النون، وهم يحذفون مما طال في كلامهم.

وذهب أبو العباس إلى أنه لا يجوز حذف النون إلا مع الموصول غير الألف واللام نحو اللَّذانِ لطول الاسم، كما تحذف الهاء في قولك: الذي ضربتُ زيدٌ، ولم يُحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى، ولم يُنشدوا شاهداً على ذلك، لكنه قد سُمع في الجمع، وقياسُ المثنى على الجمع قياسٌ جَلِيّ، والاحتياط أن لا يُقال إلا بسماع من العرب، فإنَّ لكل تركيب خصوصياتٍ وضعيةً تُبطل قياس المختلفي التركيب بعضه على بعض.

ونقص المصنفَ من مواضع حذف النون[1] أنها تُحذف لشبه الإضافة، وذلك في موضعين: أحدهما في قولك: اثنا عشر، واثنتا عشرة. والثاني في قولهم: لا غُلامَيْ لك، على مذهبه، فإنه يزعم[2] أن النون هناك محذوفة لشبه الإضافة، و «لك» في موضع الصفة، وسيأتي ذلك في باب «لا» إن شاء الله.

وقوله: **ولزومُ الألفِ لُغةٌ حارثيّةٌ** يعني لزوم الألف في الرفع والنصب والجر، فلا تنقلب إلى الياء في النصب/ والجر. وحارثيّة: نسبة لِبني [1:٥٢/ب] الحارث بن كَعْب[3]، أَجروا المثنى مُجرى الاسم المقصور، قيل: وهو القياس، إلا أنَّ معظم العرب أرادوا التفرقة بين الرفع وغيره، فقلبوا تلك

---

(١) النون: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٦٠ ـ ٦٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ١٨٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ١١٣ والنوادر ص ١٦٩، ٢٥٩ وجمهرة اللغة ٢: ٣٢٣ وتأويل مشكل القرآن ص ٥٠ وسر صناعة الإعراب ص ٤٧٦، ٧٠٤ والصاحبي ص ٢٩.

الألف ياء. ومثالُ ذلك قولُ الشاعر[1]:

إنَّ أَبـــاهـــا وأَبـــا أبـــاهـــا قـد بَلَغـا فـي المجـد غـايتَـاهـا

وقولُ الآخر، وهو هَوْبَرة الحارثي[2]:

تَـزَوَّدَ مِنَّـا بيـنَ أُذْنَـاهُ ضَـرْبَـةً دَعَتْـهُ إلـى هـابِـي التـرابِ عَقِيـمِ

وقولُ الآخر[3]:

وأَطْرَقَ إطراقَ الشُّجاعِ، ولو رَأى مُضِيًّـا لِنـابـاه الشُّجـاعُ لصمَّمـا

وسمع الأخفش[4] أعرابيًّا فصيحاً من بني الحارث يقول: ضَربتُ يَداهُ، ووضعتُه عَلاه، يريد: يَدَيْه وعَلَيْه. وقال بعض العرب: لو استطعتُ لأَتيتُك على يَدايَ[5]. وقال الراجز[6]:

إيَّـــاكَ أن تُبْلَـــى بِشَعْشَعـــانِ خَـبِّ الفُـؤادِ مـائـلِ اليَـدانِ

---

(١) تقدم في ص ١٦٥.

(٢) اللسان (صرع) ١٠: ٦٤ و (شظي) ١٩: ١٦٣ و (هبا) ٢٠: ٢٢٦ والتاج (هبا) ١٠: ٤٠٥. واسمه فيها: هَوْبَر الحارثي. والبيت بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٧٠٤ وكتاب ليس ص ٣٣٤ والإفصاح ص ٣٧٧ وشرح المفصل ٣: ١٢٨. هابي الترابي: ما اختلط منه بالرماد. وآخره في الإفصاح: سحيق.

(٣) هو المتلمس يعاتب خاله الحارث بن التوأم اليشكري. والبيت في ديوانه ص ٣٤ والأصمعيات ص ٢٤٦ [الأصمعية ٩٢] والشعر والشعراء ص ١٨٠ ومعاني القرآن للفراء ٢: ١٨٤ والمؤتلف والمختلف ص ٩٥ وسر صناعة الإعراب ص ٧٠٤ ومختارات ابن الشجري ص ٢٩. الشجاع: الحية الذكر. وصَمَّم: عضَّ ونيَّب فلم يرسل ما عضَّ.

(٤) ذكر في كتابه معاني القرآن ص ١١٣ أنَّ أبا زيد هو الذي سمع ذلك من الأعرابي. وكذا في الحجة ١: ٨٦.

(٥) شرح الجزولية ص ١٩٤.

(٦) سر صناعة الإعراب ص ٥٥٢، ٧٠٥ والإفصاح ص ٣٧٧. الخب: الخبيث الماكر. والشعشعان: الطويل الحسن الخفيف اللحم.

وحكى الكسائي أنَّ ذلك لغةٌ لبني الحارث بن كَعْب[1] وزُبَيد[2] وخَثْعَم[3] وهَمْدانَ، وأنشد الكسائي لبعض بني الحارث[4]:

فـإنَّ بِجَنْبَـا سَحْبَـلٍ ومَصِيفِـهِ مُراقَ دَمٍ لن يَبرحَ الدهرَ ثاوِيا

وقال الشاعر[5]:

واهـاً لِسَلْمى، ثُـمَّ واهـاً واهـا هِـيَ المُنـى لـو أننـا نِلْنـاهـا

يـا ليـتَ عَيْنـاهـا لنـا وفـاهـا

وذكر أبو الخَطَّاب[6] أنها لغة لِكنانة. وذكر غيره أنها لغة لبني العَنْبَر[7] وبني الهُجَيْم[7] وبطون من ربيعة[8]. وحكاها أبو زيد، قال في نوادره: «لغةُ بني الحارث بن كعب قلبُ الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً[9]، يقولون: أخـذتُ الـدرهمـانِ، والسـلامُ عَـلاكُـم»[10]. وحكـاهـا الفـراء، قـال: بنـو الحارث بن كعب يقولون: إنَّ هذانِ قالا ذاك، ورأيتُ هذانِ. وفي البسيط

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٥ ونتائج الفكر ص ١٥٣.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٣) نتائج الفكر ص ١٥٣ وشرح جمل الزجاجي ١٠: ١٥١.

(٤) هو جعفر بن عُلْبة الحارثي. الحماسة ١: ٢٠٨ [الحماسية ١٢٢] والأغاني ١٣: ٤٧ [ط. دار الكتب] والمؤتلف والمختلف ص ١٩. سحبل: موضع في ديار بني الحارث بن كعب. وقوله: «ومصيفه» كذا في النسخ المخطوطة. وفي المصادر المذكورة «ومضيقه» أو «وتلاعه».

(٥) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ٢٢٧ ـ وتخريج الأرجوزة في ص ٢٥٩ ـ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٥١ وشرح أبيات المغني ٦: ١٤٤ [الإنشاد ٥٩٤] والخزانة ٧: ٤٥٥ [عند الشاهد ٥٥٩].

(٦) مجاز القرآن ٢: ٢١٠ وعنه في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٦٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٥.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ١٩٠.

(٨) سر صناعة الإعراب ص ٧٠٤.

(٩) زيد هنا في ك ما نصه: قال بنو الحارث.

(١٠) النوادر ص ٢٥٩.

أنها لغة بكر بن وائل. فهذه طوائف من العرب الفصحاء وافقوا بني الحارث بن كعب في هذه اللغة.

وذهب أبو العباس إلى إنكار هذه اللغة، ولا يجيز مثلها في كلام ولا شعر. وهو محجوج بنقل النحاة الثقات عن هؤلاء الطوائف من العرب.

وأَحسنُ ما خُرِّج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[1] في قراءة من قرأ (هذانِ) بالألف من قراء السبعة[2] حمله على هذه اللغة[3].

وذهب أبو الحَجَّاج الأَعْلَم إلى أن نون التثنية تحذف لغير ما ذَكر المصنف من الإضافة والضرورة وتقصير الصلة، وذلك هو حذفها لِشبه الإضافة، وذلك في قولك لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ودَوالَيْكَ وهَذاذَيْكَ، فالكاف عنده ليست ضميراً، وإنما هي حرف خطاب، كما هي في قولهم: أَبْصِرْكَ زيداً، وحُذفت النون في لبيك وأمثالها لشبه الإضافة؛ لأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة نحو: ذاك، والنون تمنع من ذلك، فحذفت لذلك.

واستدلَّ الأَعلمُ على ذلك بأن هذه انتصبت انتصاب المصادر، والعامل فيها أفعال مضمرة، وإذا أضيف المصدر إلى ضمير الخطاب فلا بُدَّ أن يكون ذلك الضمير مغايراً لفاعل الفعل الناصب ذلك المصدر؛ إذ فاعل ذلك الفعل هو ضمير المتكلم، فيلزم على هذا كله أن يكون المصدرمصدراً تشبيهياً، فيصير نحو: / ضربتُ ضَرْبَكَ، المعنى: ضَرْباً مثلَ ضَرْبِكَ، ويكون معنى هذه [١/٥٣: ١] المصادر في سَعْدَيْكَ: أَجَبْتُكَ إجابةً مثلَ إجابتِكَ، وفي لَبَّيْكَ: أَلْزَمُ طاعَتَكَ مثلَ لُزُومِكَ الطاعةَ، وفي دَوالَيْكَ: تَداوَلْنا مثل مُداوَلَتِكَ. وليس معنى هذه المصادر هذا الذي لزم إذا جعل مصدرًا تشبيهيًّا، وإذا كانت الكاف حرف خطاب استقام المعنى.

---

(١) سورة طه: ٦٣.

(٢) هم نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ص ٤١٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ١٨٣ ـ ١٨٤ ومعاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٦١ ـ ٣٦٤ والحجة ٥: ٢٢٩ ـ ٢٣٢ والكشف ٢: ٩٩ ـ ١٠٠.

وقد رُدَّ ما ذَهب إليه الأَعلمُ بأنَّ ذلك على المصدر التشبيهي، ولا يَفسُد المعنى لأنه يكون في سَعْدَيْكَ: أَجَبْتُكَ إجابتَكَ لغيرك إذا أَجبتَه، وفي لَبَّيْكَ: أَلزمُ طاعتَك لزومَك طاعةَ غيرِك، وفي دَوالَيْكَ: تَداوَلْنا مداوَلَتَكَ إذا داوَلْتَ، كما قالوا: دَقَقْتُهُ دَقَّكَ بالمِنْحازِ حَبَّ الفُلْفُل[1]، المعنى: مثلَ دَقِّكَ بالمِنْحازِ حَبَّ الفلفلِ إذا دَقَقْتَ. وأما دعواه أنَّ كاف الخطاب شديدة الاتصال بالاسم، والنون تمنعها من ذلك، فحذفت، فباطل بدليل قولهم ذانِك وتانِك، فالكاف للخطاب، ولم تحذف نون التثنية لها.

وذهب أبو الحسن الأخفش[2] وهشام[2] إلى أنه تحذف نون التثنية لغير ما ذكر، وهو لطافة الضمير، فقالا: إذا قلت ضارباك فهذا الضمير منصوب المحل[3] لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجر الإضافة، وهي غير محققة، إذ لا دليل عليها إلا حذف النون، ولِحذفها سببٌ آخر غير الإضافة، وهو صونُ الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً.

والذي ذهب إليه س[4] والمحققون[5] هو أن الضمير في موضع جَرّ اعتباراً بالظاهر، ولا يُنسَبُ إلى الضمير إعراب لا يكون للظاهر، فحذفُ النون هو للإضافة لا لِلطافة الضمير.

ص: وما أُعرِبَ إعرابَ المثنى مخالفاً لمعناه أو غيرَ صالح للتجريد، وعَطْفِ مثلِه عليه، فَمُلْحَقٌ به. وكذلك كِلا وكِلْتا مضافين إلى مُضْمَر، ومطلقاً على لغة كِنانة. ولا يُغني العطف[6] دُونَ شُذوذ أو اضطرارٍ، إلا مع قصد

---

(١) الكتاب ١: ٣٥٧. المنحاز: المِدَقّ. قال الراجز:

أَدُقُّ فـي جـارِ اسْتِهـا بِمِعْـوَلِ دَقَّـكَ بـالمِنْحـازِ حَـبَّ الفُلْفُـلِ

اللسان (نحز) ٧: ٢٨٢ و(قلل) ١٤: ٨٥ والتاج (نحز) ١٥: ٣٤٧.

(٢) شرح الكافية ١: ٢٨٣ والبحر ٧: ١٤٦. والمذهب في شرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٨ غير منسوب.

(٣) مذهب الأخفش في التبصرة ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ والنكت ص ٢٩٤ والبسيط ص ١٠٤٨. وانظر معاني القرآن له ص ٨٤.

(٤) الكتاب ١: ١٨٧ حيث مثل بـ «ضاربوك» والنكت ص ٢٩٤.

(٥) شرح الكافية ١: ٢٨٣ والبسيط ص ١٠٤٩ ـ ١٠٥٠.

(٦) زيد هنا في حاشية ح والتسهيل وشرحه ما نصه: عن التثنية.

التكثير، أو فصلٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ.

ش: الذي أُعربَ إعرابَ المثنى وهو مخالف لمعنى التثنية هو ما يُراد به التكثير، نحو قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[1] المعنى: كَرَّاتٍ، لأن البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كَرَّتين بل بِكَرَّات، وكذلك: سُبْحانَ الله وحَنانَيْهِ، أي: حَناناً بعد حَنان، وقول الراجز[2]:

ومَهْمَهَيْـــنِ قَـــذَفَيْـــنِ مَـــرْتَيْـــنْ

قال الفراء: «مَهْمَه بعدَ مَهْمَهٍ»[3].

وهذا النوع من المثنى يجوز أن يُجرد من التثنية، ويُعطف عليه مثلُه، ويكون المعنى على التكثير، ويستغني بالعطف عن التثنية، ومنه[4]:

لـو عُـدَّ قَبـرٌ وقَبـرٌ كُنـتَ أكـرمَهُـمْ مَيْتاً، وأَبْعَدَهم عن منزلِ الذَّامِ

وقال جَرير[5]:

إنَّـا أَتينـاكَ نَبْغـي منـكَ نـافلـةً مِن رَمْلِ يَبْرِينَ، إنَّ الخيرَ مَطلوبُ

---

(١) سورة الملك: ٤.

(٢) هو هِمْيان بن قُحافة كما في أمالي ابن الشجري ١: ١٦ حيث خرجه الدكتور الطناحي. و٢: ٤٩٦. وصحح البغدادي في الخزانة ٢: ٣٤ [عند الشاهد ١٣٥] و٧: ٥٤٨ [عند الشاهد ٥٧٣] نسبته لخطام بن نصر المجاشعي لا لهميان. وهو في شرح التسهيل ١: ٦٤. المهمه. المفازة الخرقاء. والقذف: البعيد. والمرت: كل مكان لا يُنبت مرعى.

(٣) كذا في شرح التسهيل ١: ٦٤. وأنشد الفراء في معاني القرآن ٣: ١١٨ هذا الشطر، ومعه شطر آخر، وهو: قطعته بالأَمّ لا بالسَّمْتَيْنْ. وقال بعدهما: يريد مهمهًا وسمتاً واحداً.

(٤) البيت لعصام بن عُبيد الزِّمَّانيّ. الحماسة ١: ٥٦٠ [الحماسية ٤٠٦] والخزانة ٧: ٤٧٣ ـ ٤٧٥ [الشاهد ٥٦٣]. ونسبت القطعة التي منها البيت الشاهد لهمام الرقاشي ولغيره. وتخريجها في الحماسة. الذام: العيب.

(٥) ديوانه ص ٣٥٠. والبيتان من قصيدة يمدح فيها أيوب بن سليمان بن عبد الملك. يبرين: اسم لعدة مواضع، فقيل: إنه من أصقاع البحرين به منبران، وهناك الرمل الموصوف بالكثرة. وقيل: رمل لا تدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس من حَجْر اليمامة. وتخدي: تسرع. والعرائك: جمع عريكة، وعريكة السنام: بقيته. والخمس: من أظماء الإبل، وهو أن ترعى ثلاثة أيام وترد اليوم الرابع. والتأويب: سير النهار كله إلى الليل.

تَخْدِي بنا نُجُبٌ أَفنى عرائكَها خِمْسٌ وخِمْسٌ وتَأْويبٌ وتَأْوِيبُ

وقال الأَفْوَهُ الأَوْديّ[1]:

إنَّ النَّجاةَ إذا ما كُنتَ ذا بَصَرٍ من ساحة الغَيِّ إبعادٌ فإبْعادُ

/ وقد يُغني في هذا النوع التكريرُ عن العطف، ومنه قولُه تعالى: [١:٥٣/ب]
﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[2] أي: دَكًّا بعدَ دَكٍّ وصَفًّا بعدَ صَفٍّ.

ومِن المُعرب إعرابَ المثنى والمرادُ به الجمع ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[3]، و «البَيِّعانِ بالخِيارِ»[4]، وقولُ الشاعر[5]:

تُلْفى الإوَزُّونَ في أكْنافِ دارتها تَمشي، وبينَ يَدَيْها البُرُّ مَنْثُورُ

أراد: بين أَيْدِيها.

وقوله: **أو غيرَ صالح للتجريد وعطفِ مثلِه عليه**، هذا ضربان: اسمُ جنس نحو: كَلْبَتَي الحَدَّاد[6]، وعَلَمٌ كالبَحْرَيْن والدَّوْنَكَيْن[7] وكُنابَيْن[8]: أسماء مواضع.

ويلحق بهذا النوع القَمَرانِ للشمس والقَمَر، فإنه لا يصلح للتجريد

---

(١) ديوانه ص ١٠ والأمالي ٢: ٢٢٥.

(٢) سورة الفجر: ٢١ ـ ٢٢.

(٣) سورة الحجرات: ١٠.

(٤) هذا جزء من قول الرسول ﷺ: «البَيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صَدَقا وبيَّنا بُورك لهما في بيعهما، وإن كَتَما وكَذَبا مُحِقت بركةُ بيعهما». أخرجه البخاري في كتاب البيوع ـ الباب العاشر ـ ٣: ١٠. وفي مواضع أخرى أيضاً. وأخرجه مسلم. البَيِّعان: البائع والمشتري.

(٥) هو أوس بن حجر. ديوانه ص ٤٦ وجمهرة اللغة ٣: ٥١٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٦٠ واللسان (وزز) ٧: ٢٩٦ وشرح المفصل ٥: ٥. الإوزون: جمع الإوزّة.

(٦) الكلبتان: ما يأخذ به الحدادُ الحديدَ المُحْمى.

(٧) الدونكان: بَلَدانِ من وراء فلج. وقيل: واديان في بلاد بني سُلَيم. وقيل: اسم لموضع واحد.

(٨) كنابين: قيل: موضع. وقيل: كُناب جبل وبإزائه جبل آخر يقال له عُناب، فجمع إليه.

وعطفِ مثله عليه، بل يصلح للتجريد وعطفِ مُباينِه عليه.

ومما اعتيدَ فيه التجريدُ، والتثنيةُ فيه مستعارةٌ، قولُهم: حَوالَيْكَ والأَبْهَرانِ والأَخْرَمانِ وعاقِلانِ. وتجريدُ ذلك: حَوال، نحو[1]:

وأنـا أَمْشِـي الـدَّأَلـى حَـوالَكـا

والأَبْهَر، وهو عِرْق معروف. والأَخْرَم، وهو موضع. وعاقِل، وهو جبل.

ومما أُعرب كالمثنى، وليس بمثنى لعدم صلاحيته للتجرد، اثنانِ واثنتانِ، والمِذْرَوانِ، وهما طَرَفا الأَلْية، وطَرَفا القوس، وجانبا الرأس. ومثله: «جاءَ فلانٌ يَضرِبُ أَصْدَرَيْهِ»[2]. ولعمرٍو ومعاويةَ ابْنَيْ شُرَحْبِيلَ بنِ عمرِو بن الجَون: الجَونانِ، وقولُ أعرابي[3]: جَنَّبَكَ اللهُ الأَمَرَّيْنِ ـ أي: الفَقْر والعُرْي[4] ـ وكفاكَ شَرَّ الأَجْوَفَيْنِ، ـ أي: البَطْن والفَرْج[5] ـ وأَذاقَكَ البَرْدَيْنِ، أي[6]: الغِنى والعافية. ومن هذا قولهم[7] لِما هو في وَسَط شيء: هو في ظَهْرَيْهِ وظَهْرانَيْه، ولقيتُه بينَ الظَّهْرانَيْنِ، أي: في اليومين أو الثلاثة.

وقوله: فَمُلْحَقٌ به[8] أي: مُلْحَق بالمثنى في إعرابه. وهذا الخبر الذي

---

(١) الكتاب ١: ٣٥١ والكامل ص ٧٣١ وتحصيل عين الذهب ص ٢٢١ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٧٦. الدألي: مشية فيها تثاقل. زعم أبو عبيدة أنّ هذا من قول الضَّبّ للحِسْل أيام كانت الأشياء تتكلم فيما تزعم الأعراب. وقبله:

أَهَـدَمُـوا بَيْتَـكَ لا أبـالَكـا وحَسِبوا أنك لا أخا لَكا

(٢) هذا مثل. الفاخر ص ٢٤٦ وأمثال أبي عبيد ص ٥٦ والزاهر ١: ٢٩٩ ومجمع الأمثال ١: ١٦٣. ومعناه: جاء فارغاً لم يقض طَلِبَته. والأصدران: عرقان يَضْرِبان تحت الصدغين لا يُفرد لهما واحد.

(٣) شرح التسهيل ١: ٦٧.

(٤) أي الفقر والعري: سقط من ك.

(٥) أي: البطن والفرج: سقط من ك.

(٦) ك: أعني.

(٧) شرح التسهيل ١: ٦٧.

(٨) به: سقط من ك.

هو «فَملحقٌ به» هو قوله المبتدأ الذي هو قوله: «وما أُعرِب إعرابَ المثنى»، ومعنى هذا الخبر مُستفادٌ من المبتدأ، فلا يجوز أن يكون خبراً لأنه مفروض أنه أُعرب إعراب المثنى، فكيف يُخبر عنه بأنه يُلحق[1] بالمثنى في الإعراب، فصار قولُه هذا نظيرَ ما منعوه من قولهم: سَيِّدُ الجارية مالِكُها؛ لأن معنى «مالكها» قد فهم من قوله: سَيِّد الجارية، كذلك هذا قد عُلم أنه أُعرب إعرابَ المثنى، فكيف يُجعل ملحقاً بالمثنى في الإعراب، فإن تُخُيِّلَ للإلحاق معنًى غير هذا صَحَّ أن يكون خبراً.

وقد انقسم ما أُعرب إعراب المثنى، وليس معناه معناه[2]، بالنسبة إلى المدلول إلى قسمين: قسم هو مفرد المعنى، وقسم هو لأكثر من اثنين:

فالأول على قسمين: جنس، نحو المِقَصَّيْنِ والجَلَمَينِ[3] وكَلْبَتَي الحَدَّاد والأَبْهَرَين وحَوالَيْكَ. وعَلَمٌ، وهو قسمان: قسم سُمّي بالمثنى كالبَحْرَيْنِ. وقسم سُمّي بالمفرد، ثم عَرضت له التثنية كالأَخْرَمَينِ وعاقِلينِ.

والقسم الذي هو لأكثر من اثنين قسمان: قسمٌ مدلولُه الكثرةُ نحو (كَرَّتَيْنِ) في سورة «تبارك»[4]، وحَنانَيْهِ. وقسمٌ يُراد به الجمع من غير اعتبار الكثرة نحو ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[5]، وقوله[6]:

. . . . . وبينَ يَدَيْها البُرُّ مَنْثُورُ

فمِثلُ المِقَصَّينِ لا يُجَرَّد عن التثنية، والأَبْهَرانِ وحَوالَيْكَ المعتادُ تجريده عن التثنية، ولا يُعطف عليه لفِقْدان مِثْل، والبَحْران لا يُجرد/ عن التثنية، [1/٥٤:١] والأَخْرَمان وعاقِلان يُجَرَّدان، ولا عطف لفِقْدان مِثْل، ومثل (كَرَّتَيْنِ) يُجَرَّد

---

(١) ك: ملحق.
(٢) معناه: سقط من ك.
(٣) الجلمان: المِقْراضان.
(٤) الآية: ٤.
(٥) سورة الحجرات: ١٠.
(٦) تقدم في ص ٢٥١.

بعطف وبغير عطف، ونحو (بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) و «بين يَدَيْها» لا يُجَرَّد.

وقوله: **وكذا كِلا وكِلْتا** أي: أُلحقا بالمثنى في الإعراب، وهما مفردان في اللفظ مُثَنَّيان في المعنى، وهذان مخالفان لما قبلهما لأنَّ مدلولَهما مدلولُ المثنى، وليس مدلول ما قبلهما إلا مدلول المفرد أو مدلول أكثر من اثنين، واعتبارُ اللفظ في خبرهما وضميرهما أكثرُ من اعتبار معنى التثنية، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[1].

وقوله: **مُضافَين إلى مُضْمَر، ومُطْلقاً على لغة كِنانةَ** احترز بقوله: «إلى مُضْمَر» من أن يضافا إلى ظاهر، فإنهما إذا أُضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقاً، وإذا أُضيفا إلى مضمر كانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والخفض، هذا الحكم المُجْمَع عليه من السماع عن العرب، ولا يُجيز البصريون غيرَه.

وحكى الكسائي[2] والفراء[3] أن بعض العرب يُجريهما مع المظهر مُجراهما مع المضمر، وحُكي: رأيت كِلَيْ أَخَوَيْك، وهذه اللغة عَزاها الفراء[3] إلى كِنانةَ.

وزعم الفراء[4] أنهما قد يضافان إلى مضمر، ويكونان بالألف في كل حال، وأن قول العرب «كِلاهُما وتَمْراً»[5]، كِلا في موضع نصب كما كان في

---

(١) سورة الكهف: ٣٣.

(٢) شرح اللمحة البدرية ١: ٢٢٠.

(٣) معاني القرآن له ٢: ١٨٤.

(٤) شرح اللمحة البدرية ١: ٢١٩.

(٥) الكتاب ١: ٢٨٠، ٢٨١ والفاخر ص ١٤٩ وأمثال أبي عبيد ص ٢٠٠ ومجمع الأمثال ٢: ٢٥١ ـ ٢٥٢. والتقدير: كلاهما لي ثابتان، وزدني تمرًا. أو: مطلوبي كلاهما، وأزيد معهما تمراً. أو: لك كلاهما وأزيدك تمراً. قال هذا رجلٌ مرَّ بإنسان وبين يديه زُبْد وسَنام وتمر، فقال له الرجل: أَنلني مما بين يديك. قال: أيُّما أحبّ إليك زبدٌ أم سنام؟ فقال الرجل: كلاهما وتمراً. ويقال: إن الذي قال ذلك عمرو بن حُمْران الجعدي، وكان في إبل لأبيه يرعاها، فمرَّ به رجل قد جَهَده العطش والجوع، وبين يدي عمرو زُبْد وتمر وقُرْص، =

الظاهر، ويتبعُه التمر، وأنشد[1]:

نِعمَ الفَتى عَمَدَتْ إليه مَطِيَّتي بي حينَ جَدَّ بنا المَسِيرُ كِلانا

فعلى ما نَقل غيرُ البصريين يكون في كِلا وكِلْتا ثلاث لغات: لغة التفرقة بين أن يضافا إلى ظاهر فيكون بالألف، أو إلى مضمر فتنقلب ألفه ياء في حالة النصب والخفض، وإلحاقها بالمثنى مطلقاً سواء أُضيف إلى ظاهر أم إلى مضمر، وإلحاقها بالمقصور مطلقاً سواء أُضيف إلى ظاهر أم مضمر.

واختلف النحويون[2] في كِلا وكِلْتا، فذهب البصريون[3] إلى أنهما من قبيل ما هو مفرد في اللفظ مثنى في المعنى كزَوْج. واستدلوا على ذلك بوجودهما بالألف في حال النصب والخفض إذا أضيفا إلى الظاهر، ولا يمكن أن يقال إنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب ومن يَشْرَكُهم في كون المثنى عندهم بالألف دائماً؛ لأنَّ جميع العرب تستعمل كِلا وكِلْتا إذا أضيفا إلى مظهر بالألف، فلو كان على تلك اللغة لم يتكلم به إلا أهل تلك اللغة. واستدلوا أيضاً بإخبار العرب عنهما إخبارَ المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

= فقال الرجل: أطعمني من زبدك أو قرصك. فقال عمرو: كلاهما وتمراً. ثم قراه وسقاه.

(١) شرح اللمحة البدرية ١: ٢١٩.

(٢) انظر الخلاف فيهما وحجج الفريقين في الإنصاف ص ٤٣٩ ـ ٤٥٠ [المسألة ٦٢] وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٥ ـ ٢٧٩ وشرح الجزولية ص ١٩٣ ـ ٢٠٢.

(٣) المقتضب ٣: ٢٤١ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤٤ ـ ١٥٠ والبصريات ص ٨٩٤ ـ ٨٩٩ وسر صناعة الإعراب ص ١٥٢ ـ حيث نقل إجماعهم على ذلك ـ والإنصاف ص ٤٣٩ ـ ٤٥٠ [المسألة ٦٢] وأسرار العربية ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٦، ٢٩٠ وشرح المفصل ١: ٥٤ و ٦: ٦ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٥ ـ ٢٧٩ وشرح الجزولية ص ١٩٣.

(٤) سورة الكهف: ٣٣.

(٥) هو لبيد بن ربيعة. ديوانه ص ٣١١ والكتاب ١: ٤٠٧ وشرح القصائد السبع ص ٥٦٥ وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٦ وشرح الجزولية ص ١٩٤. غدت: أي البقرة الوحشية. والفرج: الواسع من الأرض. ومولى المخافة: أولى بالمخافة، ووليّ المخافة. ك: «فعدت». وهي رواية فيها.

فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أنَّهُ مَوْلى المَخافةِ خَلْفُها وأَمامُها

فلم يقل: آتتا، ولا: تَحْسَبُ أنَّهما.

ولا يُعترض على هذا بأنهما قد أُخبر عنهما إخبار المثنى في قوله[1]:

كِـــلاهمـــا لا يَطْلُعـــان الكِيحـــا

لأنَّ المفرد في اللفظ المثنى في المعنى[2] يجوز أن يُحمل على كل من اللفظ ومن المعنى، وقد جَمع بينهما الشاعر في قوله[3]:

إنَّ المَنِيَّـةَ والحُتُـوفَ كِـلاهُمـا يُـوفي المنيَّـةَ يَرْقُبـانِ سَـوادي

[١:٥٤/ب] / ولا يجوز أن يكون الإخبار عنهما إخبارَ الواحد من باب ما أُخبر عن المثنى حقيقة إخبار الواحد، نحو قوله[4]:

فكأنَّ في العينينِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنْبُلاً، كُحِلَتْ بِه، فانْهَلَّتِ

لأن هذا ضرورة، ولا يجيء مع ذلك إلا في الشيئين المتلازمين نحو اليدين والعينين، وليس كِلا وكِلْتا من هذا الباب.

وذهب الكوفيون[5] إلى أنهما من قبيل المثنى حقيقة. واستدلُّوا على ذلك بوجودهما في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والخفض

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٨ وشرح الجزولية ص ١٩٥. الكيح: عُرْض الجبل وأغلظه.

(٢) في المعنى: سقط من ك.

(٣) هو الأسود بن يَعْفُر. المفضليات ص ٢١٦ [المفضلية ٤٤] وشرحها للتبريزي ص ٩٦٧ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٦٢ ـ ٢٦٦ [الإنشاد ٣٣٦]. الحتوف: جمع حتف، وهو الموت. ويوفي: يعلو. وسوادي: شخصي. وقوله: «يوفي» ردَّهَ على لفظ كِلا، ورَدَّ «يرقبان» على المعنى.

(٤) هو سُلْمِيّ بن ربيعة السِّيدي. وقيل: غيره. الأصمعيات ص ١٦١ [الأصمعية ٥٦] والحماسة ١: ٢٨٥ [الحماسية ١٨١] وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٣. القرنفل والسنبل: من أخلاط الأدوية التي تُحرق العين وتُسيل الدموع.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٢ ـ ١٤٣ والبصريات ص ٨٩٤ والإنصاف ص ٤٣٩ ـ ٤٥٠ [المسألة ٦٢] وأسرار العربية ص ٢٥٦ وشرح المفصل ١: ٥٤ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٥ وشرح الجزولية ص ١٩٣.

بالياء، فتقول: كِلاهما وكِلْتاهما، وكِلَيْهما وكِلْتَيْهما، فلما وجدوا حكم التثنية فيهما ومعناها جعلوهما من قبيل المثنى حقيقة.

وزعم البغداذيون[1] أن كلتا قد نُطق لها بمفرد، قال[2]:

في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامى واحِدَهْ كِلْتاهما قد قُرِنَتْ بِزائِدَهْ

فليس بصحيح لأن المعنى: في كِلْتا رجليها، والحذفُ في كِلْتا مما حُذف فيه بعض الكلمة للضرورة، نحو[3]:

دَرَس المَنا بِمُتالِعٍ فأَبانِ .....

يريد: المَنازِل.

وفي الإفصاح: «فأما كونه يقلب آخره مع الظاهر فلا أعرف للبصريين اعتذاراً عنه، وكلهم لا يُسَلمونه، وقد حكاه الثقات منهم[4]، منهم الكسائي والفراء ودُرَيْوِدٌ[5] وجماعة، ولا وجهَ لردّ روايتهم. وكان أبو بكر بن طاهر يقول: هي لغة لقوم يجعلونه مثنى، ولا يقولون كلاهما قام، وإنما يقول هذا من يجعله مفرداً. وكذا كان يقول لنا تلميذه[6] أبو الحسن بن خَرُوف

---

(١) هم الكوفيون. معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٧٤ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٥ وشرح الجزولية ص ١٩٨.

(٢) يصف نعامة. معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٧٤ والإنصاف ص ٤٣٩ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٦ وشرح الجزولية ص ١٩٨ والخزانة ١: ١٢٩ ـ ١٣٣ [الشاهد ١٣]. السلامى: عظام الأصابع في اليد والقدم.

(٣) هذا صدر بيت للبيد، وعجزه: وتَقادَمَتْ بالحُبْس فالسُّوبانِ. ديوانه ص ١٣٨ والخصائص ١: ٨١ و٢: ٤٣٧ والمحتسب ١: ٨٠ وشرح الجزولية ص ١٩٨ وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨ [الشاهد ١٨٤]. متالع: جبل لغنيّ بالحِمى. وأبان: جبل بين فَيْد والنَّبْهانية أبيض. والحبس: موضع في ديار غطفان. والسوبان: اسم واد. وتقادمت: قدمت.

(٤) منهم: سقط من ك.

(٥) عبد الله بن سليمان بن المنذر القرطبي الملقب بِدُرَيْوِد أودَرْوَد [ـ ٣٢٥ هـ] من أهل النحو والشعر والتأليف. كان أعمى. شرح كتاب الكسائي. جذوة المقتبس ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ وبغية الوعاة ٢: ٤٤ ـ ٤٥.

(٦) ك: تلمه.

والأستاذ أبو ذَرّ[1] ومن أَدْرَكْنا من الشيوخ الذين حملوا عنه» انتهى.

وإذا ثبت أنهما من قبيل المفرد لفظاً المثنى معنًى فكيف جُعلا في حالة الإضافة إلى المضمر بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً؟ وهلا كانا[2] بالألف على كل حال؟

فالجواب أن العرب قلبت الألف فيهما في حال الإضافة إلى المضمر بملازمتهما الإضافة وملازمة اتصال الضمير بهما، وحُملتا في القلب على لَدى وإلى وعلى؛ ألا ترى أن الألف لا تقلب فيها مع الظاهر، وتقلب مع المضمر. فعلى ما قرره البصريون ليس كِلا وكِلْتا إذا أُضيفا إلى مضمر معربين إعراب المثنى؛ لأن القلب في حالة النصب والجر ليس لأجل العامل، إنما هو حملاً على لَدى وعلى.

والذي اختاره المصنف في الشرح غير مذهب البصريين وغير مذهب الكوفيين؛ لأنه زعم أنهما مفردان في اللفظ مثنيان من حيث المعنى كما قاله البصريون، وأنهما مع كونهما مفردين في اللفظ أُعربا إعرابَ المثنى حين أُضيفا إلى المضمر. قال المصنف في الشرح[3]: «وبكونه مفرد اللفظ مثنَّى المعنى أُعرب إعرابَ المفرد في موضع وإعرابَ المثنى في موضع، إلا أن آخره معتل، فلم يَلِقْ به من إعراب المفرد إلا المقدر، فجعل ذلك له مضافاً إلى ظاهر لِيُتخلص من اجتماع إعرابَيْ تثنية في شيئين كشيء واحد، وجُعل الآخر مضافاً إلى مضمر لأن المحذور فيه مأمون. وقد أَجرتْه كِنانةُ مُجرى

---

(١) مصعب بن محمد بن مسعود الخُشَنيّ الجَيَّاني أبو ذر، ويعرف بابن أبي الركب [ـ ٦٠٤ هـ] إمام في العربية متقن معتمد في الفقه والأدب، ولي القضاء في جيان أيام المنصور، واستقر بفاس، وتوفي بها. كان نقاداً للشعر، عالماً بالحديث والسير. روى عن ابن قُزْقُول وابن بَشْكُوال، وأجاز له السِّلَفي. من تصانيفه: شرح الجمل، وشرح الإيضاح، والإملاء على سيرة ابن هشام. المغرب في حلى المغرب ٢: ٥٥ وشذرات الذهب ٥: ١٤ وبغية الوعاة ٢: ٢٨٧ ـ ٢٨٨ والخزانة ٦: ٧٧ [عند الشاهد ٤٣٢] والأعلام ٧: ٢٤٩.

(٢) ك: وهذا كان.

(٣) شرح التسهيل ١: ٦٧ ـ ٦٨. ك، ص: قال في الشرح.

المثنى مع الظاهر أيضاً، فيقولون:/ جاء كِلا أَخَوَيْك، ومررت بِكِلَيْ [١:٥٥/أ] أَخَوَيْك، ورأيتُ كِلَيْ أَخَوَيْك. وبهذه اللغة التي رواها الفَراء[١] معزوّةً إلى كِنانَة يتبين صحة قول من جَعل[٢] كِلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإنَّ القائل إنَّ كِلا معرب بحركة مقدرة يزعم[٣] أن انقلاب ألفه ياء مع المضمر هو كانقلاب ألف لَدى وإلى وعلى. ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كِنانةَ، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لَدى وإلى وعلى مع الظاهر، على أن مناسبة كِلا للمثنى أقوى من مناسبتها لِلَدى وإلى وعلى، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما. وأيضاً فإنَّ تَغيُّرَ ألف كِلا حادث[٤] عن تغير عامل، وتَغَيُّر ألف لَدى وإلى وعلى[٥] حادث بغير تغير عامل، فتَباينا، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر. وكِلْتا في المؤنث كَكِلا في المذكر» انتهى ما قرره في الشرح نصرةً لدعواه أن هذا الانقلاب لألف كِلا وكِلتا مع المضمر، وعلى لغة كِنانةَ مع المظهر والمضمر، كان لأنهما معربان إذ ذاك بالحرف لا بالحركة المقدرة على ما ذهب إليه البصريون. وهذا الذي ذهب إليه المصنف هو شيء مخالف لمذهب البصريين ولمذهب الكوفيين كما ذكرناه.

فأما البصريون[٦] فإنهم زعموا أن كِلا كـ «مِعًى»، وأنَّ[٧] كِلْتا: فِعْلَى كذِكْرَى، والتاءُ بدل من لام الكلمة التي في كِلا، وهي واو[٨]، وألفُ كِلْتا للتأنيث، وأنه كان ينبغي أن لا تنقلب الألف فيهما مع المضمر، كما لم

---

(١) معاني القرآن ٢: ١٨٤.

(٢) ك: جعلا.

(٣) ك: بزعم.

(٤) ك: حادثة.

(٥) وعلى: سقط من ك.

(٦) الكتاب ٣: ٣٦٣، ٣٦٤ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤٨ وسر صناعة الإعراب ص ١٥١ وشرح الملوكي ص ٢٩٣ وشرح المفصل ١: ٥٤ ـ ٥٥ و٦: ٦ والممتع ص ٣٨٥.

(٧) أنَّ: سقط من ك.

(٨) المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٤٩.

تنقلب ألف «مِعًى» إذا أضيف إلى المضمر، لكن كِلا وكِلْتا لا ينفصلان من الإضافة، فضارعا حروف الجر التي لا تنفصل من الإضافة نحو على ولَدى[1] وإلى، وهن مع الظاهر بالألف، ومع المضمر بالياء، فأُجري كِلا وكِلْتا مُجراهن لأنهما[2] لا ينفصلان من الإضافة، ففرق بينهما وبين ما ينفصل من الإضافة، وكان الفرق في المضمر أَولى لأنه فرع. قال س: «وسألت الخليل عمن قال: رأيتُ كِلا أَخَوَيْكَ، ومررت بِكِلا أَخَوَيْك، ثم قال: مررت بِكِلَيْهما، ورأيت كِلَيْهما، فقال: جعلوها بمنزلة عَلَيْكَ في الجرّ والنصب»[3]. ثم اعتلَّ لِمَ لَمْ يقع هذا في الرفع، فيقال: قام كليهما، فقال: «إنما يُستعملان مجرورين أو منصوبين»[3]، أي: تقول: مِن لَدَيْه.، ومِن عَلَيه، وقعدتُ لَدَيْه، ونزلتُ عَلَيْه، ولا تقول: يُعجبني عَلَيْه، ولا: لَدَيْه، فلما فارقن كِلا في باب الرفع أجري كِلا في الرفع على أصله، وخرج في النصب والجرّ إلى ما ضارعه.

وأما الكوفيون[4] فألف كِلا وكِلْتا عندهم ألف تثنية. فقيل لهم: ما بالُها جاءت بالألف في النصب والخفض ـ وهي ألف تثنية ـ في قولك: رأيت كِلا أَخَويك، ومررت بكِلا أَخَويك؟ فقالوا: شُبهت بالواحد إذ لم ينفرد على صحة.

والذي يقطع ببطلان مذهب المصنف في دعواه أنَّ كِلا وكِلْتا مفردان في اللفظ كـ «مِعًى» مثنيان في المعنى، وأنهما أُعربا إعراب المثنى، أنهما لو كانا أُعربا إعرابَ المثنى لَلَزِمَ قلب ألفهما حالة التثنية، فتنقلب ألف كِلا إلى الواو كما تنقلب ألف عَصاً، وتنقلب ألف كِلْتا كما تنقلب ألف ذِكْرى، فكنت
[١: ٥٥/ب] / تقول: قام الزيدان كِلَواهما، ورأيت الزيدين كِلَوَيْهما، ومررت بالزيدين كِلَوَيْهما، وقامت الهندان كِلْتَياهما، ورأيت الهندينِ كلْتَيَيْهما، ومررت

(١) لدى ظرف لا حرف جر.
(٢) ك: لأنهن.
(٣) الكتاب ٣: ٤١٣.
(٤) المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٤٩ وشرح الكافية ١: ٣٢.

بالهندين كِلْتَيَيْهما. وكذلك يلزم في لغة كِنانةَ لأن إضافتهما إلى الظاهر كإضافتهما إلى المضمر.

ص: ولا يُغني العطفُ دُونَ شذوذٍ أو اضطرارٍ إلا مَعَ قَصدِ تكثيرٍ أو فصلٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ.

ش: ثَبت في بعض النسخ «ولا يغني العطف عن التثنية»[1]، وفي بعض النسخ: «عن التثنية والجمع»[2]. فمثالُ إغناء العطف عن التثنية لشذوذ أو اضطرار قولُ الراجز[3]:

كـأنَّ بيـنَ فَكِّهـا والفَـكِّ فـارةَ مِسْـكٍ ذُبِحَـتْ فـي سُـكِّ

وقولُ الآخر[4]:

لَيْـثٌ ولَيْـثٌ فـي مَحَـلٍّ ضَنْـكِ كِـلاهمـا ذُو أَنَـفٍ ومَحْـكِ

وقولُ الآخر[5]:

---

(١) زيد هنا في س: أو الجمع.

(٢) زيد هنا في ك: أو الجمع.

(٣) في حاشية س ما نصه: «البيت لمنظور بن مرثد الأسدي، يصف امرأة بطيب رائحة الفم، يريد: كأن ريح المسك يخرج من فمها. والأصل: كأن بين فَكَّيْها، ففرق بالعطف للضرورة. والسك: ضرب من الطيب. وفارة: اسم كأنَّ، وبين فكها: خبره».

قلت: الرجز لمنظور المذكور، وقيل: هو لأبي نخيلة. إصلاح المنطق ص ٧ وجمهرة اللغة ١: ٩٥ وأسرار العربية ص ٦٣ وأمالي ابن الشجري ١: ١٤ واللسان (ذبح) ٣: ٢٦٣ و (زكك) ١٢: ٣٢٠ وضرائر الشعر ص ٢٥٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٧ وشرح التسهيل ١: ٦٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦١ والخزانة ٧: ٤٦٨ ـ ٤٧٢ [الشاهد ٥٦٢] وزيادات ديوان رؤبة ص ١٩١. فارة المسك: هي التي فيها المسك. وذُبحت: شُقَّت وفُتقت.

(٤) هو واثلة بن الأسقع الصحابي أو جحدر بن مالك الحنفي. أمالي ابن الشجري ٢: ٤٨٦ ـ ٤٨٧ وأسرار العربية ص ٦٤ والمقرب ٢: ٤١ وضرائر الشعر ص ٢٥٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٧ والخزانة ٧: ٤٦١ ـ ٤٦٨ [الشاهد ٥٦١] الضنك: الضيق. والأنف: الاستنكاف. والمَحْك: اللجاج.

(٥) هو العجاج كما في الشعر والشعراء ص ٥٩٥ واللسان (عرس) ٨: ١٠ وإيضاح شواهد =

أَنْجَبُ عِرْسٍ وُلِدا وعِرْسِ

وقولُ الآخر[1]:

كأنَّ بينَ خِلْفِها والخِلْفِ كَشَّةَ أَفْعى في يَبيسِ قُفِّ

ولولا الضرورة لقال[2]: كأنَّ بينَ فَكَّيْها، ولَيْثانِ، وأَنْجَبُ عِرْسَينِ[3].

ولو وَقع مثل هذا في غير شعرٍ لكان شذوذاً.

ومثالُ إغناء العطف عن الجمع قولُ الشاعر، أنشده الكسائي[4]:

كأنَّ حيثُ يَلْتَقي منه المُحُلْ مِن جانِبَيْهِ وَعِلانِ وَوَعِلْ

لولا الضرورة لقال: أَوْعالٌ ثلاثة، وقد استعمل أبو نُواس الحسن بن هانئ هذه الضرورة، فقال[5]:

أَقَمْنا بها يوماً ويوماً وثالثًا ويوماً له يومُ التَّرَحُّلِ خامِسُ

لولا الضرورة لقال: أياماً أربعة.

= الإيضاح ص ٦١. وليس في ديوانه الذي حققه الدكتور السطلي. وهو بغير نسبة في جمهرة اللغة ٢: ٣٣٢ والمقرب ٢: ٤١ وضرائر الشعر ص ٢٥٧. عِرْس الرجل: امرأته، وهو أيضاً عرسها.

(١) النبات والشجر للأصمعي ص ٢٤ وجمهرة اللغة ١: ٩٨، ١١٧ وتهذيب اللغة ٧: ٨٩ والمثلث ١: ٤٨٦ وأسرار العربية ص ٦٤ واللسان (شخف) ١١: ٦٩ و (قفف) ١١: ١٩٧ وشرح التسهيل ١: ٦٨. الخلف للناقة: مثل الضرع للشاة. وكَشَّة: يقال: كَشَّت الأفعى كَشًّا وكَشيشاً: حَكَّت بعض جلدها ببعض. وفي ص: لَسْبة. واللسبة: اللَّذْغة. واليبيس من النبات: ما يبس منه. والقُفّ: ما ارتفع من الأرض وصَلُبت حجارته.

(٢) لقال: سقط من س.

(٣) ينبغي أن يضاف هنا: وبين خِلْفَيْها

(٤) الرجز لابن ميادة يصف فحلاً. شعره ص ٢١٨ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٠١ والأمالي ٢: ٤٢ وضرائر الشعر ص ٢٥٨ وشرح الجزولية ص ١١٢. المُحُل: جمع مَحال، والمَحال: جمع مَحالة، وهي الفِقْرة من فقار البعير. شَبَّه ضلوعه في اشتباكها بقرون الأوعال. قال ابن قتيبة: «أراد: وعلين من كل جانب، فلم يمكنه، فقال: وَوَعِل». وبعد الشطرين: ثلاثةٌ أَشْرَفْنَ في طَوْدٍ عُتُلْ.

(٥) ديوانه ص ٣٦١ والكامل ص ٣٦١ وأمالي ابن الشجري ١: ١٤. بها: أي بـ«دار ندامى» المذكورة في بيت قبله.

والمراجعةُ إلى العطف في التثنية والجمع من مراجعة الأصول المتروكة.

وقال المصنف في الشرح[1]: «استعمال العطف في موضع الجمع لا سبيل إليه لأنه أشقّ من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة، ولأن الجمع ليس محدوداً، فتُذكَرَ آحاده معطوفاً بعضُها على بعض كما فُعل بالمثنى، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف في موضعه، كقول الشاعر[2]:

ولقد شَرِبتُ ثَمانِياً وثَمانِياً وثَمانِ عَشْرةَ واثنتينِ وأَرْبَعا

وقولُ الآخر[3]:

وَرَدْنَ اثنتينِ واثنتينِ وأَرْبَعاً يُبادِرْنَ تَغْليساً حمال المَداهِنِ»

وقوله: **إلا مَعَ قصدِ التكثير**[4] قال المصنف في الشرح: «قد تقدم بيان الاستغناء بالعطف عن التثنية المقصود بها التكثير».

وقوله: **أو فصلٍ ظاهرٍ** مثالُه: مررت بزيدٍ الكريمِ وزيدٍ البخيل، ولو ثُنيت وأُخِّرت الصفتين مفرقتين لجاز.

وأما الاستغناء به لفصلٍ مقدَّرٍ فكقول الحجاج وقد نُعي له في يوم واحد

---

(١) شرح التسهيل ١: ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) نسب البيت للأعشى في الشعر والشعراء ص ٢٥٨ وأدب الكاتب ص ٢٣٣، ٢٥٤ والمعاني الكبير ص ٤٦٨ واللسان (ثمن) ١٦: ٢٣١ وليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. ونسب في الاقتضاب ٣: ١٩٠ لأعشى بكر. وهو بغير نسبة في المقرب ١: ٣٠٩.

(٣) هو الطرماح. ديوانه ص ٤٩٢. وردن: أي خمس من القطا المذكورات في البيت السابق. التغليس: ورد الماء أول انفجار ضوء الصبح من الغَلَس، وهو ظلمة آخر الليل. والمداهن: جمع مُدْهُن، وهو نقرة في الصخرة يَستنقع فيها الماء. ك: المذاهن.

(٤) كذا في النسخ كلها، وقد سبق في الفص «تكثير» بدون أل. وهو بأل في التسهيل وشرحه.

محمد أخوه ومحمد ابنه: «سُبحانَ الله، محمدٌ ومحمدٌ في يوم»[1]! وإياهما قَصد الفرزدقُ بقوله[1]:

إنَّ الــرَّزِيَّــةَ لا رَزِيَّــةَ مثلُهــا فِقْدانُ مثلِ محمدٍ ومحمـدِ[2]

انتهى شرح المصنف. واتضح من هذا الشرح أنه إنما تكلم في التثنية لا في الجمع، إذ لم يتعرض إلى التكثير/ في الجمع، ولا إلى الفصل فيه لا الظاهر ولا المقدر. [1:٥٦/أ]

وقال بعض أصحابنا: «إذا استوفت الأسماءُ الشروطَ المسوِّغةَ للتثنية والجمع لزمت التثنية والجمع، فلا يجوز العطف إلا في موضعين:

أحدهما: أن تريد الكثرة نحو قوله[3]:

لو عُدَّ قَبرٌ وقَبرٌ كان أكرمَهُم مَيْتاً، وأَبعدَهم عن منزلِ الذامِ

ألا تــرى أن المعنــى علــى التكثيــر لا علــى التثنيــة بـدليـل قـولــه: «أَكْرَمَهم»، وبدليل أنه مادح، والمدح لا يُتصور معه الاقتصار على اثنين. ومن ذلك قول الحَكَم بن المُنْذِر بن الجارُود للجِرْمازي الشاعر لمَّا قال له: ما تريد؟ فقال: مائة. قال له الحكم: بل مائة ومائة ومائة[4]. فعطف لما أراد المبالغة والتكثير لأن العـرب كثيرا ما تستعمل العطف في موضع التهويل والتكثير، قال عـز وجـل: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ * ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾[5]، وقـال الشاعر[6]:

والبحــر يــدعــو هَيْقَمًــا وهَيْقَمــا

---

(١) تقدم في ص ٢٢٦.

(٢) شرح التسهيل ١: ٦٩.

(٣) تقدم في ص ٢٥٠.

(٤) ومائة: سقط من ك. والخبر في المقتصد ص ١٨٤ ـ ١٨٥ والنهاية ص ٣٥٥. وانظر المقرب ٢: ٤٨.

(٥) سورة القيامة: ٣٤ ـ ٣٥.

(٦) نسب الشطر في اللسان (هقم) ١٦: ١٠٠ لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٤. ولم ينسب في الخصائص ٢: ١٦٥. الهيقم: حكاية صوت اضطراب البحر.

والآخر: أن تريد التفصيل والتنويع، نحو قوله[1]:

وكنتُ كذي رِجْلينِ: رِجْلٌ صحيحةٌ ورِجْـلٌ رمـى فيهـا الـزَّمـانُ فَشَلَّـتِ

ومـن ذلـك قـول إسمـاعيـل بـن أبـي الجهـم، وقـد قـال لـه هشـام بـن عبد الملك: وما يَجْبُر كسرَك، ويَشفي ضرَّك؟ قال له إسماعيل: ألفُ دينار وألفُ دينار وألفُ دينار[2]. ثُم ذكر لكل ألف وجهاً يصرفه فيـه. وما عدا هذين الموضعين فالتثنية أو الجمع، ولا يجوز العطف إلا في ضرورة» انتهى.

وما ذكره من التفصيل والتنويع في قوله: «وكنت كذي رِجْلَينِ» فإن التثنية حاصلة بقوله: «كذي رِجْلَينِ»، وأما «رِجْل ورِجْل» ـ أعني هذا المعطوف عليه والمعطوف ـ فليس فيه عدل عن التثنية إلى العطف؛ إذ لا تجوز التثنية فيهما؛ إذ قد ثُنِّيا[3] قبل ذلك، وإنما هذا من باب البدل التفصيلي، وإنما جيء برِجْل ورِجْل توطئة لذكر صفتيهما، فليس هذا مما عُدِل فيه إلى العطف من التثنية لأجل التنويع والتفصيل كما زَعم.

وأمَّا تمثيلُ المصنفِ الفصلَ المقدَّر بقول الحَجَّاج وقولِ الفرزدق فليس العدول عن التثنية لأجل الفَصْل المقدَّر، وإنما ذلك لأنه فات شرط من شروط التثنية، وهو أن يكون المثنى نكرة؛ لأن الاسم لا يثنى حتى يكون نكرة، فلما بقي هذان الاسمان على علميتهما، ولم ينكرا، لم تجز التثنية. وعلى هذا خَرَّجَ أصحابُنا[4] كلامَ الحجاجِ والفرزدق.

وقـال أبـو عبـد الله محمـد بـن هشـام الفِهْـري المَـرَوِيّ[5] فـي كتـابـه

---

(١) هو كثير عزة. ديوانه ص ٩٩ والكتاب ١: ٤٣٣ والمقتضب ٤: ٢٩٠ والأمالي ٢: ١٠٨ والخزانة ٥: ٢١١ ـ ٢٢٤ [الشاهد ٣٧٣].

(٢) وألف دينار: سقط من ك

(٣) ك: قلنا.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ١٣٦ والمقرب ٢: ٤١ ـ ٤٢ وشرح الجزولية ص ١٠٤.

(٥) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله بن هشام الفِهْري المَرَوِيّ [ـ ٦١٩ هـ] يعرف بابن الشواش، مرسي الأصل. أخذ النحو عن الجزولي، وروى عن أبي القاسم السهيلي. وروى عنه أبو =

«المقرب»[1] في النحو في باب التثنية: وأصلُها العطف، وعَدلوا عن الأصل إيجازاً، ولم يلفظوا به إلا في الشعر ضرورة كقوله[2]:

. . . . . فِقْـدانُ مثـلِ محمـدٍ ومحمـدِ

فصار في هذا ثلاثة أقوال: أحدها هذا. والثاني: ما ذهب إليه أكثر أصحابنا أنه امتنع من التثنية لأنه باقٍ على علميته. والثالث: قول المصنف إنه عدل عن التثنية للعطف للفصل المقدر.

ص: والجمعُ جعلُ الاسمِ القابلِ دليلَ ما فوق اثنين، كما سبق، بتغييرٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ، وهو التكسير، أو بزيادةٍ في الآخر مقدَّرٍ انفصالُها لغيرِ تعويض، وهو التصحيح.

[١:٥٦/ب] ش: قال المصنف في الشرح[3]: «المعني به ـ أي: بالجَعْل ـ تجديد/ الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء، فبذلك تخرج أسماء[4] الجموع ونحوها» انتهى. يعني أنَّ أسماء الجموع إنما هي بالوضع السماعي في كل اسم منها، ليست بجعل الجاعل، لكن المصنف احترز بذلك عن اسم الجمع.

ويرد عليه أنه يوجد جمع التكسير بدون جعل الجاعل الاسمَ القابلَ إلى آخر ما شرَط فيه، وذلك الجمع المكسر الذي لم يُنطق له بواحد، نحو عَبادِيدَ[5] وشَماطِيطَ[6] ونَباذِيرَ، فإنها جموع تكسير، وليس فيها جعل الاسم

= محمد بن غلبون وأبو عبد الله بن لب بن الصائغ. كان مقرئاً مجوداً متصدراً راوية للحديث عدلاً، متواضعاً بارع الخط. صنف المقرب في النحو. توفي بالمَرِيَّة. الذيل والتكملة ٥: ٦٦٢ ـ ٦٦٣ وبغية الوعاة ١: ٢٨ والارتشاف ٢: ٤٠١ وإيضاح المكنون ٢: ٥٤٥.

(١) ص: المعَرَّب. ح: المغرب.

(٢) تقدم في ص ٢٢٦، ٢٦٤.

(٣) ١: ٦٩.

(٤) أسماء: سقط من ك.

(٥) العباديد: الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه.

(٦) الشماطيط: القطع المتفرقة، يقال: ذهب القوم شماطيط، وجاءت الخيل شماطيط. وأثبت في حاشية ص هنا نص مطول من الصحاح في تفسير عباديد وشماطيط.

القابل دليلَ ما فوق اثنين؛ لأن جعل الاسم يستدعي وجود الاسم، ولذلك قال بعض أصحابنا: جمع التكسير هو الاسم الواقع على جماعة إذا كان مبنياً على واحد من لفظه منطوق به أو مقدَّر، وقد تغير فيه بناء ذلك الواحد لفظاً أو نية.

وقوله: **القابلِ** احتراز مما لا يُجمع، ومن ذلك كل اسم لا ثاني له في الوجود، والمعرفة التي لا يمكن تنكيرها، والمثنى، والمجموع جمع سلامة، والمجموع جمع تكسير إلا ما شذ، والأسماء المختلفة الألفاظ إلا أن يُغَلَّب بعضُها على بعض كالأَشاعِثة في الأَشْعَث وقومِه، والمَهالِبة في المُهَلَّب وبَنِيه، والأسماء المتفقة الألفاظ المختلفة المعاني، نحو أن تقول: رأيت أَعْيُناً، تعني عينَ الماء والعُضوَ الباصِرَ وعينَ الميزان[1]، والأسماء المركبة، والاسم الجاري مجرى الفعل في رفعه الظاهر في اللغة الفصيحة، فلا يجوز: مررت برجلٍ قائمينَ آباؤه، ولا: برجلٍ مضروبينَ غلمانه، إلا في لغة «أَكَلُوني البراغيثُ»[2]، ولا جمع ما كان من الأسماء صالحاً لوقوعه على الجمع نحو أَفْعَل مِن، وكُلّ، والأسماء المختصة بالنفي، ولا الأسماء المستغنَى عن جمعها بجمعِ غيرها، نحو أسماء العدد ما عدا مائةً وألفاً.

وقوله: **دليلَ ما فوق اثنين** يعني أنَّ أقل الجمع ثلاثة، واحترز بذلك مما لفظُه لفظُ الجمع، وليس بجمع في المعنى، وهو على قسمين:

أحدهما معناه التثنية، وهو مقيس في كل شيئين من شيئين، نحو: قطعتُ رؤوسَ الكَبْشَينِ، وغيرُ مقيس نحو قولهم: رَجُلٌ عظيم المَناكِب، وامرأة عظيمة المَآكِم[3] وضَخْمة الأَوْراك.

---

(١) العين في الميزان: المَيْل. قيل: هو أن ترجح إحدى كفتيه على الأخرى، والعرب تقول: في هذا الميزان عين، أي: في لسانه ميل قليل، أو لم يكن مستوياً.

(٢) تقدم تخريجها في ص ١٨٨.

(٣) المآكم: جمع مَأْكَمة، والمأكمتان: اللحمتان اللتان على الوَرِكين.

والثاني معناه الإفراد[1]، وليس بمقيس، نحو قولهم: شابتْ مَفارِقُه، وجَمَل ذو عَثانِينَ[2]، وقول الشاعر[3]:

يَطير الغلامُ الخِفُّ عن صَهَواتِهِ ..... .

وكأنه جعل كل جزء من المَفْرِق والعُثْنُون والصَّهْوة مَفْرِقا وعُثْنُوناً وصَهْوةً على طريق المبالغة في العِظَم.

وقوله: كما سبق إشارة إلى اتفاق اللفظ غالباً والمعنى على رأي[4]، والخلافُ في جمع المشترك كالخلاف في تثنيته.

ومثالُ ما لم يتفق فيه اللفظ ما قَدَّمناه من قولهم الأَشاعِثة والمَهالِبة والخُبَيْبُون في خُبَيْبٍ وأصحابه، وخُبَيْبٌ لقبُ عبد الله بن الزُّبَير، ويروى[5]:

قَـدْنِـيَ مِـن نَصْـرِ الخُبَيْبِيـنَ قَـدِي

بكسر الباء على أنه جمع لِخُبَيْب وأصحابه، وبفتحها على أنه تثنية لخُبَيْب ومُصْعَب أخيه، كما قالوا القَمَرانِ في الشمس والقمر، وغُلِّب خُبَيْب على مُصْعَب لأنه كان الخليفة، وأخوه مُصْعَب نائب عنه.

وقوله: بتغييرٍ ظاهرٍ التغيير يكون بزيادة كصِنْوٍ وصِنْوانٍ، وبنقص كتُخَمة وتُخَم، وبتبدُّل شكل كأَسَدٍ وأُسْد، وبزيادةٍ/ وتبدُّل شكل كرَجُل ورِجال، وبنقصٍ [١: ٥٧/ أ] وتبدُّل شكل كقَضِيب وقُضُب، وبزيادةٍ ونقصٍ وتبدُّل شكل كقضِيب وقُضْبان.

---

(١) قال المصنف في الشرح ١: ٧٠: «مفرد استعير له لفظ الجمع».

(٢) العثنون: شُعيرات طوال تحت حنك البعير.

(٣) هو امرؤ القيس. وعجز البيت: ويُلْوي بأثواب العَنيفِ المُثَقَّلِ. ديوانه ص ٢٠ وشرح القصائد السبع ص ٨٧. الخف: الخفيف. والصهوات: جمع صَهْوة، وهي موضع اللِّبْد من ظهر الفرس. والعنيف: الأخرق. والمثقَّل: الثقيل الذي لا يحسن الركوب.

(٤) انظر ما تقدم في ص ٢٢٧ ـ ٢٣٦.

(٥) اختلف في قائله، فنسب إلى حميد الأرقط، وإلى حميد بن ثور، وإلى أبي نخيلة، وإلى أبي بحدلة، وإلى أبي بجلة. التنبيه للبكري ص ٦١ والصحاح (لحد) ص ٥٣٤ والخزانة ٥: ٣٨٢ ـ ٣٩٦ [الشاهد ٤٠٣]. وقد خرجناه في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

هذا تقسيم المصنف[1] لهذا التغيير، ولا تحرير فيه لأن قوله: «بزيادة كصِنْوٍ وصِنْوانٍ، وبنقص كتُخَمَة وتُخَم» هو في التحقيق من زيادة وتبدُّل شكل، ونقصٍ وتبدُّلِ شكل؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد، ولذلك زعم أصحابنا[2] أن حركات هِجان[3] المفرد غير حركات هِجان الجمع، وكذلك فُلْك. ففي التحقيق يكون في تقسيمه تداخل.

وأصل هذا التقسيم للجرمي، قال: هذا التغيير ثلاثة أقسام: قسم فيه زيادة على الواحد كعَبْد وعِباد، وقسم فيه نقص كرَغِيف ورُغُف، وقسم لا زيادةَ ولا نقصَ فيه، بل تتغير حركاته كأَسَدٍ وأُسْد.

واعترضه الأستاذ أبو علي بأنه يقتضي أن تغيير[4] الحركات ليس في الأولين. وليس كذلك، ففي التقسيم تداخل، وإصلاحه أن يقال في الثالث: وقسم لا زيادة فيه ولا نقص، ثم تقول: وجميع هذه الأقسام لا بد فيه من تغيير الحركات.

والباء في قول المصنف «بتغيير» متعلقة بقوله: «دليلَ ما فوق اثنين»، قال المصنف: «فلا يتناول تغيير نحو مُصْطَفَيْنَ ومُصْطَفَيات، فإنَّ مفردَيْهما مُصْطَفًى ومُصْطَفاة، فقد غُيِّرا إذ جُمعا بحذف وقلب، إلا أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعية، بل المشعر بها الزيادة اللاحقة، إذ لو قُدِّر انفرادهما[5] ولا حذف ولا قلب لم تُجهل الجمعية، ولو قُدِّر العكس لَجُهِلت الجمعية، بخلاف تغيير رَجُل حين قيل فيه رِجال، فإن الجمعية لا تُدرك إلا

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧٠.

(٢) الكتاب ٣: ٦٣٩ ـ ٦٤٠، ٥٧٧ والمقتضب ٢: ٢٠٥ ـ ٢٠٦ والحلبيات ص ١٠٨ ـ ١٠٩ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٣٥ والمقرب ٢: ١٢١ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٨٩ ـ ٣٩٢ وشرح الجزولية ص ١٦٨.

(٣) ناقة هِجان: كريمة.

(٤) ك: تغير.

(٥) ك: انفرادها.

به»[1].

وقوله: أو مُقَدَّرٍ مثالُ ذلك قولهم في جمع هِجان: هِجان، وفي جمع دِلاص[2]: دِلاص، وفي جمع فُلْك: فُلْك، فالألف التي[3] في هِجان ودِلاص قد حُذفت، وعَقبتها ألفُ فِعال التي للجمع، فالألف في حالة الإفراد كألف ضِناك[4] وكِناز[5]، وفي حالة الجمع كألف ظِراف وكِرام، والحركاتُ كالحركات. والحركاتُ التي في فُلْك حالة الإفراد كالحركات التي في قُفْل، وفي حالة الجمع كالحركات التي في بُدْن[6].

قال المصنف[7]: «هذا مذهب س[8]، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته فُلْكانِ، فعُلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قُصد[9] بِجُنُب ونحوه مما أُشرك فيه بين الواحد وغيره حين قالوا: هذا جُنُب، وهذان جُنُب، وهؤلاء جُنُب. فالفارق عنده بين ما يُقَدَّر تغييره وبين ما لا يُقَدَّر تغييره مما لفظه في الإفراد والجمع واحد[10] وِجْدانُ التثنية وعدمها» انتهى.

وقد اختار المصنف في باب أمثله الجمع[11] أنَّ فُلْكاً ونحوه مما استوى مفرده وجمعه في اللفظ ـ وإن ثُنّي ـ اسمُ جمع مستغنٍ عن تقدير

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧٠.

(٢) درع دلاص: براقة.

(٣) ك: الذي.

(٤) الضناك: المرأة الضخمة.

(٥) الكناز: المجتمع اللحم القويّه.

(٦) البدن: جمع بَدَنة، والبَدَنة: ناقة أو بقرة تُنحر بمكة.

(٧) شرح التسهيل ١: ٧٠.

(٨) الكتاب ٣: ٥٧٧ وسر صناعة الإعراب ص ٧٢٥.

(٩) ك: قصدوا.

(١٠) واحد: سقط من س، ك.

(١١) قال: «ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد، فإن لم يُثَنَّ فليس بجمع، وإن ثُنّي فهو جمع مقدَّر تغييره على رأي، والأصحُّ كونه اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير» التسهيل ص ٢٦٧ والمساعد ٣: ٣٩١ ـ ٣٩٢.

التغيير، لا جمعُ تكسير مقدَّر تغييرُه.

والذي استدلَّ به أصحابنا[1] على أنها جموع تكسير لا أسماء جموع هو أن العرب عاملتها في التصغير معاملة الجموع، فردوها إلى الواحد، وجمعوها بالألف والتاء، فقالوا: دُلَيِّصات وهُجَيِّنات وفُلَيْكات، فلولا ذلك لوجب أن يُعتقد فيها أنها أسماء جموع؛ لأن فِعالا وفُعْلاً لم يطرد فيهما أن/ [١: ٥٧/ب] يُجمعا على وزن لفظهما في حال الإفراد. وبهذا يُرَدُّ على المصنف في زعمه أنها أسماء جموع لا جموع تكسير؛ لأنَّ اسم الجمع إذا صُغِّر إنما يُصَغَّر على لفظه نحو رُجَيْل ورُكَيْب في رَجْل ورَكْب[2].

وقوله: وهو التكسير يعني أنَّ هذا الجمع الذي ذكره بهذه القيود يُسَمَّى جمعَ تكسير. شُبِّه تغيير المفرد عن بنيته[3] إلى بنية أخرى وإفادته مما يدل عليه المفرد دلالة واحدة ثلاثة فأكثر أو ما أصلُه ذلك بكسر الإناء الذي تَغَيَّر شكله، وتفككت أجزاؤه، وعاد إلى هيئة أخرى، وذلك بخلاف جمع السلامة.

وذهب الأستاذ أبو الحسين[4] بن الطَّراوة إلى الرد على النحويين في زعمهم أنه إنما سُمي تكسيراً تشبيهاً بِكَسْر الإناء بأنه لو كان كما زعموا لما قيل فيه تكسير؛ لأن ذلك مصدر كَسَّرَ، وفَعَّلَ للتكثير، وهذا التغييرُ الذي يكون في هذا الجمع قد يكون قليلاً، كقولهم: فَرَسٌ وَرْدٌ وخَيْلٌ وُرْدٌ، ولا يطلق على هذا هذا[5] البناءُ الذي يُراد به المبالغة، ولذلك لا تقول: ذَبَّحتُ الكبشَ، وتقول: ذَبَّحتُ الغَنَمَ؛ لأن في هذا فعلاً كثيراً، فلا يصح في وُرْد أن يقال إنه جمع تكسير، بل لو أرادوا هذا المعنى لقالوا: جمع كَسْر حتى يعم

(١) شرح الجزولية ص ١٦٨.
(٢) مفرداهما: راجل وراكب.
(٣) س: عن بنية.
(٤) ك، ص: أبو الحسن.
(٥) هذا: سقط من ك.

التغيير القليل والكثير. قال ابن الطَّراوة[1]: وإنما اشتقاق التكسير في الجمع من قولهم: بيت كَسِير، أي: واسع: كأنه لِسَعَتِه ذو كُسور، وكُسور جمع كِسْر، وهو الجانب، كقوله[2]:

وإذا الـــريـــاحُ تَنـــاوَحَـــتْ بِجَـــوانِـــبِ البيـــتِ الكَسِيـــرِ

قال: وذلك أنَّ بنية المفرد لما فُكَّت اتَّسعت لقبول أبنية كثيرة، وذلك أن زَنْداً[3] بناؤه فَعْلٌ، فلما أُزيلت هذه البنية عند إيراد جمعه قبلت جميعَ الأبنية عدا فَعْلاً، فصارت مُتَّسعة قابلة لجميع أبنية الأسماء الثلاثية.

قال الأستاذ أبو علي: هذا الذي قاله ابن الطراوة بعيد من جهة المعنى، فاسد من جهة اللفظ، وذلك أن العرب لم تقل كَسَّرَ بمعنى وَسَّعَ، فكيف يصح أن يقال تَكْسير؟ والمصادرُ التي لا أفعال لها قليلة، مع كونهم أيضاً لم يقولوا تَكْسير بمعنى تَوْسيع، فيكون النحويون قد وَضعوا لغةً.

فإن قلتَ: أليس الاصطلاح وضع لغة لم يستعملها العرب؟

قلتُ: أكثر الاصطلاحات تَنقل ألفاظ اللغة إلى معانٍ تشبه المعاني التي وضعها لها أهل اللغة، ولذلك لا تجد في صناعة النحو لفظاً مخترعاً لم يَنطق به أهل اللغة. وأيضاً فيكون[4] قول النحويين تسميةً بالأكثر؛ إذ أكثرُ هذه الجموع التغييرُ فيها كثير، وما اعتُرض به قليل، وإذا كان أهل اللغة والصنائع قد يُسمون الأشياء بأوائلها كتسمية كتاب الحماسة، والعين، وغيرهما، وإن كان المسمى ليس بالأكثر، فالتسميةُ بالأكثر أقربُ وأولى. ويقال أيضاً لابن

---

(١) مذهبه هذا في رسالته الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ١٢٧ ـ ١٢٨ بألفاظ مختلفة عما هي عليه هنا.

(٢) هو المُنَخَّل بن الحارث اليشكري. الأصمعيات ص ٥٩ [الأصمعية ١٤] والحماسة ١: ٢٧٧ [الحماسية ١٧٧]. وفيهما تخريج القصيدة. واسمه في الأصمعيات: المنخل بن عامر اليشكري. تناوحت: تقابلت، هَبَّت من ههنا وههنا.

(٣) ك، ص، ح: زيداً.

(٤) فيكون: سقط من ك.

الطراوة: كما سميتَه تكسيراً تريد التوسيع لأنه عند فكِّه قَبِلَ جميعَ الأبنية، فَسَمِّه تكسيراً بالنسبة إلى قبوله جميع التغييرات، ويكون بناء التكثير فيه لهذا المعنى.

تقسيمٌ لبعض أصحابنا في الاسم الواقع على الجمع: لا يخلو من أن يكون له واحد من لفظه منطوق به أو لا يكون. إن لم يكن فإما أن يكون وزنه/ مختصاً بالجموع أو غير مختص. إن اختص وجب أن يُعتقد فيه أنه [١/٥٨:١] جمع نحو عَبادِيدَ، وإن لم يختص كان اسمَ جمع نحو قَوْم. وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يكون وزنه كوزن ذلك الواحد أو لا يكون. فإن لم يكن فإما أن يكون وزنه من أوزان الجموع الخاصة بها، أو من أوزان المفرد الخاصة به، أو من الأوزان المشتركة. فإن كان من أوزان الجموع الخاصة بها[١] فهو جمع لذلك الواحد المنطوق به إن كان ذلك الواحد مطرداً فيه أن يُجمَع على ذلك الوزن نحو دَراهِم، وإن كان لم يطرد اعتقد أنه جمع لمفرد من لفظه قياسُه أن يُجمع على ذلك الوزن، نحو مَلامِح[٢]، لا يُجعل جمعاً لِلَمْحة[٣]، ولكن لمفرد على وزن مَفْعَلة نحو مَلْمَحة. وإن كان من أوزان المفرد الخاصة به فاسم جمع نحو رَجُل ورَجِلة وصاحِب وصَحابة. وإن كان وزنه مشتركاً فإما أن يكون جمعُ ذلك المفرد على ذلك الوزن مطرداً أو لا. إن كان مطرداً جُعل جمعاً له نحو رَجُل ورِجال، وإن لم يطرد كان اسمَ جمع نحو صاحِب وصِحابة؛ لأن فاعِلاً لم يطرد جمعه على فِعالة. وإن كان وزن الاسم الواقع على الجمع كوزن ذلك المفرد الذي هو من لفظه فإما أن تجوز تثنيته أو لا تجوز، إن لم تجز لم يكن جمعَ تكسير، بل يجب أن يُعتقد فيه أنه مصدر في الأصل أُوقع على الجثة، فبقي على مفرده في جميع الأحوال إجراءً له مُجرى ما نقل عنه، نحو زَوْر وعَدْل. وإن جازت تثنيته فإما أن يكون له وزن من

---

(١) ك: به.

(٢) في النسخ كلها: ملاميح. والملامح: المشابه.

(٣) ص: جمع اللمحة.

أوزان الجموع أو لا يكون، إن لم يكن اعتقد أنه اسم جمع نحو حَشَمٍ، تقول: هو حَشَمٌ لي، وهما حَشَمانِ لي[1]، وهم حَشَمٌ لي. وإن كان له وزن من أوزان الجمعية وجب أن يُعتقد أنه اسم جمع لعدم اطراد جمع المفرد على لفظه، إلا أن يقوم الدليل على أنه جمع، فيعتقد فيه الجمعية، نحو فُلْك ودِلاص وهِجان، فإنها جمع لِفُلْك ودِلاص وهِجان.

وقوله: **أو بزيادة في الآخر** هذه الزيادة هي الواو والياء والنون، والألف والتاء.

وقوله: **مُقَدَّرٍ انفصالُها** قال المصنف في الشرح[2]: «احتراز من زيادة صِنْوانٍ، فإنها كزيادة زيدِين في سلامة النظم معها، إلا أن زيادة زيدِين مقدرة الانفصال لوجهين: أحدهما: أن نونه تسقط للإضافة. والثاني: أنه لو سمي به، ونُسب إليه، حذفت المدة والنون، وزيادة صِنْوانٍ ونحوه بخلاف ذلك» انتهى كلامه في شرح هذا. وهو غير مُحَرَّر ولا مُحَقَّق لأن الحركات التي في الجمع ليست عين الحركات التي في المفرد، بل هي غيرها، فليس صِنْوانٌ أصله صِنْوٌ زِيدَ عليه ألف ونون. وقد رَدَّ هو ـ أعني المصنف ـ على مَن زَعم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة علامة، بوجوه: منها قوله: «إنا نقدر مغايرة الألف والواو في نحو: عندي اثنان وعشرون، للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما نقدر مغايرة الألف والواو والياء في: نِعْمَ الزيدانِ أنتما يا زيدانِ، ونِعْمَ الزيدونَ أنتم يا زيدونَ، ومررت برجلين لا رجلَينِ مثلهما»[3]. ثم ذَكر أمثلةً مما يقدر فيه مغايرة الحركات، ثم
[١:٥٨/ب] قال: «وكما نُقَدّر ضمة فُلْك في الجمع غير ضمته في الإفراد، وياء بَخاتِيّ/ مُسَمًّى به غير يائه منسوباً إليه، ولذا صرف في النسب»[3]. قال: «وأمثال ذلك كثيرة»[3].

---

(١) ك، ص: لنا.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧١.

(٣) شرح التسهيل ١: ٧٤.

وإذا كان المصنف قد قَدَّرَ[1] مغايرة الحروف على حسب ما وقعت في الأماكن المختلفة، وقَدَّر[2] مغايرة الحركات، فكذلك تقول في هذا إنَّ حركات صِنْوانِ الجمع غير حركات صِنْو المفرد، وإذا كان كذلك فلا يحتاج إلى احتراز بقوله: «مُقَدَّرٍ انفصالُها» عن الألف والنون في صِنْوانٍ؛ لأن الحركات التي لجمع التكسير غير الحركات التي في المفرد، وليس كذلك الجَعْفَرُونَ والهِنْدات، لا يُعتقد أن الحركات فيهما حين جُمعا غيرُ الحركات التي في المفرد.

وقوله: **لغير**[3] **تعويض** قال المصنف في الشرح[4]: «احتراز من سِنين ونحوه، فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح. ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بتكسير كما جُبر يَدٌ ودَمٌ حين قيل فيهما: يُدِيٌّ ودُمِيٌّ، فزيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجَبْر الفائت بعدم التكسير؛ لأنهما يجعلانه شبيهاً بِفُعُول لو كُسّر عليه، ولكون هذا النوع مكسَّراً في الحكم غُيّر فاؤه غالباً، فقيل في سَنة: سِنُون بكسر السين، وقد رُوي ضمها» انتهى كلامه.

فأما قوله في سِنين: «إنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح» فهذا غريب جدًّا؛ لأنه من حيث هو جمع تكسير ينبغي أن يكون إعرابه بالحركات، وجعله إياه جمع تكسير يعارض قوله بعد ذلك «فزيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجبر الفائت لعدم التكسير»، فقد حكم عليه أنه عادم للتكسير، فكيف يكون جمع تكسير عادماً للتكسير؟ هذا متناقض. ثم قال بعد ذلك: «ولكون هذا النوع مُكَسَّراً في الحكم غُيّر فاؤه» فخرج بقوله:

---

(١) ك: قرر.

(٢) ك: وقرر. ص: وقدر غير مغاير.

(٣) ك: بغير.

(٤) شرح التسهيل ١: ٧١.

«مُكَسَّراً في الحكم» أن يكون جمع تكسير إلا في الحكم، وهذا كله اضطراب في الكلام.

وذكر الأستاذ أبو جعفر ابن الأستاذ أبي الحسن بن الباذش[1] أن مذهب س[2] أنَّ سِنين جمع سَنة بالواو والنون كِثِيبين وقِلِين ورِئين، وهذا شيء قد كثر في الأسماء المحذوفة اللام المؤنثة بالهاء، أعني أن تُجمع بالواو والنون؛ لأن هذا الجمع له مزية، وبابُه ما يعقل، فجُعل في هذا الباب عوضاً من لام الفعل المحذوفة.

وذهب بعض أصحابنا إلى أنَّ سِنين اسم جمع، وليس بجمع سلامة لتغير لفظ سَنة، ولا جمع تكسير لكونه غير مطرد في نظائره نحو هَنة وشَفة؛ ألا ترى أنهما لا يُجمعان بالواو والنون، فهو ـ وإن كان له واحد من لفظه ـ اسمُ جمع كرَكْب في مذهبنا؛ ألا ترى أنه اسم جمع وإن كان واحده راكِباً لكونه لم يطرد، أعني جمع فاعِل على فَعْل.

والذي أذهب إليه أن سِنيناً وبابه مما شاع فيه هذا الجمع مما لم يكسر أنه جمع سلامة وإن كان قد فاته بعض شروط ما ينقاس فيه جمع السلامة في المذكر، ولا يدلّ فوات شرط منها على أنها ليست بجمع تصحيح، ولذلك لا ينقاس هذا الجمع فيما أشبه سَنة لأنه فات شرط من شروط قياسه.

وأما تغيير حركة سين سَنة إلى الكسر أو الضم فحملٌ على أخواته مثل ثُبة وقُلة حيث قالوا ثُبُون جرياً على أصل الحركة، وثِبُون إتباعاً لحركة الثاء

---

(١) أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الغرناطي [٤٩١ ـ ٥٤٠ هـ] إمام نحوي متقدم مقرئ نقاد، راوية مكثر، أخذ عن أبيه، وشاركه في كثير من شيوخه، وأخذ أيضاً عن ابن الحصار وأبي الحسن الرعيني وغيرهم. ومن تلاميذه ابنه عبد المنعم وأبو خالد يزيد بن محمد اللخمي الغرناطي وأبو علي الغساني وأبو علي بن سكرة الصدفي. ألف الإقناع في القراءات السبع، والطرق المتداولة في القراءات. غاية النهاية ١: ٨٣ وبغية الوعاة ١: ٣٣٨ ومقدمة الإقناع ص ٩ ـ ٢٦.

(٢) الكتاب ٣: ٥٩٨.

لحركة الباء، ولا يضر ذلك بكونه جُمِعَ/ جَمْعَ سلامة[1] التصحيح في [1/59:1] المذكر، كما لا يضر تغيير بعض الحركات في جَفَنات وحُجُرات بفتح الفاء وفتح الجيم[2] وضمها.

وقوله: **وهو التصحيح** يشمُل نوعي الجمع في المذكر والمؤنث. ولا يعني بقوله: «بزيادة» أنها زيادة واحدة؛ لأن المزيد في المذكر واو ونون في الرفع، وياء ونون في الجر والنصب، والمزيد في المؤنث ألف وتاء.

ص[3]: **فالمزيدُ في الرفع واوٌ بعدَ ضمة، وفي الجر والنصب ياءٌ بعد كسرة، تليهما نونٌ مفتوحة، تُكْسَر ضرورةً، وتَسقُط للإضافة، أو لضرورةٍ، أو لتقصيرِ صِلة، وربما سَقطت اختياراً قبل لامٍ ساكنةٍ غالباً.**

ش: يعني بقوله: **بعد ضمة** ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة نحو: قام الزيدُونَ، والمقدرة في المقصور نحو: قام المُصْطَفَوْنَ، فالضمة مقدرة في الألف المحذوفة لالتقائها[4] مع الساكن بعدها.

وقوله: **بعد كسرة** يعني أيضاً ظاهرة نحو: رأيت الزيدِينَ، ومررت بالزيدِينَ، أو مقدرة نحو: رأيت المصطَفَيْنَ، ومررت بالمصطَفَيْنَ، فالكسرة مقدرة في الألف المحذوفة. وشمل قوله: **«واوٌ بعدَ ضمة»** و **«ياءٌ بعدَ كسرة»** حلول الضمة والكسرة في آخر الاسم، وحلولها فيما تنزل منزلة الآخر وإن لم يكن آخراً حقيقة، نحو: قام القاضُونَ، ورأيت القاضِينَ، ومررت بالقاضِينَ؛ إذ الأصل: قام القاضِيُونَ، ورأيت القاضِيِيْنَ، ومررت بالقاضِيِيْنَ.

وقوله: **تليهما نونٌ مفتوحة** أي: تلي الواو والياء.

---

(١) سلامة: سقط من ك.

(٢) ك: الياء.

(٣) زيد هنا في التسهيل وشرحه: وإن كان لمذكر.

(٤) ك: لالتقائهما.

وقوله: تُكْسَر ضرورةً قال المصنف في الشرح[1]: «كان السكون أحقَّ بها لأنها بمنزلة التنوين في كونها مسبوقة بالإعراب، فحركت لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى لأنه أخف[2]، ولأن توالي الأمثال لازم للكسر بعد الياء وللضم بعد الواو، وذلك في الفتح مأمون، فتعيّن. ومثالُ كسرها ضرورة قولُ الشاعر[3]:

عَـرِيـنٌ مِـن عُـرَيْنـةَ لـيـسَ منَّـا ... بَرِئتُ إلى عُرَينةَ مِن عَرِينِ
عَـرَفْنـا جَعْفَـراً وبنـي عُبَيـدٍ ... وأَنكـرْنـا زَعـانِـفَ آخَـرِيـنِ»

انتهى. وإنما قال إنَّ السكون أحق بها من قبل أن أصل الحرف السكون، فينبغي أن يحمل على أصله، وأن يُدَّعى أن هذه النون ساكنة في الأصل.

وأنشد بعض أصحابنا قبل قوله: «عَرفنا جعفراً» البيت قول جرير[4]:

أَتُـوعِـدنـي وراءَ بنـي رِيـاحٍ ... كَـذبـتَ لَتَقْصُـرَنَّ يـداكَ دُونـي
عَـرَفْنـا جَعْفَـراً وبنـي رِيـاحٍ ... وأَنكـرْنـا زَعـانِـفَ آخَـرِيـنِ

وقال: «هكذا أنشده أبو عبيدة بكسر النون في «المَجاز»[5] له».

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧٢.

(٢) قال الأخفش: «وإنما صارت هذه مفتوحة ليفرق بينها وبين نون الاثنين، وذلك أن نون الاثنين مكسورة أبداً» معاني القرآن ص ١٣.

(٣) هو جرير. ديوانه ص ٤٢٩ وطبقات فحول الشعراء ص ٧١ وضرائر الشعر ص ٢١٩ والخزانة ٨: ٦ ـ ٩ [الشاهد ٥٧٩] يخاطب فَضالة بن عَرين بن ثعلبة بن يربوع. جعفر وعبيد أخوا عرين. والزعانف: الأتباع، واحده زِعْنِفة، وهو من زعانف الثوب، وهي أهدابه التي تنوس منه.

(٤) البيت الأول في الديوان ص ٤٢٩، وموضعه فيه بعد البيتين السابقين، وأنشده البغدادي في الخزانة ٨: ٧ قبلهما، وبينه وبينهما بيت آخر. رياح: رياح بن يربوع بن حنظلة بن مالك، وبنوه هم: همّام وهَرْميّ وحِميريّ وزيد وعبد الله ومنقذ وجابر.

(٥) أنشد الأول في مجاز القرآن ١: ٣٢٦ شاهداً على أن دوني بمعنى عني، وفي ص ٣٣٧ وقال بعده: «أي: قدام بني رياح وأمامهم، وهم دوني أي بيني وبينك». ولم أقف على البيت الثاني في مطبوعة المجاز.

وقال بعض النحويين: من العرب من يكسر نون الجميع على الأصل. وقال الشاعر[1]:

وماذا يَدَّري الشعراءُ مِنّي ... وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ
أخو خَمسينَ، مجتمعٌ أَشُدِّي ... ونَجَّذَني مُداورةُ الشُّؤونِ

وقال الفرزدق[2]:

ما سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهما ... إلا الخلائفُ مِن بعدِ النَّبِيِّينِ

وما ذكره المصنف من أن هذا الجمع يكون بالواو في الرفع والياء في الجر النصب ونون/ بعدهما هو الوجه المختار في هذا الجمع. [١: ٥٩/ب]

ومِن العرب من يجعل الإعراب في النون في جمع المذكر السالم، وينقله من الإعراب بالحروف إلى الإعراب بالحركات في المنقوص وغير المنقوص، فيقول: زَيْدِينٌ وسِنينٌ وقِنَّسْرِينٌ. واختلفوا في ذلك: فذكر الأستاذ أبو جعفر ابن الإمام أبي الحسن بن الباذِش ما نَصُّه: وللعربِ في المجموع بالعلامة مذهبان: أحدهما هذا الذي ذكرناه من الإعراب بالحروف. والآخر نقلُه من الإعراب بالحروف إلى الإعراب[3] بالحركات.

وقال بعض أصحابنا: «ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم، إلا أن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر»[4]. فظاهر هذا

---

(١) هو سحيم بن وثيل الرياحي. الأصمعيات ص ١٩ [الأصمعية الأولى] وطبقات فحول الشعراء ص ٧٢، ٥٨٠ والكامل ص ٦٣٤ وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٧، ٦٢٨ وضرائر الشعر ص ٢٢٠ والخزانة ٨: ٦٥ ـ ٧٠ [الشاهد ٥٨٦] والمقاصد النحوية ١: ١٩١ حيث ذكر العيني أن الأصمعي قال: «هذا الشاهد لأبي زبيد الطائي». يدّري: يختل، أراد: ماذا يعتمدون ويقصدون بالمشاغبة، فقد كبرت وتحنكت.

(٢) البيت ليس في ديوانه. وهو له في الكامل ص ٦٣٣ وقبله فيه بيت. وعنه في الخزانة ٨: ٦٥ ـ ٦٦ [عند الشاهد ٥٨٦]. وهو بغير نسبة في ضرائر الشعر ص ٢١٩. وعجزه في سر صناعة الإعراب ص ٦٢٨. مسدهما: يعني مسدّ محمد بن الحجاج ومحمد أخيه.

(٣) فيما عدا «ن» والمطبوعة: إلى نقله.

(٤) ضرائر الشعر ص ٢١٩.

مخالف لما ذكره الأستاذ أبو جعفر، إذ هذا خَصَّه بالشعر، وظاهرُ قول أبي جعفر أنه مذهب للعرب لا يختص بالشعر، وعلى هذا حمل المبرد[1] الأبيات التي أُنشدتْ قبلُ بكسرِ نون الجمع لا على الضرورة.

وفي البسيط: «المجموع بالواو والنون ضربان: حقيقي: وهو ما كانت الواو والنون جيء بهما للجمع كزَيدونَ وعَمرونَ. وغير حقيقي: ما لم يكن كذلك نحو بَنُونَ، لَمَّا حُذفت منه اللامُ جُمع بالواو والنون ليكون عوضاً، وحُمل عليه أَرَضُونَ، وحُمل على أَرَضِين إحَرُّونَ وإوَزُّونَ. وهذا الجمع غير الحقيقي قد تُجعل نونه موضع الإعراب، نحو[2]:

. . . . . فإنَّ سِنِينَهُ . . . . . .

ولقد وَلَدتَ بَنِينَ صَدْقٍ سادةً[3] . . . . . .

و[4]:

. . . . . حَدَّ الأَربعينِ . . . . . .

وقبلَ النون الياء. ومن أجاز إثبات الواو هنا قياساً على زَيْتُون فهو بعيد من جهة القياس» انتهى ملخصاً.

---

(١) المقتضب ٢: ٣٣٢ و٤: ٣٧ والكامل ص ٦٣٣، ٦٣٤.

(٢) هذه قطعة من بيت الصمة بن عبد الله القشيري:

دَعـانـيَ مِن نَجـدٍ، فـإنَّ سِنِينَـه لَعِبْنَ بِنا شِيباً، وشَيَّبْنَنا مُرْدا

ديوانه ص ٦٠ وضرائر الشعر ص ٢٢٠ والخزانة ٨: ٥٨ ـ ٥٦ [الشاهد ٥٨٥] وفيه: «وقد أورد ابن الأعرابي في نوادره البيت الشاهد فقط، ونسبه إلى محجن بن مزاحم الغنوي». وقد خرّجته في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٨٢. نجد: من بلاد العرب، وهو خلاف الغور، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد، وهو مذكر. شيب: جمع أَشْيَب. ومُرْد: جمع أَمْرَد، وهو الذي لا شعر بعارضيه.

(٣) عجزه: ولأنتَ بعدَ الله كنتَ السَّيّدا. والبيت في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٨٣ وشرح المفصل ٥: ١٢ وضرائر الشعر ص ٢٢٠ وتذكرة النحاة ص ٣٧٨. والمخاطب بذلك حذيفة بن بدر.

(٤) تقدم في ص ٢٧٩.

فأمَّا قولُ الشاعر[1]:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذي ظلالٍ لا يزالون ضارِبِينَ القِبابِ

فيحتمل تخريجه وجوهاً:

أحدها أنه على هذا المذهب مِن جعل إعرابه بالحركات، ولذلك لم تُحذف النون للإضافة.

والثاني أن يكون على حذف «ضاربي»، أي: ضاربي القباب، وحذف «ضاربي» لدلالة ضاربين عليه، فصار نظير قول الشاعر[2]:

رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتانَ طَلْحَةِ الطَّلَحاتِ

يريد: أَعْظُمَ طلحة.

والثالث ما ذهب إليه أبو علي في تخريجه، وهو أن القِباب منصوب[3] بضارِبينَ، ويريد القبابِيَّ، فألحق الجمع ياء النسبة، ثم حذف إحدى الياءين، ثم أسكن الياء الباقية لما كان الاسم في موضع نصب كما قال[4]:

كَفى بالنَّأْيِ مِن أَسْماءَ كافِ .....

يريد: كافِياً، ولمّا نَسب إلى الجمع جَعل ياء النسبة غير معتد به،

---

(١) هو عمرو بن الأيهم التغلبي. شرح أبيات المغني ٧: ٣٦٤ ـ ٣٦٥ [الإنشاد ٨٨٠]. العرندس: الشديد. والقباب: جمع قُبَّة، وهي الخيمة. وقوله: «ظلال» كذا بالظاء المعجمة في النسخ كلها، وفي شرح أبيات المغني «شباب». وفي المقاصد النحوية ١: ١٧٦ «طَلال» بالطاء المهملة، وفسره بالحالة الحسنة والهيئة الجميلة. وكذا في شرح الأشموني على الألفية ١: ٨٧ والتصريح ١: ٧٧. وقال العيني: ويروى: ضاربين الرقاب، وهي الأشهر.

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٢٠ والإنصاف ص ٤١ وضرائر الشعر ص ١٦٥ والخزانة ٨: ١٠ ـ ١٨ [الشاهد ٥٨٠].

(٣) فيما عدا «ن» والمطبوعة: منصوباً.

(٤) هو بشر بن أبي خازم. وعجز البيت: «وليس لِحُبّها ما عشتُ شافِ». ديوانه ص ١٤٢ والمقتضب ٤: ٢٢ والكامل ص ٩١٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٢٧، ٢٦٣ والخزانة ٤: ٤٣٩ ـ ٤٤٥ [الشاهد ٣٢٣].

فلذلك لم يَرُدّ القباب إلى المفرد كما جاء في شعر الشماخ[1]: خضرانيّات.

فلم يرد خضران إلى الواحد. ومِن مجيء ياء النسب زائدة في الاسم قولُ ابن أحمر[2]:

كَمْ دُونَ بيتي من تَنُوفِيَّةٍ لَمَّاعةٍ تُنْذَرُ فيها النُّذُرْ

وقوله: وتَسقُط للإضافة سقوطُها للإضافة كثير، كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾[3].

[١/٦٠:أ] وقوله: / أو للضرورة مثالُه قولُ الشاعر[4]:

لو كنتمُ مُنْجِدِي حينَ اسْتَعَنْتُكُمُ لم تَعْدَموا ساعداً مِنّي ولا عَضُدا

وقولُ الشاعر[5]:

ولسنا إذا تَأْبَونَ سِلْماً بِمُذْعِنِي لكم غيرَ أنَّا إنْ نُسالَمْ نُسالِمِ

وقوله: أو لتقصيرِ صلة مثالُه في صلة الألف واللام قراءةُ الحسن[6] وبعض رواة أبي عمرو[7] ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ﴾[8] بالنصب في (الصلاة)، وقولُ الشاعر[9]:

---

(١) فتشت ديوانه عدة مرات، فلم أجده فيه. ولعل أبا حيان أخذه من أبي علي الفارسي، فقد ذكره في الحجة ٥: ٣٠٤.

(٢) شعره ص ٦٥ واللسان (تنف) ١٠: ٣٦٢. التنوفة والتنوفية: المفازة. واللماعة: التي تلمع بالسراب. والنذر: جمع نَذْر أو نذير بمعنى منذور.

(٣) سورة المائدة: ١.

(٤) شفاء العليل ص ١٤٣ ونتائج التحصيل ص ٣٩٥. وصدره في الارتشاف ١: ٢٦٣.

(٥) شرح التسهيل ١: ٧٢ والمساعد ١: ٤٦ والدر المصون ٢: ٤١.

(٦) الكشاف ٣: ١٤ والبحر ٦: ٣٤٢.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١٢: ٤٠ والبحر ٦: ٣٤٢ حيث نسبها إلى ابن أبي إسحاق أيضاً. وهي غير منسوبة لأحد في معاني القرآن للأخفش ص ٨٥.

(٨) سورة الحج: ٣٥.

(٩) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي جد الصحابي عبد الله بن رواحة رضي الله عنه. جمهرة أشعار العرب ص ٦٧٥ والكتاب ١: ٩٥ والمقتضب ٤: ١٤٥ والمنصف ١: ٦٧ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٨ والخزانة ٤: ٢٧٢ ـ ٢٨٣ [الشاهد ٢٩٨] وديوان قيس بن الخطيم =

الحـافِظُـو عَـوْرةَ العشيـرةِ لا يَـأْتِيهـمُ مِـن ورائهـم وَكَـفُ

وقولُ الآخر[1]:

قَتَلْنـا نـاجِيـاً بقتيـلِ عَمْـرٍو وخيـرُ الطـالِبِـي التِـرّةَ الغَشُـومُ

أنشده ابن جني[2] بنصب التِّرة.

وأنشد المصنف[3] على جواز حذف النون من «الذين» لتقصير صلة قولَ الشاعر[4]:

وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤهمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ

يريد: الذين. وهكذا أنشده غيره.

ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يريد بقوله: «الذي» صفة لجمع محذوف يوصف بالذي، كأنه قال: وإنَّ الجَمْعَ الذي، أو: وإنَّ الحيَّ الذي، فأفرد بالنسبة إلى كون لفظ الجمع أو الحيّ مفرداً، وجمع في قوله: «دماؤهم» حملاً على معنى الجَمْع أو الحيّ. ومع هذا الاحتمال فلا حجة فيما ذكروه.

وقد خالف المصنفُ قولَه هنا إن النون من قوله: «وإنَّ الذي حانتْ»

= ص ٥٣، ٦٣. وقد حقق البغدادي والدكتور ناصر الدين الأسد في المرجعين الأخيرين هذه المسألة. العورة: المكان يخاف منه العدو. والوكف: العيب والإثم. ويروى آخره «نَطَفُ».

(١) المحتسب ٢: ٨٠ واللسان (غشم) ١٥: ٣٣٤ ومنهج السالك ص ٣٣٧. وفي الأمالي ١: ٢٦٦ خمسة أبيات لعبد الرحمن بن زيد، خامسها يوافق عجزه عجز هذا الشاهد، وصدره:
غَشُومٌ حينَ يُبصَرُ مُسْتَفادٌ. الترة: الثأر. والغشوم: الذي يخبط الناس ويأخذ كل ما قدر عليه.

(٢) المحتسب ٢: ٨٠.

(٣) شرح التسهيل ١: ٧٣.

(٤) هو الأشهب بن رُميلة، ورميلة أمه، واسم أبيه ثور. الكتاب ١: ٨٦ ـ ٨٧ والمقتضب ٤: ١٤٦ والمنصف ١: ٦٧ والمحتسب ١: ١٨٥ والمؤتلف والمختلف ص ٣٧ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧ والخزانة: ٦: ٢٥ ـ ٣٤ [الشاهد ٤٢٦] وشرح أبيات المغني ٤: ١٨٠ ـ ١٨٤ [الإنشاد ٣١٤]. حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص. وفلج: وادٍ بين البصرة وحمى ضرية.

حُذفت لتقصير الصلة بقوله في باب الموصول في التسهيل[1]، فقال ما نصه: «وإنْ عُني بالذي مَن يَعلم أو شبهُه فجمعُه الذينَ مطلقاً، ويُغني عنه الذي في غير تخصيص كثيراً، وفيه للضرورة قليلاً» انتهى. وقال المصنف في شرح هذا الكلام[2]: «إذا لم يُقصد بالذي تَخَصُّص[3] جاز أن يعبر به عن جمع حملاً على مَنْ، قال: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[4]، فلو لم يرد به الجمع لما أشير إليه[5] بـ «أولئك»، ولا عاد عليه ضمير جمع. ومنه ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى[6] يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾[7] لأنه ضُرِب به مَثَلٌ لجمع.

فإن قصد بالذي تَخَصُّص[8] فلا بُدَّ من «اللذَينِ» في التثنية و «الذين» في الجمع ما لم يضطر شاعر، نحو قولِه[9]:

أَبَنِـي كُلَيـبِ إنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذا ....

وقولِه:

وإنَّ الذي حانتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ ....»

انتهى. وكان قد قَدَّم أيضاً في الاستدلال على حذف النون لتقصير الصلة قولَه[10]:

أَبَنِـي كُلَيـبِ إنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذا ....

---

(١) التسهيل ص ٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩١ ـ ١٩٢.

(٣) ك، ص: مخصص.

(٤) سورة الزمر: ٣٣.

(٥) إليه: سقط من س.

(٦) خلت النسخ كلها من (ما يقوم) ووصلت الكاف بـ (الذي). وهو سهو.

(٧) سورة البقرة: ٢٧٥. وأولها ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم...﴾.

(٨) س، ص: مخصص.

(٩) تقدم في ص ٢٤٤.

(١٠) شرح التسهيل ١: ٦٢.

فانظر إلى هذا الاضطراب من هذا الرجل! تارةً يستدل بحذف النون في التثنية والجمع بهذين البيتين على جواز ذلك في الكلام لتقصير/ صلة، وتارةً [١: ٦٠/ب] يَزعم أنَّ ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتارةً يُفصل في جواز حذف النون من اللذين، فيقول: إن أريد به التخصيص فلا بد من النون، وتارةً يُطلق الحذف. وقد قَدَّمنا[١] قبلُ أنَّ حذف النون من التثنية[٢] لغة لبني الحارث وبعض رَبيعة، وأن الإثبات لغة الحِجاز وأَسَد. والذين نَقلوا هذا لم يَفصلوا بين أن يُراد بالموصول التخصيص أو غير التخصيص.

وقوله: **ورُبَّما سَقَطت اختياراً قبلَ لامٍ ساكنةٍ** مثالُ ذلك ما حكاه أبو زيد[٣] من قراءة من قرأ ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾[٤] بنصب الجلالة، وما حكاه ابن جِنِّيْ[٥] مِن قراءة مَن قرأ ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾[٦] بنصب العذاب، وأنشد ابن جني[٧]:

ومَسامِيحُ بما ضُنَّ بِهِ حابِسُو الـ ـــأَنْفُسَ عَن سُوءِ الطَّمَعْ

بفتح سين الأَنْفُس. وهذا شبيه بقولهم في بَنِي العنبر: بَلْعَنْبَر، وبقولهم في الشعر[٨]: مِ الأشياء في: مِنَ الأشياء، وشبهه.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٤٤.

(٢) ك، ص، ح: من التثنية والجمع. وأثبت «والجمع» في هامش س، وفوقه: ظ.

(٣) ذكر ابن جني في المحتسب ٢: ٨٠ أن أبا زيد حكاها عن أبي السَّمَّال وغيره. وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٨٧ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩.

(٤) سورة التوبة: ٢.

(٥) ذكر في المحتسب ٢: ٨١ أنها قراءة بعض الأعراب. ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٧: ٣٤٣ إلى أبي السَّمَّال وأبان عن ثعلبة عن عاصم. وذكرت في معاني القرآن للأخفش ص ٨٧.

(٦) سورة الصافات: ٣٨.

(٧) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري. المفضليات ص ١٩٤ [المفضلية ٤٠] وشرحها للتبريزي ص ٨٨٨ [المفضلية ٣٩] والمحتسب ٢: ٨٠.

(٨) كقول جميل بثينة:

وما أَنْسَ مِ الأشياءِ لا أَنْسَ قولَها وقد قَرَّبَتْ نِضْوي: أَمِضْرَ تُريدُ؟

وقوله: غالباً استظهار على حذفها في قراءة الأعمش ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّيْ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾[1]، قال المصنف: «وهذا في غاية من الشذوذ»[2]. ومثلُه قول الشاعر[3]:

ولَسْنا إذا تَأْبَوْنَ سِلْماً بِمُذْعِنِي لكم . . . . . .

البيت[4]. وزعم الزمخشري[5] أنَّ حذف النون في قراءة الأعمش من قوله: ﴿بِضارِّي بِهِ﴾ لأجل الإضافة إلى (أَحَدٍ)، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو (به) كما قال[6]:

هُما أَخَوَا في الحربِ مَنْ لا أَخا له . . . . . .

ثم استَشْكَلَ ذلك لأنَّ أحداً مجرور بمن، فكيف يمكن أن يُعتقد فيه أنه مجرور بالإضافة؟ فقال[7]: «فإن قلتَ: كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ قلتُ: جُعل الجار جزءاً من المجرور» انتهى.

وهذا التخريج ليس بجيد لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من ضرائر الشعر. ولا يمكن أن تكون هذه القراءة من هذا أيضاً لأن الذي ادَّعاه أنه أضيف إليه هو مشغول بعامل آخر[8]، فهو

---

(١) سورة البقرة: ١٠٢. الكشاف ١: ٣٠١-٣٠٢ والبحر المحيط ١: ٥٠١.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧٣.

(٣) تقدم في ص ٢٨٢.

(٤) زيد هنا في ك، ح: «انتهى». ولا داعي له.

(٥) الكشاف ١: ٣٠٢.

(٦) هذا صدر بيت، وعجزه: «إذا خافَ يوماً نَبْوةً فَدَعاهما». وقد نسب لعمرة الخَثْعَمِيَّة ـ وقيل: الجُشَمِيّة، وقيل: الخُثَيْمِيّة ـ ترثي ابنيها. ولِدُرَنَى بنت عَبْعَبة ـ وقيل: درنى بنت سيار بن ضَبْرة ترثي أخويها ـ ولامرأة من بني سعد جاهلية. النوادر ص ٣٦٥ والكتاب ١: ١٨٠ والحماسة ١: ٥٣٧ [الحماسية ٣٨٧] وشرحها للمرزوقي ص ١٠٨٣ [الحماسية ٣٨٦] واللسان (أبي) ١٨: ١٠.

(٧) الكشاف ١: ٣٠٢.

(٨) ك، ص: خبر. ح، والبحر ١: ١٠٥: جر.

المؤثر فيه لا الإضافة. وأمَّا جعلُ حرف الجر جزءًا من المجرور فليس بشيء لأنه مؤثر فيه، وجزءُ الشيء لا يؤثّر في الشيء، فالأحسن تخريجه على حذف النون منه تخفيفاً، وإن لم يكن اسم الفاعل في صلة الألف واللام، ولِحذفها نظيرٌ في نظم العرب ونثرها.

ص: وليس الإعرابُ انقلابَ الألف والواو ياء، ولا مُقَدَّراً في الثلاثة، ولا مدلولاً بها عليه مقدراً في متلوِّها، ولا النونُ عوضٌ من حركة الواحد، ولا من تنوينه، ولا منهما، ولا من تنوينين فصاعداً، خلافاً لزاعمي ذلك، بل الأحرفُ الثلاثة إعرابٌ، والنونُ لرفع توهُّم الإضافة أو الإفراد.

ش: اختلف الناس في المثنى: فذهب الزَّجّاج[1] فيما نقل عنه إلى أنه مبني. وذهب الجمهور[2] إلى أنه معرب. وشُبهةُ الزجاج[3] في ذلك أنه عنده تضمن معنى الحرف، فإذا[4] قلت قام الزيدانِ فأصله قام زيدٌ وزيدٌ، فلما تضمن الاسم معنى الحرف بُني[5] كما بني خمسةَ عشرَ لتضمنه معنى

---

(١) الإنصاف ص ٣٣ [المسألة الثالثة] والتبيين ص ٢٠١ [٢١] والنهاية ص ٣٤٣، ٤٠١ وشرح الكافية ٢: ١٧٣ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٧١. وقال المالقي: «وذهب الزجاج إلى أنهما مبنيان في حال الرفع ومعربان في حال النصب والخفض» رصف المباني ص ١١٤. وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ أن مذهبه كمذهب سيبويه، وهو أن الألف حرف الإعراب، وليس فيها نية إعراب، وأن الياء في حال الجر والنصب حرف إعراب أيضاً، ولا تقدير إعراب فيها.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في الكتاب ١: ١٧ ـ ١٨ والمقتضب ٢: ١٥٣ ـ ١٥٥ والإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ ـ ١٣٤، ١٤١ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٢١٤ ـ ٢٢٦ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ ـ ٧١٧ والإنصاف ص ٣٣ ـ ٣٩ [المسألة الثالثة] وأسرار العربية ص ٦٧ ـ ٦٨ والتبيين ص ٢٠٣ ـ ٢٠٨ [٢٢] والنهاية ص ٣٤٣، ٣٩٩ ـ ٤٠٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٢ ـ ١٢٤ ورصف المباني ص ١١٤ ـ ١١٥ وشرح الجزولية ص ١٧٦ ـ ١٧٨ والارتشاف ١: ٢٦٤.

(٣) الإنصاف ص ٣٥ ـ ٣٦ [المسألة الثالثة] والتبيين ص ٢٠١، ٢٠٢ والنهاية ص ٣٤٣.

(٤) فإذا قلت: . . . تضمن الاسم معنى الحرف: سقط من س.

(٥) ك، ص: يبنى.

[١:٦١/أ] الحرف، / إذ أصله خمسة وعشرة.

وقوله: **وليس الإعرابُ انقلابَ الألف والواو ياء** يعني انقلابهما في المثنى والمجموع في حالة الجر والنصب، وهذا مذهب الجرمي[١]، واختيار الأستاذ أبي الحسن بن عصفور[٢]، ونسبه إلى سيبويه[٣]، ونسبه السُّهَيلي إلى المازني، قال ابن عصفور[٤]: «ذهب كثير من النحويين، منهم س[٥]، إلى أنهما معربان بالتغير والانقلاب في النصب والخفض، وبعدمه في الرفع، وذلك أن الأصل قبل دخول العامل زيدانِ وزيدُونَ، ونظير ذلك اثنانِ وثلاثونَ، فإذا دخل عامل الرفع عليهما[٦] لم يُحدث فيهما شيئاً، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة، فلما دخل عامل النصب وعامل الخفض قلب الألف ياء والواو ياء، فهذه الحروف هي حروف إعراب، ولا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مقدر، بل التغير والانقلاب وعدمه هو الإعراب».

وقد رَدَّ أبو الفتح[٧] على صاحب هذا المذهب بأن قال: «جَعل الإعراب في النصب والجر معنًى لا لفظاً، وفي الرفع لفظاً لا معنًى، فخالفَ بين جهتي الإعراب في اسم واحد؛ ألا ترى أنَّ القلب معنًى لا لفظ، وإنما

---

(١) المقتضب ٢:١٥٣ والإيضاح في علل النحو ص ١٤١ والخصائص ٣:٧٣ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ والإنصاف ص ٣٣ [المسألة الثالثة] وأسرار العربية ص ٦٧ والتبيين ص ٢٠٤ وشرح التسهيل ١:٧٤ ورصف المباني ص ١١٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١:١٢٤ والمقرب ١:٤٨ ـ ٤٩ وشرح التسهيل ١:٧٤.

(٣) نسبه إلى سيبويه أيضاً الأُبَّذي في شرح الجزولية ص ١٧٨. وانظر الكتاب ١:١٧ و٤:٢٣٨. وراجع تفصيل مذهب سيبويه في شرح الكتاب للسيرافي ١:٢١٤ ـ ٢٢٦.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١:١٢٣ ـ ١٢٤ وفي النقل تصرف، وليس فيه ذكر لمذهب سيبويه، وربما يكون أبو حيان قد أخذه من كتاب آخر. ومعظم هذا النص في شرح الجزولية للأبذي ص ١٧٨ غير منسوب لابن عصفور.

(٥) كلام الفارسي في التعليقة ١:٢٦ يُشعر بهذا، قال: «والإعراب الذي فيه كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العوامل».

(٦) ك: عليها.

(٧) سر صناعة الإعراب ص ٧١٣.

اللفظ نفس المقلوب والمقلوب إليه».

وما رَدَّ به أبو الفتح لا يلزم لأن صاحب هذا المذهب لم يقل إن الإعراب في حال الرفع[1] لفظ فيلزمَه اختلاف جهتي الإعراب كما زَعم، ولكنه أراد أن الواو والألف فيهما في حال الرفع حرفا إعراب، ولا إعراب فيهما، وعدم الإعراب يقوم فيهما مقام الإعراب، والتغيير يقوم مقام الإعراب، وكذا فهمه المبرد[2].

وقال المصنف في الشرح[3]: «هو ـ يعني هذا المذهب ـ مردود بوجوه:

أحدها: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة للإعراب لكان النصب به أولى؛ لأن الجرَّ له الياءُ، وهي به لائقة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو، وهي به لائقة لمجانسة الضمة، وهي أصل الألف في المثنى، فأبدلت ألفاً، كما قيل في يَوْجَلُ: ياجَلُ. وفي يَوْتَعِدُ: ياتَعِدُ، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجرّ أو الرفع.

الثاني من وجوه الرد: أنَّ القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر؛ إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما تركُ العلامة لـه علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أنَّ الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه بجعل علامته عدمية مُنافٍ لذلك، فوجب اطِّراحه.

الرابع: أنَّ تقدير الإعراب إذا أمكنَ راجحٌ على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله، فلا عدول عنه، وذلك أنَّا نُقدر مغايرة الألف والواو في نحو «عندي اثنان وعشرون» للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما نُقدر

---

(١) س: اللفظ.

(٢) المقتضب ٢: ١٥٤.

(٣) شرح التسهيل ١: ٧٤.

مغايرة الألف والواو والياء في نحو: نعم الزيدانِ أنتما يا زيدانِ، ونعم الزيدونَ أنتم يا زيدونَ، ومررت برجلينِ لا رجلينِ مثلُهما، وكما نُقدر ضمة «حيثُ» مرفوعاً بعد تسمية امرأة به غيرَ ضمته قبل التسمية، وضمة يضربُون [١:٦١/ب] غير ضمة يضربُ، وفتحة يا هندَ بنةَ/ عاصم غير فتحة نادِ هندَ بنةَ عاصم، وكسرة قمتُ أمسِ غيرَ كسرة قمتُ بالأمسِ، وكما نُقدر ضمة قُلْك في الجمع غيرَ ضمته في الإفراد، وياء بَخاتيّ مسمًّى به غير يائه منسوباً إليه، ولذلك صُرِف في النسب، وأمثال ذلك كثيرة» انتهى ما رَدَّ به المصنف هذا المذهبَ.

وفي كلٍّ من وجوهِ رَدِّه مناقشة:

أما الأول فإن فيه قوله: «وهي ـ يعني الواو ـ أصل في ألف المثنى، فأُبدلت ألفاً كما قيل في يَوْجَلُ ياجَلُ، وفي يَوْتَعِدُ ياتَعِدُ». وهذا غير مُسَلَّم أن أصل ألف المثنى واو، بل جاءت الألف على الأصل، إذ كان القياس أن يكون بالألف في جميع أحواله كالمقصور الذي زيد في آخره ألف وليس لام الكلمة كألف حُبْلَى وقَبَعْثَرى[1].

وأما الثاني فقوله: «إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما تركُ العلامة له علامة»، فليس كذلك لأن مذهب الجرمي[2] في الأسماء الستة أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، إذ قد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم: «أبو جادٍ»، فليس في القول بذلك مخالفة النظائر.

وأما الثالث فقوله: «وتخصيصُه بجعل علامته عدميةً منافٍ لذلك»، لا منافاة في ذلك، ولا يُعنى بالعَدَمِ العَدَمُ الصِّرفُ، بل بقاء الألف في المثنى وبقاء الواو في المجموع غير مغيرين، فعدمُ تغيرهما لازم لبقائهما، فالإعراب في الحقيقة هو بقاء اللفظ على حاله عند دخول عامل الرفع، لا أنَّ ثَمَّ عَدَماً

---

(١) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

(٢) تقدم في ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

صِرْفاً[1]، وليس هذا كما ذكر من أنه جعلت العلامة للرفع العدم، وإنما تُجُوِّز في ذلك. والمقصود بقاء اللفظ عند دخول الرافع على حاله قبل دخول الرافع، وليس هذا بعدم حقيقة.

وأما الرابع فقوله: «وكما نقدر ضمة فُلْك في الجمع غيرَ ضمته في الإفراد»، فهو[2] لا يقول بهذا الذي رَدَّ به؛ لأنه يذهب إلى أنّ فُلْكاً لفظ مشترك بين المفرد والجمع، وأن هيئة فُلْك لهما هيئة واحدة، وإنما يقول بهذا الذي رَدَّ غيرُه في فُلْك، فقد رَدَّ عليه بما لا يصِحّ عنده.

وقوله: **ولا مُقَدَّراً في الثلاثة** يعني أن الإعراب هو بحركات مقدرة في الألف، فتقدر فيها الضمة، وفي الواو فتقدر فيها أيضاً الضمة، وفي الياء فتقدر فيها الفتحة والكسرة في النصب والجر. وهذا المذهب هو مذهب الخليل وس[3]، واختاره الأعلم[4] والسُّهَيلي[5]. وذلك أن هذه الألف والواو والياء لحقت لمعنى التثنية والجمع آخر الاسم، كما لحقت ألفُ التأنيث وتاؤه[6] لمعنى التأنيث، وكما لحقت ياءُ النسب لمعنى النسب، فكما أن هذه حروف إعراب، فما كان منها صحيحاً قَبِلَ الإعراب ظاهراً، وما كان

---

(١) صرفاً: سقط من ك.

(٢) ك، ص: وهو.

(٣) كذا. ومذهب سيبويه أن الألف والواو والياء أحرف إعراب، وليس فيها تقدير حركة في المعنى. وقد نص على ذلك الفارسي وابن جني. انظر الكتاب ١: ١٧ ـ ١٨ وشرحه للسيرافي ١: ٢١٤ ـ ٢٢٦ والتعليقة ١: ٢٤ ـ ٣٤ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ ـ ٧١٠ والتبيين ص ٢٠٣. وما ذكره أبو حيان قال به قوم ممن أخذوا بمذهب سيبويه. النهاية ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠. وذكر القولين السيرافي. شرح الكتاب ١: ٢٢٠.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١١٨ ـ ١٢١ وشرح الجزولية ص ١٧٧.

(٥) ذكر في نتائج الفكر ص ١٠٩ أنها حروف إعراب أو علامات إعراب، ولم يختر أحدهما. ثم ذكر عرضاً في ص ١٥٤ أن العرب جعلوا الياء التي هي من الكسرة علامة الخفض، وأن الألف في تثنية الأسماء علامة رفع الفاعل أو ما ضارع الفاعل.

(٦) ك: وتارة.

منها معتلاً قُدّرت فيه الحركات، فكذلك[1] زيادة التثنية والجمع قُدّر فيها الإعراب لأن الألف لا تقبل الحركة بحال، والياء والواو تستثقل فيهما الحركات[2]، فقدر فيها الإعراب[3].

وقد رُدَّ هذا المذهب بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت معربة بالحركات المقدرة لَلَزِمَ ظهور الحركة في الجمع حالة النصب لأن الفتحة لا تستثقل في الياء المفتوحة المكسور ما قبلها، فكنت تقول: رأيت الزيدِيَنَ، كما تقول: رأيت جَوارِيَكَ.

[١/٦٢:١] والوجه الثاني: أنها لو كانت معربة/ بالحركات لوجب أن تكون تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، فيقال: رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان.

وبالوجه الأول رَدَّ المصنفُ هذا المذهبَ، قال: «لازمُه ظهورُ الفتحة في نحو: رأيتُ بَنِيكَ؛ لأن ياءه كياء جَوارِيك، مع ما في جَوارِيك من زيادة الثقل، ولمَّا انتفى اللازم ـ وهو ظهور الفتحة ـ عُلم انتفاء الملزوم، وهو تقدير الضمة والكسرة»[4].

وما رُدَّ به هذا المذهبُ غيرُ لازم:

أما الوجه الأول فإنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر في التثنية في الياء أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً، فكما قدروا الكسرة في الياء حالة الجر كذلك قدروا حالة النصب الفتحة في الياء تحقيقاً للحمل، وإذا كانوا قد قَدَّروا الفتحة في ياء المنقوص حالة الإفراد لمراعاة كونها لا تتحرك في مذهب آخر للعرب، فَلأَنْ يقدروا ذلك فيما حُمل فيه المنصوب

---

(١) ك: وكذلك.

(٢) ك: الحركة.

(٣) ك: فيهما.

(٤) شرح التسهيل ١: ٧٤ ـ ٧٥.

على المجرور في المثنى بجهة الأولى، وذلك مثل مَعْدِي كرب، فإنَّ من أَعربه إعرابَ المتضايفين قال: قام معديْ كربٍ، فيقدر الضمة في الياء، ومررت[1] بمعدِيْ كربٍ، فيقدر الكسرة في الياء، ورأيت معدِيْ كربٍ، فيقدر الفتحة في الياء؛ لأن هذه الياء لا تتحرك في لغة من أعربه إعراب ما لا ينصرف، فقال: قام معدِي كربُ، ورأيت معدي كربَ، ومررت بمعدي كربَ، بخلاف رأيت قاضيَ بلدك، فإنه تظهر فيه الفتحة. فإذا كانوا قد قَدَّروا الفتحة في معدِيْ كربٍ حالة الإضافة في النصب مراعاة لمن سَكَّنها في لغة من منعه الصرف فالأحرى أن لا يحركوها بالفتح في التثنية؛ إذْ حملُها على حالة الجر أَولى من حمل معدي كرب في الإضافة على حالة ما لا ينصرف، ولمراعاة هذه اللغة ـ أعني لغة ما لا ينصرف ـ لم يفتحوا الياء في معدي كرب حالة التركيب، وإن كان المعهود في المركَّب تركيبَ مزج أنَّ آخر الأول يُفتح لكون الثاني تَنَزَّلَ منزلة تاء التأنيث، فكما لا يكون ما قبل تاء التأنيث إلا مفتوحاً فكذلك هذا، وإذا كانوا قد راعوا في لغة التركيب تركيب مزج[2] لغة إعراب ما لا ينصرف مع اختلاف الحدين ـ أعني البناء والإعراب ـ فَلأَن يراعى ذلك في الشيء الواحد بجهة الأَوْلى والأَحْرى.

وأما الوجه الثاني فإن القياس ما ذكر فيه، ولذلك لاحظ هذا القياسَ بنو الحارث بن كعب[3] ومن وافقهم[3] من العرب، فأقروا المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجراً، وأما غيرهم من العرب فإنما قلبوا ليفرقوا بين المثنى وغيره.

وقوله: **ولا مدلولاً بها عليه مُقَدَّراً في متلوّها** يعني أنك إذا قلت قام الزيدانِ فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الدال مَنع من ظهورها الألفُ، والألفُ دليل على الإعراب، وإذا قلت رأيت الزيدَينِ فعلامة النصب فتحة مقدرة في الدال، وإذا قلت مررت بالزيدَينِ فعلامة الجر فيه كسرة مقدرة في الدال،

---

(١) ومررت... فيقدر الفتحة في الياء: سقط من ك.

(٢) ك، ص: المزج.

(٣) تقدم تخريج لغتهم في ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨.

ومنع من ظهور الفتحة[1] والكسرة شغل الحرف بالحركة التي اقتضتها الياء، والياء دليل على الإعراب، وكذلك تقول في الجمع.

قال المصنف[2]: «وهو قول الأخفش[3] والمبرد»[4]. وزاد غيره أنه مذهب المازني[5] والزيادي. وبهذا التفسير الذي فَسَّرنا مذهبَ الأخفش هذا فَسَّره الزجاجُ والسيرافي، وفَسَّره أبو علي بأن مذهبه أن هذه الحروف دلائل إعراب، بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك قد رأيت/ الإعراب، وزعم[6] أن وجه الخلاف بينه وبين س أنه يزعم ـ أعني س ـ أنها حروف إعراب، وأن الأخفش يرى أنها غيره، وأنها دلائل عليه. [١: ٦٢/ب]

قال المصنف في الشرح[7]: «وهو مردود أيضاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم، إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يُفهم بدونها، كألف التأنيث وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً.

الثاني: أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور.

الثالث: أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل،

---

(١) الفتحة.... الياء والياء: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧٥.

(٣) المقتضب ٢: ١٥٤. وشرح الجزولية ص ١٧٧. وقال في معاني القرآن ص ١٤: «وجعل رفع الاثنين بالألف».

(٤) المقتضب ٢: ١٥٤.

(٥) الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، ١٤١ والإنصاف ص ٣٣ والتبيين ص ٢٠٤.

(٦) أي أبو علي الفارسي. سر صناعة الإعراب ص ٧١٣.

(٧) شرح التسهيل ١: ٧٥.

والحروف المذكورة محصلة لذلك، فلا عدول عنها» انتهى. وسيأتي الكلام على المذهب الذي اختاره المصنف إن شاء الله.

وقوله: **ولا النونُ عوضاً**[1] **مِن حركةِ الواحد** هذا مذهب الزجاج[2]، ذهب إلى أنها عوض من الحركة، ولذلك[3] تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة، ولم يَجز عنده أن تكون عوضاً من التنوين لأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الذي هو باقٍ على أصالته ـ وهو المنصرف ـ وبين الاسم الذي لا ينصرف لشبهه للفعل، فإذا ثنيت الاسم أو جمعته بَعُدَ عن الفعل، ولم يكن شيءٌ منه مشبهاً له، فلم يحتج فيه إلى التنوين الفارق. وإنما حذفت للإضافة لأنها زيادة، والمضاف إليه زيادة في المضاف، فكرهوا زيادتين في آخر الاسم.

وفي الإفصاح: «وقال الزجاج: هو بدل من التنوين خاصة؛ لأن تعاقب الآخر في نفسه قد صار عوضاً من الحركة»[4].

وقد رَدَّ المصنف[5] هذا المذهب بأنَّ «الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات، قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة للتعويض». وهذا بناءٌ من المصنف على مذهبه في أن هذه الحروف هي الإعراب، وسيأتي فساد هذا المذهب إن شاء الله.

وقوله: **ولا مِن تنوينِه** هذا مذهب ابن كَيْسان[6]. واستدلَّ على ذلك بأن

---

(١) كذا في النسخ كلها، وهو موافق لما في شرح التسهيل للمصنف. وقد سبق في الفص: عوض.

(٢) شرح الجزولية ص ١٧٨ ـ ١٧٩. وذكر النحاس في إعراب القرآن ١: ١٧١ أن هذا مذهبه في نون الجمع السالم.

(٣) ولذلك... تثبت الحركة: سقط من ك.

(٤) ك: عن الحركة.

(٥) شرح التسهيل ١: ٧٥.

(٦) الموفقي ص ١٠٨ وشرح الجزولية ص ١٧٩ ـ ١٨٠ وفيه استدلاله التالي.

الحركة قد عُوّض منها التغير والانقلاب في النصب والخفض، وفي الرفع قام ترك العلامة مقام العلامة، وأما التنوين فلم يُعوض منه شيء، فلذلك كانت النون عوضاً منه، ولذلك حُذفت للإضافة كما يُحذف التنوين، وثَبتت مع الألف واللام لقوتها بالحركة ولبعدها عن موجب الحذف ـ وهو الألف واللام ـ لأنها في أوله، والنون في آخره، وليس كذلك المضاف إليه لأنه مباشر النون. ولا ينبغي عنده أن يمتنع من التعويض من التنوين لبعد الاسم عن الفعل بالتثنية والجمع، بدليل أنهم يُلحقون الاسم التنوين إذا كَسَّروه أو صغَّروه وإن كان بذلك يَبْعُد عن الفعل.

وقد رَدَّ المصنف[1] هذا المذهب بثبوت النون فيما لا تنوين في واحده، نحو يا زيدان، ولا رَجُلينِ فيها.

ويجاب عن هذا بأن هذا بناء عارض، ولم يدخل حرف النداء ولا «لا» إلا على مثنى قد استحق النون عوضاً من التنوين الذي كان في الواحد، فبقي على حاله وإن كان قد عرض له البناء اعتباراً بأصله[2] لا بما آل إليه من البناء العارض.

[١:٦٣/أ] ورُدَّ/ هذا المذهب أيضاً بثبوت النون في تثنية ما لا ينصرف نحو أَحْمران، وليس في المفرد تنوين فتكونَ[3] النون عوضاً منه.

وقوله: **ولا منهما** هذا مذهب ابن وَلاّد[4] وأبي علي[5]، وهو اختيار

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧٥.

(٢) ك: لأصله..

(٣) ك: لتكون.

(٤) شرح الجزولية ص ١٨٠. وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي المصري [ـ ٣٣٢ هـ] كان بصيراً بالنحو أستاذاً. أخذ عن الزجاج وغيره، وكان الزجاج يثني عليه. صنف المقصور والممدود، وانتصار سيبويه على المبرد. طبقات النحويين واللغويين ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ ومعجم الأدباء ٤: ٢٠١ ـ ٢٠٣ وإنباه الرواة ١: ٩٩ ـ ١٠١ وسير أعلام النبلاء ١٥: ٣٥٥ وبغية الوعاة ١: ٣٨٦.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٢ والبغداديات ص ٤٨٧. وقال به قبلهما المبرد. المقتضب ١: ٥ و ٢: ١١٥.

ابن طاهر وأبي موسى[1]. واستدل على ذلك بوجود حكمِ الحركة فيها مع الألف واللام، وحكمِ التنوين في حال الإضافة، وإنما حُكم لها بحكم الحركة مع الألف واللام وبحكم التنوين في حال الإضافة لأن الإضافة في إيجاب الحذف أقوى من الألف واللام كما تقدم.

ورَدَّ المصنف[2] هذا المذهب بما رد به[3] كونَها عوضاً من الحركة وحدها وكونَها عوضاً من التنوين وحده، قال: «وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما فأن لا تكون عوضاً منهما أَحَقُّ وأَوْلى».

وقوله: **ولا من تنوينين فصاعداً** هذا مذهب أحمد بن يحيى[4]، ذهب إلى أنها عوض من تنوينين فصاعداً، فتكون عوضاً من تنوينين[5] في التثنية، وعوضاً من أكثر في الجمع، وإنما تثبت مع الألف واللام لأنها أقوى من التنوين الواحد، وحُذفت في الإضافة لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم.

ورَدَّ المصنف هذ المذهبَ بما رَدَّ به كونَها عوضاً من تنوين الواحد، قال: «وإذا لم تكن عوضاً من التنوين في الواحد فلأن لا تكون عوضاً من تنوينين فصاعداً أحقُّ وأولى»[6].

وقد رَدَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وغيره[6] من شيوخنا هذه المذاهب بأن هذه النون تثبت في الوقف باتفاق، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف، فلو كانت النون عوضاً منهما أو من أحدهما لم تثبت لأن العوض يُحكم له بحكم ما عُوّض منه.

---

(١) الجزولية ص ٢٢ وشرحها للأبذي ص ١٨٠ وفيه استدلاله.
(٢) شرح التسهيل ١: ٧٥.
(٣) س: بها.
(٤) شرح التسهيل ١: ٧٥ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٥٣ وشرح الجزولية ص ١٨٠ ـ ١٨١.
(٥) هذا مذهب أحمد بن يحيى... فتكون عوضاً من تنوينين: سقط من ك.
(٦) شرح الجزولية ص ١٨١.

وذهب أبو الفتح[1] إلى أن النون قد تكون عوضاً من الحركة والتنوين الذي في المفرد، وذلك فيما فيه حركة وتنوين حالة الإفراد، وقد تكون عوضاً من الحركة فقط إذا كان تثنية ما لا ينصرف نحو أَحْمرانِ[2]، ومن التنوين فقط نحو عصاً وقاضٍ، ولا عوضاً من واحد منهما نحو حُبْلى وحُبْلَيانِ وهذانِ واللذانِ.

قال بعض أصحابنا: وهذا كله تخليط.

وذهب الفراء[3] إلى أن النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد؛ لأنك لو قلت: «زيدا» لالتبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عليه، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك، وحذفت للإضافة لشبهها بالتنوين، ولم تحذف مع الألف واللام لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد[4] لأن الوقف عارض، وبابُ العارض أن لا يُعتدّ به، وأيضاً فإنَّ حمل التثنية على التثنية قد يَسُوغ، وأما الجمع فباب آخر. ولم يذكر المصنف مذهب الفراء هذا.

وهذا الخلاف في النون أهي[5] عوض أو كالعوض هو على أنها ليست نفس التنوين.

ومِن النحويين مَن ذهب إلى أن هذه النون هي التنوين نفسه لأن الأصل بعد لحوق العلامة للتثنية أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٤٤٩ ـ ٤٧٠.

(٢) كذا. والذي في سر صناعة الإعراب ص ٤٦٥ أنها فيه بدل من الحركة والتنوين جميعاً. وذكر في ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠ أنها تكون عوضاً من الحركة وحدها مع لام المعرفة نحو الرجلان، ومع النداء في قولك يا رجلانِ ويا غلامانِ.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٤٧٠ والتبيين ص ٢١١ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٥٣ وشرح الجزولية ص ١٨١ وشرح الكافية ١: ٣١.

(٤) شرح الجزولية ص ١٨١.

(٥) ك: وهي.

للاعتلال، ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين، فثبت نوناً. ولا يُرَدُّ على هذا المذهب بثبوته في نحو أَحْمران، والتنوين في مفرده مفقود؛ لأنه لما ثُنِّي زال شبه[1] الفعل، فرجع إليه التنوين الذي/ كان منع [١:٦٣/ب] لأجل الشبه، ولا بقولهم هذانِ واللذانِ؛ لأنه[2] يمكن ادعاء إعرابهما لأن علة بنائهما شبههما بالحروف، والتثنيةُ تُزيل ذلك الشبه، فرجعا إلى الأصل، وهو الإعراب؛ لأن الحروف لا تُثَنَّى، ولما أُعربا دخلهما التنوين الذي كان ممنوعاً حالة البناء.

وكون هذه النون هي التنوين نفسه نقله ابن هشام عن الفراء، قال: ولم يحذفوا ما قبله لذهاب عَلَم التثنية والجمع، فكسروه وفتحوه، وقوي بالحركة فلم يُحذف حيث حُذف ساكناً إلا في الإضافة لأنه يَفصِل.

وقوله: **خلافاً لزاعمي ذلك** الإشارة بـ «ذلك» إلى المذاهب التي نفاها في الألف والواو والياء، وفي نون التثنية والجمع، وقد ذكرنا كل قول ومَن نُسب إليه ذلك القول.

وقوله: **بل الأحرفُ الثلاثة إعرابٌ** يعني الألف في نحو الزيدان، والواو في نحو الزيدون، والياء في نحو الزيدَينِ والزيدِينَ.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف هو مذهب الكوفيين[3] وقُطْرُب[4]، ونُسب إلى الزَّجَّاج والزَّجَّاجي[5] وطائفة من المتأخرين[6].

---

(١) شبه: سقط من ك.

(٢) لأنه: سقط من ك.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، ١٤١ والإنصاف ص ٣٣ [المسألة الثالثة] والنهاية ص ٤٠٢. ونسب إلى الفراء في التبيين ص ٢٠٤ والارتشاف ١: ٢٦٤. وإليه وإلى أبي إسحاق الزيادي في سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ وأسرار العربية ص ٦٧.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٢١ والإنصاف ص ٣ وأسرار العربية ص ٦٧ والتبيين ص ٢٠٤ والارتشاف ١: ٢٦٤.

(٥) الجمل ص ٣، ٤، ٥، ٩ وشرح الجزولية ص ١٧٦. وذهب في الإيضاح في علل النحو ص ١٣١ إلى أن مذهب سيبويه هو الصواب.

(٦) رصف المباني ص ١١٤.

وقد رُدَّ هذا المذهب بأن الألف والواو ثَبتت[1] قبل دخول العامل، قالوا إذا قصدوا مجرد العدد لا الإخبار: واحدْ. اثنانْ. عشرونْ. ثلاثونْ. أربعونْ، ولو كانت إعراباً لم توجد إلا بعد دخول العامل. والذي يقطع ببطلان هذا المذهب أن الإعراب هو زائد على الكلمة، وبعدم تقديره لا يختل معنى الكلمة، ولو قدرنا ذهاب هذه الحروف لاختل معنى الكلمة من التثنية والجمع، كما لو قدرنا ذهاب تاء التأنيث وألف التأنيث وياء النسب لاختل مدلول الكلمة الذي جيء بهذه الأشياء لأجلها، فدلَّ ذلك على أنها ليست إعراباً. وبَسْطُ هذا أنه قد وقع الاتفاق على أن الإعراب إنما يدخل لمعنى يَعْتَوِرُ الكلمة بعد حصولها ببنائها وحركاتها، وأنَّ سقوط الإعراب لا يُخِلُّ بالكلمة نفسها؛ ألا ترى أن الاسم والمضارع إذا لم يعرب واحد منهما لم يسقط معناه، فالإعراب يدخل ويخرج ومعنى الاسمية في الاسم قائم، وكذلك الفعلُ أُعرب أو لم يُعرب دلالتُه على الحدث والزمان قائمة، وإنما كَمُل كل شيء من هذه اسماً للتثنية والجمع بأحد هذه الحروف، فمحلها كمحل الألف من أَرْطى[2] التي كَمُل بها بناءُ الاسم وكمحل[3] الألف من حُبْلى التي كمل بها بناء الاسم ودلالة التأنيث[4]. ويدل على بطلان هذا المذهب أيضاً أنها تسقط هذه الحروف في الترخيم، ولا يسقط في الترخيم إلا ما كان حرف إعراب، فلو كانت إعراباً لسقط ما قبلها لأنها تكون حينئذ كالحركة.

وذهب بعض أصحابنا المغاربة إلى أن هذه الحروف لها جهتا اعتبار، فمن حيث الحرفُ حرفُ علة هو حرف إعراب، ومن حيث كونُه ألفاً أو ياء أو

---

(١) ك: تثبت.

(٢) الأرطى: شجر يُدبغ به.

(٣) وكمحل... بناء الاسم: سقط من س.

(٤) في النسخ الثلاث: «التثنية» والصواب ما أثبته.

واواً هو دليل على الإعراب، أو هو الإعراب نفسه. وهذا ليس بشيء لأنها من حيث هي حرف إعراب هو محكوم له بحكم غير الزائد، ومن حيث هو دليل أو إعراب هو زائد، فتناقضا.

وقوله: **والنونُ لرفعِ توهُّمِ الإضافة أو الإفراد/** وشرح المصنف كلامه [١: ٦٤/ أ] هذا، فقال[١]: «رَفْعُ تَوَهُّمِ الإضافة بيِّنٌ، وذلك أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تُعلم إضافةٌ مِن عدمها، نحو رأيت بني كُرَماء، وعجبت من ناصري باغين. ورفعُ[٢] توهم الإفراد أيضاً بينٌ في مواضع، منها تثنية اسم الإشارة وبعض المقصورات، نحو: هذان الخَوْزَلان، في تثنية الخَوْزَلى[٣]. ومنها جمع المنقوص في حال الجر، نحو: مررت بالمهتدِينَ، وانتسبت إلى أَبِينَ كرامٍ، فلولا النون في هذه وما أشبهها لكان لفظ الواحد كلفظ غيره» انتهى ما شرح به المصنف ما اختاره.

وذهب س إلى أن النون زيادة في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة، وحكم التنوين أخرى، من غير أن تكون عوضاً من الحركة والتنوين، ولذلك قال س: «كأنها عوض»[٤]، فشبهها بالعوض، ولم يجعلها عوضاً. ومِن الناس مَن حَمل[٥] كلام س على

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧٥ ـ ٧٦.

(٢) ورفع: سقط من ك.

(٣) الخوزلى: مشية في تثاقل.

(٤) الكتاب ١: ١٨ ولفظه «كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين» وشرح الجزولية ص١٨١ـ١٨٢.

(٥) نسبه الرضي في شرح الكافية ١: ٣٠ لأبي علي الفارسي. انظر التعليقة ١: ٣٤ ـ ٣٥ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٢٦ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٣ حيث قال مصنفه: «والنون بعدهما لحقت حرف الإعراب عوضاً لما منع من الحركة والتنوين» وشرح المفصل ٤: ١٣٧، ١٤٠. ومجيء «كأنَّ» للتحقيق ذكره الكوفيون والزجاجي. الجنى الداني ص ٥٧١ ـ ٥٧٢ والمغني ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

أنها عوض منهما، وزَعم أنَّ «كأنَّ» قد تُستعمل للتحقيق بمنزلة «إنَّ»، وسيأتي هذا المذهب في باب «إنَّ» إن شاء الله.

وثَبت في بعض النسخ بعد قوله: «والنونُ لرفع توهُّم الإضافة أو الإفراد» قوله: «**أو لِجَبْرِ ما فاتَهنَّ من تقدير الحركات فيهن**»، يعني أنَّ النون زيدت في آخر المثنى والمجموع على حدّه لأن تَجبر ما فات هذه الحروف من تقدير الحركات، وذلك على مذهبه؛ لأنها عنده ليست[1] حروف إعراب، فلا تقدر فيها الحركات، وقد بَيَّنَّا أن الصحيح تقدير الحركات فيها، وأنها حروف إعراب كالدال من زيد.

وهذا الذي ذكره المصنف من الخلاف في الألف والواو والياء، والخلاف في النون، تطويل في هذا المختصر، وليس يُستفاد من ذلك حكم نطقي، ولا حكم في اختلاف معنًى كلاميّ، وقد طَوَّلَ أصحابنا وغيرهم[2] في ذلك وفي كون التثنية كانت بالألف[3] والجمع السالم بالواو رفعاً، وجرهما ونصبهما بالياء، وأبدوا لذلك عللاً ليس تحتها طائل، وهي من فضول الكلام.

ص: **وإنْ كان التصحيحُ لمؤنثٍ أو محمولٍ عليه فالمزيدُ ألفٌ وتاء. وتصحيحُ المذكرِ مشروطٌ بالخلوِّ من تاء التأنيث المغايرةِ لِما في نحو عِدة وثُبة عَلَمَيْن، ومِن إعرابٍ بحرفين، ومِن تركيبِ إسنادٍ أو مَزْجٍ، وبكونه لمن يَعْقِل أو مُشَبَّهٍ به عَلَماً أو مُصَغَّراً أو صفةً تَقبل تاءَ التأنيث إنْ قُصد معناه، خلافاً للكوفيين في الأول والآخِر.**

ش: لمَّا ذَكر المزيدَ في تصحيح جمع المذكر ذَكر المزيد في تصحيحِ جمعِ المؤنث، وسيأتي في آخر «باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح» بيانُ ما

(١) ك: لأنها عند التثنية.

(٢) انظر على سبيل المثال شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢١٥ ـ ٢٣٧.

(٣) ك: بالألف رفعاً.

يجمع قياساً بالألف والتاء، والإشارةُ إلى أنَّ ما سواه مقصورُ على السماع، والمحمولُ على المؤنث تصغيرُ ما لا يَعقلِ من المذكر وصفته نحو دُرَيْهِمات وجبال راسيات، وهذان مُطَّردان. ومما لا يطرد خَوْدات[1] وثَيِّبات وشَمالات وحُسامات.

وهذا الجمع ـ أعني جمع التصحيح في المذكر والمؤنث ـ ليس مختصاً بالقليل فلا يجوز في غيره، بل نقول: الغالب عليه القليل[2]. وزعم بعضهم[3] أنه مختص به لقربه من التثنية في السلامة. وأنكره الزجاج، وأنكر[4]/ الحكاية التي تُحكى عن النابغة مع حَسّان في بيته المعروف[5]: [١: ٦٤/ب]

لنا الجَفَناتُ . . . . . .

البيت.

وذكر أن النابغة لا تخفى عليه معاني الشعر حتى يَعترض[6] بما لا ينبغي، مع أن الله تعالى يقول: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[7]، وقال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[8] انتهى.

وقوله: **وتصحيحُ المذكر مشروطٌ بالخلوّ مِن تاءِ التأنيث** المراد بالمذكر

---

(١) الخود: الفتاة الحسنة الخلق الشابة ما لم تصر نَصَفاً.

(٢) الكتاب ٣: ٥٧٨.

(٣) المحتسب ١: ١٨٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٧٥ ـ ٢٧٦. وتبعه الفارسي كما في المحتسب ١: ١٨٧. ونقل البغدادي ما قيل في هذه الحكاية في الخزانة ٨: ١٠٦ ـ ١١٦ [الشاهد ٥٩٤].

(٥) ديوانه ص ١٣١ والكتاب ٣: ٥٧٨ والكامل ص ٧٢٤ والمحتسب ١: ١٨٧ والخزانة ٨: ١٠٦ ـ ١١٨ [الشاهد ٥٩٤]. والبيت بتمامه:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرنَ مِن نَجْدةٍ دَما

الغُرّ: البيض، جمع غَرّاء، يريد بياض الشحم. والجَفْنة: أعظم ما يكون من القِصاع.

(٦) س: حتى لا يعترض.

(٧) سورة سبأ: ٣٧.

(٨) سورة آل عمران: ١٦٣.

هنا المسمى لا الاسم، ولذلك لو سميت رجلاً بزينبَ أو بسَلْمى أو بأَسْماءَ لجاز جمعه بالواو والنون بإجماع، وإن كانت أسماء مؤنثة؛ لأن مُسَمَّياتها حال التسمية مذكَّرون، فلو كانت في الاسم تاء التأنيث عَلَماً نحو حَمْزة، أو غيرَ عَلَم نحو هُمَزة، لم يجز جمعه بالواو والنون.

وشَمَلَ قوله: «تاء التأنيث» ما ذكرناه ونحو أُخْت ومُسْلماتٍ مُسَمًّى بهما رَجُل، فإنهما لا يُجمعان بالواو والنون، ولذلك عبر بتاء التأنيث دون أن يعبر بهاء التأنيث.

وقوله: **المُغايرة لما في نحو عِدة وثُبة عَلَمَيْنِ** هذا القيد فيما فيه تاء التأنيث قَلَّما ذكره أحد من أصحابنا، وذكره ابن السَّرَّاج[1]، وذلك أن ما لحقته تاء التأنيث عوضاً من فاء الكلمة نحو عِدة أو لامها نحو ثُبة، وسميت به رجلاً، فيجوز لك إن لم يُكَسَّر قبل التسمية به أو تعتلّ لامه أن تجمعه بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون نصباً وجرًّا، وبالألف والتاء، فتقول: جاء عِدُون وثُبون، وجاء عِداتٌ وثُباتٌ. فإن كُسِّر قبل العلمية نحو شَفة فإنك إذا سميت به رجلاً فلا يجوز إلا تكسيره. وإن أُعِلَّت لامه نحو دِية، وسميت به رجلاً، فلا يجوز جمعه إلا بالألف والتاء. ونظيرُ هذا مما فيه التاءُ وجُمع بعد التسمية به بالواو والنون وبالألف والتاء ما أجاز س[2] في «رُبَتَ» مُسَمًّى بها رجل مخففاً، فتقول: قام رُبُون، ورأيت رُبِين، ومررت بِرُبِين، وقام رُباتٌ.

وهذا القيد الذي ذكره ابن السراج يحتاج إلى اعتباره من لسان العرب؛ لأن باب ثُبة وسَنة مما جُمع بالواو والنون ليس قياساً، فتُبنى عليه الأحكام في باب التسمية، وإن قيل بقياس شيء منه فليكن فيما سُمع من العرب وشاع جمعه مما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يُكَسَّر، فإذا سُمّي بشيء منه جُمع بالواو والنون كما جُمع حين كان غير مُسَمًّى به، أمَّا ما لم يُجمع قبل ذلك

---

(١) الأصول ٢: ٤١٤.

(٢) الكتاب ٣: ٤٠١.

بالواو والنون[1] نحو عِدة فلا ينبغي أن يجمع بالواو والنون، ولا يُلْحَق ما عُوِّض من فائه هاء التأنيث، ولم يجمع بالواو والنون، بما عُوِّض من لامه الهاء، وجُمع قبل التسمية به بالواو والنون. وأمَّا ما أجازه س من جمع «رُبَتَ» المخففة الباء مُسَمًّى بها رجلٌ بالواو والنون فينبغي أن لا يجوز لأن التاء فيه ليست عوضاً لا من فاء كلمة ولا من لامها، بل يكون جمعُ هذا بالألف والتاء، إلا إن نُقل جمعُ ذلك بالواو والنون عن العرب، فيُقبل، وأما من حيث القياس فالقياس يقتضي أن لا يجوز.

وقال أبو السعادات[2] في كتابه البديع: «إن سميت رجلاً أو امرأة بِسَنة أو ثُبَة أو شِيَة أو ظُبَة ونحو ذلك لم يتعدَّ[3] في جمعه ما جمعوه به قبل التسمية، فتقول[4]: سِنُون وسَنَوات، وثُبون وثُبات، وفي شِية وظُبة/ : شِيات [ل ١/٦٥: ١] وظُبات لا غير. وغيرُ س[5] يروي في ظُبة ظُبِين» انتهى.

وما قاله أبو السعادات هو نص س، قال[6]: «ولو سميت رجلاً أو امرأة بِسَنة لكنتَ بالخيار، إن شئت قلت سَنَوات، وإن شئت قلت سِنُونَ، وكذلك لو سميت بِثُبة لقلت ثُبات وثُبُون، ولو سميت بِشِية وظُبة لم تجاوز شِيات وظُبات؛ لأن هذا اسم لم تجمعه العرب إلا هكذا، فكذلك قياس هذه الأشياء».

---

(١) بالواو والنون: سقط من ك.

(٢) أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري الإربلي مجد الدين المشهور بابن الأثير [٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ]. أخذ النحو عن ابن الدهان، وسمع الحديث متأخراً من عبد الوهاب بن سُكينة، وتنقل في الولايات، وكتب في الإنشاء. ومن تصانيفه: البديع في النحو، والنهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول في أحاديث الرسول، والباهر في الفروق في النحو. إنباه الرواة ٣: ٢٥٧ ـ ٢٦٠ وبغية الوعاة ٢: ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(٣) ص: لم يعتد.

(٤) زيد هنا في ك، ص: في.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٦٠١، ٦٠٤، ٦٢٤ ومجمل اللغة ص ٦٠٤ (ظبي).

(٦) الكتاب ٣: ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

وقال أبو الحسن: أقول في جمع هذا كله ظُبُون وشِيُون، كما أقول قُلُون وثُبُون جرياً على الأكثر وأنه أصل الباب.

وقول س أقيس لأنَّا لم نجدهم خالفوا في جمع الأعلام جمع أسماء الأجناس. ولو سميت رجلاً بِنْت وأُخْت وذَيْتَ وكَيْتَ قلت بَنات وذَيات. وأجاز الفراء جمعه بالواو و النون بحذف التاء قياساً، ولم يسمعه.

وقال س[1]: «لو سميت بعِدَة لقلت فيه عِدات حملاً على جمعهم إياها، وعِدُون، وإن لم يقولوه، حملاً على قولهم لِدَة ولِدُونَ»، فخالَفَ قوله.

وما أجازه س من أنك إذا سميت بعِدَة فيجوز لك أن تجمعه بالواو والنون حملاً على لِدُونَ، وبالألف والتاء، فتقول عِدُونَ وعِدَات، قد خالف في جمعه بالواو والنون المبرد، فقال: لِدُونَ شاذ، فلا يقاس عليه، فلا يقال في عِدة عنده إلا عِدَات لا عِدُونَ.

وقوله: **ومن إعرابٍ بحرفين** احتراز من المسمَّى بزيدَينِ وزيدِينَ واثنينِ وعشرينَ ونحوها، وحكي فيهما إعراب التثنية والجمع بالواو والنون، فإنه لا يجوز جمعه بالواو والنون.

وقوله: **ومن تركيبِ إسنادٍ** فلا يُجمع بالواو والنون تَأَبَّطَ شَرًّا وبَرَقَ نحرُه وشبههما، لا نعلم في ذلك خلافاً.

وقوله: **أو مَزْجٍ** مثالُه مَعْدِي كَرِب وسِيْبَوَيْهِ، فلا يجوز: جاء مَعْدِي كَرِبُونَ، ولا: جاء سِيْبَوَيْهُونَ.

ومَن النحويين مَن أجاز جمع ما خُتم بـ «وَيْهِ»، واختلفوا: فمِنهم مَن ألحق العلامة الاسمَ بكماله، فيقولون: جاءني سِيْبَوَيْهُونَ. ومِنهم مَن يحذف «وَيْهِ»، فيقول: جاءني سِيْبُونَ، ورأيت سِيْبِينَ، ومررت بسِيْبِينَ. والخلاف في تثنية ما ختم بـ «وَيْهِ» كالخلاف في جمعه. والصحيح أن ذلك لا يجوز

(١) الكتاب ٣: ٤٠١ وهذا معنى قوله.

للشبه الذي بينها وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب، ولأنه لم يَرِد بذلك سماع.

وقوله: وبكونِه لِمن يَعْقِلُ فلا يُجمع «واشِقٌ» اسم عَلَم لكَلْب، ولا «سابِقٌ» صفته، بالواو والنون.

وبدَّلَ بعضُهم هنا «مَن يَعقِل» بقوله: «مَن يَعلَم» لِيُدرج في ذلك قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[1]. ولا حاجةَ إلى ذلك لأن جمع صفاته ـ تعالى ـ مسموع لا مقيس، ولذلك ذكر المصنفُ[2] ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[3] بعد ذلك مع «أُولِي» و «عِلِّيِّينَ» مما لا ينقاس جمعُه.

وقوله: أو مُشَبَّهٍ به مثالُه ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾[4] لأنَّ نسبة السجود إلى ما لا يعقل هو لتشبيهه بمن يَعقِل، وقولُ الشاعر[5]:

مُحالِفَتي دُونَ الأَخِلاَّءِ نَبْعةٌ تُرِنُّ إذا ما حُرِّكَتْ وتُزَمْجِرُ

/ لها فِتيةٌ ماضُونَ حيثُ رَمَتْ بِهِمْ شَرابُهُمُ قانٍ من الدَّم أَحْمَرُ [١:٦٥/ب]

ومِن المشبَّه بما يعقل الدواهي والأشياءُ المستعظَمة، نحو: أصابهم الأَمَرُّونَ والفِتَكْرُونَ والبُرَحُونَ[6]، وعمل بهم العَمِلين[7]، أي: الأعمال العجيبة، وقالوا للمطر الذي يَعظُم شأنه ويعمّ نفعُه: وابِلُون، قال

---

(١) سورة المرسلات: ٢٣ ﴿فَقَدَرْنا فَنِعْمَ القادِرُونَ﴾.

(٢) التسهيل ص ١٤ وشرحه ١: ٨٠.

(٣) سورة الحجر: ٢٣ ﴿وإنّا لنحن نُحْيي ونُميت ونحن الوارثون﴾.

(٤) سورة يوسف: ٤ ﴿إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾.

(٥) البيتان في شرح التسهيل ١: ٧٨. يصف قوساً ونبلاً. نبعة: قوس من النَّبْع، والنبع شجر من أشجار الجبال تتخذ منه القسي. والمراد بالفتية: السهام.

(٦) س: البرجون.

(٧) كذا ضبطت في س، ولم تضبط في بقية النسخ. وفي اللسان (عمل) ٣: ٥٠٤: العِمِلِّين. وحكى ابن الأعرابي فيه: العِمْلين. وقال ثعلب: إنما هو العِمَلين بكسر العين وفتح الميم وتخفيفها.

الشاعر[1]:

فأَصبحتِ المذاهِبُ قد أَذاعَتْ بهـا الإعصـارُ بعـدَ الـوابِلِينـا

وقال أبو صخر[2]:

تُلاعِبُ الرِّيحُ بالعَصْرَينِ قَسْطَلَهُ والـوابلُـونَ وتَهْتـانُ التَّجـاوِيـدِ

ومما نُزِّلَ منزلة العاقل في الأنس به والحُنُوّ عليه قولُ الراجز[3]:

قـد رَوِيَـتْ إلا دُهَيْـدِهِينـا قُلَيِّصـاتٍ وأُبَيْكِـرِينـا

صَغَّر دَهْداهاً وجَمَعه، وأَبْكُراً ـ جمع بَكْر ـ وجَمَعه.

وقوله: عَلَماً فمثل رَجُل وغُلام وفَتًى لا يجوز جمعه بالواو والنون، وإن كان قد اجتمعت فيه الشروط غير العلمية.

وقد منع المازني من جمع العلم المعدول نحو عُمَر، ومن تثنيته، فلا يجمعه جمع سلامة ولا جمع تكسير، وقال: أقول جاءني رَجُلانِ

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ٣:٢٤٧ وجمهرة اللغة ٣:٥١٠ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٤٣ وتهذيب اللغة ٣:١٨٨ والمخصص ٩:١١٤ واللسان (وبل) ٤:٢٤٦ و (علا) ٩:٣٢٧ وشرح التسهيل ١:٧٨ وشرح الجزولية ص ١٨٨. المذاهب: الطرق. وأذاعت: فَرَّقت. والإعصار: الريح التي تثور من الأرض كالعماد. وقال الفراء بعد البيت: «أراد المطر بعد المطر غير محدود». وقال ابن الأنباري: «ذهب إلى الأمطار التي لم يُبْنَ على واحد لها، كأنه قال: الوَبْل بعد الوَبْل».

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ٩٢٥. وهو أبو صخر الهذلي، واسمه عبد الله بن سَلَمة السَّهْمي. ونسب في اللسان (جود) ٤:١١٢ لصخر الغَيّ، وهو صخر الغي بن عبد الله الخُثَعمي، وهو هذلي أيضاً. القسطل: الغبار. وتهتان: صَبّ. والتجاويد: جمع لا واحد له، وقد يكون جمع تَجْواد.

(٣) البيتان في الكتاب ٢:١٤٢ وجمهرة اللغة ٣:٥١٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٥٧ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٨ واللسان (بكر) ٥:١٤٦ و (يمن) ١٧:٣٥٢ و (دهده) ١٧:٣٨٣ والخزانة ٨:٥٠ ـ ٥٥ [الشاهد ٥٨٣]. دهيدهين: تصغير دَهادِه، والدهاده: جمع دَهْداه، والدهداه: حاشية الإبل. وقُلَيِّصات: تصغير قُلُص، وقُلُص: جمع قَلُوص، والقَلُوص: الناقة الفتية. وأُبَيْكِرين: تصغير أَبْكُر، وأَبْكُر: جمع بَكْر، والبَكْر: هو في الإبل بمنزلة الشابّ من الناس.

كِلاهما[1] عُمَرُ، ورِجالٌ كُلُّهم عُمَرُ.

ولا أعلم أحداً مَنع من تثنيته ولا جمعه، بل يجوز أن تقول عُمَرانِ وعُمَرُونَ، وقالت العرب «سُنُّوا بِنا سُنَّةَ العُمَرَينِ»[2]، وقال الشاعر[2]:

. . . . . والعُمَـرانِ أبـو بَكْـرٍ ولا عُمَـرُ

وإذا كان قد يُثنى[3] على سبيل التغليب، فَلأَنْ يثنى مع اتفاق اللفظ والمعنى أَوْلى وأَحْرى.

فإن قلت: إذا كانت العلمية شرطاً في الاسم المُكَبَّر فما وجه قول العرب في الحكاية «أَيُّون» بالواو والنون، وليس بِعَلَمٍ؟

فالجواب: أنه من باب حَرُّون، وليس بجمع سلامة، بل جمعُه بالواو والنون عوضٌ من النقص المتوهَّم بالإدغام، هكذا أجابوا في جمع أَيُّون[4].

وقوله: **أو مُصَغَّراً** يعني أنه إذا اجتمعت الشروط، وكان مصغراً، فإنه يجمع بالواو والنون ولا تُشترط العلمية، فتقول في رُجَيْل وغُلَيِّم[5] وفُتَيّ وأُحَيْمِر وسُكَيْران ونُصَيْف: رُجَيْلُون وغُلَيِّمُون وفُتَيُّون وأُحَيْمِرُون وسُكَيْرانُون ونُصَيْفُون. وإنما جمع كذلك ـ ولم يجمع مُكَبَّره ـ لتعذر تكسيره؛ لأن التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء بها لأجله، فلما تعذر التكسير لم يبق إلا التسليم.

فإن كانت الكلمة بنيت على التصغير نحو كُمَيْت وكُعَيْت[6] جاز

---

(١) ك: هما.

(٢) تقدما في ص ٢٢٨.

(٣) ك: ثني.

(٤) قال المبرد: «وإنما جاز في أيّ التثنية والجمع دون أخواتها لأنها تضاف وتفرد، ويلحقها التنوين بدلاً من الإضافة» المقتضب ٢: ٣٠٣.

(٥) وغليم: سقط من ك.

(٦) الكعيت: البلبل. ك، ص، ح: كُتَيْع.

التكسير، فتقول: كُمْت وكِعْتان[1]؛ لأن المعنى الذي أَوْجَبَ التصغير ملازم لهما، وليس رُجَيْل وأُحَيْمِر كذلك؛ لأن معنى[2] التصغير غير لازم لهما[3]، فلو قلت في جمعهما رِجال وحُمْر لم يُدْرَ هل هما جمع رَجُل وأَحْمَر أو هو جمع رُجَيْل وأُحَيْمِر.

وقوله: **أو صفةً تَقبل تاءَ التأنيث** مثالُه ضارِبٌ ومُؤْمِنٌ وأَرْمَلُ[4]، فإنك تقول في المؤنث ضارِبة ومُؤْمِنة وأَرْمَلة، فيجوز أن يجمع بالواو والنون، فتقول ضارِبُون ومُؤْمنون.

قال المصنف في الشرح[5]: «فإن لم تقبلها لم يَلِقْ بها هذا الجمع كأَحْمَرَ وسَكْرانَ/ في لغة غير بني أسد، وصَبُور وقَتيل» انتهى. [1/٦٦:١]

واحترز المصنف بقوله: «تَقْبَلُ تاءَ التأنيث» مما ذَكر مما لا يَقبل تاء التأنيث. وأَغفل صفةً لا تقبل تاء التأنيث، ويجوز جمع مذكَّرها بالواو والنون بلا خلاف، وذلك ما كان من الأوصاف مختصاً معناه بالمذكر، نحو مَخْصِيّ وأَفْعَل التفضيل إذا كان معرفاً بالألف واللام أو مضافاً إلى نكرة، فإنه يجوز جمعه بالواو والنون، فتقول الأَفْضَلُون وأَفْضَلُو بني فلان، وهو صفة لا تقبل التاء، وكذلك مؤنثه لا يقبل التاء، بل تقول في مؤنثه الفُضْلَى، فيكون تأنيثه بالألف لا بالتاء، فهذه صفة لا تَقبل التاء بلفظها ولا بلفظ مؤنثها، وهي تجمع بالواو والنون.

وثَبت في بعض النسخ بعد قوله: «أو صفةً تَقبلُ تاءَ التأنيث» قوله: «**باطِّراد**»، وهو قيد حسن محتاج إليه لأنه قد وُجد صفة قبلت تاء التأنيث لقصد معناه، ولكنه لا يطرد، فلا تجمع بالواو والنون، وذلك مِسْكين، فإنهم

---

(١) ك، ص، ح: كتعان.

(٢) معنى: سقط من ك.

(٣) لهما: سقط من ك.

(٤) الأرمل: المحتاج، والذي ماتت زوجته، والعَزَبُ.

(٥) شرح التسهيل ١: ٧٩.

قالوا مِسْكينة للمؤنث، ومع ذلك فالقياس أن لا يقال مِسْكِينون، وإن كانوا قد قالوه؛ لأن دخول التاء في مِسْكينة لا ينقاس لأنه على وزن مِفْعِيل، وما كان على وزن مِفْعِيل فإنه لا تدخله تاء التأنيث، فدخولها في مِسْكِينة شاذ، شبهوا مِسْكِيناً بِفَقِير، فأدخلوا التاء للمؤنث كما قالوا فَقِيرة، ولما قالوا مِسْكينة ومِسْكِينات قالوا مِسْكِينُون، وقولهم امرأة مِسْكِين على الأصل في هذه البنية.

وذكر بعضهم أنه لا يُجمع هذا الجمعَ من الصفات ما كان على وزن مِدْعَس[1] ومِهْذار[2] ومِحْضِير[3] وجَواد وغَفُور وجَريح. والعلة في ذلك عدم قبول التاء لقصد التأنيث.

وقوله: **إنْ قُصِد معناه** شرط في جمع صفة المذكر وصفين:

أحدُهما: قبولُ تاء التأنيث، واحترز مما ذكر من الأوصاف التي لا تَقبل تاء التأنيث، وذكرنا من الأوصاف ما لا يقبل التاء، وجمع بالواو والنون.

والوصفُ الثاني: تقييدُ قبوله التاء بقصد معناه، **فإن قَبِلَ** التاء لا لمعنى التأنيث نحو[4] مَلُولة وفَرُوقة فإنك تقول مَلُول وفَرُوق، ثم تدخل تاء التأنيث لا لقصد التأنيث بل للمبالغة، وفَرُوق ومَلُول لا تجمع بالواو والنون لأنها يشترك فيها المذكر والمؤنث بغير تاء، فلا تُجمع في المذكر بالواو والنون، ولا في المؤنث بالألف والتاء، لأنها صفة قبلت تاء التأنيث لا لقصد معناه.

---

(١) رجل مدعس: طَعَّان. ورمح مدعس: غليظ شديد.

(٢) رجل مِهْذار: كثير الهَذْر من الكلام. يقال: هذر الرجلُ في منطقه يهذِر ويهذُر هَذْراً، والاسم الهَذَر، والهَذَر: الكلام الذي لا يعبأ به.

(٣) فرس محضير: شديد الحُضْر، والحُضْر: العَدْو.

(٤) ملولة وفروقة..... لا لقصد معناه: أُثبت بدلاً منه في ك، ص ما نصه: «رواية وعلامة، لم يجمع بالواو والنون، وكذلك لو بنيت الصفة على هاء التأنيث كهمزة وضحكة لم تجمع بالواو والنون». قلت: رواية مغيَّرة من راوية.

وقوله: **خلافاً للكوفيين في الأول** يعني الخلو من تاء التأنيث، فإنهم يُجيزون في جمع طَلْحة وحَمْزة وهُبَيْرة: طَلْحُون وحَمْزُون وهُبَيْرُون[1].

استدل الكوفيون على جواز ذلك بالسماع والقياس:

أما السماع فقولهم في جمع عَلانية ـ وهو الرجل المشهور ـ عَلانُون، وفي جمع رَبْعة: رَبْعُون، وهو المعتدل القامة.

وأما القياس فقالوا: قد جمعتْه العربُ جمعَ تكسير، وإن كان يؤدي إلى حذف التاء الذي علل به البصريون منع جمعه بالألف والتاء، فإذا كان قد تزول التاء بجمع التكسير فكذلك تزولِ بالجمع بالواو والنون. والدليل على أن العرب قد كَسَّرت ما أُنث بالتاء قول الشاعر[2]:

وعُقْبة الأَعْقابِ في الشَّهْرِ الأَصَمْ

وأما البصريون فالسماع عندهم شاذ، والقياس ليس بصحيح لأنه لا يلزم من تكسير/ العلم ذي التاء على تقدير تسليم تكسيره جوازُ جمعه بالواو والنون؛ لأن تأنيث جمع التكسير يَعقُب التاء المحذوفة، وليس لجمع السلامة بالواو والنون تأنيث، فيعقب التاء؛ ألا ترى أنك تقول: قالت الرجال، ولا يجوز: قالت الزيدون. [١:٦٦/ب]

وقد اختلف الكوفيون في جمع مثل طَلْحة وحَمْزة مما هو على وزن فَعْلة، فقال الجمهور[3]: تحذف التاء فقط، وتقول طَلْحُون وحَمْزُن بسكون

---

(١) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. الإنصاف ص ٤٠ ـ ٤٤ [المسألة الرابعة] والتبيين ص ٢١٩ ـ ٢٣٣ والمسائل العسكرية ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠ والمباحث الكاملية ١: ٩١ ـ ٩٢ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٧ ـ ١٤٨ وشرح الكافية ٢: ١٨٠. ونُسب مذهب الكوفيين إلى الكسائي والفراء فقط في شرح الكتاب للسيرافي ٤: ق ١٧٧/أ.

(٢) المسائل العسكرية ص ٢٣٩ والإنصاف ص ٤٠ والتبيين ص ٢٢١ والمباحث الكاملية ١: ٩٢ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٨. الشهر الأصم: شهر رجب.

(٣) نسبه السيرافي إلى الكسائي والفراء. شرح الكتاب ٤: ق ١٧٧/أ. ونسب للكوفيين في المباحث الكاملية ١: ٩٢ وشرح الكافية ٢: ١٨٠.

عين الكلمة. وذهب ابن كيسان[1] إلى فتح عين الكلمة، وقال[2]: لما جُمع المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث، وهو على فَعْل، فتحوا عين الكلمة، قالوا: أَرَضُون.

وهذا مُعارَض بجمعهم أَهْلاً على أَهْلُون بسكون عين الكلمة، ولا ينبغي أن يجعل شيء من هذا أصلاً يقاس عليه لأن جمع ذلك بالواو والنون في غاية الشذوذ.

وقال البصريون[3]: لا يجوز جمع طَلْحة ونحوه مما فيه تاء التأنيث بالواو والنون لأنه لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس، بل القياس يمنع منه. ووجه امتناعه في القياس أنك لو جمعته فإما أن تُثبت التاءَ أو تحذفها:

إن أثبتها فتجمع بين علامتين متضادتين: التاء التي تدل على التأنيث، والواو التي تدل على التذكير، فأما قولهم في وَرْقاء علماً لمذكر وَرْقاوُون فليس في ذلك جمع بين علامتين متضادتين لأن الواو ليست بعلامة تأنيث، وإنما هي بدل من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث.

وإن حذفت التاء ففي ذلك إخلال من جهة أنها حرف معنى، وقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة لأن العلمية تسجل الاسم، وتَحْصُره من أن يُزاد فيه أو يُنقص، وحذفُها يؤدي إلى إذهاب المعنى الذي كانت تدل عليه، ولهذه العلة جمعوا رُجَيْلاً وشبهه ـ وإن كان نكرة ـ بالواو والنون، ولم يُكسّروه لما يؤدي إليه التكسير من حذف الياء، فيذهب بحذفها ما كانت تدل عليه من المعنى، وأما حذفها في طَلَحات فليس فيه إخلال لأن تاء التأنيث إذا حذفت عَقَبَها التأنيث بالألف والتاء.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ١٧٧/أ والإنصاف ص ٤٠ ـ ٤١ والتبيين ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ والمباحث الكاملية ١: ٩٢ وشرح الكافية ٢: ١٨٠.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ق ١٧٧/أ.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ق ١٧٧/أ ـ ١٧٨/أ.

وقد تأول بعض البصريين ما أنشده الكوفيون دليلاً على تكسير العَلَم الذي فيه تاء التأنيث بأنه يحتمل أن يجعل الأعقاب ليس بجمع لـ «عُقْبَة» العَلَم، بل يكون جمعاً لـ «عُقْبةٍ» التي يراد بها الاعتقاب، ومن ذلك قولهم[1]:

لقـــد علمـــتُ أيَّ حِيـــنٍ عُقْبَتـــي

ويكون قد أضاف «عُقْبَة» العلم بعد تنكيره إلى «الأَعْقاب» الذي هو جمع «عُقْبةٍ» بمعنى الاعتقاب. وأيضاً على تقدير أنه جمع «عُقْبَة» العَلَم فهو من القلة بحيث لم يجئ منه إلا هذا البيت، فلا يُجعل أصلاً لقياس نظيره عليه وجمعِه جمعَ التكسير.

وقوله: **والآخِرِ** يعني الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه، فإنَّ الكوفيين يُجيزون جمعها بالواو والنون، وقد جاء شيء من ذلك نادراً بَنى عليه الكوفيون، وهو قولُ الشاعر[2]:

[١/٦٧:١] / مِنَّا الذي هو ما إنْ طَرَّ شَارِبُهُ والعانِسُونَ، ومِنَّا المُرْدُ والشِّيْبُ

فعانِس من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث عند قصد معنى التأنيث؛ لأنها تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وقولُ الآخر[3]:

---

(١) هذا شطر من الرجز، خلط في الكتاب ١: ٢٤٠ بالكلام. شرح أبيات سيبويه ١: ٢٢٤ وفرحة الأديب ص ٥٢ والمخصص ٧: ١١٩ والخزانة ٩: ١٦٢ ـ ١٦٥ [الشاهد ٧١٧]. وهو ثالث خمسة أشطار لم تنسب لراجز معين. العقبة: النَّوْبة في الركوب. ك: «أني» في موضع «أي».

(٢) أبو قيس بن رفاعة، اسمه دِثار. وقيل: قيس بن رفاعة. من شعراء يهود. إصلاح المنطق ص ٣٤١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٤٠ والأمالي ٢: ٦٧ وسر صناعة الإعراب ص ٦٨٣ والأزهية ص ٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥٥ والسمط ص ٥٦ ـ ٥٧ واللسان (عنس) ٨: ٢٧ والمقاصد النحوية ١: ١٦٧ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٤٢ ـ ٢٤٣ [الإنشاد ٥٠٤] طَرَّ شارب الغلام: ابتدأ نبات شعر شفته العليا. والعانسون: جمع عانس، والعانس: من بلغ حد التزوج ولم يتزوج، يقال: رجل عانس، وامرأة عانس. والمرد: جمع أمرد. والشيب: جمع أشيب. ويروى بكسر همزة «إنْ» وفتحها.

(٣) هو حكيم بن الأعور بن عياش الكلبي كما في الخزانة ١: ١٧٨ ـ ١٨١ [الشاهد ٢٤] وشرح =

فما وَجدتْ نساءُ بني نِزارٍ حلائلَ أَسْوَدِينَ وأَحْمَرِينا

فأَسْوَد وأَحْمَر من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث لأن مؤنثها على غير بناء[1] مذكرها.

وفي الإفصاح: أجاز الفراء جمع هذا الوصف بالواو والنون، والألف والتاء، وحكاه مسموعاً. وكان ابن كيسان لا يرى بذلك بأساً، وعادةُ الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً، وليس بالجيد.

والذي ذكره أصحابنا في تقييد الصفة التي تُجمع بالواو والنون أَحسنُ مما ذكره المصنف، وهو قولهم[2]: إنَّ الوصف إن كان مُكَبَّرًا اشتُرط فيه الذكورةُ، والعقل، أو معاملته معاملة ذي العقل، والخلوُّ من تاء التأنيث، وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء. فيُحترز بالذكورة عن مثل حائض، وبالعقل عن مثل سابِق صفة لفرس، وبالخلوّ من تاء التأنيث عن مثل عَلاَّمة ورجل هُمَزة، وبعدم امتناع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء من نحو جَريح وصَبُور ونَصَف[3] وغيرها مما يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء، ومن أَفْعَلَ الذي مؤنثه فَعْلاء، وفَعْلاَن الذي مؤنثه فَعْلى.

قال أصحابنا: وإنما جُمعت الصفة بتلك الشروط بالواو والنون، ولم يُجمع بها الاسم الجامد، لشبه الصفة بالفعل من جهة أن الصفة أبداً فيها

= شواهد الشافية ص ١٤٣. ونسبه ابن عصفور للكميت في المقرب ٢: ٥٠ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٨ و٢: ٥٤٠. وهو في شرح هاشمياته ص ٢٦٤ ضمن قصيدته النونية الطويلة. وهو بغير نسبة في شرح الجزولية ص ١٧٤. حلائل: جمع حَلِيل، وحليل المرأة: زوجها. والمعنى: ما افترشتهم السودان، يعني الحبشة، والحُمْران: الفرس. والأحمر في كل شيء عند العرب: الأبيض.

(١) بناء: سقط من س.

(٢) انظر على سبيل المثال المقرب ٢: ٥٠.

(٣) رجل نصف: كَهْل.

معنى الفعل، إذ لا تكون إلا بالمشتق أو ما في حكمه، وإذا كانت للمذكر لم تلحقها التاء، وإذا كانت للمؤنث لحقتها كما أن الفعل كذلك، تقول: مررت برجل قام، وبامرأة قامت، والفعلُ إذا وُصف به المذكر العاقل لحقته بعد سلامة لفظه الواوُ، فقلت: مررت برجال قاموا، ويقومون، وكذلك الصفة نحو: هؤلاء رجال قائمون. ولما كانت الصفة التي تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء لا تشبه الفعل لم تُجمع إذا كانت لمذكر بالواو والنون، وكذلك أَفْعَلُ فَعْلاءَ، وفَعْلانُ فَعْلَى، لمَّا لم يشبها[1] الفعل فيما ذكرناه لم يجز أن تُجمع بالواو والنون. هذا مذهب البصريين.

وخالف الفراء في الصفة التي تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء، فلم يُجز جمعها بالألف والتاء إذا جرت على المؤنث لأنها ـ وإنْ جرت عليه ـ مذكَّرة، بدليل أن نَصَفاً إذا صُغر لم يُقل في تصغيره إلا نُصَيْف بغير تاء، وإذا سُمي بحائض مذكرٌ لم يُمنع الصرف؛ لأنهما وأمثالهما ـ وإنْ أُجريا على مؤنث ـ مذكَّرة، وحُمل على المعنى، كأنك قلت: بشخصٍ نَصَفٍ وبشخصٍ حائضٍ، وإذا كانا من قبيل المذكر فلا يُجمع بالألف والتاء، كما لا يُجمع قائم صفة لمذكر بالألف والتاء. وأما جمعُها وجمع أمثالها بالواو والنون فليس عنده مانع له كالمانع من الجمع/ بالألف والتاء، فلذلك أجازه. [١: ٦٧/ب]

والصحيحُ أنَّ ذلك لا يسوغ لأن هذا النوع من الصفة لا يشبه الفعل، فإن حُكي شيء من ذلك في الشعر فضرورة، أو في الكلام فشاذ لا يقاس عليه، حكى يعقوب[2] أن العرب تقول: امرأةٌ نَصَفٌ، ونساء أَنْصاف، ورَجُل نَصَفٌ، ورِجال أَنْصاف[3] ونَصَفُون. وذلك شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ما لم يسمع فيه الجمع.

---

(١) في النسخ كلها: لم يشبهها.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٧٤.

(٣) ورجل نصف ورجال أنصاف: سقط من س.

فإن قلت: كيف جمعوا الأَفْعَل للتفضيل بواو ونون، ومؤنثها الفُعْلى، وهي لا تشبه الفعل؟

فالجواب أن هذه الصفة لا يجوز تنكيرها إلا في ضرورة، فلما التزم فيها التعريف ـ وهو فرع على التنكير ـ أَشبهتْ لذلك الفعلَ لأن الفعل فرع عن الاسم، فلما أشبهته في الفرعية حملت عليها، فجمعت بالواو والنون لذلك، ولهذه العلة نفسها جمع الاسم الجامد إذا كان علماً بالواو والنون، وإن كان نكرة لم يجمع بهما لأن تعريف العلمية فرع، فأشبه بذلك الفعل، والتنكير أصل، فلم يشبه الفعل.

ص: وكونُ العقلِ لبعضِ مثنًّى أو مجموعٍ كافٍ، وكذا التذكيرُ مع اتِّحاد المادة، وشذ ضَبُعانِ في ضَبُع وضِبْعان.

وما أُعْرِبَ مثلَ هذا الجمع غيرَ مُسْتَوْفٍ للشروط فمسموعٌ، كـ (نحنُ الوارِثُونَ)، وأُولي وعِلِّيِّنَ وعالَمينَ وأَهْلِينَ وأَرَضِينَ وعِشرينَ إلى التِّسعينَ.

وشاعَ هذا الاستعمالُ فيما لم يُكَسَّر من المُعَوَّضِ من لامه هاءُ التأنيث بسلامةِ فاءِ المكسورِها، وبكسرِ المفتوحِها، وبالوجهين في المضمومِها، وربما نال هذا الاستعمالُ ما كُسِّرَ، ونحوَ رِقَةٍ وأَضاةٍ وإوَزَّة.

ش: مثالُ كون العقل لبعض ما ذكر كافياً[1] قولُك في رَجُل وفَرَس: هما سابِقانِ، وفي رَجُل وفرسَينِ: هم سابِقُون، ولا حاجة إلى قوله «وكونُ العقل لبعض مثنًّى كافٍ» لأن علامة التثنية لا تختلف بحسب العقل، إنما تختلف علامة الجمع بسبب العقل، فيُغَلَّب ذو العقل، بخلاف التثنية، فإنه لا تغليب فيها بسببه.

ومثالُ التذكير في بعضٍ قولُك في امرئ وامرأة: امْرَآن، ومُسْلِم ومُسْلِمة: مُسلمانِ، وفي مُسْلِم ومُسلمتينِ: مُسْلِمُونَ، وفي أحمرَ وحمراءَ،

(١) ك، ص، ح: كافٍ.

وسَكْرانَ وسَكْرى: أَحْمَرانِ وسَكْرانانِ. وهذا معنى قوله: «مع اتِّحاد المادة». فإن اختلفت المادة كثَوْر وبقَرة، ورَجُل وامرأة، فلا يقال في ذلك ثَوْرانِ، ولا رَجُلانِ، ولا في رَجُل وامرأتين، وثَوْر وبقَرتين: رِجال ولا ثِيران.

وقوله: وشذ ضَبُعانِ في ضَبُعٍ وضِبْعانٍ وجهُ الشذوذ أنه غُلِّب لفظُ المؤنث على لفظ المذكر؛ لأن ضَبُعاً هو للمؤنث، وضِبْعاناً هو للمذكر، فحين ثنَّوا قالوا ضَبُعانِ. وإنما غُلِّب لفظ المؤنث لأنه أخف من لفظ المذكر لتجرده عن الزوائد، وقد جاؤوا بذلك على الأصل، فقالوا في ضَبُعٍ وضِبْعانٍ: ضِبْعانانِ، فغَلَّبوا المذكر على المؤنث. وكذلك غَلَّبوا في الجمع، قالوا ضِباع، ولم يقولوا ضَباعين، وقد حكى أبو بكر الأنباري[1] أن ضَبُعاً يقع على الذكر[2] والأنثى، فعلى هذا لا تغليب فيه إلا إن نُقل/ أن من لا [١/٦٨:١] يقول للمذكر إلا ضِبْعان، ولا يقول للمؤنث إلا ضَبُع، فإذا ثنَّى قال فيهما ضَبُعانِ، فإن ذلك يكون من تغليب المؤنث على المذكر.

وقوله: فمسموعٌ يعني أنه يُقتصر[3] به على مورد السماع، ولا يُتَعَدَّى، فـ ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[4] في الحقيقة ليس جمعاً لأنه إخبار عن الله تعالى. وكذلك ﴿ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[5] و ﴿ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[6] و ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[7]، فلا تقيس عليه أن تقول في الله ـ تعالى ـ الرَّحِيمون ولا الرَّحْمٰنون ولا الحَكِيمون؛ لأن إطلاق الأسماء عليه ـ تعالى ـ توقيفية، لا يقال منها إلا ما ذكره تعالى في كتابه، أو ذكره رسوله ﷺ، مع كون هذا النوع من الجمع لا يكون لمفرد الذات.

---

(١) المذكر والمؤنث له ص ٩٣.

(٢) ك: على المذكر.

(٣) ك: يعني استقصر.

(٤) سورة الحجر: ٢٣ ﴿ونحن الوارثون﴾.

(٥) سورة المرسلات: ٢٣ ﴿فقَدَرْنا فَنِعْمَ القادرون﴾.

(٦) سورة الذاريات: ٤٨ ﴿والأرضَ فَرَشْناها فَنِعْمَ الماهدون﴾.

(٧) سورة الذاريات: ٤٧ ﴿والسماءَ بَنَيْناها بأيدٍ وإنّا لموسعون﴾.

وأما «أُولُو» فهو وصف، ولا واحد له من لفظه حتى يعتبر فيه قبول لحاق التاء له على الشرط الذي ذكر.

وأما «عِلِّيُّونَ» فإنه اسم مفرد لما هو شيء فوق شيء، وكأنه ارتفاع لا غاية له. وقال المصنف في الشرح[1]: «عِلِّيُّونَ كأنه في الأصلِ عِلِّيٌّ: فِعِّيل من العُلُوّ، فجُمع جمعَ ما يعقل، وسُمي به أعلى الجنة. ونظيرُ ذلك من أسماء الأماكن صَرِيفُون[2] وصِفُّون[3] ونَصِيبُون[4] وقِنَّسْرُون[5] ويَبْرُون[6] ودارُون[7] وفِلَسْطُون، قال الأعشى[8]:

وتُجْبَى إليه العَيْلَجُونَ ودُونَها صَرِيفُونَ في أنهارِها والخَوَرْنَقُ

وقال زيدُ بن عَدِيّ[9]:

تَـرَكْنـا أخـا بَكْـرٍ يَنُـوءُ بِصَـدْرِهِ بِصِفِّينَ مخضوبَ الجُيوبِ من الدَّمِ»

---

(١) شرح التسهيل ١: ٨١.

(٢) صريفون: قرية كبيرة غنّاء شجراء قرب عكبراء وأوانا على ضفة نهر دجيل. وقرية من قرى واسط. وقرية من قرى الكوفة.

(٣) صفين: موضع بقرب الرقة على شاطىء الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس.

(٤) نصيبون: مدينة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام، بينها وبين سنجار تسعة فراسخ، وبينها وبين الموصل ستة أيام.

(٥) كانت قنسرين مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص.

(٦) يبرين: اسم لمواضع عديدة، منها أنها اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين. واسم قرية من قرى حلب. قلت: هي التي تسمى الآن «جبرين» وموقعها شرقيّ حلب. واسم قرية من نواحي عَزازَ. قلت: هي التي تسمى اليوم «كَلْجِبْرِين»، وهي مسقط رأسي.

(٧) دارين: فُرْضة بالبحرين يجلب إليها المسك من الهند. وقيل: هي الداروم، وهي بليدة بينها وبين غزة أربعة فراسخ، فتكون غير التي بالبحرين.

(٨) ديوانه ص ٢٦٩. إليه: أي إلى النعمان المذكور في البيت السابق لهذا البيت. والخورنق: قصر مشهور للنعمان. وقوله: «العيلجون» كذا في س، ك، ص. وفي ح: العيجلون. ولم أقف عليه. والذي في الديوان: السَّيْلَحُون. وكذا في معجم البلدان (سيلحون) ٣: ٢٩٩. وهي قرية قرب الحيرة.

(٩) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل مما رجعت إليه من الكتب التي صنفت قبل أبي حيان.

ووجه شذوذ هذه الأسماء أنها لا مفرد لها من لفظها.

وأما «عالَمون» فوجه شذوذه أن مفرده «عالَم» اسم جنس، وليس بِعَلَم، فقد فات شرط العَلَمية. والعالَم في اشتقاقه خلاف، أهو من العِلْم أم من العَلامة؟ فإن قلنا من العِلْم فيكـون مختصاً إذ ذاك بمن يعقل، وإن كان من العَلامة فيقع على من يعقل وعلى[1] ما لا يعقل، وحينَ جُمع بالواو والنون غُلِّبَ مَن يعقل على ما لا يعقل.

وقال المصنف في الشرح[2]: «عالَمون اسم جمع مخصوص بمن يعقل، وليس جمعَ عالَم؛ لأن العالَم عامّ والعالَمين خاصّ، وليس ذلك شأن الجموع، ولذلك أبى س[3] أن يجعل الأَعْراب جمع عَرَب؛ لأنَّ العَرَب يعمّ الحاضِرين والبادِين، والأَعْراب خاصّ بالبادِين.

وقال بعضُهم: العالَمون جمع عالَم مُراد به مَن يعقل، وفُعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفاً بما يدل على عقله. وهذا لا يصح؛ إذ لو جاز في عالَم هذا الذي زَعم لجاز في غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما[4] يعقل، فكنا نقول في جمع شيءٍ أو شَخْص إذا أُريد به ما يعقل شَيْئُون وشَخْصُون، وفي امتناع ذلك دليل على فساد ما أَفضى إليه» انتهى كلام المصنف في شرحه.

فأما قوله: «إنه مخصوص بمن يعقل» فليس كما ذكر، بل العالَمونَ قد يشمُل مَن يَعقل وما لا يعقل عند من جعله مشتقاً من العَلامة لا من العِلْم، وأمَّا ما أَلزم مَن جعله/ جمع عالَم من أنه كان يجوز أن يقال شَيْئُون [١:٦٨/ب]

(١) على: سقط من ك، ص، ح.

(٢) شرح التسهيل ١:٨١.

(٣) الكتاب ٢:٣٧٩، وفي الهامش الرابع أثبت المحقق قول السيرافي الذي فسَّر إباء سيبويه المذكور.

(٤) كذا في النسخ كلها.

وشَخْصُون، فلا يلزم لأنه ـ عنده ـ جمع عالَم على جهة الشذوذ لفوات شرط من شروطه، وهو العَلَمية، وإنما كان يلزمه ذلك أن لو كان يَدَّعي أنه جُمع جمعاً قياسياً.

وأما «أَهْلُونَ» فجمع أَهْلٍ، وأَهْل ليس بِعَلَم ولا صفة. ومُحَسِّنُ جمعه بالواو والنون شذوذاً أنه قد يُستعمل استعمال «مُسْتَحِقّ»، فأجري في الجمع مجرى «مستحقّ»، وقال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾[1] وقال: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[2].

ومثل جمع أَهْل على أَهْلِينَ جمع مَرْءٍ على مَرْئينَ في قول الحسن: «أَحْسِنُوا مَلَأَكم أيُّها المَرْؤُونَ»[3]. وهو شاذ.

وأما «أَرَضُونَ» فجمع أَرْضٍ، وهي مؤنثة، اسم جنس لا يعقل، ففاته من الشروط التذكيرُ والعقل والعلمية. وقد تَمَحَّلَ المصنف[4] لجمع أَرْض على أَرَضِينَ بأنه قد جُمع هذا الجمع ما يُتَعجب منه ويُستعظم مما لا يعقل تشبيهاً بالعاقل لأنه هو الذي يصدر ما يُتعجب منه. ومِن وُرود الأَرَضِينَ في مقام التعجب والاستعظام قولُ الشاعر[5]:

وأَيَّـــةَ بلـــدةٍ إلا أَتَيْنـــا ... مـــن الأَرَضِيـــنَ تَعلمُـــه نِـــزارُ

وقولُ الآخر[6]:

لقد ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إذْ قام مِن بَني ... هَـــدادِ خَطِيـــبٌ فـــوقَ أَعـــوادِ مِنْبَـــرِ

وقيل: إنما جُمعت هذا الجمع عوضاً من عدم تأنيثها بالتاء؛ لأنها

---

(١) سورة الفتح: ١١.

(٢) سورة المائدة: ٨٩.

(٣) النهاية في غريب الحديث (ملأ) ٤: ٣٥٢ وشرح التسهيل ١: ٨٢. والملأ: الخلق.

(٤) شرح التسهيل ١: ٨٢.

(٥) البيت في جمهرة اللغة ٣: ٥١١ وشرح التسهيل ١: ٨٢ وشرح الجزولية ص ٤٨١.

(٦) هو كعب بن معدان الأشقري كما في المحتسب ١: ٢١٨. هداد: حي من اليمن. ك: هُدادٍ. وشرح التسهيل: هدادٍ.

واقعة على مؤنث، فكان قياسها أن يقال فيها أَرْضة، فلما مُنعت من ذلك جُمعت هذا الجمع كما جمعوا سَنة هذا الجمع عوضاً من لامها المحذوفة، فقد استوت أَرْض وسَنة في الجمع تعويضاً، ولذلك فُتحت راء أَرْض كما غُيّرت سين سَنة.

وقيل: فُتحت الراء لأنها نابت عن أَرَضات، وكان ذلك خوفاً من الالتباس بجمع أَرَضة[1]. انتهى ما تَمَحَّلَ به لجمع أَرْض على أَرَضين، وهو من فضول الكلام.

وأمَّا «عِشْرُونَ» والعقود بعده إلى «تِسْعينَ» فمعلوم أنها ليست بجموع، وأنه ليس فيها شروط ما يُجمع بالواو والنون.

وزعم بعضهم أن «ثَلاثينَ» وأخواته جموع، وجُمعت بالواو والنون على سبيل التعويض كما ذكر في أَرْض؛ لأن تاء التأنيث سقطت من مفرداتها حين عُدَّ بها[2] المؤنث، ولم يكن من حقها أن تسقط، وعُوملت العشرة بذلك ـ وإن لم يكن في عشرين معنى الجمعية ـ لأن المثنى قد يُعرب إعراب الجميع، وغُيِّرت عينُها وشينُها كما غُيِّرت سين سَنة وراء أَرْض. قال المصنف في الشرح[3]: «وهذا قول ضعيف؛ لأن ذلك لو كان مقصوداً لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصاً بمقدار، إذ لا يُعهد ذلك في شيء[4] من الجموع قياسية كانت أو شاذة» انتهى.

وقوله: **وشاع هذا الاستعمال** أي: الجمع بالواو والنون رفعاً، والياء والنون جراً ونصباً، وزيادة النون بعدها.

---

(١) الأَرَضة: دودة بيضاء شبه النملة تظهر في أيام الربيع. وقيل: الأَرَضة ضربان: ضرب صغار مثل كبار الذَّرّ، وهي آفة الخشب خاصة. وضرب مثل كبار النمل ذوات أجنحة، وهي آفة كل شيء من خشب ونبات غير أنها لا تَعرض للرطب، وهي ذات قوائم.

(٢) ك: حين عدمها.

(٣) شرح التسهيل ١: ٨٣.

(٤) س: إذ لا يعهد في ذلك شيء.

وقوله: **فيما لا يُكَسَّر** خَرج بذلك ما كُسِّر نحو شَفة وشاة، فإنهما حُذفت لامُهما، وعُوّض منها الهاء، لكنهما كُسِّرا، فقيل: شِياه وشِفاه. وأصلهما شَفْهة[1]/ وشَوْهة[2]، ولأجل تكسيرهما لم يُجمعا جمعَ سلامة لا [1/69:1] بالألف والتاء ولا بالواو والنون، وذلك بخلاف ما لم يُكَسَّر من ذلك، فإنه جاء فيه الجمعانِ نحو ثُبة[3]، تقول ثُبات وثُبُون.

وقوله: **هاءُ التأنيث** خَرج بذلك أُخْت وبِنْت لأنها تاء التأنيث لا هاء التأنيث، فبِنْت وأُخْت قد حُذف لامهما، ولا يُجمعان هذا الجمع.

وقوله: **بسلامة فاءِ المكسورِها** يعني أنَّ حركتها لا تتغير في الجمع نحو مِائة، تقول مِئُون، فتبقى الميم مكسورة على حالها في مِائة. وحكى الصَّغاني عُزُون[4] بضم العين. ولعلها مما جاء في المفرد الكسرُ والضمُّ.

وقوله: **وبكسرِ المفتوحِها** تقول في سَنة: سِنُون. قال المصنف في الشرح[5]: «إن كان مفتوحَ الأول أو مكسورَه لم يَجُز في جمعه إلا الكسر». وكان قد قَدَّمَ قبلَ ذلك عند شرحه قولَه: «لغير تعويض» أن سين سَنة في الجمع بالواو والنون تُكسر، وقال: «وقد رُوِي ضَمُّها»[6]، فيكون هنا قد نسي أنه ذكر أنها رُوي ضمُّها، إذ لم ينبه عليه هنا.

وهذا الذي ذكر من التغيير في فاء ما جُمع من هذا النوع هذ الجمعَ حكاه ابن كيسان[7] عن الكسائي.

فمما جاء من المكسور الفاء من ذلك مِائة ورِئة وعِزَة وعِضَة،

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٠ ـ ٢٦١.
(٢) الكتاب ٣: ٣٦٧، ٤٦٠ والمنصف ٢: ١٤٤ ـ ١٥٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٥٨ ـ ٢٦٠.
(٣) الثبة: الجماعة من الناس وغيرهم.
(٤) عزون: جمع عِزَة، والعِزة: الجماعة.
(٥) شرح التسهيل ١: ٨٤.
(٦) شرح التسهيل ١: ٧١.
(٧) شرح التسهيل ١: ٨٣.

قال[1]:

ثـلاثُ مِئيـنَ للمُلـوكِ وَفـى بهـا رِدائي، وجَلَّتْ عن وُجُوه الأَهاتِمِ

وقال[2]:

فَغِظْنـاهُـمُ حتـى أَتـى الغَيـظُ منهـمُ قُلـوبـاً وأَكْبـاداً لهـم ورِئينـا

وقال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾[3]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[4].

وجاء مِن المفتوحِها سَنة، ومِن المضمومِها ثُبَة وقُلَة وكُرَة، قال الشاعر[5]:

والخيـلُ تَعـدو عُصَبـاً ثُبِينـا

ولام هذه الكلمات[6] واو محذوفة إلا سَنة[7] وعِضَة[8]، فيحتمل أن

---

(١) هو الفرزدق كما في أمالي ابن الشجري ٢: ٢١٠ حيث خرّجه المحقق من مصادر كثيرة. وديوانه ص ٨٥٣، وصدره فيه: «فِدًى لسيوفٍ من تميم وَفى بها» ولا شاهد فيه حينئذ. وراجع الخزانة ٧: ٣٧٠ ـ ٣٧٤ [الشاهد ٥٤٣]. الأهاتم: بنو الأهتم بن سنان بن سُمَيّ. قيل: غرم ثلاث ديات فرهَن بها رداءه، وكانت الدية مائة إبل، والمعنى ثلاثمائة، وفى بها ردائي حين رهنتُه بها، وجَلَّت فَعْلتي هذه العارَ عن وجوه الأهاتم. وقيل: الرداء في البيت بمعنى السَّيف.

(٢) هو الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٦٣ والنوادر ص ١٩٥ والحلبيات ص ٦١ والتكملة ص ١٦٢ وسر صناعة الإعراب ص ٦٠١ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٥٣٣.

(٣) سورة المعارج: ٣٧.

(٤) سورة الحجر: ٩١.

(٥) هو الأغلب العجلي. وقبله: نحن هَبَطْنا بَطْنَ والِغِينا. المخصص ٣: ١٢٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٨ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٥٣٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٠. والغين: اسم واد. عصب: جماعات في تفرقة، واحدها عُصْبة، وهي العشرة فما فوقها. وثبين: جماعات متفرقة.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ص ٦٠١ ـ ٦١٣، ٦٥٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٥٥ ـ ٢٧٩.

(٧) الكتاب ٣: ٣٦٠، ٤٥٢ وسر صناعة الإعراب ص ٤١٨، ٥٤٧، ٦٠٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦١.

(٨) الكتاب ٣: ٣٦٠ وسر صناعة الإعراب ص ٦٠٥ ـ ٦٠٦، ٤١٨، ٥٤٧ ـ ٥٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

تكون هاء وأن تكون واواً لمجيء التصريف عليهما، وإلا مِائة ورِئة، فإنها ياء لقولهم مَأَيْتُ الدراهمَ، وأَمْأَيْتُها[1]، وأَمْأَتْ هي، فقولهم مَأَيْتُ دليل على أن المحذوف ياء. ورَأَيْتُ الطائرَ: أَصَبْتُ رِئَتَه، كما تقول كَبَدَه: أصاب كَبِدَه، فالمحذوف ياء.

وقوله: وربما نالَ هذا الاستعمالُ ما كُسِّر مثالُه ظُبَة[2]، جُمعت على ظُبِينَ، وقد كَسَّروها على ظُبًا، ولامها المحذوفة واو، قالوا ظَبَوْتُه إذا أَصَبْتَه بالظُّبة، ومِن جمعِه بالواو و النون قولُ الشاعر[3]:

يَرى الراؤُونَ في الشَّقِراتِ مِنْها وَقُوداً في حُباحِبَ والظُّبِينا

وأجاز اللَّيْثُ بن المُظَفَّر[4] جمع ظُبَة السَّيف على

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦٠٤.

(٢) الظبة: حدّ السيف والسنان والخنجر وما أشبهها.

(٣) هو الكميت بن زيد. والبيت في شرح هاشمياته ص٢٨٦ وتهذيب اللغة ١١:٣٥١ و١٤:٣٩٩ والتكملة ص ١٦٣ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٦٨ والمخصص ١١:٢٨ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٤ وضرائر الشعر ص ١٠٤ والتاج (حبب) ٢:٢٣٠ و (شفر) ١٢:٢١١ وغيرها. وقوله: «الشَّقِرات» كذا في «س» وضرائر الشعر. وفي ص، ح: السفرات. وفي «ك» والمصادر المذكورة: «الشَّفَرات». والشفرات: جمع شفرة، والشفرة: حدّ السيف. وهو يصف سيوفاً. والشقرات: جمع شَقِرة، وهي واحدة الشَّقِر، والشَّقِر: شقائق النعمان. وهذا غير مناسب للمقام إلا إذا أراد أن السيوف حمر كالشَّقِرات. وقوله: «وقوداً في حُباحِبَ» كذا في «س». وفي بقية النسخ وبعض المصادر «وقودَ أبي حباحب» وفي بعضها «كنار أبي حباحب» وقالوا: حُباحِب: رجل كان لا ينتفع بناره لبخله، فنُسبت إليه كل نار لا ينتفع بها. وجعل الكميت اسمه كنية ضرورة. وقيل: هو أبو حباحب، والحباحب: طائر أطول من الذباب في دقة، يطير فيما بين المغرب والعشاء، كأنه شرارة. والحباحب: ما اقتدح من شرار النار في الهواء. وقد آثرت ما في «س» لأنها أعلى النسخ، وقد ضبط البيت فيها مع الإعجام، فهي نسخة كتبها تلميذ المؤلف ابن مكتوم من خط المؤلف وأصله كما ذكرنا في المقدمة.

(٤) هو الليث بن المظفر. وقيل: الليث بن نصر بن سَيَّار، وقيل: ابن يسار. وقيل: الليث بن رافع بن نصر بن يسار. الخراساني اللغوي النحوي. أخذ عن الخليل. كان من أكتب الناس في زمانه، بارعاً في الأدب، بصيراً بالشعر والغريب والنحو، وكان كاتباً للبرامكة. قيل: كان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده، فصنف الليث باقي الكتاب، وسمى نفسه=

ظُبَوات[1]. وكأنه[2] قاس ذلك على عِضَة وسَنَة حيث قالوا عِضَوات وسَنَوات، والمسموع في جمعها بالألف والتاء ظُبات، كما قال[3]:

تَسِيلُ على حَدِّ الظُّباتِ نُفُوسُنا ... وليستْ على غيرِ الظُّبات تَسِيلُ

ومثالُ ظُبَة في كونه كُسّر وجمع بالواو والنون وبالألف والتاء بُرَة، قالوا بُراً وبُرات وبُرُون، قال الشاعر[4]:

[١:٦٩/ب] / كأنَّ البُرِينَ والدَّمالِيجَ عُلِّقَتْ ... على عُشَرٍ أو خِرْوَعٍ لم يُخَضَّدِ

وجمعُ الظُّبة بالواو والنون لم يحفظه س[5]، وهو شاذ لا يُلتفت إليه، ومنه قوله[6]:

تَعــاوَرُ أيمــانُهــم بينَهــم ... كُـؤوسَ المنـايـا بحـدِّ الظُّبِينـا

وقوله: ونحوَ رِقَة أشار إلى أنه يقلّ وجود هذا الجمع في المنقوص الذي حذفت منه الفاء، وعُوّض منها تاء التأنيث، وإن لم يُكَسَّر، والمسموع من ذلك رِقُون في رِقَة، وهي الفِضَّة، ولِدُون في لِدَة، وهو المساوي في السنّ، وحِشُون في حِشَة، وهي الأرض التي لا أُنس فيها، ومن كلام العرب «وِجْدانُ الرِّقِين يَغْطِي أَفْنَ الأَفِين»[7]، يقال: غَطَى غَطْياً: سَتَرَ، والتشديد

= الخليل. مراتب النحويين ص ٥٨ [ضمن ترجمة الخليل] وتهذيب اللغة ١: ٤١ ومعجم الأدباء ١٧: ٤٣ ـ ٥٢ وإنباه الرواة ٣: ٤٢ وبغية الوعاة ٢: ٢٧٠.

(١) قال: «ولو جُمع ظُبَوات في الشعر على قياس سَنَوات جاز» العين (ظبي) ٨: ١٧١. ويظهر من هذا القول أن جوازه مقصور عنده على الشعر.

(٢) صرح الليث بذلك كما اتضح من قوله المثبت في الهامش السابق.

(٣) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، أو السموأل بن عادياء اليهودي، كما في الحماسة ١: ٧٩ [الحماسية ١٥] وفيه تخريج القصيدة.

(٤) هو طرفة بن العبد. ديوانه ص ٢٩ وشرح القصائد السبع ص ١٩٧. البرين: الخلاخيل. والدماليج: جمع دُمْلُج ودُمْلُوج، وهو المِعْضَد من الحُلِيّ. والعُشَر: شجر أملس مستوٍ ضعيف العود. والخروع: كل نبت ناعم. ولم يُخَضَّد: لم يُثْنَ.

(٥) الكتاب ٣: ٤٠١.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) مجالس ثعلب ص ٥٧٨ والبصريات ص ٣٨٥ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٠٦ =

أشهر، وقال الشاعر[1]:

رَأيــنَ لِــداتِهِــنَّ مُــؤَزَّراتٍ وشَــرْخَ لِــدِيَّ أَسْنــانَ الهِــرامِ

وقوله: وأضاةٍ. الأَضاةُ: الغَدير، ويُجمع على إِضِين بكسر الهمزة وحذف الألف، قال الشاعر[2]:

خَلَــتْ إلا أَيــاصِــرَ أو نُئِيًّــا مَحــافِرُهــا كــأَسْــرِيــة الإِضِيــنِ

الأَسْرِية: جمع سَرِيّ، وهو مسيل الماء. وقد كُسِّرت أَضاة على إضاء، قال الشاعر[3]:

عُلِيْــنَ بِكِــدْيَــوْنٍ وأُبْطِــنَّ كُــرَّةً فهنّ إضاءٌ صافِياتُ الغَلائلِ

في أحد التأويلين[4]. ومثل أَضاة قَناة، كَسَّروها على قُنِيّ، وجمعوها

= وتهذيب اللغة (ورق) ٩: ٢٨٩ ومجمع الأمثال ٢: ٣٦٧. الوجدان: الوُجْد، يقال: وجدتُ المالَ وُجْداً ووِجْداً ووَجْداً ووِجْداناً، أي: صرتُ ذا مال. والأفن: الحُمْق، والأفين: الأحمق. ومعناه: المال يغطي العيوب. يُضرب في فضل الغنى والجِدة.

(١) هو الفرزدق. ديوانه ص ٨٣٧ والنقائض ص ١٠٠٨ واللسان (ولد) ٤: ٤٨٥ والرواية فيهن «رأيت شروخَهن». وشرح التسهيل ١: ٨٤. شرخ الشباب: أوله ونضارته وقوته. ومؤزرات: منظَّمات مستويات. والهِرام: جمع هَرِم، وهو الشيخ الكبير. ولِدِيّ: جمع لِدة، أضيف إلى ياء المتكلم، فحذفت نونه، والأصل لِدِينَ. ك: أسنان الهدام.

(٢) هو الطرماح. ديوانه ص ٥٢١ واللسان (أضا) ١٨: ٤٠ وشرح التسهيل ١: ٨٤. الأياصر: جمع أَيْصَر، وهو حبل صغير قصير يُشَدّ به أسفل الخباء إلى وتد. والنئيّ: جمع نُؤْي، وهو حَفيرة تحفر حول الخيمة أو الخباء لتمنع ماء المطر وتدفع السيل. ك: إلا أياضر. شرح التسهيل: الإضينا.

(٣) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٠١ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٦٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤٠، ٢٧٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٥ ـ ٩٠، ٧٩١ واللسان (كرر) ٦: ٤٥٢ و (غلل) ١٤: ١٥ و (كدن) ١٧: ٢٣٧ و (أضا) ١٨: ٤٠. يصف دروعاً جُليت بالكديون والبعر. الكديون: دُقاق السُّرقين يخلط بالزيت فتجلى به الدروع. والكُرَّة: البعر العفن تجلى به الدروع. والغلائل: مسامير الدروع التي تجمع بين رؤوس الحلق لأنها تغلّ فيها، أي: تدخل، واحدتها: غليلة.

(٤) والتأويل الآخر أنَّ إضاء جمع أَضاً، وأَضاً جمع أَضاة. اللسان (أضا) ١٨: ٤٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٧، ٧٩١.

على قُنِين، أنشد خَلَف الأحمر في مجلس يونُس بن حبيب[1]:

فإنَّكِ لو رأيتِ، ولن تَرَيْهِ، أَكُفَّ القومِ تُخْرَقُ بالقُنِينا

وقوله: وإوَزَّةٍ مثالُه قولُ الشاعر[2]:

تُلْقى الإوَزُّونَ في أَكْنافِ دارتِها تمشي، وبين يديها البُرُّ مَنْثُورُ

ومثل إوَزَّة في هذا الجمع حَرَّة[3] وحَرُّون، وقالوا[4]: إحَرُّون جمع إحَرَّة تقديراً، ولا يقال إحَرَّة، يَعنون الحِرار، وقال الراجز[5]:

لا خَمْسَ إلا جَنْدَلُ الإحَرِّيْنْ والخَمْسُ قد أَجْشَمْنَكِ الأَمَرِّيْنْ

وقد طَوَّلَ النحاة[6] في تعليل جمع إوَزَّة وحَرَّة هذا الجمع، ومُلخص ما حَوَّموا عليه أن العرب لم يجمعوا هذا الجمع إلا عوضاً من شيء نقص حقيقة، كالذي حذف لامه أو فاؤه، أو ما كان يجب له من كونه كان يكون مؤنثاً بالتاء، أو نقص توهماً كإوَزَّة وإحَرَّة، فبالإدغام الذي فيه كأنهما قد نقصا. وطلبُ التعليل في مثل هذه الأشياء لا يُحَصِّلُ طائلاً، ولا يُوقِف من ذلك على ما يَثْلَجُ به الصدر، وإنما تلك خيالات وَسْواسية وضياع وقت في غير حاصل.

---

(١) البيت لعامر بن شقيق الضبي. الحماسة ١: ٢٩٥ [الحماسية ١٨٨].

(٢) تقدم في ص ٢٥١، ٢٥٣.

(٣) الحَرَّة: أرض ذات حجارة سود نَخِرات كأنها أُحرقت بالنار.

(٤) حكاه سيبويه عن يونس. الكتاب ٣: ٦٠٠.

(٥) هو زيد بن عتاهية. جمهرة اللغة ١: ٥٩٩ و٣: ٥١٠ والاشتقاق ص ١٣٦ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٥٩ والتكملة ص ١٦٤ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٧ ـ ٨٠٩. والمعنى: ليس لك إلا الحجارة والخيبة. وكان زيد لمّا عظم البلاء بصفين قد انهزم ولحق بالكوفة، وكان علي ـ رضي الله عنه ـ قد أعطى أصحابه يوم الجمل خمسمائة خمسمائة من بيت مال البصرة، فلما قدم زيد على أهله قالت له ابنته: أين خمس المائة؟ فأنشد أبياتاً منها البيت الشاهد. لا خمس: لا خمسمائة. والأمرّين: الشرّ والأمر العظيم.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٥٩ ـ ١٦٢ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٦ ـ ٦١٨، ٦٢٤.

وحكى صاحب المُوعَب[1] عن ثعلب أنَّ «فاك» يجمع بالواو والنون، فيقال: فُوْنَ وفِيْنَ. وهذا في غاية الغرابة/ ، وكأن هذا الجمع عوض عما [١/٧٠:١] ذهب منه من لام الكلمة، وأما العين فإنها ذهبت لأجل واو الجمع ويائه.

ومِن غريب هذا الجمع قولُهم في ثَدْيٍ: ثِدُونَ وثِدِينَ[2]، قال الشاعر[3]:

فـأصبحـتِ النِّسـاءُ مُسَلَّبـاتٍ لهـا الـوَيْـلاتُ يَمْـدُدْنَ الثُّـدِيْنـا

شَبَّه الثُّدِيّ بالقُنِيّ. وقولُهم في عِزْهاة: عِزْهُون بضم الهاء، ذكره في «العَيْن»، قال[4]: «والعِزْهاة: اللئيم، والعِزْهاة: الذي لا يَطرب للسماع». وقال غيره[5]: هو الذي لا يَقرب النساء. وقيل: لا يصح ضم الهاء في عِزْهُون في الجمع، وإنما هو عِزْهَوْنَ بفتح الهاء من جمع المقصور.

ص: وقد يُجْعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللام في النون منونةً غالباً، ولا تُسقِطُها الإضافةُ، وتلزمه الياءُ. ويُنصَبُ كائناً بالألف والتاء بالفتحة على لغة، ما لم يُرَدَّ إليه المحذوف، وليس الواردُ من ذلك واحداً مردودَ اللام، خلافاً لأبي علي.

---

(١) تمام بن غالب المعروف بابن التَّيَّاني أو بابن التَّيَّان أبو غالب الأندلسي المُرْسي اللغوي [ـ ٤٣٣ هـ] أخذ عن أبيه وعن أبي بكر الزبيدي. وكان إماماً في اللغة، ثقةً في إيرادها. صنف «تلقيح العين» في اللغة، وهو المسمى «الموعب» لم يؤلف مثله اختصاراً وإكثاراً. توفي بالمرية. الصلة ص ١٢٠ ـ ١٢١ وبغية الملتمس ص ٢٥٢ وفهرست ابن خير ص ٣٥٩ ـ ٣٦١ ومعجم الأدباء ٧: ١٣٥ ـ ١٣٨ وإنباه الرواة ١: ٢٥٩ ووفيات الأعيان ١: ٣٠٠ ـ ٣٠١ وبغية الوعاة ١: ٤٧٨ ـ ٤٧٩ وكشف الظنون ٣: ٤٨١ وإيضاح المكنون ٢: ٦٠٧.

(٢) كذا بكسر الثاء فيهما، وضمها في الشاهد التالي.

(٣) البيت في جمهرة اللغة ٣: ٥١١ واللسان (ثدي) ١٨: ١١٧.

(٤) كتاب العين ١: ١١٥ (عزه) ولفظه: «العِزْهاة: اللئيم من الرجال الذي لا يخالط الناس، ولا يطرب للسماع، ولا يحب اللهو، وجمعه عِزْهُون، تسقط منه الهاء، والألف الممالة لأنها زائدة لا تستخلف فتحة، ولو كانت أصلية مثل ألف مَثْنى لاستخلفت فتحة كقولهم مَثْنَوْن».

(٥) جمهرة اللغة ٣: ١٠ والخصائص ١: ٢٩٩.

ش: تقدم أن سِنِيناً ونحوه من المعتل اللام الذي عُوِّض من لامه هاء التأنيث أُعرب إعرابَ جمع المذكر السالم، وإعرابُ سنين هذا الإعراب هو لغة أهل الحجاز وعُلْيا قيس، وأما بعض بني تميم[1] فيجعل الإعراب في النون، ويلزم الياءَ، فيقول: هي السِّنينُ، قال الفراء: أنشدني بعضهم[2]:

أَرى مَـرَّ السِّنيـنِ أَخَـذْنَ مِنّـي كمـا أخَـذَ السِّـرارُ مِـن الهِـلالِ

وقوله: **مُنونةً غالباً** تنوينُها هي لغة بني عامر، قال الفراء: وأما بنو عامر فإنهم يُجرونها في النصب والخفض والرفع، فيقولون: أقمت عنده سنيناً كثيرةً، قال الفراء: أنشدني بعض بني عامر[3]:

متى تَنْجُ حَبْواً من سِنِينٍ مُلِحَّةٍ تُثَمِّرْ لأُخرى تُنْزِلُ الأَعْصَمَ الفَرْدا
ذَرانِـيَ مِـن نَجْـدٍ فـإنَّ سِنِينَـهُ لَعِبْـنَ بِنـا شِيْبـاً، وشَيَّبْنَنـا مُـرْدا

قال: وأنشدني الكسائي[4]:

ألـم نَسْـقِ الحَجِيـجَ، سَلِـي مَعَـدًّا سِنِينـاً مـا تُعَـدُّ لنـا حِسـابـا

قال: وأنشدني المُفَضَّل[5]:

سِنِينِـيَ كُلَّهـا قـاسَيـتُ حَـرْبـاً أُعَـدُّ مِـنَ الصَّـلادِمـةِ الـذُّكُـورِ

وأما عدم تنوينها فلغة تميم، قال الفراء: إذا ألقت بنو تميم الألف

---

(١) قال الفراء: «وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر» معاني القرآن ٢: ٩٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٧، وقبله فيه: وأنشدني العُكْلي أبو ثَرْوان. والبيت لجرير. ديوانه ص ٥٤٦. السرار: الليلة التي يستسرّ فيها القمر، يقال: استسرَّ الهلالُ في آخر الشهر: أي خفي.

(٣) تقدم تخريج البيت الثاني في ص ٢٨٠. والبيتان في معاني القرآن للفراء ٢: ٩٢ بتقديم الثاني على الأول. الأعصم من الظباء والوعول: الذي في ذراعيه بياض، والعُصْم تسكن أعالي الجبال.

(٤) البيت في إيضاح الوقف والابتداء ص ٣١٠ وتخليص الشواهد ص ٧١.

(٥) البيت لقُطَيْب بن سنان الهُجَيْميّ كما في النوادر ص ٤٥٢. وهو بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ٢٦٦ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٨٢ وشرح المفصل ٥: ١٢ وضرائر الشعر ص ٢٢٠. الصلادمة: جمع الصِّلْدِم، وهو الأسد، وقيل: الشديد.

واللام من السنين لم يُجْروا سِنين، فقالوا: قد مضت له سِنينُ كثيرة، وكنتُ عندَه بضعَ سنينَ يا هذا.

وظاهر كلام المصنف أن من جعل الإعراب في النون يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، سواء أَنوَّن أم لم يُنوّن، ولذلك شَبَّهه بغِسْلِين[1] مرة وبحينٍ مرة، فأمّا إذا نَوَّن فظاهر، وأمّا من لم يُنَوِّن فظاهر كلام الفراء أنه يكون ممنوع الصرف، فيُرفع بالضمة، ويُنصب ويُجر بالفتحة، ولذلك قال الفراء عن تميم: «إنهم إذا طَرحوا الألفَ واللام من السنين لم يُجْروا»/ . ومعناه في اصطلاح الكوفيين أنهم يُعربونه إعراب ما لا ينصرف، [١: ٧٠/ب] هذا هو الاصطلاح عندهم، يقولون[2] في المنصرف: مُجْرَى، وفيما لا ينصرف: غير مُجْرَى. قال المصنف في الشرح[3]: «وبعض هؤلاء لا يُنَوِّن»، وكان قد قَدَّم[4] قوله: «مِن العرب مَن يُشبه سِنين ونحوه بِغِسْلِين»[3]. قال: «فيترك التنوين لأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في حرف واحد»[3].

وقوله: **ولا تُسقِطها الإضافةُ** لأنها تنزلت منزلة الدال من زَيْد في جعل الإعراب فيها، فصارت حرف إعراب، وإن كانت زائدة، كما أن نون غِسْلِينٍ حرف إعراب، وهي زائدة.

وقوله: **وتَلزمه الياءُ** لأنه يجتمع إعرابان في حرف واحد؛ لأنها كانت قبل الإعراب بالحركات تُعرب في الرفع، وفيها الواو، فلم يكونوا ليجمعوا بين ما تُرفَع به، وهو الواو، وبين ما تُرفع به الآنَ، وهو الضمة، فأما قراءة

---

(١) الغسلين: غُسالة أبدان الكفار في النار. وهو فِعْلين من الغُسالة.

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ٤٢ ـ ٤٣، ٣٤٢، ٤٢٨ ـ ٤٢٩ و٢: ١٩ ـ ٢٠، ١٧٥ ـ ١٧٦، ٢٨٩ ـ ٢٩٠ و٣: ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١٨٩، ٢٣٢ ـ ٢٣٣ والمذكر والمؤنث للفراء ص ٨٦، ١٠٣ والموفي في النحو الكوفي ص ١٣ والمصطلح النحوي ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٣) شرح التسهيل ١: ٨٥.

(٤) س: وكان قدم.

الحسن ﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّياطُونَ﴾[1] فإنه شَبَّه زيادتي التكسير في الشياطين بزيادتي الجمع المسلم، فنقلها من إعراب الحركات إلى إعراب الحروف، وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم، وهو شبيه بما حَكى س عنهم من همز مصائب[2] و ﴿مَعَائِش﴾[3] ونحوه.

وهذه الياء والنون في سِنِينٍ على هذه اللغة زائدتان كالواو والنون حين كان رفعه بالواو، وجاء هذا موافقاً لمن قال في جمع زيد: زَيدِينٌ، فجعل إعرابه بالحركات، فيكون وزن سِنِينٍ على هذا فِعِيناً، وأصله فِعْلِينٌ لأنه محذوف اللام، وهاتان زيادتان زيدتا فيه عوضاً من المحذوف.

وأجاز الأخفش أن يكون سِنِينٌ فِعِيلاً كالكَلِيب والعَبِيد والضَّئين، ولكنهم كسروا الفاء لكسرة ما بعدها، ولم يقل أحد من العرب سَنِينٌ بالفتح، وتكون النون على هذا بدلاً من لام الفعل التي هي واو.

وذكر أبو علي في «الإيضاح»[4] أنَّ مَن حقر السّنين على قول مَن قال[5]:

دَعانيَ مِن نَجْدٍ، فإنَّ سِنِينَهُ ..... .

يقول[6]: سُنَيِّنٌ وسُنَيِّيْنٌ، وعلى قول من فتح النون: سُنَيَّاتٌ، لا غير. وهي من المسائل المشكلة.

---

(١) سورة الشعراء: ٢٢١. في المحتسب ٢: ١٣٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ١٩٤ والبحر المحيط ٧: ٤٣ أنه قرأ بهذه القراءة في الآية ٢١٠ من هذه السورة، وذلك قوله تعالى: ﴿وما تنزلت به الشياطين﴾ وزاد أبو حيان في البحر أنها قراءة الأعمش ومحمد بن السميفع أيضاً. وفي البحر ١: ٤٩٤ أن الحسن والضحاك قرأا ﴿واتبعوا ما تتلو الشياطون على ملك سليمان﴾ البقرة ١٠٢.

(٢) الكتاب ٤: ٣٥٦.

(٣) سورة الأعراف: ١٠. وهذه قراءة نافع في رواية خارجة. السبعة ص ٢٧٨. ورواها ابن خالويه في الشواذ. مختصر في شواذ القرآن ص ٤٢. وراجع في هذه المسألة مناهج الصرفيين ومذاهبهم ص ١١٩ ـ ١٢٦.

(٤) التكملة ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨. وهو الجزء الثاني من الإيضاح العضدي.

(٥) تقدم في ص ٢٨٠، ٣٣٠.

(٦) زيد هنا في ك: سنين.

وذكر المصنف في الشرح[1] علةً لإعراب هذا النوع بالحركات في النون، لم نَر تطويل كتابنا بذكرها، ثم قال[1]: «ولو عُومل بهذه المعاملة نحو رِقِين[2] لجاز قياساً، وإن لم يَرِدْ به سماع» انتهى. وقد كفانا الرد عليه إذ قال: «لم يَرِدْ به سماع».

وأما كونه أجازه قياساً على سِنين وثِبين فإن القياس يقتضي أنه لا يجوز لأن جمع سَنة على سِنِين، وإعرابه إعراب الزيدِينَ، أو إعراب غِسْلِينٍ، خارج عن القياس. أما كالزيدِينَ فلأن شروط ما يُجمع بالواو والنون مفقودة في سَنة. وأما كغِسْلِينٍ فإنه لا يوجد جمع تكسير زيد في آخره ياء ونون لا مقيس ولا شاذ، فإذا كان هذان الجمعان شاذين في سَنة فكيف يقاس عليهما غيرهما[3]؟ ولولا أن العرب جمعت رِقَة بالواو والنون لم يجز جمعه بهما قياساً على جمع سَنة، قال المصنف في الشرح[1]: «وقد فُعل ذلك بِبَنِين كقول الشاعر[4]:

وكـان لنـا أبـو حَسَـنٍ عَلِـيٌّ أَبـاً بَـرًّا، ونحـنُ لـه بَنِيـنُ

/ لأنه أشبه سِنين في حذف اللام وتغيُّر نظم الواحد، ولتغيُّر نظم واحده [١/٧١:١] قيل فيه: فَعَلتِ البَنُونَ، ولم يقل: فَعَلتِ المُسلمونَ». قال المصنف[1]: «ولو عُومل بهذه المعاملة عِشرونَ وأخواته لكان حسناً؛ لأنها ليست جموعاً، فكان لها حق في الإعراب بالحركات كسِنين» انتهى.

ولا يجوز ما ذَكر في عِشرين لأن إعرابها بالواو والنون هو على جهة الشذوذ، فلا نضم إليه شذوذاً آخر، فأما قول الشاعر[5]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٨٥.

(٢) رقين: جمع رقة، وهي الفضة.

(٣) ك: فكيف يقاس عليها غير هذا.

(٤) هو سعيد بن قيس الهَمْداني كما في الخزانة ٨: ٧٥ ـ ٨٠ [الشاهد ٥٨٨].

(٥) تقدم في ص ٢٧٩، ٢٨٠.

ومـاذا يَـدَّري الشعـراءُ منـي وقـد جـاوزتُ حَـدَّ الأربعيـنِ

بكسر النون، فضرورة[1]، كقوله[2]:

إنـي أَبِـيٌّ[3] أَبِـيٌّ ذو مُحـافظـةٍ وابـنُ أَبِـيٍّ أَبِـيٍّ مِـنْ أَبِيِّيـنِ

قال المصنف[4]: «يمكن أن تكون كسرةَ إعراب، ويجوز أن يكون كسرُ نون الجمع وما حُمل عليه لغةً، كما أنَّ فتح نون المثنى وما جرى عليه لغةٌ» انتهى.

وليس كما ذَكر لأن النحويين نَصُّوا[5] على أن كسر نون الجمع ضرورة، ولم ينقل أحد أنها لغة، وأما فتح نون الاثنين فمنقول أنها لغة، وقد تقدم لنا ذكر ذلك[6].

وأخذ المصنف في الشرح يُقَرِّب إعراب سِنين وظُبين من إعراب قَرِين ومُبِين، وضَرب لذلك أمثلةً وأقيسة، واستطرد من ذلك إلى منع صرف حَمْدُون على مذهب أبي علي[7]، ومنع صرف حامِيم[8]، بما يُوقف عليه في شرحه[9].

---

(١) ك: فكسر النون ضرورة.

(٢) هو ذو الإصبع العدواني كما في المفضليات ص ١٦٣ والكامل ص ٦٣٤ والأمالي ١: ٢٥٦ وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٨ وشرح المفصل ٥: ١٣. وهو بغير نسبة في المقتضب ٣: ٣٣٣ ومجالس ثعلب ص ١٧٧.

(٣) أبي: سقط من ك.

(٤) شرح التسهيل ١: ٨٦.

(٥) انظر على سبيل المثال سر صناعة الإعراب ص ٦٢٨ ـ ٦٢٩ وضرائر الشعر ص ٢١٩.

(٦) تقدم ذلك في ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

(٧) قال ابن برهان في شرح اللمع ص ٤٧٦: «قال أبو علي: حَمْدُونُ يُمنع صرفه للتعريف والعجمة، وليس بجمع حَمْد سمي به؛ إذ ليس في كلامهم اسم واحد فيه إعرابان». وعنه في شرح الكافية الشافية ص ١٤٩٦ بحذف شيء من آخره.

(٨) الكتاب ٣: ٢٥٧ ـ ٢٥٨، ٢٥٩ والمقتضب ٣: ٣٥٥ ـ ٣٥٧.

(٩) شرح التسهيل ١: ٨٦ ـ ٨٧.

وقوله: **ويُنصَبُ كائناً بالألف بالفتحة على لغة** أي: ويُنصب المعتلُّ اللامِ المحذوفُها. هذا الذي ذكره المصنف من أنه يجوز فيه فتح التاء هو على مذهب الكوفيين[1]، أجازوا في غير الشعر فتح التاء في المنقوص نحو ثُبات ولُغات تشبيهاً بقُضاة، ولا يُجيز البصريون[2] شيئاً من ذلك، ولا فرق عندهم بين الناقص والتام في هذا. واستدل الكوفيون بما حكى الكسائي من قول بعضهم: «سمعتُ لُغاتَهم»[3]، وقال الشاعر[3]:

فلمَّا جَلاها بالإيامِ تَحَيَّزَتْ ثُباتاً، عيها ذُلُّها واكتئابُها

يُنشَد بكسر التاء وفتحها. قال الفراء[4]: «العرب تجمع الثُّبَة ثُبِين وثُبات، وبعضهم ينصبها في النصب، فيقولون: رأيت ثُباتاً كذا[5]. وقال أبو الجراح في كلامه: ما مِن قوم إلا قد سمعنا لُغاتَهم، فنصب التاء، ثم رجع فخفضها، والعربُ تَخفِض هذه التاء في النصب وتنصبها: سمعت لغاتَهم ولغاتِهم، بالنصب والخفض، وكذلك الثُّبات» انتهى كلام الفراء.

قال المصنف في الشرح[6]: «نصبه بالفتحة قبل الرد كان لشيئين: أحدهما الشبه بباب قُضاة في أنه جمعٌ آخرُه تاءٌ مزيدة بعد ألف في موضع لام مُعَلَّة. والثاني أن ثُبات بإزاء ثُبِين، فكسرتُه بإزاء يائه، فكما جاز على لغة أن يُراجَع الأصل بِثُبِين[7] تشبيهاً بِقَرِينٍ[8] جازت مراجعتُه بِثُباتٍ[9] تشبيهاً

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٩٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٥ ـ ٢٠٣ والخصائص ٣: ٣٠٤.

(٢) الكتاب ٣: ٣٧٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٥ ـ ٢٠٣ والخصائص ٣: ٣٠٤.

(٣) تقدما في ص ١٥١.

(٤) معاني القرآن ٢: ٩٣، وفي النقل تصرف.

(٥) كذا: سقط من ك.

(٦) شرح التسهيل ١: ٨٧ ـ ٨٨.

(٧) ك: ثبين.

(٨) ك: بقُرين.

(٩) بثبات: كرر في س.

[١: ٧١/ب] بِنَباتٍ/ ، وكل واحد من الشيئين[١] مُنتفٍ مع ردّ المحذوف، فبقي على الإعراب الذي هو[٢] به أولى. ولا يُعامل نحو عِدات من المعتل الفاء معاملة ثُبات لانتفاء الشيئين المذكورين» انتهى.

وما ذَكره من أنه لا يُعامل نحو عِدات من المعتل الفاء معاملة ثُبات قد جاء بعضُه مُعامَلاً هذه المعاملةَ، «قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خَيْرة: كيف تقول حفرت إراتِك؟ قال: حفرت إراتَك، فقال أبو عمرو: لانَ جلدُك يا أبا خَيْرة. يقول: أخطأتَ. قال أحمد بن يحيى: هي لغة لم يعرفها أبو عمرو، يقال: وَأَرْتُ إرةً أئرُها وَأْراً، إذا حَفرتَ حَفِيرة تَطبُخ فيها، وإراتٌ جمع إرَة. وقال المازني: وأما سمعتُ لغاتهم وما أشبهه فلا يجوز فيه إلا الكسر لأنه تاء جمع، وأنشد الأصمعي للهذلي[٣]:

. . . . . كـأنَّ ظُبـاتِـه عُقْـرٌ بَعِيـجُ

فهذه جمع ظُبَة، وكذلك ثُبات»[٤]. فهذا الذي قاله أبو عثمان مخالف ظاهره لما حكاه الفراء عن العرب من أنه يجوز فتح التاء وخفضها.

وقوله: **ما لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ** يعني فإنه يُنصَب بالكسرة. واستظهر بذلك على جمع سَنة بالألف والتاء على سَنَوات بردّ المحذوف، وعِضة على عِضَوات كذلك، فإذا جُمع رُدَّ إلى أصله الذي هو أولى به، وهو النصب بالكسرة.

وقوله: **وليس الواردُ من ذلك واحداً مردودَ اللام، خلافاً لأبي علي**

---

(١) ك: السببين. وكذا في التالي.

(٢) هو: سقط من س.

(٣) هو الداخل بن حَرام. شرح أشعار الهذليين ص ٦١٨. والبيت فيه كما يلي:

وبِيـضٌ كـالسَّـلاجِـمِ مُـرْهَفـاتٌ كـأنَّ ظُبـاتِهـا عُقْـرٌ بَعِيـجُ

بيض: يعني نبلاً، والمعنى على النصال. والسلاجم: الطوال. والمُرْهَف: المرقَّق المحدَّد. والظبة: حدّ السهم. والعقر: الجَمْر. وبعيج: مبحوث. س: عقر يَفيحُ.

(٤) هذا الخبر في مجالس العلماء ص ٥ ـ ٦، وقد سقطت بعض العبارات منه.

ذهب أبو علي[1] إلى أن قولهم: «سمعت لُغاتَهم» بفتح التاء إنما هو مفرد رُدَّت إليه اللام، وليس بجمع، وأصله لُغَوَة، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً.

ورُدَّ ذلك بأنه لم يُسمع في لغة المحذوفة اللام رَدُّ اللام، فتقول فيه لُغاةٌ، وبقول العرب: رأيت بناتَك، بفتح التاء، وهذا نص في الجمعية. ورَدَّ المصنف[2] ذلك بأنه يؤدي إلى الاشتراك بين المفرد والجمع، وبأن هذه التاء عوض من اللام المحذوفة، فلو رُدَّت لكان فيه جمع بين عِوَض ومُعَوَّض منه، وذلك ممنوع.

وما رَدَّ به المصنف لا يصلح أن يُرَدَّ به لأنه أجاز هو[3] أن يكون فُلْك مشتركاً بين المفرد والجمع، فكذلك هذا. ودعواه أن التاء عوض من اللام المحذوفة، فلو رُدَّ لكان فيه جمع بين العوض والمعوض عنه، ليس كذلك لأنه إذا رُدَّت اللام لم تكن التاء إذ ذاك عوضاً من اللام المحذوفة، بل تكون التاء فيه دالة على الإفراد كحالها في قَناة وحَصاة، فكما لا يقال في تاء قَناة إنها عوض، فكذلك تاء لُغاةٍ لا تكون عوضاً، فلا يكون في ذلك جمعٌ بين العِوَض والمُعَوَّض منه.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه

الجزء الأول من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ

الجزء الثاني، وأوله:

«باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح»

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) شرح التسهيل ١: ٨٨.

(٣) شرح التسهيل ١: ٧٠.

فهرس الموضوعات

- مقدمة المحقق ..... ـ ٥ ـ
- أبو حيان: نسبه وأسرته وصفاته ..... ـ ٧ ـ
- كتاب التذييل والتكميل: ..... ـ ٩ ـ
- موضوعه وسبب تأليفه ..... ـ ٩ ـ
- خصائصه ومنهج المؤلف فيه ومصادره ..... ـ ١١ ـ
- منهج التحقيق ..... ـ ١٢ ـ
- وصف النسخ المخطوطة ..... ـ ١٤ ـ
- المخطوطات ..... ـ ٢٣ ـ

مقدمة الشارح ..... ٥ ـ ١٢

١ ـ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ..... ١٣ ـ ١١٤

- حد النحو ١٣
- حد الكلمة ١٤
- أنواع الكلمة ٢١
- حد الكلام ٢٣
- حد الإسناد ٣١
- أقسام الكلام ٣٢
- حد الاسم ٤٣
- حد الفعل ٤٦
- حد الحرف ٤٩
- علامات الاسم ٥١
- النداء ٥١
- التنوين في غير روي ٥٣
- التعريف ٥٣
- صلاحيته للإخبار عنه أو الإضافة إليه ٥٤

ـ صلاحيته لعود ضمير عليه ٥٧
ـ صلاحيته لإبدال اسم صريح منه ٥٨
ـ الإخبار به مع مباشرة الفعل ٥٨
ـ موافقة ثابت الاسمية في لفظ ٥٨
ـ موافقة ثابت الاسمية في معنى ٥٩
ـ أقسام الاسم ٦٠
ـ علامات الفعل ٦٤
ـ تاء التأنيث الساكنة ٦٤
ـ نون التوكيد الشائع ٦٥
ـ لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ٦٦
ـ اتصاله بضمير الرفع البارز ٦٦
ـ أقسام الفعل ٦٧
ـ مميزات الفعل ٦٨
ـ مميزات الماضي ٦٩
ـ مميزات الأمر ٦٩
ـ مميزات المضارع ٧٠
ـ زمن الأمر والمضارع ٧٩
ـ زمن الأمر ٧٩
ـ زمن المضارع ٨١
ـ صلاحيته للاستقبال والحال ٨١
ـ ترجحه للحال ٩٠
ـ تعينه للحال ٩١
ـ تخلصه للاستقبال ٩٥
ـ انصراف الماضي إلى الحال والاستقبال ١١٠
ـ احتمال الماضي للمضي والاستقبال ١١٢
٢ ـ باب إعراب الصحيح الآخر ..... ١١٥ ـ ١٩٨
ـ حد الإعراب ١١٥
ـ الإعراب في الاسم أصل ١٢١
ـ بناء الحروف والأفعال إلا المضارع ١٢١
ـ علة إعراب المضارع ١٢٤
ـ بناء الفعل المضارع ١٢٦

ـ أسباب بناء الاسم ١٣٠
ـ الاسم المتمكن ١٣٦
ـ أنواع الإعراب ١٣٧
ـ اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل وعلة ذلك ١٣٧
ـ الإعراب الأصلي والإعراب بالنيابة ١٤٣
ـ علامات الإعراب الأصلي ١٤٤
ـ علامات الإعراب بالنيابة ١٤٥
ـ نيابة الحركة عن الحركة ١٤٥
ـ نيابة الفتحة عن الكسرة ١٤٦
ـ نيابة الكسرة عن الفتحة ١٤٩
ـ نيابة الحرف عن الحركة ١٥٧
ـ الأسماء الستة وأحوالها وإعرابها ١٥٨
ـ أب وأخ وحم ١٥٨
ـ فو زيد ١٥٩
ـ ذو ١٦٠
ـ هن ١٦٣
ـ اللغات في الأسماء الستة ١٦٤
ـ اللغات في فم ١٦٨
ـ مذاهب النحويين في إعراب الأسماء الستة ١٧٦
ـ نيابة النون عن الضمة في الأفعال الخمسة ١٨٨
ـ حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة ١٩٢
ـ ألقاب الإعراب والبناء ١٩٨
٣ ـ باب إعراب المعتل الآخر ..... ١٩٩ ـ ٢١٩
ـ ظهور الإعراب وتقديره ١٩٩
ـ تقدير الإعراب فيما آخره حرف علة ٢٠٠
ـ حذف حروف العلة ٢٠٢
ـ أثر الضرورة في إعراب المعتل الآخر ٢٠٦
ـ تقدير الجزم لأجلها ٢٠٦
ـ ظهور جر الياء ورفعها ورفع الواو ٢١١
ـ تقدير نصب الياء والواو في الضرورة والسعة ٢١٢
ـ تقدير الحركات في الحرف الصحيح ٢١٧

- تقدير جزم الياء في السعة ٢١٨
٤ - باب إعراب المثنى والمجموع على حده ..... ٢٢٠ - ٣٣٧
- حد التثنية ٢٢٠
- ما يثنى وما لا يجوز تثنيته ٢٢١
- علامات التثنية ٢٣٦
- حركة نون التثنية ٢٣٦
- حذف نون التثنية ٢٤١
- لغة بني الحارث ومن وافقهم من العرب في المثنى ٢٤٥
- الملحق بالمثنى ٢٤٩
- كلا وكلتا ٢٥٤
- إغناء العطف عن التثنية والجمع ٢٦١
- حدّ الجمع: جمع التكسير، والجمع السالم ٢٦٦
- علامات جمع المذكر السالم ٢٧٧
- حركة نونه ٢٧٧
- حذف نونه ٢٨٢
- علامات إعراب المثنى والمجموع على حده ٢٨٧
- نون المثنى والمجموع على حده ٢٩٥
- الجمع بالألف والتاء: علاماته ٣٠٢
- شروط تصحيح المذكر ٣٠٢
- الملحق بجمع المذكر ٣١٧
- جمع نحو ثُبة ومِائة وسَنة ورِقة وأضاة وإوزَّة ٣٢٣
- إعراب ما جمع من المعتل اللام ٣٢٩
- إعراب ما جمع منه بالواو والنون ٣٣٠
- إعراب ما جمع منه بالألف والتاء ٣٣٥
- الفهرس ٣٣٩

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الثاني

دار القلم

دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

حقوق الطبع محفوظة

تطلب جميع كتبنا من :
دار القلم - دمشق : ص.ب: ٤٥٢٣ - ت: ٢٢٢٩١٧٧
الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق
دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥
ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

تتمة لوصف النسخ المخطوطة

١٦ ـ نسخة يوسف آغا (غ):

تحتفظ بها مكتبة يوسف آغا في مدينة قونية بتركية برقم (٦٨٤١)، وتقع في ستة أجزاء، والموجود منها الجزء الرابع، ويبدأ بقول ابن مالك في باب حروف الجر «ومنها إلى للانتهاء مطلقاً، وللمصاحبة...»، وينتهي في آخر «باب مصادر غير الثلاثي». ويقع في ٢٣٧ ورقة، وفي كل صفحة ٢٩ سطراً. كتب سنة ٧٤٣ هـ سلخ جمادى الآخرة، بخط نسخي نفيس. وهي نسخة قيمة، والأخطاء فيها نادرة. وقد رمزت لها بالحرف (غ).

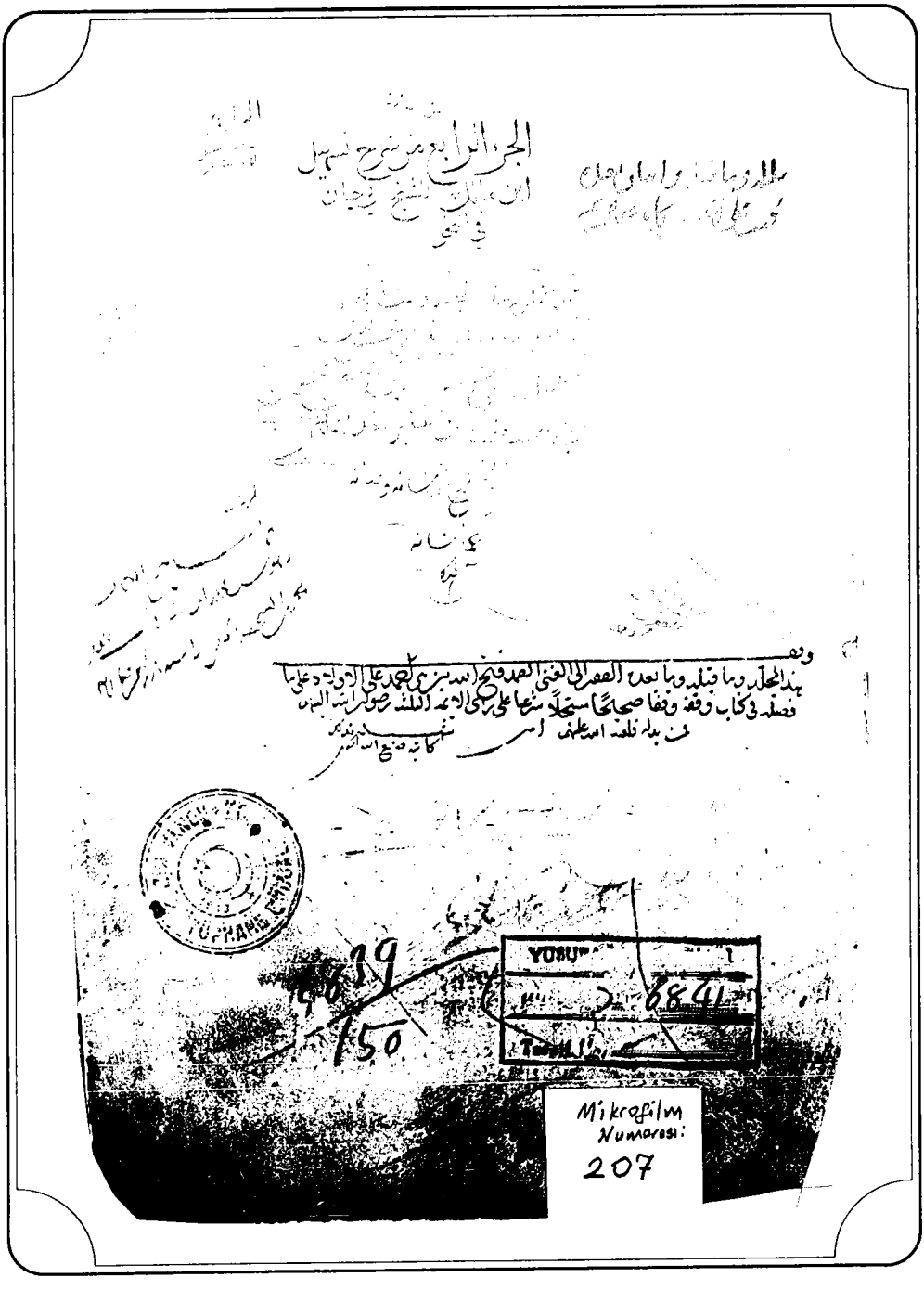

صفحة العنوان من نسخة يوسف آغا (غ)

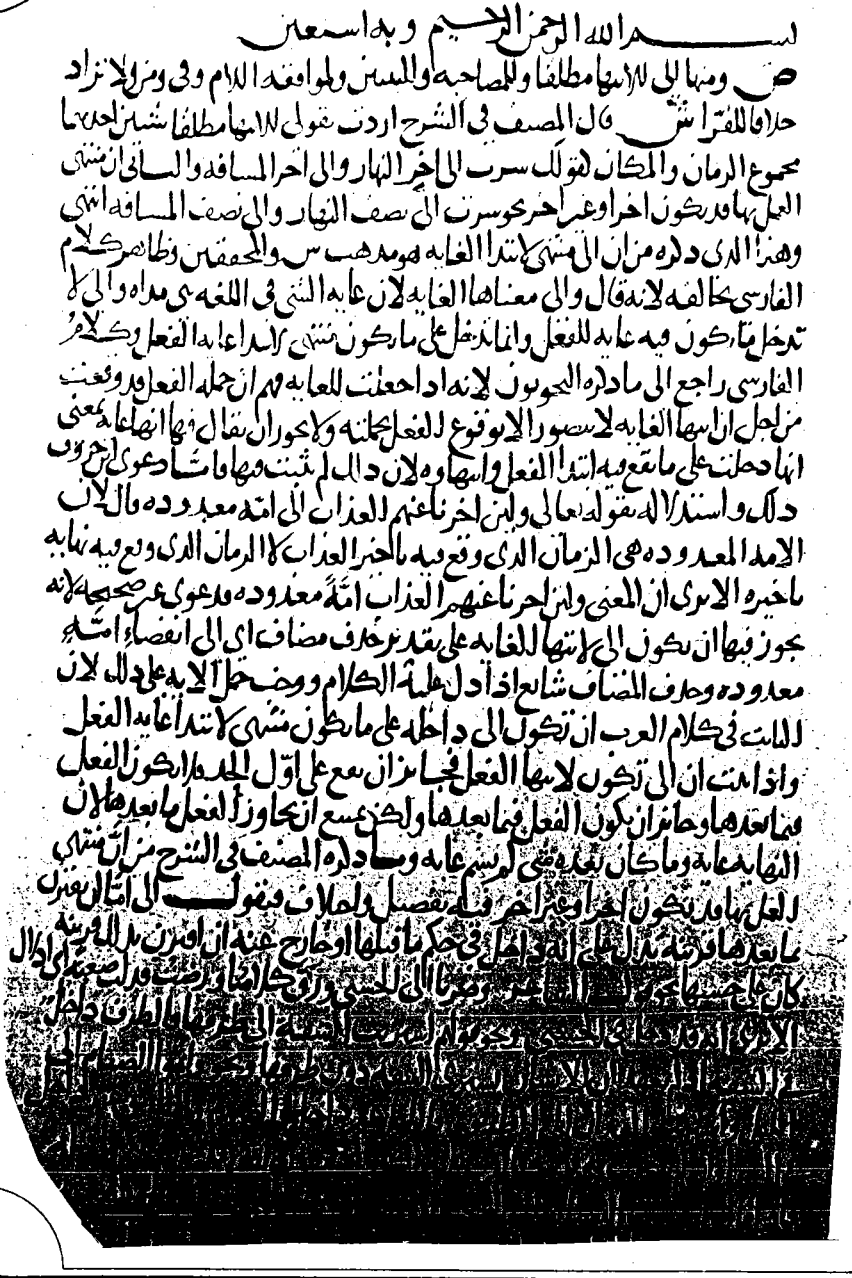

الصفحة الأولى من نسخة يوسف آغا (غ)

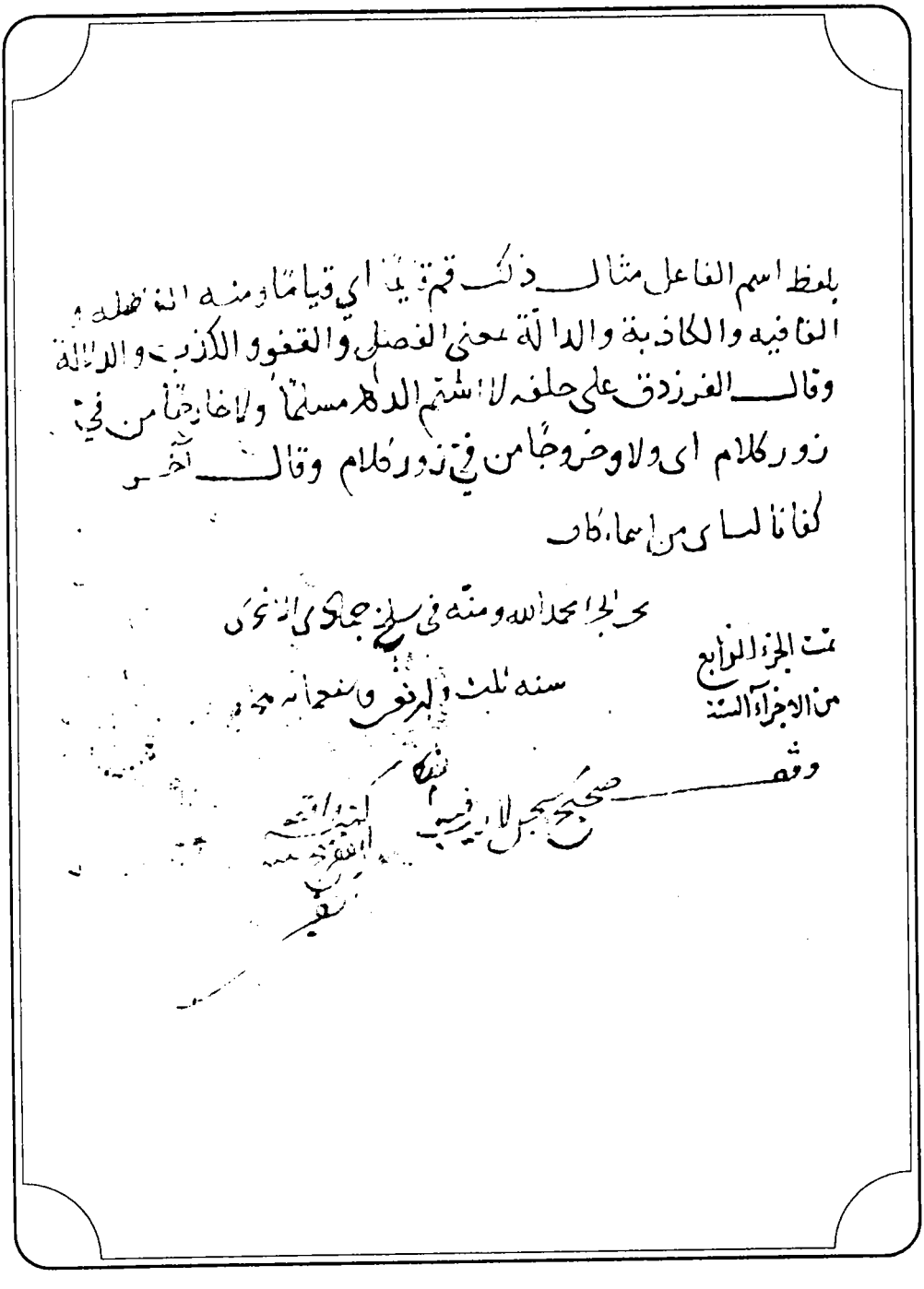

الصفحة الأخيرة من نسخة يوسف آغا (غ)

ص: بابُ كيفيةِ التثنيةِ وجَمْعَيِ التَّصحيح

الاسمُ الذي حرفُ إعرابِه ألفٌ لازمةٌ مقصورٌ، فإنْ كان ياءً لازمةً تَلي كسرةً فمنقوصٌ، فإنْ كان همزةً تَلي ألفاً زائدةً فممدودٌ، فإذا ثُنِّي غيرُ المقصورِ والممدودِ الذي همزتُه بدلٌ من أصل أو زائدةٌ لَحِقت العلامةُ دونَ تغيير، ما لم تَنُبْ عن تثنيتِه تَثنيةُ غيرِه.

[١: ٧٢/أ] ش: لمّا ذَكر شروطَ / ما يثنى وما يُجمع جَمْعَيِ السلامة أَخذ يَذكرُ كيفيةَ التثنيةِ والجَمْعَينِ، وأَخذ يذكُر المقصورَ والممدودَ والمنقوصَ لِيبني ما يقعُ من الاختلاف على ذلك. فبدأَ بالمقصورِ، وكان ينبغي أن يُصَدّر به لأنه هو المحدود، وكان قد عقد باباً للمقصور والممدود في أواخر الكتاب[١]، بَيَّنَ فيه المقيسَ من القبيلَينِ[٢]، فلم يحتجْ إلى ذكر ذلك هنا؛ لأنَّ ذِكْرَه هنا إنما هو بالنسبة إلى كيفية ما وُضع له الباب، وقد صَدَّر به في الشرح، فقال[٣]: «المقصور هو الاسم» إلى آخره. قال: «فذكرُ الاسمِ مُخْرِجٌ للفعلِ المضارعِ الذي حرفُ إعرابِه ألفٌ نحو يَرْضى»[٤]. وقد ذَكرنا في أول الكتاب[٥] أن الجنس في الحدّ لا يؤتى به للاحتراز، وإنما هو ناظم المحدود وغيره، ثُم بعدَ ذلك يؤتى بالفصل على سبيل الاحتراز.

وقوله: **حرفُ إعرابِه** احترازٌ من المبنيّ الذي آخرُه ألفٌ نحو: إذا ومَتى.

---

(١) التسهيل ص ٢٥٨.

(٢) ك: القبيلتين.

(٣) شرح التسهيل ١: ٨٩ حيث قال: «فالمقصور هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة».

(٤) شرح التسهيل ١: ٨٩.

(٥) التذييل والتكميل ١: ١٦.

وقوله: **لازمةٌ** احترازٌ من المثنى المرفوع في اللغة المشهورة، فإنها ليست بلازمة إذ تنقلب ياءً في النصب والجرِّ، ومن الأسماء الستة إذ لا تثبتُ في الرفع والجر.

وقوله: **لازمةٌ** ليس ذلك على الإطلاق، بل لغةٌ لبعض العرب[1] قلبُها ياءً إذا أُضيف الاسمُ المقصور إلى ياء المتكلم، فتقول: هذه عَصَيَّ، ورأيت عَصَيَّ، ومررت بعَصَيَّ، لكنَّ المصنفَ لم يَنظر إلى هذه الحالة التي للمقصور مع ياء المتكلم لأنها ليست اللغةَ المشهورة للعرب.

وذَكر أيضاً في الشرح المنقوصَ، فقال: «والمنقوص العُرْفي الاسمُ الذي حرفُ إعرابِه ياءٌ لازمةٌ تَلي كسرةً»[2]. وإنما قال: «العُرْفي» لأنّ ما حُذف منه حرفٌ يَنطلق عليه منقوص، ولا سيما الذي حُذفت لامُه، ولذلك قسم أبو موسى[3] المنقوصَ إلى منقوصٍ بقياس ومنقوصٍ بغير قياس، وجَعل من المنقوص بغير قياس أَباً وأَخاً ويَداً ودَماً وما أشبهها.

وقال المصنف في الشرح[4]: «فالاسمُ مُخْرِجٌ للمضارع الذي حرفُ إعرابِه ياءٌ تَلي كسرةً نحو يُعْطي». انتهى. وقد ذَكرنا قبلُ أن الجنس لا يُؤتى به للاحتراز. واحترز بقوله: «حرفُ الإعراب» من المبنيّ الذي آخرُه ياءٌ تَلي كسرةً نحو: ذِي[5]. وقال المصنف في الشرح[6]: «واللزوم مُخْرِجٌ لنحو الزيدِين والأسماءِ الستة في حال الجر» انتهى.

---

(١) هي لغة هذيل. شرح أشعار الهذليين ص ٧.

(٢) شرح التسهيل ١: ٨٩.

(٣) هو الجزولي. الجزولية ص ٤٦ وشرحها للشلوبين ص ٥٤٠ ـ ٥٤٢ وللأبذي ص ٤٠٠ ـ ٤٠١ وقد سمى الجزوليُّ المنقوصَ بقياس منقوصاً عاماً، والمنقوصَ بغيرِ قياس منقوصاً خاصاً.

(٤) شرح التسهيل ١: ٨٩.

(٥) زيد هنا في م: والذي.

(٦) شرح التسهيل ١: ٨٩.

وهذا الرجلُ كثيراً ما يقول الشيءَ[1]، ثم ينساه، قد قَرَّر هو[2] أنَّ الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست حروفَ إعرابه، وأنها نفسها هي الإعراب. فإذا[3] كان قد ذهب هذا المذهبَ فكيف يقول إنه احترز باللزوم عن نحو الزيدِين والأسماء الستة في حال الجر، وليست الياءُ عنده حرفَ إعراب، بل هي الإعراب نفسه؟ فكيف يحترز عن شيء لم يدخل فيما قبل اللزوم حتى يحترز باللزوم عنه؟ أمّا الأسماء الستة فإنها يحترز باللزوم عنها؛ لأنه ذهب[4] إلى أن حرف العلة فيها هو حرف الإعراب، وأما مثل الزيدِين فلا؛ لأنه عنده غير حرف إعراب.

وقال المصنف في الشرح: «والممدودُ الاسمُ الذي حرفُ إعرابه همزةٌ، تَلي ألفاً زائدة»[5]. قال[6]: «فذكرُ الاسم مُستغنًى عنه / لأنَّ المُخْرَج به في [1: ٧٢/ب] رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما من الأفعال[7] المضارعة، إذ لو لم يُذكر «اسمٌ» في رسميهما لتناول رسمُ[8] المقصور نحوَ: يَرْضَى، ورسمُ[8] المنقوص نحوَ[9]: يُعْطِي، وههنا لو لم يُذكر[10] «اسمٌ» لم يتناول رسمُ الممدود فعلاً؛ إذ لا يوجد فعلٌ آخرُه همزةٌ تلي ألفاً زائدة، وإنما تلي ألفاً منقلبة كـ «يَشاءُ»، ولكن ذكر[11] الاسم ليعلم من أول وهلة أن الممدود ليس

---

(١) ك، ص، م: شيئاً.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧٣ ـ ٧٥. وانظر ما تقدم في الجزء الأول من التذييل والتكميل ص ٢٨٧، ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٣) ك، م: وإذا.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٧ ـ ٤٩ والتذييل والتكميل ١: ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٥) شرح التسهيل: ١: ٨٩.

(٦) شرح التسهيل ١: ٨٩.

(٧) في النسخ كلها: الألفاظ. والتصويب من شرح التسهيل.

(٨) س، ك، ص، ح: اسم. واخترت ما في م وشرح التسهيل.

(٩) نحو: سقط من ك.

(١٠) ك: وههنا لم يكن.

(١١) ذكر: سقط من ك.

من أصناف غيره» انتهى.

وهذا الذي ذكر أنه «لا يوجد فعلٌ آخرُه همزةٌ» إلى آخره، قد وُجد ذلك في الإشباع في قول الشاعر[1]:

فلـمْ أَرَ مَعْشَـراً أَسَـرُوا هَـدِيًّـا ولـم أَرَ جـارَ بيـتٍ يُسْتَبـاءُ

وإنما هو: يُسْتَبَاءُ. بنى افْتَعَلَ من «سَبَأَ»[2] من قول الشاعر[3]:

ولم أَسْبَأ الـزِّقَّ الـرَّوِيَّ، ولـم أَقُـلْ لِخَيْلِـيَ كُـرِّي كَـرَّةً بعـدَ إجْفـالِ

فيُسْتَبَاءُ مضارعٌ آخرُه همزةٌ قبلَها ألفٌ زائدة. وهذا في أحد تأويلَيْ: يُسْتَبَاءُ.

والقولُ الآخر ذَكره الأَعْلَـمُ[4] من أن وزنـه يُسْتَفْعَلُ من الباءة، وهو النِّكـاح. وقيل[5]: معنى يُسْتَبَاءُ من البَـواء، وهو القَوَدُ، وكان هـذا الرجـل قد أتاهم، وقامَرَهُم مِراراً، فردُّوا عليه ماله، ثم قامَرَهم[6]، فلم يردُّوه، فقامَرَ على امرأته، فغُلِب، فأُخذت امرأته. فعلى هذا يَصِحُّ أن يكون بَنى من السَّبْء، وهـو الشِّـراء، فيكـون افْتَعَلَ لأنّ أَخْـذَها في القمـار كأنه اشتُريتْ منه امرأتُه. ويصحّ أن يكون من الباء، أي: يُسْتَنْكَح، أي: تُؤخذ امرأتُه، وتُنْكَح. وأما من جعله من البَواء ـ وهو القَوَد ـ فقيل[7]: إنه جاءهم يستجير بهم[8]، فقتلوه برجل منهم.

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه ص ٧٩. الهَدِيّ: الرجل ذو الحُرْمة.

(٢) سبأ الخمرَ: شَراها.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٣٥. الزق: وعاء من جلد يُجَزُّ شعره ولا يُنْتَف، للشراب وغيره. والرَّويّ: المملوء. والإجفال: الانهزام والانقلاع من الموضع بسرعة.

(٤) شرح شعر زهير له ص ١٤٢.

(٥) هذا قول أبي عمرو كما في شرح ديوان زهير لثعلب ص ٨٠ وللأعلم ص ١٤٢.

(٦) ك، ص، م: قامر.

(٧) شرح ديوان زهير لثعلب ص ٨٠ وللأعلم ص ١٤٢.

(٨) ص، م: يستجيرهم.

واحترز بقوله: «حرفُ إعرابِه» من نحو أُولاءِ اسم الإشارة أو الموصول، فإنه مبنيّ. واحترز بقوله: «ألفاً زائدة» من نحو: داءٍ وماءٍ، فالألفُ في نحو هذا لا تكون زائدة؛ لأنَّ أقلَّ ما تكونُ عليه الكلمةُ المعربة ثلاثةُ حروفٍ أُصول، فالألفُ بدلٌ من أصل.

وقوله: **غيرُ المقصورِ والممدودِ إلى آخره** شَمَل الصحيحَ والمعتلَّ الجاريَ مَجرى الصحيح كمَرْمِيّ ورَمْي، والمنقوصَ كشَجٍ، والمهموزَ غيرَ الممدود كرَشَأ[1] وماءٍ ووضوءٍ ونَبِيء، والذي همزتُه أصل كقُرَّاءٍ ووُضَّاءٍ.

وقوله: **لَحِقَتِ العلامةُ** يعني الألف رفعاً، والياء جرًّا ونصباً، ونوناً في الأحوال الثلاثة على ما سبق.

وقوله: **دونَ تغيير** لا تغييرَ إلا فتحُ ما قبلَ العلامة وردُّ ياءٍ منقوصٍ حُذفت لوجود التنوين، فإذا ذَهب التنوينُ لأجل العلامتين عادت الياءُ.

وقوله: **ما لم تَنُبْ عن تَثنيتِه تَثنيةُ غيرِه** تقول العرب: هُما سَواءٌ، فلا تثني «سواءً» في اللغة الفصيحة، استغنَوا عن تثنية «سَواء» بتثنية «سِيّ» بمعنى مِثْل، فقالوا: هُما سِيَّانِ. وحكى أبو زيد في كتاب «أَيْمان عَيْمان»[2] أنهم ثَنَّوه، فقالوا: هذانِ رَجُلانِ سَواءانِ. وحكى ذلك أيضاً أبو عمرو. وأَنشد ابنُ فارس[3]:

---

(١) الرشأ: الظبي إذا قوي وتحرك ومشى مع أمه.

(٢) يقال: رجل أَيْمان عَيْمان. الأيمان: الذي ماتت امرأته، والعيمان: الذي هلكت إبله، فهو يَعامُ إلى اللبن، أي: يشتهيه. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٤٦ والإتباع لأبي الطيب اللغوي ص ٦٤ ـ ٦٥. ويقال أيضاً: عيمان أيمان. ليس في كلام العرب ص ٣٨٠ واللسان (عيم) ١٥: ٣٢٨. ويُحرف اسم هذا الكتاب، فيصبح «إيمان عثمان» في كثير من الكتب. وكذا في ص، ح.

(٣) البيت في مقاييس اللغة ٢: ٢٧١ والصحاح واللسان (درن). قال ابن فارس: «يقول: تعالي نلزم حُبَّنا وأرضَنا وعيشَنا». وبعده في الصحاح واللسان: «يقول: تعالي نلزم حُبَّنا وإن ضاق العيش». أم درين: الأرض المُجْدِبة. وقوله: «نسمك» كذا في النسخ المخطوطة ما عدا «ك»، ففيها «نشمك». وفي المراجع المذكورة: «نُسَمِّطْ». وسَمَّطتُ الشيءَ: لَزِمْته. =

تَعالَيْ نُسَمِّكْ حُبَّ دَعْدٍ ونَغْتَدي سواءَيْنِ، والمَرْعَى بأُمِّ دَرِينِ

وفي الإفصاح: حكى السُّكَّريُّ عن أبي حاتم: هما سَواءانِ. وقال أبو علي في الحُجَّة: «وإنما حَكى/ السكري عن أبي حاتم[1] إجازةَ تثنيةِ [1/٧٣:١] سَواء، ولم يُصِبِ السِّجِسْتاني في ذلك لأنَّ أبا الحسن وأبا عَمْرٍو[2] زَعما أن ذلك لا يُثَنَّى، كأنَّهم استغنَوْا بتثنية سِيّ، وعلى ذلك التنزيل، قال تعالى: ﴿سَواءً العاكِفُ فيه والبادِ﴾[3]»[4].

وأَورد المصنفُ سَواءً فيما ناب عن تثنيتِه تثنيةُ غيرِه. ولا يَرِدُ هنا لأنه قال: «فإذا ثُنِّي غيرُ المقصورِ والممدود الذي همزتُه بدلٌ من أصل ـ أي: وغيرُ الممدود الذي همزتُه بدل من أصل ـ أو زائدةٌ»، فبقي الممدود الذي همزته أصل نحو: قُرَّاءٍ[5]، فهمزة «سَواء»، ليست أصلاً، وإنما هي بدل من أصل، وأصله سَواي، يدلّ على ذلك قولهم: سِيَّانِ، إذْ أصلُه سِوْيانِ، فإذا كانت همزته[6] بدلاً من أصل لم يدخل تحت الذي يريد تثنيته، وهو ما همزتُه أصل، فلا يُسْتَثْنى إذ لم يقصد تثنيته، بل قال: «غيرُ المقصور والممدود» أي: وغير الممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة، ثُم بعد ذلك ذَكر حكم[7] ما همزتُه بدلٌ من أصل وزائدة.

قال المصنف: «وكذلك استغنَوا غالباً بأَلْيَيْنِ وخُصْيَيْنِ عن أَلْيَتَيْنِ وخُصْيَتَيْنِ، مع أنهم إذا أفردوا فالغالب أن يقولوا: أَلْية وخُصْية، وقد

= ولم أتهدّ إلى معنى: «نسمك» في رواية أبي حيان.

(١) ص: عن ابن حاتم.

(٢) الحجة: وأبا عُمَر.

(٣) سورة الحج: ٢٥.

(٤) الحجة ١: ٢٦٨.

(٥) القراء: الناسك المتعبد.

(٦) همزته... وهو ما: سقط من ك.

(٧) حكم: سقط من ك.

يقولون: أَلْيٌ بمعنى أَلْية، وخُصْي بمعنى خُصْية، وقد يقال في التثنية: أَلْيَتانِ وخُصْيَتان»[1].

وقال المبرد[2] وثابِت[3]: مَن قال أَلْية قال أَلْيَتانِ، ومن قال أَلْيٌ قال أَلْيانِ، قال[4]:

يَشْكُو عُروقَ خُصْيَتَيْهِ والنَّسَا

ففي خُصْية لغتان، وكذلك في أَلْية[5].

قال[6]: «ومن الاستغناء بتثنية عن تثنية قولُهم في ضَبُع وضِبْعانِ: ضَبُعانِ، ولم يقولوا ضِبْعانانِ، وهو القياس» انتهى.

وقوله: «ولم يقولوا ضِبْعانانِ» ليس كما ذَكر، بل قالوا ضِبْعانانِ تغليباً للذكر على الأنثى، وقد تقدم لنا الكلام[7] على تثنية ضَبُع وضِبْعانٍ، فأغنى عن إعادته.

ص: وإذا ثُنِّي المقصورُ قُلبتْ ألفُه واواً إنْ كانت ثالثةً بدلاً منها، أو

---

(١) شرح التسهيل ١: ٩٠.

(٢) المنصف ٢: ١٣١. وعنه في المصباح لابن يسعون ٢: ٢٩/أ، أثناء شرحه قول الراجز:
تَرْتَجُّ أَلياه ارتجاجَ الوَطْبِ.

(٣) ليس لهذا النص ذكر في كتابه «خلق الإنسان»، وفيه نص مثله عن «الخصية»، قال: «ومن قال خُصْية للواحدة قال للاثنتين: خُصْيَتانِ، ومن قال خُصْي للواحد قال للاثنين: خُصْيان» ص ٢٩٠. ولم ينشد فيه البيت التالي. وفيه أيضاً: «قال أبو عبيدة سمعت خُصْيَته أكثر الكلام، ولم أسمع خُصْيَتاه، وسمعت خُصْياه، ولم يقولوا خُصْي للواحد». وقد نسبه لثابت ابنُ يسعون في المصباح ٢: ٢٩/أ أثناء شرحه قول الراجز:
«تَرْتَجُّ أَلياه ارتجاجَ الوَطْبِ».

(٤) البيت في تهذيب اللغة ١٣: ١٤٧ واللسان والتاج (فطس) و (خصى). النَّسا: العَصَبُ الوَرَكيّ، وهو عصب يمتد من الوَرِك إلى الكعب. مثناه: نَسَوانِ ونَسَيانِ.

(٥) حكى ذلك فيهما اللحياني. المثنى لأبي الطيب اللغوي ص ٦٠.

(٦) شرح التسهيل ١: ٩٠.

(٧) تقدم في الجزء الأول ص ٣١٨.

أصلاً أو مجهولةً ولم تُمَلْ، وياءً إنْ كانت بخلاف ذلك، لا[1] إنْ كانت ثالثةَ واويٍّ مكسورِ الأولِ أو مضمومِه، خلافاً للكسائي، والياءُ في رأيٍ أَوْلى بالأصل، والمجهولةِ مطلقاً. وتُبدَلُ واواً همزةُ الممدود المبدلةُ من ألف التأنيث، وربما صُحِّحتْ أو قُلِبتْ ياءً، وربما قُلبت الأصليةُ واواً، وفِعْلُ ذلك بالمُلْحِقة أَوْلى من تصحيحها، والمبدلةُ من أصلٍ بالعكس، وقد تُقلَب ياءً، ولا يُقاسُ عليه، خلافاً للكسائي. وصَحَّحُوا مِذْرَوَيْنِ وثِنايَيْنِ تصحيحَ شَقاوة وسِقاية لِلُزوم عَلَمَيِ التثنيةِ والتأنيث.

ش: مثالُ ألف المقصور ثالثةً بدلاً من الواو عَصًا، تقول في التثنية عَصَوانِ، لقولهم: عَصَوْتُه، أي: ضَربتُه بالعصا. ومثالُ كونها أصلاً لكونها في حرف أو شبهِه نحو: إذا وألا الاستفتاحية، فإذا سميت بألا أو بإذا تقول: أَلَوانِ وإذَوانِ. ومثال كونها مجهولةَ الأصل لا يُدْرَى عن أيِّ شيءٍ انقلبت قولُهم خَسًا بمعنى فَرْد من قولهم خَسًا وزَكًا، كذا قال المصنف في الشرح[2]. وقال[2]: «ولَقًى[3] بمعنى مُلْقًى لا يُعْبأ به» انتهى.

وليست ألف «لَقًى» مجهولة الأصل، بل هي منقلبة عن ياء، قاله ابن جِنِّيْ، ولامُه ياء، والجمع أَلْقاء، وهو على وزن فَعَلٍ بمعنى مَفْعُول /[١:٧٣/ب] كالقَبَض والنَّقَض بمعنى المَقْبُوض والمَنْقُوض، فـ «لَقًى» بمعنى مَلْقِيّ لا بمعنى مُلْقًى، والمعنى أنه لِخَساسَته وكونِه تافهاً يلقاه كل أحد فلا يأخذه، فيبقى لأجل ذلك مَلْقِيًّا.

وأما «خَسًا» ففي المُخَصَّص[4]: «خَسا: فَرْد، وزَكا: زَوْج[5].

---

(١) ك: إلا.

(٢) شرح التسهيل ١: ٩١.

(٣) اللَّقى: كل شيء مطروح متروك. والثوب الخَلَق.

(٤) المخصص ١٥: ١٦١.

(٥) المخصص: زوجات.

ويجوز[1]: زَكًا وخَسًا منوَّنين[2]، وتُكتب بالألف لأنها من خَسَأ مهموز» انتهى. فعلى هذا تكون الألف فيه ليست مجهولة الأصل، وإنما ينبغي أن تُمَثَّل الألفُ المجهولة الأصل بـ «الدَّدا»، وهو اللهو، وهذا الاسم استُعمل منقوصاً، كما جاء في الحديث: «لستُ من دَدٍ ولا الدَّدُ مِنِّي»[3]، واستُعمل صحيحاً مُتَمّاً بالنون، فقالوا: دَدَنٌ، وبالدال فقالوا: دَدَدٌ، واستُعمل مقصورًا، قالوا: دَدًا، فهذه الألف مجهولة لا يُدرى هل هي منقلبة عن ياء أو واو، إذ[4] الألف في الثلاثي المعرب لا بُدَّ أن تكون منقلبة عن ياء أو واو.

قال المصنف في الشرح: «المشهور فيما كان من هذين النوعين - يعني نوع الألف الأصلية ونوع المجهولة الأصل - أن تعتبر حاله في الإمالة، فإن أمالته العرب كـ «بَلى» و «مَتى» ثُنِّي بالياء إذا سُمي به، وإنْ لم تُمِلْه العرب كـ «إلى» و «أَمَا» بمعنى حقًّا ثُنِّي بالواو»[5].

وذهب بعض البصريين[6] إلى أن الحكم في الألف المجهولة الأصل أنه تُعتبر إمالتُها كما ذكرنا آنفاً، أو انقلابُها ياءً في حال من الأحوال، فإن أُميلت كبلى، أو انقلبت ياء نحو إلى وعَلى ولَدى، فتقلب في التثنية ياء لأنك تقول: إلَيْه وعَلَيْه ولَدَيْه، فتقول: بَلَيانِ[7] وعَلَيانِ ولَدَيانِ، وهذا اختيار

---

(١) ك، ص: ونحو.

(٢) قال الفراء: «ولا يُجْرَيان لأنهما معرفة... ومن أجراهما جعلهما نكرة» المقصور والممدود له ص ٦٨.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ص ٢٦٦ (برقم ٧٨٦) والبيهقي في السنن: ١٠: ٢١٧ والآداب ص ٣٣٨ - ٣٣٩ [الحديث ٩٠٤] عن أنس. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد [باب عصمته - ﷺ - من الباطل] ٨: ٢٢٥: «رواه البزار والطبراني في الأوسط». ورواه الطبراني في الكبير ١٩: ٣٤٣ [برقم ٧٩٤].

(٤) إذ... أو واو: سقط من ك.

(٥) شرح التسهيل ١: ٩١.

(٦) أخذ بهذا المذهب ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ص ١٧٨٢، ولم ينسبه لأحد.

(٧) ص، م: إليان.

أبـي الحسن بن عصفور[1]. وقد نص سيبويه[2] والأخفشُ في أحد قوليه على تثنية إلى وَلَدى وعلى بالواو، ولم يَعتبر القلبَ.

ونَصَّ الأخفشُ في قول آخَرَ له على أنه إنْ قُلبت ياءً في حال من الأحوال قُلبت في التثنية، فتقول في على: عَلَيانِ لقولهم: عَلَيْه.

وقال المصنف في الشرح[3]: «من النحويين من لا يَعدِل عن الياء في النوعين ثَبتت الإمالة أو لم تَثبت». قال: «ومفهومُ قولِ س عاضدٌ لهذا الرأي؛ لأنه أَصَّلَ في الألف المجهولة أصلاً يقتضي رَدَّها إلى الواو إذا كانت موضعَ العين[4]، ورَدَّها إلى الياء إذا كانت موضع اللام[5]. وعَلَّلَ ذلك بأنَّ انقلابها ثانيةً عن واو أكثر من انقلابها عن ياء، وأمرُ الثالثة بالعكس»[3] انتهى.

فعلى ما نقله المصنف ونقلناه يكون في الألف الأصلية والمجهولة الأصل ثلاثةُ مذاهب:

أحدها: أنها تقلب إلى الياء من غير اعتبار إمالة ولا قلب، وهو الذي حكاه المصنف.

الثاني: أنها تُقلب ياءً إنْ أُميلت فقط، وواواً إنْ لم تُمَلْ، وهو مذهب س.

الثالث: أنها تُقلب ياء إن أُميلت أو انقلبت في حال من الأحوال، وواواً إن لم تُمَلْ، ولم تقلب ياء في حال من الأحوال، وهو مذهب بعض البصريين.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ١٤١. وفي المقرب ٢: ٤٥ اعتبر الإمالة فقط.
(٢) الكتاب ٣: ٣٨٨.
(٣) شرح التسهيل ١: ٩١.
(٤) الكتاب ٣: ٤٦٢.
(٥) الكتاب ٤: ١١٩.

وفي الإفصاح: ما لم يُسمع فيه تفخيم ولا إمالة، ولا عُرف له اشتقاق، نَصَّ أبو الحسن[1] أنه يُثَنَّى بالياء لأن الياء أغلب على الطرف / وأكثر في كلامهم، ولا أعلم له مخالفاً في ذلك. [١/٧٤:١]

وقوله: **وياءً إنْ كانت بخلاف ذلك** أي: إذا لم تكن بدلاً من واو، ولا أصلاً ولا مجهولةً ولم تُمَلْ، فيدخل تحت هذا أن تكون غير ما ذكر، نحو كونها غير ثالثة رابعةً أو خامسةً أو سادسةً أو ثالثةً بدلاً من ياء أو ثالثةً غير أصل كـ«إذا» الموقوف عليها التي أصلها «إذَنْ» مسمًّى بها أو مجهولةً أُميلت، كقولك: مَلْهَيانِ[2] وحُبْلَيانِ وأَرْطَيانِ ومُعْتَلَيانِ ومُسْتَدْعَيانِ وهُدَيانِ وإذَيانِ.

وخالَفَنا الكوفيون[3] فيما زاد على أربعة، فحذفوا ألفه، قالوا في مُقْتَدى: مُقْتَدانِ، حملاً له على النسب. وهذا باطل لأنه لو حُمل على النسب لقالوا في حُبْلى: حُبْلانِ؛ لأنهم يحذفون هذه الألف في النسب.

وقوله: **مكسورِ الأول** مثالُه: رِبًا ورِضًا.

وقوله: **أو مضمومِه** مثالُه: ضُحى. فإن تثنية هذين ليس بالياء، بل تقلب الألف فيها واواً[4]، فتقول: رِبَوانِ ورِضَوانِ وضُحَوانِ.

وقوله: **خلافاً للكسائي** يعني أنه يُجيز في نحو: رِضًا وعُلًا أن يثنى بالياء قياساً على ما ندر كقول بعض العرب رضًا ورِضَيانِ شذوذاً. هكذا قال

---

(١) وقال في معاني القرآن ص ٢١١: «فالشَّفا مقصور مثل القَفا، وتثنيته بالواو، تقول: شَفَوانِ؛ لأنه لا تكون فيه الإمالة، فلما لم تجئ فيه الإمالة عرفت أنه من الواو».

(٢) ملهيان... في النسب: موضعه في ك بعد قوله قبل قليل: «فتقول في على عليان لقولهم عليه».

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٤/أ ـ ١٧٤/ب والمخصص ١٥: ١١٤ والإنصاف ص ٧٥٤ [١١٠] وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٢.

(٤) واواً: سقط من ك.

المصنف في الشرح[1].

وقال أصحابنا[2]: «أمَّا الكوفيون[3] فإنَّ المقصورَ الثلاثيَّ عندهم إذا كان مضموم الأول أو مكسوره ثُنِّي بالياء، كان من ذوات الياء أو من ذوات الواو، فيقولون في تثنية ربًا وضُحىً وهُدًى[4]: رِبَيانِ وضُحَيانِ وهُدَيانِ، إلا لفظتين شَذَّتا، وهما رِضًا وحِمًى، فإن العرب تثنيهما بالياء والواو، فقالوا: رِضَيانِ ورِضَوانِ[5] وحِمَيانِ وحِمَوانِ[6]. فإن كان مفتوح الأول وافقوا البصريين في تثنيته.

ولا يعرف البصريون[3] بين المفتوح الأول وغيره فرقاً. وحكى س[7] في تثنية رباً: رِبَوانِ، وهو خلاف ما ذهبوا إليه. وحِمَوان بالواو شاذ عند البصريين. وكذلك رِضَيانِ بالياء شاذ عندهم»[3] انتهى.

فبينَ هذين النقلين ما ترى من الاختلاف، نَقل المصنفُ أنَّ الكسائيَّ يُجيز في الثلاثي المقصور الواويِّ الذي على وزن فِعَل وفُعَل أن يثنى بالياء، وأصحابُنا نقلوا أنَّ الكوفيين يُجيزون فيما كان مضمومَ الأول أو مكسورَه أن يثنى بالياء، سواء أكان من ذوات الياء أم من ذوات الواو، إلا رضًا وحِمًى فثُنِّيا بالياء والواو.

وإنما قُلبت ياءً فيما زاد الاسم على ثلاثة أحرف بالحمل على الفعل الرباعي، وقُلب في الفعل الرباعي بالحمل على المضارع، فإذا قلت أَغْزَيْتُ فمضارعه أُغْزِي، وأَعطيتُ أُعْطِي، فحُمل الماضي على المضارع في ذلك؛

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٩٢.

(٢) النص في شرح الجزولية ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥ وشرح جمل الزجاجي ١ : ١٤١.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤ : ١٧٣/ب.

(٤) وهدى: سقط من ك.

(٥) في شرح جمل الزجاجي ١ : ١٤١ : رِبَوان ورِبَيان.

(٦) حكى ذلك عنهم الكسائي كما في المقصور والممدود للفراء ص ٥٦.

(٧) الكتاب ٣ : ٣٨٧.

ألا ترى أنه من ذوات الواو في الأصل، تقول في الثلاثي غَزَوْتُ.

وقوله: **والياءُ في رأيٍ أولى بالأصلِ والمجهولةِ مطلقاً** يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أُميلت أم لم تُمَلْ، وتقدمَ الكلام[1] على هذا المذهب.

وقوله: **وتُبدَلُ واواً همزةُ الممدودِ المُبْدَلَةُ من ألفِ التأنيث** مثالُه قولك في حَمْراء: حَمْراوانِ. وهمزة التأنيث ـ عندنا ـ بدل من الألف الموضوعة للتأنيث، خلافاً للكوفيين[2] والأخفش[2]. وقد تكلمنا على ذلك في باب التذكير والتأنيث في أوائل الباب[3]. ولم يذكر س[4] فيها إلا القلب إلى الواو. وحكى غيرُه[5] القلب إلى الياء أيضاً، وحكى النَّحَّاسُ في «صنعة[6] الكُتَّاب»[7] أن الكوفيين[8] يجوزون فيهما الأمرين.

وقوله: **ورُبَّما صُحِّحَتْ أو قُلِبت ياءً** مثالُه: حمراءان وحمرايان، و «رُبَّما» تُشْعر بالتقليل فيهما. أما إقرارها همزة[9] فهو شاذ[10]، وحكاه أبو حاتم / وابن الأنباري عن العرب. وأمَّا قلبُها ياءً فهي لغة لِفَزارة[11]، [١:٧٤/ب]

---

(١) تقدم في ص ٢٠ ـ ٢٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ٩٢.

(٣) في أوائل الباب: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٣: ٣٢٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٧، والمخصص ١٥: ١١٦ وشرح التسهيل ١: ٩٣.

(٦) ك: صيغة.

(٧) طبع باسم «صناعة الكتاب». قال في ص ١٥٠ ـ ١٥١ منه: «فإن قلت: هذان رداءان وعطاءان كتبته بألفين لا غير عند البصريين. وقد حكى سيبويه فيه: رداوان. فإن قلت: حمراوان لم يجز غير هذا عند البصريين فرقاً بين المذكر والمؤنث».

(٨) ذكر السيرافي أن الكسائي أجاز «حملَ باب حمراء على جميع ما يجوز في باب رِداء، فيقال: حَمْرايان» شرح الكتاب ٤: ١٧٥/ب، وراجع المخصص ١٥: ١١٦.

(٩) حكاه المبرد عن المازني. التكملة ص ٤٢.

(١٠) شرح جمل الزجاجي ١: ١٤٣.

(١١) هي لغة لبعضهم. المقرب ٢: ٤٦. وقد حكى قلبها ياء المبرد عن المازني كما في شرح الكافية ٢: ١٧٤.

ففرق بين النقلين[1]. وهكذا نصوص أكثر النحويين على أن ما آخرُه همزةُ التأنيث تُقلب واواً في التثنية. وحُكي[2] عن العرب في زَكَرِيَّاءَ الإبدالُ واواً والإقرارُ همزةً، فتقول: زَكَرِيّاوان، وزَكَرِيّاءان.

وقال أبو سعيد: مما استُثقل وقوع الألف بين واوين، فعدلوا به عن القياس، قولُهم في تثنية لَأْواءَ[3] وعَشْواءَ[4]: لأْواءانِ وعَشْواءانِ، وهمزةُ التأنيث تُقلب[5] في التثنية واواً، فيقال: حَمْراوانِ، وكرهوا لأْواوانِ لأجل الواوين، فهمزوا.

وقال صاحب المُخَصَّص[6]: «واستحسنوا ـ يعني الكوفيين ـ في الممدود إذا كان قبل الألف واوٌ[7] أن يثنوا بالهمز وبالواو، فقالوا في لَأْواءَ وحَلْواءَ: لَأْواءانِ ولَأْواوانِ، وأجازوا في سَوْآء ـ وهي المرأة القبيحة ـ سَوْآءانِ وسَوْآوانِ».

وفي الإفصاح: وإذا ثَنَّيت حَوَّاء فالاختيار حَوَّاءانِ لأنَّ قبلَ الهمزة واواً مشددة، والواوُ المشددة واوانِ، فكرهوا الجمع بين ثلاث واوات. وكذلك اللَّأْواوانِ بالواو، والهمز أكثر في كلام العرب. قاله ابن الأنباري.

وقوله: **ورُبَّما قُلبت الأصليةُ واواً** حُكي[8] من كلامهم قلبُ الهمزة الأصلية واواً، فيقال: قُرَّاوانِ ووُضَّاوانِ في تثنية قُرَّاء ووُضَّاء، وذلك قليل،

---

(١) ك، ح: التقليلين.

(٢) تهذيب اللغة ١٠/ ٩٤ واللسان (زكر) ٥: ٤١٥ وشرح الجزولية ص ٤٠٧.

(٣) اللأواء: الشدة وضيق المعيشة.

(٤) الناقة العشواء: التي لا تبصر ما أمامها.

(٥) تقلب: سقط من ك.

(٦) المخصص ١٥: ١١٦. وهذا النص بلفظه في شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٥/ب.

(٧) س، ك، ص، ح: قبل الواو ألف. والصواب ما أثبت، وهو في «م» والمخصص والسيرافي.

(٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤: ١٧٥/أ والمخصص ١٥: ١١٥ وشرح التسهيل ١: ٩٣ وشرح الجزولية ص ٤٠٧.

ولم يذكر س[1] فيه إلا الإقرار همزة.

وقوله: **وفِعْلُ ذلك بالمُلْحِقة أَوْلى من تصحيحها** أي: وقلبُ الهمزةِ المُلْحِقة واواً أَوْلى من إقرارها، وذلك نحو: عِلْباءٍ[2] ودِرْحاءٍ[3] وحِرْباءٍ[4] وقُوْباءٍ[5]، فتقول: عِلْباوانِ ودِرْحاوانِ وحِرْباوانِ وقُوْباوانِ. ويجوز إقرارها، فتقول: عِلْباءانِ ودِرْحاءان وحِرْباءان، وقُوْباءان. فالهمزة في عِلْباءٍ زائدة بدليل قولهم: عَلَّبْتُ الرُّمحَ إذا شددتَه بالعِلْباء، فيحذفون الهمزة. والهمزة في دِرْحاءٍ بدل من حرف علة لتطرفه ووقوعه بعد ألف زائدة، بدليل أنهم قالوا لما ألحقوه تاء التأنيث، وبنوا الكلمة عليها: دِرْحاية[6]؛ لكونها إذ ذاك ليست بطرف، فدلَّ ذلك على أن همزة دِرْحاءٍ منقلبة عن ياء، وتلك الياء زائدة، إذ لا يُتصور أن تكون أصلاً، لأنَّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا في المضعف نحو: حَيْحَيْتُ[7]. وكذلك ينبغي أن تُجعل الهمزة في عِلْباءٍ بدلاً من ياء؛ لأن الإلحاق قد استقرَّ بالياء بدليل دِرْحاية، ولم يستقرّ بالهمزة، فالياء إذاً هي التي ألحقت بناء عِلْباءٍ ودِرْحاءٍ ببناء قِرْطاس. وظاهرُ قولِ المصنف أنَّ الهمزة هي المُلْحِقة، وقد بَيَّنَّا أن المُلْحِق هو غيرُها، وأنَّ الهمزة بدل منه.

وقوله: **والمبدلةُ من أصلٍ بالعكس** يعني أَنَّ إقرارها أَولى من قلبها واواً، وذلك نحو: كِساءٍ وسِقاءٍ، فتقول: كِساوان وسِقاوان وكِساءان

---

(١) الكتاب ٣: ٣٩١.

(٢) العلباء: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً، بينهما منبت العنق.

(٣) لم أجد من فسّر الدرحاء، لكنه يظهر من كلام المصنف أنه بمعنى الدرحاية المفسَّر بعد قليل.

(٤) الحرباء: دويبة ذات قوائم أربع، دقيقة الرأس، مخططة الظهر، تستقبل الشمس نهارها، وتدور معها كيف دارت، وتتلون ألواناً.

(٥) القوباء: داء معروف بالحُزاز، يظهر في الجلد، يتقشَّر ويتَّسع.

(٦) رجل درحاية: كثير اللحم، قصير، سمين، ضخم البطن، لئيم الخلقة.

(٧) حيحيت بالغنم: صَوَّتُّ. وهو أصل حاحَيْت.

وسِقاءان، والهمزة في كِساء وسِقاء مبدلة من حرف أصلي لقولهم: كَسَوْت وسَقَيْت. وهذه الأَولويَّة بين ما الهمزة فيه للإلحاق وبين ما هي منقلبة عن أصل ذهب إليها بعض أصحابنا[1]، كما ذهب إليه المصنف.

وقال أبو موسى[2]: «وما انقلبت فيه عن / أصل أو عن زائد مُلْحِق [1/٧٥:١] بالأصل فأَجْرِه إن شئتَ على الأصل، وإنْ شئتَ على الزائد، والأولُ أحسن». فسَوَّى بين المسألتين، وجَعل الإجراء فيهما على الأصل[3] أحسن، فصار إقرار الهمزة فيهما أحسن.

وهكذا نص عليه س، قال[4]: «وذلك قولك: رِداءانِ وكِساءانِ وعِلْباءانِ، فهذا الأجود والأكثر»[5]. ثم قال(٤): «واعلمْ أنَّ ناساً كثيراً من العرب يقولون: عِلْباوانِ وحِرْباوانِ». ثم قال[4]: «وقال ناسٌ: كِساوانِ وغِطاوانِ ورِداوانِ». ثم قال[6]: «وعِلْباوانِ أكثرُ من قولك: كِساوانِ في كلام العرب لشبهها[7] بحمراء». فهذا نص مخالف لكلام المصنف. وإنما فاوَتَ س بين القلب في عِلْباءٍ وبينه في كِساءٍ، فذكر أن القلب في عِلْباءٍ أكثر منه في كِساءٍ.

وقال الأخفشُ في النسخة الوسطى في النحو: «وإنْ كان شيء من الممدود مهموزاً لغير التأنيث نحو: عَطاء[8] وقَضاء وعِلْباء وحِرْباء، فإنَّ هذا تثنيته بالهمز، تقول: عَطاءان وقَضاءان وحِرْباءان وعِلْباءان، وإنْ شئتَ ثَنَّيتَ هذا كلَّه بالواو، فهي لغة، تقول: عَطاوانِ وحِرْباوانِ» انتهى. فبدأ أولاً

---

(١) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٤٣ ـ ١٤٤ والجزولي في الجزولية ص ٤٧ والشلوبين في شرح الجزولية ص ٥٦٠ والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٠٨.

(٢) الجزولية ص ٤٧.

(٣) ك، ص، م: على الأصل فيهما.

(٤) الكتاب ٣: ٣٩١.

(٥) ك: الأكثر.

(٦) الكتاب ٣: ٣٩٢.

(٧) ص: لشبههما.

(٨) ص، م: غطاء. وكذا فيما يتلوه فيهما.

بالأحسن، وهو إقراره مهموزاً، وحكى بعدُ أنَّ قلبه واواً لغة، وسَوَّى بين المبدلة من أصل وبين المُلْحِقة بأصل.

فهذا نصٌّ من س والأخفش على أنَّ إقرار الهمزة فيهما أحسن. وإنما كان إجراؤه مُجرى الأصل أحسنَ لأنه أشبهُ بِقُرَّاءٍ وأمثاله مما الهمزةُ فيه أصلٌ منه بحمراءَ وشبهِها مما الهمزةُ فيه زائدة للتأنيث، من حيث إنها بدل من أصل أو في مقابلته، وهاتان اللغتان يتكلم بهما جميع العرب.

وحكى أبو زيد[1] في كتاب الهمز لغة ثالثة لبني فَزارةَ خاصة، وهي قلبُ الهمزة ياء فتقول: كِسايانِ وسِقايانِ.

وفي البسيط: أجاز الفَرَّاءُ والمازني قلبَها ـ يعنيان همزة حمراء ـ ياءً[2]. قالا: وهي لغة. قال المازني: رَدئة.

وقولـه: **وقد تُقلَب ياءً** يعني فيهما. هذه هي اللغة المنسوبة لبني فَزارةَ.

وقوله: **ولا يُقاس عليه خِلافاً للكسائي**[3] بل يقاس غليه لأنها لغة لقبيلة من العرب كما ذكرنـا، وإذا كان لغةً لقبيلة قيسَ عليه.

وقوله: **وصَحَّحُوا مِذْرَوَيْنِ وثِنايَيْنِ إلى آخره** أما المِذْرَوانِ فهما طَرَفا الأَلْية، وطرفا القَوْس، وجانبا الرأس، والمشهور إطلاقه على طَرَفي الأَلْية، قال عنترة[4]:

أَحَـوْلـي تَنفُـضُ اسْتُـكَ مِـذْرَوَيْهـا لِتَقْتُلَنـــي، فهـــا أنـــا ذا عُمـــارا

---

(١) شرح الجزولية ص ٤٠٨. وليس في مطبوعة كتاب الهمز.

(٢) أجازه الكوفيون كما في المباحث الكاملية ١: ٢٢٩.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٥/ب والمخصص: ١٥: ١١٦.

(٤) ديوان ص ٢٣٤ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٣٥ وسر صناعة الإعراب ص ٤٦٩. وانظر تخريجه في أمالـي ابن الشجري ١: ٢٦. عمارا: مرخم عمارة، وهو عمارة بن زياد أحد سادة عبس.

وقال ابن قُتيبة[1]: «المِذْرَوانِ طرفا كلِّ شيء». وقياسُه مِذْرَيانِ لأنَّ الألف وقعتْ رابعةً كألف مَغْزى، لكنه لما بُنيت الكلمة على علامة التثنية صَحَّت كما صَحَّت واو شَقاوة إذْ بُنيت الكلمة على تاء التأنيث.

وذكر أبو علي القالي[2] أنه لا يُفرد البتَّةَ، فلا يقال: مِذْرًى بمعنى ما ذكر أنه مدلول المِذْرَوَيْنِ.

وذكر أبو محمد بن السِّيْد[3] أن أبا عُبيدٍ حكى عن أبـي عمرو مِذْرًى مفرداً. قال ابن السِّيْد[3]: «أَحْسَبُ أنَّ أبا عمرو قاس ذلك عن غير سماع، وأن أبا عُبيدٍ / وَهَمَ فيما حكاه عن أبـي عمرو، كما وَهَمَ في أشياءَ كثيرة». [١:٧٥/ب]

وقال أبو العباس[4]: «فلانٌ يَضرِب أَصْدَرَيْهِ وأَزْدَرَيْهِ[5]، ولا ينطقون فيه بواحد، وفلان يَضرب مِذْرَوَيْهِ[6]، وهما ناحِيتاه، وإنما يوصف بالخُيَلاء».

وأما الثِّنايان فهما طَرَفا العِقال، وقالت العرب: «عَقَلْتُه بِثِنايَيْنِ»[7]، وقياسه أن يقال: بِثِناوَيْنِ أو بِثِناءينِ لأن بعد الألف الزائد حرف علة، فلو كان أُفْرِد فقيل: «ثِناء»[8] كان يكون أبدل همزة، وتكون همزة بدلاً من أصل، فيجيء فيها الوجهان من الإبدال والإقرار، لكنه بُنيت الكلمة على التثنية،

---

(١) أدب الكاتب ص ٦٠٢. ولفظه: فَرْعا كل شيء.

(٢) الأمالي ١: ٢٠١ ـ ٢٠٢. قال: «وليس لهما واحد؛ لأنه لو كان لهما واحد فقيل: مِذْرى لقيل في التثنية مِذْرَيان بالياء، وما كانت بالواو». وشرح التسهيل ١: ٩٤.

(٣) الاقتضاب ٢: ٣٣٥.

(٤) الكامل ص ١٣٣.

(٥) أي: جاء فارغاً. الفاخر ص ٢٤٦. ونسب المبرد هذا القول في الفاضل ص ٢٣ إلى أم الهيثم. الأصدران: عرقان يضربان تحت الصدغين.

(٦) هذا مثل، يُضرب لمن يتوعد من غير حقيقة. إصلاح المنطق ٣٩٩ وجمهرة الأمثال ١: ٣١٨ ومجمع الأمثال ١: ١٧١ ـ ١٧٢.

(٧) الكتاب ٣: ٣٩٢ وإصلاح المنطق ص ٣١١ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٣٥.

(٨) في حاشية ص ما نصه: لعله ثناي.

فبقي كالمبنيّ على هاء التأنيث كسِقاية.

وقال أبو عُبيدٍ في «الغَريب المصنف»[1]: ثَنَيتُ البعيرَ بِثِنايَيْنِ غير مهموز، وذلك أن تَعْقِل يديه جميعاً بعِقالَين، ويُسمَّى ذلك الحبلُ الثِّناية. فعلى هذا يكون من باب خُصْيَيْنِ وأَلْيَيْنِ.

ص: وحُكمُ ما أُلحقَ به علامةُ جمعِ التصحيحِ القياسيةُ حُكمُ ما أُلحقَ به علامةُ التثنيةِ، إلا أنَّ آخرَ المقصورِ والمنقوصِ يُحذَفُ في جمع التذكير، وتلي علامتاه فتحةَ المقصورِ مطلقاً، خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص، ورُبَّما حُذِفت خامسةً فصاعداً في التثنية والجمع بالألف والتاء، وكذا الألفُ والهمزةُ من قاصِعاءَ ونحوِه، فلا يُقاسُ على ذلك، خلافاً للكوفيين.

ش: يشمُل قوله: «علامةُ جمعِ التصحيح» المذكرَ والمؤنثَ.

وقوله: **القياسيةُ** ليحترز بذلك مما خالف القياس، نحوُ قولهم: بَنُونَ، ولم يقولوا: ابْنُونَ، كما قالوا في التثنية: ابْنانِ، ونحوُ جمعهم: رَبْعة[2] وعَلانيةٍ[3]: رَبْعُونَ وعَلانُونَ، وقياسه: رَبَعات وعَلانِيات، كقياس جمعِ ما فيه تاء التأنيث، وسيأتي ما خالف التثنية بعد هذا إن شاء الله تعالى.

ومُلَخَّص هذا الذي ذَكره أنَّ الاسم يُجمع جمعَ التصحيح، فتلحقه الواوُ والنون فيما يجوز فيه ذلك، أو الألفُ والتاءُ فيما يجوز فيه ذلك، ويكون حُكمُه من التغيير أو عَدَمِه حُكمَه إذا ثُنِّي إلا ما استثني، فكما تقول في زَيْد زَيْدانِ كذلك تقول زَيْدُونَ، وفي قُرَّاءٍ قُرَّاءانِ تقول قُرَّاؤُونَ، وفي حَمْراء حَمْراوانِ تقول فيه مسمًّى به مذكراً حَمْراوون، ومسمًّى به مؤنثاً حَمْراوات كما قالوا صَحْراوات، وفي حُبْلَى حُبْلَيان تقول حُبْلَيات، وفي كِساء وسِقاء كِساوان وسِقاوان وكِساءان وسِقاءان تقول مُسَمًّى بهما كِساؤُون وسِقاؤُون وكِساؤُون وسِقاؤُون، وكذلك في عِلْباء.

---

(١) الغريب المصنف ص ٨٧٤ حيث حكى ذلك عن أبي زيد.

(٢) رجل ربعة: مربوع الخَلْق لا بالطويل ولا بالقصير. وامرأة رَبْعة كذلك.

(٣) الرجل العلانية: الظاهر الأمر الذي أمره علانية. قاله اللحياني.

وأجاز أبو عثمان[1] أن تقلب واو حمراوُون همزة كما قالوا أَدْؤُر، فتقول حمراؤون؛ لأن الهمزة ليست للتأنيث.

وهو غلط لأنَّ إدال هذه الواو للجمع، والجمع عارض، فهو[2] كواو (لَتُبْلَوُنَّ)[3] و (لَتَرَوُنَّ)[4]، وهذا عدوٌ شديد مما هو غير لازم.

وقوله: **إلا أنَّ آخرَ المقصورِ والمنقوصِ يُحذف** لمَّا كان المقصورُ والمنقوص حالُهما في الجمع مخالفاً حالَهما في التثنية استثناهما، فذَكر أنَّ آخرَ المقصورِ وآخرَ المنقوصِ يُحذف في جمع التذكير. وإنما يحذف لالتقاء الآخر ساكناً مع الواو والياء، فتحذف الألف أو الياء لالتقاء الساكنين[5].

/ وقوله: **في جمع التذكير** لأنَّ جمع التأنيث حكمُه حكمُ المثنى، [1/٧٦:١] فتقول: حُبْلَيَات وغازِيات كما تقول: حُبْلَيانِ وغازِيتانِ.

وقوله: **وتَلي علامتاه فتحةَ المقصورِ مطلقاً** يعني سواء أكانت ألفه منقلبة عن أصل[6]، أم زائدة كأَرْطى[7] مسمًّى وحُبْلى مسمًّى به[8] مذكر.

وقوله: **خِلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص** يعني في ضَمِّ ما قبلَ واوِ الجمع وكسر ما قبل[9] يائه، فيقولون[10]: جاء الحُبْلُونَ،

---

(١) هو المازني. الانتصار ص ٣١٥ وشرح كتاب سيبويه للرماني ـ قسم الصرف ١: ٣١٧ والمخصص ١٧: ٨٠ والنكت ص ٩٠٨.

(٢) ك، ص، ح: فهي.

(٣) سورة آل عمران: ١٨٦: ﴿لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم وأنفسكم﴾.

(٤) سورة التكاثر: ٦: ﴿لَتَرَوُنَّ الجحيم﴾.

(٥) وذلك نحو: المُصْطَفَوْنَ والقاضُونَ.

(٦) نحو: الأَعْلى.

(٧) الأرطى: شجر يدبغ به.

(٨) وحبلى مسمى به: سقط من ك.

(٩) كسر ما قبل: انفردت به م.

(١٠) شرح جمل الزجاجي ١: ١٤٩ وشرح التسهيل ١: ٩٥ وشرح الجزولية ص ٤١١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٦٥.

ومررت بالحُبْلِينَ، ورأيت الحُبْلِينَ، كما تقول: قام القاضُونَ، ومررت بالقاضِينَ، ورأيت القاضِينَ.

قال المصنف في الشرح: «فإنْ كان المقصور أعجميًّا أجازوا ـ يعني الكوفيين ـ فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها»[1]. يعني بالوجهين فتحَ ما قبل العلامتين مطلقاً، وضمَّها مع الواو، وكسرَها مع الياء، فيقولون: جاء مُوسَوْنَ، ومررت بِمُوسَيْنَ، ورأيت مُوسَيْنَ[2]، وجاء مُوسُونَ، ومررت بمُوسِينَ، ورأيت مُوسِينَ.

ونقل أصحابنا[3] الخلاف عن الكوفيين في المقصور مطلقاً، ولم يُفَصِّلوا عنهم في الألف الزائدة ولا في الأعجمي، فقالوا[3]: أجاز أهل الكوفة مع وجه الفتح وجهاً آخر، وهو ضمُّ ما قبلَ الواوِ وكسرُ ما قبلَ الياء حملاً على غيره من جمع السلامة[4]، وذلك غير مسموع ولا جائز قياساً، وذلك أنك إذا ضممت ما قبل الواو، وكسرت ما قبل الياء، لم يبق ما يدل على الألف المحذوفة.

وفي البسيط: «وقد أجاز الكوفيون ضَمَّ ما قبلَ الواو وكسرَ ما قبلَ الياء مطلقاً، كأنهم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين، فإذا راعيت الأصل أبقيت الفتحة علامة على الألف المحذوفة في الجمع، وإن لم تُراعِ الأصل فهو ضعيف. وقال بعض النحويين ـ أظنه الرُّمَّانيّ ـ: ما ظننت أحداً يقوله، وكنت أتعجب لقول س: «والضَّمُّ خطأ»[5] حتى رأيته لبعض الكوفيين» انتهى.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٩٥.

(٢) ورأيت موسين: سقط من ك.

(٣) هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٥٠.

(٤) ذكر القَوَّاس أنهم أجازوه قياساً على المنقوص لأن ياءه تُحذف ولا دليل عليها. وضعَّفه لأمرين. راجع شرح ألفية ابن مُعْطٍ ص ٢٨٨.

(٥) الكتاب ٣: ٣٩٤ حيث قال: «وعِيسُونَ ومُوسُونَ خطأ».

وقد حكى ابن وَلَّادٍ في «المقصور والممدود»[1] أنَّ مِن العرب مَن يقول: مُوسُونَ وعِيْسُونَ بضمّ السين، وهذه اللغة لم يذكرها س[2]، وهي نادرة، ولعلها جاءت في بعض ألفاظ شذت عن القياس، وكأنهم[3] رَدُّوها إلى الأصل، واستثقلوا الضمة، فحذفوها، ونقلوها إلى ما قبلُ كالقاضُونَ.

وذكر بعض أصحابنا[4] أنه شَذَّ عن هذا الحكم من المقصور قولهم: «مَقْتَوِين»[5] قال[6]:

. . . . . مَتى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينا

«وكان القياس أن يقول مَقْتَيْنَ، فيجمع مَقْتًى ـ ووزنه مَفْعَل بفتح الميم والعين[7] ـ كما يجمع مَلْهًى، لكنهم جاؤوا به على الأصل شذوذاً»[8]. قال[9]: «ويحتمل أن يكون مما حُذفت منه ياء النسب، وكان الأصل مَقْتَوِيِّيْنَ، فحذف ياءي النسب، وهو يريدهما، فيكون كالأَعْجَمِينَ[10] والأَشْعَرِينَ؛ ألا ترى أن المعنى الأَعْجَمِيِّيْنَ والأَشْعَرِيِّيْنَ.

---

(١) المقصور والممدود له ص ١٣٩.

(٢) قال: «واعلم أنك لا تقول في حُبْلى وعِيسى ومُوسى إلا حُبْلَوْنَ وعِيْسَوْنَ ومُوسَوْنَ، وعِيْسُونَ ومُوسُونَ خطأٌ» الكتاب ٣: ٣٩٤.

(٣) ك: فكأنهم.

(٤) هو الأبذي. شرح الجزولية ص ٤١٠.

(٥) راجع المسألة في إيضاح الشعر ص ١٧٣ ـ ١٨١ والبغداديات ص ٥٧٥ ـ ٥٧٨.

(٦) هو عمرو بن كلثوم. وصدر البيت: «تَهَدَّدْنا، وأَوْعِدْنا، رُوَيْدًا». النوادر ص ٥٠٢ وشرح القصائد السبع ص ٤٠٢ وإيضاح الشعر ص ١٧٣ والمنصف ٢: ١٣٣ وشرح القصائد العشر ص ٣٤٦ والخزانة ٧: ٤٢٧ ـ ٤٣٥ [الشاهد ٥٥٣]. يخاطب عمرو بن هند.

(٧) وزنه... والعين: سقط من س. وهو ليس في شرح الجزولية للأبذي الذي أخذ أبو حيان النصَّ منه.

(٨) شرح الجزولية ص ٤١٠.

(٩) يعني الأبذي. شرح الجزولية ص ٤١٠.

(١٠) ك، ص: كالأعجميين.

وقوله: «مَقْتَوِين»[1] يريد خُدَّاماً، من القَتْو، وهو الخِدْمة، كأنه جمع مَقْتَوٍ، يريد به خَدِيماً، والعرب تُدخل ياءي النسب على الصفة للمبالغة، فيقولون: دَوَّاريّ في دَوَّار، وأَحْمَرِيّ في أَحْمَر».

وفي البسيط: «قالوا: رجل مَقْتَوِيّ، وفي الجمع: مَقْتَوُونَ. وأما [١:٧٦/ب] تصحيحهم الواو فإنْ شئتَ قلتَ / صَحَّحوها في الجمع على حد التثنية، كما صححوها في جمع التكسير حيث قالوا: مَقاتِوة.

وحكى أبو زيد[2] الفتح والكسر في الواو فيما قبلَ الياء فيمن جعل النون حرف الإعراب، وحَكى جعل النون حرف إعراب كما جعلت في سِنين هو وأبو عبيدة[3]. وحَكَيا[4]: رجُل مَقْتَوِينٌ، ورَجُلانِ مَقْتَوِينٌ، ورجال مَقْتَوِينٌ. قال أبو زيد[5]: «وكذلك المرأة والنساء» انتهى قول أبـي زيد.

وحَسَّنَ ذلك أنه مصدر في الأصل؛ لأنه مَفْعَل من القَتْو، فجاز فيه أن يكون للواحد والجمع، ولا يضرُّه ما دخله من علامة؛ لأنها لمّا[6] عاقبت الياءين للنسبـة صارت كأنها ليست للجمـع، كما في ثُبة[7]، وكأنه مصدر على أصله غير مجموع. هذا فيمن جعل الواو حرف إعراب. وأما من جعل النون حرفه فهو في إرادته الجمع كالذي لم يجعلها حرف إعراب». انتهى ملخصاً.

---

(١) ك: مقتويين.

(٢) النوادر ص ٥٠٣.

(٣) شرح القصائد السبع ص ٤٠٣ وإيضاح الشعر ص ١٧٤.

(٤) النوادر ص ٥٠٢ وإيضاح الشعر ص ١٧٥. س، م: وحكى. والصواب ما أثبته في المتن لأن الفارسي نصَّ في إيضاح الشعر على أنهما حكيا ذلك.

(٥) النوادر ص ٥٠٢.

(٦) لمَّا: سقط من ك.

(٧) فوقه في س: «كذا». قلت: لم أتهدّ إلى صوابه. ويمكن أن يكون قد أراد أن الثبة تكون للواحد والجمع، فالثبة: وسط الحوض، والجماعة من الناس.

وقوله: **ورُبَّما حُذِفتْ خامسةً فصاعداً في التثنية والجمع بالألف والتاء**

أي: حُذفت الألف الزائدة. مثالُ حذفها في التثنية خامسة قولهم في القَهْقَرى[1] والخَوْزَلى[2] والهِنْدَبى[3] في لغة من قصر: قَهْقَرانِ وخَوْزَلانِ وهِنْدَبانِ.

ومثالُ ذلك فيما كان زائداً على خمسة قولهم في الضَّبَغْطَرى ـ وهو الأحمق الذي لا يعجبك ـ ضَبَغْطَرانِ، والقياسُ قلبُها ياءً كما قالوا في تثنية جُمادَى: جُمادَيانِ، قال[4]:

شَهْرَيْ رَبِيع وجُمادَيَيْنِ

وإنما حُذِفت خامسةً للطول.

وقاسه الكوفيون[5]. وذكر أبو عليّ أنه مذهب لأهل بغداد. ورَدَّ عليهم في «التَّذْكِرة» شذوذ هذا المسموع، وأنه لم يَثبت سَماعه، وأنَّ قياسه على النسب غير صحيح؛ لأن النسب بابُ تغيير وحذف في اللفظ والمعنى كالتكسير والتصغير، والتثنيةُ ليست كذلك؛ ألا ترى أنَّ التاء تُحذف فيه، ولا تُحذف في التثنية.

ومثالُ حذفها خامسة في الجمع بالألف والتاء قولهم هَراوات، بفتح الهاء، جمع هَراوى، جمع هِراوة بكسر الهاء، قال[6]:

---

(١) القهقرى: الرجوع إلى خلف.

(٢) الخوزلى: مشية فيها تثاقل وتبختر.

(٣) الهندبى: بقلة من أحرار البقول. يُمَدُّ ويُقْصَر.

(٤) هذا بيت من الرجز، وقبله بيتان، هما:

أصبحَ زِبْنٌ خَفِشَ العَيْنَيْنِ فَسَوَتُه لا تَنقضي شَهْرَيْنِ

جمهرة اللغة ٣: ٤٨٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٤/ب والمخصص ١٥: ١١٤ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٢ والمقرب ٢: ٤٥ وشرح الجزولية ص ٤٠٥. ويروى بزيادة هاء السكت في آخره.

(٥) المخصص ١٥: ١١٤ والإنصاف ص ٧٥٤ [المسألة ١١٠] وشرح التسهيل ١: ٩٦.

(٦) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٨١ وشرح التسهيل ١: ٩٦. العمية: الضلالة والكبر. =

تَـرَوَّحَ فـي عِمِّيَّـةٍ، وأعـانـه على الماء قومٌ بالهَراواتِ هُوجُ

قال المصنف في الشرح[1]: «وهذا يدل على أنَّ الألف قد تُحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هَراوى منقلبة عن لام الكلمة» انتهى.

وكونُها منقلبة عن لام الكلمة هو مُوضَح في علم التصريف، إلا أن الذي أجاز هذا ونقله هو الفراء[2]، وعنده أن هَراوَى وأمثاله ليس مجموعاً على فعائل فيلزمَ ما قاله المصنف، بل هو عنده جمع على وزن فَعالَى، فالألف زائدة على مذهبه، وليس لامَ الكلمة.

ومثالُ حذفها فيما كان زائداً على خمسة في الجمع بالألف والتاء قولُهم في جمع قَبَعْثَراة[3]: قَبَعْثَرات[4].

وقوله: **وكذا الألفُ والهمزةُ من قاصِعاءَ[5] ونحوِه** يعني أنهما قد[6] يُحذفان كما حُذفت الألف الزائدة في المقصور، قال بعض العرب في خُنْفُساءَ وعاشُوراءَ وباقِلاَّءَ وقُرْفُصاءَ[7]: خُنْفُسانٍ وعاشُورانٍ وباقِلاَّنٍ / وقُرْفُصانٍ. [1/٧٧:١]

وقوله: **ولا يُقاسُ على ذلك، خلافاً للكوفيين** أي: لا يُقاس على ما سُمع من حذفِ ألف المقصور الزائدة خامسةً فصاعداً، ولا حذفِ الألف والهمزة من قاصِعاءَ ونحوِه غيرُ ما سُمع.

= والهراوة: العصا. وهوج: جمع أهْوَج، وهو الأحمق.

(١) شرح التسهيل ١: ٩٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٣٠ ومشكل إعراب القرآن ١: ٩٦، والجامع لأحكام القرآن ١: ٢٨٢، والإنصاف ص ٨٠٥ ـ ٨٠٩ [المسألة ١١٦]، والارتشاف ١: ١٦١.

(٣) القبعثراة: الناقة العظيمة الشديدة.

(٤) سقطت هذه الفقرة من ك، ص، ح. وأثبت قوله: «ومثال حذفها... على خمسة» فيهن بعد قوله قبل قليل: «ومثالُ حذفها خامسة في الجمع بالألف والتاء».

(٥) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع، فإذا دخل فيه سدّ فمه لئلا يدخل عليه حيّة أو دابّة.

(٦) قد: سقط من ك، م.

(٧) القرفصاء: ضرب من القعود، وهو أن يجلس الرجل على أليتيه، ويُلزق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه.

وذكر بعض أصحابنا[1] في المقصور الزائد على ثلاثة أحرف أنه لا خِلافَ[2] بين النحويين في أنه يُثَنَّى بالياء. ثم ذَكر ما شَذَّ من ذلك. فهذا النقل مخالف لظاهر قول المصنف.

وذكر أبو الحسن علي بن سِيْده[3]: أنَّ الكوفيين أجازوا فيما طال من الممدود حذف الحرفين الأخيرين، فأجازوا في قاصِعاءَ وحاثِياءَ[4] ونحوِهما: قاصِعانِ وحاثِيانِ، وقاصِعاوانِ وحاثِياوانِ.

فينبغي أن يكون قول المصنف: «ولا يُقاسُ على ذلك» راجعاً لقوله: «وكذا الألفُ والهمزة من قاصِعاءَ» لا إلى: الألف الزائدة، والألف والهمزة، فيكون «ذلك» إشارةً إلى أقرب مذكور، إلا أنَّ ظاهر كلام المصنف في الشرح أنه راجع إلى الألف الزائدة وإلى الألف والهمزة معاً.

وفي الإفصاح: ذَكر ـ يعني ابن الأنباري ـ أنهم قالوا: خُنْفُسانِ وحَوْصَلانِ سماعاً عن العرب، وقاس عليه مثل: صُورياءَ[5] وزَكَرِيَّاءَ وأُورِياءَ[6] وما أشبهها مما تجيء فيه الألفات بعد أربعة أو أكثر. وحكى غيرُه: باقِلَّانِ وعاشُورانِ وقُرْفُصانِ. ولم يحك س شيئاً من هذا كله، ولا أجازه، وإنما هي أشياءُ شَواذٌّ، فلا ينبغي أن تقاس. قال: وحكى هذا كلَّه السيرافيُّ[7] عن الكسائي وجميع الكوفيين. قال[7]: «ولا يعرفه أصحابنا، ولا يُثبتون شيئاً منه».

ص: وتُحذفُ تاءُ التأنيث عندَ تصحيحِ ما هي فيه، فيُعامَلُ معاملةَ مؤنثٍ

---

(١) هو الأُبَّذيّ في شرح الجزولية ص ٤٠٥.

(٢) قلت: فيه خلاف. انظر الإنصاف ص ٧٥٤ [المسألة ١١٠].

(٣) المخصص ١٥: ١١٦. وقد أخذه من شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٥/ب.

(٤) الحاثياء: تراب جُحْر اليربوع الذي يحثوه برجله. وقيل: جُحْر من جِحَرة اليربوع.

(٥) لم أقف على معناه، ولعله اسم رجل.

(٦) أورياء: رجل من بني إسرائيل.

(٧) شرح الكتاب ٤: ١٧٤/ب ـ ١٧٥/ب.

عارٍ منها لو صُحِّحَ، ويُقال في المرادِ به مَن يَعقِل مِن ابْنٍ وأَبٍ وأَخٍ وهَنٍ وذِي: بَنُونَ وأَبُونَ وأَخُونَ وهَنُونَ وذَوُو، وفي بِنْت وابْنة وأُخْت وهَنة وذات: بَناتٌ وأَخَوات وهَنات وهَنَوات وذَوات. وأُمَّهات في الأُمّ من الناس أكثرُ من أُمَّات، وغيرُها بالعكس.

ش: لمَّا كانت تثنية ما فيه التاء تَثبت فيها التاءُ، فتقول: فاطِمتانِ، وكان قد قَدَّم أنَّ حُكمَ ما أُلحق به علامةُ جمعِ التصحيح القياسيةُ حُكمُ ما أُلحق به علامةُ التثنية، واستثنى ما استثنى، بَيَّنَ أنَّ هذه التاء لا تَثبت في الجمع بالألف والتاء كما تَثبت في التثنية، بل تُحذف، فَيَلي ما بقي بعد الحذف الألفَ والتاء، كما يُفْعَل بالعاري من التاء المؤنث عند تصحيحه، لكنْ إنْ كان ما قبلَ التاء المحذوفة ألفاً قُلبت إلى أصلها، فتقول: فَتَيات وقَنَوات في فَتاة وقَناة، أو همزةً مبدلةً فكَحالِها في التثنية، فتقول في سَقَّاءة وباقِلَّاءة: سَقّاوات وباقِلَّاوات.

ومَثَّلَ المصنفُ في الشرح بهذين[1] وبـ«سَماء»، فقال[2]: «تقول سَموات». وهذا منه غلط لأن «سَماء» لم تُحذف منه التاءُ عند الجمع إذْ لا تاءَ فيه، ولم يندرج تحت الحكم الذي ذَكره من قوله: «فإنْ كان الذي قبلَ التاء المحذوفة ألفاً أو همزةَ ممدودٍ مبدلةً فُعِلَ به ما كان يُفْعَلُ / بمثله مباشراً لألف التثنية»[2]، فكيف يمثل بـ«سَماء»؟. [١:٧٧/ب]

ولمَّا ذَكر ما خالف فيه المؤنثَ بالتاء المثنى الجمعُ بالألف والتاء ذَكر ما خالف به المذكرُ العاقل في جمعه بالواو والنون مُثَنَّاه، فقال: «ويُقال في المرادِ به مَن يَعقِل» لأنّه إنْ أُريد به ما لا يعقل فهو[3] مجموع بالألف والتاء كما ذكر.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٩٦. وليس فيه سوى باقِلَّاوات.

(٢) شرح التسهيل ١: ٩٦.

(٣) ك: هو.

فأمَّا ما جُمع بالواو والنون من ابْن، وبالألف والتاء من بِنْت، فإنه مخالف للمثنى، إذ قالوا في التثنية: ابْنانِ وابْنَتانِ، وقالوا في الجمع: بَنُونَ وبَنات، وكان القياس يقتضي أن يقال: ابْنُون وابْنات، لكنهم لمَّا حَذفوا همزة الوصل فَتحوا الباء تنبيهاً على أن أصلها الفتح.

وأمَّا ما جُمع من أَبٍ وأَخٍ وهَنٍ بالواو والنون فإنه خالف التثنية، إذ قالوا: أَبَوانِ وأَخَوانِ وهَنَوانِ، وأمَّا في الجمع فإنَّ التصريف أدى إلى حذف واو الجمع؛ لأنه لمّا[1] أُتبع في إعرابه ما قبل الآخر للآخر حُذفت الضمةُ من الواو في الرفع، والكسرةُ من الواو في الجر والنصب، فانقلبت لكسرة ما قبلها ياء، فالتقت الواوُ الساكنة مع واو الجمع، والياءُ الساكنة مع ياء الجمع، فحُذفت لالتقاء الساكنين، وبَقيت ضمةُ العين وكسرتُها تليهما واوُ الجمع وياؤه. وذكر المصنف في الشرح شواهد من لسان العرب على هذه الجموع نحو قول الشاعر[2]:

كَريم طابتِ الأَعْراقُ منه ... وأَشْبَهَ فِعلُه فِعلَ الأَبِينا
كريم لا تُغَيِّرُه اللَّيالي ... ولا اللأْواءُ عن عَهْدِ الأَخِينا

وقولِ الآخر[3]:

ألم تَرَني مِن بعدِ هَمٍّ هَمَمْتُهُ ... بِفُرْقةِ حُرٍّ مِنْ أَبِينَ كِرامِ

وقولِ الآخر[4]:

---

(١) لما: سقط من ك.

(٢) البيتان في جمهرة اللغة ٣: ٤٨٥ والفسر ١: ١٥٤ وبينهما فيه: «وقال الآخر». وشرح التسهيل ١: ٩٧. والأول في شرح ألفية ابن معط ص ٢٥١ والنهاية ص ٣٠٥. وبينهما في «ص»: وقول الآخر. اللأواء: الشدة وضيق المعيشة.

(٣) هو أبو طالب كما في المحتسب ١: ١١٢ وشرح التسهيل ١: ٩٧.

(٤) هو زياد بن واصل. جاهلي من بني سُليم. الكتاب ٣: ٤٠٦ وشرح أبياته ٢: ٢٨٤ والمقتضب ٢: ١٧٤ والمحتسب ١: ١١٢ والخصائص ١: ٣٤٦ وفرحة الأديب ص ٢١٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٦ وشرح الملوكي ص ٣٩٨ وشرح الجزولية ص ١٦٣=

فلمَّـــا تَبَيَّـــنَّ أَصْـــواتَنـــا بَكَيْـــنَ، وفَـــدَّيْنَنـــا بـــالأَبِينـــا

وقـولِ الآخـر[1]:

فقلنـا: أَسْلِمُـوا، إنَّـا أَخُـوكُـمْ وقـد بَـرِئـتْ مِـنَ الإِحَـنِ الصُّـدُورُ

وقـولِ الآخـر[2]:

ولكـنْ أَخُـو المـرء الـذيـنَ إذا دَعـا أَجابوا بما يُرْضِيهِ في السِّلْمِ والحَرْبِ

وقـولِ الآخـر[3]:

علـى مـا أَنَّهـا هَـزِئـتْ، وقـالـتْ: هَنُـونَ، أَجَـنَّ، مَنْشَـأُ ذا قَـرِيـبُ

وقـولِ الآخـر[4]:

أُريـدُ هَنـاتٍ مـن هَنِيـنَ، وتَلْتَـوي علـيَّ، وآبـى مِـن هَنِيـنَ هَنـاتِ

وأنشد غير المصنف[5]:

= والخزانة ٤: ٤٧٤ ـ ٤٧٨ [الشاهد ٣٢٨].

(١) هو العباس بن مرداس. السيرة النبوية ٢: ٤٥٢ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٨٥ والمقتضب ٢: ١٧٤ والخصائص ٢: ٤٢٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٦ وشرح التسهيل ١: ٩٧ واللسان (أخا) وشرح الجزولية ص ١٦٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٨٢، ٩٨. وقبله في الموضعين وفي «م» بيت آخر هو:

وما رَحِمُ الأَهلينَ إنْ سالموا العِدا بمجـديـةٍ إلا مضـاعفـةَ الكَـرْبِ

(٣) ليس في شرح التسهيل. وهو في اللسان (جنن) ١٦: ٢٤٩ و (هنا) ٢٠: ٢٤٥. وذكر في (هنا) أن المازني أنشده، وأنشد بعده بيتاً آخر، هو:

فـإنْ أَكْبَـرْ فـإنّـي فـي لِـداتـي وغـايـاتُ الأَصـاغِـر للمَشيـبِ

هنون: أي يا هنون. وأَجَنَّ: وقع في مَجَنَّة. والمَجَنَّة: الجنون، والجِنُّ، وأرض مَجَنَّة: كثيرة الجِنّ. وقوله منشأ ذا قريب: أرادت أنه صغير السنّ، وإنما تَهزأ به. و «ما»: زائدة.

(٤) البيت في مجالس ثعلب ص ٥٥٩ وفرحة الأديب ص ١٨٣ وشرح اللمع ص ٥٦٨ وشرح التسهيل ١: ٩٨ واللسان (هنا) ٢٠: ٢٤٢. قال ثعلب: «أي: أريد نساءً من قوم، فيأبَون عليَّ، ويجيئني من آبى عليهم أنا». وفي النسخ المخطوطة: «وإنّي» صوابه من المصادر المذكورة.

(٥) البيت لعَقيل بن عُلَّفة المُرّيّ. النوادر ص ٣٥٧ والمقتضب ٢: ١٧٤ والبيان والتبيين =

/ وكـــان لنـــا فَـــزارةُ عَـــمَّ سَـــوْءٍ وكنـــتُ لـــه كَشَـــرِّ بَنـــي الأَخِينـــا [١/٧٨:١]

وجعل المصنف[١] من باب «أَبِينَ» قراءةَ بعض السَّلف: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾[٢] فجعل: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ بدلاً من ﴿ءَابَآئِكَ﴾، إذ هو عنده بمنزلة ﴿ءَابَآئِكَ﴾، وهي القراءة المشهورة.

ويحتمل أن يكون مفرداً، و ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ بدل منه، ويكون ﴿إِسْمَٰعِيلَ﴾ و ﴿وَإِسْحَٰقَ﴾ قد عُطفا على ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ لا على البدل التفصيلي، وتكون هذه القراءة قد جعل[٣] فيها ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ وحدَه أباً ليعقوب على سبيل التشريف بكونه أباً له، ويكون أقل مجازاً إذ يخرج إسماعيل بذلك عن الأُبُوَّة لأنه عم يعقوب لا أبوه، وليس في عمود نسبه. ومن قرأ بالجمع أو تَوَهَّم الجمع في ﴿ءَابَآئِكَ﴾ كَثَّر المجاز، إذْ جعل العَـمَّ أباً.

وقال المصنف[٤]: «ولو قيل حَمٌ وحَمُون لم يمتنع، لكن لا أعلم أنه سمع» انتهى. وينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه، وجمع أَبٍ وأَخٍ وهَنٍ على أَبِينَ وأَخِينَ وهَنِينَ هو شاذ لأنه فات فيها شرط الجمع بالواو والنون، فلا يُقاس على ذلك.

وأما جمع «ذِي» فقالوا فيه: ذَوُو، كما قالوا في التثنية؛ لأنهم لو أَتبعوا حركةَ الذال لحركة الواو للزم من ذلك بقاؤه على حرف واحد؛ لأنه تُستثقل الضمة في الواو التي هي عين الكلمة، فتحذف الضمة، وتحذف الواو

= ١: ١٨٦ واللسان (أخو) ١٨: ٢١ والخزانة ٤: ٤٧٨ ـ ٤٨٣ [الشاهد ٣٢٩]. ك، ص، م: فكنت.

(١) شرح التسهيل ١: ٩٧.

(٢) سورة البقرة: ١٣٣. وهي قراءة ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وأبي رجاء بخلاف. المحتسب ١: ١١٢.

(٣) قد جعل: سقط من ك.

(٤) شرح التسهيل ١: ٩٨.

لسكونها وسكون واو الجمع، ولامُ الكلمة محذوفة، فتبقى الكلمة على حرف واحد، فلما رَدُّوا فاءه في الجمع إلى حركته الأصلية ذهب مُوجب الحذف، فبقي على حرفين، وكان قياسه أن لا يُجمع هذا الجمع لأنه ليس[1] بمشتق.

وقوله: **بَناتٌ وأَخَوات** كان القياس أنْ يُقال بِنْتات وأُخْتات، كما قالوا في التثنية: بِنْتان وأُخْتانِ؛ لأن تاءهما قد غُيِّرتْ لأجلها بنيةُ الكلمة، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء مَلَكُوت. وقد وافق يونُس هنا على بَنات وأَخَوات في الجمع، فأجراها مجرى تاء التأنيث في الحذف، بخلاف قوله في النسب، فإنه جمع بينها وبين ياء النسب[2].

والفرقُ بينهما أنَّها ـ وإنْ كانت للإلحاق ـ فهي مع ذلك مستقلة بالدلالة على التأنيث، فأُجريت مُجرى تاء التأنيث التي ليست للإلحاق، ولا دلالة فيها على النسب، فلذلك جَمَعَ[3] بينهما في النسب. والتاء في بِنْت وأُخْت بدل من الواو المحذوفة لتلحق بِنْت بعِدْل وأُخْت بقُفْل، فهي بدل من حرف أصلي.

فأما «أُخْت» فجُمعت جمع سلامة، قالوا: أَخَوات، ورُدَّت[4] الواو في أَخَوات، ولم تُرَدّ في أَخُونَ؛ لأنَّ الواو في أُخْت وبِنْت لم تُحذف إلا بشرط العوض منها، فإذا ذهب العوض رجعت الواو، فقلت: أَخَوات، وليست[5] كذلك في المذكر لأنها حُذفت على غير قياس، ولم يُعَوَّض منها، فأَخَوات[6]

---

(١) ح، ص: لأنه وصف ليس. م: لأنه يوصف ليس.
(٢) فقال: أُخْتيّ. الكتاب ٣: ٣٦١.
(٣) أي: يونس. وفي س: لم يجمع.
(٤) س: زيدت.
(٥) ك: وليس.
(٦) ك: وأخوات.

ليس بشاذ، وأَخُونَ[1] شاذ، وأَخَوات جمع مسلم بالألف والتاء.

وأما «بَنات» فليس بجمع سلامة؛ لأن اللفظ لم يَسلم فتقولَ: بِنْتات، ولا رجعت إلى الأصل إذ حذفت العوض، فتقولَ: بَنَوات / كأَخَوات، [١: ٧٨/ب] وإنما الألف والتاء عوض من المحذوف، كما كانت الواو والنون في بَنُونَ عوضاً من المحذوف، استُغني بِبَنُون عن ابْنُون، فاستَغْنَوْا[2] بِبَنات عن بَنَوات.

وقوله: وهَناتٌ هذا جُمع على لفظه، حُذفت منه التاء، ولم يُرَدّ المحذوف. ونظيرُ ذلك لِثَاث، قال الشاعر[3]:

وقالت لي النفسُ: اشْعَبِ الصَّدْعَ واهْتَبِلْ ... لإحدى الهَناتِ المُعْضِلاتِ اهْتِبالَها

قوله: وَهَنواتٌ رُدَّ المحذوفُ فيه كما رَدُّوه في سَنة حيث قالوا: سَنَوات، قال الشاعر[4]:

أَرى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني، ومَلَّني ... على هَنَواتٍ كُلُّها مُتَتابِعُ

وقوله: وذَواتٌ جمعوا ذاتاً على ذَوات كما جمعوا قَناة على قَنَوات.

---

(١) س: واخْوان.

(٢) ك: واستغنوا.

(٣) هو الكميت كما في تهذيب اللغة ٦: ٣٠٨ والتكملة ص ١٦٣ والعضديات ص ٣٠ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٣ واللسان (هبل) ١٤: ٢١١ و (هنا) ٢٠: ٢٤٣. اشعبْ: اجمعْ وأصلحْ. والصدع: الشَّقّ في الشيء الصلب. واهتبلْ: استعدَّ واخْتَلْ. والهنات: الخلال من الشر. والمعضلات: الشدائد التي لا دواء لها. واهتبالها: أي كما ينبغي أن يُهتبل لها.

(٤) الكتاب ٣: ٣٦١ والمقتضب ٢: ٢٧٠ والتكملة ص ١٧٣ والعضديات ص ٣٠ والمنصف ٣: ١٣٩ وسر صناعة الإعراب ص ١٥١، ٥٥٩ وتحصيل عين الذهب ص ٤٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠١ وشرح الملوكي ص ٢٩٩، ٣٩٩ وشرح المفصل ١: ٥٣ و٥: ٣٨ و٦: ٣ و ١٠: ٤٠، ٤٤ واللسان (هنا) ٢٠: ٢٤٣، ٢٤٦. هنوات: خَصَلات سُوء. ويروى آخره: «مُتَتَابِعُ». وهي رواية أخرى فيه. والتَّتابُع: التهافت في الشر، وقيل: هو اللجاج. ك: ظِلُّها متتابع.

ولامُ «ذات» محذوفة، وهي ياء على رأي س[1]، فلما جُمعتْ[2] حُذفت التاء، ورَجعت عين الكلمة إلى أصلها إذ كانت واواً قد انقلبت ألفاً، فقيل: ذَوَات، ولو رُدَّت لام الكلمة لقيل في الجمع: ذَوَيَات أو ذايات.

وقوله: **وأُمَّهاتٌ في الأُمِّ أكثرُ من أُمَّات** كان قياس «أُمّ» أن لا يُجمع بالألف والتاء لأنه من الأجناس المؤنثة بغير علامة كعَنْز وعَناقٍ[3]، لكنهم جَمعوا بهما كما جَمعوا سَماء على سَموات، وأَرْضاً على أَرَضات، وقد جَمع الشاعر بين أُمَّهات وأُمَّات في الأناسيّ في قولِه[4]:

إذا الأُمَّهاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ ... فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمَّاتِكا

وقولِه في الأناسيّ[5]:

حُماةُ الضَّيْمِ آباءٌ كِرامٌ ... وأُمَّاتٌ، فأَنْجَدَ واسْتَنارَا

وقولِه[6]:

أولئك أُمَّاتي رَفَعْنَ مَنابتي ... إلى نافع في ذِرْوةِ المجدِ صاعدِ

وقولِه[7]:

---

(١) الكتاب ٣: ٢٦٢ ـ ٢٦٣، ٣٦٦.

(٢) س: رجعت.

(٣) العناق: الأنثى من أولاد المعز.

(٤) هو مروان بن الحكم كما في شرح شواهد الشافية ص ٣٠٨. والبيت بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٥٦٤ وشرح الملوكي ص ٢٠٢ وشرح المفصل ١٠: ٣ وشرح التسهيل ١: ٩٩ واللسان (أمم) ١٤: ٢٩٥. قبحه: أخزاه وشوَّهه. وفرجت: كشفت. والمعنى: إذا قبحت الأمهات بفجورهن وجوهَ أولادهن عند الناس كشفتَ الظلام بضياء أفعالهن، يريد طهارتهن عما يتدنس به العرض.

(٥) هو كلثوم بن عياض كما في شرح التسهيل ١: ٩٩. وآخره فيه: «واسْتَغارا». أنجد: أخذ في بلاد نجد، وأنجد الشيء: ارتفع.

(٦) هو عبد الله بن عمرو اللخمي كما في شرح التسهيل ١: ٩٩.

(٧) البيت للسفاح بن بُكير اليربوعي من مفضلية له يرثي فيها يحيى بن شداد. وقال أبو عبيدة: =

قَـــوَّالِ مَعْـــرُوفٍ وفَعَّـــالِـــه نَحَّـــارِ أُمَّـــاتِ الـــرِّبـــاعِ الـــرِّتـــاعْ

وقوله: **وغيرُها بالعكس** أي: وغيرُ الأُمّ من الناس بالعكس، أي يَكثُر فيه أُمَّات، ويقل أُمَّهات، فمن وُرود أُمَّات قولُه[1]:

وأُمَّـــات أَطْـــلاءٍ صِغـــارٍ كـــأنَّهـــا دَمـــالِـــجُ يَجْلُـــوهـــا لِتَنْفُـــقَ بـــائـــعُ

ومِن وُرود أُمَّهاتٍ قولُه[2]:

[وهـــامٍ تَـــزِلُّ الشمـــسُ عـــن أُمَّهـــاتِـــهِ صِلابٍ، وأَلْحٍ في المثاني تَقَعْقَعُ][3]

وربما قالوا في أُمّ أُمَّهة، قال قُصَـيُّ بنُ كِلاب[4]:

= هي لرجل من بني قُريع، يرثي يحيى بن مَيْسَرة صاحبَ مُصْعَب بن الزبير، وكان وفى له حتى قُتل معه. كتاب الاختيارين ص ٣٩٦ وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٦٣ والمقتضب ٣: ١٧٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٦٥ وشرح المفصل ١٠: ٤ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠٨. وعجز البيت فيهن: «عَقّار مثنى أُمَّهات الرباع». مثنى: اثنين اثنين. والرباع: جمع رُبَع، وهو ما نُتج في الربيع، وخص أُمَّات الرباع لأنها أَنْفَسُ الإبل. والرتاع: التي تأكل ما تشاء. ورواية أبي حيان ذكرها ابن بري في شرح شواهد الإيضاح ص ١٩٦ ونص على أنها رواية أبي حنيفة. وراجع الخزانة ٦: ٩٨ [عند الشاهد ٤٣٥].

(١) نسب ابن مالك البيت في شرح التسهيل ١: ٩٩ لحميد بن ثور. وليس في ديوانه. أطلاء: جمع طَلا، وهو الولد من ذوات الظِّلْف والخُفّ. ودمالج: جمع دُمْلُج، وهو المِعْضَد من الحلي، أي: ما يوضع منه في العضد.

(٢) هو ذو الرمة يصف الإبل. والبيت في ديوانه ص ٧٣٨ والمخصص ١٣: ١٩٢. وهو بغير نسبة في اللسان والتاج (أمم). أمهات رؤوسها: الأدمغة. أَلْح: جمع لَحْي، وهو منبت اللحية من الإنسان وغيره. والمثاني: الأرسان والحبال. وتقعقع: تسمع لها صوتاً وقعقعة. وانظر شواهد أخرى في اللسان (أمم).

(٣) موضعه بياض في س. وسقط من باقي النسخ. ويبدو أن أبا حيان ـ رحمه الله ـ لم يحضره شاهد على هذه المسألة، فترك له مكاناً، ثم نسي أن يبحث عن شاهد. ويمكن أن يستشهد أيضاً ببيت السفاح بن بكير الذي أنشده قبل قليل، لكن بالرواية المشهورة التي ذكرناها في تخريجه، وهي: «عَقّار مثنى أُمَّهات الرِّباع». وانظر شواهد أخرى في اللسان (أمم).

(٤) جمهرة اللغة ٣: ٢٦٧ والأمالي ٢: ٣٠١ وسر صناعة الإعراب ص ٥٦٤ والمحتسب ٢: ٢٢٤ والسمط ص ٩٥٠ وشرح المفصل ١٠: ٣ وشرح الملوكي ص ٢٠٣ والممتع ص ٢١٧ والعيني ٤: ٥٦٥ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠١ ـ ٣٠٨ والخزانة ٧: ٣٤٩ [عند الشاهد ٥٤٤]. وقد وهم العيني، فخلط بينه وبين رجز آخر. =

إنّي لَدى الحربِ رَخِيٌّ لَبَبِي عندَ تَنادِيهِم بِهَالٍ وهَبِي
مُعْتَزِمُ الضَّرْبةِ عالٍ نَسَبِي أُمَّهتي خِنْدِفُ، والْياسُ أَبِي

والخلاف في هذه الهاء أهي أصلية أم زائدة مذكور في علم التصريف في حروف الزيادة. وقال / الفراء[1]: العرب تقول: هذه أُمّ، وهذه أُمَّةٌ، ويجمعونها أُمَّات وأُمَّهات، وإنما يقول أُمَّهات الذين يقولون أُمَّةٌ، وأُمَّات الذين يقولون أُمّ. وقال: أنشدني بعضهم[2]: [١/٧٩:١]

تَقَيَّلْتَها مِن أُمَّةٍ لك طالَما تُنُوْزِعَ في الأسواقِ منها خِمارُها

فنقلُ الفَرَّاء هذا مخالفٌ لكلام المصنف.

ص: والمؤنثُ بهاءٍ، أو مجرداً ثلاثياً صحيحَ العين ساكنَهُ غيرَ مُضَعَّف ولا صفةً، تَتبعُ عينُه فاءه في الحركة مطلقاً، وتُفتح وتُسَكَّن بعد الضمة والكسرة، وتُمْنَعُ الضمةُ قبلَ الياء، والكسرةُ قبلَ الواوِ باتفاقٍ، وقبلَ الياءِ بخُلْفٍ، ومطلقاً عند الفَرَّاء فيما لم يُسْمَعْ. وشَذَّ جِروات. والتُزم فَعَلات في لَجْبة، وغَلَب في رَبْعة، لقولِ بعضهم لَجَبة ورَبَعة. ولا يقاس على ما نَدر من كَهَلاتٍ، خِلافاً لقُطْرُب. ويَسُوغُ في لَجْبةٍ القياسُ وِفاقاً لأبي العباس، ولا يقال فَعْلات اختياراً فيما استحقَّ فَعَلات إلا لاعتلال اللام أو شبهِ الصفة. وتَفتح هُذَيل عينَ جَوْزات وبَيْضات ونحوهما. واتُّفِقَ على عِيَرات شذوذاً.

= الرخي: المسترخي. واللبب: ما يُشدّ على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل عن الاستئخار، والارتخاء إنما يكون عن كثرة جري الدابة، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران. وهالٍ: اسم فعل زجر للخيل. وهبي: اسم فعل دعاء للخيل، أي: أقدمي وأقبلي. ومعتزم: من العَزْم، وهو عَقْد القلب على فعل. وخندف: هي خندف بنت عمران، امرأة من اليمن: زوج إلياس بن مُضَر، وأم مُدْركة وطابخة وقَمَعة أولاد إلياس.

(١) الزاهر ١: ٢٤٩.

(٢) البيت في الزاهر ١: ٢٤٩ وتهذيب اللغة ١٥: ٦٣١ ومقاييس اللغة ٢: ٢٢ والمخصص ١٣: ١٧١ واللسان (قبل) ١٤: ٦٣ و (أمم) ١٤: ٢٩٤، ٢٩٥. تَقَيَّلَ الرجلُ أباه: نزع إليه فأشبهه. وفي هذه المصادر: «تَقَبَّلتها» وهو بمعنى: «تَقَيَّلْتها».

ش: مثالُ المؤنث بالهاء جَفْنة وغُرْفة وسِدْرة، والمجرد منها دَعْد وجُمْل وهِنْد.

واحترز بـ«صحيح العين» من معتلّها، فإنها إذا كانت معتلة العين فإما أن يكون ما قبلَ حرفِ العلة مناسباً في الحركة لحرف العلة أو مخالفاً:

إنْ كان موافقاً نحو: تارة ودُوْلة[1] ودِيْمة[2] بقي حرف العلة على حاله، فتقول: تارات ودُوْلات ودِيْمات. وكذلك المجرد نحو: نار ونُور ورِيم مُسَمًّى بها. على هذا نُصوصُ الناس.

ووَهِمَ ابنُ الخَبَّاز، فذكر أنَّ ما كان كسُوْرة لا يُضَمُّ استثقالاً، بل يُسَكَّن أو يُفْتَح. وذكرُه الفتحَ في مثل سُوْرة وَهْم كما ذكرنا.

وفي «المِصْباح»[3] «وقد قيل[4]: إنَّ هُذَيلاً يقولون دِيَمات بالفتح في جميع هذا الباب، والعربُ كلهم يقولون عِيَرات ـ جمع عِيْر ـ بالفتح»[5] انتهى.

وإنْ كان مخالفاً نحو: بَيْضة وجَوْزة فسيأتي حكمه إن شاء الله.

واحترز بقوله: «ساكنَهُ» من متحرك العين نحو: شَجَرة ونَبِقة وسَمُرة. واحترز بقوله: «غيرَ مُضاعَف»[6] من جَنَّة وجِنَّة وجُنَّة. واحترز بقوله: «ولا صفةً» من نحو: ضَخْمة وجِلْفة وحُلْوة من الصفات، فليس فيها[7] إلا التسكين.

---

(١) الدُّولة: الغلبة. والشيء المتداول من مال أو نحو ذلك.

(٢) الديمة: المطر الدائم في سكون.

(٣) لم أقف على هذا القول ولا الذي يأتي بعد قليل في كتاب المصباح في شرح أبيات الإيضاح لابن يسعون، ولا في المصباح في شرح الإيضاح للعكبري.

(٤) ك: وقد نقل.

(٥) قال سيبويه: «وعِيْر وعِيَرات، حركوا الياء، وأجمعوا فيها على لغة هذيل؛ لأنهم يقولون بَيَضات وجَوَزات» الكتاب ٣: ٦٠٠. والعِيْر: القافلة. أو الإبل تحمل الميرة.

(٦) هذا موافق لما في شرح التسهيل. وسبق قوله في الفص: «غير مضعَّف». وهما بمعنى.

(٧) ك: فيه.

وقوله: **مُطلقاً** فتقول: جَفَنات ودَعَدات وسِدِرات وهِنِدات وغُرُفات وجُمُلات. ويعني بالإطلاق أنْ تكون الحركةُ فتحةً أو كسرةً أو ضمةً كما مثَّلنا.

وقوله: **وتُسَكَّنُ بعد الضمة** نحو: غُرْفات. **والكسرةِ** نحو: سِدْرات. فأما إتباع الضمة في مثل غُرُفات فهي لغة أهل الحجاز[1] وبني أسد. وأما التسكين فيه فهي لغة بني تميم[2] وناس من قيس[3].

وقال الأخفش: ومِن العرب مَن يُسَكِّن، فيقول: رُكْبات وكِسْرات. وأما الفتح فذكر أصحابنا[4] أنها لغة. وكذا قال الأخفش. قال: «وما كان مِن هذا أوله مضموماً أو مكسوراً فإن لغةً للعرب يفتحون ثانيه أبداً، فيقولون: كِسَرات وظُلَمات»[5] انتهى. وقد رُوي قولُ الشاعر[6]:

[ا:٧٩/ب] / ولمَّـا رَأَوْنـا بـادِيـاً رُكَّبـاتُنـا على مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ

بالضمّ والفتح.

وزعم قوم[7] أنَّ الفتح في نحو ظُلَمات إنما هو على أن ظُلَمات جمع ظُلَم الذي هو جمع ظُلْمة، فظُلَمات على هذا جمعُ جمعٍ.

---

(١) الحجة ٢: ٢٦٨ والكشف ١: ٢٧٣ ـ ٢٧٤ وشرح اللمع ص ٥٤٣ والبحر المحيط ٢: ١٣١ حيث نقل فيه أبو حيان ذلك عن صاحب «الكتاب الموضح» أبي عبد الله نصر بن علي بن محمد، عرف بابن مريم.

(٢) المفصل ص ١٩١ وشرحه ٥: ٢٨ وشرح الشافية ٢: ١٠٩ والبحر ١: ٦٥١.

(٣) البحر ١: ٦٥١.

(٤) ذكر ذلك قبلهم سيبويه. الكتاب ٣: ٥٧٩.

(٥) معناه في كتابه معاني القرآن ص ١٦٩.

(٦) هو عمرو بن شأس الأسدي كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ص ٢٤٣. والبيت بغير نسبة في الكتاب ٣: ٥٧٩ والمقتضب ٢: ١٨٩ والجمل ص ٣٨٠ والمحتسب ١: ٥٦ وتحصيل عين الذهب ص ٥٣٥ والنكت ص ٩٩٩ والحلل ص ٤٠٦ وشرح المفصل ٥: ٢٩ وشرح الجزولية ص ٤١٦. ويروى آخره: بالهَزَلْ.

(٧) نسب هذا القول في إعراب القرآن للنحاس ١: ١٩٣ والنكت ص ١٠٠٠ إلى الكسائي.

والعدولُ إلى الفتح تخفيفاً أسهلُ من ادِّعاء الجمع[1]؛ لأن العدول إليه قد جاء في نحو: كِسَرات جمع كِسْرة جوازاً، وإليه في نحو فَعْلة وجوباً، وفَعْلة وفِعْلة وفُعْلة أَخَوات، وجمعُ الجمعِ لا يُصار إليه إلا بدليل قاطع لأنه لا ينقاس.

ورَدَّ السيرافيُّ مذهبَ هؤلاء بقولهم: ثلاث غُرَفات بالفتح، كما قالوا: ثلاث غُرُفات بالضم.

وفي المصباح: والضمُّ هو الأصل عند النحويين لأنه إتباع لحركة الفاء كما اتُّفق في المفتوح والمكسور، والتسكين عندهم للتخفيف، وكذا الفتحة عندهم، عدلوا عن الضمة إليها تخفيفاً. قال ابن جني: «وهذا أَدَلُّ دليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون إلى السكون»[2]. وعندي أنَّ الفتح إتباعٌ لما بعدها، وأنَّ التسكين تسليمٌ للمجموع وإبقاء العين على حدِّها.

وقال س: «ومِن العرب مَن يَدَعُ العينَ ساكنةً»[3]. فهذا دليل على أنه سكون الأصل وأن الفتح والضم عارضان.

وأبو علي[4] والجماعة يرون أنَّ التسكين تخفيفٌ عن الضم. واستدل أبو علي في «الحُجَّة»[4] على أنه تخفيف، وليس على الأصل، أنه لم يجئ السكون على المفتوح في الأصل إلا نادراً في الشعر، فلا ينبغي أن يُحمل عليه الشائع الكثير.

ولا يلزم هذا، بل الفرقُ بين الفتحتين والضمتين بَيِّنٌ، وكذلك الكسرتان، وقد يَستعملون الفتح فيما خَفَّ عليهم، بخلاف ما يثقل عليهم.

---

(١) م: من ادعاء جمع الجمع.
(٢) معناه في الخصائص ١: ٥٩.
(٣) الكتاب ٣: ٥٨٠.
(٤) الحجة ٢: ٢٦٨.

انتهى[1].

وقوله: **وتُمْنَعُ الضمةُ قبلَ الياء** مثالُ ذلك: كُلْيات في جمع كُلْية، تُسَكِّنُ العينَ، وتَفتحُها، ولا يجوز ضَمُّها إتباعاً لحركة الفاء لأن ذلك يؤدي إلى قلب الياء التي هي لام واواً لانضمام ما قبلها، فلما كان الإتباع يؤدي إلى ما ذكرناه من التغيير رفضوه. قال س: «ومَن قال خُطُوات بالتثقيل فقياسُ قوله: أن يقول كُلُوات، ولكنهم لم يتكلموا بها إلا كُلْيات فراراً من أن يصلوا إلى ما يستثقلون»[2]. وقال في فصل جمع فُعْلة من الثلاثي[3]: «وذلك كُلْية وكُلًى، ومُدْية ومُدًى، وكرهوا أن يجمعوا بالتاء، فيحركوا العين بالضمة، فتجيء هذه الياءُ بعد ضمة، فلما ثَقُلَ عليهم تركوه، واجْتَزَوْا ببناء الأكثر، ومَن خفف قال: كُلْيات ومُدْيات» انتهى.

قال ابن هشام: ولذلك[4] لا يُجمع بالألف والتاء إلا[5] في لغة، ولا يُتْبَع[6]، ولم يسمع فيها كُلَيات بالفتح. ومَن يرى أن الفتح عُدل به عن الضم قد يقول: لمَّا لم يكنْ ضمٌّ لم يكنْ عُدولٌ عنه. وقال ابن جني[7]: «القياس عندي في كُلَيات بالفتح أن لا تُقلب الياءُ واواً لأن الفتح هنا بمنزلة السكون».

وقوله: **والكسرةُ قبلَ الواوِ** مثالُه: رِشَوات في جمع رِشْوة، تُسَكِّن العينَ، وتَفتحها، / ولا يجوز كسرها إتباعاً لحركة الفاء؛ لأن ذلك يؤدي إلى [١/٨٠ : ١] قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، فرفضوا ذلك لمّا كان يؤدي إلى هذا

---

(١) انتهى: سقط من س.

(٢) الكتاب ٤: ٤١١.

(٣) الكتاب ٣: ٥٨٠.

(٤) ك، م: وكذلك.

(٥) ك: لا.

(٦) ك: ولا سمع.

(٧) قال في المنصف ٢: ٢٩٣: «ولكنّ من قال في حُجْرة حُجَرات، وفي رُكْبة رُكَبات، ففتح عين الفعل هرباً من الضمة، فقياسه عندي في كُلْية: كُلَيات؛ لأنه لا قلب يجب هنا لزوال الضمة من قبل اللام».

التغيير. وقال ابن جِنِّيْ: تقول رِشَوات كما تقول كُلَيات لأن الفتحة في نية السكون. وذكر س[1] هنا السكون، ولم يذكر الفتح. قال ابن هشام: وأظنه غير مسموع. وقال أبو العباس[2] في رِشْوات حين منع الإتباع: «ولكنه يُسَكِّن إن شاء، وإنْ شاء فَتح». وكذلك قال في مُدْيات: «وإن شاء فَتح»[2].

وقوله: **باتّفاق**[3] يعني من النحويين.

وقوله: **وقبلَ الياءِ بخُلْف** مثالُه: لِحْية. في[4] إتباعِ حركةِ الحاءِ لحركةِ اللام خِلافٌ بينَ البصريين[5]: مِنهم مَن مَنع لأنه توالى عنده كسرتان والياءُ، فكأنَّها ثلاث كَسَرات، ومنهم مَن أجاز. وإليه ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وبعض شيوخنا. قال الأستاذ أبو الحسن: «وتقول في جمع فِدْية فِدْيات بتسكين العين وفتحها وكسرها»[6] انتهى. وكما[7] جاز في جمع خُطْوة اللُّغا الثلاث، ولم يَحْفِلوا باجتماع الضمتين والواو، كذلك لم يَحْفِلوا باجتماع الكسرتين والياء.

وقوله: **ومطلقاً عند الفراء فيما لم يُسمع** يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أكان من باب رِشْوة أم من باب فِدْية أم من باب كِسْرة أو هِنْد، فلا يُجيز رِشوات إذ هو مُتَّفَق على منعه، ولا فِدِيات إذ هو مختلف فيه، ولا كِسِرات ولا هِنِدات، إلا إن سُمع ذلك، فيَقْصُر الجواز على المسموع، ولا يَقيس عليه[8]. وحُجَّتُه[8] في ذلك أنَّ فِعِلات يتضمن فِعِلاً، وفِعِلٌ وزن أُهمل إلا

---

(١) الكتاب ٣: ٥٨٢.

(٢) المقتضب ٢: ١٩٤.

(٣) هذا راجع إلى المسألتين. تعليق الفرائد: ١: ٢٧٦.

(٤) ك، م: وفي.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٠٢. وقد أجازه سيبويه. الكتاب ٤: ٤١١.

(٦) الذي في المقرب ٢: ٥٢ أنه لا يجوّز الإتباع. وكذا في شرح الجمل ١: ١٥١ حيث مثّل بـ «مِرْية». ولعل ما ذكره أبو حيان مذهبه في كتاب آخر.

(٧) ك: ولما.

(٨) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٢٩ ـ ٣٣٠ وشرح التسهيل ١: ١٠٢ ـ ١٠٣.

فيما ندر كإبِل، وما استُثقل في الإفراد حتى كاد يكون مهملاً، فيكون استثقالُه في الجمع أولى؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ من الإفراد.

ورُدَّ[1] على الفراء بأن فِعِلاً أخفُّ من فُعُلٍ، فكان ينبغي أن تكون أمثلتُه أكثرَ من أمثلة فُعُلٍ، لكن الاستعمال بخلاف ذلك، فأيُّ تصرف أدَّى إلى استعماله فلا ينبغي أن يُجتنب إذ كان جَبْراً لِما فات من كثرة الاستعمال، ويؤيّد هذا قلةُ تسكين فِعِلٍ وكثرةُ تسكين فُعُلٍ. وبأنَّ فُعُلاً من أبنية الجمع، وفِعِلٌ ليس من أمثلته، فهو أحقُّ بالجواز لأنه جمع لا يُشبه جمعَ جمع، بخلاف فُعُلات. وبأنَّ فِعِلات قد استعملتْه العربُ جمعاً لفِعْلة كنِعْمة ونِعِمات، وقد أشار س[2] إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال فُعُلات[3]، وقد رجح بعض العرب[4] فِعِلات على فُعُلات إذ قال في جمع جِرْوة جِرِوات، ولم يقل أحد مُنُيات بضم النون.

وقال س[5]: «وإذا سَمَّيْتَها[6] بهِنْد أو جُمْل، فجمعت بالتاء، فقلت: جُمُلات[7]، ثَقَّلت في قول من ثَقَّل ظُلُمات، وهِنِدات، فيمن ثَقَّل في كِسْرة، فقال كِسِرات، ومِن العرب مَن يقول كِسْرات» انتهى. فهذا نَصٌّ من س على جواز ذلك واطِّراده.

وقال الأخفش[8]: كلُّ ما كان على فُعْلة أو فَعْلة أو فِعْلة، فجمعته بالتاء، فإنك تحرك ثانيه على أوَّله، تقول في رُكْبة: رُكُبات، وتَمْرة: تَمَرات، وكِسْرة: / كِسِرات. فبدأ بهذه اللغة. ثم قال: ومِن العرب مَن يُسَكن ثانيَ [١:٨٠/ب]

(١) أوجه الردّ هذه في شرح التسهيل ١: ١٠٣.
(٢) الكتاب ٤: ٤١١.
(٣) في شرح التسهيل: فِعْلات.
(٤) حكاه قطرب عن يونس. المحتسب ١: ٥٨.
(٥) الكتاب ٣: ٣٩٧.
(٦) م، والكتاب: سميت.
(٧) فقلت جملات: سقط من ك.
(٨) معاني القرآن له ص ١٦٩. وفي النقل تصرف.

هذا إلا المفتوح، فإنه لا يَحسُن إلا في الشعر. ثم ذَكر لغةَ مَن فَتح في ظُلْمة وكِسْرة.

وقوله: **وشَذَّ جِرِوات** وجهُ الشذوذ أنه أَدَّى إلى قلب الواو ياء، وقد ذكر اتفاق العرب على امتناع إتباع[1] الكسرة قبل الواو، ولو جَرى على قاعدة التصريف لانقلبت الواو ياء، وكان في ذلك تغييرٌ كثير في جمع المؤنث السالم، إذ قد جمَع تغيير حركة المفرد وتغيير لامه، فكان يصير شبيهاً بجمع التكسير، فلذلك اتُّفق على المنع.

وقوله: **والتُزم فَعَلات في لَجْبة، وغَلَب في رَبْعة** أما لَجْبة فهو صفة، يقال: شاة لَجْبة ـ بسكون الجيم وفتح اللام وضمها وكسرها ـ إذا قَلَّ لَبَنُها. وأما رَبْعة فصفة أيضاً، وهو المعتدل القامة من الرجال والنساء. وإذْ كان لَجْبة ورَبْعة صفتين فقياسهما أن يُجمعا بسكون العين، كما تقول في جمع فَعْلة الصفة، نحو ضَخْمة وضَخْمات وصَعْبة وصَعْبات وخَدْلة[2] وخَدْلات.

وقوله: **لقول بعضهم لَجَبة ورَبَعة** يعني أنهما لم يُجمعا بفتح العين إلا لأن بعضهم حَرَّك العين في المفرد، فالتُزم التحريك في جمع لَجْبة، وغَلَب في جمع رَبْعة. ويحتمل أن يكون هذا من باب الاستغناء بجمع أحدهما عن جمع الآخر، فلا يكون جمعاً لِلَجْبة، بل يكون لَجْبة لم يُجمع.

قال المصنف في الشرح[3]: «وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لَجْبة الساكن الجيم، فيحكمون عليه بالشذوذ لأنَّ فَعْلةً صفةً لا تجمع على فَعَلات بل على فَعْلات، وحَمَلهم على ذلك عدمُ اطِّلاعهم على أن فتح الجيم في الإفراد ثابت[4]، وكذلك اعتقدوا أن رَبَعات بفتح الباء جمع رَبْعة بالسكون،

---

(١) إتباع: سقط من ك.

(٢) امرأة خدلة: ممتلئة تامة.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٠٢.

(٤) انظر الكتاب ٣: ٦٢٧ ومجالس ثعلب ص ٥٢٧ حيث حكاه عن الكسائي، والتكملة ص ١٨١.

وإنما هو جمع رَبَعة[1]، ذكر ذلك ابن سِيْدَه[2]» انتهى.

وقوله: **خِلافاً لِقُطْرُبٍ** سُمع من كلامهم كَهْلة وكَهْلات بفتح الهاء في الجمع، وبالسكون، وهو أشهر، حكاه[3] أبو حاتم، وأجاز ذلك قُطْرُبٌ[4] في جميع الصفات التي على فَعْلة قياساً على كَهَلات، وقياساً للصفة على الاسم. والصحيحُ الفرقُ بينهما. وإنما احتَمل الاسمُ التحريكَ دون الصفة لأنَّ الاسمَ أخفُّ من الصفة، فعادلَ ثقلُ الصفة ثقلَ الحركة.

وقوله: **ويَسُوغُ في لَجْبة القياسُ وِفاقاً لأبي العباس**[5] ظاهرُ كلامه في هذا وفي قوله: «والتُزم فَعَلات في لَجْبة» أنه لم يُسمع من العرب في لَجْبة الساكنة الجيم إلا لَجَبات، وقد بَيَّنَّا أنه يحتمل أن يكون من باب الاستغناء بجمع إحدى اللغتين عن جمع الأخرى.

والذي ذكره أصحابنا[6] أن رَبْعة ولَجْبة يجوز فيهما ـ أي في جمعهما ـ فتحُ العين وتسكينُها، قالوا[6]: «فَمَنْ سَكَّنَها فلأنهما صفتان، ومَن فَتحها فلأنهما قد استُعملتا استعمالَ الأسماء، فَوَلِيتا العوامل، فتقول: جاءني رَبْعةٌ، وحلبتُ لَجْبةً، فقالوا من أجل ذلك: رَبَعات ولَجَبات كجَفَنات».

وقوله: **ولا يقال فَعْلات اختياراً فيما استحقَّ فَعَلات** يعني أنه يجوز في

---

(١) مجالس ثعلب ص ٥٢٧.

(٢) المحكم ٢: ١٠٠. وقد ذكر فيه: أنَّ رَبَعات جمع رَبْعة ورَبَعة.

(٣) أي: فتح الهاء في الجمع. شرح التسهيل ١: ١٠٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٠٥ واللسان (كهل) ١٤: ١٢١.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٠٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٠٤.

(٥) أي: تسكين العين في الجمع، فيقال: لَجْبات. المقتضب ٢: ١٩٢ وشرح التسهيل ١: ١٠٢.

(٦) شرح الجزولية ص ٤١٦. وفي المحكم ٢: ١٠١ ما نصه: «قال الفراء: إنما حُرك رَبَعات لأنه جاء نعتاً للمذكر والمؤنث، فكأنه اسم نُعت به».

ضرورة الشعر[1]، / نحو قولِه[2]: [١/٨١: ١]

أَبَـتْ ذِكَـرٌ عَـوَّدْنَ أَحْنـاءَ قَلْبِـهِ خُفُوقاً ورَفْضاتُ الهَوى في المَفاصِلِ

وقولِـه[3]:

وحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحى، فأَطَقْتُها وما لِـي بِـزَفْـراتِ العَشِـيِّ يَـدانِ

وقولِـه[4]:

فتستريحَ النفسُ مِن زَفْراتِها

وقولِـه[5]:

ولكـنَّ نَظْـراتٍ بعيـنٍ مَـرِيضـةٍ أُولاكَ اللـواتـي قـد مَثَلْـنَ بِنـا مَثْـلا

وقـولِ لَبيـد[6]:

رَحَلْـنَ لِشُقَّـةٍ ونَصَبْـنَ نَصْبـاً لِـوَغْـراتِ الهَـواجِـرِ والسَّمُـومِ

وأنشد ابنُ الأعرابي[7]:

---

(١) قال ابن الأنباري: «ويقال: هي لغة». المذكر والمؤنث ص ٤١٨.

(٢) ذو الرمة. ديوانه ص ١٣٣٧ والمقتضب ٢: ١٩٢ والمحتسب ١: ٥٦ و ٢: ١٧١ وضرائر الشعر ص ٨٥ والخزانة ٨: ٨٧ ـ ٩١ [الشاهد ٥٩٠]. ذِكَر: جمع ذِكر، وهو اسمٌ لِذَكَرْتُه بلساني وبقلبي ذكرى. ورفضات الهوى: تفرُّقه وتفتُّحه في المفاصل.

(٣) عروة بن حزام. النوادر للقالي ص ١٦٠ والمقرب ٢: ٥٣ وضرائر الشعر ص ٨٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٣٥ والخصائص ١: ٣١٦ وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧ واللسان (لمم) ١٦: ٢٤ والعيني ٤: ٣٩٦ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨ ـ ١٢٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٣٨٤. وقبل هذا البيت:

عَـلَّ صُـرُوفَ الـدهـرِ أو دُولاتِهـا يُـدِلْنَنـا اللَّمَّـةَ مِـن لَمَّـاتِهـا

(٥) مجالس ثعلب ص ٢٨ وذيل الأمالي ص ١٢٧ وضرائر الشعر ص ٨٦.

(٦) ديوانه ص ١٠٢ والمحتسب ١: ٥٦ وضرائر الشعر ص ٨٦. رحلن: أي الإبل. والشقة: المسافة البعيدة والسفر الطويل. ونصبن: رفعن. ووغرات: جمع وَغْرة، والوَغْرة: شدة حرّ النهار. والهواجر: جمع هاجرة، والهاجرة: نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر. والسموم: الريح الحارة.

(٧) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤١٨ والمخصص ١٧: ٧ وضرائر الشعر ص ٨٦. حاجب: اسم رجل.

يـا حـاجِـبُ اجْتَنِبَـنَّ الشـامَ إنَّ بهـا حُمَّـى ذُعـافـاً وحَصْبـاتٍ وطـاعُـونـا

وأنشد الزَّجّاجيُّ في نوادره لأعرابية[1]:

فاجْتَثَّ خَيْرَهما مِن جَنْبِ صاحبِه دَهْـرٌ يَكُـرُّ بِفَـرْحـاتٍ وتَـرْحـاتِ

وقـال آخَـرُ[2]:

..... فـراعَ، ودَعْـواتُ الحَبيـبِ تَـرُوعُ

وقوله: **لاعتلالِ لامه أو شبهِ الصفة** أصحابُنا[3] لا يَستثنون من فَعْلة الاسم شيئاً، بل تُفتح العين في الجمع سواء أكان اسماً صحيح اللام أم معتلَّه، مصدراً أم غيرَه، ولذلك أنشدوا ما ذكرناه على الشذوذ.

وحكى أبو الفتح[4] فيما حكاه عنه المصنف في الشرح[5]: أنَّ قوماً[6] من العرب في المعتلّ اللام يُسكنون العين في الجمع اختياراً، فيقولون: ظَبْيات وشَرْيات.

ولم يُمثل المصنف إلا بما اعتلت لامه بالياء، ولم يذكر مثل غَلْوة[7] ونَبْوة. قال[8]: «واللغة المشهورة ظَبَيات وشَرَيات» انتهى. فإنْ صحَّ هذا النقلُ قُبِل، والمحفوظ التحريكُ، كما قال الشاعر[9]:

---

(١) هذا ثاني ستة أبيات أنشدها ابن قتيبة في عيون الأخبار ٤: ٣١ لأعرابية. وهو في ضرائر الشعر ص ٨٦.

(٢) هذاعجز بيت أنشده ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٨٧. وصدره:
«دَعا دعوةً كرز وقد أَحْدَقوا به». ك، والضرائر: فراغ. وفي الضرائر: تروغ.

(٣) المقرب ٢: ٥٣ وشـرح جمل الزجاجي ١: ١٥٢ وشـرح الجزولية ص ٤١٥.

(٤) المحتسب ١: ٥٦.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٠٠.

(٦) هم بعض قيس كما في المحتسب ١: ٥٦ حيث ذكر أن أبا زيد روى ذلك عنهم. وفسّر الشريات بالحنظل.

(٧) الغلوة: قدرُ رميةٍ بسهم. وأَمَدُ جَرْي الفرس وشوطه.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٠٠.

(٩) نُسب البيت للعرجي ولكامل الثقفي وللحسين بن عبد الرحمن العريني ولعلي بن محمد العريني=

بـاللَّـهِ يـا ظَبَيـاتِ القـاعِ قُلْـنَ لنـا لَيْـلايَ منكـنَّ أم لَيلـى مِـنَ البَشَـرِ

وإنما تَجنبت التحريكَ لِما يؤدي إليه القياس من قلب الياء والواو ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كما تجنبوا أن يقولوا في النسب إلى طويلة طَوَلـيّ، فكان يكثر التغيير.

قال المصنف ـ ولُخِّصَ من شرحه ـ: «ورُبَّما عُدل عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة كقولهم: أَهْل وأَهْلات، وأَهَلاتٌ بالفتح أشهرُ، وحكى الفراء[1] أَهْلَة بمعنى أَهْل، فالأَولى بأَهْلات أن يكون جمعاً له لا لأَهْل. وقد يُسَكَّن فَعْلات المصدر كحَسْرات تشبيهاً بالصفة / لأنه قد يُوصف[1: ٨١/ب] به.

قال أبو الفتح: «ظَبْيات أسهلُ من رَفْضات لاعتلال اللام، ورَفْضات أسهل من تَمْرات لأن المصدر يشبه الصفة»[2]. فإذا قيل: «امرأة كَلْبة»[3] ففي جمعه الفتحُ اعتباراً بالأصل، والتسكينُ اعتباراً بالعارض. ولا نعدل عن فَعَـلات إلـى فَعْـلات فيمـا سـوى ذلـك إلا ضـرورة[4]، وهـو مـن أسهـل الضرورة»[5].

وقوله: **وتَفتح هُذَيل عينَ جَوْزات وبَيْضات** هُذَيل هذه التي رُوي عنها إجراءُ المعتلّ مجرى الصحيح في الأسماء هي هُذَيل بن مُدْرِكة[6]. وجَرَت

= وللمجنون ولبعض الأعراب. الخزانة ١: ٩٧ ـ ٩٨ [عند الشاهد السادس] وشرح أبيات المغني ٨: ٧٢ ـ ٧٣ [عند الإنشاد ٩١٦]، والإنصاف ص ٤٨٢ وديوان المجنون ص ١٦٨.

(١) المذكر والمؤنث له ص ١٠٨ ولابـن الأنباري ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

(٢) المحتسب ١: ٥٦ ـ ٥٧. وفي النقل تصرف.

(٣) قال الجوهري: «الكلب معروف، وربما وُصِف به، يقال: امرأة كَلْبة» الصحاح (كلب) ص ٢١٣.

(٤) المباحث الكاملية ٢: ٤٩٠.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٦) المقتضب ٢: ١٩٣ والمقرب ٢: ٥٣. وانظر لغتها أيضاً في الكتاب ٣: ٦٠٠ والخصائص ٣: ١٨٤ والمحتسب ١: ٥٨ وشرح المفصل ٥: ٣٠.

في ذلك على القياس. وإنما سَكَّنتها العرب غيرهم لأن تحريك الياء بعد فتحة موجب لإبدالها ألفاً، ولم تلتفت إلى هذا هُذَيل لأنه تحريك عارض للإتباع كحركة جَيَلٍ وحَوَبٍ وضَوٍ في جَيْئَل[1] وحَوْأَب[2] وضَوْء.

فإن كانت فَعْلة المعتلة العين صفة نحو: جَوْنة[3] وغَيْلة[4] جَرَت مع سائر العرب على القياس في تسكين العين، فقالوا: غَيْلات وجَوْنات. وقال شاعر هُذيل[5]:

أَخُــو بَيَضــاتٍ رائــحٌ مُتَــأَوِّبٌ رَفيــقٌ بِمَسْــحِ المَنْكِبَيــنِ سَبُــوحُ

وقال ابن خالَوَيْهِ في «شواذّ القراءات» له: «﴿ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾[6] ابن أبي إسحاق»[7]. قال ابن خالويه: «وسمعت ابن الأنباري يقول: قرأ به الأعمش، وسمعت ابن مجاهد يقول: هو لحن. وإنما جعله لحناً وخطأ من قِبل الرواية، وإلا فله مذهبٌ في العربية، بنو تميم يقولون: رَوَضات وجَوَزات وعَوَرات، وسائر العرب بالإسكان، وهو الاختيار»[7].

وقوله: **واتُّفق على عِيَراتٍ شُذوذاً** عِيَرات جمع عِيْر، وهو شاذ عن القياس من جهة أنه إذا[8] جمع بالألف والتاء فقياسه أن تبقى الياء ساكنة،

---

(١) الجيئل: الضخم من كل شيء. والضبع.

(٢) وادٍ حوأب: واسع.

(٣) الجونة: السوداء والبيضاء. وهي من الأضداد.

(٤) امرأة غَيْلة: عظيمة.

(٥) المحتسب ١: ٥٨ وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨ والخصائص ٣: ١٨٤ والمنصف ١: ٣٤٣ وشرح المفصل ٥: ٣٠ والمقاصد النحوية ٤: ٥١٧ والخزانة ٨: ١٠٢ ـ ١٠٥ [الشاهد ٥٩٣] وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢. وهو ليس في شرح أشعار الهذليين. يصف ظليماً، وهو ذكر النعام. الرائح: الذي يسير نهاراً. والمتأوب: الذي يسير ليلاً. ورفيق بمسح المنكبين: عالم بتحريكهما في السير. وسبوح: حسن الجري.

(٦) سورة النور: ٥٨.

(٧) مختصر في شواذ القرآن ص ١٠٣.

(٨) ك: إذ.

ولا[1] تُفتح كما لا تُفتح في دِيْمات؛ إذ الفتحُ في مثل هذا الجمع إنما يكون للإتباع كجَفَنات، أو للتخفيف من كسر كهِنَدات، وليس في عِيَرات إتباع ولا تخفيف؛ لأن السكون أخف من الحركة. والعِيْر: الإبل التي عليها الأحمال، سميت بذلك لأنها تَعِير، أي: تذهب وتجيء. وقيل: هي قافلة الحمير، ثم كثر حتى قيل لكل قافلة عِيْر، كأنها جمع عَيْر، وأصلها فُعْل كسَقْف وسُقْف، فُعِل به ما فُعِل بِبِيْض وغِيْد. والعِيْر مؤنث، وقالوا في الجمع عِيَرات، فشذوا في جمعه بالألف والتاء، وفي فتح يائه، وقال الشاعر[2]:

غَشِيتُ ديارَ الحَيِّ بالبَكَراتِ فعارِمةٍ فَبُرْقةِ العِيَراتِ

قال الأعلم: العِيَرات هنا: مواضع الأَعْيار، وهي الحمير. وقال الفارسي: عند ابن السراج: عِيْر وعِيَرات.

واضطرب أبو العباس في عَيَرات بفتح العين، فقال: هو جمع عَيْر، وفَسَّره بالحمار. وهو لا يصلح في هذا الموضع لأن س إنما قال: «وقد يجمعون المؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث بالتاء»[3]. فإنما يجب أن يذكر هنا شيئاً مؤنثاً يُجمع بالألف والتاء / لا هاءَ[4] فيه. وأبو العباس قد جعله [ل ١/٨٢: ١] مذكراً.

وقال أبو إسحاق: إنما هو عَيَرات، وهو جمع عَيْر الذي في الكَتِف أو القَدَم[5]؛ لأن عَيْر الكَتِف أو القَدَم مؤنثان. قال: قال يونس: كل شيئين منفصلين في الإنسان مؤنثان، كرِجْلَين وعَضُدَين. والصحيح أنها جمع عِيْر،

---

(١) ك: فلا.

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٧٨ ورصف المباني ص ٤٤١. البكرات: جُبَيْلات بطريق مكة. والبرقة: أرض فيها حجارة ورمل. وعارمة: موضع.

(٣) الكتاب ٣: ٦٠٠.

(٤) ك: لا بناء.

(٥) يعني العظم الناتئ في الكتف أو القدم.

وهي الإبِل، وهي مؤنثة، ولو كانت الرواية بفتح العين لكان القول ما قاله أبو إسحاق[1].

(١) قال السيرافي: «رأيتُ النُّسَخَ والروايات في كتاب سيبويه عَيْرٌ وعَيَرات، بفتح العين. وهو عندي غلطٌ في النقل؛ لأنّ سيبويه قال: «وقد يجمعون المؤنث» وعَيْر ليس بمؤنث. وقد تكلَّفَ بعضُ من احتجَّ عنه بأنه عَيرُ الكتف، وهو الناتىء في وسطه. ولا يُعرف تأنيث هذا ولا جمعه على عَيَرات. وإنما دعاهم عندي إلى هذا قول سيبويه «واجتمعوا فيها على لغة هُذَيل لأنهم يقولون بَيَضات وجَوَزات». فأرادوا أن يُسَوُّوا بين اللفظين. والصوابُ عندي أن يقال عِيْرٌ وعِيَرات، وعِيْرٌ مؤنث. قال الله عز وجل: ﴿**والعيرَ التي أقبلنا فيها**﴾. وكان حقُّها أن يقال عِيرات لأن جمع السلامة في فُعْل وفِعْل إذا كان بالألف والتاء أن يقال فُعُلات كظُلُمات، وفِعِلات كسِدِرات، وإذا كان فيه واو أو ياء استُثقل الضم والكسر، فيقولون في تُوْمة تُوْمات، وفي تِيْنة تِيْنات، وقالوا في عِيْر عِيَرات، فحركوا على لغة هُذيل في تحريك الثاني من بَيَضات» شرح الكتاب ٥: ٢٦/أ.

ص: فـصـل

يُتَمُّ في التثنية من المحذوفِ اللام ما يُتَمُّ في الإضافة لا غيرُ، وربما قيل: أَبانِ وأَخانِ ويَدَيانِ ودَمَيانِ ودَمَوانِ وفَمَيانِ وفَمَوانِ. وقالوا في ذاتٍ: ذاتا على اللفظ[1]، وذَواتا على الأصل. ويُثَنَّى[2] اسمُ الجمع والمُكَسَّرُ بغيرِ زنة مُنْتَهاه.

ش: المحذوفُ اللام جملةُ أسماءٍ ذُكرت في علم التصريف، وهي تنقسم قسمين: قسم منها إذا أضفتها يعود ذلك المحذوف، وقسم منها لا يعود. فالأول هو الاسم المنقوص بقياس، وأَبٌ وأَخٌ وحَمٌ في أكثر اللغات، وهَنٌ في بعض اللغات، تقول: هذا قاضيك وأَخُوك وأَبُوك وهَنُوك وحَمُوك، فإذا ثَنَّيتَ رددتَ لام الكلمة، فقلت: قاضِيانِ وأَخَوَانِ وأَبَوانِ وحَمَوانِ وهَنَوانِ. وإذا ثَنَّيتَ غيرَ ما ذُكر من المنقوص لم تَرُدّ المحذوفَ، تقول: حِرَانِ وسَنَتَانِ؛ لأنك تقول في الإضافة حِرُكِ وسَنَتُك.

وقوله: **ورُبَّما قيل أَبانِ وأَخانِ** جاء هذا على لغة من التزم النقص في الإفراد وفي الإضافة، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

إذا كُنتَ تَهوى الحمدَ والمجدَ مُولَعاً ... بأفعالِ ذي غَيٍّ، فلستَ بِراشِدِ
ولستَ، وإنْ أَعيا أَباكَ مَجادةٌ ... إذا لم تَرُمْ ما أَسْلَفاه بماجِدِ

---

(١) ك: ذواتا في اللفظ.

(٢) في النسخ المخطوطة كلها: «وثني». وأثبتُّ ما في التسهيل وشرحه والمساعد وتعليق الفرائد. وسوف يذكره أبو حيان في أثناء الشرح بصيغة المضارع المبني لما لم يُسَمّ فاعله.

(٣) البيتان في شرح التسهيل ١: ١٠٤، وقد نسبهما لرجل من طيئ. مجادة: مصدر مَجُدَ فهو مجيد.

هكذا أنشد المصنف هذا البيت مستدلاً على أن «أباكَ» تثنية أَبٍ. وحمله على ذلك تثنيةُ الضمير في قوله: «ما أَسْلَفاه»، فتقديره عنده: وإنْ أَعْيا أَبانِ لك، فسقطت النون للإضافة.

ويحتمل أن يكون «أَباكَ» مفرداً، ويكون مقصوراً، إذْ في الأب لغة القصر، وقد تقدَّم ذكرُ[1] ذلك، ويكون الضمير في «أَسْلَفاه» عائداً على الأَبِ والأُمّ، ويكون «الأُمّ» معطوفاً على الأَبِ، وحُذف لدلالة المعنى عليه. ويُحَسِّنُ حذفَ هذا المعطوف أنَّ ذِكر الأب هو الذي يُقتدى به في المجد، وأنَّ في[2] ذكر الأم امتهاناً للاسم. وقال الفراء: من قال: هذا أَبُكَ قال: أَبانِ[3].

وقوله: ويَدَيانِ ودَمَيانِ ودَمَوانِ وفَمَيانِ وفَمَوانِ تَقَدَّم أنَّ في اليَدِ والدَّمِ والفَمِ القصر لغة[4]، وتَقدَّم الكلام على الشواهد على ذلك، فأَغنى عن إعادته.

وقوله: ذاتا على اللفظ يعني أنه لم يُرَدّ المحذوف، والمحذوف هو لام الكلمة، والألف منقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة، وهي التي قُدِّرَ الإعراب / فيها في «ذُو»، وتحركت في تثنيته، فقالوا: ذَوَا مالٍ، فحرفُ [١: ٨٢/ب] الإعراب في «ذُو» هو[5] عين الكلمة، إذْ حُذِفَتْ لامُها.

ونقل أبو القاسم خَلَفُ بن فَرْتُون الشَّنْتَرِينيّ[6] خِلافاً عن نُحاة بلادنا،

---

(١) تقدم ذلك في ١: ١٦٥.

(٢) وأن في: سقط من ك.

(٣) هذا القول في مجالس ثعلب ص ٤٠٠ غير منسوب. وعنه في الخصائص ١: ٣٣٩ والفَسْر ١: ١٥٣.

(٤) تقدم ذلك في ١: ١٦٧ ـ ١٦٩.

(٥) ك: وهو.

(٦) أبو القاسم خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي الشنتريني [ـ ٥٣٢ هـ] يُعرف بابن الأبرش. كان إماماً في العربية واللغة، يستظهر كتاب سيبويه وأدب الكتاب والمقتضب والكامل. روى=

فذَكر أنَّ حذفَ اللام هو مذهبُ الشيوخ بغرب الأندلس، وأنَّ مذهب نُحاة أهل قرطبةَ أنَّ المحذوفَ هو عينُ الكلمة. والذي يَظهر أنَّ المحذوف هو اللام؛ لأن حذف اللام أكثر من حذف العين.

ومما جاء مِن[1] تثنية ذات على اللفظ قولُ الراجز[2]:

يا دارَ سَلْمى بينَ ذاتَـيِ العُوْجْ

والتثنيةُ على اللفظ هي القياس لأنَّ الأصل أن لا يُغَيَّر المفردُ لا في المذكر ولا في المؤنث، فكما لا يُرَدّ «ذُو» حالة الثنية إلى أصله، فكذلك كان ينبغي في «ذات»، وكما لم يَرُدُّوا في جمع «ذات» لم يَردّوا في تثنيته؛ ألا ترى أنهم قالوا: «ذَوات»، ولو ردوا لقالوا: «ذَوَيات».

وقوله: **وذَوَاتا على الأصل** هذا هو المستعمل الكثير، كما قال تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾[3] ﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ﴾[4]، فالألفُ[5] في «ذَواتا» هي لام الكلمة انقلبت عن الياء.

وقوله: **ويُثَنَّى اسمُ الجمع والمُكَسَّرُ بغيرِ زِنةِ مُنْتَهاه** قال المصنف[6] في

= عن أبي علي الغسّاني وأبي بكر عاصم بن أيوب. وروى عنه أبو الوليد بن خيرة القرطبي. كان من أهل الزهد، لا يدخل في ولاية، ولا يُقبل على إقراء في جامع ولا إمامة. توفي بقرطبة. الصلة ص ١٧٤ وبغية الوعاة ١: ٥٥٧.

(١) من: انفردت به م.

(٢) رجل من بني سعد. إبدال ابن السكيت ص ١١٨ والأمالي ٢: ١٤٧ وتهذيب اللغة ٦: ٣٤ وإيضاح الشعر ص ٢٠٨ والتنبيه للبكري ص ١٠٩ والسمط ص ٧٧١ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٢٧ وشرح التسهيل ١: ١٠٥ واللسان (عوج) ٣: ١٥٩. العوج: جمع أعوج، أي: معاطف الأودية العوج، لأنها مواضع نزولهم لخصبها وطيبها وتبكير نباتها. ويروى: دارات العوج.

(٣) سورة الرحمن: ٤٨.

(٤) سورة سبأ: ١٦.

(٥) ك، م: والألف.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٠٥.

شرحه ما نَصُّه: «مقتضى الدليل أن لا يُثنى ما دَلَّ على جمع؛ لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أنَّ الحاجة داعية إلى عطفِ جمعٍ على جمع[1]، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظا جَمعينِ مقصودٍ عطفُ أحدِهما على الآخر استُغني فيهما بالتثنية عن العطف، كما استُغني بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم[2] شبه الواحد، كما منع في نحو: مَساجِد ومَصابِيح.

وفي المثنى والمجموع على حدّه مانعٌ آخَرُ، وهو استلزامُ تثنيتِهما اجتماعَ إعرابين في كلمة واحدة، ولأجل سلامة نحو: مَساجِدَ ومَصابيحَ من هذا المانع الآخر جاز أن يُجمع جمعَ تصحيح، كقولهم في أيامِن: أيامِنُونَ، وفي صَواحِب: صَواحِبات، وامتنع ذلك في المثنى والمجموع على حَدِّه.

والمسوِّغُ لتثنية الجمع مُسَوِّغٌ لتكسيره، والمانعُ من تثنيته مانعٌ من تكسيره، ولما كان شَبَهُ الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أَولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع، كقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾[3]، وكقوله: ﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾[4]، وكقول النبي عليه السلام: «مَثَلُ المُنافِقِ كَمَثَلِ الشاةِ العائرةِ بينَ الغَنَمَيْنِ»[5]» انتهى ما شرح به المصنف.

وظاهر كلامه في الفَصّ والشرح قياسُ جواز تثنية اسم الجمع وجمع التكسير ما لم يكن لفظَ الجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد كمَصابيحَ ودَراهِمَ،

---

(١) على جمع: سقط من ك.
(٢) عدم: سقط من ك.
(٣) سورة آل عمران: ١٢.
(٤) سورة آل عمران: ١٥٥.
(٥) أخرجه مسلم عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ص ٢١٤٦ ـ الحديث ١٧ والنسائي في سننه: كتاب الإيمان ـ ٨: ١٢٤ ـ الحديث ٣١. العائرة: المترددة الحائرة لا تدري أيهما تتبع.

فإنه لا يجوز تثنيته. وظاهر كلامه في الشرح أن هذا الجمع يجوز أن يُجمع جمعَ تصحيح[1] بالواو والنون فيمن يعقل من المذكر، وبالألف / والتاء في المؤنث. [١/٨٣:١]

وهذا الذي ذهب إليه مخالفٌ لما عليه الناس من اقتياس ذلك، بل نَصُّوا على أن تثنية اسمِ الجمع وجمعِ التكسير مسموعةٌ لا مَقيسة، فإن اضطرّ شاعر إلى ذلك مما لم يسمع فيه التثنية جاز له ذلك في الضرورة، وقد تَقدم لنا الكلام[2] على تثنية اسمِ الجمع وجمعِ التكسير أولَ باب التثنية. وأمّا جمعُ الجمعِ فقد تكلمنا عليه عند كلامه على ذلك في آخر «فصل[3] في باب أمثلة الجمع» من هذا الكتاب.

والذي نَختاره وتَنطق به كتب أكثر النحاة أنَّ جمعَ الجمعِ لا ينقاس، سواء أَجُمِعَ جَمْعَ تصحيح أم جمعَ تكسير لقلة أو كثرة، ويُوقَف فيه مع المسموع، وكلُّ ما وَرد من ذلك نادرٌ، نَصَّ على منع القياس فيه س[4] والجرمي[5] والفَرّاء وغيرُهم من المتقدمين[6] والمتأخرين[7]، فمختارُ المصنفِ غيرُ مختارٍ.

ص: ويُختارُ في المضافَينِ لفظاً أو معنًى إلى مُتَضَمِّنَيْهما لفظُ الإفرادِ على لفظِ التثنية، ولفظُ الجمعِ على لفظِ الإفراد، فإنْ فُرِّقَ مُتَضَمِّناهما اخْتيرَ الإفرادُ. ورُبَّما جُمِعَ المنفصلانِ إنْ أُمِنَ اللَّبسُ، ويُقاسُ عليه وِفاقاً للفَرَّاء. ومطابقةُ ما لِهذا الجمعِ لمعناه أو لفظِه جائزةٌ.

---

(١) جمع تصحيح: سقط من س. وأثبت في النسخ الأربع الأخر.

(٢) انظر ١: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٣) فصل: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٣: ٦١٩.

(٥) شرح المفصل ٥: ٧٤، ٧٥.

(٦) كالأخفش في معاني القرآن ص ١٩١ والزجاجي في الجمل ص ٣٨٢ والفارسي في التكملة ص ١٧٥ والصيمري في التبصرة ص ٦٨١ ـ ٦٨٢.

(٧) كابن يعيش في شرح المفصل ٥: ٧٤ ـ ٧٧ وابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٥٤٣ ـ ٥٤٦ والمقرب ٢: ١٢٧ ـ ١٢٨ والرضي في شرح الشافية ٢: ٢٠٨ ـ ٢١٠.

ش: الأصلُ في كلام العرب دلالةُ كلِّ لفظٍ على ما وُضع له، فيَدُلُّ المفردُ على المفرد، والمثنَّى على اثنين، والمجموعُ على جمع، لكنه قد يخرج هذا عن الأصل، وهو على قسمين: مقيس، ومسموع، ويَتبين المقيسُ والمسموع في شرحنا لكلام المصنف.

فمثالُ اختيارِ لفظِ الإفراد على لفظ التثنية في المضافين إلى ما تَضَمَّنَهما لفظاً أن تقول: قَطعتُ رأسَ الكَبْشَيْنِ، فرأس ـ عنده ـ مختارٌ على رَأْسَيْ. ومثالُ ذلك معنًى: الكَبْشانِ قطعتُ منهما الرَّأْسَ، فالرأسُ مختارٌ على الرأْسَينِ، والتقدير: قطعتُ منهما رأسَهما أو رأسَيْهما.

ومثالُ اختيار لفظِ الجمع على لفظ الإفراد: قَطعتُ رُؤُوسَ الكَبْشَينِ، والكَبْشانِ قطعتُ منهما الرُّؤُوسَ، فالجمعُ هنا مختارٌ على الإفراد، وإذا كان مختاراً على الإفراد، وقد قَدَّمَ[1] أنَّ الإفراد مختارٌ[2] على التثنية، أَنتج ذلك أنَّ الجمعَ مختارٌ على التثنية؛ لأن المختار على شيء قد اختيرَ عليه شيءٌ مختارٌ على ذلك الذي اختيرَ عليه.

ومَثَّلَ المصنفُ[3] وغيرُه[4] الجمعَ المرادَ به التثنيةُ إلى مضافين لفظاً بقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[5]. ومَثَّلَ ما أُضيف معنًى إلى ما ذكر من هذا الجمع المرادِ به التثنيةُ بقول الشاعر[6]:

رأيتُ ابْنَيِ البَكْرِيِّ في حَوْمةِ الوَغى كفاغِرَيِ الأَفْواهِ عندَ عَرِينِ

---

(١) ك، م: تقدم.

(٢) مختار: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٠٦.

(٤) الكتاب ٣: ٦٢١ والأصول ٣: ٣٤ و ٢: ٣٤٣ والتبصرة ص ٦٨٣، وأمالي ابن الشجري ١: ١٥ وشرح المفصل ٣: ٣ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٥ والمقرب ٢: ١٢٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٧١ وشرح الكافية ٢: ١٧٦.

(٥) سورة التحريم: ٤.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ١٠٦.

أي: كأَسَدَينِ فاغِرَينِ أَفْواهَهما عند عَرِينِهما.

وتَلَخَّصَ من كلام المصنف في الفَصّ وفي الشرح أنه يَختار بالشروط المذكورة الجمعَ ثم الإفرادَ ثم التثنيةَ.

وعلةُ ترجيح الجمع عند البصريين[1] على ما سواه أنَّ المضافَ والمضافَ إليه كشيء واحد، إذْ بينَهما / اتِّصالٌ من جهة المعنى، [1: ٨٣/ب] و [لمّا][2] كان لفظُ الجمع قد يُعَبَّر به عن الاثنين[3] كَرِهوا هنا تثنيتين، فاختاروا لفظ الجمع مع فهم المعنى، ولذلك[4] شُرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيء واحد؛ لأنه إذا كان له أكثرُ التبسَ، لو قلت: قطعتُ آذانَ الزيدَينِ، تريد أُذُنَيْهِما، لم يجز لأجل الالتباس، فأما[5] قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[6] فالمراد أَيْمانهما، وكذلك قرأ ابن مسعود[7]، إذ المشروعُ في القطع أولاً إنما هو

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ ـ ١٧٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٤٣/أ ـ ٤٣/ ب وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٦ والخزانة ٧: ٥٣٣ ـ ٥٣٤ [الشاهد ٥٧٢].

(٢) لمّا: تتمة يستقيم بها النص.

(٣) قال السيرافي: «فأما جمعه فلأن التثنية جمع؛ لأن أحدهما قد جُمع مع الآخر، وضُمَّ إليه، ويستوي لفظ المثنى والجمع للمتكلم لأنه يقول: نحن فعلنا كذا، وإن كانوا اثنين أو جماعةً، فنحنُ للاثنين والجماعة، والنون والألف للاثنين والجماعة، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «الاثنان فما فوقهما جماعة»، وقد قال الله عز وجل: ﴿وإن كان له إخوة فلأُمِّه السُّدُس﴾ والاثنان يُوجبان لها السدس، فعُلم أن الإخوة قد يقع على الاثنين. وهو قول الجمهور من العلماء، والحُجة معهم». شرح الكتاب ٥: ٤٣/أ.

(٤) ك: وكذلك.

(٥) ك: وأما.

(٦) سورة المائدة: ٣٨.

(٧) يعني أنه قرأ: ﴿أيمانَهما﴾. معاني القرآن للفراء ١: ٣٠٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٤٣/ب والتبصرة ص ٦٨٤ وشرح المفصل ٤: ١٥٥ وشرح التسهيل ١: ١٠٦ وشرح الكافية ٢: ١٧٦. وفي معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ أنه قرأ (أيمانهم). وفي شواذ ابن خالويه ص ٣٣ أنه قرأ: ﴿فاقطعوا أيديهم﴾ وأنه روي عنه (أيمانهما). وفي شرح اللمع لابن برهان ص ٥٦٢ عن ابن مجاهد في كتابه أن ابن مسعود قرأ: (والسارقون والسارقات=

اليمين[1]، ولأن الأيدي التي يُبطَش بها هي الأيمان[2].

وزعم الفراء[3] أنَّ علة استعمال الجمع مكان التثنية في هذا هي أن الأعضاء في البدن أكثرها اثنان كالعَينينِ والحاجِبَينِ وغير ذلك، فإذا كان في البدن منه واحد أُقيم مقام الاثنين، فجُمع لذلك، لأنه[4] كأنه مع نظيره أربعة.

قال أبو سعيد[5]: «ويُقوِّي قولَه أنَّ الدِّيَةَ فيما كان في البدن منه واحد كاملةٌ، وفي أحد اثنين نصفُها»[6]. ويلزم الفراءَ على مذهبه أن يُخبر عن الواحد إخبارَ الاثنين.

قال المصنف في الشرح[7]: «وكان الإفرادُ أَولى من التثنية لأنه أخف منها، والمراد به حاصل، إذ لا يَذهب وَهمٌ في نحو أكلتُ رأسَ الكبشَينِ إلى أن معنى الإفراد مقصود، وجاء لفظ الإفراد في الكلام الفصيح دون ضرورة، ومنه الحديث في وصف وُضُوء النبي ﷺ: «ومَسَحَ أُذُنَيْهِ ظاهِرَهُما وباطِنَهُما»[8]، ولم يجيء لفظ التثنية إلا في شعر، كقوله[9]:

= فاقطعوا أيمانهما). وفي الجامع لأحكام القرآن ٦: ١٠٩ أنه قرأ: (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم). وفي المغني لابن قدامة ١٢: ٤٤٠، ٤٤١ أنه قرأ: (فاقطعوا أيمانهما)، وقال في الأول: «وهذا إن كان قراءة، وإلا فهو تفسير».

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦: ١١٢ والمغني لابن قدامة ١٢: ٤٣٩ ـ ٤٤١.

(٢) قال ابن قدامة: «ولأن البطش بها أقوى، فكانت البداية بها أردعَ، ولأنها آلة السرقة، فناسبَ عقوبتَه بإعدام آلتها» المغني ١٢: ٤٤٠.

(٣) معاني القرآن ١: ٣٠٦ ـ ٣٠٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٤٣/ب وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٦ وشرح الجمل لابن الضائع (باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع).

(٤) لأنه: سقط من ك.

(٥) شرح الكتاب ٥: ٤٤/ب. وفي النقل تصرف. وانظر ٢: ١٧٧/ب منه وشرح الجمل لابن الضائع (باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع).

(٦) المغني لابن قدامة ١٢: ١٠٥.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٨) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة ١: ١٥١ ـ الباب ٢٥ والنسائي في كتاب الطهارة ١: ٧٤ ـ الباب ٨٥ والترمذي في كتاب الطهارة ١: ٥٢ ـ الباب ٢٨. وفي الباب ٢٥ ـ ١: ٤٨: «عن الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ بن عفراء أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين: بدأ بمؤخَّر رأسه ثم بمقدَّمه، وبأذنيه كلتيهما ظُهورِهما وبُطونِهما».

(٩) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٤٠ وأمالي ابن الشجري ١: ١٦. نوافذ: أي=

فَتَخَـالَسَـا نَفْسَيْهِمَـا بِنَـوَافِـذٍ كَنَـوَافِـذِ العُبُـطِ التـي لا تُـرْقَـعُ

أو في كلامٍ نادر كقول س[1]: «وزَعم يونُسُ أنهم يقولون: ضَربتُ رَأْسَيْهما، وزعم أنه سمع ذلك من رُؤْبةَ أيضاً» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أن الإفراد أولى من التثنية في هذه المسألة هو خلاف ما ذهب إليه أصحابنا، ذهبوا[2] إلى أن الأفصح الجمع ثم التثنية.

وأما الإفراد فقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: «فأمّا لفظُ المفرد فلم يأت إلا في ضرورة أو نادر كلام، كقوله[3]:

كَـأَنَّـه وَجْـهُ تُـرْكِيَّيْـنِ قَـد غَضِبَـا مُسْتَهْـدَفٌ لِطِعَـانٍ غيـرِ تَـذْبِيـبِ

وعلى الإفرادِ قراءةُ مَن قرأ: ﴿فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا﴾[4]»[5].

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وقد ذكر المقيسَ من وضعِ

= طعنات نوافذ. والعبط: جمع العَبِيط، وهو البعير الذي يُنْحَر لغير داء. س، ك، ص، ح: لم تُرْقَع. والصواب ما أثبتُّ.

(١) الكتاب ٣: ٦٢٢.

(٢) المقرب ٢: ١٢٨.

(٣) الفرزدق. ديوانه ص ٣٧١. وآخره فيه: «غير مُنْجَحِرٍ». ورواية أبي حيان هي رواية الفراء في معاني القرآن ١: ٣٠٨ والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٣ وابن الشجري في أماليه ١: ١٧. والبيت من قصيدة رائية له، وقد نبّه على ذلك البغدادي في الخزانة ٧: ٥٣٢ ـ ٥٤٤ [الشاهد ٥٧٢]. كأنه: أي كأنّ ذلك الجهم المذكور في بيت سابق، والمراد به الفرج. ومنجحر: اسم فاعل من انْجَحَر: أي دخل في جُحْره. وذَبَّب في الطعن والدفع: لم يبالغ فيهما.

(٤) سورة طه: ١٢١. وقد نسبها أبو حيان بعد قليل إلى الحسن. ونسبت في شواذ ابن خالويه ص ٤٢ إلى مجاهد في الآية ٢٦ من الأعراف: ﴿يواري سَوْآتِكُم﴾. وفي إعراب القرآن للنحاس ٢: ١١٩ أنه قرأ بها الحسن بالإفراد في الآية ٢٢ من الأعراف: ﴿فلما ذاقا الشجرة بَدَتْ لهما سَوْآتُهما﴾. وذكر ابن جني في المحتسب ١: ٢٤٣ أن مجاهداً قرأ: (ليبدي لهما ما ووري عنهما من سَوْأتهم) في الأعراف: ٢٠. وفي البحر ٤: ٢٧٩ أن الحسن ومجاهداً قرأا: (مِن سَوَّتهما) بالإفراد وتسهيل الهمزة بإبدالها واواً وإدغام الواو فيها.

(٥) شرح الجمل (باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع) مخطوط. وقد أسقط أبو حيان بعض الشواهد التي ذكرها ابن الضائع بعد بيت الفرزدق.

الجمعِ موضعَ التثنية، نحو: قطعتُ رُؤُوسَ الكَبْشَينِ، فقال: «هذا هو المختار، ومِن العرب مَن يُخرج اللفظ على أصله من التثنية، فيقول: قطعتُ رَأْسَيِ الكَبْشَينِ، وذلك قليل، قال الفرزدقُ[1]:

بِما في فُؤادَيْنا من الهَمِّ والهَوى فَيَبْـرَأُ مُنْهـاضُ الفُـؤادِ المُشَعَّـفُ

وقـال آخـر[2]:

[1/٨٤:١] / نَـذُودُ بـذكـرِ اللَّـهِ عَنَّـا مـن السـدا إذا كـان قَلْبـانـا بنـا يَجِفـانِ

وقد جَمع الشاعر بين اللغتين، فقال[3]:

ظَهْراهُما مثلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

ومِن العرب مَن يضع المفرد موضع الاثنين. ووجهُ ذلك أنه لَمَّا أُمن اللبس، وكُرِه الجمعُ بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، صُرِف لفظُ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد لأنه أخف من الجمع، وذلك قليل جداً لا ينبغي أن يقاس عليه، ومنه قوله[4]:

---

(١) ديوانه ص ٥٥٤ والكتاب ٣: ٦٢٣ وتحصيل عين الذهب ص ٥٤٣. المنهاض: الذي انكسر بعد الجبر، وهو أشد الكسر، ولا يكاد يندمل. والمُشَعَّف: الذي شَعَفَه الحُبّ، أي: أصاب سواد القلب منه. وآخره في الديوان: المُسَقَّفُ. ويروى آخره: المعذَّبُ. وهو من قصيدة فائية.

(٢) لم أقف عليه فيما رجعت إليه من الكتب التي أُلفت قبل أبـي حيان.

(٣) هو خطام المجاشعي أو همیان بن قحافة. الكتاب ٢: ٤٨ و ٣:٦٢٢ وشرحه للسيرافي ٥: ٤٣/ب ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٣ وتحصيل عين الذهب ص ٢٥٨، ٥٤٣ وأمالي ابن الشجري ١: ١٦ والجامع لأحكام القرآن ٦: ١١٣ وضرائر الشعر ص ٢٥٠ والخزانة ٧: ٥٤٤ ـ ٥٥٠ [الشاهد ٥٧٣] و ٢: ٣١٣ ـ ٣١٨ [عند الشاهد ١٣٥] وقبله: «ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ» المهمه: القفر المخوف. والقذف: البعيد من الأرض. والمرت: الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات. والظهر: ما ارتفع من الأرض. وصف فلاتين لا نبت فيهما ولا شخص يستدل به.

(٤) هو توبة بن الحُمَيِّر. الشعر والشعراء ص ٤٤٦ والفاضل ص ٢٤ والأمالي ١: ٨٨ والمقرب ٢: ١٢٨. وذكر العيني في المقاصد النحوية ٤: ٨٦، أنه للشماخ من قصيدة له مطلعها: =

حَمـامـةَ بطـنِ الـوادِيَيْـنِ تَـرَنَّمـي سَقـاكِ مِـنَ الغُـرِّ الغَـوادي مَطِيـرُهـا

أراد بَطْنَيِ الوادِيَيْنِ، فأفرد» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أيضاً[1]: «وأمَّا وضعُ المفرد موضعَ التثنية فقوله:

كـأنَّـه وجـهُ تُـرْكِيَّيْـنِ قـد غَضِبـا .....

وهو موقوف على السماع» انتهى.

وقال أيضاً في رَدِّه على الفَرَّاء في تعليله السابق لوضع الجمع موضع التثنية في هذه المسألة: وهذا ـ يعني قول الفراء ـ فاسدٌ إذْ لو كان كذلك لوجب أن يُنَزَّل العضو وحدَه منزلةَ اثنين، فيقال: قطعتُ رأسَ الكبشينِ، وذلك غير جائز.

وقد عقد الأخفش باباً في كتابه «النسخة الوسطى»، فذكر الجمع، ومثَّل بقوله: ما أَحسنَ وُجُوهَهُما، وبغيرِ ذلك. ثم قال: وقد يجوز هذا أن يكون اثنين، وأنشد:

بمـا فـي فُـؤادَيْنـا ....

و:

ظَهْراهُما مثلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

و:

= تغـالبنـي نفسـي علـى تبـع الهـوى وقد جاء نفسي من هواها نذيرُها

قلت: ليس في ديوان الشماخ قصيدة مطلعها ما ذكره العيني، وإنما فيه قصيدة من هذا البحر والروي، مطلعها:

عَفَـتْ ذَرْوةٌ مـن أهلهـا فجَفيـرُهـا فَخَرْجُ المَرَوْراة الدَّواني فذُورُها

وليس فيها البيت الشاهد. الغُرّ: جمع غَرَّاء، أي: بيضاء. والغوادي: جمع غادية، وهي السحابة التي تنشأ صباحاً. ومطيرها: من قولهم: ليلة مطيرة، أي: كثيرة المطر.

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٤.

فَتَخالَسا نَفْسَيْهِما ....

ولم يَذكر الإفراد، ولا تَعَرَّض له، فدَلَّ ذلك على أنه لا يجوز عنده. وكذا فعل س[1].

وقال ابن هشام: «وقد أجاز الكوفيون العدول بهذا إلى لفظ المفرد لأنه الأصل؛ لأن ذلك عندهم هو لاستقباح الخروج من تثنية إلى تثنية، وأنشدوا:

كأنّه وجهُ تُرْكِيَّيْنِ قد غَضِبا .....

و:

حَمامةَ بطنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمي .....

فأجازوا: ضربتُ رأسَ الزيدَينِ، وجَدَعتُ أَنْفَ العَمْرَينِ، وما أَحْسَنَ وجهَ المحمَّدينِ. والبصريون يَحملون ذَيْنِك البيتينِ على الضرورة، ولم يقيسوا عليهما.

وقد وافقهم بعضُ البصريين، ومنهم السيرافيُّ، قال في شرح الكتاب: «الوجهُ والأكثرُ في كلام العرب جمعُه، ويجوز تثنيتُه وإفرادُه»[2]. وعَلَّله[3] بأنه يُكتفى بإضافته للمثنى، ويُعلم بذلك أنه مُثنى، وبأن العرب تقول: عَيني لا تَنام، تريد: عَيْناي» انتهى.

وقال في البسيط: وقال الفراء[4]: «يجوز في الكلام أن تقول: ائْتِني برأسِ شاتَينِ، وبرأسَيْ[5] شاةٍ. فعلى الأول تريد الرأس من كُلّ شاة، وعلى الثاني تريد رأسَيْ هذا الجنس». وأنشد:

كأنّه وجهُ تُرْكِيَّيْنِ قد غَضِبا .....

---

(١) الكتاب ٣: ٦٢١ ـ ٦٢٣.

(٢) شرح الكتاب ٥: ٤٣/أ.

(٣) شرح الكتاب ٥: ٤٣/ب. وانظر ٢: ١٧٧/ب.

(٤) معاني القرآن ١: ٣٠٨.

(٥) في معاني القرآن: «برأس». وهو تصحيف.

وقَرأَ الحسنُ: ﴿فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا﴾[1]. فهذا نص عن البصريين على أن وضع المفرد في هذه المسألة لا ينقاس.

وأمَّا دعوى المصنف أن لفظ الإفراد جاء في الكلام الفصيح، واستدلالُه بما ورد من قوله: «ظاهِرَهما وباطِنَهما»، فله طريقة / في [١: ٨٤/ب] الاستدلال بما ورد في الحديث، وقد تكلمنا معه في هذا الاستدلال، وأَمْعَنَّا معه في الكلام في ذلك في باب[2] الجوازم في قوله: «فصل: لَأداةِ الشرطِ صدرُ الكلام»، فيُطالع هناك.

وإذا كان الأصل التثنية لكن عُدل إلى الجمع كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، ولاشتراك الجمع والتثنية في معنى الاجتماع، فكيف يكون المفرد الذي لم يُشارِك التثنية في معنى الاجتماع أَولى من التثنية التي دلالتها على ما وُضعت عليه هو بجهة الحقيقة، ودلالة المفرد على التثنية هو بجهة المجاز؟ بل كان القياس يقتضي أن لا يدل على التثنية إلا باللفظ الذي وُضع لها، لكن لما عُدل إلى المجاز لمرجِّح كان أقرب المجازين إلى التثنية أَولى من أبعدِهما، ولم يُحفظ من مجيء المفرد في هذه المسألة إلا هذه القراءةُ الشاذة: ﴿فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا﴾، وقولُ الشاعر:

حَمامَةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ . . . . . .

وسُمع من إقرار التثنية على حالها ما حكاه يونس[3] من قولهم: «ضربتُ رأْسَيْهما»، وأنه سَمع ذلك من رُؤْبة، وأراد بذلك تقويته لأن رؤبة عندهم فصيح، وقولُ الشاعر:

فَتَخالَسا نَفْسَيْهِما بِنَوافِذٍ . . . . . .

---

(١) تقدم تخريجها في ص ٦٩.

(٢) قوله: «باب... صدرُ الكلام»: في موضعه في ك فراغ، وكتب في حاشيتها: كذا وجد.

(٣) الكتاب ٣: ٦٢٢.

وقــولُ الآخــر:

ظَهْراهُما مثلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

وقولُــه:

بِمـا فـي فُـؤادَيْنـا ....

وقولُــه:

..... إذا كـان قَلْبـانـا .....

وقـولُ الفـرزدق[1]:

هُما نَفَثا فِـيْ فِـيَّ مِن فَمَوَيْهِما على النـابِـحِ العـاوِي أَشَـدَّ رِجـامِ

فهذه جملة من المسموع تُقَوِّي أن التثنية أولى من الإفراد، هذا مع أن الأصل في هذه المسألة هو التثنية.

وزعم بعض المتأخرين أنه لم يجئ على الأصل ـ يعني على التثنية ـ إلا مع الإضافة إلى ضمير التثنية، وإنما كان ذلك لأن ضمير التثنية اسم مفرد في اللفظ، ليس بصيغة تثنية، فكأنه لم يُضَف إلى تثنية، وهو الذي حكى[2] يونس، وبه جاء المسموع من الأبيات، فعلى هذا لا يجوز: قطعتُ رأسَيِ الكَبْشَيْنِ.

وقوله: فإنْ فُرِّقَ مُتَضَمِّناهما اخْتيرَ الإفرادُ مثالُه قوله تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾[3]، وفي حديث زيد بن ثابت: «حتى شَرَح اللَّهُ له صَدْري كما شَرَحَ له صدرَ أبـي بكر

(١) تقدم في ١: ١٦٩.
(٢) ك: حكاه.
(٣) سورة المائدة: ٧٨.

وعُمر»[1]. قال المصنف في الشرح[2]: «ولو جيءَ في مثلِ هذا بلفظ الجمع أو لفظِ التثنية لم يمتنع» انتهى. فذكر أنَّ المختار إذا فُرِّقَ المُتَضَمِّنان الإفرادُ.

والذي ذكره بعضُ أصحابنا[3] أنه لا ينقاس وضعُ المفردِ موضعَ التثنية مع الإضافة إلى التثنية، وإذا لم يَنْقَسْ في ذلك فالأَحرى أن لا يَنقاسَ مع عدم الإضافة إلى التثنية؛ إذْ مُوجبُ اجتماعِ تثنيتين قد زال بتفريق المُتَضَمِّنينِ.

وكذلك أيضاً ينبغي أن يكون الجمعُ في عدم الاقتياس كالمفرد. والذي يقتضيه / النظر أنه لا ينقاس وضعُ المفردِ ولا الجمعِ موضعَ التثنية في هذه [1/85:1] المسألة، بل تقول: ضربتُ رأسَيْ زيدٍ وعمرٍو، فإنْ جاء في كلامهم الإفرادُ أو الجمعُ اقتُصر على مورد السماع، ولا ينقاس.

فأما قولُه تعالى: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ فاللسانُ فيه يحتمل أن لا يُراد به الجارحة، إذ نقلوا أن اللسان[4] يُذْهَب به مذهبَ الرسالة[5]، ومذهبَ القصيدة من الشعر، ومذهبَ اللغة[6]، ومذهبَ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير: تفسير سورة براءة ٥: ٢١٠ ـ الباب ٢٠، وكتاب فضائل القرآن ٦: ٩٨ ـ الباب الثالث، وكتاب الأحكام ٨: ١١٩ ـ الباب ٣٧، ولفظه: «حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما». والحديث في جمع القرآن. ولفظه في الترمذي ٥: ٢٦٥ ـ كتاب التفسير: تفسير سورة التوبة: «حتى شرح الله صدري للذي شرح صدرَهما صدرَ أبي بكر وعمر».

(٢) شرح التسهيل ١: ١٠٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٤.

(٤) انظر اللسان (لسن) ١٧: ٢٧٠ ـ ٢٧١ حيث ذكر أنه يُذهب به مذهب الرسالة، والكلام، واللغة، وذكر الشواهد التي نذكرها فيما يلي. والمذكر والمؤنث للفراء ص ٧٤، ولابن الأنباري ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٥) وذلك كقول أعشى باهلة:

إنـي أُتِيتُ لِسـانٌ لا أُسَـرُّ بهـا ... مِن عَلْوَ، لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ

ويستشهد به أيضاً على مجيء الرسالة بمعنى القصيدة كما في المخصص ١٧: ١٢.

(٦) وذلك كقوله تعالى: ﴿وما أرسلْنا مِن رسولٍ إلا بلِسانِ قَوْمِه لِيُبَيِّنَ لهم﴾ سورة إبراهيم: ٤.

الكلام[1]، فيحتمل هنا أن يُراد باللسان الكلامُ، وأن يُراد به الرسالةُ، وإذا احتمل ذلك لم يكن اللسان جزءًا من كل واحد من داود ولا من عيسى عليهما السلام، فلم تكن الآية دليلاً على ما زعم المصنف، رحمه الله.

وقوله: **ورُبَّما جُمِعَ المُنْفَصِلانِ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ** المنفصلان هما اللذان ليسا جزأين مما أضيفا إليه كالدِّرْهَمَينِ والدِّينارَينِ والثَّوْبَينِ، فهذا إذا أَلبس الجمعُ لا يجوز أن يُوضعَ موضعَ التثنية؛ لأنَّ المتبادرَ إلى الذهن الجمعُ، وهو الحقيقةُ، فلا يجوز أن يُحمل على التثنية إذا أَلبس، فإذا لم يُلْبِس ذلك فهل يُقتصر على مورد السماع أو ينقاس ذلك؟ القياسُ مذهبُ الفراء[2]، واختاره المصنف[3]. والاقتصارُ على مورد السماع مذهبُ غيره[4]. فمما ورد قول يونس[5]: إنهم يقولون: «ضَعْ رِحالَهما»، يريدون اثنين.

وقال المصنف: «رأيُ الفراءِ أَصَحُّ لكونه مأمونَ اللَّبْس مع كثرة وُروده في الكلام الفصيح»[6]. وذَكر ما وَرد في الحديث من قوله: «ما أَخْرَجَكُما مِن بُيُوتِكُما»[7]؟ و «إذا أَوَيْتُما إلى مَضاجِعِكُما»[8] و «تَسْأَلانك عن إنفاقِهما على

---

(١) وذلك كقول الحطيئة:

نَـدِمْـتُ علـى لِسـانٍ فـاتَ منـي ... فليـتَ بـأنـه فـي جَـوْفِ عِكْـمِ

المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٤.

(٢) معاني القرآن ١: ٣٠٧، وشرح التسهيل ١: ١٠٦، ١٠٧.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٠٦، ١٠٧.

(٤) المفصل ص ١٨٨، وشرحه ٤: ١٥٧، وشرح التسهيل ١: ١٠٧.

(٥) الكتاب ٣: ٦٢٢.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٠٧.

(٧) أخرج مسلم في صحيحه ـ كتاب الأشربة ـ الباب ٢٠ ـ ص ١٦٠٩ ـ ١٦١٠: «عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم أو ليلة، فإذا هو بأبي بكر وعمر. فقال: «ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة»؟ قالا: الجوع، يا رسولَ اللَّه! قال: «وأنا ـ والذي نفسي بيده ـ لأخرجني الذي أَخْرَجَكما، قُوموا...».

(٨) أخرج البخاري في كتاب فرض الخمس ٤: ٤٨ ـ الباب السادس: «أن فاطمة ـ عليها السلام ـ اشتكت ما تلقى من الرَّحى مما تَطْحَنُ، فبَلَغها أنّ رسول الله ﷺ أُتي بسَبْي، فأَتَته تسأله خادماً، فلم تُوافِقْه. فذَكَرتْ لعائشة. فجاء النبيُّ ﷺ فذكرتْ ذلك عائشةُ له، فأتانا وقد =

أَزْواجِهما»[1] و «فَضَرَباه بأَسْيافِهما»[2].

ومثالُ مطابقة ما لهذا[3] الجمع لمعناه دونَ لفظِه قولُ الشاعر[4]:

قُلُوبُكما يَغْشاهُما الأَمْنُ عادةً إذا منكما الأبطالَ يَغْشاهُم الذُّعْرُ

وقولُ الآخر[5]:

= دخلنا مضاجعنا، فذهبنا لنقوم، فقال: على مَكانِكُما، حتى وَجدتُ بَرْدَ قَدَميه على صدري. فقال: ألا أَدُلُّكما على خيرٍ مما سَأَلْتُماه؟ إذا أخذْتُما مَضاجِعَكما فكَبِّرَا اللَّهَ أربعاً وثلاثين، واحْمَدا ثلاثاً وثلاثين، وسَبِّحا ثلاثاً وثلاثين، فإنَّ ذلك خيرٌ لكما مما سألتماه». وأخرجه أيضاً في فضائل أصحاب النبي ﷺ ٤: ٢٠٨ ـ الباب التاسع، وفي كتاب النفقات ٦: ١٩٢ ـ الباب السادس. وأخرجه أيضاً مسلم في كتاب الذكر: باب التسبيح أولَ النهار وعند النوم ص ٢٠٩١ ـ الحديث ٢٧٢٧.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب الزكاة ـ الباب ١٤ ـ الحديث ٤٥ ـ ص ٦٩٤ ـ ٦٩٥ «.. عن زينبَ امرأة عبد الله، قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «تَصَدَّقْنَ يا معشرَ النساء ولو مِن حَلْيِكُنَّ». قالت: فرجعتُ إلى عبد الله، فقلت: إنك رجل خفيفُ ذات اليدِ، وإنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قد أَمَرنا بالصدقة، فأْتِه، فاسأَلْه، فإن كان ذلك يَجْزي عني، وإلا صَرَفتُها إلى غيركم. قالت: فقال لي عبدُ اللَّه: بل ائتيه أنتِ. قالت: فانطلقْتُ، فإذا امرأةٌ من الأنصار بباب رسول الله ﷺ حاجتي حاجتُها. قالت: وكان رسول الله ﷺ قد أُلقيتْ عليه المهابة. قالت: فخَرج علينا بلالٌ. فقلنا له: ائتِ رسولَ الله ﷺ فأخبرْه أنَّ امرأتين بالباب تسْأَلانك: أَتَجْزي الصدقةُ عنهما على أزواجهما، وعلى أيتام في حُجُورهما؟ ولا تُخْبِرْه مَن نحن. قالت: فدخل بلالٌ على رسول الله ﷺ فسأله. فقال له رسولُ الله ﷺ: «مَن هُما»؟ فقال: امرأةٌ من الأنصار وزينبُ. فقال رسول الله ﷺ: «أيُّ الزَّيانب؟» قال: امرأةُ عبد الله. فقال له رسولُ الله ﷺ: «لهما أَجْرانِ: أجرُ القرابة وأجرُ الصَّدَقَة».

(٢) السيرة النبوية ١: ٦٢٥ [غزوة بدر الكبرى] حيث قال ابن إسحاق: «وكَرَّ حمزةُ وعليٌّ بأسيافهما على عُتبة، فذَفَّفا عليه» وتاريخ الأمم والملوك للطبري ٢: ٤٤٥. ذَفَّفا عليه: أَجْهَزا عليه.

(٣) في النسخ كلها: «مطابقة هذا». صوابه في الفص وشرح التسهيل. والمعنى: مطابقة الضمير العائد إليه.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١٠٨. س، ك، ص، ح: «يغشاهما الذعر». صوابه في م، وشرح التسهيل وتعليق الفرائد ١: ٢٩٣.

(٥) البيت في المثنى لأبي الطيب اللغوي ص ٧٢ عن أبي عبيدة وشرح التسهيل ١: ١٠٨. كعب أَصْمَع: لطيف مُحَدَّد. ولُكَّتا: قُذِفَتا باللحم. ولحم زِيَم: مُتَعضِّل متفرق ليس بمجتمع في مكان فيَبْدُنَ.

وســاقــانِ كَعْبــاهُمــا أَصْمَعــانِ أَعــالِيْهمــا لُكَّتــا بــالــزَّيَــمْ

وقــولُ الآخــر[1]:

رَأَوْا جَبَـلاً هَـدَّ الجِبـالَ إذا التقَـتْ رُؤُوسُ كَبِيــرَيْهِــنَّ يَنْتَطِحــانِ

أَنشد المصنفُ هذه الثلاثةَ الأبياتَ شاهدةً على ما ادَّعاه من مطابقة هذا الجمع[2] لمعناه. وليس في الثاني دليل على ذلك لاحتمال أن يكون «أَعاليهما» مرفوعاً بـ «أَصْمَعانِ»، وثَنَّى على لغة: «أَكَلُوني البراغيث»، ويكون «لُكَّتا» الضمير فيه عائد على «ساقانِ» أو على «كَعْباهما» لا على «أَعاليهما». وكذلك الثالث لا دليل فيه على رأي المصنف، يجوز أن يكون «يَنْتَطحانِ» حالاً من «كَبِيرَيْهِنَّ» لا مِن «رُؤُوس»؛ لأن المصنف يُجيز[3] أن تأتي الحالُ من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا له أو كالجزء، وجَعل من ذلك قولَه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[4]، فـ (إخواناً) ـ عنده ـ حال من ضمير (صُدُورِهم) لأنه أضيف إليه صدور، وهو جزء / من المضاف إليه، فكذلك يكون «يَنْتَطِحانِ» حالاً من قوله: «كَبِيرَيْهِنَّ» لأنه أُضيف إلى «كَبِيرَيْهِنَّ» «رُؤُوس»، وهو جزء من المضاف إليه، وسيأتي الكلام معه في هذه المسألة في باب الحال، إن شاء الله. [١: ٨٥/ب]

ونظيرُ «قُلوبُكما يَغْشاهُما الأمنُ» قولُ عنترة[5]:

متـى مـا تَلْقَنـي فَـرْدَيْـنِ تَـرْجُـفْ رَوانِــفُ أَلْيَتَيْــكَ، وتُسْتَطــارا

ثَنَّى «وتُسْتَطارا» لأن الرَّوانِف في معنى التثنية، يريد الرانِفَتَينِ، وهما

---

(١) هو الفرزدق. ديوانه ص ٤٧٢ وشرح التسهيل ١: ١٠٨.

(٢) كذا! والمراد: مطابقة ما لهذا الجمع لمعناه.

(٣) التسهيل ص ١١٠ وشرحه ٢: ٣٤٢، وشرح الكافية الشافية ص ٧٥٠ ـ ٧٥١.

(٤) سورة الحجر: ٤٧.

(٥) ديوانه ص ٢٣٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٦ وفيه تخريجه. تُسْتَطار: تكاد تطير. ك، م: متى تلقني.

طَرَفا الأَلْيَتَينِ. قال المصنف[1]: «وعلى ذلك حَمل أبو العباس المبرد قولَ الشاعر[2]:

أَقامَتْ على رَبْعَيْهِما جارتا صَفًا كُمَيْتا الأَعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما

فأعاد الضمير المضاف إليه «المُصْطَلى» على «الأَعالي» لأنها مُثَنَّاة في المعنى، وهو توجيه حسن»، انتهى. وسيأتي فساد تأويل أبـي العباس في هذا البيت، وأنه ليس على ما ذهب إليه، في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، إن شاء الله.

ومثالُ مطابقة هذا[3] الجمعِ للَفْظِه دونَ معناه قولُ الشاعر[4]:

خَلِيلَـيَّ لا تَهْلِكْ نُفُوسُكما أَسًى فـإنَّ لهـا فيمـا بـه دُهِيَـتْ أُسَـا

فقال: لها، و: دُهِيَتْ، ولو طابق المعنى لقال: لهما، و: دُهِيَتا.

ص: ويُعاقِبُ الإفرادُ التثنيةَ في كلِّ اثنين لا يَغْنَى أحدُهما عن الآخر، ورُبَّما تَعاقَبا مطلقاً، وقد يقع افْعَلا[5] موقع افْعَلْ ونحوِه، وقد تُقَدَّرُ تَسميةُ جُزءٍ باسمِ كُلّ، فيقعُ الجمعُ موقعَ واحدِه أو مُثَنَّاه.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٠٨.

(٢) هو الشماخ. ديوانه ص ٣٠٨، والكتاب ١: ١٩٩، والبصريات ص ٥٦٩، وضرورة الشعر ص ٢٠٤، وشـرح المفصـل ٦: ٨٦، والمقـرب ١: ١٤١، وضـرائـر الشعـر ص ٢٨٧، والخـزانـة ٤: ٢٩٣ ـ ٣٠٣ [الشـاهـد ٣٠٠]. على ربعيهمـا: أي على ربعـي الـدمنتيـن المذكورتين في البيت الذي قبله. والصفا: الجبل، وجارتاه: صخرتان تجعلان تحت القدر، وهما الأثفيتان اللتان تَقْرُبان من الجبل، فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة تكون تحت القدر. والكميت: ما لونه بين الحمرة والسواد. والجونة: السوداء. والمصطلى: موضع إحراق النار.

(٣) كذا! والمراد: مطابقة ما لهذا الجمع للفظه، كما في شرح التسهيل.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١٠٨. الأَسى: الحزن. والأُسَا: جمع أُسْوة، والأُسوة: ما يأتسي به الحزين، أي: يتعزَّى به.

(٥) زيدَ هنا في التسهيل وشرحه وتعليق الفرائد وشفاء العليل ونتائج التحصيل: «ونحوُه». ومَثَّل له ابن عقيل في المساعد دون أن يذكره. والمراد بقوله: «نحوُه»: «تَفْعَلان».

ش: مثالُ معاقبةِ الإفراد التثنيةَ فيما ذَكر أولاً قولُهم: عَيناه حَسَنةٌ، وعينُه حَسَنَتانِ، فتارةً يُعاقب في المُسْنَد، وتارةً في المُسْنِد إليه، وتارةً فيهما[1]. والاثنان اللذان لا يَغْنَى أحدُهما عن الآخر هما مثل: العَينينِ والأُذُنَينِ والحاجِبَينِ والخُفَّينِ والنَّعْلين والجَوْرَبَينِ، وسواء أكانا جُزأَينِ مما أُضيفا إليه أم غيرَ جزأين، وسواء أُضيفا أم لم يُضافا. وأَنشد المصنفُ في الشرح ما يدلّ على هذا الحكم قولَه[2]:

وكـأنَّ فـي العَينيـنِ حَـبَّ قَـرَنْفُـلٍ أو سُنْبُـلاً كُحِلَـتْ بـه، فـانْهَلَّـتِ

وقولَ امرئ القيس[3]:

لمـــــن زُحْلُـــــوقـــــةٌ زُلُّ بهـــــا العَيْنـــــانِ تَنْهَـــــلُّ

وقــولَ الآخــر[4]:

سأَجزيك خِذْلاناً بِتَقْطِيعيَ الصُّوَى إليـك وخُفًّـا زاحِـفٍ يَقطُـر الـدَّمـا

يريد: كُحِلَتا به فانهلتا، وتَنْهَلَّانِ، ويَقْطُرانِ، فعاقب الإفرادُ التثنيةَ. وأَنشد[5]:

إذا ذَكَرَتْ عَيْني الزَّمانَ الذي مَضَى بِصَحْـــراءِ فَلْـــجٍ ظَلَّتـــا تَكِفـــانِ

---

(١) مثاله: عينُه حسنةٌ، وأصله: عيناه حَسَنتانِ.

(٢) تقدم في ١: ٢٥٦. وهو في شرح التسهيل ١: ١٠٩.

(٣) ملحقات ديوانه ص ٤٧٣، والأمالي ١: ٤٢، والمحتسب ٢: ١٨٠، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٣، وشرح التسهيل ١: ١٠٩. ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٦٢١ للنابغة الجعدي، وليس في شعره. الزحلوقة: آثار تزلُّج الصبيان من فوق إلى أسفل. وأهل العالية يقولون «زحلوفة» بالفاء، وبنو تميم يقولون: «زحلوقة» بالقاف. وزُلّ: زَلَق. ص: زحلوفة.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١١٠، والخزانة ٧: ٥٥١ [عند الشاهد ٥٧٤] عن تذكرة أبي حيان. وليس فيما طبع منه. الصُّوَى: جمع صُوَّة، والصُّوَّة: حجر يكون علامة في الطريق.

(٥) البيت في الصاحبي ص ٤٢٤، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٣، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢: ٢٣٦، وشرح التسهيل ١: ١١٠، والبحر ٣: ٩٤، وتذكرة النحاة ص ٥٧٣.

يريد: عَيْناي. وأنشد[1] / : [١/٨٦: ١]

ألا إنَّ عَيْناً لم تَجُدْ يومَ واسِطٍ عليكَ بِجاري دَمْعِها لَجَمُودُ

فهذا من التعاقُب في المُسْنَد إليه والمُسْنَد. ومن هذا قولُ زُهير بن أبي سُلْمى[2]:

كأنَّ عَيْنِي وقد سالَ السَّلِيلُ بهم وعَبْرةٌ ما هُمُ لو أنَّهم أَمَمُ
غَرْبٌ على بَكْرةٍ أو لُؤْلُؤٌ قَلِقٌ في السِّلْكِ خانَ به رَبَّاتِه النُّظُمُ

وقولُ عَلْقَمةَ[3]:

فالعينُ مِنّي كأنْ غَرْبٌ تَحُطُّ به دَهْماءُ حارِكُها بالقِتْبِ مَحْزُومُ

وقولُ الآخر[4]:

قد سالم الحَيَّاتُ منه القَدَما .....

---

(١) البيت أول أربعة أبيات لأبي عطاء السندي، يرثي يزيد بن هبيرة. الحماسة ١: ٣٩١ [الحماسية ٢٦٩] وفيه تخريجها. ونسبها المرتضى في أماليه ١: ٢٢٣ لمعن بن زائدة. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ١١٠.

(٢) ديوان بشرح ثعلب ص ١٤٨ ـ ١٤٩. السليل: وادَ. لو أنهم أمم: أي لو أنهم قَصْدٌ كنت أزورهم، ولكن بَعُدوا. والغرب: الدلو العظيمة. والنظم: جمع نِظام، وهو الخيط. والرَّبَّات: النساء اللواتي ينظمنه.

(٣) ديوانه ص ٥٣. تحط به: تسرع معتمدة في أحد شقيها. ودهماء: ناقة سوداء. والحارك: ملتقى الكتفين، وهو مقدم السنام. والقتب: أداة السانية من أعلاق وحبال.

(٤) يُنسب إلى ابن جُبابة، وهو شاعر جاهلي لص، اسمه المغوار بن الأعنق، وإلى مساور بن هند العبسي، وإلى العجاج، وإلى أبي حيان الفقعسي، وإلى الدبيري، وإلى عبد بني عبس. انظر الكتاب ١: ٢٨٧، ومعاني القرآن للفراء ٣: ١١، والخصائص ٢: ٤٣٠، والمنصف ٣: ٦٩، والمبهج ص ١٢٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٨٤، والممتع ص ٢٤١، وضرائر الشعر ص ١٠٧، واللسان (ضمز) ٧: ٢٣٣، و (شجع) ١٠: ٤٠، و (شجعم) ١٥: ١١، والمقاصد النحوية ٤: ٨٠، والخزانة ١١: ٤١١، ٤١٦ [عند الشاهد ٩٤٩]. وهو ليس في ديوان العجاج.

في رواية مَن رَفَع «الحَيَّات»[1]، يريد: القَدَمَينِ. ومن هذا قولهم: «لَبِستُ نَعْلِي وخُفِّـي»، تريد: نَعْلَـيَّ وخُفَّـيَّ. وهذا الذي ذَهب إليه المصنف مِن معاقبة المفردِ المثنَّى فيما ذَكر يدلُّ على اقتياسِه كلامُه.

والذي ذهب إليه بعض أصحابنا[2] أنه لا ينقاس شيء من هذا البتةَ، وأنَّ هذا إنما جاء في الشعر، مع أن بعضها يحتمل التأويل، ولا تُثبت مثلُ هذه الأحكام إلا بنص لا يحتمل، أو بنقل ذلك عن مستقرئي[3] علم النحو عن العرب كالخليل و س والكسائي وأنظارهم الذين شافهوا العرب، وأمّا متأخرٌ جدًّا قد وَقعت له أبيات يسيرة، تحتمل التأويل، يريد أن يستنبط منها الأحكام، فلا يَسوغ له ذلك، ولا نسمع منه هذا، مع أن الأصل هو الذي قررناه من كون كل واحد من المفرد والمثنى والمجموع يكون طِبْقَ مدلوله، وقد جاءت أبيات وَقع فيها المفردُ موقعَ المثنى وموقعَ الجمع، ومُثَنًّى وقعَ موقعَ المفرد وموقعَ الجمع، وجمعٌ وقعَ موقعَ المفرد وموقعَ المثنى. وكلّ هذا لم يقس النحويون منه شيئاً، بل اقتصروا فيه على مورد السماع إلا ما تقدم من نحو قولهم: قطعتُ رُؤوسَ الكَبْشَينِ، وإلا ما وقع فيه الخلاف بين الفَرَّاء وغيره.

فمما وَقع فيه المفردُ موقعَ المثنى قولُه:

كـأنَّـهُ وجـهُ تُـرْكِيَّيْـنِ قـد غَضِبـا . . . . . .

وتَقدَّم الكلامُ[4] فيه مع المصنف. وما أَنشده الفارسيُّ من قولِ الشاعر[5]:

---

(١) هذه رواية البصريين. ورواه الكوفيون بنصبه، وقالوا: أراد «القَدَمانِ»، وحذف النون. المبهج ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ : ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٣) ك، ص: مستقري. وهو صحيح أيضاً.

(٤) انظر ص ٦٩ وما بعدها من هذا الجزء.

(٥) هو الفرزدق. ديوانه ص ٣٧٢، وإيضاح الشعر ص ٢٤٢. الأنابيب: الرماح، واحدها أُنْبُوب. ومِرْدى حروب: شجاع صبور على الحرب، وأصل المردى: حجر يُرمى به.

ولكنْ هُما ابنُ الأربعِينَ تَتابَعَتْ أَنابِيبُه مِرْدَى حُروبٍ على ثَغْرِ

وحَمل على ذلك الفارسيُّ[1] قولَه[2]:

يَداكَ يَدٌ إحداهُما النَّيْلُ كُلُّهُ وراحَتُكَ الأُخْرى طِعانُ تُغامِرُهْ

يريد: ابْنا الأَربعينَ، و: يدانِ.

ومما وَقع فيه المفردُ موقعَ الجمع قولُ عَلْقَمةَ[3]:

بِها جِيَفُ الحَسْرى، فأمَّا عِظامُها فَبِيْضٌ، وأَمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ

وقولُ الآخر[4] / : [١: ٨٦/ب]

كُلُوا في بعضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنَّ زَمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

وقولُ الآخر[5]:

لا تُنْكِرُوا القتلَ وقد سُبِينا في حَلْقِكُم عَظْمٌ، وقد شَجِينا

---

(١) إيضاح الشعر ص ٢٤٠، ٣٤١. ك: وحمل ذلك الفارسي.

(٢) هو الفرزدق. ديوانه ص ٣٤٢، وإيضاح الشعر ص ٢٢٤، ٢٤٠، ٣٤١. وآخره في الديوان: تُعاوِرُه.

(٣) هو علقمة بن عبدة. ديوانه ص ٤٠، والكتاب ١: ٢٠٩، والمفضليات ص ٣٩٤ [المفضلية ١١٩]، وإيضاح الشعر ص ٣٣٤، ٥٠٦، والإفصاح ص ٣٧٢. بها: يعني «المِتان» المذكورة في البيت الذي قبل هذا البيت، وهي ما غلظ من الأرض. والحسرى: المعيية يتركها أصحابها فتموت، واحدها: حسير. وقوله: أمّا عظامها فبيض: يريد ابيضَّت عظامها لما أكلت السباع والطير ما عليها من لحم، فبدت، وصارت بيضاً. والصليب: اليابس. يصف فلاة قطعها إلى الممدوح.

(٤) الكتاب ١: ٢١٠، وشرح أبياته ١: ٣٧٤، والمقتضب ٢: ١٧٢، والمحتسب ٢: ٨٧، وتحصيل عين الذهب ص ١٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٨ حيث خرجه الدكتور الطناحي من مصادر كثيرة، والخزانة ٧: ٥٥٩ ـ ٥٦٤ [الشاهد ٥٧٥]. الخميص: الجائع، والصفة للزمن، والمعني أهله.

(٥) هو المُسَيَّب بن زيد مناة الغنوي. الكتاب ١: ٢٠٩، ومجاز القرآن ١: ٧٩ و ٢: ١٩٥، ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٣٠، والمقتضب ٢: ١٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٨٣، وتحصيل عين الذهب ص ١٦٩ واللسان (شجو) ١٩: ١٥٠. ونسبه ابن جني في المحتسب ٢: ٨٧ إلى طفيل. القتل: أي قتلنا لكم. شَجينا: غَصِصْنا بسبيكم لمن سَبيتم منّا.

وهذا عند س[1] من أقبح الضرائر، يريد: جُلُودُها، وبُطُونِكُم، وحُلُوقِكُم. وحكى الأخفش عن العرب: دينارُكم مختلفة، يريد: دَنانِيرُكم، وحملوه على الشذوذ.

ومما وَقع فيه المثنى موقعَ المفرد قولُ الشاعر[2]:

أَأَطْعَمْتَ العِراقَ ورافِدَيْهِ فَزارِيًّا أَحَذَّ يدَ القَمِيصِ

يريد: ورافِدَه، لأنَّ العراق ليس له إلا رافدٌ واحد. وموقعَ الجمع قولُهم: حَنانَيْكَ، وأَخواته.

ومما وَقع فيه الجمعُ موقعَ المثنى من غير المقيس ما حكى يونُس[3]: «ضَعْ رِحالَهما وغِلْمانَهما» وهم يريدون: رَحْلَيْهما، وغُلامَيْهما. وقد حُمل قولُه تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا﴾[4]، و: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾[5] على أنه من هذا الباب[6] لقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ وقولِه: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[7].

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) هو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري، ويخاطب يزيد بن عبد الملك. ديوانه ص ٤٨٧، والكامل ص ٩٨٥، وسر صناعة الإعراب ص ١٩٠. أحذّ: خفيف. يصفه بالغلول وسرعة اليد.

(٣) الكتاب ٣: ٦٢٢.

(٤) سورة صٓ: ٢١ ـ ٢٣: ﴿وهل أتاك نبأُ الخصم إذْ تَسَوَّرُوا المحراب. إذ دخلوا على داوُدَ ففزع منهم قالوا لا تَخَفْ خَصْمانِ بَغى بعضُنا على بعضٍ فاحْكُمْ بينَنا بالحقِّ ولا تُشْطِطْ واهْدِنا إلى سَواءِ الصِّراط. إنَّ هذا أخي له تسعٌ وتسعونَ نعجةً وليَ نَعْجةٌ واحدةٌ فقال أَكْفِلْنيها وعَزَّني في الخِطابِ﴾.

(٥) سورة الشعراء: ١٥: ﴿قال كَلاَّ فاذْهَبا بآياتنا إنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾.

(٦) الكتاب ٣: ٦٢٢. قال السيرافي: «فالحجة لسيبويه أن الخطاب وقع لداود ـ عليه السلام ـ من اثنين على لفظ الجماعة؛ لأنه قالوا: ﴿قالوا لا تخف خصمان بغى بعضُنا على بعض فاحكمْ بينَنا بالحقّ ولا تُشْطِطْ واهدنا إلى سواء الصراط. إنّ هذا أخي﴾ فهو واحد لا أكثر، والذي خاصمه واحد لا أكثر لأنه أخوه، وقد عَبَّر عنهما بقوله: ﴿قالوا لا تخفْ﴾. وللقائل أن يقول: إنَّ فرعون داخل في الجماعة. ولسيبويه أن يقول: إنه قال في موضع آخر: ﴿إنني معكما أسمع وأرى﴾، فثنّى، ومع ذلك فإنَّ الله تعالى مع موسى وهارون على جهة النصرة لهما والمعونة، ولا يقال إنه مع فرعون على هذا الطريق» شرح الكتاب ٥: ٤٤/أ.

(٧) سورة طه: ٤٦: ﴿قال لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى﴾.

وموقعَ المفرد قولُهم: شابَتْ مَفارِقُه، وقولُ امرئ القيس[1]:

يَطيرُ الغُلامُ الخِفُّ عن صَهَواتِهِ . . . . . .

وليس إلا مَفْرِق واحد وصَهْوة واحدة.

فهذه جملة مسموعة مِن وضع كلٍّ واحد من المفرد والمثنى والمجموع موضعَ قَسِيمه، لم يقس النحويون على شيء منها، إذ الأصل ما ذكرناه من استعمال كل واحد في موضوعه، ولا يخرج عنه، ولو اقتيس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات، ولاختلطت الموضوعات.

ومما جاء فيه على الأصل من كون المُتلازِمينِ اللذينِ لا يَغْنَى أحدهما عن الآخر كغيرِهما من المثنى قولُ الشاعر[2]:

لَـهُ أُذُنـانِ تَعْـرِفُ العِتْـقَ فيهِمـا كسـامِعَتَيْ مَـذْعُـورةٍ وَسْـطَ رَبْـرَبِ

وقولُـه[3]:

وعَيْنانِ قالَ اللَّهُ: كُونا، فكانَتا فَعُولانِ بالأَلْبابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ

وقولُه: **ورُبَّما تَعاقَبا مطلقاً** هذا يدل على أنَّ الحكم الذي أَورده قبلَ ذلك هو مقيس عنده لقوله في هذا: «ورُبَّما»، وهي تدل على التقليل.

وقال في الشرح[4]: «المراد بقولـه «مطلقاً» وقوعُ أحدِهما موقعَ الآخر، وإنْ لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليَدينِ والخُفَّينِ، ولا من المُـزال عن لفظ التثنية لأجل الإضافة. فمِن وقوع المفردِ موقعَ المُثنى قولُه تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[5]، وقولُه: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ

---

(١) تقدم في ١: ٢٦٨.

(٢) امرؤ القيس. ديوانه ص ٤٨. مذعورة: بقرة وحشية، وسامعتاها: أذناها. والربرب: القطيع من البقر.

(٣) ذو الرمة: ديوانه ص ٥٧٨، والخصائص ٣: ٣٠٢، ومجالس العلماء ص ٨٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ١١٠ ـ ١١١.

(٥) سورة الشعراء: ١٦.

[١: ٨٧/أ] ﴿ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[١]. وشَبيهٌ به قولُ حَسّان[٢] / :

إنَّ شَـرْخَ الشَّبـابِ والشَّعَـرَ الأَسْـ ـوَدَ مـا لـم يُعـاصَ كـانَ جُنُـونـا

ومِن وُقوع المثنَّى موقعَ المفرد قولُ الشاعر[٣]:

إذا ما الغلامُ الأَحْمَقُ الأُمِّ سافَني بـأَطْـرافِ أَنْفَيْـهِ اسْتَمَـرَّ، فـأَسْـرَعـا»

انتهى ما ذكره مما استَدلَّ به على ما ذكر، ويمكن تأويل جميعه.

أما الآية فقد ذكروا[٤] أنَّ رَسُولاً يكون مصدراً بمعنى الرِّسالة، فإذا كان كذلك كان من باب «الزيدانِ خَصْمٌ»، وحيث ثُنِّي لم يُرَدْ به المصدر.

وأما الآية الثانية فتحتمل وجهين[٥]:

أحدهما: الحذف[٦]، أي: عن اليمين قَعيدٌ، وعن الشمال قَعيدٌ، فحذف «قَعيد» لدلالة الثاني عليه.

والوجه الثاني: أن يكون «قَعيد» مما يُخْبَر به عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد[٧] نحو: «صَديق».

---

(١) سورة قَ: ١٧.

(٢) ديوانه ص ٢٨٢، والكامل ص ١٠١٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٤٧، ٤٥٣، والمقرب ١: ٢٣٥. وانظر مصادر أخرى في تخريجنا إياه في إيضاح الشعر ص ٣٤٩. شرخ الشباب: قوته ونضارته. ما لم يعاص: ما لم يُعْصَ. قال ابن الشجري: «قال: ما لم يُعاص، فأفرد الضمير وإن كان لاثنين، وذلك لأن كل واحد منهما بمنزلة الآخر، فجريا مجرى الواحد؛ ألا ترى أن شرخ الشباب هو اسوداد الشعر. ولولا أنهما لاصطحابهما صارا بمنزلة المفرد كان حق الكلام أن يقال: يُعاصَيا».

(٣) شرح التسهيل ١: ١١١. وآخره فيه: مقارعا. سافني: شَمَّني.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣: ٧٧، ومجاز القرآن ٢: ٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٨٥، وتفسير الماوردي ٣: ١٧٢، والمحرر الوجيز ٤: ٢٢٧، والجامع لأحكام القرآن ١٣: ٦٤.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢٤، والمحرر الوجيز ٥: ١٦٠.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣: ٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٤. وهذا مذهب سيبويه والكسائي كما في إعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢٤.

(٧) معاني القرآن للفراء ٣: ٧٧، وللأخفش ص ٤٨٣. وقد نصّ النحاس في إعراب القرآن ٤: ٢٢٤ على أن هذا مذهبهما.

وأمّا «إنَّ شَرْخَ الشبابِ» فأكثر النحويين[1] خَرَّجه على الحذف، أي: إنَّ شَرْخَ الشباب ما لم يُعاصَ كان جُنوناً، والشَّعَرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ كان جُنوناً.

وأمَّا «سافَني بأطرافِ أَنْفَيْهِ» فإنه عبر عن ثَقْبَي الأنف بقوله: «أَنْفَيْهِ» على سبيل المجاز، ولم يُرد الإفراد، ولذلك جَمع «بأطراف» لإضافته إلى ما هو مثنى، ويعني به البخشين[2] اللذين للأنف. وما ذكرناه في تأويل هذا البيت أحسن مما حَمله عليه المصنف؛ لأنه يلزم في قوله مجازان لا ينقاسان: أحدهما: وضعُ المثنى موضعَ المفرد. والآخرُ: وضعُ الجمعِ موضعَ المفرد، وعلى تأويلنا يلزم مجازان: أحدهما: منقاس، وهو التعبير بـ «أطْراف» عن طَرَفَينِ، فيكون من باب «قَطعتُ رُؤوسَ الكَبْشَينِ». والثاني: التعبير عن البخشين بالأَنْفَينِ.

وقوله: **وقد يقع افْعَلا موقعَ افْعَلْ ونحوِه** قال المصنف في الشرح[3]: «قد يقع الفعل المُسند إلى ضميرِ واحدٍ مخاطَبٍ بلفظ المسند إلى ضميرِ مخاطَبينِ إذا كان أمراً أو مضارعاً، والقصدُ بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار، ومن ذلك ما رُوي عن الحجاج: «يا حَرَسِيُّ اضْرِبا عُنُقَه»[4]، ومنه قولُ الشاعر[5]:

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٤٥٣، وانظر ص ٢٤٧ منه، وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤ ـ ٤٥، والمقرب ١: ٢٣٥.

(٢) لم أقف على هذه الكلمة فيما رجعت إليه من كتب اللغة، ويبدو أنها غير عربية.

(٣) شرح التسهيل ١: ١١١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٦، والأضداد لابن الأنباري ص ٣٨١، وشرح القصائد السبع ص ١٧، وشرح القصائد التسع ص ٩٨، والمقتصد ص ١٠١٩. ورواية المبرد في الكامل ص ٤٠٠ هي: «يا حرسيُّ، خذ بيده، وجَرِّدْ سيفك، فاضربْ عُنُقَه».

(٥) سويد بن كراع العكلي. معاني القرآن للفراء ٣: ٧٨، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١، وشرح القصائد السبع ص ١٥، والمخصص ٢: ٥، وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤. ابن عفان: هو سعيد بن عفان.

فإنْ تَزْجُراني يابنَ عَفَّان أزْدَجِرْ وإنْ تَدَعاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا

وقال آخر[1]:

فقلتُ لصاحِبي: لا تَحْبِسانا بِنَزْعِ أُصُولِه، واجْتَزَّ شِيْحا

وجعل بعضُ العلماء[2] من ذلك قولَه تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾[3]» انتهى ما ذكره.

وأنشد غيرُه[4]:

قُولا لعمرِو بنِ هندٍ غيرَ مُتَّئِبٍ يا أَخْنَسَ الأنفِ، والأَضْراسُ كالعَدَسِ

لأنه لا يُتصور أن يكون «غيرَ مُتَّئِب» حالاً من بعض الاسمين.

وهذا الذي ذهب إليه قاله ابن جني[5]، قال[6] في قول امرئ القيس[7]:

---

(١) هو يزيد بن الطثرية، أو مضرس بن ربعي الأسدي أو الفقعسي. الصحاح واللسان (جزز) وشرح شواهد الشافية ص ٤٨١ ـ ٤٨٤، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١، وشرح القصائد السبع ص ١٦. وانظر تخريجنا له في سر صناعة الإعراب ص ١٨٧. والمعنى: لا تحبسنا عن شَيّ اللحم بأن تقطع أصول الشجر، بل خذ ما تيسر من الشيح. والشيح: نبات سهلي له رائحة طيبة. واجتزَّ: اقطعْ.

(٢) هو المازني كما في إعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢٨. وسيذكر ذلك أبو حيان في ص ٩١. وتابعه ابن الأنباري في شرح القصائد السبع ص ١٦ ـ ١٧، والأضداد ص ٣٨١. ونُسب إلى الخليل والأخفش في الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٢.

(٣) سورة قّ: ٢٤. وراجع الأقوال فيها في الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٢ ـ ١٣.

(٤) البيت للمتلمس أو لعبد عمرو بن عمار الطائي من بني جرم. ديوان الملتمس ص ٢٩٨، وجمهرة أشعار العرب ص ٢١٧، وشرح القصائد السبع ص ١٣٠، وضرائر الشعر ص ٢٥٤. غير متئب: غير مستحي. والخَنَس: تأخر الأنف وقِصَره. وقوله: والأضراسُ كالعدس، أي: في صغرها وسوادها.

(٥) أي: الذي ذهب إليه المازني في الآية ذكره ابن جني. سر صناعة الإعراب ص ٢٢٥. وهو في المقتصد أيضاً ص ١٠١٩.

(٦) قال: سقط من ك، م.

(٧) هذا، مطلع معلقته، وهو بتمامه: =

قِفا نَبْكِ . . . . . .

«ثنَّى ضميرَ الفاعل، ونابَ ذلك عن تكرير / الفعل»[1]. قال[2]: [١: ٨٧/ب]
«وهذا مما يشهد لشدة اشتراك الفعل والفاعل؛ ألا ترى أنه لما ثُنِّي أحدهما ـ وهو ضميرُ الفاعل ـ نابَ عن تكرير الفعل. وإنما ناب عنه لقوّة امتزاجهما، فكان[3] أحدهما إذا حضر فقد حضرا جميعاً».

قال ابن يَسْعُونِ[4]: ويمكن أن يؤيد هذا القول بقوله بعد[5]:

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ . . . . . .

وذهب البغداديون[6] إلى نحوٍ مما ذهب إليه المصنف وابن جني من أن ضمير الاثنين يكون للواحد، وأنشدوا[7]:

= قِفا نَبْكِ مِن ذِكْرى حَبيبٍ ومَنْزِل بسِقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
ديوانه ص ٨، والكتاب ٤: ٢٠٥، وشرح القصائد السبع ص ١٥، وشرح القصائد التسع ص ٩٨، والخزانة ١١: ٦ ـ ٢٥ [الشاهد ٨٨٧]. سقط اللوى: مُنْقَطَعه. واللوى: حيث يسترقّ الرمل فتخرج منه إلى الجَدَد. والدَّخول، وحومل: موضعان ما بين إمَّرةَ إلى أسود العين.

(١) هذا قول المازني في الآية ٢٤ من سورة قّ، ذكره ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٢٢٥. ولم أقف على قول لابن جني في بيت امرىء القيس فيما بين يدي من كتبه.

(٢) أي: ابن جني. سر صناعة الإعراب ص ٢٢٥.

(٣) كذا في النسخ كلها. وفي سر صناعة الإعراب: «فكأن»، وفي إحدى نسخه المخطوطة: «فكان».

(٤) قال هذا قبلَه ابنُ الأنباري في شرح القصائد السبع ص ١٧ والنحاسُ في شرح القصائد التسع ص ٩٨.

(٥) هو البيت الحادي والسبعون من المعلقة. وعجزه: «كَلَمْعِ اليدينِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ». شرح القصائد السبع ص ٩٩، وشرح القصائد التسع ص ١٨٧. الوميض: اللمع الخفي. ولمع اليدين: حركتهما. والحبيّ: ما ارتفع من السحاب. والمكلَّل: المستجمع المستدير كالإكليل.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣: ٧٨ ـ ٧٩، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١، وشرح القصائد السبع ص ١٦.

(٧) البيت لسُويد بن كراع العكلي. معاني القرآن للفراء ٣: ٧٩، وشرح القصائد السبع ص ١٦، =

خَليلـيَّ قُـومـا فـي عُطـالـةَ، وانْظُـرا أنـاراً تَـرى مـن نحـو بـابَيْـنِ أَمْ بَـرْقـا

وقـال آخـر[1]:

أَنِعْمـة لَكُمـا عِنـدي، فتَطْلُبَهـا أم مِنْ غَرامي إليه نالَكُم وَصَبُ

فقال: قُوْما، و: لَكُما، وهما للواحد بدليل: تَرى، و: تَطْلُبَها.

وقال أبو عثمان نحواً مما ذكره ابن جني، لكنه أوضحه، فقال[2]: «أصلُ قفا: قِفْ قِفْ، وفي كلِّ واحد من الفعلين ضميرٌ، فحُذف الفعل الواحد، وبَقي الفاعل، فثنَّيته[3]، فقلت: قفا».

قال بعض أصحابنا: وهذا فيه نظر، فإن التأكيد يناقضه الحذف؛ ألا ترى أن الأخفش زعم أن الذين يقولون: «جاءني الذي ضَربتُ»، ويحذفُ الضميرَ العائد لا يقول: جاءني الذي ضربته، والذي يَحذف العائد إذا أكَّد قال: جاءني الذي ضربتُه نفسُه، ولم يكن له بُدّ من الإتيان بالضمير. وهذا حَسَن.

وهذا الذي أجازه ابن جِنِّيْ والبغداديون وأبو عثمان وهذا المصنفُ فيه هَدْمٌ للقواعد، وإثباتٌ لأحكامٍ بأشياءَ محتملة التأويل.

أمّا ما رُوي عن الحجاج فإنه يحتمل أن يكون وقف على النون الخفيفة، فأبدلها ألفاً، ثم أَجرى الوصلَ مُجرى الوقف[4]. وقد حُمل قولُ

= وتهذيب اللغة ٢: ١٦٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٣٢/أ، ومعجم البلدان (عطالة) ٤: ١٢٩. عطالة: هضبة ما بين اليمامة والبحرين. وقيل: جبل بالبحرين منيع شامخ. وبابَينِ: موضع بالبحرين. س: بانين. وليس له ذكر في معجم البلدان. وفي السيرافي: يابِينَ.

(١) لم أقف عليه بهذه القافية، وقد أنشد السيرافيُّ في شرح الكتاب ٣: ١٣٢/ب بيتين لأوس بن حجر، ثانيهما يختلف عن هذا الشاهد في آخر كلمة، فآخره «نَطَفُ»، وآخر البيت الأول «قَذَفُ». وهما عنه في شرح الجمل لابن الضائع (باب الإغراء).

(٢) معنى قوله هذا ذكره النحاس في إعراب القرآن ٤: ٢٢٨. وحكاه عن المبرد الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٦، والنحاسُ في شرح القصائد التسع ص ٩٩، وعبدُ القاهر في المقتصد ص ١٠١٩ ـ ١٠٢٠.

(٣) س: فعينته. (٤) شرح القصائد السبع ص ١٧.

امـرئ القيس على[1] هذا[2] على تقدير أن لا يكون خطاباً لاثنين.

وأما قوله: «فإنْ تَزْجُراني يابنَ عَفَّانَ» فلا يدلُّ النداء لواحد على أن المخاطب واحد، بل يجوز أن يكون الخطاب لاثنين، والنداء لواحد، كما يجوز: إن تَضرِبُوني ـ يا زيدُ ـ أَغْضَبْ.

وأما «فقلتُ لصاحِبـي لا تَحْبِسانا» فيحتمل أن يكون من إبدال نون التأكيد ألفاً في الوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف. ويحتمل قوله: «فإنْ تَزْجُراني» هذا التأويلَ أيضاً. وكذلك «قُوْلا لِعمرِو بنِ هند» أي: قُوْلَنْ.

وقول المصنف في الشرح: «وجَعل بعضُ العلماء» هو المازني، قال أبو جعفر النحاس ـ وقد ذَكر قولَ من قال إنه من[3] مخاطبة الواحد مخاطبة الاثنين، وذكر قول المازني إنه على التوكيد ـ قال[4]: «يكون مخاطبة للملكين». ثم قال: «وأكثر من يخلط في هذه الأشياء من ليس بإمام في النحو، وإن كانت له رياسة في الغريب، وإنما تُرَدُّ هذه الأشياء إلى أهلها».

وقوله: **فيقعُ الجمعُ موقعَ واحدِه** مثال ذلك: شابتْ مَفارِقُه. / وأنشد [1/88:1] المصنف في الشرح[5]:

قالَ العواذِلُ: ما لِجَهْلِكَ بعدَما شـابَ المَفـارِقُ، واكْتَسَيْـنَ قَتِيـرا؟

وقـال الآخـر[6]:

---

(١) على: سقط من ك.

(٢) شرح القصائد السبع ص ١٧.

(٣) من: سقط من ك.

(٤) شرح القصائد التسع ص ٩٩ وقد نسبه لأبي إسحاق. يعني: الزجاج. وهو في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٥.

(٥) البيت لجرير. ديوانه ص ٢٢٧، والكتاب ٣: ٤٨٤، وتحصيل عين الذهب ص ٥٠٩ ـ ٥١٠، وشرح التسهيل ١: ١١٢. القتير: الشَّيب.

(٦) هو الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٢٩، وشرح اختيارات المفضل ص ٩٧٤ [المفضلية: ٤٣]، وشرح التسهيل ١: ١١٢، واللسان (مذل) ١٤: ١٤٤. التِّجار: الخَمّارون. والمذل: الضَجِر القَلِق. والمُرَجَّل: المُسَرَّح الشعر. وأجياد: جمع جِيد بما حوله.

ولقد أَرُوحُ إلى التِّجارِ مُرَجَّلاً مَذِلاً بمالي لَيِّنًا أَجْيادِي

وقوله: **أو مُثَنَّاه** مثالُه قولُ العرب: رَجُل عظيمُ المَناكِب والثَّنادي[1]، وغَليظُ الحَواجِبِ والوَجَنات، وعظيمةُ الأَوْراك[2]، ورَجُل شديدُ المَرافِقِ، وجاثٍ على كَراسِيعه[3]، والكَواهِل، والغَوارِب، وقال الشاعر[4]:

أَشْكُو إلى مَوْلايَ مِنْ مَوْلاتي تَرْبِطُ بالحَبْلِ أُكَيْرِعاتي

وقال آخر[5]:

فالعَينُ بعدَهُمُ كأنَّ حِداقَها سُمِلَتْ بِشَوْكٍ، فَهْيَ عُوْرٌ تَدْمَعُ

يريد: المَنْكِبَيْنِ والثَّنْدُوَتَيْنِ والحاجِبَينِ والوَجْنَتَينِ والوَرِكَينِ والمِرْفَقَينِ والكُرْسُوعَينِ والكُراعَينِ والحَدَقَتَينِ وعَوْراوَينِ، وقد تقدم[6] لنا أنَّ هذا لا يقاس عليه.

---

(١) الثَّنادي: جمع ثَنْدُوة، والثَّنْدُوة للرجل بمنزلة الثدي للمرأة.

(٢) يعني: وامرأة عظيمة الأوراك.

(٣) الكراسيع: جمع كُرْسُوع، والكُرسُوع: حرف الزَّنْد الذي يلي الخِنْصِر، وهو الناتئ عند الرُّسْغ. وكُرْسُوع القَدَم: مفصلها من الساق.

(٤) البيت في شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٧٧، وشرح التسهيل ١: ١١٢، والخزانة ٨: ٥١ [عند الشاهد ٥٨٣] عن إعراب الحماسة لابن جني. أُكَيْرِعات: مضغر أَكْرُع، وأَكْرُع: جمع كُراع، والكُراع من الإنسان: ما دون الركبة إلى الكعب. ومن الدواب: ما دون الكعب، مؤنث. وهو الوظيف.

(٥) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٩، وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٩٠، وشرح التسهيل ١: ١١٢. سُملت: فُقئت. وعُوْر: فاسدة، من العُوَّار، وهو وجع، وهو جمع عَوْراء.

(٦) تقدم في ص ٨٤.

ص: فـصـل

يُجْمَعُ بالألف والتاء قياساً ذُو تاءِ التأنيث مُطلقاً، وعَلَمُ المؤنثِ مُطلقاً، وصِفةُ المُذَكَّر الذي لا يَعْقِل، ومُصَغَّرُه، واسمُ الجِنْس المُؤَنَّثُ بالألف إنْ لم يكن فَعْلَى فَعْلانَ أو فَعْلاءَ أَفْعَلَ غيرَ منقولَينِ إلى الاسمية حقيقةً أو حُكْماً، وما سِوى ذلك مقصورٌ على السَّماع.

ش: ذَكر في هذا الفصل ما يُجمع بالألف والتاء قياساً، فبدأ أولاً بما فيه تاءُ التأنيث، وتاءُ التأنيث تَشمُل التاءَ المبدلة هاءً في الوقف، وتاءَ بِنْت وأُخْت سُمِّي بهما مذكرٌ أو مؤنث أو لم يُسَمّ، فتقول في الجمع: بَنات وأَخَوات. وكذلك: كَيْتَ وذَيْتَ إذا سَمَّيت بهما مذكراً أو مؤنثاً، تقول: كَيَات وذَيَات.

قال المصنف في الشرح[1]: «وذكرت «مطلقاً» لِيَدْخُل في ذلك العلمُ واسمُ الجنس والمدلولُ فيه بالتاء على تأنيثٍ أو مبالغة» انتهى. مثال ذلك: فاطِمات وطَلَحات وسُنْبُلات وبَنات ورِجال نَسَّابات.

وقد أَطلق المصنف بقوله: «مطلقاً»، ومما فيه تاءُ التأنيث أسماءٌ لا يجوز جمعُها بالألف والتاء، ومن تلك الأسماء شَفَة وشاة وأَمَة ومَرْأة وامْرَأة وفُلَة مؤنث فُل المختص بالنداء، فهذه مؤنثات بالتاء، ولا تُجمع بالألف والتاء، فكان ينبغي أن يَحترز منها، ولا يقول «مطلقاً»، فقد أطلق في مكان التقييد.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٣.

وقوله: **وعَلَمُ المؤنث مُطلقاً** قال المصنف في الشرح[1]: «وذَكرتُ مطلقاً بعد عَلَم المؤنث ليتناول العاريَ من علامة والمتلبسَ بعلامة كزَينب وسَلَمة وسُعْدى وعَفْراء» انتهى. فتقول: زَيْنَبات / وسَلَمات وسُعْدَيات وعَفْراوات. [١:٨٨/ب]

وقد أَطلق أيضاً في مكان التقييد؛ فإنَّ مِن العَلَم المؤنَّث نوعاً لا يجوز أن يجمع بالألف والتاء، وهو ما جُعل عَلَماً من الأسماء المؤنثة بالتاء المُمْتَنَع من جمعها بالألف والتاء، فلو سَمَّيت بـ «شاة» لم يَجُزْ جمعُه بالألف والتاء كما جاز ذلك في طَلْحة؛ لأن العرب لم تجمعها قبل النقل إلى العملية. وكذلك المعدول عن فاعِلة في لُغة مَنْ بَناه[2]، وذلك نحو: قَطامِ ورَقاشِ وحَذام، فهذا علم مؤنث لا يجوز في هذه اللغة أن يُجمع بالألف والتاء، فأمّا على لُغة من منعه الصرف[3] فيجوز ذلك، فتقول: قَطامات ورَقاشات. وكذلك أيضاً لا يجوز تثنية قَطامِ وشبهها في لغة مَن بَنى. وسَبَبُ ذلك أنَّ الجمع والتثنية يُخرجان هذه إلى الإعراب وتأثرها[4] بالعامل، وهو مُناقض للبناء.

وذكر الأستاذ أبو الحسين بن أبـي الربيع[5] شرطين في جمع الاسم المؤنث بلا علامة: أحدهما: أن يكون علماً. والثاني: أن يكون عاقلاً. فعلى هـذا لو سَمَّيت ناقةً بـ «عَناق» أو شاةً بـ «عَقْرَب» لم يَجُز جمعُه بالألف والتاء لأنه واقع على غير عاقل. ولا أعلم أحداً ذكر هذا الشرط الثاني غيره.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٣.

(٢) هم أهل الحجاز. الكتاب ٣: ٢٧٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٦٠، وشرح المفصل ٤: ٦٤.

(٣) هم بنو تميم. الكتاب ٣: ٢٧٨ ـ ٢٧٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٦١، وشرح المفصل ٤: ٦٥.

(٤) في النسخ كلها: وتأثيرها. والصواب ما أثبتُّ.

(٥) الملخص في ضبط قوانين العربية له ١: ١٢١ ـ ١٢٢.

وقوله: **وصفةُ المذكَّرِ الذي لا يَعْقِلُ** مثاله: جِبال راسِيات، وأيام مَعْدُودات. وقد أغفل ابن عصفور هذا، فلم يذكر في كتبه أن صفة ما لا يَعقل تُجمع بالألف والتاء. واحترز بقوله: «صفةُ المذكر» من صفة المؤنث، نحو: حائض، فلا[1] يقال: حائضات. واحترز بقوله: «الذي لا **يَعْقِل**» من صفة مذكر يَعْقِل نحو: عالم، فلا يقال: رِجال عالِمات.

وقوله: **ومُصَغَّرُه** مثاله: دُرَيْهِمات ودُنَيْنِيرات جمع دُرَيْهِم ودُنَيْنِير، فإن كان مصغرَ مؤنث لم يُجمع بالألف والتاء، نحو: أُرَيْنِب وخُنَيْصِر، لا يقال فيهما: أُرَيْنِبات ولا خُنَيْصِرات.

وقوله: **واسمُ الجنسِ المؤنَّثُ بالألف** يَشمُل الاسمَ نحو: بُهْمى[2] وبُهْمَيات، وصَحْراء وصَحْراوات. والصفةَ نحو: حُلَّة سِيَرَاء[3]، وحُلَل سِيَراوات، وامرأة حُبْلى ونِساء حُبْلَيات. واحتَرز بقوله: «**بالألف**» من أن يكون مؤنثاً بغير علامة، نحو: قِدْر وشَمْس وناقة سُرُح[4]، فلا يقال: قِدْرات ولا شَمَسات ولا نِياق سُرُحات.

وقوله: **إن لم يكن فَعْلى فَعْلانَ أو فَعْلاءَ أَفْعَلَ** مثاله: سَكْرى وحَمْراء، لا يقال فيهما: سَكْرَيات ولا حَمْراوات، كما لا يُجمع مذكَّرُهما بالواو والنون.

قال بعض أصحابنا: وإنْ جاء شيء منه في الكلام فشاذ يُحفظ، ولا يقاس عليه[5]. ويَقتضي قياسُ قول الكوفيين في جمع أَحْمَر بالواو والنون أن

---

(١) فلا: سقط من ك.

(٢) البهمى: ضرب من الشجر.

(٣) السِّيَراء: نوع من البرود يخالطه حرير. وقال سيبويه في فِعَلاء: «ولا نعلمه جاء وصفاً»، الكتاب ٤: ٢٥٨. وجَعل السِّيَرَاء اسماً. وكذا في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٢٢٢/ب. وانظر النهاية في غريب الحديث ٢: ٤٣٣، واللسان (سير) ٦: ٥٧.

(٤) ناقة سرح في سيرها: سريعة.

(٥) معناه في شرح جمل الزجاجي ١: ١٤٨.

يُجيزوا[1] جمعَ مُؤنَّثِه بالألف والتاء.

قال المصنف في الشرح[2]: «ولا يلزم هذا المنع ما كان من الصفات على فَعْلاءَ ولا مذكرَ لها على أَفْعَلَ، نحو قولهم: امرأة عَجْزاء[3]، ودِيمة هَطْلاء[4]، وحُلَّة شَوْكاء[5]؛ لأن منع الألف والتاء من نحو حَمْراء تابع لمنع الواو والنون من أَحْمَرَ، وذلك مفقود في عَجْزاءَ وأخواتها، فلا مانع من / جمعها بالألف والتاء، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في «خَيْفاءَ»، وهي الناقة التي خِيفَتْ، أي: اتَّسَعَ جِلدُ ضَرْعِها، وكذا سُمع في «دَكَّاءَ»، وهي الأَكَمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت من عَجْزاءَ وهَطْلاءَ وشَوْكاءَ في أنهن صفات على فَعْلاءَ لا مقابلَ لها على أَفْعَلَ، فثَبت ما أشرت إليه» انتهى. [1/٨٩:أ]

وقياس ما ذَكر أنَّ ذلك يجوز في عَذْراء وعَفْلاء[6] ورَتْقاء[7] لأنه لا مذكرَ لها، والذي ينبغي أن يقال: إن ذلك لا يجوز لأن المانع من بناء مذكَّرٍ لها على وزن أَفْعَلَ إنما هو كونُ العرب لم تستعمل ذلك، أو كونُه لا مقابلَ له في الخلقة؛ لأن العَفَل والرَّتَق والعُذْرة[8] صفات اختص بها المؤنث، وينبغي أن تجري فَعْلاءُ من هذا النوع مَجرى ما وضع له أَفْعَلُ؛ ألا ترى إلى إجراء أَفْعَلَ للمذكر[9] الذي لا مؤنث له على فَعْلاءَ من هذا النوع مُجرى أَفْعَلَ

---

(١) أجازه ابن كيسان. شرح الكافية ٢: ١٨١، ١٨٧. وقال أبو حيان في الارتشاف ١: ٢٦٧: «وأجاز الفراء أَسْوَدُون وسوداوات. وحكاه مسموعاً. وكان ابن كيسان لا يرى بذلك بأساً». وانظر أيضاً ص ٢٧٢ منه.

(٢) شرح التسهيل ١: ١١٣.

(٣) امرأة عجزاء: عظيمة العَجيزة، وعَجيزتُها: عَجُزها.

(٤) ديمة هطلاء: متتابعة المطر المتفرق العظيم القَطْر.

(٥) حلة شوكاء: عليها خشونة الجِدَّة.

(٦) امرأة عفلاء: من العَفَل، وهو نَبات لحم في قُبُل المرأة.

(٧) امرأة رتقاء: التصق ختانها، فلم تُنَلْ لارتتاق ذلك الموضع منها، فهي لا يستطاع جماعها، والارتتاق: الالتئام.

(٨) العذرة: البَكارة.

(٩) ك: للذكر.

الذي له مؤنث على فَعْلاءَ، فلم يُجمع بالواو والنون، نحو: رَجُل أَكْمَر[1]، ورَجُل آدَر[2]، ورَجُل آلى[3]، لا يقال: رجال أَكْمَرُون، ولا رجال آدَرُون، لا نعلم في ذلك خلافاً بين أصحابنا، كما لم يجز أَحْمَرون ولا أَصْفَرون، ولا آلَوْن، فكما امتنع هذا النوع من الجمع بالواو والنون، فكذلك يَمتنع مقابِلُه من المؤنث من الجمع بالألف والتاء.

وأما جمعهم خَيْفاءَ ودَكَّاءَ بالألف والتاء فشاذٌّ وإجراء لهما مُجرى الأسماء؛ ألا ترى إلى جريان دَكَّاءَ على المذكر في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾[4] في قراءة مَن قرأ: (دَكَّاءَ) بالمد، وكما جاء: «ليسَ في الخَضْراواتِ صَدَقةٌ»[5]، أَجراها مُجرى الأسماء إذ المراد بها البُقُول.

قال أصحابنا: قد يكون فَعْلاءُ وصفاً وليس[6] له أَفْعَلُ، ولا يُجمع مع ذلك بالألف والتاء، نحو: عَذْراء لا يقال: أَعْذَر، وعَجْزاء لا يقال: أَعْجَز، ومع ذلك لا تقول: عَذْراوات ولا عَجْزاوات.

---

(١) رجل أكمر: عظيم الكَمَرة، والكَمَرة: رأس الذكر.

(٢) رجل آدر: منتفخ الخُصْية.

(٣) رجل آلى: عظيم الأَلْية.

(٤) سورة الأعراف: ١٤٣. وهذه قراءة حمزة والكسائي وخلف. السبعة ص ٢٩٣، والإقناع ص ٦٤٩، والبحر ٤: ٣٨٣، والنشر ٢: ٢٧١. قال الراغب: «وأرض دكاء: مُسَوَّاة... وناقة دكاء: لا سنام لها، تشبيهاً بالأرض الدكاء» مفردات ألفاظ القرآن ص ٣١٦. وقال أبو حيان: «والدكاء: الناقة التي لا سنام لها. والمعنى: جعله أرضاً دكاء تشبيهاً بالناقة الدكاء». البحر ٤: ٣٨٣.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه ـ كتاب الزكاة ـ الباب ١٣ ـ ٣: ٣٠. وذكر أنه لم يصح في زكاة الخضراوات شيء عن النبي ﷺ، وأن العمل على هذا عند أهل العلم، أنْ ليس في الخضراوات صدقة. وهو في المقتضب ٢: ٢١٧ ـ ٢١٨. وانظر تخريج الشيخ عضيمة له في حاشية المقتضب. والتبصرة والتذكرة ص ٦٧٣، وشرح ألفية ابن معط ص ٢٩٧، وشرح الجزولية ص ١٧٤.

(٦) ك: أو ليس.

وقوله: **غيرَ منقولَينِ إلى الاسمية حقيقةً أو حكماً** مثالُ ما نُقل إلى الاسمية حقيقةً حَمْراءُ وسَكْرَى مسمًّى بهما مؤنث، فتقول في الجمع: حَمْراوات وسَكْرَيات. ومثالُ ما نُقل إلى الاسمية حُكْماً بَطْحاءُ[1]، فإنه صفة مقابلة في الأصل لأَبْطَحَ إلا أنها غَلب عليها استعمالُها مستغنيةً عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجمعتْ جمعَها، فقيل: بَطْحاوات.

وفي «منقولَينِ» ضمير يعود على فَعْلى فَعْلان وفَعْلاء أَفْعَل. و«حقيقةً أو حُكْماً»[2] تقسيم إلى نقلهما إلى الاسمية، فيكون كل من فَعْلى وفَعْلاء المذكورين قد نُقلا حقيقة، ونُقلا حكماً. أمَّا نقلُهما حقيقةً فوُجد فيهما مسمًّى بهما مؤنث. وأمَّا نقلُهما حكماً فوُجد في فَعْلاء، ولا يُحفظ في فَعْلى فَعْلان أنه عومل معاملة الأسماء، ومقابلُه في الأصل صفة على وزن فَعْلان، فإنْ وُجد كان التقسيم صحيحاً، وإلا كان قاصراً على فَعْلاء أَفْعَل دون فَعْلى فَعْلان.

واستثناءُ المصنف بقوله: «غيرَ منقولَينِ» هو استثناء منقطع لا متصل، [٨٩:١/ب] / لأنه إذا نُقلا إلى الاسمية لم يَبْقيَا مؤنث فَعْلان ولا مؤنث أَفْعَل؛ لأنَّ التسمية بهما حَجَرت عليهما أن يكون لهما مذكر على وزن فَعْلان وعلى[3] وزن أَفْعَل، إنما يكون لهما ذلك حالَ كونهما وصفَينِ لا عَلَمَينِ، وهذا في إدراكه غُموضٌ.

وقوله: **وما سِوى ذلك مقصورٌ على السَّماع** الإشارة بـ«ذلك» إلى الأنواع الخمسة التي ذَكر أنه ينقاس فيها جمعها بالألف والتاء على ما قَرَّره وحرَّرْناه. ويعني «وما سوى ذلك» مما جُمع بالألف والتاء، وقصرُه على السماع هو أن لا يُقاس على شيء منه.

---

(١) البطحاء: مسيل واسع فيه دُقاق الحصى.

(٢) ك، ص: وحكماً.

(٣) ك، ص، ح: ولا.

قال المصنف في الشرح[1]: «فيدخل في ذلك نحو: شَمْس ونَفْس وأَتانٍ وعَناقٍ، وامرأة صَبُور، وكَفّ خَضِيب، وجارية حائض ومِعْطار، فلا يُجمع شيء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا سُمع، فيُعَدُّ من الشواذِّ عن القياس، ولا يُلْحَق به غيره. فمن الشاذ سَماء وسَموات، وأَرْض وأَرَضات، وعُرْس[2] وعُرُسات، وعِيْر[3] وعِيُرات، وشَمال وشَمالات، وخَوْد[4] وخَوْدات، وثَيِّب وثَيِّبات. وأشذُّ مِن هذا جمعُ بعض المذكَّرات الجامدة المجردة كحُسام وحُسامات، وحَمَّام وحَمَّامات، وسُرادِق وسُرادِقات، وكلُّ هذا شاذٌّ مقصورٌ على السَّماع» انتهى ما ذكره. فجَعل أشذَّ مما ذكر[5] جمعَ بعض المذكرات الجامدة كحُسام وحُسامات.

وهذا شيء اضطرب فيه أصحابُنا، فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ جمع هذا بالتاء لا يقال إلا حيث سُمع، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[6] أولاً.

وفي البسيط: «القياسُ المطرد أن لا تُجمع أسماءُ الأجناس المذكرة بالألف والتاء، وشذ منها أسماء جمعتْها العربُ بالألف والتاء بدلاً من تكسيرها[7]، وهي حَمَّام وساباط[8] وسُرادِق وإيوان[9] وهاوُوْن وخَيال وخِوان[10] وسِجِلّ ومَكْتُوب ومَقام وأَوَان، وهي حديدة تكون للرائض،

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٤.
(٢) العُرْس والعُرُس: مهنة الإملاك والبناء. والعُرُس: طعام الزِّفاف. مؤنثان، وقد يذكَّران.
(٣) العير: القافلة، أو الإبل تحمل الميرة.
(٤) الخود: الفتاة الحسنة الخَلْق الشابة ما لم تصر نَصَفاً، وقيل: الجارية الناعمة.
(٥) ك: ذكره.
(٦) شرح الجمل ١: ١٤٩.
(٧) ك: من مكسرها.
(٨) الساباط: سقيفة بين حائطين، أو بين دارين، من تحتها طريق نافذ.
(٩) الإيوان: الصُّفَّة العظيمة.
(١٠) الخوان: الذي يُؤْكَلُ عليه، معرَّب.

وبُوان بكسر الباء وضمها، وهو عمود في الخِباء، وشَعْبان ورَمَضان وشَوَّال ومُحَرَّم، ولا يستعمل هذا في غيرها» انتهى.

وبعضُ هذه الأسماء كُسِّرَ. ومنهم من فَصَّل في ذلك، فقال: إما أن يكون المذكَّر المُكَبَّر جُمِع جَمْعَ تكسير أو لا، وكذلك[1] أيضاً المؤنث المُكَبَّر الذي ليس بِعَلَم، ولا فيه علامة تأنيث، إما أن يكون جُمِع جَمْعَ تكسير أو لا، فإن كان النوعان جُمِعا جمعَ تكسير فلا يجوز أن يُجْمَعا بالألف والتاء، وذلك نحو: جُوالِق[2] وأَرْنَب وخِنْصِر، لا يقال: جُوالِقات ولا أَرْنَبات ولا خِنْصِرات؛ لأنهم قالوا: جَوالِق وأَرانِب وخَناصِر. وقد شَذَّ من ذلك بُوان وبُوانات وعُرْس وعُرُسات وضِفْدِع وضِفْدِعات؛ لأنَّ العرب قد كَسَّرتْها، فقالوا: بُوْنٌ وأَعْراس وضَفادِع، ولذلك لُحِّن أبو الطَّيِّب في قوله[3]:

إذا كان بعضُ الناس سيفاً لِدولةٍ ففي الناس بُوْقاتٌ لها وطُبُولُ

فجمع بُوْقاً على بُوْقات، وقد كَسَّرته العرب فقالوا: أَبْواق.

[1/٩٠:أ] وإنْ لم يكونا جُمِعا جَمْعَ / تكسير جاز أن يُجمعا جمعَ سلامة بالألف والتاء قياساً مطرداً. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4] أخيراً، فتقول في: حَمَّام وسِجِلّ وسُرادِق وإصْطَبْل: حَمَّامات وسِجِلَّات وسُرادِقات وإصْطَبْلات. وهذا المذهب هو ظاهر كلام س[5].

وسواءٌ في ذلك مُكَبَّرُ الذي لا يعقل وصِفَتُه إذا لم يُكَسَّرا[6]، قالوا:

---

(١) وكذلك أيضاً المؤنث المكبر: سقط من ك.

(٢) الجُوالِق: وعاء من الأوعية، معرَّب.

(٣) ديوان المتنبي بشرح المعرّي ٣: ٣٥١، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٩، والمقرب ٢: ٥١، وشرح الجزولية ص ١٦٩.

(٤) المقرب ٢: ٥١.

(٥) الكتاب ٣: ٦١٥.

(٦) ك، م: لم يكسر.

جَمَل سِبَحْلٌ[1] وجِمال سِبَحْلات لأنهم لم يُكَسِّروا سِبَحْلاً، وكذلك رِبَحْل[2] وسِبَطْر[3]، تقول: جِمال رِبَحْلات وسِبَطْرات.

وقد اتَّضح بهذا أنَّ المجموعَ بالألف والتاء المنقاسَ ستةُ أنواع على ما شرحناه وبيَّنَّاه، وأن قول المصنف: «وما سِوى ذلك مقصورٌ على السَّماع» ليس مذهبَ س، بل مذهبُه في المُكَبَّر من المذكر والمؤنث الذي لم يُكَسَّر اسماً كان أو صفةً اقتياسُ جمعه بالألف والتاء، وقد نَصَّ س في كتابه[4] على أنه لا يقال جُوالِقات ولا فِرْسِنات ولا مِحْلَجات[5] لأنها قد كُسِّرت، فقالوا: جَوالِيقُ وفَراسِنُ ومَحالِجُ ومَحالِيجُ، وذَكر مما لم يُكَسَّر وجُمع بالألف والتاء سُرادِقات وحَمَّامات وإوانات وسِبَحْلات ورِبَحْلات وسِبَطْرات وعِيَرات، ثم قال س: «ورُبَّما جعلوه بالتاء وهم يُكَسِّرونه على بناء الجمع، وذلك قولهم: بُواناتٌ وبُوان للواحد وبُوْنٌ للجمع، كما قالوا: عُرُسات وأَعْراس، وقد قال بعضهم في شَمال: شَمالات»[4].

---

(١) جمل سبحل: عظيم.

(٢) جمل ربحل: عظيم.

(٣) جمل سبطر: سريع.

(٤) الكتاب ٣: ٦١٥.

(٥) المِحْلَج: الذي يُحْلَج عليه القُطْن، وهو الحَجَر أو الخَشَبة، وحَلْجُ القُطْن: نَدْفُه.

ص: بابُ المعرفةِ والنكرةِ

الاسمُ معرفةٌ ونكرةٌ، فالمعرفةُ: مُضْمَرٌ، وعَلَمٌ، ومُشارٌ به، ومُنادًى، وموصولٌ، ومضافٌ، وذُو أداة.

ش: لمَّا كان كثير من الأحكام النحوية تُبْتَنى[1] على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيرَيِ الدَّوْرِ في أبواب العربية، شَرع المصنف في الكلام عليهما، ولم يتعرض لِحَدِّ شيء منهما، بل حَصر المعرفةَ بالعَدِّ، وحَدَّ بعضَ أقسامِها، ونحن نذكر شيئاً من الحدود التي ذكرها النحويون، فنبدأ بالنكرة لأنها أَسبقُ من المعرفة، بخلافِ ما ذَكره المصنف، فإنه في التبويب قَدَّم المعرفةَ على النكرة، وكذلك في التقسيم، وكُلٌّ واسعٌ.

فنقول: النكرةُ هي الاسمُ الموضوعُ على أن يكون شائعاً في جنسه إن اتّفق أن يُوجَد له جنسٌ. وقيل: النكرةُ هي اللفظُ الموضوعُ على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يُتَصَوَّرُ أن يُوجَد منه أكثرُ من شخص واحد. وقيل: «النكرةُ ما عُلِّقَ في أول أحواله على الشِّياع في مدلوله»[2]. وقيل: هو الاسمُ الصالح لكلِّ واحدٍ من جنسه على طريق البدل.

وقد تكلم النحويون[3] هنا في النكرات بالنسبة إلى العموم والخصوص، فقالوا: أَنكرُ النكرات شيءٌ ثُمَّ مُتَحَيِّزٌ ثُم جِسْم ثم نامٍ ثُم حَيَوانٌ ثُم ماشٍ ثم ذُو رِجْلَينِ ثُم إنْسانٌ ثُم رَجُلٌ. فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد

---

(١) ك، ص: يبنى. ح: ينبني. م: تبنى.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٤.

(٣) المقتضب ٣: ١٨٦ و ٤: ٢٨٠.

منها ما[1] هو في مرتبته، فشيءٌ ليس له ما هو في مرتبته لأنه أَعَمُّ النكرات / ، ومُتَحيِّزٌ في مرتبته غيرُ مُتَحَيِّز، وهو الله تعالى، وجِسْمٌ في مرتبته [١ : ٩٠/ب] هيئةٌ، ونامٍ في مرتبته غيرُ نامٍ كالحَجَر، وحَيَوان في مرتبته جَمادٌ، وماشٍ في مرتبته سابحٌ وطائرٌ، وذُو رِجْلَينِ في مرتبته غيرُ ذي رِجْلَينِ وذُو أَرْجُل، وإنسانٌ في مرتبته بَهيمةٌ، ورَجُلٌ في مرتبته امرأةٌ. وضابطُ[2] هذا أنَّ النكرة إذا دَخل غيرُها تحتَها، ولا تدخل تحتَ غيرها، فهي أَنكرُ النَّكِرات، فإن دَخلت تحتَ غيرها، ودَخل غيرُها تحتَها، فهي بالإضافة إلى ما يدخُل تحتها أَعَمُّ، وبالإضافة إلى ما تَدخُل تحتَه أَخَصُّ.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: المعاني المدلول عليها بالألفاظ قد تكون متباينة حتى لا[3] يكون بينها تَداخُلٌ أصلاً كفَرَسٍ وأَسَدٍ وحِمارٍ، فهذه لا يُنسَبُ بعضُها لبعض بعموم ولا بخصوص، وقد يكون بينها تَداخُل، ولا تخلو إذ ذاك أن تكون متساوية في العموم والخصوص حتى لا يكون أحدُ المعنيين بالنظر إلى دلالة اللفظ أَعَمَّ من الآخر ولا أَخَصَّ منه، مثل قولك إنسان وضاحِك وفَرَس وصاهِل، وتَختبر ذلك بأن تُدخِل كُلاًّ على أحد الاسمين، فتُخبِر عنه بالاسم الثاني، ثم تَعكس، فتُصَيِّر الخبر مع كلٍّ مبتدأً، وتُخبِر عنه بالاسم الآخر، فإذا صدق كل واحد من الكلامين فليس أحد اللفظين بالنظر إلى ذلك المعنى أَعَمَّ من الآخر، بل هما فيه متساويان، نحو: كُلُّ إنسانٍ ضاحِكٌ، وكُلُّ ضاحكٍ إنسانٌ.

أوْ لا تكون متساوية، بل يكون أحد المعنيين أو المعاني أَعَمَّ، والآخرُ أَخَصَّ. وهذا القسمُ قسمان:

أحدُهما: أن يكون أحدُ المعنيين أو المعاني أعمَّ من وجهٍ وَأَخَصَّ من

---

(١) ك: بما.

(٢) هذا الضابط في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٥.

(٣) لا: سقط من ك، ص.

وجهٍ كإنسانٍ وأبيضَ، فتُدخل كلاًّ على كلٍّ واحد من الاسمين، وتُخبر عنه بالثاني، فيَكذِب كلٌّ من الكلامين، كقولك: كلُّ إنسانٍ أبيضُ، فهذا كَذِبٌ لأن الزَّنْجِيَّ إنسانٌ، وليس بأبيض. وكذا: كلُّ أبيضَ إنسانٌ، فإنَّ كثيراً من الحيوان أبيضُ، وليسَ بإنسانٍ.

والقسم الثاني: أن يكون أحدُ المعنيين بالنظر إلى دلالة اللفظ أعَمَّ بالإطلاق، والآخرُ أخَصَّ كذلك، وتَختبره بأن تُدخِل كلاًّ على أحد الاسمين، وتُخبِر عنه بالثاني، فإذا صَدق ذلك فاعلم بأنَّ الخبر ليس بأخَصَّ من المُخْبَر عنه، وهو الذي أدخلتَ كلاًّ عليه، ثُم اعكِسْ، فصَيِّر الداخِلَ عليه كُلٌّ خبراً، وصَيِّر الخبر مُخْبَراً عنه مضافاً إليه كُلٌّ، فإن كذب فالداخِل[1] عليه كُلٌّ أولاً ـ وهو المُخْبَر عنه ـ أخَصُّ من الخبر، والخبرُ أعَمُّ منه بإطلاق، وهذا هو الذي يعني النحويون بقولهم: أنْكَرُ الأشياءِ كذا ثُمَّ كذا. فتقول: كُلُّ جوهرٍ شيءٌ، وهذا صادق لأنَّ الشيءَ هو الموجود، وكلُّ جوهر موجود، ونعني بالجوهر المُتَحَيِّز الذي قد شَغل حَيِّزاً ومكاناً، فلو عكست، فقلت: كل شيء جوهر، أي: كل موجود جوهر متحيز، لكان كَذِباً لأنَّ الأعراضَ أشياءُ [ا/٩١:١] موجودة، وليست / بجواهر متحيزة، بل كان يكون كفراً لأن الله تعالى موجود، وليس بجوهر، تعالى الله عن ذلك.

فمعنى قولهم: «أنْكَرُ النَّكِرات شيءٌ» يعنون: أنْكَر النَّكِرات الداخلِ بعضُها تحتَ بعض المتفاضلةِ في العموم والخصوص. ولذلك لا يرد عليهم أن يقال: ليس «شيء» أنكر من «موجود».

فإنْ قيل: «معلوم» أنْكَرُ من «شيء» لأن المعلوم يقع على المعدوم. قيل: رُبَّ شيءٍ ليس بمعلوم لنا، فلفظة «معلوم» من حيث هي فقط لا بالنظر إلى العالِم ليست بأعمَّ من «شيء» على الإطلاق، فلا يرد علينا أنَّ كل شيء معلوم لله تعالى؛ فإنَّ من الأشياء ما هو مجهول عندنا، فيصدق عليه أنه

---

(١) ك: والداخل.

ليس بمعلوم، فلفظة «معلـوم» إضافية، لا ينبغي أن تقرن بما هو موضوع على ذات من حيث هي تلك الذات لا بالنظر إلى غيرها.

واعلم[1] أنَّ النكرة هي الأَوَّل، والمعرفة بعدها وطارئة عليها، هذا مذهب س[2]؛ ألا ترى أن غلاماً تدخل عليه أل والإضافة، والمضمر اختصارُ تكرير المظهر، والمشار ناب مناب المظهر، فـ «هذا» استغني به عن: زيد الحاضر، ولذلك لا يتناول اسم الشخص[3] إلا حاضراً. ويدل على أنه في موضعه قولهم: يا هذا العاقلُ، برفع العاقل، ومن حيث اسمُ الإشارة مبنيٌّ كان لا يجوز فيه إلا النصبُ لأنه ليس له لفظ ضم يحمل عليه، فلولا نيابته مناب ما يظهر فيه لفظ البناء المشبه للإعراب ما جاز الرفع في النعت.

وذهب الكوفيون وابن الطَّراوة إلى أن الأمر ليس على ما ذهب إليه س، قالوا: لأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيدٍ وزيدٍ آخرَ، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف. ومنها ما لا يفارقه التعريف أصلاً كالمضمرات. ومنها ما التنكير فيه قبل التعريف كما قال س، فضم الجميع إلى هذا الضرب الواحد غير صحيح.

وانفصل عن هذا الأستاذ أبو علي بأن قال: لم يلتفت س هنا في التعريف والتنكير إلا إلى[4] حال الوجود لا ما تخيله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظر إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحاً لأنَّ الأجناسَ هي الأُوَلُ ثم الأنواع، ووضعُهما على التنكير إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط[5]

---

(١) أثبت هنا في ك النص الذي سيأتي بعد قليل، وهو: «أن قوله فالمعرفة مضمر وعلم إلى آخره. قال المصنف».

(٢) الكتاب ١: ٢٢.

(٣) ك: المختص.

(٤) إلى: سقط من ص. ك: في.

(٥) ك: لاختلاف.

بعضها ببعض بلا شك بعد الأنواع، فالذي[1] قاله س صحيح، لا اعتراض عليه، إذ الذي حصل له التعريف تناوله النكرة قبلُ.

وقوله: **فالمعرفةُ مُضْمَرٌ وعَلَمٌ إلى آخره** قال المصنف في الشرح: «مَن تَعرض لحدِّ المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفةٌ معنًى نكرةٌ لفظاً، نحو: كان ذلك عاماً[2] أوَّلَ، وأوَّلَ مِن أمس، فمدلولُهما مُعَيَّن / لا شياع فيه بوجه، ولم يستعملا إلا نكرتين. [١:٩١/ب]

وما هو نكرةٌ معنًى معرفةٌ لفظاً كأُسامة[3]، هو في اللفظ كحَمْزة في منعِ الصرف وإضافتِه ودخولِ أل عليه ووصفِه بالمعرفة دونَ النكرة واستحسانِ مجيئه مبتدأ وصاحبَ حال، وهو في الشياع كأَسَدٍ.

وما هو في استعمالهم على وجهين كواحِد أُمِّه، وعَبْد بَطْنِه، فأكثرُ العرب هما عنده معرفة بالإضافة، وبعضُهم يجعله نكرة، وينصبهما على الحال. ومثلُهما ذو الألف واللام الجنسيتين[4]، فمِن قِبَل اللفظ معرفة، ومِن قِبَل المعنى لشياعه نكرة، ولذلك يوصف بمعرفة اعتباراً بلفظه، وهو الأكثر، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتباراً بمعناه، نحو: مررت بالرجلِ خيرٍ منك. وعلى ذلك[5] حَمل المحققون قولَه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[6] فجعلوا (نَسْلَخُ) صفةً لِلَّيل، والجُمَل لا يُوصف بها إلا النكرات.

فإذا ثَبت كونُ المعرفة بهذه المثابة فأَحسنُ ما تبين به ذكرُ أقسامِها

---

(١) ك، ص، ح: والذي.

(٢) ك: عام.

(٣) يعني: كقولهم للأسد أسامة.

(٤) ك، ص، س، ح: الجنسيين. وأثبتُّ ما في م، وهو موافق لما في شرح التسهيل، ولما سيذكره أبو حيان في تعقيبه عليه.

(٥) ك: وعلى الآخر.

(٦) سورة يس: ٣٧.

مستقصاةً، ثم يقال: وما سِوى ذلك فهو نكرة»[1] انتهى ما ذَكَره، وفيه بعضُ تلخيص.

وهذا الذي ذكره في أنه لا يمكن حدّ المعرفة لِما ذَكر ليس بصحيح. أمَّا قولُه: «كان ذلك عاماً أَوَّلَ، وأَوَّلَ مِن أَمْسِ: إنَّ مدلولَهما معين[2] لا شياع فيه بوجه، ولم يستعملا إلا نكرتين» ففرق بين الوضع والاستعمال، أمَّا لفظ «عامٍ» فلا شك في أنه نكرة، ومدلوله معنى شائع في جنسه كرَجُل، وإنما اكتسب التعيين عند السامع باستعماله مع صفته للعام الذي كان قبلَ عامِك، وكذلك أَوَّل من أمس، معناه يوماً أَوَّلَ مِن أمس، فحذف يوماً، وقامت صفته مقامه، ومدلولُ «يومٍ» شائع في جنسه، ولما وصفتَه بأَوَّل، وعنيتَ عاماً أَوَّلَ مِن عامك، ويوماً أَوَّلَ مِن يومِك، اكتسب بالاستعمال وبالوصف انطلاقه على العامِ الذي يلي عامَك، واليومِ الذي يلي يومَك. ولا شك أنه يَعرض للنكرات أن تُعَين المرادَ ببعض أفرادها قرينةٌ لفظية أو حالية، كقولك: لقد قَتل ابنُ مُلجم رَجُلاً عظيماً، فيفهم من قولك: «رجلاً عظيماً» أنه علي بن أبي طالب، وكذلك جميع النكرات التي جاءت في القرآن مراداً بها الأعلام، كقوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ * ذُو مِرَّةٍ﴾[3]، فهذا معلوم أنه جِبْريل عليه السلام، ولا يَدَّعي عاقل أن قوله: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ هو معرفة، وكذلك: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾[4] هو محمد ﷺ، ولا يُدَّعى أن قوله: ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ معرفة، فكذلك حكم «عاماً أَوَّلَ» و «أَوَّلَ مِن أَمْسِ» وإن كان السياق والقرائن تعين من أريد بهذه النكرة، ولا يحتمل الشياع والحالة هذه. فقد بان الفرق بين الوضع والاستعمال في ذلك.

وأما قوله: «كأُسامة» فهذا ونحوه يُطلق عليه أنه معرفة على طريق

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) س، ص، ح: معنى.

(٣) سورة النجم: ٥ ـ ٦.

(٤) سورة الحاقة: ٤٠.

المجاز إذ لا يخالف في معناه دلالة «أَسَد»، إنما يخالفه في أحكام لفظية؛ ألا ترى أنه داخل / تحت حدِّ النكرة، فلما وجدنا فيها أحكام المعارف أطلقنا عليها معارف. [١/٩٢:١]

ونظير ذلك قولنا في الأسماء الموصولة أسماء لوجود أحكام الأسماء. وكما قلنا في «ليس» إنها فعل لوجود أحكام الأفعال فيها، ولذلك قال س: «هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في أُمَّتِه ليس واحد منها أَولى به من الآخر، ولا يُتَوَهَّمُ به واحدٌ دونَ آخرَ له اسمٌ غيرُه، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأُسامة، وللثعلب: ثُعالةُ وأبو الحُصَيْن وسَمْسَمٌ، وللذئب: ذَأْلانُ وأبو جَعْدَة»[1]. وذَكَر من هذا النوع أسماءً. وفُرِق بين أُسامة وزَيدٍ بأنَّ زيداً قد عَرفه المخاطب بحِلْيته أو بأَمْر قد بَلَغه، وإذا قال «أُسامة» فإنما يريد هذا الأسد، ولا يريد أن يشير إلى شيء قد عَرَفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيداً، ولكنه أراد هذا الذي كلُّ واحدٍ من أُمَّته له هذا الاسمُ.

وقد رام بعضُ من يميل إلى المعقول، ويريد أن يجري القواعد على الأصول، أن يُوجّه لأُسامةَ ونحوِه وجهاً يدخل به في المعارف، فقال: يقال: إنَّ أسداً وُضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص المعين لا يمتنع أن يوجَد منه أمثال، فوضع على الشِّياع في جملتها، ووُضع أُسامة لا بالنظر إلى شخص، بل وُضع على معنى الأَسَديَّة المعقولة[2] التي لا يمكن أن توجَد خارجَ الذهن، بل هي موجودة في النفس، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلاً في الذهن، ثم صار أُسامة يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد كليّ في الأشخاص.

وهذا الذي رام هؤلاء بعيد عما يقصده العرب، وس والمستقرئون[3]

---

(١) الكتاب ٢: ٩٣.

(٢) ص: المعقودة.

(٣) ك: «والمستقرون». وهو أقوى، لكن المصنف درج على استعمال استقرأ والمستقرئ ونحوهما.

هذا الفنَّ العربي أَعرفُ بأغراض العرب ومناحيها[1] في كلامها، وقد ذكروا أن هذه الأسماء شائعة شِياعَ النكرات، وأنها عوملت معاملة المعارف لفظاً، فأُطلق عليها مَعارف لذلك.

وقال في البسيط: «أُسامةُ وبابُه لمَّا كان[2] من المعارف اقتضى أن يكون له وَحْدة، إذ التعريف لا بُدَّ فيه من ذلك، لكنه امتاز عن المعارف الشخصية بأنَّ وحدتَه هي وحدةُ النوع لا وحدة الشخص، فإنَّ أُسامةَ موضوعٌ لِضَرْبٍ من الحيوان خاصّ بصفاتٍ هي كذا وكذا، كما أن زيداً موضوع لشخصٍ هو كذا وكذا، وإذا كان كذلك فليس أُسامةُ موضوعاً لمعنًى مُطْلَق، فإنَّ المُطْلَق لا تُوجَد فيه وَحدة بحسَب الوضع، وإنْ كان لا بُدَّ له منه، فصار حكمُه في الإطلاق في عدم الابتداء به حكمَ النكرة لأنهما يلزمُهما لازمٌ واحد[3]، وهو عدمُ الإفادة».

وأما قوله: «كَوَاحِدِ أُمِّه وعَبْدِ بَطْنِه» فهذا له اعتباران كما ذَكر، لا يَدخل أحدُ الاعتبارين على الآخر، فمن تأوَّل واحدَ أُمِّه بِمُفْرَد[4] أُمِّه، وعَبْدَ بَطْنِه بخادِم بَطْنِه، اعتقدَ تنكيرهما لتأويلهما باسم الفاعل، ومن لم يتأوَّلهما باسم الفاعل أَقَرَّهما على التعريف بالإضافة، وهذا لا يَبعُد نظيره في / اللفظ الواحد [١:٩٢/ب] باعتبار تأويلين؛ ألا ترى أن «مِثْلَك» نكرة عند أكثر العرب، ومعرفة عند بعضهم.

وأما قوله: «ومثلهما ذو الألف واللام الجنسيتين» فلا يقوم دليل على أن الذي هي فيه نكرة، ولا يقوم دليل على أنها تُنعت بالنكرة، وأمَّا ما ذَكره من قولهم: مررتُ بالرجلِ خيرٍ منك، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[5]

(١) ك: ومباحثها.
(٢) لما كان: كرر في س.
(٣) ص: لازمة واحدة.
(٤) ك، ح: بمنفرد.
(٥) سورة يسّ: ٣٧.

فلا دليل في ذلك، أمَّا «مررت بالرجلِ خيرٍ منك» فيحتمل أن تكون الألف واللام زائدة، ويحتمل أن لا تكون زائدة، ويكون «خَيْرٍ منك» بدلاً من المعرفة بدلَ النكرة من المعرفة، كما جاء «خير» بدلاً من المعرفة التي لا يمكن أن يُدَّعى فيها أنها نكرة، نحو قول الشاعر[1]:

فـلا وأَبيـكِ خيـرٍ منـكِ إنِّـي لَيُـؤْذينـي التَّحَمْحُـمُ والصَّهِيـلُ

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ فـ (نَسْلَخُ) جملةٌ حالية لا نعتٌ لقوله: (اللَّيْلُ).

وقد حَدَّ أَصحابُنا المعرفة، فقالوا: المعرفة هي الاسم الموضوع على أن يخص مسماه. وقالوا أيضاً: «المعرفة هو الذي عُلِّقَ في أول أحواله على أن يَخُصَّ مُسَمَّاه»[2]. وقيل: هي الاسم الموضوع على أن يَخُصَّ الواحدَ من جنسه. وسيأتي تحرير القول في كل قسم منها.

وقَسَّمَ المصنفُ المعرفةَ إلى سبعة أقسام، والموجود في أكثر الكتب[3] أن المعرفة خمسة أقسام، والذي زاد هو المنادى والموصول، فأما المنادى فأطلقه المصنف، ولا خلاف في أن المنادى الذي هو غير مُقْبَل عليه نكرة، وإنما وقع الخلاف في النكرة المقبل عليها، وفي العلم:

فمن النحويين من قال[4]: إنَّ النداء يُعَرِّفُ النكرة المُقْبَل عليها، وإنَّ

---

(١) هو شُمَيْر بن الحارث الضبي، وقيل: سُمير. النوادر ص ٣٨٢، والحجة ١: ١٥٠، والمقرب ١: ٢٤٥، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٨٦، والخزانة ٥: ١٧٩ ـ ١٨٢ [الشاهد ٣٦٦]. «خير منك» بدل من «أبيك». والكاف في «أبيك» و «منك» مكسورة، خطاب للمرأة التي لامته على حب الخيل. و «لا» نفي لما زَعمتْه. والتحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف، وصهيل الفرس: صوته مطلقاً. ويؤذيني: يغمّني وليس هو لي في مِلْك.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٤.

(٣) انظر على سبيل المثال الكتاب ٢: ٥، والأصول ٢: ٣١ ـ ٣٢، والجمل ص ١٤، ١٧٨ وشرحه لابن عصفور ١: ٢٠ و ٢: ١٣٥، والإيضاح العضدي ص ٢٧٩، والتبصرة ص ٩٥، والمفصل ص ١٩٧، والجزولية ص ٥٧.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢: ٨٩. ولم يسمّ قائله.

العَلَم يُزال تعريفُه، ثم يتعرف بخطاب النداء.

والذي صَحَّحه أصحابُنا[1] أنَّ النكرة المُقْبَل عليها إنما[2] تعرفت بالألف واللام المحذوفة، وناب حرفُ النداء مَنابها، وأنَّ العَلَم باقٍ على عَلَمِيَّته؛ ألا ترى أن من الأعلام المناداة ما لا يمكن أن يُزال تعريفه، فيتنكر، ويُعَرَّف بالنداء، كاسم الله تعالى، فإذا قلت: «يا أَللَّهُ» فلا يمكن أن يقال إنه تنكر، وسُلب العلمية، ثم عُرِّف بالنداء، ولو كان النداء مُعَرِّفاً كما ذهب إليه المصنف لَعَرَّفَ النكرةَ غيرَ المقصودة.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وقال قوم: بل تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، وإذا كانت الإشارة دون مُواجَهةٍ مُعرِّفةً لاسم الإشارة فأنْ تكونَ مُعَرِّفةً ومعها مُواجَهةٌ أَوْلى وأَحْرى» انتهى.

وهذا لا تحقيق فيه؛ لأن «يا رَجُلُ» لا إشارة فيه ولا في «يا زيدُ»، وإنما ذلك مُواجَهة، وهو الذي عَبَّر عنه أصحابنا بالخطاب، ولو كان الخطاب مُعَرِّفاً للَزِمَ أن يكون «رَجُلٌ» من قولك: «أنتَ رَجُلٌ صالحٌ» مَعْرِفةً؛ لأنك خاطبتَ رجلاً، ومع ذلك فهو[4] نكرة.

وأمَّا الموصولُ ففي المُعَرِّف له خِلافٌ: ذهب الفارسيُّ[5] / إلى أنه [1/٩٣:١] تَعَرَّفَ بالعهد الذي في الصلة. وذهب أبو الحسن[6] إلى أنه تَعَرَّفَ بالألف واللام، وما ليس فيه ألف ولام فهو في معنى ما فيه الألف واللام، وأما

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٨٩ ـ ٩٠ حيث قال: «وهذا هو المذهب الصحيح».

(٢) كذا في م. وفي بقية النسخ: أنها.

(٣) شرح التسهيل ١: ١١٦.

(٤) ك: هو.

(٥) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٣٦، ٤٥١ ـ ٤٥٥، والحجة ١: ١٥٢، والعضديات ص ١٦٨.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٥.

«أيُّهم» فإنه تعرف بالإضافة. واستدل الفارسيُّ[1] بوجود مَنْ[2] وما ونحوهما من الموصولات.

وأُجيب[3] بالذي ذكرناه مِن أنها في معنى ما فيه الألف واللام. ورُدَّ مذهبه أيضاً بأنَّ الصلة تتنزل من الموصول منزلة الجزء منه، فكما أنَّ جزء الشيء لا يُعَرِّف الشيء، كذلك[4] ما تَنَزَّلَ منزلته[5].

وقوله: **ومُضافٌ** يعني ما أُضيف إلى معرفة إضافةً مَحْضة.

وقوله: **وذو أَداة** يعني به ما دخلت عليه الألف واللام المُعَرِّفة.

ص: وأَعْرَفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطَب، ثم العَلَمُ، ثم ضميرُ الغائب السالمُ عن[6] إبهام، ثم المشارُ به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضافُ بحسب المضاف إليه.

ش: اختلف الناسُ[7] في أَعْرَفِ المعارِف: فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ المضمر أَعرفُها، وهو مذهب س[8] والجمهور[9]. ومنهم مَن ذَهب إلى أنَّ

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٥٢.

(٢) م: بوجود التعريف في من.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٥، ١٣٦.

(٤) م: فكذلك.

(٥) وقال أبو علي: «... ولو كانت الصلة من الموصول في الحقيقة بمنزلة أجزاء الاسم من الاسم لم يجز أن يعود منها ذكرٌ إليه حتى ينقضي الموصول بجميع أجزاء الصلة، وفي أن الأمر بخلاف ذلك ما يدل على أن الصلة توضيح للموصول» شرح الأبيات ص ٤٥٤.

(٦) في شرح التسهيل: من. وكذا فيما يليه.

(٧) الإنصاف ص ٧٠٧ ـ ٧٠٩ [المسألة ١٠١].

(٨) الكتاب ٢: ٦ ـ ٨ ولم يصرح بذلك، وإنما يُستنبط هذا من حديثه عما يُنعت به كل نوع من أنواع المعارف. الإنصاف ص ٧٠٧، واللباب ١: ٤٩٤، وشرح المفصل ٣: ٥٦. ونص الرضي في شرح الكافية ١: ٣١٢ على أن هذا هو المنقول عنه.

(٩) المقتضب ٤: ٢٨١ ـ ٢٨٤، وشرح المفصل ٣: ٥٦، والمقرب ١: ٢٢٢، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦، وشرح الكافية ١: ٣١٢.

العلم أَعْرَفُها، وهو قول الصَّيْمَرِيّ[1]، وعُزي إلى الكوفيين[2]. ومنهم مَن ذهب إلى أن اسم الإشارة أَعْرَفُها، ونُسب لابن السَّرَّاج[3]. ومنهم مَن ذَهب إلى أن المُعَرَّفَ بأل أَعرفُها لأنه وُضع لتعريفه أداة، وغيره لم يوضع له أداة. وأمَّا المضافُ فلم يَذهب أحد إلى أنه أَعرفُ المعارف. وسببُ ذلك أنه إنما يكتسي[4] التعريف مما أضيف إليه، فكيف يَدَّعي أحدٌ أنه أَعرفُ مما اكتسى التعريفَ منه! والذي تَلَقَّنَاه[5] من الشيوخ أنَّ أَعرفَ المعارف هو المضمرُ، ويليه العلمُ، ويليه اسمُ الإشارة، ويليه ذو الألف واللام، وأما المضاف فإنه في رتبة المضاف إليه إلا المضافَ إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم، هذا الذي اتَّفَقَ عليه شيوخُنا[6]، وقَرَّروه، وبَنَوْا عليه مسائلَ النعوت على ما سيأتي تبيينُه في باب النعت إن شاء الله، وهو مذهب س[7].

وقيل: أَعْرَفُها الأعلامُ، ونسبوه إلى س، ثم المُضْمَرات، ثم ذو الأداة، ثم أسماءُ الإشارة.

والذي أختاره، وأَذهبُ إليه، هو أنَّ أَعرفَ المعارف هو العلمُ، ثم

---

(١) الذي نص عليه في باب الصفات من التبصرة ص ١٧١، ١٧٢ أن المضمر أخصّ الأسماء وأعرفها. ولعل أبا حيان استنتج ذلك من ذكر الصيمري الاسم العلم في أول أقسام المعرفة في باب المعرفة والنكرة ص ٩٥. ونُسب هذا المذهب للسيرافيّ في أسرار العربية ص ٣٠٢، والإنصاف ص ٧٠٨، وشرح المفصل ٣: ٥٦.

(٢) اللباب ١: ٤٩٤، وشرح الكافية ١: ٣١٢.

(٣) الإنصاف ص ٧٠٨، وأسرار العربية ص ٣٠٢، واللباب ١: ٤٩٤، وشرح المفصل ٣: ٥٦، وشرح الكافية ١: ٣٢. وقد رتبها ابن السراج في الأصول ١: ١٤٩ على النحو التالي: المضمر، فالمبهم، فالعلم، فما فيه الألف واللام، فما أضيف إليهن.

(٤) ك، ن: يكتسي لنفسه التعريف.

(٥) م، ن: تلقيناه.

(٦) الجزولية ص ٥٣٤ وشرحها للأبذي ص ٥٣٤، وشرح الجمل لابن خروف ص ٦٦ ـ ٦٧، والتوطئة ص ١٩٣، والمقرب ١: ٢٢٢ ـ ٢٢٣، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦. وهو أيضاً في المفصل ص ١٩٧ وشرحه ٥: ٨٧.

(٧) الكتاب ٢: ٦ ـ ٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦، وشرح الكافية ١: ٣١٢.

المضمرُ، ثم المبهمُ، ثم المعرفُ بأل[1]. وإنما ذهبتُ إلى ذلك لأنَّ العلم هو جزْئي وضعاً واستعمالاً، وباقي المعارف هي كُلِّيَّاتٌ وضعاً جُزْئيات استعمالاً. بيان ذلك أنَّ المضمرَ وَضْعُ المتكلم منه لكل متكلم، والمخاطبِ لكل مخاطب، والغائبِ لكل غائب، فكلُّ متكلم يصلح له أن يُعَبِّرَ عن نفسه بـ «أنا»، وكلُّ مخاطب يصلح أن يُعَبَّر عنه بـ «أنتَ»، وكل غائب يصلح أن يُعَبَّر عنه بـ «هو»، فهذه موضوعات كُلِّيَّة لا يختص بها بعض دون بعض، لكن إذا استعملت صارت جزئية، ولم يَشْرَكْه أحد فيما أُسند إليه. وكذلك اسم الإشارة وُضع صالحاً / لكل من يشار إليه، فإذا استُعمل في واحد، فقيل [١: ٩٣/ب] مثلاً: هذا قائمٌ، لم يَشْرَكْه في القيام المُسْنَد إليه أحدٌ. وكذا أَل، هي صالحة لأن يُعَرَّفَ بها، فإذا استُعملت في واحدٍ نكرةٍ عَرَّفَتْه، وقَصَرَتْه على شيء بعينه.

وقوله: **ثُمَّ العلمُ ثُم ضميرُ الغائب السالمُ عن إبهام** لا أعلم أحداً ذَهب إلى هذا[2] التفصيل في المضمر، فجَعل العلمَ أعرفَ من ضمير الغائب، إلا هذا الرجلَ، والذين ذكروا أنَّ أَعرفَ المعارف هو المضمر قالوه على الإطلاق، ثم يليه العلم.

وقال المصنف في الشرح: «وأَمْكَنُها في التعريف ضمير المتكلم لأنه يَدُلُّ على المراد به بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميُّز صوته، ثم ضميرُ المخاطب لأنه يَدُلُّ على المراد به بنفسه، وبمواجهة مدلوله»[3].

وقوله: **ثم العَلَمُ** ثَبت في بعض النسخ: «ثم العلمُ الخاصُّ»[4]، وهو قيد محتاج إليه ليخرج بذلك أُسامة ونحوه، قال في الشرح: «لأنه يدل على

---

(١) هذا مذهب الكوفيين كما في شرح الكافية ١: ٣١٢.

(٢) هذا: سقط من ك، ص. م: إلى مثل هذا.

(٣) شرح التسهيل ١: ١١٦.

(٤) ذكره الرضي في شرح الكافية ١: ٣١٢ ضمن نص ابن مالك الذي نقله منه في موضوع مرتبة المعارف.

المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص»[1].

وقولـه **ثم ضميرُ الغائب السالمُ عن إبهام** قال في الشرح: «نحو: زيدٌ رأيتُه، فلو تقدمه اسمان أو أكثر نحو: «قام زيدٌ وعمرو، وكَلَّمتُه»[2] لتَطَرَّقَ إليه إبهام، ونَقَص تَمَكُّنُه في التعريف»[1].

وضمير الغائب إن عاد على معرفة نحو: مررت بزيد فأكرمته، فظاهر أنه معرفة، وإن عاد على نكرة نحو: مررت برجل فأكرمته، فأكثر النحويين على أنه معرفة، وذهب بعض النحويين[3] إلى أنه نكرة، قال: لأنه لا يُخَصِّصُ مَن عاد عليه من بين أُمَّته.

والصحيح الأول لأنه يُخَصِّصُه من حيث هو مذكور، وكذلك في المعرفة لأن الضمير العائد إليها إنما خَصَّصَها من أُمَّته كونُ المدلول سَبق له التعريف، فتعيينُ الضمير لمفهوم المعرفة إنما هو بالعَرَض، وهو كونه عاد على معرفة، فقد اشتركت النكرة والمعرفة في أنَّ تخصيص الضمير لهما إنما هو من حيث عاد على مذكور. ويدلُّ على ذلك أنَّ العرب جَعلت الحالَ منه على جهة القوة، نحو: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به[4]، فصاحب الحال هو الضمير في «معه»، وعاد على نكرة.

وقوله: **ثم المشارُ به والمنادى** قال في الشرح: «هما متقاربان»[1]. وثَبت في بعض النسخ بعد قولـه: «والمنادى» ما نَصُّه: «وتعريفُه بالقصد لا بحرف التعريف منويًّا خلافاً لبعضهم»[5] انتهى. وقد تقدم

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٦.

(٢) في شرح التسهيل «كلمته» بدون واو.

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية ص ٨٢٢ ـ ٨٢٣ حيث ذكر المحقق مصادر كثيرة. وزد عليها شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٨٣/أ ـ ١٨٤/أ و ٣: ١٣١/ب.

(٤) الكتاب ٢: ٤٩، والمقتضب ٣: ٢٦١، والأصول ٢: ٣٨، ٢٦٨، وشرح الأبيات ص ٢٩٥، ٤٤٦، ٥٤٤.

(٥) ذكره محقق التسهيل في الهامش. ص ٢١.

كلامنا[1] على ذلك.

وقولـه **ثم الموصولُ** قال في الشرح: «وهو بحسَب صلته، فيَكْمُل تعريفُه بكمال وضوحها، وينقُص بنقصانه»[2]. تقدم لنا أن هذا الذي قاله هو مذهب الفارسي، وتقدم الردُّ[3] عليه.

وقوله: **وذو الأداة** جعل الموصول والمُعَرَّف بأل في رتبة واحدة، وكأنه[4] رأى أن التعريف فيهما بالعهد، والعهدُ موجود في الصلة كما أنه موجود في أل. وثَبت في بعض النسخ: «ثم ذو / أَداة»، فجعل ذا الأَداة في [1/٩٤:١] التعريف بعد الموصول. وأصحابُنا[5] جعلوا الموصول من قبيل ما عُرِّف بأل، فصار من المعرف بأل، وذلك على مذهب الأخفش، كما تقرر قبلُ[6].

وقوله: **والمضافُ بحسَب المضاف إليه** يعني أنه يكتسي التعريف من المضاف إليه، فيصير مثله في التعريف.

وهذا الذي قاله ليس على إطلاقه، بل قال أصحابنا[7]: إن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضافَ إلى مضمر، فإنه في رتبة العلم. وإنما قالوا ذلك لئلا يكون مساوياً للمضمر في التعريف والغرض[8] على ما اختاروه من المذاهب في أَنَّ أعرفَ المعارف هو المضمر فقط، فلو كان المضاف إليه أعرفَ المعارف لكان أعرفَ المعارف شيئان: المضمر، والمضاف إلى المضمر، وليس بعدَ المضمر رتبةٌ تليه إلا رتبة العلم، فقالوا: هو في رتبة

---

(١) تقدم ذلك في ص ١١٠ ـ ١١١.

(٢) شرح التسهيل ١: ١١٦ ـ ١١٧. ن: بنقصانها.

(٣) تقدم ذلك في ص ١١١ ـ ١١٢.

(٤) ك: فكأنه.

(٥) المقرب ١: ٢٢٢، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٠، ٢٠٥، وشرح الجزولية ص ٥٢٩.

(٦) تقدم ذلك في ص ١١١.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٤، وشرح الجمل لابن الضائع (باب المعرفة والنكرة).

(٨) ك: والفرض.

العلم في التعريف، وهذا مذهب س[1].

وذهب أبو العباس[2] إلى أنَّ كلَّ مضاف إلى واحد من هذه المعارف الأربعة فإنه دُونَ ما أُضيفَ إليه في التعريف حملاً على المضاف إلى المضمر، فكما أن المضاف إلى المضمر دون المضاف إليه في التعريف، فكذلك المضافُ إلى العلم دُونَه في التعريف، والمضاف إلى اسم الإشارة دونه في التعريف، والمضاف إلى ذي الأداة دونه في التعريف.

وقد رُدَّ مذهب[3] أبي العباس بقولِه تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾[4]، وبقولِ الشاعر[5]:

كَتَيْسِ الظِّباءِ الأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ عُقابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمارِيخِ ثَهْلانِ

وقولِه[6]:

. . . . . كَتَيْسِ الظِّباءِ الحُلَّبِ العَدَوَانِ

وقولِه[7]:

---

(١) الكتاب ٢: ٦، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٤. وراجع المقتضب ٤: ٢٨٢ مع الحواشي.

(٣) انظر هذا الرد في شرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ ـ ٢٠٦ و ٢: ١٣٦ ـ ١٣٧، وشرح الجزولية ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥.

(٤) سورة طه: ٨٠.

(٥) هو امرؤ القيس يصف فرسه. ديوانه ص ٩٢، وجمهرة اللغة ٢: ٧٩، وتهذيب اللغة ١٠: ٥٥٤ و ١٣: ١٠، والمنصف ٣: ١٢، واللسان (ضرج). الأعفر: الذي لونه بين الحمرة والغبرة. وانضرجت العقاب: انحطَّت من الجو كاسرة. وثهلان: جبل، وشماريخه: أعاليه.

(٦) هو امرؤ القيس يصف فرسه. وصدر البيت: مِكَرٌّ مِفَرٌّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً. ديوانه ص ٨٧، وتهذيب اللغة ٨: ١٧٤. العدوان: الشديد العدو.

(٧) هو امرؤ القيس يصف فرسه. وصدر البيت: فأَدْرَكَ لم يَجْهَدْ، ولم يَثْنِ شَأْوَه. ديوانه ص ٥١. أدرك: أدرك الفرسُ الوحشَ. والشأو: الشوط البعيد. درير: مستدرّ في العدو. والخذروف: الخَرَّارة التي يلعب بها الصبيان، يديرونها بخيط في أكفهم، فلا تكاد تُرى لسرعة دورانها، تسمع لها صوتاً: خِرْ خِرْ. =

. . . . . دَرِيـر كَخُـذْرُوفِ الـوَلِيـدِ المُثَقَّـبِ

وقولِـــه[1]:

كشاة الكناس الأعفر انضرجت له كـلاب رآهـا مـن بعيـد، فـأحضـرا

ووجهُ الدلالة من هذه الشواهد أنه قد تقرر أن النعت يكون إما مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقلَّ منه تعريفاً، وإذا كان كذلك فقد وُصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام؛ ألا ترى أن (الأَيْمَنَ) صفة لـ (جانِبَ الطُّورِ)، و «الأَعْفَر» صفة لـ «تَيْس الظِّباء» و «الحُلَّب والعَدَوان» صفتان لـ «تَيْس الظباء» أيضاً، و «المُثَقَّب» صفة لـ «خُذْرُوف الوَليد»، فكان يلزم من قوله أن يكون النعت أعرف من المنعوت، وذلك لا يجوز.

وفي الإفصاح: اختلفوا في المضاف، فمنهم من جعله بمنزلة المضاف إليه في كل شيء اعتماداً على قول س[2] فيما أضيف إلى اللام. ويلزم على هذا أن تكون الأعلام بمنزلة المُضْمَرات لأنه أجاز في الصفة: «مررت بزيدٍ أخيك»[3]، فإذا كان المضاف إلى الضمير مثلَه في التعريف، وقد وُصف به العلم، فلا أَقَلَّ من أن يكون / مساوياً. وقد التَزَم هذا جماعةٌ، وبه قال ابنُ [١:٩٤/ب] طاهر وابن خَروف[4] وجماعةٌ ممن أَدْرَكْنا.

ومِنَ النحويين مَن جَعل المضافَ دُونَ المضاف إليه في التعريف سوى

---

(١) سقط هذا البيت من ص، ح. س: الكلاب. ولم يذكر أبو حيان وجه الدلالة من هذا البيت. وهو في نتائج التحصيل ص ٥١٨.

(٢) قال: «فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، فصار نعتاً... وذلك قولك: مررت بالجميلِ النبيلِ، ومررت بالرجلِ ذي المال». الكتاب ٢: ٧.

(٣) الكتاب ٢: ٦، ٧.

(٤) كذا. وقد قال في شرح الجمل ص ٦٧: «وسائر المضافات تابعة لِما أُضيفت إليه في الدرجة الثانية منه».

ما أُضيف إلى اللام. وقال أبو العباس: كلُّ مضاف إلى معرفة فهو دُونَها في التعريف، فمن هنا تعرف ما يكون نعتاً للشيء.

وقال في الإفصاح أيضاً: والذي عندي أن س لم يُطْلِق التسوية إلا في اللام، ويمكن أن تكون تَختصُّ بهذا لأنها أقل وجوه التعريف، فلا انحطاطَ بعدَها.

ص: وقد يَعْرِضُ لِلْمَفُوقِ ما يَجعلُه مُساوياً أو فائقاً. والنكرةُ ما سِوى المعرفة. وليس ذو الإشارة قبلَ العلم، خلافاً للكوفيين، ولا ذو الأداة قبلَ الموصول، ولا مَنْ وما المُسْتَفْهَمُ بهما معرفتين، خلافاً لابن كَيْسانَ في المسألتين.

ش: قال في الشرح: «كقولك لرجلين حَضَراك دون ثالث: لَكَ مَبَرَّةٌ بل لَكَ، فإنهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يُعْضَد[1] اللفظ بمواجهةٍ أو نحوِها، بخلاف قوله[2]: للكبير منكما[3] مَبَرَّةٌ بل للصغير، أو العكس، أو يقول: للذي سبق منكما مَبَرَّةٌ بل لِلَّذي تَأَخَّر، فإنهما لا يرتابان في مراده بالأول والثاني، فقد عرض لذي الأداة والموصول ما جعلهما فائقين في الوضوح لضمير الحاضر.

وكذلك يعرض للعَلَم ما يجعله أَعرفَ من ضمير المتكلم كقول من شُهِرَ باسم لا شَرِكةَ فيه لمن قال له: من أنت؟ قال: أنا فلان، ومنه قوله: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾[4]، فالبيانُ لم يُسْتَفَدْ بـ «أنا» بل بالعَلَم بعدَه.

وقد يَعْرِضُ للموصول مثلُ ما عَرَض للعَلَم، كقول من شُهِر بفعل لا شَرِكةَ فيه لمن قال له: من أنت؟ أنا الذي فَعَلَ كذا. ومن هذا القبيل: «سلامُ

---

(١) ص، ح: يقصد.

(٢) م: قولك.

(٣) فيما عدا م: منهما. وما أثبته موافق لما في شرح التسهيل.

(٤) سورة يوسف: ٩٠.

الله على من أُنْزِلَ عليه القرآنُ، وعلى من سَجَدَتْ له الملائكةُ»، ومنه: «وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماه»[1].

وقوله: **والنكرةُ ما سِوى المعرفة** لمَّا حَصَرَ[2] المعرفةَ في تلك الأقسام قال هذا، وتمييزُها بأنها غيرُ ما ذكر من الأقسام أجودُ من تمييزها[3] بدخول رب وبالألف واللام؛ لأن من المعارف ما تَدخل عليه الألفُ واللام كالفَضْل والعَبَّاس، ومِن النَّكِرات ما لا تدخل عليه رُبَّ ولا الألف واللام كأينَ ومتى وكيفَ وعَرِيب ودَيَّار، ولا تركيبَ في النكرات إلا ما شَذَّ من قولهم: بَيْتَ بَيْتَ وكَفَّةَ كَفَّةَ[4]، أو يكون تنكيرها ثانياً من تعريف، نحو: مررت بِمَعْدِيْ كَرِبَ ومَعْدِيْ كَرِبٍ آخَرَ. ويكثُر وجودُ التركيب في النكرات في لغة بعض العجم كلغة التُّرْك.

وقوله: **خلافاً للكوفيين**[5] استدلَّ الكوفيون[6] على أن اسم الإشارة أعرف من العلم بوجهين:

أحدهما: أنَّ اسم الإشارة ملازم للتعريف، ولا يقبل التنكير، والعَلَم بخلاف ذلك، فكان تعريفه دون تعريف اسم الإشارة.

والثاني: أنَّ تعريف اسم الإشارة حِسِّيّ وعقلي، وتعريف العَلَم عقلي لا غير، وتعريفٌ من جهتين أقوى من تعريفٍ من جهة واحدة.

[ا/٩٥:١] ونَقل بعض[7] شيوخنا / هذا المذهب عن الفراء خاصة، وقال:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٢٨، والمقتضب ٤: ٢٧٥. وهنا ينتهي نص ابن مالك في الشرح ١: ١١٧.

(٢) ك، ن: خص.

(٣) ك: أجود بتمييزها.

(٤) يقال: لقيته كفة كفة، أي: كفاحاً، وذلك إذا استقبلته مواجهة. الكتاب: ٣: ٣٠٤.

(٥) الإنصاف ص ٧٠٧ [المسألة ١٠١].

(٦) شرح التسهيل ١: ١١٧.

(٧) هو ابن عصفور كما في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦. وتبعه الأبذي في شرح الجزولية ص ٥٣٥.

«المشار تعرف بالعين والقلب، والعلم إنما تعرف من جهة القلب خاصة، وما تعرف من جهتين أعرف مما تعرف من جهة واحدة.

وأيضاً فإنه إذا اجتمع المشار مع العَلَم فالعربُ تُقدم المشار على العلم في الإخبار، فتقول: هذا زيدٌ، ولا تقول: زيدٌ هذا»[1]. وقد نُسب هذا القول إلى ابن السَّرَّاج[2] وابن كَيْسان.

وفي الإفصاح: «اختلفوا في الأعلام والمبهمات، فالأعلامُ أَعْرَفُ عند «س»[3]، والمبهماتُ أَعْرَفُ عند الفراء[4]، وبقوله قال أبو بكر وجماعة، وهو مذهب المنطقيين، حتى قالوا: إنَّ العَلَمَ إنما تَعَرَّفَ لأنه صار كقولك هذا، ولم يُرَدْ به غيرُه، فصار قريباً من المشار إليه أو مثلَه».

ورُدَّ[5] هذا المذهب بأن قوله: «إنَّ ما تَعَرَّفَ مِن جهتين أَعْرَفُ مما تَعَرَّفَ من جهة واحدة» ليس بصحيح لأنَّ التعريف لا يزيد، وإنما نعني بقولنا: «هذا أَعْرَفُ مِن هذا» أي: أَلْزَمُ للتعريف، ولا يتزيد[6]. واستدلاله بأنه إذا اجتمع المُشارُ والعَلَمُ قُدِّمَ المشارُ على العَلَم في الإخبار فلا حجة فيه، وإنما فَعلت العربُ ذلك لأنهم يُغَلِّبون في الإخبار القريبَ على البعيد، فيقولون: أنا وأنت قُمْنا، ولا يقولون: قُمْتُما، ويقولون: أنت وزيد قُمْتُما، ولا يقولون: قاما.

ورَدَّ المصنفُ في الشرح ما عزاه إلى الكوفيين بأن قال: «الجواب عن

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦.

(٢) ذكر الأنباري في الإنصاف ص ٧٠٨ أنه ذهب إلى أن أعرف المعارف: الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وفي الأصول ١: ١٤٩ قدم المضمر على الاسم المبهم.

(٣) الكتاب ٢: ٦ ـ ٨، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٥.

(٥) هذا الرد في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦.

(٦) ن: ولا يزيد.

الأول أن يقال: لزومُ الشيء معنًى لا يُوجِب له مزيةً على ما له ذلك المعنى دون لزوم، بل قد تثبت[1] المزية لغير ذي اللزوم على ذي اللزوم، كما ثبتت[2] لـ «نقيضك» على «غيرك» مزية، فتَعَرَّف بالإضافة مع عدم لزومه لها، ولم يتعرف «غيرك» بها مع لزومه لها، وكما ثبتت[3] لـ «الجميع» مزية على «الجَمَّاء» في قولهم: جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ، بحيث عُدَّ «الجميع» معرفة غير مُؤَوَّلة بنكرة مع عدم لزوم الألف واللام، وأُوِّل «الجَمَّاء الغَفِير» بنكرة مع لزوم الألف واللام.

والجواب عن الثاني أن يقال: المُعتبَرُ في كون المعرفة معرفةً الدلالةُ المانعة من الشِّياع، سواء أحصل ذلك من جهة واحدة أم من جهتين، والمُعتبَرُ في ترجيح التعريف قوةُ منع الشِّياع وزيادةُ الوضوح، ومعلومٌ أنَّ اسم الإشارة، وإنْ عَيَّنَ المشارَ إليه، فحقيقتُه لا تُسْتَحْضَرُ به على التمام، ولذلك لا يَستغني غالباً عن صفة تُكَمِّلُ دلالتَه، بخلاف العلم، لا سيما عَلَم لم تعرض فيه شَرِكة كإسْرافيل وطالُوت وأُدَد ونِزار ومَكَّة ويَثْرِب»[4].

وقوله: **ولا ذُو الأداة قبلَ الموصول** قد ذكر هو عن ابن كيسان أنه ذهب إلى أنَّ ذا الأداة أَعرفُ من الموصول، وقد تقدم اضطراب المصنف في ذلك، ففي نسختنا التي صَحَّحْناها من هذا الكتاب أن مذهبه أنهما في رتبة واحدة، وذكرنا أنه ثَبت في بعض نسخه التي شَرحها أنَّ ذا الأداة بعدَ الموصول، فصارت ثلاثة مذاهب: أحدها: أنهما سواء. الثاني: / أن الموصول أَعرفُ من ذي الأداة. الثالث: أنَّ ذا الأداة أَعرفُ من الموصول. [١:٩٥/ب]

واستدلَّ ابن كيسان[4] لمذهبه بأنَّ ذا الأداة يُوصَف بالموصول، كقوله

---

(١) ك: ثبت.

(٢) ص، م، ن، ح: يثبت.

(٣) ص، ن، ح: يثبت.

(٤) شرح التسهيل ١: ١١٨.

تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾[1]، والموصوف به إما مُساوٍ وإما دونَ الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثَبت كونُ «الذي» أقلَّ تعريفاً من «الكتاب».

قال المصنف في الشرح[2]: «والجواب أن نقول: لا نُسَلِّم كونَ (الذي) في الآية صفةً، بل هو بدل، أو مقطوع على إضمار فعل ناصب، أو مبتدأ، وعلى[3] تقدير كون (الذي) صفة، فـ (الكتاب) عَلَم بالغَلَبة لأن المَعْنِيِّين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غَلَبَ استعمالُه عندهم مُراداً به التوراة، فالتحق في عُرْفهم بالأعلام، فلا يَلزم مِن وَصْفِه بـ (الذي) جوازُ وَصْفِ غيرِه مما لم يَلحق بالأعلام. وبالجوابِ الأول يُجاب مَن أَوردَ نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ۝ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ﴾[4]، وقد تقدمت الإشارة إلى أنَّ الموصول قد تَتَّضِحُ صِلَتُه وُضوحاً يَجعله في رُتبة العَلَم، ولا يكون ذلك في ذي الأداة غالباً إلا إذا عَرَضَ له ما عَرَضَ لِلنَّجْم والصَّعِق من الغَلَبة المُلْحِقة بالأعلام الخاصة» انتهى كلام المصنف في شرحه في الرد على ابن كَيْسان.

وهو تسليم من المصنف لابن كيسان أنه لا قائلَ بالمساواة، وليس بصحيح، بل ذكرنا[5] أنَّ مذهب أصحابنا هو أنَّ الموصول من قَبيل ما عُرِّفَ بالألف واللام، وهو مذهب الأخفش[6]، فهو قسم من المُعَرَّف بالألف واللام، فيجوز أن يُوصَف ذو الأداة بالموصول الذي يجوز أن يُوصَف به، ويجوز أن يُوصَف الموصول بذي الأداة لتساويهما. فمِن وَصْف ذي الأداة

---

(١) سورة الأنعام: ٩١.
(٢) شرح التسهيل ١: ١١٨ ـ ١١٩.
(٣) س: أو على.
(٤) سورة الليل: ١٥ ـ ١٨.
(٥) تقدم في ص ١١٦.
(٦) تقدم في ص ١١١.

بالموصول قولُ الشاعر[1]:

أنا الرَّجُلُ الضَّرْبُ الذي تَعْرِفُونه خَشاشاً كرأسِ الحَيَّةِ المُتَوَقِّدِ

وقولُ الآخر[2]:

أأَنْتَ الهِلالِيُّ الذي كنتَ مرةً سَمِعْنا به والأَرْحَبِيُّ المُعَلَّفُ

والآياتُ الكريمةُ السابقُ ذكرُها. ومن كلام العرب: «بالفضلِ ذُو فَضَّلَكُم اللَّهُ بِهِ، والكرامةِ ذاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بَهْ»[3]، فـ «ذُو» موصول على لغة طيئ، و «ذاتُ» كذلك، وقد وُصف بهما ذو الأداة.

ومِن وَصْفِ الموصول بذي الأداة قولُه تعالى: ﴿ ۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ الآيات[4]، فوَصَفَ (الذين) بقوله: ﴿ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴾.

---

(١) هو طرفة بن العبد. ديوانه ص ٤٢، وجمهرة أشعار العرب ص ٤٤٦، وشرح القصائد السبع ص ٢١٢، وسر صناعة الإعراب ص ٣٥٨. الرجل: الشديد الشجاع. والضرب: الخفيف. والخشاش: الماضي في الأمور الذكي. والمتوقد: الذكي الكثير الحركة. وكرأس الحية: أي متحرك نشيط. وقوله: «خشاشاً» كذا ورد بالنصب في النسخ المخطوطة كلها. وهو بالرفع في المصادر التي رجعت إليها.

(٢) هو حُميد بن ثَوْر كما في إيضاح الشعر ص ٤٣٣، ٤٣٤، والصاحبي ص ٣٨٧. والبيت ليس في ديوانه. وهو بغير نسبة في الزاهر ٢: ١٠، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٨٩، والمقرب ١: ٦٣، والبحر ١: ١٤٢ وآخره في الثلاثة الأخيرة: «المُغَلَّبُ». الأرحبي: المنسوب إلى أرحب: بطن من هَمْدان، تُنسب إليهم النجائب الأرحبية. وقيل: هو موضع. والمعلف: الذي يعلف للسمن، ولا يرسل للرعي.

(٣) الأزهية ص ٣٠٤، وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٤، وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٥. وقد روى هذا الفراء. وقوله: «بَهْ» يريد: بها، فلما أسقط الألف جعل الفتحة التي كانت في الهاء في الباء عوضاً منها.

(٤) سورة آل عمران: ١٥ ـ ١٧. والآيات هي: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بخيرٍ مِنْ ذلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأَنْهارُ خالِدِينَ فيها وأَزْواجٌ مُطَهَّرَةٌ ورِضْوانٌ مِنَ اللَّهِ واللَّهُ بَصِيرٌ بالعِبادِ. الذينَ يَقُولونَ رَبَّنا إِنَّنا آمَنَّا فاغْفِرْ لنا ذُنُوبَنا وَقِنا عَذابَ النَّارِ. الصَّابِرِينَ والصَّادِقِينَ والقانِتِينَ والمُنْفِقِينَ والمُسْتَغْفِرِينَ بالأَسْحارِ﴾.

وإنما تأَوَّلَ المصنفُ الآياتِ على البدلِ وغيرِه لأنه ثَبت في النسخة التي شرحها أن الموصول أَعرفُ من ذي الأداة، وإذا كان أَعرفَ فلا يجوز أن يكون نعتاً لذي الأداة لئلا يكون النعت أَعرفَ من المنعوت، وهو لا يجوز، إنما يجوز أن يكون مساوياً أو أقلَّ منه تعريفاً.

وقوله: **ولا مَنْ وما المُسْتَفْهَمُ / بهما معرفتين** استدلَّ على ذلك ابنُ كيسان[1] بأنَّ جوابهما يكون معرفة، وهو مطابق للسؤال، فإذا قيل: مَنْ عندَك؟ فجوابه: زيدٌ، ونحوه. وإذا قيل؛ ما دَعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك، ونحوه. فدلَّ تعريفُ الجواب على تعريف المُجاب. [١/٩٦:١]

وقال المصنف في الشرح[1]: «وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أنَّ تعريف الجواب غير لازم؛ إذْ لِمَنْ قيل له: مَنْ عندَك؟ أن يقول: رَجُلٌ مِن بَني فلان، ولمن قيل له: ما دَعاك إلى كذا؟ أن يقول: أَمْرٌ مُهِمٌّ.

والثاني: أنَّ مَنْ وما في السؤالين قائمان مقام: أيُّ إنسان؟ وأيُّ شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتَّمَسُّكُ بهذا أَقوى من التمسُّكِ بتعريف الجواب، لأنَّ تَطابُقَ شيئين قام أحدهما مقام الآخر أَلزمُ وآكَدُ من تطابُق الجواب والسؤال، وأيضاً فالتعريفُ فرعٌ، فَمن ادَّعاه فعليه الدليلُ، بخلاف ادِّعاء التنكير» انتهى كلامه، وهو حَسَنٌ.

وقال أصحابُنا[2]: أَعْرَفُ المُضْمَراتِ المتكلمُ ثم المخاطَبُ ثم الغائبُ، وأَعرفُ الأعلام أسماءُ الأماكن ثم أسماءُ الأناسِيِّ ثم أسماءُ الأجناس، وأَعرفُ المُشارات ما كان للقريب ثم للوسط ثم للبعيد، وأَعرفُ ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص. وأسماءُ الأجناس لا يُعْرَفُ تعريفُها مِن تنكيرها إلا بالاستقراء، فمما هو معرفةٌ ابنُ آوَى وابنُ قِتْرَة[3]. ومما هو

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٩.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٧ بتصرف.

(٣) ابن قترة: ضرب من الحيات خبيث إلى الصغر ما هو، لا يسلم من لدغها.

نكرةٌ ابنُ لَبُونٍ[1] وابنُ مَخاضٍ[2]. ومما جاء معرفةً ونكرةً ابْنُ عِرْسٍ[3]، تقول: هذا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلاً، وهذا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ.

وأمَّا ابْنُ أَوْبَرَ فزعم س[4] أنه معرفة لامتناعه من الصرف. وزعم أبو العباس[5] أنه نكرة لدخول الألف واللام عليه، مثل قوله[6]:

ولقد نَهَيْتُكَ عن بَناتِ الأَوْبَرِ ....

وهذا عند مَنْ يَرى مذهب س من باب دخول أل على العَلَم[7].

وما ذكرناه عن النحويين من تَفاوتِ[8] المعارف واختلافِ الناس في مراتبها قد خالف في ذلك أبو محمد علي بن حَزْم الظاهري، فزعم أنَّ المعارفَ كُلَّها مستوية، ولا يصح في هذا أن يقال: «هذا أَعْرَفُ من هذا» لأن المعرفة لا تتفاضل، ولا يصح أن يقال: «عرفتُ هذا أَكثرَ من هذا» لأنه يكون في حق المرجوحِ المعرفةِ جهلاً.

وقال الرادُّ على أبـي محمد: هذا الذي قاله أبو محمد حَقٌّ في نفسه،

---

(١) ابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة؛ لأن أمه ولدت غيره، فصار لها لبن.

(٢) ابن المخاض: الفصيل الذي لَقِحَتْ أمّه. وقيل: ما دخل في السنة الثانية وإن لم تكن أمه حاملاً.

(٣) ابن عرس: دويبة كالفأرة، تفتك بالدجاج ونحوها.

(٤) الكتاب ٢: ٩٥ ـ ٩٦، والانتصار ص ١٣٢.

(٥) الانتصار ص ١٣٢ ـ ١٣٣، والنكت ص ٤٩٠. وانظر المقتضب ٤: ٤٨ ـ ٤٩، ٤٤ ـ ٤٥، ٣١٩ وحواشي عبد الخالق عضيمة عليه، فقد ذهب إلى أن المبرد يرى في المقتضب أن ابن أوبر علم.

(٦) صدر البيت: ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَساقِلاً. وهو بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ٥٥٦، والمقتضب ٤: ٤٨. وقد خرّجته في سر صناعة الإعراب ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦. جنيت: جنيت لك. والعساقل: الكبار الجياد البيض من الكمأة، مفردها عُسْقُول. وبنات أوبر: كمأة لها زغب صغار رديئة الطعم.

(٧) النكت ص ٤٩٠.

(٨) س: تقارب.

إلا أنه لم يفهم مُرادَ القوم، وذلك أنهم يريدون بأنَّ هذا أعرف من هذا أنَّ تَطَرُّقَ الاحتمال إليه أَقَلُّ من تَطَرُّقِه إلى الآخر، فلا بُدَّ من تقسيمها إلى ما يتطرق إليه الاحتمال وإلى ما لا يتطرق، ومن حَدِّ كل واحد منها[1]، وبِحَدِّ كل واحد منها[1]، تتميز ماهِيَّةُ كل واحد، ويَظهرُ تفاوُتُها في التعريف.

(١) ك، ن: منهما.

ص: باب المضمر

وهو الموضوع لتعيين مُسَمَّاه مُشْعِراً بتكلُّمه أو خطابه أو غَيْبته. فمنه واجبُ الخفاء، وهو المرفوع بالمضارعِ ذي الهمزة أو النون[1]، وبفِعْلِ أَمْرِ المخاطَبِ ومضارعِه، واسمِ فِعْلِ / الأمرِ مطلقاً. ومنه جائزُ الخَفاء، وهو [١:٩٦/ب]
المرفوعُ بفعلِ الغائبِ والغائبةِ أو معناه[2] من اسمِ فعلٍ وصفةٍ وظرفٍ وشبهِه.

ش: البصريون[3] يقولون: «المضمر»، والكوفيون[3] يقولون: «الكِناية»[4] و «المَكْنِيّ»[5].

قال المصنف في الشرح[6]: «ذِكْرُ الوَضْعِ مُخْرِجٌ للمنادى والمضافِ وذي الأداة، وذِكْرُ التعيين مُخْرِجٌ للنكرات» انتهى.

وهذا الذي ذكره مِن أنَّ الجنس في الحدّ يُتَحَرَّزُ به هي عادتُه وعادة ابن عصفور، وتقدم لنا الكلام معهما في ذلك أول الكتاب[7]، وأنَّ الجنس لا

---

(١) ك، ح، شرح التسهيل: والنون.

(٢) م، شرح التسهيل: أو ما في معناه.

(٣) قال ابن يعيش: «لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ. وأما البصريون فيقولون: المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكني، وليس كل مكني مضمراً، فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة...» شرح المفصل ٣: ٨٤. وراجع كتاب المصطلح النحوي ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ١٩، والموفقي ص ١١٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٥ و ٢: ٨٥، والموفقي ص ١١٢، ١١٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٢٠.

(٧) انظر الجزء الأول ص ١٦.

يُورَد في الحدّ للاحتراز، وإنما الجنس يشمُل المحدودَ وغيره، والفصلُ هو الذي يُؤتى به لتمييز المحدود من غيره.

فقوله: «الموضوع لتعيين مسماه» جنس يشمل سائر المعارف، فإن كل معرفة يعين مسماه، وليس «الوضع» مخرجاً للمنادى والمضاف وذي الأداة كما زعم المصنف، بل يا رجلُ، وغلامُ زيدٍ، والرجلُ، موضوعات لتعيين المُسَمَّى، والمُسَمَّى في هذا التركيب وُضع له هذا اللفظُ المركَّب، وكل من هذه التراكيب يُفيد تعيين المُسَمَّى، وكأنَّ الوضع[1] عند المصنف مختصٌّ بالمفرد قبل التركيب، وليس كما زعم. وهذا الذي بحثناه هو على ما تقتضيه قواعد الجماعة.

وأمَّا على ما بحثناه نحن في العَلَم وفي باقي المعارف فإنَّ الذي وُضع لتعيين المسمى إنما هو العَلَم، وأمَّا باقي المعارف فإنما وُضعت كُلِّيَّات، ثُمَّ بالاستعمال يَتعين المُسَمَّى لا بالوضع، على ما قررناه قبل[2].

وقوله: **مُشْعِراً بتكلُّمِه أو خِطابِه أو غَيْبَتِه** فصل يُخرج العَلَمَ والمُشارَ به والموصولَ؛ لأن كلَّ واحد من هذه صالحٌ لكل حالةٍ من الثلاث على سبيل البدل، وذلك بخلاف المضمر، فإنه يختصُّ بواحدة منها، هذا معنى ما قاله المصنف في الشرح[3].

وقوله: **ومنه واجبُ الخَفاء** قَسم المصنفُ المضمرَ إلى واجبِ الخفاء وجائزِ الخفاء، وبارزٍ متصلٍ ومنفصلٍ، وأصحابُنا قسموه إلى مُسْتَكِنٍّ، وبارزٍ متصلٍ ومنفصلٍ.

ويَعْكُرُ[4] هذان التقسيمان على ما حَدُّوا به الضمير؛ لأنهم حَدُّوه بأنه

---

(١) ك: الموضع.
(٢) تقدم في ص ١١٤.
(٣) شرح التسهيل ١: ١٢٠.
(٤) م: ويكر. ن: وبعكس.

الموضوع لتعيين مسماه، وما كان واجبَ الخفاء وجائزَ الخفاء ومستكنًّا لا يصح فيه أن يقال إنه الموضوع لتعيين مسماه؛ لأن الوضع يستدعي وجودَ لفظ، ولا لفظَ، بل هذا الذي ادَّعَوه من الضمير هو عدمي، وما كان عدميًّا فلا وَضْعَ له.

وهذا التقسيم الذي قَسمه المصنف من واجبِ الخفاء وجائزِ الخفاء يَعني به أنه إذا كان واجبَ الخفاء لا يمكن أن يَرفع الفعلُ ظاهراً ولا[1] مضمراً بارزاً مكانه، وإذا كان جائز الخفاء يمكن أن يرفع الفعل ظاهراً أو مضمراً بارزاً مكانه. وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه، وإنما يقول أصحابنا: الضمير المرفوع ينقسم إلى مُستكنّ وبارز، ويقولون[2] أيضاً: ينقسم إلى متصل ومنفصل، ويجعلون المستكنّ من المتصل.

ومثالُ ما ذَكر أنه واجب / الخفاء أَفْعَلُ ونَفْعَلُ وافْعَلْ وتَفْعَلُ. [1/٩٧: أ]

ومُرادُ المصنف بقوله: «وبِفعلِ أَمْرِ المخاطَبِ» يعني المفرد المذكر؛ لأنه إن كان أمراً للمؤنث أو للمثنى أو للمجموع برز الضمير، فلفظةُ «المخاطَب» فيه قيدُ الذكورية والإفراد.

وقوله: **واسمِ فِعْلِ الأمرِ مطلقاً** مثاله: نَزالِ. وإنما قال: «مطلقاً» لأنه يكون أمراً للمفردِ المذكر والمؤنث ومثناهما ومجموعِهما.

ونَقَصَ المصنفَ قسمٌ لم يذكره، والضميرُ فيه واجبُ الخفاء[3] كهذه الخمسة، وهو اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو: أَوَّهْ بمعنى أَتَوَجَّعُ، وأُفّ بمعنى أَتَضَجَّرُ، ونحوهما، فكان ينبغي أن يقول: وهو المرفوع بالمضارع ذي النون أو الهمزة أو اسمِ فعله، ويأتي بباقيها.

---

(١) ك، م: أو.

(٢) الجزولية ص ٥٩ ـ ٦٠، وشرحها للأبذي ص ٥٤٦ ـ ٥٤٧، والتوطئة ص ١٨٣، ١٨٥، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٠، ٢٠١.

(٣) ص: الاستتار.

وقوله: **وهو المرفوعُ بفعلِ الغائبِ إلى آخره** مثال ذلك: زيدٌ حَسُنَ، وهند حَسُنَتْ، وهندٌ هَيْهاتَ، وزيدٌ ضاربٌ وضَرُوبٌ وحَسَنٌ، وزيدٌ عندَك، وعمرٌو في الدارِ، فهذه الأخبارُ مُتَحَمِّلَةٌ ضميراً جائزَ الخَفاء، ويجوز أن لا تتحملَه بأنْ تَرفع اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً، فتقول: زيدٌ حَسُنَ وجهُه، أو: ما حَسُنَ إلا هو، وكذلك باقيها، هكذا قال المصنف[1].

ولا يَطَّرِدُ له ذلك في جميع ما ذَكر؛ ألا ترى أنَّ اسم الفعل يَرفع الظاهر، ولا يرفع المضمر البارز، تقول: هندٌ هيهاتَ دارُها، ولا تقول: هندٌ ما هَيْهاتَ إلا هي؛ لأنه لم يُتَّسَع في اسم الفعل فيُنْفَى كما يُنْفَى الفعل، فتفسيرُه في الشرح: «جائزَ الخفاء» بأنه هو الذي يَخْلُفه ظاهرٌ أو مضمرٌ بارزٌ يَطَّرِدُ له في فعل الغائب وفعل الغائبة والصفة والظرف والمجرور لا في اسم الفعل بمعنى فعل الغائب والغائبة.

ص: **ومنه بارزٌ متصل، وهو إن عُني به المعنيُّ بِنَفْعَل «نا» في الإعراب كلِّه، وإنْ رُفع بفعلٍ ماضٍ فتاءٌ تُضَمُّ للمتكلم، وتُفْتَحُ للمخاطب، وتُكْسَرُ للمخاطبة، وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطَبَينِ والمخاطَبَتينِ، وبميمٍ مضمومةٍ ممدودةٍ للمخاطَبِينَ، وبنونٍ مُشَدَّدةٍ للمخاطبات، وتَسْكينُ ميمِ الجمعِ إنْ لم يَلِها ضميرٌ متصلٌ أَعْرَفُ، وإنْ وَلِيَها لم يَجُزِ التسكينُ، خلافاً لِيُونُس.**

ش: قوله **في الإعراب كُلِّه** يعني الرفع والنصب والجر، نحو: قُمْنا، وضَرَبَنا زيدٌ، ومَرَّ بِنا بكرٌ.

وقوله: **في**[2] **الإعراب** فيه تَجَوُّزٌ إذِ المُضْمَرات مبنيةٌ، فلا إعرابَ، والمعنى أنه لو وَقع مكانَه مُعْرَبٌ لكان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وقد كَثُرَ تَجَوُّزُه في هذا، فقال في المضمر: «وهو المرفوع»، وقال: «وإنْ رُفِع»، والمضمراتُ لا رفعَ فيها ولا نصبَ ولا جرَّ، وعبارةُ أصحابِنا أَسَدُّ،

(١) شرح التسهيل ١: ١٢١.
(٢) في: سقط من س.

يقولون[1]: مرفوع الموضع، ومنصوب الموضع، ومجرور الموضع.

وهذا البارزُ الذي ذَكَره هو قَسيمُ المُسْتَكِنِّ، وهو ينقسم قسمين مُتَّصلاً ومنفصلاً، فالمتصل هو ما لا بُدَّ له مِن مُباشرة العامل لفظاً وخطًّا. وقال: «إن عُنِيَ به المَعْنِـيُّ بِنَفْعَلُ» لأنه قَدَّمَ[2] أنَّ نونَ / نَفْعَلُ تدلُّ على المتكلم [١: ٩٧/ب] عظيماً أو مشارَكاً.

وتمثيلُ ما ذَكر أنه رُفع بالفعل الماضي: ضَرَبْتُ ضَرَبْتَ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُما ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُنَّ، وحُكي «ضَرَبْتِي»[3] بياءٍ بعدَ الكسرة للمؤنث.

واختلفوا في التعليل: فمِن النحويين مَن قال: فُعل هذا للفرق.

ومنهم مَن قال: كان المتكلم أَولى بالضمة لأنَّ الكلام منه، وإخبارُه عن نفسه أَكثرُ من إخباره عن غيره، فاستحق أن يكون حظُّه من الحركات الحركةَ الأولى.

وقال ابن كيسان: إذا أَخبر فليس يكون أبداً إلا واحداً، وإذا خاطب جاز أن يخاطب واحداً واثنين وأكثر، فأُلْزِمَ الحركةَ الثقيلةَ اسمُه، وفُتح اسم من يخاطبه لأنه يكثر، ويُعْطَفُ بعضُه على بعض، فتقول: أنت تكلمتَ وأنتَ وأنتَ، فتعدُّ جماعةً كلهم اشتركوا في الكلام.

قال ابن كيسان: وكَسروا المؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث.

وقيل: كَسروا لأنها لم تبق حركة غير الكسرة.

وأما ضم التاء من ضَربتُما وضَربتُم فإجراءٌ للميم مُجْرى الواو

---

(١) كالجزولي والشلوبين والأبذي. الجزولية ص ٥٩ ـ ٦٢ وشرحها للشلوبين ص ٦٢٥ وما بعدها، وللأبذي ص ٥٤٦، والتوطئة ص ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧. ومنهم من لا يفعل ذلك، كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) التسهيل ص ٤، والتذييل والتكميل ١: ٧١ ـ ٧٢.

(٣) الكتاب ٤: ٢٠٠ وفيه «ضَرَبْتِيْه». وقد نسبت لربيعة، يلحقون الياء تاء المؤنث مع الهاء. تعليق الفرائد ٢: ٢٢، ونتائج التحصيل ص ٥٣٧.

لمضارعتها لها في قُرْبها في المخرج منها. وكانت الزيادة ألفاً بعد الميم في التثنية لِيُفْرَقَ بينها وبين الجمع. وزِدت حرفين في ضَربتُنَّ لمَّا زدت حرفين في المذكر في ضربتُمُو.

والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل لا يُحتاج إليها لأنها تعليل وَضْعيَّات، والوَضْعيَّات ينبغي أن لا تُعَلَّل.

وقوله: **فتاءٌ تُضَمُّ للمتكلم** قد مثلناه بقولك: ضَربتُ، قال س نَصًّا: «لا يقع أنا في موضع التاء التي في فَعلتُ، لا يجوز أن تقول فَعَلَ أنا؛ لأنهم استغنَوْا بالتاء عن أنا»[1].

وأجاز غيرُ س: فَعَلَ أَنا. واختلف مجيزوه: فمنهم من قصره على إجازته في الشعر[2]. ومنهم من أجازه في الشعر وغيره. قال الجرمي: يجوز في الشعر: قام هو، وقام أنا. وأجازه أبو العباس[3] في الشعر وغيره، وادَّعى أن إجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب، ومعناه ما قام إلا أنا، وأَنشد علي بن سليمان تقويةً لذلك قولَ الشاعر[4]:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الحَيِّ أم صَرَمُوا يا صاحِ، بَلْ صَرَمَ الحِبالَ هُمُ

رفع قوله: «هُم» بـ«صَرَمَ»، ولا يجوز فيه غير هذا، فعلى هذا: قام أنا.

وقوله: **أَعْرَفُ** أي: ضَربتُمْ بسكون الميم أَعرفُ من ضربتُمُوْ، ومن ضَربتُمُ، بضم الميم ووصلها بواو، وضمها[5] مختلسة، ولِقِلَّة الاختلاس لم

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٠.

(٢) الأصول ٢: ١٢٠، والإنصاف ص ٦٩٨ ـ ٧٠٠، والمفصل ص ١٢٧ وشرحه ٣: ١٠١ ـ ١٠٢، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٩، وضرائر الشعر ص ٢٦٠.

(٣) رأيه في المقتضب ١: ٢٦١، ٢٦٢، و ٣: ٢١٢ موافق لرأي سيبويه.

(٤) طرفة بن العبد. ذيل ديوانه ص ١٥٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٥٨، وضرائر الشعر ص ٢٦٠.

(٥) ك: أو ضمها.

يَتعرض له في المتن، وهو أَقيسُ من الإسكان، والوصلُ بواو هو[1] الأصل؛ ألا ترى لزوم الإشباع في التثنية في ضَربتُما، فكان القياسُ لُزومَ الإشباع، ولذلك رُجع إليه إذا اتصل بهذه الميم ضميرُ نصبٍ متصل، كما قال تعالى: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ﴾[2]؛ لأنَّ الإضمارَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها غالباً.

وقوله: خلافاً لِيُونُسَ نحو: رَأَيْتُمْهُ وضَربتُمْها. قال المصنف في الشرح: «ولا أَعلمُ في ذلك سَماعاً إلا ما رَوى ابنُ الأثير في غريب الحديث[3] / مِن قول عثمانَ رضي الله عنه: أَراهُمْني الباطلُ شيطاناً»[4]. [1: ٩٨/أ]
وقياسه: أَراهُمُوني، ولو جاء هكذا كان أيضاً شاذاً مثل الإسكان من وجه آخر، وهو أنه إذا تَعَدَّى الفعل إلى مفعولين، وكانا ضميرين، فإن ضمير المتكلم يُقَدَّمُ على ضمير المخاطب وعلى ضمير الغائب، وضمير المخاطب يقدم على ضمير الغائب، فكان القياس أن يقال: أَرانيهم الباطلُ شيطاناً.

أما قوله: «خلافاً ليونُس» فليس بشيء لأن الكسائي والفراء قرأا: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[5] بإسكان الميم الأولى[6] تخفيفاً. وقال س: «إنَّ الوصلَ أَكثرُ

---

(١) ك، م: وهو.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٢.

(٣) النهاية في غريب الحديث ٢: ١٧٧ (رأى). أراد أن الباطل جعلني عندهم شيطاناً.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٢٢. والسياق كما سيأتي بعد قليل يدل على أن بقية الفقرة من كلام ابن مالك، لكنها ليست في هذا الموضع من مطبوعة شرح التسهيل.

(٥) سورة هود: ٢٨. وفي إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٨٠ ما نصه: «وقد حكى الكسائي والفراء (أنلزمُكموها) بإسكان الميم الأولى تخفيفاً... ويجوز على قول يونس في غير القرآن (أنلزمُكمُها) يجري المضمر مجرى المظهر كما تقول: أنلزمُكمْ ذلك». وكذا في البحر المحيط ٥: ٢١٨ حيث ذكر بعض ما قاله النحاس منسوباً. وقال الفراء: «وقوله: (أنلزمُكمُوها) العرب تسكّن الميم التي من اللزوم، فيقولون: أنلزمْكمُوها» معاني القرآن ٢: ١٢. وقال الزجاج: «القراءة بضم الميم. ويجوز إسكانها على بعد لكثرة الحركات وثقل الضمة بعد الكسرة» معاني القرآن وإعرابه ٣: ٤٨.

(٦) م: الثانية.

وأَعرفُ»[1]، فدلَّ[2] على أن التسكين كثير معروف، قال س[1]: «وزَعم يونُسُ أنَّك تقول أَعْطَيْتُكُمْهُ، كما تقول في المظهر، والأول أكثر وأعرف» انتهى. يعني بالأول ما قدمه من قوله أَعْطَيْتُكُمُوه.

قال بعض الشراح[3]: «وإنما حُذفت في أَعطيتكُم لأنها واو في الطرف قبلها ضمة، فأشبهت ما رُفض من كلامهم نحو: قَلَنْسُو وعَرْقُو، فحذفوا الواو، وأسكنوا، فعندما وصلوا بالضمير صارت حشواً، فعاد الحرف إلى أصله، قال س: «كما رَدُّوه باللام»[1] يعني كما رَدُّوا الميم إلى الضم بسبب لام التعريف حين قالوا: أَعطيتكُمُ اليومَ، ولأنه اضطر إلى تحريكه، فحرَّكه بحركة الأصل، وأمَّا مَن يقول ـ وهو قليل ـ: أَعطيتكُمْه، ولا يُحَرِّك، فإنه مع اللام إنما يُحرك بالكسر، فيقول: «أعطيتكُمِ اليومَ» لأنه لا يَرُدُّ حركةَ الأصل» انتهى.

وأمَّا قول المصنف: «ولا أعلم في ذلك سَماعاً» فقد عَلِمه يونس، وس، وغيره[4]، فلا يَضُرُّ جَهْلُ المصنف به.

وأمَّا تخريجُه قولَ عثمانَ ـ رضي الله عنه ـ على أنَّ قياسه «أَراهُمُوني» فقد أَفسدَ هو هذا القياس بقوله: «ولو جاء هكذا كان أيضاً شاذًّا»، وبيّن جهة الشذوذ، فإذا كان شاذًّا فلا يكون قياساً.

وأما قوله أخيراً: «فكان القياسُ أن يُقال: «أرانيهم الباطلُ شيطاناً»[5] فهذا لا يَصِحُّ، ومعناه عكسُ ما أراد عثمان؛ لأنه كان يكون هو الذي رآهم شيطاناً، والمعنى: أنَّهم هم رَأَوْه شيطاناً؛ لأن ضمير المتكلم هو الفاعل قبل دخول همزة التعدية على رَأَى، فالقياس أن يقول في معنى ما أراد عثمان:

---

(١) الكتاب ٢: ٣٧٧.

(٢) ك: فقال. ص، ح: قال.

(٣) يعني شراح الكتاب.

(٤) م: وغيرهما.

(٥) ك: أرانيهم الشيطان باطلاً. وكذا في س، لكنه أشير فوقه إلى التقديم والتأخير.

أراهُم إياي الباطلُ شيطاناً؛ إذْ هم الراؤون قبل همزة التعدية لا هو.

وفي البسيط[1]: «العربُ فيها ـ يعني ميم[2] الجمع ـ على ثلاثة مذاهب: منهم مَن يُثبت الواو مطلقاً، ومنهم مَن يَحذفها مطلقاً، ومنهم مَن يُثبتها إذا وَقعتْ بعدها همزةٌ لأنها من آخر الحلق، فَمَدَّ ما قبلها لِيَتَوَصَّلَ بالمد إلى تحقيقها».

«والتاء والألف في ضَرَبْتُما هو الضمير، والميم فيه وفي ضربْتُمْ زائدة لتقوية الضمير، كما عملوا في ذا، فقالوا: هذا.

وقال الصِّقِلِّيُّ[3]: زِيدت الميمُ وقايةً للضمة كما زيدت النونُ في ضَرَبَني وقايةً للفتحة.

وأما الجمع فضميره[4]: «تُمُو» فَرقوا فيه بين التثنية والجمع، بالواو هنا، والألف هناك، واخْتَصَّا بذلك لأن الألف للتثنية والواو للجمع في الإعراب، وضمت الميم[5] لأجل الواو، وقد تحذف الواو، وإن كانت جزءًا من الضمير، تشبيهاً بما ليس جزءًا كالصلة من فِيْهِ وعَلَيْهِ»[1].

ص: وإنْ رُفِعَ بفعلٍ غيرِه فهو نون مفتوحة للمخاطبات أو الغائبات، [1:٩٨/ب] / وألفٌ لتثنيةِ غيرِ المتكلم، وواوٌ للمخاطَبِينَ أو الغائبينَ، وياءٌ للمخاطبة. وللغائبِ مطلقاً مع الماضي ما له مع المضارع، وربما استُغني معه بالضمة عن

---

(١) البسيط لابن العلج ـ الجزء الأخير (باب النعت) ق ٢٩/ب ـ مخطوط.

(٢) ك: يعني في ميم.

(٣) إسماعيل بن خلف أبو طاهر السَّرَقُسْطي الصقلي الأندلسي [ـ ٤٥٥ هـ) صاحب علي بن إبراهيم الحَوْفي. روى عن أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي. استوطن مصر، وحدَّث بها. وسمع منه جُماهر بن عبد الرحمن الفقيه بعض روايته. صَنَّف العنوان في القراءات، واختصر الحُجَّة للفارسي. الصلة ص ١٠٥ ـ ١٠٦، ومعجم الأدباء ٦: ١٦٥ ـ ١٦٧، ووفيات الأعيان ١: ٢٣٣، وبغية الوعاة ١: ٤٤٨.

(٤) في النسخ كلها: «فضموا» والتصويب من البسيط لابن العلج.

(٥) فيما عدا م: الواو. والصواب «الميم» كما في البسيط.

الواو. وليس الأربعُ علاماتٍ والفاعلُ مُسْتَكِنٌ، خلافاً للمازني فيهن، وللأخفش في الياء.

ش: **وإنْ رُفِعَ**: يعني البارز المتصل. والهاء في «غيرِه» عائد على الماضي. وغيرُ الماضي هو المضارع والأمر. ومثالُ المخاطبات والغائبات: اضْرِبْنَ تَضْرِبْنَ يَضْرِبْنَ، ومثالُ غيرِ المتكلم: افْعَلا ويَفْعَلان وتَفْعَلان، ومثالُ المخاطَبِينَ والغائبينَ: اضْرِبُوا ويَضْرِبُونَ وتَضْرِبُونَ، ومثالُ ياءِ المخاطبة: اضْرِبِي وتَضْرِبينَ.

وقوله: **وللغائبِ مُطلقاً مع الماضي** مثالُه: زيدٌ ضَرَبَ، وهندٌ ضَرَبَتْ، والزيدان ضَرَبا، والهِنْدانِ ضَرَبَتا، والزيدونَ ضَرَبُوا، والهنداتُ ضَرَبْنَ.

وقوله: **ما لَهُ مَعَ المضارع** لأنك تقول: زيدٌ يَضرِبُ، وهندٌ تَضْرِبُ، والزيدانِ يَضْرِبانِ، والهندان تَضْرِبانِ، والزيدُونَ يَضْرِبونَ، والهنداتُ يَضْرِبْنَ.

وقوله: **وربما استُغنيَ مَعَه** ـ أي مع الماضي ـ **بالضمةِ عن الواو**، قال[1]:

فلو أَنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلي وكانَ مع الأَطِبَّاءِ الأُساةُ

وقال[2]:

رُبَ ذي لِقاحٍ وَيْبَ أُمِّكَ فاحِشٍ هَلِعٍ إذا ما الناسُ جاعُ وأَجْدَبُوا

يريد: كانُوا، وجاعُوا، فحذف الواو، وهي ضميرُ الجماعةِ الذكور.

وظاهرُ قول المصنف: «ورُبَّما» أنه يجوز ذلك قليلاً. وبعض

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٩١، ومجالس ثعلب ص ٨٨، والحيوان ٥: ٢٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي ١: ١٤٥ و ٢: ١٤٨، وأسرار العربية ص ٢٨٠، والإنصاف ص ٣٨٥، ٧٥٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٣، ٥٨٢، ٥٨٥، وضرورة الشعر ص ٩٦، ١١٢، والخزانة ٥: ٢٢٩ [الشاهد ٣٧٥]. ويروى آخره: الشُّفاة.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ١٢٣. اللقاح: ذوات الألبان من النوق، واحدها لَقُوح ولِقْحة.

أصحابنا[1] إنما أنشدوا ذلك على سبيل الضرورة التي تختص بالشعر. وقال الشاعر[2]:

إذا ما شاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرادُوا ولا يَأْلُو لهم أَحَدٌ ضِرارا

وأَنشد الكسائي[3]:

إذا ما الأَقْرَبُونَ من الأَداني أَمالُ عليَّ صُفَّاحاً وطِينا

وأَنشد أيضاً[4]:

وإذا احتملت لأنْ تَزيدَهم تُقًى دَبَرُوا، فلم يَزْدادُ غَير تَمادِ

أي: شاؤُوا، وأَمالُوا، ويَزْدادُوا. وبعضهم قال: مِن العرب مَن يقول في الجمع: الزيدون قامُ، فيجتزئ بالضمة[5]، وأنشد[6]:

جَزَيتُ ابنَ أَوْفَى بالمدينةِ قَرْضَهُ وقُلتُ لِشُفَّاع المدينةِ: أَوْجِفْ

يريد: أَوْجِفُ، فسَكَّن للوقف. وأنشد أيضاً:

فلو أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلي .....

واستُفيدَ من البيت الأول أنَّ فعلَ الأمر للجماعة الذكور يَجري مَجرى الفعل الماضي في ذلك.

---

(١) كابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١٢٥، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٥. وممن سبقه السيرافي في ضرورة الشعر ص ١١٢.

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٩١. وعنه في الخزانة ٥: ٢٣١ [عند الشاهد ٣٧٥]، وشرح أبيات المغني ٧: ١٧٨ [الإنشاد ٧٨٩]. وهو في الإنصاف ص ٣٨٦. لا يألو: لا يستطيع. والضرار: المضارَّة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) قال الفراء: «وهي في هوازن وعُلْيا قيس» معاني القرآن ١: ٩١.

(٦) البيت لابن مقبل. ديوانه ص ١٥٢، والكتاب ٤: ٢١٢، والقوافي للأخفش ص ١١٢، وتحصيل عين الذهب ص ٥٧٢، وضرائر الشعر ص ١٢٩، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٤. أوجفوا: احملوا رواحلكم على الوَجيف، وهو سير سريع.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وأنشد السِّيرافيُّ[2] / : [1/٩٩: ١]

لو أنَّ قومي حينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ على الجبالِ الصُّمِّ لانْهَدَّ الجَبَلْ
شَبُّوا على المجدِ، وشابُوا، واكْتَهَلْ

أراد: حَمَلُوا، واكْتَهَلُوا، فحذف الواو اكتفاء بالضمة، ثم وَقَف فسَكَّن» انتهى.

ويحتمل توجيهاً آخر، وهو أن القَوْم هو اسم جمع، واسمُ الجمع يجوز أن يُخْبَر عنه إخبار الواحد، فتقول: الرَّهْطُ صَنَعَ كذا، والنَّفَرُ رَحَلَ، والرَّكْبُ سارَ، مراعاةً لِلَّفظ، ولذلك إذا صُغِّرَ[3] صَغَّروه كما يُصَغَّرُ المفرد، فتقول: رُهَيْط ونُفَيْر ورُكَيْب. فراعى أولاً المعنى حين قال: «أَدْعُوهم»، فأتى بضمير الجمع، ثم راعى اللفظ فقال: «حَمَل»، فأفرد الضمير. فإذا احتمل هذا ـ وهو أَرجحُ ـ لم يكن للمصنف فيه دليلٌ على دعواه.

وقال المصنف في الشرح أيضاً[4]: «وربما فُعِلَ هذا مع فعلِ الأمر كقوله[5]:

إنَّ ابنَ الاَحْوَصَ معروفٌ فَبَلِّغْهُ في ساعِدَيْهِ إذا رامَ العُلا قِصَرُ»

انتهى. يريد: فبلغوه، فحذف الواو مع فعل الأمر.

وهذا الذي خَرَّج عليه هذا البيتَ لا يَلزم لأنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أتبع حركةَ الغين حركةَ الهاء، وهو يريد: فبلِّغْهُ.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٢٣.

(٢) الأول والثاني في شرح الكتاب ١: ١٤٥ و ٢: ١٦٢، وشرح المفصل ٩: ٨٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٤، وشرح التسهيل ١: ١٢٣، وضرائر الشعر ص ١٢٨. وأنشد الثالث في ص ١٢٩ منفصلاً عنهما.

(٣) ك، ح، ص ف: صغروه. م: صغروا.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٢٣.

(٥) البيت في المحتسب ١: ١٩٦، وضرائر الشعر ص ١١٢، والخزانة ١١: ٤٥١ [عند الشاهد ٩٥٤]. ونسبه محققا شرح التسهيل لأبي حية النميري.

والثاني[1]: أن يكون نَقل حركةَ الهاء إلى الغين الساكنة، فصار: «فَبَلِّغُهْ» ناوياً الوقف، كما قال زياد[2]:

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهْ

يريد: لم أَضْرِبْهُ، ثم أَجرى الوقفَ مُجرى الوصلَ، فحَرك الهاءَ بالضم.

وقوله: **وليس الأربعُ علاماتٍ** يعني بالأربع النونَ والألف والواو والياء. ويعني بقوله: «**علامات**» أي النون علامة لجمع المؤنث، والألف علامة للتثنية، والواو علامة للجمع المذكر، والياء علامة للمؤنثة، فيكنَّ كتاء التأنيث في مثل: ضَربتْ هند، بل هي أسماء ضمائر بارزة، اتَّصلتْ بالأفعال كاتصال تاء المتكلم وتاء الخطاب في نحو: قُمتُ وقُمتَ. هذا مذهب جمهور النحويين[3].

وذهب المازني[4] إلى أنها علامات، والفاعل مُسْتَكِنٌ كاسْتِكْنانه في: زيدٌ فَعَل، وهند فَعَلَتْ. وكما يقول الجمهور في مثل: قاما أَخَواك، وقاموا إخوتُك، وقُمْنَ أَخَواتُك، على لغة «أكلوني البراغيث»[5]: إنها علامات تدلُّ على تثنية الفاعل وجمعه.

---

(١) المحتسب ١: ١٩٧.

(٢) هو زياد الأعجم. وقبله: عَجِبتُ، والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ. شعره ص ٤٥، والكتاب ٤: ١٧٩ ـ ١٨٠، والكامل ص ٦٩٣، وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٩، والمحتسب ١: ١٩٦، والتبصرة ص ٥٠١، وتحصيل عين الذهب ص ٥٦٠، وشرح المفصل ٩: ٧٠ ـ ٧٢، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٣٦، واللسان (لمم)، وشرح شواهد الشافية ص ١٦١ ـ ١٦٢. عَنَزِيّ: منسوب إلى عَنَزة، وهم عَنَزة بن أسد بن ربيعة. وزياد الأعجم من عبد القيس.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٢٣.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٠، وشرح المفصل ٣: ٨٨ و ٧: ٧، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤، وللأبذي ص ١٣٣، وشرح التسهيل ١: ١٢٣، وشرح الكافية ٢: ٩. وزاد ابن يعيش أنه مذهب غيره من النحويين. وبعض هذه المصادر تذكر أن هذا مذهب المازني في الألف في نحو: قاما، والواو في نحو: قاموا فقط.

(٥) تقدم تخريجها في ١: ١٨٨.

واستدلَّ المصنف على بطلان مذهب المازني في الشرح[1] بأنها لو كانت حروفاً تدلُّ على أحوال الفاعل المستكنّ كالتاء من فَعَلَتْ لجاز حذفها في نحو: الزيدانِ قاما، والزيدونَ قاموا، كما جاز حذف التاء في نحو[2]:

. . . . . فـــإنَّ الحـــوادِثَ أَوْدَى بِهـــا

. . . . . ولا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَـــالَهـــا[3]

بل كانت الألفُ وأخواتُها أَحَقَّ بجواز الحذف لأن معناها أَظهرُ من معنى التأنيث، وذلك أن علامةَ التأنيث اللاحقةَ للأسماء لا يُوثَق بدلالتها على التأنيث؛ إذ قد تلحق المذكَّراتِ كثيراً كراوية وهُمَزة، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك / في علامتي التثنية والجمع؛ إذْ لا [1:٩٩/ب] يمكن أن يُعْتَقَد فيما اتَّصَلَتا به خُلُوُّه من مدلولهما، فذكرُ الفعل على إثْر واحدة منهما مُغْنٍ عن علامةٍ تَلحق الفعل، ولمّا لم يَستغنوا بما يلحق[4] الاسم عَمَّا يَلحق الفِعلَ عُلِمَ أَنَّ لهم داعياً إلى التزامه غيرَ كونِه حرفاً، وليس ذلك إلا كونَه اسماً مسنداً إليه، ولذلك لم يَجُزْ حذفُه بوجه؛ إذ لو حُذف لكان الفعل حديثاً عن غير مُحَدَّثٍ عنه، وذلك محال. انتهى ما رَدَّ به المصنف في الشرح على المازنيّ، وهو كلام مُطَوَّل.

والمازنيُّ يقول: لمَّا اسْتَكَنَّ في فَعَلَ وفَعَلَتْ، وأتينا بعلامة تأنيث تَفْرُق فِعلَ المؤنث مِن فعلِ المذكَّر، اسْتَكَنَّ في فعل التثنية والجمع، وأَتينا بعلاماتٍ

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢) صدره: فإمّا تَرَيْني ولي لِمَّةٌ. وهو للأعشى. ديوانه ص ٢٢١، والكتاب ٢: ٤٦، والتكملة ص ٩٠. وإن رُمْتَ تخريجه فانظر أمالي ابن الشجري ١: ١٥٩، والخزانة ١١: ٤٣٠ ـ ٤٣٤ [الشاهد ٦٥٢]. اللِّمَّة: الشعر الذي يُلِمُّ بالمَنْكِب.

(٣) صدره: فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها. وهو لعامر بن جُوَيْن الطائي. الكتاب ٢: ٤٦، والكامل ص ٨٤١، والتكملة ص ٨٧، والخصائص ٢: ٤١١، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤٢، وضرائر الشعر ص ٢٧٥، والخزانة ١: ٤٥ ـ ٥٥ [الشاهد الثاني]، وشرح أبيات المغني ٨: ١٧ ـ ١٨ [الإنشاد ٨٩٠].

(٤) في النسخ كلها: «بما لم يلحق». والصواب ما أثبته عن شرح التسهيل ونتائج التحصيل.

تَدُلُّ على التثنية والجمع لِيحصُل الفرق بين المُسْنَدِ لضميرِ المفرد وضميرِ المثنى والمجموع.

والذي يَظهر به ضَعفُ مذهب المازني هو أنه لو كانت هذه علاماتٍ لَلَزِمَ أن تكون علامةُ جمع المؤنث نُوناً ساكنةً، ولا يُسَكَّن آخر الفعل لها، كما كانت تاءُ التأنيث ساكنةً، ولا يُسَكَّن آخر الفعل لها، وتسكينُ آخر الفعل لها وتحريكُها يدلُّ على ا سميتها؛ إذ لا يكون ذلك إلا لما تَنَزَّلَ من الكلمة منزلةَ الجزء منها، كما فعلوا ذلك بنحو: «ضَرَبْتُ»، لَمَّا تَنَزَّلَ منزلةَ الجزء من الفعل في كونه لا يُفْصَلُ منه سَكَّنوا آخرَ الفعل لئلا تتوالى أربع متحركات في كلمة، فكذلك فعلوا في ضَرَبْنَ. فكما أن التاء في ضَربتُ اسمٌ بلا خلاف كذلك النون في فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ.

وقوله: **وللأخفشِ في الياء** يعني في مثل: افْعَلي وتَفْعَلينَ. ذهب الأخفش[1] ـ وتبعه جماعة[2] ـ إلى أنَّ الياء حرف تأنيث، فلا موضعَ لها من الإعراب، والفاعل مُستكنّ، ولا يجوز أن تكون ضميراً لأن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، نحو: هندٌ تقومُ، وزيدٌ يَقومُ، فَرَقوا في الغَيْبة بالتاء في أول المضارع بين المذكر والمؤنث، ولما كان الخطاب مشتركاً بين المذكر والمؤنث في التاء في أول الفعل احتيج إلى علامةٍ تُمَيِّزُ المؤنثَ من المذكر، فقالوا: تَقومُ يا زيدُ، وتَقومينَ يا هندُ.

وذهب الجمهور[3] س[4] وغيره[5] إلى أن الياء ضمير. واستدلوا[6]

---

(١) شرح الجزولية للشلوبين ص ٣٢٥، وللأبذي ص ١٣٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٠، وشرح التسهيل ١: ١٢٤، ورصف المباني ص ٥٠٦.

(٢) شرح المفصل ٧: ٨. ومنهم المازني كما في الجنى الداني ص ١٨١، والمغني ص ٤١٣.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٢٥، ورصف المباني ص ٥٠٦.

(٤) الكتاب ١: ٢٠.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٧٦٩.

(٦) هذه الأدلة في شرح جمل الزجاجي ٢: ٢٠ ـ ٢١. وانظر شرح الجزولية ص ١٣٥، ورصف المباني ص ٥٠٧.

بأن الياء لم تَثبت علامةَ تأنيث في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه، وقد ثَبتت ضميراً باتفاق في مثل: ضَرَبَني. ومنها أن علامة التأنيث لم تلحق المضارع في موضع من آخره. ومنها أنَّ علامة التأنيث ثَبتت في التثنية في مثل: قامَتا، والهندانِ تقومانِ، فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في التثنية. ومنها أنه لم يرفع من المضارعة[1] بالنون إلا ما اتصل به ضمير. وإنما بَرز الضمير هنا للعلة التي أَوجَبتْ بُروزَه في التثنية والجمع، وهو اللبس؛ ألا ترى أنه لو لم يَبْرُز في التثنية والجمع لالتبس بفعل المفرد، فكذلك هنا لو لم يَبْرُز لالتبسَ بفِعْلِ المذكر؛ لأنك تقول: «تَفْعَل» في خطاب المذكر.

وما اسْتُدِلَّ به لهذا المذهب مدخول:

أمَّا قولُهم: «إن الياء لم تَثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع» فإنه يُرَدُّ بقولهم للمذكر «هذا»، وللمؤنث «هذي».

وأمَّا أنها لم تَلحق مضارعاً من آخره فسبب ذلك ـ أعني لحاقها فيه ـ مخافة اللبس إذ كانت التاء / التي في المضارع قد اشتركت فيها صيغة [١/١٠٠:١] المذكر والمؤنث، فاحتيج إلى فارق.

وأمَّا الثبات[2] في التثنية فإنهم اعتزموا على التسوية في المثنى بين المذكر والمؤنث في الخطاب، فقالوا: تَقومانِ يا زيدانِ، وتَقومانِ يا هندانِ، كما فعلوا ذلك في الماضي، فقالوا: قُمْتُما يا زيدانِ، وقُمْتُما يا هندان، وفَرقوا في الإفراد، فقالوا: قُمْتَ يا زيدُ، وقُمْتِ يا هندُ.

وأما أنه لم يُرفع بالنون إلا ما اتصل به ضمير فممنوع هذا الحصر بهذا الذي اختلفنا فيه.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وهذا القول ـ يعني قول الأخفش ـ

---

(١) ك: المضارع. م: الأفعال المضارعة.

(٢) ك: وإنما أثبتت. م: وإنما تثبت في التثنية لأنهم.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٢٤.

مردود بما رُدَّ به قولُ المازنيّ، وبشيء آخر، وهو أنَّ الأخفشَ جعل ياء افْعَلِي كتاء فَعَلَتْ، فيقال له: لو كانت الياء كالتاء لتساوتا في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: افْعَلِيا، كما يقال: فَعَلَتَا، لكنهم امتنعوا من ذلك، فعُلم أنَّ مانِعَهم كونُ ذلك مستلزِماً اجتماع مرفوعين بفعل واحد من غير عطف، وذلك لا يجوز» انتهى ما ذكره، وقد تقدم الجواب عن هذا الذي ذكره.

ص: ويُسَكَّنُ آخرُ المُسْنَد إلى التاء والنون ونا، ويُحذَف ما قبلَه من معتل، وتُنقَل حركتُه إلى فاء الماضي الثلاثيِّ، وإنْ كانت فتحةً أُبدِلتْ بمجانسة المحذوف، ونُقلت، وربما نُقل دون إسنادٍ إلى أحد الثلاثة في زالَ وكادَ أُخْتَيْ كانَ وعَسى، وحركةُ ما قبل الواو والياء مجانِسةٌ، فإنْ ماثَلَها أو كان ألفاً حُذف، ووَلِيَ ما قبلَه بحاله، وإن كان الضمير واواً والآخرُ ياءً أو بالعكس حُذف الآخِرُ، وجُعلت الحركةُ المجانِسةُ على ما قبلَه.

ش: مثالُ ما أُسند إلى التاء و«نا»: فَعَلْتُ وفَعَلْنا، ولا يكون إلا ماضياً، وإلى النون: فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ وافْعَلْنَ.

وقال «آخِرُ» ولم يقل «لامُ الفعل» لأنه قد يكون حرفاً زائدًا للإلحاق، نحو: اغْرَنْدَيْتُ[1].

واختلفوا في تعليل سكون آخر الفعل: فأكثر النحويين[2] على أنه إنما سُكِّنَ لئلا يتوالى أربعُ حركات في شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل.

وقد ضَعَّفَ المصنفُ هذا القولَ في الشرح[3] بأنَّ التعليل عام، والعلّة قاصرة، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي، نحو:

---

(١) اغرانداه: اعتلاه.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٢٥.

انطلقَ، والكثيرُ لا تتوالى فيه، فمراعاتُه أَوْلى. وبأنَّ تَواليَها لم يهمل بدليل عُلَبِطٍ[1] وعَرَتُنٍ[2] وجَنَدِلٍ، والأصل: عُلابِط وعَرَنْتُن وجَنادِل[3] عند البصري[4]، وجَنَدِيل عند الكوفي[5]، فحذفوا، ووالَوْا بينها، فلو كان التوالي منفوراً عنه طبعاً ومقصودَ الإهمال وضعاً، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة، ولَسَدُّوا باب التأنيث بالتاء، نحو: شَجَرة ومَعِدة ولَبُؤَة. ولا يُعتَذَر عن هذا بأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال لكونها جزءَ كلمة لا يَقوم غيرُها مَقامَها، ولا يُستَغنى عنها، بخلاف تاء فَعَلْتُ، فإنها جزءُ كلامٍ تامٍّ، وتَقْبَلُ الاستغناءَ عنها بغيرها، نحو: فَعَلَ زيدٌ.

قال المصنف[6]: «وإنما سببُه تمييزُ الفاعل من المفعول في نحو: أَكْرَمْنا وأَكْرَمَنا، ثم حُملت التاءُ والنونُ على «نا» للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال» انتهى.

وهذه التَّعاليلُ تَسْويدٌ للورق وتَخَرُّصٌ على العرب في موضوعات كلامها، وكان الأَولى / أن نضرب صفحاً عن ذكر هذا كله. [١:١٠٠/ب]

وقوله: **ويُحذَفُ ما قبلَه** أي: ما قبلَ آخرِ المُسْنَد من مُعتلّ، وإنما حُذف لالتقاء الساكنين. ويُقْتَصَرُ على ذلك في الأمر والمضارع، نحو: خَفْنَ ولا تَخَفْنَ، وصِحْنَ ولا تَصِحْنَ، وقُلْنَ ولا تَقُلْنَ.

وقوله: **وتُنْقَلُ حَرَكَتُه إلى فاءِ الماضي الثلاثيِّ** مثالُه: طُلْتُ وخِفْتُ؛ لأن أصله طَوُلَ وخَوِفَ. ويعني بنقل حركته التي كانت له قبلَ انقلابِه ألفاً في طالَ وخافَ.

---

(١) رجل علبط: ضخم عظيم.

(٢) العرتن: شجر يدبغ به.

(٣) الجنادل: جمع جَنْدَل، وهو الصخر العظيم.

(٤) الكتاب ٣: ٢٢٨ و٤: ٢٨٩ والأصول ٣: ١٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٩٧/أ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٧.

(٥) اللسان (ضلل) حيث نسب للفراء منهم.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٢٥.

وقوله: **وإنْ كانت فتحةً** ـ أي: وإن كانت الحركة التي كانت لحرف العلة فتحةً قبلَ انقلابِه ألفاً ـ **أُبدلت بمجانسة المحذوف**، إن كان المحذوف واواً أُبدلت الحركةُ ضمةً، وإن كان ياءً أُبدلتْ كسرةً. **ونُقِلَتْ**، أي: إلى فاء الكلمة. مثاله: قامَ وباعَ، أصلُهما: قَوَمَ وبَيَعَ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقُلبا[1] ألفاً، فقيل: قامَ وباعَ، فإذا أسندتَهما إلى التاء قلتَ: قُمْتُ وبِعْتُ.

وقوله: **في زالَ وكادَ** مثالُه قولُ بعض العرب: ما زِيلَ زيدٌ فاضلاً، وكِيدَ زيدٌ يقولُ، قال أبو خِراشٍ الهُذَلِيُّ[2]:

وكِيدَتْ ضِباعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتي ... وكِيْدَ خِراشٌ يومَ ذلك يَيْتَمُ

قال س[3]: «وحدثنا أبو الخطاب أنَّ ناساً من العرب يقولون: كِيْدَ زيدٌ يَفعلُ كذا». قال الأستاذ أبو علي: جَسَّرَهم على ذلك أنهم أَمِنُوا اللَّبْسَ حيث كان هذا الفعل لا مفعولَ له، وإنما هو رافع الاسم، وبعدَه فعلٌ، كأنه في موضع خبره، وهو مع هذا شاذ.

وقوله: **أُخْتَيْ كانَ وعَسى** احترازٌ من «زال» بمعنى مازَ، وبمعنى ذَهَبَ أو تحَوَّلَ، ومن «كادَ» بمعنى احتالَ، وبمعنى أَرادَ، وبمعنى تَنَكَّرَ، ويجمعها أن يقال: «التي مضارعها يَكِيدُ» لأن مضارع تلك: يَكادُ.

وقوله: **فإنْ ماثَلَها أو كان ألفاً حُذِفَ** مثالُه: أنتم تَدْعُوْنَ، وأنتِ تَرْمِيْنَ، وأنتم تَخْشَوْنَ، وأنتِ تَخْشَيْنَ، أصله: تَدْعُوُوْنَ وتَرْمِيِيْنَ وتَخْشَاوْنَ وتَخْشايْنَ[4].

---

(١) في النسخ كلها: «قُلبا». والوجه ما أثبت.

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٠، والمنصف ١: ٢٥٢، وشرح المفصل ١٠: ٧٢، واللسان (كيد) وشرح التسهيل ١: ١٢٦. القف: موضع غليظ مرتفع لا يبلغ أن يكون جبلاً. وفي حاشية س ما نصُّه: «بخط ح: يقال: يَتِمَ يَيْتَمُ يُتْماً ويَتَماً» ولعل الحرف «ح» رمز لأبي حيان.

(٣) الكتاب ٤: ٣٤٢.

(٤) فيما عدا م: وتخشيين.

وقوله: **ووَلِيَ ما قبلَه بحالِه** أي: تَبقى حركةُ العينِ في تَدْعُون، والميمِ في تَرْمِين، والشينِ في تَخْشَوْنَ وتَخْشَيْنَ، على حالها لا يعرض لشيء منها تغيير.

وقوله: **وإنْ كان الضميرُ واواً والآخِرُ ياء** مثل: تَرْمُون، أصله: تَرْمِيُوْنَ **أو العكس** مثل: أنتِ تَغْزِيْنَ، أصله: تَغْزُوِيْنَ، استُثقلت الضمةُ في الياء والكسرةُ في الواو، فحُذِفتا، فالتقى ساكنان، فحُذف الآخِرُ، وحُرِّك ما قبلَه بحركةٍ تُجانِسُ الضميرَ.

وما ذَكره المصنفُ هنا من قوله: «ويُسَكَّنُ آخِرُ المُسْنَدِ» إلى قوله: «وجُعلتِ الحركةُ المجانِسةُ على ما قبلَه» هو من علم التصريف، وفيه ذَكَره النحاة، واستَعجلَ المصنفُ ذكرَه في هذا الباب، وليس مَحَلَّ ذِكْرِه.

ص: ويأتي ضميرُ الغائبينَ كضمير الغائبة كثيراً لتأوُّلهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلاً لتأوُّلهم بواحد يُفْهِمُ الجمعَ، أو لِسَدِّ واحدٍ مَسَدَّهم، ويُعامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضميرُ الإناث بعد أَفْعَلِ التفضيلِ كثيراً، ودُونَه قليلاً.

ولجمعِ الغائبِ غيرِ العاقل ما للغائبة أو الغائبات. وفعلتْ ونحوُه أَولى من فَعَلْنَ / ونحوِه بأكثرِ جَمْعِه، وأقلُّه والعاقلاتُ مطلقاً بالعكس. وقد يُوقِعُ [١/١٠١:١] **فَعَلْنَ موقعَ فَعَلُوا طَلَبُ التَّشاكُلِ، كما قد يُسَوِّغُ لكلماتٍ غيرَ ما لها من حُكمٍ ووَزْنٍ.**

ش: مثالُ ذلك: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[(١)]، وقولُ الراجز[(٢)]:

---

(١) سورة المرسلات: ١١.

(٢) هو جحدر بن ضُبيعة، واسمه ربيعة، وجحدر لقبه. وبينهما: «ولَفَّفَتْ في خِرَقٍ، وشَمَّتِ» وبعدهما: «أَمُخْدَجٌ في الحربِ أم أتَمَّتِ». الحماسة ١: ٢٦٨ [الحماسية ١٧٠]، وشرح المفصل ٤: ٩٥، ٩٦، وشرح التسهيل ١: ١٢٧. والمخدج: الولد يولد ناقصاً وإن تمت أيام حمله.

قـد عَلِمَـتْ والِـدتـي مـا ضَمَّـتِ إذا الكُمـاةُ بـالكُمـاةِ الْتَفَّـتِ

وهو كثير.

ومثالُ ضمير الغائب قولُه[1]:

فـإنـي رأيـتُ الضَّـامِـريـنَ متـاعَهـم يَمُوتُ ويَفْنى، فارْضَخي مِن وِعائيا

أي: يَموتُون، فأفرد، كأنه قال: يَموت مَنْ ثَمَّ أو من ذَكَرْت. وعلى ذلك يُحْمَلُ قولُ الآخر[2]:

تَعَفَّـقَ بـالأَرْطَـى لهـا، وأَرادَهـا رِجـالٌ، فَبَـذَّتْ نَبْلَهُـمْ، وكَلِيـبُ

أي: تَعَفَّقَ بالأَرْطَى رِجالٌ، وأرادَها جَمْعُهم. فبهذا التوجيهِ يُؤْمَنُ الانتصار للكسائيّ[3] بهذا البيت في حذف الفاعل، وللفَرَّاءِ[4] في نسبة العمل إلى العاملين.

وقد أجاز س أن يقال: «ضَرَبْتُ وضَرَبني قومَك»[5] أراد: وضَرَبُوني،

---

(١) منظور الدُّبَيْري كما في اللسان (حظل). وهو بغير نسبة في الأمالي ٢: ٢١٢، واللسان والتاج (صمر). وقوله: «الضامرين» كذا في النسخ كلها بالضاد المعجمة، وفي المصادر الثلاثة الأخيرة: «الصامرين» بالمهملة، وفي اللسان (حظل): الباخلين. والصامرون: المانعون الباخلون. وارضخي: كُلِي.

(٢) علقمة بن عَبَدة. ديوانه ص ٣٨، والنوادر ص ٢٨١، وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٦، والمقرب ١: ٢٥١، وشرح التسهيل ١: ١٢٧. تعفق: لاذ واستتر. والأرطى: شجر ينبت في الرمل، ذو رائحة طيبة، له عروق حمر، يدبغ بورقها. ولها: أي للبقرة الوحشية. وبَذَّت: سبقت وغلبت. والكَليب: الكلاب.

(٣) فهو إذا أعمل ثاني العاملين في لفظ المعمول، وكان الأول محتاجاً لمرفوع، لا يضمر، بل يحذف تخلصاً من الإضمار قبل الذكر. الجمل ص ١١٣، وشرحه لابن عصفور ١: ٦١٤، ٦١٧ ـ ٦١٩، وأوضح المسالك ٢: ٢٨ ـ ٢٩.

(٤) يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما. الجمل ص ١١٣، وشرحه لابن عصفور ١: ٦١٧، وأوضح المسالك ٢: ٢٩.

(٥) الكتاب ١: ٧٩ ـ ٨٠ واللفظ فيه: «ضربني وضربتُ قومَك» وهو الصواب، بإعمال الثاني والإضمار في الأول. والمثال الذي ذكره أبو حيان هو بهذه الصورة في شرح التسهيل لابن مالك ١: ١٢٧ ـ ١٢٨. وانظر تعقيب أبي حيان عليه في ص ١٥١ الآتية.

فأفردَ على تقدير وضَرَبَني مَنْ ثَمَّ. وأنشد أبو الحسن[1]:

وبِـالبَـذْوِ مِنّـا أُسْـرَةٌ، يَحْفَظُـونَنـا سِراعٌ إلى الدَّاعي عِظامٌ كَراكِرُهْ

فأفردَ ضميرَ الأُسْرة لأنه نسب إليهم الحفظ، فصح تأوُّلُهم بحِصْن أو مَلْجأ، فجاء بالضمير على وَفْق ذلك، فكأنه قال: أسرةٌ هم بحفظِهم إيانا مَلْجَأٌ عظيمٌ كَراكِرُه[2]. ومِن كلام العرب: «هو أَحْسَنُ الفِتْيانِ وأَجْمَلُه»[3] لأنه بمعنى: أَحسنُ فَتًى، فأفرد الضمير حملاً على المعنى.

قال المصنف في الشرح[4]: «وإلى نحو هذا أشرتُ بقولي: «أو لِسَدِّ واحدٍ مَسَدَّهم»، ومثلُ هذا قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[5]، وقولُ الراجز[6]:

وطابَ أَلْبانُ اللِّقاحِ، وَبَرَدْ

لأن النَّعَمَ واللَّبَنَ يَسُدَّانِ مَسَدَّ الأَنعام والأَلْبان» انتهى كلام المصنف في شرحه.

فأمَّا قولُه: «ويأتي ضميرُ الغائبينَ كضمير الغائبة كثيراً لتأوُّلهم بجماعة» فهذا فيه تفصيل: لا يخلو ضميرُ الغائبينَ أن يعود على جمعِ سلامة، أو على جمعِ تكسير، أو على اسمِ جمع:

فإن عادَ على جمعِ سلامة نحو: الزَّيدِينَ والمؤمنينَ فلا يجوز أن يكون إلا بالواو نحو: الزيدُونَ خَرَجُوا، ولا يجوز: الزيدُونَ خَرَجَتْ، ولا:

---

(١) البيت في سفر السعادة ص ٧٦٢، وشرح التسهيل ١: ١٢٨. الكراكر: جمع كِرْكِرة، والكِرْكِرة: رَحى زَوْر البعير والناقة، والجماعة من الناس.

(٢) قال السخاوي: «كأنه يريد: عظامٌ كراكرُ ما ذكرتُ، فحمله على الواحد».

(٣) الكتاب ١: ٨٠، والخصائص ٢: ٤١٩، وشرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٠.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٢٨.

(٥) سورة النحل: ٦٦.

(٦) معاني القرآن للفراء ١: ١٢٩، ومجالس ثعلب ص ٤٢١، والتكملة للصغاني واللسان (خرت). اللقاح: ذوات الألبان من النوق، واحدها لَقُوح ولِقْحة.

المؤمنونَ أَفْلَحَتْ، على التأويل بجماعةٍ، كما يدلُّ عليه ظاهرُ كلام المصنف.

وإن عادَ على جمعِ تكسير جازَ ذلك، وجازَ أن يأتي كضمير الغائبة، وسواءٌ في ذلك أكانَ الضميرُ مرفوعاً أو غيره، فالمرفوعُ كقوله: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[1]، وغيرُه كقول العرب: «الرجالُ وأَعْضادُها»[2].

وإن عادَ على اسمِ جمع جاز أن يعود بالواو وبضمير المفرد، فتقول: الرَّهْطُ خَرَجُوا، والرَّهْطُ خَرَجَ، والرَّكْبُ سافَروا، والركبُ سافَرَ.

[١٠١:١/ب] وأمّا قولُه: «وكضميرِ الغائبِ قليلاً»، وإنشادُه / دليلاً على ذلك:

فإنّي رأيتُ الضَّامِرينَ متاعَهم يَمُوتُ وَيَفْنَى .....

وأنَّ الشاعر أراد: يَموتون ويَفْنَوْن، فلا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون «متاعَهم» بدلاً من «الضَّامرين»، والخبر عنه، كما تقول: إن الزَّيدِينَ بِرَّهُمْ واسعٌ، وكَنى عن نَفاد متاعِهم بالموت على سبيل المجاز، والتقدير: فإني رأيتُ متاعَ الضَّامرين يَنْفَدُ ويَفْنَى. وهذا التأويل أَقربُ من إجازة: الزيدُونَ خَرَجَ؛ إذْ في ذلك هدمٌ للقواعد الثابتة من لسان العرب بالبيت الفرد[3] الشاذّ المحتمِل للتأويل.

وأمّا قولُه: «وعلى ذلك ـ أي: على إفراد الضمير ـ يُحْمَلُ قولُ الآخر:

تعفق بالأرطى ..... »

فهذا يَدُلُّ على أنه ساوى في الحكم بين «الضَّامرين» وبين «رجال» في إفراد الضمير، فتقول: الزيدون خَرَجَ، والرجالُ خَرَجَ، وذلك لا يجوز، وسيأتي الكلام في هذا البيت في باب الإعمال إن شاء الله.

---

(١) سورة المرسلات: ١١.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٧٨ حيث قال: «ويقال في مَثَل: الحربُ الرجالُ وأعضادُها»، والحلبيات ص ١٤٩.

(٣) ك، م: المفرد.

وقولُه: «وقد أجاز س أن يقال: ضربتُ وضَرَبَني قومَك، أراد: وضَرَبُوني، فأفرد على تقدير: وضَرَبني مَنْ ثَمَّ» فلم يُجِزْه س على الإطلاق، ولا هذا المثال الذي ذكره مثال س، بل قال س[1]: «وإنْ قال: ضَرَبَني وضربتُ قومَك، فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أَجملُ الفتيان وأَحْسَنُه وأَكْرَمُ بَنيه وأَنْبَلُه، ولا بد من هذا لأنه لا يخلو الفعل من مضمر مرفوع أو مُظْهَر مرفوع من الأسماء، كأنك قلت إذا قلتَ[2]: ضَرَبَني مَنْ ثَمَّ، وضربتُ قومَك، وتركُ ذلك أَجودُ وأَحسنُ للبيان الذي يجيء بعدَه، فأُضمر «مَنْ» لذلك[3]، وهو رديء في القياس، يدخل فيه أن تقول: أصحابهُ[4] جَلَسَ، تُضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً، فقولهم: «هو أَجملُ الفتيانِ وأنبلُه» لا يُقاس عليه؛ ألا ترى أنك لو قلت، وأنت تريد الجماعة: هذا غلامُ القوم وصاحبُه، لم يحسن» انتهى كلام س. وفيه أنه أَجازَ ذلك، وهو قبيح، وأنه رديء في القياس، وإنما أجازه على قُبْحه ورداءته في مكان خاصّ، وهو باب الإعمال؛ إذ قد سُمع نظيرُه في قوله:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادَها رِجالٌ .....

ولا يَلزم من إجازته في هذا الباب أن يُجيز ذلك في غيره؛ ألا ترى أنه منع «هذا غلامُ القوم وصاحبُه» قياساً على «هو أَجملُ الفِتْيانِ وأَنْبَلُه». وظاهر كلام المصنف إجازة ذلك على قِلّة.

وقوله: **أو لِسَدِّ واحدٍ مَسَدَّهُم** حمل المصنفُ على هذا قولَ العرب: «هو أَحسنُ الفتيانِ وأَجملُه». وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أن جواز ذلك هو لِسَدِّ واحدٍ مَسَدَّ الجمع هو مذهب الفارسي، زعم أبو علي أنه إنما

---

(١) الكتاب ١: ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) م، والكتاب: إذا مثلته.

(٣) زيد هنا في الكتاب بتحقيق هارون ما نصُّه: «قال الأخفش». وهذه الجملة ليست في شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٨٩/ب.

(٤) م، والكتاب: أصحابك.

أُفْرِدَ الضميرُ لأنهم تارةً يقولون: «هو أَحسنُ فَتًى» فيفردون، وتارةً يقولون: «هو أَحسنُ الفتيانِ» فيجمعون، فتوهموا ذلك في حالة الجمع، فأفردوه رَعْياً لكثرة ما يقولونه بالمفرد. والذي يدلُّ عليه كلامُ س أنه إنما أُفرد كما أُفرد في «ضَرَبَني وضربتُ قومَك»، وهو على معنى «مَنْ ثَمَّ»، فكأنه قيل: هو أَحسنُ الفتيانِ وأَجملُ مَنْ ذُكِرَ.

قال أصحابنا: والصحيحُ أنَّ الإفراد في هذا إنما هو على معنى: مَنْ ذُكِرَ[1]، والذي يدلّ / على ذلك السماعُ؛ ألا ترى قوله ﷺ: «خيرُ النساءِ صَوالِحُ نساءِ قُريش، أَحْناهُ على وَلَدٍ في صِغَره، وأَرْعاه على زَوْجٍ في ذاتِ يَدِه»[2]، فلو كان إفراد الضمير في هذا لأجل أنَّ المفرد يَقَعُ موقعَ الجمع فيه لقال: «أَحْناها» لأن المفرد الذي يقع هنا إنما كان يكون «خير امرأة»، فكونُه قال: «أحناه» دليلٌ على أنَّ المراد: «أحنى مَنْ ذُكِر» لا ما قاله الفارسي. [١/١٠٢:١]

وقولُ المصنف في الشرح[3]: ومثلُ هذا قوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾ إلى آخر كلامه، فليس مثلَه لأنه فرق بين جمع التكسير العاقل وجمع التكسير لغير العاقل، ويأتي حكم[4] جمع التكسير لغير العاقل قريباً إن شاء الله.

وقوله: **ويُعامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضميرُ الإناث بعد أَفْعَلِ التفضيل كثيراً** أي: يُفْرَد. مثالُ ذلك في ضمير الاثنين ما أنشده المصنف[5]:

---

(١) ذهب السهيلي إلى أن الأحسن أن تقول: إنهم أرادوا: أحسن شيء وأجمله. واستدل بالحديث التالي. نتائج الفكر ص ١٧٢. وانظر شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٧، ٢٧٥.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ـ الباب ١٢ ـ ٦: ١٢٠، والنفقات ـ الباب ١٠ ـ ٦: ١٩٣.

(٣) تقدم في ص ١٤٩ من هذا الجزء.

(٤) سيأتي في ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٥) البيت لذي الرمة. ديوانه ص ١٥٢١، والكامل ص ٩٥٠، والخصائص ٢: ٤١٩، وسفر السعادة ص ٧٦١، وشرح التسهيل ١: ١٢٨. السالفة: صفحة العنق. والقذال: جِماع مؤخَّر الرأس من الإنسان والفرس فوق القفا.

ومَيَّـــةُ أَحْسَـــنُ الثَّقَلَيـــنِ جِيْـــدًا وســـالِفـــةً وَأَحْسَنُـــهُ قَـــذالا

وقـال آخـر[1]:

شَـــرَّ يَـــوْمَيْهـــا وأَغْـــواهُ لَهـــا رَكِبَـــتْ عَنْـــزٌ بِحِـــدْجٍ جَمَـــلا

وهذا لا دليل فيه على ما ذَكر لأنه قال: «ضميرُ الاثنين بعد أَفْعَلِ التفضيلِ كثيراً»، ولا يَدُلُّ البيتان على ما ادَّعاه من أنَّ المثنى يعود عليه الضمير مفرداً كثيراً على الإطلاق، لأن هذا المثنى الواقع في البيتين ليس معناه على التثنية؛ لأن معنى «أَحْسن الثَّقَلَينِ» جمعٌ، إذ معناه الخلائق. وكذلك «شَرَّ يوميها» يريد: أيامها، لا يريد حقيقة يومين اثنين، فهو من المثنى الذي يراد به الجمع، لا يُراد به شَفْعُ الواحد، فلا يجوز: هذا أَحْسَنُ وَلَدَيْكَ وأَنْبَلُهُ؛ إذ قد منع س[2] القياس على قولهم: هو أَحسنُ الفِتْيانِ وأَجْمَلُه، فالقياس على ما ورد من ذلك مُثَنًّى ويُراد به الجمعُ أَولى بالمنع، فكيف يُقاس عليه المثنى الذي يَشْفَعُ الواحد؟

وقال[3] صاحب الإفصاح: «وإنما جاء فيه[4] لأن الثَّقَلين جميعُ الجن والإنس، فهو جمع، فيعيدون الضمير على معنى الجمع مع قِلَّة هذا والمنعِ من القياس عليه» انتهى.

---

(١) هو بعض شعراء جَدِيس، أو امرأة من طَسْم، اسمها عَنْز، أو مدرج الريح الجرمي، واسمه عامر بن المجنون، أو حسان بن تبع. الكامل ص ٢٥٩، وأمثال أبي عبيد ص ٨٧ ـ ٨٨، والصحاح (عنز)، ومجمع الأمثال ١: ٣٥٩، ٣٠٤، والتنبيه والإيضاح لابن بري (عنز) وفيه قصته، وسفر السعادة ص ٧٦١، والمستقصى ٢: ١٣٠، وجمهرة الأمثال ١: ٥٣٩، وشرح التسهيل ١: ١٢٩، واللسان (حدج) و (عنز) و (يوم) و (أخا) والتاج (عنز). وفصل المقال للبكري ص ١١٥. وصدرُ البيت مَثَلٌ، وعَجُزُه مَثَلٌ أيضاً. يُضرب للرجل يُظْهَرُ له البِرُّ ويُرادُ غائلتُه. عنز: امرأة من طَسْم، أُخذت سبية، فحملت في حِدْج. ونصب «شَرَّ يوميها» بـ «ركبت» على الظرف. وأراد بيوميها يومَ سبيها ويومَ موتها، وهو شرهما عليها.

(٢) الكتاب ١: ٨٠.

(٣) ك: قال.

(٤) م: جاؤوا به.

وأمَّا دَعْواه الكثرةَ بوجودِ بيتٍ أو بيتين فغير سديد.

ومثالُ ذلك في ضمير الإناث: «خيرُ النساء صَوالحُ نساءِ قُريشٍ، أَحْناه على ولدٍ» الحديث، هكذا مَثَّلَ المصنف، وقال[1]: «كأنه قال أَحْنى هذا الصنف، وأَحْنى مَنْ ذَكرتُ، فهذا بعد أَفْعَلِ التفضيل، وهو كثير» انتهى.

وأينَ كَثرةُ هذا وهو لم يَذكر منه إلا هذا الأَثَر؟ مع أنه يحتمل أن لا يكون لفظَ الرسول عليه السلام إذْ جَوَّزُوا النقلَ بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة، وقد ذكر س أن قولهم: «هو أَنْبَلُ الفِتْيانِ وأَجْمَلُه» لا يُقاس عليه. فلو كان كثيراً كما زعم المصنف لَقاسَ عليه س.

وقوله: **ودُونَه قليلاً** يعني: ودُونَ أَفْعلِ التفضيل يجيء ضميرُ الاثنين كضمير الواحد قليلاً. وأنشد المصنف شاهداً على ذلك قولَ / الشاعر[2]: [١٠٢:١/ب]

أَخُو الذئب يَعْوي والغُرابِ، ومَنْ يَكُنْ شَـرِيكَيْـهِ يُطْمِـعْ نفسَـه كُـلَّ مَطْمَـعِ

أي: ومَن يكونا ـ أي: الذئب والغراب ـ شريكيه، فأفرد، كأنه قال: ومَنْ يَكُنْ هذا النوع، أو مَنْ يكن ما ذَكرتُه.

وهذا الذي ذكره المصنف لا يتعين في البيت فيكون فيه دليل على دعواه؛ إذ يحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون الضمير في «يَكُنْ» مفرداً عائداً على «مَنْ»، ويكون «شَرِيكَيْه» من المقلوب، ثُنِّي شريك، والمرادُ به الإفراد، وأفرد الضمير المتصل به، والمراد به التثنية، والتقدير: ومَنْ يَكُنْ شَرِيكَهُما، وقد عَمِلت العربُ هذا النوعَ من القلب في التثنية، فثَنَّت المفرد، وأَفردت المثنى، قال الشاعر[3]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٢٩.

(٢) البيت لامرأة من رهط ربيعة بن مالك أخي حنظلة، اسمها غَضُوب، تصف رجلاً مقيماً مع الأعراب في البادية. النوادر ص ٣٧١، وإيضاح الشعر ص ٣٤٩، والخصائص ٢: ٤٢٣، والمحتسب ٢: ١٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤.

(٣) تقدم في ١: ٢٢٧.

كَما دَحَسْتَ الثَّوبَ في الوِعاءَيْنْ

قال النحويون: أراد الشاعر: كما دَحَسْتَ الثَّوبَيْنِ في الوَعاء. فكذلك يكون هذا البيت، فلا يكون دليلاً على ما ادَّعاه المصنف. وأما قول الفرزدق[1]:

فَعُدِّي مَكاني مِن مَعَدٍّ ومَنْصِبي فإنّي شَريف المَشْرِقَينِ وشاعِرُهْ

فتأويلُه: شريفُ عالَم المشرِقَينِ. ومثلُه قولُ سُوَيْد بن كُراع[2]:

خَلِيلَيَّ قُوْما في عُطالةَ، وانْظُرا أَناراً ترى من نحوِ بابَيْنِ أم بَرْقا

وهذا شذوذ مُتَأَوَّل، وكأنه خَرج من خطاب الاثنين إلى خطاب الواحد.

وقوله: **ولِجمع الغائبِ غيرِ العاقل ما للغائبة والغائبات** مثالُ ذلك: ﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ﴾[3] ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا﴾[4].

ونَقَصَ المصنفَ أن يقول كما قال غيرُه من النحويين: إنه قد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحد المذكر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾[5].

وقوله: **وفَعَلَتْ ونحوُه أَوْلى من فَعَلْنَ ونحوِه بأكثرِ جَمْعِه** أي بأكثرِ جمعِ المؤنثِ غيرِ العاقل، مثاله: الجُذوعُ انْكَسَرَتْ، هو أَوْلى من: الجذوعُ انْكَسَرْنَ. وكذا إذا كان الضمير غيرَ مرفوع نحو: الجُذوعُ كَسَرْتُها، هو أَوْلى من: الجُذوعُ كَسَرْتُهُنَّ. وإلى غير المرفوع أشار المصنف بقوله: «ونحوِه».

وقوله: **وأَقَلُّه** ـ أي: وأَقَلُّ جمعِ المؤنث غيرِ العاقل ـ **والعاقلاتُ مطلقاً**

---

(١) ديوانه ص ٣١١. وصدره فيه: أَغِثْني بكُنْهي في نزار ومُقْبَلي. وعجزه في سفر السعادة ص ٧٦٢. الكنه: القدر. والمقبل: الإقبال.

(٢) تقدم في ص ٩٠ من هذا الجزء.

(٣) سورة التكوير: ٢.

(٤) سورة الأحزاب: ٧٢.

(٥) سورة النحل: ٦٦.

ـ أي كان جمعاً صحيحاً أو جمعاً مكسرًا ـ **بالعكس**، أي: النون وما أشبهها أولى من التاء وما أشبهها، مثالُ ذلك: الأَجْذاعُ انْكَسَرْنَ، هو أوْلى من: الأَجْذاعُ انْكَسَرَتْ، والأَجْذاعُ كَسَرْتُهُنَّ أَوْلى من: الأَجْذاعُ كَسَرْتُها، قال تعالى: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾[1]، لمَّا أَعادَ على «اثْنَيْ عَشَرَ شَهْراً» قال: (مِنْها)، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾، لمَّا أَعادَ على «أربعة» قال: (فِيهِنَّ).

ومثالُ ذلك في العاقلات في جمع السلامة: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[3]، ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾[4]، ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾[5].

ومثالُ عَوْدِه كعودِ ضميرِ الواحدة قولُك: الهنداتُ خَرَجْتُ، وقولُ الشاعر[6]:

ولَسْتُ بِسائلٍ جاراتِ بَيْتي أَغُيَّابٌ رِجالُكِ أم شُهُودُ

قال: «رِجالُكِ» ولم يقل: «رِجالُكُنَّ».

ومثالُ ذلك في جمع التكسير: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[7].

ومثالُ عَوْدِه كعودِ ضميرِ الغائبة قولُهم: «النِّساءُ وأَعْجازُها»[8]، وقال الشاعر[9]:

---

(١) سورة التوبة: ٣٦ والآية بتمامها: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عندَ اللَّهِ اثنا عَشَرَ شَهْراً في كتابِ اللَّهِ يومَ خَلَقَ السمواتِ والأرضَ منها أربعةٌ حُرُمٌ ذلك الدِّينُ القَيِّمُ فلا تَظْلِمُوا فيهنَّ أَنْفُسَكُم وقاتلوا المشركينَ كافَّةً كما يُقاتِلُونكم كافَّةً واعْلَمُوا أنَّ اللَّهَ مَعَ المُتَّقِينَ﴾.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٤) سورة الممتحنة: ١٠.

(٥) سورة الممتحنة: ١٢.

(٦) عقيل بن عُلَّفة المُرِّيّ. الحماسة ١: ٢٢٨ [الحماسية ١٣٨] وفيه تخريجه. والخزانة ٩: ١٥٦ ـ ١٥٩ [عند الشاهد ٧١٥].

(٧) سورة الطلاق: ١.

(٨) الحلبيات ص ١٤٩، وشرح جمل الزجاجي: ٢: ٣٩٥.

(٩) البيت في المقرب ١: ٣٠٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٩٦، وشرح الجزولية ص ٢٧١. وأوله فيهن: تركنا.

/ تَـرَكْـنَ الخَيـلَ والنَّعَـمَ المُفَـدَّى وقُلْنـــا للنســـاءِ بهـــا أَقِيمِـــي [١/١٠٣:١]

وقال تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[١]، وقال الشاعر[٢]:

وإذا العَـذارى بـالـدُّخـانِ تَلَفَّعَـتْ واسْتَعْجَلَـتْ نَصْـبَ القُـدُورِ فَمَلَّـتِ

وقـال الآخـر[٣]:

وعَـــذارِيكُـــمْ مُقَلِّصـــةٌ فـي دُعـاعِ النَّخْـلِ تَجْتَـرِمُـهْ

ومثالُ الجمع بينَهما في جملة واحدة قولُ الشاعر[٤]:

ولـو أنَّ مـا فـي بَطْنِـه بيـنَ نِسْـوةٍ حَبِلْـنَ، ولـو كـانـتْ قَـواعِـدَ عُقَّـرا

فـ «كانت» ضمير الغائبة، و «قَواعِدَ عُقَّرا» ضمير الغائبات.

وقوله: **وقد يُوقِعُ فَعَلْنَ مَوْقِعَ فَعَلُوا طَلَبُ التَّشاكُل** مثالُه ما رُوي في بعض الأدعية المأثورة: «اللهُمَّ رَبَّ السمواتِ وما أَظْلَلْنَ، ورَبَّ الأَرَضِينَ وما أَقْلَلْنَ، ورَبَّ الشَّياطينِ ومَنْ[٥] أَضْلَلْنَ»[٦] أي: ومَنْ أَضَلُّوا، وكان القياس

---

(١) سورة البقرة: ٢٥.

(٢) سُلميّ بن ربيعة بن السِّيد بن ضَبَّة. الحماسة ١: ٢٨٦ وفيه تخريجه. والنوادر ص ٣٧٥، والأمالي ١: ٨١، وشرح التسهيل ١: ١٣٠، والخزانة ٨: ٣٦ [عند الشاهد ٥٨٢]، والأصمعيات ص ١٦٢ [الأصمعية ٥٦] وقد نُسبت القصيدة فيه لعلباء بن أرقم. مَلَّت: شوت الخبز أو اللحم في المَلَّة، وهي الرماد الحارّ. وجواب إذا في البيت الذي بعده. وآخره في س: فبلّت.

(٣) طرفة بن العبد. ديوانه ص ٧١، وتهذيب اللغة ١: ٩٣، والتكملة للصغاني واللسان (دعع) و (ذعع)، والتاج (دعع) و (ذعذع). مقلّصة: مشمِّرة. والدعاع: النخل المتفرق، أو رديء النخل. وتجترمه: تجني ثمره. ويروى آخره: تصطرمه.

(٤) البيت في جمهرة اللغة ٢: ٢٨٠، ٣٨٣، وشرح التسهيل ١: ١٣٠، واللسان والتاج (عقر).

(٥) ن: وما.

(٦) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات ـ الباب ٩١ ـ الحديث ٣٥٢٣ ـ ٥: ٥٠٣. وهو في شرح التسهيل ١: ١٣٠. ورواية الترمذي: وما أَظَلَّتْ، وما أَقَلَّتْ، وما أَضَلَّتْ.

هذا، أو يعود كما يعود على الغائبة، أي: ومَنْ أَضَلَّتْ.

وقولُه: **كما قد يُسَوِّغُ** ـ أي: التشاكل ـ **لكلماتٍ غيرَ ما لَها من حُكمٍ ووَزْن** قال المصنف في الشرح[1]: «كما حَمل على الخروج مِن حُكم التصحيح[2] إلى حكم الإعلال في قوله عليه السلام: «لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ»[3]، وإنما حَقُّه تَلَوْتَ. ومِن حُكم الإدغام إلى حكم الفَكّ في قوله: «أَيَتُكُنَّ صاحِبةُ الجَمَلِ الأَدْبَب، تَنْبَحُها كِلابُ الحَوْأَب»[4]؟ وكما حَمل على الخروج مِن وَزنِ الكلمة إلى غيرِه، كقول العرب: «أَخَذَه ما قَدُمَ وما حَدُثَ»[5] و «هَنَأَه ومَرَأَه»[6]، و «فَعَلْتُه على ما يَسُوءُكَ ويَنُوْءُك»[7]، ولا يقولون في الإفراد إلا «حَدَثَ» و «أَمْرَأَهُ» و «أَناءَهُ» انتهى.

ومن ذلك قولُهم: «لك الفِدا والحِمى»[8] و «مَأْزُوراتٍ غيرَ

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٣٠ ـ ١٣١.

(٢) س، ح، ن، ك، ص، ف: الصحيح. وما أثبته في «م» وشرح التسهيل.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ـ الباب ٦٨: باب الميت يسمع خفق النعال ـ ٢: ٩٢. وخرّجه غيره أيضاً، كالنسائي في الجنائز ـ الحديث ١١٠ ـ ٤: ٩٧ ـ ٩٨. ولفظ البخاري: «عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: العبدُ إذا وُضع في قبره، وتَوَلَّى وذهبَ أصحابه حتى إنه ليسمع قَرْعَ نعالهم، أتاه مَلَكانِ، فأقعداه، فيقولان له: ما كنتَ تقول في هذا الرجل محمدٍ ﷺ؟ فيقول: أشهد أنه عبدُ الله ورسولُه. فيقال له: انظُرْ إلى مَقْعدِكَ من النار، أبْدَلَكَ اللّه به مَقْعَداً من الجنة. قال النبي ﷺ: فيراهما جميعاً. وأما الكافر أو المنافق فيقول: لا أدري، كنتُ أقول ما يقول الناس. فيقال له: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ. ثم يُضْرَبُ بمِطْرَقة من حديد ضَرْبةً بين أُذُنَيه. فيصيح صَيْحةً، يَسمعُها مَنْ يليه إلا الثَّقَلَيْن».

(٤) الفائق ١: ٤٠٨، والنهاية في غريب الحديث ٢: ٩٦، وفتح الباري ـ كتاب الفتن ١٣: ٥٩ وفيه تخريجه. وقد قال النبي ﷺ ذلك لنسائه. الأَدْبَب: أرادَ: الأَدَبّ، فأظهر الإدغام ليزاوج الحوأب. والأَدَبّ: الكثير وبر الوجه. والحوأب: منهل، وأصله الوادي الواسع.

(٥) تهذيب اللغة ٤: ٤٠٦.

(٦) تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٢ ـ ١٣، والصحاح (مرأ).

(٧) الكتاب ١: ٣٣٢، واللسان (نوأ).

(٨) تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢. يريد أنهم يقولون «الفِدا» مقصوراً ليس غير إذا كان مع الحمى، وإذا لم يكن معه ففيه لغتان المدّ والقصر.

مَأْجُوراتٍ»[1] و «الغَدايا والعَشايا»[2] و[3]:

هَتَّـــاكُ أَخْبِيـــةٍ وَلاّجُ أَبْـــوِبـــةٍ .....

وقال س وقد ذَكر أن «عَوْلة» لا يكون إلا بعد «وَيْلَة»[4]: «وكذلك عَوْل لا يكون إلا بعد وَيْل»[5]، قال: «كما أَنَّ يَنُوءُكَ يتبع يَسُوءُك»[5]. فزعم ابنُ خَرُوف ـ واستحسنه داودُ بن يزيدَ السَّعْديُّ[6] ـ أنه لا يقال يَنُوءُك متعدياً إلا مع[7] يَسُوءُك، وأمَّا إن استُعمل وحدَه فهو غيرُ متعدّ. وتَبع المصنفُ ابنَ خروف في هذا القول. وزَعم غيرُهم أنَّ س لم يُرِدْ هذا لأن هذا تبع في

---

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ١: ٥٠٢ ـ ٥٠٣: «عن علي قال: خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوةٌ جُلُوسٌ، فقال: ما يُجْلِسُكُنَّ؟ قُلْنَ: نَنْتَظِرُ الجِنازة. قال: هل تَغْسِلْنَ؟ قلنَ: لا. قال: هل تَحْمِلْنَ؟ قلن: لا. قال: هل تُدْلِينَ فِيمن يُدْلي؟ قلنَ: لا. قال: فارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجورات». وقوله: «مأزورات» أصله: مَوْزُورات، فقلبت الواو ألفاً تخفيفاً، وهُمزت لتشاكل «مأجورات». وانظر: تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، والمنصف ٢: ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ص ٦٦٩.

(٢) يعني قولهم: إني لآتيه بالغَدايا والعَشايا. وجمع غَداة: غَدَوات، لكنهم قالوا فيه «الغدايا» لازدواج الكلام. تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، والمنصف ٢: ٣٢٦، والصحاح (غدا)، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٧.

(٣) عجزه: يَخْلِطُ بالبِرِّ منه الجِدَّ واللينا. وهو للقُلاخ بن جَناب، أو ابن مقبل، أو القَتَّال الكِلابيّ. تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، والمنصف ٢: ٣٢٦، والصحاح (بوب)، والاقتضاب ٣: ٤٢٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٨، والتنبيه والإيضاح لابن بري (بوب)، والتكملة للصغاني واللسان (بوب). ويروى مضموم الروي. وانظر ذيل ديوان ابن مقبل ص ٤٠٦، فهو بيت مفرد فيه، وفيه تخريجه. وقوله أبوبة: جمع باب، وأصله: أبواب، وإنما قال أبوبة للازدواج.

(٤) ك، ح، ص، م: ويل. ن: عوله... ويله. وكتب في هامشها: أنّ عول لا يكون إلا بعد ويل.

(٥) الكتاب ١: ٣٣٢.

(٦) داود بن يزيد أبو سليمان الغَرْناطي السَّعْديّ [ـ ٥٧٣ هـ]. روى عن ابن الباذش، وأخذ عنه، وتصدر للإقراء في حياته. كان يقرئ العربية والأدب واللغة. روى عنه ابن خروف وغيره. وكان آخر النحاة بغرناطة والزهاد فيها. توفي بقرطبة. ومولده بعد الثمانين وأربعمائة بقليل. بغية الوعاة ١: ٥٦٣ ـ ٥٦٤.

(٧) ك: إلا بعد.

حكم، ومقصودُه إنما هو اللفظُ، ولأنّ ابنَ خروف زَعم أن يَنُوءُك هو يَنُوءُ بك، أي: يَنْهَضُ بك. وهذا باطل إذ معناه هنا ليس إلا يُنْهِضُك أي يَسُوءُك ويَجعلُك تَنهضُ بثِقَل، فهذا الموضع لـ «يُنِيْءُ»، أَتْبَعُوا يَنُوء لِيَسُوءُ. انتهى ما زعم هذا الزاعم، وهو عين كلام / ابن خروف، وظن أنه قولٌ غيره، وإنما [١:١٠٣/ب] أراد ابن خروف أنهم استعملوا ما كان يتعدى بحرف الجر متعدياً بنفسه حملاً على ما تَعدَّى بنفسه وهو يَسُوءُ، وإذا استُعمل يَنُوءُ وحدَه غيرَ تابع لـ «يَسُوءُ» كان غيرَ مُتعدّ ـ أي: بنفسه ـ لمنصوب، فإن تَعَدَّى فإنما يَتَعَدَّى بحرف الجر كما قال تعالى: ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[1] أي لَتُنِيءُ العُصْبةَ. وما ذكر من أن معنى يَنْهَضُ بك باطل ليس كذلك؛ لأن الباء للتعدية، فمعنى يَنْهَضُ بك: يُنْهِضُكَ، فالذي قاله ابن خَرُوف صحيح، وما تَخيل هذا الزاعمُ أنَّ ما قاله هو تخريجٌ مخالف لتخريج ابن خروف تَخَيُّلٌ فاسد. وهذا استطرادٌ في التَّشاكُل لم تكن بنا حاجةٌ إليه في باب المضمر.

ص: ومِن البارزِ المُتَّصلِ في الجرِّ والنصبِ ياءٌ للمتكلم، وكافٌ مفتوحةٌ للمخاطَب، ومكسورةٌ للمخاطَبة، وها للغائبة، وهاءٌ مضمومةٌ للغائب، وإنْ وَلِيَتْ ياءً ساكنةً أو كسرةً كَسَرَها غيرُ الحجازيين، وتُشْبَعُ حَرَكتُها بعدَ متحرك، ويُختارُ الاخْتلاسُ بعدَ ساكنٍ مطلقاً وِفاقاً لأبي العباس، وقد تُسَكَّنُ أو تُخْتَلَسُ الحركةُ بعدَ متحرك عند بَني عُقَيل وبني كِلاب اختياراً، وعندَ غيرِهم اضطراراً. وإن فَصَلَ المتحركَ في الأصل ساكنٌ، حُذِفَ جَزْماً أو وَقْفاً، جازَتِ الأَوْجُهُ الثلاثةُ.

ش: ضميرُ الجَرِّ كلُّه متصل، وضميرُ النصب منه مُتَّصِلٌ ومنفصلٌ كضمير الرفع، لكنه ليس فيه مُسْتَكِنٌّ، ولمَّا وَقَعَ الاشتراكُ في ضميرٍ بينَ الرفع والنصب والجر ـ وهو «نا» ولفظ هُما وهُمْ وهُنَّ، هي من ضمائر الرفع المنفصلة ومن ضمائر النصب المتصلة ومن ضمائر الجر ـ سَهُلَ عندَهم أن

---

(١) سورة القصص: ٧٦.

يَشْرَكُوا بين الجرِّ والنصب، فجميعُ ضمائرِ الجرِّ هي ضمائر النصب المتصلة، وكذلك أَشْرَكُوا في الياء أيضاً، جعلوها من ضمائر الرفع المتصلة في خطاب المؤنث، وجعلوها من ضمائر النصب والجرِّ للمتكلم، وهذه كلُّها أَوْضاعٌ لا تعليلَ لها. فمثالُ الياء: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾[1]، ومثالُ الكاف للمخاطب: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[2]، ومثالُه للمخاطبة: ﴿قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا ٢٤﴾[3].

ولو اتصل بهما هاءُ الإضمار فالأفصح أن لا تشبع حركتهما، بل تقول: الدرهمُ أَعْطَيْتُكَهُ، والجُبَّةُ كَسَوْتُكَها، وأَعطيتُكِهِ وكَسَوْتُكِهِ.

وحكى س أنَّ مِن العرب من يُشبع الحركة، قال س: «واعلَمْ أنّ ناسًا من العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدَها هاءُ الإضمار ألفاً في التذكير وياءً في التأنيث»[4]. ثم قال: «وذلك قولك: أُعْطِيكِيْها وأُعْطِيكِيْه للمؤنث، وتقول في التذكير: أُعْطِيْكاه وأُعْطِيْكاها»[4] انتهى.

وحَكى بعضُهم[5] ذلك وإن لم تَلحق هاءُ الإضمار، فتقول: أَعْطَيْتُكَا وأَعْطَيْتُكِي، وأنشدوا[6]:

ولَسْتَ بخيرٍ من أَبِيكَ وخالِكا ولستَ بخيرٍ مِن مُعاظَلةِ الكَلْبِ

---

(١) سورة الفجر: ١٥. وإثبات الياء في (أكرمني) في الوصل والوقف قراءة ابن كثير في رواية البزي. وقرأ نافع وأهل المدينة بياء في الوصل. ورويت عن أبي عمرو. السبعة ص ٦٨٤.

(٢) سورة الضحى: ٣.

(٣) سورة مريم: ٢٤.

(٤) الكتاب ٤: ٢٠٠.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٧٧٤.

(٦) البيت لحسان. ديوانه ص ٤٠، والحيوان ٢: ١٩٧، وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٤، والعمدة ١: ١٧٦. يروى بروايات يفوت بها الاستشهاد. عاظلت الكلاب معاظلة: لزم بعضها بعضاً في السفاد. يهجو بذلك أبا سفيان قبل إسلامه.

ويجوز أن تأتي مكان كاف المؤنث بشين مكسورة، وهي لغة لناس كثير من بني تميم وناس / من أسد، فيقولون: إنَّشِ ذاهبة، وما لَشِ؟ يريد: إنَّكِ، وما لَكِ؟ نَصَّ على ذلك س[1]. وقد أَحْكَمْنا الكلامَ على ذلك في التصريف في باب البدل. [١٠٤:١/أ]

ومثالُ ها للغائبة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[2]. وفي البسيط: «قيل: الهاء والألف هو الضمير. وحكى السيرافي[3] أنه لا خلافَ في ذلك، واستدلَّ بلزومها، ولو كانت صلة لم تلزم كما في ضَرَبَهُ. وقيل: هي زائدة[4]، بخلاف المذكر، وهو الصحيح، زيدت تَقويةً لحركة الهاء لمَّا تحركت الهاءُ بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث، وتولدت عنها الألف، ولزمت لخفائها، بخلاف الواو، فلذلك ثبتت مطلقاً، سواء اتصلت بضمير نحو: أعطيتُهاه أم لا.

وقد أجاز قوم[5] حذف هذه الألف في الوقف، وحَملوا عليه قول الشاعر[6]:

---

(١) الكتاب ٤: ١٩٩.

(٢) سورة الشمس: ٩.

(٣) شرح الكتاب ٥: ١٦٦/ب.

(٤) قاله الفارسي في الحجة ١: ١٣٨. وعنه في شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٩.

(٥) الحجة ١: ١٣٩ حيث ذكر أن المازني حكاه عن الفراء. وتحصيل عين الذهب ص ٢٠٤، والإنصاف ص ٥٦٧. ونسب في المغني ص ٧١٣ للمبرد. وانظر شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٧ ـ ٣٥١ [عند الإنشاد ٨٧٣]. ولم يسمِّهم السيرافي في شرح الكتاب ٢: ٨٢/أ.

(٦) صدر البيت: فلم أرَ مثلَها خُباسةَ واحدٍ. وهو من أبيات لعامر بن جُوَين الطائي، قالها في هند أخت امرئ القيس، وكان امرؤ القيس قد نزل على قوم فيهم عامر، فهمَّ عامر أن يغدر به ويغنم ماله وأخته. الكتاب ١: ٣٠٦ ـ ٣٠٧، وكتاب الاختيارين ص ٣٦ [القصيدة ١٠]، وجمهرة اللغة ١: ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ص ٢٠٤، والإنصاف ص ٥٦٠ ـ ٥٦١، والمقرب ١: ٢٧٠، وضرائر الشعر ص ١٥١، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٢، وشرح أبيات المغني ٧: ٣٤٧ ـ ٣٥١. الخباسة: الغنيمة، يعني مال امرئ القيس وأخته هنداً. ونهنهت: كففت.

. . . . . ونَهْنَهْتُ نَفْسي بعدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

يريد: أَفْعَلُها[1]، وهي لغة[2] ضعيفة، وأنشدوا[3]:

عَلَّقتُ بالذئبِ حَبْلاً، ثُمَّ قلتُ له: الْحَقْ بأهلِكَ، واسْلَمْ أيُّها الذِّيبُ
إمَّا تَفُوزُ بِه شاةً، فَتَأْكُلُها أو أَنْ تَبِيْعَهَ في بعضِ الأَراكِيبِ

وحكى الفراء: بالكرامةِ ذاتُ أَكْرَمَكُمْ اللَّهُ بَهْ[4]، يريد: بِها»[5].

ومثالُ الغائب: ﴿فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾[6].

الهاء في ضربه هي الضمير لأنها نظيرة الكاف والياء في غلامك وغلامي، ولأنه متصل. وحكمه أن يكون على حرف واحد، والواو زائدة للتقوية، يدلُّ عليه حذفُهم لها في الوقف، ولو كانت أصلاً لم يَجُزْ كما لم يَجُزْ في «هُوَ» لأنها ساكنة.

وزَعم بعضُهم أنَّ الهاء والواو هو الضمير. حكاه السيرافيُّ[7]، وهو مذهب الزَّجَّاج[7].

وقال بعضُهم: الحذفُ ليس بدليلٍ قاطع على الزيادة بدليل أنهم حذفوا

---

(١) أفعلها: أي الخَصْلة. فحذف الألف، وألقى حركة الهاء على اللام.

(٢) هي لغة طيئ كما في جمهرة اللغة ١: ٢٣٤، والأزهية ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤، وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٥. ونسبت إلى لخم في الإنصاف ص ٥٦٨.

(٣) البيتان في سر صناعة الإعراب ص ٧٢٧، وعنه في الخزانة ٥: ٢٧١ ـ ٢٧٢ [عند الشاهد ٣٨٣]، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٠، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٥٢، واللسان (ركب). والثاني في العمدة ٢: ٢٧٠، وضرائر الشعر ص ١٢٥. وفي الثاني منهما إقواء. وقوله: «تفوز» كذا في معظم النسخ. وفي ك: تفوت. وفي ف: يفوت. وفي المصادر: تقود. وفازَ لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به.

(٤) تقدم في ص ١٢٤ من هذا الجزء.

(٥) البسيط لابن العلج ـ الجزء الأخير: ق ٣٢/ب ـ مخطوط.

(٦) سورة الكهف: ٣٤.

(٧) شرح الكتاب ٥: ١٦٦/ب، وقد ذكر أن الزجاج نسبه لسيبويه. وانظر ق ١٦٧/ب ـ ١٦٨/أ.

في ضَرَبَكُم وعَلَيكُم مَعَ أنَّ الواو أصلية.

وقوله: **وإنْ وَلِيَتْ ياءً ساكنة مثالُه: فِيْهِ وعَلَيْهِ، أو كسرةً مثالُه: بِهِ، كَسَرَها غيرُ الحِجازِيِّين.** قال المصنف في الشرح[1]: «لغةُ الحِجازيين[2] في هاء الغائب الضَّمُّ مطلقاً، وهو الأصل، فيقولون: ضربتُهُ، ومررتُ بِهُ، ونظرتُ إليْهُ، ولغةُ غيرِهم الكسرُ بعدَ الكسرةِ أو الياءِ الساكنةِ إتباعاً، وبِلُغةِ غيرِهم قَرأ القُرَّاء إلا حَفْصاً في ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[3]، و ﴿بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾[4]، وحَمزةَ في ﴿لِأَهْلِهُ ٱمْكُثُوٓا۟﴾[5] في الموضعين، فإنَّهما قَرَأا بالضَّمِّ على لغة الحجازيين» انتهى.

وما ذَكره مِن أنَّ ذلك لغة الحجازيين فقط ليس كذلك، بل قد شاركهم غيرُهم، قال الفراء: «قُريش وأهلُ الحِجاز ومن جاوَرَهم من فُصحاءِ اليمن يَرفعون الهاءَ ﴿نُزِّلَ عَلَيْهُ ٱلذِّكْرُ﴾[6] و ﴿عَلَيْهُما﴾ و ﴿عَلَيْهُم﴾ و ﴿عَلَيْهُنَّ﴾ و ﴿لَا رَيْبَ فِيهُ﴾[7] ونزلتُ بِهُ. وأهلُ نَجْد من بني أَسَد وقَيْس وتَميم يَكْسِرونها، نحو: عليهِ وعليهِما وعليهِم» انتهى.

وفي البسيط[8]: «هذه الهاءُ تُكْسَرُ إذا كان قبلُها ياءٌ أو كسرةٌ، نحو: أَعْطِهِ ويَرْمِيْهِ، ما لم / تتصل بضمير آخر، نحو: يُعْطِيْهُوه ولم يُعْطِهُوه» [١٠٤:١/ب] انتهى.

[9]فإن وَلِيتْ ساكناً غيرَ الياء فهي مضمومةٌ على أصلها، نحو: مِنْهُ

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٣٢.
(٢) الكتاب ٤: ١٩٥.
(٣) سورة الكهف: ٦٣. السبعة ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤، ١٢٩، والنشر ١: ٣٠٥.
(٤) سورة الفتح: ١٠. السبعة ص ٣٩٤، ٦٠٣، والنشر ١: ١٢٩.
(٥) سورة طه: ١٠، والقصص: ٢٩. السبعة ص ٤١٧، والنشر ١: ٣٠٥.
(٦) سورة الحجر: ٦.
(٧) سورة البقرة: ٢.
(٨) البسيط لابن العلج ـ الجزء الأخير: ق ٣٢/أ ـ مخطوط.
(٩) زيد هنا في ص: قال.

وعَنْهُ ولم يَضْرِبْهُ. وكذلك في التثنية والجمع، نحو: مِنْهُما وعَنْهُما ولم يَضْرِبْهُما، ومِنْهُم وعَنْهُم ولم يَضْرِبْهُم، ومِنْهُنَّ وعَنْهُنَّ ولم يَضْرِبْهُنَّ.

وبنو تَغْلِبَ يقولون: مِنْهِم بكسر الهاء[1]، ولا أَدْري أَيَطْرُدُون ذلك في منه ومنهما ومنهن وما أشبهه مما قبل الهاء ساكن غير الياء أم لا يَطْرُدون ذلك[2]. وقال الفراء: هي لغة مرفوضة.

وقوله: **وتُشْبَعُ حركتُها بعدَ مُتحرِّك** مثالُه: لَهُوْ وَبِهِي، والإشباعُ هو الأصل.

وقوله: **ويُختار الاختلاسُ بعدَ ساكنٍ مطلقاً** سواء أكان الساكنُ حرفَ عِلَّة، نحو: فِيْهِ ويَرْضَوْهُ، أم حرفاً صحيحاً، نحو: مِنْهُ وعَنْهُ وأَكْرِمْهُ.

وقوله: **وفاقاً لأبي العباس** هو المبرد[3]، قال المصنف في الشرح[4]: «رَجَّحَ س الإشباعَ إذا لم يكن الساكنُ حرفَ لين، ورد ذلك أبو العباس، ويَعْضُدُه السماع» انتهى.

والذي يدلُّ عليه السماعُ هو ما ذكره س، وذهب إليه، قال س[5] رحمه الله ـ واختصرناه بلفظه ـ: «إذا كان قبلَ الهاء حرفُ لين فإنَّ حَذْفَ الياءِ والواو في الوصل أَحسنُ، وذلك: عَلَيْهِ يا فتى، ورأيت أباهُ قَبلُ، وهذا أبوهُ كما ترى، والإتمامُ عربيٌّ. فإن لم يكن قبلَ هاءِ المذكر حرفُ لين أثبتوا الياءَ

---

(١) نسبت هذه اللغة في الكتاب ٤: ١٩٦ لقوم من ربيعة. وقال فيها سيبويه: «وهذه لغة رديئة».

(٢) حكى أبو زيد أن رجلاً من بكر بن وائل قال: أخذت هذا منهِ ومنهِما ومنهِمي. قال أبو زيد: فكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف. الحجة ١: ٦٩.

(٣) كذا. والذي في المقتضب أنه يختار الاختلاس إذا كان الساكن حرف علة، وأما إن كان غيره فقال فيه: «إن شئتَ أثبتَّ، وإن شئتَ حذفتَ» المقتضب ١: ٣٧ ـ ٣٨، وانظر ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ منه أيضاً. وما ذكره ابن مالك هنا سبقه به السيرافيُّ في شرح الكتاب ٥: ١٦٧/أ. وانظر حاشية الكتاب ٤: ١٨٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٣٢.

(٥) الكتاب ٤: ١٨٩ ـ ١٩٠.

والواو في الوصل، وقد يَحذف بعضُ العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبلَ الهاء ساكناً؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرفٌ خَفِيٌّ نحوُ الألف، فكما كَرِهوا التقاءَ الساكنين في أَيْنَ ونحوِها كَرِهوا أن لا يكون بينهما[1] حرف قوي، وذلك قول بعضهم: مِنْهُ يا فتى، وأصابَتْهُ جائحة، والإتمامُ أَجْوَدُ لأنَّ هذا الساكن ليس بحرفِ لين، والهاءُ حرفٌ متحرك» انتهى.

وقال أبو عمرو: الإتمامُ أَجْوَدُ، بخلاف عَلَيْهِ وإلَيْهِ، فقد نَصَّ س أنَّ العرب تُثبت في نحو: مِنْهُ وأصابَتْهُ، وأنَّ بعضَ العرب يَحذف. وهذا مخالف لما قال المصنف: إن أبا العباس يَعْضُدُه السَّماع. وكان هذا الرجلُ قليلَ الإلمام بكتابِ س، فكثيراً يَزِلُّ بمخالفته إيَّاه.

قال المصنف: «ومِنَ العرب مَنْ يَكسِرُ هاءَ الغائب بعدَ كسرةٍ مفصولةٍ بساكن، ومنه ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[2] في قراءة ابن ذَكْوان»[3].

وقوله: اختياراً روى هذه اللغةَ الكسائيُّ عن بني عُقَيل وبني كِلاب، قال الكسائي: سمعتُ أَعرابَ عُقيل وكِلاب[4] يقولون: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[5] بالجزم[6]، و﴿لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ بغير تمام، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر: (لَهُ) و بِهِ) بالاختلاس. وبها قرأ يعقوبُ: ﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ﴾[7] بالاختلاس.

---

(١) بينهما: سقط من س.

(٢) سورة الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦. السبعة ص ٢٨٨. ويريد: في رواية ابن ذكوان عن ابن عامر.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٣٢.

(٤) نسبت هذه اللغة للقبيلتين في شرح الكافية ٢: ١١، واللسان (ها) ٢٠: ٣٦٧، وفيه قول الكسائي المذكور.

(٥) سورة العاديات: ٦.

(٦) ذكر الأخفش أن إسكان هاء الإضمار في لغة أزد السراة كثير، معاني القرآن ص ٢٧، والمحتسب ١: ٢٤٤، والخصائص ١: ١٢٨، ٣٧٠. وانظر الأصول ٣: ٤٦١.

(٧) سورة المؤمنون: ٨٨، ويس: ٨٣. وفي النشر ١: ٣١٢ أن رويساً اختلس كسر الهاء من =

وقال الفراء: العربُ تَصلُ الهاءَ بالواو إذا رَفَعَتْ مثل «رَفَعَهُو إليهِ» وبالياء إذا كَسَرَتْ نحو: ﴿يُؤَدِّهِي إليكَ﴾[1]، وهي أفصح اللغات. وبعضُ قيس يَحذِفون الواو والياء، فيقولون: ﴿يُؤَدِّهِ إليكَ﴾ باختلاسِ الهاء، ﴿وكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾[2] باختلاس، و«رَفَعَهُ إليهِ»، أنشدني بعضُ بني عامر[3] / : [1/١٠٥:١]

أنا ابنُ كِلابٍ وابنُ أَوْسٍ، فَمَنْ يَكُنْ قِناعُهُ مَغْطِيًّا فإنّي لَمُجْتَلَى

وبعضُ العرب يقفُ على الهاء جَزْماً في الوصل والقطع، كما قرأ حمزة[4] والأعمش[5]، ولَسْتُ أَشتهي ذلك لأنَّها شاذَّة، فأمَّا مَنْ لُغَتُه التخفيفُ فمثلُ قولِ الشاعر[6]:

عَسى ذاتَ يومٍ أَنْ تَعُودَ بِها النَّوى على ذي هَوًى حَيْرانَ قَلْبُهُ طائرُ

وأمَّا مَنْ حَذَفَ الحركةَ البتةَ فمثلُه قولُ الراجز[7]:

أَخْنَى عليَّ الدَّهرُ رِجْلاً ويَدا يُقْسِمُ لا يُصْلِحُ إلا أَفْسَدا

فَيُصْلِحُ اليومَ، ويُفْسِدُهْ غَدا

= (بيده) في المواضع الأربعة، أي: في موضعي البقرة وحرف المؤمنون ويسّ. ورويس أحد رواة يعقوب.

(١) سورة آل عمران: ٧٥.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٣) تهذيب اللغة ٨: ١٦٦ والصحاح واللسان (غطى)، والإنصاف ص ٥١٨، والممتع ص ٧٢٧. مغطيّ القناع: خامل الذكر. وموضع الاستشهاد في قوله: «قناعُهُ»، فقد اختلس ضمة الهاء اختلاساً، وضبط في بعض هذه المصادر «لمجتلي» بياء قبلها كسرة.

(٤) السبعة ص ٢١٢. وقد ذكر ابن مجاهد أن الفراء روى ذلك عن الكسائي عن حمزة. وانظر: النشر ١: ٣٠٥، والإتحاف ١: ١٥٠ ـ ١٥٤.

(٥) الإتحاف ١: ١٥٠ ـ ١٥٤.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) لم أقف عليه.

ومثلُـه[1]:

فَبِـتُّ لَـدى البيـتِ العَتيـقِ أُخِيلُـهُ ومِطْـوايَ مُشْتـاقـانِ لَـهْ أَرِقـانِ

وهذا الذي حكاه الكسائيُّ والفَرَّاءُ عَمَّن حَكَوه من العرب لم يحفظه س لشذوذه وندوره، بل نَصَّ س على أن الحذف للياء والواو لا يجوز إلا في الاضطرار، قال س[2]: «فإن كان الحرفُ الذي قبلَ الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا، كما تَثبت الألفُ في التأنيث لأنه لم تأت علّة مما ذكرنا، فجرى على الأصل إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ فيحذف» انتهى.

وقولُ س: «لأنه لم تأتِ علَّة مما ذكرنا» العلةُ التي ذَكرها هي أن يكون قبلها حرف ساكن، إما حرفُ لينٍ فالحذفُ أَحسنُ، وإما غيرُه فالإثباتُ أحسنُ.

وكذلك حذفُ الصلة وحذفُ حركة الضمير، وأنشدوا على الضرورة قولَه[3]:

..... ما حَجَّ رَبُّهُ في الدنيا، ولا اعْتَمَرَا

وقـولَـه[4]:

---

(١) البيت من قصيدة ليعلى الأحول الأزدي. وقيل: إنها لعمرو بن أبي عمارة الأزدي. وقيل: إنها لجوّاس بن حيان من أزد عمان. الخزانة ٥: ٢٦٩ ـ ٢٧٨ [الشاهد ٣٨٣]، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦. وقد خرّجته في سر صناعة الإعراب ص ٧٢٦ ـ ٧٢٧. أخيله: من أخلت السحابة إذا رأيتها مخيلة للمطر، أي: تخيل من رآها أنها ممطرة، والهاء في أخيله تعود على البرق المذكور في بيت قبله. ومطواي: صاحباي.

(٢) الكتاب ٤: ١٩٠.

(٣) رجل من باهلة. وصدر البيت: أَو مُعْبَرُ الظَّهرِ يُنْبي عن وَلِيَّتِه. وهو في الكتاب ١: ٣٠، والمقتضب ١: ٣٨، والحجة ٥: ٣٨٧، وتحصيل عين الذهب ص ٦٥، والإنصاف ص ٥١٦، وضرائر الشعر ص ١٢٢، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦. ذكر لصاً يتمنى سرقة بعير لم يستعمله ربُّه في سفر لحج أو عمرة فيُنْضيه. معبر الظهر: كثير الشعر في امتلاء. والولية: البرذعة. ويُنبي عن وليته: يجعلها تنبو عنه لسمنه وكثرة وبره.

(٤) مالك بن خُرَيْم الهَمْداني. وقيل: حَرِيم، أو حَزيم، أو خُزَيْم. انظر السمط ص ٧٤٨ ـ ٧٤٩. وصدر البيت: فإنْ يَكُ غَثًّا أو سَمِيناً فإنني. وهو في الكتاب ١: ٢٨، والأصمعيات=

. . . . . سَـأَجْعَـلُ عَيْنَيْـهِ لِنَفْسِـهِ مَقْنَعـا

وقولَـه:

. . . . . ومِطْـوايَ مُشْتـاقـانِ لَـهْ أَرِقـانِ

وقولَـه[1]:

. . . . . إلا لأنَّ عَيُـونَـهْ سَيْـلُ وادِيهـا

قال أصحابنا[2]: «وحذفُ حركة الضمير في الضرورة أحسنُ من حذفِ الصلة وإبقاءِ الحركة؛ لأنَّ الأول فيه إجراءُ الوصل مُجرى الوقف، فكما تقول: بِهْ، وضَرَبَهْ، ويَضْرِبُهْ في الوقف، فكذلك في الوصل، وأمَّا حذفُ الصلة وإبقاءُ الحركة فإنه لم يُجْرَ الوصلُ مُجرى الوقف، ولا أُبقي الوصلُ على ما كان ينبغي أن يكون عليه».

وقوله: **وعندَ غيرِهم اضطراراً** أي: عندَ غير كِلاب وعُقَيْل لا يكون حذفُ الصلة والاختلاسُ، ولا حذفُها والإسكان للهاء، إلا في ضرورة الشعر. وقد ذكرنا الشاهد على ذلك.

وفي الإفصاح: إسكانُها إذا تحرك ما قبلها لا يَجوز عند س إلا في الشعر، وكذلك تحريكُها بلا صلة إلا إذا حُذف ما[3] قبلَها، نحوُ قوله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[4]، وما سواه ضرورة، وهو مِن إجراء الوصل مُجرى الوقف.

= ص ٦٧ [الأصمعية ١٥]، والكامل ص ٥٥٢، والمقتضب ١: ٣٨، ٢٦٦، وضرائر الشعر ص ١٢٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦.

(١) صدره: وأَشْرَبُ الماءَ ما بي نحوَهُ عَطَشٌ. وهو في المحتسب ١: ٢٤٤، والخصائص ١: ١٢٨، ٣٧١، و ٢: ١٨، وسر صناعة الإعراب ص ٧٢٧، واللسان (ها) ٢٠: ٣٦٧، وضرائر الشعر ص ١٢٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٧، والمقرب ٢: ٢٠٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦ ـ ٥٨٧.

(٣) ما: انفردت به ف، ن. وقد كتب فيهما بين السطرين.

(٤) سورة الزمر: ٧. قرأها بعض القراء السبعة: (يَرْضَهُو) موصولة بواو، وبعضهم يضم الهاء من غير إشباع، وبعضهم يسكنها. السبعة ص ٥٦٠ ـ ٥٦١. وإن رمت المزيد فراجع معجم القراءات القرآنية ٦: ٩ ـ ١٠.

وهو عند أبي الحسن[1] لُغةٌ. وقال الفرَّاء: أصلُه الشعرُ.

[١:١٠٥/ب] وقوله: **وإنْ فَصَلَ المتحركَ في / الأصل ساكنٌ، حُذِفَ جَزْماً أو وَقْفاً، جازتِ الأَوْجُهُ الثلاثةُ**. أي: وإن فَصل الضميرَ المتحركَ فَصَلَه[2] في الأصل ساكنٌ حُذف جَزْماً، نحو: ﴿**يُؤَدِّهِ إليك**﴾[3] إذْ أصلُه قبلَ دخول الجازم: يُؤَدِّيْه، وكذلك (نُصْلِهِ)[4] أصلُه نُصْلِيْه، وكذلك: ﴿**يَرْضَهُ لَكُمْ**﴾[5] أصلُه يَرْضاهُ لَكُمْ. ومثالُه وقفاً ـ أي غيرَ جزم ـ قوله: ﴿**فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ**﴾[6] أصلُه أَلْقِيْه. وقوله: «في الأصل» متعلق بـ «فَصَلَ» لا بـ «المتحرك».

والأَوْجُهُ الثلاثةُ هي: الإشباعُ إذْ صار في اللفظ نحوَ: بِهِ وضَرَبَهُ؛ إذ هي هاء متصلة بحركة، فاعتبر اتصالها بالحركة.

والاختلاسُ نظراً إلى أن أصلها أن تُختلس الحركة، ولا اعتداد بكونه وَلِيَ الهاء حركة؛ لأنَّ ولايتها إياه[7] إنما هو[8] بحكم العرض، ولا اعتداد بالعارض غالباً.

والتسكينُ نظراً إلى أن هذه الهاء حَلَّت مَحَلَّ المحذوف الذي كان حقُّه لو لم يكن حرفَ العلة أن يُسَكن، فأُعطيت الهاءُ ما يَستحقُّه المحلُّ من السكون.

وثبت في بعض النسخ بعد قوله: «جازت الأوجه الثلاثة» ما نَصُّه: «**وإشباعُ كسرةٍ للتأنيث في نحو: ضَربتِه وأَعطيتِكِه لغةٌ رَبَعِيَّةٌ**» انتهى. وتقدم لنا

---

(١) معاني القرآن له ص ٢٦، والحجة ١: ١٣٤، ٢٠٥ و ٥: ٣٢٨، ٣٨٧.
(٢) م: بصلة.
(٣) سورة آل عمران: ٧٥.
(٤) سورة النساء: ١١٥.
(٥) سورة الزمر: ٧.
(٦) سورة النمل: ٢٨.
(٧) م: الهاء.
(٨) ن: هي.

الكلام[1] على إشباع الكسرة في نحو: أَعطيتُكِيه، والفتحة في نحو: أَعطيتُكاه. وأما ضَربتِه فقال س[2]: «وحدثني الخليل أنَّ ناساً يقولون: ضَرَبْتِيْه، فيُلحقون الياء، وهذه قليلة» انتهى. وقد نَبَّهْنا[3] على ذلك عند شرحنا قولَ المصنف: «وتُكْسَرُ للمخاطبة».

ص: ويَلي الكافَ والهاءَ في التثنية والجمع ما وَلِيَ التاءَ، ورُبَّما كُسِرت الكافُ فيهما بعدَ ياءٍ ساكنةٍ أو كسرة. وكَسْرُ ميمِ الجمعِ بعدَ الهاءِ المكسورةِ باختلاسٍ قبلَ ساكنٍ وبإشباعٍ دُونَه أَقيسُ، وضَمُّها قبلَ ساكنٍ وإسكانُها قبلَ متحركٍ أَشهرُ، ورُبَّما كُسِرَتْ قبلَ ساكنٍ مطلقاً.

ش: مثالُ ذلك: ضَرَبَكُما غُلامُكُما، وضَرَبَكُم غُلامُكُم، وضَرَبَكُنَّ غُلامُكُنَّ، وضَرَبَهُما غُلامُهُما، وضَرَبَهُم غُلامُهُم، وضَرَبَهُنَّ غُلامُهُنَّ. ومَنْ كَسر في بِهِ وفيهِ كسر في بِهِما وفيهِما وبِهِم وفيهِم وبِهِنَّ وفيهِنَّ. ومَنْ لم يَكْسر ضَمَّ، فقال: بِهُما وفيهُما وبِهُم وفيهُم وبِهُنَّ وفيهُنَّ.

وفي الإفصاح: إن كان قبلَها كسرةٌ أو ياءٌ فأكثرُهم يَكْسِر، ومِنهم مَن يَضُمُّ، وهم قليل، فيقولون: بِهُما وفِيْهُما وفِيْهُم. قال أبو عُمر: «والضَّمُّ مَعَ الياء أَكثرُ منه مع الكسرة». قال: «وأُناسٌ من العرب في «هُم» إذا كَسروا أَلحقوا الياءَ، وهم تميم وعامَّةُ قيس، وأُناسٌ يُسَكِّنون الميم، وهم قوم من أَسَد وكِنانة من قيس».

وأمَّا الكافُ فمضمومةٌ في التثنية والجمع سواء أكان قبلَها كسرةٌ أم ياءٌ أم غيرُ ذلك، نحو: فِيكُما وبِكُما ولم أُكْرِمْكُما. وكذلك في الجمع للمذكر والمؤنث، وتسكينُ ميمِ الجمع أَعرفُ من الإشباع والاختلاس إذا لم يَلِها ضميرٌ متصل، وخلافُ يونس في جواز التسكين هنا إذا وليها ذلك الضمير

---

(١) تقدم في ص ١٦١ من هذا الجزء.

(٢) الكتاب ٤: ٢٠٠.

(٣) انظر ص ١٣٢ من هذا الجزء.

مثلُه في نحو: رَأَيْتُمُوه.

وفي الإفصاح: قال أبو عُمَر[1]: «فإذا[2] لَحِقَها المضمرُ ألحقوا الواوَ نحو: أَعْطَيْتُكُمُوه». قال: «ولا يَكْسِرُ الكافَ مَن يُؤخَذُ بِلُغته، وقد حكى يونُس[3] أَعْطَيْتُكُمْه / ساكنة الميم». [١/١٠٦:١]

وقوله: **ورُبَّما كُسِرتِ الكافُ فيهما ـ أي في التثنية والجمع ـ بعدَ ياءٍ ساكنةٍ ـ نحو: فيكِما وفيكِم وفيكِنَّ ـ أو كسرةٍ** نحو: بِكِما بِكِم بِكِنَّ. وكسرةُ هذه الكاف حكاها الفراءُ لغةً للنَّمِر، قال: «يقولون: السلامُ عليكِمْ، ولا نعلم أحداً من العرب يقولُها غيرَهم» انتهى.

وقد حكاها س عن غير النَّمِر، قال س[4]: «وقال ناسٌ من بكرِ بنِ وائل: مِن أَحلامِكِمْ وبِكِمْ، شَبَّهها بالهاء لأنها عَلَمُ إضمار، وقد وقعت بعدَ الكسرة، فأَتبعَ الكسرةَ الكسرةَ حيثُ كانت حرفَ إضمار، وكان أَخَفَّ عليهم من أن تُضَمَّ بعد أن تكسر، وهي رَدِئة جدّاً، سمعنا أهلَ هذه اللغة يقولون للحطيئة[5]:

وإنْ قال مَوْلاهُمْ على جُلِّ حادثٍ من الدَّهرِ: رُدُّوا فَضْلَ أَحْلامِكِمْ، رَدُّوا»

انتهى.

إلا أن س لم يَنقل ذلك إلا فيما كان قبلَ الكاف التي للجميع في المذكر كسرةٌ، والفراءُ نَقل فيما قبلَ تلك الكاف ساكنٌ، فيجيءُ من مجموع

---

(١) ح، ص: أبو عمرو.
(٢) ك، م، ن: وإذا.
(٣) الكتاب ٢: ٣٧٧.
(٤) الكتاب ٤: ١٩٧.
(٥) ديوانه ص ١٤٠، والكتاب ٤: ١٩٧، والمقتضب ١: ٢٧٠، وتحصيل عين الذهب ص ٥٦٤، وشرح التسهيل ١: ١٣٤. المولى هنا: ابن العم. وجل حادث: الجليل من الأمر.

النَّقْلينِ أنه قد تُكسر الكاف في الجمع في المذكر إذا كان قبلَ الكاف ياءٌ ساكنة أو كسرة، وهل ذلك يكون في التثنية، نحو: بِكِما وفِيْكِما، وفي الجمع في المؤنث، نحو: بِكِنَّ وفِيْكِنَّ، كما ذكره المصنف، يحتاج إلى مزيد نقل، ولا يكاد الأمر يختلف في ذلك، إلا أنَّ التحرِّيَ في النقل أَحْوَطُ، فقد يَجمعون بينَ المفترقات[1]، ويُفرقون بينَ المتماثلات، فلو كان قبلَ الكاف ساكنٌ غير الياء نحو: لم أضربْكُمْ فالضَّمُّ.

وقوله: **باختلاسٍ قبلَ ساكن** مثالُه: ﴿بِهِمِ الأَسْبابُ﴾[2]، و ﴿يُوَفِّيْهِمِ اللَّهُ﴾[3]. وإنما كان كسرُها أقيسَ من الضمِّ لأجل الإتباع، وإذا كانوا يُتْبعون في الكلمتين مع انفصالهما فلأن يُتبعوا فيما هو كلمة واحدة أَولى.

وقوله: **وبإشباعٍ دُونَه أَقيسُ** أي دونَ الساكن. مثالُه: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمِ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾[4]، ﴿تُشاقُّونَ فِيْهِمِ﴾[5]. قال[6]: «ويجوز الإسكان والاختلاس، فيقولون: بِهِمِ وبِهِمْ».

وإنما كان الإشباعُ أقيسَ لأنَّ أَصلَ الضمِّ أن يُوصَل بحرف ياءٍ أو واو أو ألف في حالة الإفراد، فإذا ثَنَّوْا وَصَلوا الميمَ بألف، فإذا جَمَعوا زادوا في المذكر ميماً، ووصلوها بواو أو بياء على ما تقرر. وكذلك في المؤنث يَزيدون أيضاً نوناً مشدَّدة، وهي بحرفين، ليتساوى الضميران في أنه زيد على الكاف والهاء حرفان.

وقوله: **وضَمُّها قبلَ ساكنٍ** ـ نحوُ: ﴿بِهِمُ الأَسبابُ﴾ ـ **وإسكانُها قبلَ متحركٍ** ـ نحو: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ﴾ ـ **أَشهرُ**، ولذلك قرأ أكثرُ

---

(١) س: المتفرقات.

(٢) سورة البقرة: ١٦٦. وهذه قراءة أبي عمرو. السبعة ص ١٠٩، والنشر ١: ٢٧٤.

(٣) سورة النور: ٢٥.

(٤) سورة الأنفال: ١١٦.

(٥) سورة النحل: ٢٧.

(٦) هذا القول ليس في هذا الموضع من مطبوعة شرح التسهيل.

القُراء[1] بالضَّمِّ قبلَ الساكن، وبالإسكان قبلَ المتحرك، كأنهم كرهوا أن تتوالى كسرات في نحو «بِهِمِي» وياءٌ، فخَفَّفوا بحذفِ الصلة وحذفِ ما تَولَّدتْ عنه، وهي الحركة.

وإنما قال المصنف: «بعدَ الهاء المكسورة» احترازاً مما الهاءُ فيه مضمومةٌ، نحو ﴿تَتَوَفَّاهُمُ الملائكةُ﴾[2]، ويَضْرِبُهُمُ الرَّجُلُ، فإن الميم لا تُكْسَرُ.

فإنْ كانت الهاءُ مُختلَفاً فيها، نحو هاء (عَلَيْهم): فمَن ضَمَّ الهاءَ أَتبع حركةَ الميم حركةَ الهاء إذا لَقِيَها ساكنٌ، نحو: ﴿إِلَيْهُمُ الملائكةُ﴾[3]، و: ﴿عَلَيْهُمُ الضَّلالةُ﴾[4]، وهي لغة كِنانة وبعض بني سَعْد بنِ بَكْر. ومَن كَسر الهاءَ أَبقاها مكسورة، وكَسرَ الميم إذا لَقِيَها / ساكنٌ كما تقدم، ولغةُ بعض بني أَسَد كَسْرُ الهاءِ ورفعُ الميم، نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الملائكةُ﴾[5]. [1:١٠٦/ب]

وفي البسيط[6]: «وأما ضمير الجمع نحو عليهم[7] وإليهم في لحاق الواو فالحذفُ هو اللغة الفصيحة[8]، قال الفراء: هي لغة بني سَعْد وكِنانة» انتهى.

فإن كان ما قبلها ضَمّاً نحو: يَضربُهم، أو فتحاً نحو: لن يَضربَهم، أو ألفاً نحو: عصاهم، أو واواً نحو: يَغْزُوهم، ضُمَّت الهاءُ. أو كسرةً أو ياءً ساكنةً فالكسرُ الأفصحُ، والضَّمُّ قال الفراءُ: لغةُ قريش أو أهلِ الحجاز ومَنْ

---

(١) السبعة ص ١٠٨ ـ ١١١، والنشر ١: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٢) سورة النحل: ٢٨، ٣٢.
(٣) سورة الأنعام: ٩٣.
(٤) سورة الأعراف: ٣٠.
(٥) سورة فصلت: ٣٠.
(٦) البسيط لابن العلج ـ الجزء الأخير: ق ٣٤/أ ـ مخطوط. وفيه حذف.
(٧) س: إليهم.
(٨) ك، ن: الفصحى.

حولَهم مِن فصحاءِ اليمن. فيصِحُّ في «عَلَيْهم» ثلاثُ صور: عَلَيْهُمُو عليهِمِي، عليهُمْ عليهِمْ، عليهِمُو، ويمتنع عليهُمِي لأن «فُعِل» للأفعال. وإذا حذفت حرف المد وَجب إسكانُ الميم، ولا تُحرك إلا للالتقاء، فإمَّا على أصل التقاء الساكنين أو بحركة الأصل، قال أبو حاتم: وهي لغة فاشية بالحرمين. وقال الفراء: هي لغة بني أَسَد. وقال الفراء[1]: الكسرُ لغةُ سُلَيْم. انتهى[2]، وفيه بعض تمثيل وحذف.

وقوله: **ورُبَّما كُسِرت قبلَ ساكنٍ مطلقاً** أي: كُسرت الميمُ قبلَ ساكن وإن لم تكن الهاءُ مكسورةً، نحو قولِه[3]:

. . . . . وَهُمِ المُلُوكُ، ومِنْهُمِ الحُكَّامُ

وقولِ الآخر[4]:

ألا إنَّ أصحابَ الكَنِيفِ وجدتُهُمْ هُمِ الناسُ لمَّا أَخْصَبُوا وتَمَوَّلُوا

وذكر الفراءُ[5] أنَّ العرب جميعاً يقولون: ﴿**أَلا إِنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدُونَ**﴾[6]، فيرفعون الميم من «هم» عندَ الألف واللام، إلا بني سُلَيْم، فإني سمعتُ بعضَهم يُنشد:

فَهُمُ بِطانَتُهُمْ، وهُمْ وُزَراؤُهم وهُمِ القُضاةُ، ومِنْهُمِ الحُجَّابُ[7]

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٥٥٩.

(٢) من البسيط لابن العلج ق ٣٤/أ.

(٣) صدر البيت: فَهُمُ بطانتُهم، وهم وُزَراؤهُمْ. وهو في الخصائص ٣: ١٣٢، والمحتسب ١: ٤٥، وسر صناعة الإعراب ص ٥٥٨، وشرح المفصل ٣: ١٣٢.

(٤) البيت مطلع قصيدة لعروة بن الورد. ديوانه ص ١١٩، والأغاني ٣: ٧٧ [ترجمة عروة] طبع دار الثقافة، وسر صناعة الإعراب ص ٥٥٨، والمحتسب ١: ٤٥، وشرح المفصل ٣: ١٣١. الكنيف: الحظيرة من الشجر. ورواية الديوان والأغاني «كما الناس»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٥٥٩.

(٦) سورة البقرة: ١٢.

(٧) هذه رواية الفراء كما في سر صناعة الإعراب ص ٥٥٩.

ص: فـصـل

تَلحقُ قبلَ ياءِ المتكلمِ إنْ نُصِبَ بغيرِ صفةٍ أو جُرَّ بمِنْ أو عَنْ أو قَدْ أو قَطْ أو بَجَلْ أو لَدُنْ نونٌ مكسورةٌ للوقاية. وحَذْفُها مَعَ لَدُنْ وأَخَواتِ ليتَ جائزٌ، وهو مع بَجَلْ ولَعَلَّ أَعْرَفُ من الثُّبوت، ومع ليسَ وليتَ ومِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ بالعكس. وقد تَلحق مع اسمِ الفاعلِ وأَفْعَلِ التفضيلِ. وهي الباقيةُ في «فَلَيْني» لا الأولى وِفاقاً لسيبويه.

ش: أصلُ ياءِ المتكلم الحركةُ، كما أنَّ النونَ في فَعَلْنَ والتاءَ في ضَرَبْتُ متحركان، فأما الواوُ في ضَرَبوا، والياءُ في اضْرِبِي فمحمولان على الألف لأنهما ضميرا رفع، حرفا مدّ ولين مثلها، والألفُ لا تتحرك لِما يلزم في ذلك من قلبِها لغيرها، فحَملوهما عليها كما حَملوا الكسرة في مسلماتٍ على ياء مسلِمِينَ، ومع ذلك إنَّ المد الذي فيهما بمنزلة الحركة، قاله أبو علي في الحُجَّة[1]، قال: «وحُجَّةُ مَن أسكن أنَّ الياء تُستثقل فيها الفتحةُ، وقد اتفقوا على تسكين مَعْدِيْ كَرِب وقالِيْ قَلا في المركب والإضافة، وأنها تُحذف منها الفتحةُ في الكلام، ويكثرُ في الشعر حتى زعم بعض النحويين أنه قياس لقوة شبهها بالألف»[1] انتهى.

ويدخل تحت قوله: «بغير صفة» أن يُنصب بالفعل الماضي وبالمضارع وبالأمر وباسم الفعل وبإنَّ وأخواتها، نحو: ضَرَبَني ويَضْرِبُني واضْرِبْني وعَلَيْكَني ورُوَيْدَني، وقال بعض العرب: «عَلَيْكَ بي»، حكاه س[2]، لأن

(١) الحجة ١: ٤١٤ ـ ٤١٦ باختصار شديد.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦١.

«عَلَيْكَ» في الإغراء تَنصب ما بعدها، فتقول: عليكَ زيداً، وتُعَدَّى / إلى [١/١٠٧:١] مفعولها بالباء أيضاً، فتقول: عليكَ بي، قال الشاعر، فجَمع بين تعدية «عليكَ» بنفسه وتعديتِه بحرف الجَرِّ[١]:

ولقد بَعَثْتُ العَنْسَ، ثم زَجَرْتُها ... وَهْناً، وقلتُ: عَلَيْكِ خَيرَ مَعَدِّ
عليكِ سعدَ بنَ الضِّبابِ، فسَمِّحِي ... سَيْراً إلى سَعْدٍ، عَلَيْكِ بِسَعْدِ

وقال الفراء: «سمعتُ بعضَ بني سُلَيْم يقول: مَكانَكَني، يريد انتظِرْني في مكانِك»[٢]. وتقول: إنَّني.

واحتَرَز بقوله: «بغيرِ صفة» من أن يُنصَب بصفة نحو: زيدٌ الضَّارِبِي، وهذا على مذهبِ مَنْ يَزعم أن هذا الضمير[٣] منصوب، وأمَّا مَن يعتقد أنه مجرور فلا يحتاج إلى هذا الاحتراز، بل يكتفي أن يقول: إن نُصب.

وقد اندرج تحت قوله: «بغيرِ صفة» الفعل الذي لا يتصرف، نحو: هَبْ وتَعَلَّمْ وَوَهَبَ بمعنى جَعَلَ، وعسى، فتقول: هَبْني شُجاعاً، وتَعَلَّمْني منطلقاً، ووَهَبَني اللَّهُ فِداءَك، وعَساني أنْ أخرج. ولما كان للفعل الأصالة في لحاق هذه النون له لم يَمنع من ذلك عدمُ التصرف.

واختلفوا في لحاقها فعل التعجب، نحو: ما أَحْسَنَني، وما أَجْمَلَني: فذهب البصريون[٤] إلى أنَّ حُكمه في ذلك حكمُ سائر الأفعال في لزوم نون

---

(١) امرؤ القيس. ديوانه ص ٢٠٧، وتذكرة النحاة ص ١٥. العنس: الناقة الشديدة. وبعثت العنس: أثرتها من مبركها. ووهناً: بعد هَدْءٍ من الليل. وسَمِّحي: سَهِّلي وطِيبي بالسير إليه نفساً. م، ن ح: العيس. ك: فسبحي.

(٢) معاني القرآن ١: ٣٢٣.

(٣) انظر الخلاف في موضع الضمير في هذا في شرح المقدمة الجزولية ص ٦٣٠ ـ ٦٣٢ وفيه كثير من المصادر والمراجع. وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٧ ـ ٥٥٨. ولم يسمّ ابن عصفور أصحاب تلك الأقوال. والبسيط في شرح الجمل ص ١٠٤٧ ـ ١٠٥٠ حيث نسب ابن أبي الربيع الأقوال إلى أصحابها. وأوضح المسالك ٢: ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٤) الإنصاف ص ١٢٩.

الوقاية. وذهب الكوفيون[1] ـ واختاره بعضُ أصحابنا ـ إلى أنَّ لحاقَ النون له هو على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم، فأجاز أن تقول: ما أَجْمَلِي! وما أَظْرَفِي! وما أَجْمَلَني! وما أَظْرَفَني!.

قال بعض أصحابنا[2]: «ولعلَّهم قالوا ذلك بالقياس، فإنَّه عندهم[3] اسم، فإن كان ما أجازوا من ذلك مسموعاً فوجهُه شبهُه بالأسماء من حيث لم يتصرف» انتهى.

وما أجازه الكوفيون من ذلك هو سَماعٌ عن العرب، صَرَّحوا بذلك، فوجب قبوله. وقد استعمله بعضُ مشايخنا النحاة الأدباء في شعره، فقال[4]:

يا حَسَناً ما لَكَ لم تُحْسِنِ ... إلى نُفُوسٍ في الهَوى مُتْعَبَهْ؟
طَرَّزْتَ بِالوَرْدِ وبالسَّوْسَنِ ... صفحةَ خَدٍّ[5] بالسَّنا مُذْهَبَهْ
يا حُسْنَهُ إذْ قال: ما أَحْسَنِي! ... ويا لِذاكَ اللفظِ ما أَعْذَبَهْ!
قلتُ له: كُلُّكَ عِنْدي سَنِي ... وكُلُّ أَلْفاظِكَ مُسْتَعْذَبَهْ

في أبياتٍ ذَكَرَها.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٥٠/ب، وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٦١، وشرح الكافية ٢: ٢٣.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦١.

(٣) الإنصاف ص ١٢٦ [المسألة ١٥].

(٤) تقدم البيت الثالث وتخريجه في ١: ٦٦. وبقية الأبيات في المصدر نفسه. وقد أنشد أبو حيان هذه الأبيات الأربعة في منهج السالك ص ٣٨٤، وذكر أنه أنشده إياها الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف الشاطبي، وأسندها إلى قائلها. وفي هامش ص أربعة أبيات من القصيدة ونَصٌّ عن حياة الحيوان للدميري ذكر فيه قائلها. وقد سقط البيت الثاني من ك. وزيد بعده في م بيتان، هما:

وقد أبى صُدْغُكَ أن أَجْتَني ... منها، فقد أَلْسَعْتَني عَقْرَبَهْ
يا حبذا نَوْرُ أقاحٍ جَنى ... يقطر لي ألفاظه مُعْرَبَهْ

(٥) في حاشية س ما نصُّه: «بخط حَ: خَطٌّ، بالطاء». ح: خط. وقوله: «بخط حَ» يعني: بخط أبي حيان؛ لأن الناسخ ينقل من نسخة بخط المؤلف.

وقوله: **أو جُرَّ بمِنْ أو عَنْ أو قَدْ أو قَطْ أو بَجَلْ أو لَدُنْ** مثالُه: مِنِّي وعَنِّي وقَدْني وقَطْني وبَجَلَني ولَدُنِّي. أما قَدْ وقَطْ فذكر المصنف[1] أن معناهما معنى حَسْبِي، والياء المتصلة مجرورة بالإضافة إليها كما تقول في حَسْبِي إنَّ الياء مجرورة بالإضافة إليها. وما ذهب إليه المصنف هو مذهب الخليل[2] و س[2].

ونَقل الكوفيون في قَطْ وقَدْ وجهين[3] عن العرب:

أحدهما[4]: أنهما اسما فِعْل، وهما مبنيان على السكون، وينصبون بهما، فيقولون: قَطْ زيداً درهمٌ. وإذا اتصل بهما ضميرُ المتكلم لحقتهما نون الوقاية لأن الضمير في موضع نصب[5]، كما تلحق سائر أسماء الأفعال الناصبة، نحو: رُوَيْدَني.

والثاني: / أنَّ مِن العرب مَن يقول: قَطُ عبدِ اللَّه درهمٌ، وقَدُ عبدِ اللَّه [1:١٠٧/ب] درهمٌ، فيرفع قَط وقَد، ويجرُّ ما بعدهما بإضافة قَط وقَد إليه، ويعربهما، ويكونان بمعنى حَسْبُ. وإذا أضاف إلى نفسه قال: قَطِي درهمٌ، وقَدِي درهمٌ، فلا يُلحقهما نون الوقاية كما لا تَلحق حَسْبُ. هذا نقل الكوفيين[6].

وقد ذَكر المصنفُ في «باب أسماء الأفعال»[7] أنهما يكونان اسمَيْ فِعْل في أحد الوجهين. وذكر في «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٣٧.

(٢) الكتاب ١: ٣١٠ و ٢: ٣٧٠ ـ ٣٧٢.

(٣) ذكر الوجهين في «قد» منسوبين إلى الكوفيين ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١١٤.

(٤) نسب للكوفيين في العين (قط) ٥: ١٤، وتهذيب اللغة ٨: ٢٦٣، واللسان والقاموس والتاج (قطط).

(٥) كذا. وفي مجالس ثعلب ص ١٥٧ ما نصُّه: «عند الفراء أنه إذا قال قَطْني فهو إضافة، موضع النون والياء خفض». وانظر اللسان والقاموس والتاج (قطط). ونسب في العين (قط) ٤: ١٤ إلى الكوفيين.

(٦) انظر ضرائر الشعر ص ١١٤.

(٧) التسهيل ص ٢١٢.

ذلك»[1] أنّ «قَدْ» تكون اسماً لـ «كَفى»، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال، فتُطالع هناك.

والذي أختاره أنَّ مَنْ قال مِن العرب قَدْني وقَطْني فإنهما عنده اسمُ فعل، والياء في موضع نصب. ومَن قال قَطِي وقَدِي فهما بمعنى حَسْب، والياء في موضع جر، كما نقل الكوفيون عن العرب.

ويحتمل أن تكون النون في قَطْني وقَدْني ليست نونَ وقاية، بل هي من أصل الكلمة، حكى الكسائي عن العرب: قِطْنَ عبدِ اللَّه درهمٌ، وقَطْنَ عبدَ اللَّه درهمٌ، بجر عبد اللَّه ونصبه[2]، فعلى هذا النونُ من أصل الكلمة، فإذا انجرَّ ما بعده فهو مبني على الفتح لشبهه بِقَطْنَ الذي هو اسم فعل.

وقال هشام[3]: مَن نصب عبدَ اللَّه مع النون وأتى بياء المتكلم لزمه أن يقول قَطْنَني بنونين، ولم يسمع هذا من العرب. قال هشام: فيجوز أن يكون الأصل قَطْنَنِي، فحذفت النون كما حُذفت من إنَّني، فقيل: إنِّي. وعلى ما حكى الكسائيُّ أجاز هشام: إنَّ قَطْني درهمٌ، وإنَّ قَدْني درهمٌ، على أن الياء مخفوضة بالإضافة، والنون من سِنْخ الكلمة.

وأما بَجَلْ فقد ذكر المصنف[4] وغيرُه[5] أنها تكون اسمَ فِعْل، فينبغي إذا لحقتْها نونُ الوقاية أن تكون اسمَ فِعْل، فتقول: بَجَلَني بمعنى يَكْفيني[6] أو كَفاني.

---

(١) التسهيل ص ٢٤٢، وشرحه لابن الناظم ٤: ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) في مجالس ثعلب ص ١٥٧ ما نصُّه: «وزعم الفراء أنه سمع أعرابياً يقول: قَطْنِ زيداً». وانظر القاموس والتاج (قطط).

(٣) في نتائج التحصيل ص ٥٧١: «وقال الخضراوي». وهذا يعني أنه ابن هشام. لكن كتب فوقه في التذييل «صح» وهذا يعني أنه هشام بن معاوية الضرير.

(٤) التسهيل ص ٢١٢.

(٥) شرح الكافية ٢: ٧١ ـ ٧٢ وانظر تحرير القول فيها في شرح أبيات المغني ٢: ٣٩٨ ـ ٤٠٨ [الإنشاد ١٦٤]. وراجع أيضاً الجنى الداني ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٦) في الجنى الداني ص ٤١٩: بمعنى أكتفي.

وقولـه **نونٌ مكسورةٌ للوقاية** أصلُ اتصال هذه النون بالفعل، واتصلت بغيره على جهة الشبه، قالوا[1]: «وإنما لَزمتْ في الفعل لأنَّ ياء المتكلم يُكسَرُ ما قبلَها، فلو لم تلحق النونُ الفعلَ لدخله الكسرُ الذي هو نظير الخفض، فكما أن الخفض لا يَدخل الفعلَ، فكذلك نظيرُه، فلحقت النونُ لِتَقِيَ الفعلَ من الكسر».

قالوا[2]: «فإن قيل: هلا قالوا ضَرَبْتِي، يريدون: ضَرَبْتِني؛ لأن الضمير يقي الفعل من الكسر، فكانوا يَستغنون به عن نون الوقاية؟.

فالجوابُ أنَّ ضمير الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، وقد أُقيم الدليل[3] على ذلك، فكما كَرِهوا دخولَ الكسر في الفعل، فكذلك أيضاً كَرِهوا دخولَه في الضمير لأنه بمنزلة حرف من حروفه».

وزَعـم المصنـفُ أنَّ فِعْـلَ الأمـر أحـقُّ بنـون الـوقـايـة مـن المـاضـي والمضارع، قال في الشرح[4]: «لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لَزِمَ محذوران: أحدُهما التباسُ ياء المتكلم بياء المخاطبة. والثاني التباسُ أمرِ المذكر بأمر المؤنثة، فبهذه النون تُوُقِّيَ هذان المحذوران، فسُميت نونَ الوقاية لذلك، لا لأنها وَقَتِ الفعلَ من الكسر؛ إذِ الكسرُ يَلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أَثبتُ من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم لأنها فضلة في تقدير الانفصال، وتُغني عنها الكسرة في نحو: ﴿أَكْرَمَنِ﴾[5]، ثم يوقف على المكسور / بالسكون، وياءُ المخاطبة عُمدةٌ لا يَعرض لها ذلك، ولما صَحِبت [1/١٠٨:١] الأمرَ صَحِبتْ أَخَوَيه واسمَ الفعل وجوباً ليدل لحاقها على نصب الياء، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع لأنها صانته من خفاء الإعراب

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٠.
(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٠ ـ ٥٦١.
(٣) انظر سر صناعة الإعراب ص ٢٢٠ ـ ٢٢٦.
(٤) شرح التسهيل ١: ١٣٥.
(٥) سورة الفجر: ١٥.

وتَوَهُّم بقائه، فاحتُرز بها كما احتُرز في نحو: يضربان، فجيء بالنون نائبة عن الضمة، ولم يُحْتَجْ إلى ذلك في غُلامي، بل اكتُفي بتقدير الإعراب لأصالته فيه، فلا يُزال إلا بسبب جلي. وقد يُؤَيَّدُ اعتبارُ وقاية الفعلِ الكسرَ بأنه كَسْرٌ يَلحقُ الاسمَ مثلُه في ياء المتكلم لا كسر ما قبلَ ياء المخاطبة، فإنه خاص بالفعل، فلا حاجة إلى صون الفعل منه. وهذا فرق حسن، لكنه مُرتب على ما لا أثرَ له في المعنى، بخلاف الذي اعتبرته، فإنه مُرتب على صونٍ من ذلك[1] ولبس، فكان أَوْلَى» انتهى، وفيه بعض تلخيص. وهذا إكثار في تعليل لحاق نون الوقاية الفعلَ، وهو فُضُولٌ من الكلام.

وقوله: **وحَذْفُها مَعَ لَدُنْ وأَخَوَاتِ ليتَ جائزٌ** قال المصنف في الشرح[2]: «لحاقُ النون مع لَدُنْ أكثرُ مِن عدم لحاقها، وزعم س[3] أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءةُ نافع: (مِن لَدُنِي عُذْراً)[4] بتخفيف النون وضم الدال. ولا يجوز أن تكون نون لَدُني نونَ الوقاية، ويكون الاسم لَدُ؛ لأن لَدُ متحرك الآخر، والنون في لَدُنْ وأخواته إنما جيء بها لتصون أَواخِرَها من زَوال السكون، فلا حَظَّ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال في لَدُ مضافاً إلى الياء لَدِي، نص على ذلك س[5]. وقرأ أبو بكر[6] مثلَ نافع إلا أنه أَشَمَّ الدالَ ضمّاً. وقرأ الباقون[6] بضم الدال وتشديد النون مُدْغِمين نونَ لَدُنْ في نون الوقاية» انتهى كلامه.

وما ذهب إليه من التخيير في إثبات نون الوقاية وحذفها قد ذهب إليه

---

(١) م، وشرح التسهيل: من خلل.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٣٦.
(٣) انظر تعليق أبي حيان على قول ابن مالك بعد قليل.
(٤) سورة الكهف: ٧٦. السبعة ص ٣٩٦.
(٥) الكتاب ٢: ٣٧١.
(٦) السبعة ص ٣٩٦.

غيرُه من أصحابنا كأبـي موسى[1] والأستاذ أبـي الحسن بن عصفور وشيخنا الأستاذ أبـي الحسن الأُبَذِيّ[2] وغيرِهم[3]، قال ابن عصفور[4]: «وإنما كان الحذف في لَدُنْ أحسنَ لأنهم يقولون: لَدُ، فيحذفون النون، ولَدُ المحذوفةُ إذا اتصلت بها ياء المتكلم لم تَلحقها نونُ الوقاية لأنها إذْ ذاك بمنزلة مَعَ، فكما يقولون مَعِي فكذلك يقولون لَدِي، فكأنَّ الذين حذفوا نونَ الوقاية مع إثبات النون حَملوها في ذلك عليها إذا حُذفت نونها» انتهى كلامه. وأما س فلم يذكر فيما وقفنا عليه من كلامه إلا لحاق نون الوقاية في لَدُنْ.

وأما قول المصنف عنه: «إنَّ عدم لحاقها من الضرورات» فليس كما قال عنه، إنما قال في قدْ[5]: «وقد جاء في الشعر قَدِي، قال الشاعر[6]:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

لما اضطر شَبَّهه بِحَسْبِـي» انتهى.

وأمَّا أَخَوات ليتَ فهي إنَّ وأَنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ، فيجوز أن تقول: إنَّني وأنَّني وكأنَّني ولكنَّني، ويجوز: إنِّي وأنِّي وكأنِّي ولكنِّي[7].

وإنما لَحِقتْ نونُ الوقاية لإنَّ وأَخَواتِها لأنَّها لمّا / عَمِلت عملَ الفعل [١:١٠٨/ب] أُجريت مُجْراه في لحاق نون الوقاية تكميلاً للشَّبَه.

وإنما جاز حذفُها فيما عدا ليتَ لأنَّ لحاقَها لهنَّ أضعفُ من لحاقها للفعل، إذْ هي محمولةٌ على الفعل، ولاجتماع الأمثالِ أيضاً في إنَّني وأنَّني

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٦٣ وشرحها للشلوبين ص ٦٤٧.

(٢) شرح الجزولية ص ٥٦٤ ـ ٥٦٥.

(٣) كالشلوبين في شرح الجزولية ص ٦٤٧ ـ ٦٤٨، واللورقي في المباحث الكاملية ١: ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٤) النص بلفظه في شرح الجزولية ص ٥٦٥ غير منسوب.

(٥) الكتاب ٢: ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٦) تقدم في ١: ٢٦٨.

(٧) كذا. وقد أغفل لعلّ؛ لأنه سيذكرها في ص ١٨٥.

وكأنَّني ولكنَّني، والمُتَقارباتِ في لَعلَّني[1]، ولأنها طَرَف، والطَّرَفُ يُسرِع إليه الإعلال[2]، وهذا مذهب س[3] وقولهم لعلي يدل على ذلك. وكذلك[4]:

. . . . . فَلَيْنِي

لأنَّ النون فاعلة، والفاعلُ لا يُحذَف.

وما ذَهب إليه المصنفُ مِن حذفِ نون الوقاية من إنَّ وأَنَّ وكأنَّ ولكنَّ إذا اتصلت بياء المتكلم هو مذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين.

وذهب بعضهم[5] إلى أن الساقط هي النون الثانية، والأُولى مُدغَمةٌ في نون الوقاية. واحتَجَّ بأن نون الوقاية دَخلت للفرق بين إنَّني وغُلامي، ولِشَبَهِ إنَّني بضَرَبَني، وما دخل للفرق فسبيلُه أن يبقى ولا يَسقط، كما أن الذي يقول: أنتَ تَتكلمُ، والمرأةُ تَتكلمُ، إذا قال: أنتَ تَكَلَّمُ، والمرأةُ تَكَلَّمُ، أَسقط التاء[6] الثانية، ولم يُسقط الأولى لأنها هي الفارقة بين الخطاب والغَيبة، وهذا كإسقاط الأولى من ظَلْتُ وهَمْتُ وعَلْماءِ عبدُ اللَّه، الأصل: ظَلِلْتُ وهَمَمْتُ وعلى الماء. ويدل أيضاً على أن الساقط هي الثانية قولُهم: عَلمتُ إنْ زيداً قائم[7]، فقد عُهد حذفُها قبلَ نون الوقاية، فَلْتَكُنِ المحذوفةَ إذا لَحِقت.

وقيل: المحذوف هي الأولى لأنها ساكنة، ويُسرع إلى الساكن الاعتلالُ بدلالة مِيزان ومُوسر وصحة خِوَان. وأما إنَّا وأنَّا ولكنَّا وكأنَّا فالمحذوفة

---

(١) الكتاب ٢: ٣٦٩. «لأن اللام تقارب النون في المخرج، ولذلك تُدغَم فيها» شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٢.

(٢) ك، م، ن: الاعتلال.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٩.

(٤) تقدم في ١: ١٩٤.

(٥) رصف المباني ص ٤٢٢. ولم يذكر الحجج التي ذكرها أبو حيان.

(٦) التاء: سقط من س.

(٧) ك، م، ن، ف: علمت أن زيداً لقائم. وسقطت الجملة مع غيرها من ص، ح.

الوسطى لأن الأخيرة اسم، وليست للوقاية. وقيل: المحذوف الأولى.

وقوله: **وهو مَعَ بَجَلْ وَلَعَلَّ أعرفُ من الثبوت** تقول: بَجَلِي، قال الشاعر[1]:

ألا إنَّني شَرِبْتُ أَسْوَدَ حالِكًا ألا بَجَلِي مِنَ الشَّرابِ ألا بَجَلْ

ويجوز بَجَلَني. ومعنى بَجَلْ: حَسْبُ، وهو أشبه بحَسْبُ من قَطْ وقَدْ لتساويهما في كونهما ثلاثيين ومشتقًّا منهما، قالوا: أَبْجَلَه وأَحْسَبَه بمعنى كَفاه. والأكثر لَعَلِّي، وقَلَّ لَعَلَّني. ومنه قول الشاعر[2]:

فقلتُ: أَعِيراني القَدُومَ لَعَلَّني أَخُطُّ بها قَبْراً لأَبْيَضَ ماجِدِ

وقوله: **ومَعَ ليسَ وليتَ ومِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ بالعكس** ظاهرُ كلام المصنف التسويةُ بين هذه الكلمات في أنه يكثُر معها نون الوقاية، ويقل حذفه[3]. أمّا «ليسَ» فالقياس يقتضي ثبات النون كما ثَبتت في عَساني، وقال بعض العرب: عليه رجلاً لَيْسَني[4]، وقال الراجز، فحَذف[5]:

عَدَدتُ قَومي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي

يريد: لَيْسَني.

---

(١) طرفة بن العبد. ديوانه ص ٨٩، والنوادر ص ٣٠٧، واللسان (سود)، ورصف المباني ص ٢٣٠، وشرح أبيات المغني ٢: ٣٩٨ ـ ٤٠٨ [الإنشاد ١٦٤]. الأسود: الماء. وقيل: سُمّ أسود.

(٢) تقدم في ١: ٩٧.

(٣) م: حذفها.

(٤) الكتاب ١: ٢٥٠ و ٢: ٣٥٩، والمقتضب ٣: ٢٨٠، والأصول ٢: ٢٩٠، والجمل ص ٢٤٤.

(٥) ينسب الرجز لرؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٥، والحلبيات ص ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ص ٣٢٣، واللسان (طيس)، وشرح المفصل ٣: ١٠٨، وشرح التسهيل ١: ١٣٦، والخزانة ٥: ٣٢٤ ـ ٣٢٦ [الشاهد ٣٩٢]، وشرح أبيات المغني ٤: ٨٥ ـ ٨٦. عديد: عدد. والطيس هنا: الحصى والثرى.

وأما ليتَ فالقياسُ يقتضي ثبات النون لأنه لا يلتقي مثلان ولا متقاربات[1]، وقال الشاعر[2]:

[1/١٠٩:١] / كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قال: لَيْتي أُصادِفُهُ، وأُذْهِبُ بعضَ مالي

وقال مُهَلْهِلٌ[3]:

زَعموا أنَّني ذَهَلْتُ، ولَيْتي أَستطيعُ الغَداةَ عنك ذُهُولا

وقال الآخر[4]:

فيا لَيْتي إذا ما كانَ ذاكُمْ شَهِدتُ، وكنتُ أَوَّلَهم وُلُوجا

قال المصنف في الشرح[5]: «ولم يرد لَيْتي ولَيْسي إلا في نظم» انتهى.

أمّا «ليس» فقد نص بعض[6] أصحابنا على أنَّ حذف نون الوقاية من «ليس» يجوز في الكلام.

وأما من «ليتَ»[7] فنصَّ س على أنَّ ذلك في الضرورة، قال س[8]: «وقد قالت الشعراء لَيْتي إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضَّارِبِي

---

(١) ص، م، ن، ح: متقاربان.

(٢) زيد الخير الطائي رضي الله عنه. الكتاب ٢: ٣٧٠، والنوادر ص ٢٧٩، وسر صناعة الإعراب ص ٥٥٠، وشرح التسهيل ١: ١٣٦، واللسان (ليت)، والمقاصد النحوية ١: ٣٤٦، والخزانة ٥: ٣٧٥ ـ ٣٨٠ [الشاهد ٤٠١]. المنية: ما يتمناه الإنسان. وجابر: رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيداً، فلما التقيا طعنه زيد برمح، فانكسر ظهره. وقوله: «وأذهب» كذا في س، وفي بقية النسخ: وأُتلف.

(٣) البيت له في سر صناعة الإعراب ص ٥٥٠. وهو بغير نسبة في رصف المباني ص ٣٦٨.

(٤) هو ورقة بن نوفل كما في السيرة النبوية ١: ١٩٢. والبيت بغير نسبة في شرح الجزولية للأبذي ص ٩٩٢، وآخره فيه «نزولا». والقصيدة جيمية.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٣٦.

(٦) بعض: سقط من س.

(٧) س: وأما ليت.

(٨) الكتاب ٢: ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

والمضمرُ منصوبٌ» انتهى. وقال الفراء: «لَيْتي ولَيْتَني جائز» فظاهر هذا أنه يجوز في الكلام.

وأمَّا مِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ فقال الشاعر[1]:

أيُّهـا السـائـلُ عَنْهُـم وعَنِـي ... لَسْتُ مِن قَيسٍ، ولا قَيْسٌ مِني

وقـال[2]:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وظاهرُ كلام المصنف وكلام أبي موسى[3] أنَّ حذفَ النون مِنْ مِنْ وعَنْ وقَطْ وقَدْ جائز في الكلام وإن لم يكن في شهرة الإثبات. وليس كذلك، بل الحذفُ لا يجوز إلا في الضرورة، نصَّ عليه أصحابنا[4].

وقوله: **وقد تَلحقُ مع اسمِ الفاعل** مثالُه قولُ الشاعر[5]:

ومـا أَدْري ـ وظَنِّـي كُـلُّ ظَـنٍّ ـ ... أَمُسْلِمُنـي إلـى قَـوْمـي شَـراحِ

وقـولُ الآخـر[6]:

---

(١) شرح المفصل ٣: ١٢٥، وشرح المقدمة الجزولية ص ٦٤٥، والمباحث الكاملية ١: ٣١٨، وضرائر الشعر ص ١١٣، وشرح التسهيل ١: ١٣٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٠، ورصف المباني ص ٤٢٣، وتخليص الشواهد ص ١٠٦، والمقاصد النحوية ١: ٣٥٢، والخزانة ٥: ٣٨٠ ـ ٣٨٢ [الشاهد ٤٠٢].

(٢) تقدم في ١: ٢٦٨ و ٢: ١٨٣.

(٣) الجزولية ص ٦٢ ـ ٦٣، وشرحها للشلوبين ص ٦٤٥ ـ ٦٤٧.

(٤) شرح الجزولية للشلوبين ص ٦٤٥ ـ ٦٤٧، وللورقي ١: ٣١٧ ـ ٣١٨، وضرائر الشعر ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٥) هو زيد بن مخرم الحارثي كما في المقاصد النحوية ١: ٣٨٥، وعنه في شرح أبيات المغني ٦: ٥٦ ـ ٥٧ [الإنشاد ٥٦١]. والبيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٨٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٢٢، والمحتسب ٢: ٢٢٠، وضرائر الشعر ص ٢٧، ١٣٩، وشرح التسهيل ١: ١٣٨. شراح: أي: شراحيل.

(٦) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩، وشرح التسهيل ١: ١٣٨، وشواهد التوضيح ص ١١٨. معيني: معجزي. وأَمْتَعَه الله بكذا: أبقاه ليستمتع به. ويروى آخره: رفيق.

وليسس بِمُعْيِيني ـ وفي الناس مُمْتَعٌ ـ صـديـقٌ، إذا أَعْيـا علـيَّ صَـدِيـقُ

وقـولُ الآخـر[1]:

وليـسَ المُـوافِيـني لِيُـرْفَـدَ خـائبـاً فـإنَّ لـه أَضْعـافَ مـا كـانَ آمِـلا

وقـولُ الآخـر[2]:

ألا فَتًى مِـن سَـراةِ النـاس يَحْمِلُـني وليـس حـامِلَنـي إلا ابـنُ حَمَّـالِ

وقـولُ الآخـر[3]:

أَمُسْلِمُنـي للمـوتِ قَـوْمـي فَمَيِّـتٌ .....

أَنشد المصنفُ ثلاثةَ الأبياتِ الأُوَلَ زاعماً أنَّ هذه النون هي نون الوقاية لَحِقتِ الصفةَ تشبيهاً له بالفعل.

وذهب غيرُه إلى أن النون في مثل: مُسْلِمُني وحامِلُني ومُعْيِيْني هو نون التنوين لا نون الوقاية، وجَعل إثباتَ هذا النون الذي هو التنوين نظيرَ إثبات نون التثنية ونون الجمع مع الضمير في الضرورة. قال[4]: «ولا يجوز إثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلا ضرورة». وأنشد[5] / شاهداً [١:١٠٩/ب] على إثبات التنوين: «وما أدري»، و«ألا فَتًى»، «وليس بِمُعْيِيْني»، ثلاثةَ الأبيات، وأَنشد على إثبات النون قولَ الشاعر[6]:

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ١٣٨، وشواهد التوضيح ص ١١٩.

(٢) ذكر المبرد أن أبا مُحعلِّم السعدي أنشده إياه، ومعه أبيات أخرى. الكامل ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨، والإنصاف ص ١٢٩، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩، والخزانة ٤: ٢٦٥ ـ ٢٦٩ [الشاهد ٢٩٥].

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هو ابن عصفور كما في شرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٨.

(٥) يعني ابن عصفور. شرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٨ ـ ٥٥٩.

(٦) عجز البيت: إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَما. وهو في الكتاب ١: ١٨٨، ومعاني=

هـمُ القـائلـونَ الخيـرَ والآمِـرُونَـهُ ....

وقـولَ الآخـر[1]:

ولـم يَـرْتَفِـقْ والنـاسُ مُحْتَضِـرُونَـهُ ....

وإلـى أنَّ النـون فـي مُسْلِمُني هـو تنويـنٌ ذَهـب هِشـامٌ، فـأجـاز: هـذا ضارِبُنْكَ، وهذا ضارِبُني، بإثبات التنوين مع الضمير مستدلاً بقوله:

..... أَمُسْلِمُنـي إلـى قـومـي شَـراحِ

وقال المصنف في الشرح[2] ناصراً لِدعواه أنّ هذه النون هي نونُ الوقاية ما نَصُّه: «ومُعْيِيني والمُوافِيني يَرفعان تَوَهُّمَ كونِ نون مُسْلِمني تنوينًا لأن ياء المنقوص المنون لا تُرَدُّ عندَ تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو: أَغادٍ ابنُك أم رائحٌ؟ وياء مُعْيِيني الثانية ثابتة في «وليسَ بِمُعْيِيني»، فعُلم أن النون الذي وَلِيَه ليس تنويناً، وإنما هو نون الوقاية، ولذلك ثَبت مَعَ الألف واللام في المُوافِيني. وأيضاً فإنَّ المُنَوَّن إذا اتصل بما هو معه كشيء واحد حُذف تنوينُه، نحو: وابنَ زيدَاه، ولا يقال: وابن زيدناه فيحرك التنوين، بل يُحذف لأن زيادة الندبة والمندوب كشيء واحد، وكذا ياءُ المتكلم مع متلوِّها كشيء واحد، ولذا كُسر ما قبلَها كما كُسر ما قبلَ ياء النسب. وأجاز الكوفيون

= القرآن للفراء ٢: ٣٨٦، وتحصيل عين الذهب ص ١٥٧، وضرائر الشعر ص ٢٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩. وقد خرّجته في المسائل الحلبيات ص ٣٢٠. المعظم: الأمر الذي يعظُم دفعه.

(١) عجز البيت: جميعاً، وأيدي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ. وهو في الكتاب ١: ١٨٨، وتحصيل عين الذهب ص ١٥٧، وضرائر الشعر ص ٢٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩. وقد خرّجته في المسائل الحلبيات ص ٣٢١. الارتفاق: الاتكاء على المرفق، أي: لم يشتغل عن قضاء حوائج الناس. ومحتضرونه: حاضروه. والمعتفون: الذي يطلبون المعروف. والرواهق: جمع راهقة، من رَهِقَه، أي: غشيه وأتاه.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٣٨ ـ ١٣٩.

تحريك التنوين لأجل ألف الندبة في نحو: وابنَ زيدناه. وأيضاً فمقتضى الدليل مصاحبةُ النون الياء في الأسماء المعربة لِتَقِيَها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصلٍ متروك، فنهبوا عليه في بعض أسماء الفاعلين كما مضى من أَمُسْلِمُني ومُعْيِيني والمُوافِيني. ومن ذلك قراءةُ بعض القراء: (هل أنتم مُطْلِعُونِ)[1] بتخفيف الطاء وكسر النون، وفي البخاري: أنَّ النبي ﷺ قال لليهود: «فهل أنتم صادِقُونِ»[2]، كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمد عليها» انتهى كلامه، وفيه بعض مناقشة. والدليلُ على أنه في مثل ضارِبُني تنوينٌ لا نونُ وقاية ثبوتُ النون في «مُحْتَضِرُونَه» و «الآمِرُونَه»؛ لأن التنوين يَسقط مع الضمير كما تَسقط هذه النون.

وقوله **وأَفْعَلِ التفضيل** قال في الشرح: «لمّا كان لأَفْعَلِ التفضيل شَبَهٌ بالفعل معنًى ووزناً، وخُصوصاً بفعل التعجب، اتصلت به النون المذكورة في قول النبي ﷺ: «غيرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُني عليكم»[3]، والأصل فيه: «أَخْوَفُ مَخُوفاتي، فحذف المضاف إلى الياء، فأُقيمت هي مُقامه، فاتصل أَخْوَفُ بالياء معمودةً بالنون كما فُعل بأسماء الفاعل الثلاثة»[4].

ثم تكلم على أَخْوَف، وكيف بُني للتفضيل، وخَرَّجه على أنه مصوغ من

---

(١) سورة الصافات: ٥٤. وقد قرأ بها عمران بن عثمان أبو البرهم الزبيدي الشامي وعمار بن أبي عمار. معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٢٢، والبحر المحيط ٧: ٣٤٦، والدر المصون ٩: ٣٠٩، وغاية النهاية ١: ٦٠٤ ـ ٦٠٥. وانظر المحتسب ٢: ٢١٩ ـ ٢٢٠ ففيه كلام عن كسر النون.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجزية ـ الباب السابع ـ ٤: ٦٦ وكتاب الطب ـ الباب ٥٥ ـ ٧: ٣٢ ولفظه فيهما: «فهل أنتم صادِقِيَّ عنه». وذكره ابن مالك في شواهد التوضيح ص ١١٨ ولفظه: «صادقوني» وكذا في فتح الباري ـ كتاب الطب ـ الباب ٥٥ ـ ١٠: ٢٥٥، وأثبت في ص ٢٥٦ كلام ابن مالك فيه.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الفتن ص ٢٢٥١ ـ الباب ٢٠ ـ الحديث ١١٠، وابن ماجه في سننه ـ كتاب الفتن ـ الباب ٣٣ ـ ص ٣٥٦ ـ الحديث ٤٠٧٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٣٩.

فِعل المفعول كقولهم[1]: «أَشْغَلُ مِن ذات النِّحْيَيْنِ»[2]، وقوله عليه السلام: «أَخْوَفُ ما أخافُ على أُمَّتي الأَئمَّةُ المُضِلُّونَ»[3]. أو مِن أَخافَ وإن كان رباعياً إذ هو مُطَّرِد[4] على مذهب س على زعمه. والمعنى: غيرُ الدَّجَّالِ أَشَدُّ إخافةً عليكم مِن الدَّجَّال. أو مِن باب وصف المعاني على سبيل / المبالغة [1/110:1] بما يوصف به الأعيان، فيقال: شِعْرٌ شاعرٌ، وتقديره: خوفُ غيرِ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ خَوْفي عليكم، فحذف المضاف إلى غير، وإلى الياء، وأُقيما مقامه[5]. انتهى ملخصاً.

وقوله: **وهي الباقيةُ في فَلَيْني لا الأُولى وفاقاً لسيبويه** أشار بقوله: «فَلَيْني» إلى قول الشاعر[6]:

تَـراهُ كـالثَّغـامِ، يُعَـلُّ مِسْكًـا يَسُـوء الفـالِيـاتِ إذا فَلَيْنـي

يريد: فَلَيْنَني. قال المصنف[7]: حذف الأولى، وبقيت الثانية، كما أنها هي الباقية في: (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي)[8] انتهى. ونَظَّرَ بشيء مُختلَفٍ فيه، وقد تقدم الكلام عليه في آخر باب إعراب الصحيح الآخر[9].

---

(١) س: لقولهم.

(٢) المثل في أمثال أبي عبيد ص ٣٧٤، والفاخر ص ٨٦ ـ ٨٧، ومجمع الأمثال ١: ٣٧٦ ـ ٣٧٧، واللسان (نحا). النحي: الزِّقُّ الذي يُجعل فيه السمن خاصة. ولذات النحيين حديث يَسْمُجُ ذكره، وهو في المراجع المذكورة.

(٣) أخرجه الدارمي في سننه ١: ٨١ ـ ٨٢ ـ المقدمة ـ باب في كراهة أخذ الرأي ـ الباب ٢٣، وأحمد في المسند ٦: ٤٤١. وانظر صحيح الجامع الصغير ٢: ٤٤، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٤: ١٠٩ ـ ١١١ [الحديث ١٥٨٢].

(٤) انظر الخلاف في هذه المسألة في منهج السالك ص ٣٧٤، ٤٠٧.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٦) تقدم في ١: ١٩٤ و ٢: ١٨٤.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٤٠.

(٨) سورة الزمر: ٦٤. وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر. السبعة ص ٢٦١.

(٩) الجزء الأول ص ١٩٤.

وذهب بعض[1] أصحابنا إلى أنَّ المحذوف في «فَلَيْني» هي نونُ الوقاية لا نونُ الإناث، وأنَّ هذا الحذف وقع ضرورة، وأنَّ مُسَهِّلَه في الضرورة هو اجتماعُ المِثْلَين. وتقدمه إليه المبرد[2]، قال: أرى فيما كان مثل هذا[3] حذفَ الثانية.

وهذا الذي أختاره لأنَّ نونَ الإناث اسمٌ ضميرٌ فاعلٌ، ونونَ الوقاية حرفٌ، وجيءَ به لِيَقِيَ الفعلَ من الكسر، فالذي كان يقتضيه القياسُ أنَّ كلَّ ما اتَّصَلَ بالفعل مما كان يُمكن كسرُه، فلا يصل الكسرُ إلى الفعل بسببه[4]، أن لا يُؤتى فيه بنون الوقاية، لكن كان يعرض لَبْسٌ في بعض الصُّوَر، نحو: ضَرَبْتَني، خطاباً لمذكر، وضَرَبْتِني، خطاباً لمؤنث، فلو لم تأتِ بالنون وقلتَ: ضَرَبْتِي لالتبس، فلم يُدْرَ أَهُوَ خطابٌ لمذكر أم لمؤنث، أما في نحو: ضَرَبْنَني فلو لم يُؤْتَ بنون الوقاية، واجتُزئَ بكسرة النون التي هي ضمير، لم يُلْبِسْ، فجاء قولهم: «فَلَيْني» تنبيهاً على ما كان ينبغي أن يكون، وذلك في الضرورة، فالأَولى أن يُعتقد أنَّ المحذوفة هي نونُ الوقاية، وأنَّ المُثْبَتَةَ هي نونُ الضمير العائد على «الفالِيات».

وقال ابن هشام: وينبغي في «فَلَيْني» أن تُحذف نونُ الوقاية لأن الأُولى ضميرُ الفاعل، فهي أولى بالإبقاء.

وقال ابن جِنِّي: «ومَن قَرأ: (أَتُحاجُّونَا)[5] فالمحذوف علامة الرفع

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٥٩٠، والمباحث الكاملية ١: ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٢) قلت: سبقه بهذا القول الأخفش في معاني القرآن ص ٢٣٥.

(٣) س: كان من هذا.

(٤) ك، ح، ص: لسببه.

(٥) سورة البقرة: ١٣٩ (أتحاجوننا) بنونين. ولم أقف على من قرأها بنون واحدة مخففة. وقال النحاس: «يجوز (أتحاجونا) بحذف النون الثانية، كما قرأ نافع (فَبِمَ تُبَشِّرُونِ)». إعراب القرآن ١: ٣٦٧ ـ ٣٦٨. وفي م: (أتحاجوني): وهذه في سورة الأنعام: ٨٠، وقد قرأها بنون مخففة نافع وابن عامر. السبعة ص ٢٦١. وانظر البحر ١: ٥٨٥.

لأن الثانية ضمير»[1] انتهى. هذا ومذهبه أنه يجوز[2] حذفُ نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الرفع، فقياسُه أن يَحذف الثانية في ﴿أتحاجوننا﴾[3]، لكنه اعتلَّ بكونها ضميرًا، فكذلك ينبغي في «فَلَيْني» أن تكون المحذوفةُ نونَ الوقاية لكون الأُولى ضميرًا.

وفي البسيط[4]: «وأمَّا في ضمير الفاعل ـ يريد في نحو: فَلَيْني ـ فلا خلافَ أنَّ نونَ الوقاية هي المحذوفةُ».

---

(١) المنصف ٢: ٣٣٨. وحديثه فيه عن الآية ٨٠ من سورة الأنعام: ﴿قال أتحاجوني في الله﴾. وذكر المحققان في الحاشية أنه في نسختين (قل أتحاجونا). قلت: هو الصواب؛ لأن النون الأولى في (أتحاجونّي) للرفع، والثانية للوقاية.

(٢) المنصف ٢: ٣٣٧، ٣٣٨.

(٣) م: أتحاجوني.

(٤) البسيط لابن العلج ـ الجزء الأخير: ق ٣١/أ.

ص: فـصـل

من المُضْمَرِ مُنفصلٌ في الرفعِ، منه للمتكلم «أنا» محذوف الألف في وَصْل غير تميم، وقد يقال: هَنا، وآنَ، وأَنْ. ويتلوه في الخطاب تاءٌ حرفيةٌ كالاسمية لفظًا وتصرفًا. ولِفعل نَفْعَلُ «نَحْنُ»، وللغَيْبة: هُوَ وهِيَ وهُما وهُمْ وهُنَّ. ولميم الجمعِ في الانفصال ما لها في الاتِّصال. وتسكينُ هاءِ هُوَ وهِيَ بعدَ الواوِ والفاءِ واللامِ وثُمَّ جائزٌ، وقد تُسَكَّنُ بعدَ همزةِ الاستفهام وكافِ الجَرِّ. وتُحذفُ الواوُ والياءُ اضطراراً، وتُسَكِّنُهما قيسٌ وأَسَدٌ، وتُشَدِّدُهما هَمْدانُ.

ش: لمَّا ذَكر المصنفُ المتصلَ من المرفوع والمنصوب أَخذَ في ذكرِ المنفصل، فبدأ بالمرفوع، وبدأ منه بالمتكلم، فذَكر «أَنا».

ومذهب البصريين[1] أنَّ الاسم هو الهمزة والنون، وأما الألف بعدَها فزائدة، بدليل حذفها في الوصل إذا قلت: / أَنا فَعلتُ، وإنما تُزاد للوقف [١: ١١٠/ب] كزيادة هاء السكت، وتُعاقبهما الهاءُ كقول حاتم: «هذا فَضْدِي أَنَهْ»[2].

ومذهب الكوفيين[1] أنه كلَّه الاسمُ، بدليل إثبات الألف في قول حُميد ابن ثَوْر[3]:

---

(١) الكتاب ٤: ١٦٤، والمنصف ١: ٩ ـ ١٠، وشرح اللمع لابن برهان ص ٢٩٨، وشرح المفصل ٣: ٩٣ ـ ٩٤ و ٩: ٨٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٢، وشرح الكافية ٢: ٩ ـ ١٠، وشرح الكافية ٢: ٢٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٢.

(٢) النوادر ص ٢٧١، وشرح التسهيل ١: ١٤١، وشرح الكافية ٢: ٩.

(٣) هو بيت مفرد في ديوانه ص ١٣٣ عن الأساس. ونسب إلى حميد بن بحدل، وقيل: اسمه حميد بن حريث بن بحدل. الحجة ٢: ٣٦٥ و ٤: ١٤٦، والمنصف ١: ١٠، والصحاح =

أَنـا سَيْـفُ العَشِيـرةِ، فـاعْـرِفُـونـي حُمَيْـدًا، قـد تَـذَرَّيْـتُ السَّنـامـا

واختـاره المصنـف، قـال[1]: «والصحيـح أنَّ أنـا بثبـوت الألـف وَقْفًـا ووَصْلاً هو الأصل، وهي لغة بني تميم، وبذلك قرأ نافع قبلَ همزةِ قطع في نحو: (أَنا أُحْيِـي)[2]، وابنُ عامر في: (لكِنّا هُوَ اللَّهُ)[3]، إذْ أصلُه: لكنْ أَنا، ولمراعاة الأصل كانت نون أَنا مفتوحةً في لغةِ مَنْ أسقطها، وجعل الفتحة تدلُّ عليها، كقولهم: أَمَ واللَّهِ، ولِمَ فَعلتَ؟ يريد[4]: أَمَا واللَّهِ، ولأنَّ[5] ما كان على حرفين، وهو مبني، إنما يُبنى على السكون كـ «مَنْ» و «عَنْ». انتهى ملخصًا.

وقوله: في وصلِ غيرِ تَميم يعني أن تميمًا[6] في الوصل يُثبتون الألف كما يثبتونها في الوقف، وأنَّ غير بني تميم يَحذفها في الوصل فقط، ويُثبتها في الوقف، وهذه اللغة هي لغة الحجاز[7]، نَصَّ عليها الفراء.

وأمَّا «أَنا» بإثباته وقفاً ووصلاً فذكر المصنف أنها لغة بني تميم، ونَقل الفراء أنَّ مِن قيسٍ وربيعةَ مَن يقول هذه اللغة، قال: وأنشدني بعضُهم لأبـي النَّجْم[8]:

= (أنن)، ودقائق التصريف ص ٥٣٨، وشرح المفصل ٣: ٩٣ و ٩: ٨٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٩١ و ٢: ٢٢، وشرح التسهيل ١: ١٤١، والخزانة ٥: ٢٤٢ ـ ٢٤٤ [الشاهد ٣٧٨]. تذريت السنام: علوت ذروته. ح، ص: حميد.

(١) شرح التسهيل ١: ١٤١.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٨. السبعة ص ١٨٨.

(٣) سورة الكهف: ٣٨. السبعة ص ٣٩١.

(٤) ص، م، ن: يريدون.

(٥) ح: ولكن.

(٦) شرح الكافية ٢: ٩. وذكر الفراء هذه اللغة غير منسوبة في معاني القرآن ٢: ١٤٤.

(٧) دقائق التصريف ص ٥٣٨.

(٨) ليس في ديوانه. وهو له في إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١١. وآخره فيه: العُذُرْ. س: الغِدَرْ.

أنا أبو النَّجْمِ إذا قَلَّ العِذَرْ

وأمَّا «هَنا» فالهاءُ بدلٌ من الهمزة، كما قالوا في إيَّاك: هِيَّاك.

وأما «آنَ» فقال الفراء[1]: بعض العرب يقول: «آنَ قلتُ ذلك»، يُطيل الألفَ الأُولى، ويَحذف الآخرة. و «آنَ قلتُ ذاك» في قُضاعة[2] على وزن عانَ. وقوله: «يُطيل الألفَ» يدلُّ على أنه إشباع، والإشباعُ يكون غالباً في الضرورة، وجعله المصنف من باب المقلوب كقولهم في رأى: راءَ.

وأما «أَنْ» فحكاها قُطْرُب.

وقوله: **ويَتلوه في الخطاب** أي: ويتلو أَنْ، وهي اللغة الأخيرة التي ذكرناها في أَنا.

وقوله: **تاءٌ حرفيةٌ كالاسميةِ لفظاً وتصرفاً** تقول: أنتَ أنتِ أنتُما أنتُم أنتُنَّ، كما قلتَ: ضربتَ ضربتِ ضربتُما ضربتُم ضربتُنَّ.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أن المضمر هو «أَنْ» وأنَّ التاء حرف خطاب لا اسم هو مذهب البصريين[3]، فهو عندهم مُرَكَّب من اسم وحرف، ولذلك إذا سَمَّوْا به حَكَوْه، فقالوا: قامَ أنتَ، ورأيتُ أنتَ، ومررتُ بأنتَ.

وذهب الفراء[4] إلى أنَّ «أَنْتَ» بكماله هو الاسم، قال الفراء: أُخذت التاء من قولك: ذهبتَ، فضُمَّت إليها أَنْ، وجُعلا اسمًا واحدًا.

وذَهب ابنُ كَيْسان[5] إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي كانت في

---

(١) شرح اللمع لابن برهان ص ٢٩٨، وشرح المفصل ٣: ٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٣.

(٢) تهذيب اللغة ١٥: ٥٦٩، ودقائق التصريف ص ٥٣٨.

(٣) الكتاب ١: ٢٤٥ و ٣: ٣٣٢، وشرح الكافية ٢: ١٠.

(٤) شرح الكافية ٢: ١٠، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٣. ونسب في شرح المفصل ٣: ٩٥ إلى الكوفيين.

(٥) ذكر هذا المذهب في شرح الكافية ٢: ١٠ غير منسوب.

فعلتَ، وكُثِّرَتْ بـ «أَنْ».

وهذا الذي أَختاره لأنه قد ثَبتت اسميةُ التاء في ضَربتَ وفروعه بلا خلاف، وفائدتُها هنا في أنتَ وفروعِه فائدة فعلتَ وفروعه، ولم يَثبت في كلام العرب أن التاء للخطاب فيُحمل عليه هذا[1]، وقد ثبتت الاسمية، فيُحمل هذا عليه، ولا يمكن أن يكون «أن» الضمير هو ضمير الخطاب زيدَ عليه حرفُ خطاب للتدافع؛ لأنه من حيث هو موضوع للمتكلم يُنافي الخطاب، ومن حيث التاءُ تدلُّ على الخطاب تُنافي التكلم، فالذي نختاره هو أنّ «أن» المكثر به التاء حتى يصير ضميراً مستقلاً منفصلاً هو غير / ضمير [1/١١١:أ] المتكلم، وأنه وافقه لفظاً لا مدلولاً، وهذا نظير ما قال بعضُهم[2] في «إيَّاك»، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله.

وذهب بعضُ المتقدمين إلى أن «أَنْتَ» مركبة من ألف أَقومُ ونون نَقومُ وتاء قُمتَ، وأنّ «أنا» مركب من ألف أَقومُ ومن نون قُمْنا. وهذا قول ينبغي أن لا يُتَشاغَلَ به.

وفي التثنية أَنْتُما زيدت الميم تقويةً كما في المتصل، والألفُ أصلية، وضُمَّت التاء هنا لأنهم لا يحتاجون إلى الفرق لعزمهم على الاشتراك، وكانت الضمة لأنها حركةُ ما لا يكون في الأصل. وفي الجمع أنتمُو، والواوُ أصلية، وتُحذف كما تُحذف في المتصل. وفي المؤنث أنتنَّ، والنونُ الأولى زائدة، وضُمت التاءُ هنا وإنْ كان لا اشتراكَ في هذا الجمع لأن التفرقة قد حصلت بالنون.

وقوله: **ولفاعلٍ نَفْعَلُ نحنُ** قال الفراء وثعلب[3]: لما تَضَمَّنَ معنى

---

(١) س: فيحمل هذا عليه.

(٢) هم الكوفيون ـ أو بعضهم ـ وابن كيسان. سر صناعة الإعراب ص ٣١٣، ٣١٥ ـ ٣١٦، والإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨]، وشرح الكافية ٢: ١٠.

(٣) في إعراب القرآن للنحاس ١: ٨٩ ما نصُّه: «قال أحمد بن يحيى: هي مثل حيثُ تحتاج إلى شيئين بعدها».

التثنية والجمع قَوِيَ، فأُعطي أقوى الحركات كما ضَمُّوا «حيثُ» حيثُ قالوا: الخِصْبُ حيثُ المطرُ، فتضمنت محلين. وكذا قبلُ وبعدُ عند الفراء، لمَّا تضمَّنا معناهما في أنفسِهما ومعنى المحذوف بعدَهما حُمِّلَتا أثقلَ الحركات.

وقال هشام[1]: الأصل نَحُنْ، فقلبت حركة الحاء على النون، وأُسكنت الحاء.

وقال أبو العباس[2]: نَحْنُ مثل قَبْلُ وبَعْدُ لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين[3] وأكثر، فأشبهت قَبلُ وبَعدُ.

وقال أبو إسحاق[4]: «نحنُ لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو، والضمةُ من جنس الواو، فلما اضطروا إلى حركة نحن لالتقاء الساكنين حركوها بما يكون للجماعة». قال: «ولهذا ضَمُّوا واوَ الجماعة في: (اشْتَرَوُا الضَّلالةَ)[5]»[4].

وقال علي بن سليمان[6]: «نحن للمرفوع، فحُرِّك بما يُشبه الرفع» انتهى ما نقلناه في تعليل بناء «نَحْنُ» على الضم، وهو تعليل وَضْع، وليس فيه كبير فائدة.

وقولـه **وللغَيْبة هُوَ وهِيَ هُوَ** للمذكر، وهي للمؤنث. والمعروف عند البصريين[7] أنَّ الاسم هو وهي بجملتهما[8]، وليست الواو والياء زائدة للمد

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٩. ونسب في شرح المفصل ٣: ٩٤ لقطرب.

(٢) هو المبرد. إعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٩، وشرح المفصل ٣: ٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٣.

(٣) س: عن اثنتين.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٩.

(٥) سورة البقرة: ١٦.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٩، وشرح المفصل ٣: ٩٤.

(٧) الإنصاف ص ٦٧٧ ـ ٦٨٦ [المسألة ٩٦]، وشرح المفصل ٣: ٩٦، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٢ ـ ٢٣.

(٨) ك: بجملها. ح: بجملتها.

لأنها متحركة، ولو كانت للمد لم تحرك كما في ضربَهُ، ولذلك ثبتت في الوقف، وتبين حركتها بالهاء نحو: «هُوَهْ» كما يوقف على النون في ضربهنَّ، لكنها قد تُشَبَّهُ بالمتصل المنصوب، فتُحذف في الضرورة.

وذهب الكوفيون[1] وابن كيسان والزجاج[2] إلى أن الهاء من هُوَ وهِيَ هي الاسم، والواو والياء مزيدان للتكثير. وتَأَوَّلَه ابنُ كيسان على س لأنَّ س أنشد[3]:

بَيْناهُـ في دارِ صِدْقٍ، قد أَقامَ بها ....

وأنشـــد[4]:

دارٌ لِسُعْدى إذْ هِـ مِن هَواكا

فحذف الواو والياء، فدلَّ على أنهما زائدان[5] على لغة من قال[6]: هُوْ وهِـيْ.

قال ابن كيسان: ويدلُّ على ذلك حذفُها في التثنية، تقول: هُما قاما. وبذلك استدل الكوفيون. وهو ضعيف لأنَّ التثنية والجمع ألفاظ مُرْتَجَلة،

---

(١) الإنصاف ص ٦٧٧ ـ ٦٨٦ [المسألة ٩٦] وفيه حججهم. وشرح المفصل ٣: ٩٦، ٩٧، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٢ ـ ٢٣، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٤.

(٢) كلامه في معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٧ يدل على أنه يرى أن الضمير «هو» و «هي» بجملتهما لا الهاء وحدها.

(٣) عجز البيت: حيناً يُعَلِّلُنا، وما نُعَلِّلُهُ. وأنشده أبو حيان كاملاً في ص ٢٠٢ من هذا الجزء. الكتاب ١: ٣١ وشرحه للسيرافي ٢: ١٦١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٢٣، وللأعلم ص ٦٦، ودقائق التصريف ص ٥٣٩، والإنصاف ص ٦٧٨، وضرائر الشعر ص ١٢٦. دار صدق: هي الدار التي يُحمد المقام فيها. ويعللنا: يتعهدنا بما نحب في الوقت بعد الوقت.

(٤) الكتاب ١: ٢٧، وشرحه للسيرافي ٢: ١٦١، والخصائص ١: ٨٩، والإنصاف ص ٦٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٠٦ وفيه تخريجه. والخزانة ٢: ٥ ـ ٦ [الشاهد ٨٣].

(٥) ك، ص، م، ن: زائدتان.

(٦) هم بنو أسد وتميم وقيس. اللسان (ها) ٢٠: ٣٦٦، ٣٦٨.

قالوا: والأصل هُوْ ما، وهُوْ مو، فحُركت الواو بالضم، كما فعلوا في تاء أنتُما وأنت[1]، فاستثقلوا الضمة عليها، فحذفوها، فسُكِّنت، فحذفت استخفافاً، وحُذفت الواو من هُمُو، ولم تحذف الألف من هُما. / والميم في هُما وهُمُو زائدة. وحُكي عن أبي علي أنه قال: هُما وهُم ضمير بجملته. ولم يجعل الميم زائدة. [١:١١١/ب]

وجمع المؤنث: هُنَّ، وأصله هُونَّ، والنون الأولى كالميم، والثانية كالواو، ولم يحذفوا النون كما قالوا هُمْ لأنها ليست بحرف مدّ.

وقوله: **وَلِميمِ الجمع في الانفصال ما لها في الاتِّصال** أي: حُكمُ أَنْتُمْ في تسكينِ الميم وإشباعِها واختلاسِ الحركة حُكْمُ ضَرَبْتُمْ، إلا أنَّ ميم أَنْتُمْ لا يَجيء فيها خلافُ يُونُسَ[2] في ضَرَبْتُموه لأنه لا يتصل به الضمير.

وقوله: **وتسكينُ هاءِ هُو وهِي بعدَ الواوِ والفاءِ واللامِ وثُمَّ جائزٌ هُوَ وهِيَ** بناؤهما على حركة مخالفٌ لِما جاء من الأسماء على حرفين، فإنه بُني على السكون، وإنما بُني على حركة ما بناؤه عارضٌ كاسمِ «لا» والمنادى وما حُذف منه حرف كأنا على مذهب مَن يَجعل الألفَ من أصل الكلمة. وتسكينُ أوَّلهما بعدَ هذه الحروف مخالفٌ أيضاً لنظائرهما، فأمَّا بناؤهما على حركة فسببُه أنهم قصدوا امتيازَهما من ضمير الغائب المتصل؛ ألا ترى أنك تقول: ضَرَبَهُ، ومَرَّ بِهِ، فإذا أَشبعتَ الحركةَ صار مُشْبِهًا لِهُوَ وَهِيَ لو بُنيا على السكون، فالتبسَ المنفصل بالمتصل. وأمَّا تسكينُ الهاء ففرارٌ من مخالفة النظائر؛ إذ ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرفُ لينٍ غيرهما، فقُصد تسكينُ أحدهما، فكان ثانيهما أَولى، إلا أنه يُلبس المنفصلَ بالمتصل، فعُدل إلى تسكين الأول مع الحروف المذكورة لأنها كثيرة الاستعمال وبمنزلةِ الجزء مما تدخل عليه، أعني

---

(١) م: وأنتم.

(٢) الكتاب ٢: ٣٧٧.

الواو والفاء واللام، وأُلحقت بها ثُمَّ، وقد قرئ بها في السَّبْعة[1]. هذا تعليل المصنف في الشرح[2]، وفيه بعض تلخيص واختصار، وهو تعليل لا يُحتاج إليه.

وتسكينُ هاءِ هُوَ وهاءِ هِيَ لغةُ أهل نجد[3]، والتثقيلُ لغةُ الحجاز، والتخفيفُ أكثرُ في كلام العرب، وذلك فيما قبلَه الواو والفاء واللام، شَبَّهوا فَهُوَ بِرَجُل، وفَهِيَ بِهَرِم، فخَفَّفوا.

وقوله: **وقد تُسَكَّنُ بعد همزةِ الاستفهام وكافِ الجَرِّ** مثالُه قولُ الشاعر[4]:

فقمتُ للطَّيفِ مُرْتاعًا، فأَرَّقَني ... فقلتُ: أَهْيَ سَرَتْ أم عادَني حُلُمُ

وقولُ الآخر[5]:

وقد عَلِمُوا ما هُنَّ كَهْيَ، فكيفَ لي ... سُلُوٌّ، ولا أَنْفَكُّ صَبًّا مُتَيَّما

وذكر المصنف في الشرح[6] أنَّ السكون مع الهمزة والكاف لم يجئ إلا في الشعر، وقرأ أبو حَمدون[7]: ﴿لكنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[8]، وقُرئ أيضًا:

---

(١) قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة بتحريك الهاء مع الأحرف الأربعة. وقرأ الكسائي بإسكان الهاء في ذلك كله. وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله تعالى: ﴿ثم هُوَ يومَ القيامة﴾ في سورة القصص ٦١، ويسكنها في كل القرآن. وروي الوجهان عن نافع. السبعة ص ١٥٠، والحجة ١: ٤٠٦ ـ ٤١١، والنشر ٢: ٢٠٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣) انظر الكتاب ٤: ١١٣، ١٥١ ـ ١٥٢. ولم يصرح سيبويه بنسبتها إليهم، وإنما يفهم ذلك من ظاهر كلامه في الموضعين.

(٤) زياد بن حمل أو المراز العدوي. الحماسة ٢: ١٣٧، وشرح التسهيل ١: ١٤٣، والخزانة ٥: ٢٤٤ ـ ٢٥٦ [الشاهد ٣٧٩].

(٥) شرح التسهيل ١: ١٤٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٤٣.

(٧) م، ن: ابن حمدون. وانظر في ترجمة «أبي حمدون» غاية النهاية ١: ٣٤٣ ٣٤٤، وفي ترجمة «ابن حمدون» ٢: ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٨) سورة الكهف: ٣٨. ولم أقف على هذه القراءة في مصادري.

﴿أن يُمِلَّ هُوَ﴾[1] بسكون الهاء، وهي قراءة شاذَّة.

وقوله: **وتُحذفُ الواوُ والياءُ اضطرارًا** مثالُ ذلك قولُ الشاعر[2]:

بيناهُ في دارِ صِدْقٍ قد أَقامَ بها ... حِيْنًا يُعَلِّلُنا وما نُعَلِّلُهُ

وقولُ الآخر[3]:

سالمتُ مِن أجلِ سَلْمَى قومَها، وهُمُ ... عِدًا، ولولاهِ كانوا في الفَلا رِمَما

وقوله: **وتُسَكِّنُهُما قَيْسٌ وأَسَدٌ**[4] لم تُبال قيسٌ وأَسَدٌ بالتباس المنفصلِ بالمتصل / لأن ذلك نادر، والغالبُ أن موضع المنفصل يُدَلُّ عليه، فيُؤْمَنُ التباسُه بالمتصل. ومما يلتبس لصلاحية المتصل والمنفصل فيه قولُك: مَنْ أَعطيتُه زيدٌ، ومَنْ لم أُعْطِه هندٌ، فيجوز أن يُراد الاتصال، فتكون الهاءانِ مفعولَينِ، ويجوز أن يُراد بهما الانفصالُ على لغة قَيْس وأَسَد، فيكونان مبتدأين، والعائدُ محذوف، والأصل: من أعطيتُه هو زيدٌ، ومن لم أُعْطِها هي هندٌ. [1/١١٢:أ]

وقال الفراء: بنو أَسَد يُسَكِّنون الياءَ والواوَ من هِيَ وهُوَ في الوصل والقطع، سَمِعتُها كثيراً من بني ذُبْيانَ وغيرِهم من أَسَد، كما قال عَبِيدٌ[5]:

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٢. نسبت في المبسوط ص ١١٦ إلى الكسائي في رواية قتيبة. وإلى قالون وأبي جعفر؛ بخلاف عنهما في النشر ٢: ٢٠٩، ٢٣٦، والإتحاف ١: ٤٥٩. ولم تنسب في البحر المحيط ٢: ٣٦١.

(٢) تقدم في ص ١٩٩ من هذا الجزء.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٤٣.

(٤) اللسان (ها) ٢٠: ٣٦٦ حيث ذكر أن اللحياني قال: «وحكى الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس: هُوْ فعل ذلك، بإسكان الواو».

(٥) عبيد بن الأبرص الأسدي. جمهرة أشعار العرب ص ٤٧٥، وجمهرة اللغة ٣: ٢١٢، وشرح القصائد العشر ص ٤٧٨. أخلف: أتى عليها سنة بعدما نزلت. والسديس: السن التي تأتي بعد سبع سنين للبعير، فإذا تم له ثماني سنوات، واشتمل التاسع، بزل له ناب، وهو آخر أسنانه، وسمي البازل، فإذا جاوز البُزول بعام قيل له مخلف عام، ثم مخلف عامين. وما: زائدة. والحقة: التي أتى عليها من نتاجها أربع سنين. والنيوب: المسنَّة، وهي التي لها سبع عشرة سنة.

أَخْلَفَ ما بازِلاً سَدِيسُها لا حِقَّةٌ هِيْ ولا نَيُوبُ

ولا يجوز التخفيف في لغة أسد لئلا يجتمع ساكنان. انتهى. يعني إذا دخل على الهاء من هُوَ وهِيَ الواوُ والفاء واللام لا يجوز تسكين الهاء. وأنشدوا على هذه اللغة قولَ الشاعر، وهو مُرَّةُ بن الرُّواع من بني أسد[1]:

لِماجِدٍ شَهِدَ الإمْجادَ والِدُهُ فأَوْجَهُوهُ فَهُوْ بالجاهِ مُبْتَهِجُ

وعلى هذه اللغة قولُ الآخر[2]:

أَدَعَوْتَهُ باللَّهِ، ثُمَّ قَتلتَهُ لَوْ هُوْ دَعاكَ بِذِمَّةٍ لم يَغْدِرِ

وقولُ الآخر[3]:

وركضُكَ لولا هُوْ لَقِيتَ الذي لَقُوا فأَصبحتَ قد جاوَزْتَ قومًا أَعادِيا

وقولُ الآخر[4]:

إنَّ سَلْمى هِيَ التي لو تَراءتْ حَبَّذا هِيْ مِنْ خُلَّةٍ لو تُخالي

وفي الإفصاح: أَنكر الزجاجُ سكونَ الواو والياء في هُوَ وهِيَ؛ لأنَّ كل مضمر حركتُه إذا انفرد الفتحُ نحو أنا، فكما لا يَستقيم سكونُ هذه النون كذلك لا تسكن هذه الواو.

ورَدَّ عليه أبو علي بسكون النون في أَنْت لأن التاء حرف خطاب، وقال: «لا يمتنع سكونُها إن وردت بذلك رواية عن ثقة». وقال: «الوجهان متكافئان في العمل إلا أن الفتح هو المشهور نقلاً» انتهى.

---

(١) له ترجمة في المؤتلف والمختلف ص ١٨٥ ـ ١٨٦، وفيه سبعة أبيات على هذا البحر والروي، وليس فيها البيت الشاهد. واسمه فيه: مرة بن الرَّوّاغ. وانظر معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٩٤.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٤٤. ونسب في اللسان (ها) لعبيد. وليس في ديوان عبيد بن الأبرص قصيدة يائية.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٤٤، والارتشاف ٣: ٢٩٤، ونسب في اللسان (خلل) للهذلي. وليس في شرح أشعار الهذليين: تُخالي: تُخالل.

وقال زُهير[1]:

وَهُـوْ غَيْـثٌ لنـا فـي كـلِّ عـامٍ يَلُـوذُ بـه المُخَـوَّلُ والعَـدِيـمُ

وقـال آخـر[2]:

ولكنَّمـا هُـوْ لامـرئٍ ذي حَفيظـةٍ إذا مـالَ لـم تُـرْعَـدْ إليـه خصـائلُـهْ

وقولـه وتُشَدِّدُهمـا هَمْدانُ قال أبو جعفر النحاس: حكى الكوفيون هُوَّ وهِـيَّ بالتشديد[3]، / وقال الشاعر[4]: [١:١١٢/ب]

وإنَّ لِسـانـي شُهْـدَةٌ يُشْتَفَـى بِهـا وَهُـوَّ علـى مَـنْ صَبَّـهُ اللَّـهُ عَلْقَـمُ

وقـال الآخـر[5]:

تَخـاطـاه الحُتـوفُ، فَهُـوَّ جَـوْنٌ كِنـازُ اللَّحـمِ فـائلُـه رَدِيـدُ

وقـال آخـر[6]:

فـالنفسُ إنْ دُعِيَـتْ بـالعُنْـفِ آبِيـةٌ وَهِـيَّ مـا أُمِـرَتْ بـاللُّطْـفِ تَـأْتَمِـرُ

ص: ومِن المُضْمَرات «إيَّا» خلافاً للزجاج، وهو في النصب كأنا في

---

(١) ديوانه ص ٢٠٩. المخوَّل: الذي له خَوَلٌ، وهو الغني. والعديم: الفقير.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في حاشية ن ما نصُّه: «وزعم بعضهم أن التشديد أصل، ثم خُفف في اللغة المشهورة. وزعم بعض المتأخرين أنه ضرورة. وينبغي أن يُحمل على لغة غير همدان. ارتشاف». قلت: هذا النص ليس في هذا الموضع من الارتشاف.

(٤) شرح المفصل ٣: ٩٦، وشرح التسهيل ١: ١٤٤، وتخليص الشواهد ص ١٦٥، والخزانة ٥: ٢٦٦ ـ ٢٦٧ [الشاهد ٣٨١]، وشرح أبيات المغني ٦: ٣١٧ ـ ٣١٨ [الإنشاد ٦٧٧]. الشهدة: العسل.

(٥) أبو خراش الهذلي يذكر حمار الوحش. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٣٥، واللسان والتاج (ردد). الفائل: اللحم الذي على خُرْب الوَرِك. وقيل: هو عرق. وفي النسخ كلها «قاتله» ولا معنى له، صوابه في المراجع السابقة. ورديد: مكتنز.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٤٤، وتخليص الشواهد ص ١٦٥، والخزانة ٥: ٢٦٦ [عند الشاهد ٣٨١].

الرفع، لكن يليه دليلُ ما يُرادُ به من مُتَكَلِّم أو غيرِه اسماً مضافاً إليه وفاقاً للخليلِ والأخفشِ والمازنيِّ، لا حرفاً، خلافاً لسيبويهِ ومَنْ وافَقَه، ويقال: إيَّاك وأَيَّاك وهِيَّاك وهَيَّاك.

ش: في المنفصل المنصوب خلاف[1]:

فمِن النحويين مَن ذَهب إلى أنَّ «إيَّا» هو الضمير، والمتصل به حروف تبين أحوال الضمير، وهو مذهب س[2]، واختاره الفارسي[3]، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش[4].

ومنهم مَن ذهب إلى أنه ضمير، وتلك اللواحق ضمائر، أُضيف إليها الضميرُ الذي هو إيَّا، وهو اختيار المصنف، وعَزاه إلى الخليل[5] والأخفش[6] والمازني[7].

ومنهم مَن ذهب إلى أنه بجملته هو الضمير، أعني إيَّا ولواحقه، ونُسب إلى الكوفيين[8].

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الإغفال ص ٥٠ ـ ٥٧، والإنصاف ص ٦٩٥ ـ ٧٠٢ [المسألة ٩٨] وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤١/أ ـ ١٤١/ب، وسر صناعة الإعراب ص ٣١٢ ـ ٣١٨، وأسرار العربية ص ٢٩٩، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢١ ـ ٢٢، وشرح الكافية ٢: ١٢ ـ ١٣.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٣، وشرح الكافية ٢: ١٢.

(٣) الإغفال ص ٥٤ ـ ٥٥، وشرح الكافية ٢: ١٢.

(٤) نسبه إلى الأخفش قبل صاحب البديع أبو علي الفارسي في الأغفال ص ٥٣، وابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣١٣. ونسبه الأنباري إلى البصريين. الإنصاف ص ٦٩٠ [المسألة ٩٨].

(٥) عزاه إليه قبله الفارسي في الإغفال ص ٥٢ عن المبرد، وعنه ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣١٢ ـ ٣١٣، والأنباري في الإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨]. ونسب إلى الخليل أيضاً في شرح الكافية ٢: ١٢.

(٦) شرح الكافية ٢: ١٢.

(٧) الإغفال ص ٥٢، وسر صناعة الإعراب ص ٣١٣، وشرح الكافية ٢: ١٢.

(٨) نسب في الإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨] لبعض الكوفيين. وانظر سر صناعة الإعراب ص ٣١٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٤٩، وشرح الكافية ٢: ١٣.

ومنهم مَن ذهب إلى أن اللواحق هي الضمائر، وإيَّا دِعامة زيادة، تعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء[1].

ومنهم مَن ذهب إلى أن إيَّا اسم ظاهر، واللواحق ضمائر أضيف إليها إيّا، وهُنَّ في موضع خفض بالإضافة، ونسبه ابن عصفور[2] إلى الخليل.

فأما المذهب الأول ـ وهو مذهب س ـ فهو الذي صححه أصحابنا[3] وشيوخنا.

وأما الثاني ـ وهو اختيار المصنف ـ فاستدل المصنف على أن إيَّا هو الضمير بأنه يَخلُف الضميرَ المتصل عند تَعَذُّره كالتقديم على العامل، كما خَلف ضميرُ الرفع المنفصل ضميرَ الرفع المتصل عند تعذُّره، فنسبةُ المنفصلَينِ من المتصلَينِ نسبةٌ واحدة، ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثَبت لضميره[4] منفصلٌ، فثبوتُ ذلك لضمير النصب أَولى، إذ لا شيءَ من المنصوبات كجزءٍ من ناصبه، ولأن إيَّا لا يقع في موضع رفع، وكل اسم لا يقع في موضعِ رفعٍ فهو مُضْمَرٌ أو مصدرٌ أو ظرفٌ أو حالٌ أو منادًى، ومباينةُ إيَّا لغير المضمر مُتَيَقَّنة، فتعيَّن كونُه مضمراً. ولأن إيَّا لو كان ظاهراً لكان تأخُّرُه عن العامل واتصالُه به جائزاً بل راجحاً على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة، والأمرُ بخلاف ذلك، فامتنع كونُه ظاهراً، ولَزِمَ كونُه ضميراً، لكنه وُضع بلفظٍ واحد، فافتقر إلى وَصْلِه بما يُبين المرادَ به من الكاف وأَخَواتِها، وهي ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف.

---

(١) نسب إلى الكوفيين وابن كيسان، ونسبه ابن كيسان لبعض النحويين. سر صناعة الإعراب ص ٣١٣، والإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨] وشرح الكافية ٢: ١٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٢١. وهو مذهب الزجاج. معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٨، والإغفال ص ٥٠ ـ ٥١، وسر صناعة الإعراب ص ٣١٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٢٢.

(٤) ك: بضميره. ص: أنه ضمير.

انتهى ما ذكره المصنف[1] في الاستدلال على أن إيَّا هو ضمير / لا ظاهر. [١/١١٣: ١]

وما ذكره لا يَدُلُّ. أمَّا أوَّلاً فلا نُسَلِّمُ أنَّ إيَّا وحدَه خَلَفَ الضمير المتصل عندَ تَعَذُّره، بل مجموعُ إيَّا وما بعدَه من اللواحق هو الذي خَلَفَ الضميرَ المتصل عند تَعَذُّره.

وأمَّا قولُه: «ولأنَّ بعضَ المرفوعات كجزءٍ من رافعِه» فقد مَنع المصنفُ ذلك، ولو سَلَّمْنا له ذلك فقوله: «وقد ثَبت لضميرِه منفصلٌ فثبوتُ ذلك لضميرِ النصب أَوْلى» فنحن نقول بهذا إلا أنه لا يتعين أن يكون ضمير النصب هو إيَّا وحده.

وأمَّا قولُه: «ولأن إيَّا لا يقع في موضع رفع، وكلّ اسمٍ إلى آخره» فلا نُسَلِّمُ حَصْرَ ما لا يقع في موضعِ رفعٍ فيما ذَكر.

وأمَّا قولُه: «ولأنَّ إيَّا لو كان ظاهراً لكان إلى آخره» فلا أُسَلِّمُ ملازمة ذلك؛ بل هو ظاهر، لكنه اقترن به ما أَوجبَ له التقدمَ على العامل وأن لا يتصل به، وهو اللواحق به، ثم لبعض الظواهر خصوصياتٌ تَلزمها، ولا تَجوز في غيرها.

واستدلَّ المصنف[2] على أن هذه اللواحقَ مُضمرةٌ بأنه يخلفها[3] الاسم المجرور بالإضافة، رَوى الخليل: «إذا بَلَغَ الرجُلُ السِّتِّينَ فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ»[4]. وبأنَّها لو كانت حروفاً، وكانت الكاف في إيَّاك حرفاً لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع ذا وهُنا، ولَحاقُها مع إيَّا أولى لأنها كانت تَرفعُ تَوَهُّمَ الإضافة، فإنَّ ذَهابَ الوهم إليها مع إيَّا أَمْكَنُ منه مع ذا لأن إيَّا قد يَليها غيرُ الكاف، ولذا لم يُخْتَلَف في حرفية

(١) شرح التسهيل ١: ١٤٤ ـ ١٤٥.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٤٥ ـ ١٤٦.
(٣) ص، م: يلحقها.
(٤) الكتاب ١: ٢٧٩.

كاف «ذاك» بخلاف كاف «إيَّاك». ولأنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز في: ﴿فما جَزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلكَ مِنْكُمْ﴾[1]، وفي: ﴿ذلكَ خَيْرٌ لَكُمْ وأَطْهَرُ﴾[2]. ولأنها لو كانت اللواحق حروفاً لم يُحتج إلى الياء في إيَّايَ كما لم يُحتج إلى التاء المضمومة في أنا، ولأن غير الكاف من لواحق إيَّا مُجْمَعٌ على اسميتها مع غير إيَّا، مُخْتَلَفٌ في اسميتها مَعَها، فلا يُتْرَكُ ما أُجْمِعَ عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد. ولأن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية اللواحق سلامةٌ من ذلك، فوجب المصير إليه. انتهى ما استدلَّ به المصنف على اسمية هذه اللواحق.

وما استدلَّ به لا يدلّ على ذلك. أمَّا كونُها يَخْلُفها[3] الاسمُ مجروراً فذلك من الندور والشذوذ بحيث لا يُقاسُ عليه، قال بعض أصحابنا: بل لنا أن نقول: هذه المضافة إلى الظاهر ليست بإيَّا من إيَّاك وإن اتفقتا في اللفظ، بل هي اسمٌ ظاهر مثلُها في قولِه[4]:

دَعْنـــي وإيَّـــا خـــالـــدٍ فَـــلأَقْطَعَـــنَّ عُـــرَا نِيـــاطِـــهْ

وأمَّا كونُ الكاف لا تَلحقها اللامُ كما لحقت مَعَ ذا وهُنا فليس بلازم؛ ألا ترى لحاق الكاف في: النَّجاءَكَ، ورُوَيْدَكَ زيداً، ولا تلحق معهما اللام، لا يقال: النَّجاءَلِكَ، ولا رُوَيْدَلِكَ زيداً.

وأمَّا قولُه: «لو كانت حرفاً لجاز تَجريدُها من الميم في الجمع كما جاز في ﴿فَما جَزاءُ مَن يَفْعَلُ ذلكَ﴾» فلا يلزم؛ ألا ترى أن الكاف اللاحقة لـ «أَرَأَيْتَ» هي حرف خطاب على أصحِّ المذاهب، ولا يُكتفى بها وحدَها

---

(١) سورة البقرة: ٨٥.

(٢) سورة المجادلة: ١٢.

(٣) ص، ح: يلحقها.

(٤) نسب البيت في اللسان (أيا) إلى أبي عيينة. وهو بغير نسبة في عين المعاني للسجاوندي ص ١٨٠ [رسالة دكتوراه].

دُونَ الميم في الجمع، لا تقول: أَرَأَيْتَكَ يا زيدُونَ إنْ كان كذا ما تقولون، بل تقول: أَرَأَيْتَكُمْ.

وأمَّا / قولُه: «لو كانت حروفاً لم يُحتج إلى الياء في إيَّايَ كما لم يُحتج [١:١١٣/ب] إلى التاء المضمومة في أنا» فلا يَلزم ذلك لأنَّ المنفصلَ المرفوعَ مُباينٌ بالكُلِّية للمرفوع المتصل، فتَمَيَّزَ بنفسه، ولم يَحتج إلى التاء. وأما الياء في إيَّايَ فهو الضمير المتصل في الأصل، زِيدَ عليه إيَّا حتى صار منفصلاً، فلذلك احْتِيجَ إلى اجتماعِهما حتى يصيرَ منفصلاً.

وأمَّا كونُ اللواحق مُجْمَعاً على اسميتها مع غير إيَّا مُخْتَلَفاً في اسميتها معها فهو صحيح، وإلى ذلك نَذهب، وهو مذهب الفَرَّاء، لأنه قد ثَبتت اسميةُ هذه اللواحق حين كُنَّ مُتَّصلاتٍ، فهي باقية على اسميتها، ولما أرادوا أن يجعلوها منفصلات زادوا عليها إيَّا، وعَمَدوها بها، أي: قَوَّوْها بهذه الزيادة لتستقل بالانفصال، كما بحثناه في أنتَ وفروعه مِن أنَّ الضمير هو التاء، وأنَّ «أَنْ» تقوية لها ليعتمد عليه حتى يصير منفصلاً.

وأمَّا قولُه: «ولأنَّ الأصلَ عَدَمُ الاشتراك في اسمٍ وحرفٍ» فنحن لا نذهب إلى ذلك، ولا اشتراك فيما ذهبنا إليه.

وقال مَن رَدَّ على هذا المذهب مِن أنَّ اللواحق هي الضمائر وإيَّا دِعامةٌ بأنه فاسد لأنه لا يَسُوغ أن يكون الاسمُ دِعامةً. ونحن لا نذهب إلى أن لفظ إيَّا حينَ كونِه دعامةً اسمٌ، بل نقول: إنه لفظٌ زِيدَ على اللواحق، صَيَّرَها ضمائر منفصلات، يجوز أن تأتي أَوَّلَ الكلام، بخلافِ حالِها إذا لم يكن معها إيَّا، فإنها لا بُدَّ أن تَكون متصلةً بالعامل، ولا تتقدم أولَ الكلام، وإيَّا لفظٌ إمّا اسمٌ مضمر أو مظهر، أو لفظٌ زِيدَ على الضمائر المتصلة لتصير منفصلةً على اختلاف المذاهب، ليس مشتقًّا من شيء.

وذهب أبو عُبيدة وغيرُه إلى أنه مشتق. وإذا قيل بالاشتقاق فاشتقاقه من

لفظ: «أَوٌّ» من قوله[1]:

فَـأَوِّلِـذِكْـراهـا إذا مـا ذَكَـرتُهـا ....

فيكون من باب قُوّة. أو من الآية، فتكون عينُها ياء لقوله[2]:

لم يُبْقِ هذا الدهرُ مِنْ آيائِه

قَوْلانِ. وهل وزنه إفْعَلٌ وأصله إأْوَوٌ أو إأْوَيٌ[3]، أو فِعْيَلٌ وأصله: إوْيَوٌ أو إوْيَـيٌ[4]، أو فِعْوَلٌ وأصله إوْوَوٌ أو إوْيَـيٌ، أو فِعْلَى فأصله إوْيَا[5] أو إوْوَى؟ أقاويلُ[6]، كُلُّها ضعيفة.

ولما ذهب المصنف إلى أنَّ[7] إيّا مضمر، وأُضيف إلى مضمر، وكان النحويون قد ذَكروا أن المُضْمَرات وأسماء الإشارة لا تُضاف، أَوردَ المصنفُ سؤالاً، فقال[8]: «فإن قيل: هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة إيّا، وهي ممتنعةٍ من وجهين:

أحدهما: أنَّ إيّا لو كان مضافاً لم تَخْلُ إضافتهُ من قصدِ تَخفيفٍ أو تَخصيص، فقصدُ التخفيف ممتنعٌ لأنه مخصوصٌ بالأسماء العاملةِ عملَ

---

(١) عجز البيت: ومِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بينَنا وسَماءِ. معاني القرآن للفراء ٢: ٢٣، والمنصف ٣: ١٢٦، والخصائص ٢: ٨٩ و ٣: ٣٨، والمحتسب ١: ٣٩، وسر صناعة الإعراب ص ٤١٩، ٦٥٦، وشرح المفصل ٤: ٣٨، واللسان (أوا).

(٢) هو أبو النجم العجلي. وبعده: غيرَ أثافِيهِ وأَرْمدائِهِ. ديوانه ص ٥٤ ـ ٥٥، وسر صناعة الإعراب ص ٦٦٠. الآياء: جمع الآية، وهي العلامة. والأرمداء: الرماد.

(٣) هذا على جعله إفْعَلاً من لفظ: «أويت»، وهذا لم يذكره أبو حيان. وكان ينبغي أن يقول: «إأْيَيٌ» كما في الارتشاف ١: ٤٧٤.

(٤) هذا على جعله فِعْيَلاً من لفظ: «أويت»، وهذا لم يذكره أبو حيان.

(٥) هذا على جعله فِعْلَى من لفظ: «أويت»، وهذا لم يذكره أبو حيان.

(٦) انظر ما قيل في وزنه وأصله إن قدر اشتقاقه في سر صناعة الإعراب ص ٦٥٦ ـ ٦٦٤ فقد فصّل ابن جني القول في ذلك على نحو لم أجده عند غيره.

(٧) أن: سقط من س.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٤٦ ـ ١٤٧.

الأفعال، وإيَّا ليس منها. وقصدُ التخصيص ممتنعٌ أيضاً لأن إيّا أحدُ الضمائر، وهي أَعرفُ المعارف، فلا حاجة بها إلى تخصيص.

الثاني: أنَّ إيَّا لو كان مضافاً لكانت إضافتُه إضافةَ الشيء إلى نفسه، وهي ممتنعة.

والجواب أن يقال: أمّا إضافةُ التخفيف فَمُسَلَّمٌ امتناعُها من إيَّا، وأمّا إضافةُ التخصيص فغيرُ ممتنعة، فإنها تُصَيِّرُ المضافَ معرفةً إن كان قبلَها نكرةً، وإلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة، / كقول الشاعر[1]: [1/١١٤:١]

عَلا زَيْدُنا يومَ النَّقا رأسَ زَيدِكُمْ بـأَبْيَـضَ مـاضِـي الشَّفْـرَتَيـنِ يَمـانِ

فإضافةُ «زَيْد» هنا أُوجبتْ له من زيادة الوضوح مثلَ ما يُوجِب وصفُه إذا قيل: عَلا زيدٌ الذي مِنّا زيدًا الذي منكم، فكما قَبِلَ زيادةَ الوضوح بالصفة قَبِلَ زيادةَ الوضوحِ بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه، وقد يُضاف عَلَمٌ لا اشتراكَ فيه على تقدير وقوع الاشتراك المُحْوِج إلى زيادة الوضوح، كقول وَرَقةَ بنِ نَوْفَلٍ[2]:

وُلُوجًا في الذي كَرِهَتْ قُرَيشٌ ولـو عَجَّـتْ بِمَكَّتِهـا عَجِيجـا

فإذا جازت إضافة مَكَّةَ ونحوها مما لا اشتراكَ فيه فإضافة ما فيه الاشتراك أَولى بالجواز كإيَّا، فإنه قبلَ ذِكْرِ ما يَليه صالحٌ أن يُراد به واحدٌ من اثني عَشَرَ معنًى، فالإضافة إذاً له صالحة، وحقيقته بها واضحة، وكان انفرادُها بالإضافة دونَ غيرها من الضمائر كانفراد «أيّ» بها دون سائر الموصولات، ورفعوا تَوَهُّمَ حرفية ما تُضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر في

---

(١) رجل من طيئ. الكامل ص ١٠٧١ ـ ١٠٧٢، وسر صناعة الإعراب ص ٤٥٢، وشرح المفصل ١: ٤٤، والمقاصد النحوية ٣: ٢٧١، والخزانة ٢: ٢٢٤ ـ ٢٢٥ [الشاهد ١١٨]، وشرح أبيات المغني ١: ٣٠٨. النقا: الكثيب من الرمل. ويوم النقا: الوقعة التي كانت عند النقا. والأبيض: السيف. ويمان: منسوب إلى اليمن.

(٢) السيرة النبوية ١: ١٩٢. عجت: ارتفعت أصواتها.

قولهم: «فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ»، والاحتجاجُ بهذا للخليل على س شبيهٌ باحتجاج س على يونس بقول الشاعر[1]:

دَعَــوتُ لِمــا نــابَنــي مِسْــوَرًا فَلَبَّــى، فَلَبَّــيْ يَــدَيْ مِسْــوَرِ

لأن يـونُـس يـرى أن يـاء «لَبَّيْـكَ» ليسـت للتثنيـة، بـل هـي كيـاء «لَدَيْك»[2]، فاحتج س[3] بثبوت ياء «لَبَّيْ» مع الظاهر، ولو كانت كياء «لَدَى» لم تثبت إلا مع المضمر، كما أن ياء «لَدَى» لا تثبت إلا مع المضمر. وأما إلزامهم بإضافة إيَّا إضافةَ الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها في نحو: جاء زيدٌ نفسُه، وأشباه ذلك». وقد انتهى سؤال المصنف وجوابه.

والذي يقطع ببطلان ما ذهب إليه من أن «إيَّا» مضمر أُضيف إلى مضمر إجماعُ النحويين على أن المضمر مبنيٌّ على الإطلاق، فيَدخُل فيه الضميرُ المنفصل المنصوب، وسواء أكان الضمير نفسَ «إيّا»، واللواحقُ بعده حروف، أم اللواحقَ، وإيَّا مزيد يصير به المتصل منفصلاً، أم هما، أم كلاًّ منهما، فلو كان «إيَّا» هو الضمير، وقد أضيف إلى الضمير، لَزِمَ إعرابُ «إيّا» كما لَزِمَ إعرابُ «أيٍّ» لأنها إضافة لازمة، وإعرابُه يكون أوضحَ من إعراب «أيٍّ» لأنّ «أيًّا» تنفك عن الإضافة لفظاً، وإيَّا لا ينفك عن الإضافة أصلاً، ولا يُنطَق به على زعم المصنف إلا مضافاً لضمير، وقد نَصَّ النحويون على أنَّ سبب إعراب «أيٍّ» دونَ سائر الموصولات إنما هو لزوم الإضافة، وأنَّ نفسَ لُزومِ الإضافة مُوجِب للإعراب، ولم يذهب أحد من النحويين إلى أن «إيَّا» من قولهم «إيَّاك» وأمثاله معربة، فبطل ما ادَّعاه من أنَّ «إيَّا» مُضمر أُضيف إلى

---

(١) أعرابي من بني أسد. الكتاب ١: ٣٥٢، والمحتسب ١: ٧٨ و ٢: ٢٣، وسر صناعة الإعراب ص ٧٤٧، واللسان (لبب) و (لبي)، والمقاصد النحوية ٣: ٣٨١، والخزانة ٢: ٩٢ ـ ٩٨ [الشاهد ٩٣].

(٢) الكتاب ١: ٣٥١. وفيه أنه جاء كقولك: عليك.

(٣) الكتاب ١: ٣٥١ ـ ٣٥٢.

مُضمر. وقد طال بنا الكلام في «إيَّا» ولَواحِقه، وليس في ذلك كبير فائدة، وإنما حصل أن «إيَّا» ولواحِقَه ضميرُ نصب منفصل / ، وما سوى ذلك مما[١: ١١٤/ب] تكلم فيه تكثيرٌ وتطويلٌ قليلُ الجدوى، لكنها أشياءُ يؤدي إليها علمُ الصناعة النحوية، ويقال: إنه لا يوصل إلى حقائق الأشياء إلا بالكلام الذي فيه زيادةٌ على ما تَقتضيه تلك الصناعة مما كنت تستغني عنه.

وأَبطلَ أصحابُنا مذهبَ الخليل بأنه لو كان المضمرُ ما بعدَ «إيَّا» لم يَمنع من وقوعه بعدَ العامل مانعٌ، وكنت تقول: ضربتُ إيَّاك، وكونُهم لا يقولون ذلك، ولا يتكلمون به إلا متصلاً، دليلٌ على أن المضمر إنما هو إيَّا. وكأنَّ الخليل لمَّا وجده مضافاً إلى الضمير في «إيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ» قضى بأنه لو كان مضمراً لَما أُضيف، وهذا غير قادح لأن إيَّا هذه ليست تلك، وهذه بمعنى حقيقة، كأنه قال: فإيَّاه وحقيقة الشَّوابِّ. قالوا: ومما يدلُّ على فساده أنه لم يَثبت قَطُّ اسمٌ ما لَزِمَ إعراباً ما في غير المصادر والظروف، وليس مخصوصاً بباب نحو: «ايْمُن اللَّهِ» في القسم.

وأَبطلوا مذهب الكوفيين بأن الزائد لا يكون جُلَّ الاسم، إنما يكون أقلَّ.

وقوله: **ويقال: أَيَّاكَ وإيَّاكَ وهِيَّاك وهَيَّاكَ** قال المصنف[١]: «أَغربُ لغاتها تخفيفُ الياء» انتهى. فأما «إيَّاك» فهي اللغة المشهورة، وبها قرأ الجمهور[٢]، وقرأ الفضل الرَّقاشي[٣] بفتح الهمزة وتشديد الياء: (أَيَّاك

(١) شرح التسهيل ١: ١٤٧.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ١: ١٠٢، والبحر المحيط ١: ١٣٩ ـ ١٤٠.
(٣) ك: «الرواسي». وهو الفضل بن عيسى الرقاشي البصري الواعظ، روى عن الحسن البصري، وروى عنه ابن أخته المعتمر بن سليمان. منكر الحديث، ليس بثقة. تهذيب التهذيب ٨: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

نَعْبُدُ﴾[1]، وقرأ عمرو بن فائد[2]: (إيَاكَ)[3] بكسر الهمزة وتخفيف الياء، وقرأ أبو السَّوَّار الغنوي[4]: (هَيَاك)[5] بفتح الهاء وتخفيف اليـاء، وقُرئ: (هِيَاك) بكسر الهاء وتخفيف الياء.

---

(١) سورة الفاتحة: ٥. إعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٣، ومختصر في شواذ القرآن ص ١. وفي المحتسب ١: ٣٩ أن ما قرأه هكذا هو قوله تعالى في الآية نفسها: (وأيَّاك نستعين). وانظر المحرر الوجيز ١: ٧٢، والجامع لأحكام القرآن ١: ١٠٢، والبحر المحيط ١: ١٤٠.

(٢) هو أبو علي الأسواري، روى عنه الحروف حسان بن محمد الضرير وبكر بن نصر العطار. غاية النهاية ١: ٦٠٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٣، ومختصر في شواذ القرآن ص ١، والمحتسب ١: ٤٠، والمحرر الوجيز ١: ٧٢، والجامع لأحكام القرآن ١: ١٠٢، والبحر المحيط ١: ١٤٠.

(٤) أعرابي فصيح. أخذ عنه أبو عبيدة فمن دونه. وله مجلس مع محمد بن حبيب والمازني. الفهرست ص ٧٠ ـ ٧١، ومجالس العلماء ص ٧٥، وبغية الوعاة ٢: ٦٠٧. ويروى في بعض المصادر: أبو سَرَّار.

(٥) ضبطت في مختصر في شواذ القرآن ص ١ بكسر الهاء وتشديد الياء. وفي المحرر الوجيز ١: ٧٢ أنه أبدل الهمزة هاء في الكلمتين، ولم يذكر تخفيف الياء. وقال أبو حيان في البحر ١: ١٤٠: «وبإبدال الهمزة المكسورة هاء، وبإبدال الهمزة المفتوحة هاء، وبذلك قرأ أبو السوار الغنوي».

ص: فـصـل

يتعين انفصالُ الضمير إنْ حُصر بإنَّما، أو رُفع بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب أو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحبها، أو أُضْمِرَ العاملُ، أو أُخِّرَ، أو كان حرفَ نفيٍ، أو فَصَلَه متبوعٌ، أو وَلِيَ واوَ المصاحبة، أو إلاَّ، أو إمَّا، أو اللامَ الفارقةَ، أو نَصَبَه عاملٌ في مُضمرٍ قبلَه غيرِ مرفوعٍ إن اتَّفقا رُتبةً، ورُبَّما اتَّصَلا غائبينِ إنْ لم يَشْتَبِها لفظاً.

ش: ذَكر المصنف أنه يَتعين انفصالُ الضمير في اثنتي عشرةَ صورةً، وبدأ أولاً بصورةٍ مُختلَفٍ فيها، وهو قوله: «إنْ حُصِرَ بإنَّمَا»، وأنشد[1]:

أنا الفارسُ الحامي الذِّمارَ، وإنَّما ... يُـدافِـعُ عـن أَحْسـابِهـم أنـا أو مِثْلـي

وهذه صورة اختُلف[2] فيها كما ذكرنا: فذَهب س[3] إلى أنَّ فصلَ الضمير بعدَ «إنّما» هو ضرورة، وأنَّ الفصيحَ اتصالُه. وذَهب الزَّجَّاجُ إلى أنَّ فصله ليس بضرورة. وذهب المصنف إلى أنه متعين الانفصال.

فأمَّا الزجاجُ فادَّعى أنه غيرُ ضرورة لمَّا كان عندَه في معنى المحصور بحرف النفي وإلا، فكما يَنفصل بعدَ إلا فكذلك يَنفصل بعد إنَّما.

---

(١) البيت للفرزدق. ديوانه ص ٧١٢، وشرح التسهيل ١: ١٤٨. وقد خرّجته في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٢٧. الذمار: ما لزمك حفظه مما يتعلق بك.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦٢، وشرحه للسيرافي ٣: ١٤٣/أ ـ ١٤٣/ب، وتحصيل عين الذهب ص ٢٨٢، ٣٧٧، وشرح المفصل ٣: ١٠٢ ـ ١٠٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٧ ـ ١٨. وقد حَرَّر المسألةَ البغداديُّ في شرح أبيات المغني ٥: ٢٤٨ ـ ٢٥٣ [الإنشاد ٥٠٩].

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٢.

وأما س فلم يَلحظ ما لحظه الزجاجُ من مراعاة الحَصْر، ولعلَّ ذلك عنده إنما كان لأجل أنَّ «إنما» لا تُفيد الحصر وضعاً، كما أنَّ كأنَّما وليتما لا تُفيدان حَصر التشبيه ولا حصر التمنِّي.

قال أصحابنا[1]: «والصحيحُ أنَّ الفصل ضرورةٌ؛ إذْ لو كان هذا الموضع موضعَ فصل الضمير لوجب أن لا يُؤتى / به إلا منفصلاً، كما لا يجوز ذلك مع إلا، فقول العرب «إنّما أُدافِعُ عن أَحْسابِهم» وأمثالُه دليلٌ على أنه من مواضع الاتصال وأنَّ الانفصال فيه ضرورة». [١/١١٥:أ]

وقال أبو الفضل القاسم بن علي البَطَلْيَوْسيّ[2] في شرح كتاب س ما نصه: «وأمَّا الاسم الذي يكون في معنى المقرون بإلا فالزجاج يُجَوِّزُ: إنما ضَرب زيدًا أنا، وس جَعله ضرورة، وهو أَسَدُّ لأنك تقدر على الاتصال فلا تفصله، بخلاف إلا؛ إذْ لا يمكن أن يتصل بها ضمير، وتكون القرائن تُبين أن الفاعل هو المحصور، أو تُبين أن المحصور هو المفعول على حسَب المواضع، فقياسُ ذلك على إلا خطأ، ولأنه لا مانع هنا من الاتصال فالصحيحُ ما قال س» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[3]: «ومن ذلك قولُ الراجز[4]:

كأنَّا يومَ قُرَّى إنَّما نَقْتُلُ إيَّانا»

---

(١) النص بلفظه في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧.

(٢) هو الشهير بالصَّفَّار. صحب الشلوبين وابن عصفور. وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويردّ فيه كثيراً على الشلوبين بأقبح ردّ. مات بعد الثلاثين وستمائة. بغية الوعاة ٢: ٢٥٦.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٤) كذا في النسخ كلها، والبيت من الهزج. والبيت من أبيات تنسب لذي الإصبع العَدْواني، ولأبي بجيلة، ولبعض اللصوص. الكتاب ٢: ١١١، ٣٦٢، وتحصيل عين الذهب ص ٢٨٢، ٣٧٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٥٦ ـ ٥٧، وضرائر الشعر ص ٢٦١، والخزانة ٥: ٢٨٠ ـ ٢٨٧ [الشاهد ٣٨٥]. قرى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب.

يعني «ومن ذلك» أي: مما انفصل لكونه محصوراً بإنما، قال[1]: «وقد وهم الزمخشري[2] في قوله: «إنما نَقتل إيَّانا»، فظَنَّ أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك لأنه لو أَوقع هنا المتصل، فقال «إنّما نَقْتُلُنا» لجَمعَ بين ضميرين متصلين، أحدُهما فاعل، والآخرُ مفعول، مع اتِّحاد المسمى، وذلك مما تَختصُّ به الأفعال القلبية. وغَرَّ الزمخشريَّ ذكرُ س[3] هذا البيتَ في باب ما يجوز في الشعر من إيَّا، ثم قال[4]: «فمن ذلك قولُ حُميد الأَرْقَط[5]:

إليــكَ حــتى بَلَغَــتْ إيَّــاكــا

فهذا ونحوُه مخصوصٌ بالشعر لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتى بَلَغَتْكَ. ثم ذَكر[6] البيت الذي أوله: «كأنَّا» لا لأنَّ ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن «إيَّانا» وَقع فيه موقع «أَنْفُسنا»، فبينَه وبينَ الأول مناسبةٌ مِن قِبَلِ أنَّ «إيَّا» في الموضعين وقعتْ موقعاً غيرُه به أَولى، لكنَّ في الثاني مِن معنى الحصر المستفاد بإنّما ما جَعله مساوياً للمقرون بإلا، فحسُن وقوعُ إيَّا فيه كما يحسُن بعد إلا. وهذا مطرد، فمن اعتقد شذوذه فقد وَهِمَ» انتهى كلامه. وجعل البيت نظير قوله:

..... وإنمـا يُدافِعُ عن أَحسابِهم أنا أو مِثْلي

وقال أبو بكر يحيى بن عبد الله الجُذامـيُّ[7] في شرح كتاب س: «قال

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٢) المفصل ص ١٢٧ وقد عَدَّه شاذًّا.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٢.

(٤) أي: الزمخشري. المفصل ص ١٢٧، وشرحه لابن يعيش ٣: ١٠١ ـ ١٠٣.

(٥) الكتاب ٢: ٣٦٢، والأصول ٢: ١٢٠، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٧، وضرائر الشعر ص ٢٦١، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٩.

(٦) أي الزمخشري. المفصل ص ١٢٨، وشرحه ٣: ١٠١ ـ ١٠٣.

(٧) كذا. والذي في بغية الوعاة ١: ٤٧٣: أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجُذامي المالقي النحوي المعروف بالخفاف [ـ ٦٥٧ هـ]. تقدم ذكره في الجزء الأول ص ١٠٨. وانظر كشف =

الزجاج: يمكن أن لا يكون هذا البيت ـ يعني قول حُميد ـ من الضرورة، وذلك بأن تريد: بَلَغَتْكَ إياك، ثم حُذف المفعولُ المؤكَّدُ بإيَّاك.

وهذا غلط لأنه لا يخرجه ذلك عن الضرورة؛ لأنه لو كان على ما قال لانبغى أن يجوز في الكلام: رأيت إياك، والعربُ لم تَقُلْه أصلاً في الكلام، بل التزمتْ أن لا تأتي بالضمير المنفصل بعد الفعل مع القدرة على المتصل، فدلَّ أنها لم تَلحظ شيئاً من هذا. وإنما لم تلحظه لأنَّ حذفَ الشيء وتأكيدَه قصدان متناقضان، مع ما في هذا الذي قاله من التكلف. وأما بيت اللص فهو أقلُّ ضرورةً لأنه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول نَقْتُلُنا؛ لأنه لا يتعدى الفعل الرافع للمضمر المتصل إلى ضميره المتصل أيضاً، فلذلك حَسُنَ هنا وقوع الضمير المنفصل، لكن كان حقه أن يقول: نَقتل أنفسَنا، وسترى هذا، فلا يخرج بذلك عن الضرورة.

وقال الزجاج[1]: ليس هذا ضرورة، وإنما فصل هنا لأجل إنَّما، فحُمل [١:١١٥/ب] على معنى الكلام؛ إذ معناه: ما نقتل إلا / إيانا؛ إذْ «إنما» تقتضي حصر القتل فيهم، كالنفي وإلا.

وهذا أيضاً فاسد لأنَّ الإمام أَقعدُ بكلام العرب، فلو كان ما قال لانبغى أن يكثُر ويَرد في الكلام، وهو لم يَرد إلا في الشعر، فدلَّ ذلك على أنَّ العربَ لم تَحمله على ما ذَكر، وليس حملُ الكلام على ما هو في معناه بمطَّرد، بل تُتَّبَعُ فيه مواردُ السَّماع، ولو كان معمولاً به في الكلام لما جَعله س من ضرائر الشعر».

وقال أبو الفضل البَطَلْيَوْسيّ في قوله: «إنّما نَقْتُلُ إيَّانا»: «الزجاجُ يَرى الفصل جائزاً[2]. وتَقدمَ الردُّ عليه، فالصحيح أنه كان يَقدِر على: نَقْتُلُنا.

= الظنون ١: ٢١٢.

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤٣/ب، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٧، ١٨.

(٢) ك، ح، ص: واجباً.

فإن قلتَ: لا يجوز «نَقْتُلُنا» لأنه يكون فيه تعدي فعلِ المضمرِ إلى مضمرِه المتصل، فالفصلُ هنا واجب لا ضرورة.

قلتُ: ليس على ما زعمتَ، وذلك أنه إنما يكون فيه تعدي فعلِ المضمر إلى مضمره المتصل إذا جَعلتَ المفعولَ هو الفعل المضمر في «نَقتلُ»، فيكون المعنى: يقتل كلُّنا كلَّنا، وليس المعنى على ذلك، وإنما يريد: يقتل بعضُنا بعضاً، فالأول ليس بالآخر، فليس فيه ما قلت، فالفصل ضرورة».

وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف: ليس يريد في «نَقتلُ إيَّانا» أنه محل المتصل، لكنه مما استُغني فيه بالنفس عنهما، وقد ذكره بعد» انتهى.

فهذا نَقْلُ أصحابنا في المسألة، نقلوا فيها الخلاف بين س والزجاج، ورَدُّوا قاطبةً على الزجاج. والمصنف لم يَذكر خلافاً لا في الفَصِّ ولا في الشرح، وناهيكَ من إهمالِ خلافٍ بينَ سيبويه والزجاج. ومن نَظر في كلام س عَلم أنَّ انفصال الضمير في نحو: «إنما نَقتل إيَّانا» لا يجوز إلا في الشعر دونَ الكلام، قال س[1]: «هذا باب ما يجوز في الشعر من إيَّا ولا يجوز في الكلام، فمن ذلك قول حُميد الأَرْقَط[2]:

إليكَ حتى بَلَغَتْ إيَّاكا

وقال الآخر[3]:

كأنَّا يومَ قُرَّى إنَّـ ـما نَقْتُلُ إيَّانا
قَتَلْنا مِنْهُمُ كُلَّ فَتًى أَبيضَ حُسَّانا»

فهذا واضح الدلالة على أن «إيَّا» وَقعتْ في الشعر موقعاً لا يَقع مثلُه في الكلام.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٦٢.

(٢) تقدم في ص ٢١٧.

(٣) تقدم تخريج الأول منهما في ص ٢١٦.

وشَمَلت الترجمةُ مسألتين: إحداهما أنها وقعت موقع الضمير المتصل. والثانية أنها وقعت موقع النفس؛ إذْ هو مكان لا يقع فيه المتصل ولا المنفصل؛ لأن «قَتَلَ» من الأفعال التي لا يتصل بها الضمير المتصل ولا المنفصل إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، فلا يجوز: أنا أَضْرِبُني، ولا: أنا أَضْرِبُ إيَّايَ، بل هذا مما لا يجوز فيه إلا النفس، فتقول: أنا أَضْرِبُ نَفْسي. وأما كلام المصنف في «نَقتُل إيَّانا» وتأويله على س بأنَّ «إيَّانا» وَقع موقعَ «أنفسنا» فكلام صحيح، لكنَّ تأويلَه على أنَّ انفصال الضمير هنا مطرد غيرُ صحيح، بل لا يأتي هنا لا الضمير المنفصل ولا المتصل، بل النفس كما تقدم.

وقد أُولِعَ أكثرُ أصحابنا المتأخرين بأنَّ «إنَّما» فيها معنى الحصر، حتى أجروا عليها أحكام حرف النفي وإلا[1]. والذي تَقرر في علم النحو أنَّ «ما» الداخلةَ على «إنَّ» وأخواتها هي كافَّة لهنَّ من العمل. وقال عبد الوهاب المالكي[2]: / إنها إذا دخلت على إنَّ للحصر والتحقيق. وزعم الكوفيون [١/١١٦:أ] أنها تُفيد معنى النفي والإثبات، وأنشدوا للفرزدق:

أنا الضَّامِنُ الراعي عليهم، وإنَّما يُقاتِلُ عن أَحْسابِهم أنا أو مِثْلي

قالوا[3]: معناه ما يُدافِعُ عن أَحْسابهم إلا أنا أو مِثْلي. وسيأتي الكلام

---

(١) الجزولية ص ٥١، وشرحها للشلوبين ص ٥٩١، وللورقي ١: ٢٤٦، وللأبذي ص ٤٢٧، ٤٢٩، ٥٤٩، والتوطئة ص ١٦٥، والمقرب ١: ٥٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٦٣، والملخص ص ٢٧٩. وانظر نتائج الفكر ص ١٧٥ ـ ١٧٦، ٤١١ ـ ٤١٢. وراجع شرح أبيات المغني ٥: ٢٤٨ ـ ٢٥٣ [الإنشاد ٥٠٩].

(٢) عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي أبو محمد القاضي الفقيه المالكي الأصولي [٣٦٢ ـ ٤٢٢ هـ] ولد ببغداد، وتوفي بمصر. روى عنه المازريّ البغدادي، وغيره. من مصنفاته: الإشراف على نكت مسائل الخلاف، وشرح فصول الأحكام، وأوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة. سير أعلام النبلاء ١٧: ٤٢٩ ـ ٤٣٢ وفيه مصادر ترجمته. وتاريخ قضاة الأندلس ص ٤٠ ـ ٤٢، والأعلام ٤: ١٨٤.

(٣) قال به الفارسي في الشيرازيات ص ٦٠، ٣٠٧، ٤٦٤ ونسبه إلى ناس من النحويين قالوا به في قوله تعالى: ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾ الأعراف: ٣٣. وذكر=

على ذلك ممنعاً في باب «إنَّ» إنْ شاء الله.

وما ذَهب إليه المصنفُ من تعيين انفصال الضمير بعد إنَّما خطأٌ فاحشٌ وجهلٌ بلسان العرب؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[1]، وقال: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾[2]، وقال: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ﴾[3]، وقال: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[4]، ولو كان على ما زَعم من تَعَيُّن انفصال الضمير لكان التركيب: إنما يَشكو بثي وحزني إلى الله أنا، وإنما يَعظُكُم بواحدة أنا، وإنّما أُمِرَ أن يَعْبُدَ رَبَّ هذه البلدةِ أنا، وإنما يُوَفَّى أُجورَكم أنتم[5].

وقوله: **أو رُفِعَ** - يعني الضمير - **بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب** لا يصح هذا على ظاهره؛ لأنه لا يُضاف المصدر إلى المنصوب، فإنما[6] تأويله: إلى المنصوب معنًى لا لفظاً، ومثالُه: عجبتُ من ضربِ زيدٍ أنتَ، وزيدٌ عجبتُ من ضربِك هو، وقال[7]:

بِنَصرِكُم نحنُ كُنتم ظافرينَ، وقد أَغْرى العِدا بِكُمُ اسْتِسْلامُكم فَشَلا

وقوله: **أو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحبها** مثالُه: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، وقال الشاعر[8]:

= ابن برهان في شرح اللمع ص ٧٥ أن أبا علي ذكره عن بعض البغداديين. وقال به أيضاً ابن جني في المحتسب ٢: ١٩٥.

(١) سورة يوسف: ٨٦.

(٢) سورة سبأ: ٤٦.

(٣) سورة النمل: ٩١.

(٤) سورة آل عمران: ١٨٥.

(٥) رَدَّ عليه ابن هشام بأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، والمعنى: ما أعظكم إلا بواحدة، وكذلك البواقي. المغني ص ٣٤٢.

(٦) ن: وإنما.

(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ١٤٩، والمقاصد النحوية ١: ٢٨٩.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٤٩. وهو بيت مفرد في ملحقات ديوان ذي الرمة ص ٦٦١ بتحقيق مكارتني.

غَيْـلانُ مَيَّـةَ مَشْغُـوفٌ بهـا هُـوَ مُـذْ بَـدَتْ لـه، فحِجـاهُ بـانَ أو كَـرَبـا

وهذه الصورة أَجملَ فيها المصنف في مكان التفصيل، وأَوهمَ الوِفاقَ في مكان الخلاف. فأمَّا الأول فإنه إنما بَرز لأجل العلامة التي لَحِقت بالنظر إلى التكلم والغَيْبة والخطاب، فأبرز الضمير منها إذا[1] جرت على غيرِ مَنْ هي له؛ إذْ لو لم يَبرز لوقع اللَّبس؛ ألا ترى أنك لو قلت: «هندٌ ضاربُها» لم يُدْرَ مَن الضارب؛ إذْ يحتمل أن يكون أنا أو أنتَ، وكذلك: هندٌ ضارِباها، أو ضارِبُوها، إذْ يحتمل أنتما أو نحن، أو أنتم أو نحن، فلمَّا دعت الضرورة إلى إبراز الضمير وتوحيد الصفة في جميع الأحوال لأنها لم تتحمل ضميراً، فقلت[2]: هندٌ ضاربُها أنتَ وأنا وأنتما ونحن، ثم حُمل ما لا لَبْسَ فيه على ما فيه اللَّبس، فقيل: زيدٌ هندٌ ضارِبُها هو، فأُبرز الضميرُ وإن كنتَ لو لم تُبْرِزه لم يقع اللبس؛ إذ لا يُتَصور أن يكون فاعل الصفة إلا ضميرَ «زيد» لئلا تعرو الجملة الواقعة خبرًا من رابط.

ولا يجوز استتارُه في هذا الموضع إلا أن يكون ضمير تثنية أو جمع، فإنَّ العرب لا تُبرِزه إذْ ذاك لأن اسم الفاعل تَجوز تثنيتُه وجمعُه، وفي ذلك دلالةٌ على الضمير، تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعِدَينِ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ آباؤه لا قاعِدِينَ، فلا يحتاج إلى: لا قاعدان هما، ولا قاعِدِينَ هُم؛ لأن التثنية والجمع أَغْنَتْ عن ذلك. فهذا التفصيل الذي أَجملَه / المصنفُ في هذه المسألة. [١: ١١٦/ب]

وأمَّا الخلافُ فإنَّ الكوفيين[3] ذَهبوا إلى أنه لا يَلزم انفصالُ الضمير إلا إذا خيف لَبْسٌ أو لم تتكرر الصفة، فإنْ تكررت أو أُمِنَ اللبسُ لم يَلزم انفصالُ الضمير، فيُجيزون في: زيدٌ حَسَنَةٌ أُمُّه عاقلةٌ هي، وفي: زيدٌ هندٌ ضاربُها

---

(١) ن: إذ.

(٢) كذا في النسخ كلها بالفاء، وهو جواب «لمّا».

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٨٢/ب ـ ١٨٣/أ، والإنصاف ص ٥٧ [المسألة ٨]، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥ـ٥٦، والتبيين ص٢٥٩، والمتبع ص٢٢٥ـ٢٢٦، واللباب ١: ١٣٧ـ١٣٨.

هو، أن لا تأتي بالضمير منفصلاً، فتقول: زيدٌ حَسَنَةٌ أُمُّه عاقلةٌ، وزيدٌ هندٌ ضارِبُها؛ لأنَّ الصفة تكررت في المثال الأول، واللَّبْسَ قد أُمِنَ في المثال الثاني. وسيأتي الكلامُ على تمام هذه المسألة والاستدلالُ للمذهبين في باب الابتداء عند تَعَرُّض المصنف لها إن شاء الله.

وقد ناقضَ المصنفُ كلامَه هنا بكلامه في باب المبتدأ؛ لأنه ذَكر هنا أنه يتعين انفصالُ الضمير إذا جَرَت الصفةُ على غيرِ صاحبها، وفي باب الابتداء ذَكر أنه «قد يَسْتَكِنُّ الضميرُ إذا لم يُلْبِسْ وفاقاً للكوفيين»[1] انتهى. فعلى هذا قد استثنى حالة لم يَسْتَثْنِها هنا، وهو إذا أُمِنَ اللَّبْسُ.

وقوله: **أو أُضْمِرَ العاملُ** أنشد المصنفُ شاهداً على ذلك قولَ الشاعر[2]:

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ لعلَّكَ تَهديكَ القُرونُ الأَوائلُ

ولم يُبين المصنفُ الفعلَ المضمرَ الذي انفصل الضمير لإضماره، وظاهرُ كلامه أنه أَضمر فعلاً يفسره قولُه: «لم يَنفعكَ»، ولا يَصِحُّ ذلك لأنه لو حمل أنتَ على السببي المرفوع الذي هو «عِلمكُ» لأدَّى إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل؛ ألا ترى أنك لو وضعت «أنتَ» مكان «عِلمكَ» لكان التقدير: فإنْ لم تَنفعكَ. ولا يجوز حملُه أيضاً على الكاف في «يَنفعكَ» لأنه لو فَعل ذلك لَنَصب، فقال: فإنْ إيَّاك.

وإذا امتنع أن يُحمل «أنتَ» على «عِلْمك» وعلى الكاف لما ذكرناه، فاختلف الناس في تخريجه:

فذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3] وبعض شيوخنا[4] إلى أنه

---

(١) التسهيل ص ٤٨ وشرحه ١: ٣٠٦، ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٢) لبيد. ديوانه ص ٢٥٥، وإيضاح الشعر ص ٥٣٠، وشرح التسهيل ١: ١٤٩، وشرح الكافية الشافية ص ٦٢٦، وشرح جمل الزجاجي ١: ٣٧٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١: ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٤) هو الأبذي كما في شرح الجزولية ص ٩٤٣ ـ ٩٤٤. وقد سبق إلى ذلك أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص ٥٣٠.

فاعل بفعل محذوف يُفَسره المعنى، ويدلّ عليه، والمسألةُ خارجةٌ من باب الاشتغال، كأنه قال: فإن ضَلَلْتَ لم يَنفعك عِلمُك، فأضمر ضَلَلْتَ لفهم المعنى، وبَرز الضمير لمَّا حُذف الفعل.

وخَرَّجه السُّهَيْلي على وجهين:

أحدهما: أن يكون «أنتَ» مبتدأ، وذلك على ما أجازه س[1] من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط و «إذا» إذا كان في الجملة التي هي مطلوب الشرط فعل هو خبر، نحو: إنِ اللَّهُ أَمْكَنَني مِن فُلان[2]. والذي سَهَّل هذا وجودُ الفعل في الجملة الشرطية، فكأنَّ حرف الشرط لم يَعدم الفعلَ وإنْ وَلِيه الاسمُ المبتدأ.

والوجه الثاني[3]: أن يكون «أنتَ» في موضع نصب، وهو مما وُضع فيه الضميرُ المرفوع موضعَ الضمير المنصوب، كما وَضعوا المنصوب موضعَ المرفوع، قالوا: لم يَضربْني إلا إيّاه، وفي الحديث: «مَنْ خَرَجَ إلى الصَّلاة لا يَنْهَزُه إلا إيَّاها»[4]، وفي المحكيّ من كلام العرب[5]: إذا هو إيّاها، وإذا هي إيّاه.

وقوله: أو أُخِّرَ مثالُه: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[6].

---

(١) المنقول عن سيبويه والأخفش أيضاً في ذلك هو في «إذا» الشرطية، كما في شرح الكافية ١: ١٧٤. وهو في الكتاب ١: ١٠٦ ـ ١٠٧، وشرحه للسيرافي ١: ٢١٦/ب ـ ٢١٧/ب، والانتصار ص٦٥ـ٦٨، والنكت ص٢٤٠ـ٢٤١. وقد عدّ سيبويه ابتداء الأسماء بعدها قبيحاً.

(٢) تتمته: فعلت. شرح المفصل ٩: ٩.

(٣) أمالي السهيلي ص ٤٣.

(٤) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة ـ الباب ٧٠ ـ ٢: ٤٩٩ ـ ٥٠٠ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا توضأ الرجل، فأحسنَ الوضوء، ثم خَرج إلى الصلاة، لا يُخْرِجُه ـ أو قال: لا يَنْهَزُه ـ إلا إياها، لم يَخْطُ خطوةً إلا رفعه الله بها درجة، أو حَطَّ عنه بها خطيئة». ينهزه: يدفعه إلى الخروج.

(٥) مجالس العلماء ص ٨ ـ ١٠، والإنصاف ص ٧٠٢ ـ ٧٠٦ [٩٩]، وسفر السعادة ٥٥٠، ٥٦١ ـ ٥٦٧. وسيذكره في ص ٢٩٦.

(٦) سورة الفاتحة: ٥.

وقوله: أو كان حَرف نفيٍ مثالُه: ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾[1]، ﴿وما أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً على أَحَدٍ إلا على أَضْعَفِ المجانين

/ وقوله: أو فَصَلَهُ متبوع مثالُه: جاءَ عبدُ اللَّه وأنتَ، وقولُه تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾[4]، وقوله: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾[5]. ومَثَّلَ س[6] أيضاً بقوله: كُنَّا وأنتم ذاهِبينَ، وأنشد[7]: [1/١١٧:١]

مُبَرَّأٌ مِن عُيوبِ الناس كُلِّهِمِ فاللَّهُ يَرْعى أبا حَرْبٍ وإيَّانا

وأنشد غيره[8]:

ولكنّي خَشِيتُ على عَدِيٍّ سُيُوفَ القومِ أو إيَّاكَ حارِ

وقد خالف في ذلك بعضُ أصحابنا[9]، فقال: «وقال[10]: الانفصال في

---

(١) سورة المجادلة: ٢.

(٢) سورة الأنعام: ١٣٤.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣: ١٤٣، وشرح التسهيل ١: ١٥٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٨١، وشرح الجزولية ص ١٠٤٢، وتخليص الشواهد ص ٣٠٦، والخزانة ٤: ١٦٦ ـ ١٦٨ [الشاهد ٢٧٩]. ويروى آخره: المساكينِ، وعلى حزبه الملاعينِ.

(٤) سورة الأنبياء: ٥٤.

(٥) سورة الممتحنة: ١.

(٦) الذي في الكتاب ٢: ٣٥٦: إني وإياك منطلقان.

(٧) الكتاب ٢: ٣٥٦، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٥، والنكت ص ٦٥٤، وشرح المفصل ٣: ٧٥، وشرح التسهيل ١: ١٥٠.

(٨) البيت لفاختة بنت عدي ابن أخت الحارث بن أبي شَمِر. الكتاب ٢: ٣٥٧، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٩٧ ـ ١٩٨، وللأعلم ص ٣٧٦، والحماسة البصرية ١: ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٩) ذكر أبو حيان في باب العطف أنه أبو الحسن الأبذي في شرح الجزولية. ومذهبه هذا في ص ٦٤٥ من شرحه للجزولية. لكن ذكر المحقق في الحاشية نصّاً آخر وجده في حاشية الكتاب بخط المؤلف، يدل على أن صاحب هذا المذهب هو ابن عصفور، وأن الأبذي لا يرضى مذهبه هذا. ولم أقف على النص الذي ذكره أبو حيان.

(١٠) كذا في النسخ كلها، ولعله يعني ابن عصفور، كما يفهم من كلام محقق شرح الجزولية =

وإيانا أو إياك[1] في البيتين لم يجز إلا ضرورة لأجل الوزن؛ لأنه لا[2] يقدر على الاتصال، فإنما فصل ضرورة، ولو كان في الكلام لم يجز، خلافاً لسيبويه» انتهى. وقد رَدَدْنا هذا القولَ في باب العطف[3].

وقوله: **أو وَلِيَ واوَ المصاحبة** مثالُه قولُه[4]:

فـآلَيْـتُ لا أَنْفَـكُّ أَحْـدُو قَصيـدةً تكـونُ وإيَّـاهـا بِهـا مَثَـلاً بَعْـدِي

وقال الآخـر[5]:

فكـانَ وإيَّـاهـا كَحَـرَّانَ لـم يُفِـقْ .....

وقولُه: **أو إلا** ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾[6]، وقال[7]:

قـد عَلِمَـتْ سَلْمـى وجـاراتُهـا مـا قَطَّـرَ الفـارِسَ إلا أنـا

ويأتي الكلامُ في الضمير الواقع بعد إلا بُعيدَ هذا، إن شاء الله.

وقوله: **أو إمّا** مثالُه: قام إمّا أنا وإمّا أنت، وقال الشاعر[8]:

= للأبذي الذي أشرت إليه في الحاشية السابقة.

(١) ك، ص، ن: وإياك.

(٢) لا: سقط من جميع النسخ، وألحق في هامش ف، وفوقه: ظ.

(٣) ردّه عند شرحه قول ابن مالك: «وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر».

(٤) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٢١٩، وشرح التسهيل ١: ١٥٠. أحدو: أغني. يخاطب خالد بن زهير، وهو ابن عم له. وعنى بقوله: «إياها» أم عمرو صديقته.

(٥) عجز البيت: عن الماءِ إذْ لاقاه حتى تَقَدَّدا. وهو لكعب بن جعيل. الكتاب ١: ٢٩٨، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٣١، وللأعلم ص ١٩٩، والأصول ١: ٢١١. الحران: الشديد العطش. وتقدد: كاد يتشقق جوفه من كثرة الشرب.

(٦) سورة يوسف: ٤٥. وكان ينبغي أن يقول قبل الآية: «مثاله».

(٧) عمرو بن معدي كرب. ديوانه ص ١٥٥، والكتاب ٢: ٣٥٣، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٩٩، وللأعلم ص ٣٧٤، وشرح أبيات المغني ٥: ٢٥٦ ـ ٢٥٧ [الإنشاد ٥١٠] قطّر الفارس: صرعه على أحد قُطْرَيْه، وهما جانباه.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٥٠، والمقاصد النحوية ١: ٢٩٩.

بِـكَ أو بِـي اسْتعـانَ فَلْيَـلِ إمّـا أنـا أو أنـتَ مـا ابْتَغَـى المُسْتَعِيـنُ

وقولُه: **أو اللامَ الفارقةَ** مثالُه: إنْ ظننتُ زيداً لإيَّاك، وقال الشاعر[1]:

إنْ وجـدتُ الصَّـديـقَ حَقًّـا لإيَّـا كَ، فَمُـرْنـي، فلـن أَزالَ مُطِيعـا

وقال المصنف[2]: «وقال الأخفش في كتاب المعاني[3] بعد أن مَثَّل بإنْ كانَ زيدٌ لصالحًا: فإن جئت في هذا القياس بفعل لا يَحتاج إلى مفعول أَوقعتَ اللامَ على اسم الفاعل[4]، فقلت: إنْ قام لزيدٌ، وإن كان الاسم مضمراً قلت: إنْ قَعَدَ لأَنا، إذا[5] لم تصل إلى التاء جعلتَها أنا إذا عنى المتكلم نفسَه، وأنتَ إذا عَنى غيرَه، وكذلك: إنْ قام لَنحنُ» انتهى. وكذا قال في النسخة الوسطى من نَحْوِه. وهذا لا يتم إلا على مذهب الكوفيين[6] حيث جَوَّزوا ذلك، ووافَقهم الأخفشُ على ذلك، وتَجويزُهم ذلك هو على تأويل أنَّ «إنْ» نافية، واللام بمعنى إلا.

وأما على مذهب جمهور البصريين[6] فلا يَجوز ذلك عندهم إلا في الفعل الناسخ للابتداء؛ لأنها عندهم «إنِ» المخففةُ من الثقيلة، فلا تدخل إلا على الابتداء أو ناسخه، وسيأتي الكلام على ذلك في باب «إنَّ»، إن شاء الله.

وقوله: **أو نَصَبه عاملٌ في مضمرٍ قبلَه غيرِ مرفوع إنِ اتَّفَقَا رُتْبةً** احترز بقوله: «غيرِ / مرفوع» من قولهم: ظَننتُني قائماً، فإن الضمير الذي هو «ني»[١:١١٧/ب] نَصَبه عاملٌ في مضمر، لكنَّ ذلك المضمرَ مرفوعٌ، وقد اتَّفقا ـ أعني التاء

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٥١، والمقاصد النحوية ١: ٣٠١.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٥٠.

(٣) شرح التسهيل: في كتاب المسائل. ولم أقف على هذا النص في مطبوعة كتابه «معاني القرآن».

(٤) شرح التسهيل: على الفاعل.

(٥) ص، ن، ح: وإذا.

(٦) الإنصاف ص ٦٤٠ ـ ٦٤٣ [المسألة ٩٠]، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٦٤ و ٣: ١٤٥ ـ ١٤٧، وشرح المفصل ٨: ٧٢.

و «ني» ـ في كونهما ضميري متكلم، ولا يتعين انفصال «ني»، بل ولا يجوز. وكذلك: زيدٌ ظُنَّه قائماً، قد عمل ظُنَّ في مضمر مرفوع، وهو الفاعل المستكن في ظُنَّ وفي معمول منصوب، وقد اتفقا رُتبةً، ومع ذلك لا يجوز فصل الضمير المنصوب.

ومثالُ اتفاق ما ذكر رُتبة: علمتُني إياي، وعلمتُكَ إياك، وزيدٌ علمتُه إياه، ومالُ زيدٍ أعطيتُه إياه. ومعنى علمتُك إياك: أنتَ في علمي الآن كما كنتَ من قبلُ. فانفصالُ الضمير في هذه المسائل متعين.

وقوله: **ورُبَّما اتَّصلا غائبينِ إن لم يَشْتَبِها لفظاً** قال المصنف[1]: «فإنْ غايَرَ الغائبُ الأول الغائب لفظاً جاز اتصالُه على ضعف، فمن ذلك ما رَوى الكسائي من قول العرب: هم أحسنُ الناس وُجوهاً وأَنْضَرُهُمُوها[2]، ومنه قول مُغَلِّس بن لَقِيط[3]:

وقد جَعَلَتْ نَفْسي تَطِيبُ لِضَغْمِةٍ لِضَغْمِهِماها، يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها»

انتهى ما شرح به المصنف هذه المسألةَ والتي قبلَها.

وفيما قاله المصنف تفصيل وانتقاد.

أما التفصيل فنقول: إذا اتفقا رتبة فإمَّا أن يكونا ضميرَي متكلم، أو ضميرَي مخاطَب، أو ضميري غائب؛ فإن كانا ضميري متكلم فالانفصال

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٥١.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٣٩.

(٣) يهجو أخويه مُرَّةَ ومُدْرِكاً. وقيل: هو لقيط بن مرة الأسدي، يهجو مُرَّةَ بن عَدَّاء ومُدْرِك بن حصن الأسديين. الكتاب ٢: ٣٦٥، والإيضاح العضدي ص ٣٤، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٧، وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٤ و٢: ٤٩٤، ٤٩٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٢ ـ ٨٥، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٩، وتخليص الشواهد ص ٩٤ ـ ٩٧، والخزانة ٥: ٣٠١ ـ ٣١٢ [الشاهد ٣٨٩]. الضَّغْم: العَضّ. و «ها» من ضغمهماها: ضمير الضَّغْمة، وانتصابه انتصاب المصدر، وفاعل المصدر محذوف، والتقدير: لضَغْمي إياهما الضغمة، واللام متعلقة بيقرع.

نحو: مَنَحْتَني إياي، ويقبح أن تقول: مَنَحْتَنيني.

وإن كانا ضميرَيْ مخاطَب فالاختيارُ الانفصالُ، ويجوز الاتصال على ضَعْف، فتقول: أَعطيتُكُما إيَّاكما، وأَعطيتُكُنَّ إيَّاكُنَّ. ويجوز الاتصال، فتقول: أَعْطيتُكُما كُما، وأَعطيتُكُنَّكُنَّ. هذا مذهب أصحابِنا والكسائيِّ، ومنع الاتصالَ الفراءُ.

وإن كانا ضميرَيْ غائب فإمَّا أن يَتَّحِدا رُتْبةً أو يَختلفا. إن اتَّحَدا رُتبةً فكَضَمِيرَيِ المخاطَب، فعلى مذهب أصحابنا[1] والكسائي يُختار الانفصال، فتقول: زيدٌ الدرهمُ أَعطيتُه إياه. ويجوز ضعيفاً الاتِّصالُ، فتقول: أَعْطَيتُهُوه. ومنع الفراءُ الاتصالَ، وزعم أنه غير مسموع من كلام العرب.

وإنِ اختلفا رتبة كأنْ يكونَ أحدُهما مفرداً والآخرُ مثنًّى أو مجموعاً، أو أحدُهما مذكراً والآخرُ مؤنثاً، فالفصل هو الكثير، فتقول: هندٌ الدرهمُ أَعطيتُها إياه، وأَعطيتُه إيَّاها، ويجوز: أَعْطَيْتُهُوها، وأَعْطَيْتُهاه.

وقال س[2]: «فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائبٌ قلت: أَعْطاهُوها وأَعطاهاه جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيِّهما بدأتَ مِن قِبَلِ أنهما كلاهما غائبٌ، وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والكثير في كلامهم أعطاه إياه» انتهى كلام س. وفيه حجة لأصحابنا أنه يجوز الانفصال والاتصال في الغائبينِ مطلقاً سواء اتَّحدت الرتبة أم اختلفت لقوله: «والكثير في كلامهم أعطاه إياه» فمثَّلَ أوَّلاً بالمتحد ثم ثانياً بالمختلف.

وأما الانتقاد فإنه استدل على وصل[3] الثاني من الغائبينِ إذا اختلفتِ الرتبةُ بقول الشاعر ببيت مُغَلَّس «لِضَغْمِهِماها» وبما روى الكسائي،

(١) منهم الأبذي في شرح الجزولية ص ٤٤٠.
(٢) الكتاب ٢: ٣٦٥.
(٣) ك، ن: على فصل.

وأصحابُنا[1] ذكروا ذلك في مسألة كون أحد الغائبينِ مخفوضاً، وهو مثلُه في الغَيْبة، فإنه لا يجوز عندهم إلا الانفصالُ، نحو قولك: هندٌ زيدٌ عَجبتُ من ضربِه إياها. قالوا: ولا يجوز «من ضَرْبِهِيها» إلا في ضرورة، وأنشدوا بيت مُغَلِّس، أو في نادر كلام، وذَكروا ما روى الكسائي، وغَرَّ / المصنفَ في [1/١١٨:١] الاستدلال ببيت مُغَلِّس على جواز الاتصال على ضَعْفٍ إنشادُ س إياه عَقِبَ قوله: «والكثيرُ في كلامهم أَعْطاه إياه»، قال س[2] بعد هذا: «على أنَّ الشاعر قد قال» وأنشد البيت. قال ابن خروف قوله: «على أنَّ الشاعر قد قال» متعلق بفعل يفسره ما قبله، وكأنه في معنى التفات؛ لأنه لمخفوض كَثُر غيره. ويأتي الكلام إذا كان أحد الضميرين مخفوضاً، إن شاء الله.

ص: وإنِ اخْتَلَفا رُتْبةً جاز الأمرانِ، ووَجَبَ في غيرِ نُدورٍ تقديمُ الأَسْبَقِ رُتْبةً مَعَ الاتصال، خلافاً للمبرِّد ولكثير من القدماء، وشذ: إلأَكَ، فلا يُقاس عليه.

ش: اختلافُهما رُتبةً كأنْ يكونَ أحدُهما ضميرَ متكلم والآخرُ ضميرَ مخاطَب أو غائب، أو يكونَ ضميرَ مخاطَب والآخرُ ضميرَ غائب، فإذا كانا كذلك فيجوز الاتصال والانفصال في الثاني، وأمَّا ما وَلِيَ الفعلَ فلا يكون إلا متصلاً، هذا شرح قوله: «وإنِ اختلفا رُتْبةً جاز الأمرانِ».

ولا يخلو الذي يلي الفعلَ مِن أن يكونَ أقربَ من الآخر أو أبعدَ. فإنْ كانَ أقربَ جاز[3] في الثاني الاتصال والانفصال، نحو: زيدٌ ظننتُكَ إياه، والدرهمُ أعطيتُكَ إيَّاه، وزيدٌ ظَنَنْتُكَهُ، والدرهمُ أَعْطَيْتُكَهُ، وزيدٌ ظَنَنْتَنِيهِ، وظَنَنْتَني إيَّاه، والدرهمُ أَعْطَيْتَنِيه، وأَعْطَيْتَني إياه، ولم يذكر س[4] في هذا إلا

(١) منهم الأبذي، وقد ذكر ذلك في شرح الجزولية ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩.
(٢) الكتاب ٢: ٣٦٥.
(٣) كتب في هامش ن ما نصه: «الأمران ولك في» وبجانبه: صح.
(٤) الكتاب ٢: ٣٦٣.

الاتصالَ، وذكر غيرُه الانفصالَ.

واختلفوا عن س، ففهم السيرافيُّ[1] أن س لا يجيز الانفصال في أَعْطانِيهِ، وإن كان هو الوجه في: أَعْطاه إيَّاه. ويمكن أن يكون هذا الفهمُ عن لحظِه فرقاً بينَ أَعطانيهِ وبينَ أَعطاه إيَّاه، وهو أنَّ ضميرَ المتكلم وَضْعُه أن يَلِيَ الفعل بعدَ الفاعل، ولا يُفْصَلُ بينَه وبينَ الفعل، لا يقال: أَعْطاهُني، فجاء كالفاعل، فكأنه لم يُفصل الفعلُ عن طلبه للثاني[2]. ويليه في ذلك ضميرُ المخاطب، بخلاف الغائب، إلا أنَّ هذا لا يَقوى أن يُوجِب في هذا ما ضَعُفَ في ذلك.

وأمَّا الأستاذُ أبو علي فلم يَلتفت شيئاً[3] من هذا، وارتكبَ أنَّ الأفصح: أعطاني إياه، مثل ما هو الأفصح: أعطاه إياه، لا فرق، وجعل قول س[4]: «ولم تَستحكم العلاماتُ ههنا» الفصلَ راجعاً إلى جميع ما تَقدم لا لأِعْطاه إياه خاصَّةً.

وإنْ كان الذي يلي الفعل أبعدَ من الآخر ففي ذلك أربعةُ مذاهبَ:

أحدها: مذهب س[4]، وهو أنه لا يجوز إلا الانفصال، نحو: زيدٌ ظَننتُه إياك، والدرهمُ أَعطيتُه إياك، ولا يُجيز: ظَنَنْتُهُوك، ولا أَعْطَيْتُهُوك.

الثاني: مذهب طائفة[5] من قدماء النحويين، وتَبِعَهم أبو العباس[6]، وهو أنه يجوز الانفصال والاتصال، والانفصالُ أحسنُ.

الثالث: مذهب الفراء[7]، وهو أنه لا يجوز عنده إلا الانفصالُ، إلا أن

---

(١) شرح الكتاب ٣: ١٤٥/ب.
(٢) ك، ح، ن: الثاني.
(٣) ص: إلى شيء.
(٤) الكتاب ٢: ٣٦٥.
(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤٥/ب.
(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤٥/ب، وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٣٩.
(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٣٩.

يكون ضميرَ مثنًى أو ضميرَ جماعةٍ من المذكَّرين[1]، فيُجيز إذ ذاك الاتصالَ والانفصال، والانفصالُ أحسنُ، نحو: الدرهمانِ أَعْطَيْتُهُماكَ، والغِلْمانُ أَعطيتُهُمُوك، والزيدانِ ظَننتُهُماكُما، والزيدونَ ظَننتُهُموكُمْ.

الرابع: مذهب الكسائي[2]، وهو كمذهب الفراء إلا أنَّ الكسائيَّ يُجيز الاتصال إذا كان الأول ضميرَ جماعة المؤنثات، نحو قولك: الدراهمُ أَعطيتُهُنَّكُنَّ، والذي وَرد به السماعُ، وتكلمت به العربُ، هو ما ذَهب إليه س.

[١:١١٨/ب] وقوله: **ووَجَبَ / في غيرِ نُدورٍ تقديمُ الأَسْبَقِ رُتْبةً مَعَ الاتِّصال** يعني أنه إذا كان الثاني متصلاً فلا يجوز إلا تقديمُ الأَسْبَق. يعني ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وعلى ضمير الغائب، وضمير المخاطب على ضمير الغائب، فتقول: يا غلامُ أَعطانِيكَ زيدٌ، والغلامُ أعطانيهِ زيدٌ، ويا زيد الغلامُ[3] أعْطاكه زيدٌ، ولا يجوز: أَعْطاكَني، ولا أَعطاهُوني، ولا أَعطاهُوك.

وأشار بقوله: «في غيرِ نُدور» إلى ما رُوي من قول عُثْمانَ رضي الله عنه: «أَراهُمْني الباطلُ شيطاناً»[4]، فقدَّمَ ضميرَ الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال، والقياسُ المسموعُ «أَرانِيهم»، لكنْ لتقديمِه في كلامِ عُثمانَ وجهٌ، وهو أنَّ «أَراني» هذه هي منقولة من «رأى»، والفاعل هو ضمير الجمع الذي صار مفعولاً بدخول همزة النقل، فلو تقدم ضمير المتكلم لأَوْهَمَ أنه هو الذي كان فاعلاً قبل دخول همزة النقل، لكن كان ينبغي إذ تقدم ضمير الجمع أن ينفصل ضمير المتكلم، فكان يكون: أَراهُمْ إيَّاي الباطلُ شيطاناً.

---

(١) ح، ص، ن: حماعة مذكرين.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٣٩.

(٣) ن: والغلام.

(٤) تقدم في ص ١٣٤، ١٣٥.

وقوله: **خلافاً للمبرد ولكثيرٍ من القدماء** يعني فإنهم يُجيزون الاتِّصالَ والانفصالَ، وقد ذَكرنا ما في المسألة من الخلاف.

وقوله: **وشذ «إلاَّكَ» فلا يُقاس عليه** مجيءُ هذه المسألة هنا غيرُ مناسب، وكان يناسب أن تكون بجنب قوله: «أو إلا» حين ذَكر أنَّ الضميرَ ينفصل إذا وَلِيَ إلا. وأشار بقولـه «إلاَّكَ» إلى قول الشاعر[1]:

وما عَلَينا إذا ما كُنْتِ جارتَنا ... أنْ لا يُجاوِرَنا الاكِ دَيَّارُ

وأكثرُ النحويين على أنَّ اتصال الضمير بعد إلا هو ضرورة؛ لأن «إلا» ينفصل بعدها الضمير. وبهذا استُدلّ[2] على أنَّ إلاّ غيرُ عاملة؛ إذ لو كانت عاملة النصب في المستثنى لاتَّصَلَ بها الضميرُ كما اتَّصَلَ في إنَّك وأخواتها، فاتصالُ الضمير بها ضرورة، وهذا مذهب البصريين، وظاهرُ كلام غيرهم أنه لا يختص بالشعر.

قال صاحب[3] «الواضح» مستدلًّا لقول الفَرَّاء[4] إنَّ «إلا» مركبة من «إنَّ» و «لا»، فخُففت «إنَّ»، وأُدغمت النون في «لا» التي للعطف، فإذا جاء

---

(١) البيت في الخصائص ١: ٣٠٧ و ٢: ١٩٥، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥، وشرح المفصل ٣: ١٠١، ١٠٣، وضرائر الشعر ص ٢٦٢، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤١٠، ٤٧٢ و ٢: ١٨، وشرح التسهيل ١: ١٥٢، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٤١، وللأبذي ص ٥٦٠، وتخليص الشواهد ص ٨١، ١١٠، والخزانة ٥: ٢٧٨ ـ ٢٨٠ [الشاهد ٣٨٤]، وشرح أبيات المغني ٦: ٣٣٣ ـ ٣٣٥ [الإنشاد ٦٨٣].

(٢) ك، ح، ص، ن: يستدل.

(٣) لا أستطيع الجزم بمن يقصده أبو حيان، وقد ألف أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ـ ٣٧٩ هـ) كتاباً بهذا الاسم، وهذا النص ليس فيه. وألف أبو بكر بن الأنباريّ (ـ ٣٢٨ هـ) أيضاً كتاباً يحمل العنوان نفسه، ولا أعرف له وجوداً، وقد وصفه ابن النديم بأنه كبير. الفهرست ص ١٢٠، وانظر معجم الأدباء ١٨: ٣١٢ ـ ٣١٣.

(٤) معاني القرآن ٢: ٣٧٧. وفيه أن «إلا» عنده مركبة من «إنْ» و «لا» النافيتين. وما ذكره أبو حيان نُسب إلى الفراء في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٠٨/أ، والإنصاف ص ٢٦١، وشرح المفصل ٢: ٧٦ ـ ٧٧. وانظر الأصول ١: ٣٠٠ ـ ٣٠١، واللباب للعكبري ١: ٣٠٣، ٣٠٤. وذُكر أيضاً أنه المشهور من مذهب الكوفيين.

بعدَها منصوبٌ فالنصبُ لـ «إنَّ»، أو غيرُ منصوب فعلى العطف بـ «لا». قال: «والدليلُ على أنَّ الأصل لإنَّ وأنها تعمل عملَ الفعل هنا قولُ العرب: قامَ القومُ إلاك، وصلوا الكاف بإلا تغليباً لعمل إنَّ في الأصل. وقال بعضهم: قامَ القومُ إلا أنت، فعطف بإلا، وأبطل عمل إنَّ». فانظر قول صاحب الواضح: «قولُ العرب: قامَ القومُ إلاك»، فلو كان هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر لما استَدلَّ به، ولا أَطلق أنه قولُ العرب.

وقال المصنف في الشرح[1]: «ومن حكم على إلا أنَّها عاملةٌ لم يَعُدَّ هذا من الضرورات، بل جَعله مراجعةً لأصلٍ متروك، ويعتذر عن مثلِ «ما قاموا إلا إياك» وكون[2] الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال» انتهى.

وثَبت في بعض النسخ القديمة من هذا الكتاب بعد قوله: «وشَذَّ إلاك فلا يُقاس عليه» ما نصه: «ولا يجوز حَتَّاك، خِلافاً لابن الأنباري فيهما» انتهى.

وقال المصنف في شرحه[3]: «وأمّا ما أجاز ابن الأنباري من أن يُقال حَتَّاكَ فلا مُسَوِّغَ له إلا إن جعلت حتى جارَّةً / ، وذلك أيضاً مُفتقِر إلى نقلٍ [١/١١٩:أ] عن العرب؛ لأنَّ العرب استَغنتْ مَعَ المضمر بإلى عن حتى، كما استغنت بمثلٍ عن كاف التشبيه، وقد نَدر دخولُ الكاف على ضمير الغائب، ولم يَرِد دخول حتى على ضمير أصلاً» انتهى كلامه في الشرح.

فأمَّا ما زعم مِن أنَّ ابن الأنباري أَجاز حَتَّاكَ فقد أجازه قبله هشام والفراء. قال الفراء: قامَ القومُ حتى أنت، وضربتُ القومَ حتى إيَّاك. قال: ولا يجوز «حَتَّاكَ» وأنت تنصب بالفعل، فإن نصبت بحتى ـ وهو كالنَّسَق ـ

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٥٢.

(٢) كذا في النسخ كلها. وفي شرح التسهيل: «بكون» وهو الأولى.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٢.

جازَ حَتَّاك، وكذلك: مررتُ بالقومِ حتى بك. وأجاز هشام: ضربتُ القومَ حَتَّاك. ومعنى قول الفراء «ولا يجوز حَتَّاكَ وأنت تنصب بالفعل» يعني وأنت تُقَدِّر بعد حتى الفعلَ، فيكون التقدير: حتى ضربتُكَ؛ لأنه لما حذف العامل انفصل الضمير، فإذا جعلت حتى عاطفة جاز أن يكون الضمير متصلاً، فتقول: حَتَّاك.

وقول المصنف «إلا إنْ جعلت حتى جارَّةً، وذلك أيضاً مُفتقِر إلى نقلٍ عن العرب». وقوله «ولم يَرِد دخولُ حتى على ضميرٍ أصلاً» انتهى. يعني ضمير جَرّ، قد ذهب إلى كونها تجرُّ المضمرَ أبو العباس[1]، ووجد السماع عن العرب في ذلك، وأنشدوا عن العرب[2]:

فـــلا واللَّـــهِ لا يَلْقَـــى أُنـــاسٌ فَتًـــى حَتَّـــاكَ يـــابـــنَ أبـــي يَـــزيـــدِ

وسيأتي ذلك في باب حروف الجر، إن شاء الله.

ص: **ويُختارُ اتِّصالُ نحوِ هاءِ: أَعْطَيْتُكَه، وانفصالُ الآخر من نحوِ: فِراقِيها ومَنْعُكَها وخِلتُكَه. وكهاءِ أعطيتُكَه هاءُ نحوِ كُنْتُه. وخَلَف ثاني مفعولَيْ نحو: أعطيتُ زيداً درهماً في باب الإخبار. ونحوُ: ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرضُ، ويَزِيدُهُم حُبّاً إليَّ هُمُ، من الضَّرورات.**

ش: إذا كان الفعلُ مما يتعدى إلى اثنين، وليس من أفعال القلوب، وكان الأولُ ضميرَ متكلم أو مخاطَب، والثاني ضميرَ غائب، نحو: الدرهمُ أَعطَيتَنيه أو أَعطيتُكَه، فذَكر المصنفُ أنه يُختار الاتِّصال في ضمير الغائب، قال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[3]، ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٥٩/ب، وشرح المفصل ٨: ١٦، وشرح الكافية ٢: ٣٢٦، وشرح ألفية ابن معط ص ٣٨١.

(٢) المقرب ١: ١٩٤، وضرائر الشعر ص ٣٠٩، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٧٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٣٨١، ورصف المباني ص ٢٦١، والخزانة ٩: ٤٧٤ ـ ٤٧٥ [الشاهد ٧٨١]. ويروى آخره: زياد.

(٣) سورة هود: ٢٨.

﴿كَثِيرًا﴾[1]. وقد تقدم[2] لنا أن الأستاذ أبا علي ارتكب أن الأفصح «أعطاني إياه» بالانفصال، وهو مخالف لاختيار هذا المصنف.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وظاهرُ كلامِ س أنَّ الاتصالَ لازمٌ. ويدل على عدم لزومِه قولُ النبي ﷺ: «فإنَّ اللَّهَ مَلَّكَكُمْ إيَّاهم، ولو شاءَ لَمَلَّكَهُم إيَّاكم»[4]» انتهى.

وقال س[5]: «فإذا كان المفعولان اللذان تَعدى إليهما فعلُ الفاعل مخاطَباً وغائباً، فبدأتَ بالمخاطَب قبلَ الغائب، فإنَّ علامةَ الغائب العلامةُ التي لا تَقع موقعَها إيَّا، وذلك قوله: أعطيتُكَه، قال الله جَلَّ وعَزَّ: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾[6]، فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب» انتهى.

وقولـه: **وانفصالُ الآخِر في نحوِ: فِراقِيْها ومَنْعُكَها وخِلْتُكَهُ.** أمَّا فِراقِيْها ومَنْعُكَها فهو إشـارة إلى ما كان من الضمير منصوباً بمصدرٍ مضافٍ إلى مضمَر قبلَه هو فاعـل أو مفعـول أول، أو باسمِ فاعلٍ مضافٍ إلى / ضميرٍ هو [1:١١٩/ب] مفعول أول، فالأول نحو: زيدٌ عَجِبتُ من ضَرْبِيه أو من[7] ضَرْبِكَه. ويجوز الانفصال، وهو أحسنُ، فتقول: مِن ضَرْبِي إياه أو مِن ضَرْبِكَ إياه. ومِن ضَرْبِيكَ، ويجوز: ضَرْبِي إيَّاك، قال الشاعر في الاتصال[8]:

---

(١) سورة الأنفال: ٤٣.

(٢) تقدم في ص ٢٣١.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٣.

(٤) إتحاف السادة المتقين ٦: ٣٢٣. وفيه: «اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم، أطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فما أحببتم فأمسكوا، وماكرهتم فبيعوا، ولا تعذبوا خلق الله، فإن الله ـ تعالى ـ ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم». وانظر شواهد التوضيح ص ٣٠.

(٥) الكتاب ٢: ٣٦٤.

(٦) سورة هود: ٢٨.

(٧) من: سقط من س، ح، ف، م.

(٨) شرح الحماسة للأعلم ص ٨٣٦ [الحماسية ٥٩٦]، وشرح التسهيل ١: ١٥٣، وانظر شرح=

وإنْ كـــان حُبِّيْـــكِ لـــي كـــاذبًـــا فقـــد كـــان حُبِّيْـــكِ حَقًّـــا يَقِينـــا

وقـــال الآخـــر[1]:

تَعَـزَّيـتُ عنهـا كـارهًـا، فتـركتُهـا وكـانِ فِـراقِيهـا أَمَـرَّ مِـنَ الصَّبْـرِ

ومثال الثاني قول الشاعر[2]:

فـلا تَطْمَـعْ ـ أَبَيْـتَ اللَّعْـنَ ـ فيهـا فَمَنْعُكَهـــا بِشَـــيءٍ يُسْتَطـــاعُ

ومثالُ الثالث قولُه[3]:

لا تَـرْجُ أو تَخْـشَ غيـرَ اللَّـه إنَّ أَذًى واقِيكَـهُ اللَّـهُ لا يَنْفَـكُّ مَـأْمُـونـا

قال المصنف في الشرح[4]: «فإنما المختارُ في هذه الثلاثة وأمثالِها الانفصالُ، ولكنه تُرك واستُعمل الاتصالُ لأن الوزن لم يَتَأَتَّ إلا به» انتهى كلامه. ودَلَّ على أنه إنما استُعمل الاتصالُ لأجل الوزن، فصار شبيهاً بالضرورة، وليس كذلك، بل الاتصالُ عربيٌّ، وإن كان الانفصال هو الكثير.

= شواهد الأشموني للعيني في حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ١١٧، والمقاصد النحوية ١: ٢٨٣.

(١) هو يحيى بن طالب الحنفي، والبيت من قصيدة له في معجم البلدان (قرقرى) ٤: ٣٢٦ ـ ٣٢٧، وشرح التسهيل ١: ١٥٣، والمقاصد النحوية ١: ٣٠٥.

(٢) هو عُبيدة بن ربيعة أو القُحيف العُقيلي، يخاطب ملكاً من ملوك اليمن، طلب منه فرساً، يقال لها سَكاب، فمنعه إياها. الحماسة ١: ١٢٢ [الحماسية ٤٨]، والحماسة البصرية ١: ٧٨، وأسماء خيل العرب للغندجاني ص ١٢٤، وشرح التسهيل ١: ١٥٣، وشرح المقدمة الجزولية ص ٨٣١، وتخليص الشواهد ص ٨٩، والخزانة ٥: ٢٩٧ ـ ٣٠١ [الشاهد ٣٨٨]، وشرح أبيات المغني ٢: ٣٨٨ ـ ٣٩١ [الإنشاد ١٦٠].

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٣، والمقاصد النحوية ١: ٣٠٨. وقد زيد قبل البيت في ص وبعده في ح نصٌّ من شرح التسهيل للمصنف ١: ١٥٣ أولُه: «قال المصنف في الشرح: وظاهر كلام س أن الاتصال لازم» وآخره: «فهذا نص من س على أن الانفصال أحسن، وأن الاتصال ليس بمستحكم».

(٤) شرح التسهيل ١: ١٥٤.

هذا مفهوم كلام س[1].

ومَثَّلَ المصنف بـ «فِراقِيها» و «مَنْعُكَها»، وهو ما أضيف إليه المصدر مما هو أَقربُ رُتبةً من الذي بعدَه وهو فاعل أو مفعول أول؛ لأنه إنْ كان مضافاً لما هو أَبعدُ رتبةً من الضمير بعدَه فالفصلُ ليس إلا، نحو: زيدٌ عجبتُ من ضَرْبِه إياك، ولا يجوز: من ضَرْبِهِيكَ[2]. وإنْ تَساوَيا في القُرب أو البعد فالانفصالَ نحو: هندٌ زيدٌ[3] عجبتُ من ضَرْبِهِ إياها، ولا يجوز: مِنْ ضَرْبِهِيها، إلا في ضرورة، نحو[4]:

..... لِضَغْمِهِماها .....

أو في نادر كلام نحو: «هُم أَحسنُ الناس وُجُوهاً وأَنْضَرُهُمُوها»[4]. وإن لم يكن فاعلاً ولا مفعولاً أول، والضمير ضمير رفع، انفصلَ ما بعد المخفوض نحو: زيدٌ عجبتُ من ضربِك هو، وعجبتُ مِن ضَرْبِي أنت.

وقوله: **وخِلْتُكَه** يعني إذا كان الثاني مفعولَ أحد أفعال القلوب فالانفصالُ به أَولى لأنه خبرُ مبتدأ في الأصل، وقد حَجَزه عن الفعل منصوبٌ آخر.

وهذا الذي ذهب إليه في اختيار الانفصال في مثل هذا قد خَالفه في الألفية التي له، فاختار في ذلك الاتصالَ، قال:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ «سَلْنِيهِ» وما أَشْبَهَهُ في «كُنْتُهُ» الخُلْفُ انْتَمَى
كذاكَ «خِلْتَنِيهِ» واتِّصالا أَختارُ، غيري اخْتارَ الانْفِصالا

(١) الكتاب ٢: ٣٦٥.
(٢) ك: من ضربيك.
(٣) زيد: سقط من س.
(٤) تقدم في ص ٢٢٨.

وقد رَدَدْنا عليه ذلك في كتابنا المسمى بـ «مَنْهَج السالك في شرح ألفية ابن مالك»[1].

وقد نص س على أنَّ الانفصال هو الوجهُ، قال س[2]: «وتقول حَسِبْتُكَ إياه، وحَسِبْتُني إياه؛ لأن حَسِبْتُنِيه وحَسِبْتُكَهُ قليلٌ في كلامهم». وعَلَّلَ س في كتابه كثرة انفصال الضمير وقلة اتصاله / بما يُوقَف عليه في كتابه[3]. [1/١٢٠:١]

ومن الانفصال قولُه[4]:

أخـي، حَسِبْتُـكَ إيـاه، وقـد مُلِئـتْ أَرجاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغانِ والإحَنِ

ومن الاتِّصال قولُه[5]:

بُلِّغْـتَ صُنْـعَ امـرئٍ هَـوٍ إخـالُكَـهُ إذْ لم يَزَلْ لاكتسابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرا

وقوله: **وكهاءِ أَعطيتُكَه هـاءُ نحو كُنْتُه** يعني أن الاتصال فيها أفصح من الانفصال. وهذا الاختيار اتَّبَعَ فيه الرُّمَّانيَّ[6] وأبا الحُسين بن الطَّراوة[7].

وقال في الشرح حين ذكر انفصالَ مثل «خِلْتُكَهُ» وأنه أَفصحُ لكونه خبرَ مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، قال[8]: «بخلافِ هاءِ كُنْتُهُ، فإنه خبرُ مبتدأ في الأصل، ولكنه شَبيهٌ بهاءِ ضَربتُهُ مِن أنه لم يَحجِزه إلا ضميرٌ مرفوع، والمرفوعُ كجزءٍ من الفعل، فكأنَّ الفعلَ مباشرٌ له، فكان مقتضى هذا أن لا ينفصل كما لا تَنفصل هاءُ ضَربتُه، إلا أنه أُجيز الانفصالُ

(١) منهج السالك ص ١٨.
(٢) الكتاب ٢: ٣٦٥.
(٣) الكتاب ٢: ٣٦٥ ـ ٣٦٦.
(٤) شرح التسهيل ١: ١٥٥.
(٥) شرح التسهيل ١: ١٥٥، والمقاصد النحوية ١: ٢٨٧.
(٦) كتاب ابن الطراوة النحوي ص ١٥٧ (الهامش ٣).
(٧) شرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٧، وكتاب ابن الطراوة النحوي ص ١٥٧.
(٨) شرح التسهيل ١: ١٥٤ ـ ١٥٥.

فيه مرجوحاً خلافاً لِـ «س»[1] ومَن تَبِعَه[2].

دليلُنا على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ المشارَ إليه ضميرٌ منصوبٌ بفعل لا حاجزَ له إلا ما هو كجزءٍ منه، فأشبَه مفعولاً لم يَحجزه من الفعل إلا الفاعلُ، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول، فإن[3] لم يُساوِه[4] في الاتصال فلا أقلَّ من أن يكون[5] اتصاله راجحاً.

الثاني: أنَّ الوجهين مسموعان، فاشتركا في الجواز، إلا أنَّ الاتصالَ ثابتٌ في النظم والنثر، والانفصالَ لم يَثبت في غير استثناءٍ إلا في نظم، فرَجَح الاتصالُ لأنه أكثر في الاستعمال. ومِن الوارد منه متصلاً دونَ ضرورةٍ قولُ الشاعر[6]:

كم ليثٍ اعْتَنَّ لي ذا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ فكـانَنـي أَعْظـمُ الليثيـنِ إقْـدامـا

فقال: «فكانَني» مع تمكُّنه مِن أن يقول: فكُنْتُهُ أعظمَ الليثين إقداماً، على جعل «أعظم» بدلاً من الضمير ومفسراً له، كما قالوا: «اللهم صلِّ عليه الرَّؤوفِ الرحيمِ».

ومِن الوارد منه في النثر قولُ النبي ﷺ لعائشة: «إيَّاكِ أنْ تَكُونيها يا حُمَيْراءُ»[7]، وقولُه لِعُمَرَ في ابن صَيَّادٍ: «إنْ يَكُنْهُ فلنْ تُسَلَّطَ عليه، وإلا يَكُنْهُ

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٨.

(٢) المقتضب ٣: ٩٨، والأصول ١: ٩١، وشرح المفصل ٣: ١٠٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٦، وشرح الكافية ٢: ١٩، والبسيط لابن أبي الربيع ص ٧٧٠.

(٣) س: فأن.

(٤) ك، ف: يسايره.

(٥) ك، ص، ح، ن، ف: من كون.

(٦) تقدم في ١: ٢٣٠.

(٧) «... عن أم سلمة قالت: ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: «انظري يا حميراء أن لا تكوني أنتِ». ثم التفت إلى علي، فقال: «إنْ وليت من أمرها=

فلا خيرَ لَكَ في قَتْلِه»[1]. ومن ذلك قولُ بعض العرب: «عليهِ رجلاً لَيْسَني»[2]. وقال س[3]: «وبَلَغني عن العرب الموثوقِ بهم أنهم يقولون: لَيْسَني، وكذلك كانَني» هذا نَصُّه. ولم يَحْكِ[4] في الانفصال نثراً إلا قولَهم في الاستثناء: أَتَوْني ليسَ إياك، ولا يكون إياك. وهذا يتعين انفصالُه في غير الضرورة لأنَّ ليسَ ولا يكونُ فيه واقعان موقعَ إلا، فعُومِلَ الضميرُ بعدَهمامعاملتَه بعدَها، فلا يُقاس على ذلك ما ليس مثلَه.

والاتصالُ في قوله[5]:

إذ ذَّهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيْسِي

من الضروراتِ لأنه استثناء، ولو لم يَكُنِ استثناءً لكانَ الاتصالُ أَولى من الانفصال كما تقرر» انتهى كلامه في الشرح.

وترجيحُه / للاتِّصالِ وما ادَّعاه مِن أنَّ الاتصالَ في «كانَ» هو المختار [1:١٢٠/ب] مخالفٌ لما نَقل س عن العرب، والعجبُ له أنه يأخذ من كلام س ما يدلُّ على الاتصال، ويَجعله دليلاً على اختيار الاتصال، ويَترك النصوصَ التي أَخبر فيها س عن العرب بأن الانفصال هو المختار، وأنَّ الاتصال لا يكادون يقولونه، إلا أنَّ بعضَهم أخبره بأنَّ بعضَ العربَ نَطق به متصلاً. قال س بعدَ أن ذَكر أنَّ الانفصالَ في: ضَرْبِي إيَّاك، وكانَ إياه، وليسَ إياه، هو

= شيئاً فارفق بها». قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري ومسلم» سنن ابن ماجه ـ كتاب الرهون ـ الباب ١٦ ص ٨٢٧.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ـ الباب ٨٠ ـ ٢: ٩٦ ـ ٩٧ وكتاب الجهاد ـ الباب ١٧٨ ـ ٤: ٣٢. وفي رواية ابن حجر في كتاب الجهاد ـ الباب ١٧٨ ـ الحديث ٣٠٥٥ ـ ٦: ١٩٩: «وإن لم يكن هو». وأخرجه مسلم في كتاب الفتن أشراط الساعة ـ الحديث ٩٥ ص ٢٢٤٤.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٠، والأصول ١: ١٤٢ و ٢: ٢٩٠، وشرح المفصل ٣: ١٠٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٧. وقد قال هذا لرجل ذُكر له أنه يريده بسوء. ومعناه: غيري.

(٣) الكتاب ٢: ٣٥٩.

(٤) أي: سيبويه. الكتاب ٢: ٣٥٨.

(٥) تقدم في ص ١٨٥.

المستحكمُ، وأنَّ الاتصالَ ليس بمستحكمٍ، وبعدَ أن ذَكر أن حَسِبْتَنِيه، وحَسِبْتُكَه قليلٌ في كلامهم، قال س[1]: «وذلك لأن حَسِبْتُ بمنزلة كانَ، إنما يَدخلان على المبتدأ والمبنيِّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ، فالمنصوبان بعد حَسِبتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليسَ وكانَ. وكذلك الحروف بمنزلة حَسِبتُ وكانَ؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ أو المبنيَّ عليه فيما مضى يقيناً أو شكًّا، وليس بفعل أحدثتَه منك إلى غيرك كضَربتُ وأَعطيتُ» انتهى. وهذا يدل على تسوية س بين حَسِبَ وكانَ، وقد قَدَّمَ قبلُ أنَّ الكلام: كانَ إياه، وليسَ إياه، وحَسِبْتُكَ إياه.

وقال س أيضاً وقد ذَكر: عَجِبتُ من ضَرْبِي إياك، وأن العرب قد تَكَلَّمُ به متصلاً، قال[2]: «ومثلُ ذلك: كانَ إياه؛ لأنَّ كانَهُ قليلة، ولم تَستحكم هذه الحروف هنا، لا تقول: كانَني، ولا ليسَني، ولا كانَكَ، فصارت إيَّا ههنا بمنزلتها في: ضَرْبِي إياك». ثم قال س بعد ذلك[3]: «وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون لَيْسَني، وكذلك كانَني». فانظر لتصريح س هنا بأنك لا تقول: كانَني، ولا ليسَني، ولا كانَك، وأنَّ إيَّاك صارت هنا بمنزلتها في: ضَرْبِي إياك. ثم قال: «وبلغني» إلى آخره. ويعني بقوله «لا تقول كانَني» إلى آخره يعني: لأنَّ كَلام العرب هو بالانفصال، ولمَّا كان الاتصال قليلاً جداً ـ كما قال ـ لأنَّ كانَهُ قليلةٌ احتاج إلى إسناد ذلك بالرواية، وأنه لم يَسمع ذلك من العرب، إنما بَلَغه ذلك بلاغاً عن الموثوق بهم إذْ كان المسموع المشهور لا يَحتاج إلى استدلال، إنما يُستَدلُّ على الغريب القليل.

وأعجب لهذا المصنف كيف ادَّعى أنَّ الاتصالَ ثابتٌ في النثر والنظم، وأنَّ الانفصالَ لم يَثبت في غير استثناء إلا في نظم، وهذه مكابرةٌ عظيمة، س

---

(١) الكتاب ٢: ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٨.

(٣) الكتاب ٢: ٣٥٩.

يقول: كلامُ العرب الانفصالُ، وأمَّا الاتصالُ فقليلٌ حتى إنه لم يسمعه منهم، إنما بلغه شيء من ذلك عن بعضهم. وهذا المصنفُ يقول لم يَثبت إلا في نظم، ثم أخذ يَستدلُّ بوجودِ ذلك في النثر بإخبار س أنَّ ذلك بَلَغه عن بعضهم بعد أنْ ذَكر س أن كلام العرب على الانفصال. ومعذورٌ المصنفُ في ذلك، فإنه قليلُ الإلمام بكتاب س، وكأنه يَلتمح منه شيئاً ببادي النَّظَر، فيَستدلُّ به من غير تَتَبُّعٍ لِما قبلَه ولِما بعدَه، وكم شيءٍ فاتَهُ مِن علم س لقلَّة إلمامِه به، وستَرى ذلك في هذا الكتاب، إن شاء الله.

وأما استدلالُه أولاً على اختيار الاتصال بِشَبَهِه بضَرَبْتُ / ، وأنه لا [١/١٢١:١] حاجزَ بينهما إلا الفاعل، فهو مُنْتَزَعٌ من كلام س حيث شَبَّهَ كانَ بِضَرَبَ في جواز الاتصال، فقال[١]: «وتقول كُنَّاهُمْ كما تقول ضَرَبْناهم»، ولكنَّ تشبيهَ اسمِ كانَ وخبرِها بمفعولَيْ حَسِبتُ أَقوى كما قال س. وذَكر قوة الشبه، وأشارَ إليها، وهو أنه لا يُقتصَرُ على الاسم الذي يقع بعد كانَ وحَسِبْتُ، كما لا يُقتصَرُ عليه مبتدأً، فالمنصوبان بعد حَسِبتُ كالمرفوعِ بعدَ ليسَ وكانَ. فهذا مِن س تشبيهٌ قويٌّ. وذَكر أخيراً أنهما ليسا كضَرَبتُ وأَعطيتُ.

وقولُ المصنف: «فرَجَحَ الاتصالُ لأنه أكثر في الاستعمال» فهذه مكاذبة لِـ «س» حيث قال: «لأن كانَهُ قليلة». وقولُ المصنف: «ومن الوارد منه متصلاً دونَ ضرورة»، وإنشادُه البيت الذي فيه:

. . . . . فكانَني أَعْظَمُ اللَّيْثينِ إقْداما

فلولا أنَّ س نَقل جوازَ الاتصال قليلاً لكان هذا البيت يُدَّعى فيه أنه ضرورة؛ لأنه لا يَتَّزِنُ إلا كذا.

وأمّا قولُ المصنف: «إنه متمكن من أن يقول فكُنْتُهُ أَعظمَ» فكلُّ ضرورة

---

(١) الكتاب ١: ٤٦.

هكذا، يُمكن أن يُبْدِلَ بها[1] الشاعر لفظاً[2] آخر لا يكون ضرورة، وليس حكمُ الضرورة في اصطلاح النحاة هذا الذي ذَكره، وقد بَحثنا هذا في «كتاب التكميل»، وأَمْعَنَّا الكلامَ في ذلك.

وأما قولُ المصنف: «يقول: فَكُنْتُهُ أَعْظَمَ، ويجعل أَعظمَ بدلاً من الضمير مُفَسِّراً له» فهذه مسألة خلاف[3]، والجمهورُ لا يُجيزون أن يكون البدلُ يُفَسِّرُ الضميرَ.

وأما استدلالُه بما وَرد في الحديث فقد تكلَّمْنا مَعَه في هذه المسألة في كتاب التكميل، وأَطَلْنا الكلامَ فيها، وبَيَّنَّا العلةَ التي من أجلها لم يَستدلّ النحاةُ على تقرير الأحكام النحوية بما ورد في الحديث[4].

وفي البسيط: «الأَحسنَ الفصلُ. وسُمع[5]:

فـــإلا يَكُنْهـــا، أو تَكُنْـــهُ... .....

البيت»[6]. وقال الوليد بن عُتبة[7]:

..... وشَـــرّ الظـــالميـــنَ فـــلا تَكُنْـــهُ

---

(١) ك، ح، ص: يبدلها.

(٢) ص، ح، ن: بلفظ.

(٣) سيأتي الخلاف فيها في ص ٢٦٨. وهو في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢، وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٤٢.

(٤) ناقشتُ هذه المسألة في كتابي «مناهج الصرفيين ومذاهبهم» ص ١٤٤ ـ ١٦٦.

(٥) هذه قطعة من قول أبي الأسود الدؤلي:

فـــإلاَّ يَكُنْهـــا، أو تَكُنْـــه، فـــإنـــه أَخـــوهـــا، غَـــذَتْـــهُ أُمُّـــه بِلبـــانِهـــا

ديوانه ص ٨٢، والكتاب ١: ٤٩، وإصلاح المنطق ص ٢٩٧، وتحصيل عين الذهب ص ٧٥، والمقتضب ٣: ٩٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٧ و ٢: ١٩، والخزانة ٢: ٣٢٧ ـ ٣٣٣ [الشاهد ٣٩٣]. يكنها: يكن نبيذ الخمر هو الخمر، وهو المراد بقوله: أخوها. واللبان: اللبن للآدميين خاصة.

(٦) البسيط لابن العلج ـ الجزء الأخير: ق ٣٨/أ ـ ٣٨/ب ـ مخطوط.

(٧) لم أقف عليه.

وحَكى[1]: عليهِ رَجُلاً لَيْسَني[2]. وكذلك: كانَني. وتقول عليه: كُنْتُهُ وكانَهُ وكُنْتُكَ. وإذا كان هذا في الفعل ـ يعني الفصل ـ أحسنَ، فلا يكون ـ يعني الاتصال ـ في مصدر ما يكون لها ذلك، فلا تقول: عَجِبتُ مِن كَوْنِكَهُ. وإذا جَوَّزْنا اتصالهما فهل يَجوز مَعَ الاتفاق في النوع والمعنى، فتقول: كُنْتَكَ فيمن قال: أنتَ أنتَ، كما تقول: حَسِبْتُني؟ الظاهر من تعليل س[3] أنه لا يجوز؛ لأنه إنما جاز في حَسِبْتُني لكونِ الأول كالمتروك والاعتمادِ فيها على المفعولَينِ، ولا يكون الأولُ هنا متروكًا، فهو كالفاعل في ضَربتُ، فلا يجوز إلا النفسُ.

وقال في البديع في باب الاستثناء: ومتى اتَّصَلَ المضمرُ المنصوبُ بهما فلا يكون إلا منفصلاً في الأكثر، تقول: أتاني القوم ليس إياك، ولا يكونُ إياك. وقد جاء المتصل قليلاً نحو: لَيْسَني ولَيْسَكَ ولَيْسِي. ورُوي أنَّ النبيَّ ﷺ قال لزيدِ الخيل: «ما وُصِفَ لي شيءٌ في الجاهلية، فرأيتُه في الإسلام، إلا ورأيتُه دونَ الوصف لَيْسَكَ»[4] يريد: إلا إياك.

وقال في الغُرَّة: إذا كان اسمُها وخبرُها ضَميرينِ فالأَولى أن يجيء الخبرُ منفصلاً لأنه على كلِّ حالٍ خبرُ الابتداء، ومع أنَّه القياس فأكثرُ ما وَرد متصلاً، قال في المنفصل[5]:

---

(١) أي: سيبويه.

(٢) تقدم في ص ٢٤١.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٤) السيرة النبوية ٢: ٥٧٧، ولفظه: «ما ذُكر لي رجل من العرب بفضل، ثم جاءني، إلا رأيته دون ما يقال فيه إلا زيد الخيل، فإنه لم يبلغ كل ما كان فيه. ثم سماه رسول الله ﷺ زيدَ الخير».

(٥) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٤٣٩. ونسب إلى العرجي أيضاً. الكتاب ٢: ٣٥٨، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٦، والمقتضب ٣: ٩٨، والأصول ٢: ١١٨، ٢٨٩، والمنصف ٣: ٦٢، وتفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص ٣٨٦، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٦ و ٢: ١٨، وشرح المقدمة الجزولية ص ٦٣٣، والخزانة ٥: ٣٢٢ ـ ٣٢٤ [الشاهد ٣٩١]. اسم ليس ضمير مستتر راجع إلى عريب، وإياي خبرها بتقدير مضاف،=

[١٢١:١/ب] / ليتَ هذا الليلَ شهرٌ ... لا نَرى فيه عَرِيبا
ليسَ إيَّايَ وإيَّا ... كِ، ولا نَخْشى رَقيبا

وقال في المتصل[١]:

فلو كُنتَ القتيلَ، ولا تَكُنْهُ ... لقد عَلِمتْ مَعَدٌّ ما أَقُولُ

وقال[٢]:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيْـ ... ـتَ بِهَالِكٍ حتى تَكُونَهْ

وقال[٣]:

كأنْ لم يَكُنْها الحِيُّ إذْ أنتَ مَرَّةً ... بها مَيِّتُ الأَهْواءِ مُجْتَمِعُ الشَّمْلِ

وقال[٤]:

فإن لم يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّه ... أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّه بِلِبانِها

وقال[٥]:

فلَمَّا رَأى بَرْقًا أَتى دُونَ لَمْعِه ... مَنازِلُ مِنْ دَهْماءَ كانت تَكُونُها

وقوله: **وخَلَفَ ثانيَ مفعولَيْ أعطيتُ زيداً درهماً في باب الإخبار.** مثالُ ذلك إذا أخبرتَ عن الدرهم: الذي أعطيتُه زيداً درهمٌ، فاختار المصنفُ الاتصالَ، وهو رأي المازني[٦]. واختار غيرُه الانفصالَ، فيقول: الذي

= أي: ليس عريب غيري وغيرك، فحذف غير، وانفصل الضمير، وقام مقامه في النصب.

(١) لم أقف عليه.

(٢) خليفة بن بَراز، جاهلي. الإنصاف ص ٨٢٤، وشرح المفصل ٧: ١٠٩، وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٨، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣، والخزانة ٩: ٢٤٢ ـ ٢٤٥ [الشاهد ٧٣٤] و ١٠: ٩٩.

(٣) ذو الرمة. ديوانه ص ١٤٠. ك: وقال في اتصال الضمير. وموضع البيت فيها بعد البيتين التاليين.

(٤) موضعه في ن بعد البيت التالي. وقد تقدم في ص ٢٤٤.

(٥) لم أقف عليه. وموضعه في ك، ن بعد بيت خليفة بن براز السابق.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٥٥. وانظر المقتضب ٣: ٩٤، والأصول ٢: ٢٨٤.

أعطيتُ زيداً إياه درهمٌ، وهذا جارٍ على قاعدة الإخبار من أنك تضع موضع الذي قيل لك أخبر عنه ضميراً مطابقاً له في الإعراب والتذكير والتأنيث والإفراد وفَرْعَيْه.

وأما رأيُ المازنيِّ ـ وهو اختيار الاتصال ـ فإنه لا يُمكن إلا بعدم مُراعاة موضع المُخْبَرِ عنه؛ لأنه لا بُدَّ أن يتصل بالفعل، فلذلك كان الأَولى عندَنا انفصالُه.

ويَرجح[1] قولُ غيرِ المازني وجوبَ الانفصال إذا كان مفعول أَعطيتُ الثاني لا يُعلم كونُه ثانياً إلا بالرتبة، نحو: أعطيتُ زيداً عمراً، فإنك تقول: الذي أعطيتُ زيداً إياه عمرٌو. فإذا تَعَيَّنَ الانفصال هنا تَعَيَّنَ فيما يُعلم كونُه ثانياً ليجري الباب كله على سَنَنٍ واحد، ولذلك نظائر.

وقوله: **ونحوُه: ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرضُ، و: يَزيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُمُ، من الضرورات.** أمَّا الأولُ فمِن قولِ الشاعر[2]:

بالوارِثِ الباعِثِ الأَمْواتَ قد ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ

لولا الضرورة لقال: ضَمِنَتْهُم؛ إذْ لا مُوجِب لانفصاله ولا مُجَوِّزَ، وهذا نظير[3]:

إليكَ حتى بَلَغَتْ إيَّاكا

وأما الثاني فمن قول الشاعر، أنشده المصنف[4]:

---

(١) ك: ورجح. ص: ومرجح. ن: وترجيح.

(٢) الفرزدق. ديوانه ص ٢٦٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٥٨، وشرح التسهيل ١: ١٥٦، والخزانة ٥: ٢٨٨ ـ ٢٩٠ [الشاهد ٣٨٦]. ونُسب في الخصائص ١: ٣٠٧ و ٢: ١٩٥، وضرائر الشعر ص ٢٦١ لأمية، وهو ليس له. دهر الدهاريرِ: الزمان السابق.

(٣) تقدم في ص ٢١٧، ٢١٩.

(٤) البيت لزياد بن حمل كما ذكر أبو حيان بعد قليل، وقيل: زياد بن منقذ. الحماسة ٢: ١٣٦ وشرحها للأعلم ص ٨١٠، ومعجم البلدان (أشي) ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤، وشرح التسهيل ١: ١٥٦ وقد خرّجته في سر صناعة الإعراب ص ٢٧١.

وما أُصاحِبُ مِن قومٍ فأَذْكُرَهُمْ إلا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُمُ

فـ «هم» فاعل بـ «يَزيد»، ولو اتَّصل لقال: إلا يَزيدُونَهم. وهذا البيت في الحماسة صدرُه مخالفٌ لِما أنشده المصنف[1]، وهو:

لم أَلْقَ بعدَهُمُ حَيًّا فأَخْبُرَهُمْ

قال المصنف[2]: «وظَنَّ بعضُهم أن هذا جائزٌ في غير الشعر؛ لأنَّ قائله لو قال: يَزيدُونَهم، فيجعل المتصل ـ وهو الواو ـ فاعلاً، والمنفصل توكيداً، لصَحَّ. وهذا وَهْم لأن ذلك جَمْعٌ بين ضميرينِ متصلينِ، أحدُهما فاعلٌ، والآخر مفعولٌ، لمسمًّى واحد، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي» / انتهى [1/١٢٢:١] كلامه.

وهذا الذي ظَنَّه هذا الظانُّ صحيحٌ، وما رَدَّ به المصنفُ فاسدٌ ووَهْمٌ منه؛ لأنه اعتقد أن الفاعل بـ «يَزيدُ» هو المفعول به، وليس كذلك، بل الفاعل بـ «يَزيدُ» هو عائد على قوله: «قوم»، أو على قوله: «حَيًّا» على ما ثبت في الحماسة، وقوله: «هم» المتصل بـ «يزيد» عائد على مَن سَبق ذكرُه في الشعر من الذين فارقهم، وهو قوله[3]:

وحَبَّذا حين تُمْسي الريحُ باردةً وادي أُشَيٍّ وفِتْيانٌ بِهِ هُضُمُ

ثم مَدحهم بعد هذا بستة أبيات، ثم قال: لم أَلْقَ بعدَهُمُ حَيًّا فأَخْبُرَهُمْ. والشعرُ لزيادِ بنِ حَمَلِ بنِ سعيدِ بنِ عَميرةَ بنِ حُرَيثٍ العَدَوِيِّ، وبنو العَدَوِيَّةِ حَيٌّ من بني تَميم، وكان قد أَتى اليمنَ، فنزعَ إلى وطنه بِبَطْن الرِّمْث، وهو من بلاد تميم. فالمعنى: إلا يَزيدُ الحيُّ المَلْقِيُّون المَخْبُورون، أو القومُ المُصاحَبون الذين ذَكر أحبابَه لأجل صُحبتِهم، أُولئك المُفارَقينَ حُبّاً إليّ.

---

(١) رواية المصنف وردت في الشعر والشعراء ص ٦٩٧، ونسب الشعر فيه للمرار العدوي.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٥٦.

(٣) الحماسة ٢: ١٣٥، وشرحها للأعلم ص ٨٠٨، ومعجم البلدان (أشي) ١: ٢٠٣. وادي أُشي: من بلاد تميم. وهُضُم: جمع هضيم، وهو المطويّ الكَشْح. ص، ن: تمشي.

وإذا كان المعنى على هذا صَحَّ أن يقال: «إلا يَزيدُونَهم» لاختلاف مدلول الفاعل والمفعول؛ لأنَّ الزائدَ غيرُ المزيد.

ولبعض شيوخنا كلام على المضمرات بالنسبة إلى الاتصال والانفصال، أَرَدْنا أن لا نُخليَ الكتابَ منه لأنّ فيه فوائد ما[1] تَضمَّنَها كلامُ المصنف. قال: المرفوعُ إنْ عمل فيه معنًى انفصلَ، وذلك المبتدأُ، أو لفظٌ هو هو انفصلَ، أو غيرُهما: فعلاً اتَّصلَ، إلا إن فَصلتْ إلا فينفصل، أو كان في معناها فينفصل في الشعر، وإذا اتصل، والفعل ماضٍ، بَرز، إلا المفردَ الغائبَ مذكَّراً أو مؤنثاً، أو أمرٌ بَرَز في غيرِ مفردٍ مذكَّر، أو مضارعٌ لمتكلم استتَر، أو لمخاطَبٍ فكذا لمفردٍ مذكَّر[2]. أو صفةً لمن هي له استتَر، أو لغيرِه بَرَزَ في الأعرف. أو اسمَ فِعْلٍ استترَ. أو مصدراً نائباً مَنابَ الفعلِ استترَ، أو مَنابَ أنْ والفعلِ انفصلَ، والوجهُ خَفْضُه. أو حرفا[3] انفصل.

والمنصوبُ إنْ نَصبه فعلٌ ـ وهو كان ـ فالانفصالُ المختارُ ـ أو ظَنَّ ـ وهو الأول، اتَّصَلَ، والثاني كمفعول كان، أو غيرُهما متعدياً إلى واحد اتَّصَلَ، أو لاثنين، وهو أول، فكذلك، أو ثانٍ، والأولُ محذوفٌ، فكذلك، أو مذكورٌ، واجتمعا، وقَدَّمت ما لَهُ الرُّتبةُ، اتَّصل لا غير، تقول: أعطيتُكَه، قال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[4]، أو ما رُتبتُه التأخيرُ فالانفصال لا غير: أَعطيتُه إياك، فإن كانا في درجة واحدة فالاختيار انفصالُ الثاني ﴿وَعَدَها إِيَّاهُ﴾[5]. ويجوز: أَعطاهُوها، وهو عربي، وليس وجهَ الكلام. أو اسمُ فاعل تَعَدَّى لاثنينِ جَرى مَجرى الفعل، أو لواحدٍ نحو: الضارِبُك والضارِباك، ففيه

(١) ك: على ما. ن: فرائد ما.
(٢) ح: مذكراً. ن: المفرد مذكر.
(٣) ك: حرف.
(٤) سورة هود: ٢٨.
(٥) سورة التوبة: ١١٤.

الخلاف[1]. ويَجري مجراه: حَسَنُ الوجهِ جَمِيلُه، والحسنُ الوجهِ الجميلُه. أو مصدرٌ على مَنْ قال: «ضَرْباً زيداً» تأتي به مُتَّصلاً، فتقول: ضَرْبَهُ، ويَسقط التنوينُ لمكان المتصل كما في ضارِبك. ويظهر لي أن خلاف الأخفش في الموضعين واحد، فالهاء في موضع نصب كما قال[2] في: ضارِبه. و س يقول: في موضع خفض / كما قال في ضاربه. أو اسمُ فعل اتَّصلَ: عَلَيْكَهُ ورُوَيْدَه وعَلَيْكَني، ومِن العرب مَن يقول: عَلَيْكَ بِي، ولو قال عَلَيكَ إيَّايَ كان جائزاً، قاله س[3]. أو حرفٌ وهو «إنَّ» فالضمير متصل، أو «ما» فمنفصل. وما كان واجبَ الاتصال أو جائزَه من المنصوب إذا تَقَدَّمَ وَجَبَ انفصالُه. [١:١٢٢/ب]

وهذا عقد في الضمائر اتصالاً وانفصالاً ذكره بعض أصحابنا، قال: إذا تقدم العامل، أو فُصل بينَهما بحرفِ عطفٍ أو إلا أو ما في معناها على الخلاف، انفصل. فإن كان غيرَ ما ذُكر، والعاملُ حرفٌ، لم يتصل إلا في إنَّ وأَخواتِها. أو اسمُ مصدرٍ، مُنوَّنٌ أو غيرُ منون، مضافٌ لظاهرٍ أو لمضمر مثلِه، انفصل، وقد يتصل في المضمر الغائب إن اختلفا، وإلا لم يَجُز. أو أقربُ منه انفصل، أو أبعدُ جاز الاتصال، والانفصالُ أحسنُ وأفصحُ. واسمُ الفاعل واسمُ المفعول كذلك. أو اسمُ فِعلٍ نحو: رُوَيْدَ فالاتصال عند س[4] لا غير، وأجاز غيرُه الانفصالَ. أو ظرفٌ أو مجرورٌ فَهُما[5]، أو فعلٌ مُتَعَدٍّ إلى واحد اتصل، أو إلى اثنين من باب أعطى ـ وهما غائبان من جنس واحد ـ فالانفصالُ أحسن، وأنكر الكوفيون الاتِّصال، وزعموا أن البصريين قالوه بالقياس، نحو: أَعْطَيْتُهُوه، وهو مسموع عن العرب. أو متكلِّمان أو مخاطَبان

---

(١) شرح الجزولية للشلوبين ص ٦٣١، وللورقي ١: ٣٠٨ ـ ٣٠٩، وللأبذي ص ٥٥٤ ٥٥٦، وشرح الكافية ١: ٢٨٣. وانظر ما سبق في ص ١٧٧ [الهامش ٣].

(٢) انظر مصادر الهامش السابق.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦١.

(٤) الكتاب ٢: ٣٦٠ ـ ٣٦١، وشرحه للسيرافي ٣: ١٤٣/أ.

(٥) ك، ح، ص: أو مجرورهما. ن: فيهما.

انفصل المتأخِّر منهما، أو مختلفان وتَقدم الأقربُ فـ «س»[1] لم يذكر إلا الاتصال، وذَكر غيرُه الانفصال، أو الأبعدُ فالانفصالُ، ولا يُجيز س أَعطيتُهُوك، وحَكى[2] عن طائفة من النحويين جوازَه، ورَدَّه. وزَعم المبرد أنَّ الصوابَ مذهبُهم، وأجاز الكوفيون في التثنية والجمع، فقالوا: أعطيتُهُماكُما وأعطيتُهُمُوكُم، وأجاز الكسائي أعطيتُهُنَّكُنَّ، ومنع الفراءُ الاتِّصالَ.

وإن كان الفعل ناسخاً ـ وهو كان ـ فالانفصالُ أحسن، خلافاً لابن الطراوة[3]. أو «ظَنَنتُ» فكأَعطيتُ، إلا إن اختلفا، وتَقدم الأقربُ، فيُختارُ فيه الانفصال. أو «أَعْلَمَ»، والكل ضمائر، فحكمُ الأول والثاني حكمُ باب أَعطيتُ، أو بعضٌ مُضمرٌ وبعضٌ ظاهرٌ، والمضمرُ واحدٌ، وَصَلْتَه، أو اثنانِ أولُ وثانٍ أو ثالثٌ فكأَعطيتُ، أو ثانٍ وثالثٌ فكظَننتُ.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦٤ حيث ذكر أن هذا شيء قاسه النحويون، لم تكلم به العرب.

(٣) تقدم في ص ٢٣٩.

ص: فـصـل

الأصلُ تقديمُ مُفَسِّر الغائب، ولا يكونُ غيرَ الأَقربِ إلا بدليل، وهو إمَّا مُصَرَّحٌ بلفظِه، أو مُستغنًى عنه بحضورِ مدلولِه حِسًّا أو عِلْماً، أو بذكرِ ما هُوَ لَهُ جُزْءٌ أو كُلٌّ أو نظيرٌ أو مُصاحِبٌ بوجهٍ مَّا.

ش: ضميرُ المتكلم وضميرُ المخاطَب تُفسرُهما المشاهدَةُ، وأمَّا ضميرُ الغائب فعارٍ عن المشاهدة، فاحتيجَ إلى ما يُفسره، وأصل المُفَسِّر في الضمير أن يكون ما يعود عليه متقدماً، وقد خالفَ هذا الأصلَ في مواضع، تأتي إن شاء الله.

وقوله: **ولا يكونُ غيرَ الأَقربِ**، أي: لا يكون مُفَسِّرُ ضميرِ الغائب غيرَ الأقرب إلا بدليلٍ، مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾[1]، فالضمير في (ذُرِّيَّته) / عائد على إبراهيم لا على إسحاق ولا يعقوب؛ لأن المُحَدَّث عنه من أولِ القصة إلى آخرِها هو إبراهيم. [1/١٢٣:أ]

ومثالُ عَودِه على الأقربِ قولُك: لقيتُ زيداً وعمراً يَضحك، فالضمير في يَضحكُ عائد على عمرو، ولا يعود على زيد إلا بدليل، ولذلك استدل أبو محمد بن حَزْم على تحريم جميعِ الخِنْزير لحمِه وشَحْمِه وعُروقِه وغَضارِيفِه وجِلدِه وجميعِ ما اشتمل عليه بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ

(١) سورة العنكبوت: ٢٧.

رِجْسٌ﴾[1] لما أُلزم أن يقول بتحليل شَحْمِ الخِنْزير، فقال[2]: الضمير في (فإنه) عائد على الخِنزير لأنه أقربُ مذكور، وإنما ذَكر اللحم أولاً لأنه هو المعهود أَكْلُه لمن يأكله لا على جهة حَصْر التحريم فيه، ثم دَلَّ قوله (فإنَّهُ رِجْسٌ) من حيث عاد الضمير على أقربِ مذكورٍ على تحريمه كلِّه بسائرِ ما يحتوي عليه. وقد نُوزِعَ في عَوْدِ الضمير هنا على أقربِ مذكور، ولسنا الآن لتحقيقِ ذلك وإمعانِ[3] الكلام فيه.

وقوله: **وهو** ـ أي المُفَسِّر ـ **إما مُصَرَّحٌ بلفظِه** مثالُه: زيدٌ لَقِيتُه، والتصريحُ بلفظ المفسِّر هو غالبٌ على ضمير الغَيْبة.

وقوله: **أو مُسْتَغْنًى عنه بحضورِ مدلولِه** حِسًّا مَثَّله المصنف[4] بقوله تعالى ﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي﴾[5]، و ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾[6]. وليس كما مَثَّلَ به لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلَهما، فالضميرُ في (قالَ) عائد على (يوسُف)، والضمير في (هِيَ) عائد على قوله ﴿بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾[7]، ولما كَنَتْ عن نفسِها بقولـه ﴿بِأَهْلِكَ﴾ ولم تقل «بي»، كَنَى هو عنها بضمير الغَيْبة في قوله: ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي﴾، ولم يُخاطِبْها بقـولـه «أنتِ راوَدْتِني»، ولا أشار إليها بقـولـه «هذه راوَدَتْني». وكلُّ هذا على سبيل الأدب في الألفاظ والاستحياءِ من الخِطاب الذي لا يَليق بالأنبياء، فأَبرزَ الاسم في صورة الضمير الغائب تأدباً مع المَلِك وحياءً منه. وكذلك أيضاً قـولـه ﴿يا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾ عائد على موسى، فمفسِّرُه مُصَرَّحٌ بلفظه، وكأنَّ المصنف تَخَيَّلَ أنَّ

---

(١) سورة الأنعام: ١٤٥: ﴿قل لا أجد في ما أوحي إليّ مُحَرَّماً على طاعم يَطْعَمُه إلا أن يكون مَيْتَةً أو دماً مسفوحاً أو لحمَ خنزيرٍ فإنه رِجْسٌ﴾.

(٢) المحلّى ٨: ٦٧ ـ ٦٨.

(٣) ك: وإمكان.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٥٧.

(٥) سورة يوسف: ٢٦.

(٦) سورة القصص: ٢٦.

(٧) سورة يوسف: ٢٥.

هذا موضعُ إشارة لكون صاحب الضمير حاضراً عند المخاطَب، فاعتقد أن المفسِّر يُستغنى عنه بحضورِ مدلولِه حسًّا، فجرى الضمير مَجرى اسمِ الإشارة، والتحقيقُ ما ذَكرناه.

وقوله: أو عِلْماً مَثَّلَه المصنف[1] بقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[2] أي: إنا أنزلنا القرآنَ، فالمفسِّر مُستغنًى عنه[3] بحضورِ مدلولِهِ عِلْماً.

وقوله: جُزْءٌ مَثَّلَه المصنفُ بقول الشاعر[4]:

أَماوِيَّ، ما يُغْني الثَّراءُ عَنِ الفَتى إذا حَشْرَجَتْ يوماً، وضاقَ بها الصَّدْرُ

فالضمير في «حَشْرَجَتْ» عائد على النفس، والفَتى مُغْنٍ عن ذكرها لأنها جُزْؤُه[5]. وكذلك الضمير في «بها».

وقال ابن هشام: «الضمير في «حَشْرَجَتْ» يعود على النفس، ولم يتقدم لها ذِكْر، لكنَّ الحَشْرَجةَ وضِيقَ الصَّدر دَلا عليا» انتهى. فلم يجعل الدالَّ [1:١٢٣/ب] عليها ذكرَ / ما هو ـ أي الضمير ـ له جُزءٌ، وهو الفَتى.

ومن ذلك: «من كَذَبَ كانَ شَرًّا لَهُ»[6]، و ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[7]، وقولُ الشاعر[8]:

وإذا سُئِلْتَ الخيرَ فاعْلَمْ أنها حُسْنَى، تُخَصُّ بها مِنَ الرَّحمنِ

وقولُ الآخر[9]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٥٧.
(٢) سورة القدر: ١.
(٣) عنه: سقط من س.
(٤) حاتم الطائي. ديوانه ص ٢١٠، وشرح القصائد السبع ص ٢٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٩٠ و ٣: ١١٧، وشرح التسهيل ١: ١٥٧: ورواية الديوان: إذا حشرجت نفسٌ.
(٥) س: جُزْءٌ.
(٦) هذا قول للعرب. الكتاب ٢: ٣٩١، وشرح التسهيل ١: ١٥٧.
(٧) سورة المائدة: ٨.
(٨) كعب الغنوي. الأمالي ٢: ٣١٢، وشرح التسهيل ١: ١٥٧.
(٩) معاني القرآن للفراء ١: ١٠٤، ومجالس ثعلب ص ٦٠، والإنصاف ص ١٤٠، وأمالي ابن=

إذا نُهِـيَ السَّفِيـهُ جَـرى إليـهِ وخـالَـفَ، والسَّفيـهُ إلـى خِـلافِ

التقدير: كان هو، أي: الكَذِب، واعْدِلوا هو[1] أي: العَدْل، وفاعلم أنها، أي: المسألة. والضمير في هذا أحدُ مدلولَيِ الفعل، فهو جزء المدلول. وكذلك: جرى إليه، أي: السَّفَه، وهو جزء مدلول السفيه لأنه يدل على ذاتٍ مُتَّصِفةٍ بالسَّفَه.

وقوله: **أو كُلٌّ** مثالُـه ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2]، فالذَّهَبُ والفِضَّةُ بعضُ المكنوزات، فأغنى ذِكْرُهما عن ذِكرِ الجميع، حتى كأنه قيل: والذين يَكنزونَ أَصنافَ ما يُكْنَزُ، ولا يُنْفِقُونَها. ومنه قولُ الشاعر[3]:

ولـو حَلَفَـتْ بيـنَ الصَّفـا أُمُّ مَعْمَـرٍ ومَـرْوَتِهـا بـاللَّـهِ بَـرَّتْ يَمِينُهـا

قال المصنف[3]: «أَعادَ الضميرَ إلى مَكَّةَ لأنَّ الصَّفا جُزءٌ منها، وذِكْرُ الجزء مُغْنٍ عن ذِكر الكُلّ» انتهى.

ولا يَتَعَيَّنُ هذا؛ إذْ يحتمل أن يعود الضمير على «الصَّفا» على معنى الصَّخْرة؛ لأنهما مشتركان في معنى الطَّواف بهما، فهما طَرَفان يُنتهى في الطواف إليهما، والإضافةُ تكون بأَدْنى مُلابَسة، كما قال تعالـى ﴿لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾[4] أي: ضُحَى العَشِيَّة.

وقوله: **أو نَظيرٌ** مثالُه: عندي درهمٌ ونِصفُه، أي: ونِصفُ درهمٍ آخَرَ. وكذلك قولُه تعالـى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾[5] أي: مِن

= الشجري ١: ١٠٣ ـ وفيه تخريجه ـ وشرح التسهيل ١: ١٥٧، وشرح الجزولية للأبذي ص ٩٩، ٥٤٠، ٦٥٧، والخزانة ٥: ٢٢٦ ـ ٢٢٩ [الشاهد ٣٧٤].

(١) س: هي.

(٢) سورة التوبة: ٣٤: ﴿... والذين يكنزون الذهبَ والفِضَّةَ ولا ينفقونها في سبيل اللَّه فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أليم﴾.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٨.

(٤) سورة النازعات: ٤٦.

(٥) سورة فاطر: ١١.

عُمُرِ مُعَمَّرٍ آخَرَ. وكذلك قولُه[1]:

قالت: ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا ونِصْفُه، فَقَدِ

أي: ونصفُ حَمامٍ آخرَ مثله في العدد. وقولُ الآخر[2]:

وكُلُّ أُناسٍ قارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ونحنُ خَلَعْنا قيدَه، فهو سارِبُ

أي: قَيْدَ فَحْلِنا. وقولُه[3]:

كأنَّ ثِيابَ راكِبِهِ بِريحٍ خريقٍ، وهي ساكِنةُ الهُبُوبِ

أي: وريحٌ أُخرى ساكِنةُ الهُبوبِ. وأصحابُنا[4] يُعَبِّرون عن هذا بأنه يعود الضمير على الظاهر لفظاً لا معنًى.

ومن ذلك ظَنَنتُ وظَنَّنيه[5] زيدٌ[6] قائماً، فالهاءُ في ظَنَّنيه يفسرها «قائماً» لفظاً لا معنًى. ولما خَفِيَ هذا الوجهُ على أبي الحسين بن الطَّراوة[7] مَنَعَ هذه المسألةَ، وستأتي في باب الإعمال، إن شاء الله.

[١/١٢٤:١] وقوله: أو مُصاحِبٌ بوجهٍ ما/ بِمُسْتَلْزِمٍ عن مُسْتَلْزَمٍ، نحوُ ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ

(١) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٤، والكتاب ٢: ١٣٧، ومجاز القرآن ١: ٣٥، وإيضاح الشعر ص ٤٧٣، والخصائص ٢: ٤٦٠، والخزانة ١٠: ٢٥١ ـ ٢٦٤ [الشاهد ٨٤٥]. قد: بمعنى حَسْب.

(٢) الأخنس بن شهاب التغلبي. شرح اختيارات المفضل ص ٩٣٨ [المفضلية ٤٠]، وإصلاح المنطق ص ٢٠١، وتهذيبه ص ٤٧٥، وشرح المفصل ٨: ٥٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٢ و ٢: ١٣. السارب: السارح.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٤٠، والبحر المحيط ٢: ٣٣٨، والدر المصون ٢: ٦١٠. ريح خريق: شديدة.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٢ و ٢: ١٣، وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٤٠ ـ ٥٤١.

(٥) ك: وظنيه. ح: وظنتيه. ص: وظنتيه. ن: وظننت.

(٦) كذا برفع «زيد» في النسخ كلها. وذكر منصوباً في باب التنازع ٣: ق ١١٥/ب ـ ١١٦/أ من نسخة كوبريلي. وهو الصواب.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٢.

مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾[1]، وقولُه[2]:

لَكالرَّجُلِ الحادي، وقد تَلَعَ الضُّحَى وطَيرُ المنايا فوقَهنَّ أَواقِعُ

فـ «عُفِيَ» يستلزم عافياً، فالضمير في (إليه) عائد عليه. والحادِي يستلزم إبلاً مَحْدُوَّةً، فالضمير في «فوقَهنَّ» عائد عليهنّ، ومثله: ﴿حتى تَوارَتْ بالحِجابِ﴾[3] أي: الشمسُ، أَغنى عن ذِكْرِها ذِكْرُ (العَشِيّ). ويجوز أن يكون فاعل (تَوارَتْ) ضميرَ (الصَّافِنات).

وقد يستغنَى عن ذكرِ صاحبِ الضمير بذكرِ ما يُصاحِبُه ذِكراً أو اسْتِحْضاراً، كذِكْرِ الخبرِ وحدَه مَتْلُوًّا بضميرِ اثنين مقصودٍ بهما المذكورُ وضِدُّه، نحوُ قوله[4]:

وما أَدْري إذا يَمَّمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الخيرَ: أَيُّهما يَلِيني؟

وقد يُعادُ الضميرُ على المُصاحِب المسكوتِ[5] عنه لاستحضارِه بالمذكور وعدمِ صلاحيته لـه، كقوله: ﴿فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾[6]، فَـ (هِيَ) عائد على الأَيْدي لأنها تُصاحِبُ الأَعناقَ في الأغلال، فأَغنى ذِكْرُ الأَعْناقِ عن ذِكْرِها.

ومثلُـه ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾[7] أي: مِن عُمُرِ غيرِ

---

(١) سورة البقرة: ١٧٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٨٠١، واللسان (وقع)، وشرح الكافية الشافية ص ١٠١٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٧، وشرح التسهيل ١: ١٥٨، والمقاصد النحوية ٣: ٥٢٤. تلع الضحى: ارتفع. أواقع: جمع واقعة.

(٣) سورة صٓ: ٣٢. وهي مع الآية التي قبلها ﴿إِذْ عُرِضَ عليه بالعشيِّ الصافناتُ الجيادُ. فقال إني أَحْبَبْتُ حُبَّ الخيرِ عن ذِكرِ رَبِّي حتى تَوارَتْ بالحِجابِ﴾.

(٤) المثقِّب العبدي. شرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٧ [المفضلية ٧٦]، وشرح التسهيل ٢: ١٥٩، وتخليص الشواهد ص ١٤٥.

(٥) ك: للسكوت.

(٦) سورة يسٓ: ٨.

(٧) سورة فاطر: ١١.

المُعَمَّرِ، فأُعيدَ عليه لأنَّ ذِكرَ المُعَمَّرِ مُذَكِّرٌ به لِتقابُلهما، فكان مصاحبَه في الاستحضار الذهني. انتهى شرحُ قولِه «أو مُصاحِباً له»[1] مُلَخَّصاً[2] مِن كلامِ المصنف في الشرح[3]. وقد كَثَّرَ المصنفُ أنواعَ ما يُفَسِّرُه ما يُفْهَمُ من سِياقِ الكلام ولم يتقدم له مُفَسِّرٌ متقدمٌ عليه ولا متأخِّرٌ عنه.

وأصحابُنا قسموا ضميرَ الغائب: إلى ما يتقدم عليه مُفَسِّرُه لفظاً ورُتْبةً، نحو: ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ، أو لفظاً دُونَ رتبة، نحو: ضَرَبَ زيدًا غلامُه، أو رُتبةً دونَ لفظ، نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ.

وإلى ما يُفَسِّرُه ما يُفْهَمُ من سِياقِ الكلام، وهو ما عُلِمَ المرادُ به، ولم يكن له مُفَسِّرٌ متقدِّمٌ عليه بوجه من الوجوه الثلاثة ولا متأخِّرٌ عنه، نحو ﴿**ما تَرَكَ على ظَهْرِها مِنْ دابَّةٍ**﴾[4]، ﴿**حتى تَوارَتْ بالحِجابِ**﴾[5]، ﴿**فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً**﴾[6]:

كَـــأَنَّ هَـــزِيـــزَهُ بِـــوَراءِ غَيْـــبٍ ..... [7]

أي: على ظهرِ الأرضِ، وحتى تَوارتِ الشَّمسُ، فأَثَرْنَ بالمكانِ، هَزِيزَ الرَّعْدِ.

وإلى ما يأخذ شَبَهاً مِن الذي يُفَسِّرُه ما يُفهَم من سياق الكلام، ومِن الذي يُفَسِّرُه ما قبلَه بوجه مَّا، أي: لم يتقدم لِمُفَسِّرِه ذِكْرٌ، لكن تَقدم ما هو مِن لفظِ المُفَسِّر، وإن لم يكن المُفَسَّرَ، وذلك نوعان:

أحدهما: الضميرُ العائد على المصدر المفهوم من فعلٍ أو صفةٍ، نحوُ

---

(١) كذا بالنصب في النسخ كلها، وهو في الفَصّ بالرفع.

(٢) ملخصاً: سقط من س، ح.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٤) سورة فاطر: ٤٥.

(٥) سورة صٓ: ٣٢.

(٦) سورة العاديات: ٤.

(٧) تقدم في ١: ٤١.

قوله تعالى ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[1]، وقوله[2]:

إذا نُهِـــيَ السَّفِيـــهُ جَـــرَى إلَيْـــهِ . . . . . .

والثاني: العائدُ على شيءٍ لم يُذكَر في الكلام، لكن ذُكِرَ قبلَه شيءٌ يَشْرَكُ الشيءَ الذي يَعود عليه الضميرُ في اللفظ، نحو: عِندي دِرْهَمٌ ونِصْفُه.

ص: **ويُقَدَّمُ الضميرُ المُكَمِّلُ / معمولَ فعلٍ أو شبهِه على مُفَسِّرٍ صَريحٍ كثيراً إنْ كان المعمولُ مُؤَخَّرَ الرُّتبة، وقليلاً إنْ كان مُقَدَّمَها وشارَكَه صاحبُ الضمير في عامِلِه.** [١: ١٢٤/ب]

ش: قال المصنف في الشرح[3]: مثال ما يُقَدَّمُ كثيراً: ضَربَ غلامَه زيدٌ، ومثلُه ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[4]، وغلامَه ضَرَبَ زيدٌ، ومثلُه: «في بيتِه يُؤْتَى الحَكَمُ»[5]، و «شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ»[6]. والكوفيون لا يُجيزون مثل هذا. وسَماعُه عن فُصَحاء العرب صحيحٌ، فهو[7] حُجَّةٌ عليهم. وضَربَ غلامَ أخيه زيدٌ، وغلامَ أخيه ضَربَ زيدٌ. ومثلُه[8]:

شَـــرَّ يَـــومَيْهـــا وأَغْـــواه لنـــا رَكِبَـــتْ عَنْـــزٌ بِحِـــذْجٍ جَمَـــلا

---

(١) سورة المائدة: ٨.

(٢) تقدم في ص ٢٥٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٠ ـ ١٦٢.

(٤) سورة طه: ٦٧.

(٥) هذا مثل. الفاخر ص ٧٦، وأمثال أبي عبيد ص ٥٤، والأصول ٢: ٢٣٩، ومجمع الأمثال ٢: ٧٢. وهو مما زعمته العرب على ألسنة البهائم، يزعمون أن الضَّبَّ قاله للأرنب لما جاءته هي والثعلب ليحتكما إليه.

(٦) مثل يُضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق. أمثال أبي عبيد ص ١٣٣، ومجمع الأمثال ١: ٣٥٨. الحلبة: جمع حالب. والمعنى: يرجع الحلبة متفرقين.

(٧) س، ك: هو.

(٨) تقدم في ص ١٥٣. وقوله: «لنا» كذا في النسخ المخطوطة كلها. وفي الموضع السابق: لها.

شَرَّ يومَيْها: ظرفٌ لرَكِبَتْ، وما أَرادَ أَخذَ زيدٌ. ومثلُه[1]:

ما شاءَ أَنشأَ رَبِّي، والذي لم يَشَأْ رَبِّي، فلستَ تَراه ناشِئًا أَبدا

وضَربَ جاريةً يُحِبُّها زيدٌ. وهذه الأمثلةُ وأشباهُها مُنْدَرِجة تحت قولي: «المُكَمِّلُ معمولَ فعلٍ»؛ لأنَّ المضافَ إليه مُكَمِّل المضاف، ومعمولَ الصِّلة مُكَمِّل الموصول، كما تُكَمل «ما» بفاعل «أَرادَ»، ومعمولَ الصِّفة مُكَمِّل الموصوف كما تُكَمل «جاريةً» بفاعل «يُحِبُّها».

ومثالُ شَبَه الفعلِ قولُك: هندٌ ضاربٌ غلامَه زيدٌ مِن أجلِها، ومررتُ بامرأةٍ ضاربٍ غلامَه[2] أَخوها.

ومثالُ ما يُقَدَّمُ قليلاً قولُ حَسَّان[3]:

ولو أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدهرَ واحداً مِنَ الناس أَبْقى مجدُه الدهرَ مُطْعِما

وقال آخر[4]:

كَسا حِلْمُه ذا الحِلْمِ أَثوابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَداه ذا النَّدى في ذُرا المَجْدِ

وقال آخر[5]:

لمَّا رأى طالِبُوه مُصْعَبًا ذُعِرُوا وكادَ لو ساعَدَ المقدورُ يَنتصِرُ

وقال آخر[6]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٦٠. وروايته فيه:

ما شاء أنشأ ربي والذي هو لم يشأ فلستَ تراه ناشئًا أبدا

(٢) ألحق في هامش ن مصححاً ما نصه: زيد من أجلها، ومررت بامرأة ضارب غلامه زيد.

(٣) ديوانه ص ٢٤٣، وضرائر الشعر ص ٢٠٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩، وشرح أبيات المغني ٧: ٧٢ ـ ٧٤ [الإنشاد ٧٣٦]. مطعم: هو مطعم بن عديّ جدّ نافع بن جبير.

(٤) تذكرة النحاة ص ٣٦٤، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠، والمقاصد النحوية ٢: ٤٩٩، وشرح أبيات المغني ٧: ٧٥ [الإنشاد ٧٣٧].

(٥) تذكرة النحاة ص ٣٦٤، والمقاصد النحوية ٢: ٥٠١.

(٦) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل ١: ١٦١. ك: إن أتى.

لقد حاز مَنْ يُعْنَى به الحَمْدَ إنْ أَبى مُكـافـأةَ البـاغِيـنَ والسُّفَهـاءِ

وأنشد ابنُ جِنّي[1]:

ألا ليتَ شِعْري، هل يَلُومَنَّ قومُهُ زُهَيرًا على ما جَرَّ مِن كُلِّ جانِبِ

وأنشد أيضاً[2]:

جَزى بَنُوه أبـا الغَيْـلانِ عـن كِبَـرٍ وحُسْـنِ فِعْـلٍ كمـا يُجْـزَى سِنِمَّـارُ

والنحويون[3] إلا أبا الفتح[3] يحكُمون بمنعِ مثلِ هذا، والصحيحُ جَوازُه لِوُروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرِها، ولأنَّ جَواز نحو: ضَربَ غلامُه زيداً، أَسهلُ من جواز نحو: ضَرَبُوني وضَربتُ الزيدينَ، ونحو: ضَربتُه زيداً، على إبدال زيد من الهاء. وقد أجاز / الأولَ البصريون[4]، [1/١٢٥:١] وأُجيزَ الثاني بإجماع، حَكاه ابنُ كَيْسان، وكلاهما فيه ما في: ضَربَ غلامُه زيداً، مِن تقديم ضميرٍ على مُفَسِّرٍ مُؤَخَّرِ الرتبة؛ لأن مُفَسِّرَ واو ضَرَبُوني معمولُ معطوفٍ على عاملها، والمعطوفُ ومعمولُه أَمْكَنُ في استحقاق التأخُّر من المفعول بالنسبة إلى الفاعل؛ لأنَّ تَقَدُّمَ المفعولِ على الفاعل يَجوز في الاختيار كثيراً، وقد يَجب، وتقدُّم المعطوف وما يتعلَّق به على المعطوف عليه بخلافِ ذلك، فيلزم مَن أجازَ «ضَرَبُوني وضَربتُ الزيدينَ» أن يَحكم بأولوية جواز: ضَربَ غلامُه زيداً، واللهمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيم؛ لأنَّ

---

(١) البيت لأبي جُنْدَب بن مُرَّة الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٣٥١، وضرائر الشعر ص ٢٠٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، والخزانة ١: ٢٩١ ـ ٢٩٣ [الشاهد ٤٢]. زهير: هو زهير بن الأغرّ، من بني لحيان، أغار عليهم أبو جندب في خلعاء من بكر وخزاعة، فقتل فيهم قتلى، وسبى نساء من نسائهم وذراريهم. وجَرَّ: جنى على نفسه جرائر من كل وجه.

(٢) البيت لِسَلِيط بن سَعْد كما في أمالي ابن الشجري ١: ١٥٢، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩، والمقاصد النحوية ٢: ٤٩٥.

(٣) الخصائص ١: ٢٩٤.

(٤) الكتاب ١: ٧٩. وقد مثّل بقوله: ضربوني وضربتُ قومَك. وراجع شرح المفصل ١: ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٠.

البدل تابع، والتابعُ مُؤَخَّرُ الرتبة، ومُؤخرٌ في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعولُ ليس كذلك، إذ لا يلزم تأخره. انتهى ما شَرح به المصنف، وفي أوله بعضُ تلخيص.

فأمَّا قولُه: «ضَربَ غلامَه زيدٌ» فإنما جاز لأن المفعول ـ وإنْ كان مُقَدَّماً في اللفظ على الفاعل ـ فإنه مُؤخَّر عنه في المعنى؛ لأنَّ المفعولَ رُتبتُه أنْ يكونَ بعدَ الفاعل، وليس بينَ النحويين اختلافٌ في جَواز هذه المسألة. وقال ابن كيسان: العامل في الفاعل والمفعول واحد، وهو الفعل، فإذا كانا جميعاً بعدَ العامل فكلٌّ واحدٍ في موضعِه. وقال الفراء: لمَّا تقدم كان صاحبُه كأنه مَعَه.

وأما قولُه: غلامَه ضَربَ زيدٌ، وفي بيتِه يُؤْتَى الحَكَمُ، وشَتَّى تَؤُوب الحَلَبَةُ، ونَقْلُه عن الكوفيين أنهم لا يُجيزون مثلَ هذا، وسَماعُه عن فصحاء العرب صحيحٌ، فهو حُجَّةٌ عليهم، فتخليطٌ من المصنف في النقل عن الكوفيين؛ لأنَّ الكوفيين فَصلوا في الضمير إذا تأخر العامل عن المفعولِ والفاعلِ بينَ أنْ يكونَ مُتَّصِلاً بالمفعول مجروراً، أو بما أضيف إليه مجروراً، أو منفصلاً منه، أو مُتَّصلاً به في موضع نصب. فإن كان متصلاً به أو بما أُضيف إليه مجروراً جاز ذلك عندهم أنْ يتقدم، نحو: إرادتَه أَخذَ زيدٌ، وغلامَ أبيه ضَربَ زيدٌ. فإن كان الضمير في موضع نصب، وهو متصل بالمفعول، لم يَجُزْ ذلك عندَهم، نحو: ضارِبَهُ ضَرَبَ زيدٌ، إذا كانت الهاء في موضع نصب، وإنْ كانت في موضع جَرٍّ جازَ، كما جاز: غلامَهُ ضَرَبَ زيدٌ، وإنْ كان لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف للمفعول فلا يجوز عندَهم تقديمُ المفعول، ومَثَّلوا ذلك بِمُثُلٍ كثيرة، منها: ما رأى أَحَبَّ زيدٌ، وما أَرادَ أَحَبَّ زيدٌ، ويومَ يقومُ يتخلصُ زيدٌ، ويومَ يقومُ يُحشر خالدٌ، وإذا قامَ سَرَّكَ زيدٌ، وما يُعْجِبُه يَتْبَعُ أخوك. فهذه كلُّها مَنَعَها الكسائيُّ والفراءُ[1]، وأجازها البصريون[1].

---

(١) مَثَّل ابن السراج في الأصول ٢: ٢٣٩ بقولـه: ما أرادَ أَخَذَ زيدٌ، وذكر مذهب الفريقين فيه.

وعِلَّةُ ذلك عند الكسائيِّ والفَرَّاءِ أنَّ في «أَحَبَّ» و«أَرادَ» ضميراً مرفوعاً، والمرفوعُ لا يُنْوَى به التأخيرُ لأنه في موضعه. وحُجَّةُ البصريين أنَّ المضمرَ المرفوعَ متصلٌ بالمنصوب، والمنصوب يُنوى به التأخيرُ، فليس اتِّصالُ المرفوع به مما يَمنعه عَمَّا يَجوز فيه بإجماع.

فإن كان العامل / مُقَدَّماً جازت المسائل عند الكسائيِّ والفراء، فتقول: أَخذَ ما أَرادَ زيدٌ. قال ابن كيسان: وكان ينبغي أن لا يجوز عندَهما في حال؛ لأنَّ احتجاجَهما من أجل الضمير، فالعلةُ واحدة. [١: ١٢٥/ب]

وقال ابن كيسان: ينبغي على قولهما أن يكون «أَخذَ ما أرادَ زيدٌ» أَقبحَ من قولهم: ما أَرادَ أخذَ زيدٌ؛ لأنك لا تجعل «ما» إذا كانت مُقَدَّمة إلا بعدَ «زيد»، وإذا كانت بينَ الفعل وبين «زيد» فقد وقعتْ موقعاً لا تريد به التقديم والتأخير، فينبغي أن لا يجيزوا: ضَربَ زيداً أبوه؛ لأنه على نية التقديم والتأخير.

قال ابن كيسان: وقلنا لهم ـ يعني الكوفيين ـ: لِمَ أَبيتُمُوه وأنتم تُجيزون: إرادتَه أخذَ زيدٌ؟ قالوا: الضمير إذا كان بالهاء كان كبعض حروف الاسم، وإذا كان منفصلاً من المنصوب فإنما هو غيرُ تابع له. قيل لهم: هو في التوسط كذلك. وأجاز الكسائيُّ وأصحابُه: ما أَرادَ زيدٌ أَخَذَ، و«ما» في موضع نصب بأَخَذَ، وفي أَخَذَ ضميرُ زيد. ومثلُ هذا: ثوبَ أَخَوَيْك يَلْبَسان. انتهى كلام ابن كيسان.

وأما قوله: «شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ» فشَتَّى: حال، وفيها ضمير يعود على الحَلَبة. وهذا لا يجوز عند الكوفيين. قال الكوفيون[1]: راكباً أَتانا زيدٌ، لا يجوز؛ لأن في راكب ذِكْرَ مرفوعه من زيد، فصار نظير: ما أَحَبَّ أَخَذَ زيدٌ، وهو لا يجوز. فإن قلت: أتانا راكباً زيدٌ، جازَ لتقدُّم الفعل على زيد

(١) نُسب في الأصول ٢: ٢٤٠ إلى الكسائي والفراء.

وراكب. وكلاهما جائز عند البصريين[1] لتصرُّف العامل. فإن قلت: تَؤُوبُ شَتَّى الحَلَبةُ، جازَ على كلِّ قول. فاتَّضَحَ بهذا مذهبُ الكوفيين أنَّ مثل: غلامَه ضَرَبَ زيدٌ، يجوز عندَهم، ومثل: شَتَّى تؤوبُ الحلبةُ، وما أرادَ أخذَ زيدٌ، لا يَجوز عندَهم، وهو خلافُ ما ذَكر المصنف عنهم إذْ سَوَّى بينَ المسألتين في المنع عنهم. وقد تكرر له هذا الوَهَمُ في آخر الفصل الثالث من باب تَعَدِّي الفعلِ ولُزُومه من هذا الكتاب[2]، وستتكلم عليه إذا وصلْنا إليه، إنْ شاء الله تعالى.

وأمَّا قولُ المصنف: «ومثالُ ما يُقَدَّمُ قليلاً قولُ حَسَّان»، وإنشادُه تلك الأبيات، فقد أنشدوا أيضاً من هذا النوع قولَ الشاعر[3]:

جَـزى ربُّـهُ عنِّـي عَـدِيَّ بـنَ حـاتـمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ، وقد فَعَلْ

وقـولَ الآخـر[4]:

لمـا عَصَـى أصحـابُـه مُصْعَبًـا أَدَّى إليـهِ الكَيْـلَ صـاعًـا بِصَـاعْ

هكذا أنشدَ هذا البيتَ أبو عبيدة.

---

(١) الأصول ٢: ٢٤٠.

(٢) التسهيل ص ٨٤، وشرحه ٢: ١٥٢ ـ ١٥٤.

(٣) هو أبو الأسود الدؤلي، أو النابغة الذبياني، أو عبد الله بن همارق بن غطفان. ديوان النابغة ص ١٩١، وديوان أبي الأسود ص ١٢٤، والفاخر ص ٢٣٠، والخصائص ١: ٢٩٤، والموشح ص ٨٥، وأمالي ابن الشجري ١: ١٥٣، وشرح المفصل ١: ٧٦، وضرائر الشعر ص ٢٠٩، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٤، والمقاصد النحوية ٢: ٤٨٧، والخزانة ١: ٢٧٧ ـ ٢٨٨ [الشاهد ٤٠] حيث فصّل القول فيه.

(٤) السَّفَّاح بن بُكَير اليربوعي. المفضليات ص ٣٢٣ [المفضلية ٩٢]، وشرحها للتبريزي ص ١٣٦٢ [الهامش]، وكتاب الاختيارين ص ٣٩٧ [٦٢]. ونُسب في ضرائر الشعر ص ٢٠٩ لبكر بن معدان. وقيل: هو لرجل من بني قريع. وانظر شرح جمل الزجاجي ٢: ١٤، ١٥ حيث قال ابن عصفور: والرواية الصحيحة عند أهل البصرة:

لمَّـا عَصـى المُصْعَـبَ أصحـابُـهُ أدَّى إليـه الكيـلَ صـاعـاً بِصـاعْ

وتبعه الأُبَّذي في شرح الجزولية ص ٤٢٦. وراجع الخزانة ١: ٢٨٩ ـ ٢٩١ [الشاهد ٤١]. أدَّى: أي يحيى بن شداد المرثيّ بهذه القصيدة.

وأما قولُه: «والنحويون إلا أبا الفتح يَحكمون بمنع هذا» فظاهرُه أنه لا يُجيزها إلا أبو الفتح، وقد أجازَها قبلَه من الكوفيين أبو عبد الله الطُّوَال[1]، وتَبِعَه أبو الفتح[2].

وذكر أبو جعفر الصَّفَّار[3] الإجماعَ على أنها لا تَجوز إلا ما ذهب إليه الطُّوال من أنها تجوز، قال: وتابعه أحمد بن جعفر / ، فزعم أنَّ هذا جائز في [١/١٢٦:١] الشعر.

ونَقل غيرُ أبي جعفر الصَّفَّار عن أبي الحسن[4] إجازةَ ذلك. فأبو الفتح في ذلك له سَلَفٌ الطُّوالُ والأخفش.

وأمَّا قولُه: «والصحيحُ جَوازُه لوروده عن العرب» فلَعَمْرِي إنه قد كَثُرَ مجيءُ ذلك في الشعر، فالأحْوَطُ جَوازُه في الشعر دونَ الكلام، كما ذهب إليه أحمد بن جعفر.

وقد رام بعضُ النحويين تأويلَ ذلك كلِّه، والتأويلُ فيه بُعدٌ، ولجوازِه وَجهٌ من القياس، وهو أنَّ المفعول كَثُرَ تقدُّمُه على الفاعل، فجُعل لكثرته كالأصل، فإذا قال: هل يَلُومَنَّ قومُه زهيراً؟ جَرى مجرى ما أصلُه: هل يَلُومَنَّ زهيراً قومُه؟ كما يُقدَّمُ ضمير الفاعل على المفعول في نحو: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ. وقد شبه س[5] الضارب الرجلِ بالحسن الوجهِ، والأصلُ عكسُ هذا.

وأمَّا قولُه: «ولأنَّ جَواز نحـو ضَرب غلامُه زيداً أسهلُ من جواز نحو:

---

(١) محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوال أبو عبد الله [ـ ٢٤٣ هـ] من أهل الكوفة. أحد أصحاب الكسائي. حدَّث عن الأصمعي، وقدم بغداد، وسمع منه أبو عمرو الدوري المقـرئ، كان حاذقاً بإلقاء العربية. الفهرست ص ١٠٧، وبغية الوعاة ١ : ٥٠.

(٢) الخصائص ١ : ٢٩٤.

(٣) تقدم ذكره في ص ٢١٦ حيث كناه بأبي الفضل، واسمه القاسم بن علي البطليوسي.

(٤) يعني الأخفش. شرح الكافية ١ : ٧٢، وشرح ألفية ابن معط ص ٤٩١.

(٥) الكتاب ١ : ١٨٢.

ضَربوني وضَربتُ الزيدينَ، ونحو: ضَربتُه زيداً، على إبدال زيد من الهاء، وقد أجاز الأولَ البصريون، وأُجيز الثاني بإجماع»، فلا تُنَظَّر مسألةُ ضَرب غلامُه زيداً بمسألة ضَربوني وضربتُ الزيدينَ؛ لأن ضَربوني وضَربتُ الزيدينَ خارجةٌ عن القياس في مسائل استُثنيت يتأخر مُفَسِّرُ الضمير فيها، وما كان خارجاً عن القياس لا يُقاس عليه، ولا يُشَبَّهُ به.

وأمَّا قولُه: «وأُجيزَ الثاني بإجماع» ـ يعني ضَربتُه زيداً ـ فليس بصحيح، ولا إجماعَ فيها، بل في المسألة خلاف: ذهب الأخفش[1] إلى جواز ذلك. وذهب غيره[1] إلى أنه لا يجوز. وسيأتي الكلام على ذلك، إن شاء الله، وكثيراً ما يَدَّعي المصنف الإجماعَ فيما فيه الخلاف.

وقوله: **أو شِبْهِه** مثالُه: هندٌ ضارِبٌ غلامَه زيدٌ مِن أجلِها.

وقوله: **وشارَكَه صاحبُ الضمير في عامِلِه** احترز بهذا من أن لا يشارك صاحب الضمير في العامل، فإن المسألة إذ ذَّاك لا تجوز، مثالُه: ضَرَبَ غلامُها جارَ هندٍ، فصاحبُ الضمير الذي هو «هِنْد» لم يُشارك الفاعل الذي هو «غلامُها» في العامل الذي هو «ضَرَبَ»؛ لأن هنداً مخفوض بالإضافة، وغلامها مرفوع بضَرب، وذلك بخلاف: ضَرَبَ غلامُها هنداً، فإنَّ الناصب لصاحب الضمير الذي هو «هند» هو الرافع لغلامها الذي هو الفاعل. ولتقديم المفعول والعامل بالنسبة إلى المضمر الذي يتصل بالفاعل أو المفعول أحكامٌ كثيرة في مسائلَ عديدةٍ، نَذكرها إن شاء الله في «باب تعدي الفعل ولزومه».

ص: **ويَتقدمُ أيضاً غيرَ مَنْوِيِّ التأخيرِ إنْ جُرَّ بِرُبَّ، أو رُفِعَ بِنِعْمَ أو شبهِها، أو بأوَّلِ المُتنازِعَينِ، أو أُبْدِلَ منه المُفَسِّرُ أو جُعِلَ خبرَه، أو كان**

(١) ونُسب للكوفيين أيضاً. معاني القرآن للأخفش ص ٢٦٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٥٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١: ٣١٥، وشرح المفصل ٣: ٧٠، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٨٩ ـ ٢٩١ و ٢: ١٢، وشرح الجزولية للأبذي ص ١٣٢، ٥٤٢، ٧٠٧ ـ ٧٠٩، وشرح ألفية ابن معط ص ٨٠٦.

المُسَمَّى ضميرَ الشأن عندَ البصريين وضميرَ المجهول عند الكوفيين.

ش: مثالُه في رُبَّ قولُ الشاعر[1]:

واهٍ رَأَبْتُ وَشيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ ورُبَّهُ عَطِبًا أَنقذتُ مِن عَطَبِهْ

ومثالُه في نِعْمَ قولُه[2]: / [١: ١٢٦/ب]

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ، لم تَعْرُ نائبةٌ إلا وكانَ لِمُرْتاعٍ بها وَزَرا

وهذا الذي ذَكره في نِعْمَ مِن أنَّ فاعلَها ضميرٌ مُستكنٌّ فيها يُفَسِّرُه ما بعدَه هو مذهب البصريين[3]. وذَهب الكوفيون[3] إلى أنه لا فاعلَ مضمرٌ في نِعْمَ، بل الاسمُ المرفوع بعدَ نِعْمَ هو الفاعل بِنِعْمَ. وسيأتي الكلام في ذلك في «باب نِعْمَ» إنْ شاء الله.

وقوله: **أو شِبْهِها** مثالُ ذلك: بئسَ رجلاً زيدٌ، وظَرُفَ رجلاً زيدٌ.

ومثالُه في أول المتنازِعَينِ قولُ الشاعر[4]:

جَفَوْني، ولم أَجْفُ الأَخِلَّاءَ، إنَّني لِغيرِ جَميلٍ مِن خَلِيليَ مُهْمِلُ

وهذا فيه خلاف. فمذهب الكسائي[5] والفراء[5] أنه لا يجوز. وسيأتي الكلام على ذلك في «باب الإعمال» إنْ شاء الله.

ومثالُ المُفَسَّرِ بِبَدَلِه ما حَكى الكسائيُّ: اللهُمَّ صَلِّ عليه الرَّؤُوفِ

---

(١) تهذيب اللغة ١٥: ١٨٤، وشرح التسهيل ١: ١٦٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧١، واللسان (ربب) و (كين)، والمقاصد النحوية ٣: ٥٢٧. رأبت: أصلحت. ووشيكاً: سريعاً. وعَطِباً: هالكاً.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٦٣ و ٢: ١٦٩، وأوضح المسالك ٢: ٢٨٥، وشرح شذور الذهب ص ١٥١.

(٣) انظر في هذه المسألة الإنصاف ص ٩٧ ـ ١٢٦ [المسألة ١٤]، والتبيين ص ٢٧٤ ـ ٢٨١ ـ وفي حاشيته مراجع أخرى وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٩٨ ـ ٥٩٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٦٣، وتذكرة النحاة ص ٣٥٩، وتخليص الشواهد ص ٥١٥، والمقاصد النحوية ٣: ١٤، وشرح أبيات المغني ٧: ٦٨ [الإنشاد ٧٣٢].

(٥) الجمل ص ١١٣، وشرحه لابن عصفور ١: ٦١٧، وشرح المفصل ١: ٧٧.

الرَّحيمِ. وهذه المسألة أيضاً فيها خلاف[1]: ذَهب الأخفشُ إلى الجواز، وذهب غيرُه إلى المنع، وقالوا: البدلُ لا يُفَسِّرُ ضميرَ المُبْدَل. والصحيحُ جوازُ ذلك، وهو مذهب أبي الحسن. والدليلُ على ذلك قولُ الفرزدق[2]:

وقد ماتَ خَيْراهُم، فلم يُهْلِكاهُمُ عَشِيَّةَ بانا رَهْطِ كعبٍ وحاتمِ

فالضمير المخفوض عائد على ما أُبدِل منه، وهو: رهط كعب وحاتم، كأنه قال: وقد ماتَ خيرا رهطِ كعبٍ وحاتم، فلم يُهْلِكاهم. وقولُ الآخر[3]:

قد أصبحتْ بِقَرْقَرَى كَوانِسا فلا تَلُمْه أنْ ينامَ البائسا

فالضمير المنصوب في «تَلُمْه» عائد على ما أبدل منه، وهو: البائس، كأنه قال: فلا تَلُمِ البائسَ أن ينام. وقال الآخر[4]:

إذا هِيَ لم تَسْتَكْ بِعُودِ أَراكةٍ تُنُخِّلَ، فاستاكَتْ به عُودِ إسْحِلِ

في رواية من جَرَّ «عود إسحل»[5] فهو بدل من الضمير في به. وقد ذَكر

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٢٦٦، وانظر أيضاً ص ٢٤٤.

(٢) ديوانه ص ٧٦٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٢، وشرح الجزولية للأبذي ص ١٣٢، ٥٢٣، ٥٤٢. كعب: هو كعب بن مامة الإيادي. وحاتم: هو حاتم الطائي.

(٣) الكتاب ٢: ٧٥، وسر صناعة الإعراب ص ٦٨٩، وتحصيل عين الذهب ص ٢٧٠، والإفصاح ص ٢٤٨، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٢، وشرح الجزولية ص ٥٤٢، وشرح أبيات المغني ٦: ٣٥١ ـ ٣٥٣ [الإنشاد ٦٩٣]. أصبحت: أي الإبل. وقرقرى: موضع مخصب في اليمامة. وكوانس: استعاره من: كَنَس الظبي، أي: دخل كِناسه، وهو بيته. والبائس: يعني راعيها. يصف إبلاً بركت بعد أن شبعت، فنام راعيها.

(٤) هو طفيل الغنوي. ونسب لعمر بن أبي ربيعة، وللمقنع الكندي. ديوان طفيل ص ٦٥، وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٩٨، والكتاب ١: ٧٨، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ١٨٧ ـ ١٨٨، وللأعلم ص ١٠١، والإيضاح العضدي ص ٦٨، وإيضاح شواهده ص ٩٧ ـ ١٠٠ [الشاهد الثامن] ـ وفي حواشيه تخريجه ـ وفرحة الأديب ص ١٦٤، والمفصل ص ٢٠، وشرحه ١: ٧٨ ـ ٧٩، والمصباح لابن يسعون ١: ١٩/أ. الأراك: شجر يُسْتاك بفروعه وأصوله، وهو أحسن المساويك. والإسحل: شجر أطرافه من أحسن السواك. وتُنُخِّلَ: تُخُيِّرَ.

(٥) قال ابن يسعون: «ويجوز جرّ عود على البدل من الضمير في به» المصباح ١: ٢٠/ب.

س[1]: ضَربوني وضربتُهم قومُك.

ومَن مَنع ذلك تأوَّلَ «فلا تَلُمْه» على أنَّ الضمير يُفَسِّرُه ما يُفهَمُ من سياق الكلام لا البدل؛ لأنَّ قولـه «قد أصبحتْ» يدلُّ على أن لها راعياً، فكأنه أعاد الضمير عليه. وتأوَّل «به عُودِ إسْحِلِ» على أن يكون الضمير في «به» عائداً على «عُودِ أراكة» لفظاً، نحو قوله: عندي درهمٌ ونصفُه، وقولِ الشاعر[2]:

وكُـلُّ أُنـاسٍ قـارَبُـوا قَيْـدَ فَحْلِهِـمْ ونحـن خَلَعْنـا قَيْـدَه، فهـو سـاربُ

ومثالُ جعلِه خبراً قولُه تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾[3]. قال الزمخشري[4]: / «هذا ضميرٌ لا يُعلَم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، [1/١٢٧:١] وأصله: إنِ الحياةُ إلا حياتُنا، ثم وضع هي موضعَ الحياة؛ لأن الخبر يدلُّ عليها ويبينها». قال[4]: «ومنه: هي النفس تتحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت». قال المصنف[5] ـ وقد حكى كلام الزمخشري ـ: «وهذا مِن جَيِّدِ كلامه، وفي تنظيره بهِيَ النفسُ وهِيَ العربُ ضعفٌ لإمكان جعل العرب والنفس بَدَلَينِ، وتَتَحملُ وتَقولُ خَبَرينِ» انتهى كلامه.

ولم يذكر أصحابُنا في الضمير الذي يُفَسِّرُه ما بعدَه، ولا يُنوى بالضمير التأخير، أن يكون مُفَسِّره الخبر، وإنما هذا يُفسره سياق الكلام. وأمَّا ما ذَهب إليه المصنف من أن «هِيَ» مُفَسِّرها هو «حياتُنا الدنيا» الذي هو الخبر فهو فاسد؛ لأنه إذا فَسَّرَه الخبر، والخبرُ مضافٌ لشيءٍ وموصوفٌ بشيء، كان ذلك الضمير عائداً على الخبر بقيدِ إضافته وقيدِ صفته، وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام: إنْ حياتُنا الدنيا إلا حياتُنا الدنيا، ولا يجوز ذلك، كما لا يجوز: ما غلامُنا العالم إلا غلامُنا العالم؛ لأنه يؤدي إلى أنه لا يُستفاد من

---

(١) الكتاب ١: ٧٨.
(٢) تقدم في ص ٢٥٦.
(٣) سورة المؤمنون: ٣٧.
(٤) الكشاف ٣: ٣٢.
(٥) شرح التسهيل ١: ١٦٣.

الخبر إلا ما يُستفاد من المبتدأ، وذلك لا يجوز، ولذلك منعوا: رَبُّ الدارِ مالِكُها، وسَيِّدُ الجارية مالِكُها. وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب إليه المصنف؛ لأنه قال: «وضع هي موضع الحياة»، فلم يقل: «موضع حياتنا الدنيا» الذي هو الخبر. وقوله: «لأنَّ الخبر يدلُّ عليها ويبينها» يعني أنَّ سياق هذا الكلام دلَّ على أنَّ المضمر هو الحياة.

ومثالُ ضمير الشأن قولُه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، هكذا مَثَّلَه المصنفُ[2]، وهو على أحد المُحتَملات التي ذُكِرت في إعرابه.

وذكر الفراءُ ضمائرَ يُفسرُها ما بعدَها، وليست مما ذُكر هنا، فمن ذلك قولُه تعالى ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[3]، وقولُه تعالى ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[4]، وقد تكلَّمْنا على ذلك في كتابنا الكبير في تفسير القرآن المسمى بـ «البحر المحيط»[5]، وذَكرنا أَعاريبَ الناس في ذلك، واحتجاجَهم، وإبطالَ ما يَنبغي إبطالُه، وتصحيحَ ما يَنبغي تصحيحُه. قال[6]: «ومِن ذلك ما حُكي من كلام العرب: كان ذلك مَرَّةً وهو تَنفعُ الناسَ أحْسابُهم، وقولُ الشاعر[7]:

. . . . . فهلْ هُوَ مرفوعٌ بما ههنا رَأْسُ»

فهذه جملةُ الأماكن المُتَّفَقِ عليها والمختلَفِ فيها التي يَتقدم فيها الضميرُ على مُفَسِّره، ولا يُنوى به التأخير.

---

(١) سورة الإخلاص: ١.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٦٣.
(٣) سورة البقرة: ٨٥. انظر معاني القرآن للفراء ١: ٥٠ ـ ٥١.
(٤) سورة البقرة: ٩٦. انظر معاني القرآن للفراء ١: ٥١.
(٥) البحر المحيط ١: ٤٦٠ ـ ٤٦١، ٤٨٢ ـ ٤٨٣.
(٦) أي الفراء. معاني الفراء ١: ٥١ ـ ٥٢ و ٢: ٢١٢.
(٧) صدر البيت: بثوبٍ ودينارٍ وكَبْشٍ ونَعْجةٍ. وهو في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٤٧.

وضميرُ الشأن هو ضميرُ غائب يأتي صدرَ الجملة الخبرية دالاً على قصدِ المتكلمِ استعظامَ السامعِ حديثَه. وتسمية البصريين[1] له ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، قَدَّروا من معنى الجملة اسماً، جعلوا ذلك الضمير يُفسره ذلك الاسم المُقَدَّر حتى يَصِحَّ الإخبارُ بتلك الجملة عن ذلك الضمير، ولا يحتاج / فيها إلى رابط؛ لأنها هي نفس [١: ١٢٧/ب] المبتدأ في المعنى. والفرقُ بينه وبينَ الضمائر أنه لا يُعطَف عليه، ولا يُؤكَّد، ولا يُبدَل منه، ولا يَتقدم خبرُه عليه، ولا يُفَسَّرُ بمفرد. وأما الكوفيون[1] فسَمَّوْه مجهولاً لأن لا يدرى عندهم ما يعود عليه.

ولا خلافَ في أنه اسم يُحكَم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطَّراوة[2] من إنكاره وزَعْمِه أنه حرف، قال: والسماع والقياس يمنعه. قال: أمَّا القياس فإنَّ الهاء في قوله: «إنَّهُ أَمَةُ اللَّهِ ذاهبةٌ»[3] حرف كَفَّ إنَّ عن العمل كما كَفَّتها ما في «إنَّما زيدٌ قائمٌ». وأمَّا كانَ وليسَ وإنَّ التي لا هاءَ معها نحوُ[4]:

إنَّ مَن يَدْخُلِ الكَنيسةَ . . . . . .

---

(١) الأصول ١: ١٨٢ ـ ١٨٣، ٢٣٢، ومجالس ثعلب ص ٧٢٢، ٣٨٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٨/ب ـ ١٨١/أ، والحلبيات ص ٢٥٣، وأمالي ابن الشجري ٣: ١١٦ ـ ١١٧، والنكت ص ٢٠٧، والمفصل ص ١٣٣، وشرحه ١: ٧٧ و ٣: ١١٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤١١، وشرح الكافية ٢: ٢٨، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٤٨ ـ ٦٤٩.

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ص ٧٥٥ ـ ٧٥٩. وانظر كتاب ابن الطراوة النحوي ص ٢٤١ ـ ٢٤٥.

(٣) الكتاب ١: ١٤٧.

(٤) إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً يَلْقَ فيها جآذراً وظباءَ

نسبه ابن السِّيد في الحلل ص ٢٨٧ للأخطل. وليس في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور قباوة. ونقل البغدادي في شرح أبيات المغني ١: ١٨٨ [الإنشاد ٤٧] عن الآمدي أن الأخطل اسم أربعة من الشعراء، ثم قال: «فيحتمل أن يكون ذلك الشعر لأحد الثلاثة المتأخرة». وهو في ضرائر الشعر ص ١٧٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٤٢، والخزانة ١: ٤٥٧ ـ ٤٦٢ [الشاهد ٧٨]. وانظر تخريجه إن شئت في أمالي ابن الشجري ٢: ١٩.

ونحوُ: كان زيدٌ منطلقٌ، وليسَ عمرٌو ضاحكٌ، ونحوُها من نواسخ الابتداء، فهي حالَ دخولها على الجمل التي لم تعمل فيها مُلْغاة كظَنَنت، وثَبت أنَّ ظَننتُ تُلْغيها العرب، وعَمَلُ كانَ وليسَ وإنَّ فرعٌ؛ إذْ عملُها بالتشبيهِ بالأفعالِ التي عَمَلُها أَصْلٌ كعملِ ظَنَنتُ، فالقياسُ يَقتضي أنْ تُحملَ كانَ وليسَ وإنَّ مَحْمَلَ ظَنَنتُ، فتكونَ مُلْغاة.

وأمَّا السَّماعُ فإنَّ العربَ لم تَذكر قَطُّ الأمرَ بهذا اللفظ في هذا المَعْرِض ولا الشأن، فلما لم يُقَلْ قَطُّ: كانَ الأمرُ زيدٌ قائمٌ، ولا: إنَّ الشأنَ زيدٌ ضاحكٌ، بَطل دعواهم.

فإنْ قالوا: قد ثَبت ضميرُ الأمر والشأن في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] على تقدير: الأمرُ اللَّهُ أَحَدٌ، فليس كذلك، فإنما هو هناك بمعنى: المعبودُ اللَّهُ، أو المُصْمَدُ إليه[2]، ونحوه.

قال: ثُم إنهم يَتناقضون، فإنهم يجعلون الجملة من المبتدأ والخبر خبراً عن الناسخ في نحو: إنَّه زيدٌ قائمٌ، وكان عمرٌو ضاحكٌ، واسمُ الناسخ الذي هو ضميرُ الأمر تفسيرُه الخبرُ، ومِن شرطِ الخبرِ أن يكون مجهولاً، ومن شرط المُفَسِّر أن يكون معلوماً، فهم قد جَعلوا الشيءَ الواحدَ معلوماً مجهولاً.

قال الأستاذ أبو علي وغيرُه[3]: أخطأَ ابن الطَّراوة في إنكاره ضميرَ الأمر والشأن: أمَّا أنَّ الهاء كافَّةٌ ففاسد لأنها لم تثبت حرفاً إلا ضميراً، فإخراجها عما استقرَّ لها من الاسمية فاسد، وإنما ادعينا في ما «إنَّما» أنها كافَّةٌ لثبوت حرفيتها، ولم نَجِدْ بُدًّا من ذلك، وأمَّا إلغاءُ كانَ وليسَ إذ لم يَظهر لهما عمل فباطلٌ؛ إذْ لم يَثبت ذلك فيهما، ثم لم يَثبت إلغاءُ فعلٍ مَعَ تَقدُّمه،

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) يُصْمَدُ إليه في الحوائج: يُقْصَد، ولا يقدر على قضائها إلا هو، فالصَّمَدُ فَعَلٌ بمعنى مَفْعُول.

(٣) وغيره: سقط من س.

وإنما أُلغيت ظَننتُ متوسطةً أو متأخرةً على ضَعْف.

وأمَّا أنَّ العربَ لم تُصَرِّح بالأمر والشأن في هذا العَرْض[1] فقول من لم يفهم عن النحويين؛ لأنهم لم يقولوا ضمير الأمر والشأن على أنَّ ذلك هو المحذوف، إنما هو تحويم منهم على المعنى بتقريب.

وأمَّا أنَّ الخبر يكون مجهولاً فلم يفهم ما مُرادُهم بمجهول، فإنه لا يَصِحُّ أن يُخْبَر إلا بما يُفْهَمُ معناه؛ إذ لا يُخْبِر أحدٌ عن معلوم بلفظةٍ أعجمية لا يُعقَل معناها، وإنما المجهول الذي يُريدُ النحويون نسبةُ الخبرِ إلى المُخْبَر عنه، فبكونِه معلوماً يَصِحُّ أن يكون مُفَسِّراً، وبكونِه مجهولَ النسبة يَصِحُّ أن يكون خبراً. ثم إنه لو لم يكن / في قوله إلا مخالفةٌ لجميع النحويين من [١/١٢٨:١] الخليل و س إلى مَن بعدَهم من بَصريّ وكُوفي [لكان خَليقاً بالطَّرْح والرَّفْض][2]، انتهى ما رَدُّوا به على ابن الطراوة.

فأمَّا قولُهم: «إنَّ الهاء لم تُوجَد إلا ضميراً» فمدفوع بما حَكى س[3] أنَّ الهاء في إياه وإياها حرف، وأنَّ الضمير هو إيَّا، وما يليه حرفُ دليلٍ ما يُراد بإيَّا من متكلم أو مخاطَب أو غائب.

وأمَّا قولُهم: «لم تثبت» فلا يَدُلُّ عَدَمُ تَقَدُّمِ الثُّبوت على بُطْلان المُدَّعَى؛ ألا تراهم قد ادَّعَوْا في الفَصْل[4] أنه حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب، ولم يَثبت فيه ذلك قبلُ. وكذا ما ادَّعاه مِن إلغاء كانَ وليسَ أنه لم يثبت، فهو مُعارَضٌ بادِّعاءِ مُضْمَر لم يُلْفَظْ به في موضع مَعَهما. وكذلك إلغاءُ كانَ وليسَ حالةَ التقدُّم، فمذهبُه في ظَننتُ مذهبُ الكوفيين[5] مِن أنه يَجوز

---

(١) ك، ص: الغرض. وفي نتائج التحصيل ص ٦٣٩ عن التذييل: المعرض. وهو أولى لأنه تقدم بهذا اللفظ في كلام ابن الطراوة.

(٢) تتمة يستقيم بها السياق، وهي في نتائج التحصيل ص ٦٣٩.

(٣) تقدم مذهبه في ص ٢٠٥، ٢٠٦. ح: حكي عن س.

(٤) يعني ضمير الفصل. وقد تحدث عنه في ص ٢٨٥ ـ ٣٠٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١: ٣١٤.

إلغاؤها متصدِّرةً. وباقي ما رَدُّوا به كلامٌ غيرُ مُحَقَّق.

وأقول: اتِّحادُ المفهوم في: كانَ زيدٌ قائمٌ، وكان زيدٌ قائماً، وإنَّ زيداً قائمٌ، وإنَّ[1] زيدٌ قائمٌ، دليلٌ على صحة مذهب ابن الطَّراوة، ولو كان على ما قَدَّروا لَلَزِمَ أن تكون الجملة بتقدير مُفْرَد مَصْدَر حتى يَصِحَّ المعنى ويَصِحَّ كونُها خبراً عن ذلك المضمر، فيكون التقدير: كانَ الأمرُ قيامَ زيدٍ، وإنَّ الأمرَ قيامُ زيدٍ، والجملةُ التي لم تُصَدَّر بحرفٍ مصدريّ، ولا أُضيفتْ إلى ظرفِ زمان، لا تَتَقدَّرُ بالمصدر.

ص: ولا يُفَسَّرُ إلا بجملةٍ خَبَرِيةٍ مُصَرَّحٍ بِجُزْأَيْها، خلافاً للكوفيين في نحو: ظَنَنْتُه قائماً زيدٌ، وإنَّه ضُرِبَ أو قامَ. وإفرادُه لازمٌ، وكذا تذكيرُه ما لم يَلِهِ مؤنثٌ أو مذكَّرٌ شُبِّهَ به مؤنثٌ، أو فعلٌ بعلامةِ تأنيث، فيرجَّحُ تأنيثُه باعتبارِ القِصَّة على تذكيرِه باعتبارِ الشَّأن.

ش: شرطُ الجملة التي يُخْبَرُ بها عن ضمير الشأن أن تكون مُصَرَّحاً بِجُزْأَيْها، فلو حُذِفَ جزءٌ منها لم يَجُزْ، وذلك لأنَّ هذا الضميرَ مؤكِّدٌ من حيث المعنى للجملة، وجيءَ به لتفخيم مدلولها، ومن حيثُ ذلك لا يُناسب اختصارُها بحذفِ شيءٍ منها، فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيمُ المندوب، ولا حذفُ حرفِ النداء منه ولا من المُسْتَغاث. هذا مذهب البصريين[2]. وقال الزَّجَّاجُ: «لا يُجيز البصريون: ما هو بقائمٍ زيدٌ، ولا: ما هو قائماً زيدٌ، ولا: كان قائماً زيدٌ[3]، على إضمار الأمر» انتهى.

فأما تجويز الكوفيين[4] وأبي الحسن: ظننته قائماً زيدٌ، على أن تكون الهاءُ ضميرَ الشأن، وقائماً: مفعول ثانٍ لظننت، وزيدٌ: فاعل بـ

---

(١) ك، ح، ص، ن: وإنه.

(٢) الحلبيات ص ٢٤٧ وما بعدها، وشرح المفصل ٣: ١٤، وشرح التسهيل ١: ١٦٣، وشرح الكافية ٢: ٢٨.

(٣) ولا كان قائماً زيدٌ: سقط من س.

(٤) الأصول ١: ١٨٣. ونسب في شرح الكافية ٢: ٢٨ للفراء.

«قائماً»[1]، فإنه آلَ إلى الإخبار عن ضمير الشأن بالمفرد، وهو لا يجوز لأن قولك: «قائماً زيدٌ» ليس بجملة، فلو سُمع نظير هذا التركيب كان زيدٌ مبتدأً، وظننتُه قائماً جملة خبر عن المبتدأ، والهاء مفعولة بظَننت عائدة على زيد، وهو الذي يَسبِق إلى الفهم.

ونظيرُ ما أجازه الكوفيون في «ظَننتُه قائماً زيدٌ» ما أجازوه في باب كان من قولهم: كان قائماً زيدٌ، ففي كان عندَهم ضميرُ المجهول، وقائماً خبرُ كان، وزيدٌ مرفوع بقائم، ولا تُثَنِّي «قائماً» لرفعه الظاهرَ إذا قلت: كان قائماً الزيدانِ، ولا تَجمعُه إذا قلت: كان قائماً الزيدونَ. هذا مذهب الكسائي[2].

وذهب الفراء[3] / إلى جواز: كانَ قائماً زيدٌ، على أن يكون «قائماً» [1:١٢٨/ب] خبرَ كان، وزيدٌ مرفوعٌ بكانَ وقائماً معاً، ولا تُثَنِّي قائماً لرفعه الظاهرَ.

ولا يجوز شيء من هذا عند البصريين[4] لأنَّ مُفَسِّرَ ضميرِ الشأن عندَهم لا بُدَّ أن يكون جملة. وللكوفيين تفاريعُ من هذا النوع نَذكرها في «باب كان» إنْ شاء الله.

وأمَّا ما أجازه الكوفيون[5] من قولهم: إنَّه ضُرب، وإنَّه قامَ، على حذف المُسنَد إليه الضربُ والقيامُ من غير إرادة، فبقي مفرداً، ولا إضمارَ في ضُرب ولا قامَ، فلا يجوز عندَ البصريين لأنَّ الكلام من حيثُ افتتحته بضمير الشأن يدل على أنه مُعْتَنًى فيه بالمُحَدَّثِ عنه، ومن حيث اختتامُه بحذف ما لا بُدَّ منه يَدُلُّ على عدم الاعتناء به، فتدافعا، فلا يجوز لذلك. وسيأتي الكلام

---

(١) كتب في هامش ن مصححاً ما نصه: «وقائماً مع مرفوعه تفسير ضمير الشأن، فيلزمهم تفسير ضمير الشأن بالمفرد».

(٢) نسب في شرح الكافية ٢: ٢٨ للفراء.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٩/أ، وشرح المفصل ٣: ١١٤، وشرح الكافية ٢: ٢٨، وفي الثلاثة أن ما بعد قائم مرتفع به عنده.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٩/أ.

(٥) شرح الكافية ٢: ٢٨.

على مثل ضُرب والاقتصار عليه في «باب النائب عن الفاعل» إن شاء الله.

وقوله: **وإفرادُه لازمٌ** إنما كان واجبَ الإفراد لأنه ضميرٌ يُفَسِّرهُ مضمونُ الجملة، ومضمونُ الجملة هو شيءٌ مفرد، وهو نسبةُ الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنيةَ فيه ولا جمعَ.

وقوله: **وكذا تذكيرُه** يعني أنه يَلزم التذكير كما لَزِمَ الإفراد، فتقول: إنَّهُ أَخَواك قائمانِ، وإنَّهُ إخْوَتُك صالحونَ.

وقوله: **ما لم يَلِهِ مؤنثٌ** مثالُه: إنَّها جارِيتاكَ ذاهِبتانِ، وإنَّها نساؤك ذاهباتٌ.

وقوله: **أو مُذَكَّرٌ شُبِّهَ به مؤنثٌ** نحو: إنَّها قَمَرٌ جاريتُك.

وقوله: **أو فعلٌ بعلامةِ تأنيث** يعني أنه يكون أيضاً مسنداً إلى مؤنث كقوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[1]، وقولِ الشاعر[2]:

على أنَّها تَعْفُو الكُلُومُ، وإنَّما نُوَكَّلُ بالأَدْنى، وإنْ جَلَّ ما يَمْضي

فهذه المسائلُ الثلاثُ التأنيثُ فيها أَجودُ من التذكير؛ لأنَّ مَعَ التأنيث مشاكلةً تُحَسِّنُ اللفظ مع كونِ المعنى لا يَختلف؛ إذِ القصةُ والشأنُ بمعنًى واحد. والتذكيرُ مع ذلك جائزٌ، كما قال أبو طالب[3]:

وإلاَّ يَكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ فإنَّهُ تُكَبُّ على أفواهِهِنَّ الغَرائرُ

---

(١) سورة الحج: ٤٦.

(٢) أبو خراش الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٣٠، والحماسة ١: ٣٨٦ [الحماسية ٢٦٥] ـ وفيه تخريجه ـ وشرح المفصل ٣: ١١٧، وشرح التسهيل ١: ١٦٤، والخزانة ٥: ٤٠٥ ـ ٤٢٠ [الشاهد ٤٠٦]، وشرح أبيات المغني ٣: ٢٥٢ ـ ٢٥٩ [الإنشاد ٢٢٨]. تعفو الكلوم: تبرأ وتستوي. ونُوَكَّلُ بالأدنى: نحزن على الأقرب فالأقرب. وجَلَّ: عَظُمَ.

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٢٨، وشرح التسهيل ١: ١٦٥، والخزانة ٤: ٢٤٥ [عند الشاهد ٢٩٢]. الغريض: الطريّ. تُكَبُّ: تُصَبُّ. والغرائر: جمع غَرارة، وهي العِدْل، يكون فيها الدقيق والحنطة وغيرهما.

وقال آخر[1]:

نَخَلَتْ لـه نَفْسي النَّصيحةَ إنَّهُ عندَ الشَّدائدِ تَذْهَبُ الأَحْقادُ

فلو كان المؤنث الذي في الجملة بعدَ مذكَّر لم يُشَبَّه به مؤنثٌ لم يُكترث بتأنيثه فيؤنث لأجله الضمير، بل حكمُه حينئذٍ التذكيرُ، كقولِه تعالى ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾[2]، وكقولِ الشاعر[3]:

ألا إنَّهُ مَنْ يُلْغِ عاقِبةَ الهَوَى مُطِيعَ دَواعِيهِ يَبُؤْ بِهَوانِ

وكذلك لا يُكترثُ بتأنيث ما وَلِيَ الضميرَ من مؤنث شُبِّهَ به مذكرٌ، نحو: إنَّه شَمْسٌ وَجهُك، ولا بتأنيثِ فاعلِ فعلٍ وَلِيَ الضميرَ بلا علامةِ تأنيث، نحو: إنَّه قامَ جارِيتُك.

وثَبت في نسخة عِوَضَ قوله: «وإفرادُه لازمٌ إلى آخره» ما نصه: «فإنْ كان فيها مؤنثٌ ليس فَضْلةً ولا كَفضلة / اخْتيرَ تأنيثُه باعتبار القِصَّة» انتهى. [1/١٢٩:١] ومثالُ ذلك ﴿فإذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الذين كَفَرُوا فإنَّها لا تَعْمى الأَبْصارُ﴾[4]. واحترز بقوله: «فَضْلة» من قول الشاعر:

ألا إنَّهُ مَنْ يُلْغِ عاقِبةَ الهَوَى .....

وبقوله: «ولا كَفَضْلة» من قوله تعالى ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ

---

(١) عويف القوافي. الحماسة ١: ١٤٩ [الحماسية ٧٢] ـ وفيه تخريج القصيدة وتحقيق نسبتها لعويف ـ وتنسب لمالك بن أسماء بن خارجة. الأمالي ٢: ١٩٥ ـ ١٩٦، والسمط ص ٨١٤، والتنبيه للبكري ص ١١٠، وشرح الحماسة للأعلم ص ٦٥٣، وشرح التسهيل ١: ١٦٥. نَخَلَتْ: أخلصتْ.

(٢) سورة طه: ٧٤. قال ابن مالك في الشرح ١: ١٦٥: «فذكَّر تعالى الضمير مع اشتمال الجملة على جهنم، وهي مؤنثة، لأنها في حكم الفضلة؛ إذ المعنى: من يأت ربه مجرماً فجزاؤه جهنم». وجعله مما لم يكترث بتأنيثه لأنه كفضلة.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٥.

(٤) سورة الأنبياء: ٩٧.

جَهَنَّمَ﴾[1] إذِ المعنى: يَجْزِهِ جَهنَّم. انتهى. وتفسيرُ الكلامين مُلَخَّص من كلام المصنف في شرحه[2].

ولم يَذكر أصحابُنا هذه الترجيحاتِ التي ذَكرها المصنف، وإنما ذَكروا[3] أن ضمير الأمر أو القصة يجوز أن يأتي بَعدَهما المذكرُ والمؤنث، فتقول: هو زيدٌ قائمٌ، وكانَ زيدٌ قائمٌ، وهي هندٌ ذاهبةٌ، وهو هندٌ ذاهبةٌ. وكذلك: كانت زيدٌ قائمٌ، وكان زيدٌ قائمٌ، وكان هندٌ ذاهبةٌ، وكانت هندٌ ذاهبةٌ، وإن كان المستحسن التذكير مع التذكير، والتأنيث مع التأنيث. هذا مذهب أهل البصرة[4].

وأما الكوفيون[5] فزعموا أنَّ المخبرَ عنه إنْ كان مذكراً فالضميرُ ضميرُ أمر، أو مؤنثاً فالضميرُ ضميرُ قِصَّة، فتقول: كان زيدٌ قائمٌ، وكانت هندٌ قائمةٌ، للمشاكلة، ولا يجوز عندهم: كانت زيدٌ قائمٌ، ولا: كانَ هندٌ قائمةٌ.

وهذا الذي منعوه جائز في القياس، وقد وَرد به السماع أيضاً، وذلك في قراءة من قرأ ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[6]؛ ألا ترى أنَّ (آيةٌ) خبر مقدم لـ (أنْ يَعْلَمَهُ)، و (أنْ يَعْلَمَهُ) في موضع اسم مبتدأ، وهو مذكر، والضمير في (تَكُنْ) ضميرُ قِصَّة، ولا يجوز أن تكون (آيةٌ) اسم (تَكُنْ) و (أنْ يَعلمه) الخبر؛ لأنَّ (أنْ يَعلَمه) محكوم له بحكم المضمر الذي هو أَعرفُ المعارف، فكان يَلزم من ذلك الإخبارُ بالمعرفة عن النكرة، وذلك مِن أَقبحِ الضَّرائر.

---

(١) سورة طه: ٧٤.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٤١، ٩٥٦ ـ ٩٥٧.

(٤) شرح الجزولية ص ٥٤١. وقال الفارسي: «ويجوز أن يكون الفعل المسند إلى القصة والحديث يؤنث إذا كان في الجملة التي يفسرها مؤنث» الحجة ٤: ٢٣٨.

(٥) شرح الجزولية ص ٥٤١، ٩٥٧.

(٦) سورة الشعراء: ١٩٧. وهذه قراءة ابن عامر. وقرأ بقية السبعة: (أو لم يكن لهم آيةً). السبعة ص ٤٧٣.

ومما يَرُدُّ على الكوفيين قولُ العرب: «إنَّهُ أَمَةُ اللَّهِ ذاهبةٌ»[1] ونحوُه، فأتى بضمير الأمر، والمخبرُ عنه مؤنثٌ.

وقد تأوَّلَ بعضُ أصحابنا قراءة ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ على أن تكون (آيةٌ) اسم كان، والخبر في المجرور لأنه معرفة، كما تقول: كانَ لِزيدٍ مالٌ، و (أنْ يَعْلَمَهُ) في موضع خفض بإضمار الحرف، أي: في أنْ يَعلمه، ويَتعلق بآية لما فيه من معنى الدليل، كأنه قال تعالى: أَوَلَمْ يكن لهم دليلٌ في عِلْمِه بنو إسرائيل. وقد منعوا من البدل لأنه لا يَحُلُّ الثاني محلَّ الأول، فيكون بمنزلته في المعنى.

وقال ابن الدَّهَّان: ويجوز أن تُؤنثَه وتُذكِّرَه مع المؤنث والمذكر، ويجوز أن يُؤنث مَعَ المذكر ويذكَّرَ مع المؤنث عند البصري، وبعضُ الكوفيين يُذكِّرُ مع المذكر والمؤنث، ويُؤنِّث مع المؤنث، ولا يُؤنِّثُ مع المذكَّر.

ص: ويَبْرُزُ مبتدأً، واسمَ ما، ومنصوباً في بابَيْ إنَّ وظَنَّ، ويَسْتَكِنُّ في بابَيْ كانَ وكادَ. وبُني المُضْمَرُ لِشَبَهِهِ بالحرفِ وَضْعاً وافتقاراً وجُموداً، أو للاستغناءِ باختلاف صِيَغِه لاختلافِ المعاني. وأَعْلاها اختصاصاً ما للمتكلم، وأَدْناها ما للغائب، ويُغَلَّبُ الأَخَصُّ في الاجتماع.

ش: مثالُه مبتدأً ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] وقولُه[3]:

قد أَدْبَرَ العُرُّ عنها، فهو شامِلُها مِن ناصِعِ القَطِرانِ الصِّرْفِ تَدْسِيمُ

هو: ضمير الأمر، وشامِلُها: مبتدأ، وتدسيم: خبره.

وفي البسيط: اختلفوا في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أو لا، نحو:

---

(١) الكتاب ١: ٦٩.

(٢) سورة الإخلاص: ١.

(٣) علقمة الفحل. ديوانه ص ٥٥، وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٠٥، والفاخر ص ٨٢. العر: الجَرَب. والناصع: الخالص من كل شيء. والتدسيم: أثر من طلائها، والدَّسْم: الأثر الخفي. ورواية الديوان: وهي شامِلُها.

[١:١٢٩/ب] هو زيدٌ قائمٌ، فمنعه الفراء[١] وأبو الحسن، فلم يُجَوِّزاه / إلا أن يكون معمولاً. وجَوَّزَه النحويون[٢] لأنَّ كانَ وإنَّ يُضمَرُ فيهما، وهي داخلة على المبتدأ، فهو جائز في المبتدأ. وقيل: منه ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣]، ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[٤]. هذا مذهب الجمهور. وقد رُوي عن الفراء وأبي الحسن منعُه. وهذا غريب، مع كثرته في كلام الله تعالى وكلام العرب، كقوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٥]، و ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾[٦]، و ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣]. وفي الشعر[٧]:

ولا أُنبِــأَنَّ أنَّ وَجْهَــكِ شــانَــهُ خُموشٌ، وإنْ كانَ الحَمِيمُ حَمِيمُ

إلى غير ذلك مما كَثُرَ في كلامهم في النظم. وإنْ تُؤُوِّلَ بعضُه، كما قيل في ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣] إنهم كانوا يتكلمون في توحيد الله، فقيل لهم: (هو) أي التوحيد الذي يجب أن تعتقدوه، وإنهم تكلموا في الحشر وما يكون بعدَه، فقيل لهم: إنَّ ما تكلمتم به كذا، فهذا لا يَطَّرِدُ في كل موضع. انتهى من الإفصاح.

---

(١) معاني القرآن ٣: ٢٩٩.

(٢) الحلبيات ص ٢٤٧، والإيضاح العضدي ص ١٠٣، والملخص ص ٢١٩.

(٣) سورة الإخلاص: ١. الحجة ٦: ٤٥٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٥: ٣٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥: ٣٠٨، والكشاف ٤: ٢٩٨، وأمالي ابن الشجري ٣: ١١٦، والجامع لأحكام القرآن ٢٠: ١٦٧، وشرح المفصل ٣: ١١٤، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٢٢، ٧٤٩، وللأبذي ص ٩٠٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١١. وقد نسب للبصريين ـ أو لأكثرهم ـ والكسائي في آية سورة الإخلاص.

(٤) سورة البقرة: ٨٥. إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٤٥، والمحرر الوجيز ١: ١٧٥، والجامع لأحكام القرآن ٢: ١٧.

(٥) سورة الحج: ٤٦. (٦) سورة طه: ٧٤.

(٧) البيت لعبد قيس بن خُفاف البُرْجُميّ. النوادر ص ٣٨٦، ومعاني القرآن للفراء ١: ١٨٥، والحلبيات ص ٢٥٦، والإيضاح العضدي ص ١٠٥، وإيضاح شواهده ص ١٣٧ ـ ١٣٨، وشرحها لابن بري ص ١١٣، وأمالي ابن الشجري ٣: ١١٦، والبسيط ص ٧٤٠. وفي س: «وجهكَ» بفتح الكاف، والصواب كسرها لأنه يخاطب امرأته، ويمنعها من النوح والخمش.

وفي البسيط: وضميرُ الأمر والشأن قال الفراء[1]: لا يكون إلا معمولاً، ولا يكون في الابتداء، وقولُه تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فأَحَدٌ عنده بمعنى واحد على البدل من اسم الله كقوله تعالى ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[2]. وأجاز البصريون أن يكون غيرَ معمول.

ومثالُه اسمَ «ما» قولُ الشاعر[3]:

وما هُوَ مَن يَأسو الكُلُومَ، وتُتَّقى به نائباتُ الدهرِ كالدائمِ البُخْلِ

وقال في البسيط: اختلفوا في «ما» إذا عَملت هل يلحقها ضمير الأمر والشأن أو لا. وقال فيه: وأمَّا إضمارُ الشأن فقيل يجوز على جهة الانفصال، فتقول: ما هو زيدٌ قائمٌ، ويجوز دخول إلا كما في الخبر، لكنه لا بُدَّ من تقدُّم إلا على الجملة، فتقول: ما هو إلا زيدٌ قائمٌ؛ لأن معناه: ما الحديث إلا هذا، قال الراجز[4]:

ما هِيَ إلا شَرْبةٌ بالحَوْأَبِ فَصَعِّدِي مِن بعدِها، أو صَوِّبِي

وكذلك في الاستفهام: هل هو إلا زيدٌ قائمٌ.

ومثالُه في باب إنَّ ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾[5].

---

(١) معاني القرآن ٣: ٢٩٩ وقد سَمَّاه عِماداً.

(٢) سورة هود: ٧٢. وهذه قراءة ابن مسعود وأُبيّ والأعمش والمطوعي. معاني القرآن للفراء ٢: ٢٣ و ٣: ٢٩٩، وللأخفش ص ٣٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٩٤، والمحتسب ١: ٣٢٤، والجامع لأحكام القرآن ٩: ٤٧، والإتحاف ٢: ١٣٢. وفي س كتب: «شيخ» بالرفع، وضرب عليه، وكتب فوقه منصوباً.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٦.

(٤) تهذيب اللغة ٥: ٢٧٠، والصحاح (حوب)، واللسان (حأب) و (ها)، والتاج (حأب). الحوأب: موضع بثر نَبَحَتْ كلابُه أمَّ المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ في موقعة الجمل مُنْقَلَبها إلى البصرة.

(٥) سورة الجن: ١٩.

وذهب أبو الحسين بن الطَّراوة[1] إلى أنه قد تُلغى إنَّ، فلا تَعمل لا في ضميرِ أمر ولا غيرِه، وعلى ذلك جاء ﴿إنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾[2] على قراءة مَن قرأ بالألف، وأنَّ قولهم: إنَّهُ زيدٌ قائمٌ، ليست الهاء ضميرَ أمر وشأن، بل هو كافٌّ عن العمل بمنزلة إنَّما. وكذلك في «رُبَّهُ رَجُلاً». ومَنَعَ جَوازَ الأمرِ والشأن. وهذا فاسد لأنَّ هذه أسماء، فكيف تَكُفُّ؟ بل هي معمولة له، فتحتاج إلى خبر.

ومثالُه في باب ظَنَّ قوله[3]:

عَلِمْتُهُ الحَقُّ لا يَخْفَى على أَحَدٍ فَكُنْ مُحِقًّا تَنَلْ ما شِئتَ مِنْ ظَفَرِ

ومثالُ اسْتِكْنانه في باب كانَ قولُ الشاعر[4]:

إذا مُتُّ كانَ الناسُ صِنْفانِ شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنتُ أَصْنَعُ

[1/130:1] / وقولُ الشاعر[5]:

هِيَ الشِّفاءُ لِدائي لو ظَفِرْتُ بِها وليسَ مِنْها شِفاءُ الداء مَبْذُولُ

وعلى هذا تقول: كانَ زيدٌ قائمٌ.

واختلف النحويون في هذا التركيب: فذهب الجمهور إلى أنه يجوز. وأَنكرَ الفراءُ سَماعَه. وهو محجوج بقول بعضهم: «كان أنتَ خيرٌ

---

(١) تقدم مذهبه في ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٢) سورة طه: ٦٣. وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم. السبعة ص ٤١٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٦.

(٤) العجير السَّلُولي. النوادر ص ٤٤٢، والكتاب ١: ٧١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ١٤٣ ـ ١٤٥، وللأعلم ص ٩٥، والجمل ص ٥٠، والأزهية ص ١٩٩، وأمالي ابن الشجري ٣: ١١٦، والخزانة ٩: ٧٢ [عند الشاهد ٦٩٧].

(٥) هشام بن عقبة أخوذي الرمة. الكتاب ١: ٧١، ١٤٧، وشرح أبياته ١: ٤٢١، والمقتضب ٤: ١٠١، والجمل ص ٥٠، والحلبيات ص ٢٢٠، والأزهية ص ٢٠٠، وشرح المفصل ٣: ١١٦، وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠٩ ـ ٢١٠ [الإنشاد ٤٨٨].

منه»[1]، وبقول الشاعر[2]:

أَمِـنْ سُمَيَّـةَ دَمْـعُ العيـنِ مَـذْرُوفُ لو كانَ ذا منكَ قبلَ اليومِ مَعْرُوفُ

والقائلون بالجواز اختلفوا: فذهب الجمهور إلى أن فيها ضمير الأمر مُسْتَكِنًّا. وذهب أبو الحسين بن الطَّراوة[3] إلى أنها غيرُ عاملة في شيء، ولا أُضمر فيها أمرٌ وشأنٌ ولا غيرُ ذلك.

ومثالُ اسْتِكْنانه في باب كادَ قولُه تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[4] في قراءة حمزةَ وحَفْص، ففي (كادَ) ضميرُ الأمر، و (يَزيغُ قُلوبُ) فعلٌ وفاعل، ولا يجوز أن ترفع بـ (كادَ) (قُلُوبُ)، ويكون (يَزيغُ) في موضع خبرِ لـ (كاد)؛ لأنه من حيث هو خبرٌ تَضمنَ ضميرَ القلوب، والنيةُ به التأخيرُ، فلا يَصِحُّ أن يكون (يزيغُ) بالياء مسنداً لضمير القلوب؛ إذ لا تقول: القلوبُ يَزيغُ.

وقال في البسيط: اتَّفقوا على أنه يكون في باب كانَ[5] وأخواتها، وفي ظَننتُ وأخواتها، واختلفوا في أفعال المقاربة، فجَوَّزه س[6]، واستدلَّ بقراءة مَن قرأ ﴿مِنْ بعدِ ما كاد يَزِيغُ﴾ بالياء.

وقوله: **لِشَبَهِهِ بالحرفِ وَضْعاً** يعني أنَّ أصلَ الحرف أن يُوضَعَ على حرف واحد أو على حرفين؛ لأنَّ الحروفَ نائبةٌ عن الأفعال في كثيرٍ من المعاني، والفعلُ يكونُ ثلاثيًّا ورباعيًّا، فلمَّا نابت عنها وُضِعتْ على الاختصار بأَحَطَّ منها وَضْعاً بحرف أو حرفين، فإذا جاء اسمٌ موضوعٌ على

---

(١) الكتاب ١: ٧١.

(٢) نسب في الأزهية ص ٢٠٠ إلى سحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص ٦٢. وهو أيضاً مطلع قصيدة لعنترة في ديوانه ص ٢٧٠. وعجزه بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ٩٦.

(٣) البسيط لابن أبي الربيع ص ٧٤٠.

(٤) سورة التوبة: ١١٧. السبعة ص ٣١٩. وقرأ بقية السبعة: (تَزيغ).

(٥) س: كاد.

(٦) الكتاب ١: ٧١. وقد استدل بقراءة من قرأ: (تزيغ) بالتاء، وقال بعدها: «وجاز هذا التفسير لأن معناه: كادتْ قلوبُ فريق منهم تزيغ».

حرف واحد أو على حرفين كان ذلك شَبَهاً له بالحرف في الوضع، فيُبْنى لذلك. فمِن المضمرِ الموضوع على حرف واحد تاءُ فَعَلتُ، وعلى حرفين: نا، فبناءُ هذا واجب لشَبَهِه بالحرف وَضْعاً، وحُملت البواقي عليه لأن ما كان على حرف أو حرفين أصل لها، وليجري الباب مَجْرًى واحداً.

وقوله: **وافْتِقاراً** يعني أنَّ الحرف مُفتقِر في إفادة معناه في الغالب إلى ضَميم. وكذلك المضمر مفتقر إلى ما يُفَسِّرُه ويفيد[1] من عاد عليه إما من مشاهدة أو من غيرها.

وقوله: **وجُموداً** يعني به عدم التصرف في لفظه بوجه ما حتى بالتصغير وبأن يُوصَف أو يُوصَف به كاسم الإشارة.

وقوله: **أو للاستغناء** يعني أن المتكلم إذا عَبَّرَ عن نفسه في الرفع فبِتاءٍ مضمومة، وفي غيره ياءٌ، وفي الخطاب تاءٌ مفتوحة في الرفع، وكافٌ مفتوحة في غيره في التذكير، ومكسورةٌ في التأنيث، فأَغنى ذلك عن إعرابه لحصول الامتياز بذلك.

وهذا ليس بشيء لأنَّ المعاني التي جيءَ بالإعراب لأجلها هي الفاعليةُ والمفعولية والإضافة، وليست هذه الأحوال التي عَرضت / للمضمر من [١: ١٣٠/ب] التكلُّم والخِطاب والغَيبة تدل على شيء من المعاني الإعرابية، فلا يصح الاستغناء عنها بهذه الأحوال لأنها لا تَدُلُّ عليها.

وقوله: **وأَعْلاها اختصاصاً ما للمتكلم وأَدْناها ما للغائب** قد ذكر هذا المعنى في أول «باب المعرفة والنكرة»[2] في قوله «وأَعرَفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطَب، ثم العَلَمُ، ثم ضميرُ الغائب السالم عن إبهام»، فكان ينبغي أن لا يكرره، لكنْ كَرَّره لِما يُبنى عليه بعده من الحِكم.

وقوله: **ويُغَلَّبُ الأَخَصُّ في الاجتماع** يعني أنك تقول: أنا وأنتَ فعلنا، ولا تقول: فَعلتُما، وأنتَ وهو فعلتُما، ولا تقول: فَعَلا.

---

(١) ك: ويقيد.

(٢) التسهيل ص ٢١، وشرحه ١: ١١٥.

ص: فـصـل

من المُضْمَرات المُسَمَّى عندَ البصريين فَصْلاً، وعندَ الكوفيين عِماداً. ويَقَعُ بلفظِ المرفوعِ المنفصلِ مطابقاً لمعرفةٍ قبلُ، باقي الابتداء أو منسوخِه، ذي خبر بعدُ، معرفةٍ أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه. وأجاز بعضُهم وقوعَه بين نكرتين كمعرفتين، ورُبَّما وَقَعَ بين حالٍ وصاحبِها.

ش: تسمية البصريين[1] له فصلاً لأنه فُصل به بينَ المبتدأ والخبر. وقيل[1]: سمي فصلاً لأنه فُصل به بين الخبر والنعت[2]، فالإتيانُ به يُوضح أنَّ الثانيَ خبر لا نَعْت، ولا يُرَدُّ على هذا بقولهم: «أنتَ القائمُ» لكون أنتَ لا يَصِحُّ أن يوصف؛ لأنهم لمَّا وَجدوا ذلك في بعض الأسماء حُمل سائر الباب عليه. وقيل: الأَولى أن يقال: فُصل به بينَ الخبر والتابع حتى يكون «التابع» أَعَمَّ من «النعت»؛ إذ يقع الفصل بعدَ ما لا يُنْعَتُ وقبلَ ما لا يُنْعَتُ به.

وتسمية الكوفيين[3] له عِماداً لأنه يُعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يُبين أنَّ الثاني ليس بتابع للأول. وهذا المعنى الذي لَحظه الكوفيون هو أحد ما سُمِّي بـه فصلاً عند بعض[4] البصريين كما ذكرناه. والتعليلُ الأولُ

---

(١) الكتاب ٢: ٣٨٨، ٣٨٩، وشرحه للسيرافي ٣: ١٦٥/أ ـ ١٦٥/ب، والأصول ٢: ١٢٥، والإنصاف ص ٧٠٦ [المسألة ١٠٠]، وشرح المفصل ٣: ١١٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٦٥، وشرح الكافية ٢: ٢٤، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٥، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٧.

(٢) نسب هذا القول في الأصول ٢: ١٢٥ إلى الفراء. ونسب في التعليقة ٢: ٩٩ للكوفيين.

(٣) الأصول ٢: ١٢٥، والإنصاف ص ٧٠٦ [المسألة ١٠٠]، وشرح المفصل ٣: ١١٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٦٥، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٥، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٧.

(٤) بعض: سقط من س.

أَحسنُ[1]، وهو أنه سُمي فصلاً لأنه فُصل به بين المبتدأ والخبر لعموم التعليل؛ لأن في التعليل الثاني حَمْلَ بعضِ الباب على بعض.

وقوله: من **المُضْمَرات المُسَمَّى عندَ البصريين فَصْلاً** تقديره: مِن المُضْمَراتِ المُضْمَرُ المُسَمَّى كذا، فحكم على هذه الصيغة أنها مضمر.

وهذه مسألة خلاف: ذهب أكثر النحويين[2] إلى أن هذه الصيغَ حُروف، وأنها تَخَلَّصت للحرفية كما تَخلصت الكافُ التي في ضَرَبَكَ للخِطاب مع أسماء الإشارة في نحو «ذلك». وذهب الخليلُ[3] وغيرُه إلى أنها أسماءٌ ضمائر.

وصحح الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4] مذهب الأكثرين، واستَدلَّ على ذلك بأنها لا موضعَ لها من الإعراب، ولو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب.

وقال أبو عبد الله محمدُ بنُ عليِّ بنِ محمدٍ الأنصاريُّ المالَقِيُّ ـ ويعرف بالشَّلَوْبِين الصغير[5] ـ في شرحِهِ للكُرَّاسة: «وما قاله الأستاذ ليس بشيء؛ لأنَّ كونَها لا موضعَ لها من الإعراب نفيُ عارضٍ من عَوارِضَ عنها، وغايتُه أنه [1/١٣١:١] لازمٌ لأكثر الأسماء، ونفيُ ما يَعْرِضُ لا ينتفي به / الأصلُ، إنما ينتفي الشيء بانتفاء وصفه الذاتي له، فالصحيحُ ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء، ولا موضعَ لها من الإعراب؛ إذ لا يُحتاج إلى ذلك في كل موضع؛ لأن حقيقة

---

(١) أحسن: سقط من س.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٦٥.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٧. وذكر ابن عصفور في شرح الجمل عنه أنها أسماء لا موضع لها من الإعراب. وكذا في المباحث الكاملية ٢: ١٧٨، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٧٠.

(٤) شرح الجمل ٢: ٦٥.

(٥) أخذ العربية والقراءات عن عبد الله بن أبي صالح، ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة، وأقرأ ببلده القرآن والعربية. كان بارع الخط، منقبضاً عن الناس، كثير التعفف. شرح أبيات سيبويه شرحاً مفيداً، وكمَّل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية. وانتفع به طائفة. مات في حدود سنة ٦٦٠ هـ عن نحو أربعين سنة. بغية الوعاة ١: ١٨٧.

الاسمية ثابتة فيه، وهو الدلالة على المسمَّى مثل سائر الأسماء، فإذا ثَبت أنه من الأسماء فلا بُعْدَ في أن يكون ضميراً؛ إذ دلالته بكناية كسائر الضمائر، ولا فرق» انتهى. وسيأتي الكلام على كونه له موضعٌ من الإعراب أو لا موضعَ له من الإعراب عند تَعَرُّض المصنف لذلك، إن شاء الله.

وقولـه **وعندَ الكوفيين عِماداً** هذه تسمية الفراء[1] وأكثر الكوفيين[2]. وبعضُ الكوفيين سَمَّاه دِعامة، كأنه يُدعَم به الكلام أي: يُقَوَّى ويُثَبَّت ويُؤكَّد. ويسمى عند المدنيين صِفة، ويَعنون به التوكيد.

وقد رَدَّ عليهم س بامتناع: مررتُ بعبدِ اللَّه هو نفسِه، وبإجازة: إنْ كان زيدٌ لهو الظريفَ، قال س[3]: «وقد زعم ناس أنَّ «هو» ههنا صفة، فكيف يكون صفةً وليس من عربيّ يجعلها ههنا صفةً، لو كان كذلك لجازَ: مررتُ بعبدِ اللَّه هو نفسِه، فـ «هو» ههنا مُسْتَكْرَهة لا تَكَلَّمُ بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندَهم. ويَدخل عليهم: إنْ كان زيدٌ لهو الظريفَ، وإنْ كُنَّا لنحن الصالحينَ، فالعربُ تَنصِبُ هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفةً لم يجز أن تدخل عليه اللام؛ لأنك لا تُدخِلُها في ذا الموضع على الصفة، ولا يكون هو ونحن صفة وفيهما اللام» انتهى كلام س.

وقوله: **ويَقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً لمعرفة** يعني مطابقاً لها في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلُّم والخطاب والغَيبة.

وقوله: **قبلُ** أي تكون المعرفةُ قبلَ الفصل، فقَطع «قبلَه» عن الإضافة، وبناه على الضم، فلو كان قبلَ الفصل نكرةٌ وما بعدَه معرفةٌ، نحو قولك: ما

---

(١) معاني القرآن ١: ٢٤٨، ٤٠٩ و ٢: ١١٣، ١٤٥، ٣٥٢.

(٢) نسب إلى الكوفيين في مجالس ثعلب ص ٤٣، والأصول ٢: ١٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦٥/ب، والإنصاف ص ٧٠٦ [المسألة ١٠٠]، والمفصل ص ١٣٣، وشرحه ٣: ١١٠، والمتبع ص ٤٦٢، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٥، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٦٥، وشرح الكافية ٢: ٢٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٠.

ظننت أحداً هو القائمَ، وإنْ كان أحدٌ هو القائمَ فأنتَ، وكان رجلٌ هو القائمَ، فأجاز الفراء وهشام النصب في «القائم»، وجَعْلَ «هو» فصلاً. ومنع ذلك س[1] والبصريون[2]. والمعروف من قول الكوفيين إجازةُ مثلِ قولِه[3]:

..... ولا يَـكُ مَـوْقِـفٌ منـكِ الـوَداعـا

فعلى هذا يَجوزُ فيه الفصل كما ذهب إليه هشام والفراء.

وقوله: **باقي الابتداء أو منسوخِه** باقي صفة لمعرفة، يعني أن المعرفة التي تكون قبلَ الفصل تكون باقيةَ الابتداء أو منسوخَة الابتداء ببعض النواسخ، ومُلخصه أنه يتوسط بين المبتدأ والخبر أو معمولَيِ الناسخ بالشروط التي نذكرها.

وجَوَّزَ الفراءُ دخولَه أولَ الكلام. وهو عند الكوفيين عِماد. وحَمل عليه قولَه تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[4]، ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[5]. وقال[6]: «لم يُوضَع العمادُ لأن يَدخل بين المبتدأ والخبر، إنما وُضع في كل موضع يُبتدأ فيه بالاسم قبلَ الفعل، فإذا ابتدأتَ بالاسم أو كان موضعَه صَحَّ دخولُه، وإن كان فيه الاسم كنت مُخَيَّراً، نحو: جاءَ زيدٌ وأبوه قائمٌ، / والأحسنُ أن يقع بينهما لأن الابتداء قد حَصل أولاً، فيصِحُّ أن [١٣١/ب:١] تقول: وهو أبوه قائمٌ، وهل هو زيدٌ ذاهبٌ؟ وإنْ كان فيه الفعلُ أو

---

(١) الكتاب ٢: ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

(٢) المقتضب ٤: ١٠٣، والأصول ٢: ١٢٥، والتعليقة ٢: ١٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦٧/ب.

(٣) القطامي. وصدر البيت: قِفي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعا. ديوانه ص ٣١، والكتاب ٢: ٢٤٣، والمقتضب ٤: ٩٤، والجمل ص ٤٦، والخزانة ٢: ٣٦٧ ـ ٣٧٣ [الشاهد ١٤٣] و ٩: ٢٨٤ ـ ٢٨٨، وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٥ ـ ٣٤٨ [الإنشاد ٦٩١]. ضباعة: هي بنت زفر بن الحارث.

(٤) سورة البقرة: ٨٥. معاني القرآن ١: ٥٠ ـ ٥١.

(٥) سورة البقرة: ٩٦. معاني القرآن ١: ٥٠ ـ ٥١.

(٦) معناه في معاني القرآن ١: ٥١ ـ ٥٢ ببعض ألفاظه.

معناه، والموضعُ للاسم، قَبُحَ إلا بالعماد أولاً، نحو: أتيتُ زيداً وقائمٌ أبوه، وأتيت زيداً ويقومُ أبوه، ويزول القُبح إذا قلت: أتيت زيداً وهو قائمٌ أبوه» قال: «وسمعت بعض العرب يقول: كان مرةً وهو تَنفع الناسَ أحسابُهم[1]. وإنْ كان الموضعُ صالحاً صَحَّ أيضاً العماد، نحو: هل هو مضروبٌ زيدٌ؟ وما هو بذاهبٍ زيدٌ، قال تعالى ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾، وأمَّا هو فذاهبٌ زيدٌ؛ لأنه يَقْبُحُ: أمَّا فذاهبٌ زيدٌ؛ لأنه للاسم» انتهى كلام الفراء.

والصحيحُ أنه يَتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين معمولَي الناسخ، بالشروط التي تُذكر، وتَقدم شيء من الكلام على بعض هذا في الضمائر التي يُفَسِّرُها ما بعدَها.

وقوله: ذي خبرٍ بعدُ أي: بعدَ الفصل، فحَذف المضاف إليه، وبَنى بعدُ كما فعَل في قبلُ.

وقوله: معرفةٍ يعني أنَّ الخبر يكون معرفةً كما كان المبتدأ أو منسوخُه معرفةً، فتقول: زيدٌ هو القائمُ، وكان زيدٌ هو القائمَ، وظَننتُ زيداً هو القائمَ.

ولم يشترط البصريون في تعريف الخبر شرطاً، فسواءٌ عندم أكان مضمراً أم علماً أم مُبْهَماً أم معرَّفاً بالألف واللام أم مضافاً إلى واحد منها، فتقول: كان زيدٌ هو أخاك، وكان صاحبُك هو زيداً، وكذلك ما أَشبهه.

وذهب الفراء[2] إلى أنه إنْ كان معرفةً بغير الألف واللام لم يَجُزْ إلا الرفعُ، ولا يجوز أن يكون فصلاً، نحو: كانَ زيدٌ هو أخوك، وكانَ زيدٌ هو صاحبُ الحمار، وما أشبهه. قال الفراء[2]: وأُجيز: كان عبدُ الله هو أخاك، بمعنى: الأخَ لك، ولا أُجيز ذلك في زيد وعمرو.

---

(١) تقدم في ص ٢٧٠، بلفظ: «كان ذلك مرة...».

(٢) معاني القرآن ١: ٤٠٩ ـ ٤١٠، وانظر: ٢: ٣٥٢.

وأما إذا كان معرفة بالألف واللام فإمَّا أن يكون ذلك في باب «ما» أو في غير باب «ما»: إنْ كان في باب «ما» فلا يجوز أن يكون فصلاً عند الفراء نحو: ما زيد هو القائمَ، قال: لأن نصبه بالتوهم من حدوث الباء، والباءُ لا تَدخل على «هو»؛ لأن نيته هو الرفع، ولا تدخل على «القائم» لأنهما كالحرف الواحد.

وإنْ كان في غير باب «ما» فإما أن يكون في «ليس» أو في غيرها: إن كان في «ليس» فالرفعُ الوجهُ عند الفراء[1]، فتقول: ليس زيدٌ هو القائمُ، ويُجوز النصب. وأما البصريون فالنصب عندهم هو الوجه، وأجازوا الرفع.

وإن كان في غير «ليس» فإما أن يكون دَخل على الخبر لامُ الفرق أو فاءُ جواب أمَّا، أو على صيغة المضمر لا النافية أو إلا، أو كان في معنى ما دخل عليه إلا، أو لا يدخل: فإن دَخلت على الخبر لامُ الفرق، نحو: إن كان زيدٌ هو لَلقائمُ، فلا يجوز أن يكون فصلاً. ويُنصَب «القائم» عند الفراء، وهو الذي يقتضيه تعليل س؛ لأنَّ الفصل إنما جيءَ به فرقاً بين النعت والخبر، فيجب أن لا يجوز النصب؛ لأن اللام لا تدخل في النعت، ولذلك مَنع س أن تكون «هو» وأخواتها صفةً إذا دخلت عليها لام الفرق، ورَدَّ[2] على مَن ذهب إلى ذلك؛ لأن النعت لا تدخل عليه لامُ الفرق. وعلى قول أبي العباس يَجوز النصب لأنه إنما يُؤتى بالفَصْل عندَه[3] ليدلَّ على أن الخبر معرفة أو ما قارَبَها. [1/١٣٢:١] /

وإنْ دَخلت على الخبر فاءُ جواب أمَّا، نحو قولك: أمَّا زيدٌ هو فالقائمُ، فذهب س[4] والفراء إلى أنه لا يجوز الفصل؛ لأن دخول الفاء يدل

---

(١) أجاز الوجهين في معاني القرآن ١: ٤٠٩، ولم يرجح أحدهما على الآخر في أخوات كان، وأظن وأخواتها.

(٢) أي: سيبويه. الكتاب ٢: ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٣) المقتضب ٤: ١٠٣، ١٠٦.

(٤) لم أقف له على نص صريح في هذه المسألة، ولعله مستنبط من كلامه في الكتاب ٢: ٣٩٥.

على أنه ليس بنعت. وعلى قول أبـي العباس يجب أن يجوز.

وإنْ دَخلت «لا» النافية على صيغة المضمر، نحو قولك: كان عبدُ اللَّه لا هو العالمَ ولا المُقارِبَ، فمذهبُ البصريين جوازُ الفصل والنصب؛ لأن «لا» لا تُغير من هذا شيئاً، ويفرق بها بين النعت والمنعوت، لا اختلاف في ذلك، فتقول: مررتُ برجلٍ لا نائمٍ ولا جالسٍ. وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز إلا الرفعُ فيهما جميعاً.

وإنْ دَخلت «إلا» على صيغة المضمر، نحو: ما كان زيدٌ إلا هو الكريمُ، فذهب البصريون والفراء إلى أنه لا يجوز الفصل ولا النصبُ. وذهب الكسائيُّ إلى جواز ذلك لأن المعنى: ما كان زيدٌ إلا الكريمَ.

وإنْ كان الكلام في معنى ما دخل عليه «إلا» نحو: إنما كان زيدٌ هو القائمُ، فهي عند الفراء كالمسألة التي قبلَها؛ لأن «إنما» تؤدي عن معنى النفي والإيجاب. والحجة في إجازتها أن النعت هنا يجوز.

وإن لم يَدخل على الخبر ولا على صيغة المضمر شيءٌ مما ذَكره فإما أن يكون الخبر جامداً أو مشتقًّا: إن كان جامداً جاز أن يكون فصلاً، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[1].

وإنْ كان مشتقّاً فإمَّا أن يكون رافعاً ضميرَ الأولِ أو سَبَبِيَّه: إنْ كان رافعاً ضميرَ الأول فإمَّا أن يَتقدم عليه ما ظاهرُه التعلُّق به من حيثُ المعنى أو لا يتقدم: فإنْ تقدم، نحو: كان زيدٌ هو بالجاريةِ الكفيل، فإن أردت أن يكون[2] «بالجارية» في صلة الكفيل لم تجز المسألة بإجماع، رفعت الكفيل أو نصبته. وإن أردت أن لا يكون في صلة الكفيل فاختلفوا فيه: فمِن النحويين مَن يجعل «بالجارية» تبييناً، كما قال تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ

(١) سورة الأنفال: ٣٢.
(٢) ص: أن لا يكون.

ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾[1]. ومنهم من يُقَدِّره: كان زيدٌ هو كفيلٌ بالجارية الكفيلُ. ومنهم مَنْ يجعل الكفيل بمنزلة الرجُل. والرفع في الكفيل هو البَيِّن. فإن نصبت الكفيل لم تجز المسألة عند الفراء بوجه. فأمَّا على أصول البصريين فيجب. فإن جعلت «بالجارية» تبييناً جاز النصب في هذا الوجه خاصة؛ لأن التقدير: كان زيدٌ هو الكفيلَ كفالته[2] بالجارية.

وإن لم يتقدم جاز أن يكون فصلاً، نحو: كان زيد هو الكفيلَ بالجارية، وظَننتُ زيداً هو القائمَ، وكان زيدٌ هو الحسنَ الأُمِّ.

وإن كان رافعاً السَّبَبِيَّ، فإما أن يكون الضمير مطابقاً للاسم أو مخالفاً: فإن كان مطابقاً نحو: ظننت زيداً هو القائمُ أبوه، أو هو القائمُ جاريتُه، أو هو القائمةُ جاريتُه، فلا يجوز فيه عند البصريين الفصل، بل يجب الرفعُ فيما بعدَه. وأجاز الكسائيُّ الفصلَ والنصبَ. وفَصَّلَ الفراءُ بينَ أن يكون الوصف خَلَفاً من موصوف فيوافق الكسائي، أو غيرَ خَلَف فيوافق البصريين. وحَكى عليُّ بن سليمان عن البصريين إنكار الخَلَف.

[١:١٣٢/ب] وإن كان مخالفاً نحو: كان زيدٌ / هي القائمةَ جاريتُه، فأجاز الكسائي النصب، ومنع الفراء والبصريون هذه المسألة، فلا تجوز برفع ولا نصب لتقدم المكني على الظاهر.

وإذا عَطفتَ بالواو فإما أن تَذكر الضمير بعدَها أو لا تذكر، فإن لم تذكر نحو: كان زيدٌ هو المقبلُ والمدبرُ، جاز الوجهان الرفع والنصب.

وإن ذكرت فإمَّا أن يختلف الخَبَران أو يتَّفقا: إن اختلفا نحو: كان زيدٌ هو القائمَ وهو الأميرُ، فلا يجوز في «الأمير» عند البصريين والفراء إلا الرفع. وأجاز هشام النصب فيه. قالوا: لأن «هو» زيادتها شاذة، فلا تتمكن في كل موضع. وأيضاً فإنَّ فيها معنى التوكيد، فلا يُعطَف عليها كما لا يُعطَف على

---

(١) سورة الأعراف: ٢١.

(٢) ك: كفالة.

التوكيد، فأمَّا إنشاد الكوفيين[1]:

فأَضْحى، ولو كانت خُراسانُ دُونَهُ رآها مكانَ السُّوقِ أو هي أَقْرَبا

فالقول فيها عند البصريين أنَّ «هي» مبتدأ، و «أقرب» ظرف.

وإن اتفقا نحو: كان زيدٌ هو المُقْبِلُ وهو المُدْبِرُ، فالرفع في المقبل والمدبر عند البصريين لا غير، وأجاز النصبَ الفراءُ وهشام.

وإذا عطفت بـ «لا» فإما أن تذكر الضمير بعدها أو لا تذكر: فإن لم تذكره[2]، نحو: كان زيدٌ هو القائمَ لا القاعدُ، جاز رفعُهما ونصبُهما بلا خلاف. فإنْ ذكرت بعدَ «لا» الضمير نحو: كان زيد هو القائمُ لا هو القاعدُ، رفعتَ على قول البصريين، ونصبتَ على قول هشامٍ.

وإذا عطفت بـ «ولكنْ» في نحو: ما كان زيدٌ هو القائم ولكنْ هو القاعدُ، رفعتَ «القاعد» على قول البصريين والفراء، وأجاز هشامٌ النصب.

وقوله: **أو كمعرفةٍ في امتناعِ دخولِ الألف واللام عليه** قال س[3]: «واعلم أنَّ هُوَ لا تكون فصلاً حتى يكون ما بعدَها معرفةً أو ما أَشبهَ المعرفةَ مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيداً وعمراً، نحو قولك: خيرٌ منك، ومِثْلُك، وأَفْضَلُ منك، وشَرٌّ منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلَها معرفةٌ، كذلك لا يكون ما بعدَها إلا معرفةً أو ما ضارَعَها، فلو قلت: كان زيدٌ هو منطلقاً، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماءَ التي ذكرتُ لك المعرفةَ أو ما ضارَعَها من النكرة ولم تدخله الألف واللام» انتهى كلام س.

وهذا الذي ذَكَر س مِن أنَّ شرطَ الثاني إذا كان نكرة أن لا يقبل الألف واللام كأنه مُجْمَعٌ عليه، إلا أنه إذا كان ما بعدَ صيغة الضمير فعلاً مضارعاً

---

(١) البيت لعبد الله بن الزَّبِير الأسدي كما في الكامل ص ٤٩٦، ١٣٠٢، والخزانة ٧: ٥٠ ـ ٥٨ [الشاهد ٥٠٧]. وهو بغير نسبة في إيضاح الشعر ص ٢٤٦. س: الشوق. ك: السرق.

(٢) في النسخ كلها: «فإن ذكرت» صوابه في نتائج التحصيل.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٢.

فإنَّ الجُرْجانيَّ حَكى أن بعضَهم أجاز أن يكون فصلاً، نحو: كانَ زيدٌ هو يَقومُ.

وقوله **وأجـازَ بعضُهم وقوعَه بين نكرتينِ كمعرفتينِ** مثالُه: ما أَظُنُّ أحداً هو خيراً منك، وما أَجعلُ أحداً هو أَفضلَ منك، فـ«أحدٌ» بما فيه من العموم[1] شبيهٌ بالمعرَّف بالألف واللام الجنسية، و«خيرٌ منك» شبيهٌ بمعرفةٍ في امتناع دخول حرف التعريف عليه. قال س[2]: «لم يجعلوه فصلاً وقبلَه / نكرةٌ». ثم قال[2]: «وأمَّا أهلُ المدينة فيُنْزِلون هو ههنا بمنزلتها في المعرفة في كانَ ونحوها، فزعم يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحناً» انتهى. [1/١٣٣:أ]

ووافق أبو موسى[3] أهلَ المدينة في ذلك، فأجازَ[4] وقوعَ الفصل بينَ نكرتين لا تَقبلان الألفَ واللام.

وحكى الأستاذ أبو الحسن بن الباذش أنَّ قوماً من الكوفيين أجازوا الفصل في النكرات كما يكون في المعارف، قالوا: ومنه قوله تعالى ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[5] فـ(أَرْبَى)، في موضع نصب.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفَّار: وأجازوا الفصل بينَ الاسم الذي وَلِيَ «لا» وبينَ خبره وإن لم يكون معرفة، فقالوا: لا رجلَ هو منطلقٌ، فـ«هو» فصل على حَدِّ: إنَّ زيداً هو القائمُ، وأُوِّلَ[6] على أنَّ «هو» مبتدأ، ومنطلقٌ: خبره، والجملة خبر[7].

---

(١) ح: من معنى العموم.

(٢) الكتاب ٢: ٣٩٦.

(٣) الجزولية ص ١٨٤.

(٤) ح، ص، ن: فاختار.

(٥) سورة النحل: ٩٢. وقد أجاز الفصل في هذه الآية الفراءُ في معاني القرآن ٢: ١١٣. ومثَّل بقولك: ما أظنُّ رجلاً يكون هو أفضلَ منك، وأفضلُ منك، وقال: «النصب على العماد، والرفع على أن تجعل هو اسماً».

(٦) ك، ح، ص، ن: وأوّله.

(٧) زيد في ح، ص، ن: انتهى.

وقوله: **ورُبَّما وَقَعَ بينَ حالٍ وصاحبِها** قال المصنف في الشرح[1]: «حكى الأخفش أنَّ بعض العرب يأتي بالفصل بينَ الحال وصاحبِها، فيقول: ضربت زيداً هو ضاحكاً، وعلى هذه اللغة قَرأ بعضُهم: ﴿**هؤلاءِ بَناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**﴾[2] بنصبِ (أطْهَر)» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: نقل الأخفش في الأوسط أنَّ مِن العرب مَن يَفصل بهذه الضمائر بينَ الحال وصاحبِها، ولم يذكر القراءة ـ يعني (هُنَّ أَطْهَرَ(بالنصب ـ فإن اتفق أن ينقل مررت بزيد هو ضاحكاً، كان قاطعاً بما ذهب إليه. وعلى أنه لم يأخذ ذلك من القراءة ينبغي أن يُحمل كلامُه؛ لأنه من العلم بمكان لا يُجهل، فيكون الخليل و س لم يَحْفَظا هذه اللغة.

وقال ابن طاهر: هذه القراءة مَرويَّة، فلا يُعنف قارئها، وقد يتجه له وجه؛ لأن هذه الحال فيها الفائدة، فكانت كالخبر. وحكي عن أبي عمرو أن هذه القراءة لحن. وقال الخليل[3]: «واللَّه إنه لعظيمٌ جعلُ أهلِ المدينة هذا فصلاً».

ونقول: اختلفوا في دخولها بعد تمام الكلام، نحو: هذا زيدٌ هو خيراً منك: فأجاز عيسى ذلك، وقَرأ ﴿**هؤلاءِ بَناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**﴾ بالنصب. وهذا لحن عند الخليل وس. قالوا: ولو جاز هذا لجاز: ضربت زيداً هو أفضلَ منك. قالوا: وهذا خطأ على كل علَّة قيلت في المجيء بالفصل.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٦٨.

(٢) سورة هود: ٧٨. وهذه قراءة عيسى بن عمر ومحمد بن مروان وسعيد بن جبير والحسن وزيد بن علي، ورويت عن مروان بن الحكم. الكتاب ٢: ٣٩٧، وشرحه للسيرافي ٣: ١٦٧/ب ـ ١٦٨/أ، ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧، ومجالس ثعلب ص ٣٥٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٩٥، ومختصر في شواذ القرآن ص ٦٠، والمحتسب ١: ٣٢٥، والجامع لأحكام القرآن ٩: ٥٢، والبحر المحيط ٥: ٢٤٧. وقد ذكر السيرافي أنها رويت عن عيسى بن عمر بأسانيد جياد مختلفة.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٧.

«وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذِه في اللحن، يقول: لَحَنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك لأنه قرأ: ﴿هؤلاءِ بَناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ فنصب»[1].

وقد وُجِّهَت[2] هذه القراءة على أن يكون (هُنَّ) مبتدأ، و (لَكُم) هو الخبر، و (أَطْهَرَ) منصوب على الحال، والعامل فيها معنوي، وهو المجرور، وقد تقدمت على العامل المعنوي كقراءة مَن قَرأ ﴿والسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[3].

وقال بعض العرب: «أكثرُ أَكْلي التفاحةَ هو نضيجةً»[4]، ويُحمل «هو» على أنه مبتدأ، وهو وخبره في موضع خبر الأول، التقدير: هو إذا كانت نضيجةً.

وأجاز الكوفيون الفصل في نحو: ما بالُ زيدٍ هو القائمَ، وما شأنُ عمرٍو هو الجالسَ. ولا / يُجيز البصريون في مثل هذا إلا الرفع. [١: ١٣٣/ب]

وأجاز الكسائي والفراء: مررت بعبد الله هو السيدَ الشريفَ، ولئن لحقتَه لتلحقنَّه هو الجوادَ الكريمَ، وخرجتُ فإذا بعبدِ اللَّه هو القائمَ، والقائمُ. قال الفراء: والمعنى: فوجدتُ عبدَ اللَّه. قال بعض البصريين: ولو جاز هذا لجاز: خرجتُ فإذا عبدَ اللَّه، بمعنى: وجدتُ عبدَ اللَّه، وهذا لا يجيزه أحد. قال الفراء: وسَمع الكسائي العربَ تقول: «كنتُ أرى العقربَ أَشَدَّ لسعةً من الزُّنْبُور، فإذا أنا بالزُّنْبُورِ إيَّاها بعينِها». وتأتي المسألة الزنبورية[5] في «باب المبتدأ» إن شاء الله.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٢) انظر المحتسب ١: ٣٢٦ ففيه توجيه آخر.

(٣) سورة الزمر: ٦٧. معاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٦٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣: ٢٢. ونسبت في البحر ٧: ٤٢٢ لعيسى والجحدري.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٤٣.

(٥) تقدم تخريجها في ص ٢٢٤.

فرع: كان هو القائمَ زيدٌ، تجعل في «كانَ» ضميراً مجهولاً، وهو المسمَّى ضميرَ الشأن عند البصريين، وتجعل خبر «كان» «القائمَ» فتنصبه، وتجعل زيداً فاعلاً به. وهذا تفريع على مذهب الكوفيين أنَّ ضمير الشأن يُفَسَّرُ بغير جملة. قال الفراء: وهذا الفرع ليس بجائز. قال: وهو في قياس قول الكسائي جائز. انتهى. وأمَّا البصريون فهذا عندهم خطأ لأنَّ ضمير الشأن إنما يُفَسَّرُ بجملة.

فرع: إذا تقدم مفعولا ظَننتُ عليها جاز أن يأتي الفصل بينهما، نحو: زيداً هو القائمَ ظَننتُ، فإن تقدم المفعول الأول، وتَوسطت ظَننتُ، وتأخَّر الثاني، نحو: زيداً ظننت هو القائمَ، ففي جواز ذلك نظر.

ص: وربما وَقع بلفظ الغَيبة بعدَ حاضرٍ قائمٍ مَقام مُضاف، ولا يَتقدم مَعَ الخبر المقدَّم، خلافاً للكسائي، ولا موضع له من الإعراب على الأصح، وإنما تَتعيَّن فصليتُه إذا وَلِيَهُ منصوبٌ، وقُرِنَ باللام، أو وَلِيَ ظاهراً، وهو مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بما بعدَه عندَ كثير من العرب.

ش: هذه خمسُ مسائل. مثالُ الأولى قوله[1]:

وكـائـنْ بـالأَبـاطِـحِ مِـن صَـديـقٍ يَـرانـي لـو أُصِبْـتُ هـو المُصـابـا

وذلك أنه قد قَدَّمْنا أن صيغة هذا الضمير يكون مطابقاً لما قبلَه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغَيبة. وقولـه «يَراني» الرؤية هنا من رؤية القلب، فالضمير الذي للمتكلم هو المفعول الأول، والمُصاب هو المفعول الثاني، والياء ضمير متكلم، و «هو» ضمير غائب، فلم يتطابقا في التكلم، فاحتيج إلى تأويل «يراني» على حذف

(١) جرير. ديوانه ص ٢٤٤، والإيضاح العضدي ص ٢٢٥، وإيضاح شواهده ص ٢٦٢ ـ ٢٦٨، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٦٨، وشرح التسهيل ١: ١٦٨، وقد خرجتهُ من مصادر أخرى في إيضاح الشعر ص ٢٤٤. الأباطح: جمع أبْطَح، وهو مسيل واسع للماء فيه دُقاق الحصى.

مضاف[1]، التقدير: يرى مُصابـي، ثم حذف المضاف، وأقام ضمير المتكلم مُقامَه، وطابقَ «هو» المحذوفَ الذي هو «مُصابي» لا النائب الذي هو الياء. وتقدم الخلاف[2] في: كانَ زيدٌ هي القائمةَ جاريتُه.

وقال العكبري في المصباح[3]: «هو: توكيدٌ للفاعل في يَراني[4]، وفَصل بين المفعولين، والأولُ محذوف، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه، والمصابُ مصدر، أي: يَظُنُّ مُصابي هو المصابَ، يَحْقِرُ كلَّ مُصابٍ / دونَه» انتهى. [1/١٣٤:أ]

وقال بعض أصحابنا: «هو عند صديقه بمنزلة نفسه، فإذا أُصيب في نفسه فكأن صديقه قد أصيب، فجعل ضمير الصديق مُؤَكِّداً لضميره لأنه هو في المعنى مجازاً واتِّساعاً، فهو من باب: زيدٌ زهيرٌ» انتهى.

ومثال الثانية: هو القائمَ كان زيدٌ، وهو القائمُ زيدٌ، وهو القائمَ ظَننتُ زيداً، وشبه ذلك. قال المصنف في الشرح[5]: «لما كانت فائدةُ الفصل صونَ الخبر من توهُّمِه تابعاً لَزِمَ من ذلك الاستغناءُ عنه إذا قُدِّم الخبر؛ لأنَّ تقدُّمه يَمنع من توهُّمِه تابعاً إذِ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلو قُدِّم المفعولُ الثاني في «حسبت زيداً هو خيراً منك» لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه في محله، فلأَنْ يُتركَ ولا يُجاءَ به قبلَ الخبر المُقَدَّم أَحَقُّ وأَوْلى، فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائي من ذلك» انتهى كلامه.

وما نقله المصنف من الجواز عن الكسائي مُختلَفٌ فيه عن الكسائي،

---

(١) هذا التأويل في إيضاح الشعر ص ٢٤٥.

(٢) تقدم في ص ٢٩٢.

(٣) هو كتابه في شرح الإيضاح للفارسي. انظر ص ١١٠٥ ـ ١١٠٦ [رسالة دكتوراه]، ولفظه: «هو فيه توكيد للفاعل في يرى، والمصاب مفعول ثانٍ، و «ني» من يراني المفعول الأول، أي: يقدّرني المصاب. وفيه وجه آخر، وهو أن يكون هو فصلاً بين المفعولين، ويكون المفعول الأول محذوفاً، أقيم المضاف إليه مقامه، ويكون المصاب مصدراً بمعنى المصيبة، أي: يظن أو يجعل مصابي هو المصاب، أي: يحقر كل مصاب دونه».

(٤) ذَكر هذا الوجه الفارسيُّ في إيضاح الشعر ص ٢٤٤.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٦٨ ـ ١٦٩.

فالذي حَفظ عنه هشامٌ المنعُ، والذي حكاه الفراء وغيرُه[1] عنه الجوازُ. والمنعُ قولُ البصريين وهشام والفراء. قال الفراء: لا يجوز: أنتَ القائمَ كُنتَ. وإنما امتنع من التقديم ـ وإنْ كان نصباً ـ لأنه بُني على الرفع، وكلُّ ما بُني على الرفع أو الخفض، ثم أصابه نصبٌ، لم يُصِبْه إلا في موضعه الأصلي؛ ألا ترى أنك تقول: هُدِمت الدارُ جَمْعاءُ، وإن شئتَ: جَمْعاءَ، فإذا حاولتَ أن تقدم «جَمْعاءَ» منصوبةً لم يَجز ذلك لأنَّ النصب مَبنيٌّ على الرفع. ولا يُجيز البصريون نصبَ «جَمعاءَ» لأنَّ انتصابها إنما يكون على الحال، وهي معرفة، والحال لا تكون معرفة، وسيأتي في «باب التوكيد» إن شاء الله.

وقال هشام: حكى قوم من أصحابنا أن الكسائي أجازها[2]. وأخبرني بعض أصحابنا أنه قال له: أَجزتَ: هو القائمَ كان زيدٌ[3]؟ فقال: لا. قال هشام: وحفظنا عنه الإحالة.

فأمَّا التوسُّطُ بينَ كان واسمها فحُكي إجازةُ ذلك عن الكسائي[4]، نحو: كانَ هو القائمَ زيدٌ. وإذا كان قد رُوي عنه الإجازة مع التقديم على «كانَ» فلأَنْ يجوز ذلك مع التوسط أَولى. ومذهبُ الجمهور المنعُ مِنَ التقديم على المبتدأ وعلى كانَ وظَننتُ، ومن التوسُّط بينَ كانَ واسمها، وبينَ ظَننتُ ومفعولِها الأول.

المسألة الثالثة: اختلف القائلون بأن الفصل اسم هل له موضعٌ من الإعراب أم لا؟ فذهب البصريون[5] القائلون باسميته ـ ومنهم الخليل[6] ـ إلى

---

(١) شرح الكافية ٢: ٢٦.

(٢) ك: أجازهما.

(٣) ذكر ابن السراج في الأصول ٢: ١٢٥ أن الكسائي أجازه.

(٤) الأصول ٢: ١٢٥.

(٥) الكتاب ٢: ٣٩٠، ٣٩١، والأصول ٢: ١٢٥، ٢٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢١، والإنصاف ص ٧٠٦ ـ ٧٠٧ [المسألة ١٠٠]، وشرح الكافية الشافية ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٨، وشرح الكافية ٢: ٢٦، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٧٠.

(٦) الكتاب ٢: ٣٩٧، والمقتضب ٤: ١٠٣ ـ ١٠٤، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٨، وشرح جمل=

أنه لا موضع له من الإعراب. وذهب الكسائي[1] إلى أن موضع العماد كموضع الفعل أي الخبر[2]. وذهب الفراء[2] إلى أن موضعه كموضع الاسم[3]، فإذا قلت: «زيدٌ هو القائمُ» فـ «هو» في موضع رفع على مذهبهما لأن ما قبلَه مرفوع وما بعدَه مرفوع، وإذا قلت: «ظننت زيداً هو القائمَ» فـ «هو» في موضع نصب لأن ما قبلَه منصوب وما بعدَه منصوب، وإذا قلت: «كان زيدٌ هو القائمَ» فـ «هو» عند الكسائي في موضع نصب، وعند الفراء في موضع رفع.

[١: ١٣٤/ب] ورُدَّ / مذهبُهما بأنه لو كان موضعُه كموضع الاسم كان كالنعت له أو كالبدل. وهذا خطأ لأن اللام تدخل عليه، فَتَحُول بينَه وبينَ الاسم، وهذا لا يكون في النعت ولا في التوكيد، ولو كان موضعه كموضع الخبر ـ وهي كالنعت أو التوكيد ـ لم يَجز لأن النعت والتوكيد لا يتقدمان على مَنْ هُما له.

وقال س[4]: «فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لَغْواً في أنها لا يتغير ما بعدَها عن حاله قبلَ أن تُذكر» انتهى. فظاهر هذا أنَّ الفصلَ لا موضعَ له من الإعراب، ولو كان له موضعٌ من الإعراب لَجَرى على ما قبلَه أو على ما بعدَه، فكان يطابق في الإعراب ما قبلَه وما بعدَه، فكنت تقول: علمتُ زيداً إياه الفاضلَ، كما تقول: ما أكرمتَ إلا إياي.

المسألة الرابعة: في تعيين فصليته. نقول: صيغة الضمير إن وقعت بعدَ المبتدأ وهو ظاهر، نحو: زيدٌ هو القائمُ، جاز في «هو» أن يكون فصلاً، وأن

= الزجاجي ٢: ٦٥، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٧٠.

(١) شرح الكافية الشافية ص ٢٤٥. ونسب إلى الكوفيين في الإنصاف ص ٧٠٦، وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ مخطوط.

(٢) نسب في المباحث الكاملية ٢: ١٧٨ إلى آخرين غير الكوفيين.

(٣) ذكر اللورقي في المباحث الكاملية ٢: ١٧٨ أن الكوفيين قالوا: «هو معرب بإعراب ما قبله جارٍ عليه مجرى التوكيد».

(٤) الكتاب ٢: ١٩١.

يكون بدلاً، وأن يكون مبتدأ ثانياً، والقائم خبره، والجملة في موضع خبر زيد.

وإن كان المبتدأ مضمراً، نحو: أنتَ أنتَ القائمُ. جازت الأوجُه الثلاثة، وزاد رابع، وهو أن تكون توكيداً.

وإن وقعت بعد اسمِ كان، وهو ظاهر أو مضمر، وما بعدَه مرفوع، تَعين أن يكون مبتدأ، وذلك المرفوع خبره، والجملة خبر كان، نحو: كان زيدٌ هو القائمُ، وكنتَ أنتَ القائمُ. وإن كان ما بعدَه منصوباً ظاهراً، نحو: كانَ زيدٌ هو الفاضلَ، فلا يجوز فيه إلا البدل والفصل. وإن كان اسمُ كان مضمراً، نحو: كنتَ أنتَ الفاضلَ، جاز الوجهان، وزاد ثالث، وهو التأكيد، إلا إنْ دَخلت عليه لامُ الفَرق، فإنه لا يجوز فيه إلا[1] الفصل، نحو: إنْ كانَ زيدٌ لهو الفاضلَ، وإنْ كنتَ لأنتَ الفاضلَ، ولا يجوز البدل ولا التأكيد لأنّ لام الفَرق لا يُفصَل بها بين التابع والمتبوع.

وإن وَقعت بعد اسمِ إنَّ، وهو ظاهر، نحو: إنَّ زيداً هو القائمُ، فلا يجوز فيه إلا الابتداء والفصل. أو مضمرٌ، نحو: إنكَ أنتَ القائمُ، فيجوز الوجهان، وزاد ثالث، وهو التأكيد.

وإن وَقعت بعدَ المفعول الأول لظَننتُ، وهو ظاهر أو مضمر، وما بعدَ صيغة الضمير مرفوع، فلا يجوز أن يكون إلا مبتدأ، وذلك المرفوعُ خبرٌ له، والجملةُ في موضع المفعول الثاني لظَننتُ، نحو: ظَننتُ زيداً هو القائمُ، وظننتُكَ أنتَ القائمُ. وإن كان منصوباً، والمفعول الأول ظاهر، نحو: ظَننتُ زيداً هو القائمَ، فلا يجوز إلا الفصل، ولا يجوز الابتداءُ لنصبِ ما بعده، ولا التوكيدُ لأنَّ الظاهر لا يُؤكَّدُ بالمضمر، ولا البدلُ لعدم المطابقة في الإعراب. وإن كان المفعول الأول مضمراً، نحو: ظننتكَ أنتَ القائمَ، جاز أن يكون فصلاً وأن يكون توكيداً.

---

(١) إلا: سقط من ك. وضرب عليه بالقلم في ن.

وحُكمُ الثاني والثالث في باب أَعلمتُ حكمُ الأول والثاني في باب عَلِمتُ، فما جاز فيه من أحكام الفصل جاز / فيه. وحُكمُ «ما» في لغة الحجازيين حكمُ «كان». [١/١٣٥:أ]

وتَعَيَّنَت الفصليةُ فيما ذكرناه في صورتين:

إحداهما: إذا وَلِيه منصوبٌ، وقُرِن باللام، نحو: إنْ كان زيدٌ لهو الفاضلَ، وإنْ كنتَ لأنتَ الفاضلَ، وإنْ ظننتُ زيداً لهو الفاضلَ، وإنْ ظَنَنتُكَ لأنتَ الفاضلَ.

والثانية: إذا وَلِيَ هو ظاهراً منصوباً، ووَلِيه[١] منصوبٌ، وإنْ لم يكن معه لامُ الفرق، نحو: ظننتُ زيداً هو القائمَ، وهو قول المصنف (إذا وَلِيَه منصوبٌ، وقُرِن باللام، أو وَلِيَ ظاهراً)، فقوله «أو وَلِيَ ظاهراً» معطوف على قوله «وقُرِنَ باللام» لا على قوله «وَلِيَهُ منصوبٌ» لأنَّ شرط تَعَيُّنه للفصلية في الصورتين هو أن يَلِيه منصوب، وينضاف لهذا الشرط أحد شيئين، وهو أن يُقْرَن باللام، أو يَلِي هو ظاهراً وإنْ لم يُقْرَن بها. وكان ينبغي أن يقول: «أو وَلِيَ ظاهراً أو منصوباً» ليحترز من: كان زيدٌ هو الفاضلَ؛ لأنه يَصْدُق عليه أنه[٢] وَلِيَهُ منصوب، ووَلِيَ هو ظاهراً، وهو في هذه الصورة لا يتعين للفصلية؛ إذ يجوز أن يكون بدلاً من الظاهر الذي هو زيد اسم كان.

المسألة الخامسة: وهو أنه يجوز أن يكون هذا الضمير مبتدأ ويخبر عنه بما بعدَه عندَ كثير من العرب[٣]، ويقرأون[٤] ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ﴾[٥]،

---

(١) س: أو وليه. ص: وليه.

(٢) ك: لأنه قد وصف بأنه.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٤٥.

(٥) سورة الكهف: ٣٩. وهي قراءة عيسى. إعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٥٧، والجامع لأحكام القرآن ١٠: ٢٦٥، والبحر المحيط ٦: ١٢٣. ونسبها النسفي في تفسيره ٣: ١٤ إلى الكسائي.

و ﴿تَجِدُوهُ عندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾[1]، وقرأ عبد الله ﴿وما ظَلَمْناهُمْ ولكنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[2]. وقال س: «بَلَغنَا أنَّ رؤبة كان يقول: أَظُنُّ زيداً هو خيرٌ منك»[3]. وحكى أبو عمر الجَرْميّ أنَّ الرفع لغة بني تميم. وحُكي عن أبي زيد[4] أنه سمعهم يقرأون ﴿تَجِدُوه عندَ اللَّهِ هو خَيْرٌ وأَعْظَمُ أَجْراً﴾. وقال قيس بن ذَرِيح[5]:

تَحِنُّ إلى لَيْلى، وأنتَ تَرَكْتَها ... وكُنتَ عليها بالمَلا أنتَ أَقْدَرُ

وفائدةُ الفصل عند جمهور النحويين هو إعلامُ السامع أنَّ ما بعدَه لا يكون نعتاً مع التوكيد. وقال السُّهَيلي[6]: فائدته الاختصاص، فإذا قلت[7]: «كان زيدٌ القائمَ» أفدتَ الإخبار عن زيد بالقيام، ويحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، فإذا قلت «كان زيدٌ هو القائمَ» أفدتَ اختصاصَه به دُونَ غيرِه، وعلى هذا ﴿إنَّ شانئكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾[8] أي: المختصّ بالبَتْر دُونَك يا محمدُ، والآيةُ نَزلتْ[9] في العاصي[10] بنِ وائل، وكان قد قال: إنَّ محمداً أبتر. وجُعل من الاختصاص قولُه: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ

---

(١) سورة المزمل: ٢٠. وهذه قراءة أبي السَّمّال وابن السميفع. مختصر في شواذ القرآن ص ١٦٤، والكشاف ٤: ١٧٩، والبحر المحيط ٨: ٣٥٩.

(٢) سورة الزخرف: ٧٦. وهي قراءة عبد الله بن مسعود. الكتاب ٢: ٣٩٢ ـ ٣٩٣، ومعاني القرآن للفراء ٣: ٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢١، ومختصر في شواذ القرآن ص ١٣٦ ـ وقد نسبت فيه إلى أبي زيد ـ والبحر المحيط ٨: ٢٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٢.

(٤) انظر النوادر ص ١٥٤ حيث ذكر الآية، ولم يحك الرفع فيها، وإنما حكاه في شاهد شعري عن بعض فصحاء العرب.

(٥) الكتاب ٢: ٣٩٣، وشرح أبياته لابن السيرافي١: ٢٤٤، وللأعلم ص ٣٨٣، وشرح المفصل ٣: ١١٢. الملا: ما اتسع من الأرض، واسم موضع.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ٢: ١٣٧ ـ ١٣٨ ـ مخطوط. وفي النقل تصرف.

(٧) فإذا قلت.... قد شاركه فيه: سقط من س.

(٨) سورة الكوثر: ٣.

(٩) أسباب نزول القرآن للواحدي ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(١٠) ن: في العاص.

أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[1]، ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾[2] لمّا كان ثَمَّ من يَدَّعي أنه يُضْحِك ويُبْكي، ويُمِيتُ ويُحْيي، ويُغْني ويُقْني، وأنَّ الشِّعْرى رَبٌّ، أَخبرَ عن نفسه أنه هو المُخْتَصُّ بذلك. وقال تعالى ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ﴾[3]: لمَّا لم يَدَّعِ أحدٌ الخلقَ لم يحتج إلى التخصيص.

وما أَوردَ السُّهَيلي من هذه الآيات ليست «هو» فيها فصلاً، أمَّا ما جاء بعدَ الضمير فيه فعلٌ فظاهرٌ، وأمَّا ﴿إِنَّ شانئكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾[4]، ﴿وأنَّه هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾ فإنه يجوز أن يكون فصلاً، ويجوز أن يكون غيرَ فصل، ففي (هُوَ الأَبْتَرُ) يجوز أن يكون مبتدأ، وفي (هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى) يجوز أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المنصوب اسم أنَّ. / [١: ١٣٥/ب]

مسألة: إن اجتمع الضميران مع الفصل فإمَّا أن تَفْصِل بينهما أو لا تَفصِل. فإن لم تَفْصِل، نحو: زيدٌ ظننتُه هو إياه خيراً من عمرٍو، فمذهب س[5] أنه لا يجوز ذلك لأنه تأكيد في المعنى بهذه الثلاثة. وكلٌّ منها يُغْني عن صاحبه. وإن فصلتَ، وأخرتَ البدل، جاز[6]، نحو: ظَننتُه هو القائمَ إياه؛ لأنه في نية الاستئناف، وصار في ذلك بمنزلة إنَّ واللام في كلام واحد إذا تأخرت اللام، وسواءٌ أكان الفصل بالمفعول الثاني أو بظرف معمول الخبر، نحو: ظَننتُه هو يومَ الجمعة إياه القائمَ. فإن كان أحدُهما إضماراً والآخر ظاهراً جاز اتفاقاً لعدم الضميرين المؤذنينِ بالضعف، نحو: ظَننتُه هو نفسَه القائمَ.

مسألة: لا يقع الفصلُ بين الخَبَرينِ، فلا تقول: ظننتُ هذا الحلوَ هُوَ الحامضَ؛ لأن الثاني ليس بالمُعَوَّل عليه وحدَه. وقيل: بِدُخُولِه بينَهما.

---

(١) سورة النجم: ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) سورة النجم: ٤٨ ـ ٤٩.

(٣) سورة النجم: ٤٥.

(٤) زيد هنا في ك ما نَصُّه: يجوز أن يكون مبتدأ، وفي.

(٥) الكتاب ٢: ٣٨٩، وشرحه للسيرافي ٣: ١٦٣/أ ـ ١٦٣/ب.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦٣/أ ـ ١٦٣/ب.

ص: بابُ الاسمِ العَلَم

وهو المخصوصُ مُطْلَقاً غَلَبَةً أو تَعْليقاً بمسمًّى غيرِ مُقَدَّرِ الشِّياعِ، أو الشائعُ الجاري مَجْراه.

ش: المخصوصُ جنسٌ يَشمُل سائر المعارف. وقال المصنف في الشرح[1]: «المخصوص مُخْرِجٌ لاسم الجنس، فإنه شائع غير مخصوص» انتهى. وقد قَدَّمنا[2] أنَّ الجنس في الحَدِّ لا يُؤتى به للاحتراز، إنما يُؤتى به لِيَشْمُل المحدودَ وغيرَه، ثم بعدَ ذلك يُؤتى بالفصل الذي يميز المحدودَ مِن غيره.

وقوله: **مُطْلَقاً** فصلٌ يُخْرِج المضمرَ، نحو «أنا»، فإنه مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به، وغيرُ مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مُخْبِر عن نفسه، ويُخرِج اسمَ الإشارة، نحو «ذا»، فإنه مخصوص باعتبار مَن أشرتَ إليه في الحال، وغيرُ[3] مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار إليه مفردٍ مذكَّرٍ قريب.

وقوله: **تعليقاً أو غَلَبَةً**[4] هذا تقسيمٌ وبيانٌ لصِنْفَيِ[5] الأعلام، ولو حُذف ما احتيج إليه في الحَدّ. والمرادُ بالتعليق تخصيصُ الشيء بالاسم قصداً

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٧٠.
(٢) تقدم في ١: ١٦.
(٣) فيما عدا ف: غير.
(٤) كذا. والذي في الفص كما رأيت: غلبة أو تعليقاً.
(٥) ن: لشقّي.

للتسمية كزَيْد ومَكَّة. والمرادُ بالغَلَبة تخصيصُ أحدِ المشترِكينَ أو المشتَرِكات بشائعٍ اتفاقاً، كتخصيص عبد الله بابن عُمَر[1]، وتخصيص الكعبة بالبيت، وتخصيص مُصَنَّف سيبويه بالكتاب، ومُدَوَّنة سُحْنُون[2] بالكتاب.

وقوله غيرِ **مُقَدَّرِ الشِّياع مُخْرِجٌ** للشَّمس والقَمَر، فإنهما مخصوصان بالفعل شائعان بالقوة، وسيأتي ذكر الخلاف[3] في ذي الغَلَبة أهو من قَبيل الأعلام أم لا، إن شاء الله.

وقولـه **أو الشائعُ الجاري مَجْراه** هو معطوفٌ على قوله «هو المخصوصُ»، فهو قَسيمُ المخصوص الموصوف لا قِسْمٌ منه، والمرادُ به العَلَم الجِنْسيّ، كأُسامةَ للأسد، وذُؤالةَ للذئب، وشَبْوةَ للعقرب، وثُعالةَ للثعلب، وكَيْسانَ للغَدْر، فهذه وما أَشبهَها أعلامٌ في اللفظ / نكراتٌ في المعنى. وتقدم لنا الكلامُ[4] على علم اسم الجنس في أول «باب المعرفة والنكرة». [1/١٣٦:أ]

وقد حَدَّ الأستاذ أبو الحسن بن عُصْفور العَلَم، فقال[5]: «العلم هو اسمٌ عُلِّقَ في أولِ أحواله على شيءٍ بعينِه في جميع الأحوال من غَيبة وتكلُّم وخِطاب». قال: «فقولي «اسمٌ عُلِّقَ في أول أحواله على شيء بعينه» تَحَرُّز من المُعَرَّف بالألف واللام أو بالإضافة، فإنه كان نكرةً قبلَ ذلك. وقولي «في

---

(١) ك: بابن عمرو.

(٢) أبو سعيد عبد السلام بن حبيب التنوخي الحمصي الأصل المغربي القيرواني المالكي، قاضي القيروان، وفقيه المغرب، وسحنون لقب له. سمع من سفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب وعبد الرحمن بن القاسم. وأخذ عنه ولده محمد، وبَقِيُّ بن مِخْلَد ووهب بن نافع. وأصل المدونة أسئلة، سألها أسد بن الفرات لابن القاسم، فلما ارتحل سحنون بها عرضها على ابن القاسم، فأصلح فيها كثيراً، وأسقط، ثم رتَّبها سحنون، وبوَّبها، واحتج لكثير من مسائلها بالآثار من مروياته. توفي سنة ٢٤٠ هـ، وله ثمانون سنة. سير أعلام النبلاء ١٢: ٦٣ ـ ٦٩.

(٣) سيأتي في ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٤) تقدم في ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

(٥) شرح الجمل ١: ٢٠٣، والمقرب ١: ٢٢٢.

جميع الأحوال من غَيبة وخِطاب وتكلُّم» تَحَرُّزٌ من المشار الذي لا يقع على المسمَّى إلا في حال الإشارة، ومن المضمر لأنه لا يقع أيضاً على المسمَّى إلا في حال الغَيبة إن كان ضمير غائب، والتكلُّم إن كان ضمير متكلِّم، والخِطاب إن كان ضمير مخاطَب»[1]. وحَدُّ المصنف مُسْتَرَقٌ أكثرُه من حَدِّ الأستاذ أبي الحسن.

ص: وما استُعملَ قبلَ العَلَميَّة لغيرِها منقولٌ منه، وما سِواه مُرْتَجَلٌ، وهو إمّا مَقيسٌ، وإمَّا شاذٌّ بِفَكِّ ما يُدْغَم، أو فتحِ ما يُكْسَرُ، أو كَسْرِ ما يُفْتَحُ، أو تصحيح ما يُعَلُّ، أو إعلالِ ما يُصَحَّحُ. وما عَرِيَ من إضافةٍ وإسنادٍ ومزجٍ مُفْرَدٌ، وما لم يَعْرَ مُرَكَّبٌ[2]. وذو الإضافة كُنْيةٌ وغيرُ كُنْية. وذو المَزْج إنْ خُتِمَ بغير وَيْهِ أُعْرِبَ غيرَ منصرف، وقد يُضاف، وإنْ خُتِمَ بِوَيْهِ كُسر، وقد يُعْرَبُ غيرَ منصرف. وربما أُضيفَ صدرُ ذي الإسناد إلى عجزها[3] إن كان ظاهراً.

ش: المُرتَجَلُ إمّا مادةٌ وصورة، وهي الأجناس الأُوَل؛ إذ لو كانت منقولةً لَزِمَ التسلسل، وإما مادةٌ دونَ صورة، ويكون في الأعلام، فيلفظوا لها بموادّ لم يُتَكَلَّم بها في النكرات، لكنَّ صيغتها كصيغة النكرات كفَقْعَس وخِنْدِف. ومُرتجل صورة دون مادة، وهو الأسماء المشتقة ونحوها في النكرات، وقد يكون في الأعلام.

وقَسَّم المصنف وكثيرٌ من النحويين[4] العَلَم إلى منقول ومُرْتَجل. وذهب بعض النحويين[5] إلى أنَّ الأعلام كلها منقولة، وأَنكرَ المرتجل. وهذا

---

(١) شرح الجمل ١: ٢٠٣.

(٢) زيدَ هنا في شرح التسهيل ما نصُّه: «فذو الإسناد جملة وغير جملة».

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي التسهيل وشرحه: «إلى عجزه» وذكر محقق التسهيل أنه ورد في ثلاث نسخ منه: «إلى عجزها».

(٤) المبهج ص ٥، والمفصل ص ٦، وشرحه ١: ٢٧، ٢٩، والجزولية ص ٦٣، وشرحها للأبذي ص ٥٦٧، وشرح الكافية ٢: ١٣٨، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٣٥، ٦٣٧. ومن هذا الموضع إلى آخر قوله في ص ٣٠٩ «وأصلها اصمت أي» سقط من ك.

(٥) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٧ ـ ٥٦٨.

المذهب يَظهر من كلام س[1]. والمنقولُ[2] هو الذي يُحفَظُ له أصلٌ في النكرات، والمرتجلُ[2] هو الذي لا يُحفَظ له أصلٌ في النكرات. وقيل: المنقول هو الذي يسبق له وضعٌ في النكرات، والمرتَجل هو الذي لم يَسبق له وضعٌ في النكرات. والذي أَنكر المرتجَل في الأعلام يقول[3]: إنه سبق الوضع، ووصل إلى المسمِّي الأول، وعلم مدلولَ تلك اللفظة في النكرات، وسَمَّى بها، وجَهِلْنا نحن أصلَها، فتوهَّمَها مَن سَمَّى بها من أجل ذلك مُرتجلةً.

وزَعم الزجاجُ أنَّ الأعلام كلَّها مرتجلةٌ، فالمرتجلُ عندَه ما لم يُقصَد في وضعه النقلُ من محلٍّ آخر إلى هذا، ولذلك يَجعل أل في الحارث زائدة، وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعَرَض لا بالقَصْد.

والمنقول يكون منقولاً من مصدر كفَضْلٍ وسَعْد، ومن اسمِ عين كثَوْر وأَسَدٍ، ومن اسمِ فاعل كحارِثٍ وغالِبٍ، ومن اسم مفعول كمَنْصُور ومَسْعُود، ومِن صفةٍ مشبَّهة كحَسَنٍ وسَعيد، ومن فعلٍ ماضٍ كشَمَّرَ وكَعْسَبٍ[4]، ومن مضارع كتَغْلِب ويَشْكُر، ومن جملة مِن فعلٍ وفاعلٍ ضميرٍ مستكنٍّ، نحوُ: تأبَّطَ شَرًّا، ونحوُ: ذَرَّى حَبًّا، ونحوُ قوله[5]:

نُبِّئْتُ أَخْوالي بني يَزِيدُ ظُلْماً علينا لَهُمُ فَدِيدُ

فـ «يزيدُ» جملة فيها ضمير مستكنّ. ومِن فعلٍ وفاعلٍ ضميرٍ بارزٍ، نحوُ قوله[6]:

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٧٦ ـ ٥٦٨.

(٢) الجزولية ص ٦٤، وشرحها للأبذي ص ٥٦٧، ٥٦٩.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٨.

(٤) كَعْسَبَ: عدا عدواً شديداً بفزع.

(٥) نسبه العيني إلى رؤبة في المقاصد النحوية ١: ٣٨٨ و ٤: ٣٧٠. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢. وهو بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ١٧٦، والمبهج ص ٣١، وشرح المفصل ١: ٢٨، واللسان (فدد)، وشرح التسهيل ١: ١٧١. وانظر الخزانة ١: ٢٧٧ [الشاهد ٣٩].

(٦) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٠٠، والمبهج ص ١٤، والمفصل ص ٨، =

علـى أَطْـرِقـا بـاليـاتِ الخِيـا مِ إلا الثُّمـامُ وإلا العِصِـيُّ

ومن فعلٍ وفاعلٍ ظاهرٍ، نحو: بَرَقَ نحرُه، وشابَ قَرْناها.

وذهب بعضُ النحويين[1] إلى[2] أن العلم يكون منقولاً من فعلِ أمرٍ دونَ إسناد، وجَعل من ذلك «إصْمِتَ» اسماً للفلاة الخالية، أنشدَ النحويون[3]:

أَسْلَى سَلُوقِيَّةً، باتتْ، وباتَ لها بِوَحْشِ إصْمِتَ، في أَصْلابِها أَوَدُ

وقال المصنف في الشرح[4]: «وذلك غير صحيح لأن الأمر بالصَّمْت إن كان من أَصْمَتَ فتفتح الهمزة، أو من صَمَتَ فتُضَمّ الميم، وإصْمِت بخلاف ذلك، والمنقول لا يُغَيَّر، ولأنه قد قيل فيه إصْمِتةُ بهاء التأنيث، ولو كان فعلَ أمرٍ لم تلحقه هاء التأنيث، وإذا انتفى نَقلُه من فعلِ أمر، ولم يَثبت استعمالُه في غير العلمية تَعَيَّن كونُه مُرْتَجلاً» انتهى ملخصاً.

وما رَدَّ به لا يصلح للردّ: أمَّا الهمزة فقال النحويون: إنَّ أصلها همزة وصل، وأصلها اصْمِتْ، أي من صَمت يصمِت إذا سَكَتَ، كأنَّ إنساناً قال لصاحبه بالفلاة اصْمِتْ، يُسَكِّتُه تَسَمُّعاً لِنَبْأة أَوْجَسَها، فسُميت بذلك، وقُطعت الهمزة. قال أبو الفتح: «وقطعُ الهمزة من إصْمِتَ مع التسمية به خالياً من الضمير هو الذي شَجَّعَ النحاة على قطع هذه الهَمَزات

= وشرح التسهيل ١: ١٧١. أطرقا: اسم مكان. وأصله أن رجلاً قال لصاحبيه هناك: أطْرِقا، أي: اسْكُتا، فصار علماً لذلك المكان. والثمام: شجر يعمل فوق الخيم. والعصي: خشب بيوت الأعراب. والمعنى: عرفت الديار على أطرقا... الخ. س: إلا الثمامَ.

(١) المبهج ص ١٤.

(٢) إلى: انفردت به ن.

(٣) البيت للراعي النميري. المفصل ص ٧ وشرحه ١: ٢٩، ٣٠، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٠٦، ٣٤١، ومعجم البلدان (إصمت)، والخزانة ٧: ٣٢٤ ـ ٣٤٤ [الشاهد ٥٣٨]. أسْلى: دعا. وفاعله ضمير «أَطْلَس» المذكور في البيت الذي قبله، يعني صياداً. وسلوقية: كلاب منسوبة إلى سَلُوق، وسَلُوق: موضع باليمن تنسب إليه الكلاب. والأود: الاعوجاج.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٧١ ـ ١٧٢.

إذا سمي بما هي فيه»[1].

وأما لحاق التاء في قولهم: «لَقِيتُه بِوَحْش إصْمِتَةَ»، وقول المصنف: «لو كان فعلاً في الأصل لما لحقته التاء التي للتأنيث»، فالجواب[2]: «أنها لَحِقت في هذا المثال على هذا الحد ليزيدوا في إيضاح ما انتحَوه ويُعْلِموا بذلك أنه قد فارَقَ موضعَه من الفعلية من حيث كانت هذه التاء لا تَلحق هذا المثال فِعْلاً، فصارت إصْمِتةُ في اللفظ بعدَ النقل كإجْرِدة[3] وإبْرِدة[4]. وأنَّسَهم بذلك تأنيثُ المسمَّى، وهو الفلاة، وزاد في ذلك أن إصْمِتَ ضارَعَ الصفة لأنه من لفظ الفعل، وفيه معناه، أعني معنى الصَّمْت، وهو جُنَّة لا حَدَث، وتلك حالُ قائمةٍ وكريمة. وأيضاً فقد قالوا في واحدِ اليَنْجَلِبِ[5] ـ وهو الخَرَزُ المُؤَخَّذُ به ـ اليَنْجَلِبة، فإذا جاز أن تَلحق التاء اليَنْجَلِبَ، وهو غيرُ عَلَمٍ ومُبَقًّى على صورة فِعْليته، فإصْمَت الذي قد تغير لفظه بقطع همزته، ومعناه بكونه علماً، أَقْبَلُ للتغيير»[6]. [١:١٣٦/ب]

وزَعم بعضُ النحويين[7] أنه قد يُنقل إلى العلمية من صوت، نحو بَبَّة، وهو نَبْزٌ[8] لبعض بني هاشم، وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل[9]، وهو منقول من الصوت الذي كانت أمه ترقصه به وهو صبي، وذلك قولُها[10]:

---

(١) المبهج ص ١٤.

(٢) من هذا الموضع إلى آخر قوله: «أقبل للتغيير» في المبهج ص ١٤ ـ ١٥.

(٣) الإجردة: واحدة الإجرد، وهو نبت يدل على الكمأة.

(٤) الإبردة: برد في الجوف.

(٥) «الينجلب: خرز يؤخَذ به الرجال. حكى اللحياني عن العامرية أنهن يقلن: أَخَّذْتُه باليَنْجَلِبْ، فلا يَرِمْ ولا يَغِبْ، ولا يَزَلْ عندَ الطُّنُبْ». اللسان (جلب).

(٦) المبهج ص ١٤ ـ ١٥.

(٧) المبهج ص ١٦، وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٨.

(٨) س: نَبْرٌ. وفي اللسان (نبز) أن النَّبز بالتحريك اللقب، وبالتسكين مصدر.

(٩) في هذا الموضع من س تُرك فراغ قدره سطر ونصف.

(١٠) هي هند بنت أبي سفيان. المسائل الحلبيات ص ١٣٧، وسر صناعة الإعراب ص ٥٩٩، والمبهج ص ١٦ وفيهن تخريج الرجز. خدبة: ضخمة. وأهل الكعبة: نساء قريش. ويروى: «تَجُبُّ» أي: تغلب بحسنها.

لأُنكِحَـــــنَّ بَبَّـــــهْ جـــارِيَـــةً خِـــدَبَّـــهْ
مُكْـــرَمـــةً مُحَبَّـــهْ تُحِـــبُّ أَهْـــلَ الكَعْبَـــهْ

وزعم ابن خالويه في «كتاب لَيْسَ»[1] أن بَبَّةَ هو الغلام السَّمين. وقال المصنف في الشرح[2]: «والصحيحُ أنَّ بَبَّة منقول من قولهم للصبي السَّمين بَبَّة، وقد تَبَبَّبَ فهو بَبٌّ وبَبَّةٌ إذا سَمِنَ».

وتقسيمُ المصنف العلمَ إلى قسمين منقول ومرتجل إنما هو بالنظر إلى الأكثر الأغلب، وإلا فقد لا يكون منقولاً ولا مرتجلاً، وهو ما عَلَميته بالغَلَبة، نحو: الثُّرَيَّا والدَّبَران[3] وابن عُمَر، ويأتي الكلام على ما عَلَميته بالغَلَبة، إن شاء الله.

وقولـه **وهو إمّا مقيسٌ** ـ وهو الذي يُسْلَك به سبيلُ نظيرِه من النكرات في الوزن ـ **وإمّا شاذٌّ** وهو الذي عُدِلَ به عن سبيل نظيره من النكرات في الوزن.

وقولـه **بِفَكِّ ما يُدغَم** مثالُ ذلك مَحْبَبٌ[4]، وهو مَفْعَلٌ من الحُبِّ، والقياسُ يقتضي أن يكون مَحَبًّا بالإدغام؛ لأنَّ ذلك حُكمُ مَفْعَلٍ مما عينُه ولامُه صحيحان مِن مَخْرَج واحد، كما قالوا: مَرَدٌّ ومَفَرٌّ، ولا يجوز أن تكون الميم أصلية، فيكون وزنه فَعْلَلاً، ويكون ملحقاً بِجَعْفَرٍ كقَرْدَد[5]، فلا يكون الفك شاذًّا إذ الإلحاق مانعٌ من الإدغام؛ لأن الميم إذا كانت أول كلمة، وبعدَها ثلاثةُ أحرف، فالقياسُ جعلُها زائدةً؛ لأنه لم تجئ أصليةً فيما عُرِفَ له اشتقاقٌ أو تصريف إلا نادراً، نحو: مِعْزًى، بدليل قولهم: مَعْزٌ. وإذا ثَبَتَ أنَّ الميم زائدة وَجَبَ الإدغام.

---

(١) كتاب ليس ص ٣٦.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٢.
(٣) الدبران: خمسة كواكب من الثور، وهو من منازل القمر. وقيل: نجم بين الثريا والجوزاء.
(٤) محبب: اسم رجل.
(٥) القردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض.

فإن قيل: يَجب جعلُ الميم أصليةً حتى لا يكونَ الفَكُّ شاذّاً؛ لأن ذلك أوسعُ مِن فَكِّ ما يجب إدغامه؛ لأنَّ بابه أن يجيءَ ضرورةً، نحو قوله[1]:

الحمدُ لِلَّهِ العَلِـيِّ الأَجْلَلِ

ولذلك جعل النحاةُ الميمَ في مَأْجَج[2] ومَهْدَد[3] أصليةً حتى يكون الفكُّ قياساً، ورَأَوْا أنَّ أصالة الميم ـ وإنْ كان شذوذاً ـ أَوْسَعُ مِنْ فَكِّ ما يَجِبُ إدغامُه.

فالجواب: أنه لمَّا تَعارَضَ في مَحْبَبٍ شُذوذُ جعلِ الميم أصليةً مع شذوذِ فَكِّ المدغَم كان شذوذُ فَكِّ المدغم أَولى؛ لأنك إذا جعلتَ الميم زائدة كان اللفظ من تركيب «ح ب ب»، وذلك موجود، ويكون مشتقاً من الحُبّ، وإذا جَعلتَ الميمَ أصليةً كان من تركيب «م ح ب»، وذلك مفقود في كلامهم، فلمّا تعارض الشذوذانِ كان الحمل على التركيب الموجود أَولـى.

وقولـه **أو فتح ما يُكْسَرُ** مثالُه: مَوْهَبٌ[4] ومَوْظَبٌ[5] ومَوْأَلَةُ[6]، من وَهَبَ ووَظَبَ[7] ووَأَلَ[8]، والقياسُ يقتضي أن تكون العين مكسورة نحو: مَوْعِد ومَوْعِدة.

[1/١٣٧:أ] فإن قلت: فلعلَّ الميمَ أصليةٌ، والوزن فَوْعَلٌ وفَوْعَلة / نحـو كَوْثَر

---

(١) هذا مطلع أرجوزة لأبي النجم. وهو بهذه الرواية في النوادر ص ٢٣٠، والمقتضب ١: ١٤٢، ٢٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ١١٦، والمنصف ١: ٣٣٩، والخصائص ٣: ٨٧، ٩٣. ويروى: «الحمد لله الوَهُوبِ المُجْزِلِ» وهو هكذا في الديوان ص ١٧٥، والكتاب ٤: ٢١٤، والشعر والشعراء ص ٦٠٤، والطرائف الأدبية ص ٥٧.

(٢) مأجج: اسم موضع.

(٣) مهدد: اسم امرأة.

(٤) موهب: اسم رجل.

(٥) موظب: اسم مكان.

(٦) موألة: علم شخص.

(٧) وَظَبَ على الشيء: لَزِمه وداومَه وتَعَهَّده.

(٨) وأل إليه: لجأ.

ودَوْسَرة[1]، فلا يكون الفتح شاذًّا لأنَّ جَعْلَ الميم أصليةً إذا كان بعدها ثلاثة أحرف ـ وإنْ كان ذلك قليلاً ـ أَوْسَعُ من كسرِ العين في المَفْعِل مما فاؤه واو.

فالجواب: أنه لمَّا تَعارضَ شُذوذانِ كان ما يؤدي إلى تركيبٍ موجودٍ أَولى، وهو جَعلُ الميم زائدةً لأنَّ مِن كلامهم تركيبَ (و ظ ب)، يقال: واظِبْ، وتركيبَ (و هـ ب) يقال: وَهَبَ، وليس من كلامهم تركيبُ (م هـ ب) ولا (م ظ ب). فإذا ثبتت زيادة الميم كان فتحُ العين شاذًّا.

وقوله **أو كَسْرِ ما يُفْتَحُ** مثالُه: مَعْدِي، من قولهم: مَعْدِي كَرِب، والقياسُ مَعْدًى بفتح الدال كمَرْمًى، ومَسْعًى ومَثْوًى، وحكى قطرب[2] صَيْقِل، بكسر القاف، اسم امرأة من نساء العرب، والقياسُ الفتح لأنَّ نظيره في الوزن من النكرات هو بفتح العين كضَيْغَمٍ[3] وشَيْهَمٍ[4].

وقولـه **أو تَصْحيحِ ما يُعَلُّ** مثالُه: مَدْيَنُ ومَكْوَزةُ[5] وحَيْوةُ[6]، فقياس مَدْيَن ومَكْوَزة أن يلزمهما الإعلال بأن تُنقل الفتحةُ من حرف العلة إلى الساكن، ثم يُقلب حرفُ العلة ألفاً لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ، فكان ينبغي أن يُقال مَكازة كمَثابة ومَدان كمَقام، لكنَّهم شذُّوا في ذلك، وهذا الشذوذُ متفقٌ عليه عندَ من يقول بالنقل على كل حال.

وأمَّا من يقول بالارتجال فمنهم مَن جَعل الصحة شذوذاً، ومنهم من لم يرها شذوذاً. وإلى ذلك ذهب أبو العباس، فقال[7]: «إنما يجب إعلالُ مَثابة

---

(١) كتيبة دوسرة: مجتمعة.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٢.
(٣) الضيغم: الأسد.
(٤) الشيهم: الذكر من القنافذ.
(٥) مكوزة: علم شخص.
(٦) حيوة: علم شخص.
(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٧٠، وانظر شرح الشافية ٣: ١٠٥، والمقتضب ١: ١٠٨ ـ ١٠٩.

ومَقام وأشباهِهما بالحمل على الفعل لكونها مشتقةً منه بقياس، وأما مَكْوَزةُ ومَدْيَنُ ونحوُهما فأعلام ليست مأخوذة من أفعال فتعتلَّ بالحمل عليها.

والصحيح أنَّ اعتلالها شاذ لأنها منقولة من نكرات، إذ الأسماءُ كلُّها ينبغي أن تكون منقولة حملاً للأقلِّ على الأكثر، وبتقدير أنها مرتجلة فليست العلةُ في الإعلال ما ذَكر من كونِ مَقامٍ ومَثابةٍ وأمثالِهما مأخوذةً من فِعْل، بل السببُ في ذلك أنها على مثال الفعل في عدد الحروف ومقابلة الزائدِ الزائدَ ومماثلةِ الحركاتِ والسَّكَناتِ حركاتِ الفعل وسَكَناتِه مع اختلاف الزيادتين، أعني مخالفة زيادةِ الاسم زيادةَ الفعل، فأُمن بذلك اللبس، ولو اتَّفقت الزيادتان لم يجز الاعتلال خوفَ اللبس، نحو: أَعْوَرَ وأَبْيَنَ».

وأما حَيْوةُ فقياسُه[1] حَيَّةُ لأنه إذا اجتمع في اللفظ ياء وواو، وسَبقت إحداهما بالسكون، ولم تكن الأولى منقلبة من غيرها، قُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياء، نحو: قَيُّوم، أصله قَيْوُوم، فقُلبت الواوُ ياء، وأُدغمت الياءُ في الياء.

وقوله **أو إعْلالٍ ما يُصَحَّحُ** مثاله: داران وماهان، قياسُهما التصحيح، فيقال: دَوَران ومَوَهان، كما قالوا في النظير من النكرات الجَوَلان والطَّوَفان والدَّوَران.

---

(١) كذا. وقال ابن جني: «وأصلها حَيَّة، فأبدت اللام واواً، فصارت حَيْوة، وهذا ضدّ ما يوجبه القياس، وذلك أن عرف هذا النحو وعادته أنه إذا اجتمعت الواو والياء، وسكنت الأولى منهما، قلبت الواو ياء، نحو: لويتُ لَيَّة وطويتُ طَيًّا، ونحو: سَيِّد وهَيِّن. فأما أن تجتمع الياءان، فتقلب الياء واواً، فهذا ضدّ القياس في هذا الباب، وإنما احتمل ذلك وارتجل لمكان العلمية» المبهج ص ٢٢. وانظر: المنصف ٢: ١٦٠، ٢٨٥، وسر صناعة الإعراب ص ٥٨٩ ـ ٥٩٠، والبغداديات ص ٢٣٣، والممتع ص ٥٦٩. ولعل أبا حيان أخذ بمذهب المازني الذي زعم أن هذا مما جاءت عينه ياء ولامه واوًا. المنصف ٢: ٢٨٤ ـ ٢٨٥، والبغداديات ص ٢٣٤، والممتع ص ٥٦٩. وقد أخذ أبو حيان هذا النص من شرح الجزولية للأبذي ص ٥٧٠.

وقوله **وما عَرِيَ من إضافةٍ وإسنادٍ ومزجٍ مفردٌ، وما لم يَعْرَ مُرَكَّبٌ** / [١: ١٣٧/ب] مثالُ الإضافة عبدُ اللَّه، ومثالُ الإسناد بَرَقَ نَحْرُه، ومثالُ المزج بَعْلَبَكُّ. والمرادُ بالمزج تنزيلُ عَجُزِ المركَّبِ منزلةَ تاء التأنيث.

وما ذَكره المصنفُ مِن أنَّ ما عَرِيَ عما ذَكر مفردٌ وما لم يَعْرَ مركبٌ يَرِدُ عليه أشياءُ كثيرة مما سُمِّيَ بها فصارت أعلاماً، وهي مركبة، وقد عَرِيتْ من إضافةٍ وإسنادٍ ومزجٍ، كتَسْمِيتِكَ بما رُكِّب مِن حرفين، نحوُ: إنَّما، أو حرف واسم، نحو: يا زيدُ، أو حرف وفعل، نحو: قد قام، ومن حرف جر ـ وهو على حرف واحد ـ ومجرورٍ، نحو: بزيدٍ، وشبهِ ذلك، وقد أَتْقَنَّا ذلك في شرح «باب التسمية بلفظ كائن ما كان» من هذا الكتاب.

وقولُه **وذُو الإضافة كُنْيَةٌ وغيرُ كُنْية** مثالُه: أبو بَكْر وأُمُّ بكر وعبدُ اللَّه وعبدُ الرحمن.

وقولُه **وذُو المَزْج إنْ خُتِمَ بغيرِ وَيْهِ أُعْرِبَ غيرَ منصرفٍ، وقد يُضاف** مثالُه: جاء مَعْدِي كَرِبُ، ورأيتُ مَعْدِي كَرِبَ، ومررتُ بِمَعْدِي كَرِبَ، وجاء مَعْدِي كَرِبٍ، ورأيتُ مَعْدِي كَرِبٍ، ومررتُ بِمَعْدِي كَرِبٍ. وقد كَرَّرَ[1] هذه المسألة في فَصْلٍ من فصول «باب ما لا ينصرف» وزاد وجهاً ثالثاً، وهو البناء[2]، فتقول: قام مَعْدِي كَرِبَ، ورأيتُ مَعْدِي كَرِبَ، ومررتُ بِمَعْدِي كَرِبَ، تشبيهاً بخمسةَ عَشَرَ.

وقولـه **وإنْ خُتِمَ بِوَيْهِ كُسِر، وقد يُعْرَبُ غيرَ مُنصرِف** يعني بقوله كُسِر أي: بُني على الكسر، فتقول: جاءَ سيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويهِ. ومثالُ إعرابه: جاء سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ.

وقول المصنف «وقـد يُعْرَبُ غيرَ منصرف» ليس مُتَّفَقاً عليه، إنما أجاز

---

(١) كتب في هامش ن ما نصُّه: «وقد ذكر هذه المسألة». وكتب في ف: «كرر»، وضُرب على الراء الأخيرة، وأُضيفت ذال قبل الكاف.

(٢) التسهيل ص ٢٢٢.

ذلك الجَرْميُّ، وأما سيبويه[1] فلم يَذكر فيه إلا البناء، والقياسُ يقتضي أن لا يجوز غيرُه لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتِهما شيئاً واحداً، فعُومل معاملةَ الصوت كـ «غاقِ»، فبُني، ونُوِّنَ إذا نُكِّر. فإنْ كانَ ما أَجازه الجرميُّ مُسْتَنَدُه السماعُ قُبِلَ، وإنْ كان أَجازه بالقياس لم يُقْبَلْ.

وقولـه **ورُبَّما أُضِيفَ صَدْرُ ذي الإسناد إلى عَجُزِها إنْ كان ظاهراً** مثالُه ما ذَكر المصنف[2] أنّ[3] مِن العرب مَن يُضيف أَولَ الجزأَينِ إلى الثاني، فيقول: جاءني بَرَقُ نَحْرِه. وهذا الذي ذَكره لا يُقاس عليه، بل نَصَّ النحويون أنَّ كلَّ ما سُمِّي به مما فيه إسناد فليس فيه إلا الحكاية، فلو سَمَّينا بـ «زيدٌ قائمٌ» لم يجز أن تقول: زيدُ قائمٍ، فتضيف. وكذلك لو سميت بـ «قامَ زيدٌ» حكيت، ولا يجوز: قامُ زيدٍ، بالإضافة.

وقولـه **إنْ كانَ ظاهراً** احتراز مِن مثلِ أن تُسَمي بمثل «خَرَجْتُ»، فعَجُز «خَرجتُ» ليس باسمٍ ظاهر لأنه ضمير، فلا تجوز فيه الإضافة. وتقييدُه بقولـه «إنْ كان ظاهراً» أي: كان العجز ظاهراً، يدل على أنه ينقاس عندَه، وقد ذَكرنا أنه لا يَنْقاس.

ص: **ومِنَ العَلَمِ اللَّقَبُ، ويتلو غالباً اسمَ ما لُقِّب به بإتباعٍ أو قطعٍ مطلقاً، وبإضافةٍ أيضاً إنْ كانا مفردَينِ، ويَلزم ذا / الغَلَبَة باقياً على حالِه ما** [١/١٣٨:أ] **عُرِّفَ به قبلُ دائماً إنْ كان مضافاً، وغالباً إنْ كان ذا أداة. ومثلُه ما قارنتِ الأداةُ نَقْلَه أو ارتجالَه، وفي المنقول من مُجَرَّدٍ صالحٍ لها ملموحٍ به الأصلُ وجهانِ.**

ش: سَقط من بعض النسخ قولُـه «غالباً». ومعنى ما ذَكر في العلم اللَّقَب[4] أنه يتلو في الغالب الاسمَ، فدلَّ قولُه في الغالب أنه يتقدم اللقبُ

(١) الكتاب ٣: ٣٠١ ـ ٣٠٢.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٣.
(٣) ص: من أن.
(٤) اللقب: سقط من س.

على الاسم، فتقول مثلاً: جاء كرزٌ عبدُ اللَّهِ، ولكنَّ الغالب أنْ يتأخر اللقبُ ويتقدم الاسمُ.

ومما تَقدمَ فيه اللقبُ وتأخَّر الاسمُ قولُ الشاعر[1]:

أَبْلِغْ هُذَيْلاً، وأَبْلِغْ من يُبَلِّغُها عَنِّي حَديثاً، وبعضُ القولِ تَجْريبُ
بأنَّ ذا الكَلْبِ عَمْراً خيرُهم حَسَباً ببطن شَرْيانَ، يَعْوي حولَه الذِّيبُ

وإذا تأخر اللقب فإنه يَجوز فيه الإتباعُ إمَّا على البدل، وإما على عطف البيان، وهذا أَولى لأنَّ اللقبَ أشهرُ من الاسم، وإذا قَطعتَ فقد تَقطع إلى النصب على إضمار «أعني»، أو إلى الرفع على إضمار «هو».

وقولـه مُطْلَقاً يشير إلى أنه إنْ كان الاسمُ واللقبُ مضافَينِ، أو الاسمُ مضافٌ واللقبُ مفردٌ[2]، أو الاسمُ مفردٌ واللقبُ مضافٌ، أو اللقبُ والاسمُ مفردَينِ، فتقول: جاءني عبدُ اللَّه أنفُ الناقة، وجاءني عبدُ اللَّه بَطَّةُ، وجاءني زيدٌ عائذُ الكلبِ، وجاءني سعيدٌ كُرْزٌ، وذكر أنهما إذا كانا مفردين جاز أن يضاف الاسم إلى اللقب، نحو: جاء سعيدُ كُرْزٍ.

وهذه المسألة فيها خلاف: ذهب جمهور البصريين[3] إلى أنه لا تجوز فيها إلا الإضافة، ولا يجوز الإتباع. وذهب الكوفيون[4] وبعض[5] البصريين

---

(١) جنوب أخت عمرو ذي الكلب، وهو عمرو بن العجلان، أحد بني كاهل، وكان جاراً لبني هذيل. وقيل: هو أحد بني لحيان من هذيل. ترثي أخاها عمراً. وقيل: إن القصيدة التي منها هذان البيتان لسريع بن عمران الصاهلي. شرح أشعار الهذليين ص ٥٦٥، ٥٨٠، وشرح التسهيل ١: ١٧٤، وتخليص الشواهد ص ١١٨ ـ ١١٩، والمقاصد النحوية ١: ٣٩٥. وآخر البيت الأول في م والسكري وشرح التسهيل والمقاصد: تكذيب. شريان: اسم واد.

(٢) ك، ص: مفرداً.

(٣) شرح الكافية ٢: ١٣٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٥٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣. ونسب إلى الفراء في شرح الكافية ٢: ١٣٩.

(٥) هو الزجاج كما في شرح الكافية ٢: ١٣٩، ونتائج التحصيل ص ٦٧٦.

إلى جواز الإتباع، فتقول؛ هذا يحيى عينانِ[1]، ورأيت يحيى عينينِ، ومررت بيحيى عينينِ، في رجل اسمُه يحيى، ولقبُه عَيْنان.

ويَرِدُ على قوله «إنْ كانا مفردَينِ» أنّ لنا مفردَينِ، ولا تجوز الإضافة، مثلُ أن يكون فيهما الألف واللام أو في أحدهما، فإنه لا تجوز الإضافة في هذه الحال، بل يُتبع، نحو: جاءَ الحارثُ كُرْزٌ، ورأيتُ الحارثَ كُرْزاً، ومررت بالحارثِ كُرْزٍ.

وقد اعتذر المصنف عن س[2] في كونه لم يذكر في المفردين إلا الإضافة، ولم يَذكر التبعيةَ ولا القطع، «بأن الإضافة هي على خلاف الأصل، فبيَّنَ استعمالَ العرب لها إذ لا مُسْتَنَدَ لها إلا السماعُ، بخلاف الإتباع والقطع، فإنهما على الأصل. وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل لأنَّ الاسمَ واللقب مدلولُهما واحدٌ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافةُ الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأول[3] الأول بالمسمَّى والثاني بالاسم ليكون تقدير قول القائل جاء سعيدُ كُرزٍ: جاء مُسَمَّى هذا اللقب. فيخلص[4] من إضافة الشيء إلى نفسه، والإتباعُ والقطع لا يُحْوِجان إلى تأول، ولا يُوقِعان في [١: ١٣٨/ب] مخالفةِ / أَصْل، فاستغنى س عن التنبيه عليهما. وإنما يُؤَوَّل الأول بالمسمى لأنه المعرَّض للإسناد إليه، والمُسنَد إليه في الحقيقة إنما هو المسمَّى، وهذا أيضاً مُوجبٌ لتقديم الاسم على اللقب لأنَّ اللقبَ في الغالب منقولٌ من اسمِ غيرِ إنسان كبَطَّة وقُفَّة[5] وكُرْز[6]، فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامع أن المراد مُسَمَّاه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يَعدِل عنه»[7] انتهى بلفظ المصنف في

---

(١) أي: ضخم العينين. وفي شرح الكافية ٢: ١٣٩ أن الفراء حكاه.

(٢) الكتاب ٣: ٢٩٤.

(٣) ن، وشرح التسهيل: تأويل.

(٤) ح، ص، م: فيتخلص.

(٥) القفة: الزَّبيل. وقَرعة يابسة.

(٦) الكرز: الخُرْج. أو ضَرْب من الجُوالق.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٧٣ ـ ١٧٤.

الشرح. وإنما استعذر عن س لأنه لم ينقل الخلاف في المسألة، والخلاف منقول فيها كما سطرناه.

وقولـه **ويَلزم ذا الغَلَبة** قال المصنف في الشرح[1]، ولَخَّصْناه: ذو الغَلَبة من الأعلام هو كلُّ اسمٍ اشتهر به بعضُ ما له معناه اشتهاراً تامًّا، وهو على ضربين: مضاف كابن عُمَرَ وابن رَأْلانَ، وذو أَداة كالأعشى والنابغة، فاختصَّ ابنُ عُمَرَ بعبدِ اللَّه، وجابِرٌ بابنِ رَأْلانَ[2]، من بينِ سائر إخوتهما، واختصَّ الأعشى والنابغة بمن غَلَبا عليه من بينِ سائر ذي عَشاً ونُبوغ.

وقوله **باقيـاً على حاله** أي على عَلَمِيَّته بالغَلَبة، واحتَرز بذلك من أن يُقَدَّرَ زَوالُ اختصاص المضاف إليه ابْنٌ، فتتغير حالُ المضاف إليه، نحو: ما مِن ابنِ عُمَرٍ كابنِ الفارُوق، أو يُقَدَّرَ زوالُ اختصاص ما فيه أل، فيُجَرَّد، ويضاف ليختص، كقولهم: أَعْشَى تَغْلِبَ، وأَعْشَى قَيْسٍ، ونابغةُ بني ذُبْيانَ، ونابغةُ بني جَعْدةَ، وقال الشاعر[3]:

ألا أَبْلِـغْ بنـي خَلَـفٍ رَسُـولاً أَحَقًّـا أنَّ أَخْطَلَكُـمْ هَجـانـي

وقـال آخـر[4]:

ولـو بَلَغَـتْ عَـوَّى السمـاءِ قَبِيلـةٌ لـزادتْ عليهـا نَهْشَـلٌ وتَعَلَّـتِ

قال المصنف[5]: «وأشرتُ أيضاً إلى تَغَيُّر الحال بالنداء، فيَعْرَى من

---

(١) شرح التسهيل ١ : ١٧٤.

(٢) هو جابر بن رألان السِّنْبِسي، شاعر جاهلي، وسِنْبِس من طيئ.

(٣) النابغة الجعدي. ديوانه ص ١٦٤، والكتاب ٣: ١٣٧، وتحصيل عين الذهب ص ٤٣٦، وشرح التسهيل ١ : ١٧٥، وتخليص الشواهد ص ١٧٦، والخزانة ١٠ : ٢٧٣ ـ ٢٨٠ [الشاهد ٨٤٨]. الرسول: الرسالة. وبنو خلف: رهط الأخطل من بني تغلب.

(٤) هو الحطيئة. ديوانه ص ٦٨، ومجالس العلماء ص ١٩٤. ونسب في اللسان (عوى) إلى الفرزدق ـ وعنه في ديوانه ص ١٣٨ ـ وذكر أن ابن بري نسبه للحطيئة. وهو في شرح التسهيل ١ : ١٧٥. العَوَّى: من منازل القمر.

(٥) شرح التسهيل ١ : ١٧٦.

الأداة، كقول النبي عليه السلام في دعاء: «إلا طارِقاً يَطْرُقُ بخير يا رَحْمانُ»[1]، وقال الشاعر[2]:

يا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ، يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

وقوله ما عُرِّفَ به قبلُ الذي عُرِّف به هو الإضافة أو الألف واللام.

وقوله: إنْ كان مضافاً يعني أنه تلزمه الإضافة، ولا يُفصَل منها بحال.

وقوله وغالباً إنْ كان ذا أداة يعني أنه تثبت الأداة غالباً كالصَّعِق والعَوَّى والدَّبَران، وقد تُحذَف، نحوُ قولهم: «إنَّ لنا عُزَّى، ولا عُزَّى لكم»[3]، وقوله[4]:

إذا دَبَرانًا منكِ يوماً لقيتُه أُؤَمِّلُ أن أَلْقَاكِ غَدْوًا بِأَسْعُدِ

فعُزَّى ودَبَرانٌ الغالبُ عليهما استعمالُهما بالأداة، فتقول: العُزَّى والدَّبَران.

---

(١) أخرج مالك في الموطأ ـ كتاب الشعر ـ باب ما يؤمر به من التعوذ ص ٩٥٠ ـ ٩٥١ «عن يحيى بن سعيد أنه قال: أُسري برسول الله ﷺ، فرأى عفريتاً من الجِنِّ، يَطْلُبُه بِشُعْلة من نار، كلما التفتَ رسولُ الله ﷺ رآه، فقال له جبريل: أفلا أُعلِّمك كلماتٍ تقولُهنَّ، إذا قُلتَهنَّ طَفئتْ شُعلتُه، وخَرَّ لِفِيه؟ فقال رسولُ الله ﷺ: بلى. فقال جبريل: قُلْ: أعوذ بوجه الله الكريم، وبكلمات الله التامَّات اللاتي لا يُجاوِزُهنَّ بَرٌّ ولا فاجرٌ، مِن شَرِّ ما يَنزل من السماء وشَرِّ ما يَعْرُجُ فيها، وشَرِّ ما ذَرَأَ في الأرض وشَرِّ ما يَخرج منها، ومن فِتَن الليل والنهار، ومن طوارق الليل والنهار، إلا طارقاً يَطْرُقُ بخيرٍ يا رَحْمانُ». وقال بعده: «مرسل». وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٣: ٤١٩.

(٢) هو جرير بن عبد الله البجلي أو عبد الله بن خثارم البجلي. الكتاب ٣: ٦٧ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٢١ ـ ١٢٧، وللأعلم ص ٤١١، والسيرة النبوية ١: ٧٤، والمقتضب ٢: ٧٢، والكامل ص ١٧٥، وأمالي ابن الشجري ١: ١٢٥، وضرائر الشعر ص ١٦٠، والخزانة ٨: ٢٠ ـ ٣٠ [الشاهد ٥٨١]. الأقرع: هو الأقرع بن حابس.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٧٥. وهذه قولة أبي سفيان بعد انتهاء معركة أحد، كما في تاريخ الأمم والملوك للطبري ٢: ٥٢٦.

(٤) كُثَيِّر عَزَّة. ديوانه ص ٤٣٥، وشرح التسهيل ١: ١٧٥، وتخليص الشواهد ص ١٧٦، والمقاصد النحوية ١: ٥٠٨. الدبران: علم على الذي يَدْبُرُ الثريا، وهو خمسة كواكب في الثور، ويريد به أنه طالع نحس وخيبة. وأسعُد: جمع سعد، وأسعُد النجوم عشرة.

وهذا الذي ذَهب إليه المصنف مِن أنَّ العَلَم ذا الغَلَبة يَلزمُه غالباً ما عُرِّف به إنْ كان ذا أداة يُخالفُه قولُ أبـي موسى في الكُرَّاسة، قال[1]: «وقد يكون العَلَمُ بالغَلَبة، / فيلزمُه أحدُ أمرين: إمَّا الألفُ واللام كالثُّرَيَّا والدَّبَران، [1/١٣٩:١] وإمَّا الإضافةُ كابنِ عُمَرَ».

وما ذَهب إليه المصنفُ هو الصحيح، تارةً تُستعمل بالألف واللام وتارةً دونَها، ومعناها في الحالتين واحد، حكى ابن الأعرابي أنهم يقولون: «هذا العَيُّوقُ طالعاً» و «هذا عَيُّوقٌ طالعاً»[2]. وكذلك يفعلون بسائر أسماء النجوم الغالبة. ومن ذلك: هذا النابغة ونابغة، بمعنى واحد. والتجريدُ من الأداة قليل، ومنه ما حكى س[3] من قول بعض العرب: «هذا يومُ اثنين مباركاً فيه»، فأل في الاثنين وسائر الأيام ليست للتعريف، خلافاً لأبـي العباس[4]، قال: «فإذا زالت صارت نكرات». ومذهبُه باطل بما حكى س مما قدمناه من مجيء الحال منه.

والصحيحُ مذهبُ الجمهور من كون أسماء الأيام أعلاماً تُوُهِّمَتْ فيها الصفة، فدخلت عليها أل كما في الحارث والعباس، ثم غَلبت، فصارت كالدَّبَران والنَّجْم، وهي مشتقة من معنى الصفة، فالسَّبْت من القطع، والجُمُعة من الاجتماع، وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس، وقد وصفوا بالعدد، نحو: مررت بنسوةٍ أَرْبَعٍ.

وقولـه **ومثلُه ما قارنَتِ الأداةُ نقلَه أو ارتجالَه** مثالُ المنقول النَّضْر والنُّعْمان، ومثالُ الارتجال السَّمَوْأَل واليَسَعُ، فهذه الأسماء حالةَ النقل والارتجال قارنَتْها الألفُ واللام، فهي في الحكم مثل ما كان عَلَماً بالغلبة مما

(١) الجزولية ص ٦٤، وشرحها للشلوبين ص ٦٥٢ ـ ٦٥٣، وللأبذي ص ٥٧٢.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٦.
(٣) الكتاب ٣: ٢٩٣.
(٤) المقتضب ٣: ٣٨٢ و ٤: ٣٢٤، وشرح الكافية ٢: ١٣٦.

فيه الألف واللام، فيجوز نزعُها منه في الأحوال التي نُزعت من العَلَم بالغَلَبة كالنداء وتقدير الاختصاص[1].

قال المصنف في الشرح[2]: «وهذانِ النوعانِ أَحَقُّ بعدم التجرد لأنَّ الأداة فيهما مقصودة في التسمية قصدَ همزةِ أحمدَ وياءِ يَشْكُرَ وتاءِ تَغْلِبَ، بخلاف الأداة في الأَعْشى، فإنها مزيدة للتعريف، ثم عَرَض بعد زيادتها شُهرةٌ وغَلَبة، أَغْنَتا عنها، إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها، فلم تُنتزع ما دام التعريف مقصوداً، كما لا تُنتزع المقارِنةُ للنقل والارتجال».

قال[3]: «ومن الأعلام التي قارن وضعَها وجودُ الألف واللام «اللَّهُ» تعالى، وليس أصله الإلَه». وأطال المصنف[4] في الاستدلالِ على ما ذهب إليه وإبطالِ ما سواه إطالةً تَزيد على ورقتين مُدْمَجَتين، وليس هذا موضعَ بحثٍ في ذلك، وقد كَتَبْنا في ذلك ما فيه غُنْية في كتابنا في تفسير القرآن المسمى بالبحر المحيط[5].

وما ذهب إليه المصنف مِنْ أنَّ مِنَ الأعلام ذا الغَلَبة قد ذَهب إليه غيرُه كأبي موسى[6] من أصحابنا، فعندَهم أنَّ «البيت» عَلَمٌ بالغَلَبة، وأنَّ «ابن عُمَر» عَلَمٌ بالغَلَبة.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وغيرُه من شيوخنا: «الصحيح أن [١:١٣٩/ب] هذه الأسماء الغالبةَ جاريةٌ مَجرى الأعلام، وليست بأعلام إذْ تعريفها / ليس بوضع اللفظ على المسمَّى بل بالإضافة أو بالألف واللام، ولذلك تَلزم الألف واللام في النُّرَيَّا وأمثاله. والدليل على أن ابن عُمَرَ ليس باسمٍ علم أنَّ الاسم

---

(١) م: وتقدير زوال الاختصاص.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٦ ـ ١٧٧.
(٣) شرح التسهيل ١: ١٧٧.
(٤) شرح التسهيل ١: ١٧٧ ـ ١٨٠.
(٥) البحر المحيط ١: ١٢٤ ـ ١٢٥.
(٦) الجزولية ص ٦٤.

العَلَمَ الواقعَ عليه إنما هو عبد اللَّه، وإنما غَلَب ابنُ عُمَرَ عليه بعد استقرار تسميته بذلك»[1] انتهى كلامه.

وقد رَدَّ بعضُ أصحابنا على الأستاذ أبي الحسن، فقال: «هذا من باب توقيف العبارة على بعض محتملاتها، فمن حيث التوقيفُ كانت أعلاماً، وقد يكون لاسمٍ واحد عبارتان، يُعَبَّرُ بهما عنه بطريق العَلَمية لأنه لا يُعنى بالعلمية إلا وضعُ الاسم على الشخص للفرق بينه وبين ما شابهه» انتهى.

والذي يقطع بأنها أعلام حكايةُ ابن الأعرابي أنه يجوز حذف الأداة، فتقول: هذا عَيُّوقٌ طالعاً، فلو كان تعريفه بالألف واللام لما جاز حذفها، والمرادُ مع حذفها هو المرادُ مع وجودها.

وقوله **وفي المنقولِ مِن مُجَرَّدٍ صالحٍ لها مَلْمُوحٍ بِهِ الأصلُ** أي: وفي العَلَم المنقول من صفةٍ أو مصدرٍ أو اسمِ عين. من مجرد، أي: من أداة التعريف، نحو: حَسَنٍ وفَضْلٍ ولَيْثٍ. واحتَرز بقوله: «صالحٍ لها» ـ أي: للأداة ـ من المنقول من فِعْل، نحو: يَشْكُر ويَزِيد، فإنه لا يصلح للأداة، فلا يجوز «اليَشْكُر» ولا «اليَزِيد» إلا لضرورة أو عُروض تنكير.

والوجهان هما أن يُلمح فيها الأصل فتدخل الأداة، أو لا يُلمح فيستديم التجريد، وأكثرُ دخولها على المنقول من الصفة كالحَسَن والعَبَّاس، ثم على المنقول من المصدر كالفَضْل، ثم على اسم العين كاللَّيْث والخِرْنِق[2].

ص: وقد يُنكَّرُ العَلَمُ تحقيقاً أو تقديراً، فيُجرى مُجرى نكرة، ويُسْلَبُ التعيينَ بالتثنية والجمع، فيُجْبَرُ بحرف التعريف إلا في نحو: جُمادَيَيْنِ وعَمايَتَيْنِ وعَرَفات. ومُسَمياتُ الأعلام أولو العلم، وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، وأنواعُ معانٍ، وأعيانٌ لا تُؤلفُ غالباً. ومن النَّوعي ما لا يَلزم التعريف.

---

(١) النص في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٧٣ غير منسوب.

(٢) الخرنق: ولد الأرنب، يكون للذكر والأنثى.

ش: مثالُ تنكيره تحقيقاً: رأيتُ زيداً من الزيدينَ، وما مِن زيدٍ كزيدِ بنِ ثابت. وتنكيرُه تقديراً قولُ أبـي سفيان: «لا قُريشَ بعدَ اليوم»[1]، وقولُ بعض العرب: «لا بَصْرةَ لكم»[2]، وقال الشاعر[3]:

أزمـان سلمـى لا يَـرى مثلَهـا الـرا ... ؤونَ فـي شـامٍ ولا فـي عِـراقْ

ومثالُ سلبِ التعيين بالتثنية قولُ الشاعر[4]:

وقبلـيَ مـاتَ الخـالـدان كِـلاهُمـا ... عَميدُ بني جَحْوانَ وابنُ المُضَلَّلِ

وبالجمعِ قولُ طَرَفة[5]:

رأيـتُ سُعـوداً مِـن شُعـوبٍ كَثيـرةٍ ... فلم تَرَ عَيْني مثلَ سعدِ بنِ مالكِ

وقـال[6]:

أخـالـدُ قـد عَلِقْتُـكِ بعـدَ هِنْـدٍ ... فَشَيَّبَنـي الخَـوالِـدُ والهُنُـودُ

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ص ٥٣٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٩٦، وشرح التسهيل ١: ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ص ٥٣٢.

(٣) الكامل ص ٣٢١، والعروض لابن جني ص ١١٥ ـ وفيه تخريجه من عدة كتب في العروض والقوافي ـ وشرح التسهيل ١: ١٨١، واللسان (عرق) و (شأم).

(٤) الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٥٧، والنوادر ص ٤٤٨، وإصلاح المنطق ص ٤٠٣، وشرح المفصل ١: ٤٦، والتنبيه والإيضاح لابن بري (خلد)، والصحاح واللسان (خلد) و (ضلل) و (جحا). وذكر ابن بري أن صواب إنشاده «فقبلي» لأن قبله:

فـإنْ يـكُ يـومـي قـد دنـا، وإخـالُـه ... كـواردةٍ يـومـاً إلـى ظِـمْءٍ مَنْهَـلِ

والخالدان: هما خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان، وخالد بن قيس بن المُضَلَّل، وهما من بني أسد.

(٥) ديوانه ص ٨٣، والكتاب ٣: ٣٩٦، والمقتضب ٢: ٢٢٢، والاشتقاق ص ٥٧، وكتاب الاختيارين ص ٥١٦، والصحاح (سعد) وتحصيل عين الذهب ص ٥٠٠، وشرح التسهيل ١: ١٨١. أراد بالسعود سعد بن زيد مناة، وسعد بن الحارث من بني أسد، وسعد بن بكر ابن هوازن.

(٦) جرير. ديوانه ص ٣١٨، والكتاب ٣: ٣٩٨، والمقتضب ٢: ٢٢٣، والمنصف ٢: ٣١٤، وتحصيل عين الذهب ص ٥٠١، واللسان (هند). خالد: مرخم خالدة. والخوالد: جمع خالدة. والهنود: جمع هند.

وفي هذا دليلٌ واضح ورَدٌّ على مَن ذَهب إلى أنَّ العلم لا تجوز تثنيتُه ولا جمعُه، / وتَقدَّم لنا ذكرُ هذا المذهب في «باب التثنية والجمع». [١/١٤٠:١]

وقولـه **إلا فـي نحو جُمادَيَيْنِ** يعني فلا تَسْلُبُ التثنيةُ العَلَميةَ، والعلميةُ في جُمادى هي شبيهة بعَلَمية أُسامةَ؛ لأنَّ كلَّ شهر يجيءُ بعد ربيع الثاني يُسَمَّى جُمادى[١]، فكان القياس إذا ثُنِّي أن يُنكَّرَ كما يُنكَّرُ[٢] غيرُه من الأعلام، فإذا أُريدَ تعريفُه عُرِّف بالألف واللام أو بالإضافة، وهذا حينَ ثُنِّيَ لم تدخل عليه الألف واللام، ولم يُضَفْ، فدلَّ على أنه باقٍ على عَلَميَّته، ومنه قولُ الشاعر[٣]:

حتـى إذا رَجَـبٌ تَـوَلَّـى، وانْقَضـى وجُمـادَيـانِ، وجـاءَ شَهْـرٌ مُقْبِـلُ

وأمَّا عَمايتان فهما جَبَلان، قال الشاعر[٤]:

لـو أنَّ عُصْـمَ عَمـايَتَيـنِ ويَـذْبُـلٍ سَمِعَـا حَـدِيثَـكِ أَنْـزَلا الأَوْعـالا

وعَرَفاتٌ مواقف الحج وهي عَرَفة. قال المصنف: «واحدها عَرَفة»[٥].

قال: «ثم إنَّ العَلَم المُسمَّى به ما لا يَفترق إنْ لازَمَ لفظُه التثنيةَ كالفَرْقَدَينِ[٦]، أو الجمعَ كقُرَيْسِياتٍ[٧] وأَذْرِعاتٍ[٨] فله من مصاحبةِ الألف واللام وعدمِها ما لِعَلَمٍ مُسَمًّى به مُفردٌ على حسب ما سبق؛ فلِلْفَرْقَدَينِ ما لِلدَّبَرَانِ، وكذا

---

(١) س: يسمى بعد جمادى.

(٢) ك، ح، ن: أن يتنكر كما تنكر.

(٣) هو أبو العيال بن أبي غُنَيْر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص٤٣٤، وشرح التسهيل ١: ١٨١.

(٤) هو جرير. ديوانه ص ٥٠، وإيضاح الشعر ص ١٥٣، وسر صناعة الإعراب ص ٤٦٢، وشرح التسهيل ١: ١٨٢. العصم: الوعول، جمع أَعْصَم، وإنما جُعلت عصماً لبياض في أيديها. ويذبل: جبل. وفيما عدا م: أنزل.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٨١.

(٦) الفرقدان: نجمان في السماء لا يغربان، ولكنهما يطوفان بالجدي. وقيل: هما كوكبان قريبان من القطب. وقيل: هما كوكبان في بنات نعش الصغرى.

(٧) قريسيات: اسم. الكتاب ٣: ٢٣٤، وفيه: قُرَيْشِيَّات. وانظر سر صناعة الإعراب ص ٤٩٧.

(٨) أذرعات: بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء وعمّان.

الشَّرَطانِ[1] غالباً»[2] لأنَّ ابن الأعرابي حَكَى[3]: «طَلَعَ الشَّرَطُ»، وقُرَيْسِيات وأَذْرِعات بمنزلة المُسمَّى به مجرداً مع الإفراد لفظاً ومعنًى.

وقولـه **أُولو العِلْم** يشملُ الملائكةَ وأشخاصَ الإنسِ والجِنِّ والقبائلِ، كجِبْرِيلَ وزَيْدٍ والوَلَهانِ[4] وفَزارةَ.

وقولـه **وما يحتاج إلى تعيينِه من المألوفات** السُّوَر والكُتُب والكَواكب والأَمْكنة والخَيْل والبِغال والحَمير والإبِل والبَقَر والغَنَم والكِلاب والسِّلاح والمَلابِس كالبَقَرة والكامِل وزُحَلَ ومَكَّةَ وسَكابِ ودُلْدُل ويَعْفُور وشَدْقَم وهَيْلة وواشِق وذي الفَقار[5].

وقولـه **وأنواعُ مَعانٍ** مثالُه: بَرَّةُ للمَبَرَّة، وفَجارِ للفَجْرة، وخَيَّاب بن هَيَّاب للخُسْران، ووادي تُخُيِّبَ على تُفُعِّل عَلَمٌ للباطل.

وقوله **وأعيانٌ** مثالُـه: أبو الحارث وأُسامةُ للأسد، وأبو جَعْدَة للذئب. قال س[6]: «إذا قلت: هذا أبو الحارث فإنما تريد: هذا الأسدُ، أي: الذي

---

(١) الشرطان: نجمان من الحَمَل، يقال لهما قَرْنا الحمل، وهما أول نجم من الربيع.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٨١.

(٣) اللسان (شرط).

(٤) الولهان: اسم شيطان يُغْري الإنسان بكثرة استعمال الماء عند الوضوء، أخرج ابن ماجه في كتاب الطهارة ـ الباب ٤٨ ـ ١: ١٤٦ أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ للوضوء شيطاناً يقال له وَلَهانُ، فاتَّقوا وَسْواسَ الماء».

(٥) البقرة: يعني سورة البقرة. والكامل: أي كتاب الكامل للمبرد. وسكاب: فرس عُبيدة بن ربيعة بن قحفان، وفرس الأجدع بن مالك. أسماء خيل العرب للغندجاني ص ١٢٤، ١٢٩. ودلدل: اسم بغلة نبينا محمد ﷺ. اللسان (دلل). ويعفور: حمار النبي ﷺ. الفائق ٣: ٧ ـ ٨، واللسان (عفر). وشدقم: فحل كان للنعمان بن المنذر. اللسان (شدقم). وهيلة: شاة كانت لقوم من العرب، من أساء إليها درَّت له بلبنها، ومن أحسن إليها وعلفها نطحته. شرح المفصل ١: ٣٤. وواشق: اسم كلب. اللسان(وشق). وذو الفقار: اسم سيف النبي ﷺ. اللسان (فقر). ولم يمثل لعلم البقر والملابس. وقد ذكر الدلائي في نتائج التحصيل ص ٦٨٩ أن «الحضرمي» اسم لرداء النبي ﷺ.

(٦) الكتاب ٢: ٩٤، وشرح التسهيل ١: ١٨٢. وقد أخذ أبو حيان هذا النص بلفظه من ابن مالك، وفيه مخالفة لما في الكتاب.

سمعتَ باسمه، أو عَرفتَ أشباهَه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زَيْد، ولكنه أراد: هذا الذي كلُّ واحد من أُمَّته له هذا الاسمُ». هذا نصه في «باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعاً في أُمَّته ليس واحد منها بأولى من الآخر».

قال المصنف في الشرح[1]: «فجعله خاصاً شائعاً في حال واحدة، فخصوصُه[2] باعتبار تعيينه الحقيقةَ في الذهن، وشِياعُه[3] باعتبار أنَّ لكل شخص من أشخاصِ نوعه قسطاً من تلك الحقيقة في / الخارج» انتهى. [١:١٤٠/ب] وتقدم لنا الكلام[4] في علم الجنس، وما من نكرة إلا ويُتصور فيها هذا الذي ذَكر المصنفُ وغيرُه.

وقولـه **غالباً** احترازٌ مما جاء في بعض المألوفات من أعلام نوعيَّة كأبـي الدَّغْفاء للأَحْمَق، وهَيَّان بن بَيَّان للمجهول الشخص والنسب، وابن تَهْلَلَ وثَهْلَلَ وفَهْلَلَ للضالّ، وقِنَّوْر بن قِنَّوْر لنوع العبد، واقْعُدي وقُومي لنوع الأَمة، وأبـي المَضاء لنوع الفرس.

وقولُـه **ومن النَّوعي ما لا يلزم التعريفَ** قال المصنف في الشرح[5]: «لمَّا كان لهذا الصنف من الأعلام خصوصٌ من وجه وشِياعٌ من وجه جازَ في بعضها أن يُستعمل تارةً معرفةً، فيُعطى لفظُه ما تُعطاه المعارف الشخصية، وأن يُستعمل تارةً نكرةً، فيُعطى لفظُه ما تُعْطى[6] النكرات».

ويَعني بالنَّوعيّ أي نوعيّ المعاني، والطريقُ فيه السماع، فجاء من ذلك

---

(١) شرح التسهيل ١ : ١٨٣.

(٢) س، ك، ح، ف، م، ص: مخصوصه. ن: حصوصة. والتصويب من شرح التسهيل ونتائج التحصيل.

(٣) ص، ن: وشياعها.

(٤) تقدم في ص ١٠٦ ـ ١٠٩، ٣٠٦.

(٥) شرح التسهيل ١ : ١٨٣.

(٦) س: يستعمل. م: تعطاه.

فَيْنة وبُكْرة وغُدْوة وعَشِيَّة[1]، تقول: «فلانٌ يأتينا فَيْنةَ» بلا تنوين، أي: الحينَ دونَ الحينِ، و «فَيْنةً» بالتنوين، أي: حيناً دونَ حينٍ. وكذلك: يتعهدنا غُدْوة وبُكْرة وعَشِيَّة، فَبِلا تنوين إذا قصدتَ الأوقاتَ المُعَبَّر عنها بهذه الأسماء، وبالتنوين أي بُكْرةً من البُكَرِ، والمرادُ واحدٌ وإن اختلف التقديران. ولم يُسمع ذلك في نَوْعِيِّ الأعيان، بل ما[2] جاء منه مُلْتَزَمٌ تعريفُه كأُسامةَ وذُؤالة.

ص: ومِنَ الأعلامِ الأَمثلةُ الموزونُ بها، فما كان منها بتاءِ تأنيثٍ، أو على وزنٍ الفعلُ به أَولى، أو مزيداً آخرَه ألفٌ ونونٌ أو ألفُ إلحاقٍ مقصورةٌ، لم ينصرف إلا مُنَكَّراً، وإن كان على زنة منتهى التكسير، أو ذا ألفِ تأنيث، لم ينصرف مطلقاً، فإنْ صَلحت الألفُ لتأنيثٍ وإلحاقٍ جازَ في المثال اعتبارانِ، وإن قُرِنَ مثالٌ بما يُنَزِّلُه منزلةَ الموزون فحكمُه حكمُه، وكذا بعضُ الأعداد المطلقة.

ش: الأمثلةُ الموزون بها إنما كانت معارفَ أعلاماً لأنَّ كل واحد منها يَدُلُّ على المراد دلالةً متضمنةً الإشارةَ إلى حروفه وهيئته، ولذلك تَقع النكرةُ بعدَها حالاً، وتُوصَف بالمعرفة، نحو: لا يَنصرفُ فُعَلُ المعدولُ، بل يَنصرف فُعَلُ غيرَ معدول، فما فيه تاءُ التأنيث كفَعْلة، أو على وزنِ الفعلُ به أولى كأَفْعَلَ، أو مزيداً آخرَه ألفٌ ونونٌ كفَعْلانَ، أو ألفُ إلحاقٍ مقصورةٌ كحَبَنْطًى[3]، لم تَنصرف ما دامت معارفَ، وتَنصرف إذا وقعتْ موقعاً يُوجِبُ تنكيرُها، كقولك: كُلُّ فَعْلةٍ صحيح العين فجمعُه فَعَلاتٌ إنْ كان اسماً، وكلُّ فَعْلانٍ ذي مؤنثٍ فَعْلى لا ينصرف، وكلُّ أَفْعَلٍ غير علم ولا صفة يَنصرف. وما كان على زنة منتهى التكسير كمَفاعِلَ ومَفاعِيلَ، وذي ألف التأنيث كفَعْلاءَ وفُعْلَى، لا يَنصرف مطلقاً، سواءٌ أُنكِّرَ أم بقي على تعريفه. وما له اعتبارانِ،

---

(١) زيد هنا في ن ما نصه: تقول: فلان يأتينا فينةً وبكرةً وغدوةً وعشيةً.

(٢) ما: سقط من س، ف.

(٣) الحبنطى: القصير الغليظ.

نحو: فَعْلى، إنْ حُكِم بتأنيثه لم يَنصرف معرفةً ولا نكرة، أو تكون الألف للإلحاق امتنعَ معرفةً، وانصرف / نكرةً. فهذه ثلاثة أقسام. والرابع ما [١/١٤١:١] يَنصرف معرفةً ونكرةً كفاعِلٍ، فإنه ليس له مَعَ العلمية سببٌ.

وقال ابن هشام: «قد اتَّفق أصحابُنا في أمثلة الأوزان أنها إنِ استُعملت للأفعال خاصَّةً حُكِيتْ، نحو: ضَرَبَ وزنُه فَعَلَ، وانْطَلَقَ وزنُه انْفَعَلَ، وإنِ استُعملت للأسماء، وأُريدَ بها جنسُ ما يُوزَنُ، فإنَّ حكمَها حكمُ نفسها وهي[١] أعلام، فإنْ كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم تنصرف، نحوُ قولك: فعلانُ لا يَنصرف، وأَفْعَلُ لا ينصرف. وإنْ لم يُرَدْ بها ذلك، وأُريدَ بها حكايةُ موزونٍ مذكورٍ معها، ففيه خلاف، نحو قولك: ضارِبة وزنُها فاعِلة، فمنهم من لم يصرف هنا فاعِلة لأنَّ هذه الأمثلةَ أعلام، فهذا عَلَمٌ فيه تاءُ التأنيث، ومنهم من قال: تُحكى به حالة موزونه، وهم الأكثر، فيَصرف هنا فاعِلة، وإذا قال: عائشةُ وزنُها فاعلةُ، منع من الصرف إذْ لا حكاية تُوجِب تنوينه، بل إنْ قلنا بالحكاية جملة لزم هنا[٢] ترك الصرف لذلك. واختلافُهم هنا ـ وأنت لم تَذكر لفظَ الأول بعينه ـ يُوجِب أن لا يكون اختلاف في الحكاية إذا ذَكرتَه بعينه، وهذا من دقيق علم هذه الصناعة» انتهى.

وقولـه **فحُكْمُه حُكْمُه** أي: حُكمُ ما نُزِّلَ منزلتَه من الصفات. مثالُه: هذا رجلٌ أَفْعَلُ، حكمُه حكمُ أَسْوَدَ لأنك نَزَّلتَه منزلتَه إذْ جعلتَه صفةً لرجُل، فامتنع الصرف.

قال المصنف في الشرح[٣]: «وخالف سيبويهِ المازنيُّ، فقال: ينبغي أن يُصرَف. ورَدَّ المبردُ عليه، وصَوَّبَ قولَ س[٤]» انتهى.

---

(١) فيما عدا م: هي. وفي نتائج التحصيل: حكم أنفسها وهي.

(٢) ك، ن: فيها.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٤.

(٤) الكتاب ٣: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

ولم يَذكر المصنفُ ما رَدَّ به المبردُ على أبي عثمانَ ولا ما صَوَّبَ به قولَ سيبويه. والذي قال المازنيُّ[1]: إنَّ أَفْعَلَ هنا مثال للوصف، وليس بوصفٍ؛ ألا ترى أنه يَجب صرفُ أَفْعَل في قولنا: كُلُّ أَفْعَلٍ إذا كان صفةً فإنه لا ينصرف. قال: فكذلك إذا قلنا: «هذا رجل أَفْعَل» يجبُ صرفُه لأنه ليس بصفة، بل هو مثال للوصف.

ورَدَّ أبو العباس على أبي عثمان، فقال[2]: أَفْعَل في قولنا: «هذا رجُل أَفْعَل» في اللفظ صفة، وليس في قولنا «كُلُّ أَفْعَل» صفة في اللفظ، فليس المُراعَى ما مُثِّلَ به، بل المُراعَى حكمُه في اللفظ.

وقال أبو سعيد[3]: ما رَدَّ به أبو العباس على أبي عثمان صحيح إلا أنه مصروف، خلافاً لـ «س»، وذلك أنَّ أَفْعَل هنا صفة، وكان ينبغي منعُ صرفِه للوزنِ والوصفِ إلا أنَّ أَفْعَل أقصى أحوالِه في الوصف أن يكون كأَرْبَع إذا وُصف به، فهو اسم وُصِف به، وما هو كذلك لا يَمتنع من الصرف.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: «ما قاله أبو سعيد مُختلّ، والصحيحُ في النظر قولُ س، وذلك أنَّ أَرْبَعاً وُضِعَ على أن يكون اسماً ليس بصفة[4]، فعَرَض فيه الوصفُ، فلم يُعْتَدّ به، وأَفْعَل هذا لم يستقرّ في كلامهم لا اسماً ولا صفة، فينبغي أن يُراعى فيه حكمُه الحاضر له، وقد وجدْنا العربَ
[1:١٤١/ب] تَحكم / للكناية بحكم المكني عنه؛ ألا تراهم يمنعون صرف «فُلانةَ»، وليس في الحقيقة باسمِ عَلَم، لما كان كناية عن عَلَم، وكذلك يحذفون التنوين في قولهم: «فلانُ بن فلان» إلى غير ذلك من الأحكام، وهذا في قولنا: «رجُل أَفْعَل» ليس في الحقيقة بصفة، بل هو كناية عن صفة، فينبغي أن يحكم له

(١) المقتضب ٣: ٣٨٤ وهذا معنى قوله لا لفظه.
(٢) المقتضب ٣: ٣٨٣ وهذا معنى قوله لا لفظه.
(٣) معنى قوله هذا في شرح الكتاب ٤: ٨٢/أ.
(٤) م: لا صفة.

بحكم ما كُني به عنه، فيُمْنَع.

فإن قيل: قد تكون الصفةُ على هذا الوزن مصروفةً كأَرْمَلٍ.

قلتُ: عِلَّةُ صرفِ أَرْملٍ معدومةٌ في أَفْعَلَ هذا، ومَعَ ذلك فإنَّ الأكثرَ في أَفْعَلَ الوصف أن لا ينصرف لأن ما جاء دون شَرْطَيْ منع صرفه ـ وهما أن لا تَدخُله تاء التأنيث، ولا يكون اسماً في الأصل ـ قليل جدًّا.

فإن قيل: فأَفْعَلُ أيضاً في قولنا: «كُلُّ أَفْعَلَ صفةً لا ينصرف» كنايةٌ عن صفة.

قلت: بل هو اسم مُثِّلَ به الوصفُ، ولم يَجْرِ في اللفظ صفة على موصوف فيُمنع، ولا فيه معنى وصفٍ فيراعى، وإن لم يَجْرِ صفة، فصَحَّ مذهب س» انتهى.

وفي البسيط: ألفاظُ التمثيل الاصطلاحيةُ جَرَتْ مَجرى اسم الجنس للصِّيَغ، ولم تَجْرِ مَجْرى الأعلام لها بحق الأصل، فإنْ قُصِدَ بها قصدُ التعريف من غير آلةٍ جَرَتْ مَجْرى الأعلام، فإن كان في المثال عِلَّةٌ أُخرى امتنعَ الصرف، وإلا فلا، نحو قولك «أَفْعَلُ إذا كان صفةً لا ينصرف»، عَنيتَ نفسَ المثال، فصار كالعَلَم، وفيه الوزن، فيَمتنع.

وإنْ جَرَتْ نكرةً على أصلها فما يُقصَد بها نوع، تقول: كلُّ أَفْعَلٍ إما وصفٌ أو اسم، وكلُّ فَعْلانٍ فإما مذكرُ فَعْلانةٍ أو مُذكر فَعْلَى، وكلُّ أَفْعَلٍ إذا كان وصفاً مَنعتَه، وكلُّ أَفْعَلٍ إذا كان اسماً صَرفتَه، تصرف أَفْعَلَ في هذه المُثُل كلِّها لأن كلًّا منها اسمٌ لمطلق المثال الواقع على القسمين. وتقول: كلُّ مَفاعِيلَ لا يَنصرف، وكل فَعْلاءَ لا ينصرف، لا تَصرف مَفاعِيلَ ولا فَعْلاءَ لأنهما لا ينصرفان نكرة.

وما يُقصَدُ به مخصوص ولم يُقصَد مُطلَقُ الوزن جَرى مجرى الموزون لأنه كناية، فتقول: كلُّ رجل أَفْعَلَ، أو رجل أَفْعَلَ، لا يَنصرف لأنك صَيَّرتَ

فيه معنى الوصفية، فامتنع من الصرف في نفسه، كأنك قلت: رجُلٌ أَحْمَرُ، إذْ أجريتَه على موصوف كما كان أَحْمَرُ جارياً. ولو قَصدتَ الوصفَ دونَ إجراءِ على موصوف، فقلتَ: كلُّ أَفْعَلٍ لا ينصرف، وأنت تريد أَحْمَرَ وشِبْهَه، كما تقول: كلُّ آدَمَ في الكلام لا أَصْرِفُه، صَرفتَ لأنه ليس جارياً على موصوف، ولو مَنعتَ لزم أن يكون في نفسه صفة، ولا يكون لأنه[1] مثال، فإذا جرى وصفاً كان فيه شبه الصفة. هذا مذهب س[2] والخليل[2].

وذهب المازنيُّ إلى صرف هذا القسم، وجَعله كالمثال غير المقصود لأنه مثال لا وصف، فلا عِلَّةَ له حاشا الوزن» انتهى. وذكر قول أبـي العباس والسيرافي[3].

وقولـه **وكذا بعضُ الأعداد المُطلقة** الإشارة بـ«كذا» إلى أنها أعلام تمنع / الصرف للعلمية والتأنيث، والمعنـيُّ بقولـه «مطلقاً» هي التي لم تُقَيَّدْ [1/١٤٢:١] بمعدود محذوف ولا مذكور، إنما دُلَّ بها على مجرد العدد، وكانت أعلاماً «لأنَّ كلاًّ منها يَدُلُّ على حقيقة معينة دلالة خارجة من الشركة متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم به» قاله المصنف[4]. قال: «ولو عُومِلَ بهذه المعاملة كلُّ عدد مُطلق لصحَّ»[4]. ويعني بهذه المعاملة العَلَميَّة. وقال: «ولو عُومِلَ بذلك غيرُ العدد من أسماء المقادير لم يَجُز لأنَّ الاختلاف في حقائقها واقع بخلاف العدد، فإن حقائقه لا تختلف»[4]. ويعني بالاختلاف في حقائقها أن الرِّطْلَ والقَدَحَ ونحوَهما تختلف باختلاف المواضع، فلا تَدل على حقيقة معينة، أمَّا العددُ فالثلاثةُ ثلاثةٌ عندَ كلِّ أحد، وفي كل مكان، وفي كل لغة.

ومثالُ كونِ بعض الأعداد المطلقة لا تَنصرف قولُهم: سِتَّةُ ضِعْفُ

---

(١) ك، ن: ولا يكون نكرة.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

(٣) موضع هذه الجملة في ح، ص، م بعد قوله السابق: «وذهب المازني إلى صرف هذا القسم».

(٤) شرح التسهيل ١: ١٨٥.

ثلاثةَ، وثلاثةُ نصفُ سِتةَ، فتُمنع الصرفَ للتأنيث والعَلَميَّة كما قلنا، ولم يَحفظ المصنفُ في ذلك خلافاً.

وذكر صاحبُ[1] رُؤوس المسائل في ذلك خلافاً، قال: وإذا قلت: ستةُ ضعفُ ثلاثة، وثمانيةُ ضِعفُ أربعة، لم تصرف الستةَ ولا الثمانيةَ عند الزمخشري[2]، وقال بعض الشيوخ: هي مصروفة.

ص: وكَنَوْا بِفُلانٍ وفُلانة عن نحو: زَيْدٍ وهِنْد، وبأبـي فُلانٍ وأُمِّ فُلانة عن أبـي بكر[3] وأُمِّ سَلَمة، وبالفُلانِ والفُلانة عن لاحِقٍ وسَكابِ، وبِهَنٍ وهَنَة أو هَنْت عن اسمِ جنسٍ غيرِ علم، وبِهَنَيْتُ عن جامَعْتُ ونحوه، وبِكَيْتَ أو كَيَّةَ وبِذَيْتَ أو ذَيَّةَ وكَذا[4] عن الحديث، وقد تُكْسَرُ أو تُضَمُّ تاءُ كَيْتَ وذَيْتَ.

ش: أشار بقولـه «عن نحوِ زيد وهند» إلى الأعلام أولي العلم، ففُلانٌ كناية عن عَلَمِ مذكَّر من ذوي العقل، وفُلانة كناية عن عَلَمِ مؤنَّث من ذوات العقل، وكذا أبو فُلان وأمُّ فلان كأبي زيد وأُمِّ بكر. وأشار بقولـه «عن لاحِقٍ وسَكابِ» إلى الكناية عن أعلام البهائم المألوفة. وزادوا الألف واللام فرقاً بين كنايةٍ عن عَلَمِ مَن يَعْقِل وبينَ كنايةٍ عن عَلَمِ ما لا يَعقل. وأشار بـ «هَنٍ» إلى مذكر اسم الجنس، وبـ «هَنة أو هَنْت» إلَى مؤنث اسم الجنس. ولما كان الغرضُ من الكناية السترَ كَثُرت الكِنايةُ عن الفَرْجِ بـ «هَن»، وعن فعل الجِماع بـ «هَنَيْتُ». ويقال للمرسل بحديث: قُلْ كَيْتَ وكَيْتَ، أو قُلْ ذَيْتَ وذَيْتَ، بفتح التاء وكسرها وضمها، وليس مع التشديد إلا الفتح، وقد يقع مقامهما

---

(١) إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصْبَغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف [. . . ـ ٦٢٧ هـ] شيخ العربية، وواحد زمانه بإفريقيَّة. ولي قضاء دانية وغيرها، أخذ العربية عن أبي ذر الخشني، وروى عن أبي القاسم بن بقي. وروى عنه القاضي أبو القاسم بن ربيع. وكتابه المذكور هو في الخلاف بين النحويين. التكملة لابن الأبار ١: ١٤٣ [الترجمة ٤٤١]، وبغية الوعاة ١: ٤٢١، وهمع الهوامع ٥: ٣٠٥.

(٢) المفصل ص ١١، وشرحه لابن يعيش ١: ٣٧، ٣٩.

(٣) ك: عن نحو أبي بكر.

(٤) م، وشرح التسهيل: أو كذا.

«كذا وكذا»، ملخص من كلام المصنف في الشرح[1].

وقال بعض أصحابنا: الوجهُ في فُلان وفُلانة أنه ينطلق كناية عن كل عَلَم في الرجال والنساء، إما لإضراب[2] المتكلم عن ذلك العَلَم نسياناً أو إبهاماً، وليس بعَلَم في الجنس لأن العَلَم الجنسيَّ إنما يكون في البهائم لاستواء آحاد الجنس منها بالنسبة إلينا، وطامِر بن طامِر من الأعلام لأنه اسم لكل بُرْغُوث، وهو / من الطُّمور، وهو الوَثْب، خُصَّ بذلك وإن كان غيرُه يَثِبُ. وقال الأستاذ أبو علي: طامرٌ اسم عَلَم كأُسامة. [١: ١٤٢/ب]

وقال ابن خَروف: وهَنُ بن هَنٍ بمنزلة فُلانِ بنِ فُلان. وهنا نَظَّر س[3] بأنَّ الهَن والهَنة للمعرفة، وليس كذلك بغير لام. وقال ابن الأعرابي: قالت هندُ بنةُ الخُسِّ لأبيها: «يا أَبَتِ مَخَضَتِ الفُلانةُ»[4] لناقةٍ لأبيها.

وقال أبو العباس: وأمَّا قولُهم طامِرُ بنُ طامِرٍ وهَنُ بنُ هَنٍ فإنه معرفة كما كان ابن عِرْس وهَنْتُ بنتُ هَنْتٍ، كلُّه كناية كفُلانِ[5] بنِ فُلان، وهي معرفة لأنه أُريد به زَيد بن زيد[6]. قال الأستاذ أبو بكر: هذا نَصٌّ[7] بأن هَنْتاً كناية عن علم إلا أنه لما لا يعقل. وقال الأستاذ أبو علي: الهَنُ والهَنْتُ كنايتان عن النكرات خاصة، والفُلان كناية عن عَلَم غير عاقل. وقال ابن تَقِيّ[8]: ويقال في الآدميين أيضاً هَنْتٌ وصلاً، وهَنة وقفاً، وفي غيرهم هَنة

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٨٥.

(٢) ك: لإضمار.

(٣) قال: «فإذا كنيت عن غير الآدميين قلت: الفُلان والفُلانة، والهَنُ والهَنةُ، جعلوه كناية عن الناقة التي تسمى بكذا، والفرس الذي يسمى بكذا، ليفرقوا بين الآدميين والبهائم» الكتاب ٣: ٥٠٧.

(٤) اللسان (مخض). مخضت الناقة: أخذها الطلق.

(٥) س: لفلان.

(٦) ص، م: زنم بن زنم.

(٧) ك: نظر. ن: نظر لأن.

(٨) عبد الواحد بن محمد الجذامي المالقي أبو عمرو ـ أو أبو عمر ـ بن تقي [. . . ـ ٦٣٧ هـ]، =

وصلاً ووقفاً فرقاً بينهما. وقال أبو الحسن: هذه كنايات وضعت للتذكير عند النسيان، وقد تكون للإضراب عن العَلَم. انتهى.

وكَيْتَ كَيْتَ[1]، وذَيْتَ ذَيْتَ[2] يقالان بالعطف وبغير العطف، وهي كناية عن أحاديثَ مجموعةٍ غيرِ معلومة عندَ المخاطب. وقال ابنُ تَقِيّ: كَيْتَ وكَيْتَ كناية عن الحديث الذي تُريد إبهامه، كما أنَّ فلاناً كنايةٌ عن عَلَمٍ لا يعرفه المخاطب.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزءُ الثاني من كتاب «التَّذْييل والتَّكْميل»
بتقسيم مُحققه، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ
الجزءُ الثالث، وأولُه:
«بـابُ المـوصـول»

= روى عن الشلوبين، وروى عنه ابنا أخته أبو عبد الله وأبو جعفر الطنجاليان. كان مقرئاً مجوداً محدثاً ماهراً في علم العربية. سكن بأخرة مراكش، وفيها توفي. الذيل والتكملة ٥: ١: ٦٨ ـ ٦٩.

(١) كيت: سقط من ص، م، ن.

(٢) ذيت: سقط من ص، م.

فهرس الموضوعات

ـ تتمة لوصف النسخ ٧
ـ نماذج من نسخة يوسف آغا (غ) ٩

٥ ـ باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ..... ١٢ ـ ١٠١

ـ حدّ الاسم المقصور ١٢
ـ حدّ الاسم المنقوص ١٣
ـ حدّ الاسم الممدود ١٤
ـ تثنية الاسم الصحيح، والمعتل الجاري مجرى الصحيح، والمنقوص ١٦
ـ تثنية الاسم المقصور ١٨
ـ تثنية الاسم الممدود ٢٤
ـ جمع التصحيح ٣٠
ـ جمع المقصور والمنقوص ٣١
ـ جمع الممدود ٣٦
ـ جمع ما ختم بتاء التأنيث ٣٧
ـ جمع ابن وأب وأخ وهن وذي ٣٩
ـ جمع بنت وابنة وأخت وهنة وذات ٤٢
ـ جمع الأمّ من الناس ومن غيرهم ٤٤
ـ الجمع بالألف والتاء ٤٦
ـ فصل: تثنية المحذوف اللام واسم الجمع والمكسَّر ٦١
ـ تثنية المحذوف اللام ٦١
ـ تثنية اسم الجمع والمكسَّر ٦٣

ـ المختار في المضافين لفظًا أو معنًى إلى متضمنيهما ٦٥
ـ المعاقبة بين الإفراد والتثنية والجمع ٧٩
ـ معاقبة الإفراد التثنية ٨٠
ـ وقوع المفرد موقع الجمع ٨٣
ـ وقوع المثنى موقع المفرد ٨٤
ـ وقوع الجمع موقع المثنى ٨٤
ـ وقوع المفرد موقع المثنى ٨٥
ـ وقوع المثنى موقع المفرد ٨٦
ـ وقوع الجمع موقع واحده ٩١
ـ وقوع الجمع موقع مثناه ٩٢
ـ فصل: ما يجمع بالألف والتاء ٩٣
ـ ما يجمع بالألف والتاء قياساً ٩٣
ـ ما يجمع بالألف والتاء سماعاً ٩٨

٦ ـ باب المعرفة والنكرة ..... ١٠٢ ـ ١٢٧
ـ حدّ النكرة ١٠٢
ـ حدّ المعرفة ١١٠
ـ أقسام المعرفة ١١٠
ـ أعرف المعارف، وترتيبها ١١٢
ـ ما يعرض للمعرفة فيغير رتبتها ١١٩

٧ ـ باب المضمر ..... ١٢٨ ـ ٣٠٤
ـ تعريف المضمر ١٢٨
ـ تقسيم المضمر إلى واجب الخفاء وجائز الخفاء ١٢٩
ـ المضمر البارز المتصل ١٣١
ـ ما اتصل بالفعل الماضي ١٣١
ما اتصل بالمضارع والأمر ١٣٦

ـ ضمير الغائب مع الماضي والمضارع ١٣٧
ـ الاستغناء بالضمة عن الواو ١٣٧
ـ مذاهب النحويين في النون والألف والواو والياء ١٤٠
ـ أحوال الفعل المسند إلى ضمير الرفع ١٤٤
ـ أحوال الفعل المسند إلى التاء والنون ونا ١٤٤
ـ أحوال الفعل المسند إلى الواو والياء ١٤٦
ـ استعمال الضمير في موضع ضمير آخر ١٤٧
ـ استعمال ضمير الغائبة والغائب في موضع ضمير الغائبينَ ... ١٤٧
ـ إفراد ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل ١٥٢
ـ ضمير جمع الغائب غير العاقل ١٥٥
ـ ضمير جمع العاقلات ١٥٦
ـ وضع النون في موضع الواو طلباً للتشاكل ١٥٧
ـ المضمر البارز المتصل في النصب والجر ١٦٠
ـ ما يلي الكاف والهاء في التثنية والجمع ١٧١
ـ فصل: نون الوقاية: مواضعها وحذفها ١٧٦
ـ **مواضعها** ١٧٦
ـ حذفها مع لدن وأخوات ليت ١٨٢
ـ حذفها مع بجل ولعلّ ١٨٥
ـ حذفها مع ليس وليت ومن وعن وقد وقط ١٨٥
ـ لحاقها مع اسم الفاعل ١٨٧
ـ لحاقها مع أفعل التفضيل ١٩٠
ـ النون في فَلَيْتني للوقاية ١٩١
ـ فصل: صيغ الضمير المنفصل: الضمير المنفصل في الرفع ١٩٤
ـ ضمائر المتكلم ١٩٤
ـ ضمائر المخاطب ١٩٦
ـ ضمائرالغائب ١٩٨
ـ حكم ميم الجمع ٢٠٠
ـ تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم ٢٠٠

ـ تسكين هاء هو وهي بعد همزة الاستفهام وكاف الجر ٢٠١
ـ حذف الواو والياء اضطراراً ٢٠٢
ـ تسكين الواو والياء لغة قيس وأسد ٢٠٢
ـ تشديد الواو والياء لغة هَمْدان ٢٠٤
ـ ضمير النصب المنفصل (إيا) ومذاهب النحويين فيه ٢٠٤
ـ **فصل: الصور التي يتعين فيها انفصال الضمير** ٢١٥
ـ حالات الاتصال ٢٢٨
ـ حالات اختيار اتصال الضمير أو انفصاله ٢٣٥
ـ انفصال الضمير ضرورة ٢٤٧
ـ **فصل: مفسِّر ضمير الغائب** ٢٥٢
ـ الأصل تقديم مفسِّر ضمير الغائب ٢٥٢
ـ تقديم الضمير على مفسِّر صريح ٢٥٩
ـ تقديم الضمير غير منوي به التأخير ٢٦٦
ـ ضمير الشأن ٢٧٠
ـ ما يفسَّر به ضمير الشأن، وأحكام تتعلق به ٢٧٤
ـ إفراد ضمير الشأن وتذكيره وتأنيثه ٢٧٦
ـ الصور التي يبرز فيها ضمير الشأن ٢٧٩
ـ الصور التي يستكن فيها ضمير الشأن ٢٧٩
ـ علة بناء المضمر ٢٨٣
ـ أعلى الضمائر اختصاصاً وأدناها ٢٨٤
ـ **فصل: ضمير الفصل** ٢٨٥
ـ لفظه ٢٨٥
ـ مواضع وقوعه ٢٨٧
ـ إعرابه ٢٩٩
ـ تعين فصليته ٣٠٠
ـ مسألة: اجتماع الضميرين مع الفصل ٣٠٤
ـ مسألة: لا يقع الفصل بين الخبرين ٣٠٤

٨ ـ باب الاسم العلم ..... ٣٠٥ ـ ٥٣٥
ـ حدّه ٣٠٥
ـ المنقول والمرتجل ٣٠٧
ـ المقيس والشاذ ٣١١
ـ المفرد والمركب، وذو المزج وإعرابه ٣١٥
ـ اللقب وإعرابه ٣١٦
ـ العلم ذو الغلبة ٣١٩
ـ العلم المنكر ٣٢٣
ـ العلم النوعي ٣٢٧
ـ الأمثلة الموزون بها ٣٢٨
ـ الكفاية بفلان وفلانة وهن وهنة وكيت وذيت... إلخ ٣٣٣

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الثالث

دار القلم

دمشق

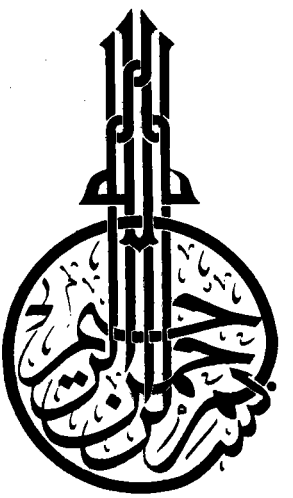
بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

حقوق الطبع محفوظة

تطلب جميع كتبنا من :

دار القلم - دمشق : ص.ب: ٤٥٢٣ - ت: ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٦٦ / ٦٥٣٦٦٦

ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق

دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص: بابُ الموصول

وهو مِن الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائدٍ أو خَلَفِه، وجملةٍ صريحةٍ أو مُؤَوَّلةٍ غيرِ طلبيةٍ ولا إنشائيةٍ. ومِن الحُروف ما أُوِّلَ مَعَ ما يليه بمصدرٍ، ولم يَحْتَجْ إلى عائد.

ش: الموصولُ الاسميُّ والموصولُ الحرفيُّ كِلاهما مَحْصورٌ بالعَدِّ، فلا يُفتقر في تعرفهما[1] إلى الحَدِّ، وقد حَدَّهما المصنف، فبيّن بقوله «مِن الأسماء» أنه يَحُدُّ الموصولَ الاسميَّ.

فقولُه «ما افتقرَ» جنس، وجاء فيه بلفظ «ما» الدالةِ على الإبهام، وينبغي أن لا يؤتى في الحدّ بلفظٍ مُبْهَم، وشَمَل الجنس كلَّ مفتقر.

وقوله «أبداً» احتراز من النكرة الموصوفة بجملة، فإنَّها حال وصْفها[2] بها، تَفتقر إلى ما ذكر، لكنَّ الموضع بحقِّ الأصالة لمفرد تُؤَوَّل الجملةُ به، ويُغني ذكرُ المفرد عنها، فالافتقار إلى ما تُؤَوَّلُ به لا[3] إليها، وإنْ صَدَقَ في الظاهر أنها مُفتقَرٌ إليها فلا يَصْدُقُ على الافتقار إليها أنه كائن أبداً.

وقوله «إلى عائد» احتراز من «حيثُ» و «إذْ» و «إذا»، فإنها أسماء تَفتقر أبداً إلى جملة، لكنَّها مُستغنيةٌ عن عائد.

---

(١) ك، ص، م، ف: في تعريفهما.

(٢) ص، ح: وصلها.

(٣) لا: سقط من ك.

وقولُه **أو خَلَفِه** ليشمُل[1] ما وقع الربطُ فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى، وهو خَلَفٌ من الضمير، ومنه ما رُوي من كلامهم «أبو سعيدٍ الذي رَويت عن الخدريِّ»[2] / ، و «الحَجَّاجُ الذي رأيتُ ابنَ يوسف»[2]، ومنه قولُ الشاعر[3]: [1/١٤٣:١]

فيا رَبَّ ليلى أنتَ في كلِّ مَوْطِنٍ وأنتَ الذي في رحمةِ الله أَطْمَعُ

يريدون: رويت عنه، والذي رأيتُه، وفي رحمته.

وقال أبو علي في التذكرة: «وقال رجلٌ يُخاطبُ ربَّه ـ تعالى ـ:

..... وأنتَ الذي في رحمةِ الله أَطْمَعُ

حمل على المعنى، وكأنه[4] قال: وأنتَ الذي في رحمتِك، أو في رحمته أَطْمَعُ، ومِن الناس من لا يُجيزُ هذا» انتهى.

قال بعض أصحابنا: تقديره «أنتَ الذي في رحمتكَ أَطمعُ» أَولى، وأَوقع الظاهرَ مَوْقعَ المُضْمَر، ولم يُكرر لفظ الأول، وهذا لم يُجِزْه س[5] في خبر المبتدأ، فأحرى أن لا يَجوز عنده في الصلة.

وقولُه **وجملةٍ صريحةٍ أو مُؤَوَّلةٍ** مثالُ التأويل بجملةٍ مُؤَوَّلةٍ الوصلُ بالظرف والمجرور التامَّين، والصفةُ الواقعةُ صلةً للألف واللام، فإذا قلت: قام الذي عندَك، أو في الدار، فإنَّ صلةَ الموصولِ جملةٌ مُسْنَدَةٌ إلى ضميرِ

---

(١) ح: لمشتمل. م: يشمل.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ١٨١، ٣٤٦، وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٨، ٨٨٩. والذي رواهما هو الكسائي.

(٣) هو مجنون بني عامر كما في شرح أبيات المغني ٤: ٢٧٦ [الإنشاد ٣٤٢]، وليس في ديوانه. والبيت بغير نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ١٨٢، ٣٤٦ وشرح التسهيل ١: ١٨٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٨، ٨٨٩. وقال العيني: قد قيل: إن قائله هو مجنون بني عامر. ١: ٤٩٧.

(٤) ك: كأنه.

(٥) الكتاب ١: ٨١.

الموصولِ محذوفةٌ، وبها يتعلق حرف الجر، وهي عاملة في الظرف. وكذلك: مررتُ بالضاربِ، هو مُؤول بجملة، ولذلك تَعمل الصفة ماضيةً ومستقبلةً وحالاً.

وقولُه **غيرِ طَلَبِيَّةٍ** المقصودُ بالصلة توضيحُ الموصول، والجملةُ الطلبية لم يَتحصل معناها بعدُ، فهي أَحْرى أن لا يَتحصل بها وضوحُ غيرِها.

وما ذَكَره المصنفُ مِن أنَّ الجملةَ الواقعةَ صِلةً تكون غيرَ طَلَبِية هو مذهبُ الجمهور، وفي ذلك خلاف:

أمَّا جملةُ الأمر والنهي فذهب الكسائيُّ إلى جواز ذلك، فتقول: الذي اضربْه، أو لا تضربْه زيدٌ.

وأمَّا جملةُ الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر فحكمُها عند المازنيّ حكمُ الجملةِ الأَمْرِيَّة والنَّهْيِيَّة عند الكسائيّ، فيجوز عند المازني أن تقول: الذي يرحمُه الله زيدٌ، وكأنه راعى صيغة الخبر، ولم يلحظ معناه. ويقتضي مذهبُ الكسائيِّ موافقةَ المازنيِّ، بل هو أَحْرى بذلك لأنه إذا[1] أجازَ ذلك مع صيغة الأمر والنهي فَلأَنْ[2] يُجيزَه مع صيغةِ الخبرِ المرادِ به الدعاءُ أَوْلى وأَحْرى.

وقولُه **ولا إنشائيةٍ** هذا مُخالفٌ لِما قَسَّمَ الكلام إليه من أنه خَبَرٌ وطَلَب[3]، وهنا جَعل الجُمل ثلاثة: خبراً وطلباً وإنشاءً، وتقسيمُها إلى خبرٍ وإنشاءٍ هو التقسيمُ الصحيح.

والجملةُ الإنشائيةُ هي التي حُصول معناها مُقارِنٌ لحصولِ لفظِها، فلا يَصْلُحُ وقوعُها صلةً. قال المصنف في شرحه[4]: «لأن الصلة

---

(١) ك: إذ.

(٢) فلأن: سقط من ك.

(٣) انظر ما سبق في ١: ٣١ ـ ٣٢ وما بعدهما.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٨٧ ـ ١٨٨.

معَرِّفة، والموصولُ مُعَرَّف، فلا بُدَّ مِن تَقَدُّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه[1]. والمشهورُ عند النحويين تقييدُ الجملة الموصولِ بها بكونها معهودةً، وذلك غيرُ لازم لأنَّ الموصول قد يُراد به معهودٌ، فتكون صلتُه معهودةً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾[2]، وكقول الشاعر[3]:

[١:١٤٣/ب] / ألا أيُّها القلبُ الذي قادَه الهوى أَفِقْ، لا أَقَرَّ اللّهُ عَيْنَكَ مِنْ قَلْبِ

وقد يُرادُ به الجنس، فتُوافقُه صِلَتُه، كقوله ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[4]، وكقول الشاعر[5]:

ويَسْعَى إذا أَبْني لِيَهْدِمَ صالحي وليس الذي يَبْني كَمَنْ شَأْنُهُ الهَدْمُ

وقد يُقْصَد تعظيمُ الموصول، فتُبْهَمُ صلتُه، كقول الشاعر[6]:

فإنْ أَسْتَطِعْ أَغْلِبْ، وإنْ يَغْلِبِ الهَوَى فَمِثْلُ الذي لاقيتُ يُغْلَبُ صاحبُهْ

وقال آخر[7]:

وكنتَ إذا أرسلتَ طَرْفَك رائداً لِقَلْبِكَ يوماً أَتْعَبَتْكَ المَناظِرُ

رأيتَ الذي لا كُلُّه أنتَ قادرٌ عليهِ، ولا عَنْ بَعْضِهِ أنتَ صابِرُ»

انتهى.

---

(١) س: بمعناها.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٧.

(٣) قيس بن ذريح. الحماسة ٢: ٢٢ [٤٧٨] وشرحها للأعلم ص ٧٤٢.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧١.

(٥) هو معن بن أوس المزني كما في الأمالي ٢: ١٠٢ والخزانة ٧: ٢٦٢ [عند الشاهد ٥٣٠].

(٦) هو ابن ميادة. شعره ص ٧٣ والحماسة ٢: ٨٧ [٥٤٠].

(٧) الحماسة ٢: ١٥ [٤٧١] وشرحها للأعلم ص ٧٧٥ ـ ٧٧٦ [٥٢٩]. وذكر الأنباري في الإنصاف ص ٨٠٤ أن امرأة قالته. ك: وقال الآخر. م: أتعبتك النواظر.

وما ذهب إليه من أن جملة الإنشاء لا تقع صلةً هو مذهب الجمهور[1]. وذهب هشام إلى أنه يجوز في[2] ليتَ ولعلَّ وعَسى أن يقعن صلةً للموصول، فتقول: الذي لَيْتَهُ مُنطلقٌ زيدٌ، والذي لَعَلَّه مُنطلقٌ زيدٌ، والذي عَسى أنْ يَخرجَ عمروٌ.

ومما يُسْتَدَلُّ به لهشام[3] في وقوع «لعلّ» صلة للموصول قولُه[4]:

وإني لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ التي لعلِّي ـ وإنْ شَطّتْ نَواها ـ أَزورُها

والمشهور أنَّ «عسى» إنشاءٌ لأنه تَرَجٍّ، فهي نظيرة «لعلّ»، ولذلك لا يجوز وصلُ الموصول بها، لكنَّ دخولَ «هَل» الاستفهاميةِ عليها في نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ...﴾[5] ووقوعها خبراً لـ «إنَّ» في قول الراجز[6]:

أَكثرتَ في العَذْل مُلِحًّا دائما لا تَلْحَني إني عَسَيْتُ صائما

---

(١) شرح الكافية ٢: ٣٧.

(٢) في: سقط من ك.

(٣) م: ومما استدل به هشام.

(٤) هو الفرزدق. ديوانه ص ٦٦١ وإيضاح الشعر ص ٤٣٥ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ١٨٠ والبسيط لابن العلج ١: ٤٠٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٥ والخزانة ٥: ٤٦٤ ـ ٤٧٠ [الشاهد ٤١٥] وشرح أبيات المغني ٦: ١٩١ ـ ١٩٣ [الإنشاد ٦٢١] وعجزه في الديوان «لعلّي ـ وإن شقت علي ـ أنالُها». وقد أوضح البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني أن رواية الديوان هذه هي الصحيحة، وأن البيت ـ كما يرويه النحويون ـ مغير عن أصله. رمى نظره نحو كذا: توجه نحوه. والنوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد. وشطت: بعدت.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

(٦) ذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٣٢٢ [الشاهد ٧٤٨] أن هذا الرجز نسب إلى رؤبة بن العجاج، وأنه لم يجده في ديوان رجزه. وقد ألحق بديوانه ص ١٨٥. وهو بغير نسبة في المسائل الحلبيات ص ٢٥١ والخصائص ١: ٩٨ وشرح المفصل ٧: ١٤ والمقرب ١: ١٠٠ والمغني ص ١٦٤ وشرح أبياته ٣: ٣٤١. وذكر العيني أنه نسب إلى رؤبة، لكن نسبته لم تثبت ٢: ١٦١. م: لا تُكْثِرَنْ.

دليلٌ على أنها فعلٌ خَبَرِيّ، وإذا ثَبت كونُها فعلاً خبريًّا فينبغي أن يجوز وقوعُها صلةً للموصولِ بلا خِلاف.

ويحتمل أن تكون «عَسى» صلةً لـ«ذا» المرادِ به «الذي» على أحد محتملات «ذا» في قولِ الشاعر[1]:

وماذا عَسى الواشُونَ أن يَتَحدَّثُوا سِوى أنْ يقولوا: إنَّني لكِ عاشِقُ

وقولِ الآخر[2]:

وماذا عسى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذا نحنُ جاوَزْنا حَفِيرَ زِيادِ

ومَنْ مَنع ذلك تأول هذا[3] السماع، وقد تأولوا قوله «قِبَلَ التي لعلّي» على إضمار القول[4] بعد «التي»، أي: قِبَلَ التي أقول لعليّ، أو على إضمار خبر «لعلّي» وجعل «أزورها» صلةً[5] لِـ«التي»، والتقدير: قبل التي أزورها وإن شطت نواها لعلّي أبلغ ذلك، وفصل بين الصلة/ والموصول بجملة الاعتراض التي هي: لعلّي أبلغ ذلك. [1/١٤٤:أ]

---

(١) هو جميل بثينة كما في الحماسة ٢: ١٢٨ [٥٧٧] وشرحها للأعلم ص ٨٥٦ [٦٢٠] وللمرزوقي ص ١٣٨٣ [٥٧٢]. وفي الخزانة ٦: ١٥٠ ـ ١٥٣ [٤٤٦] أنه جميل أو المجنون. والبيت في ديوان المجنون ص ٢٠٣ وفيه تخريجه.

(٢) البيت من أبيات للفرزدق في ديوانه ص ١٩٠ والحماسة ١: ٣٤٠ [٢٢٩] وشرحها للمرزوقي ص ٦٧٧ [٢٢٦]. وله أو لمالك بن الريب في شرح الحماسة للأعلم ص ٢٠٦ [٦٤]. ولمالك بن الريب في الكامل ص ٦٣٠ والشعر والشعراء ص ٣٥٤ وعنه في الخزانة ٢: ٢١١ [عند الشاهد ١١٥]. وللبرج بن خنزير التميمي في معجم البلدان (حفير) ٢: ٢٧٧. حفير زياد: نهر كان احتفره زياد.

(٣) هذا: سقط من س.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ ولابن الضائع (باب الصلات) مخطوط، وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٥.

(٥) إيضاح الشعر ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ ولابن الضائع (باب الصلات) مخطوط، وشرح الكافية ٢: ٣٧ والخزانة ٥: ٤٦٤ ـ ٤٦٦.

وذكر أصحابنا شروط الجملة الواقعة صلةً، فزادوا[1] فيها أنها لا تكون تعجبية ولا مُسْتَدْعيةً كلاماً قبلها.

أما اشتراط انتفاء كونها تعجبيةً فإن التعجب عندهم خبر من الأخبار يقبل التصديق والتكذيب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنَه[2]! وعلة ذلك أن التعجب إنما يكون من خفي السبب، والصلة تكون موضحة، فتَنافَيا.

وأما من يذهب إلى أن التعجب إنشاء فوجهُ المنع ظاهر، وذلك أن الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبداً إلا معهودة بينك وبين مخاطبك على المشهور، والإنشاءُ ليس فيه تقدم عهد، فلا يجوز.

وفي الإفصاح: «جملةُ الشرطِ والجزاءِ ونِعْمَ وبئسَ وجملةُ التعجب كلُّها تكون صلة لِـ «الذي» باتفاق إلا جملةَ التعجب فإن فيها خلافاً» انتهى.

وفي البسيط[3]: «وفي التعجب[4] والقَسَم[5] من غيرِ إضمارِ القولِ خلافٌ، ووجهُ جوازه أنهما خبرٌ يُوَضِّحان الموصولَ كما يوضح الموصوفَ، فكما تقول: مررت برجل ما أَحسنَه! وبرجل لتكرمنَّه، كذلك تقول: «مررت بالذي لتكرمنّه، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[6] أي: للذي ليبطئنّ»[7].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٥.

(٢) أجازه ابن خروف. شرح الكافية ٢: ٣٧. وفيه أيضاً أنه منعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين لكون جملته إنشائية.

(٣) البسيط لابن العلج ١: ٤٠٨. وقد سقط كل ما نقله من البسيط من: ص، م.

(٤) أجازه ابن خروف كما ذكرنا قبل قليل.

(٥) أجازه ابن السراج. الأصول ٢: ٣٤٠. وتبعه ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص ٢٨٢ والملخص ١: ١٩٣. ومنعه قدماء النحويين. معاني القرآن للفراء ١: ٢٧٦ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ٧٥ ـ ٧٦. وانظر هوامش البسيط لابن العلج ١: ٤٠٨.

(٦) سورة النساء، الآية: ٧٢.

(٧) تتمة من البسيط.

وأما كأنَّ ولعلَّ وليتَ فالأحسنُ أن لا تكون في الصلة لأنها غَيَّرتِ الخبرَ عن مُقْتَضاه، وقد تدخل في الجملة مراعاةً للأصل».

«قالوا: فإذا دخل الموصولَ معنى الشرط لم تكن صلتها شرطاً لاجتماع الشرطين، والشيءُ لا يكون تمامَ نفسه، ولأنّه لا يوضّح لأنه لا يثبت له[1].

وليس بصحيح: أما الأول فليس أحدهما هو الآخر حتى يكون الشيء تماماً لنفسه، بل كل واحدٍ شرطٌ على حِدَته لمشروطه[2]، كقولك[3]: الذي إن تَطْلُع الشمسُ ينظُرْ إليها فهو صحيحُ البَصَر. وأما الثاني فهو منقوض بالشرط الأول، وكان قد قَدَّمَ[4] جواز: الذي إنْ قامَ قامَ أبوه منطلقٌ، فهذا يعني بالأول»[5] انتهى.

وأمَّا اشتراطُ كونِها لا تكونُ مستدعيةً كلاماً قبلها فهو نحو أن تقول: جاءني الذي حتى أبوه قائم، فلا يجوز ذلك لأنَّ «حتى» لا بُدَّ أن يتقدمها كلامٌ تكونُ «حتى» غايةً له.

وذهب[6] جماعة[7] من قدماء النحويين إلى أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا كانت جملةُ القسم قد عَرِيَتْ من ضميرٍ يعودُ على الموصول؛ فلا يجوز أن تقول: جاءني الذي أُقْسِمُ بالله لقد قام أبوه.

---

(١) ك، ف، ن: لنفسه.

(٢) ن، والبسيط: بمشروطه. ك، ف: على حد له بمشروطه.

(٣) في النسخ كلها: فقولك. صوابه في البسيط.

(٤) يعني صاحب البسيط، فقد ذكر جواز ذلك قبل هذا النص الذي بدأه بقوله: «قالوا: فإذا دخل...». وفي ك، ف، ن: تقدم.

(٥) البسيط لابن العلج ١: ٤٠٩ ـ ٤١٠.

(٦) النص في شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٢ ما عدا الحديث عن الآية ٧٢ من سورة النساء. وفي شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات): زعم بعض النحويين.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٢٧٥ ـ ٦٧٦ و ٢: ٢٨ ـ ٢٩ والأصول ٢: ٣٤٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٨٧ والبحر ٣: ٣٠٢.

وذهبوا أيضاً إلى أنه لا يجوز الوصل بالشرط والجزاء إذا عَرِيتْ إحدى الجملتين من ضميرٍ عائد على الموصول، فلا يجوز: جاءني الذي إنْ قامَ عمرو قام أبوه.

قال أصحابنا: وذلك جائز قياساً وسَماعاً:

أمَّا القياسُ فإنَّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تُفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتُفي فيهما[1] بضمير واحد كما يُكتفى في الجملة الواحدة.

وأما السماعُ فقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[2]، فـ (ليبطئنَّ) جوابُ قسم، والقسمُ وجوابه في موضع صلة لِـ (مَنْ)، التقدير: وإنَّ منكم لَلَّذي والله ليبطئنَّ.

فإن قلت: لعل (مَنْ) نكرة[3]/ أي: لإنساناً ليبطئنّ؟ [١:١٤٤/ب]

فالجواب: أنَّ «مَن» النكرة لا بُدَّ لها من صفة، والجملةُ إذا وقعت صفةً فلا بُدَّ فيها من رابط يَرْبِطُها بالموصوف، فإذا ثبت في جملة القسم والجواب أنها تقع صفة فكذلك تقع صلةً.

ومن السَّماع قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4]، فـ (ما) موصولة في موضع خبر (إنَّ)، واللام الداخلة عليها لام (إنَّ)، و (ليوفينَّهم) جوابُ القسم المحذوف، والقسمُ وجوابه في صلة (ما).

فإن قيل: لعلَّ (ما) حرفٌ زائد، وليست بموصولة؟

---

(١) فيهما: سقط من س. وفي بقية النسخ: فيها. والصواب «فيهما» كما في شرح الجمل لابن عصفور الذي أخذ أبو حيان النص منه كما يبدو.

(٢) سورة النساء، الآية: ٧٢.

(٣) ك: أنكره.

(٤) سورة هود، الآية: ١١١. وهذه قراءة الكسائي وأبي عمرو. السبعة ص ٣٣٩.

فالجوابُ: أنَّ ذلك يؤدي إلى دخول لام التأكيد على مثلها، حتى كأنك قلت: لَلَيُوَفِّيَنَّهم، وذلك لا يجوز[1].

وقد رَدَّ شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع هذا، وقال[2]: «الممتنع أن تدخل اللام على اللام، فإذا فصل بينهما[3] جاز؛ ألا ترى أن القسم أيضاً فاصل في التقدير». وقال أيضاً[4]: «لا يَمنع[5]: «جاءني الذي والله لأضربنَّه» مَنْ عندَه أدنى مُسْكة من اللغة، ثم إنَّ هذا ليس لِلُّغة فيه مجال، بل هو معنى لا يَصِحُّ أن يُخالِفَ فيه أحدٌ من العُقَلاء لأنَّ الفطرة السليمة تَقبل مثل هذا الإخبار، وهو أن تقول: زيدٌ والله لأضربنَّه، وكذا: زيدٌ أُقْسِمُ بالله لأضربنَّه، وكذا: زيدٌ إنْ يكرمْني تَحْسُنْ حالي، وقال الشاعر[6]:

وأنتَ إذا اسْتَدْبَرْتَه سَدَّ فَرْجَهُ بِضافٍ فُويقَ الأرضِ ليس بأَعْزَلِ

ومثلُه كثير في الكلام، ومعنى صحيح في كل لغة».

«ثُم[7] أيُّ فرق بين الوصل والخبر؟ فكما يجوز الخبر بجملة الشرط والجواب كذلك يجوز الوصل، ولهذا إذا ارتبطت الجملتان بالفاء جاز أيضاً أن يكون الضمير في إحداهما وإن لم يكن في الأخرى؛ كإجازة أبي علي «الذي يَطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ زيدٌ» على أن يكون الضمير العائد على الموصول

---

(١) هنا ينتهي نص ابن عصفور في شرح الجمل.

(٢) شرح الجمل له (باب الصلات) مخطوط.

(٣) زيد هنا في شرح الجمل ما نصه: ما الزائدة.

(٤) شرح الجمل (باب الصلات).

(٥) لا يمنع: سقط من ك.

(٦) امرؤ القيس يصف فرسه. ديوانه ص ٢٣ وشرح القصائد السبع ص ٩٠. فرجه: ما بين رجليه. بضافٍ: بذنب ضافٍ، وهو السابغ. والأعزل: المائل الذَّنَب عن الدُّبُر عادةً لا خِلْقة.

(٧) من هذا الموضع إلى آخر النص عند قوله «انتهى» موضعه في شرح الجمل لابن الضائع بين النصين السابقين.

في «يغضب»، والجملةُ الأولى خالية عنه، لكنْ لارتباطِهما بالفاء وصيرورتِهما جملةً واحدةً جاز. وعلى هذا كان الأستاذ أبو علي يُجيز في قوله[1]:

إنَّ الخَليطَ أَجَدَّ البَيْنُ فانْفَرَقا . . . . . .

رَفْعَ «البين» على أن يكون فاعلاً بـ «أَجَدَّ»، ويكون الضمير العائد على اسم «إنّ» في «انْفَرَقا»، وجاز لارتباطهما بالفاء» انتهى.

وزعم[2] الكوفيون[3] أن الموصول قد يجوز أن يُتْبَعَ باسمٍ معرفةٍ بعدَه، ويستغنى بذلك عن الصلة، فأجازوا أن تقول: ضربت الذي أباك. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[4]:

حتى إذا كانا هُما اللَّذَيْنِ مثلَ الجَدِيلَيـنِ المُحَمْلَجَيـنِ

وبقول الآخر[5]:

إنَّ الزُّبَيْرِيَّ الذي مِثْلَ الجَلَمْ سَرى بِأَسْلابِكَ في أهلِ العَلَمْ

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى. وعجز البيت: وعُلِّقَ القلبُ مِنْ أسماءَ ما عَلِقا. ديوانه ص ٦٣ (شرح الأعلم). الخليط: المخالط لهم في الدار. وجَدَّ فلان في أمره وأَجَدَّ: أخذ فيه. وانفرق: انقطع.

(٢) من هنا إلى آخر قوله «فالأحرى أن يجوز ذلك إذا بقي منها بعض» في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٣٦٥ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ١٠٨ وشرح المفصل ٣: ١٥٣ ـ ١٥٤ والجامع لأحكام القرآن ٧: ٩٣ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ والبسيط لابن العلج ص ٤٢٩ وحواشيه.

(٤) إيضاح الشعر ص ٢٦٣ والعضديات ص ١٦٨ والشيرازيات ص ٤١٩ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٥ وشرح المفصل ٣: ١٥٣ وشرح التسهيل ١: ٢١٨. الجديل: الزمام. والمحملج: المحكم الفتل.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٣٦٥ والعضديات ص ١٦٨ والشيرازيات ص ٤١٩ وشرح التسهيل ١: ٢١٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٤ والبسيط لابن العلج ص ٤٢٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٣. وفي آخرهما خلاف.

إلا أن تكون المعرفة التي بعد الموصول اسماً مضمراً فإنه لا يجوز إجراؤه على الموصول والاستغناءُ به عن الصلة عندهم؛ لأن المضمر لا يكون [١/١٤٥:١] نعتاً، فتقول: ضربت الذي أنتَ/ ، أي: الذي هو أنتَ، ولا يجوز عندهم: ضربت الذي إياك.

وهذا الذي ذهبوا إليه عند البصريين[١] باطل، لا بُدَّ للموصول عندهم مِن صلة، ولا حُجةَ لهم في البيتين لأنه يحتمل أن تكون الصلة محذوفةً لفهم المعنى، التقديرُ: اللذينِ عادا مثلَ الجَدِيلَينِ، والذي عادَ مثلَ الجَلَم، فحذف، ولم يبق من الجملة إلا الحال، وإذا كانت الجملة الواقعة صلةً كما تقدم يَجوزُ حذفُها بأسرِها فالأَحْرى أن يَجوزَ ذلك إذا بَقِيَ منها بعضٌ.

وزعم الكوفيون[٢] أيضاً أن مِثْلاً تقع صلة للموصول. واستدلوا بالبيتين السابقين، وذلك بناءً منهم على أن «مِثْلَك» تستعمل ظرفاً، وهذا مُقَرَّر في عِلم الكوفيين أنَّ «مِثْلَك» تكون مَحَلاً[٣]، وسنتعرض لذلك في باب المبتدأ والخبر، إن شاء الله.

ورُدَّ[٤] استدلالهما[٥] بأنه يحتمل أن تكون الصلة محذوفةً، أي: صارا مثلَ، وصار مثلَ، فحذف الجملة، وأبقى معمولها، وإذا حذفت الجملة بأسرها في قوله[٦]:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٠٨ والمحتسب ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥ والجامع لأحكام القرآن ٧: ٩٣.

(٢) العضديات ص ١٦٧ ـ ١٦٩ وشرح المفصل ٣: ١٥٣ ـ ١٥٤ وشرح التسهيل ١: ٢١٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) مخطوط.

(٣) يعني: ظرفاً. انظر المصطلح النحوي ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) مخطوط.

(٥) لعله يعني الكسائي والفراء لأنهما هما اللذان استدلا بذلك.

(٦) هو سُلْمِيّ بن ربيعة السُّيْديّ. وصدر البيت:

ولقد رَأَبْتُ ثَأى العشيرةِ كُلَّها

النوادر ص ٣٧٤ ـ ٣٧٦ والأمالي ١: ٨١ ـ ٨٢ والحماسة ١: ٢٨٦ [١٨١] وإيضاح =

. . . . . وكَفَيتُ جانِيَها اللَّتَيَّا والَّتِي

أي: اللَّتَيَّا صَغُرت والتي عَظُمَتْ، فالأَحْرى أن تُحذَف ويَبْقى منها بعضٌ.

وقولُه **ومن الحروف ما أُوِّلَ مَعَ ما يليه بمصدرٍ، ولم يَحْتَجْ إلى عائدٍ** أي: والموصولُ من الحروف. و«ما أُوِّلَ» جنسٌ يتناولُ «صَهْ» ونحوَه من أسماء الأفعال، فإنه يُؤَوَّلُ بمصدرٍ معرفةٍ إن لم يُنَوَّنْ، وبمصدرٍ نكرةٍ إن نُوِّن. ويَتناول أيضاً الفعلَ المضاف إليه، نحو: حينَ قمتَ قمتُ، معناه: حينَ قيامِك. ويتناول أيضاً (هُوَ) من قوله ﴿**هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ**﴾[1] أي: العَدْل. قال المصنف[2]: «فاحترزتُ من هذه الأشياءِ ونحوِها بقولي «مَعَ ما يليه»، فإنَّ هذه الأشياء مُؤَوَّلة بمصادرَ لا مَعَ شيءٍ يليها، بخلاف الحروف الموصولة، فإنها تُؤوَّلُ بمصادرَ مَعَ ما يليها مِن صِلاتها» انتهى.

وفيما ذَكر مُنازَعة، وذلك أنَّ «صَهْ» اسمُ فعل، فمدلولُه لفظُ فِعْل، وإذا كان مدلولُه لفظَ فعلٍ فكيف يُؤَوَّل بمصدر؟ ولو كان مُؤَوَّلاً بمصدر على مذهبه لكان له موضع من الإعراب، والمصنفُ[3] لا يرى له موضعاً من الإعراب؛ لأنه من حيث أَوَّله[4] بمصدر لا بُدَّ أن يكون ذلك المصدر إما في موضع رفع أو نصب أو جَرّ، فيلزم من حيث إنَّه لا موضعَ له من

= الشعر ص ٤٢٥ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٥ والبسيط لابن العلج ص ٤٢٧، ٤٤٤، ٤٥٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٢. وإن رمت المزيد فانظر حواشي هذه المصادر. والبيت أيضاً من قصيدة لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٦٢ [الأصمعية ٥٦]. وبعضهم يجعل اسم الشاعر: سَلْمَى. وقيل: سَلْمان. رأبت: أصلحت. والثأى: الفساد. ك: وكففت.

(١) سورة المائدة، الآية: ٨.

(٢) شرح التسهيل ١ : ١٨٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٣٨٣ ـ ١٣٨٤.

(٤) ص: تأوله.

الإعراب أن لا يكون مؤولاً بمصدر.

وأمَّا قوله: يتناول أيضاً (هُوَ) من قوله ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ فلا يقال إنَّ (هُوَ) يتأول بمصدر؛ إذ الضمير إذا عاد على شيء لا يقال فيه إنه يتأول بذلك الشيء، لو قلتَ: زيد هو الفاضلُ، وأعربنا هو مبتدأ، لا نقول إنه يتأول بالاسم العَلَم الذي هو زيد، ولو قلتَ: خَرج أخوك، فقال قائل: هُو مِن أهل الخير، لا نقول إنَّ «هُوَ» يتأول باسم مضاف إلى ضمير، وهو «أخوك»، فكذلك «هُوَ»، هُوَ عائد على المصدر المفهوم مما قبله، فلا يقال إنه يتأول بمصدر. والحروفُ المصدرية قليلة جداً، فالذي كان[1] يناسبُ أن تُعَدّ لا أن تُحَدّ كما قلنا/ في أول كلامنا على الموصول[2]. [١:١٤٥/ب]

وقولُه **ولم يَحْتَجْ إلى عائد** احترازٌ من «الذي» الموصوفِ به مصدرٌ محذوف، فإنه يدل على المصدر، ولا بُدَّ له من عائد، نحو: قمتُ الذي قمتَ، تريد: القيامَ الذي قمتَ، فهذا لا بُدَّ من تقدير عائد، أي: قمته. قال المصنف[3]: «ومثالُ ذلك قولهُ تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[4] أي: كالخوض الذي خاضوه، حَذف الخوض، وأقام (الذي) مقامه، وحُذف العائد إلى (الذي) لأنه منصوب متصل بفعل، وحَذْفُ مثلِه كثير» انتهى.

وهذا المثال أيضاً لا يتعين لما[5] ذكر؛ بل قالوا[6] يكون مما حذفت منه النون، أي: كالذين، أو صفة لمفرد في معنى الجمع، أي: كالجمع الذي خاضوا، ويكون قد جمع الضمير في الصلة على معنى «الذي» لا على لفظه.

---

(١) كان: سقط من ك.

(٢) تقدم ذلك في ص ٥ من هذا الجزء.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٨.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦٩.

(٥) ص، ح: كما.

(٦) شرح المفصل ٣: ١٥٦ والبسيط لابن العلج ص ٣٦٢.

وجَوَّز الكوفيون[1] والمصنف[2] أن تكون (الذي) مصدرية، فينسبك منها ومن صلتها مصدر، وتكون حرفيةً لا يعود عليها ضمير، أي: وخضتم كخوضهم، ومع هذه الاحتمالات لا يتعين ما ذكَر في الآية.

ص: فَمِنَ الأسماءِ الذي والتي للواحدِ والواحدة، وقد تُشَدَّد ياءاهما مكسورتينِ أو مضمومتينِ، أو تُحْذَفانِ ساكناً ما قبلَهما أو مكسوراً، وتَخْلُفُهما في التثنية علامتُها مُجَوَّزاً تشديدُ نونها وحذفُها. وإنْ عُني بـ «الذي» مَنْ يَعلم أو شبهُه فجمعُه «الذين» مطلقاً، ويُغني عنه «الذي» في غير تخصيص كثيراً، وفيه للضرورة قليلاً، ورُبما قيل «اللَّذونَ» رفعاً.

ش: بَدأ المصنف بالذي والتي لأنهما ـ وإن كانا مبنيين ـ ظَهر فيهما تصرُّفٌ ما كالتثنية والجمع والتصغير، فصار فيهما بذلك شَبَهٌ بالمُعْرَب، ولأنه إذا التبسَ كونُ غيرِهما موصولاً اخْتُبِرَ بصلاحية الذي والتي موضعه.

واللام والياء في «الذي» أصلان لأنه اسم ظاهر، فلم يكن على حرف واحد كسائر الأسماء الظاهرة.

وقال الكوفيون[3]: الاسمُ الذالُ وحده لأن الياء تسقط في التثنية، ولو كانت أصلاً لم تسقط، ولحذفها في الشعر وتسكين الذال، واللامُ زيدتْ

---

(١) نسب للفراء في شرح التسهيل ١: ٢١٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ وفيه أن ابن خروف قد اختاره. والذي في معاني القرآن للفراء ١: ٤٤٦ أنَّ «الذي» صفة لمصدر محذوف، فقد قال: «يريد: كخوضهم الذي خاضوا». وجعلُ «الذي» مع ما بعده من الفعل في تقدير المصدر حكاه أبو الحسن عن يونس، وحكي عن بعض الكوفيين. الشيرازيات ص ٤٢٢ والعضديات ص ١٦٩ ـ ١٧٠ حيث سماهم «البغداديين». ونسب إلى يونس والأخفش في كشف المشكلات ص ٥١٩ ـ ٥٢٠. وانظر حواشيه ومعاني القرآن للأخفش ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢١٨ ـ ٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٥.

(٣) الإنصاف ص ٦٦٩ ـ ٦٧٧ [٩٥] وشرح المفصل ٣: ١٣٩ وشرح الكافية ٢: ٣٩ ـ ٤٠ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٨٩. وحجتهم في اللباب للعكبري ٢: ١١٤ ـ ١١٥. وانظر الأصول ٢: ٢٦٣.

ليمكن النطق بالذال ساكنة، ولتدخل اللام على متحرك.

قالوا: والجواب عما قاله الكوفيون أنه ليس بتثنية حقيقة، وحذفها في الشعر من الشذوذ لا يدل على زيادتها، وقد حُذفَ كثير من الأصول في الشعر. والألف واللام في «الذي» زائدتان لا للتعريف، والتعريف بالصلة بدليل تعرف مَنْ وما بها إذ لا لام فيهما، ولأنهما لو حَصَّلا التعريف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة؛ إذ جميعُ ما تَدخل عليه لامُ التعريف كذلك، ورُبَّ زائد يلزم كالفاء في: خرجتُ فإذا زيد. انتهى هذا الردّ[1]، وفيه مناقشة.

وفي البسيط ما ملخصه: «مذهب س[2] أنّ أصل الذي لَذِي كعَمِي، ومذهب الفراء[3] أنّ أصله «ذا» التي لاسم الإشارة»[4]. «وكذا التي أصلها عند س لَتِي، وعند الفراء[5] تي. ومذهب السُّهيلي[6] أن أصل الذي ذُو بمعنى صاحب»[7]. / وللفراء[8] والسهيلي[9] تقديراتٌ حتى صارت «الذي» [1/١٤٦:١] في غاية الاضمحلال والتعسف، ضربنا عن كتابتها صفحاً.

وقوله **للواحِدِ** أي: للمذكر سواء أكان من ذوي العِلْم أم غيرهم.

---

(١) انظره في اللباب للعكبري ٢: ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨١ وشرحه للسيرافي ٤: ١٢٠/أ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١١. ونسب إليه وإلى سائر البصريين في الأزهية ص ٣٠١. ونسب إلى البصريين في أمالي ابن الشجري ٣: ٥٢ والإنصاف ص ٦٧٠ وشرح المفصل ٣: ١٣٩.

(٣) اللامات للزجاجي ص ٤٨ والأزهية ص ٣٠١ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٢. ونسب في الأصول ٢: ٢٦٣ إلى غير البصريين.

(٤) البسيط لابن العلج ص ٣٤٠.

(٥) في شرح المفصل ٣: ١٤٢ ما نصه: «وقال الكوفيون: هي منقولة من تا في الإشارة، وأصل تا عندهم التاء وحدها».

(٦) نتائج الفكر ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٧) البسيط لابن العلج ص ٣٦٦.

(٨) انظر اللامات للزجاجي ص ٤٨ والبسيط لابن العلج ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٩) انظر نتائج الفكر ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

والواحدةِ أي: للمؤنث سواء أكانت من ذوات العقل أم غيرهن.

وقوله **وقد تُشَدَّدُ ياءاهما مكسورتين** مثالُه قولُ الشاعر[1]:

وليس المال فاعْلَمْهُ بمالٍ ... وإنْ أغناكَ إلا لِلَّذِيِّ
يَنالُ بِه العَلاءَ، ويَصْطَفِيهِ ... لأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ ولِلْقَصِيِّ

ويُروى: وإنْ أرضاكَ إلا لِلَّذِيِّ. هكذا أنشد هذا البيتَ المصنفُ[2]، وأنشد غيرُه[3]:

..... وإنْ أَنْفَقْتَهُ إلا الَّذِيِّ
تَنالُ بِه العَلاءَ وتَصْطَفيهِ ... لأَقْرَبِ أَقْرَبِيكَ وللقَصِيِّ

فعلى ما أنشده المصنفُ يكون «إلا للذِيِّ» استثناء مفرغاً، ويكون «للذيّ» واقعاً على الشخص، والتقدير: وليس المالُ فاعلمْه بمالٍ لأحدٍ إلا للشخصِ الذي يَنال به العلاءَ. وعلى ما أنشده غيرُه يكون استثناء من المال، ويكون «الذيّ» وقع على المال لا على الشخص، إذ[4] التقدير: وليس المالُ فاعلمْه بمالٍ وإنْ أغناك إلا المالَ الذي تَنال به العلاءَ وتَصطفيه لأقرب أَقربيكَ ولِلْقَصِيِّ.

وظاهر قول المصنف «وقد تُشَدَّدُ ياءاهما مكسورتينِ» أنَّهما يُبنيان على

---

(١) البيتان في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٠ والأزهية ص ٣٠٣ ودقائق التصريف ص ٥٤٢ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٤ والإنصاف ص ٦٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح التسهيل ١: ١٩٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٤ والمباحث الكاملية ١: ٢٦٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٠ والبسيط لابن العلج ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ورصف المباني ص ١٦٣ وانظر الخزانة ٥: ٥٠٤ ـ ٥٠٥ [الشاهد ٤١٩]. وقد نسبهما محقق شرح الجمل للحطيئة، ولم أجدهما في ديوانه.

(٢) في شرح التسهيل ١: ١٩٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٤. وكذا أنشده غيره.

(٣) التوطئة ص ١٧٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠١ وللورقي ١: ٢٦٣ وللأبذي ص ٤٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ ولابن الضائع (باب الصلات) مخطوط ورصف المباني ص ١٦٣.

(٤) ك: الذ.

الكسر، وأنّ ذلك جائز في الذي والتي. أما البناءُ على الكسر فليس يَظهر في الرواية التي أَنشدها المصنفُ، وهي قوله «إلا لِلَّذِيِّ» لأنه يجوز أن تكون الحركةُ حركةَ إعراب أَحدثَتها لامُ الجر. وأما في إنشاد غيره «إلا الذيِّ تنال به» على الخطاب بـ «تَنال» وبقوله «وتَصطفيه» و «أَقربيكَ» فإنّ فيه دليلاً على البناء.

وقد زعم أبو موسى[1] أن الياء تجري بوجوه الإعراب الثلاثة. وإن صح هذا عن العرب فلا يكون في إنشاد المصنف دليل على أنها تُبنى على الكسر؛ إذ يحتمل أن تكون الكسرةُ كسرةَ إعراب.

وذكر بعضُ أصحابنا[2] أن في «الذي» إذا شدّدت البناءَ على الكسر والجريَ بوجوه الإعراب.

وأمَّا جوازُ ذلك في الذي والتي فإنَّ التشديد سُمع في «الذي»، وأمَّا في «التي» فلا يُحفظ ذلك. وكأنَّ المصنف اعتمد على أبي موسى في «الكُرَّاس»[3] له حيث ذكر ذلك. وأمَّا مَنْ تَعرض لحصر لغات «التي» كالدِّيْنَوَرِي[4] في «المهذب»، والهَرَويّ في «الأزهية»[5]، والجَوْهَريّ في «الصحاح»[6]، فلم يذكروا ذلك في كتبهم.

وقوله **أو مضمومتين** مثالُه ما أنشده المصنف من قول الشاعر[7]:

أَغْضِ ما اسْطَعْتَ فالكريمُ الذِيُّ يألَفُ الحِلْمَ إن جَفاه بَذِيُّ

---

(١) يعني الجزولي. ولم أقف عليه في الجزولية، وهو في المباحث الكاملية ١: ٢٦٢ ضمن نص الجزولية عن إحدى نسخها حيث قال: «والذيُّ بتشديدها وإجرائها بحسب العوامل».

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ والمباحث الكاملية ١: ٢٦٢.

(٣) يعني «الجزولية» انظر ذلك في ص ٥٣ منه.

(٤) تقدمت ترجمته في ١: ١٣١.

(٥) الأزهية ص ٣١٢.

(٦) الصحاح (لتي).

(٧) شرح التسهيل ١: ١٩٠.

وظاهر كلام المصنف أنها تكون مبنيةً على الضم مشددةً[1].

ولا حجة في هذا البيت على البناء إذ قد يحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب، كما ذكروا أنه يجوز في «الذيّ» مشددةً/ الجريُ بوجوه الإعراب. [١:١٤٦/ب]

وقوله **أو تُحذَفان ساكناً ما قبلَهما مثالُه**[2]:

فلم أَرَ بَيْتاً كان أَحْسَنَ بَهْجةً ... من اللَّذْ بِهِ مِن آلِ عَزَّةَ عامِرُ

وقال[3]:

ما اللَّذْ يَسومُك سُوءًا بعدَ بَسْطِ يَدٍ ... بالبِرِّ إلا كَمُثْلي البَغْيِ عُدْوانا

وقال[4]:

فما نحنُ إلا مِن أُناسٍ تُخُرِّمُوا ... بِأَدْنى مِنَ اللَّذْ نحنُ فيه وأَوْفَرا

وقال آخر[5]:

فكنتُ والأمرَ الذي قد كِيدا ... كاللَّذْ تَزَبَّىٰ زُبْيةً فاصْطِيدا

وقال آخر[6]:

---

(١) ذكر القواس في شرح ألفية ابن معط ص ٦٩٠ أن فيها خلافاً، فهي مبنية على الضم أو على الكسر أو معربة.

(٢) البيت في جمهرة اللغة ص ٦٥٠، ٨٥٩ والإنصاف ص ٦٧١ وشرح التسهيل ١: ١٨٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٩. ك: كمثلي.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٨٩. وآخره فيه: وأَبْرَأُوا.

(٥) رجل من هذيل لم يُسَمّ. شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١ والكامل ص ٢٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢٠٧ والتمام ص ٤٢ والأزهية ص ٣٠٢ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٣ والتوطئة ص ١٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧١ ولابن الضائع (باب الصلات) مخطوط وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠١ وللورقي ١: ٢٦٣ وللأبذي ص ٤٧١ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٥ والبسيط لابن العلج ص ٣٤٥ ورصف المباني ص ١٦٣. الزبية: مَصْيَدة الأسد، ولا تتخذ إلا في قُلَّة أو رابية أو هضبة، أو حَفيرة يستتر فيها الرجل للصيد.

(٦) البيت في الأزهية ص ٣١٢ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٢ والخزانة ٦: ٦ [الشاهد ٤٢٢].

فَقُلْ لِلَّتْ تلومُك إنَّ نفسي أَراهـا لا تُعَـوَّذُ بـالتَّميـمِ

وقال آخر[1]:

أَرْضُنا اللَّتْ أَوَتْ ذَوي الفقر والذلّ . . . فآضُوا ذوي غِنىً واعتزازِ

وقوله **أو مكسوراً** مثالُه قولُ بعضِ بني تميم[2]:

واللَّـذِ لـو شـاءَ لكـانـت بَـرًّا أو جَبَـلاً أَصَـمَّ مُشْمَخِـرًّا

وقوله[3]:

لا تَعْذُلِ اللَّذِ لا يَنْفَكُّ مُكتسباً حَمْداً، ولو كان لا يُبْقي ولا يَذَرُ

وقال الفراء: ومن العرب من يقول: «هو اللَّذِ قال ذلك».

ولم ينشدوا على كسر التاء دون ياء شيئاً، لكنْ ذَكر ذلك فيها الدِّيْنَوَرِيّ والهَرَوِيّ[4] والجوهري[5]، إلا أن المصنف في بعض نُسخ شرح هذا الكتاب أَنشد على ذلك قولَ الشاعر[6]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٩٠. أويتُ فلاناً وآويته: أنزلته بي. وآضَ يئيض: صار. ك: آوَتْ.

(٢) التمام ص ٤٢ والأزهية ص ٣٠٢ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٣ والإنصاف ص ٦٧٦ والتوطئة ص ١٧٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠١ وللورقي ١: ١٦٣ وللأبذي ص ٤٧١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٤ ورصف المباني ص ١٦٣ والبسيط لابن العلج ص ٣٤٥ والخزانة ٥: ٥٠٥ ـ ٥٠٦ [الشاهد ٤٢٠]. كانت: أي: الدنيا أو الأرض. والبر: خلاف البحر. والأصم: من الصَّمَم، أراد به المُصْمَت الذي لا جوف له. والمشمخر: العالي البالغ الارتفاع.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٩.

(٤) كذا! وليست هذه اللغة في مطبوعة «الأزهية»، ويبدو أنها سقطت أثناء الطبع؛ لأنه ذكر أن في «التي» أربع لغات، وليس في المطبوعة سوى ثلاث. وهي في أمالي ابن الشجري ٣: ٥٩. وابن الشجري يأخذ عن الأزهية كثيراً.

(٥) الصحاح (لتي).

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩٠.

شُغِفتْ بِكَ اللَّتِ تَيَّمَتْكَ، فمثلُ ما بِـكَ مـا بِهـا مـن لَـوْعـةٍ وغَـرامِ

ومَنْ ذَهب[1] إلى أنَّ هذا التصرف في ياء الذي والتي مِن التشديد في الياء، ومِن حذفها والاجتزاء بالكسرة عنها، ومِن حذفها وتسكين المكسور، مختصٌّ بالشعر، فمذهبهُ فاسد، وإنما نقله[2] أئمة العربية[3] على أنها لغات في الذي والتي.

قال الفراء: «ومن العرب من يقول: هو اللَّذِ قال ذلك، ويقول في الواحد: هو اللَّذْ قال ذاك، بجزم الدال، وفي الواحدة: هي اللَّتْ قالت ذلك» انتهى.

وقد تقدم[4] من قولنا أن تشديد الياء في «التي» لا نحفظه، لكن أكثر أصحابنا[5] نص عليه كـ «الذي» سواء.

وقوله **وتَخْلُفُهما** أي: تخلف ياءَ الذي وياءَ التي في **التثنية علامتها** أي: الألف رفعاً والياء نصباً وجَرًّا، تقول: اللَّذانِ/ واللَّتانِ، ورأيت اللَذيْنِ، [1/١٤٧:١] ومررت باللَّذَيْنِ، وكذلك «التي».

وقولُه **مُجَوَّزاً تشديدُ نونِها** أي: نون التثنية. وتخفيفُ النون لغةُ الحجاز وبني أسد، وتشديدُها لغة قيس وتميم. وظاهر[6] كلام المصنف جواز التشديد مع الألف والياء.

---

(١) كالشلوبين في شرح الجزولية ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣، ونصه في المباحث الكاملية ١: ٢٦٣ ـ ٢٦٤، وعن اللورقي أخذه الرضي. شرح الكافية ٢: ٤٠ حيث يسميه «الأندلسي». وقد ذكر ابن الضائع في شرح الجمل (باب الصلات) مذهب الشلوبين، وردَّ عليه.

(٢) ص، م، ح: نقلها.

(٣) كالزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٠ ـ ١١١ وفيه اللغات في «الذي» فقط.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٢ من هذا الجزء.

(٥) كالجزولي في الجزولية ص ٥٣ والأبذي في شرحها ص ٤٧٢ وابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٧٠ ـ ١٧١ وابن الضائع في شرح الجمل (باب الصلات).

(٦) ك: فظاهر.

وفي البسيط[1]: «وفيه وجهان: تشديد النون لغة قريش[2]، وتخفيفها»[3]. فأما مع الألف فلا خلاف في تجويز تشديد النون، وقد قرئ في السبعة ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾[4]، وأمَّا مع الياء ففيه خلاف: مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد مع الياء. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وبه قرأ بعضُهم في قوله ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا ﴾[5].

وذَكر المصنفُ[6] أنَّ التشديد قُصد به التعويض مما حُذف من الاسم المفرد في التثنية؛ لأن القياس كان يقتضي أن لا يُحذف منه شيء، فكان يقال: اللَّذِيان كما قالوا: الشَّجِيانِ، لكنهم حذفوا الياءَ في التثنية، فناسب أن يُعَوِّضُوا من ذلك المحذوفِ التشديدَ في النون. ويُحتاج في دعوى هذا إلى دليل.

ولمدَّعٍ أن يدعي[7] أنَّ هذه الزيادة في النون إنما هي للفرق بين تثنية المبنيّ وتثنيةِ المُعْرَب لا للتعويض من المحذوف؛ كما فرقوا بالحركة بين المُعْرَب والمبنيّ في قَبلُ وبَعدُ، فجعلوا الحركة فيهما إذا كانا مبنيين ضمةً. وكل واحد من القولين دعوى.

وفي البسيط[8] أقوالٌ في تشديد النون لِمَ شُدِّدت، لا يَقوم لشيء منها دليل.

---

(١) البسيط لابن العلج ١: ٣٥٨.

(٢) ذكر ذلك قبله الهروي في الأزهية ص ٣٠٦ وابن الشجري في أماليه ٣: ٥٥.

(٣) بعده في البسيط: «وهي الوجه».

(٤) سورة النساء، الآية: ١٦. وتشديد النون قراءة ابن كثير. السبعة ص ٢٢٩.

(٥) سورة فصلت، الآية: ٢٩. وهي قراءة ابن كثير. السبعة ص ٢٢٩.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩١. وقد سُبق ابن مالك في ذلك. الحجة للفارسي ٣: ١٤١ ـ ١٤٤ والأزهية ص ٣٠٧. وانظر عللاً أخرى في شرح المفصل ٣: ١٤٢ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩١.

(٧) أمالي ابن الشجري ٣: ٥٦.

(٨) البسيط لابن العلج ١: ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

وقوله **وحذفُها** الحذفُ لغةُ بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة[1]، يقولون: هما اللذا قالا ذلك، بحذف النون، وهما اللتا قالتا ذلك، وعليه قوله في تثنية الذي[2]:

أَبَنِي كُليب إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلُوكَ، وفَكَّكا الأَغْلالا

وقال[3]:

وعكرمة الفياض منا وحَوْشَب هما فَتَيا الناس اللذا لم يُعَمَّرا

وقال[4]:

وحَوْصاءَ ورأْلانَ الـ ـلَذيْ دَلَّا على الحَجِّ

وقال في تثنية التي[5]:

هما اللتا لو وَلدتْ تميمُ لَقِيْلَ فَخْرٌ لَهُمُ عَميمُ

وقوله **وإن عُني بـ «الذي» مَنْ يَعْلم أو شبهُه** يَعْني بشبهه الأصنامَ التي عُبدت من دون الله إذْ نزلوها منزلة مَن يَعلم حتى[6] عبدوها. فمثالُ إطلاق «الذين» على من يعلم قولُه ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾[7]، وهو كثير جداً. ومثالُ إطلاقه على من يُشبه من يَعلم قولُه تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ

(١) ك،ح،ص،ف،ن: وبعض بني ربيعة. وقد تقدم ذكر هذه اللغة في ١: ٢٤٤، ٢٨٥.

(٢) تقدم البيت في ١: ٢٤٤، ٢٨٤. وهو في شرح التسهيل ١: ١٩٢ أيضاً.

(٣) هو العديل بن الفرخ العجلي كما في الأغاني ٢٢: ٣٧٦ طبع دار الثقافة. والبيت بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٥٣٧. عكرمة: هو عكرمة بن ربعي. وحوشب: هو حوشب بن يزيد بن الحويرث. وقد سقط البيت من ك. ويروى آخره: لم يُعَمَّرا، أي: لم يجعلهما أحد مغمورين.

(٤) تقدم في ١: ٢٤٤.

(٥) تقدم في ١: ٢٤٤. وآخره في ص،م: صميم. وهو أيضاً في البسيط لابن العلج ١: ٣٦٧.

(٦) ح، ص، م، ف، ن: حين.

(٧) سورة المؤمنون، الآية: ٢.

عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ﴾[1] إلى قوله ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا﴾ إلى آخر الاستفهام.

وقوله **فجمعُه «الذين» مطلقاً** يعني أنه يكون بالياء في موضع الرفع والنصب والجر. قال المصنف في الشرح[2]: «لما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة، ولَحِقَتْ الذي والتي، جُعل لحاقُها لهما[3]/ معارضاً [١:١٤٧/ب] لشبههما بالحروف، فأُعربا في التثنية كما جُعلت إضافةُ «أيّ» مُعارِضة لِشَبَهِها بالحروف، فأُعربت. ولم يُعْرِب أكثرُ العرب «الذين» وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن «الذين» مخصوص بأولي العلم و «الذي» عام، فلم يجريا على سنن الجموع المتمكنة؛ بخلاف «اللَّذين» و «اللَّتين»، فإنهما جَريا على سَنَن المُثَنَّيات المتمكِّنة لفظاً ومعنًى. وعلى كل حال ففي «الذي» و «الذين» شَبَهٌ بالشَّجِي والشَّجِين في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم يُجمع العرب على ترك إعراب الذين» انتهى.

والذي ذهب إليه المحققون[4] أن اللذان واللتان والذين واللذون صيغ تثنية وجمع، وليست بتثنية صحيحة ولا جمع صحيح؛ لأنها لو كانت تثنيةً صحيحة للزم تنكيرها لأن الاسم لا يثنى حتى يُنكَّر، ولذلك تقول «الزَّيدانِ»، والموصولات لا يُتَصَوَّرُ تنكيرها لأنَّ مُوجب تعريفها لازمٌ لها، وهو الألف واللام على قول، والصلة على قول آخر[5]، فلمَّا لم يُتَصور تنكيرُها لم يُتَصَوَّر تثنيتُها وجمعُها. ويبين أنها ليست بتثنية صحيحة حذف الياء، إذ لو كانت تثنية صحيحة لقيل اللَّذِيانِ واللَّتِيانِ، كما تقول في القاضي والغازي

---

(١) سورة الأعراف، الآيات: ١٩٤ ـ ١٩٥: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۝١٩٤ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ۝١٩٥﴾.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩١.

(٣) فيما عدا ص: لها.

(٤) نسب في شرح الكافية ٢: ٣١ إلى الأكثرين.

(٥) تقدم القولان في ٢: ١١١ ـ ١١٢.

القاضِيان والغازِيان.

وقولُه ويُغني عنه «الذي» في غير تخصيص كثيراً مثالُه ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[1]، فلو لم يكن المرادُ به جمعاً لم يُخبر عنه بجمع، وهو «أولئك»، ولا عاد عليه ضميرُ جمع.

قال المصنف[2]: «ومنه ﴿ كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾[3] انتهى. وليس مثلَ ما تقدم لأنه يحتمل أن يكون (الذي) هو مفرداً، بل هو أظهرُ، بخلاف قوله ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾.

وقولُه وفيه للضرورة قليلاً أي: وفي[4] التخصيص. قال المصنف في الشرح[5]: «إذا قُصد بـ «الذي» مُخَصَّصٌ فلا محيص عن «اللذَين» في التثنية و «الذينَ» في الجمع، ما لم يُضطر شاعر، كقوله[6]:

أَبَني كُليب إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا ....

وقوله[7]:

وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ»

انتهى.

ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل بينَ أن يُقصد به التخصيصُ أو غيرُه، بل أنشدوا[8] البيتين على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة، وعلى

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥. وقال المصنف بعد ذلك: «فلو لم يرد به جمع لم يضرب به مثل لجمع».

(٤) فيما عدا م: أي وفيه أي.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٩٢.

(٦) تقدم في ١: ٢٤٤، ٢٨٤، و ٣: ٢٧. وفيما عدا م: عميا.

(٧) تقدم في ١: ٢٨٣، ٢٨٤.

(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧١ ـ ١٧٢ ولابن أبي الربيع ص ٢٥٧، ١٠٠٧ =

ذلك أنشدوا أيضاً قولَ الشاعر[1]:

يا ربَّ عَبْسٍ لا تُبارِكْ في أَحَدْ في قائمٍ منهم، ولا فيمنْ قَعَدْ
إلا الذي قامُوا بأطرافِ المَسَدْ

وقولَ الآخر[2]:

فَبِتُّ أُساقي القومَ إخوتيَ الذي غَوايتُهم غَيِّي ورُشْدُهُمُ رُشْدي

وقول الآخر[3]:

أُولئكَ أَشْياخي الذي تَعْرِفُونَهُمْ . . . . . .

وقال الأخفش[4]: يكون «الذي» للجمع والواحد بلفظ واحد كـ «مَنْ».
[1/١٤٨:أ] قيل[5]: ومنه ﴿والذي/ جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّق بِهِ﴾[6] و ﴿كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ ناراً﴾[7]. فعلى مذهب الأخفش لا يكون «الذي» المراد منه الجمع محذوفاً منه النون، بل هو من المشترك بين الواحد والجمع. ولو كان مثل «مَنْ» على ما ذهب إليه الأخفش لجاز أن يكون أيضاً للمثنى، فيعود عليه الضمير مثنى،

= والملخص ١: ٢٩٩، ٣٠٠ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠٣، ٦٠٤ وللورقي ١: ٢٦٥ ـ ٢٦٦ وللأبذي ص ٤٧١، ٤٧٣ والبسيط لابن العلج ص ٣٤٣، ٣٦٠، ٣٦٢.

(١) الأبيات في تهذيب اللغة (ذا) ٥: ٤٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٧ والأزهية ص ٣٠٩ واللسان (ذا) ٢٠: ٣٤٣ والتاج (الذي). وممن أنشدها من أصحابه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٧٢ والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٧٣ وابن العلج في البسيط ١: ٣٦٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٥٣٧ وحاشيته.

(٣) عجز البيت: لُيُوثٌ سَعَوْا يومَ النبيِّ بِفَيْلَقِ. وهو في سر صناعة الإعراب ص ٥٣٨ ودقائق التصريف ص ٥٤٤.

(٤) معاني القرآن ص ٣٨، ٤٩، ٤٥٦، ٤٧٦. وانظر البسيط لابن العلج ١: ٣٤٢ وحواشيه؛ فقد ذكر المحقق أن مجموعة من العلماء قد وافقوه في ذلك.

(٥) قال ذلك الأخفش في معاني القرآن ص ٣٨. وانظر دقائق التصريف ص ٥٤٤ والأزهية ص ٣٠٨ ـ ٣١٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٧ والبسيط لابن العلج ١: ٣٤٢ وحاشيته.

(٦) سورة الزمر، الآية: ٣٣.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٧.

فتقول: جاءني الذي ضربا زيداً، وهذا غير مسموع.

وقولُه **ورُبَّمَا قيل اللَّذُونَ رفعاً** يعني أنه أُجري مُجرى ما جُمع بالواو والنون رفعاً، والياءِ والنون جرًّا ونصباً. قال المصنف[1]: «إعراب الذين في لغة طيئ [2] مشهور، فيقولون: نُصِرَ اللذُونَ آمنوا على الذين كفروا».

ونقل غيره من أصحابنا[3] أنها لغة هذيل. ونقل غيرهما[4] أنها لغة عُقَيل. وأنشد من ذكر أنها لغة طيئ ومن ذكر أنها لغة[5] هُذيل قول الشاعر[6]:

وبنو نُوَيْجِيةَ اللَّذُون كأنَّهُمْ مُعْطٌ مُخَدَّمةٌ مِنَ الخِزَّانِ

ص: وقد يقال لَذِي ولَذانِ ولَذينَ ولَتِي ولاتي. وبمعنى الذين الأُلى والأُلاءِ واللاءِ واللائين مطلقاً، أو جَرًّا ونَصْباً، واللاؤُون رفعاً. وجمعُ التي: اللاتي، واللائي واللَّواتي، وبلا ياءات، واللاَّ واللَّوا واللَّواءِ واللاءاتِ مكسوراً أو معرباً إعراب أُولاتِ والأُلَى، وقد تُرادفُ التي واللاتي ذاتُ وذَواتُ مضمومتين مطلقاً.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٩١.

(٢) في شرح التسهيل: هذيل.

(٣) كابن الناظم في شرح الألفية ص ٨٣ والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٧٢ وابن العلج في البسيط ١: ٣٦١. وممن نسبها إلى هذيل ابن الشجري في أماليه ٣: ٥٦.

(٤) هو ابن الناظم في شرح الألفية ص ٨٣ حيث نسبه لبعضهم. وانظر النوادر ص ٢٣٩ وحواشيه.

(٥) طيئ ومن ذكر أنها لغة: سقط من س.

(٦) البيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٠٣ وإعراب ثلاثين سورة ص ٣٠ ودقائق التصريف ص ٥٤٤ ومقاييس اللغة ٢: ١٥١ والأزهية ص ٣٠٨ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٢ وشرح التسهيل ١: ١٩١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٢ والبسيط لابن العلج ١: ٣٦٢. مُعْط: جمع أمْعَط، وهو الذي سقط شعره. ومخدم: أبيض الأطراف. والخزان: جمع الخُزَز، وهو ذكر الأرانب.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «والسادسةُ ـ يعني اللغة السادسة ـ حذفُ الألف واللام وتخفيفُ الياء ساكنة. وبهذه اللغة قرأ بعضُ الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعتُ أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام، يعني ﴿صِراطَ لَذِينَ﴾[2]» انتهى.

ولم يذكر المصنف شاهداً على ما ادَّعاه من حذف الألف واللام من لَذِي ولَذانِ ولَذِينَ ولَتِي ولاتي سوى قراءة هذا الأعرابي، فإن كان مستنده القياس على قراءة هذا الأعرابي، فجوَّز الحذف من البواقي دون سماع، كان قياساً فاسداً لأن ذلك في ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[3] في غاية من الندور والشذوذ، فلا يقاس عليه، وهو شبيه بحذف الألف واللام من قول بعضهم «سَلامُ عليكم»[4] بحذف التنوين على إرادة الألف واللام، وذلك على رأي من يزعم[5] أن تعريف الذي وما فيه الألف واللام من الموصولات بالألف واللام.

وقوله **وبمعنى الذين الأُلى** هي على وزن «العُلَى»، والمشهورُ وقوعُها بمعنى «الذين» فتكون للعقلاء، نحوُ قولِ الشاعر[6]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٩٠.

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٧. مختصر في شواذ القرآن ص ١. والذي حكاه أبو عمرو عن بعض الأعراب إنما هو تخفيف لام (الذي) من قوله تعالى ﴿الله الذي﴾ سورة الشورى، الآية: ٥٣. وانظر إعراب القراءات الشواذ ١: ٩٩.

(٣) س: الذي.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٥٤٧. وقد حكاها الأخفش. وانظر شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٨، ٥٧٨، ٨٠٢.

(٥) تقدم ذلك في ٢: ١١١ ـ ١١٢.

(٦) هو عمرو بن أسد الفقعسي كما في الحماسة البصرية ١: ٧٥، أو مُرَّة بن عداء الفقعسي كما في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٢١٣ وللتبريزي ١: ١١٥، أو بعض بني فقعس كما في الحماسة ١: ١٢٤ [٥٠] وشرحها للأعلم ص ١٢٦. وانظر الخزانة ٣: ٣٠ [عند الشاهد ١٥٩].

رأيتُ بَني عَمِّي الأُلى يَخْذُلُونَني على حَدَثانِ الدهرِ إذْ يَتَقَلَّبُ

وقولِ الآخر[1]:

وإن يَكُنَّ من خيارِ أُمَّتِهْ من الأُلى يَحْشُرُهم في زُمْرَتِهْ

/ وقول الآخر أنشده بعض البغداديين[2]: [١:١٤٨/ب]

ألا أيُّها القومُ الأُلى ينبحونني كما نبح الليثَ الكلابُ الضوارعُ

ألم ترني بعد الذين تتابعوا وكانوا الأُلى أعطي بهم وأمانعُ

وقول الآخر[3]:

أَلَيْسُوا بالأُلى قَسَطُوا جميعاً على النُّعْمان، وابْتَدَرُوا السِّطاعا

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «وأما الأُلى بمعنى الذين فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين» انتهى. ولا تختص بالمذكر، بل تأتي للمؤنث على ما يُذكر إن شاء الله.

وقال[4]: «وقولُنا الأُلى بمعنى «الذين» تَحَرُّزٌ منها بمعنى «أصحاب» نحوُ قوله[5]:

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيتان في إيضاح الشعر ص ٤٥١ عن بعض البغداديين، وهما فيه غير متصلين، بل بينهما: «وأنشدوا». والبسيط لابن العلج ١: ٤٦٧. الضوارع: جمع ضارع، وهو النحيف الضاوي الجسم.

(٣) هو القطامي. ديوانه ص ٣٦ والأضداد لابن الأنباري ص ٥٨ وتهذيب اللغة ٢: ٦٦ ومقاييس اللغة ٣: ٧٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٧ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥١٠ والبسيط لابن العلج ١: ٣٦٥ واللسان (سطع) والتاج (قسط). قسط: جار. والسطاع: عمود الخيمة. وآخره عند الأبذي «المِصاعا». والمصاع: الجِلاد والضِّراب.

(٤) شرح الجمل ١: ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٥) هو المرار الأسدي أو مالك بن زغبة الباهلي. الكتاب ١: ١٩٣ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٦٠ وللأعلم ص ١٦١ والمقتضب ١: ١٤ والجمل ص ١٢٤ والحلل ص ١٦٨ ـ ١٦٩ وفرحة الأديب ص ٣٠ ـ ٣٢ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٩٩ وشرح المفصل ٦: ٦٤ =

لقـد عَلِمتْ أُولـى المُغيـرة أنَّنـي لَحِقْتُ، فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا

معناه: أصحابُ المغيرة» انتهى.

وهذا وهم من الأستاذ، أُولى تأنيث أوَّل، ومعنى أُولى في البيت متقدمة الخيل المغيرة، أو أُولى الجماعة المغيرة، قال أبو عبد الله بن خالويه: سألت أبا عُمر ـ يعني غلام ثعلب ـ عن قوله:

لقد عَلِمتْ أُولى المُغيرةِ أنني .....

فقال: أُوْلى كل شيء أَوَّلُه، وأنشد[1]:

له وَفْضة فيها ثلاثون سَيْحَفاً إذا ما رَأَتْ أُولى العَدِيِّ اقشعَرَّتِ

ولو قال ابن عصفور: «احترز من أُلَى اسم الإشارة» لكان له وجه لأن النطق بهما واحد، ورسمهما في الخط واحد، بخلاف أُوْلَى فإن بعدَ الهمزة واواً، تُمَدُّ الهمزةُ لأجلها إذ هي عين الكلمة، فلفظة «أُلَى» مشتركة بين أن تكون موصولة وبين أن تكون مشاراً بها، ولا تكون بمعنى «أصحاب» البتةَ، ولا أيضاً «أُوْلَى» تأنيث «أَوَّل» بمعنى «أصحاب»، ثم إنه لا يقع اشتراك بين أُلَى الموصولة وأُلَى اسم الإشارة إلا إذا كانت الموصولة دون ألف ولام، نحوُ قول الشاعر[2]:

أأنتم أُلَى جِئْتُمْ مع الدَّبْر والدَّبا فطِرْتمُ، وهذا شَرُّكُمْ غيرُ طائرِ

= والخزانة ٨: ١٢٩ ـ ١٣٥ [الشاهد ٥٩٨]. أنكل: أجبن وأتأخر.

(١) البيت للشنفرى. شرح اختيارات المفضل ص ٥٢٥ [١٩] والمنصف ٣: ١٤ واللسان (وفض). الوفضة: الجعبة. والسيحف: النصل المُذَلَّق، أو السهم العريض النصل. العديّ: الذين يعدون قُدام الخيل. وفي المصادر الثلاثة «لها وفضة...» أي: لأمّ العيال المذكورة قبل ثلاثة أبيات.

(٢) هو زياد الأعجم. شعره ص ٧٣ والحماسة ٢: ٢٣٦ [٦٧١] وشرحها للأعلم ص ١٠٥٩ [٨١٣] وللمرزوقي ص ١٥٣٩ [٦٦٦]. الدَّبْر: جماعة النحل، والزنابير. والدَّبا: صغار الجراد.

وقول بشر بن أبي خازم[1]:

ونحن أُلَى ضَرَبْنا رأسَ حُجْرٍ بِأَسْيافٍ مُهَنَّدةٍ رِقاقِ

وقولُه والأُلاءِ مثالُ ذلك قولُ كُثَيِّر[2]:

أَبى اللَّهُ للشُّمِّ الأُلاءِ كأنَّهُمْ سُيوفٌ أَجادَ القَيْنُ يوماً صِقالَها

وقولُه واللاَّءِ مثالُه قولُ الشاعر[3]:

مِنَ النَّفَرِ اللاءِ الذينَ هُمُ إذا يَهابُ الرجالُ حَلْقةَ البابِ قَعْقَعُوا

وقال كُثَيِّر[4]:

تَرُوقُ عيونَ اللاءِ لا يَطْعَمُونها / ويَرْوَى بريَّاها الضَّجِيعُ المكافِحُ [1/١٤٩:أ]

وأنشد الفراءُ لرجل من سُليم[5]:

فما آباؤُنا بأَمَنَّ مِنْهُ علينا اللاءِ هُمْ مَهَدُوا الحُجُورا

---

(١) في النسخ كلها: قيس بن أبي حازم. والصواب ما أثبته. والبيت في ديوانه ص ١٦٦ وإيضاح الشعر ص ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٣ ـ ٤٤ وعنه في شرح أبيات المغني ٢: ١٩٥ والبسيط لابن العلج ١: ٤٦٦ ـ ٤٦٧، ٤٦٩. ويبدو أن أبا حيان أخذه منه، ففي مخطوطته «قيس». حجر: هو ابن الحارث، وهو أبو امرئ القيس الشاعر.

(٢) ديوانه ص ٢٧ وشرح التسهيل ١: ١٩٥.

(٣) هو أبو الرُّبَيْس عَبَّاد بن طِهْفة الثعلبي. معاني القرآن للفراء ١: ١٧٦ و ٣: ٨٤ وذيل الأمالي ص ١٦٤ والكامل ص ٢٣٤ والأصول ٢: ٣٥٤ والحيوان ٣: ٣٨٦ والبيان والتبيين ١: ٣٩٦ و ٣: ٣٠٦ والموشح ص ٣٨٣ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٣٢ وإيضاح الشعر ص ٤٤٢، ٤٦٢ والشيرازيات ص ٤١٣ والبسيط لابن العلج ص ٤٥٨، ٤٦٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٩ والخزانة ٦: ٧٨ ـ ٩١ [الشاهد ٤٣٣]. وقوله «هم إذا» كذا ورد في النسخ المخطوطة، والرواية المشهورة «إذا هم».

(٤) ديوانه ص ١٨٧ وشرح التسهيل ١: ١٩٤. كافَحَ المرأة: قَبَّلَها غفلةً وجاهاً.

(٥) الأزهية ص ٣١١ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٨ وشرح التسهيل ١: ١٩٤ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٤ والبسيط لابن العلج ١: ٣٦٤ وتخليص الشواهد ص ١٣٧. وفي الأزهية: رجل من بني تميم. س، ص، ح: هم شهدوا.

اجتزأ بالكسرة عن الياء.

وقوله **واللائينَ مطلقاً** يعني أنه كـ «الذين»، يكون بالياء رفعاً ونصباً وجراً، وهذه لغة هُذيل[1]. وأنشد المصنف في الشرح قول الشاعر[2]:

وإنَّا من اللائينَ إن قَدَرُوا عَفَوْا ... وإنْ أَتْرَبُوا جادُوا، وإنْ تَرِبُوا عَفُّوا

وأنشد غيره[3]:

أَلَمَّا تَعْجَبِي وتَرَيْ بَطِيطاً ... مِنَ اللَّائينَ في الحِقَبِ الخَوالي

وأنشد المصنف[4]:

من اللائي يعود الحلم فيهم ... ويعطون الجزيل بلا حسابِ

قال[5]: «فقوله «من اللائين» يحتمل أن يكون على لغة من يَبْني، ويحتمل أن يكون على لغة من يُعْرب».

وقولُه **واللاؤون** هي أيضاً لغةٌ لبعض هُذيل[6]، يقولون «اللاؤون» في الرفع، و «اللائين» في الجر والنصب، وأنشدوا[7]:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩٤. أتربوا: كثر مالهم. وتربوا: قَلَّ مالهم.

(٣) هذا بيت مفرد للكميت في شعره ٢: ٦٧، وقد نسب إليه في مقاييس اللغة ١: ١٨٤ وخرجناه في إيضاح الشعر ص ٤٦١. وهو بغير نسبة في البسيط لابن العلج ١: ٤٦٥. البطيط: العجب.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٩٤. وموضعه في م بعد قوله السابق: وهذه لغة هذيل.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٩٤.

(٦) الأزهية ص ٣١٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٢.

(٧) نسبه الهروي في الأزهية ص ٣١٠ للهذلي، ولم يُسمّه، وليس في شرح أشعار الهذليين للسكري. وهو في تهذيب اللغة ١٥: ٣٧ وإعراب ثلاثين سورة ص ٣٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣. وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٧ والبسيط لابن العلج ص ٣٦٣ واللسان (تصغير ذا وتا وجمعهما) ٢٠: ٣٤٢ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٥٥ ـ ٢٥٦ [الإنشاد ٦٤٩].

هم اللاَّؤُونَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي بِمَرْوِ الشَّاهِجانِ، وهُمْ جَناحي

ويجوز حذفُ النون من اللائين واللاؤون[1]، قرأ ابن مسعود ﴿**لِلَّائِي آلَوْا مِن نِّسَآئِهِمْ**﴾[2]، وابنُ مسعود هُذَلي. وسَمع الكسائي[3] هذيلاً تقول: «هم اللاؤو صنعوا كذا». وحكى الفارسي في «الشِّيرازيات»[4] عن بعض البغداديين أنه حكى: «هم اللائي فعلوا كذا»، فاستعمله بالياء في حالة الرفع محذوف النون كقراءة عبدالله.

ونسب المصنف[5] لهُذيل هذه اللغة، أعني «اللاؤون» رفعاً، ولم ينسب «اللائين» مطلقاً، وكِلاهما لغة لهُذيل. قال المصنف في الشرح[6]: «والصحيح أنَّ الذينَ جمعُ الذي مُراداً به من يعقل، وأنَّ اللائين جمعُ اللاءِ مرادفاً لِلَّذِين» انتهى. وهذه كما قلنا ليست بجموع حقيقة.

وقولُه **وجمعُ التي اللاتي واللائي واللواتي وبلا ياءات هذه ستة**[7] ألفاظ للجمع في «التي». قال المصنف[8]: «وإثباتُ الياءات فيهن هو الأصل، وحذفُها تخفيفٌ واجتنابٌ للاستطالة، وقد بالغوا في ذلك حتى حذفوا التاء والياء من اللاتي واللَّواتي، فقالوا: اللاَّ واللَّوا، ولم أجد حجة على ذلك إلا

---

(١) ك، ح، ص: ومن اللاؤون.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦. وهذه القراءة نسبت لعبد الله بن مسعود في شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) ولابن عصفور ١: ١٧٢. ونسب إليه في الأزهية ص ٣١١ عن الفراء والبسيط لابن العلج أنه قرأ (اللائي آلوا). وفي شرح الكافية ٢: ٤١ أن الأخفش قرأ (واللائي يؤلون). وفي شرح اللمع لابن برهان ص٥٨٦ أن الأخفش قال: في بعض القراءات (لِلأَءِ يؤلون). وفي الكشاف ١: ٣٦٣ أن عبدالله قرأ (آلوا من نسائهم) ولم يذكر (للذين). وفي البحر ٢: ١٩١ نص أبو حيان على أن عبدالله قرأ (للذين آلوا) بلفظ الماضي.

(٣) الأزهية ص ٣١٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٨.

(٤) الشيرازيات ص ٤١٧ (مسألة في اللائي واللاتي).

(٥) شرح التسهيل ١: ١٩٤.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩٥.

(٧) فيما عدا م: ست.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٩٥، والجملة الأخيرة ليست في المطبوعة.

تصديق الرواة» انتهى.

وعدمُ وِجْدانه هو لا يدل على عدم الوجود، وهذا هو من باب نقل اللغة، وليس من شرط نقل اللغة أن يجد في ذلك المتأخر نقلاً عن العرب بصريح لفظها، بل يكفي في ذلك قول اللغوي: إنَّ العرب تقول كذا.

وقد أنشد المصنف في نسخة أخرى من الشرح قول الراجز[1]:

[١:١٤٩/ب] / جَمَعْتُها مِن أَيْنُقٍ عِكارِ مِنَ اللَّوا شُرِّفْنَ بالصِّرارِ

وقال[2]:

وكانَتْ مِنَ اللاَّ لا يُعَيِّرُها ابنُها إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأُمِّ عُيِّرا

والبيت للكُميت، وقال الكُميت[3]:

فَدُومي على العهدِ الذي كان بينَنا أَمَ انتِ من اللاَّ ما لَهُنَّ عُهودُ

قال[4]: «والأظهرُ عندي أنَّ الأصل في اللَّوَا: اللَّوائي، وفي اللاَّ:

---

(١) نسب في النوادر ص ٢٦٣ لكُثيِّر بن عطية. وهو في الشيرازيات ص ٤٣٦ [مسألة في اللائي واللاتي] وشرح التسهيل ١: ١٩٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٩ واللسان (لتي) و (لوى) و (شرف). عكار: جمع عَكَرة، وهي القطعة من الإبل. وشَرَّفَ الناقةَ: كاد يقطع أخلافها بالصِّرّ. والصرار: خيط يُشد فوق خلف الناقة لئلا يرضعها ولدها. ح، ص: شدين. م: يشربن. ف، ن: شُرين.

(٢) هو الكميت كما ذكر أبو حيان بعد البيت. ونسب إليه في الأزهية ص ٣١٤ ـ ٣١٥ وأمالي ابن الشجري ٣: ٦١ وشرح التسهيل ١: ١٩٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٩، والبسيط لابن العلج ١: ٣٦٨. وهذا يوهم أنه للكميت بن زيد ونسبه أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص ٤٦٤ للكميت بن معروف. وهو بغير نسبة في الشيرازيات ص ٤٣٠. س: الأمَّ عَيَّرا. وانظر تحقيق ذلك في هامش أمالي ابن الشجري.

(٣) البيت في إيضاح الشعر ص ٤٦٣ والشيرازيات ص ٤٢٩ والأزهية ص ٣١٥ وأمالي ابن الشجري ٣: ٦١ وشرح التسهيل ١: ١٩٥ واللسان (لوى) والبسيط لابن العلج ص ٣٦٩، ٤٦٦.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٩٥.

اللاَّءِ». وأنشد غيرُ المصنف[1]:

الـلاءِ كُـنَّ مَـرابعـاً ومَصـايِفـاً بِكَ، والغُصونُ من الشَّبابِ رِطابُ

وقوله **واللاءاتِ مكسوراً** أي مبنياً على الكسر في الأحوال الثلاث، **أو معرباً إعراب أُولات**، أي: يرفع بالضمة، ويُجر وينصب بالكسرة[2]. ولم يـذكـر بعـض أصحـابنـا[3] فـي «الـلاءات» إلا البنـاء علـى الكسـر. وأَنشـد المصنف[4]:

أولئكَ إخواني الذين عَرَفْتُهُمْ وأخدانُك اللاءاتُ زُيِّنَّ بالكَتَمْ

وزاد «الـلائـي»[5] بيـاء محضـة، و «الـلايْ» بـالسكـون. ولا تثبـت لغـة السكون بقوله ﴿اللايْ يَئِسْنَ﴾[6] لإمكانه أن يكون السكون لأجل الإدغام.

وقوله **والأُلَى** تقدم[7] أن «الأُلى» أيضاً يكون لجمع المذكر عاقلاً وغيرَ عاقل، ومما جاء فيه لجمع المذكر بمعنى الذين وجمع المؤثنات بمعنى

---

(١) البيت في الأزهية ص ٣١١، ٣١٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٣ والبسيط لابن العلج ١: ٣٦٩.

(٢) ذكر الوجهين الرضي في شرح الكافية ٢: ٤١.

(٣) هو الأبذي في شرح الجزولية ص ٤٧٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٢ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٤ واللسان (لتي). الكتم: نبات يختضب به.

(٥) شاهده البيت السابق في رواية من رواه كما يلي:

أولئك أخداني وأخلال شيمتي وأخدانُك اللائي تَزَيَّنَّ بالكَتَمْ

الشيرازيات ص ٤٣٩ [مسألة في اللائي واللاتي] واللسان (خلل) و (لتى).

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤. وهي مروية عن أبي عمرو والبزي. وأصله: اللائي، فحذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياء من غير قياس، ثم أسكنوا الياء إجراء للوصل مجرى الوقف. الحجة ٥: ٤٦٧ والكشف ٢: ١٩٣ والمبسوط ص ٢٩٩ والإقناع ص ٧٣٤ والنشر ١: ٤٠٤ وشرح الكافية ٢: ٤١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٣. وقال ابن برهان: «وقرأ أبو عمرو (واللاَّ يَئِسْنَ) حذف الياء التي بعد الهمزة فلم يهمز، وجعلها ياء، ثم أدغمها في ياء (يئسن)» شرح اللمع ص ٥٨٦، وانظر هامشه.

(٧) تقدم ذلك في ص ٣٢ ـ ٣٣.

اللاتي قولُ الشاعر[1]:

وتُفْني الأُلى يَسْتَلئمُون على الأُلى تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَأ القُبْلِ

ومما جاءت فيه بمعنى «اللاتي» قوله[2]:

فأمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تهامةٍ فكُلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَما

وقال يصفِ كلاباً وبقرةً وحشيةً[3]:

تَبُذُّ الأُلَى يأتينَها مِن ورائها وإنْ تَتَقَدَّمْها الطَّوارِدُ تَصْطَدِ

وقولُه **وقد تُرادف التي واللاتي ذاتُ وذَواتُ مضمومتين مطلقاً** تقدم أنَّ «ذات» بمعنى صاحبة تعرب بالضمة والفتحة والكسرة، وأن «ذوات» بمعنى صواحب تعرب[4] بالضمة والكسرة نحو صاحبات. فأما إذا كانت «ذات» بمعنى «التي» ـ أي: لمؤنثة مفردة ـ أو: «ذَوات» بمعنى «اللاتي» ـ أي: لجمع مؤنث ـ فإنهما مبنيان على الضم أبداً، ومن كلام العرب «بالفضلِ ذُو فَضَّلكم الله به، وبالكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله به»[5]، وقال الشاعر[6]:

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص ٩٢ وشرح التسهيل ١: ١٩٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٥. تفني: أي المنون المذكورة في البيت الذي قبله. يستلئمون: يلبسون اللأمة، وهي الدرع. على الألى: على الخيل. والحدأ: واحدته حِدَأة، وهو طائر يطير يصيد الجِرْذان. والقبل: جمع أَقْبَل وقَبْلاء، وهي المُفَزَّعة، فكأنَّ في عيونها قَبَلاً، والقَبَل: الحَوَل. م، والسكري: وتبلي.

(٢) نسب البيت في اللسان (فصم) لعمارة بن راشد. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ١٩٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٤ وتخليص الشواهد ص ١٣٨ والمقاصد النحوية ١: ٤٥٣. الحجل: الخلخال. القصم: الكسر بالإبانة، وإنما تقصم الخلخال لضخامة ساقها.

(٣) البيت لزهير. وهو في ديوانه ص ١٨٤ ـ شرح الأعلم. تبذ: تسبق. تصطد: تصيب بقرنيها ما تقدمها من الكلاب.

(٤) في النسخ كلها: يعربن.

(٥) حكاه الفراء. تهذيب اللغة ١٥: ٤٤ والأزهية ص ٣٠٤ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٤ وفيه تخريجه. وانظر البسيط لابن العلج ص ٢٥٠، ٣٤٧، ٣٦٦.

(٦) نسب هذا الرجز لرؤبة. وهو في ذيل ديوانه ص ١٨٠ وتهذيب اللغة ١٥: ٤٤ والأزهية ص ٣٠٥ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٥ وشرح التسهيل ١: ١٩٦ وشرح الجزولية للأبذي =

جَمَعْتُهـــا مـــن أَيْنُـــقٍ مَـــوارِقِ

ويروى: سَوابِق[1].

ذَوَاتُ يَنْهَضْـــنَ بِغَيْـــرِ ســـائـــقِ

/ وهذا الذي ذكره هو لغة طيئ[2]، وتأتي «ذُو» إن شاءَ الله. [1: ١٥٠/أ]

وتثنّى ذات: ذَواتا في الرفع وذَواتي في الجر والنصب، فتعرب كإعراب تثنية «ذات» بمعنى صاحبة. وقال المصنف في الشرح[3]: «إن تاءَ ذات وذوات مضمومة أبداً»، وحكى غيره[4] إعراب «ذات» الموصولة بالحركات إعراب «ذات» بمعنى «صاحبة». ونقل لنا شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي شُهر بابن النَّحاس[5] أنه حكي إعراب «ذوات»[6] الموصولة إعراب «ذوات» بمعنى «صواحب»، فتُرفع بالضمة، وتُجر وتُنصب بالكسرة، قال: وهذا غريب. والأفصح في «ذات» أن لا تُثنّى ولا تُجمع، بل تكون «ذاتُ» للمؤنثة المفردة ومثناها ومجموعها، وأن تُبنى على الضم حالة الرفع والنصب والجر.

= ص ٤٧٥ والبسيط لابن العلج ١: ٣٧٠. قال ابن الشجري: «مَوارِق: من قولهم مَرَقَ السَّهمُ: إذا نَفَذَ».

(١) هذه الرواية في تهذيب اللغة ١٥: ٤٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٩ واللسان (ذوا وذَوِي) ٢٠: ٣٤٨.

(٢) الأزهية ص ٣٠٣ ـ ٣٠٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٥ وشرح الكافية ٢: ٤١ ـ ٤٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٩٦.

(٤) ذكر الرضي في شرح الكافية ٢: ٤٢ أن ابن الدهان حكى ذلك.

(٥) [٦٢٧ ـ ٦٩٨] أخذ العربية عن الجمال بن عمرون، والقراءات عن الكمال الضرير. كان من الأذكياء، ولم يتزوج. أخذ عنه أبو حيان. أملى شرحاً لكتاب «المقرّب». بغية الوعاة ١: ١٣ ـ ١٤.

(٦) ذكر الرضي في شرح الكافية ٢: ٤٢ أن ابن الدهان حكى ذلك.

ص: **وبمعنى الذي وفروعِه مَنْ وما وذا غيرَ مُلغًى ولا مُشارٍ به بعدَ[1] استفهام بما أو مَنْ، وذُو الطائيةُ مبنيةً غالباً، وأيٌّ مضافاً إلى معرفة لفظاً أو نِيَّةً. ولا يلزم استقبالُ عامِله ولا تقديمُه، خلافاً للكوفيين، وقد يُؤَنث بالتاء موافقاً لِلَّتي. وبمعنى الذي وفروعه الألفُ واللامُ، خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها، وتُوصَلُ بصفةٍ محضة، وقد تُوصَلُ بمضارعٍ اختياراً، ومبتدأً وخبرٍ أو ظرفٍ اضطراراً.**

ش: يعني بقوله «وفروعِه» فروعَ «الذي»، وفروعُه هي «التي» لأنَّ التأنيثَ فرعُ التذكير، وتثنيتُهما وجمعُهما، نحو اللَّذانِ واللتانِ والَّذينَ واللاتي. فـ «مَنْ» و «ما» يجوز أن يُراد بكل منهما المفردُ والمثنى والمجموعُ والمذكرُ والمؤنثُ؛ إلا أنَّ لكلٍّ منهما بالنسبة إلى مَن يَعلم وما لا يَعلم اعتباراً يُذكر ـ إنْ شاء الله ـ عند تَعَرُّضِ المصنفِ له.

وقوله **غيرَ مُلغًى** إنْ عَنى بالإلغاء الزيادةَ كما يُفهم من ظاهرِ اصطلاحِ النحويين فليس قولُه بصحيح لأنَّ الأسماءَ لا تُلغى، أي: لا تُزاد، وإنْ عَنى أنها رُكِّبَتْ مع «ما»، وصار المجموعُ اسمَ استفهامٍ، فَيَصِحُّ.

وقوله **وذا غيرَ مُشارٍ به** أصلُ «ذا» أنه اسم إشارة، ثم جُرِّدَ من معنى الإشارة، واستُعمل اسماً موصولاً[2] بالشرط الذي يُذكَر، فإذا أُقِرَّ على أصلِ موضوعِه من الإشارة لم يَحْتَجْ إلى صلة، وانعقدَ منه مع «مَنْ» أو «ما» كلامٌ، وإذا كان موصولاً كان جزءَ كلام، وافْتَقَرَ إلى صلةٍ وعائد كغيرِهِ من الموصولات، وصارَ يَقَعُ على المفردِ والمثنى والمجموعِ والمذكَّرِ والمؤنثِ.

وقولُه **بعدَ استفهامٍ بما أو مَنْ** أمَّا جعل «ذا» موصولةً بعد «ما» الاستفهامية فلا نعلم خلافاً في جواز ذلك، وأما بعد «مَن» الاستفهامية ففيه

---

(١) ك: بعض.

(٢) ك: فاستعمل موصولاً. م: واستعمل موصولاً.

خلاف، فأكثر أصحابنا[1] أجازوا ذلك، ومن النحويين[2] من لا يجيز ذلك. واستُدِلَّ لجواز ذلك بقولِ الشاعر[3]:

وغَـريبـةٍ تـأتـي المُلـوكَ كَـريمـةٍ قد قلتُها لِيُقال: مَنْ ذا قالَها

وقولِ الآخر[4]:

/ ألا إنَّ قَلْبـي لَـدى الظَّـاعِنينـا حَـزيـنٌ فَمَـنْ ذا يُعَـزِّي الحَـزِينـا [١:١٥٠/ب]

وفي البسيط[5]: «وقيل: لا تكون «ذا» موصولة مَعَ «مَنْ» لأن «مَنْ» تَخُصُّ مَنْ يعقلُ، فليس فيها إبهامٌ كما في «ما»، وإنَّما صارت بالردّ إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت «ذا» من التخصيص إلى الإبهام، وجَذَبَتْها إلى معناها، ولا كذلك «مَنْ»[6] لتخصيصها، فلذلك لا تُستعمل استعمالها، وإنما تُستعمل حيث قال س[7]: «وأكثر ما تستعمل في الإنكار على معنى: ما أحدٌ خيراً منك، كما تقول: مَنْ ذا أرفعُ من الخليفة»، قال

(١) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٦٨ وابن الضائع في شرح الجمل (باب ماذا) والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٤٧ وابن أبي الربيع في البسيط ص ٢٩٠ وابن العلج في البسيط ١: ٣٤٨ ـ ٣٥٧.

(٢) انظر إيضاح الشعر ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٧ والمباحث الكاملية ١: ٢٥٣ والبسيط لابن العلج ١: ٣٥٥.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ٧٧ وشرح التسهيل ١: ١٩٨.

(٤) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي. والبيت مطلع قصيدة له عدتها واحد وخمسون بيتاً في شرح أشعار الهذليين ص ٥١٥ وشرح التسهيل ١: ١٩٩. ونسب في المقاصد النحوية ١: ٤٤٤ إلى أمية بن أبي الصلت.

(٥) البسيط لابن العلج ١: ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

(٦) من: سقط من ك.

(٧) الكتاب ٢: ٦١. وهذا قول السيرافي كما في شرح الجمل لابن الضائع (باب ماذا)، وهو في النكت للأعلم ص ٤٧١ بدون نسبة، والنكت ملخص من شرح الكتاب للسيرافي. ولم أقف على تفسير هذا الباب في النسخة التي عندي من شرح السيرافي، ويبدو أن فيها سقطاً. والنص أيضاً في الأزهية ص ٢١٥.

تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[1]، فوصف «ذا» بـ «الذي»، ولم يرد أن يشير إلى إنسانٍ قد عُرِفَ فَضْلُه على المسؤول، ولو أردتَ ذلك لنصبت» انتهى.

ولتعلم أنَّ «ماذا»[2] لها استعمالات:

أحدها: أنْ تَبْقى كلُّ واحدة على أصلها، فتبقى «ما» على استفهاميتها و «ذا» على إشارتها كما ذكرنا.

الثاني: أنْ تَبْقى «ما» على استفهاميتها، وتكون «ذا» موصولة مفردة هكذا لمذكرٍ ولمؤنث وفروعِهما.

الثالث: أنْ تُرَكَّب «ذا» مع «ما»، ويصيرا اسماً واحداً استفهاماً. والفرق بين هذا والذي قبله أنك إذا قلتَ «ماذا صَنَعْتَ؟» كانت «ما» مبتدأ، و «ذا» بمعنى «الذي» خبره، و «صَنَعْتَ» صلة «ذا»، والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي صَنعتَه؟ هذا على الاستعمال الثاني. وأما على الاستعمال الثالث فيكون «ماذا» بجملته مفعولاً مقدَّماً بـ «صنعتَ»، ولا ضمير في «صنعتَ»، وكأنك قلت: أيَّ شيءٍ صَنعتَ؟ وجوابُ هذا في الأفصح «خيرًا» بالنصب حتى يُطابَقَ بينَ السؤال والجواب، وجوابُه في الوجه الثاني في الأفصح «خيرٌ» بالرفع حتّى يُطابَقَ بين السؤال والجواب أيضاً، ويَظهر الفرقُ بينهما بالبدل أيضاً، فعلى الاستعمال الثاني تَرفع البدل لأنه بدل من مرفوع، فتقول: ماذا صنعتَ أخيرٌ أم شرٌّ؟ وعليه جاء قولُه[3]:

ألا تَسْألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضى أم ضَلالٌ وباطِلُ

وعلى الاستعمال الثالث تنصب البدل لأنه بدل من منصوب، فتقول:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٢) ح، م: ذا.

(٣) هو لبيد. والبيت في ديوانه ص ٤٢٥. وقد خَرَّجته في إيضاح الشعر ص ٤٢٥. وانظر البسيط لابن العلج ١: ٣٥١، ٤٤٣.

ماذا صنعتَ أخيراً أم شرّاً؟

ومما يدل على استعمالها مركبة مع «ذا» قولُ العرب[1]: «عَمَّاذا تَسأل؟» بإثبات ألف «ما» لكونها توسطت، ولا تصح موصولية «ذا» لأنَّ حرف الجر لا يدخل على الجملة، وبدليل قول الشاعر[2]:

يا خُزْرَ تَغْلِبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكُمْ لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنانا

ولا تَصِحُّ موصوليتُها لأن العرب لا تقول إلا «ما بالك؟» ولا تقول: ما الذي بالُك؟ وبقول الشاعر[3]:

وأَبْلِغْ أبا سَعْدٍ إذا ما لقيتَهُ نَذيراً، وماذا ينفعَنَّ نَذيرُ

فدخولُ نونِ التوكيد يقضي بأنَّ «ماذا» كلَّها جاءت استفهاماً. ولا يجوز أن تكون موصولة لأنَّ/ الفعل الواقع صلةً لا تدخله نون التوكيد. [1/151:1]

وتَترجح دعوى التركيب إذا كان «الذي» بعد «ماذا» أو بعد «مَنْ ذا» كقولِه تعالى ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾[4] وقولِ الشاعر[5]:

ويحسِبُ أنَّ النائباتِ تَرَكْنَهُ ومَنْ ذا الذي عَرَّيْنَه فهو وافِرُ

وقولِ الشاعر في ماذا[6]:

فماذا الذي يَشْفي من الحُبِّ بعدَما تَشَرَّبَه بَطْنُ الفؤاد وظاهِرُهْ

---

(١) الكتاب ٢: ٤١٧. وانظر المسائل المنثورة ص ١٣٣ والحجة ٢: ٣١٦ والبغداديات ص ٣٧١.

(٢) هو جرير. ديوانه ص ١٦٧ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٢٨ والحجة ٢: ٣١٧ والبغداديات ص ٣٧٣. وشرح التسهيل ١: ١٩٨ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٢٨ ـ ٢٣٠ [٤٩٧] خُزْر: جمع أَخْزَر، والأخزر: الذي في عينه ضيق وصغر، والخُزْر: الخنازير؛ لأن كل خنزير عندهم أخزر. والبال: الحال والشأن.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٨ والجنى الداني ص ٢٤٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٥) نسب البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٨ لابن أبي كاهل. وآخره فيه: وازرُ.

(٦) هو ابن الدمينة، والبيت في ديوانه ص ١٨٤ والأمالي ١: ٧٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٨.

ويحتمل أن تكون «ذا» موصولة، ويكون فيه جمع[1] بين موصولين نحو قوله[2]:

إنَّ الـذيـن الأُلـى أَدْخَلْتَهُـم بَقَـرٌ لـولا بَـوادِرُ إرعـادٍ وإبْـراقِ

ويُخَرَّجُ على التوكيد، أو على أنْ يكونَ الموصولُ الثاني خبرَ مبتدأ محذوف.

والرابع: أن تُرَكَّب «ذا» مع «ما» ويصيرا اسماً واحداً موصولاً، وتكون ليس فيها شيء من الاستفهام، وعليه بيتُ الكتاب[3]:

دَعـي مـاذا علمـتُ سَـأَتَّقِيـهِ ولكـنْ بـالمُغَيَّـبِ نَبِّئِينـي

أي: دَعي الذي[4] علمتُ، سأتقيه، والمعنى: دَعي ذكرَ الشيء الذي علمتُه، فإني سَأَتَّقيه. واستعمالُها في هذا الوجه ـ وهو أن تكون كلها موصولة ـ قال بعض أصحابنا[5] فيه: هو قليل. وقال بعضهم[6]: هذا الاستعمال جاء في الشعر.

---

(١) ك، ص، م: جمعاً.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٨ وقد نسبه لمعاوية رضي الله عنه.

(٣) نسب البيت في شرح شواهد المغني ص ١٩١ للمثقب العبدي، وليس في مفضليته ولا في شرح المفضليات للتبريزي، وإلى سحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١: ١٩٢، ٤٨٨ وليس في أصمعيته، وإلى أبي حية النميري في اللسان (أبى). وهو بغير نسبة في الكتاب ٢: ٤١٨ ومعاني القرآن للأخفش ص ٥٣، ١٧٢ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٢٨٨ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٢٨ والحجة ٢: ٣١٧ والتعليقة ٢: ١١٩ والمسائل المنثورة ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ وتحصيل عين الذهب ص ٣٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٧٩ واللسان (ذوا) ٢٠: ٣٤٩ والبسيط لابن العلج ١: ٣٥٥ وحاشيته، وشرح أبيات المغني ٥: ٢٣٠ ـ ٢٣٢ [٤٩٨] والخزانة ٦: ١٤٢ ـ ١٤٥ [٤٤٤]. وقوله «علمت» ضبطه ابن الضائع في شرح الجمل [باب ماذا] بكسر التاء.

(٤) هذا تقدير السيرافي في شرح الكتاب ٣: ١٨٢/ب، وتبعه ابن خروف، وتقديرهما هذا في شرح الجمل لابن الضائع [باب ماذا].

(٥) هو شيخه ابن الزبير كما سيذكر بعد قليل.

(٦) هو ابن عصفور كما سيذكر بعد قليل.

وقد خَلَّطَ في تخريج هذا البيت الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، قال[1]: «ومِنْ جعلِ «ماذا» اسمين قولُ الشاعر»، وأنشد البيت. ثم قال[2]: «ولا يُتصور في «ماذا» أن تكون بتقدير اسم واحد؛ لأنه لو كان كذلك لم يخل من أن يكون منصوباً بـ «دَعي» أو بـ «علمتُ» أو بفعلٍ مُضْمَر يُفَسِّره «سأتقيه». وباطلٌ أنْ يكون منصوباً بـ «دَعي» لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. وباطل[3] أن يكون منصوباً بـ «علمتُ» لأنه لا يريد أن يستفهم عن معلوم. وباطلٌ أنْ يكون منصوباً بفعل مُضمر يُفَسِّرهُ «سَأَتَّقيه» لأنه لا يكون لِـ «علمتُ» إذ ذاك موضع من الإعراب، فلم يبق إلا أن يكون مبتدأ وخبراً عُلِّقَ عنه «دَعي»، كأنه قال: دَعي أيُّ شيءٍ الذي علمتُه فإني سأتقيه. والضمير الذي في «سأتقيه» عائد على ذا» انتهى تخريجه.

وكتبَ أستاذُنا أبو جعفر أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ الزُّبَير على هذا التخريج ما نَصُّه: «هذا كُلُّه نَظَرٌ خَلْفٌ[4]، وبُعدٌ عن فهم مُراد س، ومخالفةٌ للناس قاطبةً في فهمهم عن س أنَّ «ماذا» لها ثلاثةُ أحوال[5]: موصولية «ذا» مع كون «ما» استفهاماً، وجعل الاسمين اسماً واحداً، إمَّا أن يكون إذ ذاك استفهاماً، وهو الأكثر، أو يكون كله اسماً موصولاً، ومنه هذا البيت، وهو قليل، وهذا كله ما لم تبق كل واحدة على بابها. وهذا تفسيرُ السيرافيّ[6] وابنِ خروف[7]

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٧٩.
(٢) شرح جمل الزجاجي: ٢: ٤٧٩.
(٣) وباطل... عن معلوم: سقط من ك.
(٤) نظر خَلْف: رديء.
(٥) انظر الأوجه المحتملة لها في البغداديات ص ٣٧١ ـ ٣٧٧ ففيه تفصيل ذلك، ومعاني القرآن للأخفش ص ٥٣ ـ ٥٤، ١٧٢ والحجة ٢: ٣١٦ ـ ٣٢٠ والتعليقة ٢: ١١٨ ـ ١٢٠ والمسائل المنثورة ص ١٣٢ ـ ١٣٣، ٢١٩ ـ ٢٢٠ والبسيط لابن العلج ١: ٣٤٨ ـ ٣٥٥.
(٦) شرح الكتاب ٣: ١٨٢/ ب.
(٧) شرح الجمل لابن الضائع (باب ماذا).

والأستاذِ أبي عليّ الشَّلَوْبين وفهمُهم عن س. وقوله «وباطلٌ أن يكون منصوباً بِدَعي لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله»/ هذا لو سُلِّم له أنه استفهام، ولم يَقل بذلك أحد» انتهى كلامه. [١:١٥١/ب]

وقد رجع الأستاذ أبو الحسن عن هذا التخريج في بعض تصانيفه، فقال: «وقد استُعملتْ في الشعر استعمالاً ثالثاً، وهو جعلُها بمنزلة «الذي» أو بمنزلة نكرة موصوفة، قال: «دَعي ماذا علمتُ سأتقيه». وإلى أنها نكرة موصوفة ذهب أبو عليّ الفارسيّ[١]. ولا يجوز أن تكون «ذا» موصولة لأنها تكون جملة، و «دَعي» ليس مما يُعَلَّقُ، فلا يدخل على جملة الاستفهام. ولا يصح أن يكونا معاً استفهاماً لأنَّك إنْ أعملتَ فيه «دَعي» لم يَجُزْ لأنَّ الاستفهام لا يَعمل فيه ما قبله، أو «علمتُ» لم يَجُزْ لأنَّ «دَعي» تكون قد دخلت على جملة استفهامية، وهي «علمتُ» ومفعولُها، وليست مما يُعَلَّقُ، فلم يبق إلا أن تكون «ماذا» موصولة أو نكرة موصوفة» انتهى ما ذكره ملخصاً.

وأنكر أبو عليّ الفارسي أن يكون «ماذا» في هذا البيت موصولاً بمعنى الذي، قال: «لأنا لم نجد في الموصولات ما هو مركب، ووجدنا في الأجناس ما هو مركب». وقال: «جاز لِـ «ذا» أن يتنكر لأنه لما رُكب مع «ما» حَدث بالتركيب معنًى لم يكن».

وقال المصنف في الشرح[٢]: «ومثلُ «ماذا» في احتمال معنى «شيء» ومعنى «الذي» في غير استفهام قول جَرير[٣]:

فَلِلَّـهِ مـاذا هَيَّجَـتْ مِـن صَبـابـةٍ على هالِكٍ يَهْذي بِهندٍ ولا يَدْري»

انتهى.

---

(١) الحجة ٢: ٣١٧ والمسائل المنثورة ص ٢١٩ والبغداديات ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩٧.

(٣) ديوانه ص ٤١٩.

ولا يجوز عند البصريين[1] أن يُستعمل اسم الإشارة موصولاً إلا «ذا»، إمَّا بانفرادها وإمَّا مركبة مع «ما». وزعم الكوفيون[2] أنَّ أسماء الإشارة كلَّها يجوز أن تُستعمل موصولاتٍ، ومن ذلك عندَهم ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، فـ (تلك) عندهم موصول، و (بيمينك) صلته، كأنه قيل: وما التي بيمينك؟ وقال الشاعر[3]:

عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجوتِ، وهذا تَحملينَ طَليقُ

كأنَّه قال: والذي تَحملينَ.

ولا حجة في هذا لأنه يتخرج على أن يكون (بيمينك) متعلقاً بما في (تلك) من معنى الإشارة؛ لأن المعنى: وما المشار إليها بيمينك؟ أو حالاً من المشار إليه، أو متعلقاً بفعلٍ مُضمرٍ على جهة البيان، كأنه قال: أعني بيمينك. وعلى أن يكون «تحملين» في موضع الحال، أي: وهذا محمولاً لك طليق، أو في موضع خبر لِـ «هذا»، و «طليق» خبر ثانٍ كقولهم: هذا

---

(١) الإنصاف ص ٧١٧ [١٠٣] ولم يستثن «ذا»، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٨. ونسب إلى سيبويه في أمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٣. وانظر الكتاب ٢: ٤١٦ والبسيط لابن العلج ١: ٣٣٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٨ ـ ١٣٩ و ٢: ١٧٧ وإيضاح الشعر ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤ والإنصاف ص ٧١٧ ـ ٧٢٢ [١٠٣] وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٣ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٧ ـ ٥٩٨ وللورقي ١: ٢٥٤ وللأبذي ص ٤٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٦٨ ـ ١٦٩ ولابن الضائع (باب الصلات). والبسيط لابن العلج ١: ٣٣٤ ـ ٣٣٧، ٣٥٧، ٤٤٢ وهوامشه.

(٣) هو يزيد بن مفرّغ الحميري. والبيت في ديوانه ص ١٧٠. وقد خَرَّجته في إيضاح الشعر ص ٤٢٣، وزد عليه أمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٣ واللباب للعكبري ٢: ١٢٠ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٨ وللورقي ١: ٢٥٤ وللأبذي ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩ والبسيط لابن العلج ١: ٣٣٥، ٤٤٢. يذكر خلاصه من السجن مخاطباً بغلته. عدس: زجر للبغلة، وقد جعله هنا اسماً لها. وعباد: هو عباد بن زياد، أخو عبيد الله بن زياد. ك: بعباد. م: لعباس.

حُلْوٌ حامِضٌ، و[1]:

. . . . . فَهْوَ يَقْظانُ هاجِعُ

وهذه تخاريج ابن عصفور[2]. والبصريون[3] حملوا (بيمينك) و «تحملين» على الحال. وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[4]: «تقديرُه «أعني بيمينك» بعيدٌ، ولا يتعدى أعني بالباء، فهو تقدير ضعيف جداً، فلا ينبغي أن يُعَوَّل عليه، فالحال أشبه».

وقولُه **وذو الطائيةُ مبنيةً غالباً** إنما نَسبها لطيئ[5] لأنهم هم الذين يستعملونها موصولة، أو مَنْ تَشَبَّه بهم من المُوَلَّدين، فاستعملها، كأبي نُواسٍ[6] وحَبيبِ بن أَوْس[7] والحسنِ بن وهبٍ[8] وغيرِهم، ومن كلام بعض

---

(١) هذه قطعة من قول حميد بن ثور يصف الذئب:

ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ، ويَتَّقي الـ ـمنايا بأُخْرى، فَهْوَ يَقْظانُ هاجعُ

ديوانه ص ١٠٥ وطبقات فحول الشعراء ص ٥٨٥ والشعر والشعراء ص ٣٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٦٩ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٩.

(٢) في شرح الجمل ١: ١٦٩، وليس فيه تخريج «تحملين» على أن يكون في موضع الحال، ولعله ذكر ذلك في بعض كتبه المفقودة. وهو في الإنصاف ص ٧٢١. وانظر تخاريج هذا البيت في المصادر التي خَرَّجته منها.

(٣) إيضاح الشعر ص ٤٢٤ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) وقد نص فيه على قول البصريين.

(٤) شرح الجمل (باب الصلات).

(٥) الكامل ص ١١٤١، والأصول ٢: ٢٦٢ ـ ٢٦٣، ٣٥٥ وتهذيب اللغة ١٥: ٤٥. والأزهية ص ٣٠٣ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٧ وشرح الجزولية للورقي ١: ٢٥٤.

(٦) كقوله ـ وهو في الكامل ص ١١٤٢ ـ:

حُبُّ المُدامةِ ذُو سمعتَ بهِ لم يُبْقِ فِيَّ لِغيرِها فَضْلا

(٧) هو أبو تمام، وذلك كقوله ـ وهو في الكامل ص ١١٤٢ ـ:

أنا ذُو عَرفتِ، فإنْ عَرَتْكِ جَهالةٌ فأنا المقيمُ قِيامةَ العُذَّالِ

(٨) كقوله ـ وهو في الكامل ص ١١٤٢ ـ:

أنا ذُو لم يزلْ يَهُونُ على النَّدْ مانِ إنْ عَزَّ جانبُ النَّدْمانِ

الطائيين: «أَرى ذُو تَرَوْنَ»[1]، ومِن كلامِهم «فلا وَذُو في السماءِ/ بيتُه». [١:١٥٢/أ] والعجبُ لهذا المصنف أنه وصف «ذُو» بالطائية، وقد ذكر قبلُ «ذات» و «ذوات»، ولم يصفهما بأنهما طائيتان، والجميعُ مختصٌّ باستعمالها طيئ[2].

وقوله مبنيةً غالباً لأن بعض العرب من الطائيين قد أعربها[3]، فقال: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررتُ بذِي قام، قال الشاعر[4]:

فـإمَّـا كـرامٌ مُـوسِـرونَ أَتيتُهُـمْ فَحَسْبِيَ من ذِيْ عِنْدَهم ما كَفانيا

ومنه في أحد التخريجين «اذهَبْ بذي تَسْلَمُ»[5] أي: بالذي تسلم. وأُعربتْ تشبيهاً لها بـ «ذِي» بمعنى «صاحِب» لمشابهتها لها في اللفظ، حتى إنَّ بعضهم[6] حكى أن «ذُو» هذه منقولة من «ذي» بمعنى «صاحب» لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف. والأفصحُ في «ذُو» أن لا تُثَنَّى ولا تُجْمَع، بل تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع من المذكر. وأنشدوا على «ذو» الطائية قولَ الشاعر[7]:

---

(١) الكامل ص ١١٤١ حيث ذكر أن هذا قول زيد الخيل لبني فزارة وذَكَر عامر بن الطفيل.

(٢) الأزهية ص ٣٠٣ ـ ٣٠٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٧.

(٣) المقرب ١: ٥٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٤.

(٤) هو منظور بن سُحيم الفقعسي، ويقال منظور بن سعيد. الحماسة ١: ٥٨٤ وشرحها للأعلم ص ٧٢٩ وللمرزوقي ص ١١٥٨ وشرح المفصل ٣: ١٤٨ والمقرب ١: ٥٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٤ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٥٠ ـ ٢٥٣ [٦٤٧].

(٥) الكتاب ٣: ١٥٨ وفيه تخريج آخر، وانظر أيضاً ص ١١٨، ١٢١ منه، وشرحه للسيرافي ٤: ١٨/أ، وفيه هذا التخريج وتخريجان آخران. وانظر أيضاً الكامل ص ١٣٥٣.

(٦) شرح المفصل ٣: ١٤٩.

(٧) هو بُجير بن عَنَمة الطائي. والبيت في الصحاح (سلم) وشرح المفصل ٩: ٢٠ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٨ وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١ ـ ٤٥٥ [٢١٧] وشرح أبيات المغني ١: ٢٨٧ ـ ٢٩٠ [٦٣]. وهو مركب من بيتين. انظرهما في المؤتلف والمختلف ص ٧٥.

ذاكَ خَليلـي وذُو يُعـاتِبُنـي يَرْمي وَرائيَ بامْسَهْمٍ وامْسَلِمَهْ

وقولَ الآخر[1]:

نُغادِرُ محضَ الماءِ ذو هو مَحْضُهُ على أُثْرةٍ إنْ كانَ للماءِ مِن مَحْضِ
يُرَوِّي العروقَ الهامداتِ من البِلى من العَرْفَجِ النَّجْديِّ ذو بادَ والحَمْضِ

وقولَ الآخر[2]:

لئن لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قد صَنَعْتُمُ لأَنْتَحِيَنَّ العظمَ ذو أنا عارِقُهْ

وقولَ الآخر[3]:

فإما كرامٌ مُوسِرُونَ وَجَدتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عندَهم ما كَفانِيا

وقوله[4]:

قولا لهذا المرء ذو جاء طالباً هَلُمَّ، فإنَّ المَشْرَفيَّ الفَرائضُ
أَظُنُّكَ دُونَ المالِ ذو جِئتَ تَبْتَغي سَتَلْقاكَ بِيضٌ لِلنفوسِ قَوابِضُ

---

(١) هو مِلْحة الجرمي. الحماسة ٢: ٤١٠ [٨٢٤] وشرحها للأعلم ص ١١١٤ وللمرزوقي ص ١٨٠٩ والإنصاف ص ٣٨٤. الحمض: ما مَلُحَ من النبات. والهامد: الميت. والعرفج: شجر. والنجدي: الغليظ الصلب. ك: مخض الماء. ك: ذو باك.

(٢) هو قيس بن جروة الطائي كما في النوادر ص ٢٦٦، ولقبه عارق. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٥٢. وزد عليه سر صناعة الإعراب ص ٣٩٧ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٢ والبسيط لابن العلج ١: ٣٤٦، ٤٦٢. أنتحي: أقصد. وعرق العظم: أكل ما عليه من اللحم.

(٣) تقدم قبل قليل.

(٤) هو قَوّال الطائي. والبيتان في الحماسة ١: ٣٢٢ [٢١٤] وبينهما بيت، وشرحها للأعلم ص ٣٨٧ [١٩٩] وللمرزوقي ص ٦٤٠ ـ ٦٤٢ [٢١١] والإنصاف ص ٣٨٣ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) والخزانة ٥: ٣٠ ـ ٣٣ [الشاهد ٣٣٧]. ونسبا في معجم الشعراء للمرزباني ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ لمعدان بن عبيد الطائي، وفيه أنه قيل: «هي للقوال، ولعل معدان كان يقال له القوال».

وحكى الأزهري[1] أنَّ «ذُو» في لغة طيئ تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، فعلى ما حكاه الأزهري تستعمل «ذُو» للمؤنث وتثنيته وجمعه، ومنه قولُ الشاعر[2]:

فـإنَّ المـاءَ مـاءُ أبـي وجَـدّي وبِئْري ذُو حَفَرتُ وَذُو طَوَيْتُ

أي: بئري التي[3] حَفرتُ. وزعم ابن عصفور[4] أنَّه ذَكَّر البئر على معنى القَليب، ومثلُه قوله[5]:

يـا بئـرُ يـا بئـرَ بنـي عَـدِيِّ لأَنْـزَحَـنْ قَعْـرَكِ بـالـدُّلِـيِّ
حتـى تَعُـودي أَقْطَـعَ الـوَلِـيِّ

فخرجه على أنه ذكَّر على معنى القليب، فأنث على معنى[6] البئر. وقدَّره الفارسي[7]: «حتى تعودي قليباً أَقْطَعَ الوَلِيِّ»، فهو من حذف الموصوف.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن/ بن الضائع[8]: «وعندي أنه لا يجوز [١:١٥٢/ب]

---

(١) تهذيب اللغة ١٥: ٤٥.

(٢) هو سِنان بن الفَحْل الطائي. الحماسة ١: ٣٠٢ [١٩٥] وشرحها للأعلم ص ١٦٨ [٤١] والأزهية ص ٣٠٥ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٧ وشرح التسهيل ١: ١٩٩ والخزانة ٦: ٣٤ ـ ٤١ [٤٢٧].

(٣) م: الذي.

(٤) شرح الجمل ١: ١٧٧.

(٥) هو رجل من بني عدي كما في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٤٦٠ والمصباح لابن يسعون ٢: ٥٠/أ. والرجز في التكملة ص ١٣٤ ـ وعنه في الخزانة ٦: ٣٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤٢ والمخصص ١٦: ١٤٨، ١٨٧، و ١٧: ٨ والإنصاف ص ٥٠٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٥ ـ ٦٧٦ [٢٠٨] واللسان (طوى). الدلي: جمع دَلْو. وأقطع الولي: منقطع الماء، وأصل الولي: المطر الذي يلي الوسمي بعده، فشبه ماء البئر به. وقيل: الولي هنا بمعنى الصاحب.

(٦) ك: لفظ.

(٧) التكملة ص ١٣٤.

(٨) شرح الجمل (باب الصلات).

ذلك في «ذُو» قياساً على الصفة؛ لأن ذلك في الصفة بالحمل على الفعل، فالصفة[1] الجارية مجرى الفعل يجوز فيها ما لا يجوز في غير الجارية؛ ألا ترى أنَّ من قال «جاءَ الموعظةُ» لا يقول مشيراً إليها: هذا الموعظةُ نَفَعَتْني، ولذلك زعم الخليل في قوله تعالى ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾[2] أنه إشارة إلى القِطْر[3] لا للرحمة، و «ذُو» أقربُ لأسماء الإشارة منها للصفة الجارية. وأيضاً فلم يذكُر «ذاتُ» كلٌّ من ذكر «ذُو»، فهذا يدل على أن «ذو» أشهر «من ذات»، ولو كان مؤنثها كـ «التي» مع «الذي» لم يكن أحدهما أشهر لأن المذكر ومؤنثه في مرتبة واحدة» انتهى.

وحكى الهَرَويُّ في «الأزهية»[4] أنَّ بعض العرب الطائيين يُثني «ذو» ويجمعها جمع «ذي» بمعنى «صاحب». وكذا قال ابن السراج[5]: «إنَّ تثنيةَ ذُو وجمعَه لا يجوز فيهما إلا الإعراب»، فتقول: جاء ذَوَا قاما، ورأيتُ ذَوَيْ قاما، ومررت بِذَوَيْ قاما، وجاءني ذَوُو قامُوا، ورأيتُ ذَوي قامُوا، ومررت بِذَوِي قاموا.

وقال المصنف في الشرح[6]: «أطلق ابن عصفور[7] القولَ بتثنيتها وجمعها، وأظنُّ حامِلَه على ذلك قولَهم: ذاتُ وذَواتُ بمعنى التي واللاتي، فأضربتُ عنه لذلك» انتهى. ولم يفعل[8] ذلك ابن عصفور لما[9] قال

---

(١) ك: والصفة.
(٢) سورة الكهف، الآية: ٩٨.
(٣) في النسخ كلها: «إلى المطر»، والصواب ما أثبته؛ لأنه ليس للمطر ذكر في الآية.
(٤) الأزهية ص ٣٠٥.
(٥) الأصول ٢: ٢٦٣.
(٦) شرح التسهيل ١: ١٩٩.
(٧) المقرب ١: ٥٦، ٥٧.
(٨) م: ولم ينقل.
(٩) ف، م: كما.

المصنف، بل نقل ذلك الهرويُّ وابنُ السَّرَّاج عن العرب.

وقولُه **وأيٌّ** أيٌّ: تكون موصولةً على مذهب الجمهور، وخالف أحمد بن يحيى، فزعم أنها لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات من النحويين، ومن ذلك قول الشاعر[1]:

إذا مـا أَتيـتَ بَنـي مـالـكٍ فَسَلِّـمْ علـى أيُّهُـمْ أَفْضَـلُ

وقـال تعـالـى: ﴿ثُـمَّ لَنَنْـزِعَـنَّ مِـنْ كُـلِّ شِيْعـةٍ أَيُّهُـمْ أَشَـدُّ﴾[2]، وأنشـد سلمة[3]:

أَبـاهِـل لـو أنَّ الـرجـالَ تَبـايَعُـوا علـى أَيُّنـا شَـرٌّ قبيـلاً وأَلأَمُ

وقال[4]:

فادْنُوا إلى حَقِّكُمْ يأخُذْهُ أيُّكُمُ شِئْتُـمْ، وإلا فـإيَّـاكـم وإيَّـانـا

وقال[5]:

أمَّـا النسـاءُ فـأَهْـوى أيَّهـن أَرى للحُبِّ أَهْلاً، فلا أَنْفَكُّ مَشْغُوفا

قال س[6]: «وحدثنا هارونُ[7] أنَّ ناساً ـ وهم الكوفيون ـ يقرأونها ﴿ ثُمَّ

---

(١) هو غسان بن وعلة. الإنصاف ص ٧١٥ وشرح المفصل ٣: ١٤٧ و٤: ٢١ وشرح التسهيل ١: ٢٠٨ وشرح الكافية الشافية ص ٢٨٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٠، ٤٧٥ واللسان (أيا) والخزانة ٦: ٦١ [٤٣٠] وشرح أبيات المغني ٢: ١٥٢ [١١٥]. وذكر أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم ٢: ٢٦٤ أنَّ «غَسَّان» أنشده.

(٢) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(٣) تقدم في ١: ١٣٣. ك، م: تتابعوا.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

(٦) الكتاب ٢: ٣٩٩.

(٧) هو هارون بن موسى القـارئ الأعور النحوي. صاحب القرآن والعربية. كان يهودياً، فأسلم، وحسن إسلامه، وطلب القراءة، فكان رأساً، وضبط النحو، وحفظه، وحدَّث. وهو=

لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾، وهي لغة للعرب جيدة، نصبوها[1] كما جروها حين قالوا: امْرُرْ على أيِّهم أفضلُ، فأَجْراها هؤلاء مُجرى «الذي» إذا قلت: اضربْ الذي أَفضلُ» انتهى.

[١/١٥٣:١] وقوله مضافاً إلى معرفة هذا هو الأفصح فيها، فإذا قُلتَ «يُعجبني/ أيُّ الرجالِ عندَك» تَبينَ بإضافة «أيّ» إلى «الرجال» أو إلى ضميرهم أنَّ الذي أعجبك مذكرٌ عاقل، ويحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. وكذلك «يُعجبني أيُّ النساءِ عندَك» و «أيُّهن عندَك»، فيتبين أنَّ التي أعجبتك مؤنث عاقلة.

وقد يُضاف إلى النكرة، ولم يذكره المصنف، فيقال: يُعجبني أيُّ رجُلٍ عندَك، وأيُّ رَجُلينِ، وأيُّ رجالٍ عندَك، وأيُّ امرأةٍ، وأيُّ امرأتينِ.

وقولُه لفظاً أو نِيَّةً مثالُ إضافتها لفظاً ما مَثَّلْناه، ومثالُ إضافتها نِيَّةً «يُعجبني أيُّ عندَك»، ويحتمل أن تكون واقعةً على مفردٍ أو مثنًى أو مجموعٍ من المذكرينَ أو المؤنثاتِ من عاقلٍ أو غيرِه.

وقوله ولا يَلْزَمُ اسْتقبالُ عاملِه هذا الذي قاله واختاره ليس مذهبَ الجمهور، بل الجمهورُ ذَهبوا إلى أن أيًّا إذا كانت موصولةً لم يعمل فيها الفعلُ الماضي[2]، لا يجوز أن تقول: أعجبني أيُّهم

= أول من تتبَّع وجوه القرآن، وألَّفها، وتتبَّع الشاذ منها، وبحث عن إسناده. كان صدوقاً حافظاً. توفي في حدود السبعين والمائة. إنباه الرواة ٣: ٣٦١ ـ ٣٦٢ وغاية النهاية ٢: ٣٤٨ وبغية الوعاة ٢: ٣٢١.

(١) قرأ بنصب (أيّ) معاذ بن مسلم الهراء وطلحة بن مصرف، وزائدة عن الأعمش، وروي عن يعقوب، ونُسب إلى هارون القارئ، وقول سيبويه المذكور يدل على أنه رواها عن غيره لا أنه قرأ بها. معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٣٩ ومختصر في شواذ القرآن ص ٨٦ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٧١/أ ـ ١٧١/ب وأمالي ابن الشجري ٣: ٤١ والإنصاف ص ٧١١ والبسيط لابن العلج ١: ٤٠٥ والبحر المحيط ٦: ١٩٦.

(٢) إلى هذا ذهب ابن الضائع في شرح الجمل (باب الصلات). وذكر الشلوبين أنه قول ابن الباذش من المتأخرين، وأنه يحكى عن الكسائي، ثم ذكر مسألة الكسائي التالية، وردَّ هذا =

قام[1]. قالوا[2]: وسبب ذلك أنها وُضعت على الإبهام والعموم، فإذا قلت «يُعجبني أيُّهم يقوم» فكأنك قلت: يُعجبني الشخصُ الذي يقع منه القيام كائناً من كان، فلو جُعلتْ معمولةً للفعل الماضي أَخرجها ذلك عما وُضعتْ له من العموم ألا ترى[3] أنك لو قلت «أعجبني أيُّهم خرج» لم يقع إلا على الشخص الذي خرج؟ وسُئل الكسائي[4] في حلقة يونس: هل يجوز: أعجبني أيُّهم قام؟ فمنع من ذلك، فقيل له: لِمَ لَمْ يجز ذلك؟ فلم يَلُحْ له الوجهُ الذي لأجله امتنع ذلك، فقال: أيٌّ هكذا خُلقتْ.

وظاهر كلام المصنف في الشرح أن الكوفيين لا يلتزمون استقبال عامل «أيّ»، وهذا رأسُهم الكسائيُّ في هذه الحكاية يلتزمه، ويقول: هكذا خُلقتْ، يعني أنها وُضعت على أن لا يعمل فيها الماضي. وزعم الأخفش[5] أنها قد تكون معمولة للماضي إلا أنَّ ذلك قليل.

وقوله **ولا تقديمُه** مذهبُنا أنَّ أيّاً الموصولة كغيرها من الأسماء يعمل فيها العامل متقدماً ومتأخراً نحو: أحبُّ أيَّهم قَرأ، وأيَّهم قرأ أُحبُّ. ونَقل المصنف عن الكوفيين أنهم يلتزمون تقديم العامل، قال[6]: «ولا حُجة لهم إلا كونُ ما ورد على وَفْق ما قالوه».

= المذهب. شرح الجزولية ص ٦٠٦ ـ ٦٠٧ وعنه في المباحث الكاملية ١: ٢٦٨ ـ ٢٦٩. وانظر شرح الكافية ٢: ٤١.

(١) قوله: قام... أيهم يقوم: سقط من ك.

(٢) انظر الأصول ٢: ٣٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦٠ ولابن الضائع [باب مواضع أيّ] وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٦.

(٣) ألا ترى... الذي خرج: سقط من س. والأولى إثباته كما في بقية النسخ. وهو أيضاً ضمن نص الأبذي الذي نقله أبو حيان من شرح الجزولية ص ٤٧٦ دون أن يشير إليه.

(٤) الأصول ٢: ٣٢٦ ومجالس العلماء ص ٢٤٤ والخصائص ٣: ٢٩٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠٦.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع (باب مواضع أيّ) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٦.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

وقولُه[1] **خلافاً للكوفيين**[2] ظاهرهُ أنَّ مذهب البصريين بخلافه، فلا يلتزمون الاستقبال ولا التقديم، أمَّا الاستقبال فجمهورُ البصريين[3] نَصُّوا على أنه مُلْتَزَم، ولم يمثل س إلا بالمستقبل[4]. وأما التقديم فمذهب البصريين[5] أنه لا يُلْتَزَم تقديم العامل، وقد مثَّل س[6] به متأخراً عن الموصول.

قوله **وقد يُؤنث بالتاء موافقاً لـ «التي»** قال ابنُ كَيْسان: بعضُ العرب إذا أراد التأنيث قال «أيَّة» نحو: يجيئُني أيَّتُهُنَّ في الدار، ولأضربنَّ أيَّتَهُنَّ في الدار. وهذه اللغة ضعيفة، وأهلها يُثَنُّون أيًّا ويجمعونها إن أرادوا ذلك، تقول في التثنية: يُعجبني أيَّاهم عندك، وأيُّوهم عندك، واضرب أيَّيْهم عندك، وأيِّيهم عندك، وللواحدة أيَّتهنَّ، وللتثنية أيَّتاهُنَّ، وأيَّتَيْهُنَّ، وفي الجمع أيَّاتُهُنَّ وأيَّاتِهِنَّ. وكذلك يفعلون في حال الإفراد وفي حال الإضافة إلى نكرة. وكان ينبغي للمصنف أن ينبه على أنَّ من أنث أيًّا يُثَنِّيها ويجمعها. ومن التأنيث قول الشاعر[7]:

إذا اشتبه الرشد في الحادثا ت فارْضَ بِأيَّتِها قد قُدِرْ

[١:١٥٣/ب] / وفي البسيط[8]: «وأما أيٌّ فلا تكون موصولة وهي مضافةٌ إلى نكرة، فلا تقول: اضربْ أيَّ رجلٍ يقوم، على معنى: اضرب الذي يقوم منهم؛ لأنها نكرة حينئذ، والموصولات معارفُ. وتعريف «أيّ» بالإضافة، بخلاف

---

(١) هذه الفقرة سقطت من ك، ص.
(٢) شرح الكافية ٢: ٤١.
(٣) شرح الكافية ٢: ٤١.
(٤) الكتاب ٢: ٣٩٨ وما بعدها.
(٥) شرح الكافية ٢: ٤١.
(٦) الكتاب ٢: ٤٠٤ ـ ٤٠٦.
(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٠.
(٨) البسيط لابن العلج ١: ٤١٢.

الاستفهام، فإنها تكون فيه نكرة، وكذلك في الشرط، ولذلك امتنع في قوله تعالى ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[1] أن تكون أي موصولة بـ (ينقلبون)».

وقولُه **وبمعنى الذي وفروعِه الألفُ واللامُ** يعني أنَّ «أل» اسمٌ موصول تكون بمعنى الذي وفروعه، يعني من المؤنث والمثنى والمجموع بلفظ واحد. وفي كونها موصولةً خلافٌ[2]:

ذهب أبو الحسن الأخفش[3] إلى أنها حرف تعريف، وليست موصولة، فـ «أل» في «الضارب» كـ «أل» في «الغلام».

قيل للأخفش: فإذا لم تكن من قبيل الموصولات فلِمَ لا يُقدم المنصوب باسم الفاعل عليها فيقولوا «هذا زيداً الضاربُ» كما يجوز «هذا زيداً ضاربٌ؟».

فأجاب بأنّ اسم الفاعل لا يَعمل إذا دخلت عليه أل كما لا يعمل إذا وُصف أو صُغِّر لأنَّ «أل» خاصَّةٌ من خَواصِّ الاسم كما أن الوصف والتصغير كذلك، والاسم المنتصب بعده ليس على سبيل المفعولية، إنما انتصب على التشبيه بالمفعول به[4]، والمنصوب على التشبيه بالمفعول به لا يجوز تقديمه

---

(١) سورة الشعراء، الآية: ٢٢٧.

(٢) انظر تفصيل ذلك في تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص ٤٥ ـ ٧٩ والمصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) اللباب للعكبري ٢: ١٢٧ وشرح الإيضاح له ص ٣٥٧ والمتبع ص ٦٣٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٠ والبسيط لابن العلج ص ٣٧١ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨ حيث نسبه للمازني أيضاً، وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) وفيه ردّ ابن عصفور على الأخفش والردّ على ابن عصفور. وذكر الفارسي في البغداديات ص ٥٥٣ أن هذا المذهب حكي عن المازني. وظاهر قول الأخفش في معاني القرآن ص ٨٤ أنها اسم بمنزلة «الذي». وفي تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص ٤٧ ـ ٤٨ أن الأخفش جعلها حرفاً، ولم يقيده بكونه حرف تعريف.

(٤) ك: بالمفعولية.

على الوصف، فكذلك هذا.

وأُبطل مذهبُ الأخفش بأن المشبه بالمفعول لا يكون إلا سبيباً، ولا يكون في الكلام إلا نكرةً، أو معرفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما الألف واللام فيه، أو ضمير ما هما فيه، أو مضافاً إلى ضمير ما هما فيه، و «زيداً» من قولك «هذا الضارب زيداً» ليس سبيباً ولا نكرة ولا شيئاً من المعارف التي ذكرناها، فثبت أنه ليس منصوباً على التشبيه بالمفعول به وأنَّ «أل» من قبيل الموصول.

وذهب أبو بكر بن السراج[1] وأبو علي الفارسي[2] وأكثر النحويين[3] إلى أنَّ «أَلْ» موصول اسمي، وهو اختيار المصنف. واستدلوا بعود الضمير إليها، تقول: جاءتني الضارِبُها زيدٌ، فالضمير عائد على «أل».

فإنْ قلتَ: فلعلَّ الضمير يعود على موصوف محذوف[4]؟

فالجواب: أنَّ ذلك باطل لأن الصفة لا تُحذف إلا في مظانّ حذفها[5]، وليس هذا منه، فإن لم يكن من مظانّ الحذف لم يجز حذفه إلا في ضرورة، وجوازُ «جاءتني الضاربُها زيدٌ» في فصيح الكلام دَلَّ على أنَّ «أل» بمنزلة «التي»، فكما جاز «جاءتني التي ضَربها زيدٌ» فكذلك جاز «جاءتني الضاربُها زيدٌ»، ولو كان حذف الموصوف في مثل هذا سائغاً لجاز «جاءتني ضاربُها زيدٌ» كما يجوز «جاءتني امرأةٌ ضاربُها زيدٌ»، فامتناعُ ذلك يدلُّ على أنه ليس

---

(١) الأصول ٢: ٢٢٣، ٢٧٠ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٨٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٤ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٥٤ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٤. وذكر ابن برهان في شرح اللمع ص ٥٨٧ أن أبا علي رجع مذهب المازني القائل بحرفيتها. وذكر القواس في شرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨ أنه اختار مذهب الأخفش والمازني وأنها عندهما حرف تعريف.

(٣) المتبع ص ٦٣٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٤.

(٤) والأصل: جاءتني المرأةُ الضاربُها زيدٌ، كما في شرح الجزولية ص ٤٤٤.

(٥) كذا! وقال الأبذي: «لأن الموصوف لا يجوز حذفه إلا إذا كانت الصفة خاصة بجنس الموصوف» شرح الجزولية ص ٤٤٤. وهو الصواب.

على حذف الموصوف[1].

ومما يدل على أنه اسم موصول لا حرف موصول أنه لم يوجد في كلامهم حرف موصول إلا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر[2]، وهذا لا يتقدر بمصدر، فدل على أنه اسم.

واستدل ابن بَرهان[3] على موصولية «أل» بدخولها/ على المضارع، [1/١٥٤:١] وأل المعرفة للاسم في اختصاصها به كحرف التنفيس في اختصاصه بالمضارع، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم كذلك لا تدخل «أل» للتعريف على فعل، فوجب اعتقادُ «أل» في نحو[4]:

. . . . . التُّرْضَى . . . . . .

اسماً بمعنى «الذي» لا حرف تعريف.

وقولُه **خلافاً للمازنيّ**[5] **ومن وافقه في حرفيتها** استدل المازني على أنها حرف موصول لا اسمٌ بتخطي العامل عمله إلى صلتها لا إليها، فإذا قلت «مررت بالضارب» فالعامل الجرَّ في «الضارب» هو الباء، وكذلك «جاء

---

(١) ح: الموصول.

(٢) م: إلا ويتقدر مع ما بعده بالمصدر.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠١.

(٤) هذه كلمة من قول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضى حُكومتُهُ ولا الأَصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

وقد نسب للفرزدق في تهذيب اللغة ١٣: ١١٨ ـ ١١٩ و ١٥: ٤٦٢ والعيني ١: ١١١. وهو في الإنصاف ص ٥٢١ وشرح التسهيل ١: ٢٠١ والبسيط لابن العلج ١: ٤٠٠ والخزانة ١: ٣٢. وقد أنشده أبو حيان كاملاً في ص ٦٦ بعد قليل.

(٥) الكامل ص ٥٢ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٨٧ وشرح الإيضاح للعكبري ص ٣٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٨ ـ ١٧٩ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح التسهيل ١: ٢٠٠ ـ ٢٠١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ وشرح الكافية ٢: ٣٧ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨ والبسيط لابن العلج ١: ٣٧١ ـ ٣٧٣. وفي بعضها أدلته، وفي بعضها أنها عنده حرف تعريف.

الضاربُ» و «رأيتُ الضاربَ»، ولا موضع لـ «أَلْ» من الإعراب، ولا يكون اسم في الكلام إلا وله موضع من الإعراب.

وأيضاً لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون اسم ظاهر على حرفين أحدهما ألف وصل، فيكون الاسم في الحقيقة حرفاً واحداً.

وأيضاً فهمزة الوصل في «الضارب» مفتوحة إذا ابتدأت، ولا تكون همزة وصل في الاسم إلا مكسورة إلا ما شذّ من قولهم «ايْمُنُ الله»، وإذا كانت حرفاً كانت مفتوحة فيه كحالها في الرجل والغلام.

وأيضاً لو كانت اسماً لجاز أن يفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة، فتقول: جاءني ال زيداً ضاربُ، كما يجوز ذلك في الذي إذا قلت: جاءني الذي زيداً ضرب.

وقال الأستاذ أبو علي[1]: الدليلُ على أنَّ «أل» حرفٌ قولُك: جاءَ القائمُ، فلو كانت اسماً كانت فاعلاً، واستحق «قائم» البناءَ لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة، والصلةُ لا يُسلط عليها عاملُ الموصول.

والجواب[2] عما قاله المازني على ما ذكروه أنَّها جُعلت مع الاسم كالشيء الواحد لأنَّ الصلة والموصول كالشيء الواحد، فإذا كانت الصلة اسماً مفرداً كانت أشدَّ اتصالاً بالموصول وافتقاراً إليه، فجعل الفاعل بجملته[3] «الضاربُ» في قولك «قام الضاربُ» كما إذا[4] قلتَ «هذه بَعْلَبَكُّ» صار الاسم المجموع، فكذلك «الضارب» بمنزلة اسم واحد.

---

(١) يعني الشلوبين. ومعنى هذا القول في التوطئة ص ١٦٨ ـ ١٦٩ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات). وهو بلفظه في شرح التسهيل ١: ٢٠٣.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

(٣) ك: بجمله.

(٤) في شرح الجزولية للأبذي: كما أنك إذا قلت.

وأما كون الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد فباطل، حكي من كلامهم «امُ الله»[1]، وهمزتُه همزة وصل مع أنه مُعرب، فالأحرى أن يجيء على ذلك الاسم المبني. وقد أجاز س[2] بالقياس إذا سميت بالباء من اضربْ أن تقول «إبٌ» فتلحق همزة الوصل وتعرب، فأجاز أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد إذا وصلتَ، فإذا ابتدأت كان على[3] حرفين أحدهما همزة وصل، وقاس ذلك على «أَبٍ»؛ ألا ترى أنه على حرفين ابتداء، فإذا وصلت في مثل «مَنَ أَبٌ لك» على لغة من نقل الحركة وحذف الهمزة صار على حرف واحد، بل يبقى[4] الاسم المعرب على حرف واحد وصلاً وابتداء، حكى ابن مِقْسَم عن ثعلب «شربتُ ماً»[5].

وأما فتحُ همزة الوصل فتشبيهاً بـ «أل» التي للتعريف، وإذا كانوا قد فتحوا همزة «ايْمن» تشبيهاً بالحرف فالأحرى تشبيه «أل» الموصولة بأل المعرِّفة.

وأما عدم[6] الفصل/ بالمعمول فلشدة اتصال «أل» بصلتها وجعلهما [١:١٥٤/ب] كشيء واحد؛ إذا كانت الصلة مفردة؛ بخلاف صلة «الذي»، فإنه جملة، بل ذلك يلزم المازني في مذهبه لأنهما عنده حرف، والموصول إذا كان حرفاً غيرَ عامل يجوز أن يُفصل بينه وبين صلته، نحو ما تقول: يعجبك[7] ما اليومَ تصنع، تريد: صنعُك اليومَ، فكذلك ينبغي أن يجوز في مذهبه في قولك «الضاربُ». وأما من يجعلها اسماً، ويجعلها مع صلتها كشيء واحد، فلا

(١) فيما عدا ح: والله. ح: أمر الله.
(٢) الكتاب ٣: ٣٢٣ ـ ٣٢٤.
(٣) على: سقط من س.
(٤) في شرح الجزولية للأبذي: «بل قد يبقى» وهو أولى.
(٥) مجالس ثعلب ص ٨٧ ـ ٨٨ وانظر سر صناعة الإعراب ص ٧٨٦. وهو محكي عن الكسائي.
(٦) نسب ابن الضائع هذا الرد في شرح الجمل (باب الصلات) لابن عصفور، ورَدَّ عليه.
(٧) في شرح الجزولية للأبذي: يعجبني.

يجوز الفصل كما لا يجوز الفصل بين جزأي بَعْلَبَكَّ.

والجواب[1] عما قاله الأستاذ أبو علي أن يقال: مقتضى الدليل أن يَظهر عملُ الموصولات في آخر الصلة لأنَّ نسبتَها منه نسبةُ عَجُز المركبِ منه، لكنْ مَنع من ذلك كونُ الصلة جملةً، والجملةُ لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلةُ الألف واللام في اللفظ مفرداً جيءَ بالإعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع. قاله المصنف[2].

وقال المصنف في الشرح[3]: «وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة» انتهى.

وهذا الذي حكاه عن المازني هو الذي حكيناه نحن عن الأخفش من أن الألف واللام للتعريف. وحكينا عن المازني أن «أل» موصول حرفي. والجمعُ بين الحكايتين أنَّ «أل» مُعَرِّفة في مذهب الأخفش ومذهب المازني، إلا أن المازني هي عنده موصول حرفي، وعند الأخفش هي مُعَرِّفة، وليست موصولة، فقد اشترك المذهبان في التعريف، واختُصَّ مذهب المازني بالوصل.

وقد ضَعَّفَ المصنفُ[4] مذهبَ المازني بأنه لو جاز حذف الموصوف مع «أل» المعرِّفة لجاز مع التنكير؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف مُنَكَّراً أو مُعَرَّفاً، بل يكون في التنكير أولى لأنَّ حذف المنكر أولى[5] من حذف المعرَّف. وبأنه لو كانت مُعَرِّفة لَقَدَحَ لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، والأمرُ بخلاف ذلك، فإنَّ لحاقها يُسَوغ لِما لا يجوز أن يعمل دُونَها أن يعمل، وهو الماضي، فعُلم أنها غير المُعَرِّفة وأنها موصولة

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات).
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٠٣.
(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠٠.
(٤) شرح التسهيل ١: ٢٠٠.
(٥) ك، ح، ف، ن، شرح التسهيل: أكثر.

بالصفة لأن الصفة يجب تأوُّلها بفعل لتكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها، ولذا وجب العمل مطلقاً، وحَسُنَ العطف على اسم الفاعل الموصولِ به فعلٌ صريح كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا . فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾[1]، ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾[2].

وقوله **وتوصل بصفةٍ محضة** قال[3]: «نَعْني بالمحضة أسماءَ الفاعلين وأسماءَ المفعولين والصفاتِ المشبهةَ بأسماءِ الفاعلين» قاله المصنف. قال[4]: «واحترز بالمحضة مما يُوصَف به وليس بصفة محضة كالأَسَد، فإنَّ «أَلْ» فيه مُعَرِّفة، وليست موصولة بأَسَد، وإن كان يوصف به».

وفي البسيط[5]: «وأما الصفة المشبهة فلا تدخل ـ يعني أَلْ ـ عليها لضعفها وقربها من الأسماء؛ إذ ليس معناها: الذي فعل، فإذا أدخلت عليها فعلى حذف الموصوف، والعائدُ إنما يكون عليه/ في قوله: مررتُ بالحسن [1/١٥٥:أ] وجه ابنه، ولا يقال: إنَّ اسم الفاعل كذلك، أعني على حذف الموصوف، والضمير يعود عليه؛ لأنا نقول: إنَّ إجماعهم على العمل معها كيف كان اسم الفاعل، ومنعهم الماضي دونها، وكلاهما وصفٌ، يدلُّ على زيادة معناها هناك بحيث يقوى معنى الفعل، وليس ذلك إلا معنى «الذي» لأنه قد دخلها حين دخلت على الفعل وعلى الجملة الابتدائية، فَعُلِمَ أنَّها تكون لهذا المعنى».

وقولُه **وقد تُوصَلُ بمضارعٍ اختياراً** لا خلافَ نَعلمه أنَّ وَصْلَ «أل» بالمضارع يختصُّ بالشعر، وقد ذهب هو في بعض تصانيفه[6] إلى أن وصل

---

(١) سورة العاديات، الآيات ٣ ـ ٤.

(٢) سورة الحديد، الآية: ١٨.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠١.

(٤) هذا القول ليس في هذا الموضع من مطبوعة شرح التسهيل، ولعله من نسخة أخرى وقف عليها أبو حيان.

(٥) البسيط لابن العلج ١: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ص ٢٩٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٩.

«أل» بالمضارع قليل، وهنا أجاز ذلك في الاختيار. وأنشدوا على ذلك[1]:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكومتُهُ ولا الأَصيلِ ولا ذي الرَّأْيِ والجَدَلِ

وقولَه[2]:

يقول الخَنا، وأبغضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربه صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

وقولَه[3]:

ما كاليَرُوحُ ويَغْدُو لاهياً فَرِحاً مُشَمِّرٌ يَستديمُ الحَزْمَ ذا رَشَدِ

وقولَه[4]:

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ من نافِقائهِ ومن جُحْرِهِ بالشِّيحةِ اليُتَقَصَّعُ

وقولَه[5]:

لا تَبْعَثَنَّ الحَرْبَ، إنّي لك النُّذِ ـــرُ مِـنْ نِيـرانِهـا فـاتَّـقِ

وقولَه[6]:

فذو المال يُؤْتي مالَه دُونَ عِرْضِهِ لِمـا نـابَـهُ والطـارِقُ اليَتَعَمَّـدُ

---

(١) تقدم في ص ٦١.

(٢) البيت لذي الخِرَق الطُّهَويّ. النوادر ص ٢٧٦. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٢٠١. ورد عليه شرح التسهيل ١: ٢٠١ والبسيط لابن العلج ١: ٣٢٥.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠١ وتخليص الشواهد ص ١٥٤ والخزانة ١: ٣٢ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٣. ك، وشرح التسهيل: مشمراً.

(٤) البيت لذي الخِرق الطُّهَوي. النوادر ص ٢٧٦ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٨ والبسيط لابن العلج ١: ٣٢٥ وحاشيته. والخزانة ١: ٣١. اليربوع: دويبة تحفر الأرض. وتقصع اليربوع: دخل في قاصعائه. والقاصعاء: أحد جُحْرَيه، والآخر يسمى النافقاء. والشيح: ضرب من الشجر.

(٥) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٨، وآخره فيه: «فاصْطَلِ». وهو أيضاً في الخزانة ١: ٣٢ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٣. وفي س، ف، ن: المنذر.

(٦) نسب البيت في كتاب الجيم ٣: ٢٢٥ لابن الكَلْحَبة. وهو بغير نسبة في ضرائر الشعر ص ٢٨٨ والخزانة ١: ٣٢ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٣.

وأنشد الفراء[1] رحمه الله تعالى:

أَحِينَ اصْطَباني أنْ سَكَتُّ، وإنَّني لَفِي شُغُلٍ عن دَخْلِي اليُتَتَبَّعُ

وقال ابن خالَوَيْهِ[2]: «وليس في كلامهم فِعْلٌ دَخَله الألفُ واللام إلا اليُجَدَّعُ، واليُقَصَّعُ، واليُتَتَبَّعُ، والْيَسَعُ: اسم نَبِيّ، والْيَحْمَدُ: قبيلة، ولو سَمَّيتَ بالفعل نحو يَزيدَ لم تدخله الألف واللام، فأما قولُه[3]:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليَزِيدِ... .....

فهو بمنزلة «الغَدايا والعَشايا» للازدواج» انتهى.

وحَصْرُ ابنِ خَالَوَيْهِ ليس بصحيح[4]، وقد ذكرنا في الأبيات السابقة ما يَنْقُضُ حَصْرَه، وكثيراً ما يقول في كتاب ليس: «ليس كذا» ثم يوجد في كلام العرب، فدلَّ على أنَّ استقراءه ليس بتامّ.

قال المصنف في الشرح[5]: «وعندي أنَّ مثلَ هذا غيرُ مخصوص بالشعر لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المُرْضَى حُكومتُه؛ ولتمكن قائل الثاني/ أن يقول: إلى ربِّنا صوتُ حِمارٍ[6] يُجَدَّعُ، ولتمكن [١: ١٥٥/ب] الثالث من أن يقول: ما مَنْ يَرُوح، فإدخال «أَلْ» يدلُّ على الاختيار لا الاضطرار. وأيضاً فمقتضى النظر يدلُّ على أنَّها من حيث هي اسمٌ موصولٌ يجوز وصلُها بما يُوصَل به الاسمُ الموصول من الجُمل الاسمية والفعلية والظروف، فمُنعت ذلك حملاً على المُعَرِّفة لأنَّها مثلُها في اللفظ، وجَعلوا

---

(١) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٨ واللسان (أمس) والخزانة ١: ٣٢ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٣. ك، ف: ذخلي. ح، ص، واللسان: دحلي. والدَّخْل: العيب.

(٢) كتاب ليس ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣) تقدم في ١: ١٤٨. وفيما عدا ن: «اليزيد بن الوليد». وهو الوليد بن يزيد بن عبدالملك، وليس يزيد بن الوليد.

(٤) كذا. وقد قيده ابن خالويه بقوله «عند سيبويه والفراء».

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٠٢.

(٦) في شرح التسهيل: الحمار.

صِلَتَها ما هو جملة في المعنى ومُفردٌ في اللفظ صالحٌ لدخول «أل» المعرِّفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهُه من الصفات، ثم كان في التزام ذلك إيهامُ أنَّ «أل» مُعَرِّفةٌ لا اسمٌ موصول، فقصدوا التنصيص على مُغايرة المُعَرِّفة، فأدخلوها على الفعل المُشابهِ لاسم الفاعل، وهو المضارع، ولكون ذلك جائزاً في الاختيار لم يَقِلَّ في أشعارهم كما قَلَّ الوصلُ بالجملة الاسمية» انتهى كلامه، وفيه بعض تلخيص واقتصار[1].

وقوله ومبتدأً وخبرٍ أو ظَرْفٍ اضطراراً مثالُ وَصْلِها بمبتدأً وخبرٍ قولُه[2]:

مِنَ القومِ الرسولُ الله مِنْهُمْ لَهُمْ دانتْ رِقابُ بني مَعَدِّ

يريد: الذين رسولُ الله منهم. ومِن النحويين مَن جعل «أَلْ» زائدةً في قوله «الرسولُ» لا موصولةً، ولا نعلم ورود «أَلْ» داخلةً على الجملة الاسمية إلا في هذا البيت.

وفي البسيط[3]: «ولا تكون بغير اسم الفاعل إلا في ضرورة كقوله:

مِنَ القومِ الرَّسولُ اللَّهِ مِنْهُمْ . . . . . .

البيت، وأجازه بعض الكوفيين» انتهى.

ومثالُ وصلِها بظرفٍ قولُه[4]:

---

(١) م: واختصار.

(٢) البيت في كتاب اللامات ص ٥٤ والإنصاف ص ٥٢١ وشرح التسهيل ١: ٢٠٢ وشرح الكافية الشافية ص ٣٠١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١١٣، ١٧٩، و٢: ٦٠٢ وضرائر الشعر ص ٢٨٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٩٠ ورصف المباني ص ١٦٢ والمقاصد النحوية ١: ٤٧٧ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩١ [٦٥]. ويروى عجزه هكذا:

هُمُ أهلُ الحكومة من قُصَيٍّ. وآخره في البسيط لابن العلج ١: ٣٢٦: «بني فلان». وصدره في ص ٤٠١ منه.

(٣) البسيط لابن العلج ١: ٤٠١.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٣ والمقاصد النحوية ١: ٤٧٥ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٠ [٦٤]. حر: جدير.

مَن لا يَزالُ شاكِراً على المَعَهْ فَهْـوَ حَـرٍ بِعِيشَـةٍ ذاتِ سَعَـهْ

يـريـد: علـى الـذي معـه. وقـد انتهـى ذكـرُ مـا ذكـره المصنـف مـن الموصولات.

وزعم الكوفيون[1] أنَّ الأسماء المُعَرَّفة بأَلْ كلَّها يجوز أن تُستعمل موصولة، واستدلُّوا على جواز ذلك بقول الشاعر[2]:

لَعَمْري لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَهُ وأَقْعُدُ في أفيائه بالأَصائلِ

فـ «البيتُ» خبر أنتَ، و «أُكرمُ» صلة لـ «البيت»، كأنه قال: لأنتَ الذي أُكرمُ أهلَه، أي: البيتُ الذي أُكرم أهلَه. وزعموا أنَّ النكرة تُوصلُ نحو: هذا رجلٌ ضربتُه، فـ «ضربته» ـ عندهم ـ صلة «رَجُل». وكذلك إذا أُضفت نكرةً إلى نكرةٍ يجوز أن تصلهما وأن تصل أيَّهما شئتَ، فتقول «هذه دارُ رجُلٍ دخلتُ» إنْ وصلتَ الأُولى، و «هذه دارُ رجلٍ أكرمتُ» إنْ وَصلتَ الثانية، و «هذه دارُ رجلٍ أكرمتُ دَخلتُ» إنْ وصلتَهما[3].

وفي البسيط[4]: «وقد جعلوا ـ يعني الكوفيين ـ النكرةَ موصولةً كالمعرفة، لكنَّ صلتَها تجري صفةً عليها، فتقول: أنت رجلٌ يأكل طعامنا. وخالفوا هذا، فجوَّزوا فيه تقديم معمول الصلة، فتقول «أنت طعامَنا رجلٌ يأكل» لاستقلال النكرة بنفسها» انتهى[5].

وكذلك أجازوا وَصْلَ النكرة إذا أُضيفت/ إلى معرفة، نحو قولك: هذه [1/١٥٦:١]

(١) انظر رأيهم هذا ورأي البصريين في الإنصاف ص ٧٢٢ ـ ٧٢٦ [١٠٤].

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٤٢. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٦٨. وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠. ك: في أفنائه.

(٣) هذه الأقوال في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠ ـ ٤٥١.

(٤) البسيط لابن العلج ١: ٣٣٩.

(٥) انتهى: انفردت به ك.

دارُ زيد بالبصرة، فـ«بالبصرة» صلةُ «دار» إذا كانت له دارٌ بالبصرة ودارٌ بغيرها. وجعلوا[1] من ذلك قولَ الشاعر[2]:

يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ .....

وهذا كله لا يجوز عند البصريين.

وهذه المواضع التي استدلوا بها حَمَلها البصريون على غير ذلك. أمّا «لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَه» فَخُرِّجَ[3] على حذف صفة، وجعل «أُكرم» خبراً ثانياً، التقدير: لأنتَ البيتُ المحبوبُ عندي أُكرمُ أهلَه. وأمَّا ما جاء بعد النكرة فهو عند البصريين صفة لا صلة. وأمَّا «هذه دارُ زيد بالبصرة» فـ«بالبصرة» في موضع الحال[4]. وكذلك[5] «يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ» بالعلياء: في موضع حال[6] من المنادى على مذهب من يُجيز الحال من المنادى[7]. وأمَّا على مذهب مَن لا يُجيزه فمتعلق بإضمار فعلٍ على جهة البيان، التقدير: أَعني بالعلياء. كما كان «لَكَ» بعد «سَقْيًا» من قولهم «سَقْياً لَكَ» متعلقاً بإضمار فعل تقديره: لك أَعْني.

ص: **ويجوزُ حذفُ عائدِ غيرِ الألفِ واللامِ إنْ كان مُتَّصِلاً منصوباً بفعلٍ**

---

(١) مجالس ثعلب ص ٤٣٥.

(٢) النابغة الذبياني، وعجز البيت: أَقْوَتْ، وطالَ عليها سالفُ الأَبَدِ. ديوانه ص ١٤ والكتاب ٢: ٣٢١ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٤١٩ و٢: ٣٠٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠ والخزانة ١١: ٣٢ ـ ٣٧ [٨٨٩]. العلياء: مرتفع من الأرض. والسند: سند الوادي في الجبل، وهو ارتفاعه حيث يُسنَد فيه، أي: يُصْعَد. وأقوت: خلت من أهلها. والسالف: الماضي. والأبد: الدهر.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠.

(٥) مجالس ثعلب ص ٤٣٥.

(٦) انظر المحتسب ١: ٢٥١.

(٧) هو المبرد. الأصول ١: ٣٧٠ ـ ٣٧١ وعنه في الإنصاف ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠ والخزانة ٢: ١٣٠ [١٠٤] وفيه أنَّ ابن جني أجازه أيضاً. والوجه الذي أجازه ابن جني مذكور في التنبيه له ق ١٠/أ ـ مخطوط طوبقبو ـ أحمد الثالث.

أو وصفٍ، أو مجروراً بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديراً، أو بحرفٍ جُرَّ بمثلِه معنًى ومتعلَّقاً الموصولُ أو موصوفٌ به، وقد يُحْذَفُ منصوبُ صلةِ الألفِ واللامِ والمجرورُ بحرفٍ وإنْ لم يَكْمُلْ شرطُ الحذفِ.

ش: الضمير[1] العائد ينبغي أن يكون مما للجملة به تعلُّق كالفاعل، والمفعول على أصنافه، والمبتدأ والخبر، وأمّا إنْ كان مما يتعلق هو بالجملة كالتوابع[2] فإنْ كان الذي له الموصول[3] ظاهراً في الصلة فلا يجوز، نحوُ: بعتُ الذي أكلتَ الرغيفَ ثلثَه، وأكرمتُ الذي سُرِقَ زيدٌ ثوبُه؛ لأن الموصول لا يكون لغير مذكور في الصلة ظاهراً، وإن لم يكن ظاهراً[4] فإنْ كان مضافاً فيجوز، نحو: رأيت الذي ضَرب زيدٌ غلامَه، وإنْ كان معطوفاً[5]، نحو: رأيت الذي قام زيدٌ وأخوه، والهاءُ عائدة على «الذي» لا على «زيد»، فيجوز[6].

وفَصَّل السهيلي[7]، فقال: «إن كانت الواو جامعةً جاز، وإن كانت عاطفةً لم يجز. فإن صرح بالفعل فلا يجوز إجماعاً نحو: رأيت الذي قام زيد وقعد أخوه. وكذلك من يقدر في المعطوف فعلاً آخر لأن الصلة لا يعطف عليها إلا بعد تمامها»[8].

ولمَّا فَرَغَ المصنفُ مِن عَدِّ الموصولاتِ وذِكْرِ صلاتِها، وكان قد ذكَر أنَّ الصلة تشتمل على عائد أو خَلَفِه، أخذ يَذكُر حكمَ ذلك العائد، وهو الضميرُ

---

(١) هذه الفقرة في البسيط لابن العلج ١: ٤١٤ ـ ٤١٥.

(٢) ك: كالتواضع. ف: كالمتواضع. ن: كالمواضع.

(٣) ف: له صلة الموصول. وضرب على «صلة»، وكتب في الهامش: «تعلق» وتحته: ط.

(٤) وإن لم يكن ظاهراً: سقط من ك.

(٥) البسيط: معطوفاً عليه.

(٦) أثبت هنا في النسخ كلها ما نصه: «نحو رأيت الذي ضَرب زيدٌ غلامه» وليس في البسيط. وهو تكرار لما سبق.

(٧) نتائج الفكر ص ٢٥٠. وعنه في البسيط لابن العلج ١: ٤١٥.

(٨) زيد هنا في ك، ن، ف: والضمير الرابط.

الذي يعود على الموصول الرابطُ للصلة به بالنسبة إلى الحذف والإثبات، وذلك الضمير مرفوع الموضع ومنصوبه ومجروره، فبدأ أولاً بذكر المنصوب، فقال: الضمير إمَّا أن يكون عائدَ غيرِ الألف واللام أو عائدَ صلةِ الألفِ واللام: إنْ كان عائدَ صلةِ الألف واللام فسيأتي حكمُه، وإن كان عائدَ غير الألف واللام فإمَّا أن يكون متصلاً أو منفصلاً؛ فإنْ كان منفصلاً لم يَجُزْ حذفُه، مثالُه: جاءني الذي لم أَضرب إلا إياه[1]، وجاءني الذي إياه لم أَضربْ، أو إياه أَضرب/. وإنْ كان متصلاً فإمَّا أن يكون نصبُه بفعلٍ أو [١:١٥٦/ب] بوصفٍ أو بغيرِ فعلٍ ولا وصفٍ: إنْ كان نصبُه بغيرِ فعلٍ ولا وصفٍ[2] لم يَجُزْ حذفُه، مثالُه: جاءني الذي إنه فاضل[3]، وجاءني الذي كأنَّه قمرٌ، فلا يجوز حذفُ اسم إنَّ ولا اسم كأنَّ. ومثال نصبه بفعل: جاءني الذي ضربتُه، فيجوز حذف هذه الهاء، فتقول: جاءني الذي ضربتُ، قال تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[4]، التقدير: بعثه الله رسولاً[5]. ومثالُ نصبِه بوصفٍ: الذي مُعْطِيكَهُ زيدٌ درهمٌ، فالهاء منصوبة بـ«مُعْطيك»، وهي عائدة على الذي، فيجوز حذفُها، فتقول: الذي مُعْطيكَ زيدٌ درهمٌ. وأنشد المصنف على حذف الضمير المنصوب بالفعل قولَ الشاعر[6]:

كأنَّكَ لم تُسْبَقْ مِنَ الدهرِ ساعةً إذا أنتَ أَدْرَكْتَ الذي كُنْتَ تَطْلُبُ

وقولَ الآخر[7]:

---

(١) إلا إياه... لم أضرب: سقط من ك.

(٢) زيد هنا في ك ما نصه: إن كان نصبه بغير فعل.

(٣) إنه فاضل وجاءني الذي: سقط من ك.

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٤١.

(٥) التقدير: بعثه الله رسولاً: سقط من س.

(٦) تقدم في ص ٣٢ تخريج البيت الذي آخره «يتقلب»، وهو وهذا البيت من قطعة واحدة.

(٧) هو سَوَّار بن المُضَرَّب. الحماسة ٢: ١١١ [٥٦٢] وشرحها للمرزوقي ص ١٣٦٢ [٥٥٨] وللأعلم ص ٨٣٤ [٥٩٣] والنوادر ص ٣٣٣ واللسان (سنح) وشرح التسهيل ١: ٢٠٤. سنحت بها: عَرَّضت ولَحَنت.

وحاجةٍ دُونَ أُخْرى قد سَنَحتُ بِها جعلتُها للَّتي أَخفيتُ عُنْوانا

ومَثَّل أيضاً بقوله تعالى: ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا ﴾[1] و ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[2].

وذكر مما جاء فيه الحذف والإثبات ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الأنفُسُ﴾[3]، ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[4]، وقرىء (ما تَشْتَهيه) (وما عَمِلَتْهُ)، والحكمُ متى كان كثيراً جداً فيكفي فيه مثال واحد.

وأنشد على حذف الضمير المنصوب بالوصف قولَ الشاعر[5]:

ما اللَّهُ مُوليكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْه بِهِ فما لَدى غيرِه نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

وقولَ الآخر[6]:

وليسَ مَنِ الراجي يَخيبُ بماجدٍ إذا عَجْزُهُ لم يَسْتَبِنْ بِدَليلِ

التقدير: مُوليكَه، ومَنِ الراجِيه. وفي كون هذه الهاء في «الراجيه»

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٤١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٧. وليست في مطبوعة شرح التسهيل.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٧١. وفي النسخ المخطوطة ﴿ولكم فيها ما تشتهي الأنفس﴾ وفي هذا جمع بين جزأي آيتين، إحداهما الآية: ٧١ من سورة الزخرف، والأخرى الآية: ٣١ من سورة فصلت، ففيها ﴿ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم﴾. والآية التي استشهد بها ابن مالك هي آية سورة الزخرف، فقد قال: «قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بالحذف فيهما، ووافقهم في تشتهي ابن كثير وأبو عمرو» شرح التسهيل ١: ٢٠٤ ـ ٢٠٥. ويريد بقوله «فيهما» آية سورة الزخرف وآية سورة يسّ التالية.

وذكر ابن مجاهد في كتاب السبعة ص ٥٨٨ ـ ٥٨٩ أن هؤلاء قرأوا بغير هاء في الآية: ٧١ من سورة الزخرف.

(٤) سورة يسّ، الآية: ٣٥. قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿وما عملت أيديهم﴾ بغير هاء، وقرأ بقية السبعة (عملته) بالهاء. السبعة ص ٥٤٠.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٠ وتخليص الشواهد ص ١٦١ والمقاصد النحوية ١: ٤٤٧.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٥.

منصوبة خلافٌ، سيُذكر[1] إن شاء الله.

وقد سَوَّى المصنف في جواز الحذف في الضمير المنصوب بالفعل والوصف، وليسا بِسِيَّينِ، هو في الفعل كثير جداً وفي الوصف نزرٌ جدًّا.

وأغفل المصنف شرطين في جواز[2] حذف الضمير المنصوب بالفعل:

أحدهما أن يكون الضمير متعين الربط به، نحو: جاءني الذي ضربتُه. فإن لم يتعين للربط لم يجز حذفه، نحو: جاءني الذي ضربته في داره، لا يجوز أن تقول: جاءني الذي[3] ضربتُ في داره؛ لأنه لا يُدرى أهو المضروب أم غيره.

الثاني أن يكون الفعل تامًّا، فإن كان ناقصاً لم يجز حذف الضمير المنصوب، تقول: جاءني الذي ليسَه زيدٌ[4]، ولا يجوز: ليس زيد، وكلما طالت الصلة كان الحذف أحسن، نحو: جاءني الذي ظننت قائماً، وجاءني الذي أعلمتُ بكراً منطلقاً، أي: ظننتهُ قائماً، وأعلمتُه بكراً منطلقاً.

وإذا حذفت هذا الضمير المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه
[١/١٥٧:١] خلاف، مثالُه: جاءني الذي ضربتُ نفسَه، / وجاءني الذي ضربتُ وعمراً، تريد: ضربتُه نفسَه، وضربتُه وعمراً، فأجاز ذلك الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج[5] وأكثر أصحابه، واختُلف عن الفراء في ذلك. واتفقوا على جواز مجيء الحال من الراجع المحذوف إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير، واختلفوا إذا كانت في التقدير مقدمةً عليه، فأجازها ثعلب، ومنعها هشام.

---

(١) انظر ص ٨٣ من هذا الجزء.

(٢) جواز: سقط من ك.

(٣) جاءني الذي: سقط من ك، ح، ص، ف، ن.

(٤) ك: ليسه هو زيد.

(٥) كذا! ولم يمنعه، وإنما ذهب إلى أن الأحسن أن تظهر الهاء إذا عطفت عليها. الأصول ٢: ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

وقولُه **أو مجروراً بإضافةِ صفةٍ** احترازٌ من أن يكون مجروراً بإضافةِ غيرِ صفة، مثالُه: جاءني الذي وجهُه حَسَنٌ، فالهاء لا يجوز حذفها لأنها مجرورة بإضافة «وجه» إليها، و «وجه» ليس صفة.

وقولُه **ناصبةٍ له تقديراً** احترازٌ من أن يُجَرَّ بإضافة صفة ليست ناصبةً له في التقدير، ومثال ذلك: جاءني الذي زيدٌ ضاربُه أمسِ، فالهاء مجرورة بإضافة صفة ـ وهي «ضارب» ـ إليه، إلا أن ضارباً ليس ناصباً للهاء في التقدير لأنه اسم فاعل ماض، وليست فيه الألف واللام، فليس بعامل، بل الإضافة فيه كالإضافة في «وجهه».

ومثالُ ما الصفةُ ناصبةٌ له[1] في التقدير، وجاء الضمير محذوفاً، قولُه تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[2]، التقدير: ما أنت قاضيه. وقال الشاعر[3]:

ويَصْغُرُ في عيني تِلادي إذا انثنتْ ... يَميني بإدراكِ الذي كنتُ طالبا

وقال الآخر[4]:

لَعَمْرُكَ ما تدري الضواربُ بالحَصى ... ولا زاجراتُ الطيرِ ما اللَّهُ صانعُ

وقال الآخر[5]:

سأَغْسِلُ عنّي العارَ بالسيفِ جالِبا ... عليَّ قضاءُ اللَّهِ ما كان جالِبا

التقدير: طالبَهُ وصانعُه وجالبَهُ. ومثله قول طَرَفة[6]:

---

(١) فيما عدا س: له ناصبة.

(٢) سورة طه، الآية: ٧٢.

(٣) هو سعد بن ناشب التميمي. الحماسة ١: ٧٠ [١٠] وشرحها للمرزوقي ص ٦٩ [١٠] وللأعلم ص ١١٣ [٦] وشرح التسهيل ١: ٢٠٥.

(٤) هو لبيد. ديوانه ص ٩٠ (دار صادر) وشرح التسهيل ١: ٢٠٥.

(٥) هو سعد بن ناشب. الحماسة ١: ٦٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦١. وانظر مصادر البيت الذي قبل البيت السابق.

(٦) عجزه: ويأتيك بالأخبار مَنْ لم تُزَوِّدِ. وهو في ديوانه ص ٤٤ وشرح القصائد السبع ص ٢٣٠.

ستُبدي لك الأيامُ ما كنتَ جاهلاً ....

أي: جاهلَه.

وأورد شيوخنا هذا الحذف على أنه جائز فصيح. وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن الأفصح فيه أن لا يُحذف، قال: «وحذفه ضعيف جداً». ثم ذكر الاستدلال على الحذف بقوله تعالى ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾.

ولا يَسُوغ ذلك لأنَّ ما كَثُرَ في لسان العرب مجيئُه، وجاء في القرآن، لا يقال فيه إنه ضعيف جداً. ثُم له وجهٌ قويٌّ من القياس لأنه منصوب من حيث المعنى، فكما يجوز حذفُه لو نصبَه الفعلُ كذلك يجوز حذفُه إذا نصبَه من حيثُ التقديرُ الوصفُ.

على أنَّ مِن النحويين مَنْ يزعم[1] أنَّ/ هذا الضمير ليس مجروراً [١:١٥٧/ب] بالإضافة، بل هو منصوب، وحذف التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا للإضافة[2].

وزعم الكسائي[3] أنه يجوز حذف الضمير المجرور بغير وصف، فينحذف معه المضاف إليه، فأجاز أن تقول: اركبْ سفينة الذي تُعْمَلُ، التقدير: تُعملُ[4] سفينتُه، فحذف الضمير، وانحذف بحذفه ما أُضيف إليه. واستدل على ذلك بقول الشاعر[5]:

أعـــوذُ بـــاللَّـــهِ وآيـــاتِـــهِ مِنْ بابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خارِجِ

---

(١) هو الأخفش. معاني القرآن ص ٨٤. وانظر الخلاف في هذه المسألة في ص ٨٣ من هذا الجزء.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع (باب الموصولات).

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦١.

(٤) التقدير تعمل: سقط من ك.

(٥) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٤ ولابن الضائع (باب الموصولات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦١.

تقديرُه: مِنْ باب مَنْ يُغلق بابُه مِن خارج، فحذف «بابه». ومَنع من ذلك الجمهورُ.

وتأوَّلَ بعضُهم[1] هذا البيتَ على أنَّ التقدير: يُغلق بابه، فحذف «باب»، وأقيم الضمير مقامه، فصار ضميراً مرفوعاً، فاستتر في الفعل، أي: يُغلق هو، أي: بابه. ولا يجوز حذف «بابه» كما ذكر الكسائي لأنه مفعول لم يُسَمّ فاعلُه، والمفعولُ الذي لم يُسَمّ فاعلُه بِمنزلة الفاعل، فلا يجوز أن يُحذَف كما لا يجوز أن يُحذَف الفاعل.

وقولُه **أو بحرفٍ جُرَّ بمثلِه**[2] **معنىً ومتعلَّقاً الموصولُ أو موصوفٌ به**[3] معناه: أو بحرفٍ جُرَّ الضميرُ العائدُ على الموصول بمثلِ ذلك الحرفِ معنىً ومتعلَّقاً، أي: المتعلَّق به حرف الجر الداخلُ على الموصول هو مثلُ المتعلَّق به الحرفُ الذي جَرَّ الضمير. مثالُ ذلك: مررتُ بالذي مررتَ به، ومررتُ بالرجلِ الذي مررتَ به[4]، فهنا يجوز حذف حرف الجر والضمير، فتقول: مررتُ بالذي مررتَ[5]، ومررتُ بالرجل الذي مررتَ، قال تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[6] يريد: مِمَّا تَشربون منه.

وقال الشاعر[7]:

نُصَلِّي لِلَّذي صَلَّتْ قُرَيشٌ ونَعْبُدُهُ، وإنْ جَحَدَ العُمومُ

---

(١) هذا التأويل في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٢.

(٢) ك: مثله.

(٣) به: سقط من ك.

(٤) به: سقط من ك.

(٥) فهنا... مررتَ: سقط من ك.

(٦) سورة المؤمنون، الآية: ٣٣.

(٧) البيت في المقرب ١: ٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ ولابن الضائع (باب الموصولات) وشرح التسهيل ١: ٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٢ والبسيط لابن العلج ١: ٤٢٠.

وقال الشاعر[1]:

إنْ تُعْنَ نفسُك بالأمر الذي عُنِيَتْ نفوسُ قوم سَمَوْا تَظْفَرْ بما ظَفِروا

يريد: لِلَّذِي صَلَّتْ قُريشٌ له، والذي عُنِيَتْ به.

واندرج تحت قوله «بمثله معنًى» أن يكون أحد المتعلَّقين فعلاً والآخر صفةً بمعناه، نحو قوله[2]:

وقد كنتَ تُخفي حُبَّ سَمْراءَ حقبةً فَبُحْ لانَ منها بالذي أنتَ بائحُ

يريد: أنتَ بائح به.

فلو[3] كان المضمر مجروراً بما جَرَّ الموصولَ، ولم يكن حرفاً، لم يَجُز الحذفُ، نحو: جاء غلامُ الذي أنتَ غلامُه.

فإن لم يدخل على الموصول ولا على الموصوف بالموصول حرفُ جر فلا يجوز حذف الضمير وحرف الجر، نحو: جاءني الذي مررتَ به، لا يجوز حذف «به».

وقال المصنف[4]: لا يُحذف إلا قليلاً، نحو قولِ حاتم[5]:

ومِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عليَّ قَوْمي وأيُّ الدهرِ ذُو لم يَحْسُدُوني

يريد: يَحْسُدوني فيه. وقولِ الفرزدق[6]:

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٦ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٣.

(٢) البيت لعنترة. ديوانه ص ٢٩٨ والخصائص ٣: ٩٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٨ وشرح التسهيل ١: ٢٠٦ والبسيط لابن العلج ١: ٤٤٧.

(٣) ح، ص، م، ن: ولو.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٠٦.

(٥) ديوانه ص ٢٩٠ وتخليص الشواهد ص ١٦٤ والمقاصد النحوية ١: ٤٥١.

(٦) ديوانه ص ٢٦٠. وآخره في النسخ المخطوطة «قادرُ»، وهو ضمن قصيدة طويلة. وفي الديوان وشرح التسهيل: إن لم يقدر الحَيْنَ.

/ لعلَّ الذي أَصْعَدْتِني أن يردني إلى الأرض إنْ لم يَقْدِر الخيرَ قادرُهْ [١/١٥٨ : أ]

يريد: أَصْعَدْتِني به.

وإن دخل على الموصول حرفٌ لا يُماثل ما دَخل على الضمير لم يجز حذفُه إلا ضرورة، نحو قوله[١]:

فأصبحَ مِن أسماءَ قيسٌ كقابضٍ على الماءِ لا يدري بما هو قابضٌ

يريد: قابضٌ عليه. فهذا قد اخْتَلَف فيه حرفُ الجر والمتعلَّق. وكذلك أنشدوا على ذلك قولَ الشاعر[٢]:

فقلتُ لها: لا والذي حَجَّ حاتمٌ أَخُونُك عهداً، إنَّني غيرُ خَوَّانِ

قالوا: يريد: حجَّ حاتمٌ إليه. فهنا جَرَّ الموصولَ الواوُ، وجَرَّ الضميرَ إلى، فاختلف الحرف، واختلف المتعلَّق، لأن حرف القسم يتعلق بفعل القسم، و «إليه» يتعلق بـ «حَجَّ».

ولا يتعين حمل البيت على هذا إذ يحتمل أن يكون المقسم به هو الله تعالى، فيجيء ذلك التأويل. ويحتمل أن يكون المقسَم به هو البيت، فيكون الضمير المحذوف منصوباً، تقديره: لا والبيتِ الذي حَجَّه حاتمٌ[٣].

فإنْ تَماثَلَ الحرفان معنًى، واختلفا لفظاً، فلا يجوز الحذفُ، نحو: حَلَلْتُ في الذي حَللتَ به، لا يجوز حذف «به»، والباءُ ظرفية، فالباء مماثلة لـ «في» معنًى لا لفظاً، ولا يجوز حذف الضمير و «به» لأنه لا يُدرى ما المحذوفُ، أهو «فيه» أو هو «به»، والذي يتبادر إلى الذهن أنه «فيه» لتقدم ذكره.

---

(١) هو قيس بن جروة كما في النوادر ص ٢٦٦. والبيت في الحلبيات ص ١٤٨.

(٢) هو العُرْيان بن سَهْلة كما في النوادر ص ٢٧٢. والبيت في إيضاح الشعر ص ٤٢٩ والبسيط لابن العلج ١ : ٤٤٨ وانظر حاشيته والخزانة ٦ : ٥٦ ـ ٦٠ [٤٢٩]. وأوله في النوادر: فقال مجيباً.

(٣) الاحتمالان في إيضاح الشعر ص ٤٢٩، وقد قَدَّر المحذوف في الأول «له».

وإنْ تَماثَلَ الحرفان لفظاً ومعنًى، واختلف المتعلَّق، لم يَجُز الحذف، نحو: مررتُ بالذي سُرِرْتَ[1] به، فلا يجوز الحذف، فأمَّا[2] قولُه ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[3] فلا ينبغي أن يُقَدَّر «بما تُؤمَرُ به» لئلا يختلف المتعلَّق، ولكنَّ «أَمَرَ» تتعدى تارة بحرف جر وتارة بنفسها، فيكون التقدير: بما تُؤمرُه، فيكون الضمير المحذوف منصوباً. وفي حذفِه شروطُ جوازِ الحذف. وأمَّا قولُ الشاعر[4]:

وإنَّ لِساني شُهْدةٌ يُشْتَفى بها وهُوَّ على مَنْ صَبَّه اللَّهُ عَلْقَمُ

وقولُ الآخر[5]:

فأبلغنْ خالدَ بن نَضْلةَ والـ ـمرءُ مُعَنًّى بِلَوْمِ مَنْ يَثِقُ

فضرورة، والتقدير: وهُوَّ على من صبه الله عليه، ومُعَنًّى بِلَوْم من يثق به.

ولم يَسْتَوْفِ المصنفُ ما يجوز حذفُ حرفِ الجر والضميرِ منه إذْ ذَكَر الموصول والموصوفَ بالموصول، وتَرك قسماً آخر، وهو أن يكون الحرفُ دَخل على المضاف للموصول، فإنَّ حكمَه حكمُ الموصول والموصوفِ بالموصول، مثالُه: مررت بغلامِ الذي مررتَ به، فيجوز حذفُ «به» في هذه المسألة.

ونَقَصَه شروط أُخَرُ في المسألة:

[١: ١٥٨/ب] أحدها/ أن لا يكون الضميرُ وحرفُ الجرِّ في موضع المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعله، فإنَّه إذْ ذاك لا يجوز الحذف وإنِ استوفى الشروطَ التي ذكرها

---

(١) ك، ح: مررت.

(٢) ك: وأما.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩٤.

(٤) تقدم في ٢: ٢٠٤.

(٥) البيت في ضرائر الشعر ص ١٧٦ وشرح التسهيل ١: ٢٠٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٢.

المصنف، مثالُه: مررتُ بالذي مُرَّ به، وغَضبتُ على الذي غُضب عليه، لا يجوز حذفُ «به» ولا حذفُ «عليه» لأنه في موضع رفع.

الثاني: أن لا يكون ثَمَّ ضميرٌ آخرُ يَصْلُحُ للرَّبط، نحو: مررتُ بالذي مررتَ به في داره، فلا يجوز حذفه.

الثالث: أن لا يكون الضمير محصوراً ولا في معنى المحصور، نحو: مررتُ بالذي ما مررتَ إلا به، ومررتُ بالذي إنما مررتَ به.

قال المصنف في الشرح[1]: «وقد يُحذف العائدُ المجرور لوجود مثلِه بعد الصلة، كقوله[2]:

لو أنَّ ما عالجتُ لِينَ فُؤادِها فَقَسا اسْتُلِينَ به لَلانَ الجَنْدَلُ

أراد: لو أنّ ما عالجتُ به لينَ فؤادها فَقَسا، فحذف «به» المتصل بـ «عالجتُ» استغناءً عنه بالمتصل باسْتُلِينَ» انتهى. وهذا عند أصحابنا ضرورةٌ إذْ عَرِيَ مِن شروط جواز الحذف.

وثَبت في بعض النسخ[3]: «أو بحرفٍ متعيِّن، أو مجرورٍ بمثله معنًى ومتعلَّقاً الموصولُ أو موصوفٌ به». وشَرح ذلك المصنفُ، فقال: «مثالُ المجرور بحرفٍ متعيِّن: الذي سرتُ يومُ الجمعة، والذي رِطْلٌ بدرهمٍ لَحْمٌ، أي: الذي سرتُ فيه، والذي رِطْلٌ منه، فحسَّنَ الحذفَ تَعَيُّنُ المحذوف كما حَسَّنه في الخبر والصفة، والموصولُ بذلك أولى لاستطالته بالصلة، ومن ذلك قولُ الشاعر[4]:

وإنَّ الذي تَرْنو العيونُ مُحَسَّدًا جَديرٌ بِشُكْرٍ يَسْتَديمُ به الفَضْلا

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٧.

(٢) هو الأحوص. شعره ص ١٦٧ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٤. ك، م: ولو.

(٣) ليس في مطبوعة التسهيل ولا في شرحه.

(٤) لم أقف عليه.

ويمكن أن يكون منه قولُه تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾[1]، وكذا قولُ الشاعر[2]:

فقلت له: لا والذي حَجَّ حاتمٌ ..... »

انتهى.

وهذا الذي ذكره في صلة الموصول ذكره أصحابنا في خبر المبتدأ[3]، ولم يذكروه في صلة الموصول، ولا ينبغي أن يقاس على ذلك، ولا أن يُذْهَب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب، وإلا فكلُّ ما ذُكر أنه جاء الحذفُ فيه ضرورة يمكن تخريجُه على ما ذكر هذا المصنف من أنه حُذف لأجل التعيُّن؛ ألا ترى إلى قوله[4]:

..... وأيُّ الدهرِ ذو لم يَحْسُدُوني

و[5]:

لعلّ الذي أَصْعَدْتِني ....

و[6]:

.... بما هو قابضُ

و[7]:

.... على مَنْ صَبَّه الله عَلْقَمُ

---

(١) سورة الشورى، الآية: ٢٣.
(٢) تقدم في ص٧٩.
(٣) انظر هذه المسألة في ٢: ق ٣٧/ب ـ ٤٠/ب من الأصل.
(٤) تقدم في ص٧٨.
(٥) تقدم في ص٧٩.
(٦) تقدم في ص٧٩.
(٧) تقدم في ٢: ٢٠٤ وص ٨٠ من هذا الجزء.

و[1]:

. . . . . بِلـوْمِ مَـنْ يَتِـقُ . . . . . .

كيف تعيّن حرف الجر والضميرُ في هذا كله. وهذا الذي ذَكره هَدمٌ للقواعد التي ذكرها النحويون، فلا يُلْتَفَتُ إليه.

وقولُه **وقد يُحْذَفُ منصوبُ صِلةِ الألفِ واللامِ** مثالُ ذلك: الضاربُها زيدٌ هندٌ، والجمهورُ على منع حذف هذا الضمير، وأجاز حذفَه بعضُهم[2]، فتقول: الضاربُ زيدٌ هندٌ. وقد اخْتُلف عن الكسائي في ذلك.

وهذا على خلاف في هذا الضمير أهو/ منصوب أو مجرور: فمذهب [1:١٥٩/أ] الأخفش[3] أنه منصوب، ومذهب الجرمي[4] والمازني[4] أنه مجرور، ومذهب الفراء[5] أنه يجوز أن يكون منصوباً وأن يكون مجروراً، ومذهب س[6] اعتبارُه بالظاهر، فحيثُ جازَ في الظاهر النصبُ والخفضُ جازَ في الضمير مثلُ ذلك، نحو: جاء الضاربا زيداً، ويجوز: الضاربا زيدٍ، فإذا قلت «الضارِباهُما غلامُك الزيدان» جاز أن يكون «هما» في موضع نصب وفي موضع جرّ، وحيثُ وجب في الظاهر النصبُ وَجب في الضمير، نحو: جاء الضاربُ زيداً، فإذا قلت «الضاربُه زيدٌ غلامُك» فالضمير في موضع نصب.

---

(١) تقدم في ص ٨٠.

(٢) الأصول ٢: ٢٧١. وفيه أن المازني ذكر أنه قد جاء في الشعر. وانظر شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦١.

(٣) هامش كتاب سيبويه ١: ١٨٨ والانتصار ص ٨٥ والنكت ص ٢٩٤ وشرح المفصل ٢: ١٢٤ وشرح التسهيل ٣: ٨٦ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٤٨ (مخطوط). وانظر معاني القرآن له ص ٨٤. وقد حكى ذلك عنه أبو عثمان والزيادي.

(٤) هامش كتاب سيبويه ١: ١٨٨.

(٥) معاني القرآن ٢: ٣٨٥ ـ ٣٨٦ و١: ٤١٧ وشرح التسهيل ٣: ٨٦.

(٦) الكتاب ١: ١٨١ ـ ١٨٨ والانتصار ص ٨٥ والنكت ص ٢٩٤ وشرح المفصل ٢: ١٢٤ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٤٨ (مخطوط) وشرح الكافية ١: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

وأنشد المصنف دليلاً على حذفِ منصوبِ صلةِ الألفِ واللام قولَ الشاعر[1]:

ما المُسْتَفِزُّ الهوى محمودَ عاقبةٍ ولو أُتيحَ له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

يريد: ما المُسْتَفِزُّه الهوى.

وقال بعض أصحابنا ممن جَوَّز حذف الضمير في صلة الألف واللام: «إنْ كان الاسم الواقعُ في صلتها مأخوذاً من فعلٍ يتعدى إلى واحدٍ فالإثباتُ فصيحٌ، والحذفُ قليلٌ، نحوُ: جاءني الضاربُه زيدٌ، و «الضاربُ زيدٌ» قليلٌ، وإنْ كان مأخوذاً من فعلٍ يتعدى إلى اثنينِ أو ثلاثةٍ حَسُنَ الحذفُ لأجل الطول، والحذفُ في مُتعدٍّ إلى ثلاثةٍ أحسنُ منه فيما يتعدى إلى اثنينِ، نحوُ: جاءني الظانُّه زيدٌ منطلقاً، والمُعْطيه زيدٌ درهماً، والمُعْلِمُه بكرٌ عمراً منطلقاً، وإنْ شئتَ قلتَ: الظانُّ زيدٌ منطلقاً، والمُعْطي زيدٌ درهماً، والمُعْلِمُ بكرٌ عمراً منطلقاً»[2].

وقال أيضاً بعض أصحابنا: إن لم يكن على حذفه دليل لم يَجُز حذفُه، لا يجوز أن تقول: جاءني الضاربُ زيدٌ؛ لأنه لا يعلم هل هذا الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد، ولا هل هو مذكر أو مؤنث. فإن كان عليه دليل كان حذفُه قبيحاً، نحو: جاءني الرجلُ الضاربُه زيدٌ، وهو على قُبْحه في اسم الفاعل المأخوذِ من متعدّ إلى ثلاثة أحسنُ منه في المأخوذ من متعدّ إلى اثنين، وفي المتعدي إلى اثنين أحسنُ منه في المتعدي إلى واحد.

وما عَلَّلَ به القبحَ من أنه لا يُعلم الضمير مفرد أو غير مفرد، ولا مذكر أو مؤنث، يلزمه في: جاءني مَن ضربت، فعلى تعليله يكون حذفه من هذا قبيحاً، ولم يقل بذلك أحد.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٧ وتخليص الشواهد ص ١٦١ والمقاصد النحوية ١: ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٢) النص في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦١ باختصار.

وقال المازني: لا تكاد تسمع حذفَه من العرب إلا أنه ربما جاء في الشعر.

وقولُه **والمجرورُ بحرفٍ وإن لم يَكْمُل الشرط**[1] قد ذكَرنا ما حُذف حرف الجر منه والضميرُ ضرورةً، وذَكرنا ما فات المصنفَ من الشروط في ذلك.

ص: **ولا يُحذَفُ المرفوعُ إلا مبتدأً ليس خبرُه جملةً ولا ظرفاً بلا شرط**[2] **آخر عند الكوفيين، وعند البصريين بشرطِ الاستطالة في صلة غير أيٍّ غالباً، وبلا شرط**[2] **في صلتها، وهي حينئذ على موصوليتها مبنيةٌ على الضم غالباً، خلافاً للخليل ويونُس/، وإن حُذف ما تُضاف إليه أُعربتْ مطلقاً، وإنْ** [١:١٥٩/ب] **أُنِّثَتْ بالتاء حينئذ لم تُمْنَع الصرف، خلافاً لأبي عمرو.**

ش: الضميرُ إذا عاد على الموصول وكان مرفوعاً فإمَّا أنْ يكون مبتدأً أو غيرَ مبتدأ، إن كان غيرَ مبتدأ ـ كأن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه أو خبرَ مبتدأ أو خبرَ إنَّ وأخواتها أو غيرَ ذلك ـ فلا يجوز حذفُه، مثالُه: جاء اللذان قاما، أو ضُرِبا، أو جاءني الذي الفاضل هو، أو جاءني الذي إنَّ الفاضلَ هو.

وإنْ كان مبتدأً فإمَّا أن يكون ما بعده جُملةً أو ظرفاً أَوْ لا. إنْ كان ما بعده جملةً، نحوُ قولِه تعالى ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ﴾[3]، أو ظرفاً نحو «جاءني الذي هو في الدار»، فلا يجوز حذفُ هذا المبتدأ لأنه لو حُذف لم يُدْرَ أَحُذِفَ من الكلام شيء أم لا؛ لأنَّ ما بعدَه من الجملة والظرف يَصْلُحُ أنْ يقع صلةً للموصول.

وإنْ لم يكن بعدَه جملةٌ ولا ظرفٌ جازَ حذفُه بلا شرط عند الكوفيين،

---

(١) م: شرط الحذف. وهو موافق لما سبق في الفص.

(٢) ك: بلا شك.

(٣) سورة الماعون، الآية: ٦.

نحو: جاءني الذي هو فاضلٌ، فيُجيزون حذفَ «هو» في فصيح الكلام.

وفَصَلَ البصريون بين «أيٍّ» وغيرِها، فجوَّزوا ذلك في «أيّ» سواء أَطالت الصلةُ أم لم تَطُل، فتقول: يُعجبني أيُّهم هو قائمٌ، ويجوز حذف «هُوَ»، هذا ما لم يكن في الصلة ما يستدعي ثبوتَه كالعطف عليه، نحو: اضرب أيَّ الرجلين هو والعَدَمُ سواءٌ.

وإن كان الموصول غيرَ «أيٍّ» فلا يجوز ذلك عند البصريين إلا بشرط الاستطالة في الصلة، نحو ما رُوي عن العرب: «ما أنا بالذي قائل لك شيئاً»[1]، يريد: بالذي هو قائل لك شيئاً، ومنه قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

فأنتَ الجوادُ، وأنتَ الذي ... إذا ما النفوسُ مَلأْنَ الصُّدورا
جَديرٌ بِطَعْنةِ يومِ اللِّقا ... ءِ تَضْرِبُ منها النساءُ النُّحُورا

التقدير: هو في السماء إله وهو في الأرض إله، وهو جدير.

فإن لم تَطُل الصلةُ فلا يجوز حذفُه إلا في ضرورة، وإنْ جاء في الكلام شيء منه[4] فشاذٌّ يُحفظ، ولا يُقاس عليه، نحوُ قولِ الشاعر[5]:

لم أَرَ مثلَ الفتيان في غِيَرِ الـ ... أيامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها

---

(١) الكتاب ٢: ١٠٨، ٤٠٤ والأصول ٢: ٣٩٦ وأمالي ابن الشجري ١: ١١٢ وحواشيه وضرائر الشعر ص ١٧٤ والمقرب ١: ٦١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٩ والبسيط لابن العلج ١: ٤١٦، ٤٣٢.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٨٤. وانظر أمالي ابن الشجري ١: ١١٢ ـ ١١٣ وضرائر الشعر ص ١٧٤.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ١٤٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٩.

(٤) ك، ص، ح: وإن جاء شيء منه في الكلام.

(٥) هو عدي بن زيد. ديوانه ص ٤٥ وإيضاح الشعر ص ٤٧٢ ـ وفيه تخريجه ـ والبسيط لابن العلج ١: ٣٨٥، ٤٧١ وحواشيه. ونسب في الحماسة البصرية ٢: ٤٢١ إلى أحيحة بن الجلاح. والتقدير: ما هو عواقبُها.

وقراءةِ مَنْ قَرأ ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾[1]، و ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾[2] برفع (أَحْسَن) و (بعوضة)، أي: على الذي هو أحسنُ، ومثلاً ما هو بعوضةٌ. وإنما حَسُنَ الحذف مع «أيٍّ» لافتقارها إلى الصلة وإلى الإضافة، فكانت أطول، فحسُن معها تخفيف اللفظ.

وقوله **ولا ظرفاً** كان ينبغي أن يقول: ولا جارًّا ومجروراً.

وقوله **غالباً** قال المصنف في الشرح[3]: «إنْ عُدمت الاستطالة ضَعُفَ الحذف، ولم يَمتنع، كقول الشاعر[4]:

مَنْ يُعْنَ بالحمدِ لا يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ولا يَحِدْ عن سبيلِ الحِلْمِ والكَرَمِ

/ أراد: لا يَنْطِق بما هو سَفَهٌ». وهذا من المصنف جنوحٌ لمذهب الكوفيين. [١/١٦٠:١]

وقد نَقَصَ المصنفَ في جواز حذف هذا المبتدأ شروطٌ:

أحدُها: أن لا يكون معطوفاً على غيره، فإنه إن كان معطوفاً على غيره لم يجز حذفه، نحو: جاءني الذي زيدٌ وهو منطلقان.

الثاني: أن لا يكون معطوفاً عليه غيره، نحو: جاءني الذي هو وزيدٌ

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥٤. وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش. المحتسب ١: ٢٣٤، ٦٤ والجامع لأحكام القرآن ٧: ٩٣ والإتحاف ٢: ٣٨. وانظر معاني القرآن للفراء ١: ٣٦٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦. وقد قرأ بها رؤبة والضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة وقطرب، ورواها الأصمعي عن نافع. مجاز القرآن ١: ٣٥ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ومختصر ابن خالويه ص ٤ والمحتسب ١: ٦٤ وعين المعاني للسجاوندي ص ٢٨٩ [رسالة دكتوراه] والجامع لأحكام القرآن ١: ١٦٩ والبحر المحيط ١: ٢٦٧ وزاد المسير لابن الجوزي ١: ٥٥. وقال النحاس: «وهذه لغة تميم».

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٨ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٦ والمقاصد النحوية ١: ٤٤٦.

فاضلان. وفي هذا خلاف للفراء، أجاز حذفه، فتقول: جاءني الذي وزيد فاضلان، ولم يسمع من كلامهم، ولئلا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً.

الثالث: أن لا يكون محصوراً، نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.

الرابع: أن لا يكون في معنى المحصور، نحو: جاءني الذي إنما في الدار هو.

الخامس: أن لا يكون بعدَ حرف نفي، نحو: جاءني الذي ما هو قائم.

السادس: أن لا يكون بعد «لولا» نحو: جاءني الذي لولا هو لقمتُ.

ومع حصول هذه الشروط فقال بعض أصحابنا: إنَّ حذفه في غير أيّ قليل. هذا حكم الضمير المشتمل عليه الصلة إذا كان أحدَ جُزْأَيها أو معمولاً لها.

فإن كان بعض معمول الصلة حذفت المعمول، فينحذف الضمير بحذفه، فتقول: أين الرجل الذي قلت؟ وأين الرجل الذي زعمتَ؟ تريد: أين الرجل الذي قلتَ إنه يأتي، أو زعمتَ أنه يأتي[1]، أو نحو ذلك مما يكون المعنى عليه، قال تعالى ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[2] أي: تزعمون أنهم شركائي.

وقولُه **وهي حينئذٍ على موصوليتها مبنيةٌ على الضم غالباً، خلافاً للخليل ويونس** مثالُ ذلك: يعجبني أيُّهم قائمٌ، واضرب أيُّهم قائمٌ، وامْرُرْ بأيُّهم قائمٌ. ومعنى «حينئذ» أيْ: حين إذْ حُذف المبتدأ الذي هو عائد عليها بالشروط التي تقدمت. والبناءُ إذْ ذاك[3] مذهب س[4] والجمهور[5].

---

(١) أو زعمت أنه يأتي: سقط من ك.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٢.

(٣) ك، ص: إذ ذلك هو مذهب.

(٤) الكتاب ٢: ٤٠٠.

(٥) هذه المسألة من مسائل الخلاف، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ أيًّا في هذه الحال معربة، =

وقولُه غالباً احترازٌ ممن أعربها إذْ ذاك من العرب، وقد قرأ بعضُهم (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعةٍ أيَّهُمْ أَشَدُّ)[1] بنصب (أيّهم). ودَلَّ قوله «وهي حينئذٍ» على أنّها إذا لم يُحذف الضمير لم تُبْنَ، فتقول: اضربْ أيَّهم هو قائمٌ، ولا يجوز البناء.

وقد أورد بعض النحويين[2] الخلافَ في هذه المسألة، فقال: أيُّهم إنْ وُصلت بجملة أُعربت اتفاقاً، أو بمفرد بُنيت عندَ س جوازاً، وقد حكَى س أنَّ مِن العرب مَنْ لا يبنيها، وذهب الكوفيون وبعضُ البصريين إلى أنها معربة.

حُجة الأول أنَّ أصلَها البناءُ شرطاً أو استفهاماً لتضمنها معنى الحرف. أو موصولةً لنقصانها؛ إلا أنَّها أُعربت حملاً على نظيرها «بعض» ونقيضها «كُلّ» بجامع عدم انفكاكهن عن الإضافة، والإضافةُ من أحكام الأسماء، فإذا لزمتْ عارضتْ موجبَ البناء، فلم يُؤثر، فإذا حُذف من صلتها شيء خالفتْ بقيةَ أخواتها، فازدادت مخالفةً، فوجب الرجوعُ إلى أصلها مِن البناء، وقولُه[3] تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ/ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾. [١: ١٦٠/ب]

وحُجةُ الآخر ما قال الجرمي[4]، قال: خرجتُ من البصرة، فلم أَسمع منذ فارقتُ الخندقَ إلى مَكَّةَ أحداً يقول «لأضربنَّ أيُّهم» بالضم، بل بنصبها، ولأنَّ «أيّهم» معربة في غير هذا الموضع فتكون معربةً هنا. قالوا: والآيةُ محمولة على غيرِ ما ذكرتم.

= وذهب البصريون إلى أنها مبنية. الإنصاف ص ٧٠٩ ـ ٧١٦ [١٠٢] وأمالي ابن الشجري ٣: ٤١ ـ ٤٢ وشرح المفصل ٣: ١٤٥ ـ ١٤٧ وشرح الكافية ٢: ٥٧ ـ ٥٨. وانظر أقوال النحويين فيها في مجالس العلماء ص ٣٠١ ـ ٣٠٢ والأصول ٢: ٣٢٣ ـ ٣٢٦ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٣ ـ ٢٥.

(١) سورة مريم، الآية: ٦٩. وقد تقدم تخريجها في ص٥٦.

(٢) انظر هذا الخلاف والحجج التي تليه في اللباب للعكبري ٢: ١٢٣ ـ ١٢٥، ١٣٤.

(٣) هذا معطوف على قوله في مطلع الفقرة «أنَّ أصلها البناء».

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٧٠/أ والإنصاف ص ٧١٢.

قال هذا الحاكي لهذا الخلاف. والجواب: يجوز أن يكون ما سمعه الجرمي لغةً لبعض العرب، فإنَّ س حكَى خلافَها، فَيُجْمَعُ بين الحكايتين، ويُحمل الأمر فيهما على لغتين. والأقيسُ البناءُ، وأمَّا قياسها عليها في الاستفهام والجزاء فلا يَصِحُّ لأنَّها هناك تامة، وهي هنا ناقصة مخالفة لأخواتها من الموصولات. انتهى كلامه.

فلو كان صلةُ «أيّ» ظرفاً نحو «لأضربَنَّ أيَّهم في الدار» فلا يجوز البناء، كما إذا كانت صلتُها جملةً مُصَرحاً بجزأيها، ووُجد في بعض تصانيف النحاة ما يدُلُّ على البناء مع الظرف.

وقولُه **خلافاً للخليل ويونس** يعني أنه تُبنى خلافاً لهذين، فإنهما لا يريان البناء. وليس مذهبهما واحداً في تخريج ما ورد من ذلك مما ظاهره البناءُ، بل مذهب الخليل[1] أنها استفهامية محكية بقول محذوف، فإذا قلتَ «اضرب أيُّهم أفضلُ» فالتقدير عنده: اضربْ مَنْ يقال فيه أيُّهم أفضلُ، وعلى هذا التقدير حَمل قولَه تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ أي: الجنسَ الذي يقال فيه أيُّهم أَشَدُّ. والخليل مُخَيَّرٌ بينَ الإعراب على أن تكون موصولة وبين الحكاية على أن تكون استفهامية.

ورُدَّ[2] مذهب الخليل بأنَّ الجمل التي لم تستقرّ اسماً لشيء فإنَّ بابها الشعر بمنزلة القول في «شابَ قَرْناها»[3] و «خامِري أُمَّ

---

(١) الكتاب ٢: ٣٩٨ ـ ٤٠١.

(٢) انظر شرح الجزولية للأبذي ص ٢٣٦.

(٣) وذلك كقول رجل من بني أسد:

كَذَبْتُمْ، وبَيْتِ الله لا تَنْكِحُونها بني شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

الكتاب ٢: ٨٥ و٣: ٢٠٧، ٣٢٦ ومجاز القرآن ١: ٤٧ والمقتضب ٤: ٩، ٢٢٦ والكامل ص ٤٩٧ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨، ١٥٩ والخصائص ٢: ٣٦٧ وتحصيل عين الذهب ص ٢٧٣، ٤٩٢ والمقرب ١: ٦٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٣٦ واللسان (قرن). أراد بالقرنين ضفيرتي المرأة. تصرّ: تشد ضرع الحلوبة بالصرار إذا أرسلت إلى المرعى، وهو خيط يشد فوق خلف الحلوبة لئلا يرضعها ولدها. وتحلب: أي إذا راحت=

عامِر»[1]، لكن إذا بنيت اسماً لشيء جاز حكايتها نحو «تَأَبَّطَ شَرًّا»، و «أيّهم» في الكلام الفصيح، فلا ينبغي أن يحمل على «شاب قرناها».

وفي البسيط[2]: «وقال الخليل: هو على الحكاية. قال أبو زيد ـ يعني السُّهَيلي[3] ـ على حكاية لفظ الاستفهام، ولا يريد على حكاية القول. وقال الأخفش[4]: مِنْ: زائدة، وكلّ: مفعوله، و (أيّهم أَشَدُّ): جملة مستأنفة.

وأما يونس[5] فإنها عنده أيضاً استفهامية، وليست محكية بقول محذوف، ولكنها عنده في موضع المفعول بالفعل الذي قبلها، ولا يُؤَثر فيها لأنها عنده اسم استفهام، ولكن على سبيل التعليق لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب».

وذهب الكوفيون[6] إلى أنَّ «أيُّهم» عُلِّق عنه «شيعة» بما فيه من معنى الفعل، وكأنه قال: لَنَنْزِعَنَّ مِن كلِّ مَنْ يَتَشَيَّعُ في أيُّهم أشدُّ، أيْ: مِن كلِّ مَنْ نظر[7] في أيّهم. وكأنّهم رأوا أنَّ (لَنَنْزِعَنَّ) لا يُعَلَّق، فعدلوا إلى هذا. وهذا

= عشيًّا. يصف أمهم أنها عجوز راعية.

(١) كقول الربيع الأسدي، ونسبه الأعلم للأخطل، وليس في شعره:

على حينَ أنْ كانت عُقَيْل وشائظاً وكانت كِلابٌ خامِرِي أُمَّ عامر

الكتاب ٢: ٨٥ والنكت ص ٤٨٤ وتحصيل عين الذهب ص ٢٧٣ واللسان (وشظ). الوشائظ: شظايا من عظام تلصق بعظام الذراع، الواحدة: وشيظة، جعلهم أدعياء ملصقين بالصميم. وأم عامر: كنية الضبع. وخامري: ادخلي الخَمَر، وهو ما تستتر فيه وتستكن به. أي: وكانت كلاب يقال لها: خامري أم عامر.

(٢) البسيط لابن العلج ١: ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٣) نتائج الفكر ص ١٩٩.

(٤) والكسائي أيضاً. البغداديات ص ٤٠٥ وانظر التعليقة ٢: ١٠٦ ـ ١٠٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٥.

(٥) الكتاب ٢: ٤٠٠.

(٦) التعليقة ٢: ١٠٦ ومعاني القرآن للفراء ١: ٤٨. ونقل هذا عن المبرد في إعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٥. وانظر المسائل المنثورة ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٧) والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه، والنظر والمعرفة والعلم من أفعال القلوب. الإنصاف ص ٧١٢.

باطل لأنّ س نَقل عن العرب «لأَضْرِبَنَّ أيُّهم أفضلُ»[1] فهذا لا يمكن فيه تعليق على حال.

وقال ابن الطَّراوة: «غَلِطُوا، ولم تُبْنَ إلا لقطعها عن الإضافة، وقوله [١/١٦١:١] (أيُّهم) (هُمْ) من (أيُّهم) مبتدأ،/ و (أشدُّ) خبره، و «أيّ» مقطوعة عن الإضافة». انتهى.

وليس قوله بشيء لأنهم يقولون إنها لا تبنى إلا إذا أضيفت، وإن لم تضف فهي معربة، ولا تقول: جاءني أيٌّ[2].

وقال س[3]: إنها بَعُدت عن حال أخواتها، فحُذف معها أحد جزأي الجملة الابتدائية، فلمَّا تَغيرت كان مِن فِعْلِهم فيها أنْ غَيَّرُوها تغييراً ثانياً إذ قد ثبت[4] أنَّ التغيير يأنس بالتغيير، دليلُ ذلك «يا أَلله»، وهذا تعليلُ شذوذ، فلا يُطلب طَرْدُه في جميع ما جاءت فيه «أيٌّ» مضافة.

والحجةُ لِـ «س» ـ وهو مما يبطل مذهب الخليل ويونس ـ قولُ الشاعر[5]:

إذا مـا أَتيـتَ بنـي مـالـكٍ فَسَلِّـمْ علـى أيُّهـم أَفْضَـلُ

وقولُه[6]:

أَباهِلَ لو أنَّ الرجال تَتابَعُوا علـى أيِّنـا شَـرٌّ قبيـلاً وأَلأَمُ

وما جاء نحوَه؛ لأنَّ حروف الجر لا تُعَلَّقُ عن العمل، ولا يُضْمَرُ قولٌ بينَها وبينَ ما يليها، فتعيَّنَ البناء.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٩٨ ـ ٤٠٠ وأوله «اضربْ».

(٢) ك: أيٌّ.

(٣) الكتاب ٢: ٤٠٠. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٤) ك، ص: إذ وقد ثبت. ف: إذا وقد تثبت. س: إذ ذقد ثبت.

(٥) تقدم في ص ٥٥.

(٦) تقدم في ١: ١٣٣ و٥٥ من هذا الجزء.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وإعرابُها حينَئذٍ مَعَ قِلَّته قَوِيٌّ لأنَّها في الشرط والاستفهام تُعْرَبُ قولاً واحداً لمخالفتها غيرَها من أسماء الشرط والاستفهام بإضافتها، ووِفاقِها في المعنى لِبعضٍ إنْ أُضيفت إلى معرفة، ولِكُلٍّ إنْ أُضيفت إلى نكرة. والموصولةُ أيضاً مخالفةٌ لغيرِها من الأسماء الموصولة بإضافتها، إلا أنَّها لا تُضاف إلا إلى معرفة، فوافقت في المعنى بعضاً دون كُلٍّ، فضَعُف بذلك مُوجِب إعرابها، فجُعل لها حالان: حال بِناء وحال إعراب، وكان أَولى أحوالها بالبناء الحالُ التي يُحذَف فيها شطرُ صلتها مع التصريح بما تضاف إليه لأنَّ حذفَ شطرِ صلتها لم يُستحسن فيها إلا لتنزيل ما تضاف إليه[2] منزلته، وذلك يستلزم تنزُّلَها حينئذ منزلةَ غيرِ مضافٍ لفظاً ولا نيَّة، وإنما[3] أعربت لإضافتها، فإذا صارت في تقدير ما لم يُضَف ضعف سبب إعرابها، فبنيت غالباً» انتهى.

وقولُه **وإن حُذف ما تُضاف إليه أُعربت مطلقاً** يعني سواءٌ أَحُذف صدرُ صلتها المبتدأُ أم لم يُحذَف، مثالُ ذلك: اضربْ أيًّا هو قائمٌ، واضربْ أيًّا قائمٌ. ومن مذهب الخليل ويونس وقولهما أنك تقول: اضرب أيٌّ أفضلُ[4]؛ لأن الخليل يَحْكي، ويونس يُعَلِّق، فسِيَّانِ عندهما إضافةُ «أيّ» وعدمُ إضافتها. وهذا الإعراب يدل على تمكن «أيٍّ» في الإضافة لاستغنائها بمعناها دون لفظها، وإلحاقِ التنوين بها عوضاً من المحذوف، فشابهت كُلًّا في حذفِ ما أضيفت إليه ودخولِ التنوين عوضاً منه.

وما ذكرناه مِن أنَّها تُعْرَب إذا لم تُضَف لفظاً، وحُذف صدرُ صلتها بشرطه، هو مذهب الجمهور. وذهب بعض النحويين إلى جواز البناء قياساً على التي لم يُحذف ما تُضاف إليه وحُذف صدر صلتها.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٢) لأن حذف... إليه: انفردت به ص.

(٣) س، ن: فإنما. ك، ح، ف: فلما. واخترت ما في ص وشرح التسهيل.

(٤) الكتاب ٢: ٤٠١.

[١: ١٦١/ب] وقوله **وإنْ/ أُنِّثَتْ بالتاء حينئذ** ـ أي حينَ حُذف ما تُضاف إليه ـ **لم تُمْنَع الصرف، خلافاً لأبي عمرو**. أمَّا الصرفُ فظاهرٌ لأنه ليس فيها إلا التأنيث فقط، وأما أبو عمرو فتخيَّل أنَّ فيها التعريفَ زيادةً للتأنيث، فَمَنَعها الصرفَ، والتعريفُ المانعُ مَعَ التأنيث إنما هو تعريفُ العَلَمِيَّة. قال المصنف في الشرح[١]: «وكان أبو عمرو يمنعها الصرفَ حينَئذٍ للتأنيث والتعريف؛ لأنَّ التعريف بالإضافة المنوية شبيهٌ بالتعريف بالعلمية، ولذلك مُنع من الصرف «جُمَعُ» المؤكَّد به لأن فيه عدلاً وتعريفاً بإضافة منوية، فكان كالعَلَم المعدول، إلا أنَّ شَبَهَ «جُمَعَ» بالعَلَم أشدُّ مِن شَبَهِ «أَيَّةٍ» لأنَّ «جُمَعَ» لا يُستعمل ما يُضاف إليه؛ بخلاف أَيَّةٍ، فإنَّ استعمالَ ما تُضاف إليه أكثرُ من عَدَمه، فلم تُشبه العلم» انتهى.

وقد سَلَّم المصنف أنَّ امتناع الصرف من «جُمَعَ» هو للتأنيث والتعريف بِنِيَّة الإضافة[٢]، ثم فَرق بينَ «أَيَّةٍ» وبين «جُمَعَ» بِلُزوم حذفِ ما أُضيفت إليه «جُمَعُ» وكثرةِ استعمالِه في «أَيَّةٍ». وهذا مذهب قد قيل به. وقيل[٣]: امتنع «جُمَعُ» للعدل وتعريف العَلَمية. وسيُقرر ذلك في باب التوكيد، إن شاء الله.

كذا أَورد المصنف مسألة «أَيّ» إذا أُنِّثتْ، وحُذف ما تُضاف إليه. وقال غيره[٤]: لو كانت ـ يعني الصلة ـ بمنزلة بعض الاسم حقيقة لم يَعُدْ منها ذكر إلى الموصول، وتثنى وتجمع، ولا يكون ذلك في بعض الاسم.

فإن قيل: إذا لم تكن الصلة كالجزء، بل هو كالصفة، فإذا سَمَّيتَ امرأة بـ «أَيَّة في الدار» فينبغي أن تُمنع من الصرف للتأنيث والعلمية، وما بعدها من الصلة كالصفة، فكما لا يُصرف قولهم «رأيت أحمرَ العاقلَ» ـ وإنْ كان

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٩.
(٢) الكتاب ٣: ٢٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٧٣ وشرح الكافية ١: ٤٣.
(٣) المحصل في شرح المفصل ص ٥١٧ [رسالة دكتوراه] وشرح الكافية ١: ٤٣.
(٤) إيضاح الشعر ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥.

موصوفاً ـ فكذلك هذا.

قيل: قد اختلف النحويون في هذا، فكان أبو عمرو[1] ـ فيما حكاه أبو عثمان عنه ـ يقول: رأيتُ أَيَّةَ في الدار، فلا يصرف[2]. وكان أبو الحسن[3] يصرف. فحجة أبي عمرو ما ذكرناه، وحجة أبي الحسن أنَّ التسمية لما كان بالمجموع صار التنوين بعض الاسم لأنه وقع في الوسط، فلا يحذف كما في امرأة تُسَمَّى «خيراً منك».

قال أبو علي[4]: وقد يُفرق بينهما من جهة أنَّ «خيراً منك» و «لا ضارباً زيدًا» لا يُشبه الصلة في «أيّة» لأنَّ الصلة في «أيّة» توضح في الأصل، فهي في ذلك كالوصف؛ ألا ترى أنها لا بُدَّ لها من عائد كالصفة، وتُثنى وتُجمع مثل الموصول والموصوف، وليست توافق «خيراً منك».

قال أبو علي: والقول قول أبي الحسن، وهو أبين من قول أبي عمرو لأنهم إذا نَوَّنوا مع «خيراً منك» الذي هو يفتقر أحدهما إلى الآخر افتقارَ العامل إلى المعمول؛ فأَحرى أن يثبت مع ما يفتقر إليه افتقار الجزء؛ لأنه لا تعمل الصلة في الموصول، فدل على شدة الاتصال وقوة التعلق.

ص: ويجوز الحضورُ أو الغَيْبة/ في ضمير المُخْبَرِ به أو بموصوفٍ عن [١:١٦٢/أ]
حاضرٍ مُقَدَّم، ما لم يُقْصَدْ تشبيهُه بالمُخْبَرِ به، فتتعين الغَيْبةُ، ودونَ التشبيه يجوزُ الأمرانِ إنْ وُجِدَ ضميرانِ.

---

(١) كذا في النسخ كلها، وكذا سبق في الفص، وفي النص الذي نقله أبو حيان من شرح المصنف أيضاً، وشرح الكافية ٢: ٥٨. والذي في إيضاح الشعر ص ٤٥٥ «أبو عمر» ـ وهو الجرمي ـ فقد ذكر أن محمد بن يزيد حكى ذلك عن أبي عثمان عن أبي عمر، وصاحب أبي عثمان هو الجرمي.

(٢) قال الرضي: «لتعرفها بالصلة والتأنيث، فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات، واعتدَّ بتاء التأنيث بلا علمية» شرح الكافية ٢: ٥٨.

(٣) إيضاح الشعر ص ٤٥٥.

(٤) معنى قوله في إيضاح الشعر ص ٤٥٥ ـ ٤٥٧.

ش: الحضورُ يشملُ حضورَ التكلُّم وحضورَ الخِطاب، ثُم إنَّ المصنف لم يُمَثِّلْ في شرحه إلا بضمير المخاطب، فقال[1]: «الإشارة بهذا الكلام إلى نحو: أنتَ الذي فَعَلَ، وأنتَ فلان الذي فَعَلَ، وأنتَ رجلٌ فَعَلَ، ففي «فَعَلَ» الأولِ ضميرٌ عائد على موصولٍ مُخْبَر به، وفي «فَعَلَ» الثاني ضميرٌ عائد على موصولٍ موصوفُه مُخْبَرٌ به، وفي «فَعَلَ» الثالثِ ضميرٌ عائد على نكرة مُخْبَرٍ بها، والمُخْبَرُ عنه في الأمثلة الثلاثة حاضر مُقَدَّم، وقد جيء بمضمرِ خبرِه غائباً معتبراً به حالُ الخبر، ولو جيء به حاضراً معتبراً به حالُ المخبَر عنه جاز، فكنتَ تقول: «فَعلتَ» في الأمثلة الثلاثة؛ لأن المُخْبَر عنه والمُخْبَر به شيءٌ واحد في المعنى، وفي حديث مُحاجَّة موسى آدمَ عليهما السلام[2]: «أنتَ آدمُ الذي أخرجتْكَ خطيئتُك من الجنة؟ فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته؟». وفي رواية[3]: «أنت الذي أعطاه الله علمَ كلِّ شيء، واصطفاه على الناس برسالته؟».

ومن اعتبار حال المُخْبَر عنه قولُ الفرزدق[4]:

وأنتَ الذي تلوي الجنودُ رؤوسَها ... إليك، ولِلأيتامِ أنتَ طعامُها

ومثلُه قولُ قيس العامري[5]:

وأنتِ التي إنْ شئت نَغَّمْتِ عيشتي ... وإنْ شئتِ بعدَ الله أَنْعَمْتِ باليا

ومن اعتبار حال الخبر قولُ الفرزدق[6]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء ٤: ١٣١ ـ الباب ٣١ عن أبي هريرة، رضي الله عنه، ومسلم في كتاب القدر ص ٢٠٤٢ ـ ٢٠٤٤ [الحديث ٢٦٥٢].

(٣) هذه رواية لمسلم في صحيحه ص ٢٠٤٣ ـ كتاب القدر ـ الحديث ٢٦٥٢.

(٤) يمدح هشام بن عبد الملك. ديوانه ص ٧٨٥.

(٥) ديوانه ص ٢٩٥.

(٦) ديوانه ص ١٩٧.

وأنـتَ الـذي أمسـتْ نـزار تَعُـدُّهُ لِدَفْعِ الأَعادي والأُمورِ الشَّدائدِ»

انتهى كلامه.

ومنه قولُ الشاعر[1]:

وأنتَ الذي آثارهُ في عَدُوِّه من البُؤس والنُّعْمى لَهُنَّ نُدوبُ

وقولُ الآخر[2]:

نحن اللَّذُونَ صَبَّحوا الصَّباحا يـومَ النُّمَيْـر غـارةً مِلْحـاحـا

ولم يُمَثِّل بشيء من ضمير المتكلم، ولا فرق بين المخاطب والمتكلم، فتقول في المتكلم: أنا الذي ضَرَبَ زيداً، وأنا الرجل الذي ضَرَبَ زيداً، وأنا رجلٌ ضَرَبَ زيداً، ويجوز في هذا كله «ضربتُ» رَعْياً لِـ «أنا»، قال[3]:

أنا الذي فَرَرْتُ يومَ الحَرَّهْ والشيـخُ لا يَفِـرُّ إلا مَـرَّهْ

وقال[4]:

/ وأنا الذي قَتَلْتُ عَمْراً بالقَنا وتركتُ تَغْلِبَ غيرَ ذاتِ سَنامِ [١:١٦٢/ب]

وقال[5]:

---

(١) هو علقمة بن عَبَدة. المفضليات ص ٣٩٦ وشرحها للمفضل ص ١٥٩٨. وليس في ديوانه. الندوب: آثار الجراح.

(٢) هو أبو حرب بن الأعلم من بني عقيل ـ جاهلي كما في النوادر ص ٢٣٩. ونسب إلى رؤبة، وإلى ليلى الأخيلية. وقد خَرَّجته في إيضاح الشعر ص ٤٣٤.

(٣) هو عبدالله بن مطيع كما في العقد الفريد ٤: ٣٨٩. وانظر إيضاح الشعر ص ٤٣٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٧.

(٤) هو مهلهل كما في المقتضب ٤: ١٣٢ والإفصاح ص ٣٢٩. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٣٤.

(٥) هو علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ كما في صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد والسير ـ الباب ٤٥ ـ ص ١٤٤١ وأدب الكاتب ص ٧١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤١١ و٣: ٢٢١. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٩ والخزانة ٦: ٦٢ ـ ٧٢ [الشاهد ٤٣١]. الحيدرة: الأسد.

أنـا الـذي سَمَّتْـنِ أُمِّـي حَيْـدَرَهْ أَضْرِبُ بالسَّيفِ رُؤوسَ الكَفَرَهْ

وقال الآخر[1]:

أنا الرجُلُ الضَّرْبُ الذي تَعْرِفُونَني خِشاشاً كرأسِ الحَيَّةِ المتوقِّدِ

وقال الآخر[2]:

وأنتِ التي حَبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ إليَّ، ولم تَشْعُرْ بذاك القصائرُ

وهذه المسائل التي ذكرها المصنف تحتاج إلى تحرير وتقييد:

فمِن ذلك أنَّ شرط الموصولِ المُخْبَرِ به أو الموصوفِ به أن يكون «الذي» و «التي» وتثنيتهما وجمعهما فقط. وزاد بعض أصحابنا[3] الإخبار بـ «ذُو» و «ذات» الطائيتين أو بالألف واللام. ولا يجوز في غير ذلك إلا العَوْدُ غائباً، فتقول: أنا مَنْ قامَ، وأنتَ مَنْ ضَرَبَ زيداً، ولا يجوز: أنا مَنْ قمتُ، ولا أنتَ مَنْ ضربتَ زيداً.

ووقع لبعض أصحابنا وَهْم في ذلك، فقال وقد ذكر الموصولات[4]: «ويجوز في جميعها إذا وقعتْ بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت بعده، أعني ضمير غيبة، وأن تُعامله معاملةَ ضميرِ المتكلم أو المخاطب لأنَّ الموصول هو المتكلم أو المخاطب في المعنى» ثم مثل هذا القائل بـ «الذي». انتهى كلامه. وهو ظاهر كلام المصنف لأنه لم يشترط في الموصول أن يكون «الذي» وفروعَه فقط،

---

(١) تقدم في ٢: ١٢٤.

(٢) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص ٣٦٩ وإصلاح المنطق ص ١٨٤، ٢٧٤ والمعاني الكبير ص ٥٠٥ وشرح المفصل ٦: ٣٧ واللسان (قصر). وانظر تهذيب اللغة ٨: ٣٥٩.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٣٦٧.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٨ ـ ١٨٩.

وهو وَهْم كما ذكرناه.

ومِن ذلك أنّ من شرط مراعاة ضمير المتكلم أو المخاطب أن يتأخر الخبر، فلو تقدم لم يجز إلا مراعاة الموصول، فيعود غائباً، مثالُه أنْ تُقدم الخبر في: أنا الذي قمتُ، وأنتَ الذي قمتَ، فإذا قدمتَه وجب أن يكون الضمير غائباً، فتقول: الذي قام أنا، والذي قام أنتَ، هذا مذهب الفراء[1]، وهو الصحيح، وهو الذي تقتضيه أصول البصريين لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام؛ لأنه يلزم من ذلك الحملُ على المعنى قبل حصول المعنى في اللفظ؛ ألا ترى أنَّ الموصول إنما يكون في المعنى ضميرَ متكلم أو مخاطب إذا أُخبرت عنه بضمير المتكلم أو المخاطب، أو أُخبر عن الضمير به، وأما قبل أن يجعل أحدهما خبراً عن الآخر فلا يكون الموصول في معنى الضمير.

وأجاز الكسائي[2] أن يعود مطابقاً لضمير المتكلم والمخاطب كحاله لو كان متأخراً، فتقول: الذي قمتُ أنا، والذي قمتَ أنتَ، وتبعه على ذلك الأستاذ أبو ذَرٍّ مُصْعَبُ بن أبي بكر الخُشَنيّ.

واحترز المصنف بقوله «عن حاضرٍ/ مُقَدَّم» عن أن يتأخر، فإنه لا تجوز [١:١٦٣/أ] مراعاة المعنى، خلافاً للكسائي كما بَيَّنّاه. ومثالُ قولك «أنا رجُلٌ آمرُ بالمعروف» قولُ الشاعر[3]:

وإنَّا لَقومٌ ما نَرى القَتْلَ سُبّةً إذا ما رَأَتْهُ عامِرٌ وسَلُولُ

ومثالُ «أنت رجُل تأمر بالمعروف» قولُه تعالى ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾[4]، وقولُ الشاعر[5]:

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٨.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٨.

(٣) هو عبدالملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموأل بن عادياء. الحماسة ١: ٨٠ [١٥] وفيها تخريج القصيدة التي منها الشاهد.

(٤) سورة النمل، الآية: ٤٧.

(٥) هو علقمة بن عبدة. ديوانه ص ٤٣ والمفضليات ص ٣٩٤ [١١٩] وشرحها للتبريزي =

وأنتَ امرؤٌ أَفْضَتْ إليكَ أمانتي وقَبلكَ رَبَّتْني فَضِعْتُ رُبُوبُ

ومثلُ قولك «أنا رجل يأمر بالمعروف»، و «أنتَ رجل يأمر[1] بالمعروف» قولُ الشاعر[2]:

وأنا ابنُ حَربٍ لا يزال يَشُبُّها ناراً تَسَعَّرُ طالباً أو أُطْلَبُ

وقولُ الآخر[3]:

. . . . . قد وَلِيتَ ولايةً فَكُنْ جُرَذاً فيها يَخُونُ ويَسْرِقُ

والنواسخُ حكمُ الموصول والنكرة الواقعين خبراً للناسخ حكمُهما إذا وقعا خبراً، فيجوز أن يكون غائباً وأن يُطابق الضمير، نحو قوله:

. . . . . فكن جُرَذاً فيها يخون ويسرقُ

يُروى بالتاء وبالياء. وقال الشاعر[4]:

وكُنَّا أُناساً قبل غزوة قَرْمَلٍ وَرِثْنا الغِنى والمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا

وفي الحديث «إنَّك امرؤٌ فيكَ جاهِليةٌ»[5].

= ص ١٥٩٠. رُبوب: جمع رَبّ، وهو المالك.

(١) ك، ص: تأمر.

(٢) البيت في شرح حماسة أبي تمام للأعلم ص ١٤١ [الحماسية ٢٥]. والحماسية التي منها البيت الشاهد ليست في شرح المرزوقي، ولا في الحماسة التي حققها الدكتور عبدالله عسيلان.

(٣) أول البيت: «أحارِ بن بدر». وهو من أبيات تنسب لأنس بن أبي أناس، وقيل: ابن أبي إياس، وقيل: ابن أبي أنيس، ولأبي الأسود الدؤلي. انظر الكامل ص ٤١١ والشعر والشعراء ص ٧٣٧ ـ ٧٣٨ وعيون الأخبار ١: ٥٨ والحيوان ٣: ١١٦ و٥: ٢٥٥ وديوان أبي الأسود الدؤلي ص ١١٨، وحواشيها، ومعجم شواهد العربية ص ٢٤٤. فيما عدا ص: تخون وتسرق.

(٤) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٧٠.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ـ الباب ٢٢ ـ ١: ١٣ وكتاب الأدب ـ الباب ٤٤ ـ ٧: ٨٥. ص، ح: فيه.

والمحلَّى بالألف واللام عند الكوفيين[1] إذا وقع خبراً للحاضر حكمُه حكم النكرة في عود الضمير عليه غائباً، وفي عوده مطابقاً للضمير، قال الشاعر[2]:

لَعَمْري لأَنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَهُ وأَقْعُدُ في أَفْيائِهِ بالأَصائلِ

وقال آخر[3]:

لقد عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكَةُ أَنَّني أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليَّ وعادِيا

ولا يجوز ذلك عندهم في مثل «الذي» إلا بالغَيْبة، لا يُجيزون «أنتَ الذي ترغبُ فينا» بالتاء على الخطاب، بل لا بد من الغَيْبة في الصلة لأن «الذي» ومثله لا يستقلُّ بنفسه بخلاف الاسم النكرة وذي «أل».

وذكر أبو علي أنَّ الحمل على اللفظ أكثر في الصلة والصفة، وقال: إذا قلت «أنتَ الذي قُمتَ» لم يعد على الصلة ضمير، إنما عاد على «أنتَ». وكذلك إذا قلت «أنتم كُلُّكم بينكَم درهمٌ» لم يعد على «كُلّ» من خبره شيء. وكذلك الموصوف الذي مَثَّلْنا. وهي كلُّها تحتاج إلى ضمائر، فَخُلُوُّها من ذلك خروج عن القياس. قال: وهو قول أبي عثمان. وقال أبو عثمان: «لولا أنه مسموع من العرب لَرَدَدْناه لِفَساده»[4]. فعلى هذا لم يَعُد على «كُلّ» ضميرٌ إذا خاطبتَ، لكنْ صَحَّ الكلام للحمل على المعنى؛ لأنه إذا عاد على «أنتم» ـ وهو «كل» في المعنى ـ فكأنه عاد على «كُلّ». هذا ذكره أبو علي في

(١) عند الكوفيين: سقط من ك، ص.

(٢) تقدم في ص٦٩. ك، ص: في أفنائه.

(٣) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي. والبيت من مفضلية له، وهو في الكتاب ٤: ٣٨٥ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٧١. وانظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٦٩١. العرس: زوجة الرجل.

(٤) قال ابن جني: «قال أبو عثمان في كتاب الألف واللام: ولولا أنّا سمعناه من الثقة يرويه لما أجزناه» سر صناعة الإعراب ص ٣٥٩.

[١:١٦٣/ب] الإغْفال[١]/ ، وحكاه عن أبي عثمان، ورَضِيه. قال بعض أصحابنا: «والأَوْلى أن يقال: عاد الضمير على لفظ الغَيْبة بلفظ الخطاب حملاً على المعنى، وهو الذي تلقيتُه عن الشيوخ» انتهى.

وفي البسيط[٢]: «ومن شأن الصلة أن تُعامَل معاملة الغائب وإن كان خبراً عن مخاطب، فتقول: أنت الذي يفعل كذا، وأنتم الذين يفعلون كذا، ولا يكون الخطابُ إلا في الشعر كقوله[٣]:

وأنا الذي قَتَلْتُ بَكْراً بالقَنا وتَركتُ مُرَّةَ غيرَ ذاتِ سَنامِ

والوجهُ: وأنا الذي قَتَلَ. وقال آخر[٤]:

يـا مُـرَّ يـا بـنَ رافـعٍ يـا أنْتـا أنتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا

وزعم بعض الكوفيين أن «الذي» يصلح[٥] أن تكون ملغاة، فتعامل الأول، فتقول: أنت الذي تقوم، وأنت الذي قمتَ. ومنعه بعضهم في «مَنْ» فلا تقول: أنت مَنْ تقوم؛ لأن «مَنْ» لم تُلْغَ بخلاف (الذي)» انتهى.

وقولُه **ما لم يُقصَد تشبيهُه بالمُخْبَر به، فتَتَعيَّنُ الغَيْبةُ** مثالُه: أنا في الفتك الذي قَتَلَ عُرْوَةَ الرَّحَّال، وأنتَ في الشجاعة الذي قَتَلَ مَرْحَباً، والذي قَتَلَ عُروةَ الرَّحَّال هو البَرَّاض، والذي قتل مَرْحَباً اليهوديَّ هو عليُّ بن أبي طالب، فإنما أردتَ تشبيه نفسك بقاتل عروة، لا أنَّك هو، وكذلك أراد تشبيه المخاطَب بعليّ، لا أنه هو. فمثل هذا يتعين أن يعود الضميرُ غائباً، وذلك أنه على حذف «مِثْلِ»، فليس الموصولُ ضميرَ المتكلمِ والمخاطَبِ من حيث

---

(١) لم أقف عليه فيه.

(٢) البسيط لابن العلج ١: ٤١٠ ـ ٤١١ بتصرف.

(٣) تقدم في ص ٩٧.

(٤) هو سالم بن دارة الغطفاني كما في النوادر ص ٤٥٥. وقد خرجته في سر صناعة الإعراب ص ٣٥٨.

(٥) البسيط: يصح.

المعنى، وأنت لو صَرحتَ بـ«مِثْلٍ» لزم العَودُ غائباً، فكذلك إذا أردتَ معناها.

وقوله **ودُونَ التشبيه يجوز الأمرانِ إنْ وُجد ضميران مثالُه**: أنا الذي قام وضَربتُ خالداً، وأنا الذي قمتُ وضَرَبَ خالداً، وأنتَ الذي قام وضربتَ خالداً، وأنتَ الذي قمتَ وضَرَبَ خالداً، وقال بعضُ الأنصار[1]:

نحنُ الذينَ بايَعُوا مُحَمَّدا على الجهادِ ما بَقينا أَبَدا

وقال امرؤ القيس[2]:

وأنا الذي عَرفتْ مَعَدٌّ فَضْلَهُ ونَشَدَتُ عَنْ حُجْرِ بنِ أُمِّ قَطامِ

وقال الآخر[3]:

أَأَنتَ الهِلاليُّ الذي كنتَ مرةً سَمِعْنا به والأَرْحَبِيُّ المُعَلَّفُ

إلا أنه إذا اجتمع الحَمْلانِ فالأحسنُ أنْ يُبدأ بالحمل على لفظ «الذي» قبلَ الحمل على المعنى.

وقد أطلق المصنف في هذه المسألة، وفيها تفصيل، وذلك أنه إما أن تفصل بين الحملين أو لا تفصل، فإن فصلتَ جاز ذلك باتفاق، وإن لم

---

(١) أنشده الأنصار أثناء حفر الخندق كما في البخاري ـ مناقب الأنصار ـ الباب ٩ ـ ٤: ٢٢٥. وذكر البخاري أن المهاجرين والأنصار أنشدوه في تلك المناسبة: كتاب الجهاد والسير ـ الباب ٣٣، ٣٤ ـ ٣: ٢١٢ وكتاب المغازي ـ الباب ٢٩ ـ ٥: ٤٥. وانظر صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد ـ باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق ـ الحديث ١٣١ ـ ص ١٤٣٢. وهو في شرح التسهيل ١: ٢١١.

(٢) البيت في ديوانه ص ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٧. نشدت عن حجر: رفعت ذكره وفخرت به وشهرته.

(٣) تقدم في ٢: ١٢٤.

تفصل بين الحملين فلا يجوز الجمع بين الحملين عند الكوفيين، فلا يجوز عندهم: أنا الذي قمتُ وخَرَجَ. / وأجاز البصريون ذلك، ولا يجعلون للفصل تأثيراً، والسماعُ إنما جاء فيما فيه فصل بين الحَمْلَين كالأبيات التي استشهدنا بها على مجيء الحملين. [١:١٦٤/أ]

ص: **ويُغْني عن الجملة الموصول بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور منويٌّ معه «اسْتَقَرَّ» أو شبهُه، وفاعلٌ هو العائدُ أو ملابسٌ له، ولا يُفْعَلُ ذلك بذِي حَدَثٍ خاصٌّ ما لم يَعمل مثلُه في الموصولِ أو موصوفٍ به. وقد يُغْني عن عائدِ الجملةِ ظاهرٌ.**

ش: مثالُه: عرفتُ الذي عندَك، أو في الدار، تقديرُه: استقرَّ عندَك، أو استقرَّ في الدار. قال المصنف[1]: «وتقدير الفعل هنا مُجْمَع عليه». وهذا كما ذكَر، لا نَعلم خلافاً في تقدير العامل جملةً.

وقولُه **أو شِبْهُه** مثلُ «كان»، فإذا قلت «الذي عندك زيدٌ» فتقديرُه[2]: الذي استقرَّ أو الذي كان عندك زيدٌ، كما أنك إذا قلتَ «زيدٌ في الدار» قدرتَه: مستقرٌّ في الدار أو كائنٌ في الدار.

وقولُه **وفاعلٌ هو العائد** يعني العائد على الموصول، ففي «استقرَّ» ضمير يعود على الموصول.

وقولُه **أو مُلابسٌ له** مثالُه: الذي في الدار أخوه زيدٌ، فـ «أخوه» مُلابِسٌ للضمير العائد على الموصول، وهو مرفوع بـ «استقرَّ» المنويّة.

وقوله **ما لم يَعمل مثلُه في الموصول أو موصوفٍ به** مثاله: نزلنا الذي البارحة، أي: الذي نزلناه البارحة. ومثال الموصوف به ما حكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، يريد: نزلنا البارحة، وذلك أنَّ الحدث الخاص لا

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢١١.

(٢) ك: فتقدره. ص: لتقدره.

يجوز حذفُه وإبقاءُ الظرف أو المجرور مغنياً عنه، فلو قلنا: زيدٌ الذي ضحك عندك، أو: نام في الدار، لم يجز حذف «ضحك» ولا «نام» لأنها أحداث خاصة. فإذا كان كوناً مطلقاً جاز ذلك. وكذلك في خبر المبتدأ، لو قلت: زيدٌ نائمٌ عندك، أو: ضاحكٌ في الدار، لم يجز حذف «نائم» ولا «ضاحك».

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا كان العاملُ في الظرف أو المجرور حدثاً خاصاً هو[1] عامل في الموصول أو في الموصوف بالموصول جاز أن يحذف، فيه إخلالٌ بقيد، وقياسٌ فاسد في موضعين:

أما الإخلالُ بالقيد فإنه كان ينبغي أن يقيد الظرف بكونه قريباً من زمان الإخبار، فإنَّه إنْ كان غيرَ قريب لم يَجُز حذفُ الصلة، قال الكسائي: «ولا يحذفون الصلة إلا مع ما قَرُبَ من الظروف، نحو: نزلنا المنزل الذي أمسِ، ونزلنا المنزل الذي البارحةَ، ونزل المنزل الذي آنفاً، ولا يقولون: نزلنا المنزلَ الذي يومَ الخميس، ولا المنزلَ الذي يومَ الجمعة» انتهى كلامه. فالكسائي حكى ذلك مقيِّداً فيه الظرف بأن يكون قريباً.

وأما القياس الفاسد في موضعين:

فالأول: هو أنَّ المصنف قاس المجرور على الظرف، والظرفُ يُتَصَوَّرُ فيه أنْ يكون/ قريباً وبعيداً، وأمَّا المجرور فلا يُتَصور فيه ذلك. [١: ١٦٤/ب]

والثاني: أنَّ مَحَلَّ السماع إنما هو حذفُ الصلة في الموصول الموصوفِ به غيرُه، نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، لا في الموصول الداخلِ عليه عاملٌ مثلُ الصلة المحذوفة. وهذا الذي حكاه الكسائي هو خارجٌ عن القياس، فلا ينبغي أن يُقاس عليه، وإنما يقال منه ما قالته العرب.

وقولُه **وقد يغني عن الجملة ظاهر** مثالُه ما حكى الكسائي: «أبو سعيد

---

(١) ك: وهو.

الذي رويتُ عن الخدريِّ»[1]، و «الحَجَّاجُ الذي رأيت ابنَ يوسُفَ»[2] يريد: رويتُ عنه، والحجاجُ الذي رأيته. وقال الشاعر[3]:

إنَّ جُمْلَ التي شُغِفْتُ بِجُمْلٍ ففؤادي ـ وإنْ نَأَتْ ـ غيرُ سالِ

وقال الآخر[4]:

فيا ربَّ ليلى أنتَ في كُلِّ مَوْطِنٍ وأنتَ الذي في رَحْمةِ الله أَطْمَعُ

وقال الآخر[5]:

سُعادُ التي أَضناكَ حُبُّ سُعادا وإعْراضُها عنكَ اسْتَمرَّ وزادا

يريد: بها، وفي رحمته، وحُبُّها. وهذا في الصلة نادر. وأما الاستغناء بالظاهر عن المضمر في خبر المبتدأ فمنه مقيسٌ، ومنه مختلفٌ فيه، وسيأتي ذلك عند ذكر الروابط، إن شاء الله تعالى.

---

(١) تقدم في ص ٦.

(٢) تقدم في ص ٦.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢١٢.

(٤) تقدم في ص ٦.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢١٢.

ص: فصـــل[1]

و«مَنْ» و «ما» في اللفظ مُفْرَدانِ مُذَكَّرانِ، فإن عُني بهما غيرُ ذلك فمراعاةُ اللفظ فيما اتَّصل بهما أو بما أَشْبَهَهُما أَولى، ما لم يَعضُد المعنى سابقٌ فيُختارُ مُراعاتُه، أو يَلْزَمْ بمُراعاة اللفظِ لَبْسٌ أو قُبْحٌ، فتجبُ مُراعاةُ المعنى مطلقاً، خلافاً لابن السَّرَّاجَ في نحو «مَنْ هِيَ مُحْسِنةٌ أُمُّك»، فإن حُذِف «هي» سَهُل التذكيرُ.

ش: تخصيصُه هذا الحكمَ مِن الموصولات بـ «مَنْ» و «ما» ليس بجيد لأنَّ غيرَهما من الموصولات مما يُستعمل مفرداً مذكراً يَشْرَكُهما فيه، فالأحسنُ أن يقال: وما كان من الموصولات مفرداً مذكراً في اللفظ، وكان معناه مخالفاً للفظه، وذلك هو «مَنْ» و «ما» و «ذا» بعدَ «مَنْ» و «ما» في الاستفهام، و «أيّ» في الأفصح، و «ذُو» و «ذات» في الأفصح، و «أل».

وقولُه **فإنْ عُني بهما غيرُ ذلك** أيْ: غيرُ الإفراد والتذكيرِ من تثنيةٍ أو جمع أو تأنيث.

وقولُه **فمراعاةُ اللفظ فيما اتَّصل بهما أو بما أَشْبَهَهُما أَولى** الذي يتصل بهما هو صِلَتُهما إنْ كانا موصولين، أو فعلُ شرط إن كانا شرطين، أو استفهام إن كانا للاستفهام. وفَسَّر المصنف[2] الذي أشبههما بـ «كَمْ» و «كأيِّن»، ولولا اقتصارُه على أنّ الذي أشبههما هو «كم» و «كأين» لاندرج

(١) فصل: سقط من ك، ح، ص.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢١٣.

في دلالة اللفظ ما أشبههما من الموصولات التي هي بلفظٍ واحدٍ مذكرٍ، ويُراد به التأنيث والتثنية والجمع، / و «كم» و «كأين»، فكان يكون الحكم شاملاً [١/١٦٥:أ] لِما استدركناه عليه قبل.

ومثالُ ما رُوعي فيه اللفظُ قولُه تعالى ﴿أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾(١) ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾(٢) وهو أكثر كلام العرب، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا﴾(٣)، ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾(٤).

ومثالُ ما رُوعي فيه المعنى قولُه تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾(٥)، ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾(٦)، وقال امرؤ القيس(٧):

. . . . . لِما نَسَجَتْها مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

أي: لِلَّتي نَسَجَتْها. وقال الآخر(٨):

تَعَشَّ، فإنْ عاهدتني لا تَخُونُني نَكُنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ

أي: مثل اللَّذَينِ يَصْطَحِبانِ. وقال الشاعر(٩):

أَلِمَّا بِسَلْمى عنكما إنْ عَرَضْتُما وقولا لها: عُوجي على من تَخَلَّفُوا

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٦٢.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٣.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٧.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٣٦.

(٥) سورة يونس، الآية: ٤٢.

(٦) سورة الأنبياء، الآية: ٨٢.

(٧) صدر البيت: فَتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها. ديوانه ص ٨ وشرح القصائد السبع ص ٢٠ وشرح التسهيل ١: ٢١٣. توضح والمقراة: موضعان. ولم يعف: لم يَدْرُسْ. والرسم: الأثر بلا شخص.

(٨) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٨٧٠. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩. وزد على ما فيه معاني القرآن للأخفش ص ٣٦ وشرح التسهيل ١: ٢١٣.

(٩) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٣٢٤. وقد سقط من ك، ح، ص، ف.

وقولُه **ما لم يَعْضُد المعنى سابقٌ فيُختارُ مُراعاتُه** مثالُه قولُ الله تعالى ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

فَمِنْهُنَّ مَنْ تُسْقَى بِعَذْبٍ مُبَرَّدٍ نُقاخٍ، فَتِلْكُمْ عندَ ذلك قَرَّتِ
ومِنْهُنَّ مَنْ تُسْقَى بِأَخْضَرَ آجِنٍ أُجاجٍ، ولولا خَشْيةُ الله فَرَّتِ

وقولُ الآخر[3]:

وإنَّ مِنَ النِّسْوانِ مَنْ هِيَ رَوْضةٌ تَهِيجُ الرياضُ قبلَها وتَصَوَّحُ

فسَبْقُ (مِنكُنَّ) مُقَوٍّ لقوله (وتَعْمَلْ) بالتاء حملاً على المعنى، وإنْ كان قد سبقه (وَمَنْ يَقْنُتْ) بالياء، كما أنَّ «مِنْهُنَّ» مُقَوٍّ لمراعاة المعنى في قوله «تُسْقَى»، و «مِنَ النِّسْوَانِ» مُقَوٍّ لمراعاة المعنى في قوله «مَنْ هِيَ رَوْضةٌ».

وقولُه **أو يَلْزَمْ بمُراعاةِ اللفظِ لَبْسٌ** مثالُه «أَعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ لا مَنْ سَأَلَكَ»، و «أَعرض عَمَّنْ مررتَ بها لا عَمَّنْ مررتَ به»، فهذا ونحوُه تجبُ فيه مراعاةُ المعنى مخافةَ اللَّبْس.

وقولُه **أو قُبْحٌ** مثالُه «مَنْ هي حمراءُ أَمَتُك»، تتعين فيه مراعاة المعنى؛ إذ لو روعي اللفظ، فقيل «من هو أحمر أَمَتُك» لكان في غاية القبح. قال المصنف في الشرح[4]: «ووافق ابنُ السَّرَّاج[5] على منع التذكير في هذا

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣١.

(٢) البيتان في عيون الأخبار ٢: ٢٠٣ حيث ذكر ابن قتيبة أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ سمع امرأة في الطواف تنشدهما. النقاخ: الماء البارد العذب الصافي الخالص. والآجن: الماء المتغير الطعم واللون. والأجاج: الشديد الملوحة والمرارة. تصف زوجها بأنه متغير الفم.

(٣) هو جِران العَوْد. والبيت في ديوانه ص ٧ وشرح التسهيل ١: ٢١٣ والمقاصد النحوية ١: ٤٩٢. تَصَوَّحَ البقلُ: يبس أعلاه وفيه ندوة.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢١٤.

(٥) الأصول ٢: ٣٤٢.

وأمثاله، وأجاز[1] في نحو «مَنْ هي مُحْسِنةٌ أُمُّك» أن يقال: من هي مُحسنٌ أُمُّك، ومَنْ محسنٌ أُمُّك. أمَّا[2] «مَنْ مُحسنٌ أُمُّك» فغريب[3]، وأمَّا «مَنْ هي مُحْسنٌ أُمُّك» فَفيه من القبح قريبٌ مما في «من هي أحمرُ أَمَتُك»، فوجب اجتنابهما. وحَمل ابنَ السراج على جواز «مَنْ هي محسنٌ أُمُّك» شبهُ «مُحْسِن» بـ «مُرْضِع» ونحوِه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خالٍ من علامة، بخلاف «أَحمرَ»، فإنَّ/ إجراءَ مثلِه على مؤنثٍ لم يقع، فلذلك اتفق على [١:١٦٥/ب] منع: مَن هي أَحْمَرُ أَمَتُك» انتهى كلامه.

ولأصحابنا طريقةٌ غيرُ هذه الطريقة التي سلكها المصنف في الحمل على اللفظ أو على المعنى، قالوا[4]: تقول إنْ حَملتَ على اللفظ: مَنْ قامَ هند، ومَنْ قام أخواك، ومَنْ قام إخوتُك. وإنْ حَملتَ على المعنى قلت: مَنْ قامت هند، ومن قاما أخواك، ومَنْ قاموا إخوتك.

ويجوز الجمع بين الحَمْلَين، وإذا فَعلتَ ذلك فالأحسنُ أنْ تَبدأ بالحمل على اللفظ، نحوُ قولِه تعالى ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[5]، ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾[6] في قراءة من قرأ (يقنت) بالياء.

ويجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى، ثم تحمل على اللفظ باتفاق من النحويين إنْ وَقع بين الحملين فصلٌ، فتقول: مَنْ يَقومون في غيرِ شيءٍ ويَنظُر في أمورنا قومُك، فإن لم تفصل، وقلت: مَن يَقُومون ويَنظُر في أمورنا

---

(١) الأصول ٢: ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(٢) ك، ح، ص، شرح التسهيل: فأما.

(٣) ك: يقرب. ص: فقريب.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٣ ـ ٤٦٦.

(٥) سورة النحل، الآية: ٧٣.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ٣١. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم، بالياء في (يَقْنُتْ)، وبالتاء في (وتَعْمَلْ). السبعة ص ٥٢١.

قومُك، لم يجز عند الكوفيين[1]، ويجوز ذلك عند البصريين؛ لأنه[2] لا يجعلون للفصل تأثيراً.

والسماعُ في الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى إنما هو مع الفصل، هذا نقل السيرافي أنَّ البصريين لا يشترطون الفصل، يجيزون: مَنْ قام وقعدا، ومَنْ قام وقعدت، والعكس، فتبدأ بالحمل على المعنى، ولا ترجع إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى إلا بشرط الفصل. وزعم الأستاذ أبو علي أن مذهب البصريين هذا يعني اعتبار ذلك بالفصل، والأول مذهب الكوفيين.

وإذا كان الضميرُ المحمولُ على اللفظ مخبراً عنه بما بعده، وأخبرتَ عنه بفعل، لم يجز الحمل إلا على اللفظ أو على المعنى، فتقول: مَنْ كان يقوم أخواك، ومَنْ كانا يقومان أخواك، ولا يجوز: من كان يقومان أخواك.

وإن أخبرت عنه باسم وكان مشتقاً باطراد جاز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى على الإطلاق، فتقول: مَنْ كانَ محسناً أخواك، ومن كانا مُحسنَينِ أخواك، ومن كانَ محسنَينِ أخواك، ومن كان محسناً أختُك، ومن كان محسنةً أختُك، ومن كانت محسنةً أختُك. وإلى جواز الجمع بين الحملين ذهب الكوفيون وكثير من البصريين، وهو الصحيح.

وذهب ابن السراج[3] إلى منع الجمع بين الحملين. والحجةُ عليه قولُ تعالى ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٤.

(٢) ص، وشرح الجزولية: لأنهم.

(٣) الأصول ٢: ٣٤٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٥) لم أقف على تتمته. وهو في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٤ والبحر المحيط ١: ٥٢٠ و٧: ٣٦٢ والدر المصون ١: ٧٠ و٩: ٣٣٧.

. . . . . وأَيْقَـظَ مَـنْ كـان مِنْكـم نِيـامـا

هذا إذا كان من الصفات المفصولِ بينَ مُذكَّرِها ومُؤنثها بالتاء.

فإن كان من غيرها فإما أن تكون صفة المذكر والمؤنث من لفظ واحد أوْ لا، إن كانت من لفظ واحد، وأدَّى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث أو للعكس، لم يُجزه الكسائي[1]، وأجازه/ الفراء[2]، فتقول «من كانت حمراءَ جاريتُك» على المعنى، و«من كان حمراء جَاريتُك»، الاسم على اللفظ، والخبر على المعنى، ولا يجيز الكسائي «من كانت من النساء أحمرَ جاريتُك»، ولا «من كان أحمرَ جاريتُك»[3]، والفراء يجيزه لاتفاق الصفتين في الحروف الأصول كاتفاق قائمٍ وقائمةٍ في ذلك. وصحح مذهبَ الفراء بعضُ أصحابنا[4]. [1/١٦٦:١]

وإن لم تكن مشتقة من لفظ واحد، وأدَّى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث أو العكس، لم يجز ذلك عند الكسائي ولا عند الفراء ولا عند أحد من البصريين فيما علمت، قاله بعض أصحابنا.

وقال بعضهم[5]: «إن كانا لا يرجعان لاشتقاق واحد فالفراء والكسائي منعا الحمل على لفظ التذكير، فيقولان: من كان عجوزاً جاريتُك، ولا يجيزان: من كان شيخاً جارِيتُك، إلا في لغة من يقول شَيْخ وشَيْخة، قال[6]:

وتَضْحَـكُ مِنِّـي شَيْخَـةٌ عَبْشَمِيَّـةٌ كأنْ لم تَرى قَبْلي أَسِيراً يَمانيا

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٥. وفيه أنه يمنع من الحمل على لفظ التذكير خاصة، فلا يجيز: من أحمر جاريتُك.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٥.

(٣) ك: جاريته. ص: جاريتنا.

(٤) كالأبذي في شرح الجزولية ص ٤٦٥.

(٥) هو الأبذي. شرح الجزولية ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

(٦) تقدم في ١: ٢٠٩.

ولا يُجيزان: من كان غلاماً جاريتُك، إلا في لغة من يقول غُلام وغُلامة، قال الشاعر[1]:

ومُرْكِضةٌ صَرِيحيٌّ أَبوها تُهان لها الغُلامةُ والغُلامُ

والأحسنُ عند الفراء: مَنْ كان عجوزاً جاريتُك، ومن كان أَمةً جاريتُك، ولا يستحسن: مَنْ كان شيخاً جاريتُك، ولا: مَنْ كان غلاماً جاريتُك؛ لأن غُلامة وشَيْخة قليل في كلامهم. وأصولُ البصريين تقتضي جواز ذلك كله لأنهم أطلقوا القول، ولم يُفَصِّلُوا.

فإن لم يكن الضميرُ المحمولُ على اللفظ مُخْبَراً عنه بما بعدَه، وأَردت حَملَ ما بعدَه عليه، حَملتَه على لفظه، ولم يَجُز الحملُ على معناه عند الكوفيين[2]، فتقول: من ضربتَه أجمعون قومُك، فتحمل على «مَنْ»، ولا يجوز النصب تأكيداً للضمير على معناه لأنه لا يُحمل عندَهم على المعنى إلا حيث لا يمكن إظهارُ المعنى في اللفظ، وأنشد الكسائي[3]:

إذا ما حاتمٌ وُجد ابنَ عمي مَجَدْنا مَنْ تكَلَّمَ أَجْمَعينا

فردّ على مَنْ، ولا يجوز أن يُرَدّ على الضمير الذي[4] في «تكَلَّمَ» فيرفع؛ لأنه يمكن جمعه.

---

(١) هو أوس بن غلفاء الهجيمي كما في التنبيه لابن بري (صرح) والمصباح لابن يسعون ٢: ٣٢/أ ـ ٣٢/ب وشرح المفصل ٥: ٩٧ واللسان (غلم). والبيت بغير نسبة في المذكر والمؤنث للفراء ص ١٢١ ولابن الأنباري ص ٩٢ والتكملة ص ١٢٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٢٦ واللسان (ركض) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٦. وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ص ٦١٣ ـ ٦١٤ وحواشيه. أركضت الفرسُ: اضطرب جنينها في بطنها. وصريح: اسم فحل منجب.

(٢) في شرح الجزولية للأبذي: إلا عند الكوفيين.

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٦. مَجَدْنا: غَلَبْنا في المجد.

(٤) الذي: سقط من س.

وأصول البصريين[1] تقتضي جواز ذلك لأنهم لم يُفَصِّلوا، وهو الصحيح بدليل قوله تعالى ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ﴾[2]؛ ألا ترى أن (خالدينَ) حالٌ من الضمير محمولٌ على معناه، والعاملُ في الحال الفعلُ العاملُ في الضمير، ولا يجوز أن يكون حالاً مِنْ «مَنْ» لأن العامل في الحال لا يكون إلا العاملَ في ذي الحال، نحو: جاء زيد ضاحكاً، أو ذا الحال نفسَه إن كان فيه معنى فعل، نحو قولك: هذا ضاحكاً زيدٌ. ولا يجوز أن يكون العامل في الحال (مَنْ) لأنها ليس فيها معنى فعل، ولا العاملُ في (مَنْ)؛ لأن العامل فيها إنما هو معنى، والمعنى المجردُ دُونَ اللفظ لا يَعمل في الحال، وإنما عمله الرفعُ خاصة» انتهى/ ما قاله بعض أصحابنا[3]. [١:١٦٦/ب]

ومما وقع فيه الحمل على اللفظ خاصة، ولا يجوز الحمل على المعنى، قولُك في التعجب: ما أحسنَ زيداً! وإن كان الذي أوجب التعجب صفة مؤنثة أو صفات متعددة.

ومما وقع فيه الحمل على المعنى، ولا يجوز الحمل على اللفظ، قولُهم «ما جاءت حاجتَك»[4] كأنه قال: أيَّةُ حاجةٍ صارت حاجتَك.

فرع: إذا جاء العائد على لفظ الموصول دون معناه، ثُم أكدتَه بلفظة مضافة، فحملت أولَها على معنى الموصول وآخرَها على لفظه، لم يجز ذلك عند الفراء، وأجازها الكسائي وهشام، مثالُه: جاءني مَنْ خرج أنفسُه، جعلت العائد أولاً في «خرج» مفرداً على لفظ الموصول، ثم أكدت بـ«أنفُس» جمعاً على معنى الموصول، ثم أَفردتَ الضميرَ المضافَ إليه

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٣. وأولها: ﴿تلك حُدُودُ الله ومَنْ يُطِعِ الله ورسولَه﴾.

(٣) هو الأبذي كما ذكرنا في ص ١١٢.

(٤) الكتاب ١: ٥٠ ـ ٥١ و٢: ١٧٩ و٣: ٢٤٨. ولو أعادوا الضمير على لفظ «ما» لقالوا: ما جاء حاجتَك.

«أَنْفُس» على لفظ الموصول.

ص: ويُعْتَبَرُ المعنى بعدَ اعتبارِ اللفظ كثيراً، وقد يُعْتَبَرُ اللفظُ بعدَ ذلك.

ش: مثالُ ذلك ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[1]، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾[2]، ﴿ ۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾[3] ثم قال ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾[4].

ومثالُ اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى بعدَ اعتبار اللفظ قولُه تعالى ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾[5]، فأفرد الضمير في (يُؤْمِنْ) و (يَعْمَلْ) و (نُدْخِلْه)، ثم جمعه في (خالدينَ)، ثم أفرده في (لَهُ رِزْقاً). وقولُه تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا﴾[6] إلى آخر الآية، أفرد الضميرَ في (يَشْتَري) و (لِيُضلَّ) و (يَتَّخِذَها)، ثم جَمع (أُولئكَ) و (لَهُمْ)، ثم أفرد في (وإذا تُتْلى عليه) إلى آخر الآية. وقال تعالى في «مَن» الشرطية ـ وحكمُها حكمُ الموصولة ـ ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾[7] في قراءة مَن أفرد الضمير في (جاءنا)[8] أَفْرَدَ في

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٨.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٤٩.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٧٥.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٧٦.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ١١.

(٦) سورة لقمان، الآيتان ٦ ـ ٧.

(٧) سورة الزخرف، الآيات ٣٦ ـ ٣٨.

(٨) هذه قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (جاءانا) على التثنية. السبعة ص ٥٨٦.

(يَعْشُ)[1] وفي (نُقَيِّضْ له) وفي (فَهُوَ لَهُ)، ثم جَمع في (لَيَصُدُّونَهُمْ) و (يَحْسَبُون أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ)، ثم أفرد في (جاءَنا). وأمَّا من قرأ (جاءانا) على التثنية[2] فهو ضمير العاشي والقَرين، وكانا قد أُفْرِدا، ثم جُمعا، ثم ثُنِّيا، وكُلٌّ من الضميرين مفرد، فلم يَخرج أيضاً عن إفراد ضمير العاشي. وقال الشاعر[3]:

لستُ مِمَّنْ يِكِعُّ أو يَسْتَكِينُو نَ إذا كافَحَتْه خيلُ الأعادي

أَفرد الضمير في «يَكِعُّ»، ثم جَمع في «يَستكينونَ»، ثم أفرد في «كافَحَتْه».

وبهذا البيت والآيات السابقة يتبين خطأُ صاحب البسيط في ادعائه اتفاق النحويين على أن العرب قد تَرجع من الواحد إلى الجمع، ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه، ولا تَرجع من معناه/ إلى لفظه، قال: [١:١٦٧/أ] «بإجماع[4] من النحويين». قال: «واستخرج ابن مجاهد عكس هذا من آية سورة الطلاق».

ص: وتقع مَنْ وما شرطيَّتين، واستفهاميتين، ونكرتين موصوفتين. ويُوصَف بـ «ما» على رأيٍ، ولا تزاد «مَنْ» خلافاً للكسائي، ولا تقع على غيرِ مَنْ يَعقل إلا مُنَزَّلاً منزلتَه، أو مُجامعاً له شمولٌ أو اقترانٌ، خلافاً لقُطْرُب. و «ما» في الغالب لما لا يعقل وحدَه، ولَهُ معَ مَنْ يعقل، ولصفاتِ مَنْ يَعقل، ولِلْمُبْهَم أمرُه، وأُفْرِدَتْ نكرةً، وقد تُساويها «مَنْ» عند أبي عليّ. وقد تقع «الذي» مصدريةً، وموصوفةً بمعرفةٍ أو شبهِها في امتناع لحاق «أل».

---

(١) س، ف: في جاءنا وفي يعش.

(٢) ك: على لفظ التثنية.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢١٤. كَعَّ: ضَعُفَ وجَبُنَ.

(٤) ك، ح، ص، ف: لإجماع. واخترت ما في س، وهو موافق لما في الارتشاف ١: ٥٤١ حيث ذكر نصّ البسيط.

ش: مثال «مَنْ» و«ما» شرطاً ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[1]، ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[2]. ومثالُهما استفهاماً ﴿مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[3]؟ ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4]؟ ومثالُ «مَنْ» نكرةً موصوفةً قولُك: مررتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لك، أي: بإنسانٍ مُعْجِبٍ لك، وقال الشاعر[5]:

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ ناصِحٍ ومُؤْتَمَنٍ بالغيبِ غيرِ أَمينِ

فوصفُك لـ «مَنْ» بِمُعْجِب وناصِح، وهما نكرتان، دليلٌ على أنّ «مَنْ» نكرة.

وشرط بعضُ أصحابنا[6] فيها أنَّها لا تُستعمل موصوفة إلا في حال تنكير. وليس كما ذَكر؛ ألا ترى أنها تُوصَف وهي معرفة، وذلك إذا كانت موصولة، نحو: قام مَنْ في الدار العاقلُ. ووقوعُ «مَنْ» نكرةً موصوفة سائغٌ فيها سواءٌ أكانت في موضعٍ تَسُوغ فيه النكرةُ والمعرفة أم في موضعٍ لا تَسوغ فيه إلا النكرةُ.

وزعم الكسائي[7] أنَّ العرب لا تَستعملها نكرةً موصوفةً إلا بشرطِ وقوعِها في موضعٍ لا تَقع فيه إلا النكرةُ، نحوُ قولك: رُبَّ مَنْ عالمٍ[8] أكرمت، ورُبَّ مَنْ أتاني أحسنتُ إليه، أي: رُبَّ إنسانٍ آتٍ إلي أَحسنتُ إليه، لأن «رُبَّ» لا تدخل إلا على نكرة. ومن ذلك قولُ

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٢٣.
(٢) سورة فاطر، الآية: ٢.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٤٦.
(٤) سورة الشعراء، الآية: ٢٣.
(٥) هو عبدالله بن همام كما في حماسة البحتري ص ١٧٥. والبيت بغير نسبة في الكتاب ٢: ١٠٩ والأصول ١: ٤٢١ وتحصيل عين الذهب ص ٢٨١ واللسان (غشش) وشرح التسهيل ١: ٢١٥.
(٦) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٦.
(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٦.
(٨) س: غلام.

الشاعر[1]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قد تَمَنَّى ليَ مَوْتاً، لم يُطَعْ

وأنشد المفضل[2]:

ألا يا اسْلَمي قبلَ الفِراقِ ظَعينا تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسى إليكِ حَزينا

تَحِيةَ مَنْ لا قاطعٍ حبلَ واصلٍ ولا صارمٍ قبلَ الفِراقِ قَرينا

بخفض «قاطع»، فأنكر ذلك الكسائي، وقال[3]: إنما هو «لا قاطعٌ» بالرفع، و «مَنْ» موصولة، كأنه قال: تحيةَ مَنْ لا هو قاطعٌ. قيل له: فكيف تصنع ببيت الفرزدق[4]:

إنّي وإياكَ إذْ حَلَّت بأَرْحُلِنا كَمَنْ بِواديهِ بعدَ المَحْلِ مَمْطُورِ

فقال: «مَنْ» موصولة، وصِلتُها «بِواديه»، و «مَمْطُور» مكرر على «مَنْ»، يعني بدلاً منه، كأنه قال: كَمَمْطورٍ بعدَ المحل.

[١: ١٦٧/ب] وهذا الذي ذهب إليه الكسائي باطل؛ لأن رواية المُفَضَّل لا تندفع/ بروايته، وجعلُه مَمْطُوراً بدلاً مِنْ «مَنْ» ضعيف لأنه مشتق، والبدلُ بابُه أن يكون بالجوامد لأنه في نية تكرار العامل، والصفاتُ التي هي غيرُ مختصة بجنسِ الموصوفِ لا تُباشِرُها العواملُ إلا في ضرورة شعر، و «مَمْطُور» مِنَ الصفاتِ غيرِ المختصَّةِ بجنسِ الموصوف، فحملُه على البدل ضعيف، بل هو

---

(١) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري. والبيت في المفضليات ص ١٩٨ (٤٠) وشرحها للتبريزي ص ٩٠١ (٣٩) ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٠ و٣: ٢١٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٦. ك، ص، ح: غيظاً صدره.

(٢) البيتان للأسود بن يعفر، وهما في ديوانه ص ٦٢ ـ ٦٣، وبينهما فيه بيت، والنوادر ص ١٩٥. والأول في الإنصاف ص ١٠١. والثاني في أمالي ابن الشجري ٢: ٥٣٩.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٧.

(٤) ديوانه ص ٢٦٣ والكتاب ٢: ١٠٦ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٤٥ والتعليقة ١: ٢٦٨ وأمالي ابن الشجري ٣: ٦٥ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٧ وشرح أبيات المغني ٥: ٣٣٥ ـ ٣٣٨ [٥٣٣]. حَلَّتْ: أي الإبل.

غير جائز إلا في ضرورة، ولا داعيةَ إلى ذلك لأن ما ذهب إليه غيرُ صحيح بدليلِ روايةِ المُفَضَّل، وبدليل قولِ الشاعر[1]:

فكَفى بِنا فَضْلاً على مَنْ غيرِنا حُـبُّ النَّبِـيِّ محمـدٍ إيَّـانـا

فإنه رُوي بخفض «غير» نعتاً لـ «مَنْ»[2].

وللكسائي أن يقول: «مَنْ» في رواية المفضل وفي هذا البيت زائدة، التقدير: تحيةَ لا قاطعٍ، وعلى غيرِنا؛ إذ مِن مذهبه[3] جوازُ زيادة «مَنْ».

ومثالُ «ما» نكرةً موصوفة قولُك «مررتُ بما مُعْجِبٍ لك»، ومِن ذلك قولُ أُمَيَّةَ[4]:

رُبَّما تكرهُ النفوسُ من الأَمْـ ـرِ لـه فَـرْجـةٌ كَحَـلِّ العِقـالِ

«ما» بمنزلة «شيء»، و« تكره النفوس»: صفة له[5]، والعائد محذوف، كأنه قال: رُبَّ شيءٍ تكرهُه النفوسُ من الأمر له فَرْجة. ولا تكون «ما» هذه هي المهيِّئة؛ لأنّ تلك حرف، فلا يعود عليها ضمير.

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر[6]:

---

(١) اختلف فيه، فقيل: هو حسان بن ثابت، وقيل: كعب بن مالك، وقيل غير ذلك. وقد خرجناه في سرّ صناعة الإعراب ص ١٣٥ ـ ١٣٦، وزد عليه شرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٧.

(٢) هو تخريج الخليل. الكتاب ٢: ١٠٥.

(٣) شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ وإصلاح الخلل ص ٣٦٢ وأمالي ابن الشجري ٣: ٦٥ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٨. ونسب في شرح المفصل ٤: ١٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٨، ٥٦٠ والبسيط ١: ٣٧٦ لأهل الكوفة.

(٤) تقدم في ١: ١٠٦.

(٥) صفة له... تكرهه النفوس: سقط من ك.

(٦) هو أبو دُؤاد الإيادي. والبيت في شعره ص ٣٤٢ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٦ والأزهية ص ٩٥ ومعجم ما استعجم ص ٢٣٠ (بَدَّى) وص ٦٢٨ (رامة) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٩١. بَدَّى: موضع بالبادية.

سالكاتٌ سَبيلَ قَفْرةِ بَدَّى رُبَّما ظاعِنٌ بها ومُقيمُ

فـ «ما» بمنزلة «إنسان»، ووقعت على مَنْ يعقل لأنَّ الموضع موضع عموم، وظاعن: خبر ابتداء مضمر، ومقيم: معطوف عليه، والجملة في موضع صفة، كأنه قال: رُبَّ إنسانٍ هو ظاعنٌ بقلبه إلى أَحِبَّته الذين ظَعَنوا عن هذه البلدة مُقيمٌ بجسمه فيها. ولا تكون «ما» كافَّة لأمرين: أحدهما أنَّ «رُبَّ» التي تلحقها «ما» الزائدة لا تدخل على الجمل الاسمية. والآخر عود الضمير عليها، ولو كانت «ما» حرفاً لم يَعُد عليها ضمير.

ومن ذلك قولُ أبي دُواد[1]:

رُبَّما الجاملُ المُؤَبَّلُ فيهم وعَناجِيجُ بينَهنَّ المِهارُ

فـ «ما» بمعنى شيء، كأنه قال: رُبَّ شيءٍ هو الجاملُ، والجملة في موضع الصفة. والدليل على أن «ما» اسم عودةُ الضمير عليها أيضاً.

وقد يمكن أن يكون من ذلك قولُه تعالى ﴿هَذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾[2]، فتكون «ما» نكرة بمنزلة «شيء»، وعتيد: صفة له، كأنه قال: هذا شيءٌ لديَّ عتيدٌ.

وفي البسيط: أنكر بعض النحويين أن تكونا موصوفتين، واستدل بأنهما لا تستقلان بأنفسهما، وما هو كذلك فلا يكون اسماً تاماً. وهذا مردود، فإنَّ من الصفات ما يلزم الموصوف[3]، نحو «الجَمَّاء الغَفير» و «يا أيُّها الرجلُ»، و «مَنْ» و «ما» من هذا القبيل. ولا تستقلُّ بوصفها إلا إذا كانت

---

(١) البيت في شعره ص ٣١٦ والأزهية ص ٩٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٦٥ ورصف المباني ص ٢٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٩٢ والخزانة ٩: ٥٨٦ ـ ٥٩٢ [٨٠٠] وشرح أبيات المغني ٣: ١٩٨ ـ ٢٠٣ [٢١٤]. الجامل: الجِمال. والمؤبل: المتخذ للقِنْية. والعناجيج: جمع عُنْجُوج، وهو الطويل العنق من الإبل والخَيل.

(٢) سورة ق، الآية: ٢٣. انظر الكتاب ٢: ١٠٦ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٦.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٠٦، ١٠٧.

مفعولة، نحو: مررت بِمَنْ صالحٍ، وإذا كانت خبراً عن مبهم نحو: هذا مَنْ أَعرفُ، فلا تكتفي بكونها مع وصفها خبراً، بل تأتي بشيء آخر يكون حالاً أو خبراً، نحو: هذا مَنْ أَعرفُ منطلقٌ[1]. / وإنما كان كذلك لأن الإخبار [١/١٦٨:١] بالنكرات لا يفيد حتى تعتمد على معرفة، بخلاف الفعل، لأن فيه تخصيصاً بسبب الزمان، فكما اشترط في المبتدأ أن يكون كذلك ليقع للتخصيص[2]، كذلك يشترط في الخبر أن يكون فيه أيضاً إيضاح وبيان لتحصل الفائدة، وأنتَ إذا اعتمدتَ على مُبْهَم، ثم أَخبرتَ عنه بمبهم، فلم تُحافظ على الفائدة، فصار بمنزلة «رجل قائم»، فلذلك احتجت إلى تخصيص إما بحال أو خبر.

وقولُه **ويُوصَف بـ «ما» على رأي**، قال المصنف في الشرح[3]: «واختلف في «ما» من قولهم «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أَنفَه»[4]، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بالمحلّ. وقال قوم: هي اسم موصوف به. والأول أَولى لأنَّ زيادة «ما» عوضاً من محذوف ثابتٌ في كلامهم، من ذلك قولُهم «أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ»، فزادوا «ما» عوضاً من «كان». ومن ذلك قولُهم: حيثُما تَكُنْ أَكُنْ، فزادوا ما عِوضاً من الإضافة. وليس في كلامهم نكرةٌ موصوفٌ بها جامدة كجمود «ما» إلا وهي مُرْدَفة بمكمِّل، كقولهم: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وأَطْعَمَنا شاةً كُلَّ شاةٍ، وهذا رجلٌ ما شئتَ مِنْ رجل. فالحكمُ على «ما» المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكمٌ بما[5] لا نظير له، فوجبَ اجتنابُه» انتهى.

---

(١) وهذا مَنْ أعرفُ منطلقاً. الكتاب ٢: ١٠٧.

(٢) ك: المخصص.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢١٦.

(٤) هذا مثل قالته الزَّبّاء ملكة الجزيرة لمَّا رأت قصيراً اللخمي مجدوعاً. مجمع الأمثال ٢: ١٩٦. وانظر قصته في ١: ٢٣٣ ـ ٢٣٧ منه عند المثل: خَطْبٌ يسيرٌ في خَطْب كبير.

(٥) ك، ح، ص، ف، ن: «ما» بدون باء قبلها.

ولم يذكر أصحابُنا خلافاً في أنَّ «ما» تكون صفة. قال الأستاذ أبو محمد بن السِّيد[1]: «ومنها «ما» التي تجري مجرى الصفة، وهي تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم يُراد به التعظيمُ للشيء والتهويلُ به، كنحو ما أنشد سيبويه[2]:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

أي: السَّيِّد إنما يُسَوَّد لأمر عظيم يُوجبُ له ذلك. ومنه قولُ امرئ القيس[3]:

..... وحديثٌ ما على قِصَرِهْ

أي: حديثٌ طويلٌ وإنْ كان قصيراً.

وقسم يراد به التحقير كقولك لمن سمعتَه يفخر بما أعطاه[4]: وهل أُعطيتَ إلا عطيةً ما.

وقسم لا يُراد به تحقيرٌ ولا تعظيم، ولكن يُراد به التنويع، كقولك: ضربتُ ضرباً ما، أي: نوعاً[5] من الضرب، وفَعَلَ فِعْلاً ما، أي: نوعاً من الفعل. ومن هذا قولُ العرب «افعَلْه آثِراً

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٢) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي. الكتاب ١: ٢٢٧ ومجاز القرآن ٢: ٢٠١ والمقتضب ٤: ٣٤٥ والحيوان ٣: ٨١ والخصائص ٣: ٣٢ وفرحة الأديب ص ٩١ ـ ٩٢ وتحصيل عين الذهب ص ١٧٥ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨٧ والخزانة ٣: ٨٧ ـ ٩١ [١٧٠] وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٩٤. وعجزه مثل. مجمع الأمثال ٢: ١٩٦.

(٣) صدر البيت: وحديثُ الرَّكْبِ يومَ هُنا. وهو في ديوانه ص ١٢٧ والغريب المصنف ص ٧٠٤ وتهذيب اللغة ٦: ٤٣٦ ومقاييس اللغة ٦: ٦٨ وديوان الأدب ٤: ٢٩ واللسان (هنا). هنا: قيل: هو يوم معروف، وكان «هنا» اسم موضع اجتمعوا فيه، وتحدث كلٌّ إلى من يُحِب.

(٤) في هامش س: أُعْطِيَه. وفوقه: ظ.

(٥) نوعاً... كأنه قال: سقط من ك.

ما»[1]، كأنه قال: نوعاً من الإيثار، و «آثراً» مصدر جاء على فاعِل».

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]: «مثالُ كونها صفةً قولك: فعلتُ هذا لأمرٍ ما، إذا قصدتَ التعظيم، أي: لأمرٍ عظيم، فـ «ما» لإبهامها ضمنت معنى «عظيم»؛ لأن العرب تستعمل الإبهام في موضع التعظيم، كقوله تعالى ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[3]، وكقوله سبحانه ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[4]، ومِن كلامهم «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنفَه». ومن ذلك أيضاً قولُه:

..... لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

أي: لأمرٍ عظيم.

ولا يمكن أن تكون «ما» زائدة لأمرين:

أحدهما أنَّ زيادة «ما» قبل الجملة أو آخراً تَقِلُّ، بل لا يُحفظ من ذلك إلا قولُهم/ «افْعَلْه آثراً ما»، أي: آثِراً له على غيره، فزادها آخراً. وقولُه[5]: [١:١٦٨/ب]

وقَدْ ما هاجَني، فازْدَدْتُ شوقاً بُكاءُ حَمامتينِ تَجاوَبانِ

في إحدى الروايتين[6]، أي: وقد هاجني، ولم يجئ ذلك إلا في الشعر. ومثلُ «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنفَه» كثيرٌ في كلامهم.

والآخر أنها تعطي التعظيم، ولا تُستعمل نعتاً إلا إذا قصدتَه، ولو كانت

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٤ والبغداديات ص ٣١٧، ٣٤٤ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦١.

(٢) النص في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٩٤ ـ ٤٩٥ بدون نسبة.

(٣) سورة طه، الآية: ٧٨.

(٤) سورة الحاقة، الآيات ١ ـ ٢.

(٥) هو جَحْدَر العُكْلي، ونسب لسوار بن المضرب. الكامل ص ١٩١ وحواشيه والأمالي ١: ٢٨٢ والسمط ص ٦١٧ وفيه تخريج القصيدة. والأصمعيات ص ٢٤٣ [٩١] والاختيارين ص ١١٣ [٦].

(٦) في هامش س ما نصه: «كـ والرواية الأخرى: وقِدْماً هاجني». قلت «كـ» تعني «ابن مكتوم» وهو الناسخ.

«ما» زائدة لم يكن في الكلام ما يُعطي التعظيم».

وقولُه **ولا تُزاد مَنْ، خلافاً للكسائي**. مذهبُ البصريين[1] والفراء[2] أنه لا تزاد «مَنْ» لأنها اسم، والأسماءُ لا تزادُ، وأجاز ذلك الكسائي[3]، واستشهد على ذلك بقول عنترة[4]:

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ ... حَرُمت عليَّ، ولَيتها لم تَحْرُمِ

وبقول الآخر[5]:

آلُ الزُّبَيرِ سَنامُ المجد قد عَلمتْ ... ذاك القبائلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدا

التقديرُ عندَه: يا شاةَ قَنَصٍ، والأَثْرَوْنَ عدداً. وتأولوا[6] هذا السماعَ على جعل «مَنْ» نكرةً موصوفة، التقدير: يا شاةَ إنسانٍ قَنَصٍ، أي: مُقْتَنِصٍ، أو ذي قَنَص، وكذلك والأَثْرَوْنَ من يُعَدّ، وَصف «مَنْ» بـ «عَدَد» كما وصفها بـ «قَنصٍ».

وقوله **إلاَّ مُنَزَّلاً منزلتَه** أي: منزلةَ العاقل، كقوله تعالى ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾[7]، فعبر بـ «مَنْ» عن الأصنام لتنزُّلها منزلةَ

---

(١) الجزولية ص ٥٤ وشرحها للشلوبين ص ٦١٠ وللأبذي ص ٤٨٨ وإصلاح الخلل ص ٣٦٢.

(٢) شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٨.

(٣) تقدم تخريجه في ص ١١٩.

(٤) البيت في ديوانه ص ٢١٣ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٣ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٦٦ والأزهية ص ٧٧، ١٠٤ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢:٤٥٨، ٥٦٠ وشرح التسهيل ١: ٢١٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٨ والخزانة ٦: ١٣٠ ـ ١٣٢ [٤٤١] وشرح أبيات المغني ٥: ٣٤١ ـ ٣٤٣ [٥٣٦]. الشاة: كناية عن المرأة.

(٥) البيت في شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ والأزهية ص ١٠٣ وأمالي ابن الشجري ٣:٦٥ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٨، ٥٦٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٨ والخزانة ٦: ١٢٨ ـ ١٣٠ [٤٤٠] وشرح أبيات المغني ٥: ٣٤٤ [٥٣٧].

(٦) إصلاح الخلل ص ٣٦٣ وشرح المفصل ٤: ١٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص٦١٠. ـ ٦١١ وللأبذي ص٤٨٨.

(٧) سورة الأحقاف، الآية: ٥.

مَنْ يَعقل. ومنه قولُه[1]:

بَكَيْتُ إلى سِرْبِ القَطا إذْ مَرَرْنَ بي ... فقلتُ ومِثْلي بالبُكاءِ جَديرُ
أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعير جناحَهُ ... لعلِّي إلى مَنْ قد هَوِيتُ أَطيرُ

وقال امرؤ القيس[2]:

ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي ... وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي

وقوله[3]:

وهل يَعِمَنْ من كان أَحدثُ عهدِهِ ... ثلاثينَ شَهْراً في ثلاثةِ أَحْوالِ

أوقع «مَنْ» على الطَّلَل - وإن كان من قبيل ما لا يعقل - لَمَّا ناداه وحَيَّاه، فعامله لذلك معاملةَ مَن يَعقل. وكذلك لمَّا بكَى إلى سِرْب القَطا، وناداها، وطَلب منها إعارة جناح، أَطلق «مَنْ» على ما لا يعقل إذْ عاملها بذلك معاملةَ مَنْ يَعقل.

وقولُه **أو مُجامعاً له شُمولٌ** مثالُه قولُه تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[4]، وقولُه ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾[5]؛ ألا ترى أنَّ الماشيَ على رِجلَيْنِ منهُ عاقلٌ كالإنسان وغيرُ عاقل كالطائر، لكن أَوْقَعَ على الجميع «مَنْ» لاختلاطهما، ولذلك[6] لما قال

(١) ينسب البيتان لمجنون ليلى وللعباس بن الأحنف. وهما في ديوان المجنون ص ١٣٧ وديوان العباس ص ١٦٨ وشرح التسهيل ١: ٢١٧ وتخليص الشواهد ص ١٤١ والمقاصد النحوية ١: ٤٣١.

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٧ والكتاب ٤: ٣٩ والحلبيات ص ١٢٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٤١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٠. عم صباحاً: انعم صباحاً. وَعَمَ الدارَ: قال لها: عِمي صباحاً.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٢٧.

(٤) سورة النور، الآية: ٤١.

(٥) سورة النور، الآية: ٤٥.

(٦) ك: لاختلاطها وكذلك.

جرير[1]:

[١/١٦٩:١] / يا حَبَّذا جبلُ الرَّيّان مِنْ جَبَلٍ وحَبَّذا ساكنُ الرَّيَّان مَنْ كانا

قال له الفرزدق: وإنْ كانوا قروداً؟ فسَوَّغَ أن تقع «مَنْ» على ما لا يعقل لأجل الاختلاط، فأجابه جرير بأن قال: إنما قلتُ «مَنْ»، ولم أقل «ما». ووجهُ انفصال جرير أنَّ «مَنْ» وإن وقعت على ما لا يعقل في حال اختلاطه بمن يعقل، فإنها فيمن يعقل أظهر. وقال تعالى ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[2] و ﴿مَنْ لا يَخْلُقُ﴾ شَمل المعبودَ من دون الله عاقلاً وغيرَ عاقل. ومثلُه ما ذكر الفراء عن بعض العرب «اشتبه علي الراكبُ وجَمَلُه، فلا أَدْري مَنْ ذا مِنْ ذا»[3].

وقولُه أو اقترانٌ مثالُه ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[4]، وقعت هنا على ما لا يَعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصِّل بـ «مَنْ» في قوله ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾؛ ألا ترى أنَّ الدابَّةَ تَقع على كل ما[5] يَدِبُّ مِن عاقل وغيرِ عاقل، فغُلِّبَ مَنْ يعقل على ما لا يعقل، وعُومل الجميعُ معاملَة مَنْ يَعقل، ففُصِّلَ بـ «مَنْ» لذلك. ومِن كلام العرب «خَلَقَ الله الخلَق، فمنهم مَنْ يتكلم، ومنهم مَنْ لا يتكلم»[6]، فأوقع «مَنْ» على ما لا يتكلم، وهو غيرُ عاقل، لاقترانه بالعاقل في المفصَّل بـ «مَنْ» وهو الخلق، لأن الخَلْق يَقع على كل مخلوق مِن عاقلٍ وغيرِ عاقل.

---

(١) البيت في ديوانه ص ١٦٥ وشرح المفصل ٧: ١٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١١ ولابن الضائع [باب الصلات] وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠١ وفيهما الحكاية التي ذكرها أبو حيان.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٩٨ وشرح التسهيل ١: ٢١٧ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٩. وفيهن وفي ف، ن: «وحِمْله». وفي الأخير: «ومَنْ ذا».

(٤) سورة النور، الآية: ٤٥

(٥) ح، ص: من.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠١.

وتقول العرب «أصبحت كَمَنْ لم يُخْلَقْ»[1] تريد: كمن قد مات، فتقع «مَنْ» على هذا المعنى على العاقل، فإن أردت بمن لم يُخْلَق المعدوم، فذهب الفراء[2] إلى جواز ذلك، وذهب بِشْر المَرِيْسِيُّ[3] إلى منع ذلك، قال بِشْر: «مَن»: الناس[4]، ومَنْ لم يخلق ليس بشيء، فبأيِّ شيء شُبِّه؟ فأجابَ الفراء عن ذلك بأنَّ العرب توقع «ما» على المعدوم، فتقول «ما شاءَ الله كان، وما لم يشأ[5] لم يكن»، فكما جاز ذلك في «ما» فكذلك يجوز في «مَنْ».

قال بعض أصحابنا[6]: والصحيح ما ذهب إليه الفراء، ولا تخرج «مَنْ» بذلك عن معناها، بل تكون واقعة على عاقلٍ موجودٍ أو معدومٍ متوهَّم، فإنَّ المعدوم المتوهَّم تَجعلُه العربُ شيئاً، قال عمر بن أبي ربيعة[7]:

وَهَبْها كشيءٍ لم يَكُنْ أو كنازِحٍ به الدارُ، أو مَنْ غَيَّبَتْهُ المَقابِرُ

فأوقع شيئاً على ما لم يكن، وهو المعدوم. ومثلُ ذلك قولُ بَشَّار[8]:

وأَخَفْتَ أهلَ الشِّرْك، حتى إنَّهُ لَتَخافُكَ النُّطَفُ التي لم تُخْلَقِ

فأوقع النُّطَف على ما لم يُخلق.

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢ وفيه الحكاية. وبشر هذا هو بشر بن غياث البغدادي المريسيّ أبو عبد الرحمن [ـ٢١٨هـ]. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٠: ١٩٩ ـ ٢٠٢ وحواشيه، ففيها مراجع كثيرة.

(٤) ك، ح، ص: للناس.

(٥) ك: وما لم يشأ الله لم يكن.

(٦) هو الأبذي في شرح الجزولية ص ٥٠٢.

(٧) البيت في ديوانه ص ١١٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢.

(٨) كذا! والصواب: أبو نواس. والبيت في ديوانه ص ٤٥٢ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢.

وقوله **خلافاً لقُطْرُب**، زعم قطرب[1] وغيرُه أنَّ «مَنْ» تقع على ما لا يعقل عموماً دون اشتراط ما ذكر، واستدل بقوله تعالى ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾[2]، قال: يعني بذلك الأوثان والأصنام. ولا حُجَّة في ذلك كما بَيَّنَّا لاشتراك العاقل وغير العاقل في (مَنْ لا يَخْلُقُ) إذ قد عُبد مِن دون الله مَنْ يَعقل / ومن لا يَعْقل، أو لتنزيلها منزلةَ مَنْ يعقل إذْ عُبدت من دونِ الله، أو لاعتقاد مَنْ عَبَدَها أنَّها عاقلة فَعَّالة. فهذه الوجوه كلها يحتمل قولُه ﴿ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾، فلا دليلَ فيها على أنها تقع على آحاد ما لا يَعقل. [١:١٦٩/ب]

وقولُه و «ما» **في الغالب لما لا يَعقل** قال المصنف في الشرح[3]: «احترزت بقولي «في الغالب» من نحو قوله تعالى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[4]، ومن قول بعض العرب: سُبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا»[5] انتهى. ويعني أنها في قليل تُطلق على آحاد ذوي العلم كما أُطلقت في قوله «لِما خَلَقتُ» على آدَمَ، وفي «ما سَخَّرَكُنَّ» على الله تعالى.

---

(١) شرح الكافية ٢: ٥٥.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٧. وفي شرح التسهيل ١: ٢١٦ أنه جعل من ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَٰزِقِينَ ﴾ سورة الحجر، الآية: ٢٠. وانظر معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٧٧. وقال الفراء في آية سورة الحجر: «قد جاء أنهم الوحوش والبهائم» معاني القرآن ٢: ٨٦ والجامع لأحكام القرآن ١٠: ١١. وقال الفراء في آية سورة النحل: «جعل مَنْ لغير الناس لمّا ميّزه فجعله مع الخالق وصَلح» معاني القرآن ٢: ٩٨. وانظر المحرر الوجيز ٣: ٣٨٥ والجامع لأحكام القرآن ١٠: ٦٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢١٧.

(٤) سورة ص، الآية: ٧٥.

(٥) المقتضب ٢: ٢٩٦ والأصول ٢: ١٣٥ والبغداديات ص ٢٦٥ حيث ذكر أنه حكي عن أبي زيد أنه سمعه، وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢١٢/ب وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣ ـ ١٧٤ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٣، ٥٠٥ ـ ٥٠٦. ونقل محقق البسيط في شرح الجمل ص ٢٨٦ أن ابن العريف ذكر أنها لغة بني أسد. وفي الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ٥٠: «وحكي عن أهل الحجاز: سُبْحانَ ما سَبَّحَتْ له، أي: سبحان مَنْ سبحت له». وانظر معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٣٢.

وإطلاقها على آحاد من يعقل هو مذهب أبي عبيدة[1] وابن دُرُسْتُوَيْهِ ومَكِّيِّ بنِ أبي طالب[2]، ومن متأخري أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف[3]، وزعم أنه مذهب س[4]. واستدلوا على ذلك بما تقدم، وبقوله «سُبْحانَ ما سَبَّح الرعدُ بحمده»[5]، وبقوله تعالى ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧﴾[6]، ومعلومٌ أنَّ الذي بنى السماءَ، وطَحا الأرض، وسَوَّى النفس، هو الله. وبقوله[7] ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾[8]، ومعلومٌ أنَّه الله.

وأبى أصحابُنا ذلك، وتأولوا ما استدل به المخالف. أمّا ﴿لِما خلقتُ بيديَّ﴾ فقال السُّهيلي[9]: «عَبَّرَ بـ «ما»[10] لأنَّ السجود له لم يكن من حيثُ هو عاقل، بل من حيثُ الأمر كالقبلة. وقد يقال: إنه حين الخلق لم يكن عاقلاً، وإنما نَفخ فيه الروحَ بعدَه بِمُدَّة» انتهى هذا التأويل.

وقولُه «وإنما نَفخ فيه الروحَ بعدَه بِمُدَّة» ليس بصحيح بدليل قوله ﴿فَإِذَا

---

(١) مجاز القرآن ٢: ٣٠٠ والمحرر الوجيز ٥: ٤٨٨.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص ٨٢٢.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات).

(٤) ذكر ابن الضائع في شرح الجمل (باب الصلات) أن ابن خروف استدل بقول سيبويه: إنَّ «ما» مبهمة تقع على كل شيء.

(٥) المقتضب ٢: ٢٩٦ والأصول ٢: ١٣٥ والبغداديات ص ٢٦٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢١٢/ب ونتائج الفكر ص ١٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣، ١٧٤ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٣، ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

(٦) سورة الشمس، الآيات ٥ ـ ٧. قال الحسن ومجاهد والطبري: المعنى: ومَن بناها. الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ٥٠ والمحرر الوجيز ٥: ٤٨٨.

(٧) وبقوله... أنه الله: سقط من ك.

(٨) سورة الكافرون، الآية: ٣.

(٩) معناه في نتائج الفكر ص ١٨٢. وهو بلفظه منسوباً للسهيلي في شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات). وانظر شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٤.

(١٠) في النسخ المخطوطة: «بها» صوابه في شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات).

سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾[1]، فالأمرُ بالسجود إنما كان بعدَ التسوية ونَفْخ الروح فيه، وعتبُ إبليس على امتناعه من السجود إنما كان بعدَ الأمر وامتثالِ الملائكة، وقبلَ هذا كان قد سُوِّي، ونُفخ فيه الروح، فقولُه تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ كان بعدَما سُوِّي، ونُفخ فيه الروح.

وتأولوا[2] «سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا» و «سُبْحانَ ما سَبَّحَ» على أن جعلوا «ما» مصدرية ظرفية، أي: مدةَ تسخيرِكُنَّ، ومدةَ تَسبيحِ الرعد، و «سُبْحانَ» علماً غيرَ مصروف، كما جاء[3]:

. . . . . سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

ولا نقول إنه كان أصله: سُبحانَ الله، فحُذف المضاف إليه، وبقي: سُبْحانَ؛ لأنهم إذا حذفوا ما أُضيفت إليه نُوِّنت، نحو قوله[4]:

سُبْحانَه، ثم سُبْحاناً نَعُوذُ به وقبلَه سَبَّح الجُوديُّ والجُمُدُ

فنوّن سُبْحاناً لمَّا حَذف المضاف إليه.

وأمَّا (وما بَناها) (وما طَحاها) (وما سَوَّاها) و (لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) و (ما أَعْبُدُ) فتأوَّلوا[5] ذلك على أنَّ «ما» مصدرية، كأنه قيل: وبنائها وطَحْوِها

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٢٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٤ ولابن الضائع (باب الصلات) ولابن أبي الربيع ص ٢٨٧ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

(٣) هذا عجز بيت للأعشى، وصدره: أَقولُ لمَّا جاءني فَخْرُه. وهو في ديوانه ص ١٤٣ والكتاب ١: ٣٢٤ والمبهج ص ٢٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٧، ٥٧٨ ـ وفيه تخريجه ـ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٥.

(٤) هو أمية بن أبي الصلت، وينسب لزيد بن عمرو بن نفيل، ولغيرهما. والبيت في الكتاب ١: ٣٢٦ والمقتضب ٣: ٢١٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٧، ٥٧٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٦.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٤ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٤ ـ ٥٠٥. وانظر المقتضب ٢: ٥٢.

وتَسْوِيَتِها وخَلْقِي وعِبادتي، أي: عبادةً مثل عبادتي، وقد أُوِّلَ المصدرُ في لِخلْقي وعِبادتي تأويلَ المفعول، أي: لمخلوقي ومعبودي، كما قالوا: درهمٌ ضَرْبُ الأمير، وبُرْدٌ نَسْجُ اليمن. قالوا: والضمير في (بناها) و (طَحاها) و (سَوَّاها) عائد على الله تعالى، وإنْ لم يتقدم/ له ذِكْر؛ لأنه قد عُلم أنَّ فاعلَ [١/١٧٠:١] ذلك هو الله، فعاد على ما يُفْهَم من سِياق الكلام.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[١]: «وقيل: يحتمل أن يكون عَبَّر بالمصدر عن المعبود، والأولى أن يكون عَبَّر بـ «ما» لأنه في مقابلة ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾[٢]، وقد يجوز عندَ المقابلة ما لا يجوز ابتداء، وهو كثير في القرآن وكلام العرب، ومنه ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾[٣]».

«وزعم[٤] أبو زيد السُّهيلي أنها لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة، وتلك القرينة هي التعظيم والإبهام. فوقعت عنده «ما» على الله تعالى فيما تقدم ذكره لأنَّ المرادَ التعظيمُ، فأُتي بـ «ما» لأنها مبهمة، والإبهام كثيراً ما يُستعمل إذا قُصد التعظيم، نحوُ قوله ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾[٥]، ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[٦]، فكأنَّ المعنى: إنَّ الذي بنى السماء وطَحا الأرض لَعظيمٌ». وأمّا ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ فتقدم تأويلُه فيه.

وأما ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ فسَوَّغ وقوعَ «ما» عنده على الله تعالى شيئان[٧]: أحدُهما: الإبهامُ وتعظيمُ المعبود. والآخرُ: أنَّ الحسدَ منهم يمنعُهم مِن أن يَعبدوا معبوده كائناً ما كان. وقد تقدم تأويل ما احْتَجَّ به.

---

(١) شرح الجمل له (باب الصلات).

(٢) سورة الكافرون، الآية: ٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٥٤.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات). والقول بلفظه في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٥) سورة الحاقة، الآيات ١ ـ ٢.

(٦) سورة طه، الآية: ٧٨.

(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٤.

وما ذكره أبو زيد من التعظيم لا يُسَوِّغُ وضعَ الاسم الذي هو لِما لا يعقل على مَنْ يعقل، والإبهامُ مَقْصَد من مقاصد التعظيم، لكنْ لا ينبغي أن يكون ذلك الإبهامُ الذي يُقْصَد به التعظيم مُخرجاً لِلَّفْظِ عَمَّا وُضع له.

وزعم المَعَرِّيُّ في «اللامع»[1] له أنه إذا كان لا تُدرَك صفتُه، ولا تُعلَم حقيقتُه يُجْعَلُ كالشيء المجهول فينطلق عليه «ما». وحَمل على ذلك «سُبْحانَ ما سَبَّحَ الرعدُ بحمده» أي: سُبْحان الذي سَبَّحَ الرعدُ بحمده، وقد تقدم تأويلُ هذا.

والذي صححه أصحابنا[2] أنَّ «ما» لا تقع على آحاد أولي العلم إلا في موضعين:

أحدهما: الاستثبات عمن يَفعل[3] إذا لم تَفهم الاسمَ؛ لأنك في الحقيقة لم تَستثبت عن عاقل؛ ألا ترى أنه إذا قال: جاءني زيدٌ، فلم تفهم الاسم، فاسْتَثْبَتَّه، وقلت: جاءَ مَهْ؟ ففي الحقيقة لم تَسْتَثْبِت عن زيدٍ لأنك لم تَعلم أزيداً قال أم غيرَ ذلك، وإنما اسْتَثْبَتَّ عن الفاعل من حيثُ هو فاعل.

والآخر: الاستفهام بها عن صفات مَن يَعقل؛ ألا ترى أنك تقول: ما زيدٌ؟ فيقول لك المسؤول: كاتبٌ أو عالمٌ، فهي وإن كانت في الظاهر واقعةً على كاتبٍ أو غيرِ ذلك من صفات زيد، و «كاتبٌ» اسمٌ واقع على مَن يعقل، فليست في الحقيقة واقعةً على عاقل؛ لأنك إنما سألتَ بها عن صفة من يعقل، والصفةُ ليست من جنس العُقَلاء؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما زيدٌ؟

---

(١) هو كتاب «اللامع العَزِيزي» في تفسير شعر المتنبي، عُمل للأمير عزيز الدولة وغَرْسِها، وهو ابن تاج الأمراء أبي الدوام ثابت بن ثِمال بن صالح بن مرداس. معجم الأدباء ٣: ١٦٢. وانظر مقدمة محقق كتاب «معجز أحمد» ص ١٢٣ ـ ١٢٤. وذكر الزركلي في الأعلام ١: ١٥٧ أنه مخطوط في مخطوطات جامعة الملك سعود في الرياض، وأنه ألّفه لعزيز الدولة فاتك بن عبدالله، وأنه يقع في ٢٤٠ ورقة.

(٢) النص في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٤.

(٣) ك،ص،ح، شرح الجزولية: يعقل.

فإنما تريد: ما صفةُ زيدٍ؟ وقولُ المجيب «كاتبٌ» جوابٌ على المعنى؛ لأنّه لو أجاب على اللفظ لقال: صفتُه كَتْبٌ، إلا أنَّ كاتباً يُغني عن ذلك، ويَقوم مَقامه.

وقولُه **ولَهُ مَعَ مَنْ يَعْقِلُ** أي: ولما لا يَعْقِلُ مَعَ مَنْ يَعقل/، مثالُه ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ﴾[1] [١: ١٧٠/ب].

وقولُه **ولِصفاتِ مَنْ يَعْقِلُ** هذه عبارةُ الفارسيّ[2]، زَعم أنها تقع على صفاتِ مَن يعقل، نحو ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[3] أي: والسماءِ وبانيها. ومَثَّل المصنف[4] بقوله ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[5]. وعبَّر أصحابنا[6] عن هذا المعنى بأنَّ «ما» تقع على أنواعِ مَن يَعقل، ومَثَّلُوا بقوله (ما طابَ لَكُمْ)، ويريدون الطيِّبَ.

وقولُه **وللمبهم أمرُه** هذا مذهب السُّهيلي الذي تَقدم ذكرهُ والردُّ عليه. قال المصنف في الشرح[7]: «مثل أن تَرى شبحاً تُقَدِّرُ إنسانيتَه وعدمَ إنسانيتِه، فتقول: أخبرني ما هناك؟ وكذا لو علمت إنسانيتَه ولم تدر أَذَكَرٌ هو أم أنثى، ومنه ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾[8]».

وقولُه **وأُفْرِدَتْ نكرةً** يعني أنها خَلَتْ مِن صلةٍ وصفةٍ وتَضَمُّنِ شرطٍ أو

---

(١) سورة النحل، الآية: ٤٩.

(٢) قال: «وهي سؤال عن ذات غير الأناسيّ وغيرهم من المميِّزين، وعن صفات الأناسيّ وسائر أهل التمييز» البغداديات ص ٢٦٣. وقال المبرد: «وهي سؤال عن ذات غير الآدميين وعن صفات الآدميين» المقتضب ١: ٤١ و٢: ٥٢، ٢٩٦.

(٣) سورة الشمس، الآية: ٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢١٧

(٥) سورة النساء، الآية: ٣.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٣.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢١٧.

(٨) سورة آل عمران، الآية: ٣٥.

استفهام، وذلك في التعجب، نحو: ما أحسنَ زيداً! على مذهب س[1]، وفي نِعْمَ وبئسَ، نحوُ قول العرب «غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا»[2]، على مذهب غير س[3]، وسيأتي الكلام على ذلك في التعجب، وفي باب نِعْمَ.

وقولُه **وقد تُساويها مَنْ عند أبي عليّ** يعني في كونها أُفْرِدتْ نكرة، هذا مما انفرد به أبو علي[4]، وحجته قول الشاعر[5]:

وكيفَ أَرهبُ أمراً، أو أُراعُ بِهِ ... وقد زَكأتُ إلى بِشْرِ بنِ مَرْوانِ؟
ونِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضاقتْ مَذاهِبُهُ ... ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعلانِ

فـ «مَنْ» عنده في موضع نصب، وفاعلُ «نِعْمَ» ضمير مُفسَّر بـ «مَنْ» كما فُسِّر بـ «ما» في ﴿فَنِعِمَّا﴾[6]، و «هو» مبتدأ، خبره الجملة التي قبله، و «في سرّ وإعلان» متعلق بـ «نِعْمَ». قال المصنف في الشرح[7]: «والصحيحُ غيرُ ما ذهب إليه أبو علي».

وقولُه **وقد تقع «الذي» مصدريةً** حكى[8] هذا عن يونُس، وتأول عليه ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾[9] أي: ذلك تَبشيرُ الله عبادَه. وعلى قول يونس قد

---

(١) الكتاب ١: ٧٢ ـ ٧٣. وفي مذهب الخليل والبصريين كافة كما في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٩٣.
(٢) الكتاب ١: ٧٣.
(٣) معاني القرآن للأخفش ص ٣٧ ـ ٣٨ والبغداديات ص ٢٥٣.
(٤) إيضاح الشعر ص ٤١٦ ـ ٤١٨.
(٥) إيضاح الشعر ص ٤١٦ وفيه تخريجهما. وزد على ما فيه شرح التسهيل ١: ٢١٨. والثاني في جمهرة اللغة ٣: ٢٨٣، ٤٨٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠١. زكأ إليه: لجأ.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.
(٧) شرح التسهيل ١: ٢١٨.
(٨) أي: المصنف في شرح التسهيل ١: ٢١٨. وقد حكى ذلك الفارسي عن أبي الحسن عن يونس في آية سورة الشورى التالية في العضديات ص ١٧٠ والشيرازيات ص ٤٢٢ [مسألة في اللائي واللاتي].
(٩) سورة الشورى، الآية: ٢٣.

يُحمل قولُه ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[1] أي: كخوضِهم.

وما ذهب إليه يونس ليس بشيء لأنه إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل، وقد ثبتت اسمية «الذي» بكونها فاعلةً ومفعولة ومجرورة ومبتدأة وتُثَنَّى وتُجْمَع وتُؤنث ويَعودُ عليها الضمير، فلا نَعدل عن هذا الحكم المقطوعِ به لشيءٍ لا يقوم عليه دليل، بل ولا شِبهُه. والأحسنُ في الآية أن يكون التقدير: ذلك الذي يُبَشِّرُه الله عبادَه، وأصلُه: يُبَشِّرُ به، فلما صار منصوباً حُذف إذْ مُجَوِّزُ الحذفِ فيه موجود.

وقولُه **وموصوفة**[2] **بمعرفةٍ أو شِبْهِها في امتناعِ لحاقِ أَلْ مثالُه**: مررت بالذي أخيك، ومررت بالذي مِثْلِك، وقد تَقدم الكلام على هذه المسألة حين الكلام على الصلة في أول الموصولات[3].

وهذا الذي ذكره المصنف من جواز ذلك ليس مذهب البصريين، لا يجيزون شيئاً من ذلك، وإنما أجازه الكوفيون، وتقدم[4] ذكرُ ما استدلُّوا به والردُّ عليهم.

قال أبو علي[5]: «وقد/ أجاز البغداديون أن تكون «الذي» موصوفة لا [١/١٧١:١] موصولة كما في مَنْ وما». وقال المصنف في الشرح[6]: «حاصلُ كلام أبي علي أنَّ «الذي» موصولةً وموصوفةً مستغنيةٌ بالصفة عن الصلة، ومصدريةً محكومٌ بحرفيتها، وهو مذهب الفراء[7]، وهو صحيح، وبه أقول، وأجاز

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٩.
(٢) ك،ص،ح: وموصولة.
(٣) تقدم في ص ١٥ ـ ١٧.
(٤) تقدم في ص ١٥ ـ ١٧.
(٥) المسائل العضديات ص ١٦٧.
(٦) شرح التسهيل ١: ٢١٩ ـ ٢٢٠.
(٧) معاني القرآن ١: ٣٦٥.

الفراء[1] في[2] (تَماماً على الذي أَحْسَنَ)[3] أن تكون «الذي» مصدراً، والتقدير: تماماً على إحسانه، أي: إحسانِ موسى. وأن تكون موصوفةً بـ «أَحْسَنَ» على أنَّ «أَحْسَنَ» أفْعَلُ تفضيل، قال[4]: «لأنَّ العرب تقول: مررت بالذي خيرٍ منك، ولا تقول: مررت بالذي قائمٍ؛ لأنَّ «خيراً منك» كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام. وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك، وبالذي مثلِك، إذا جعلوا صفة[5] «الذي» معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام جعلوها تابعة للذي، أنشد الكسائي[6]:

إنَّ الزُّبَيْرِيَّ الذي مثلَ الجَلَمْ

ومثلُه ما أنشد الأصمعيُّ[7]:

حتى إذا كانا هُما اللَّذَيْنِ مثلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ

وحكَى الفراء عن بعض العرب: أبوك بالجارية الذي يَكْفُل، وبالجارية ما يَكْفُل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالتُه. وهذا صريحٌ في ورود «الذي» مصدرية. ومنه قولُ ابن رَواحة[8]:

فَثَبَّتَ اللهُ ما آتاكَ من حَسَنٍ في المُرْسَلِينَ، ونَصْراً كالذي نُصِرُوا

أي: ونصراً كنَصْرِهم. ومثلُه قولُ جَرير[9]:

---

(١) معاني القرآن ١: ٣٦٥.
(٢) في: سقط من س.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٤.
(٤) يعني الفراء. معاني القرآن ١: ٣٦٥.
(٥) في معاني القرآن: صلة.
(٦) تقدم في ص ١٥.
(٧) تقدم في ص ١٥.
(٨) البيت في ديوانه ص ١٥٩.
(٩) البيت في ديوانه ص ١٦١ والمحتسب ٢: ١٨٩.

يـا أُمَّ عمـروٍ جَـزاكِ الله مغفـرةً رُدِّي علي فُؤادي كالذي كانا

وقولُ ابن أبي ربيعة[1]:

لـو أَنَّهُـم صَبـروا عنـا فنعـرفَـهُ منهم إذاً لَصَبَرْنا كالذي صَبَرُوا

وقولُ جرير[2]:

دعاني أبو سَعْد، وأهدى نصيحةً إلـي، وممَّـا أن تَغُـرَّ النصـائـحُ

لأُجْزِرَ لحمي كلبَ نبهانَ كالذي دَعا القاسطيَّ حتفُه، وَهْوَ نازِحُ»

انتهى كلامه.

ولا حُجَّةَ في شيء مما ذكر على أن تكون «الذي» مصدرية، ولا أنها تُتْبَع بمعرفة أو نكرة لا تقبل «أل»[3] دون صلة؛ لأن الكوفيين يقولون: قالت العرب كذا، ويكون ذلك على قياس ما فَهموا هم عن العرب، ولمَّا اعتقدوا في قوله:

إنَّ الـزُّبَيْـرِيَّ الـذي مثـلَ الجَلَـمْ

أنَّ «مثلَ» تابع لـ «الذي»، وأنه لا صلة له، بَنَوْا عليه أنَّ العرب تقول: مررت بالذي خيرٍ منك، ومررت[4] بالذي مِثْلِك، وبالذي أخيك، وكلُّ هذا قياسٌ منهم على فهمهم في هذا الرجز وشبهِه، وقد تقدم[5] من تأويل البصريين/ لمثل هذا أنه مما حُذفت منه الصلة، وأُبقي معمولُها، والمعنى: [١: ١٧١/ب] إنَّ الزبيريَّ الذي صار مثلَ الجَلَم. وكذلك:

---

(١) البيت في ديوانه ص ١١٩.

(٢) البيتان ليسا في ديوانه. وقد نسبا في الكامل ص ٢١٩ لعمارة بن عقيل، وبعدهما أربعة أبيات. أجزر لحمي كلب نبهان: أكون جَزَرة له، والجَزَرة: البَدَنة تُنحر. والقاسطي: رجل من النمر بن قاسط، خرج يبتغي قَرَظاً من بُعْد، فنهشته حية، فمات، فهو أحد القارظَين.

(٣) أل: سقط من س. ك: إلى.

(٤) بالذي خير منك، ومررت: سقط من س، ص.

(٥) تقدم في ص ١٥ ـ ١٧.

حتى إذا كانا هُما اللَّذَيْنِ مِثْلَ الجَدِيْلَيْنِ .....

التقدير: عادا مِثْلَ الجَدِيلَين.

وأما ما استشهدوا به على أن «الذي» تكون مصدرية فلا حجة في شيء منه.

أمَّا قولُ بعض العرب «أَبوكَ بالجارية الذي يَكْفُل» فـ«الذي» على حاله موصول، وبالجارية: متعلق بمحذوف، يدل عليه «الذي يكفل»، التقدير: أبوك كفيلٌ بالجارية الذي يكفل، أو على إضمار «أعني»، كما يقدره بعض أصحابنا في كثير من المجرور، وإن كان «أعني» لا يتعدى في أصل الوضع بالباء.

وأما «أبوك بالجارية ما يَكْفُلُ» فـ«ما» مصدرية، و«بالجارية» متعلق بمصدر محذوف، التقدير: أبوك كفالتُه بالجارية كفالتُه، كقول الشاعر[1]:

وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجَهْلِ للذِّلَّةِ إذْعانُ

قدَّروه: إذعانٌ لِلذِّلَّةِ إذعانٌ.

وأمّا «كالذي نُصروا» فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون أصله: كالذين نُصروا، فحذف النون، والتقدير: كنصرِ الذين نُصروا. أو يكون «الذي» صفةً لمصدر محذوف، والعائد عليه محذوف من نُصروا، والتقدير: كالنصرِ الذي نُصِرُوه.

وأمَّا قوله:

..... رُدِّي عليَّ فُؤادي كالذي كانا

فتأويلُه: كالفؤاد الذي كانا، والشيءُ يُشَبَّه بنفسه باعتبار حالين، تقول:

---

(١) هو الفِنْد الزِّمَّانيّ، واسمه شَهْل بن شيبان. الحماسة ١: ٦٠ [٢] ـ وفيها تخريجه ـ وشرحها للمرزوقي ص ٣٨ [٣].

زيدٌ الآن كَهُوَ أمس، والمعنى: إنَّ قلبي كان سليماً فيما مضى من الزمان، والآن قد شَفَّهُ الغَرامُ، فَرُدِّيه إلى الحالة التي كانت سَبقت له.

وأمَّا قولُه:

. . . . . كالذي دَعا القاسطيَّ حَتْفُهُ . . .

فإنَّه عندهم في معنى: كما دَعا القاسطيَّ حتفُه، فـ «القاسطيَّ» مفعول بـ «دعا»، و «حتفُه» فاعل بـ «دعا»، ولا عائد على الذي.

وتأويلُه عندي على أنَّ قوله «كالذي دَعا القاسطيَّ» في موضع نعت لمصدر محذوف، و «الذي» صفة للدعاء، التقدير: دعاني أبو سعد دُعاءً مثلَ الدعاءِ الذي دَعا القاسطيَّ، ففي «دعا» ضميرٌ يعود على «الذي»، وجعل الدعاء داعياً على حدّ قولهم: شِعْرٌ شاعرٌ، وارتفاعُ «حتفُه» على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، وهو جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: ما الذي دعاه؟ قال: هو حتفُه، أي: الداعي هو الحتف. ويحتمل أن يكون ارتفاعه على أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في «دعا» العائد على «الذي». وتأويل هذه النوادر أَولى من إثبات قاعدة كلية بشيء محتمل مخالف لما استقرَّ في اللسان العربي.

ص: فصـــل

وتقع أيٌّ شرطيةً، واستفهاميةً، وصفةً لنكرةٍ مذكورةٍ غالباً، وحالاً لمعرفةٍ، ويلزمُها في هذين الوجهين الإضافةُ لفظاً ومعنىً إلى ما يماثل الموصوفَ لفظاً ومعنىً، أو معنىً لا لفظاً.

ش: مثالُ الشرطية قولُ الشاعر[1]:

أيَّ حينٍ تُلِمّ بي تَلْقَ ما شِئْـ ـتَ من الخير، فاتَّخِذْني خَليلا

والاستفهاميةُ ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾[2].

[1/172:1] وقولُه وصفةً لنكرةٍ مذكورةٍ/ مثالُ ذلك: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وبفارسٍ أيِّ فارسٍ، وقال الشاعر[3]:

دعوتُ امرأً أيَّ امرئٍ، فأجابني وكنتُ وإياه مَلاذاً ومَوْئلا

ولا تكون إلا نكرةً: فإن أُضيفتْ إلى مشتقٍّ من صفة يُمكن المدحُ بها كانت للمدح بالوصف الذي اشْتُقَّ منه الاسمُ الذي أُضيفت إليه، فإذا قلت: مررتُ بفارسٍ أيِّ فارسٍ، فقد أَثنيتَ على الأول بالفروسِيَّة خاصَّةً.

وإن أضيفت إلى غيرِ مشتقٍّ من صفةٍ يُمكن المدح بها فهي[4] للثناء على الأول بكلِّ صفةٍ يُمكن أن يُثنى عليه بها، فإذا قلتَ: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، فقد أَثنيتَ على الرجل ثناءً عامًّا في كل ما يُمْدَحُ به الرجلُ.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٠.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٨١.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢١.

(٤) س: في.

وإنَّما كانت صفةً للنكرة، ولم تُوصَف بها المعرفة، لأنَّها لو أُضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تُضاف إليه، وذلك لا يُتَصَوَّرُ في الصفة إذِ الصفةُ أبداً إنَّما هي الموصوفُ لا بعضُه، و «أيٌّ» وإنْ لم تكن مشتقةً فهي في حكم المشتقّ.

قال أصحابنا[1]: وإنما أُعطيتْ معنى الاشتقاق لأنها في الأصل استفهام، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، فكأنك قلت: مررت برجلٍ لنباهته وكمالِه يُتَطَلَّعُ إلى السؤال عنه والعَجَبِ من أحواله، فيقال: أيُّ الرجالِ هو؟ هذا أصلُه، ولذلك أَعطيتْ «أيٌّ» معنى الكمال، وأُزيل عنها الاستفهام ليعمل فيها ما قبلَها، وبقي فيها إبهامُ الاستفهام ليُفيد معنى المبالغة في الصفة.

وقال بعض أصحابنا[2]: «ولا يَعنون بقولهم «صفة» أنها جاريةٌ أبداً على ما قبلَها، بل يُعنى بذلك أنها تُستعمل على معنى الوصف، وإلا فقد تُستعمل غيرَ تابعة، نحوُ قوله[3]:

فأَومأْتُ إيماءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ ولِلَّهِ عَيْنا حَبْتَرٍ أيُّما فَتَى

كأنه قال: أيُّما فتى هو، أي: هو الممدوحُ بكلِّ ما مُدح به الفتيان» انتهى.

وقولُه **غالباً** يعني أنَّ الموصوف النكرة قبل «أيٌّ» يكون مذكوراً غالباً، واحترز بذلك مِن حذفِه في قول الفرزدق[4]:

إذا حاربَ الحجاجُ أيَّ منافقٍ علاه بسيف كُلَّما هُزَّ يَقْطَعُ

---

(١) ح: قال بعض أصحابنا.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

(٣) هو الراعي. والبيت في شعره ص ٢٥٧ والكتاب ٢: ١٨٠ والحماسة ٢: ٢٠٤ [٦٤٢] والكامل ص ٤٠٧ والخزانة ٩: ٣٧٠ ـ ٣٧٤ [٧٥٧]. حبتر: ابن أخت الشاعر.

(٤) البيت في ديوانه ص ٥١٥ وشرح التسهيل ١: ٢٢١.

أراد: منافقاً أيَّ منافقٍ.

وهذا عند أصحابنا في غاية الندور، قالوا[1]: «فارقتْ «أيٌّ» سائرَ الصفات في أنه لا يَجوزُ حذفُ الموصوف وإقامتُها مُقامَه، لا تقول: مررتُ بأيِّ رَجُلٍ، وذلك لأنَّ المقصود بالوصف بـ «أيٍّ» إنما هو التعظيم والتأكيد، والحذفُ يُناقضُ ذلك».

وقولُه **وحالاً** لمعرفة أنشد المصنفُ في الشرح[2]:

فلِلَّـهِ عَيْنـا حَبْتَـرٍ أيَّمـا فتـى ....

بالنصب، جعله حالاً. وتقدم أنَّ أصحابنا أنشدوه بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ، وقدَّروه: أيُّ فتىً هو.

[١:١٧٢/ب] ولم يذكر أصحابنا كونَ «أيٍّ» تقع حالاً، / وإنما ذكروا لها خمسةَ أقسام[3]: موصولةً، وشرطيةً، واستفهاميةً، وصفةً لنكرة، ومُنادًى، وسيأتي حكمُها في باب النداء، إن شاء الله.

وقوله **ويلزمُها في هذين الوجهين** أي: في وجهِ استعمالِها صفةً، واستعمالِها حالاً.

وقولُه **الإضافةُ لفظاً ومعنىً** لأنها إذا كانت موصولةً أو شرطيةً أو استفهاميةً لا يلزم إضافتُها لفظاً.

وقوله **إلى ما يُماثلُ الموصوفَ لفظاً ومعنًى** فلا يجوز أن تقول: مررت برجلٍ أيِّ عالمٍ، ولا: بعالمٍ أيِّ رجلٍ، بل تقول: مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ، وبعالمٍ أيِّ عالمٍ.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢١.

(٣) الجزولية ص ٥٣ وشرحها للشلوبين ص ٦٠٦ ـ ٦٠٩ وللورقي ١: ٢٦٨ وللأبذي ص ٤٧٥ والملخص ١: ٦٠٤. وزاد اللورقي كونها نكرة موصوفة.

وقولُه **أو معنًى لا لفظاً** مثالُه: دعوت امرأً أيّ فتًى. هكذا مثّله المصنف في الشرح[1]. وينبغي أن يُحتاط في جواز هذا، ويُتَوَقف حتى يُسمع من كلام العرب، وإلا مُنع؛ لأنّ الأصل فيها أن لا يُوصَف بها، فلا يُتَوسع في القياس فيها.

ص: **وقد يُسْتَغْنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافةِ إنْ عُلم المضافُ إليه، و «أيٌّ» فيهما بمنزلة «كُلٌّ» مع النكرة، وبمنزلة «بعضٍ» مع المعرفة.**

ش: استغناؤها في الشرط مثالُه قولُه تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2]، ومثالُه في الاستفهام ما ورد في الحديث: «مَنْ أَبَرُّ يا رسول الله؟ قال: أمَّك. قال: ثُمَّ أيٌّ؟ قال: أمَّك»[3].

وقولُه **و «أيٌّ» فيهما** ـ يعني في الشرط والاستفهام ـ **بمنزلة «كُلٌّ» في النكرة، وبمنزلة «بعضٍ» في المعرفة.** مثالُها في الشرط مضافةً إلى نكرة: أيَّ رجلٍ تَضربْ أضربْه، وأيَّ رجلينِ تَضربْ أضربْهما، وأيَّ رجالٍ تَضربْ أضربْهم، فيعود الضمير مطابقاً لما تضاف إليه «أيٌّ».

ومثالُها مضافةً إلى معرفة: أيَّ الرجلِ تَضربْ أضربْه، وأيَّ الرجلينِ تَضربْ أضربْه، وأيَّ الرجالِ تَضربْ أضربْه.

ومثالُها في الاستفهام مضافةً إلى نكرة: أيُّ رجلٍ أخوك؟ وأيُّ رجلينِ أخواك؟ وأيُّ رجالٍ إخوتُك؟ فيُطابق الخبر ما تضاف إليه «أيٌّ».

ومثالُها مضافةً إلى معرفة: أيُّ الرجلينِ أحسنُ؟ وأيُّ الرجلينِ أَخوك؟

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥: ٣ والترمذي في كتاب البر ـ الباب الأول ٤: ٢٧٣ وابن ماجه في كتاب الأدب ـ الباب الأول ص ١٢٠٧ وأبو داود في كتاب الأدب ـ الباب ١٢٩ ـ ٥: ٣٥١.

وأيُّ الرجالِ أخوك أو أخواك؟ وتقول: أيُّ الثلاثةِ أخواك أو أخوك؟.

ولا تقع الشرطية والاستفهامية إلا صدرَ كلام، فلا يَعمل فيها عاملٌ متقدم عليها إلا الخافضَ بشرطِ أن يكون متعلقاً بالفعل الذي يليها، إلا في الاستفهام في الاستثبات، فإنه قد يتقدم عليها، فإذا قال قائل: ضربتُ رجلاً، قلتَ إذا استثبتَّ: أيًّا ضربتَ؟ وضربتَ أيًّا؟

ص: ولا تَقَعُ نكرةً موصوفةً، خلافاً للأخفش، وقد يُحذف ثالثُها في الاستفهام، وتُضافُ فيه إلى النكرة بلا شرط، وإلى المعرفة بشرطِ إفهامِ تثنيةٍ، أو جمعٍ، أو قصدِ أجزاءٍ، أو تكريرها عطفاً بالواو.

ش: أجاز الأخفش[1]: مررت بأيٍّ كريمٍ، فجعل أيًّا نكرةً موصوفة، ولم يُسمع من العرب، وإنما أجازه قياساً على «مَنْ» و«ما» من قول العرب[2]: «رغبتُ فيما خيرٍ مما/ عندي»، و[3]: [1/١٧٣:١]

كَفى بنا فضلاً على مَنْ غيرِنا .....

ويَضْعُفُ القياسُ على ذلك، بل في قولهم «مررتُ بما مُعْجِبٍ لك» إن «ما» نكرة بمعنى شيء موصوفة بـ «مُعْجِبٍ» نظرٌ، لأنه يجوز أن تكون «ما» زائدة بين حرف الجر والمجرور، والتقدير: مررت بمُعْجِبٍ لك، وكثيراً ما زيدت «ما» بين حرف الجر والمجرور، فإن سُمع من كلامهم: رأيتُ ما مُعْجِباً لك، وسَرَّني ما مُعْجِبٌ لك، وكَثُرَ ذلك في كلامهم، ثَبَتَ أنَّ «ما» نكرة موصوفة، على أنه لو سُمع قليلاً انبغى تأويلُه على زيادة «ما» كما زادوها في قوله[4]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢٢.

(٣) تقدم في ص١١٩.

(٤) هذا عجز بيت لمهلهل بن ربيعة، وصدره: لو بأبانَيْنِ جاء يَخْطبها. وقد خرجته في سر صناعة الإعراب ص ٤٦٢. أبانان: جبلان، وهما أبانَ الأبيض وأبان الأسود، بينهما نحو فرسخ، ووادي الرمة يقطع بينهما.

. . . . . ضُـرِّجَ مـا أنـفُ خـاطِـبٍ بِـدَمِ

وفي قولهم «رُويدَ ما الشِّعْرَ»[1]، وقد تقدم الاستدلال على كون «ما» نكرةً موصوفة بقوله[2]:

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ . . . . . .

وليس بقاطع؛ إذ يحتمل أن تكون «ما» مُهَيِّئَةً، و «مِن الأمر» في موضع المفعول بـ «تَكْرَهُ»، أي: شيئاً من الأمر، ويكون العائد في «له» عائداً على ذلك المفعول المحذوف، وإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سَقط به الاستدلال.

وقد تكرر للمصنف ذكرُ مذهبِ الأخفش في «أيّ» أنها تكون نكرة موصوفة، فإنه ذَكَرها هنا، وفي الشرح[3] حين تكلم على «ما» وأنها تكون نكرة موصوفة.

ومثالُ حذف ثالث «أيّ» في الاستفهام قولُ الشاعر[4]:

تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَيْنِ أَيُّهُما عليَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَواطِرُهْ

وقولُه **وتُضاف فيه** ـ أي: في الاستفهام ـ **إلى النكرة بلا شرط** أي: لا يُشترط في إضافتها إلى النكرة شرط[5].

وقولُه **بشرطِ إفهام تثنيةٍ** نحوُ: أيُّ الرجلين[6] أفضلُ؟ وأيُّهما أفضلُ؟ **أو جمع**: أيُّ الرجالِ أفضلُ؟ وأيُّهم[7] أفضلُ؟ **أو قصدِ أجزاء**: أيُّ زيدٍ أحسنُ؟

---

(١) الكتاب ١: ٢٤٣.

(٢) تقدم في ص ١١٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢١٥.

(٤) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٣٤٧ والمحتسب ١: ٤١، ١٠٨ وشرح التسهيل ١: ٢٢٢. نصر: هو نصر بن سَيَّار.

(٥) نحو: أيُّ رجلٍ عندَك؟

(٦) س: أي الرجل.

(٧) س: «أيهم» بدون واو قبله.

أيُّ الرجل أحسنُ؟ ولذلك تُبْدِلُ منه، فتقول: أَوجْهُه أم عينُه؟ فالجواب لهذا الاستفهام إنما يكون بذكر شيءٍ من أجزاءِ زيد أو الرجل.

وقولُه **أو تكريرِها عطفاً بالواو** مثالُه قولُ الشاعر[1]:

أَبَي وأيُّ ابن الحُصَيْنِ وَعَثْعَثٍ إذا ما التقينا كانَ بالحِلْف أَغْدرا

وقولُ الآخر[2]:

فـأَيِّـي مـا وأَيُّـكَ كـان شـرًّا فسِيقَ إلى المَقامةِ لا يَراها

وقولُ الآخر[3]:

فلئنْ لَقِيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أيِّي وأَيُّك فـارسُ الأحـزابِ

ونقص المصنفَ أن تكون «أيٌّ» مضافة إلى المفرد المعرفة جنساً أو معطوفاً عليه غيرُه بالواو، مثالُه: أيُّ الدينارِ دينارُك؟ وأيُّ البعيرِ بعيرُك؟ ومثالُ المعطوف: أيُّ زيدٍ وعمروٍ وجعفرٍ قام؟ ويمكن اندراج ذلك تحت قوله «أو جمعٍ» لأنّ/ اسم الجنس هنا يراد به الجمع، ولأنّ «أيُّ زيدٍ وعمرٍو وجعفرٍ» هو في المعنى: أيُّ هؤلاءِ قام؟ لكنَّ المصنفَ مَثَّلَ قولَه «أو جمعٍ» بقوله: أيُّ الرجالِ أفضلُ؟ وأيُّهم أكرمُ؟ فدلَّ على أنه لا شعور له بالمسألتين اللتين ذكرناهما، ونَصَّ أصحابنا[4] عليهما. [١:١٧٣/ب]

ولا[5] يجوز أن يُعطف على «أيٍّ» الاستفهاميةِ غيرُ اسمِ استفهام، فإذا

---

(١) هو خداش بن زهير. الكتاب ٢: ٤٠٣ والشيرازيات ص ٥١٦ (رسالة)، والنكت ص ٦٨٠ وتحصيل عين الذهب ص ٣٨٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٧. وانظر شعره ص ٥٧٥ ـ مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ العددان ١٣ ـ ١٤ سنة ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤ هـ.

(٢) هو العباس بن مرداس كما في الكتاب ٢: ٤٠٢. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٣٢٦، وزد على ما فيه الشيرازيات ص ٥١٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٧.

(٣) البيت في المحتسب ١: ٢٥٤ وشرح التسهيل ١: ٢٢٢ والمقاصد النحوية ٣: ٤٢٢.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٥) انظر النص في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٨.

قلت: أيُّ القومِ جاءَك وزيدٌ؟ عَطفتَ زيداً على الضمير في جاءَ، ولا يجوز أن تعطفه على «أيّ». ولو قلت: أيُّ القومِ وزيدٌ جاءَ؟ لم يجز إلا إذا جعلتَ زيداً معطوفاً على الضمير في جاء، وقدَّمته عليه، على حَدِّ قولِ الشاعر[1]:

وأنتَ غَريمٌ لا أَظُنُّ قَضاءَهُ ولا العَنَزِيُّ القارظُ الدهرَ جائيا

يريد: لا أَظُنُّ قضاءَه جائياً هو ولا العنزيُّ القارظُ.

وإنما لم يَجُزْ ذلك لأنك تكون قد عطفت مُخْبَراً عنه على مستفهَمٍ عنه، وذلك لا يجوز، لو قلت: أزيدٌ وعمروٌ منطلقان؟ وأنتَ تَسأل عن انطلاق زيد[2]، وتخبر عن انطلاق عمرو، لم يجز.

ص: مِنَ الموصولاتِ الحرفيةِ «أنِ» الناصبةُ مضارعاً، وتُوصَلُ بفعلٍ متصرفٍ مطلقاً، ومنها «أنَّ»، وتُوصَلُ بمعمولَيْها. ومنها «كَيْ»، وتُوصَلُ بمضارعٍ مقرونٍ[3] بلام التعليل لفظاً أو تقديراً. ومنها «ما»، وتُوصَلُ بفعلٍ متصرفٍ غيرِ أمرٍ، وتختصُّ بنيابتها عن ظرفِ زمان، موصولةً في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظ مثبتٍ أو منفيٍّ بـ «لَمْ».

ش: احترز بقوله «الناصبةُ مضارعاً» من «أنِ» المخففةِ من «أنَّ» الثقيلة، فإنَّها حكمَها حكمُ المثقَّلة، ومن «أنِ» الزائدةِ، ومن «أنِ» التفسيريةِ، ولهذه الأقسام مواضعُ تُذكر فيها. وإنما ذَكر هنا ما تُوصَل به «أنِ» الناصبةُ للمضارع، فكما ذُكرت الموصولاتُ الاسمية وصِلاتُها، كذلك ذُكرت الحرفياتُ وصِلاتُها. وهذه الحروفُ الموصولاتُ يَنسبك منها مَعَ صِلاتها مصدر.

---

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ١٣٠٧ وضرائر الشعر ص ٢١١ وشرح الكافية الشافية ص ١٢٧٠ يخاطب مَيَّة. العنزي: رجل من عَنَزة ذهب يبغي قَرَظاً في الزمن الأول، فلم يرجع، ثم ضربه مثلاً. والقَرَظ: ورق السلم أو ثمر السنط، يدبغ به.

(٢) زيد هنا في ك، ن ما نصه: وتخبر عن انطلاق زيد.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي التسهيل وشرحه ونتائج التحصيل وتعليق الفرائد وشفاء العليل والمساعد: مقرونةً.

وقولُه بفعلٍ متصرفٍ احترازٌ من الجامد.

وقولُه مطلقاً يعني سواءٌ أكان ماضياً، نحو: أعجبني أنْ قام زيدٌ، أم مضارعاً، نحو: أُريدُ أنْ تَقومَ، أم أمراً[1]، نحو: أرسلت إليه بأنِ افْعَلْ، فلو كان الماضي غيرَ متصرف كـ «عَسَى»، أو المضارعُ غيرَ متصرف كـ «يَهِيطُ»[2]، أو الأمرُ غيرَ متصرف كـ «تَعَلَّمْ» بمعنى اعْلَمْ على رأي الأَعْلَم، لم يكن شيء من ذلك صلةً لـ «أنْ» هذه، فأمَّا قولُه ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾[3] ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[4] فـ «أنْ» هي المخففة من الثقيلة لا الناصبةُ للمضارع.

وجميع ما استدلوا به على أنّ «أنْ» هذه تُوصَلُ بفعلِ الأمر مُحتمل أن تكون التفسيريةَ. ويُقَوّي ذلك أنّ ذلك تَقَدَّمه شرطُ التفسيرية، وهو أن تكون الجملة التي قبل «أنْ» فيها معنى القول، نحوُ قوله تعالى ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا﴾[5]، وأشرتُ إليه أنْ قُمْ، وكتبتُ إليه أنْ قُمْ.

[١/١٧٤:١] وقال/ بعض أصحابنا: «وتدخل على الأمر قليلاً، حكى س[6]: كتبت إليه بأنْ قُمْ» انتهى. وبهذا استدل على أنها المصدرية لا التفسيرية. ووجهُ الاستدلال أنه دخَل عليها حرفُ الجر، والتفسيريةُ لا يَدخل عليها حرف الجر.

ولا يَقْوى عندي وصلُ «أنْ» بفعل الأمر لوجهين:

أحدهما: أنه إذا سَبكتَ من «أنْ» وفعلِ الأمر مصدراً فات معنى الأمر

---

(١) ك،ح، ف،ن: والأمر.

(٢) ك: «كيهيك». يهيط: يصيح.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥. وهي ليست في س، ح.

(٤) سورة النجم، الآية: ٣٩.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٦) الكتاب ٣: ١٦٢ ولفظه: أوعزتُ إليه بأنِ افعلْ. وقبله بقليل: كتبت إليه أنِ افْعَلْ، وأمرتُه أنْ قُمْ.

المطلوبُ والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين: كتبتُ إليه بالقيام، وكتبتُ إليه أنْ قُمْ.

والثاني: أنه لا يوجد من لسان العرب: يعجبني أنْ قُمْ، ولا: أحببتُ أنْ قُمْ، ولا: عجبتُ مِن أنْ قُمْ، فكونُ ذلك مفقوداً في لسانهم دليل على أنها لا تُوصَل بفعل الأمر، ولو وُصلت بفعلِ الأمرِ لَوُجدَ ذلك في لسانهم، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع، تقول: أعجبني أنْ قامَ زيدٌ، وأحببتُ أنْ قامَ، وعجبتُ مِن أنْ قامَ، ويُعجبني أنْ يقومَ زيدٌ، وأُحِبُّ أنْ يقومَ زيدٌ، وعجبت مِن أنْ يقومَ زيدٌ. وأمّا ما حكى س من قولهم «كتبت إليه بأنْ قُمْ» فالباء زائدة مثلها في[1]:

. . . . . لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وزَعم بعض النحويين أنها تُضمر بعد همزة الاستفهام في التسوية، ويكون ينسبك منها مع الفعل مصدر، فإذا قلت: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ، فأصله عنده: أأَنْ قمتَ أم أنْ[2] قعدتَ، فالفعل بعدها بتقدير المصدر.

والصحيح أنه لا إضمار بعد الهمزة ولا بعد أَمْ؛ لأنه لم يُلفظ بذلك في موضع من المواضع، وإنما اكْتَفَوْا هنا بالمعنى دون الإضمار، ولا يُقاس عليه لأنه موضعٌ خرج فيه اللفظ عن أصله، فخرجتْ همزة الاستفهام والفعلُ عن أصلهما، وصار سَبْكاً معنويًّا إلى المصدر، كما يُسْبَك إلى[3] اسم الفاعل في قولك: ما أُبالي منكَ أَقُمْتَ أم قَعدتَ؛ أي: قائماً ولا قاعداً.

---

(١) هذه قطعة من بيت ينسب للراعي، وللقتال الكلابي، وهو:

هُنَّ الحرائرُ، لا رَبَّاتُ أَخْمِرةٍ سُودُ المَحاجِرِ، لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وهو في شعر الراعي ص ١٠١ وديوان القتال ص ٥٣. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٨١. وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٧٣٣.

(٢) أن: سقط من ك.

(٣) إلى: سقط من ك.

وإنما لم تكن همزة الاستفهام مما ينسبك معها الفعل إلى المصدر لأنَّ ما يَنسبك معه يكون معمولاً لِما قبلَه لفظاً، ولا[1] يكون ذلك في الهمزة، وإنْ كانت قد تكون مَعَ ما دخَلتْ عليه في موضعِ معمولٍ في المعنى.

وذَهب بعض النحويين إلى أنها تُضمر «أنْ» بعد ظروف الزمان في نحو: يوم يقوم زيدٌ، أي: يوم أنْ يقومَ، لكنهم استغنوا عنها بأن أنابوها عنها لأن لظروف الزمان خصوصيةً بالأفعال، فلم يحتاجوا معها إلى إضمار سابك.

والصحيح أنه لا إضمارَ فيه لأنه لم يُلفظ به قَطُّ، وإنما هو من الإضافة للدليل لفظاً، وهم يريدون المدلول، كما صَغَّروا الفعلَ وهم يريدون المدلول من المصدر في باب التعجب، وكما يُعَدُّون ما يتعدى بحرف الجر بنفسه.

وقولُه ومنها «أنّ» وتُوصَل بمعمولَيْها مثالُه: أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ، وأَحببتُ أنَّ زيداً قائمٌ، وعَجِبتُ مِن أنَّ زيداً قائمٌ، تقول: عَجِبتُ من انطلاقِك، لا دليلَ فيه على/ وقوعه[2] أو تحققه، فإذا قلت: عجبتُ مِن أنَّك منطلقٌ، دلَّ على الوقوع والتحقق. قاله في البسيط. [١: ١٧٤/ب]

وقولُه ومنها «كَيْ»، وتُوصَل بمضارع مقرونٍ بلام التعليل لفظاً مثالُه: جئتُ لِكي أراك. أو تقديراً مثالُه: جئتُ كي أراك. فإذا قُرنت باللام لفظاً تَعينت المصدرية، وإذا لم تُقْرَنْ بها احتملت، وقد تكلمنا على ذلك في نواصب المضارع مُستوفًى هناك.

ولا تخلو «كَيْ» من التعليل، فهي لا تتصرف تصرفَ «أنْ»، لا تكون مبتدأةً ولا مفعولة ولا مضافاً إليها ولا مجرورةً باللام ظاهرةً أو مقدرةً معها.

وقولُه ومنها «ما»، وتُوصَل بفعلٍ متصرفٍ غيرِ أمر. احترز بـ «متصرف»

---

(١) س: فلا.

(٢) على وقوعه... دل: سقط من ك.

من الفعل غيرِ المتصرف، على أنه قد جاء وصلُها بـ «ليسَ»، وهي فعلٌ غيرُ متصرف، قال[1]:

..... بما لَسْتُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ

وفي البسيط: «ما أصلٌ في السبك لأنها أُتي بها في الفعل لأجل ذلك لا لمعنىً، بخلاف أخواتها، فإنَّ لها تخليصاً وعملاً، ولا تكون سابكة إلا حيثُ تَصِحُّ الموصولة؛ لأنَّ الموصولة سابكة في المعنى؛ لأنك تَسبك بها الجملةَ إلى الوصف المفرد، فلذلك لا تقول: أُريد ما تَخرج، وتقول: أُحِبُّ ما صَنعتَ؛ لأنّ «ما» في الوصل مبهمة، فلا تصلح للخصوص[2]، ولمَّا كان الخروج خاصاً[3]، ونحوه» انتهى.

وما ذكره مِن أنَّ شرطَ الوصل بها صلاحيةُ وقوع «ما» الموصولة الاسمية موقعَها، وأنَّ الفعل الواقع بعدها لا يكون خاصاً، باطلٌ.

وأكثرُ ما تكون صلتُها ماضياً، قال تعالى ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

يَسُرُّ المرءَ ما ذهبَ الليالي ....

أي: ذَهابُ الليالي. وفي (بما رَحُبَتْ) وهذا البيتِ بُطْلانُ قول صاحب البسيط.

وقد ذَكر عن السُّهيلي أنَّ «ما» لا تكون مصدرية إلا في موضع إبهام

---

(١) صدر البيت: أليسَ أميري في الأمور بأنتما. وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٥٧، ٤٥٧ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥١، ٩٥٠ والمقاصد النحوية ١: ٤٢٢ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٤٤ ـ ٢٤٥ [٥٠٦].

(٢) ك، ف: فلا يصح الخصوص.

(٣) كذا في النسخ كلها! وكان ينبغي أن يذكر جواب لمّا.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٢٥.

(٥) عجز البيت: وكان ذَهابُهنَّ له ذَهابا. وهو في المفصل ص ٣١٤ وشرحه ١: ٩٧ و٨: ١٤٢، ١٤٣ وشرح التسهيل ١: ٢٢٥.

وعموم، ولذلك مَنع في قوله تعالى ﴿ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[1] أن تكون «ما» مصدرية، والعلمُ لا إبهام فيه لأنه تمييز، قال: ألا ترى أنك لا تقول: أعجبني ما رأيت، تريد: رؤيتُك، وأعجبني ما خرج زيدٌ.

وقال في البسيط[2] أيضاً: «وقال أبو زيد[3] ـ يعني السُّهيلي ـ إنّ صلة «ما» لا بُدَّ أن تكون فعلاً غير خاص، بل مبهماً يحتمل التنويع، نحو: أعجبني ما صنعتَ؛ لأن الصنع عامٌّ، ولا تقول: أعجبني ما تجلسُ، ولا: أعجبني ما جلستَ؛ لأن الجلوس نوعٌ خاصٌّ ليس مبهماً، فكأنك[4] قلت: يعجبني[5] الجلوسُ الذي جلستَ، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذ لها.

وذهب[6] أيضاً إلى أنَّ «ما» المصدريةَ اسم، وأنَّها هي التي بمعنى «الذي» من الصلة، وليست حرفاً. وهو رأي المبرد[7] والرماني. واستدل[8] على ذلك بأن تقول: أعجبني/ أنْ تجلس، ولا تقول: أعجبني ما تجلس؛ [١/١٧٥أ] [١:١٧٥/أ]
لأنها بمعنى «الذي»، فتكون مبهمة، فلا تكون صلتها خاصاً بل مبهماً، وهذا خاصٌّ، ولو كانت بمعنى «أنْ» لجاز» انتهى.

ومثالُ وصلها بالمضارع قولُه تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٠٥.
(٢) البسيط لابن العلج ١: ٤١٢ ـ ٤١٣.
(٣) نتائج الفكر ص ١٨٦.
(٤) ك، ف: وكأنك. ن: كأنك. س، ح: فكذلك. والتصويب من البسيط.
(٥) البسيط: أعجبني.
(٦) يعني السهيلي. نتائج الفكر ص ١٨٥ ـ ١٨٦.
(٧) كذا! وفي المقتضب ٣: ٢٠٠ أنه رأي الأخفش، وقد وصفه المبرد بالتخليط ـ وانظر ٣: ١٩٧ ـ وصَوَّب قول سيبويه. ونسب في رصف المباني ص ٣٨١ إلى الكوفيين والأخفش، ونسب إليهم وإلى ابن السراج في الجنى الداني ص ٣٣٢. وانظر مغني اللبيب ص ٣٣٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥١.
(٨) يعني السهيلي.

﴿ٱلْكَذِبَ﴾[1]، أي: لِوصفِ ألسنتكم الكذبَ، وعجبتُ مما تَضربُ زيداً.

وقولُه غيرِ أمرٍ لا تقول: عَجِبْتُ مِن ما قُمْ، ولا: مِن ما اخْرُجْ.

وقولُه **وتختصُّ بنيابتها عن ظرفِ زمانٍ موصولةً في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظ مُثْبَتٍ** مثالُه: «لا أصحبُه ما ذَرَّ شارق»[2]، وقولُه تعالى ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[3] أي: مدةَ دُرُورِ شارِقٍ، ومدةَ دَوامِ السموات. وتُسمى هذه ظَرْفِيَّة.

وذَهب الزمخشريُّ إلى أنها تشاركها في هذا المعنى «أنْ»، وحَمل على ذلك قولَه تعالى ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾[4]، وقولَه تعالى ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾[5]، تقديرُه عندَه: وقتَ أنْ آتاه الله الملكَ، وإلا حينَ أنْ يَصَّدَّقُوا.

واستدلَّ بعضُهم على ذلك بقوله[6]:

وقالوا لها: لا تَنْكِحيهِ، فإنَّهُ ... لأَوَّلِ سَهْمٍ أنْ يُلاقِيَ مَجْمَعا

أي: لأولِ سهمٍ وقتَ ملاقاتهِ مَجْمَعاً.

وكونُها تنوبُ عن ظرفٍ لا يعرفه أكثرُ النحويين. وما احتجوا به لا دليل فيه لأنّ ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ تعليلٌ، أي: لأنْ آتاه الله. وكذلك: إلا لأنْ يَصَّدَّقُوا. وكذلك: بِأَنْ يُلاقِيَ مجمعاً. وهذا معنى صحيح سائغ، ولم يَقُمْ دليلٌ على أن تكون «أنْ» ظرفية مثل «ما». وإنَّما قال «في الغالب» لأنها قد تُوصَلُ بالمضارع، نحو قوله[7]:

---

(١) سورة النحل، الآية: ١١٦.

(٢) الشارق: قرن الشمس، أي: ما طلع قرن الشمس. المبهج ص ٩٣.

(٣) سورة هود، الآية: ١٠٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨. الكشاف ١: ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٥) سورة النساء، الآية: ٩٢. الكشاف ١: ٥٥٣.

(٦) هو تأبط شرًا. والبيت مطلع قصيدة له في الحماسة ١: ٢٦٣ [١٦٧] وشرحها للمرزوقي ص ٤٩١ [١٦٥] وللأعلم ص ٤٠٣ [٢١٤] وشرح التسهيل ١: ٢٢٦. المجمع: الجيش.

(٧) هو البُرْج بن مُسْهِر الطائي. الحماسة ٢: ٣٥ [٤٩٠] وشرح التسهيل ١: ٢٢٦ وشرح أبيات=

نُطَوِّفُ ما نُطَوِّفُ، ثم نَأْوي ذَوُو الأموالِ مِنَّا والعَدِيمُ

وقولُه أو منفيٍّ بـ «لَمْ» مثالُه قولُ الشاعر[1]:

ولن يَلْبَثَ الجُهَّالُ أن يَتَهَضَّمُوا أخا الحِلْم ما لم يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ

ص: وليست اسماً فتفتقر إلى ضمير، خلافاً لأبي الحسن وابن السراج، وتُوصَلُ بجملة اسمية على رأي.

ومنها «لو» التاليةُ غالباً مُفهِمَ تَمَنٍّ، وصلتُها كصلة «ما» في غير نيابة، وتُغني عن التمني، فيُنصَب بعدها الفعل مقروناً بالفاء.

ش: في «ما» المصدرية هذه خلاف: ذهب س[2] والجمهور إلى أنها حرف. وذهب الأخفش[3] وابن السراج[4] وجماعة من الكوفيين[5] إلى أنها اسم. فإذا قلت «أعجبني ما قمتَ» فيقدره س: قيامُك، ويقدره أبو الحسن: القيامُ الذي قُمتَه، ويحذف الضمير من الصلة. ورُدَّ عليه بوصل «ما» بـ «ليس» في قوله[6]:

..... بما لَسْتُما أَهْلَ الخِيانةِ والغَدْرِ

ألا ترى أنه لا يسوغ تقدير «ما»[7] هنا بـ «الذي» لعدم الرابط.

= المغني ٧: ٢١٥ [٨١٢].

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٦.

(٢) الكتاب ٢: ٣٢٦، ٣٤٩ و٣: ١١، ١٥٦ والبغداديات ص ١٦١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥٨ والنهاية ص ١٦١.

(٣) المقتضب ٣: ٢٠٠ والأصول ١: ١٦١ والبغداديات ص ١٦١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥١ ورصف المباني ص ٣٨١. ويبدو أن هذا قول له في هذه المسألة، وفي معاني القرآن له ما يدل على أنها عنده حرف، انظر على سبيل المثال ص ٤٠ ـ ٤١، ١٠٢، ٣٠٧، ٣٣٩، ٣٧٨ والنهاية ص ١٦١.

(٤) الأصول ١: ١٦١.

(٥) رصف المباني ص ٣٨١.

(٦) تقدم في ص ١٥١.

(٧) ك، ح، ن: تقديرها.

وقوله **وتُوصَلُ بجملةٍ اسميةٍ على رأي**. «ما» المصدرية/ لا تُوصَل إلا [١:١٧٥/ب] بالفعل المتصرف غيرِ الأمر في مذهب س[١]. وذهبت طائفة[٢] منهم أبو الحجاج الأَعْلَم[٣] إلى أنه يجوز أن تُوصَل بالجملة الاسمية، وجَعلوا من ذلك قولَ الشاعر[٤]:

أعـلاقـةً، أُمَّ الـوُلَيِّـد بعـدَمـا أفنانُ رأسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

وقولَ الآخر[٥]:

أَحْلامُكُم لِسَقامِ الجَهْلِ شافيةٌ كما دماؤكُمُ تَشْفي من الكَلَبِ

وقد اختلف رأيُ ابن عصفور في ذلك، فمرة أجاز ذلك، ومرة[٦] منعه. ومَنْ مَنع ذلك تأوَّلَه على أنَّ «ما» كافة لِـ «بعدَ»، وللكاف عن العمل، ومهيئة للدخول على الجمل.

وقال المصنف في الشرح[٧]: «الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة، لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتُها في موضع جر، فلم يصرف شيء عما هو له ثابت، بخلاف الحكم بأن ما كافة».

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٩ ـ ٣٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨١ والمباحث ١: ٢٦٠ وشرح الكافية ٢: ٣٨٦.

(٢) شرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠٠ وللورقي ١: ٢٥٩، ٢٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨١ وشرح الكافية ٢: ٣٨٦.

(٣) النكت ص ٢٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨١.

(٤) هو المَرَّار بن سعيد الفقعسي. والبيت في الكتاب ١: ١١٦ و٢: ١٣٨ ـ ١٣٩. وقد خرجته في المسائل الحلبيات ص ٢٠١ ـ ٢٠٢. وزد على ما فيه النكت ص ٢٥٠ وشرح التسهيل ١: ٢٢٧. أفنان الرأس: خُصَل شعره. والثغام: شجر إذا يبس ابيض. والمخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

(٥) هو الكميت كما في اللسان والتاج (كلب). والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٢٢٧.

(٦) شرح الجمل ١: ١٨١.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢٢٧.

وقال أيضاً[1]: «وأيضاً فمن مواقع «ما» المصدريةِ النيابةُ عن وقتٍ واقعٍ ظرفاً، والوقتُ الواقع ظرفاً قد يُضاف إلى جملة اسمية، كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وُصلت بهما[2] وهي للوقت سُلك بها مَسْلَك الوقت، فالحكمُ بجواز وصلِها بجملةٍ اسميةٍ راجحٌ على الحكم بالمنعِ على تقديرِ عدمِ كونِ ذلك مسموعاً، فكيف وقد سُمع؟ قال[3]:

واصِلْ خليلك ما التواصُلُ مُمْكِنٌ فَلأَنْتَ أو هُوَ عن قَليلٍ ذاهِبُ

وقال آخر[4]:

. . . . . فعُسْهُم أبا حَسَّانَ ما أنت عائسُ

وإذا ثَبت وصلُها ظرفيةً بالجملة الاسمية لم يُستبعد وصلُها بها إذا كانت غيرَ ظرفية» انتهى. وفيه بعض تلخيص.

وقولُه **ومنها «لَو» التاليةُ غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ**. اختُلف في «لَوْ» هذه التي ذكرها: فذهب الجمهور إلى أنَّ «لو» لا تكون مصدرية، وهو قول أشياخنا[5]. وذهب الفراء[6] وأبو علي[7] وأبو زكرياءَ التبريزي[8] وأبو البقاء

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢٨.

(٢) ك: بأيهما. ح: وصلت ما بهما.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٤) نسب البيت في كتاب الجيم ٢: ٢٤٧ لِخُفاف. وصدره:
رأيت رجالاً يَأْلَهُونَ هَوانَهُمْ. وهو في المخصص ٢: ١٧ عن كتاب العين، ولم أقف عليه فيه. وعجزه في اللسان (عوس). عاس: طافَ بالليل، وعاس الشيء: وَصَفَه.

(٥) الجزولية ص ٥٢ وشرحها للشلوبين ص ٥٩٨ ـ ٥٩٩ وللورقي ١: ٢٥٦ وللأبذي ص ٤٥١ والتوطئة ص ١٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٦٨ حيث ذكروا الحروف المصدرية، ولم يعدوا منها «لو».

(٦) معاني القرآن ١: ١٧٥ وشرح التسهيل ١: ٢٢٩.

(٧) هذا ظاهر قوله في الشيرازيات ص ٥٦٢. وانظر شرح التسهيل ١: ٢٢٩.

(٨) شرح التسهيل ١: ٢٢٩.

العكبري[1] وهذا المصنف إلى إثبات ذلك من لسان العرب، وخَرَّجوا عليه مواضعَ من القرآن، من ذلك قولُه تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[2]، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾[3]، ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ﴾[4]، ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[5].

وقولُه **غالباً** احترازٌ مما جاء غيرَ مُفْهِمٍ تمنياً، كقول قُتَيْلة[6]:

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ، وربَّما ... مَنَّ الفَتى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

وقال آخر[7]:

لقد طَوَّفْتُ في الآفاق حتى ... بَلِيْتُ، وقد أَنى لِيَ لَوْ أَبِيدُ

/ وقال آخر[8]: [١/١٧٦:١]

أَصَبْنَ الطَّريفَ بنَ الطريفِ ومالكاً ... وكان شفاءً لو أَصَبْنَ المَلاقِطا

وقال آخر[9]:

وربما فاتَ قوماً جُلُّ أَمْرِهِمُ ... مِنَ التَّأَنِّي، وكان الحَزْمُ لو عَجِلُوا

---

(١) التبيان ص ٩٦، ١٠٤، ٣٨٦ وشرح التسهيل ١: ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٩.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٠٢.

(٥) سورة القلم، الآية: ٩.

(٦) هي قُتيلة بنت النضر كما في السيرة النبوية ٢: ٤٢ ـ ٤٣. وتخريجه في إيضاح الشعر ص ٥٠٩. وزد على ما فيه شرح التسهيل ١: ٢٢٨.

(٧) هو المِسْجاح بن سِباع الضبي. الحماسة ١: ٤٩٩ [٣٥٣] وشرحها للأعلم ص ٥٠١ [٢٨٨] وشرح التسهيل ١: ٢٢٨. بليت: شِخْتُ وهَرِمت. وأنى الشيءُ: حانَ. وأبيد: أذهب وأهلك.

(٨) هو علقمة الفحل. والبيت في صلة ديوانه ص ١٢٥ ـ وتخريجه في ص ١٦١ منه ـ وجمهرة اللغة ٣: ١١٤ والتكملة والتاج (لقط). الملاقط: بنو مِلْقَط بن عمرو بن ثعلبة، من طيىء.

(٩) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٨. ونسب في المغني ص ٢٩٤ للأعشى، وليس في ديوانه. وهو في شرح أبيات المغني ٥: ٥٧ ـ ٦٢ [٤٢٠] حيث نفى نسبته للقطامي.

التقدير: ما كان ضَرَّكَ مَنُّكَ، وقد أَنَى لِي البُيُودُ، وكان شفاءً إصابتُهن، وكان الحزمُ عجلَهم. ومن لم يثبت أنَّ «لو» تكون مصدرية تأوَّلَ هذه المواضع كلَّها.

وقوله **مُفْهِمَ تَمَنٍّ**: الذي أَوردوا من ذلك هو لفظ «وَدَّ» و «يَوَدُّ»، و «مُفْهِم تَمَنٍّ» يشمُل وَدَّ وأَحَبَّ وآثَرَ وتَمَنَّى واختارَ، ولم يُسْمَع من مُفْهِم التمني في غير «وَدَّ».

وقوله **وصِلَتُها كصِلة «ما»**: يعني أنها تُوصَل بما وُصلتْ به «ما» من فعلٍ متصرفٍ ماضٍ ومضارع، ولا تُوصَل بالأمر.

وذكر المصنف[1] أنَّ «ما» تُوصَل بفعلٍ منفيّ بـ «لم»، وظاهرُ كلامه أنَّ «لو» تُوصَل بذلك، فتقول: وَدِدْتُ لو لم يقم زيدٌ.

وقد اختار المصنف[2] في «ما» أنها توصل بالجملة الاسمية، واستدلَّ لصحة ذلك. ولا يُحفظ ذلك في «لو»، لا يُحفظ مثلُ: وَدِدتُ لو زيدٌ قائمٌ، فينبغي أن يُقيد قولُه «وصِلَتُها كصلةِ ما»: «إلا في الجملة الاسمية». ومما يُبعد كونَ «لو» مصدرية أنه لا يُحفظ من كلامهم دخولُ حرف الجر عليها، لا يوجد: عَجِبتُ مِنْ لو خرجَ زيدٌ، أي: عجبتُ من خروج زيد.

وقولُه **في غيرِ نيابةٍ** يعني أنَّ «ما» تنوب عن ظرف زمان، ولا تنوب «لو» المصدرية عن ظرف زمان، فهما وإن اشتركا في الصلة، فقد اختصت «ما» بالنيابة.

وقولُه **وتُغني عن التمني إلى آخره**، قال الشاعر[3]:

سَرَيْنا إليهم في جُموعٍ كأنَّها جبالُ شَرَوْرَى لو نُعانُ فَنَنْهَدَا

---

(١) تقدم ذكر ذلك في ص ١٥٤. وهو في شرح التسهيل ١: ٢٢٣، ٢٢٦.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢٧.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٩ والمقاصد النحوية ٤: ٤١٣، ٤٦٥. شروري: اسم جبل لبني سليم، مطل على تبوك في شرقيها. وننهد: ننهض.

قال المصنف في الشرح[1]: «في نصب فَنَنْهَدَ وجهان:

أحدهما ـ وهو المختار ـ أنه جواب تَمَنٍّ إنشائيّ كجواب «ليت»؛ لأنَّ الأصل: وَدِدْنا لو نُعانُ، فحذف الفعل لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه فَجُوْوِبَتْ كجوابها.

والثاني: أنه من باب العطف على المصدر؛ لأنَّ «لو» مع «نُعان» تتقدر بالمصدر، فليس جواباً، بل هو من باب[2]:

. . . . . تَقَضِّي لُباناتٍ، ويسأَمَ سائمُ

وذهب أبو علي في «التذكرة» إلى أنّ مثل «لو نُعانُ فَنَنْهَدا» «لو» أُجريتْ فيه مُجرى «لو» التي بمعنى الأمر، أي: أَعِنَّا يا ألله[3] فَنَنْهَدَ، وفي ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾[4] أي: أحْدِثْ لنا كَرَّةً فنكونَ.

وقال الزمخشري[5]: «تجيء «لو» في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثَني، كما تقول: ليتَك تأتيني فتحدثَني». فإن/ أراد ما أردتُه فصحيح، [١:١٧٦/ب] وإن أراد أن «لو» حرفٌ موضوع للتمني كـ «ليت» فغير صحيح؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا يُجمع بينَ «ليتَ» وبينَه، وذلك أنَّ حروف المعاني قُصد بها النيابةُ عن أفعالٍ على سبيل الإنشاء، فلا يُجمع بينهما لأنه لا يُجمع بين[6] نائب ومَنُوب، ولذلك لا يُجمع بين «لعلّ»

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢٩ ـ ٢٣١.

(٢) عجز بيت للأعشى، وصدره: لقد كانَ في حولٍ ثَواءٍ ثَوَيْتَهُ. وهو في ديوانه ص ١٢٧ والكتاب ٣: ٣٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٣٠ ـ وفيه تخريجه وتوجيه نصب «يسأم» ورفعه ـ وشرح أبيات المغني ٧: ٩١ ـ ٩٤ [٧٤٦]. وانظر هامش الكتاب، ففيه نص لأبي الحسن، وشرح أبيات المغني أيضاً.

(٣) في النسخ كلها: «أعاننا الله» والتصويب من شرح التسهيل.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١٠٢.

(٥) المفصل ص ٣٢٣ وشرحه ٩: ١١.

(٦) بين نائب. . . لا يجمع: سقط من ك.

و «أترجَّى»، ولا بينَ «إلا» و «أستثني»، فلو كانت «لو» موضوعة للتمني كـ «ليتَ» لساوَتْها في امتناعِ ذكرِ فعلِ التمني معَها، فكان قول القائل «تَمنيتُ لو تَفْعَلُ» غيرَ جائز، كما أنَّ «تمنيتُ ليتَك تَفعل» غيرُ جائز.

فإنْ قيل: كيفَ دخلت «لو» المصدرية على «أنّ» في نحو ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ «لو» داخلة على «ثَبت» مقدراً رافعاً لـ «أنَّ»، فلا يَلزم من ذلك مباشرةُ حرفٍ مصدريّ لحرفٍ مصدري.

الثاني: أن يكون هذا من باب التأكيد اللفظي، وهو من أحسنِه لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنىً دون لفظ، وهو أجودُ من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ومنه توكيدُ «السُّبُل» بـ «الفِجاج»[1]، وتوكيدُ «الذين» بـ «مَنْ» في قراءة زَيْد ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلَكُمْ﴾[2]. ولتفضيلِ هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظِ بعينِه كان قولُك «زيدٌ كمثل عمروٍ» سائغاً مستحسناً في النظم والنثر، بخلاف «زيدٌ كَكَعَمْرٍو»، فإنه مخصوص بالضرورة. وقد اجتمعت «أنْ» و «لو» المصدريتان في قول عليّ كرّم الله وجهه[3]: ما كان عليك أنْ لو صُمتَ لله أياماً، وتصدقتَ[4] بطائفة من طعامك محتسباً». انتهى كلامه، وفيه بعضُ تلخيص.

فأمَّا دَعْواه أنّ قوله «لو نُعانُ فَنَنْهَدا» أصله: وَدِدْنا لو نُعانُ، فحذف الفعل لدلالة «لو» عليه، فهذا فيه إضمارُ الفعل حيثُ فُهم من «لو» معنى

---

(١) في قوله تعالى ﴿لِتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾ سورة نوح، الآية: ٢٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١. وزيد: هو زيد بن علي. الكشاف ١: ٢٢٨، وعنه في البحر المحيط ١: ٢٣٤.

(٣) قال ذلك لعامله كما في شرح التسهيل ١: ٢٣١.

(٤) س، ن: أو تصدقته.

التمني، وهو على خلاف الأصل، وفيه إثباتُ أنَّ «لو» في هذا التركيب تكون مصدرية، ولا يقول بذلك الأكثرون من النحاة، وإنما هو قول بعض الكوفيين ومن تبعه من متأخرين[1] كالتِّبْريزيّ.

وأمَّا الوجه الثاني الذي جَوَّزه من وجهي النصب فإنه على تسليم أنَّ «لو» مصدرية.

وأمّا ما حكى عن أبي علي أنَّ «لو» بمعنى الأمر فينبغي أن لا يُحمل على ظاهره، وإنما يريد أبو علي أنها أُشربت معنى التمني، والتمني طلب.

وأمَّا قول الزمخشري إنَّ «لو» تجيء في معنى التمني فهو قول النحويين، ولا يعنون أنها وُضعت دالَّةً على التمني، وإنما المعنى أنَّها تُشْرَبُ معنى التمني، فتُجاب بما تُجاب به «ليتَ» من الفاء المنصوب بعدها المضارعُ بإضمار «أنْ»، وإذا أُشْرِبت معنى التمني فهي «لو» التي هي حرفٌ لِما كان سيقع لوقوع غيره، وهي المعبَّر عنها عندَ معظم النحويين بأنها حرف امتناع لامتناع، وليست قسماً موضوعاً للتمني، إنما تُشْرَبُه على سبيل المجاز، فكأنك نَطقت بـ «ليتَ»، ولذلك جمعت العرب/ بينَ «لو» وبينَ جوابها بالفاء [١: ١/١٧٧] لإشرابها معنى «ليت»، وبين جوابها الذي[2] لها بحق أصل الوضع، قال الشاعر[3]:

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ ... فيُخْبَرَ بالذنائب أيُّ زِيرِ
بيوم الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً ... وكيفَ لِقاءُ مَنْ تحتَ القُبورِ

(١) ك، ف: من المتأخرين.

(٢) في النسخ كلها: «التي».

(٣) هو المهلهل بن ربيعة. الأصمعيات ص ١٥٤ ـ ١٥٥ [الأصمعية ٥٣] ـ وفيه تخريج القصيدة ـ والكامل ص ٧٤٠ واللسان (ذنب) وشرح أبيات المغني ٥: ٦٧ ـ ٧٦ [٤٢٣]. الذنائب: موضع بنجد فيه قبر كليب بن ربيعة. ويقال: فلان زير نساء: أي صاحب نساء، وكان كليب يقول إنَّ مهلهلاً زيرُ نساء لا يُدْرِكُ بثأر. ويوم الشعثمين: نسب إلى الشعثمين، وهو موضع.

فقولُه «فيُخْبَرَ»[1] لاحظ فيها معنى «ليت»، وقوله «لَقَرَّ عيناً» لاحظ فيها أصلَ وضعها من أنَّها حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره. وإنما حَسُن الجمعُ بينَ الجوابين لأنَّ الأول هو معطوف على مصدرٍ مُتَوَهَّم، فالمعنى: لو حصل نبشٌ فإخبارٌ لَقَرَّ عيناً.

وأمَّا دعواه أنَّ «لو» في قوله ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ هي المصدرية فلا نعلم أحداً ذهب إلى ذلك غيرَ هذا الرجل، بل هي عندهم الامتناعيةُ أُشْرِبت معنى التمني، وجوابُها محذوف. وكذلك في قوله ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2]، وكثيراً ما يُحذف جواب «لو» لدلالة المعنى عليه، وقد بَيَّنَّا ذلك عند الكلام على «لو» الامتناعية.

وذَكر أبو مروان عُبيد الله بنُ عُمَرَ بنِ هِشامٍ الحضرميّ[3] أنه إذا كانت «لو» بمعنى التمني فلا تحتاج إلى الجواب الذي للامتناعية، قال: «واختلفوا في قوله[4]:

فَلَوْ أَنَّها نَفْسٌ تَمُوتُ جَميعةً ولكنَّها نفسٌ تَساقَطُ أَنْفُسا

فقيل: «لو» للتمني، فلا تحتاج إلى الجواب لأنه أراد: فليتَ أنَّها نفسٌ، وذلك أنه لما طال سقمُه تمنى أن يأتيه الموت، فتذهبَ نفسُه مرة. وقيل: هي الامتناعية على بابها، والجواب محذوف، تقديره: لاسترحتُ» انتهى. والصحيح أن التي تُشْرَبُ معنى التمني هي الامتناعية بنفسها.

وأمَّا جواب المصنف أنه على إضمار فعل، أي: لو ثَبت أنَّ لنا كرةً،

---

(١) س: ليخبر.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٥٨.

(٣) [ـ ٥٥٠ هـ] من أهل إشبيلية، أحكم العربية، وكان شاعراً فاضلاً جوالاً، تصدر بمراكش للإقراء، من مصنفاته: الإفصاح في اختصار المصباح، وشرح الدريدية. وبغية الوعاة ٢: ١٢٧ وهدية العارفين ١: ٦٤٩.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص ١٠٧ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٨ وشرح المفصل ٩: ٨ واللسان (جمع).

فهذا مذهب المبرد[1]، ذَهب إلى أنَّ «أنَّ» إذا جاءت بعد «لو» كانت في موضع الفاعل بفعل مضمر تقديره: لو ثَبَتَ أنَّهم صبروا، أي: لو ثَبَتَ صبرُهم. ومذهب س[2] أنَّ «أنَّ» في موضع رفع على الابتداء. وقد تكلمنا على المذهبين في فصل «لو» من باب عوامل الجزم.

وأمَّا قوله «وقد اجتمعت أنْ ولو المصدريتان في قول عليّ» فليست «لو» هنا مصدرية، بل «أنْ» هي المصدرية، وهي المخففة من الثقيلة، و «لو صُمْتَ»[3] جملة امتناعية، وهي في موضع الخبر لـ «أن» المخففة، وجواب «لو» محذوف، و «أنْ لو» هنا نظير ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[4]، والتقدير: وما كان عليك في أنه لو صمت وتصدقت لوجدت ثوابه، أو لنفعك.

وقال أبو مسلم الأصبهاني[5]: «وَدَّ بمعنى تَمَنَّى، فتستعمل معها «لو» و «أنْ»، وربما جُمع بينهما، فيقال: وَدِدتُ أنْ لَوْ فَعل» انتهى/. [١: ١٧٧/ب]

وإذا ثَبت أنَّ الجمع بين «أنْ» و «لو» من كلام العرب في نحو «وَدِدتُ أنْ لَوْ كان كذا» حُمل على أنَّ «أنْ» مخففة من الثقيلة، و «لَوْ» هي الامتناعية، ولم يُجعلا حرفي مصدر.

---

(١) المقتضب ٣: ٧٧ وشرح الجمل لابن الضائع [باب لو ولولا] وشرح الكافية ٢: ٣٩٠.

(٢) الكتاب ٣: ١٣٩ ـ ١٤٠ وشرح الجمل لابن الضائع [باب لو ولولا].

(٣) في النسخ كلها: «لو تصدقت». والصواب ما أثبت كما سبق في ص ١٦٠.

(٤) سورة الجن، الآية: ١٦.

(٥) أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني الكاتب [٢٥٤ ـ ٣٢٢ هـ] كان نحوياً كاتباً بليغاً، متكلماً معتزلياً، عالماً بالتفسير، له: جامع التأويل لمحكم التنزيل، والناسخ والمنسوخ، وكتاب في النحو، وجامع رسائله. بغية الوعاة ١: ٥٩.

ص: فصـــل

الموصولُ والصلة كجزأيِ اسم، فَلَهُما ما لَهُما من ترتيبٍ، ومنعِ فصلٍ بأجنبيٍّ إلا ما شَذَّ، فلا يُتْبَعُ الموصولُ، ولا يُخْبَرُ عنه، ولا يُستثنى منه، قبل تَمامِ الصلة أو تقديرِ تَمامها. وقد تَرِدُ صلةٌ بعدَ موصولينِ أو أكثر مُشْتَرَكاً فيها أو مَدلولاً بها على ما حُذف[1].

ش: أشبهُ الأسماء بالصلة والموصول الاسمُ المركب تركيبَ المزج، فإنَّ المفرد مُباين لهما بعدم التركيب، والمضافَ والجملة مباينان لهما بتأثير صدريهما في عجزيهما.

وقولُه **فَلَهُما** ـ أي فللصلة والموصول ـ **ما لَهُما** ـ أي: ما لجزأي الاسم **من ترتيب** ـ أي: من تقدم الموصول وتأخيرِ صلته تليه.

وقولُه **ومَنْعِ فَصْلٍ بأجنبيٍّ** مفهومُه إذا لم يكن الفصل بأجنبيّ[2] جاز، وغيرُ الأجنبي هو جملة الاعتراض، وهي ما كان فيها تأكيدٌ أو تبيينٌ للصلة، فمثالُ التوكيد الفصلُ بالقسم، قال الشاعر[3]:

ذاكَ الذي ـ وأبيكَ ـ يَعْرِفُ مالكاً والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

---

(١) زيد هنا في متن شرح التسهيل: «إلا أل» ١: ٢٣١. وقال في الشرح ص ٢٣٣: «وإذا كان الموصول الألف واللام لم يجز حذفه ولا حذف صلته».

(٢) ك، ح، ف: بغير أجنبي. ن: بغير الأجنبي.

(٣) هو جرير. والبيت في ديوانه ص ٥٨٠ والحلبيات ص ١٤٤ والخصائص ١: ٣٣٦ والمقرب ١: ٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٧ وشرح أبيات المغني ٦: ٢١٢ ـ ٢١٦ [٦٢٩].

فصل بين الموصول وصلته بالقسم لأن فيه تأكيداً للصلة، كأنه قال: ذاك الذي يعرف مالكاً حقًّا. وفي الحديث[1]: «وأَبْنُوهم بِمَنْ ـ والله ـ ما علمتُ عليهم من سُوءٍ قَطُّ».

ومثالُ تبيين الصلة قولُه تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[2]، فقولُه (وتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) من كمال الصلة لأنه معطوف على (كَسَبُوا)، وفصل بينه وبين الموصول بقوله ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾، وهي جملة من مبتدأ وخبر، والباء زائدة في الخبر لأنَّ فيها تبييناً لقوله (وتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)؛ ألا ترى أنَّ جزاء السيئة بمثلها مِن رَهَق الذِّلَّة لهم.

وعَدَّ أصحابُنا[3] الفصلَ بالقَسَم من الفصل بجملة الاعتراض، ويظهر من كلام المصنف أنّهما غَيْرانِ؛ لأنه قال[4]: «ولا يدخل في الأجنبيِّ القَسَمُ لأنه يؤكد الجملة الموصول بها، ولا جملةُ الاعتراض، كقول الشاعر[5]:

ماذا ـ ولا عَتْبَ في المقدور ـ رُمْتَ، أَمَا يُحْظيك بالنُّجح أم خُسْرٌ وتَضْليلُ»

انتهى[6].

قال: «ففصل بين «ذا» و «رُمْتَ» بقوله: «ولا عَتْبَ في المقدور» لأن فيه توكيداً وتسديداً لمضمون الجملة الموصول بها»[7]. ولا يتعين في «ماذا»

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ـ تفسير سورة النور ـ الباب ١١ ـ ٦: ١١ ومسلم في كتاب التوبة ـ الباب العاشر ـ رقم ٥٨ ص ٢١٣٨. أَبْنُوهم: اتَّهَموهم.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢٧.

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٨٦ وابن الضائع في شرح الجمل [باب الصلات] والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٥٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٣٢.

(٥) لم أقف على البيت في غير شرح التسهيل.

(٦) انتهى: سقط من س.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢٣٢.

أن تكون «ذا» موصولة إذْ يحتمل أن تكون «ماذا» كلها استفهامية، وهو أحد محاملها التي تَقَدَّم ذكرُها[1].

قال المصنف[2]: «والجملةُ الحالية أَولى أن لا تُعَدَّ أجنبيةً، والنداءُ الذي يليه مخاطَبٌ، قال[3]:

[1/١٧٨:١] / إنَّ الذي، وهو مُثْرٍ، لا يَجُودُ حَرِ بفاقةٍ تَعْتَريهِ بعدَ إثْراءِ

العامل في جملة الحال[4] «يَجُودُ»، وما عَمل فيه فعلُ الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبياً. وقال الشاعر[5]:

وتَرْكي بلادي ـ والحوادثُ جَمَّةٌ ـ طَريداً، وقِدْماً كنتُ غيرَ مُطَرَّدِ

وقال[6]:

وأنتَ الذي ـ يا سعدُ ـ أُبتَ بمشهدٍ كريمٍ وأثوابِ المكارِمِ والحَمْدِ

فلو لم يَلِ النداءَ مُخاطبٌ عُدَّ الفصل به أجنبياً، ولم يجز إلا في ضرورة، نحو[7]:

..... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ـ يا ذئبُ ـ يَصْطَحِبانِ»

وقولُه **إلا ما شَذَّ** مثالُه قولُ الشاعر[8]:

وأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إليَّ فيهِ لِساني مَعْشَرٌ عنهُمْ أَذُودُ

---

(١) تقدم في ص ٤٤ ـ ٥٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٣) لم أقف على البيت في غير شرح التسهيل.

(٤) أي: جملة «وهو مُثْرٍ».

(٥) هو طلحة بن خويلد الفقعسي كما في شرح اللمع لابن برهان ص ٢٥٥.

(٦) هو حسان بن ثابت يبكي سعد بن معاذ، ويذكر حكمه في بني قريظة. ديوانه ص ١١٤ والسيرة النبوية ٢: ٢٧٠.

(٧) تقدم في ص ١٠٨.

(٨) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٣.

فصل بين الصلةِ[1] ومتعلَّقها ومعمولِها بقوله «إليَّ»، وهو أجنبيٌّ من الصلة وما عملت فيه لأنه متعلِّق بالمضاف إلى الموصول، وهو «أَبْغَضُ»، والأصل تأخيره بعدَ «لساني».

وقولُه **فلا يُتْبَعُ الموصولُ** يعني بنعت ولا عطف بيان ولا توكيد ولا بدل ولا عطف نسق، فأمَّا قولُ الشاعر[2]:

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إيادٍ دارَها تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّها أن يُحْصَدا

وقولُ الآخر[3]:

كذلكَ تلكَ، وكالنَّاظراتِ صواحبُها، ما يَرى المِسْحَلُ

فظاهرُه أنَّ «إيادٍ» بدل مِنْ «مَنْ» في رواية من جَرَّ، وبدل من الضمير المستكنّ في «جَعَلت» في رواية من رفع «إياد»، وقد فصل بالبدل بين الصلة التي هي «جَعلتْ» و «دارَها تكريتَ» اللذين هما معمولا «جَعَلتْ». وكذلك فصل بقوله «صواحبُها» ـ وهو مبتدأ ـ بين «الناظرات» ومعمولها الذي هو «ما يرَى المِسْحَلُ». فقيل[4]: هذا الفصل ضرورة كقوله:

وأبغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إليَّ فيهِ ..... (البيـــــــت)

---

(١) الصلة هي «وضعت»، ومتعلقها هو «فيه»، ومعمولها هو «لساني».

(٢) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص ٢٨١. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٣٠٤. وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٩ والبسيط لابن العلج ١: ٤٢٧.

(٣) هو الكميت. والبيت في الشيرازيات ص ٢٩٤ والخصائص ٢: ٤٠٤ و٣: ٢٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٦. قال ابن الضائع في شرح الجمل [باب الصلات]: «فالمعنى: كذلك العير ناقتي، وكالأتن الناظرات ما يرى المسحل صواحبُها، فصواحبها مبتدأ، خبره كالناظرات، فلما فصل أضمر عاملاً لـ «ما يرى المسحل» كأنه قيل: ما ينتظرن، ففسّر، فقال: ينتظرن ما يعمل العير».

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ ـ ١٨٦.

وقيل[1]: يتخرج على أنْ يكون الموصول قد تَمَّتْ صِلتُه عند قوله «جَعَلَتْ»، وأبدل بعد تَمام الصلة. وكذلك تَمَّ الكلام عند قوله «وكالناظرات صواحِبُها». وينتصب «دارَها تكريتَ» و«ما يرى المِسْحَلُ» بفعلٍ محذوف تدل عليه الصلة، التقدير: جَعَلَتْ دارَها تكريتَ، وينتظرن ما يَرى المِسْحَلُ.

وقولُه **ولا يُخْبَرُ عنه ولا يُسْتَثْنى منه قبلَ تمامِ الصِّلة**: لا يجوز: الذي مُحْسِنٌ أكرمَ زيداً، في: الذي أكرم زيداً محسنٌ. ولا يجوز: جاء الذين إلا زيداً أساؤوا في: جاء الذين أساؤوا إلا زيداً.

وقولُه **أو تقديرِ تَمامها** هو مثلُ التخريج الثاني في «لَسْنا كَمَنْ جَعَلَتْ إيادِ» والبيتِ الذي بعدَه.

وقولُه **وقد تَرِدُ صِلةٌ بعدَ موصولَيْنِ أو أكثرَ مُشْتَرَكاً فيها** مثالُه قول الشاعر[2]: [١: ١٧٨/ب]

صِلِ الذي والتي مَتَّا بآصرةٍ وإنْ نأت عن مَرامي مَتِّها الرَّحِمُ

فـ «مَتَّا» صلة اشتركت فيها «الذي» و«التي»، وكان القياس أن يقول: صِلِ اللذينِ، فيُغَلِّب المذكر، لكنَّه أفرد كلًّا من الموصولات[3] لأنه أوضح في التذكير والتأنيث من التغليب. ومثالُ ما هو أكثر من موصولين مشتركاً في الصلة قولُه[4]:

[بعدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والتي إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ]

---

(١) الشيرازيات ص ٢٩٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ ـ ١٨٦ ولابن الضائع [باب الصلات].

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٣.

(٣) س، ح: الموصول.

(٤) موضع هذا الشاهد بياض في س، وأمَّا في بقية النسخ فقد وصل الكلام ببعضه بدون فاصل. والشاهد الذي ذكرته للعجاج. ديوانه ص ٤٢٠ والكتاب ٢: ٣٤٧ و٣: ٤٤٨ والمقتضب ٢: ٢٨٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤ ونتائج التحصيل ص ٨٣٨ ـ ٨٣٩.

وقولُه أو مدلولاً بها على ما حُذف مثالُه قولُه[1]:

وعندَ الذي واللاتِ عُدْنَك إحْنةٌ عليكَ، فلا يَغْرُرْكَ كَيْدُ العَوائدِ

وقولُ الراجز[2]:

من اللَّواتي والَّتي واللاتي يَزْعُمْنَ أني كَبِرتْ لِداتي

التقدير: وعندَ الذي عادَك، ومن اللواتي يزعمنَ أني[3] كبرت لداتي والتي تزعم. ولو أنشد هذا دليلاً على أن الصلة مشترك فيها أكثر من موصولَينِ لناسَبَ، فتكون «يَزْعُمْنَ» صلةً للموصولات الثلاثة على سبيل الاشتراك فيها.

ص: وقد يُحذَفُ ما عُلم مِن موصولٍ غيرَ الألف واللام، ومن صلةِ غيرِهما، ولا تُحذَفُ صلةُ حرفٍ إلا ومعمولُها باقٍ، ولا موصولٌ حرفيٌّ إلا «أنْ». وقد يلي معمولُ الصلة الموصولَ إنْ لم يكن حرفاً أو الألفَ واللام. ويجوز تعليقُ حرفِ جَرٍّ قبلَ الألف واللام بمحذوفٍ دَلَّ عليه صلتُها، ويَنْدُرُ ذلك في الشعر مع غيرها مطلقاً، ومعَها غيرَ مجرورةٍ بـ «مِنْ».

ش: قولُه من موصولٍ يعني اسميّ؛ لأنه ذَكر الموصول الحرفي بعد ذلك. وهذا الذي ذكره من جواز حذف الموصول الاسمي إذا عُلم هو شيء ذَهب إليه البغداذيون والكوفيون[4]، وأما البصريون[4] غيرَ الأخفش فلا يجيزون ذلك، وإن وَرد فيكون ذلك مختصًّا بالشعر.

وذهب المصنف مذهب الكوفيين والبغداذيين في ذلك، وزعم أنه ثابت

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٣ وشرح أبيات المغني ٧: ٣١٠ [٨٥٦] الإحنة: الحقد.

(٢) الرجز من غير نسبة في الشعر والشعراء ص ٨٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤ وشرح التسهيل ١: ٢٣٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٢، ٤٧٣. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٦٣.

(٣) أني كبرت لداتي: سقط من ك، ف، ن.

(٤) ضرائر الشعر ص ١٨٢ ـ ١٨٣ وشرح التسهيل ١: ٢٣٥.

بالقياس والسماع، قال[1]: «فالقياس على «أنْ»، فإنَّ حذفَها مكتفًى بصلتها جائزٌ بإجماع، مع أنَّ دلالةَ صِلتها عليها أضعفُ من دلالة صلةِ الموصول من الأسماء عليه؛ لأنَّ صلةَ الاسم مشتملةٌ على عائد يعود عليه، ويُميل الذهنَ إليه، وليس ذلك في صلة الحرف، فالموصولُ الاسميُّ[2] أولى بالحذف، وأيضاً فهو كالمضاف، وصلتُه كالمضاف إليه، وحذفُ المضاف إذا عُلم جائز، فكذلك ما أشبهه.

وأمَّا السماع فمنه قولُ حَسَّان[3]:

أمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحُه، وينصرُه سَواءُ

وقولُ ابن رَواحة[4]:

[1:١٧٩/أ] / فوالله ما نِلْتُمْ وما نِيلَ منكمُ ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتَقارِبِ

وقولُ بعض الطائيين[5]:

ما الذي دَأْبُه احتياطٌ وحَزْمٌ ... وهَواهُ أَطاعَ يَسْتَوِيانِ

وقولُ الآخر[6]:

لكم مَسْجِدا اللهِ المَزُورانِ والحصى ... لكم قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرى وأَقْتَرا

التقدير: وَمَنْ يَمدحُه، وما الذي نِلْتُمْ، والذي هَواه أَطاع، ومِنْ بينِ مَنْ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٣٥.

(٢) ك: والموصول هو الاسم.

(٣) البيت في ديوانه ص٧٦ والمقتضب ٢: ١٣٧ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٠٥ ـ ٣٠٨ [٨٥٤].

(٤) البيت ليس في ديوانه. ونسب إليه في شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٦ ـ ٣٤٧ [٨٧٢] والخزانة ١٠: ٩٤. ونسب في شرح التسهيل لحسان.

(٥) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٣٠٩ ـ ٣١٠ [٨٥٥].

(٦) البيت للكميت، وهو في إصلاح المنطق ص ٥٤٨ وتهذيبه ص ٨٢٠ والمعاني الكبير ١: ٥٢٧ والإنصاف ص ٧٢١ والفائق ٣: ١٥٣ وضرائر الشعر ص ١٧٢ واللسان (قتر) و (قبص) وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٨. يعني المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ. والحصى: العدد الكثير. والقبص: الكثرة. س: فيصه. ك، ف، ن: فيضه.

أَثْرى ومَنْ أَقْتَرَ، أي: استغنى وافتقر».

قال المصنف[1]: «وأقوى الحجج قولُه تعالى ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[2] أي: وبالذي أُنزل إليكم، فيكون مثلَ ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾[3]» انتهى.

وقولُه في «أنْ»: «إنَّ حذفَها مُكتفىً بصلتها جائزٌ بإجماع» ليس بصحيح، ولا إجماع فيه؛ لأنه إنْ أراد ما ينتصب بإضمار «أن» بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية، وأوْ وحتى ولامِ «كي» ولامِ الجحود، فالخلافُ فيه موجود، وإنْ أراد غيرَ ذلك فالخلاف فيه أيضاً موجود، ويُنظر ذلك في كلامنا على النواصب في شرح هذا الكتاب.

وقولُه **ومن صلةِ غيرِهما** مثالُه قولُه[4]:

أَبِيدُوا الأُلى شَبُّوا لَظى الحرب، وادْرَأُوا ... شَباها عن اللائي فهنَّ لكم إمَا

أيْ: عن اللائي لم يَشُبُّوا لظاها، حَذف الصلة لتقدم ما يدل عليها، وقولُه[5]:

أُصِيْبا به فَرْعا سُليم كِلاهما ... وعَزَّ علينا أن يُصابا، وعَزَّ ما

أي: وعَزَّ ما أُصِيْبا به، وقولُ الآخر[6]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٣٥.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٣٦.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٦. ك، ف، شرح التسهيل: «شذاها» في موضع «شباها».

(٥) البيت للخنساء، وهو في ديوانها ص ١٣١ وشرح التسهيل ١: ٢٣٦.

(٦) البيت لزيد بن رَزين بن الملوَّح كما في المؤتلف ص ٢٩١ وشرح أبيات المغني ٣: ٣٠٣ ـ ٣٠٦ [٢٣٧]. وهو من غير نسبة في ذيل الأمالي ص ١٠٥ والمحتسب ١: ٢٨١ والتمام ص ٢٤٦.

أَتَجْـزَعُ إنْ نفـسٌ أتـاهـا حِمـامُهـا فهلاَّ الذي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أي: فهلاّ تدفع الذي يُجْزِعُك عن بينِ جَنْبَيْك. ومِن الاستدلال في هذا الباب بالمتأخِّر قولُ الشاعر[1]:

نحـنُ الأُلـى، فـاجْمَـعْ جُمُـو عَـكَ، ثُـمَّ وَجِّهْهُـمْ إلينـا

التقدير: نحنُ الأُلى عَرفتَ عدمَ مبالاتهم بأعدائهم، وفُهمت هذه الصلةُ بقوله: فاجْمَعْ جُموعَك ثم وَجِّهْهم إلينا. وأنشد أحمدُ بن يحيى[2]:

فإن أَدَعِ اللَّواتي من أُناسٍ أَضـاعـوهُـنَّ لا أَدَعِ الَّـذِينـا

قال أبو علي[3]: «التقدير: اللواتي أولادُهن من أُناسٍ أضاعوهن، أي: أضاعوا هؤلاء النساء، فلم يَحْمُوهُنَّ كما تَحمي الفُحولة أزواجَها، فلا أَدع الذين أضاعوهن، والمعنى:/ إنْ أَدَعْ هَجْوَ هؤلاء النساء فلا أدعْ هَجْوَ هؤلاء الرجال». [١:١٧٩/ب]

وقولُه **ولا تُحذَفُ صلةُ حرفٍ إلا ومعمولُها باقٍ** مثالُه قولُ العرب: لا أَفعلُ ذلك ما أنّ حراءَ مكانَه[4]، وما أنَّ في السماءِ سحابةً[5]، أي: ما ثَبَتَ، حذفوا «ثَبَتَ»، وأبقوا الفاعل بها، وهو «أنَّ» ومعمولاها. ومن ذلك: «أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ»[6]، أي: لأنْ كنتَ، حذف «كان»، وهي صلة «أنْ»، وأبقي معمولاها. وقولُ العرب: «كل شيء أَمَمٌ ما النساءَ وذكرَهن»[7] أي:

---

(١) هو عبيد بن الأبرص. والبيت في ديوانه ص ١٣٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٧. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٦٠.

(٢) البيت للكميت بن زيد، وهو في هاشمياته ص ٢٩٣. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٧٢.

(٣) إيضاح الشعر ص ٤٧٢.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٣٦.

(٥) من أمثالهم: لا أفعل كذا ما أنَّ في السماء نجماً. مجمع الأمثال ٢: ٢٢٨.

(٦) الكتاب ٣: ١٠١.

(٧) أمثال أبي عبيد ص ١٠٩ ومجمع الأمثال ٢: ١٣٢. والأمم: اليسير. أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه، فيمتعض حينئذ فلا يحتمله.

ما عدا النساءَ.

وقولُه **ولا موصولٌ حرفيٌّ إلا «أنْ»** إذا حُذِفتْ فتارةً يَبقى عملها، وتارةً لا يبقى. قال المصنف في الشرح[1]: «ومنه ﴿ومِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾[2]، وقولُه[3]:

فجاءت به وهو في عَزْبةٍ ... فلولا تُجاذِبُه قد غَلَبْ

وقولُ الفرزدق[4]:

ألا إنَّ هذا الموتَ أَضْحى مُسَلَّطاً ... وكلُّ امرئٍ لا بُدَّ تُرْمى مَقاتِلُهْ

وقولُ ذي الرمة[5]:

وحُقَّ لِمَنْ أبو موسى أَبُوهُ ... يُوَفِّقُهُ الذي أَرْسى الجِبالا

وقولُ الآخر[6]:

أَوَلَيْسَ مِنْ عَجَبٍ أُسائلُكُمْ ... ما خَطْبُ عاذِلتي وما خَطْبي؟

وقولُ الفرزدق[7]:

بحقِّ امرئٍ بينَ الأقارِعِ بيتُهُ ... وصعصعةَ البحرِ الجزيلِ المواهبِ

يكون سَبُوقاً للكرام إلى العُلا ... إذا فَصَلَ المِقياسُ بينَ الحلائبِ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٢) سورة الروم، الآية: ٢٤.

(٣) هذا بيت ذكر عجزه في إيضاح الشعر ص ٥٣٥ منسوباً لأبي دُواد. وهذا العجز في شعره ص ٢٩٣، وآخره «هَرَبْ». وفي شرح التسهيل «في غربة».

(٤) البيت في ديوانه ص ٦٧٤.

(٥) البيت في ديوانه ص ١٥٤٦ والسمط ص ٩٠٨. يمدح بلال بن أبي بردة، وهو حفيد أبي موسى الأشعري.

(٦) هو أسماء بن خارجة. والبيت من أصمعية له، وهو في الأصمعيات ص ٤٩ [الأصمعية الحادية عشرة] وإيضاح الشعر ص ٥٣٦.

(٧) لم أقف عليهما في ديوانه. المقياس: الغاية. والحلائب: المسابقة.

وقولُ الآخر[1]:

وقالوا: ما تشاءُ؟ فقلت: ألهو إلى الإصباح آثِرَ ذي أَثيرِ

ومن كلام بعض العرب: «أذهبُ إلى البيت خيرٌ لي»، و «تزورُني خيرٌ لك»، و «تَسْمَعُ بالمعيديّ خيرٌ لا أن تراه»[2]، التقدير: أنْ يُرِيَكُم، وأنْ تُجاذِبَه، وأنْ تُرمى، وأنْ يُوَفِّقَه، وأنْ أُسائلَكم، وأنْ يَكُونَ، وأنْ ألهوَ، وأنْ أذهبَ، وأنْ تزورَني، وأنْ تَسمعَ» انتهى، وفيه بعضُ تلخيص، وفيه ما يُتَأَوَّلُ على غيرِ إضمار «أنْ».

وقولُه **وقد يلي معمولُ الصلة الموصولَ** مثالُه: جاء الذي زيداً ضَرَبَ، تريد: ضَرَبَ زيداً.

وقولُه **إنْ لم يَكُنْ** حرفاً أَطلق الحرف، وينبغي أن يُقَيَّد بكونه ناصباً، كما قَيَّده غيرُه، مثل أنْ وكَيْ وأنَّ، فإنَّه لا يجوز أن يليَها معمولُ شيءٍ من صلاتها، فأمّا «ما» فإنه يجوز ذلك فيها، تقول: عجبت مما زيداً تَضربُ، أي: مما تضربُ زيداً.

[١/١٨٠:١] وعَلَّلَ المصنف في الشرح[3] امتناعَ تقديم معمول صلةِ الحرف/ عليها «بأنَّ امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاجِ الاسم بصلته؛ لأنَّ اسميتَه منتفيةٌ بدونِها، فلو تَقدم معمولها كان تَقَدُّمُه بمنزلة وقوع كلمةٍ بينَ جزأيْ مصدر، وليس كذلك تَقَدُّم معمولِ صلةِ الاسم غير الألف واللام؛ لأنَّ له تماماً بدونها، ولذلك جُعل إعرابه إنْ كان مُعْرَباً قبلَها، والإعراب لا يجيء قبل تمام

---

(١) هو عروة بن الورد. والبيت في ديوانه ص ٤٩٩. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٩٩. آثر ذي أثير: أول كل شيء.

(٢) هذا مثل قاله النعمان بن المنذر، وقيل: المنذر بن ماء السماء. يُضرب لمن خبره خير من مرآه. أمثال أبي عبيد ص ٩٧ ـ ٩٨ ومجمع الأمثال ١: ١٢٩ ـ ١٣١ وإيضاح الشعر ص ٤٣٩، ٤٩٩، ٥٣٥، ٥٣٦ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٣٧.

المُعْرَب، ولِما له من التمام بدونها جاز أن يَستغني عنها وعن معمولها إذا عُلمت، بخلاف الموصول الحرفي» انتهى.

وظاهرُ هذا التعليل أنه عامٌّ في كلِّ موصولٍ حرفيّ، وقد ذكرنا أنَّ النحويين فَرَّقوا بين ما كان عاملاً من الحروف المصدرية وبينَ ما ليس بعامل، فمنعوا أن يتقدم معمولُ الصلة عليها إذا كان الموصول عاملاً، وأجازوه إذا كان غيرَ عامل.

وعلةُ المنعِ في العامل أنَّ الموصول قَويَ تَشَبُّثُه بالصلة من حيث اللفظُ ومن حيثُ المعنى، أمَّا مِن حيثُ اللفظُ فكونُه عملَ فيها، وأمَّا من حيثُ المعنى فكونُه معَهَا في تقديرِ اسمٍ واحد، وهو المصدر، فلما قَوِيَ تَشَبُّثُه من الوجهين المذكورين لم يكن لِيُفْصَلَ بمعمول الصلة بينَ الموصول الحرفي وبينَها. وأما إذا لم يكن عاملاً فإنه إذْ ذاك شبيهٌ بالاسم الموصول من حيثُ اقتضاءُ الصلة من غيرِ عمل، فجاز أن يتقدم معمولها عليها، وأن يُفْصَلَ به بينَها وبينَه.

وقولُه **أو الألفَ واللامَ** مثالُه: جاءني القاتلُ زيداً، لا يجوز: جاءني ال زيداً قاتلُ. وعلةُ ذلك قوةُ امتزاجِها بالصفة، وهو أقوى من امتزاج «أنْ» بصلتها لأنَّه يجوز أن يُفصَل بين «أنْ» وصلتها بـ «لا»، ولا يجوز ذلك في «أل» لا بـ «لا» ولا بغيرها؛ لأنها أشبهت «أل» للتعريف، فعُوملت معاملَتها لفظاً.

وقولُه **ويجوزُ تعليقُ حرفِ جرٍّ قبلَ الألفِ واللام بمحذوفٍ تَدُلُّ[1] عليه صلتُها** مثالُ ذلك ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[2]، و ﴿إِنِّى لَعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾[3]، و ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾[4]، ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[5].

---

(١) كذا! وقد سبق في الفص: «دَلَّ».

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٠.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ١٦٨.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٢١.

(٥) سورة الأنبياء، الآية: ٥٦.

ولا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول، سواء أكان حرفاً أم اسماً، فمما جاء يقتضي ظاهرُه ذلك الآياتُ المذكورة، وقولُ الراجز[1]:

رَبَّيْتُــه حتــى إذا تَمَعْــدَدَا كانَ جَزائي بالعَصا أنْ أُجْلَدا

وقولُه[2]:

. . . . . أَبَتْ لِلأعادي أنْ تَذِلَّ رِقابُها

فأمّا ما ظاهره أن يعمل فيه متقدماً ما كان صلةً للألف واللام ففي تخريجه وجوه:

أحدُها: أنَّ هذا من الاتساع في الظروف والمجرورات، فإنَّها قد جاز فيها أشياءُ لا تجوز في غيرها، واختاره شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[3].

والثاني: أنَّ «أل» ليست موصولة، وإنما هي للتعريف؛ ألا ترى أنك تقول: نِعْمَ القائمُ زيدٌ، ولا يجوز: نعم الذي قامَ زيدٌ، فإنَّما هو بمنزلة: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وهو مذهب المازني[4] في «أل» أنها للتعريف، وإلى هذا/ [١:١٨٠/ب] الوجه مال المبرد[5].

والثالث: أنه يتعلق بإضمار فعل تقديره: أعني فيه من الزاهدين، ويكون الخبر هو (من الزاهدين)، وكذلك باقيها. ورُوي هذا التخريج عن

---

(١) هو العجاج كما في المحتسب ٢: ٣١٠. وتخريجه في إيضاح الشعر ص ١١٩. وهو أيضاً في ص ٣٩٦، ٤٣٨، ٥٣٧ منه. تمعدد الغلام: شَبَّ وغلظ.

(٢) هذا عجز بيت نسب في المقتضب ٤: ١٩٩ لعُمارة. وصدره: فإني امرؤٌ من عُصْبةٍ خِنْدِفِيَّةٍ. وهو في المنصف ١: ١٣٠، ١٣١ والإنصاف ص ٥٩٦ وشرح المفصل ٧: ٢٩. خندفية: منسوبة إلى خِنْدِف، وهي ليلى بنت عمران من قضاعة، نُسب إليها أولادها. قيل: هو من الخندفة، وهي مشية كالهرولة.

(٣) شرح الجمل (باب الجزاء) ١: ٧١٢ ـ رسالة دكتوراه.

(٤) الكامل ص ٥٢ وكتاب اللامات للزجاجي ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٥) الكامل ص ٥٢ والأصول ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٤ واللامات ص ٥٨.

المبرد[1] أيضاً. ويُعَبرون عن هذا بالتَّبْيين[2]، وليس الجار والمجرور داخلاً في الصلة، بل هو على جهة البيان كـ «لك» بعد «سَقْياً».

الرابع: أنه يتعلق باسمٍ محذوف يدل عليه هذا الظاهر، تقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وكذلك باقيها. وإلى هذا ذهب ابن السَّرَّاج[3] وابن جِنِّيْ[4]، وقاله المبرد[5] قبلهما، قال: جعل (مِنَ الشَّاهِدِينَ) و (مِنَ النَّاصِحِينَ) تفسيراً لـ «شاهد» و «ناصح». قال المصنف في الشرح[6]: «ويَكْثُر هذا الحذفُ قبلَ الألف واللام داخلاً عليها «مِن» التبعيضية؛ لأنَّ في ذلك إشعاراً بأنَّ المحذوف بعضُ المذكورين بعدُ، فتَقْوَى الدلالةُ عليه».

وقولُه **ويَنْدُرُ ذلك في الشعر مَعَ غيرِها مطلقاً** أي: معَ غيرِ الألف واللام. ويعني بقوله «مطلقاً» سواء أُوجِدَتْ «منْ» جرَّت الموصول أم لم تُوجد جارَّةً له، فمثالُ ذلك مع «مِنْ» وقد جَرَّت الموصولَ قولُ الشاعر[7]:

لا تَظْلِمُوا مِسْوَراً، فإنَّه لَكُمُ من الذين وَفَوْا في السِّرِّ والعَلَنِ

تقديرهُ: فإنه وافٍ لكم مِنَ الذين وَفَوْا. ومثالُه مع موصولٍ غيرِ الألف واللام، ولم يُجَرّ بـ «مِنْ» قولُ الشاعر[8]:

---

(١) الكامل ص ٥١ ـ ٥٢.

(٢) قال ابن جني في المنصف ١: ١٣١: «ومعنى التبيين أن تُعلِّقه بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدّره في الصلة».

(٣) الأصول ٢: ٢٢٤.

(٤) المنصف ١: ١٣٠ ـ ١٣١.

(٥) الكامل ص ٥٢.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٣٧.

(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٨.

(٨) هو قيس بن زهير أو هُدْبة بن خَشْرَم العذري. الحماسة ١: ٢٥٦ [١٦١] وشرحها للأعلم ص ٣٨٥ [١٩٦] وشرح التسهيل ١: ٢٣٨.

وأَهْجُو مَنْ هَجاني مِنْ سِواهُمْ وأُعْرِضُ مِنْهُمُ عَمَّن هَجاني

قال المصنف[1]: «أراد[2]: وأُعْرِضُ عَمَّن هجاني منهم عَمَّن هجاني منهم، على سبيل التوكيد، ثم حذف منهم من التوكيد، وحذف ما سواها من المؤكَّد» انتهى.

والأحسن ـ عندي ـ أن يكون التقدير ـ وأُعرِضُ عنْ هاجِيَّ منهم، فيكون المحذوف اسمَ فاعِل، وهو أسهلُ من حذف موصولٍ وصلتِه.

وقوله **ومَعَها غيرَ مجرورةٍ بـ «مِنْ»** أيْ: ومع الألف واللام غيرَ مجرورة بـ «مِنْ»؛ لأنه ذَكر أنه إذا كانت مجرورة بـ «من» كان الحذف كثيراً، ومثالُه قولُه[3]:

تقول وصَكَّتْ صدرَها بيمينِها أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحى المُتَقاعِسُ

فـ «بالرَّحى» متعلق بمحذوف، يدل عليه قوله «المتقاعس»، تقديره مُتَقاعساً[4] بالرحى، و «المتقاعس» ليس مجروراً بـ «مِنْ». وقولُه[5]:

فإنْ تَنْأَ عنها حِقْبةً لا تُلاقِها فإنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بالمُجَرِّبِ

فـ «مِمَّا أحدثت» متعلق بمحذوف، يدل عليه «بالمجرِّب»، و «المجرّب» فيه الألفُ واللام، لكنه لم يُجَرّ بـ «مِنْ»، والتقدير: فإنك

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٣٨.

(٢) أراد: سقط من س.

(٣) هو الهُذَلُول بن كعب العنبري كما في الحماسة ١: ٣٥٣ [الحماسية ٢٤٢]. وانظر إيضاح الشعر ص ١١٩ وحاشيته والكامل ص ٥١ وحاشيته وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٥ وشرح التسهيل ١: ٢٣٧ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٦.

(٤) ك، ف: متقاعس.

(٥) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٤٢ والصاحبي ص ١٣٧ وشرح التسهيل ١: ٣٨٥ ورصف المباني ص ٣٣٠. وآخره فيهن «بالمجرَّب» بفتح ما قبل الآخر.

مُجَرَّب مِمَّا أحدثت[1] بالمجرَّب. وقول الشَّمَّاخ[2]:

فَتىً ليس بالراضي بأدنى معيشةٍ ولا في بيوتِ الحَيِّ بالمُتَوَلِّج

/ التقدير: ولا بِمُتَوَلِّجٍ في بيوتِ الحي بِالمُتَوَلِّج. [ل ١: ١٨١/أ]

وهذه المسألة والتي قبلَها لا تجوز إلا في الضرورة، وأمَّا إذا كان الموصول «أنْ» فلا يجوز أيضاً تقديم شيء من معمول صلتِها عليها كما ذكرنا، فأمَّا[3]:

كانَ جَزائي بالعَصا أنْ أُجْلَدا

ونحوُه، فقد خُرِّج[4] على الحذف، أي: كان جزائي أن أُجْلَدَ بالعصا أنْ أُجْلَد.

إلا أنّ الفَراء أجاز تقديم معمول صلة «أنْ» عليها، والكسائيَّ أجاز تقديم معمولِ صلة «كي» عليها، فأجاز الفراء: أَعجبني العسلَ أنْ تَشربَ، وأجاز الكسائي: جاء زيدٌ العلمَ كي يَتعلمَ، ولا يجوز ذلك عندنا.

والمصدرُ الذي يَنْحَلُّ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ حكمُه في الامتناع من تقديم شيء من معمولاته عليه حكمُ الحرفِ المصدريِّ، فأمَّا قولُ الشاعر[5]:

وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجَهْـ ـلِ لِلذِّلَّةِ إذْعانُ

وقولُه[6]:

---

(١) فيما عدا ن: أحدث.

(٢) البيت في ديوانه ص ٨٢ والحماسة ٢: ٣٧٠ [٧٨٩] وشرحها للمرزوقي ص ١٧٥٣ وللأعلم ص ٨٨٥. المتولج: الداخل.

(٣) تقدم في ص ١٧٦.

(٤) انظر شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٧.

(٥) تقدم في ص ١٣٨.

(٦) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ص ١٢٢، ٢٥٨.

حَلَّتْ لِيَ الخَمْرُ، وكنتُ امرأً عن شُرْبِها في شُغُلٍ شاغِلِ

فخُرِّجَ على أنَّ العامل في المجرور محذوف، تقديرُه: إذعانٌ للذِّلَّةِ إذْعان، وكنتُ امرأً مشغولاً عن شُرْبها.

* * *

ص: بابُ اسمِ الإشارة

وهو ما وُضِعَ لمسمًّى وإشارةٍ إليه[1]، [وهو][2] في القرب مفرداً مذكراً «ذا» ثم «ذاك» ثم «ذلك» و «آلك»[3] وللمؤنثة «تي» و «تا» و«تِهْ» و «ذِي» و «ذِهْ»، وتُكْسَر الهاءان باختلاسٍ وإشباعٍ، و «ذاتُ»، ثم «تِيكَ» و «تَيْكَ» و «ذِيْكَ» ثم «تِلْكَ» و «تَلْكَ» و «تِيْلِكَ» و «تالِكَ».

ش: «ما وُضع لِمُسَمًّى» جنس يشمل كلَّ ما وضع لمسمًّى، وهذا أَقْعَدُ[4] الأجناس إذ يدخل فيه النكرة والمعرفة، و «ما» مبهمة، فينبغي أن تُجنب الحدود والرسومَ. و «إشارة» خرج بذلك ما سوى اسم الإشارة. وهذا الذي أورده ليس على سبيل الحدود ولا الرسوم؛ إذ لم يأت فيه بجنس وفصلٍ.

وأَحسنُ ما قيل في حدّ اسم الإشارة: اسمُ الإشارة هو الموضوع لِمُعَيَّن في حال الإشارة. فـ «الموضوع لمعيَّن» جنس يشمل المعارف، و «في حال الإشارة» فصل يُخرج سائر المعارف، ويخصُّ اسم الإشارة.

وقوله **وهو في القُرْب مفرداً مذكرا «ذا»** وألفُه منقلبة عن أصل عند البصريين[5]، وزعم الكوفيون(٥) أن الألف زائدة، ووافقهم

---

(١) ما وضع... إليه: ليس في شرح المصنف.

(٢) هو: تتمة من التسهيل. وسيذكرها أبو حيان قريباً.

(٣) وآلك: انفردت به ف. وهو في التسهيل وشرحه.

(٤) ك، ف، ن: أبعد.

(٥) انظر مذهب الفريقين والحجج والردود في كتاب اللامات للزجاجي ص ١٣١ ـ ١٣٢ وشرح=

السُّهيلي[1] على ذلك، واحتجوا بقولهم في التثنية «ذانِ»، فالألف والنون هي للتثنية، فلم يبق سوى الذال.

وأجيبوا عن هذا بأنها ليست تثنية، بل هي صيغة موضوعة للتثنية. والدليل على ذلك عدم تنكيرها، ولو سَلَّمنا أنها تثنية حقيقة لقلنا: سقطت الألف الأولى لالتقاء الساكنين، ولأنه قد عُوض من الذاهب تشديدَ النون، فكأنه لم يذهب.

[١: ١٨١/ب] ورُدَّ مذهب الكوفيين بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة/ بنفسها ما هو على حرف واحد.

واختلف البصريون في ألف «ذا»، فقال بعضهم[2]: هي منقلبة عن ياء، فالعينُ واللامُ المحذوفة ياءان، وهو ثلاثي الوضع في الأصل. وقال بعضهم[3]: الألف منقلبة عن واو، وجعلوه من باب طَوَيتُ.

واحتجَّ البصريون على أنها منقلبة عن أصل بقولهم في التصغير ذَيّا، وأصله عندهم: ذَيَيًا، فقد انقلبت الألف ياء، وأُعيدت لام الكلمة ياء، وأدغم فيها ياء التصغير على ما قُرِّر في باب التصغير.

ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ «ذا» ثنائي الوضع نحو «ما»، وأنَّ الألف أصل بنفسها، وليست منقلبة عن شيء؛ إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على

= الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٦/ب [باب تثنية المبهمة] وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٨ والإنصاف ص ٦٦٩ ـ ٦٧٧ [المسألة ٩٥] واللباب للعكبري ١: ٤٨٤ ـ ٤٨٦ وشرح المفصل ٣: ١٢٦ ـ ١٢٧ والمباحث الكاملية ١: ٣٣٠ والبسيط لابن العلج ١: ١٩٣ ـ ١٩٥ وشرح الكافية ٢: ٣٠ ـ ٣١.

(١) نتائج الفكر ص ٢٢٧.

(٢) هو الأخفش ومن تابعه من البصريين. الإنصاف ص ٦٧٠ والمباحث الكاملية ١: ٣٣٠ وشرح الكافية ٢: ٣٠.

(٣) الإنصاف ص ٦٧٠ واللباب للعكبري ١: ٤٨٦ والمباحث الكاملية ١: ٣٣٠ وشرح الكافية ٢: ٣٠ والبسيط لابن العلج ١: ١٩٥.

حرف واحد أو على حرفين، لكان قد ذهب مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى. وهذا الذي قدرنا أن لو قيل به وقفتُ عليه بعد ذلك للسيرافي، قال: ذا على حرفين كـ «ما»، فلما صغروا ألحقوا ياء ليتم التصغير، وكانت ياءً لأنها أكثر ما تلحق.

وذكر الخُشني في شرحه كتاب س أنَّ «ذا» لا يُطلَب له وزن ولا أصل، كما لا يُطلَب للحروف، وأنَّ قوماً ذهبوا إلى ذلك، فالألف أصل على قول هؤلاء، كما هي أصل في «ما» و «لا»، قال: إلا أنه لمَّا كان اسماً يُثنَّى ويُجْمَع ويُحَقَّر وَجَبَ أن يَغلِب عليها حكم الاسمية، وأن يطلب أصلها ووزنها، فنقول: هو اسم على حرفين، وأقل ما يكون الاسم على ثلاثة أحرف، فالساقط حرف، والأظهر أن يكون اللام، وأن يكون ياء لأن الياء تغلب على اللام، والواو على العين، إلا أن الإمالة سُمعت فيه، فوجب أن يكون ياءً، على أنه قد تُمال ذوات الواو، فمن جعل الألف منقلبة عن ياء لم يُجز في اللام أن تكون واواً؛ لأن مثل حَيوت غير موجود في الكلام إلا على مذهب أبي عثمان[1].

ثم هذه الألف تحتمل أن تكون العين، وأن تكون اللام: فمن قال هي العين قال: لأن الإعلال يسبق إلى اللام، فهي أحق بالحذف من العين. ومن قال الياء فيه هي العين قال: حكم اللام أن تكون ساكنة نحو ذَيْ، فلا يجب قلبها ألفاً، فلما وجدنا هذه الألف استدللنا على أنها منقلبة عن حرف متحرك، وهي العين، إلا أن الذي يقول إنها اللام قلبت وإن كانت ساكنة لِما دخل هذه الكلمة من الإعلال لم يبالوا بقلبها ألفاً وإن كانت ساكنة، كما قلبوها ساكنة في ياجَلُ وطائيّ.

وأما وزنها فقيل: فَعَلٌ محرك العين. وقيل: ساكن لأنه الأصل، إلا أن الأظهر التحريك لأجل الانقلاب؛ لأن الانقلاب عن المحرك أولى، كانت عيناً أو لاماً، وإن كان يحتمل الانقلاب عن ساكن، لكن حمله على هذا

(١) المنصف ٢: ٢٨٤ ـ ٢٨٥ والبغداديات ص ٢٣٤ وسر صناعة الإعراب ص ٥٩٠.

قليل. وسأل ابن مهلب[1] أبا الحسن بن الأخضر[2] عن وزن «ذا» فقال: هو فَعَل محرك. فقال له ابن مهلب: أخطأت. قال الخشني: فذكرت ذلك لأبي عبدالله، يعني ابن أبي العافية، فقال: الصوابُ ما قاله أبو الحسن، وما/ قاله ابن مهلب خطأ. [١/١٨٢:أ]

ولم يستوف المصنف ما يُشار به للواحد المذكر القريب، إذ يقال فيه «ذاءِ» بهمزة مكسورة بعد الألف، و«ذائهِ» بهمزة بعد ألف وهاءٍ تليها مكسورةٍ، قال الراجز[3]:

ها ذائهِ الدِّفْترُ خيرُ دِفْتَرِ

وقولُه ثم ذاكَ هذه الرتبة الوسطى للمفرد المذكر.

وقوله ثم ذلِكَ وآلِكَ هذه الرتبة القصوى للمفرد المذكر، ونَقَصَه أن يقول: ذائكَ. وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف من اعتبار المشار بمراتب ثلاث الدنيا والوسطى والقصوى هو مشهور قول النحويين، ويأتي قولُ مَنْ جَعل ذلك مرتبتين الدنيا والبعدى عند ذكر المصنف ذلك.

وقوله وللمؤنثة إلى وذاتُ هي عشرة ألفاظ مفهومة من الكتاب للمؤنثة المفردة في حالة القرب.

وقولُه ثم تِيكَ وتَيْكَ وذِيكَ هذه المرتبة الوسطى للمؤنثة المفردة. وقال أحمد بن يحيى: لا يقال ذِيك.

وقوله ثم تِلْكَ هذه المرتبة القصوى، و«تِلك» بكسر التاء هي الأفصح،

---

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مُهَلَّب الأسدي أبو بكر، وربما كني أبا جعفر. من أهل مرسية، لازم أبا علي الصدفي المتوفى سنة ٥١٤ هـ طويلاً، وسمع منه كثيرًا، وأجاز له أبو عبد الله الخولاني. وكان شديد العناية بالرواية وسماع العلم. المعجم لابن الأبار ص ١٠ ـ ١١.

(٢) علي بن عبد الرحمن بن مهدي أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي [ـ ٥١٤ هـ] كان مقدَّماً في العربية واللغة، دَيِّناً ذكيّاً ثقةً ثبتاً. أخذ عن الأعلم. وأخذ عنه القاضي عِياض، ألف شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. الصلة ص ٤٠٤ وبغية الوعاة ٢: ١٧٤.

(٣) البيت في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٤.

وأما «تَلْكَ» بفتحها فحكاها هشام[1]، و «تِيْلِكَ»، أنشد الفراء[2]:

بأيّةِ تِيْلِكَ الدِّمَنِ الخَوالي عجبتِ منازلاً لو تَنطقينا

و «تالِكَ» أنشد الفراء للقطامي[3]:

تَعَلَّمْ أنَّ بعد الغَيِّ رُشْداً وأنّ لِتالِكَ الغُمَر انْقِشاعا

وأنشد غيره[4]:

إلى الجُوديِّ حتى عاد حِجْراً وحانَ لتالِكَ الغُمَر انْحِسارُ

ص: وتلي الذالَ والتاءَ في التثنية علامتُها مُجَوَّزاً تشديدُ نونها، وتليها الكافُ وحدَها في غير القُرْب، وقد يقال «ذانِيكَ». وفي الجمع مطلقاً «أُولاءِ»، وقد يُنَوَّن، ثُمَّ «أُولئك»، وقد يُقْصَران، ثُم «أُولالِك» على رأيٍ، وعلى رأيٍ «أُولاءِ» ثُم «أُولاكَ» ثُم «أولئك» و «أُولالِك».

وقد يقال هُلاَءِ، وأُولاءُ، وقد تُشْبَعُ الضمةُ قبلَ اللام. وقد يقال «هَوْلاءِ» و «أُلاَّك». ومَنْ لم يَرَ التوسطَ جَعل المجرَّد للقُرب وغيرَه للبعد. وزَعم الفراءُ أنَّ تركَ اللامِ لغةُ تميم.

ش: تقول في تثنية المذكر في القرب: ذانِ، وفي تثنية المؤنثة: تانِ، فتحذف ألف ذا وألفَ تا، ولم يُثَنَّ غيرُ هذين اللفظين.

وقوله **مُجَوَّزاً تشديدُ نونها** فتقول: ذانِّ وتانِّ. وقد خالفت هذه التثنيةُ تثنيةَ الأسماء المتمكنة بشيئين:

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٧.

(٢) البيت في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٦.

(٣) البيت في ديوانه ص ٣٥ وتهذيب اللغة ١٥: ٣٦ والصاحبي ص ٣٧٠ واللسان (تفسير هذا) ٢٠: ٣٤١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٦ والخزانة ٩: ١٢٩ ـ ١٣١ [٧١٠].

(٤) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ص ١٤٤ والتنبيه لابن بري (غمر) ٢: ١٧٩ واللسان (غمر). الحجر: الممنوع الذي له حاجز. والغمر: جمع غَمْرة، وهي الشدَّة. يصف قصة نوح مع قومه، وذكر الطوفان.

أحدهما: حذف الألف، ولا تُحذف من المتمكن إلا شاذاً في بعض ألفاظه على حسب السماع، بل تُقلبُ في الاسم المتمكن.

[١: ١٨٢/ب] الثاني: جواز تشديد النون، ولا يجوز/ ذلك في تثنية الاسم المتمكن. وظاهرُ كلام المصنف تجويز تشديد النون مطلقاً، أعني في الرفع والنصب والجر، وهذا هو مذهب الكوفيين[١].

وذهب البصريون[١] إلى أنه لا يجوز التشديد إلا مع الألف خاصة، ولا يجوز مع الياء، فتقول: ذانِّ وتانِّ، ولا يجوز: ذَيْنِّ ولا تَيْنِّ بالتشديد.

وقوله **وتليها الكافُ وحدَها في غير القُرْب** أي: وتلي النونَ الكافُ في الحالة الوُسطى والبُعْدى، فتقول: ذانِك وتانِك وذانِّك وتانِّك.

وقد يُقال ذانِيك: ظاهرُ كلام المصنف أنه في الحالة الوُسطى والحالة البُعْدى تقول: ذانِك وتانِك وذانِّك وتانِّك وذانِيك.

وأصحابنا[٢] يقولون في الحالة الوسطى: ذانِك وتانِك بالنون خفيفة، وفي الحالة البُعدى: ذانِّك وتانِّك، وذانِيك وتانِيك بإبدال إحدى النونين ياء. ولم يَذكر المصنف تانِيك.

قال المصنف في الشرح[٣]: «وقلتُ «وحدَها في غيرِ القُرْبِ» لِيُعلم أنَّ اللام لا تجتمع مع الكاف في التثنية كما اجتمعت في الإفراد، وأن لِمُثَنَّى المشارِ إليه في البُعْد ما له مع التوسط؛ لأنهم استثقلوا اللامَ بعد النون. وزعم قوم أنَّ مَن قال ذانِّك بتشديد النون قصد تثنية ذلك». يعني أن ذانِّك[٤] للبعد كما ذكره أصحابنا.

---

(١) المذهبان في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٥، ٥٨٧.

(٢) الجزولية ص ٦٨ ـ ٦٩ وشرحها للأبذي ص ٥٨٤ ـ ٥٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٠١ ـ ٢٠٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٠.

(٤) س: ذلك.

قال المصنف[1]: «ويُبطل هذا القولَ جوازُ التشديد في نون ذَيْن وتَيْن، بل التشديدُ جابِرٌ لِما فاتَ من بقاء الألف التي حَقُّها أن لا تُحذف كما لا تُحذف ألفُ المقصور. ويؤيد صحةَ هذا الاعتبار جوازُ تشديد نون اللذَين واللتَين ليكون جابِراً لِما فاتَ[2] من بقاء ياء الذي والتي، كما تبقى ياء المنقوص حين يُثنى» انتهى كلامه.

وما زعم أنه يُبطل ذلك القولَ جوازُ التشديد في نون ذَيْن وتَيْن ليس بصحيح؛ لأن التشديد في نون ذَيْن وتَيْنِ، والحالةُ هذه، هو على سبيل الجواز، والتزامه في ذانِّك وتانِّك في حالة البعد هو على سبيل اللزوم، فلا يَدُلُّ جَوازُه في حالة القُرْب على عَدم جعلِه على سبيل اللزوم دليلاً على حالة البعد، بل قد يَلزم الشيءُ دلالةً على شيء في حال، وإن كان جائزاً في حال أخرى.

وقولُه «بل التشديدُ جابرٌ» لو كان جابراً لكان لازماً لأن حذف ألف «ذا» و «تا» في التثنية، وياء «الذي» و «التي» في التثنية لازم، فوجب أن يكون الجابر لازماً، فكونه جاء جائزاً دليل على أنه ليس بجابر، فبطل ما زعم. وتقدم[3] لنا أن البصريين لا يُجيزون تشديد النون مع الياء في حالة النصب والجر، وإذا كان المثنى في حالة البعد التزموا الإبدال، فقالوا: ذَيْنِيك وتَيْنِيك، ولا يُجيزون تَيْنِّك ولا ذَيْنِّك بالتشديد.

وسألني شيخنا الإمامُ بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي ـ رحمه الله ـ عن قولهم «هذانِّ» بالتشديد: / ما النون [١/١٨٣:١] المزيدة؟ قلت له: الأُولى. قال: قال الفارسي في التذكرة: هي الثانية لئلا يُفصل بين ألف التثنية ونونها، ولا يُفْصَل بينهما. قلت له: يَكْثُرُ العمل في

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤٠ ـ ٢٤١.
(٢) س: فاته.
(٣) تقدم في ص ١٨٦.

ذلك لأنَّا نكون زدنا نوناً متحركة، ثم أَسْكَنَّا الأولى، وأدغمنا، أو زدناها ساكنة، ثم أَسْكَنَّا الأولى، وأدغمنا، فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وعلى ما ذكرتُه نكون زِدْنا نوناً ساكنة، وأدغمنا فقط، فهذا أَولى عندي لقلة العمل. ثم ظهر لي تقوية هذا الذي ذكرتُه بأنَّ الألف والنون ليستا متلازمتين، فيكره الفصل بينهما؛ ألا ترى إلى[1] انفكاكها منها بالحذف في الإضافة وتقصير الصلة.

وقولُه **وفي الجمع مطلقاً أُولاءِ** يعني بقوله «مطلقاً» أيْ في جمع المذكر والمؤنث، يعني أنهما يشتركان في هذا اللفظ، فتقول: أُولاءِ خرجوا، وأُولاءِ خرجنَ.

ووزنه عند أبي العباس[2] وأبي علي فُعال كالغُثاء في الوزن لا في الانقلاب. فإذا قُصر فوزنه فُعَل كهُدًى. وذهب أبو إسحاق[3] إلى أنَّ وزنهما معاً فُعَلٌ كهُدًى، زيد في آخره ألف، فانقلبت الثانية همزة، كما تقول في النُّزاء[4] والدُّعاء: زدت ألفاً قبل حرف العلة، فانقلبت همزة. والفرق بينهما أنَّ الهمزة في النُّزاء[4] انقلبتْ عن ألفٍ انقلبتْ عن واو، وفي أُولاءِ انقلبت عن ألف لم تكن منقلبةً عن شيء.

وقولُه **وقد يُنَوَّن** حكى قُطْرُب[5] تنوينه لغة، فتقول: أُولاءٍ. قال المصنف في الشرح[6]: «وتسميةُ هذا تنويناً مجازٌ لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين، والجيدُ أن يقال: إنَّ صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد همزة أُولاءِ، كما زيد بعدَ فاء «ضَيْف» نون، إلا أن ضَيْفاً مُعرب، فلمَّا زيد آخرَه

---

(١) إلى: سقط من س. ك: أن.
(٢) المقتضب ٢: ٢٨٩.
(٣) انظر المخصص ١٤: ١٠٤ ـ ١٠٥ وشرح الشافية ١: ٢٨٧.
(٤) ك، ف: النداء.
(٥) شرح التسهيل ١: ٢٤١.
(٦) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

نونٌ صار حرفَ إعراب، فتحرك، وأُولاءِ مبني، فلما زيد آخرَه نونٌ سكَن؛ إذ لا مُوجب لتحركه، فإنه آخر مبنيٌّ مسبوق بحركة» انتهى.

وليست هذه النون في الزيادة كنون «ضَيْفَن»[1]، لأنَّ نون «ضَيْفَن» زيدت للإلحاق بجَعْفَر، فجيء بها لأجل الإلحاق، ونون «أُولاءِ» لم يُؤتَ بها لشيء. وأيضاً ففي نون «ضَيْفَنٍ» خلافٌ أهي زائدة[2]، فيكون أصل الكلمة «ضَيْف»، أم أصليةٌ[3]، فيكون وزنه فَيْعَلاً، ويكون من ضَفَنَ الرجلُ إذا جاء مع الضَّيف.

وقولُه **ثم أولئك وقد يُقْصَرانِ** أي: يُقصر أُولاءِ، فيقال أُولى، ويقصر أولئك، فيقال أُولاك. و «أُولى» هو للرتبة القريبة، و «أولئك» للرتبة الوسطى، وعَدُّوا أيضاً للرتبة الوسطى «أُلاك» بتشديد اللام، قال[4]:

مِنْ بَينِ أُلَّاكَ إلى أُلَّاكا

وقولُه ثم أُولالِكَ على رأيٍ يعني أنه ليس للرتبة البُعْدى لفظ سوى «أُولالك»، وقال الشاعر[5]:

/ أُولالِكَ قومي، لم يكونوا أُشابةً وهل يَعِظُ الضِّلِّيْلَ إلا أُولالِكا [١:١٨٣/ب]

وقولُه **وعلى رأيٍ أُولاءِ ثم أُولاكَ ثم أولئك وأُولالِك** يعني أنه للرتبة الدنيا «أُولاءِ» ثم للوسطى «أُولاكَ»، ثم للقصوى لفظان، وهما «أُولئك» و «أُولالِك»، فالخلافُ وقع في «أولئك»، أهو للرتبة الوسطى أم للرتبة

---

(١) الضيفن: الذي يتبع الضيف.

(٢) هو قول غير أبي زيد. سر صناعة الإعراب ص ٤٤٥.

(٣) هو قول أبي زيد. الممتع ص ٢٧١.

(٤) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٠٢ وشرح التسهيل ١: ٢٤٢.

(٥) هو أخو الكلحبة كما في النوادر ص ٤٣٨. والبيت من غير نسبة في المنصف ١: ١٦٦ و٣: ٢٦ وسر صناعة الإعراب ص ٣٢٢ وإصلاح المنطق ص ٣٨٢ وتهذيبه ص ٧٨٧ واللامات للزجاجي ص ١٣٢ وشرح المفصل ١٠: ٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٠٢ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٥. الأشابة من الناس: الأخلاط.

البعدى. وحكى الفراء[1] أنّ القصر في «أُولى» و «أُولاك» لغة بني تميم، وأنَّ المدَّ لغة الحجاز[2].

ومما يستدل به أن أُولائك للوسطى مثل «أُولاكَ» قولُ الشاعر[3]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً، شَدَنَّ، لنا من هؤليائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

ووجهُ الدلالة أنه قد تَقرر أنَّ «ها» للتنبيه لا تُجامع اللام لأنَّ اللام لا تكون إلا للبعد، وتُجامع القريب والوسط، فتقول: هذا وهذاك، ولا تقول: هذلك، وتقول: هؤلاء وهؤلاكَ وهؤلئك، فلو كانت أولئك للبعد لمَا دخلت عليه «ها» للتنبيه؛ لأن «ها» للتنبيه لا تُجامع البعيد. وأصلُ هؤُليَّائكنَّ قبل التصغير هؤلئكنَّ، فدلَّ ذلك على أنها للوُسْطى لا للبُعْدى.

وقولُه **وقد يقال هُلاَءِ** هذا من إبدال الهمزة هاء كقولهم في إيّاك: هِيّاكِ، وفي أَمَا: هَما، وفي أَرَقْتُ: هَرَقْتُ، وهو باب مُتَّسع.

وقولُه **وأُولاءُ** يعني بضم الهمزتين.

وقوله **وأُوْلاءِ وأُوْلئك بإشباع الضمتين**، وهاتان لغتان غريبتان[4]، ذكرهما قُطْرُب[5].

وقولُه **وقد يقال هَوْلاءِ وأُلَّاك** أمَّا هَوْلاءِ فحكاها الأستاذ أبو علي[6] عن

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

(٢) في شرح التسهيل: لغة الحارثيين.

(٣) ينسب البيت للمجنون وللعرجي ولكامل الثقفي ولذي الرمة وللحسين بن عبدالله. انظر ديوان المجنون ص ١٦٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٨٣ والإنصاف ص ١٢٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١١٣، ٥٨٣ والخزانة ١: ٩٣ ـ ٩٩ [الشاهد السادس] وشرح أبيات المغني ٨: ٧١ ـ ٧٣ [الإنشاد ٩١٦] وشرح شواهد الشافية ص ٨٣ ـ ٨٤. شَدَنَ الغزال: قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه.

(٤) ف، ن، شرح التسهيل: عربيتان.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

(٦) يعني الشلوبين. انظر شرح التسهيل ١: ٢٤٢.

بعض العرب، وأنشد المصنف في نسخة من شرح هذا الكتاب[1]:

تَجَلّدْ لا يَقُلْ هَـوْلاءِ هـذا بكَـى لمَّـا بكَـى أَسَفـاً علينـا

وأما «أُلَاكَ» بالقصر والتشديد فحكاها بعض اللغويين[2]، وتقدم ذكرنا لها، وأنها في الرتبة الوسطى.

وقولُه **ومن لم يَرَ التوسطَ** إلى آخره هذا مذهبٌ لبعض النحويين، جعل لأسماء الإشارة مرتبتين قريبة وبعيدة كالمنادى، فإنَّ حروفه على قسمين، منها ما يكون للقريب، ومنها ما يكون للبعيد، فما كان مجرداً من كاف الخطاب فهو للقريب سواء أكان مصحوباً بـ «ها» للتنبيه أم لم يكن، وهذا معنى قوله «جَعل المجردَ» يعني من كاف الخطاب، وما لم يتجرد منها يكون للبعيد. قال المصنف في الشرح[3]: «وهذا هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين[4]، ويدل على صحته خمسةُ أوجه:

أحدُها: أنَّ النحويين مُجْمعون على أنَّ المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبةٌ للقُرْب، تُستعمل فيها الهمزة، ومرتبةٌ للبعيد أو ما هو في حكمه، تُستعمل فيها بقية الحروف، والمشارُ إليه/ شبيهٌ بالمنادى، فَلْيُقْتَصَرْ فيه على [١/١٨٤:١] مرتبتين إلحاقاً للنَّظير بالنظير.

قلت: ليس المشارُ إليه شبيهاً بالمنادى، وأيُّ شَبَهٍ بينهما؟ المشار إليه ليس مُقْبَلاً عليه بالخطاب، بل المُقْبَل عليه بالخطاب هو غيره، وهو اسمٌ غائب يُخْبَرُ عنه إخبارَ الغائب، وأمَّا المنادى فهو المُقْبَلُ عليه بالخطاب، فتقول: يا زيدُ لقد صنعتَ كذا، كما قال[5]:

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٤٢ والخزانة ٥: ٤٣٧ ـ ٤٣٨ [٤١٠] وآخره فيه «وغيظا»، وذكر أن الشلوبين رواه في حاشيته على المفصل «عليكا».

(٢) انظر شرح التسهيل ١: ٢٤٢ حيث ذكر أن أبا علي قال ذلك.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(٤) الكتاب ٢: ٧٨ والمقتضب ٤: ٢٧٧ ـ ٢٧٨ والأصول ٢: ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٥) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ٤٥٦ والكتاب ٢: ١٩٩ والمقتضب ٤: ٢٠٣ والجمل =

أداراً بحُزْوى هِجْتِ للعينِ عَبْرةً فماءُ الهَوى يَرْفَضُّ، أو يَتَرَقْرَقُ

وقال[1]:

ألا يـا نخلـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ عليـكِ ورحمـةُ الله السَّـلامُ

ولو سلَّمنا أنَّ بينهما شَبَهاً في شيء ما لم يلزم أن يشتركا في سائر الأحكام، فتكونَ رتبةُ المشار إليه مثلَ رتبة المنادى.

الثاني: أنَّ المرجوع إليه في مثل هذا النقلُ لا العقل، وقد روى الفراء أنَّ بني تميم يقولون: ذاك وتِيك بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك باللام، وأنَّ الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأنَّ التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أنَّ اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان، إحداهما للقُرْب والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

قلت: لا يلزم ما ذَكر لأنه قد يُقتصر في بعض اللغات على معنًى ما، ولا يكون لهم لفظٌ يُعبر عن المعنى الآخر المقابل، ولا يلزم من تعقل معنًى ما في الوجود أن يوضع له لفظ، فإنْ صَحَّ نقل الفراء فيكون بنو تميم لم يضعوا لفظاً يُعَبَّر به عن المرتبة البُعدى، بل اقتصروا على المرتبة الوسطى، فقالوا: ذاك وتيك، ويكون الحجازيون أيضاً لم يضعوا لفظاً يُعَبَّر به عن المرتبة الوسطى، بل اقتصروا على الرتبة البُعدى، فقالوا: ذلك وتلك،

= ص ١٤٨ وشرحه لابن عصفور ٢: ٨٣، ٨٥ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٩١ ـ ١٩٢ والخزانة ٢: ١٩٠ ـ ١٩٢ [١١٣]. حزوى: موضع في ديار بني تميم، وجبل من جبال الدهناء. ويرفضُّ: يسيل متفرقاً. ويترقرق: يجيء ويذهب في العين من غير أن ينحدر.

(١) ينسب البيت للأحوص. انظر حاشية ديوانه ص ١٩٠ ـ ١٩١ حيث لم يجزم محققه بنسبته إليه. وهو في الجمل ص ١٤٨ وشرحه لابن عصفور ١: ٢٤٥ و ٢: ٨٤ والخصائص ٢: ٣٨٦ والحلل ص ١٨٩ ـ ١٩٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٧٦ وحاشيته والخزانة ٢: ١٩٢ ـ ١٩٤ [١١٤] وشرح أبيات المغني ٦: ١٠٢ ـ ١٠٣ [٥٧٧]. كنى بالنخلة عن المرأة. وذات عرق: موضع بالحجاز.

وحصل من مجموع اللغتين استعمال اللغة العربية للمرتبتين الوُسطى والقُصوى، إذ قد يكون معنىً ما وَضعت له طائفة من العرب، ومعنىً آخر مقابله وَضعت له طائفة من العرب.

الثالثُ: أنَّ القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد من اللام والكاف معاً أو بمصاحب لهما معاً، أعني غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكافٍ لا لامَ معها لكان القرآن العزيز غيرَ جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[1].

قلتُ: هذا الوجه شبيهٌ بكلام الوُعَّاظ، ولا يلزم من كونه لم يرد في القرآن عدمُ وجوده في لسان العرب، / فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم [١٨٤/ب:١] تأت في القرآن، ولا يدَّعي أحد أنَّ القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه «رُبَّ» تجرُّ الأسماء، وقد طَفَحَ بها لسانُ العرب نثراً ونظماً، حتى إنه قَلَّ قصيد لهم يخلو من ذلك، ولم تجئ في القرآن جارَّةً الأسماءَ.

وأمَّا استدلالُه بقوله تعالى ﴿ونَزَّلْنا عليكَ الكِتابَ تِبْياناً لكل شيءٍ﴾ فليس المعنى أنه مُبيِّنٌ لوجوه الإشارة وجميع المعاني الكلامية، وإنما هذا عامّ مخصوص، والمعنى: تبياناً لأصل كل شيء من أصول الديانات وأصول الأحكام التكليفية، وإلا فعددُ رَكَعات الصلوات الخمس لم يُبيَّن في القرآن، وكذلك ما تجب فيه الزكاةُ، وما يجب، ومتى تجب، وعلى مَن تجب.

الرابعُ: أنَّ التعبير بـ «ذلك» عن مضمونِ كلام على إثرِ انقضائه شائعٌ سائغٌ في القرآن وغيره، ولا واسطةَ بين النطقين، كقوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[2]، ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ﴾[3]، ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ

(١) سورة النحل، الآية: ٨٩.
(٢) سورة الكهف، الآية: ٦٤.
(٣) سورة يوسف، الآية: ٥٢.

صَبَرًا﴾[1]، ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ﴾[2].

قلتُ: كونُ اللفظ الموضوع للبُعْد يُستعمل في القرب لا يدلُّ على أنَّ المشار إليه له مرتبتان؛ إذ قد تَقرر أنه قد يُعَبَّر بالبعيد عن القريب، وبالعكس، وسيَذكر المصنفُ ذلك بعد هذا، ونتكلم عليه، ولا يدل ذلك الاستعمال على انحصار المشار إليه في مرتبتين.

الخامسُ: أنه لو كانت مراتبُ المشار إليه ثلاثاً لم يُكْتَفَ في التثنية والجمع بلفظين؛ لأنَّ في ذلك رجوعاً عن سبيل الإفراد، وفي اكتفائهم بقولهم هذانِ وذانِك وهؤلاءِ وأُولئك دليلٌ على أنَّ ذاك وذلك مستويان، وأنْ ليس للإشارة إلا مرتبتان، ولا التفات إلى قول من قال إنَّ تشديدَ نون «ذانِّك» دليلٌ على البُعْد، وتخفيفَها دليلٌ على القرب، لأنه قد سَبق الإعلامُ بأنَّ التشديد عوضٌ مما حُذف من الواحد؛ لأنه يُستعمل مع التجرد من الكاف كما يُستعمل مع التلبُّس بها. وكذا لا يُلتفت إلى قول مَن زَعم أنَّ «أولالك» للبُعَداء دون «أولئك» لقلة «أولالك» وكثرة الحاجة إلى جمع «ذلك»، لأنه يلزم منه خُلُوُّ القرآن من إشارة إلى جماعة بُعَداء، وذلك باطل بمواضعَ كثيرةٍ من القرآن، فثبَت ما أردناه، والحمد لله».

قلتُ: ولا أُسَلِّم أنه اكتُفي في التثنية والجمع بلفظين. أمَّا التثنية فإنهم قد قالوا في الوسطى: ذانِك، وفي البُعْدى: ذانِّك بالتشديد، وذانِيك بالإبدال، وقالوا في المؤنث: تانِك في الوسطى، وفي البعدى: تانِّك بالتشديد، وتانِيك بالإبدال.

وأمَّا قولُه «ولا التفاتَ إلى مَنْ قال إنَّ تشديدَ نون ذانِّك دليلٌ على البعد، وتخفيفَها دليل على القرب» وذَكر/ التعليل، وقد تقدم إبطالُنا لهذا [١:١٨٥/أ] التعليل، فلا التفات لقوله هو.

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٨٢.

(٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٠.

وأمَّا قوله «وكذا لا يلتفت إلى قول مَن زعم أنَّ أولالك للبعداء دون أولئك لقلة أولالك وكثرة الحاجة إلى جمع ذلك» فقد[1] بَيَّنَّا أنَّ «أولئك» لا يمكن أن يكون للبعيد، وإنما هو في المرتبة الوسطى بدخول «ها» التنبيه عليه، وقد تقدم كلامنا على ذلك.

وأمَّا قولُه «ولأنه يَلزم منه خُلُوُّ القرآن من إشارة إلى جماعةٍ بُعَداء، وذلك باطل» فلا يلزم ذلك لأنه قد يُستعمل للجماعة البُعَداء لفظُ جماعةِ المرتبة الوسطى على سبيل المجاز والتوسع، ولا يدلُّ كونُ «أولالك» لم يرد في القرآن أن لا يكون موضوعاً للرتبة البُعْدى في كلام العرب.

وفي كتاب أبي الفضل البَطَلْيَوْسيِّ ما نصه: «لم يجعل س المشارَ ثلاثَ مراتب بل مرتبتين دُنْيا ومْتَراخٍ، فجعل[2] «ذاك»[3] التي هي وُسْطى بمنزلة أولئك وتلك، وهما للبعيد، ونقل الناسُ خلاف هذا على ما ذكر أبو موسى في كُرَّاسته[4]، فربما لم يحفظ س تفصيلاً في هذا كله».

وفي البسيط[5]: «قال الفراء[6]: أهلُ الحجاز يقولون «ذلك» باللام، وبه جاء القرآن، وأهلُ نجد من تميمٍ وأسدٍ وقيسٍ وربيعةَ بغير لام».

ص: وتَصْحَبُ «ها» التنبيه المجردَ كثيراً، والمقرونَ بالكاف دون اللام قليلاً، وفصلُها من المجرد بـ «أنا» وأخواته كثيرٌ، وبغيرها قليلٌ، وقد تُعاد بعد الفصل توكيداً. والكافُ حرف خطاب يُبيِّنُ أحوالَ المخاطب بما بيَّنَها إذا كان اسماً. وقد يُغني «ذلك» عن «ذلِكُم»، ورُبَّما استُغني عن الميم

---

(١) في النسخ كلها: «قد» بدون فاء قبلها.

(٢) الكتاب ٢: ٧٨.

(٣) س، ن: ذلك.

(٤) الجزولية ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٥) البسيط لابن العلج ١: ١٨٣.

(٦) ذكر الأزهري في التصريح ١: ٤٠٤ أن الفراء ذكر ذلك في كتابه «لغات القرآن». وانظر معاني القرآن ١: ١٠٩.

بإشباع ضمة الكاف.

ش: يعني بالمجرد الخاليَ من كاف الخطاب، وذلك هو رتبة القُرْب، سواء أكان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً، مذكراً أم مؤنثاً، وهو كثير جدًّا، ومنه قولُ الشاعر[1]:

وليسَ لِعَيْشِنا هذا مَهاةٌ وليستْ دارُنا هاتا بِدارِ

وقولُه **والمقرونَ بالكاف دونَ اللام قليلاً** يَشملُ قولُه المفردَ المذكر والمؤنث ومثناهما ومجموعَهما، فمثالُ ذلك في المذكر: «هذاك»، قال الشاعر[2]:

رأيتُ بني غبراءَ لا يُنكرونني ولا أهلَ هذاك الطِّرافِ المُمَدَّدِ

ومثالُه في المؤنث: هذِيك وهاتاك وهاتِيك، وقال ذو الرمة[3]:

قد احتملت مَيٌّ، فهاتِيكَ دارُها بها السُّحْمُ تَرْدي والحَمامُ المُطَوَّقُ

وعلى هذا الذي تقرر يجوز: هاتا وهاتاك.

وزعم ابن يَسْعُون[4] أن «تِي» في المؤنث لا تستعمل إلا بـ «ها» في أولها، وبالكاف في آخرها، فتقول في المثنى: هذانِك وهاذَيْنك وهاتانِك وهاتَيْنِك، وفي الجمع: هؤلاك وهؤلئك.

---

(١) هو عمران بن حطان. والبيت في ديوان شعر الخوارج ص ١٧١ ـ وفي ص ١٧٢ تخريج القصيدة ـ والنوادر ص ١٧٢ والكتاب ٣: ٤٨٨ والكامل ص ١٠٢٢ والمقتضب ٢: ٢٨٨ و ٤: ٢٧٧. المهاه: الصفاء والترفُّه، والقصد واللين.

(٢) هو طرفة، والبيت من معلقته، وهو في شرح القصائد السبع ص ١٩٢ والحلبيات ص ٢٢ والبسيط لابن العلج ١: ١٨٨.

(٣) البيت في ديوانه ص ٤٥٩ والتكملة ص ٢١٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٧٥ ـ ٨٧٦. السحم: الغربان، جمع أَسْحَم. وتردي: تَخْجِل، أو تسرع. والحمام المطوَّق: القماريّ.

(٤) لم يذكر هذا أثناء شرحه بيت ذي الرمة السابق في المصباح ٢: ١١٤/أ ـ ١١٥/أ ولا أثناء شرحه بيت عمران بن حطان السابق أيضاً في ٢: ١١٥/أ ـ ١١٥/ب.

وقد زعم المصنف/ في الشرح أنَّ المقرون بالكاف في التثنية والجمع [١: ١٨٥/ب] لا تلحقها الهاءُ، فلا يُقال: هذانك ولا هؤلئك، قال[١]: «لأن واحِدهما ذاك وذلك، فحُمل على «ذلك» مثناه وجمعه لأنهما فرعاه، وحُمل عليهما مُثنى «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنًى» انتهى كلامه.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف مبنيٌّ على زعمه أنَّ المشار ليس له إلا مرتبتان القُرْبى والبُعْدى، وقد بَيَّنَّا فسادَ دعواه في ذلك فيما تقدم[٢]، والسماعُ يَرُدُّ عليه، قال[٣]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلاناً، شَدَنَّ، لنا من هؤليَّائكنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فـ «هؤليَّائكن» تصغير «هؤلئكنّ»، وقد زَعم هو أنه لا يقال «هؤلئك»، وهو باطل بهذا السماع الفاشي من العرب.

فإنْ كان اسمُ الإشارة باللام أو بما قام مقامها مما هو يستعمل في الرتبة البُعْدى لم تدخل عليه «ها» التنبيه، فلا يقال: هذلك ولا هاتالك ولا هاتِلك ولا هاتِيلِك ولا هذانِّك ولا هذَيْنِك ولا هاتانِّك ولا هاتَيْنِيك ولا هؤلالك ولا هؤُلَّاك، وملخصُه أنه لا تجامع «ها» التنبيه ما دَلَّ على الرتبة البُعْدى، وتُجامع ما دَلَّ على الرتبة القُرْبى والوُسْطى، وهذا مما يدلُّ على أنَّ المشار إليه له ثلاثُ مراتب كما زعم النحويون. وهذا المذهب الذي ذكَره المصنف عن بعض النحويين أن[٤] له مرتبتين، واختاره هو، لم أقف عليه لأحد على كثرة مطالعتي لكتب هذا الشأن.

وعَلَّل المصنف[٥] امتناعَ اجتماع الهاء واللام بأنَّ العرب كرهت كثرة

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.
(٢) تقدم في ص ١٩١ ـ ١٩٥.
(٣) تقدم في ص ١٩٠.
(٤) ك: من أن.
(٥) شرح التسهيل ١: ٢٤٤.

الزوائد. وهذا تعليل ليس بجيد لأنَّ كل زائدة منهما هي لمعنًى لا تدل عليه الزائدة الأخرى، فاللام زائدة تشعر بالبُعْد، والكاف للمخاطب، والهاء تنبيه له.

وزعم بعض النحويين أنَّ «ها» تنبيه، وأنَّ اللام أيضاً تنبيه، فلا يجتمعان. وهذا ليس بشيء لأن اللام ليست للتنبيه، فقوله دعوى لا دليل عليها.

وقال السهيلي: «الأظهر أنَّ اللام تدلُّ على تَراخٍ وبُعْدٍ في المشار إليه، وأكثرُ ما تقال في الغائب وما ليس بحضرة المخاطب، و «ها» تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بِحضرته لا إلى ما غاب عن بصره، فلذلك لم يجتمعا» انتهى.

وقولُه **وفصلُها من المجرد بـ «أنا» وأخواته كثيرٌ** أي: وفصل «ها» للتنبيه من اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب بـ «أنا» وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة يكثر، فتقول: هأناذا وهأناذي وها نحن أُولاءِ، وها أنتَ ذا وها أنتِ ذي وها أنتما ذان وها أنتماتانِ وها أنتم أُولاءِ، وها هُوَذا وها هيَ ذِي وها هُما ذانِ وها هُما تانِ وها هُمْ أُولاءِ وها هُنَّ أُولاءِ، وقال تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾[1]، وفي الحديث «هأناذا يا رسول الله»[2]. / وهذه المسألة قد تكررت للمصنف في أول الفصل الثالث من باب «تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك»، وقَيَّدنا ما أطلقه المصنف فيها في كتاب «التكميل» من تأليفنا، وأَمْعَنَّا الكلام فيها، فتُطالَع هناك. [١/١٨٦:١]

وقولـه **وبغيرِهـا قليـل** أي: وبغيـرِ «أنـا» وأخواتـه، ومـن ذلك قـولُ

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١٩.

(٢) أخرجه البخاري عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في كتاب العلم ـ الباب الثاني ـ ١: ٢١، ولفظه «هأنا»، ورواية أبي حيان موافقة لرواية أحمد في مسنده ١٤: ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

الشاعر[1]:

تَعَلَّمَنْ هـا لعمـرُ الله ذا قَسَمـاً فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ، وانظُرْ أين تنسلكُ

ومنه عند الخليل[2] «إي ها اللَّهِ ذا»، ففصل بين «ها» للتنبيه وبين اسم الإشارة بالقسم ـ وهو «لعمرُ الله» ـ وقولِه «اللَّهِ»، وأنشد س[3]:

ونحنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْنِ بينَنا فقلت: لها هذا لها، ها وذا لِيا

أراد: وهذا لِيا، ففصل بالواو بين «ها» و «ذا». قال المصنف[4]: «ومن ذلك قول النابغة[5]:

ها إنَّ ذي عِذْرَةٌ إلا تكن نَفَعَتْ فإنَّ صاحبَها قد تاهَ في البلدِ»

وهذا ليس من جنس ما فُصل به بين «ها» التنبيه واسم الإشارة؛ لأنَّ «ذي» اسم «إنَّ»، و «عِذْرةٌ» الخبر، فلا يمكن تركيب «ها» التنبيه و «ذي» في ذلك، فتقول فصل بينهما بـ «إنَّ»؛ لأنك لو قلت «هذي إنّ عذرة» لم يكن كلاماً، فـ «ها» هنا لم تدخل على اسم الإشارة.

وقولُه وقد تُعادُ بعدَ الفصلِ توكيداً مثالُه قولُه تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[6]. وهذا الذي ذكره المصنف مخالفٌ ظاهرُه لِما قال س، قال س[7]: «وقد تكون ها في ها أنت ذا غيرَ مقدَّمة، ولكنها تكون بمنزلتها في هذا، يدلُّك

---

(١) هو زهير بن أبي سُلْمى. والبيت في ديوانه ص ١٨٢ والكتاب ٣: ٥٠٠، ٥٠١. تَعَلَّمْ: اعلمْ. واقصد بذرعك: قَدِّرْ خَطْوَكَ، والذَّرْع: قَدْر الخطو، ومعناه: لا تكلف نفسك ما لا تطيق مني. وتنسلك: تدخل.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٤ و٣: ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٣) ينسب البيت إلى لبيد، وهو في ملحقات ديوانه ص ٣٦٠ والكتاب ٢: ٣٥٤. وانظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٣٤٤. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ٢٤٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٤٥.

(٥) البيت في ديوانه ص ٢٨ وشرح القصائد العشر ص ٤٦٥ والخزانة ٥: ٤٥٩ ـ ٤٦١ [٤١٣].

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٦٦.

(٧) الكتاب ٢: ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

على ذلك قولُه تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾، فلو كانت ها المقدَّمة مصاحبة أُولاءِ لم تُعَدْ مع أُولاءِ» انتهى. ومعنى قول س أنَّ «ها» في «ها أنت ذا» قد تتجرد للتنبيه غيرَ مصحوبة لاسم الإشارة، فلا تكون مقدَّمة على الضمير من اسم الإشارة. وقولُه «ولكنها تكون بمنزلتها في هذا» أي: تدلُّ على التنبيه وإن لم تكن مع اسم الإشارة، كما تدلُّ عليه مع اسم الإشارة. ثم استدلَّ على ذلك بما ذكَر. وهو استدلال واضح. وما ذكره المصنف يدل على أنها قُدِّمتْ من اسم الإشارة، ثم أُعيدت معه على سبيل التوكيد، وهو مخالفٌ لظاهر كلام س.

وقوله **والكافُ حرفُ خطابٍ يُبيِّنُ أحوالَ المخاطَبِ بما بيَّنَها**[1] **إذا كان اسماً** يعني من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، فتقول: ذاكَ وذاكِ وذاكُما وذاكُم وذاكُنَّ، كما تقول: أكرمَكَ وأكرمَكِ وأكرمَكُما وأكرمكُم وأكرمكُنَّ. ولا خلاف في حرفيتها مع اسم الإشارة، ولا تُتوهم فيه الاسميةُ وإضافةُ اسم الإشارة إليها لأنَّ اسم الإشارة لا يُضاف.

[١:١٨٦/ب] وقوله **وقد يُغني ذلك عن ذلِكُم** أيْ: يُكتفى/ بكاف الخطاب المتصل باسم الإشارة مفردةً مذكرةً في خطاب الجمع المذكر عن إتيانك به مقروناً بميم الجمع، قال تعالى ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾[2] و ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾[3]، أغنى «ذلك» عن «ذلكم». ولا تُغني الكاف المذكورة إذا كانت ضميراً عن الكاف والميم، تقول: يا رجالُ أكْرَمَكُم زيدٌ، ولا يجوز: يا رجالُ أكْرَمَكَ زيدٌ.

وما ذكره المصنف من أن الكاف المذكورة تغني عن الكاف والميم ليس مختصاً إغناؤها بذلك، بل لغةٌ للعرب يَكتفون في خطاب المثنى والمجموع

---

(١) ك: يبينها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ١٢.

والمؤنث بخطاب المفرد المذكر إذا كان مع اسم الإشارة. قال الزجاجي[1]: «كاف الخطاب قد تجيء في مثل هذا مُوَحَّدة في الاثنين والجمع، تُترك على أصل الخطاب». وقال أبو الحسن بن الباذش: «إفراد الكاف إذا خوطب به جماعة كقوله عز وجل ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾[2] و ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ﴾[3] له تأويلان: أحدهما أن يُقْبَل بالخطاب على واحدٍ من الجماعة لجلالته، والمراد له ولهم. أو تُخاطَب الجماعة كلها، ويُقَدَّر لها اسمٌ مفرد من أسماء الجموع، يقع على الجماعة، تقديرهُ: ذلك يوعظ به يا فريقُ ويا جمعُ، وما أَشْبَهَ ذلك من الأسماء المفردة المسمَّى بها الجمع. وقد يَجوز في هذا الوجه الإفرادُ والتأنيث على تأويل الفئة والفرقة» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[4]: «ولم يُغْنِ أنتَ عن أنتم، وذلك أنَّ الذال والألف قد يُستغنى بهما عن الكاف عند تقدير القرب أو قصد الحكاية كقوله تعالى ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾[5] و ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[6]، ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[7]، فجاز الاستغناء بالكاف عن مصحوبها، ولا يُستغنى بالهمزة والنون عن التاء، فلم يجز الاستغناء بالتاء عن الميم» انتهى. وهذا تفريعٌ على مذهب جمهور النحويين أنَّ التاء للخطاب، وليست ضميراً.

وقوله **وربما استُغْني عن الميم بإشباع ضَمَّة الكاف** أنشد بعض الكوفيين[8]:

---

(١) الجمل ص ٢٦٩.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.
(٣) سورة الطلاق، الآية: ٢.
(٤) شرح التسهيل ١: ٢٤٦.
(٥) سورة ص، الآية: ٥٣.
(٦) سورة القصص، الآية: ١٥.
(٧) سورة فاطر، الآية: ١٢.
(٨) الرجز في شرح التسهيل ١: ٢٤٦. النُّوك: الحمق.

وإنَّما الهالكُ ثم التالِكُ ذو حَيْرة ضاقتْ به المَسالِكُ
كيفَ يكونُ النُّوْكُ إلا ذلكُ

قال المصنف[1]: «أراد: ذلكُم، فأشبع الضمة، واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع» انتهى. ولا دليل في هذا على ما ادَّعاه المصنف، بل هذا عندي من باب تغيير الحركة لأجل القافية؛ لأن القوافي قبله مرفوعة، فاحتاج أنْ غَيَّرَ حركة الكاف التي هي الفتحةُ إلى الضمة، وقد جاء ذلك في كلامهم، قال[2]:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيمٍ وأَلْحَقُ بالحِجازِ، فأَسْتَرِيحا

[1/187:1] / غَيَّر الحركة لأجل القافية من الضمة إلى الفتحة، وهو ضرورة. وكان التغيير في هذا أَوْجَهَ لأنها حركةُ بناء لم يَقْتَضِها عامل؛ بخلاف «فأَسْتَرِيحا»، فإنَّ الضمة حركةُ إعراب، يَقتضيها العامل، ومع ذلك فقد غُيِّرت إلى الفتحة.

ص: وتَتَّصِلُ بـ «أَرَأَيْتَ» موافِقةً أَخْبِرْني هذه الكافُ مُغْنِياً لَحاقُ علاماتِ الفروع بها عن لحاقها بالتاء. وليس الإسنادُ[3] مُزالاً عن التاء، خلافاً للفراء. وتَتَّصِل أيضاً بـ «حَيَّهَلَ» و «النَّجاءَ» و «رُوَيْدَ» أسماءَ أفعال. وربما اتصلت بـ «بَلَى» و «أَبْصِرْ» و «كَلَّا» و «ليسَ» و «نِعْمَ» و «بِئْسَ» و «حَسِبْتُ».

ش: «رأيتُ» هذه هي العِلْمية دخل عليها همزة الاستفهام، فهي تتعدى إلى اثنين، فإن استُعملت على أصل موضوعها هذا جاز أن تتصل بها الكافُ ضميراً منصوباً، ويُطابق الضميرُ المرفوع الضميرَ المنصوب في إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، وكان الضمير مفعولاً أول، وما بعده مفعول ثان،

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤٦.

(٢) هو المغيرة بن حَبْناء. والبيت في الكتاب ٣: ٣٩، ٩٢ والمقتضب ٢: ٢٤ والمحتسب ١: ١٩٧ والخزانة ٨: ٥٢٢ ـ ٥٢٤ [٦٦٢]. وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ١: ٤٢٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٤٧.

(٣) زيد هنا في ك، ف، شرح التسهيل: إليها.

وتعدى الفعل المسند إلى الضمير المرفوع المتصل إلى ضميره المنصوب المتصل لأنَّ ذلك جائز في باب «ظَننت» وأخواتها، فتقول: أَرَأَيْتَكَ منطلقاً، كما تقول: أَعْلَمْتَكَ ذاهباً، أي: أَعْلَمْتَ نفسَك، وأَرَأَيْتِكِ ذاهبةً، وأَرَأَيْتُماكما ذاهبينِ، وأَرَأَيْتُموكم ذاهبينَ، وأَرَأَيْتُنَكُنَّ[1] ذاهباتٍ.

وإنْ ضُمنت «أَرَأَيْتَ» معنى «أَخْبِرْني»، فصارت لا تدل على الاستفهام، ولا تقتضي جواباً، فيجوز أن تتصل بها كاف الخطاب. وفي المسألة إذْ ذاك ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب البصريين[2]، وهو أن الفاعل بهذا الفعل هو التاء، وهذا معنى قول المصنف «وليس الإسناد مزالاً عن التاء»، ويبقى هذا الفاعل مفرداً مذكراً، ودائماً، وتظهر علامات الفروع في كاف الخطاب، فتقول: أَرَأَيْتَكَ وأَرَأَيْتَكِ وأَرَأَيْتَكما وأَرَأَيْتَكم وأَرَأَيْتَكُنَّ. وليس لحرف الخطاب موضع من الإعراب؛ لأنها حروف تمحضت للخطاب كما تمحضت في «ذلك» وفروعه.

والمذهب الثاني: مذهب الفراء[3]، وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله «خلافاً للفراء»، وذلك أنَّ الفراء ذَهب إلى أنَّ التاء حرف خطاب، وليست اسماً، كما نذهب نحن إليه في التاء في «أنتَ»، وأن الكاف هي الفاعل، فالفعل مسند إليها، وذلك أنَّ التاء لما تَجردت للخطاب، وأُفردت له، لم يَجُزْ أن تكون مرفوعة لإفرادها، لأنَّ التاء إذا كانت ضميراً لم تفرد مذكرة لمثنى ومجموع ومؤنث، بل تُطابق ما كانت ضميراً له، فدل ذلك على سَلْب الاسمية منها، ولمَّا ظهرت المطابقة في الكاف ادَّعينا أنَّها هي المسند إليها الفعل على جهة الفاعلية، ولمَّا لم يُمكن أن تُطابق بضمير الرفع لِقَلَق

---

(١) ح: وأرأيتكن.

(٢) الكتاب ١: ٢٤٥ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ والمقتضب ٣: ٢٧٧ والعسكريات ص ١٣٨ وسر صناعة الإعراب ص ٣١١ ـ ٣١٢.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٣٣ وشرح التسهيل ١: ٢٤٧.

اللفظ، فكان يقال: أرأيتُم، ولا أرأيتُما، استُعير ضميرُ غيرِ الرفع لذلك، فكان هو الفاعل.

[١:١٨٧/ب] / وقد رَدَّ أبو علي مذهب الفراء في مسائله العسكرية، فقال[١]: «الذي يُفسد قول من قال إنها رفع أنَّ التاء هي الفاعلة، وموضعها رفع، فيمتنع إذاً أن تكون الكاف مرفوعة لاستحالة كون فاعلينِ لفعل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك لأحدهما بالآخر بغير حرف العطف، فهذا القول بعيد جداً» انتهى. ولا يَلزم ما قال أبو علي الفراءَ لأنَّ الفراء لا يَذهب إلى أنَّ التاء هي الفاعلة، بل التاء عنده حرف خطاب، فلا يلزم على مذهبه أن يكون فاعلان لفعل واحد كما ذكر.

وقد رَدَّ المصنفُ في الشرح[٢] على الفراء بأن «التاء لا يُستغنى عنها، والكاف يُستغنى عنها، وما لا يُستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يُستغنى عنه، ولأنَّ التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يُعْدَل عما ثبت لهما دون دليل».

والمذهب الثالث: قول بعضهم إنَّ الكاف لها موضع من الإعراب، وهو النصب[٣]، وفي محفوظي أنه مذهب الكسائي.

ورُدَّ هذا المذهب[٤] بأنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولينِ اللذينِ يقتضيهما «رأيتَ»، والمفعولُ الأول في المعنى هو المفعول الثاني، وأنت إذا قلت: أرأيتَكَ زيداً ما فعل، و ﴿أَرَأَيْتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[٥] استحال أن يكون المخاطب غائباً، فلا تكون إذاً المفعولَ الأول، فإذا لم يكن إياه علمت أنه لا موضع له من الإعراب، وأن

---

(١) المسائل العسكرية ص ١٣٩.
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٤٧.
(٣) المسائل العسكرية ص ١٣٨ من غير نسبة.
(٤) الرد في المسائل العسكرية ص ١٣٩.
(٥) سورة الإسراء، الآية: ٦٢.

«زيداً» هو المفعول الأول، وما بعده في موضع المفعول الثاني.

وقال أبو علي[1]: «فإن قلت: لِمَ لا يكون «أَرَأَيْتَكَ» من قَبيل ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فيكون الأول ليس الثاني؟

قيل: ليس من تلك الأفعال، ولو كان منها لجاز أن تعديها إلى الثلاثة في غير هذا الموضع، وامتناعُه من ذلك فيما عدا هذا يُفْسِد هذا الاعتراض» انتهى ملخصاً.

ولِـ «أَرَأَيْتَ» بمعنى «أَخْبِرْني» أحكام تُذْكَرُ إن شاء الله في «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر».

وقولُه **وتَتَّصِلُ أيضاً بـ «حَيَّهَلَ» و «النَّجاءَ» و «رُوَيْدَ»** تقول حَيَّهَلَكَ بمعنى: ائْتِ، والنَّجاءَكَ بمعنى: أَسْرِعْ، ورُوَيْدَكَ بمعنى: أَمْهِلْ.

وقولُه **أسماءَ أفعالٍ** احترازٌ من أن يكون «النَّجاءَ» مصدراً لا يُراد به اسمُ فعل، ومن أن يكون «رُوَيْدَ» لا يُراد به اسمُ الفعل، وقد ذكَرتُ أقسامَه مُستوفاةً في «باب أسماء الأفعال والأصوات».

وقولُه **ورُبَّما اتصلتْ ببَلَى وأَبْصِرْ وكَلَّا وليسَ ونِعْمَ وبئسَ وحسبتُ** اتصالُها بهذه الكلمات قليلٌ جداً، مثالُ ذلك: بَلاكَ، وأَبْصِرْكَ زيداً، تريد: أَبْصِرْ زيداً، وكَلَّاكَ، ولَيْسَكَ زيدٌ قائماً، قال الشاعر[2]:

أَلَسْتَكَ جاعِلي كابْنَيْ جُعَيْلٍ ....

ونِعْمَكَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَكَ الرجلُ/ عمروٌ، وحَسِبْتَكَ عمراً منطلقاً، [ا: ١٨٨/أ] قال المصنف[3]: «وأنشد أبو علي رحمه الله[4]:

---

(١) المسائل العسكرية ص ١٣٩.

(٢) هو الحطيئة. وعجز البيت: هداك الله، أو كَبَني جَنابِ. وهو في ديوانه ص ٢٠٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٨.

(٤) صدر البيت: لسان السوء تهديها إليها. وهو في المذكر والمؤنث للفراء ص ١٣ ولابن الأنباري ص ٢٩٤ وشرح التسهيل ١: ٢٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ١٠٧٤ وشرح أبيات=

. . . . . وحِنْتَ، وما حَسِبْتَكَ أنْ تَحِينا

وأجاز أن تكون الكاف فيه حرف خطاب. وهو غريب. وحَمَله على ذلك وجودُ «أنْ» بعدَها، فإنه إنْ لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبارُ بـ «أنْ» والفعل عن اسم عين، وذلك لا سبيل إليه في موضع يُخبر عنه فيه بمصدر صريح، نحو: زيدٌ رِضاً، فكيفَ في موضعٍ بخلاف ذلك؟» انتهى. فعلى هذا إذا كانت الكاف حرفَ خطاب تكون «أنّ» الناصبةُ وما بعدَها سَدَّت مسدَّ مفعولي «حَسِبت»، كقراءة من قرأ ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[1] في قراءة من نصب «تكون».

ويحتمل البيت تخريجاً آخر، وهو أن تكون الكاف ضميراً مفعولاً أول، و «أنْ» زائدة، و «تَحين» في موضع المفعول الثاني، فلا تكون «أنْ» مصدرية. وهذا على مذهب الأخفش[2] في إجازته أنّ «أنْ» الزائدة تنصب، وقد ذَكرنا ذلك في «باب إعراب الفعل وعوامله».

ص: وقد ينوب ذو البُعْد عن ذي القُرْب لعظمة المُشير أو المشار إليه، وذو القُرْب عن ذي البُعْد لحكاية الحال، وقد يتعاقبان مُشاراً بهما إلى ما وَلِياه، وقد يُشار بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجميع.

ش: قال المصنف في الشرح[3]: «من نيابه [ذي البُعْد عن][4] ذي القُرْب لعظمة المشير قولُه تعالى ﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[5]، ولِعظمة

= المغني ٤: ١٤٦ ـ ١٤٨ [٢٩٩].

(١) سورة المائدة، الآية: ٧١. وقد قرأ بنصب «تكون» ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، وقرأ بقية السبعة برفعه. السبعة ص ٢٤٧. وانظر الحجة للقراء السبعة ٣: ٢٤٦ ـ ٢٥١.

(٢) معاني القرآن ص ١٨٠، ٣٢٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٤) ذي البعد عن: تتمة من شرح المصنف.

(٥) سورة طه، الآية: ١٧.

المشار إليه ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[1]، و ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾[2] بعد أن أشارت إليه النسوة بـ «هذا» إذ قلن ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[3] والمجلسُ واحد، إلاّ أنَّ مَرْأَى يوسُف عند امرأة العزيز كان أعظمَ من مَرْآه عند النسوة، فأشارت إليه بما يشار إلى البعيد إعظاماً وإجلالاً.

ومثالُ حكاية الحال ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ﴾[4]، ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾[5].

ومثالُ التعاقب قولُه متصلاً بقصة عيسى ـ على نبينا وعليه السلام ـ ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْـَٔايَٰتِ ﴾[6]، ثم قال ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ﴾[7]، ﴿ لَهُمْ مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[8]، ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾[9]، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ ﴾[10]، ﴿ إِنَّ فِى هَٰذَا لَبَلَٰغًا ﴾[11]» انتهى ملخصاً.

وما ذهب إليه المصنف من أنهما قد يتعاقبان، فيكون «ذلك» للحاضر بمعنى «هذا»، هو مذهب الجرجاني وطائفة[12]، واحتجوا بقول الشاعر[13]:

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١٠.
(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٢.
(٣) سورة يوسف، الآية: ٣١.
(٤) سورة الإسراء، الآية: ٢٠.
(٥) سورة القصص، الآية: ١٥.
(٦) سورة آل عمران، الآية: ٥٨.
(٧) سورة آل عمران، الآية: ٦٢.
(٨) سورة الزمر، الآية: ٣٤ وبعده ﴿ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.
(٩) سورة ص، الآية: ٥٣. والآية التي قبلها ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾.
(١٠) سورة الزمر، الآية: ٢١.
(١١) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٦.
(١٢) كأبي عبيدة في مجاز القرآن ١: ٢٨ ـ ٢٩ والأخفش والزجاج كما في معاني القرآن وإعرابه ١: ٦٦ ـ ٦٧ والفارسي في البغداديات ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ وعكرمة كما في القرطبي ١: ١١٠ ـ ١١١.
(١٣) هو خُفاف بن نَدْبة الصحابي. وصدر البيت. أقولُ له والرمحُ يأطِرُ متنَه. وهو في الكامل ص ١١٥٠، ١٤٢٢ والشعر والشعراء ص ٣٤٢ والزاهر ص ٣٤٨ والاشتقاق ص ٣٠٩ =

. . . . . تَأَمَّلْ خُفافاً، إنني أنا ذلكا

أي: أنا هذا.

قال السهيلي: وهذا باطل لأن الشاعر إنما أراد: ذلك الذي كنتَ تُحَدَّثُ عنه وتَسمع به هو أنا[1]، وإنما حَداهم إلى هذا قولُه تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[2] معناه عندهم: هذا الكتاب؛ ألا تراه قال في آية أخرى ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[3]، فقد صار «هذا» و «ذلك» بمعنى واحد. فيقال لهم: لا سواءٌ؛ لأن الإشارة في/ قوله ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[4] [١:١٨٨/ب] إلى ما حصل بحضرتنا، وانفصل عن حضرة الربوبية بالتنزيل، فصار مكتوباً بالحروف مقروءاً بالألسنة، وصار معنى الكلام: ذلك الكتاب الذي عندَك يا محمد، وإنما يقول المتكلم «هذا» لِما عنده، و «ذلك» لِما عندَ المخاطب أو عندَ غيره، وقولُه ﴿الٓمٓ﴾ لحروف التهجي، والتهجي وتقطيعُ الحروف وكتبُ القرآن بها حرفاً بعد حرف واللفظ بها إنما هو في حَقِّنا، وحين لم يَذكر الحروف المقطعة قال ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ لأنه عنده سبحانه على ما هو عليه حقيقة، وهو عندنا متلوًّا ومكتوباً على ما يليق به، فاقتضت البلاغة والإعجاز فصلاً بين المقامين وتفرقة بين الإشارتين» انتهى كلامه.

وقولُه **وقد يُشار بما للواحد إلى الاثنين والجَمْع**[5] مِن العرب مَن يَجعل اسم الإشارة المثنى والمجموع والمؤنث كما يكون للواحد المذكر،

= والإنصاف ص ٧٢٠ والبسيط لابن العلج ١: ١٨٣ وحواشيه والخزانة ٥: ٤٣٨ ـ ٤٥٠ [الشاهد ٤١١] يأطر: يثني ويعطف.

(١) هذا تقدير المبرد في الكامل ص ١١٥٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢. وانظر المصادر المذكورة في الرقم الذي كُتب عند قوله «وطائفة».

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٥.

(٤) سورة البقرة، الآية ١ ـ ٢.

(٥) كذا! وقد سبق في الفص قوله «وإلى الجميع»، وهما بمعنى واحد.

ومَثَّلوا[1] ما يقع من ذلك للاثنين بقولِه تعالى ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[2] أي: بينَ الفارضِ والبِكْر، وقولِ الشاعر[3]:

إنَّ الرَّشاد وإنَّ الغَيَّ في قَرَنٍ بكلٍّ ذلك يأتيكَ الجَديدانِ

وقول الآخر[4]:

إنَّ للخيـــر وللشـــرِّ مَـــدًى وكِـــلا ذلـــكَ وَجْـــهٌ وقَبَـــلْ

أي: وكِلا ذَيْنِكَ، أي: الخير والشر.

ومثَّلوا الإشارة بما يكون للواحد إلى الجمع بقول لبيد[5]:

ولقد سئمتُ من الحياةِ وطُولِها وسُؤالِ هذا الناس: كيف لَبيدُ؟

ومثلُه قولُ مِسْكين الدارمي[6]:

وبَيْنا الفتى يرجو أُموراً كثيرةً أَتَى قَدَرٌ مِن دُونِ ذاكَ مُتاحُ

أي: مِن دون أولئك الأمور.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٤٥ والبغداديات ص ٢٠٢ والمسائل المنثورة ص ٢٢٠ وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٥ و ٢: ٤٣٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣١٨ وشرح ألفية ابن معط ص ١٨٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦٨.

(٣) هو أبو قلابة الهذلي أو سويد بن عامر المصطلقي. انظر شرح أشعار الهذليين ص ٧١٣ وحماسة البحتري ص ٩٢ وأمالي المرتضى ١: ٣٦٨ والعقد الفريد ٦: ١٠٩ وشرح التسهيل ١: ٢٤٩ والخزانة ٤: ١١٣. القَرَن: الحبل يُقْرَنُ به ما بين الجمل الصعب والجمل الذلول حتى يَذِلّ. والجديدان: الليل والنهار.

(٤) هو عبدالله بن الزِّبَعْرى. والبيت في شعره ص ٤١ ـ وفيه تخريجه ـ والسيرة النبوية ٢: ١٣٦ وشرح المفصل ٣: ٢ والمقرب ١: ٢١١ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٥١ ـ ٢٥٧ [٣٣٣].

وانظر ديوان حسان بن ثابت ص ٣٠١ بتحقيق البرقوقي. الوجه: ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره. والقبل: ما يقبل عليه، والمحجة الواضحة.

(٥) ديوانه ص ٤٦ [دار صادر] والمحتسب ١: ١٨٩ وشرح التسهيل ١: ٢٤٩.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٥٠. وليس في ديوانه الذي جمعه عبدالله الجبوري وخليل العطية.

ويحتمل أن يكون «ذاك» في هذا البيت عائداً على مفرد، وهو المصدر المفهوم من «يرجو» أي: من دون ذاك الرجاء.

ص: **ويُشارُ إلى المكان بـ «هُنا» لازمَ الظرفية أو شِبْهِها، مُعطًى ما لِـ «ذا» من مُصاحبةٍ وتَجَرُّد. وكـ «هنالك» «ثَمَّ» و«هَنَّا» بفتح الهاء وكسرها، وقد يقال «هَنَّتْ» موضع «هَنَّا»، وقد تَصحبها الكاف، وقد يُراد بـ «هُناك» و «هنالك» و «هَنَّا» الزمانُ.**

ش: «هُنا» لازم الظرفية، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ. ومعنى قوله «أو شِبْهِها» هو جَرُّها ببعض حروف الجر، نحو مِنْ وإلى، قال[1]:

قد أَقبلتْ مِنْ أَمْكِنَهْ ... من ههنا ومِنْ هُنَهْ

وتقول: تعالَ إلى هنا. ولما كانت أسماء الإشارة السابقُ ذكرُها لا تختص، بل يُشار/ بها إلى المعاني وإلى الأجرام وإلى غير ذلك ذَكر هنا ما يختص ببعض الأشياء، فذكَر «هُنا» وأنَّها تكون إشارة للمكان. [١/١٨٩:١]

وقولُه **مُعطًى ما لـ «ذا» من مُصاحبةٍ وتَجَرُّد** أي: من مُصاحبةِ لِـ «ها» التنبيه وكاف الخطاب، وتَجَرُّدِ منهما، فتقول في الإشارة إلى المكان القريب: هُنا، وإلى الوسط: هناك، وإلى البعيد: هنالك. وتدخل الهاء في القرب والوسط، فتقول: ههنا وههناك كما قلت: هذا وهذاك، ولا تقول: ههنالك كما لا تقول: هذلك.

وقولُه **وكـ «هُنالك» «ثَمَّ»** أي: أنها ظرفُ مكان يُشارُ بها للبعيد منه، وتُلتزم ظرفيتُه، وتُجَرُّ بـ «مِنْ» وبـ «إلى»، فتقول: مِنْ ثَمَّ، وإلى ثَمَّ، قال تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾[2].

---

(١) الرجز في سر صناعة الإعراب ص ١٦٣ ـ وفيه تخريجه ـ و٥٥٥.

(٢) سورة الإنسان، الآية: ٢٠.

ولا يجوز أن تعرب (ثَمَّ) في الآية مفعولاً به[1]، وإن كان قد ذهب إليه بعضهم، لأن «ثَمَّ» ظرفٌ لا يُتَصرف فيه بغير ما ذكرناه من حرف الجر، وإنما مفعول «رأيتَ» محذوف إما اختصاراً، فيكون التقدير: وإذا رأيتَ ثَمَّ الموعودَ به، أو اقتصاراً أي: وإذا وقعتْ رؤيتُك في ذلك المكان وقعتْ على نعيم ومُلْكٍ كبير.

وقولُه **وهَنَّا بفتح الهاء وكسرها** يعني: وتشديد النون، وحكمُها حكم هنالك أنه يشار بها إلى المكان البعيد، قال الشاعر[2]:

كـأنَّ وَرْسـاً خـالَـطَ اليُـرَنَّـا خـالَطَـهُ مِـنْ ههنـا وهَنَّـا

وقال أعرابيٌّ من بني أسد[3]:

فلمَّا صار نصفُ الليلِ هَنَّا وهَنَّـا نصفُـه قسـمَ السَّـوِيِّ
دعوتُ فتىً أجاب فتىً دعاه بِلَبَّيْـهِ أَشَـمَّ شَمَـرْدَلِـيِّ

وقولُه **وقد يقال هَنَّتْ موضع هَنَّا** قال الشاعر[4]:

وذِكْرُها هَنَّتْ، ولاتَ هَنَّتِ

أراد: هَنَّا، ولاتَ هَنَّا، هكذا قال المصنف في الشرح[5].

وقوله **وقد تَصْحَبُها الكافُ** فتقول: هَنّاك وهِنّاك.

---

(١) كذا! وقال في تذكرة النحاة ص ٤٧٨: «والصحيح أن ثمَّ هو المفعول لرأيت». وقد ذهب إليه الأخفش، وهو أحد قولي الفراء. إعراب القرآن للنحاس ٥: ١٠٣. وانظر معاني القرآن للفراء ٣: ٢١٨.

(٢) البيتان في شرح التسهيل ١: ٢٥٠.

(٣) البيت الثاني في الصحاح واللسان (لبي).

(٤) هو العجاج. والبيت في ديوانه ص ٤٢٣ وتهذيب اللغة ٥: ٣٧٦ وشرح التسهيل ١: ٢٥٠ واللسان (هنأ). ذكرها: أي ذكر الحياة. وبعده في اللسان: «أي: ليس ذا موضع ذلك ولا حينَه.».

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٥٠.

وقولُه وقد يُراد بهُناك إلى آخره. من الإشارة بهُنالك إلى الزمان قولُه تعالى ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[1] أي: في ذلك الزمان ابتلي المؤمنون، وقبله ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[2] الآية. وقال الأَفْوَهُ[3]:

وإذا الأُمورُ تَعاظمتْ وتَشابهتْ فهناك يَعترفونَ أينَ المَفْزَعُ

وقال الآخر[4]:

تَلومُ على أنْ أَمنحَ الوَرْدَ لِقْحةً وما تستوي والوَرْدَ ساعةَ تَفْزَعُ
إذا هِيَ قامت حاسِراً مُشْمَعِلَّةً نَجِيبَ الفؤاد، رأسُها ما يُقَنَّعُ
وقمتُ إليه باللِّجام مُيَسَّراً هنالك يَجْزِيني الذي كُنتُ أَصنعُ

[1: ١٨٩/ب] / بهذه استدلَّ المصنف على أنَّ «هنالك» و «هناك» قد يُشار بهما إلى الزمان

ولا حجة في ذلك لأنه يحتمل أن يُشار بهما إلى المكان؛ لأن الزمان يدل على المكان، فكأنه قال: في ذلك المكان الذي كان حاكم الكفار في زمانه من فوقكم ومن أسفل منكم ابتُلي المؤمنون. وكذلك تأويل الأبيات التي بعد الآية.

وقولُه وهَنّا مثالُ الإشارة بـ «هَنَّا» للزمان قول الشاعر[5]:

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ١١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ١٠.

(٣) هو الأَفْوَهُ الأودي، واسمه صلاءة بن عمرو. البيت في ديوانه ص ١٩ ضمن الطرائف الأدبية وشرح الحماسة للأعلم ص ٣٩٥ وشرح التسهيل ١: ٢٥١ وتخليص الشواهد ص ١٢٨. تشابهت: اختلطت واشتكلت. والمفزع: الملجأ.

(٤) هو الأعرج المعني كما في الحماسة ١: ٢٠٤ [١١٩] وشرحها للأعلم ص ٤٠٦. والثاني والثالث في شرح التسهيل ١: ٢٥١. الورد: يعني فرسه. واللقحة: الحديثة النتاج من الإبل. والمشمعلة: السريعة في هربها. والنخيب: الفزعة. والميسَّر: المهيئ للشيء المعدّ له.

(٥) هو شبيب بن جعيل التغلبي، أو حَجْل بن نَضْلة. والبيت في الشعر والشعراء ص ٩٦ =

حَنَّتْ نَوارِ، ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ وبدا الذي كانت نَوارِ أَجَنَّتِ

فـ «هَنَّا» عند المصنف إشارة إلى وقت، وانتصب على الظرفية، و «حَنَّت» في موضع رفع بالابتداء، وخبره في الظرف قبله، وأخبر عن الفعل مؤولاً بالمصدر، والتقدير: ولا حَنان في هذا الوقت.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1] إلى أنَّ «لات» تعمل في اسم الزمان معرفةً ونكرة، فمن إعمالها فيه معرفةً قولُ الأعشى[2]:

لاتَ هَنَّا ذِكرى جُبَيْرةَ أو مَنْ جاءَ منها بطائفِ الأَهْوالِ

فـ «هَنَّا» اسم زمان هنا مرفوع بـ «لاتَ»، و «ذكرى جُبَيْرة» في موضع نصب على أنه خبر «لات»، والتقدير: لات هَنَّا حينَ ذكرى جُبيرة، أي: لات هذا الحينُ حينَ ذكرى جُبيرة.

وذهب بعض النحويين[3] إلى أنَّ «هَنَّا» ظرف مكان بمعنى هُنا، وذكرى: مبتدأ، وخبره في ظرف المكان قبله، والجملة من المبتدأ والخبر منفية بـ «لا»، و «هَنَّا» تكون ظرف مكان وظرف زمان.

ونقل المصنف في الشرح[4] أن بعض المتأخرين[5] زعم أنّ «هَنَّا» في

= وتهذيب اللغة ٥: ٣٧٥ والبصريات ص ٧٥٦ والشيرازيات ص ٥٣٩ والمؤتلف والمختلف ص ١١٥ وشرح التسهيل ١: ٢٥١ وتخليص الشواهد ص ١٣٠ والمقاصد النحوية ١: ٤١٨ ـ ٤٢١ والخزانة ٤: ١٩٥ ـ ٢٠٣ [٢٨٣] وشرح أبيات المغني ٧: ٢٤٧ ـ ٢٤٨ [٨٢٧].

(١) المقرب ١: ١٠٥.

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٣ والبصريات ص ٧٥٤ والشيرازيات ص ٣٤٠، ٥٣٩ وتهذيب اللغة ٥: ٣٧٦ والخصائص ٢: ٤٧٤ والمحتسب ٢: ٣٩ وشرح المفصل ٣: ١٧ والمقرب ١: ١٠٥.

(٣) الشيرازيات ص ٥٣٩، ٥٤١.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٥١.

(٥) هو الفارسي كما في الشيرازيات ص ٥٤١ ـ ٥٤٢.

قوله «ولاتَ هَنَّا حَنَّت» اسم «لاتَ»، والتقدير: ليس ذلك الوقتُ وقتَ حَنَّت، أي: وقتَ حَنانٍ. وقال في الشرح[1] رادًّا عليه: «هذا الاستعمالُ مخالفٌ لاستعمال لاتَ ولاستعمال هَنَّا، أما استعمال لاتَ فإنَّ اسمها لا يكون إلا الحين محذوفاً كقوله تعالى ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] أي: ليس الحينُ حينَ مناصٍ، وهَنَّا بخلاف ذلك، فلا تكون اسم لاتَ. وأمَّا استعمال هَنَّا فإنها مُلْتَزَمٌ فيها الظرفية، ولا تُفارقها إلا بدخول مِنْ أو إلى عليها، وارتفاعُها على أنْ تكون اسم لاتَ مخرجٌ لها عما استقرَّ فيها من الظرفية، فلا يصح» انتهى.

وما ذهب إليه من أنَّ اسم «لاتَ» لا يكون إلا الحين محذوفاً واستدلالُه بالآية فليس كما ذَكر؛ ألا ترى أن س[3] حكى أنها تَرفع الحين مثبتاً، ومن ذلك قراءةُ بعضهم ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[4] بالرفع.

وأمَّا قولُه «إنّ هَنَّا مُلْتَزَمٌ فيها الظرفية» فهذا ابن عصفور[5] يُخالفه في ذلك، ويزعم أنَّ «لاتَ» تعمل في اسم الزمان معرفة ونكرة، وجَعل «هَنَّا» اسم «لاتَ». وهذا كلُّه مبنيٌّ على أنَّ «لاتَ» تعمل، وأنها إذا عملت فتعمل عمل «ليسَ»، وهذا فيه خلاف، وقد أَمْعَنَّا الكلام في ذلك في «فصل ما» عقب «باب كان».

[١/١٩٠:أ] /ص: **وبُني اسم الإشارةِ لتضُّمنِ معناها، أو لِشَبَهِ الحرف وضعاً وافتقاراً.**

ش: الإشارة معنى من المعاني التي عُبِّرَ عنها بالحروف كالاستفتاح

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢) سورة ص، الآية: ٣.

(٣) الكتاب ١: ٥٨.

(٤) هو عيسى بن عمر كما في مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٩. وانظر البحر المحيط ٧: ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

(٥) تقدم قريباً.

والتنبيه والترجي والتشبيه والنفي وغير ذلك من المعاني، فكان المناسب أن يوضع للإشارة حرف يدل عليها، لكنَّ العرب لم تَضع لها حرفاً يدل عليها، فلما تَضمن اسمُ الإشارة معنى الحرف الذي كان ينبغي أن يُوضَع بُني لتضمُّنه معنى الحرف المتوهَّم، كما بُنيت أسماءُ الشرط وأسماءُ الاستفهام لمَّا تَضمنتْ معنى حرفِ الشرط وحرفِ الاستفهام. قال المصنف[1]: «وهذا السبب يقتضي بناء كلِّ اسم إشارة، لكنْ عارضه في ذَيْنِ وتَيْنِ شَبَهُهما بِمُثَنَّيات الأسماء المتمكنة، فأُعربا» انتهى. وذانِ، وتانِ عند المحققين صيغُ تثنية لا تثنية حقيقة، وقد تقدم لنا تبيين[2] ذلك.

وأما شَبَهُ الحرف وضعاً فهو ما وضع منها على حرفين نحو «ذا» و «ذِي» وأشبهت الحروف بذلك، فَبُنيت، وحُملت البواقي عليها لأنها فروع لها أو كالفروع، نحو «هُنا» وأخواتها، فإنها ليست فروعاً لِـ «ذا» و «ذِي»، لكنها كالفروع إذ قد يُستغنى عنها بـ «ذا» و «ذِي».

وأما شَبَهُ الحرف افتقاراً فالمراد به هنا حاجةُ اسمِ الإشارة في إبانة مُسَمَّاه إلى مواجهةٍ أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول، وهذا سببٌ عامٌّ في جميع أسماء الإشارة.

وأما س[3] فاعتلَّ لبنائها بشدة توغلها في الإبهام، فأشبهت الحروف؛ ألا ترى أن «مِنْ» تبعيضٌ على الإطلاق، وأيُّ شيء أردتَ تبعيضه أتيت بـ «مِنْ»، كما أن «ذا» يُشارُ به إلى كل موجود، لا يختصُّ موجوداً دون آخر.

واعتلَّ ابنُ الطراوة لبنائها بعدم التقارِّ على مُسَمَّاها؛ ألا ترى أنَّ «ذا» لا يقع إلا في حال الإشارة، ولا يلزم لزوم «زيد» و «عمرو» الذي ليس موضوعاً

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥٢.

(٢) تقدم في ص ٢٨.

(٣) انظر الكتاب ٣: ٢٨٠ ـ ٢٨١ والتعليقة للفارسي ٣: ٩٠ ـ ٩١.

لمعنى، فيزول بزواله.

ورُدَّ عليه بأنه يلزمه أن تُبنى الصفات أجمعَ؛ لأن ضارباً لا يكون مطلقاً على من اتَّصف به إلا ما دام موصوفاً به موجوداً فيه ذلك الوصف. وأمَّا مَنْ عَلَّلَ بالافتقارِ لمشارٍ فليس بشيء لأنه مُسَمَّاها، وكلُّ اسمٍ مُفتقرٌ إلى مُسَمَّاه.

* * *

ص: بابُ المُعَرَّف بالأداة

وهي «أَلْ» لا اللامُ وحدَها، وفاقاً للخليل وسيبويه. وقد تَخْلُفها «أَمْ». وليست الهمزة زائدةً، خلافاً لسيبويه.

ش: ذكر المصنف[1] في أداة التعريف مذاهبَ ثلاثة:

أحدُها: أنَّ الأداة هي اللام وحدها. ونَسب[2] ذلك للمتأخرين، وأنَّ مَن عَبَّرَ عنها بالألف واللام فهو تاركٌ لِما هو أولى، وكذا المُعَبِّر عنها بـ «أَلْ»، حتى أن ابن جِنِّيْ قال[3]: «ذَكر[4] عن الخليل أنه كان يُسميها أَلْ، ولم يكن يسميها الألف واللام، كما لا يقال في قَدْ القاف والدال».

/ المذهب الثاني: ما ذكَر المصنف أن الخليل[5] ذهب إليه، وهو أنَّ [١:١٩٠/ب] الأداة حرف وُضع ثنائياً، والهمزة فيه همزة قطع كهمزة أَمْ وأَوْ وأَنْ.

المذهب الثالث: ما ذكر أنَّ س ـ رحمه الله ـ ذهب إليه، وهو أنها ثُنائية

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢) أي المصنف. شرح التسهيل ١: ٢٥٣. ونسبه في شرح الكافية الشافية ص ٣١٩ لسيبويه. ونسبه الزجاجي في كتاب اللامات ص ٢١ إلى غير الخليل من البصريين والكوفيين. ونسبه ابن العلج في البسيط ١: ٣٠٢ إلى المحققين. وانظر المقتضب ١: ٨٣، ٢٥٣ و ٢: ٩٠، ٩٤ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٢ ـ ٣٤٩ والمنصف ١: ٧٩ واللامات للهروي ص ١١٨ وشرح المفصل ٩: ١٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٣٣٣.

(٤) لعله يعني سيبويه. انظر الكتاب ٣: ٣٢٤، ٣٢٥.

(٥) الكتاب ٣: ٣٢٤، ٣٢٥ وانظر ٤: ١٤٨ واللامات للزجاجي ص ٤١ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٣.

الوضع، وقد عدَّها س[1] في ثنائي الوضع في «باب عدة ما يكون عليه الكلم» إلا أنَّ الهمزة همزة وصل مُعْتَدًّا بها في الوضع كهمزة اسْتَمَعَ ونحوه، فلا يُعَدّ «اسْتَمَع» رُباعياً بحيث يُضم أول مضارعه كالرباعي لأنهم اعتدُّوا بهمزته وإن كانت همزةَ وصل زائدة. وكذا لا تُعَدُّ أداة التعريف اللامَ وحدَها مع القول بأنَّ همزتها همزة وصل زائدة. انتهى ملخصاً من كلامه في حكاية هذه المذاهب.

وعلى ذلك فيكون المذهب الأول الذي فيه أن اللام وحدها هي الأداة، لا تكون الأداة بنيت على همزة الوصل، فيتحد هذا المذهب ومذهب س، وإنما يكون الموضوعُ اللامَ وحدَها، ثُم إنه لمَّا لم يُمكن النطق بالساكن اجتُلبت همزة الوصل. فعلى هذا يُتَصور كون المذاهب ثلاثة. وثمرةُ الخلاف تظهر إذا قلت «قامَ القومُ»، هل كان ثَمَّ همزة وصل، فحذفت لتحرك ما قبلها لكونها موضوعة على حرفين، أو لم يكن ثَمَّ همزة البتةَ، ولم يُؤت بها لعدم الحاجة إليها لأنَّ ما قبل اللام متحرك.

وهذا الذي ذكره المصنف من أن المذاهب في الأداة ثلاثة ـ كما أوضحنا ـ خالف أصحابنا في ذلك، فذكروا فيها مذهبين:

أحدهما: مذهب جميع النحويين[2] إلا ابن كيسان، وهو أنَّ الحرف المعرِّف إنما هو اللام، وأما الألف فهمزة وصل جيء بها وُصلةً للساكن، فكان ينبغي أن تُكسر لالتقاء الساكنين كسائر همزات الوصل، ونَذكر علة فتحها.

المذهب الثاني: مذهب ابن كيسان[3]، وهي أنها كلمة ثنائية الوضع بمنزلة قَدْ وهَلْ، والهمزة همزة قطع. وهذا المذهب هو الذي نقله المصنف

---

(١) الكتاب ٤: ٢٢٦.

(٢) انظر المصادر المذكورة في الحاشية الثانية من هذا الباب.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٣٩/ب. وقد قال ابن كيسان في كتابه «الموفقي» ص ١١٨: «والألف التي تدخل للتعريف ألفها ألف وصل».

عن الخليل.

ونحن نذكر ما في كتاب س عن الخليل وعن س في ذلك، فنقول: قال س في «هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد» ما نصه[1]: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنَّ الألف واللام اللتين يُعَرِّفون بهما[2] حرف واحد كقَدْ، وأنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أزيدٌ؟ ولكنَّ الألف كألف ايْم في: ايْم الله، وهي موصولة».

ثم قال س[3]: «وقالوا في الاستفهام: آلرجل؟ شبهه أيضاً بألف أَحْمَرَ كراهة أن يكون كالخبر، فيلتبس. فهذا قول الخليل، وأَيْمُ الله كذلك، فقد يُشَبَّه الشيءُ بالشيء في موضع، ويخالفه في أكثر ذلك».

وقال س[4] أيضاً: «وقال الخليل ـ رحمه الله ـ ومما يدلُّ على أنَّ ألْ مفصولة من الرجل، ولم يُبْنَ عليها، وأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة قَدْ، قولُ الشاعر[5]:

/ دَعْ ذا، وعَجِّلْ ذا، وأَلْحِقنا بِذَلْ بالشَّحْمِ، إنا قد مَلِلْناه بَجَلْ [1/191:1]

قال: هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكر: قَدِي، ثم يقول: قد فَعَلَ، ولا يُفعل مثلُ هذا علمناه بشيء مما كان من الحروف الموصولة. ويقول الرجل: أَلِي، ثم يتذكر، فقد سمعناهم يقولون ذلك، ولولا أنَّ الألف واللام بمنزلة قَدْ وسَوْفَ لكانتا بناءً بُني على الاسم لا يُفارقه، ولكنهما جميعاً بمنزلة هَلْ وقَدْ وسَوْف يدخلان للتعريف ويخرجان».

---

(١) الكتاب ٣: ٣٢٤.

(٢) في النسخ كلها: «بها»، والتصويب من الكتاب.

(٣) الكتاب ٣: ٣٢٥.

(٤) الكتاب ٣: ٣٢٥.

(٥) هو غيلان بن حريث الربعي، أو حكيم بن مُعَيَّة الربعي. الكتاب ٣: ٣٢٥ و٤: ١٤٧ وشرح أبياته ص ٣٦٩ وتحصيل عين الذهب ص ٤٩٢ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٣ والبسيط لابن العلج ١: ٣٠٣ وحواشيهن: بجل: حَسْب.

وقال س في «باب عدة ما يكون عليه الكلم» وقد تكلم على جملة من الحروف الثنائية، قال[1]: «وأَلْ تُعرف الاسم في قولك القوم والرجل». وقال س[2] في «باب ما يتقدم أول الحرف[3] وهي زائدة»: «وتكون موصولة في الحرف الذي تُعَرَّفُ به الأسماءُ. والحرفُ الذي تُعَرَّفُ به الأسماءُ هو الحرف الذي في قولك القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك قَدْ وسَوْفَ».

ثم قال[4]: «ألا ترى أنَّ الرجل يقول إذا نَسي، فتذكر، ولم يُرد أن يقطع: أَلِي، كما يقول قَدِي، ثم يقول: كانَ وكانَ، ولا يكون ذلك في ابنٍ ولا امرئٍ لأن الميم ليست منفصلة ولا الباء».

وقال س[5] أيضاً: «زعم الخليل أنها مفصولة كقَدْ وسَوْفَ، ولكنها جاءت لمعنًى كما يجيئان للمعاني، فلمَّا لم تكن الألف في فِعْل ولا في اسم كانت في الابتداء مفتوحة، فُرِق بينَها وبينَ ما في الأسماء والأفعال، وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تُحذَف، شُبِّهت بألف أَحمرَ».

ثم قال[6]: «ومثلُها من ألفات الوصل الألفُ التي في ايْم». ثم قال[7]: «وهذا قول الخليل». انتهى ما نقلناه من كتاب س، وظاهرُه يدلُّ على أنَّ «أَلْ» حرف ثنائي، همزتُه همزة وصل، لا تَنفصل الهمزة من اللام، ولا تَنفصل اللام من الهمزة، وهو خلافُ ما ذكره أصحابنا من أنَّ حرف التعريف هو اللام وحدها.

---

(١) الكتاب ٤: ٢٢٦.
(٢) الكتاب ٤: ١٤٧.
(٣) ك، والكتاب: الحروف.
(٤) الكتاب ٤: ١٤٧.
(٥) الكتاب ٤: ١٤٨.
(٦) الكتاب ٢: ١٤٨.
(٧) الكتاب ٤: ١٤٩.

وأمَّا تشبيهُه بـ «قَدْ» فليس من حيثُ إنَّ همزته همزةُ قطع، إنما هو من حيثُ إنه لم يُجعل في بناء الاسم، كما لم يُجعل «قَدْ» في بناء الفعل، بل هو حرفٌ مستقل وحده جيء به لمعنًى، ولذلك وُقف عليه ساكناً في قوله «وأَلْحِقْنا بِذَلْ»، ولَحِقه علامةُ التَّذْكار في قولهم «أَلِي»، ولو كان مجعولاً في بناء الكلمة لم يُوقَف عليه، ولم تَلحقه علامة التَّذْكار؛ ألا ترى أنك لا تقف على «مُسْ» من قولك «مُسْتعجل»، ولا تُلحقه علامة التذكار، فتقول «مُسِي»؛ لأنه مجعول في بناء الكلمة، وكذلك «يَسْتَعْجِلُ» لا تقف على «يَسْ»، ولا تقول: «يَسِي». فليس في كلام الخليل ما يدل على أنَّ الهمزة أصل مقطوعة في الأصل كهمزة أَمْ وأَنْ.

والمصنف قلَّد الزمخشري في نسبة ذلك إلى الخليل، قال الزمخشري[1]: «وعند الخليل حرف التعريف أَلْ كهَلْ وبَلْ/ ، وإنما استمرَّ بها التخفيف [١:١٩١/ب] للكثرة» انتهى.

وقد رَدَّ عليه ذلك أبو الحجاج يوسف بن مَعْزُوز[2]، وقال: «إنما هي في مذهب الخليل وس ألفُ وصل، ولكنَّه فَهم كلام س هو وغيرُه من النحويين فَهْمَ سَوْء، لأنَّ في ظاهره إشكالاً، ففهموه فَهْمَ سَوْءٍ». ثم ذَكر جملة من نصوص س التي قَدَّمناها، وقَرر أنَّ حرف التعريف هو اللام وحدها، قال: «وقوله كقَدْ أي: أنها منفصلة كما أنَّ قَدْ وأنْ منفصلة، يريد أن اللام ليست كتاء اقْتَتَلَ، ولا كواو فَدَوْكَس[3]، ولا كألف حُبْلى، وليس يريد

---

(١) المفصل ص ٣٢٦. وقبله نسب ذلك للخليل ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣٣٣ وما بعدها. وقال قبلهما المبرد في المقتضب ١: ٨٣: «وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة «قَدْ»، تنفصل بنفسها، وأنها في الأسماء بمنزلة «سوف» في الأفعال».

(٢) من أهل الجزيرة الخضراء، كان نحوياً أديباً، أخذ العربية عن ابن ملكون والسهيلي، انتقل إلى مرسية، فأقرأ بها. أخذ عنه أبو الوليد يونس بن محمد الوَقَّشي وغيره. وألف شرح الإيضاح، والرد على الزمخشري في مفصَّله. مات بمرسية في حدود سنة ٦٢٥ هـ. بغية الوعاة ٢: ٣٦٢.

(٣) الفدوكس: الأسد.

أن أَلْ بمنزلة قَدْ في العدد».

والذي يظهر أن مذهب الخليل وس واحد، وأن أَلْ حرف ثنائي الوضع، بُني على همزة الوصل ولام ساكنة كبناء ابْن واسْم، إلا أنَّ «أَلْ» حرف، وهذان اسمان. وفُتحت فرقاً بين الحرف وبين الاسم والفعل.

ولنذكر ما احتج به ابنُ كيسان على أنَّ الهمزة همزة قطع، وأنها كلمة ثنائية بمنزلة قَدْ وهَلْ، ونذكر بعد احتجاجه ما احتج به المصنف لهذا المذهب الذي زعم أنه مذهب الخليل. قال ابن كيسان: «الدليلُ على أنها همزةُ قطعٍ فتحُها، ولو كانت وصلاً لم تُفتح».

وأجيب عن هذا بأن الفتح لكثرة الاستعمال، والشيءُ إذا كثر استعماله خُفف، فأُلزمت الفتحَ طلباً للتخفيف.

واحتج ابن كيسان[1] أيضاً بأنَّا وجدنا العرب يقفون عليها، تقول: أَلِي، ثم تتذكر، فتقول: الرجل، ولا تقف على حرف، لا تقف على الباء من بِزيدٍ، ولا على كاف التشبيه، وقالوا[2]:

دَعْ ذا، وعَجِّلْ ذا، وأَلْحِقْنا بِذَلْ . . . . . .

فوقفوا على اللام، ولا تقف إلا على ما كان على حرفين، فلو كان المعرِّف اللامَ لكانت على حرف، فلا يُوقَف عليها.

وأُجيب بأن العرب وقفت عليها ـ وإن كانت على حرف ـ لأنها قد انضاف لها حرف آخر لزمها حتى صارت على حرفين.

وقال الجمهور: الذي يقطع بأن الهمزة وصل أنها تُحذف عند الوصل، فتقول: مررت بالرجل.

فإن قال: هي همزة قطع، وقد حذفت تخفيفاً.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٣٩/ب.

(٢) تقدم في ص ٢١٩.

فالجواب: أنَّ همزة القطع لا تحذف تخفيفاً إلا وهم يتكلمون بالأصل، فيقولون: وَيْلُ أُمِّه ووَيْلُمِّه، وأيُّ شيءٍ هذا وأَيْشِ هذا، فلو كان على زعمه حذفُها تخفيفاً لَصُرِّح بالقطع يوماً ما، فقيل: بألرجل. وإنما نَسب الخليلُ التعريف إليهما وإن لم يكن إلا اللام لمّا لزمتها لأنها على حرف واحد، وجعلها بمنزلة قَدْ وأنْ في أنها منفصلة مما بعدها غيرَ مُعْتَدَّة من حروفه، كما أنَّ همزة أَحمر من الاسم، فأشبهت قَدْ في هذا الطريق.

وقالوا: ولكن الألف كألف ايْمن، وهي موصولة. نَصٌّ[1] في أنَّ المعرف اللامُ وحدها؛ إذ الألف/ وَصْل، فليست من الحرف. [١/١٩٢:١]

وقالوا: فإن قلت: ما الذي سَوَّغ دخول لام التعريف في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد؟

قيل: لأنه زعم أن الحرف الساكن إذا أُريد التكلم به فإنما يكون مُجْتَلَباً إليه همزة الوَصل، فزعم أنَّ نظيره لام التعريف لأنها كانت ساكنة، فعندما أرادوا التكلم بها جاؤوا بهمزة الوصل.

وأمَّا احتجاج المصنف للمذهب الذي زعم أنه مذهب الخليل، ونقل أصحابنا أنه مذهب ابن كيسان، فقال[2]: الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظير:

أحدها: تصديرُ زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة، وهو الحرف.

قلتُ: هذا لا يلزم، قد زعم النحويون أن اللام الأولى في «لعلّ» زائدة، فكذلك الهمزةُ في أَلْ.

الثاني: وضعُ كلمة مُستحقَّة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

---

(١) أي: فهذا نَصٌّ.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

قلت: ليس في هذا حجة لمذهب الخليل على زعمه؛ لأن ظاهر كلام س أنَّ «أَلْ» حرف ثنائيٌ وُضع على حرفين، أولُهما همزة وصل، ولا دليل فيما ذكر على صحة مذهب الخليل في أنها همزة قطع.

الثالث: افتتاحُ حرف بهمزة وصل، ولا نظير لذلك أيضاً.

قلتُ: وعَدَمُ النظير يلزم أيضاً في مذهب الخليل الذي ادَّعاه له، وهو أنه لا توجد همزة قطع يُلتزم فيها الوصل دائماً، فهذا أيضاً لا نظير له.

الرابع: لزومُ فتحِ همزةِ وصل بلا سبب، ولا نظيرَ لذلك أيضاً. قال[1]: «واحترزتُ باللزوم ونفي السبب من همزة «ايْمُن» في القسم، فإنها تُكسر وتُفتح، وكسرُها هو الأصل، ففُتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضمتين دون حاجز حصين، ولم تُضم لئلا تتوالى الأمثال المستثقلة، فإنْ جُعل سببُ فتحِ همزة حرف التعريف طلبَ التخفيف لأجل كثرة الاستعمال لَزِمَ محذور آخر، وهو أنَّ التخفيف مَصْلَحة تتعلق باللفظ، فلا يُرَتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مَفْسَدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس، وهو هنا لازم لأنَّ همزة الوصل إذا فُتحت الْتَبَست بهمزة الاستفهام، فيَحْتاج الناطق بها إلى معاملتها بما لا يَليق بها من إبدال أو تسهيل ليمتاز الاستفهام من الخبر، وذلك يَستلزم وقوع البدل حيثُ لا يقع المُبدَل منه؛ لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتُدىء بغيرها، فإذا أُبدلت أو سُهلت بعد همزة الاستفهام وقع بَدَلُها حيث لا تقع هي، وذلك ترجيحُ فرع على أصل أفضى إليه القولُ بأن همزة «أَلْ» همزة وصل زائدة».

الخامس: أنَّ المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن، نحو: رَ زيداً، والأصل ارْءَ زيداً، ولم يُفعل/ ذلك بلام التعريف [١:١٩٢/ب] المنقول إليه حركةٌ إلا على شذوذ، بل يُبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥٤.

وَرْش في مثل (الآخرة)[1]، وذلك في مثل: رَ زيداً، لا يجوز أصلاً، فلو كانت همزة أداة التعريف زائدة للوصل لم يُبدأ بها مع النقل كما لا يُبدأ بها في الفعل المذكور.

قلتُ: الفرق بين «ألْ» والفعل ظاهر، وذلك أن الفعل يُتَصرف فيه كثيراً، ويقع فيه التغيُّر، فناسَبَ أن لا تُقَرَّ همزته مع النقل، بخلاف الحرف، فإنه لا يُتَصرف فيه، فكان إقرار همزته راجحاً على حذفها مع النقل، وقد جاء حذفها، وليس بشاذّ كما زعم، بل هما طريقان للعرب، وإن كانت إحداهما أشهرَ لِما ذكَرنا من أنَّ «ألْ» حرف، وأصلُ الحروف أن لا يُتَصرف فيها، والاعتدادُ بالعارض أقوى في الفعل منه في الحرف؛ إذ هو تصرُّف كما ذكرنا.

السادس: أنه لو كانت همزةُ أداة التعريف همزةَ وصل لم تُقطَع في: يا أَلله، ولا في قول بعضهم «أَفَأَللهِ لأَفْعَلَنَّ»[2] بالقطع تعويضاً من حرف الجر؛ لأنَّ همزة الوصل لا تُقطَع إلا في الاضطرار، وهذا الذي ذكرتُه قطعٌ في الاختيار رُوجِعَ به أصلٌ متروك، ولو لم يكن مراجعةَ أصل لكان قولهم «أَفَأَللهِ لأَفْعَلَنَّ» أقربَ إلى الإجحاف منه إلى التعويض؛ إذ في ذلك جمعٌ بين حذفِ ما أصلُه أن يُثبت وإثباتِ ما أصلُه أن يُحذف، فصَحَّ أنَّ الهمزة المذكورة كهمزة أَمْ وأَنْ وأَوْ، ولكن التُزم حذفُها تخفيفاً إذا لم يُبدأ بها، ولم تَلِ همزة استفهام، كما التَزم أكثرُ العرب حذفَ عين المضارع والأمر من «رَأَى»، وحذفَ فاءِ الأمر من أَخَذَ وأَكَلَ، وهمزةِ أُمٍّ في وَيْلُمِّهِ.

قلت: استَدَلَّ على أنها همزةُ قطع بمجيئها مقطوعةً في موضعين، في يا أَللهُ، وفي أَفأَللهِ لأَفْعَلَنَّ، ومجيئُها موصولةً لا يُمكن حصرُ أماكنها لكثرتها،

(١) النشر ١: ٤١٥ ـ ٤١٦. وفيه أنه قرأ بإثبات همزة الوصل وإسقاطها. وانظر الإقناع ص ٣٩٤.

(٢) الكتاب ٣: ٥٠٠.

فاسْتَدَلَّ بالأقل النادر الشاذ، وتَرَكَ الكثير المُطَّرِد. فأمَّا «يا أللهُ» فليست واجبةَ القطع، بل قيل: يا للهُ، بحذفها، وقيل بالقطع، والقطعُ شذوذ في القياس، وقد احتُمل الشذوذ في هذا الاسم بأن نودي[1] وفيه أَلْ، ومُحَسِّنُ ندائه أنها لا تنفكُّ من الاسم. وأمَّا «أَفَأَللهِ لأَفْعَلَنَّ» فالاستغناء عن التعويض بقطع الهمزة قليلٌ، ولا يُجعل مثلُ هذين الموضعين الشاذين الجائز معهما غيرُهما من حذف الهمزة دليلاً على أنَّ الأصل همزة قطع.

وأمَّا قول المصنف «التُزم حذفُها تخفيفاً» فقد تقدم[2] من قول الجمهور أن همزة القطع لا تُحذَف تخفيفاً إلا وهم يتكلمون بالأصل. والذي ينبغي أن يُذهبَ إليه إجراءُ الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يُعدَل عن الظاهر إلا لمرجِّح قويٍّ يدل على خلاف الظاهر. وهذه الهمزةُ الظاهرُ أنها همزةُ وصل، وحكمُها حكمُ هَمَزات الوصل في غير «أَلْ». وأمَّا/ أنها تُقطعَ ابتداء فهذا من [١/١٩٣:١] ضرورة التكلم، وليس ذلك مختصاً بهمزة «أَلْ»، بل كلُّ همزةِ وصل إذا ابتُدىء بها قُطعت.

وأمَّا إبدالُها أو تسهيلها إذا تقدمَتْها همزة الاستفهام فذلك لمخافة التباس الاستفهام بالخبر؛ ألا ترى أنه إذا لم يلتبس لم تَثْبُتْ، ولو كانت همزة قطع لثبتتْ مع همزة الاستفهام، ولجاز الفصل بينهما بألف كما جاز في هَمَزات القطع، فهذا مما يدل على أنَّها همزة وصل.

قال المصنف[3]: «واحتجَّ بعض النحويين لسيبويه بأن قال: قد قيل: «مررت بالرجل» فَتَخَطَّى العاملُ حرف التعريف، فلو كان الأصل «أَلْ» لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجارّ، كما أنَّ الحروف التي لا تمتزج بالكلمة كذلك؛ ألا ترى أنك تقول: هل بزيدٍ مررتَ؟ ولا تقول: بِهَلْ

(١) بأن نودي... من الاسم: سقط من ك.
(٢) تقدم ذلك في ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٣) شرح التسهيل ١: ٢٥٥ ـ ٢٥٧.

زيدٍ مررتَ، فلولا أنَّ حرف التعريف بمنزلة الزاي من «زيد» ما تَخَطَّاه العامل.

والجواب: أنَّ تقدير الانفصال لا يَترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنًى زائدٍ على معنى المصحوب، ولو كان المشعر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام، فإنها ـ وإنْ كانت حرفاً واحداً ـ في تقدير الانفصال لكون[1] ما تُفيده من المعنى زائداً على معنى مصحوبِها غيرَ مُمازِج له، وعَدَمُ تقدير الانفصال يَترتبُ على إفادة معنًى مُمازجٍ لمعنى المصحوب كـ «سَوْفَ»، فإنها ـ وإنْ كانت على ثلاثة أحرف ـ غيرُ مقدرة الانفصال لكون ما تُفيده من المعنى مُمازِجاً لمعنى الفعل الذي تَدخل عليه، فإنها تُعَيِّنه للاستقبال، وذلك تكميلٌ لدلالته. وهكذا حرفُ التعريف غيرُ مقدر الانفصال ـ وإن كان على حرفين ـ لأنَّ ما أفاده من المعنى مُكَمِّلٌ لتعيين الاسم مسماه، فيُنَزَّل منزلة الجزء[2] من مصحوبه لفظاً كما يُنَزَّل منزلة الجزء معنى، إلا أنَّ امتزاج حرف التعريف بالاسم أشدُّ من امتزاج «سَوْفَ» بالفعل لوجهين:

أحدهما أنَّ معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم، بخلاف معنى سوفَ، فإنه يختص بأحد مدلولي الفعل.

والثاني أنَّ حرف التعريف يَجعل الاسم المقرون به شبيهاً بمفرد قُصد به التعيين وضعاً، كالمضمر واسم الإشارة والعلم المرتجل، فلا يَقْدَح في الامتزاج المعنوي كونُ أحد الممازجين بحرفين أو أكثر، و «سوفَ» وإنْ مازج معناها معنى مصحوبها لكنْ لا تَجعله شبيهاً بمفرد قُصد به وضعاً ما قُصد بها وبمصحوبها؛ لأنَّ ذلك غير موجود، وقد تَرتب على هذا امتناعُ الفصل بين حرف التعريف والمُعَرَّف به ووقوعُه بينَ «سوفَ» والفعل المصاحب بها،

(١) لكون... الانفصال: سقط من ك.

(٢) س: الاسم.

كقول الشاعر[1]:

وما أَدْري، وسوفَ إخالُ أَدْري أَقــومٌ آلُ حِصْــنٍ أم نِســاءُ

وفُعل ذلك أيضاً بـ «قَدْ»، كقول الشاعر[2]:

[١:١٩٣/ب] / لقد أرسلوني في الكواعب راعياً فقد ـ وأبي ـ راعي الكواعِبِ أَفْرِسُ

أراد: فقد أَفْرِسُ راعيَ الكواعب وحَقِّ أبي، فسَكَّن الياء، وفَصل.

واحتج قوم على الخليل بأن قالوا[3]: لمَّا كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد ـ وهو التنوين ـ كصَهٍ ومَهٍ وجَب كونُ التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد ـ وهو اللام ـ لأن الشيء يُحمل على ضده كما يُحمل على نظيره.

وهذا ضعيف جدًّا لأنَّ الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقاً، كصَعُبَ يَصْعُبُ صُعُوبةً فهو صَعْبٌ، وسَهُلَ يَسْهُلُ سُهُولةً فهو سَهْلٌ، وقد يختلفان مطلقاً، كشَبِعَ شِبَعاً فهو شَبْعان، وجاعَ جُوعاً فهو جائع، وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه، كرَضِيَ رِضاً فهو راضٍ، وسَخِطَ سُخْطاً فهو ساخِط، والاختلافُ أولى بهما ليكون سبيلهما في المعنى واللفظ واحداً. وإن سُلِّم حملُ الشيء على ضده فبشرط تعذُّر حمله على نِدِّه، فقد أمكن ما يُحمل عليه، فتَعينَ الجنوحُ إليه.

ونقول: التعريفُ نظيرُ التأنيث في الفرعية، فاشتركا في استحقاق علامة، والتنكيرُ نظيرُ التذكير في الأصالة، فينبغي أن يشتركا في الخُلُوِّ من علامة، فإن وُضع للتنكير علامة فحقُّها أن تنقص عن علامة التعريف تنبيهاً

---

(١) هو زهير بن أبي سُلْمى. ديوانه ص ٧٣ والحليات ص ١٦٠.

(٢) البيت في اللسان (فرس) و (قوا). وبعده في الموضعين بيت مفتوح الروي. فَرَسَ الذئبُ الشاةَ: قتلها. واستعمله الشاعر هنا في الإنسان.

(٣) المنصف ١: ٦٩ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٧.

على أنه أحق بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير[1]، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين، وهو المطلوب.

وأيضاً فإنَّ التعريف طارئ على التنكير طُروءَ التثنية على الإفراد، فسُوِّي بينهما بجعل علامة كل واحد منهما حرفين، يُحذف أحدهما في حال دون حال.

وأيضاً لمّا كانت «مَنْ» ذاتَ حرفين، ومدلولها العموم في نحو: ما فيها مِنْ رجلٍ، وكان حرف التعريف نظيرَها في العموم، سُوِّيَ بينَهما، فكان حرفُ التعريف حرفين، تسويةً بينَ النظيرين. ولمَّا كانت اللام تُدغَم في أربعة عشرَ حرفاً، فيصير المُعَرَّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جَعل أهل اليمن ومَنْ داناهم بدلَها ميماً؛ لأنَّ الميم لا تُدغَم إلا في ميم» انتهى كلام المصنف.

وفي البسيط[2]: «واختُلف فيها على القول بزيادتها، هل هي همزة أو ألف؟

فقيل: هي همزة، ولذلك إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لم تحرك للاعتماد على همزة الاستفهام، فلزم إثباتها فرقاً بين الاستفهام والخبر، فثبتت ساكنة، فأبدلوها ألفاً على قياس البدَل.

وقيل: هي ألف، فتثبت مع ألف الاستفهام من غير بدل؛ لأنه لا حاجة إلى تحريكها لتصير همزة». «وآلةُ التعريف قيل هي الألف واللام معاً»[3]. «وقال المحققون: إنها اللام خاصةً»[4] انتهى.

---

(١) في النسخ كلها: «لأصالته وفرعية التنكير» صوابه في شرح التسهيل، ونتائج التحصيل ص ٩٠٧.

(٢) البسيط لابن العلج ١: ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٣) البسيط ١: ٣٠١.

(٤) البسيط ١: ٣٠٢.

[١/١٩٤:١] وقد طال/ الكلامُ في «أَلْ» طولاً زائداً على الحدّ، واختلافُهم فيها لا يُجدي شيئاً لأنه خلاف لا يؤدي نُطقاً لفظياً ولا معنًى كلامياً، وإنما ذلك هَوَسٌ وتضييعُ وَرَقٍ ومِدادٍ ووَقْتٍ يُسَطَّرُ ذلك فيه، والخلافُ إذا لم يُفِد اختلافاً في كيفية تركيب، أو في معنًى يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي أن لا يُتَشاغَل به، ومَنْ طَلب لوضع المفردات معنًى معقولاً وعلةً تقتضي له خُصوصية ذلك اللفظ فهو بمعزل عن العقل، هذا لسان الفُرْس، وضعوا علامة للتنكير ألفاً ممالةً إمالةً محضةً بحيثُ لا تُفتح أصلاً، يقولون في رَجُل: مَرْدا، وفي فَرَس: أسْبا، ووضعوا حذف تلك الألف علامة للتعريف، فتقول في الرَّجُل: مَرْدْ، وفي الفَرَس: أسْبْ، بحذف الألف. وهذا لسان البخمور الذي يسمى عند العامة بالبشمور، وضعوا علامةً للتعريف في المذكر باءً مكسورة، فيقولون: رُوْم، أي: رَجُل، وبِرُوْم أي: الرَّجُل، وهُوْرْ أي: كَلْب، وبِهُوْر أي: الكَلْب، ووضعوا علامةً للتعريف في المؤنث دالاً مكسورة، فيقولون: سِيْمْ أي: مَرْأة، ودِسِيْمْ أي: المرأة، وشَادْ أي: قِطَّة، ودِشَادْ أي: القطة. وهذا كله أمرٌ وضعيٌّ لا يُعَلَّل. وكذلك مذهبُنا في وضع المركبات أنها لا تُعَلَّلُ أيضاً، وإنما نَتكلم في ذلك على سبيل نَقْلِ ما قاله أهلُ هذا الفَنِّ، فإنهم زادوا فيه على قدر الحاجة، أو على سبيل ما حَمَّلوه هذه الصناعة مما لا يُحتاج إليه.

ص: فإنْ عُهد مدلولُ مصحوبها بحضورٍ حِسِّيٍّ أو عِلْمِيٍّ فهي عَهْدية، وإلاَّ فهي جِنْسِيّة. فإنْ خَلَفها كُلٌّ دونَ تَجَوُّزٍ فهي للشُّمول مطلقاً، ويُستثنى من مصحوبها، وإذا أُفرد فاعتبار لفظه فيما له من نَعْت وغيرِه أَوْلى، فإنْ خَلَفَها تَجَوُّزاً فهي لشُمولِ خصائصِ الجنسِ على سبيل المبالغة.

ش: عَنى بالحضور الحِسِّيّ ما تَقدم ذكرُه لفظاً، فأُعيد مصحوباً بأَلْ، كقوله تعالى ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[1]، أو كان

(١) سورة المزمل، الآية: ١٥ ـ ١٦.

حاضراً مُبْصَراً نحو قولك: «القِرْطاسَ» لمن سَدَّدَ سَهْماً.

وعَنى بالحضور العِلْمِي نحوَ قوله تعالى ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾[1]، و ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾[2]، و ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[3]، فالغارُ والوادي والشجرة لم يَجْرِ ذكرُها قبلُ لفظاً، ولا هي حاضرة مُبْصَرة حالة الخطاب بهذه الآيات.

وتَحصَّل من كلام المصنف أنَّ «أَلْ» على قسمين: عَهْدية، وجِنْسية، وأنَّ المعهود على قسمين: معهود ذكراً نحو: لقيت رجلاً، فضربتُ الرجلَ، تريد: الرجلَ المعهودَ في الذكر قبلُ، وليس معهوداً علماً لأنه نكرة. ومعهود عِلْماً، وهو ما بينَك وبينَ المخاطب عهدٌ فيه. وهذا التقسيمُ الذي قسمه المصنف ذَهب إليه أكثر أصحابنا[4].

وذهب الأستاذ أبو الحجاج يوسف بن معزوز إلى أنَّ/ «أَلْ» قسمٌ واحد [١:١٩٤/ب] في التعريف، وهي عهدية سواء أَدخلت على واحد أم على اثنين، أو على[5] ما يقع على الجنس، فإذا قلت «جاءني الرجلُ» فمعناه: الرجل الذي عَهدت بيني وبينك، أو ما أشبه هذا. وإذا قلت «الدينارُ خيرٌ من الدرهم» فمعناه: هذا الذي عَهدت بقلبي على شكل كذا خيرٌ من الذي عَهدت على شكل كذا، فاللامُ للعهد أبداً، لا تفارقه. انتهى. وهو نص كلامه في رده على الزمخشري في قوله: «تعريف جنس أو تعريف عهد»[6].

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٢) سورة النازعات، الآية: ١٦.

(٣) سورة الفتح، الآية: ١٨.

(٤) انظر الجزولية ص ٦٥ وشرحها للشلوبين ص ٤٥٠، ٦٥٤ ـ ٦٥٦، وللورقي ١: ٣٣٤ ـ ٣٣٩ وللأبذي ص ٥٧٤ ـ ٥٧٦ والتوطئة ص ١٩١ والبسيط لابن أبي الربيع ص ٣١٠ ورصف المباني ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٥) على: سقط من س.

(٦) المفصل ص ٣٢٦.

وذَكر أصحابنا[1] أنه يعرض في العهدية الغَلَبةُ ولمحُ الصفة، فـ «أَلْ» للغلبة كالتي في «البيت» يريدون: الكعبة، والتي في «النَّجْم» يريدون: الثُّرَيَّا، فهذه دَخلت لتعريف العهد، ثم حَدثت الغَلَبة بعدَ ذلك. و «أَلْ» للمح الصفة لم تَدخل أولاً على الاسم للتعريف لأنَّ الاسم عَلَمٌ في الأصل، لكنْ لُمح فيه معنى الوصف، فسَقط تعريف العلمية منه، وأنت إنما تريد شخصاً معلوماً، فلم يكن بُدٌّ من إدخال «أَل» العهدية عليه لذلك.

وقوله **وإلا فهي جنسية** أي: وإلا يُعْهَدْ مدلول مصحوبها بما ذكر فهي جنسية. «أل» الجنسيةُ هي التي تُحْدِث في الاسم معنى الجنسية نحو «دينار»، ينطلق على كل دينار على سبيل البدل، فإذا أَدخلتَ عليه «أَلْ» دَلَّت على الشمول، بخلاف قولك «لَبَنٌ»، فإنه واقع على جنس اللَّبَن، فإذا قلتَ «اللَّبَن» فـ «أَلْ» عَرَّفَت الجنس، ولم تُصَيِّره جنساً، بل دَخلت لتعريف الجنس. هكذا قاله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وقَرَّره.

ونازعه بعض تلاميذه الأذكياء، فقال: الذي يظهر أنَّ «أَلْ» في اللَّبَن والدينار سواء، وأنَّ «أل» إذا دخلت على كُلِّيّ فتلك التي للجنس، وإذا دخلت على شخصي فتلك للعهد، ولم يقل أحد في الاسم النكرة إنه يدلُّ على الكُلِّيّ، نحو «لَبَنٍ»، وإنما يتناول الجميعَ بصدقه على الآحاد على البدَل، وإنما الذي يصير يعطي الكُلِّي[2] المعرفُ بالألف واللام إذا اقترنت به قرينة تدل على ذلك، فإنه قد يقول: الدينار، ويشير إلى شخص منها بعينه، واللَّبَن، ويشير إلى قطعة بعينها، فإذا قلت: اللَّبَنُ أَسْوَغُ من العَسَل، أو الدينارُ أَنْفَسُ من الدرهم، فُهم المعنى الكلي.

---

(١) انظر الجزولية ص ٦٦ وشرحها للشلوبين ص ٦٥٦ وللورقي ١: ٣٣٧ ـ ٣٣٨ وللأبذي ص ٥٧٦ والتوطئة ص ١٩١ وشرح الجمل لابن الضائع (باب المعرفة والنكرة) ١: ٤٧١ ـ ٤٧٣.

(٢) ك، ف: معطى الكل.

وقال الأستاذ أبو الحسن: «تقول «اللَّبَن» و «الماءُ» في الجنسية، ولم يتقدم بينك وبين مخاطبك عهدٌ في جنس الماء واللَّبَن، فتحيله على ذلك، وإنما أَدخلت الألفَ واللام لأنك تعلم أن هذين الجنسين معلومان عند كلِّ أحد، ولا يَبعُد عندي أن تُسمَّى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديَّتين؛ لأنَّ الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها، والعهدُ تَقَدُّمُ المعرفة، فالأجناسُ[1] إذاً في نفوسهم معهودة، وإنما الذي يمتنع أنْ تُسمى معهودةً/ بمعنى أنها تقدم فيها عهدٌ بين المخاطِب والمخاطَب، وهو الذي [1/١٩٥:١] أراد أبو موسى[2] بالعهد، فكأنه قال: لا في معرض الحِوالة على شيء معهود بينك وبين مخاطَبك» انتهى.

قال ذلك التلميذ: «إنما سماها[3] ـ يعني الجزولي ـ جنسيتين لخاصية إعطاء الجنس بهما، ولو كان كما ذكر الأستاذ ـ يعني أبا الحسن ـ لم يكن بينَها وبينَ العهديتين فرق، والفرق بينهما أنَّ الشخصيتين دخلتا في اسم متقدم فيه عهدٌ بينك وبين مخاطبك مع استقلال الاسم دونهما بإفادته، والجنسيتان دَخلتا في اسم لم يكن له استقلال بإفادة الجنس دُونَهما، فلهما من إعطاء الاسم الكُلِّيّ جزءُ دلالة، والشخصيتان أصحبتا المعهود خاصة، ولم تدل مع الاسم عليه» انتهى كلامه.

قال أبو موسى: «ويَعْرِضُ في الجنسية الحضورُ»[4]. وإنما جعل «أَل» التي للحضور هي الجنسية من جهة أنك إذا قلت «خرجتُ فإذا الأسدُ» فليس بينَك وبينَ مُخاطبكَ عهدٌ في أَسَدٍ مخصوص، وإنما أردتَ: خرجتُ فإذا هذه الحقيقة، فدخلت «أَلْ» لتعريف الحقيقة لأنَّ حقيقة الأسد معروفة عند الناس،

---

(١) ك، ف: والأجناس. ح: بالأجناس.

(٢) قال في الجزولية ص ٦٦: «والعهديتان هما الداخلتان عليه في معرض الحِوالة على معهود ذكراً أو علماً».

(٣) يعني: الألف واللام، أو يعني: أل.

(٤) الجزولية ص ٦٦ وشرحها للأبذي ص ٥٧٥.

واسمُ الجنس مُعَلَّق على الحقيقة، ولذلك يقع على ما قَلَّ وكَثُرَ منها، فـ «لَبَنٌ» يقع على جميع اللَّبَن، ويقع على القطعة منه؛ لأن حقيقة اللَّبَن موجودة في القطعة من اللَّبَن كما هي موجودة في جميع اللَّبَن.

وذكروا[1] أنَّ «أَلْ» للحضور تكون في أربعة مواضع:

أحدها: بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا الأسدُ.

الثاني: أن تقع بعد أسماء الإشارة، نحو: مررت بهذا الرجل.

الثالث: في النداء في[2] نحو: يا أيُّها الرجل.

والرابع: في نحو الآنَ والساعةَ وما في معناها من الزمان الحاضر.

وما عدا ما ذُكر لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك، نحوُ قول الشاعر[3]:

فأنتِ طَلاقٌ، والطَّلاقُ عَزيمةٌ ثلاثٌ، ومن يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ

في رواية من رفع ثلاثاً؛ إذ لا يمكن أن يريد جنس الطلاق، فإنَّ جنسه ليس عزيمةً وثلاثاً، فلم يبق إلا أن يريد الطلاق الواقع في الزمان الحاضر الذي ليس[4] يُعطيه قولك «فأنتِ طلاق» كأنه قال: وطلاقي هذا عزيمة ثلاث.

وقد قسم بعضُ[5] أصحابنا «أَلْ» ستة أقسام:

الأول: أن تكون لتعريف العهد في شخص أو جنس.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١١١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٢) في: سقط من س. في نحو: سقط من ن.

(٣) البيت في مجالس العلماء ص ٣٣٨ وشرح المفصل ١: ١٢ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٧ والخزانة ٣: ٤٥٩ ـ ٤٧١ [الشاهد ٢٤٥] وشرح أبيات المغني ١: ٣٢٤ ـ ٣٣٦ [الإنشاد ٧٢]. خرق: من باب فَرِحَ وقَتَلَ.

(٤) ليس: سقط من ك، ح، ف، ن، شرح الجزولية للأبذي.

(٥) هو الأبذي في شرح الجزولية ص ٨٦ ـ ٨٨.

الثاني: أن تكون لتعريف الحضور.

الثالث: أن تكون للغَلَبَة.

الرابع: أن تكون للمح الصفة.

الخامس: أن تكون بمعنى الذي والتي.

السادس: أن تكون زائدة.

فهذه أقسام لـ «أل». وعلى هذا التقسيم لا يقال: يَعْرِض في الجنسية الحضور، ولا يقال: يعرض في العهدية الغَلَبة ولمح الصفة؛ لأنَّ قِسْماً من الشيء لا يكون قسيماً له.

وقولُه **فإنْ خَلَفها كُلٌّ دونَ تَجَوُّزٍ فهي للشمول/ مطلقاً** مثالُ ذلك قولُه [١:١٩٥/ب] تعالى ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[١]. ويعني بقوله «مطلقاً» عموم الأفراد والخصائص، ويصح تقديره: وخُلق كلُّ إنسانٍ ضعيفاً.

وقولُه **ويُستثنى من مصحوبها** مثالُه ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٢]، فلولا أنَّ أداة التعريف اقتضت شُمولَ الحقيقة والإحاطةَ بأفرادها لم يَستثنِ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ من المعرَّف بها، وهو الإنسان.

وقوله **وإذا أُفرد فاعتبارُ لفظِهِ فيما له من نعت وغيرِهِ أَولى** إنما قال «وإذا أُفرد» لأنّ «أَل» تدخل على المثنى وعلى المجموع، وتكون فيه للجنس، فمثالُ دخولها على المثنى قولهم: نِعْمَ الرجلانِ الزيدانِ، فأَلْ جنسية، وقد دَخلت على المثنى، وقال الشاعر[٣]:

فإنَّ النارَ بالعُودَينِ تُذْكَى ... وإنَّ الحربَ أَوَّلُها الكلامُ

---

(١) سورة النساء، الآية: ٢٨.

(٢) سورة العصر، الآيات ١ ـ ٣.

(٣) هو نصر بن سيار كما في البيان والتبيين ١: ١٥٨ وعيون الأخبار ١: ١٢٨. والبيت بغير نسبة في البحر ٥: ٤٨٥ والدر المصون ٧: ٢٣٦.

ومثالُ دخولها على الجمع ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[1]، وهو كثير. ومثالُ موافقة لفظِ الإفراد قولُه تعالى ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾[2]، ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ۝١٥ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾[3]. ومثالُ موافقة المعنى دون اللفظ ـ وهي قليلة ـ قولُه تعالى ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾[4]، وحكى الأخفش[5]: أهلكَ الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البِيضُ، فهذا مثال النعت. ومثالُ غيرِ النعت أنْ يكون خبراً أو في حَيِّز الخبر أو حالاً، نحوُ قولِك: هذا الدينارُ حُمْرٌ، أي: هذه الدنانيرُ حُمْر، وقولِك: ما هو من الأَحَد، أي: من الناس، وأنشد اللحياني[6]:

وليس يَظْلِمُني في وصلِ غانيةٍ إلا كعمرٍو، وما عمروٌ من الأَحَدِ

قال اللحياني[7]: «فلو قلت: ما هو من الإنسان، تريد: مِن الناس، أَصبتَ».

وقولُه **فإنْ خَلَفها تَجَوُّزاً** إلى آخره مثالُه: زيدٌ الرجلُ، بمعنى: الكامل الرجولية الجامع لخصائصها، فإن هذا تجوُّز لأجل المبالغة، ويستعملون كلاًّ بهذا المعنى تابعاً، وغيرَ تابع، فيقولون: زيدٌ كلُّ الرجلِ، وزيدٌ الرجلُ كلُّ الرجلِ[8].

ص: **وقد تَعْرِض زيادتُها في عَلَم، وحالٍ، وتمييزٍ، ومضافٍ إليه تمييزٌ، ورُبَّما زيدت فلزمت. والبدليةُ في نحو «ما يَحْسُنُ بالرجلِ خيرٍ منك» أولى من**

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ١.
(٢) سورة النساء، الآية: ٣٦.
(٣) سورة الليل، الآيات ١٥ ـ ١٦.
(٤) سورة النور، الآية: ٣١.
(٥) شرح التسهيل ١: ٢٥٩.
(٦) البيت في تهذيب اللغة ٥: ١٩٧ واللسان (وحد) وشرح التسهيل ١: ٢٥٩.
(٧) تهذيب اللغة ٥: ١٩٧ وشرح التسهيل ١: ٢٥٩.
(٨) الكتاب ٢: ١٢.

النعت والزيادة. وقد تَقوم في غير الصلة مَقام ضمير.

ش: مثال ذلك في العَلَم قولُ الشاعر[1]:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسيرها حُرّاسُ أبواب على قصورها

وقولُ الآخر[2]:

عُوَيْرٌ، ومَنْ مِثْلُ العُوَيْرِ ورَهْطِهِ وأَسْعَدَ في ليلِ البلابلِ صَفْوانُ

/ وقولُ الآخر[3]: [١/١٩٦:١]

أَما ودِماءٍ لا تَزالُ مُراقةً على قُنَّة العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَما

وقول الآخر[4]:

ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَساقِلاً ولقد نَهَيتُكَ عن بَناتِ الأَوْبَرِ

يريد: أُمَّ عمرو، ومَنْ مثلُ عُوَيرٍ، وبِنَسْرٍ - وهو صنم - وعن بنات أَوْبَر.

ومثالُ زيادتها في الحال قراءةُ بعضهم ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[5] أي: لَيَخْرُجَنَّ العزيزُ منها ذليلاً، وقال بعض العرب[6]: «ادخلوا الأولَ

---

(١) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ١١٠ والحلبيات ص ٢٨٨ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، وفيهما تخريجه.

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٨٣ واللسان (عور). أسعدَ: وافق وساعد على ما أردت. والبلابل: الأحزان.

(٣) هو عمرو بن عبد الجن كما في الاختيارين ص ٧٢٤. والبيت في الحلبيات ص ٢٨٧ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٠ وفيهما تخريجه. قنة العزى: أعلاها. والنسر: اسم صنم كان لذي الكلاع بأرض حمير. والعندم: البَقَّم، وهو شجر يصبغ به.

(٤) تقدم في ٢: ١٢٦.

(٥) سورة المنافقون، الآية: ٨. مختصر في شواذ القرآن ص ١٥٧ والبحر ٨: ٢٧٠.

(٦) الكتاب ١: ٣٩٨.

فالأولَ»، أي: أولاً فأولاً، وقال الشاعر[1]:

دُمْتَ الحميدَ، فما تَنْفَكُّ منتصراً على العِدا في سبيلِ المجدِ والكَرَمِ

فزاد «أَلْ» في الحال. وهذا مذهب الجمهور.

وذهب بعض النحويين[2] إلى أنَّ الحال تكون معرفةً ونكرةً، فعلى مذهب هذا لا تكون «أَلْ» زائدةً في الحال.

ومثالُ زيادتها في التمييز قولُ الشاعر[3]:

رأيتُكَ لمَّا أنْ عرفتَ وُجوهَنا صَددتَ، وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عَمْرِو

ومنه الحديث «أنَّ امرأة كانت تُهَراقُ الدماءَ»[4]، وحكى البغداديون: «الخمسةَ العشرَ الدرهمَ»[5].

ومثالُ زيادتها فيما أضيف إليه تمييز قولُ الشاعر[6]:

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ١٦٨ وتخليص الشواهد ص ١٦٨.

(٢) هم يونس والكوفيون والبغداديون. مشكل إعراب القرآن ص ٧٣٧ والارتشاف ٢: ٣٣٧.

(٣) هو راشد بن شهاب اليشكري كما في المفضليات ص ٣١٠ وشرحها للتبريزي ص ١٣٢٥. والبيت أيضاً في شرح التسهيل ١: ٢٦٠ وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٣، ٤٧٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٢.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٦: ٣٢٠، والنسائي في كتاب الطهارة ١: ١١٩ ـ ١٢٠ [الباب ١٣٤] وكتاب الحيض ١: ١٨٢ [الباب ٣]، ومالك في الموطأ ـ كتاب الطهارة ١: ٦٢ [الحديث ١٠٥] ـ باب المستحاضة، والدارمي في سننه ـ كتاب الطهارة ـ باب غسل المستحاضة (٨٤) ١: ٢٢١ والباب (٩٦) ١: ٢٤٠.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٣٨٦ وقد حكاه الأخفش كما في التكملة ص ٦٨. وهو من غير نسبة في المقتضب ٢: ١٧٥ واللباب للعكبري ١: ٤٩٣. وذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٦: ٣٣ أنَّ إدخال «أل» على الأسماء الثلاثة مذهب قوم من الكتاب.

(٦) هو أمية بن أبي الصلت أو أبو الصلت أو ابن الزِّبَعْرَىٰ. ديوان أمية ص ٣٨١ والمعاني الكبير ١: ٣٨٠ وجمهرة اللغة ص ٥٠٢، ٨١٢، والمستقصى ١: ٢٨١ واللسان (ردح) و (شيز) والمقرب ١: ١٦٣. ردح: جمع ردا‌ح، يقال: جَفْنة رَدَاح، أي: عظيمة. والشِّيزى: خشب أسود تتخذ منه الجفان، وقيل: هو الآبَنُوس، ويقال: الساسَم. ويلبك: يخلط. والشُّهاد: جمع الشَّهْد والشُّهْد، وهو العسل.

إلـى رُدُحٍ مـن الشِّيـزى مِـلاءٍ لبـابَ البُـرّ يُلْبَـكُ بـالشِّهـادِ

وزيادتُها في التمييز هو على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجيزون تعريف التمييز، فلا تكون «أَلْ» عندهم زائدة.

وقوله **ورُبَّما زيدت فلزمت** قال المصنف في الشرح[1]: «أشرتُ إلى نحو اليَسَع والآنَ والذي» انتهى. أما «الآن» فذكر أصحابنا[2] أن «أَلْ» ليست زائدة، بل هي للحضور. وأما «الذي» ففيه خلاف[3]، فمن زعم أنَّ الموصول يُعَرَّفُ بأل فهي مُعَرِّفة فيه.

وقوله **والبدليةُ** إلى آخر المسألة قال المصنف في الشرح[4]: «زعم الخليل أنه إنما جَرَّ هذا[5] على نيّة الألف واللام، ولكنه موضع لا تدخله، كما كان «الجماءَ الغفيرَ» منصوباً على نية إلقاء الألف واللام، نحو: طُرًّا وقاطبةً، فحكم الخليل في المقرون بالألف واللام المُتْبَع بـ «مِثلِك» و «خيرٍ منك» بتعريف المنعوت والنعت.

وذهب أبو الحسن إلى أنهما نكرتان، وأنَّ الألف واللام زائدتان في نية الاطراح». قال[6]: «وعندي أنَّ أسهل مما ذهبا إليه الحكم بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما» انتهى. فيكون بَدَلَ نكرة من معرفة، لكن البدل بالمشتقات ضعيف، فهذا الذي حمل الخليل والأخفش على ما ذَهبا

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٦١.

(٢) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ١١١ والأبذي في شرح الجزولية ص ٨٧. وعدها المالقي في رصف المباني ص ١٦٤ زائدة فيها.

(٣) انظر ١: ١١١ ـ ١١٢.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٦١. ومن أول هذا النص إلى قوله «قاطبة» هو من لفظ سيبويه في الكتاب ٢: ١٣.

(٥) أي في قولك: ما يحسن بالرجلِ مثلِك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك.

(٦) معاني القرآن: ١: ١٧ ـ ١٨.

[١:١٩٦/ب] إليه، وباب البدل إنما يكون/ بالجوامد.

وقولُه وقد تَقوم إلى آخره قال المصنف[١]: «أشرت إلى نحو: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ، بتنوين حَسَنٍ ورفع الوجه على معنى: حسنٍ وجهُه، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين» انتهى. وهذه المسألة أَشبع الكلام فيها هنا المصنف[٢]، وأخرناها نحن إلى بابها «باب الصفة المشبهة باسم الفاعل».

قال المصنف[٣]: «لمَّا كان حرف التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو: مررتُ برجلٍ فأكرمتُ الرجلَ، جاز أن يُغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول» انتهى.

وهذه غَفْلة، لم تُغْنِ «أَلْ» عن الضمير في: فأكرمتُ الرجلَ، بل «أَلْ» وما دخلت عليه هي التي أغنت عن الضمير، وقامت مقامه، وهذا بخلاف: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ، فإنَّ «أَلْ» وحدَها قامت مقام الضمير، فقولُه «إن حرف التعريف بإجماع مُغْنٍ عن الضمير» فيما ذَكر كلامٌ ساقط.

وشَمَل قولُه «في غير الصلة» مسألةَ بابِ الصفة المشبهة باسم الفاعل، ونحوَ قوله: ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقولَه تعالى ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٤]، ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٥]. ومَنْ لا يَرى ذلك جَعل الضمير محذوفاً[٦]، وسيأتي الكلام في هذه المسألة في «باب الصفة المشبهة».

وقولُه في غير الصلة احترازٌ من الصلة نحو قولهم: «أبو سعيد الذي

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٦١ ـ ٢٦٢.
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٦١ ـ ٢٦٤.
(٣) شرح التسهيل ١: ٢٦٢.
(٤) سورة النازعات، الآية: ٣٩.
(٥) سورة النازعات، الآية: ٤١.
(٦) والتقدير عندهم: الوجهُ منه، والظهرُ والبطنُ منه، والمأوى له. وانظر المسألة في المغني ص ٥٥.

رَوَيت عن الخدريِّ»[1] تريد: رَوَيت عنه، وهذا لا يَطَّرد، وهو أن يكون الظاهر الذي هو الموصول في المعنى يقوم مقام الضمير، وليس على ما ذَكر المصنف من أنَّ «أَلْ» تقوم في الصلة مقام الضمير، بل القائم مقامه هو الاسم الذي فيه «أَلْ»، فليست هذه المسألة، ولا مررتُ برجلٍ فأكرمتُ الرجلَ، نظير: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ، ولا ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾؛ لأنها هنا وحدَها قامت مقام الضمير، وهناك قام الاسم المُعَرَّف بها مقام الضمير، فهذا فرقُ ما بين المسألتين، وقد بَيَّنَّاه.

(١) تقدم في ص ٦.

ص: فصـــل

مدلولُ إعرابِ الاسمِ ما هو به عُمدةٌ، أو فَضْلةٌ، أو بينهما، فالرفعُ للعمدة، وهي: مبتدأٌ، أو خَبرٌ، أو فاعلٌ، أو نائبُهُ، أو شبيهٌ به لفظاً، وأصلُها المبتدأُ، أو الفاعلُ، أو كِلاهما أصل. والنصبُ للفَضْلة، وهي: مفعولٌ مُطلق، أو مُقَيَّدٌ، أو مستثنىً، أو حالٌ، أو تمييزٌ، أو مُشَبَّهٌ بالمفعول به. والجرُّ لِما بين العُمْدة والفَضْلة، وهو المضاف إليه. وأُلحق من العُمَد بالفَضَلات المنصوبُ في باب[1]: كان، وإنّ، ولا.

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «العُمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به» انتهى.

وهذا كلام مدخول لأنَّ لنا من أجزاء الكلام ما يَسُوغ حذفه لدليل، ولا يُسمى عُمدة، ولنا من أجزاء الكلام ما لا يَسوغ حذفه ولو كان عليه دليل، ويُسمى عُمدة:

[١/١٩٧:١] فمثال الأول «الفعلُ»، فإنه يسوغ حذفه لدليل، ولا يُسمى عمدة/ ، فإذا قلت «زيدٌ» في جواب «أَجاءك أحدٌ»؟ فالتقدير: جاءني زيدٌ، فـ «جاءني» جزء الكلام، وقد ساغ حذفه لدليل، ولا يُسمى عمدة.

ومثالُ الثاني «الفاعلُ» و «المفعولُ الذي لم يُسَمّ فاعله»، فإنَّ كلاًّ منهما

---

(١) باب: سقط من س.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٦٥.

يُسمى عُمدة، ولا يَسُوغ حذفه لدليل[1].

وكذلك يلزم أيضاً من قوله أن يكون بعض الحروف عُمدة، وذلك أنه من أجزاء الكلام، ولا يَسُوغ حذفه إلا بدليل، نحو حرف النداء وهمزة الاستفهام وغيرهما.

وقال أيضاً[2]: «الفَضْلة عبارة عما يَسُوغ حذفُه مطلقاً إلا لعارض». يرد عليه بعض العُمَد الذي يَسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض، فمن ذلك المبتدأ في قطع النُّعوت، والخبر في نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك.

وقولُه **فالرفعُ للعُمْدة** قال في الشرح[3]: «لمَّا كان الاهتمام بالعُمْدة أَشَدَّ من الاهتمام بغيرها جُعل إعرابُه الرفعَ؛ لأنَّ علامته الأصلية ضمة، وهي أظهر الحركات. وإنما قلنا هي أظهر الحركات لوجهين:

أحدهما: أنها من الواو، ومخرجها من الشفتين، وهو مخرج ظاهر؛ بخلاف الفتحة والكسرة، فإنهما من الألف والياء، ومخرجاهما من باطن الفم.

والثاني: أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإشمام عند سكون ما هي فيه وقفاً وإدغاماً بخلاف غيرها»[4].

وقولُه **أو خبرٌ** يَشمل خبرَ المبتدأ وخبرَ «إنَّ» وأخواتها.

وقولُه **أو شبيهٌ** به يعني شبيهٌ بالفاعل، وهو اسم «كان» وأخواتها.

وقولُه **وأصلُها المبتدأ** أي: وأصلُ العُمدة المبتدأ، **أو الفاعل، أو**

---

(١) في حاشية ك ما نصه: «إذا كان ما لا يسوغ حذفه إلا بدليل عمدة فما لا يسوغ حذفه أصلاً أولى بأن يكون عمدة، فمراد المصنف أن العمدة هو الذي إن ساغ حذفه لا يحذف إلا بدليل، وإن لم يسغ أصلاً فهو العمدة بلا شبهة. فتأمل».

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٦٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٦٥.

(٤) س: غيرهما.

كلاهما أصل، هذه أقوال للنحاة، وهو خلاف لا يُجدي شيئاً.

وقولُه **والنصبُ للفَضْلة** لمَّا جُعلت الضمة للعُمدة والكسرةُ للمتوسط بين العُمْدة والفضلة تَعَيَّنت الفتحة للفضلة.

وقولُه **مفعولٌ مطلقٌ** عنى به المصدر مؤكِّداً كان أو مبيناً لنوعٍ أو عددٍ.

وقولُه **أو مُقيَّدٌ** عَنى به المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول من أجله، والمفعول معه.

وقولُه **أو شبيهٌ بالمفعول به** هو ما انتصب على سبيل الاتساع من ظرف، أو مصدرٍ، أو مرفوعٍ في باب الصفة المشبهة.

وقولُه **والجرُّ لِما بينَ العُمدة والفضلة، وهو المضاف إليه** إنما كان بينهما لأنه في موضع يُكمل العُمدة، نحو: جاء عبدُ الله، وفي موضع يُكمل الفضلة، نحو: أكرمتُ عبدَ الله، وفي موضع يقع فضلة، نحو: زيدٌ ضاربُ عمرٍو. ولمّا كانت الكسرة تُشبه الضمةَ جُعلت علماً للمضاف إليه؛ لأنه قد يُكمل العُمدة، ولأنها متوسطة بين الثقل والخفة، فجُعلت للمتوسط بين العُمْدة والفَضْلة. وهذه العلل في اختصاص العُمدة بالضمة، والفضلة بالفتحة، وما بينهما بالكسرة، ذكرها المصنف وغيره، وهي غير محتاج إليها[1].

[١:١٩٧/ب] وقد حَصر/ المصنفُ المرفوعاتِ والمنصوباتِ والمجرورَ فيما ذكره هنا. فأمّا المرفوعات فذكَر الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2] أنَّ الاسم يُرفع إذا كان لمجردِ عدد، وكان معطوفاً على غيره، أو معطوفاً عليه غيرُه، ولم يَدخل عليه عاملٌ لا في اللفظ ولا في التقدير، مثالُ ذلك: واحدٌ واثنانِ وثلاثةٌ وأربعةٌ، فلو كان عارياً من عطفيَّة كان موقوفاً، نحو: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ

---

(١) في حاشية ك ما نصه: يعني يكفي فيه اختيار الواضع، مع أنها تعليلات ضعيفة بل سخيفة.

(٢) المقرب ١: ٥١.

أربعةْ، وكأنَّ التركيب الذي حَدث فيه بالعطف قام مقام العامل في حدوث هذه الضمة.

والعَجَبُ للأستاذ أنه ذَكر هذا في باب ما يدخل المُعْرَب فيه لقب من ألقاب الإعراب، وقد قرر قبلُ[1] أن الإعراب هو تغير آخر الكلمة لأجل العامل الداخل عليها في الكلام الذي[2] هي فيه. فكيفَ يكون إعرابٌ بلا عامل؟ هذا تناقض[3].

والذي ينبغي أن يُذهب إليه أنَّ هذه التي في العدد المعطوف أو المعطوف عليه ليست حركات إعراب، وهي شبيهة بحركات الإعراب، وحدثت عند حصول هذا التركيب العَطْفي. ومن قال إن الإعراب حادث عن عامل لا يمكن أن يقول في هذه إنها حركات إعراب.

وعَدَّ البصريون في المرفوعات اسمَ ما الحجازية والتابعَ لمرفوع أو لجارٍ مجرى المرفوع، ولم يعدّهما المصنف.

وأما الكوفيون[4] فأنكروا ارتفاع الاسم «بـ ما»، وزعموا أنه مرفوع بالابتداء. ويرتفع الاسم عندهم من ثمانية عشر وجهاً ترجع إلى ما ذكره البصريون إلا موضعين:

أحدهما: ما ذكره الفراء[5] من أنّ «لولا» الامتناعية يرتفع الاسم بها، وقد تكلمنا معه على ذلك في شرحنا الفصل الذي فيه حروف التحضيض من هذا الكتاب في «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

---

(١) المقرب ١: ٤٧.

(٢) في النسخ كلها: «التي» والتصويب من المقرب.

(٣) في حاشية ك ما نصه: الأستاذ لم يصرح بأنه إعراب، وإنما صرح بأنه ضم، ولا تناقض فيه، فتأمل.

(٤) الإنصاف ص ١٦٥ [المسألة ١٩].

(٥) معاني القرآن ١: ٤٠٤. ونسب في الإنصاف ص ٧٠ وتعليقه ابن النحاس ق ٣١/ب إلى الكوفيين.

والثاني: أنَّ الاسم يرتفع بظرف قد رفع غيرَه، أو باسمٍ غيرِ ظرف قد رَفع غيرَه، فأمَّا الظرف فإذا كان قد ناب مناب ظرفين من جهة المعنى، وذلك قولك: زيدٌ حيث عمروٌ، فزيدٌ وعمروٌ يرتفعان بـ «حيث» لأن معناه: زيدٌ في مكان فيه عمروٌ، فلما خلفت «حيثُ» الظرفينَ رَفعت الاسمين اللذين كانا مرتفعين بهما. وأما البصريون فـ «عمروٌ» عندهم مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف لدلالة المعنى عليه.

وقال ابن كيسان: «حيثُ» يرتفع الاسم بعده على الابتداء، كقولك: قمتُ حيثُ زيدٌ قائمٌ. وأهلُ الكوفة يُجيزون حذف «قائم»، ويرفعون بـ «حيثُ» زيداً، فإذا أظهروا «قائماً» بعد «زيد» أجازوا فيه الوجهين الرفع والنصب، يقولون: قامت مقام صفتين، والمعنى: زيدٌ في موضعٍ فيه عمروٌ، فعمروٌ يرتفع بـ «فيه»، وهو صلة للموضع، وزيد مرفوع بـ «في» الأول، وهو خبره، وليست بصلة لشيء. قال: وأهل البصرة يقولون: حيث مضافة إلى جملة/ لم تخفض لذلك. [١/١٩٨:١]

وأمَّا الاسمُ غيرُ الظرف الذي رَفع غيرَه فكلُّ اسم مشتق وقع خبراً لمبتدأ أو لِما أصلُه المبتدأ، نحو: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ مرتفع بقائم، وقائم قد رَفع الضمير المستكنَّ فيه العائد على «زيد» ولو قدرته خلفاً من موصوف رفع المبتدأ، واستتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ، والآخر ضمير الموصوف الذي صار خلفاً منه. فإنْ قلت «زيدٌ القائمُ» فزيدٌ مرفوع بالقائم، والقائم فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ، والآخر لـ «أَلْ»، فلو جعلته خلفاً لموصوف رفع أربعة أشياء: أحدها المبتدأ، والثاني ضمير المبتدأ، والثالث الضمير العائد على الموصوف الذي صار خلفاً منه، والرابع الضمير العائد على «أَلْ»، وكذلك في «كان». وإذا أكدوا مثل «كان زيدٌ القائمَ» على أنه خلف من موصوف، ويحمل ثلاثة ضمائر، قالوا: كان زيدٌ القائمَ نفسُه نفسُه نفسُه.

وزاد الأعلمُ في وجوه الرفعِ الرفعَ بالإهمال، وجَعل من ذلك قولَه

تعالى ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾[1]، فارتفاعُ (إبراهيم) عنده بالإهمال من العوامل.

والذي يجري مجرى المرفوع المُشَبَّه بالمرفوع نحو: يا زيدُ الظريفُ. والمحكوم به بحكمه نحو: قام هؤلاءِ العقلاءُ، ويا أيُّها العقلاءُ. وما هو في موضع رفع نحو: ما جاءني من رجلٍ عاقلٌ. وما هو مرفوع مقدراً نحو: زيد يضربُ وخارجٌ. ومرفوع في المعنى نحو: ما قام غيرُ زيدٍ وعمروٌ، أي: ما قام إلا زيدٌ وعمروٌ، هكذا عَدُّوه، وعندي أنَّ هذا هو عطف على توهم: ما قام إلا زيدٌ. وجعل الكوفيون من هذا القبيل: ضارَبَ زيدٌ هنداً العاقلةُ، برفع «العاقلة».

وأما المنصوبات فعَدَّ البصريون منها خبر «ما» الحجازية، وخبر «لا» و «لاتَ» أختيها، واسمَ «لا» التبرئة، واسمَ «ألا» للتمني، واسمَ «إنَّ» وأخواتها، وتابعاً لمنصوب.

وأنكر الكوفيون[2] انتصاب الاسم على أنه خبر «ما»، وزعموا أنَّ الاسم ينتصب من ثمانيةَ عشرَ وجهاً، كلُّها ترجع إلى ما ذكره البصريون إلا ثلاثة:

أحدها أنَّ الاسم ينتصب على القطع[3]، نحو: جاء زيدٌ أزرقَ، يريدون: الأزرقُ، فقطع عن الإتباع، وانتصب بسقوط الألف واللام. وأنكر الفراءُ ذلك حيث لا يراد التأكيد. وممن أجاز ذلك هشام.

والثاني: النصب على الخلاف[4]، نحو: لو تُركتَ والأَسدَ لأَكلك. وهذا عند البصريين[4] مفعول معه.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٦٠.

(٢) الإنصاف ص ١٦٥ [١٩] وأسرار العربية ص ١٣٩ واللباب ١: ١٧٥ والمحلى ص ٦٧.

(٣) المحلى ص ٧.

(٤) الإنصاف ص ٢٤٨ [المسألة ٣٠].

والثالث: انتصاب الخبر بعد «ما» الحجازية بسقوط الباء[1].

وزاد السُّهَيلي في وجوه النصب انتصابَ الاسم على أنه مفعول به من جهة المعنى وإن لم يَعمل فيه عامل لفظي، وذلك في باب/ الإغراء. [١:١٩٨/ب]

وزاد ابنُ الطَّراوة النصب بالقَصْد، وذلك في باب الاشتغال، نحو: زيداً ضربتُه.

والذي يَجري مَجرى المنصوب ما كان مُشَبَّهاً بالمنصوب، نحو: لا رجلَ ظريفاً عندَك، أو محكوماً له بحكمه، نحو: رأيتُ هؤلاءِ العقلاءَ، أو في موضع نصب، نحو: ما رأيت من رجلٍ ولا امرأةً، أو منصوباً مقدراً نحوُ قوله[2]:

فـألفيتُـه يـومـاً يُبِيـرُ عَـدُوَّهُ وبَحْرَ عطاءٍ يَسْتَخِفُّ المَعابِرا

أيْ: مُبِيراً عدوَّه.

وزعم الكوفيون أنَّ الاسم قد ينتصب لكون متبوعه مفعولاً من حيث المعنى، نحو: ضارَبَ زيدٌ هنداً العاقلَ، بنصب العاقل.

وأمَّا المجرورات فيُجَرُّ الاسم بالحرف، أو بالإضافة، أو بكونه تابعاً لمجرور، أو لِما جَرى مَجرى المجرور. والجاري مَجْرى المجرور أن يكون محكوماً له بحكم المجرور، نحو: مررت بخمسةَ عشرَ رجلاً كرامٍ. أو مخفوضاً مقدَّراً نحوُ قوله[3]:

بـات يُعَشِّيهـا بعَضْـبٍ بـاتـرٍ يَقْصِـدُ فـي أَسْـوُقِهـا وجـائـرِ

---

(١) الإنصاف ص ١٦٥.

(٢) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ص ٧١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٤٩ ولابن أبي الربيع ص ١٠٢٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٧٠، ٥٩٣ ورصف المباني ص ٤٧٤ والمقاصد النحوية ٤: ١٧٦. يبير: يهلك. والمعابر: جمع مِعْبَر، وهو المركب.

(٣) البيتان في إيضاح الشعر ص ٤٦٥، وفيه تخريجهما. يعشيها: ضمير المؤنث للإبل، وهو في وصف كريم يعقر إبله لضيوفه. والعضب: السيف القاطع.

أي: قاصدٍ في أَسْوُقها وجائرٍ. أو مُتَوَهِّماً خفضُه، نحو[1]:

بدا لي أني لستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

تَوهم دخولَ الباء في «مُدْرك»، فعطف على التوهم: ولا سابقٍ.

* * *

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ٢٨٧ والكتاب ١: ١٦٥، ٣٠٦، و ٢: ١٥٥ و ٣: ٢٩، ٥١، ١٠٠ و ٤: ١٦٠ وشرح أبياته ١: ٧١ ـ ٧٤ والإنصاف ص ١٩١ وضرائر الشعر ص ٢٨٠ والبسيط في شرح الجمل ص ٣٢٧ ـ وفيه تخريجه ـ وشرح أبيات المغني ٢: ٢٤٢ ـ ٢٤٥ [١٣٣]. ونسب لصِرْمة الأنصاري.

[٢:١/ب]

/ ص: بابُ المبتدأ

وهو ما عَدِمَ حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً من مُخْبَرٍ عنه، أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ ما انْفَصَلَ وأَغْنى، والابتداءُ كونُ ذلك كذلك، وهو يَرفع المبتدأَ، والمبتدأُ الخبرَ، خِلافاً لمن رَفَعَهما به أو بتجردِهما للإسناد، أو رَفَعَ بالابتداء المبتدأَ وبهما الخبرَ، أو قال تَرافَعا. ولا خَبرَ للوصفِ المذكورِ لِشِدَّة شَبَهِه بالفعل، ولذلك لا يُصَغَّر ولا يُوصَفُ ولا يُعَرَّفُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلا على لغة «يَتَعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ». ولا يَجري ذلك المجرى باستحسانٍ إلا بعدَ استفهامٍ أو نفيٍ، خلافاً للأخفش، وأُجري في ذلك «غيرُ قائمٍ» مُجرى «ما قائمٌ».

ش: قولُه «ما» يشملُ الاسمَ والمُقَدَّرَ به، نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1] أي: صومُكم. ويشمُل المُخْبَرَ عنه في نحو: زيدٌ قائمٌ، والوصفَ الذي ذَكر نحو: ما قائمٌ الزيدانِ، فزيدٌ وقائمٌ لم يَدخل عليهما عاملٌ لفظيٌّ حقيقة. والذي لم يَدخل عليه عامل لفظي حكماً هو ما جُرَّ بـ «مِن» الزائدة أو بالباء، نحو ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[2] و: بحسبِكَ درهمٌ، فـ (خالق)[3] و «حسبك» مبتدآن، وقد عَدِما عاملاً لفظياً حكماً لا حقيقة لأنهما قد دَخل عليهما عاملٌ لفظي حقيقة، لكنَّه جُعل دخولُه كَلا دُخول، ولا يَختصُّ ذلك

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٣.

(٣) فيما عدا ن: وخالق.

بحرف الجر الزائد كما ذكره المصنف[1] وغيره، بل من الحروف ما ليس بزائد، وجُعل حكمه في دخوله على المبتدأ حكمَ الحرف الزائد، وذلك «رُبَّ»، تقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا، فـ «رجل» موضعه رفع بالابتداء، وهو مبتدأ، وقد جُرَّ بحرف جرّ غير زائد، وسيُذكر ذلك في «حروف الجر» إن شاء الله.

وشمل قوله «مِن مُخْبَرٍ عنه» ما أُخبر عن لفظهِ نحو: زيدٌ ثلاثي، و ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ ناصبٌ ومنصوب، وعن مدلوله نحو: زيدٌ قائمٌ، و ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي: صَوْمُكم، فـ «خيرٌ» خبر عن (أنْ تَصُوموا) باعتبار المعنى.

قال المصنف في الشرح[2]: «ومن الإخبار باعتبار المعنى والمُخْبَرُ عنه في اللفظ غيرُ اسمٍ قولُه تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3] أي: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه» انتهى.

وظاهر كلام المصنف أن (سواءٌ) خبر مقدم، والجملة في موضع المبتدأ. وقد أجازوا العكس، وهو أن يكون (سواءٌ) مبتدأً، والجملة في موضع الخبر. والقولان عن أبي علي الفارسي. وقال في «الإغفال»[4]: (سواء) مبتدأ، والجملة خبره، ولم تحتج لضمير لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل. وبه قال الزَّجَّاج[5].

وأجاز بعض[6] النحويين أن يكون (سواءٌ) مبتدأ، والجملة في موضع/ [٢:٢/١] الفاعل المغني عن الخبر، والتقدير: استوى عندي أقمتَ أم قعدتَ[7]،

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٦٧.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٦٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٤) الإغفال ص ٩١٧. وراجع الحجة ١: ٢٦٨ ـ ٢٧٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١: ٧٧.

(٦) كالعكبري في التبيان ص ٢١، وقدَّر الآية: يستوي عندهم الإنذارُ وتركه. ونسبه اللورقي في المحصل ص ٩٢١ إلى الفارسي في الحجة. ولم أجده في الموضع الذي تحدث فيه عن هذه الآية من الحجة في ١: ٢٦٨ وما بعدها.

(٧) كذا: ولم يتقدم ذكر لقولك: سواء عندي أقمتَ أم قعدت، إنما كان يتحدث عن آية سورة البقرة.

فيكون نحو قولهم «نَوْلُك أنْ تَفْعَلَ»[1] لما كان في معنى «ينبغي».

وأكثر ما جاء «سواءٌ» بعده الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بـ «أَمْ»، وقد تُحذف تلك الجملة للدلالة عليها، نحو قوله تعالى ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾[2] أي: سواءٌ عليكم أَصَبَرتم أم لم تَصْبِروا.

ويأتي بعدها الجملةُ الفعلية المتسلطة على اسم الاستفهام، نحو: سواءٌ علي أيَّ الرجال ضَربتَ، قال[3]:

سـواءٌ عليـه أيَّ حيـنٍ أَتيتَـهُ أَساعةَ نَحْسٍ تُتَّقى أم بأَسْعُدِ

وقد جاء بعدَ ما عري عن الاستفهام، وهو الأصل، قال[4]:

. . . . . سَواءٌ صَحيحاتُ العُيونِ وعُورُها

وأَشعرَ قولُ المصنف «عاملاً لفظياً» بأنَّ له عاملاً معنوياً.

وقولُه من مُخْبَرٍ عنه احترازٌ من المضارع العاري من ناصب وجازم، فإنه يصدق عليه أنه عدم عاملاً لفظياً حقيقة[5].

وقولُه أو وصفٍ المرادُ ما كان كضاربٍ ومَضْرُوبٍ من الأسماء المشتَّقة أو الجاري مجراها باطراد، نحو: أقائمٌ الزيدانِ؟ وما مضروبٌ العَمْرونَ، وما ذاهبةٌ جاريتاك، وما قُرَشيٌّ أبواك، وما كريمةٌ نساؤُكم،

---

(١) الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٢) سورة الطور، الآية: ١٦.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص ٢٣٢ والمقتضب ٣: ٢٨٨ ورصف المباني ص ١٣٦.

(٤) صدر البيت: وليلٍ يقول الناسُ من ظُلُماتِهِ. وهو لمضرس بن ربعي الأسدي. الخزانة ٥: ١٨ ـ ٢٣ [الشاهد ٣٣٤]. وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٤٢٣. وثمَّ بيت ينسب للمثقب العبدي، وصدره يخالف صدر هذا البيت، وهو في ملحقات ديوانه ص ٢٧٢ وحماسة البحتري ص ١٥٤.

(٥) كتب في هامش س ما نَصُّه: «واحترز به أيضاً من اسم الفعل لأنه تجرد من عامل لفظي، لكنه مخبر به لا عنه».

وأَقُرَشيٌّ قومُك؟ وأقرشيٌّ أَبَواك؟ قال س[1]: «ومن قال: أَذَهَبَ فُلانةُ؟ قال: أذاهبٌ فُلانةُ؟ وأحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ؟».

ويَرِدُ على المصنف مسألةُ «لا نَوْلُكَ أَنْ تَفعلَ»[2]، فإنَّ «نَوْلك» ليس وصفاً، وقد جعلوه بمنزلة: أقائمٌ الزيدان؟، فنولُك: مبتدأ، وأَنْ تَفعلَ: فاعلٌ به؛ إذ معناه: لا ينبغي لك أن تفعل. وقد حكي[3] «نَوْلُك أن تَفعلَ» دون «لا»، بمعنى: ينبغي لك أن تفعل، فهو من باب «قائمٌ الزيدانِ» في مذهب أبي الحسن[4].

وقولُه **سابقٍ** احترازٌ من نحو: أخواك خارجٌ أبوهما.

وقولُه **رافعٍ** يَشمُل ما رفع الفاعل والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله.

وقولُه **ما انفصلَ** احترازٌ من المتصل، فإنَّ هذا الوصف المبتدأ لا يَسُدُّ الضمير المتصل فيه مَسَدَّ الخبر. وشَمل قوله «ما انفصل» الاسمَ الظاهر، نحوُ قول الشاعر[5]:

أَقاطنٌ قومُ سَلْمى أم نَوَوْا ظَعَناً إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا

وقال آخر[6]:

أَمُرْتَجِعٌ لي مثلَ أيامِ حَنَّةٍ وأيامِ ذي قارٍ عليَّ الرَّواجعُ

والضميرَ المنفصل. وفي رفع هذا الوصف الضميرَ المنفصلَ خلافٌ:

---

(١) الكتاب ٢: ٤٥ وليس فيه همزة الاستفهام.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠٢ والإيضاح العضدي ص ٢٤٨ والمسائل المنثورة ص ١٠١ والمقتصد ص ٨١٨ ـ ٨١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٩ واللسان (نول).

(٣) الكتاب ٤: ٢٣٢ وقد تقدم قريباً.

(٤) تقدم في ١: ٤٣.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٦ وتخليص الشواهد ص ١٨١ والمقاصد النحوية ١: ٥١٢.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٨ واللسان (رجع).

ذهب البصريون إلى جواز ذلك، فيقولون: أَذاهبٌ أنتما؟ وما ذاهبٌ أنتم.

[٢:٢/ب] وذهب/ الكوفيون إلى منع ذلك، فإذا قلت: أقائمٌ أنتَ؟ جعلوا قائماً خبراً مقدماً، وأنتَ مبتدأً[١]. والبصريون يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يكون أنتَ فاعلاً بقائم. وثمرةُ الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فالكوفيون لا يجيزون إلا: أقائمان أنتما؟ وأقائمون أنتم؟

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأنَّ هذا الوصف إذا رَفع الفاعل السادَّ مَسَدَّ الخبر كان جارياً مجرى الفعل، والفعلُ لا ينفصل منه الضمير في قولك: أيقومان؟ وأيقومون؟ فلا ينبغي أن ينفصل مما جرى مجراه، وإذا لم يجز انفصالُه وجب أن يقال: أقائمان أنتما؟ وأقائمون أنتم؟ حتى يكون الضمير الذي في «قائم» متصلاً به كاتصاله بالفعل في أيقومان؟ وأيقومون؟ إلا أنَّ الفعل مُستقلٌّ بنفسه، والاسم الذي فيه ضمير مستتر غير مُستقلّ بنفسه، فلذلك احتاج إلى مرافع، وهو أنتما وأنتم.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون. واستدلوا على ذلك بالقياس والسماع:

أما القياس فهو أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على غير مَن هي له بَرز منها الضمير المرفوع بها، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، بلا خلاف بين أحد من النحويين في جواز ذلك، مع أنها إذ ذاك جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل مَوْقِعَهُ[٢] لم يَبرز الضمير فيه، بل كنتَ تقول: زيدٌ هندٌ يَضربها. فكما خالف اسمُ الفاعل الفعلَ في هذا الموضع مع أنه جارٍ مَجراه، فكذلك لا يُنْكَر أن يخالف اسمُ الفاعل الفعلَ بانفصال الضمير منه في «أقائمٌ أنتما» وشبهِه.

---

(١) قال بهذا الزمخشري في قوله تعالى ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ سورة مريم، الآية: ٤٦. الكشاف ٢: ٥١١.

(٢) ك، ف، ن: موقعها. والمراد: موقع الوصف.

وأمَّا السَماع فقولُ الشاعر[1]:

خَليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أُقاطِعُ

وقولُ الآخر[2]:

فما باسطٌ خيراً، ولا دافعٌ أذًى مِنَ الناس إلا أنتمُ آلَ دارِمِ

فـ «أنتما» مرفوع بـ «وافٍ»، و «أنتم» مرفوع بـ «باسط» أو بـ «دافع»، وهما ضميران منفصلان لم يطابقا الوصف، فلو[3] عطفت على هذا الوصف بـ «بل» انفصل الضمير، فتقول: أقائمٌ الزيدان بل قاعدٌ هما؟ قاله المازني. ولو قال قائل «زيدٌ قائمٌ» لجاز أن تقول منكراً عليه: أقائمٌ هو؟ ترفع «هو» بـ «قائم». وتقول: «أقائمٌ أخواك أم قاعدٌ؟ هذا القياس والوجه. وحكى أبو عثمان[4]: «أم قاعدان»، فأضمر المتصل على حَدِّ ما يُضمر في اسم الفاعل، وعلى هذا قول الشاعر[5]:

أَناسِيةٌ ما كان بيني وبينَها وتاركةٌ عقدَ الوفاءِ ظَلُومُ

فأيُّهما أُعمل في «ظلوم» من اسمي الفاعل لزم الإضمار في الآخر منفصلاً، لكنَّ البيت/ جاء على ما حكاه أبو عثمان. [٢: ٣/أ]

وقولُه وأَغنى يعني وأغنى عن الخبر. واحْتَرَز من نحو: أقائمٌ أبواه زيدٌ؟ فإنَّ الفاعل فيه غير مُغْنٍ، إذ لا يَحْسُن السكوت عليه، فزيدٌ: مبتدأ، وقائمٌ: خبر مقدم، وأبواه: مرتفع به. قال المصنف[6]: «ويجوز أن يكون «قائمٌ»

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٦ وتخليص الشواهد ص ١٨١ والمقاصد النحوية ١: ٥١٦ وشرح أبيات المغني ٧: ١٨٥ [٧٩٢].

(٢) البيت في تخليص الشواهد ص ١٨٣.

(٣) ك، ف، ن: ولو.

(٤) الخصائص ١: ١٠٠.

(٥) هو العباس بن الأحنف. والبيت في ديوانه ص ٢٨٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٦٩.

مبتدأ، و «زيدٌ» خبر، مع أنَّ قائماً نكرة وزيداً معرفة، كما قال س[1] في: مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه، فـ «خيرٌ» عنده مبتدأ، و «أبوه» خبره. ويأتي بيان مثل هذا إن شاء الله».

وأُورِدَ على المصنف أنه إذا كان «أَقائمٌ» مبتدأ، و «أبواه» فاعل به، و «زيد» خبر «أقائمٌ»، لَزِمَ من ذلك أن يكون المبتدأ قد اشتمل بمتعلقه على ضمير يعود على الخبر، وهو متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز لأنه ليس من المواضع التي يُفَسِّر فيها الضميرَ ما بعده.

واعْتُرض على هذا الرد بأنه مثل ما أجاز أبو الفتح[2] من قولهم: «ضَرب غلامُه زيداً»؛ لأنَّ الضمير فيه عادَ على ما بعدَه لفظاً ورتبة، وهو المفعول لأنه متأخر لفظاً ورتبة.

وقد ذَهَلَ المصنفُ والرادُّ عليه والمعترضُ عن قاعدة في الباب، وهو أنَّ هذا الوصف القائم مَقام الفعل لا يكون مبتدأ حتى يكون مرفوعُه أغنى عن الخبر؛ لأنَّ مرفوعه هو المحدَّث عنه، فلا يجتمع هو وخبرٌ عن الوصف، و «أبواه» في هذه الصورة لا يغني عن الخبر لأنه لا يَسْتَقِلُّ مع الوصف كلاماً من حيثُ الضمير، فلا يجوز في الوصف أن يكون مبتدأ البتة، فيتعين أن يكون خبراً مقدماً، و «أبواه» فاعل به، و «زيدٌ» مبتدأ.

وهذا الحدُّ الذي ذكره المصنف فيه إبهامٌ بلفظ «ما»، وترديدٌ في قوله «أو حُكْماً»، وفي قوله «أو وصفٍ» حيث أتى بـ «أو». ثم هو حَدٌّ يخالف فيه الكوفيون، فإنهم يزعمون[3] أنَّ المبتدأ مرفوع بالخبر، فإذاً ما عَدِمَ عاملاً لفظياً.

وقد حَدَدتُه بحدٍّ مختصر، وهو: «المبتدأ هو الاسمُ المنتظِمُ منه مَعَ

---

(١) الكتاب ٢: ٢٥ ـ ٢٦.

(٢) الخصائص ١: ٢٩٣ ـ ٢٩٨.

(٣) سيأتي تخريج قولهم بعد قليل.

اسمٍ مرفوعٍ به جملةٌ». فقولي «المنتظم» يَشمُل المُخْبَر عنه والوصفَ الرافع للمنفصل المغني. وقولي «مع اسمٍ مرفوعٍ به» يَشمُل الخبرَ المسند للمبتدأ، فإنه مرفوع بالمبتدأ على ما يُبَيَّن، والمرفوعَ بالوصف فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه. وقولي «جملةٌ» يَشمُل مثل: زيدٌ قائم، وأقائمٌ زيدٌ، وأبوه قائمٌ، من قولك: زيدٌ أبوه قائمٌ. واحترز بقوله «جملةٌ» من نحو «قائمٌ أبوه» من قولك: زيدٌ قائمٌ أبوه، فإنَّ قولك «قائمٌ أبوه» لا يُسمى جملة.

وقولُه **والابتداءُ كونُ ذلك كذلك** ذلك: إشارة إلى ما عَدِمَ عاملاً لفظياً، وكذلك: إشارة إلى القيود التي قَيَّد بها كلَّ واحد من المُخْبَرِ عنه ومن الوصف.

وقولُه **وهو يرفع المبتدأَ، والمبتدأُ الخبرَ** أي: والابتداءُ يرفعُ المبتدأَ، هذا مذهب س، نص عليه/ ، قال[1]: «وأما الذي يُبنى عليه شيء هُوَ هُوَ فإنَّ [٢:٣/ب] المبني عليه يَرتفع به كما ارتفعَ هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ الله منطلقٌ، ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكر لتبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته» انتهى. وبقول س قال جمهور البصريين[2]، وهو أنَّ العامل في المبتدأ الابتداءُ، وفي الخبر المبتدأُ. ونُسب أيضاً هذا المذهبُ إلى المبرد.

وقد رُدَّ[3] مذهب س، وقيل: هو باطل بدلائل:

أحدُها: أنَّ المبتدأ قد رَفع فاعلاً نحو: القائمُ أبوه ضاحكٌ، فلو كان

---

(١) الكتاب ٣: ١٢٧ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٤/أ.

(٢) انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٤٤ ـ ٥١ والتبيين ص ٢٢٤ ـ ٢٣٢ واللباب للعكبري ١: ١٢٥ ـ ١٣٠ وشرح الإيضاح له ص ٢٣٩ ـ ٢٤٣، ٢٩٤ ـ ٣٠٠ والمتبع ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣، ٢٢٩ ـ ٢٣٠ وإصلاح الخلل ص ١١٦ ـ ١٢٣ وشرح المفصل ١: ٨٣ ـ ٨٥ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٧٤٢ ـ ٧٤٣ وللأبذي ص ٨٦٢ ـ ٨٧٧. والمحصل ص ٨٤٦ ـ ٨٥٨ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٤/أ. وهو قول ابن كيسان في الموفقي ص ١٠٩.

(٣) انظر الردّ في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٦، ٣٥٧ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٧٤ ـ ٨٧٥.

رافعاً للخبر لأَدَّى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له، وإذا لم يوجد في العوامل المتصرفة فكيف فيما يقصر عنها؟

والثاني: أنَّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً، نحو «زيد»، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدلَّ ذلك على أنه غير عامل فيه.

والثالث: أنَّ المبتدأ قد يكون ضميراً، والضميرُ لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل.

قال شيخاي أبو الحسن الأُبَّذيّ[1] وأبو الحسن بن الضائع: ما رُدَّ به على س لا يلزم:

أمَّا الأول فلا يلزم لأنَّ طلبه للفاعل يُخالف طلبه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب، وإنما يمتنع أن يعمل في فاعلين أو مفعولين بهما إذا كان لا يتعدى إلا إلى واحد، وأما إذا عمل رفعين من وجهين[2] مختلفين فلا مانع من ذلك.

وأما الثاني ـ وهو أن العامل إذا لم يُتَصرف فيه[3] نفسه لم يُتَصرف في معموله ـ فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومُشَبَّهاً به، والمبتدأ ليس من ذلك القبيل لأن عمله متأصل؛ لأنه إنما يعمل فيه[4] لطلبه له كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له[5]، ولذلك لا أثر للتقدم هنا لهذا المعنى.

---

(١) شرح الجزولية ص ٨٦٥، ٨٧٥.

(٢) زيد هنا في ك ما نَصُّه: أو نصبين من وجهين.

(٣) ك، ف، ن: في.

(٤) س، ح: به.

(٥) كما يعمل... لطلبه له: سقط من س، ح.

وأما الثالث فلا يلزم إلا لو كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابه، وأما وهو يعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر، والجامد والمشتق، وإنما يُعتبر هذا الذي ذكروه بالنسبة إلى الأفعال المتصرفِ منها وغيرِ المتصرف، أو لِما ينوب مناب الأفعال من الأسماء.

وقولُه **خلافاً لِمَنْ رفعهما به** أي: رَفع المبتدأ والخبر بالابتداء، وهذا قول ابن السراج[1]، وهو مذهب الأخفش[2] والرُّمَّاني.

قال المصنف في الشرح[3]: وهذا لا يصح لأربعة أوجه:

أحدُها: أنَّ الأفعال أقوى العوامل، وليس منها ما يعمل رفعين دون إتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، فكان أحقَّ بأن لا يعمل رفعين/ دون إتباع. [٢:٤/أ]

قلتُ: قد عَدَّ بعضُ النحويين رَفع خبر المبتدأ على أنه إتباع لرفع المبتدأ، فعلى هذا يكون قد عمل العامل المعنوي رفعين بالإتباع، كما عمل العامل اللفظي رفعين بالإتباع.

الثاني: أنَّ المعنى الذي يُنسب إليه العامل، ويمنع وجودُه دخولَ عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه، أقوى من الابتداء لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد، وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بأن لا يعمل إلا في شيء واحد.

---

(١) نسب ذلك إليه قبل أبي حيان العكبري في التبيين ص ٢٢٩ واللباب ١: ١٢٨ واللورقي في المحصل ص ٨٤٦. وما في الأصول ١: ٥٨ مخالف لهذا، فقد قال: «فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما».

(٢) معاني القرآن ص ٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧٠ ـ ٢٧١.

قلتُ: لا نُسلم أنَّ التمني والتشبيه لا يعمل إلا في شيء واحد، بل قد عَمِل في الاسم والخبر وفي الحال، فهذه ثلاثة، والابتداء قد عَمِل في اثنين المبتدأ والخبر، فقد انحط عن العامل اللفظي درجة.

الثالث: أنَّ الابتداء معنىً قائم بالمبتدأ لأنَّ المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتُقَّ منه، وتقديمُ الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائزٌ بالإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لَزِمَ من جواز تقديمه على المبتدأ تقديمُ معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديمُ معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟

قلتُ: لا يَلزم ما ذكَر لأنَّا لا نُسَلم أنَّ الابتداء معنىً قائم بالمبتدأ[1] فقط، بل هو معنىً قائم بهما معاً، وإن الابتداء وقع بهما معاً، وإذا كان كذلك فلم يتقدم معمول العامل المعنوي الأضعف كما ذكَر، وإنما تقدم أحد معمولي الابتداء على الآخر، إذ ليس معنى الابتداء قائماً[2] بالمبتدأ وحده دون الخبر.

الرابع: أنَّ رفعَ الخبر عملٌ وُجد بعدَ معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا يُنسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا يُنسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ.

قلتُ: هذا يبتنى على أنَّ الابتداء هو معنى حَلَّ بالمبتدأ فقط، وقد مَنَعْنا ذلك.

قال المصنف في الشرح[3]: «وأمثلُ مِنْ قول مَنْ قال الابتداءُ يرفع

---

(١) زيد هنا في «س» كلمة لم أهتد إلى قراءتها، ولم تذكر ضمن هذا النص الذي أثبته الدلائي في نتائج التحصيل ص ٩٥٠.

(٢) ك، ف، ن: قائم.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧١.

المبتدأ والخبر معاً قولُ أبي العباس[1]: «الابتداءُ رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ». وهو أيضاً مردود لأنه قولٌ يقتضي كونَ العامل معنًى متقوياً بلفظ، والمعروفُ كونُ العامل لفظاً متقوياً بلفظ كتقوي الفعل بواو المُصاحَبة، أو كونُ العامل لفظاً متقوياً بمعنًى كتقوي المضاف بمعنى اللام أو معنى مِنْ، فالقولُ بأنَّ الابتداء عاملٌ مقوًّى بالمبتدأ لا نظيرَ له، فوجبَ رَدُّه. وقد جعل بعضهم[2] نظيرَ ذلك إعمالَ أداة الشرط في الشرط بنفسها، وفي الجواب بواسطة فعل الشرط. وليس كما زعم لأنَّ أداةَ الشرط وفعلَه لفظان، فإذا قُوِّي أحدهما بالآخر لم يكن/ بدعاً، وأمَّا الابتداء والمبتدأ فمعنًى ولفظ، فلو قُوِّي اللفظ بالمعنى لكان قريباً، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيدٌ، ولا نظير له» انتهى. [٤:٢/ب]

وقيل: قول أبي العباس وس واحد في أنَّ المبتدأ رافعٌ الخبر[3]، قال أبو العباس[4] في النداء وقد مثل بـ «زيدٌ منطلقٌ»: فقد عمل زيدٌ في منطلق عمل الفعل، ولا يجوز أن يدخل عامل على عامل، ولكنك تحكيه، كما أنك لو سميت رجلاً «قام زيدٌ» لقلت: يا قام زيدٌ.

وقولُه **أو بتجردِهما للإسناد** يعني بتجردهما للإسناد تَعَرِّيهما من العوامل اللفظية، وهذا مذهب الجرمي[5] والسيرافي[6] وكثير من البصريين[7]، وذكر

---

(١) المقتضب ٢: ٤٩ و٤: ١٢٦.

(٢) التبيين ص ٢٣٠، ٢٣١ والمحصل ص ٨٤٨ ـ ٨٤٩.

(٣) صرح المبرد بهذا في المقتضب ٤: ١٢.

(٤) قال في المقتضب ٤: ١٤ «وإذا دعوت رجلاً اسمه «زيدٌ منطلقٌ» قلت: يا زيدٌ منطلقٌ أقبلْ، لا تُعمل فيه النداء كما لم تعمل غيره».

(٥) الإنصاف ص ٤٩ وإصلاح الخلل ص ١١٨ ـ ١١٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٧١.

(٦) شرح الكتاب ٢: ٢٢/ب ـ ٢٣/أ وإصلاح الخلل ص ١١٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٤/أ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٧٦.

(٧) إصلاح الخلل ص ١١٩ وشرح المفصل ١: ٨٣ ـ ٨٥ واللباب للعكبري ١: ١٢٦، ١٢٩ وشرح الإيضاح له ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ والمحصل ص ٨٣٦، ٨٤٦.

الفراء[1] أنه مذهب الخليل، وأصحابُ الخليل لا يعرفون هذا.

قال المصنف في الشرح[2]: «هو مردود أيضاً بما رُدَّ به قول مَن قال هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداءة[3] زائدة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يجعل التجرد عاملاً، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداءُ هو العامل عند س وغيره من المحققين.

قلت: هذا ينعكس بقول: التجرد والتعرية هو العامل، والابتداء شرط في عمل التجرد.

الثاني: أنه جَعل تجردهما واحداً، وليس كذلك، فإنَّ تجردَ المبتدأ تَجَرُّدٌ لإسنادٍ إليه، أو إسناده إلى ما يسدُّ مَسَدَّ مُسنَد إليه، وتجردَ الخبر إنما هو ليُسنَد إلى المبتدأ، فبين التجردين بَوْنٌ، فكيف يَتَّحدان؟

قلت: اتَّحدا من حيث الدلالة والاشتراك في القدر المشترك دون ما يَخُصُّ كل واحد منهما، فليسا تَجَرُّدينِ، وإنما هو تَجَرُّد واحد بالنسبة إلى القدر المشترك.

الثالث: أنه أطلق التجرد، ولم يقيده، فلزم من ذلك أن لا يكون مبتدأً ولا خبراً ما جُرَّ منهما بحرف زائد، نحو: ما فيها من أحد، و[4]:

. . . . . هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ»

قلت: لا يحتاج إلى تقييد لأنه قد تقرر أنَّ العامل الزائد كلا عامل في

---

(١) إصلاح الخلل ص ١١٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٣) موضع «رداءة» بياض في س، وقد سقطت هذه الكلمة من ك، ف. وفي ن: زيادة مؤاخذة. وقد أخذته من شرح المصنف.

(٤) صدر البيت: يقول إذا اقْلَوْلى عليها، وأقْرَدَتْ. وهو للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٦٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٠٨ وشرح أبيات المغني ٦: ٦٥ ـ ٧٠ [٥٦٧]. اقلولى: ارتفع. أقردت: سكنت. عليها: أي: على الأتان. رمى رهط جرير بإتيان الأتن.

باب الفاعل، وفي باب المبتدأ، وفي غير ذلك، فلا حاجة لتقييده.

وقد صحح الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1] وبعض[2] شيوخنا هذا المذهب، وزعموا أن التعري هو الرافع للمبتدأ والخبر. واستدلوا على ذلك بأنه قد وُجد التعري عن العوامل رافعاً للاسم بشرط أن يكون المُعَرَّى قد رُكِّب من وجه ما، حكى س[3] أنهم يقولون: واحدٌ، واثنانِ، وثلاثةٌ، وأربعةٌ، إذا عَدُّوا، ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها، وذلك مع التركيب بالعطف، فإن لم يعطف بعضها على بعض كانت موقوفة، فقلتَ: واحدْ، اثنانْ/ ، ثلاثهْ، فكذلك المبتدأ والخبر ارتفعا مع تركيب المبتدأ [٢:٥/أ] بالإخبار عنه، وتركيب الخبر بالإخبار به.

وذهب ابن كيسان[4] إلى أنَّ هذا المذهب يُفسده كونُ ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعفَ من عدمه إنْ قُدرت التعرية عن عامل نَصْب أو خفضٍ؛ لأنَّ التعرية تعمل رفعاً، ووجودُ العامل الذي قُدرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً، وعاملُ الرفع أقوى من عامل النصب والخفض؛ إذ قد يَعمل النصبَ والخفضَ معنى الفعل، وليس كذلك الرفع. وإنْ قُدرت التعرية عن عامل رفعٍ كان وجودُ العامل وعدمُه سواءً، وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً.

قال الأستاذ أبو الحسن[5]: «وهذا باطل لأنَّا لا نعني بالتعرية أكثر من أنَّ الاسم المبتدأ لا عاملَ له، وإنما كان يَلزم ما ذكر لو قَدَّرنا أنه قد كان له

---

(١) شرح الجمل ١: ٣٥٦، ٣٥٧.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٨٦٥.

(٣) الكتاب ٣: ٢٦٥ ولفظه: «فإن قلت: ما بالي أقول: واحدُ اثنانِ، فأُشِمُّ الواحدَ...». وما ذكره أبو حيان موجود في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٥، وفيه أنهم يُشمون الضم في حال العطف. والذي في الكتاب بدون عطف.

(٤) إصلاح الخلل ص ١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٦٦.

(٥) شرح الجمل ١: ٣٥٦.

عامل، ثم حُذف».

وقوله **أو رَفَعَ بالابتداء المبتدأ، وبهما الخبرَ** أي أنَّ المبتدأ ارتفع بالابتداء، وارتفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً. وقد نُسب هذا المذهب إلى أبي العباس[1]، وهو قول أبي إسحاق وأصحابه.

وردَّ[2] بأنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر لأنه لا يتقدم المعمول إلا حيثُ يكون العامل لفظاً متصرفاً.

ولا يُرَدُّ هذا المذهب بأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد؛ لأنه لا يجعل الابتداء[3] عاملاً على انفراده، والمبتدأ كذلك، بل يكونان العامل في الخبر، وقد تنزلا منزلة الشيء الواحد.

وقوله **أو قال تَرافَعا** يعني أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ. وهذا القول مروي عن الكوفيين[4].

وأطلق المُصَنف ترافعهما، وقيّده غيره[5]، فَحكى أن المبتدأ مرفوع بالذِّكْر الذي في الخبر، فإذا لم يكن ثَمَّ ذِكْر تَرافعا، أي: رَفَع كلُّ واحد منهما الآخر. قال: وهذا مذهب الكوفيين. وكأنهم حين قالوا «زيدٌ ضربتُه» وجدوه مرفوعاً، فلما زال الضمير انتصب «زيد»، فقالوا: زيداً ضربتُ، نسبوا الرفع للضمير، فعندما وجدوا الرفع فيما لا ضمير فيه أصلاً نحو «القائمُ زيدٌ»

---

(١) صرح به في المقتضب ٢: ٤٩ و٤: ١٢٦. ونسب للبصريين. الإنصاف ص ٤٤ وشرح الكافية الشافية ص ٣٣٤ والمحصل ص ٨٤٧ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٤/أ حيث أضاف أيضاً أنه ربما قيل إن هذا مذهب سيبويه استنباطاً، وإلا فليس مصرحاً به في الكتاب.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٧.

(٣) في النسخ المخطوطة: المبتدأ. وفي شرح الجمل لابن عصفور: لا يجعل للابتداء عملاً. والصواب ما أثبت.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣: ١٨٥ والإنصاف ص ٤٤ واللباب للعكبري ١: ١٢٦، ١٢٩ والتبيين ص ٢٢٥ والمتبع ص ٢٢٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٣/ب.

(٥) انظر شرح الجزولية للأبذي ص ٨٦٤ ـ ٨٦٥ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٣/ب حيث ذكر أن هذين ليسا مذهبين، وإنما هما اختلاف أحوال.

قالوا: ترافعا.

وردَّ هذا الحاكي هذا المذهب، فقال[1]: وهذا خطأ لأن الضمير اسم جامد، والأسماءُ الجامدة لا تعمل. قال: وأمَّا بطلان الترافع فبهذا، وبأنَّ المبتدأ قد يَرفع غيرَ الخبر، والخبر كذلك قد يَرفع غيرَ المبتدأ، نحو: القائم أبوه ضاحك أخوه، فيؤدي ذلك إلى أن يعمل الاسم رفعين من غير حرف تشريك.

وفي «الموضح»[2] أن الكوفيين ذهبوا في مثل «زيدٌ قائمٌ» إلى أنَّ زيداً مرفوع بلفظ «قائم»، و«قائم» مرفوع بزيد، والضمير رفع بمعنى «قائم» و«قائم» ينوب مناب اسمٍ/ وفعلٍ جميعاً، لا ينفصل الاسم من الفعل، ولا [٢:٥/ب] الفعل من الاسم. وقيل: يرتفع بالعائد من الذِّكْر، وهو أيضاً مرويٌّ عن الكوفيين.

فتلخص عن الكوفيين مذهبان[3]:

أحدهما: أنَّ المبتدأ يَرفع الخبر، والخبر يرفَع المبتدأ مطلقاً، وسواء أكان في الخبر ذِكْرٌ للمبتدأ أم لا يكون له ذكر.

والثاني: التفصيل بين أن يكون له ذكر، فيكون المبتدأ مرفوعاً بذلك الذكر، أو لا يكون، فيكون مرفوعاً بالخبر.

وقد رَدَّ الناسُ على الكوفيين هذا المذهب، فذكرنا رَدَّ حاكي التفصيل. وقال مَنْ رَدَّ هذا المذهب[4]: هذا فاسد ـ أعني رفع الخبر للمبتدأ ـ لأنَّ الخبر

---

(١) شرح الجزولية ص ٨٦٥.

(٢) لعله «الموضح في النحو» لأبي الحسن علي بن إبراهيم الحَوْفي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ، وهو كتاب كبير حسن. معجم الأدباء ١٢: ٢٢١ ـ ٢٢٢ وإنباه الرواة ٢: ٢١٩ ـ ٢٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٧: ٥٢١ ـ ٥٢٢ وحاشيته، وهدية العارفين ٥: ٦٨٧.

(٣) اللباب للعكبري ١: ١٢٦ والمحصل ص ٨٣٥ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٣/ب [باب المبتدأ والخبر].

(٤) انظر هذه الوجوه في اللباب ١: ١٢٧ والتبيين ص ٢٢٧ والمحصل ص ٨٣٧ ـ ٨٣٩. وهذا=

قد يكون جامداً، والجامد لا يعمل. ولأن رتبته بعد المبتدأ، ورُتبة العامل قبل المعمول، فتَنافَيا. ولأنه يكون فعلاً، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً. ولأن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول. ولأن الخبر كالصفة، ولا تعمل في الموصوف، فكذلك الخبر. ولأن العامل اللفظي يؤثر في المبتدأ، والخبرُ لفظي، والعامل اللفظي لا يبطل بالعامل اللفظي.

وقال المصنف في الشرح ـ وقد حكى مذهب الكوفيين ـ قال[1]: «وهو مردود لأنه لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما أنَّ المبتدأ رافع للخبر لكان لكل منهما في التقدم رُتبة أصلية؛ لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع «صاحبُها في الدار» كما لم يمتنع «في داره زيدٌ»، وامتناعُ الأول وجواز الثاني دليلٌ على أن التقديم لا أصلية للخبر فيه» انتهى.

ورُدَّ عليهم أيضاً بأن قيل[2]: العملُ تأثير، والمؤَثِّر أقوى من المؤثَّر فيه، فيفضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قويًّا ضعيفاً من وجه واحد إذ كان مُؤثراً فيما أثَّر فيه. انتهى ما نقلناه من الرد على الكوفيين.

والذي نَذهب إليه ونختاره ـ وهو الذي يقتضيه النظر ـ قولُ الكوفيين في أن كلاًّ منهما رافع للآخَر[3]، وذلك أن كلاً منهما يقتضي الآخَر، وما كان مقتضياً لشيء، وليس بمستقلٍّ، فينبغي أن يكون عاملاً فيه. ونحن نَرُدُّ جميعَ ما احتُجّ به على بُطلان هذا المذهب:

أمَّا الرد أولاً بـ «أنَّ كلاًّ منهما قد يَرفع غيرَ الآخَر، فيؤدي إلى إعمالِ عاملٍ رفعين من غير تشريك» فهذا لا يلزم إلا لو اتحدت جهتا الرفع، أما إذا اختلفت بأن رَفع أحدَهما على جهة الفاعلية، والآخَرَ على غير جهة الفاعلية،

= المذهب مروي عن الزجاج كما في اللباب ١: ١٢٦.

(١) شرح التسهيل ١: ٢٧٢.

(٢) التبيين ص ٢٢٨ والمحصل ص ٨٤٨.

(٣) ك، ف، ن: الآخر.

فلا يمتنع، وقد ذكرنا[1] ذلك في الرد على مَنْ رَدَّ على س في أن المبتدأ يرفع الخبر.

وأمَّا مَن رَدَّ بـ «أنَّ الخبر قد يكون جامداً، والجامدُ لا يعمل» فهذا لا يلزم إلا في الأفعال أو ما عَمِل لِشَبَهِه بها أو لنيابتِه مَنابها/ ، وقد تقدم ذلك[2] [٢:٦/أ] أيضاً.

وأما من قال: «رُتبته بعدَ المبتدأ، ورُتبةُ العامل قبلَ المعمول، فَتَنافيَا» فهذا منقوضٌ بما وَقع الاتفاق عليه من قولهم: أيًّا تَضربْ أضربْ، فرتبةُ فعل الشرط بعدَ أداته، وهو عاملٌ في اسم الشرط، ولا يَلزم أن تكون رتبته قبل اسم الشرط، فلا تنافِيَ في ذلك.

وأما قولهم «إنه يكون فعلاً، فلو عَمل في المبتدأ لكان فاعلاً» فليس بصحيح، ليس الفعل الواقع خبراً هو العامل في المبتدأ، بل الاسمُ الذي وَقع الفعلُ موقعه هو العامل في المبتدأ لا على جهة الفاعلية، ولو سَلَّمْنا أنَّ الفعل الواقع خبراً هو العامل في المبتدأ لم يَلزم أن يكون المبتدأ فاعلاً؛ لأنَّ رَفْعَه على جهة الخبرية بالنيابة عن الاسم، فلا يكون فاعلاً.

وأمَّا قولُهم «ولأن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عَمِلَ لَعَمِلَ فيما قبل الموصول» فهذا لا يَلزم لأنّي لم أَخْتَرْ أنَّ المبتدأ يرفع بالضمير الذي في الخبر، وإنما قولنا: إن الخبر رافع للمبتدأ.

وأمَّا قولُهم «إنَّ الخبر كالصفة» فليس الخبر كالصفة، لا يُشَبَّه شيء هو أحد رُكني الإسناد بشيء غير مفتقر إليه في كيفية الإسناد.

وأمَّا قولُهم «إنَّ العامل اللفظي» إلى آخره، فنحن نجد العامل اللفظي يَبطُل عملُه بالعامل اللفظي، تقول: ما قام رجلٌ، فرجلٌ مرفوع بقامَ، وليس

---

(١) ذكره في ص٢٥٨.

(٢) تقدم في ص٢٥٨.

زيدٌ قائماً، فقائماً منصوب بِليسَ، ثم تدخل مِنْ على «رجل»، والباء على «قائم»، فبطَل[1] عملُ العامل اللفظي، «وهو «قام» و «ليس».

وأمَّا رَدُّ المصنف بـ «أنه لو كانا مترافعين لكان لكل منهما في التقدم رتبةٌ أصلية» إلى آخره، فهو منقوضٌ باسم الشرط وفعله، فلا يلزم من ذلك أن يكون أصلُ كلِّ عامل أن يتقدم على معموله. وأمَّا امتناع: صاحبُها في الدار، وجواز: في دارِه زيدٌ، فليس مبنيًّا على ما ذَكره المصنفُ مِن أنَّ أصلَ كلِّ عامل أن يتقدم على معموله، وإنما ذلك لأنَّ وضع الخبر أن يكون ثانياً للمبتدأ لفظاً أو نيةً، والمبتدأ أول لفظاً أو نية لا من حيثُ العمل بل من حيثُ ترتيبُ الإسناد؛ لأنَّ الأصل في الوضع أن يُطابق المعنى للفظ، فتبدأ أولاً بالمسند إليه الحكم، وتأتي ثانياً بالمُسنَد لأنه حديث عنه، ولذلك كان باب وضع الفاعل[2] على خلاف الأصل؛ لأنه ليس المعنى فيه مطابقاً للفظ؛ لأنك بدأتَ أولاً بالمسند، ثم أتيت بالمسند إليه، فلمَّا اتصل بالمبتدأ ضمير شيء هو في الخبر، كان مفسرُه متأخراً عنه لفظاً ونية إذ وقع في موضعه ثانياً، وهو أصله، فلم تجز المسألةُ إذ ليست من المواضع المستثناة في تفسير المضمر بما بعده، وأمَّا جواز «في دارِه زيدٌ» فإنَّ مفسِّرَه وإنْ تأخر لفظاً فهو مقدم رُتبةً، و «في دارِه» وإنْ تَقدم لفظاً فهو مُؤخَّر/ رُتبةً، فلمَّا كانت النية به [٢:٦/ب] التأخير جاز ذلك.

وأمّا قولُهم «العمل تأثير» إلى آخره فليس قوياً ضعيفاً من وجه واحد، بل اختلفت جهتا القوة والضعف؛ لأنَّ طلب المبتدأ للخبر غير جهة طلب الخبر للمبتدأ، كما جاز ذلك في اسم الشرط وأداته.

وقد رام بعض النحاة[3] أن يفرق بين عمل المبتدأ والخبر وبين أداة

---

(١) ك، ف، ن: فيبطل. وقد ضبط في س بفتح طاء «بطل» وضم لام «عمل».

(٢) ك، ف: كان في باب رفع الفاعل.

(٣) التبيين ص ٢٢٨.

الشرط وفعله بأنَّ العمل في مسألة المبتدأ والخبر واحد، يعني رفعاً، وعمل أداة الشرط وفعله مختلف، إذ عمل الأداة جزماً، وعمل الفعل نصباً، فلذلك جاز ذلك في أداة الشرط وفعله، ومنعناه في المبتدأ والخبر.

وهذه التفرقة لا أثر لها لأن جهة الرفع مختلفة، فلا فرق بينهما. نَعم لو كان الرفع من جهة واحدة لامتنع إن لم يكن بتشريك.

وأمَّا مَن زَعم[1] من النحويين أن الجزم في فعل الشرط ليس بأداة الشرط إذا كانت اسماً، بل الجازم هو «إنْ» مقدرة قبل أداة الشرط الاسمية، ولا يجوز أن تظهر كما لم يجز إظهار «أنْ» مع «حتى»، فإذا قلت «مَنْ يقمْ أقمْ معه» فـ «إنْ» مقدرة قبل «مَنْ»، وعلى هذا لا يلزم أن يكون كل واحد من اسم الشرط وفعله عاملاً معمولاً؛ إذ النصبُ في اسم الشرط في نحو «أيًّا تضربْ أضربْه» بـ «تضربْ»، والجزم في «تضربْ» بـ «إنْ» مقدرة قبل «أيّ». فهذا[2] الزعم باطل لأنَّ النحويين ذكروا أنَّ «مَن» و «ما» وما أشبههما[3] من أسماء الشرط بُنيت لتضمنها معنى حرف الشرط، ولولا تضمنها معناه لم تُبْنَ، فإذا كان حرف الشرط مُقدَّراً قبلَها لم تتضمنه، فيلزم أن تكون معربة، وأيضاً فما ادَّعاه من التقدير لم يُلفظ به في موضع من المواضع.

وكذلك أيضاً تفرقةُ مَنْ فَرق بين البابين بأنَّ عمل اسم الشرط هو بالنيابة عن الحرف، وعمله في الفعل ضعيف، وهو الجزم، بخلاف المبتدأ والخبر، لا أثر لها؛ لأنه لا فرق في التأثير بين أن يكون بالحرف أو بالاسم الذي تضمنه إذ الكل عمل.

وكذلك أيضاً لا فرق بين الرفع والنصب والجر والجزم إذ الكل بعوامل تقتضيها، ولا نقول إنَّها مِن حيثُ العمل أحدُها أقوى من الآخر؛ لأنَّ

---

(١) الإنصاف ص ٤٨ واللباب ١ : ١٢٩.

(٢) فيما عدا ك: هذا.

(٣) فيما عدا ن: أشبهها.

المؤثِّرات ـ وإن اختلفت آثارها ـ هي مشتركة في القدر المشترك، وهو التأثير.

وإنما اخترنا مذهب الكوفيين لأنه جارٍ على القواعد؛ إذ أصل العمل إنما هو للفظ[1]، ولم نجد إلا مبتدأ وخبراً، ووجدناهما مرفوعين، وأمكن أن يُنْسَب العمل لكل منهما في الآخر؛ إذ قد اختلفت جهتا الاقتضاء، كما وجدنا ذلك فيما هو مُتَّفَق عليه أو كالمتفق من اسم الشرط وفعله، وكان في ذلك بقاءٌ على أنَّ العامل لفظي دون ادِّعاء ما لا يصح من أن يكون العامل معنوياً، كمن ذهب إلى أنَّ العامل في المبتدأ الابتداءُ، أو مَنْ ذَهب إلى أنه الإسناد، أو من ذهب إلى أنه التعري/ من العوامل اللفظية، أو مَن ذَهب إلى [٢:٧/أ] أنه التَّهَمُّمُ والاعتناء، أو مَن ذَهب إلى أنَّه شبهه بالفاعل. وهذه كلها معانٍ ليس ثَمَّ لفظٌ يدل عليها. والمعاني لم يثبت لها عمل في موضع اتفاق، فيحمل عليه هذا المُخْتَلف فيه.

وقولُه **ولا خبرَ للوصف المذكور لشدة شبهِه بالفعل**: الفاعلُ في نحو «أقائمٌ الزيدان» مُغْنٍ عن الخبر إذْ فائدةُ الإسناد قد حصلت بوجود مُسْنَد ومُسْنَد إليه بالمبتدأ والفاعل. وكأنَّ هذا التركيب قد أَخذ شَبَهاً من باب الفاعل ومن باب المبتدأ، فمن حيثُ إنَّ فيه فاعلاً مسكوتاً عليه، يَتِمُّ الكلامُ به، أَشْبَهَ بابَ الفاعل، ومن حيثُ إنَّ فيه اسماً مرفوعاً، لم يتقدمه رافع لفظي، أَشْبَهَ بَابَ المبتدأ.

وقد ذهب بعض النحويين[2] إلى أنَّ خبر هذا الوصف محذوف. وهذا خطأ لأنَّ المبتدأ المحذوف الخبر لا يَستقلُّ كلاماً إلا بتقدير ذلك الخبر، وهذا كلام تامٌّ بنفسه، فلو قَدرت له خبراً لَزِمَ منه تقديرُ ما لا فائدةَ فيه.

وقولُه **ولِذا لا يُصغَّر ولا يُوصَف ولا يُعَرَّف ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع إلا على**

---

(١) ك، ف: اللفظ.

(٢) المفصل ص ٢٩.

لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» الإشارةُ بقوله «ولِذا» أي؛ لِشدة شَبَهِه بالفعل وإعمالِه عمله، فيُرفَع به الفاعلُ، ويُنصب المفعول، لا يُصَغَّر. وليس مختصًّا بانتفاء هذه الأشياء عنه في هذا التركيب، بل اسم الفاعل واسم المفعول العاملان عمل الفعل حكمهما ذلك في هذا الباب وفي غيره، فلا تقول: أَضُوَيربٌ الزيدانِ؟ ولا: أُمَضَيْربٌ العمرانِ؟ وكذلك أيضاً لا يُوصَف، لا تقول: أَضارِبٌ عاقلٌ الزيدان؟ وكذلك أيضاً لا يُعَرَّف، لا تقول: آلقائمُ أخواك؟ قال ابن السراج: لأنه قد يكمل اسماً معرفة، والمعارف لا تقوم مقام الأفعال. وكذلك أيضاً لا يثنى ولا يجمع، لا يجوز: أَقائمان أَخواك؟ ولا: أَقائمون إخوتك؟ على أن يكون «أَخواك» و «إخوتك» مرفوعين على الفاعل إلا على لغة ضَعيفة، وهي لغة «أَكَلوني البراغيث»[1].

قال ابن السراج: «القائمان أبواهما أخواك» لا يجوز؛ لأنك لا تثني الاسم قبل أن يتم. يعني أنه لما رفع اسم الفاعل أخواك صار الفاعل من تمامه، فلا يجوز تثنيته لأنه لم يتم، فعلى هذا لا يجوز: أقائمان أخواك؟ على تقدير رفع «أخواك» على الفاعلية.

وهذا الذي تَقرر من أن هذا الوصف لا يُثنى ولا يُجمع نَصَّ عليه كثيرون من النحاة، قالوا: أقائم الزيدان؟ لا يثنى ولا يجمع لأنه تمكن في الفعلية بسبب الاستفهام والنفي، ولا تستعمله العرب إلا هكذا.

وقال القاضي أبو محمد بن حَوْط الله[2]: هذا غلط بدليل ما جاء في الحديث من قوله ﷺ: «أَوَ مُخْرِجيَّ هُمْ»[3]؟ قال ابن هشام الخضراوي: قلتُ

---

(١) تقدم تخريجها في ١: ١٨٨.

(٢) أبو محمد عبدالله بن سليمان بن داود الأنصاري المالقي [٥٤٩ ـ ٦١٢ هـ] ولد بأُنْدة. كان فقيهاً أصولياً نحوياً أديباً شاعراً كاتباً ورعاً دَيِّناً حافظاً ثَبْتاً بارع الخط. ولي القضاء بإشبيلية ومُرْسية وقرطبة وغيرها. توفي بغرناطة. البغية ٢: ٤٤ وتاريخ قضاة الأندلس ص ١١٢.

(٣) هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ١: ٤.

لأبي محمد: يكون كـ «يَتعاقَبُون فيكم ملائكةٌ»[1]، فسكت. قال ابن هشام: إن لم يكثر فهذا/ وجهه، وإن كثر فعلى التقديم والتأخير. يعني: على أن [٢:٧/ب] يكون الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ.

وقد أجاز النحويون في هذا الوصف إن كان مطابقاً لِما بعده في إفراد أو تثنية أو جمع أن يكون الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ. وإنما تتعين الفاعلية إذا لم يطابق في تثنية ولا جمع.

وقولُه **ولا يجري ذلك المَجرى باستحسان إلا بعدَ استفهامٍ أو نفي، خلافاً للأخفش.** أشار بـ «ذلك المجرى» إلى جعل الوصف مبتدأ رافعاً للفاعل منتظماً منهما كلام. وقوله «باستحسان» يدل على أنَّ ذلك فيه ـ أعني الحكم المذكور فيه ـ يُستحسن بعد الاستفهام والنفي، وأنَّ تَقَدُّم النفي أو الاستفهام عليه ليس بشرط فيه. وكونُ إعمال الوصف يتقدمه استفهام أو نفي فرع من فروع الاعتماد. وهي مسألة خلاف بين جمهور البصريين والأخفش:

ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ شرطه الاعتماد على أن يتقدمه نفي أو استفهام، أو يقع صلةً أو صفة أو حالاً أو خبراً أو ثانياً لِظَننتُ أو ثالثاً لأَعلمتُ.

وذهب الأخفش[2] ومن تبعه إلى أنه لا يُشترط الاعتماد في إعماله. فعلى مذهبه يجوز: قائمٌ زيدٌ، فيكون «قائمٌ» مبتدأ، و «زيدٌ» فاعل به أغنى عن الخبر. وسيأتي استدلال المذهبين في باب اسم الفاعل، إن شاء الله.

وقال المصنف في الشرح[3]: «لا يحسُن عند س الابتداء به ـ أي بالوصف ـ على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، فإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قَبُحَ عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء،

---

(١) تقدم في ١: ١٨٩.

(٢) تقدم تخريجه في ١: ٤٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧٣.

ولا مُعارض له في غيره. ومن زعم أنّ س لم يُجِز جعلَه مبتدأ إذا لم يَلِ استفهاماً ولا نفياً فقد قَوَّله ما لم يقل» انتهى كلام المصنف في الشرح.

ونحن نسرد ما ذكره س في كتابه لننظر فيه. قال س[1] في باب الابتداء: «وزعم الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنه يُستقبح أن تقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيداً عمروٌ، و «عمروٌ» على «ضَرَبَ» مرتفعٌ، وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون «زيد» مؤخراً. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومَشْنُوءٌ من يَشْنَؤُك، وأَرَجُلٌ عبدُ الله، وخَزٌّ صُفَّتُك[2]. فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولك: يقوم زيدٌ، وقامَ زيدٌ، قَبُحَ لأنه اسم، وإنما حسُن عندهم أن يجري مَجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولاً في «ضارِب» حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضاربٌ/ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً، ولا يكون «ضاربٌ زيداً» [٢:٨/أ] على قولك: ضربت زيداً، وضربت عمراً، فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري الاسم الذي في معنى الفعل مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم الذي في معنى الفعل فَصْل وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة، وقد يوافق الشيءُ الشيءَ، ثم يخالفه لأنه ليس مثلَه» انتهى ما نقلناه من كتاب س في باب الابتداء، وليس فيه أنَّ س يستحسن ذلك بعد استفهام أو نفي، بل فيه أن الخليل قد استقبح «قائمٌ زيدٌ» على أن لا يكون «قائم» خبراً مقدماً. وكذلك نص س على أنه إذا جعل «قائم» في معنى «يقوم» أو «قام» قَبُحَ، وأنه لا يحسُن أن يعمل إلا إذا كان صفة أو خبراً. هذا ملخص كلامه.

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٢) الصفة للسرج بمنزلة الميثرة من الرحل، وهو وطاء محشو بقطن أو صوف، يجعله الراكب تحته.

وقد استدل المصنف على صحة مذهب الأخفش بقول الشاعر[1]:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ، فلا تَكُ مُلْغِياً مقالةَ لِهْبِيّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

وبقول الآخر[2]:

فَخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكُمْ إذا الداعي المُثَوِّبُ قالَ: يا لا

قال[3]: «فخيرٌ: مبتدأ، ونحن: فاعل، ولا يكون «خيرٌ» خبراً مقدماً، و «نحن» مبتدأ؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بمبتدأ بين أَفْعَل التفضيل و «مِنْ»، وهما كمضافٍ ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه. وإذا جُعل «نحن» مرتفعاً بـ «خيرٌ» على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه» انتهى.

وما استدلَّ به المصنف لا حجة فيه: أما «خبيرٌ بنو لِهْب» فـ «خبيرٌ» خبر مقدم، و «بنو لِهْب» مبتدأ، ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع لأن خبيراً فَعِيل، يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع، ولا سيما ورود ذلك في الشعر، كما أخبروا بـ «فَعُول»، قال تعالى ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾[4]، وقال بعض العرب[5]:

. . . . . هُنَّ صَديقُ

---

(١) البيت لرجل من الطائيين، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٧٣ وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٧ وتخليص الشواهد ص ١٨٢ والمقاصد النحوية ١: ٥١٨. بنو لهب: حي من الأزد.

(٢) هو زهير بن مسعود الضبي كما في النوادر ص ١٨٥. وقد خرجت البيت في إيضاح الشعر ص ٣٠٢. المثوب: الذي يدعو الناس للحرب يستنصرهم. يا لا: يا لبني فلان، فحكى صوت الصارخ المستغيث.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧٤.

(٤) سورة المنافقون، الآية: ٤.

(٥) هذه جملة من بيت لجرير، وهو:

نَصَبْنَ الهوى، ثُم ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنا بِأَعْيُنِ أعداءٍ، وهُنَّ صَديقُ

وهو في ديوانه ص ٣٧٢ واللسان (صدق). وعجزه في الخصائص ٢: ٤١٢.

فأخبر عن ضمير جمع النساء بـ «صَدِيق».

وأمَّا قولُه «فخيرٌ نحنُ» فخيرٌ: خبر مقدم، ونحن: مبتدأ، وعلى ما قررناه ونصرناه من مذهب الكوفيين أن الخبر هو رافع المبتدأ، فالمبتدأ معمول له، كما أنَّ «مِن» الداخلة على المُفَضَّل عليه متعلقة به، فلم يُفصل بينهما بأجنبي.

وأمَّا قولُه «إنَّ أفعل التفضيل ومِنْ كمضافٍ ومضاف إليه» إلى آخره، فليس بصحيح، لو كان كذلك لما جاز الفصل بينهما بالتمييز وبالفاعل وبالظرف وبالمجرور؛ لأنه لا يُفصل بشيء من هذه بين المضاف والمضاف إليه، فلم يَجْريا مَجراهما. ولو سَلَّمْنا أنَّ المبتدأ ليس معمولاً للخبر لَمَا ضَرَّ هذا الفصل لأنه/ وقع في شعر. وأيضاً فقد خَرَّجَ الأستاذ أبو الحسن بن [٢:٨/ب] خروف قوله «نحن» على أنه تأكيد للضمير المستكن في قوله «فخيرٌ»، وخيرٌ: خبرُ مبتدأ محذوف، التقدير: فنحنُ خيرٌ نحنُ، كما تقول: أنتَ قائم أنتَ.

وذهب الكوفيون[١] إلى ما ذهب إليه الأخفش من عدم اشتراط الاستفهام والنفي، إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم. ويوافقونه في التزام إفراده وتجرده من ضمير، ويجيزون إجراءه مُجرى اسم جامد، فيطابق ما بعده. ويجيزون أيضاً جعله نعتَ منويٍّ مطابقٍ للآخر في إفراده وتثنيته وجمعه، فلا بُدَّ إذ ذاك من مطابقة النعت، ويسمونه خَلَفاً.

وأطلق المصنف الاستفهام والنفي ليشمل أدواتهما، فتقول: هل مُعْتَقٌ أخواك؟ وما فاعلٌ الزيدان؟ ومن ضاربٌ العمران؟ ومتى راجع العمران؟ وأين قاعدٌ صاحباك؟ وكيف مقيمٌ ابناك؟ وكم ماكثٌ صديقاك؟ وأيَّانَ قادمٌ رفيقاك؟ هكذا قال المصنف في الشرح[٢]، وهو قياس على الهمزة، والأحوط أن لا

(١) شرح التسهيل ١: ٢٧٤.
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧٤.

يُقال منها تركيب إلا بعد السماع.

وذكر[1] في أدوات النفي «ما» و «لا» و «إنْ» و «ليس»، إلا أنَّ «ليس» يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها، ويرتفع به ما يليه، ويَسُدُّ مَسَدَّ خبرها، وكذلك «ما» الحجازية، تقول: ليس قائم الزيدان، وليس منطلق إلا العمران، وما ذاهبٌ عبداك، وهذا قياس على «ما»، والأحوط التوقف حتى يُسمَع.

وفي البسيط: «واختلفوا في الظرف والمجرور، هل هو في تقدير اسمِ فاعل أو فِعْل؟ وعلى القول بأنه في تقدير اسمِ فاعل هل يصير رافعاً للظاهر إذا اعتمد، فتقول: أفي الدار زيدٌ، أم لا؟» انتهى. وقياس حرف النفي أن يكون كالهمزة.

وقال بعض أصحابنا: الظرف والمجرور إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً رَفع، وإذا اعتمد على أداة نفي أو استفهام فالأخفش[2] يجيز أن يرفع، كما يجيز ذلك دون اعتماد، وس[3] لا يجيز رفعه دون اعتمادٍ على ما ذكر من غير النفي والاستفهام.

والصحيح أنه لا يعمل إذا اعتمد على نفي أو استفهام بخلاف اعتماده على ما ذكرنا قبل؛ لأنه في ذلك ملحوظ فيه الفعل؛ لأن غالب الخبر والصفة والحال لا يكون شيء منها إلا مشتقًّا، فوقع في محل الاشتقاق، فرفع. والصلة إذا كانت بالظرف أو المجرور فإنما ذلك لأنهما في معنى الفعل، ولولا ذلك ما استقلَّ بهما الاسم الموصول؛ لأنه لا يُوصل إلا بالجملة، وأما الاستفهام والنفي فلا يقوى فيهما جانب الفعل؛ ألا ترى أنك تستفهم عن

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٧٤.

(٢) المسائل العسكرية ص ١٠٨ ـ ١٠٩ والشيرازيات ص ٤٠٢ والإنصاف ص ٥١ والتبيين ص ٢٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٥٨ ـ ١٥٩ وشرح الكافية ١: ٩٤.

(٣) الكتاب ٢: ٥٢ ـ ٥٣، ٨٨ ـ ٩١، ١٢٨ والإنصاف ص ٥٢. وانظر شرح الكافية ١: ٩٤ وإعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ص ٥١٤.

الاسم الصريح، فتقول: أَزيدٌ أخوك؟ وكذلك/ النفي: ما زيدٌ أخوك، فنهايته [٢:٩/أ] بعد الاستفهام والنفي أن يكون مثلَه قبلهما. وأيضاً فالعرب تقول: مررت بِسَرْجٍ خَزٌّ صُفَّتُه، ولا يرفعون هذا إذا أوقع عليه[١] الاستفهام والنفي، فدل ذلك على صحة مذهب س.

وقولُه **وأُجري في ذلك «غيرُ قائم» مُجرى «ما قائم»**. قال المصنف في الشرح[٢]: «إذا قصد النفي بـ «غير» مضاف[٣] إلى الوصف فيجعل «غيرُ» مبتدأ، ويرفع ما بعد الوصف به، كما لو كان بعد نفي صريح، ويَسُدُّ مسدَّ خبر المبتدأ، وعلى ذلك وَجَّه الشجري[٤] قولَ الشاعر[٥]:

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ... يَنْقَضي بالهَمِّ والحَزَنِ

ومثلُه قولُ الآخر[٦]:

غيرُ لاهٍ عِداك، فاطَّرِحِ اللَّهْـ ... ـوَ، ولا تَغْتَرِرْ بعارض سَلْمِ»

انتهى.

وكأنه قال: ما مأسوف على زمن، فقوله «على زمن» في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بـ «مأسوف»، و«ينقضي» جملة في موضع الصفة لـ «زمن».

---

(١) س: على.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧٥.

(٣) في شرح التسهيل: مضافًا.

(٤) أمالي ابن الشجري ١: ٤٧ ـ ٤٨.

(٥) ينسب البيت لأبي نواس، وليس في ديوانه. وهو في أمالي ابن الشجري ١: ٤٧ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧ وسفر السعادة ص ٨٤٣ وشرح التسهيل ١: ٢٧٥ وتذكرة النحاة ص ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥ والمغني ص ١٧١، ٧٥٣ وشرح أبياته ٤: ٣ ـ ٦ [٢٦١] والمقاصد النحوية ١: ٥١٣ والخزانة ١: ٣٤٥ ـ ٣٤٨ [٥٣].

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٧٥ وتذكرة النحاة ص ٣٦٦ وشرح أبيات المغني ٨: ٤٤ ـ ٤٥ [٩٠٦].

وسأل عالي بن أبي الفتح أباه أبا الفتح بن جِنِّيْ عن قوله «غيرُ مأسوف» البيت، فأجابه بأنَّ المقصود ذَمُّ الزمان الذي هذه حاله، فكأنه قال: زَمانٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوف عليه، فزمان: مبتدأ، و «ينقضي»: صفتُه، و «غير»: خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف، لأنك إنما جئت بالهاء لمَّا تقدمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار:

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضي بِالهَمِّ والحَزَنِ

وهذا التخريج بعيد جداً مُتَكَلَّف، وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المُتَمَحَّلة المتكلفة التي لا يكاد يلحظها العرب.

قال أبو الفتح: وإن شئتَ قلت: هو محمول على المعنى، كما حملت «أَقَلُّ امرأةٍ تَقُول ذاك» على المعنى، فلم تَذكر في اللفظ خبراً لأنه مبتدأ، وقد أضفتَ «أَقَلّ» إلى «امرأة»، ووصفت المرأة بـ «تقول ذاك»، كأنك قلت: قَلَّ امرأةٌ تقول ذاك، فلم تحتج «أَقَلّ» إلى خبر لأنها في معنى «قَلَّ». وكذلك حمل س[1] على المعنى قولَ من قال «خَطيئةُ يومٍ لا أَراك فيه» على معنى: يومٌ خطأٌ لا أَراك فيه. وما حُمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام. انتهى هذا التخريج الثاني وهو الذي أخذه منه ابن الشجري، وخرج البيت عليه. ويعضده البيت الثاني، وهو «غيرُ لاهٍ عِداك»، فإنه لا يُتصور فيه التخريج الأول. ولأبي/ عمرو بن الحاجب[2] في هذا البيت كلام طويل [٩:٢/ب] وترديد، ثم خَرَّجه على تخريجَيْ أبي الفتح.

ص: ويُحذَفُ الخبرُ جَوازاً لقرينة، ووجوباً بعد «لولا» الامتناعية غالباً، وفي قَسَم صريح، وبعد واوِ المصاحبة الصريحة، وقبلَ حالٍ إن كان المبتدأ أو معمولُه مصدراً عاملاً في مُفَسِّرِ صاحبِها، أو مؤولاً بذلك، والخبرُ الذي

---

(١) الكتاب ١: ٨٤ ـ ولفظه «... لا أصيد فيه» ـ وشرحه للسيرافي ١: ١٩٢/ب ـ ١٩٣/أ.

(٢) أمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧ ـ ٦٤٠.

سَدَّت[1] مسدَّه مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبها لا زمانٌ مضافٌ إلى فعله، وفاقاً للأخفش، ورفعُها خبراً بعد «أَفْعَل» مضافاً إلى ما موصولة بـ «كان» أو «يكون» جائز، وفِعْلُ ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورةٍ ممنوعٌ.

ش: مثالُ حذفه جوازاً لقرينة «زيدٌ» لمن قال: مَنْ في الدار؟ وقولُك: زيدٌ قائم وعمروٌ، التقدير: زيد عندي، وعمروٌ قائمٌ، فحذف «عندي» لجريانه في جملة السؤال[2]، و «قائمٌ» لجريانه في الجملة المعطوف عليها. فإن[3] قلت «زيد وعمروٌ قائم» فخبرُ أحدهما محذوف، فقيل: خبر الأول، وقيل: خبر الثاني، وقيل: أنت مُخَيَّر في تقدير الخبر، فإن شئتَ قدرته خبر الأول، وإن شئتَ قدرته خبر الثاني. وصَحَّحَ هذا المذهبَ الأخيرَ بعضُ أصحابنا. وحكى أبو حاتم: هندٌ وزيدٌ قائمٌ، فهذا حذف فيه الخبر من الأول، إذ التقدير: هندٌ قائمةٌ وزيدٌ قائمٌ.

قال المصنف في الشرح[4]: «ومِن الحذف الجائز الحذفُ بعدَ «إذا» الفجائية، نحو: خرجتُ فإذا السَّبُعُ، والحذفُ بعد «إذا» قليل، ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد «إذا» إلا وخبرُه ثابت غير محذوف، كقوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾[5]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾[6]، ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾[7]، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾[8]» انتهى كلامه.

وليس كما ذكر: أمَّا قولهم «خرجتُ فإذا السَّبُعُ» فإنَّ «إذا» الفجائية

---

(١) ك، ف: سدت الحال مسده.

(٢) كذا! ولم يجر لـ «عندي» ذكر في السؤال، وإنما يقدر «عندي» جواباً لمن قال: مَنْ عندَك؟ كما في مثال ابن مالك في الشرح.

(٣) ك، ف، ن: فلو.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٥) سورة طه، الآية: ٢٠.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٠٨.

(٧) سورة يس، الآية: ٥٣.

(٨) سورة الزمر، الآية: ٦٨.

ظرف مكان، وهو خبر عن «السَّبُع»، وقَدَّروه: خرجتُ فبالحضرةِ السَّبُعُ، أي: فبالمكان الذي أنا حاضرٌ فيه السَّبُعُ. هذا ظاهرُ كلام س[1] ومذهبُ أشياخنا، وهو الذي تَلَقَّنَّاه منهم. وسيأتي الكلام على «إذا» الفجائية وعلى الخلاف فيها، حيثُ ذكرها المصنف في باب المفعول المسمَّى ظرفاً، إن شاء الله. و«خرجتُ فإذا السَّبُعُ» كلام تامٌّ بنفسه لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف، ولمَّا كان مدلولها مدلولَ ظرف المكان جاز أن تأتي خبراً إذا أريد الإخبار بها عن الجُثَّة، وجاز أن تأتي معمولة للخبر إذا لم تجعل هي الخبر، فتقول: خرجتُ فإذا زيدٌ، وخرجتُ فإذا زيدٌ قائماً، وخرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، كما تقول: خرجت ففي الدار زيدٌ، وخرجت ففي الدار زيدٌ جالساً، وخرجتُ ففي الدار زيدٌ جالسٌ، إذا كان «في الدار» متعلقاً بـ «جالس» الذي هو الخبر.

وأما قولُه تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ إلى آخر ما ذكر مما جاء في القرآن، [٢:١٠/أ] فإنما لم يحذف/ الخبر لكونه لا يدل على حذفه دليل، ولم يمكن جعل «إذا» في الآيات خبراً لأن المقصود الإخبارُ عن المبتدأ الذي بعد «إذا» بأشياءَ لم تكن معلومة للسامع إلا مِنْ ذكر الخبر، لو قلت: فألقى عصاه فبالحضرة هي، وفأخرج يده فبالحضرة هي، لم يكن كلاماً، فمتى قصد الإخبار بخبر غير معلوم للسامع، وهو أن يكون بحيثُ لو حذف لم يكن ثَمَّ ما يدل عليه، وجب ذكره، وصار نظير قولك ابتداءً: زيدٌ منطلقٌ، فلا يجوز حذف «منطلق» لأنه لا دليل على حذفه. ومتى قصد الإخبار عن زيد بـ «إذا» الفجائية كانت هي الخبر، وإنما بَنى المصنف على ما اختاره هو[2] من كون «إذا» الفجائية حرفاً، فلا يصح أن تكون خبراً، فاضطر إلى تقدير خبر في: خرجتُ فإذا السَّبُعُ.

---

(١) يريد قوله: «وتكون للشيء تُوافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ» الكتاب ٤: ٢٣٢ وشرح التسهيل ٢: ٢١٤. ولم يذكر السيرافي هذا المعنى في شرحه للكتاب ٥: ١٩٣/أ، وذكر فيه أن المبرد كان يجعلها ظرف مكان، وكان الزجاج يجعلها للزمان.

(٢) التسهيل ص ٩٤ وشرحه ٢: ٢١٠.

وقولُه ووجوباً بعدَ «لولا» الامتناعية غالباً سقط «غالباً» من بعض النسخ، وهو[1] أجود لأنَّ الوجوب والغلبة لا يجتمعان؛ إذ الوجوب هو أن لا يجوز ذِكْره[2]، والغلبة هي أن يغلب حذفه، فهي من باب الجائز، ومحال أن يكون الشيء واجباً جائزاً، أعني الجواز بمعنى التخيير، ولأن مشهور قول أكثر النحويين هو أنه يجب حذف خبر المبتدأ الذي بعد «لولا»، وهذا الذي ذكره في «لولا» هو على تقدير رفع الاسم بالابتداء. وقد ذكرنا اختلاف الناس في ذلك، وتكلمنا على هذه المسألة في «فصل حروف التحضيض» في «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

قال المصنف في الشرح[3]: «وإنما وجب حذف الخبر بعد «لولا» الامتناعية لأنه معلوم بمقتضى «لولا»؛ إذ هي دالَّة على امتناعٍ لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل «لولا زيدٌ لأكرمتُ عمراً» لم يُشَكّ في أن المراد: وجودُ زيد مَنع من إكرام عمرو، فصح الحذفُ لتعين المحذوف، ووجب لسدِّ الجواب مسدَّه وحلولِه محلَّه، والمرادُ هنا بالحذف الكونُ المطلق، فلو أُريد كونٌ مُقَيَّدٌ لا دليلَ عليه لم يَجُز الحذف، نحو: لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ، ولولا عمروٌ عندنا لَهَلَكَ، ومنه قولُه ﷺ: «لولا قومُكِ حَديثُو عهدٍ بكفرٍ لأَسَّسْتُ البيتَ على قواعد إبراهيم»[4]. فلو أُريد كونٌ مقيد مدلولٌ عليه جاز الإثبات والحذف، نحو «لولا أنصارُ زيد حَمَوْه لم ينجُ»، فـ«حموه» خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه. ومن هذا القبيل قولُ المَعَرِّيّ في صفة

---

(١) ك: وهي.

(٢) في النسخ المخطوطة: «حذفه» وفي هامش س: ذكره.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم (الباب ٤٨) ١: ٤٠ ـ ٤١ وكتاب الحج (الباب ٤٢) ٢: ١٥٦ وكتاب الأنبياء (الباب ١٠) ٤: ١١٨ وتفسير سورة البقرة ٥: ١٥٠ ومسلم في كتاب الحج ص ٩٦٨ ـ ٩٧٣، ومالك في الموطأ ـ كتاب الحج ص ٣٦٣.

سيف[1]:

. . . . . فلـولا الغِمْـدُ يُمْسِكُـه لَسـالا

[٢:١٠/ب] وهذا الذي ذهبتُ/ إليه هو مذهب الرمانيِّ والشَّجَريّ[2] والشَّلَوْبين، وغَفل عنه أكثرُ النحويين. ومِن ذِكر الخبر بعد «لولا» قولُ أبي عطاء السِّنْدي[3]:

لولا أبوك، ولولا قبلَه عُمَرٌ أَلْقَتْ إليك مَعَدٌّ بالمقَاليدِ»

انتهى كلامه.

وهذا الذي اختاره غيرُ مختار، بل المختارُ ما حكاه الجمهور من أنَّ خبر المبتدأ بعد «لولا» يجب إضماره، وأنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً لا كوناً مقيداً.

وحكى الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد «لولا» بالحال، كما لا يأتون بالخبر، وقد زعم أنه إن ورد خبر لمبتدأ بعد «لولا» كان شذوذاً أو ضرورة، وهو مَنْبَهة على الأصل.

وقال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[4]: أجاز قوم: لولا زيدٌ قائمٌ لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك. وهذا لم يثبت بالسماع، والمنقول: لولا جلوسُ عمروٍ، ولولا قيامُ زيدٍ.

وقولُه **وفي قَسَمٍ صريح** مثالُه: لَعَمْـرُك، وايْمُن الله، وأمانةُ الله، ويمينُ

---

(١) صدر البيت: يُذيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ. وهو في شروح سقط الزند ١: ١٠٤ والمقرب ١: ٨٤ وشرح التسهيل ١: ٢٧٦ ورصف المباني ص ٣٦٣ وشرح أبيات المغني ٥: ١١٨ ـ ١٢١ [٤٤٠]. العضب: السيف القاطع.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢: ٥١٠.

(٣) البيت في الأغاني ١٧: ٢٥١ وشرح التسهيل ١: ٢٧٧ والمقاصد النحوية ١: ٥٦٠.

(٤) البسيط في شرح الجمل ص ٥٩٣ ـ ٥٩٤.

الله. قال المصنف في الشرح[1]: «وَجب حذفُ الخبر هنا لأنَّ فيه ما في خبر المبتدأ بعد «لولا» من كونه معلوماً، مع سَدِّ الجواب مَسَدَّه». واحترز بقوله «صريح» من مبتدأ في القسم صالح لغير القسم، نحو: عهدُ الله، فلا يجب حذف الخبر إذ ذاك، بل يجوز نحو: عليَّ عهدُ الله لأفعلنَّ، فيجوز أن تحذف[2]، فتقول: عهدُ الله لأفعلنَّ؛ لأنَّ «لَعَمْرُك» و«ايْمُنُ الله» لا يستعملان إلا في قَسَم، و«عهدُ الله» لا يُشعر بالقسم حتى يُذكر المُقْسَمُ عليه.

وما ذهب إليه المصنف من أنَّ «ايْمُن الله» وشبهها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ليس مُتَّفَقاً عليه، بل أجازوا في مثل هذا أن يكون خبراً محذوف المبتدأ، التقدير: قَسَمي يمينُ الله. وممن أجاز الوجهين الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، ولذلك لم يذكر[3] هذا الموضع فيما يجب حذفه من الخبر. ويأتي الكلام على ذلك في «باب القسم» إن شاء الله.

وقولُه **وبعدَ واو المصاحبة الصريحة** مثاله: أنت ورأيُك، وكلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه[4]، وكلُّ ثوبٍ وقيمتُه. ذكر الأخفش في كتابه «الأوسط» في مثل هذا عن النحويين قولين:

أحدهما: أنه مبتدأ لا يحتاج إلى تقدير خبر؛ إذ هو كلام تامّ لأنه في معنى: أنتَ مَعَ رأيك، وكلُّ رجل مَعَ ضيعتِه. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف[5].

والقول الثاني: أنَّ الخبر محذوف، تقديرُه «مقرونان» أو ما في معناه. وهذا قول الجمهور. وكان الحذف واجباً لدلالة الواو وما بعدها على

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٧٧.
(٢) ك: أن تحذفه.
(٣) المقرب ١: ٨٤ ـ ٨٥ وشرح الجمل ١: ٣٥١.
(٤) الكتاب ١: ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٩٣.
(٥) شرح الجمل له ص ١٤٩ [باب الابتداء] وشرح التسهيل ١: ٢٧٧.

المصحوبية إذ قامت مقام «مَعَ»، فلو جئت بـ «مَعَ» مكان الواو كان الكلام تاماً.

ونقل القولين أبو المعالي الموصلي[1] في «شرح الدُّرَّة»[2]، إلا أنه نَسب حذفَ الخبر للبصريين، والاستغناءَ عن تقديره إذ الواو أغنت عنه للكوفيين.

[١/١١:٢] وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع[3]: / التقدير: كلُّ رجلٍ مَعَ ضيعتِه وضيعتُه معه، وعلى هذا: زيدٌ وكتابُه، وعمروٌ وفَرَسُه، إذا أردت أنَّ كلَّ واحد منهما لا يُفارق صاحبه. وتدخل نواسخ الابتداء على هذا، قال الشاعر[4]:

فَمَنْ يَكُ سائلاً عَنِّي فإنِّي ... وجِرْوةَ لا تَرُودُ، ولا تُعارُ

وقال آخر[5]:

فكان تَنادِينا وعقدُ عِذارِهِ ... وقال صِحابي: قد شَأَوْنَكَ، فاطْلُبِ

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي النحوي الضرير الإربلي الموصلي شمس الدين أبو العباس، وأبو عبدالله المعروف بـ «ابن الخباز» المتوفى سنة ٦٣٩ هـ. ولم أقف على كنيته التي ذكرها أبو حيان في مصادري. انظر ترجمته في البغية ١: ٣٠٤ ومقدمة النهاية ص ٦ وما بعدها [رسالة ماجستير].

(٢) هو شرح ألفية ابن معط المسمى «الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية» والقولان في الجزء الأول منه ص ٤١٠ المطبوع في بغداد، كما ذكر أبو حيان.

(٣) البسيط في شرح الجمل ص ٥٥٤، ٥٩٦. والنص الذي ذكره أبو حيان من كتاب آخر لشيخه لا من البسيط.

(٤) هو شداد بن معاوية العبسي أبو عنترة. والبيت في الكتاب ١: ٣٠٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٣٥٧ وللأعلم ص ٢٠١ وأسماء خيل العرب للغندجاني ص ٦٢ والصاحبي ص ٣٥٨. جروة: اسم فرسه. ولا ترود: لا تُخَلَّى وتُترك تذهب وتجيء مع الخيل. ولا تعار: أي لا تعار لمن التمس إعارتها ضناً بها.

(٥) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٥٠ والتنبيه والإيضاح (صحب) واللسان (صحب) و (شأى). شأونك: سبقنك.

التقدير: فإني مع جِرْوةَ وجِرْوةُ معي، وتَنادينا مع عقدِ عذارِه وعقدُ عذارِه معَ تنادينا، فحذف من الأول ما دَلَّ الثاني عليه، ومن الثاني ما دَلَّ الأول عليه. ويجري مجراه في الاستغناء: أنتَ أعلمُ وربُّك، التقدير: أنت أعلمُ بربِّك وربُّك أعلمُ بك. وعلى هذا الحديث «لا أنا ولا ثابت»[1]. انتهى.

وما قَدَّره الجمهور أخصر مما قَدَّره الأستاذ أبو الحسين، إذ قَدَّروا المحذوف خبراً واحداً، وجعلوا الكلام جملة واحدة، والأستاذ أبو الحسين قدَّر خبرين محذوفين، وجعل الكلام جملتين.

فإذا قلت «أنتَ أعلمُ ومالُك»[2] فقال أبو القاسم بن القاسم: لا يصح عطف «مالك» على «أنت» على حد: أنت أعلمُ وزيدٌ؛ لأنك تُضمر في هذا خبراً من جنس ما أَظهرتَ، والمالُ لا يَعلم، ولا على «أَعلم» لأن المعطوف على الخبر خبرٌ يَصِحُّ انفرادُه، فلو قلت «أنت مالُك» لم يصح، ولا على الضمير في «أعلم» لوجوه: منها استتارُه غيرَ مؤكد. ومنها أنَّ أَفْعَلَ التفضيل لا ترفع الظاهر إذا وليها، فكذلك إذا عُطف على مضمر رَفَعَتْه، وقد يكونان هذان الوجهان[3] بشذوذ. قال: فإذا استحالت هذه الأوجه كان معطوفاً على «أنتَ» لا على ذلك الوجه، بل هو بمنزلة: شاةٌ ودرهمٌ، أي: معطوف في اللفظ، خبر في المعنى، لنيابته منابه.

وهكذا أعرب المسألةَ الجرميُّ في «الفرخ»، قال: الشاءُ شاةٌ ودرهم. قال: من قال هذا جعل الشاء مبتدأ، وشاةٌ مبتدأ، ودرهمٌ خبره، والجملة خبر الأول.

---

(١) هذا من قول حبيبة بنت سهل الأنصاري لرسول الله ﷺ في زوجها ثابت بن قيس بن شَمَّاس حين رغبت في الخلع. وقد أخرجه مالك في الموطأ ص ٥٦٤ ـ كتاب الطلاق ـ باب ما جاء في الخُلْع.

(٢) الكتاب ١: ٣٠٠.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة كلها.

وذهب الأستاذ أبو بكر بن طاهر إلى أنه معطوف على «أعلم»؛ لأنَّ الأصل «بمالك»، فوُضعت الواو موضع الباء، فعُطفت على ما قبلها، ورَفعت ما بعدها في اللفظ، وهو بمعنى الباء متعلقة بـ «أعلم». وهذا أقرب لتفسير كلام س؛ لأنه قال في الواو: «يعمل فيما بعدها المبتدأ»[1]. يريد: أنك تعطفه على «أعلم»، فيعمل فيه ما عمل في «أعلم» وهو المبتدأ.

ومما اختلفوا فيه قولُ العرب «حَسْبُك يَنَمِ الناسُ»[2]:

فقيل: الضمة في «حسبُك» ضمة بناء، وهو اسم سُمي به الفعلُ، والكافُ حرف خطاب، وبُنيت على الضم لأنَّ حَسْباً كان معرباً قبلَ ذلك، فحُملت على قبلُ وبعدُ ويا حَكَمُ. وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء[3]، / نقله [٢:١١/ب] عنه أبو زرعة أحد أصحاب المازني.

وذهب الجمهور إلى أنها ضمة إعراب. واختلفوا: فقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حَسْبُك السكوتُ يَنَمِ الناسُ. وذهب جماعة[4] إلى أنه مبتدأ لا خبر له لأن معناه: اكْفُفْ[5]، وهو اختيار أبي بكر بن طاهر.

وقولُه **الصريحةِ** احترازٌ مما كان يحتمل المصاحبة، ويحتمل مطلق العطف، فإذْ ذاك لا يجب الحذف، نحو قولك «زيدٌ وعمرو» وأنت تريد: مع عمرو، فإنه غير صريح، فلك أن تأتي بالخبر، فتقول: زيدٌ وعمروٌ مقرونان، ولك أن تستغني عن الخبر اتِّكالاً على أنَّ السامع يَفهم من اقتصارك عليهما

---

(١) الكتاب ١: ٣٠٠، ٣٠١.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٠، ١٢٩. قال ابن خروف في شرح الجمل ص ١٤٨: «والخطاب للمؤنث».

(٣) والجرمي أيضاً كما في الارتشاف ص ١٠٩٢.

(٤) منهم الأخفش كما في الارتشاف ص ١٠٩٢. وانظر الأصول ٢: ٣٦.

(٥) إذا كان الخطاب للمؤنث كما قال ابن خروف فالصواب أن يقال: اكففي. وفي شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٣/ب أن معناه: اكتف. وقال قبله: «فيقال له هذا ليكفّ ويكتفي بما قد عمله منه». واللفظان في الارتشاف وهامشه.

معنى الاقتران والاصطحاب.

وقوله **وقبلَ حالٍ إن كان المبتدأ أو معمولُه مصدراً عاملاً في مفسِّر صاحِبها أو مؤوَّلاً بذلك** يعني أنه يجب إضمار الخبر قبلَ حالٍ مشروطٍ فيها ما ذكر، وهذا يستدعي تسليم أربعة أشياء مختلف فيها:

أحدها: أنَّ ذلك المصدرَ أو معمولَه مرفوع بالابتداء.

الثاني: أنه مبتدأ[1] محتاج إلى خبر.

الثالث: أنَّ خبره محذوف لا ملفوظ به.

الرابع: أنه مُقَدَّر قبل تلك الحال.

فأما الأول فاختلفوا في رفعه[2]:

فذهب الجمهور إلى أنه مرفوع بالابتداء.

وذهب بعضهم إلى أنه فاعل بفعل محذوف تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثَبت ضربي زيداً قائماً.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه حذف ما لا دليل على تعينه؛ لأنه كما يجوز تقدير «ثَبَتَ» يجوز تقدير «قَلَّ»، أو: عدم ضربي زيداً قائماً، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره، مع أنه إذا دار الأمر بين الحذف من أول الكلام وآخره كان الحذف من آخره أولى، فإنَّ أول الكلام موضع استجمام وراحة، وآخرَه موضع طلب استراحة وموضع تعب. والذي يجزم ببطلان هذا المذهب دُخول نواسخ الابتداء عليه، فلو كان فاعلاً لم يجز دخول النواسخ عليه، نحو قول الشاعر[3]:

إنَّ اختيارَكَ ما تَبْغيه ذا ثِقةٍ باللهِ مُسْتَظْهِراً بالحَمْل والجَلَدِ

---

(١) أُلحق بعده في هامش ف: غير.

(٢) المذهبان في تعليقة ابن النحاس ق ٣٢/أ من غير نسبة لأحد.

(٣) لم أقف عليه.

فأدخل «إنَّ» على المصدر الموصوف بما ذكر، وتقول: كان ضربي زيداً قائماً.

وأما الثاني فذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ[1] إلى أنه مبتدأ، ولا يحتاج إلى خبر لأن المصدر واقع موقع الفعل، فمعنى ضربي زيداً قائماً: ضربت زيداً، أو أضرب زيداً قائماً، فصار نظير: أقائمٌ الزيدان؟ فكما أنَّ «أَقَائمٌ» مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأنه في معنى الفعل، فكذلك هذا المصدر مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأنه في معنى «ضربت».

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لو كان كذلك لحسُن الاقتصار على الفاعل، كما صَحَّ الاقتصار على الفاعل في: أقائمٌ الزيدان؟ وحيث لم يَصِحّ أن يقال «ضربي زيداً» ويُقتصر بطل هذا المذهب.

وأما الثالث والرابع فيأتي حكمهما إن شاء الله.

[٢:١٢/أ] / مثالُ المبتدأ مصدراً: ضربي زيداً قائماً. ومثال معمول المبتدأ: أكثرُ شُرْبي السَّويقَ مَلْتُوتاً، ومثَّله المصنف في الشرح[2] بقولك: كُلُّ شربي السَّويقَ ملتوتاً، وبعضُ ضَرْبِك زيداً بريئاً، ومُعْظَمُ كلامي مُعَلِّماً. وهذا فيه نظر، فإنّ ذلك لا يُحفظ إلا في مصدر، أو في أَفْعَل التفضيل مضافاً إلى مصدر، أو مُؤَوَّل بالمصدر.

وفي الإفصاح[3]: «هذا البابُ مُعْتَبَر[4] عند النحويين في كل مصدر وفيما أضيف إليه إضافة بعضٍ لِكُلٍّ أو كُلٍّ للجميع، والمعنى أن يكون المضاف إليه مصدراً في المعنى، نحو: أكثرُ شُرْبي، وأَقَلُّ شُرْبي، وأَيْسَرُ شُربي السَّوِيقَ ملتوتاً، وكلُّ ركوبي الفرسَ دارعاً».

---

(١) شرح الكافية ١: ١٠٥.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧٨.

(٣) ك، ف، هامش ن: وفي الإيضاح.

(٤) في الارتشاف ص ١٠٩٤: مقيس.

ومعنى قوله «أو معمولُه» أنَّ المصدر مجرور بإضافة المبتدأ الذي ليس مصدراً إليه. وشمل قوله «في مُفَسِّر صاحبها» أن يكون المُفَسِّر مفعولاً بالمصدر، أو فاعلاً من حيث المعنى بالمصدر، نحو: قيامُك ضاحكاً.

واحترز بقوله «عاملاً في مُفَسِّر صاحبها» من نحو: ضربي زيداً قائماً شديدٌ، فإنَّ المصدر عامل في صاحب الحال وفي الحال، فلم يصلح أن تُغني عن خبره لأنها من صلته.

ومعنى قوله «مُفَسِّر صاحبها» أنَّ قائماً حال من الضمير المستكنِّ في «كان» المحذوفة[1]، ومفسِّره «زيدٌ» الذي هو معمول المصدر.

واحترز أيضاً من قولهم «حُكمُك مُسَمَّطاً»[2]، فالمبتدأ فيه مصدر مُستغنٍ عن خبره بحال استغناء شاذًّا؛ لأنَّ صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو «حُكْمُك»، التقدير: حُكمُك لك مُسَمَّطاً أي: مُثْبَتاً، فصاحبُ الحال هو الضمير المستكن في «لك»، وهو عائد على المصدر المجعول مبتدأ، فهذا ونحوه الحذفُ فيه شاذٌّ غير لازم، ونحو «ضربي زيداً قائماً» الحذفُ فيه ملتزم مطرد.

وقولُه **أو مؤولاً بذلك** أي بالمصدر. مثالُه: أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ قائماً، فإنْ أَنَبْتَ «أنْ» مع الفعل مناب المصدر، فقلتُ: أَنْ ضربتَ زيداً قائماً، وأنْ تضرب زيداً قائماً، ففيه خلاف: أجاز ذلك بعض الكوفيين، ومنعه الجمهور.

وقال ابن الأنباري: أَبطل الكسائيُّ والفراءُ وهشامٌ: أنْ تضرب عبدَ الله قائماً، واتفقوا على إجازة: الذي تضرب عبدَ الله قائماً، وما تضربُ عبدالله قائماً، على أنَّ «الذي» و «ما» بمعنى المصدر، معناهما: ضربُك عبدَ الله

---

(١) لأن أصله عند أكثر البصريين: ضربي زيداً إذا كان قائماً. شرح التسهيل ١: ٢٧٨.
(٢) مجمع الأمثال ١: ٢١٢ واللسان (سمط). المسمط: المُرْسَل الذي لا يُرَدُّ.

قائماً. وعَلَّلَ المنع في «أنْ» بأنَّها لما عَمِلت فيما بعدَها أشبهت الأدوات، وبَعُدت عن المصادر، فلم يَجُزْ فيها ما جاز في المصادر.

وفي هذا التعليل نظر، فإنَّ المصدر أيضاً عامل فيما بعده. وقيل: علةُ ذلك أنَّ الحال إنما تَسُدُّ مسدَّ الخبر إذا كان ظرفَ زمان، وظرفُ الزمان لا يكون خبراً لِـ «أنْ» والفعل.

وقولُه **والخبرُ الذي سَدَّت مَسَدَّه مصدرٌ مضاف إلى صاحبها لا زمانٌ مضاف إلى فعله وفاقاً للأخفش.** الذي ذهب إلى أنَّ الخبر هو زمان مضاف إلى فعله/ هو س[1] وجمهور البصريين[2]، ويقدرونه إن كان ماضياً: إذْ كان قائماً، ومستقبلاً: إذا كان قائماً. [٢:١٢/ب]

واختار المصنف مذهب الأخفش[3]، والتقدير: ضربي زيداً ضَربُه قائماً، فضربي: مبتدأ، وضربُه: خبره، وقائماً: منصوب بـ «ضَربُه»، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعلُه ضمير المتكلم محذوفاً على ما يُذكر في «باب المصدر»، وكأنه كان في الأصل: ضربي زيداً ضَرْبِيه قائماً.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه «إما أن يُفهم من نفس الخبر عينُ المفهوم من المبتدأ، فلا يصح، وإما أن يُفهم منه أنَّ ضَرْبيه المطلقَ مثلُ ضَرْبِيه قائماً، وهو غيرُ المعنى المفهوم، وإنْ جُعل المصدر مضافاً إلى فاعله صار المفهوم منه غيرَ المطلوب من الكلام». قاله شيخنا بهاء الدين بن النحاس[4]، رحمه الله.

وقال[5]: «هنا نُكْتة لطيفة، وهو أنَّ الاسم العامل ومعموله يتنزلان

---

(١) الكتاب ١: ٤١٩. وانظر ١: ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٢) شرح الكافية ١: ١٠٥ وتعليقة ابن النحاس ق ٣٢/ب ـ ٣٣/أ.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٠ وشرح الكافية ١: ١٠٥ وتعليقه ابن النحاس ق ٣٣/أ.

(٤) تعليقة ابن النحاس على المقرب ق ٣٤/أ.

(٥) أي ابن النحاس في تعليقته على المقرب ق ٣٤/أ ـ ٣٤/ب.

منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء، وباب «لا»، فكما يُحذف المضافُ، ويُقام المضاف إليه مقامه، كذلك يُحذف العامل، ويبقى معموله، إلا أنه لمّا كان الأكثر إذا حذف المضاف يُعْرَبُ المضافُ إليه إعرابه، ولا كذلك العاملُ والمعمول، كَثُرَ حذف المضاف، وقَلَّ حذفُ العامل. وهذا، وإن اشترك فيه مذهب س والأخفش، فإنَّ مذهب س ينفرد بما أذكره، قال شيخنا الإمام جمال الدين محمد بن عَمرون الحلبي[1]، رحمه الله: « والذي يُوضح المسألة أنَّ معنى: ضربي زيداً قائماً: ما ضربتُ زيداً إلا قائماً، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب س لأنَّ العامل يتقيد بمعموله، فإذا جعلتَ الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأن ضربي مقيداً بالقيام واقع، وذا لا ينفي أن يقع الضربُ في غير حال القيام، وإذا جُعل الحال من جملة الخبر يكون ضربي زيداً هذا الذي لم يقيد بحال كائن إذا كان قائماً، فلو قدر وقوع ضرب في غير حال القيام يكون مناقضاً للإخبار، إذ من المحال وقوع غير المقيد بالحال في زمان وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان إذا أُريد الحقيقة».

ثم قال[2] ـ رحمه الله ـ في مسألة: أكثرُ شُرْبي السَّويقَ ملتوتاً: «وما أبطلنا به مذهب من يعتقد أن الحال من معمول المصدر يظهر في هذه المسألة أكثر؛ لأنَّ ملتوتاً لو جُعل من تمام الشُّرب يكون الإخبار حينئذ عن أكثر شرب سويق ملتوت أنه حاصل، وذلك لا ينفي أكثريةً في غير حال اللَّتّ، والمراد من هذا الكلام أنَّ الأكثرية تقع في حال اللَّتّ، ولو وقعت في غير حال اللَّتّ لا يكون في الإخبار كبير فائدة» انتهى.

وقد رَجَّحَ المصنف في الشرح[3] مذهب الأخفش على مذهب سيبويه

---

(١) محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون أبو عبدالله الحلبي النحوي [٥٩٦ ـ ٦٤٩ هـ]. أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به، وتصدر لإقرائه، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس. وشرح المفصل. بغية الوعاة ١: ٢٣١.

(٢) تعليقة ابن النحاس ق ٣٤/ب.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٠.

بأنه أقل حذفاً مع صحة المعنى؛ لأنه لم يحذف منه إلا خبرٌ مضاف إلى مفرد، ومذهب س حُذف منه خبر، ثم نائبٌ عن الخبر مع فعل وفاعل؛ لأن الأصل فيه: ضربي زيداً مستقرٌّ إذا كان قائماً. ولأنه حذف منه خبر عامل، فبقي معموله، ودلالة المعمول/ على عامله قوية، وفي مذهب س بقي فيه [٢:١٣/أ] بعد الحذف معمولُ عامل أضيف إليه نائبٌ عن الخبر الأصلي الذي هو مستقر، فضعفت الدلالة لبعد الأصل بكثرة الوسائط. وأيضاً فالحاذف آمنُ[1] عذراً في الحذف لأن المحذوف لفظُه مماثلٌ للفظ المبتدأ، فيستثقل لذلك، ويقوى الباعث على الحذف، وفي مذهب س لا استثقال فيه، فضعف الباعث على الحذف، وليس في قول القائل «ضربي زيداً ضربُه قائماً» تَعَرُّضٌ لكون زيد وَقع به غيرُ الضرب المقارِن لقيامه أو لم يقع، بل تُعُرض به لِما تُعُرض بقولك: ضربته قائماً. انتهى ما رَجَّح به المصنف مذهب الأخفش على مذهب س.

أمَّا الأول فلا ترجيح فيه لأنَّ مستقرًّا العامل في «إذا كان» ممات الحذف إذ كان يُقدَّر، ولا يُلفظ به، ولا يُجمع بينه وبين الظرف، بل تنتقل أحكامه إلى الظرف من تَحَمُّل الضمير، ومن رفع الظاهر به وغير ذلك، فكأنه لم يُحذف إلا الظرف الواقع خبراً، فقد ساوى من حيث الحذفُ مذهبُ س مذهبَ الأخفش.

وأما الثاني ـ وهو كثرة الوسائط ـ فهو مبنيٌّ على الأول، وإذا بَطَلَ الأول بَطَلَ الثاني. وأمَّا أنه يؤمن عذرٌ في الحذف لمماثلة المحذوف لفظ المبتدأ فهذا هو المُبَعِّدُ من تقدير الحذف؛ لأنه إن كان مماثلاً لفظُ الخبر المحذوفِ للفظ المبتدأ فلا حاجة له؛ إذ قد استُفيد من لفظ المبتدأ معنى لفظ الخبر.

فإن قلتَ: قد يُقَيَّد بالحال هذا الخبرُ المحذوف؟ قلتُ: الحال التي تُقَيِّدُ الخبرَ تكون في المعنى وصفاً للمبتدأ وخبراً عنه، فهي في الصورة حال،

---

(١) في شرح التسهيل: أبين.

وهي في المعنى خبر، مثالُه قولُه تعالى ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1]، وقوله ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[2]، و «قائماً» هُنا من وصف المفعول لا من وصف المبتدأ، فلا يجوز أن تكون مُقَيِّدة للخبر في تقدير الأخفش. وما ذكره المصنف مِن أن مذهب الأخفش هو حذف الخبر قبل الحال، وأن تقديره «ضربُه قائماً» نقله غيره عنه.

ونقل بعض أصحابنا أنَّ مذهب أبي الحسن أنَّ الحال سَدَّت مسدَّ الخبر كالظرف لأنها في تقديره، كأنك قلت: ضربي زيداً في حال كونه قائماً، والعرب تقول: أكثرُ شُربي يومَ الجمعة، فاستعملوا الحال استعمال الظرف. وبه قال الجرمي في «الفرخ»، وهو مذهب أبي الحجاج الأعلم، وقال به ابنُ كَيْسانَ، وسيأتي ذكره والردُّ عليه.

وحكى أبو علي عن عَضُد الدولة أنه كان يرى حذف المصدر لطول الكلام وتكرير اللفظ والدلالة على المعنى، وكان يقدر ضربي زيداً: ضربيه قائماً، وأكثرُ شُرْبي السَّوِيقَ: شُرْبي إياه ملتوتاً، فحُذف المصدر، وأُبقي معموله، فقام مقامه. وكان يستحسن هذا القولَ أبو القاسم بن القاسم، وفيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وأكثرُ النحويين لا يجيزونه[3]، وقد نص على منعه س، وقدره في مواضع[4]. / والذي يصح من مذهبه منعه. وهذا الذي [٢:١٣/ب] ذهب إليه العَضُد هو مذهب الأخفش.

وإنما[5] كان الخبر ظرفاً دون غيره في مذهب س[6] لأنَّا نُقدر الخبر

---

(١) سورة هود، الآية: ٧٢.

(٢) سورة النمل، الآية: ٥٢.

(٣) شرح الكافية ١: ١٠٦.

(٤) وذلك كقولك في باب المفعول معه: ما لك وزيداً؟ وما شأنُك وزيداً؟ فقد قدره: ما شأنُك وتناولُك زيداً، وما شأنُك وملابسةٌ زيداً، أو وملابستُك زيداً. الكتاب ١: ٣٠٧ ـ ٣٠٩.

(٥) من هذا الموضع إلى آخر قوله «وعود الضمير لا يكون إلا لأقرب مذكور» موجود في تعليقة ابن النحاس على المقرب ق ٣٤/ب ـ ٣٥/أ.

(٦) الكتاب ١: ٤١٩.

محذوفاً، والحذفُ مجازٌ وتوسع، فالظروفُ أَحملُ لذلك من غيرها، وقُدر ظرفَ زمان دون ظرف المكان لأنَّ الحال عِوض منه كما ذكرنا، والحالُ لِظرف الزمان أَنسبُ منها لظرف المكان لأنَّها توقيتٌ للفعل من جهة المعنى، كما أنَّ الزمان توقيت للفعل، ولذلك قَدَّر س الحال بـ «إذْ» في قوله تعالى ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1]، فقال: «إذْ طائفة في هذه الحال»[2]، ولأنّ المبتدأ هنا حَدَث، وظرفُ الزمان مختصٌّ بالإخبار به عن الحَدَث دون الجُثَّة، فهو أَخَصُّ به من ظرف المكان.

وكان الظرف الزماني المقدر «إذْ» و «إذا» دون غيرهما لأنَّ «إذْ» تستغرق الماضي، و «إذا» تستغرق المستقبل.

وكان المقدَّر بعدهما «كان» التامةَ دونَ غيرِها لأنَّ الظرف المقدر لا بُدَّ له من فعل أو معناه ليكون ظرفاً له، والحال لا بُدَّ لها أيضاً من عامل، والأصلُ في العمل للفعل، فقُدِّرت «كان» التامةُ لتدلَّ على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه.

ولم يعتقد في «قائم» الخبرية للزومه التنكير، وحكى ابن خروف[3] أن الفراء أجاز أن يكون منصوباً على خبر «كان»، وأنشد قول الشاعر[4]:

لَـذُو الـرُّمَّـةِ ذا الـرُّمَّـ ـةِ أَشْهَـرُ منـه غَيْـلانـا

فنصب «ذا الرمة» و «غَيْلان» ـ وهما عَلَمانِ ـ على الخبرية. وهذا نادر لا يُعتدُّ به، ودخول الواو عليهما[5] على ما سيأتي ـ إن شاء الله ـ يُوجب

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٢) الكتاب ١: ٩٠.

(٣) تعليقة ابن النحاس ق ٣٤/ب وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٥١.

(٤) نسب البيت لذي الرمة في تعليقة ابن النحاس ق ٣٤/ب، وليس في ديوانه. وهو من غير نسبة في شرح الجزولية للأبذي ص ٨٥١.

(٥) ك، ف، ن، تعليقة ابن النحاس: عليها.

الحالية. وهذا الذي حكاه ابن خروف عن الفراء هو خلاف مذهبه في هذه المسألة على ما سيأتي ذكره إن شاء الله.

وزعم الزمخشري[1] أنه يجوز أن يكون التقدير: إذْ كنتُ أو إذا كنتُ قائماً، فتكون «كان» مسندة إلى فاعل الضرب.

ولا ينبغي أن يجوز هذا إلا بدليل لأن التقييدات بالأحوال والصفات، وعود الضمير لا يكون إلا لأقرب مذكور؛ ألا ترى أنَّ[2] ما جاء من ذلك في تمثيلهم يُعين أن يكون حالاً من المفعول، كقولهم: أكثرُ شُرْبي السَّويقَ ملتوتاً، وأكلي التفاحةَ نَضِيجةً، وغير ذلك، أمَّا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك أو كان المصدر قد اقتُصر به على الفاعل لحذف المفعول أو لكونه مصدراً لفعل لازم؛ فيتعين إذْ ذاك تقدير: إذْ كنتُ، أو إذا كنتُ، إن كان المصدر مضافاً لضمير متكلم، وإنْ كان مضافاً لمخاطب أو لغائب طابق.

وقولُه **ورفعُها خبراً بعد أَفْعَلَ مضافاً إلى «ما» موصولة بـ «كانَ» أو «يكون» جائز**. أي: ورفعُ الحال، أي: ما كان حالاً، ومثالُ ذلك: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، فأجاز الأخفش[3] في «قائم» الرفع على أنه خبر «أَخْطَب». وتبعه المبرد[4] وأبو علي الفارسي[5]/ وهذا المصنف، قال في [٢:١٤/أ] الشرح[6]: «يلزم من ذلك ارتكابُ مجازين:

---

(١) وابن السيد في إصلاح الخلل ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٢) في النسخ كلها: «إلى»، وصوابه في هامش ف.

(٣) الأصول ٢: ٣٦٠ والحلبيات ص ٢٠٣ وشرح التسهيل ١: ٢٨٢ وتعليقة ابن النحاس ق ٣٦/ب.

(٤) المقتضب ٣: ٢٥٢.

(٥) الحلبيات ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٨٢.

أحدهما إضافة «أَخْطَب»، مع أنه من صفات الأعيان، إلى «ما يكون»، وهو في تأويل الكون.

والثاني الإخبار بـ «قائم» مع أنه في الأصل من صفات الأعيان، عن «أَخْطَب ما يكون» مع أنه في المعنى كونٌ لأنَّ أفْعَل التفضيل بعضُ ما تضاف إليه، والحاملُ على ذلك قصدُ المبالغة، وقد فُتح بابها بأول الجملة، فعُضدت بآخرها مرفوعاً» انتهى. ولذلك امتنع رفع قائماً في قولك: ضربي زيداً قائماً؛ إذ لم يُفتتح أول الجملة بمجاز.

ولم يذكر المصنف خلافاً في المسألة، إنما ذكر إجازته لذلك، وذكر غيره الخلاف، فقال: أجاز الأخفش: عبدالله أحسنُ ما يكون قائمٌ، بالرفع. ومنعها س إلا بالنصب. قال شيخنا الإمام بهاء الدين بن النحاس[1] رحمه الله: «وَجَّه ابن الدَّهَّان[2] رفع الأخفش قائماً بأن جعل «أَخْطَب» مضافاً إلى «أحوال» محذوفةٍ، تقديره: أَخطبُ أحوالِ كونِ الأمير، فلا مجاز في قائم حينئذ» انتهى.

فقوله «فلا مجاز في قائم حينئذ» غير مُسَلَّم، بل هو مجاز لأن تقديره «أَخطبُ أحوالِ كونِ الأمير» لا يُخبر عنه بـ «قائم» لأن قائماً من صفات الأعيان لا من صفات الأحوال، فالمطابق للإخبار عن قوله «أَخْطَبُ أحوالِ الأمير» أن يقال: القيام، كما تقول: أَحسنُ أحوالِ الأميرِ السرورُ أو الضحكُ، ولا تقول: الضاحكُ ولا السارُّ، فجعلُه قائماً خبراً عن «أَخْطَب» فيه مجازٌ بلا شَكّ.

قال شيخنا بهاء الدين بن النحاس[3]: «ويجوز أن تجعل «ما» بمنزلة شيء، و «يكون الأمير» صفته، والعائد محذوف خبر «يكون الأمير»،

---

(١) التعليقة ق ٣٦/ب.

(٢) سبقه إلى ذلك ابن السراج. الأصول ٢: ٣٦٠.

(٣) التعليقة ق ٣٦/ب.

و «يكون» ناقصة، كأنَّ أصلها: أخطبُ أحوالٍ يكونُ الأميرُ فيها قائماً، وتكون «ما» للعموم والكثرة كقوله ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾[1]. ودليلُ وقوعها للجنس والعموم الإشارةُ إليها بقوله ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾، وتكون «ما» حينئذ كناية عن الأحوال، فيتوجه ما قاله الأخفش» انتهى. ويكون الإخبار بـ «قائم» عن «أَخطبُ أحوالٍ يكون الأميرُ فيها قائماً»[2] على سبيل المجاز؛ إذ القائم ليس خبراً عن «أخطب» في الحقيقة؛ لأنه من صفات الأعيان لا صفات الأحوال كما بَيَّنَّا.

وأجازوا[3] أيضاً في هذا المثال أن يكون التقدير: أَخْطَبُ أزمانِ كونِ الأمير قائماً، قالوا: فيجوز على هذا أن تكون «إذا» أو «إذ» المقدرة المحذوفة خبراً عن «أخطب» بنفسها؛ لأن «أَخْطَب» إذْ ذاك زمان لإضافته إلى الزمان، ولا يكون العامل في «إذْ» ولا في «إذا» إذْ ذاك محذوفاً لأنه هو المبتدأ. قالوا: ولا يُستنكر خروج «إذا» عن الظرفية ورفعها، فقد جاءت مجرورة في قول الشاعر[4]:

/ وبعدَ غَدٍ، يا لَهْفَ نَفْسي على غَدِ إذا راحَ أَصْحابي، ولستُ بِرائحِ [٢:١٤/ب]

فأبدل «إذا» من «غَدٍ». وحكي: جئتُك بعدَ إذْ قام زيدٌ، وفي القرآن ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[5].

---

(١) سورة يونس، الآية: ١٨.

(٢) ك، ف، ن: قائم.

(٣) التعليقة ق ٣٦/أ ـ ٣٦/ب.

(٤) هو أبو الطَّمَحان القَيْني. وقيل: هدبة بن خشرم. الحماسة ٢: ٢٨ [٤٨٤] ـ وفيها تخريجه ـ وشرحها للأعلم ص ٧٥٣ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٢١ و ٢: ٤، ٢٨ وشرح أبيات المغني ٢: ٢٢٩ ـ ٢٣٤ [١٣١]. وأوله «وقبل غد» أي: قبل موتي في غد. وعلى غد: أي: على نفسي إذا مت في غد. وراح أصحابي: رجعوا من دفني، وبقيت رهين القبر. والبيت الذي قبله هو:

ألا عَلِّلاني قبلَ صَدْحِ الصَّوادحِ وقبلَ ارتقاءِ النفس بينَ الجوانحِ

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٨.

وأجاز أبو العباس الرفعَ الصريح فيها، وذلك: إذا يقوم زيدٌ إذا يقوم عمرٌو، فـ «إذا» الأولى مبتدأة، والثانية خبر. ويُبين لك ذلك أنه إذا ظهر الإعراب في الظرف رُفع، تقول: أَخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة، إذا جعلتَ «أَخْطَب» زماناً، فإن جعلتَ «أَخطبَ» كوناً نصبتَ يومَ الجمعة، وكان «إذْ» و «إذا» في موضع نصب.

وهذا الذي أجازوه من التصرف في «إذْ» و «إذا» وإخراجهما عن الظرفية لا يجوز عندي، وسيأتي الكلام على ذلك في «باب المفعول المسمى ظرفاً» إن شاء الله.

فعلى هذا الذي قالوه في «أَخْطَب ما يكون» تكون «ما» مصدرية، ولا حذف، وهو الظاهر، أو يكون المحذوف أَزماناً أو أَحوالاً مضافة إلى الكون، أو تكون «ما» بمعنى شيء، و «تكون» صفةً.

وأجاز ابن الدَّهَّان[1] في «ضربي زيداً قائماً» رفع «قائم» على أن يكون خبراً عن «ضربي» إذا كان معنى «قائم» ثابت ودائم، كما تقول: الأمرُ بيننا قائمٌ، والحربُ قائمةٌ على ساق، وهذا جارٍ على قولهم: ضربي زيداً شديدٌ، ولا خلاف في جوازه.

وقولُه **وفِعْلُ ذلك بعد مصدرٍ صريحٍ دُونَ ضرورةٍ ممنوعٌ** أي: رَفْعُ ما كان حالاً على أن يكون خبراً للمصدر الصريح ممنوع، مثالُ ذلك: ضَرْبي زيداً قائمٌ. واحترز بقوله «صريحٍ» من المسألة التي أجاز فيها الرفع، وهي: أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ قائمٌ.

وقولُه **دُونَ ضرورة مُشْعِر** بأنَّ ذلك يجوز في الضرورة، وهو أن يكون خبراً عن المصدر الصريح. ثم لمَّا تكلم في المسألة في الشرح لم يُجز الرفع على هذا الوجه، وهو أن يكون خبراً عن «ضربي»، إنما أجازه على إضمار

---

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٦/ ب.

مبتدأ مقرون بواو الحال، تقديره: ضَرْبي زيداً وهو قائمٌ، قال[1]: «وحقُّه أن يُمنع مطلقاً لأنه شبيه بقولك: جاء زيدٌ راكبٌ، على تقدير: وهو راكبٌ، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط، وهو أصعب[2]، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى. ومثالُ حذف المبتدأ مقروناً بالفاء قولُ الشاعر[3]:

بني ثُعَلٍ لا تَنْكَعوا العَنْزَ شِرْبَها بني ثُعَل مَنْ يَنْكَع العنزَ ظالمُ»

انتهى كلامه.

وكان ينبغي أن لا يقول «دون ضرورة»، بل يقول: وفعل ذلك بعد مصدر صريح ممنوع، فإن أدت الضرورة إلى رفعه خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة حالاً، جاز. ولم يُبين المصنف جهة الأصعبية. ونقول: بل هو في الشرط أسهل لأن جواب الشرط لا بُدَّ أن يكون جملةً، وكونها اسميةً جائز، فإذا حُذف دل طلب الشرط عليه. وأما هذه/ الحال السادَّة مَسَدَّ خبر [٢/١٥:أ] المبتدأ ففيها خلاف: أتقوم الجملة مقامها أم لا؟ يجوز إلا أن تكون صريح الاسم، وسيأتي ذكر ذلك. فعلى هذا لا مقتضى للجملة؛ بخلاف جملة الشرط، فإنها تطلب جملة الجواب، وتقتضيه، فإذا حذف منها شيء، دَلَّ عليه الشرط.

ص: وليس التالي «لولا» مرفوعاً بها، ولا بفعل مضمر، خلافاً للكوفيين. ولا يُغني فاعلُ المصدرِ المذكورِ عن تقديرِ الخبرِ إغناءَ المرفوع بالوصف المذكور، ولا الواوُ والحالُ المشارُ إليهما، خلافاً لزاعمي ذلك، ولا يَمتنع وقوعُ الحال المذكورة فعلاً، خلافاً للفراء، ولا جملةً اسمية بلا واو،

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٢) في شرح التسهيل: أضعف.

(٣) هو رجل من بني أسد. والبيت في الكتاب ٣: ٦٥ والمحتسب ١: ١٢٢، ١٩٣ وتحصيل عين الذهب ص ٤١٠ واللسان (نكع) وشرح الجزولية للأبذي ص ٣٧٥. لا تنكعوا: لا تمنعوا. والشرب: النصيب.

وِفاقاً للكسائي، ويجوز إتباعُ المصدر المذكور، وِفاقاً له أيضاً.

ش: المناسبُ ذكرُ قوله «وليس التالي لولا مرفوعاً بها، ولا بفعل مضمر، خلافاً للكوفيين» متصلاً بقوله «ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً»، أمَّا أن يَفصل بذلك بين مسائل الحال السادَّة مَسَدَّ الخبر فغيرُ سديد في التصنيف.

وقولُه مرفوعاً بها[1] هو قول الفراء[2]. وقوله ولا بفعل مضمر[3] هو قول الكسائي[4]. وأبهم في قوله «خلافاً للكوفيين». وقد أَمْعَنَّا الكلام على المرفوع بعد «لولا» في كتاب «التكميل» في الفصل الثاني من «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

وقولُه ولا يُغني فاعلُ المصدرِ المذكور إلى آخر المسألة تقدم الكلام[5] على هذه المسألة، فأغنى عن إعادته.

وقوله ولا الواوُ والحالُ المشارُ إليهما، خلافاً لزاعمي ذلك. أمَّا الواو فيعني بها واو المصاحبة، فلا تغني عن الخبر، وقد تقدم الكلام[6] على ذلك.

وأما الحال فقد ذهب[7] الكسائيُّ والفراءُ وهشامٌ وابنُ كَيْسان إلى أنَّ الحال بنفسها هي الخبرُ لا سادَّةٌ مَسَدَّه، على خلاف بينهم في ذلك:

---

(١) نسب هذا القول للكوفيين في التبيين ص ٢٣٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٣١/ب.

(٢) معاني القرآن ١: ٤٠٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥١١ وشرح التسهيل ١: ٢٨٣ وشرح الكافية ١: ١٠٤. ونسب في الإنصاف ص ٧٠ [المسألة العاشرة] للكوفيين، وفيه الخلاف في ص ٧٠ ـ ٧٨.

(٣) نسب للكوفيين في التبيين ص ٢٣٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٣١/ب.

(٤) شرح الكافية ١: ١٠٤.

(٥) تقدم في ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٦) تقدم في ص ٢٨٣ ـ ٢٨٦.

(٧) تعليقة ابن النحاس ق ٣٢/ب. ومن هذا الموضع إلى أول قوله «وكذا قال ابن هشام في الإفصاح» مذكور فيه.

فقال الكسائي وهشام: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ذِكْرانِ مرفوعان: أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر. وإنما احتاجوا إلى ذلك لأن الحال لا بُدَّ لها من ضمير يعود على ذي الحال، وهي خبر، والخبر عندهم لا بُدَّ فيه من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد مذهبي الكوفيين. و «ضربي» مبتدأ مرفوع، فلا بُدَّ له من رافع، فاحتاجوا إلى القول بتحمل «قائم» ضميره ليرفعه، حتى إنهما قالا: يجوز أن تؤكد الضميرين اللذين في «قائماً»، فتقول: ضربي زيداً قائماً نفسُه نفسُه، وقيامُك مُسْرعاً نفسُك نفسُه، فإنْ أكدت القيام أيضاً مع المضمرين قلت: قيامُك مسرعاً نفسُك نفسُه نفسُه، فتكرر النفسَ ثلاث مرات.

وزعم الفراء ومَن أخذ بقوله أنَّ الحال/ إذا وقعت خبراً للمصدر لا [٢:١٥/ب] ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتعريها من ضمير المصدر للزومها مذهبَ الشرط، والشرطُ بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر، فكذلك الحال.

وجاز نصب قائماً ومُسرعاً وما أشبههما على الحال عند الكسائي وهشام والفراء وإن كان خبراً لمّا لم يكن المبتدأ؛ ألا ترى أن المسرع هو المخاطب لا القيام. والقائم هو زيدٌ أو أنا لا الضرب، فلما كان خلافَ المبتدأ انتصبَ على الخلاف؛ لأن الخلاف عندهم يُوجب النصب.

وقال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف.

وحكى أبو محمد بن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ[1] عن الكوفيين أن الخبر محذوف بعد «قائم»، تقديره: ثابت أو موجود. وكذا قال ابن هشام في الإفصاح، قال: «والكوفيون يجعلون قائماً حالاً من زيد، والعامل فيه

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٣/أ.

المصدر، والتقدير: ضربي زيداً قائماً واقع، على معنى: يَقَعُ أو وَقَع. وقالوا: تقدير اسم مفرد أولى من تقديرِ ظرفٍ قد قام مقام جملة، ثم تقديرِ فعلٍ وفاعلٍ بعدَه، فتقديرُ اسمٍ مفردٍ أَولى». قال: «وهذا التقدير لا يوافق المعنى، إنما يراد به معنى الشرط، كأنه قال: إنما أضربه بشرط أن يكون قائماً، وإنما ضربته لمّا كان قائماً، وهذا المعنى يصح بتقدير إذْ وإذا، فلهذا احتاج البصريون إلى تقديرهما».

فأما مذهب الكسائي وهشام فأُبْطِل[1] بأنّ العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس أحدهما تابعاً للآخر رفعاً، فكذلك لا يعمل في مضمرين، وأمَّا قولُهم في «زيدٌ حيثُ عمروٌ» من أنَّ «حيثُ» رَفعت زيداً وعمراً لنيابتها مناب ظرفين[2] فقد أبطلناه فيما تقدم في الفصل[3] قبل «باب الابتداء». وإذا انتفى أن ترفع الحال ضميرين انتفى كونها خبراً. وأيضاً، فنقول: ضربي الزيدين قائمين، فلا يمكن أن يكون في «قائمين» ضميران؛ لأنه لو كان كذلك لكان أحدهما مثنًّى من حيث عودُه على مثنًّى، والآخر مفرد من حيثُ عودُه على مفرد، وتثنيةُ اسم الفاعل وإفرادُه إنما هو بحسب ما يَرفع من الضمير، فلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنًّى في حال واحدة، وهذا لا يمكن.

وأمَّا تأكيدُ الضميرين فشيءٌ قالوه بقياسٍ مبنيٍّ على قولٍ فاسد، ولا سَماعَ يَعْضُدُه.

وأمّا ما ذهب إليه الفراءُ فأُبطل[4] بأنَّ الشرط بمفرده من دون جواب لا يصلح أن يكون خبراً لأنه لا يفيد، وإذا كان كذلك تعيَّن أن يكون جواب الشرط محذوفاً، فيكون الضمير محذوفاً مع الجواب، مع أن قيام الشرط

---

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٣/ أ ـ ٣٣/ ب.

(٢) والتقدير: زيد في مكان فيه عمرو.

(٣) تقدم في ص ٢٤٦.

(٤) تعليقة ابن النحاس ق ٣٣/ ب.

بمفرده دعوى لا دليل على شيء منها.

وما ذهب إليه ابن كيسان[1] من أن الحال تشبه الظرف، فكأنه قال: ضربي زيداً في حال قيام، ليس بشيء، لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثة/ أن تقول «زيدٌ قائماً» لأنه في معنى: زيدٌ في حال قيام، وحيثُ لم [٢:١٦/أ] يجز ذلك دَلَّ على فساد ما ذكره. وقال المصنف في الشرح[2] موضحاً لهذا الدليل السابق في إبطال مذهب ابن كيسان: «إما أن يُقَدَّر لهذه الحال عامل أو لا، إن لم يُقَدَّر لها عامل لزم استغناؤها عما لا يَستغني عنه الظرف مع أنه أصل بالنسبة إليها، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره، فكان يقال: زيدٌ قائماً؛ لأنه بمعنى: زيدٌ في حال قيام. وإن قَدرت لم يكن العامل إلا مثل المقدر في الظرف، فكما يُقدر في: زيدٌ في حال قيام: زيدٌ مستقرٌّ في حال قيام، يقدر: ضربي زيداً مستقرٌّ قائماً، فكان يلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال» انتهى.

وأمّا ما حكاه ابن السِّيد عن الكوفيين فقد رُدَّ[3] لأنه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه، فكما تقدره «ثابت» فيجوز أن تقدره «منفي»، ولأنه يكون من الحذف الجائز لا الواجب؛ لأنَّ قائماً إذ ذاك يكون حالاً من «زيد»، والعامل فيه المصدر، فلا تكون الحال سَدَّت مَسَدَّ الخبر، فلا يجب حذفه، وإنما يجب إذا سَدَّت الحال مَسَدَّه؛ لأن الحال إذ ذاك عوض من الخبر بدليل أنَّ العرب لا تجمع بينهما، ولا تَحذف خبرَ هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال للمناسبة التي بين الحال والخبر؛ لأن أصل الخبر التنكير كالحال، ولأن الحال هي صاحبها، كما أنَّ الخبر المفرد هو المبتدأ، والحال مقيدة كما أنَّ الخبر كذلك، ففُهِمَ من عدم اجتماعهما قصد العِوَضية، ولا تُتَصَوَّرُ العِوَضية إلا على قولِ مَن قَدَّرَ أن الخبر قبل الحال؛ لأنك إذا قَدَّرَت الخبر

---

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٣/ ب.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٨١.

(٣) تعليقة ابن النحاس ق ٣٣/ ب ـ ٣٤/ أ.

«ثابت» أو «موجود»، وجعلت قائماً حالاً من «زيد» فإما أن يكون إخبارك المخاطب عن ضربٍ قد عُهد منك إيقاعه بزيد في حال قيامه، فلا يكون في الإخبار بثابت أو موجود فائدة لأنه معلوم عنده، أو عن ضربٍ لم يعهده منك[1] في تلك الحال، فلا دليل على ذلك المحذوف لجواز أن يكون التقدير: ضَرْبي زيداً قائماً غيرُ ثابت، ولأنّ في جعل «قائماً» معمول «ضربي» حذفَ الخبر بِرُمَّته، وفي جعل «قائماً» معمول الخبر حذف بعض الخبر، وحذفُ بعض الخبر أَولى من حذف جميعه.

وتَلخص من مجموع هذه المذاهب أن النحويين أجمعوا على رفع «ضربي» من قولك: ضربي زيداً قائماً. فقيل: ارتفع على الفاعلية بفعل محذوف. وقيل: على الابتداء. فقيل: لا خبر له لإغناء فاعله عنه. وقيل: له خبر. فقيل: ملفوظ، وهي الحال على اختلاف في التقدير، وقيل: محذوف. فقيل: بعده. وقيل: قبله. فقيل تقديره: ضربُه قائماً. وقيل: إذا كان أو إذ كان.

وهذا الذي ذكرناه من سدِّ الحالِ مَسَدَّ خبر المبتدأ ينبغي أن يُقتصرَ به على مَوْرِد السماع/ لأنه شيء خارج عن القياس، فلا يجوز ذلك إلا فيما [٢:١٦/ب] سُمع، وهو أن يكون المبتدأ مصدراً أو أَفْعَلَ التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما قُدِّر بالمصدر.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2] أنَّ الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود يَجري مجرى المصدر في هذا المعنى لا مجرى الجُثَث، فتَسُدّ الحال مسدَّ خبره. واستدل على صحة ذلك بقول الشاعر[3]:

---

(١) س: منه.

(٢) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ب ـ ٣٦/أ.

(٣) هو البَعيث بن حُرَيث. الحماسة ١: ٢١٨ وشرحها للمرزوقي ص ٣٧٦ وللأعلم ص ٦٣٥. المذبذب: الذي لا يستقر.

خَيـالٌ لأُمِّ السَّلْسَبيـل ودُونَهـا مسيرةُ شهرٍ للبريدِ المُذَبْذَبِ

فـ «خيال» مرفوع بالابتداء، وجاز الابتداء به لأنه وُصف بقوله «لأُمِّ السَّلْسَبِيل»، فلا يصح أن يكون خبراً لأنه صفة، بل الخبر هو محذوف، سَدَّت الحال ـ وهي قوله «ودُونَها مسيرةُ شهرٍ» ـ مسدَّه. وساغ ذلك لأنَّ الخيال لا حقيقة له جسمية.

ولا حجة في هذا البيت لأنه يحتمل أن يكون «خيال» خبرَ مبتدأ محذوف تقديره: هذا خيال.

وقولُه **ولا يمتنعُ وقوعُ الحالِ المذكورةِ فعلاً، خلافاً للفراء**. اختُلف[1] في ذلك: فأجاز ذلك أبو الحسن والكسائي وهشام، نحو: حُسْنُك تركبُ، أي: راكباً. ونُقل عن س المنع.

واختَلف النقل عن الفراء: فحكى ابن خروف عنه الجوازَ، ونقل ابن عصفور المنعَ، وهو الصحيح عنه.

ونقل ابن أصبغ الخلاف عن الكسائي.

وقال أبو بكر بن الأنباري: «أجاز الفراءُ رَدَّ الحال إلى الاستقبال إذا كانت غير رافعة، وأبطل ذلك فيها إذا رفعت، فخطأ عند[2] الفراء: حُسنُك تركبُ. وأجاز هو والكسائي: حُسنُك تركب مسرعاً.

قال ابن عصفور: والذي يمنعه الفراءُ المضارع المرفوع. وعلله بأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط، والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط» انتهى.

والصحيحُ الجوازُ لورود ذلك عن العرب، قال الشاعر[3]:

---

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/أ.

(٢) ك، ف، ن: فحكى عنه.

(٣) ينسب الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١ والكتاب ١: ١٩١ وشرح أبياته لابن=

ورأيُ عينـيَّ الفتـى أبـاكـا يُعطي الجزيل، فعليك ذاكا

وقال الآخر[1]:

عَهْدي بها في الحَيِّ قد سُرْبِلَتْ بَيْضاءَ مثلَ المُهْرةِ الضامرِ

قال ابن هشام: يمكنه أن يجعل الخبر في المجرور، أي: عهدي واقع بها، ويجعل الجملة حالاً من الضمير المجرور.

وقولُه **ولا جملةً اسمية بلا واو وفاقاً للكسائي**. اختُلف في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو: فنقل عن س[2] والأخفش[2] أنه لا يجوز ذلك، وأنَّ الحال لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر إلا إذا كانت اسماً منصوباً. وأجاز ذلك الكسائي والفراء. وقد ورد السماعُ بما منعه س، قال الشاعر[3]:

عَهْدِي بها الحيَّ الجميعَ، وفيهمُ عنـد التفـرُّقِ مَيْسِـرٌ ونِـدامُ

[1/17:2] / وقال آخر[4]:

خيرُ اقْترابي مِن المولى حَلِيفَ رِضاً وشَرُّ بُعْدِيَ عنهُ، وَهْوَ غَضْبانُ

ولم يَنقل المصنف خلافاً في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال، بل حكى عن ابن كيسان ما ظاهره الجواز في كل الأحوال، قال[5]: «قال ابن كيسان: إن قلت «مَسَرَّتُك أخاك هو قائم» جاز ذلك عند الكسائي وحده، فإنْ جئتَ بالواو قبلَ «هو» جازت في كل الأقوال». فظاهرُ قوله «في كل الأقوال»

= السيرافي ١: ٣٩٨ ـ ٣٩٩ وللأعلم ص ١٥٩ وتذكرة النحاة ص ٦٥٠.

(١) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص ١٨٩ والتكملة ص ١١٧ والإنصاف ص ٧٧٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٥٩٢ ـ ٥٩٦ وفيه إعرابه.

(٢) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/أ.

(٣) هو لبيد. والبيت في ديوانه ص ١٦٠ [طبعة دار صادر] والكتاب ١: ١٩٠ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٢٦ ـ ٢٧ وللأعلم ص ١٥٩.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٧٨ وتذكرة النحاة ص ٦٥٠ والمقاصد النحوية ١: ٥٧٩.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٨٦.

أنه لا خلاف في ذلك، وقد حُكي أن س منع من ذلك.

وأما إذا كانت جملةً اسميةً لا واوَ معها فأجاز ذلك الكسائي[1] فيما فيه ذِكْرٌ، كما قاله ابن كيسان، واتبعه المصنف. ومنع ذلك الفراءُ[1] وقال: واو الحال هي رافعة المصدر، والرافع لا يحذف. والبصريون على مذهب الكسائي في هذا الأصل، قاله بعضهم[2]. ويقتضي مذهب س المنع لأنه لا يجيز وقوع الجملة الاسمية المصحوبة بالواو حالاً، وكونها محذوفة الواو فرع على هذا المنع، فهو أولى بالمنع.

والذي ورد عن العرب في هذا إنما هو بالواو، فينبغي اتباعُه. ومن أجاز حذفها فليس مذهبه ببعيد. قال المصنف في الشرح[3]: «مقتضى الدليل أن يكون حذف الواو هنا أولى لأنه موضع اختصار، لكنَّ الواقع بخلاف ذلك، وبابُ القياس مفتوح».

وقولُه **ويجوز إتباع المصدر المذكور وفاقاً له أيضاً**. أي: للكسائي، أجاز الكسائي: ضربي زيداً الشديدُ قائماً، وشُرْبي السَّوِيقَ كُلُّه ملتوتاً. وحجته في ذلك اتباعُ القياس.

وحُجة مَن مَنع أنَّ الموضع موضع اختصار، ولم يَرد به سَماع، ولا يجوز أن يقع المصدر موضع هذه الحال لأنه لا مناسبة بينه وبين الزمان؛ لأنهم إنما عَدلوا إلى الحال المشتقة للمناسبة، وهذه المناسبةُ لا تُحفَظ إلا مع صورة الحال الأصلية، ولا يجوز التجوز في الحال لكونها كالظرف، لأنه لا يُتجوز في الشيء الواحد مرتين.

وقد أَغفل المصنف ذكرَ مسائلَ تتعلق بهذه المسألة:

---

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/أ.

(٢) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/أ.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٦.

الأُولى: أجاز السيرافيُّ وابنُ السَّرَّاج[1] دخولَ «كان» الناقصة على هذا المصدر، فتقول: كان ضَرْبي زيداً قائماً. وقال ابن عصفور: هو قبيح لأنَّ تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذفُ خبر «كان» قبيح.

الثانية[2]: إذا كَنَيتَ عن المصدر الذي سَدَّت الحالُ مسدَّ خبره قبل ذكر الحال، نحو «ضربي زيداً هو قائماً» فأجاز ذلك البصريون والكسائي، وإعرابُ «هو» مبتدأ[3]، و «قائماً»[4] حال سدت مسدَّ خبره. وعند الكسائي يرتفع الضرب بالراجع مِنْ «هو»، ويرتفع «هو» بقائم، وهذا جارٍ على مذهبه. وقال الفراء: لا يجوز ذلك/ لأنَّ المَكْنيَّ مثل «زيد» لا يرفعه إلا ما يرفع زيداً وعمراً، والحالُ لا تَرفع زيداً ولا عمراً. [٢:١٧/ب]

الثالثة[5]: اختلفوا في جواز تقديم هذه الحال على المصدر:

فقال الفراء: لا يجوز ذلك سواء أكانت من ظاهر أم من مضمر، فيمنع: مُسرعاً قيامُك، وإن كان يجيز: مُسْرِعاً قمتَ؛ لأن الحال مبنية على الشرط، والشرط يرفع آخراً، ولا يُعَرَّبُ[6] أولاً، فيقال: قيامُك إن أسرعت، وسُكوتُك إن أنصفتَ، ولا يقال: إن أنصفتَ سكوتك[7].

وقال الكسائي وهشام: يجوز ذلك إذا كانت من مضمر لا من ظاهر، فيجوز: مُسرعاً قيامُك، كما يجوز: مُسرعاً قمتَ، ومُسرعاً تقوم، ولا

---

(١) الأصول ٢: ٣٦١.

(٢) هذه المسألة في تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ ب.

(٣) فيما عدا ف: الابتداء.

(٤) س: أو قائماً.

(٥) انظر المسألة في تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ أ ـ ٣٥/ ب.

(٦) هكذا ضبطت في س.

(٧) علل ذلك بأن الشرط إنما يتلقى بالفاء أو بـ «إذا» أو بالفعل، ولا يُتلقى بالاسم المفرد. تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ ب.

يجوز: مُسرعاً قيامُ زيد[1].

فإن كان المصدر متعدياً نحو «شُربُك السَّويقَ ملتوتاً» فمنع التقديمَ الكسائي والفراء وهشام، فلا يجيزون: ملتوتاً شُربُك السويقَ.

وأجاز ذلك البصريون سواء أكان المصدر متعدياً أم لازماً، نقلاً عنهم، خلافاً لمن قال: لا نقل عن البصريين، بل مقتضى قولهم جواز تقديمها إن قدر الخبر مقدماً على المصدر، ووجوب التأخير إن قدر مؤخراً.

وقال ابن الدَّهَّان[2]: لا يمتنع في القياس تقديمها، ومن نقل وعلم حجة على من لم ينقل ولم يعلم.

وفي الإفصاح: ذكر السيرافي[3] أنَّ الزجاج أجاز: قائماً ضربي زيداً، قَدَّم الحال كقولك: اليومَ القتالُ، كأنك قلتَ: إذا كان قائماً ضربي زيداً يقع.

الرابعة: تقديم الحال على مفعول المصدر، نحو: شُربُك ملتوتاً السَّويقَ، أبطل ذلك الكسائيُّ والفراءُ وهشام، وحُكي عن البصريين جواز ذلك. ولعله لا يصح، وإجازة ذلك تُشكِلُ لأنَّ فيه الفصلَ بين المصدر ومعموله بالحال التي سَدَّت مَسَدَّ الخبر، بخلافها إذا تقدمت، فإنه لا يلزم في ذلك فصلٌ بين المصدر ومعموله.

الخامسة: إذا كانت الحال بالواو فهل يجوز تقديمها على المصدر؟ أَبطلَ ذلك الكسائيُّ وهشام والفراء إن كان المصدر متعدياً لمفعول، نحو قولك: وهو ملتوت شُربي السَّوِيقَ، وإن كان لازماً جاز ذلك عند الكسائي،

---

(١) احتجا بأن الحال مبنية على الوقت من حيث كانت في معناه، والوقت يرفع متقدماً ومتأخراً، فيقال: قيامك يوم الخميس، ويوم الخميس قيامك. تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ ب.

(٢) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ب حيث ذكر أن ابن الدهان قال ذلك في كتابه الشامل في شرح الإيضاح. ولفظه: «ولا يمتنع عندي في القياس: قائماً ضربي زيداً؛ لأن خبر المبتدأ في هذه المسألة يتقدم على المبتدأ».

(٣) النص في حاشية تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ ب.

نحو: وأنتَ راكبٌ حُسْنُك، ولم يَجز ذلك عند الفراء لأنَّ الحال لا ترفع مقدمة.

السادسة: أجمعوا على إبطال: أَكْلُكَ مُتَّكئاً الطعامَ؛ لأن الطعام في صلة الأكل، ومتَكئاً خبره، والصلة لا تأتي بعد الخبر، وقد تقدم الخلاف في جواز نحو: شُرْبُك مَلْتُوتاً السَّوِيقَ، فيُنظر ما الفرقُ بين المسألتين.

السابعة: اتفقوا على جواز دخول «إنَّ»[1] وفاءِ «أمَّا»، تقول: إنَّ حُسْنَك راكباً، وأَمَّا حُسْنُك فراكباً.

الثامنة: اتفقوا على منع: ما حُسْنُك براكبٍ؛ لأن الباء تغير نصبَ الحال، فتفسُد المسألة لذلك.

التاسعة: أَمَّا ضَرْبِيك فإنه حسناً، على أن الهاء ترجع إلى الضرب، وخبر إنَّ حسناً، وحكم كان وظن حكم إنَّ في هذا المعنى، فأجازوا: أمَّا ضَربيك فكان حَسَناً، وأَمَّا/ ضَرْبيك فظننتُه حسناً، على أن حسناً صفة [١/١٨:٢] للضرب. وأبطلها الفراء على أن حسناً صفة للياء والكاف. والكسائي يجيزهن كلَّهن.

العاشرة: أجاز الكسائيُّ وهشام: عبدُ الله وعَهْدي بزيد قديمينِ، وكذلك: عبدُ الله والعهدُ بزيد قديمين. ترتيب المسألة: العهدُ بعبد الله وزيد قديمينِ، فقُدم «عبدالله»، ورُفع بما[2] بعده، وثنى «قديمين» لأنه لِـ «عبدالله» و «زيد»، وكانا خبراً للعهد كما تكون الحال خبر المصدر.

وسَوَّى الكسائي وهشام بين قولك: إنَّ عبدَ الله والعهدَ بزيدٍ قديمينِ، وعبدَ الله وإنَّ العهدَ بزيدٍ قديمين.

ولا يُعلم أنَّ الفراء أجاز شيئاً من هذا، وأصحابُه يردُّون على الكسائي

---

(١) في الارتشاف ص ١٠٩٧: على جواز دخول لام إنَّ... إنَّ حسنك لراكباً... الخ.
(٢) ك، ف: ما.

وهشام ما جَوَّزاه من هذه المسائل. وقياس البصريين يقتضي المنع.

ولا يجوز في قول الكسائي وهشام: عبدُ الله فالعهدُ بزيدٍ قديمينِ، ولا يصلح عندهما في هذا المعنى العطف إلا بالواو الجامعة.

الحادية عشرة: أجاز الكسائي والبصريون تقديم معمول الحال السادة مسدَّ خبر المصدر على الحال بعد تمام المصدر بما هو من صلته، نحو: ضربي زيداً فرساً راكباً، تقديره: راكباً فرساً.

ومنع ذلك الفراء، قال: لأن راكباً لا يُرَدُّ إلى الاستقبال، وما لم يُرَد إلى الاستقبال لم تقدم صلته عليه، وإنما يجيز الكسائيُّ تقديم صلته عليه إذا كانت إلى جنبه، فإنْ فُرق بينهما لم يَجُز ذلك عنده. وقياسُ قول البصريين الجواز.

الثانية عشرة: أجاز الزجاج: عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام، وقال: لا يجوز غيره. ومنعها المبرد.

الثالثة عشرة: «أكثرُ ضربي زيدٌ» منعها الكوفيون، وأجازها البصريون. قيل: ولا خلاف نعلم في جواز: أكثرُ لبسي الكَتّانُ.

الرابعة عشرة: أجاز ابن كيسان: أَمَّا ضربي زيداً فكان قائماً نفسُه نفسُه، فتكون الأولى لذكر زيد، والثانية لذكر الضرب. وحكى أبو جعفر النحاس أن ذلك جائز على مذهب البصريين والكسائي، وغير جائز على مذهب الفراء.

الخامسة عشرة: «علمي بزيد كان ذا مال» منعها أبو علي[1] على أن يكون «علمي» مبتدأ، و «بزيد» متعلق به، و «كان» في موضع خبره، واسمها مستتر فيها، وهو عائد على علمي، و «ذا» خبرُ كان من حيث إنه يصير التقدير إلى: علمي ذُو مال، و «ذو مالٍ» ليس نفس العلم، ولا منزل منزلته.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٥٠ والمقتصد ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

وتجوز المسألة على وجوه: منها ما جَوَّزه بعضهم من أن تكون من باب: ضربي زيداً قائماً، أي: كائناً ذا مال، وقد كان ذا مال، وذلك[1] على تقدير الكوفيين في نَقْلِ مَنْ نَقَلَ عنهم أنهم يُقدرون الخبر متأخراً محذوفاً، أي: علمي بزيد كان قائماً واقعٌ، أو على تقدير العَضُد: علمي بزيد علمي به ذا مال، وأمَّا على تقدير مَن قدر «إذا كان» فلا يصح. ويمكن أن يكون خبر علمي، أي: علمي ملتبس بزيد أو واقع به ذا مال، أي: غنياً، ويمكن أن تكون «كان» زائدة، ويكون المعنى: علمي بزيد ذا مال.

[٢:١٨/ب] / وزعم بعض النحويين أنه يجوز: علمي بزيد كان ذا مال، على تقدير: إذْ كان، وحذف «إذْ» للدلالة عليها.

وهذا ضعيف لأن العرب إنما حذفت هنا الظرف والفعل معاً، واطرد ذلك في كلامهم، ولم تحذف أحدهما دون الآخر.

وأجاز الأستاذ أبو علي في بعض تقاييده على الإيضاح أن تكون «كان» ناقصة، واسمها مضمر يعود على العِلْم، و «ذا مال» حال تسدّ مسدَّ خبر «كان» كما تسدُّ مسدَّ خبر المبتدأ.

قال بعض أصحابنا: واتفقوا على منع ما أجازه الأستاذ أبو علي، واختلفوا في التعليل: فقيل: امتنع ذلك لأنه بابُ حذفٍ واختصار وتعويض، ولم يجعل العرب ذلك إلا مع المصدر أو مع مضاف إلى المصدر، وعلى أن يكون بعضَه أو كلَّه لا مع ضميره، وإن كان في المعنى مصدراً، وعلينا اتِّباعُهم.

وقال أبو علي في التذكرة: لم يَجز لأنك حُلْتَ بينَه وبين معموله، يريد أن الحال القائمة مقام الخبر عن المصدر لا بد أن يكون في المصدر مَنِ الحالُ له، ويكون معمول المصدر، فإذا أضمرت المصدر لم يبق معموله لأن

(١) وذلك: سقط من س، ن.

الضمير العائد على المصدر لا يعمل، فإذاً لا يصح أن تكون الحال سادة مسدَّ الخبر عن مصدر مضمر لأنها لا تسدُّ إلا عن مصدرٍ معمولُه صاحب الحال، والمضمر[1] لا يعمل، فليس له معمول.

وقيل: لم يُسمع منهم: ضربي زيداً هو قائماً، فلا تدخل عليه كان، فيكون اسماً لها، وكلُّ ما كان اسماً لِـ «كان» يجوز أن يتقدم، ويُضمر فيها ضميره، فتقول في كان زيدٌ قائماً: زيدٌ كان قائماً، وهذا لم يأت في نحو هذا، لم يُسمع: ضربي زيداً كان قائماً.

ص: **ويُحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينة، ووجوباً كالمُخْبَرِ عنه بنعتٍ مقطوعٍ لمجردِ مدحٍ أو ذَمٍّ أو ترحُّمٍ، أو بمصدرٍ بدلٍ من اللفظِ بفعلِه، أو بمخصوصٍ في بابِ نعمَ، وبئسَ، أو بصريحٍ في القَسَم، وإنْ وَلِيَ معطوفاً على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر صَحَّت المسألة، خلافاً لمن منع، وقد يُغني مضافٌ إليه المبتدأُ عن معطوفٍ، فيطابقهما الخبر.**

ش: مثالُ حذفِه جوازاً لقرينة: صحيح، لمن قال: كيف زيدٌ؟ و: مِسْكٌ، عند شَمِّ طِيب، و: إنسانٌ، عند رؤية شَبَح، وقال الشاعر[2]:

إذا ذُقْتُ فاها قلتُ: طعمُ مُدامةٍ مُعَتَّقةٍ مما تَجيءُ بِهِ التُّجُرْ

أيْ: هذا طعمُ مُدامة. ولو كان هذا معرفةً لجاز جعلُه مبتدأ محذوفَ الخبر. ومما يُحَسِّن الحذفَ دخولُ فاء الجزاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، كقوله تعالى ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾[3] أي: فصلاحُه لنفسه.

وقولُه **لمجردِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم** مثالُه: الحمدُ لله أهلُ الحمدِ، ومررتُ بزيدٍ الفاسقُ، ومررت ببكرٍ المسكينُ. وإنما التُزم/ هنا إضمار [٢:١/١٩]

---

(١) ك، ف: والمصدر.

(٢) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ١١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦٣ واللسان (تجر). تُجُر: جمع تاجر، أو جمع تِجار، وتجار: جمع تاجر.

(٣) سورة فصلت، الآية: ٤٦.

المبتدأ لأنه مما يجوز فيه القطع إلى النصب على إضمارِ فعلٍ لا يجوز إظهاره، قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، ولم يريدوا به الإخبارَ، فالتزموا فيه الإضمارَ أمارةً على الإنشاء، كما فعلوا في النداء؛ إذْ لو أُظهر لأَوهمَ الإخبارَ، فأُجري الرفع مُجرى النصب في إضمار الرافع والناصب ليستويا. واحتَرز بقوله «لمجردِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحم» مِن أن يكون لغير ذلك، فإنه يجوز إظهارُ المبتدأ وإضماره، وإظهارُ الناصب وإضماره، نحو: مررت بزيدٍ الخياطَ، يجوز فيه الرفع والنصب، ويجوز أن تقول: بزيدٍ هو الخياطُ، وبزيدٍ أعني الخياطَ، وقال الشاعر[1]:

نَفْسي فِداءُ أميرِ المؤمنين إذا ... أَبْدَى النَّواجِذَ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ

الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه ... خليفةُ اللَّهِ يُسْتَسْقى بِهِ المَطَرُ

وقولُه **أو بمصدرٍ بدلٍ من اللفظ بفعله** مثالُه قولُهم: سَمْعٌ وطاعة، وقال الشاعر[2]:

فقالتْ: حَنانٌ، ما أتى بك ههنا ... أَذُو نَسَبٍ أم أنتَ بالحيِّ عارفُ

التقدير: أَمري سمعٌ وطاعة، وأَمْري حَنانٌ.

والأصلُ في هذا النصبُ لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بالفعل، فلم يَجُز إظهار ناصبه لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه، ثم حُمل الرفع على النصب، فالتُزم[3] إضمار المبتدأ.

وقيل لبعضهم: كيف أصبحتَ؟ فقال: حَمْدُ الله وثَناءٌ عليه، أي: أَمري

---

(١) هو الأخطل. والبيتان في ديوانه ص ١٩٧، ١٩٩ والثاني قبل الأول، وبينهما عدة أبيات. والكتاب ٢: ٦٢ وتحصيل عين الذهب ص ٢٦١.

(٢) هو المنذر بن درهم الكلبي. والبيت في الكتاب ١: ٣٢٠، ٣٤٩ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٢٣٥ وللأعلم ص ٢١١ والمقتضب ٣: ٢٢٥ والكامل ص ٧٣٢ وفرحة الأديب ص ٥٧ والخزانة ٢: ١١٢ ـ ١١٥ [٩٧].

(٣) ك، ف: والتزم.

حَمْدُ الله. وقد جاء إظهار هذا المبتدأ في الشعر، أنشد ابن جني في الخصائص[1]:

فقالت: على اسمِ الله، أمرُك طاعةٌ وإنْ كُنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعَوَّدِ

وقولُه **أو بمخصوصٍ في باب نِعْمَ وبئسَ** مثالُه: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، جوزوا في «زيد» أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو زيدٌ، فعلى هذا قالوا: يكون قد حُذف المبتدأ وجوباً، وسيأتي الكلام في هذه المسألة إن شاء الله. ويتضح أنه لا يجوز في هذا المخصوص إلا أن يكون مبتدأ، والجملة التي قبله في موضع الخبر له، كما لو كان تقدم على الجملة.

وقولُه **أو بصريحٍ في القَسَم** مثالُه قولُ العرب: في ذِمَّتي لأفعلنَّ، أي: في ذِمَّتي ميثاقٌ أو عهدٌ، وهذا[2] عكسُ قولهم: لَعَمْرُك لأفعلنَّ، ذكر هذه المسألة أبو علي الفارسي[3]، وقال الشاعر[4]:

تَسَوَّرَ سَوَّارٌ إلى المجد والعُلا وفي ذِمَّتي لئنْ فَعلتُ لَيَفْعلا

ومما يجب فيه إضمار المبتدأ مواضعُ:

أحدها أن يَذكر الشاعر منزلاً أو منازل/ يتغزل بها، ثم يقول: دارُ [٢:١٩/ب] فلانة، أو ديارُ فلانة، كما قال الشاعر[5]:

أَتعرِفُ رسَمَ الدارِ قَفْراً منازِلُه كسَحْقِ اليَماني زَخْرَفَ الوَشْيَ ماثِلُهْ

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة. وهو في ملحقات ديوانه ص ٤٩٠ والخصائص ٢: ٣٦٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٢١ ـ ٣٢٢. وأوله في النسخ كلها: «فقلت» صوابه في المصادر المذكورة.

(٢) س: وهكذا.

(٣) إيضاح الشعر ص ٥٤٨ وشرح التسهيل ١: ٢٨٨.

(٤) البيت لليلى الأخيلية، وفي ديوانها ص ١٠١ ط. بغداد، والكتاب ٣: ٥١٢ وإيضاح الشعر ص ٥٤٨ والمقاصد النحوية ١: ٥٦٩.

(٥) هو طرفة بن العبد. والأبيات في ديوانه ص ١١٥ والمقاصد النحوية ١: ٥١١. س: قفر. ك، ف: إذ تصديك.

بِتَثْليثَ أو نَجْرانَ أو حيثُ نلتقي من النَّجد في قيعانِ جَأْشٍ مَسايِلُهْ

ثم قال:

ديارُ سُليمى إذْ تَصِيدُك بالمنى وإذْ حبلُ سَلْمى منك دانٍ تُواصِلُهْ

أي: هي ديار، أو تلك ديار. وقال الآخر[1]:

هل تَعرفُ اليومَ رَسْمَ الدارِ والطَّلَلا كما عَرفتَ بِرَسْمِ الصَّيْقَلِ الخِلَلا

دارٌ لِمَرْوَةَ إذْ أَهْلي وأهلُهُمُ بالقادِسِيَّةِ نَرْعى اللَّهْوَ والغَزَلا

وكذلك ما انتصبَ توكيداً لنفسه، نحو ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[2]، و ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[3]، و ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾[4] و ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾[5]، هذا كلّه يجوز رفعُه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره.

قال بعض أصحابنا: «وكذلك سائر ما جاء من الفصل الأول». يعني ما ارتفع خبر مبتدأ، وأصله أن يُنصب بفعل لا يجوز إظهاره. قال: «إلا أنه غير مقيس، لا تفعله». يعني ترفعه على خبر مبتدأ إلا فيما سمعتَ بخلاف ما جاء في الديار، وما قطع في النعوت، وفي مصادر التوكيد، لكن ما سُمع منه لا يكون إلا على هذا، أي: على خبر مبتدأ، كقولهم: مَنْ أنتَ زيدٌ؟

الثاني: قولُ العرب: مَنْ أنتَ زيدٌ[6]؟ أي: مذكورُك زيدٌ، حذفت

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. والبيتان في ملحق ديوانه ص ٤٩٧ والكتاب ١: ٢٨٢ وتحصيل عين الذهب ص ١٩١. ونُسبا في شرح أبيات سيبويه ١: ١٩٩ ـ ٢٠٠ لعَوْج بن حزام الطائي، وبينهما فيه بيتان، وذكر محققه أن الكوفي نسب الأبيات الأربعة لعويج بن حزام الطائي. الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها. والخلل: جمع خِلَّة، وهي بطانة يغشى بها، تنقش بالذهب.

(٢) سورة النمل، الآية: ٨٨.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢٢.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٣٨.

(٦) الكتاب ١: ٢٩٢. وانظر شرح المفصل ٢: ٢٨.

المبتدأ وجوباً لأنهم قالوا: من أنتَ زيداً؟[1] بالنصب، أي: تذكر زيداً، أضمروا في الرفع كما أضمروا في النصب.

الثالث: قولُ العرب «لا سَواءٌ» حكاه س[2]، وتأوله على حذف المبتدأ، تقديره: هذان لا سواءٌ[3]. وقال س[4]: «إنما دخلت لا هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت[5] عليه سواءٌ؛ ألا ترى أنك لا تقول[6]: هذان لا سَواءٌ». والمبرد[7] لا يمنع ظهورَه، يعني ظهور المبتدأ. وقدّره بعضهم[8] بعدَ «لا»، أي: لا هُما سَواءٌ. ومن كلام المختار بن أبي عُبيد، وقد قَتل حَفْصَ بنَ عمرَ بنِ سعدِ بنِ أبي وَقَّاص، وأباه عُمَر بنَ سَعْد: «عُمَرُ بالحُسين، وحفصٌ بِعليِّ بنِ الحُسين، ولا سَواءٌ»[9]، أي: ولا هُما سَواءٌ. ولم تكرر «لا» لأنَّ المعنى: ولا يستويان، فكما أنَّ الفعل لا يلزم تكرير «لا» معه، فكذلك مع ما في معناه.

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: س لا سَواءٌ، يريد أنَّ هذه اللفظة تُستعمل عندما تُسَوِّي بين شيئين أو أشياء، فيقول الرادُّ: لا سَواءٌ، أي: هما لا سَواءٌ، لكن لم يظهر قَطُّ ما ارتفعت عليه سَواءٌ، وعاقبه «لا»، فكما أنك لو قلت «هما سَواءٌ» لم يلزم تكرار، فكذلك ما عاقبه.

الرابع: قولُهم «لا سِيَّما زيدٌ» في من رفع زيداً، التقدير: لا سِيَّ الذي هو زيدٌ.

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٢. وانظر شرح المفصل ٢: ٢٨.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠٢ والمسائل المنثورة ص ١٠٠.

(٣) ك، ف، ن: لاهما سواء.

(٤) الكتاب ٢: ٣٠٢.

(٥) س: وارتفعت. ك، ن: عاقبت ما عليه. ف: عاقبت ما على سواء. والتصويب من كتاب سيبويه.

(٦) قلت: ذكر السيرافي أن هذا جائز. شرح الكتاب ٣: ٩٧/أ.

(٧) الأصول ١: ٣٩٥.

(٨) البسيط في شرح الجمل ص ٦٠٠.

(٩) تاريخ الطبري ٦: ٦١ والبداية والنهاية ٨: ٢٧٤.

[٢: ٢٠/أ] وقولُه **وإنْ وَلي معطوفاً** إلى آخر المسألة مثالُ/ ذلك: عبدُ الله والريحُ يُباريها، فمجيزٌ ومانعٌ، والمنع أظهر لأنَّ «عبدالله» مبتدأ، و «الريح» معطوف عليه، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ، و «يُباريها» خبر عن المبتدأ الواحد، ويبقى الآخر لا خبر له، فلو لم تكن الواو صحت إجماعاً.

ومَنْ أجازها من البصريين[١] جَعل خبر المبتدأين محذوفاً، تقديره: عبدُ الله والريحُ يجريان يُباريها[٢]، و «يُباريها» في موضع نصب على الحال، واستغني بها عن الخبر لدلالتها عليه. ومن أجازها من الكوفيين[٣] فعلى معنى: يتباريان، إذْ مَنْ باراك فقد باريته، ولم يقدر محذوفاً. قال أبو بكر بن الأنباري: عبدُ الله والريحُ يباريها، وأخوك والدنيا يَذُمُّها، بَيَّنَ هشام أنَّ «عبدالله» رافعه في الأصل ما عاد من «يُباريها»، و «الريح» يرفعها رجوع الهاء في «يُباريها»، والواو نَسقت «الريح» على «عبدالله»، فبُنيا على: عبدالله والريح يتباريان، وعبدالله والدنيا مقرونان ومجتمعان، وبطل: عبدالله فالريح يباريها، وأخوك ثُمَّ الدنيا يَذُمُّها.

ولهشام في هاتين المسألتين[٤] جواب آخر، وهو أن الواو ترفع «عبدالله»، و «الريح» نسق على «عبدالله»، و «يباريها» حال لـ «عبدالله» و «الريح».

وتلخيصُ المسألة: عبدُ الله مع الريح يباريها[٥]، إذا كان معروفاً بالسَّخاء والإفضال والإشباه للريح في هذا المعنى، فكانت الواو هنا على ما هي عليه في: كلُّ ثوب وثمنُه، وكلُّ رجُل وضيعتُه.

وقال أحمد بن يحيى: إذا نسقت الريح على عبدالله على أن يباريها

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.
(٢) بعده في شرح التسهيل: فيجريان خبر محذوف.
(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.
(٤) المسألتين: سقط من س.
(٥) في النسخ كلها: «ويباريها» بواو قبله.

حال نصب إذا صُرف إلى الدائم، فقيل: مُباريهَا، وإذا عُمل على أن «يُباريها» خبر «عبدالله» و «الريح» اختلطا في عقدة، واجتمع «عبدالله» و «الريح» في التقرب لاختلاط الخبرين، إذا صُرف «يُباريها» إلى الدائم رفعه، وأتي بعده بكناية صاحبه، وصاحبه «عبدالله».

وقيل: عبدُ الله والريحُ مُباريْها هُوَ، بإسكان الياء، وأخوك والدنيا ذامُّها هُوَ، برز «هُوَ» بعد «مباريها» و «ذامّها» لأن فاعلاً جرى على غير صاحبه، فلم يحتمل ضميراً من صاحبه، كما فعل ذلك في «يدُكَ باسِطُها أنتَ» لمَّا جَرى «باسط» على اليد، وهو فعل للكاف، لم يحتمل ضميراً من الكاف، فظهر صاحبه معه وأُبرز.

قال أبو بكر: وقد شرحنا من إجازة الكوفيين هذا المكني، وأبى البصريون إلا إظهاره.

وأصل المسألتين بغير واو عاطفة: عبدُ الله الريحُ يُباريها، وأخوك الدنيا يذمُّها. وللريح والدنيا وجهان:

أحدهما النصب بـ «يُباري» و «يَذُمُّ»، وهما مبنيان عند الكوفيين على التأخر بعد الفعل، والبصريون ينصبون الدنيا والريح بفعل مضمر قبل الدنيا والريح، يفسرهما الفعل المظهر.

والوجه الآخر ارتفاعهما برجوع الهاء. فمن عَمل على أنَّ «الدنيا» و «الريح» في موضع نصب، وصَرف المستقبل إلى الدائم، لم يَحتج إلى زيادة في الكلام، فقال: عبدُ الله الريحُ مُباريْها، وأخوك الدنيا ذامُّها، فذامٌّ ومُبارٍ/ رافعُهما عبدُ [٢:٢٠/ب] الله والأخ. ومَن عَمل على أنَّ «الدنيا» و «الريح» في موضع رفع، وصَرف المستقبل إلى الدائم، قال: عبدُ الله الريحُ مُباريها هو، وأخوك الدنيا ذامُّها هو، احتيج في هذا المعنى إلى إبراز «هو»، وفيه من الحذف ما في غيره.

وقد أجاز هشام: كلُّ رجلٍ وأخوه قائمٌ، على أنَّ كلاً يرفعه رجوع الهاء، والأخ رافعه قائم، نسقْتَ الأخ على كلّ، لما اجتمع الخبران واختلطا

شُبِّها باختلاطهما[1] في: عبدُ الله والدنيا يذمُّها.

وقد خالف بعض الكوفيين هشاماً في هذا وفي إجازته: عبدُ الله وصاحبُه قائمٌ، على أنَّ الصاحب معطوف على عبدالله تشبيهاً بـ «أخوك والدنيا يذمُّها»، وقال: لا ينبغي أن نقيس على المختلطين غيرهما. انتهى ما لُخِّص من كلام ابن الأنباري في هذه المسألة.

وقد أطلق المصنفُ في قوله «وإنْ وَلِيَ معطوفاً على مبتدأ»، وقد قيَّدوه بأن يكون العطف بالواو، فلو كان بالفاء أو بِثُمَّ لم يجز. وقيَّد المصنف بقوله «فعلٌ لأحدهما»، وقد جَوَّزوا ذلك في الفعل وفي اسم الفاعل كما سبق في كلام ابن الأنباري.

وقال المصنف في الشرح[2]: «واستدل أبو بكر بن الأنباري على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر[3]:

واعلمْ بأنَّك والمنيّـ ـةَ شارِبٌ بِعُقارِها»

انتهى.

ولا حجة فيه لأنه لا يتعين أن تكون الواو للعطف، إذ يحتمل أن تكون واوَ «مَعَ»، ويكون «شاربٌ» خبراً لِـ «أنَّ» في قوله «بأنك»، التقدير: بأنَّك مَعَ المنيةِ شاربٌ بِعُقارها، كما تقول: إنك مَعَ هند محسنٌ إليها.

وقد جعل الكوفيون هذا مقيساً على أن تكون الواو بمعنى «مَعَ»، فيجيزون: إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ، كأنك قلت: إنَّ زيداً مَعَ عمرو قائمٌ، فليس لك ما تخبر عنه إلا اسم واحد، ولو أردت العطف عندهم لم يجز إلا أن تُثني الخبر. واستدلوا على ذلك بقوله[4]:

---

(١) س: في اختلاطهما.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٤) البيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط من أبيات يحض فيها معاوية على قتال علي. وهو في =

فـإنَّـكَ والكتـابَ إلـى علـيٍّ كـدابِغـةٍ، وقـد حَلِـمَ الأَديـمُ

وسيأتي ذكر هذه المسألة في «باب إنَّ» إنْ شاء الله.

وقولُه **وقد يُغني مضافٌ** إلى آخر المسألة. قال المصنف في الشرح[1]: «قد يُقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه في خبر، فيجيء الخبر مثنًّى كقول بعض العرب «راكبُ البعيرِ طَليحان»[2]، والأصل: راكبُ البعيرِ والبعيرُ طَليحانِ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى» انتهى.

وهذه المسألة أجازها الكسائي وهشام، فلو قَدَّمت، فقلت «طليحان صاحبُ الناقة» أَبْطلاها إذ لم يقم سابقُ دليل على تثنية الخبر، والمرفوع المخبرُ عنه واحد.

قال ابن الأنباري: «وإنما جاز الأول لأن التقدير في التقديم: الناقة والصاحب، فثنى الخبر بالدليل السابق، وهو الاثنان المذكوران، واستحال/ [٢:٢١/أ] «طَليحانِ صاحبُ الناقة» لتثنية الفعل ورفعه من غير سبقِ دليل يوجب التثنية، ولا تأخَّر اثنان مرفوعان يكون مبناه عليهما، وما يَصِحُّ البناء على مدلولٍ عليه إلا بمقارنة الدليل وسَبْقه إياه» انتهى.

وقال صاحب البديع: فأما قولهم «راكبُ[3] الناقةِ طَليحانِ» فتقديره[4]: أحدُ طَلِيحَينِ، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه. ويجوز أن يكون قد حُذف المعطوف للعلم به، تقديرُه: راكبُ الناقةِ والناقةُ طَليحانِ، ومثلُه

= النوادر ص ٥٥٧ وجمهرة اللغة ٢: ١٨٨ وتهذيب اللغة ٥: ١٠٧ وديوان الأدب ٢: ٢٥٠ والحماسة البصرية ٢: ١١٦ والسمط ص ٤٣٤ واللسان (حلم) وشرح الجزولية للأبذي ص ٦٠٩، ١٠١٠. حلم الأديم: فسد وتثقب.

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.

(٢) كذا! والمشهور «راكب الناقة طليحان» كما في المحتسب ٢: ٢٢٧ والخصائص ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٣. طلح البعير: أعيا.

(٣) س: صاحب.

(٤) هذا التقدير والذي يليه في الخصائص ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٣.

قولُ الشاعر[1]:

أقولُ له كالنُّصح بيني وبينَهُ هَلَ أنتَ بِنا في الحج مُرْتَحِلانِ

وقد جوز بعضُهم: غلامُ زيد ضربتُهما، فيُعيد الضمير إليهما.

ص: والأصلُ تعريفُ المبتدأ وتنكيرُ الخبر، وقد يُعَرَّفان. ويُنَكَّران بشرط الفائدة، وحصولُها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفاً، أو موصوفاً بظاهرٍ أو مقدَّرٍ، أو عاملاً، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، أو مقصوداً به العموم أو الإبهام، أو تاليَ استفهامٍ أو نفيٍ أو لولا أو واوِ الحال أو فاءِ الجزاء أو ظرفٍ مختصٍّ أو لاحقٍ به، أو بأن يكون دُعاءً، أو جواباً، أو واجبَ التصدير، أو مُقَدَّراً إيجابُه بعد نفي. والمعرفة خبرُ النكرة عند س في نحو: كم مالُك؟ واقصِدْ رجلاً خيرٌ منه أبوه.

ش: إنما كان الأصل تعريف المبتدأ لأن المبتدأ مسند إليه، والإسناد إلى المجهول لا يفيد المخاطب إلا بقرينة لفظية أو معنوية تُقَرِّبُه من المعرفة. وإنما كان الأصل تنكير الخبر لأن نسبته من المبتدأ نسبةُ الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه، قاله المصنف[2]، قال[3]: «أو لكونه إذا كان معرفاً مسبوقاً بمعرفة تُوهم كونهما موصوفاً وصفة، فمجيئه نكرةً يرفع ذلك التوهم». ومثالُ تعريفهما: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾[4] و ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾[5].

وقولُه **وقد يُعَرَّفان** مثالُه: زيدٌ القائمُ، وفائدتُه أقلُّ من فائدة الإخبار بالنكرة؛ لأنك إنما تستفيد منه النسبة إلى المبتدأ لا ثبوته، لأنك تَعلمه،

---

(١) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٢ وشرح الجزولية للأبذي ص ٦١٠.
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٠.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٩٠.
(٤) سورة الشورى، الآية: ١٥.
(٥) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

ويُشترط فيه أن لا يكون معلوم النسبة لأنه لا فائدة فيه إلا أن يدخله معنى تعظيم، نحو: أنا أنا، ونحوه.

وقد خَيَّرَ بعضُ النحويين في جعل أيِّهما شئت المبتدأ أو الخبر. وقال بعضهم: هو بحسب المخاطب، فإن عُلم منه أنه في علمه أحدُ الأمرين، أو سأل عن أحدهما بقوله: مَنِ القائم؟ فقلتَ في جوابه: القائمُ زيدٌ، فلا اختيار هنا؛ لأن الثاني كالمجهول، وأما لو أُحْضِرَ الأمرين، فقال: هل أخوك زيدٌ؟ فحينئذ تكون بالخيار. وأما مَن خيَّر فلأنه لا فرقَ بين كونه في ذكره الأمران أو أحدُهما إذا كان عالماً بذلك في الجملة.

وفي الإفصاح[1]: قال بعض المتأخرين: محلُّ الفائدة ـ وهو الذي كان غير معلوم عند المخاطب ـ / هو الخبر، والمعلوم عنده هو الاسم، يعني في [٢:٢١/ب] «باب كان». قال: وكذلك جعلوه في المبتدأ والخبر، وألزم بعضهم تقديم الخبر على هذا لئلا يلبس.

وقال بعضهم: إذا كان أحد الاسمين أعمَّ من الآخر فالعموم هو الخبر، نحو: زيدٌ صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره، ولا يجوز على هذا: صديقي زيدٌ، كما لا يجوز: الحيوانُ زيدٌ، ولا: الكاتبُ عمرٌو، ولا: كاتبُ الأميرِ عمرٌو، إذا كان له كُتّاب، وتقول: عمرٌو كاتبُ الأمير. إذا لم يكن له كاتب سواه. وقال بعضهم: هذا على معنى الحصر.

والذي عليه المتقدمون قول أبي علي[2]: إنَّك تجعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر، يعني في «باب كان وأخواتها» وكذا[3] في المبتدأ والخبر.

---

(١) ك، ف، هامش ن: الإيضاح.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٩٩ والمقتصد ص ٤٠٣، ٤٠٥.

(٣) كذا: سقط من س.

وقد قال أبو بكر بن الصائغ[1] في قول الشاعر[2]:

أَردتُ قَصيراتِ الحِجالِ، ولم أُرِدْ قِصارَ الخُطا، شَرُّ النساءِ البَحاترُ

إنّ «البحاتر» هو المبتدأ، و «شر النساء» الخبر لأنه أعم منه؛ لأن القِصَر من العيوب، والقصائر بعض معيبات النساء.

وسَلَّم له ابنُ السِّيد هذا على أنه الوجه والأصلُ، وأجاز أن يكون مبتدأ لأن الأول هو الثاني، وإذا عَلمنا من أحد الشيئين أنه الآخر عُلم من الآخر أنه الأول، فوقعت الفائدة. واحتج بقول زهير[3]:

وإما أن تَقُولوا: قد أَبَيْنا فَشَرُّ مواطِنِ الحَسَبِ الإباءُ

قال: فدخول الفاء يدل على أنه مبتدأ لأنها لا تدخل على الخبر.

قال ابن هشام: «وهذا خطأ فاحش لأن الجواب إنما يكون في صدر الكلام، فإنْ تَقدم الخبر كان صدراً، ودخلت عليه الفاء، كقولك: أمَّا زيدٌ ففي الدار، و: إن كان زيدٌ في السجن ففي الدار عمرو. والحُجَّةُ في قوله تعالى ﴿ ۞إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ﴾[4]» انتهى، وفي بعضه لي قليل توضيح.

---

(١) أبو بكر محمد بن يحيى بن باجَّهْ التُّجَيْبيّ الأندلسي السَّرَقُسْطي المعروف بابن الصائغ [ـ ٥٣٣ هـ]. كان فيلسوفاً وشاعراً مجيداً، عارفاً بالأنساب، ينسب إلى التعطيل ومذهب الحكماء، اشتغل بالطبيعيات والفلك والطب والموسيقى، شرح كثيراً من كتب أرسطاطاليس، ومن مصنفاته: مجموعة في الفلسفة والطب والطبيعيات، ورسالة الوداع، وتعليق على كتاب الفارابي في القياس. توفي بفاس. والباجَّه: الفضة بلغة فرنج المغرب. وفيات الأعيان ٤: ٤٢٩ ـ ٤٣١ والأعلام ٧: ١٣٧.

(٢) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص ٣٦٩ وإصلاح المنطق ص ١٨٤، ٢٧٤ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٨٩ وشرح المفصل ٦: ٣٧ واللسان (بهتر). البحاتر: القصار. وقد أنشده المصنف مع بيت قبله في ص ٣٣٩ من هذا الجزء.

(٣) البيت في ديوانه ص ١٣٨ [صنعة الأعلم].

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٢٢.

وقولُه **ويُنكَّرانِ** مِن النكرات ما يلزم حالاً واحدة، نحو: عَرِيب وكَتِيع[1] وأَحَدٍ الذي همزته أصل، تقول: ما أحدٌ مثلك، ونحوه؛ لأنه عام، ولا يقع إلا في النفي، وسيأتي خلاف المبرد فيه. ومنه ما لا يلزم طريقة واحدة.

وقولُه **وحصولُها** ـ أي: وحصولُ الفائدة ـ **في الغالب** قال المصنف[2]: «تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها في الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر، كقول من خُرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة أو بسَماع حصاةٍ مُسَبِّحة: شَجَرة سَجَدتْ، وحَصاة سَبَّحَتْ» انتهى.

والمصنفُ لم يَسْتَوْفِ المسوغاتِ لجوازِ الابتداء بالنكرة، وسنذكر ما أَغفله منها، ونُبين أنَّ في هذا مُسَوِّغاً منها: فالوصفُ قولُ العرب «ضَعيفٌ عاذَ بِقَرْمَلة»[3]، أي: إنسانٌ ضعيف أو حيوانٌ ضعيف التجأ إلى ضعيف، والقَرْمَلة: شجرة ضعيفة.

والموصوفُ بظاهر «شَوْهاءُ وَلُود خيرٌ/ من حسناءَ عقيم»[4]. وهذا [٢:٢٢/أ] يسميه بعضهم خَلَفاً من موصوف، أي: امرأةٌ شَوْهاءُ.

وبِمُقَدَّر قولُهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم»[5]، أي: مَنَوانِ منه بدرهم، وصف «منوان» بالمجرور المقدر، ومَنَوانِ: مبتدأ، وبدرهم: خبره، والجملة خبرٌ عن قولهم «السَّمْن». وجَعل المصنفُ[6] من هذا قولَه ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ

---

(١) كتيع وعريب: بمعنى: أحد.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٠.

(٣) مجمع الأمثال ١: ٢٧٩ وأوله فيه «ذليل».

(٤) كتاب المجروحين لابن حبان ١: ١١١ وكشف الخفاء ١: ٤٥٧ ـ ٤٥٨، والنهاية ٤: ٤١٦ والمعجم الكبير للطبراني ١٩: ٤١٦ وتهذيب اللغة ١٣: ١٣١ وشرح التسهيل ١: ٢٩٠. وقيل فيه: منكر لا أصل له. ويروى أوله: سوآء.

(٥) الأصول ١: ٦٩ و٢: ٣٠٢ وإيضاح الشعر ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠، ٣٤٧، ٥٨٧.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٩٠.

﴿أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1] أي: من غيرِكم، وهُم المنافقون، وقول الشاعر[2]:

إني لأُكثر مما سُمْتِني عَجَباً يَدٌ تَشُجُّ، وأخرى منك تأسوني

أي: يَدٌ منك.

ولا يتعين ما ذَكر لأنه موضع تفصيل، فيجوز أن يكون المسوِّغ هو التفصيل.

وأنشد المصنف أيضاً من ذلك[3]:

وما بَرِحَ الواشُونَ حتى ارتَمَوْا بنا وحتى قلوبٌ عن قُلوبٍ صَوادِفُ

أي: قُلوبٌ مِنَّا عن قُلوبٍ منهم.

والعامل: «أمرٌ بمعروفٍ صَدَقةٌ، ونَهْيٌ عن منكرٍ صَدَقةٌ»[4]. قال المصنف[5]: (ويدخل في هذا المضافُ إلى نكرة، نحو «خمسُ صَلواتٍ كَتَبَهُنَّ الله على العباد»[6]).

والمعطوف: زيدٌ ورجُلٌ قائمان، فـ«رجل» نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة.

والمعطوفُ عليه قولُه تعالى ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[7] على أن يكون التقدير: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ، فساغ الابتداء بقوله (طاعةٌ) لأنه عُطف

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٢) البيت في تخليص الشواهد ص ١٩٧.

(٣) البيت لمزاحم العقيلي. وهو في الحماسة ٢: ١٣١ وشرحها للمرزوقي ص ١٣٨٦ وللأعلم ص ٨٥٠.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ص ٤٩٩ وكتاب الزكاة ص ٦٩٧.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٩١.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٥: ٣١٥، ٣١٩ ومالك في الموطأ ـ كتاب صلاة الليل ص ١٢٣ والنسائي في كتاب الصلاة ـ الباب السادس ١: ٢٣٠ وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة ـ الباب ١٩٤ ـ ١: ٤٤٨.

(٧) سورة محمد، الآية: ٢١.

عليه ما فيه مُسَوِّغ لجواز الابتداء به، وهو (مَعْروفٌ) الذي هو وصف لقوله[1] (وقول)، وقال الشاعر[2]:

غُرابٌ وظبيٌ أَعْضَبُ القرنِ نادَيا بِصَرْمٍ، وصِرْدانُ العَشِيِّ تَصيحُ

فابتدأ بـ «غُراب» ـ وهو نكرة ـ لعطف «وظبي» عليه، وفيه مُسَوِّغ، وهو وصفه بـ «أعضب القرن». وظاهرُ كلام المصنف في الشرح[3] أنَّ مطلق العطف مُسَوِّغ لجواز الابتداء بالنكرة، وجَعل من ذلك قولَهم «شَهْرٌ ثَرَى، وشَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ مَرْعى»[4] وقولَ الشاعر[5]:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرّْ

وهذا عند غيره ليس مُسَوِّغُ الابتداء فيه بالنكرة ما ذكره المصنف من العطف، وإنما مُسَوِّغُ ذلك التفصيلُ، وقد ذكره أصحابنا[6] في المسوغات، وأغفله المصنف.

---

(١) س: الذي وصف بقوله.

(٢) هو عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود كما في جمهرة اللغة ١: ٣٠٣ والأمالي ٢: ١٥٩ والسمط ص ٧٨١. والبيت أيضاً في مجمع الأمثال ١: ٣٧٠ وشرح التسهيل ١: ٢٩٢. ظبي أعضب القرن: انكسر أحد قرنيه. والصرم: القطع. والصردان: جمع صُرَد، وهو طائر يصطاد العصافير.

(٣) قال: «ومن الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها...» شرح التسهيل ١: ٢٩٢.

(٤) الكتاب ١: ٨٦ ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠ وأمالي ابن الشجري ١: ١٤٠ و ٢: ٧٢. يعنون شهور الربيع، أي: يمطر أولاً، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم. وقيل: يعنون أشهر الشتاء. والثرى: التراب النديّ.

(٥) هو النمر بن تولب كما في الكتاب ١: ٨٦ وتحصيل عين الذهب ص ١٠٥ وحماسة البحتري ص ١٢٣. والبيت بغير نسبة في الكشاف ١: ٤٦٦ وأمالي ابن الحاجب ص ٧٤٩ وشرح التسهيل ١: ٢٩٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٣ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٣٧ وتخليص الشواهد ص ١٩٣.

(٦) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤١ ـ ٣٤٢ والأبذي في شرح الجزولية ص ٨٨٠ ـ ٨٨١. وسماه ابن أبي الربيع في البسيط ص ٥٣٧ «التنويع».

وجَعل المصنف مما ابتدىء فيه بالنكرة لأجل العطف قولَ الشاعر[1]:

عندي اصطبارٌ وشَكْوى من مُعَذِّبتي فهل بأَعْجَبَ مِن هذا امرؤ سَمِعا

ولا يتعين ما ذكره المصنف لأنه قد تقدم هنا على النكرة ظرف، وهو مُسَوِّغ لجواز الابتداء بالنكرة، وقد ذكر هذا المسوغَ المصنفُ[2]، وسيأتي في التمثيل.

والمقصودُ به العمومُ قولُ ابن عباس[3] «تمرةٌ خيرٌ من جرادة»، وقول العرب «خُبَأَةٌ خيرٌ/ من يَفَعة سَوْءٍ»[4]. [٢:٢٢/ب]

والإبهامُ مَثَّله المصنف بقولهم: ما أحسنَ زيداً! وأصحابنا يقولون[5]: جاز الابتداء بـ «ما» لأن فيها معنى التعجب. وجعلوا من ذلك قول العرب: عَجَبٌ لزيدٍ. ولم يذكر المصنف هذا المسوغ، استغنى عنه بالإبهام.

وتالي الاستفهام: أَرَجُلٌ في الدارِ؟ والنفي: ما رجلٌ في الدار.

و «لولا» قولُ الشاعر[6]:

لولا اصطبارٌ لأَودى كلُّ ذي مِقةٍ حينَ اسْتَقَلَّتْ مطاياهنَّ للظَّعَنِ

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٢ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٤.

(٣) كذا في شرح التسهيل ١: ٢٩٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٤. ونسب لعمر بن الخطاب في الموطأ ـ كتاب الحج ـ الباب ٧٧ ص ٤١٦ ونتائج الفكر ص ٤٠٩. وهو بغير نسبة في البسيط في شرح الجمل ص ٥٣٩.

(٤) مجمع الأمثال ١: ٢٤٢ ـ ٢٤٣ واللسان (خبأ). أي: بنت تلزم البيت تخبأ نفسها فيه خير من غلام سوء لا خير فيه. س، ف، ن: بقعة. وغلام يفعة: شاب. وهو مثل يضرب للرجل يكون خامل الذكر.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٠ والمباحث الكاملية ١: ٤٦٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٨٠.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٤ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٢. أودى: هلك. ومقة: حب.

وواوُ الحال قولُ الشاعر[1]:

سَرَيْنا، ونجمٌ قد أَضاءَ، فَمُذْ بَدا مُحَيَّاكَ أَخْفى ضَوْؤُهُ كلَّ شارِق

وقال البعيث[2]:

أَغَرَّ إذا ما شَدَّ عقداً لذمةٍ حَماها، وطيرٌ في الدماء كَرُوعُ

وأنشد المصنف في الشرح[3]:

عَرَضْنا، فسَلَّمنا، فسَلَّم كارهاً علينا، وتبريحٌ من الوَجْدِ خانِقُهْ

ولا يتعين أن يكون الابتداء هنا بالنكرة لأجل واو الحال؛ لأن «من الوجد» إما أن يكون متعلقاً بتبريح، أو يكون في موضع الصفة، وكل منهما مُسَوِّغ، أما إذا كان متعلقاً بتبريح فيكون المسوِّغ كونَ المبتدأ عاملاً، وأما إنْ كان في موضع الصفة فيكون المسوِّغ كونَه موصوفاً بظاهر، وقد ذكر المصنف هذين المسوِّغَينِ.

وفاءُ الجزاء قولُ العرب: «إن ذَهبَ عَيْرٌ فعيرٌ في الرِّباط»[4].

وظرفٌ مختصٌّ: أمامَكَ رجلٌ، فلو كان غيرَ مختصّ لم يَجُز، نحو: أماماً رَجُلٌ. واللاحق به هو الجار والمجرور[5]. قيل: وإنما جاز هذا لأن المُخْبَر عنه في الحقيقة هو أمامك، المعنى: أَمامَكَ معمورٌ برجُل. وشَرَطَ السهيليُّ[6] أن يكون المجرور معرفة.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٤ وتخليص الشواهد ص ١٩٣ والمقاصد النحوية ١: ٥٤٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٣. الشارق: النجم.

(٢) لم أقف على البيت.

(٣) البيت لعبدالله بن الدمينة. وهو في الحماسة ٢: ٢٧ وشرحها للأعلم ص ٨٥٣ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٥ ـ ٣٧ وشرح التسهيل ١: ٢٩٤. ونسب إلى يزيد بن الطثرية.

(٤) مجمع الأمثال ١: ٢٥ وشرح التسهيل ١: ٢٩٤. يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب.

(٥) نحو: لك مالٌ، وفي الدار رجلٌ.

(٦) نتائج الفكر ص ٤٠٩، وفيه تعليله.

ومثلُهما في ذلك ما ذكره المصنف من الجملة المشتملة على فائدة، نحو[1]: قَصَدَكَ غلامَه رجلٌ. ولا أعلم أحداً أجرى هذه الجملة مُجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف.

والدعاءُ: ويلٌ لزيد، ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[2]، و«أَمْتٌ في الحجر لا فِيْكَ»[3]، و«خيرٌ بين يديك»[4].

والجوابُ: درهمٌ، في جواب: ما عندَك؟ أي: درهمٌ عندي. قال المصنف[5]: «ولا يجوز أن يكون التقدير «عندي درهم» إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يُسلَك به سبيلُ السؤال، والمُقَدَّم في السؤال هو المبتدأ، فكان هو المُقَدَّمَ في الجواب، ولأنَّ الأصلَ تأخيرُ الخبر، فتُرك في مثل: عندي درهمٌ؛ لأنَّ التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يُعدَل عن الأصل بلا سبب» انتهى. وغير مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب لا نقول إن ذلك هو/ ضعيف، بل هو جائز، وإن كان الأرجح [1/٢٣:٢] المطابقة؛ ألا تراهم جوزوا الوجهين في باب الاشتغال في الجملة الاشتغالية التي تكون جواباً، وإن كان الطباق في الإعراب أولى عندهم، لكن الوجه الآخر ليس بضعيف.

وواجب التصدير: مَنْ في الدار؟ وكم عبداً لك؟

ومُقَدَّرٌ إيجابُه بعدَ نفي «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»[6] و«مَأْرَبٌ دعاكَ إلينا لا

---

(١) نحو: سقط من س.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٣٠.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٩ والخصائص ١: ٣١٨ ونتائج الفكر ص ٤١٠. الأمت: العِوَج، والغِلَظ. س: في حجر.

(٤) الكتاب ١: ٣٣٠.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٩٥.

(٦) الكتاب ١: ٣٢٩ والخصائص ١: ٣١٩ ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠ واللسان (هرر) والبسيط في شرح الجمل ص ٥٣٩. أَهَرَّه: حَمَله على الهرير. والهرير: صوت دون النباح. وذو =

حَفاوة»[1] بمعنى: ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ، وما دعاك إلينا إلا مَأْرَبٌ، ومثلُه قولُ الشاعر[2]:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجاز، وقد أَرى وأَبيَّ ما لَكَ ذُو المَجاز بِدارِ

وقال الآخر[3]:

قضاءٌ رمى الأَشْقى بسَهْم شقائه وأَغْرى سبيل الحر كلَّ سعيدِ

أي: ما أَحَلَّك ذا المجاز إلا قدرٌ، وما رمى الأشقى إلا قضاءٌ. أنشد المصنف البيتين على هذا المعنى.

قال بعض أصحابنا: «لا يقال «شيء ما جاء بك» إلا لمن جاء في وقتٍ ما جرت العادة بأن يجيء في مثله إلا لأمرٍ مهم. وكذلك «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»، لا يقال إلا في وقتٍ لا يَهِرُّ الكلب فيه إلا لشرّ، وجرت العادة لذلك، وإلا فالكلب يَهِرُّ لغير الشرّ كثيراً.

وقال س[4]: «إنما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى: ما جاء بك إلا شيء».

وقال ابن الطراوة: إنما جاز لأنه مفاجأة، فلا يحتاج إلى التعريف، وإنما التعريف والتنكير أمر يختص به المخاطب. وهذا ليس بشيء، فإنَّ قولك «شيءٌ ما جاءَ بك» لا يقال إلا لمن تستقبل بالخبر كما بَيَّنَّا، ولو زعم ذلك في «شَرّ أَهَرَّ ذا نابٍ» أمكن لأنه يمكن أن يُستقبل به أحد، لكن لا على

= الناب هنا: الكلب. يُضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.

(١) مجمع الأمثال ٢: ٣١٣ وجمهرة الأمثال ٢: ٢٣٠. ولفظه فيها «مَأْرَبَةٌ لا حَفاوةٌ» والمأربة: الحاجة.

(٢) هو مُؤَرِّج السُّلَمي كما في معجم ما استعجم ص ٤٣٥ (الربذة). وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ١٣٢ ـ ١٣٣. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ٢٩٥.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٦. ك، ف: بسهمي شقائه.

(٤) القول في الكتاب ١: ٣٢٩.

اللزوم، فنهايته أن زاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون مفاجأة. وكذلك جعل المثل «ليس عبدٌ بأخٍ لك»[1] على المفاجأة. ونحن نقول[2] أن يكون سببه النفي» انتهى. وقد انتهت المُسَوِّغات التي ذكرها المصنف، وهي ثمانيةَ عَشَرَ.

وزادوا: أن تكون موضع تفصيل، نحو قوله[3]:

فأقبلتُ زحفاً على الركبتين فثـوبٌ نسيـت، وثـوبٌ أَجُـرّْ

وأن يكون اسمَ شرط، نحو: مَنْ يقمْ أَقُمْ معه. وهذا داخل تحت قول المصنف «أو واجبَ التصدير».

وأن يكون قارَبَ المعرفة، نحو: أفضلُ مِنْ زيد عندَنا. وهذا داخل تحت قول المصنف «أو عاملاً» لأن «مِنْ» تتعلق بأَفْعَل التفضيل.

وأن يكون مصغراً، نحو: رُجَيْلٌ عندنا. وهذا يمكن أن يدخل تحت قول المصنف «أو موصوفاً» لأنَّ التصغير وصف في المعنى، فكأنك قلت: رجلٌ صغيرُ الجرم عندَنا.

وأن يكون «كم» الخبرية، نحو: كم رَجُلٍ جاءني. وهذا يندرج تحت قوله «واجبَ التصدير».

[٢:٢٣/ب] وأن يكون فيه معنى التعجب/، نحو: عَجَبٌ لزيدٍ. وعلى هذا يتخرج ما تقدم ذكره من قول المصنف «شَجَرةٌ سَجَدَتْ» وشبهه؛ لأنَّ الناطق بذلك تعجب من هذا الخارق العظيم.

وأن يكون محصوراً بأداة الحصر، نحو: ما في الدار إلا رجلٌ، وإنما

---

(١) أمثال أبي عبيد ص ١٨٢ ومجمع الأمثال ٢: ٢٠٩. يقال في خذلان الإخوان عند الشدائد.

(٢) زيد هنا في ك: يمكن.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ١٥٩ والكتاب ١: ٨٦ وأمالي ابن الشجري ١: ١٤٠ و ٢: ٧٢ والخزانة ١: ٣٧٣ ـ ٣٧٥ [٥٨].

في الدار رجلٌ. وهذا في معنى ما تقدم عليه حرف النفي، أو تقدم عليه الظرف، وكلاهما مُسَوِّغٌ للابتداء.

وزاد الأخفش[1] في مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون في معنى الفعل، نحو: قائمٌ زيدٌ. وتقدم مذهبه[2] في ذلك. وما استدل به أيضاً من قوله تعالى ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾[3] في قراءة من رفع (دانية) لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبراً مقدماً.

وزاد الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4] في المسوِّغات أن تكون النكرة لا تراد لعينها، نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأة، يريد واحداً من هذا الجنس، أيُّ واحد كان خيرٌ[5] من كل واحدة من هذا الجنس، قال[6]: «إلا أنَّ معناه يؤول إلى العموم، إلا أنه يخالف[7] العموم في[8] أنه يدل على كل واحد على جهة البدل، أعني أنه لا يتناول الجميع دفعةً واحدة» انتهى.

وهذا الذي ذكره الأستاذ أبو الحسن يندرج تحت قول المصنف «ومقصوداً به العموم»؛ لأنَّ العموم على قسمين، عموم شمول، نحو: كلٌّ يموت، وعموم بدل، نحو: «تمرةٌ خيرٌ من جرادة»[9].

ولا يجوز أن يُبتدأ بالنكرة إلا وفيها مُسَوِّغ من هذه المسوِّغات التي ذكرنا، فأمَّا قوله[10]:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٨٠.
(٢) تقدم في ١: ٤٣ وص ٢٧٢ من هذا الجزء.
(٣) سورة الإنسان، الآية: ١٤. والرفع قراءة أبي حيوة. البحر ٨: ٣٨٨.
(٤) شرح الجمل ١: ٣٤٢.
(٥) ف: خيراً.
(٦) شرح الجمل ١: ٣٤٢.
(٧) ك: مخالف.
(٨) في: سقط من س، ك.
(٩) تقدم تخريجه في ص ٣٢٨.
(١٠) هذا البيت من قطعة تنسب لامرئ القيس بن حجر الكندي، ولامرئ القيس بن مالك =

مُـرَسَّعـةٌ بيـن أَرْسـاغِـهِ بـه عَسَـمٌ يَبْتَغـي أَرْنَبـا

فزعم بعضهم[1] أنه جاز الابتداء بالنكرة هنا لأنه فَعَل ذلك ضرورة.

ورُدَّ هذا بأنه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلامُ الذي لا يفيد.

وخَرَّجه بعض أصحابنا[2] على أنها نكرة لا تراد بعينها؛ لأنه لا يراد مُرَسَّعة دون مُرَسَّعة، بخلاف قولك: رجلٌ قائمٌ، فإن رجلاً لا يقع هنا إلا على الذي وقع منه القيام.

ولم يشترط س[3] في الابتداء بالنكرة إلا أن يكون في الإخبار عنها فائدة، لكنَّ النحويين تتبعوا مواضعها. ولا يدخل على س جواز ما أجمع النحويون على أنه ليس من لسان العرب، وهو: رجلٌ في الدار، لاعتقاد أن فائدته وفائدة «في الدار رجلٌ» واحدة؛ لأن امتناع «رجلٌ في الدار» إنما هو لعروض اللَّبْس الحاصل بتأخر «في الدار» أهو صفة أم خبر، وأنه ينبغي حمله على الصفة لاحتياج النكرة إليها لشدة إبهامها، وذلك بخلافه إذا تقدم[4]. ولا يرد[5] عليه نحو «زيدٌ القائمُ» فيمنع لأنه يؤدي إلى اللبس لاحتمال أن

= الحميري. انظر ديوان امرئ القيس ص ١٢٨ والمؤتلف والمختلف ص ٩ والمعاني الكبير ص ٢١١ ومجالس ثعلب ص ٨٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٢ واللسان (رسع) و (لسع) وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٨١ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٤٠ والمقاصد النحوية ١: ٥٤٦. المرسعة: التميمة يجعلها بعضهم في رُسْغه. والعسم: اليبس في المرفق والرسغ تعوجّ منه اليد والقدم.

(١) ذكره من غير نسبة ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤٣.

(٢) هو ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤٢ ـ ٣٤٣. وتبعه الأبذي في شرح الجزولية ص ٨٨١.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٩ ـ ٣٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٧٨.

(٤) هذا تعليل الكسائي كما في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٣.

يكون صفة؛ لأن النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة، فلذلك كان اللَّبْس إلى النكرة أسرع منه إلى المعرفة.

وقال بعضهم: الابتداء بالفعل فيه إنباءٌ بأمر وقع في زمان، فيتشوف الذهن عند سماعه إلى محل الفعل، فإذا أتيت بما أتيت حصل غرض السائل. وكذلك إذا قدمت المجرور، بخلاف تقديم النكرة. / [٢: ٢٤/أ]

وقيل: المجرور نائب عن عامل في الخبر بحيث لا يُذكر معه، وإذا ناب عن عامل صار بمنزلة تقديم الفعل، والفعل يكون فاعله نكرة، ولم يكن ذلك في «قائمٌ زيدٌ» لأن «قائمٌ» لم ينب عن عامل كالمجرور.

وقولُه في نحو: **كم مالُك؟** إنما حكم س[١] على «كم» بالابتداء مَعَ أنَّ ما بعدها معرفة لأنَّ أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظرف، فيتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتدأ، نحو: مَنْ قائمٌ؟ ومَنْ قام؟ ومَنْ عندك؟ فحكم عليها بالابتداء وعلى المعرفة بالخبر ليجري على حال واحدة، فيكون الأقلّ حُمل على الأكثر، قال معناه المصنف[٢].

وقال غيره: «ما أنتَ وزيدٌ؟» «ما» عند س[٣] مبتدأ، و «أنتَ» الخبر، نَصَّ على هذا، وغيرُه يعكس، ويقول: قدم الخبر لأجل الاستفهام. وما ذكر س أولى لأنَّ معنى الاستفهام كالتعريف، يُحَسِّنُ الابتداءَ بالنكرة، وإذا تقدم على معرفة صارا كالمعرفتين، نحو: زيدٌ أخوك، والمقدم منهما[٤] هو المبتدأ.

وكذا قال[٥] في «كم أرضُك»؟ إنَّ «كَمْ» مبتدأ، و «أَرضُك» الخبر.

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٦ ـ ١٦٠.
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٦.
(٣) انظر الكتاب ١: ٣٠١ ـ ٣٠٢.
(٤) س: فيهما.
(٥) الكتاب ٢: ١٦٠ ومثاله: كم جريباً أرضُك؟

وغيره رأى أنَّ المستفهمَ به هو المجهول، والمستفهم عنه معلوم للمخاطب، فلا يخبر به، وهو في الجواب خبر، فكذلك ينبغي أن يكون في السؤال. وس يرى أنَّ الأول لمَّا كان الثاني معنًى وقعت الاستفادة بمجموعهما. قال المصنف[1]: «والكلام على أَفْعَلِ التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام» انتهى.

ونقول: إن قولك: اقصد رجلاً خيرٌ منه أبوه، كان القياس أن يكون «خيراً» منصوباً ليكون صفة للنكرة قبله، لكنْ مَنَع مِن ذلك أنَّ أَفْعَلَ التفضيل لا يَرفع الظاهر فصيحاً إلا في مسألة «ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ»، ولو جعلت مكان «أَفْضَل» وصفاً غير أَفْعَل التفضيل لرفع الظاهر، فكنت تقول: اقصد رجلاً مُحسناً لك أبوه، لكان كونه منصوباً صفةً أحسنَ من كونه مرفوعاً، فلما كان محل «أَفْضَل» محل ما يُرْفَعُ به ما بعدَه تُرك مرفوعاً بالابتداء، ليرتفع به «أبوه»، وجعل «أبوه» خبراً حتى لا يخلو أَفْعَلُ التفضيل من العمل فيه؛ إذ كان قياسه لو كان منصوباً على الوصف أن يعمل فيه هذا مع كونه فيه مُسَوِّغانِ لجواز الابتداء بالنكرة: أحدهما كونه عاملاً يتعلق به المجرور. والثاني قربُه من المعرفة حيث لا يقبل «أل».

ص: **والأصلُ تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يُوهم ابتدائيةَ الخبر أو فاعليةَ المبتدأ، أو يُقْرَنْ بالفاء أو بإلا لفظاً أو معنًى في الاختيار، أو يَكُنْ لمقرونٍ بلامِ الابتداء، أو لضميرِ الشأن، أو شبهِه، أو لأداةِ استفهامٍ أو شرطٍ** [٢:٢٤/ب] **أو مضافٍ/ إلى إحداهما، ويجوز نحو: في داره زيدٌ، إجماعاً، وكذا: في داره قيامُ زيدٍ، وفي دارها عبدُ هند، عند الأخفش.**

ش: إيهامُ ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين، فأيُّهما تقدم هو المبتدأ لأنه لا يتميز المبتدأ من الخبر إلا بأن يتقدم، فإذا قلت: زيدٌ أخوك، وأفضلُ منك أفضلُ مني، فـ «زيدٌ» و «أفضلُ منك» هو المبتدأ. فلو كان ثَمَّ

(١) شرح التسهيل ١: ٢٩٦.

قرينة تُميز الخبر من المبتدأ جاز التقديم للخبر على المبتدأ، كما قال حسان[1]:

قَبيلـةٌ ألأَمُ الأحيـاءِ أكـرمُهـا وأغدرُ الناسِ بالجيرانِ وافيها

وقال آخر[2]:

وأَغناهما أرضاهما بنصيبِه وكُلٌّ له رزقٌ مِن الله واجبُ

أي: أكرمُها ألأَمُ الأحياء، وأرضاهما بنصيبه أَغناهما. وقال[3]:

بَنُـونـا بنـو أبنـائنـا، وبنـاتُنـا بَنُـوهُـنَّ أَبْنـاءُ الـرجـالِ الأبـاعـدِ

أي: بنو أبنائنا بنونا، فـ «بَنُونا» خبر شُبِّهَ به المبتدأُ، وعلى هذا يجوز في: زيدٌ زهيرٌ شعراً، وعمروٌ عنترةُ شجاعةً، وأبو يوسُفَ أبو حنيفةَ فِقْهاً، تقديم زهير وعنترة وأبي حنيفة وإنْ كانت أخباراً مُشَبَّهاً بها المبتدآتُ لوضوح المعنى بأنَّ الأعلى لا يُشَبَّهُ بالأدنى عند قصد الحقيقة. وكذلك قول الشاعر[4]:

جانيكَ من يَجْني عليكَ، وقد تُعْدي الصِّحاحَ مَبارِكُ الجُرْبِ

فـ «من يجني» هو المبتدأ، و «جانيك» الخبر، أي: كاسِبُكَ الذي تعود

---

(١) البيت في ديوانه ص ٢٥٦ وشرح التسهيل ١: ٢٩٦ وتخليص الشواهد ص ١٩٨ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٧.

(٣) ينسب البيت للفرزدق. وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٢١٧ والحماسة ١: ٢٧٤ والحيوان ١: ٣٤٦ ودلائل الإعجاز ص ٣٧٤ والإنصاف ص ٦٦ وشرح المفصل ١: ٩٩ و٩: ١٣٢ وشرح التسهيل ١: ٢٩٧ والخزانة ١: ٤٤٤ ـ ٤٤٥ [٧٣] وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٤ [٦٩٠].

(٤) نسب البيت في تهذيب الآثار ١: ٣٥ لزهير بن أبي سلمى. ونسب في معجم الشعراء ص ٢٧٦ إلى عوف بن عطية بن الخرع التيمي. ونسب في النقائض ص ١٠٢٥ ـ ١٠٢٦ وجمهرة الأمثال ١: ٣٠٧ إلى ذؤيب بن كعب. وقد حرر المسألة محمود شاكر في هامش تهذيب الآثار. وانظر العقد الفريد ١: ٢٢ و٥: ٢٥٧ وشرح التسهيل ١: ٢٩٧.

جنايتُه عليك. هذا كله تفسير المصنف في الشرح[1] لقوله «إن لم يوهم ابتدائية الخبر».

وسواء أكانا معرفتين أم نكرتين أم كان المبتدأ مشبهاً بالخبر، فمتى دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر في هذه الأشياء[2] جاز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، ومتى لا يتميز وجب تقديمُ المبتدأ وتأخير الخبر.

وأطلق أكثر أصحابنا[3] القول بوجوب تأخير الخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين، أو كان الخبر مُشَبَّهاً به المبتدأ من غير لحظٍ لما يدل على التمييز مما لا يدل. ولا يُعنى بكونهما معرفتين تساويهما في رتبة التعريف، ولا يُعنى أيضاً بكونهما نكرتين تساويهما في رتبة المُسَوِّغ لكل واحد منهما في جواز الابتداء بالنكرة، بل مُطلَق التعريف ومُطلَق المُسَوِّغ، فإذا قلت: زيدٌ أخوك، فالمتكلم قَدَّرَ أن المخاطب يعرف زيداً، ويجهل نسبةَ الأُخُوَّة، فلو عكستَ انعكست النسبة إذ يكون المخاطب عالماً بأنَّ له أخاً، وجَهِلَ كونَه زيداً، فلذلك لم يجز تقديمه إلا إن كان ثَمَّ ما يميز المبتدأ من الخبر.

وهذه المسألة فيها خلاف: فمِن النحويين مَن أجاز ذلك، ولم يلتفت إلى هذا الانعكاس، / ويقول الفائدة تحصُل للمخاطب سواء أَقَدَّمْتَ الخبر أم أَخَّرتَه. ومنهم مَن مَنع لهذا الذي ذكرناه. [٢:٢٥/أ]

وهذه المسألة جرى الكلام[4] فيها بين رجلين كبيرين من علماء بلادنا الأندلس، وهما الأستاذ أبو محمد بن السِّيد، وأبو بكر بن الصائغ، وأصل

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٩٦ ـ ٢٩٨.

(٢) ك: الأسماء.

(٣) الجزولية ص ٩٦ ـ ٩٧ وشرحها للشلوبين ص ٧٥٠ ـ ٧٥١ وللورقي ١: ٤٧٠ وللأبذي ص ٩٠٢ ـ ٩٠٣ وشرح الجمل لابن خروف ص ١٥٦ ولابن الضائع ١: ١٠٠ [باب الابتداء] والمحصل ص ٩١٤ ـ ٩١٥.

(٤) ذكر هذا الخبر اللورقي في المحصل ص ٩١٧.

ذلك اختلاف النحاة بمدينة سَرَقُسْطَة في قول الشاعر[1]:

وأنـتِ التـي حَبَّبْـتِ كـلَّ قصيـرةٍ إليَّ، ولـم تَشْعُرْ بذاك القَصائرُ
عنيتُ قَصيراتِ الحجالِ، ولم أُرِدْ قِصارَ الخُطا، شَرُّ النِّساءِ البَحاترُ

فقال بعضهم: «شَرُّ النساء» خبر مقدم، و «البَحاترُ» مبتدأ، ولا يجوز غيره لأنَّ الشاعر أراد أن يَحكم على البحاتر أنهن شرُّ النساء. وقال بعضهم: لا يجوز ذلك لئلا ينقلب المبتدأ خبراً والخبر مبتدأ. فدارت بين الرجلين مكالمة ونزاع وتعصب، حتى أَملى في ذلك ابن السِّيد، وأجاز أن يكون خبراً مقدماً، وأجاز أن يكون مبتدأ. ويُوقَفُ على ترجيح ذلك من كلامه، وقد حكى هو الخلافَ في ذلك، فقال: لم يجز ذلك عند جماعة من النحويين.

وقولُه **أو فاعليةَ المبتدأ** وذلك بأن يُخْبَر عنه بفعل مستكنٍّ فيه ضميرُه، نحو: زيدٌ قامَ، فلا يجوز تقديم قامَ لأنه لو تقدم أَوهَم أنَّ زيداً فاعلٌ. فلو أُمن اللَّبْس ببروز الفاعل في حال التثنية والجمع، فقلت: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهنداتُ قُمْنَ، ففي جواز التقديم خلاف:

منهم مَن مَنع[2] ذلك إجراء لضمير التثنية والجمع مجرى الضمير المفرد لأنهما فرعه، فيُجري الباب مجرى واحداً، ويقول: إذا ورد مثل «قاما أخواك» فله تأويلان:

أحدهما: أنَّ الألف علامة تثنية كالتاء في قامتْ زينب، وهي لغة «أكلوني البراغيثُ».

والثاني: أن تكون الألف فاعلاً، وما بعدها بدل منها.

ومِنهم مَن أجاز[3] ذلك لأنه موضع قد أُمن فيه اللبس. وإياه اختار

(١) تقدم البيت الأول في ص ٩٨ والثاني في ص ٣٢٤.
(٢) نسبه أبو حيان في الارتشاف ص ١١٠٤ إلى غير الأخفش والمبرد من البصريين.
(٣) نسبه في الارتشاف ص ١١٠٤ إلى الأخفش والمبرد.

المصنف في الشرح، وقال[1]: «لا يَمنع من ذلك احتمالُ كونه على لغة «أكلوني البراغيثُ»؛ لأنَّ تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح».

فلو كان الضمير منفصلاً أو رفع سببيًّا جاز التقديم، نحو: ما قام إلا هو زيد، وقام أخوه زيدٌ. فإن رفع الفعل ظاهراً غير السببي قَبُحَ، نحو: ضَربَ أبو بكر زيدٌ، أي: زيدٌ ضَرَبَه أبو بكر. ووجهُ قُبْحِه أنك صَدَّرتَ الموضع بما لا يَصحُّ أن يكون له، فتبني الكلام على الفعل. وقال يعقوب: قُرئ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[2] على معنى: السمواتُ والأرضُ وَسِعَها كُرسيُّه.

وقولُه أو يُقْرَنْ بالفاء مثالُه: الذي يأتيني فله درهمٌ. وعلته أنه إنما دخلت الفاء في الخبر تشبيهاً للمبتدأ باسم/ الشرط، ولخبره بجواب الشرط، [٢:٢٥/ب] فكما لا يجوز أن يتقدم جواب الشرط، كذلك لا يجوز أن يتقدم هذا الخبر المُشَبَّه به.

وقولُه أو بإلا لفظاً مثالُه ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[3].

وقولُه أو معنىً مثالُه ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾[4].

وقولُه في الاختيار إشارةٌ إلى أنه قد جاء في الشعر مقدماً وقد قُرن بـ «إلا»، قال الشاعر[5]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٩٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥. ولم أقف على القراءة بهذه الصورة، وقال في البحر ٢: ٢٨٩: «قرأ الجمهور (وَسِعَ) بكسر السين، وقرئ شاذاً بسكونها، وقرئ أيضاً شاذاً (وسْعُ) بسكونها وضم العين، و (السمواتُ والأرضُ) بالرفع مبتدأ وخبر».

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

(٤) سورة هود، الآية: ١٢.

(٥) هو الكميت. والبيت في هاشمياته ص ١٦٤ وسر الصناعة ص ١٣٩ وشرح التسهيل ١: ٢٩٨ وتخليص الشواهد ص ١٩٢ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٤.

فيا رَبِّ هل إلا بِكَ النَّصرُ يُرْتَجى عليهم، وهل إلا عليكَ المُعَوَّلُ

وقولُه **أو يَكُنْ لمقرونٍ بلام الابتداء مثالُه**: لَزيدٌ قائمٌ، فلا يجوز: قائمٌ لَزيدٌ. وسببُ ذلك أنَّ اقتران المبتدأ باللام يؤكد الاهتمام بأول الجملة، والتقدمُ عليه مُنافٍ لذلك، فامتنع، فأمَّا قوله[1]:

خالي لأَنتَ، ومَنْ جَريرٌ خالُهُ يَنَلِ العَلاءَ، ويَكْثُرِ الأخْوالا

فتخريجه إمَّا على زيادة اللام في الخبر كقوله[2]:

أُمُّ الحُليس لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضى من اللحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وإمَّا على إضمار مبتدأ، أي: خالي لَهُو أنتَ. والزيادةُ أَولى من اعتقاد كونها للتأكيد وحذف المبتدأ؛ لأنَّ مصحوبها مؤكَّد بها، فينافيه الحذف. ومن زيادتها في الخبر قولُ كُثَيِّر عَزَّةَ[3]:

أَصابَ الرَّدَى من كان يهوى لَكِ الرَّدَى وجُنَّ الَّلواتي قُلْنَ: عَزَّةُ جُنَّتِ
فَهُنَّ لَأَوْلى بالجُنونِ وبالرَّدَى وبالسَّيِّئاتِ ما حَيِينَ وحَيَّتِ

وزِيدتْ مع المبتدأ في قول الخنساء[4]:

وبنفسي لَهُمومٌ فَهْيَ حَرَّى أَسِفَهْ

---

(١) البيت في سر الصناعة ص ٣٧٨ وشرح التسهيل ١: ٢٩٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ١٠٠٢.

(٢) نسب البيتان لرؤبة، ولعنترة بن عروس. انظر تخريجهما في سر الصناعة ص ٣٧٨. وزد على ما فيه ضرائر الشعر ص ٥٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٠، ٤٤٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٣٧٢، ١٠٠٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٤٥ ـ ٣٤٧ [٣٧٥]. الشهربة: الكبيرة الفانية.

(٣) البيت الأول في ديوانه ص ١٠٧. والبيتان له في شرح التسهيل ١: ٢٩٩.

(٤) البيت في ديوانها ص ١٠١ [طبعة دار صادر] وشرح التسهيل ١: ٢٩٩. وقد سقطت الواو من أوله في النسخ المخطوطة.

وقولُه **أو ضميرِ الشأنِ**[1] مثالُه: هو زيدٌ منطلقٌ، فلو تأخر «هو» لم يُدْرَ أهو ضمير الشأن أم لا، ولاحتمل أن يكون تأكيداً للضمير في «منطلق».

وقولُه **أو شبهِهِ** مثالُه: كلامي زيدٌ منطلقٌ، يمتنع تقديم الخبر لأن تقديم قولك «زيدٌ منطلقٌ» يَعلم منه السامع أنه كلامُك، فإذا قلت بعد ذلك «كلامي» لم يُفِدْه هذا شيئاً، وكأنك قلت: كلامي كلامي[2]، ولا فائدة في ذلك.

وقولُه **أو لأداةِ استفهامٍ** مثالُه: أيُّهم أفضلُ؟ **أو شرطٍ**: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه.

وقولُه **أو مضافاً إلى أحدهما**[3] مثاله: غلامٌ أيِّهم أفضلُ؟ وغُلامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه. فهذه المواضع التي ذكر المصنف أنه يجب فيها تأخير خبر المبتدأ.

وزاد بعض أصحابنا أن يكون خبراً لِـ «كم» الخبرية، نحو قولك: كم غلامٍ عندي. أو لمضاف إليها نحو: وزيرُ كَمْ ملكٍ زارني. أو لِـ «ما» التعجبية/ نحو: ما أحسنَ زيداً! أو لمبتدأ مستعمل مُقَدَّماً عليه في مَثَل، نحو [٢:٢٦/أ] «الكلابُ على البَقَر»[4]، و«أَمْتٌ في الحَجَر لا فيك»[5]، و«عَبدٌ صَريخُه أَمةٌ»[6].

أو يكون خبراً لضمير متكلم، أو مخاطب، موصولاً يجوز تثنيتُه وجمعه، أو نكرةً والصلةُ والصفة قد عاد الضمير فيهما مطابقاً للمبتدأ في التكلم أو الخطاب، مثالُه: أنتَ الذي تَضربُ، وأنا الذي أَضربُ، وأنتَ رجلٌ تَضرب زيداً، وأنا رجل أَضربُ، فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من

---

(١) كذا! وقد سبق في الفص: «لضمير».

(٢) ف: كلامي من كلامي. شرح التسهيل: كلامي هو كلامي.

(٣) كذا في النسخ كلها! وقد سبق في الفص: أو مضاف إلى إحداهما.

(٤) أمثال أبي عبيد ص ٢٨٤ ومجمع الأمثال ٢: ١٤٢. والرواية المشهورة نصب «الكلاب». يضرب عند تحريش القوم على بعض من غير مبالاة.

(٥) تقدم في ص ٣٣٠.

(٦) أمثال أبي عبيد ص ١٢٣ ومجمع الأمثال ٢: ٥. الصريخ ههنا: المُصْرِخ، وهو المغيث. يضرب في استعانة الذليل بآخر مثله.

هذه المثل، خلافاً للكسائي، فإنه يجيز التقديم.

أو خبراً لمبتدأ فيه معنى الدعاء: معرفةً، نحو ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[1] والويلُ لزيد، و ﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2]، والخيبةُ لِزيدٍ. فأمَّا: لله الحمدُ، وقولُ الشاعر[3]:

له الويلُ إنْ أمسى، ولا أُمُّ هاشم قريبٌ، ولا البَسْباسةُ بنةُ يَشْكُرا

فإنما خَرج مخرج الخبر الثابت الذي لا يُرجى ولا يُطلب. أو نكرةً نحو: ويحٌ لزيدٍ، وويلٌ له، ولَبَيْكَ، وخيرٌ بين يديك، وسَلامٌ عليك، ووَيْسٌ لك، وويلةٌ لك وعَولةٌ، وخيرٌ لك، وشرٌّ لك، وفِدىً لك أبي وأُمّي، وحِمًى لك أُمّي، ووِقاءٌ لك أمي من هذا عند س[4]. أو جملة لا تحتمل الصدق ولا الكذب، نحو: زيدٌ اضربْه، وزيدٌ هلاَّ ضربتَه.

قال بعض أصحابنا: وكذلك: ما زيدٌ بقائم، يجب فيه تقديم «زيد» على اللغتين، فلا يجوز: ما بقائم زيدٌ. ويعني بـ «اللغتين» لغةَ تميم ولغة الحجاز، وسيأتي ذكر الخلاف[5] في هذا إن شاء الله.

وزاد الجزولي[6] أن يكون الخبر محذوفاً والمبتدأ معرفة، ومَثَّلوه[7] بقولهم: لولا زيدٌ لأكرمتك، فالنية بالخبر المحذوف التأخير.

ولا ينبغي أن يُجعل قولُه[8] «والمبتدأ معرفة» قيداً في المبتدأ، بل أُخرج مُخرج الغالب؛ ألا ترى أنه يجوز أن يأتي المبتدأُ نكرةً بعد «لولا»، وإنما قُدِّر

---

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٢.
(٢) سورة هود، الآية: ١٨.
(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٦٨.
(٤) الكتاب ١: ٣٣٢.
(٥) ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٩٥ ـ ٥٩٦.
(٦) الجزولية ص ٩٦.
(٧) شرح الجزولية للشلوبين ص ٧٤٩ ـ ٧٥٠ وللورقي ص ٤٧٠ وللأبذي ص ٩٠١.
(٨) أي: الجزولي.

مؤخراً لأنه خَرج عن الأصل بالحذف، فلا يُجْمَعُ عليه مع ذلك خُروجُه عن الأصل بنيّة التقديم، وقد تقدم الخلاف[1] في الرافع للاسم بعد «لولا».

وزاد في «الإفصاح»[2] قولهم: ضربي زيداً قائماً، والمبتدأ بعد «أمَّا» نحو: أمّا زيدٌ فعالمٌ؛ لأن الفاء لا تلي «أمَّا».

وقولُه **ويجوز نحو «في داره زيدٌ» إجماعاً**[3] إنما جاز ذلك لأنه منويٌّ به التأخير، وفيه ضميرٌ يُفَسِّره ما بعدَه لفظاً، والنيةُ به التقديم، فهو شبيه بقولهم: ضَربَ غلامَه زيدٌ.

وما ذكره المصنف من جواز هذه المسألة إجماعاً ليس كما ذكر، بل فيها خلاف عن الأخفش، نقل عنه أبو جعفر الصَّفَّار أنه إذا ارتفع «زيدٌ» بالظرف منعَها. وإنما مَنعها لأنه إذا رفع الظرفُ الاسمَ بعدَه كان واقعاً في [٢:٢٦/ب] محله لأنه عامل، فيلزم من ذلك أن يتقدم/ الضمير على مُفَسِّره، وذلك لا يجوز.

وأجاز ذلك البصريون لأنَّ زيداً مرفوع بالابتداء لا بالظرف، وذلك عندهم على التقديم والتأخير. وكذلك أجاز هذه المسألة الكوفيون[4].

فقيل لهم: كيف أجزتموها وليس المعنى التأخير؟

قالوا: حُمل على المعنى؛ لأنَّ المعنى: استقرَّ زيدٌ في داره، وحلَّ في داره، أو نزلَ في داره، فهي مع الظرف بمنزلتها مع المفعول.

قيل: أوَ ليس قد صار الظرف رفعاً، وحَلَّ مَحَلَّ الفعل الذي لا يجوز تأخيره؟

---

(١) تقدم بإيجاز في ص٢٩٩ ـ ٣٠٠. وقد أحال فيه على كتاب التكميل: الفصل الثاني من باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك.

(٢) ك، ف: في الإيضاح.

(٣) شرح الكافية ١: ٩٤.

(٤) ذكر اللورقي في المحصل ص ٩٢٩ أنهم لا يجوّزونها.

قالوا: بلى، ولكنه بمنزلة ذلك الذي كان يتقدم، ويجوز تأخيره، يعنون المفعول، والقياس على قولهم أن لا يجوز.

وقولُه **وكذا «في داره قيامُ زيد» و «في دارِها عبدُ هند» عند الأخفش.** قال المصنف في الشرح[1]: «أجاز الأخفش[2] تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أُضيف إليه المبتدأ، وسَوَّى في ذلك بين الصالح للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: في داره قيامُ زيد، وبينَ ما لا يَصلح لذلك، نحو: في دارها عبدُ هند. وبقوله أقول لأنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فإذا كان المضاف مُقَدَّرَ التقدم بوجهٍ ما كان المضاف إليه مقدَّراً معه، إلا أنَّ تقديم ضميرِ ما يَصلح أن يُقام مُقام المضاف أسهلُ، ومنه قولُ العرب «في أكفانه دَرْجُ الميِّت»[3]، وقولُ الشاعر[4]:

بِمَسْعاتِهِ هُلْكُ الفتى أو نَجاتُه فنفسَكَ صُنْ عن غَيِّها تَكُ ناجِيا»

انتهى كلامه.

وما ذكر المصنف من أنَّ الأخفش أجاز المسألتين هو قول البصريين، وذكرُه جواز ذلك منسوباً إلى الأخفش يُوهم أن غيره من البصريين يخالفه، وليس كذلك[5].

ومنع الكوفيون[6] المسألتين، فلا يُجيزون: في داره قيامُ زيدٍ، ولا:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٠.

(٢) شرح الكافية ١: ٩٤.

(٣) الإنصاف ص ٦٦ والتبيين ص ٢٤٨ وشرح المفصل ١: ٩٢ والمحصل ص ٩١٩، ٩٢٩ وشرح الكافية ١: ٩٤. ويروى: «... لُفَّ الميتُ».

(٤) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٣٤١ ـ ٣٤٢ [٦٨٧].

(٥) قلتُ: قال ابن السراج: «ويقول قوم من النحويين: إذا كان المخفوض ليس في نية نصب فلا يقدم مكنيُّه، تقول: في داره ضربتُ زيداً، ولا يجوز عندهم: في داره قيامُ زيد. وهذا الذي لم يُجيزوه هو كما قالوا...» الأصول ٢: ٢٣٩.

(٦) نسب الرضيُّ المنعَ لبعض البصريين. شرح الكافية ١: ٩٤.

على بابِها عبدُ هندٍ. وكذلك أيضاً لا يُجيزون: كفاعِله الدالُّ على الخير.

ويجيزه البصريون. وإنما أجاز البصريون ذلك لأنهم يرفعون زيداً والدالَّ بالابتداء.

وحكى أبو جعفر الصَّفَّار عن الأخفش المنعَ إن رفعت بالظرف. فكان ينبغي للمصنف في هذه المسألة أن يُفَصِّل القول عن الأخفش، فيقول: إن رفع بالظرف لم يجز، أو بالابتداء جاز.

ولو كان الخبر مضافاً إلى ضمير يعود على مضافٍ إليه المبتدأُ، نحو: غلامُه محبوبُ زيدٍ، أو جملةً مصدَّرةً بمضافٍ إلى ضميره، نحو: أبوه ضَربَه عمرو، فنقل ابن كيسان أنَّ ذلك لا يجوز من قول النحويين أجمعين، فلو زدت اسماً، فقلت: أبوه ضربَه عمرو زيد، والفعل لعمرو، والهاء في «أبوه» لزيدٍ، جاز ذلك في قول البصريين على التقديم والتأخير؛ لأنَّ من كلامهم: أبوه صائمٌ زيدٌ.

ص: **ويجب تقديم الخبر إن كان أداةَ استفهام، أو مضافاً إليها، أو مُصَحِّحاً تقديمُه الابتداءَ بنكرة، أو دالًّا بالتقديم على ما لا يُفهم بالتأخير، أو مُسْنَداً دون أمَّا إلى «أنَّ» وصِلتِها، أو إلى مقرونٍ بإلَّا لفظاً أو معنًى، أو إلى مُلْتَبِسٍ بضميرِ ما التبسَ بالخبر.** [٢/٢٧:أ] /

ش: مثالُه أَداةَ استفهام: أينَ زيدٌ؟ واحترز بقوله «إن كان ـ أي الخبر ـ أداةَ استفهام» من أن يكون جزءًا في الخبر، نحو: زيد هل ضربته؟ فإنه لا يجب تقديم الخبر هنا.

ومثالُه مضافاً للأداة: صبحُ أيِّ يومٍ السفرُ؟

ومثال المُصَحِّح: في الدار رجلٌ، وخَلْفَك امرأةٌ. وقال المصنف[1]: «ونحو: قَصَدَك غلامُه رَجُلٌ، لولا الكاف من «قَصَدك» لم يفد الإخبار

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠١.

بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما».

وذهب الكوفيون[1] إلى أنَّ قولك: أمامَكَ رَجُلٌ، وفي الدار رجلٌ، ارتفع الاسم فيهما على الفاعلية، وكذلك لو كان معرفةً، نحو: أَمامَك زيدٌ، وفي الدار عمرٌو؛ لأنه في معنى: حَلَّ أمامَك رجُلٌ، وحَلَّ في الدار رجلٌ، فحُذف الفعل، واكتُفي بالظرف والجار، فتقدُّمه كتقدُّم الفعل، ولو تَقدم الفعل لوجب أن يكون فاعلاً، فكذلك هذا.

ورُدَّ هذا المذهبُ بجواز دخول النواسخ عليه، فلو لم يكن الأصل الابتداء والخبر لم يجز دخول النواسخ. واتفق أكثر القائلين على أن الظرف أو الجار إن كان معتمداً عمل لقوته.

وزعم بعضهم أنه يرتفع بالابتداء سواء اعتمد أم لم يعتمد. وسيأتي الكلام في ذلك.

ومثالُ الدالِّ بالتقديم قولُهم: لله دَرُّك! وشبهه من الجمل التعجبية، فإنَّ تَعَجُّبَها لا يُفْهَم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ. قال المصنف في الشرح[2]: «وكذا نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3] من الجمل الاستفهامية المقصودِ بها التسويةُ، فإنَّ الخبر فيها لازمُ التقدم، وذلك لأنَّ المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه، فلو قُدم (أَأَنْذَرْتَهُمْ) لَتَوَهَّمَ السامع أنَّ المتكلم مُستفهِم حقيقةً، وذلك مأمونٌ بتقديم الخبر، فكان مُلْتَزماً» انتهى كلامه.

وما ذكره المصنف من أنَّ (سَواءٌ)[4] هو خبر مقدم واجب التقديم هو

---

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة والردَّ التالي في الإنصاف ص ٥١ ـ ٥٥ والتبيين ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥ واللباب للعكبري ١: ١٤٣ ـ ١٤٤ ونتائج الفكر ص ٤٢٢ ـ ٤٢٥ والمحصل ص ٩٢٥ ـ ٩٣٠ وشرح الكافية ١: ٩٤.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٠١.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٤) انظر الأقوال في إعرابها في الحجة ١: ٢٦٤ ـ ٢٧٣ ونتائج الفكر ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩ والمحصل ص ٩٢١ ـ ٩٢٢ والدر المصون ١: ١٠٥.

قول جماعة. وذهب بعضهم إلى أنه مبتدأ، والخبر الجملة، وقد ذكرنا هذين القولين فيما تقدم[1].

وذهب بعضهم إلى أن (سواءٌ) مبتدأ، والجملة فاعل، والتقدير: استوى عندي أقمتَ أم قعدتَ، فيكون ذلك مثل تخريجهم «نَولُك أنْ تَفْعَل»[2] على أنَّ «نَوْلك» مبتدأ، و «أنْ تفعل» فاعل به؛ لأنه في معنى: ينبغي لك أن تفعل.

وللسهيلي في هذه المسألة مذهبٌ غريب، قال ما نصُّه[3]: «ومما لا يجوز تقديمه باتفاق: سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدتَ، فـ «سواءٌ» مبتدأ، والجملة خبر. و «سواءٌ» ليس بمبتدأ في المعنى؛ إذ لو كان مبتدأ لكان في الجملة [٢:٢٧/ب] عائد، فالجملة/ إذاً ليست خبراً على الحقيقة؛ لأن المعنى: سواءٌ عليَّ القيامُ والقعودُ، فالقيامُ مبتدأ معنًى، ولا يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر البتة، فكذلك في هذه الجملة الواقعة موقع المبتدأ الذي هو «الإنذار». هذا تفسير مذهب أبي علي[4] ومن قال بقوله.

ولا يصح ذلك لأنك تقول: سِيَّانِ زيدٌ وعمرٌو، ولا تقول: سِيَّانِ أقمتَ أم قعدتَ، ولا: سواءٌ أقمتَ أم قعدتَ، حتى تقول: عليَّ أو عليهم؛ لأنك لا تريد استواء الشيئين في صفة هي لهما، كما إذا قلت: سواءٌ زيدٌ وعمروٌ، إذا سويتَ بينهما في حُسْن أو قُبْح أو نحوهما، وإنما المساواةُ في عدم المبالاة، فمعنى ذلك: لا أبالي أكان هذا أم هذا، فقد عاد معنى المساواة إلى فعل القلب، وهو عدم الالتفات والمبالاة، وإذا عُدم الالتفات بالقلب إلى الشيء عُدم العلم به، فصار معنى «سَواءٌ علي»: لا أبالي، ولا ألتفت، وصارت الجملة الاستفهامية في موضع المفعول بـ «لا أبالي»، كما تكون في موضع

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢) تقدم في ص ٢٥٢.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ومعناه في نتائج الفكر ص ٤٢٨ ـ ٤٣٢.

(٤) الحجة ١: ٢٦٤ ـ ٢٧٣.

المفعول إذا قلت: لا أدري، وصار الفعل نحو الضمير المخفوض في عليَّ وعليهم، ولولا قوله «عليّ» و«عليهم» ما جازت المسألة، وإنما أتى بـ«على» دون غيرها لأن المعنى: هَيِّنٌ عليهم، أي: لا يبالون، فالضمير في «عليهم» هو الفاعل في «يُبالون»، فلا بُدَّ منه في هذه المسألة، كما لا بُدَّ منه في «﴿ثُمَّ بدَا لَهُمْ﴾[1]، فقولُه (لَيَسْجُنُنَّهُ) و (أَأَنْذَرْتَهُمْ) كلامٌ لا يكون في موضع رفع أبداً، إنما يكون في موضع نصب بعد فعل القلب، وذلك أنَّ معنى بدا: ظهر، وهو هنا ظهور للقلب لا للعين، ولا بُدَّ له من فاعل، وفاعلُه هو الاسم المجرور باللام من قوله (لَهُمْ). قال: المعنى إلى العلم ورؤية القلب، فكأنه قال: ثم رَأَوْا لَيَسْجُنُنَّه، فالفاعل في (رَأَوْا) هو المجرور باللام، كما أنَّ الفاعل في «لا يبالون» هو المجرور بـ«على» إذا قلت: سواءٌ عليهم، وقد قال س[2] في قولهم «له صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ»: بنصب الثاني إنَّ «صوتَ حمار» مفعول، وإنَّ الفاعل هو المجرور باللام من قولك «له»، وإنه الضمير الذي في يُصَوِّت أو يُبدي صوتَ حمار، فكذلك الفاعل هو المخفوض بـ«على» وباللام من قوله (سَواءٌ عَلَيْهم) و (بَدالَهُمْ)، والجملة المستفهم عنها أو المؤكدة باللام هي المفعول بالمعنى الذي بَيَّنَّاه، فـ«سواءٌ» على هذا مبتدأ في اللفظ دون المعنى، ولذلك لم يكن له خبر في الحقيقة، كما كان في قولهم «حَسبُك يَنَمِ الناسُ»[3] معناه: اكْفُفْ، فخالف باطنُ الكلام ظاهرَه، فلم يكن له خبر، كما أنَّ قولك «اكْفُفْ» لا يُخبر عنه. وكذلك أَقائمٌ زيدٌ؟» قائمٌ: مبتدأ في اللفظ، وزيدٌ: فاعل به، ولا خبر لـ«قائم» لأن معنى الكلام: أيقوم زيدٌ؟ وكلٌّ مبتدأ معناه/ معنى الفعل فخبرُه متروكٌ مُراعاةً للمعنى الذي [٢:٢٨/أ] تَضَمنه الكلام، ولهذا نظائر في أبواب كثيرة من العربية» انتهى كلامه.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٥٥ ـ ٣٦٦. وعبارته الصريحة في ص ٣٦٦ في قولك: له نوحٌ نوحَ الحمام. وكذا في ص ٥٦٥ في قولهم: له صوتٌ صوتَ حمار.

(٣) تقدم في ص ٢٨٦.

وتَلَخَّصَ من هذا كله أنَّ الجملة بعد (سَواء) إما مبتدأ، و (سواء) الخبر، وإما خبر، و (سواء) المبتدأ، وإما فاعل، بـ (سَواء)، و (سَواء) مبتدأ، وإما مفعول، و (سواءٌ) مبتدأ.

وقولُه **أو مُسْنَداً دون «أمّا» إلى «أنَّ» وصلتها**. مثالُ ذلك: معلومٌ أنَّكَ عاقلٌ، قال تعالى ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[1].

وهذا الذي ذكره من وجوب تقديم الخبر على «أنَّ» ومعمولها إذا لم تلها «أمَّا» فيه خلاف:

ذهب س والجمهور إلى المنع.

وأجاز تقديمَ «أنَّ» الأخفشُ والفراءُ وأبو حاتم، فتقول: أنَّكَ عاقلٌ صَحيحٌ.

واعتلوا للمنع بخوف الالتباس بالمكسورة، أو الالتباس بـ «أنَّ» التي بمعنى «لعلَّ»، أو التعرض لدخول «إنَّ» فيستثقل اجتماعهما.

واستدل من أجاز بالقياس على «أنْ» نحو قوله ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2].

فإن وليتها أمَّا جاز التقديمُ بلا خلاف، قال الشاعر[3]:

دَأْبي اصْطِبارٌ، وأَمَّا أَنَّني جَزِعٌ يوم النوى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبْريني

وقولُه **أو إلى مقرونٍ بإلاَّ لفظاً**: ما في الدار إلا زيدٌ، **أو معنًى**: إنما في الدار زيدٌ.

وقولُه **أو إلى مُلْتَبِسٍ بضميرِ ما التبسَ بالخبرِ** مثالُه: في الدار ساكنُها،

---

(١) سورة يس، الآية: ٤١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٠٢ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٦ وشرح أبيات المغني ٥: ٩٣ - ٩٤ [٤٣٠].

وخلفَ دارك مَنْ يشتريها، ومُعْرِضٌ عن هند أخوها، وقولُ الشاعر[1]:

أَهابُكِ إجلالاً، وما بكِ قُدْرةٌ عليَّ، ولكنْ مِلْءُ عينٍ حَبِيبُها

وقدم الخبر في هذه لأنه لو تأخر لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة. فهذه المواضعُ التي ذكر المصنف أنه يجب فيها تقديم خبر المبتدأ.

وزاد بعض أصحابنا أن يكونَ الخبر «كم» الخبرية، نحو: كَمْ درهمٍ مالُك. أو يكونَ مضافاً إليها، نحو: صاحبُ كَمْ غلامٍ أنتَ، أو يكونَ قد استعمل متقدماً في مَثَلٍ، نحو قولهم «في كل وادٍ بنو سَعْدٍ»[2]. أو تكون الفاء دخلت على المبتدأ، نحو: أَمَّا في الدار فزيدٌ.

وزاد بعض أصحابنا: إذا تقدم الخبر ودخله الوصل، نحو: والله لَفِي الدار أخوك، وإنْ تَقُمْ ففي الناسِ من يُنكِرُ قيامَك، وإن قَدَّمتَ[3] بعد الوصل[4] جاز.

وزاد آخر أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً، نحو: ثَمَّ زيدٌ، وهُنا جعفرٌ، وقال: فهذا يتقدم على المبتدأ، ولا يجوز تأخيره أصلاً لأن فيها الإشارة، فقدمتَ كما تُقدم «هذا» على «زيد» في الإخبار؛ ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ، ولا تقول: زيدٌ هذا، ولما رآه الفراءُ[5] مبدوءًا به جعله أَعرفَ من العَلَم، وذلك أنَّ تقدُّمَه إنما كان لأجل الإشارة، وقد ثبتت الإشارة مقدمةً

---

(١) هو نُصيب بن رباح. وقيل: معاذ بن كليب العامري. وقيل: الملوّح أبو قيس المجنون صاحب ليلى. انظر الحماسة ٢: ١١٢ وشرحها للمرزوقي ص ١٣٦٣ وللأعلم ص ٧٤٨ والسمط ص ٤٠١ وشرح التسهيل ١: ٣٠٢ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٧ وديوان المجنون ص ٧١.

(٢) الأمثال للمفضل ص ٥٠ ومجمع الأمثال ٢: ٨٣. قاله الأضبط بن قريع، وكان قد رأى من أهله وقومه أموراً كرهها، ففارقهم، فرأى من غيرهم مثل ما رأى منهم، فقال هذا المثل.

(٣) أي: المبتدأ.

(٤) فتقول: والله لزيدٌ في الدار، وإن تقم فمن يُنكر قيامك في الناس.

(٥) تقدم رأيه في ٢: ١٢٠ ـ ١٢١.

[٢:٢٨/ب] في: ههنا زيدٌ، / وثَمَّ عمروٌ، فكذلك: هذا زيدٌ. انتهى.

ولما ذكر المصنف ما يجب فيه تأخير الخبر، وما يجب فيه تقديمه، واستدركنا عليه ما ذكره أصحابنا، دَلَّ ذلك على أن ما سِوى ما ذكر يجوز فيه التقديم والتأخير، سواء أكان الخبر اسماً رافعاً ضمير المبتدأ أم رافعاً سببيه، أو ناصباً ضميره أو سببيه، نحو: قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ أبوه زيدٌ، وقام أبوه زيدٌ، وضربته زيدٌ، وضرب أخاها زيدٌ هندٌ، وهذا مذهب البصريين[١].

وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر في هذه المسائل كلها، ونُسب ذلك إلى الخليل.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون، حكى س[٢] عن العرب: «مَشْنوءٌ من يَشْنَؤُكَ، وتميميٌّ أنا، وخَزٌّ صُفَّتُك، وأَرَجُلٌ عبدُالله»، وقال الشاعر[٣]:

إلى مَلِكٍ ما أمُّهُ مِن مُحارِبٍ أبوه، ولا كانت كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ

وقال الآخر[٤]:

قد ثَكِلَتْ أُمُّه من كنتَ واحدَهْ وصار مُنْتَشِباً في بُرْثُن الأَسَدِ

وقال[٥]:

فتًى ما ابنُ الأَغَرِّ إذا شَتَوْنا وحُبَّ الزادُ في شَهْرَيْ قُماحِ

---

(١) ك: الكوفيين. انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ص ٦٥ ـ ٧٠ والتبيين ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨ وهوامشه وشرح الجزولية للأبذي ص ٩١٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٢٧.

(٣) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٣١٢ وطبقات فحول الشعراء ص ٣٦٧ وإيضاح الشعر ص ١٢٦ والخصائص ٢: ٣٩٤.

(٤) هو حسان بن ثابت. والبيت في ديوانه ص ١٦٠ والكامل ص ٢٥٩.

(٥) هو مالك بن خالد الهذلي. والبيت في شرح أشعار الهذليين ص ٤٥١ واللباب ١: ١٤٢ واللسان (قمح). ابن الأغر: هو زهير بن الأغر اللحياني. وشهرا قماح: شهرا الكانون لأنهما يكره فيهما شرب الماء إلا على ثقل.

التقدير: مَنْ يَشْنَؤُك مَشْنوءٌ، وأنا تميميٌّ، وصُفَّتُك خَزٌّ، وأعبدُ الله رجُلٌ؟ وأبوه ما أمُّه من مُحارِب، ومن كنتَ واحدَه قد ثَكِلَتْ أُمُّه، وابنُ الأَغَرِّ فتًى إذا شَتَوْنا.

ونقل بعض أصحابنا عن الكسائي والفراء أنهما يُجيزان التقديم إذا لم يكن الضمير مرفوعاً، نحو: ضربته زيدٌ، ويمنعان ذلك مع المرفوع، نحو: قائمٌ زيدٌ.

والصحيح عن الكوفيين المنع مفرداً كان الخبر أو جملة، وفرقوا بين: قائمٌ زيدٌ، وضربتُه زيدٌ، فمنعوا، وبين: في داره زيدٌ، فأجازوا. قالوا: لأن هذا الضمير غير معتمد عليه؛ ألا ترى أن المقصود: في الدار زيدٌ، وحصل هذا الضمير بالعَرَض، كما أنهم أجازوا: ضَرب غلامَه زيدٌ؛ لأن المقصود: ضَربَ الغلامَ، واتفق أن كان المضروب غلامه. وهم محجوجون بالسماع السابقِ ذكرُه.

وذهب أبو الحسين بن الطراوة[1] إلى مذهب غريب في تقديم الخبر، بناه على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع، فالواجب عنده: رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه. والممتنع: لا قائمَ، ولا رجلَ؛ إذ يمتنع الوجود أن يكون لا رجلَ فيه ولا قائمَ. والجائز مثل زيد وعمرو؛ لأنه جائز أن يكون وجائز أن لا يكون. قال: فكلامٌ مركب من واجبين لا يجوز، نحو: رجُلٌ قائمٌ؛ لأنه لا فائدة فيه، وكلامٌ مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، مثل: لا رجلٌ لا قائمٌ؛ لأنه / كذب، ولا فائدة فيه، وكلامٌ مركب من واجبٍ وجائزٍ صحيحٌ، نحو: زيدٌ [٢/٢٩:أ] قائمٌ، وكلامٌ مركب من ممتنع وجائز لا يجوز[2]، ولا من واجب وممتنع، نحو: زيدٌ لا قائم، ورجلٌ لا قائم؛ لأنه كذب، إذ معناه: لا قائمَ في

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٩١٤ ـ ٩١٥.
(٢) ك، ف: لا يكون.

الوجود، وكلامٌ مركب من جائزين لا يجوز، نحو: زيد أخوك؛ لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب، فالجائز يصير بتأخيره واجباً. وإذا ثبت هذا كله انبنى عليه أن لا يجوز: قائمٌ زيدٌ؛ لأن زيداً صار بتأخيره واجباً، فصار الكلام مركباً من واجبين، فصار بمنزلة: قائمٌ رجلٌ. فلا يجوز عنده تقدم الخبر إذا كان واجباً.

وتَأَول المُثُل التي أوردها س، فقال: «مَشْنُوءٌ من يَشْنَؤُك» دُعاءٌ، كأنه قيل: شُنِئ من يَشْنَؤُك، فكأنك ابتدأت بفعلٍ. ورُدَّ هذا التأويل بأنه دعوى، ولو كان على معنى الدعاء لنقله س.

وقال: «تميميٌّ أنا» هو جواب لمن قال: ما أنت؟ فقال: تميميٌّ، على معنى: أنا تميميٌّ، وحَذف المبتدأ، ثم أتى بـ «أنا» توكيداً. ورُدَّ بأن قوله «إنه جواب» دَعْوى، ولم يقله أحد، ولا يجوز حذف المؤكَّد للتناقض.

وقال: «خَزٌّ صُفَّتُك» على معنى: مِنْ خَزٍّ صُفَّتُك، فابتدأت بمجرور. وكذا عُمِل في: هذا درهمٌ ضَرْبُ الأمير، أي: مِن ضَرْب الأمير، فهو صفة للنكرة. وخَرَّجه الخليل على إضمار «هو»، أي: هو ضَرْبُ الأمير. ورُدَّ بأنه يلزمه: هذا راقودٌ الخَلُّ؛ لأنه في معنى: مِنَ الخَلِّ، والعرب لا تقول ذلك.

وقال: «أَرجُلٌ عبدُ الله؟» عبدُ الله: فاعل، وكأنك قلت: أَكاملٌ عبدُ الله؟ قال: والدليل على هذا أنك لم تُرِد أن تسأل عن كونه رَجُلاً، لأن ذلك معلوم. ورُدَّ ذلك بأنَّ قولهم «أَرَجُلٌ عبدُ الله؟» وإن كان على معنى الكمال كما ذكَر، فهو يخالف «أَكاملٌ» في العمل، غايته أن يعمل في الحال في نحو: أنتَ الرجلُ علماً، أمَّا أن يعمل رفعاً فلا لضعفه.

وأما قوله «إن الجائز بتأخيره يصير واجباً» فرُدَّ عليه بأنه لا يصير الجائز بالتأخير واجباً، ومعناه مقدماً ومؤخراً واحد، أي: هو مخبر عنه قدمتَه أم أخرتَه، كما لا يصير الفاعل بتأخيره عن المفعول مفعولاً، ولا المفعول بتقديمه فاعلاً.

ص: وتقديم المفسِّر إن أمكن مصحِّح، خلافاً للكوفيين إلا هشاماً، ووافق الكسائي في جواز نحو: زيداً أجلُه مُحْرِزٌ، لا في نحو: زيداً أجلُه أحرزَ.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «إذا التبسَ المبتدأُ بضميرِ اسمٍ مُلْتَبِسٍ بالخبر، وأمكنَ تقديمُ صاحبِ الضمير، صَحَّت المسألةُ عند البصريين وهشام الكوفي، نحو: زيداً أَجلُه مُحْرِزٌ، وزيداً أَجَلُه أحرزَ. ووافق الكسائيُّ في مسألة اسم الفاعل لا في مسألة الفعل». انتهى كلامه.

وقال غيره: «وتقول: / زيداً أبوه ضرب أو يَضرب، جائزة من قول [٢:٢٩/ب] البصريين وهشام، وخطأ من قول الكسائي والفراء. والحُجة لهما أنَّ تقدير «زيد» أن يكون بعد الفعل، فيصير التقدير: أبوه ضَرب زيداً، فيتقدم المكني على الظاهر. فإن قلت: زيداً أبوه ضاربٌ، أجازها البصريون والكسائي، وأحالها الفراء» انتهى.

قال المصنف[2]: «وعضَد أبو علي قول الكسائي بأن قال[3]: المبتدأ وخبره المفرد بمنزلة الفعل والفاعل، فكما لا يمتنع: زيداً أحرز أجلُه، لا يمتنع: زيداً أجلُه مُحْرِزٌ؛ لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه أجنبي، بخلاف: زيداً أجلُه أَحرزَ، فإنَّ الأجل ـ وإن كان الفعلُ خبرَه ـ فالإخبار بالفعل على خلاف الأصل؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقلَّ بهما كلام، فَعُدَّ المبتدأ قبلهما أجنبياً، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل، فإنَّ اتصال المبتدأ به على الأصل لأنه مفرد.

قال المصنف[4]: «وقول أبي علي «إنَّ الفعلَ وفاعله أصلُهما أنْ يستقلَّ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٢. وفي شرح المصنف سقط.
(٢) شرح التسهيل ١: ٣٠٢. وأوله ليس في شرح المصنف.
(٣) بأن قال: سقط من س.
(٤) شرح التسهيل ١: ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

بهما كلام، فَعُدَّ المبتدأ قبلهما أجنبياً» تَحَيُّلٌ جَدَليّ[1]، لا ثبوت له عند التحقيق؛ لأنَّ الجملة لا تُوقَع موقع المفرد إلا لتؤدي معناه، وتقوم مقامه، فلا يُعَدُّ ما هي له خبر أجنبيًّا، كما لا يُعَدُّ أجنبيًّا ما المفردُ له خبر.

وقد يُفرق[2] بين الصورتين بأنَّ اسم الفاعل لا يجب تأخيره، فلا يمتنع تقديم معموله، بخلاف الفعل، فإنَّ تأخيره إذا وقع خبر مبتدأ واجبٌ، فلا يجوز تقديم معموله لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل.

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون من التسوية في الجواز بين: زيداً أجلُه محرز، وزيداً أجلُه أَحرزَ، بل الآخِر أولى بالجواز لأنَّ العامل فيه فعلٌ، وعامل المثال الأول اسمُ فاعل، فمن يمنع الأول دون الآخِر فقد رَجَّح فرعاً على أصل، ومن مَنَعَهما فقد ضَيَّق رحيباً، وبَعَّدَ قريباً. ومِن حُجَج البصريين قول الشاعر[3]:

خيـراً المُبْتَغِيـهِ حـازَ، وإن لـم يُقْضَ فالسَّعيُ في الرَّشادِ رَشادُ

فهذا مثله[4]: زيداً أجلُه أَحرزَ» انتهى كلام المصنف.

وفي البسيط: إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول، وقَدَّمتَهما، فقلت: زيداً أجلُه أَحرزَ، وزيداً غلامُه ضَربَ، فأكثرُ النحويين المتقدمين يُحيلها[5]، وجَوَّزها هشامٌ[5] والمتأخرون منهم؛ لأن المفعول لما تقدم عاد عليه الضمير، فكأنك قلت: أَجَلُ زيدٍ أَحرزَ زيداً، وإذا كان يجوز عَودُ الضمير على ما لم يتقدم، كقوله تعالى ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن

---

(١) س: تحيل جدًّا أي. ك: جدلي لأن ثبوت.

(٢) هذه الفقرة قبل الفقرة السابقة في شرح المصنف، وبينهما كلام آخر.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٤) ن، شرح التسهيل: مثل.

(٥) الأصول ٢: ٢٤٠.

دَآبَّةٍ ﴾[1]، و ﴿ بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾[2]، فأولى هنا، وليس المفعول كالفاعل في التقدم، فإنَّ الفاعل إذا تَقدم خَرج عن الفعل، بخلاف المفعول، فلذلك بَقي مفعولاً.

* * *

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزء الثالث من كتاب «التذييل والتكميل»
بتقسيم محققه، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ
الجزء الرابع، وأوّله:
«ص: فصل: الخبر مفرد وجملة، والمفرد مشتق وغيره»

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٤٥.
(٢) سورة القيامة، الآية: ٢٦.

فهرس الموضوعات

باب الموصول ..... ٥ ـ ١٨٠
حدّه ٥
العائد ٥
جملة الصلة ٦
الحروف الموصولة ١٧
الأسماء الموصولة ١٩
الذي والتي واللغات فيهما ١٩
تثنية الأسماء الموصولة وجمعها وإعرابها واللغات فيها ٢٥
ذاتُ وذواتُ مرادفتا التي واللاتي ٤٠
من وما وذا، وذو الطائيـة، وأي الموصولة، والألف واللام بمعـنى الذي وفروعه ٤٢
حذف العائد ٧٠
حذف العائد المنصوب ٧٢
حذف العائد المجرور ٧٥
حذف منصوب صلة الألف واللام ٨٣
حذف العائد المرفوع، وبناء أيّ وإعرابها ٨٥
جواز الحضور أو الغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوف عن حاضر مقدم . ٩٥
ما يغني عن جملة الصلة إغناء الظاهر عن عائد الجملة ١٠٤
فصل: «مَنْ» و«ما» ومراعاة اللفظ والمعنى معهما ١٠٧
اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، واعتبار اللفظ بعد ذلك ١١٥
وقوع «مَنْ» و«ما» شرطيتين، واستفهاميتين، ونكرتين موصوفتين ١١٦

الوصف بـ«ما» على رأي ١٢١
عدم زيادة «مَنْ» خلافاً للكسائي، ووقوعها على ما لا يعقل ١٢٤
«ما» وما تطلق عليه ١٢٨
«مَنْ» تساوي «ما» عند أبي علي في كونها أفردت نكرة ١٣٤
وقوع «الذي» مصدرية وموصوفة ١٣٤
فصل: أيّ ١٤٠
وقوعها شرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة، وحالاً لمعرفة ١٤٠
الاستغناء في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه، و«أيّ» فيهما بمنزلة «كل» مع النكرة، وبمنزلة «بعض» مع المعرفة ١٤٣
وقوع «أيّ» نكرة موصوفة عند الأخفش، وحذف ثالثها، وإضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة ١٤٤
من الموصولات الحرفية أنْ وأنَّ وكي، وما ١٤٧
«ما» المصدرية ليست اسماً . وصلتها ١٥٤
«لو» المصدرية وصلتها ١٥٦
فصل: أحكام الصلة مع الموصول ١٦٤
حذف ما علم من موصول غير الألف واللام، ومن صلة غيرهما ١٦٩
حذف صلة الحرف ١٧٢
حذف الموصول الحرفي ١٧٣
تعليق حرف الجر قبل الألف واللام بمحذوف تدلُّ عليه صلتها ١٧٥
باب اسم الإشارة ..... ١٨١ ـ ٢١٦
حدّه، وأسماء الإشارة للمذكر والمؤنث والمفردين ١٨١
أسماء الإشارة للمثنى والجمع، ولحاق الكاف لها. ومراتبها في القرب والبعد ١٨٥
دخول «ها» التنبيه على اسم الإشارة ١٩٥
الكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب ٢٠٠
الاستغناء عن الميم بإشباع ضمة الكاف ٢٠١
اتصال الكاف بـ«أرأيت» و«حَيَّهَلَ» و«النجاءَ» و«رُوَيدَ»، و«بلىٰ» و «أبصر» و«كلا» و«ليس» و«نعمَ» و«بئسَ» و«حسبت» ٢٠٢

نيابة ذي البعد عن ذي القرب، وذي القرب عن ذي البعد، وتعاقبهما، والإشارة بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع ٢٠٦
الإشارة إلى المكان بـ«هنا» و«ثَمَّ» و«هنّا» و«هَنَّتْ» ٢١٠
إرادة الزمان بـ«هناك» و«هنالك» و«هنا» ٢١٢
بناء اسم الإشارة ٢١٤
باب المعرف بالأداة: ..... ٢١٧ ـ ٢٤١
هي «أل» لا اللام وحدها، وقد تخلفها «أم» ٢١٧
«أل» العهدية، والجنسية ٢٣٠
مواضع «أل» التي للحضور ٢٣٠
تقسيم بعضهم «أل» ستة أقسام ٢٣٤
«أل» التي للشمول ٢٣٥
زيادة «أل» وقيامها في غير الصلة مقام الضمير ٢٣٦
فصل: مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما ..... ٢٤٢ ـ ٢٤٩
الرفع للعمدة، والنصب للفضلة، والجر لما بين العمدة والفضلة. ما ألحق من العمد بالفضلات ٢٤٢
باب المبتدأ ..... ٢٥٠ ـ ٣٥٧
حدّ المبتدأ والابتداء ٢٥٠
رافع المبتدأ والخبر ٢٥٧
الفاعل الذي يسد مسدّ الخبر ٢٧٠
حذف الخبر جوازاً ٢٧٨
حذف الخبر وجوباً ٢٨١
رافع الاسم التالي «لولا» ٢٩٩
ما لا يغني عن تقدير الخبر ٢٩٩
مسائل: ٣٠٧
١ ـ إجازة السيرافي وابن السراج: كان ضربي زيداً قائماً ٣٠٨
٢ ـ إجازة البصريين والكسائي: ضربي زيداً هو قائماً ٣٠٨
٣ ـ الخلاف في جواز نحو: مسرعاً قيامُك ٣٠٨
٤ ـ الخلاف في نحو: شُربُك ملتوتاً السَّويقَ ٣٠٩

٥ ـ الخلاف في نحو: وهو ملتوت شربي السويق، ونحو: وأنت راكبٌ حسنُك ٣٠٩
٦ ـ الإجماع على إبطال: أكلك متكئًا الطعامَ ٣١٠
٧ ـ الاتفاق على جواز نحو: إنَّ حسنَك راكباً، وأمّا حسنُك فراكباً ٣١٠
٨ ـ الاتفاق على منع: ما حسنُك براكب ٣١٠
٩ ـ الخلاف في نحو: أما ضربيك فإنه حسنًا، وأمّا ضربيك فكان حسناً، وأما ضربيك فظننته حسنًا ٣١٠
١٠ ـ إجازة الكسائي وهشام: عبد الله وعهدي بزيد قديمين، وعبد الله والعهد بزيد قديمين ٣١٠
١١ ـ إجازة الكسائي والبصريين نحو: ضربي زيدًا فرسًا راكبًا ٣١١
١٢ ـ إجازة الزجاج: عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام ٣١١
١٣ ـ إجازة البصريين: أكثرُ ضربي زيدٌ. وجواز: أكثر لبسي الكتانُ ٣١١
١٤ ـ أجازة ابن كيسان: أما ضربي زيداً فكان قائماً نفسُه نفسُه ٣١١
١٥ ـ علمي بزيد كان ذا مال ٣١١
حذف المبتدأ جوازاً ٣١٣
حذف المبتدأ وجوباً ٣١٣
الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ٣٢٢
تعريف المبتدأ والخبر ٣٢٢
مسوغات جواز الابتداء بالنكرة ٣٢٥
الإخبار بالمعرفة عن النكرة ٣٣٥
الأصل تأخير الخبر ٣٣٦
تقديم الخبر جوازاً ٣٣٦
تقديم الخبر وجوباً ٣٤٦
تقديم المفسِّر ٣٥٥
فهرس الموضوعات ٣٥٩

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الرابع

دار القلم

دمشق

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

حقوق الطبع محفوظة

تطلب جميع كتبنا من :
دار القلم - دمشق : ص.ب: ٤٥٢٣ - ت: ٢٢٢٩١٧٧
الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزيع جميع كتبنا في السعودية عن طريق
دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥
ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص: فصل

الخبرُ مُفردٌ/ وجُملة، والمفردُ مُشتقٌّ وغيرُه، وكلاهما مُغايرٌ للمبتدأ [٢: ٣٠/أ]
لفظاً مُتَّحِدٌ به معنًى، ومُتَّحِدٌ به لفظاً دالٌّ على الشهرةِ وعدمِ التَّغَيُّر، ومُغايرٌ له مطلقاً دالٌّ على التَّساوي حقيقةً، أو مَجازاً، أو قائمٌ مَقامَ مُضافٍ، أو مُشعِرٌ بِلُزومِ حالٍ تُلْحِق العينَ بالمعنى، والمعنى بالعينِ مَجازاً.

ولا يَتَحَمَّلُ غيرُ المُشتقِّ ضميراً ما لم يُؤَوَّلْ بِمُشْتَقٍّ، خِلافاً للكِسائيِّ، ويَتَحَمَّلُهُ المُشْتَقُّ خَبَراً أو نَعْتاً أو حالاً ما لم يَرفَعْ ظاهراً لفظاً أو مَحَلاً، ويَسْتَكِنُّ الضميرُ إنْ جَرى مُتَحَمِّلُه على صاحبِ معناه، وإلا بَرَزَ، وقد يَسْتَكِنُّ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، وِفاقاً للكوفيين.

ش: قسم المصنفُ[١] خَبَرَ المبتدأ إلى قسمين: مُفردٍ وجُمْلة، وذَكَرَ أنَّ المفردَ ما تَسَلَّطَتْ عواملُ الأسماء على لفظِه عارياً من إضافةٍ وشِبْهِها، أو مُلْتَبِساً بأَحَدِهما، نحو: زيدٌ منطلقٌ، وعمرٌو صاحبُك، وبِشْرٌ قائمٌ أبوه، وذَكَرَ أنَّ قولك: «قائمٌ أبوه» من هذا الكلام ليس بجملةٍ عند المحققين، وذَكَرَ أنَّ الجملة ما [تضمن جزأين ليس][٢] لعواملِ الأسماءِ تَسَلُّطٌ على لفظِهما أو لفظِ أحدهما، نحو: زيدٌ أبوه عمرٌو، وبِشْرٌ حَضَرَ أخوه. وهذا التقسيمُ عليه جُمهورُ النحويين.

وذهب أبو بكرِ بنُ السَّرَّاج[٣] إلى أنَّ الإخْبارَ بالظَّرفِ أو المجرور

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٤.

(٢) تتمة من شرح المصنف.

(٣) هذا المذهب ليس في كتابه «الأصول». وقد ذكر الفارسي في العسكريات ص١٠٥ أنه =

قِسْمٌ برأسه، ليسَ مِن قَبيل المفردِ ولا مِن قَبيلِ الجملة. ذكر ذلك عنه أبو عليّ الفارسي في الشِّيرازيّات[1] والعَسْكَرِيات[2]، وزَعم أنه مذهبٌ حَسَن، فإذا قلت: زيدٌ في الدار، أو زيدٌ أمامَك، فهو تركيبٌ برأسه، وليس من تركيب الاسمِ مَعَ الاسم، ولا من تركيبِ الاسمِ مَعَ الفعل.

واستدلَّ على ذلك بأنَّ العرب عاملتْهما مُعاملةَ غيرِ المفرد وغيرِ الجملة، بدليلِ قولِهم: إنَّ في الدار زيداً، ولو قلت: إنَّ[3] اسْتَقَرَّ في الدار زيداً، أو إنَّ مُسْتَقِرّ في الدار زيدٌ، لم يَجُزْ ذلك، فلو كان الظرفُ أو المجرور بمنزلةِ مُسْتَقِرٍّ أو اسْتَقَرَّ لم يَجُزْ تقديمُه على اسمِ إنَّ، كما لا يجوز تقديمهما[4]، وقد جاز ذلك، فدلَّ على أنَّهما ليسا بمنزلتهما.

قال بعضُ أصحابنا: «والصحيحُ أنَّ تركيب الاسمِ والظرفِ أو المجرورِ لا بُدَّ له أن يكون في الأصل راجعاً إلى تركيبِ الاسمِ مَعَ الاسم، أو الاسمِ مَعَ الفعلِ، وإنما وَجْهُ جعلِه نوعاً ثالثاً مخالفةُ حُكْمِه بعدَ الحذفِ لحُكْمِه قبلَ الحذفِ فيما ذكرناه، ومخالفةُ الحُكْم لا يَلزمُ عنها مُخالفةُ التركيب؛ ألا ترى أنك إنْ راعيتَ المحذوفَ وقَدَّرْتَه كان الاسمُ المبتدأُ مُركباً مَعَ ذلك العاملِ المحذوفِ على حَسَب ما تُقَدِّرُهُ مِن اسم أو فِعْل؛ وإن لم تُراعِ المحذوفَ لقيامِ الظرفِ والمجرور مَقامَه وَجَبَ أنْ يكونَ الرَّعْيُ[5] للظرفِ والمجرورِ القائمينِ مَقامَ المحذوف، والظرفُ اسمٌ، فيلزمَ أن يكون المبتدأُ والظرفُ مِن قَبيلِ تركيبِ الاسمِ مَعَ الاسمِ والحرف.

= ذهب إلى هذا في بعض كتبه، ولم يسمّه.

(١) لم أقف عليه في النسخة التي عندي من الشيرازيات. وقد ذكر ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤٤ والأبذي في شرح الجزولية ص٨٨٥.

(٢) العسكريات ص١٠٥.

(٣) إنَّ: سقط من ك.

(٤) ك: تقديمها.

(٥) ك: الراعي.

والصحيحُ عندي/ أنَّ الرَّعْيَ في هذا وأمثالِه إنما هو للمحذوف لا [٢: ٣٠/ب] لِلَّفْظِ القائم مَقامَه؛ ألا ترى أنَّ قولَك: سُبحانَ اللَّهِ، ومَعاذَ اللَّهِ، وأشباهَهُما من قَبيل مَا تَرَكَّبَ فيه الاسمُ مَعَ الفِعْل، مَعَ أنَّ الأفعالَ الناصبةَ لها لا تَظْهَرُ لقيامِها مَقامَها، ولو كان الرَّعْيُ هنا لِلْقائم مَقامَ المحذوف لكان الكلامُ اسماً واحداً غيرَ مُسْنَد، وذلك شيءٌ لا يَسُوغ القولُ به» انتهى كلامه.

والذي يُرَدُّ به على ابن السَّرَّاج أنَّا إذا قلنا: إنَّ في الدارِ زيداً، أو إنَّ أمامَك بَكْراً، لا يُقَدَّرُ العاملُ في الظرف والمجرور[١] مُتقدماً عليهما؛ إذْ ليس موجوداً في اللفظ، فنقولَ هو مُقَدَّمٌ في اللفظ مُؤَخَّرٌ في المعنى، فيلزم منه الفصلُ بينَ إنَّ واسمِها، وإذا لم يكن ملفوظاً به فهو في المعنى والرتبة بعدَ المبتدأ، والظرفُ والمجرورُ المُقَدَّمانِ قبلَ المبتدأ دالَّان عليه، والدالُّ على الشيء غيرُ الشيء، ولذلك لم يَجُزْ: في الدارِ نفسُه زيدٌ، ولا: فيها أجمعون قومُك؛ لأنَّ التوكيد لا يتقدم على المؤكَّد، وجاز «إنَّ في الدار زيداً» لأنَّ الظرفَ ليس هو الخبرَ في الحقيقة، إنما هو مُتَعَلَّقٌ بالخبر، والخبرُ منويٌّ في موضعِه، ولذلك عَدَلَ س[٢] في قولهم: فيها قائمٌ رَجُلٌ، و[٣]:

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طَـلَـلُ ....

إلى أنْ جَعَلَها حالاً من نكرة، ولم يجعلها حالاً من الضمير الذي في الخبر؛ لأنَّ الخبر مُؤخرٌ في النِّيَّة، وهو العامل في الحال، وهو معنويٌّ، والحالُ لا تتقدم على العامل المعنوي[٤]، فهذا يدلُّ على أنَّ الظرف والمجرور ليس هو الخبرَ في الحقيقة. وسيأتي الكلامُ على تمامِ هذه

---

(١) س: أو المجرور.

(٢) الكتاب ٢: ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣) عجزه: «يلوحُ كأنه خِلَلُ». وقد نسب إلى كثير عزة. وهو بيت مفرد في ديوانه ص٥٠٦. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٤) المعنوي: سقط من ك.

المسألةِ ـ إنْ شاء اللَّهُ ـ عندَ تَعَرُّض المصنف لشيءٍ من هذا في هذا الباب.

وتَلَخَّصَ مما ذكرناه أنَّ الظرفَ والمجرورَ ليس من قَبيل ما هو قسمٌ برأسه؛ إذْ لا يجوز تقديمُ العامل فيهما على اسم «إنَّ»[1] تقديراً، بل نُقَدِّرُه مؤخراً، وإذا قَدَّرناه مؤخراً فهل يُقَدَّرُ باسمِ فاعلٍ أو فِعْل؟ سيأتي الكلامُ في ذلك إنْ شاء الله.

وقولُه **والمفردُ مشتقٌّ وغيرُه** المشتقُّ هو المبنيُّ من المصدر أو من الاسم غيرِ المصدر دالًّا على ما اشتُقَّ منه وعلى المحلِّ القائمِ به معنى المصدر، والاسمُ غيرُه، مثالُه: ضارِبٌ ومضروب ومضرب[2] ونحو ذلك، فهذه مبنياتٌ من المصدر ـ وهو الضَّرْب ـ ودالةٌ عليه وعلى المحلِّ الذي قام به معنى المصدر؛ إذ معنى المصدر موجودٌ فيها كلِّها. ومثالُ ما بُني من الاسم غيرِ المصدر قولُهم: أَظْفَرُ[3]، هو مأخوذ من الظُّفُر، وليس الظُّفُر مصدراً، وهو دالٌّ على محلٍّ قام به معنى ذلك الاسم.

وقال المصنف في الشرح[4]: «المرادُ هنا بالمشتقِّ ما دَلَّ على مُتَّصِفٍ مَصُوغاً من مصدرٍ مُستعملٍ أو مُقَدَّر، نحو: ضارِب ومضروب وحَسَنٍ وأَحْسَنَ منه، ورَبْعةٍ[5] وحَزَوَّرٍ[6] وقُفاخِرٍ[7] من الصفات التي لا مَصادرَ لها ولا أفعال، فَيُقَدَّرُ لها مصادرُ كما تُقَدَّرُ للأفعال[8] التي لم تستعمل لها مَصادِر. وغيرُ المشتقِّ ما عَرِي مما رُسِمَ به المشتقُّ» انتهى.

---

(١) إنَّ... يقدر باسم: سقط من ك.

(٢) ومضرب: سقط من س.

(٣) رجل أظفر: طويل الأظفار عريضها.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٠٤.

(٥) الربعة: المعتدل القامة من الرجال والنساء.

(٦) الحزور: الغلام الذي قارب البلوغ.

(٧) القفاخر: التارُّ الناعم الضخم الجثة.

(٨) في النسخ كلها: «الأفعال»، صوابه في شرح المصنف.

والذي نقول/ أنَّ رَبْعةً وحَزَوَّراً وقُفاخِراً ليست بمشتقةٍ من مصادرَ [٢: ٣١/أ] أُهمِلت، ولا نُقدر لها مصادرَ، وإن كانت تُستعمل أوصافاً، لأن الإخبارَ بها لا يَستلزمُ اشتقاقَها؛ إذ المُخْبَرُ به يكونُ مشتقًّا وغيرَ مشتقٍّ، فإن اسْتُعْمِلَتْ نُعوتاً أو أخباراً رافعةً ما بعدها فنقول ليست مُشتقَّة، ولكنها أُجْرِيَتْ مُجْرى المشتقّ، وقد قال المصنف ذلك في باب النعت[١]، قال لمَّا قَسَّم النعت إلى مفرد وجملة قَسَّم المفرد لمشتقٍّ لفاعلٍ أو مفعول، ولجارٍ مَجْرى المشتق أبداً، ولجارٍ مَجْراه في حال دونَ حال. فذكر من الجاري مجراه أبداً قولهم: لَوْذَعِيّ بمعنى فَطِن، وجُرْشُع بمعنى غليظ، وصَمَحْمَح بمعنى شديد، وشَمَرْدَل بمعنى طويل، وذِي بمعنى صاحب، وغيرَ ذلك، فكذلك نقول إن رَبْعةً وحَزَوَّراً وقُفاخِراً هي جاريةٌ مَجْرى المشتقّ، فرَبْعةٌ بمعنى مُسْتَوي القامة، وحَزَوَّر بمعنى [مقارب البلوغ][٢]، وقُفاخِر بمعنى [حَسَن الخَلْق][٢].

وقوله **وكلاهما** ـ أي: المشتقُّ وغيرُ المشتق ـ **مغايرٌ للمبتدأ لفظاً متحدٌ به معنًى** نحو: زيدٌ قائمٌ، وهذا بكرٌ.

وقوله **ومتحدٌ به لفظاً دالٌّ على الشُّهرة وعدمِ التغيُّر** فمثالُه مشتقًّا قولُ بعض طيئ[٣]:

خَليلي خَليلي دُونَ رَيْبٍ، وربَّما أَلانَ امرؤٌ قَوْلاً، فَظُنَّ خَليلا

وقال علقمة[٤]:

ومُطْعَمُ الغُنْمِ يومَ الغُنْمِ مُطْعَمُهُ أَنَّى توجَّه، والمحرومُ مَحْرُومُ

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٣١٣، ٣١٤.

(٢) تتمة يستقيم بها السياق، وفي موضعها بياض في س، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٠٤.

(٤) البيت في ديوانه ص٦٦ والمفضليات ص٤٠١ وشرحها للتبريزي ص١٦١٨ والعين ٨: ٣٩٩ وتهذيب اللغة ١٥: ٥٥٢ واللسان (أنى).

وقولُهم: المشؤومُ مَشْؤُومٌ. ومثالُه غيرَ مشتقٍّ قولُه[1]:

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْري شِعْري

وقالوا: «كان ذلك والناسُ ناسٌ»[2]، وقال[3]:

إذِ الناسُ ناسٌ، والبلادُ بِغِرَّةٍ وإذا أُمُّ عَمَّارٍ صَديقٌ مُساعِفُ

وذكر الخليل: «أنتَ أنتَ»[4]، وقال الشاعر[5]:

هذا رجائي مصر عند عابرة وأنتَ أنتَ، وقد ناديتُ من كَثَبِ

وأنشد أبو زيد[6]:

رقَّوْني، وقالوا: يا خُوَيلِدُ لم تُرَعْ فقلتُ، وأنكرتُ الوجوهَ: هُمُ هُمُ

فهذا ـ وإن اتَّحد بالمبتدأ لفظاً ـ فإنه فيه من حيثُ المعنى زيادةٌ بها صَحَّ أن يقع خبراً، فكأنه قال: خليلي هو الخليل المصافي الذي لا يتغير في حضور ولا غَيْبة. وشِعري هو الشِعر المعروف بالجزالة والجودة. وكذلك باقيها، هو على معنى أنه على حاله، لم يتغير، فلذلك أفاد. وقد

---

(١) هو أبو النجم. والبيت في ديوانه ص٩٩ وإيضاح الشعر ص٣٥٣، وفيه تخريجه.

(٢) أي: الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف. انظر عيون الأخبار ٤: ١١٥.

(٣) هو أوس بن حجر. والبيت في ديوانه ص٧٤ وتهذيب اللغة ٢: ١١١ والخصائص ٣: ٣٣٧ واللسان (سعف). المساعفة: المساعدة والمواتاة والقرب في حسن مصافاة. وإذ الناس ناس أي: إذ الناس أحرار.

(٤) الكتاب ٢: ٣٥٩، ٣٦٠. أي: أنت الذي أعرف. ولم ينسب فيه للخليل.

(٥) البيت في الخصائص ٣: ٣٣٧، وصدره فيه: هذا رجائي وهذي مصر عامرة. وأنت أنت أي: وأنت المعروف بالكرم.

(٦) البيت لأبي خراش الهذلي. وهو في شرح أشعار الهذليين ص١٢١٧ والفاخر ص١٣ وتهذيب الألفاظ ص٥٨١ والخصائص ٣: ٣٣٧ واللسان (رفأ) و(رفو) والخزانة ١: ٤٤٠. وفي شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٣٧ ـ ٣٨ أنّ «رقوني» في البيت صحفها قعنب بن محرز، وإنما هي «رفوني» بالفاء. قلت: هو بالفاء في المصادر والمراجع المذكورة. ورفوني: سَكَّنوني. وهم هم أي: هم الذين أعرفهم بالشر والنُّكر لم يستحيلوا ولم يتغيروا.

جاء في جملة الجزاء نظير جملة الشرط، نحو: «فمن كانت هِجرتُه إلى اللَّهِ ورسولِه فهجرتُه إلى اللَّهِ ورسولِه»[1]، المعنى: فقد وقعتْ مَوْقِعَها لِما تَحصَّل فيها من جزيل/ الثواب. [٢: ٣١/ب]

وقوله **ومُغايرٌ له مطلقاً دالٌّ على التساوي حقيقةً أو مَجازاً** مثالُ الأول قولُه تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[2]، وعَنى بالتساوي التساويَ في الحكم، أي: وأزواجُه في التحريم والاحترام مثلُ أمهاتهم. ومثالُ المجاز قولُه[3]:

ومُجاشِعٌ قصَبٌ هَوتْ أجوافُها لو يُنْفَخُون من الخُؤُورة طارُوا

وقوله **أو قائمٌ مَقامَ مضافٍ** مثالُه: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[4]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾[5]، التقدير: ذَوو درجات، وبِرُّ مَنْ آمَنَ. قال المصنف[6]: «ويدخل في هذا ـ أي: في القائم مقام المضاف ـ الدالُّ على التساوي مجازاً، فيُقدر «مِثْلٌ» مضافاً إلى الخبر في قولهم: زيدٌ زهيرٌ، ومُجاشِعٌ قَصَبٌ، ونحو ذلك» انتهى.

وقولُه **أو مُشْعِرٌ**[7] **بلزومِ حالٍ تُلْحِقُ العينَ بالمعنى والمعنى بالعينِ مَجازاً** مثالُ الأول: زيدٌ صَوْمٌ، تريد المبالغة، جعلتَه نفسَ الصوم، ولا يُراد بذلك: ذُو صَوْم؛ لأنَّ صاحب الصفة يَصدُق على القليل والكثير، وزيدٌ صومٌ لا يصدُق إلا على المُدْمِن الصوم.

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان [الباب ٤١] ١: ٢٠ وفي كتب أخرى في صحيحه. وأخرجه أيضاً مسلم، وغيرهما. انظر ـ إن شئت ـ المعجم المفرس لألفاظ الحديث النبوي (هجر) ٧: ٦٥ وجامع العلوم والحكم ١: ٥٩.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٦.

(٣) هو جرير. والبيت في ديوانه ص٨٧٣ وتهذيب اللغة ٦: ٤٩١ وشرح التسهيل ١: ٣٠٥. والمعنى: هم بمنزلة قصب جوفه هواء، أي: خال، أي: لا فؤاد لهم.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٦٣.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٠٥.

(٧) في النسخ كلها «مشعراً» صوابه في الفص.

ومثالُ الثاني: نهارُك صائمٌ، وليلُك قائمٌ، ومنه ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾[1]، وأنشد س[2]:

أما النهارُ ففي قَيد وسِلْسِلةٍ والليلُ في جَوْفِ مَنْحُوتٍ من الساجِ

ومنه: شِعْرٌ شاعرٌ، ومَوْتٌ مائتٌ. هذه كلها مُثُل المصنف في شرحه[3]. وهذا التقسيمُ في الخبر المفرد تكثيرٌ من المصنف.

وقد قسَّمه أصحابنا[4] إلى ثلاثة أقسام: قسم هو الأول، نحو: زيدٌ أخوك. وقسم يتنزل منزلته من جهة المعنى، نحو: زيدٌ حاتمٌ جوداً. وقسم واقع موقع ما هو الأول، وهو الظرف والمجرور، نحو: زيدٌ أَمامَك، وزيدٌ في الدار. وهذه الأقسام التي كَثَّر بها المصنف راجعةٌ إلى القسمين الأَوَّلَين من تقسيم أصحابنا في التحقيق.

وقولُه **ولا يتحمل غيرُ المشتقِّ ضميراً** مثالُه: هذا أَسَدٌ، تشير إلى السَّبُع، فأَسَدٌ جامدٌ لا ضمير فيه.

وقولُه **ما لم يُؤَوَّلْ بمشتقٍّ** يعني: فيتحمل إذْ ذاك الضمير، ويرتفع به، فإذا قلت: زيدٌ أسدٌ، تريد به معنى «شُجاع» فإنه فيه ضمير يعود على المبتدأ. ومن ذلك قول العرب: مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون[5]، ومررتُ

---

(١) سورة يونس، الآية: ٦٧.

(٢) نسب البيت في شرح أبيات سيبويه ١: ٢٣٦ ـ ٢٣٧ لجرنفش بن يزيد بن عَبْدة الطائي، ونسب في الكامل ص١٣٥٦ لرجل من أهل البحرين من اللصوص. وهو في الكتاب ١: ١٦١ والمقتضب ٤: ٣٣١ والمحتسب ٢: ١٨٤ وتحصيل عين الذهب ص١٣١ والإفصاح للفارقي ص١٣٤. الساج: شجر من شجر الهند أسود.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٤) انظر التوطئة ص٢١٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٤ والجزولية ص٩٤ ـ ٩٥ وشرحها للشلوبين ص٧٤٦ ـ ٧٤٧ وللأبذي ص٨٨٢ ـ ٨٨٥ وللورقي ١: ٤٦٣ ـ ٤٦٥ والمحصل ص٨٦٧ ـ ٨٧٥.

(٥) الكتاب ٢: ٣١ وشرح الكافية الشافية ص٣٤١.

بقاعِ عَرْفَجٍ كلُّه[1]، فعَرَبٌ وعَرْفَجٌ جامدان إلا أنهما مؤوَّلان بالمشتقِّ، فعَرَبٌ أُوِّلَ بِفُصَحاءَ، وعَرْفَجٌ أُوِّلَ بِخَشِنٍ، فلذلك تَحملا ضميراً، وأُكِّدَ ذلك الضميرُ المرفوعِ بقولهم: «أجمعون» وبقولهم: «كلُّه»، وهما مرفوعان، فعلى هذا تقول: هذا القاعُ عَرْفَجٌ كلُّه، فيكون كلُّه تأكيداً للضمير المستكنِّ في عَرْفَجٍ لأنه ضُمِّن معنى خَشِنٍ. وكذلك: هؤلاء عَرَبٌ أجمعون؛ لأنه ضُمِّن معنى فُصَحاء.

ولتأويله بمعنى المشتقِّ إذا أُسند إلى ظاهرٍ رَفَعَه، فأجاز س[2] أن تقول: مررتُ برجلٍ أَسَدٍ أبوه، بالجر إذا أردتَ/ أن تجعله شديداً مثلَه، [٢: ٣٢/أ] فإذا قلت: مررتُ بدابَّةٍ أَسَدٌ أبوها، لم يكن عند س[3] إلا الرفع؛ لأنك تُخبر بأنَّ أباها هو السَّبُع. ومن ذلك قول الشاعر[4]:

وليلٍ يقول الناسُ مِن ظُلُماتِهِ سَواءٌ صَحيحاتُ العُيونِ وعُورُها

كأنَّ لنا منه بيوتاً حصينةً مُسُوحاً أَعاليها وَساجاً كُسورُها

أَوَّلَ مُسُوحًا وساجاً بـ «سُود»، فرَفع بهما الظاهر. وإذا رَفع الظاهرَ لِتَأَوُّله بمشتق فَرَفْعُ المضمرِ أَولى؛ إذ قد وجدنا ما لا يَرفع الظاهرَ، ويَرفع المضمرَ، كأَفْعَلِ التفضيل في أكثر الكلام.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٤ والإيضاح العضدي ص٣٨ وشرح الكافية الشافية ص٣٤١. القاع: ما انبسط من الأرض. والعرفج: من شجر الصيف، ليِّن أغبر له ثمرة كالحَسَك.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨ ـ ٢٩.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩.

(٤) هو مُضَرِّس بن ربعي الأسدي، أو شبيب بن البرصاء، أو عوف بن الأحوص الكلابي، أو الأعشى. ديوان الأعشى ص٤٢٣ والحماسة البصرية ٢: ٢٤٢ ـ ٢٤٤ ـ وفيها تخريج القصيدة، والثاني ليس فيها ـ وشرح التسهيل ١: ٣٠٦ و٣: ٣١٥ والخزانة ٥: ١٨ ـ ٢٣ [٣٣٤]. المسوح: جمع مِسْح، وهو البلاس، فارسي معرب، ينسج من الشعر الأسود. والكسور: جمع كِسْر، وهو أسفل شقة البيت التي تلي الأرض من حيث يُكسر جانباه. والساج: شجر من شجر الهند أسود.

قال المصنف في الشرح[1]: «وإذا رفع الجامدُ لتأوُّله بمشتقٍّ ضميراً وظاهراً جاز أن يَنصب تمييزاً وحالاً[2] بعدَه، كقول الشاعر[3]:

تُخَبِّرُنا بأنَّك أَخْوَذيٌّ وأنتَ البَلْسَكاءُ بنا لُصوقا»

والبَلْسَكاء: حَشيشة تَلصق بالثياب كثيراً.

وقولُه **خلافاً للكسائي** هذا راجع للمسألة الأولى، وهي قولُه: «ولا يَتحمل غيرُ المشتقِّ ضميراً» لا للمسألة الثانية، وهي قولُه: «ما لم يُؤَوَّل بمشتقٍّ». وذكر المصنف هنا الخلاف منسوباً إلى الكسائي، قال المصنف[4]: «وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابُه[5] إلى الكسائي دُونَ تقييد فعندي استبعادٌ لإطلاقه إذْ هو مجرد عن دليل، والأَشبهُ أن يكون حَكم بذلك في جامد عُرف لمسماه معنًى ملازم لا انفكاك عنه، كالإقدام والقوة للأَسَد، والحرارة والحُمْرة للنار» انتهى. وهذا الذي قَيَّده به هو تأويله بالمشتق، فيكون إذ ذاك مما لا خِلافَ فيه.

وقد نَقل صاحب البسيط وصاحب كتاب الإنصاف[6] الخلافَ في هذه المسألة منسوباً للكوفيين والرُّمَّاني لا للكسائي وحده. ومن الأقوال ما هو ضعيف جداً كهذا القول، وكم للكوفيين من قولٍ ضعيفٍ ودَعاوٍ لا يقوم على شيء منها دليل، من ذلك دعواهم أنّ «مُنْذُ» أصلها: مِنْ إذ[7]، ودعواهم أنّ «كم» أصلها كاف التشبيه وما الاستفهامية[8]، ودعواهم أنّ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٦.

(٢) في النسخ كلها «وحال» صوابه في شرح المصنف.

(٣) هو أبو العَمَيْثَل. والبيت في تهذيب اللغة ١٠: ٤٢٥ ـ ٤٢٦ واللسان (بلسك).

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

(٥) انتسابه: سقط من س.

(٦) الإنصاف ص٥٥ ـ ٥٧ [المسألة السابعة]. وانظر التبيين ص٢٣٦ ـ ٢٣٨.

(٧) الإنصاف ص٣٨٢ ـ ٣٩٣ [المسألة ٥٦].

(٨) الإنصاف ص٢٩٨ ـ ٣٠٣ [المسألة ٤٠].

«اللهُمَّ» أصله: يا أَللهُ أُمَّنا بخير[1]، وغير ذلك.

وقد رُدَّ هذا المذهبُ بأنه لو تَحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكَّداً، فقلت: هذا أخوك هو وزيدٌ، كما تقول: زيد قام هو وعمرٌو، ولصحَّ أن يكون صفة، والجامدُ لا يكون صفة.

وقولُه **ويَتحملُه المشتقُّ** هذا لا يَصِحُّ على الإطلاق؛ لأنَّ لنا مشتقًّا لا يتحمل ضميراً كالآلات، نحو مِفْتاح ومِكْسَحة، واسم الزمان والمكان كَمَغْزًى، وما بني على مَفْعَلة للتكثير، نحو مَسْبَعة ومَأْسَدة، وإنما يتحمل الضميرَ من المشتقات ما جاز أن يَعمل عملَ الفعل.

وقولُه **خبراً أو نعتاً أو حالاً** مثالُ ذلك: زيدٌ قائمٌ، زيدٌ رجلٌ عاقلٌ،/ [٢: ٣٢/ب] زيدٌ منطلقٌ مسرعاً، ففي قائم وعاقل ومُسْرِع ضمائر مرفوعة بها.

وقولُه **ما لم يَرفع ظاهراً لفظاً** مثالُه: الزيدان قائمٌ أبوهما.

وقولُه **أو محلًّا** مثالُه: زيدٌ ممرورٌ به.

وقولُه **ويَسْتَكِنُّ الضميرُ إن جرى متحملُه[2] على صاحبِ معناه** مثالُ جَرْيه على صاحب معناه: زيدٌ هندٌ ضاربتُه. وظاهرُ كلام المصنف يدلُّ على أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على مَنْ هي له استكنَّ الضميرُ، وأنه لا يَبرز، وزَعم في الشرح[3] أنه يستكنُّ الضمير بإجماع لعدم الحاجة إلى إبرازه، وليس كذلك، بل يجوز في الصفة إذا جَرَتْ على مَنْ هي له اسْتِكْنانُ الضمير، كالمثال الذي مَثَّلناه، وإبرازُه، فإذا أَبرزتَه قلتَ: زيدٌ هندٌ ضاربتُه هي، وهو إذ ذاك يَتَخرَّجُ إعرابُه على وجهين:

أحدهما: أن يكون تأكيداً للضمير المستكنِّ في الصفة.

---

(١) الإنصاف ص٣٤١ ـ ٣٤٧ [المسألة ٤٧].

(٢) متحمله: سقط من س، ك. وأُثبت في ن بين السطرين.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

والوجه الثاني: أن يكون فاعلاً بالصفة على حدِّ إعرابه وبروزِه إذا جَرَت الصفةُ على غيرِ مَنْ هي له. وقد أجاز س[1] في نحو: «مررتُ برجلٍ مُكْرِمِك هو» أن يُجعل «هو» تأكيداً للضمير المستكنِّ في «مُكْرِمك»، وأن يكون فاعلاً بالصفة. والفرقُ بين التقديرين يَظهر في التثنية والجمع، فعلى الفاعل تقول: مررت برجلين مُكْرِمِك هما، وعلى التأكيد: مُكْرِمَيْكَ هما.

وفي الإفصاح: أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول: زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو، فيكون[2] جاريًا[3] على «عمرو»، وهو له، وترفع الضمير به، أو تجعله توكيداً. واحتج بعموم قول س والنحويين. ولا يجوز عندي على قول من يرى أن ذلك لرفع اللبس؛ لأنهم لم يكونوا ليرفعوا اللبس إذا وقع، ثم يفعلون ما لا يلزم، فيرفعون به اللبس، فهذا نقضٌ لِما اعتزموا عليه.

وقولُه **وإلا** بَرَزَ أي: وإن لم يَجْرِ مُتَحَمِّلُه على صاحبِ معناه، بل جَرى على غيرِ مَنْ هو له، بَرَزَ الضمير، وسواء أَلْبَسَ أو لم يُلْبِس، هذا مذهب البصريين[4]. مثالُ إلباسه: زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو، فلو حذفنا «هو» لتبادر الذهن إلى أنَّ «ضاربُه» جَرى خبراً لعمرو، وتكون الهاء لزيدٍ، ويكون المعنى: عمرٌو ضاربُ زيدٍ؛ إذ أصل الخبر أن يكون للمبتدأ[5] الذي هو خبر عنه، فإذا أردت معنى أنَّ زيداً هو ضاربُ عمرو بهذه العبارة أَلبس إن لم تأت بـ «هو»، فيكون بإبراز «هو» فرقاً بين المعنيين، ويتعين هذا المعنى الثاني، ويزول الإلباس. ومثالُ ما لا يُلبس: زيدٌ الفَرَسُ راكبُه هو، فلو حذفنا «هو» لم يُلبس.

---

(١) الكتاب ٢:٥٣، وليس فيه هذا المثال، وإنما فيه أمثلة تشبهه.

(٢) ك: فتقول.

(٣) في النسخ كلها: ضارباً. والصواب ما أثبت.

(٤) الإنصاف ص٥٧ ـ ٥٨ [المسألة الثامنة] وشرح التسهيل ١:٣٠٧.

(٥) ك، ف: المبتدأ.

فلو كان الخبرُ الجاري على غيرِ مَنْ هو له مُسنَداً لغيرِ ضمير المبتدأ، فلا ضميرَ فيه، فيبرز إذْ قد أُسند إلى غيره، ومثالُ ذلك: زيدٌ الفَرَسُ راكبُه أخوه، فـ «راكبُه» خبرٌ جرى على الفرس.

ولو كان الخبر فعلاً فلا نأتي بالضمير على أنه فاعل بالفعل، بل يجوز أن نأتي به على طريق التأكيد للضمير المستكنِّ في الفعل،/ مثالُ [٢: ٣٣/أ] ذلك: زيدٌ هندٌ يضربُها، ويجوز أن تقول: يضربُها هو، على سبيل التأكيد للضمير المستكنّ في «يضربها» العائدِ على «زيد». هكذا أطلق معظم النحويين في الفعل أنه لا يجب إبرازه.

ويعرض اللبسُ في الفعل كما يعرض في الصفة، وذلك إذا كان التساوي من كلِّ جهة، نحو: زيدٌ عمرٌو يضربُه، وهندٌ دعدٌ تضربُها، والزيدانِ البَكْرانِ ضَرَباهما؛ ألا ترى أن الفعل في كلِّ هذا يحتمل أن يكون للثاني، وهو المتبادر للذهن، ويحتمل أن يكون للأول. فإذا خيف اللبسُ في الفعل كُرر الظاهر الذي هو الفاعل ليزول اللبس، فتقول إذا أَلبسَ: زيدٌ عمرٌو يضربُه زيدٌ، فـ «يضربُه زيدٌ» في موضع خبر «عمرو»، والرابطُ له به الضميرُ العائدُ عليه، و«عمرو» وخبرُه في موضع خبر «زيد»، والرابطُ له تكرارُ لفظِ المبتدأ الذي هو «زيد»، ولَزِمَ الإظهار لأنك لو قلت: «زيدٌ عمرٌو يضربُه» لم يُدْرَ هل الفعلُ لِعمرٍو أو لزيدٍ.

وزعم المصنف في الشرح[1] أنه إذا خيف اللبسُ في الفعل وَجَبَ الإبراز، كقولك: غلامُ زيدٍ يَضربُه هو، إذا كان المرادُ أنَّ زيداً يضربُ الغلامَ. وما زعمه المصنف من إبراز الضمير في هذه المسألة مُخالفٌ لِما تَقدمَ مِن ذِكر الظاهر الذي هو الفاعل.

وعلةُ بروز الضمير في الوصف دون الفعل أنه إذا تَحَمَّلَتْه الصفةُ لم

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٩.

يكن له ما يُبَيِّنُه إلا جَرَيان الصفة على مَنْ هي له إذ الضميرُ ليس له صورةٌ في اللفظ، بل هو مستترٌ في الصفة، فاحتيج إذا جرت الصفة على غير من هي له إلى إبرازه؛ إذْ ليس له إذْ ذاك ما يُبَيِّنُه إلا خروجه إلى اللفظ وظهوره، وإذا خَرج إلى اللفظ لَزِمَ انفصالُه لأنَّ الصفاتِ لم تَستحكم في اتِّصال ضمائرِ الرفع بها استحكامَ الفعل في ذلك؛ لأنَّ الفعل يَتَّصل به الضمير على وجهين:

أحدهما: أن يكون مستتراً في الفعل.

والآخر: أنْ يُلْفَظَ به، ويكونَ كالجزء من الفعل، ولذلك سَكَّنوا له آخرَ الفعل في مثل ضَرَبْتُ، والصفةُ لا يَتَّصل بها الضمير إلا أن يكونَ مستتراً، ولا يُلفظ به، ويُجعل[1] كالجزء منها، فلما لَزِمَ إظهارُه في حال جَرَيانها[2] على غيرِ مَنْ هي له لِما ذكرناه لَزِمَ انفصالُه، وليس الفعلُ كذلك؛ إذ لا يَعْدَمُ مُبَيِّناً له، إما جَرَيانُه على مَنْ هو له نحو: زيدٌ قام، أو اللفظُ الموضوع له نحو: قاما، وقامُوا، أو العلاماتُ اللاحقة للفعل نحو: أَقومُ ونَقومُ وتَقومُ ويَقومُ، فلم يحتج إلى إبرازه، وإنْ جَرى على غيرِ مَنْ هو له، إلا إن خِيفَ لبسُ ضمير الغَيْبة كالمسألة التي تقدمت، فيبرز الظاهر. وإذا برز الضمير في الصفة الجارية على غيرِ مَنْ هي له فهو مرفوع بالصفة على الفاعلية، ولا يُقال إنَّ الفاعلَ مُستكنٌّ في الصفة، والضميرَ البارزَ توكيدٌ؛ إذ لو كان كذلك لم يَلزم لأنَّ/ التوكيد لا يَلزم، ولَوَجَبت [٢: ٣٣/ب] تثنيةُ الصفة وجمعُها، فكنت تقول: الهندانِ الزيدانِ ضاربتاهما هُما، والهنداتُ الزيدونَ ضارباتُهم هُنَّ، فلما لم تَقل ذلك العربُ إلا في لغة أَكَلُوني البراغيثُ، وقالت: الهندانِ الزيدانِ ضاربتُهما هُما[3]، فأفردت

---

(١) به ويجعل: سقط من ك.

(٢) ك، ف: جرايتها.

(٣) ك، ف، ن: ضاربتاهما.

ضاربة، ولم تُثَنِّ، دَلَّ على أنه ليس في الصفة ضميرٌ مستتر، بل هذا الضميرُ المنفصل مرفوعٌ بالصفة.

وإنما أَفردت العربُ الصفةَ الرافعة للضمير المنفصل في جميع الأحوال لجريانها مَجْرى الفعل، فكما أنَّ الفعل إذا رَفع الضمير المنفصل لا تتصل به علامةُ تثنية ولا جمع، فكذلك الصفة، تقول: الزيدان ما قام إلا هُما، والزيدون ما ضَرب عمراً إلا هُمْ. وكذلك لو فُصل ضميرُ الفاعل من الفعل في الضرورة لم تتصل به علامة تثنية ولا جمع، نحو[1]:

..... إلا يَـزيـدُهُـمُ حُـبًّـا إلـيَّ هُـمُ

وعُومِلَ الضميرُ المنفصل مُعاملةَ الظاهرِ فيما ذكرناه لأنَّ العرب تَحكم له بحكم السببي وهو ظاهر، فيقولون: إنَّ زيداً لم يضربه إلا هو، فيُعَدُّون فعلَه إلى مضمره المتصل، كما يقولون: إنَّ زيداً لم يضربه غلامُه، وليسَ كذلك ضميرُ الرفع المتصلُ بدليل أنهم لا يُعَدُّون فعلَه إلى ضميره المتصل في غير فَقَدْتُ[2] وعَدِمْتُ وبابِ ظَننتُ.

وقال السُّهيلي: كُلُّ صفة جَرَتْ على غيرِ من هي له فأصلُها أن لا تَجري عليه، وأن تكون خبراً عَمَّن هي له، فقولك: مررت برجلٍ ضاربِه عمرٌو، الأصل: عمرٌو ضاربُه، وكذلك: زيدٌ مررتُ برجل مُحِبِّه هو، أصلُه هو مُحِبُّه، ثم تقول: «مُحبُّه هو» على أن يكون خبراً مقدماً، ثم أجريتَه صفةً للأول، وجعلتَ المبتدأ فاعلاً، فتركته منفصلاً على ما كان يلزمه إذ كان مبتدأ إشعاراً بحكم أصله.

وقوله **وقد يَسْتَكِنُّ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ وفاقاً للكوفيين** إذا جَرَت الصفة على غيرِ مَنْ هي له ففي ذلك خلاف[3]:

---

(١) تقدم في ٢: ٢٤٨.

(٢) ك، ف: مقدر.

(٣) انظر الخلاف بين الفريقين في المقتضب ٣: ٩٣ ـ ٩٤ والإنصاف ص٥٧ ـ ٦٥ [المسألة =

مذهب البصريين أنه لا بُدَّ من بروز الضمير فيها، ألبس أو لم يُلبس، كما ذكرناه، إلا في مسألة واحدة، وهي قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أَبَواه جميلينِ، فجميلينِ صفةٌ جارية على رجل، وليست له بل للأبوين، ولم يبرز الضمير فيها، فيقال: جَميلينِ هُما، أَجروا الضميرَ الرابطَ هنا مُجْراه في الصفة الجارية على الموصوف، فاسْتَتَرَ، وساغ[1] ذلك، وإن لم يَعُدْ على الموصوف، من حيثُ كان عائداً على الأبوين المضافين إلى ضميره، فصار لذلك كأنه من جهة المعنى قد قال: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه جميلٍ أبواه.

ومذهب الكوفيين أنَّ الضمير إمَّا أن يَتقدم له ذِكْرٌ أو لا يتقدم، فإن لم يَتقدم بَرز، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربِه أنتَ. وإنْ تَقدم فإمَّا أن يُلْبِسَ أو لا: إن أَلبسَ بَرز، نحو: زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو، إذا أردت أنَّ زيداً ضَرب عمراً؛ لئلا يلتبس بأنَّ عمراً ضَرب زيداً. وإن لم يُلْبِس جاز أن يَبرز وأن لا يَبرز، نحو قولك: يدُكَ باسطُها أنتَ، ويجوز: يدُك باسطُها، وهندٌ زيدٌ ضاربتُه هي، ويجوز: هندٌ زيدٌ ضاربتُه./ [٢: ٣٤/أ]

واسْتُدِلَّ لمذهبهم في جواز ترك إبراز الضمير إذا لم يُلبس بقول الشاعر[2]:

وإنَّ امرأً أَسْرى إليكِ، ودُونه ... سُهُوبٌ ومَوْماةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقةٌ أنْ تستجيبي لِصوتِهِ ... وأنْ تَعلمي أنَّ المُعانَ مُوَفَّقُ

= الشامنة] وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٢ ـ ٥٦ والتبيين ص٢٥٩ ـ ٢٦٢ وحواشيه والمتبع ص٢٢٥ ـ ٢٢٦ واللباب ١: ١٣٧ ـ ١٣٨ وشرح التسهيل ١: ٣٠٧ ـ ٣٠٨ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٣٠ ـ ٤٣٣.

(١) وساغ... إلى ضميره: سقط من ك.

(٢) هو الأعشى. ديوانه ص٢٧٣ والبصريات ص٥٢٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥ ـ ٥٦ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٣٢ والخزانة ٣: ٢٥٢ ـ ٢٥٤ [٢٠٤] و٥: ٢٩١ ـ ٢٩٧ [٣٨٧]. سهوب الفلاة: نواحيها التي لا مسلك فيها. والموماة: الأرض التي ليس فيها ماء. والسملق: المستوية.

وبقولِ الآخر[1]:

تَـرى أَزْبـاقَـهُـم مُـتَـقَـلِّـدِيـهـا إذا صَدِئ الحديدُ على الكُماةِ

ويُروى: حَمِيَ الحديد. وقولِ الآخر[2]:

قَوْمي ذُرا المجْدِ بانُوها، وقد عَلِمتْ بكُنْهِ ذلك عَدْنان وقَحْطانُ

وبقول الآخر[3]:

إنَّ الـذي لِـهـواكِ آسَـفَ رَهْـطَـهُ لَـجـديـرةٌ أن تَـصْـطَـفـيـه خَـلـيـلا

وحكى الفراءُ[4] عن العرب: «كلُّ ذي عين ناظرةٌ إليك»، وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[5]، وقرأ ابن أبي عَبْلة: «حتى يُؤْذَنَ لَكُمْ إلى طعامٍ غَيْرِ ناظِرِينَ إناهُ»[6] بجرِّ (غَيْر).

فمحقوقةٌ صفة للمرأة، وقد جَرَت على «امرئ»، ولم يُبرز الضمير، فيقول: لمحقوقة[7] أنتِ. ومُتَقَلِّدِيها قد جَرى على «الأرباق»، وليس لها، ولم يبرز الضمير، فيقول: مُتَقَلِّدِيها هُمْ. و«بانُوها» جَرى على «ذُرا المجد»، وليس له، ولو برز لقال: بانُوها هُمْ. ولَجَديرةٌ صفة للمرأة، وقد جَرَتْ على «الذي آسَفَ»، ولم يبرز الضمير، فيقول: لجديرة أنتِ. و«ناظرةٌ» خبر عن «كُلّ»، وليس له، فلو أبرز لقال: ناظرةٌ هي إليك.

---

(١) هو الفرزدق. ديوانه ص١٣١ ومعاني القرآن للفراء ٢:٢٧٧ وللزجاج ٤:٨٣ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٣٢. الأرباق: جمع رِبْق، وهو حبل به عدة عُرا تُشَدُّ فيه صغار الضأن. وقد سقط البيت من ك.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١:٣٠٨ وشرح الألفية لابن الناظم ص١١١ والمقاصد النحوية ١:٥٢٧.

(٣) البيت في تخليص الشواهد ص١٨٨. آسف: أغضب.

(٤) معاني القرآن ٢:٢٧٧.

(٥) سورة الشعراء، الآية: ٤.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ٥٣. الكشاف ٣:٢٧١ وعنه في الجامع لأحكام القرآن ١٤:١٤٥.

(٧) لمحقوقة... فيقول: سقط من ك.

و(خاضعين) صفة لأرباب الأعناق، وجرت على الأعناق، ولم يبرز الضمير، فيقول: خاضعين هم. و(غيرِ ناظرين) صفة لـ «طعام»، وليس له، ولو برز الضمير لقال: غيرِ ناظرين إناه أنتم.

وقد تأول البصريون هذه الشواهد بإخراجها عن ظاهرها بتأويلات متكلفة، قالوا[1]: لا ضميرَ مستكنٌّ في قوله: «لمحقوقة»، بل قوله: «أنْ تَستجيبي» هو المرفوع بمحقوقة، وأُنِّثَ على المعنى، والتقدير: لمحقوقةٌ استجابتُك لصوته. وكذلك لجديرةٌ، أي: لجديرةٌ اصطفاءتُك له خليلاً. وقالوا أيضاً: لمحقوقةٌ ولجديرةٌ خبر مبتدأ محذوف، التقدير: لأَنتِ محقوقة بأن تستجيبي، ولأَنتِ جديرة بأن تصطفيه. وقالوا أيضاً: هو جملة في موضع خبر إنَّ في البيت قبله، يعنون أنَّ قوله: «لمحقوقةٌ» خبر مقدم، و«أن تستجيبي» في موضع المبتدأ، كما تقول: أقائم زيدٌ؟

وقالوا[2] في «تَرى أَرْباقَهم مُتَقَلِّدِيها»: إنه يُخَرَّج على إقحام الأَرْباق، كأنه قال: تَراهم مُتَقَلِّدِيها، أي: مُتَقَلِّدِي الأَرْباق، والمضافُ إلى الشيء يُعامَلُ معاملةَ ما أُضيف إليه إذا جاز أن تَلفظ بما أضيف إليه وأنتَ تُريده، نحوُ قولهم: اجتمعتْ أهلُ اليمامة[3]، لأنك تقول: اجتمعت اليمامةُ، وأنتَ تريد أهلها. وكذلك أيضاً يجوز: ترى أرباقَهم متقلديها؛ لأنك تقول: تراهم متقلديها، أي: متقلدي الأَرْباق. وقالوا[4] أيضاً في تخريجه: إنه على حذف مضاف، أي: تَرى أصحابَ أرباقهم متقلديها، ورُوعي ذلك[5]/ المحذوف. [٢: ٣٤/ب]

وقالوا في «قومي ذُرا المجد بانُوها»: إنَّ التقدير: قومي بانُون ذُرا

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٥٦ فقد نسب لأبي علي، وشرح الجزولية للأبذي ص٤٣٢.
(٢) شرح الجزولية للأبذي ص٤٣٢.
(٣) الكتاب ١: ٥٣.
(٤) الإنصاف ص٦١ والتبيين ص٢٦٢.
(٥) سقطت اللوحة ٣٤/ب ـ ٣٥/أ من مصورة ك.

المجد بانُوها. وفي جواز مثل هذا التخريج خلافٌ بين أبي علي وأبي الفتح، سيُذكر في الاشتغال إنْ شاء الله.

وقالوا في قول العرب «كلُّ ذي عينٍ ناظرةٌ إليك»: أي أَلْحاظ أو أَجْفان كلِّ ذي عين، فهو على حذف مضاف.

وقالوا[1] في (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لها خاضِعينَ): إنها تتخرج على إقحام الأعناق؛ لأنه يجوز: فَظَلُّوا لها خاضعينَ، في معنى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾. وقالوا[2]: يجوز أن يراد بالأعناق جمع[3] عُنُق الجماعاتُ، تقول: أتانا عُنُقٌ من الناس، أي: جماعة منهم، فكأنه قال: فَظَلَّتْ جماعاتُهم لها خاضعين.

ولمَّا كانت هذه التأويلات مُتَكَلَّفة وافَقَ المصنفُ مذهبَ الكوفيين في أنه لا يجب إبرازُ الضمير إذا لم يُلْبِس.

ومثالُ الإبراز المُجْمَع عليه قولُ الشاعر[4]:

لكل إلْفَيْنِ بَيْنٌ بعدَ وَصْلِهِما والفَرْقَدانِ حَجَاهُ مُقْتَفِيهِ هُما

حَجا كل شيء: ناحيته.

وحُكْمُ هذا الوصفِ إذا جَرى على غيرِ مَنْ هو له خبراً أو نعتاً أو حالاً جاز فيه هذا التفصيل والخلاف المذكور.

ولم يتعرض المصنفُ لمطابقة الخبر للمبتدأ في تذكيره وإفراده وفروعهما. ونقول: بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان الأول هو الثاني من جهة المعنى فالمخالفة تجوز بِحَسَب اللفظ، نحو: الاسمُ كلمة، وفاطمةُ

---

(١) الكامل ص٦٦٨ ـ ٦٦٩، وقد نص فيه على أنه قول عامة النحويين. وانظر البحر ٧:٦.

(٢) الكامل ص٦٦٩ حيث نسبه لأبي زيد الأنصاري، ومعاني القرآن وإعرابه ٤:٨٣.

(٣) في النسخ كلها: «بمعنى»، والصواب ما أثبت.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١:٣٠٧.

هذا الرجلُ، إذا كان «فاطمةُ» اسمَه. وإنْ كان غيرَه صفةً فالموافقة، وقد يُخالف إن كان التأنيث غير حقيقيّ، كقوله[1]:

..... والعينُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مَكْحُولُ

على تقدير: والعضوُ أو شيءٌ مكحول.

وإن كان جامداً فلا يكون إلا على التحقير نحو: هذا الرجلُ امرأةٌ، أو التنكير نحو: هذه المرأةُ رجلٌ.

وأما بالنسبة إلى الإفراد والجمع فإن كان المبتدأُ مفردَ اللفظ والمعنى فالمطابقة، نحو: زيدٌ قائمٌ، إلا إذا كان ذا أجزاء، فتجوز المخالفة حيث سُمع، نحو: هذا الثوبُ أَخْلاقٌ[2]، وهذه البُرْمةُ أعْشارٌ[3]، ولا يقاس عليه: هذا الرجلُ أعضاءٌ، وإن كان منقسماً إلى أعضائه.

وإن كان عكسَه: فإن كان الخبرُ مما يَقبلُ التثنيةَ والجمع جامداً فلا يجوز إلا على نحو: هذا الرجلُ أسدٌ، فتقول: الرجالُ رجلٌ واحدٌ، تريد في أنهم على قلبِ واحد أو على مذهبٍ واحد. أو مشتقًّا فالمطابقة، نحو: الرجالُ قِيامٌ، ولا يكون مفرداً إلا بتقدير موصوفٍ مفردِ اللفظِ دونَ المعنى، نحو قوله[4]:

ألا إنّ جيراني العَشِيَّةَ رائح دَعَتْهم دَواعٍ للهوى ومَنادِحُ

---

(١) هو طفيل الغنوي. وصدر البيت: «فهي أَحْوى من الرِّبْعيِّ خاذلةٌ». وهو في ديوانه ص٥٥ والكتاب ٢:٤٦ وسر صناعة الإعراب ص٦٦٩. الأحوى: الذي في لونه سفعة، يعني ظبياً أحوى. والربعي: ما نتج في الربيع، وهو أفضل النتاج. والحاري: المنسوب إلى الحيرة.

(٢) ثوب أخلاق: بالٍ.

(٣) البرمة: القدر. وبرمة أعشار: انكسرت قطعاً قطعاً.

(٤) هو حيان بن جُلْبة المحاربي كما في النوادر ص٤٤٤ والمصباح لابن يسعون ٢:١٠٠/ب. وفي إيضاح شواهد الإيضاح ص٨٤٠ «جَبَلة»، وفي شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٥٧٠ «جَبْلة». والبيت من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١:١٣٠ وشرح القصائد السبع ص٣٠٦ والتكملة ص١٨٥. المنادح: جمع مَنْدوحة، وهي الأرض البعيدة الواسعة.

أي: جمعٌ رائح، وليس جيداً. وقيل: إن أردت بالجمع كُلِّيَّه جاز إفرادُ الخبر، نحو قوله[1]:

نَصَبْنَ الهوى، ثم ارتَمينَ قُلوبنا بأَعْيُنِ أعداءٍ، وهُنَّ صَديقُ

أي: وكلُّ واحدة منهن صديق. قيل: ومنه ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[2]، لم تأت «رُفَقاء» لأنه أراد: كلُّ واحد منهم رفيق.

وإن لم يَقبل كأَفْعَلِ التفضيل: فإن كان بـ «مِنْ» فهو في معنى الجمع، أو مضافاً إلى جامدٍ اسمِ جَمْع جاز، نحو: هؤلاء أول حِزْبٍ، وأحسنُ قَبِيلٍ. أو غيرِه لم يجز أن تقول: هؤلاءِ أَوَّلُ رجلٍ، بل: أولُ الرجالِ. أو إلى مشتقٍّ فَمُجِيزٌ بلا تأويل، نحو: هؤلاءِ أولُ طاعِم، ومُجِيزٌ بتأويلِ حذفِ اسم جمع، أي: أولُ حِزْبٍ طاعِمٍ، وهو المبرد[3]. أو على معنى الفعلَ[4]، أي: أولُ مَنْ طَعِمَ.

وإن كان المبتدأُ مفردَ اللفظ مجموعَ المعنى، والخبرُ صفةٌ، جاز أن يُفْرَد، نحو: الجيشُ منهزمٌ، أو جامدٌ فلا يُفْرَد إلا بِحَسَب القصد، قال الزجاج[5]: «الجيش رَجُلٌ، يُكْرَهُ لتوهم التقليل. أما إذا عُرف المعنى فيسوغ، نحو: جيشُهم إنما هو فَرَسٌ ورجُلٌ، تريد: خيلٌ ورِجال، أي: ليسوا بكثيري الأتباع».

---

(١) هو جرير. والبيت في ديوانه ص٣٧٢ وطبقات فحول الشعراء ص٤١١ وشرح الجزولية للأبذي ص٦٠٧ واللسان (صدق). وعجزه في الخصائص ٢: ٤١٢. ونسب في الحماسة البصرية ٢: ١٧٧ لذي الرمة، وعنه في ملحقات ديوانه ص١٨٩٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٩.

(٣) نسب هذا القول في معاني القرآني وإعرابه ١: ١٢٣ للبصريين، فقد أولوا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ بأوّل فريق كافر به.

(٤) هذا تأويل الأخفش لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ كما في معاني القرآن وإعرابه ١: ١٢٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٢٣.

وإن كان عكسَه، أي: مجموعَ اللفظ مفردَ المعنى، كرجل يُسمى زُيُوداً، فحكمُه حكمُ ما هو مفردٌ في اللفظ والمعنى.

ص: والجملةُ اسميةٌ وفعلية، ولا يَمتنع كونُها طَلَبيةً، خلافاً لابن الأنباري وبعضِ الكوفيين، ولا قَسَميّةً، خلافاً لثعلب، ولا يلزم تقديرُ قولٍ قبلَ الجملةِ الطَّلَبية، خلافاً لابن السَّرَّاج. وإن اتَّحدتْ بالمبتدأ معنًى هي أو بعضُها، أو قام بعضُها مَقامَ مُضافٍ إلى العائد، استغنتْ عن عائد، وإلاَّ فلا.

ش: مثالُ الاسمية: زيدٌ أبوه قائمٌ، ومثالُ الفعلية: زيدٌ خَرج أخوه. ويَندرجُ في الجملة الاسمية الجملةُ المصدرة بحرف عاملٍ في المبتدأ، نحو: «ما» الحجازية و«إنَّ»، نحو: زيدٌ ما هو قائماً، وزيدٌ إنه قائمٌ، وزيدٌ إنَّ عمراً ضاربُه. وهذا مذهب البصريين، أعني أنه يجوز وقوع «إنَّ» المكسورةِ وما عملت فيه موقع خبر المبتدأ. ومنع ذلك الكوفيون. ويدخل فيها الجملة المصدرة باسمِ الشرط غيرَ معمولٍ لفعله، نحو: زيدٌ مَنْ يُكْرِمْهُ أكْرِمْه.

ويَدخل في الجملة الفعلية الجملةُ الشرطية المصدرةُ بحرف أو اسم شرط معمولٍ للشرط، نحو: زيدٌ إنْ يقمْ أَقمْ معه، وزيدٌ أيُّهم يَضربْ أَضربْه، والمضارعُ العامل في ظرفٍ مستقبل، نحو: زيدٌ يقوم غداً، اتفاقاً، والداخلُ عليه حرفُ التنفيس باختلاف، نحو: زيدٌ سيقوم أو سوف يقوم، أجاز ذلك الجمهور، ومنعها بعض المتأخرين. والفعليةُ المتقدمُ عليها معمولُها نحو: زيدٌ عمراً ضربَ أو يضرب، وبعضُ النحويين منع من ذلك.

وقولُه **خلافاً لابن الأنباري** أي: ذهب ابن الأنباري[1] ومن وافقه من الكوفيين/ إلى أنَّ الجملة الطلبية لا تكون خبراً للمبتدأ؛ نظراً إلى أنَّ الخبر [٢: ٣٥/ب]

(١) شرح الكافية ١: ٩١.

حقُّه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك.

وهذا قول فاسد لأنا قد أجمعنا على أنَّ خبر المبتدأ يكون مفرداً، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فكما يقع المفرد ـ وهو لا يحتمل الصدق والكذب ـ خبراً، فكذلك الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب، فإذاً الخبر يقال باشتراك، لا يقال: إنما ساغ جعل المفرد خبراً لأنه ينتظم منه مع ما قبله خبر يحتمل الصدق والكذب، والأمر والنهي وما أشبههما لا ينتظم منهما مع المبتدأ قبلهما خبر؛ لأنا نقول: قد يقع الخبر أيضاً اسماً لا ينتظم منه مع المبتدأ خبر، نحو: كيف زيدٌ؟ وأين عمرٌو؟ ومتى القتالُ؟ فلا يمتنع قياس الجملة الطلبية على هذا لو كان غير مسموع، فكيف وهو مسموع من لسان العرب، قال الشاعر، وهو رجل من طيئ[1]:

قلتُ: مَنْ عِيل صبرُه كيف يَسْلُو ... صالياً نارَ لوعةٍ وغرامِ

وقولُه **خلافاً لِثَعْلَب** رُوي عن ثعلب[2] أنه مَنع الإخبار عن المبتدأ بالجملة القَسَميَّة. وهو محجوج بالسماع، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ﴾[3]، ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا﴾[4]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٩﴾﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

جَشَأَتْ، فقلتُ: اللذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ ... وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مَناصِ

وقولُه **خلافاً لابن السَّرَّاج** إنما أَضمر القول في نحو: زيدٌ اضربْه، وإنَّ

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٣١٠.

(٢) شرح الكافية ١: ٩١.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٦٩.

(٤) سورة النحل، الآية: ٤١.

(٥) سورة العنكبوت، الآية: ٩.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٣١٠ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٤٥ ـ ٢٤٦ [الإنشاد ٦٤٥]. جشأت نفسُه: نهضت إليه، وارتفعت من فزع أو حزن. والمناص: التأخر والفرار.

التقدير: زيدٌ أقولُ لك اضربْه؛ لأنَّ «اضربْه» لا يحتمل الصدق والكذب، فلا يكون خبراً، وقد تقدم الردُّ على هذا في الرد على ابن الأنباري.

والمُتَّفَقُ على وقوعه خبراً من الجملِ الجملةُ الخبرية، وقد يَعْرِضُ لها ما لا يُسَوِّغ وقوعَها خبراً، كدخول «لكنْ» عليها، أو «بَلْ»، أو «حتى». وبعض الجمل غير الخبرية لا يجوز أن تقع خبراً، وذلك جملة النداء، فلا يجوز: زيدٌ يا أخاه، ولا: زيدٌ يا عمرُو إليه، تريد: أَدعوك إليه، فلو قلت: «زيدٌ يا عمرُو قُمْ إليه» لكان الخبر «قُمْ إليه» و«يا عمرُو» اعتراض.

وقولُه **وإن اتَّحَدتْ بالمبتدأ معنًى هي**[1] الجملةُ المتحدةُ بالمبتدأ معنًى هي كُلُّ جملةٍ مُخْبَرٍ بها عن مفردٍ يَدُلُّ على جملةٍ كحديثٍ وكَلام، ومنه ضميرُ الشأن[2]. والقصة[3]، والمضافُ إلى حديثٍ أو قولٍ وما أشبهه من ذلك، نحو: «أفضلُ ما قلتُه[4] أنا والنَّبِيُّون من قبلي لا إله إلا الله»[5]، وقولهم: «هِجِّيرى أبي بكر لا إله إلا الله»[6]، أي: قولُه في الهاجرة لا إله إلا الله.

وقولُه **أو بعضُها** الجملةُ المتحدُ بعضُها بالمبتدأ معنًى هي كلُّ جملةٍ تتضمن/ ما يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليه المبتدأ بإشارةٍ أو غيرها، نحوُ قوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[7]، وقولـه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾[8]، فيحصل له ما يحصل بالضمير [٢: ١/٣٦أ]

---

(١) هي: سقط من س.
(٢) نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾.
(٣) نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ سورة الأنبياء، الآية: ٩٧.
(٤) ك، ف، الموطأ: قلت.
(٥) أخرجه مالك في الموطأ ـ كتاب القرآن ـ الباب الثامن ـ ص٢١٥ وكتاب الحج ـ الباب ٢٠ ـ ص٤٢٣.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٥ والمقرب ١: ٨٣.
(٧) سورة الأعراف، الآية: ٢٦.
(٨) سورة الأعراف، الآية: ١٧٠.

مع مزيد الثناء، ويَكْثُرُ الاتحادُ لفظاً ومعنًى تعظيماً لأمر المُحَدَّث عنه أو المُحَدَّث به، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾﴾[1].

وقولُه **أو قام بعضُها مَقامَ مضافٍ إلى العائد** مثالُه قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[2]، المراد: يَتَرَبَّصُ أَزْواجُهم، فأُقيم ضميرُ الأزواج مُقام الأزواج المضافةِ إلى ضمير (الذين)، ومثلُه قولُ الشاعر[3]:

الأُلى يُورثون مَجْداً، ويُعْنَوْ ... نَ بِتَأْثيلِه يَدُومُ أَثيلا

أراد: يدومُ مجدُهم أثيلاً.

وتأول بعض أصحابنا[4] الآية على حذفِ مضافٍ مُعْتَدٍّ به دُون اللفظ، أي: ونساءُ الذين يُتَوَفَّوْنَ منكم ويَذَرُونَ أَزْواجاً يَتربصن، فيكون كقوله[5]:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهمُ ... بَرَدى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

بَرَدى: موضع، يريد: ماءَ بردى، فأعاد الضمير من «يُصَفَّق» على المحذوف لا على بَرَدى. قال: وقد يكون على ما قال س[6] في:

---

(١) سورة الواقعة، الآية: ٢٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤. وانظر الأقوال في هذه الآية في مشكل إعراب القرآن ١: ١٣١ والإغفال ص٥١٨ ـ ٥٣١ والبسيط في شرح الجمل ص٥٧٠ ـ ٥٧٢.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١: ١٣١ والبسيط في شرح الجمل ص٥٧٠. وقال أبو حيان في الارتشاف ص١١١٨: «وقال ابن الحاج: خُرج على حذف مضاف، أي: أزواج الذين يُتَوَفَّوْنَ».

(٥) هو حسان بن ثابت. والبيت في ديوانه ص١٢٢ وشرح المفصل ٣: ٢٥ و٦: ١٣٣ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٤٥ والخزانة ٤: ٣٨١ ـ ٤٠١ [الشاهد ٣١٥]. البريص: موضع بأرض دمشق.

(٦) الكتاب ١: ١٤٣ وقد قال في تأويله: «فيما فرض اللّهُ عليكم السارقُ والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم».

﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[1] أي[2]: مما يُتْلى عليكم الذينَ يُتَوَفَّوْنَ منكم، ثم ابتدأ: يَتَرَبَّصْنَ، لتفسير المتلوّ. وقال الأخفش[3]: التقدير: يَتربصنَ بعدَهم. ويقدر المبرد[4] والزَّجّاج[5]: أزواجُهم يَتربصْنَ.

وقوله **اسْتَغْنَتْ عن عائد** يَعْني به الضمير.

وقولُه **وإلاَّ فلا** أي: وإن لم تكنِ الجملةُ مُتَّحدةً بالمبتدأ من حيثُ المعنى لا هي ولا بعضُها، ولا قام بعضُها مَقام مضافٍ إلى العائد، فلا تَستغني عن العائد، مثالُه: زيدٌ قام غلامُه، وزيدٌ أبوه قائمٌ.

وقد رَتَّب المصنفُ الكلامَ في الجملة الواقعةِ خبراً للمبتدأ بالنسبة إلى الرابط الذي يَرْبِطُها بالمبتدأ ترتيباً قَلِقاً[6]، غير مصطلح القوم، ولا جامعاً للروابط، ولا مُنَبهاً على ما اتفقوا عليه منها، ولا ما اختلفوا فيه، ونحن نذكر ذلك على الاستيفاء، فنقول:

الجملة الواقعة خبراً إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى أَوْ لا، فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا رابط، نحو: «هِجِّيرى أبي بكرٍ لا إلهَ إلا اللَّهُ»، وهو زيدٌ منطلقٌ. وإن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ من رابط، وزعم الفراءُ[7]، فأما «سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ» فمذاهب[8]:

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٢) ك: إنه.

(٣) قال في معاني القرآن ص١٧٦: «فخبر ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾: يتربصن بعد موتهم، ولم يذكر «بعد موتهم» كما يحذف بعض الكلام، تقول: ينبغي لهن أن يتربصن، فلما حذف ينبغي وقع يتربصن موقعها».

(٤) ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص٨٢ ـ ٨٣ ومشكل إعراب القرآن ١: ١٣١ والإغفال ص٥٢٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١: ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٦) قلقاً: سقط من ك.

(٧) كذا وردت هذه الجملة في النسخ المخطوطة! ولم أهتدِ إلى مناسبتها، وقد يكون بعدها كلام ساقط.

(٨) انظر ما تقدم في ٣: ٢٥١ ـ ٢٥٢، ٣٤٧ ـ ٣٥٠.

الأول: أنّ «سواءٌ» مبتدأ، والجملة خبر[1]، ولم تحتج إلى رابط لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل؛ إذ التقدير: سواءٌ عليَّ قيامُك وقُعودُك، وهو مذهب الزَّجَّاج[2] وأبي علي[3].

الثاني: أنَّ/ الجملة هي المبتدأ، وهي في تقدير اسم مفرد، و«سواءٌ» الخبر، وبه قال جماعة[4]، وهو ظاهر قول أبي علي في «الإيضاح»[5]، ومذهبُ الزمخشري[6]. [٢: ٣٦/ب]

والثالث: أنَّ «سواءٌ» مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل، والتقدير: استوى عندي أَقمتَ أم قعدتَ، أي: قيامُك وقعودُك، كقولهم: «نَوْلُك أن تقوم»[7]، في معنى: ينبغي لك أن تقوم، قاله بعض النحويين[8].

والرابطُ المتفقُ عليه خمسةُ أشياء:

ضميرُ المبتدأ، نحو: زيدٌ قام غلامُه.

وتكرارُ المبتدأ بلفظه، نحو: زيدٌ قامَ زيدٌ، وأكثرُ ما يكون ذلك في موضع التهويل والتفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾[9]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾[10]، التقدير: الحاقَّةُ أيُّ شيء هي، كما تقول:

---

(١) نتائج الفكر ص٤٢٩ والمحصل ص٩٢٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٧٧.

(٣) الحجة ١: ٢٦٨ ـ ٢٧٠.

(٤) نتائج الفكر ص٤٢٨.

(٥) الإيضاح العضدي ص٥٠ وشرحه للعكبري ص٣٤٠ ـ ٣٤١. واختاره عبد القاهر في المقتصد ص٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٦) المفصل ص٢٤ ـ ٢٥ وشرحه لابن يعيش ١: ٩٢ ـ ٩٣ والمحصل ص٩١٩ ـ ٩٢٢ والبسيط في شرح الجمل ص٥٣٦.

(٧) تقدم في ٣: ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٤٨.

(٨) شرح الإيضاح للعكبري ص٣٤٠ والتبيان له ص٢١.

(٩) سورة الحاقة، الآيتان: ١ ـ ٢.

(١٠) سورة القارعة، الآيتان: ١ ـ ٢.

«أيُّ رجلٍ زيدٌ» إذا أردتَ تعظيمَه والتفخيمَ لشأنه، ومن ذلك قولُه[1]:

ليت الغُرابَ غداةَ يَنْعَبُ دائباً كان الغُرابُ مُقَطَّعَ الأَوْداجِ

ومَن زَعم أنَّ تكرار المبتدأ بلفظه لا يجوز إلا في موضع التهويل والتعظيم فقد زاد شرطاً لم يَزِدْه س، وذكر ابن السَّرَّاج[2] إجازة النحويين: أَجَلُ زيدٍ أَحْرَزَ زيداً، وقال[3]:

لا أَرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا

وإشارةٌ إلى المبتدأ، نحو قوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[4].

والعمومُ نحو قولك: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، وقال[5]:

فأَمَّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ .....

وقال[6]:

....وأَمَّا الصبرُ عنها فلا صَبْرا

فـ «زيدٌ» فردٌ من أفراد المرفوع بـ «نِعْمَ»، إذ هو يُراد به الجنس،

---

(١) هو جرير. والبيت في ديوانه ص١٣٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٥ وشرح الجزولية للأبذي ص٨٨٧. الأوداج: عروق الدم في العنق، واحدها: وَدَج، وهما وَدَجانِ.

(٢) الأصول ٢: ٢٤٠.

(٣) هو عدي بن زيد، أو غيره. ديوان عدي ص٦٥ وحواشيه والكتاب ١: ٦٢ وشرحه للسيرافي ٢: ٢٢٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٠ وحواشيه، وكشف المشكلات ص١٣٩، ٤٨٥، ٧٥٧ وحواشيه، وشرح الجزولية للأبذي ص٧١٥ وشرح أبيات المغني ٧: ٧٧٧ - ٧٧٨ [الإنشاد ٧٣٩].

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٢٦.

(٥) هو الحارث بن خالد المخزومي. وعجز البيت: ولكنَّ سيراً في عِراض المواكبِ. شعره ص٤٥ وإيضاح الشعر ص٧٨، ٩٨ وفيه تخريجه، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣ وحواشيه.

(٦) هو ابن مَيَّادة. وبقية البيت:

ألا ليتَ شِعْري هل إلى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبيلٌ.....

وهو في ديوانه ص١٣٤ والكتاب ١: ٣٨٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥ و٣: ١٣٣ وحواشيه.

و«القتالُ» فردٌ من أفرادِ القتالِ المنفيِّ، و«الصبر» فردٌ من أفرادِ الصبرِ المنفيِّ.

وعطفُ جملة بالفاء فيها ضميرُ المبتدأ على جملةٍ عاريةٍ منه، هي خبر المبتدأ، نحوُ قوله[1]:

وإنسانُ عيني يَحْسُرُ الماءُ تارةً فيبدو، وتاراتٍ يَجِمُّ، فَيَغْرَقُ

وقال[2]:

إنَّ الخَليطَ أَجَدَّ البَيْنُ، فانْفَرَقا وعُلِّقَ القَلْبُ مِن أَسماءَ ما عَلِقا

في رواية من رفع «البَيْن». ففي «فيبدو» ضميرٌ مستكنٌّ عائد على المبتدأ الذي هو «وإنسانُ عيني»، وهي معطوفة على قوله: «يَحْسُرُ الماءُ تارةً»، وهي خبر المبتدأ، وليس فيها رابطٌ، اكتُفي بالرَّبْط الذي في المعطوف. وكذا الكلامُ في البيت الثاني.

والرابطُ المُخْتَلَفُ فيه هو تكرارُ المبتدأ بمعناه لا بلفظه، نحو: زيدٌ جاء أبو بكر، إذا كان «أبو بكر» كنية «زيد»، فهذا قد نَصَّ س[3] على منعه.

وأجاز ذلك أبو الحسن[4]، وتبعه ابن خروف[5]، واستدلَّ على صحة مذهبه بقوله: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۚ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ

---

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص٤٦٠. ونسب في المحتسب ١: ١٥٠ لكثير ظنًّا. وهو من غير نسبة في مجالس ثعلب ص٥٤٤ والمقرب ١: ٨٣. يجمّ: يكثر.

(٢) تقدم في ٣: ١٥.

(٣) الكتاب ١: ٦٣ حيث قال: «وإذا قلت: ما زيدٌ منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه، لم يجز...».

(٤) الخصائص ٣: ٥٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٥ وشرح الكافية ١: ٩٢ وشرح الجزولية للأبذي ص٧١٥ ـ ٨٨٨.

(٥) وتبعه ابن خروف: سقط من ك.

وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾[1] المعنى عنده: فإنَّ الله يُضِلُّه ويَهْديه. وبقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾﴾[2]، التقدير: إنَّا لا نُضيع أَجْرَهم.

[٢: ٣٧/أ] ورُدَّ[3] استدلالُه بأنَّ خبر (أَفَمَنْ) محذوفٌ/ لدلالة ما تقدم عليه، وهو قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾﴾[4]، فكأنه في التقدير: أَفَمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عَمَلِه فرآه حَسَناً فَلَهُ عَذابٌ شَديدٌ خَيْرٌ أم مَنْ آمَنَ وعَمِلَ صالحاً فلهُ مَغْفِرةٌ وأجرٌ كَبيرٌ، فحذف لفهم المعنى.

وأَحسنُ من هذا التخريج أن يكون التقدير: أَفَمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عَمَلِه فرآه حَسَناً كمن هُدِيَ. ويَدُلُّ على هذا قولُه بعدُ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾، فيكون المحذوف خبرَ المبتدأ فقط، وفي التخريج السابقِ حُذف الخبرُ ومعادلُ المبتدأ السابق وخبرُه.

وأمَّا الآيةُ الأخرى فتأوَّلَها مَنْ رَدَّ[5] على الأخفش بأنَّ الخبر هو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ ﴾[6]، ويكون قولُه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ جملةَ اعتراض.

وتأول ابنُ عصفورٍ ذلك بأنْ جَعل الرابطَ محذوفاً، تقديرُه: مَنْ أَحسنُ عملاً منهم. قال ابن عصفور[7]: «وينبغي أن يجوز هذا الذي

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٨.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٣٠.

(٣) الردّ في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٦ وشرح الجزولية للأبذي ص٨٨٨.

(٤) سورة فاطر، الآية: ٧.

(٥) الردّ في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٦ وشرح الجزولية للأبذي ص٨٨٨. وهذا التأويل في كشف المشكلات ص٧٥٦.

(٦) سورة الكهف، الآية: ٣١.

(٧) شرح الجمل ١: ٣٤٦ وقد حذف شيء من وسطه.

ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهرٍ هو المبتدأ في المعنى، كما جاز ذلك في الصلة، حُكي من كلامهم[1]: أبو سعيدٍ الذي رَوَيتُ عن الخدريِّ، يريدون: رَويتُ عنه، إلا أنَّ ذلك قليلٌ جداً» انتهى.

وقال ابن هشام: ويَعْضِدُه ـ يعني الأخفش ـ قولُ الشاعر[2]:

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريهةَ أَوشَكَتْ حبالُ المنايا بالفتى أن تَقَطَّعا

وقد حَسَّنَ ابنُ جِنِّيْ هذا في خَصائصه[3] بأنه لم يكن العائد لفظَ الأول بل لفظاً آخَرَ هُوَ هُوَ، فصار كالضمير، فلهذا صَحَّ[4].

وعطفُ جملةٍ بالواو مكانَ الفاء فيها ضميرُ المبتدأ على جملةٍ عاريةٍ من الضمير وَقعتْ خبراً، نحوُ: الخيلُ جاءَ زيدٌ وَرَكِبَها، أجاز ذلك هشامٌ، ومَنع ذلك الجمهورُ، وشَرَطُوا أن يكون العطفُ بالفاء.

ووقوعُ المضمر مكانَ مُظْهَرِه الذي اتصل به الذكرُ العائد على المُخْبَرِ عنه، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[5]، التقدير: يَتَرَبَّصُ أَزْواجُهم، فَحَصَلَ الربطُ بهذا المضمر الواقع مكانَ المظهرِ الذي هو أزواجُهم، و«أزواج» متصلٌ به ضميرُ المبتدأ. أجاز ذلك الأخفشُ[6] والكسائيُّ، ومنعه الجمهورُ، واستدل الأخفش والكسائي بهذه الآية.

ولا ينبغي أن تُحمل الآية على هذا لأنه رَبْطٌ بالمعنى، والرَّبْطُ بالمعنى

---

(١) تقدم في ٣:٦، ١٠٦، ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٢) هو الكَلْحَبة كما في النوادر ص٤٣٥ ـ ٤٣٧ وشرح اختيارات المفضل ص١٤٩ والخزانة ١:٣٨٦ ـ ٣٩٤ [الشاهد ٦١]. والبيت في الحلبيات ص٢٥٣ والخصائص ٣:٥٣ وشرح الجزولية للأبذي ص٧١٥.

(٣) الخصائص ٣:٥٣ ـ ٥٤.

(٤) صح و: سقط من ك.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٦) انظر قوله في هذه الآية في كتابه معاني القرآن ص١٧٦.

لا ينقاس، ولذلك لمَّا قالت العرب: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبواه جَميلينِ، ورَبَط الصفةَ التي هي «جَميلينِ» بالموصوف الذي هو الرجل الضميرُ المستتر فيها، وهو عائد على الأبوين لا على الموصوف، لكون ذلك الضمير يُفيد ما يفيده قولك: «جميلين أبواه»، لم يُجز النحويون قياساً عليه أن تقول: «مررت برجلٍ[1] حَسَنَينِ جميلٍ أبواه» على إعمال الصفة الثانية والإضمار في الصفة الأولى، ويُجعل الضمير العائد على الأبوين من الصفة الأولى رابطاً [٢: ٣٧/ب] للموصوف/، كما جُعل في الصفة الثانية من قولك: مررت برجلٍ حَسَنٍ أبواه جَميلينِ؛ لأنَّ الربط بالمعنى إنما سُمع من العرب في الصفة الثانية لا في الأولى، فلم يُتَعَدَّ به موضع السماع، ولذلك أجاز س[2] أن تقول: مررت برجلٍ عاقلةٍ أُمُّه لبيبةً، على أن تجعل «لبيبةً» مضمراً فيها الأُمّ.

ووقوعُ المضمر عائداً على المبتدأ بدلاً من بعضِ ما في الجملة الموضوعة موضعَ خبرِه، مثالُه: حُسنُ الجارية أَعجبَتْني هو، فحُسْنُ: مبتدأ، والجملة بعده خبر، ولا رابط فيه، لكنه رُبط بالبدل الذي هو «هو»؛ إذ «هو» بدل من الضمير المؤنث المستكنِّ في «أعجبَتْني» العائدِ على الجارية، و«هو» عائد على الحُسن. وفي الربط بهذا خلافٌ، سنوضحه بأكثرَ من هذا في باب البدل، إن شاء الله. فهذه الروابط المُخْتَلَفُ فيها، وهي أربعة.

وقد تَرك المصنفُ مما أُجمع عليه أنه رابطٌ اثنين: أحدهما العموم، والثاني العطف بالفاء على ما بُيِّن. وأَبهم في قوله: «أو بعضُها»، وفَسَّره في الشرح[3] باسم الإشارة أو غيره. وأَورد مُخْتَلَفاً فيه مَوْرد المُتَّفَق عليه، وهو قولُه «**أو قام بعضُها مَقامَ مضافٍ إلى العائد**».

وتفسير المتحد بالمبتدأ وهو بعضُ الجملة بقوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ

---

(١) مررت برجل: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٢: ٥١.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣١١.

ٱلْمُصْلِحِينَ﴾[1]، قال[2]: «لأنَّ المصلحين هم الذين يُمَسِّكُون بالكتاب وأَقاموا الصلاة، فيتحصل به ما كان يَتَحصل بضميرٍ مَعَ تأكيدِ الاعتناء ومزيد الثناء» انتهى. وهذا الذي ذكره هو مذهب الأخفش.

ص: وقد يُحْذَفُ إن عُلِمَ ونُصِبَ بفعلٍ أو وَصْف، أو جُرَّ[3] بحرفِ تبعيضٍ أو ظرفيةٍ، أو بمسبوقِ مماثلٍ لفظاً ومعمولاً، أو بإضافةٍ[4] اسم فاعلٍ، وقد يُحْذَفُ بإجماعٍ إن كان مفعولاً به، والمبتدأُ كُلٌّ أو شِبْهُه في العموم والافتقار، ويَضْعُفُ إن كان المبتدأُ غيرَ ذلك، ولا يُخَصُّ جَوازُه بالشعر، خلافاً للكوفيين.

ش: احْتَرَزَ بقوله «إن عُلِمَ» من نحو: زيدٌ ضربتُه في داره، فلا يجوز حذفُ هذا الضميرِ لأنه لا يُدرى أَحُذِفَ أم الفعلُ مُسَلَّطٌ على غيرِه مما يجوز حذفُه من المفعولات.

واحْتَرَزَ بقوله «ونُصِبَ» من أن يكون الضميرُ مرفوعاً، فإنه لا يجوزُ حَذْفُه. ومثالُ ما نُصِبَ بفعلٍ قولُ الشاعر[5]:

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلتُ عَمْداً فأَخْزى اللَّهُ رابعةً تَعُودُ

أي: قَتَلْتُهنَّ عَمْداً.

ومثالُ المنصوب بوصفٍ قولُ الراجز[6]:

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣١١.

(٣) أوجُرَّ... اسم فاعل: أثبت في موضعه في شرح المصنف: لفظاً أو محلاً.

(٤) س، ك، ن: وبإضافة.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٨٦ وتحصيل عين الذهب ص١٠٧ ومعاني القرآن للأخفش ص٢٥٢ ونتائج الفكر ص٤٣٦ وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٩ و٢: ٧٢ وشرح التسهيل ١: ٣١١ وتخليص الشواهد ص٢٨١ والخزانة ١: ٣٦٦ ـ ٣٧٢ [الشاهد ٥٧].

(٦) شرح التسهيل ١: ٣١٢.

غَنِيُّ نفسٍ العَفافُ المُغْني والخائفُ الإملاقِ لا يَسْتَغْني

التقدير: العَفافُ المُغْنِيه، أي: الذي يُغنيه هو غَنِيُّ نفسٍ، فالعفافُ: مبتدأ، والمُغْني: مبتدأ ثان، وخبره «غَنِيُّ نفسٍ»، وفي «المُغْني» ضميران: أحدهما عائد على العفاف، وهو الفاعل باسم/ الفاعل. والآخر ضميرُ [٢: ٣٨/أ] نصب، وهو المحذوف العائد على أل، و«المُغْني» وصفٌ جَرى على غيرِ مَنْ هو له، ولم يَبْرُز الضمير، ولو بَرز لقال: المُغْنيه هو. ومعنى هذا الكلام: الذي يُغْنِيه العفافُ غَنيُّ نفسٍ.

ويحتمل وجهاً آخر من الإعراب، وهو أَظْهَرُ وأَقَلُّ تكلفاً، وهو أن يكون «غَنيُّ نفسٍ» مبتدأ، وسَوَّغَ الابتداءَ فيه ـ وإن كان نكرةً ـ كونُه مُتَخَصِّصاً بالإضافة، أو كونُه نعتاً لمنعوت، أي: إنسانٌ غنيّ، والعفافُ: مبتدأ ثان، وخبرُه «المُغْني»، وهو وصفٌ جارٍ على مَنْ هو له؛ إذْ هو خبرٌ عن «العفاف»، فالجملة[1] من قوله: «العفافُ المُغْني» في موضع خبر المبتدأ الذي هو «غَنيُّ نفسٍ»، والعائد من الجملة محذوف، وهو الضمير المنصوب؛ إذ التقدير: المُغْنيه، والمعنى: غَنِيُّ النفسِ العفافُ يُغْنيه.

ومثالُ المجرور بحرفِ تبعيض «السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرْهَم»[2] أي: مَنَوانِ منه، فمَنَوانِ: مبتدأ ثان، وسَوَّغ الابتداءَ به هذا الوصفُ المحذوف، وهو «منه»، وبِدِرْهَم: خبره، والجملة خبرٌ لقوله: «السَّمْنُ»، والعائدُ هو «منه» المحذوف، وهو ضمير مجرور بِمِنْ، وهو حرف تبعيض.

ومثالُ الظرفية قولُه[3]:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرْ

---

(١) ك، ن: والجملة.

(٢) الأصول ٢: ٣٠٢ وإيضاح الشعر ص٢٧٩ ـ ٢٨٠، ٣٤٧، ٥٨٧.

(٣) تقدم في ٣: ٣٢٧.

أي: نُساءُ فيه، ونُسَرُّ فيه. وقولُهم: «شَهْرٌ ثَرى، وشهرٌ تَرى، وشهرٌ مَرْعَى»[1] أي: وشهرٌ تَرى فيه النبات.

ومثال ما جُرَّ بمسبوقٍ مماثلٍ لفظاً ومعمولاً قولُ الشاعر[2]:

أصِخْ، فالذي تُوصى به أنتَ مُفْلِحٌ فلا تَكُ إلا في الفَلاحِ مُنافِسا

أراد: أنتَ مفلح به، فحذف «به» لأنه مسبوق بمماثلٍ لفظاً ومعمولاً، وهو نظير قوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[3]، أي: نُسارِعُ لهم به.

ومثال ما جُرَّ بإضافةِ اسمِ فاعل قولُ الشاعر[4]:

سُبْلُ المعالي بنو الأعلَين سالكةٌ والإرثُ أَجْدَرُ مَنْ يَحْظَى به الوَلَدُ

أي: سالِكَتُها، وأَنَّثَ «سالكة»، وكان القياس: سالكون، لأن «بني» يؤنث، تقول[5]:

قالتْ بنو عامرٍ..... .....

وقولُه **وقد يُحْذَفُ بإجماعٍ إن كان مفعولاً به، والمبتدأُ كلٌّ أو شبهُه في العموم والافتقار** مثالُه قراءةُ ابن عامر (وكلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنى)[6]، أي:

---

(١) تقدم في ٣:٣٢٧.

(٢) لم أقف عليه في مصادري المتقدمة على أبي حيان. وآخره في س، ك، ف: مناسباً. صوابه في ن، وتعليق الفرائد ٢:١٠١ وشفاء العليل ١:٢٩١ ونتائج التحصيل ص١٠٦٩.

(٣) سورة المؤمنون، الآيتان: ٥٥ ـ ٥٦.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) هذه قطعة من بيت النابغة الذبياني:

قالت بنو عامر: خالُوا بني أَسَدٍ يا بُؤسَ لِلجهلِ ضَرّاراً لأقوامِ

وهو في ديوانه ص٨٢ والكتاب ٢:٢٧٨ وسر الصناعة ص٣٣٢. خالوا بني أسد: فارقوهم واقطعوا حلفهم.

(٦) سورة الحديد، الآية: ١٠. السبعة ص٦٢٥ والحجة ٦:٢٦٦ ـ ٢٦٧.

وَعَدَه. وقولُ الراجز[1]:

قد أَصبحتْ أُمُّ الخيار تَدَّعي عليَّ ذَنْباً، كلُّه لم أَصْنَعِ

أي: لم أَصنعْه.

قال المصنف في الشرح[2]: «وكذا ما أَشْبَه كُلًّا في العموم، نحو: أيُّهم يسألُني أُعطي، على جعل أَيّ موصولةً. وكذا ما عَمَّ وإن لم يكن موصولاً، نحو: كلُّ رجلٍ/ يدعو إلى خير أُجيبُ، آمِرٌ بخيرٍ ولو كان صبياً [٢: ٣٨/ب] أُطيعُ، أكثرُ السائلين أُعطي. فلو كان المبتدأ غيرَ ذلك، والضميرُ مفعولٌ به، لم يَجُزْ عند الكوفيين حذفُه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار. والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفاً، ومنه قراءة السُّلَميّ: (أَفَحُكْمُ الجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ)[3] برفع الحكمُ. ومثلُ هذه القراءة قولُ الشاعر[4]:

وخالدٌ يَحْمَدُ أَصْحابُهُ بالحقِّ، لا يُحْمَدُ بالباطلِ

هكذا رواه أبو بكرٍ بنُ الأنباريّ برفع «خالد» و«أصحابه» انتهى ما ذكره المصنف، وما مَثَّلْناه قبلُ فمن تمثيلِه إلا قليلاً.

وهذا التقسيمُ الذي سَلَكه في العائد على المبتدأ بالنسبة إلى جوازِ حذفِه غيرُ الطريق الذي سَلَكه أصحابُنا، وفيه ما اخْتُلِفَ فيه وما اتُّفِقَ عليه،

---

(١) هو أبو النجم العجلي. وهذا مطلع أرجوزة في ديوانه ص١٣٢. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٥٤٣ ـ ٥٤٤. أم الخيار: زوجته. ويعني بالذنب: الشيب والصلع والشيخوخة. وتدعي: تلفّق الأكاذيب والادعاءات.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣١٢ ـ ٣١٣. وقوله: وكذا ما أشبه... أكثر السائلين أعطي: ليس في مطبوعته.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٥٠. مختصر في شواذ القرآن ص٣٢ والمحتسب ١: ٢١٠. وقد قرأ بها غيره أيضاً.

(٤) هو الأسود بن يعفر كما في ضرائر الشعر ص١٧٦ والمقرب ١: ٨٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٨٩١ وشرح أبيات المغني ٦: ٤٨ و٧: ٢٨٠ ـ ٢٨٣ [الإنشاد ٨٤١]. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣١٣. وصدره في الخزانة ١: ٣٦٠. وليس في ديوانه الذي صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي.

وفي كلام المصنف دَعْوى إجماعٍ لا تَصِحُّ، ونَقْلٌ عن البصريين والكوفيين لا يُوافَق عليه، ونحن نُوَضِّحُ ذلكَ، فنقول:

الضمير العائد على المبتدأ من الجملة التي وقعت خبراً عنه إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ إن كان مرفوعاً لم يَجُزْ حذفُه سواءٌ أكانَ مبتدأً أم غيرَه، فلا يجوز: الزيدان قامَ، ولا: الزيدون ضُرِبَ.

وذهب بعض النحويين[1] إلى أنه يجوز حذفه إذا كان مبتدأ، نحوُ قولِه[2]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عاراً عليكَ، ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

تقديره: هو عارٌ، فحذف «هو» من الجملة التي هي خبر عن قوله: ورُبَّ قتلٍ.

وقال صاحب البسيط: «إن كان مبتدأً جاز حذفُه، نحو: زيدٌ هو قائمٌ؛ إذ لا مانعَ من ذلك» انتهى.

وهذا ليس بشيء لأنك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، وحذفت «هو»، لم يُعلم أنَّ «هو» محذوفٌ لصلاحية «قائم» أن يكون خبراً مستقلًّا، وقد مَنع الخليل: ليس زيدٌ قائمٌ، على تقدير: هو قائم، وحذف «هو»؛ لصلاحية نصب «قائم»، فيكون الخبر.

وإن كان منصوباً فإما أن يكون منصوباً بفعلٍ أو بغيرِه: إن كان منصوباً بغيرِ فعلٍ لم يَجُزْ حذفُه، نحو: زيدٌ كأنه أَسَدٌ. وإنْ كان منصوباً بفعلٍ فإمَّا أن يكون فعلًا تامًّا أو فعلًا ناقصاً: إن كان فعلًا ناقصاً لم يَجُزْ

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص٨٩٠.

(٢) هو ثابت قطنة كما في الشعر والشعراء ص٦٣١. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٣٥١. ونسب مع بيتين آخرين لحبيب بن خدرة الخارجي يرثي زيد بن علي في ديوان شعر الخوارج ص٢٣١.

حذفُه، نحو: الصديقُ كانَه زيدٌ. وإن كان فعلاً تامًّا فإما أن يكون متصرفاً أو غيرَ متصرف: إن كان غيرَ متصرف لم يَجُزْ حذفه، نحو: زيدٌ ما أَحسنَه!

واختلف النقل عن الفراء: فحكى عنه أبو بكر بن الأنباري أنه لا يجوز[1] حذف هذه الهاء. ونَقل عنه المصنفُ أنه يُجيز حذفَها. قال[2]: «مع أنه لا يُجيز: زيدٌ ضربتُ، وذلك أنَّ فعل التعجب لا تَسَلُّطَ له على ما قبله، فاستوى تفريغُه وعدمُ تفريغه، بخلاف/ زيدٌ ضربتُ[3]، فإنَّ تفريغه [٢: ٣٩/أ] مع إيثار الابتداء بالعمل ترجيحُ الأضعف على الأقوى». قال: «ولم يعتبر ذلك في نحو «كلُّه لم أصنع» لشبه كُلّ بالموصول العام، وكذا ما كَكُلّ[4] في العموم» انتهى كلامه.

وحكى أبو بكر بن الأنباري أنَّ الكسائيَّ كان يُجيز: أبوك ما أَحسنَ! قال: «لمّا لم أَصِلْ إلى نصب الأب أَضمرتُ له هاءً تعود عليه، فرفعتُه بها، والتقدير: أبوك ما أَحْسَنَه!».

وإن كان متصرفاً فمذهب البصريين[5] أنه لا يجوز حذفُه إلا في الشعر، وسواء أكان يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعِه، نحو: زيدٌ ضَرَبَه عمرو، أو لا يؤدي، نحو: زيدٌ هل ضربتَه؟ وزيدٌ هَلاَّ ضربتَه، وزيدٌ إنْ تضربْه أَضربْه، وسواءٌ في ذلك عندهم أن يكون المبتدأ كُلًّا أو غيرَه، ونَصُّوا على شذوذِ قراءةِ ابنِ عامر (وكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنى)[6].

---

(١) ك، ن: لا يجيز.

(٢) هذا القول والذي يليه ليسا في هذا الموضع من مطبوعة شرح المصنف.

(٣) زيد هنا في ك ما نصه: وذلك أن فعل التعجب لا يتسلط.

(٤) ن: وكذا ما ماثل كل.

(٥) الكتاب ١: ٧٢، ٨٥ ـ ٨٨، وقد نص في ص٨٥ على أنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٩٣/أ ـ ١٩٤/أ. وقد نص أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢: ٣٥٤ على أن المبرد لا يجيز هذا في منثور ولا منظوم.

(٦) سورة الحديد، الآية: ١٠. وقد تقدم تخريجها قريباً.

وقد سَلَكَ الأدبَ في ذلك شيخُنا الأستاذُ أبو الحسين بن أبي الربيع، فقال[1]: «جاء في الشعر وفي قليل من الكلام، قرأ ابن عامر (وكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحسنى)».

وذهب هشام إلى أنه يجوز «زيدٌ ضربتُ» في الاختيار.

وذهب الفراءُ[2] ومَنْ وافقه من الكوفيين[3] إلى أنه يجوز إذا كان المبتدأُ اسمَ استفهامٍ أو كُلًّا أو كِلا أو كِلْتا، وإن أَدَّى حذفُه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعِه عنه، فأجاز أن تقول: أيُّهم ضربت؟ برفع أيّ، وكلُّ رجلٍ ضربت. ومما جاء من ذلك قولُه[4]:

..... عليَّ ذنباً كُلُّه لم أَصْنَعِ

وقولُه[5]:

ثلاثٌ كلُّهن قتلتُ عمداً .....

وقولُه[6]:

أَرَجَزاً تَطلبُ أم قَريضا أم هكذا بينَهما تَعْريضا
كِلاهما أَجِدُ مُسْتَرِيضا

وإنما جاز ذلك مع هذه الأسماء خاصَّةً لأنَّ اسمَ الاستفهام من أسماء الصدور، ولا يجوز أن يتقدم ما بعدَه عليه، فأَشْبَهَ لذلك الموصول؛ ألا

---

(١) الملخص ١: ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٢) معاني القرآن ١: ١٣٩ ـ ١٤٠ و٢: ٢٤٢.

(٣) مجالس ثعلب ١: ٥٨.

(٤) تقدم قبل قليل. وهو في معاني القرآن للفراء ١: ١٤٠.

(٥) تقدم في ص٣٧.

(٦) هو الأغلب العجلي كما في الصحاح (روض)، أو حميد الأرقط كما في اللسان (روض). وانظر معاني القرآن للفراء ١: ١٤٠ ومجالس ثعلب ص٥٨ ومقاييس اللغة ٢: ٤٠٩ ومجمل اللغة ص٤٠٦ والمخصص ١٠: ١٣٢ واللسان والتاج (قرض).

ترى أنَّ الموصول لا تتقدم صِلتُه عليه، فكما أنه يجوز أن يُحذَف هذا الضمير من الصلة، فكذلك يُحذف من الخبر.

وكذلك كُلٌّ وكِلا، يدخل الكلامَ إذا ابتدأتَ بهما معنى «ما»، و«ما» من أدوات الصدور، فإذا قلت: «كُلُّ القوم ضربته» فالمعنى: ما من القوم إلا مَنْ ضَربته، وكِلا الرجلين ضربته، معناه: ما مِن الرجلين إلا مَنْ ضربته. والدليلُ على أنّ الكلام يدخله معنى «ما» قولُه[1]:

وكُـلُّـهـمُ حـاشـاكَ إلا وجـدتُـهُ كعينِ الكَذُوب جَهْدِها واحتفالِها

أدخل «إلا» على خبر «كل» لأنَّ المعنى: ما منهم أحد[2] إلا من وجدته، فأشبهت لذلك الموصول، فساغ حذف الضمير.

وقال الفراء أيضاً: لا أضمر الهاءَ إلا مع ستة أشياء: كُلّ ومَنْ وما وأيّ - يعني في الاستفهام - ونِعْمَ وبِئْسَ. ومثال ذلك في نِعْمَ وبِئْسَ: نِعْمَ الرجلُ[3] لَقيتُ، وبئسَ الرجل ضربتُ، وهذا على مذهب الفراء[4] في أنَّ نِعْمَ وبِئْسَ يرتفعان على الابتداء.

[٢: ٣٩/ب] قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «والصحيح أن حذف الضمير/ من الجملة الواقعة خبراً لهذه الأسماء لا يجوز إذا أدى إلى تهيئة العامل للعمل وقطعِه عنه؛ كما لا يجوز ذلك في غيرها، وإن جاء منه شيء في الكلام فشاذٌّ لا يُقاس عليه، وإنما جاز حذفُه من الصلة، ولم يَجُز من خبر المبتدأ، لأنَّ حذفَه من الصلة لا يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعِه عنه؛

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ١٤٠ وضرائر الشعر ص٧٥ وعنه في شرح أبيات المغني ٢: ١١٧ والخزانة ٩: ٢٥٠ وهو فيه مضموم الروي.

(٢) أحد: سقط من ك.

(٣) نعم الرجل... في أن نعم وبئس: سقط من ك.

(٤) نسب هذا المذهب إلى الكوفيين عدا الكسائي. الإنصاف ص٩٧ - ١٢٦. وانظر معاني القرآن للفراء ١: ٢٦٨ و٢: ١٤١ - ١٤٢ والتبيين ص٢٧٤ - ٢٨١ وحواشيه وشرح الكافية الشافية ص١١٠٢.

إذ الصلة لا تعمل في الموصول، وليس كذلك أسماء الاستفهام وكُلّ وكِلا لأنَّ ما بعد أسماء الاستفهام يَسُوغ له أن يعمل فيها، وكذلك ما بعدَ كُلّ وكِلا قد يجوز أن يعمل فيها، وأيضاً فالصلة والموصول كالشيء الواحد، فطال لذلك الموصولُ بصلته، والطُّولُ مُوجِب للتخفيف بالحذف، وليست أسماء الاستفهام وكُلٌّ وكِلا مع أخبارها كالشيء الواحد، فيسوغ التخفيف بحذف الضمير من أخبارها» انتهى كلامه.

وقال أبو جعفر الصَّفَّار: «أجاز س في الشعر: زيدٌ ضَربتُ، ومنع ذلك الكسائيُّ والفراءُ وأصحابُ س، وحُكي عن أبي العباس أنه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا لأنَّ وزن المرفوع والمنصوب واحد[1].

وأجاز الكسائيُّ والفراءُ: كلُّهم ضربتُ، ورجلٌ ضربتَ أَفضلُ من رجلٍ تركتَ؛ لأنَّ كُلًّا إحاطة، إذا قلت «كلُّهم ضربت» فمعناه: لم يبقَ أحدٌ إلا ضربت، فلما صار المعنى يصير إلى النكرة صار الفعل كأنه صلة للنكرة، وكذلك النكراتُ كلُّها عندهما.

وأجاز الفراء أيضاً الرفع في كل اسم لا يكون إلا في صدر الكلام مثل كَمْ وأيّ، وفي كل اسم لا يتعرف نحو مَنْ وما؛ لأنَّ الاسم يكون في صدر الكلام لا يُزايلُه، والفعلُ له، فكثُر الكلامُ به، وإنما يجيء مفعولاً به في بعض الكلام، وقد عُرف موضعُه بالرفع، فأَجْرَوْهُ على ذلك، وأضمروا الهاء، ولم يَجُزْ ذلك في زيد وعمرو لأنهما يتقدمان ويتأخران، هذا احتجاج الفراء» انتهى ما نقله أبو جعفر.

وأين ما ادعى المصنف من الإجماع في «كلّ» وما أشبهه في العموم، ولم يقل به في «كُلٌّ» إلا الفراءُ في نقل، وإلا الفراءُ والكسائيُّ في نقلٍ آخر؟

---

(١) هذا مذهب سيبويه، فقد قال في قول أبي النجم «كلُّه لم أصنع»: «لأن النصب لا يكسر البيت ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء» الكتاب ١: ٨٥.

وإن كان الضمير مجروراً فإما أن يكون مجروراً بالإضافة أو بحرفِ جَرٍّ:

إن كان مجروراً بالإضافة فلا يجوز حذفه، وسواء أكان أصله النصب نحو: زيدٌ أنا ضاربُه، أم لَمْ يكن نحو: زيدٌ قام غلامُه، هذا نقلُ أكثرِ أصحابنا وإطلاقُهم، وفي كلامِ بعضهم أنه إذا كان مجروراً وأصلُه النصبُ فقد يُحذَف.

وإن كان مجروراً بحرفِ جَرٍّ فإمَّا أن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعِه عنه أو لا: إن أَدَّى لم يَجُز حذفه، نحو: زيدٌ مررت به، وإن لم يُؤَدِّ جاز، فتقول: السَّمنُ مَنَوانِ بدرهم[1]، التقدير: مَنَوانِ منه بدرهم، وقال الشاعر[2]:

[٢: ٤٠/أ] / كأَنْ لم يكونوا حِمًى يُتَّقى إذِ الناسُ إذْ ذاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

أي: مَنْ عَزَّ منهم بَزَّ. ومنه في أحد الأقوال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾﴾[3] أي: منهم.

ولَخَّصَ بعضُ أصحابنا حذفَ الضمير، فقال: لا يجوز حذفه إلا بشرطِ أن لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه ولا مؤدياً إلى لَبْس، نحو: زيدٌ ضربته في داره، ولا إلى إخلال نحو: زيدٌ قام غلامُه، لأنَّ حذفَه يُخِلُّ بالتعريف الذي استفاده الغلام منه، ولا إلى التهيئة والقطع، فهذه خمسة شروط في جواز حذف الضمير العائد من الجملة إلى المبتدأ.

وتبين أنَّ ما ذكره المصنف في الفص وفي الشرح منقودٌ من وجوه:

---

(١) تقدم في ص٣٨.

(٢) البيت للخنساء. وهو في ديوانها ص٨٤ [مكتبة الحياة] والكامل ص٩٧٣، ١٤٢٤. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٢٧٩. عَزَّ: غَلَبَ. وبَزَّ: سَلَبَ.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٣٠. وانظر الأقوال في هذه الآية في معاني القرآن وإعرابه ٣:٢٨٣ وكشف المشكلات ص٧٥٥ ـ ٧٥٧.

أحدها: أنه إذا نُصب بفعلٍ أو وصف فقد يُحذَف. وذكرنا[1] أنَّ ذلك لا يجوز عند البصريين إلا في الشعر، وسواءٌ أكان فعلَ تعجب أم غيرَه.

الثاني: أنه إذا جُرَّ بحرفِ تبعيض فقد يُحذَف. وليس كما ذَكر؛ إذ لو كان حذف الضمير منجرًّا بـ «مِن» التبعيضية، وأدى إلى تهيئة العامل وقَطْعِه، لم يَجُز، نحو: الرغيفُ أكلتُ منه، فلا يجوز حذف «منه» لأنَّ حذفه يؤدي إلى التهيئة والقطع.

الثالث: أنه[2] إذا جُرَّ بحرف ظرف فقد يُحذَف. واستدلَّ على ذلك بقوله[3]:

..... ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرْ

وبقوله: وشهرٌ تَرى[4]. وهذا لا يجوز لأنه يؤدي إلى التهيئة والقطع.

الرابع: أنه أعرب «ويومٌ نُساء، ويومٌ نُسر» و«شهرٌ تَرى» مبتدأ، والجمل بعدها أخبارها. وهذا يحتمل أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، و«نُسَر» و«نُساء» و«تَرى» جُمل في موضع الصفة، وحملُها على الصفة أَولى لأنَّ الحذف منها أقربُ من الحذف من أخبار المبتدأ.

الخامس: أنه إذا كان منجرًّا باسم الفاعل فإنه ذَكر أنه يُحذَف. وذكرنا أنه لا يجوز ذلك عند أصحابنا، وإن جاء منه شيء فبابُه الشعر.

السادس: دعواه الإجماع إذا كان المبتدأ كُلًّا أو شبهَه في العموم والافتقار. وقد ذكرنا أنَّ الكسائيَّ والفراءَ في نقلٍ أجازا ذلك مع كُلّ، وأنَّ الفراء أجازه في نقلٍ آخر مع كُلّ.

---

(١) ضرب بالقلم في س على «نا».
(٢) أنه: سقط من س.
(٣) تقدم في ٣: ٣٢٧ و٤: ٣٨.
(٤) تقدم في ٣: ٣٢٧.

السابع: أنه ذَكر أنَّ ما أشبه كُلًّا في العموم والافتقار يجوز حذف الضمير من الخبر معه، ومَثَّل بـ «أيّهم» الموصولة. ولا أعلم له سلفاً في ذلك، بل ذلك عند أصحابنا إن وُجد ففي الشعر.

الثامن: أنه ذَكر أنه فصل بين: زيدٌ ضربت، وبين: كلٌّ ضربت، فالرفع في «كُلّ» جائز عنده بالإجماع، والرفع في «زيدٌ ضربت» ضعيف. ولا فصل بينهما عند أصحابنا.

التاسع: نقلُه عن البصريين جواز «زيدٌ ضربت» في الكلام، وأنَّ الكوفيين يخصونه بالشعر[1]. والنقلُ عن الكوفيين مُختلف، أمَّا هشامٌ/ فنُقل [٢: ٤٠/ب] عنه أنه يُجيزه في الاختيار، وأمَّا الكسائيُّ والفراءُ فَمَنَعا ذلك في الشعر. وأمَّا البصريون فجوَّزوه في الشعر. وهذا اضطراب كثير في هذه المسألة للمصنف، رحمه الله.

ص: ويُغني عن الخبر باطِّرادٍ ظرفٌ، أو حرفُ جَرٍّ تامٌّ معمولٌ في الأجود لاسم فاعلٍ كونٍ مُطْلَقٍ، وفاقاً للأخفش[2] تصريحاً، ولسيبويهِ[3] إيماء، لا لِفِعْلِهِ، ولا للمبتدأ، ولا للمخالفة، خلافاً لزاعمي ذلك. وما يُعْزى للظرف من خَبَريَّةٍ وعملٍ فالأصحُّ كونُه لعامله، ورُبَّما اجتمعا لفظاً.

ش: مثالُ الظرف[4]: زيدٌ أَمامَك، ومثالُ حرف الجر: زيدٌ في الدار.

وقولُه **تامٌّ** احترازٌ من أن يكون ناقصاً، نحو: زيدٌ فيك، وزيدٌ عنك، فإن مثل هذا لا يَصِحُّ أن يُخْبَرَ به[5] عن «زيد».

---

(١) س: في الشعر.

(٢) رأيه في شرح الجمل لابن خروف ص١٥٠.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٣ ـ ٤٠٤ وشرحه للسيرافي ٢: ١٣١/ب وشرح التسهيل ١: ٤١٦.

(٤) ك: مثال إعمال الظرف.

(٥) وذلك لعدم إفادته، وينبغي أن تذكر متعلَّقه، فتقول مثلًا: زيدٌ راغبٌ فيك، أو عنك، وبكرٌ مُعْرِضٌ عنك.

وقولُه **معمولٌ في الأجودِ لاسمِ فاعلِ كونٍ مُطْلَقٍ** فإذا قلت: «زيدٌ أمامَك» فتقديره: زيدٌ كائنٌ أمامَك. وإنما كان أجودَ عنده أن يُقَدَّرَ العاملُ مفرداً لأنَّ أصل الخبر أن يكون مفرداً، فجعل المحذوف مفرداً لا فِعْلاً لأنه جملة بإجماع، ولأنَّ العرب حينَ جَمعتْ بين العامل والمعمول جَمعتْ بينَهما والعاملُ اسمُ فاعل على ما سيأتي، إن شاء الله، ولأنَّ تقديرَ الفعلِ لا يُغني عن تقديرِ اسمِ الفاعل لِيُستدلَّ به على أنه في موضع رفع، واسمُ الفاعل لا يحتاج إلى تقدير، ولأنَّ كلَّ موضع وَقع فيه الظرفُ صالحٌ لوقوعِ اسمِ الفاعل، وبعضُ المواضع لا يَصلُح فيه الفعلُ، نحو: أمَّا عندَك فزيدٌ، وجئتُ فإذا عندَك زيدٌ[1].

وقولُه **لا لِفِعْلِه** هذا منسوب إلى س[2]، وبه قال أبو علي[3] والزمخشري[4] وغيرُهما[5].

ورُجِّحَ[6] هذا القول بأنَّ الفعل متعين في وصل الموصولات، والفرقُ بينهما أنه في الوصل واقع موقعاً لا يقع فيه المفرد، بل إن وقع أُوِّل

---

(١) لأنّ «أمّا» و«إذا» المفاجأة لا يليهما فعل.

(٢) نسبه إليه عبد القاهر في المقتصد ص٢٧٧ وابن خروف في شرح الجمل ص١٥٠. وانظر الكتاب ٢:٨٧. ونسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص٣٤٩ ـ ٣٥٠ للأخفش. ونَصَّ السيرافيُّ في شرح الكتاب ٢:١٣١/أ على أنه قول البصريين. وانظر المسألة في الإنصاف ص٢٤٥ ـ ٢٤٧ والتبيين ص٢٤٩ ـ ٢٥١، ٣٧٦ ـ ٣٧٨.

(٣) الإيضاح العضدي ص٤٣، ٤٧ ـ ٤٨، والمقتصد ص٢٧٤ ـ ٢٧٧ وشرح الجمل لابن خروف ص١٥١ ولابن أبي الربيع ص٥٤٧. وقدَّره أبو علي في الإيضاح العضدي [باب النفي بلا] ص٢٤٧ باسم لا بفعل. وأجاز في العسكريات ص١٠٥ ـ ١٠٩ الوجهين. وأجاز أيضاً جعل ابن السراج له قسماً برأسه. وانظر تفصيل القول في المتعلّق في حواشي شرح الإيضاح للعكبري ص٣٠٢ ـ ٣٠٣ ففيه مصادر كثيرة.

(٤) المفصل ص٢٤ وشرحه لابن يعيش ١:٨٨ ـ ٩١ والمحصل ص٨٨٩ وقد ذكر فيه الشارح نصًا من حواشي المفصل للزمخشري نَصَّ فيه على أنه لا يجوز أن يضمر إلا فعل.

(٥) نسب في الإنصاف ص٢٤٥ للبصريين، وفي اللباب ١:١٣٩ ـ ١٤٠ لجمهورهم، وفي التبيين ص٢٤٩ للجمهور. وانظر شرح المفصل ١:٩٠.

(٦) شرح التسهيل ١:٣١٨ حيث نسبه لبعضهم.

بجملة، وهنا الأصل فيه للمفرد، وإذا وقعت فيه الجملة أُوِّلت بالمفرد.

ورُجِّحَ أيضاً بأنَّ أصل العمل للفعل، فمتى أمكن أُقِرَّ على حاله، وقد أمكن بتقديره. وعُورِضَ بأنَّ الموضع للمفرد.

وقال ابن الدهان: رأيت بيتاً هو حُجة على أنه جملة، وهو قولُه[1]:

أَفِي اللَّـهِ أَمَّا بَـحْـدَلٌ وابـنُ أُمِّـهِ فيحيا، وأمَّا ابنُ الزُّبَيرِ فيُقْتَلُ

ومعلومٌ أنَّ «أَمَّا» تَقطع ما بعدَها عما قبلَها، والهمزةَ لا تَصَدَّر إلا جملة، ولا تتصدر مفرداً، فثبت أنه جملة.

وقولُه **ولا للمبتدأ** زَعم ابنُ أبي العافية[2] وابن خَروف[3] وغيرهما[4] أنَّ مذهب س أنَّ الظرف منصوب بالمبتدأ نفسِه، وهو خبر عنه، وعَمِلَ فيه المبتدأُ النصبَ لا الرفعَ لأنه ليس الأولَ في المعنى، فإذا كان الخبرُ هو الأولَ رُفع، وإذا كان غيرَ الأول نُصب.

[٢: ٤١/أ] قال ابن خَروف[5]: «العاملُ عند س/ في الظرف المبتدأُ، وهو الذي نص عليه في أبواب الصفة[6]، عمل فيه نصباً كما عمل في المفرد رفعاً لكونه إياه، ولما لم يكن المبتدأُ الظرفَ عمل فيه نصباً[7]، وهو مذهب متقدمي أهل البصرة» انتهى.

---

(١) هو زفر بن الحارث كما في الحماسة ١: ٣٢٦ [الحماسية ٢١٨] وشرحها للمرزوقي ص٦٤٩ وللأعلم ص٢٧٥.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص٨٨٣.

(٣) شرح الجمل ص١٥٠ وشرح التسهيل ١: ٣١٤ وشرح الجزولية ص٨٨٣.

(٤) المحصل ص٨٩٤.

(٥) شرح الجمل له ص١٥٠ مع بعض الاختلاف. والنص بلفظه في شرح الجزولية للأبذي ص٨٨٣.

(٦) لم أقف على هذا القول في أبواب الصفة من الكتاب.

(٧) زيد هنا في ك: كما عمل.

وذكر المصنف في الشرح[1] أنَّ ابن خَروف ذهب إلى ذلك، وأنه قال: «هو مذهب س». ثُم ذكر المصنف كلاماً لِـ «س»، زعم[2] أنه هو الذي حَمل ابنَ خروف على نسبة هذا المذهب لِـ «س»، وتأوَّله، وطَوَّلَ فيه، قال[3]: وهو يبطل من سبعة أوجه:

أحدها: أنه قولٌ مخالف لما شُهر عن البصريين والكوفيين مع عدمِ دليل، فوجب اطراحه.

قلت: أمَّا قوله: «إنه مخالف لما شُهر عن البصريين والكوفيين» فليس كما ذكر؛ ألا ترى إلى نقل ابن خَروف وغيرِه أنه مذهب متقدمي أهل البصرة. وأما قوله: «مع عدم دليل» فليس كما ذَكر، بل الدليلُ يدلُّ عليه، فكما أعملنا المبتدأ في الخبر إذا كان إياه رفعاً، كذلك أعملناه فيه نصباً، ومتى أمكن نسبةُ العمل إلى ملفوظ به كان أولى من المُقَدَّر، وقد أمكن ذلك بما ذكرناه.

الثاني: أنَّ قائله يوافقنا على أنَّ المبتدأ عاملُ رفع، ويُخالفنا بادِّعاء كونِه عاملَ نصب، وما اتُّفق عليه إذا أمكن أَولى مما اختُلف فيه، ولا ريبَ في إمكان تقديرِ خبرٍ مرفوعٍ ناصبٍ للظرف، فلا عُدول عنه.

قلت: لا نوافق على أنَّ المبتدأ عاملُ رفع على الإطلاق، بل الاتفاق على أنه عاملُ رفع إذا كان الخبر هو الأولَ، أما إذا كان الخبر ظرفاً فلا.

الثالث: أنه يَلْزَمُ[4] تركيب كلامٍ تامّ من ناصبٍ ومنصوب لا ثالثَ لهما، ولا نظير له، فَوجبَ اطِّراحُه.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣١٤.

(٢) زعم... لس: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٤) ك، ن: يستلزم.

قلت: لا يَلْزَمُ ما ذَكر، بل تَرَكَّبَ الكلام من مرفوع ومنصوب، فصار نظير: إنَّ زيداً قائمٌ، فإنه تَرَكَّبَ من منصوب ومرفوع.

الرابع: أنه يَسْتلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير له.

قلت: لا يَلْزَمُ ما ذَكره إذ هو نظير: أبو يُوسُفَ أبو حنيفة، فهذا التركيب الخاصُّ حَصَل به الربط بين هذين المتباينين، كما أنَّ تَرَكُّبَ[1] «زيدٌ خَلْفَك» هذا التركيب الخاص حَصل به الربط، وليس حصول الربط مستدعياً لفظاً ثالثاً يَحْصُل به الربط.

الخامس: أنَّ نِسْبة الخبر من المبتدأ نسبةُ الفاعل من الفعل، والواقعُ موقعَ الفاعل من المنصوبات لا يُغْني عن تقدير الفاعل، وكذا الواقعُ موقعَ الخبر من المنصوبات لا يُغني عن تقدير الخبر.

قلتُ: ليست نسبةُ الخبر من المبتدأ نسبةَ الفاعل من الفعل، فيلزم عنه[2] ما ذَكر، بل نسبةُ الخبر من المبتدأ نسبةُ الفعل من الفاعل لأنه محكومٌ به ومُسْنَدٌ إلى المبتدأ، كما أنَّ الفعل محكومٌ به ومُسْنَدٌ إلى الفاعل.

السادس: أنَّ الظرفَ الواقعَ موقعَ الخبر من نحو: «زيدٌ خلفَك» نظيرُ المصدر من نحو: «ما أنتَ إلا/ سيراً» في أنه منصوب مُغْنٍ عن مرفوع، والمصدرُ منصوبٌ بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقاً للنظير بالنظير. [٢: ٤١/ب]

السابع: أنَّ عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع لا يكون إلا فعلاً أو شبيهَه أو شبيهَ شبيهِه، والمبتدأُ لا يُشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكورِ به.

قلت: مَن زَعم أنَّ الظرفَ منصوبٌ بالمبتدأ نفسِه لا يُخْرِجُ المبتدأَ عن

---

(١) ك، ن: تركيب.

(٢) ك: عليه.

أن يكون شبيهاً بالفعل أو شبيهَ شَبيهِ، والجامعُ بينهما الاقتضاء.

وقوله **ولا لِلْمُخالفةِ** هو قول الكوفيين[1]، حكاه عنهم ابن كَيْسان[2]، فإذا قلت: «زيدٌ أخوك»، فالأخ هو زيدٌ، وإذا قلت: «زيدٌ خلفَك» فالخلف ليس بزيد، فمخالفتُه له عملتْ فيه النصب.

وقال غيره: الكوفيون الكسائيُّ والفراءُ وهشامٌ وشيوخُ الكوفيين مُجْمِعُون على أنَّ المحلَّ يُنْصَبُ لأنه خلافُ الاسم الذي المحلُّ حديثه، لا فعلَ ينصبه، ولا يُقَدَّر معه من قبلِه ولا من بعده. ومبناهم على ضعف المحلِّ، وأنّ الذي يَضْعُف لا يَحمل من الحركات إلا الفتح، والفائدة في «زيدٌ خلفَك» أن المخاطب دل على موضع زيد، ولم يقصد لفعله في استقرار ولا قيام ولا قعود.

وخالف أحمدُ بن يحيى أصحابَه، فقال[3]: «المحلُّ منصوب بفعل محذوف».

ورُدَّ هذا المذهب المنسوب للكوفيين بوجوه[4]:

أحدها: أنَّ تخالف المتباينين معنى نسبته إلى كل منهما كنسبته إلى الآخر، فإعمالُه في أحدهما ترجيحٌ من غير مُرَجِّح.

الثاني: أنَّ المخالفة بين الجزأين مُحَقَّقةٌ في مواضعَ كثيرة، ولم تَعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسفَ أبو حنيفة، وزيدٌ زهيرٌ، ونهارُك صائمٌ، وأنتَ فِطْرٌ، و﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ﴾[5]، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣١/أ ـ ١٣١/ب والإنصاف ص٢٤٥ ـ ٢٤٧ والتبيين ص٣٧٦ ـ ٣٧٨، ٢٤٩ ـ ٢٥١ وشرح المفصل ١: ٩١ وشرح التسهيل ١: ٣١٣ وشرح ألفية ابن معط ص٨٣١.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣١٣، ٣١٥.

(٣) الإنصاف ص٢٤٥ والتبيين ص٣٧٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣١٣ ـ ٣١٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٦٣.

المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لِتَحَقُّق المخالفة فيها.

الثالث: أنَّ المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأنَّ العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غيرَ مختصٍّ، هذا إذا كان العامل لفظاً مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عَدِمَ الاختصاصَ أحقُّ بعدم العمل لِضعفِه.

الرابع: أنَّ المخالفة لو كانت صالحةً للعمل لَلَزِمَ على مذهب الكوفيين أن لا تَعمل في الظرف عند تأخُّره؛ لأنَّ فيه عندهم عائداً، هو رافع المبتدأ مع بُعدِه بالتقدم، فإعمالُ ذلك العائدِ في الظرفِ لِقُرْبِه منه أَحَقُّ.

وقولُه **وما يُعْزى للظرفِ من خَبَرِيَّةٍ وعملٍ فالأَصَحُّ كونُه لِعاملِه** هذا الذي اختاره المصنف هو مذهب ابن كَيْسان[1] وظاهر قول السيرافي[2]، فإذا قلت: «زيدٌ خلفَك» على مذهب من جعل العامل في الظرف هو غير المبتدأ من اسمِ فاعلٍ أو فعلٍ فتسميتُه/ الظرفَ خبراً هو مجاز، والخبرُ في الحقيقة هو العاملُ المحذوف. وكذلك إذا قلت: «زيدٌ خلفَك أبوه» فأبوه يقال هو فاعل بالظرف، وليس على الحقيقة، بل هو فاعلٌ باسمِ الفاعل أو بالفعلِ العاملِ النصبَ في الظرف. وكذلك تَحَمُّلُه للضمير المرفوع العائد على زيد. [٢: ٤٢/أ]

وذهب أحمد بن يحيى[3] إلى أن المَحَلَّ نائبٌ عن الفعل المحذوف الناصب له، يُضْمَرُ فيه من ذِكْرِ الاسم ما يُضْمَرُ في الفعل.

---

(١) قال في الموفقي ص١٠٩: «الاسم مرتفع بالابتداء، والظرف خبره، وهو نصب بإضمار فعل». وانظر شرح التسهيل ١: ٣١٨.

(٢) شرح الكتاب ٢: ١٣١/أ وشرح التسهيل ١: ٣١٨ وشرح الجزولية ص٨٨٤.

(٣) الإنصاف ص٢٤٥ والتبيين ص٣٧٧. والأصل عنده في «أَمامَك زيدٌ»: حَلَّ أَمامَك زيدٌ، والأصل في «زيدٌ خلفَك»: حَلَّ زيدٌ خلفَك.

وذهب الفراء إلى أنَّ المَحَلَّ إذا تأخر تَحَمَّلَ ضميرَ «زيد»، وإذا تقدم لا يَتحمل ضميراً لأنه يَرفع الظاهر، فزيدٌ مرفوع بالمَحَلِّ تَقدم أو تأخر، إلا أنه إذا تَأَخر رَفع الظاهرَ، ورَفع ضميرَه.

والمنقولُ عن البصريين أنه يتحمل ضميرَ المبتدأ سواء أتقدمَ على المبتدأ أم تأخر، وأنه يَرفع ذلك المضمر، ويَرفع الاسم بعده، فإذا قلت: «زيدٌ خلفَك» ففي خلفَك ضمير مرفوع. والدليل على ذلك أنَّ العرب أكدتْ ذلك الضمير، فقالوا: إنَّ زيداً خلفَك هو نفسُه[1]، بالرفع، فـ «نفسُه» تأكيد للضمير الذي تحمله الظرفُ، و«هو» تأكيد له لأنك أكدته بلفظ النفس، فاحتيج إلى توكيدٍ بضميرٍ منفصل. وتقول: إنَّ المالَ عندَك أَجْمَعُ، فـ «أَجمعُ» توكيدٌ لذلك الضمير المستكنِّ في الظرف، ولم يَحْتَجْ إلى تأكيدٍ لأنك أَكَّدتَ بأَجْمَع. وقال الشاعر[2]:

..... فإنَّ فؤادي عندَكِ الدهرَ أَجْمَعُ

وإذا قلت: «زيدٌ خلفَك أبوه» فـ «أبوه» مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرتفع على الابتداء، والظرفُ قبلَه خبر، والجملةُ من المبتدأ والخبر خبرٌ عن «زيد»، والوجهُ الأولُ أَولى لأنه إخبارٌ بمفرد، والثاني إخبارٌ بجملة، هكذا تَلَقَّنَّا هذا الإعرابَ من شيوخنا.

وفي «الغُرَّة» ما مُلَخَّصُه: أبو علي[3] وابن جِنِّيْ[4] يَدَّعيان انتقال الحكم إلى الظرف، إذ لو كان الحكم للعامل لجاز: قائماً زيدٌ في الدار،

---

(١) الكتاب ٢: ١٤٦.

(٢) هو كثيِّر أو جميل بثينة. وصدر البيت: فإنْ يَكُ جُثْماني بأرضِ سِواكُمُ. ديوان كثير ص٤٠٤ وديوان جميل ص١١٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٥ و٢: ٧٨ والخزانة ١: ٣٩٥ ـ ٣٩٨ [الشاهد ٦٢].

(٣) المسائل المنثورة ص٣٠ ـ ٣١ والمسائل العسكرية ص١٠٨ وشرح الكافية ١: ٩٣.

(٤) الخصائص ٢: ٣٨٦.

كما جاز مع العامل. وقد استخرج من س[1] هذا القول، فقال: تقول: إياك أنتَ وزيدٌ، ولا تقول: إياك وزيدٌ؛ لأنَّ المضمر المرفوع لا يُعطَف عليه حتى يُؤكَّد، والظرفُ كهذا في النيابة.

وذهب أبو زيد السُّهيلي[2] إلى أنه «لا يَصِحُّ ارتفاعُ اسمٍ بعدَ الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل، وإن كان في موضعِ خبرٍ أو نعتٍ، بل بالابتداء، كما يَرتفع في «قائمٌ زيدٌ» بالابتداء».

قال[3]: «فإن قيل: أليس يرتفع بـ «قائم» إذا اعتمد، فليرتفع هنا به؟ وقد تَوَهَّمَ قومٌ أنَّ هذا مذهبُ س، وأنه يجوز أن يَرفع الظرف إذا قلت: زيدٌ في الدار أبوه، ومررتُ برجلٍ معه صقرٌ، وليس مذهبَه، وقد بَيَّن السيرافيُّ مُرادَه، وشَرَحَ وجهَ الغَلَط بما فيه غُنْية.

فالجوابُ: أنَّ الفرق بينَ الظرفِ واسم الفاعل أنَّ اسم الفاعل مشتقٌّ، وفيه لفظُ الفعل/ موجودٌ، فإذا اقترنتْ به قَرينةٌ من القرائن التي يَقْوى بها [٢: ٤٢/ب] معنى الفعل عَمِلَ عملَه، والظرفُ لا لفظَ للفعل فيه، إنما هو معنًى يَتَعلق بالحرف، ويدلُّ عليه، فلم يكن في قوة القرينة التي اعتمد عليها أن تجعله كالفعل، كما لم يكن في قوته إذا كان ملفوظاً به دونَ قرينة أن يكون كالفعل حتى يَجتمع الاعتماد المُقَوِّي لمعنى الفعل مَعَ اللفظ المشتقِّ من الفعل، فيعملَ حينئذ عَمَلَ الفعل.

ووجهٌ آخرُ من الفرق: إذا قلت «مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه» فالقيامُ[4] مُسْنَدٌ إلى الأب في المعنى، وإلى رَجُل في اللفظ، واتفقَ لما كان للكلام لفظٌ ومعنًى، فكان في اللفظ جارياً على ما قبلَه، وفي المعنى مسنداً إلى ما

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٨ وشرحه للسيرافي ٢: ٦٨/ب.

(٢) نتائج الفكر ص٤٢٢.

(٣) نتائج الفكر ص٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٤) س، ك، ف: القيام. ن: القائم. والتصويب من نتائج الفكر.

بعدَه، وأمَّا الظرفُ والمجرور فليس للصفة المشتقَّة لفظٌ يَجري على ما قبلَه، إنما هو معنًى يتعلق به الجار، وذلك المعنى مُسْنَدٌ إلى الاسم المرفوع وخبرٌ عنه، فَصَحَّ أنه مبتدأ، والمجرورُ خبرٌ له، والجملةُ في موضعِ نعتٍ أو خبر.

فإن قيل: يلزمكم إذا قَدَّرتم الظرفَ في موضع خبر، وقَدَّرتم فيه ضميراً يعود على المبتدأ، أن تجيزوا: في الدار نفسُه زيدٌ، وفيها أجمعون إخوتُك، وهذا لا يُجيزه أحدٌ، وفي هذا حُجةٌ للأخفش ولمن رَفَعَ بالظرف.

قلنا: إنما قَبُحَ توكيدُ المضمر لأنَّ الظرف في الحقيقة ليس هو الحاملَ للضمير، إنما هو مُتَعَلِّقٌ بالاسمِ الحاملِ للضمير، وذلك الاسمُ غيرُ موجود في اللفظ حتى يقال إنه مُقَدَّم في اللفظ مؤخرٌ في المعنى، وإذا لم يكن ملفوظاً به فهو في المعنى والرتبة هو المبتدأ، والمجرورُ المقدمُ قبلَ المبتدأ دالٌّ عليه، والدالُّ على الشيء غيرُ الشيء، فلهذا قَبُحَ «فيها أجمعون الزيدون» لأنَّ التوكيد لا يَتقدم على المؤكَّد» انتهى.

وفي الإفصاح: المجرورات إذا كانت معتمدةً على ما قبلها، أي صفةً أو حالاً أو خبراً عنه فأكثر النحويين[1] على أنَّ ما بعد المجرور يرتفع به ارتفاعَ الفاعل لا غير، والمجرور في موضع الصفة أو الحال أو الخبر.

ومنهم من قال[2]: المجرور في هذه المواضع خبرٌ مُقَدَّم، وما بعدَه مبتدأ، وتكون الجملة في موضع الصفة أو الحال أو الخبر.

ومنهم من أجاز الوجهين، كما يرى أبو الحسن[3] في المجرورات

---

(١) ذكر أبو علي أن بعضهم ادَّعى أن هذا مجمع عليه. شرح الكافية ١: ٩٤. ونسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب ص٤١٠ إلى المحققين. وقال اللورقي في المحصل ص٩٢٦ ـ ٩٢٨: «قال البصريون: الظرف لا يعمل إلا إذا اعتمد...».

(٢) شرح الكافية ١: ٩٤.

(٣) العسكريات ص١٠٨ ـ ١٠٩ والشيرازيات ص٤٠٢ والإنصاف ص٥١ والتبيين ص٢٣٣ وشرح الكافية ١: ٩٤.

والظروف وإن لم تعتمد. وكلامُ س[1] مُحتمل، وكلٌّ تَأَوَّلَ على مذهبِه.

وقولُه **ورُبَّما اجتمعا لفظاً** مثالُه ما وَرد من قول الشاعر[2]:

لَكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ، وإنْ يَهُنْ فأنتَ لَدى بُحْبُوحة الهُونِ كائنُ

وفي هذا البيت دليلٌ على أنَّ العامل في الظرف هو اسمُ فاعلٍ إذْ ظهر في هذا البيت.

ومثلُ هذا البيت قولُه: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[3] فـ «مستقرًّا» حال، والعامل فيها محذوف، وقد ظهر في هذا، وهو اسمُ فاعل لا فِعْل.

[٢: ٤٣/أ] وقال ابن الدَّهَّان: ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ ليس عاملاً/ في الظرف، وإنما (عنده) للرؤية، و﴿مُسْتَقِرًّا﴾ حال من الهاء.

ص: ولا يُغني ظرفُ زمانٍ غالباً عن خبرِ اسمِ عينٍ ما لم يُشْبِه اسمَ المعنى بالحدوث وقتاً دونَ وقت، أو تَعُمّ[4] إضافةُ معنًى إليه، أو يَعُمّ واسمُ الزمان خاصٌّ أو مسؤولٌ به عن خاصّ. ويُغني عن خبرِ اسمِ معنًى مطلقاً، فإن أُوقع في جميعِه أو أكثرِه وكان نكرةً رُفع غالباً، ولم يمتنع نصبُه ولا جرُّه بـ «في»، خلافاً للكوفيين. ورُبما رُفِعَ خبراً الزمانُ الموقوعُ في بعضِه.

ش: لا تقول: زيدٌ اليومَ، ولا: بكرٌ غداً. واحترز بقوله: «غالباً» من قول امرئ القيس «اليومَ خمرٌ وغَداً أمرٌ»[5]، وقولِ الشاعر[6]:

---

(١) انظر الكتاب ١: ٥٥ ـ ٥٦ و٢: ٨٧، ٨٨ ـ ٩١ وشرحه للسيرافي ١: ١٦٥/ب ـ ١٦٦/أ و٢: ١٩٨/أ والتعليقة للفارسي ١: ٩١ ـ ٩٢ والنكت ص٤٨٦.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣١٧ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٢. بحبوحة الشيء: وسطه.

(٣) سورة النمل، الآية: ٤٠.

(٤) اختار محقق التسهيل كلمة «تُنْوَ»، ومحققا شرح المصنف «تُعْفَ». وأشار أبو حيان في الشرح إلى الأولى.

(٥) قال ذلك لما بلغه مقتل أبيه، وكان يشرب الخمر. أمثال أبي عبيد ص٣٣٣ ـ ٣٣٤ ومجمع الأمثال ٢: ٤١٧ ـ ٤١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٨ وشرح التسهيل ١: ٣٢٠.

(٦) العين (مجع) ١: ٢٧٩ ـ ٢٨٠ وتهذيب اللغة ١: ٣٩٥ والصحاح وأساس البلاغة واللسان =

جارتي لِلخَبيصِ، والهِرُّ للفَأْ رِ، وشاتي إذا أردتُ مَجِيعا

فشاتي: مبتدأ، وهي جُثَّة، وإذا ظرف زمان، وقد وقع خبراً للجثة. وكذا «اليومَ خمرٌ»، الخمرُ جُثَّة، واليوم ظرفُ زمان، وهو خبرٌ عنه.

وقولُه **ما لم يُشبِه اسمَ المعنى بالحدوث وقتاً دُونَ وقت** مثالُه: الهلالُ الليلةَ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبيع، والطَّيالِسةُ ثلاثةَ أشْهُر، والصَّيْدُ شَهْرَيْ رَبيع؛ وزيدٌ حينَ بَقَلَ وجهُه[1]، وزيد حينَ طَرَّ شاربُه[2]، والجِبابُ[3] شهرين، والثَّلْجُ شهرين، والحَجَّاجُ زمانَ ابنِ مروان، ومتى أنتَ وبلادُك؟ أي: متى عهدُك ببلادك؟

واختلف النحويون في هذا:

فذهب الجمهور[4] إلى أنه لا يقع ظرفُ الزمان خبراً عن الجثة من غير تفصيل، سواء أجئت بالظرف منصوباً أم جررته بِفي، وتَأَوَّلُوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف.

وأجاز ذلك قوم بشرط أن يكون فيه معنى الشرط، نحو: الرُّطَبُ إذا جاء الحرُّ.

وذهب بعض[5] المتأخرين إلى أنه لا يمتنع ذلك إذا أفادت، وإن لم يكن فيه معنى الشرط، وإذا وصفت الظرف، ثم جررته بفي، جاز وقوعه

= (مجع) وديوان الأدب ١: ٤١٤ والمخصص ٤: ٢٨ وشرح التسهيل ١: ٣٢٠. جارة الرجل: امرأته. والمجيع: ضرب من الطعام، وهو تمر يُعجن بلبن.

(١) بقل وجه الغلام: خرج شعره.

(٢) طَرَّ الشارب: طلع ونبت.

(٣) الجباب: جمع جُبَّة، والجبة: ضرب من مُقَطَّعات الثياب تُلبس.

(٤) الكتاب ١: ١٣٦ والمقتضب ٣: ٢٧٤ و٤: ١٣٢، ١٧٢، ٣٢٩، ٣٥١ وإيضاح الشعر ص٢٧٩، ٢٨٣، ٣١٦، ٣٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٨ ولابن أبي الربيع ص٦٠٠ وما بعدها وشرح الكافية ١: ٩٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٨٣١ ـ ٨٣٣.

(٥) هو ابن الطراوة كما في البسيط لابن أبي الربيع ص٦٠١ ـ ٦٠٥ وفيه الرد عليه.

خبراً للجثة، نحو: نحن في يومٍ طيبٍ، ونحن في يومٍ صائفٍ.

وقال أبو الحسين بن عبد الوارث[1] ـ وهو ابن أخت أبي علي الفارسي[2] ـ: «الهلالُ الليلةَ هو على ظاهره لا على حذف مضاف؛ لأنَّ الهلال يكون ظاهراً، ثم يَسْتَسِرُّ، ثم يَظهرُ، فلما اختَلفتْ به الأحوالُ جَرى مَجْرى الأحداث التي تقع مرة، وتزول أخرى، فجاز جعل الزمان خبراً عنه».

قال عبد القاهر الجرجاني[3]: «ويُوضح ما قاله أنَّ الهلال ليس باسم وضع علماً لِلنَّيِّر كالشمس والقمر، وإنما هو اسمٌ يتناوله في حالٍ دونَ حال، والاسمُ الموضوع له «القمرُ»، فلمَّا كان كذلك صار إذا قيل: «الهلالُ» كأنه قيل: استنارةُ القمر، أو بُدُوُّ القمر، فهو إذاً متضمن لمعنى الحدوث، فيجوز أن تُجعل «الليلة» خبراً عنه، ولهذا قال ابن السَّرَّاج[4]: لو قلت: الشمسُ اليومَ، والقمرُ الليلةَ، لم يَجُز لأنه غير متوقع، فلا يَتضمن الدلالة على الحدوث».

[٢: ٤٣/ب] وقال السُّهَيلي[5]:/ «فإنْ قلت: فقد قالوا: زيدٌ حينَ بَقَلَ وجهُه، وطَرَّ شاربُه. قلنا: إنما جاز ذلك بقرينة أخرجته عن معنى الظرف من الزمان إلى معنى الوصف بمقدار السنين، وهي إضافة الوجه إليه، ولو قلت: «حينَ بَقَلَ وجهُ عمرو» لم يَجُز مع أنه أيضاً مخصوص بلفظ «حين»، ولو قلت «زيدٌ يومَ بَقَلَ وجهُه» لم يَجُز لما في لفظ «حين» من لفظ حانَ يَحين الذي يَصِحُّ أن يكون خبراً عن زيد».

---

(١) المقتصد ص٢٩٠.

(٢) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد [ـ ٤٢١هـ] أخذ عن خاله علم العربية. تنقل في البلاد كثيراً، واستوطن جرجان إلى أن مات. أخذ عنه عبد القاهر الجرجاني، وليس له أستاذ غيره. له تصانيف في الهجاء، وكتاب الشعر. بغية الوعاة ١: ٩٤.

(٣) المقتصد ص٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٤) الأصول ١: ٦٣.

(٥) نتائج الفكر ص٤٢٨.

وقولُه **أو تَعُمُّ**[1] **إضافةُ معنًى إليه** ثَبت في بعض النسخ عوض هذا قوله: «أو تُنْوَ إضافةُ معنًى إليه»، مثالُه: أَكُلَّ يومٍ ثوبٌ تلبسُه؟ وأَكُلَّ ليلةٍ ضيفٌ يَؤُمُّك؟ وقال الراجز[2]:

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُه قومٌ، وتَنْتِجُونَهُ

وقال الشاعر[3]:

أفي كُلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تبعثونه على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُموه، وما رُضا

التقدير: تَجَدُّد ثوبٍ، وإحرازُ نَعَم، وحُدوثُ مَأْتَم.

وقولُه **أو يَعُمّ واسمُ الزمان خاصٌّ** مثالُه: نحن في شهرِ كذا.

وقوله **أو مسؤولٌ به عن خاصٌّ** مثالُه: في أيِّ الفصولِ نحن؟ وفي أيِّ شهرٍ نحن؟ وفي أيِّ عامٍ نحن من تاريخ خلافةِ فلان؟ لأنَّ مثل هذا قد يُجهل.

وقولُه **ويُغْني عن خبرِ اسمِ معنًى مطلقاً** يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أوقع المعنى في جميعه أو في بعضه.

وقولُه **فإن أُوقع**[4] **في جميعه** مثالُه: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ

---

(١) في هامش س: تغني. وفوقه: صح.

(٢) هو قيس بن حصين الحارثي كما في شرح أبيات سيبويه ١:١١٩، أو رجل من بني ضبة كما في فرحة الأديب ص١٦٤ والأغاني ١٦:٣٣٠ [دار الكتب]، أو قيس بن عاصم المنقري كما في الكامل لابن الأثير ١:٦٢٤. والرجز أيضاً في الكتاب ١:١٢٩ والشيرازيات ص٢٧٤ والإنصاف ص٦٢ وشرح التسهيل ١:٣١٩ والمحصل ص٩٠٥ والخزانة ١:٤٠٧ ـ ٤١٤ [الشاهد ٦٥]. وصف قوماً بالاستطالة على عدوهم وشن الغارة فيهم، فكلما ألقح عدوُّهم إبلَه أغاروا عليها، فنُتجت عندهم. نَتَجتُ الناقةَ: استولدتها.

(٣) هو زيد الخيل الطائي. والبيت في النوادر ص٣٠٢ والكتاب ١:١٢٩ و٤:١٨٨ وشرح أبياته لابن السيرافي ١:١٢١ وللأعلم ص١٢٣ والشعر والشعراء ص٢٨٧ والشيرازيات ص٢٧٣ وشرح المفصل ٩:٧٦ وشرح جمل الزجاجي ١:٣٤٩. المحمر: البِرْذَوْن. وثوبتموه: جعلتموه لنا ثواباً.

(٤) ك: فإذا وقع.

شَهْرًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[2].

وقولُه **أو أكثرِه** مثالُه: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[3].

وقولُه **وكان نكرةً** لأنه إنْ كان معرفةً فيجوز فيه الرفع والنصب باتِّفاق من الكوفيين والبصريين، نحو: قيامُك يومُ الخميس، وصومُك اليومُ، إلا أنَّ النصب هو الأصلُ والغالب.

وقوله **رُفع غالباً، ولم يمتنع نصبُه ولا جرُّه بـ «في»، خلافاً للكوفيين** تَقدم تمثيلُ رفعه، وأمَّا نصبُه وجرُّه بـ «في» فلا يمتنع عند البصريين[4]، ومَنَعَ ذلك الكوفيون. وحُجَّتُهم صونُ اللفظ عما يُوهم التبعيضَ فيما يُقصَد به الاستغراق. وهذا مبنيٌّ على قولِ بعضهم إنَّ «في» للتبعيض، حكاه السيرافي[5].

وليس بصحيح، وإنما «في» للظرفية بِحَسَب الواقع في مصحوبها، فإن كان يَستغرق فلا تمنع منه «في» ولا معناها، ولذلك يقال: في الكيس درهمٌ، وفي الكيس ملؤُه من الدراهم. انتهى شرح هذا ملخصاً من كلام المصنف في شرحه.

ونقول: الظرفُ الزمانيُّ إمَّا أنْ يَقع خبراً لزمانٍ أو لمصدر، وقد تقدم الكلام عليه مع الجُثَّة. فإنْ وَقَعَ خبراً لزمانٍ غيرِ أيام الأسبوع، وهو على قدر المبتدأ، فالرفعُ فقط، تقول: زمانُ خروجِك الساعةُ، وإن كان أَعَمَّ جازَ الرفعُ والنصبُ، تقول: زمانُ خروجِك يومُ الجمعة، فيومَ الجمعة بالنصب حقيقة، ويومُ بالرفع مجاز، تَجعل الخروج طويلاً/ قد استغرق اليومَ أجمعَ. [٢: ٤٤/أ]

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

(٢) سورة سبأ، الآية: ١٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٢٠. وانظر إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٩٤.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/ب. وانظر شرح الكافية ١: ٩٥.

وإن كان من أيام الأسبوع فالرفعُ، نحو: الأحدُ اليومُ، وكذلك أسماءُ الأيام جميعها إلا الجمعةَ والسبتَ، فإنه يجوز رفع اليوم ونصبه[1]. هذا مذهب البصريين[2]، وسيأتي ذكرُ الخلاف في ذلك عندَ تَعَرُّض المصنفِ له.

وإنْ وقع خبراً لمصدر، وكان معرفةً، فالرفعُ والنصب. وإن كان نكرةً فذهب هشامٌ إلى أنه يُلْتَزَمُ فيه الرفعُ، فتقول: ميعادُك يومٌ ويومان.

وذهب الفراء إلى أن المنكور من المواقيت يُرفَع ويُنصَب[3] كالمعرفة، وهو مذهب البصريين، هذا نقلُ أبي بكر بن الأنباري.

وحكى السيرافيُّ[4] أنه يجوز الرفع والنصب باتِّفاق معرفة كان أو نكرة.

وحكى النحاس عن الكوفيين رفعَه نكرةً ونصبه معرفة[5].

وحكى غيرهما التفصيل[6] عن الكوفيين: فإن كان معدوداً فالاختيار الرفعُ، وقل[7] النصبُ، نحو: القتالُ يومانِ؛ لأنه صار في معنى ما الثاني فيه الأول؛ ألا ترى أن المعنى: أَمَدُ ذلك يومان، فالأولُ إذاً هو الثاني، فيكون الرفع مختاراً.

وإن كان غيرَ معدود فالنصبُ أحسنُ، نحو: القتالُ يومَ الجمعة؛ لأن هذا ليس بِأَمَدٍ؛ ألا ترى أنَّ المعنى: وقتَ الجمعة.

ومُسْتَنَدُهم أنَّ السماع وَرَدَ به، قال تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا

---

(١) ك: رفعهما ونصبهما.
(٢) الكتاب ١: ٤١٨ وشرحه للسيرافي ٢: ١٣٩/أ.
(٣) كذا! والذي في معاني القرآن ١: ١١٩ أنه لا يقال إلا بالرفع.
(٤) شرح الكتاب ٢: ١٣٦/أ.
(٥) س: نكرة.
(٦) التفصيل... الرفع: سقط من ك.
(٧) ك: وقيل.

شَهْرٌ﴾[1]. ولا يدل إلا على أنَّ الرفع في المعدود أحسنُ منه في غير المعدود، وأما أن يكون أحسن من النصب فلا؛ لأن النصب هو الحقيقة. وهذا كلُّه إذا لم يكن الحدث مستغرِقاً للزمان.

فإنْ كان مستغرِقاً فمذهبُ البصريين[2] أنه يجوز فيه الرفعُ والنصب، ومذهب الكوفيين[2] أنه لا يجوز فيه إلا الرفع، فإذا قيل: «قيامُك يومٌ» فالقيام آخذ بجملة اليوم، فإن كان القيام في بعض اليوم فهو منصوب مع النعت أو الصلة، فتقول: قيامُك يوماً مباركاً من الدهر، فإن قلت: «قيامُك شهر» فالرفع والنصب على المعنيين المختلفين، والمضافُ للمصدر كالمصدر، نحو: أَفضلُ قيامِك يَوْمَ الجمعة، برفع «يوم الجمعة» ونصبه، والمصادرُ كُلُّها تنتصب على الأوقات.

فإذا وقعت خبراً لزمان، وكان[3] أَعَمَّ من الزمان، جاز الرفع والنصب، نحو: زمانُ خروجِك خلافةُ الحجاج، أو مساوياً فالرفع نحو: زمانُ خروجِك خُفُوقُ النَّجْم.

وإن وقعت خبراً لغيرِ زمان جاز عند البصريين الرفعُ والنصب من غير تفصيل، قيل: فتقول: قيامي صياحَ الديك، وخروجَ الأميرِ وخروجُكم، وخروجُنا، ويجوز الرفع على قبح على أن القيام وقت الخروج.

وفَصَّلَ الكوفيون، فقالوا: إنْ كان معدوداً فالرفعُ عندهم أحسن، نحو: خُروجي خِلافةُ الحَجَّاج. وإن لم يكن معدوداً فالنصب خاصَّة إن كان أعم، نحو: ولادةُ زيدٍ ظُهورَ الأزارقة. ولم يشترط الكوفيون في نصب
[٢: ٤٤/ب] المصدر ميقاتاً أن يكون فيما يُعرف. ولا نقلَ أحفظُه عن البصريين/ في ذلك إلا ما حُكي عن الزَّجَّاج أنه لا يُجيز هذا إلا فيما يُعرف، نحو: قُدومَ

---

(١) سورة سبأ، الآية: ١٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/ب.

(٣) وكان: سقط من ك، ن.

الحاجِّ، وخُفوقَ النَّجْم، ولو قلت: لا أُكلمك قيامَ زيد، تريد: وقتَ قيامِ زيد، لم يَجُز لأنه لا يُعرف.

ولا يكون المصدر وقتاً إلا أن يكون مُصَرَّحاً، فمن قال: يعجبني أن تقوم، وما تقوم، لا يقول: خُروجُنا أنْ يصيحَ الديكُ، ولا: ما يَصيحُ الديكُ.

وإذا كان المصدر خبراً للمصدر، ولم يُرَد به زمن البتةَ وَجب الرفعُ، ويكون بمنزلة قولِه[1]:

وظَنِّي بها حفظٌ بعينٍ ورَعْية ... لِما اسْتُودِعَتْ، والظَّنُّ بالغَيْبِ واسِعُ

أراد: ومظنوني بها كذا، أو: وصاحب ظَنِّي كذا، فهو مصدرٌ لم يخرج إلى الزمان.

وقولُه **وربما رُفِعَ خبراً الزمانُ الموقوعُ في بعضه** مثالُه: الزيارةُ يومُ الجمعة، وسواء أكان الظرف معرفة أم نكرة، وقال[2]:

زَعم البوارحُ أنَّ رِحلتنا غداً ... وبذاكَ خَبَّرنا الغُداةُ الأَسودُ

يروى بنصب غَدٍ ورفعه[3].

قال المصنف في الشرح[4]: «والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع، إلا أن النصب أجود لأنَّ الحذف معه أَقيسُ، واستعماله أكثر» انتهى.

وما ذَكر من أن الوجهين جائزان بإجماع ليس بصحيح، فقد ذَكرنا أنَّ هشاماً يُوجِب الرفع في النكرة، ولا يُجيز النصب، وأنَّ الفراء يُجيزهما في النكرة كالبصريين.

ص: ويُفْعَل ذلك بالمكانيِّ المتصرفِ بعدَ اسمِ عين: راجحاً إنْ كان

---

(١) البيت لقيس بن الحدادية في الأغاني ١٤: ١٤٧ ضمن قصيدة طويلة.

(٢) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ص٨٩. الغداف: الغراب الضخم.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/أ ـ ١٣٦/ب.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٢١.

المكانيُ نكرةً، ومرجوحاً إنْ كان معرفةً، ولا يُخَصُّ رفعُ المعرفةِ بالشعر، أو بكونِه بعدَ اسمِ مكانٍ، خلافاً للكوفيين. ويَكثُرُ رفعُ المُوَقَّتِ المتصرفِ من الظرفين بعدَ اسمِ عينٍ مُقَدَّرٍ إضافةُ بُعْدٍ إليه. ويَتعينُ النصبُ في نحو: أنتَ مني فَرْسَخَينِ، بمعنى: أنتَ من أشياعي ما سِرْنا فَرْسَخَينِ.

ش: أي[1]: **ويُفعَل ذلك** أي: الرفعُ. واحترز بقوله: «المتصرف» مما لا يَتصرف، نحو: عندَك، وانتصب «راجحاً» على الحال من اسم الإشارة. ومثالُ رُجحانه في المكانيِّ النكرة: المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ[2]، ونحن قُدّامٌ وأنتم خلفٌ. «والنصب جائز عند البصريين والكوفيين[3] ومن زعم أن مذهب الكوفيين في هذا التزام الرفع فقد وَهِمَ»[4].

وقوله **ولا يُخَصُّ رفعُ المعرفة بالشعر، أو بكونِه بعدَ اسمِ مكانٍ، خلافاً للكوفيين** المختارُ عند البصريين نحو: زيدٌ خلفَك، ويجوز الرفع نحو: زيدٌ خلفُك، وأمامُك، وسواء أكان خبراً لاسمِ مكانٍ أو ذاتٍ غيرِه نحو: داري أَمامَ دارك، وزيدٌ أمامَ دارك. وقد قصر الكوفيون[5] جواز الرفع على الشعر، أو على أن يكون خبراً لاسمِ مكان، وهذا معنى الذي ذكره المصنف في شرحه[6] كلامَه. وفيه تفصيل، فنقول:

الظرفُ المكانيُّ إذا وقع خبراً فإمَّا أن يكون خبراً للأسماءِ غيرِ المواضع والمصادر، أو للمواضع، أو للمصادر: إن وقع خبراً للأول فإما أن يكون مضافاً أو غير مضاف: إن كان مضافاً فإما لنكرة أو لمعرفة:/ إن [٢: ٤٥/أ]

---

(١) كذا! وينبغي أن يقول: «وقولُه» بدلًا من: أي.

(٢) سيأتي تخريجه في ص٧٠.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/أ. وكلام الفراء في معاني القرآن ١: ١١٩ يدل على أن الرفع واجب عنده إذا كان الظرف غير مضاف. وقد نص على مذهب الفراء هذا النحاسُ في إعراب القرآن ١: ٢٩٤. وانظر شرح الكافية ١: ٩٥.

(٤) النص في شرح التسهيل ١: ٣٢٢.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/ب. وانظر شرح الكافية ١: ٩٥.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٢٢.

كان مضافاً لنكرة نحو: زيدٌ خلفَ حائطٍ، وبكرٌ وراءُ جبلٍ، فاتفق البصريون والكوفيون على جواز رفعه ونصبه. وإن أضيف إلى معرفة نحو: زيدٌ خلفَك، فمذهبُ البصريين جوازُ رفعه ونصبه، ومذهبُ الكوفيين[1] أنه لا يجوز إلا النصب، هذا إن لم يملأه، فإن مَلأَه فالرفعُ عندهم أحسنُ من النصب، نحو: زيدٌ مكانُك، تجعله المكان لأنه قد ملأه، فصار كأنه هو، فأمَّا قولُ الشاعر[2]:

.... إلا جَبْرَئيلُ أَمامُها

فقالوا[3]: لمّا كان لعظمه يملأ الأَمام رفع الأمام، ولا فرق عند البصريين بين أن يَملأ أو لا يَملأ، يُجيزون الرفع والنصب.

وإن لم يكن مضافاً فإما أن يكون مُصْحَباً مِنْ أو غير مُصْحَب مِنْ: إن كان مُصْحَبَها جَوَّزوا كلُّهم رَفْعَه ونَصْبَه، نحو: زيدٌ قريباً منك، وقريبٌ منك، والقومُ ناحيةٌ من الدار، وناحيةً من الدار، قال س[4]: «قال يونس: العرب تقول: هل قريباً منك أحد؟». وقال الكسائي والفراء وهشام: يقال: عبدُ الله قريبٌ منك، وقريباً منك، وبعيدٌ منك، وقليل في كلام: بعيداً منك، وإنما قَلَّ لأنهم لما قالوا: عبدُ الله قُربَك، وبقُربِك حَسَّنَ ذلك مذهبَ المحل في قريباً منك، وحين لم يقولوا: عبدُ الله بُعدَك، وببُعدِك قَبَّح ذلك مذهبَ المحلِّ في: بعيداً منك، وهو جائز في القياس. وأجازوا:

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/ب ـ ١٣٧/ب.

(٢) هذا جزء من قول الشاعر:

شَهِدْنا، فما نلقى لنا من كتيبة يَدَ الدهرِ إلا جَبْرَئيلُ أمامُها

وقد نسب في شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٥/ب وشرح بانت سعاد ص١٩٤ إلى حسان. وهو بيت مفرد في ملحق ديوانه ص٣٩٦. ونسب في اللسان (جبر) والخزانة ١: ٤١٤ ـ ٤١٨ [الشاهد ٦٦] لكعب بن مالك. وعنهما في ديوان كعب ص٩٣ [طبع بيروت ١٩٩٧م]. وقد وضع هنا في س إشارة إلى الهامش، لكن لم يظهر شيء في المصورة.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/ب، ١٣٧/ب.

(٤) الكتاب ١: ٤٠٩.

إنَّ قريباً منك الماءَ، بنصب الماء ورفعه، وقال الكسائي والفراء وهشام: كلامُ العرب: إنَّ بعيداً منك الماءُ، برفع الماء، ونصبُه قليل، وأنشدوا قول الراجز[1]:

إنَّ قريباً منك صَقْراً صائدا

وإن كان غيرَ مُصْحَبٍ بـ «مِنْ» فإمَّا أن يكون بألفٍ ولام، أو بغيرِ ألفٍ ولام: إن كان بالألف واللام فالرفعُ عند الكوفيين والبصريين، وأمَّا النصبُ فلا يجوز عند الكوفيين، ويجوز عند البصريين، فتقول: زيدٌ الأمامُ، وزيدٌ الشِّمالُ، وبكرٌ اليمينُ.

وإن كان بغيرِ ألفٍ ولام فإمَّا أن يُعطَف عليه منكورٌ مثلُه أو لا يُعطَف: إن عُطف فالاختيارُ عند الكوفيين الرفعُ، ويجيزون النصبَ على غير اختيار. والبصريون يُسَوُّون بينَ الرفع والنصب، فيقولون: القومُ يمينٌ وشمالٌ، ويميناً وشمالاً، وزيدٌ مَرْأًى ومَسْمَعاً، ومَرْأًى ومَسْمَعٌ.

وإن لم يُعطَف عليه مثلُه رفعه الكوفيون لا غير، وجَوَّز البصريون رفعَه ونصبه، فقالوا: زيدٌ خَلْفٌ وخَلْفاً.

فإن كان الظرف مختصًّا لم يُرفع ولم يُنصب، نحو: زيدٌ دارَك أو دارُك، لا يجوز لا برفع ولا بنصب إلا فيما سُمع نحو قولهم: زيدٌ جَنْبَك، ولا يقاس عليه: زيدٌ رُكْنَ الدار، لا برفع ولا بنصب.

وإنْ وقع الظرفُ المكانيُّ خبراً للمواضع نُصِب ورُفِع، نحو: مكاني خَلْفَك وخلفُك، وقالت العرب: منزلُه شرقيَّ الدار، رفعوا على أن المنزل هو الشرقي؛ ونصبوا على مذهب الناحية/ . [٢: ٤٥/ب]

فإن كان الظرف المكاني مختصًّا فالرفع، نحو: مَوْعِدُك رُكنُ الدار،

---

(١) لم أقف عليه.

ومَوْعِدُك المسجدُ والمقصورةُ، لا يُنصب شيء من هذا، فأما: مَوْعِدُك بابُ البُرَدان[1] وبابُ الطاق[2]، فيُرفع على أنَّ الموعد هو الباب، ويُنصب على معنى: موعدُك ناحيةَ باب البُرَدان، وناحيةَ باب الطاق، والمستعملُ بالنصب من المختصات لا يُقاس عليه غيرُه مما لم يَكْثُر استعماله، ولذلك مَنْ قال: مَوْعِدُك بيتُ المقدس، ومدينةُ أبي جعفر، وطاقُ الحرَّاني[3]، لا يَنصب شيئاً منه وهو يقصد الناحية لأنه لم يَكْثُر به استعمال.

وإن وَقع الظرفُ المكانيُّ خبراً للمصادر، نحو: القتالُ خلفَك، والضربُ قُدَّامَك، فالنصبُ، والنصُّ على أنه لا يجوز «خروجُك وراؤُنا» بالرفع.

وقد اتضح بهذا الذي ذكرناه ما في كلام المصنف من التقصير في نقل الأحكام والخَلَل: أمَّا التقصير فإنه لم يَسْتوفِ ما يكون الظرفُ المكانيُّ خبراً له من أسماءِ المواضع ومن المصادر ومن غيرِهما من الأسماء كأسماءِ الناس وغيرهم. وأما الخَلَلُ فقولُه «إنه يُرفع المكاني المتصرف بعد اسم عين راجحاً إن كان المكاني نكرة»، وإذا كان نكرة ففيه ما ذكرناه من التفصيل من أنه لا يخلو أن يكون مضافاً لنكرة أو مُصْحَباً بمِنْ أو غيرَ مُصْحَب، فإن كان مضافاً لنكرة أو مُصْحَباً بمِنْ جاز الرفعُ والنصب، أو غيرَ مُصْحَب بمِنْ معطوفاً عليه منكورٌ مثله فالاختيارُ الرفع عند الكوفيين،

---

(١) لم أقف عليه. وفي معجم البلدان (البَرَدان) ١: ٣٧٥: «البَرَدان بالتحريك: مواضع كثيرة. ومنها: من قرى بغداد على سبعة فراسخ منها، قرب صَريفين، وهي من نواحي دُجَيل». قلت: لعل باب البردان باب من أبواب بغداد يؤدي إلى تلك القرية، أو محلة فيها.

(٢) باب الطاق: محلة كبيرة ببغداد بالجانب الشرقي، تُعرف بطاق أسماء، وطاق أسماء: بين الرُصافة ونهر المعلّى، منسوب إلى أسماء بنت المنصور، وكان طاقاً عظيماً، وعند هذا الطاق كان مجلس الشعراء في أيام الرشيد. معجم البلدان (باب الطاق) ١: ٣٠٨ و(طاق أسماء) ٤: ٥.

(٣) طاق الحرّاني: محلة ببغداد بالجانب الغربي، قالوا: من حدّ القنطرة الجديدة وشارع طاق الحرّاني إلى شارع باب الكرخ. والحراني هذا: هو إبراهيم بن ذكوان بن الفضل الحراني من موالي المنصور وزير الهادي موسى بن المهدي. معجم البلدان (طاق الحراني) ٤: ٥ ـ ٦.

ويُجوزون النصب على غير اختيار، والبصريون يُسَوُّون بينهما، أو غيرَ معطوف عليه مثلُه فالوجهان عند البصريين، وأما الكوفيون فلا يجوز عندهم فيه إلا الرفع، هذا هو الصحيح في النقل عن الكوفيين لا ما زعم المصنف في الشرح من قوله «إن مَن زَعم أن مذهب الكوفيين في هذا التزامُ الرفع فقد وَهِم».

قال أبو بكر بن الأنباري: إذا أتى خبراً لأسماء الناس، وأُفردَ من الإضافة، رفعه الكوفيون[1] لا غير، وجَوَّز البصريون رَفْعَه ونَصْبَه، فقالوا: زيدٌ خَلْفٌ وخلفاً، وأبطل الكوفيون[1]: زيدٌ خلفاً. وقال الفراء[2]: العرب تقول: التقى الجيشان فالمسلمون جانبٌ والرومُ جانبٌ، ولا يجوز في جانبٍ[3] وجانبٍ إلا الرفع لتنكيرهما، فإذا قلت: «فالمسلمون جانبَ الروم والرومُ جانبَ المسلمين» لم يكن في الجانبين إلا النصبُ لتعريفهما، فإنْ قالوا: «فالمسلمون جانبٌ من الروم والرومُ جانبٌ من المسلمين» جاز في جانب وجانب الرفعُ والنصب، أَدْنَتْه «مِنْ» مِنَ الإضافة، وشَبَّهَتْه بما يكون مضافاً بغير مِنْ، قال الشاعر[4]:

فما بي من حُمَّى ولا مَسِّ جِنَّةٍ ... ولكنَّ عَمِّي الحِمْيَرِيَّ كَذُوبُ
عشيةَ لا عفراءُ منكَ بعيدةٌ ... فَتَسْلُو، ولا عَفْراءُ منكَ قَرِيبُ

معناه: مكانٌ قريب.

ومن الخلل الواقع في كلام المصنف قولُه «ولا يُخَصُّ رفعُ المعرفة بالشعر أو بكونه بعدَ اسمِ مكانٍ، خلافاً للكوفيين»، فأفهم أن الكوفيين

---

(١) معاني القرآن للفراء ١:١١٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٢:١٣٦/أ.
(٢) معاني القرآن ١:١١٩.
(٣) ولا يجوز في جانب: سقط من ك.
(٤) هو عروة بن حزام، أو المجنون، أو كثير، أو قيس بن ذريح. تهذيب اللغة ٢:٢٤٥ والخصائص ٢:٤١٢ والسمط ص٤٠١ واللسان (قرب) و(بعد) والخزانة ٣:٢١٥ [عند الشاهد ١٩٦] وديوان عروة بن حزام ص٢٤ والأغاني ٢٠:١٥٤ [بولاق].

يخصون رفعَ المعرفة/ بالشعر أو بكونِه خبراً لاسمِ مكان، وهذا عند [٢: ٤٦/أ] الكوفيين فيه تفصيل، قالوا: ما يحسُن من المحالِّ فيه «في» يُختار رفعُه في أخبار المواضع، ويجوز نصبُه، وما لا يحسُن فيه «في» يُختار نصبُه، ويجوز رفعُه، فالذي يُؤثَر فيه الرفع: منزلُه ذاتُ اليمين وذاتُ الشمال؛ لأنَّ «في» يحسُن، فيقال: في ذات اليمين وفي ذات الشمال. والذي يُؤْثر نصبُه: منزلي خَلْفَك، لا يحسُن فيه: في خلفِك.

وقولُه **ويَكْثُرُ رفعُ المُوَقَّتِ المتصرفِ من الظرفين بعدَ اسم عينٍ مُقَدَّرٍ إضافةُ بُعْدٍ إليه** المُوَقَّت هو المحدود كيوم ويومينِ وثلاثةِ أيام وفَرْسَخٍ وميلٍ. واحْتَرز بقوله: «المتصرف» من الظرف الَّذي التُزم فيه النصبُ على الظرفية كـ «ضَحْوة» مُعَيّناً. ويعني بقوله: «من الظرفين» ظرفَ الزمان وظرفَ المكان، ومثال ذلك: زيدٌ مني يومان أو فَرْسَخان، أي: بُعْدُ زيدٍ مني يومانِ أو فَرْسَخان. فلو كان مختصاً لم يَجُز الرفعُ ولا النصب نحو: زيدٌ دارُك وبُسْتانُك، وزيدٌ البيتُ والمسجدُ، إلا فيما سُمع نحو: زيدٌ جَنْبَكَ، ولا يُقاس عليه: زيدٌ يَدَيْك ورِجْلَيْك وكَتِفَيْك وعَضُدَيك، ما لم يقع به استعمال، أو إلا أن يُقصد المقدار، وقام على ذلك دليل، نحو: زيدٌ مني المسجدُ الجامعُ، ولا يكون فيه إذ ذاك إلا الرفعُ، حَكى الكسائيُّ والفراءُ «زيدٌ مني الكوفةُ» على هذا المعنى، ولا وجهَ لنصب الكوفة، وأجاز الفراء: هو مني مكانُ الحائط منكَ، النصبُ على المحلِّ، والرفعُ بتأويل: قَدْرُه مني كقَدْر مكان الحائط منك.

ويَجري مَجرى الظرف في ذلك المصدرُ، قالوا[1]: هو مني فَوْتُ اليدِ[2]، وهو مني دَعْوةُ رَجُل وعَدْوةُ فَرَس، بالرفع والنصب، فإذا رفعوا أضمروا القَدْرَ، وإذا نَصبوا بَنَوْا على المَحَلِّ.

---

(١) الكتاب ١: ٤١٥.

(٢) يريد أن يقرِّب ما بينه وبينه. وقال السيرافي: أن يمدّ يده إليه فلا يناله، ويريد به تقريب ما بينهما.

وقوله **ويتعين النصبُ في نحو: أنتَ مني فَرْسَخينِ، بمعنى أنتَ من أشياعي ما سِرْنا فرسخين** إنما تعين النصبُ على الظرف لأن قوله: «أنتَ مني» بمعنى: من أشياعي، مبتدأ وخبر، بخلاف قولك: أنت مني فَرْسخانِ، وأنت تريد: بُعْدُك مني، فإنَّ «منِّي» متعلِّق بذلك المُقَدَّر المحذوف، وليس في موضع خبر، وإنما الخبر «فرسخان»، فَمَنْ رَفع فالتقدير: بُعْدُ مكانِك مني فَرْسخانِ، ومَنْ نَصب فعلى الظرف، وهو في موضع الخبر، وإذا كان «أنتَ مني» بمعنى: أنت[1] من أشياعي، فيكون كقوله: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّى﴾[2]، ويَنتصِب فرسخينِ بالخبر الذي يتعلق به مِنِّي، أي: أنتَ تابعٌ مِن أتباعي في فرسخين، أي: في سيرِنا فرسخين.

وظاهر كلام المصنف أنَّ «فرسخين» منصوبٌ بذلك الذي قَدَّره، وهو: ما سِرْنا فَرسخينِ، وليس بجيِّد لأنَّ «ما سِرْنا» «ما» فيه مصدرية ظرفية، و«سِرْنا» صلةُ «ما»، و«فرسخين» معمول لصلة «ما»، ولا يجوز حذفُ الموصولِ والصلةِ وإبقاءُ معمولها.

وقال س[3]: «أنتَ مني فرسخين تقديره: أنت مني ما دُمتَ تسير فَرسخينِ». وهو شبيه بتقدير المصنف، إلا أنّ س جعل صلة «ما» «دام» الناقصة، وحذف «ما» و«دام» وخبرها، وأبقى/ معمول الخبر، فهو أَبعدُ من تقدير المصنف. [٢: ٤٦/ب]

وقد رَدَّ أحمدُ بن يحيى على س قوله، فقال: ليس على هذا الإضمار دليل، ولا يدعو إليه اضطرار، ولا ينبغي أن يُطالَبَ الإضمار إذا قام الكلامُ الظاهر بنفسه.

---

(١) أنت: انفردت به ك.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٣٦.

(٣) الكتاب ١: ٤١٧ والنكت ص٤٢٨ وفيه «... ما دمنا نسير فرسخين» وفي شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٨/ب: «... ما دمنا سائرين فرسخين».

والذي ينبغي أن يُخرَّج عليه كلام س وتقديره إنما هو تفسيرُ المعنى لا تفسيرُ الإعراب؛ لأنه إذا كان تابعاً من أتباعه في فَرسخينِ دَلَّ على أنه لا يكون تابعَه في أكثر منها، فهذا معنى قول س: «ما دُمْتَ تسير فرسخين»، فإذا كان تفسيرَ معنًى بَطَلَ رَدُّ أحمدَ بنِ يحيى.

وفي البسيط: هو مِنِّي فَرْسخانِ، لا يجوز النصب لأنك تريد: بَيْني وبينَه هذه المسافةُ، فلا عَمَلَ فيه إلا أن تريد معنى المصاحبة، أي: هو مُصاحبي، كما قاله س.

وقد قيل[1]: إنَّ منه: هو مِنِّي عَدْوةُ الفَرَس، ودَعْوةُ الرجُل، وفوتُ اليد، ولذلك لم يكن فيه النصب. وأمَّا قولهم: «أنتَ مني مَرْأًى ومَسْمَعٌ»[1] فرفعوه ـ وإن لم يكن فيه المعنى المذكور ـ لأنهم جعلوه كـ «قريب» لكثرة استعماله في هذا المعنى، وقد يُنصَب[2] لعدمِه. «وأما داري خلفَ دارك فرسخاً» فكيف انتصب والمعنى: بينَ داري ودارك هذا القَدْرُ مِن خلفِها، فهو مُتأَول: أمَّا س[3] فجعلَ الخبرَ في خلف، ونَصب فرسخاً على التمييز لاستقلال الكلام، ولأنه مبيِّن للمقدار الذي بينهما.

ونَصبه المبردُ[4] على الحال؛ لأنه لما قال: «داري خلفَ دارك» عُلم أنَّها تَبْعُد عنه أو تَقرب، فلو قال بعيدةٌ أو قريبة لَصَحَّ على الحال، فجعل فرسخاً بمنزلة «بعيدة»، ولو قال: «خطوة» لكان حالاً كـ «قَريبة».

ورُدَّ تأويل س بأنَّ التمييز مُقَدَّرٌ بـ «مِنْ»، ولا يصح هنا. ورُدَّ بأنه يلزم في قولك: «أَفضلُهم رجلًا» أن لا يكون تمييزاً لأنك لا تقول: «من رَجُل»، فكما يقدر[5] هنا: أفضلهم من الرجال؛ لأن الأول رَجُل، كذلك

---

(١) الكتاب ١: ٤١٥.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٧/ب ـ ١٣٨/أ.

(٣) الكتاب ١: ٤١٧. ونسب في شرح الكافية ١: ٩٦ للجمهور.

(٤) الانتصار ص١١٣ وشرح الكافية ١: ٩٦.

(٥) ك: تعذر.

هنا معناه: قَدْرُ ما بينَ داري وداره فرسخٌ من الفراسخ. وفيه نظر، والوجهان محتملان. وقد قيل: إنَّ مُراد س بالبيان الحال.

ويجوز[1] أن ترفع فرسخاً، فتقول: داري خلفَ دارك فرسخٌ، إذا ألغيت خَلْفَ، ويَقْوَى الإلغاءُ إذا قلت: مِن خلفِ دارك. وقال يونس[2]: إنَّ مِنْ لا تُضْعِف الظروفَ ـ وإن جُرَّ بها ـ لأنها تَدخل على غير المتمكنة كعِنْدَك، فلا تُخْرِجُها عن الظرفية، فكذلك في المتمكن. ورَضِيه س.

ص: ونصبُ اليومِ إنْ ذُكِرَ مَعَ الجُمُعةِ ونحوها مما يَتَضمن عملاً جائزٌ، لا إنْ ذُكر مع الأحد ونحوِه مما لا يتضمن عملاً، خلافاً للفراء وهشام، وفي الخَلْف مُخْبَراً به عن الظَّهر رفعٌ ونصبٌ، وما أشبههما كذلك، فإن لم يتصرف كالفَوْق والتَّحت لَزِمَ نَصْبُه.

ش: تقول: اليومُ الجمعة، برفع اليوم ونصبه. ويعني بقوله «ونحوها مما يقتضي[3] عملاً» مثل يوم السبت والعيد والفِطر والنَّوْرُوز[4] والأضحى والمِهْرَجان[5]، فكل هذه تقتضي عملاً لأنَّ في الجمعة معنى الاجتماع، وفي السبت معنى القَطْع، وفي العيد معنى العَوْد، وفي الفطر والأضحى معنى

---

(١) الكتاب ١: ٤١٧.

(٢) في الكتاب ١: ٤١٧ ما نصه: «وزعم يونس أنَّ أبا عمرو كان يقول: داري من خلف دارك فرسخان، فشبَّهه بقولك: دارُك مني فرسخان؛ لأنَّ خلف ههنا اسم، وجعل مِنْ فيها بمنزلتها في الاسم. وهذا مذهب قوي.

(٣) ك: مما لا يقتضيه. قلت: سبق في الفص، ولفظه فيه: يتضمن.

(٤) هو عيد رأس السنة عند الفرس، ومعناه: اليوم الجديد، فـ «نو» معناه: جديد، و«روز» معناه: يوم. ويصادف نزول الشمس أول الحَمَل. المعرب ص٦١٧ ـ ٦١٨.

(٥) المهرجان: الاحتفال يقام ابتهاجاً بحادث سعيد. والكلمة فارسية مركبة من كلمتين: الأولى «مِهْر»، ومن معانيها: الشمس، والثانية «جان»، ومن معانيها الحياة أو الروح. ومن معاني الكلمة المركبة في الفارسية: الخريف، والاعتدال الخريفي. والمهرجان: احتفال يقام في السادس والعشرين من شهر مِهْر (أيلول) من كل عام لوقوع الاعتدال الخريفي فيه. المعجم الوسيط (المِهْرَجان).

الإفطار والتضحية[1]، / وفي النَّوْرُوز والمِهْرَجان معنى السرور، فكل هذه يجوز [٢: ٤٧/أ] في «اليوم» معها الرفع والنصب، فتقول: اليومَ الجمعةُ، وكذلك باقيها. وذَكر المصنف أنَّ الرفع والنصب في اليوم مع هذه الأسماء جائز بلا خلاف، إلا أنه لم يذكر الأَضْحى والمِهْرَجان، وذكر غيرُه أنَّ ذلك يجوز في اليوم معهما.

وقوله **لا إن ذُكر مع الأَحَدِ ونحوِه** نحوُه هو الاثنان والثلاثاء والأربعاء والخميس.

وقوله: **مما لا يقتضي**[2] عملاً لأن الأحد بمنزلة الأول، والاثنين بمنزلة الثاني، والثلاثاء بمنزلة الثالث، والأربعاء بمنزلة الرابع، والخميس بمنزلة الخامس، فهذه لا يلحظ فيها[3] معنى عمل، فلا يجوز فيها إلا الرفع لأن انتصابها إنما هو على معنى أنه كائن فيها شيء، ولا شيءَ كائن فيها، بخلاف «اليومَ الجمعةُ» فإنَّ في الجمعة معنى الاجتماع، وهو معنًى تَصلُح كينونتُه في اليوم، فيكون اليوم ظرفاً له.

وقوله **خلافاً للفراء وهشام** يعني أنهما أجازا[4] الرفع والنصب في اليوم مع سائر أسماء الأيام، فإذا رُفع اليومُ جُعل الذي بعدَه بعينه، وإذا نُصب بُني على الآن، ومعنى هذا أنَّ الآن أَعَمُّ من الأحد والاثنين، فتجعل الأحدَ والاثنين واقعاً في الآن، كما تقول في هذا الوقت: هذا اليوم.

قال المصنف في الشرح[5]: «وقد قال س ما يقوي هذا؛ لأنه قد أجاز «اليومَ يومُك»[6] بنصب اليوم بمعنى الآن، وقال[7]: «لأنَّ الرجل قد

---

(١) ك: والأضحية.
(٢) كذا! والذي تقدم في الفص: لا يتضمن.
(٣) ك: معها.
(٤) شرح الكافية ١: ٩٦.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٢٣.
(٦) الكتاب ١: ٤١٩ وقد حكاه عن العرب.
(٧) الكتاب ١: ٤١٩.

يقول: أنا اليومَ أَفعلُ ذلك، ولا يريد يوماً بعينه». فهذا مما يُقوي قول الفراء.

وللمحتج لِـ «س» أن يقول: إن قول القائل: اليومَ يومُك، بمعنى: اليومَ شأنُك وأمرُك الذي تُذْكَر به، فأُجريا مُجرى واقع وموقوع فيه، بخلاف: اليومُ الأحدُ» انتهى كلامه.

وتقتضي قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفعَ في نحو: الوقتُ الطيبُ المحرمُ، وأولُ السنة المحرمُ، واليومُ يومُك، على تقدير: هذا الوقتُ وقتُك، ولا يجوز النصب في شيء من هذا.

وقوله **وفي الخَلْف مُخْبَراً به عن الظَّهْر رفعٌ ونصبٌ** تقول[1]: ظهرُك خلفُك، فمن نصب فعلى الظرف، ومن رفع فلأنه في المعنى الظهر، وهو ظرف متصرف.

وقولُه **وما أشبههما كذلك** أي: ما أشبه الخَلْف والظَّهْر. ومعنى كذلك أي: في جواز الرفع والنصب، نحو: رِجْلاك أَسْفَلُك، أو نَعْلاك أسفلُك، وقُرئ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[2] برفع (أَسْفَل) ونصبه.

وقولُه **فإن لم يتصرف** إلى آخره قال الأخفش[3]: «العربُ تقول: فَوْقَك رأسُك، فينصبون الفَوْقَ لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفاً، والقياس أن يُرفَع لأنه هو الرأس، وهو جائز، غير أنَّ العرب لم تَقُلْه. قال: وتقول: تحتَك رِجْلاك، لا يختلفون في نصب التحت».

وقال خَطَّاب المارِدِيُّ: إنْ أَخبرتَ عن شيء من هذه الظروف بخبرٍ

---

(١) تقول... ظرف متصرف: سقط من ك.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٢. والرفع قراءة زيد بن علي. البحر ٤: ٤٩٦.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٢٤.

رفعتَه بالابتداء، وكانت أسماءً لا تتضمن شيئاً كسائر الأسماء، فتقول: خلفُك واسعٌ، وأمامُك ضَيِّقٌ، كما تقول: زيدٌ قائمٌ.

وقال بعض النحويين: إنه يجوز هذا فيما كان في الجسد، كقولك: فوقُك رأسُك، وخلفُك ظهرُك، وتحتُك رجلاك، فهذا كله/ مبتدأ وخبر، [٢: ٤٧/ب] ويعنون بالخَلْف الظَّهرَ، وبالأمامِ الصَّدْرَ، وبالفَوْقِ الرأسَ، وبالتَّحْتِ الرجلين، والأكثرُ أن تكون ظروفاً، في الجسد كانت أو غيرَه، وهذا قول الأخفش.

وقيل: إن من قال: فوقُك رأسُك لا يقول: فوقُك قَلَنْسُوَتُك، وتحتُك نعلُك؛ لأنَّ القلنسوة والنعل ليستا من الجسد. قال: وهذا قياسٌ من النحويين، وأمَّا كلامُ العرب فنصبٌ في هذا كله من الجسد والقلنسوة. وقال غيره: وأما خلفُك واسعٌ فهو عربي جيد. انتهى.

مسألة: أجاز يونس[١] وهشام[٢]: زيدٌ وحدَه[٣]، ومنعه الجمهور، أجراه يونس وهشام مجرى عندَه، وتقديره: زيد موضع التفرد، وعلى هذا يجوز تقديمه، فيقال: وحدَه زيدٌ، كما يقال: في دارِه زيدٌ.

وقال هشام[٣] قولاً آخر، قال «زيدٌ وحدَه» وحدَه نَصبٌ بفعل مضمر، يخلف الفعلَ المضمرَ وحدَه[٤]، كما قيل: زيدٌ إقبالاً وإدباراً، والمعنى: يُقبل إقبالاً، ويُدبر إدباراً، والتأويل عند هشام: زيد وَحَدَه[٥] وَحْدَه. وقال هشام[٦]: حكى الأصمعي عن العرب وَحَدَ يَحِدُ. يذهب هشام إلى أن

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٧ والأصول ١: ١٦٦ والزاهر ١: ٣٣٣.

(٢) البصريات ص٦٥٩ والرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣.

(٣) الرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣.

(٤) الرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٥) وحده: سقط من ك.

(٦) الزاهر ١: ٣٣٣.

وَحْدَه خَلَفَ[1] وَحَدَ كخلافة الإقبال والإدبار أَقبلَ وأَدبرَ.

قال هشام[2]: ومثلُ زيدٌ وَحدَه في مثل هذا المعنى: زيدٌ أمرَه الأول، وسَعدٌ قصتَه الأُولى، وحالَه الأُولى. يذهب هشام إلى خلافة هذا المنصوبِ الناصبَ كما خلف الوَحْدُ وَحَدَ، وكان يسمي هذا منصوباً على الخلاف. وقال: لا يجوز: وحدَه عبدُ الله، كما لا يجوز: إقبالاً وإدباراً عبدُ الله، ولا يصلح قصتَه الأُولى زيدٌ، من قبل أن الفعل لا يضمر إلا بعد الاسم.

وقال أحمد بن يحيى: لا يضمر الفعل إلا بعد الاسم لأنه ثانٍ للاسم، ترتيب الاسم أن يكون، ثم يَفعل، فلم يضمر إلا في مكانه الأصلي السابق ليكون ذلك أَقربَ إلى الفهم وأَبعدَ من اللبس. انتهى.

ويعني بقوله: «ترتيب الاسم أن يكون، ثم يَفعل» أن ترتيب الاسم في الابتداء أن تنطق به أولاً، ثم تخبر عنه بقولك يَفعلُ في نحو: زيدٌ إقبالاً وإدباراً، وما جرى مجراه، فلذلك لا يجوز تقديم المصدرين على المبتدأ لأنَّ العاملَ فيهما المحذوفَ رُتبتُه أن يكون بعد المبتدأ، فكما لا يجوز تقديم الفعل كذلك لا يجوز تقديم ما خَلَفه، وهو معموله.

وحُجة الجمهور أنَّ «وَحْدَه» اسم جَرى مجرى المصدر. قال س[3] في: «مررتُ بعبدِ الله وحدَه»: تأويله أَفردت عبد الله بالمرور به، فالوَحْد صفة عبد الله، وتقديره: إفراده.

وقال بعض النحويين[4]: وَحْدَه مما نُصب على الحال، وهو في لفظ

---

(١) خلف... ومثل زيد وحده: سقط من ك.

(٢) الرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٣) الكتاب ١: ٣٧٣ ـ الهامش الرابع، وهذا لفظ الرماني. وانظر ص٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧ ـ ٣٧٨، والأصول ١: ١٦٥.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١١٣/أ. وظاهر لفظه في ق١١٤/ب ـ ١١٥/أ أن هذا مذهب ليونس؛ لأنه قال: «ومعنى ذلك أن يونس يجعل وحده إذا قلت مررت به وحده بمنزلة: متوحداً ومنفرداً». وانظر شرح المفصل ٢: ٦٣. ونسب السبكي في الرفده في معنى =

التعريف، كما فُعل ذلك في: رَجعَ عَوْدَه على بَدْئه[1]، وإذا كان اسماً جرى مجرى المصدر أو مجرى الحال لم يصح أن يقع خبراً عن زيد.

وقد رُدَّ على الجمهور بما نُقل عن العرب من أنهم قالوا: «زيدٌ وحدَه»، فجعلوا وحدَه خبراً، وإذا جَعَلَتْه العرب خبراً لم يصلح أن يقع حالاً من حيث لم يجز: زيدٌ قائماً، ولا: عمرٌو جالساً، ونصُّ العرب على قولهم: «زيدٌ وحدَه» هو حجة هشام ويونس.

مسألة: قال الكسائي: العرب تقول: القومُ خمسَتُهم وخمستَهم،/ [٢: ٤٨/أ] وكذلك عَشرتُهم وعَشرتَهم، مَن رَفَع الخمسة رَفَعَها بالقوم، ومَن نَصَبَها ذهب بها مذهبَ وحدَهم، ولم يقل وحدَه إلا بالنصب في هؤلاء الأمكنة.

وقال س[2]: «مررت بالقوم خمستِهم وخمستَهم، خمستِهم تقديره كلِّهم، لم أدع منهم أحداً إلا مررت به، وخمسَتَهم تقديره وحدَهم، مررت بهم إفراداً أفردتهم بالمرور دون غيرهم» انتهى.

وعلى ما قدره س لا يصح أن يكون «خمستهم» خبراً، سواء أكان بمعنى كلِّهم أم بمعنى وحدَهم على مذهب س في وحدَهم، من جهة أنه لا يصح أن تقول: زيدٌ وحده، وقد نقلوا أن العرب قالت: زيدٌ وحدَه، والقومُ خمستُهم بالرفع والنصب، فوجب قبوله وإن خالف رأيَ س أو غيرِه.

مسألة: لا يجوز «زيدٌ دُونَك» بالرفع عند س[3]، وأنت تريد المكان، وأجازه غيرُه، قاله ابن أَصْبَغ[4].

= وحده: الأشباه والنظائر ٤/ ١٦١ نصبه على الحال إلى جمهور النحويين، منهم الخليل وسيبويه. وانظر المقتضب ٣: ٢٣٩ وحاشيته، والارتشاف ص١٥٦٦ ـ ١٥٦٧.

(١) الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٤.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٩.

(٤) تقدمت ترجمته في ٢: ٣٣٣. وهو إبراهيم بن عيسى المعروف بابن المناصف.

وقال الفراء: سِواكَ ومَكانَكَ وبَدَلَكَ ونَحْوَك ودُونَك لا تُجعل أسماءً مرفوعة، فإذا قالوا قام سِواك وبَدَلَكَ ومكانَك ونحوَك ودونَك نصبوا، ولم يرفعوا على اختيار، ورُبما رفعوا، قال أبو ثَرْوان[1]: أتاني سَواؤُك[2]، فرفع سواءَك.

وقال الفراء أيضاً: الرفع في سِوى وبَدَل وغيرهما أقوى منه في دُون لأنَّ انفراد هذه الحروف أكثر من انفراد دُون، فقد قالوا: هُما سواءٌ، وقد يُفرِدون دُونَ، فيقولون: هذا رجلٌ دُوْنٌ[3]، يريدون خسيساً، وإذا قصدوا هذا أعربوا دُوناً بوجوه الإعراب.

وقال س[4]: «أما دُونَك فلا تُرفع أبداً لأنها مَثَلٌ، وإن قيل: «هو دُونَك في السِّنِّ والنَّسَب»؛ لأن هذا مَثَلٌ، كما أنَّ قولهم: «هذا مكانَ هذا»[5] في البدل ذُكر مَثَلاً».

قال ابن الأنباري: يذهب س إلى أن كونه وصفاً لم ينقله عن مذهب الظرف الذي يجب له فيه النصب، فعارضه أحمد بن يحيى بأنه لما جوَّز «زيدٌ خلفُك» وجب عليه أن يُلزم دُونك من جواز الرفع ما أَلزمه خلفَك.

مسألة: لا يجوز: زيدٌ مثلَ عمرٍو، بالنصب عند أحد من البصريين، وأجازه الكوفيون، وذلك أنَّ «مِثْلَك» عندهم من القسم الثاني من القسمة التي قسموها المَحالَّ، وهو الذي يُعَرَّب في مواضع النعوت والأخبار

---

(١) من بني عُكْل، أعرابي فصيح، تعلم في البادية. صَنَّف: خلق الفرس، ومعاني الشعر. روى عنه الفراء. الفهرست ص٧٣ وإنباه الرواة ٤: ٩٩ وفهارس معاني القرآن للفراء ص١٨٣.

(٢) الإنصاف ص٢٩٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٤) الكتاب ١: ٤٠٩. وانظر تفسيره في شرح السيرافي ٢: ١٣٤/ب ـ ١٣٥/أ.

(٥) مكان هذا: سقط من ك.

بتعريب الأسماء، وينصب في كل حال، وإذا وقع موقع أسماء الفاعلين من الناس رُفع، ولم يُنصب.

وهذا القسمُ هو عندهم هذه الأسماءُ: قِرنُك وسِنُّك وشِبهُك ولِدَتُك ومِثْلُك، قالوا: يقال: عبدُ الله سِنُّك وسِنَّك، ومِثْلُك ومثلَك، وهذا رجل شبهُك وشبهَك، ومررت برجل مثلِك ومثلَك، فإذا قالوا قام مثلُك، وجاءني سِنُّك وشبهُك ولِدَتُك، رفعوا ولم ينصبوا. ولتجويزهم أنَّ مِثْلَك يكون محلاً أجازوا أن يقع صلة لموصول.

ولا يجيز البصريون أن يكون مِثْلك محلاً، فإن نُقل عن العرب «زيدٌ مثلَك» بالنصب، وكَثُر، وَجَبَ قَبولُه، وأمّا ما استدلوا به في صلة الموصول فقد تأوله البصريون.

مسألة: الظرف المُقْتَطع نحو قَبلُ وبعدُ لا يُخبر به، ولا يُوصف/[1] [٢: ٤٨/ب] به، ولا يُوصَل به، ولا يكون حالاً، ولم يعتلّوا لذلك إلا بضعفها حَسْبُ، وشَبَّهها سيبويه[2] والفارسي[3] بالأصوات.

قال ابن الدهان[4]: والصحيح عندي أنهم لم يجمعوا عليها حذفَ العامل فيها ومعمولِها وجعلَها معتمداً لفائدة، فأمَّا قولُه[5]:

فأضحت زُهَيرٌ في السنينَ التي خَلَتْ وما بَعْدُ لا يُدْعَونَ إلا الأشائما

فـ «ما» زائدة، وبعدُ منصوب الموضع عطفاً على موضع الجار والمجرور.

---

(١) هذه اللوحة ليست في مصورة ك.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨.

(٣) انظر التعليقة ٣: ١٠١.

(٤) ذكر هذا التعليل قبله السيرافيُّ في شرح الكتاب ٤: ١٢٣/ب.

(٥) هو غَلَّاق بن مروان بن الحكم بن زنباع. الحماسة ١: ٢٥١ وشرحها للمرزوقي ص٤٥٧.

وقولُه تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[1] فليست ﴿مَا﴾ موصولةً ﴿وَمِن قَبْلُ﴾ الخبر، وإنما ﴿مَا﴾ زائدة.

فإن قيل: ما العامل في ﴿مِن قَبْلُ﴾؟ فالجواب أنَّ المعنيَّ بالعامل هو الفعل هنا، وإنما حرفُ الجر مُوَصِّل له، فموضعها نصب. انتهى.

وقد نَصَّ س[2] على أنَّ الظرف المُقتطَع عن الإضافة لا يَقع خبراً للمبتدأ، وقد وهم الزمخشريُّ[3] وغيرُه[4] في تجويزه ذلك في قوله: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ﴾، إذ جعل ﴿مَا﴾ مصدرية في موضع المبتدأ، وَ﴿مِن قَبْلُ﴾ خبر، أي: ومن قبل تفريطكم في يوسف، وقد رددناه عليه في «البحر المحيط»[5] في التفسير من تأليفنا.

ص: ويُغني عن خبرِ اسم عينٍ باطِّرادٍ مصدرٌ يُؤكِّده مُكَرَّراً أو محصوراً، وقد يُرفَع خبراً، وقد يُغني عن الخبر غيرُ ما ذُكر من مصدر أو مفعول به أو حال.

وقد يكون للمبتدأ خَبَرانِ فصاعداً بعطفٍ وغيرِ عطف، وليس من ذلك ما تَعَدَّد لفظاً دُونَ معنًى، ولا ما تَعَدَّدَ لِتَعَدُّدِ صاحبِه حقيقةً أو حُكماً. وإنْ توالت مبتدآتٌ أُخْبِرَ عن آخرِها مجعولاً هو وخبرُه خبرَ مَتْلُوِّه، والمتلوُّ مع ما بعدَه خبر مَتْلُوِّه إلى أن يُخْبَر عن الأول بتاليه مع ما بعدَه، ويُضاف غيرُ الأول إلى ضميرِ مَتْلُوِّه، أو يُجاءُ بعدَ خبرِ الآخِرِ بروابطِ المبتدآتِ أَوَّلٌ لآخِرٍ، وتالٍ لِمَتْلُوٍّ.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٨.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨٦ وشرحه للسيرافي ٤: ١٢٣/ب.

(٣) الكشاف ٢: ٣٣٧.

(٤) كمكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ص٣٩٣ وابن عطية في المحرر الوجيز ٣: ٢٦٩ والعكبري في التبيان ص٧٤١ ـ ٧٤٢.

(٥) البحر المحيط ٥: ٣٣١.

ش: مثالُه مكرراً: زيدٌ سَيْراً سَيْراً، ومثالُه محصوراً: ما أنتَ إلا سَيْراً، الأصل: يَسيرُ سَيْراً سيراً، وإلا تَسيرُ سيراً، فحذف الفعلَ، واستغنى عنه بمصدره، وجَعل تكراره بدلاً من اللفظ بالفعل، فامتنع إظهاره لئلا يجتمع عوض ومُعوض منه، والحصر قام مقام التكرار في سببيةِ التزامِ الإضمار.

ومثَّل المصنف في الشرح[1] المحصورَ بقوله: إنما أنتَ سيراً، ومَثَّله س[2] بـ «ما» و «إلا»، وسواء أكان في المصدر الألف واللام أو لم تكن، نحو: ما أنتَ إلا الضربَ الضربَ، وما أنتَ إلا ضربَ الناس، وإلا ضرباً الناسَ، وما أنتَ إلا سيراً سيراً، وما أنتَ إلا سيرَ البريدِ سيرَ البريدِ، وهذه مُثُلُ س[3]. وتقول: ما أنتَ إلا تسيرُ سيراً، فتُظهر الفعل.

فإن قلت: كيف الجمع بين هذا وبين قولك فيما تقدم إنه بَدَل من اللفظ بالفعل، فلا يظهر الفعل، وهنا قد ظهر؟

فالجواب أنَّ الإخبار إذا كان عن شيء متصل بزمان الإخبار لم ينقطع فالفعلُ واجب الإضمار، وإذا أردت أنه سار، ثم انقطع السيرُ، أو أخبرتَ أنه يسير في المستقبل، فإنَّ الفعل يظهر، ذكر ذلك س[4].

وقولُه **وقد يُرفَع خبراً** مثالُه: زيدٌ سَيرٌ سَيرٌ، وما أنتَ إلا شربُ الإبل، تجعل الآخر هو الأول على سبيل المبالغة.

وإذا أخبرت بالمصدر عن عين فثلاثة مذاهب: أحدها مذهب س[5] أن ذلك على سبيل المبالغة، جعلت الذات نفسَ المصدر مبالغة. ومذهبُ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٢٤.
(٢) الكتاب ١: ٣٣٥.
(٣) الكتاب: ١: ٣٣٥ ـ ٣٣٦.
(٤) الكتاب ١: ٣٣٦.
(٥) الكتاب ١: ٣٣٦ ـ ٣٣٧ وانظر ص٣٤٧ ـ ٣٤٨.

الكوفيين[1] أنه محرف عن أصله، فإذا قلت زيدٌ عَدْلٌ فمعناه عادل. ومذهبُ أبي العباس[2] أنه على حذف مضاف تقديره: ذُو عَدْلٍ.

وقولُه **وقد يُغني عن الخبر غيرُ ما ذُكر من مصدرٍ** مثالُه: زيدٌ سيراً، أي: يَسير سيراً، فأما قول بعض العرب: «إنما العامريُّ عِمَّتَه»[3] أي: يتعمم عِمَّتَه، فهذا من المصدر المحصور نظير: ما أنت إلا سيراً، فهو من الكثير المقيس.

وقولُه **أو مفعولٍ به** مثالُه ما رُوي: «إنما العامريُّ عمامتَه»[4]، التقدير: يتعهد عمامتَه، وقولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[5] و﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[6] التقدير: يقولون ما نَعْبُدهم، و: فَيُقالُ لهم أَكَفَرْتُمْ.

قال المصنف: «ومن ذلك ما رواه الكوفيون من قول العرب: حَسِبتُ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها، أي: فإذا هو يُساويها»[7]. ولا يجوز أن يكون إياها قد شَذَّ وقوعُه في موضعِ رفع كما شَذَّ في موضع جر، كقول العرب: مررتُ بإياك[8]، حكاه الفراءُ عنهم، ثم قال: وأنشد الكسائي[9]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨ و٣: ١٧٢. وقد ذهب إليه المبرد أيضاً. الكامل ص١٥٧ والمقتضب ٤: ٣٠٥.

(٢) المقتضب ٣: ٢٣٠. وقد أجاز الوجه الذي ذهب إليه سيبويه أيضاً.

(٣) حكاه الكسائي كما في معاني القرآن للفراء ٣: ١١١. ورواه عن ابن الأنباري ابن خالويه في مختصر في شواذ القرآن ص٦٢. وهو بغير نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٠٠/أ.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٢٤.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٣.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(٧) شرح التسهيل ١: ٣٢٥. وبقية النص ليست في هذا الموضع. وانظر ٢: ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٨) شرح التسهيل ٢: ٢٦٠.

(٩) البيت في مجالس ثعلب ص١٣٣ وضرائر الشعر ص٢٦٢ وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٠ وشرح التسهيل ٢: ٢٦٠ و٣: ١٧٠ والخزانة ١٠: ١٩٤ ـ ١٩٥ [٨٣٤].

وأَحْسِنْ، وأَجْمِلْ في أَسيركَ إنه ضَعيفٌ، ولم يأسِرْ كإيَّاكَ آسِرُ

انتهى. وتقديره: فإذا هو يساويها، لمَّا حذف الفعل انفصل الضمير.

وهذا الذي ذَكر أنَّ الكوفيين رَوَوْه عن العرب هي المسألة التي جرت بين الكسائي والفراء وبين سيبويه بحضرة هارون الرشيد، وقيل: بل بحضرة يحيى بن خالد البرمكي، وتسمى المسألة الزُّنْبُوريَّة[1]، واختلف النقلُ فيها: فقيل: أجازه س بقوله: فإذا هو إياها، وقال الكوفيون: فإذا هو هي، وقيل[2]: أجازه س بقوله: فإذا هو هي، وقال الكوفيون: فإذا هو إياها. وكلا الجوابين له توجيه من العربية:

فمن قال: «فإذا هو إياها» فـ «إياها» مفعولٌ بفعلٍ محذوف يدلُّ عليه المعنى، فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

ومن قال: «فإذا هو هي» فليس المعنى أنَّ الزُّنْبُور هو العقرب حقيقة، وإنما هو من باب زيدٌ زهيرٌ، أي: فإذا هو مثلُها في اللَّسْع لا أشدُّ لَسْعاً منها.

وقد نَظم في هذا المعنى شيخُنا الإمام العلامة رئيس الأدباء غير مدافع في عصره أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأنصاري الأندلسي[3]، أنشدَنا لنفسه بمدينة تُونُس من قصيدة له في النحو قولَه[4]:

/ والعُربُ قد تحذفُ الأخبارَ بعدَ «إذا» إذا عنَوا فَجأةَ الأمر الذي دَهِما [٢: ٤٩/ب]

---

(١) تقدم تخريجها في ٢: ٢٤٤. وذكرت أيضاً في ٢: ٢٩٦. وانظر المغني ص٩٣ ـ ٩٧.

(٢) مجالس العلماء ص٩ والإنصاف ص٧٠٢ وسفر السعادة ص٥٥٠.

(٣) (٦٠٨ ـ ٦٨٤هـ) القرطاجني. شيخ العربية والأدب، أوحد زمانه في النظم والنثر والنحو واللغة والعروض وعلم البيان. روى عن جماعة يقاربون ألفاً، وروى عنه أبو حيان. والدراية أغلب عليه من الرواية. صنف: سراج البلغاء في البلاغة، وكتاباً في القوافي، وقصيدة في النحو على حرف الميم. بغية الوعاة ١: ٤٩١ ـ ٤٩٢.

(٤) إتحاف الحازم بشرح منظومة حازم ص١٨٤ ـ ١٨٧ ومغني اللبيب ص٩٤ ـ ٩٥.

فإنْ تلاها ضَميرانِ اكْتَسى بِهِما ... وجهُ الحقيقةِ مِنْ إشكالِهِ غَمَما[1]

لِذاكَ أَعْيَتْ على الأفهامِ مسألةٌ ... أهَدتْ إلى سِيْبَوَيْهِ الحَتْفَ والغُمَما

قد كانتَ العَقْرَبُ العَوْجاءُ أَحْسِبُها ... أَشَدَّ من لَسْعةِ الزُّنْبورِ وَقْعَ حُما

وفي الجوابِ عليها هل «إذا هُوَ هِيْ» ... أو هل «إذا هُوَ إيَّاها» قد اخْتَصَما

وغاظَ عَمْراً[2] عليٌّ في حكومتهِ ... ياليتَهُ لم يَكُنْ في مِثْلِها حَكَما

كَغَيْظِ عَمْرٍو[3] عَلِيًّا في حكومتهِ ... ياليتَه لم يَكُنْ في مِثْلِها حَكَما

وفَجَّعَ ابنُ زِيادٍ[4] كُلَّ مُنْتَجَبٍ ... مِن آلِهِ إذ غدا منه يُفيظُ[5] ذَما

كَفَجْعةِ ابنِ زيادٍ[6] كُلَّ مُنْتَخَبٍ ... مِن آلِهِ إذْ غَدا منه يَفيضُ دَما

وفي البسيط: فإذا هو هي. وقال الكسائي والكوفيون: فإذا هو إياها.

حجة البصريين أنَّ «هو» مبتدأ، والخبر إما أن يكون «إذا» التي للمفاجأة لأنها مكان، فيلزم أن يكون الثاني حالاً، و«إياها» لا يكون حالاً. وإما أن يكون الخبر الضمير الثاني، و«إيا» من ضمائر النصب، فلا يكون خبراً، فتعين أن يكون ضمير رفع خبراً للمبتدأ.

واحتج الكوفيون من وجهين:

أحدهما: أن العرب شهدوا بذلك، وأَقَرُّوا به.

والثاني: أنَّ «إذا» التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بالمبتدأ والخبر، وأن ينتصب على إضمار وَجَدَ[7]، وعلى ذلك جاءت الحكاية.

---

(١) الغمم: كناية عن الإشكال والخفاء.

(٢) عمرو: هو سيبويه. وعليّ: هو الكسائي.

(٣) عمرو: هو عمرو بن العاص رضي الله عنه. وعلي: هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٤) ابن زياد: هو الفراء.

(٥) رسمت في س بالضاد والظاء، وكتب فوقها: معاً. والذَّما: مقصور من الذَّماء، وهو بقية الروح.

(٦) زياد هذا هو زياد بن أبيه، وابنه هو ابن مرجانة المرسل في قتلة الحسين رضي الله عنه.

(٧) انظر الإنصاف ص٧٠٤.

وقال ثعلب[1]: هو عماد، أي: وجدته إياها.

وهو ضعيف لأنها لا بُدَّ لها من مفعولين، وليسا في الكلام، ولا يكون «هو» عماداً ـ أعني فصلاً ـ لأنَّ الفصل يكون بين اسمين، وليسا هنا.

وقولُه **أو حالٍ** مثالُه ما روى الأخفش[2] من قول بعض العرب: زيدٌ قائماً، والأصل: زيدٌ ثَبَتَ قائماً، أو عُرف قائماً. وروي عن علي رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[3] بالنصب. وما حكاه الأزهري من قول بعض العرب: حُكْمُكَ مُسَمَّطاً[4]، أي: حُكمُك لك مُثَبَّتاً، فـ «لك» خبر حذف، واستُغني عنه بالحال، وليس نظير: ضربي زيداً قائماً، وعلى هذا يخرج قول النابغة الجعدي[5]:

وحَلَّت سَوادَ القلب، لا أنا باغياً سِواها، ولا في حُبِّها مُتراخِيا

أي: لا أنا أُرى باغياً، فحذف «أُرى» وهو خبر «أنا»، وأنا: مبتدأ، ودَلَّ عليه المعمول، وهو أَولى من جعل «لا» عاملة في المعرفة.

وقولُه **وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطفٍ وغيرِ عطف** مثالُه بغير عطف قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[6]، وقولُ الراجز[7]:

---

(١) الإنصاف ص٧٠٤.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٢٥.

(٣) سورة يوسف، الآية: ١٢. الكشاف ٢: ٣٠٥ والبحر ٥: ٢٨٣. وقال ابن خالويه: «وسمعت ابن مجاهد يقول: ما قرأ أحد بالنصب، وإنما روي عن علي رضي الله عنه تفسير العصبة» مختصر في شواذ القرآن ص٦٢.

(٤) تقدم في ٣: ٢٨٩. وانظر تهذيب اللغة (سمط) ١٢: ٣٤٧.

(٥) البيت في ديوانه ص١٧١ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٣٢ وشرح التسهيل ١: ٣٢٥ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٧٨ ـ ٣٨٢ [٣٩٤].

(٦) سورة البروج، الآيات: ١٤ ـ ١٦.

(٧) الرجز في ملحق ديوان رؤبة ص١٨٩ والكتاب ٢: ٨٤ ومعاني القرآن للفراء ٣: ١٧ =

[٢: ٥٠/أ] / من يك ذا بَتٍّ فهذا بَتّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقولُه[١]:

يَنامُ بِإِحْدى مُقْلَتَيْهِ، ويَتَّقي بِأُخْرى الأَعادي فَهْوَ يَقْظانُ هاجِعُ

ومثالُه بعطفِ: زيدٌ فقيهٌ وشاعرٌ، ويَجوز فيما قبلَه دخولُ الواو.

وقولُه **وليس من ذلك ما تَعَدَّدَ لفظاً دُونَ معنًى** مثالُه: هذا حُلْوٌ حامضٌ[٢]، بمعنى مُزّ، وهذا أَعْسَرُ يَسَرٌ، بمعنى أَضْبَط، أي: عامل بكلتا يديه، فهذان قاما مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى، ولا يُستعمل فيه العطف لأن مجموعه بمنزلة مفرد، فلو استُعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض، وأجاز ذلك أبو علي[٣]، فيقول: هذا حُلْوٌ وحامضٌ.

وقولُه **ولا ما تَعدَّد لِتعدُّدِ صاحبِه حقيقةً** مثالُه: بَنُو زيدٍ فقيهٌ وشاعرٌ وكاتبٌ، وقولُ الشاعر[٤]:

يداكَ يدٌ خيرُها يُرْتَجى وأُخرى لأَعْدائها غائظَهْ

ولا تُستَعمل هذه الأخبار إلا بحرف العطف.

وقولُه **أو حُكْماً** مثالُه قولُه تعالى: ﴿اَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾[٥]، وقولُ الشاعر[٦]:

= وللأخفش ص٣٥٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٨٦. البتّ: كساء غليظ مربّع أخضر. مقيظ: يكفيني لقيظي. ومشتّ: يكفي للشتاء.

(١) تقدم في ٣: ٥٠.

(٢) الكتاب ٢: ٨٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٢٧.

(٤) هو طرفة. والبيت في ديوانه ص١٥٥ وشرح التسهيل ١: ٣٢٦ واللسان (فيظ) وتخليص الشواهد ص٢١٢ والمقاصد النحوية ١: ٥٧٢.

(٥) سورة الحديد، الآية: ٢٠.

(٦) هو عَبْدة بن الطبيب. المفضليات ص١٤٢ وشرحها للتبريزي ص٦٧٤ والاختيارين ص٩٦.

والمرءُ ساعٍ لأَمْرٍ ليسَ يُدْرِكُهُ والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتَأْميلُ

ولا يُستعمل هذا أيضاً دون عطف. انتهى ما شرح به الكلام في تعداد الأخبار، وهو ملخص من شرح المصنف[1].

ونقول: إذا تَعدد المبتدأ في اللفظ أو في المعنى فخبرُه مُطابقُه في اللفظ أو في المعنى، نحو: الزيدان قائمان، الزيدان[2] قائمٌ وقاعدٌ، وزيدٌ وعمرٌو شاعران، وزيدٌ وعمرٌو شاعرٌ وكاتبٌ، والزيدون قائمون، والزيدون قائمٌ وقاعدٌ ومضطجعٌ، وزيدٌ وعمرٌو وبكرٌ قائمون، وزيدٌ وعمرٌو وبكرٌ شاعرٌ وكاتبٌ وفقيهٌ.

وإذا اتحد لفظاً ومعنًى ففي جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف: منهم من أجازه مطلقاً، سواء أكان الخبران فصاعداً من قسم المفرد أم من قسم الجمل أم مركباً منهما، نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ، وزيدٌ أبوه قائم أخوه خارجٌ، وهندٌ منطلقةٌ أبوها خارجٌ، وزيدٌ أمُّه منطلقةٌ خارجٌ.

ومنهم من قال[3]: لا يُقَضَّى إلا خبراً واحداً، فإن قَضَّيتَه أكثر فلا بُدَّ من حرف التشريك، نحو: زيدٌ قائمٌ ومنطلقٌ، أو زيدٌ قام أخوه وأبوه مسافرٌ، إلا أن تريد اتصافَه بذلك في حين واحد فيجوز، نحو: هذا حُلْوٌ حامِضٌ، أي: مُزٌّ، فإذا لم تُرد أن يتصف بذلك في حين واحد، وكان ذلك في وقتين، فلا يجوز، نحو: زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ، وهذا هو اختيار مَنْ عاصَرْناه من الشيوخ.

وإذا كان للمبتدأ خبران في حين واحد، وكانا بغير تشريك، وهما مُشْتَقَّان الاشتقاقَ الذي يَتحمل صاحبُه/ الضميرَ، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، [٢: ٥٠/ب]

(١) شرح التسهيل ١: ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٢) قائمان الزيدان: سقط من س.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٩.

وزيدٌ قائمٌ قاعدٌ، أي: مضطربُ الرأي، وقوله[1]:

يَنامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ، ويَتَّقي بأُخرى الأعادي، فَهْوَ يَقْظانُ هاجِعُ

أي: مُتَحَذِّر أو مُتَخَوِّف، فهل فيهما ضميران أم الأول خالٍ من الضمير، والثاني متحمل ضمير المبتدأ؟ فيه نظر: نُقل لنا عن أبي علي الفارسي أنه ليس إلا ضمير واحد تحمله الخبر الثاني[2]؛ لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء منه، وصار الخبر إنما هو بتمامهما.

والذي أختاره أنَّ كلاً منهما تحمل ضميراً من المبتدأ، وأنَّ كونهما خبرين في وقت واحد لا يُخرجهما عما استقرَّ في الخبر المشتقِّ من تَحَمُّلِه الضمير.

وثمرةُ هذا الخلاف تَظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر، نحو قولك: هذا البستان حُلْوٌ حامضٌ رُمَّانُه، فإذا قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً تعيّن أن يكون الرمان مرفوعاً بالثاني، وإذا قلنا إنه يتحملُ فيحتمل أن يكون من باب الإعمال، ولا التفات لمن شَرط[3] في باب التنازع أنَّ العاملين لا يتنازعان سببيًّا مرفوعاً، وسيأتي القول في ذلك في بابه إن شاء الله.

وقال بعض أصحابنا: قال أبو علي[4]: «إن ارتفعا بأنهما خبر فلا يكون؛ لأنه لا يوجد رافع لاسمين هكذا، ولأنه محمول على الفاعل، ولا

---

(١) تقدم في ٣: ٥٠ و٤: ٨٨.

(٢) كذا! وقد قال في المسائل المنثورة ص٣٢ ـ ٣٣: «ليس الذكر في واحد منهما، وذلك أنهما تنزلا بمنزلة شيء واحد، فقاما مقامه، وذلك أنك أردت: هذا مُزٌ، فجعلت حلواً حامضاً يدلان على محذوف، وذلك المحذوف فيه ذكر من هذا، فرجع على هذا ذكر من شيء محذوف، قام هذا مقامه». وانظر الحجة ١: ٢٠٠ ـ ٢٠٢. ونسب إليه ابن جني في التنبيه ق٥٨/ب ـ ٥٩/أ أنه يرى أن الضمير إنما يعود من مجموع الاسمين. وذكر أن هناك تحريفاً كثيراً على أبي علي.

(٣) انظر شرح التسهيل ١: ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٤) الحجة ١: ١٩٨ ـ ١٩٩.

فاعل هكذا. ولا يصح في حامض أن يكون صفة لامتناع وصف الحُلْوِ به، ولا بدلاً لأنه لا يراد أحدهما، ولا خبر مبتدأ محذوف لصيرورة الكلام جملتين، وإنما يريد أنه جمع الطعمين لا أنه هو هذا وهذا».

وقيل: ليس بخارج عن الصفة، فكان الخبر هو الأول موصوفاً بهذا، أي: حلو مكسور بحموضة، كما تقول إذا كان مبتدأ، نحو: الحلوُ الحامضُ هو السكنجبين[1]، فالحامض صفة، فكذلك في الخبر، والصفاتُ قد تُوصَف إذا تنزلت منزلة الجوامد، نحو: مررت بالضارِبِ العاقِلِ، وكذلك: هذا زيدٌ المنطلق، وهذا رجلٌ منطلقٌ. وقد جَوَّز س[2] فيهما الخبرية على الجمع، لكن ينتقض الوصف إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، نحو: هذا زيد قائم، وقد جَوَّزه س[2] على الجمع.

ومثل هذين الخبرين لا يُعطف الثاني فيه على الأول لأن الواو لا تدخل إلا حيثُ تستقلُّ الإفادة. وقيل: تدخل واو الجمع كما تدخل في: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، وإن كان الفعل لا يَتِمُّ بالأول.

وإذا لم يَجمع الخبرين لفظٌ واحد، وقصدتَ الجمع، كان في الأكثر بمنزلة: هذا حلوٌ حامضٌ، في الأكثر[3]، ومنه قراءةُ عبد الله ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾[4]، ومنه: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ * نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[5]، وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾[6]، وقول الشاعر[7]:

---

(١) كلمة فارسية. وهو المركب من الخل والعسل. مقدمة المعرب للمحقق ص٤٤.

(٢) الكتاب ٢: ٨٣.

(٣) كذا! ولا داعي لقوله «في الأكثر».

(٤) سورة هود، الآية: ٧٢. معاني القرآن للفراء ٢: ٢٣ وللأخفش ص٣٥٦. ونسبت في المحتسب ١: ٣٢٤ للأعمش. ونسبت في إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٩٤ لأبيّ وابن مسعود. ونسبت في الإتحاف ٢: ١٣٢ للمطوعي.

(٥) سورة المعارج، الآيتان: ١٥ ـ ١٦. ورفع (نزاعة) قراءة السبعة ما عدا حفصاً. السبعة ص٦٥٠ ـ ٦٥١. وقرأ بقية العشرة بالرفع أيضاً. المبسوط ص٣٨١.

(٦) سورة البروج، الآيتان: ١٤ ـ ١٥.

(٧) تقدم في ص٨٨.

مَـنْ يَـكُ ذا بَـتٍّ فـهـذا بَـتِّـي مُـقَـيِّـظٌ مُـصَـيِّـفٌ مُـشَـتِّـي

أي: صالحٌ للقيظ والصيف والشتاء. ويصلح هنا العطفُ، ويحسب قصدك الجمع/ بحذفهما، والخبران هنا ليسا متنافيين، ويصلح أن يستقلّ كل واحد منهما بالخبرية، بخلاف: هذا حلوٌ حامضٌ. [٢: ٥١/أ]

وقال صاحبُ البديع: «قد يرد للمبتدأ خبران فصاعداً، قالوا: هذا حلوٌ حامضٌ، وهذا أبيضُ أسودُ، وعليه قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾، وهذان الخبران وقعا جميعاً خبراً للمبتدأ لمشابهتهما الجمل، فلا يجوز الفصل بينهما ولا تَقَدُّمُهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تَقَدُّمُ أحدِهما وتأخُّرُ الآخر، وأجازه بعضهم، والضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام، كأنك قلت: هذا مُزٌّ؛ لأنه لا يجوز خُلُوُّ الخبرين من الضمير لنقض ما تقرر من اضطرار اسم الفاعل إليه، ولا يجوز انفرادُ أحدِهما به لأنه ليس أولى من الآخر، ولا يجوز أن يكون فيهما ضمير واحد لأنَّ عاملين لا يعملان في معمول واحد، ولا يجوز أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير: كلُّه حُلْوٌ وكُلُّه حامضٌ، وليس هذا الغرض منه. وقال الأخفش: الخبر الثاني وقع كالصفة للأول، وإنما أرادوا بالإخبار أنَّ هذا حُلْوٌ فيه حُموضة» انتهى.

وفي «الغُرَّة» أنَّ ابنَ جِنِّيْ أجاز تقديم أحد الخبرين على المبتدأ، وأنشد في كتاب «التَّمام»[1]:

بانَ الخَليطُ الذي ما دُونَه أحدٌ عندي، ولو لم يكن يَرْضَى به أَحَدُ

فيجوز أن يكون «دُونَه» و«عندي» خبرين للمبتدأ.

وقال الأخفش في «المسائل الكبير»: «اعلم أنّ قولهم: هذا حلوٌ

---

(١) البيت لمُلَيْح بن الحكم الهذلي. وهو في شرح أشعار الهذليين ص١٠١٣ والتمام ص٢٣٤.

حامضٌ، وهذا أبيضُ أسودُ، إنما أرادوا أنَّ هذا حلوٌ فيه حُموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفةً للأول، وليس قولهم إنهما جميعاً خبر واحد بشيء، وكيف يكون؟ هذا ليس له مذهب في العربية»[1].

وذكر أبو الفتح[2] أنه راجع أبا علي في هذا الفصل نَيِّفاً وعشرين سنة في عود الضمير حتى يتبين له.

وقولُه **وإن توالت مبتدآتٌ** إلى آخره: في ذلك طريقان: أحدهما جَعْلُ الروابط في الأخبار. والثاني جَعْلُه في المبتدآت:

فمثال الأول: زيدٌ هندٌ الأخوان الزيدون ضاربوهما[3] عندها بإذنه، والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد. ومثلُه من الموصول: الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيدٌ، قال ابن الخباز: فلا تُدخل العرب موصولاً على موصول، بل ذلك من وضع النحويين، وهي مشكلة جداً.

ومثال الثاني: زيد أُمُّه أخواها عَمُّهما[4] قائمٌ، والمعنى: عَمُّ أَخَوَيْ أُمِّ زيدٍ قائمٌ.

وقد ذكر هذه المسألة الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[5]، وطَوَّل فيها، وهي من واضح المسائل. وقد ذكرها غيرُه من أصحابنا. وذكرُها على ثلاثة أوجه: فالوجهان ما سبقا. والثالث ما تركب منهما، وهو على ضربين:

أحدهما أن يتقدم بعض المبتدآت المُعَرَّاة[6]، ويتأخر بعض عن

---

(١) التمام ص٢٣٥.

(٢) التنبيه في شرح مشكلات الحماسة ق٥٨/ب ـ ٥٩/أ (مخطوطة يني جامع).

(٣) ك: ضاربوها.

(٤) ك: عمها.

(٥) شرح الجمل ١: ٣٥٨ ـ ٣٥٩. وانظر شرح الجزولية للأبذي ص٩١٧ ـ ٩١٨.

(٦) أي: المعراة من ضمير يتصل بها.

[٢: ٥١/ب] المُعَرّى، فيحتاج الأولى إلى/ ضمائر أخيرة[١]، كقولك: زيدٌ عمرٌو هندٌ أبوها أخوه منطلقٌ من أجله عنده، وتلخيصها: أخو أبي هندٍ منطلقٌ من أجلِ عمرٍو عندَ زيد.

والثاني بالعكس كقولك: زيدٌ غلامُه أبوه عمرٌو العمرانِ منطلقانِ من أجلِه عندَه، وتلخيصه: العَمْرانِ منطلقانِ من أجلِ عمرٍو عندَ أبي غلامِ زيدٍ.

وقد تتركب تركيباً آخر ثلاثياً بأن يتقدم المُعَرَّى، ثم تُثَنِّيه بالمشتغل[٢]، ثم تُثَلِّثه بالمُعَرَّى، وبالعكس، فيكثر المفروض.

وهذه من المسائل التي وضعها النحويون للاختبار، ولا يُوجَد نظير تراكيبها في لسان العرب، وإنما اقتضتها صناعة النحو.

ونظير ذلك أن تقول: أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً حسناً أمامَك يومَ الجمعة ضاحكاً وهنداً عائشةَ منطلقةً إعلاماً قبيحاً وراءَك يومَ الخميس باكيةً، فمثلُ هذا التركيبِ اقتضته صناعة النحو، ولا يوجد مثله في كلامها البتة. وفي كتاب «المقتضب»[٣] لأبي العباس وكتاب «اللُّباب» للحَوْفيّ[٤] من هذا النوع مسائل وُضعت للاختبار وتمرين الذهن، وأما أن تلك التراكيب توجد في كلام العرب فلا. ونَبهتُ هنا على هذا لئلا يتوهم أن مثل هذا التركيب الذي ركبه النحويون هو موجود في كلام العرب.

---

(١) ف: أخر.

(٢) بالمشتغل ثم تثلثه: سقط من ك.

(٣) المقتضب ٤: ٥٩ ـ ٧١. وتفسير هذه المسائل في كتاب تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص٣١١ ـ ٣٧٦. وفيه مسائل أخرى من غير باب المبتدأ والخبر. وانظر الأصول ١: ٦٥.

(٤) أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحَوْفي [ـ ٤٣٠هـ] أصله من قرية «شُبرا اللنجة» ـ وقيل: شبرا النخلة ـ من حَوْف بُلْبَيْس بمصر. كان نحويًا قارئاً مفسراً. أخذ عن أبي بكر محمد بن علي الإدْفَوِيّ صاحب النحاس. صنف: البرهان في تفسير القرآن، وإعراب القرآن، والموضح في النحو، وهو كتاب كبير حسن، وغيرها. معجم الأدباء ١٢: ٢٢١ ـ ٢٢٢ وإنباه الرواة ٢: ٢١٩ ـ ٢٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٧: ٥٢١ ـ ٥٢٢ والبغية ٢: ١٤٠ وهدية العارفين ٥: ٦٨٧.

ص: فَصْل

تدخل الفاءُ على خبرِ المبتدأ وُجوباً بعد أمَّا إلا في ضرورةٍ أو مقارنةِ قولٍ أَغنى عنه المَقُولُ، وجوازاً بعدَ مبتدأ واقعٍ موقعَ مَن الشرطيةِ أو ما أُختِها، وهو أل الموصولةُ بمستقبلٍ عامّ، أو غيرُهَا موصولاً بظرفٍ أو شبهِه، أو بفعلٍ صالحٍ للشرطية، أو نكرةٌ عامةٌ موصوفةٌ بأحدِ الثلاثة، أو مضافٌ إليها مُشعرٌ بمجازاة، أو موصوفٌ بالموصول المذكور، أو مضافٌ إليه.

ش: خبرُ المبتدأ مرتبطٌ بالمبتدأ ارتباطَ المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يَحتاج إلى حرفٍ يَربط بينهما، كما لا يَحتاج الفعلُ والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل أن لا تدخل الفاءُ على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لُحِظ في بعض الأخبار معنى ما تدخل الفاءُ فيه دَخلتْ، وهو الشرط والجزاء. فمثال ذلك في «أمّا» قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[1]، وقد تقررتْ كيفيةُ دخولها مع «أمّا» في آخر الفصل الخامس من «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

ومثالُ حذفها في الضرورة قولُه[2]:

فأمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ....

أي: فلا قِتالَ.

وقولُه **أو مُقارنةِ قولٍ أَغنى عنه المَقُولُ** مثالُه ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ

---

(١) سورة فصلت، الآية: ١٧٠.

(٢) تقدم ص٣٢.

وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾[1] أي: فَيُقَالُ لهم أَكَفَرْتُم. وقد كَرَّر المصنفُ هذه المسألةَ في آخر الفصل الخامس من «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك»، فقال[2]: «ولا تُحذف في السعة إلا مع قولٍ يُغني عنه مَحْكِيُّه».

وقولُه **وجوازاً بعد مبتدأ** يَعني بالجواز أنه يجوز أن تُراعيَ أنَّ الخبر مُسْتَحَقٌّ بالصِّلة أو الصفة، فتُدخل الفاء ولا بُدَّ، أو لا تُراعيَ هذا المعنى، فيمكن أن يكون مُسْتَحَقًّا به أو بغيره، فلا تُدخل، فهما مَعْنَيانِ مقصودان يترتب عليهما دخولُ الفاء وعدمُ دخولها.

[٢: ٥٢/أ] وقوله **واقع موقع مَن الشرطية أو ما/ أُختِها** يَعني أنَّ الموصول أو الموصوف يكونَ فيه عُموم، فلو كان الموصول خاصًا، أو يُعنى بالنكرة الموصوفة خاصٌّ، لم تدخل الفاء، نحو: الذي يزورُنا فهو مُكَرَّمٌ، وتريد به شخصاً بعينه.

وفي هذا خلاف: مِن النحويين مَن أجاز دخول الفاء وإن لم يكن الموصول عامًّا، ولكونه عامًّا زَعم هشامٌ أنَّ الموصول إذا وُصف أو أُكِّدَ لم يَجُز دخول الفاء في خبره مع استيفاء الشروط، فلا يجوز عنده أن تقول: الذي يأتيك نفسُه فلهُ درهمٌ، قال: لأنك لا تريد أن تَخُصَّ رجلًا بعينه، وإنما تريد: كُلُّ مَنْ كان منه إتيانٌ فله درهمٌ، فإذا قلت: «نفسُه» ذَهب معنى الجزاء. وكذلك «الذي يأتيك الظريفُ فأكرمْه» لا يجوز عنده. وهذا الذي ذهب إليه يَعْضُده أنه لا يُحفظ دخولُ الفاء مع التأكيد أو النعت من كلام العرب.

وقولُه **وهو أل الموصولةُ بمستقبلٍ عامّ** مَثَّل المصنف ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[3]، قال: «فلو قُصد به

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(٢) التسهيل ص٢٤٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

مُضِيٌّ أو عهدٌ فارَقَ أل شَبَهُ مَنْ وما»[1]. يعني فلم تدخل الفاءُ.

وفي كلام المصنف نقد من جهات:

أحدها: أنه قال «بعد مبتدأ واقع موقعَ مَن الشرطيةِ أو ما أُختِها، وهو أل الموصولة» وليس «أل» هو المبتدأ، بل هو وصلته هو المبتدأ، ولذلك ظهر الإعراب في الصلة.

الثاني: أنه قال «بمستقبل عامّ»، والعموم في الوصف إنما استُفيد من «أل»، فقد وَصف «أل» بقوله «الموصولةُ بمستقبلٍ عامّ»، فتوقفت معرفةُ «أل» على وصفها بما ذكر، وتوقف معرفةُ وصف «مستقبل» بالعموم على قوله: «عامٍّ»، فلا يُعرف عموم المستقبل إلا بدخول «أل»، ولا يعرف «أل» إلا بوصفه بالمستقبل العامّ، وهو المستفاد عمومه من «أل»، فلزم كلاًّ منهما أن تتوقف معرفتُه على معرفة ما يَتعرف به، وذلك لا يَصِحُّ البَتَّةَ.

الثالث: أنه بدأ من المبتدأ الذي ادَّعى أن الفاء تَدخل في خبره بشيء مُختلَف فيه، ولم يذكر الخلاف لا في فَصِّ الكتاب ولا في شرحه، فدلَّ على أنه لم يطلع على الخلاف، وذلك أنَّ النحويين اختلفوا في دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي دخلت عليه «أل»:

فذهب جمهور البصريين[2] إلى أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ السبب المُسَوِّغ لدخول الفاء في خبر «الذي» و«التي» ونحوِهما غيرُ موجود فيما دَخلت عليه «أل» بمعناهما، وهو أن تكون الصلة ظرفاً أو مجروراً أو جملةً فعليةً غيرَ شرطية، فهذا ما شُرط في الصلة. وأمّا ما شُرط في الخبر فهو أن يكون مُسْتَحَقًّا بالصلة، وسيأتي توضيح هذا كلّه إن شاء الله.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٢٩ وبعده فيه: «فلم يؤت بالفاء».

(٢) انظر الكتاب ١: ١٤٢ ـ ١٤٤ ومعاني القرآن للأخفش ص٧٧، ٨٠ وللزجاج ٢: ١٧١ وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٦ والملخص ١: ١٧٩.

وذهب الكوفيون[1] ـ وقيل: الفراءُ[2] والمبرد[3] والزجاج[4] ـ إلى أن ذلك يجوز، وحَمَلا[5] عليه قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا﴾[6] لأنّ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾ في معنى الذي يَزني والتي تَزني.

[٢: ٥٢/ب] ولا حجة لهما في/ ذلك لأنَّ خبر الزاني والزانية محذوف، تقديره: فيما فُرض عليكم الزانيةُ والزاني، أي: حُكْمُهما، ودَلَّ على ذلك قولُه تعالى قبل: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَهَا وَفَرَضْنَهَا﴾[7]. ويَدُلّ على أنَّ التقدير كذلك رفعُ أكثر القراء لهما مع أنَّ المختار في نحو «زيداً فاضربْه» النصب، فلولا أن التقدير ما ذكرناه لكان المختار النصب.

فأمّا ما اعتلَّ به الفراءُ[8] من أنّ مثل هذا لا يُنصَب لأنَّ تأويله الجزاء فتعليلٌ غيرُ صحيح؛ لأنَّ تعليل الجزاء لا وجهَ له لمنعِه النصب؛ لأنَّ الاسم في الجزاء ينتصب، تقول: أيًّا تضربْ أضربْه، فلما رَفَعَهما أكثرُ القُرَّاء، والعاملُ في الضمير أمرٌ، دَلَّ ذلك على أنَّ قوله: ﴿فَٱجْلِدُوا﴾ ليس في موضع الخبر، بل الخبرُ محذوف. وقرأ ناسٌ من القراء منهم عيسى بن عُمر[9] ﴿ٱلزَّانِيَةَ وَٱلزَّانِيَ﴾ بالنّصب، فيكون نحو: زيداً فاضربْه.

وقولُه **وغيرُها**[10] **موصولاً بظرف** أي: وغيرُ «أل» موصولاً بظرف،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢.
(٢) معاني القرآن ١: ٢٤٢، ٣٠٦ و٢: ٢٤٤ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٥/أ ـ ٥/ب.
(٣) الكامل ص٨٢٢ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٥/أ والملخص ١: ١٨٠ والبسيط في شرح الجمل ٥٧٣، ٥٧٥.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ و٤: ٢٧. وقد نسبه للمبرد وبعض البصريين والكوفيين.
(٥) أي: الفراء والمبرد.
(٦) سورة النور، الآية: ٢.
(٧) سورة النور، الآية: ١.
(٨) معاني القرآن ٢: ٢٤٤.
(٩) ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السَّمّال ورويس. مختصر في شواذ القرآن ص٣٢، ١٠٠ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ و٤: ٢٧ والبحر ٦: ٢٩٣.
(١٠) كذا! وقد تقدم في الفص: أو غيرها.

مثالُه قولُ الشاعر[1]:

ما لَدى الحازم اللبيب مُعاراً فمصُونٌ، ومالُه قد يَضيعُ

وقولُه **أو شبهِه** هو الجارُّ والمجرور، ومَثَّله المصنفُ وغيرُه[2] بقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[3].

فإن قلت: قد ذكرتَ أن الفاء لا تدخل في الخبر حتى يكون مُسْتَحَقًّا بالصلة، وكونُ النِّعَم من الله غير مُسْتَحَقٍّ باستقرارِ نعمة بنا.

فالجواب أن العرب قد تقيم السبب مقام المسبب، وتستغني به عن ذكره، فالمعنى: وما بكم من نعمة فاشكروا اللَّهَ عليها لأنها منه، فأُقيم سببُ شكره تعالى على النِّعَم، وهو كونُها منه، مُقامَ الشكر، واستُغني به عنه.

وقولُه **أو بفعلٍ صالحٍ للشرطية** احترَز بقوله: «أو بفعلٍ» وبما قبله من أن تكون الصلة جملةً اسميةً، فإنه إذْ ذاك لا تَدخل الفاءُ، نحو: الذي هو محسن فهو مُكَرَّمٌ. واحترز بقوله: «صالحٍ للشرطية» من أن يكون غيرَ صالح لأداة الشرط، وذلك صور:

إحداها[4] أن تكون أداة الشرط قد باشرته، نحو: الذي إنْ يكرمْني أكرمْه فهو مُكرمٌ، فلا يجوز دخول الفاء هنا لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة، فلا يكون له جزاءان؛ إذ الفاءُ إنما تكون داخلة على الخبر لاستحقاقه بالصلة وكونِه جواباً لها في المعنى، والصلة قد أخذت جوابها،

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٢٩.

(٢) كالفراء في معاني القرآن ٢: ١٠٥، والفارسي في الإيضاح العضدي ص٥٥ والحجة ١: ٤٥، وابن الشجري في أماليه ٢: ٥٥١، والأبذي في شرح الجزولية ص٣١٥، وابن أبي الربيع في الملخص ١: ١٧٨.

(٣) سورة النحل، الآية: ٥٣.

(٤) في النسخ كلها: أحدها. والوجه ما أثبتُّ.

فلو دخلت للزم أن يكون للشرط جوابان، وذلك غير جائز. وأيضاً فإذا دخل خبرَ «الذي» الفاءُ كان مُنَزَّلاً منزلةَ اسم الشرط، واسمُ الشرط لا يجوز دخولُه على أداة الشرط، فكذلك ما كان مُنَزَّلاً منزلتَه.

وأجاز بعضهم ذلك، نحو: الذي إنْ تَطْلُع الشمس يَنْظُرْ إليها فهو صحيحُ النَّظَر، نظراً إلى أنَّ الشرط والجزاء مستقبلان، ولا يلزم ما قال أبو عليّ[1] من أنه يكون للشرط جزاءان لأنّ السبب يختلف والمسبب يختلف، فيدخل أحدهما على الآخر؛ لأنه لا يبعُد أن يكون ارتباطُ سَبَبٍ لِمُسَبَّبٍ سبباً لِمُسَبَّبٍ آخرَ كالمثال/ الذي سبق، وارتباطُ الرؤية بطلوع الشمس دالٌّ [٢: ٥٣/أ] على حِدَّة البصر، قاله صاحب البسيط عن بعض شيوخه.

وقد أجاز الفراءُ[2] وغيرُه[3] كونَ الشرط جواباً للشرط، وعليه حَمل ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾[4]. وحمله بعضُهم على حذف الجواب، أي: فاتَّبِعُوه، فَمَنْ تَبِعَ.

وفي البسيط أيضاً: «وأما إن دخلت على جملة شرط، وبها تمّت صلتها، فهو جائز عند النحويين س والمبرد وغيرهما، فتقول: الذي إنْ يأتني[5] أُحسنْ إليه فله درهم، وأيُّ[6] مَنْ يأتني أُكرمْه فله درهم، وكذلك سائر أخواتها» انتهى. يعني أخوات «إنْ» من أدوات الشرط.

الصورة الثانية: أن يكون الفعل ماضي المعنى، نحو قولك: الذي

---

(١) الإيضاح العضدي ص٥٥ والمقتصد ص٣٢٣.

(٢) كذا! وقد قال في جواب «إمّا» و«مَنْ» في الآية المذكورة ما نَصُّه: «أُجيبا بجواب واحد، وهما جزاءان» معاني القرآن ٣: ١٣٠. والجواب عنده هو قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾. وقد نَصّ على ذلك الكسائي كما في إعراب القرآن للنحاس ١: ٢١٦ والمحرر الوجيز ١: ١٣٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١: ١١٧ والكشاف ١: ٢٧٤ ـ ٢٧٥. وقد نسب هذا القول في المحرر الوجيز ١: ١٣٢ لسيبويه. وانظر شرح الكافية ٢: ٣٩٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٣٨.

(٥) س: يأتي.

(٦) س، ك، ح: وإني.

زارنا أمس فله دينار، فلا يجوز ذلك لأنَّ «زارنا» لا يصلح لأداة الشرط لمضيِّ الفعل معنًى.

وأجاز ذلك بعضهم[1]، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[2]، وبقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾[3]، ومعلومٌ أنَّ هذا ماضٍ لفظاً ومعنًى مقطوعٌ بوقوعِه صلةً وخبراً. وقد تأوَّلْناه[4] على معنى التَّبيُّن، كأنه قيل: وما يتبين إصابته إياكم، وما يتبين إفاءة الله على رسوله منهم، ويكون نظيرَ قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[5] أي: إن يتبين كون قميصه قُدَّ من قُبُل.

الصورة الثالثة: أن يكون مستقبلاً مصحوباً بالسين أو سوف أو لن أو قد أو ما، نحو: الذي سيأتيني أو سوف يأتيني أو لن يأتيني أو قد يأتيني أو ما يأتيني له درهم، فلا يجوز دخول الفاء على هذا الخبر لأنه لا تصلح هذه الصلات لدخول أداة الشرط على شيء منها. وكذلك لو كان داخلاً عليه لمّا، نحو: الذي لمَّا يأتني له درهم، بخلاف لَمْ؛ لأنَّ أداة الشرط لا يَصلُح دخولُها على لمَّا، ويَصلُح دخولها على لَمْ.

وهذا الذي ذكر المصنف من اشتراط صلاح الصلة إذا كانت فعلاً لأداة الشرط[6] فيه خلاف: قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ما نَصُّه[7]: ومِنَ الناس مَن اشترط في الفعل الواقع صلةً إذا دخلت الفاء في الخبر أن

---

(١) كالأخفش في معاني القرآن ص٢٢٠ ـ ٢٢١ وابن عطية في المحرر الوجيز ١:٥٣٨ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ص٣٧٥ وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٨٤ ـ ١٨٥ والرضي في شرح الكافية ١:١٠١.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٦٦.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٦.

(٤) البحر المحيط ٣:١١٣.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٢٦.

(٦) س، ك، ف: الشرطية.

(٧) ما نَصُّه: سقط من س.

يكون الفعل مما يَحسُن وقوعه بعد أداة الجزاء، فلو قال: «الذي ما يؤذيني فله درهم» لم يجز ذلك عنده لأنَّ أداة الشرط لا تدخل على «ما» النافية. ومِنَ الناسِ مَنْ أجاز ذلك مع الموصول، وإن لم يُجزه مع أداة الشرط، لأنه ليس بشرط صحيح، وإنما هو مُشَبَّه به. قال[1]: والصحيحُ عندي أن الامتناع من إجازة ذلك لأنه غير محفوظ من كلام العرب، وإذا لم يُسمَع من كلامها أمكن أن تكون امتنعتْ من إجازتهِ لما ذكرناه من أنَّ الصلة إذ ذاك لا تُشبِه فعل الشرط.

وقولُه **أو نكرةٌ عامةٌ موصوفة بأحد الثلاثة** يعني الظرفَ أو مُشْبِهَه أو الفعلَ الصالح للشرطية، مثالُ ذلك: رجُل عندَه حزمٌ فهو سعيدٌ، وعبدٌ لِكَريمٍ/ فما يضيع، ونفسٌ تَسْعى في نَجاتها فلن تَخيب. وشَرَط بعضُهم في [٢: ٥٣/ب] فاعلِ الفعل الذي يقع صلةً أو صفةً أن يكون عامًّا، قال: فلو كان مُعَيَّناً لم يجز لأنه يُخَصَّصُ به الفعل، فيخرج عن الإبهام، ولذلك كانت النكرة ولا بُدَّ عامَّةً. ولم يشترط ذلك بعضهم، وما حكى الكسائي من قولهم: «الدارُ التي أَسكُنها فمُعطاة» فشاذٌّ من وجهين: تعيين الفاعل، ومعهودية الذكر، ويُخَرَّجُ على زيادة الفاء أو النُّدور.

وقولُه **أو مضافٌ إليها مُشْعِرٌ بمجازاة** مثالُه: كلُّ رجلٍ عندَه حزمٌ فهو سعيدٌ، وكلُّ عَبْدٍ لِكَريمٍ فما يَضيعُ، وكلُّ نفسٍ تَسْعى في نجاتها فلن تَخيبَ، قال الشاعر[2]:

نَرْجُو فواضِلَ رَبٍّ سَيْبُه حسنٌ وكلُّ خيرٍ لديه فهو مَسْؤُولُ

وروي: فهو مبذول.

قال بعض أصحابنا: ولا يلزم أن تكون النكرة العامة لفظ «كُلّ»،

---

(١) قال: سقط من س.

(٢) هو عَبْدة بن الطبيب. المفضليات ص١٤٢ [المفضلية ٢٦] وشرحها للتبريزي ص٦٧٣ والاختيارين ص٩٦. السيب: العطاء الكثير.

خلافاً لبعضهم، بل كُلُّ نكرة يُراد بها العموم من جهة المعنى حكُمها وحكمُ «كُلٍّ» في ذلك سواء، ولو قلت: «رجلٌ يأتيني فله دِرهمٌ» جاز دخول الفاء لأنَّ معناه ومعنى «كُلُّ رجل يأتيني» واحد.

وأجاز الفراء: ضاربٌ عمراً فله دينار؛ لأنَّ معناه ومعنى قولك: «كلُّ رجلٍ ضاربٌ عمراً» سواءٌ.

والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ الشَّبَه المُسَوِّغ لدخول الفاء في الخبر مفقود؛ لأن ضارباً ليس موصوفاً بجملة تشبه فعل الشرط.

واحترز بقوله: «مشعر بمجازاة»[1].

وقولُه **أو موصوفٌ بالموصول المذكور** مثالُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾[2]، وقولُ الشاعر[3]:

صِلُوا الحزمَ، فالخَطبُ الذي تَحسَبُونَهُ يَسيراً فقد تَلْقَوْنَهُ مُتَعَسِّرا

وهذا الذي ذكَره فيه خلافٌ: قال بعض أصحابنا: «الصحيح عندي أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ الاسم المُخْبَرَ عنه ـ وهو الموصوف بـ «الذي» ـ ليس بِمُشْبِهٍ لاسم الشرط؛ لأنَّ اسم الشرط لا يقع بعدَه إلا الفعلُ ظاهراً أو مُضْمَراً، والاسم الموصوف بـ «الذي» ليس كذلك» انتهى.

ويمكن تأويل الآية على أن يكون ﴿ٱلْقَوَاعِدُ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّٰتِى﴾ خبره، كأنه قال: والقواعد من النساء هُنَّ اللاتي لا يَرْجُون نكاحاً، والجملة من قوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها من المبتدأ والخبر.

---

(١) في س وضعت هنا إشارة إلى الهامش، لكنه لم يظهر في المصورة شيء. وليس لهذا النص تكملة في النسخ الأخر.

(٢) سورة النور، الآية: ٦٠.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٠.

ويحتمل أن يكون ﴿ٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّتِى﴾ مبتدأ ثانياً، والرابط فيه محذوف، أي: اللاتي لا يرجون نكاحاً منهنَّ فليس عليهن جُناحٌ، ودخلت الفاء لأنَّ الجملة وقعتْ خبراً عن ﴿ٱلَّتِى﴾، وهو موصولٌ فيه شرطُ جوازِ دخولِ الفاء في خبره، وكأنه قسم القواعد من النساء[1] إلى قسمين: أحدهما لا يرجون نكاحاً، فحكم عليهن أنه ليس عليهن جناح. والثاني ما يرجون نكاحاً، فعليهن الجناح.

[٢: ٥٤/أ] وأما البيت فيتخرج على زيادة الفاء، أي: قد/ تَلْقَوْنَهُ، كما قال[2]:

.... والصَّغيرُ فَيَكْبَرُ

وقولُه **أو مضافٌ إليه** أي: إلى الموصول، مثالُه قول زينب بنت الطَّثْرِيَّة تَرْثي أخاها[3]:

يَسُرُّكَ مَظْلُوماً، ويُرْضيكَ ظالماً وكُلُّ الذي حَمَّلْتَه فهو حامِلُ

ص: وقد تدخل على خبر «كُلّ» مضافاً إلى غير موصوف، أو إلى موصوف بغير ما ذُكر، وعلى خبرِ موصولٍ غيرِ واقعٍ موقعَ «مَن» الشرطية، ولا «ما» أُختِها، ولا تدخل على خبرٍ غير ذلك، خلافاً للأخفش. وتُزيلُها نَواسخُ الابتداء إلا إنَّ وأنَّ ولكنَّ على الأصحّ.

ش: مثالُه ما رُوي عن بعض السلف: «كلُّ نعمةٍ فمن الله»[4]،

---

(١) فيما عدا ن: من الناس.

(٢) البيت بتمامه:

يموتُ أناسٌ، أو يَشيبُ فَتاهُمُ ويَحْدُثُ ناسٌ، والصغيرُ فَيَكْبَرُ

وهو في ضرائر الشعر ص٧٣ وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٣ وتذكرة النحاة ص٤٦ والبحر ٣: ٢٦.

(٣) وينسب البيت للعجير السلولي ولغيره أيضاً. انظر الحماسة ١: ٤٥٠ [٣١٣] و٥١٥ ـ ٥١٦ [٣٦٨] وشرحها للمرزوقي ص٩٢١ وللأعلم ص٥٤٦، ٥٤٧ ـ ٥٤٩ والسمط ص٦٠٨ واللسان (عذر) و(بأدل). وآخره في هذه المصادر: حامِلُهْ.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٣٠.

وقال الأَقْوَهُ[1]:

وكُـلُّ قـرينـةٍ فـإلـى افـتـراقِ ولـكـنْ فُـرْقـةً تـنـفـي الـمَـلامـا

ومثالُ موصوفٍ بغيرِ ما ذُكر قولُ الشاعر[2]:

كُـلّ أمـرٍ مُـبـاعَـدٍ أو مُـدانِ فَـمَـنُـوطٌ بـحـكـمـةِ الـمُـتَـعـالـي

ومثالُ ما ذُكر بعدَه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[3]، هكذا مثَّله المصنف في الشرح[4]، وقد تقدم أنَّ بعض النحويين أجاز ذلك، وإن كانت الصلة ماضية في المعنى، فالمصنف موافق له، وقد ذكرنا[5] تأويل ذلك.

وقولُه **ولا تدخل على خبرِ غيرِ ذلك** قال المصنف في الشرح[6]: «أجاز الأخفش[7] دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط، نحو: زيدٌ فمنطلقٌ، وزعم أنهم يقولون: أخوك فَوجدَ[8]، ومثلُ ما زعم قولُ الشاعر[9]:

..... ويَحْدُث ناسٌ، والصَّغيرُ فيكبَرُ

---

(١) البيت ليس في ديوانه المطبوع ضمن الطرائف الأدبية، فهو مبتور الأصل. ولم أقف عليه في مصادري.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٠ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٣ [٦٨٩]. وقد نص ابن مالك على أن مباعداً اسم فاعل، وقد ضبط في س بفتح العين.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٦٦.

(٤) كذا! وليس في مطبوعته.

(٥) ذكره في ص١٠١.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٧) شرح الكافية الشافية ص٣٧٨ وشرح المفصل ٨: ٩٥ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٠٥.

(٨) معاني القرآن ص١٢٤ ـ ١٢٥ وإيضاح الشعر ص٣٦١ والبغداديات ص٣٠٩ وسر الصناعة ص٢٦٠. وقال الأخفش في معاني القرآن ص٨٠: «لو قلت: عبدُ الله فينطلقُ لم يحسن».

(٩) تقدم قريباً.

ولا حُجَّةَ له في قول الشاعر[1]:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فَتاتَهُمْ وأُكرومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَما هِيا

ولا في قول الآخر[2]:

أَرَواحٌ مُـــوَدِّعٌ أم بُـــكُـــورُ أنـتَ فـانـظُـرْ لأيِّ ذاكَ تَـصـيـرُ

لأنَّ معنى الأول: هذه خَوْلان، فَخَوْلان خبرُ مبتدأ محذوف. ومعنى الثاني: انظر أنتَ، فأنتَ فاعلُ فعلٍ محذوف، على أن زيادة الفاء قد سَهَّلها كونُ الخبر أمراً، كما يُسهلها كونُ العامل أمراً، مفرغاً في نحو: زيداً فاضربْ، ﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ۝٨﴾[3]؛ لأن الأمر تَطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيداً فاضربْ، أو زيدٌ فاضربْه، كأنه قال: ما يَكُنْ من شيء فزيداً اضربْ، وما يكن من شيء فزيدٌ اضربْه، فلا يلزم من جواز هذا جواز: زيدٌ فمنطلقٌ؛ إذ ليس الخبر أمراً، فيُطَرَّقَ إلى ما تعلق به معنى المجازاة» انتهى.

وأجاز الفراءُ[4] وجماعةٌ منهم الأَعلمُ دخولها في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً، نحو: زيدٌ فلا تضربه، وزيدٌ فاضربْه، وزيدٌ فليقمْ، وسواء أكان المبتدأ موصولاً أو موصوفاً بالشرط الذي/ ذكر أو كان غير ذلك، واستدلَّ له بقوله[5]: [٢: ٥٤/ب]

يا رَبَّ مُوسى أَظْلَمي وأَظْلَمُهْ فاضْبُبْ عليه مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ

---

(١) البيت في الكتاب ١: ١٣٩ ومعاني القرآن للأخفش ص٧٦. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٣١١. خولان: حي من اليمن. والأكرومة: الكريمة. والحيَّانِ: حيّ أبيها وحيّ أمها. وخلو: خالية من زوج. وكما هي: كعهدك من بكارتها.

(٢) هو عدي بن زيد. والبيت في ديوانه ص٨٤ والكتاب ١: ١٤٠. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٣٥٩.

(٣) سورة الشرح، الآية: ٨.

(٤) معاني القرآن ٢: ٤١٠. وقد حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [ص: ٥٧].

(٥) إيضاح الشعر ص٣٢٦ والمقرب ١: ٢١٢ والخزانة ٤: ٣٦٩ ـ ٣٧٠ [الشاهد ٣١٣].

وفي الإفصاح ما ملخصُه: ذكر أبو علي[1] أن زيداً ونحوه إذا كان مبتدأ لم تدخل الفاءُ في خبره؛ لأن الفاء تؤذن باستحقاق ما بعدها بما قبلها.

وأجازه الأخفش[2] على زيادة الفاء، وحكى عنهم: زيدٌ فوُجدَ[3]، وزيدٌ فقائمٌ، وهذا لم يسمعه س إلا فيما يحتمل نحو:

وقائلةٍ: خَوْلانُ، فانْكِحْ فتاتَهُمْ .....

وأُوِّل على: هذه خَولان، فتعطف الفاءُ جملة على جملة وإن لم يتناسب المتعاطفان؛ إذ الصحيح جواز ذلك.

ومنهم من يقول: أصله مهما يكن من شيء فزيدٌ اضْرِبْه، وعُوِّض من مهما وفعلها «أمَّا»، فتقول: أمّا زيدٌ فاضْرِبْه، ثم تحذف «أمّا» اختصاراً، ويبقى اللفظ على حاله.

ومنهم من قال: التقدير تَنَبَّهْ فزيداً اضربْه، فلما حُذف «تَنَبَّهْ» أو ما في معناها قدموا الاسم دليلاً على ذلك المعنى، والأكثرُ نصبُه بسبب الأمر.

وأجاز الفراء: زيدٌ فاضربْه. قال: ولا يجوز: زيدٌ فمنطلقٌ. قال ابن طاهر: لأنه على زيادة الفاء عنده أو للتنبيه.

وقد أجاز أبو علي[4] وابن جِنّي[5] زيادةَ الفاء في الأمر والنهي، وعليه حَمَلا ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾[6].

---

(١) الإيضاح العضدي ص٥٣.

(٢) معاني القرآن ص٧٦ وإيضاح الشعر ص٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٣) معاني القرآن ص١٢٤ ـ ١٢٥.

(٤) إيضاح الشعر ص٣٢٦ ـ ٣٢٧، ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٥) سر الصناعة ص٢٦٠.

(٦) سورة المدثر، الآيتان: ٣ ـ ٤. والذي في سر الصناعة إنما هو الآيتان الرابعة والخامسة ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝٥﴾.

وقال أبو إسحاق[1]: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾[2] خبر ﴿هَذَا﴾. وشَبَّهه بقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾[3].

وخَطَّأه أبو علي، وقال[4]: «هذا ليس فيه من معنى الفعل شيء، وفي ﴿وَالسَّارِقُ﴾ ما استحق به العقاب». فعلى قول أبي علي (هذا) مفعول بفعل مضمر، كقولك: زيداً فاضربْه، و﴿حَمِيمٌ﴾ خبر مبتدأ، أي: هو حميم.

وفي قول ذي فائش الحميري[5] لِعُلْبةَ[6] «لِلَّهِ دَرُّكَ! مِثْلُكَ فَلْيَصِفْ أُسْرَتَه» ما يَشهدُ لِما حُكي عن أبي الحسن في زيادة الفاء. وتُؤُوِّل على نية: مثلُك فَلْيَكْفِ.

وقال الأعلم: إنَّ هذا رفع على الإهمال. وزعم في البيت أنه يرفع على الإهمال. وذكر أن من كلامهم: زيدٌ فاضربْه، وهو غالب، وأنه يجوز: اللَّهُ فاعبدْه.

ولا وجه لقوله لأن الإهمال عدم العامل، وكيف يكون عاملاً، وقد وجدنا الأعداد المتناسقة وحروف الهجاء المتناسبة وحروف فواتح السور غير معربة لإهمالها، وكذلك كلُّ مُهْمَل.

وقولُه **وتُزيلُها نَواسخُ الابتداء إلا إنَّ وأنَّ ولكنَّ على الأصحِّ** قال

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٢) سورة ص، الآية: ٥٧.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٤) الإغفال ص١٢٠٦ ولفظه: «لأن في السارق والسارقة معنى الجزاء في الصلة، فهو مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾. وليس في هذا الاسم معنى الشرط والجزاء فيجوز دخول الفاء فيما يقع موقع خبره».

(٥) هو سلامة بن يزيد بن مرة بن عريب بن مَرْثَد بن يَريم، أحد ملوك اليمن. جمهرة أنساب العرب ص٤٣٦ وتاج العروس (فيش) وديوان الأعشى ص١١٨.

(٦) هو علبة بن ربيعة ـ وقيل: ابن ماعز ـ الحارثي. جمهرة أنساب العرب ص٤١٧ ومعجم الشعراء ص١٧٠.

المصنف في الشرح[1]: «إذا دخل بعض النواسخ على مبتدأ دخلت الفاء في خبره أَزالَ شَبَهَه بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر» انتهى.

فقولُه: «إذا دخل بعض النواسخ على مبتدأ دخلت الفاء في خبره» إلى آخره يدلُّ على أن الناسخ يدخل على مبتدأ دخلت الفاء في خبره، وليس كذلك، بل إذا دخل الناسخ فلا يدخل إلا على مبتدأ لا تكون الفاء في خبره، وليس المعنى أنه إذا دخل الناسخ أَزالَ الفاءَ.

وقال في الشرح[1]: «ما لم يكن الناسخ إنَّ وأنَّ ولكنّ، فإنها ضعيفة العمل إذ/ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز [٢: ٥٥/أ] العطف معها على معنى الابتداء، ولم تعمل في الحال، بخلاف كأنَّ وليتَ ولعلَّ، فإنها قويةُ العمل، مُغَيِّرةٌ بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعةٌ بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحةٌ للعمل في الحال، فَقَوِيَ شَبَهُها بالأفعال، وساوَتْها في المنع من الفاء المذكورة» انتهى.

وقولُه «ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء» مذهبُ س[2] والمحققين أنه لا يجوز، والعَجَبُ للمصنف أنه ذكر جواز ذلك بإجماع في باب إنَّ وأخواتها[3]، وجَهِلَ الخلاف في ذلك، ولا سيما خلاف س، وسيأتي بيان ذلك في بابه إن شاء الله.

وقولُه «مانعةٌ بدخولها من العطف على معنى الابتداء» قد ذكر هو ـ أعني المصنف ـ الخلافَ في ذلك في «باب إنَّ»[4]، وستقف عليه.

وقولُه **على الأصحِّ** هو راجع إلى الثلاثة، وهو ظاهر كلام المصنف.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣١.

(٢) الكتاب ٢: ١٤٤ ـ ١٤٦ وقد قال: «ويكون محمولاً على الابتداء». وانظر شرحه للسيرافي ٣: ٩/أ ـ ١١/أ والارتشاف ص١٢٨٨ ـ ١٢٩٠.

(٣) قلت: ذكر فيه أنه من باب عطف الجمل. شرح التسهيل ٢: ٤٨ ـ ٤٩.

(٤) انظر شرح التسهيل ٢: ٤٧، ٥٢.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: الموصول الذي يجوز دخول الفاء في خبره إن دَخلتْ عليه ليتَ أو لعلَّ أو ما أَشبههما من نواسخ الابتداء لم يَجُز دخول الفاء في خبره؛ لأنَّ الموصول إذ ذاك لا يُشْبه اسمَ الشرط؛ لأنَّ اسم الشرط لا يَعمل فيه ما قبلَه، وإذا زال الشبهُ باسم الشرط لم يكن لدخول الفاء وجهٌ إلا أن تكون زائدة، وزيادةُ الفاء لا تنقاس ما لم يكن الناسخ إنَّ، فإن كان «إنَّ» جاز دخول الفاء في الخبر، ومنه ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[1]، وجاز ذلك معها وحدها من بين سائر أخواتها لأنَّ العرب تعامل «إنَّ زيداً قائمٌ» معاملة «زيدٌ قائمٌ» لمَّا كانا في معنًى واحد، بدليل قولهم: إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، ولا كذلك النواسخ، فعاملوا: «إنَّ الذين يأتيك فله درهمٌ» معاملة «الذي يأتيك فله درهمٌ» انتهى.

فظهر من هذا النقل أنَّ دخول الفاء مخصوص بإنَّ وحدَها خاصةً. ومَن مَنع ذلك في خبر إنَّ احتج بأنَّ «إنَّ» تُحَقِّقُ الخبر، والشرطُ فيه تَوَقُّفٌ وإخراجٌ عن صريح الخبر، فلا يجتمعان، وهو رأي الأخفش[2].

وقد قيل: إدخالُ «إنَّ» في الموانع من الفاء هو رأي س، وإخراجُها رأي الأخفش[3].

والعَجَبُ للمصنف أن ذكر الخلاف في إنّ وأنّ ولكنّ خاصة، فأَفهم كلامُه أنَّ باقي النواسخ لا خلاف في أنه لا تدخل الفاء معها، وفي ذلك تفصيل وخلاف، فنقول:

---

(١) سورة البروج، الآية: ١٠.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٥/أ، وقد ذكر أنه كان يضعف: إنَّ الذي يأتيني فله درهمٌ؛ لأنَّ «إنَّ» تُبطل الشرط والمجازاة. وانظر شرح المفصل ١: ١٠١ وشرح الكافية الشافية ص٣٧٨ والبسيط لابن أبي الربيع ص٥٧٣ ـ ٥٧٤.

(٣) نص ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص٣٧٩ على أنَّ الأخفش موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول إنَّ، واستدل لذلك بقول له في معاني القرآن ص٨٠ ـ ٨١.

إنْ دخل على المبتدأ المستوفي الشروطَ ناسخٌ فإنْ كان ليتَ أو لعلَّ أو كأنَّ فلا تدخل الفاءُ، وفي لعلَّ خلاف: منهم من ألحقها بما لا يُغير معنى الابتداء، فأجاز دخول الفاء لأنها قد وُصلت بها الموصولات في قوله[1]:

وإنِّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ التي ... لَعَلِّي - وإنْ شَطَّتْ نَواها - أَزُورُها

/ وقد تُؤُوِّل[2] هذا البيت. وكونُها وُصل بها الموصول على تسليم [٢: ٥٥/ب] ذلك شيءٌ مُشترك بينهَا وبينَ كأنَّ، فكان ينبغي أن تدخل في خبر كأنَّ كما تدخل في خبر لعلَّ أو إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ، دخلت خلافاً لأبي الحسن في أحد قوليه. وهو محجوج بسماع ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم﴾[3]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[4]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴿٣٤﴾﴾[5]، وقال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾[6]، وقال الشاعر[7]:

عَلِمتُ يَقيناً أنَّ ما حُمَّ كَوْنُهُ ... فَسَعْيُ امرئٍ في صَرْفِهِ غيرُ نافِعِ

وقال آخر[8]:

بكلِّ داهيةٍ أَلْقى العُداة وقد ... يُظَنُّ أنِّي في مَكْري بِهِمْ فَزِعُ

كَلَّا، ولكنَّ ما أُبديه من فَرَقٍ ... فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهم بِيَ الطَّمَعُ

---

(١) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٦٦١ وإيضاح الشعر ص٤٣٥، وفيه تخريجه.

(٢) انظر إيضاح الشعر ص٤٣٥ وما بعدها، والخزانة ٥: ٤٦٤ ـ ٤٦٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٩١.

(٤) سورة الأحقاف، الآية: ١٣.

(٥) سورة محمد، الآية: ٣٤.

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٢.

(٨) البيتان في شرح التسهيل ١: ٣٣٢ وشرح الكافية الشافية ص٣٧٧.

وقال الأفوه[1]:

فواللَّهِ مَا فارقتكُمْ قَالياً لَكُمْ ولكنَّ ما يُقْضَى فَسَوفَ يكونُ

أو ما فيه تحقيق مما يَنصب المفعولين من[2] نحو «عَلِمت»، فظاهر قول ابن السراج[3] الجواز، فتقول: علمت الذي يأتيني فله درهمٌ. والظاهر أنه لا يجوز لأنَّ الفاء إذا دخلت في الخبر فهو إنشاء للشرط والسبب والإخبارُ بأنه معلومٌ أو مظنونٌ إخراجٌ له عن الإنشاء؛ لأن القصد بدخول هذه تعريف كيفية الخبر عندك وفي اعتقادك، فليس إنشاءً حينئذ.

أو لا تَحقيق فيه نحو «ظننتُ» فالمنع[3]، فلا يجوز: ظننت الذي يأتيني فله درهمٌ، والأخفش[3] يجيزه على زيادة الفاء.

أو «كان»، فإن كان بلفظ الماضي فلا يجوز، أو بلفظ «يكون» فظاهر قول ابن السراج[3] الجواز. ومذهبُ أبي الحسن أن المبتدأ الموصول إذا ضُمِّن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله. ومذهبُ الجمهور جوازُ دخول الناسخ على ما فُصّل.

وذهب الفراء إلى جواز دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه إنَّ، نحو: إنَّ الرجلَ الذي يأتيك فله درهمٌ، وحَمل عليه قولَه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[4]. والصحيح أن ذلك لا يجوز، وقد تقدم تعليل منع ذلك عند

---

(١) البيت ليس في ديوانه. ونسب أيضاً لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان. انظر الأمالي ١: ٩٩ وشرح التسهيل ١: ٣٣٢ وشرح الكافية الشافية ص٣٧٧ ومعجم البلدان (بردى) و(الحجاز) والمقاصد النحوية ٢: ٣١٥ وتاج العروس (برد).

(٢) من: سقط من س.

(٣) الأصول ٢: ١٦٨.

(٤) سورة الجمعة، الآية: ٨. معاني القرآن للفراء ٢: ١٠٥ و٣: ١٥٥ ـ ١٥٦. وعلى ذلك حمل سيبويه هذه الآية. الكتاب ٣: ١٠٣ وانظر أيضاً المقتضب ٢: ٣٥٦ ـ ٣٥٧ والأصول ٢: ١٩١ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٤٢٧ ـ ٤٢٨ والحجة ١: ٤١ ـ ٤٧. والمسائل المنثورة =

قول المصنف: «أو موصوفٌ بالموصول المذكور»[1].

وخُرِّجت[2] الآية على أن يكون ﴿ٱلْمَوْتَ﴾ اسم ﴿إِنَّ﴾، و﴿ٱلَّذِى﴾ خبرها، و﴿فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها، ووَجهُ ارتباطها أنَّ العرب تعتقد أنَّ مَنْ فَرَّ من شيء وخاف منه كان ذلك سبباً في لقائه[3]، ومنه قولُهم[4]:

إنَّ الجَبانَ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ

جعل الجبن سبباً في قرب الحتف.

وقال زهير[5].

ومَنْ هابَ أسْبابَ المنيةِ يَلْقَها ولو رامَ أسبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

جعل هيبة أسباب المنية شرطاً في لقائها. وقيل: ﴿ٱلَّذِى﴾ بدل من ﴿ٱلْمَوْتَ﴾، فالنية به أن يلي/ «إنَّ»، وكأنه قال: قل إنَّ الذين يَفِرُّونَ. [٢: ٥٦/أ]

مسألة: إن أعملتَ هذه العوامل[6] في اسمٍ آخر جاز دخول الفاء،

= ص١٦٧ وسر الصناعة ص٢٦٧ والأزهية ص٢٥٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥٢ وكشف المشكلات ص١٣٤٧ ـ ١٣٤٨.

(١) تقدم ذلك في ص١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣: ١٥٦ ومشكل إعراب القرآن ص٧٣٤ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ص٧٤٤.

(٣) الحجة ١: ٤٥ والمسائل المنثورة ص١٦٧ ـ ١٦٨ والأصول ٢: ١٩١ والخصائص ٣: ٣٢٤ وسر الصناعة ص٢٦٧ وكشف المشكلات ص١٣٤٨.

(٤) هذا مثل، أول من قاله عمرو بن أمامة في شعر له. أمثال أبي عبيد ص٣١٦ ومجمع الأمثال ١: ١٠ واللسان (حتف) وفيه: عمرو بن مامة. وورد في قول لعامر بن فُهيرة في الموطأ: كتاب الجامع ـ الباب الرابع ٢: ٨٩١. يُضرب في قلة نفع الحذر من القدر.

(٥) ديوانه بشرح ثعلب ص٢٦٧ والأصول ٢: ١٩١ وسر الصناعة ص٢٦٧ وشرح القصائد العشر ص١٩٤. أسباب السماء: نواحيها ووجوهها.

(٦) قال في الارتشاف ص١١٤٥: «ولو أعملت إنَّ في اسم آخر، وأخبر عنه بالموصول أو بالموصوف النكرة...».

نحو: إنَّه الذي يأتيني فله درهمٌ، وإنَّ زيداً كُلُّ رجلٍ يأتيه فله درهمٌ.

مسألة: إذا جئتَ بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يَجُز العطف عليه قبلَها عند الكوفيين، وأجازه ابن السراج[1].

(١) الأصول ٢: ٣٥٦.

ص: بابُ الأفعالِ الرافعةِ الاسمَ الناصبةِ الخبرَ

فبِلا شرط: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظَلَّ وبات وصار وليس، وصِلةَ لِـ «ما» الظرفيةِ: دام، ومنفيةً بثابت النفي مذكورٍ غالباً متصلٍ لفظاً أو تقديراً أو مطلوبةَ النفي: زالَ ماضي يَزالُ، وانْفَكَّ، وبَرِحَ، وفَتِئ، وفَتَأَ، وأَفْتَأَ، ووَنَى ورام مُرادِفتاها. وكلُّها تَدخل على المبتدأ إن لم يُخْبَر عنه بجملة طلبية، ولم يَلزم التصديرَ أو الحذفَ أو عدمَ التصرف، أو الابتدائيةَ لنفسه[1] أو مصحوبِ لفظيٍّ أو معنويٍّ، ونَدَرَ: وكُوني بالمكارِمِ ذَكِّريني.

ش: قولُه «الرافعةِ الاسمَ» هذه المسألة فيها خلاف[2]: ذهب البصريون إلى أنها تَرفع الاسم، وتَنصب الخبر. وذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر، وبقي المبتدأ على رفعه. والصحيح الأول، ويدل على ذلك اتصال الضمائر بها، فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله. وأيضاً فيلزم في قول الكوفيين أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل، وهو أجنبي.

وكان القياس في هذه الأفعال أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تقييد الخبر بالزمان الذي بُنيت له، فقولك: «كان زيدٌ قائماً» بمنزلة «أمسِ زيدٌ قائمٌ»، و«يكون زيدٌ قائماً» بمنزلة «غداً زيدٌ قائم». وإنما عملت، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر، تشبيهاً بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو ضَرَبَ، من حيث إنها تطلب

---

(١) ك: بنفسه.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٨ ـ ٤١٩.

اسمين أو اسماً وما هو في تقديره، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدَّث عنه، ونَصْب الخبر تشبيهاً بالمفعول، هذا مذهب س[1] وأصحابه[2].

وزعم الفراءُ أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـ «كان زيدٌ ضاحكاً» مُشَبَّهٌ عنده بـ «جاء زيدٌ ضاحكاً». واستدلَّ بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به. وبدليل أنَّ الماضي لا يحسُن وقوعه خبراً لِـ «كانَ» إلا مع «قَدْ» كما لا يحسُن وقوعه حالاً إلا مع «قَدْ». وبدليل أنك لا تَكْني عنه كما لا تَكْني عن المفعول به؛ ألا ترى أنك تَكْني عن قولك ضربت زيداً، فتقول: فعلتُ به، ولا يسوغ ذلك في «كان» وأخواتها، بل إن كَنَيتَ في باب «كان» قلت: كان زيدٌ كذا، كما تَكْني عن الحال: جاء زيد كذا.

ورُدَّ على الفراء بأن الجمل تقع في موضع المفعول وفي موضع الحال، نحو: قال زيدٌ/ عمرٌو منطلقٌ، وقال زيد يقومُ عمرٌو، والمجرور [٢: ٥٦/ب] في موضع المفعول نحو: مررتُ بزيدٍ، والظرف في موضع المفعول إذا اتَّسعتَ فيه. وأما قبح وقوع الماضي خبراً لِـ «كان» بغير «قَدْ» لشبهه بالحال فليس كما زعم، بل جاء وقوع الماضي[3] خبراً لِـ «كان» في القرآن وفي كلام العرب ما لا يُحصى كثرةً. ولئن سَلَّمنا ما قال فليس سببُه شبهَه بالحال، بل من حيث إن «كان» يدل على المضي، فإذا كان الخبر ماضياً لم يكن للإتيان بـ «كان» كبير فائدة؛ لأن المُضيّ قد فهم من الخبر، فإن أتيت بـ «قَدْ» حَسُنَ ذلك لتقريبها له من الحال. وأما الكناية فإنه يُكنى عن

---

(١) الكتاب ١: ٤٥.

(٢) المقتضب ٣: ٩٧ و٤: ٨٦ والأصول ١: ٨٢.

(٣) ك: وقوعه.

المفعول في باب القول بقولك كذاك، يقول القائل: قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ، فتسأل عن قول زيد: كيف كان؟ فتقول: قال زيدٌ كذا.

ومما يدل على صحة مذهب س أنه مُشَبَّهٌ بالمفعول مجيءُ الخبر مُضْمَراً كما يجيء المفعول، والحالُ لا تُضْمَر، ومجيئُهُ معرفة كالمفعول، والحال بابُها أن لا تكون إلا نكرةً، ومجيئُه جامداً، والحالُ بابُها الاشتقاق، وكونُه لا يُستغنى عنه، والحالُ بابُها أن يُستغنى عنها.

وقولُه **فَبِلا شَرْطٍ** يعني أنها تعمل مُوجَبةً ومنفيَّةً وصِلةً لِـ «ما» الظرفيةِ وغيرَ صلة لها، إلا ما كان منها موضوعاً للنفي ـ وهو ليس ـ فلا يكون للإيجاب، ولا يقع صلة لِـ «ما» الظرفيةِ.

وكلُّها أفعال بلا خلاف إلا ليسَ، فمذهب أبي بكر بن شُقَير[1] وأبي علي الفارسي[2] في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، أنها حرف[3]، ولم يجعلا اتصال الضمائرِ المرفوعة بها وتاءِ التأنيث دليلاً على فعليتها لأن حد الفعل لا ينطبق عليها. ومذهب الجمهور[4] أنها فِعْل، ووزنه فَعِلَ بكسر العين، وخُفف، ولزم التخفيف لثقل الكسرة في الياء، ولا جائز أن يكون فَعَلَ بفتح العين لصيرورته إلى لاسَ، ولا فَعُلَ بضم العين لصيرورته باتصال

---

(١) أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس [ـ ٣١٧هـ] بغدادي في طبقة ابن السراج. روى كتب الواقدي عن أحمد بن عبيد بن ناصح، وروى عنه أبو بكر بن شاذان. وألف مختصراً في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود. قيل: إنَّ كتاب «المحلَّى» الذي ينسب للخليل إنما هو لابن شقير. بغية الوعاة ١: ٣٠٢.

(٢) الحلبيات ص٢٢٢ ـ ٢٢٣ وإيضاح الشعر ص١٠ والبصريات ص٨٣٣ والمسائل المنثورة ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣) نسب الزجاجي في كتاب اللامات ص٣٤ هذا القول للفراء وجميع الكوفيين، ونسب القول بفعليتها للبصريين.

(٤) الكتاب ٢: ٣٧، ٤٠٠ و٤: ١٠٩ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٤٣ و٣/ ٦٢ والمقتضب ٤: ٨٧ والأصول ١: ٨٢ ـ ٨٣ والمنصف ١: ٢٥٨ وشرح اللمع لابن برهان١: ٥٣ ـ ٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٨ ـ ٣٧٩. وذكر ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص٧٥٢ أنَّ أكثر النحويين ذهبوا إلى أنها حرف أجري مجرى الفعل في لفظه. وانظر ص١٦٣ منه.

ضمير المتكلم أو المخاطب إلى لُسْتُ بضم اللام، على أنه قد سمع فيها لُسْتُ بضم اللام، فدل على أنها بنيت مرةً على فَعِلَ ومرةً على فَعُلَ. قال ابن هشام: «ولا تكون مضمومةً لتعديها، ولأن هذا المثال لا يكون في المعتل العين بالياء» انتهى. وقد وُجد في المعتل العين بالياء، قالوا: هَيُؤَ الرجُلُ[1].

فإن قلتَ: لو كان على فَعِلَ لقلتَ لِسْتُ بكسر اللام كما قلتَ نِلْتُ، وإذا كانوا يكسرونها في فَعَلَ نحو بِعْتُ فلأن يكسروها في فَعِلَ أَوْلى.

فالجواب أنه لو كانت فَعَلَ لزم شذوذان: أحدهما تخفيف عينها بلا موجب وتصحيحها. والثاني عدم كسر فائها. وعلى أنها فَعِلَ يلزم الشذوذ الثاني لا الأول؛ لأن تخفيف فَعِلَ إلى فَعْلَ قياس مطرد، نحو عَلْمَ في عَلِمَ، فكان ادعاءُ أنَّ وزنها فَعِلَ أولى. وقد نَقل الفراء[2] أن بعضهم قال لِسْتُ بكسر اللام.

ولِـ «لَيْسَ» حالة لا يُرفع فيها الاسم، ولا يُنصب الخبر، وذلك إذا دخل على الخبر «إلا» في لغة تميم، وسيأتي ذكرُ ذلك والخلافُ فيه.

[٢: ٥٧/أ] / وقولُه **وصِلةً لِـ «ما» الظرفيةِ «دام»** «ما» الظرفيةُ هي المصدرية[3] المراد بها وبصلتها التوقيت، فإذا قلت: «لا أُكلمك ما دامَ زيدٌ قائماً» فكأنك قلت: لا أُكلمك زمانَ دوامِ زيدٍ قائماً، ولا يُستعمل الدَّوام مكانها لأنه لا يدل على تخصيص كما يدل «دام».

وقولُه **ومَنْفِيَّةً**[4] قال المصنف في الشرح[5]: «وقد تناول قولي:

---

(١) هيؤ الرجل: حسنت هيئته.

(٢) معاني القرآن ٣: ٦٢ وقد ضبط فيه بضم اللام.

(٣) س: الظرفية.

(٤) س: ومنفيًا.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٣٤.

«ومنفيَّةً» المنفي بِلَيْسَ[1]، قال الشاعر[2]:

لـيـسَ يَـنْـفَـكُ ذا غِـنًى واعْـتـزازٍ كُـلُّ ذي عِـفَّـةٍ بِـقُـلٍّ قَـنُـوعُ

والمنفيَّ بـ «غير» كقوله[3]:

غـيـرُ مُـنْـفَـكٍّ أَسـيـرَ هَـوًى كُـلُّ وانٍ لـيـسَ يَـعـتـبـرُ

والمنفيَّ بـ «قَلَّ» نحو: قَلَّما يزال عبدُ الله يذكرك؛ لأن «قَلَّما يزال» بمعنى «ما يزال». وما يقع بعدَ «أَبِيتُ» نحو: أَبِيتُ أَزال مستغفراً لله، بمعنى: لا أزال.

وقول العرب: لا ينشأ أحدٌ ببلدٍ فيزال يَذكره؛ لأن معناه: إذا نشأ أحدٌ ببلد لم يزل يذكره. ذكر ذلك كلَّه الفراءُ في «كتاب الحدّ»، ومِن أمثلته فيه: ما يعترينا أَحَدٌ فنزال نُعينُه، وقال: ألا ترى أن المعنى: إذا اعترانا أحدٌ لم نَزَلْ نُعينُه.

وقولُه **بثابتِ النَّفْي** احترازٌ من أن تدخل عليه همزة التقرير، نحو: أَلستَ تَزال تَفعل، وألم تَزَلْ تفعل، فإنه لا يجوز لأنَّ التقرير إثبات، فإن أريد مجرد الاستفهام عن النفي جاز.

وقولُه **مذكورٍ غالباً** إشارةٌ إلى أنَّ نافيها قد يُحذَف، قال تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[4] أي: لا تَفْتَأُ، وقال[5]:

تَـنْـفَـكُّ تَـسْـمَـعُ مـا حَـيِـيـ ـتَ بِـهـالِـكٍ حـتـى تَـكُـونَـهْ

---

(١) المنفي بليس: سقط من ك.

(٢) البيت في تخليص الشواهد ص٢٣٠ والعيني ٢: ٧٣.

(٣) لم أقف عليه في مصادري.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

(٥) تقدم في ٢: ٢٤٦.

أي: لا تَنْفَكُّ، وقال[1]:

تَـزالُ حِـبـالٌ مُـبْـرَمـاتٌ أُعِـدُّهـا لها ما مَشى يوماً على خُفِّهِ الجَمَلْ

قال بعض أصحابنا[2]: لا تحذف منها أداة النفي وتراد إلا بشرطين: أحدهما أن يكون الفعل مضارعاً. والآخر أن يكون جوابَ قسم، وقد حذفت منها أداة النفي في حال المُضي في جواب القسم شاذاً، قال[3]:

لَعَمْرُ أبي دَهْماءَ زالت عزيزةً .....

أي: لا زالت عزيزةً.

وقد استُعملت «أَبْرَحُ» بغيرِ أداةِ نفيٍ في غيرِ جوابِ القسم، وذلك ضرورة، قال[4]:

وأَبـرحُ مـا أَدامَ الـلّـهُ قـومـي بـحـمـدِ الله مُـنْـتَـطِـقـاً مُـجِـيـدا

وفيه قولان: أحدهما[5] أنّ «لا» محذوفة، أي: لا أبرح. والثاني[6]

---

(١) البيت لليلى امرأة سالم بن قُحْفان العنبري. الحماسة ٢:٢٥٨ وشرحها للمرزوقي ص١٧٢٧ وللأعلم ص٩٨٢.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١:٣٨٦ ـ ٣٨٧ والمقرب ١:٩٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥١.

(٣) عجز البيت: على قَوْمها ما فَتَّلَ الزَّنْدَ قادِحُ. وهو في معاني القرآن للفراء ٢: ٥٤، ١٥٤ وتأويل مشكل القرآن ص٢٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٣٨٧ والمقرب ١:٩٤ وضرائر الشعر ص١٥٦ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥١ والخزانة ٩: ٢٣٧ [الشاهد ٧٣٣] وشرح أبيات المغني ٦:٢٢٣ [الإنشاد ٦٣٣]. وهو في ملحقات ديوان ابن مقبل ص٢٥٠. وانظر في صفة الزند وكيفية الفتل الخزانة ٩:٢٤٠ ـ ٢٤١ حيث نقل قول أبي حنفية الدينوري في ذلك.

(٤) هو خداش بن زهير كما في مجاز القرآن ١:٣١٦ والمعاني الكبير ص٨٢ واللسان (نطق). والبيت من غير نسبة في جمهرة اللغة ص٢٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٣٨٧ والمقرب ١:٩٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥٢. وهو في شعر خداش ص٥٥٤ ـ مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ.

(٥) مجاز القرآن ١:٣١٦.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١:٣٨٧ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥٢ وفيهما أن المعنى: أَزالُ عن أن أكون...

أنه غير منفيٍّ لا لفظاً ولا تقديراً، والمعنى: أَزُول عن أن أكون مُنتطقاً مُجيداً، أي: صاحب نِطاق وجَواد ما أدام اللَّهُ قومي، فإنهم يَكْفُونني ذلك.

وقوله **أو تقديراً** مثالُه/ قولُه[1]: [٢: ٥٧/ب]

ما خِلتُني زِلْتُ بعدَكم ضَمِناً أَشكو إليكم حُمُوَّةَ الأَلَمِ

أراد: خِلتُني ما زِلْتُ، وخِلتُ هنا بمعنى أيقنت، وهو أيضاً غريب. وقال[2]:

ولا أَراها تَزالُ ظالمةً تُحْدِثُ لي قَرْحةً وتَنكَؤُها

أي: وأَراها لا تَزالُ ظالمةً.

وقال الفراء في «كتاب الحدّ»: يجوز أن يُقَدَّم نفيُ «زال» على «ظَنَّ» وأخواتها، فيقال: لا أَظُنُّكَ تَزالُ تقول ذلك. قال: وكذلك: ما أظنك تُبالي بشدّة، معناه: أَظُنُّك لا تُبالي.

قال المصنف في الشرح[3]: والنفي المفصول الفعل ومعمولاه خبره كقولك: ما عبدُ الله يَزالُ محسناً؛ لأن المعنى: عبدُ الله ما يزال محسناً، فالنفي متصل بِيَزالُ تقديراً. وكذلك المنفصل بقسم نحو قوله:

فلا ـ وأبي دَهْماءَ ـ زالت عزيزةً على أهلها ما فَتَّلَ الزَّنْدَ[4] قَادِحُ

وقولُه **أو مطلوبةَ النفي** إشارةٌ إلى النهي والدعاء، نحوُ قوله[5]:

---

(١) البيت في الصحاح (ضمن) و(حمى) وشرح التسهيل ١: ٣٣٥ والمقاصد النحوية ٢: ٣٨٦ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢٢. الضمن: الذي به الزَّمانة في جسده من بلاء أو كسر أو غيره. وحموة الألم: سَوْرته.

(٢) هو إبراهيم بن هرمة. والبيت في شعره ص٥٦ والكامل ص٧٩٢، ١٣٢٦ وشرح التسهيل ١: ٣٣٥ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢١ [الإنشاد ٦٣٢]. تنكؤها: تقشرها.

(٣) كذا! ولم أجده في مطبوعة شرح المصنف.

(٤) س: قَتَّلَ. وفي بعض النسخ لم تنقط الفاء.

(٥) البيت في شرح عمدة الحافظ ص١٩٩ وشرح الكافية الشافية ص٣٨٣ وشرح التسهيل =

صاحِ شَمِّرْ، ولا تَزَلْ ذاكرَ المو تِ، فَنِسْيانُه ضَلالٌ مُبِينُ

وقال[1]:

ألا يا اسْلَمي يا دارَ ميَّ على البِلى ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعائكِ القَطْرُ

وأنشد الفراء[2]:

لن يزالوا كذلكُمْ، ثم لا زِلْـ ـتَ لَهُمْ خالداً خُلُودَ الجِبالِ

وقولُه **زالَ ماضي يَزالُ** احترازٌ من التي مضارعها يَزُولُ، بمعنى تَحَوَّلَ، فإنها تامَّة. قال المصنفُ[3]: «ومن زالَ الشيءَ بمعنى عَزَلَه، فمضارعه يَزيلُ» انتهى.

قلت: وحكى الكسائي[4] أيضاً في مضارع زالَ الناقصةِ يَزِيلُ على وزن يَبِيع. وحكى أحمد بن يحيى عَنِ الفراء «لا أَزيل أقول ذلك»[5]، فتكون زال الناقصة مما جاءت على فَعِلَ يَفعَلُ وفَعَلَ يَفعِل كنَقِمَ يَنْقَمُ ونَقَمَ يَنْقِمُ.

وزعم الفراء أنّ «زال» التي هي ناقصة مُغَيَّرة من «زال» التامة، بَنَوها على فَعِلَ بكسر العين بعد أن كانت مفتوحة فرقاً بين التمام والنقصان، فعينُها واو.

وأجاز ابن خروف أن تكون «زال» الناقصةُ من زالَه يَزيلُه إذا مازه منه، فعينُها ياء.

= ١: ٣٣٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٣١ وتخليص الشواهد ص٢٣٠ والعيني ٢: ١٤.

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص٥٥٩.

(٢) البيت للأعشى. وهو في ديوانه ص٦٣ والأصول ٢: ١٧١ وشرح أبيات المغني ٥: ١٥٦ [الإنشاد ٤٦١]. ك، ف، ح: لم يزالوا.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٣٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٥.

(٥) المسائل الحلبيات ص٢٧٧.

وما ذهبا إليه باطل لأنه لم يوجد فعل من باب «كان» وأخواتها إلا ووزنه في حال نقصانه كوزنه في حال تمامه، فتبين أنَّ «زالَ» الناقصةَ ليست من زالَ يَزُول، ولا من زال يَزيلُ؛ لأن مضارعها ليس كمضارع واحد منهما. والصحيح أنها قسم ثالث، وأن معناها معنى بَرِحَ، وعينُها ياء لقولهم: زايَلْته، أي بايَنْته، وقالوا أيضاً: زَيَّلْتُه، قال[1]:

سائلْ مُجاوِرَ جَرْم هل جنيتُ لها حرباً تُزَيِّل بينَ الجِيرة الخُلُطِ

/ وزَيَّلَ فَعَّلَ بدليل مصدره، قالوا: تَزْييلاً، وزايَلَ وزَيَّلَ من زال الناقصة كجالَسَه من جَلَسَ، وإلى هذا ذهب س[2]. [٢: ٥٨/أ]

وقوله **وانْفَكَّ وبَرِحَ وفَتِئ وفَتَأَ وأَفْتَأَ** قال أبو زيد: ما أَفْتَأْتُ أذكره، وما فَتِئت أذكره، وما فَتَأْتُ[3] أَذكُره، أي: ما زلتُ أذكره. وذكر الصاغاني[4] فَتُؤَ يَفْتُؤُ على وزن ظَرُفَ لغة في فَتَأَ يَفْتَأُ. وقال في المحكم: ما فَتِئْتُ أَفْعَلُ، وما فَتَأْتُ أَفْتَأُ فَتْئًا وفُتُوءًا، وما أَفْتَأْتُ، الأخيرة تميمية، أي: ما برحت.

و«ما زال» وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مُذْ كان قابلاً لها على حسَب ما قبلها، فإن كان الموصوف قَبِلَها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيدٌ عالماً، وإن كان قَبِلَها في أوقاتٍ متفرقة دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد يُعطي الدنانيرَ، ألا ترى أن إعطاءه للدنانير كان في أوقاتٍ متفرقة، وأن ذلك دام له، وكذلك اتِّصافُه بالعلم كان متصلَ الزمان، ودام له أيضاً كذلك. ومثلُ «ما زال يُعطي

---

(١) هو وعلة الجرمي، أو ابنه الحارث، أو معقر بن حمار البارقي. الأغاني ص٨٩٨٩ ـ الجزء ٢٦ ـ أخبار الحارث بن وعلة. وانظر تخريجه في الحلبيات ص٢٧٢ والمبهج ص٦٨ والسمط ص٧٤٩ ـ ٧٥٠.

(٢) الكتاب ٤: ٣٦٧.

(٣) هذه الصيغة هي الموجودة في كتاب الهمز ص٢٣. س: وما قنأت.

(٤) نسبه إلى الفراء في التكملة والذيل والصلة (فتأ).

الدنانير» قولُ الفرزدق[1]:

ما زالَ مُذْ عَقَدت يداه إزارَهُ فَسَما، فأَدْرَكَ خَمْسةَ الأَشْبارِ
يُدْني خَوافِقَ مِن خَوافِقَ تلتطي في ظِلِّ مُعْتَرَكِ العَجاجِ مُثارِ

فإدناؤه الخوافق ليس متصلاً في الزمان، وإنما يكون في أوقات مختلفة، وبهذا يظهر فساد من نقد على ذي الرمة قوله[2]:

ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ على البِلى ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعائكِ القَطْرُ

وقال: إنَّ الجَيِّدَ قولُ طَرَفة[3]:

فَسَقَى بلادَكِ غيرَ مُفْسِدها صَوْبُ الربيعِ وديمةٌ تَهْمي

قال: إذْ بيتُ ذي الرمة يقتضي طمسَ رُسومها وعَفاءَ آثارها بملازمة المطر إياها، ولا يقتضي ذلك بيتُ طرفة، وذلك أنَّ ذا الرمة عهد دار ميّ في خصب لسقي المطر لها في أوقات الحاجة إلى ذلك، فدعا لها بأن لا تزال على ما عهدها عليه من انهلال القطر بجرعائها في وقت الحاجة إليها.

ولا خلاف بين النحويين في أنَّ معاني هذه الأفعال الأربعة متفقة إلا شيء ذكره أبو علي عن بعض أهل النظر أنه فصل بين ما زال وما برح بأن قال[4]: «إن بَرِحَ لا تستعمل في الكلام إلا أن يراد بها البَراح من المكان، فتذكر المكان أو تحذفه للدلالة». قال أبو علي[5]: «وهذا لا يصح، قال تعالى: ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾[6]، فلا يجوز أن يراد بها

(١) ديوانه ص٣٧٨ ـ ٣٧٩ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٣١٠ وفيه تخريجه. الخوافق: الرايات. لَطَى يَلْطَى: لَزِق بالأرض. وفي م: تلتقي. وهو موافق لما في الديوان. ك: يلتظي.
(٢) تقدم في ص١٢٢.
(٣) ديوانه ص٩٣. الصوب: المطر. والديمة: المطر الدائم في لين. وتهمي: تسيل.
(٤) المسائل الحلبيات ص٢٧٣. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٨.
(٥) المسائل الحلبيات ص٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٦) سورة الكهف، الآية: ٦٠.

البَراح من المكانِ بدلالة ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾، ومحال أن يبلغ هذا الموضع وهو لم يبرح من مكانه، فثبت أن ما بَرِحَ بمعنى ما زالَ من غير فرق».

وقولُه **ووَنى ورامَ مُرادِفَتاها** قال المصنف[1]: «قُيِّدَ وَنى/ ورامَ [٢: ٥٨/ب] الملحقان بهن بمرادفتها احترازاً[2] من وَنى بمعنى فَتَرَ، ورامَ بمعنى حاول وبمعنى تَحَوَّل، ومضارع التي بمعنى حاوَلَ: يَرُومُ، ومضارع التي بمعنى تَحَوَّلَ: يَريمُ، وهكذا مضارع المرادفةِ زالَ، وهي ووَنى بمعنى زالَ غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عُني باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالهما قوله[3]:

لا يَني الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ ما دا م، فلا تَحْسَبَنَّه ذا ارْعِواءِ

وقال[4]:

إذا رُمْتَ ممن لا يَريمُ مُتَيَّماً سُلُوًّا، فقد أَبْعَدْتَ في رَوْمِكَ المَرْمَى»

انتهى.

أما قوله «ولا يكان النحويون يعرفونهما إلا من عُني باستقراء الغريب» فإنَّ أصحابنا[5] ذكروا «وَنى» وأنَّ بعض البغداديين زادها في أفعال هذا الباب لأنَّ معناها معنى «ما زالَ»، وذلك: ما وَنَى زيدٌ قائماً، أي: ما فَتَرَ عن القيام، ولذلك ألحقها بها.

ورُدَّ[6] هذا المذهب بأنه لا يَلزم لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعلٍ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣٤.
(٢) س: احتراز.
(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل. الخِبّ: الخداع والخبث. والخَبّ: صفة لمن قام به ذلك، يقال: رجل خَبّ، أي: ذو خبث وخداع. والارعواء: الانكفاف والانزجار.
(٤) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.
(٥) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٧٦ والأبذي في شرح الجزولية ص٩٤٩.
(٦) الرد في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٦.

آخر، ولا يكون حُكمُه كحكمِه؛ ألا ترى أنَّ «ظَلَّ زيدٌ قائماً» معناه: أَقام زيدٌ قائماً النهارَ كلَّه، ولم يجعل العرب لِـ «أَقام» اسماً ولا خبراً كما فعلت ذلك بـ «ظَلَّ». قالوا: ومما يدلُّ على أنها ليست من أخوات «كان» أنه لا يقال: ماوَنى زيد القائمَ، فالتزام التنكير في قائم وأشباهه دليل على انتصابه على الحال. انتهى ما رَدُّوا به هذا المذهب.

فأمّا ما اسْتَدَلَّ به المصنفُ على أن «وَنَى» بمعنى «زال» من قوله:

لا يني الحِبُّ شيمةَ الخَبِّ.... .....

فـ «شيمة» قد أضيف إلى معرفة، فهو معرفة، فقد جاء خبرُ «وَنَى» معرفةً.

والجواب[1] عن هذا أن الذي يظهر أنَّ «شيمة» ليس خبراً لِـ «خبّ»، بل هو منصوب على إسقاط حرف الجر، أي: لا يَني الحبُّ عن شيمة الخَبِّ وطبيعته، أي: لا يَفْتُر عن التحلّي بها؛ ألا ترى أنَّ «شيمة الخَبِّ» لا ينعقد منه مع المرفوع بـ «يني» الذي هو «الخبّ» مبتدأ وخبر، لو قلت الحبُّ شيمةُ الخبِّ لم يكن كلاماً.

وأمّا ما اسْتَدَلَّ به على أن «رامَ» ناقصة بمعنى «زال» من قول الشاعر:

إذا رُمْتَ ممن لا يريم مُتَيَّماً .....

فلا حجة فيه لتنكير «مُتَيَّماً» واحتماله أن يكون حالاً، وهو أظهر؛ إذ «رام» لم يستقر فيها أن تكون ناقصة في غير هذا البيت المتنازع فيه فيحمل هذا البيت عليه، بل الثابت من لسان العرب أنها تامة كما قال[2]:

لِمَنْ طَلَلٌ بِرامةَ لا يَريمُ عَفا، وخَلا لَهُ حُقُبٌ، قديمُ

---

(١) بنى أبو حيان جوابه هذا على أن يكون «الخب» الأول وصفاً لا مصدراً.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٢٠٦. رامة: منزلة بينها وبين الرمادة ليلة في طريق البصرة إلى مكة. وعفا: درس.

وهذه الأفعال التي النفيُ أو ما يُشبهه شرطٌ في كونها من هذا الباب بَطَلَ حكم النفي فيها، يَدُلُّ على صحة ذلك أنهم لا يُجيزون النصبَ بعد الفاء في الفعل في الجواب، لا يقولون: ما زال زيدٌ زائرَك فيكرمَك، كما لا يقولون ذلك في الإيجاب المحقق[1] إلا/ في الشعر. [٢: ٥٩/أ]

واختلفوا في تَلَقِّي القسم بها، فمنعه بعضهم، فلا يقولون: والله ما زال زيدٌ قائماً. والصحيح جوازه[2]، قال تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[3] أي: لا تفتأ، وقال الشاعر[4]:

فآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْدُو قَصيدةً .....

وقال[5]:

فلا - وأبي دَهْماءَ - زالتْ عزيزةً .....

أي: ما زالت عَزيزةً، رُوعي لفظ الحرف النافي صورة، فتُلُقِّي به القسم. ولكونها موجبة المعنى لا تدخل «إلا» في خبرها، وسيأتي ذكر ذلك. ومَنْ مَنَعَ أن يُتَلَقَّى بها القسمُ جَعل الفعل تامًّا لا ناقصاً، والمنصوب حال.

وقوله **بجملةٍ طَلَبِيَّة** مثالُه: زيدٌ اضربْه، وبكرٌ لا تصحبْه، وبشرٌ هل رأيتَه؟

وقولُه **ولم يلزم التصديرَ** كأسماءِ الشرط وأسماءِ الاستفهام وكم الخبريةِ والمقرونِ بلام الابتداء. وخالف الأخفش في «كم» الخبرية، فأجاز جعلها

---

(١) ك، ف، ن: المحض.

(٢) المسائل الحلبيات ص٢٦٧ - ٢٦٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٢:٣٠٨ وأمالي ابن الشجري ٢:١٤٠.

(٣) سورة يوسف: ٨٥.

(٤) تقدم في ٢:٢٢٦.

(٥) تقدم في ص١٢٠، ١٢١.

اسماً لِـ «كانَ» لأنها بمنزلة «كثير»، فلا تلزم الصدرَ. والصحيح أن ذلك لا يجوز لأنها للمباهاة والافتخار، والحرفُ الموضوع لهذا المعنى له الصدرُ، وهو «رُبَّ»، فكذلك «كم»، مع أنَّ السماع لم يَرِد بما ذكر.

وقولُه **أو الحذفَ** كالمبتدأ في النعت المقطوع.

وقوله **أو عدمَ، التصرف** مثاله: طوبى للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافرِ.

وقولُه **أو الابتدائيةَ لنفسِه** مثالُه قول ذي الرمة[1]:

هاجَتْ، ومِثْلي نَوْلُهُ أن يَرْبَعا حَمامةٌ هاجَتْ حَماماً سُجَّعا

أنْ يربع أي: يَكُفَّ، يقال: اربَعْ على نفسك، وتقول: نَولُك أن تفعل[2]، أقاموه مقام: ينبغي لك أن تفعل، وأَقَلُّ رجُلٍ يقولُ ذلك إلا زيد، أَقاموه مُقامَ: ما يقول ذلك رجلٌ إلا زيد.

وما ذهب إليه من أن نَوْلك يلزم الابتدائية لنفسه ليس بصحيح، بل قد أَدخلت عليه العرب «كان»، قال الشاعر، وهو النابغة[3] ـ ونسبه ابن هشام لعلقمة غلطاً ـ:

فلم يَكُ نَوْلُكُمْ أن تُشْقِذُوني ودُونـي عـازبٌ وبـلادُ حَـجْـرِ

فأدخل عليه «يَكُ»، وأنشد الزمخشري في كتاب «أساس البلاغة»[4]:

أَأَنْ حَنَّ أَجْمالٌ، وفارقَ جيرةٌ عُنِيتَ بنا ما كانَ نَوْلُكَ تَفْعَلُ

يريد: أنْ تفعلَ، فحذف أنْ، فارتفع الفعل.

---

(١) كذا! والبيتان مطلع أرجوزة لرؤبة في ديوانه ص٨٧ والتاج (سجع) و(سمدع). والأول في (خضع) حيث نص على أنه أول الأرجوزة. ونسبا إلى العجاج في اللسان (نول).

(٢) الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٣) ديوانه ص٨١. تُشقذوني: تؤذوني. والعازب: المكان البعيد. وحجر: اليمامة.

(٤) أساس البلاغة (نول) والمخصص ١٤: ٥٩ وفيه أن الفارسي أنشده.

وقال ابن هشام: «وتدخل «كان» على هذا، فيقال: ما كان نَوْلُك أن تفعل، برفع «نَوْلك» اسماً لكان، ونصبه خبراً لها مقدماً، ونَوْلك بمعنى الواجب، أي: ما كان الواجبَ أن تفعل. ويجوز فيمن رفع «نَوْلك» أن يضمر الأمر، ويكون «أنْ تَفعلَ» فاعل «نَوْلك»، وينوب الرافع والمرفوع مناب الجملة الفعلية التي يفسر بها الأمر والشأن. ويجوز فيمن رفع أن يكون اسم كان، والفاعل/ يسدّ مسدّ الخبر لِكانَ، كما يَسُدّ مسدَّ خبر [٢: ٥٩/ب] المبتدأ» انتهى.

وفي تجويز إضمار الشأن في كان، والخبر «نَوْلك» رافعاً «أنْ تفعلَ» فاعلاً نَظَرٌ؛ لأن شرط الواقع خبراً بعد ضمير الأمر أن يكون جملة مصرحاً بجزأيها عند البصريين، وإنما يجوز هذا عند الكوفيين[١].

وقولُه **أو مصحوبٍ لفظيٍّ** هو المبتدأ الواقع بعد «لولا» الامتناعية، والواقع بعد «إذا» الفُجائية.

وقولُه **أو معنويٍّ** مثالُه «ما» التعجبية، والمبتدأ في نحو «لله دَرُّك»، وما جرى مَثلاً، نحو «الكلابُ على البقر»[٢]، و«العاشيةُ تَهيجُ الآبية»[٣] و«الإيناسُ قبلَ الإبْساس»[٤]، فهذه مبتدآت لا تدخل عليها «كان» وأخواتها، وتمثيلُها مُلَخَّص من شرح المصنف[٥].

---

(١) تقدمت المسألة في ٢: ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٢) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني: لا ضرر عليك فخلّهم. أمثال أبي عبيد ص٢٨٤ وجمهرة الأمثال ٢: ١٦٩ ومجمع الأمثال ٢: ١٤٢.

(٣) أي: إنَّ الإبل التي تتعشى إذا رأتها التي لا تشتهي العشاء اشتهت فأكلتْ معها. أمثال المفضل ص٦٣ والفاخر ص١٦٠ وأمثال أبي عبيد ص٣٩٤ وجمهرة الأمثال ٢: ٥٧ ومجمع الأمثال ٢: ٩. وفي النسخ المخطوطة كلها: الغاشية. صوابه في المصادر المذكورة.

(٤) يضرب في المداراة عند الطلب. مجمع الأمثال ١: ٥٩. الإبساس: الرفق بالناقة عند الحلب، وهو أن يقال: بس بس.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

وقولُه ونَدَرَ: **وكُوني بالمكارِمِ ذَكِّريني** وجهُ نُدُورِه أنَّه وقعَ موقعَ الخبر جملةٌ طلبية، وعَجُز هذا البيت قوله[1]:

..... ودَلِّـي دَلَّ مـاجِـدةٍ صَـنـاعِ

وقبله[2]:

ألا يـا أُمَّ فـارِعَ لا تَـلُـومـي على شيءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَماعي

وتأويلُ البيت: وكوني بالمكارم تُذكِّرينني، فوضع الأمرَ موضعَ الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[3] أي: فَيَمُدُّ.

ص: فترفعهُ اسماً[4] وفاعلاً، وتَنصِبُ خبَره، ويُسمَّى خبراً ومفعولاً، ويجوز تعدُّدُه، خِلافاً لابن دُرُسْتُوَيْه.

وتَخْتَصُّ «دامَ» والمنفيُّ بـ «ما» بعدم الدخول على ذي خبرٍ مفردٍ طلبيّ، وتُسَمَّى نَواقِصَ لعدمِ اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تَدُلُّ على زمانٍ دونَ حَدَث، فالأصحُّ دلالتها عليهما إلا «ليسَ». وإنْ أُريدَ بـ «كانَ» ثَبَتَ أو كَفَل أو غَزَلَ، وبِتَواليها الثلاثِ دَخل في الضُّحى والصَّباح والمساء، وبِظَلَّ دامَ أو طالَ، وبِباتَ نَزَلَ ليلاً، وبِصارَ رجَع أو ضمَّ أو قَطَعَ، وبِدامَ بَقِيَ أو سَكَنَ، وبِبَرِحَ ذهبَ أو ظَهَر، وبِوَنَى فَتَرَ، وبِرامَ ذَهَبَ أو فارَقَ، وبِانْفَكَّ خَلَصَ أو انْفَصَلَ، وبِفَتَأَ سَكَنَ أو أَطْفَأَ، سُميت تامةً، وعملتْ عملَ ما رادَفَتْ.

وكلُّها تتَصرف إلا ليسَ ودامَ، ولِتَصاريفها ما لَها، وكذا سائرُ الأفعال.

ش: المشهورُ في الاصطلاح أنَّ المرفوعَ يُسَمَّى اسمَ «كان» أو اسمَ

---

(١) تقدم في ١: ٨٠.

(٢) النوادر ص٢٠٦، ٢٦٠ وانظر ص٢٠٩. وعنه في الخزانة ٩: ٢٦٧. فارع: يريد فارعة. وسماعي: ذكري في الناس وحسن الثناء.

(٣) سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٤) في التسهيل وشرحه: فترفعه ويسمى اسماً.

«صار» على حسب الرافع له منها، والمنصوبَ يُسَمَّى خبرَه، وعَبَّر عنهما س[1] باسم الفاعل واسم المفعول، والمُبرِّدُ[2] بالفاعل والمفعول. وهو مُشَبَّه بالمفعول عند البصريين[3]، شُبِّهَتْ «كان» بِضَربَ. وأما الكوفيون[3] فزعموا أنه منصوب على الحال. وكذلك ثاني «ظننت» لأنه فعل لا يتعدى، فلا ينصب وإنما لم يكن متعدياً لأنه لا يقع على الواحد والجمع من الواحد والجمع، لا تقول: كانا قائماً، ولا: كانوا قائماً، كما تقول: ضَربا رجلاً، ولأنَّا لم نجد فعلاً يعمل في مفعولين أحدهما هو الفاعل إلا الحال، فليحمل على النظائر الأكثرية، ولأنك تقول: ضربت بزيد، أي: فعلتُ به، ولا تقول: كنتُ بقائم.

واستدل البصريون على أنه/ ليس حالاً بجواز جموده وتعريفه [٢: ٦٠/أ] وإضماره وعدم انتقاله، وبوجوب كونه لا يُستغنى عنه، فروعي الخواصُّ الأكثرية، فحُمل على التشبيه بالمفعول به، وأُلغيتْ قلةُ خواصِّ الحال.

وقوله **ويجوز تَعدُّدُ خبرِه** قد تقدم الكلام[4] في تعدد الخبر إذا كان لمبتدأ واحد والخلاف فيه، وذكرنا ما اختاره أصحابنا من أنَّ الخبرين أو الأخبار إذا كانت في معنى خبر واحد جاز ذلك. وإذا كان يصح تعدد الأخبار على الخلاف الذي تقدم والعامل غير «كان» فلأن يصح معها بطريق الأَولى؛ إذ كانت أقوى من ذلك العامل إذ نَسخت حُكْمَه، فكما جاز ذلك مع العامل الأضعف فجوازُه مع الأَقْوى أَولى.

وقوله **خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ**[5] قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي

---

(١) الكتاب ١: ٤٥.

(٢) انظر المقتضب ٣: ٩٧، ١٨٩ و٤: ٨٦. وقد عبر عنهما بالمفعول واسم الفاعل.

(٣) الإنصاف ص٨٢١ [المسألة ١١٩]. وانظر التبيان ص٢٩٥ ـ ٣٠١ واللباب للعكبري ١: ١٦٧ والمتبع ١: ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٤) تقدم ذلك في ص٨٧ ـ ٩٣.

(٥) إصلاح الخلل ص١٤٩.

الربيع[1]: «منهم من لم يُجز أن يكون لها إلا خبر واحد، ويظهر هذا من كلام س[2]. وهذا القول عندي أقوى لأن ضرب لا يكون له إلا مفعول واحد، ولا يكون له مفعولان إلا بحكم التبعية، فما شبه به يجري مجراه. وزعم بعضهم أنه يجوز أن يكون لها خبران وأكثر، وأَجرى ذلك مُجْرى المبتدأ، والمبتدأُ تكون له أخبارٌ عِدَّة» انتهى.

وقولُه **وتختص** إلى **طَلَبيّ** يقول: «دامَ» وما نُفي بـ «ما» مِن «زالَ» وأخواتها و«كان» وأخواتها لا يكون خبرُها طلبيًّا، أي: تختص بأن لا تدخل على مبتدأ ذي خبرٍ مفردٍ طلبيّ، نحو أينَ وكيفَ ومتى. وقال: «مفردٍ» لأنه قد قَدَّم أنَّ الجملة الطلبية لا تقع خبراً لهذه الأفعال، فلذلك قَيَّدَ هذا الخبر بقوله: «مفردٍ»، فلا يجوز أن تقول: لا أصحبك أينَ ما دامَ زيدٌ، ولا تقول: أينَ ما كان زيدٌ، ولا: متى ما صار القتال، ولا: كيف ما أصبحَ زيدٌ. وكذلك باقي ما نُفي بـ «ما» من «كان»، ولا تقول: أين ما زال زيدٌ.

ويقابل المنفيَّ بـ «ما» قسمان: أحدهما أن يُنفَى بغير «ما». والقسم الآخر أن لا يكون منفيًّا البتةَ. وكلاهما يجوز أن يقع المفردُ الطلبيُّ خبراً فيه، نحو: أين لم يكن زيدٌ؟ وأين كان زيدٌ؟ ومتى لم يصر القتال؟ ومتى صار القتال؟

وقولُه **وتُسَمَّى نواقِصَ لِعدمِ اكتفائها بمرفوع** وذلك أنَّ فائدتها لا تَتِمُّ بذكر المرفوع فقط، بل تَفتقر إلى المنصوب لأنَّ الكلام منعقدٌ مما أصلُه المبتدأُ والخبر، ولا يُفيد ذكرُ المبتدأ دونَ ذكرِ[3] خبره.

وقوله **لا لأنها تدل على زمان دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا**

---

(١) الملخص ١: ٢١٤ وقد قُدم فيه رأي من أجاز ذلك على رأي من منعه. وانظر البسيط في شرح الجمل ص٦٨٩.

(٢) نص في الملخص على أن هذا يظهر من كلام سيبويه في آخر أبواب الاشتغال.

(٣) ذكر: سقط من: ك، ف.

ليس هذا هو القول الثاني في تسميتها ناقصة لأنها لا دلالة لها على الحدث. وذهب إلى هذا المبرد[١] وابن السراج[٢] والفارسي[٣] وابن جني[٤] والجرجاني[٥] وابن بَرْهان[٦]، وهو ظاهر مذهب س، قال[٧]: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: «عبدَ الله المقتولَ» وأنت تريد: كُنْ عبدَ الله المقتولَ؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء لأنك[٨] لستَ تشير له/ إلى أحد» أي ليس كالضرب والقيل الذي يتكلم به أو تدل عليه [٢: ٦٠/ب] قرينة، فيُغرى عليه المخاطب، ويكتفي بإشارة في فهم ما تريد. وزعموا أن الخبر هو الحدث الذي قُصد الإخبار به عن اسم كان، وقد علمناه وكونَه محمولاً على الاسم، وإنما استفدنا بِكانَ أنَّ ذلك فيما مضى من الزمان، أو فيما يُستقبل إذا قلت: يكونُ زيدٌ قائماً.

وإلى أنها ليس لها حدث ولا أنها اشتقت منه كان يذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين[٩]. قال ابن هشام: «والعجب منه يقول: ليس لها حدث ولا اشتقت منه، وهو يملأ تعاليقه من هذا التقدير، يعني تقدير مصدرها في نحو: سَرَّني أنَّ زيداً في الدار، أي: سَرَّني كونُ زيدٍ في الدار، وأنّ زيداً أخوك، أي: كونُ زيدٍ أخاك» انتهى.

والمشهورُ والمنصُور أنها تدل على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مُسنَد إلى الجملة، كما كان «ظننتُ» مسندةً إلى الجملة.

---

(١) المقتضب ٣: ٣٣، ٩٧ و٤: ٨٦ ـ ٨٩. وانظر: ١: ١٨٩.
(٢) الأصول ١: ٨٢ ـ ٨٣.
(٣) المسائل العسكرية ص٩٦ وحاشية الإيضاح العضدي ص٩٦ والبصريات ص٢٣٢ والبغداديات ص١١٣ ـ ١١٦.
(٤) اللمع ص٣٦ والتمام ص١٧١.
(٥) المقتصد ص٣٩٨، ٤٠١.
(٦) شرح اللمع لابن برهان ص٤٩، ٦١.
(٧) الكتاب ١: ٢٦٤.
(٨) الكتاب: ولأنك.
(٩) التوطئة ص٢٢٤.

والذين قالوا إنها تدل على الحدث اختلفوا: هل تنصبه فتقول: كان زيد قائماً كوناً؟ فأجازه بعضهم، وبه قال السيرافي[1]، والجمهور على المنع وأنهم عوضوا عن النطق بمصدرها الخبر إذ هو المُسْنَد في الحقيقة لاسمها.

ولما ذهب الفارسي إلى أنها خلعت الدلالة على الحدث قال: «لا يتعلق بها حرف جر، وفي عملها في ظرف الزمان نظر» انتهى قوله.

ومن قال إنها تدل على الحدث أجاز لها العمل في ذلك كله، ولذلك علق بعضهم المجرور في قوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾[2] بـ ﴿كَانَ﴾، وقد فعل ذلك أبو علي[3]. وقيل: يتعلق بـ ﴿عَجَبًا﴾ لأنه ليس في تقدير أنْ والفعل. وقيل: ﴿عَجَبًا﴾ بمنزلة عادل، تقول العرب: هو فيهم عَدْل وجَوْر وخَصْم. وقيل: اللام للتبيين تتعلق بما يُفْهَم من معنى الكلام، أي: بيّن للناس، ولا يلفظ به. وقال ابن هشام: يجوز عندي أن يكون ﴿لِلنَّاسِ﴾ صفة لـ «عجب» أي: عجباً كائناً لهم ومستقرًا، ثم قُدِّم، فيصير في موضع الحال.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن خَروف[4]، وتبعه ابن عُصفور، أنّها مشتقة من أحداثٍ لم يُنْطَقْ بها، قال[5]: «وقد تقرر من كلام العرب أنهم قد يستعملون الفروع، ويهملون الأصول. والذي حمل على ادِّعاء مصادرَ لهذه الأفعالِ قد رُفض النطق بها أنّها أفعال، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث. ومما يدل على أنَّ في هذه الأفعال معنى الحدث أَمْرُهم بها وبناءُ اسم الفاعل منها، نحو: كُنْ قائماً، وأنا كائنٌ

---

(١) شرح الكتاب ١: ١٥٦/أ وشرح التسهيل ١: ٣٤٠.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢.

(٣) الحجة ٦: ٤٦٢. وانظر الحلبيات ص٢٥٥. وقد سقطت هذه الجملة من ك، ف.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص٩٥٢، ٩٥٣.

(٥) أي: ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

منطلقاً، والأمرُ لا يُتَصَوَّرُ بالزمان، وكذلك لا يُبنى اسمُ الفاعل من الزمان». وكذلك النهيُ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾[1]، ونصبُ الفعل بعد الفاء جواباً، نحو: كُنْ خَيِّراً فتدخُلَ الجنةَ.

وما ذَهب إليه ابنُ خَروف وابنُ عُصفورٍ من أنَّها مُشتقةٌ من أحداثٍ لم يُنْطَقْ بها ليس بصحيح، وقد جاء المصدر منها صريحاً، حكى[2] أبو زيد في كتاب الهمز[3] مصدر «فَتِئ»/ مستعملاً، وحكى غيره: ظَلِلْتُ أفعل كذا [٢: ٦١/أ] ظُلُولاً[4]، وبِتُّ أَفْعَلُ كذا بَيْتُوتةً[5]، وجاؤوا بمصدر «كادَ» في قولهم: لا أفعل ذلك ولا كَيْداً[6]، أي: ولا أَكادُ كيداً، و«كادَ» فعل ناقص من باب «كان».

وقد جاء المصدر مُعْمَلاً إعمال فعِله في قولِ العرب: كَونُك مُطيعاً مع الفقر خيرٌ من كَوْنك عاصياً مع الغِنى، وقولِ الشاعر[7]:

بِبذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفتى ... وكَونُكَ إيَّاهُ عليكَ يَسِيرُ

وقد جاءت في صلة «أنْ»، قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[8]، وهي وما وُصلت به في تأويل المصدر. وبهذا يُرَدُّ على مَن زَعم أنَّ المنصوب في قولك: «عجبتُ من كَوْنك قائماً» حالٌ، وأنَّ المصدر هو لِـ «كانَ» التامة، وعلى مَن زَعَم أنها لا مصدر لها وأنها لا تدل على

---

(١) سورة القلم، الآية: ٤٨.

(٢) من هذا الموضع إلى آخر هذه الفقرة مأخوذ من شرح التسهيل ١: ٣٣٩.

(٣) في مطبوعة كتاب الهمز ص٢٣ ما نصه: «ما فَتَأتُ أذكره فِتاءً [فَتْئًا]». وفي تهذيب اللغة ١٤: ٣٣٠: «وما فتئتُ أذكره أَفْتَأُ فَتْئًا». وانظر شرح التسهيل ١: ٣٣٩.

(٤) أي: ظللت أفعله نهاراً.

(٥) أي: ظللت أفعله ليلاً.

(٦) المنصف ١: ٢٥٧ ـ ٢٥٨ واللسان (كيد).

(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٩ وشرح الكافية الشافية ص٣٨٧ وتخليص الشواهد ص٢٣٣ والعيني ٢: ١٥.

(٨) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

الحدث. وهذا أحد الوجوه العشرة التي رَدَّ بها المؤلف[1] على من قال إنها لا تدل على الحدث، وهو أقواها إذ هو دليل سمعي ثابت من لسان العرب.

والثاني: أنها أفعال، والفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً؛ إذ الدالُّ على الحدث وحدَه مصدرٌ، وعلى الزمان وحده اسمُ زمان، وهذه ليست مصادرَ ولا أسماءَ زمان، فبطَل كونُها دالةً على أحد المعنيين دون الآخر.

الثالث: أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فالحكمُ على العوامل المذكورة بما زَعم إخراجٌ لها عن الأصل، فلا يُقبل إلا بدليل.

الرابع: أنها لو كانت دلالتها مخصوصةً بالزمان لجاز أن تنعقد جملةٌ تامة من بعضها ومن اسمٍ معنًى، كما تنعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم ذلك دليل على إبطال هذه الدعوى.

الخامس: أن الأفعال لا تمتاز إلا بالحدث، فهي وإن تساوت في الزمان فقد افترقت بالنسبة إلى الحدث، فإذا زال ما به الافتراق، وبقي ما به التساوي، فلا فرق بين: كان زيدٌ غنيًّا، وصار زيدٌ غنيًّا، والفرق حاصل، فبطَل ما يُوجب خلافَه، وأيضاً فيلزم تناقض أصبح زيدٌ ظاعناً[2]، وأمْسى مقيماً، إذ يكون معناه: زيدٌ قبلَ وقتنا ظاعنٌ مقيمٌ، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلين على الإصباح والإمساء.

السادس: أنَّ من جملتها «انْفكّ»، ولا بُدَّ معها مِن نافٍ، فلو كانت لا تدلُّ على الحدث للزم أن يكون معنى ما انفكَّ زيدٌ غنيًّا: ما زيدٌ غنيًّا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣٨ ـ ٣٤٠.

(٢) س: قائماً.

السابع: أنَّ منها «دامَ»، ومن شرطِ عملِها عملَ «كان» كونُها صلةً لِـ «ما» المصدرية، ومِن لوازمِ ذلك صحةُ تقديرِ المصدرِ في موضعها، فلو جُردت من الحدث لم يَقُم مَقامها اسمُ الحدث.

الثامن: أنَّ دلالته على الحدث أقوى من دلالته على الزمان؛ لأن دلالته على الحدث لا تتغير، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى/ بالبقاء من دلالته على الزمان. [٢: ٦١/ب]

التاسع: لو كانت لمجرد الزمان لم يُغْنِ عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث[١]: «إنَّ هذا القرآنَ كائنٌ لكم أَجْراً، وكائنٌ عليكم وِزْراً»، وقال س[٢]: «قال الخليل: هو كائنُ أخيك، على الاستخفاف، والمعنى: كائنٌ أخاك»، قال:[٣].

وما كلُّ من يُبدي البَشاشةَ كائناً أخاكَ إذا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دالٌّ على الحدث وما هو به قائم أو ما هو عنه صادر، ومثلُه[٤]:

قَضى اللَّهُ يا أَسْماءُ أنْ لَسْتُ زائلاً أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ

أراد: أنْ لستُ أَزالُ أُحِبُّكِ، فأَعمل اسمَ الفاعل عملَ الفعل.

العاشر: لو كانت مجردة من الحدث مُخَلَّصةً للزمان لم يُبْنَ منها أمرٌ كقوله تعالى: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾[٥]؛ لأنَّ الأمر لا يُبنى مما لا دلالة فيه على الحدث. انتهى كلام المصنف، وفيه بعض تلخيص.

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه الدارمي في سننه: كتاب فضائل القرآن ٢: ٥٢٦.

(٢) الكتاب ١: ١٦٦.

(٣) البيت في شرح الكافية الشافية ص٣٨٧ وتخليص الشواهد ص٢٣٤ والعيني ٢: ١٧.

(٤) البيت للحسين بن مطير الأسدي كما في مجالس ثعلب ص٢٢٠ واللسان (غمض).

(٥) سورة النساء، الآية: ١٣٥.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وما ذهبتُ إليه من كونها دالَّةً على مصادرها هو الظاهر من قول س[2] والمبرد[3] والسيرافي[4]. وسببُ تسميتها نواقص إنما هو لعدم اكتفائها بالمرفوع، وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصودٌ إسنادُه إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى كان زيدٌ عالماً: وُجد اتصافُ زيدٍ بالعلم، والاقتصارُ على المرفوع غيرُ كافٍ[5] بذلك، فلذلك لم يستغن به عن الجزء الثاني، وقد أشار س إلى هذا المعنى بقوله[6]: «تقول كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأُخُوَّة»، فبيَّن أنَّ «كان» مسندة[7] إلى النسبة، فمن ثم نَشأ عدمُ الاكتفاء بالمرفوع».

وقوله: **وإنْ أُريدَ بِكانَ ثَبَتَ** قال المصنف في الشرح[8]: «ثبوتُ كلِّ شيء بِحَسَبه، فتارةً يُعَبَّرُ عنه بالأَزَليَّة نحو: كانَ اللَّهُ ولا شيءَ معه، وبـ «حَدَثَ»[9]:

إذا كـانَ الـشِّـتـاءُ فـأَدْفِـئُـونـي ..... .

وبـ «حَضَرَ» ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[10]، وبـ «قَدَّر» أو «وقعَ»: ما شاءَ الله كانَ» انتهى. وهي في هذه المعاني لازمة.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٦. وراجع ما سبق في ص١٣٢ وما بعدها.

(٣) راجع ما تقدم في ص١٣٢ وما بعدها.

(٤) انظر شرح الكتاب ١: ١٥٥/أ ـ ١٥٥/ب. وراجع ما تقدم في ص١٣٢ وما بعدها.

(٥) في شرح المصنف: غير واف.

(٦) الكتاب ١: ٤٥، وتتمته: «وأدخلتَ كان لتجعل ذلك فيما مضى».

(٧) في النسخ المخطوطة: مسنداً. والتصويب من شرح المصنف.

(٨) شرح التسهيل ١: ٣٤٢.

(٩) عجزه: فإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشتاءُ. والبيت للربيع بن ضبع الفزاري. وهو في الجمل ص٤٩ والأزهية ص١٩٤ والسمط ص٨٠٣ والحلل ص٤٠، ٥٧ وتخليص الشواهد ص٢٤٢ والخزانة ٧: ٣٨١.

(١٠) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

وقال بعض أصحابنا: «وبمعنى خُلق، يقال: كان عبدُ الله، أي: خُلق، وبمعنى «أقامَ»، ومن ذلك قولُ الشاعر[1]:

كانوا، وكُنَّا، فما نَدْري على وَهَلٍ أَنَحْنُ فيما لَبِثْنا أم هُمُ عُجُلُ»

انتهى. فأما قوله: «بمعنى خُلق» فهي التي بمعنى حَدَثَ، وكان قد ذكر أنها تأتي بمعنى حَدَثَ، فجعلهما معنيين، وهما معنًى واحد.

وقوله **أو كَفَلَ أو غَزَلَ** يقال: كُنْتُ الصبيَّ: كَفَلْتُه، ومصدرها كِيانة، وكُنْتُ الصُّوفَ: غَزَلْتُه. ووزن كانَ فَعَلَ بفتح العين. وذكر صاحبُ الكتاب المحلَّى ـ وهو أبو غانم المظفر بن أحمد النحوي[2] ـ أنَّ الكسائي زعم أنَّ أصل كان فَعُلَ كقولك ظَرُفَ وكَرُمَ، قال: «ولو كان كما زعم لما قالوا: هو كائن؛/ لأن فَعُلَ الاسم منه فَعِيل كقولك كَريم وظَريف، وخالفه جميع [٢: ٦٢/أ] النحويين من أهل الكوفة والبصرة» انتهى.

وقوله **وبِتَواليها الثلاثِ دَخَلَ في الضُّحى والصَّباح والمساء** مثالُه قولُه[3]:

ومِن فَعَلاتي أنني حَسَنُ القِرى إذا الليلةُ الشَّهباءُ أضحى جَليدُها

وقولُه تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

---

(١) هو عبد الله بن عبد الأعلى الشيباني كما في إيضاح الشعر ص٣٢٥ واللسان (كون). وآخره فيهما: عَجِلُوا.

(٢) مقرئ مصري نحوي. أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن هلال، وروى القراءة عنه عرضاً أبو بكر محمد بن علي الأذفوي. ألف كتاباً في اختلاف السبعة. توفي سنة ٣٣٣. غاية النهاية ٢: ٣٠١ وبغية الوعاة ٢: ٢٩٠.

(٣) هو عبد الواسع بن أسامة كما في المفصل ص٢٦٦ وشرحه ٧: ١٠٣. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣٤٢ وأمالي ابن الحاجب ص٢٩٥. الشهباء: الباردة.

(٤) سورة الروم، الآية: ١٧.

(٥) هو الشماخ. والبيت في ديوانه ص٧٧ واللسان (دلج) و(صبح).

وتَشكو بعينٍ ما أَكَلَّ رِكابَها وقيلَ المنادي أَصْبَحَ القومُ أَدْلِجي

أي: دَخَلوا في الصباح. فأما قوله[1]:

فأَصْبَحُوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِمْ .....

فالواو عند الأخفش زائدة، وعند غيره أنها واو الحال، وأصبحوا تامّة. وقال آخر[2]:

حتى إذا الهَيْقُ أَمْسَى شامَ أَفْرُخَهُ وهُنَّ لا مُؤنِسٌ نَأْياً ولا كَثَبُ

أي: دخل في المساء.

وتكون الثلاثة أيضاً للدلالة على إقامة الفاعل في الأوقات التي تشاركها في الحروف، تقول: أمسى زيدٌ وأضحى وأصبح، أي: أقامَ في المساء والضحى والصباح، ومن ذلك قولهم: «إذا سَمِعتَ بِسُرى القَيْن فاعلم أنه مُصْبِح»[3] أي: مقيم في الصباح.

وقولُه **وبِظَلَّ دامَ أو طالَ** وزاد غيره[4] ظَلَّ بمعنى: أَقام نهاراً.

وقوله **وبِباتَ نَزَلَ ليلاً** قال في الشرح[5]: «باتَ بالقوم، وباتَ القومَ إذا نَزل بهم ليلاً، فتستعمل متعدية بنفسها وبالباء». وقال غيره[6]: وبات

---

(١) عجز البيت: وليس كُلَّ النَّوى يُلقي المساكينُ. وهو لحميد الأرقط كما في الكتاب ١: ٧٠، ١٤٧. وانظر تخريجه في الحلبيات ص٢٥٧. المعرَّس: المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل.

(٢) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص١٢٥ وجمهرة أشعار العرب ص٩٧٢. الهيق: الظليم. وشام أفرخه: نظر إليها.

(٣) أمثال أبي عبيد ص٤٧ ومجمع الأمثال ١: ٤١ والمستقصى ١: ١٢٤ وجمهرة الأمثال ١: ٢٣ والمبهج ص١٧٣. يضرب مثلاً للرجل يُعرف بالكذب حتى يُرَدَّ صدقُه. والقين: الحدَّاد.

(٤) انظر الارتشاف ص١١٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٧ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٦١.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤٢.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٧ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٦١.

بمعنى أقام ليلاً. ومثالُ تمامها قولُه[1]:

لـيـتَ شِـعْـري مـا أَنـامَـهُـمُ؟ نـحـنُ أَدْلَـجْـنـا، وهُـمْ بـاتُـوا

ومثالُ نَقْصها[2]:

. . . . . باتتْ طِراباً، وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

وقولُه[3]:

باتوا نِياماً، وابنُ هندٍ لم يَنَمْ

وقوله **وبِصارَ رَجَعَ أو ضَمَّ أو قَطَع** قال في الشرح[4]: «يُراد بها معنى رَجَعَ فتتعدى بإلى». وقال غيره[5]: بمعنى انتقل، فتتعدى بإلى، ومن ذلك قولُه[6]:

وصِرْنا إلى الحُسْنى، ورَقَّ كلامُنا . . . . . .

وقال ابن هشام: ومعنى صار الانتقالُ، وذلك على وجهين: انتقال بالذات كقولك: صار الماءُ بُخاراً، والميتُ تراباً، والطعامُ عَذِرةً. وانتقال

---

(١) هو جذيمة الأبرش كما في طبقات فحول الشعراء ص٣٨ وشرح أبيات سيبويه ٢:٢٨١ والخزانة ١١:٤٠٤ [عند الشاهد ٩٤٨] وشرح أبيات المغني ٣:١٦٤ [عند الإنشادِ ٢٠٦]. الإدلاج: سير الليل كله.

(٢) صدره: حتى شآها كليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ. وهو لساعدة بن جؤية الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص١١٢٩ والكتاب ١:١١٤. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص٥٠٣. شآها: شاقها فاشتاقت، والضمير «ها» يريد به الأتن. وكليل: برق ضعيف. وموهناً: بعد وقت من الليل.

(٣) هو رُشَيد بن رُمَيض العنزي أو أبو زغبة الخزرجي أو الحطم القيسي. اللسان (حطم). وانظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢:٢١.

(٤) شرح التسهيل ١:٣٤٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤١٦ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٦٢.

(٦) هو امرؤ القيس. وعجز البيت: ورُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبةً أيَّ إذْلالِ. ديوانه ص٣٢. رضت: أذللت.

بالعَرَض كقولك: صار الغنيُّ فقيراً، والجوادُ شحيحاً، ومنه: صار هذا الفرس إلى عمرو، وكلُّ حي صائر إلى الزوال.

وقال ابن الدهان في الغُرَّة ما معناه: صارَ تامة، فتتعدى إلى المفعول بحرف الجر، ولا بُدَّ، نحو: صرت إلى البلد الفلاني. وناقصة، وفيها اتساع من وجهين: سلبها الدلالة على المصدر وإلزامها الخبر. والثاني جعلها تدل على زمن الوجود دون الزمن الماضي، نحو: كان فقيهاً فصار نحوياً.

ولم تستعمل زائدةً فيما علمت، وقد زعم قوم أنه لا يمتنع. وقد حُذف خبرها في قول عمرو بن الأَهْتَم[1]:

[٢: ٦٢/ب] / فإنْ قَصَدُوا لِمُرِّ الحَقِّ فاقْصِدْ وإنْ جارُوا فَجُرْ حتى يَصِيرُوا

أي: حتى يصيروا تبعاً لك.

وقوله **وبِدامَ بَقِيَ أو سَكَنَ** وذلك نحو ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[2]، أي: ما بقيت، و«لا يَبُولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدائم»[3] أي: الساكن.

وقوله **وبِبَرِحَ ذَهبَ أو ظَهَرَ** فُسِّر قولهم: «بَرِحَ الخفاءُ»[4] بِذَهَبَ وبِظَهر.

وقوله **وبِوَنى فَتَرَ** استعمالها بمعنى فَتَرَ أشهر من استعمالها بمعنى زال الناقصة، قاله المصنف[5]، وقد ذكرنا[6] ما استدل به على أنها ناقصة، وتأولناه.

---

(١) المفضليات ص٤١٠ [المفضلية ١٢٣].

(٢) سورة هود، الآية: ١٠٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء: باب الماء الدائم ١: ٦٥ عن أبي هريرة، رضي الله عنه. وتتمته «الذي لا يجري ثم يغتسلُ فيه». وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة ص٢٣٥.

(٤) أمثال أبي عبيد ص٦٠ وجمهرة الأمثال ١: ٢٠٥ ومجمع الأمثال ١: ٩٥.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤٣.

(٦) ذكر ذلك في ص١٢٥ ـ ١٢٦.

وقوله **وبِرامَ ذَهبَ أو فارَقَ** يقال: ما رامَ، أي: ما فارَقَ، والذهابُ والمفارقة معنًى واحد، وليسا معنيين.

وقوله **وبانْفَكَّ خَلَصَ أو انْفَصَلَ** يكون مطاوع فَكَّ الخاتمَ وغيرَه: فَصَله، والأسيرَ؛ خَلَّصه، وهما متقاربان.

وقوله **وبِفَتأَ كَسَر**[1] **أو أَطفأَ** قال المصنف في الشرح[2]: «وتَتِمُّ فَتَأَ بأن يُراد بها معنى كَسَر أو أَطْفأ، حكى الفراءُ: فَتَأْتُه عن الأمر: كسَرتُه، والنارَ: أَطفأتها» انتهى.

وهذا الذي ذكر المصنف من أنّ «فَتَأَ» تتمّ، فتكون بمعنى كَسَرَ أو أَطْفأَ وهمٌ وتصحيف[3]، واللَّهُ أعلم، نبه عليه الأمير العالم علاء الدين علي بن الفارسي[4]، وكشف مادة «فَتَأَ» في الصحاح والمحكم والصاغاني،

---

(١) كذا في س وبجانبه: صح. وفي الفص وبقية النسخ: سَكَّنَ.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤٣.

(٣) في هامش س ما نصه: «هذا الذي ذكره ابن مالك من أن فَتَأَ بالتاء المثناة تكون بمعنى كَسر أو أطفأ، وحكاه عن الفراء، ليس بوهم ولا تصحيف كما ذكره الشيخ أثير الدين المصنف، أبقاه الله، بل هو صحيح، حكاه ابن القطاع في أفعاله عن الفراء، وحسبُك به حفظاً وبالفراء إمامة وعلماً، وكونُ ابن الفارسي لم يجد ذلك في الكتب المذكورة لا يدل على أنَّ ما ذُكر في غيرها مُصَحَّف، وكم في الكتب المذكورة من وهم وتصحيف، ولا سيما في الصحاح منها، ولم يكن ابن الفارسي ممن يُرجع إليه في هذا الأمر حتى يُقَلِّد فيه، ويُوَهِّم ابن مالك، ويُنسَب إلى التصحيف بتنبيهه، وهذا من فعل الشيخ أثير الدين عَجَبٌ، والله أعلم. وفي عزمي تنبيهُه عليه بعدُ».
قلت: يترجح لدي أن هذا النص من كلام ابن مكتوم الذي نقل هذه النسخة من نسخة أبي حيان التي كتبها بخطه، فقد كتب فوق قوله في أول النص «هذا» الحرف «ك». وأيضاً فإن خط هذا النص موافق لخط هذه النسخة. ويضاف إلى هذا أنه صرح في آخره بأنه ينوي أن ينبه الشيخ عليه. وفي هذا دليل أيضاً على أن هذه النسخة كتبت في حياة أبي حيان، ويشهد لذلك أيضاً قوله: «كما ذكره الشيخ أثير الدين المصنف، أبقاه الله». والله أعلم.

(٤) علي بن بليان الفارسي الأمير علاء الدين الحنفي [٦٧٥ ـ ٧٣٩هـ] قرأ النحو على أبي حيان، وأتقنه، وتقدم في المذهب والأصول، وشرح الجامع الكبير. تقدم أمام بيبرس الجاشنكير، ثم انجمع. وكان يصلح للقضاء لعلمه وسكونه وتصوّنه. بغية الوعاة ٢: ١٥٢.

فلم يجد أحداً منهم ذكر أنَّ «فَتأَ» تكون تامة بمعنى سَكَّنَ أو كَسَرَ أو أَطْفَأَ، وإنما ذكر ذلك في مادة «فَثأ» بالثاء المثلثة، قال في الصحاح[1]: «فَثَأَت القِدْرُ: سكن[2] غَلَيانُها، وفَثَأْتَ الرجلَ فَثْئًا: كَسَرْتَه عنك وسَكَّنتَ غضبَه». وقال في المحكم[3]: فَثأَ غضبَه يَفْثَؤُه فَثْئًا: كسَره وسكَّنه، والشيءَ: سَكَّن بَرده بالتسخين، والشمسُ الماء فثوءًا: كسرت برده، وفَثَأَ القدرَ يَفْثَؤُها فَثْئًا وفثواً: سكن غليانها، كثَفَأَها، وفَثَأَ الشيءَ عنه: كَفَّه.

وقوله **سُمِّيت تامَّةً، وعَمِلَتْ عَمَلَ ما رادَفَتْ** يعني أنها لا تكون نَواقِصَ في شيء من هذه المعاني، فتحتاجَ إلى خبر.

وبقي من الأفعال ما لزم النقص ولم يتمّ مما دَلّ عليه مفهوم كلام المصنف هنا ومنطوقه في الشرح: ليسَ وزالَ وفَتِئ، أمَّا «ليس» فقد ذهب الكوفيون[4] إلى أنها يُعطف بها في المفردات، فتقول: قام القومُ ليس زيدٌ، ورأيت القومَ ليس زيداً، ومررت بالقومِ ليس زيدٍ. ولا يجوز هذا عند البصريين. وأما إذا دخلت إلا في خبرها فلا تعمل البتةَ في لغة تميم[5]، غَلَّبُوا عليها شبهَ «ما»، فإذْ ذاك لا تُوصَف بنقص ولا بتمام.

وأمَّا «زال» التي مضارعُها «يزال» فذهب أبو علي في الحَلَبِيَّات إلى إجازة أن تكون تامةً، ولم يحفظ ذلك، إلا أنه أجازه بالقياس، فقال[6]: «لا يمتنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل، كما يجوز في كان إذا أريد

---

(١) الصحاح: فثأ.

(٢) ك: سكنت. وهو موافق لما في الصحاح، ففيه: فثأتُ القدرَ: سَكَّنتُ غليانَها بالماء.

(٣) هذه المادة ليست في الأجزاء المطبوعة منه.

(٤) مجالس ثعلب ص٤٤٧ والملخص ١: ٥٧١. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٢٥ حيث ذكر أن الشلوبين ذكر أن البغداديين زادوا في حروف العطف «ليس». ونسبه ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص٣٣٩ لبعض الكوفيين.

(٥) مجالس العلماء ص١.

(٦) الحلبيات ص٢٧٣.

به وَقَعَ». قال[1]: «ويدل على هذا ما حكي في تصاريف هذه الكلمة من قولهم زَيَّلتُ وزايلتُ، و[2]:

. . . . . تُزَيِّل بينَ الجِيرة الخُلُطِ . . . . . .

ثم نقل إلى الأفعال/ التي تدل على الزمان مجردة من الحدث كَكانَ [٢: ٦٣/أ] وبابه[3]، فلزمها الخبر». يعني أنه كما استُعملت تصاريف «زالَ»، وهي زايَلَ وزَيَّلَ وتَزَيَّلَ، غيرَ مفتقرة إلى خبر، فكذلك يجوز أن تستعمل «زالَ» غير مفتقرة إلى خبر.

قال بعض أصحابنا: ويقوي ما ذهب إليه أبو علي من استعمال زال يزال تامة قولُ الشاعر[4]:

وما إنْ يَزالُ رسمُ دارٍ قَدَ ٱخْلَقَتْ وعهدٌ لِمَيْتٍ بالفِناءِ جَدِيدُ

ألا ترى أنّ قوله: «قَدَ اخْلَقَتْ» صفة لدار، ولم يأت لاسم يَزالُ بخبر، وكذلك «عهدٌ» معطوف على «رسم»، و«لِميتٍ» متعلق به، و«بالفِناء» صفة لميت، وجديد صفة لعهد، ولم يأتِ بعد ذلك بخبر. ولا يجوز أن يكون «وعهد» مبتدأ»، و«جديد» خبره؛ لأنه ليس المعنى على ذلك، بل المعنى: ولا يزال عهد لميت بالفِناء جديد، فيلزم أن يكون عهد معطوفاً على رسم.

وقال المصنف في الشرح[5]: «وقد يعضد رأيه ـ أي: رأي أبي علي في ذلك ـ أي ـ في إجازة أن تكون زالَ التي مضارعها يزال تامة ـ

---

(١) الحلبيات ص٢٧٣.
(٢) تقدم في ص١٢٣.
(٣) وبابه... تصاريف زال: سقط من ك.
(٤) هو عبد الله بن ثعلبة الحنفي. الحماسة ١: ٤٣١ [الحماسية ٢٩٩] وشرحها للمرزوقي ص٨٩١ وللأعلم ص٤٩٠.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤١ ـ ٣٤٢.

بقول الشاعر[1]:

وفي حُمَيَّا بَغْيِه تَفَجُّسُ ولا يزالُ وهو أَلْوَى أَلْيَسُ

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر». قال[2]: «ولنا أن نقول: الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال مُتَفَجِّساً وهو أَلْوى أَلْيَسُ، والتَّفَجُّس: التكبر، والأَلْيَس: الشُّجاع» انتهى.

وأما «فَتِئ» بكسر التاء فلا أعلم أحداً ذكر أنها تكون تامة إلا الصاغاني، فإنه ذكر أن في نوادر الأعراب: «فَتِئْتُ عن الأمر فَتْئاً إذا نسيتَه»[3]، فتكون على هذا «فَتِئ» تامة بمعنى نَسِيَ.

وذكر المصنف في الشرح[4] أنَّ فَتأَ وأَفْتَأَ أيضاً ناقصتان فقط، ولا تكونان تامتين، وعدهما مع فَتِئ وزالَ ماضي يزالُ وليسَ، ثم ذكر فيه[5] أنَّ فَتَأَ تكون بمعنى كَسَر وأَطفأَ، فتتمّ. فقد اضطرب قوله في «فَتأ»، وقد بَيَّنَّا وَهَمه في فَتأ وتصحيفه فيه، والله أعلم.

وزعم المُهاباذيُّ وأبو الحكَم بن رِختاطٍ[6] أن «ظَلَّ» لا تستعمل تامة، ولا تستعمل إلا ناقصة، زاد المُهاباذي: في فعل النهار. وما ذهبا إليه مخالف لما نَقل أئمة اللغة والنحو أنها تكون تامة. وأما قول المُهاباذي «إنها لا تستعمل إلا في فعل النهار» فسيأتي ردُّه[7] إن شاء الله.

وقولُه **وكلُّها تتصرف إلا ليسَ ودامَ** تَصَرُّفها هو أن يُستعمل منها ماضٍ

---

(١) المنصف ٣: ٨٣. قلتُ: وخبر «لا يزال» في قوله بعده:
يأكلُ أو يَحْسُو دَماً أو يَلْحَسُ.
(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤٢.
(٣) التكملة والذيل والصلة (فتأ).
(٤) شرح التسهيل ١: ٣٤١.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤٣.
(٦) لم أقف على اسمه ولا على ترجمته.
(٧) انظر ص١٥٨ ـ ١٦٠ من هذا الجزء.

ومضارعٌ وأمرٌ واسمُ فاعلٍ ومصدرٌ، إلا أنَّ الأمر لا يتأتى صوغُه من المستعمل منفيًا. فأما «ليس» فمُجْمَع على أنها لا تتصرف. وأما «دام» ففي بعض كتب المتأخرين[1] أنها إذا كانت ناقصةً لا تتصرف، وهذا هو مذهب الفراء، زعم الفراء أنَّ ما دام لا يُبنى منها المضارع، فلا يقال: لا أَفْعَلُ هذا ما يدوم زيدٌ قائماً، وذكر أن السبب في ذلك أنه إذا قلتَ «أفعل هذا ما دام زيدٌ قائماً» كان مشبهاً للشرط الذي تقدم/ جوابه؛ ألا ترى أنَّ معنى ذلك [٢: ٦٣/ب] معنى قولك: أفعل هذا إن دام زيدٌ قائماً، والشرطُ الذي تقدم جوابه عليه لا يكون فعلُه إلا ماضياً؛ ألا ترى أن العرب تقول: «أنتَ ظالمٌ إن فعلت»[2]، ولا تقول: أنتَ ظالم إن تفعل.

وهذا الذي ذكره الفراء أنه لا يجوز أن تقول: «أفعل هذا ما يدوم زيدٌ قائماً» لم يذكره البصريون، قال بعض أصحابنا: «فإن صح أن العرب لا تقول ذلك فوجهُه ما ذكره الفراء» انتهى. وهذا التعليل الذي ذكره الفراء لا يصح لأن ما المصدرية الظرفية توصل بالمضارع كما قال[3]:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ، ثم آوي إلى بيتٍ قَعيدتُه لَكاعِ

فلو كانت هذه «ما» لحظ فيها هذه العلة لما جاز أن تُوصَل بالمضارع، ولا فرق في الوصل بين أن يكون الفعل تاماً أو ناقصاً. قال ابن الدهان: ولا يستعمل في موضع دامَ «يدومُ» لأنه جرى كالمثل عندهم.

ص: ولا تدخل «صارَ» وما بعدها على ما خبرُه فعلٌ ماضٍ، وقد تدخل عليه «ليس» إن كان ضميرَ الشأن، ويجوز دخولُ البواقي عليه مطلقاً،

---

(١) المقرب ١: ٩٥ وشرح ألفية ابن معط للقواس ص٨٥٩ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥١.

(٢) الكتاب ٣: ٧٩.

(٣) هو الحطيئة. وهذا بيت مفرد في ديوانه ص٢٨٠ والمقتضب ٤: ٢٣٨ والكامل ص٣٣٩، ٧٢٦، ١٢٣١ والخزانة ٢: ٤٠٤ ـ ٤١٢ [الشاهد ١٤٩] قعيدة البيت: ربَّته. واللكاع: اللئيمة. ونسب في تهذيب الألفاظ ص٧٣ لأبي الغَريب النَّصْري.

خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بِـ «قَدْ». ويجوز في نحو «أينَ زيدٌ»؟ توسيطُ ما نُفي بغير «ما» من زال وأخواتها، لا توسيطُ «ليس»، خلافاً للشَّلَوْبين[1].

وتَرِدُ الخمسةُ الأوائلُ بمعنى صار، ويُلْحَقُ بها ما رادَفَها من آضَ وعلاَ وآلَ ورَجَعَ وحارَ واستحالَ وتَحوَّلَ وارتدَّ، وندر الإلحاق بِصارَ في «ما جاءت حاجتُك» و«قَعَدَتْ كأنها حَربةٌ». والأصح أن لا يلحق بها «آلَ» ولا «قَعدَ» مطلقاً، وأن لا يُجعل من هذا الباب «غَدا» و«راحَ»، ولا «أَسْحَرَ وأَفْجَرَ وأَظهرَ».

ش: الذي بعد «صار» هو: ليس ودامَ وزالَ وأخواتها، ومعناها مُنافٍ للماضي، وذلك أنَّ صارَ وما دامَ وما زالَ وأخواتِها تُعطي الدوامَ على الفعل واتصالَه بزمان الإخبار، والأفعالَ الماضيةَ تُعطي الانقطاعَ، فتدافعا.

وقولُه **وقد تدخل عليه «ليس» إن كان ضميرَ الشأن** معناه: إن كان ما خبرُه فعلٌ ماضٍ ضميرَ الشأن. وظاهرُ كلام المصنف أنه لا يجوز أن يقع خبر «ليس» فعلًا ماضياً إلا إن كان اسمُها ضميرَ الأمر والشأن، ولهذا قال في الشرح[2] ما نصه: «حكى س[3] من قول بعض العرب: ليسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالَها زيدٌ، والوجه في هذا أن يكون في «ليس» ضمير الشأن، والجملة بعده خبر» انتهى.

وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين في قول س[4] «ليس خلق اللَّهُ مثلَه»: «يحتمل ثلاثة أشياء؛ أحدها أن تكون ليس مشبهةً بما، فلا تحتاج إلى اسم

---

(١) وردت هذه الفقرة في مطبوعة شرح المصنف ١: ٣٤٣ على النحو التالي: «ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامي أو مضاف إليه، ويوافقهن في عدم الدخول على ما خبره فعل ماض صارَ باتفاق، والبواقي على رأي، وقد تخالفهن ليس».

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤٤. وليس فيه قوله: «والوجه. . . . خبر».

(٣) الكتاب ١: ١٤٧.

(٤) الكتاب ١: ٧٠.

وخبر، ولا يكون فيها ضمير أمر وشأن بدليل قوله في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام: «وقد زعم/ بعضُهم أنّ ليس كـ «ما»، وذلك قليل [٢: ٦٤/أ] لا يكاد يُعْرَف»[١] فلا ينبغي أن يُحمل عليه ما وُجدت عنه مندوحة. فلم يبق إلا الوجهان الباقيان، عُدل إلى أحدهما لأن هذا موضع تعظيم وتشريف، وضمير الشأن والقصة على هذا وضعُه لا يقال إلا في موضع الإبهام والتعظيم.

فإن قلت: إنما فُرَّ إلى ذلك لأن خبر «ليس» لا يكون بالماضي فراراً من التناقض لأنها لنفي الحال، فبعُدت نسبته من الماضي.

فهذا ليس بشيء، وإنما ذلك مختص بِكانَ؛ ألا ترى لما ذَكر في باب اسم الفاعل «كان ضارباً أباك» قَدَّره: كان يضربُ أباك[٢]، ولم يُقَدِّرْه بِضَرَبَ لئلا يقع الماضي خبراً عن كان. والدليل على جواز ذلك في «ليس» أنَّ س قد ذكر في أبواب[٣] الاشتغال: ما زيدٌ ضربته[٤]، وجعلها حجازية، وهي كَلَيْسَ، فقد وقع الماضي في خبرها. وأيضاً قد قال في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام: «كأنك قلت: ليس زيدٌ ضربته»[٥]، فهذا نص على أنَّ ليسَ قد يقع في خبرها الماضي.

وتحقيق القول فيها أنه إذا وقع النفي بها مطلقاً لم تَنف إلا الحالَ وحده، وذلك إذا دخلت على جملة غيرِ مُقَيَّدة بزمان، نحو: زيدٌ قائمٌ، وإذا وقع النفي بها مُقَيَّداً نَفتْ جميع أنواع الفعل، نحو: زيدٌ قام، وزيدٌ يقوم» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ١٤٧.

(٢) الكتاب ١: ١٦٤.

(٣) س: باب.

(٤) الكتاب ١: ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٥) الكتاب ١: ١٤٦.

وتحصل من ذلك أن الماضي يقع خبراً لِـ «ليسَ» على الإطلاق، وقد حكى ابن عصفور[1] اتفاق النحويين على ذلك من غير تقييد لا بضمير أمر ولا غيره، فتخصيصُ ذلك بما كان اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح.

وما ذكره الأستاذ أبو علي من أن تقدير س كان زيدٌ ضارباً أباك[2]: كان يضرب أباك، ولم يُقَدِّره بِضَرَبَ لئلا يقع الماضي خبراً لِكانَ ليس بصحيح، وإنما قَدَّره بالمضارع لا بالماضي لأنَّ ضارباً قد عمل في أباك النصب، فلو قَدَّره بِضَربَ كان يكون قد أعمل اسم الفاعل، وهو ماضٍ، وليس مذهبَه.

وما ذكره الأستاذ[3] أيضاً من كون «ليس» لنفي الحال في الجملة غير المُقَيَّدة بزمان، وأما المُقَيَّدةُ بزمان فإنها تنفيه على حَسَب القيد، هو الصحيح.

وإلى أنها[4] قد تنفي في الاستقبال ذهب ابن السراج[5]، وتابعه الصيمري[6]، قال: «لأن لفظ الحال والاستقبال واحد». ومنعه الزمخشري[7]، فقال: «ولا تقول: ليس زيدٌ قائماً غداً». وقال بعضهم[8]: هي للنفي مطلقاً[9]. وفي «الغُرَّة»: وقد منعوا من قولهم: ليس زيدٌ قد ذهبَ، ولا: قد يذهبُ، لتضادّ الحكم بين «قد» و«ليس».

---

(١) شرح الجمل ١: ٣٨١.
(٢) ضرب على هذه الجملة في س بالقلم.
(٣) التوطئة ص٢٢٨ وشرح المقدمة الجزولية ص٧٧٢.
(٤) ضرب على قوله: «وإلى أنها» في س بالقلم.
(٥) الأصول ١: ٨٣ والتوطئة ص٢٢٨.
(٦) التبصرة والتذكرة ص١٨٨.
(٧) المفصل ص٢٦٨.
(٨) الجزولية ص١٠٥ وشرحها للشلوبين ص٧٧٢.
(٩) مطلقاً: سقط من ك.

وقولُه ويجوز دخول البواقي عليه مطلقاً، خلافاً لمن اشترط في الجواز اقترانَ الماضي بـ «قَدْ» هذا مذهب الكوفيين. وحجة المنع أنّ «كان» وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدلّ على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يُحتَج إليها، وكان ذكرها/ فضلاً؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «زيدٌ قامَ» كان المفهوم منه ومن «كان زيدٌ قام» واحداً، فإن جاء شيء من ذلك فهو عنده على إضمار «قد» لأنه يقرب الماضي من الحال. [٢: ٦٤/ب]

والصحيحُ جوازُ ذلك دون اشتراط قَدْ، وذلك أنك إذا قلت «أصبح زيدٌ خَرجَ» دلَّ على أن الخروج الماضي كان في وقت الصباح، وكذلك أَمسى وأَضحى وظَلَّ وباتَ، فأما في «كان» فإنها تفيد التوكيد، والتأكيدُ أولى من إضمار حروف المعاني لكثرة ذاك وقلة هذا. وأيضاً فقد كَثُرَ ذلك في كلامهم نظماً ونثراً كثرةً تُوجب القياسَ. قال تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[١]، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[٢]، ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٣]، ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى﴾[٤]، ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾[٥]، ولا يُعتذر عن هذا بأنَّ الذي سَوَّغ ذلك دخولُ أداة الشرط على «كان» لأنها مخلِّصة للاستقبال، وكأنه قال: إنْ يَكُنْ قَميصُه قُدَّ من قُبُل؛ لأنه اعتذار لا يَطَّرِدُ لِنقضه بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[٦]، وبقوله ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم﴾[٧]، وبقولِ الشاعر[٨]:

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٢٦. س، ك، ن، ح: من دبر.
(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٧. س، ك، ن، ح: من قبل.
(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٦.
(٤) سورة الممتحنة، الآية: ١.
(٥) سورة يونس، الآية: ٨٤.
(٦) سورة الأحزاب، الآية: ١٥.
(٧) سورة إبراهيم، الآية: ٤٤.
(٨) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٢٢ وشرح القصائد السبع ص٢٧٥. الكشح: الخاصرة. والمستكنّة: الغَدْرة. ولم يتجمجم: لم يدع التقدم على ما أضمر. ويروى آخره: ولم يتقدم.

وكانَ طوى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ فلا هُوَ أَبْداها، ولم يَتَجَمْجَمِ

وقولِ الآخر[1]:

وكُنَّا حَسِبْناهم فَوارسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بعدَما ماتُوا مِن الدهرِ أَعْصُرا

وقولِ الآخر[2]:

وكُنَّا وَرِثْناهُ على عهد تُبَّعٍ طويلاً سَواريهِ شديداً دعائمُهْ

وقولِ الآخر[3]:

وكنا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمَةً عشيةَ لاقينا جُذامَ وحِمْيَرا

وقولِ الآخر[4]:

وأصبحتُ وَدَّعْتُ الصِّبا غيرَ أَنَّني أُراقِبُ خلاَّتٍ مِنَ العَيْشِ أَرْبَعا

وقولِ الآخر[5]:

---

(١) هو مودود العنبري أو أبو حُزابة الوليد بن حنيفة. والبيت في الكتاب ٤:٣٩٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢:٤٣٤ وللأعلم ص٥٩١ والمقتضب ١:١٨٢ والمنصف ٢:١٩٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ص٩٠١ وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٦٣ ـ ٣٦٧. كهمس: هو كهمس بن طلق الضَّريمي، أحد شجعان الخوارج، قُتل في آسَك في الأهواز.

(٢) هو الفرزدق. والبيت في الديوان ص٧٦٥ والكتاب ٢:٤٤ وشرح أبياته لابن السيرافي ١:٤٩٢. وأوله في الديوان وابن السيرافي: قديماً. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ورثناه: أي: ورثنا العز. والسواري: جمع سارية، وهي الأسطوانة من حجر أو آجر. والدعائم: جمع دعامة، والدعامة: عماد البيت الذي يقوم عليه. وقد سقط هذا البيت من س.

(٣) هو زفر بن الحارث الكلابي. الحماسة ١:٩٦ [الحماسية ٢٨] وشرحها للمرزوقي ص١٥٥ وللأعلم ص٢٤٥ وشرح التسهيل ١:٣٤٤ وشرح أبيات المغني ٧:٣٣٠ [الإنشاد ٨٦٧].

(٤) هو امرؤ القيس. ديوانه ص٢٤٠.

(٥) هو بشر بن أبي خازم. ديوانه ص١٤٣ [طبع بيروت ١٤١٥هـ] والمفضليات ص٣٤٧ وشرحها للتبريزي ص١٤٥٠ وجمهرة أشعار العرب ص٥٢٠ وشرح القصائد السبع ص٢٧٨. العقاب: الراية التي يقاتلون تحتها. وكانت راية بني تميم على صورة العقاب، وراية بني أسد على صورة الأسد. المدلة: التي تُدل على الأقران. ونبذت: رميت. والجهضم: القوي الشديد. وأغلب: غليظ الرقبة.

ورَأَوا عُقابَهُمُ المُدِلَّةَ أَصبحتْ نُبِذتْ بأَغلبَ ذي مَخالِبَ جَهْضَمِ

وحكى الكسائي[1] عن العرب: «أَصبحتْ نَظَرتْ إلى ذات التنانير» يعني ناقته، وقال الشاعر[2]:

أَمْسَتْ خَلاءً، وأَمْسى أَهْلُهَا احتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْها الذي أَخْنى على لُبَدِ

وقال الآخر[3]:

فأمسى مُقفراً لا حَيَّ فيه وقد كانوا، فأمسى الحيُّ ساروا

كانوا ناقصة، والخبر محذوف. أي: وقد كانوا فيه، وقال الآخر[4]:

/ ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبَ الدهرُ بِهِمْ وكذاكَ الدهرُ حالاً بعدَ حالْ [٢: ٦٥/أ]

وينبغي أن يقيّد كونها يقع الماضي خبراً لها بأن لا تكون بمعنى «صار»، فإنها إذا كانت بمعنى «صار» فلا يقع الماضي خبراً لها، ويمتنع ذلك من حيث امتنع في «صار».

وقولُه **ويجوز في نحو «أينَ زيدٌ» توسيطُ ما نفي بغير «ما» من «زال» وأخواتها** فتقول: أينَ لم يَزَلْ زيدٌ؟ وأينَ لا يزالُ زيدٌ؟ وأينَ لن يزالَ زيدٌ؟ فلو كان النفي بـ «ما» لم يَجُزْ ذلك لأنّ «ما» لها صدر الكلام، فلا يتقدم ما في حيزها عليها، وقد تقدم نحوٌ من هذا قبلُ في أوائل الباب[5] في قوله: «وتختص دام والمنفي بِما بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي»، فدلّ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٢. وذات التنانير: عَقَبة بحذاء زُبالة مما يلي المغرب منها.

(٢) هو النابغة الذبياني. والبيت من معلقته. ديوانه ص١٦ وشرح القصائد العشر ص٤٤٩ والخزانة ٤: ٥ [٢٤٧]. أخنى عليها: أفسد. ولبد: آخر نسور لقمان بن عاد، وهو النسر السابع من نسوره، وكان قد عُمِّر أربعمائة عام.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هو عدي بن زيد. ديوانه ص٨٣ والكامل ص٦١٦.

(٥) تقدم في ص١٣٢.

ذلك على أن المنفي بـ «ما» لا يكون خبره مفرداً طلبيًّا، فلا يجوز: أين ما كان زيدٌ؟ ولا: أينَ ما زالَ زيدٌ؟ وينبغي أن يجري فيه خلاف ابن كيسان في إجازته[1]: قائماً ما زالَ زيدٌ، بل ينبغي أن يُوجب هنا التقديم لأجل الاستفهام.

وقولُه **لا توسيطُ «ليسَ» خِلافاً للشَّلَوْبين** قال المصنف في الشرح[2]: «أجاز أبو علي الشلوبين أن يقال: أين ليسَ زيدٌ؟ بناء على اعتقاد جواز تقديم خبر ليس، وقد تقدمت الدلائل على أنَّ الصحيح منعُ تقديم خبرها، فالحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَع، ولا مبالاةَ بمن منع» انتهى. فقوله: «وقد تقدمت الدلائل» إلى آخره لم يتقدم له دليل على ذلك، ولا ذكر المسألة إلا بعد ذلك بأسطار كثيرة، قال[3]: «ولا يتقدم خبر ما دام اتفاقاً، ولا خبر ليس على الأصح». وحين شرح هذا الكلام ذكر الأدلة[4]، فقولُه: «وقد تقدمت» ذُهُولٌ منه.

ولا[5] ينبغي أن يُرَدَّ على أبي علي الشَّلَوْبين بما رَدَّ به المصنفُ، إنما يُرَدُّ عليه بأنَّ «ليس» إنما موضوعُها نفي الأخبار لا نفي الذوات، ومتعلَّق النفي إنما هو الخبر، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب، فيحتمل أن يُنْفَى، ويحتمل أن يُثْبَت، وإذا كان كذلك فالاستفهام ليس هو إذا وقع خبراً من الجمل الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب، فلا يَصِحُّ نفيُها، فلا يقع خبراً لِـ «لَيْسَ»، وذلك بخلاف «ما زالَ»، فإنَّ «ما زالَ» صورتُها النفيُ، ومعناها الإيجابُ، فكما يجوز: أينَ كان زيدٌ؟ يجوز: أينَ لم يزل زيدٌ؟

---

(١) شرح اللمع لابن برهان ص٥٤ وإصلاح الخلل ص١٣٩.

(٢) ليس لهذا القول ذكر في مطبوعة شرح المصنف.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٤٨.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٥١ ـ ٣٥٤.

(٥) سقطت هذه الفقرة من ك، ف، ح.

والشَّلَوْبِيْنُ هذا هو أبو عليّ عُمرُ بنُ محمدِ بنِ عُمرَ الأزديُّ، من أهل إشْبِيْلِيَّة، رئيسُ النحاة وشيخُهم، أخذ العربيةَ عن أبي إسحاقَ بنِ مُلْكُون، وأبي الحسن نُجَبة بن يحيى بن نُجَبة[1] وغيرهما، وسَمع من أبي بكرِ بنِ الجَدِّ[2] كتابَ سِيبويه وغيره، وكان في وقته عَلَماً في العربية، إليه يَرحلُ الناسُ من بلاد المغرب، لا يُجارى، ولا يُبارى، قِياماً عليها واسْتِبْحاراً، وهو شيخُ شيوخِنا أبي الحسن الأُبَّذِيِّ وأبي الحسن بن الضائع وأبي الحُسين بن أبي الرَّبيع وأبي جعفرٍ اللَّبْليِّ[3] وغيرِهم من شيوخنا، وشيخُ شرفِ الدين أبي عبد الله محمدِ بنِ أبي الفضل المُرْسيِّ[4]، والأستاذِ أبي الحسن بنِ عُصْفور، والأستاذِ أبي العباس بن الحاجِّ[5]، والأستاذ أبي

---

(١) هو نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرُّعيني الإشبيلي أبو الحسن [٥٢٠ ـ ٥٩١هـ]. كان نحويًا مقرئاً، تلا على شُريح وأبي العباس بن عَيْشُون، وروى عنهما وعن ابن العربي وابن طاهر، وجَمع وأقرأ بإشبيلية ومراكش وتونس، روى عنه الدَّبّاج والشلوبين وابنا حوط الله. التكملة ٢:٧٥٨ ـ ٧٥٩ والذيل والتكملة ٥:٤٦١ وبغية الوعاة ٢:٣١٢.

(٢) محمد بن عبد الله بن يحيى بن فَرْح بن الجدّ الفهري أبو بكر بن الجدّ اللَّبْليّ الإشبيلي [٤٩٦ ـ ٥٨٦هـ]. أخذ العربية عن أبي الحسن بن الأخضر، وجالس أبا بكر بن العربي. وروى عنه أبو بكر بن طلحة، وأبو ذر بن أبي ركب وأبو علي الشلوبين. كان فقيهاً حافظاً نحوياً بارعاً خطيباً مفوهاً بليغاً، ولم يعن بالتأليف على استبحار حفظه واضطلاعه بالتحقق ما خلا كتاباً مختصراً في الزكاة، أملاه في صغره. الذيل والتكملة ٦:٣٢٣ ـ ٣٢٦.

(٣) هو أحمد بن يوسف بن علي الفهري اللَّبْلي أبو جعفر النحوي اللغوي المقرئ [٦٢٣ ـ ٦٩١]. أحد مشاهير أصحاب الشلوبين، أخذ عنه وعن الدَّبّاج والأعلم. وروى عنه أبو حيان وابن رُشَيد. وصنف شرحين على الفصيح، ومستقبلات الأفعال، وله كتاب في التصريف ضاهى به الممتع. بغية الوعاة ١:٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المُرسيّ أبو عبد الله النحوي المفسّر المحدث الفقيه الأصولي [٥٧٠ ـ ٦٥٥هـ] كان كثير الارتحال والتنقل بين البلاد. أخذ عن ابن غُلْبون والشلوبين وإبراهيم بن دقماق وغيرهم. وسمع منه الحفّاظ والأعيان من العلماء. وصنف الضوابط النحوية في علم العربية، والإملاء على المفصل، وتفسير القرآن. معجم الأدباء ١٨:٢٠٩ ـ ٢١٣ وبغية الوعاة ١:١٤٤ ـ ١٤٦.

(٥) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيليّ [ـ ٦٥١هـ] يعرف بابن الحاجّ. قرأ على الشلوبين والدَّباج. وله على كتاب سيبويه إملاء، ومصنف في علوم القوافي، وحواش على سر الصناعة، وعلى الإيضاح، ونقود على الصحاح، وإيرادات على المقرّب. الذيل والتكملة ١:٣٨٧ وبغية الوعاة ١:٣٥٩ ـ ٣٦٠.

زكريا بْنِ ذي النُّون[1]، والأستاذِ أبي جعفر بنِ أبي رَقيقة[2]، وغيرهم من مشاهير النحاة، ولم يُنْجِبْ أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابَه، وقد جمعتُ من تلاميذه نحواً من ثلاثين تلميذاً ليس منهم أحد إلا مشهوراً بالعلم والنحو. مولُده سنةَ اثنتين وستين وخمسمائة، وتوفي منتصفَ صفر سنةَ خمس وأربعين وستمائة بإشْبِيليّة./ والشَّلَوْبِينُ لقبٌ لأبيه، ثم غَلب على الأستاذ أبي عليّ. [٢: ٦٥/ب]

وقولُه **وتَرِدُ الخمسةُ الأوائل بمعنى صارَ** يعني: كانَ وأَضحى وأَصبحَ وأَمسى وظَلَّ، شواهدُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧﴾[3]، وقال[4]:

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ، والمَطِيُّ كأنّها ... قَطا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بُيُوضُها

وقال[5]:

حتى إذا حَلَّ بِكَ القَتيرُ ... والرأسُ قد كانَ بِهِ شَكيرُ

وقال[6]:

---

(١) يحيى بن ذي النون بن يحيى الإشبيلي النحوي أبو زكرياء [ـ ٦٣٣هـ] أخذ عن الدَّبّاج والشلوبين. صلة الصلة ٧: ١٩٥ وبغية الوعاة ٢: ٣٣٢.

(٢) لم أقف على اسمه ولا على ترجمته. وفي «س» يحتمل أن يكون آخره: رَقيبة.

(٣) سورة الواقعة، الآيات: ٥ ـ ٧.

(٤) هو ابن أحمر. والبيت في شعره ص١١٩ وشرح التسهيل ١: ٣٤٥ والخزانة ٩: ٢٠١ [الشاهد ٧٢٧]. التيهاء: المفازة التي لا يُهتدى فيها. والقطا: طائر سريع الطيران، والحزن: ما غلُظ من الأرض.

(٥) البيتان من غير نسبة في جمهرة اللغة ص٣٩٤، ٧٣٢. ونسب الثاني في شرح المفصل ٧: ١٠٣ للعجاج. وهو في ملحقات ديوانه ٢: ٢٨٤. وهو من غير نسبة في الاشتقاق ص٣٤٠. وقد نسب لرؤبة في الخزانة ٩: ٢٠٢ (عرضاً)، وأثبت في ملحق ديوانه ص١٧٤، وآخره فيهما «قتير» وكذا في شرح الجزولية للأبذي ص٩٥٣. القتير: ابتداء الشيب. والشكير: شعر ينبت خلال الشيب ضعيفاً.

(٦) البيت لأمّ ثَواب الهزانية تعني ابنها. وهو ثالث سبعة أبيات لها في الكامل ص٣١٢ ـ ٣١٣، وفيه تخريجها.

أضْحى يُمزِّق أَثْوابي، ويَضربُني أبعدَ ستين عندي تبتغي الأَدَبَا

وقال[1]:

ثُـمَّ أَضْـحَـوا كـأَنَّـهُـمْ وَرَقٌ جَـ ـفَّ فـأَلْـوَتْ بِـهِ الـصَّـبـا والـدَّبُـورُ

وقال تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[2]، وقال[3]:

أَصبحتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ، ولا أَمْـلِـكُ رَأْسَ الـبَـعـيـرِ إِن نَـفَـرا

وقال[4]:

وأَصْبَحْتُ وَدَّعتُ الصِّبا غيرَ أَنَّني .....

وأنشد المصنف[5]:

أَمْسَتْ خَلاءً، وأَمْسى أهلُها احْتَمَلُوا .....

فإن كان الشاهد في «أَمستْ خَلاءً» فصحيح، وإن كان في «أَمْسَى أهلُها احتملوا» أو في مجموعهما فليس بصحيح لأنه لا يتأتى تقديرُ ذلك في «وأمسى أهلها احتملوا» لوقوع الماضي خبراً لها، وهي إذا كانت بمعنى «صار» لا يقع الماضي خبراً لها، كما لا يقع خبراً لِـ «صارَ»، وقد نَبَّهنا قبلُ[6] على ذلك.

وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[7] أي: صارت، وقال:

---

(١) هو عدي بن زيد. والبيت في ديوانه ص٩٠ وتخريجه في ص٢١٩. ألوت به: ذهبت به.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٣) هو الربيع بن ضَبُع الفزاري كما في النوادر ص٤٤٦ والكتاب ١:٨٩. ك، ف: لا أملك السلاح. والروايتان في ن.

(٤) تقدم في ص١٥٢.

(٥) تقدم في ص١٥٣.

(٦) تقدم ذلك في ص١٥٣.

(٧) سورة الشعراء، الآية: ٤.

﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[1] أي: صار.

وذهبَ لُكْذةُ الأَصْبهاني[2] والمُهاباذيّ شارح «اللمع» إلى أنَّ «ظَلَّ» لا تكون بمعنى «صار»، بل لا تستعمل إلا في فعل النهار. وقال نحوَه السِّيرافيُّ، قال: ظَلَّ لِما يَستعمله الإنسانُ نهاراً، ولا تستعمل إلا ناقصة. وقال أبو بكر: هو مُشتقٌّ من الظِّلّ، وإنما يُستعمل في الوقت الذي للشمس فيه ظِلٌّ، وهو من طُلوع الشمس إلى غروبها، وقال الأعشى[3]:

يُعَلُّ منه فُو قُتَيْلةَ بالـ ... ـإسْفِنْطِ لِما باتَ فيه وظَلْ

ساوى بينهما، و«باتَ» لليل، و«ظَلَّ» للنهار. وقال هشام: هو بين الصَّباح والمساء، وعاب لُكْذة على الأعشى قولَه[4]:

[٢: ٦٦/أ] / يَظَلُّ رَجيماً لِريبِ المنو ... نِ والهَمِّ في أهْلِها والحَزَنْ

فزعم أن «يَظَلُّ» خطأ، قال: لأنَّ الظلول لا يكون إلا نهاراً. وقال[5]: أفتراه يَظَلُّ نهارَه رَجيماً لريب المنون، فإذا كان الليل أَمن. وقال: لا يقال: ظَلَّ فلانٌ عمرَه سفيهاً؛ لأن الظلول إنما خُصَّ به يومٌ واحد. ثم قال: لا يقال: ظَلَّ فلانٌ شهرَه سائراً إلا أن يكون إنما كان سيرُه نهاراً خاصَّة. فناقض.

---

(١) سورة النحل، الآية: ٥٨.

(٢) الحسن بن عبد الله أبو علي. أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي، والكِرْماني صاحب الأخفش، وكان يحضر مجلس الزجاج، وكان بينه وبين أبي حنيفة الدِّيْنَوَري مناقضات. وصنف النوادر، ونقض علل النحو، وخَلْق الفَرَس، ومختصراً في النحو، وغير ذلك. الفهرست ص١٣٠ ومعجم الأدباء ٨: ١٣٩ ـ ١٤٥ وإنباه الرواة ٣:٤٣ وبغية الوعاة ١:٥٠٩.

(٣) ديوانه ص٣٢٧. يُعلّ: يُسقى مرة بعد مرة. والإسفنط: ضرب من الأشربة، فارسي ـ أو رومي ـ معرب. س: بالإشفنط.

(٤) ديوانه ص٦٥.

(٥) وقال: سقط من س.

وهذا الذي ذهب إليه لُكْذةُ والمُهاباذي والسِّيرافي وأبو بكرٍ وهِشامٌ خطأ، بل نَقَل الناسُ أنَّ «ظَلَّ» تكون بمعنى «صار»، وقد رَدَّ أبو حنيفة الدِّينَوَريُّ على لُكْذةَ قوله، وقال: إنَّا نقول: أَفَتَرى أنتَ أن السامريَّ الذي ظَلَّ على العِجْل عاكفاً إنما كان يَعبده نهاراً، فإذا جاء الليل كفر به، وما قالوا: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[1]، وكانت غيبته فيما يقال أربعين يوماً. وينبغي على هذا القياس في قول الله جل ثناؤه: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴿٥١﴾﴾[2] أن يكون كُفرهم بالنهار خاصَّة وأن لا يكفروا بالليل. وينبغي أيضاً في قول الشاعر[3]:

وإخوانِ صِدْقٍ لَسْتُ أُطْلِعُ بعضَهُمْ ... على سِرِّ بعضٍ غيرَ أني جِماعُها
يَظلُّونَ شَتَّى في البلادِ، وسِرُّهُمْ ... إلى صَخْرةٍ أَعْيا الرِّجالَ انْصِداعُها

أن يكون هؤلاء القوم بالنهار شَتَّى دون الليل، أَفَتَراهم بالليل يجتمعون جميعاً وواحدٌ بالغَوْر وآخرُ بِنَجْد؟ وكذلك قولُ الآخر يذكر سَبُعاً أقام معه في مغارة يَردان قَلْتاً[4]:

ظَلِلْنا بِهِ جارَيْنِ نَحترسُ الشَّأَى ... يُسائرنَا مِنْ نُطفةٍ ونُسائرُهْ

أي: أَقَمْنا يَشرب سُؤْري، وأَشربُ سُؤْرَه، ويَحترس كلُّ واحدٍ منَّا مِن فساد صاحبه، وهو الشَّأَى، أَفَتَراه كان يَحترس منه بالنهار دُونَ الليل، والخوفُ بالليل أشدُّ، والعَدْوةُ فيه أَمْكَنُ؟ وإنما هذا كلُّه على معنى المكْث، وقد نَعلم أنهم إذا نَصُّوا على النهار لم يقولوا إلا ظَلِلنا، ولم يَنُصُّوه على

---

(١) سورة طه، الآية: ٩١.

(٢) سورة الروم، الآية: ٥١.

(٣) هو مسكين الدارمي. الحماسة ١: ٥٥٧ [الحماسية ٤٠٣] وشرحها للمرزوقي ص١١١٥ - ١١١٦ وللأعلم ص٧١٥. الجماع: اسم لما يُجمع به الشيء. وشتى: جمع شَتيت.

(٤) هو أبو سِدْرة سُحيم بن الأعرف من بني الهجيم. المعاني الكبير ص١٩٤ والسمط ص٥٣٩ وفرحة الأديب ص٦٥ والخزانة ٢: ١١٨ - ١١٩ [عند الشاهد ٩٩]. ونسب في الأمالي ١: ٢٣٦ للغنوي. القلت: النقرة في الجبل تمسك الماء.

الليل، فإذا أُبهم ولم يُنَصَّ قالوا: ظَلِلنا مقامنا هنالك في تَعادٍ وتباغُض، فغُلِّبَ ما يكون على النَّصِّ بالنهار، قال ذو الرمة[1]:

حتى إذا يَبِسَتْ بُهْمى لِوى لَبَنٍ ... واصْفَرَّ بعدَ سَوادِ الخُضْرة العُودُ

ظَلِلتُ تَخْفِقُ أَحْشائي على كَبِدي ... كأنني من حذارِ البَيْنِ مَوْرُودُ

أَفتراه كان يُحاذِر بالنهار ويَأْمَنُ بالليل، فيكون بالنهار على يقين من أنهم سيتفرقون/، وبالليل على علم أنهم لا يتفرقون؟ انتهى كلام أبي حنيفة، وفيه بعض اقتصار، وفي هذه الشواهد[2] كلها ردٌّ على لُكْذةَ حيث زعم أنَّ الظلول يُخَصُّ به يوم واحد، وقد ذكرنا تناقُضَه في كلامه. [٢: ٦٦/ب]

وزعم الزمخشريُّ[3] أن «باتَ» قد تُستعمل بمعنى «صار». وقال المصنف في الشرح[4]: «وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء، وحَمل بعضُ المتأخرين على ذلك قولَ النبي ﷺ: «فإنَّ أحدكم لا يَدْري أينَ باتَتْ يَدُه»[5]، ولا حاجة إلى ذلك لإمكان حمل «باتَ» على المعنى المُجْمَع عليه، وهو الدلالة على ثُبوت مضمون الجملة ليلاً، كما أنَّ «ظَلَّ» غيرَ المرادفة لِـ «صارَ» لثبوت مضمون الجملة نهاراً، كما قال الراجز[6]:

أَظَلُّ أَرْعى، وأَبِيتُ أَطْحَنُ ... الموتُ من بعضِ الحياةِ أَهْوَنُ

---

(١) ديوانه ص١٣٥٦، ١٣٥٨. البهمى: نبت. ولِوى الرمل: مُنْقَطَعه. ولبن: واد بأرض اليمامة فيه نخل. والمورود: المحموم.

(٢) الشواهد: سقط من س.

(٣) المفصل ص٢٦٧ وشرح التسهيل ١: ٣٤٦.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٥) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ـ الباب ٢٦ ـ ١: ٤٨ ـ ٤٩ ومسلم في كتاب الطهارة ـ الباب ٢٦ ـ ص٢٣٣.

(٦) الرجز في شرح الكافية الشافية ص٣٩٤ وشرح عمدة الحافظ ص٧٦٩ وشرح التسهيل ٣: ٥٥.

ومِن أَصلحِ ما يَتَمَسَّكُ به جاعلُ «بات» بمعنى «صار» قولُ الشاعر[1]:

أَجِنِّي كُلَّما ذُكِرَتْ كُلَيْبٌ أَبِيتُ كأَنَّني أطوي بجَمْرِ

لأنَّ «كُلَّما» تدل على عموم الأوقات، و«أَبيتُ» إذا كانت على أصلها مختصة بالليل» انتهى.

وقولُه **ويُلْحَقُ بها ما رادَفها مِن: آضَ وعادَ وآلَ ورَجَعَ وحارَ واسْتَحالَ وتَحَوَّلَ وارْتَدَّ** الضميرُ في «بها» عائد على «صارَ»، وشواهدُ ذلك:

رَبَّيتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدا وآضَ نَهْداً كالحِصان أَجْرَدا[2]

وصار مُضِلِّي من هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغْوٍ عادَ بالرُّشْدِ آمِرا[3]

وتقول: عاد الطينُ خَزفًا، ومن ذلك قولُه[4]:

تَعُدْ فيكُمُ جَزْرَ الجَزُورِ رِماحُنا ويَرْجِعْنَ بالأَكْبادِ مُنْكَسِراتِ

ف «جزر الجزور» خبر «تَعُدْ» لأنه معرفة، هذا هو الوجه فيه. قال ابن عصفور: «وقد يجوز فيه أن يكون حالاً لأن المعنى: مثلَ جَزْرِ الجَزُور،

---

(١) هو عمرو بن قيس المخزومي كما في شرح أشعار الهذليين ص٨٠١. وهو أيضاً في اللسان (جنن). أَجِنِّي: من أجل أني، أو: بِجِدِّي. وفي هذين المصدرين: أُكْوى بجمر. وفي ن، م، ف: أطوى.

(٢) هذا الرجز للعجاج كما في الخزانة ٨:٤٢٩ ـ ٤٣٢ [الشاهد ٦٤٣]. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص١١٩. وزد عليه شرح التسهيل ص١٠٢ [رسالة دكتوراه]. تمعدد الغلام: شَبَّ وغَلُظ. والنهد: العالي المرتفع. والحصان: الذكر من الخيل. والأجرد: القصير الشعر، وهو مما تمدح به الخيل.

(٣) هذا البيت من قطعة لخُنافِر بن التوأم الحميري في الأمالي ١:١٣٥. وهو من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٠٠ وشرح التسهيل ص١٠٢ [رسالة دكتوراه] وشرح الكافية الشافية ص٣٨٩ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٧٨.

(٤) البيت لامرأة من بني عامر كما في الحماسة ١:٣٨٢ [الحماسية ٢٦٣] وشرحها للمرزوقي ص٧٤٩ [٢٥٢]. وفي شرحها للأعلم ص١٦٠ ـ ١٦١ أنه يقال: هي أمامة بنت إبراهيم بن زهير، ويقال: هي من بني قُشَير، وقُشَير بن كعب من ربيعة بن عامر. الجزور: الناقة تتخذ للنحر، وجزرها: تفصيل أعضائها وتقطيعها.

وما كان على معنى «مثل» من الأسماء فقد تجعله العرب نكرةً، وتنصبُه على الحال، وإن كان بلفظ المعرفة» انتهى.

وممن ذكر أنَّ «عادَ» قد تكون من أخوات «كان» أبو الحجاج الأَعْلَم. ومن النحويين من لم يُلْحِق «آضَ» ولا «عادَ» بأفعال هذا الباب، فنصب ما يأتي بعدها على الحال، ولأنها تعدى بحرف الجر، تقول عاد زيدٌ إلى كذا، وآضَ إليه، أي: رجع، و«أَيْضاً» مصدرها.

وأنشد المصنفُ على أنَّ «آلَ» بمعنى «صار» قولَ الشاعر[1]:

وعَـرُوبٍ غـيـرِ فـاحـشـةٍ ... مـلَّـكَـتْـنـي وُدَّهـا حِـقَـبـا
ثُـم آلَـتْ لا تُـكَـلِّـمُـنـا ... كُـلُّ حَـيٍّ مُـعْـقَـبٌ عُـقَـبـا

[٢: ٦٧/أ] / ولا حجَّة في هذا لأنه يحتمل أن يكون «آلَتْ» بمعنى: حَلَفَتْ، و«لا تُكَلِّمنا» جواب القسم كقوله[2]:

.... وآلَتْ حَلْفةً لم تَحَلَّلِ

«لا تَرْجِعوا بَعْدي كُفَّاراً يَضْرِبُ بعضُكم رِقابَ بعضٍ»[3]، وقال[4]:

قد يَرْجِعُ المرءُ بعدَ المَقْتِ ذا مِقةٍ ... بالحِلم، فاذْرَأْ به بَغْضاءَ ذي إحَنِ
وما المرءُ إلا كالشِّهابِ وضوئه ... يَحُورُ رَماداً بعدَ إذْ هُوَ ساطِعُ[5]

---

(١) البيتان ليسا في مطبوعة شرح المصنف. وهما في النسخة التي حققها الدكتور محمد علي إبراهيم ص١٠٢ [رسالة دكتوراه] واللسان (عقب) العروب: المرأة المتحببة إلى زوجها المظهرة له ذلك. ومُعْقب: أي يصير إلى غير حالته التي كان عليها.

(٢) هو امرؤ القيس، والبيت بتمامه:
ويوماً على ظهر الكثيب تَعَذَّرَتْ ... عليَّ، وآلَتْ حَلْفةً لم تَحَلَّلِ
ديوانه ص١٢ وشرح القصائد السبع ص٤٢. تعذرت: تشددت. ولم تحلل: لم تستثن.

(٣) هذا حديث أخرجه البخاري في كتاب العلم ـ باب الإنصات للعلماء ١: ٣٨ وكتاب الأضاحي ـ باب من قال الأضحى يوم النحر ٦: ٢٣٦.

(٤) البيت في شرح التسهيل ص١٠٣ [رسالة دكتوراه].

(٥) هذا البيت للبيد، وهو في ديوانه ص١٦٩ وشرح الكافية الشافية ص٣٩٠.

«فاستحالت غَرْباً»[1]. وقال[2]:

إنَّ العَداوةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً ... بِتَدارُكِ الهَنَواتِ بالحَسَناتِ
وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بعدَ صِحَّةٍ ... لعلَّ منايانا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا[3]
لا يُوئسَنَّك سُؤْلٌ عِيقَ عنك فكم ... بُؤْسٍ تَحَوَّل نُعْمى أَنْسَتِ النِّقَما[4]

﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[5]، وارْتَدَّ مطاوع رَدَّ، ورَدَّ تكون بمعنى صَيَّرَ، وستأتي إن شاء الله.

وقولُه **ونَدَرَ الإلحاقُ بـ «صارَ» في «ما جاءت حاجتُك» و«قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبة»** أمّا «ما جاءتْ حاجتُك»[6] فقيل[7]: أولُ من قالها الخوارج، قالوها لابن عباس حين أرسله عليٌّ ـ كَرَّم اللَّهُ وجهَه ـ إليهم. ويُروى برفع «حاجتك» على أنّ «ما» خبر «جاءت»، قُدِّم لأنه اسم استفهام، التقدير: أيةَ حاجة صارت حاجتُك؟ ويُروى بالنصب على أن تكون خبرَ «جاءت»، واسمها مستتر فيها عائد على معنى «ما»، والتقدير: أيةُ حاجةٍ صارت حاجتَك؟ وما: مبتدأ، والجملة بعده خبر، ويقتصر بها على هذا المَثَل[8].

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب أصحاب النبي ﷺ باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٤:١٩٨ وغيره «عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: أُرِيتُ في المنام أني أنزعُ بِدَلْوِ بَكْرةٍ على قَليب، فجاء أبو بكر، فَنَزَعَ ذَنُوبًا أو ذَنوبَين نَزْعاً ضَعيفاً، واللَّهُ يَغفِرُ له، ثُم جاء عمرُ بنُ الخَطَّاب، فاسْتَحالتْ غَرْباً، فلم أَرَ عبقريًّا يَفْري فَرِيَّه، حتى رَوِيَ الناسُ وضَرَبوا بِعَطَنٍ». البَكْرة: الشابة من الإبل. والبَكَرة: الخشبة المستديرة التي تعلق فيها الدلو. والغَرْب: الدلو العظيمة تتخذ من جلد ثور.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١:٣٤٧. فيما عدا س: بتدارك الهفوات.

(٣) هذا البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص١٠٧ وشرح التسهيل ص١٠٣ [رسالة دكتوراه] وشرح أبيات المغني ٥:١٧٧ [الإنشاد ٤٧٤].

(٤) البيت في شرح التسهيل ١:٣٤٧.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٩٦.

(٦) الكتاب ١:٥٠ ـ ٥١، ٢:١٧٩، ٣:٢٤٨.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٢:٣٨٨ وشرح المفصل ٧:٩١.

(٨) يعني قول العرب: «ما جاءت حاجتك»، وهو ليس بمثل، إنما هو كلام جرى كالمثل. وذكر السيرافي في شرح الكتاب ٢:٣٨٨ أنه من أمثال العرب.

وطرد استعمالَها بعضُهم[1] لقوَّة الشبه بينها وبين «صارَ»، فجعل من ذلك قولهم: جاءَ البُرُّ قَفيزَينِ وصاعَينِ، والصحيحُ أنَّ هذا حال.

وأمّا «قعدتْ كأنها حَرْبة» فقالوا[2]: شَحَذَ شَفْرَتَه، ويُروى: أَرْهَفَ شَفْرَتَه، حتى قعَدَتْ كأنَّها حَرْبة، أي: صارت كأنَّها حَرْبة، فـ «كأنها حَرْبة» خبر «قَعَدَتْ».

وقولُه **والأَصَحُّ أن لا يُلْحَقَ بها «آلَ»** كأنه ذهب إلى أنَّ البيت الذي أنشده لا حُجَّةَ فيه لاحتمال ما ذكرناه من كون «آلَتْ» فيه بمعنى «حَلَفَتْ».

وقولُه **ولا «قَعَدَ» مطلقاً** يعني أنه إنما تُستعمل «قَعَدَ» بمعنى «صارَ» حيث ورَدتْ، ولا تُقاس.

وذهب الفراء[3] إلى أنه يطرد جعلُ قعدَ بمعنى صارَ، وجَعل من ذلك قولَ الراجز[4]:

لا يُقْنِعُ الجاريةَ الخِضابُ ولا الوِشاحانِ ولا الجِلْبابُ
مِن دُونِ أنْ تَلْتَقيَ الأَرْكابُ ويَقْعُدَ الأَيِّرُ لَهُ لُعابُ

وحكى الكسائي[5]: «قَعَدَ لا يسأل حاجة إلا قضاها» بمعنى صارَ. وجعل الزمخشري[6] من ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾[7]. قال

---

(١) المباحث الكاملية ١: ٤٩٥.

(٢) أي العرب. المفصل ص٢٦٣ والجزولية ص١٠٤ واللسان (قعد) وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٦، ٣٨٣ وشرح الكافية الشافية ص٣٩٠.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٤٨. انظر معاني القرآن للفراء ٢: ٢٧٤.

(٤) الرجز لبعض بني عامر، وهو في معاني القرآن ٢: ٢٧٤ والبيان والتبيين ٣: ٢٠٧ وتهذيب اللغة ١: ٢٠١ و١٠: ٢٢٠ واللسان (ركب) و(قعد) وشرح التسهيل ١: ٣٤٨. الأركاب: جمع ركَب، وهو منبت العانة.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤٨.

(٦) الكشاف ٢: ٤٤٤.

(٧) سورة الإسراء، الآية: ٢٢.

المصنف[1]: «ويُمكن أن يكون/ منه قولُ الشاعر[2]: [٢: ٦٧/ب]

ما يَقْسِمِ اللَّهُ أَقْبَلْ غيرَ مُبْتَئِسٍ منه، وأَقْعُدْ كريماً ناعمَ البالِ»

انتهى.

وأمَّا قولُهم: «فلان قَعَدَ يَتَهَكَّمُ بِعِرْضِ فُلان»[3] فزعموا أن «قَعَدَ» زائدة؛ إذ المعنى: فُلان يَتَهكم بعرض فلان، ولا معنى لِقَعَدَ هنا إلا الزيادة.

وقولُه **وأن لا يُجْعَلَ مِن هذا الباب غَدا وراحَ** قال المصنف في الشرح[4]: «أَلحق قوم ـ منهم الزمخشري[5] وأبو البقاء[6] ـ بأفعال هذا الباب «غَدا» و«راحَ»، وقد يُستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه «اغْدُ عالماً أو مُتَعَلِّماً، ولا تكن إمَّعةً»[7]، وبقول النبي عليه السلام: «لو تَوَكَّلْتُم على اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِه لَرُزِقْتُم كما تُرْزَقُ الطيرُ، تَغْدُو خِماصاً، وتَرُوح بِطاناً»[8]. والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرةً» انتهى.

وقد أدخلهما في هذا الباب أبو موسى الجُزولي[9] والأستاذ أبو

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤٨.

(٢) هو حسان بن ثابت. والبيت في ديوانه ص١٤٧ واللسان (بأس).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٣ وقد نسب القول بزيادة «قعد» لابن جني.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٤٨ وليس فيه «منهم الزمخشري وأبو البقاء».

(٥) المفصل ص٢٦٣.

(٦) ذكر «غدا» في التبيان ص١٢٣٥.

(٧) المقاصد الحسنة ص١٢٩ وفيه تخريجه، والنهاية ١: ٦٧. الإمعة: الذي لا رأي له، فهو يتابع كل أحد على رأيه. وانظر كشف الخفاء ١: ١٤٨ ـ ١٤٩ و٢: ١٣٢.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١: ٣٣٢ وفيه تخريجه. خِماص: جِياع. وبطان: ممتلئة الأجواف.

(٩) الجزولية ص١٠٤.

الحسن بن عصفور[1]، وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]: «وأما غدا وراح فيستعملان تامين وناقصين، فإذا استعملا تامَّين دلَّا على دخول الفاعل في الوقت الذي اشْتُقَّا من اسمه على حسَب ما تقتضيه الصيغة من مُضِيّ أو غيرِه، فتقول: غدا زيدٌ وراحَ، أي: دخل في الغُدُوّ والرَّواح.

وقد يَدُلَّان على إيقاع الفاعل شيئاً[3] في الوقت الذي اشْتُقَّا منه، يقال: غدا زيدٌ وراحَ، أي: مشى في الغُدُوّ والرَّواح.

وإذا استعملا ناقصين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن وأن لا يكون، ويكونان إذْ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشْتُقَّا منه، وذلك نحو: غدا زيدٌ قائماً، أي: وقع قيامُه في وقت الغُدُوّ، وراح عبدُ الله منطلقاً، أي: وقع انطلاقُه في وقت الرَّواح.

وقد يكونان بمعنى صار، فتقول: غدا زيدٌ ضاحكاً، وراح عبدُ الله منطلقاً، أي: صار في حال ضحك أو انطلاق» انتهى.

ويحتاج تقرير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب. وكان الأستاذ أبو الوليد بن أبي أَيُّوبَ[4] يُنكر قول من يقول إنَّ غَدا وراحَ من أفعال هذا الباب إنكاراً شديداً، ويقول: غَدا بمعنى خَرَجَ غُدْوةً، وراح بمعنى خرَجَ بالعَشِيِّ، وهذا مُسْتَغْنٍ عن الخبر.

قال الأستاذ أبو علي: الذي ذكَر أنَّ غدا وراحَ من هذا الباب لم

---

(١) المقرب ١: ٩٢ وشرح الجمل: ١: ٣٧٦.

(٢) شرح الجمل ١: ٤١٦.

(٣) م، ح، شرح الجمل: مشياً. ف، ن: سبباً.

(٤) جابر بن محمد بن نام بن أبي أيوب واسمه سليمان الحضرمي النحوي، من أهل إشبيلية، يكنى أبا الوليد [ـ ٥٩٦هـ]. أخذ علم العربية عن أبي القاسم بن الرُّمَّاك، وقرأ عليه الشلوبين. ولم يكن في وقته بإشبيلية من يتعاطى إقراء كتاب سيبويه غيره. وأقرأ أيضاً بالسبع. صلة الصلة ٤: ٧٥ وبرنامج ابن أبي الربيع ص٢٥٨ والتكملة لكتاب الصلة ١: ٢٤٨ والذيل ٥: ٤٦١.

يذكرهما فيه بالمعنى الذي ذكره الأستاذ أبو الوليد، إنما ذكرهما في هذا الباب على أنهما بمعنى صار، فإنْ صَحَّ ذلك قُبل، وإلا فلا.

وقوله **ولا أَسْحَرَ وأَفْجَرَ وأَظْهَرَ** ذكر هذه الثلاثةَ الفراءُ في «كتاب الحَدِّ»، ولم يذكر شاهداً على ذلك.

وذهب الكوفيون[1] إلى أن «هذا» و«هذه» إذا أُريد/ بهما التقريبُ كانا [٢: ٦٨/أ] من أخوات «كان» في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبرٍ منصوبٍ، وذلك نحو: كيف أخاف الظلمَ وهذا الخليفةُ قادماً؟ وكيف أخافُ البردَ وهذه الشمسُ طالعةً؟ وكذلك كلُّ ما كان فيه الاسمُ الواقعُ بعدَ أسماءِ الإشارة لا ثانيَ له في الوجود؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقُدوم، وعن الشمس بالطُّلوع، وأتي باسم الإشارة تقريباً للقُدوم والطُلوع، ألا ترى أنك لم تُشِر إليهما وهما حاضران، وأيضاً فالخليفةُ والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، ويُبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة مخبر عنه بالمنصوب أنك لو أسقطت اسم الإشارة، فقلت: الخليفةُ قادمٌ، والشمسُ طالعةٌ، لم يختلَّ المعنى، كما أنك إذا أسقطت كان من: كان زيدٌ قائماً، فقلت: زيدٌ قائمٌ، لم يختلَّ المعنى. ولو قلت «هذا الصياد أشقى الناس» كان تقريباً، وكذلك ما أشبهه مما الاسم الواقع فيه بعد اسم الإشارة مُعَبَّراً به عن جنسه لا عن واحد بعينه، نحو قولك[2]: ما كان من السِّباع غيرَ مخوف فهذا الأسد مخوفاً؛ لأنك لم تقصد إلى شخص بعينه، ولو أسْقَطتَ اسم الإشارة صح الكلام.

وما ذهبوا إليه من أن المعنى على الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح، إلا أنَّ الإعراب على غير ما ذكروه، بل المرفوع بعد اسم الإشارة

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ١٢ ـ ١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٦ ـ ٣٧٧ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٤٩.

(٢) نحو قولك... مخوفاً: سقط من ك.

خبر، والمنصوب حال، والمعنى قد يكون على خلاف اللفظ، ومَنع من مُطابقة اللفظ للمعنى هنا كونُ اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب، ولا يُوجَد اسم لا مَوضِعَ له من الإعراب.

فإن قلتَ: يكون لا موضع له من الإعراب على مذهبِ مَنْ يرى أنَّ الفصل اسم، ولا موضع له من الإعراب.

قلتُ: يدلُّ على أنه يرتفع على الابتداء دخولُ النواسخ عليه، حكى الكسائي عن العرب: أَوَليسَ هذانِ الليلَ والنهارَ يختلفان علينا؟ بنصب الليل والنهار، فدل هذ على أنَّ اسم الإشارة قبلَ دخولِ «ليسَ» كان مبتدأ، والليل والنهار خبراً لاسم الإشارة وإن كان تقريباً؛ لأنَّ الليل والنهار يُراد بهما الجنسُ. ويدلُّ على أنه حالٌ التزامُ التنكير فيه، فلو كان خبراً لجاء معرفة، وإجازتهم التعريف فيه هو بالقياس، وإن حُفظ شيء منه دَخلت عليه «أل» جُعلت زائدة كَهِيَ في: الجَمّاء الغَفير.

وقد انتهى ذكر الكلمات التي تَرفع الاسمَ وتَنصب الخبر، وهي إحدى وثلاثون كلمة بالمُتَّفَق عليه والمُخْتَلَف فيه، وحصرُها بالعَدِّ طريقةُ المتأخرين، وهي طريقة ضعيفة، ولذلك زادَ بعضُهم فيها ونقص، وأمّا س فإنه ذكر منها ألفاظاً، ثم قال[1]: «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يَستغني بمرفوعه عن الخبر»، فأَعطى قانوناً كُلِّيًا يُعْرَف به ما كان من هذا الباب، وهو كونُ مرفوعها لا يَستغني عن الخبر، ولذلك ألحق
[٢: ٦٨/ب] النحويون بها أفعال المقاربة، وهذه هي طريقة النحاة الذين هم على/ سنَن النحو، وهو عَذْق[2] الباب بقانونٍ كُلِّيٍّ يُخْتَبَر[3] في شخصيات

---

(١) الكتاب ١: ٤٥.

(٢) عَذقَ البابَ بقانون عَذْقاً: وَسَمَهُ به حتى عُرف به، كأنه جعله له علامة. وفي ن: غرق. وفي هامشها ما نصه: غرق الباب بمعنى تغريق الباب، يقال: لجام مُغَرَّق بالفضة، أي: محلًّى بها.

(٣) ن، ف: يعتبر.

المسائل، فما وافق كان من الباب، وما خالف لم يكن منه.

وفي البسيط: قال بعض النحويين: إنَّ كل فعل يجوز فيه أن يدخل في باب «كان» إذا جُعلت الحالُ غيرَ مُستغنًى عنها، تقول: قَامَ زيدٌ كريماً؛ لأنك هنا لا تريد أنه قام في حال كَرَم، فإنَّ الحال مُنْتَقلة، فلا تريدها هنا[1] لأنها لا تفيد تخصيصاً، فالفعل هنا داخل على المبتدأ والخبر، وقد تكون منتقلة لكنك لا تريد أن تجعلها مُستغنًى عنها، نحو: ذهب زيدٌ متحدثاً، فالأفعال هنا ناقصة، قال الشاعر[2]:

عاشَ الفَتى مُجاهِداً في قومِهِ

فإن جعلتها تامةً نصبتَ على الحال.

ص: وتوسيطُ أخبارِها كُلِّها جائزٌ ما لم يمنع مانعٌ أو مُوجِبٌ. وكذا تقديمُ خبر «صارَ» وما قبلها جوازاً ومنعاً ووجوباً. وقد يُقَدَّمُ خبر «زالَ» وما بعدَها منفيةً بغير «ما»، ولا يُطلق المنعُ، خلافاً للفراء، ولا الجوازُ، خلافاً لغيره من الكوفيين. ولا يُقدم خبرُ «دامَ» اتفاقاً، ولا خبرُ «ليسَ» على الأصح. ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملةً، خلافاً لقوم. ويَمنع تقديمَ الخبرِ الجائزِ التقدُّمِ تأخُّرُ مرفوعِه، ويُقَبِّحُه تأخرُ منصوبِه، ما لم يكن ظرفاً أو شبهَه. ولا يمتنع هنا تقديمُ خبرِ مشارك في التعريف وعَدَمِه إن ظَهر الإعراب. وقد يُخْبَرُ هنا وفي باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرة اختياراً.

ش: مثال ذلك: «كان قائماً زيدٌ». وهذا الذي ذكره المصنف من جواز توسيط أخبارها سواء أكان الخبر جامداً أم مشتقاً هو مذهب البصريين[3]. ولا يجيز الكوفيون[3] «كان قائماً زيدٌ» على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر، ويكون قائماً خبراً مقدماً على الاسم

---

(١) س: فلا تريد ههنا.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٩/أ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٤.

لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً. وجاز ذلك عند أهل البصرة لأن المضمر مرفوع بما النيةُ به التأخيرُ، والضميرُ إذا كانت النية به التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه.

وأجاز الكسائيُّ[1] «كان قائماً زيدٌ» على أن يكون في كان ضمير الأمر والشأن، و«قائماً» خبر «كان»، و«زيدٌ» مرفوع بـ «قائم»، ولا يثني قائماً ولا يجمعه لرفعه الظاهر. وهذا باطل عندنا لأنَّ ضمير الشأن لا يُفَسَّر إلا بجملة.

وأجاز الفراءُ[1] ذلك على أن يكون «قائم» خبر «كان»، و«زيد» مرفوع بـ «كان» وبـ «قائم»، ولا يُثَنَّى عندَه ولا يُجْمَع لرفعه الظاهر مع أنه يتقدر بالفعل؛ ألا ترى أنك تقول: كان يقوم زيدٌ، وكان قامَ زيدٌ، فيكون بمعنى: كان قائماً زيدٌ. وهذا باطل لأنه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد.

وأجاز هشام: كان قائماً الزيدانِ والزيدُونَ، على أن تجعل قائماً خبراً، والزيدانِ والزيدونَ اسماً. ولا يجيز ذلك البصريون إلا مع تثنية الخبر وجمعه.

[٢: ٦٩/أ] وقولُه **كُلِّها** دَخل فيها ليسَ/ وما دامَ، أمّا «ليسَ» فخالفَ في جواز توسيط خبرها بعضُ النحاة، ذكره ابن دُرُسْتُوَيْهِ، وشَبَّهها في ذلك بـ «ما». وهو محجوج بالسماع الثابت، ففي السبعة ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾[2] بنصب ﴿ٱلْبِرَّ﴾، وقال الشاعر[3]:

سَلِي - إنْ جَهِلْتِ - الناسَ عَنَّا وعنهُمُ ... ولـيـسَ سَـواءً عـالِـمٌ وجَـهُـولُ

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٩/أ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٣) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموأل بن عادياء اليهودي كما في الحماسة ١: ٨١ [الحماسية ١٥] وفيه تخريج القصيدة.

وقال الآخر[1]:

أَلـيـسَ عَـجـيـبـاً بـأنَّ الـفـتـى يُصابُ بِبعضِ الذي في يَدَيْهِ

وقد وهم المصنف في الشرح[2]، فزعم أنَّ خبر «ليس» جائز توسيطه بالإجماع، واتَّبع في ذلك أبا علي الفارسي، فإنه قال[3]: «لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها». وكذلك قال ابن الدهان: «جواز تقديم خبرها على اسمها إجماع». وكذلك قال ابن عصفور: لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها.

وأمّا «ما دامَ» فقد وهم ابنُ مُعْطٍ[4] في منع توسيط خبرها، وخالف النصَّ والقياسَ والإجماعَ، أما النصُّ فقولُ الشاعر[5]:

لا طيبَ لِلعيشِ ما دامتْ مُنَغَّصةً لَـذَّاتُـهُ بـادِّكـارِ الـمـوتِ والـهَـرَمِ

وقولُ الآخر[6]:

ما دامَ حافِظَ سِرِّي مَنْ وثقتُ به فهو الذي لستُ عنه راغباً أَبدا

وأما القياس فكما جاز[7] توسيط أخبار أخواتها كذلك يجوز مع «دامَ».

---

(١) هو محمود الوراق كما في البيان والتبيين ٣:١٩٧ والكامل ص٧٠٥ والأمالي ١:١٠٩ وشرح أبيات المغني ٢:٣٨٥ [الإنشاد ١٥٩]، وأمالي المرتضى ١:٦٠٨، وذكر أنه يروى لمحمد بن حازم.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٤٩.

(٣) الإيضاح العضدي ص١٠١ والمسائل الحلبيات ص٢٨٠.

(٤) شرح ألفية ابن معط للقواس ص٨٦٠، ٨٦٢. وهو يحيى بن مُعْطٍ أبو الحسين المغربي [٥٦٤ ـ ٦٢٨هـ] قرأ على الجزولي، وأقرأ النحو بدمشق ثم بمصر، وصنَّف الألفية في النحو، والفصول، وشرح الجمل. البغية ٢:٣٤٤.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١:٣٤٩ وشرح عمدة الحافظ ص٢٠٤ وتخليص الشواهد ص٢٤١ والعيني ٢:٤٢٠.

(٦) البيت في تخليص الشواهد ص٢٤٠.

(٧) جاز: سقط من س.

وقال المصنف في الشرح[1]: «فيها ما في «دام» من عدم التصرف، وتفوقها ضعفاً بأنَّ منعَ تصرفِها لازمٌ ومنعَ تصرفِ «دامَ» عارضٌ، ولأنَّ «ليسَ» تشبه «ما» النافية معنًى، وتُشبه «ليتَ» لفظاً؛ لأنَّ وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثلُ ذلك مفقود في الأفعال، فثَبت بها زيادةُ ضعف «ليس» على ضعف «دامَ»، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع، فأن لا يمتنع توسيطُ خبر دام لنقصان ضعفها أحقُّ» انتهى. قولُه «فيها ما في دامَ من عدم التصرف» قد تقدم[2] أنَّ عدم تصرفها في هذا الباب هو مذهب الفراء، والبصريون لا يشترطون ذلك.

وقولُه **ما لم يَعْرِضْ مانعٌ** يعني من التوسط، مثالُ ذلك: ما يوجب التقديم نحو: كم كان مالُك؟ وأينَ كان زيدٌ؟ وما يوجب التأخير نحو: كان فتاك مولاك، وما كان زيدٌ إلا في الدار.

وقولُه **أو مُوجِبٌ** أي للتوسُّط، مثالُه ما قُصد فيه[3] حصرُ الاسم، نحو ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[4]، ونحو: كانَكَ زيدٌ، وكان في الدار رَجُلٌ. قال المصنف[5]: «وقد يَحمل المُوجِب على موجبِ تقديمٍ أو توسيطٍ على سبيلِ التخيير، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر، نحو: كان شريكَ هِندٍ أخوها،/ ووَلِيِّها كان أَبوها، فواجبٌ في هذه المسألة [٢: ٦٩/ب] تقديمُ الخبر أو توسيطُه، وممتنعٌ تأخيرُه لئلا يتقدم الضمير على مُفَسِّرٍ مُؤخَّرٍ رُتْبةً ولفظاً، فلو كان في مثل هذه قبلَ الفعل ما له صَدْرُ الكلام تعيَّن التوسط، نحوُ قولك: هل كان شريكَ هند أخوها؟».

وقولُه **وكذا تقديمُ خبر «صارَ» وما قبلَها جوازاً ومَنْعاً ووجوباً** يعني أنَّ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤٩.
(٢) تقدم في ص١٤٧.
(٣) ك، ف: به.
(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٥.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٥٠.

تقديم خبر «صارَ» وما قبلها عليها ينقسم انقسامَ الخبر من ثلاثة الأقسام: قسم يجوز فيه، وقسم يمتنع، وقسم يجب:

فالجائز[1] نحو: قائماً كان زيدٌ، وسواءٌ أكان الخبر جامداً أم مشتقاً، هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز: قائماً كان زيدٌ، على أن يكون «قائماً» خبر «كانَ» مقدَّماً، و«زيد» اسم «كان»، للعلة التي ذُكرت عنهم في منع توسطه.

وأجاز ذلك الكسائي على أن يكون «قائماً» خبر «كان» مقدماً مرفوعاً به «زيد»، وفي «كان» ضمير الشأن، ولا يُثنى «قائم» ولا يُجمع لرفعه الظاهر، كما يُفعل ذلك مع التوسط.

وأما الفراءُ فحكمُه عندَه مع التقدُّم حكمه مع التوسط، إلا أنه يُثني «قائماً» ويجمعه لأنه لا يَسوغ في محله الفِعلُ، فلا تقول: قامَ كان زيدٌ، ولا: يقومُ كان زيدٌ. ومذهبهما فاسدٌ بما أفسدنا به مذهبهما في التوسط.

فإن جعلت قائماً وأشباهه خلفاً لموصوف جاز عندهم أن يكون خبراً مُقَدَّماً ومُوَسَّطاً، ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف المحذوف، ويُثَنَّى ويُجمع.

وأجاز البصريون والكسائي تقديم الخبر في[2] نحو: كنتَ حَسَناً وجهُك، فتقول: حَسَناً وجهُك كنتَ. ومنعه الفراءُ إلا أن تجعلَ مكان الكاف الهاء، فتقول: حَسَناً وجهُه كنتَ.

ويحتاج جواز تقديم خبر «كان» إلى «صار» عليها إلى سماع من العرب، ولم نجدهم ذكروا سماعاً في ذلك، لا يكاد يوجد: قائماً كان زيدٌ.

---

(١) انظر مذاهب النحويين فيه في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٢) في: سقط من س.

وقد استدل بعضهم على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾[1]، فـ «إياكم» معمول لقوله: ﴿يَعْبُدُونَ﴾، وهو خبر، وتَقَدُّم المعمول يُؤْذِنُ بتقديم العامل، فلو لم يكن ﴿يَعْبُدُونَ﴾ جائزاً تقدُّمُه على ﴿كَانُوا۟﴾ لم يجز تقديمُ معموله. وكذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾[2]. وأمَّا قولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ﴾[3] فقيل: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ خبر مقدم. وقيل: ﴿كُنتُم﴾ تامة.

وإذا كان الخبر اسماً فيه معنى الاستفهام وَجَبَ تقديمُه، نحو قولهم: ما جاءت حاجتُك؟ فيمن رفع حاجتك، فـ «ما» خبر تقدم، كأنه قال: أيةَ حاجةٍ صارت حاجتُك؟ على أنه يحتمل أن تكون «ما» مبتدأ، وخبر «جاءت» ضمير محذوف. وقد مَثَّل بعضهم ذلك بقوله: أيًّا كان أبوك؟ فإنْ كان الخبرُ ظرفاً فيه معنى الاستفهام فقد تَقَدَّمَ[4] أنه يجب تقديمه، وكذلك «كَمْ».

قال المصنف[5]: «ومن عُروض المانع خوفُ اللبس نحو: كان فتاك مولاك، وصار/ عَدُوِّي صديقي. وحصرُ الخبر نحو: إنما كان زيدٌ في [٢: ٧٠/أ] المسجد. واشتمالُ الخبر على ضميرِ ما اشتمل عليه الاسم، نحو: كان بعلُ هندٍ حبيبَها، فيجب تأخير الخبر في مثل هذا؛ لأنه لو وُسِّطَ أو قُدِّمَ لَزِمَ عَودُ الضمير على متأخر لا يتعلق به العامل. وبعض النحويين لا يلزم تأخير[6] الخبر في مثل هذا لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فلو وُسِّط الخبر، فقيل: «كان حبيبَها بعلُ هند» لم يضر لأن الضمير عائد على ما هو كجزئه مقدر التقديم معه؛ إذ لا يتم معناه إلا به. ويلزم من جواز

---

(١) سورة سبأ، الآية: ٤٠.
(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٥.
(٣) سورة النساء، الآية: ٩٤.
(٤) تقدم في ص١٧٢.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٥٠.
(٦) س: تأخر.

هذا جوازُ: كان حبيبَها الذي خَطَبَ هنداً؛ لأن ما يَتِمُّ به المضاف بمنزلة ما يَتِمُّ به الموصول، وهذا لا يجوز، فكذلك ما أشبهه.

وأما عروض مُوجَب التقديم فإذا كان فيه معنى استفهام، نحو: كم كان مالُك؟ أو أُضيف إلى ما هو فيه، نحو: غلامَ مَنْ كان زيدٌ؟» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقولُه **وقد يُقَدَّمُ خبرُ «زالَ» وما بعدها منفيةً بغير «ما»** مثالُه: في الدار لم يَبْرَحْ زيدٌ، وقائماً لن يزالَ عمرٌو، فإذا كان حرف النفي لا أو لن أو إنْ أو لم أو لمَّا جاز تقديم الخبر، هذا مذهب البصريين[1]، ويُحتاج في إثبات ذلك إلى سماع من العرب. ومما اسْتُدِلَّ به لذلك قولُ الشاعر[2]:

ورَجٌّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَه على الشَّرِّ خيراً لا يزال يزيدُ

ووجهُ الدلالة من هذا أنَّ «خيراً» منصوب بـ «يزيد»، و«يزيدُ» خبر لِـ «يزالُ»، وتَقَدُّمُ المعمول مُؤْذِنٌ بتقدُّم العامل، فكما جاز تقديم «خيراً» جاز تقديم «يزيد»، وهو خبر «زال».

وأجاز الأستاذ أبو بكر بن طاهر نصبَ «خيراً» برأيتَه[3] على حذف مضاف، أي: ذا خير، وأن يكون منصوباً بيزيد لاتساعهم في «لا» كـ «لَنْ» و«لم» قال: ولا يصلح مع «ما».

ومما يَقع التخييرُ فيه بين التقديم أو التوسط: في الدار لم يَبْرَحْ صاحبُها، ولا يَنْفَكُّ مَعَ هندٍ أخوها.

---

(١) قال ابن مالك: «فلو كان النفي بلا أو لن أو لم جاز التقديم عند الجميع». شرح الكافية الشافية ص٣٩٨. وانظر شرح المفصل ٧:١١٣.

(٢) هو المعلوط بن بدل القريعي. الكتاب ٤:٢٢٢ وتحصيل عين الذهب ص٥٧٤ ـ ٥٧٥ والحلبيات ص٢٦٨ وسر الصناعة ص٣٧٨ واللسان (أنن) وشرح الكافية الشافية ص٣٩٨ والمقاصد النحوية ٢:٢٢ وشرح أبيات المغني ١:١١١. ح، م: على السنّ.

(٣) زيد هنا في ك ما نصه: وهو خبر زال.

وقوله **ولا يُطْلَقُ المنع، خِلافاً للفراء** منع الفراء[1] من تقديم خبر زالَ وأخواتها عليها بأي حرف كان النفي.

وقوله **ولا الجوازُ، خلافاً لغيره من الكوفيين** يعني أن غير الفراء من الكوفيين[2] أجاز تقديم الخبر مطلقاً سواء أنفي بما أم بغيره، فتقول: قائماً ما زال زيدٌ، وهذا المذهب مشهور نقلُه عن ابن كيسان[3]، ورُوي عن الكسائي[4] والأخفش[5]، وقال به أبو جعفر النحاس[6]، واختاره ابن خروف[7]، وحكاه صاحب «البسيط» عن ابن كيسان وبقية الكوفيين.

واحتج ابن كيسان[8] على ذلك بأن هذه الأفعال وإن كانت منفية في اللفظ، فإنها مُوجَبة في المعنى؛ ألا ترى أن معنى «ما زال زيدٌ عالماً» ثبوت العلم له لا نفيه عنه، فجرت مجرى «كان»، ويدل على مراعاة هذا المعنى لها كونُهم لم يُدخلوا «إلا» على خبرها كما لا تدخل/ على خبر كان الثبوتية. [٢: ٧٠/ب]

ورُدَّ هذا المذهب بأن المراعى في التقديم إنما هو اللفظ لا المعنى؛ ألا ترى أنهم لا يُجيزون في «ما ضربتُ غيرَ زيد» تقديم «غير» وإن كان المعنى على الإيجاب، رعياً للفظ «ما»، فكذلك هذا.

---

(١) الإنصاف ص١٥٥ وشرح الجمل لابن خروف ص١٧٦.
(٢) الإنصاف ص١٥٥ وشرح الكافية الشافية ص٣٩٨ وشرح المفصل ٧:١١٣.
(٣) الإنصاف ص١٥٥ وإصلاح الخلل ص١٣٩ والتوطئة ص٢٢٨ وشرح الكافية الشافية ص٣٩٨ وشرح اللمع لابن برهان ص٥٤ وشرح الكافية ٢:٢٩٧ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٧٤ وللأبذي ص٩٦٨ وشرح المفصل ٧:١١٣ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص٦٧٤.
(٤) إصلاح الخلل ص١٣٩.
(٥) شرح الجمل لابن خروف ص١٧٦.
(٦) إصلاح الخلل ص١٣٩
(٧) شرح الجمل له ص١٧٦.
(٨) شرح الجزولية للأبذي ص٩٦٨. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١:٣٨٩.

فرع: إذا توسط الخبر بين «ما» وهذه الأفعال نحو «ما قائماً زال زيدٌ» فأكثر النحويين على جواز ذلك، وبعضهم منعه.

وفي البسيط: «واحْتَجَّ بأنها لزمت «ما»، وانْقَلَبَ معناها بها، ولذلك المعنى عملت في الخبر، فغَلب عليها حكم الحرف، فلم يُتَصرف في معمولها، ولأنها مع «ما» كـ «حَبَّذا»، فلا يُفصل بينهما. ولم يُراعِ الجمهورُ هذا».

وقال أيضاً: «الاتِّفاقُ على أنه لا يجوز تقديم أخبارها على «ما» إذا كان النفي غير لازم، نحو «ما كان» وأخواتها».

وفي الإفصاح: «ومَن مَنع مِن التقديم ـ يعني تقديم الخبر على الفعل لا على «ما» ـ احتج بأنها إذا لم تَدخل عليها «ما» لم تعمل بأنها نفي في المعنى، تقول: بَرِحَ الخَفَاءُ، وزالَ زيدٌ، وانْفَكَّ عن كذا أو منه، أي: انْصَرَف، فإذا أدخلت هذا، ونفيت الزَّوال وما في معناه انعكس المعنى إثباتاً، وصارت هذه الأفعال لمصاحبة هذا الحرف تدل على دوام الصفة للموصوف، وهو معنى وجود الخبر للمخبر عنه دائماً، فلم يتهيأ هذا المعنى وهذا الاقتضاءُ وهذا العمل إلا بالحرف، فكان الحرف هو العامل، فلم يتصرف هذا الفعل في معموله لغلبة الحرف عليه، وكأنه حرف» انتهى.

وهذا التعليل يقتضي امتناع التقديم على الاسم إذا نفي بـ «لا» أو بـ «إن» النافية، نحو: لا يزال زيدٌ محسناً، وإنْ يزال زيدٌ محسناً.

وقوله **ولا يتقدم خبر «ما دام» اتفاقاً** نحو: لا أصحبك طالعةً ما دامت الشمسُ؛ لأن «طالعة» معمول لصلة ما، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

وفي الإفصاح: «لا يُقَدَّم الخبر على «دام» لأنها بمنزلة «أنْ»؛ لأن الحرف المصدري لا يُفصَل بينَهُ وبينَ فعله لأنه كالجزء منه، ولا على «ما» لما تقدم مِن أنَّ الحرف المصدريَّ لا يَعمل ما بعده فيما قبله، كما لا يتقدم بنفسه عليه».

وقال ابن المصنف الإمامُ بدر الدين محمد[1]: «ما هذه ـ يعني في ما دامَ ـ ملتزِمة صدر الكلام، ولا يُفصلَ بينَها وبينَ صِلتها بشيء، فلا يجوز تقدُّم الخبر على دامَ وحدَها، ولا عليها مع ما. ومثل دامَ في ذلك كلُّ فعل قارَنَه حرفٌ مصدري، نحو: أريد أن تكون فاضلاً» انتهى.

وليس كما ذكر، بل الحرفُ فيه تفصيلٌ بينَ أن يكون عاملاً أو غير عامل، إن كان غيرَ عامل جاز أن يتقدم على الفعل لا على الحرف، نحو قولك: عجبت مِمَّا زيداً تَضربُ، تريد: مِمَّا تَضربُ زيداً. وإن كان عاملاً ففي جواز التقديم خلاف، ومذهبُ البصريين المنعُ. فمقتضى ما ذكرناه أن يجوز: لا أصحبك ما طالعةً دامت الشمس، وهو الذي يقتضيه القياس على: عجبتُ مما زيداً تضربُ، إلا إن عُلِّلَ ذلك بأنَّ/ دام لا تتصرف، فيمكن المنع. [٢: ٧١/أ]

وقولُه **ولا خبرُ «ليسَ» على الأَصَحِّ** اختار المصنف منع تقديم خبر «ليس» عليها، فلا يجوز عنده: قائماً ليس زيدٌ، وهو مذهب الكوفيين[2] والمبرد[3] وابن السراج[4] والزجاج والسيرافي[5] والجرجاني[6] وأكثر المتأخرين[7]، واختاره أبو الحسين بن عبد الوارث الفارسي[8] وأبو زيد

---

(١) شرح الألفية ص١٣٤.

(٢) الحلبيات ص٢٨٠ وشرح اللمع لابن برهان ص٥٨ والإنصاف ص١٦٠ [المسألة ١٨] وشرح الكافية ٢: ٢٩٧ وشرح المفصل ٧: ١١٤.

(٣) الحلبيات ص٢٨٠ والبغداديات ص٢٥٧ والخصائص ١: ١٨٨ وشرح اللمع لابن برهان ص٥٨ والإنصاف ص١٦٠ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٧٣ ـ ٧٧٤ وشرح التسهيل ١: ٣٥١ وشرح الكافية ٢: ٢٩٧ والبسيط في شرح الجمل ص٦٧٤. وشرح المفصل ٧: ١١٤ وقد نص في المقتضب ٤: ١٩٤، ١٩٥، ٤٠٦ على جوازه.

(٤) الأصول ١: ٨٩ ـ ٩٠.

(٥) كذا. وقد نص السيرافي على جواز تقديم خبر ليس عليها. شرح الكتاب ١: ٢٠٨/ب ـ ٢٠٩/أ (باب ما ينصب في الألف). وانظر شرح التسهيل ١: ٣٥١.

(٦) المقتصد ص٤٠٧ ـ ٤٠٩ وشرح التسهيل ١: ٣٥١. وفي ك: والزجاجي.

(٧) الجزولية ص١٠٦ والتوطئة ص٢٢٨.

(٨) المقتصد ص٤٠٩. وفي ك: أبو الحسين بن عبد الوهاب الفارسي.

السُّهيلي. وذَهَبَ قدماءُ البصريين[1] إلى الجواز، ونسبه صاحب اللباب[2] إلى الكوفيين. وقال أبو الفتح[3]: «انفرد المبرد بأنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وخالفه في ذلك الجمهور» انتهى. وقد اختلف في ذلك على س، فنسب بعضهم[4] إليه الجواز. وبعضهم قال[5]: «ليس في كلامه ما يدل على ذلك». وإلى جواز ذلك ذهب أبو علي[6] والسيرافي[7] وابنُ بَرْهان[8] والزمخشريُّ[9] والأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين[10]، واختاره ابن عصفور[11]، وقال: «هو الذي يعطيه كلامُ س لأنه أجاز في الاشتغال[12]: أزيداً لستَ مثلَه؟ بنصب زيد بفعل يُفسره ليسَ، ولا يُفَسِّرُ في الاشتغال إلا ما يَصِحُّ له العمل».

واستدل من أجاز ذلك بشيئين، قال:

أحدهما أنه لا خلاف في جواز تقديم خبرها على اسمها، ولم يُوجَد الخبر متقدماً على الاسم وهو غيرُ ظرف ولا مجرور إلا حيث يجوز تقديم

---

(١) الإنصاف ص١٦٠ [المسألة ١٨].

(٢) اللباب للعكبري ١: ١٦٨ وأضاف «وبعض البصريين». وكذا في التبيين ص٣١٥. وربما يعني «اللباب» للحوفي.

(٣) الإيضاح العضدي ص١٠١ والخصائص ١: ١٨٨.

(٤) كالسيرافي في شرح الكتاب ٢: ٣٦٣ (المطبوع) و١: ٢٠٨/ب ـ ٢٠٩/أ [باب ما ينصب في الألف]. وابن جني في الخصائص ١: ١٨٨. وابن السيد في إصلاح الخلل ص١٤٠ وابن مالك في شرح التسهيل ١: ٣٥١ والشلوبين في شرح الجزولية ص٧٧٣ والأبذي في شرح الجزولية ص٩٦٧.

(٥) المقتصد ص٤٠٩ والإنصاف ص١٦٠. وانظر شرح الجزولية للشلوبين ص٧٧٣.

(٦) الإيضاح العضدي ص١٠١ وشرحه للجرجاني ص٤٠٨ وللعكبري ص٥٣٢ وشرح المفصل ٧: ١١٤.

(٧) شرح الكتاب ١: ٢٠٨/ب ـ ٢٠٩/أ [باب ما ينصب في الألف] وشرح المفصل ٧: ١١٤.

(٨) شرح اللمع ص٥٨ ـ ٥٩.

(٩) المفصل ص٢٦٩ وشرحه ٧: ١١٢، ١١٤.

(١٠) التوطئة ص٢٢٨ وشرح الجزولية ص٧٧٣.

(١١) شرح الجمل ١: ٣٨٨ ـ ٣٨٩ والمقرب ١: ٩٥ وليس فيهما قوله التالي.

(١٢) الكتاب ١: ١٠٢.

الخبر على العامل؛ ألا ترى أن «كان» يتقدم خبرها على الاسم وعليها، وأنّ خبر «إنَّ» وأخواتها لا يتقدم على اسمها ولا عليها، فلو كانت «ليس» بمنزلة «إنَّ» و«ما» في امتناع تقديم خبرها عليها لامتنع تقديم خبرها على اسمها، كما امتنع ذلك في «إنّ» و«ما» وأخواتها، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم خبرها عليها كما جاز تقديم خبر «كان» على اسمها.

والثاني قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1]، فقدم ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ وهو معمول الخبر، ولا يتقدم على الناسخ معمولُ معموله إلا حيث يجوز تقديم معمول الناسخ عليه؛ ألا ترى أنك تقول: يومَ الجمعة كان زيدٌ قائماً، لأنه يجوز[2] أن تقول: قائماً يومَ الجمعة كان زيدٌ، ولا يجوز أن تقول: قامَ يومَ الجمعة إنَّ زيداً. ونظيرُ قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ قولُ الشاعر[3]:

فيأبى، فيما يزدادُ إلا لَجَاجَةً وكنتُ أَبِيًّا في الخنا، لستُ أُقْدِمُ

فظاهر هذا البيت أن قوله: «في الخنا» متعلق بقوله «أُقدمُ»، و«أُقْدِمُ» خبر «ليس».

وحجةُ مَنْ مَنع إن كان مذهبه فيها أنها حرف فمعمول الحرف لم يتقدم على الحرف في موضع من المواضع، وإن كان مذهبه فيها أنها فعل فالفعلُ إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله، دليلُ ذلك فعلُ التعجب وعَسى ونِعْمَ وبئسَ، مع أنَّ «ليسَ» شبيهة في المعنى بحرف لا يُشبه الفعل، وهو/ «ما»، بخلاف «عسى» فإنها شبيهة بحرف يشبه الفعل، وهو «لعلّ»، وكان مقتضى شبه «ليس» بـ «ما»، و«عَسى» بـ «لعلَّ» امتناعُ توسيط خبريهما كما امتنع توسيط خبر «ما» و«لعلّ»، لكن قصد ترجيح ما [٢: ٧١/ب]

---

(١) سورة هود، الآية: ٨.

(٢) ح: لأنه لا يجوز. س: لا يجوز. م: ولا يجوز.

(٣) لم أقف عليه.

له فِعْليةٌ على ما لا فِعْليةَ له، والتوسيط كافٍ في ذلك، فلم تجر الزيادة عليه تجنباً لكثرة مخالفة الأصل. وقد طَوَّل المصنف[1] بما لا حاجة إليه في هذه المسألة من إبداء فروق[2] بين «ليس» وفعل التعجب ونِعْمَ وبئسَ وعَسى.

وأجاب أصحاب هذا المذهب عن السماع، وهو قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ بأجوبة:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أمَّا زيداً فاضربْ، وعمراً لا تهن، وحقَّك لن أُضيِّع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد «أمَّا» تقديمُ الفعل، ولا من تقديم معمول المجزوم والمنصوب على «لا» و«لن» تقديمُهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

الثاني: أن يُنصب ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ بفعلٍ مضمر لأن قبله ﴿مَا يَحْبِسُهُ﴾، فـ ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ جواب، كأنه قيل: يعرفون يومَ يأتيهم، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون ﴿يَوْمَ﴾ مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة، فذلك سائغ مع المضارع كسَوْغه مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر.

الرابع: أنَّا نُسلم انتصاب ﴿يَوْمَ﴾ بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾ لأن الظروف يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرها، ولذلك جاز: ما غداً زيدٌ ذاهباً، ولم يجز: ما طعامَك زيدٌ آكلاً، وجاز: أغَداً تقولُ زيداً منطلقاً؟ ولم يجز: أأنتَ تَقولُ زيداً منطلقاً؟ انتهت هذه الأجوبة، وهي كلام المصنف في الشرح[3].

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٥٢ ـ ٣٥٤.

(٢) س: فرق.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٥٤. والجواب الرابع ليس في المطبوع، وقد نص فيه على أنها ثلاثة أجوبة.

وقال السهيلي: قائماً لستُ، وقياماً لَسْنا، وخارجينَ لَسْنا، ما أظن العرب فاهت بمثله قط.

وقولُه **ولا يلزم تأخيرُ الخبر إن كان جملةً، خلافاً لقوم** هذه المسألة أوردها النحويون على طريقتين:

إحداهما أن يكون الخبر جملةً من غير تفصيل في الجملة، فسواء أكانت الجملة اسميةً أم فعليةً، رافعة ضمير المبتدأ أو غير رافعة، مثال ذلك: كان زيدٌ أبوه قائمٌ، وكان زيدٌ يقوم، وكان زيدٌ يمرّ به عمرو، فذكر ابن السراج[1] عن قوم من النحويين أنهم لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه في ذلك، فلا يجوز: أبوه قائم كان زيدٌ، ولا: يقوم كان زيدٌ، ولا: كان أبوه قائمٌ زيدٌ، ولا: كان يقوم زيدٌ، وقال ابن السراج[1]: «والقياسُ جوازه وإن لم يسمع». وصحح المصنف الجواز، قال[2]: «لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق[3]:

إلى ملكٍ ما أُمُّه من مُحارِبٍ أبوه، ولا كانت كُليبٌ تُصاهِرُهْ»

قال[4]: «فلو دخلت كان لساغ التقديم، فكنت تقول: ما أمُّه مِن مُحارِب كان أبوه. والتوسيط أَولى بالجواز كقوله: ما كان أمُّه مِن مُحارب أبوه».

[٢: ٧٢/أ] ومما يدلُّ على تقديم الخبر وهو/ جملة قولُه تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾[5] ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[6]، وتقديمُ المعمول يُؤذن بتقديم العامل.

---

(١) الأصول ١: ٨٨.
(٢) شرح التسهيل ١: ٣٥٥.
(٣) تقدم في ٣: ٣٥٢.
(٤) شرح التسهيل ١: ٣٥٥.
(٥) سورة سبأ، الآية: ٤٠.
(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٧٧.

والطريقة الأخرى: تقييد الجملة بأن تكون فعلاً مرفوعُه ضميرٌ مستتر فيه، نحو: كان زيدٌ يقومُ، فمنهم مَن أجاز تقديمه، وجَعل مِن ذلك قولَ الشاعر[1]:

وأصبحَ في لحدٍ مِنَ الأرضِ مَيِّتاً وكانت به حيًّا تَضيقُ الصَّحاصِحُ

فـ «الصَّحاصح» عنده اسم «كانت»، و«تضيق» الخبر.

ومنهم مَن مَنع، فاسم «كانت» ضمير القصة، و«تضيق الصَّحاصحُ» فعل وفاعل في موضع خبر اسم «كانت» الذي هو ضمير القصة.

واستدلَّ مَن منَع ذلك بأنَّ هذه الأفعال داخلة على ما أصلُه المبتدأُ والخبر، فكما إذا قلت: «الصَّحاصِحُ تَضيقُ» لا يجوز تقديم «تَضيقُ»، ويكون خبراً للمبتدأ، فكذلك خبر هذه الأفعال.

واحتجَّ مَن أجاز التقديم بأنه إنما لم يَجُز «تضيقُ الصحاصحُ» على أن يكون «تضيقُ» خبراً مقدَّماً لأنه لا يمكن إعمال الابتداء في «الصحاصح» مع وجود الفعل قبله لأنَّ الابتداء معنًى، والفعلَ لفظ، والعاملُ اللفظيُّ أقوى من العامل المعنوي.

ولك في البيت أن تجعل «تضيق» خبراً مقدماً، و«الصحاصح» اسم «كان». ولك أن تجعل «الصحاصح» فاعلاً بـ«تَضيق». فلَّما كان كل واحد من العاملين ـ وهما كانَ وتَضيقُ ـ لفظيًّا لم يكن أحدهما أولى بالعمل من الآخر، فجاز الوجهان.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: والصحيح المنع من تقديم الخبر إذا كان فعلاً مرفوعُه ضميرٌ مستتر فيه؛ لأنَّ الذي استقرَّ في باب «كان» أنك

---

(١) هو الأشجع بن عمرو السلمي. الحماسة ١: ٤١٤ [الحماسية ٢٨٣] وشرحها للمرزوقي ص٨٥٧ وللأعلم ص٤٧٣ والأمالي ٢: ١١٨. الصحاصح: جمع صَحْصَح، وهو المكان المستوي الواسع.

إذا حذفتَها عاد اسمُها وخبرها إلى الابتداء والخبر، نحو: كان زيدٌ قائماً، لو أَسقطتَ «كان» قلتَ: زيدٌ قائمٌ، ولو أسقطتها من كان يقوم زيدٌ على أن[1] يكون «يقوم» خبراً مقدماً، فقلت: يقوم زيدٌ، لم ترجع إلى المبتدأ والخبر. وإذا كان في كان ضمير الشأن، والجملة خبر، فحذفت «كان» برز ضمير الشأن، وكان مع ما بعده مبتدأ وخبراً، فقلتَ: هو يقوم زيدٌ.

وفي «الغُرَّة»: الكوفيُّ لا يُجيز: أبوه قائمٌ كان زيدٌ؛ لأنهم لا يقدمون على «كان» ما لم يعمل فيه، ولا يقولون: كان أبوه قائمٌ زيدٌ، ولا يتقدم على «كان» فعلٌ ماضٍ ولا مُستقبل.

وقولُه **ويَمْنَعُ تقديمَ الخبر الجائزِ التقدم تأَخُّرُ مرفوعِه** مثالُه: كان زيدٌ قائماً أبوه، وكان زيدٌ آكلاً أبوه طعامَك، لا يجوز: قائماً كان زيدٌ أبوه، ولا: آكلاً كان زيدٌ أبوه طعامَك، وذلك أنَّ حقَّ العامل أن لا يُفْصَل بينه وبينَ معموله، والمرفوعُ فَضْلُه أَصعبُ لكونه كجزءٍ من رافعهِ، فلذلك امتنع، ولم يَجُز بوجه.

وقولُه **ويُقَبِّحُه تأَخُّرُ منصوبِهِ** وذلك نحو: آكلاً كان زيدٌ طعامَك، فهذا قبيح، ولا يمتنع لأنه ليس كجزءٍ من ناصبه لكونه فَضلةً.

[٢: ٧٢/ب] / وقولهُ **ما لم يكنْ ظرفاً أو شِبْهَه** نحو: وادًا كان زيدٌ فيك، ومسافراً كان زيدٌ اليومَ. وحَسَّنَ ذلك كونُ العرب تَتَّسِعُ في الظروف والمجرورات ما لا تَتَّسِعُ في غيرهما.

وقولُه **ولا يَمتنع هُنا تقديمُ خبرِ مشاركٍ في التعريفِ وعَدَمِه إن ظهَر الإعرابُ** يعني بقوله «**وعَدَمِه**» أي: وعَدَمِ التعريف، وهو التنكير. مثالُه: كان أخاكَ زيدٌ، وأخاكَ كان زيدٌ، ولم يكن خيراً منك أحدٌ، وخيراً منك لم يكن أحدٌ. فإن لم يظهر الإعراب فالمتقدم هو الاسم، والمتأخر هو الخبر،

---

(١) على أن يكون... يقوم زيد: سقط من ك.

نحو: كان أخي صديقي، ولم يكن فتًى أزكى منك.

وقولُه **وقد يُخْبَرُ هنا وفي باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرةٍ اختياراً** قال المصنف في الشرح[1]: «لما كان المرفوعُ هنا مشبَّهاً بالفاعل، والمنصوبُ مشبَّهاً بالمفعول، جاز أن يُغني هنا تعريفُ المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرطِ الفائدة وكونِ النكرة غير صفةٍ محضة، فمِن ذلك قولُ حَسَّان[2]:

كـأنَّ سُـلافـةً مـن بـيـتِ رأسٍ يـكـون مـزاجَـهـا عَـسَـلٌ ومـاءُ

وليس مضطرًّا إذ كان يقول: تكون مزاجُها عَسَلٌ وماءُ، فيجعل اسم «تكون» ضمير السُّلافة، و«مزاجُها عسلٌ وماءُ» مبتدأ وخبر في موضع نصب خبر «كان»، وقولُ القطامي[3]:

قِـفـي قَـبْـلَ الـتَّـفَـرُّقِ يـا ضُـبـاعـا ولا يَـكُ مَـوْقِـفٌ مـنـكِ الـوَداعـا

وليس مضطرًّا إذ له أن يقول: ولا يَكُ موقفي منك الوَداعا. والمحسِّن لهذا شَبَهُ المرفوع بالفاعل والمنصوبِ بالمفعول، وقد حَمل هذا الشَّبَهُ في باب «إنَّ» على أن جُعل فيه الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفة، كقول الشاعر[4]:

وإنَّ حَـراماً أَن أَسُـبَّ مُـجـاشِـعـاً بـآبـائِـيَ الـشُّـمِّ الـكـرامِ الـخَـضَـارِمِ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٥٦ ـ ٣٥٧. وليس فيه ما ذكره بعد بيت الفرزدق.

(٢) ديوانه ص٧١ والكتاب ١: ٤٩ والمقتضب ٤: ٩٢ والكامل ص١٦٤. وانظر تخريجه في الارتشاف ص١١٧٨ ـ ١١٧٩. السلافة: الخمر. وبيت رأس: قرية من قرى حوران من نواحي دمشق.

(٣) تقدم في ٢: ٢٨٨.

(٤) هو الفرزدق. ديوانه ص٨٤٤ والمقتضب ٤: ٧٤. وصدره في الديوان هكذا:
وليس بعدلٍ إنْ سَببتُ مُقاعِساً. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. الخضارم: جمع خِضْرِم، وهو الجواد الكثير العطاء.

وأجاز س[1]: إنَّ قريباً منك زيدٌ» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وأنشد غيرُ المصنف[2]:

وقد كان لي في النَّدى مُقْتَدٍ ... عِصاماً كما كان لي عاصمُ

وقول الآخر[3]:

فلو كان والِيَها جاهلٌ ... لَما كان قاضِيَهَا عالِمُ

وقول الآخر[4]:

بِمَكَّةَ حِنْطةٌ بُلَّتْ بماءٍ ... يكون إدامَها لَبَنٌ حَليبُ

وعليه حَمل بعضُهم قولَه[5]:

لكانَ التَّعَزِّي عندَ كُلِّ مُصيبةٍ ... ونازلةٍ بالحُرِّ أَولى وأَجْمَلُ

وسكن ياء «التعزّي» ضرورة.

[٢: ١/٧٣] وقد أجحف المصنف[6] في هذا الباب بكيفية الإخبار/ عن المعرفة بالمعرفة، وعن النكرة بالنكرة، وعن المعرفة بالنكرة، وعن النكرة بالمعرفة.

---

(١) الكتاب ٢: ١٤٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هذا ثاني ثلاثة أبيات ذكرت في المعاني الكبير ص٤٢٦ والأول والثاني في أساس البلاغة (وجأ) ص٤٩٢، وأوله «وقعبُ وجيئة» والوجيئة: جراد يُدَقُّ ويُلَتُّ بِسَمْن. ك: ببكة حنطة.

(٥) البيت لإبراهيم بن كُنيف النبهاني. الحماسة ١: ١٤٦ [الحماسية ٧٠] وشرحها للأعلم ص٦٧٦ وفيه الوجه الذي ذكره أبو حيان. ك، م، ن، ف: وكان. س: فكان. والصواب ما أثبته، وهو في ح، وهو جواب «لو» في البيت الذي قبله. س: ونازلة بالحيّ.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

ونحن نذكر من ذلك ما تَيَسَّر لنا، فنقول: إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فإمّا أن تكون إحداهما قائمة مقام الآخر، أو مُشَبَّهة به، أو هي نفسه: إن كانت قائمةً مقامَه أو مُشَبَّهةً به جُعل الخبر ما تريد إثباته، نحو: «كانت عقوبتُك عَزْلتَك»[1]، وكان زيدٌ زهيراً، فالعزلة ثابتة لا العقوبة، والتشبيه بزهير ثابت. ولو قلت: كانت عَزْلتُك عقوبتَك فهو مُعاقَب لا معزول، ولو قلت: كان زهيرٌ زيداً ثبت التشبيه لِزُهير بزيدٍ.

وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها فإما أن يكون المخاطب يعرفهما أو يجهلهما، أو يعرف أحدهما ويجهل الآخر، فإن كان يعرفهما فإما أن تكون نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة أو معلومة، إن كانت مجهولة جاز أن تجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر، نحو: كان زيدٌ أخا عمروٍ، وكان أخو عمرٍو زيداً، إذا قدَّرت أن المخاطب يعلم زيداً بالسماع وأخا عمرو بالعِيان، لكنه لا يعلم أن ما علمه بالعِيان هو الذي عرفه بالسماع، لا فرق بينَ أن تَجعل زيداً الاسم وأخا عمرو الخبر، والعكس؛ لأنَّ المجهول إنما هو النسبة، وحَظُّ كل واحد منهما في النسبة واحد، هذا إذا استويا في رُتبة التعريف، إلا إنْ كان أحدُهما أنْ أو أنَّ المصدريتين، فإنَّ الاختيار جعلُهما الاسم والآخر الخبر، ولذلك قَرأ أكثر القُرَّاء ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[2] بنصب ﴿جَوَابَ﴾ - وإن كان متساويي الرتبة في التعريف - لأن ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ مضاف إلى مضاف إلى المضمر، و﴿أَن قَالُوٓاْ﴾ مقدر بمصدر مضاف إلى المضمر. وإنما كان الاختيار ذلك من جهة الشَّبَه بالمضمر من حيث إنهما لا يوصفان كما لا يوصف المضمر، فعُومِل معاملته، والضمير إذا اجتمع مع معرفة غيره كان الاختيار أن يُجعل الاسمَ لأنه أعرف من الظاهر.

---

(١) انظر ص١٨٩. بعد قليل.

(٢) سورة النمل، الآية: ٥٦. والنصب قراءة الجمهور، والرفع قراءة الحسن وابن أبي إسحاق. البحر ٧: ٨٣.

وزعم ابن الطراوة[1] أنه لا يجوز في نحو: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ إلا أن يكون الخبر ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦ﴾ لأنه يلي النافي، فهو في حيز النفي، وإنما يُنفى ويُوجَب الخبر، وأما الاسم فلا يُوجَبُ ولا يُنفى، ولكن يُوجَب له، ويُنفى عنه، قال[1]: «وأمّا ما رواه س[2] فإنما هو على تقدير الخبر وإلغاء كان».

ورُدَّ[3] عليه بقولهم: ما زيدٌ إلا قائم، وما كان زيدٌ إلا قائماً، فـ«زيدٌ» في المسألتين مخبر عنه باتفاق مع أنه يلي النافي. وبأنه لما حل محل «أن» المصدرُ لم يتعين فيه الرفع، نحوُ قولِ الشاعر[4]:

وقد عَلِم الأقوامُ ما كان داءَها ... بِثَهْلانَ إلا الخِزْيُ مِمَّن يَقُودُها

[٢: ٧٣/ب] / وقولِ الآخر[5]:

لقد شَهِدْت قيسٌ، فما كان نَصْرَها ... قُتَيبةَ إلا عَضُّها بالأَباهِمِ

رُوي بنصب «داءَها» و«نصرَها» ورفع «الخزي» و«عَضّها»، ورُوي العكسُ، ولم يُرْوَ برفع الاسمين، ولا جاء شيء من ذلك في كلامهم. وما ذكره من إلغاء «كان» متقدمةً ففاسد، وسيُبين فسادُه إن شاء الله.

وإن لم يستويا في رتبة التعريف كان الاختيارُ جعلَ الأعرفِ منهما الاسمَ والأقلِّ تعريفاً الخبرَ، نحو: كان زيدٌ صاحبَ الدار؛ لأن العَلَمَ أعرفُ

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٨٤١ ـ ٨٤٢.

(٢) يعني قراءة من قرأ ﴿جوابُ قومه﴾ بالرفع. الكتاب ١: ٥٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٨٤٣ ـ ٨٤٤.

(٤) هو مُغَلِّس بن لَقيط الأسدي كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٢٧٨. والبيت من غير نسبة في الكتاب ١: ٥٠ وشرحه للسيرافي ٢: ٣٨٤ والمحتسب ٢: ١١٦. ثهلان: اسم جبل.

(٥) هو الفرزدق. ديوانه ص٨٥٥ والمقتضب ٤: ٩٠ والمحرر الوجيز ٢: ٣٧٤ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ص٤٥٠. الأباهم: جمع إبهام، وأصله الأباهيم. فحذف الياء.

من المضاف إلى ما فيه «أل»، ويجوز: كان صاحبُ الدار زيداً، إلا المُشارَ، فإنه يُجعل الاسمَ، وغيرُه من المعارف الخبرَ، فتقول: كان هذا أخاك، اعتنت به العرب لمكان التنبيه الذي فيه بالإشارة، ولا يجوز عكس هذا إلا مع المضمرات، فإن الأفصح تقديمه، تقول: ها أنا ذا[1]، ويجوز: هذا أنا، وهذا أنتَ[2]. وفي تقرير الإخبار عن الاسم المضمر باسم الإشارة وعكسه إشكال، وأيُّ نسبةٍ بينَهما يجهلُها المخاطَبُ حتى يَصِحَّ هذا الإخبار؟

وإن كانت نسبة أحد المعرفتين المعلومين عند المخاطب معلومةً عنده لم يجز جعل أحدهما الاسم والآخر الخبر؛ لأنه لا فائدة في ذلك، فلا يجوز على هذا: كان أبوك محمداً.

وإن كان المخاطب يجهلهما لم يجز جعل أحدهما الاسم والآخر الخبر لأنه لا فائدة في ذلك.

وإن كان المخاطب يَعرف أحدَ المعرفتين ويَجهلُ الآخر جُعل المعلومُ الاسمَ والمجهولُ الخبرَ، نحو: كان أخو بكر عمراً، إذا قَدَّرت أن المخاطب يَعلم أخا بكر، ويَجهل كونَه عمراً. فلو كان العكس قلت: كان عمرٌو أخا بكر، إذا كان يَعلم عمراً، ويجهل كونَه أخا بكر.

وزعم ابن الطراوة[3] أن الذي لا تريد إثباته تجعله الاسم، والذي تريد إثباته تجعله الخبر، وتَعلَّق بقول عبد الملك بن مروان لخالد: «وقد جعلت عقوبتك عَزْلتك»[4]. قال: «فالعَزْلة هي الحاصلة»[5]. قال: «ومن

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٣.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٧٩٧ ـ ٨٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٩ ـ ٤٠١ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٧٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٧٩٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠. وانظر ما سبق في ص١٨٧.

(٥) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٧٩٩.

ذلك قول الشاعر[1]:

فكان مُضِلّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلّهِ غاوٍ عادَ بالرُّشْدِ آمِرا

أثبت الهداية لنفسه، ولو قال: فكان هادِيَّ من أُضْلِلت به لأثبتَ الإضلال»[2]. قال[3]: «وقد غلط في هذا جِلَّةٌ من الشعراء، ومنه قول المتنبي[4]:

ثِيابُ كَريم، ما يَصُونُ حِسانَها إذا نُشِرتْ كان الهِباتُ صِوانَها»

قال[5]: «ذَمَّه وهو يرى أنه مدحه إذ أثبت الصَّون، ونفى عنها الهِبات، كأنه قال: الذي يقوم لها مقام الهبات أن تُصان، ولو قال: كان الهباتِ صِوانُها لكان/ يَهَبُ ولا يَصُون، كأنه قال: كان الذي يقوم لها مَقام الصَّوْن أن تُوهَب». قال: «وكذلك قول حَبيب[6]: [٢: ٧٤/أ]

ذُلُلٌ رَكائبُهُ إذا ما اسْتَأْخَرَتْ أَسْفارُهُ فَهُمومُه أَسْفارُ»

قال: «فجعلَ الحاصلَ ـ وهو همومُه ـ المبتدأَ، وجعلَ غيرَ الحاصل ـ وهو أسفار ـ الخبرَ، فظاهِرُ العَجُز مُناقضٌ للصدر إذْ جَعل همومَه هي الأسفار، وهو قد قال: إنَّ أسفارَه قد استأخرتْ، بقوله: إذا ما استأخرتْ أسفارُه». قال: «وإنما كان ينبغي لهما أن يقولا: كان الهِباتِ صِوانُها، وفأسفارُه هُموم».

قال ابن عصفور[7]: «وهذا الذي ذَكَرَه ليس على إطلاقه، إنما يُتَصَوَّرُ

---

(١) تقدم في ص١٦١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠ وانظر شرح الكتاب للصفار ١: ٨٠٠ ـ ٨٠١.

(٤) ديوانه ٣: ٢٤٣ بشرح المعري، وشرح الكتاب للصفار ١: ٨٠١. وشرح الجزولية للأبذي ص٩٧٩. الصوان: ما يُلف به الثوب ويصان به.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠ وانظر شرح الكتاب للصفار ١: ٨٠١ ـ ٨٠٢.

(٦) يعني أبا تمام. والبيت في ديوانه ٢: ١٧٥.

(٧) شرح الجمل ١: ٤٠٠ ـ ٤٠١.

إذا كان الخبرُ قائماً مَقامَ الأول أو مُشَبَّهاً به كما ذكرنا، أما إذا كان هو نفس المبتدأ فالمعنى واحد، نحو: كان أخو عمرٍو زيداً، وكان زيد أخا عمرٍو. وأما:

فكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشدِهِ ....

فالمعنى واحد أيًّا جعَلتَ منهما الاسمَ أو الخبر إذا كانت الهداية والضلال وقعا فيما مضى، وإنما يختلف لو كان زمن الخبر في الحال وزمن المُخْبَر عنه في الماضي؛ ألا ترى أن قولك: «كان مُضِلِّي فيما مضى مَنْ هُدِيت به الآنَ» عكس قوله: كان مَنْ هُدِيتُ به فيما مضى مُضِلِّي الآن. وأما:

....كَان الهباتُ صِوانَها

فإنْ جَعلتَ الهِبات خلاف الصِّوانِ بَطَلَ المعنى المرادُ من المدحِ بجعلِ الصِّوانِ خبراً، وإنْ جَعلتَ الهِباتِ نفسَ الصِّوان كان المعنى واحداً، نصبت الصوان أو رفعتَه» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: «قول ابن الطَّراوة فاسد، واعتراضُه على المتنبي فاسد لأنَّ قوله: «ثيابُ كريم»، ونعتَه للممدوح بالكرم، وأنه لا يَصُونها، يُعطي خلافَ ما اعترض به ابن الطَّراوة، ومِن كونهما معرفتين له أن يَجعل أيهما شاء[1] الاسم والخبر، ثم إنه يلزم أن لا يكون إلا برفع «الهبات» ونصب «صِوانها»، فإنَّ الخبر إذا نُزل منزلة الأول لَزِمَ تأخيرُه، ولو قدمت لانعكس المعنى، فإنما أراد أن الهبات للثياب تقوم مقام الصِّوان. وكذلك بيتُ حَبيب، فإنه جَعل همومَه تَقوم مَقام الأَسْفار. وأمَّا قولُ عبد الملك فالمعنى لَزَّ[2] أن يكون الثاني الخبر لأنه لم يُعاقبه،

(١) شاء: سقط من ك، ح، ف، ن.

(٢) لَزَّ: ألزمَ.

فجعلت بمعنى صَيَّرت، أي: صَيَّرت عقوبتَك عَزْلَتَك، فهي[1] كجعلتُ الطينَ خَزَفاً، أي: صَيَّرته، فلو عكس لانعكس المعنى. وكذلك «فكان مُضِلِّي مَنْ هُديتُ بِرُشْدِه» المعنى أَلزمَ أن يكون الثاني الخبر» انتهى.

وأيضاً فإنَّ ابنَ الطَّراوة قال: «إذا كان المعرفتان لا يظهر فيهما إعراب فالثاني هو الخبر»، وقوله: «فكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِه» لا يظهر في «مُضِلِّي» إعراب لأنه مضاف إلى ياء المتكلم، ولا في «مَنْ» لأنه مبني، فتعين أن يكون «مَنْ» هو الخبر من حيثُ المعنى ومن حيثُ هذا الذي قرر.

ومن تمام اجتماع المعرفتين أنْ تعلم أنَّ ضمير النكرة ـ وإن كان معرفة ـ فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا اجتمعت مع المعرفة؛ لأن تعريفه إنما هو لفظي من حيث عُلم على من يعود، نحو: لقيت رجلاً فضربته، أما أن يُعلم من هو في نفسه فلا، فالإخبار عن ضمير النكرة بالمعرفة بابُه الشعرُ، نحوُ قوله[2]:

[٢: ٧٤/ب] / أَسكرانُ كان ابنَ المراغة إذ هَجا تَميماً بجوفِ الشام أم مُتَساكِرُ

ففي «كان» ضمير «سكران»، وهو نكرة، وقد أخبر عنه بابن المراغة، وهو معرفة، والجائز في الكلام: أَسكرانَ كان ابنُ المراغة، بنصب «سكران» خبراً، ورفع «ابن المراغة» اسماً. وقال الآخر[3]:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عني أَسِحْرٌ كان طِبُّكَ أم جُنونُ

---

(١) فهي كجعلت... هذا الذي قرر: سقط من ك.

(٢) هو الفرزدق كما في الكتاب ١: ٤٩ وشرحه للسيرافي ٢: ٣٧٧ والخزانة ٩: ٢٨٨ ـ ٢٩٤ [٧٤٢]. وهذا بيت مفرد في ديوانه ص٤٨١. وانظر تخريجه في شرح الكتاب للصفار ١: ٨٣٩. المراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول. هجا بذلك جريراً.

(٣) هو أبو قيس بن الأسلت الأنصاري كما في الكتاب ١: ٤٩ وشرحه للسيرافي ٢: ٣٧٦ والخزانة ٩: ٢٩٥ [الشاهد ٧٤٣]. وانظر تخريجه في شرح الكتاب للصفار ١: ٧٩٥ ـ ٧٩٦. الطب هنا: العلة والسبب.

وقال الآخر[1]:

فـإنَّـكَ لا تُـبـالـي بـعـدَ حَـوْلٍ أَظَـبْـيٌ كـان أُمَّـكَ أم حِـمـارُ

فهذا ونحوه اسْتَدَلَّ به س[2] على جعل الاسم نكرةً والخبر معرفةً.

ورَدَّه المبرد[3] بتأويل إلى ما عليه الجمهور من أن اسم «كان» مضمر فيها، والمضمر معرفة.

وانتصر قوم[4] لِـ«س»، فقالوا: هذه الضمائر تعود إلى نكرات، فهي نكرات.

قال ابن الدهان: «وليس بشيء لأنه لا يكون ضمير إلا معرفة إلا ما دخل عليه رُبَّ، نحو: رُبَّه رَجُلاً. والدليل على أن ضمائر النكرات معارف كونها لا توصف، وهي تؤكد، ولما فارقها ضمير رُبَّ لزمه التفسير» انتهى.

وذهب قاضي القضاة أبو جعفر بن مَضاء[5] صاحبُ كتاب

---

(١) هو خداش بن زهير كما في الكتاب ١: ٤٨ وشرحه للسيرافي ٢: ٣٧٦ وللصفار ١: ٨٣٠ وفيه تخريجه ونسب إلى ثروان بن فزارة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٢٢٧ وفرحة الأديب ص٥٣ والخزانة ٧: ١٩٢ [٥٢٤] وشرح أبيات المغني ٧: ٢٤١ ـ ٢٤٥ [٨٢٥]. ونسب في المسائل المنثورة ص٢٠٩ ـ ٢١٠ لجرير، وليس في ديوانه.

(٢) الكتاب ١: ٤٨ ـ ٤٩.

(٣) رأي المبرد في المقتضب ٤: ٩١ ـ ٩٤ كرأي سيبويه. وما ذكره أبو حيان نسبه إلى المبرد الرضيُّ في شرح الكافية ٢: ٣٠٠ وابن يعيش في شرح المفصل ٧: ٩٥ والأبذي في شرح الجزولية ص٩٨٠.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٣٧٧ ـ ٣٨٠ وللصفار ١: ٨٣١ ـ ٨٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٤ ـ ٤٠٥ وشرح الكافية ٢: ٣٠٠ وشرح ألفية ابن معط ص٨٧٩.

(٥) أحمد بن عبد الرحمن الجيّاني القرطبي [٥١٣ ـ ٥٩٢هـ]. أخذ عن ابن الرمّاك والقاضي عياض وغيرهما، وروى عنه ابنا حَوْط الله وأبو الحسن الغافقي. كان له تقدم في العربية ومذاهب مخالفة لأهلها. وكان مقرئاً ومحدثاً وشاعراً وكاتباً. ووُلِّي قضاء فاس وغيرها. صنف المشرق في النحو، والرد على النحويين. بغية الوعاة ١: ٣٢٣.

«المُشْرِق»، والأستاذُ أبو الحسن بن خَروف[1]، وشيخهُ ابنُ طاهر، والأستاذُ أبو علي[2] في إقرائه القديم إلى أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفتان جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر من غير التفات إلى المخاطب؛ لأنه إذا كان يعرف مثلاً زيداً، ولا يعلم أنه أخو عمرو، وقلت: كان أخو عمرٍو زيداً، حَصلتْ له الفائدةُ. قال ابن خروف: «وعلى هذا كلام العرب أن تجعل أيّهما شئتَ الاسم والآخرَ الخبرَ، ووقفوا في ذلك مع ظاهر كلام س لأنه قال[3]: «وإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار أيُّهما ما جعلتَه فاعلاً رفعتَه، ونصبتَ الآخر، كما فعلتَ ذلك في ضَرَبَ». ولم يعتبر س المخاطب».

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الجمل الصغير: «إن كانا معرفتين جعلتَ أيهما شئتَ الاسمَ والآخر الخبر. ولم يفصل لا بالنظر إلى معرفة المخاطب، ولا بالنظر إلى استوائهما في التعريف أو عدم استوائهما».

وهكذا أطلق أبو علي الفارسي، قال[4]: «إذا اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيَّهما شئت الاسمَ والآخرَ الخبرَ». وقد تأول الشُّرَّاحُ كلامَه، وقَسَّموا التقسيم الذي بدأنا به أولاً في اجتماع المعرفتين.

وبعضُ شُرَّاح كلام أبي علي حَمَله على عُمومه، وقال: «الذي عليه المتقدمون قول أبي علي. وقد احتج أبو علي[5] بقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّآ أَن قَالُوٓا﴾[6] قُرئ رفعاً ونصباً.

---

(١) شرح الجمل له ص١٨٣ ـ ١٨٤.
(٢) وهو أيضاً في شرح الجزولية ص٧٧٧ ـ ٧٧٨.
(٣) الكتاب ١: ٤٩ ـ ٥٠.
(٤) الإيضاح العضدي ص٩٩.
(٥) الإيضاح العضدي ص٩٩.
(٦) سورة النمل، الآية: ٥٦.

وذكر س[1]: و﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[2]، وذكر أن بعض العرب يقرؤونها بالرفع[3]، وأنشد[4]:

وقد علم الأقوام. . البيت.

قال: وإن شئت رفعت/ الأول، وأنشد[5]: [٢: ٧٥/أ]

فقدت شهدت قيس. . . البيت.

برفع العَضّ ونصبه، وهو دليل على ما ذكره النحويون المتقدمون؛ ألا ترى أنَّ «كان» هنا حالها بخلاف سائر الأفعال لمَّا كان مرفوعُها هو منصوبَها في المعنى، وكانت إنما تدل على أنَّ الثاني منسوبٌ للأول وموجود له؛ لأنك إذا قلت: ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً كان المعنى: إنَّ زيداً ضرب عمراً، ولم يَضرب سِواه، فإذا عكستَ فقلتَ: ما ضرب زيداً إلا عمرٌو كان المعنى: إنَّ عمراً ضَرب زيداً، ولم يضربه غيره، ويمكن أن ضَرب[6] عمرٌو غيرَ زيدٍ، وفي «كان» المعنى واحد لِما تقدم.

وذكر س[7] في هذا الفصل قولهم: مَنْ كان أخاك؟ ومَنْ كان أخوك؟ وبلا شك إن المستفهَم عنه هو الذي لا يَعرفه السائل، ويريد أن يُخْبَر به، فلو كان ما زعموا صحيحاً لم يَجُز إلا: من كان أخوك؟ وقد سُمع الرفعُ

---

(١) الكتاب ١: ٥٠.

(٢) سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٣) في النسخ المخطوطة: «بالنصب» والتصويب من هامش س. والنصب قراءة الجمهور، وقرأ بالرفع الحسن وعمرو بن عبيد وزيد بن علي وعبيد بن عمير وابن عامر في رواية عبد الحميد بن بكار، وعاصم فيما روى هارون عن حسين الجعفي عن أبي بكر. البحر ٨: ٤٩ والنشر ٢: ٣٧٢.

(٤) تقدم في ص١٨٨.

(٥) تقدم في ص١٨٨.

(٦) ن: أن يضرب. م: أن يقول ضرب.

(٧) الكتاب ١: ٥٠.

والنصب عنهم. وكذلك: ما جاءت حاجتُك[1]. قال س[2]: «كما تقول: مَنْ ضَرب أباك؟ إذا كان مَن الفاعل، ومَنْ ضَرب أبوك؟ إذا جعلتَ الأبَ الفاعل». يريد أنك تخالف هذا بشرط اختلاف المعنى، وفي «كان» تخالف، والمعنى واحد» انتهى، وهو من الإفصاح.

وقال السيرافيُّ وابنُ الباذش والأستاذُ أبو علي في آخر إقرائه والأستاذُ أبو الحسن بن الضائع: مُراد س أنك لا تخيِّر المخاطبَ، فتجعل له الخبر عن «كان» المجهولَ عنده، إنما مرادُه أنهما إذا كانا معرفتين، والمخاطبُ يَعرف كلًّا على انفراده لا التركيبَ، فأردت أن تُخْبِر بانتساب أحدهما إلى الآخر، فأنت إذاً بالخيار، أيهما جعلت الاسم والخبر؛ لأنَّ كلًّا منهما عندَه في المعرفة سواء، إذْ مقصودُك إنما هو أن تُعَرِّفه بتركيبهما[3] ونسبتهما إذْ كان يَجهل ذلك، مثال ذلك أن يَعْرِف زيداً اسماً لا شخصاً، ويَعْرِف الشخصَ وجهاً لا اسماً، فتُعَرِّفَه أنَّ الذي في خاطره معروف هو اسم ذلك الشخص الذي يَعرفه بوجهه، فأردت أن تخبره بما عندك، فأنت بالخيار أيهما جعلتَ الاسمَ أو الخبر.

وإذا اجتمع نكرتان فإن كان لكل واحد منهما مُسَوِّغ لجواز الابتداء بالنكرة جعلت أيهما شئتَ الاسم والآخر الخبر، نحو: أكان رجلٌ قائماً؟ وأكان قائمٌ رجلًا؟ وإن كان لأحدهما مُسَوِّغ، والآخر لا مُسَوِّغ له، فالذي له مُسَوِّغ هو الاسم، والآخر الخبر، نحو: كان كلُّ أحدٍ قائماً، ولا يجوز: كان قائمٌ كلَّ أحدٍ.

وإذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يُعكَس إلا في الشعر، وإذ ذاك إنْ كان للنكرة مُسَوِّغ للإخبار عنها، وبَنيتَ المعنى

---

(١) الكتاب ١: ٥٠.

(٢) الكتاب ١: ٥٠.

(٣) ك: منزلتهما.

على الإخبار عن المعرفة بالنكرة، كان مقلوباً، نحو: أكان قائمٌ زيداً؟ إذا أردت أن المعنى: أكان زيدٌ قائماً؟ وإن بنيت المعنى على الإخبار عن النكرة بالمعرفة لم يكن/ مقلوباً، نحو: أكان قائمٌ زيداً؟ تريد: أكان قائمٌ [٢: ٧٥/ب] من القائمين يُسمى زيداً؟ وإن لم يكن مُسَوِّغ فالمسألة مقلوبة، نحو: كان قائمٌ زيداً، والقلبُ للضرورة جائز باتفاق، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام. ومِن القلب في باب كان قولُه[1]:

كانت فَريضةَ ما تَقُول كما كانَ الزِّناءُ فَريضةَ الرَّجْمِ

يريد: كما كان الرجمُ فريضةَ الزِّنى.

(١) هو النابغة الجعدي. والبيت في شعره ص٢٣٥ ومعاني القرآن للفراء ١: ٩٩، ١٣١ ومجاز القرآن ١: ٣٧٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢١٤. وانظر تخريجه في شرح الكتاب للصفار ١: ٥٦٦.

ص: فصل

يَقْتَرِنُ بـ«إلا» الخبرُ المنفيُّ إن قُصد إيجابُه وكان قابلاً. ولا يُفْعَلُ ذلك بخبر «بَرِحَ» وأخواتها لأنَّ نَفْيَها إيجابٌ، وما ورد منه بإلا مُؤَوَّل.

وتختصُّ «ليسَ» بكثرة مجيءِ اسمِها نكرةً محضةً، وبجوازِ الاقتصارِ عليه دونَ قَرينة، واقترانِ خبرِها بواوٍ إن كان جملةً مُوجبةً بـ«إلا». وتُشاركها في الأولِ «كانَ» بعد نَفْيٍ أو شِبْهِه، وفي الثالثِ بعدَ نَفْيٍ. ورُبَّما شُبِّهت الجملةُ المُخْبَرُ بها في ذا الباب بالحاليَّة، فَوَلِيت الواوَ مطلقاً.

ش: يَشْمُل قولُه: «الخبرُ المنفيُّ» ما نُفي بحرفِ نَفي، نحو: ما كان زيدٌ قائماً، أو بفعلٍ نحو: ليس زيدٌ قائماً. ويدخل في الخبر ثاني «ظَننتُ» وثالثُ «أَعلمتُ» لأنهما خبرٌ في الأصل، فإذا أردتَ إيجاب هذا المنفيِّ أدخلتَ «إلا»، فقلت: ما كان زيدٌ إلا قائماً، وليس زيدٌ إلا قائماً، وما ظننتُ زيداً إلا قائماً، وما أَعلمتُ زيداً فَرَسَك إلا مُسْرَجاً، فلو كان دخل على حرف النفي أو على فعلِه همزةُ التقرير لم تَدخل «إلا» على الخبر لأنه مُوجَب من حيث المعنى، نحو: ألم يَكُنِ اللَّهُ مُحْسِناً إليك، وأليسَ اللَّهُ مُحْسِناً إليك، فهذا ونحوه لا تَدخل على خبره «إلا»، وإذا دَخلت إلا على الخبر بَقي على إعرابه من النصب، إلا في «ليسَ» في لغة تميم، فيرفع، وسيأتي الكلام على ذلك في باب «ما» حيث تعرض له المصنفُ.

وقولُه **وكان قابلاً** احترازٌ مما يكون الخبرُ فيه لا يجوز استعماله إلا منفيًّا، فإنه لا يَجوز دُخولُ «إلا» عليه لأنَّ «إلا» تُوجِبُ الخبر، فتكون قد استَعملتَ مُوجَباً ما لا يُسْتَعْمَلُ إلا منفيًّا، فمن ذلك أن يكون الخبر مشتقًّا

من ««زالَ» وأخواتها، نحو: ما كان زيدٌ إلا زائلاً ضاحكاً، وما أَصبحَ بِشْرٌ إلا مُنْفَكًّا منطلقاً، فلا يجوز ذلك لأنّ زائلاً ومنفكًّا لا يستعمل في الإيجاب. وكذلك: ما كان زيدٌ إلا أحداً؛ لا يجوز لأن «أحداً» من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي.

وقال المصنف في الشرح[1]: «فإن كان الخبر مما لا يُستعمل إلا في نفي لم يقرن بإلا، نحو: ما كان مثلُك أحداً، وما كنتَ تَعيجُ، أي: تنتفع، فلو قرنت أحداً أو تعيج بإلا لم يَجُز لأنّ إلا تَنْقُض النفي، وأحدٌ وتَعيجُ من الكَلِم التي لا تستعمل إلا في نفي» انتهى. يعني أنَّ/ العرب لم تَستعمل [٢: ٧٦/أ] عاجَ يَعيج بمعنى انْتَفَعَ إلا منفيًا. وقد ذكر ثعلبٌ في «الفصيح»[2] قوله: «وشربتُ دواءً فما عِجْتُ به، أي: ما انتفعت به».

وما ذهب إليه المصنف من أن عاجَ بمعنى انتفعَ لم تستعمله العرب إلا منفيًا ليس بصحيح، أنشد أبو علي القالي في النوادر، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي[3]:

ولـم أَرَ شيئاً بعدَ ليلى أَلَذُّهُ ولا مَشْرَباً أَرْوَى بِهِ، فَأَعِيجُ

فَرْعٌ: يجوز: ما كان زيدٌ زائلاً ضاحكاً؛ لأنَّ «ما» إذا دخلت على هذه الأفعال نَفَتْ أخبارَها، فكأنك قلت: ما زالَ زيدٌ ضاحكاً، ولو قلت: «ما أضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً» لم يَجُز لأنَّ حرف النفي لا ينفي صفة الموصوف إذا دخل عليه، لو قلتَ: «ما زيدٌ العاقل قائماً» لم يكن نافياً للعقل عن زيد، فكذلك لم ينتف كونه زائلا ضاحكاً، وذلك غير[4] جائز.

وقولُه **ولا يُفْعَلُ ذلك بخبر «بَرِحَ» وأخواتها** أي: لا تدخل «إلا» على

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٥٧.

(٢) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ١: ٤١٣.

(٣) الأمالي ٢: ١٦٨ واللسان والتاج (عيج) والعيني ٣: ٦٧١.

(٤) غير: سقط من س.

أخبارها، فلا يقال: ما زال زيدٌ إلا ضاحكاً، وكذلك انْفَكَّ وبَرِحَ وفَتِئَ.

ثم عَلَّل المصنف ذلك بقوله **لأنَّ نَفْيَها إيجابٌ**. ومعناه أنك إذا قلت «ما زال زيدٌ عالماً» فيه إثبات العلم لزيد، فصار نظير «كان زيدٌ عالماً» في إثبات العلم له، فكما لا يجوز: كان زيدٌ إلا عالماً، كذلك[1] لا يجوز: ما زال زيدٌ إلا عالماً.

وقولُه **وما وَرَدَ منه بإلاَّ مُؤَوَّل** مثالُ ذلك قولُ ذي الرمة[2]:

حَراجيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُناخةً على الخَسْفِ، أو نَرْمِي بها بَلَداً قَفْرا

فظاهرُه أن «إلا» دخلت على خبر «تَنْفَكُّ»، فقيل: أخطأ ذو الرمة حيث أَوقع «إلا» غير موقعها، وهذا قولُ مَنْ ذو الرُّمَّة عنده لا يُستشهد بكلامه، قال الأصمعي[3]: «لا يُحتج بذي الرُّمَّة، فطالما أكل الزيت من حوانيت البقالين»، يعني أنه كثرت ملازمته الحاضرة، ففسدَ لسانُه. وجمهور أهل العلم على الاحتجاج بكلامه.

وخَرَّج البيتَ أبو الفتح[4] على أنَّ «إلا» زائدة. وكذلك قال في قراءة ابن مسعود: ﴿وَإِنْ كُلٌّ إِلَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[5]. وهذا ضعيف لأنَّ «إلا» لم تثبت زيادتها في غير هذا فيحمل هذا عليه، وأما قراءة ابن مسعود فتخريجها على أنَّ «إنْ» نافية، و«إلا» على بابها، و ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جوابُ قَسَم محذوف، أي: وما كلٌّ إلا أُقْسِمُ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ.

---

(١) ك، ف، ن: فكذلك.

(٢) البيت في ديوانه ص١٤١٩ والكتاب ٣:٤٨ والحلبيات ص٢٧٣، ٢٧٨. الحراجيج: جمع حُرْجُوج، وهي الناقة الطويلة، وقيل: الضامرة. والخسف: الذل، وأراد به هنا مبيتها على غير علف.

(٣) انظر الموشح ص٢٣٦.

(٤) المحتسب ١:٣٢٩. ولفظه يدل على أن هذا تخريج النحويين. قلتُ: هذا تخريج المازني والفارسي في القصريات. شرح المفصل ٧:١٠٧ والخزانة ٩:٢٤٩. ونسب في المغني ص٧٦ إلى الأصمعي.

(٥) سورة هود، الآية: ١١١. المحتسب ١:٣٢٨.

وما ذهب إليه أبو الفتح من زيادة «إلا» في البيت تقدمه إليه المازني[1]. واستدل[2] على أن «إلا» تكون زائدةً بقول الشاعر[3]:

ما زال مُذْ وَجَبَتْ في كُلِّ هاجِرةٍ بالأَشْعَثِ الوَرْدِ إلا وهو مَهْمُومُ

وقال[4]:

وكلُّهم حَاشَاكَ إلاّ وَجَدْتُه كعينِ الكذوبِ جهدِهَا واحتفالِها

/ وقال[5]: [٢: ٧٦/ب]

أرى الدّهْرَ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلَّا مُعَذَّبا

قيل[6]: عيبَ هذا على ذي الرمة، فلما فَطِنَ قال: إنما قلت: «آلاً» أي: شخصاً، كما قال[7]:

فما بَلَغتْ بنا سَفَوانَ حتى طَرَحْنَ سِخالَهُنَّ، فَصِرْنَ آلا

---

(١) شرح المفصل ٧: ١٠٧.

(٢) ضرائر الشعر ص٧٥ ـ ٧٦.

(٣) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص٤٣٩ وإيضاح الشعر ص٥٠٧، ٥١٩ واللسان (شعث) وضرائر الشعر ص٧٥. ما زال: يعني الحمار. ووجبت: اضطربت. وفي ح: وجفت. وهو بمعنى وجبت. والأشعث الورد: سَفا البهمى؛ لأنه متفرق متشعث، وهو بعد أحمر. يقول: ما زال الحمار مهموماً لما ذهب عنه الرُّطْب وجاء الحر. وفي ضرائر الشعر: «يريد: هو مهموم، فزاد إلا والواو في خبر زال».

(٤) تقدم في ص٤٤.

(٥) البيت في المحتسب ١: ٣٢٨ وشرح المفصل ٨: ٧٥ وضرائر الشعر ص٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٢ والمقرب ١: ١٠٣ ورصف المباني ص٣٧٨ وشرح أبيات المغني ٢: ١١٦ والخزانة ٤: ١٣٠ [الشاهد ٢٧٣]. المنجنون: الدولاب الذي يُستقى عليه، وهو مؤنث.

(٦) ضرائر الشعر ص٧٦. وانظر الموشح ص٢٨٧ والحلبيات ص٢٧٩ والخزانة ٩: ٢٤٨ وشرح أبيات المغني ٢: ١١٠.

(٧) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص١٥٢٩. سفوان: ماء. وسخالهن: أولادهن. يريد: صرن شُخوصاً من الضُّمْر.

وخَرَّجه ابن عصفور[1] والمصنف[2] على أن «تَنفكُّ» تامة، ومُناخةً حال، أي: ما تَنْفَكُّ أي: ما يَزُول بعضُها من بعض[3] لأنها متصلة إما لتساويها في السير أو لأنها مُقَطرة مربوطٌ بعضُها ببعض، فإذا أُنيخت زالت عن الاتصال، فلا تَنْفَكُّ إلا في حال إناختها على الخَسْف، وهو حبسُها على غير عَلَف، يريد أنها تُناخ مُعَدَّة للسير عليها، فلا تُرسَل من أجل ذلك في المرعى، و«أو» بمعنى إلى أن[4]، كأنه قال: هي في حال إناخة إلى أن نَرميَ بها بلداً قفراً، وسَكَّن الياءَ ضرورة. و«على الخَسْف» في هذا التخريج متعلق بقوله «مُناخةً».

وهذا التخريج سبقهما إليه ابن خروف، قال[5]: «تَنْفَكُّ هنا تامة، فلم تدخل «إلا» على خبرها، فتكون قد دخلت قبل أن يتم الكلام، ومناخةً حال، كقولك: ما جاءَ زيدٌ إلا راكباً».

قال ابن هشام: «وهذا الذي ذكَر فيه إشكالٌ، فإنك إذا قلتَ: ما زالَ زيدٌ، وما انصرم، فالكلام إثبات، فمعنى ما زال الأمرُ: ثَبتَ، وأنت لا تقول: ثَبتَ زيدٌ إلا قائماً، ولا: ثبتَ الأمر إلا مُسْتبشعاً؛ لأنك أدخلتَ «إلا» على معمول الفعل قبل أن يتناوله، وهو مُوجَب، وذلك باطل كقولك: ضربت إلا زيداً، وجئت إلا مسرعاً. فإن قال: اللفظ نفي. قلنا: كذلك نقول: اللفظ نفي، وهي ناقصة، وأنت قد منعتَ ذلك لأنه نفيٌ في اللفظ إيجابٌ في المعنى، فكذلك إذا كانت تامة.

وكذلك يُروى عن الفراء أنه قال: هي ناقصة على الأكثر، وعلى

---

(١) ضرائر الشعر ص٧٥ ـ ٧٦ وشرح الجمل ١: ٣٩٨ ـ ٣٩٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٣) بعض.... ببعض: سقط من ك.

(٤) أن: سقط من س.

(٥) شرح الجمل ص١٩٥ بتصرف. قلتُ: سبقهم إلى هذا التخريج الفراءُ في كتابه معاني القرآن ٣: ٢٨١. وانظر الحلبيات ص٢٧٩. ونسب القول بتمامها إلى الكسائي. الإنصاف ص١٥٩.

الخسف: الخبر، وإلا مُناخةً: حال[1]. ويلزم فيه ذلك لأنه إيجاب، ولم يأخذ العامل عمله، لو قلت: ما انفكَّ زيدٌ في الدار إلا جالساً لم يجز، وكذلك ما انفكَّ زيدٌ إلا جالساً في الدار» انتهى.

وما رَدَّ به ابنُ هشام غيرُ مُحَقَّق لأنَّ «انفكَّ» إذا كانت تامَّةً تدل على الانفصال، وهو معنىً ثُبوتي، فإذا نفيتَه نَفيتَ ذلك الانفصال الذي معناه الثبوت، فيصح إذْ ذاك دخولُ «إلا»؛ ألا ترى أنك تقول: ما انفصل زيدٌ عن عمرٍو إلا راضياً بصحبته[2]، فكذلك تقدير هذا: ما تنفصل عن السير إلا في حال إناختها عل الخَسْف.

وخَرَّج ابنُ عصفور[3] والمصنف[4] هذا البيتَ أيضاً على أن تكون «تَنْفَكُّ» ناقصةً، وعلى الخسف: الخبر، ومُناخةً: حال، والمعنى: ما تَنْفَكُّ كائنةً على الذل والتعب أو مرميًا بها بلدٌ قفر إلا في حال إناختها. وقد تقدمهما إلى هذا التوجيه قوم[5].

وفيه قُبْحٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ «مُناخةً»/ حال من الضمير المستكن في الجارّ، وقد [٢: ٧٧/أ] قَدَّمته عليه، ولا يجوز إلا عند الأخفش.

والثاني: تقديمُ «إلا» على الموصلة هي له. قال ابن الدهان: فإن أعلمتَ «تَنْفَكُّ» في الحال كان حسناً.

---

(١) ذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٢٥٣ أن هذا التخريج للأخفش، وأنه ذكره في كتاب المعاياة. وقد تبعه على هذا جماعة، منهم الزجاج والفارسي والعكبري. وتخريج الفارسي هذا ذكره في الحلبيات ص٢٧٨ ـ ٢٧٩ وانظر قول العكبري فيه في اللباب ١: ١٧٠ والمتبع ص٢٦٥.

(٢) بصحبته: سقط من ك، ف. وفي ح، م: نصبته.

(٣) شرح الجمل ١: ٣٩٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٥) انظر ما ذكرناه قبل ثلاث حواش.

فَزِعٌ: ما امتنع فيه دخول إلا امتنع فيه[1] دخول الباء، فلا تقول: ما زال زيدٌ بقائم؛ لأن الباء إنما تدخل تأكيداً للنفي، والخبر هنا ثابت، ويمتنع أن يكون لهاً جواب بالنصب كما يكون في: ما كان زيدٌ قائماً فيذهبَ عمرٌو. وكذلك لا يكون اسمُها نكرةً كما يَجوز في النفي، قاله في البسيط.

وقولُه **وتَخْتَصُّ «ليسَ» بكثرة مجيء اسمها نكرةً محضةً** لمَّا كان النفي من مُسَوِّغات جواز الابتداء بالنكرة، وكانت «ليسَ» موضوعةً للنفي، اختصت بكثرة مجيء اسمها نكرةً، قاله المصنف[2]، وأنشد[3]:

كم قد رأيتَ، وليس شيءٌ باقياً من زائرٍ طيفَ الهوى ومَزُورِ

وقولُه **وبجوازِ الاقتصارِ عليه دُونَ قَرينة** يريد على اسم «ليس». ويعني بقوله «دُونَ قَرينة» أي: دونَ قرينة سوى كونِ اسمها نكرةً عامَّة؛ لأنه بذلك يشبه اسمَ «لا»، فيجوز أن يُساوِيَه في الاقتصار عليه.

وقال المصنف[4]: «فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر». وليس بجيد لأنه لم يستغن به عن الخبر، بل لا بُدّ من تقدير الخبر ضرورة أَنَّ كل محكوم عليه لا بد من محكوم به له، فليس هذا من باب الاستغناء. وأنشد المصنف[5]:

ألا يا لَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئينا فأمَّا الجُودُ منكِ فليسَ جُودُ

أراد: فليسَ منك جود، أو: ليس عندك جود. وقال آخر[6]:

---

(١) فيه: سقط من س.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٥٨.

(٣) البيت لجرير. وهو في ديوانه ص٨٥٧ وشرح التسهيل ١:٣٥٨ وشواهد التوضيح ص١٤١.

(٤) شرح التسهيل ١:٣٥٨.

(٥) نسب البيت لعبد الرحمن بن حسان في الكتاب ١:٣٨٦ وتحصيل عين الذهب ص٢٣٣. وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ١:٣٥٩. وقد قدّره سيبويه: فليس لنا منك جود.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١:٣٥٩.

بَئسْتُمْ، وخِلْتُمْ أنه ليسَ ناصرٌ فَبُؤْتُمُ مِن نَصْرِنا خيرَ مَعْقِل

وحكى س[1]: «ليس أحدٌ» أي: ليس هنا أحدٌ.

وقال الفراء[2]: يجوز في «ليس» خاصَّةً أن تقول: ليس أحد إلا وهو هكذا؛ لأن الكلام قد يُتَوَهَّمُ تمامُه بـ«ليسَ» ونكرة؛ ألا ترى أنك تقول: ليس أحدٌ، وما من أحدٍ. انتهى ما قاله المصنف.

ونص أصحابنا[3] على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اقتصاراً ولا اختصاراً. أما حذف اسمها فلأنه يُشَبَّه بالفاعل، والفاعلُ لا يُحذف، فكذلك ما أشبهه. وأما الخبر فكان قياسه أن يُحذف لأنه إن راعيتَ أصله فكان خبرَ مبتدأ، وخبرُ المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً، وإن راعيتَ ما آلَ إليه من شبهه بالمفعول فالمفعولُ[4] يجوز حذفه، لكنه صار عندهم عوضاً من المصدر؛ ألا ترى أنك لا تقول «كان زيدٌ قائماً كوناً» لئلا تجمع بين العِوَض والمُعَوَّض منه، وإنما عُوِّض لأنه في معنى المصدر؛ ألا ترى/ أن القيام كونٌ من أكوانِ زيد، ولمَّا صار عوضاً صار [٢: ٧٧/ب] كأنه من كمال الفعل، فكأنه جزء منه، فلم يحذف لذلك. وأيضاً فالأَعْواضُ لازمةٌ لا يجوز حذفها.

قالوا: وقد يُحذَف الخبر في الضرورة، نحوُ قوله[5]:

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٦.

(٢) هذه الفقرة ليست في مطبوعة شرح المصنف.

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤١٩.

(٤) ك، ح، ف، م: والمفعول.

(٥) هو عبد الله بن أيوب التيمي أو الشمردل بن شريك الليثي أو حارثة بن بدر الغداني. الحماسة ١: ٤٧٠ [الحماسية ٣٢٩] وشرحها للمرزوقي ص٩٥٠ وللأعلم ص٥٠٨ والحماسة البصرية ١: ٢٣٠ وأمالي المرتضى ١: ٣٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٢٥، ٤٢٠ وضرائر الشعر ص١٨٢ وشرح أبيات المغني ٧: ٣١٦ ـ ٣١٩ [الإنشاد ٨٦١].

لَهْفي عليكَ لِلَهْفةٍ من خائفٍ يَبْغي جِوارَكَ حينَ ليسَ مُجِيرُ

يريد: ليس في الدنيا مُجيرٌ. فأنتَ تَرى تَبايُنَ ما بينَ كلام المصنف من أنه يجوز الاقتصار على اسم «ليس» دون قرينة، وكلام أصحابنا أنه مختص بالضرورة، وأنه لا يجوز حذفُ خبرِ هذه الأفعال سواء أكان الفعل «ليسَ» أم غيرَه. فأما[1]:

رَماني بأمرٍ كنتُ منهُ ووالدِي بريئاً، ومِنْ أجلِ الطَّوِيِّ رَماني

وقولُ الآخر[2]:

إنِّي ضَمِنتُ لكلِّ شَخْص ما جَنى وأبي، فكانَ وكنتُ غيرَ غَدُورِ

فَخُرِّجَ[3] على حذف الخبر لفهم المعنى ضرورة، أي: كنتُ منه بريئاً ووالدي بريئاً، وأبي فكان غيرَ غدور، وكنتُ غيرَ غَدُور. أو على وضع المفرد موضع المثنى ضرورة، أي: كنتُ منه ووالدي بريئين، وفكان وكنتُ غير غدورين. أو على أنَّ بريئاً وغَدُوراً مما يقع على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، نحو عَدُوّ وفَريق وَصديق.

وقولُه **واقترانِ خبرِها بواوٍ إن كان جُملةً مُوجَبةً بإلا** أنشد المصنف دليلاً على ما ادعاه من هذا الحكم قول الشاعر[4]:

---

(١) البيت لابن أحمر كما في الكتاب ١: ٧٥. ونسب في مجاز القرآن ٢: ١٦١ للأزرق بن طرفة بن العَمَرّد الفَراصي الباهلي. وقال الأعلم في تحصيل عين الذهب ص٩٨: «وأنشد في الباب لابن أحمر في مثله، واسمه عمرو بن أحمر بن العمرد الباهلي». ونسب للاثنين في شعر ابن أحمر ص١٨٦ ـ ١٨٧ واللسان (جول). وهو من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٤٥٨ وإصلاح المنطق ص٨٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٠. الطوي: البئر.

(٢) نسب البيت للفرزدق في الكتاب ١: ٧٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٢٢٦ وللأعلم ص٩٨ ومعاني القرآن للفراء ٣: ٧٧ والإنصاف ص٩٥ واللسان (قعد). وهو من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٤٣٤، ٢: ٣٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٠ وليس في ديوان الفرزدق.

(٣) انظر هذه الأوجه التي خرج عليها البيتان في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٥٩.

لـيـسَ شـيءٌ إلا وفـيـه إذا مـا قـابَـلَـتْـهُ عـيـنُ الـبَـصـيـرِ اعـتـبـارُ

وهذا الذي ذهب إليه من جواز اختصاص «ليس» بدخول الواو على خبرها إذا كان جُملةً مُوجَبةً بإلا لا يجوز عندنا؛ لأن أصل هذا أنه خبر للمبتدأ، فكما لا يجوز دخول الواو على خبر المبتدأ إذا كان بهذه الصفة، كذلك لا يجوز إذا وقع خبراً لِـ«ليسَ» لئلا يكون الفرع أكثر تصرفاً من الأصل. وما استدل به المصنف لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبر «ليسَ» محذوفاً، إمَّا لأنَّ اسمها نكرة على زعم المصنف جواز ذلك، وإما ضرورة كما يقول أصحابنا، والجملة الداخلة عليها الواو جملة حالية لا في موضع الخبر. ويحتمل[1] أن تكون الواو زائدة، وتكون الجملة هي الخبر، والوجه الأول أحسن عندي.

وقولُه **وتُشارِكُها في الأول «كان» بعد نَفْي** الأولُ هو كثرة مجيء اسمها نكرة، لكن لفظ المشاركة ينفي قوله: «وتَخْتَصُّ ليسَ بكذا»، فاشتراكُ «كان» مع «ليس» في كثرة مجيء اسمها نكرةً ينفي كون «ليسَ» مختصةً بذلك، فلو قال: «ويكثر مجيء اسم ليس نكرةً» لكان أجود وأَبعدَ من النقد. وأنشد[2]:

/ إذا لـم يَـكُـنْ أحـدٌ بـاقـيـاً فـإنَّ الـتَّـأَسِّـي دَواءُ الأَسَـى [٢: ٧٨/أ]

وقال الآخر[3]:

إذا لـم يَكُنْ فِيكنَّ ظِلُّ ولا جَنًى فَـأَبْـعَـدَكُـنَّ الـلَّـهُ مِـن شَـجَـراتِ

وقولُه **أو شبهِه** مثالُه[4]:

---

(١) ويحتمل..... هي الخبر: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٥٩ وشواهد التوضيح ص١٤١.

(٣) البيت لجعيثنة البكائي كما في سمط اللآلي ص٨٣٤. وهو من غير نسبة في الأمالي ٢: ٢١٤ وكتاب النخل لأبي حاتم ص٤١. ويروى آخره: من شِيَراتِ.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٥٩.

ولو كان حَيٌّ في الحياة مُخَلَّداً خَلدتَ، ولكنْ ليسَ حيٌّ بِخالِدِ

وقال الآخر[1]:

فلو كان حَمدٌ يُخْلِدُ الناسَ لم تَمُتْ ولكنَّ حَمْدَ الناسِ ليس بِمُخْلِدِ

وقال آخر[2]:

فلو كانَ حَيٌّ ناجِياً لَوَجَدتَهُ من الموتِ في أَحراسِه رَبَّ مارِدِ

وقال آخر[3]:

فإن يك شيء خالداً أو مُعَمَّراً تأمَّلْ تَجِدْ مِنْ فوقِه اللَّهَ عالِيا

وقولُه **وفي الثالثِ بعدَ نَفْيٍ** الثالثُ هو اقتران الخبر بواو إذا كان جملةً مُوجَبةً بإلا. وأنشد المصنف شاهداً على ذلك قولَ الشاعر[4]:

ما كان مِن بَشَرٍ إلا ومِيتَتُهُ محتومةٌ، لكنِ الآجالُ تَختلفُ

وأنشد الفراء[5]:

إذا ما سُتُورُ البيتِ أُرخينَ لم يَكُنْ سراجٌ لنا إلا ووجهُكِ أَنْوَرُ

وهذا الذي ذهب إليه المصنف لا يجوز عندنا لِما بَيَّنَّاه في «ليسَ». فأما البيتُ الأول فيتخرج على حذف خبر «كان» للضرورة، وأما الثاني فـ«لنا» هو خبر «يكن»، والجملة في البيتين حالية.

وقولُه **وربما شُبِّهَتْ** إلى قوله **مطلقاً** أنشد المصنف دليلاً على إثبات

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٢٣٦ وشرح أبيات المغني ٥: ٣٧ [الإنشاد ٤١٣].

(٢) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٣٢٨. مارد: حصن بدومة الجندل.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٥٩. وآخره فيه: غالباً.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٥٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢: ٨٣ وشرح القصائد السبع ص٤٦٧ والزاهر ١: ١٢٤ والأزهية ص٢٤٨.

هذا الحكم الذي ذكره قولَ الشاعر[1]:

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سابقٌ دَمعُهُ لَهُ وآخرُ يَثْني دَمْعَةَ العينِ بالمَهْلِ

وقولَ الآخر[2]:

وكانوا أُناساً يَنْفَحُون، فأصبحوا وأكثرُ ما يُعْطُونَكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ

ولا حُجة في هذا على ما ادَّعاه لأنَّ القياس يأباه، وهو محتمل أن تكون فيه «فَظَلُّوا» و«فأصبحوا» تامتين، ويحتمل أن تكونا ناقصتين، وحُذف خبرهما ضرورة لفهم المعنى: فظلوا مفترقين، يدل عليه ما بعده من التفصيل، وفأصبحوا لا يَنْفَحُون، فحذف لدلالة قوله قبله «ينفحون».

وأنشد غير المصنف[3]:

/ دخلتُ على مُعاويةَ بنِ حَرْبٍ وكنتُ وقد يَئستُ من الدخولِ [٢: ٧٨/ب]

وقولَ الآخر[4]:

إنَّ الجميل يكون وهو مُقَصِّرٌ والقومُ فيما تَمَّ غيرُ سَواءِ

أنشدهما الفراء، وروى: كان عبد الله وإنه لجميل. وأنشد أبو الحسن[5]:

كُنَّا ولا تَعْصي الحَليلةُ بَعْلَها فاليومَ تَضْرِبُهُ إذا ما هُوْ عَصَى

---

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص١٤١ ومعاني القرآن للفراء ١: ٣٨٤ وشرح التسهيل ١: ٣٦٠.

(٢) هو أعشى تغلب ربيعة بن نجوان كما في الحماسة البصرية ١: ٩٨. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣٤٥، ٣٦٠.

(٣) البيت لعبد العزيز بن زرارة الكلابي كما في كتاب التنبيه للبكري ص٦١. ومعاوية هو ابن أبي سفيان.

(٤) لم أقف عليه. ك: فيما تَمّ.

(٥) البيت للرُخَيْم العَبْديّ كما في عيون الأخبار ٤: ٨٠. وبعده فيه بيت آخر.

وما ذكره المصنف هو قول الأخفش، شبه خبر كان الجملة بجملة الحال، وحمله على ذلك قولهم: كان ولا مالَ له، كما تقول: جاد ولا ثوبَ عليه. ولا يعرف ذلك البصريون. وقال الفارسي: «كُنَّا» تامة، ولا تعصي واو الحال.

ص: وتختص «كان» بمرادفة «لم يَزَلْ» كثيراً، وبجواز زيادتها وَسطاً باتفاق، وآخراً على رأي. ورُبَّما زيدَ أَصبحَ وأَمْسى ومضارعُ كانَ، وكانَ مُسندةً إلى ضمير ما ذُكر، أو بين جارٍّ ومجرور. وتَختصُّ «كانَ» أيضاً بعدَ «إنْ» أو «لَوْ» بجوازِ حذفِها مع اسمِها إنْ كان ضميرَ ما عُلم من غائبٍ أو حاضر، فإن حَسُنَ مع المحذوفة بعدَ «إنْ» تقديرُ «فيه» أو «مَعَهُ» أو نحوِ ذلك جاز رفعُ ما وَلِيهَا، وإلا تَعَيَّن نصبُه، ورُبَّما جُرَّ مقروناً بـ«إلا» أو بـ«إنْ» وحدَها إن عاد اسم «كان» إلى مجرور بحرف. وجعلُ ما بعدَ الفاء الواقعة جوابَ «إن» المذكورة خبرَ مبتدأ أَولى من جعله خبر «كانَ» مضمرةً، أو مفعولاً بفعل لائق، أو حالاً. وإضمارُ «كان» الناقصةِ قبلَ الفاء أَولى من التامَّة.

ش: مثالُ مُرادَفة «كانَ» لِـ«لم يَزَلْ» قولُه[1]:

وكنتُ امرأً لا أَسْمَعُ الدهرَ سُبَّةً أُسَبُّ بها إلا كَشفتُ غِطاءَها

فهذا قَصد بـ«كانَ» الدوام، قاله المصنف[2]. وقال أيضاً[3]: «الأصلُ في كان أن يُدَلَّ بها على حصول ما دَخلتْ عليه فيما مضى دون تعرض لأوَّليَّة ولا انقطاع، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قُصد الانقطاع ضُمِّنَ الكلام ما يَدُلُّ عليه، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً

(١) هو قيس بن الخطيم. والبيت في ديوانه ص١٠ والحماسة ١: ١٠٨ [الحماسية ٣٦] وشرحها للمرزوقي ص١٨٦ وللأعلم ص١٠٤ وشرح التسهيل ١: ٣٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٦٠.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٦٠.

فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴾[1] وقولِ الشاعر[2]:

وتَرْكي بِلادي، والحوادثُ جَمَّةٌ طَريداً، وقِدْماً كُنْتُ غيرَ مُطَرَّدِ»

انتهى.

وما اختاره في «كان» وادَّعاه فيها وفي الأفعال أنَّ الفعل الماضي يدلُّ على وقوعه فيما مضى من غيرِ دلالةٍ على الانقطاع ليس هو الصحيح عند أصحابنا.

قال أصحابنا[3]: «اختلف النحاة في «كان» هذه، هل تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه؟ فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع، وأنك إذا قلت: «كان زيدٌ قائماً» فإنَّ قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم. وهذا هو الصحيح بدليل أنَّ العرب إذا تعجبت من صفةٍ هي موجودة/ في المُتَعَجَّبِ [٢: ٧٩/أ] منه في الحال قالت: ما أَحسنَ زيداً! فإذا تَعجبت من الحسن فيما مضى، وهو الآن ليس كذلك، قالت: ما كان أَحسنَ زيداً!

وزعم بعضُهم أنها لا تقتضي الانقطاع، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[4]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً ﴾[5] أي: كان وهو الآن كذلك.

قالوا: والجواب أن ذلك قد يُتَصور فيه الانقطاع بأن يكون المراد الإخبار بأنه كانه غفوراً رحيماً فيما مضى كما هو الآن كذلك، وبمعنى أنه كان فاحشةً، أي: كان عندكم فاحشةً في الجاهلية، ولم يتعرض لخلاف ذلك، فيكون المراد الإخبار عن الزِّنى كيف كان عندهم في الجاهلية».

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٢) تقدم في ٣:١٦٦.

(٣) النص في شرح الجمل لابن عصفور ١:٤١٢ ـ ٤١٣.

(٤) سورة النساء، الآية: ٩٦.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٣٢.

والذي تلقَّيناه من الشيوخ أنَّ «كان» تَدُلُّ على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائرُ الأفعال الماضية، ومَن تعقَّل حقيقة المُضيِّ لم يَشُكَّ في الدلالة على الانقطاع، لكنَّ مثلَ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ وإنْ دَلَّ على الماضي المنقطع ـ فإنه يُعلَم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها من دليل خارجٍ لا من حيثُ وضعُ اللفظ.

وقولُه **وبجوازِ زيادتِها وسطاً باتِّفاق** قال المصنف في الشرح[1]: «تختصُّ زيادتُها بلفظ الماضي بين مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه، نحو: ما كانَ أحسنَ زيداً! ولم يُرَ كانَ مثلُهم، وكقول أبي أمامة الباهلي: يا نبيَّ اللَّهِ أَوَنَبِيٌّ كان آدمُ»[2] انتهى.

وأطلق المصنف في قوله «بين مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إليه»، وينبغي أن يُقَيد، فإنَّ زيادتها في مثل: قامَ كانَ زيدٌ، ومثل: يضربُ كانَ زيدٌ تَحتاج إلى سماع.

ومن زيادتها بين الصفة والموصوف قولُ الشاعر[3]:

في غُرَفِ الجَنَّة العُلْيا التي وَجَبتْ لهم هناك بِسَعْيٍ كانَ مَشْكُورِ

وبينَ المتعاطِفَينِ قولُ الفرزدق[4]:

في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أباك بُحورُها في الجاهليةِ كانَ والإسلامِ

وبينَ «نِعْمَ» وفاعلِها، أنشد الفراء[5]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٠ ـ ٣٦١. وليس فيه قول أبي أمامة.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك ٢: ٢٦٢ والهيثمي في مجمع الزوائد ٨: ١١٠ والطبراني في المعجم الكبير ـ الحديث ٧٥٤٥. هو في تقريب صحيح ابن حبان ـ كتاب الإحسان ١٤: ٦٩ ـ الحديث ٦١٩٠. وقال عنه الحاكم: صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي.

(٣) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٢٦٥ وضرائر الشعر ص٧٧.

(٤) ديوانه ص٨٥٠ وضرائر الشعر ص٧٧ والخزانة ٩: ٢١١ [الشاهد ٧٢٩].

(٥) لم أقف عليه. وآخره فيما عدا س: المحتال.

ولبستُ سِرْبال الشباب أَزورُها ولَنِعْمَ كان شبيبةُ المختالِ

وحُكِي من كلامهم[1]: «وَلدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِّ الكَمَلةَ من بني عبسٍ لم يوجد كان أفضلُ منهم».

وقال الفارسي[2]: «وحكم ما تُلغيه أن تُوَسِّطَه وأن لا تبتدئ به قياساً على «هُو» التي للفصل؛ لأنه غير معتدٍّ به، والقصد في الإفادة غيره، فقَبُح أن تُؤَخِّر شيئاً الاهتمامُ به أكثر، وتُقَدِّم ما الاهتمامُ به أَقلُّ».

ومن زيادة كان عند س[3] ما حكى من قولهم: «إنَّ من أفضلهم كان زيداً». وقال المبرد[4]: زيداً: اسم إنّ، ومن أفضلهم:/ خبر كان، واسم [٢: ٧٩/ب] كان مضمر فيها، واسمها وخبرها في محل خبر إنَّ. وأجاز ذلك الرماني وبعض المتأخرين. وهذا خطأ لأنه يؤدي إلى أن جعل الخبر جملة مقدماً في «إنَّ»، وهذا لا يجيزه أحد.

وفي «كان» الزائدةِ خلافٌ: ذهب السيرافي[5] والصيمري[6] وغيرهما إلى أنَّ فاعلها مضمر، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكونُ، ويُعنى بالكون كونُ الجملة التي تزاد فيها.

وذهب الفارسيُّ[7] إلى أنها لا فاعلَ لها. وحُجته أنَّ الفعل إذا استُعمل استعمالَ ما لا يحتاج إلى فاعلٍ استَغنى عن الفاعل، دليلُ ذلك أنَّ

---

(١) المقتضب ٤: ١١٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٩ وشرح الكافية الشافية ص٤١١.

(٢) المسائل البصريات ص٨٧٦. وذكر ابن السِّيد في إصلاح الخلل ص١٥٨ ـ ١٥٩ أن أبا علي قال ذلك في التذكرة.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٣. وقد نسبه للخليل.

(٤) شرح الكافية ٢: ٢٩٤.

(٥) شرح الكتاب ١: ١٨٣/ب ـ ١٨٤/أ.

(٦) التبصرة والتذكرة ص١٩١ ـ ١٩٢.

(٧) شرح الجزولية للأبذي ص٩٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٩، ٥٨٥ وقد نسب ابن عصفور رأي الفارسي للسيرافي ورأي السيرافي للفارسي.

«قَلَّما» فعلٌ، لكن لمَّا استعملتْه العرب للنفي، فقالت: «قَلَّما يقوم زيدٌ» في معنى: ما يقوم زيدٌ، لم يحتج إلى فاعل، كما أنَّ «ما» لا تحتاج إلى فاعل، بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال، فتقول: قَلَّما يقومُ زيدٌ، فكذلك «كانَ»، لمَّا زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة «أَمْسِ»، فكما أنَّ «أَمْسِ» لا يَحتاج إلى فاعل، فكذلك ما استُعمل استعمالَه.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وزعم السيرافيُّ أنَّ «كان» الزائدةَ مُسنَدةٌ إلى مصدرٍ منويٍّ، ولا حاجةَ إلى ذلك، ولا يُبالَى بأن يقال: خُلُوُّها من الإسناد إلى منويٍّ يَلزم منه كونُ الفعل حديثاً عن غير مُحَدَّث عنه؛ لأنَّ «كانَ» المحكوم بزيادتها تُشبه الحرف الزائد، فلا يُبالَى بخلوِّها من الإسناد، كما أنَّ الضمير الواقع فصلاً لمَّا قُصِد به ما يُقصَد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استُجيز أن لا يكون له موضعٌ من الإعراب» انتهى.

ولا يسلم له أنَّ الواقع فَصْلاً هو ضميرٌ قُصد به ما يُقصَد من الحروف، بل الأصحُّ أنه حرف، فهو مشترك بين أن يكون ضميراً وأن يكون فَصْلاً.

قال المصنف[2]: «وأيضاً فإنَّ «كان» قد زيدت بينَ «على» ومجرورها، فإذ نُوي معها فاعل لَزِمَ الفصلُ بين الجارِّ والمجرور بجملة، ولا نظيرَ لذلك، وإذا لم يُنْوَ معها ضميرٌ «كان» الفصل بكلمة واحدة، فلا يمتنع كما لم يمتنع الفصل بـ«ما» بين عَنْ ومِنْ والباء ورُبَّ والكاف ومجروراتها» انتهى. ولا يلزم من ذلك محظور لأنها جملة كالمفرد إذ لم يُصَرَّح بأحد جزأيها، وهو المسند إليه «كان».

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

وقوله **وآخراً على رأيٍ** هذا مذهب الفراء، أجاز زيادة «كان» آخراً، فتقول: زيدٌ قائمٌ كانَ، وقاسَ ذلك على إلغاء «ظَنَّ» آخراً. قال المصنف[1]: «والصحيحُ المنعُ لعدم استعماله، ولأنَّ الزيادةَ على خلاف الأصل، فلا تُستَباح في غير مواضعها المعتادة».

وقوله **ورُبَّما زيدَ أَصبحَ وأَمْسى** هذا مذهب الكوفيين[2]، وحَكَوْا من كلامهم: ما أَصبح أَبْرَدَها! وما أَمْسى أَدْفَأَها[3]! يعنون الدنيا. وهذا عند البصريين إذا ثبت من القلة بحيث لا يقاس عليه، وهو خارج عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ/ أن لا يُزاد. [٢: ٨٠/أ]

وقال ابن الدَّهَّان: «وجدتُ بيتاً يدل على الزيادة، قال[4]:

قد بِتُّ أَحْرُسُني وحدي، ويَمْنعَنُي صوتُ السِّباعِ به يُصْبِحنَ والهامِ»

انتهى. فادَّعى أنَّ يُصْبِحْنَ زائدة، والظاهر أن معنى «به يُصْبِحْنَ» أي: به يَقُمْنَ في الصَّباح، فالمعنى أن السِّباع بهذا المكان والهام دائماً في الليل والصباح. وروي: يَضْبَحْنَ[5]، والضُّباحُ: صوتُ الثعلب، وصوتُ أجواف الخيل.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٥ وشرح الكافية الشافية ص٤١٤.

(٣) الأصول ١: ١٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٥ وشرح الكافية الشافية ص٤١٤. وفي ضرائر الشعر ص٧٩ والملخص ١: ٢٢٤ أن أبا الحسن ـ يعني الأخفش ـ هو الذي روى ذلك.

(٤) هو النمر بن تولب. والبيت في ديوانه ص٣٨٨ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٨٠ ـ ٢٨٥ [الإنشاد ٢٣٣]. وقد نسبه البغدادي أيضاً لأبي دُواد الإيادي. قلت: ليس في شعره. وهو من غير نسبة في ضرائر الشعر ص٢٦٢. والقصيدة مكسورة الروي. وقد ضبط آخره في س، ك بضم الميم، ولم يضبط في بقية النسخ. الهام بالجر: معطوف على السباع، وهو جمع هامة، وهو من طير الليل، يقال له: الصدى. ورواية الديوان «يَضْبَحْنَ والهام» والضبح: الصوت.

(٥) ضرائر الشعر ص٢٦٢ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٨٠.

فأما قولُ الشاعر[1]:

عَـدُوُّ عَـيْـنَـيْـك وشـانـيـهـمـا أَصـبـحَ مـشـغـولٌ بـمـشـغـولِ

وقولُ الآخر[2]:

أعَاذِلَ قُولي ما هَوِيتِ، فَأُوبي كَثيراً أَرى أَمسى لديكِ ذُنوبي

فأجاز أبو علي[3] أن تكون فيه أَصبحَ وأَمسى زائدتين.

وأجاز بعض النحويين[4] زيادة «أَضحى» وسائرِ أفعال هذا الباب وكلِّ فعلٍ غيرِ متعدٍّ من غير هذا الباب إذا لم ينقض المعنى، فأجاز: ما أضحى أَحسنَ زيداً! وزيدٌ أَضحى قائمٌ. واستدلَّ على ذلك بأنَّ العرب قد زادت الأفعال في نحو قولِه[5]:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا، وتَشْتُمُنا فاذْهَبْ، فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

ولم يُرِد أن يأمره بالذهاب، وقولِهم: فُلان قَعَدَ يتهكَّم بعرضِ فُلان، المعنى: فُلان يَتَهكم، وقولِ الشاعر[6]:

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١:٣٦٢ وشرح الكافية الشافية ص٤١٤ وتخليص الشواهد ص٢٥٢. الشاني: المبغض، وأصله الشانئ.

(٢) هو النمر بن تولب كما في تخليص الشواهد ص٢٥٢، ٢٥٨ حيث أثبت ابن هشام القصيدة التي منها البيت الشاهد. وقد أخلّ به شعره المنشور ضمن كتاب «شعراء إسلاميون». وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ١:٣٦٢ وشرح الكافية الشافية ص٤١٤.

(٣) شرح التسهيل ١:٣٦٢ وشرح الكافية الشافية ص٤١٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤١٥. وصاحب هذا القول ابن جني، وقوله هذا في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ق٥٢/ب ـ ٥٣/أ (نسخة يني جامع) وفيه الشواهد المذكورة وغيرها. وعنه في الخزانة ٥:١٣٠ ـ ١٣١ [عند الشاهد ٣٥٣].

(٥) البيت في الكتاب ٢:٣٨٣ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢:٢٠٧ وللأعلم ص٣٨٢ والكامل ص٩٣١ والإنصاف ص٤٦٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٢٤٤، ٤١٥ والخزانة ٥:١٢٣ [٣٥٣].

(٦) هو حسان بن ثابت، رضي الله عنه. والبيت في ديوانه ص٣٢٤ وأمالي ابن الشجري ٢:٥٤٧ وفيهما تخريجه. وانظر الخزانة ٦:٩٩ ـ ١٠٧ [الشاهد ٤٣٦]. ويروى آخره: في دَمانِ. والقصيدة رائية.

على ما قام يَشْتُمُني لَئيمٌ كَخِنْزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

المعنى: على ما يَشْتُمُني.

والصحيح أن ذلك لا يجوز لاحتمال التأويل، ولو جاء مكان لا يحتمل التأويل قيل بزيادته حيث ثبت، ولا يقاس عليه.

وقوله **ومضارعُ كانَ** قال المصنف[1]: «شَذَّت زيادة «تكون» في قول أمِّ عَقيل بن أبي طالب[2]:

أنتَ تكونُ ماجدٌ نَبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلُ

وأجاز الفراءُ زيادةَ «يكونُ» بينَ أَفْعَلَ و«ما» في التعجب، نحو: ما يكون أَطولَ هذا الغلامَ! ولفظُه يُشعر بأنه مسموع لأنه قال: وقد يقال في المستعمل: ما يكون أَطولَ هذا الغلامَ! ويَشهدُ لقولِه قولُ رجلٍ من طَيئ[3]:

صَدَّقتَ قائلَ ما يكونُ أَحقَّ ذا طِفلًا بِبَذِّ ذَوي السيادة يافِعا

قال الفراء: وأخواتُ «كان» تجري مجراها».

وزيادةُ «يكون» ينبغي أن تُحمل على الشذوذ لأن صاحب البسيط ذكر الاتفاق على أنَّ زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي، فلا ينبغي أن يقاس إلا على ما وقع الاتفاق عليه.

وقولُه **و«كانَ» مُسنَدةً إلى ضمير/ ما ذُكر** مثالُه قولُ الشاعر[4]: [٢: ٨٠/ب]

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ص٤١٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٤٠. واسمها فاطمة بنت أسد. انظر الخزانة ٩: ٢٢٥ ـ ٢٢٦. الشمأل: ريح تهب من ناحية الشمال. وبليل: رطبة نديّة.

(٣) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٧٥٢ وتخليص الشواهد ص٢٥٧. البَذّ: الغلبة. واليافع: الغلام إذا ارتفع.

(٤) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٨٣٥ والكتاب ٢: ١٥٣ والمقتضب ٤: ٢١٦ والخزانة ٩: ٢١٧ ـ ٢٢٤ [الشاهد ٧٣١] وشرح أبيات المغني ٥: ١٦٨ ـ ١٦٩ [الإنشاد ٤٦٩].

فكيف إذا مررتُ بِدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ

قال المصنف[1]: «لا يمنع من زيادتها إسنادُها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء ظَنَّ إسنادُها في نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، هذا مذهب س» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف في هذا البيت هو مذهب س ـ كما ذكر ـ والخليل[2].

وذهب أبو العباس[3] وأكثر النحويين[4] إلى أنها ليست زائدة، بل كانوا: كانَ واسمُها، ولنا: في موضع خبرها، والجملة في موضع الصفة لجيران، وكِرام: صفة بعد صفة، وصار نظيرَ قولِه تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[5] وقولِ امرئ القيس[6]:

وفَرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أَسودَ فاحِمٍ .....

وردَّ ذلك الزَّجَّاجُ[7] وابنُ شُقَير، وقالا: اللام للملك، ولم يرد أن الجيران كانوا مِلْكَه، وإنما يريد: وجيران لنا.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

(٢) الكتاب ٢: ١٥٣.

(٣) المقتضب ٤: ١١٦ ـ ١١٧ والانتصار ص١٣٩.

(٤) إصلاح الخلل ص١٥٧. وقد ذكر المبرد في المقتضب ٤: ١١٧ أن «كان» ملغاة في قول النحويين أجمعين. وانظر الخزانة ٩: ٢١٧ ـ ٢٢١.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٩٢.

(٦) عجز البيت: أَثيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلةِ المُتَعَثْكِلِ. وهو في ديوانه ص١٦ وشرح القصائد السبع ص٩٢. الفرع: الشعر التام. والمتن: ما عن يمين الصلب وشماله من العصب واللحم. والفاحم: الشديد السواد. وأثيث: كثير أصل النبات. والقنو: العِذْق، وهو الشِّمراخ. والمتعثكل: الذي قد دخل بعضه في بعض لكثرته.

(٧) نقل الزجاج أن المبرد أجاز أن تكون «كان» في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا﴾ [النساء: ٢٢] زائدة، وغلّطه في ذلك، واستشهد ببيت الفرزدق. معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٢ ـ ٣٣.

وقال الفارسي في التذكرة[1]: «كان في هذا البيت لغوٌ؛ لأنَّ «لنا» قد جرى صفةً على الموصوف، فلا يُقَدَّر فيه الانتزاع من موضعه كما لم يَجُز في قوله[2]: «مررت برجل معه صقرٌ صائداً به»[3]؛ لأن «معه صقرٌ» صفة لِرَجُل».

قال أبو علي: «فإن قلتَ: كيف تلغى «كان» وقد عملت في الضمير؟

قلنا: تكون لغواً، والضمير الذي فيها تأكيد لما في «لنا» لأنه مرتفع بالفاعل[4]؛ ألا ترى أنه لا خبر له.

قال: فإن قيل: كيف جاز أن تلغيه وقد عمل؟

قلنا: لا يمتنع إلغاؤه وإن عمل؛ ألا ترى أنك تلغي ظننتُ الجملة بأسرها وقد عمل ما تلغيه في الاسم، وكذلك يجوز أن تلغي «كان» وحدها في قوله: «وجيرانٍ لنا كانوا كرام» كما جاز أن تلغي الجملة بأسرها في ظننت. وجاز إلغاء «كانوا» لأنه لم يقع أولاً، وإنما وقع بين صفة وموصوف، فجاز إلغاؤه كما جاز إلغاؤه[5] لما كان بين الخبر والمخبر عنه».

وقال أبو علي في غير التذكرة[6]: «إنما قيل في «كان» هنا إنها[7] زائدة، كأنهم لم يستجيزوا أن يجعلوا «لنا» خبر «كان»، فيقدروا به غير موضعه وقد جرى صفة على «جيران».

---

(١) كذلك في إصلاح الخلل ص١٥٨. والنص أيضاً في المسائل البصريات ص٨٧٥ ـ ٨٧٦.

(٢) فيما عدا س: قولك.

(٣) الكتاب ٢: ٤٩.

(٤) ك: بالعامل.

(٥) يعني ضمير الفصل كما في البصريات ص٨٧٦.

(٦) إصلاح الخلل ص١٥٩. والفقرة الأولى من هذا النص في البصريات ص٥١١.

(٧) زيد هنا في النسخ كلها كلمة «غير»، والصواب حذفها كما في إصلاح الخلل. وقال في البصريات ص٨٧٦: «إن كان ملغاة كأنهم لم يستجيزوا...».

قال: ومما يؤكد ذلك أنَّ الشيء إذا احتمل تأويلين حُمل على الأقوى والأقرب لئلا يقع لبسٌ، كقولك: ضربت جالساً زيداً[1]، فجعلُك «جالساً» حالاً من التاء هو الوجه لا من «زيد». ويؤكد ذلك أنك إذا جعلتَ «كان» غير زائدة كنتَ قد فصلتَ بين الصفة والموصوف بجملة، وذلك ضعيف. وأيضاً فإنه إذا كان للشيء صفتان مفردة وجملة كان تقديم الصفة المفردة أولى».

واحتج أبو الفتح للخليل بأن قال[2]: «وجهُ زيادتها في هذا البيت أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع/ موقع المنفصل، والضمير مبتدأ، و«لنا» الخبر، ولكنك لمَّا وصلتَ أعطيتَ اللفظَ حقَّه، ولم تعتقد أنَّ الواو مرفوعة بِكانَ» انتهى. [٢: ٨١/أ]

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3]: «أصل المسألة: وجيرانٍ لَنا هم كِرام، فـ«لَنا» في موضع الصفة، وهم: فاعل بـ«لنا» على حد: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً؛ لأنَّ س[4] نص على أن صقراً مرفوع بـ«مَعَه»؛ لأنه لو قُدِّمَ خبراً لِصَقْر كانت النية به التأخير؛ إذ النية في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، وإذا كان صفةً، وصقرٌ مرفوع به، كان في موضع لا يُنوى به التأخير، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجز أن يُنْوَى به الوقوع في غير موضعه، ثُمَّ زيدت[5] «كان» بين «لنا» و«هُم» لأنها تُزاد بين العامل والمعمول، فصار: لنا كانَ هُمْ، ثم اتَّصل الضمير بكان وإنْ كانت غير عاملة فيه؛ لأن الضمير قد يَتَّصل بغير عامله في الضرورة، نحوُ قولِه[6]:

---

(١) س: زيد.
(٢) قوله هذا ذكره ابن السِّيد في إصلاح الخلل ص١٥٧ ـ ١٥٨.
(٣) شرح الجمل ١: ٤٠٩ ـ ٤١٠.
(٤) الكتاب ٢: ٤٩.
(٥) س: زيد.
(٦) تقدم في ٢: ٢٣٣.

. . . . . أن لا يُـجـاوِرَنـا إلاكِ دَيّـارُ

والأصل: إلا إياكِ، وإذا كان يتصل بالحرف فالأحرى أن يتصل بالفعل» انتهى.

وهذه التخريجات كلها متكلَّفة.

والذي نختاره في البيت أن «كانوا» و«لنا»: كان واسمها وخبرها، ومعنى اللام الاختصاصُ، والجملة في موضع الصفة، وإطلاق الخليل وس عليها أنها زائدة لا يعنيان بالزيادة ما فَهم النحويون عنهما، إنما أرادا بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين «جيران» و«كرام» لَفُهِمَ أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي، فجيء بقوله: «كانوا لنا» على هذا المعنى، لا يُستفاد بها إلا تأكيد ما فُهم من المُضِيِّ قبلَ دُخولها، فأطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعنى لا بمعنى أنها زِيدت كزيادة: ما كان أحسنَ زيداً! ولا كزيادة[1]:

. . . . . على كانَ المُسَوَّمةِ العِرابِ

ويدلُّ على أنه يصف حالاً ماضية قولُه قبلَ هذا البيت[2]:

هَلَ أنتُمْ عائجونَ بِنا لَعَنَّا نَرى العَرَصاتِ أو أثرَ الخِيامِ

فهذا يَصف حالة الأَحِبَّاء[3] التي مَضَتْ وانقضتْ.

ولا يمتنع أيضاً أن يكون قوله: «كانوا» التامة، ويكون على حذف

---

(١) هذا عجز بيت، أنشده أبو حيان كاملاً في الصفحة التالية. وقد نسبه ابن جني في الفسر ١: ١٩١ للقَتَّال الكلابي. ونسب في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٤: ٩ للفرزدق. وليس في ديوانيهما. وهو في سر الصناعة ص٢٩٨، وفيه تخريجه. المسوَّمة: الخيل التي وضعت عليها سومة، وهي العلامة، وتركت في المرعى. والعراب: الخيل العربية، وهي خلاف البخاتيّ والبراذين.

(٢) ديوان الفرزدق ص٨٣٥.

(٣) ك: أحبائه. ح: أحبابه.

مضاف، أي: وُجدت جِيرتُهم في الزمان الماضي وحَدَثت، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، فقيل: كانوا، وتكون الجملةُ صفةً، ويكون معنى الزيادة على ما قررناه لا على ما فهمه النحويون حتى احتاجوا في تصحيح كلام الخليل إلى تلك التمحلات والتكلفات، وكلامُهم في ذلك يمكن رَدُّ أكثره، ولا كبيرَ فائدةٍ في نقضه، فَضَرَبْنا عن ذلك صَفْحاً إذ قد طال الكلام في هذا البيت.

وقولُه **وبينَ**[1] **جارٌ ومجرور** مثالُه:

/ سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسامَوْا على كانَ المُسَوَّمةِ العِرابِ [٢: ٨١/ب]

هكذا أنشده أصحابنا[2]. وأنشده المصنف[3]: «على كان المُطَهَّمة الصِلاب».

وكان ينبغي للمصنف أن لا يُطلق فيقول «وبينَ جارّ ومجرور»، بل كان يقول «وبينَ على ومجرورِها»؛ لأنه لا تُحفَظ زيادتُها في غير هذا البيت بين جارّ ومجرور، وزيادتُها بينَهما شاذَّة، لا يُقاس عليها.

وقوله **وتَختصُّ «كان» أيضاً بعدَ «إنْ» أو «لَوْ» بجوازِ حذفِها مَعَ اسمِها إنْ كان ضميرَ ما عُلم من غائب أو حاضر** الإضمارُ هنا جائز لا واجب، قال س[4]: «وإن شئتَ أظهرتَ الفعل». ومثالُه مع الغائب قولُه[5]:

قد قِيلَ ذلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِباً فما اعتذارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلا

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة، وقد تقدم في الفص: أو بين.

(٢) كالشلوبين في شرح الجزولية ص٧٦٦ والتوطئة ص٢٢٥، وابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٠٨ وضرائر الشعر ص٧٨، وابن خروف في شرح الجمل ص٢٠٣، ٣٣٢، ٤١٤، والأبذي في شرح الجزولية ص٩٥٤، واللورقي في المباحث الكاملية ١: ٤٨٨، والمالقي في رصف المباني ص٢١٨، ٢١٩، ٢٩٢، ٣٢٨، وابن النحاس في تعليقته على المقرب ق٣٣/ب [باب كان وأخواتها].

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

(٤) الكتاب ١: ٢٥٨.

(٥) هو النعمان بن المنذر. وقد خرجت البيت في إيضاح الشعر ص٧١.

وقولُه[1]:

انْطِقْ بحقٍّ وإنْ مُسْتَخْرِجاً إِحَناً فإنَّ ذا الحقِّ غَلَّابٌ وإنْ غُلِبا

وقولُ الآخر[2]:

لا يَأْمَنِ الدهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً جُنودُه ضاقَ عنها السَّهْلُ والجَبَلُ

التقدير: وإنْ كان مُسْتَخْرِجاً، أي: وإن كانَ الحقُّ.

ولا يتعين أن تكون «كان» هنا مُسنَدةً إلى ضمير غائب، بل يصح أن يكون مسنداً لضمير المخاطب، أي: وإن كنتَ مُستخرِجاً بالحق إحَناً. والتقدير في لو: ولو كان مَلِكاً، أي: ولو كان ذو البغي مَلِكاً.

ومثالُه مع الحاضر قولُ الشاعر[3]:

حَدِبَتْ علي بُطونُ ضَبَّةَ كُلُّها إنْ ظالماً فيهم وإنْ مَظْلُوما

وقولُ الآخر[4]:

لا تَقْرَبَنَّ الدهرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوما

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٦٣ وشواهد التوضيح ص١٤٠.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٦٣ وتخليص الشواهد ص٢٦٠ وشرح أبيات المغني ٥: ٨١ [٤٢٥].

(٣) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ص١٠٣ والكتاب ١: ٢٦٢ وشرح التسهيل ١: ٣٦٣. وفي الديوان والكتاب: «بطون ضِنَّة». وقال محقق الديوان: «قال البطليوسي في شرحه: وعن ابن إسحاق بالنون، وهو الصحيح. وضنة من قضاعة، ثم من عذرة». حدبت: أشفقت وعطفت.

(٤) البيت لليلى الأخيلية كما في الكتاب ١: ٢٦١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٣٤٥ وللأعلم ص١٨٣ والحماسة ٢: ٢٧٧ [الحماسية ٧٠٦] وشرحها للمرزوقي ص١٦٠٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٩٥، ٣: ١٣٠. وفي الأمالي ١: ٢٤٨ وشرح الحماسة للأعلم ص٩٣٠ أن الأبيات التي منها الشاهد تروى أيضاً لحميد بن ثور الهلالي. وهي في ديوانه ص١٢٩ ـ ١٣١. والرواية فيما عدا «س»: إن ظالماً أبداً.

وقولُ الآخر[1]:

وأحضرتُ عُذْري عليه الشُّهو دُ، إنْ عاذراً لي وإنْ تارِكا

التقدير: إنْ كنتُ ظالماً، وإنْ كنتَ ظالماً[2]، وإنْ كنتَ عاذراً، يريد الأميرَ المخاطبَ. وقال الشاعر في «لو»[3]:

علمتُكَ مَنّاناً، فلستُ بآملٍ نَداكَ، ولو غَرْثانَ ظَمْآنَ عارِيا

والحاضر: يَشمُل المتكلم والمخاطب. ويتعين النصب في هذه المُثُل لأنها خبر «كان».

ويجري مجرى «لو» غيرُها من الحروف الدالَّة على الفعل إذا تقدم ما يدل عليه، نحو «هَلاّ» و«ألا»، لكنه ليس بكثير الاستعمال، وتقول: ألاَ طعامَ ولو تمراً[4]، وائتني بدابَّة ولو حماراً[5]، يجوز النصبُ، أي: ولو يكون الطعامُ تمراً، والرفعُ، أي: ولو يكون عندَكم تمرٌ،/ وعلى الفعل التام، أي: ولو [٢: ٨٢/أ] سَقَط تمرٌ أو وُجد تمرٌ، والأحسنُ ما كان عند الظهور أَحسنَ، وهو «كان»، والأحسن منها ما نصب، وقد يَقبُح غيرُ النصب إذا كان بعدَها صفة لا تُستعمل وحدَها، كقولك: ألا ماءَ ولو بارداً[6]، يَقبحُ الرفع لأنك لو قلت: «جاءني باردٌ» تريد ماء لم يكن. وقد جَرُّوا في هذه بدون الجارّ، ويَقبحُ في «بارد» لأنه يقبح فيه بوجوده. وقالوا: ادفع الشرَّ ولو إصْبَعاً[7]، أي: ولو كان إصبعاً[8]،

---

(١) هو عبد الله بن همام السَلولي كما في الكتاب ١: ٢٦٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٢٩٩ واللسان (رهن). والبيت من غير نسبة في تحصيل عين الذهب ص١٨٣.

(٢) س، ف، ن، م: مظلوماً.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٦٣ وشواهد التوضيح ص١٤٠. غرثان: جائع.

(٤) الكتاب ١: ٢٦٩.

(٥) الكتاب ١: ٢٦٩.

(٦) الكتاب ١: ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٧) الكتاب ١: ٢٧٠.

(٨) أي ولو كان إصبعاً: سقط من ك.

أي: قدرُه إصبعاً، وعلى الفعل التامّ، أيْ: ولو دفعتَه إصبعاً، والرفعُ على معنى: ولو كان في قدرهِ إصْبَعٌ، أيْ: ولو وَقع إصْبَعٌ، أيْ: قدرُ إصْبَع.

وقولُه **فإنْ حَسُنَ مَعَ المحذوفة بعد «إنْ» تقديرُ «فيه» أو «مَعَه» أو نحوِ ذلك جازَ رفعُ ما وَلِيَها** مثالُه «الناسُ مَجْزِيُّون بأعمالهم، إنْ خيراً فَخَيْرٌ، وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ»[1]، و«المرءُ مقتول بما قَتل به، إنْ سَيفاً فسيفٌ، وإنْ خَنْجَراً فَخَنْجَرٌ»[2]. فانتصاب خيراً وشرًّا وسيفاً وخنجراً على تقدير: إنْ كان العمل خيراً أو شرًّا، وإن كان المقتول به سيفاً أو خَنْجَراً. وارتفاعُها على أنها اسم «كان»، أي: إنْ كان في أعمالهم خيرٌ، وإنْ كان في أعمالهم شَرٌّ، وإنْ كان معه سيفٌ، أو كان معه خَنْجَرٌ. ويجوز ارتفاعُه على أنه فاعل بـ«كانَ» التامة.

وقولُه **وإلا تَعَيَّنَ نصبُه** أيْ: وإلا يحسُنْ تقديرُ «فيه» أو «معه» أو نحوِ ذلك تَعَيَّنَ النصبُ على أنه خبر «كان» المحذوفة، قال سيبويه[3]: «مثالُ ذلك مررتُ برجلٍ إنْ طويلاً وإنْ قصيراً، وامررْ بأيِّهم أفضلُ إنْ زيداً وإنْ عمراً، ومررتُ برجل قبلُ إنْ طويلاً وإنْ قصيراً، لا يكون في هذا إلا النصبُ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: إنْ كان فيه طويلٌ، أو إنْ كان فيه زيدٌ، ولا يجوز على: إنْ وَقَعَ. ومثلُ ذلك: مررتُ برجلٍ إلا صالحاً فطالحٌ، ومِن العرب مَنْ يقول: إلا صالحاً فطالحاً» انتهى. وقَدَّره س[4]: إلاّ يكن صالحاً فقد لقيتُه طالحاً، فنصب طالحاً على الحال.

وقولُه **ورُبَّما جُرَّ مقروناً بـ«إلا» أو بـ«إنْ» وحدَها إنْ عاد اسمُ «كان» إلى مجرورٍ بحرف** قال المصنف في الشرح[5]: «وحكى يونس[6]: إلا صالحٍ

---

(١) الكتاب ١: ٢٥٨.
(٢) الكتاب ١: ٢٥٨.
(٣) الكتاب ١: ٢٦١ ـ ٢٦٢ وفيه اختصار.
(٤) الكتاب ١: ٢٦٢.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦٤.
(٦) الكتاب ١: ٢٦٢.

فطالحٍ، والتقدير: إلا أَمُرّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، وأجاز: امرز بأيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإن عمرٍو، على تقدير: إنْ مررتَ بزيدٍ وإنْ مررتَ بعمرٍو. وجعل س[1] إضمار الباء بعد إنْ هذه أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو» انتهى.

وليس أسهل إلا باعتبارِ ما، وإلا فبابُ واو «رُبَّ» أقوى لأنَّ الخافض قد جُعل عوضاً منه الواو، فكأنها الخافضة، وإنما اعتبر س هنا قوة هذا في أنه فعل، وذلك حرف، وإلا فذاك مطرد، وهذا لا يقال منه إلا ما سُمع.

٢: ٨٢/ب] قال س[2]: «وزعم يونس أنَّ من العرب/ من يقول: «إلا صالحٍ فطالحٍ» على: إلا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف لأنك تُضمر بعدَ إلا فعلاً آخرَ غير الذي تُضمر بعد إلا في قولك: إلا يكنْ صالحاً فطالحٌ. ولا يجوز أن يُضمَر الجارُّ، ولكنهم لمّا ذكروه في أول كلامهم شَبَّهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذ أُضمرتْ رُبَّ ونحوُها في قولهم[3]:

وبلدةٍ ليسَ بها أَنيسُ ....

ومِنْ ثَم قال يونس: امرز على أيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو، يعني: إنْ مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمرٍو» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٢٦٣.

(٢) الكتاب ١: ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٣) الرجز لجران العَوْد في ديوانه ص٥٢. وبعده: إلا اليَعافيرُ وإلا العِيسُ. وهو من غير نسبة في الكتاب ٢: ٣٢٢ ومجاز القرآن ١: ١٣٧ ٢: ٧٨، ٢٣٧ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٨٨، ٤٧٩ والمقتضب ٢: ٣١٩، ٣٤٧، ٤: ٤١٤ ومجالس ثعلب ص٢٦٢، ٣٨٤ والأعلم ص١٨٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٢ ٢: ٢٦٧ والخزانة ١٠: ١٥ ـ ٢٠ [الشاهد ٨٠٤]. وفيه روايات يفوت بها الاستشهاد. اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد الظبي. والعيس: جمع أعيس وعيساء، وهي بقر الوحش لبياضها.

وهذا الذي أجاز يونس ليس مذهبَنا، إنما قاسه يونس على: إلا صالحٍ فطالحٍ، وليس موضعَ قياس للكُلْفة التي فيه مع إضمار ما يجر. وتقديرُ المصنف فيما حكى يونس من قول بعض العرب «إلا صالحٍ فطالحٍ» مخالف لتقدير س؛ لأن المصنف قَدَّره: إلا أَمُرّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، وقَدَّره س: إلا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وتقدير س هو الصواب لأنه مبني على قوله: مررت برجلٍ إلا صالحٍ فطالحٍ، فهو مبني على ماضٍ، فتقديره بـ«إلا أكُنْ مررتُ» مطابق لما قبله؛ بخلاف «إلا أَمُرّ»، فهذا مستقبل، فلا يُناسب هذا التقدير. وأيضاً فتقدير س يقضي بأنَّ المحذوف هو «يكن»، وهي المعهود حذفها بعد «إنْ»، بخلاف «أَمُرّ».

وقال أبو الفضل البَطَلْيَوْسِيُّ في شرح كتاب س لمّا قَدَّر س «إلا أكُنْ مررت» فأضمر فعلين: «فإن قلت: ما دعاه إلى هذا التكلف؟ وهلاّ أضمر فعلاً واحداً، فقدر: إلا أَمُرّ بصالح؟

قلت: لا بُدَّ من إضمارهما؛ ألا ترى أنه يصير الماضي بعد إنْ مستقبلاً، وأنتَ إذا قلتَ «إلا أَمُرّ» نقضتَ المعنى؛ فإنك قد قلت: مررت برجلٍ صالحٍ، ثم تقول: إلا أَمُرّ بصالحٍ فيما أستقبل، وإنما المرورُ واقع، فلا بُدَّ من إضمار الكون، فتقول: إلاّ أكُنْ فيما يستقبل موصوفاً بكوني مررتُ بصالح فأنا قد مررتُ بطالح، فلما كَثُر الإضمار، وكان إضمار الجارّ بعدُ، ضَعَّفه س، فقال: لأنك تضمر بعدَ إلا فعلاً آخر غيرَ الذي تُضمره بعد إلا في: إلا يكن صالحاً».

وقولُه **وجعلُ** ما **بعدَ الفاءِ** إلى قوله **أو حالاً** مثالُ تقديره خبر مبتدأ: فالذي يُجْزَونَ به خيرٌ. ومثالُ[1] تقديره خبر «كانَ» مضمرة: كان الذي يُجزى به خيراً. ومثالُ تقديره مفعولاً بفعل لائق: فهو يُجزى خيراً، أو: فهو يُعطى خيراً. ومثالُ تقديره حالاً: فهو يلقاه خيراً.

---

(١) ومثال.... يجزى به خيراً: سقط من ك.

وقولُه **وإضمارُ «كانَ» الناقصةِ قبلَ الفاء أَولى من التامَّة** قال المصنف[1]: «وسبب ذلك أنَّ إضمار الناقصة مع النصب متعينٌ، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمالان على سَنَن واحد، ولا يختلف العامل، ولأنَّ الفعل التام إذا أُضمر بعد إن الشرطية لا يستغني عن مفسِّر، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ / ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[2]، فخولف هذا في كان الناقصة لوقوع ثاني جزأيها موضع المفسِّر، ولأنها تُوُسِّعَ فيها بما لا يُستعمل في غيرها، فمقتضى الدليل أن لا تشاركها التامَّة في الإضمار المشار إليه، لكن أُجيز فيها لشبهها بالناقصة، فلا يستويان في التقدير» انتهى. [٢: ٨٣/أ]

والذي بدأ به س في تركيب «إنْ خيراً فخيرٌ» نصبُ الأول ورفع الثاني، ثم قال[3]: «ومن العرب من يقول: إنْ خيراً فخيراً». ثم ذَكَرَ[4] أنَّ رفعهما عربيٌّ حَسَنٌ، نحو: إنْ خيرٌ فخيرٌ.

وذكر النحويون هذه الأوجهَ، وزادوا: «إنْ خيرٌ فخيراً» برفع الأول ونصب الثاني، قالوا: وأحسنُ الوجوه إنْ خيراً فخيرٌ، ثم إنْ خيرٌ فخيرٌ، ثم إنْ خيراً فخيراً، ثم إنْ خيرٌ فخيراً.

فالأولى أضمرت «كان» واسمها بعد إنْ. وأضمرت «كان» من بين سائر الأفعال لأنها يُعَبَّرُ بها عن كل فِعل، وكثيراً ما تُستعمل، ولمَّا كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد كُنَّا كأنَّا أَضمرنا شيئاً واحداً، ورفع الثاني بإضمار مبتدأ هوالخبر، فقد أضمرت ما أظهرت، والموضع للجملة الاسمية، فلهذا كان هذا الوجهُ المختارَ.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٣) الكتاب ١: ٢٥٨.

(٤) الكتاب ١: ٢٥٩.

وأمَّا عكسُها فإنك تُضمر في الأول «كان» وخبرها، فيكثُر الإضمار، وتُضمر في الثاني مع المبتدأ ما ينصب «خيراً»، فيكثر الإضمار، والتقدير: إنْ كان في عمله خيرٌ فهو يُجزى خيراً، ولا يصح أن تقول: «فيُجزى خيراً» لأنَّ الفاء إنما يُؤتى بها بالجمل الاسمية، ولأجلها دخلت الفاء، فكان هذا أَردأَ الوجوه، وهو الوجه الذي لم يذكره س.

وأمَّا نصبُهما ورفعُهما فزعم الأستاذ أبو علي أنهما متكافئان لأن ما في نصب الأول من الحُسْن يقابله قبحُ رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حُسن رفعه.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: هذا خطأ لأنَّ أحسنَ الحَسَنينِ اللذين هما نصبُ الأول من «إنْ خيراً فخيراً» ورفعُ الثاني من «إنْ خيرٌ فخيرٌ» رفعُ الثاني؛ لأن إضماراً كإضمار، ويفضل الرفع لأنك[1] أضمرت ما أظهرت، ففضلُ حسنِه حسنُ نصب الأول، ولأنَّ أقبحَ القبيحين نصبُ الثاني لأنَّ فيه إضمار كلام، وفي رفع الأول[2] إضمارُ جزءِ كلام.

وتُضمر «كان» في الشرط الصريح المحض، تقول: أنا أفعل هذا إلا مُعيناً لي فلا مُفسداً علي، أي: إلا تَكُنْ مُعيناً لي فلا تَكُنْ مُفسداً، ويجوز الرفع إذا صح المعنى، ومنه في المثل «إنْ لا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ»[3]، قالته امرأة لزوجها لم تَحْظَ عنده، ولم تُقَصِّر هي في الخدمة، كأنها قالت: إنْ لا تكن لَكَ في النساء حَظِيَّة، أي: أنتَ ممن لا تَحظى عنده امرأةٌ لأنَّ طبعك لا يلائم طباعهن، فإني غيرُ مُقَصِّرة فيما يلزمُني من خدمة الزوج. ولو نصبت «حظية» لجاز، لكنها لم تعن نفسها حال الرفع لأنه أعم،/ وهو عَزاءٌ لها [٢: ٨٣/ب]

(١) ك، ف، ن: وتفضيل الرفع بأنك. ح، ن: ويفضل الرفع بأنك.

(٢) س: الثاني.

(٣) الكتاب ١: ٢٦٠ ـ ٢٦١ وأمثال أبي عبيد ص١٥٧ والحلبيات ص٢٣١ وجمهرة الأمثال ١: ٦٧ وفصل المقال ص٢٣٧ ومجمع الأمثال ١: ٢٠ واللسان (حظا).

في ذلك إذْ ليس من شأنه، يقال: أَلَوْتُ أي: قَصَّرتُ، فأنا آلٍ وأَلِيٌّ، فأَلِيّة تأنيث أَلِيّ.

ص: ورُبَّما أُضمرت الناقصةُ بعد «لَدُنْ» وشِبْهِها، والتُزم حذفُها مُعَوَّضاً منها «ما» بعد «أنْ» كثيراً، وبعد «إنْ» قليلاً. ويجوز حذف لامها الساكن جزماً، ولا يمنع ذلك مُلاقاةُ ساكن وفاقاً ليونس.

ولا يلي عند البصريين «كان» وأخواتِها غيرُ ظرفٍ وشِبْهِه من معمولِ خبرها، واغتفَرَ ذلك بعضُهم مع اتِّصال العامل، وما أَوهمَ خلافَ ذلك قَدَّرَ فيه البصريون ضميرَ الشأن[1].

ش: مثالُ إضمار كان الناقصة بعد «لَدُنْ» قولُ الشاعر[2]:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فإلى إتْلائها

الشَّوْل: هي التي ارتفعت ألبانها من النُّوق، قال أبو زيد: يقال شَوَّلتْ تشويلًا. وقال كُراع: واحدها شائلة، وواحدة الشَّوْل التي تَشُول بأذنابها شائل. وقَدَّره س[3] والجمهورُ[4]: من لَدُ أنْ كانت شَوْلاً، قال المصنف[5]: «وعندي أنَّ تقدير أنْ مُستغنًى عنه، كما يُستغنى عنها بعد مُذْ» انتهى.

والذي حمل عليه أصحابنا كلامَ س أنه تفسيرُ معنًى لا تفسيرُ إعراب،

---

(١) زيد بعده في التسهيل ص٥٦: اسماً. وفي شرح المصنف ١: ٣٦٧: «اسماً، خلافاً للكوفيين».

(٢) الرجز في الكتاب ١: ٢٦٤ وسر الصناعة ص٥٤٦ وتحصيل عين الذهب ص١٨٥ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٨ والخزانة ٤: ٢٤ [الشاهد ٢٥٢] وشرح أبيات المغني ٦: ٢٨٧ [الإنشاد ٦٦٥].

(٣) الكتاب ١: ٢٦٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٦٥.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦٥.

والمعنى: من لَدُ كانت شَوْلاً[1]، ولا يقدر: من لَدُ أن كانت، ولا: من لَدُ كونِها؛ لأنه لا يجوز حذفُ بعض الموصول وإبقاءُ بعضه، وقد منع س من ذلك في قوله[2]:

. . . . . إلا الفرقدانِ

قال[3]: «ولا يكون على: إلا أن يكون[4] الفرقدان؛ لأن الاسم الذي من تمامه هذا لا يُحذف» انتهى.

والمعنى: من لَدُ كونها شَوْلاً إلى إلقاحها فإلى إتلائها، ولذا أتى بالفاء ليحمل شيئاً على شيء، ولولا ذلك لم يجز دخول الفاء؛ ألا ترى أنه لا يجوز: خرجت من الدار فإلى المسجد. وإتلاؤها هو أن يتلوها ولدُها ويتبعها. ويُروى: مِنْ لَدُ شَوْلٍ، فقيل: هو على حذف، أي: مِنْ لَدُ شَوَلانِ شَوْلٍ، وقيل: شَوْل مصدر.

وقولُه **وشِبْهِها** شِبْهُ «لَدُنْ»، قال المصنف[5]: «قول الشاعر[6]:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي لَزِمَ الرِّحالةَ أنْ تَميلَ مَميلا

أراد: أزمانَ كانَ قومي مع الجماعة كالذي لَزِمَ الرحالة، كذا قال س[7]».

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع ص٤٩٩.

(٢) هذا آخر بيت لعمرو بن معدي كرب، وهو:

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفرقدانِ

الكتاب ٢: ٣٣٤ وجمهرة أشعار العرب ص١١٦. ونُسب لغيره. وقد خرّجته في إيضاح الشعر ص٤٦٦. الفرقدان: نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣٥، وفيه تصرف.

(٤) م: إلا يكون. وفي بقية النسخ: أن لا يكون. والتصويب من الكتاب.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦٥.

(٦) هو الراعي النميري. والبيت في ديوانه ص٥٩ والكتاب ١: ٣٠٥ وجمهرة أشعار العرب ص٩٤٦ والخزانة ٣: ١٤٥ [الشاهد ١٨٣]. الرحالة: الرَّحْل، والسَّرْج. أراد التزام قومه الجماعة وتركهم الخروج على السلطان.

(٧) الكتاب ١: ٣٦٥.

وقولُه **والتُزم حذفُها مُعَوَّضاً منها «ما» بعد «أنْ» كثيراً** مثالُ ذلك قولُ الشاعر[1]:

أبا خُراشةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ

وقولُ الآخر[2]:

إمَّا أَقمتَ وأَمَّا أنتَ مُرْتَحِلاً فاللَّهُ يَكْلأُ ما تأتي وما تَذَرُ

وقال س[3]: «أَمَّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه»، والتقدير: أَنْ كنتَ ذا نَفَرٍ، وأَنْ/ كنتَ مُرتحلاً، فانفصل الضمير لأنه إذا حُذف العامل انفصل الضمير الذي كان مع إثباته متصلاً، نحوُ قول الشاعر[4]: [٢: ٨٤/أ]

وإنْ هُو لم يَحْمِلْ على النفسِ ضَيْمَها فليسَ إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبيلُ

وكذلك: أنْ كان زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه، ولما حُذف «كان» عُوِّض منها[5] «ما». والدليلُ على أنها عوض من «كان» أنهما لا يجتمعان، فلا يقال: أَمَّا كنتَ منطلقاً.

و«أَنْ» هذه مفتوحة، وهي في موضع نصب ـ بعد إسقاط حرف جر ـ مفعولاً من أجله، أو في موضع جر على الخلاف[6] الذي فيه. ولمَّا كانت

---

(١) هو العباس بن مرداس كما في الكتاب ١: ٢٩٣ والخزانة ٤: ١٣ ـ ١٩ [الشاهد ٢٤٩]. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٧١. أبو خراشة: كنية خُفاف بن نَدْبة. والضبع: السنة المجدبة.

(٢) البيت في المفصل ص٧٤ وشرحه ٢: ٩٨ وأمالي ابن الحاجب ص٤١٠، ٤١١ وشرح التسهيل ١: ٣٦٦ وشرح الكافية الشافية ص٤١٨ والخزانة ٤: ١٩ ـ ٢١ [الشاهد ٢٥٠] وشرح أبيات المغني ١: ١٧٩ ـ ١٨٠ [الإنشاد ٤٤].

(٣) الكتاب ١: ٢٩٣.

(٤) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموأل. الحماسة ١: ٧٩ ـ ٨١، وفيها تخريج القصيدة. وقد نسبت إلى غيرهما أيضاً.

(٥) س: عنها.

(٦) الكتاب ٣: ١٢٦ ـ ١٢٩.

«ما» عوضاً من «كان» المحذوفة لم يَجُز حذفها، فلا يقال: أنْ أنتَ منطلقاً. والمرفوعُ بعد «أمَّا» اسمُ «كان» المحذوفة، والمنصوبُ خبرها.

وزعم أبو علي[1] وابن جِنّي[2] أنَّ «ما» هي الرافعة الناصبة، لمَّا كانت عوضاً زادوها لمَّا استقبحوا أنْ تلي «أن» الأسماء، وصارت عوضاً من الفعل، فنابت منابه في العمل، ويريانه مذهبَ س، وإنما تكلم على حكم الأصل.

وذهب الكوفيون[3] إلى أنَّ «أنْ» هذه أداة شرط كـ«إن» المكسورة الهمزة. وجَوَّز حذف الفعل في المذهبين العِلْم بأنَّ «أنْ» لا يقع بعدها إلا الأفعال، إما لأنها هي المُخَلِّصة للاستقبال على رأي، وإما لأنها للجزاء على رأي. وقد اتفقوا على أنك إن حذفتَ «ما» وأتيت بالفعل أنها مكسورة، وهي غير «إنْ» عند البصريين، ولا تكون بمنزلتها[4] إلا عند الكوفيين، فلا يبعد فتحها، ويختار[5] كسرها.

وقد استدلوا[6] على أنها شرط بقوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[7]،

---

(١) ذكر أبو علي هذه المسألة بالتفصيل في البغداديات ص٣٠٤ ـ ٣١٠، ونَصّ أكثر من مرة على أن العامل هو الفعل. وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة نسبه إلى أبي علي ابن جني في الخصائص ٢: ٣٨١ حيث قال: «فإن قلت: بم ارتفع وانتصب (أنت منطلقاً)؟ قيل: بـ «ما»؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب. وهذه طريقة أبي علي وجِلّة أصحابنا من قبله في أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه».

(٢) الخصائص ٢: ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٣) شرح الكافية ١: ٢٥٣. وفي البغداديات ص٣٠٨ أن الجرمي حكى عن الأصمعي المجازاة بأمَّا، وزعم أنه لم يحكه غيره.

(٤) فيما عدا س: شرطاً.

(٥) يختار: سقط من س، ح. ك، ف: فيختار كسرهما.

(٦) شرح الكافية ١: ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٨٤. وانظر ردَّ أبي علي عليه في الحجة ٢: ٤٣٣ ـ ٤٣٥. وراجع إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٤٥.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢. قرأ حمزة (إنْ تَضِلَّ) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. السبعة ص١٩٤ والنشر ٢: ٢٣٦. وقد قال الكوفيون: القراءتان بمعنى واحد، أي: بمعنى الشرط.

ولذلك دخلت الفاء في الجواب، وأما قوله:

إمَّا أَقمتَ، وأَمَّا أنتَ مُرْتَحلاً .....

فكُسر مع الأول وفُتح لظهور الفعل، وفُتح الثاني مع عدمه. وصَحَّ عطف أحدهما على الآخر لأنه في معنى الشرط كالأول، وهو شرط على رأي الكوفيين. وهل يَصِحُّ الكسر مع عدم الفعل ووجود «ما»؟ فقال س[1]: «حذفُ الفعل لا يجوز هنا كما لم يَصِحّ ثمَّ إظهاره» يريد في المفتوحة، وقد يقال: لا يَبْعُد على رأي الكوفيين.

وزعم أبو العباس[2] أنه يجوز إظهارُ الفعل مع المفتوحة، وتجعل «ما» زائدة، فتقول: أمَّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك.

والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنه كلام جرى مجرى المثل[3]، والأمثال وما يجري مجراها تقال كما سُمعت، ولا يطرد فيها قياس، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة «ما».

وقولُه **وبعدَ «إنْ» قليلاً** مثالُه قولُ العرب[4]: افعلْ ذلك إمَّا لا، أي: إن كنتَ لا تفعل غيرَه. ومثلُه قول الراجز[5]:

[٢: ٨٤/ب] / أَمْرَعتِ الأرض لَوَ انَّ مالا لَوَ انَّ نُوقاً لك أو جِمالا
أوثُلَّةً من غَنَمٍ إمَّا لا

أي: إنْ كنتَ لا تجد غيرها، و«ما» عِوض من الفعل.

ولا يُحذَف الفعل مع المكسورة مُعَوَّضاً منه «ما» إلا في هذا، فلو

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٤.
(٢) الانتصار ص٩٨ ـ ٩٩ والبغداديات ص٣٠٥ وشرح الكافية ١: ٢٥٣.
(٣) الكتاب ١: ٢٩٤.
(٤) الكتاب ١: ٢٩٤ ـ ٢٩٥.
(٥) الرجز في شرح التسهيل ١: ٣٦٦.

قلت: «إما كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك» فـ«ما» ليست بعوض، ولا تحذف «كان» وتكون «ما» عوضاً، فلا تقول: إمَّا أنت[1] منطلقاً انطلقتُ معك، كما لا يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة.

ومثلُه حذفُهم الفعل في قولهم: «آثِراً ما»[2] يريدون: آثراً افعل[3] كذا، أي: افعلْه أولَ شيء، فأبدلوا منه «ما» لكثرة الاستعمال، وهو شاذ لا يقاس عليه.

وفي البسيط ما ملخصه: وأمّا ما يجب فيه الحذف ففي باب الاشتغال وفي موضعين يُعَوَّضُ منها:

أحدهما بعد «أَنْ»، يعوض منها «ما»، نحو: أَمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك.

والثاني في «أمَّا» التحقيقية في قولك: أَمّا زيدٌ فقائمٌ، فإنَّ الفعل محذوف للنيابة، ويصح تأويله بـ«كان» الناقصةِ، فإن أبقينا بعض معمولاتها كان من هذا الباب كقولك: أمّا قائماً فزيدٌ قائمٌ، أي: مهما يكن شخص قائماً فزيدٌ قائمٌ.

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: قال س: «إمَّا لا»[4]. يقول الرجل[5]: أنا لا أَقدِر على فعل كذا وكذا، فيقال له: إمَّا لا فافعلْ، أي: إنْ كُنتَ لا تَفعل كذا فافعلْ كذا، وصار الفعل لا يَظهر، ودَلَّ عليه وعلى الفعل في المسألة التي قبله أن الكلام لا يُقال إلا على معنى ما.

وقولُه **ويجوز حذف لامها الساكن جزماً** يَشمُل المضارع بجميع

---

(١) أنت: سقط من س.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٣) ما يريدون آثراً افعل: سقط من ك.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٥) الرجل: سقط من س.

حروف المضارعة، فالهمزةُ ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[1]، والنونُ ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾﴾[2]، والتاءُ ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[3]، والياءُ ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ﴾[4]. ويشمل مضارع الناقصة والتامة، فالناقصة ذلك فيها كثير لكثرة تصرفها في الكلام، والتامة يَقِلُّ فيها ذلك كقراءة مَن قرأ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا﴾[5] برفع التاء.

وحذفُ النون شاذٌّ في القياس لأنها من نفس الكلمة نحو النون من لم يَصُنْ ويَهُنْ، لكن سَوَّغه كثرةُ الاستعمال وشبهُ النون بحروف العلة، فكأنهم جَدَّدوا له جزماً، وتنوسي الجزمُ القياسي لمَّا قَدَّروا كثرة استعماله بالنون، فكأنه لم يُحذف منه شيء للجزم، فَجَدَّدوا عليه الجزم، وجعلوا النون كأنها حرف مَدٍّ، ولذلك لم يحذفوها من هذا اللفظ إلا في موضع لا تَجِبُ لها الحركةُ فيه؛ لأنَّ الشبه إنما هو من أجل الغُنَّة التي تَلحقها بعد خروجها من مخرجها من اللسان، وإنما تَتَبينُ لها تلك الغُنَّة منها عند سكونها، فإذا تحركت ضَعُفت، فضَعُف الشَّبَهُ، فلم تُحذف في مثل ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾[6] إلا أن تُضَم ضرورة إلى حذفها، كقوله[7]:

لم يَكُ الحقُّ على أنْ هاجَهُ ....

---

(١) سورة مريم، الآية: ٢٠.

(٢) سورة المدثر، الآية: ٤٣.

(٣) سورة النمل، الآية: ١٢٧.

(٤) سورة غافر، الآية: ٨٥.

(٥) سورة النساء، الآية: ٤٠. ورفع التاء قراءة ابن كثير ونافع. وقرأ بقية السبعة (حسنةً) نصباً. السبعة ص٢٣٣.

(٦) سورة البينة، الآية: ١.

(٧) هذا صدر بيت، أنشده المصنف كاملاً في الصفحة التالية. وهو لِحُسَيْل بن عُرْفُطة. النوادر ص٢٩٦ وإيضاح الشعر ص١٣١ ـ ١٣٢، وفيه تخريجه، وشرح التسهيل ١: ٣٦٧ والخزانة ٩: ٣٠٤ ـ ٣٠٨ [الشاهد ٧٤٥]. السرر: موضع على أربعة أميال من مكة يمين الجبل بطريق مكة. وفي الإصابة ٢: ٢٤٨ أنه كان اسمه حُسَيْل بن عرفطة الأسدي، فسمّاه النبي ﷺ حُسَيناً.

وقد أطلق المصنف/ في موضع التقييد، وهو أنه لا يجوز حذف [٢: ٨٥/أ] النون إذا اتصل بها خبرها ضميراً متصلاً، نحو: أنتَ الصديقُ فإنْ لم تكنْه فمن يكونه، فلا يجوز أن تقول «فإنْ لم تَكُهُ» لأنَّ الضمير يَرُدُّ الشيءَ إلى أصله، كما رَدَّ نون «لَدُ» إذا أُضيفت إلى الضمير، فقيل: «لَدُنْهُ»، ولا يجوز «لَدُه».

وقولُه **ولا يَمنعُ من[١] ذلك ملاقاةُ ساكنٍ وِفاقاً ليونُس** قال المصنف في الشرح[٢]: «وبقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حُذفت للتخفيف، وثِقَلُ اللفظ بثبوتها قبلَ ساكن أشدُّ مِن ثِقَله بثبوتها دونَ ذلك، فالحذفُ حينئذ أولى، إلا أنَّ الثبوت دُون ساكن ومعَ ساكن أكثرُ من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٣] ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٤]، وقد استعملت العربُ الحذفَ قبل الساكن كثيراً، ومنه قولُه:

لـم يَـكُ الـحقُّ سِوى أنْ هـاجَـهُ ... رَسْـمُ دارٍ قـد تَـعَـفَّـى بـالـسِّـرَرْ

وقولُ الآخر[٥]:

فإنْ لـم تَكُ المِرْآةُ أَبدتْ وَسامةً ... فقد أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهةَ ضَيْغَمِ

وقولُ الآخر[٦]:

---

(١) كذا! و«من» هذه ليست في الفص كما سبق.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٣٧.

(٤) سورة البينة، الآية: ١.

(٥) هو الخَنْجَر بن صخر الأسدي كما في سر الصناعة ص٥٤٢ والمقاصد النحوية ٢: ٦٣. ونسب في التمام ص١٧٦ إلى بعض بني أسد.

(٦) البيت في تخليص الشواهد ص٢٦٨ واللسان (رتم). وآخره فيهما وفي شرح التسهيل: «الرَّتائم»، وهو جمع رَتيمة، والرتيمة: الخيط الذي يشدّ في الإصبع لتستذكر به الحاجة.

إذا لم تَكُ الحاجاتُ من هِمَّة الفتى فليسَ بِمُغْنٍ عنه عَقْدُ التَّمائمِ»

قال[1]: «ولا ضرورة في هذه الأبيات لإمكان أن يقال في الأول: لم يكن حَقٌّ سِوى أنْ هاجه، وفي الثاني: فإن تكن المرآةُ أَخفتْ وَسامةً، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نَوى» انتهى.

وليس التخفيف عِلَّةً لحذف النون، وأيُّ ثِقَل في لفظ «لم يكن»؟ وإنما حُذفت لكثرة الاستعمال ولِشَبه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة، فمجموع هذا هو العلة في الحذف لا التخفيف. وأمّا ما ذكر من الحذف مع الساكن فذلك عند س[2] ضرورة.

وأمّا ما ذكره المصنف من أنه لا ضرورة في ذلك إذ كان له أن يقول ما ذَكر فما من ضرورة في شعر العرب إلا ويُمكن تبديلها ونظم شيء مكانها، فعلى ما ذَكر لا يكون في كلام العرب ضرورة، وقد بحثنا معه في هذا في «كتاب التكميل»، وبَيَّنَّا أنه ليس كما زَعم.

وقولُه **ولا يلي عند البصريين**[3] **«كان» وأخواتِها غيرُ ظرفٍ وشبهِه من معمولِ خبرها** مثالُ معمولٍ غيرِ ظرف وشبهِه: كان زيدٌ آكلاً طعامَك، ولا يجوز: كان طعامَك زيدٌ آكلاً.

وقولُه «من معمولِ خبرها» يشملُ كلَّ ما ينتصب بالخبر من مفعولٍ به ومفعولٍ من أجله وحالٍ وغير ذلك إلا الظرفَ وشبهَه.

ولا يختص هذا الفصل بِكانَ/ وأخواتها، بل ينبغي أن لا يلي عاملاً [٢: ٨٥/ب]

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٧.

(٢) الكتاب ٤: ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) إصلاح الخلل ص١٥١ ـ ١٥٢ وشرح الكافية ٢: ٢٩٩ والبسيط لابن أبي الربيع ص٧٠٥ ـ ٧٠٦. وانظر الكتاب ١: ٧٠ ـ ٧١ والمقتضب ٤: ٩٨ ـ ٩٩، ١٥٦ والأصول ١: ٨٦، ٨٨، ٢: ٢٣٧ والمقتصد ص٤٢٥ ـ ٤٢٦ والجمل ص٤٥ والتبصرة ص١٩٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٣٨.

من العوامل ما نَصَبه غيرُه أو رَفَعه، تقول: جاء زيدٌ راكباً فَرَسك، ولو قلت «جاء فَرَسَك زيدٌ راكباً» لم يجز، وكذلك في باب الظن وباب إنَّ.

وقولُه **واغْتَفَرَ ذلك بعضُهم**[1] **مَعَ اتِّصال العامل** مثالُه: كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ، لا يجوز عند س[2]، وأجازه بعض البصريين، منهم ابن السَّرَّاج[3] والفارسي، وتبعهما ابن طلحة وابن عصفور، قال ابن عصفور[4]: «والذي يُجيز حُجَّتُه أنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذاً إنما أوليتها الخبر، وهو الصحيح» انتهى كلامه. وليس بصحيح لأنه ليس مسموعاً من لسانهم، وإنما أجازها من أجازها بالقياس.

وأورد بعضهم هنا سؤالاً، فقال: «إن قال قائل: إن لم يرد السماع بها عينها فقد ورد بمثلها، قال تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[5]، وقال: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾[6]، وقال الشاعر[7]:

..... فعادوا كأن لم يكونوا رَميما

فأولى ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ ﴿بَخِلُوا۟ بِهِۦ﴾، و﴿أَبَدًا﴾ ﴿مَّاتَ﴾، و«رميما» «يكونوا»، وليست معمولات لما وليته، بل ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ معمول لقوله ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾، و﴿أَبَدًا﴾ معمول لِـ﴿تُصَلِّ﴾، و«رميما» معمول لِـ«عادوا».

---

(١) شرح الكافية ٢: ٢٩٩.
(٢) الكتاب ١: ٧٠ ـ ٧١.
(٣) الأصول ١: ٨٨.
(٤) شرح الجمل ١: ٣٩٣.
(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.
(٦) سورة التوبة، الآية: ٨٤.
(٧) صدر البيت: فدارتْ رَحانا بِفُرْسانِهِمْ. وهو لربيعة بن مقروم الضبي. المفضليات ص١٨٤ [المفضلية ٣٨] والأمالي ١: ٨ والسمط ص٣٧.

فالجواب أنَّ جميع ذلك ليس بمنزلة: كان طعامَك آكلاً زيدٌ؛ لأنك لم تُوْلِها الفعلَ، إنما أَوْلَيْتَها الفاعلَ، وهو الضمير الذي في ﴿بَخِلُوا۟﴾ و﴿مَاتَ﴾ ويكونوا» انتهى.

وكلتا المسألتين ـ وهما: كان طعامَك زيدٌ آكِلاً، وكان طعامَكَ آكلاً زيدٌ ـ سواءٌ كما قلنا عند س. وأبو بكر[1] وأبو علي[2] يقولان لا يفصل بين «كان» وخبرها بأجنبي منهما، ويَريان أنَّ المعمول هنا من تمام العامل، ودليلُهما جواز: زيدٌ عمراً ضاربٌ، قالا: فالمبتدأ يطلب الخبر كما تطلبه «كان»، فلما[3] تقدم معمول الخبر قبله في الابتداء كذلك[4] يُفعل في «كان».

وهذا قياس لا يصح لأن المبتدأ يطلب الخبر بلا واسطة، و«كان» تطلبه بوساطة اسمها، وهي فعل كسائر الأفعال، فلا تخرج عنها إلا بدليل، وتشبيهه الفعل بالاسم غير المشتق الخارج عن النظائر لا ينبغي؛ لأن الاسم الجامد يرفع لم يوجد في كلامهم إلا في الابتداء على الخلاف[5] الذي فيه، ومرفوع يتقدم على رافعه لم يوجد إلا[6] في هذا الباب، فهو خارج، ولا يقاس عليه خلافُه[7].

وتجوزان عند الكوفيين[8]، ومن حُجَجهم قولُ الشاعر[9]:

---

(١) الأصول: ١:٨٦.

(٢) الإيضاح العضدي ص١٠٦ ـ ١٠٧ حيث قال: «... لفصلك بين كان واسمها بأجنبي منها...». وانظر البصريات ص٤٣٤ ـ ٤٣٥ والتعليقة ١:١٠٥.

(٣) ك، ف: ولنا. ح: قلنا. قلت: الأوَلى أن تكون: فكما.

(٤) ك، ف: فذلك.

(٥) تقدم في ٣:٢٥٧ ـ ٢٧٠.

(٦) ك: هو. إلا: سقط من ف.

(٧) ك، ف: فهو جائز ولا يقاس عليه خلافاً. ح: فهو حال من القياس عليه خلافاً. وسقطت الواو قبل «لا» من س.

(٨) إصلاح الخلل ص١٥١ ـ ١٥٢ وشرح الكافية ٢:٢٩٩ وشرح الكافية الشافية ص٤٠٣ وشرح التسهيل ١:٣٦٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٣٨.

(٩) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٢١٤ والمقتضب ٤:١٠١ والحلبيات ص٢٥٦ وشرح =

قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حولَ بُيوتِهِمْ بِما كانَ إيَّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدا

وقولُ الآخر[1]:

فأَصْبَحُوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ وليسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقي المساكينُ

/ فـ«إياهم» منصوب عندهم بقوله: «عَوَّدَ»، وهو خبر «كان» و«عَطِيةُ» [٢: ٨٦/أ] اسمها، و«كُلَّ النَّوى» منصوب بـ«يُلقي».

واحتج لهم المصنف بقولِ الشاعر[2]:

بانَتْ فُؤاديَ ذاتُ الخالِ سالِبةً فالعيشُ إنْ حُمَّ لي عيشٌ من العَجَبِ

وقولِ الآخر[3]:

لئن كان سَلمى الشَّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرِياً لقد هَوَّن السُّلْوانَ عنها التَّحَلُّمُ

فـ«فؤادي» منصوب بـ«سالبة»، وهو حال من «ذاتِ الخال»، والعامل فيه «بانت»، فهو شبيه بـ«كان طعامَك زيدٌ آكلاً». و«سَلمى» منصوب بـ«مغرياً»، وهو خبر «كان».

فلو كان معمولُ الخبر ظرفاً أو جارًّا ومجروراً جاز أن يلي «كان» منفصلاً عن الخبر ومتصلاً به، نحو: كان عندَك زيدٌ مقيماً، وكان عندَك مقيماً زيدٌ، وكان بسيفٍ زيدٌ ضارباً، وكان بسيفٍ ضارباً زيدٌ، وذلكِ لاتِّساع

= الكافية الشافية ص٤٠٣ وشرح التسهيل ١: ٣٦٧ وإصلاح الخلل ص١٥٢ والخزانة ٩: ٢٦٨ [الشاهد ٧٣٩]. القنافذ: جمع قُنْفُذ، وهو حيوان معروف يضرب به المثل في سرى الليل. وهدَّاجون: مسرعون. وعطية: أبو جرير.

(١) تقدم في ص١٤٠.

(٢) كذا! ولم أقف عليه في كتب ابن مالك التي بين يدي. وهو في تخليص الشواهد ص٢٤٨ والمقاصد النحوية ٢: ٢٨ والخزانة ٩: ٢٦٩. وفي ك، ف، ن، وهذه المراجع: باتت. وفي س أضيفت نقطة فوق نقطة نون «بانت». والصواب «بانت» لما سيأتي في ص٢٤٣.

(٣) لم أقف عليه.

العرب في الظرف والمجرور؛ ألا تراهم فَصَلوا بهما بينَ المضاف والمضاف إليه، وقد أجيز: ما غداً زيدٌ ذاهباً، فإجازةُ ذلك في «كان» أَولى.

وقولُه **وما أَوْهَمَ خِلافَ ذلك قَدَّر فيه البصريون**[1] **ضميرَ الشأن** أي: ما أَوهم إيلاءَ معمولِ خبرٍ غيرِ ظرف أو شبهِه لـ«كان». فأوَّلوا قولَه «بما كان» على أنَّ في «كان» ضميرَ الشأن، وعطية: مبتدأ، وعَوَّدَ: فعل ماضٍ في موضع الخبر، وإياهم: مفعول بِعَوَّدَ، لمَّا تَقَدم على العامل انفصل كقوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2].

وكذلك في قوله «وليس كُلَّ النَّوى» في «وليس» ضمير الأمر[3]، ويُلقي المساكينُ: خبر لكانَ، والمساكينُ: فاعل بِيُلقي، وكُلَّ النَّوى: مفعول بِيُلقي، فلم يَلِ «ليسَ» معمولُ خبرها إذ فيها ضمير الشأن.

وكذلك «بما كان إياهم».

وقد ذهب بعض أصحابنا[4] إلى أن هذا التخريج في:

..... بما كان إياهم عطيةُ عَوَّدا

لا يجوز «لأنه يؤدي إلى ما لا يجوز، وذلك أن خبر المبتدأ لا يتقدم معموله على المبتدأ إذا كان فعلاً» انتهى.

وهذه مسألة خلاف، المنعُ مذهب س والكسائي، والإجازة مذهب هشام، يجيزه مع الماضي والمستقبل والدائم، وقد تقدم الكلام[5] في هذه المسألة في باب الابتداء.

---

(١) إصلاح الخلل ص١٥٣ وشرح الكافية الشافية ص٤٠٣.
(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٥.
(٣) س: في وليس الأمر. ح، م: أي وليس الأمر.
(٤) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل له ١: ٣٩٣.
(٥) تقدم في ٣: ٣٥٥ ـ ٣٥٧.

وأجاز المصنف[1] في «بما كان إياهم عَطيةُ عَوَّدا» أن تكون «كان» زائدة. وأجاز أيضاً أن تكون «ما» بمعنى الذي، وفي «كان» ضمير عائد على «ما»، هو اسمُها، وعطية: مبتدأ، وعَوَّدَ: خبره، وهو يتعدى إلى اثنين: أحدهما إياهم، والثاني هاء عائدة على «ما»، حُذفت، وهي مقدرة.

وما احتجَّ به المصنف لهم من البيتين ظاهرُ الدلالة على جواز: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، وذكر أنَّ[2] البيت الأول يقوي ما ذهب إليه الكوفيون، وقال: «أراد: بانت ذاتُ الخال/ سالبةً فؤادي، فقَدَّم منصوبَ الحال على مرفوع عاملها، وهو شبيه بما منعه البصريون من تقديم منصوب كان على مرفوعها» انتهى. [٢: ٨٦/ب]

وقال في قوله:

لئن كان سَلمى الشيبُ بالصَّدِّ مُغْرياً .....

«لا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور النصب في الخبر، فسلم الدليل، ولم توجد لمخالفته سبيل».

وما ذهب إليه المصنف من سلامة الدليل وأنه لا سبيل إلى مخالفته ليس كما ذكر لاحتمال أن يكون «فؤادي» ليس معمولاً لِـ«سالبةً»، ولا «سَلمى» معمولاً لقوله «مُغْرِياً»، بل هما مُنادَيان، كأنه قال منادياً لسلمى: لئن كان ـ يا سلمى ـ الشيبُ بالصَّدِّ ـ أي بِصَدِّكِ ـ مُغرياً، وقال منادياً لفؤاده: بانت ـ يا فؤادي ـ ذاتُ الخال سالبةً، أي: سالبةً لك، وإذا احتمل أن يكون منادَيَيْنِ لم يكن في ذلك حُجة؛ لأنه إذا دَخل الدليلَ الاحتمالُ سَقط به الاستدلال، فلو كان مكان «سَلمى» و«فؤادي» اسم[3] يظهر فيه الإعراب نَصباً كان يسلم الدليل، لكنه لا يظهر فيه نصب، فاحتمل ما قاله

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٨.

(٢) أنَّ: سقط من س، ح.

(٣) في النسخ كلها: اسماً.

المصنف، واحتمل ما قلناه، فسقط استدلال المصنف به على صحة المُدَّعى.

وبقي علينا الكلام في معمول الخبر بالنظر إلى جواز تقديمه على هذه الأفعال ومنعه، فنقول:

إن قدمتَه مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر، وذلك نحو: في الدار قائماً كان زيدٌ، وإن قَدَّمته وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فلا تقول: في الدار كان زيد قائماً، ولا: يومَ الجمعة كان زيدٌ ذاهباً، ولا: طعامَك كان زيدٌ آكلاً، لكثرة الفصل بين المعمول الذي هو فضلة الخبر والعامل الذي هو الخبر. هذا نقل بعض أصحابنا[1].

وقال ابن السراج[2]: «جميع ما جاز في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فهو جائز في «كانَ» إلا أن يُفصَل بينَها وبينَ ما عَملت فيه بما لم تَعمل فيه». قال[3]: «وأصحابنا يجيزون: غُلامَه كان زيدٌ يضربُ، ينصبون الغلام بيَضربُ؛ لأنَّ كلَّ ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم معموله» انتهى.

وفي البسيط: وأما تقديم معمول الخبر على هذه الأفعال التي يتقدم خبرها عليها إذا كان غير ظرف نحو: زيداً كان عمرٌو ضارباً، وغُلامَه كان زيدٌ يَضربُ، فقيل: لا يجوز لأنه قد حالَ بين المعمول وعامله بجملة أجنبية، وإن كانت محتاجة إلى خبر، لكنها في صورة التام كالفعل والفاعل. وفيه نظر، قال تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾[4]، وقال

---

(١) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل له ١: ٣٩٣.

(٢) الأصول ١: ٨٦.

(٣) الأصول ١: ٨٧.

(٤) سورة سبأ، الآية: ٤٠.

في الظرف والمجرور: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1]، وقال: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾[2].

والصحيح عند النحويين جوازه ظرفاً كان أو غيرَ ظرف، ونَصَّ النحويون عليه، ولا تراعى الصورة، بل يُلاحَظُ المعنى. وقد تَقدم مذهب[3] الكوفيين في منعهم/ تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان يتحمل [٢: ٨٧/أ] الضمير، وتخريج مثل: قائماً كان زيدٌ، وكان قائماً زيدٌ على مذهب الكسائي ومذهب الفراء.

وأما التفريع على مذهبهم في تقديم المعمول على الفعل أو على الاسم فإما أن تُقَدِّمه بعدَ الخبر أو قبلَه، فإن قَدَّمتَه بعدَ الخبر، نحو: قائماً في الدار كان زيدٌ، وكان قائماً في الدار زيدٌ، فالأمر على ما كان عليه لو لم يكن له معمول. وإن قَدَّمتَه قبلَ الخبر، نحو: في الدار قائماً كانَ زيدٌ، وكان في الدار قائماً زيدٌ، فالأمر عندهم على ما كان عليه إلا أنه لا يجوز أن يكون خلفاً من الموصوف؛ لأن الصفة إذا تَقَدَّمَها معمولُها لم يجز أن تَخلُف الموصوف عند الكسائي[4] كان المعمول ظرفاً أو غيرَ ظرف.

وفَصَّل الفراء[5]، فقال: إن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن تكون الصفة خلفاً، وإن كان غيرهما لم يجز أن تكون خلفاً، نحو: طعامَك آكلاً كان زيدٌ، وكان طعامَك آكلاً زيدٌ. والصحيح عندنا في جميع ذلك أنه خبر مُقَدَّم لم يخلف موصوفاً يُثَنَّى ويُجْمَع.

مسألة[6]: إذا قَدَّمتَ الخبر وأَخَّرتَ المعمول، نحو «آكلاً كان زيدٌ

---

(١) سورة هود، الآية: ٨.
(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٥.
(٣) تقدم في ص١٦٩ ـ ١٧٠، ١٧٣ ـ ١٧٤.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥.

طعامَك»، فهذا لا يجوز للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، أعني ما ليس بمعمول لآكل. هذا مذهب الكوفيين ومقتضى مذهب البصريين، إلا إن جعلت «طعامَك» مفعولاً بفعلٍ مضمر يُفَسِّرُه هذا الظاهر، كأنك قلت بعد قولك آكلاً كان زيدٌ: يأكلُ طعامَك، فإنه يجوز على كل مذهب.

مسألة[1]: إذا قلت: «كان كائناً زيدٌ قائماً» فالكسائي يجعل في «كان» ضمير الشأن، وكائناً خبر كان، وزيدٌ اسم كائن، وقائماً خبر كائن. والفراء يجعل كائناً خبر كان، وزيدٌ مرفوع بكان وكائنٍ على أنه اسمهما[2]، وقائماً خبر كائن. ولا يجوز عندهما أن تقول: كائناً كان زيدٌ قائماً، فتفصل بين كائن وخبرها ـ وهو قائم ـ بأجنبي، ولا يجوز حمله على فعل مضمر يدل عليه كائن كما كان في: آكلاً كان زيدٌ طعامَك؛ لأن كائناً ناقص لا يتم إلا بخبر، وإنما يتصور قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما يتم دونه.

ولا يجوز عند أهل الكوفة «كان يقومُ زيدٌ» على أن يكون خبراً مقدماً؛ لأنه لا يُتَصور أن يكون خلفاً؛ لأن الفعل لا يَخلف الموصوف، فيلزم إذا جُعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه، فلا يجوز عندهم إلا على أن يكون في «كان» ضمير الشأن، ويقوم في موضع الخبر على مذهب الفراء، وزيد مرفوع بِيَقومُ. ولا يجوز عندهم تقديم «يقوم» على الفعل، فتقول: «يقومُ كانَ زيدٌ» على وجه من الوجوه؛ لأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، والظرفُ والمجرور/ جاريان مجرى الفعل لكونهما لا يخلفان الموصوف. [٢: ٨٧/ب] فإن كان الخبر اسماً لا يَتحمل الضمير جاز توسيطه وتقديمه عندهم، نحو: كان أخاك زيدٌ، وأخاك كان زيدٌ، إذا أرَدتَ أُخُوَّة النَّسَب لا أُخُوَّة الصداقة.

مسألة: خبر هذه الأفعال إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فهو في

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

(٢) فيما عدا س: اسمها.

موضع نصب على ما تَقرر في عمل هذه الأفعال. وإذا كان مفرداً انتَصب، ولا يجوز أن يرتفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لا تقول: كنتُ قائمٌ، تريد: أنا قائمٌ؛ لأنه إضمار لا فائدة في تكلفه، وقد نص الخليلُ على ذلك[1]، ولَحَّنُوا زياداً الأعجم في قوله[2]:

هل لَكَ في حاجتي حاجةٌ ... أَمَ أنتَ لها تارِكٌ طارِحُ
أَمِتْها، لك الخيرُ، أو أحْيِها ... كما يَفْعَلُ الرجلُ الصالحُ
إذا قُلْتُ: قد أَقْبَلَتْ، أَدْبَرَتْ ... كَمَنْ ليسَ غادٍ ولا رائحُ

أراد: كمن ليس غادياً ولا رائحاً، فرفع على إضمار هو، أي: كمن ليس هو غادٍ ولا رائحٌ. قالوا[3]: «ولا حجة في كلامه عند أكثر العلماء لأنه نزل بإصْطَخْرَ من بلاد فارس، ففسد لسانه بها، ولذلك لقب الأعجم، فكثيراً ما يُوجَدُ اللحن في شعره» انتهى.

وهذا الذي قالوا ليس بجيد لأن إمام الصنعة س قد استشهد في كتابه[4] بشعره.

وأما البيت الذين زعموا أنه لحن فليس على ما زعموا، وله وجه صحيح في العربية، وهو أن يرتفع غادٍ ورائح على أنه اسم ليس، ويكون خبرها محذوفاً على حد قولهم[5]:

.... حينَ ليسَ مُجيرُ

تقديره: كمن ليس له غادٍ ولا رائح، أي: ليس له من يغدو عليه ولا من يروح، فلا يكون على هذا اسمُ ليس ضميراً يعود على مَنْ، فيلزم منه أن

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٣٣ و٢: ٨٤ ـ ٨٥.
(٢) الأبيات الثلاثة له في الشعر والشعراء ص٤٣٣. وعنه في شعره ص٥١.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٨. وانظر الشعر والشعراء ص٤٣٠، ٤٣٣.
(٤) الكتاب ١: ٣٠١ و٣: ٤٨ و٤: ١٨٠.
(٥) تقدم في ص٢٠٦.

ينتصب غادٍ ورائح على خبرها، والمعنى: أن حاجته لا تنبتُّ ولا ينقضي أمرها، فهي كشيء ليس له من يغدو عليه ولا من يروح، فيبقى هملاً كحاجته.

ووهم ابن عصفور[1] في إنشاد شعر زياد، فركَّب نصفاً من بيت على نصف بيت آخر، وأنشد:

أَمِنْها ـ لك الخيرُ ـ أو أَخْيهِا كَمَنْ ليسَ غادٍ ولا رائحُ

وإذا كان له توجيه صحيح في العربية فلا يكون لحناً.

فأما قول الآخر[2]:

كَم مِنْ لَئيمٍ رأينا كانَ ذا إِبِلٍ فأصبحَ اليومَ لا مُعْطٍ ولا قارِ

فينبغي أن يُتأول على أنه أراد: لا مُعطياً ولا قارياً، وحذف الياءَ للضرورة، فيكون نحو قوله[3]:

وَكَسَوتَ عارِ لحمُه..... .....

يريد: عارياً، وهذا أولى من ادِّعاء «هو» مضمرة، فيقدر: لا هو مُعْطٍ ولا هو قارٍ.

[٢: ٨٨/أ] وفي البسيط: أكثر النحويين اتفقوا على أن الاسم/ الثاني من معمولي «كان» وأخواتها خبر بنفسه، ولا يكون في موضع رفع بتقدير مبتدأ، كقولك: كان زيدٌ قائماً، ولا يجوز رفعه على الإضمار، فأما قولُه[4]:

..... فأَبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ

---

(١) شرح الجمل ١: ٤٠٧.

(٢) الحماسة ٢: ٣٢٦ [الحماسية ٧٤٨] وشرحها للمرزوقي ص١٦٨٨ وللأعلم ص٩٧٨.

(٣) تتمة البيت:

..... فتركتَه جَذْلانَ يَسْحَبُ ذَيْلَهُ ورِداءَهُ

وقد تقدم في ١: ٢١٤.

(٤) هو الأخطل. وصدر البيت: ولقد أكونُ من الفتاة بمنزِلٍ. وهو في شعره ص٣٨٢ والكتاب ٢: ٨٤، ٣٩٩ والخزانة ٦: ١٣٩ [الشاهد ٤٤٣]. الحرج: الآثم.

فهو عند الخليل[1] على الحكاية، أي: أَبيتُ كالذي يُقالُ له لا حَرِجٌ ولا محروم. وقال بعض النحويين[2]: يجوز أن يكون في موضع خبر، أي: لا أنا حرجٌ. انتهى.

وقال س بعدما حكى تخريج البيت على الحكاية ما نصُّه[3]: «وقد زعم بعضُهم أنَّ رفعه على النفي، كأنه قال: فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا به» قال س[4]: «والتفسير على النفي كأنه أسهل» انتهى. ويَعني بالنفي النفيَ العامَّ، وإذا كان لا حَرِج ولا محروم نفياً عامًّا لكل حَرِج ومحروم لزم منه أن يكون الثابت لا حَرِجاً ولا محروماً لأنه فرد من أفراد العامّ.

فإن كان الموضعُ موضعَ تفصيل جاز النصب، وجاز الإضمار، نحو قولك: كان الزيدان قائماً وقاعداً، وكان الزيدان قائمٌ وقاعدٌ؛ لأن موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الإضمار، والمعنى على أن المراد أحدهما كذا والآخر كذا، وما أشبه ذلك، وقد نص س[5] على جواز ذلك، ومنه قول الشاعر[6]:

فأصبحَ في حيثُ الْتَقَيْنا شَرِيدُهُمْ طَليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعَفُ

التقدير: أحدُهم طليقٌ، والآخر مكتوفُ اليدين، والآخرُ مُزْعف، أو: مِنْهم طليقٌ، ومنهم مكتوفُ اليدين، ومنهم مُزْعف.

---

(١) الكتاب ٢: ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٩٧/ب [باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة].

(٣) الكتاب ٢: ٨٥.

(٤) الكتاب ٢: ٨٦.

(٥) الكتاب ١: ٤٣٣ و٢: ٩ ـ ١٠.

(٦) هو الفرزدق. ديوانه ص٥٦٢ وجمهرة أشعار العرب ص٨٩٦ والكتاب ٢: ١٠ والخزانة ٥: ٣٦ [الشاهد ٣٣٩]. والشريد: الطريد. ومُزْعِف: ذو زُعاف، أي: ذو صَرْع وقتل. ومُزْعَف: مقتول مكانه. ويروى آخره «ومُزْعَف» أي: تسيل منه الدماء. وهو كذلك في بعض النسخ.

وفي البسيط: «فإن كان في موضع تقسيم جاز، كقولك: كان الزيدان قائمٌ وقاعدٌ، أي: أحدهما. وخالف بعض الكوفيين. أمّا ما عدا أفعال المقاربة فقالوا هو منصوب على الحال، وليس مشبهاً بالمفعول به» انتهى.

وقد تقدم ذكرُ حُجَج الكوفيين والبصريين في أوائل هذا الباب[1].

مسألة: أَجاز الجمهورُ رفع الاسمين بعد «كان». وأنكر الفراءُ سماعَه. وهو محجوج بثبوت ذلك عن العرب، نحوُ قولِه[2]:

إذا متُّ كان الناسُ صِنْفانِ: شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنتُ أَصنعُ

في رواية من رواه «صِنْفانِ» بالألف، وقولِه[3]:

هِيَ الشِّفاءُ لِدائي لو ظَفِرتُ بها وليسَ مِنْها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ

وإذا ارتفع الاسمان[4] بعد كان فمذهب الجمهور أنَّ في «كان» ضميرَ الشأن، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونُقل عن الكسائي أنَّ كان ملغاة، ولا عمل لها. وإلى ذلك كان يذهب أبو الحسين بن الطراوة. نقله عنه السُّهيلي وغيره[5]. قال السُّهيلي: والصحيح ما ذهب إليه النحويون، يدل على ذلك قول العرب/ [٢: ٨٨/ب] : «إنه أَمةُ اللَّهِ ذاهبةٌ»[6]، فَتَبَيَّنَ ضمير الأمر في «إنَّ» لمَّا كان نصباً، ولم يَتَبَيَّنْ في «كان» لمَّا كان رفعاً، وصارت الجملة في موضع خبر.

---

(١) انظر ص١٣٠ ـ ١٣١.

(٢) تقدم في ٢: ٢٨٢.

(٣) تقدم في ٢: ٢٨٢.

(٤) انظر الجزء الثاني ص٢٨٢ ـ ٢٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١١ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥٦ ـ ٩٥٧.

(٥) كابن أبي الربيع في شرح الجمل ص٧٤٠. وانظر مناقشة أبي حيان لمذهب ابن الطراوة هذا في ٢: ٢٧١ ـ ٢٧٣. وقد أشار ابن الطراوة إلى ذلك في رسالته «الإفصاح» ص٤٢ حيث أحال على كتابه «المقدمات».

(٦) الكتاب ١: ١٤٧.

فإن قيل: هلاَّ كانت تامةً مكتفيةً باسم واحد، وهو المضمر فيها، وكانت الجملة بدلاً؛ لأن الجملة حديث، والمضمر فيها حديث؟

قلنا: قولهم: «إنه أَمةُ اللَّهِ ذاهبةٌ» يُبين أن الجملة في موضع خبر؛ إذ لا يَصِحُّ في «إنَّ» أن تكتفي باسم واحد، فبان أنَّها في موضع خبر.

مسألة: «كان» إذا أُضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة، والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها، وليست غيرَ الناقصة فتكونَ قسماً برأسها، هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو القاسم خلف بن فَرْتُون الشَّنْتَرينيُّ، عُرف بابن الأَبْرَش، إلى أنها قسمٌ غيرُ الناقصة.

مسألة[1]: أَجاز هشامٌ: ما كان أحدٌ زائلاً يذكرك، ولا أظن أحداً زائلاً يذكرك. وأباهما الفراءُ.

مسألة: أجاز الكسائيُّ وهشام: ما يزال أحدٌ يقول ذلك، ونحوها من المستقبل. وانفرد هشام بإجازتها مع الماضي. ومنعها الفراء فيهما.

مسألة: اختلفوا: هل تعمل في الظروف والمجرورات والأحوال أو لا؟ فقيل: لا تعمل لأنها لا استدعاء لها لذلك، والعامل مُستدع. وقيل: تعمل لأنها فعل، وإذا عمل «هذا» في الحال بتأويل الفعل فأحرى «كان».

مسألة: لا يجوز الاقتصار على الفاعل دون الخبر كما لا يجوز في المبتدأ والخبر، وأما حذف الاختصار فيمتنع في اسمها لأنه هنا كالفاعل، وأما في الخبر ففيه خلاف، أجازه في البسيط، قال: تقول في جواب من قال: ألم تكن غنيًّا؟ كنتُ، ويقول: أَكادَ زيدٌ يقوم؟ فتقول: قد كادَ.

وقال ابن عصفور[2] ما معناه: «ما المانع من حذف الخبر، وأنت إن حكمت له بحكم لفظه فإنه يشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، أو

---

(١) سقطت هذه المسألة من ك.

(٢) شرح الجمل ١: ٤١٩ ـ ٤٢٠.

بحكم أصله فهو خبر في الأصل، والخبر يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال؟

والجواب أنه قد صار عوضاً من المصدر، فلا يجمع بينهما كراهة الجمع بين العوض والمعوض، وإنما عُوِّضَ منه لأنه في معنى المصدر؛ ألا ترى قولك: «كان زيدٌ قائماً» أن القيام كونٌ من أكوان زيد، فلما كان الخبرُ المصدرَ في المعنى استُغني عنه كما استُغني بـ«تَرَكَ» عن «وَذَرَ» لما كان معناهما واحداً، ولولا أنه عِوَض لَصُرِّحَ بالمصدر إذ لا فعلَ إلا له مصدر أُخذ منه، وقام الدليل على ذلك، فلما صار عوضاً من المصدر صار كأنه من تمام الفعل، وكأنه جزء من أجزائه. وأيضاً فالأعواض لازمة لا يجوز حذفها، وقد يحذف الخبر في الضرورة، نحوُ[1]:

«..... حينَ ليسَ مُجِيرُ»

[٢: ٨٩/أ] وهذا تلخيصٌ من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن[2] المعروف بابن/ شُقَير في «كان» واسمِها وخبرِها ومعمولِه وما يُتَصَوَّرُ فيه من التراكيب: كان زيدٌ آكلاً طعامَك، كان آكلاً طعامَك زيدٌ، آكلاً طعامَك كان زيدٌ، كان زيدٌ طعامَك آكلاً، طعامَك كان زيدٌ آكلاً، طعامَك كان آكلاً زيدٌ، كان آكلاً زيدٌ طعامَك، زيدٌ كان آكلاً طعامَك، زيدٌ آكلاً طعامَك كان، آكلاً طعامَك زيدٌ كان، زيدٌ كان طعامَك آكلاً، طعامَك زيدٌ كان آكلاً، زيدٌ طعامَك كان آكلاً. قال ابن شقير: كل هذا جائز من كل قول.

كان طعامَك آكلاً زيدٌ[3]، كان طعامَك زيدٌ آكلاً، جائزتان من قول الكوفيين، وخطأ من قول البصريين.

---

(١) تقدم ص٢٠٦، ٢٤٧.

(٢) ك: الحسين.

(٣) ذكر أبو حيان في الارتشاف ص١١٧٣ أنه أجاز هذه الصورةَ ابنُ السراج والفارسي، وتبعهما ابن طلحة وابن عصفور. وانظر رأي ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٩٣.

آكلاً كان زيدٌ طعامَك، زيدٌ آكلاً كان طعامَك، آكلاً زيدٌ كان طعامَك، الثلاث جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي.

طعامَك آكلاً كان زيدٌ، زيدٌ طعامَك آكلاً كان، طعامَك آكلاً زيدٌ كان، هذه الثلاث جائزة من قول البصريين والكسائي، وخطأ من قول الفراء لأنه لا يُقَدِّم مفعول خبر كانَ عليه إذا كان خبر كان مُقَدَّماً من قِبل أنه لو أراد ردَّه إلى فَعَلَ ويَفْعَلُ لم يجز عنده. والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال.

طعامَك زيدٌ آكلاً كان جائز، من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين. آكلاً كان طعامَك زيدٌ خطأ من كل قول.

ص: فصل

أَلحقَ الحجازيون بـ«ليسِ» «ما» النافية بشرط تأخُّرِ الخبر، وبقاءِ نفيه، وفَقْدِ «إنْ»، وعدمِ تَقَدُّمِ غيرِ ظرفٍ أو شِبْهِه من معمولِ الخبر. و«إنِ» المشارُ إليها زائدة كافَّة لَا نافية، خلافاً للكوفيين. وقد تُزاد قبلَ صلةِ «ما» الاسمية والحرفية، وبعدَ «ألا» الاستفتاحية، وقبلَ مَدَّة الإنكار.

وليس النصب بعدها لسقوط باء الجر، خلافاً للكوفيين. ولا يُغني عن اسمها بَدَلٌ مُوجَب، خلافاً للأخفش. وقد تَعمل متوسِّطاً خبرُها، ومُوجَباً بـ«إلا» وِفاقاً لِـ«س» في الأول، وليونُس في الثاني. والمعطوفُ على خبرها بـ«بَلْ» و«لكنْ» مُوجَبٌ، فيتعين رفعُه.

ش: أصل العمل للأفعال، يدل على ذلك أنَّ كل فعل لا بُدَّ له من فاعل، إلا ما استُعمل زائداً نحو «كانَ» على خلاف في ذلك، أو استُعمل في معنى الحرف نحو «قَلَّما»، أو تَرَكَّبَ مع غيره نحو «حَبَّذا» على خلاف في هذا. وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل. وأمَّا الحرف فإما أن يختص بما دخل عليه أو لا، إن اختص فإما أن يتنزل منزلة الجزء منه أو لا، إن تنزل فلا يعمل لأنَّ جزء الشيء لا/ يعمل في الشيء، وإن لم يتنزل فقياسُه [٢: ٨٩/ب] إن اختص بالفعل أن يعمل من الإعراب النوعَ المختصَّ بالفعل، وهو الجزم، وإن اختص بالاسم فقياسُه أن يعمل من الإعراب النوعَ الذي يختصُّ بالاسم، وهو الجرّ، وإن لم يختص بما يدخل عليه فقياسُه أن لا يعمل، و«ما» من هذا النوع. ولها شَبَهانِ: أحدهما هذا، وهو عامٌّ فيما لا يعمل من الحروف، وراعاه بنو تميم، فلم يُعملوها. والثاني خاصٌّ، وهو شَبَهُها

بـ«ليسَ» في كونها للنفي وداخلة على المبتدأ والخبر، وتُخَلِّصُ المحتمِل للحال كما أنَّ «ليسَ» كذلك، وراعى هذا الشَّبَهَ أهلُ الحجاز.

وقولُه **أَلْحَقَ الحجازيون بليسَ** يعني في العمل بأن ارتفع ما بعدها اسماً لها، وانتصب الثاني خبراً لها. وهذا الإلحاق هو على مذهب البصريين[1]، وسيأتي مذهب الكوفيين في ذلك. وقال الكسائي[2]: هي لغة أهل تهامة. وقال الفراء[3]: «لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء» انتهى.

وقد جاء النصب في أفصح الكلام وأَجَلّه، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[4]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[6]، قالوا: ولم يُحفظ ذلك في كلامهم إلا في بيت من الشعر، قال[7]:

وأنا النذيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ ... تَصِلُ الجيوشُ إليكم أقوادَها
أَبناؤُها مُتَكَنِّفونَ أباهُمُ ... حَنِقُو الصُّدورِ، وما هُمُ أولادَها

وأجمع النحويون على إجازة: ما زيدٌ قائمٌ. وحكى س[8] أنها لغة

---

(١) الكتاب ١: ٥٧ والمقتضب ٤: ١٨٨ والأصول ١: ٩٢ والإيضاح العضدي ص١٠٩ ـ ١١٠ والإنصاف ص١٦٥ [المسألة ١٩] وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩١.

(٢) ذكر النحاس في إعراب القرآن ٢: ٣٢٨ أن الكسائي حكى أنّ إهمالها لغة تهامة ونجد.

(٣) معاني القرآن ٢: ٤٢ و٣: ١٣٩.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٥) سورة المجادلة، الآية: ٢.

(٦) سورة الحاقة، الآية: ٤٧.

(٧) البيتان في الحماسة البصرية ١: ٨٦ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ١٦٧/أ حيث ذكر أن ابن دريد أنشده البيتين في معاني الأُشْنانداني، وشرح الإيضاح للعكبري ص٥٥٢ والعيني ٢: ١٣٧. الحرة: الكتيبة المسودَّة بكثرة حديدها. والأقواد: جمع قَوْد، وهي الجماعة من الخيل. وأبناؤها: رجالها. والأب: الرئيس.

(٨) الكتاب ١: ٥٧.

تميم. وحكى الكسائي[1] والفراء[2] أنها لغة أهل نجد. وقال المصنف[3]: «إنها لغة غير أهل الحجاز»، فيدخل فيه تميم وأهل نجد وغيرهم، وقد تقدم قول الكسائي إنَّ النصب لغة أهل تهامة، وهذا يَرُدُّ على المصنف.

وقولُه **بشرط تأخُّر الخبر** فلو قَدَّمته ارتفع، قال الشاعر[4]:

وما حَسَنٌ أنْ يَمدحَ المرءُ نفسَه ولـكـنَّ أخـلاقـاً تُـذَمُّ وَتُـخـمَـدُ

وقال الآخر[5]:

وما خُذُلٌ قومي، فأَخضعَ للعِدا ولـكـنْ إذا أَدْعُـوهُـمُ فَـهُـمُ هُـمُ

وهذا مذهبُ عامَّة النحويين، ويأتي ذكر الخلاف فيه عند كلام المصنف على ذلك.

وكان ينبغي للمصنف أن يُنبه على أنَّ الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز توسيطه، فتقول: ما عندَكَ زيدٌ، فيكون عندك في موضع نصب في مذهب أهل الحجاز، وخالف في ذلك الأخفش، فزعم أنه في موضع رفع، وسنتكلم على المذهبين[6] إن/ شاء الله. [٢: ٩٠/أ]

وأمَّا تقديمُ الباء وولايتُها لِـ«ما» نحو «ما بقائم زيدٌ» فمنعه مطلقاً الكوفيون[7] على اللغتين. وقياسه أن الباء لتأكيد النفي، فكأنها للنفي، فلا تجتمع مع «ما» كـ«إنَّ» واللام. وجَوَّز البصريون[8] ذلك، لكنه يلزم أن يصير

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٨.
(٢) معاني القرآن ٢: ٤٢.
(٣) شرح التسهيل ١: ٣٦٩.
(٤) لم أقف عليه. وآخره في ك: وتمدح.
(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٠ والمقاصد النحوية ٢: ٩٤.
(٦) انظر ص٢٦٩ من هذا الجزء وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٥.
(٧) الإنصاف ص١٦٥ ـ ١٦٦.
(٨) انظر إيضاح الشعر ص٤٨٢ ـ ٤٨٣.

الحجازي في التقديم تميمياً لأنه لا يُجوز التقديم في حال النصب، فكذلك إذا كان عارضاً، والسماعُ كثير، قال[1]:

. . . . . وما بالحُرِّ أنتَ ولا القَمينِ

وقوله **وبقاءِ نَفْيه** إذا انتقض النفيُ بإلا أُبطل العمل كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2]، وهذا هو المشهور، ويأتي الخلاف فيه عند تعرض المصنف له.

وقوله **وفَقْدِ «إنْ»** إذا كان بعدَ «ما» «إنْ» بَطَلَ العمل، نحوُ قول فَرْوةَ بن مُسَيْك، وهو حجازي[3]:

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ، ولكنْ منايانا ودَوْلَةُ آخَرِينا

وقال آخر[4]:

بَني غُدانةَ ما إنْ أنتُم ذَهَبٌ ولا صَريفٌ، ولكنْ أَنتُم خَزَفُ

ولم يذكر المصنف خلافاً في هذا الشرط لا في الفَصِّ ولا في الشرح، بل ذكر أن مجيء «إنْ» بعدَ «ما» مُبْطِلٌ لعمل «ما»، قال في الشرح ـ وقد ذكر الشروط الأربعة التي ذكرها ـ ما نصه[5]: «لما كان عمل ما

---

(١) صدر البيت: لَوَ أنَّكَ يا حُسينُ خُلِقتَ حُرًا. وهو مع بيت قبله في إيضاح الشعر ص٤٨٢، وفيه تخريجهما. والمشهور أن آخره: ولا الخليقِ. وآخر البيت الأول: العتيقِ.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

(٣) الكتاب ٣:١٥٣ و٤:٢٢١ وسيرة ابن هشام ٢:٥٨٢ والخزانة ٤:١١٢ ـ ١١٩ [الشاهد ٢٧٠] وشرح أبيات المغني ١:١٠٢ ـ ١٠٦ [الإنشاد ٢٤]. ونسب في شرح المفصل ٨:١٢٩ للكميت. ولفروة أو الكميت في تخليص الشواهد ص٢٧٨ ـ ٢٧٩. الطب ههنا: العلة والسبب، أو العادة.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١:٣٧٠ وتخليص الشواهد ص٢٧٧ والخزانة ٤:١١٩ ـ ١٢٠ [الشاهد ٢٧١] وشرح أبيات المغني ١:١٠٦ ـ ١٠٧ [الإنشاد ٢٥]. الصريف: الفضة. والخزف: ما عُمل من طين وشُوِي بالنار حتى يكون فخّاراً.

(٥) شرح التسهيل ١:٣٦٩.

استحسانيًا لا قياسيًا اشتُرط فيه تأخيرُ الخبر، وتأخُّرُ معموله، وبقاءُ النفي، وخلوُّها من مقارنة «إنْ»؛ لأنَّ كل واحد من هذه الأربعة حال أصلي، فالبقاءُ عليها تقويةٌ، والتخلِّي عنها أو عن بعضها توهينٌ، فأَحَقُّ الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلوُّ من مقارنة «إنْ»؛ لأن مقارنة «إنْ» تُزيل شَبَهَها بِليسَ؛ لِأَنَّ ليس لا تليها «إنْ»، فإذا وليتْ «ما» تباينا في الاستعمال، وبَطَلَ الإعمالُ دون خلاف، ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفي ولا بتوسط الخبر كما سيأتي ذلك مبيناً إن شاء الله» انتهى. فقد نص على أن مجيء «إنْ» بعدَ «ما» مُبطل للعمل بلا خلاف، وليس كما ذكَر، بل المسألة خلافية:

ذهب البصريون[1] إلى إبطال العمل إذا جيء بعدَ «ما» بـ«إنْ»، وأنه لا يجوز النصب. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز النصب، فتقول: ما إنْ زيدٌ ذاهباً، وحكى ذلك يعقوب، وأنشد:

بني غُدانةَ ما إنْ أنتم ذهباً ولا صَريفاً، ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ

بنصب «ذَهَب» و«صَريف».

وخُرِّج على أنَّ «إنْ» نافية مثلها في قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[2]، وأتى بها بعدَ «ما» لتأكيد النفي من حيثُ كانت بمعناها كما أُكدت «عَنْ» بالباء لما كانت تستعمل بمعناها في قوله[3]:

[٢: ٩٠/ب] / فأصبحن لا يسألنني عَنْ بما به أصَعَّدَ في غاوي الهوى أم تَصَوَّبا

ويكون العمل في بيت يعقوب لِـ«إنْ» كما أنَّ العمل للباء، و«إنْ» قد

---

(١) انظر الكتاب ٣:١٥٣ و٤:٢٢١ والمقتضب ١:٥١ و٢:٣٦٣ ـ ٣٦٤ والكامل ص٤٤٠ ـ ٤٤١ والأصول ١:٢٣٦.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٢٦.

(٣) هو الأسود بن يعفر. والبيت في ديوانه ص٢١ ومعاني القرآن للفراء ٣:٢٢١ وسر الصناعة ص١٣٦ وضرائر الشعر ص٧٠، ٣٠٣ والخزانة ٩:٥٢٧ ـ ٥٢٩ [الشاهد ٧٩٢] وشرح أبيات المغني ٦:٧٤ ـ ٧٥ [الإنشاد ٥٧٠]. صَعَّدَ: ارتقى. وتَصَوَّبَ: نزل. والرواية المشهورة فيه «في عُلْو الهوى». وما في التذييل موافق لرواية الفراء.

ترفع الاسم وتنصب الخبر، نحوُ قوله[1]:

إنْ هـو مُـستـولـيـاً عـلـى أَحَـدِ ....

انتهى هذا التخريج، وهو عكس التوكيد إذ الأصل أن يُؤكَّد الأول بالثاني لا أن يُؤكَّد الثاني بالأول.

وقولُه **وعَدَمِ تَقَدُّمِ غيرِ ظرفٍ أو شبهِه من معمولِ الخبر** مثالُه: ما طعامَك زيدٌ آكلٌ، وهذا جائز عند الجمهور[2]، وحكي عن الرماني منعُه، وهو محجوج بقول الشاعر[3]:

وقالوا: تَعَرَّفْها المنازلَ مِن مِنًى وما كُلَّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارِفُ

في رواية مَنْ نَصَب «كُلّ».

فإنْ كان المتقدمُ ظرفاً أو جارًّا ومجروراً لم يَبْطُل عمل «ما»، نحو: ما اليومَ زيدٌ ذاهباً، وما بسيفٍ زيدٌ ضارباً، وقال الشاعر[4]:

بِأُهبةِ حَرْبٍ كُنْ وإنْ كنتَ آمناً فما كُلَّ حينٍ مَنْ يُوالَى مُوالِيا

ويعني بالتقدم على الاسم.

فإن تقدم معمول الخبر على «ما»[5] نفسِها، نحوُ «طعامَك ما زيدٌ آكلاً أو أَكل» لم يجز ذلك عند البصريين رفعتَ آكلاً أو نصبتَه؛ لأنَّ «ما» لها صدر الكلام. وأجاز ذلك الكوفيون، وقاسُوه على لا ولَنْ ولم. قال

---

(١) تقدم في ٢: ٢٢٥.

(٢) أجاز ابن كيسان إعمال «ما» في هذه الحال. الارتشاف ص١١٩٩ وتذكرة النحاة ص٦٧١.

(٣) هو مزاحم العقيلي كما في الكتاب ١: ٧٢، ١٤٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٣. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٣١٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٠ وشرح أبيات المغني ٨: ١٠٨ ـ ١٠٩ [الإنشاد ٩٣٥]. الأهبة: التأهب والتهيؤ.

(٥) انظر الإنصاف ص١٧٢ ـ ١٧٣ [المسألة ٢٠].

أبو البقاء العكبري[1]: «وما أصلُ حروف النفي، فلا يسوى بينهما» انتهى. ويقتضي هذا الجوازَ لأنه يُتَصَرَّف في الأصل ما لا يُتَصَرف فيما ليس بأصل، دليلُ ذلك همزةُ الاستفهام و«إن» الشرطية.

وقال أبو بكر[2]: «وقوم يجيزون[3] دخول الباء، فيقولون: ما طعامَك زيدٌ بآكلٍ، وما فيك زيدٌ براغبٍ، إلا أنهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباءُ، ولا يجيزون النصب». قال[4]: «ولا يجوز: طعامَك ما زيدٌ آكلاً[5] أبوه. وقد أجازه بعض الكوفيين».

ونَقصَ المصنفُ من الشروط شرطين:

أحدهما: أن لا تُؤكَّد «ما» بـ«ما»، فإن أُكدت بطل العمل، تقول: ما ما زيدٌ ذاهبٌ، ولا يجوز ذاهباً، هذا على مذهب عامة النحويين. وحكى أبو علي الفارسي عن بعض الكوفيين إجازة النصب. وفي الغُرَّة: «كَفُّوا «ما» بـ«ما»، فقالوا: ما ما زيدٌ قائمٌ، وأجاز النصبَ جماعة من الكوفيين، والبصريُّ يأبى ذلك».

الشرط الثاني: أن لا تبدل من الخبر بدلاً مصحوباً بإلا، نحو قولك: ما زيدٌ شيءٌ أو بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبأُ به، فهنا تستوي اللغتان الحجازية والتميمية، ذكر ذلك س[6]. وعلة ذلك أن البدل مُوجَب بـ«إلا»، فلا يكون منصوباً، فهو إذ ذاك واجب الرفع، وحكم البدل والمبدل منه في الإعراب واحد، فيلزم من ذلك رفعُ المبدل منه، وموضع «بشيء» أيضاً يتعين أن يكون رفعاً لهذه العلة.

---

(١) اللباب ١: ١٧٨.

(٢) الأصول ١: ٩٣ ـ ٩٤.

(٣) في النسخ كلها: «لا يجيزون»، وصوابه في الأصول.

(٤) الأصول ١: ٩٤.

(٥) الأصول: آكل.

(٦) الكتاب ٢: ٣١٦.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفَّار: «إن كان المنصوب/ خبرَ «ما» فلا [٢: ٩١/أ] يجوز فيه النصب على البدل، لا تقول: ما أحدٌ صديقاً لك إلا عمراً، فإنما يجوز نصبه على الاستثناء وعلى الصفة، كأنك قلت: ما أحدٌ صديقاً لك غيرَ عمرو، ويجوز البدل على الموضع، فتقول؛ ما أحدٌ صديقاً لك إلا زيد» انتهى.

وهذا وهم فاحش، وأيُّ موضع لقوله: «صديقاً لك»؟ بل لفظه هو موضعه، ولو كان البدل من خبر «ليس» لزم أيضاً أن يكون نصباً لأن «ليس» ينتصب خبرها بعدَ «إلا»، فيكون مثلَ قوله[١]:

يا بْنَيْ لُبَيْنى لَسْتُما بِيَدٍ إلا يَداً ليستْ لها عَضُدُ

وقولُه **و«إنِ» المشارُ إليها زائدةٌ كافَّةٌ لا نافية، خلافاً للكوفيين** قال المصنف في الشرح[٢]: «الذي زعموه مردود بوجهين: أحدهما أنها لو كانت نافيةً مؤكدة لم تُغَيِّر العمل كما لا يَتغير بتكرير «ما» إذا قيل: ما ما زيدٌ قائماً، كما قال الراجز[٣]:

لا يُنْسِكَ الأَسى تَأَسِّياً، فما ما مِنْ حِمامِ أحدٌ مُعْتَصِما

فكرر «ما» النافيةَ توكيداً، وأبقى عملها» انتهى هذا الوجه.

ودل هذا على أن المصنف لم يكن له شعور بأن من شرط إعمال «ما» أن لا تكرَّر؛ ألا تراه ذكر ذلك على سبيل الاستدلال على الكوفيين، وقد ذكرنا أنَّ عامة النحويين شرطوا ذلك، وأنَّ أبا علي حكى فيه خلافاً عن بعض الكوفيين.

---

(١) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص٢١ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٦٨. ولطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص١٥١ والمفصل ص٧١. وهو من غير نسبة في الكتاب ٢: ٣١٧ ومعاني القرآن للفراء ٢: ١٠١، ٤١٦ والمقتضب ٤: ٤٢١ وتحصيل عين الذهب ص٣٥٧.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧١.

(٣) الرجز في تخليص الشواهد ص٢٧٨ والمقاصد النحوية ٤: ١١٠ والخزانة ٤: ١٢٠ (عرضاً).

فإن قلت: فما تصنع بهذا البيت، وظاهرُه يدلُّ على جواز إعمال «ما» إذا أُكدت بـ«ما» كما ذهب إليه بعض الكوفيين؟

قلت: يحمل ذلك على الشذوذ، أو يُتأوَّل على أنَّ الكلام تَمَّ عند قوله «فما»، ويكون قد حُذف بعدَ «ما» فعلٌ يدلُّ عليه المعنى السابق، أي: فما يُجدي الحزن، ثم ابتدأ، فقال: ما مِنْ حِمام أحدٌ مُعْتَصِما، فعلى هذا لا تكون «ما» توكيداً لِـ«ما».

قال المصنف[1]: «الثاني أنَّ العرب قد استعملت إنْ زائدةً بعدَ «ما» التي بمعنى «الذي»، وبعدَ «ما» المصدرية، وبعدَ «ما» التوقيتية، لشبههما في اللفظ بـ«ما» النافية، فلو لم تكن زائدةً المقترنةُ بـ«ما» النافيةِ لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مُسَوِّغ».

وقولُه **وقد تُزاد قبل صلة «ما» الاسميةِ إلى قوله الإنكارِ** مُثْلُ ذلك قولُه[2]:

يُـرَجـي الـمـرءُ مـا إنْ لا يَـراهُ ... وتَـعـرِضُ دونَ أَدنـاهُ الـخُـطـوبُ

أي: الذي لا يراه. وقولُه[3]:

ورَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَه ... على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزيدُ

فـ«ما» مصدرية توقيتية. وقولُه[4]:

ألا إنْ سَرى لَيْلي، فَبِتُّ كَئيبا ... أُحاذِرُ أنْ تَنْأَى النَّوى بِغَضُوبا

[٢: ٩١/ب] / وقال بعض العرب: «أَأَنا إِنِيهْ»[5]، فزاد «إنْ» قبلَ مَدَّة الإنكار،

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧١.

(٢) البيت لجابر بن رألان الطائي كما في النوادر ص٢٦٤. وانظر تخريجه في الحلبيات ص٢٦٨. وزد على ما فيه شرح التسهيل ١: ٣٧١.

(٣) تقدم في ص١٧٥.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٢ وشرح أبيات المغني ١: ١١٤ ـ ١١٦ [الإنشاد ٢٨].

(٥) الكتاب ٢: ٤٢٠ حيث قال سيبويه: «وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج =

وذكرنا هذا في آخر باب الحكاية موضحاً مبيناً في كتاب التكميل. وذكرُ زيادة «إنْ» في هذه المواضع استطرادٌ، وليس من مسائل «ما» النافية، وذلك على عادة المصنف.

وقولُه **وليس النصبُ بعدها لسقوط باء الجر، خِلافاً للكوفيين**[1] قال الكسائي وهشام: تنصب الاسم بطرح الباء، وترفع عبد الله بقائم إذا قلت: ما عبدُ اللَّه قائماً. وقال الفراء[2]: «لما حذفوا اختاروا أن يكون لها أثر فيما خَرَجت منه، فنصبوا» لأن الصفة إذا خلفت من الفعل نصب، فتقول: أتيتُك مُسْتَهَلَّ الشهر، والمعنى: في مُسْتَهَلِّه.

وقد رَدَّ المصنفُ هذا المذهب في الشرح[3] «بأنَّ الباء قد تدخل بعدَ «هل» وبعد «ما» المكفوفة بإنْ، فإذا سقطت الباءُ تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوطُ الباء ناصباً لَنَصَبَ في هذين الموضعين. ومثلُ تَعيُّنِ الرفع في هذين الموضعين عند سقوط الباء تعيُّنُه عند سقوطها في نحو: كفى بزيدٍ رجلاً، وبِحسبِ عمرٍو درهمٌ، وتعيُّنُه عند سقوط مِنْ في نحو: ما فيها مِنْ أحدٍ» انتهى.

وقال ابن عصفور: «زعم الكسائي والفراء أنَّ «ما» لا تعمل شيئاً في اللغة الحجازية لكونها غير مختصَّة بما تدخل عليه، وذلك أنهم يقولون كثيراً: ما زيدٌ بقائم، فلما أَسقطوا الباءَ نصبوا ليفرقوا بذلك بين الخبر إذا قُدِّر أنَّ الباء سَقطتْ منه وبينه إذا قُدِّر أنَّ الباء لم تَدخل عليه في الأصل، فإذا قُدِّم الخبرُ عندَهم لم يَنتصب لأنه لا ينبغي أن يُقَدَّر محذوفاً منه الباءُ؛

= إن أَخْصَبت البادية؟ فقال: أنا إنِيهْ؟! منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يَخرج».

(١) الإنصاف ص١٦٥ [المسألة ١٩] وإعراب القرآن للنحاس ٢:٣٢٧ وشرح الكتاب للسيرافي ١:١٦٦/ب.

(٢) معاني القرآن ٢:٤٢.

(٣) شرح التسهيل ١:٣٧٢.

لأنَّ الباء لا تدخل على الخبر وهو متقدم إلا قليلاً جدًّا، أنشد الفراء[1]:

أَمـا واللّـهِ أنْ لـو كُـنـتَ حُـرًّا وما بـالـحُـرِّ أنـتَ ولا الـصَّـديـقِ

وكذلك أيضاً إذا دخلت «إلا» على الخبر لم يجز نصبه لأنَّ النصب عندهم إنما هو لإسقاط الباء، والباءُ لا تدخل إذ ذاك على الخبر. وكذلك أيضاً لم ينتصب الخبر إذا كانت «إنْ» بعدَ «ما»، لا يقال: ما زيدٌ إلا بقائم، ولا: ما إنْ زيدٌ بقائمٍ.

قال: وما ذهبوا إليه باطل بدليل أنَّ حرف الجر الزائد إذا حُذف من الاسم كان إعرابه على حَسب ما يطلبه الكلام، إن كان في موضع نصب نَصبتَه، أو في موضع رفع رَفعتَه، فكان ينبغي أن يقال في ما زيدٌ بقائمٍ إذا سقطت الباءُ: ما زيدٌ قائمٌ؛ لأنه في موضع رفع؛ إذ هو خبر المبتدأ» انتهى.

وقد أجاز الكسائي والفراء[2]: ما إليك بقاصدٍ زيدٌ، وما فيك براغبٍ عمرٌو، وإذا طرحت الباء رفعتَ. وهذا تناقض.

وأجاز الفراء[3] أيضاً: ما بقائم زيدٌ. فيلزمه أن يقول: ما قائماً زيدٌ. ورَدَّ الفراء على س بقول العرب: ما أنتَ إلا أخونا، وما قائم أخوك. ولا يلزم هذا س، وقد بيَّنه بقوله: «ليستْ بفعلٍ»[4].

[٢: ٩٢/أ] وقولُه **ولا يُغني عن/ اسْمِها بَدَلٌ مُوجَبٌ، خلافاً للأخفش** مثالُ ذلك: ما قائما إلا زيدٌ، التقدير: ما أحدٌ قائماً إلا زيدٌ، فـ«إلا زيدٌ» بدل من «أحد»

---

(١) تقدم في ص٢٥٧. وآخره هناك: القمينِ.

(٢) ذكر النحاس في إعراب القرآن ٢:٣٢٧ ـ ٣٢٨ أنه لا يعلم بين النحويين اختلافاً أن هذا جائز.

(٣) معاني القرآن ٢:٤٣ وقد حكم بقبحه. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢:٣٢٧.

(٤) الكتاب ١:٥٧ وشرحه للسيرافي ١:١٦٧/أ.

المحذوف، وأغنى عن اسم «ما». قال المصنف[1]: «ومثلُ هذا لو سُمع من العرب لكان جديراً بالردِّ؛ لأن المراد فيه مجهول؛ لاحتمال أن يكون أصلُه: ما أحدٌ قائماً إلا زيدٌ، وأن يكون أصله: ما كان أحدٌ قائماً إلا زيدٌ، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه، ولأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً، ولذلك لا يجوز لمن قال[2]:

تَمُرُّون الدِّيارَ ....

أن يقول: رغبتُ زيداً؛ لأن المراد مجهول؛ لاحتمال أن يكون أراد: رغبتُ في زيد، وأن يكون أراد: رغبت عن زيدٍ» انتهى.

وهكذا صَوَّر المصنف هذه المسألة، وأنَّ «إلا زيدٌ» بدل موجَب أغنى عن اسمها.

وصَوَّرها غيره على خلاف هذا، قال: مسألة: إن قَدَّمتَ الخبر منصوباً، وأدخلتَ «إلا» على الاسم، أجازها الأخفش[3]، ومَنَعها البصريون، فـ«إلا زيدٌ» هو الاسم، والمنصوب المتقدم هو الخبر، وليس الاسم محذوفاً و«إلا زيدٌ» بدل منه. وفي تصوير المصنف يكون الاسم محذوفاً، والخبر واقع موقعه من التأخر.

والصحيحُ مَنْعُ التصويرين، أما تصوير المصنف فلأن فيه حذف اسم «ما»، وهو لا يجوز حذفُه لأنها إنما عملت تشبيهاً بليسَ، واسمُ «ليسَ» لا

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٢.

(٢) هذا جزء من قول جرير:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ، ولم تَعُوجوا كلامُكُمُ عليَّ إذاً حَرامُ

وهو في ديوانه ص٢٧٨ والخزانة ٩: ١١٨ ـ ١٢٣ [الشاهد ٧٠٧]. وصدره في الديوان كما يلي: أتمضون الرسومَ ولا تُحَيُّا.

(٣) شرح الكافية ١: ٢٦٨.

يجوز حذفه لا اقتصاراً ولا اختصاراً، فكذلك اسمُ «ما»، ولو أجزنا ذلك في «ما» لأدَّى إلى تصرف الفرع أكثر من تصرف الأصل، وهو لا يجوز.

وأما[1] تصوير غيره فلأنه أدى إلى توسط الخبر، وهو لا يجوز، مع أن هذا التركيب غير مسموع، وإنما قيل بالقياس، وهو قياس فاسد.

وقوله **وقد تعمل متوسطاً خبرها** هذا الذي قاله وأجازه هو مذهب الفراء، أجاز الفراءُ[2] أن تقول: ما قائماً زيدٌ، وحكى الجرمي[3] أن ذلك لُغَيَّة، وحكى: «ما مُسيئاً مَنْ أَعتَبَ»[4]، ولم يحفظ ذلك س[5] إلا في قول الفرزدق[6]:

فأصبحوا قد أَعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهم إذْ هُمْ قُريشٌ، وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

وقال آخر[7]:

نَجْران إذ ما مثلَها نجرانُ

ولم يُحفظ منه إلا هذا الذي أنشدناه، وقد اختلف النحاة في توجيهه، ولو كان ثابتاً في الكلام لما تكلفوا توجيهه. وقال س[8]: «وزعموا أن بعضهم قال»، وأنشد بيت الفرزدق. وأنكر عليه هذا أصحابه، ولم يُجيزوا نصبَ خبر «ما» إذا تقدم، قالوا[9]: والفرزدق من بني تميم، وبنو تميم يرفعون الخبر إذا تأخر، فكيف إذا تقدم.

---

(١) وأما... وهو لا يجوز: سقط من ك.
(٢) كذا! والذي في معاني القرآن ٢:٤٣ ـ ٤٤ أنها لا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها.
(٣) إيضاح الشعر ص٤٨٣.
(٤) الكتاب ١:٥٩ والمقتضب ٤:١٩٠، والرواية فيهما برفع «مسيء».
(٥) الكتاب ١:٦٠.
(٦) ديوانه ص٢٢٣ والكتاب ١:٦٠ والخزانة ٤:١٣٣.
(٧) لم أقف عليه.
(٨) الكتاب ١:٦٠.
(٩) الانتصار ص٥٤ وشرح الكتاب للسيرافي ١:١٦٩/ب.

وخَرَّجه المازني[1] والمبرد[2] على الحال، نحو: فيها قائماً رجلٌ، والخبر محذوف تقديره: وإذ ما مثلَهم في الوجود بشر/ ، والخبر المحذوف [٢: ٩٢/ب] هو العامل في الحال.

وكذا قال المبرد في[3]:

يـا لـيـتَ أيـامَ الـصِّبـا رَواجِـعـا

إن تقديره: يا ليت لنا، ورواجعاً حال[4].

وضُعِّف ذلك من جهة أنَّ حذفَ خبر «ما» لا يُحفظ من كلامهم، وكأن المانع من ذلك أنها محمولة في العمل على «ليس»، وحذف الخبر في باب «ليس» قبيح، فهو قبيح أيضاً في باب «ما»، وبأن معاني الأفعال لا تَعمل مضمرة.

وقال الفراء وقد أنشد بيت الفرزدق: في هذه المسألة وجهان: إن شئت نصبت مثلاً لأنها خبر، وإن شئت نصبتها كنعت النكرة إذا تقدم، وإن شئت رفعتها.

وقيل[5]: استعمل الفرزدق لغة غيره، فغلط لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير. وإلى هذا ذهب أبو علي الرُّندي.

ورُدَّ عليه بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته.

---

(١) مجالس العلماء ص١١٤ والانتصار ص٥٤ وهامش شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٦٩/ب.

(٢) المقتضب ٤: ١٩١ ـ ١٩٢.

(٣) هذا رجز للعجاج. ملحق ديوانه ٢: ٣٠٦ والكتاب ٢: ١٤٢ والخزانة ١٠: ٢٣٤.

(٤) هذا قول البصريين. الكتاب ٢: ١٤٢ وشرحه للسيرافي ٣: ٨/ب والنكت ص٥١٧ والأصول ١: ٢٤٨ والخزانة ١٠: ٢٣٤.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٦٩/ب والبغداديات ص٢٨٦ حيث نسبه لأبي بكر، والنكت ص١٩٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٣.

وقال الأعلم[1]: نصب ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم؛ لأنك إذا قلت: ما مثلُك أحداً، فنفيت الأَحديَّة، احتمل أن يكون مدحاً وذَمًّا، فإذا نصبت مثلك، ورفعت أحداً، كان الكلام مدحاً، فلذلك نصب مثلهم في البيت.

ورُدَّ هذا الوجه بأن ما قبله وما بعده يدل على أنه قصد المدح.

وذهب الكوفيون[2] إلى أنَّ «مثلَ» هنا ظرفٌ بمنزلة «بَدَل»، وحكى القالي في أماليه: هُوَ نحوَك، بالنصب، أي: مِثلَك، ونصبه على الظرف.

وذهب بعض النحويين[3] إلى أنها ظرف، وأصله صفة لظرف، التقدير: وإذ ما مكاناً مثلَ مكانهم، وحذف الموصوف، وحذف المضاف، وأُقيمت الصفة والمضاف إليه مقامهما.

ورُدَّ بأنَّ «مِثْلَ» ليس من الصفات المختصة، فيحذف معها الموصوف، ولا تقدمَ ما يدل عليه.

وقيل: «ما» لم تعمل شيئاً، و«مثلَهم» في موضع رفع، وهو مبني لإضافته إلى مبني كيومَئذ وحينَئذ. وصححه ابن عصفور[4]. وهذا لم يذكره س[5] إلا في الإضافة للفعل أو «أنَّ» أو «أنْ».

والصحيح الذي عليه عامة النحويين أنه لا يجوز نصب خبر «ما» إذا توسط، بل يجب الرفع، فإن لم يطابق ما بعدَه كان مبتدأ، وكان ما بعده مرفوعاً به أغنى عن الخبر، وإن طابق فيجوز هذا الوجه، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً.

---

(١) تحصيل عين الذهب ص٨٥ ـ ٨٦ وشرح الجمل ١: ٥٩٣ وفيه الردّ.

(٢) شرح الجمل ١: ٥٩٣ وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٦٩/ب.

(٣) شرح الجمل ١: ٥٩٤ وفيه الردّ.

(٤) شرح الجمل ١: ٥٩٤.

(٥) الكتاب ٢: ٣٢٩ ـ ٣٣٠ و٣: ١٤٠.

فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فقد ذكرنا[1] الخلاف في جواز تقديمه على لغة الحجاز، فذهب الأخفش[2] إلى أن ذلك لا يجوز، وأنك إذا قلت «ما في الدار زيدٌ» لم تعمل «ما»، وكان «في الدار» في موضع رفع. وحمله على ذلك أنَّ «ما» أضعف في العمل من «إنَّ» لعدم اختصاصها، ولذلك لم يُجمع العرب على إعمالها، ولا يُعملها مَنْ أعملها في كل موضع بل بشروط، قال: فلما ضَعُفت عنها لم يَجز فيها ما جاز في «إنَّ».

[٢: ٩٣/أ] قالوا[3]: والصحيح أن ذلك جائز فيها بدليل/ قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[4]، فـ«ما» حجازية، وقد فصل بمعمول الخبر - وهو منكم - بين «ما» واسمها، والفصل بين «إنَّ» واسمها بالظرف والمجرور إذا كانا معمولين لخبرها أضعف من تقديم الظرف والمجرور إذا كان خبراً، فإذا جاز في «ما» ما يَضْعُفُ[5] في باب «إنَّ» فالأحرى أن يجوز فيها ما يقوى في باب «إنَّ».

وقوله **ومُوجَباً بإلا** الذي عليه الاتفاق من النحويين أنك إذا أَدخلتَ «إلا» على الخبر ارتفع، وحكى المصنف[6] جواز النصب عن يونس من غير تفصيل.

وقال صاحب «رُؤوس المسائل»: «إن أدخلت «إلا» على الخبر مؤخراً، وكان اسماً هو الأول في المعنى أو منزلاً منزلته لا وصفاً، لم يجز فيه إلا الرفع عند الجمهور، وأجاز الكوفيون النصب فيما كان فيه الثاني منزلاً منزلة الأول. وإن كان الواقع بعد «إلا» صفةً أجاز الفراءُ فيه النصب،

---

(١) انظر ص٢٥٦.
(٢) شرح الجمل ١: ٥٩٥.
(٣) شرح الجمل ١: ٥٩٥ حيث نسبه للبصريين.
(٤) سورة الحاقة، الآية: ٤٧.
(٥) ك: ضَعُفَ.
(٦) شرح التسهيل ١: ٣٧٣.

ومنعه البصريون» انتهى. فمثال أن يكون اسمها هو الأول قولك: ما زيدٌ إلا أخوك، ومثال المُنَزَّل: ما زيدٌ إلا زهيرٌ، ومثال الوصف: ما زيدٌ إلا قائمٌ.

وقال أبو جعفر الصَّفَّارُ: «لا اختلاف بين النحويين في قولك: «ما زيدٌ إلا أخوك» أنه لا يجوز إلا الرفع، وهو عند البصريين على الابتداء والخبر، وعند الكوفيين أحدهما مرفوع بصاحبه».

فتقييد صاحب «رؤوس المسائل» وحكاية الإجماع من «الصَّفَّار» يدلان على مخالفة ما حكاه المصنف عن يونس من جواز النصب على الإطلاق من غير تفصيل.

وقال الصَّفَّار: «فإن قلت: ما أنتَ إلا لِحيَتُك فالبصريون يرفعون، والمعنى عندهم: ما فيك إلا لحيتُك، وكذا ما أنتَ إلا عيناك، وجاء بهذا الكوفيون[1] بالنصب، ولا يجوز النصب عند البصريين في غير المصادر إلا أن يُعرف المعنى فتُضمر ناصباً، نحو: ما أنت إلا لحيتَك مرةً وعينَك أخرى، وما أنتَ إلا عمامتَك تحسيناً ورداءَك تزييناً. ويقول البصريون أيضاً بالرفع في قولك: ما أنت غيرُ قائم، وما أنت غيرُ لحيتك. وأجاز الفراءُ النصبَ، وأجاز الفراءُ: ما أنتَ إلا راكباً فأمّا ماشياً فلست بشيء، قال: تضمر إنك جميل في حال ركوبك، وإنك شيء إذا ركبت، وإذا مشيت فلست بشيء. قال: وزعم الكسائي أنه سمع بعضهم يقول: إنما أنتَ راكباً، يريد: إنما أنتَ إذا ركبتَ، وذا خطأ عند البصريين؛ لأنَّ الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام، وليس هذا موضعَ إضمار» انتهى.

فلو كان الخبر مصحوباً بحرف التنفيس أو بـ«قَدْ» أو بـ«لَمْ» جاز دخول «إلا» عليه، فتقول: ما زيدٌ إلا سوف يقوم، وما بشرٌ إلا قد يقوم، وما بكرٌ إلا لم يخرج/ [٢: ٩٣/ب]. ومنع من جواز ذلك الفراءُ، وزعم أن «إلاّ» لا يكون بعدها شيئان.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣: ١١١.

قال الفراء: فإن قلت «ما زيدٌ إلا عمراً يضربُ» فهذه فاسدة في التقدير لأن «إلا» لا[1] يكون بعدها حرفان، ثم أجازها على قبح. وهذا كلام جيد على مذهب البصريين.

وقال صاحب «رؤوس المسائل»: «إنْ قدمتَ مفعول الخبر الذي هو صفة مشتقة عليه بعدَ «إلا» لم يجز النصبُ عند البصريين» يعني مثل: ما زيدٌ إلا عمرًا ضاربٌ، لا يجوز النصب في ضارب. قال: «وأجازه الكسائي والفراء إلا أنهما اختلفا في التوجيه» انتهى. فوجَّهَه الكسائي على أنه كأنه استثناء، وليس هذا موضعَ استثناء، ووَجَّهه الفراءُ على أنَّ المعنى: ما زيدٌ ضارباً إلا عمراً، وهذا بعيد لأنَّ الأَولى أن يكون ما بعد «إلا» داخلاً في الإيجاب.

قال الصَّفَّار: ولا يُجيز الفراء: ما عبدُ الله إلا بالجارية كفيلٌ، وما بالجارية إلا عبدُ الله كفيلٌ؛ لئلا يصير بعد «إلا» حرفان، وكذا لا يجيز: ما كان إلا عبدُ الله قائماً، ولا يكون، وكذا حسِبت وظننت، وذلك جائز عند البصريين والكسائي إلا أن الكسائي يجعل «إلا» بمعنى[2] غير، يريد: ما كان غيرُ عبد الله قائماً، فيجعل «إلا» في موضع «غير» في الجحود، وفي كل موضع صلحت فيه «أحد».

وقوله **وفاقاً لسيبويه في الأول** يعني في نصب خبر «ما» متوسطاً، فتقول ما منطلقاً زيدٌ.

وهذا الذي ذكره عن س من جواز إعمال «ما» ونصب ما توسط من الخبر ليس مذهبَ س، قال س[3]: «وإذا قلتَ: ما منطلقٌ عبد الله، وما مُسيءٌ مَنْ أَعتَبَ، رفعتَ، ولا يجوز أن يكون مقدَّماً مثلَه مؤخراً، كما أنه

---

(١) لا: سقط من ك.

(٢) بمعنى... فيجعل إلا: سقط من ك.

(٣) الكتاب ١: ٥٩.

لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله، على حَدِّ قولك: إنَّ عبدَ الله أخوك؛ لأنها ليست بفعل». فهذا نصٌ من س على منع النصب في الخبر متقدماً، ولم يكفه حتى شَبَّهه بشيء لا يجوز البتة، ولا خلاف فيه، وهو «إنَّ أخوك عبدَ الله».

ثم قال س[1] بعد ذلك: «وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق[2]:

فأَصْبَحُوا قد أَعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ، وإذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يُعرف». فهذا لم يسمعه س من العرب، إنما قال: «وزعموا أن بعضهم قال». ثم قال: «وهذا لا يكاد يُعرف»، نفى المقاربة، والمقصود نفي العرفان كقوله ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[3]، فإذا كان قوله هذا فكيف ينسب إليه أنه أجاز نصب الخبر مقدماً، وقد نصَّ النَّصَّ الذي لا يحتمل التأويل أنه يرفعه، وأن مثل «وإذ ما مِثْلَهم بَشَر» لا يكاد يُعرف، فكيف يُبنى على ما لا يكاد يُعرف قانون، فيسوغ نصب الخبر تسويغاً جائزاً؟ هذا تحميل لكلامه ما لا يحتمله.

[٢: ٩٤/أ] واستشهد الفارسي[4] على نصب خبر «ما» مُقَدَّماً / بقول الشاعر[5]:

أَمَا واللَّهِ عالِمِ كلِّ غيبٍ وَربِّ الحِجْرِ والبيتِ العَتيقِ
لَوَ انَّكَ يا حُسينُ خُلِقتَ حُرًّا وما بالحُرِّ أنتَ ولا الخَليقِ

وقولِ نُصَيب[6]:

---

(١) الكتاب ١: ٦٠.
(٢) تقدم في ص٢٦٦.
(٣) سورة النور، الآية: ٤٠.
(٤) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٣٧٣ أنه استشهد به في «التذكرة». قلت: قد أنشد الأول أيضاً في إيضاح الشعر ص٤٨٢.
(٥) تقدم عجز البيت الأول في ص٢٥٧. وآخره «القمين». وانظر ص٢٦٤. والبيتان في إيضاح الشعر ص٤٨٢، وفيه تخريجهما. وقد ذكر الفراء أن امرأة من غني أنشدته إياهما.
(٦) ليس في شعره الذي جمعه الدكتور داود سلوم. ولم أقف عليه في مصادري.

والحِلمُ رُشْدٌ، ورأيُ الجَهْلِ مَرْجِعُهُ غَيٌّ، وما بالسَّواءِ الغَيُّ والرَّشَدُ

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب، ويأتي الكلام على هذه المسألة إن شاء الله، ويتبين أنه لا حجة فيه للفارسي.

وقوله **وليونسَ في الثاني** قال المصنف في الشرح[1]: «رُوي عن يونس من غير طريق س إعمال «ما» في الخبر الموجَب بإلا» انتهى. وإلى جواز ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في تنكيته على المفصَّل. واستُدِلَّ له بقول المُغَلِّس[2]:

وما حَقُّ الذي يَعْثُو نَهاراً ويَسْرِقُ لَيلَه إلا نَكالا

وبقول الآخر[3]:

وما الدهرُ إلا مَنْجَنُوناً بأهلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا

وتأوَّل ذلك على أن ينصب نكالاً ومُعَذَّباً على المصدر، أي: إلا يُنَكَّلْ نَكالاً، وإلا يُعَذَّبُ تَعْذِيباً، وصار نظير: ما زيدٌ إلا سيراً، أي: يسير سيراً، كذلك يكون التقدير: إلا يُنَكَّلُ نكالاً، وإلا يُعَذَّبُ مُعَذَّباً، أي: تَعْذِيباً.

وأُوِّل «إلا مَنْجَنُوناً» على أن المعنى: إلا يدور دَوَرانَ مَنْجَنُون، أي: دولاب، فعلى هذا يكون مَنْجَنُون اسماً أُضيف إليه مصدرٌ تَشبيهي حُذف منه «مثل» الذي هو صفةٌ لمصدرٍ وُضع موضعَ الفعل الواقع خبراً، والتقدير: وما الدهر إلا يَدُورُ دَوَراناً مثلَ دَوَرانِ مَنْجَنُون.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٣.

(٢) هو مغلس بن لقيط الأسدي. والبيت له في شرح التسهيل ١: ٣٧٤ وتخليص الشواهد ص٢٨٢ ـ ٢٨٤ والعيني ٢: ١٤٨. يعثو: يفسد.

(٣) تقدم في ص٢٠١.

وقيل: مَنْجَنُون اسمٌ وُضع موضعَ مصدرٍ وُضع موضع الفعل الذي هو خبر «ما»، تقديره: وما الدهرُ إلا يُجَنُّ جُنوناً، ثم حذف «يُجَنُّ»، فقيل: وما الدهرُ إلا جُنوناً، على حدّ: ما أنتَ إلا شُرباً، ثم أوقع «مَنْجَنُون» موقع «جُنُون».

وقيل: مَنْجَنُون اسم في موضع الحال، وخبر «ما» محذوف، التقدير: وما الدهرُ موجوداً إلا على هذه الصفة، أي: مثلَ المنجنون، وهي السانية، يريد: لا يَستقرُّ على حالة.

وزعم طاهر بن بابشاذ[1] أنَّ مَنْجَنُوناً منصوب على إسقاط حرف الجر، أصله: وما الدهر إلا كَمَنْجَنُون.

وهذا فاسد لأنَّ المجرور الذي يُحذف منه حرف الجر فينتصب هو المجرور الذي هو في موضع نصب، وهذا هنا هو[2] في موضع رفع، فلو حُذف حرف الجر منه لارتفع على أنه الخبر.

[٢: ٩٤/ب] وقولُه **والمعطوف / على خبرها بِبَلْ ولكنْ مُوجَبٌ، فيتعين رفعُه** مثالُه: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، وما زيدٌ قائماً لكنْ قاعدٌ، وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف.

وقولُه «والمعطوف على خبرها بِبَلْ ولكنْ» ليس بجيد لأنه لا يُسمى ما بعدهما معطوفاً على خبر «ما»؛ إذْ ليس بلْ ولكنْ والحالة هذه حرفي عطف، بل هما حرفا ابتداء لأنهما جاءت بعدهما الجملة؛ ألا ترى أن التقدير: بل هو قاعدٌ، ولكنْ هو قاعدٌ، هكذا نصوا على أنهما لا يَعطفان إلا المفرد، وهذا على خلاف أيضاً في «لكنْ»، سنذكره في «باب العطف» إن شاء الله، وقد أشار المصنف إلى علة امتناع النصب بقوله «موجَب».

---

(١) طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوي المصري [ـ ٤٦٩هـ] ورد العراق تاجرًا في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها، ورجع إلى مصر، واستخدم في ديوان الرسائل، ثم تزهد وانقطع. صنف شرح جمل الزجاجي، والمقدمة وشرحها. إنباه الرواة ٢: ٩٥ ـ ٩٧ والبغية ٢: ١٧.

(٢) هو: سقط من ك.

ومن النحويين مَنْ جعل «بَلْ» بعد النفي على وجهين[1]:

أحدهما: ما ذكرته من أنّ «بَلْ» تُوجب لما بعدَها ما نُفي عَمَّا قبلَها، فلا يكون ما بَعدَها منصوباً.

الثاني: أن تكون «بَلْ» بعدَ النفي على حالها بعدَ الواجب لزوال الغلط، فهذه ينتصب الخبر بعدَها لأن التقدير: بَلْ ما هو قاعداً.

وقال بعض شيوخنا: «الذي يظهر أنك متى أردت هذا المعنى جئت بالثاني بدلاً» انتهى. يعني أنَّ ذِكْر الخبر أولاً كان على جهة الغلط، فأتيت بالثاني لتستدرك الغلط أنَّ قصدك أولاً إنما كان للاسم الثاني، فيصير نظير: مررتُ برجلٍ بل امرأةٍ، قصدتَ أن تقول: مررت بامرأة، فسبق لسانك غلطاً إلى قولك، رَجُل، فأضربت عن ذلك، وقلت: بل امرأة.

ورفعُ الاسم بعدَ «بل» في قولهم «ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ»[2] أورده س[3] سماعاً عن العرب، وعَلَّلَ رفعه بنقض النفي. وقال الفارسي[4]: «قياس لكنْ أن تكون مثل بَلْ» انتهى. وقد جاء ذلك نصاً في «ليس»، قال[5]:

ولستُ الشاعرَ السَّفْسافَ فيهِمْ ولكنْ مِذْرَهُ الحربِ العَوانِ

وقياسُ «ما» على «ليس» يقتضي جواز: ما زيدٌ قائماً لكنْ قاعدٌ. وقال

---

(١) نسب هذا المذهب للمبرد. شرح الجمل ١:٢٣٩ وشرح الجزولية للأبذي ص٦١٣ ورصف المباني ص٢٣١ والمغني ص١٢٠.

(٢) س: قائم.

(٣) لم أتهدَّ إلى موضعه في الكتاب.

(٤) الإيضاح العضدي ص١١٠ ـ ١١١.

(٥) هو هدبة بن خشرم العذري، أو قيس بن زهير العبسي. الحماسة ١:٢٥٦ [الحماسية ١٦١] وشرحها للمرزوقي ص٤٧٢ وللأعلم ص٣٨٥. السفساف: الدنيء. والمدره: الذابّ عن القوم. والعوان من الحرب: التي قوتل فيها مرة بعد أخرى.

المصنف في الشرح[1]: «قياسُ مذهب يونس أن لا يمتنع نصبُ المعطوف بِبَلْ ولكنْ» انتهى. ومفهوم كلام المصنف أنك إذا عطفت بغير «بل» و«لكنْ» لا يلزم الرفع في المعطوف بعد منصوب، بل يجوز فيه الرفع وغيره، وهذا على قسمين: منه ما يجوز فيه النصب، ويكون أولى لكونه من عطف المفردات، ويجوز فيه الرفع على ضعف لكونه يصير من عطف الجمل، نحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً، والرفع على إضمار هُوَ.

وقد منع قوم النصبَ في «ليس»، فلم يجيزوا: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً، بالنصب، وقالوا: يجب الرفع على إضمار «هُوَ»، أي: ولا هو قاعدٌ. وعللوا ذلك بأنه لا يجوز: ولا ليس قاعداً. / وإذا منعوا ذلك في [٢: ٩٥/أ] ليس فلأَنْ يمنعوه في «ما» أحرى وأولى. وحكى س[2] الخَفضَ على توهم الباء. وسيأتي حكمه.

ص: وتُلحق بـ«ما» «إنْ» النافيةُ قليلاً، و«لا» كثيراً، ورفعُها معرفةً نادرٌ، وتُكْسَعُ بالتاء، فتختصُّ بالحين أو مُرادِفِه، مُقْتَصَراً على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلَّة، وقد يضاف إليها «حين» لفظاً أو تقديراً، ورُبَّما استُغني مع التقدير عن «لا» بالتاء. وتُهمل «لاتَ» على الأصح إن وَليها «هَنًا».

ورفعُ ما بعدِ «إلا» في نحو «ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ» لغةُ تَميم، ولا ضميرَ في «ليسَ» خلافاً لأبي علي. ولا تلزم حاليةُ المنفي بـ«لَيسَ» و«ما» على الأصحّ.

ش: «إنْ» النافيةُ حرفٌ لا يختصُّ، فهو يلي الجملةَ الفعلية، نحو

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٤.

(٢) ذكر أبو حيان في الارتشاف ص١٢٠٢ أن ذلك مسموع، لكن عامة النحويين لا يجيزونه، وأجازه الكسائي والفراء قياساً، ونسبةُ النحاس جواز ذلك إلى سيبويه وهم، وإنما حكى ذلك سيبويه في «ليس». وممن نسب ذلك لسيبويه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٩٦. انظر حكاية سيبويه ذلك في «ليس» في الكتاب ١: ٣٠٦ و٣: ٢٩.

قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾[1]، والجملة الاسمية نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآ﴾[2]، وما كان هكذا فقياسُه أن لا يعمل.

واختلفوا في جواز إعماله إعمال «ما»، فيُرفع به المبتدأ، ويُنصب خبره، فذَهب إلى إجازة ذلك الكسائيُّ[3] وأكثرُ الكوفيين وابنُ السَّرَّاج[4] والفارسيُّ[5] وأبو الفتح[6]، ومَنع من إعماله الفراءُ[7] وأكثرُ البصريين، واختُلف على س والمبرد: فنقل السُّهيلي أنَّ س أجاز إعمالها، وأنَّ المبرد مَنع من ذلك، ونقل أبو جعفر النَّحَّاس عكس ذلك، قال: «س والفراءُ يرفعان، والكسائيُّ ينصب، وهو مذهب أبي العباس»[8] انتهى. وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنّ «إنْ» لا تعمل.

قال ابن عصفور: «ويُعطيه كلام س لأنه لم يذكرها في نواسخ الابتداء والخبر» انتهى كلامه.

والصحيحُ الإعمالُ، والدليلُ على ذلك القياسُ والسماع:

أما القياس فإنها[9] شاركت «ما» في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال.

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٤١.

(٢) سورة يونس، الآية: ٦٨.

(٣) الأزهية ص٣٣ وأمالي ابن الشجري ٣: ١٤٤.

(٤) الأصول ١: ٩٥ و٢: ١٩٥.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٧٥. وقد نص أبو علي في البصريات ص٦٤٦ ـ ٦٥٥ على أنَّ «إنْ» لا تعمل عمل ليس.

(٦) المحتسب ١: ٢٧٠.

(٧) معاني القرآن ٢: ١٤٥ والأزهية ص٣٣ وأمالي ابن الشجري ٣: ١٤٤.

(٨) مثل ذلك أيضاً في الأزهية ص٣٢، ٣٣. وقد صرح المبرد في المقتضب ٢: ٣٦٢ بأن سيبويه لا يرى في «إنْ» هذه إلا رفع الخبر، وأن غيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس، كما فعل ذلك في «ما»، وقال: «وهذا هو القول لأنه لا فصل بينها وبين «ما» في المعنى». وانظر أمالي ابن الشجري ٣: ١٤٣ ـ ١٤٤ ورصف المباني ص١٩٠.

(٩) ك: فلأنها.

وأما السماع فقول العرب في نثرها وسعة كلامها: «إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك»، و«إنْ أحدٌ خيراً من أحد[1] إلا بالعافية»، بنصب نافِعَك وضارَّك وخيراً، حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية، وأنه سمعهم يقولون ذلك، وسمع أعرابياً يقول: «إنَّ قائماً»[2]، فأنكرها عليه، وظن الكسائي أنها «إنَّ» المشددة وقعت على «قائم»، قال: فاسْتَثْبَتُّه، فإذا هو يريد: إنْ أنا قائماً، فترك الهمز، ثم أدخل النون في النون، كما قال جل وعز ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[3]، وقرأ سعيدُ بن جبير ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾[4]. وخَرَّجه أبو الفتح على أنها «إن» النافية، وقال[5]: «معناه: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، يعني في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضَلالُكم بعبادتهم أشدُّ من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم».

[٢: ٩٥/ب] / ولا يتعين هذا التخريج، بل تحتمل هذه القراءة الشاذة أن تكون «إن» هي المخففة من الثقيلة، ويكون قد أعملها، ونصب الخبر بها على حد ما جاء ذلك في «إنَّ» المشددة في قول عمر بن أبي ربيعة[6]:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ، وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِثاثاً، إنَّ حُرَّاسنا أُسْدا

وهذا التخريج أحسن، بل يتعين لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين، ولا يناسب هذا التنافي في القرآن، بل يستحيل

---

(١) خيراً من أحد: سقط من ك.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٥.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٣٨.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٩٤. المحتسب ١: ٢٧٠.

(٥) المحتسب ١: ٢٧٠.

(٦) البيت له في شرح الجمل ١: ٤٢٤ وشرح أبيات المغني ١: ١٨٣ ـ ١٨٥. وليس في ديوانه. وقوله: «خثاثاً» كذا في س، وفي هامشها وبقية النسخ «خِفافاً»، وهي الرواية المشهورة.

ذلك إذْ قراءةُ التشديد تقتضي أن يكونوا عباداً أمثالهم، وقراءة التخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي أن لا يكونوا عباداً أمثالهم، وهو مُحال في كلام الله تعالى.

وقال الشاعر في إعمال «إنْ»[1]:

إنْ هو مُسْتَوْلِياً على أَحَدٍ إلا على أَضْعَفِ المَجانينِ

وقال آخر[2]:

إنِ المرءُ مَيْتاً بانقضاءِ حَياتِهِ ولكنْ بأنْ يُبْغَى عليه، فَيُخْذَلا

وبهذا السماع يتبين بطلانُ قول من ذهب[3] إلى أنه لم يأت منه إلا قولُه «إنْ هو مستولياً على أحد»، وتخصيصه إياه بالضرورة، وأنه إذا دخلت على الاسم فلا بُدَّ أن تكون بعدها إلا، نحو ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[4]، وإذا كان ذلك لغةً لبعض العرب فلا يصح قول المصنف «إنه تُلحق بما قليلاً». والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب.

وقال المصنف في الشرح[5]: «أكثر النحويين يزعمون أنَّ مذهب س في «إن» النافية الإهمالُ، وكلامُه مُشْعِر بأنَّ مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم[6]: «فأما إنْ مع ما في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة ما مع إنَّ الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس». فعُلم بهذه العبارة أنَّ في الكلام حروفاً مناسبة

---

(١) تقدم في ٢: ٢٢٥.

(٢) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٢١٧ وتخليص الشواهد ص٣٠٧ والعيني ٢: ١٤٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٦٨ ـ ١٦٩ والمقرب ١: ١٠٥.

(٤) سورة الملك، الآية: ٢٠.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٧٥.

(٦) الكتاب ٤: ٢٢١.

لِليس من جملتها ما، ولا شيءَ من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا إنْ ولا، فتعين كونهما مقصودين» انتهى.

ولا تُؤخَذ القواعدُ الكُلِّيَّة مِن مثل قوله «وتَمنعها أن تكون من حروف ليس»، فيقضى[1] على أنَّ إنْ تعمل عمل ما؛ إذ المتبادر إليه الذهن أن قوله «تَمنعها أن تكون من حروف ليس» أي: تمنعها من أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كحروف ليس، أي: أخوات ليس التي هي كان وأخواتُها، فَعَنى بحروف ليس «كان» وأخواتِها، وإطلاقُ الحروف على الأفعال وعلى الأسماء إطلاق سائغ عند النحويين، وذلك بمعنى الكلمات لا حقيقة الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، ومع هذا الاحتمال فليس في كلام س إشعار بأنَّ «إنْ» تعمل.

[٢: ٩٦/أ] وقال المصنف في الشرح[2]: «مقتضى النظر أن يكون / إلحاق «إن» النافية بـ «ليسَ» راجحاً على إلحاق «لا» لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور، فيقال: إنْ زيدٌ فيها، وإنْ زيدٌ إلا فيها، و﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾[3]، و﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾[4] كما يقال بـ«ما»، ولو استعملت «لا» هذا الاستعمال لم يجز» انتهى.

وقال س[5]: «وتكون إنْ كـ«ما» في معنى ليس». قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر: «هذا نص على أنَّ «إنْ» كـ«ما» تعمل عمل ليس كقوله:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً على أَحدٍ ..... .

---

(١) فيقضى... من حروف ليس: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧٥.

(٣) سورة يونس، الآية: ٦٨.

(٤) سورة فاطر، الآية: ٣٣.

(٥) الكتاب ٤: ٢٢٢.

وقال الأستاذ أبو علي: هذا الكلام ليس بنص على ذلك؛ لأنه يحتمل أن يريد أنَّ «إنْ» تكون كـ«ما» في النفي، فيكون قد عَبَّر بقوله «في معنى ليس» عن النفي، وهذا أولى أن يُحْمَلَ عليه كلامُه لأن العمل في «إن» شاذ.

وقوله **و«لا» كثيراً** يعني أنَّ عمل «إنْ» قليل، وعمل «لا» كثير، والعكس هو الصواب لأن «إنْ» قد عملت نثراً ونظماً، و«لا» إعمالُها قليلٌ جداً، حتى إنَّ أبا الحسن زعم أنها يرفع ما بعدها بالابتداء، ومنع النصب، وتبعه أبو العباس[1]، فهي عندهم لا تعمل عمل «ليس»، و[2]:

.... لا بَراحُ

و[3]:

..... لا مُسْتَصْرَخُ

مبتدأ، والخبر مضمر، ولم يشترطوا تكريراً، ولم يجعلوا قول س[4] «وإن شئت قلتَ: لا أحدٌ أفضلَ منك» في قول من جعلها كَلَيْس إلا قياساً منه، فلذلك ساغ الخلاف، وظاهرُ كلامه أنه مسموع، وحتى إن بعض النحويين زعم أنّ «لا» أُجريت مُجرى «ليس» في رفع الاسم خاصة لا في

---

(١) كذا! وقد ذهب في المقتضب ٤: ٣٨٢ إلى أنها تعمل عمل ليس.

(٢) هذه قطعة من بيت لسعد بن مالك القيسي، وهو:

مَنْ صَدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

وهو في الحماسة ١: ٢٦٦ والكتاب ١: ٥٨ و٢: ٢٩٦، ٣٠٤ والخزانة ١: ٤٦٧ وشرح التسهيل ١: ٣٧٦.

(٣) هذا جزء من بيت للعجاج، وقد أنشده أبو حيان مع بيت قبله في ص٢٨٣. ديوانه ص٤٥٩ [تحقيق د. عزة حسن] والكتاب ٢: ٣٠٣ والحلبيات ص٢٨٣ وشرح التسهيل ١: ٣٧٧. يعني بالطُّبَّخ الملائكةَ الموكلين بعذاب الكفار، وهو جمع طابخ. وتحش الجحيم: تجمع لها الوقود وتوقدها. ولا مستصرخ: لا مستغاث.

(٤) الكتاب ٢: ٣٠٠.

نصب الخبر، وهو مذهب الزجاج[1]، ذهب إلى أنها ترفع الاسم، ولا تعمل في الخبر شيئاً، وهي مع الاسم الذي عملت فيه الرفع في موضع رفع بالابتداء، حكى ذلك عنه ابنُ وَلَّادٍ. وهذا فاسد إذ لا عامل له، وقد نُصب.

وزعم بعضهم[2] أنه لم يُسمع النصبُ في خبر «لا» ملفوظاً به. وليس كذلك، بل سُمع إعمالها عمل «ليس» ونصب الخبر، لكنه في غاية الشذوذ والقلة، قال[3]:

تَعَزَّ، فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضى اللَّهُ واقيا

وقال آخر[4]:

نَصَرْتُكَ إذْ لا صاحِبٌ غيرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْناً بالكُماة حَصينا

وأورد المصنف في الشرح دليلاً على إعمالها إعمال «ليس» قولَ الشاعر، وهو سَواد بن قارِب[5]:

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذُو شفَاعةٍ بِمُغْنٍ فَتيلاً عن سَوادِ بنِ قارِبِ

وقولَ الآخر[6]:

[٢: ٩٦/ب] / فَرَطْنَ، فلا رَدٌّ لِما بُتَّ، وانْقَضَى ولكنْ بَغُوضٌ أن يُقال: عَديمُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٦٣.

(٢) شرح الكافية ٢: ١١٢.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٦ وتخليص الشواهد ص٢٩٤ والعيني ٢: ١٠٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٧٧.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٦ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٧٨.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٧٦ والعيني ٢: ١١٤ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٧١.

(٦) البيت ليس في مطبوعة شرح التسهيل. وهو لمزاحم العقيلي في الكتاب ٢: ٢٩٨ وتحصيل عين الذهب ص٣٥١. فرطن: ذهبن وتقدمن. وبُتَّ: قُطع. وبغوض: مبغض. وعديم: عُدم شبابُه. وصف كبره وذهاب شبابه.

وقولَ الآخر[1]:

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِـيـرانِـهـا فـأنـا ابـنُ قَـيْـسٍ لا بَـراحُ

قال[2]: «فحذف الخبر ومثله قول الآخر[3]:

والله لـولا أن تَـحُـشَّ الـطُّـبَّـخُ بيَ الجحيمَ حينَ لا مُسْتَصْرَخُ»

قال[4]: «فهذا وأمثاله مشهور، أعني إعمال «لا» في نكرة عملَ ليس» انتهى.

ولا حجة في هذه الأبيات الثلاثة إذ يحتمل أن تكون: ذو شفاعة، وبَراح، ومُسْتَصْرَخ مبتدآت إذ ليس فيها خبرٌ يَظهر نصبُه؛ إذ قولُه «بِمُغْنٍ» مشغول بحرف الجر، فيحتمل أن يكون في موضع رفع، و«بَراح» و«مُسْتَصْرَخ» لم يُذكر لهما خبر البتة، فيحتمل أن يكون المحذوف مرفوعاً، فلم يبق ما يدل على أنها تعمل عمل «ليس» إلا البيتان السابقان، وهما من القلة بحيث لا تُبنى عليه القواعد.

لا يقال: الذي يدل على أنَّ «لا» في الأبيات السابقة عملت عمل «ليس» كونُها لم تتكرر؛ لأنها إذا كان بعدها المتبدأُ تكررت، وإذا عملت عمل «ليس» لم يلزم تكرارها؛ لأن تكرارها على مذهب أبي العباس[5] لا يلزم، وقد جاءت غير مكررة وبعدها المبتدأُ في قوله[6]:

بَكَتْ جَزَعاً، واسْترجعتْ، ثم آذَنتْ ركـائبُـهـا أن لا إلـيـنـا رجـوعُـهـا

---

(١) تقدم في ص٢٨١.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧٧.

(٣) تقدم في ٢٨١.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٧٧.

(٥) المقتضب ٤: ٣٥٩، ٣٦٠ وشرح الجمل ٢: ٢٦٩ وشرح المفصل ٢: ١١٢ وشرح الكافية ١: ٢٥٨ والخزانة ٤: ٣٤.

(٦) البيت في الكتاب ٢: ٢٩٨ والمقتضب ٤: ٣٦١ والأصول ١: ٣٩٣ والخزانة ٤: ٣٤.

وعلى هذا حمل أبو العباس[1] الشواهد المتقدمة.

ولو ذَهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوز أن تعمل «لا» هذا العملَ لذهب مذهباً حسناً؛ إذ لا يُحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظم إلا في ذينك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تُبنى القواعد على ذلك[2]، وليس في كتاب س ما يدل على أنَّ[3] إعمالها عمل «ليسَ» مسموع[4] من العرب لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مقيساً مطرداً، بل قال س[5]: «وزعموا أن بعضهم قرأ (ولاتَ حِينُ مَنَاصٍ)[6]، وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَن نِيرانِها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

فجعلها بمنزلة ليس» انتهى كلام س.

فظاهر كلام س أنَّ جعلَها بمنزلة «ليس» في هذا البيت تأويل من ذلك البعض الذي قال عنه س «كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك»، ولو كان التأويل لِـ«س» لم يكن مثل هذا البيت تُبنى عليه قاعدة؛ ألا ترى أنَّ س شَبَّه رفع الحين بعد «لاتَ» برفع بَراح بعد «لا»، ولا ترفع «لات» غير الحين، فكذلك لا ترفع «لا» غير «بَراح»، وأمّا ما تقدم من كلامه السابق فتقدم قول الأخفش / والمبرد فيه. [٢: ٩٧/أ]

ومَنْ وقفنا على كلامه ممن ذكر أنّ «لا» تعمل عمل «ليس» لم ينص على أن ذلك بالنسبة إلى لغة مخصوصة، إلا ما في كتاب «المغرب» لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي، فإنه ذكر فيه ما نصه[7]: «ما ولا

---

(١) المقتضب ٤: ٣٦٠ ـ ٣٦١.
(٢) ك: على حسب ذلك.
(٣) أنَّ: سقط من ك.
(٤) س، ك، ح: مسموعاً.
(٥) الكتاب ١: ٥٨.
(٦) سورة ص: الآية ٣.
(٧) المغرب ص٥٣٦ [ط. بيروت].

بمعنى ليس ترفعان الاسم، وتنصبان الخبر، نحو: ما زيدٌ منطلقاً، ولا رجلٌ أفضلَ منك، وعند بني تميم لا تعملان». فظاهر هذا أن غير تميم يعملونها.

وفي البسيط: «وأمَّا بنو تميم فالقياس عندهم عدم الحمل على ليس، وكذلك في الثاني» يعني في نحو: لا رجل قائمٌ. قال: «لأنهم إذا امتنعوا من الحمل الموافق فالمخالف أولى، وهو ظاهر كلام الزمخشري؛ لأنه قال[1]: «هي في قول أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك، وأما قول حاتم[2]:

..... ولا كَريمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

فيحتمل أن يترك طائيته إلى الحجازية، ويحتمل أن لا يكون خبراً، لكنه صفة على موضع لا وما بعدها» انتهى. ويحتمل أن يقال: وافق بنو تميم أهل الحجاز على هذا النحو من العمل، لكن القياس يقتضي أن يكون الحمل فيها على إنَّ وأخواتها، شبهوها بنقيضتها» انتهى.

وأكثر مَنْ أجاز إعمالها إعمالَ «ليس» اشترط أن تَعمل في النكرات، نحو: لا رَجُلٌ قائماً، ولم يجيزوا: لا زيدٌ أخاك، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض النفي، فلو قلت: لا قائمٌ رجلٌ، ولا رجلٌ إلا أفضلُ منك، وجب الرفع. ونَصُّوا أيضاً على أنه لا يجوز الفصل بين «لا» وما عملت فيه.

وقال في البسيط: «وهل يكون الفصل مبطلاً للعمل؟ والظاهر أنه يبطل لأنَّ «لا» أضعف من «ما» وفيهما الخلاف، ولأنهم يرجعون إلى

---

(١) المفصل ص٢٩ ـ ٣٠.

(٢) صدر البيت: إذا اللِّقاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُها. وهو في زيادات ديوانه ص٣١١. وهو من غير نسبة في الكتاب ٢:٢٩٩ وصدره فيه صدر بيت قبله. ونسبه القيسي ـ مع بيت آخر ـ في إيضاح شواهد الإيضاح ص٢٧١ لرجل من النَّبيت ـ والنبيت: حي من الأنصار ـ واسمه عمرو بن مالك بن الأوس. وذكر أنهما ينسبان لأبي ذؤيب الهذلي، وأنه لم يرهما في شعره. وقد خرجهما المحقق. اللقاح: جمع لِقْحة، وهي الناقة الحلوب. والأَصِرَّة: جمع صِرار، وهي خرقةُ تُشَدُّ على أخلاف الناقة لئلا يرضعها الفصيل. ومصبوح: مُسْقَى صَبُوحاً، وهو شُرب الغَداة.

التكرار في «لا رجلَ»، فهذا أولى» انتهى. يعني أنه إذا كان الفصل بين «لا» العاملة عمل «إنَّ» ومعمولها مع كثرة ذلك مانعاً من إعمالها، فَلأَن يكون مانعاً من عمل «لا» العاملة عمل «ليس» مع قلة عملها أَولى وأَحرى، فيبطل إذ ذاك العمل، ويلزم التكرار.

وقوله **ورفعُها معرفةً نادرٌ** قال المصنف في الشرح[1]: «وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي[2]:

بَدَتْ فِعْلَ ذي رُحْبٍ، فَلما تَبِعتُها تَوَلَّت، ورَدَّتْ حاجَتِي في فُؤاديا
وَحَلَّتْ سَوادَ القلبِ، لا أنا باغياً سواها، ولا في حُبِّها مُتَراخيا

وقد حذا المتنبئ حذوَ النابغة، فقال[3]:

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مَكْسُوباً، ولا المالُ باقيا

والقياس على هذا سائغ عندي، وقد أجاز[4] ابن جني إعمال «لا» في المعرفة، ذكر ذلك / في كتاب التمام»[5] انتهى. [٢: ٩٧/ب]

وقد تأولوا[6] بيت النابغة على أن الأصل: ولا أُرى باغياً، فلما حُذف الفعل انفصل الضمير، فـ«أنا» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله، و«باغياً» حال.

وهذا الذي ذكره المصنف مِن أنَّ «لا» عملت في معرفة ذكره

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٧.
(٢) شعره ص١٧١ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٣١ ـ ٤٣٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٧٨ ـ ٣٨٢ [الإنشاد ٣٩٤].
(٣) ديوانه ٤: ٢٠ [شرح المعري].
(٤) وقد أجاز... التمام: ليس في مطبوعة شرح التسهيل.
(٥) كذا! وذكر ابن الشجري في أماليه ١: ٤٣١ أن ابن جني لم ينكر ذلك «في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنه قال بعد إيراد البيت: شَبَّه «لا» بليس، فنصب بها الخبر». قلت: هذا القول في الفسر ٣: ٢٥٢/أ [مخطوطة قونية] عند تفسيره بيت المتنبي المذكور، وقد أنشد بعده بيت سعد بن مالك الذي سبق ذكره.
(٦) شرح الكافية الشافية ص٤٤١.

هبة الله بن الشجري[1]، وأنشد بيت النابغة.

ومثالُ بيت المتنبي قولُ الشاعر[2]:

أَنكرتُها بعدَ أعوامٍ مضينَ لها ... لا الدارُ داراً، ولا الجيرانُ جيرانا

وقوله **وتُكْسَعُ بالتاء، فتختص بالحِينِ أو مُرادِفِهِ مُقْتَصَراً على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعِها بقلَّة** الكَسْع هو ضَرْب الرجل مؤخرَ الرجلِ بظهرِ قدمِه، قال الفرزدق[3]:

كَسَعتُ ابنَ المراغة حينَ وَلَّى ... إلى شَرِّ القَبائلِ والدِّيارِ

وفي الأفعال لابن القطاع[4]: «كَسَعَ القومَ كَسْعاً: ضَرب أدبارهم بالسيف، والإنسانَ: ضربتَ دُبُرَه بظهر قَدَمِك، والرجلَ: تكلمت بإثْر كلامِه بما ساءه، والناقةَ: أبقيتَ في ضرعها لبناً يستدعي غيره، وأيضاً نَضَحَ على ظهرها[5] الماءَ الباردَ، وضربه بظاهر كفه ليرتفع لبنها، وكَسِعَ الطائرُ كَسَعاً: ابيضَّ ذَنَبُه، والفرسُ: ابْيَضَّتْ أطراف ثُنَّتِه[6]».

واختلف النحويون في لاتَ:

فذهب س[7] إلى أنها مركبة من «لا» والتاء، وعلى هذا لو سميت بها حكيتَه كما تحكي لو سميت بـ«إنَّما».

---

(١) أمالي ابن الشجري ١: ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٢) البيت في كتاب الجمل المنسوب للخليل ص٤٨ وكشف المشكل ١: ٣٦٦.

(٣) ديوانه ص٤٤٠.

(٤) كتاب الأفعال ٣: ٧٨ ـ ٧٩. وهو أبو القاسم علي بن جعفر السعدي الصَّقَلِّيّ [٤٣٣ ـ ٥١٥هـ] أخذ عن أبي بكر محمد بن علي الصقلي التميمي. وأخذ عنه ابن برّي. صنف: الأفعال، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، والبارع في العروض، والشافي في علم القوافي. معجم الأدباء ١٢: ٢٧٩ ـ ٢٨٣ والبغية ٢: ١٥٣ ـ ١٥٤ ومقدمة كتاب الشافي ص٧ ـ ٢٥.

(٥) في كتاب الأفعال: على ضرعها. وكذا في اللسان (كسع).

(٦) ثُنَّة الفرس: مؤخر رسغه، وهي شعرات مُدَلَّاة مشرفات من خلف.

(٧) لم أقف على مذهبه في الكتاب ولا في مراجعي.

وذهب الأخفش[1] والجمهور إلى أنها «لا» زيدت عليها التاء كما زيدت على «ثُمَّ»، فقيل: ثُمَّتَ.

وذهب الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة وغيره إلى أنها ليست للتأنيث، وإنما هي زائدة على الحين، واستدل على ذلك بقول الشاعر[2]:

العاطفونَ تَحينَ ما مِنْ عاطفٍ ....

أي: حين ما مِنْ عاطف. وقد سبقه إلى ذلك أبو عبيد[3]، وسيأتي الكلام[4] في هذا البيت.

وذهب الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع إلى أن الأصل في «لاتَ» «ليسَ»، قال[5]: «ويظهر لي أنَّ الأصل في «لاتَ» «ليسَ»، فأُبدل من السين التاءُ، كما فُعل ذلك في سِتّ، ثم قُلبت الياءُ ألفاً لأنه كان الأصل في لَيْسَ لاسَ لأنها فَعِلَ، وكأنهم كرهوا أن يقولوا ليتَ، فيصير لفظُها لفظَ التمني، ولم يُفعل هذا إلا مع الحين، كما أنَّ «لَدُنْ» لم تُشَبَّه نونُها بالتنوين إلا مع غُدْوة، ويجب على هذا أن يُوقفَ عليها بالتاء، وكذا وَقَف جميعُ القراء إلا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٣٢١ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٨٠/ب.

(٢) هو أبو وجزة السعدي. وعجز البيت: والمُنْبغونَ يداً إذا ما أنعموا. أو: والمُطْعِمُونَ زمانَ أينَ المُطْعِمُ. الغريب المصنف ص٣٥٠ وسر الصناعة ص١٦٣ والخزانة ٤: ١٧٥ ـ ١٨٢ [الشاهد ٢٨١] واللسان (ليت) و(أين) و(حين) ومجالس ثعلب ص٣٧٤ ورصف المباني ص٢٣٩، ٢٤٨. س: العاطفين.

(٣) في النسخ كلها: أبو عبيدة. والصواب ما أثبتُّ، وقد نقل أبو عبيد ذلك في كتابه «الغريب المصنف» ص٣٥٠ عن الأموي. وعنه في الخزانة ٤: ١٧٦ ـ ١٧٧. وأما أبو عبيدة فقد نص في مجاز القرآن ٢: ١٧٦ على أن أصل «لات» «لا»، وأن بعض العرب تزيد فيها هاء الوقف، فتصبح «لاه»، فإذا اتصلت صارت تاء. وانظر ذلك مفصلاً في إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٥٠ ـ ٤٥٤. وراجع المحرر الوجيز ٤: ٤٩٢ والبصريات ص٦٠٣ والقرطبي ١٥: ٩٧ ـ ٩٨.

(٤) سيأتي الكلام فيه في ص٢٩٧.

(٥) الملخص ١: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

الكسائيَّ، فَرُوِيَ عنه الوجهان[1]، فمن وقف بالهاء فهي «لا» التي للنفي لَحِقَتْها تاءُ التأنيث، نحو ثُمَّتَ، وجاء الحين بعدها مرفوعاً، حكاه س[2]، فهو اسمها، والخبر محذوف» انتهى.

وفي البسيط: ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليسَ كما في سِتّ / ، وانقلبت الياء ألفاً على القياس، فتكون «ليس» نفسها ضعفت بالتغيير، [٢: ٩٨/أ] فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال.

واختلفوا هل لها عمل أم لا؟ والذين قالوا إنها تعمل اختلفوا: فذهب س والجمهور إلى أنها تعمل عمل «ليس»، قال س وقد تكلم في عمل «ما» عمل «ليس» ما نَصُّه[3]: «كما شبهوا بِلَيْسَ لاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لاتَ إلا مع الحين، تُضمر فيها مرفوعاً، وتَنصِبُ الحينَ لأنه مفعول به، ولم تَمكُّنْ تَمَكُّنَها، ولم تُستعمل إلا مُضْمَراً فيها». فقول س «كما شبهوا بليسَ لاتَ في بعض المواضع» ظاهر في أنها لا يلزمها الإعمال دائماً، بل إعمالها إنما جاء في بعض المواضع، وكأنه يشير إلى أنها جاء بعدها غيرُ ما ذكر. وقولُه «وذلك مع الحين خاصةً، لا تكون لاتَ إلا مع الحين» نصٌّ على أنها لا تعمل عمل «ليسَ» في غير الحين، وظاهرٌ في اختصاصها بلفظه.

وفي البسيط: «اختصت بأن جُعلت عاملةً في الظرف المُخْبَرِ به عن الظرف، وخَصَّصوا من أنواع الظروف الحين كما تقول: اليوم يوم السَّبْت، وكذلك في الحين، ورُبَّ شيء يختص في العمل بنوع ما لا لِسَبَب، كما أعملوا لَدُنْ مع غُدْوة ليس إلا، والتاء في القسَم، ثم التزموا في إعمالها

---

(١) ذكر الفراء في معاني القرآن ٢: ٣٩٨ أن الكسائي يقف بالهاء، وكذا في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٣٢٠ وإيضاح الوقف والابتداء ص٢٨٨.

(٢) الكتاب ١: ٥٨.

(٣) الكتاب ١: ٥٧.

حذفَ الاسم، شبهوها بِليسَ ولا يكون في الاستثناء، فإنه لا بُدَّ هنا من اسم لازمِ التقدير، قال تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، معناه: فنادَوْا ولاتَ حينُ تناديهم حينَ مناصٍ لهم، أي: خَلاص، لكنه في «لات» محذوف لا يَصِحُّ إضماره لكونه حرفاً. وقيل: قد ورد شاذاً إظهار المرفوع، وقد قرئ (ولاتَ حِينُ مَنَاصٍ)[2] وحذف الخبر» انتهى.

وقول س «تُضْمر فيها مرفوعاً» لا يريد الإضمار حقيقةً لأن الحرف لا يُضْمَر فيه، وإنما يريد: يحذف المرفوعُ معها، وسَمَّاه إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظاً به، ويُبين أنَّ مُراده بالإضمار الحذفُ قولُه بعد ذلك[3]: «وليست لات كليسَ في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لستَ وليسُوا، وعبدُ الله ليسَ ذاهباً، فتبني على المبتدأ، وتُضْمِرُ فيه، ولا يكون هذا في لاتَ، لا تقول: عبدُ الله لاتَ منطلقاً، ولا: قومُك لاتُوا مُنْطَلقينَ». فهذا كلُّه نَصٌّ على أنه يريد بالإضمار الحذف.

وقولُه «وتنصب الحين لأنه مفعول به» أي: مُشَبَّه بما شُبِّه بالمفعول به؛ لأنَّ لاتَ شُبهت بليسَ، وليسَ شُبهت بضَرَبَ، ومنصوب ضَرب هو المفعول به حقيقة.

والذين ذهبوا إلى أنها تعمل عمل «ليس» اختلفوا: فمنهم من قَصَرَ إعمالَها على لفظ الحين خاصَّة، وهو ظاهرُ كلام س[4] ومذهبُ الفراء[5].

---

(١) سورة ص، الآية: ٣.

(٢) الكتاب ١: ٥٨. ومعاني القرآن للأخفش ص٤٥٣. وقد نسبها ابن السراج في الأصول ١: ٩٦ وابن جني في سر الصناعة ص٥١١ إلى عيسى بن عمر. ونسبها إليه وإلى أبي السمال ابنُ خالويه في كتابه مختصر في شواذ القرآن ص١٢٩.

(٣) الكتاب ١: ٥٧.

(٤) الكتاب ١: ٥٧، ٥٨.

(٥) لم يذكر هذا المذهب في معاني القرآن ٣: ٣٩٧ ـ ٣٩٨ حيث تحدث عن «لات» في الآية الثالثة من سورة «ص». وقال الرضي: «وقال الفراء: يكون مع الأوقات كلها» شرح الكافية ١: ٢٧٠. وانظر الخزانة ٤: ١٦٨ وما بعدها.

ومنهم من أجاز ذلك في الحين / وما رادفَه، وسواء أكان معرفة أم [٢: ٩٨/ب]
نكرة[١]، وهو اختيار ابن عصفور[٢]، قال: «ومن إعماله فيه معرفةً قولُ الأعشى[٣]:

لاتَ هَنًّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ أو مَنْ جاءَ مِنْهَا بطائفِ الأَهْوالِ

فـ«هَنًّا» اسم زمان مرفوع بـ«لاتَ»، وذكرى جُبيرة: في موضع نصب على أنه خبر «لات»، والتقدير: لاتَ هَنًّا حينَ ذِكْرى جُبيرة، أي: لاتَ هذا الحينُ حينَ ذِكرى جُبَيرة» انتهى.

وقال ابن الأعرابي: لات أنى أنسى ذِكْرَها. وقال الأصمعِي: ليس ذِكْرى جُبيرة. وجعل الفارسيُّ[٤] من إعمالها فيما رادف الحينَ قولَ الشاعر[٥]:

حَنَّتْ نَوار، ولاتَ هَنًّا حَنَّتِ وبدا الذي كانت نَوارُ أَجَنَّتِ

أي: ليس هذا أوانَ حنين. وقال الأصمعي في لاتَ هَنًّا: تأويله ليس الأمرُ حيث ذهبت، أي: ليس حينَ ذلك، وهو في قوله، أنشده الأصمعي[٦]:

أَفي أَثَر الأَظْعان قلبُك يَلْمَحُ نَعَمْ، لاتَ هَنًّا، إنَّ قَلْبَك مِتْيَحُ

---

(١) نسب أبو حيان ذلك في الارتشاف ص١٢١١ للفارسي وغيره.

(٢) قال في المقرب ١: ١٠٥: «وأما لات فلم ترفع بها العرب إلا الحين مظهراً أو مضمراً... وتعمل في الحين معرفةً ونكرة لاختصاصها به، ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى» وأنشد البيت. وليس فيه النص الذي نقله أبو حيان، ولم أقف عليه في شرح الجمل، فلعله في كتاب آخر من كتبه.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٢١٣.

(٤) الشيرازيات ص٥٣٩ ـ ٥٤٣.

(٥) تقدم البيت في ٣: ٢١٣.

(٦) البيت للراعي. وهو في شعره ص٩١ وجمهرة اللغة ص٣٨٧، ١٠٣٠ والخزانة ٤: ٢٠٣ [الشاهد ٢٨٤].

أي: يذهب ويجيء في ضيقه، والمِتْيَح والتَّيِّحان: الذي يتعرض في كل شيء.

ومثالُ عملها في الحين مُقْتَصراً على منصوبها قولُه تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

غافلاً تَعرِض المنيةُ للمر ءِ، فيُدعى، ولاتَ حينَ إباءِ

ومثالُ عملها في مرادف الحين مُقْتَصراً على منصوبها قولُه[3]:

نَدِمَ البُغاةُ، ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخيمُ

ومثالُ عَمَلها في الحين مُقْتَصراً على مرفوعها قراءةُ من قرأ «ولاتَ حينُ مَناصٍ»[4] بالرفع. فأمَّا ما ورد من رفع غير الحين بعدها فشاذ، نحوُ قوله[5]:

..... يبغي جوارَك حينَ لاتَ مُجيرُ

وتُؤول على حذفٍ، كأنه قال: حين لاتَ حينُ مجيرٍ، فهو على الرفع، فحذف، وأقام المضاف إليه مقامه.

ولا يحفظ من كلام العرب مجيء الاسم بعدها مرفوعاً والخبر منصوباً مثبتين معاً، بل إن ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع، وإن ذكر المرفوع لم يذكر المنصوب.

---

(١) سورة ص، الآية: ٤.

(٢) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٤٢٨ وشرح التسهيل ١: ٣٧٧ والعيني ٣: ١٦١.

(٣) هو محمد بن عيسى بن طلحة أو مهلهل بن مالك الكناني أو رجل من طيئ. شرح التسهيل ١: ٣٧٧ والعيني ٢: ١٤٦ والخزانة ٤: ١٦٨ ـ ١٧٥ [الشاهد ٢٨٠] ومعاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٧.

(٤) الكتاب ١: ٥٨ ومعاني القرآن للأخفش ص٤٥٣.

(٥) تقدم في ص٢٠٦.

وذهب الأخفش في قوله ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ إلى أنها لا تعمل عمل ليس[1]، بل جعل ﴿حِينَ﴾ اسم ﴿لَاتَ﴾ وهي للنفي العام نحو، لا غُلامَ سفر، والخبر محذوف تقديره، ولاتَ حينَ مناصٍ لهم. وجَوَّز أيضاً فيه وجهاً آخر، وهو أن يكون ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ خبر مبتدأ محذوف[2]، أي: ولات الحينُ حين مناص. ووجهاً / آخر، وهو أن يكون مفعولاً بفعل [٢: ٩٩/أ] محذوف، أي: ولات أَرى حينَ مناص[3]. وهذا كله محتمل.

ونقل ابن عصفور أنَّ مذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر ابتداء مضمر. وإن كان منصوباً فنصبه بإضمار فعل. انتهى.

وما ذهب إليه الأخفش من النصب على إضمار الفعل ليس بشيء؛ لأن «لاتَ» لا يُحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع، وإنما نقول إنَّ الحين إذا كان منصوباً كان في موضع خبر مبتدأ محذوف؛ إذِ الأَولى عندي أنَّ لات لا تعمل شيئاً، وإن كان معناها معنى «لا»؛ لأنها كما ذكرنا لا يُحفَظ الإتيان بعدها باسمٍ وخبر مثبتين.

ونحن نقول في قراءة ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ على قول من ادعى أن اسمها لم يلفظ به، وأن ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ انتصب خبراً لها: لا يخلو هذا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٢١ والكشاف ٣: ٣٥٩ والتبيان للعكبري ص١٠٩٧. وقد نص الأخفش في معاني القرآن ص٤٥٣ على أنهم شبهوا «لات» بـ «ليس». وفي الأصول ١: ٩٧ أنه قال: إنها لا تعمل شيئاً. وقال ابن النحاس في تعليقته على المقرب ق ٤٧/ ب: «وقال أبو الحسن الأخفش رحمه الله: لات لا تعمل شيئاً، فإن رفعت الحين فبالابتداء، وإن نصبته فعلى الظرف».

(٢) قال السيرافي: «قال الأخفش: لات لا تعمل شيئاً في القياس لأنها ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء، ولم تعمل لات في شيء رفعت أو نصبت. يعني الأخفش أن لات حرف غير عامل، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل» شرح الكتاب ١: ١٦٨/أ. وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص٩٣٥.

(٣) اللباب للعكبري ١: ١٧٩ والكشاف ٣: ٣٥٩.

الاسم المُدَّعى أنه مرفوع بها ولم يلفظ به من أمرين: إما أن يكون مضمراً، أو يكون محذوفاً، لا جائز أن يكون مضمراً في «لاتَ» لأن الحروف لا يُضمر فيها، ولا جائز أن يكون محذوفاً لأنها عندهم أُجريت مُجرى «ليس» في العمل و«ليس» هي الأصل، واسم «ليس» لا يجوز حذفه، فكذلك اسم «لاتَ» لا يجوز حذفه؛ إذ لو جاز حذف اسم «لات» لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، و«لاتَ» على زعم من أعملها مقصورةٌ في إعمالها على الحين؛ بخلاف «ليسَ»، فإنها تعمل في المعارف والنكرات. وإنما لم يجز حذف اسم «ليسَ» لأنها مُشَبَّهة في عملها بالفعل المتعدي إلى واحد في رفع أحد الاسمين ونصب الآخر، كما أنَّ الفعل المتعدي كذلك، فمرفوعُها مُشَبَّهٌ بالفاعل، ومنصوبُها مُشَبَّهٌ بالمفعول، فكما أنَّ الفاعل لا يُحذَف وحده، فكذلك اسمُها لا يُحذَف. وهذا الذي اخترناه من أنَّ «لات» لا تعمل شيئاً هو مروي عن الأخفش[1].

ونقل صاحب البسيط عن السِّيرافي أنه قال في ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾: هو على الفعل، أي: ولاتَ أراه حينَ مَناص، ونحوه. ورُدَّ لأنه يخرج عن الاختصاص بالحين المتفق عليه، ولأنَّ حذفَ الفعلِ ومفعولهِ من غير دلالة عليه لا يكون. انتهى.

وزعم الفراءُ[2] أنَّ «لاتَ» قد يُخْفَضُ بها أسماءُ الزمان، وأنشد قولَ الشاعر[3]:

طَلَبُوا صُلْحَنا، ولاتَ أَوانٍ ... فأَجَبْنا أنْ ليسَ حينَ بقاءِ

وقولَ الآخر[4]:

---

(١) انظر المصادر المذكورة في الحواشي السابقة.

(٢) معاني القرآن ٢: ٣٩٧.

(٣) هو أبو زبيد الطائي. والبيت في ديوانه ص٣٠ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٨ وللأخفش ص٤٥٣ وسر الصناعة ص٥٠٩ والخزانة ٤: ١٨٣ ـ ١٩٥ [الشاهد ٢٨٢].

(٤) أنشد الفراء منه قوله: «لاتَ ساعةِ مَنْدَمٍ» فقط. وقال بعده: «ولا أحفظ صدره» معاني =

فلتَعرفَنَّ شَمائلاً محمودةً ولَتَنْدَمَنَّ، ولاتَ ساعةِ مَنْدَمِ

ولا يعرف ذلك البصريون.

وقد قرئ ﴿وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾[1] بالخفض، ووُجِّه على وجهين:

أحدهما: أنَّ «لاتَ» بمعنى «غير» وصف لمحذوف، كأنه قيل: فنادَوْا / حيناً غيرَ حينِ مناصٍ. [٢: ٩٩/ب]

ورُدَّ هذا التأويل بلزوم زيادة الواو، فلا فائدة لها حينئذ، وبأنه لو كانت بمعنى «لا» صفة لزم تكرارها، نحو: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ.

الثاني: أنَّ الكسرة كسرة بناء مقطوعة عن مضاف، وما بعد «لاتَ» يُقطع عن الإضافة، فيُبنى، والتقدير: ولاتَ حينَ مناصِهم، والإضافة إلى المناص كأنها إضافة إلى الحين لأنه معه كشيء واحد، فكأنه قال: ولاتَ حينَهم، ثم حذف الضمير من «مَناص»، فكأنه حذفه من الحين، فتضمنه الحين. وهذا بعيد جدًّا، وقد علل به الزمخشري[2].

وتأولوا ما ورد من ذلك في الشعر. وتأولوا[3] «ولاتَ أَوانِ» على أن الأصل فيه: ولاتَ أَوانَ صلحٍ، فقَطع أَواناً عن الإضافة، ونَواها، وبَنى أَواناً على الكسر تشبيهاً بفَعالِ، وهذا تأويل أبي العباس[4]، والتنوين عنده ليس للتمكين، بل هو في أَوانِ كَهُوَ في «إذٍ»؛ لأن أَواناً عنده يضاف إلى الجمل، نحو قولك: جئت أَوانَ زيدٌ قائمٌ، وأَوانَ قامَ زيدٌ، فحذف المضاف، وعُوض منه التنوين، والنون ساكنة كسكون ذال «إذْ»، وكُسرت لالتقائها مع التنوين.

= القرآن ٢: ٣٩٧. والبيت في الأضداد للأصمعي ص١٨ ولابن السكيت ص١٧٣ ولابن الأنباري ص١٦٨ والخزانة ٤: ١٦٨ ـ ١٧٥ [الشاهد ٢٨٠].

(١) الكشاف ٣: ٣٥٩ والجامع لأحكام القرآن ١٥: ٩٧. وقد نسبها أبو حيان في البحر ١: ٣٦٧ لعيسى بن عمر. وانظر مختصر في شواذ القرآن ص١٢٩.

(٢) الكشاف ٣: ٣٥٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ص٤٤٤ وشرح التسهيل ١: ٣٧٨.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٥ وسر الصناعة ص٥٠٩.

قال صاحب البسيط: «وقول أبي العباس هنا غير مرضي لأن أواناً قد يُضاف إلى الآحاد، نحوُ قولِه[1]:

هذا أوانُ الشَّدِّ، فاشْتَدِّي زِيَمْ

وقولِه[2]:

وهَذا أوانُ العِرْضِ حَيٌّ ذُبابهُ زَنابيرُه والأزرقُ المُتَلَمِّسُ

وأما الجماعة فـ«أوانِ» عندهم مجرور بـ«لاتَ»، وذلك لغة شاذة» انتهى.

وقولُه **وقد يُضاف إليها «حين» لفظاً** قال[3]:

لعلَّ حُلومَكم تَأْوي إليكم إذا شَمَّرتُ، واضْطَرمتْ شَذاتي
وذلك حينَ لاتَ أَوانِ حِلْمٍ ولكنْ قبلَها اجْتَنِبُوا أَذاتي

وقولُه **أو تقديراً** مثالُه قولُ الآخر[4]:

تذكَّر حُبَّ ليلى لاتَ حينا وأمسى الشَّيْبُ قد قَطَعَ القرينا

التقدير: حينَ لاتَ حينَ تذكُّر. ولا يضطر[5] إلى هذا التقدير كما

---

(١) هو رشيد بن رميض العنزي كما في الأغاني ١٥: ١٩٩ [طبع دار الثقافة]. وفي اللسان (حطم) أن ابن بري قال: هو للحطم القيسي، ويروى لأبي زغبة الخزرجي، ويروى لرشيد بن رميض العنزي. والشطر في سر الصناعة ص٥٠٩. زيم: اسم ناقته أو فرسه.

(٢) هو المتلمس كما في طبقات فحول الشعراء ص١٥٦ والحماسة ١: ٣٣٢ والشعر والشعراء ص١٨١ واللسان (لمس). وهو بغير نسبة في الخصائص ٢: ٣٧٧. وأوله في سر الصناعة ص٥١٠. العرض: وادٍ مريع باليمامة. حي ذبابه: يريد أن الأرض أمرعت وكثر ذبانها في الرياض. الزنابير والأزرق: ضربان من الذباب. والمتلمس: المتطلب للشيء من هنا وهنا.

(٣) هو الطرماح. والبيتان في ديوانه ص٥٨ وشرح التسهيل ١: ٣٧٨. والأول في أساس البلاغة (شذو). اضطرمت شذاتي: اشتدت أذاتي. والأذاة: الأذى.

(٤) هو عمرو بن شأس كما في المستوفي ١: ٢٥٣ وتذكرة النحاة ص٧٣٤. وهو في شعره ص٥٩.

(٥) ولا يضطر... لات حين تذكر: سقط من س.

زعم المصنف؛ إذ يصح المعنى بقوله: تذكرَ حُبَّ ليلى لات حينَ تذكُّر، أي: ليس الحينُ حينَ تذكُّر.

وقولُه **ورُبَّما استغني مع التقدير عن «لا» بالتاء** أشار المصنف إلى قولِه[1]:

العاطفونَ تَ حينَ ما مِنْ عاطِفٍ والمُنْعِمُونَ يَداً إذا ما أَنْعَموا

قال المصنف[2]: «أراد: هم العاطفون حينَ لاتَ حينَ ما مِنْ عاطف، فحذف حينَ مع لا. وهذا أَولى مِنْ قول مَنْ قال: إنه أراد العاطفونَهْ بهاء السكت، ثم أَثبتها / ، وأبدلها تاء» انتهى. [٢: ١٠٠/أ]

وتخريج المصنف هذا البيت على ما ذكر لا يُتَعَقَّلُ؛ لأنه يكون المعنى: هم العاطفون وقتَ ليس الحينُ حينَ ليسَ ثَمَّ عاطف.

وأحسن من التخريج الثاني زَعْمُ من زَعَمَ[3] أن التاء زيدت على «حين» في هذا البيت، والمعنى على أن هؤلاء العاطفون وقت انتفاء العاطف، وهذا هو المعنى الذي يُمدح به. وإذا احتمل هذا البيت هذا التخريج والتخريج الذي قبله، ولم يتعقل تخريج المصنف له، فكيف يستنبط منه حكم أنه ربما استُغني مع التقدير عن «لا» بالتاء؟ وذلك شيء لا يُتَعقل.

وقولُه **وتُهمَل «لاتَ» على الأصح إن وَلِيها هَنًا** تقدم إنشادُنا[4]:

حَنَّتْ نَوارُ، ولات هَنًا حَنَّتِ .....

---

(١) تقدم في ص٢٨٨.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧٨.

(٣) تقدم في ص٢٨٨. أنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وتابعه في ذلك ابن الطراوة.

(٤) تقدم في ٣: ٢١٣و٤: ٢٩١.

قال المصنف[1]: «لا عمل لِلاتَ في هذا وأشباهه، ولكنها مهملة. و«هَنًا» في موضع نصب على الظرفية، والفعلُ بعدَها صلة لأَنْ محذوفة، وأَنْ وصلتُها في موضع رفع بالابتداء، والخبرُ هَنًا، كأنه قال: ولاتَ هَنًا لَكَ حنينٌ، هكذا قال أبو علي[2]» انتهى.

وقد ذكرنا[3] قبلُ عن أبي علي أنَّ «لاتَ» عاملة في «هَنًا»، فيمكن[4] أن يكون لأبي علي القولان.

وكونها عاملةً في «هَنًا» هو قول الأستاذ أبي علي[5] وتلميذه الأستاذ أبي الحسن بن عصفور[6]. ورَدَّ عليهما المصنف[7] بكون «هَنًا» ظرفاً غير متصرف، فلا يخلو من معنى «في» إلا بأن تدخل عليه «مِنْ» أو «إلى». وهو ردّ صحيح.

ومَنْ منع إعمالها في قوله[8]:

لاتَ هَنًا ذِكرى جُبيرةَ..... .....

تأوله[9] على أن ذكرى مبتدأ، وهَنًا ظرف في موضع الخبر، وهي ظرف مكان مثل «هُنا» يستعمل زماناً ومكاناً، والجملة في المبتدأ والخبر منفية بِلاتَ، وقد جاءت «لاتَ» غير مضاف إليها «حين»، ولا مذكور بعدها «حين»، ولا ما رادفه في قول الأَفْوَهِ الأَوْدِيِّ[10]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٨.
(٢) الشيرازيات ص٥٤٠ ـ ٥٤١. وفيه القولان.
(٣) ذكر ذلك في ص٢٩١.
(٤) فيمكن... عاملةً في هَنًا: سقط من ك.
(٥) تعليقة ابن النحاس ق ٤٧/ب.
(٦) المقرب ١: ١٠٥ وتعليقة ابن النحاس ق ٤٧/ب ـ ٤٨/ب.
(٧) شرح التسهيل ١: ٣٧٩.
(٨) تقدم البيت في ٣: ٢١٣ و٤: ٢٩١، ٢٩٧.
(٩) الشيرازيات ص٥٣٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٤٧/ب.
(١٠) البيت في شعره ضمن الطرائف الأدبية ص١٣ والصاحبي ص٢٦٤ وتذكرة النحاة ص٥٧٠.

تَـرَكَ الـنـاسُ لـنـا أَكْـنَـافَـهُـمْ وَتَـوَلَّـوا، لاتَ لـم يُـغْـنِ الـفِـرارُ

وهـذا يـدل عـلـى أنَّ «لاتَ» لا تـعـمـل، وإنـمـا هـي فـي هـذا الـبـيـت حرف[1] نفي مؤكد بحرف[2] النفي الذي هو قوله «لم يغن الفرار»، ولو كانت عاملةً لم يجز حذف الجزأين بعدها؛ ألا ترى أنه لا يجوز حذفهما بعد «لا» ولا «ما» العاملتين عمل ليس.

والعطف على خبر لاتَ عند مَنْ أَجاز إعمالها إعمال «ما» الحجازية كالعطف على خبر «ما» منصوباً، نحو: لاتَ حينَ جَزَع وحينَ طَيْش، ويجوز: ولا حينَ طَيْش، كما تقول: ما زيدٌ شريفاً وكريماً، ويجوز: ولا كريماً، فإن كان الحرف يقتضي الإيجابَ رفعتَ ما بعده على خبر ابتداء مضمر، نحو: لاتَ حينَ قلق بل حينُ صبر، أو: لكنْ حينُ صبر، التقدير: بل الحينُ حينُ صبر.

وقولُه **ورفعُ ما بعدَ «إلا» في نحو «ليسَ الطِّيبُ إلا المسكُ» لغةُ تميم** هذه المسألة هي من باب «كانَ»، وكان ذكرُها في باب «كان» أَلْيَقَ / من [٢: ١٠٠/ب] ذكرها في باب «ما»، إلا أنَّ المحسِّن لذكرِها هُنا هو أنَّ مذهب الحجاز إعمال «ما» إعمال ليس بالشروط السابقة، ومذهب تميم الإهمال، فكما أنَّ أهل الحجاز أعملوا «ما» إعمال «ليس» إذا لم ينتقض النفي، فكذلك تميم أَهملت «ليس» إذا انتقض النفي حملاً على «ما».

وقول العرب «ليس الطيبُ إلا المسكُ» حكاه س[3] عنهم، ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها، وقد جَوَّز ذلك س[4] في قولهم: ليس

---

(١) ذهب في تذكرة النحاة ص٥٧٠ إلى أنها في هذا البيت بمعنى «حين». وقد ذكر فيه ذلك ضمن نصوص استقاها من الصاحبي لابن فارس. وانظر الصاحبي ص٢٦٤.

(٢) ك، م: لحرف.

(٣) الكتاب ١: ١٤٧.

(٤) الكتاب ١: ١٤٧.

خَلق اللَّهُ أَشعرَ منه، وجَوَّز[1] فيها هنا أن يكون فيها ضمير الأمر، أي: ليس الأمرُ خَلقَ اللَّهُ أشعرَ منه. وقد ذكرنا[2] عن أبي علي قولين في ليس: أحدهما أنها فِعْل كقول الجماعة. والآخر أنها حرف. وذكرنا عن ابن شقير أنها حرف قولاً واحداً.

وهذا الذي ذكره المصنف من أن ذلك لغة تميم صحيحٌ، ذكر ذلك ونقله عنهم أبو عمرو بن العلاء، وذكر أنَّ لغة الحجاز النصبُ، وهذه المسألة[3] جرت بين أبي عُمر عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء، كان عيسى ينكر الرفع، وأبو عمرو يُجيزه، فاجتمعا، فقال له عيسى في ذلك، فقال له أبو عمرو: نِمتَ يا أبا عُمر، وأَدلج الناسُ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع. ثم وَجَّه أبو عمرو خَلَفاً الأحمر وأبا محمد اليزيديَّ[4] إلى بعض الحجازيين، وجَهَدا[5] أن يلقناه الرفع، فلم يفعل، وإلى بعض التميميين، وجَهَدا أن يلقناه النصب، فلم يفعل[6]، ثم رجعا، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه، ورمى به إلى أبي عمرو، وقال: هو لك، بهذا فُقْتَ الناسَ.

وقوله **ولا ضمير في «ليس» خلافاً لأبي علي** إذا ثبت أنَّ ذلك لغة فلا يمكن التأويل؛ لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادَّةُ على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول.

---

(١) وجوز... أشعر منه: سقط من ك.

(٢) ذكر ذلك في ص١١٧.

(٣) المسألة في مجالس العلماء ص١ ـ ٤ وذيل الأمالي ص٣٩.

(٤) هو يحيى بن المبارك أبو محمد النحوي المقرئ اللغوي [ـ ٢٠٢هـ] أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والخليل، وروى عنه ابنه محمد أبو عُبيد. أدَّب المأمون. وصنَّف مختصراً في النحو، والنوادر، والنقط والشكل. البغية ٢: ٣٤٠.

(٥) ن: وجهدا على أن. ك: وجهدا على أن يلقناه النصب. وجَهَدَ: جَدَّ.

(٦) وإلى بعض التميميين... فلم يفعل: سقط من ك.

وأما أبو علي فتأول قولهم «ليسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ»، وذلك أنه لم يبلغه ـ والله أعلم ـ نقلُ أبي عمرو ذلك أنها لغة تميم، وزعم أنه يحتمل وجوهاً:

أحدها[1] أن يكون في «ليس» ضميرُ الأمر والشأن، والطِّيب مبتدأ، والمِسْكُ خبره. وقال مثلَه السيرافيُّ.

فأُلزم أبو علي أنه لو كان كذلك للزم دخول إلا على الجملة من المبتدأ والخبر التي هي خبر لضمير الأمر لا على جزئها الثاني، فكان يكون التركيب؛ ليس إلا الطيبُ المسكُ، كما تقول: ليس كلامي إلا زيدٌ منطلق، كما قال الشاعر[2]:

ألا ليس إلا ما قضى اللَّهُ كائنٌ وما يَستطيع المرءُ نفعاً ولا ضَرَّا

فأجاب أبو علي عن هذا الإلزام بأن «إلا» كان أصلها أن تدخل على الجملة، لكنها دخلت في غير موضعها. ونظيرُ دخول «إلا» في غير موضعها قولُه تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[3]، وقولُ الشاعر[4]:

أَحَلَّ بـه الـشـيـبُ أَثـقـالَـه وما اغْتَرَّهُ الشيبُ إلا اغْتِرارا

/ فهذا لو حُمل على ظاهره كان فاسداً لأنه معلوم أنه لا يظن غير [٢: ١٠١/أ]
الظن، ولا يغترُّ الشيبُ إلا اغتراراً، والمعنى: إن نحن إلا نظن[5] ظَنًّا، وما اغْتَرَّه إلا الشيبُ اغتراراً.

وهذا لا حُجَّة فيه على أنَّ «إلا» دَخلت في غير موضعها لأن ذلك لم

---

(١) المسائل الحلبيات ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٨٠ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠٨ [الإنشاد ٤٨٦].

(٣) سورة الجاثية، الآية: ٣٢.

(٤) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص٩٥ والحلبيات ص٢٢٩ والخزانة ٣: ٣٧٤ ـ ٣٧٥ [الشاهد ٢٢٩].

(٥) إلا نظن: سقط من ك.

يثبت، والآيةُ والبيتُ يتخرجان على حذف الصفة لفهم المعنى، وتبقى «إلا» في موضعها، وحذفُ الصفة لفهم المعنى سائغ في كلام العرب، والتقدير: إن نظن إلا ظَنًّا ضعيفاً، وما اغتره الشيبُ إلا اغتراراً بَيِّناً.

قال أبو علي[1]: والوجه الثاني أن يكون الطيب اسم ليس، والخبر محذوف، وإلا المسكُ بدل منه، كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك.

وقال بهذا التأويل المصنفُ اتباعاً لأبي علي، قال[2]: «ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر كالاستغناء به في نحو: لا فَتًى إلا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفَقار»[3]. والعجبُ له اتباع أبي علي في هذا التأويل مع اعتقاده أن ذلك لغة.

ثم قال أبو علي: والوجه الثالث[4] أن يكون[5] «الطيب» اسم ليس، و«إلا المسكُ» نعت له، والخبر محذوف، كأنه قال: ليس الطيب الذي هو غيرُ المسك طيباً في الوجود، وحذفُ خبر «ليس» لفهم المعنى قد يجيء قليلاً نحو قوله[6]:

..... تبغي جوارك حينَ ليسَ مُجيرُ

قال: فإذا احتمل قولهم «ليسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ» لم يقس عليه.

---

(١) الحلبيات ص٢٢٩ وشرح التسهيل ١: ٣٨٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٨٠.

(٣) ذو الفقار: سيف رسول الله ﷺ، سمي بذلك لأنه كانت فيه حفر صغار حسان، شبهوا تلك الحزوز بالفقار، وكان للعاصي بن منبه بن الحجاج بن عامر السهمي. جمهرة أنساب العرب ص١٦٥ وتهذيب اللغة ٩: ١١٩ والصحاح واللسان (فقر). وأول هذا القول في شرح الحماسة للمرزوقي ص٩٤٠. وهو في كشف الخفاء ٢: ٤٨٨ ـ ٤٨٩.

(٤) معناه في المسائل الحلبيات ص٢٢٩.

(٥) أن يكون... ليس الطيب: سقط من ك.

(٦) تقدم في ص٢٠٦، ٢٩٢.

انتهى. ويُبطل هذه التأويلات كلها أن ذلك لغة بني تميم.

وفي الإفصاح: «وهذا الذي ذكره ـ يعني الفارسي ـ غَفلةٌ منه عما ذكره س. قال[1]: «إلا أنَّ بعضهم قال: ليسَ الطيِّبُ إلا المِسْكُ، وما كان الطِّيبُ إلا المِسْكُ». فلو أنَّ مَن رفع في «ليس» يكون رفعه على ما تأول أبو علي جاز ذلك في «كان» لأن الحكم واحد والعامل واحد، وكأنه أدير عليهم في «كان» فنصبوا، فلما روى س عنهم النصب في «كان» علم أنهم لم يتأولوا ذلك التأويل» انتهى.

ولأبي نزار الحسن بن صافي بن عبد الله الملقب بملك النحاة[2] تخريجٌ غريب في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسك، وهو أنه زعم أن «الطِّيب» اسم «ليس»، والمسك: مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: إلا المسكُ أفخره، والجملة من قولك «إلا المسكُ أفخره» في موضع نصب على أنها خبر «ليس»، كما تقول: ليس زيدٌ إلا عمرٌو ضاربُه، قال: وقد تخبط س والسيرافيُّ في هذا، وما أَتَيا بطائل. وقد رَدَّ عليه ابن الجَبَّاب الجليسُ المصري[3].

ونقلُ أبي عمرو أنَّ تلك لغةُ تميم مُبطل لما تأوَّله الفارسيُّ وأبو نزار؛ لأنَّ التميمي يقول: ما كان الطيبُ إلا المسكَ، وينصب، وليس الطيبُ إلا المسكُ، ويرفع، والحجازي ينصب فيهما، فدلَّ على فُرْقان اللغتين، وأنَّ التميمي جعلها كـ«ما» في لغته، وأنه أراد حصر الخبر كما

---

(١) الكتاب ١: ١٤٧.

(٢) [٤٨٩ ـ ٥٦٨هـ] ولد ببغداد، وقرأ النحو على الفصيحي، واستوطن دمشق، وكان من أئمة النحاة. صنف: الحاوي في النحو، والمقتصد في التصريف، والحاكم في الفقه، وغيرها. مات بدمشق. إنباه الرواة ١: ٣٠٥ ـ ٣١٠ ومعجم الأدباء ٨: ١٢٢ ـ ١٣٩ وبغية الوعاة ١: ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٣) أبو عبد الله الحسين بن هبة الله الدينوري. أكثر أبو حيان في التذكرة من النقل عنه. له كتاب ثمار الصناعة في النحو. بغية الوعاة ١: ٥٤١. وفي الارتشاف ص١١٥١ أن اسمه: الحسين بن موسى. وانظر ص٢٠٠٠ منه أيضاً.

[٢: ١٠١/ب] أراد الحجازي. ولذلك قيل للمنتجع التميمي[١]: ليس ملاكُ / الأمر إلا طاعةَ الله والعمل بها، فرفعَ، ولُقِّن النصبَ، فلم يقبله. وقيل لأبي المهدي ـ وهو باهلي ـ ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها، بالرفع، فنَصب، وقيل له بالرفع، فقال: ليس هذا من لحني ولا لحن قومي. والدليل على أنهم أرادوا حصر الخبر أنهم قالوا لأبي مهدي: ليسَ الطِّيبُ إلا المسكُ، قال لِخَلَفٍ واليزيدي: أتأمراني بالكذب على كَبْرة[٢] سِنِّي، فأين الجادِيُّ[٣]، وحكى ابن الأعرابي: فأين بَنَّةُ الإبل الصادرة، وهي الرائحة الطيبة. وقيل له: ليس الشراب إلا العَسَلُ، قال: فما يصنع سُودان هَجَرَ؟ مالهم شرابٌ إلا هذا التمر. فَفَهِم من هذا الكلام الحصرَ، ولذلك اعْتَرض عليه، ولم يَنْطق به، إذ لا يتأتى عنده الحصرُ لأنه كذب، فلم يفعل أن يوافق عليه. ثم قيل له: ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها، قال: هذا كلامٌ لا دَخَل[٤] فيه، ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها[٥]، فنصَب، ونطق بهذا لأنه كلام صادق الإسناد.

وقولُه **ولا تلزم حالية المنفي بـ«ليس» و«ما» على الأصح** هذه المسألة قد ذَكر طرفاً منها في أول الكتاب[٦]، وذَكر عن الأكثرين أنه يتعين الحال في المضارع إذا نفي بليسَ وما وإنْ، وذكر[٧] الدلائل له على صحة دعواه، وناقشناه هناك[٨] فيما أمكن فيه المناقشة، والمُدَّعَى هُنا أَعَمُّ من المدعى

---

(١) الحكاية في مجالس العلماء ص١ ـ ٤.

(٢) س: كُبرة.

(٣) الجاديّ: الزعفران.

(٤) الدخل: العيب والريبة.

(٥) والعمل بها... الإسناد: سقط من ك.

(٦) التسهيل ص٥.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢١ ـ ٢٣.

(٨) التذييل والتكميل ١: ٩١ ـ ٩٥.

أولَ الكتاب. وقال في الشرح[1]: «زعم قوم أنَّ ليس وما مخصوصتان بنفي الحال، والصحيح أنهما تنفيان الحال والماضي والمستقبل. وقد تنبه لذلك أبو موسى الجزولي، فقال[2]: «وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً» لأن س حكى[3]: ليسَ خَلَقَ اللَّهُ مثلَه. وأجاز الأستاذ أبو علي لـ«س»[4] ما زيدٌ ضربته، على أن تكون «ما» حجازية، وبَيَّن أن النفي في الحال إنما هو إذا لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان، فيحمل إذ ذاك على الحال كما يحمل الإيجاب عليه.

ومن استقبال المنفي بليس ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[5]، ﴿وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾[6]، ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ۝٦﴾[7]، وقال حَسَّان[8]:

وما مِثْلُه فيهم، ولا كان قبلَه ... وليسَ يكونُ الدهرَ ما دامَ يَذْبُلُ

وقال زهير[9]:

بدا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ... ولا سابِقاً شيئاً إذا كان جائيا

ومثلُه[10]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٨٠ ـ ٣٨٢.

(٢) الجزولية ص١٠٥. ولفظه: «وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، وقيل: عموماً». ورواية أبي حيان موافقة لما في شرح الجزولية للشلوبين ص٧٧٢.

(٣) الكتاب ١: ٧٠.

(٤) لـ «س»: سقط من س، ف، ن، م. انظر الكتاب ١: ١٤٥ ـ ١٤٦ والتوطئة ص٢٢٨ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٧٢. وقد اختصر أبو حيان النص.

(٥) سورة هود، الآية: ٨.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

(٧) سورة الغاشية، الآية: ٦.

(٨) تقدم في ١: ٩٤.

(٩) تقدم في ٣: ٢٤٩.

(١٠) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل. حَمَّ اللَّهُ كذا: قضاه وقَدَّره.

ولستُ لِما لم يَقْضِهِ اللَّهُ واجِداً ولا عادماً ما اللَّهُ حَمَّ، وقَدَّرا

ومثلُه[1]:

إنِّي على العهدِ، لَسْتُ أَنْقُضُه ما اخْضَرّ في رأسِ نَخْلَةٍ سَعَفُ

ومثلُه[2]:

ولستَ بمُسْتَبْقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ على شَعثٍ أَيُّ الرجالِ المُهَذَّبُ

[٢: ١٠٢/أ] / ومثلُه[3]:

فليسَ بآتيكَ مَنْهِيُّها ولا قاصِرٍ عنكَ مَأْمُورُها

ومن استقبال المنفي بـ«ما» ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[4]، ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[5] ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾[6]، ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[7]، ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾﴾[8]، وقال الشاعر[9]:

وما الدنيا بباقاةٍ لِحَيٍّ ولا أحدٌ على الدنيا بباقِ

وقال[10]:

---

(١) البيت في المحكم ١: ٣١١ وتخليص الشواهد ص٢٢٦ واللسان (سعف). السعف: أغصان النخلة، وأكثر ما يقال إذا يبست، وإذا كانت رَطْبة فهي الشَّطْبة، واحدته: سَعَفة.

(٢) البيت للنابغة الذبياني. وهو في ديوانه ص٧٤. لا تلمُّه: لا تصلح من أمره وتجمعه. والشعث: الفساد والتفرق. والمهذب: المنقى من العيوب المخلص.

(٣) البيت للأعور الشَّنّيّ. وهو في الكتاب ١: ٦٤ والمقتضب ٤: ١٩٦ والحماسة البصرية ٢: ٢ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٧٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٦٧.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٣٧.

(٧) سورة الحجر، الآية: ٤٨.

(٨) سورة الانفطار، الآية: ١٦.

(٩) البيت في الزاهر ١: ١٦٨ والإنصاف ص٧٥.

(١٠) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص٣٩. حشاشة النفس: بقيتها. وآكِل: اسم فاعل من =

وما المرءُ ما دامتْ حُشاشةُ نفسِهِ بِمُدْرِكِ أطرافِ الخُطُوب ولا آلِ»

ص: وتُزاد الباءُ كثيراً في الخبر المنفي بليس و«ما» أُختِها، وقد تُزاد بعدَ فعلٍ[1] ناسخٍ للابتداء، وبعدَ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ﴾ وشبهِهِ، وبعدَ «لا» التبرئة، و«هَلْ» و«ما» المكفوفة بإنْ، والتميميةِ، خلافاً لأبي علي والزمخشري، ورُبما زيدت في الحالِ المنفيَّةِ، وخبرِ إنَّ ولكنَّ.

ش: مثال الزيادة في خبر ليس وما أُختِها المنفي ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[2]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾[3]. واحترز بـ«المنفي» من الخبر الموجَب، فإنه لا يجوز: ليس زيدٌ إلا بقائم، ولا: ما زيدٌ إلا بخارج.

فلو زيدت «كان» بينَ اسم «ما» وخبرها، نحو «ما زيدٌ كان بقائم» لم يَجُزْ دخول الباء عند الفراء، وأجازه البصريون والكسائي.

ولو كان الخبر ظرفاً أو كافَ تشبيه أو مِثْلاً أجاز البصريون نصبَ مِثْل، فتقول: ما زيدٌ مثلَك، ودخولَ الباء، وأجازوا دخولَ الباء على الظرف الذي يجوز أن يستعمل اسماً، ومنع هشامٌ دخول[4] الباء على الكاف وعلى مِثْل. وهذا جائز على مذهب الكسائي، حكى: ليس بكذلك، وأجاز هشامٌ دخولها على الظروف، فأجاز: ما عبدُ الله بحيث تُحِبُّ.

واضطرب الفراءُ، فقال مرةً: لا تدخل الباء على مثل لأنها بمعنى الكاف، وقال مرةً: تدخل الباءُ على الكاف، ولا تدخل على شيء من الصفات غيرها لأنها في معنى مِثْل.

= ألا يألو، يقال: لا يألو جهداً في الطلب: أي لا يترك.

(١) في التسهيل وشرحه: بعد نفي فعل.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٣٦.

(٣) سورة هود، الآية: ١٢٣.

(٤) دخول الباء... وأجاز هشام: سقط من ك.

وأطلق المصنف في خبر «ليس»، وكان ينبغي أن يُقَيِّد، فيقول: إلا الواقع في الاستثناء، نحو: قام القوم ليس زيداً، فلا يجوز: ليس بزيدٍ.

ومثالُ ذلك بعد الفعل الناسخ قولُه[1]:

وإنْ مُدَّتِ الأيْدي إلى الزادِ لم أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ، إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وقال آخر[2]:

دَعاني أخي، والخيلُ بَيْني وبينَهُ ... فلمَّا دَعاني لم يَجِدْني بِقُعْدُدِ

وذكر في الشرح[3] أن الخبر المنفي بـ«لا» أخت ليس تُزاد الباءُ فيه، وأنشد قولَ / سَواد بن قارب[4]: [٢: ١٠٢/ب]

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفَاعةٍ ... بِمُغْنٍ فَتيلاً عن سَوادِ بن قارِبِ

وقولَ الآخر[5]:

ولقد غَدَوتُ، وكنتُ لا ... أَغدو على واقٍ وحاتِمْ
فإذا الأَشائمُ كالأيا ... مِنِ والأَيامِنُ كالأَشائمْ
وكذاكَ لا خيرٌ ولا ... شَرٌّ على أحدٍ بِدائمْ

ولا حجة في هذاكما ذكرناه قبل في بيت سَواد، إذ يحتمل أن يكون ما بعد «لا» مبتدأ، ولم تُكرر «لا»، وقد ورد ذلك عن العرب، فيكون هذا

---

(١) هو الشنفرى. والبيت من قصيدته اللامية المشهورة، وهو في النوادر للقالي ص٢٠٣ وشرح التسهيل ١: ٣٨٢ وشرح أبيات المغني ٧: ١٨٩ [الإنشاد ٧٩٥].

(٢) هو دريد بن الصمة. والبيت في ديوانه ص٤٨ وكتاب الاختيارين ص٤١٠ وجمهرة أشعار العرب ص٦٠٠. القعدد: الجبان اللئيم القاعد عن المكارم والحرب.

(٣) كذا! وهذا ليس في المطبوعة، ولا في رسالة الدكتور محمد علي إبراهيم أبو طالب.

(٤) تقدم في ص٢٨٢.

(٥) هو المرقش، أو خزز بن لوذان، وقيل: المرقم الذهلي السدوسي. وقيل: المرقم هو لقب خزز بن لوذان. كتاب الاختيارين ص١٧١ ـ ١٧٢ [٢٢] والحيوان ٣: ٤٣٦، ٤٤٩ والمعاني الكبير ص٢٦٢، ١١٨٧ وحواشيها، ومعجم الشعراء ص١٠٢ [ط. مكتبة القدسي] واللسان (حتم) و(شأم) و(يمن) و(وقي). الواقي: الصرد. والحاتم: الغراب.

منه، وإن كان قليلاً أو شاذًّا. وقال ابن هشام: «لم يسمع في خبر «لا»، فلا يقاس على خبر «ما» لأن الزمان مجاز».

وقولُه **وبعدَ** ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ﴾ مثالُه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾[1]. وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه، كأن المعنى: أَوَليسَ الله بقادرٍ، فزاد الباءَ في خبر أَنَّ على هذا المعنى.

ولا تنقاس الزيادة فيما ذكر من هذه المنفيات إلا في خبر ليسَ وما، وأَحْسَنُه ما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى كهذه الآية.

وقولُه **وشبهِه**[2].

ومثالُ زيادتها بعد «لا» التبرئة قولُ العرب «لا خيرَ بخيرٍ بعدَه النارُ»[3] إذا لم تجعل الباء بمعنى «في»، هكذا قاله المصنف[4].

وقال أبو علي: «تكون زائدة في خبر «لا»، وهو مرفوع، وذلك إذا جعلتَ «بعده النارُ» وصفاً للخبر المنفي»، انتهى. كأنه قال: لا خيرَ خيرٌ بعدَه النارُ، كما تقول: لستَ بزيدٍ. وإذا كانت الباء بمعنى «في» فالمجرور في موضع الخبر، و«بعدَه النارُ» صفة لـ«خير» المجرور. قيل: ويجوز أن تجعل «بعدَه النارُ» صفةً للاسم المنفي مع إبقاء «بخير» خبراً. ويجوز[5] أن تجعل «بعدَه النارُ» صفة للخبر المنفي، والباءُ زائدة. وقد أجاز أبو علي هذا

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ٣٣.

(٢) هنا سقط في النسخ كلها، مقداره سطران ونصف، ومحله بياض في س. وكتب في هامش ك، ح، ف: كذا وجد. وفي تعليق الفرائد ٣: ٢٧٠ ما نصُّه: «قال ابن قاسم: ولم يذكر المصنف له مثالًا، ويمكن أن يمثل له بما أجازه الزجاج، قال: لو قلت: ما ظننت أنَّ زيداً بقائم، لجاز».

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٨٣ والملخص ١: ٥٠٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٨٣.

(٥) هذا هو الرأي الذي نقله عن أبي علي بعد ذكره رأي المصنف.

كلّه في «التذكرة»، وقد منع في موضع آخر من «التذكرة» أن تكون الباء زائدة.

وجماعةٌ من النحويين لا يُجيزون في هذه المسألة إلا الوجهين الأولين. ومَنْ منع زيادة الباء من هؤلاء لم يجز إلا وجهاً واحداً، وبه كان يأخذ أبو القاسم بن القاسم، وهو أن تكون الباءُ مَحَلاًّ لا غير.

وعلى ما قاله أبو علي هنا من زيادة الباء أبو بكر بن طاهر وابنُ خروف. وقد قال / أبو علي في التذكرة: «لا تكون الباء هنا زائدة لأنها لا تزاد في المرفوع». [٢: ١٠٣/أ]

قال بعض أصحابنا: وهذا لا يقاس، لا يقال: لا رجلَ بقائمٍ، ولا إنسانَ بِوَرِعٍ؛ لأنه لم يأت به سماع صحيح غير مُتأول.

وقد منع قوم أن تجعل الجملة صفة لـ«خير» المنفي لأنه يختص بالصفة، فلا يبقى على العموم، كقولك: لا حيوانَ حيوانٌ عاقل، ولا رَجُلَ رجلٌ كاتبٌ، لأن المنفي هو الخبر، وحين وصفتَه ونوعته من الأول صرت كأنك قلت: لا حيوانَ عاقلٌ في الحيوان، ولا رَجُلَ كاتبٌ في الرجال، فالحيوانُ العاقلُ بعضُ الحيوان، والرجلُ الكاتبُ بعضُ الرجال، ومُحال نفي النوع عن الكل.

وأجاز هؤلاء: لا خيرَ بعدَه النارُ خيرٌ، لأن الأول خاصّ والثاني عامّ. وهذا لا يصح لأن الصفة تُخصص الموصوف، فلا يصح أن يُنفى عنه عمومُه، لا سيما إذا كان اللفظ المُخَصَّص هو الخبر بعينه، فهذا يبطل لأن من وصفته بصفة فقد أخرجته عن تناوله اسمه بتلك الصفة، فإذا قلت «لا رجلَ كاتبٌ رجلٌ» لم يستقم لأن الرجل الكاتب رجل، فكيف يُنفى عنه أن يكون رجلاً؟ والنفي في الحقيقة إنما هو للخبر، ولا يصح أن يُنفى عنه أن يكون بعض الرجال، وقد أَوجبتَ له ذلك إذ جعلتَه مبتدأ معلوماً عند المخاطب كما هو معلوم عندك، وإذا عُلم أنه رجل كاتب فكيف يُجهل أنه رجل، ولا بُدَّ للرجل الكاتب أن يكون رجلاً.

وبعدَ «هَلْ» قولُه[1]:

يقول إذا اقْلَوْلى عليها، وأَقْرَدَتْ[2] ألا هل أَخو عَيْشٍ لَذيذٍ بِدائمِ

وبعدَ «ما» المكفوفة بـ«إنْ» قولُه[3]:

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبو مالكٍ بواهٍ، ولا بِضَعيفِ قُواهْ

وقولُه **خلافاً لأبي علي والزمخشري**[4] عزاه في «البسيط» إلى أبي بكر وأبي علي في أحد قوليه، والصحيحُ خلاف ما ذهبا إليه للسماع والقياس والإجماع:

أما السماع فكثرة وجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم، ونَصَّ على ذلك س[5] والفراءُ، ونَصَّ الفراءُ[6] أيضاً على أن أهل نجد كثيراً ما يَجُرُّون الخبر بالباء، فإذا أسقطوا الباءَ رَفعوا. انتهى. حتى إنهم إذا عطفوا على المجرور بالباء في هذه اللغة رفعوا المعطوف على الموضع، كما أنهم في اللغة الحجازية يعطفون على الموضع نصباً، قال الشاعر[7]:

لَعَمْرُكَ ما سَعْدٌ بِخُلَّةِ آثمٍ ولا نَأْنَأٍ يومَ الحِفاظِ ولا حَصِرْ

يُروى برفع «نَأْنَأ» على موضع «بِخُلَّة» وبخفضه[8] على اللفظ.

---

(١) تقدم في ٣: ٢٦٢.

(٢) س: وأبردت. ك: وأنزوت.

(٣) هو المتنخل الهذلي. والبيت في شرح أشعار الهذليين ص١٢٧٦ والشعر والشعراء ص٦٦٠ والخزانة ٤: ١٤٦ [الشاهد ٢٧٦].

(٤) المفصل ص٨٢ وشرحه ٢: ١١٤.

(٥) الكتاب ٢: ٣١٦.

(٦) معاني القرآن ٢: ٤٢.

(٧) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص١١٢. الخلة: الصداقة والمودة، والخلة أيضاً: الخليل، أراد: ما خلة سعد بخلة رجل آثم. والنأنأ: الضعيف المقصِّر. والحصر: الضيق الصدر عند تجشم شدائد الأمور.

(٨) س: وبنصبه.

وقد اضطرب أبو علي في ذلك، فمرة قال[1] ما حكى عنه المصنفُ. وشُبهتُه في ذلك أنَّ ما بعدَ «ما» مرفوع بالابتداء / والخبر، فكما أنه لا [٢: ١٠٣/ب] يجوز في الموجَب: زيدٌ بقائم، فكذلك في النفي، وإنما دخلت في الحجازية تشبيهاً بدخولها في خَبر ليس. ومرةً قال: يجوز ذلك، وتدخل في كل خبر منفي.

وأما القياس فلأنَّ «إنْ» إذا كَفَّتْ «ما» ومنعتها العمل تدخل في خبر المبتدأ، وكذلك في الخبر بعدَ «هل»، وكلاهما مرفوع، فكذلك تدخل في خبر «ما» التميمية.

وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار، قال: أجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع والمنصوب، فتقول: ما زيدٌ بمنطلقٍ.

واختلف في فائدة المجيء بالباء، فقال البصريون[2]: فائدتها أنه يجوز أن لا يَسمع المخاطب «ما»، فيتوهم أنَّ الكلام مُوجَب، فإذا جئتَ بالباء صَحَّ المعنى. وقال الكوفيون[3]: هذا نفي لقول القائل: إنَّ زيداً لمنطلقٌ، والباءُ بمنزلة اللام.

ولو قَدَّمتَ الخبرَ أو معمولَه، نحو: ما بقائم زيدٌ، وما طعامَك بآكلٍ زيدٌ، فذهب قوم[4] إلى أنه لا تجوز زيادة الباء في الخبر.

وذهب الفراءُ[5] إلى جواز ذلك فيهما، وفصَّل قوم، فأجازوا دخول الباء مع تقديم معمول الخبر، ومنعوا ذلك مع تقديم الخبر نفسه.

---

(١) المسائل البغداديات ص٢٨٣ ـ ٢٨٤ والشيرازيات ص٥٦٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٥ وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٣٧ والأصول ١: ٤١٣ والبغداديات ص٢٨٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٣٧.

(٤) الأصول ١: ٩٣ ـ ٩٤.

(٥) معاني القرآن ٢: ٤٣ ـ ٤٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٧.

وأجاز الفراءُ: ما هو بذاهبٍ زيد، فإن أَلقيتَ الباءَ نصبتَ، فقلت: ما هو ذاهباً زيدٌ، وهذا خطأ عند البصريين[1] في «ما» إذا جاءت في خبرها الباءُ مع الجمل، ولا يجيزون: ما هو قائماً زيدٌ؛ لأن هاء الإضمار إنما تفسره جملة قائمة بنفسها، والباءُ لا تدخل على جملة، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[2] فلا حُجَّة فيه للفراء، وفيه وجوه[3] من التأويل:

أحدها أن يكون ﴿هُوَ﴾ عائداً على (أحد) من قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ فاعل بـ«مُزَحْزِحِهِ» أو بدل من ﴿هُوَ﴾.

والثاني: أن يكون ﴿هُوَ﴾ عائداً على التعمير المفهوم من قوله ﴿لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾، ثم جاء بقوله ﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ تبييناً.

والثالث: أن يكون ﴿هُوَ﴾ كنايةً عن التعمير، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدل منه، وليس ﴿هُوَ﴾ عائداً على المصدر المفهوم من ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾، بل يفسره البدل.

وقولُه **ورُبَّما زيدت في الحال المنفية** مثالُه قولُه[4]:

فَما رَجَعَتَ بخائبةٍ رِكابٌ ... حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

وقولُه[5]:

كائنْ دُعيتُ إلى بَأْساءَ داهمةٍ ... فما انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ ولا وَكِلِ

---

(١) تقدم هذا في ٢: ٢٧٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٣) انظرها مفصلة في البحر المحيط ١: ٤٨٢ ـ ٤٨٣. وراجع ما سبق في ٢: ٢٧٠.

(٤) البيت للقُحيف العقيلي. وهو في شرح التسهيل ١: ٣٨٥ وشرح أبيات المغني: ٢: ٣٩١ [الإنشاد ١٦١] والخزانة ١٠: ١٣٧.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٨٥ وشرح عمدة الحافظ ص٤١٩ وشرح أبيات المغني ٢: ٣٩٣ [الإنشاد ١٦٢]. المزؤود: المذعور. والوكل: العاجز الذي يكل أمره إلى غيره.

التقدير عنده: فما رجعتْ خائبةً ركابٌ، وفما انبعثتُ مَزْؤُوداً ولا وَكِلاً.

وما ذهب إليه المصنف في هذين البيتين من زيادة الباء في الحال لا يتعين؛ إذ يحتمل أن تكون الباءُ للحال لا زائدة في الحال، أي: فما رجعتْ بحاجة خائبة، أي: متلبسةً / بحاجة خائبة، وكذلك: فما انبعثتُ [٢: ١٠٤/أ] بمزؤُودٍ، ويعني بذلك نفسَه، والمتكلم قد يُسند الفعل إلى اسم ظاهر، ويريد بذلك نفسَه، نحو قولك: لقد صحِبك مني رجلٌ صالح، ولَو جئتَهم بي لجئتَ بفارسِ بطلٍ، أي: لجئتَ متلبساً بفارس بطل، وهو يريد نفسَه.

وقولُه **وخبرِ إنَّ** أنشد المصنف شاهداً على ذلك قولَ الشاعر[1]:

فإن تَنْأَ عنها حِقْبةً لا تُلاقِها ... فإنَّك مما أَحْدَثَتْ بالمُجَرِّبِ

يريد: فإنَّك المُجَرَّبُ مما أَحْدَثَتْ.

ولا يتعين أن يكون «بالمجرّب» خبراً لإنَّ لجواز تعلق «بالمجرِّب» بقوله: «مما أحدثتْ»، وخبرُ إنَّ هو قوله: «مما أَحدثتْ»، ويكون قوله «فإنك» على حذف مضاف، أي: فإنَّ نَأْيَك وعَدَمَ مُلاقاتِك مما أَحْدَثَتْ، أي: بسبب ما أحدثتْ بالمجرِّب.

وقولُه **ولكنَّ** مثالُه قولُ الشاعر[2]:

ولكنَّ أَجْراً لو فَعَلْتِ بِهَيِّنِ ... وهل يُنكَرُ المعروفُ في الناسِ والأَجْرُ

وقد سُمع دخولُها في خبر «ليتَ»، قال الفرزدق[3]:

يقول إذا اقلولى عليها، وأَقْرَدَتْ ... ألا ليتَ ذا العيشَ اللذيذَ بدائمِ

---

(١) تقدم في ٣: ١٧٨.

(٢) البيت في سر الصناعة ص١٤٢ وشرح المفصل ٨: ١٣٩ واللسان (كفى) والعيني ٢: ١٣٤ والخزانة ٩: ٥٢٣ [الشاهد ٧٩٠].

(٣) تقدم في ٣: ٢٦٢و٤: ٣١١. وهذه رواية أخرى للبيت. س: تقول.

أقرد: لَصِق بالأرض. وقال الجوهري[1]: «أَقْرَدَ: سكن وتَماوتَ»، وأنشد البيت، لكنه أنشد عجزه «ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ». واقلولى: ارتفع.

وأجاز الأخفش[2] زيادتها في الواجب، نحو: زيدٌ بقائم، واحتج بقوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[3]، ويدل على زيادتها قولُه تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَاۖ﴾[4].

وتُؤُول[5] على أن يكون الخبر عاملاً في الجار، أي: واقع بمثلها. أو على أن يكون ﴿بِمِثْلِهَا﴾ متعلقاً بقوله ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ﴾، والخبر محذوف.

ومما جاء فيه دخولُ الباء في الخبر الموجَب قولُ الشاعر[6]:

فلا تَطْمَعْ ـ أَبيتَ اللَّعنَ ـ فيها ... فَمَنْعُكَها بِشَيْءٍ يُسْتَطاعُ

ص: وقد يُجَرُّ المعطوفُ على الخبرِ الصالحِ للباء مع سقوطها، ويَندُر ذلك بعدَ غيرِ «ليسَ» و«ما». وقد يُفعَل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتَّصل.

ش: مثالُ ذلك ما أنشده س[7]:

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ... ولا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها

---

(١) الصحاح (قرد).

(٢) معاني القرآن ص٣٤٣ وسر الصناعة ص١٣٨.

(٣) سورة يونس، الآية: ٢٧.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

(٥) التأويلان في سر الصناعة ص١٣٨ ـ ١٤١.

(٦) تقدم في ٢:٢٣٧.

(٧) البيت للأخوص اليربوعي كما في الكتاب ١:١٦٥، ٣٠٦ والخزانة ٤:١٥٨ ـ ١٦٥ [الشاهد ٢٧٨] وشرح أبيات المغني ٧:٥٦ ـ ٥٨ [الإنشاد ٧٢٧]. ونسب في الكتاب ٣:٢٩ للفرزدق، وعنه في ديوانه ص١٢٣، وهو بيت مفرد فيه.

وما أنشده المصنف[1]:

ما الحازمُ الشَّهْمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ إن لم يَكُنْ لِلهوى بالعَقْل غَلَّابا

[٢: ١٠٤/ب] / فقوله: «ولا ناعبٍ» معطوف على «مصلحين» على تَوَهُّم الباء، وكذلك «ولا بطلٍ» معطوف على «مِقْداماً» على تَوَهُّم الباء.

وقولُ المصنف: «الخبرِ الصالحِ للباءِ» يشمُل خبر «ليسَ» وخبر «ما» كما ذكرناه، ويظهر من المصنف جواز ذلك وأنه يَطَّرد، وهي مسألة مُختلَف فيها:

فذهب عامة النحويين إلى أنه لا يجوز ذلك، وما وَرد منه فهو محمول على التوهم، والعطفُ على التَّوَهُّم عندهم لا ينقاس.

وحكى أبو جعفر النحاس عن سيبويه إجازتَه، قال أبو جعفر: أجاز س خفض المعطوف على خبر «ما»، نحو: ما زيدٌ منطلقاً ولا خارجٍ، وأنشد: مشائيم. البيت. قال: لأنه يجوز أن تقع في الأول الباءُ، وهذا عند أصحابه خطأ لأن حروف الخفض لا يستعمل فيها هذا، وقد حكي عن الكسائي أنه أجاز ذلك. انتهى ما قاله أبو جعفر.

قال إبراهيم بن أصبغ الأزدي[2]: «لا أعلمه من قول س إلا في ليسَ[3] دون ما». ووجدتُ بخط أستاذنا أبي جعفر بن الزُّبير ما نصُّه: «إذا عطفتَ على الخبر، وكان حرف العطف غير مُوجَب، والخبر منصوب، نَصبتَ، وحكى س الخفض على التوهم، وجعله الفراءُ[4] قياساً» انتهى.

واحترز المصنف بقوله: «الصالحِ للباء» من خبرٍ لا يصلح للباء،

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٨٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٤٩ [الإنشاد ٧٢٤]. الحازم: الضابط للأمور. الشهم: الجلد الذكي الفؤاد.

(٢) هو إبراهيم بن عيسى المعروف بابن المناصف، وقد تقدمت ترجمته في ٢: ٣٣٣.

(٣) الكتاب ١: ٣٠٦ و ٣: ٢٩.

(٤) معاني القرآن ١: ٣٣٢، ٤٧٠.

نحو: ليس زيدٌ إلا قائماً وذاهبٍ، وليس زيدٌ يقوم ولا خارجٍ، وما زيدٌ يركبُ ولا ذاهبٍ، فإنه لا يجوز الجر في ذاهب ولا خارج لأنَّ قائماً ويقومُ ويركب لا يصلح شيء منها لدخول الباء.

وقولُه **ويندُر ذلك بعد غير «ليس» و«ما»** قال المصنف[1]: «عُومل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب كان المنفية، كقول الشاعر[2]:

وما كنتُ ذا نَيْرَبٍ فِيهِمُ ولا مِنْمَشٍ مِنْهم مِنْمَلِ

جر مِنْمَشاً، كأنه قيل: وما كنتُ بِذي نَيْرَبٍ ولا مِنْمَشٍ، والنَّيْرَبُ: النَّميمة، والمِنْمَش: المُفْسِد ذات البين، والمِنْمَل: الكثير النميمة».

ومما جاء من عطف المجرور على التوهم قولُ الشاعر[3]:

أَجِدَّك لن تَرى بِثُعَيْلباتٍ ولا بَيْدَاءَ ناجِيةً ذَمُولا
ولا مُتَدارِكٍ والليلُ طِفْلٌ ببعضِ نَواشِغِ الوادي حُمُولا

وقولُ الآخر[4]:

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لم يُكَثِّر غَنيمةً بِنَهْكةِ ذي قُربى ولا بِحَقَلَّدِ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٨٦.

(٢) البيت في اللسان (نمش)، وشرح أبيات المغني ٧: ٥٠ ـ ٥٢ [الإنشاد ٧٢٥]. وقد ضبط فيهما كل من «مُنْمِش» و«مُنْمِل» بضم فسكون فكسر، على زنة مُفْعِل.

(٣) هو المرار بن سعيد الفقعسي. والبيتان في معاني القرآن للفراء ١: ١٧١ وأساس البلاغة (طفل)، ومجالس ثعلب ص١٣١ والتكملة للصغاني (نشغ) ومعجم البلدان (ثعيلبات). والثاني: في كتاب الجيم ٢: ٢١٩ وتهذيب اللغة ١٣: ٣٤٩ و١٦: ١٧٢ واللسان (نشغ). ثعيلبات: موضع. والبيداء: اسم لأرض ملساء بين مكة والمدينة. وفي المصادر السابقة «بَيْدان»، وهو ماء لبني جعفر بن كلاب. والناجية: الناقة السريعة. والذمول: الناقة التي تسير سيراً سريعاً ليناً. وقوله الليل طفل أي: في أوله. والنواشغ: مجاري الماء في الأودية. والحمول: الإبل عليها الهوادج.

(٤) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٢٣٤ وشرح أبيات المغني ٧: ١٤٦ ـ ١٥١ [الإنشاد ٧٧٤]. النهكة: النقص والإضرار. والحقلد: الضيّق البخيل السَّيِّئ الخُلُق.

تَوَهَّمَ أنه قال مكان لن تَرى: لستَ بِراءٍ، ومكان لم يُكَثِّر: ليس بمكثِّر غنيمةً، فعطف «ولا متدارك» على توهم: لستَ بِراءٍ، وعطف «ولا بِحَقَلَّد» على: ليس بِمُكَثِّر.

[٢: ١٠٥/أ] / وقولُه **وقد يُفْعَلُ ذلك في العطف** إلى آخر المسألة أنشد المصنف[١]:

وظَلَّ طُهاةُ اللحم من بين مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ مُعَجَّلِ

وقال[٢]: «لأنَّ المنصوب باسم الفاعل يُجَرُّ كثيراً بإضافته إليه، فكأنه إذا انتصبَ مجرور، وجوازُ جَرِّ المعطوف على منصوبِ اسمِ الفاعل مشروطٌ بالاتصال كاتِّصال مُنْضِج بالمنصوب، فلو كان منفصلاً لم يَجُزِ الجَرُّ، نحو أن يقال: من بين مُنْضِجٍ بالنهار صفيفَ شِواء؛ لأن الانفصال يُزيل تَصَوُّر الإضافة المقتضية للجر، فلذلك لا يجوز جَرُّ المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله».

وهذا الذي ذكره من جر المعطوف فيما ذكر لا يُجيزه أصحابنا[٣]، لا يجيزون: هذا ضاربٌ زيداً وعمرٍو، وهي مسألة ليست من الباب الذي نحن فيه، وإنما ذكرها على سبيل الاستطراد.

وأما البيت فلا شاهد فيه، وإذا جعل معطوفاً على مراعاة جَرِّ «صَفيف» فسد المعنى لأنه يصير التقدير: مِن بينِ مُنْضِجِ صَفيفٍ أو قَديرٍ، فكأنه قال: مِن بَينِ مُنْضِجِ أَحَدِ هذين، فيكون قد قسَّم الطّهاةَ ـ وهم الطَّبَّاخون ـ إلى قسمين: أحدهما مُنْضِج صَفيفٍ أو قَديرٍ، والآخر لم يذكره؛ لأن «بينَ» تقتضي وُقوعَها بين شيئين أو أشياء، ولا تدخل على شيء واحد.

---

(١) البيت لامرئ القيس. ديوانه ص٢٢ وإيضاح الشعر ص٣٨٢ ـ وفيه تخريجه ـ وشرح التسهيل ١: ٣٨٦.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٨٦.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٥ وشرح الجزولية للأبذي ص٦٥٢.

وإنما تأوله شُيوخُنا على أن يكون «أو قَديرٍ» معطوفاً على قوله: «مُنْضِجٍ» لا على محلِّ «صَفيف»، ويكون على حذف مضاف، و«أو» بمعنى الواو، والتقدير: من بين مُنْضِجِ صفيفَ شِواءٍ أو طابِخِ قديرٍ، ثم حذف «طابِخ»، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، وتكون إذ ذاك «بينَ» قد وقعت بين شيئين، وهما: مُنْضِجِ صفيفَ شِواء، وطابخِ قديرٍ مُعَجَّلٍ، ويكون التقسيم صحيحاً، وقد جاءت «أو» مكان الواو في «بينَ»، قال الشاعر[1]:

قومٌ إذا سَمِعُوا الصَّريخَ رأيتَهُمْ مِنْ بَينِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ

ص: وإنْ وَلِيَ العاطفَ بعدَ خبر «ليسَ» أو «ما» وصفٌ يتلوه سَبَبيٌّ أُعطيَ الوصفُ ما له مفرداً، ورُفع به السببيُّ، أو جُعلا مبتدأ وخبراً. وإنْ تلاه أجنبيٌّ عُطف بعدَ «ليسَ» على اسمها، والوصفُ على خبرها. وإنْ جُرَّ بالباء جاز على الأصحِّ جَرُّ الوصفِ المذكور، ويتعين رفعُه بعدَ «ما».

ش: مثال المسألة الأولى: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً أخوه، وما زيدٌ قائماً ولا ذاهباً أخوه[2]. قال[3]: فهذا يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل الوصف المعطوف كأنه لم يذكر بعده سببي، وحكمُه إذ ذاك حكم المفرد، ويجوز إذ ذاك فيه ـ على ما قرر المصنف ـ النصبُ والجر على توهم أن يكون الخبر المعطوف عليه مجروراً، وتقدم

---

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب في الكشاف ٤: ٢٧٢ والبحر ٨: ٤٨٧. ديوانه ص٢٠٧ وفيه تخريجه. ولحميد بن ثور في ديوانه ص١١١ والعيني ٤: ١٤٦. وهو بغير نسبة في السيرة النبوية ١: ٣١١ وشرح الكافية الشافية ص١٢٢٢ وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٨ وشرح التسهيل ٣: ٣٦٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ص٢٩ وشرح أبيات المغني ٢: ٥١ ـ ٥٤ [الإنشاد ٩٢]. الصريخ: المستغيث. وسافع: آخذ بناصية مهره.

(٢) سقط هذا المثال من ك.

(٣) هذا يوهم أن القائل هو ابن مالك، وهذا الكلام شرح مفصل لقول ابن مالك الموجز في الشرح ١: ٣٨٧.

[٢: ١٠٥/ب] ذكر الخلاف[١]/ فيه، وأن عامة النحويين لا يجيزون الجر في المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه.

والوجه الثاني: أن يكون مبتدأ وخبراً، فترفع الوصف، فتقول: ولا ذاهبٌ أخوه، وتكون قد قَدَّمت خبر المبتدأ عليه، والتقدير: ولا أخوه ذاهبٌ، ويُطابق الخبر المبتدأ.

ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن يعرب الوصف مبتدأ، والسببي فاعل به أغنى عن الخبر لأنه قد اعتمد الوصف على حرف النفي. والاختيارُ[٢] أن لا يطابق الوصفُ مرفوعه، ويجوز أن يطابق، وذلك في لغة: أكلوني البراغيث.

وقوله **وإنْ تلاه أجنبيٌّ** مثاله: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرٌو، فـ«عمرو» معطوف على اسم «ليس» و«ذاهباً» معطوف على الخبر.

وتقدم لنا أنَّ مِن قدماء النحويين مَن لا يجيز فيها[٣] النصبَ لأنَّ «ليس» لا تتقدر بعد «لا»، فيوجبون الرفع[٤].

وقد رَدَّ س عليهم مذهبهم في كتابه[٥] بقول العرب: ليس زيدٌ ولا أخوه قاعِدَين.

ويجوز جعلهما مبتدأ وخبراً، فتقول: ولا ذاهبٌ عمرٌو.

وقوله **وإنْ جُرَّ بالباء جاز على الأصحِّ جَرُّ الوصفِ المذكور** مثالُه: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا ذاهبٍ عمرٌو، قال المصنف[٦]: «الجر بباء مقدرة مدلول

---

(١) تقدم في ص٣١٥ ـ ٣١٧.
(٢) والاختيار... وذاهباً معطوف على الخبر: سقط من ك.
(٣) ك، ف: فيهما.
(٤) الكتاب ١: ٦٠ وشرحه للسيرافي ١: ١٧٠/أ.
(٥) الكتاب ١: ٦٠.
(٦) شرح التسهيل ١: ٣٨٧.

عليها بالمتقدمة، وهو كثير في الكلام، ومنه قول الشاعر[1]:

وليسَ بِمُذْنِ حَتْفَه ذو تَقَدُّمٍ لِحربٍ، ولا مُسْتَنْسِىءِ العُمرِ مُحْجِمُ

ومنه قولُ الآخر[2]:

فليسَ بآتيكَ مَنْهيُّها ولا قاصرٍ عنكَ مَأْمُورُها

ومنه قولُ الآخر[3]:

وليس بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها صِحاحاً، ولا مُسْتَنْكَرٍ أنْ تُعَقَّرا»

قال[4]: «وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عاملٍ لدلالة مثلِه عليه، وحذفُ حرفِ الجر من المعطوف لدلالة مثلِه عليه كثيرٌ». ثم ذَكر[5] من ذلك مُثُلاً وردت في كلام العرب.

وقوله **ويتعينُ رفعُه بعدَ «ما»** أي: رفع الوصف إذا تلاه[6] الأجنبي، سواء أَنُصبَ خبر «ما» أو جُرَّ بالباء، فتقول: ما زيدٌ قائماً ولا ذاهبٌ عمرٌو، وما زيدٌ بقائمٍ ولا ذاهبٌ عمرٌو. قال المصنف[7]: «لأن المعطوف عليه مع قُربه من العامل لو قُدِّم فيه الخبر لبطل العمل، فبُطْلانه بالتقديم في المعطوف لِبُعْده من العامل أَحَقُّ وأولى، ومثالُ ذلك قول الشاعر[8]:

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٢) تقدم في ص٣٠٦.

(٣) هو النابغة الجعدي. والبيت له في الكتاب ١: ٦٤ وجمهرة أشعار العرب ص٧٨٥. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٥٤. نردها: أي الخيل المذكورة في البيت السابق لهذا. والتعقير: مبالغة في العقر، وهو النحر.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٨٧.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٦) الوصف إذا تلاه: سقط من ك.

(٧) شرح التسهيل ١: ٣٨٨.

(٨) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٣٨٤ والكتاب ١: ٦٣ والخزانة ١: ٣٧٥ ـ ٣٧٩ =

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّه ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ»

انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف من تَعَيُّن الرفع في الأجنبي بعدَ «ما» هو مذهب البصريين، والرفع إجماع من النحويين، فلو نصبت الوصف عطفاً على خبر ما المنصوبِ، فقلت: ما زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرٌو، فمنعه الخليلُ وس[1] وأصحابُهما[2]، وأجازه الكسائيُّ والفراءُ.

[٢: ١٠٦/أ] حجة المانع أنه بغير عائد، فمحال أن يُعطف على ما كان/ للأول ولم يَعُد عليه منه شيء. وحجة المجيز ماحكاه الكوفيون من قول العرب: ما زيدٌ قائماً فمتخلفاً أحدٌ، أي: إذا قام لم يتخلف أَحدٌ.

فإن عطفت على خبر «ما» المجرورِ، فقلت: ما زيدٌ بمنطلق ولا خارجٍ عمرو، بالجر، فأجازه الكوفيون، ومنعه البصريون. فإن حذفتَ «لا»، فقلت: ما زيدٌ بمنطلقٍ، وخارجٍ عمرٌو، بجر «خارج» عطفاً على «بمنطلق»، لم يجز ذلك عند البصريين والفراء، وأجازه هشام كما أجاز الذي قبله لأنَّ إعادة الحرف عنده لا تُغَير شيئاً إذا كان توكيداً. وحجة الفراء في منعه أنه إذا أعاد الحرف زال معنى الجزاء، وليس فيه عائد، فلم يجز.

ولم يتعرض المصنف للعطف بتأخير الوصف، والتقسيم يقتضي أن يقال فيه: لا يخلو أن تعطف على الاسم أو على الخبر أو عليهما: فإنْ عَطفتَ على الاسم رفعتَ، فقلتَ: ما زيدٌ قائماً ولا عمرٌو خارجٌ. وإنْ عَطفتَ على الخبر فقد تعرض المصنف له، وتكلمنا على تقاسيمه. وإنْ

= [الشاهد ٥٩]. س: ولا منسئ عمرو. ومعن هذا كان رجلاً كَلَّاء بالبادية، يبيع بالكالئ أي: بالنسيئة، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي. ومنسئ: يؤخر المدين بدينه. ومتيسر: يتساهل مع مدينه.

(١) الكتاب ١: ٦١ وشرحه للسيرافي ١: ١٧١/ب ـ ١٧٢/أ.

(٢) المقتضب ٤: ١٩٣ والأصول ٢: ٧١.

عَطفتَ عليهما فإما أن يكون حرف العطف موجباً أو غير موجب: إن كان موجباً رفعتَ، نحو: ما زيدٌ قائماً بل عمرٌو خارجٌ. وإن كان غير موجب فإن كان الخبر مرفوعاً رفعتَ، نحو: ما زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو خارجٌ. وإن كان منصوباً فأجمع النحويون على إجازة الرفع، نحو: ما زيدٌ قائماً ولا عمرٌو خارجٌ. وزعم الجرمي أنهم رَوَوْا أنَّ أكثر العرب يرفع. واختلفوا في النصب: فأجازه س[1] والخليل والكسائي والفراء وهشام، ومنعه النحويون القدماء الذين رَدَّ عليهم س في كتابه، وأجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: ولا ليس، ولا ما، ورَدَّ عليهم س[2] بقولهم: ما عمرٌو ولا خالد منطلقين، ولا تقول: ولا ما خالد.

وإما لم تُعَد «ما» عند البصريين لأن «لا» قامت مقامها، فهما جميعاً للنفي، ولذلك لا يجوز: ما زيدٌ خارجاً وما منطلقاً، اكتفوا بـ«لا» لأنها قد تقع موقع اسم واحد في قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو، وتأتي وحدها إذا كانت جواباً، و«ما» تحتاج إلى شيئين بعدها.

وقال الفراء: خِلقةُ «ما» الابتداءُ، ولا تكون كالمتصلة بما قبلها. وقال س[3]: «وتقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءُ شحمةً[4]، وإن شئتَ نصبتَ بيضاء[5]، و«بيضاء» في موضع جر». ولا يجيز المبرد[6] في «بيضاءَ» إلا الرفع لئلا يعطف على عاملين. والتقديرُ عندَ غيره: ولا كلُّ

---

(١) الكتاب ١: ٦٠.

(٢) الكتاب ١: ٦٠.

(٣) الكتاب ١: ٦٥ ـ ٦٦.

(٤) مجمع الأمثال ٢: ٢٨١ ـ ٢٨٢. يضرب في موضع التهمة.

(٥) كذا في النسخ كلها والارتشاف ص١٢٠٤. وهو الصواب. وفي الكتاب «شحمة»، وقال السيرافي: «قال سيبويه: وتقول: ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمةٌ، وإن شئت نصبتَ ـ يعني: إن شئت قلت: شحمةً ـ وبيضاء في موضع جر» شرح الكتاب ١: ١٧٦/ب. وكذا في النكت ص٢٠٣.

(٦) المقتضب ٤: ١٩٥ والكامل ص٣٧٥ ـ ٣٧٦، ١٠٠٢.

بيضاءَ، ثم حذف كُلًّا[1].

وإن كان خبر «ما» مجروراً فإن عطفتَ على اللفظ أدخلتَ الباءَ، فقلت: ما زيدٌ بقائم ولا عمرٍو بذاهبٍ. وإن عطفت على الموضع نصبت الخبر، فقلتَ: ما زيدٌ بقائمٍ ولا عمرٍو قاعداً إن كانت حجازية، ويجيء فيه الخلاف السابق، ورفعتَ إنْ كانت تميميةً، فقلت/ : ما زيد بقائمٍ ولا عمرٌو قاعدٌ. [٢: ١٠٦/ب]

مسألة: زعم الأخفش أنك تقول: ما نِعْمَ الرجلُ عبدُ اللّه ولا قريبٌ من ذلك، وأجاز غيره نصب «قريب» على الظرف.

مسألة: أجاز الكسائي إضمار «ما»، وأنشد[2]:

فقلتُ لها: واللّه يدري مُسافِرٌ إذا أَضْمَرَتْهُ الأرضُ ما اللّهُ صانعُ

فأضمر «ما». قال الفراء: فسألتُه عن: واللّهِ أخوك قائماً، قال: فرأيته كالمرتاب من إدخال الباء.

وأجاز الكسائي والفراء: مِن قائمٍ، وألا قائمٍ، وأنشد الكسائيُّ قولَ الشاعر[3]:

أَلا رَجُلٍ جَزاه اللّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصَّلةٍ تَبيتُ

والبصريون[4] ينشدونه: ألا رَجُلًا، وفيه عندهم قولان: أحدهما أن

---

(١) الكتاب ١: ٦٦.

(٢) البيت للكميت بن معروف في المؤتلف والمختلف ص٢٥٧ والخزانة ٧: ٥٢٤، وطبقات فحول الشعراء ص١٩٦ باختلاف في الرواية. ولقيس بن الحدادية في الأغاني ١٤: ١٣٦، ١٥٠ [طبعة دار الثقافة] ضمن قصيدة طويلة.

(٣) هو عمرو بن قِعاس (أو قنعاس) المرادي. والبيت في النوادر ص٢٥٦ والكتاب ٢: ٣٠٨ وإصلاح المنطق ص٤٣١ والطرائف الأدبية ص٧٣ والخزانة ٣: ٥١ ـ ٥٥ [الشاهد ١٦٣] وشرح أبيات المغني ٢: ٩٤ ـ ٩٩ [الإنشاد ١٠٢].

(٤) النوادر ص٢٥٦ والكتاب ٢: ٣٠٨ والأصول ١: ٣٩٨ والمسائل المنثورة ص١٠٥ ـ ١٠٦. والقول الأول قول الخليل، والقول الثاني قول يونس.

التقدير: ألا تُرُونَني رجلاً. والثاني أن رَجُلاً منصوب على التبرئة، ونُوّن اضطراراً كما نُوّن ما لا ينصرف.

وزعم الكسائي أنه إذا خفض ما بعد «ألا» وبعد «مِن» فهو على تأويل: أَما مِنْ رَجُلٍ يتصدق، وأَلا مِن رجل، ولا يقولون: أَمَا رَجُلٍ، ولا: ما رَجُلٍ. ولا يجوز عند البصريين من هذا شيء.

مسألة: إذا أَخَّرت الاسمَ مُوجَباً بـ«إلا»، وقَدَّمت معمول الخبر على الخبر، نحو: ما طعامَك آكلٌ إلا زيدٌ، لم يجز ذلك عند الكسائي والفراء، وأجازها البصريون.

مسألة: أجاز أكثر النحويين: اليومَ ما زيْدٌ إياه منطلقاً، ومنعها بعضهم.

مسألة: يجوز حذف الخبر بعدَ «ما» المكفوفة بـ«إنْ» داخلاً على المبتدأ النكرة «مِنْ»، قال الشاعر[1]:

حَلَفْتُ لها باللَّهِ حَلْفةَ فاجِرٍ لَنامُوا، فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صالِ

التقدير: فما حديثٌ ولا صالٍ مُنْتَبِه، وهو على حذف مضاف، أي: فما إنْ مِنْ ذي حديثٍ ولا صالٍ، وقال آخر[2]:

العَاطِفُونَ تَحِيْنَ ما مِنْ عاطِفٍ .....

شُبِّهَت في ذلك «ما» بـ«لا».

مسألة: شذ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً لها بـ«لا»، روي من كلامهم: ما بأسَ عليك، كما قالوا: لا بأسَ عليك، وأنشد الأخفش[3]:

---

(١) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص٣٢. وتخريجه في الارتشاف ص١٢٠٥ ـ ١٢٠٦. الفاجر هنا: الكاذب. والصالي: الذي يصطلي بالنار.

(٢) تقدم في ص٢٨٨.

(٣) البيت في ضرائر الشعر ص٣١٠ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٣٩ [الإنشاد ٥٠٢].

وما بأسَ لو رَدَّتْ علينا تحيةً قليلاً على من يَعرِفُ الحَقَّ عابُها

مسألة: لا يجوز حذف اسم «ما»، لو قلت: زيدٌ ما منطلقاً، تريد: ما هو منطلقاً، لم يجز لأن ما مشبهة[1] في العمل بليسَ، فكما لا يجوز حذف اسم «ليس» وأخواتها، فكذلك لا يجوز حذف اسم «ما».

[٢: ١٠٧/أ] مسألة: ما هو طعامَك/ زيدٌ بآكلٍ، هو: ضمير الشأن، فإن كانت «ما» حجازية لم تجز هذه المسألة، وإن كانت تميمية جازت.

مسألة: يجوز دخول همزة الاستفهام على «ما» الحجازية فتعمل، تقول: أَمَا زيدٌ قائماً؟ كما تقول: ألستَ بقائمٍ؟

---

(١) س: شبيهة. ح: مشبة.

ص: باب أفعال المقاربة

منها للشروع في الفعل: طَفِقَ وطَفَقَ وطَبِقَ وَجَعَلَ وأَخَذَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وهَبَّ. ولمقاربته: هَلْهَلَ وكادَ وكَرَبَ وَأَوْشَكَ وأَوْلى. ولِرَجائه: عَسَى وحَرى واخْلَوْلَقَ، وقد تَرِدُ عَسى إشفاقاً. ويُلازمهن لفظُ المُضيّ إلا كادَ وأَوْشَكَ.

وعملُها في الأصل عملُ «كانَ»، لكن التُزم كونُ خبرها مضارعاً مجرداً مع «هَلْهَلَ» وما قبلَها، ومقروناً بأَنْ مع «أَوْلى» وما بعدَها، وبالوجهين مع البواقي، والتجريدُ مع كادَ وكَرَبَ أَعرفُ، وأَوشك وعَسَى بالعكس.

ش: أطلق المصنف عليها أفعالاً، وهي على قسمين: قسم مجمع عليه أنه فعل، وهو ما عدا «عسى». وقسم مختلف فيه، وهو «عسى»: فذهب الجمهور إلى أنها فعل. وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف[1]، ونُسب ذلك إلى ابن السراج، وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى نصاً، نقله عنه غُلامُه أبو عمر الزاهدُ.

والدليل على فعليتها اتصالُ ضمائر الرفع بها، وهي لا تتصل إلا بالأفعال، ولحاقُ علامة التأنيث لها على حد ما تلحق الأفعال بثبوتها في فعل المؤنث وعدم دخولها في فعل المذكر، نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ، وعَسَتْ هندٌ أن تقوم، كما تقول: قام زيدٌ، وقامت هندٌ.

---

(١) نسبه السيرافي في شرح الكتاب ٣:١٥٣/ب إلى سيبويه. ونسبه الرضي في شرح الكافية ٢:٣٠٢ إلى الزجاج.

وسُميت أفعالَ المقاربة لأن فيها ما هو للمقاربة لا أنها كلها للمقاربة، لأن فيها ما هو للشروع في الفعل، وما هو للتراخي، فلا مقاربة في هذين، فإطلاق المقاربة عليها كلها مجاز، وهو من باب تسمية المجموع ببعض أفراده.

وذكر المصنف أفعال هذا الباب أربعة عشر فعلاً؛ لأن طَفَقَ بفتح الفاء وطَبِقَ بالباء المكسورة لغتان في طَفِقَ، وعدها المصنف[1] ستة عشر فعلاً.

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البَهاريّ[2] في كتابه المسمى «الإملاء المنتخل»[3] في أفعال هذا الباب قارَبَ وكارَبَ وقَرَّبَ وأَحالَ وأَقبلَ وأَظَلَّ وأَشْفَى وشارَفَ وقَرُبَ ودَنا وأَثِر وقامَ وقَعَدَ وذَهَبَ وازْدَلَفَ ودَلَفَ وَأَزْلَفَ وَأشرفَ وَتَهَيَّأَ وأَسَفَّ. وزاد غيرهما: طارَ وانْبَرى وأَلَمَّ ونَشِبَ.

وأَنشد المصنفُ شواهدَ على ما ذكر من الأفعال، وهي:

فَعادى بينَ هادِيتينِ منها ... وأَوْلى أن يَزيدَ على الثَّلاثِ[4]

/ طَفِقَ الخَلِيُّ بِقَسْوةٍ يَلْحَى الشَّجِيْ ... ونصيحةُ اللاحي الخليِّ عَناءُ[5] [٢: ١٠٧/ب]

وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ... ثَوْبي، فأَنْهَضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ[6]

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٨٩.

(٢) بغية الوعاة ١: ٤٠٧. وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف ص٢٣٧٣ أنه من أصحابه. وهذا يعني أنه أندلسي. وذكر في «تذكرة النحاة» ص٤٢ أنه سَبْتيّ.

(٣) س، م: المتنخل. وهو غير معجم في ح. وفي البغية: المنخل. وفي الارتشاف ص٢٣٧٣: إملاء المنتحل في شرح كتاب الجمل. وفي «تذكرة النحاة» ص٤٢: «الإملاء المنتحل في شرح كتاب الجمل». وفي البغية أن ابن مكتوم قال في هذا الكتاب: «نقل عنه أبو حيان في أفعال المقاربة من شرح التسهيل، ولا نعرفه إلا من جهته».

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٨٩ ومقاييس اللغة ٦: ١٤١ واللسان (ولي) والخزانة ٩: ٣٤٥ ـ ٣٤٧ [الشاهد ٧٥٢] وشرح الكافية الشافية ص٤٥٣. الهادية: أول الوحش.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٩٠.

(٦) البيت من أبيات خمسة، قافيتها رائية، وآخره: السَّكِرِ. وهي لعمرو بن أحمر، أو لأبي =

فأَخذتُ أَسألُ، والرسومُ تُجيبُني ... وفي الاعتبارِ إجابةٌ وُسؤالُ[1]
أَراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنا ... وظُلْمُ الجارِ إذْلالُ المُجِيرِ[2]
لما تَبَيَّنَ مَيْنُ الكاشِحينَ لَكُمْ ... أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عما كان مَكْنُونا[3]

وقال الحطيئة[4]:

أَنْشَأْتَ تَطْلُبُ ما تَغَيَّـ ... ـرَ بعد ما نَشِبَ الأَظافِرْ

وقال غيره[5]:

هَبَبْتُ أَلومُ القلبَ في طاعةِ الهوى ... فَلَجَّ، كأني كُنتُ باللَّومِ مُغْرِيا
وَطِئنا بِلادَ المُعْتدينَ، فهَلْهَلَتْ ... نُفوسُهمُ قبلَ الإماتةِ تزهقُ[6]

وقال ثعلب: يقال: قام يفعل كذا إذا أخذ فيه، وأنشدوا[7]:

قامتْ تَلُومُ، وبعضُ اللومِ آوِنةً ... مما يَضُرُّ، ولا يَبْقى له نَقَلُ

وذَكَر المصنف[8] أنَّ أغرب التي للشروع عَلِقَ وهَبَّ، وأغرب التي

= حية النميري، أو للحكم بن عبدل. انظر الحيوان ٦:٤٨٣ وشرح التسهيل ١:٣٩٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ص٧٧ ـ ٨٢ والخزانة ٩:٣٥٥ ـ ٣٦٢ [الشاهد ٧٥٥] وشرح أبيات المغني ٧:٢١٣ ـ ٢١٥ [الإنشاد ٨١١]. الثمل: الذي أخذ منه الشراب قُواه. والسكر: السكران.

(١) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٨١١. وهو ليس في شرح التسهيل للمصنف.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٩٠ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٠.

(٣) شرح التسهيل ١:٣٩١. وآخره فيه: مكتوماً. المين: الكذب. والكاشحون: المبغضون. وأُعرب: أُبين.

(٤) ديوانه ص١٦٩. وقوله: «الحطيئة» سقط من: ك، ح، ف. نشب: علق.

(٥) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٤١٢ وشرح التسهيل ١:٣٩١. غيره: سقط من ك، ح، ف.

(٦) شرح التسهيل ١:٣٩١ وشرح شذور الذهب ص١٩١.

(٧) لم أقف عليه. والنقل: الجدل ومراجعة الكلام في صخب، وما يبقى من الحجر إذا اقتلع.

(٨) شرح التسهيل ١:٣٨٩.

للدنو أَوْلى، وأغرب البواقي التي هي للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء حَرى. وذَكَر أنه يقال: حَرى زيدٌ أن يجيء، بمعنى: عسى زيدٌ أن يجيء. انتهى.

فإن كان هذا نقلاً عن اللغويين فهو صحيح، وإلا فالمحفوظ أن «حَرى» اسم مُنوَّن. قال ثعلب: أنت حَرًى من ذلك، أي: خليق وحقيق. وقال أبو سَهْل محمد بن علي الهروي[1] في كتاب «إسفار الفصيح»: لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع، ومنه قول الشاعر[2]:

وهُنَّ حَرًى أن لا يُثِبْنَكَ نَقْرةً وأنتَ حَرًى بالنَّارِ حينَ تُثيبُ

وقيل: إن معنى حَرًى معنى عَسى. وقالوا في قول الأعشى[3]:

إنْ تَقُلْ هُنَّ مِن بَني عبدِ شَمْسٍ فَحَرًى أنْ يكونَ ذاكَ، وكانا

إنَّ معناه: فحقيق، وقيل: معناه: فعسى. انتهى.

فذكر أنهم قالوا في «حَرًى» الاسم إن معناه: فعسى، يعني أنها للرجاء كما أن معنى «عسى» الرجاءُ، فيكون إذ ذاك لِـ«حَرًى» الاسم معنيان: أحدهما أن معناها خليق. والثاني أن معناها الرجاءُ. فهؤلاء قد فسروا «حَرًى» المنوَّن الاسم بـ«عَسى» التي هي فعل، فيحتاج في إثبات كون

---

(١) [٣٧٢ ـ ٤٣٣هـ] أخذ عن صاحب الغريبين أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي. نزيل مصر، كان نحويًا، وله رياسة المؤذنين بجامع عمرو بن العاص، وله خط صحيح، صنف: شرح الفصيح، ومختصره، وأسماء الأسد، وأسماء السيف. معجم الأدباء ١٨: ٢٦٣ وإنباه الرواة ٣: ١٩٥ وبغية الوعاة ١: ١٩٥.

(٢) البيت في إصلاح المنطق ص١٠٠ وتهذيبه ص٢٥٧ وتهذيب اللغة ٥: ٢١٣ والصحاح (حرى) وأساس البلاغة ص٨١ واللسان (نقر) و(حرى). ما أثابه نقرة: أي شيئاً، لا يستعمل إلا في النفي. وقوله: «بالنار» ورد فيما عدا «ن»: بالثار. والصواب ما أثبت كما في المصادر المذكورة، ويؤيده تفسير البيت المذكور في تهذيب إصلاح المنطق ص٢٥٨.

(٣) ليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. والبيت من غير نسبة في تهذيب اللغة ٥: ٢١٣.

«حَرَى» فعلاً ماضياً بمعنى «عَسى» إلى نقل يُفصِح عن ذلك، فقد يكون قد تصحف على المصنف، فاعتقد أن «حَرَى» المنوَّن غيرُ مُنَوَّن، وأنها فعل، كما صَحَّف في غيره مما نُبِّه عليه.

/ وذكر المصنف أن «كَرَبَ» لمقاربة الفعل، وهذا هو المشهور فيها. [٢: ١٠٨/أ] وقيل: هي من أفعال الشروع، ولذلك لم تدخل فيها «أن»، بخلاف[١] «كاد» لقربها من الفعل، قاله في البسيط. وليس كما ذكر في امتناع دخول «أن»، بل سبيلُها سبيلُ «كاد»، وقال الشاعر[٢]:

..... وقد كَرَبَتْ أَعْناقُها أنْ تَقَطَّعا

وعَدَّ المصنف من أفعال هذا الباب اخْلَوْلَقَ.

وفي البسيط: وأما أفعال المقاربة فلها أفعال تامة بمعناها، منها بحسَب الترجي كأترجَّى أن يكون كذا وأتوقعه. ومنها بحسَب تَهَيُّؤ الأمر: اخْلَوْلَقَت الأرضُ أنْ تُنْبِتَ والسماءُ أنْ تَمْطُر، بمعنى اسْتَحَقَّتْ ذلك، ولذلك تدخل اللام، فتقول: اخلولقتْ لأن تَمْطُر، وخَليق أن يكون كذا، ومستحق أن يكون.

وقد جعل بعضهم اخْلَولَقَ وأَخْلَقَ من النواقص. وليست كذلك، أمَّا اخْلَولَقَ فلأنَّ ما بعدَها له الاستحقاق، وما بعدَها مفعول لأجل دخول اللام؛ لأن هذه اللام لا تدخل في الخبر. وقد يقال: إنها لا تفيد بمرفوعها لو قلت اخلولق الشهرُ[٣].

وقد يجاب بأن ذلك موجود في «اسْتَحَقَّ» مع أنها ليست من الباب،

---

(١) بخلاف... دخول أن: سقط من س.

(٢) صدر البيت: سَقاها ذَوُو الأَحْلام سَجْلاً على الظَّما. وهو لأبي زيد الأسلمي كما في الكامل ص٢٤٣ ـ ٢٤٤ وعنه في العيني ٢: ١٩٣ ـ ١٩٨. السجل: الدلو إذا كان فيها ماء قَلَّ أو كَثُر.

(٣) م، ن: المهر. وأُثبت في هامش ن: الشهر.

وذلك أن العرب لم تستعملها إلا مع منصوبها، وهي بالنظر إلى معناها تامة به.

وأما أَخْلَقَ فمعناها تَهَيَّأَ الشيءُ لأن يكون واسْتَحَقَّ، وقولهم أَخْلِقْ به أن يكون أي: ما أَشَدَّ تهيئته للفعل.

وقولُه **وقد تَرِدُ عَسَى إشْفاقاً** مجيئُها للإشفاق قليل، وقد اجتمع مجيئُها للرجاء والإشفاق في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾[1]. ومن الإشفاق قولُه[2]:

عَسِيتُمْ لَدى الهيجاءِ تَلْقَوْنَ دُونَنَا تظافُرَ أَعْداءٍ وضَعْفَ نَصيرِ

وقولُ الأَسودِ بنِ يَعْفُر[3]:

عَسِيتم أن تُصابوا ذاتَ يومٍ كما يَسْتَشْرِفُ الخُزَزَ العُقابُ

وقوله **ويُلازمُهن لفظُ المُضيِّ** اختُلف في السبب المانع من تصرف عسى:

فقال أبو الفتح: لما أُريد بها المبالغة في القرب[4] أُخرجت عن بابها، وهو التصرف. قال: وكذلك كلُّ فعلٍ يُراد به المبالغة نحو نِعْمَ وبئسَ وفعلِ التعجب.

فإن قلت: قد تصرف ما هو أشدُّ مبالغةً في القرب منها نحو «كاد».

فالجواب: أنَّ في «عسى» ما ليس في غيرها إذ قد تستعمل واجبة، وكذلك وردت في القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا﴾[5]، وفي قول ابن مُقْبِل[6]:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ليس في ديوانه. الخزز: ولد الأرنب.

(٤) ك، ف: للقرب.

(٥) سورة التحريم، الآية: ٥.

(٦) ديوانه ص٢٦١ ومجاز القرآن ١: ١٣٤ والخزانة ٩: ٣١٣ ـ ٣١٦ [الشاهد ٧٤٧]. التنوفة: الفلاة. وجوائز الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد.

ظَنٌّ بِهِمْ كعَسَى، وَهُمْ بتَنُوفةٍ يَتنازَعونَ جوائزَ الأَمْثالِ

/أي[1]: ظَنٌّ بهم كاليقين، فلما استُعملت واجبةً بخلاف غيرها من [٢: ١٠٨/ب] أفعال المقاربة كانت أَشَدَّ مبالغة في القرب من غيرها؛ إذ الواجبُ الوقوع أقربُ مما ليس كذلك.

وقال ابن يَسْعُون[2]: «استغنوا بلزوم الفعل الذي هو خبرها عن أن يبنوا منها مستقبلاً لأنها للتراخي، واستُعمل الماضي فيها دون الحاضر والآتي لخفته ولِما حاولوه من وقوع ما أمَّلوه».

وقال الأستاذ أبو علي: لمَّا كانت عسى في معنى قَرُبَ وقارَبَ استغنوا عن أن يبنوا منها مستقبلاً بقولهم سيَقرُبُ وسيُقاربُ، كما استغنوا بـ«تَرَكَ» عن وَذَرَ وَوَدَعَ لما كانت بمعناهما.

وقال ابن عصفور: «أَتَتْ على صيغة الماضي لمَّا كان معناها ماضياً؛ ألا ترى أنك لا تقول عسى زيدٌ أن يقوم إلا وقد استقرَّ الرجاءُ في نفسك لقيامه قبل ذلك، ولا تلتفت إلى كون القيام غير واقع، فإنَّ ذلك لا يرجع إلى معنى عَسى بل إلى المترجَّى.

فإن قلت: إذا كان المعنى مستقرًّا في نفسك فهو في الحال أيضاً مستقرٌّ، فهلا كانت لها صيغة بالنظر إلى ذلك؟

فالجواب أنها لكثرة الاستعمال اختير لها الماضي لخفتها، وسَوَّغ ذلك إرادتهم بها معنى الاتصال والدوام، وصيغة الماضي يجوز استعمالها فيما يراد به ذلك، ومنه ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[3]، وقولُ الكُميت[4]:

---

(١) سقطت اللوحة ١٠٨/ب ـ ١٠٩/أ من ك.

(٢) المصباح ١: ٢٥/ب.

(٣) سورة النساء، الآية: ٩٦.

(٤) هو الكميت بن زيد. شعره ١: ٢١٨ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٤٤ والموشى ص١٠٢. والبيت من غير نسبة في أضداد ابن الأنباري ص١٢٢.

ما ذاقَ بُؤْسَ معيشةٍ ونَعيمَها فيما مضى أحدٌ إذا لم يَعْشَقِ

ألا ترى أن المراد بـ«ذاقَ» الدوامُ، ولذلك ساغ أن يعملها في «إذا»، وهي لِما يُستقبل» انتهى.

وهذه العلل كلها تلفيقات لشيء وضعيّ، والوضعيّات لا تُعَلَّل. ولو قيل إنَّ «عسى» لمَّا كانت مشاركة لِـ«لعل»[1] في الرجاء أُلزمت عدمَ التصرف لكان قولاً.

وقولُه **إلا كادَ وأَوْشَكَ** أما «كاد» فجاء منها المضارع، نحو قولِه تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[2]. وأما «أَوْشَكَ» فذهب الأصمعي إلى أنه لا يُستعمل إلا مضارعاً، ولا يقال ماضياً: أَوْشَكَ زيدٌ أن يقوم. وما ذهب إليه باطل لأنَّ الخليل[3] وغيره[4] قد حَكَوْا «أَوْشَكَ».

وقولُه **وعملُها في الأصل عملُ «كانَ»** يعني أنَّ هذه الأفعال هي من باب «كانَ»، تَرفع الاسم، وتَنصب الخبر، ويدلُّ على ذلك مجيءُ الخبر في بعضها اسماً منصوباً في الشعر، وما جاز أن يكون اسماً لِـ«كان» من المبتدآت كان اسماً لها.

وفي البسيط: «أمَّا خبر أفعال المقاربة فقال الكوفيون[5]: هو بدل من الاسم بدل المصدر. وأظن قولهم مبنياً على أن هذه الأفعال ليست ناقصةً، فيكون المعنى عندهم: قَرُبَ قيامُ زيد، وكَرَبَ خروجُ عمرو، ثم قدمتَ الاسمَ، وأَخَّرتَ المصدرَ، فقلت: قَرُبَ زيدٌ قيامُه، ثم جعلته بالفعل. ويحتج على هذا بقولهم: عسى أنْ يقومَ زيدٌ، وأن هذا هو الأصل، وهي

---

(١) ك، س، ح، م: للعلل.
(٢) سورة النور، الآية: ٣٥.
(٣) العين ٥: ٣٩٠.
(٤) انظر اللسان (وشك) والكامل ص٢٥٣.
(٥) اللباب للعكبري ١: ١٩٢.

تامة، ثم إن تقدم الاسم فهو على البدل حملاً لها على طريقة واحدة.

ورُدَّ بأنَّ تقديم الفعل بغير «أنْ» لا يكون إلا باسم الفاعل، ولو قَدَّرناه به لم يكن البدل، وإن لم نقدره بالاسم لزم بدل الفعل بالاسم إلا أن تجعله من باب «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ»[1]، وهو شاذ، ولأنَّ البدل لا يكون لازماً، وهذا لازم، ولأنه إخراجٌ لِعَسى عن معناها رأساً إلى تأويل القرب.

وذهب[2] بعض النحويين إلى أنه مفعول لأنها في معنى: قاربَ زيدٌ الفعلَ، وهي تامة. وحمله على ذلك كون المصادر لا تكون أخباراً، وكون المصدر بمعنى فاعل لا يكون قياساً مع «أنْ».

وقيل: موضعها نصبٌ بإسقاط حرف الجر لأنها تسقط كثيراً مع أنْ، فمعنى عَسى زيدٌ أنْ يقومَ: عسى زيد لِلقيام؛ لأن معناها: اخْلَولَقَ، وكَرَبَ يَفعلُ: تَهَيَّأَ لِلفعل.

وهذه التأويلات تُخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة، فلا معنى لها، وأيضاً فلا يَسُوغ هذا في جميعها» انتهى.

وقيل: هو من باب الإعمال، على إعمال الأول. وهو فاسد لقولهم: عسى أنْ يقوم إخوتُك، وعسى أنْ يقوم الزيدان، ولا يصح إضمار مفرد في موضع الجمع لأنه نادر قليل لا يقاس عليه باتفاق، وإنما يُحكى ما جاء منه على الندرة، وهذا قياس مستمر كثير لا ينحصر، ولم يسمع الوجه الأجود فيه بوجه. ويقطع ببطلان هذا المذهب قولُه تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾[3] لأن فاعلَ فعلٍ لا يتصل بفعل آخر. وكذلك لا يكون على إعمال

---

(١) تقدم في ١: ٥٤، ٥٦ و٣: ١٧٤.

(٢) نسبه ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ١٧٨ إلى المبرد. وفي المقتضب ٣: ٦٨ ما يخالفه. وقال ابن خروف: «فأنْ في هذا الوجه في موضع نصب بالحمل على المعنى؛ لأنه في تقدير: قاربَ زيدٌ القيامَ، واللفظُ على تقدير اللام، كأنه: عسى زيدٌ للقيام» شرح الجمل ص٥٨٠ [رسالة].

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

الثاني لوجوب الإضمار في «عسى» وبروزه في التثنية والجمع، إلا على مذهب الكسائي، وهو باطل لِما نُبينه في بابه.

وقولُه **لكن الْتُزِمَ كَونُ خبرِها مُضارعاً مجرداً مع هَلْهَلَ وما قبلَها** إنما كان مضارعاً مجرداً مِن «أنْ» لأنها للأخذ في الفعل، فخبره في المعنى حال، فلذلك جعلوا في موضع خبره فعلَ الحال.

وقولُه **ومقروناً بأنْ مع أَوْلَى وما بعدَها** الذي بعدَها هو عَسى وحَرَى واخْلَولَقَ. قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: الذي لمقاربة الفعل في الرجاء نحو عسى ويُوشك خبرُه مُتَراخٍ بدليل أنك تقول: عسى زيدٌ أن يحج العام الآتي، ويُوشك أن يفعل ذلك العامَ القابل، فهذا النوع خبرٌ مستقبل، فلذا جعلوا في موضع خبره الفعلَ المنصوبَ بأنْ لأنها تُخلصه للاستقبال.
ويمكن أن يكون السبب/ في ذلك أن المعنى: خليق وجَدير، فكما ١٠/ب
يقولون: خَليق أنْ يفعلَ، وجدير أن يفعل، قالوا: عَسى زيدٌ أنْ يَفعلَ.

وقولُه **وبالوجهين مع البواقي** هُنَّ: كادَ وكَرَبَ وأَوْشَكَ. قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «هذا النوع الذي هو لمقاربة ذات الفعل، نحو: كادَ زيدٌ يَفعلُ، جعلوا فعل الحال في موضع خبره في فصيح الكلام لمقاربته للحال إجراءً له مُجرى ما قارَبَه، ولمَّا قصدوا المناسبة بينَ أفعال المقاربة وأخبارِها، وكانت المناسبة لا تحصل إلا بالفعل لا بالاسم، عدلوا لذلك عن أن يجعلوا أخبارَها الأسماءَ إلا في ضرورة منبهة على الأصل» انتهى.

وظاهر كلام المصنف أنَّ كادَ وكَرَبَ وأَوْشَكَ تُستعمل أخبارها مقرونةً بأنْ وغيرَ مقرونة. واستدل المصنف[1] على دخول «أنْ» في خبر «كادَ» بما جاء في حديث عمر «ما كِدتُ أنْ أُصَلِّيَ العصرَ حتى كادتَ الشمسُ

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩١.

تَغْرُبُ»[1]، وبقول الشاعر[2]:

أَبَيتُمْ قَبُولَ السِّلم منا، فَكدتمُ لدى الحربِ أنْ تُغْنُوا السُّيوفَ عن السَّلِّ

واستدل على جواز دخول «أنْ» في خبر «كَرَبَ» بقولِ الشاعر[3]:

قد بُرْتَ، أو كَرَبْتَ أن تَبُورا لمَّا رأيتَ بَيْهَساً مَثْبُورا

وبقولِ الآخر[4]:

سَقاها ذَوُو الأَحْلامِ سَجْلاً على الظَّما وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقَطَّعا

وقولُه **والتجريدُ مع كادَ وكَرَبَ أَغْرَفُ** يعني: وتجريد المضارع الواقع خبراً لهما مِن «أنْ» أعرف مِن اقترانه بها. أمّا اقترانه بها معهما فهو عند أصحابنا[5] من باب الضرورة، لا يقع في الكلام، خلافاً للمصنف، وأنشدوا على الضرورة:

قد كادَ مِن طُولِ البِلى أنْ يَمْصَحا[6]

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ـ باب قول الرجل ما صلينا ١:١٥٧. وفي كتاب المواقيت ـ باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ١:١٤٧ وليس فيه «أن» في خبر «كدت» في كتاب المواقيت.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١:٣٩١ وتخليص الشواهد ص٣٣٠ والعيني ٢:٢٠٨.

(٣) هو العجاج. والرجز في ملحق ديوانه ٢:٢٨٦ وشرح التسهيل ١:٣٩٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٧ وتخليص الشواهد ص٣٣٠ والعيني ٢:٢١٠. بُرْت: هلكت ـ وبيهس: اسم رجل. ومثبور: مُهْلَك.

(٤) تقدم في ص٣٣١.

(٥) المقرب ١:٩٨ وضرائر الشعر ص٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢:١٧٦ ولابن خروف ص٥٨٢ [رسالة] والجزولية ص٢٠٦ وشرحها للورقي ٢:٢٢٧ والتوطئة ص٢٩٩ والملخص ١:٤٤٢. وهو رأي النحويين القدامى. انظر الكتاب ٣:١٦٠ والكامل ص٢٥٢ والحلبيات ص٢٥١.

(٦) نسب إلى رؤبة في الكتاب ٣:١٦٠ والكامل ص٢٥٣ والخزانة ٩:٣٤٧ ـ ٣٥٢ [الشاهد ٧٥٣]. وهو في ملحقات ديوانه ص١٧٢. وانظر تخريجه في الحلبيات ص٢٥١. وانظر أيضاً ما لم يذكر في هذا الهامش من مصادر الهامش السابق. وصف منزلاً بالقدم. مصح: ذهب.

وقول الآخر[1]:

كادت النفسُ أنْ تَفيظَ عليه ... إذْ ثَوى حَشْوَ رَيْطةٍ وبُرودِ

قالوا: استعمل «أنْ» في خبر «كادَ» في الضرورة تشبيهاً بعَسى. وأنشدوا في كَرَبَ:

..... وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقَطَّعا

ولم يذكر س[2] اقتران خبر كَرَب بـ«أنْ». ويقال كَرَبَ بفتح الراء، وهو الأفصح، وكَرِبَ بالكسر. ومما جاء فيه خبر «كَرَبَ» على الفصيح بغير «أنْ» قولُ الشاعر[3]:

وما أنتَ أم ما رُسومُ الديارِ ... وسِتُّوكَ قد كَرَبتْ تَكمُلُ

وقولُ ابن أبي ربيعة[4]:

ولا تَحْرِمي نفساً عليكِ مَضِيقةً ... وقد كَرَبَتْ مِن شدةِ الوَجْدِ تَطْلُعُ

/ وقولُ الآخر[5]: [٢: ١١٠/أ]

---

(١) نسب البيت إلى أبي زُبيد الطائي في الاقتضاب ٣: ٢٤٦ وشرح أبيات المغني ٨: ٢٦ [الإنشاد ٨٩٥]. ونسب لمحمد بن مناذر. انظر تحرير ذلك في هامش الخزانة ٩: ٣٤٨ وهامش أدب الكاتب ص٤٠٦. وقوله: «تفيظ» رسم في س بالضاد وبالظاء، وكتب فوقه: معاً. وفي ك، ف: تضيق. وفي ح: تضيف. وفي م: تفيض. وفي ن: تغيض، وفي هامشها: تضيق. يقال: فاظت نفسه وفاضت: خرجتْ. وقوله: «ثوى» هكذا ورد في النسخ المخطوطة ما عدا «س»، ففيها «غدا» وفي هامشها «ثوى» وفوقه: خ. غدا: أقام. وحشو الشيء: جوفه وداخله. والريطة: كل ملاءة لم تكن من لفقين. والبرود: ثياب تصبغ باليمن.

(٢) الكتاب ٣: ١٥٩.

(٣) هو الكميت بن زيد كما في معجم البلدان (عُرْف) ٤: ١٠٥ والخزانة ٢: ٢٦٧ ـ ٢٦٩ [الشاهد ٢٠٩]. والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣٩١ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٥. وهو في شعره ٢: ٣٤٢.

(٤) ديوانه ص١٨٦ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٣.

(٥) هو رجل من طيئ أو الكلحبة اليربوعي. شرح عمدة الحافظ ص٨١٤ وشرح التسهيل ١: ٣٩٢ وتخليص الشواهد ص٣٣٠ والعيني ٢: ١٨٩. الجوى: شدة الوجد.

كَرَبَ القلبُ مِن جَواهُ يَذوبُ حينَ قالَ الوُشاةُ: هندٌ غَضُوبُ

قولُه **ومع**[1] **أَوشك وعَسى بالعكس** يعني أنَّ هذين الأعرفُ استعمالُ المضارع معهما بأنْ، قال المصنف: خبر أوشك بأنْ كثير[2]، نحو قوله[3]:

ولو سُئل الناسُ التُّرابَ لأَوشكوا إذا قيل: هاتُوا، أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

وأنشد غيرُه[4]:

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريهةَ أَوْشَكَتْ حِبالُ الهُوَيْنَى بالفتى أنْ تَقَطَّعَا

قال المصنف[5]: وبدونها قليل، ومنه قولُ النبي ﷺ: «يُوشِكُ الرجلُ مُتَّكئاً على أَريكتِه، يُحدَّثُ بحديثٍ مِنْ حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كِتابُ اللَّه»[6]، وأنشد[7]:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بعضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها

---

(١) كذا! ولم يتقدم ذكر «مع» في الفص.

(٢) كذا! وقد قال في الشرح ١: ٣٩٠: «والأمر بعد أوشك سواء» ثم أنشد البيت التالي في ص٣٩٢.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ص٣٦٥ وأمالي الزجاجي ص١٩٧ وشرح التسهيل ١: ٣٩٢ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٧ وتخليص الشواهد ص٣٢٢ والعيني ٢: ١٨٢.

(٤) تقدم في ص٣٥. وفي النسخ كلها «لم يخش». والتصويب من المصادر المذكورة في تخريج البيت في ص٣٥.

(٥) ليس في شرح التسهيل من هذا القول سوى استشهاده بالبيت التالي. وقد ذكر البيت والحديث في شواهد التوضيح والتصحيح ص١٤٤.

(٦) هذا جزء من حديث أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في سننه: المقدمة ـ الباب الثاني ١: ٦ والدارمي في سننه: المقدمة ـ الباب ٤٩ ـ ١: ١٥٣. وأخرجه الترمذي بلفظ آخر في سننه: كتاب العلم ـ الباب العاشر ـ ٥: ٣٦ ـ ٣٧.

(٧) البيت لأمية بن أبي الصلت في الكتاب ٣: ١٦٠ ـ ١٦١ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٦٧. ولعمران بن حطان في ديوان شعر الخوارج ص١٨٩. ولرجل من الخوارج في الكامل ص٩٩. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣٩٢ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٨. الغرة: الغفلة عن الدهر وصروفه.

وأما «عسى» فذهب جمهور البصريين إلى أنَّ حذفَ «أنْ» من خبرها لا يكون إلا في الضرورة، قال أبو علي الفارسي[1]: «وربما اضطر الشاعر، فحذف «أنْ» مِن خبر «عَسى» تشبيهاً لها بِكادَ، كما شبه كاد بعَسى، قال الشاعر[2]:

عَسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيهِ يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ»

وأنشد س[3]:

عسى اللَّهُ يُغْني عن بلاد ابنِ قادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

وقال آخرِ[4]:

وماذا عَسى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذا نحنُ جاوَزْنا حَفِيرَ زِيادِ

وقال أبو علي في التذكرة: «إنَّ دخول أنْ في خبر عَسى هو الأكثر، ولا يلزم، وتقول: «عسى زيدٌ يقومُ» في الكلام. وظاهر كلام س أن استعمال خبر عسى بغير أنْ جائز في الكلام لأنه قال[5]: «واعلم أنّ مِن العرب من يقول: عسى يفعلُ، تشبيهاً بكادَ يفعلُ». فأَطلق القول، ولم يقيد ذلك بالشعر». قال ابن عصفور: «وينبغي أن لا يُحمل كلامه على عمومه لأنها لم تحفظ بغير أنْ إلا في ضرورة» انتهى.

---

(١) الإيضاح العضدي ص٧٨ ـ ٨٠.

(٢) هو هدبة بن خشرم العذري. الكتاب ٣:١٥٩ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢:١٤٢ ـ ١٤٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص١١٣ والخزانة ٩:٣٢٧ ـ ٣٤٠ [الشاهد ٧٥٠] وفيها تخريجه.

(٣) نسب البيت لهدبة بن خشرم في الكتاب ٤:١٣٩. ولسماعة النعامي في شرح أبياته لابن السيرافي ٢:١٤١. وفي شرح شواهد الإيضاح ص٦٢٠: هو لسماعة بن الأشول النعماني من بني أسد. وهو من غير نسبة في الكتاب ٣:١٥٩ والمقتضب ٣:٤٨، ٦٩ والكامل ص٢٥٤. المنهمر: السائل. والجون: الأسود. والرباب: ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه. والسكوب: الكثير السكب، والسكب: الصبّ.

(٤) تقدم البيت في ٣:١٠.

(٥) الكتاب ٣:١٥٨.

وزعم أبو القاسم الزَّجَّاجي أنَّ «قاربَ» مما الأجود فيه أن يُستعمل بأنْ[1].

ورُدَّ[2] عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تُستعمل إلا بأنْ، وليست من هذا الباب لأنها ليست[3] داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام، تقول: قارَبَ زيدٌ القيامَ.

قال بعض أصحابنا: / «وكذلك اخلولقَ»[4]. يعني أنها مثل «قارَبَ» [٢: ١١٠/ب] ليست من هذا الباب.

وأمَّا «دَنا» فذكر س[5] اقتران الفعل بأنْ في قولهم: دنوت أنْ تفعل. وأمّا «أَلَمَّ» فجاء في الحديث «لولا أنه شيء قضاه الله لأَلَمَّ أنْ يذهب بصرُه»[6]، وفي الحديث أيضاً: «إنَّ مما يُنبت الربيع ما يقتل حَبَطاً أو يُلِمّ»[7] يريد: أو يُلِمُّ أنْ يقتل.

---

(١) كذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٧. وفي الجمل ص٢٠١ ما نصه: «وأما كاد وكرب وجعل وقارب وما أشبه ذلك فالوجه أن تستعمل بغير أنْ».

(٢) الرد في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٧.

(٣) ليست: سقط من س.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٧.

(٥) الكتاب ٣: ١٥٧.

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ١: ٩٠ والنهاية ٤: ٢٧٢، وقد أخرجه الطبري في تفسيره ١٠: ٣٥ (سورة الزمر) وأبو نعيم في صفة الجنة ٢: ١٢٦ (الحديث ٢٨٠) وفيه تخريجه. وانظر كنز العمال ١٤: ٦٤٦ ـ ٦٤٧.

(٧) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ـ الباب ٤٧ ـ ٢: ١٢٧ وكتاب الجهاد ـ باب فضل النفقة في سبيل الله ٣: ٢١٤ وكتاب الرقاق ـ باب ما يُحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ٧: ١٧٣، ومسلم في كتاب الزكاة ـ باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا ص٧٢٧ ـ ٧٢٩. وفي س، ك، ف، ح: مما يقتل. الحبط: أن تأكل الماشية فتكثر حتى تتتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها.

وقد تُعَوَّض السين مِن «أنْ» في خبر «عسى»، قال الشاعر[1]:

عَسى طَيِّئٌ مِن طَيِّئٍ بعدَ هذهِ ... سَتُطْفِئُ غُلاَّتِ الكُلى والجَوانحِ

وفي البسيط: ولم تُوضَع مكانَها ـ يعني مكان أنْ ـ سوف، وتقرب منها السين.

وقد تدخل الباء على خبر أَوْشَكَ المقرون بأنْ، قال[2]:

أَعاذِلَ، تُوشِكينَ بأنْ تَرَيْني ... صَريعاً، لا أَزُورُ، ولا أُزارُ

ص: ورُبَّما جاء خَبَراهما مفردَينِ منصوبَين، وخبرُ «جَعَلَ» جملةً اسمية، أو فعليةً مُصَدَّرةً بإذا أو كُلَّما[3]، ونَدَرَ إسنادُها[4] إلى ضميرِ الشأنِ ودخولُ النفيِ عليها. وليس المقرون بأنْ خبراً عند س. ولا يتقدم هنا الخبر، وقد يُوَسَّطُ، وقد يُحذَف إنْ عُلم. ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً.

ويُسنَد أَوشكَ وعَسى واخلولقَ لِـ«أنْ يفعلَ»، فيغني عن الخبر، ولا يختلف لفظ المُسنَدِ لاختلافِ ما قبلَه، فإن أُسْنِدَ إلى ضميرِه اسماً أو فاعلاً طابَقَ صاحبَه مَعَها كما يُطابِقُ مَعَ غيرِها.

ش: ظاهرُ قوله «خبراهما» أن يعود الضمير إلى أقرب مذكور، وهو عسى وأَوشكَ، لكنَّ المصنف بَيَّنَ في الشرح[5] أنه يريد خبر كادَ

---

(١) هو قَسامة (أو قَسام) بن رواحة السِّنْبِسيّ. الحماسة ١: ٤٧٤ وشرحها للمرزوقي ص٩٦٠ وللأعلم ص٤٧٩ والخزانة ٩: ٣٤١ ـ ٣٤٤ [الشاهد ٧٥١] والمبهج ص١٣٣. غُلات: جمع غُلَّة، والغُلَّة: حرارة الجوف. والجوانح: الضلوع، جمع جانحة.

(٢) هو الأخطل. والبيت في شعره ص٢٧٨.

(٣) أو كلما... النفي عليها: ليس في مطبوعة شرح المصنف، وهو في النسخة التي حققها الدكتور محمد علي إبراهيم، وفي التسهيل، وقد ذكر محققه أن هذا القول سقط من بعض النسخ.

(٤) ك، ف، ن: إسنادهما.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٩٣.

وعَسى، وأنشد في كادَ[1]:

فأُبتُ إلى فَهْم، وما كِدتُ آيِباً وكم مِثْلُها فارَقْتُها، وهي تَصْفِرُ

وفي عَسى[2]:

أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائما لا تَلْحَني، إني عَسَيتُ صائما

وهذا تنبيه على الأصل لئلا يُجهل. وقالت العرب: «عَسى الغُويرُ أَبْؤُساً»[3]، فَأَبْؤُس منصوب على أنه خبر «عَسى» عند س[4] والبصريين[5]، وهو على حذف مضاف، أي: ذا أَبْؤُس. وقال ابن كيسان: أَبْؤُساً مصدر، والتقدير: أنْ يبأَسَ. قال مُصعَبُ بن أبي بكر الخُشَني: وهذا حسنٌ. ونظره بقوله ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[6]. وقال الكسائي: أَبْؤُساً خبر «يكون» مضمرة، التقدير: أنْ يكون[7]. وفي هذين التقديرين حذف مضاف، أي: أهل. وقال أبو عُبَيد[8]: «التقدير: أنْ يأتي بأَبْؤُس». وفي هذين القولين حذف «أنْ» وصلتها، وقد منع ذلك س[9] والأكثرون.

---

(١) البيت لتأبط شرًا. الحماسة ١: ٧٢ وشرحها للمرزوقي ص٨٣ والاختيارين ص٢٩٦ وشرح التسهيل ١: ١٩٣ والخزانة ٨: ٣٧٤ ـ ٣٨٢ [الشاهد ٦٣٧]. أبت: رجعت. وفهم: قبيلته. وتصفر: تتأسف على فوتي.

(٢) تقدم في ٣: ٩.

(٣) هذا مثل، يضرب للرجل يقال له: لعل الشر يأتي من قبلك. وهو من قول الزَّبّاء. الكتاب ١: ٥١، ١٥٩ و٣: ١٥٨ والمقتضب ٣: ٧٠ وجمهرة الأمثال ٢: ٥٠ ومجمع الأمثال ٢: ١٧ والحلبيات ص٢٩٠ وإيضاح الشعر ص٥٣٤، ٥٣٧. الغوير: ماء لكلب في ناحية السماوة. والأبؤس: جمع بأس، وهو الشدة.

(٤) الكتاب ١: ٥١، ١٥٩ و٣: ١٥٨.

(٥) المقتضب ٣: ٧٠، ٧٢ والأصول ٢: ٢٠٧ والحلبيات ص٢٥٠.

(٦) سورة ص، الآية: ٣٣.

(٧) ذكر هذا التقدير المبرد في المقتضب ٣: ٧٠، وثعلب في مجالسه ص٣٠٧.

(٨) قال في غريب الحديث ٣: ٣٢١ ـ ٣٢٢: «ومعناه: كأنه أراد: عسى الغوير أن يحدث أبؤساً، أو أن يأتي بأبؤس، فهذا طريق النصب».

(٩) الكتاب ٢: ٣٣٤ ـ ٣٣٥ وشرحه للسيرافي ٣: ١١٧/ب.

وقيل[1]: هي في هذا المثل بمعنى «صارَ» لأنه أخبر بالمصدر، ولا يكون في الرجاء.

[٢: ١١١/أ] وقال أبو عُمر الزاهد: «قال أبو العباس ـ يعني أحمد/ بن يحيى ـ: كلامُ العرب كله: عسى زيدٌ قائمٌ، فتجعل زيداً مبتدأ وقائماً خبره، ومن العرب من يجعلها في معنى كان، فيقول: عسى زيدٌ قائماً، ولهذه العلة جاء الخبر[2] عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال للرجل الذي وَجَدَ مَنْبُوذاً: عسى الغُوير أَبْؤُساً» انتهى.

فظاهر هذا النقل عن أحمد بن يحيى أنه يجوز: عسى زيدٌ قائمٌ، بالرفع، وأنه كلام العرب، ولا يكون لِعَسى عمل البتة. وهذا شيء لا يعرفه البصريون.

وظاهر كلامه أيضاً أنه يجوز: عسى زيدٌ قائماً، ولذلك أثبتها لغةً للعرب لا ضرورة ولا نادراً[3]. وهذا أيضاً مخالف لرأي البصريين، ولو كان كما زعم أحمد بن يحيى من رفع الاسمين بعد عسى وأنه كلام العرب لكان ذلك ثابتاً في نثرهم ونظمهم، ولا نحفظه جاء من كلامهم.

وقد جاء المصدر بعد «أَوشكَ» مُغنياً عن «أنْ» والفعل، قال الشاعر[4]:

لأَوشكَ صرفُ الدهر تفريقَ بيننا ولا يستقيمُ الدهرُ، والدهرُ أَعْوَجُ

التقدير: لأَوشكَ صرفُ الدهر أنْ يُفرقَ بَيْنَنا.

---

(١) المتبع في شرح اللمع ص٥٥٨.

(٢) الخبر في صحيح البخاري ـ كتاب الشهادات ـ باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه ٣:١٥٨.

(٣) ولا نادراً: سقط من ك.

(٤) هو أبو دهبل الجمحي كما في الشعر والشعراء ص٦١٧ وتخليص الشواهد ص٣١٢ وعنه في الخزانة ٩:٣٢١.

وقولُه **وخبرُ جَعَلَ جملةٌ اسمية** مثالُه قولُ الشاعر[1]:

وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهَيْل مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُها قَريبُ

وقولُه **أو فعليةٌ مُصَدَّرةٌ بإذا** قال المصنف[2]: «كقول ابن عباس[3]: فَجَعَلَ الرجلُ إذا لم يَستطعْ أنْ يَخْرُجَ أَرسلَ رَسُولاً».

وقوله **أَوْ كُلَّما، ونَدَرَ إسنادُها إلى ضميرِ الشأنِ ودخولُ النفي عليها** سقط هذا من بعض النسخ، وثبت في بعضها مكان «ونَدَرَ إسنادُها إلى ضميرِ الشأن»: «وندور[4] إسنادها إلى ضمير»، ولم يشرح المصنف شيئاً من هذا الكلام[5].

وقوله **وليسَ المقرونُ بأنْ خبراً عندَ س** قال المصنف[6]: «ليس المقرون بأنْ في هذا الباب عند س خبراً، بل هو منصوب بإسقاط حرف

---

(١) نسب البيت في الحماسة ١: ١٨٢ لرجل من بني بحتر بن عتود. وهو من غير نسبة في شرحها للمرزوقي ص٣١٠ وللأعلم ص١٤٥ وتخليص الشواهد ص٣٢٠ والعيني ٢: ١٧٠ والخزانة ٩: ٣٥٢ ـ ٣٥٥ [الشاهد ٧٥٤] وشرح أبيات المغني ٤: ٣٦١ ـ ٣٦٣ [الإنشاد ٣٨٣]. القلوص: الناقة الشابة. والأكوار: جمع كُور، وهو الرحل بأداته. والمرتع: موضع الرتوع، وهو أكل الماشية ما شاءت.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٣.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير (سورة الشعراء) ٣: ١٦.

(٤) ك، ف، ح، ن: وبدون. م: وقدم.

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ص١٢٢٨: «ويمكن أن يمثل بما حكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب، قال: كلام العرب: عسى زيدٌ قائمٌ». ويمكن أن يمثل دخول النفي عليها بحديث أنس رضي الله عنه: «فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا تَفَرَّجَتْ» أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء ٢٤ ـ باب من تَمَطَّرَ في المطر حتى يَتَحادر على لحيته ٢: ٢٢.

ومثال مجيء خبر جعل جملة فعلية مصدرة بـ «كلما» ما جاء في الحديث: «فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر» أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ٩٣ ـ باب ما قيل في أولاد المشركين ٢: ١٠٥. وانظر شواهد التوضيح ص٧٩ ونتائج التحصيل ص١٣١٧.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٩٤.

الجر أو بتضمين الفعل معنى قارَبَ، قال س[1]: «وتقول: عَسَيتَ أنْ تفعلَ، فأنْ هنا بمنزلتها في قولك: قارَبْتَ أنْ تفعلَ، أي: قارَبْتَ ذلك، وبمنزلة: دَنَوْتَ أنْ تفعلَ. واخْلَوْلَقَتِ السماءُ أنْ تَمْطُرَ، أي: لِأنْ تَمْطُرَ، وعَسَيْتَ بمنزلة اخْلَولقتِ السماءُ. ولا يُستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل الاسمُ الذي الفعلُ في موضعه في قولك: بِذي تَسلمُ»[2] هذا نصه» انتهى.

وقال أيضاً[3]: «والوجهُ عندي أن تُجعل عسى ناقصة أبداً، فإذا أُسندت إلى أنْ والفعل وُجِّه بما يُوَجَّهُ وقوعُ حَسِبَ عليهما في نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[4]، فكما لم تخرج حَسِبَ بهذا عن أصلها لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾[5]، بل يقال في الموضعين: سَدَّت/ أنْ والفعلُ مَسَدَّ الجزأين. ويُوَجَّهُ نحو: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[6] [٢: ١١١/ب] بأنَّ المرفوع اسمُ عسى، وأنْ والفعل بَدل، سَدَّ مَسَدَّ جزأيِ الإسناد، كما كان يَسُدُّ مَسَدَّهما لو لم يُوجَد المبدل منه، فإنَّ البدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام، ومثله قراءة حمزة: ﴿**وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ**﴾[7] بالخطاب على جعل أنْ بدلاً من ﴿ٱلَّذِينَ﴾ وسَدَّها مَسَدَّ المفعولين في البدلية، كما سَدَّت مسدَّهما في قراءة الباقين ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء على جعل ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فاعلاً. ومثله: «حتى رُئينا أنه لا حَقَّ لأحدٍ مِنَّا في فضلٍ»[8] على رواية من رواه بالفتح في صحيح مسلم» انتهى.

---

(١) الكتاب ٣: ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢) تقدم في ٣: ٥١.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٩٤.

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٥٢.

(٧) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨. السبعة في القراءات ص٢٢٠.

(٨) صحيح مسلم ـ كتاب اللقطة ٤ ـ باب استحباب المؤاساة بفضول المال ص١٣٥٤. وفيه: «حتى رأينا...».

ونقول: ما كان غير مقرون بأنْ فلا خلاف فيه أن الفعل فيه داخل على المبتدأ والخبر. وإن كان مقروناً بأنْ فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه مفعول، وهو مذهب المبرد[1] وظاهر كلام الزجاج، ونَسبه المصنف إلى س.

والثاني: أنه في موضع الخبر لهذه الأفعال، وموضعُه نصبٌ إذ أصلُه المبتدأُ والخبر، وعملت عمل كان، وصححه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]، وهو مذهب الجمهور[3].

والثالث: ما اختاره المصنف[4] أنه في موضع رفع على البدل من المرفوع قبله بَدلَ اشتمال، وما قبله فاعل، وهذا مذهب الكوفيين[5].

فأما المذهب الأول فاستدل[6] له أبو العباس بأنَّ «أنْ» وما بعدها تتقدر بالمصدر، والمصادرُ لا تكون أخباراً عن الجثث، فثبت أنها في موضع المفعول.

وأُجيبَ عن هذا بأنَّ «أنْ» هنا مع ما بعدها لا تتقدر بالمصدر لأنَّها إنما أُتي بها لتدل على أن في الفعل تراخياً، ونظير ذلك مجيئُهم بأنْ في خبر لعلَّ، ومنه قولُه عليه السلام: «لعلَّ أَحدَكم أنْ يكونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِه من بعض»[7]،

---

(١) كذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢:١٧٨. وفي المقتضب ٣:٦٨ ما يخالفه. وانظر تعقيب الشيخ عضيمة عليه في ص٦٩ منه، فهو قول وجيه.

(٢) شرح الجمل ٢:١٧٨.

(٣) نسب الرضي ذلك في شرح الكافية ٢:٣٠٢ إلى المتأخرين.

(٤) قوله: «ما اختاره المصنف» موضعه في ك، ف بعد قوله التالي «بدل اشتمال»، وأوله فيهما: كما.

(٥) المباحث الكاملية ٢:٢٢٤ وشرح الكافية ٢:٣٠٣.

(٦) الاستدلال والإجابة عنه في شرح الجمل لابن عصفور ١:١٧٨ ـ ١٧٩.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات ٢٧ ـ باب من أقام البينة بعد اليمين ٣:١٦٢ ولفظه «لعل بعضكم ألحن». ورواية أبي حيان موافقة لرواية البخاري في كتاب الحيل ـ الباب =

وقولُ الشاعر[1]:

لعلَّهما أن تَبْغِيا لكَ حيلةً ....

ولعلَّ ـ بإجماع ـ من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، فكما لا يتقدر الفعل المقرون بأنْ بعدها بالمصدر، فكذلك في عسى وأخواتها.

واستُدل[2] لمذهب الجمهو بأنه في موضع نصب على الخبر بأنهم لمَّا رَدُّوه إلى الأصل نَطَقُوا باسم الفاعل، ولم ينطقوا بالمصدر، مثلُ قولهم[3]:

لا تَلْحَني، إنِّي عَسَيْتُ صائما

ومِنْ أصحاب هذا المذهب مَنْ زعم أنَّ «أنْ» والفعل في هذا الباب تتقدر بالمصدر، وقال: جاز هنا أن يُخْبَرَ بأنْ والفعل وليس بالاسم لأنَّ المصدر قد يُخْبَرُ به عن الاسم غير المصدر على جهة المجاز، نحو قولهم: زيدٌ عَدْلٌ ورِضاً، ومنه[4]:

..... فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

فكما يُخْبَرُ عن الاسم الذي ليس بمصدر بالمصدر، فكذلك يُخبر عنه بما كان في تأويله، ومن/ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ [٢: ١١٢/أ]

= العاشر ٨: ٦٢ وفي كتاب الأحكام ٢٠ ـ باب موعظة الإمام للخصوم ٨: ١١٢، ولرواية مسلم في كتاب الأقضية ٣ ـ باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ص١٣٣٧، وفي ص١٣٣٨: «فلعلَّ بعضهم أن يكون أبلغ من بعض».

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. وعجز البيت: وأن تَرْحُبا سِرْباً بما كنتُ أَحْصَرُ. ديوانه ص٩٩. السرب: النفس. وأحصر: أضيق.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٨ والمباحث الكاملية ٢: ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٣) تقدم في ٣: ٩ و٤: ٣٤٣.

(٤) صدر البيت: تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ. وهو للخنساء. ديوانها ص٥٠ [مكتبة الحياة] والكتاب ١: ٣٣٧ والمقتضب ٣: ٢٣٠ و٤: ٣٠٥ والشعر والشعراء ص٣٤٧ وأمالي المرتضى ١: ٢٠١ والخزانة ١: ٤٣١ ـ ٤٣٨ [الشاهد السبعون].

مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[1] أي: افتراءً. قال: ومن ذلك[2]:

لعلك يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ....

وقولُ الآخر[3]:

لَعَمْرُكَ ما الفِتْيانُ أنْ تَنْبُتَ اللِّحى ....

وأُبطل مذهبُ الكوفيين بأنه لا يسوغ ذلك لأنه إبدال قبل تمام الكلام، والبدل لا يأتي كذلك؛ ألا ترى أنَّ البدل إذا أُخرج من الكلام كان ما بقي كلاماً تامًّا، نحو: أعجبني عبدُ الله فهمُه، لو قلت «أعجبني عبدُ الله» كان كلاماً مستقلًّا، ولو قلت «عسى زيدٌ» لم يكن كلاماً مستقلاً.

فإن قلتَ: البدلُ قد يجيء قبلَ تَمام الكلام بدليل قولِه[4]:

لِسانُ السُّوءِ تُهْديها إلينا وَحِنْتَ، وما حَسِبْتُكَ أنْ تَحينا

فأنْ تحينا: بدل من الكاف، وإن كان لا يستقلُّ «وما حَسِبْتُكَ» دون البدل.

فالجواب أنه ليس ببدل اشتمال كما ذهب إليه ابنُ كَيْسان وبعضُ

---

(١) سورة يونس، الآية: ٣٧.

(٢) عجز البيت: عليكَ من اللائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعا. وهو لمتمم بن نويرة. المفضليات ص٢٧٠ [المفضلية ٦٧] والمقتضب ٣:٧٤ والكامل ص٢٥٤ والخزانة ٥:٣٤٥ ـ ٣٤٨ [الشاهد ٣٩٦]. الملمة: البلية النازلة. والأجدع: المقطوع الأنف والأذن، ويستعمل في الذليل، وهو المراد هنا.

(٣) عجز البيت: ولكنما الفتيانُ كلُّ فَتًى نَدِي. وهو في معاني القرآن للفراء ١:١٠٥، ٤٢٧ وأمالي المرتضى ١:٢٠١ وشرح أبيات المغني ٨:٩٦ ـ ٩٨ [الإنشاد ٩٢٧] وقد قال فيه البغدادي: «والبيت ملفق من مصراعين لابن بيض، وهي:

لَعَمْرُكَ ما الفِتْيانُ أن تَنْبُتَ اللِّحى وتَعْظُمَ أبدانُ الرجال من الهَبْرِ
ولكنَّما الفِتْيانُ كلُّ فَتًى نَدِي صَبُورٌ على الآفاتِ في العُسْرِ واليُسْرِ»

وأنشد بعدهما ثلاثة أبيات.

(٤) تقدم في ٣:٢٠٦.

الكوفيين، بل هو في موضع مفعولٍ ثانٍ وإن كان ليس الأول في المعنى؛ لأنه قد يُخْبَرُ بالمصدر، وهذا في تأويله، فكما جاز الإخبار بالمصدر عن الجُثَّة، فكذلك يُخْبَرُ بأنْ والفعل.

وأمَّا قراءة حمزة التي ذكرها المصنف فتتخرج على حذف المفعول الثاني لِـ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ لفهم المعنى، وهو جائز على قِلَّة، وفيها تأويلات ذكرناها في كتابنا في تفسير القرآن، وهو المسمى بالبحر المحيط[1].

وقولُه **ولا يتقدم هنا الخبرُ** لا تقول في طَفِقتُ أَفعلُ: أَفعلُ طَفِقتُ، ولا في عسى زيدٌ أنْ يقومَ: أنْ يقومَ[2] عسى زيدٌ. قال المصنف[3]: «والسببُ في ذلك أنَّ أخبار هذه الأفعال خالفتْ أصلَها بلزوم كونِها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتُها الأصل. وأيضاً فإنها أفعال ضعيفة لا تَصَرُّفَ لها؛ إذ لا ترد إلا بلفظ الماضي إلا كادَ وَأَوشكَ، فإن المضارع منهما مستعمل، فلهنَّ حالُ ضَعْف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحالُ قُوَّة بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لِتَفْضُلَها كان وأخواتها».

وفي البسيط: «لا[4] يجوز تقديم أخبار أفعال المقاربة عليها اتفاقاً».

وقولُه **وقد يُوَسَّطُ**[5] قال المصنف[6]: «أجيز توسيطها تفضيلاً لها على إنَّ وأخواتها، فيقال: طَفِقَ يُصَلِّيانِ الزيدان، وكاد يطيرون المهزومون».

وقد أطلق المصنف في قوله: «وقد يُوَسَّطُ»، وهو إذا كان خبر عسى وأخواتها مما فيه «أنْ» نحو: عسى زيدٌ أنْ يقومَ، في جواز توسيطه خلاف:

---

(١) البحر المحيط ٣:١٢٧ ـ ١٢٩.
(٢) أن يقوم: سقط من ك.
(٣) شرح التسهيل ١:٣٩٥.
(٤) لا: سقط من س، وكتب في هامشها: لعله سقط لا.
(٥) س: وقد توسط.
(٦) شرح التسهيل ١:٣٩٥.

ذهب المبرد[1] وأبو سعيد السيرافي في كتاب «الإقناع» وأبو علي الفارسي[2] إلى جواز توسيطه. وصححه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3]، فأجازوا أن تقول: عسى أنْ يقومَ زيدٌ، على أن يكون «أنْ يقومَ» خبراً لِعَسى، وزيد: اسم عسى.

/ ومنهم مَن منع ذلك، وإلى المنع ذهب الأستاذ أبو علي[4]، وزعم [٢: ١١٢/ب] أنه لا يجوز في «عسى أنْ يذهبَ عمرٌو» وأشباهه إلا أن يكون «عمرٌو» فاعلاً بِيذهب. والذي يجيز تقديمه يجيز هذا الوجه الأخير، وتسدّ «أنْ» مع صلتها في ذلك مَسَدَّ الاسم والخبر[5]، كما سَدَّت مع صلتها مَسَدَّ مفعولي ظننت في قولك: ظننتُ أنْ يقومَ زيدٌ. ومِن هذا الوجه قولُه تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[6]، ولا يجوز أن يكون ﴿أَن يَبۡعَثَكَ﴾ في موضع خبر ﴿عَسَىٰ﴾، و﴿رَبُّكَ﴾ اسم ﴿عَسَىٰ﴾ لئلا يفصل بين ﴿أَن يَبۡعَثَكَ﴾ وبين ﴿مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ بـ﴿رَبُّكَ﴾، وهو أجنبي من ﴿يَبۡعَثَكَ﴾ لأنه مرفوع بِعَسى.

وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع، فعلى مذهب الجواز تقول: عَسى أنْ يقوما أخواك، وعسى أنْ يقوموا إخوتُك، وعسى أنْ يَخرجْنَ الهنداتُ؛ لأنه خبر، والنية به التأخير. وعلى مذهب مَن مَنعَ يتحتم رفع ما بعد «أنْ يفعل» بالفعل، فلا يكون فيه ضمير، فتقول: عسى أنْ يقومَ أَخَواك، وعسى أنْ يقومَ إخوتُك، وعسى أنْ تقومَ الهنداتُ.

وعَلَّل الأستاذ أبو علي منع تقديم الخبر على الاسم بأنَّ «عَسى» فعلٌ

---

(١) كذا! وقد نص في المقتضب ٣: ٧٠ على أن المصدر المؤول فاعل عسى.
(٢) نص في الإيضاح العضدي ص٧٧ ـ ٧٨ على أن المصدر المؤول فاعل عسى.
(٣) المقرب ١: ١٠٠.
(٤) انظر التوطئة ص٢٩٧.
(٥) المباحث الكاملية ٢: ٢٢٣.
(٦) سورة الإسراء، الآية: ٧٩.

غيرُ متصرف، فلا يجوز تقديم خبره على اسمه لذلك. ورُدَّ عليه بليسَ، فإنها غير متصرفة، ويتوسط خبرها.

والحق أنه يُحتاج في جواز[1] توسيط الخبر إلى سماع من العرب، ولا يظهر ذلك إلا بأن يُسمع مثل: عسى أن يقوما الزيدان، ولا يكون مختصاً بلغة: أكلوني البراغيثُ.

وفي البسيط: ظاهرُ كلام س[2] أنها هنا تامَّة لا خبرَ لها، وفاعلها ما بعدَها على تقدير المصدر، ومعناها حينئذ دَنا وقَرُبَ، ولا يجوز صريح المصدر. ويدل على أنه لا يُضْمَرُ[3] فيها أمران:

أحدهما: أنه لا يُثنى ولا يُجمع لكون المصدر هو الفاعل.

والثاني: أنه لا يكون غير فاعل ما بعدها فاعلها من جهة المعنى، وإذا كان إياه لزم أن يكون مستتراً في الفعل، ولا يكون، ولا يقال: فاعلها هو الاسم بعد الفعل، لكنه أُخر لأنا نقول: لو كانَ لقلتَ: عسى أنْ يفعلا الزيدان، وأنْ يفعلوا الزيدون، وأنت لا تقول إلا مفرداً في جميع الأحوال.

وقيل: هي ناقصة، والفاعل مُغْنٍ عن الخبر وسادٌّ مَسَدَّه لما تضمن من الحدث، كما في: أقائمٌ زيدٌ؟

وإذا قلتَ: القومُ عسى أنْ يقوموا، وزيدٌ عسى أنْ يفعلَ، احتمل أن تكون الناقصةَ والتامة، وكون الفعل سَدَّ مَسَدَّ اسمها وخبرها فاسد لا نظيرَ له؛ ألا ترى أنه لا يكون في «كان»، وإنما يكون في المفعولين، ولا يصح أن يتقدم الفاعل في هذا النوع، فلا تقول: أن يقوم عسى، ويجوز حذف «أنْ» من هذه كما تسقط من الخبر، فتقول: عسى يجيءُ.

---

(١) جواز: سقط من س.

(٢) الكتاب ٣:١٥٨.

(٣) س: لا ضمير.

وقولُه/ **وقد يُحذَفُ إن عُلِمَ** أي: يُحذف الخبر، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾[1] أي: يَمْسَحُ، حذفه[2] لدلالة مصدره عليه، ومنه ما جاء في الحديث: «مَنْ تَأَنَّى أَصابَ أو كادَ، ومن عَجِلَ أَخطأَ أو كادَ»[3]، ومنه قولُ المُرَقِّش[4]: [٢: ١١٣/أ]

وإذا ما سَمِعْتِ مِنْ نحوِ أَرْضٍ ... بِمُحِبٍّ قد ماتَ، أو قيلَ: كادا
فاعْلَمي غيرَ عِلْمِ شَكٍّ بأنِّي ... ذاكِ، وابْكي لِمُقْصَدٍ لن يُقادا

أي: لن يُؤخَذَ له بِقَوَدٍ، وقولُ الآخر[5]:

ما كان ذَنْبُكَ في جارٍ جعلتَ له ... عَيْشاً، وقد كانَ ذاقَ الموتَ أو كَرَبا

وقال آخر[6]:

قد هاجَ سارِ لِسارٍ ليلَه طَرَباً ... وقد تَصَرَّمَ، أو قد كادَ، أو ذَهَبا

الساري الأول: البَرْق.

وقولُه **ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً** قال المصنف في الشرح[7]: «حَقُّ الاسم في هذا الباب أن يكون معرفةً أو مُقارباً لها، كما

---

(١) سورة ص، الآية: ٣٣.

(٢) زيد هنا في س، ن: أولاً.

(٣) كشف الخفاء ١: ٣٥٠ وفيه تخريجه. وهو من حديث عقبة بن عامر، ومن حديث ابن عباس.

(٤) البيتان له في المفضليات ص٤٣٢ [المفضلية ١٢٩] وشرحها للتبريزي ص١٠٧٥ ـ ١٠٧٦ وشرح التسهيل ١: ٣٩٥ وشرح الكافية الشافية ص٤٦٢. المقصد: المقتول.

(٥) هو الحطيئة. والبيت في ديوانه ص١٣٥. فيما عدا م: وقد كاد.

(٦) البيت في مقاييس اللغة ١: ١٢ من غير نسبة، وبعده بيت آخر في ص١٣. والثاني في اللسان (أزز) ليزيد بن الطثرية. وقد خلت القطعة التي من هذا البحر وعلى هذا الروي ـ وعدتها أربعة أبيات ـ من البيت الشاهد، وهي في شعره ص٥١. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ٣٩٥. ك: ليلةً.

(٧) شرح التسهيل ١: ٣٩٥.

يحقُّ ذلك لاسم كانَ، وقد يرد نكرةً محضةً كقول الشاعر[1]:

عَسى فَرَجٌ يأتي به اللَّهُ، إنَّهُ لَهُ كُلَّ يومٍ في خَليقتِهِ أَمْرُ

وقولُه **وتُسْنَدُ أَوْشَكَ وعَسى واخْلَولَقَ لِـ«أنْ يفعلَ»، فَتَغْنَى عن الخبر** مثالُه قولُه تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2]، و﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ﴾[3]، وأَوشكَ أنْ يقومَ، وقال الشاعر، وهو كُثَيِّر[4]:

سَيُوشِكُ أن تُنيخَ إلى كريمٍ يَنالُكَ بالنَّدى قبلَ السُّؤالِ

وقال آخر[5]:

إذا أنتَ لم تَغْفِرْ لمولاكَ أنْ تَرى به الجَهْلَ أو صارمْتَهُ، وهو عاتبُ
ولم تُولِهِ المعروفَ أَوْشَكَ أنْ ترى مَوالِيَ أقوامٍ ومولاكَ غائبُ

واخلولقَ أن تفوز. وقال أبو عبد الله محمد بن هشام الخضراوي: «لا يجوز: اخلولق أن تَمْطُرَ السماءُ» انتهى. فَعَلَى قوله لا يُسنَد اخلولقَ إلى أنْ والفعل.

وإذا أُسندت إلى «أنْ يفعلَ» اكتفت به، وكان فاعلَها، ولم تحتج إلى خبر، وإذا أُسندت إلى اسم صريح لم يكن لها بد من خبر. وإنما اكتفت بأنْ والفعل لِطولِها وجَرَيانِ الخبرِ والمُخْبَرِ عنه بالذكر في صلتها، كما سَدَّت أيضاً مَسَدَّ مفعولي ظننت وأخواتها.

---

(١) نسب البيت في حاشية شرح شذور الذهب ص٢٧٠ إلى محمد بن إسماعيل. وهو من غير نسبة في الصاحبي ص٢٣٧ وشرح اللمع لابن برهان ص٤٢٦ والعيني ٢: ٢١٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٧٩.

(٤) البيت ليس في ديوانه. ولم أقف عليه في مصادري.

(٥) البيتان في أمالي القالي ٢: ١٧٣ وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٠. وآخر الأول في النسخ المخطوطة: «أو ما رمته في المعاتب»، وذكر محقق شرح العمدة أن آخره في بعض النسخ «في المعاتب»، وفي بعضها «في المعايب»، وهذا يؤدي إلى وجود الإقواء. وأول البيت الثاني فيما عدا «م»: وتم له المعروف»، صوابه في م والأمالي وشرح العمدة. وقد =

وقيل في «عسى أنْ يخرجَ زيدٌ» إنه على الإعمال. ويُفسِدُه: عسى أنْ يقوم إخوتُك، وعسى أنْ يقوم الزيدان؛ لأنه على إعمال الأول يجب الإضمار في أنْ يقوم، وعلى إعمال الثاني/ يجب الإضمار في عسى. [٢: ١١٣/ب] ويَقطعُ بإسناد عسى إلى «أنْ يفعل» اتصالُ المرفوع إذا كان ضميراً بالثاني في نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾[1] لأن فاعلَ فعلٍ لا يتصل بفعلٍ آخرَ.

وقولُه **ولا يختلف لفظُ المُسْنَدِ لاختلافِ ما قبلَه** بل تقول: زيدٌ عسى أنْ يذهبَ، والزيدان عسى أنْ يذهبا، والزيدون عسى أنْ يذهبوا، وهندٌ عسى أنْ تذهب، والهندان عسى أنْ تذهبا، والهنداتُ عسى أنْ يذهبنَ. وكذلك أَوْشَكَ واخْلَوْلَقَ؛ لأن الفعل لا يُضمر فيه ضميرُ ما قبلَه؛ لأنه قد رفع «أنْ» والفعل.

وقولُه **فإنْ أُسْنِدَ إلى ضميرِه اسماً أو فاعلاً طابَقَ صاحبَه مَعَها كما يُطابِقُ مَعَ غيرِها** يقول: فإن أُضْمِرَ في عَسى وأوشكَ واخلولقَ ضميرُ ما قبلَه اسماً على مذهب من يعتقد أنه اسم عسى وأوشكَ واخلولَقَ لكونها دخلت على المبتدأ أو الخبر، أو فاعلاً على مذهب مَن يرى أنَّ «أنْ» والفعلَ في موضع المفعول لا في موضع الخبر، فيكون المرفوع بِعَسى وأوشكَ واخلولَقَ فاعلاً بهن لا اسماً لهن، فإنه يطابق ما قبله، فتقول: زيدٌ عسى أنْ يَخرج، والزيدان عَسَيا أنْ يَخْرُجا، والزيدون عَسَوْا أنْ يَخْرُجوا، وهندٌ عَسَتْ أنْ تَخرج، والهندان عَسَتا أنْ تَخْرُجا، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَخرجن، وكذلك في أوشكَ واخلولقَ. وذكر المصنف[2] أنَّ س[3] أشار إلى ذلك في الثلاثة.

= ضبط في «س» بإسكان الروي في البيتين. قلت: قبلهما في الأمالي بيت آخره: يحاربُ.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٢) شرح التسهيل١: ٣٩٦.

(٣) انظر الكتاب ٣: ١٥٨، ١٦٠.

وقال «كما يُطابِقُ مَعَ غيرِها» يعني إذا قلت: زيدٌ كان يقوم، والزيدان كانا يقومان، والزيدون كانوا يقومون، وهندٌ كانت تقوم، والهندان كانتا تقومان، والهنداتُ كُنَّ يَقُمنَ.

وقد وقفتُ مِن قديمٍ على نَقْل، وهو أنَّ تجريد «عَسى» من الضمير إذا تقدم الاسم لغةٌ لقوم من العرب، وأن إسنادها إلى ضمير الاسم لغة لقوم آخرين[1]، ونسيتُ اسمَ القبيلة التي نُسبت إليها اللغة الأولى واسمَ القبيلة التي نُسبت إليها اللغة الثانية، فليس كل العرب ينطق بالوجهين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين.

وقال بعض أصحابنا: إذا دخلت عسى على الضمير فالأكثر الأقيس إجراء ذلك الضمير مجرى الظاهر، فيكون ضمير رفع، تقول: زيدٌ عسى أن يقوم، والزيدان عَسَيا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ، وعَسيتَ وعَسَيا وعَسَيتم وعَسَيْنَ، ومن العرب من يستعمل ضمير النصب.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفّار: «وإن أُسندت إلى مضمر غائب كان «عسى» مفرداً على كل حال، تقول: الزيدان عسى أنْ يقوما، والزيدون عسى أنْ يقوموا، وهند عسى أنْ تقوم، والهندان عسى أنْ تقوما، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ، وتكون/ مفردةً على كل حال، ويغني عن تبعية [٢: ١١٤/أ] الضمير ما قبله وما بعده أو أحدهما، ولم يتصرف في هذا الضمير كما لم تتصرف في نفسها، فصارت كلَعَلَّ وليتَ، ولا يثنى الضمير ولا يُجمع إلا قليلاً» انتهى.

ص: وإن كان لحاضرٍ أو غائباتٍ جاز كسرُ سين «عَسى». وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسماً عند س حملاً على «لعلَّ»، وخبراً مُقَدَّماً عند المبرد، ونائباً عن المرفوع عند الأخفش، وربما اقْتُصر عليه.

ويتعين عودُ ضميرٍ من الخبر إلى الاسم، وكونُ الفاعل غيرَه قليل.

---

(١) ذكر في منهج السالك ص٧١ أنّ تجريدها لغة أهل الحجاز، وأنّ إسنادها لغة تميم.

وتُنفى كادَ إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً، أو بعدمِه وعدم مقاربته. ولا تُزاد، خلافاً للأخفش. واستُعمل مضارعُ كادَ وأَوْشَكَ، ونَدَرَ اسمُ فاعلِ أَوْشَكَ وكادَ[1].

ش: الحاضر يشمل ضمير المتكلم والمخاطب. وكان ينبغي للمصنف أن يقيد الضمير الذي للحاضر بصورة المرفوع ليحترز بذلك من ضمير الحاضر الذي بصورة المنصوب، نحو عَساكَ وعَساني، فإنه لا يجوز في السين إلا الفتح. ومثالُ إسناده للضمير الذي ذكرناه أن تقول: عسيتُ أن أخرج، وعسيتَ أنْ تخرج، وكذلك فروعهما، والفتح أشهر، ولذلك قرأ به أكثر القُرَّاء، ولم يقرأ من السبعة بالكسر إلا نافع[2].

وقوله **أو غائباتٍ** مثاله عَسَينَ وعَسِينَ بالفتح والكسر، قاله ونقله أبو بكر خَطَّاب المارِدِي[3]، وذكر أبو بكر الأُدْفُويّ[4] وغيرُه أنَّ كسر السين مع المضمر خاصَّة هي لغة أهل الحجاز.

وينبغي أن يقيد المضمر بما ذكرناه؛ ألا ترى أنه إذا كان ضميرَ غائب أو ضميرَ حاضر بصورة المنصوب لا يجوز فيه إلا الفتح. وقد جهل أبو عُبَيدٍ هذه اللغة، وقال: لو كان عَسِيتم بكسر السين لقرئ ﴿**عَسِيَ ربُّكم**﴾[5].

---

(١) وكاد: سقط من شرح المصنف. وزيد بعده في التسهيل: ومضارعُ طَفِقَ.

(٢) السبعة ص١٨٦.

(٣) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر المارِديّ. كان من جِلَّة النحاة ومحققيهم. روى عن أبي عبد الله بن الفَخَّار وهلال بن عريب. وروى عنه ابناه عبد الله وعمر. اختصر الزاهر لابن الأنباري، وصنف كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً. توفي بعد الخمسين والأربعمائة. بغية الوعاة ١: ٥٥٣.

(٤) محمد بن علي بن محمد أبو بكر الأُدفُويّ المصري [٣٠٥ ـ ٣٨٨هـ] أخذ النحو عن أبي جعفر النحاس. انفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع ورواية ورش، مع سعة علمه، وتمكنه من علم العربية. صنف الاستغناء في تفسير القرآن. بغية الوعاة ١: ١٨٩ وغاية النهاية ٢: ١٩٨ وفيه الأذفوي، وقد نص على أنه بالذال المعجمة، وأُذْفو مدينة بمصر.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٢٩.

وقال أبو علي الفارسي[1]: «الأكثر فتح السين، وهو المشهور. ووجهُ الكسر قول العرب: هو عَسٍ بذلك، مثل حَرٍ وشَجٍ.

فإن أسند الفعل إلى الظاهر فقياس عَسيتم أن يقال: عَسِيَ زيدٌ، مثل رَضِيَ. فإن قيل فهو القياس، وإن لم يُقَلْ فسائغ أن تأخذ باللغتين، فتستعمل إحداهما في موضع الأخرى كما فعل ذلك بغيره» انتهى.

والمحفوظ عن العرب أنه لا تكسر السين إلا مع تاء المتكلم والمخاطب ونون الإناث.

وفي البسيط: «وفيها لغتان: فَعِلَ وَفَعَلَ إذا كان فاعلها ضمير متكلم أو مخاطب، وإذا كان فاعلها ـ وهو اسمُها ـ غيرَه لم يكن إلا فَعَلَ بفتح العين، كذا ذكر أبو عثمان[2]، وقد قيل: إنها لم يُسمع فيها إلا ما ذكر. وسائغ أن تستعمل كل واحدة في موضع الأخرى كما قالوا: وَرَى الزَّنْدُ ووَرِيَتْ بك زِنادي، ولمَّا[3] قالوا في المخاطب فَعَلَ وفَعِلَ نحو: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ على القراءتين لا يبعُد في «عسى زيدٌ» أن يُفعل مثلُه.

[٢: ١١٤/ب] / وحكى ابن الأعرابي[4]: عَسِيَ فهو عَسٍ، وما أَعْساه! وأَعْسِ به!» انتهى.

وقولُه **وقد يتصل بها الضمير** إلى قوله **عند الأخفش** إذا اتصل بِعَسى ضميرٌ فحقه أن يكون بصورة المرفوع، وهذا هو المشهور في كلام العرب والذي نزل به القرآن، ومِن العرب مَن يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقول: عَساني وعَساكَ وعَساه، قال عِمْرانُ بنُ حِطّان[5]:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما ... تُنازِعُني: لعلِّي أو عَساني

---

(١) الحجة ٢: ٣٥٠.

(٢) كذا! والذي في الحجة ٢: ٣٥٠ أن أبا عثمان قال ذلك في وَرَى الزَّنْدُ، ووَرِيَتْ بك زنادي.

(٣) ك، ف، ن: وكما.

(٤) الحجة ٢: ٣٥٠، وليس فيه «عَسِيَ»، وهو الصواب.

(٥) ديوان شعر الخوارج ص١٧٦ والكتاب ٢: ٣٧٥ وإيضاح الشعر ص٥٣٢ وفيه تخريجه.

وقال آخر[1]:

يـا أَبَـتـا عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا

وقال آخر[2]:

أَصِخْ، فَعساكَ أن يُهدى ارْعِواءٌ لِقَلْبِكَ بالإصاخةِ مُستَفادُ

وذكر المصنف في الفصل ثلاثة المذاهب:

فمذهبُ س[3] إقرار المخُبرَ عنه والخبر على حالهما من الإسناد السابق، إلا أن الخلاف وقع في العمل، فَعُكِسَ العملُ حملاً على لعلّ.

ومذهب المبرد[4] والفارسي[5] عكسُ الإسناد إذ[6] جعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبراً عنه. ويلزم منه جعل خبر عسى اسماً صريحاً، وذلك لا يجوز إلا في الشعر.

ومذهب أبي الحسن[7] إقرار المخبر عنه والخبر على حالهما من الإسناد، لكنه تُجُوِّز في الضمير، فَجُعِلَ مكانَ الضمير المرفوع ضميرٌ منصوب، وهو في محل رفع، نيابة عن المرفوع، كما ناب في قولهم: «ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا»[8]، وكما ناب «هو» عن ضمير النصب والجر في: مررت بك أنت، وأكرمته هو.

---

(١) هو رؤبة كما في الكتاب ٢: ٣٧٤ ـ ٣٧٥. وهو في ملحقات ديوانه ص١٨١. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص١٩. وهو أيضاً في ص٩٢، ٥٣٢ منه.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٩٧. أصاخ: استمع وأنصت لصوت.

(٣) الكتاب ٢: ٣٧٤ ـ ٣٧٥ وشرحه للسيرافي ٣: ١٥٣/ب.

(٤) المقتضب ٣: ٧١ ـ ٧٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٥٣/ب.

(٥) انظر إيضاح الشعر ص٥٣٤، ٥٣٧ ـ ٥٣٨. وقد أجاز أبو علي هذا المذهب، لكنه رجح عليه مذهب سيبويه.

(٦) س، ح: إذا.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٥٣/ب وأمالي ابن الشجري ١: ٢٧٨.

(٨) الأزهية ص١٨١.

قال المصنف[1]: «وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود، كقول[2] الراجز[3]:

يا بنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكا وطالما عَنَّيتَنا إليكا»

قلتُ: ما زعم من أن ذلك موجود كقول الراجز:

يا بنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكا

يريد: عصيتَ، فوضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، غيرُ صحيح، بل الذي ذكر التصريفيون أبو علي[4] وغيره[5] أن هذا من إبدال تاء الضمير كافاً، وهو من شاذ البدل، فليس من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع. والذي يدل على أنه من باب البدل تسكينُ آخر الفعل له في قولهم: عَصَيْكَ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما لم[6] يسكن في عَساكَ ورَماكَ.

قال المصنف[7]: «ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة في نحو: ما أنا كأنتَ، ومررت بكَ أنتَ، فلا استبعاد في نيابة غيره عنه».

[٢: ١١٥/أ] قلتُ: أمَّا النيابة فيما ذكر من قولهم: «ما أنا كأنتَ» فذلك/ لعلة أنَّ الكاف لا تدخل على الضمير المجرور، فاحتيج إلى النيابة، وفيما ذكر من

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٧.

(٢) س: في قول.

(٣) هو راجز من حمير كما في النوادر ص٣٤٧ والخزانة ٤: ٤٢٨ ـ ٤٣٠ [الشاهد ٣٢١]. وهو في المسائل العسكرية ص١٥٨ وسر الصناعة ص٢٨٠. عنيتنا: أتعبتنا بالمسير.

(٤) المسائل العسكرية ص١٥٩. وأجاز أن يكون الراجز قد أوقع الكاف موقع التاء لإقامة القافية.

(٥) سر الصناعة ص٢٨٠ والممتع ص٤١٤.

(٦) س: لا.

(٧) شرح التسهيل ١: ٣٩٧.

قولهم: «مررتُ بك أنتَ» فلأنهم لما أرادوا تأكيد المجرور، ولا منفصل له يؤكَّد به، احتاجوا إلى استعمال غيره.

قال المصنف[1]: «ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان المضمر في موضع نصب لزم منه الاستغناءُ بفعل[2] ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك، بخلاف كونه في موضع رفع فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع كادَ في قولهم: مَن تَأَنَّى أَصابَ أو كادَ[3]».

قلتُ: أمَّا علة الاقتصار هنا على منصوب فلأنها لمَّا عملت عملَ لَعَلَّ صار حكمُها في الاقتصار حكمَها، فكما يُقتصر على منصوب لعلَّ وأخواتها، ويحذف مرفوعها للعلم به، فكذلك عَسى، قال في الاقتصار عليهما[4]:

يـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا

قال المصنف[5]: «ولأن قول س يَلزمُ منه حملُ فعلٍ على حرفٍ في العمل، ولا نظير لذلك».

قلتُ: عدمُ النظير ليس بدليل، فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها. وأيضاً إذا كانوا لا يُعملون الفعل، ويهملونه حتى من الفاعل لشبهه بالحرف، فَلأَنْ يُعملوه عملَه أَحْرى وأَولى حملاً على الحرف، وذلك نحو قَلَّما، فإنهم أَجْرَوْها مُجرى «ما»، فإذا قلت «قَلَّما يقوم زيدٌ» فكأنك قلت: ما يقوم زيدٌ، فهذا أيضاً لا نظير له، ومع ذلك هو من كلام العرب.

وزعم السيرافيُّ[6] أنَّ «عسى» في قولك عَساك وعَساني حرفٌ. قال

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٧ ـ ٣٩٨.
(٢) بفعل... فإن الاستغناء: سقط من ك.
(٣) تقدم تخريجه في ص٣٥٣.
(٤) تقدم في ص٣٥٩.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.
(٦) شرح الكتاب ٣: ١٥٣/ب [هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم].

المصنف[1]: «وفيه ضعف لتضمنه اشتراكَ فعلٍ وحرفٍ في لفظٍ واحد، إلا أنَّ فيه تَخَلُّصاً من الاكتفاء بمنصوب فعلٍ عن مرفوعه في نحو:

. . . . . عَلَّكَ أو عساكا

وفي نحو «عساك تفعل» بغير «أنْ»، ولا تَخَلُّصَ للمبرد من ذلك. ويلزم المبردَ أيضاً مخالفةُ النظائر من وجهين آخرين: أحدهما الإخبار باسمِ عينٍ جامدٍ عن اسمِ معنًى».

قلتُ: لا يلزم ذلك إلا إذا اعتقد «أنْ» حرفاً ينسبك منه مع فعله مصدر، أما إن اعتقد أنها زيدت لأجل «عسى» وتراخي الفعل فلا يلزم ذلك.

قال المصنف[2]: «والثاني وقوع خبر في غير موضعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك لو قلت في عساك أنْ تفَعل: عسى أنْ تَفعلَ إياك، لم يجز، وما لم يجز في الحالة الأصلية حقيق بأن لا يجوز في الحالة الفرعية. فتبين أنَّ قول أبي الحسن في هذه المسألة هو الصحيح».

قلتُ: الصحيحُ مذهبُ س. والذي يقطع ببطلان مذهب أبي الحسن أن قوله: إنَّ «أنْ تفعل» في موضع نصب، وإن الضمير في موضع رفع، أنَّ بعض العرب صرح بعد «عسى» المتصلِ بها ضميرُ النصب بالاسم مرفوعاً مكانَ «أنْ تفعل»، كما صرح به منصوباً بعد ضمير الرفع في قوله[3]:

لا تَلْحَني إنِّي عَسَيْتُ صائما / [٢: ١١٥/ب]

قال[4]:

فقلتُ: عساها نارُ كَأْسٍ، وَعَلَّها تَشَكَّى، فآتي نَحْوَها، فَأَعودُها

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.

(٣) تقدم في ٣: ٩ و٤: ٣٤٣، ٣٤٨.

(٤) هو صخر بن الجَعْد الخُضْري كما في شرح أبيات المغني ٣: ٣٥٠ ـ ٣٥٣ [الإنشاد ٢٥٠]. وفي العيني ٢: ٢٢٧: صخر بن العود الحضرمي. كأس: اسم امرأة.

فهذا قاطع ببطلان مذهب أبي الحسن؛ إذ لو كان في موضع نصب لقال: عساها نارَ كأسٍ، ونَصَب. وفي البسيط: «ولو ظهر الخبر بغير أنْ لافتضح الأخفش» انتهى. وقد ظهر في هذا البيت الذي أنشدناه، فافتضح.

وبقي الترجيح بين مذهب س وأبي العباس[1]؛ إذ في كليهما خروج عما استقرَّ في «عَسى»، لكن ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ، ففي مذهب س الخروج عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي. وفي مذهب أبي العباس الخروج عما استقرَّ لها مِن جعلِ المُخْبَرِ عنه خبراً والخبر مُخْبَراً عنه، وهذه إحالة للمعنى، فكان مذهب س أرجح لذلك.

وقولُه **وربما اقتُصر عليه** مثالُه[2]:

يـا أَبَـتـا عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا

وقوله[3]:

. . . . . تُـنـازِعُـنـي: لَـعَـلِّـي أو عَـسـانـي

فإن قلت: المنصوبُ لا بُدَّ له من مرفوع.

فالجواب ما قاله أبو علي، قال[4]: «هو محذوف، ولم يمتنع حذفه ـ وإن كان الفاعل لا يُحذف ـ لأنها أشبهت لعلَّ، فجاز حذفه كما جاز حذف أخبار هذه الحروف من حيث كان الكلام في الأصل مبتدأ وخبراً، فحذف كما حذف من عَلَّكَ، ويكون ذلك المحذوف غائباً، كأنه قال: عساك الهالك، وعساك هو، وما حكي من قولهم: عساك تفعل[5]، وعساني

---

(١) وأبي العباس... ففي مذهب س: سقط من ك.

(٢) تقدم في ص٣٥٩، ٣٦١.

(٣) تقدم في ص٣٥٨.

(٤) إيضاح الشعر ص٥٣٣ ـ ٥٣٨ باختصار.

(٥) س، ح، ن: تقول. وفي بقية النسخ «تفعل» وهو الموافق لما في إيضاح الشعر.

أخرج، فيخرج على إضمار أنْ، نحو[1]:

وما راعَنا إلا يَسيرُ بِشُرْطةٍ .....

أي: إلا أنْ يسيرَ، أو كما قال أحمد بن يحيى: يعجبني يقومُ. وكان هشام والفراء يقولانه، فيضمران أنْ.

ولو أضمر في عساني وعساك مرفوع هو الفاعل، والياء والكاف منصوبان، فعُدِّي إلى الضمير كما تَعدى إلى المظهر في «عَسى الغُويرُ أَبْؤُساً» لكان وجهاً. والفاعل حينئذ إن جرى له ذكر فلا إشكال في إضماره، وإن لم يجر له ذكر فإنما يضمر لدلالة الحال عليه، كما في قولهم: إذا كان غَداً فَأْتِني[2]، وتكون على بابها، ولا تشبه بلَعَلَّ» انتهى، وهو ملخص من البسيط.

وقولُه **ويتعينُ عَوْدُ ضميرٍ مِنَ الخبرِ إلى الاسم** وذلك أنَّ «كان» إذا وقع المضارعُ خبرها جاز أن يَرفع ضميرَ اسمها، وجاز أن يَرفع السببيَّ، فتقول: كان زيدٌ يقومُ، وكان زيدٌ يقومُ أخوه. وأمَّا هُنا فذكَر المصنفُ أنه يتعين عودُ ضميرٍ[3] من الخبر إلى الاسم، وما قاله ليس بجيد لوجوه:

أحدُها: أنه قال: «ويتعين»، وقال بعده: «وكونُ الفاعلِ غيرَه قليلٌ»، فدلَّ على أنه لا يتعين، فإصلاحُه أن يقول: ويكثُر عودُ ضميرٍ من الخبر إلى الاسم.

الثاني: أنه جَعل ذلك حُكماً في جميع هذه الأفعال. والذي ذكره أصحابُنا أنَّ ذلك ـ أعني أنه لا يكون فاعلُ خبرِها إلا ضميرَ اسمها ـ يكون في جميع أخوات عَسى، وأمَّا «عسى» فإنه يجوز أن يكون ضميرَ اسمها،

---

(١) تقدم في ١: ٥٥.

(٢) الكتاب ١: ٢٢٤.

(٣) عود ضمير... قال ويتعين: سقط من ك.

ويجوز أن يكون سببيًّا منه، وأنشدوا[1]:

/ وماذا عسى الحَجَّاجُ يبلغ جَهْدُه إذا نحنُ جاوَزْنا حَفيرَ زِيادِ [٢: ١١٦/أ]

برفع «جَهْده» ونصبه.

والثالثُ: أنه قال «**وكونُ الفاعل غيرَه قليل**». وهو عند أصحابنا لا يجوز، وتأولوا ما وَرد من ذلك، وكذا قال المصنف في شرحه، قال[2]: «الضمير في غير هذا الباب لا يُشترط كونُه فاعلاً، بخلافه في هذا الباب، فإنَّ الفاعل لا يكون غيرَه إلا على قِلَّة، ولا يكون ما ورد على قِلَّة إلا مؤولاً بأنه هو» انتهى.

وهذا كلامٌ مُتَبَّجٌ[3]؛ لأنه أَثبتَ في الفَصِّ أنَّ كون الفاعل غيرَ الضمير قليلٌ، ثم ذَكر أنه يكون مؤولاً، فإذا كان مؤولاً فلا يثبت للقلة حكمٌ البتةَ.

وقالوا: يجوز: عسى زيدٌ أن يرحمه الله، ولا يجوز: جعل زيدٌ يضربه عمرٌو، ولا: يضربه أبوه. قالوا: ويجوز: جعل زيدٌ يُضَربُ فيصبرُ، أي: جَعل زيدٌ يَصبر على الضرب.

ومما جاء فيه الفعل مسنداً لغير الضمير العائد على أسماء هذه الأفعال قولُ الشاعر[4]:

وقفتُ على ربعِ لِمَيَّةَ ناقَتي فما زِلْتُ أَبكي عندَه، وأُخاطِبُهْ
وأُسْقِيه حتى كاد مما أُبِثُّه تُكَلِّمُني أَحْجارُهُ ومَلاعِبُهْ

---

(١) تقدم في ٣: ١٠، ٤: ٣٤٠. وزد على ما فيه ضرائر الشعر ص١٥٣.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.

(٣) كلام مشبج: لم يُؤتَ به على وجهه. وفي ك، ح: كلام شيخ. ف، ن: كلام سمج. وسقطت هذه اللفظة مع غيرها من م.

(٤) هو ذو الرمة. ديوانه ص٨٢١ والنوادر ص٥٤٠ والكتاب ٤: ٥٩ وشرح شواهد شرح الشافية ص٤١ ـ ٤٢. بَثَثْتُه ما في نفسي وأَبْثَثْتُه: أخبرته بما تنطوي عليه وتسره. وأُسْقيه: أدعو له بالسُّقْيا. وقد ضبط في س بفتح الهمزة، ولم يضبط في بقية النسخ.

وقولُ الآخر[1]:

وقد جَعَلتُ إذا ما قُمتُ يُثْقِلُني ثَوْبي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشارِبِ الثَّمِلِ

وقولُ الآخر[2]:

فَحَلأَهَا حتى إذا طالَ ظِمْؤُها وقد كِدْنَ لا يَبْقَى لهنَّ شُحُومُ

وقولُ الآخر[3]:

وجدتُ فؤادي كادَ أنْ يَسْتَخِفَّهُ رَجيعُ الهوى مِنْ بعضِ ما يَتَذَكَّرُ

المعنى: يُكَلِّمني، وأَثْقُل بثوبي، ولا يَبْقَينَ، وأن يَخِفَّ مِن رَجيع الهوى. وأنشد أحمد بن يحيى[4]:

فقد جَعَلَتْ في حَبَّةِ القلبِ والحَشا عِهادُ الهوى يُوفي بشوقٍ بَعيدُها

ويروى: يُعيدُها، وهو أجود.

وفي الإفصاح: خبرُ أفعال المقاربة لا يكون إلا لفاعلِ فعلِ المقاربة لا لسببه، لا تقول: طَفِقَ زيدٌ يتحدث أخوه، ولا: أَنشأَ عمرٌو يُنْشِدُ ابنُه؛ لأنها إنما جاءت لتدل على أنَّ فاعلها قد تَلَبَّسَ بهذا الفعل، وشَرع فيه لا غيرِه. و«جَعلتُ يُثْقِلُني ثَوْبي» حمل على المعنى، فكأنه قال: أَضْعُفُ عن حمل ثوبي، وأَتثاقل، وأَتعب بلباسه. ويدل على هذا أنه عطف على هذا الفعل ما هو له، فقال: فأنهض. وقد يكون هذا قد صح[5] بسبب

---

(١) تقدم في ص٣٢٨.

(٢) هو الشماخ. ديوانه ص٣٠٠. حلأها: منع الحمار الأتن من ورود الماء. والظِّمْء: ما بين الشُّرْبَيْن.

(٣) هو ذو الرمة. ديوانه ص٦١٦. رجيع الهوى: ما كان ذهب ثم رجع.

(٤) البيت للحسين بن مُطير الأسدي. الحماسة ٢: ١٠ [الحماسية ٤٦٦] وشرحها للمرزوقي ص١٢٢٩ حيث ذكر رواية أبي حيان، وللأعلم ص٧٦٣. العهاد: جمع العهد، وهو المطر الذي يجيء ولما تقدمه عهد باق لم يذهب.

(٥) ك: وقد يكون هو الأصح.

«فأَنهض» لأنه المقصود، فكأنه قال:/ أَنهض نهضَ الشارب الثَّمِلِ لِضَعْفي [٢: ١١٦/ب] عن حَمْل ثوبي؛ لأنَّ الفاء تربط ما بعدَها بما قبلَها لِما فيها من معنى السببية. وقد يمكن أن[١] أراد بـ«جَعلتُ» جَعَلَ ثوبي، فحذف المضاف، وأعاده بعدُ.

وقولُه **وتُنفى «كاد» إعلاماً بوقوع الفعل عَسيراً أو بعدمه وعدم مقاربته** إذا أَدخلتَ حرف النفي على كادَ ويكادُ فمذهبُ الزَّجاجيِّ[٣] وغيرِه[٤] أنه يدلُّ[٥] على نفي الفعل ومُقارَبته. فإذا قلت: «ما كادَ زيدٌ يقوم» فمعناه نفي المقاربة، ويلزم من نفي المقاربة نفي القيام، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[٦]: إن معناه: لم يَرَها، ولم يُقارِب رؤيتَها. وفي قوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾[٧]: إنه لا يُسِيغُه، ولا يُقارِبُ إساغَتَه، وهذا معنى قول المصنف: «أو بِعدمِه وعدمِ مُقاربتِه».

وذهب قوم[٨] منهم أبو الفتح إلى أنَّ نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بُطْءٍ، وهذا معنى قول المصنف: «وتُنفى كاد إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً». واستدل أبو الفتح على ذلك بقول الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٩]؛ ألا ترى أنهم قد فعلوا بعد بُطْءٍ.

---

(١) ك، ف، ن: أنه.

(٢) س، ح، ن: أو عدم.

(٣) الجمل ص٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ٧٢ وللأخفش ص٣٠٤ ـ ٣٠٥ ومجاز القرآن ٢: ٦٧ والمقتضب ٣: ٧٥ والكامل ص٢٥٢ ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٤٨ ومعاني القرآن للنحاس ٤: ٥٤٢ والصاحبي ص٢٤٥ ودلائل الإعجاز ص٢٧٤ ـ ٢٧٧ والقرطبي ٢: ١٨٨ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٧٦/أ ـ ١٧٦/ب.

(٥) يدل: انفردت به م.

(٦) سورة النور، الآية: ٤٠.

(٧) سورة إبراهيم، الآية: ١٧.

(٨) منهم ابن خروف في شرح الجمل ص٥٨٣، والعكبري في المتبع ص٥٦٠.

(٩) سورة البقرة، الآية: ٧١.

وجَمع المصنفُ بين القولين: قول الزجاجي وقول أبي الفتح، وهما مذهبان. قال بعض أصحابنا: والصحيحُ مذهبُ الزَّجَّاجيِّ لأن فيه حَمْلَ «كادَ» على سائر الأفعال في أنَّ نَفْيَها نَفْي.

وقال المصنف[1] أيضاً: «وزعم قوم أنَّ كادَ ويكادُ إذا دخل عليهما نفيٌ فالخبر مثبت، وإذا لم يدخل عليهما نفيٌ فالخبرُ منفيٌّ، والصحيح أن إثباتهما إثبات للمقاربة ونفيهما نفي للمقاربة».

ثم قال[2]: «وقد يقول القائل: لم يكد زيدٌ يفعلُ، ويكون مراده أنه فَعل بِعُسْرٍ لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وُضع اللفظ له أولاً، ولإمكان هذا رجع ذو الرمة في قوله[3]:

إذا غَيَّر النَّأْيُ المُحِبِّينَ لم يَكَدْ رَسيسُ الهوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

إلى أن بَدَّل «يَكَدْ» بـ«تَجِد»[4]، وإن كان في «يَكَد» من المبالغة والجزالة ما ليس في تجد» انتهى.

وهذا الذي أجازه أخيراً من أنه «تُنفى كاد إعلاماً بوقوع الفعل عَسيراً» هو الذي ذهب إليه أبو الفتح ومن تبعه، ولم يجوز غيره. وقد زعم المصنف أنه خلاف الظاهر الذي وُضع اللفظ له، والعجب للمصنف أنه قد ذكر[5] في قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[6] أنه محمول على وقتين: وقت عدم الذبح وعدم مقاربته، ووقت وقوع الذبح، كما يقول القائل: خَلَصَ فلان وما كاد يَخْلُصُ. وكذا تأوله أصحابنا على أن المراد:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٣) ديوانه ص١١٩٢ والخزانة ٩: ٣٠٩ ـ ٣١٣ [الشاهد ٧٤٦] وفيه حكاية ذي الرمة المذكورة عن الموشح. وهي أيضاً في دلائل الإعجاز ص٢٧٤ ـ ٢٧٧. رسيس الهوى: مَسُّه.

(٤) كذا! وكان ينبغي أن يقول: إلى أن بَدَّل «تَجِد» بـ «يَكَدْ».

(٥) شرح التسهيل ١: ٤٠٠.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٧١.

فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها، وما كادوا يذبحونها قبل ذلك، ولا قاربوا الذبح، بل أنكروا ذلك أشدَّ الإنكار بدليل قولهم:/ ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[1]. [٢: ١١٧/أ]

وإذا كان تأويل الآية على أنَّ ذلك في وقتين فكيف يقول المصنف إنها: «تُنفى كادَ إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً»، وإنما عُلم وقوعُ الفعل من قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، ومن قولك: خَلَصَ زَيْدٌ ولم يكد يَخْلُص، وهو الفعل المثبت لا «كاد» المنفية.

وفي البسيط: فيها لغتان كِدْتَ وكُدْتَ تَكادُ، وهي جارية مجرى الأفعال في أنَّ إيجابها يدل على ثبوت القرب ونفيها يدل على نفيه، ولا يتعرض لِذاتِ الفعل بنفي ولا إثبات بحسب لفظها، وثبوتُه[2] أو نفيُه يُعلم من خارج.

وقال بعضهم: إنها مع الإثبات نفي، ومع النفي إثبات. وهذا إن أضافه إلى دلالة اللفظ بوضعه فقد أخطأ[3].

وقيل: هي مع الماضي المنفي منها إثبات، ومع غيره فعلى قياس الأفعال.

وقال بعض المتأخرين: إنها للقرب، وتُشعر بعدم الفعل، فتارة يكون نفيها بحسب مدلولها[4]، ولا تكون إثباتاً، وتارة يكون بحسب ما تُشعر، فيكون نفيه إثباتاً لأن نفي النفي إثبات، فتكون جارية في النفي على طريقين[5]، وعلى نفي المقاربة ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، وعلى نفي النفي[6] ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٦٧.
(٢) ك: بحسب لفظه أو ثبوته.
(٣) ك: بوضعه فهذا خطأ.
(٤) زيد هنا في ك، ف ما نصه: وهو القرب. وفي م: وليس القرب.
(٥) ك، ف، ح، م: على طريقتين.
(٦) زيد هنا في ك، ف، ح، م: قوله.

وقولُه **ولا تُزادُ، خِلافاً للأخفش** استدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[1]، وبقولِ حسان[2]:

وتَكادُ تَكْسَلُ أنْ تَجيءَ فِراشَها في جِسْمِ خَرْعَبةٍ وحُسْنِ قَوامِ

وأُوِّلت الآية على معنى[3]: أكاد أُخْفيها فلا أقول هي آتية، وقيل: معناه: أكادُ أُخْفيها عن نفسي[4]. وقرأ أبو الدرداء وابنُ جُبَير: ﴿**أَكادُ أَخْفِيها**﴾[5] بفتح همزة (أخفيها) من خَفَيتُ الشيءَ: أظهرتُه، وقال الشاعر[6]:

خَفاهُنَّ من أنْفاقِهِنَّ، كأنما خَفاهُنَّ وَدْقٌ مِنْ عَشِيٍّ مُجَلِّبِ

أي: أظهرهُنَّ.

وأما «وتَكادُ تَكْسَلُ» فإنه وصف المرأة بمقاربة الكسل دون حصوله، ولو كانت زائدة لكان وصفاً مذموماً لأنه كان يدل على مهانة النفس جدًّا؛ إذ يلزمها أن تنام في أي مكان كانت فيه.

---

(١) سورة طه، الآية: ١٥. وانظر قول الأخفش في القرطبي ١٢:١٢٣.

(٢) ديوانه ص١٠٧ والمحتسب ٢:٤٨. الخَرْعَبة: الرَّخْصة اللَّيِّنة الحَسَنة الخَلْق. وضبط في س بضم العين.

(٣) س، ح، ن، م: على أن معنى.

(٤) كذا في النسخ كلها. وفي المحرر الوجيز ٤:٤٠ والكشاف ٢:٥٣٢ والقرطبي ١١:١٢٤ والبحر ٦:٢١٩: «من نفسي» وقد فسره ابن عطية فقال: «معنى من نفسي: من تلقائي ومن عندي» وانظر القرطبي. وفي معاني القرآن للفراء ٢:١٧٦ ومختصر ابن خالويه ص٨٧ أنَّ في قراءة أبيّ «أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهركم عليها». والتأويلان في الكشاف.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢:١٧٦ وإعراب القرآن للنحاس ٣:٣٥ والمحتسب ٢:٤٧ ومختصر في شواذ القرآن ص٨٧ والمحرر الوجيز ٤:٤٠ والكشاف ٤:٥٣٢ والقرطبي ١١:١٢٢ - ١٢٤ والبحر ٦:٢١٨ - ٢١٩. وروِيت عن ابن كثير والحسن وعاصم ومجاهد وحميد.

(٦) هو امرؤ القيس. ديوانه ص٥١ ومجاز القرآن ٢:١٧ والمحتسب ٢:٤٨. الضمير في خفاهنّ يعود على الفِئران. والأنفاق: الأسراب تحت الأرض. والودق: المطر. والمجلب: الذي تسمع له جلبة لشدة وقعه.

وقولُه **واستُعمل مضارعُ كادَ وَأَوشكَ** ذكر في أول الباب ما نصُّه[1]: «ويلازمهن لفظ المضي إلا كادَ وأَوشكَ». وبَيَّنَ هنا أن الذي استُعمل من تصاريف كادَ وأَوشك هو المضارع، ومضارع أَوشك أكثر من الماضي، ولذلك أنكر الأصمعيُّ الماضيَ، وتقدم ذكر ذلك[2].

وذكر الجوهري[3] مضارع طَفِقَ. قال المصنف[4]: «ولم أَره لغيره». والظاهر أنه قال ذلك رأياً.

وحكى الكسائي[5]: إنَّ البعير يَهْرَمُ حتى يَجعلَ إذا شَرِبَ الماءَ مَجَّه./ [٢: ١١٧/ب]

وفي شعرِ زهيرٍ الأمرُ من أَوْشَكَ، قال يصف قطاةً وصَقْراً[6]:

حتى إذا قَبضتْ أُولى أظافِرِهِ منها، وأَوْشِكْ بما لم تَخْشَهُ يَقَعُ

وفي شعرِه أيضاً استعمالُ أَفْعَلِ التفضيل منه، قال[7]:

وما مُخْدِرٌ وَرْدٌ عليه مَهابةٌ يَصِيدُ الرِّجالَ، كُلَّ يومٍ يُنازِلُ

بأَوْشَكَ مِنهُ أنْ يُساوِرَ قِرنَهُ إذا شالَ عن خَفْضِ العَوالي الأَسافلُ

وقولُه **ونَدَرَ اسمُ فاعلِ أَوْشَكَ وكادَ** مثالُ ذلك قولُ الشاعر[8]:

---

(١) التسهيل ص٥٩ وشرحه ١: ٣٨٩. وانظر ص٣٢٧ من هذا الجزء.

(٢) تقدم ذلك في ص٣٣٤.

(٣) الصحاح (طفق).

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٠١.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٤.

(٦) ديوانه ص٢٤٤. أظافره: أي أظافر الصقر. ومنها: أي من القطاة. ولم تخشه: أي القطاة.

(٧) ديوانه ص٢٩٧. أسد مخدر: مستتر في خِيسه.

(٨) هو أسامة بن الحارث الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ص١٢٩٣. وفي تخليص الشواهد ص٣٣٦ ـ ٣٣٩ والعيني ٢: ٢١٢: أبو سهم الهذلي. والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٤٠١ وشرح عمدة الحافظ ص٤٢٣. الخليط: المخالط. وخلاف: بعد. ووحوش: جمع وَحْش أي قَفْر. واليباب: الخراب.

فَمُوشِكَةٌ أَرضُنا أن تَعودَ خِلافَ الخَليطِ وُحُوشاً يَبابا

وقولُ الآخر[1]:

فإنك مُوشِكٌ أن لا تَراها وتَغْدو دُونَ غاضِرة الغَوادي

وقولُ كُثَيِّر[2]:

أَمُوتُ أَسًى يوم الرِّجام وإنما يَقيناً بِرَهْنٍ بالذي أنا كائدُ

قال المصنف[3]: «أراد: بالموتِ الذي كدتُ آتيه، فأقَامَ اسمَ الفاعل مُقامَ الفعل».

وفي البسيط: قال بعضهم إنَّ لِكادَ مصدراً، يقال: كادَ كَوداً ومَكاداً. وحكى قُطْرُبٌ: كادَ كَيداً وكَيْدُودةً. وفيه نظر لأنَّ كادَ من ذوات الواو، وقد حكى س[4]: كُدتَ، ولا يكون هذا إلا من الواو.

تمّ بحمد الله وتوفيقه

الجزء الرابع من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء الخامس، وأوله:

«باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر»

---

(١) هو كثير عزة. ديوانه ص٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص٤٦٠ وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٣ وتخليص الشواهد ص٣٣٦ والعيني ٢:٢٠٥. غاضرة: جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان. فيما عدا س: وتعدو. وفي ك، ف، ن، والديوان: العوادي.

(٢) ديوانه ص٣٢٠ وشرح الكافية الشافية ص٤٥٩ وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٤ وتخليص الشواهد ص٣٣٦، ٣٤٠ والعيني ٢:١٩٨. الرجام: موضع.

(٣) لم أقف على هذا القول فيما بين يدي من كتب ابن مالك.

(٤) الكتاب ٣:١١، ١٢ و٤:٣٤٣.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
فصل: الخبر مفرد وجملة	٥
الخبر المفرد	٥
الإخبار بالظرف أو المجرور: مذهب ابن السراج ومناقشته .	٥
المفرد مشتق وغيره	٨
أقسام الخبر المفرد من حيث اتحاده بالمبتدأ لفظاً ومعنى ومغايرته له	٩
عدم تحمل غير المشتق ضميراً ما لم يؤول بمشتق	١٢
مذهب الكسائي في ذلك	١٤
تحمل المشتق للضمير	١٥
استتار الضمير وبروزه	١٥
مذهب الكوفيين والبصريين في استتار الضمير عند أمن اللبس	١٩
الجملة اسمية وفعلية، ولا يمتنع كونها طلبية ولا قسمية	٢٦
استغناء الجملة عن عائد	٢٨
حذف العائد	٣٧
ما يغني عن الخبر باطراد	٤٨
ما يُعزى للظرف من خبرية وعمل	٥٤
شروط إغناء ظرف الزمان عن خبر اسم عين	٥٨
إغناء ظرف الزمان عن خبر اسم معنى مطلقاً	٦١
ربما رُفع خبراً الزمان الموقوع في بعضه	٦٥

الموضوع	الصفحة
رفع الظرف المكاني المتصرف بعد اسم عين	٦٦
وقوعه خبراً للأسماء غير المواضع والمصادر	٦٦
وقوعه خبراً للمواضع	٦٨
وقوعه خبراً للمصادر	٦٩
رفع الموقّت المتصرف من الظرفين بعد اسم عين	٧١
أحوال يتعين فيها النصب ...	٧٢
جواز نصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها	٧٤
إعراب الخلف مخبراً به عن الظهر	٧٦
لزوم نصب الظرف غير المتصرف	٧٦
مسألة: زيدٌ وحدَه	٧٧
مسألة: القومُ خمستُهم وخمستَهم	٧٩
مسألة: زيد دونُك	٧٩
مسألة: زيدٌ مثلَ عمرو	٨٠
مسألة: الظرف المقتطع لا يخبر بـه، ولا يوصف بـه، ولا يوصل به، ولا يكون حالاً ..	٨١
ما يغني عن خبر اسم عين	٨٢
المسألة الزنبورية	٨٤
تعدد الأخبار لمبتدأ واحد	٨٧
توالي المبتدآت وطريقة الإخبار عنها	٩٣
فصل: دخول الفاء على خبر المبتدأ	٩٥
دخولها وجوباً	٩٥

الموضوع	الصفحة
دخولها جوازاً	٩٦
دخولها على خبر كل وعلى خبر موصول	١٠٤
عدم دخولها على خبر غير ذلك	١٠٥
إزالة نواسخ الابتداء الفاء من الخبر	١٠٨
مسألة	١١٣
مسألة	١١٤
باب: الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر	١١٥ ـ ٣٢٦
الخلاف في عملها	١١٥
الخلاف في فعلية ليس	١١٧
ما دام	١١٨
ما زال وأخواتها	١١٨
المبتدأ الذي يمتنع دخولها عليه .	١٢٧
عملها واسم معموليها	١٣٠
جواز تعدد الخبر	١٣١
اختصاص دام والمنفي بـ«ما» بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي	١٣٢
علة تسميتها نواقص	١٣٢
دلالتها على الزمن والحدث إلا ليس	١٣٢
كان التامة وأخواتها وعملها عمل ما رادفت	١٣٨
كلها تتصرف إلا ليس ودام، ولتصاريفها ما لها	١٤٦
ما لا يدخل منها على ما خبره فعل ماض	١٤٧
ما يجوز أن يدخل منها على ما خبره فعل ماض	١٥١

الموضوع	الصفحة
ما يجوز توسيطه منها بين الاسم والخبر	١٥٣
ما يرد منها بمعنى صار	١٥٦
ما يلحق بـ«صار» مما رادفها ...	١٦١
ما ندر إلحاقه بـ«صار»	١٦٣
ما الأصح فيه أن لا يجعل من هذا الباب	١٦٥
جواز توسيط أخبارها	١٦٩
تقديم خبر كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل وبات وصار ...	١٧٢
تقديم خبر زال وأخواتها وشرطه	١٧٥
عدم تقديم خبر «دام» اتفاقاً ...	١٧٧
عدم تقديم خبر «ليس» على الأصح	١٧٨
عدم لزوم تأخير الخبر إن كان جملة	١٨٢
موانع تقديم الخبر الجائز التقدم الإخبار هنا وفي باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرة اختياراً	١٨٤ ١٨٥
فصل: اقتران الخبر المنفي بـ«إلا» .	١٩٨
ما تختص به «ليس» في اسمها وخبرها	٢٠٤
ما تشارك فيه «كان» «ليس» ...	٢٠٧
دخول الواو على الجملة المخبر بها في هذا الباب	٢٠٨
اختصاص «كان» بمرادفة «لم يزل»	٢١٠
جواز زيادة «كان» وسطاً باتفاق .	٢١٢
جواز زيادة «كان» آخراً على رأي	٢١٥
ما يزاد منها غير «كان»	٢١٥
اختصاص «كان» بعد «إنْ» و«لو» بجواز حذفها مع اسمها	٢٢٢
إضمار «كان» الناقصة قبل الفاء أولى من التامة	٢٢٨
إضمار «كان» الناقصة بعد «لدن» وشبهها	٢٣٠

الموضوع	الصفحة
التزام حذف «كان» الناقصة معوضاً منها «ما» بعد «أنْ»	٢٣٢
التزام حذفها كذلك بعد «إنْ»	٢٣٤
جواز حذف لامها الساكن جزماً	٢٣٥
لا يلي عند البصريين «كان» وأخواتِها غيرُ ظرف وشبهِهِ من معمول خبرها	٢٣٨
ما أوهم خلافَ ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن	٢٤٢
مسألة: آكلاً كان زيدٌ طعامَك	٢٤٥
مسألة: كان كائناً زيدٌ قائماً	٢٤٦
مسألة: لا يجوز أن يرتفع خبر هذه الأفعال على أن يكون خبر مبتدأ محذوف	٢٤٦
مسألة: إجازة الجمهور رفع الاسمين بعد «كان»	٢٥٠
مسألة: «كان» إذا أُضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة	٢٥١
مسألة: ما كان أحدٌ زائلاً يذكرك، ولا أظن أحداً زائلاً يذكرك	٢٥١
مسألة: ما يزال (وما زال) أحدٌ يقول ذلك	٢٥١
مسألة: هل تعمل في الظروف والمجرورات والأحوال أو لا؟	٢٥١
مسألة: حذف الاسم أو الخبر	٢٥١
التراكيب المتصورة في «كان» واسمها وخبرها ومعموله	٢٥٢
فصل: «ما» الحجازية وشروط إعمالها عمل «ليس»	٢٥٤
«إن» الواقعة بعد «ما» زائدة كافة لا نافية	٢٦١
مواضع زيادة «إنْ»	٢٦٢

الموضوع	الصفحة
ليس النصب بعد «ما» لسقوط باء الجر	٢٦٣
لا يغني عن اسم «ما» بدل موجب	٢٦٤
عملها متوسطاً خبرها وفاقاً لسيبويه	٢٦٦
عملها موجباً خبرها بـ«إلا» وفاقاً ليونس	٢٦٩
إعراف المعطوف على خبرها بـ«بل» و«لكنْ»	٢٧٤
«إنْ» و«لا» و«لات» العاملات عمل «ليس»	٢٧٦
إنْ:	٢٧٦
لا:	٢٨١
لاتَ: تأصيلها	٢٨٧
عملها	٢٨٩
إهمالها	٢٩٧
ليس الطيبُ إلا المسكُ	٢٩٩
لا تلزم حالية المنفي بـ«ليس» و«ما» على الأصح	٣٠٤
زيادة الباء:	٣٠٧
في الخبر المنفي بـ«ليس» و«ما» أختها	٣٠٧
بعد فعل ناسخ للابتداء	٣٠٨
بعد (أولم يروا أنّ) وشبهه	٣٠٩
بعد «لا» التبرئة	٣٠٩
بعدَ «هل» و«ما» المكفوفة بـ«إنْ»	٣١١
في الحال المنفية	٣١٣
في خبر «إنَّ» و«لكنَّ»	٣١٤
جرّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها	٣١٥
جرّ المعطوف على منصوب اسم الفاعل المتصل	٣١٨

الموضوع	الصفحة
حكم الوصف الذي يلي العاطف بعد خبر «ليس» أو «ما»	٣١٩
مسألة: ما نعمَ الرجلُ عبدُ الله ولا قريبٌ من ذلك	٣٢٤
مسألة: إضمار «ما»	٣٢٤
مسألة: ما طعامَك آكلٌ إلا زيدٌ .	٣٢٥
مسألة: اليومَ ما زيدٌ إياه منطلقاً .	٣٢٥
مسألة: حذف الخبر بعد «ما» المكفوفة بـ«إنْ»	٣٢٥
مسألة: شذ بناء النكرة مع «ما» .	٣٢٥
مسألة: لا يجوز حذف اسم «ما»	٣٢٦
مسألة: ما هو طعامَك زيدٌ بآكل .	٣٢٦
مسألة: دخول همزة الاستفهام على «ما» الحجازية	٣٢٦
باب: أفعال المقاربة .... ٣٢٧ ـ	٣٧٢
ما هو للشروع في الفعل، وما هو لمقاربته، وما هو لرجائه	٣٢٧
ما اختلف في فعليته منها، وهو عسى	٣٢٧
سبب تسميتها أفعال المقاربة ...	٣٢٨
عددها	٣٢٨
مجيء عسى للإشفاق	٣٣٢
ملازمتهن للمضي، والسبب المانع من تصرف «عسى»	٣٣٢
كاد وأوشك	٣٣٤
عملها	٣٣٤
خبرها من حيث كونه مضارعاً مجرداً ومقروناً بـ«أنْ»	٣٣٦
مجيء خبري كاد وعسى مفردين منصوبين	٣٤٢

الموضوع	الصفحة
مجيء خبر «جعل» جملة اسمية أو فعلية مصدرة بإذا أو كُلَّما، وندور إسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها ..	٣٤٥
موضع المقرون بـ«أن» والمذاهب فيه	٣٤٥
عدم تقدم الخبر هنا، وجواز توسطه	٣٥٠
حذف الخبر إن علم	٣٥٣
عدم خلو الاسم من الاختصاص غالباً	٣٥٣
إسناد أوشك وعسى واخلولق لـ«أنْ يفعل»	٣٥٤
عدم اختلاف لفظ المسند لاختلاف ما قبله	٣٥٥
مطابقة الضمير لما يعود عليه ..	٣٥٥
كسر سين «عسى»	٣٥٦
اتصال الضمير الموضوع للنصب بـ«عسى» وحكمه معها	٣٥٨
الاقتصار على اتصال الضمير المنصوب بـ«عسى»	٣٦٣
تعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم	٣٦٤
«كاد» المنفية	٣٦٧
عدم زيادة «كاد»	٣٧٠
استعمال مضارع «كادَ» و«أوشك»	٣٧١
ندور اسم فاعل «أوشك» و«كاد»	٣٧١

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الخامس

دار القلم

دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

حقوق الطبع محفوظة

تطلب جميع كتبنا من :

دار القلم - دمشق : ص.ب: ٤٥٢٣ - ت: ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق

دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص: بابُ الأحرفِ الناصبةِ الاسمَ الرافعةِ الخبرَ

وهي (إنَّ) للتوكيد، و(لكنَّ) للاستدراك، و(كأنَّ) للتشبيه، وللتحقيق أيضاً على رأي، و(ليتَ) للتمنِّي، و(لَعَلَّ) للتَّرَجِّي، وللإشفاق، والتعليل، والاستفهام. ولَهنَّ شَبَهٌ بِـ (كان) الناقصةِ في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناءِ بِهما، فعَمِلت عَمَلَها معكوساً لِيكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّرَ تنبيهاً على الفرعية، ولأنَّ معانيَها في الأخبار، فكانت كالعُمَدِ، والأسماءُ كالفَضَلات، فأُعطيا إعرابيهما.

ويجوز نصبهما بِـ (ليتَ) عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه، وما استشهد به محمولٌ على الحال، أو على إضمارِ فِعْل، وهو رأي الكسائيّ.

ش: ذَكر المصنف (الأحرف) لأنه جمع قلة، وهو أولى من قولهم (الحروف) وإن كان جائزاً، واعتذر[1] عمن قال[2] (الحروف) بأنَّها وإنْ كانت قليلة فإنه قد يُلحظ ما يَعرِض فيها مِن فتح (إنَّ)، ومِن لغاتِ (لعلَّ)، ومِن تخفيف ما آخرُه نونٌ مشددة منها.

وذكرها خمسة، ولم يذكر (أنَّ) اعتباراً بالأصل لأنَّ (أنَّ) فرعُ المكسورة، واقتداء بـ (س)[3] والمبردِ في (المقتضب)[4]/ وابنِ السراج في [٢: ١١٨/أ] (الأصول)[5].

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٦.
(٢) كسيبويه. الكتاب ٢: ١٣١.
(٣) الكتاب ٢: ١٣١. وفي ك: لس.
(٤) المقتضب ٤: ١٠٧.
(٥) الأصول: ١: ٢٢٩.

ثم أورد على نفسه اعتراضاً، فقال[1]: «إذا كان تفريع أنَّ سبباً لعدم الاعتداد بِها فينبغي ألاّ يُعتدَّ بِكأنَّ؛ فإنَّ أصل كأنَّ زيداً أسدٌ: إنَّ زيداً كالأسد.

فالجواب: أنَّ أصل كأنَّ منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلَّق به، بخلاف أنَّ، فليس أصلها منسوخاً بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يُعطف عليه بعد المكسورة، فاعتُبرت فرعية أنَّ لذلك دون كأنَّ» انتهى.

وقال النحاس: «أنكر المبرد[2] على س قوله (هذا باب الحروف الخمسة)، وقال: (هي ستة، والسادس أنَّ؛ لأنَّها مع صلتها اسم)[3]. وهذا من أبي العباس تحامُل، فينبغي أنْ يُنكر على نفسه إذْ ذَكرها في (المقتضب) خمسة».

وقوله **الناصبةِ الاسمَ** هذا لا خلاف فيه، وأنَّها هي العاملة النصب في الاسم.

وقوله **الرافعةِ الخبرَ** هذا مختلف فيه، فمذهب البصريين[4] أنَّها هي الرافعة للخبر كما هي الناصبة للاسم، وأنَّها عملت عملين. ومذهب الكوفيين أنَّها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها.

ومِن حُجتهم[5] ما حكاه س عن العرب حين قال[6]: «واعلم أنَّ

---

(١) شرح التسهيل ٢:٦.

(٢) فيما عدا س: أبو العباس.

(٣) زيد هنا في ك، ف: انتهى.

(٤) انظر مذهبهم ومذهب الكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ص١٧٦ ـ ١٨٥ [المسألة ٢٢] والتبيين ص٣٣٣ ـ ٣٤٠ والكتاب ٢:١٣١ ومعاني القرآن للفراء ١:٣١٠ ـ ٣١٢ وللزجاج ٢:١٩٢ ـ ١٩٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ١:٣١٠ ـ ٣١٢ ومجالس ثعلب ص٢٦٢.

(٦) الكتاب ٢:١٥٥.

ناساً مِن العرب يَغلطون، فيقولون: إنَّك وزيدٌ ذاهبان». جعل هذا غلطاً لأنَّ مِن مذهبه أنَّ خبر (إنَّ) مرتفع بِها، فإذا قلت (وزيدٌ) بالرفع فقد أعملت الابتداء في الخبر، ولا يعمل في اسم عاملان. والكوفيون لا يُغلطون العرب في مثل هذا، بل هو شاهد لهم، والمعنى: أنت وزيدٌ منطلقان.

قال السهيلي[1]: «ومِمّا يدلُّ على صحة قولهم أنه لو كان مرفوعاً بِها لجاز أن يليها كما يلي كل عامل ما عمل فيه، وإنَّما الممتنع ما عمل فيه غيره.

ومِن حجتهم أنَّ هذه الحروف أضعف مِن (كان) و(ظننتُ)؛ لأنَّ تلك أفعال، فرَفعت ونَصبت كما تعمل الأفعال، وهذه حروف، والحروفُ إنَّما تعمل في اسمٍ واحد أو في فعلٍ خاصَّة، إلا أنَّ حروف الشرط في عملها في الجواب نظر واختلاف» انتهى.

وقال أبو إسحاق الزجاج: إنَّما لم يلِ (إنَّ) إلا المنصوب لأنَّهم قد فرقوا بين ما كان موضوعاً موضع الفعل مؤدياً عن معناه وبين ما ضُورع به الفعل مِن غير أن يكون في موضع الفعل؛ فالذي[2] جُعل في موضع الفعل قولك: ما زيدٌ منطلقاً، فهذا في موضع: ليس زيدٌ منطلقاً، وهو مؤدٍّ عن معناه. والذي ضُورع به الفعل وليس موضوعاً موضعه: إنَّ زيداً منطلقٌ.

وقال علي بن سليمان: جُعل في الحروف ما في الفعل مِن العمل إلا موضعاً واحداً ليكون للفعل فضيلة، فقيل: ما زيدٌ منطلقاً، كما قيل: ضَرب زيدٌ عمراً، وقيل: إنَّ زيداً منطلقٌ، كما قيل: ضَرب زيداً عمرٌو، والذي فضل به الفعل لتصرفه: زيداً ضَرب عمرٌو.

---

(١) بعضه في نتائج الفكر ص٢٣٢، ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(٢) فالذي جعل في موضع الفعل: سقط من ك.

وقوله **وهي (إنَّ) للتوكيد** ولذلك أُجيب بِها القسم كما يجاب باللام في قولك: واللَّهِ لَزيدٌ قائمٌ.

[٢: ١١٨/ب] وزعم ثعلب أنَّ الفراء/ قال: (إنَّ) مُقَرِّرة لقَسَمٍ متروكٍ، استُغني به عنه، والتقدير: واللَّهِ إنَّ زيداً لَقائمٌ.

وقال[١] في (البسيط): «مُطلقُ التأكيدِ لا يَخُصُّ جنساً من جنس؛ ألا ترى أنَّ اللام لا تَخُصُّ الاسمَ مِن الفعل، فتقول: لَزيدٌ قائمٌ، كما تقول: لَيَقُومُ زيدٌ، بخلاف (إنَّ)، فإنَّها خاصة بجمل الأسماء» انتهى.

ومِن مُلَح القول في (إنَّ) ما ذكره[٢] في (الغُرَّة) مِن أنَّ (إنَّ)[٣] لها عشرة أنحاء: للتحقيق[٤]. وبمعنى نَعَمْ. وأمراً مِنَ الأنين. وماضياً مبنيّاً للمفعول من الأنين على لغة رِدَّ، تقول: إنَّ في هذا الأنين. وأمراً من الأَيْن، تقول للنساء: إنَّ، أي: اتْعَبْنَ[٥]. وأمراً للأنثى مِن وَأى، لحقه نون التوكيد. وأمراً للنساء مِن آنَ، أي: قَرُبَ، أي: اقْرُبْنَ. وإخباراً عن المؤنث المجموع، أي: قَرُبْنَ. وإنَّ قائمٌ، الأصل: إنْ أنا قائمٌ، فنقل، وحذف. وعلى مَن أعمل[٦] (إنْ) قال: إنَّ قائماً.

وذكروا[٧] أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ أيضاً معناها التوكيد. ولا يظهر لي هذا المعنى لأنَّها ينسبك منها مصدر، ولو صَرَّحتَ بالمصدر المنسبك منها لم يكن ثَمَّ في النسبة توكيد، لو قلت في بَلَغني أنَّك منطلقٌ: بَلَغني انطلاقُك، لم يكن فيه توكيد البتة.

---

(١) س: «قال» بدون الواو.
(٢) ك، ف، ح: ذكر.
(٣) إنَّ: سقط من س، م.
(٤) ك، ف، م: التحقيق.
(٥) ك: تغير وأمراً للاهي من وأني.
(٦) ك، ف: وتميز الجمل. وصُوِّبَ في هامش ف.
(٧) الجمل ص٥١ وشرحه لابن أبي الربيع ص٧٦٦ والمتبع ص٢٧٦ والمقرب ١:١٠٦ وتعليقة ابن النحاس ق ٤٨/أ.

وفي (البسيط): «قال النحويون: (أنَّ) المفتوحةُ تكون للتوكيد، وتُفيد السَّبْك. قلتُ: وعلى هذا إشكال، وهو أنَّها إذا كانت للتأكيد كان معناها تحقيق الخبر وتأكيد النسبة، وإذا كانت سابكة كان في ذلك إبطال الخبرية لأنَّ سبكها يُبطل الخبرية؛ لأنَّ في السبك عدم قبول الصدق والكذب.

والجواب: أنَّ المفتوحة أصلها الكسر، والمؤكِّدة هي المكسورة ليس إلا، لكنَّ فتحها يكون لصيرورتِها في تأويلِ المفردِ المؤكَّدِ ثبوتُه، فإذا قلت: إنَّ زيداً منطلقٌ، ثم قلت: عَلمتُ أنَّ زيداً منطلقٌ، فمعناه: علمت أنه المؤكَّد الثابت، فعلى هذا لا تكون إلا علامة على السبك لا للتأكيد والسبك» انتهى.

وقوله **و(لكنَّ) للاستدراك** زاد غيره[1]: وللتوكيد. ومعنى الاستدراك الذي فيها هو أنك تَنسُب حكماً لِمحكومٍ عليه يُخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلَها، ولذلك لا بُدَّ أنْ يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر، ولا بُدَّ أنْ يكون الكلام الذي قبلَها نقيضاً لِما بعدَها أو ضدّاً، فإنْ كان خلافاً ففي وقوعها بين الخلافين خلاف، وإنْ كان وفاقاً فالإجْماع على أنه لا يَجوز. فمثال النقيض: ما هذا ساكنٌ لكنَّه متحركٌ. ومثال الضد: ما هذا أَسْودُ لكنَّه أبيضُ، ومثال الخلاف: ما هذا قائمٌ لكنَّه شاربٌ. ومثال الوفاق: ما زيدٌ قائمٌ لكنَّ عمراً قائمٌ.

وفي (البسيط): «معناها الاستدراك لخبرٍ تُوُهِّمَ أنه موافق لِما قبله في الحكم، فأُتي به لرفع ذلك التوهم، أو تقريره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه، نحو: ما قائمٌ[2] زيدٌ لكنَّ عمراً[3] قاعدٌ، لَمّا قيل (ما قائمٌ[4] زيدٌ) فكأنه

---

(١) كابن خروف في شرح الجمل ص٢١١ وابن عصفور في المقرب ١:١٠٦ وابن العلج في البسيط. المغني ص٣٢٢.

(٢) ف، ح: ما قام.

(٣) فيما عدا ف: عمرو. وقوله «عمراً قاعد... توهم أنَّ»: سقط من ك.

(٤) ف، ح: ما قام.

تُوُهِّمَ أنَّ عمراً مثلُه لِشَبَهٍ[1] بينَهما أو ملابسة، فرفعتَ ذلك التوهم، واستدركتَ في كلامك ذلك، ونحو: لو قامَ فلانٌ لَفَعَلتُ لكنَّه لم يَقُمْ، فأكدتَ ما دَلَّت عليه (لو)، وكأنَّها في المعنى مُخرِجة لِما دخل في الأول توهماً، قال تعالى:/ ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾[2]، ثم قال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ [٢: ١١٩/أ] أي: ما أراكَهُم كثيراً. وكذلك: ما قامَ زيدٌ ولكنَّه قَعَدَ، فيها معنى التأكيد لمضمون الجملة الأولى. فإن لم تتضمن مخالفة في المعنى، واللفظ مخالف، والمعنى[3] يُمكن أن يوافق، نحو: ما قامَ زيدٌ لكن ما أتى يضحك، فقد يقال إنه لا يَجوز لأنه لا فائدة في الاستدراك، فيضيع معنى لكنَّ. وقد يقال هو جائز لأنه استدراكُ فائدةِ مخالفةِ الأول في الثبوت والنفي، فأشبهت الأول» انتهى، وفيه تلخيص وبعض زيادة.

واختلفوا أهي بسيطة أم مركبة: فذهب البصريون[4] إلى أنَّها بسيطة، وأنَّها منتظمة من خمسة أحرف، وهي أقصى ما جاء عليه[5] الحرف.

وذهب الفراء[6] إلى أنَّها مركبة، وأنَّ أصلها: لكنْ أنَّ، فطُرحت الهمزة مِن (أنَّ)، وسَقطت نون (لكنْ) حيث استَقبلت ساكناً، كما قال الشاعر[7]:

---

(١) ك، ف، ن، م: لنسبة. ح: نسبة. والصواب ما أثبت، وقد ضبطه ابن مكتوم خشية اللبس.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٣ ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾.

(٣) والمعنى: سقط من ك، ف.

(٤) شرح الكافية ٢: ٣٦٠.

(٥) س: عليها.

(٦) كذا في إصلاح الخلل ص١٦٥ ـ ١٦٦ باختصار، وهمزة «إنَّ» فيه مكسورة. والذي في كتابه معاني القرآن ١: ٤٦٥ ـ ٤٦٦ موافق لما ذكره العكبري في اللباب منسوباً للكوفيين، وقد ذكره أبو حيان بعد بيت الشعر التالي. انظر الهامش الذي يلي هامش بيت النجاشي التالي.

(٧) هو النجاشي الحارثي يذكر ذئباً. والبيت في الكتاب ١: ٢٧ والخزانة ١٠: ٤١٨ ـ ٤٢٢ [الشاهد ٨٧٥]. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص١٣٠.

فلَسْتُ بِآتِيهِ، ولا أَسْتَطيعُهُ ولاكِ اسْقِنِي إنْ كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ

فحذف نون (لكنْ) لالتقائها ساكنة مع سين (اسْقِنِي).

ونقل صاحب (اللُّباب)[1] عن الكوفيين أنَّها مركبة مِن (لا) و (إنَّ) والكاف زائدة، والهمزة محذوفة، قال: «وهذا ضعيف جدّاً».

وفي (البسيط): «قيل: هي غير مؤلَّفة، وهو مذهب الأكثرين. وقيل[2]: هي مؤلَّفة مِن (لا) و (كأنَّ)، والكاف للتشبيه، و(أنَّ) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لِما فيه من نفيٍ لشيء وإثباتٍ لغيره، وهو رأي أبي زيد ـ يعني السهيلي[3] ـ فإذا قلت (قامَ زيدٌ لكنَّ عمراً[4] قاعدٌ) فكأنك قلت: لا كأنَّ عمراً قاعدٌ، ويُتأول في المعنَى[5]: فِعلُ زيدٍ لا كفِعلِ عمرٍو، ثم رُكِّبت هذه الحروف الثلاث، فانتشر تغييرها[6]، فكُسرت الكاف، وحُذفت همزة (أنَّ)، ولم يقع التغيير في الأول منها لأنه الصدر، والتغيير في الأواخر والأوساط. وقال أبو زيد ـ يعني السهيلي ـ: (كُسرت الكاف للدلالة على المحذوف)[7]، يعني أنَّ الأصل (إنَّ) المكسورة، وهو رأي بعض الكوفيين، فلما دخلت الكاف فتحت، فلما حُذفت الهمزة غُيرت الكاف بالكسر لتدل على المحذوف لكثرة التغيير. وهذا المذهب لا دليل عليه» انتهى.

وقوله **و(كأنَّ) للتشبيه** ذهب الخليل[8] وس[9] والأخفش وجمهور

---

(١) اللباب للعكبري ١: ٢٠٦. وكذا في الإنصاف ص٢٠٩ والتبيين ص٣٥٥ وشرح المفصل ٨: ٧٩. وانظر المتبع ص٢٨١ وشرح الكافية ٢: ٣٦٠ وشرح ألفية ابن معط ص٩١٠.

(٢) نسبه العكبري في المتبع ص٢٨١ إلى الكوفيين.

(٣) نتائج الفكر ص٢٥٥.

(٤) س، م، ن: عمرو.

(٥) ك، ح، ف: ويتأول فالمعنى. وقوله «في المعنى» سقط من م.

(٦) ح: تغيرها. ك: فاقتضى تنكيرها. ن، ف، م: فاقتضى تغيرها.

(٧) نتائج الفكر ص٢٥٥. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٨) الكتاب ٣: ١٥١.

(٩) الكتاب ٢: ١٧١ و ٣: ١٥١، ٣٢٢.

البصريين[1] والفراء إلى أنَّها مركبة من كاف التشبيه ومن (إنَّ)، فأصلُ كأنَّ زيداً أسدٌ: إنَّ زيداً كأسدٍ، فالكاف للتشبيه، و (إنَّ) مؤكِّدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوا الكاف على (إنَّ) وجب فتحها لأنَّ (إنَّ) المكسورةَ الهمزة لا يتقدمها حرف الجر، ولا تقع إلا أولاً أبداً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة كحاله فيها وهي/ متقدمة. [٢: ١١٩/ب]

وقال بعض البصريين: «هذا خطأ لأنه يلزم قائله أن يأتي بخبر الكاف» انتهى.

وقول ابن هشام: «لا خلاف في أنَّها مركبة من إنَّ وكاف التشبيه» ليس بصحيح لوجود الخلاف فيها.

والأَولى أن تكون (كأنَّ) حرفاً بسيطاً وُضع للتشبيه كالكاف، وألا تكون مركبة من الكاف و (إنَّ)؛ لأنَّ التركيب على خلاف الأصل.

واختلف القائلون بالتركيب: هل تتعلق هذه الكاف بشيء أم لا؟ فقال أبو الفتح[2]: «الكاف لمّا تقدمتْ بَطَلَ أن تكون متعلقة بفعلٍ ولا معنى فعلٍ لأنَّها فارقت الموضع الذي يُمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال في حال توسطها».

قال[3]: «وليست هنا زائدة لأنَّ معنى التشبيه موجود فيها، وإن كانت قد تقدمت فأزيلت عن مكانِها، وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في (أنَّ) التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بِها أو غير مجرورة».

---

(١) الأصول ١: ٢٣٠ و٢: ٢٢٠ ـ ٢٢١ وسر الصناعة ص٣٠٤ والخصائص ١: ٣١٧ والمقتصد ص٤٤٥.

(٢) سر الصناعة ص٣٠٤.

(٣) سر الصناعة ص٣٠٤ ـ ٣٠٥.

قال[1]: «فأقوى الأمرين فيها[2] عندي أن تكون مجرورة بالكاف.

فإن قلت: إنَّ الكاف الآن ليست متعلقة بفعل.

فليس ذلك بمانع من الجر فيها؛ ألا ترى أنَّ الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3] غير متعلقة بفعل، وهي مع ذلك جارّة».

قال[4]: «ويؤكد عندك أنَّ الكاف هنا جارّة فتحُهم الهمزة بعدَها كما يفتحونَها بعد العوامل الجارّة وغيرها، وذلك نحو: عَجِبتُ مِنْ أنَّكَ قائمٌ، وأَظُنُّ أنَّكَ منطلقٌ، وبَلَغَنِي أنَّكَ كريمٌ».

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ الكاف الجارة في موضع رفع، فإذا قلت «كأنِّي أخوك» ففي الكلام عنده حذف، وتقديره: كأُخُوَّتي إياك موجودٌ؛ لأنَّ (أنَّ) وما عَمِلَتْ فيه بتقدير مصدر، فلا تكون الكاف على هذا مقدَّمة مِن تأخير.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر مِن جهة أنَّ العرب لم تُظهر قَطُّ ما ادَّعى أبو إسحاق[5] إضمارَه؛ ألا ترى أنه لا يُحفَظ من كلامهم: كأنِّي أخوك موجودٌ.

وقوله **وللتحقيق أيضاً على رأي** هو رأي الكوفيين والزجاجي، زعموا أنَّها تأتي للتحقيق[6] والوجوب، وجعلوا من ذلك قولَ الشاعر[7]:

---

(١) سر الصناعة ص٣٠٥.

(٢) ن: منها. س: منهما. وقد سقط قوله (فيها) من م.

(٣) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٤) سر الصناعة ص٣٠٥.

(٥) ك: أبو الحسن.

(٦) المذهب من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٤٧ وشرح التسهيل ٢:٦ وشرح الجزولية للأبذي ص١٨٢، ١٠٥١. وذهب إليه السيرافي في شرح الكتاب ٣:١٥/أ.

(٧) نسب البيت في الاشتقاق ص١٠١ للحارث، وهو للحارث بن أمية بن عبد شمس في =

فأصبحَ بَطنُ مكةَ مُقْشَعِرًّا كأنَّ الأرضَ ليس بِها هِشامُ

وقولَ الآخر، وهو عمر بن أبي ربيعة[1]:

كأنَّني حينَ أُمْسي لا تُكَلِّمُني مُتَيَّمٌ يَشتهي ما ليسَ مَوجودا

المعنى عندهم: لأنَّ الأرض ليس بِها هشام، وإنَّني حينَ أُمسي لا تُكلمني؛ إذ محال أن يقول الإنسان: كأنَّ الأرض ليس بِها هشام، على جهة التشبيه، وهشام ليس بالأرض. وفي بيت عمر لا يصح التشبيه؛ ألا ترى أنه يشتهي كلامها، وهي لا تكلمه، وإذا/ كان كذلك فهو مُشْتَهٍ. [٢: ١٢٠/أ]

والصحيح أنَّها في البيتين للتشبيه: أمّا الأول فلأنه أراد أنَّ بطن مكة قد كان ينبغي له ألاَّ يَقشعرَّ لدفن هشام في أرضه وتضمنه أشلاءه، وهو قائم مقام الغيث، فكما أنه لا يَقشعرُّ مع وجود الغيث فكذلك[2] كان ينبغي ألاَّ يَقشعرَّ لتضمنه أشلاء هشام، فلما اقشعرَّ صارت أرضه كأنَّها ليس بِها هشام.

وأمّا البيت الثاني فيرجع إلى التشبيه مِن جهةِ أنه يئس مِن أن تُكلمه مع اشتهائه كلامَها وإن كانت موجودة، كما يوئس من الوصول إلى ما هو معدوم، فصار لذلك كأنه اشتهى ما لا وجود له أصلاً.

= حذف من نسب قريش ص٦٧، ونسب في شرح أبيات المغني ٤: ١٦٩ ـ ١٧٤ [الإنشاد ٣١١] للحارث بن أمية الصغري. وهو في شعر الحارث بن خالد المخزومي ص١٢٥. وهو من غير نسبة في الكامل ص٦٧١ والأغاني ١٦: ١٢٩ والاشتقاق ص١٤٧ والحجة ٥: ٢١٦ والنكت ص٥٢٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤٨. هشام: هو هشام بن المغيرة.

(١) ديوانه ص٣٢٠. مع اختلاف في الرواية. وهو له في الخصائص ٣: ١٧٠. وليزيد بن الحكم الثقفي في الأغاني ١٢: ٢٩١ [نسب يزيد بن الحكم وأخباره] واللسان (عود) وشرح أبيات المغني ٦: ١٤٩ ـ ١٥٠ [الإنشاد ٥٩٧] عن الأغاني. وفي ك، ف، م، حاشية س: «ذو بغية» في موضع «متيم».

(٢) ن: كذلك.

وقال المصنف[1] في البيت الأول: «يُخَرَّج على أنَّ هشاماً وإن مات فهو باقٍ ببقاء مَن يَخلُفه سائراً بسيرته». قال[2]: «وأجودُ مِن هذا أن تجعل الكاف مِن (كأنَّ) للتعليل في هذا الموضع، وهي المرادفة للام، كأنه قال: لأنَّ الأرض ليس بِها هشام».[3]

وذهب الزجاجي[4] والكوفيون[5] إلى أنَّ (كأنَّ) إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه، وإذا كان مشتقّاً كانت للشك بمنزلة ظَننتُ وتَوهمتُ. وإلى هذا ذهب ابن الطراوة[6] وابن السِّيْد، قال ابن السِّيْد[7]: «إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو ظرفاً أو صفة فهي للظن والحسبان». قال[8]: «والنحويون يقولون: هي للتشبيه، وليس كذلك إلا إذا كان الخبر مما يُمَثَّل به الأول إما أَحَطَّ أو أَرْفَعَ، نحو: كأنِّي بِكَ مَلِكٌ، فإذا قلت: كأنَّ زيداً قائمٌ، لم يستقم أن يكون تشبيهاً لأنَّ الشيء لا يُشَبَّهُ بنفسه».

وجعل أبو بكر بن الأنباري مِن ذلك قولهَم: كأنَّك بالشتاءِ مُقْبِلٌ، أي: أَظُنُّ الشتاءَ مقبلاً. ومِن ذلك قولُ الشاعر[9]:

فكأنَّنِي بِكُما إذَا قد صِرْتُما ... لا في فَرائضِهِ ولا أَشْناقِهِ

أي: أَظُنُّ أنَّكما لا يبقى لكما ما تجب فيه فريضة ولا شَنَقٌ للغارة التي تُغار عليكما، والشَّنَق: ما دُونَ الفريضة.

---

(١) شرح التسهيل ٢:٧.
(٢) قال: سقط من ك، ف.
(٣) شرح التسهيل ٢:٧.
(٤) حروف المعاني والصفات للزجاجي ص٤١. وفي شرح الكافية ٢:٣٤٥ أنه الزجاج.
(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢:٣١٢، وليس فيه تفصيل.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٤٩.
(٧) الحلل في شرح أبيات الجمل ص٤٩.
(٨) الحلل في شرح أبيات الجمل ص٤٩.
(٩) لم أقف عليه.

والصحيح أنَّها للتشبيه، فإذا قلت «كأنَّ زيداً قائمٌ» كنتَ قد شَبَّهتَ زيداً وهو غير قائم به قائماً، والشيء يُشَبَّهُ في حالةٍ ما به في حالة أخرى، قاله ابن وَلاَّد.

وقيل: في الكلام حذف، والمعنى: كأنَّ هيئةَ زيد هيئةُ قائم، فحذف، فعلى هذا التقدير شَبَّهَ هيئته في غير حال القيام بِهيئته في حال القيام، قاله أبو علي[1]. والتوجيه الأول أظهر لأنه لا يُحتاج معه إلى حذف.

وذهب الكوفيون[2] إلى أنَّ (كأنَّ) تكون للتقريب، وذلك في نحو: كأنَّك بالشتاءِ مقبلٌ، وكأنَّك بالفَرَجِ آتٍ، وفي قوله:

فكأنَّني بِكُما إذًا قد صِرْتُما. البيت.

وقول الحسن البصري[3]: «كأنَّك بالدنيا لم تَكُن، وبالآخرة لم تَزَل». والمعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفَرَج، وتقريب ألا يبقى لكما ما تجب فيه فريضة ولا شَنَقٌ، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة.

[٢: ١٢٠/ب] والصحيح/ أنَّ (كأنَّ) للتشبيه في هذا كله: فأمّا قولهم «كأنَّك بالشتاءِ مقبلٌ» فخَرَّجه الفارسيُّ على أنَّ الكاف في (كأنَّك) للخطاب، والباء في (بالشتاء) زائدة، واسم (كأنَّ) الشتاء، والخبر (مُقبلٌ)، والتقدير: كأنَّ الشتاءَ مقبلٌ. وكذلك القول في «كأنَّك بالفَرَجِ آتٍ»، التقدير: كأنَّ الفَرَجَ آتٍ. وكذلك قول الحسن، التقدير: كأنَّ الدنيا لم تَكُن والآخرةَ لم تَزَل، فالضمير في (تَكُن) و (تَزَل) عائد على اسم (كأنَّ).

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٠.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٠. وهذا القول من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤٨.

(٣) لم أقف على هذا القول.

وخَرَّجَه غيره[1] على حذف مضاف، والتقدير: كأنَّ زمانَك بالشتاءِ مقبلٌ، وكأنَّ زمانَك بالفَرَجِ آتٍ، والكاف هي الاسم، و (مقبلٌ) الخبر، ولَمّا كان الشتاء قريب الوقوع جُعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنه مقبل. وكذلك يُتَأَوَّلُ قول الحسن على أنَّ الكاف اسم (كأنَّ)، و(لم تكن) خبر، و(بالدنيا) متعلق بالخبر، والتقدير: كأنَّك لم تكن بالدنيا، أي: في الدنيا، والضمير في (تكن) عائد على المخاطب، وكأنَّك لم تزل بالآخرة، أي: في الآخرة، والتشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال، و(لم تكن) تامة. ويحتمل أن تكون ناقصة، وهذا أولى مِن تأويل أبي علي لأنَّ فيه دعوى حرفية الكاف للخطاب، ودعوى زيادة الباء في (بالشّاء) و(بالفَرَج) و(بالدنيا).

وفي شرح الصَّفّار البَطَلْيَوْسيّ ما نَصُّه: «وتوجيهه أنَّ المعنى: كأنَّ الشتاءَ مُقبلٌ، وجعل المنتظر قريباً، فشُبِّه الشتاء وإن لم يكن مقبلاً به نفسِه مقبلاً، والعرب تجعل القريب الوجود بمنزلة الموجود، كقوله[2] تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾[3]، فمراده: كأنَّ الشتاءَ مقبلٌ، وكأنَّك راحلٌ، وأدخل الكاف للخطاب، كما تقول: أَبْصِرْكَ زيداً، تريد: أَبْصِرْ زيداً، غير أنَّ الكاف في (أَبْصِرْكَ) حرف وفي (كأنَّك) اسم، إلا أنَّها لَمّا عملت فيها (كأنَّ) لم يُمكن أن تعمل فيما بعدها، فبقيت الجملة في موضع الخبر، وإنما جعلنا الكاف اسماً لقولهم: (كأنِّي بك راحلٌ)، ولا يُمكن أن تكون الياء حرفاً، فهو يناجي نفسه، وزادوا الباء كما زادوها في (بِحَسْبِكَ)، فهذا تَمام الانفصال عن مذهب الكوفيين» انتهى.

وفيه أنَّ إسناد الإقبال في قولك: كأنَّك بالشتاءِ مقبلٌ، والرحل في

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٠.
(٢) كقوله..... وأدخل الكاف للخطاب: سقط من ك.
(٣) سورة النحل، الآية: ١.

قولك: كأنِّي بك راحلٌ، إنَّما هو للكاف التي هي ضمير ولياء المتكلم، فلا يُجعلان لغواً زائداً، ويُجعل الإسناد للشتاء وللكاف في: بِكَ راحلٌ، ومثل هذا لم يُعهَد في لسان العرب.

ولابن عصفور تَخريج مُلَفَّق من قول أبي علي، وهو أنه قال[1]: «الصحيح عندي أنَّ (كأنَّ) للتشبيه، وكأنك أردت أن تقول: كأنَّ الفَرَجَ آتٍ، وكأنَّ الشتاءَ مُقبلٌ، إلا أنك أردت أن تدخل الكاف، وألغيتَ (كأنَّ) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لَمّا لحقها اسم الخطاب، كما ألغيت لَمّا لحقتها (ما) في نحو (كأنَّما) لزوال الاختصاص، وكذلك تُلغى إذا لحقها ضمير المتكلم، نحو: كأنِّي بك تفعل كذا؛ ألا ترى أنَّها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي: تفعل كذا.[2] والباء في (بالشتاءِ مقبلٌ) زائدة، وكأنه قال: كأنَّك الشتاءُ/ مقبلٌ، أرادوا أن يقول: كأنَّ الشتاءَ مقبلٌ، فألحق[3] الكاف للخطاب، وألغى (كأنَّ)، وزاد الباء في المبتدأ، كما زيدت في: بِحَسْبِكَ زيدٌ» انتهى. [٢: ١٢١/أ]

وهذا تَخريج عجيب، فيه دعوى إلغاء (كأنَّ) لِلَحاق كاف الخطاب، وفيه دعوى لحاق كاف الخطاب لها، وفيه دعوى زيادة الباء، وفيه دعوى أنَّها تليها الجملة الاسْمية والفعلية لزوال الاختصاص، والعجب دعواه إلغاءها، وقد اتصل بِها ضمير المتكلم في نحو: كأنِّي بِكَ تَفعل كذا، وهَبْ أنه يَدَّعي في كاف (كأنَّك) أنَّها حرف للخطاب، أتراه يَدَّعي في ياء المتكلم في (كأنِّي) أنه حرف للمتكلم، وأنه لا عمل لِـ (كأنَّ) فيها؟ وعلى قوله يكون قوله (بك) من قوله «كأنِّي بِكَ تَفعل كذا» متعلقاً بـ (تفعل)، وذلك لا يجوز لِما تقرر من امتناع: تَمُرُّ بِكَ وتَتَفَكَّرُ فيك. وأمّا إذا

(١) شرح الجمل ١: ٤٤٨ ـ ٤٤٩.
(٢) كذا: سقط من ك، ف، وشرح الجمل.
(٣) ن: وألحق.

دخلت[1] (كأنَّ) على ياء المتكلم في نحو قوله «فكأنَّنِي بِكُما إذاً قد صِرْتُما»، و«كأنِّي بكَ تَفعلُ كذا»، وقولِ الحريري[2]:

كـــأنِّـــي بِـــكَ تَـــنْـــحَـــطُّ . . . . . .

فلا يُمكن أن يكون الفعل خبراً لِـ (كأنَّ) لاختلاف مدلول ياء المتكلم وضمير المخاطب في: قد صِرْتُما، وتَفعلُ، وتَنْحَطُّ. ويتخرج ذلك على حذف الخبر، وإبقاء معموله دليلاً على حذفه، والتقدير: كأنِّي عالِمٌ بِكُما إذاً، أو مُلْتَبِسٌ بِكُما، وكأنِّي عالِمٌ بِكَ تَفعلُ، أو مُلْتَبِسٌ، وكذلك التقدير في «كأنِّي بِكَ تَنْحَطُّ»، والجملة من قوله: قد صِرْتُما، وتَفعلُ كذا، وتَنْحَطُّ، في موضع الحال من ضمير الخطاب المجرور بالباء. والدليل على أنَّ هذه الجملة في موضع الحال صحة جواز دخول واو الحال عليها، فتقول: كأنِّي بكما وقد صِرْتُما كذا، وكأنِّي بك وقد طَلَعت الشمسُ.

وذهب الشيخ[3] أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في قول الحسن: «كأنَّك بالدنيا لم تَكُن، وبالآخرةِ لم تَزَل» إلى جواز أن يكون خبر (كأنَّ) هو المجرور، والجملة من قولك «لم تَكن» و«لم تَزل» في موضع الحال.

ثم اعترض، فقال:

---

(١) ك، ف: أدخلت.

(٢) تتمته: إلى اللَّحْدِ وتَنْغَطُّ. والبيت من قصيدة مسمطة في المقامة الحادية عشرة. شرح المقامات للشريشي ٢: ٢٢ وشرح أبيات المغني ٤: ١٧٤ ـ ١٧٧ [الإنشاد ٣١٢]. تنحط: تنحدر من علو إلى سفل، يريد انتقاله من ظهر الأرض إلى بطنها. وتنغط: مطاوع غطه في الماء غطّاً: إذا غمسه فيه، يريد مواراته وتغطيته بالتراب.

(٣) ذهب إلى ذلك في شرحه للمفصل، ومذهبه هذا والنص الذي يليه ذكرهما أبو حيان في تذكرة النحاة ص٥٣ ـ ٥٤ عن شرحه للمفصل. وعن التذكرة أثبته البغدادي في شرح أبيات المغني ٤: ١٧٥ ـ ١٧٦.

«فإنْ قيل: إنَّ (بالدنيا) لا يَتِمُّ به الكلام، والحال فضلة.

فالجواب: إنَّ مِنَ الفَضَلات ما لا يتم الكلام إلا به، كقوله تعالى ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾﴾[1] فـ ﴿مُعْرِضِينَ﴾ حال من الضمير المخفوض، ولا يستغني الكلام عنها؛ لأنَّ الاستفهام في المعنى إنَّما هو عنها. ومِمّا يبين ذلك قولهم: ما زِلتُ بزيدٍ حتى فَعل، لا يتم الكلام بقولك: بزيد. ويدل على صحة الحال قولك: كأنَّك بالشمسِ وقد طَلَعَتْ، ونحوه ما حُكي عن بعضهم: كأنَّا بالدنيا لم نَكُن.

وعلى هذا يُحمل قول الحريري:

كـأنِّـي بِـكَ تَـنْـحَـطُّ ....

وخرجه المطرزي في (شرح المقامات): كأنِّي أُبصِر بك، وترك الفعل لدلالة الحال. وما ذكرتُه أولَى لأنه إضمارُ فعل وزيادةُ حرف جر لا يُحتاج إليه» انتهى كلامه، وهو تَخريج حسن.

وقد تدخل (كأنَّ) في التنبيه والإنكار والتعجب، تقول: فعلتَ كذا وكذا كأنِّي لا أعلم، وفَعلتم كذا كأنَّ الله لا يعلم/ ما تفعلون، ومنه قوله [٢: ١٢١/ب] تعالى ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[2]، (وَيْ) في قول الخليل[3] كلمة مفصولة، و(كأنَّ) هي هذه، و(وَيْ) كلمةُ تنبيه وتندُّم على أمر سبق، ووقع التشبيه بعده على أحد معنيين:

أحدهما: تأويل الخليل أنَّهم أوقعوا التشبيه على ما في علمهم وعرفهم، أو أُوقع لهم ذلك، فقيل: وقالوا: كأنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الزرقَ، أي:

---

(١) سورة المدثر، الآية: ٤٩.

(٢) سورة القصص، الآية: ٨٢. وانظر الأقوال في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ في معاني القرآن للفراء ٢: ٣١٢ ـ ٣١٣ والبحر المحيط ٧: ١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٤.

كأنَّ اللَّهَ يُعطي الرزق مِن عندِه بقدر منه لا بعلم الشخص وقوةٍ منه لِما يَرى من تبدل حاله، وكذلك ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ أي: كأنَّ الأمرَ لا يُفلح الكافرون، وكأنه قيل[1]: أمَا يُشبه هذا الأمر أن يكون هكذا؟

والمعنى الثانِي: أن يكون التشبيه ليس على أصله، بل المراد به التحقيق، أي: إنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرزقَ، وإنَّ الأمرَ لا يُفلح الكافرون، فكما يدخلها[2] معنى التعجب فكذلك يرجع إلى التحقيق عند هذه الكلمة، كقوله[3]:

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ، ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

لا يريد إلا التحقيق. وقيل[4]: (وَيْكَ) كلمة واحدة. وقيل[5]: الكاف للخطاب، و(أنَّ) في القولين هي المفتوحة، وهي بإضمار، كأنه قال: هل تعلمون بِهذا أنَّ اللَّهَ يَبسُط الرزق؟ وفَسَّر المفسرون[6] (وَيْكَأَنَّ) على معنى: أَلَمْ تَرَ أنَّ اللَّهَ، فيُمكن أن يكون تفسير المعنى. مقتضب من (البسيط).

وقوله **و(ليتَ) للتمنِّي** ويقال (لَتَّ) بإبدال الياء تاء وإدغام التاء في

---

(١) وكأنه قيل: سقط من ك، ف.

(٢) ك، ف: يدخلهما.

(٣) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب ٢: ١٥٥ والأصول ١: ٢٥١ ـ ٢٥٢ وفرحة الأديب ص١٣٢ ـ ١٣٣ وتحصيل عين الذهب ص٢٩٥ ـ ٢٩٦ والحماسة البصرية ٢: ١١ والمحرر الوجيز ٤: ٣٠٢ والخزانة ٦: ٤٠٤ ـ ٤٢١ [الشاهد ٤٧٨]. ولابنه سعيد في البيان والتبيين ١: ٢٣٥. ولنبيه بن الحجاج السهمي في شرح أبيات سيبويه ٢: ١١ ولزيد أو لنبيه في اللسان (ويا) ٢٠: ٣٠٠ ـ ٣٠١. النشب: المال.

(٤) هذا مذهب الأخفش. وقد قرأ يعقوب (وَيْك) يقف عليها، ثم يبتدئ، فيقول (أنَّه). المحتسب ٢: ١٥٥.

(٥) المحتسب ٢: ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٦) معاني القرآن للأخفش ص٤٣٤ والبحر ٧: ١٣٠ ـ ١٣١. وذكر ابن عطية في المحرر الوجيز ٤: ٣٠٢ أنه قول فرقة من النحويين.

التاء. ويكون في المستحيل والممكن، تقول: ليتَ عمراً قادمٌ، وليتَ الشبابَ عائدٌ. و قال المصنف في الشرح[1]: «يكون في الممكن وغير الممكن» فقوله: «وغيرِ الممكن» ليس بجيد لأنَّ غير الممكن قسمان: واجب، ومستحيل، والتمنِّي لا يكون في الواجب، لا تقول: ليتَ غداً يَجيء.

وقوله و(لَعَلَّ) **للترجِّي وللإشفاق** يعني: للترجي في المحبوبات، وللإشفاق في المحذورات، نحو: لعلَّ العدوَّ يأتي. ويُعبر أصحابنا[2] عن هذا بالتوقُّع، ولا تستعمل (لعلَّ) إلا في الممكن، لا يقال: لعلَّ الشبابَ يعود. ومِنَ الإشفاق قولُه تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾[3] وقولُ الشاعر[4]:

أَتَوْنِي، فقالوا: يا جَميلُ تَبَدَّلَتْ ... بُثَينةُ إبْدالاً، فقلتُ: لَعَلَّها
وعَلَّ حِبالاً كُنتُ أَحْكَمتُ فَتْلَها ... أُتيحَ لها واشٍ رَفيقٌ، فَحَلَّها

والترجِّي والتمنِّي مِن باب الإنشاء، فيُشكل تعلقهما بالماضي، وقد جاء الماضي خبراً لهما، قال تعالى ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾[5]، وقال[6]:

فليتَ اليومَ كانَ غِرارَ حَوْلٍ ..... .

والتمنِّي قد يقع لِما مضى نَدامة، وقال[7]:

---

(١) شرح التسهيل ٢:٧.

(٢) كابن عصفور في المقرب ١:١٠٦ وشرح الجمل ١:٤٤٧ وابن أبي الربيع في البسيط ص٧٦٦ ـ ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٨٤، ٧٩١ واللورقي في المباحث الكاملية ١:٥٣٥.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ٣. وفي ك (فلعلك) وهي من سورة الكهف، الآية: ٦.

(٤) هو جميل بثينة كما في شرح عمدة الحافظ ص٢٢٠. والبيتان من غير نسبة في شرح التسهيل ٢:٧. وهما في ديوانه ص١٩٠ بتقديم الثاني على الأول، وبينهما بيت، مع اختلاف في الرواية، وفيه تخريجهما.

(٥) سورة مريم، الآية: ٢٣.

(٦) عجزه: وليتَ اليومَ أياماً طِوالا. وهو في مجالس ثعلب ص١٩٦. وسيأتي كاملاً في ص٢٩. غرار حول: مثل حول.

(٧) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص١١٤ والنقائض ص٨١٧، وآخره فيهما: على كُلِّ =

لعلَّكَ في حَدْراءَ لُمْتَ على الذي تَخَيَّرتِ المِعْزَى على نَجْلِ غالِبِ

ومنع وقوع الماضي خبراً لِـ (لعلَّ) مَبْرَمان.

وقال في (الغُرَّة): تقول: أُريد المُضِيَّ إلى/ فلانٍ لعلَّه خلا بنفسه، [٢: ١٢٢/أ] وأَمضي إلى داره التي اشتراها لعلَّه سَكن فيها. قلنا: هذه حكايةُ حال، يدل عليه أنك تعطف عليه المضارع، فتقول: لعلَّه خلا بنفسه فأُحدثه أو فيُحدثني، رفعاً ونصباً، ولو قلت (فحَدَّثتُه) كان خطأ، ولا أرى الماضي يَمتنع من ذلك، وتقول: صَفَحتُ عن فلان، فيقال لك: لعلَّه خَدَمك، ولا يَحسُن: لعلَّه يَخدِمك. وكذلك تقول في الخبر يَرد عليك: لعلِّي سَمعتُ هذا. فالموضع لِـ (كأنَّ)؛ ألا ترى أنَّ المعنى: كأنِّي سَمعتُ هذا[١].

وقد امتنعوا من الجمع بين (ليتَ) و (سوفَ)، فلا يقولون: ليتَ زيداً سوف يقوم؛ لأنَّ (ليتَ) لِما لَمْ يَثبُت، وسوف لِما ثَبَت. وقد جاءت مع (لعلَّ)، قال الشاعر[٢]:

فَقُولا لَها قَولاً رَفيقاً لَعَلَّها سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرةٍ وعَويلِ

وحكى الأخفش: لعلَّ زيداً سوف يقوم.

وقوله[٣] **وللتعليل والاستفهام** لم يذكر أصحابنا لـ (لعلَّ) هذين المعنيين، فأمّا التعليل فذكره المصنف، وتبعَ فيه الكسائيَّ والأخفشَ، قال الأخفش في المعاني[٤]: «﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾[٥] نحوُ قول الرجل لصاحبه:

= حالب. س، ك، ف، ن: جدراء. م، ح: حذراء. وحدراء: هي حدراء بنت زيق بن بِسطام. تزوجها الفرزدق على زوجته النَّوَار.

(١) أثبت هنا في ك، ف قوله الذي سيأتي بعد قليل: المعنيين، فأما التعليل فذكره المصنف وتبع فيه الكسائي والأخفش، قال.

(٢) هو عبد الله بن مسلم الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ص٩٠٩ والتمام ص١٦٨. والبيت من غير نسبة في شرح أبيات المغني ٥: ١٧٧ [الإنشاد ٤٧٣].

(٣) وقوله... قال الأخفش: سقط من ك، ف.

(٤) معاني القرآن ص٤٠٧.

(٥) سورة طه، الآية: ٤٤.

افْرَغْ لعلَّنا نَتَغَدَّى، والمعنى: لِنَتَغَدَّى، وتقول للرجل: اعْمَلْ عَمَلَك لعلَّك تأخذُ أَجْرَك، أي: لِتَأْخُذَ». قال المصنف[1]: «وكقول الشاعر[2]:

وقُلتُمْ لنا: كُفُّوا الحُروبَ لعلَّنا ... نَكُفُّ، وَوَثَّقْتُمْ لَنا كُلَّ مَوْثِقِ
فلَمّا كَفَفْنا الحربَ كانتْ عُهودُكُمْ ... كَلَمْعِ سَرابٍ في المَلا مُتَأَلِّقِ»

وهذا عند أصحابنا (لعلَّ) فيه، وفي قوله: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾، وفي المثالين اللذين ذكرهما الأخفش، للتَّرَجِّي.

وأمّا الاستفهام فهو شيء قاله الكوفيون، ونَصَّ النحاسُ منهم على الفراء، وقال عنه وعن الطُّوَال: إنَّ لعلَّ شَكٌّ. وتَبِعَهم في الاستفهام هذا المصنفُ، قال: «وتكون لعلَّ أيضاً للاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾[3]، وقال النبي ﷺ لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً (لَعَلَّنا أَعْجَلْناك)[4]»؟

وهي عندنا في ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ للتَّرَجِّي، وفي قوله «لَعَلَّنا أَعْجَلْناك» للإشفاق. وكونُ (لعلَّ) للتعليل وللاستفهام وللشكّ خطأٌ عند البصريين. و(لعلَّ) عندهم تَرَجٍّ. وقال أبو العباس[5]: هو توقُّع.

وقوله **ولهنَّ شَبَهٌ بِـ (كانَ) الناقصة** إلى قوله **فأعطيا إعرابَيْهما** هذا كلام واضح، وهو على طريقة البصريين، وقد تقدم مذهب الكوفيين[6] في أنَّها لم تعمل في الخبر شيئاً. وشَبَهُها بـ (كانَ) الناقصةِ هو قول الخليل[7].

---

(١) شرح التسهيل ٢:٧.
(٢) البيتان في تفسير الطبري ١:٣٦٤ والحماسة البصرية ١:٢٥ ـ ٢٦ وأمالي ابن الشجري ١:٧٧ والقرطبي ١:١٥٨. الملا: الصحراء والمتسع من الأرض.
(٣) سورة عبس، الآية: ٣.
(٤) أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري في كتاب الوضوء ـ الباب ٣٤ ـ باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ١:٥٢ ـ ٥٣.
(٥) المقتضب ٣:٧٣.
(٦) تقدم في ص٦ ـ ٧.
(٧) الكتاب ٢:١٣١.

وقال أبو إسحاق: استدللنا على أنَّ (إنَّ)[1] مضارعة للفعل بأنَّا رأيناها تعمل في شيئين، وهذا للفعل، وفيها معنى التوكيد، والإضمار فيها كالإضمار في الفعل.

وقال ابن كيسان: أشبهت الفعل باللفظ والمعنى، فأمّا اللفظ فآخرها كآخر الفعل في فتحه، وأمّا/ المعنى فإنه بمعنى: ثبتَ عندي حديث زيد، [٢: ١٢٢/ب] ولَمّا كان معناها للخبر وجب أن ترفعه لأنَّها مُحَقِّقة له، وهو أولَى بِها، والاسم مُدْخَلٌ فيها، فكان كالمفعول به، فانتصب، وكان أولَى بالتقديم لأنه لا يغير بناءها، وكِنايتُه كظهوره.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور مما لخصناه من كلامه[2]: «أَوجب لها العملَ عند المحققين شَبَهُها بالأفعال في الاختصاص. وقيل: أشبهت الأفعال في أنَّها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها، وأنَّها مفتوحة الأواخر كالماضي، وأنَّ معانيَها معاني الأفعال من التأكيد والترجي والتشبيه والتمني، ولحاقِ نون الوقاية، واتصالِ ضمائر النصب بِها، وطلبِها اسْمين طَلَبَ الفعلِ المتعدي لهما.

وهذا باطل لأنَّ اتصال ضمائر النصب بِها ونونِ الوقاية إنَّما اتصلت بِها بعد العمل، وأمّا باقي وجوه الشبه فتُشاركها فيها (ثُمَّ) لأنَّها ثلاثيةٌ مفتوحةُ الآخر للعطف، كأنك قلت: عَطَفتُ، وهي مع ذلك لا تعمل. وأمّا طَلَبُها للاسْمين طَلَبَ الفعل المتعدي لهما فإنْ أريد أنَّها تطلبهما على الاختصاص فذلك وحده مُوجِب للعمل، ورَفعتْ أحدَهما ونَصبتِ الآخَرَ تشبيهاً بِـ (ضَرَبَ)، وأيضاً فلا يُمكن فيها أكثر من ذلك، وذلك أنَّها لا تخلو مِن أن ترفعهما، وذلك باطل لأنه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعاً مِن غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر. أو تنصبهما، أو

---

(١) إنَّ: سقط من ك، ف.

(٢) شرح الجمل ١: ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

تَخفضهما، أو تنصب أحدهما وتَخفض الآخر، وذلك باطل لأنه لم يوجد عامل يعمل نصباً أو خفضاً[1] مِن غير أن يكون مع ذلك يعمل رفعاً. أو ترفع أحدهما وتَخفض الآخر، فهو باطل إذ لا خفض إلا بواسطة حرف».

قال أستاذنا أبو جعفر[2]: «وهذا خَلْفٌ[3]، فإنه في قوة أن لو أجاب مَن قال له: لِمَ لا تَخفض؟ فقال: لأنَّها لا تَخفض».

قال الأستاذ أبو الحسن: «فلم يبق إلا أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر»، ثم ذكر نحواً من تعليل المصنف.

وقوله **ويَجوز نصبهما بِـ (ليتَ) عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه** هذا نقلُ هذا المصنف، ونقلَ ابن أَصْبَغ[4] أنَّ مذهب الجمهور أنه لا يجوز نصب الاسْمين بعد شيء من هذه الحروف، قال: «وأجازه الفراءُ[5] في كأنَّ وليتَ ولعلَّ، وأجازه الكسائي[6] في ليتَ، وبعض المتأخرين في الستة».

وقال ابن عصفور[7]: «زعم بعض النحويين أنه يَجوز فيها أن تَنصب الاسم والخبر معاً، وممن ذهب إلى ذلك ابنُ سَلاَّم في (طبقات الشعراء)[8]، وزعم أنَّها لغة رؤبة وقومه».

---

(١) س: وخفضاً.

(٢) هو ابن الزبير، وقد تقدمت ترجمته.

(٣) الخَلْف: الرديء من القول.

(٤) تقدمت ترجمته في ٢: ٣٣٣.

(٥) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٢٥ أنَّ ذلك لا يَجوز عند الفراء إلا في ليت. وانظر شرح الكافية ٢: ٣٤٦.

(٦) سيأتي قريباً أنَّ هذا عند الكسائي محمول على إضمار (كان). ورأيه هذا في الأصول ١: ٢٥٨.

(٧) شرح الجمل ١: ٤٢٤.

(٨) طبقات فحول الشعراء ص٧٨.

وقال أستاذنا أبو جعفر: «حَكى هذا المذهبَ أبو علي الشَّلَوْبِينُ[1] عن جماعة من المتأخرين، سَمَّى منهم ابنَ الطَّراوة» انتهى. وممن ذهب إلى ذلك أبو محمد بن السِّيدِ البَطَلْيَوْسِيُّ[2].

فصارت المذاهب فيها ثلاثة: أحدها جواز النصب في جميعها. والثاني اختصاصُ/ ذلك بِـ (ليتَ). الثالث جوازُ ذلك في كأنَّ وليتَ ولعلَّ. [٢: ١٢٣/أ]

ونحن نَسرد ما أتى عن العرب شاهداً على ذلك مما استدلُّوا به، فحُكي[3] عن بني تميم أنَّهم ينصبون بِـ (لعلَّ)، فيقولون: لعلَّ زيداً أخانا، وقال[4]:

إنَّ الـعَـجـوزَ خَـبَّـةٌ جَـرُوزا أكُـلُ كـلَّ لـيـلـةٍ قَـفـيـزا

وقال عمر بن أبي ربيعة[5]:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطاكَ خِفافاً، إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وقال أبو نخيلة[6]:

---

(١) حكاه في شرح المقدمة الجزولية الكبير ص٨٠٤.

(٢) ذكر ذلك في حاشيته على الكامل. الخزانة ١٠: ٢٣٩ وشرح أبيات المغني ٤: ١٧٨. وممن ذهب إلى ذلك السُّهيليُّ في نتائج الفكر ص٣٤٣.

(٣) حكى ذلك أبو حنيفة الدِّينَوَريُّ في كتاب النبات. الخزانة ١٠: ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٤) البيتان في النوادر ص٤٧٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٥، ٤٢٦ وشرح التسهيل ٢: ٩ وشرح الجزولية للشلوبين ص٨٠٠، ٨٠٢ ـ ٨٠٤ وللورقي ١: ٥٤٣ وللأبذي ص٩٩٤ وشرح أبيات المغني ١: ١٨٤. والأول في مقاييس اللغة ١: ٤٤١، وأوله فيه: ترى العجوز. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. الخَبَّة: الخَدَّاعة. والجَروز: الأكول. والقفيز: مكيال.

(٥) تقدم في ٤: ٢٧٨.

(٦) ضرائر الشعر ص١٠٨. ونسب في الكامل ص١٠٤٦ وشرح الجزولية للشلوبين ص٨٠١: للعماني. وهو محمد بن ذؤيب العماني كما في الخزانة ١٠: ٢٣٧ ـ ٢٤٢ [الشاهد ٨٤٢] وشرح أبيات المغني ٤: ١٧٧ ـ ١٨٠ [الإنشاد ٣١٣]، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٥، وشرح أبيات المغني ١: ١٨٤ عن شرح الجمل للخفاف: =

كـأنَّ أُذْنَـيْـهِ إذا تَـشَـوَّفـا قـادِمـةً أو قَـلَـمـاً مُـحَـرَّفـا

وقال آخر[1]:

كـأنَّ مَـكـاكِـيَّـهُ بـالـجِـوا ءِ حولَ الدَّفاليسِ شَرْباً ثِمالا

وقال آخر[2]:

ليتَ الشَّبابَ هو الرَّجيعَ على الفَتَى والشَّيبَ كان هو البَدِيءُ الأَوَّلُ

وقال آخر[3]:

لـيـتَ هـذا الـلـيـلَ دهـراً لا نَـرَى فـيـه عَـريـبـا

وقال[4]:

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رَواجِعا

وقال آخر[5]:

= أبو نخيلة العماني. وقال البغدادي في الخزانة: «وعزا بعضهم هذا الشعر لأبي نخيلة... وزعم ابن الملا في شرح المغني أن العماني كنيته أبو نخيلة. وهو خلاف الواقع، بل هما راجزان». ونسب في العقد ٥:٣٦٧ للعتابي. ولعله محرف عن «العماني». يصف فرساً. تشوف الفرس: تطلع، والمراد نصب الأذن للاستماع. والقادمة: إحدى قوادم الطير، وهي مقاديم ريشه. والمحرف: المقطوط لا على جهة الاستواء.

(١) هو أبو دواد الإيادي. والبيت في شعره ص٣٣١ وكتاب الجيم ١:٢٧١ وإيضاح الشعر ص٤٨٧ والمخصص١٠:٣٣. وأوله فيهن: تخال. ولا شاهد فيه حينئذ. وفيهن «الدَّقاريّ» في موضع «الدفاليس». والدقاري: الرياض، والواحدة: دَقَرَى. والمكاكي: جمع مُكَّاء، والمكاء: طائر. ولم أقف على «الدفاليس» في مراجعي. وفي م: الدقى ليس.

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ١:٣٥٢ وشرح التسهيل ٢:٩.

(٣) تقدم في ٢:٢٤٦.

(٤) تقدم في ٤:٢٦٧.

(٥) الثاني للعجاج في ديوانه ٢:١٠٤ من أرجوزة طويلة، والذي قبله هو:

تَـخـالُ فـيـه الـكـوكـبَ الـزَّهّـارا

وكذا في اللسان (وجر).

يـا لـيـتَـهُ إذْ لَـمْ يَـكُـنْ حِـمـارا لُـؤْلُـؤَةً فـي الـدارِ أو مِـسْـمـارا

يريد: مِسْماراً لِمُصحف. وقال آخر[1]:

ألا يـا لـيـتَـنِـي حَـجَـراً بِـوادٍ قـامَ، ولـيـتَ أُمِّـي لَـمْ تَـلِـدْنِـي

وقال آخر[2]:

فيا ليتَنِي إذْ لَمْ تَجُودي بِنَظرةٍ لِما بِي، وليتَ الحُبَّ شيئاً مُحَرَّما

وقال آخر[3]:

فـلـيـتَ الـيـومَ كـانَ غِـرارَ حَـوْلٍ ولـيـتَ الـيـومَ أَيَّـامـاً طِـوالا

وقال آخر[4]:

سُئلتِ، وكانَ البُخْلُ مِنكِ سَجِيَّةً فليتَكِ ذا لَونَينِ، يُعطي ويَمنَعُ[5]

وقال آخر[6]:

---

(١) هو النمر بن تولب. والبيت في شعره ص٣٩١.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم في ص٢٢.

(٤) هو كثير يخاطب عزة. والبيت في ديوانه ص١١٧ [طبعة دار الكتاب العربي]. والرواية فيه: فليتك ذو لونين.

(٥) في حاشية س، ك ما نصه: «لم يأت بشاهد لأنَّ المفتوحة ولا للكنَّ، ومن مجيئه في أنَّ قراءة مَن قرأ (أنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإسلامَ) بنصب (الإسلام) وفتح (أنَّ). حكاها صاحب البحر».
قلت: هذا جزء من الآية ١٩ من سورة آل عمران. وقد قرأ بفتح همزة (أنَّ) الكسائيُّ وابن عباس ومحمد بن عيسى الأصبهاني. السبعة ص٢٠٢ والبحر ٢:٤٢٤. ولم أقف على من قرأ بنصب (الإسلام). وقال في الارتشاف ص١٢٤٢: «ولم يحفظ في خبر أنَّ، ولا خبر لكنَّ».

(٦) سقط هذا الشاهد من م، ن. وأثبت في ك، ف، ح كاملاً، وهو:
ألا لـيـتَـنِـي إنْ لَـمْ تَـجـودي بِـنـظـرةٍ لِما بِي، وليتَ الحُبَّ شيئاً مُحَرَّما
فإما أن يكون هو الشاهد الذي أنشده قبل البيتين السابقين، فيكون قد ذكره مرة ثانية سهواً، وإما أن يكون بيتاً آخر، يخالف الشاهد السابق في مطلعه، وفي قوله (إنْ) بدلاً من (إذْ).

. . . . . وليتَ الحُبَّ شيئاً مُحَرَّما

[٢: ١٢٣/ب] / وحكى الكسائي[١]: «ليتَ الدَّجاجَ مُذَبَّحاً».

وأمّا ما وُجد في كتب بعض المتأخرين من قول الشاعر[٢]:

أتيناكَ زُوّاراً وسَمْعاً وطاعةً فَلَيْتَكَ يا خيَر البَرِيَّةِ داعيا

فتصحيفُ (فَلَبَّيْكَ) بِـ (فَلَيْتَكَ)[٣].

ورُوي في الحديث «إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبعينَ خَريفاً»[٤]. وحكى الكسائي عنهم: ليتَ الدَّجاجَ مُذَبَّحاً[٥]. وقد عمل على ذلك بعض المولَّدين، قال ابن المعتز[٦]:

مَرَّتْ بِنا سَحَراً طَيرٌ، فقُلتُ لَها: طُوباكِ، يا ليتَنِي إياك، طُوباكِ

ذكره أبو القاسم الزجاجي في (الأمالي)[٧] له فيما ذُكر لي.

وقوله **وما استُشهد به محمولٌ على الحال أو على إضمارِ فعلٍ، وهو رأي الكسائي** تأول المصنف[٨] «خَبَّةً جَرُوزا» على أنه حال من الضمير في (تَأكُلُ)، و«إنَّ حُرّاسَنا أُسْدا» على: يشبهون أسداً، و«ليتَ الشبابَ هو

---

(١) المباحث الكاملية ١: ٥٤٢.

(٢) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٨٨٨. وآخره في س: ذا عمل.

(٣) ك: فليتك بفليتك. وفي حاشيتها ما نصه: «في النسخة أيضاً تصحيف، ولعله بِفَلَبَّيك، فإنه المناسب للبيت». وفي م: ليك بليتك. وقد سقط البيت والتعليق عليه من ح.

(٤) هذا من كلام أبي هريرة رضي الله عنه. وقد أخرجه مسلم في صحيحه ص١٨٧ ـ الباب ٨٤ (باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها). وانظر شرحه للنووي ٣: ٧٢ والخزانة ١٠: ٢٤٣.

(٥) كذا! وقد سبق ذكره قبل بيت الفرزدق.

(٦) ديوانه ٢: ٤٠٩ وشرح أبيات المغني ٥: ١٦٥ [الإنشاد ٤٦٧]. وهو من شعر قاله عندما سُلِّمَ لمؤنس ليقتله.

(٧) لم أقف عليه في أمالي الزجاجي التي حققها عبد السلام هارون، ولا في أخباره التي حققها الدكتور عبد الحسين المبارك.

(٨) شرح التسهيل ٢: ٩ ـ ١٠.

الرَّجيعَ» على تقدير: كانَ الرَّجيعَ، فلما حذف (كان) انفصل الضمير الذي كان اسمها، قال[1]: «ويُقَوِّي ما ذَهب إليه إظهار (كان) كثيراً بعد ليتَ وإنَّ». و«لَسَبعينَ خَريفاً» على أنه ظرف، و(قَعْر) مصدر، وأخبر به عن المصدر. و(قادِمةً) على: تخلفان.

وتأوَّل غيرُه جميع ما أتى في (ليتَ) على أنَّ خبر (ليتَ) في ذلك محذوف، وذلك المنصوب الذي زعموا أنه خبر هو منصوب على الحال أو على خبر (كانَ) مضمرة، وإن كان معرفة لم يجز فيه إلا أن يكون خبر (كانَ) مضمرةً، والتقدير: عادتْ رَواجِعَ، وعادَ دهراً، وعادَ لؤلؤةً، وعُدتُ حَجَراً، وكان هو الرجيعَ، وكان شيئاً مُحَرَّماً، وعادَ غِرارَ حَوْلٍ، وعادَ أيَّاماً طِوالاً، وعادَ مُذَبَّحاً، وتَحْكِيانِ قادِمةً، ويَحكينَ شَرْباً، وتُلْفيهم أُسْداً.

وروى ابن جِنِّيْ[2]:

قـادِمـتـا أو قَـلَـمَـا مُـحَـرَّفـا

على تقدير: قادِمَتانِ أو قَلَمانِ مُحَرَّفانِ، فحُذفت نون التثنية في الشعر.

وقال ابن عصفور[3]: «وأما قول أبي نخيلة فإنَّ الأصمعيَّ وأبا عمرو لَحَّناه بحضرة الرشيد، ولولا أنه غير فصيح لَمَا جاز لهما ذلك».

وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين: «هذه الحكاية لا تصح، وله محمل من التأويل من غير أن يحتاج إلى تلحين عربي» انتهى.

---

(١) أي: ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ١٠. والعبارة في النسخ المخطوطة كما يلي: «ويقوي ما ذهب إليه قال...». ولعل الصواب ما أثبتُّ. ويريد بقوله «ما ذهب إليه» الكسائي الذي ذكره ابن مالك قبل هذه العبارة. ومذهب الكسائي هذا ذكره ابن السراج في الأصول ١: ٢٤٨، ٢٥٨.

(٢) المبهج ص١٢٢ ـ ١٢٣ والخصائص ٢: ٤٣٠ ـ ٤٣١.

(٣) شرح الجمل ١: ٤٢٦.

ومما يدل على بطلان الحكاية أنَّ فيها «إنَّ أبا عمرو لَحَّنَه بحضرة الرشيد»، ولم يجتمع أبو عمرو مع الرشيد، وهو متقدم الوفاة[1].

وإنَّما سَوَّغوا تأويل هذه الأبيات على حذف الخبر لأنَّ أخبار هذه الحروف يجوز حذفها إذا دل عليها المعنى؛ لأنَّها أخبار للمبتدأ في الأصل، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

ص: وما لا تدخل عليه (دامَ) لا تدخل عليه هذه الأحرف[2]، ورُبَّما دخلتْ (إنَّ) على ما خبره نَهيٌ. وللجزأين بعدَ دُخولِهنَّ ما لَهُما مُجَرَّدَينِ، لكنْ يجب هنا تأخير الخبر/ ما لم يكن ظرفاً أو شِبْهَه، فيجوز توسيطه، ولا [٢: ١٢٤/أ] **يُخَصُّ حذفُ الاسمِ المفهومِ معناه بالشعر، وقَلَّما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يُحمَل «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَاسِ عذاباً يومَ القيامة المُصَوِّرُونَ»[3] لا على زيادة (مِنْ)، خلافاً للكسائي.**

ش: تقدم[4] ما تدخل عليه (كان) وأخواتُها من المبتدآت، وزادت (دامَ)[5] أنَّ خبرها لا يكون مفرداً طلبيّاً، وهذه الأحرف[6] كذلك، فلذلك أحالها على (دام).

وقوله **ورُبَّما دَخلت (إنَّ) على ما خبرُه نَهيٌ** وأنشد على ذلك في الشرح[7]:

---

(١) يعني أن أبا عمرو توفي قبل أن يتولى الرشيد الخلافة، فقد توفي أبو عمرو سنة ١٥٤هـ، وولي الرشيد الخلافة سنة ١٧٠هـ.

(٢) س، ن: الحروف.

(٣) هذا حديث أخرجه البخاري في كتاب اللباس ـ الباب ٨٩، ٧: ٦٥ ومسلم في كتاب اللباس والزينة ص١٦٧٠ ـ الحديث ٩٨.

(٤) تقدم ذلك في ٤: ١٥، ١٢٧ ـ ١٣٠.

(٥) تقدم ذلك في ١٣٠، ١٣٢..

(٦) س، ن: الحروف.

(٧) شرح التسهيل ٢: ١١. والبيت لأبي مُكْعِت أخي بني سعد بن مالك يخاطب به بني سعد بن ثعلبة في شأن غلام منهم قتلوه. شرح أبيات المغني ٧: ٢٢٩ ـ ٢٣٠ [الإنشاد =

إنَّ الذينَ قَتَلتُم أمسِ سَيِّدَهُمْ لا تَحْسَبُوا لَيلَهم عن ليلِكم ناما

وأنشد غيرُه[1]:

ولو أصابتْ لَقالَتْ وَهْيَ صادقةٌ إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ لِلشِّيبِ

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرحه الصغير لكتاب الجمل: «أمّا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلاف، والصحيح أنَّها تقع في موضع خبرها، ومن ذلك قوله:

إنَّ الذينَ قَتَلتُم. البيت.

فأوقع قوله (لا تَحسَبوا) موقع خبر (إنَّ)، وهي جملة نَهي» انتهى كلامه.

وينبغي أن يُخص الخلاف بـ (إنَّ) وحدها؛ إذ هو مورد السماع، ولا يمكن أن يكون الخلاف في (ليتَ)، ولا في (لعلَّ)، ولا في (كأنَّ)؛ لأنه يَمتنع أن تكون جملة النهي متعلَّقاً للترجي والتمنِّي والتشبيه، وإنْ أُلحق بـ (إنَّ) (لكنَّ) فيمكن ذلك.

والذي نَختاره أنَّ ذلك لا يجوز، وعليه نصوصُ شيوخنا[2]، وتأوَّلوا البيتين على إضمار القول، أي: أقول لكم لا تَحسَبوا، وكذلك: أقول لا

= ٨١٩] والخزانة ١٠: ٢٤٧، ٢٤٩ ـ ٢٥٠. وهو من غير نسبة في أمالي ابن الشجري ٢: ٨٠.

(١) البيت للجميح الأسدي، واسمه منقذ بن الطَّمّاح. وهو من قصيدة له في المفضليات ص٣٤. وانظر إيضاح الشعر ص٣٦١ والخزانة ١٠: ٢٤٦ ـ ٢٥٠ [الشاهد ٨٤٤]. الرياضة: التذليل والمعالجة. وتنصبك: تتعبك.

(٢) الجزولية ص١١٠ والمقرب ١: ١٠٦ والتوطئة ص٢٣١ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٨٥ وللورقي ١: ٥١٧ ـ ٥١٨ وللأبذي ص٩٩٦ ـ ٩٩٧ والملخص ١: ٢٢٨ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص٧٧٧.

تُنْصِبْكَ لِلشَّيب، وكثيراً ما يُضمَر القول، وكذلك تأوَّله الأستاذ أبو الحسن في شرحه الكبير للجُمَل[1].

وقوله **وللجزأين بعد دُخولِهنَّ ما لَهُما مُجَرَّدينِ** يعني أنَّ لَهُما مِن الأحوال والأقسام، فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنًى، وانقسم الخبر إلى الأقسام المذكورة في باب الابتداء، واستُصحبت الأحوال والشروط، كذلك[2] هنا. ومِن الشروط عَودُ ضميرٍ مِن الجملة المُخْبَر بِها. ومِن الأحوال جوازُ حذفه لدليل، قال الشاعر[3]:

وإنَّ الذي بيني وبينَكَ لا يَنِي بأرضٍ ـ أبا عمرٍو ـ لكَ الدهرَ شاكرُ

أراد: لايَنِي به أو مِن أجله، قاله المصنف، ولَخَّصتُه منه[4].

وقوله **لكنْ يَجب هنا تأخيرُ الخبر** علَّةُ ذلك أنَّ عملها بحق الفرعية، فلم يتصرفوا فيها كما تصرفوا في باب (كان) لأنَّ عملها بحق الأصالة لكونِها أفعالاً، فأبقَوا معموليها[5] على ترتيبهما الأصلي، وبابُ المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر.

[٢: ١٢٤/ب] وعَلَّلَ أبو موسى[6] ذلك بأنَّ عملَها هو بِحَقِّ الفرعية والحمل على/ الفعل[7]، والأصلُ في الفعل أن يُقدم المرفوع على المنصوب، وقد يخرج عن هذا الأصل، فيُقدم المنصوب على المرفوع، فلما كان عمل هذه الحروف فرعيًّا، وتقديم منصوب الاسم على مرفوعه فرعيًّا، جعلوا منصوب هذه الحروف قبل مرفوعها لتكون صورتُها في العمل كصورة ما

---

(١) شرح الجمل ١: ٤٢٨.
(٢) س: لكذلك.
(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٢.
(٤) منه: انفردت به س.
(٥) س، ن: معموليهما.
(٦) الجزولية ص١١٠ وشرحها للورقي ١: ٥١٦ ـ ٥١٧ وللأبذي ص٩٩٣.
(٧) ك، ف: على المرفوع.

هو فرع في الأفعال التي هذه الحروفُ محمولةٌ عليها. وقد أشار المصنف[1] إلى هذا بقوله «ليكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدم وفاعلٍ أُخر تنبيهاً على الفرعية».

وقوله **ما لَمْ يكن ظرفاً أو شبهَه، فيجوز توسيطه** مثال توسيطه ظرفاً: إنَّ أمامَك زيداً، ومثاله مجروراً: إنَّ في الدار زيداً. وينبغي أن يؤخذ قول المصنف «فيجوز توسيطه» على الجواز الذي هو يقابل الامتناع لا على الجواز الذي يقابله الامتناع والوجوب؛ لأنَّ مِن مسائل الظرف والمجرور ما يجب فيه تقديمهما[2] على الاسم، نحو: إنَّ في الدار ساكنَها، وإنَّ عندَ هند أخاها، فإن أخذت الجواز على ما يقابل الوجوب والمنع خَرجت هذه المسألة ونظائرها.

وفي (الغُرَّة): «ويجب أن يُقَدَّر العامل في الظرف بعد الاسم كيلا يُقَدَّم الخبر وهو غير ظرف».

قال المصنف في الشرح[3]: «جاز تقديمه لأنه في الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر، إلا أنَّ الظرف والجار والمجرور يُتَوسع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما، ولذلك فُصل بِهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين (كانَ) واسمها وخبرها، وبين الاستفهام والقول الذي يعمل عمل الظن، ولم يُبطل عملَ (ما) تقديمهما على اسمها، واغتُفر تقديمهما على العامل المعنوي، نحو: أَكُلَّ يومٍ لك درهمٌ؟ وعلى المنفي بـ (ما)، نحو قول بعض الصحابة[4]:

---

(١) انظر ما سبق في ص٥.

(٢) فيما عدا س: تقديمها.

(٣) شرح التسهيل ٢:١٢.

(٤) هو عامر بن الأكوع كما في صحيح البخاري ٥:٧٢ ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر، وصحيح مسلم ـ كتاب الجهاد والسير ـ الباب ٤٥ (باب غزوة ذي قرد وغيرها) ص١٤٤٠ والسيرة النبوية ٢:٣٢٨. والرجز الذي منه هذا الشاهد لعبد الله بن رواحة =

ونحنُ عن فَضلِكَ ما استَغْنَيْنا

ومثلُه[1]:

لَمْ يَكُنْ غيرُها خُلَّةً لي ولَها ما كانَ غَيري خَليلا

ولو عُومل غيرُهما معاملتها في شيء من ذلك لم يجز» انتهى.

وقوله «ولو عُومل إلى آخره» لا يصح على الإطلاق لأنه قد أجاز هو[2] وغيره[3] أن يُفصَل بين المضاف إذا كان مصدراً وبين المضاف إليه إذا كان فاعلاً بالمفعول به. وكذلك في الإقحام في النداء على مذهب س[4] في: يا زيدَ زيدَ عمرٍو. وكذلك أجاز المصنف[5] في الاختيار الفصل بين المضاف إذا كان اسم فاعل والمضاف إليه الذي هو مفعول في المعنى بمفعول آخر.

قال المصنف في الشرح[6]: «والأصل في الظرف الذي يلي (إنَّ) أو إحدى أخواتِها أن يكون مُلغًى، أي: غير قائم مقام الخبر، نحو، إنَّ عندَك زيداً مقيمٌ، وكقول الشاعر[7]:

= أيضاً في ديوانه ص١٤٠. وبعضه لابن رواحة في صحيح البخاري ٥:٤٧ كتاب المغازي ـ باب غزوة الخندق، والكتاب ٣:٥١١ وشرح أبياته ٢:٣٢٢. ونسب أحد أشطاره في الكتاب ٢:١٥٠ (بولاق) لكعب بن مالك. ولعامر أو لابن رواحة في شرح أبيات المغني ٦:٣٧ ـ ٣٩.

(١) هذا البيت ليس في مطبوعة شرح التسهيل. وهو في تخليص الشواهد ص١٢٩.

(٢) التسهيل ص١٦١ وشرحه ٣:٢٧٢ وشرح الكافية الشافية ص٩٧٨ ـ ٩٨٧.

(٣) انظر الخصائص ٢:٤٠٦ والإنصاف ص٤٢٧ [المسألة ٦٠] والخزانة ٤:٤١٥ ـ ٤٢٥ [الشاهد ٣١٩] وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص٨٩١ ـ ٨٩٢ والمصادر المذكورة في حاشيته.

(٤) الكتاب ١:٥٣، و٢:٢٠٥ ـ ٢٠٨.

(٥) التسهيل ص١٦١ وشرحه ٣:٢٧٢، ٢٧٨ وشرح الكافية الشافية ص٩٧٩، ٩٨٨.

(٦) شرح التسهيل ٢:١٢.

(٧) البيت في الكتاب ٢:١٣٣ والأصول ١:٢٠٥ وإيضاح الشعر ص٢٧٣، ٣٠١ والخزانة ٨:٤٥٢ ـ ٤٥٦ [الشاهد ٦٤٨]. لحاه يلحاه: لامه. والبلابل: شدة الهم والوساوس، وهو جمع بَلْبَلة.

فلا تَلْحَنِي فيها، فإنَّ بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

فأمّا القائم مقام الخبر فجدير بألا يليها لِقيامه مقام ما لا يليها، لكن اغتُفر إيلاؤُه/ إياها التفاتاً إلى الأصل» انتهى. [٢: ١٢٥/أ]

وكلامه يدل على جواز أن يتقدم معمولُ الخبر المُصَرَّح به على الاسم، نحوُ قوله: إنَّ عندَك زيداً مقيمٌ، ونحوُ البيت الذي أنشده.

ونَصَّ أصحابُنا[١] على أنه لا يلي (إنَّ) وأخواتِها إلا اسمُها إنْ تَقدم على الخبر، أو خبرُها إنْ تقدم على الاسم، وكان ظرفاً أو مجروراً، فلو تقدم معمول الخبر، وكان غيرَ ظرف أو مجرور[٢]، نحو: إنَّ طعامَك زيداً آكلٌ، فلا خلافَ يُعرَف في بطلان ذلك، وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً فقد جاء ما ظاهرُه يقتضي جواز ذلك، نحو البيت الذي أنشده المصنف، فإنَّ ظاهره يقتضي أنْ يكون قوله (بحبها) متعلقاً بالخبر الذي هو (مُصاب). وقد تأوَّلَه أصحابُنا[٣] بأن جعلوه متعلقاً بفعل محذوف، تقديره: أعني، كأنه قال: أَعني بِحُبِّها، وفُصل بِهذه الجملة الاعتراضية بين (إنَّ) واسمِها، فيكون نحوَ قول الآخر[٤]:

كأنَّ ـ وقد أَتى حَولٌ كَميلٌ ـ أثافِيَها حَماماتٌ مُثولُ

فَصل بين (كأنَّ) واسمها بجملة الاعتراض التي هي: وقد أتى حولٌ كَميلٌ.

---

(١) الجزولية ص١١١ وشرحها للشلوبين ص٧٨٥ وللورقي ١: ٥١٨ ـ ٥١٩ وللأبذي ص٩٩٧ ـ ٩٩٨ والتوطئة ص٢٣١ والمقرب ١: ١٠٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٩ ولابن أبي الربيع ص٧٧١ ـ ٧٧٣، ٧٧٥ والملخص ١: ٢٢٨.

(٢) ك: أو مجروراً.

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٤٠.

(٤) هو أبو الغول الطُّهَوِيُّ. النوادر ص٤٩٨ وشرح أبيات المغني ٦: ٢١٦ ـ ٢١٩ [الإنشاد ٦٣٠]. وتخريجه في الارتشاف ص١٢٤٤. كميل: كامل. والأثافي: جمع أُثْفِيَّة، وهي الأحجار التي تُنصب عليها القدر فتسودّ من النار والدخان. والمثول: جمع مائلة، وهي المنتصبة.

وفي (الغُرَّة): وقد مَنع الأخفش في (المسائل الكبير) أنْ يُفصل بينهما بِما لا يُسمع، فقال: لو قلت: «إنَّ بينَك[1] يومين زيداً مقيمٌ» كان في القياس جائزاً، ولم يُسمع، ولا نُجيزه إلا في المسموع. وكذلك لم يُجز: إنَّ حتى اليومِ زيداً مقيمٌ؛ لأنَّ (حتى) معناها الانتهاء، فلا بُدَّ أنْ يتقدمها كلام، وقد منع[2] تقدمها[3] بلا إنَّ، كما منع أنْ تتقدم على رُبَّ إنَّ.

وقال المصنف[4]: «وقد عاملوا الحال معاملة الظرف، فأَوْلَوْها (كأنَّ)، ومنه قول الشاعر:

كأنَّ وقد أتى حَولٌ كَميلٌ. البيت» انتهى.

وقد ذكرنا قول أصحابنا إنَّ قوله «وقد أتى حَولٌ كَميلٌ» جملة اعتراضية لا حالية، فعلى قولهم لم يعاملوا الحال معاملة الظرف، ولا أَوْلَوْها (كأنَّ).

ومن غريب المنقول ما وقع في (النُّكَت التي على إيضاح الفارسي) تأليف أبي علي الحسن بن علي بن حَمْدُون الأسدي المعروفِ بالجَلُوليّ[5]، وهو ما نَصُّه: «يجوز أنْ يُفْرَقَ بين (إنَّ) واسمِها بالحال لأنَّهم قد أَجْرَوا الحالَ مُجرى الظرف، فإذا قلت (إنَّ زيداً قائمٌ ضاحكاً) جاز تقديم (ضاحكاً) على (زيد)، فتقول: إنَّ ضاحكاً زيداً قائمٌ.

---

(١) ك، ف، ح، م: منك.

(٢) س: يمنع.

(٣) ح، ف، م: تقديمها.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٢ ـ ١٣.

(٥) كذا ذكره أيضاً في تذكرة النحاة ص١٠٩. وذكر محققه أنه قرأ الأدب على الجواليقي وأبي الحسن بن العصار، وكان يتشيع، وتوفي سنة ٦٠٨هـ. ولم يذكر مصدراً لذلك. وفي غاية النهاية ١: ٢٢٦ ما نصه: الحسن بن علي أبو علي الجلولي القيرواني، قرأ عليه ابن بليمة عن قراءته على محمد بن سليمان. ولا أدري أهو الجلولي المذكور أم هو رجل آخر. وذكر في الارتشاف ص١٢٤٤ اسمه مختصراً هكذا: أبو علي الجلولي.

فإنْ قيل: إذا قدمتَ (ضاحكاً) ـ وهو متعلق بقائم ـ صِرتَ كأنك قدمتَ بعض الخبر.

قلتُ: لو امتنع هذا لامتنع تقديم الظرف، والنيةُ به التأخير والتعلُّقُ بالخبر، نحو: إنَّ في الدار زيداً قائمٌ، و(في الدار) متعلق بقائم، وهذا عندهم جائز. ومَنع قومٌ التفرقة بين (إنَّ) واسمِها بالحال» انتهى كلامه.

وتضمن هذا الذي ذكره أنَّ النحويين اختلفوا في الفصل بين اسم (إنَّ) وبينها بالحال، وأنَّ الظرف إذا كان معمولاً للخبر المصرَّح به يجوز/ أنْ يُفصَل به بين (إنَّ) واسمِها، وقد تقدم منعُ أصحابنا لذلك[1]. [٢: ١٢٥/ب]

ويُشترط في الظرف والمجرور الواقعين خبراً أن يكونا تامَّين، وقد تقدم ذلك في باب الابتداء[2].

وزعم الفراء[3] ومَن أخذ بمذهبه أنه يجوز أن يقع الظرف الناقص والمجرور الناقص خبراً في اللفظ، وهو معمول لمتعلَّقه في المعنى، ومتعلَّقُه حال في اللفظ، وهو[4] خبر في المعنى، نحو: إنَّ زيداً بالجارية كفيلاً، وإنَّ زيداً اليومَ قائماً.

وفي كتاب (الواضح): إنَّ الكوفيين يحكون النصب مع الناقص عن العرب، إلا أنَّهم يقولون: النصب مع التامِّ أكثر في لسان العرب وأصحُّ علَّةً، أنشد أحمد بن يحيى:

فلا تَلْحَني فيها . . . . . البيت

---

(١) تقدم ذلك في ص٣٧.

(٢) تقدم ذلك في ٤: ٤٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤١. وقال الفراء: «لا يكادون يقولون: عبد الله قائماً فيها، ولكنه قياس» معاني القرآن ١: ٣٥٨. وانظر الأصول ١: ٢٠٥ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠١٧.

(٤) س، ن: وهي. ك: يعني.

رُوي بنصب (مُصاب) على الحال، وجعل الباء خبر (إنَّ)، وما يتمّ الكلام بِها دون (مُصاب)[1]، وهذا متفرع على باب[2] المبتدأ والخبر، ومبني على مسألة: عبدُ الله بالجاريةِ كفيلٌ، فالرفع في (كَفيل) واجب عند البصريين، وهو المختار عند الكوفيين، وزعموا أنَّ من العرب مَن يقول: عبدُ الله بالجاريةِ كَفيلاً، بالنصب.

وقال أبو جعفر النحاس: لا حُجة في البيت لأنه إن كان مسموعاً بالنصب فإنه على قولك: أنا بالله وبك، على معنى الانقطاع والملازمة.

وقوله **ولا يُخَصُّ حذفُ الاسمِ المفهومِ معناه بالشِّعر** قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3]: «يجوز حذفُ أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدل عليه، نحوُ قوله[4]:

فلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفتَ قَرابَتي ولكنَّ زَنْجِيٌّ عَظيمُ المَشافِرِ

يريد: ولكنَّك زَنجيٌّ. ومن ذلك قولُه[5]:

فَلَيْتَ دَفَعتَ الهَمَّ عَنِّيَ ساعةً فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ

يريد: فَلَيتَك».

وذكر أبو الحسن علي بن عبد الصمد السخاوي[6] في (شرح المفصل) أنَّ ذلك لا يجوز إلا ضرورة.

---

(١) س: مضاف.

(٢) ك، ف، ح، م: من باب.

(٣) شرح الجمل ١: ٤٤٢.

(٤) هو الفرزدق. الكتاب ٢: ١٣٦ وعنه في ديوانه ص٤٨١. والخزانة ١٠: ٤٤٤ ـ ٤٤٩ [الشاهد ٨٧٩]. المشافر: جمع مِشْفَر، وهو شفة البعير.

(٥) هو عدي بن زيد كما في النوادر ص١٩٦ وشرح أبيات المغني ٥: ١٨٤ ـ ١٨٩ [الإنشاد ٤٧٦]. وهو مع بيت بعده في ديوانه ص١٦٢ عن النوادر. وهو في الحلبيات ص٢٥٩. ما خَيَّلَت: أي على كَلِّ حال.

(٦) علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي [٥٥٨ ـ ٦٤٣هـ]. أخذ عن الشاطبي والتاج الكندي، وتصدر للإقراء بجامع دمشق، له شرحان على المفصل، وسفر السعادة =

وقوله **وقَلَّما يكون إلا ضميرَ شأن** قال المصنف[1]: «ويجوز حذفُ الاسم إذا فُهم معناه، ولا يُخَصُّ ذلك بالشِّعر، بل وقوعُه فيه أكثر، وحذفُه وهو ضميرُ الشأن أكثرُ من حذفه وهو غيرُه، ومِن وقوع ذلك في غير الشعر قولُ بعضهم: إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ، حكاه س[2] عن الخليل، يريد: إنه بكَ[3] زيدٌ مأخوذٌ. وحكى الأخفش: إنَّ بك مأخوذٌ أخواك، بحذف الاسم، وهو ضمير المخاطب، وجَعْل (مأخوذ) خبراً مرتفعاً به (أخواك)، كما كان يرتفع بـ (يُؤخَذ)، وتقديره: إنَّك بكَ مأخوذٌ أخواك، ولا يجوز أن يكون التقدير: إنَّه بكَ مأخوذٌ أخواك؛ لأنَّ الصفةَ المرتفِعَ بِها ظاهرٌ بمنزلة الصفة المرتفع بِها مضمرٌ في أنَّها لا تَسُدُّ مَسَدَّ جملة، ولا يكون مفسِّرُ ضمير الشأن إلَا جملةً محضةً مُصَرَّحاً بجزأَيها.

ومِن حَذفِ الاسم في الشعر/ قولُ الشاعر: [٢: ١٢٦/أ]

فلو كنتَ ضَبِّيّاً ....

وقولُه:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ ....

البيتين، التقدير: ولكنَّك زَنْجِيٌّ، وفَلَيْتَكَ. ويحتمل أن يكون التقدير: فَلَيْتَهُ. وكذا قولُ الآخر[4]:

= وسفير الإفادة، وشرح أحاجي الزمخشري النحوية. توفي بدمشق. بغية الوعاة ٢: ١٩٢ ـ ١٩٤.

(١) شرح التسهيل ٢: ١٣ ـ ١٤.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٤.

(٣) ك: إنه الاسم بك.

(٤) هو قُراد بن عَبَّاد كما في الحماسة ١: ٣٣٥ ـ ٣٣٦ وشرحها للمرزوقي ص٦٦٩ ـ ٦٧٠ ومعجم الشعراء ص٢٠٧. وفي شرح الحماسة للأعلم ص١٣٢: «قُراد بن عَتَّاب، ويقال: ابن عبَّاد». وفي التبريزي ٢: ٢١١ أنَّ أبا هلال العسكري قال: هكذا في الأصل، وهو خطأ، وإنما هو قراد بن العَيَّار، وأبوه العَيَّار أحد شياطين العرب. س: ولا تخذل. تُثأى: تفسد وتنقض. وترأب: تُتلافى وتُصلَح. والمولى: ابن العم.

فلا تَخْذُلِ المَولَى وإنْ كان ظالماً فإنَّ به تُشْأَى الأُمورُ، وتُرْأَبُ

التقدير: فإنَّه، والهاء إما لِلمولَى وإما ضمير الشأن. ومِمّا لا يكون المحذوفُ إلا ضميرَ الشأن قولُه[1]:

ولكنَّ مَن لا يَلْقَ أمراً يَنُوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ

ومثلُه قولُ الآخر[2]:

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ مِنكُم إقامةٌ وإنْ كانَ سَرْحٌ قد مَضى، فتَسَرَّعا

ومثلُه[3]:

إنَّ مَن لامَ في بَنِي بِنْتِ حَسّا نَ أَلُمْهُ، وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

وقال[4]:

كأنَّ على عِرْنينِهِ وجَبينِهِ أقامَ شُعاعُ الشمسِ، أو طَلَعَ البَدْرُ

وقال[5]:

كأنَّ في أظلالِهنَّ الشمسُ

وقال آخر[6]:

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت كما في الكتاب ٣:٧٣ ـ وعنه في ديوانه ص٤٣٣ ـ والحجة ٢:١٧٤ والحلبيات ص٢٦١ وشرح أبيات المغني ٥:٢٠١ [الإنشاد ٤٨٣].

(٢) هو الراعي كما في شعره ص١٨٦ والكتاب ٣:٧٣ والحلبيات ص٢٥٩. السرح: المال الراعي، وقيل: هو اسم. وحُقَّ: حُقِّقَ.

(٣) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص٣٨٥ والكتاب ٣:٧٢ والحلبيات ص٢٦١ وفيه تخريجه .بنت حسان: هي كبشة بنت حسان بن أبي الحارث.

(٤) البيت في ضرائر الشعر ص١٧٨ وتذكرة النحاة ص٦٠٢ والخزانة ١٠:٤٤٩ ـ ٤٥٢ [الشاهد ٨٨٠]. العرنين: الأنف، والعرنين من كل شيء: أوله، ومنه عرنين الأنف لأوله، وهو ما تحت مجتمع الحاجبين، وهو موضع الشَّمَم. وهذا الشاهد والشاهدان اللذان بعده ليست في مطبوعة شرح المصنف.

(٥) هو عمارة بن عقيل يصف نخلاً. النوادر ص١٢٨ والانتصار ص١٢٨. في المخطوطات: في أطلالهن.

(٦) لم أقف عليه.

ليتَ على رِجْلَيَّ تَسْعى سَوْدا يا سَوْدَ إنَّ القومَ قومٌ أَعْدا

وذكر س: إنَّ إياك رأيت، وإنَّ أفضلَهم لَقِيتُ، ثم قال[1]: (فأفضلَهم منتصب بِلَقيت، وهو قول الخليل، وهو في هذا ضعيف لأنه يريد: إنَّه إياك رأيت، فترك الهاء). وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة» انتهى.

ولم يُجزه الفراء لأنه لا يكون الاسم الواحد معمولاً لعاملين. قاله في البسيط.

وجَوَّزوا أن يكون المحذوف من قوله «فلو أنَّ حُقَّ اليومَ» ضميرَ خطاب، أي: فلو أنَّكم.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]: «لا يجوز حذف الاسم وهو ضمير الشأن إلا في ضرورة شعر، نحو قوله:

إنَّ مَـــن لامَ. الـــبـــيـــت.

وإنما لم يجز حذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمر وشأن لأنَّ الجملة الواقعة خبراً له هي مفسرة له، فأشبهت الجملةُ لذلك ـ وإن كانت في موضع الخبر ـ الجملةَ الواقعة صفة، فقبُح حذفه وإبقاء الجملة، كما يَقبُح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة، وأيضاً فإنه يُستعمل في مواضع التعظيم، والحذف مناقض لذلك».

وقال الأستاذ أبو الحسن أيضاً[3]: «ذهب جمهور البصريين إلى أنه يَحسُن حذفه في الشعر، ويَقبُح في الكلام، إلا أن يؤدي حذفه إلى أن يلي (إنَّ) وأخواتِها فِعلٌ، فإنه إذ ذاك يَقبُح في الكلام والشعر لأنَّها حروف طالبة للأسماء، فاستقبحوا لذلك مباشرتَها للأفعال».

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٧ بتصرف.

(٢) شرح الجمل ١: ٤٤٢ بتصرف.

(٣) ضرائر الشعر ص١٧٩، ولم ينسب ذلك فيه لجمهور البصريين.

[٢: ١٢٦/ب] وذهب أبو الحسن إلى أنَّ حذفه/ يَحسُن في الكلام وفي الشعر إذا لم يُؤدِّ الحذف إلى أن يكون بعد (إنَّ) وأخواتِها اسمٌ يصح عملها فيه، نحو: إنَّ في الدار قائمٌ زيدٌ، ومِن ذلك قولُه:

كأنَّ على عِرْنينِهِ وجَبينِهِ أقامَ شُعاعُ الشمسِ أو طَلَعَ البَدرُ[1]

وكذلك قولُه:

فلا تَشْتُمِ المَولَى..... .....

وقولُه:

إنَّ مَن يَدخُلِ الكَنيسةَ..... .....

وقولُه:

ولكنَّ مَن لا يَلْقَ..... .....

الأبيات؛ لأنَّ اسم الشرط لا يَحسُن عمل(إنَّ) فيه.

فإن أدَّى حذفه إلى أن يكون بعدَها اسمٌ يَصِحُّ عملها فيه لم يَجُز الحذف، نحو قولك: إنَّ زيدٌ قائمٌ، لا يجوز عنده حذف هذا الضمير إلا أن يكون ذلك الاسمُ لفعلٍ بعده، أو مبتدأً قد رَفع ظاهراً سادّاً مَسَدَّ خبره، فإنه إذ ذاك يجوز حذفه، نحو قولك: إنَّ أفضلَهم كانَ زيدٌ، وإنَّ في الدار جالسٌ أخوك. وإنَّما ساغ ذلك مع إمكان أن تعمل (إنَّ) فيما بعدها، فيقال: إنَّ أفضلَهم كان زيداً، وإنَّ في الدار جالساً أخوك؛ لأنَّ المباشر في التقدير لِـ (إنَّ) في المسألة الأولى إنَّما هو (كان)؛ لأنَّ النية بالخبر التأخير، وفي الثانية اسمٌ قد عُومِل معاملة الفعل.

وذهب الكسائي والفراء إلى أنَّ حذف الضمير لا يجوز إذا أدَّى ذلك إلى أن يكون بعد (إنَّ) وأخواتِها اسمٌ يصح عملها فيه، وسواء أكان الاسم

---

(١) ك، ح: الفجر. والروايتان في ف.

معمولاً لفعلٍ متأخر أم مبتدأً قد رَفع[1] ظاهراً سَدَّ مَسَدَّ خبره أو لَمْ يكن.

فإن وقع بعد (إنَّ) وأخواتِها فعلٌ قد تقدم عليه معموله، وهو ظرف أو مجرور، نحو قولك: إنَّ في الدار قامَ[2] زيدٌ، وإنَّ عندَك جَلَسَ عمرٌو، فذهب الكسائي[3] إلى أنَّ (إنَّ) مُبْطَلة في اللفظ عاملة في معنى الفعل، قال: لأنك إذا رددت الفعل إلى الدائم انتصب، فقلت: إنَّ في الدار قائماً زيدٌ، وإنَّ عندَك جالساً عمرٌو. وإنَّما لم يَجُز عنده أن يكون على إضمار الأمر لأنَّ الأمر[4] إذا أُتِي به في مثل هذا إنَّما هو وقاية لِـ (فَعَلَ) و(يَفعَلُ)، فلا يجوز إسقاطه لذلك، كما أنَّ (ما) مِن قولك «إنَّما قامَ زيدٌ» لا يجوز إسقاطها لأنَّها دخلت وقاية لِ (فَعَلَ) و(يَفْعَلُ).

وقال الفراء: اسم (إنَّ) في المعنى، وما ذكره مِن أنَّ الضمير في مثل «إنَّه قامَ زيدٌ» إنَّما أُتِي به وقاية ليس كذلك، بل أُتِي به لإرادة تعظيم الأمر، فأُبْهِم أولاً لأنَّ التعظيم من توابع الإبْهام، ثم بُيِّن بعد إبْهامه.

ومِمّا حُذف منه الضمير ـ والحرفُ بعدَه[5] اسمٌ يَصِحُّ عمله فيه ـ ما رواه الخليل مِن أنَّ ناساً يقولون: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ[6]، ومِن ذلك قولُ جَميل[7]:

ألا ليتَ أيامُ الصفاءِ جَديدُ ودَهرٌ تَوَلَّى ـ يا بُثَينُ ـ يَعودُ

---

(١) ك: رفعه.

(٢) س: قائم.

(٣) في شرح الجزولية للأبذي ص١٠٢٣ ما نصه: «وقال الفراء: اسم إنَّ المعنى. وقال الكسائي: هي ملغاة».

(٤) لأن الأمر: سقط من ك.

(٥) في النسخ كلها: بعد.

(٦) تقدم في ص٤١.

(٧) ديوانه ص٦١ وفيه تخريجه. وقد ذكر رواية الرفع فيه ابن عصفور في كتاب الضرائر ص١٧٩.

في رواية مَن رفع الأيام.

وفي (الإفصاح): مذهب أبي علي[1] أنَّ هذا ـ يعني حذف ضمير الأمر إذا كان اسماً لِـ (إنَّ) ـ يَختص بالشعر. وأبو الحسن يَجعله جائزاً في الكلام، ويَقيسه، ويُمثل به، وهو مذهب[2]/ وهو عند س[3] ضعيف في [٢: ١٢٧/أ] الكلام جائز في الشعر كثير فيه. وأجازه الجرمي في الكلام، وأجاز: إنَّ فيها قائمٌ أخواك، قال: تُضمر لِـ (إنَّ) اسماً، وقائمٌ: مبتدأ، ويرتفع (أخواك) بفعلهما، وإنَّ فيها قائمانِ أخواك، على أن يكون (أخواك) مبتدأ، وقائمان: خبر مقدم، وأضمرت الاسم. وقال: لا قائمَ في الدار إلا زيدٌ، إنْ عَلَّقت (في الدار) بِـ (قائم) لم يَجز إلا رفع (زيد)، وإذا قلت (لا قائمَ إلا زيدٌ) فإنَّما أردت: لا يقومُ إلا زيدٌ، ولا يَجوز فيه إلا الرفع. قلتُ: قد يقال في هذا: لا يَصِحُّ لأنَّ (لا) لا تعمل في الفعل، فكذلك فيما جرى مجراه.

ومذهب البصريين أنَّ جَميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء على ما قُرِّر، والكوفيون إنَّما ذكروا ذلك في (إنَّ)، ولم يُعَدُّوا ذلك إلى غيرها كـ (ليتَ) و(كأنَّ).

وقوله **وعليه يُحْمَلُ** إلى قوله **خلافاً للكسائي** قال المصنف في الشرح[4]: «المُصَوِّرون[5] هكذا رواه الثقات بالرفع»، وجَعله من قوله عليه السلام. وقال ابن عصفور: «وأمّا قول العرب: إنَّ مِن أَشَدِّ الناس عذاباً يومَ القيامة المُصَوِّرون»، فجَعل هذا الكلام من قول العرب. وتأوَّله

---

(١) الإيضاح العضدي ص١٢٢ والحلبيات ص٢٦١.

(٢) ك: ويقيسه ويمثل هو هو يذهب.

(٣) الكتاب ٣: ٧٢ و٢: ١٣٤.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٣.

(٥) تقدم الحديث في ص٣٢..

الكسائي[1] على زيادة (مِنْ)، وعلى هذا ينبغي عنده أن يُحمل ما حكاه أبو عبيد في (الأموال)[2] له مِن أنه ﷺ كتب إلى خُزاعة: «أمّا بعدُ، فإنَّ مِنْ أَكْرَمِ أهلِ تِهامةَ علي وأقربِهم رَحِماً أنتم ومَنْ تَبِعَكم». وكذلك أيضاً تأوَّل ما حكاه مِن كلام العرب «إنَّ هكذا الدهرُ» على أن يكون (هكذا)[3] اسم (إنَّ)، والدهر: الخبر. واستَدلَّ على أنَّ (هكذا) تُستعمل اسماً بِما حكاه عن بعض العرب مِن أنه قيل له: «كان هكذا وهكذا»، فقال: «ليس بِهكذا»، فأدخل على (هكذا) حرف الجر.

وإنما ذهب الكسائي إلى زيادة (مِنْ) في «مِنْ أَشَدِّ»[4] و«مِنْ أَكْرَمِ» لأنَّ مذهبه أنَّ حذف هذا الضمير لا يَجوز إذا أدَّى ذلك إلى أن يكون بعد (إنَّ) وأخواتِها اسم يَصِحُّ عملها فيه، و(المُصَوِّرون) و(أنتم) يجوز أن تعمل (إنَّ)[5] في ذلك، فتقول: (المُصَوِّرين) و(إياكم).

والصحيح أن يكون هذا مِمَّا حُذف فيه الضمير لا على زيادة (مِن)، ويؤيده اللفظ والمعنى، فأمّا اللفظ فإنَّ العرب لم تَلحظ هذا الذي لحظه الكسائي، بل قالوا: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، وكان يجوز لِـ (إنَّ) أن تنصب زيداً. وأمّا المعنى فإذا جعلتها زائدة كان المُصوِّرون أشدَّ الناس عذاباً يومَ القيامة، وليس كذلك إذْ غيرُهم أشدُّ عذاباً منهم، مِمَّن هو أعظم جرماً[6].

ص: وإذا عُلم الخبر جاز حذفه مطلقاً، خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم. وقد يَسُدُّ مَسَدَّه واوُ المصاحبة والحال، والتُزم الحذفُ في (ليتَ شِعْري) مُرْدَفاً باستفهام.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٣ وشرح الكافية ٢: ٣٦٢.
(٢) كتاب الأموال ص٢٥٩.
(٣) الدهر على أن يكون هكذا: سقط من ك.
(٤) س: من أشد الناس.
(٥) إنَّ: سقط من ك، ف.
(٦) س: ممن هو أشد جرماً منهم.

وقد يُخبَر هنا ـ بشرط الإفادة ـ عن نكرةٍ بنكرة أو بِمعرفة. ولا يجوز نحو: إنَّ قائماً الزيدان، خلافاً/ للأخفش والفراء، ولا نحو: ظَنَنتُ قائماً الزيدان، خلافاً للكوفيين. [٢: ١٢٧/ب]

ش: حذفُ خبر (إنَّ) وأخواتِها للعِلم به فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: الجواز، وهو مذهب س، وسواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، قال س[١]: «ويقول الرجل: هل لكم أحدٌ؟ إنَّ الناسَ عليكم، فتقول: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً، أي: إنَّ لنا».

والثاني: مذهب الكوفيين[٢]، وهو أنه لا يَجوز إلا إذا كان الاسم نكرة، نقله عنهم علي بن سليمان الأخفش.

والثالث: مذهب الفراء[٣]، زعم أنه لا يَجوز، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، إلا إنْ كان بالتكرير، نحوُ[٤]:

إنَّ مَحَلاً، وإنَّ مُرْتَحَلاً ....

ولا يَجوز في غيره، نقله عنه أحمد بن يحيى. قيل[٥]: كُررت (إنَّ) ليُعرف أنَّ أحدهما مخالف للآخر عند من يظنهما [غير][٦] مختلفين. وحكى الفراء[٧] أنه سمع أعرابياً قيل له: الزَّبابة[٨] الفَأْرة، فقال: إنَّ

---

(١) الكتاب ٢: ١٤١.

(٢) الخصائص ٢: ٣٧٤ والمحتسب ١: ٣٤٩.

(٣) الأصول ١: ٢٥٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨/أ.

(٤) هذا صدر بيت للأعشى، وعجزه:

وإنَّ في السَّفْرِ ما مَضى مَهَلا

ديوانه ص٢٨٣ والكتاب ٢: ١٤١. أي: إنَّ لنا محلاً في الدنيا، وإنَّ لنا مرتحلا عنها. والسفر: المسافرون.

(٥) هذا قول الفراء كما في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨/أ.

(٦) غير: تتمة يستقيم بِها المعنى. وفي شرح الكتاب للسيرافي: عند من يظنه غير مخالف.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨/أ. وانظر الأصول ١: ٢٥٨.

(٨) الزَّبابة: واحدة الزَّباب، والزَّباب: جنس من الفأر لا شعر عليه. وقيل: هو فأر عظيم =

الزَّبابة وإنَّ الفَأْرة، قال[1]: وتقديره: إنَّ الزَّبابة زَبابة، وإنَّ[2] الفَأْرة فَأْرة. قال ابن تَقِيّ: كأنه قال: إنَّ الزَّبابة شيء، وإنَّ الفَأْرة شيء آخر[3]. قال الأستاذ أبو علي: «قال ـ يعني الفراء[4] ـ: والخلاف الذي بين الاسمين يدل على أنَّ[5] الخلاف بين الخبرين، والخلاف في البيت أنَّ المحل خلاف المُرتَحَل، وكأنه رَدّ على مَن يزعم أنه ليس ثَمَّ إلا المحلّ الذي هو الدنيا، فقال: إنَّ لنا محلاً، وإنَّ لنا مُرْتَحَلاً مخالفاً للمحلّ»[6] انتهى.

والصحيح من هذه المذاهب مذهب س للقياس والسماع:

أمّا القياس فإجْماع النحويين على إجازة حذف الخبر إذا عُرف معناه في غير باب (إنَّ)، فينبغي أن يجوز ذلك في باب (إنَّ) إذا عُرف المعنى. وقال أبو العباس: حذف الخبر في المعرفة أَولى لما يُتعارف مِن أخبارها، وإنَّ قولك «إنَّ زيداً» يُعلم أنه رجل، فينبغي أن يَجوز فيه ما جاز في (رَجُل).

وأمّا السماع فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾[7]، تقديره: مُعذبون، لدلالة قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ

= أحمر حسن الشعر. وقيل: هو فأر أصم. والعرب تضرب بها المثل، فتقول: أَسْرَقُ مِنْ زَبابة. ويُشَبَّه بها الجاهل. وقيل: الزَّباب: ضرب من الجِرْذان عظام. اللسان (زبب) ومجمع الأمثال ١: ٣٥٣ والحيوان ٤: ٤٠٩ ـ ٤١٠ و ٥: ٢٥٤. وفي س: الربابة. وكذا في المواضع التالية منها.

(١) أي: الفراء، كما في السيرافي ٣: ٨/أ.

(٢) إنَّ: سقط من س.

(٣) آخر: سقط من س، ن.

(٤) في السيرافي ٣: ٨/أ عن الفراء ما نصه: «ومعناها: إنَّ هذه مخالفة لهذه، والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر. قال: والفائدة أنَّ المحل خلاف المرتحل».

(٥) س، ن: أنه.

(٦) في النسخ كلها: للمرتحل. وما أثبتُّ هو الصواب، وهو من هامش س، ك.

(٧) سورة الحج، الآية: ٢٥.

أَلِيمٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾﴾[1]، وقول عمر بن عبد العزيز[2] لرجل ذَكَّره بقرابته منه: «إنَّ ذلك»، ثم ذَكَرَ له حاجة، فقال: «لعلَّ ذلك»، أراد: إنّ ذلك حَقٌّ، ولعلَّ حاجتَك مَقْضِيَّةٌ، وقولُ الشاعر[3]:

[٢: ١٢٨/أ] / أتَوْنِي، فقالوا: يا جَميلُ تَبَدَّلَتْ بُثينةُ أَبدالاً، فقُلتُ: لَعَلَّها

أي: تَبَدَّلَتْ. وقولُ الجعدي[4]:

فأصبحَ عَيشي قد سَلا غيرَ أنَّهُ وكلُّ امرِئٍ يَلقَى مِنَ الدهرِ قِنْطِرا

أي: أنَّه هالك.

قال ابن خَروف[5]: النكرة في هذا الباب أكثر في الكلام مع حذف الخبر الذي هو الظرف والمجرور، وبابه الكثرة والافتخار، وتقديره مع النكرة مقدم[6] لأجل الابتداء بالنكرة.

وقال الأستاذ أبو علي: «لا يَجوز أن يقول القائل هذا مبتدئاً، وإنَّما يقوله حين يُسأل، فيقال: هل لك أو هل عندَك مالٌ أو ولدٌ؟ فيقول: إنَّ مالاً وإنَّ ولداً[7]، ويُضمر (لنا) لأنه قد دل عليه ما تقدم» انتهى.

---

(١) سورة فصلت، الآية: ٤١.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٢: ٢٧١ ـ ٢٧٢ والبيان والتبيين ٢: ٢٧٨ والمفصل ص٢٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٤ وشرح التسهيل ٢: ١٥.

(٣) تقدم في ص٢٢.

(٤) شعره ص٣٦ وكتاب الجيم ٣: ١٣٢. وأوله فيهما: فأصبح قلبي. القنطر: الداهية.

(٥) قال ابن خروف.... ما تقدم. انتهى: موضعه في ك، ف، ن، م في أول شرح أبي حيان لهذه المسألة، أي: قبل قوله السابق: «حذفُ خبر إنَّ وأخواتِها للعلم به فيه ثلاثة مذاهب».

(٦) ح، م: مقدماً.

(٧) الكتاب ٢: ١٤١. وتقديره عند سيبويه: إنَّ لَهم مالاً.

وقولُ الشاعر[1]:

وما كنتُ ضَفَّاطاً، ولكنَّ طالِباً أناخَ قليلاً فوقَ ظَهرِ سَبيلِ

أراد: ولكنَّ طالِباً مُنيخاً أنا. وقولُ الآخر[2]:

ولو أنَّ مِنْ حَتْفِهِ ناجِياً لَكانَ هو الصَّدَعَ الأَعْصَما

أي: لو أنَّ على الأرض أو في الدنيا. وقولُ الآخر[3]:

إنَّ مَحَلاً، وإنَّ مُرْتَحَلاً وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا

ذهب س[4] في هذا البيت إلى أنَّ المعنى: إنَّ لنا مَحَلاً في الدنيا ما كُنَّا أحياءً، ومُرْتَحَلاً إذا متنا. وقال أبو عمرو الشيباني: إنَّ في الدنيا مَحَلاً ومُرْتَحَلاً، أي: نَعيماً وبُؤساً. وقال[5]:

سِوى أنَّ حَيّاً مِن قُريشٍ تَفَضَّلُوا على الناسِ، أو أنَّ الأَكارِمَ نَهْشَلا

أي: تَفَضَّلُوا. وحكايةُ س[6] عن العرب «إنَّ زيداً وإنَّ عَمراً».

---

(١) هو الأخضر بن هُبيرة الضبي كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٥٩٩ واللسان (جنح) و (ضفط). ومورق بن قيس بن عوف بن القعقاع كما في فرحة الأديب ص١٣٠ ـ ١٣٢، واسم مورق: عتيبة، ومورق لقبه. والبيت من غير نسبة في الكتاب ٢: ١٣٦ والحلبيات ص١٧ والإفصاح ص٢١٣. الضَّفَّاط: المُحْدِث. وهو أيضاً الذي يختلف على الإبل أو الحُمُر من قرية إلى قرية يجلب الميرة والمتاع. والطالب هنا: طالب الإبل الضالة.

(٢) هو النمر بن تولب. والبيت في شعره ص٣٨٠ والحلبيات ص٢٥٩ والخزانة ١١: ١٠١ وشرح أبيات المغني ١: ٣٨٥. الصدع: الوعل. والأعصم: الذي في ذراعه بياض.

(٣) تقدم في ص٤٨.

(٤) لم أقف على هذا التفسير في الكتاب. وهو قول السيرافي في شرح الكتاب ٣: ٨/أ.

(٥) نُسب البيت إلى الأخطل في مجاز القرآن ٢: ١٩٢ ـ وعنه في شرح القصائد السبع ص٥٦ ـ والمقتضب ٤: ١٣١ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨/أ والتبصرة ص٢١٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٣ وشرح المفصل ١: ١٠٤. وفي شعره ص٥٤٥ ـ ٥٤٦ قطعة من أربعة أبيات على هذا الوزن والروي، وليس فيها البيت الشاهد. وقد نص أبو عبيدة والمبرد على أنَّ هذا البيت هو آخر قصيدته. وانظر الخزانة ١٠: ٤٦١ ـ ٤٦٣ [الشاهد ٨٨٢].

(٦) الكتاب ٢: ١٤١.

وزعم أحمد بن يحيى في هذه الحكاية أنَّ (إنَّ) بمعنى: نَعَمْ. وقال أبو جعفر الصَّفّار: «إذا كانت إنَّ بمعنى نَعَمْ لم تعمل». يريد بذلك الرد على ما تأوله أحمد بن يحيى.

ويمكن تأويل أحمد بن يحيى في حكاية س، ولا تكون (إنَّ) بمعنى نَعَمْ عاملة، والنصب في «إنَّ زيداً وإنَّ عمراً» على إضمار فعل، لأنه لما قيل له: هل لكم أحدٌ؟ إنَّ الناسَ عليكم، كان معناه: هل تجدون أحداً ينصركم؟ فأجابه بأن قال: نَعَمْ زيداً، نَعَمْ عمراً، أي: نَجد زيداً، نَجد عمراً. ونظير هذا قولُ بعض العرب[1]: أمَا بِمكان كذا وكذا وَجْذٌ؟ فقال المسؤول: بلى وِجاذاً، أي: نعرف به وِجاذاً؛ لأن قوله «أمَا بِمكان كذا وكذا[2] وَجْذٌ» معناه: أتعرف بِمكان كذا وكذا وَجْذاً؟ فقال: بلى وِجاذاً، أي: نعرف.

فرع: «إنَّ رجلاً وزيداً» لا يجيزه الكوفيون[3] لأنه قد اختلط بالنكرة المعرفة، ولا يُجيزون حذف الخبر إلا مع النكرة. ويجوز ذلك على مذهب البصريين. فلو أبدلت فقلت: «إنَّ رجلاً أخاك» على حذف الخبر لم يُجزه الفراء لأنَّ الاعتماد هو على البدل، وخبر المعرفة لا يضمر عنده. وأجاز هذا هشامٌ على الترجمة. والجواز مذهب البصريين.

مسألة: «إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً»: قال س[4]: «غيرَها: اسم إنَّ، وإبلاً وشاءً/ تمييز، والخبر محذوف، أي: إنَّ لنا غيرَها إبلاً وشاءً». ولا يجوز[5] أن يكون (إبلاً وشاءً) اسم إنَّ، و(غيرَها) حال، والخبر محذوف تقديره: إنَّ لنا إبلاً وشاءً في حال أنَّها غير هذه؛ لأنه لا عامل إلا (لنا)، [٢: ١٢٨/ب]

---

(١) الكتاب ١: ٢٥٥ ـ ٢٥٦. الوجذ: النقرة في الجبل تُمسك الماء ويستنقع فيها.

(٢) وكذا: سقط من س، ح.

(٣) الأصول ١: ٢٥٨.

(٤) الكتاب ٢: ١٤١. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٥) ولا يجوز أن يكون إبلاً وشاءً: سقط من ك.

والمعاني لا تعمل مضمرة بإجماع إلا المبرد، فإنه أجاز[1] ذلك في[2]:

. . . . . وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

ولا يجوز أن يكون (غيرَها) اسم (إنَّ)، و(إبلاً وشاءً) بدل، والتقدير: إنَّ لنا غيرَها إنَّ[3] إبلاً، أي: إنَّ لنا إبلاً؛ لأنه متى اجتمع تابع ومتبوع فالباب أن يُقَدَّم الجامد منهما، وقد نَصَّ على ذلك س[4] في قوله «فيها قائماً رجلٌ» حين عدل إلى النصب، ولم يجعل رجلاً بدلاً من قائم، فلهذا عدل هنا إلى النصب على التمييز.

مسألة: قول الشاعر[5]:

صَوِّبَنْهُ، ولا تَميلَنَّ، واحْذَرْ إنَّهُ اليومَ إنَّما هُوَ نارُ

زعم بعض أصحابنا أنَّ (إنَّ) عاملة في الظرف، قال: «ولا يجوز أن يكون الخبر محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، فيكون التقدير: إنَّه نارٌ اليومَ؛ لأنَّ س[6] منع: أنتَ ظالمٌ فإنْ فَعلتَ، ويُحذف الجواب لدلالة (أنتَ ظالمٌ) عليه؛ لأنَّ الفاء تقطع، وكذلك (إنَّ) أيضاً مستأنفة بمنزلة الفاء، فلا يَجوز ذلك مع ما فيه من إعمال المعنى مضمراً؛ لأنه لا يعمل (نار) إلا بِما فيه من معنى الفعل، فلذلك لم يجد بُدّاً من إعمال (إنَّ) فيه، كأنه قال: أُوَكِّد هذا في اليوم» انتهى.

وما ذكره لا يَجوز لأنَّ (إنَّ) حرف كَ (ما) النافية وهمزةِ الاستفهام، ويأتي الكلام في ذلك في (باب الحال) حيث ذكر عمل الحرف في

---

(١) المقتضب ٤: ١٩١ ـ ١٩٢.

(٢) تقدم في ٤: ٢٦٦.

(٣) إنَّ: سقط من ك، ف. وضرب عليه بالقلم في ن. وفي ح، م: أي.

(٤) الكتاب ٢: ١٢٢.

(٥) البيت في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٧٠ [رسالة] وصدره فيه على النحو التالي: ضوبنه ولا تقيلن واعلم.

(٦) لم أقف عليه في الكتاب.

الحال. ويتخرج هذا البيت على أنَّ (اليومَ) منصوب بإضمار (أعني)، وتكون الجملة اعتراضية، وخبر (إنَّ) الجملة بعده، وهو: إنَّما هو نار، كما خَرَّجوا[1]:

فلا تَلْحَنِي فيها، فإنَّ بِحُبِّها ....

وأما تمثيله إياه بمسألة «أنتَ[2] ظالمٌ فإنْ فَعلتَ» فتمثيل فاسد، لم يتقدم في البيت شرط، ولا حذف جواب شرط، بل تركيب البيت مثل قولك: احْذَرْ زيداً إنه شِرِّيرٌ، وأَكْرِمْ زيداً إنه عالمٌ، فإنَّما فيه من جهة المعنى تعليل.

وقوله **وقد يَسُدُّ مَسَدَّه واوُ المصاحبة** مثاله ما حكاه س[3] من قول العرب: «إنَّك ما وخَيراً»، يريد: إنَّك مَعَ خيرٍ، وما: زائدة، وقولُ الشاعر[4]:

فَدَعْ عنك ليلى، إنَّ ليلى وشأنَها وإنْ وَعَدَتْكَ الوَعْدَ لا يَتَيَسَّرُ

وأنشد س[5]:

فَمَنْ يَكُ سائلاً عنِّي فإنِّي وجِرْوةَ لا تَرودُ، ولا تُعارُ

على معنى: مَعَ، أي: مَعَ جِرْوةَ، أي: فَمَنْ يَسأل عنِّي فإنِّي مُلازمٌ لِجِرْوةَ، يعني فرسَه، ولا يريد أنه وجِروةَ يَفعلان شيئاً، ثم استأنف، فقال: هي لا تَرودُ ولا تُعارُ.

وزعم الفارسي[6] أنَّ هذا مِنْ قَبيل قوله[7]:

---

(١) تقدم في ص٣٧.
(٢) س: فأنت.
(٣) الكتاب ١: ٣٠٢ و ٢: ١٠٧.
(٤) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٦.
(٥) تقدم في ٣: ٢٨٤.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٣.
(٧) تقدم في ٢: ٨٦.

/ إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعَرَ الـ ـأسْوَدَ ما لم يُعاصَ كان جنونا [٢: ١٢٩/أ]

لَمّا كان الشيئان متلازمين لا يفترقان أخبر عنهما إخبار الواحد، قال: «وكذلك عنترة لَمّا كان لا ينفكُّ عن فرسه وأنَّهما كالشيء الواحد أَخبر عن أحدهما، فكان ذلك إخباراً عنهما، فقوله (لا تَرودُ ولا تُعارُ) خبر عن جِرْوةَ، وهو خبر عنهما في المعنى لأنَّهما كالشيء الواحد».

قال بعض أصحابنا: «وهذا[١] حسن جدّاً» انتهى. وليس بِحسنٍ لأنَّ ذلك لا يَجوز إلا حيث تصلح نسبة الخبر لكل واحد من المخبر عنهما، ولو قال: فإنَّ عنترة لا يُعار لكان خَلْفاً مِنَ الكلام؛ لأنه لم تَجر العادة بإعارة عنترة ونحوه، بخلاف جِرْوةَ فَرَسِه، فإنَّ الخيل مِمّا جَرت العادة بإعارتِها، فمفهوم س في البيت هو الصحيح. وحكى الكسائي[٢]: «إنَّ كُلَّ ثوبٍ لَوَثْمَنَه» بإدخال اللام على الواو لِسَدِّها مَسَدَّ (مَعَ).

وقوله **والحالُ** قال المصنف[٣]: «قد يُحذف أيضاً وجوباً لِسَدِّ الحال مَسَدَّه، كما كان ذلك في الابتداء، فيقال: إنَّ ضَرْبِي زيداً قائماً، وإنَّ أكثرَ شربِي السَّويقَ مَلْتوتاً. ومثله قول الشاعر[٤]:

إنَّ اخْتِيارَكَ ما تَبْغيهِ ذا ثِقةٍ باللَّهِ مُسْتَظْهِراً بالحَزْمِ والجَلَدِ»

وقوله **والتُزِم الحذفُ في (ليتَ شِعْري) مُرْدَفاً باستفهام** قال المصنف في الشرح[٥]: «لأنه بمعنى[٦]: ليتَنِي أَشْعُر، ولا بدَّ بعدَه مِن استفهام يَسُدُّ مَسَدَّ المحذوف متصلاً بشِعْري أو منفصلاً باعتراض، فالمتصلُ كقوله[٧]:

---

(١) س، م: هذا.
(٢) شرح التسهيل ٢: ١٦.
(٣) شرح التسهيل ٢: ١٦.
(٤) تقدم في ٣: ٢٨٧.
(٥) شرح التسهيل ٢: ١٦ ـ ١٧.
(٦) س: يعني.
(٧) هو بكر بن غالب الجُرْهُميّ كما في شرح أبيات المغني ٤: ١٩٤، ١٩٧. وكان بلال =

ألا ليتَ شِعْري هل أَبيتَنَّ ليلةً بوادٍ، وحَوْلِي إذْخِرٌ وجَليلُ

والمنفصلُ باعتراض قولُ أبي طالب[1]:

ليتَ شِعْري ـ مُسافِرَ بْنَ أبي عَمْـ ـرٍو، وليتٌ يَقولُها المحزونُ ـ
أيُّ شيءٍ دَهاكَ أم غالَ مَرْ آكَ، وهل أَقْدَمَتْ عليكَ المَنُونُ»

انتهى.

و (شِعْري) هنا مصدر حُذفت منه التاء، قالوا: شِعْرة ودِرْية بالتاء، وهي هنا مُعَلَّقة، والجملة الاستفهامية بعدها في موضع نصب بالمصدر، والخبر مُلْتَزَمُ الحذف، والتقدير: ليتَ شِعْري بِكذا ثابتٌ أو موجودٌ أو واقعٌ.

قال أبو علي الفارسي[2]: «لو لم يكن المصدر مِمّا يَجوز أن يُلغَى فعلُه لم يَجز أن تكون الجملة الاستفهامية في موضع نصب به» انتهى. ويعني بالإلغاء هنا التعليق، وسماه إلغاء لأنه فيه ترك العمل، ولا يمكن أن يريد الإلغاءَ المصطلَح عليه الذي يُراد به ترك العمل لغير موجب؛ لأنَّ الفعل الملغى بِهذا المصطلح لا يعمل لا[3] في اللفظ ولا في التقدير، بخلاف/ الإلغاء الذي أُريدَ به التعليق؛ ألا ترى إلى قوله «الجملة [٢: ١٢٩/ب] الاستفهامية في موضع نصب».

= رضي الله عنه ينشده مع بيت بعده كما في صحيح البخاري ـ كتاب المدينة ـ ٢: ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ومناقب الأنصار ٤: ٢٦٤ والسيرة النبوية ١: ٥٨٩ وجمهرة اللغة ص١٠٢. بواد: أي وادي مكة. الإذخر: حشيش طيب الريح. والجليل: الثمام، حجازية، وهو نبت ضعيف يحشى به خَصاصالبيوت.

(١) البيت الأول له في الكتاب ٣: ٢٦٠ ـ ٢٦١ والاشتقاق ص١٦٦ وتحصيل عين الذهب ص٤٦٨. والبيتان له في الخزانة ١٠: ٤٦٣ ـ ٤٧١ [الشاهد ٨٨٣]. والأول مع ثان في الروض الأنف ١: ١٧٥ منسوبين لأبي سفيان يرثي مسافر بن أبي عمرو ـ واسم أبي عمرو ذكوان ـ وكان مات من حب صَعْبةَ بنت الحضرمي.

(٢) التعليقة ١: ١٥٣.

(٣) لا: سقط من س، ن.

وحكى أبو علي[1] عن الزجاج قولاً آخر في هذه المسألة، وهو أن خبر (ليتَ) في هذا النحو في المبتدأ والخبر، فموضع الجملة الاستفهامية رفع لأنَّها خبر (ليتَ)، كأنه قال: ليتَ عِلْمي واقعٌ بكيفيةِ حادثِ وَصْلِها[2]، ثم حَذف، وأضاف اتِّساعاً. انتهى. ويعني في قول الشاعر[3]:

ألا ليتَ شِعْري كيفَ حادِثُ وَصْلِها وكيفَ تُراعَى وُصْلةُ المُتَغَيِّبِ

وما ذهب إليه الزجاج هو مذهب المبرد. ولا يصح هذا المذهب لأنه يؤدي إلى وقوع الجملة غير الخبرية خبراً لِـ (ليتَ)، ولا يَجوز ذلك لا في (ليتَ) ولا في أخواتِها. وأيضاً فإنَّ الجملة الواقعة خبراً، وليست[4] المبتدأ في المعنى، لا بُدَّ فيها مِن رابط يربط المبتدأ بالخبر، ولا رابط[5]، فلا يَجوز أن تكون خبراً.

قال ابن يَسْعُون: و(شِعْري) على هذا ملغًى إذ هو أضعف حكماً في مراعاة عمله من الفعل الذي يُلغى، وقد فُصل بين (شِعْري) والاستفهام بِمصدرٍ، قال الشاعر[6]:

ليتَ شِعْري ضَلَّةً أيُّ شيءٍ قَتَلَكْ

وبالظرف، قال الشاعر[7]:

يا ليتَ شِعْريَ عن نَفْسي أَزاهِقةٌ نَفْسي، ولم أَقْضِ ما فيها مِنَ الحاجِ

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١: ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٢) ف، ن، ك: وصلنا.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص٤٢.

(٤) ك، ف، م: «ليست» بدون واو قبله.

(٥) ولا رابط... خبراً: سقط من ك، ف.

(٦) البيت لأُمِّ السُّلَيك بن السُّلَكة أو لأمِّ تأبَّطَ شرّاً. الحماسة ١: ٤٤٨ [٣١٢] والتنبيه لابن جني ص٢٥٩ ـ ٢٦٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص٩١٤. والسلكة هي أم السليك. وهو من أربعة أبيات في العقد الفريد ٣: ٢٦١ لأعرابي يرثي ابناً له لدغته أفعى.

(٧) البيت للفُريعة بنت هَمّام، وتعرف بالذَّلْفاء، وهي أم الحَجّاج. شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٥٢٧ ـ ٥٢٩ ولابن يسعون ٢: ٧٩/ب ـ ٨٠/ب. وانظر خبر القطعة التي منها هذا البيت في الخزانة ٤: ٨٠ ـ ٨٩ [عند الشاهد ٢٦٥].

وفي (الإفصاح): «شِعْري: معرفتي، والأصل: شَعَرْتُ به، ولا يتعدى إلا بالباء، بخلاف (دَرَيْتُ)، فإنَّها تتعدى بنفسها وبالباء، ولا يستعمل (شِعْرة) إلا بالتاء، إلا مع (ليتَ)، فإنه يلزم معها حذف التاء. ونظير ذلك قولهم: أبو عُذْرها، والأصل: أبو عُذْرَتِها، ولا يُنطق بِها إلا بالتاء، إلا مع الأب فإنه بغير[1] تاء.

والجملة الاستفهامية بعد (شِعْري) في موضع الخبر، كذا قال س[2]. وتحقيقه أنَّ (شِعْري) بِمعنى: مَعْلُومي، فالجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى ضمير. ومِنَ الناس مَنْ[3] جَعل الجملة معمولة لِـ (شِعْري)، وأَضمر الخبر، أي: موجود وثابت. وقيل: الجملة معمولة لِـ (شِعْري)، وسَدَّتْ مَسَدَّ الخبر. وتقول العرب: ليتَ شِعْري بزيدٍ أَقائمٌ، وليتَ شِعْري عن زيدٍ أقائمٌ[4]، قامت (عن) مقام الباء لِما في الشعور بالشيء من الكشف عنه، وليتَ شِعْري زيداً أَقامَ. قال الكسائي[5]: العرب تقول: ليتَ شِعْري زيداً ما صَنَعَ، وأنشد:

ليتَ شِعْري ـ مُسافَرَ بنَ أَبِي عَمْـ ـرٍو. الـبـيـت. انـتـهـى.

ومَن نَصب فعلى إسقاط حرف الجر، والاسم مجروراً أو منصوباً معمولٌ لِـ (شِعْري)، وما بعده خبرُ (ليتَ)، أو جملة في موضع البدل من المنصوب أو المجرور على القول بأنَّ (شِعْري) يعمل في الجملة، وأنَّ الجملة تكون بدلاً مِنَ المفرد[6] إذا[7] جاز أن يتسلط[8] عليها العامل الذي

---

(١) ك، ف: إلا مع الأب فبغير. ح: فبغيرها. ن: بغير. م: فتغير.
(٢) الكتاب ١: ٢٣٦ وشرحه للسيرافي ٢: ٤٦/ب. وقوله «س» سقط من ك، ف.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٤٦/ب ـ ٤٧/أ.
(٤) وليت شعري عن زيد أقائم: سقط من ك، ف.
(٥) تهذيب اللغة ١: ٤٢١.
(٦) انظر ذلك في الارتشاف ص١٩٧٢.
(٧) س، ن، ح: فإذا.
(٨) س، ح: يسلط.

يعمل في المفرد، كما قيل ذلك في: عَرَفتُ زيداً أبو مَنْ هو[1]، وهو قول أبي العباس[2]»/ انتهى ملخصاً. [٢: ١٣٠/أ]

وقوله **وقد يُخبَرُ هنُا ـ بشرط الإفادة ـ عن نكرةٍ بنكرةٍ أو بِمعرفةٍ** مثالُ الأول قولُ امرئ القيس في رواية س[3]:

وإنَّ شِفاءَ عَبْرةٌ مُهَراقةٌ فَهَلْ عندَ رَسْمٍ دارِسٍ مِن مُعَوَّلِ

وحكى س[4]: إنَّ أَلْفاً في دَراهِمِك بِيضٌ، وإنَّ بالطريقِ أَسداً رابِضٌ.

ومثالُ الإخبار عن نكرة بمعرفة قولُه[5]:

كأنَّ دَرِيَّةً لَمّا التَقَينا بِنَصْلِ السَّيفِ مُجْتَمَعُ الصُّداعِ

وقال آخر[6]:

كأنَّ طَيراً سُودُها وحُمْرُها

وقولُه[7]:

وما كُنتُ ضَفّاطاً، ولكنَّ طالباً أَناخَ قليلاً فوقَ ظَهرِ سَبيلِ

قال س[8]: «أراد: ولكنَّ طالباً أنا». وقال الشاعر[9]:

---

(١) الكتاب ١: ٢٣٧.

(٢) لا أعلم أنَّ المبرد يجيز وقوع الجملة بدلاً من المفرد. وذكر السيرافي أنَّ المبرد ذكر أنَّ جملة «أبو من هو» من قولك «عرفت زيداً أبو من هو» حال، وغَلَّطَه في ذلك. شرح الكتاب ٢: ٤٧/ ب.

(٣) الديوان ص٩، ٣٦٨ والكتاب ٢: ١٤٢ وشرح القصائد السبع ص٢٧.

(٤) الكتاب ٢: ١٤٣. ولم ينص على أنه محكي عن العرب.

(٥) هو مرداس بن حصين كما في النوادر ص١٥٠. والبيت من غير نسبة في الخصائص ٢: ٢٧٥. الدرية: حلقة يتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) تقدم في ص٥١.

(٨) الكتاب ٢: ١٣٦.

(٩) عجز البيت:

ويَحسَبَ جهلاً أنه مِنكَ أفهَمُ =

وإنَّ عَـنـاءً أنْ تُـفَـهِّـمَ جـاهـلاً ....

وقال آخر[1]:

وإنَّ حَراماً أنْ أَسُبَّ مُجاشِعاً بآبائيَ الشُّمِّ الكِرامِ الخَضارِمِ

وحكى س[2]: إنَّ قَريباً منك زيدٌ، وإنَّ بَعيداً منك زيدٌ. وقال الجرمي في (الفَرْخ): يُبتدأ بالنكرة ويُخبَر عنها في هذا الباب. وجاز لهم أن يجعلوا اسم (إنَّ) نكرة والخبر معرفة لأنَّهم لا يُقَدِّمون خبر (إنَّ) كما يَتوسعون[3] في (كان)، وأعطَوا (إنَّ) ما مَنعوا (كانَ)، وقدموا خبر (كان)، ومنعوا أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة، فأعطَوا كلَّ واحد منهما ما مُنع صاحبه. وأجازوا في قوله[4]:

فلَيتَ كِفافاً كان خيرُكَ كُلُّهُ ....[5]

أن يكون (كِفافاً) اسم (ليت). وقد مَنع هذا الوجهَ أبو علي في (التذكرة)، وقال: «يَقبُح الابتداء بالنكرة، ولأنه ليس في الجملة بعده ذِكْرٌ يعود عليه، ولا هو هي».

قال ابن هشام: «وهذه غفلة مِن حَبْر، والتقدير: كانَه خيرُك، ونظيره

= وهو لصالح بن عبد القدوس في البيان والتبيين ٤: ٢٢ والأمالي ٢: ٩٤.

(١) تقدم في ٤: ١٨٥.

(٢) الكتاب ٢: ١٤٢، وقد سقط المثال الثاني منه، وهو في مطبوعة بولاق ١: ٢٨٤.

(٣) ك، ف، ن: يتسعون.

(٤) عجز البيت:

وشَرُّكَ عنِّي ما ارْتَوى الماءَ مُرْتَوِي

وهو من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي، أنشدها أبو علي الفارسي في المسائل البصريات ص٢٨٤ ـ ٢٩٣. وانظر تخريجها في الحلبيات ص٢٦٠، وزد على ما فيه الخزانة ١٠: ٤٧٢ ـ ٤٨٤ [الشاهد ٨٨٤].

(٥) انظر الروايات في هذا البيت وتخريج النحويين لها في الخزانة ١٠: ٤٧٢ ـ ٤٨٤ [الشاهد ٨٨٤].

أحد قولي س[1] في: إنَّ أفضلَهم كانَ زيدٌ[2]، أي: كانَه زيدٌ[3]، وإضمار خبر (كان) لا يُحصى، وحذفه كحذف سائر الضمائر[4] إذا كان في حكم الموجود، ونصبُ هذه الحروف للنكرات[5] لا ينحصر، ويُخبر بالمعرفة، وهذا غريب لا يجوز في الابتداء ولا في (كانَ)، وقدر س[6]: ولكنَّ طالباً مُنِيخاً أنا.

وإنَّما جاز هذا عندي بأن تكون المعرفة خبراً عن النكرة أنَّ الأول لَمّا كان الثاني كان المعنى واحداً، وكان الاسم بِها منصوباً، فصار كأنه غير مسند إليه وفضلة، فجاز تنكيره، وكان الخبر معرفة لأنه لَمّا كان مرفوعاً صار كأنه مسند إليه لا مُسنَد، وكأنَّ هذا من تتميم شبهه بالفاعل» انتهى كلام ابن هشام.

وهذه المسألة تكررت للمصنف هنا، فإنه ذكر في (باب كان) ما نصه/ : «وقد يُخبر هنا وفي باب إنَّ بمعرفة عن نكرة اختياراً»[7]. قال [٢: ١٣٠/ب] السهيلي: «هذا يجوز في (إنَّ) إذا قَدَّمتَ خبرها أن يرجع اسماً لها، بخلاف (كان)، فإنك إذا قلت (كان حليمٌ زيداً) لم يَجز لأنَّ النكرة لا يُخبَر عنها، وذلك أنَّ (كان) فِعلٌ يَجوز الإخبار به، و(إنَّ) ليست كذلك. وأيضاً فإنَّ اسمها يعود منصوباً مؤخراً، وليس هذا حكم المُخبَر عنه، وأمّا (إنَّ) فاسمها إذا قلت (إنَّ قائماً زيدٌ) لم يخرج عن حكم الأسماء المحُدَّث عنها لأنه عاد مرفوعاً، وهو الأصل فيه، فكان القلب في (إنَّ) وأخواتِها أحسن منه في كان» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٣ ـ ١٥٤.
(٢) س: زيداً.
(٣) س: زيداً.
(٤) س: المضامير.
(٥) س: النكرات.
(٦) الكتاب ٢: ١٣٦. وقد تقدم البيت الذي قدر فيه سيبويه هذا التقدير قريباً.
(٧) التسهيل ص٥٤ والتذييل والتكميل ٤: ١٨٥.

ولو قلت «إنَّ قائماً ويَقعُدُ أخواك» لم يَجز عند الكوفيين لأنَّ (قائماً) لا يقع موقع (يَقوم). وقال ابن كيسان: «وهذا عندي جائز لأنَّ (إنَّ) إنَّما لم تقع على الفعل لشبهها به وأنَّ الفعل لا يعمل في الفعل، فإذا فُرق بينهما جاز أن يرد الثاني إلى الفعل. وأيضاً فقد يقع في المعطوف ما لا يكون في المعطوف عليه، وليس يلزم أيضاً هذا ـ يعني جعله ملاصقاً لقوله (إنَّ قائماً) ـ إذا قَدَّرتَ أنَّ ذلك من وصف واحد؛ ألا ترى أنك لو قلت (إنَّ ذاهباً وجائياً أخوك) لم يَجز[1] لك أن تقول: إنَّ ذاهباً أخوك وجائياً؛ لأنك إنَّما تريد: إنَّ رجلاً ذاهباً وجائياً ـ أي جامعاً هذين ـ أخوك، فالثاني من تَمام الأول، فإن أردت أن يكونا من صفة اثنين جاز التأخير، كما تقول: إنَّ زيداً أخوك وعمراً، تريد: وإنَّ عمراً أخوك، ولا يَجوز (إنَّ قائماً أخوك ويقعدُ) لأنَّ (يَقعدُ) لا ينفصل من (قائم) لأنه لا[2] يقوم مقام ما وصفه»[3] انتهى كلام ابن كيسان.

والذي تقتضيه قواعد البصريين أنه لا يَجوز: إنَّ قائماً ويَقعدُ أخواك، كما ذهب إليه الكوفيون.

ولو قلت: إنَّ قائمَينِ أخواك فيها، وإنَّ فيها قائمَينِ أخواك قياماً حسناً، لم يَجز عند الكوفيين لأنَّ (قائمَينِ) عندهم اسم لا ينصرف إلى فَعَل ويَفْعَل، فلا يفرق بينه وبين صلته. وكذلك لا يُجيزون[4]: إنَّ آكلاً زيدٌ طعامَك. قال الفراء: لا يخلو (آكِلٌ) مِن أن يكون اسْماً أو خَلَفاً، ولا يفرق بينه وبين صلته. قال أبو جعفر الصفار: وذا كله جائز عند البصريين[5]، إلا أن تجعل (آكلاً) نعتاً أو يكون بمنزلة (رَجُل)، فلا يعمل شيئا بحال من الأحوال.

---

(١) لم يجز..... ذاهباً وجائياً: سقط من ك.
(٢) لا: سقط من ك، ف.
(٣) ك، ف، م: وصف به. ن: وصفه به.
(٤) الأصول ١:٢٥٦.
(٥) الأصول ١:٢٥٦.

وقوله **ولا يَجوز نحو (إنَّ قائماً الزيدانِ) خلافاً للأخفش والفراء**[1] جواز هذا متفرع على جواز «قائمٌ الزيدانِ» دون استفهام ولا نفي، وقد تقدم ذكرُ الخلاف في ذلك في «باب المبتدأ»[2] وترجيحُ المصنف جوازَه وترجيحُنا نحن مَنْعَه.

وفي (البسيط): «وتقول[3]: إنَّ قائماً زيدٌ، ترفع زيداً[4] بقائم، وهو سادٌّ مَسَدَّ الخبر، كما كان في قولك: أقائم زيدٌ؟ وفي التثنية: إنَّ قائماً الزيدانِ، وهو قول البصريين، وأما الكوفيون[5] فلا يُجيزون إلا أن تقول: إنَّ قائمَينِ الزيدانِ، ولا يَجوز إفراد اسم الفاعل لأنَّ/ المفرد في قوة [٢: ١٣١/أ] الفعل، و(إنَّ) لا تلي الفعل» انتهى. وفي موضع آخر نقل بالعكس.

وقوله **ولا نحو**[6] **ظَننتُ قائماً الزيدانِ، خلافاً للكوفيين** قال المصنف[7]: «يلزم مَن أجاز (إنَّ خَبيراً بنو لِهْب) مِن البصريين أن يُجيز دخول(ظَنَنتُ)، كما فعل الكوفيون، فيقول: ظَنَنتُ خَبيراً بنو لِهْب. والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرعُ إعمال الفعل، فلا يُستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز (قائمٌ الزيدانِ) جواز: إنَّ قائماً الزيدانِ، ولا: ظَنَنتُ قائماً الزيدانِ؛ لصحة وقوع الفعل موقع المتجرد مِن (إنَّ) و(ظَنَنتُ) وامتناع وقوعه بعدهما.

واستدل الكوفيون على (ظَنَنتُ قائماً الزيدانِ) بقول الشاعر[8]:

---

(١) الأصول ١: ٢٥٦.
(٢) الجزء الثالث من التذييل ص٢٧٠ ـ ٢٧٨.
(٣) ك، ف: ولا تقول.
(٤) س: زيد.
(٥) الأصول ١: ٢٥٥.
(٦) س: ولا يجوز.
(٧) شرح التسهيل ٢: ١٧ ـ ١٨.
(٨) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص١٢٦٤ ومعاني القرآن للفراء ١: ٤١٥ والأصول ١: ١٨٦. العاديّة: بئر. والجعائل: جمع جَعالة، وهي هنا الرشوة. وكان ذو الرمة قد =

أَظَنَّ ابنُ طُرْثُوثٍ عُتَيبةُ ذاهباً بِعادِيَّتِي تَكْذابُهُ وجَعائلُهْ

ولا حجة فيه لاحتمال أن يريد قائله: أَظَنَّ ابنُ طُرْثُوثٍ عُتيبةُ شخصَه ذاهباً، فحذف المفعول الأول للعلم به، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[1]، الأصل: بُخْلَهم هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول، وترك الثاني» انتهى. وذكرُه مسألة (ظَنَنتُ) هنا من باب الاستطراد.

وفي (الإفصاح): يَجوز على مذهب أبي الحسن والكوفيين في (كانَ) و(إنَّ) إذا أعملتهما أن يرفع اسم الفاعل، ويسدّ مسدّ الخبر، يعتمد اسم الفاعل عندهما على (كانَ) و(إنَّ)، فيقولون: إنَّ ضارباً عمرٌو وزيدٌ[2]، وكان ضاربٌ عمرٌو وزيدٌ[3]. ويجوز عندهم أن يضمر الأمر ويرفع لأنه في موضع الخبر، فاعتمد، كما تقول: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً، وجعلوا المفرد هنا يفسر الضمير لأنه بمنزلة الجملة الفعلية، وكذلك يقولون: ظَنَنتُه ضاربٌ زيدٌ عمراً. ويجيزون[4] النصب بعد (ظَنَنتُه) لأنه مفعول ثان، وسدّ مسدّ الجملة المفسرة. وهذا كله باطل، ولم يُسمع منه شيء[5].

= اختصم هو وابن طرثوث في بئر، وأراد أن يقضى له بها. وصدره في الديوان:
لَعَلَّ ابنَ طُرْثُوثٍ عُتَيبةَ ذاهبٌ

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

(٢) في النسخ كلها: «زيد» بدون واو قبله، صوابه في الارتشاف.

(٣) فيما عدا ك: «زيد» بدون واو قبله.

(٤) الأصول ١: ١٨٣.

(٥) هنا نهاية الجزء الثاني من نسخة الأسكوريال (س).

ص: فصل

يُستَدامُ كَسرُ (إنَّ) ما لم تُؤَوَّلْ هي ومعمولُها بمصدر، فإنْ لَزِمَ التأويلُ لَزِمَ الفتحُ، وإلا فوجهان.

فَلامتناعِ التأويل كُسرت: مُبْتَدأةً، وموصولاً بِها، وجوابَ قَسَم، ومَحْكِيَّةً بقولٍ، وواقعةً مَوْقِعَ الحالِ ومَوْقِعَ[1] خبرِ اسمِ عينٍ، أو قبلَ لامٍ مُعَلِّقةٍ.

ولِلُزوم التأويل فُتحت بعدَ (لو) و(لولا) و(ما) التوقيتية، وفي موضعِ مجرورٍ، أو مرفوعِ فعلٍ أو منصوبِه غيرَ خبر.

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «(إنَّ) بالكسر أصل لأنَّ الكلام معها جملة غير مؤولة بِمفرد، و(أنَّ) الفتحُ فيها فرع لأنَّ الكلام معها مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة مِن كلِّ وجه أو مفرداً مِن كلِّ وجه أصل لكونه جملة مِن وجه ومفرداً مِن وجه، ولأنَّ المكسورةَ مستغنية بمعموليها عن/ زيادة، والمفتوحةَ لا تستغني عن زيادة، والمجردُ من الزيادة أصل [٢: ١٣١/ب] للمزيد، ولأنَّ المفتوحة تصير مكسورةً بحذفِ ما تتعلق به، كقولك في عرفت أنَّك بَرٌّ: إنَّكَ بَرٌّ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، كقولك في إنَّكَ بَرٌّ: عرفت أنَّكَ بَرٌّ، والمرجوعُ إليه بحذفٍ أصلٌ للمتوصَّل إليه بزيادة، ولكون المكسورة أصلاً قلت: يُستَدام كسرُ إنَّ» انتهى.

---

(١) في التسهيل وشرحه: أو موقع.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٩.

وقال غيره[1]: الأصلُ المكسورةُ لأنَّها تُفيد معنًى واحداً، وهو التأكيد، والمفتوحةُ تُفيده، وتُعَلِّقُ ما بعدَها بِما قبلَها، ولأنَّها أَشبهُ بالفعل إذ كانت عاملة غيرَ معمولة كما هو أصل الفعل، والمفتوحةُ عاملةٌ ومعمولٌ فيها كالمركَّب، والمكسورةُ كالمفرد، والمفردُ أصلٌ للمركَّب، ولأنَّها مستقلة، والمفتوحةُ كبعضِ اسمٍ إذْ كانت وما عملت فيه بتقديره. وقال قوم: المفتوحةُ أصلٌ للمكسورة. وقال آخرون: كلُّ واحدة أصلٌ بنفسها. والصحيح الأول.

وفي (البسيط): قيل: إنَّ المفتوحة مُغَيَّرةٌ مِن المكسورة، فتُفتَح دليلاً على اتصالِ العاملِ بِما دَخلت عليه، وهو قول الفراء. وتميم وقيس يبدلون[2] من همزتِها عيناً[3]، فيقولون: أشهدُ عَنَّ محمداً رسولُ الله.

وقوله **ما لم تُؤول هي ومعمولُها بمصدر** لَمّا كانت (إنَّ) و(أنَّ) متقاربتين في اللفظ ومتفقتين في بعض الأحكام ـ ألا ترى دخولهما على المبتدأ والخبر واتفاقهما في معنى التأكيد ـ احتيج إلى قانون تُمَيَّز به أماكنُ المكسورة مِن أماكن المفتوحة، فذكر أنَّها متى أُوِّلَت هي ومعمولاها بمصدر لم تُكسَر. وما ذهب إليه المصنف مِن أنَّها إذا فُتحت أُوِّلَت بِمصدر هو قولُ الأكثر من النحويين.

وإذا كان خبرها فعلاً أو اسماً ملاقياً للفعل في الاشتقاق من المصدر تقدرت بمصدر مِن لفظ الفعل أو ذلك الاسم، نحو: بَلَغَنِي أنَّك تَنطلقُ، أو أنَّك مُنطلقٌ، فتقدر: بلغني الانطلاقُ.

---

(١) المذاهب الثلاثة في اللباب للعكبري ١: ٢٢٤.

(٢) ك، ف: يبدلونها.

(٣) مجالس ثعلب ص٨٠ ـ ٨١. وعنه في الخصائص ٢: ١١ وسر الصناعة ص٢٢٩ ـ ٢٣٠. وتسمى هذه الظاهرة العنعنة، وقد نسبت في هذه المصادر إلى تميم فقط. ونسبها الزمخشري في المفصل ص٣١٨ ـ ٣١٩ إلى تميم وأسد. وانظر ابن يعيش ٨: ١٤٩. ونسبها الفراء إلى تميم وقيس وأسد ومن جاورهم. تهذيب اللغة ١: ١١٢.

فإنْ كان الخبر ظرفاً أو مجروراً يُقَدَّر المصدر من لفظ الاستقرار العامل في الظرف أو المجرور، نحو: بَلَغني أنَّك عندَ زيد، أو في الدار، يقدر: بَلَغني استقرارُك في الدار، أو استقرارُك عندَ زيد.

وإنْ كان اسْماً جامداً، نحو: بَلَغني أنَّ هذا زيدٌ، فالتقدير: بَلَغَني كونُ هذا زيداً. وإنَّما ساغ ذلك لأنَّ كلَّ خبر جامد تصح نسبته إلى المُخبَر عنه[1] بلفظ الكون، تقول: هذا زيدٌ، وإنْ شئت: هذا كائنٌ زيداً، فيكون معناه كمعنى قولك: هذا زيدٌ.

وقال السهيلي[2]: «قول كثير من النحاة (أنَّ وما بعدها في تأويل مصدر) وتقديرهم: بَلغني أنَّك منطلقٌ، أي: انطلاقُك، ليس كما زعموا، إنَّما هي في تأويل الحديث، كذلك قال س[3]، وإنَّما التي في تأويل المصدر (أنِ) الخفيفةُ الناصبة للفعل؛ لأنَّها أبداً مع الفعل هي/ تدل على [٢: ١٣٢/أ] مصدره، وأمّا (أنَّ) المشددة فقد يكون خبرها اسْماً مَحضاً، نحو: علمتُ أنَّ الليثَ الأسدُ، فهذا لا يُشعر بالمصدر لأنه لا فعل له» انتهى كلام السهيلي. وتلخص منه أنَّ (أنَّ) وما بعدها لا تتقدر بالمصدر، خلافاً لأكثر النحويين.

وقوله **فإنْ لَزِمَ التأويلُ لَزِمَ الفتحُ، وإلا فوجهان** يعني: إنْ لَزِمَ أنْ تُؤَوَّل بالمصدر لَزِمَ فتحُ (أنَّ).

وقال أبو علي الفارسي[4] في ضبط المكسورة والمفتوحة: كلُّ موضعٍ يتعاقب عليه الاسم والفعل فَ (إنَّ) فيه مكسورة، وكلُّ موضعٍ ينفرد بأحدهما فَ (أنَّ) فيه مفتوحة. فالأولُ نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، يجوز: زيدٌ

---

(١) عنه: سقط من ك، ف.

(٢) لم أقف على نصه هذا. وانظر نتائج الفكر ص٣٤٥ ـ ٣٤٨ فله فيه كلام في «أنَّ».

(٣) الكتاب ٣: ١٣٢، ١٣٩.

(٤) الإيضاح العضدي ص١٢٩.

قائمٌ، ويقومُ زيدٌ. والثاني نحو: بَلَغَني أنَّ زيداً قائمٌ. والثالثُ نحو: لو أنَّ زيداً قائمٌ.

قالوا[1]: وهذا القانون ليس بصحيح لأنه ينكسر بِـ (إذا) التي للمفاجأة، فإنه لا يليها إلا الاسم، وتُكسر (إنَّ) بعدها.

وقال س[2]: كُلُّ موضعٍ هو للجملة فَـ (إنَّ) فيه مكسورة، وكُلُّ موضعٍ هو للمفرد فَـ (أنَّ) فيه مفتوحة.

قالوا[3]: وهذا يَنكسر بقولهم «لو أنَّ زيداً قائمٌ»[4] لوقوعها موقع الجملة الفعلية، ومع هذا هي مفتوحة، هذا على مذهب س[5] على ما سيأتي بيانه. ومِن النحويين مَن ضبط ذلك بتعداد المواضع.

وقوله **فلامتناع التأويل كُسرت مُبتَدأةً** أخذ المصنف في تعداد أماكن المكسورة، فذكر أنَّها تُكسر إذا كان مبدوءاً بِها لفظاً ومعنىً، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، أو معنًى لا لفظاً، نحو: ألا إنَّ زيداً قائمٌ.

وفي قوله (مُبتَدأةً) إبْهام لأنَّ المبتدأ في الاصطلاح معروف، ولا يراد هنا إذ يلزم على ذلك الكسر في نحو: عندي أنَّك فاضلٌ، ولا يَجوز ذلك، وإنَّما[6] أراد بقوله (مُبتَدأةً) أي: أولَ الكلام.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٥٩.

(٢) لم أقف على هذا القول في الكتاب، ولعله مستنبط من كلام سيبويه. انظر الكتاب ٣:١٤٢ ـ ١٤٣. وهو قول الشلوبين في التوطئة ص٢٤٠. ونسبه إليه الأبذي في شرح الجزولية ص١٠٥٤. وذكره غير منسوب ابنُ عصفور في شرح الجمل ١:٤٥٩. وانظر تفصيل ذلك في شرح الجزولية للشلوبين ص٨١٠ ـ ٨١٤ والمباحث الكاملية ١:٥٤٧ ـ ٥٥٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٥٩.

(٤) تتمته: «قام عمرو» كما في شرح الجمل.

(٥) الكتاب ٣:١٣٩ ـ ١٤٠.

(٦) ك، ف: وإذا.

وليس ما ذكر مِن أنَّها تُكسر في ابتداء الكلام مجمعاً عليه؛ إذ قد ذهب بعض النحويين إلى جواز الابتداء بِـ (أنَّ) المفتوحةِ أولَ الكلام كما سبق في (باب الابتداء)، فتقول: أنَّ زيداً قائمٌ عندي.

وقوله **وموصولاً بِها** مثاله ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾[1]. فإنْ جاء ما ظاهرُه أنه فُتحت فيه (أنَّ) بعد موصول، نحو قولهم: «لا أَصْحَبُك ما أنَّ في السماءِ نَجْماً»[2]، فإنَّ صلة (ما) محذوفة، و(أنَّ) معمولة لذلك المحذوف، تقديره: ما ثَبَتَ أنَّ في السماء نجماً، كذا قاله المصنف في الشرح[3].

وقال أبو علي الفارسي[4]: «إذا وقعت بعد الاسم الموصول، كقولك: أعطيتُه ما إنَّ شَرَّه خيرٌ مِن جَيِّدِ ما مَعَك» انتهى. وكذا يقول أصحابنا[5].

وعلى ما زعم س[6] ليست (إنَّ) صلة الاسم الموصول، بل (إنَّ) عنده على إضمارِ قَسَم، والقَسَمُ[7] وجوابه هو الصلة، و(إنَّ) هو جواب القسم المحذوف. ولا يُجيز س بعد القسم في (إنَّ) إلا كسر/ همزتِها. [٢: ١٣٢/ب]

وقوله **وجوابَ قسم** هذه المسألة ـ وهي: والله إنَّ زيداً قائمٌ ـ فيها أربعة مذاهب:

أحدها: إجازة الكسر والفتح واختيار الفتح، وهو مذهب الكسائي[8]

---

(١) سورة القصص، الآية: ٧٦.
(٢) مجمع الأمثال ٢:٢٢٨، وأوله فيه: لا أفعله.
(٣) شرح التسهيل ٢:٢٢.
(٤) الإيضاح العضدي ص١٣٠.
(٥) انظر الجزولية ص١٢١ وشرحها للشلوبين ص٨٠٩ وللورقي ص٥٤٥ وللأبذي ص١٠٥٥.
(٦) الكتاب ٣:١٤٦.
(٧) ك، ف، م: فالقسم.
(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣:٤١٠.

والبغداديين[1].

والثاني: إجازتُهما واختيار الكسر[2].

والثالث: وجوب الفتح[3]، وهو مذهب الفراء، وقال أبو جعفر الصفار: «قال الكسائي والطُّوَال: تقول: واللَّهِ أنَّ زيداً منطلقٌ، بفتح أنَّ».

والرابع: وجوب الكسر، وهو الذي صححه أصحابنا[4]، وهو مذهب البصريين[5]، وهو القياس، وبه ورد السماع، قال تعالى ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[6]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ ۝٢ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا﴾[7]. قال أبو الحسن بن خروف[8]: «ولم يُسمع فتحها بعد اليمين، ولا وجه له في القياس» انتهى.

وقد سُمع من لسان العرب «حَلَفتُ أنَّ زيداً قائمٌ» بالفتح والكسر، فغلط سَماع ذلك مَن أجاز الفتح والكسر في قولك: باللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ؛ لأنَّ التقدير: حَلَفتُ باللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ، فكما يَجوز الكسر والفتح مع

---

(١) الأصول ١: ٢٧٩. وذكر ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص٢٣٠ عن ابن كيسان أنه قول الكوفيين.

(٢) الجمل ص٥٨ وشرحه لابن عصفور ١: ٤٦٠ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٤.

(٣) في المباحث الكاملية ١: ٥٤٦: «وقد روى الزجاج أنَّها تفتح في جواب القسم».

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٠ ـ ٤٦١ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٤.

(٥) منهج السالك ص٧٥. وانظر الكتاب ٣: ١٤٦ والمقتضب ٤: ١٠٧. وقال ابن السراج: «قال أبو العباس رحمه الله: والبغداديون يقولون: والله أنَّ زيداً منطلقٌ، فيفتحون أنَّ، وهو عندي القياس لأنه قسم، فكأنه قال: أحلف بالله على ذاك، أشهد أنك منطلق». الأصول ١: ٢٧٩.

(٦) سورة الدخان، الآيات: ١ ـ ٣.

(٧) سورة الزخرف، الآيات: ١ ـ ٣.

(٨) شرح الجمل له ص٢٣١.

التصريح بالفعل فكذلك يَجوز مع إضماره. وبيان الغلط فيه أنَّ مَن كسرها بعدَ (حلفت) لم يجعل (حلفت) إلا قَسَماً، و(إنَّ) وما بعدها جواباً لها، ومَن فتحها بعد (حلفت) جعل (حلفت) إخباراً عن قَسَم متقدم، ولم يجعلها قَسَماً، وتكون (أنَّ) وما بعدها في موضع معمول لها، ولا يُتَصَوَّر هذان التقديران إذا كانت (حلفت) مضمرة؛ لأنَّ العرب لا تُضمر (حلفت) وتريد بِها غير القَسَم، بل إذا أضمرَتْها كانت قَسَماً لا إخباراً عنه، فلذلك كُسرت (إنَّ) بعد (حلفت) المضمرة.

وقد خالفَ المصنفُ قولَه هنا في أرجوزته حيث قال:

بعد (إذا) فُجاءةٍ أو قَسَمِ لا لامَ بعدَه بِوَجْهَينِ نُمِي

فيعني بقوله (نُمِي)[1] أنَّ ذلك مَرويّ. وليس كذلك، بل السماع إنَّما ورد بالكسر.

وإلى جواز الفتح والكسر ذهب أبو القاسم السهيلي مِن أصحابنا، كما ذهب إليه المصنف في الأرجوزة، قال السهيلي: «جواز فتحها وكسرها بعد القَسَم لأنَّ القَسَم جملة تؤكِّد أخرى، فإنْ كسرت (إنَّ) فلأنَّها في حكم الجملة المستأنفة، وإنْ فُتحت فلأنَّها تؤدي عن حديث محلوف عليه، يعمل فيه أَحلِفُ وأُقْسِمُ» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[2] شيخنا: «إذا كانت جواباً للقَسَم في اللفظ كُسرت، وهي في قولهم (حَلَفتُ أنَّ زيداً منطلقٌ) جوابٌ في المعنى ومعمولةٌ لفعل الحلف في اللفظ، فلذلك تُفتَح».

وفي (البسيط): وأمّا القَسَم فذهب البصريون إلى أنه يَكسر ليس إلا، وذهب غيرهم إلى الفتح. وأصل هذا الخلاف أنَّ جُمْلَتَيِ القَسَم والمُقْسَم

---

(١) فيعني بقوله نمي: سقط من ك.

(٢) معناه في شرح الجمل ١: ١٦١.

عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكونَ المقسم عليه مفعولاً لفعل القَسَم
[٢: ١٣٣/أ] أو لا؟ فذهب بعضهم إلى أنه في موضع مفعول، ففَتح (أنَّ)/ بتقدير: أحلِف على كذا. ومنهم مَن جعل القَسَم تأكيداً للمُقْسَم عليه لا عاملاً فيه، فانتفى ألا يكون به تعلُّق، فكَسر ليس إلا. ومَن جَوَّزَ الأمرين أجاز الوجهين.

وقوله **ومَحْكِيَّةً بقولٍ** نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾[١]. ويأتي الكلام في فتحها بعد القول حيثُ تَعرض لذلك المصنف في (باب ظننت)، إن شاء الله.

وقوله **وواقعةً موقعَ الحال** مثاله: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾[٢]، وقال[٣]:

ما أعطَياني، ولا سَأَلْتُهُما إلا وإنِّي لَحاجِزي كَرَمِي

وقوله **وموقعَ خبرِ اسمِ عينٍ** مثاله: زيدٌ إنه منطلقٌ. وهذه مسألة خلاف: ذهب البصريون إلى جواز ذلك، واستدلوا على صحة ذلك بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٤]، وبقول الشاعر[٥]:

أَرانِي ـ ولا كُفْرانَ باللَّهِ ـ إنَّما أُواخي مِنَ الأقوامِ كُلَّ بخيلِ

وقولِ الآخر[٦]:

---

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٥.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٥.

(٣) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص٢١٩ [طبعة دار الكتاب العربي] والكتاب ٣: ١٤٥. يعني عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم.

(٤) سورة الحج، الآية: ١٧.

(٥) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص٥٠٨ والكتاب ٣: ١٣١.

(٦) هو جرير. والبيت في ديوانه ص٦٧٢ ومعاني القرآن للفراء ٢: ١٤٠، ٢١٨ والخزانة ١٠: ٣٦٤ ـ ٣٦٨ [الشاهد ٨٦٦]. خواتيم الأمور: استتمامها.

إنَّ الـخـلـيـفـةَ إنَّ الـلَّـهَ سَـرْبَـلَـهُ سِرْبالَ مُلْكٍ، بِهِ تُرْجَى الخَواتيمُ

وقولِ الآخر[1]:

مِنَّا الأَناةُ، وبعضُ القومِ يَحسَبُنا إنّـا بِـطـاءٌ، وفـي إبْـطـائـنـا سَـرَعُ

وقال الفراء[2]: «لا تقول في الكلام: إنَّ أخاك إنَّه ذاهبٌ». قال[3]: «وإنَّما جاز في الآية لأنَّ المعنى كالجزاء، أي: مَنْ كان مؤمناً أو على شيء مِن هذه الأديان فاللَّهُ يَفصِلُ بينَهم» انتهى.

وما استدلَّ به البصريون ليس هو في عين المسألة لأنَّ الحكم هو أنه تُكسر إذا وقعتْ خبرَ اسمِ عينٍ، والمستدَلُّ به هو أنَّها كُسرت إذا وقعت خبراً لِـ (إنَّ)، وإنْ كان الاستدلال بِما ذُكر يَستلزم جواز ذلك لأنَّ (إنَّ) و(أَرانِي) و(يَحسَبنا) نواسخ للابتداء، فيقال: كما جاز ذلك مع النواسخ يَجوز في الابتداء، نحو: زيدٌ إنه ذاهبٌ، ويُمكن أنْ يُقال إنه تَحدُث معَ النَّواسخ أحكامٌ لا تكون مع الابتداء، فيمكن أن يكون هذا منها.

وقوله **أو قبلَ لامٍ مُعَلِّقةٍ** مثاله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[4] وقولُ الشاعر[5]:

أَلَـمْ تَـرَ إنِّـي وابـنَ أَسْـوَدَ لـيـلـةً لَنَسْري إلى نارَينِ يَعلو سَناهما

فلولا اللام لفُتحت. وقد انتهت المواضع التي يجب فيها الكسر، وهي سبعة.

---

(١) هو وضاح بن إسماعيل. الحماسة ١: ٣٢٤ وشرحها للمرزوقي ص٦٤٧ وللأعلم ص٤٠٩. السرع: السرعة.

(٢) معاني القرآن ٢: ١٤٠.

(٣) معاني القرآن ٢: ١٤٠.

(٤) سورة المنافقون، الآية: ١.

(٥) هو الشمردل بن شريك اليربوعي كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ١٤٠ ـ ١٤١. والبيت من غير نسبة في الكتاب ٣: ١٤٩ وتحصيل عين الذهب ص٤٣٩. نسري: نسير ليلاً. والسنا: الضوء.

ونَقَصَه موضعٌ آخر، وهو أنه يَجب كسرها بعد (حيثُ)، نحو[1]: اجْلِسْ حيثُ إنَّ زيداً جالسٌ. وقد أُولِعَ عَوامُّ الفقهاء في قراءاتِهم بفتحها، يقولون: مِن حيثُ أنه، بالفتح.

[٢: ١٣٣/ب] وقوله **ولِلُزومِ التأويلِ فُتحت/ بعدَ (لو)** أي: ولِلُزوم تأويلها بالمصدر. ومثال ذلك بعد (لو) قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

فلَوْ أنَّ قَومي أَنْطَقَتْني رِماحُهُمْ نَطَقتُ، ولكنَّ الرِّماحَ أَجَرَّتِ

والتقدير: ولو صَبْرُهم، ولو إنْطاقُ رِماحِ قَومي إياي، فموضعُ (أنَّ) وما دخلت عيه رَفعٌ.

واختلفوا على ماذا ارتفع:

فذهب الكوفيون وبعض البصريين، منهم المبرد[4] والزجاج، وتبعهما الزمخشري[5] وجماعة، إلى أنه مبني على فعل محذوف.

قال ابن هشام: وقول الكوفيين عديم النظير لأنَّ الفعل لم يُحذف بعدَ (لو) قطُّ إلا أنْ يكون مُفَسَّراً؛ نحو قولِه تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[6] وقولِهم في المثل: «لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني»[7].

---

(١) نحو اجلس حيث: سقط من ك، ح.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٥.

(٣) هو عمرو بن معدي كرب الزبيدي. شعره ص٥٦ وشرح الحماسة للمرزوقي ص١٦٢. أجرت: الإجرار: أن يُشَقَّ لسان الفصيل لئلا يرضع.

(٤) المقتضب ٣: ٧٧ ـ ٧٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢١/ب ولابن خروف ص٢١٣ ـ ٢١٤.

(٥) المفصل ص٣٢٣.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

(٧) أمثال أبي عبيد ص٢٦٨ ومجمع الأمثال ٢: ١٧٤ وسر الصناعة ص٦٤٨. وذكر المبرد في المقتضب ٣: ٧٧ أنَّ الصحيح من روايتهم: لو غيرُ ذاتِ سِوارٍ لَطَمَتْني. وهو من قول حاتم. والمعنى: لو ظَلمني رجل لانتصفتُ منه. وعلى رواية أبي حيان يكون المعنى: لو لطمتني حرة، فجعل السوار علامة الحرية.

قال: «وزعم البصريون أنَّ الخبر لِـ (أنَّ) بعد (لو) لم يجئ إلا فعلاً أو اسمَ فاعل ليكون بمعنى الجملة الاسمية، ولا يجوز: لو أنَّ زيداً أخوك لأكرَمتُك» انتهى.

وليس مذهب البصريين بصحيح إنْ كان يصح نقله عنهم. فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف. هكذا ذكر الأستاذ أبو علي أنه مذهب البصريين.

وقال ابن هشام: مذهب س[1] أنَّ (أنَّ) مع معموليها[2] مبتدأة، والخبر محذوف، لا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا)، وهو قول أكثر البصريين. وذهب بعضهم[3] أنه مرفوع بالابتداء، ولا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند إليه في الذكر. قال ابن عصفور: وهذا الذي أحفظه عن البصريين. انتهى.

وقد جَوَّز المبرد هذا الوجه والوجه الأول، حكى عنه ابن السراج في كتاب (الأصول)[4] أنه قال: إنَّ (أنَّ) المفتوحةَ بعد (لو) مع صلتها بتقدير مصدر، ووقوعها[5] بعدَها على ضربين:

أحدهما: أنَّ المصدر يدل على فعله، فيَجزي منه. قال: فإنْ قال قائل: إذا قلت «لو أنك أَجَبْتَنِي لأكرَمتُك» فلم لا تقول: لو إجابتُك لأكرمتُك؟ قيل: لأنَّ الفعل قد لفظت به في صلة (أنَّ)، والمصدر ليس كذلك؛ ألا ترى أنك تقول: ظَنَنتُ أنك منطلقٌ، فتعديه إلى (أنَّ)، وهي وصلتها اسمٌ واحد لأنَّها قد صار لها اسم وخبر، فدلت على المفعولين، وغيرها من الأسماء لا بُدَّ معه مِن مفعول ثانٍ.

---

(١) الكتاب ٣: ١٢١، ١٣٩ ـ ١٤٠، ١٥٨، وشرحه للسيرافي ٤: ٢١/أ ـ ٢١/ب.

(٢) في النسخ المخطوطة: مع معمولها.

(٣) نسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٥٩ إلى سيبويه.

(٤) الأصول ١: ٢٦٨ ـ ٢٦٩ والتعليقة للفارسي ٢: ٢٣٣.

(٥) فيما عدا م: وقوعها. بدون واو قبلها.

قال: والوجه الآخر أنَّ الأسماء تقع بعد (لو) على تقديرِ تقديمِ الفعل الذي بعدها[1]، فَـ (لو) وَلِيَتْها على كُلِّ حال، وإنْ كان ذلك مِن أجل ما بعدها، ولذلك وَلِيَتْها (أنَّ) لأنَّها اسم، وامتنعت المكسورة لأنَّها حرف جاء لمعنى التوكيد، فمِمّا وَلِيَها مِنَ الأسماء قولُ الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[2] وكذلك: لو أنَّك جِئْتَني، أي: لو وَقَعَ مَجيئُك.

والصحيح أنَّ (أنَّ) ومعموليها في موضع رفع بالابتداء، وذلك أنَّ في كُلٍّ مِن المذهبين خروجاً لِـ (لو) عما استقرَّ فيها؛ لأنَّ العرب لا تقول: لو زيدٌ/ قائمٌ لأكرمتُك، ولا تقول: لو قيامُ زيدٍ لأكرمتُك، إنما تَحذف الفعل بعدها، وتَجعل ما بعده معمولاً له إذا كان ثَمَّ ما يفسره، وهو مع ذلك قليل، وأن يليها الفعل هو الكثير، فإذا جعلنا ذلك مبتدأ ـ ولا يحتاج إلى خبر لجريان المسند والمسند إليه في صلتها وإغناء ذلك عنه ـ كان أولَى[3] لأنَّ هذا الوجه ليس فيه حذف، والوجه الآخر يَحتاج إلى تكلُّف حذف. [٢: ١٣٤/أ]

وما ذكره المبرد مِن أنَّ السبب في ذلك جريان ذكر الفعل في صلة (أنَّ) ليس بشيء لأنَّ (أنَّ) الواقعة بعد (لو) قد لا يكون خبرها الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[4].

وما ذكره الأستاذ أبو علي أنه مذهب البصريين أنه يقدر بِمبتدأ محذوف الخبر فهو مرجوح؛ لأنه إذا أمكن أن يُحمَل الكلام على أنْ لا حَذْفَ كان أَولَى مِن حَمْله على حذف. وقد ذكرنا أيضاً الكلام على (أنَّ)

---

(١) في النسخ المخطوطة: تقديم المفعول بعدها. والتصويب من الأصول والتعليقة.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

(٣) ك، ف: أقل.

(٤) سورة لقمان، الآية: ٢٧.

بعد (لو) في كتاب (التكميل) في الفصل الثاني مِن (باب عوامل الجزم)، وأَمْعَنَّا الكلام في ذلك هناك، لكن فيما ذكرناه هنا مزيد فوائد.

وقوله **و(لولا)** مثاله قولُه تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

لكم أَمانٌ، ولولا أننا حُرُمٌ لم تُلْفِ أنفُسُكم مِنْ حَتْفِها وَزَرا

وقوله **و(ما) التوقيتية** مثالُه قولُ العرب فيما حكاه ابن السكيت: لا أُكَلِّمُكَ ما أنَّ في السماء نَجْماً[3]، وفيما حكاه اللحياني: لا أَفْعَلُ ما أنَّ حِراءً مكانَه[4]، التقدير: ما ثَبَتَ أنَّ في السماء نَجْماً، وما ثَبَتَ أنَّ حِراءً مكانَه.

وقوله **وفي موضع مجرور، أو مرفوعِ فعلٍ أو منصوبِه غيرَ خبر** مثال ذلك: عَجِبتُ مِن أنك منطلقٌ، وقولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[5]، و﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[6]، وأنشد س[7]:

تَظَلُّ الشمسُ كاسِفةً عليهِ كآبةَ أنَّها فَقَدَتْ عَقيلا

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾[8]، ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾[9]، ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾[10].

---

(١) سورة الصافات، الآية: ١٤٨.
(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٢.
(٣) سبق في ٣: ١٧٢. وانظر شرح التسهيل ٢: ٢٢.
(٤) سبق في ٣: ١٧٢. وانظر شرح التسهيل ٢: ٢٢.
(٥) سورة الحج، الآية: ٦.
(٦) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.
(٧) الكتاب ٣: ١٥٧ وتحصيل عين الذهب ص٤٤١ وشرح الكتاب لابن خروف ص٢٤٦ وشرح التسهيل ٢: ٢١ وتخليص الشواهد ص٣٥٣ والعيني ٢: ٢٤١. المصدر المؤول مِن أنَّ ومعموليها في محل جر، مضاف إليه.
(٨) سورة العنكبوت، الآية: ٥١.
(٩) سورة الجن، الآية: ١.
(١٠) سورة الأنعام، الآية: ٨١.

واحترز بقوله «غيرَ خبر» مِن نحو قوله: حَسِبتُ زيداً إنه قائمٌ، فَ«إنه قائمٌ» في موضع نصب، لكنه خبر في المعنى لأنَّ (حَسِبَ) داخلة على المبتدأ والخبر.

ص: ولإمكانِ الحالينِ أُجيزَ الوجهانِ بعدَ (أَوَّلُ قَولِي)، و(إذا) المفاجأة، وفاءِ الجواب.

وتُفتَح بعد (أَمَا) بمعنى حَقّاً، وبعدَ[1] (حتى) غيرِ الابتدائية، وبعدَ (لا جَرَمَ) غالباً، وقد تُفتَح عند الكوفيين بعدَ قَسَمٍ ما لم توجد اللام.

ش: يعني بـ«إمكان الحالين» اعتبار التقدير بالمصدر واعتبار التقدير بالجملة، فباعتبار المصدر تُفتح، وباعتبار الجملة تُكسر.

وقوله **أُجيزَ الوجهانِ بعدَ (أَوَّلُ قَوْلِي)** هذه مسألة ذكرها س[2]، وهي قولهم: أَوَّلُ ما أَقولُ/ إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، وأحالَها[3] المصنف إلى: أَوَّل قَوْلِي، فسَبَكَ مِن (ما) والفعل مصدراً، وأضاف إليه (أَوَّل)، وسيأتي احتمال (ما) أن تكون اسماً موصولاً. وكما ذكرها س ذكرها أبو علي في (الإيضاح)[4]، ولم يَسبك مِن (ما) والفعلِ مصدراً، فمَن فتح (أنَّ) قَدَّرَها بالمصدر، كأنه قال: أَوَّلُ ما أَقولُ حَمْدُ اللَّهِ، فأَوَّلُ: مبتدأ، و«أنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» في موضع الخبر، و(ما) مصدرية، كأنه قال: أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهِ، وهذا إخبارٌ بمعنًى عن معنًى لأنَّ (قَوْلاً) مصدر، والمضاف إليه مصدر، و(حَمْد) مصدر أُخبر به عن مضاف لمصدر. [٢: ١٣٤/ب]

فإنْ قلت: أيَجوز مع فتح «أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي)، أو نكرة موصوفة بمعنى (شيء)، والفعل بعدها صلة، أو

---

(١) ك، ف: وبمعنى.
(٢) الكتاب ٣: ١٤٣.
(٣) فوقه في ك ما نصه: أي حوَّلها.
(٤) الإيضاح العضدي ص١٣٠.

صفة، والعائد محذوف، وهو مفعول القول، ويكون التقدير: أَوَّلُ الألفاظ التي أقولُها، وأَوَّلُ ألفاظٍ أقولُها حَمْدُ اللَّهِ؟

قلت: مَنع ذلك بعضُهم، قال[1]: لأنَّ «حَمْد الله» ليس من الألفاظ المقولة، فكيف يقع خبراً لِما هو لفظ؟ والخبر إذا كان مفرداً فلا بُدَّ أن يكون المبتدأ، نحو: زيدٌ أخوك، أو مُنَزَّلاً منزلتَه، نحو: زيدٌ زهيرٌ، و«حَمْد الله» ليس أول الألفاظ ولا مُنَزَّلاً منزلتَه.

وأجاز ابن خروف[2] مع فتح (أنِّي) أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي)، ونكرة موصوفة. وهذا لا يُتصور إلا أن يجعل «حَمْد الله» من قبيل الألفاظ، فكأنه يقول: أَوَّلُ ألفاظي هذا اللفظُ، أي: حَمْدُ اللَّهِ.

ومَن كَسر، فقال: أَوَّلُ ما أقولُ إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، فأَوَّلُ: مبتدأ، و(ما) موصولة بمعنى (الذي)، أو نكرة موصوفة، أو مصدرية أريد بها المفعول كما قالوا: درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ، أي: مَضْروبه، وكذلك هذا، تقديره: أَوَّلُ قَوْلِي، أي: مَقُولِي. ومعمولُ (أقولُ) إذا كانت (ما) بِمعنى (الذي) أو موصوفةً محذوفٌ، كما قَدَّرناه إذا فُتحت (أنَّ)، والخبر عن المبتدأ الذي هو (أَوَّلُ): إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، كما تقول: أَوَّلُ ما أَقرأُ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾[3]، فـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ خبرٌ عن (أَوَّل)، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لأنَّها نفس المبتدأ في المعنى. هكذا فَسَّر الناسُ كلامَ س في هذه المسألة، أعني أنَّ «أَوَّلُ ما أقولُ» مبتدأ، و«إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» خبرٌ عنه، فَسَّره كذلك المبرد والزجاج والسيرافي[4] وابن طاهر وأكثر مقرئي كتاب س بالأندلس.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٤ ـ ٤٦٥ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه له ص٢٣٣.

(٣) سورة الأعلى، الآية: ١.

(٤) شرح الكتاب ٤: ٣٥/أ.

ولأبي علي الفارسي[1] فيه ارتباط وخبط، زعم أنَّ «إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» معمول لـ (أقول) في قوله «أَوَّلُ ما أقول إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»، فكُسرت من أجل أنَّها معمولةٌ للقول محكيةٌ به، فاحتاج مِن أجل ذلك إلى تقدير خبر للمبتدأ الذي هو (أَوَّلُ)، فقدره (ثابت)، فصار المعنى: أولُ قولي إنِّي أحمدُ اللَّهَ ثابتٌ.

ورَدَّ الناس على أبي علي هذا التقدير، وقالوا[2]: يُغير معنى الكلام، والكلام تام دون هذا التقدير. ومِمَّن رَدَّ عليه في هذه المسألة أبو الوليد الوَقَّشِيُّ[3] وأبو الحسين بن الطراوة وأبو الحجاج بن مَعْزُوز، وقالوا:/ هذا التقدير غير معقول لأنه يؤدي إلى أن يكون أول قوله: إنِّي [٢: ١٣٥/أ] أحمدُ اللَّهَ، وهو مَثَلاً قولُه: إنِّي موجود، ويُفهم من دليل الخطاب أنَّ آخره غير موجود، وهذا بلا شك لا يُمكن أن يقصده عاقل.

وزعم بعض أصحابنا[4] أنَّ «إنِّي أحمدُ اللَّهَ» معمول لـ (أقول)، لكنه خبر للمبتدأ من حيث المعنى، وسَدَّ المفعول مَسَدَّ الخبر لأنه في معنى ما لا يحتاج إلى خبر، والتقدير: أقولُ قبلَ كُلِّ شيءٍ إنِّي أحمدُ اللَّهَ، ونظير ذلك: أقائمٌ الزيدان، فقد سَدَّ الفاعل مَسَدَّ الخبر، وأغنى عنه، فكذلك هذا، سَدَّ فيه المفعول مَسَدَّ الخبر، وأغنى عنه.

وانفصل هذا الزاعم بِهذا الذي قرره عما اعترض الناس به على أبي علي، وقال: لم يُرد أبو علي أنَّ هناك ثابتاً أو موجوداً، وإنَّما أراد أنَّ

---

(١) الإيضاح العضدي ص١٣٠ ـ ١٣١ وإيضاح الشعر ص٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٢) وقالوا... التقدير: سقط من ك، ف.

(٣) هشام بن أحمد [٤٠٨ ـ ٤٨٩هـ] من أهل طليطلة، عارف بالأحكام والحديث وعلم الفقه والنحو والشعر والخطابة والمنطق والهندسة والزيوج. أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمرو السَّفاقُسي. صنف نكت الكامل للمبرد. الصلة ص٦١٧ ـ ٦١٨ والبغية ٢: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٦.

«أول ما أقول إنِّي أحمدُ اللَّهَ» كله بمنزلته لو كان ثَمَّ (ثابت) أو (موجود)، قال: فذلك تَمثيل منه وإن لم يتكلم به ليتحقق وجه الانفراد.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء؛ لأنه إنَّما سَدَّ في «أقائمٌ الزيدان» لاجتماع المسند والمسند إليه في هذا الكلام، فالمعنى متفق وإن اختلفت جهتا التركيب، وأمّا في تلك المسألة فإنَّ قوله «إنِّي أحمدُ اللَّهَ» جعله مفعولاً لـ (أقول) فضلةً في الكلام، فلم يجتمع فيه مسند ومسند إليه، ولم تكن الفضلة لتنوب عما هو أحد جزأي الكلام الذي تتوقف عليه معقولية المحكوم عليه والمحكوم به. ثم إنَّ هذا التأويل الذي تأوله على أبي عليّ لا يُنَزَّل عليه لفظ أبي علي لأنه صرح بأنَّ «أَوَّلُ ما أقول» مبتدأ محذوف الخبر، وزعم أنَّ تقدير ذلك الخبر المحذوف (ثابت) أو (موجود)، ولو أراد ما ذهب إليه هذا المنفصل لقال: و«أولُ ما أقول إنِّي أحمدُ اللَّهَ» مفرد، بمنزلته لو كان هناك (ثابت) أو (مستقرّ) ملفوظاً به.

وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنه ليس «إنِّي أحمَدُ الله» معمولاً لـ (أقول)، ولا كَسْرُها لأجل كونِها معمولة له، وإنَّما كَسْرُها لأنَّها بعد (أوَّل)، وهو قولٌ من حيث أضيف إلى القول، وقَدَّرَ الخبر محذوفاً ـ أي ثابت ـ كما قَدَّرَه الفارسي، قال: ألا ترى أنَّ معنى أولُ ما أقول إنِّي أحمَدُ اللَّهَ ثابتٌ أو موجود: قولي إنِّي أحْمَدُ اللَّهَ المتقدمُ على كلِّ كلامٍ[1] ثابتٌ أو موجود.

وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو علي خطأ لأنَّ (إنَّ) لا تُكسر حكاية لفعل أو مصدر إلا وهي معمولة، و(أَوَّلُ) لا يعمل وإن كان مصدراً في المعنى لأنه ليس بمصدر في اللفظ وإن كان في معناه؛ ألا ترى أنَّ المصدر إنَّما عمل لانحلاله إلى (أنْ) والفعل أو (ما) والفعل، و(أوَّلُ) ليست كذلك لأنه لم يُستعمل من لفظها فِعْل.

---

(١) ك: على كلامي. ف: على كلام.

وذهب ابن عصفور إلى أنه يتخرج كلام أبي عليّ على أن تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر، كأنك قلت: أَوَّلُ قولي إنِّي أَحْمَدُ الله، والمصدر قد يراد به/ المرة الواحدة، وقد يراد به أكثر، كما أُريدَ به في [٢: ١٣٥/ب] قوله تعالى ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾[١]، والحَميرُ ليس لها صوتٌ واحد، وإنَّما لها أصوات، فإذا أُريدَ بالمصدر في المسألة المرةُ الواحدة لَزِمَ الفسادُ المتقدم، فلم يبق إلا أن يُراد به التكثير، وكأنه قال: أَوَّلُ أَقوالي إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثابتٌ قبلُ، أي: ليس هذا بأوَّلِ[٢] حَمْدٍ حَمِدتُ الله تعالى، بل لم أزل أَحْمَده فيما تقدم.

وحُكي عن الملك عَضُدِ الدولة[٣] بنِ بُوَيْه ـ وهو أحدُ مَن أخذ عن أبي عليّ الفارسي ـ أنه أجاز أن تكون (ما) من قوله «أَوَّلُ ما أَقول» مصدرية، و(أَوَّلُ) المضاف إليها مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: أَوَّلُ ما أَقولُ قَولي إنِّي أَحمَدُ الله، و(إنِّي) في صلة (قولي) المحذوف الذي هو خبر لِ (أَوَّل).

وارتضاه بعض شيوخنا، ورَدَّه بعضهم[٤] لأنَّ فيه حذف الموصول وإبقاء ما هو من صلته، وهو معموله، وهذا بابه الشعر. ويجوز ذلك في قول البغداديين. وينبغي ألاّ يَمتنع هنا لأنَّ القول قد كثر إضماره في كلام العرب حتى صار يجري مضمراً مَجراه مظهراً، لكنه بعد ذلك فيه مجاز الإضمار، وإذا جعلت «إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» في موضع الخبر فلا إضمارَ، وكلام س في هذه المسألة واضح جدّاً.

وتَلخص من هذا كله أنَّ كسر (إنَّ) في هذه المسألة إمّا لكونِها خبراً

---

(١) سورة لقمان، الآية: ١٩.

(٢) ك، ف: تأويل.

(٣) في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٧ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٨: سيف الدولة. وهو خطأ.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٧ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٨.

عن (أَوَّل)، وهو مذهب الجمهور والمتفهَّم من كلام س، أو عن (قولي) المضمرة معمولة له، وهو منسوب إلى عضد الدولة. أو لكونِها معمولة لـ (أقول)، والخبر محذوف، وهو قول الفارسي. أو لِـ (أوَّلُ ما أقول)، والخبر محذوف، وهو قول الأستاذ أبي علي. أو لا يحتاج إلى خبر لسدِّ المعمول مسدَّه، وهو قول بعض أصحابنا.

وتحقيق الكلام في هذه المسألة أنَّ (القول) ينطلق على معنيين: أحدهما الحدث، وهو تأخيذ الصوت في أشخاص الكلام أو في بعض أشخاصه. والثاني أشخاص الكلام أنفسها. ومثال ذلك: هذا ضَرْبي، تشير إلى تأخيذ الحركات، وهذا درهمٌ ضَرْبُ الأمير، تريد: مضروبه. فإذا أردتَ الحدث فَتحت، وكان التقدير: أَوَّلُ تَكَلُّمي تحميدُ الله، فوقعتْ موقع المفرد. وإذا أردتَ المقولَ كَسرتَ، وكان التقدير: أَوَّلُ كلامي إنِّي أَحْمَد الله، وذلك أنَّ (أَوَّل) هي أَفْعَل التي للمفاضلة؛ بدليل أنَّ مؤنثها (الأُولَى) كالأَفْضَل والفُضْلَى، وأَفْعَلُ التي يُراد بِها المفاضلة هي من جنس ما تضاف إليه، فهي كلام، وإذا كان كلاماً أَخبرتَ عنه بما هو كلام؛ لأنَّ الخبر هو المخبَر عنه في المعنَى، وإذا كان كذلك لَزِمَ كسرُ (إنَّ)؛ لأنَّها إذا كُسرتْ كانت مع معمولها كلاماً، وإذا فُتحتْ كانت بتقدير المفرد، والمفرد ليس بكلام.

وقوله **وبعدَ (إذا) الفُجائيَّة**[1] مثالُه قول الشاعر[2]:

/ وكنتُ أُرى زيداً كما قيل سيِّداً إذا إنَّهُ عبدُ القَفا واللَّهازِمِ [٢: ١/١٣٦]

رُوي بالكسر على عدم التأويل بالمصدر، وبالفتح على تأويل (أنَّ) ومعموليها بمصدر مرفوع بالابتداء. قال المصنف في الشرح[3]: «والخبر محذوف، والأَولُ أَولَى لأنه لا يُحوج إلى تقدير محذوف» انتهى.

---

(١) كذا! وقد سبق في الفص: المفاجأة.

(٢) البيت في الكتاب ٣: ١٤٤ والمقتضب ٢: ٣٥١ والخصائص ٢: ٣٩٩ والخزانة ١٠: ٢٦٥ ـ ٢٦٨ [الشاهد ٨٤٦]. اللهازم: جمع لِهْزِمة، وهي بُضيعة في أصل الحنك الأسفل.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٢.

وقد تقدم لنا أنَّ مذهب أصحابنا أنَّ الخبر هو (إذا) الفجائية، فلا يكون الخبر محذوفاً، فلا أَوْلَوِيَّةَ، بل يكون الوجهان متساويين في الجودة، أعني الفتح والكسر في (إنَّ).

وقوله **وفاءِ الجواب** عَبَّر عنها المصنف في غير هذا بفاء الجزاء. فإذا وقعت بعد فاء الجواب جاز فيها الفتح والكسر، مثاله: مَن يَقصدْني فإنِّي أُكرمُه، بالفتح والكسر، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ﴾[1] قُرئ بالفتح، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[2] قُرئ بالكسر، وقال تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3] قُرئ بالفتح والكسر، فالفتح على تقديرها بمصدر، وهو خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: مَن يُحادِدِ اللَّهَ ورسولَه فجزاؤه كينونةُ النارِ له، وكذلك: فجزاؤه الغفران. والكسر على أنَّها جملة باقية على أصلها، وهو أحسن في القياس؛ لأنَّ الفتح يؤدي إلى تكلف الإضمار، والكسر لا إضمار معه.

قال المصنف[4]: «ولذلك لم يجئ في القرآن فتحٌ إلا مسبوق بـ (أنَّ) المفتوحة، فإن لم تسبق (أنَّ) المفتوحة فكسرُ (إنَّ) بعد الفاء مُجْمَعٌ عليه من القراء السبعة، نحو ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾[5]، و﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[6]، ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[7]» انتهى.

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٣.
(٢) سورة الجن، الآية: ٢٣.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٤. قرأ بالفتح عاصم وابن عامر، وقرأ باقي السبعة بالكسر. السبعة ص٢٥٨.
(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٣.
(٥) سورة طه، الآية: ٧٤.
(٦) سورة يوسف، الآية: ٩٠.
(٧) سورة الجن، الآية: ٢٣.

وقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ﴾ الآية ما نصه: «ويجوز أن يكون ﴿فَأَنَّ﴾ معطوفاً على ﴿أَنَّهُۥ﴾ على أنَّ جواب ﴿مَّن﴾ محذوف، تقديره: ألم يَعلموا أنه مَن يُحادِدِ اللَّهَ ورسولَه يَهْلِكْ فأنَّ له نارَ جَهَنَّمَ»[1]. وقال: «وقيل: معناه: فَلَهُ، و(أنَّ) تكرير لِـ ﴿أَن﴾ في قوله: ﴿أَنَّهُۥ﴾ توكيداً»[2].

وهذا الذي جَوَّزه الزمخشري والذي نقله عن غيره لا يجوزان:

أمّا الأول فلأنه قد تقرر في علم العربية أنه إذا حُذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه لَزِمَ مُضِيُّ فعل الشرط، نحو قولهم: أنتَ ظالِمٌ إنْ فَعلتَ[3]، ولا يجوز أن يأتي مضارعاً إلا في ضرورة الشعر، وهنا في الآية قد جاء مضارعاً، وهو قوله: ﴿يُحَادِدِ ٱللَّهَ﴾، فلا يجوز إذ ذاك حذفُ الجواب، ويتعين أن يكون الجواب غير محذوف.

وأمّا الثانِي فلا يجوز أن يكون ﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾ تكريراً لِـ ﴿أَن﴾ على سبيل التوكيد لوجوه:

الأول: أنَّ الفاء تَمنع من التوكيد لِما فيها من التعقيب، والتوكيد هو المؤكَّد، فلا تعقيب بينهما/، ولا يمكن جعلُ الفاء زائدة لأنَّها لا تزاد إلا [٢: ١٣٦/ب] إن كان ذلك في شعر إن وُجد.

الثانِي: أنَّ الحرف إذا كُرر على سبيل التوكيد فلا يُكرر إلا بِما دَخل عليه، ومتعلَّق[4] ﴿أَنَّهُۥ﴾ غير متعلَّق ﴿فَأَنَّ﴾؛ لأنَّ تلك اسمها ضمير الشأن، وخبرها الجملة الشرطية، وهذه اسمها ﴿نَارِ جَهَنَّمَ﴾، فلا يُمكن أن تكون ﴿فَأَنَّ﴾ توكيداً لِـ ﴿أَنَّهُۥ﴾.

---

(١) الكشاف ٢: ١٩٩. وهذا قول الجرمي والمبرد كما في المقتضب ٢: ٣٥٦.

(٢) الكشاف ٢: ١٩٩.

(٣) الكتاب ٣: ٧٩.

(٤) ومتعلق أنه غير متعلق فأنَّ: سقط من ك، ف.

الثالث: أنه إذا جُعلت[1] ﴿أَن﴾ كُررت توكيداً لم تكن داخلة في جواب الشرط، وهي بلا شك داخلة فيه إذ ينسبك منها مع معموليها مصدر، فإذا انسبك منها مصدر هو داخل في جواب الشرط لم تكن توكيداً، فتناقضا لأنَّها من حيث هي تكرير على سبيل التوكيد لا تكون داخلة في جواب الشرط، ومن حيث هي مصدرية هي داخلة فيه إذ هي جزء الجواب.

وقوله **وتُفتحُ بعد (أمَا) بمعنى حَقّاً** رَوى س[2] «أمَا إنَّك ذاهبٌ» بكسر (إنَّ) على أنَّ (أمَا) للاستفتاح كـ (ألا)، وبفتحها بمعنى حَقّاً، كذا قال المصنف في الشرح[3]: إنَّ (أمَا) بمعنى حَقّاً. والذي شَرح به أصحابنا[4] كلام س هو أنك إذا كَسرت فـ (أمَا) استفتاح كـ (ألا)، أو فَتحت فالهمزة للاستفهام، و(ما) بمنزلة حَقّ، وذلك أنَّ (ما) عامة، فتجعلها بمنزلة: شيء، وذلك الشيء حقّ، فكأنك قلت: أَحَقّاً أنَّك ذاهبٌ؟ وانتصابه على الظرف.

قال المصنف في الشرح[5]: «وإذا وَلِيَتْ (أنَّ) (حَقّاً) فُتحت لأنَّها حينئذ مؤولة هي وصلتها بِمصدر مبتدأ، و(حَقّاً) مصدر واقع ظرفاً مخبراً به، ومنه قولُ الشاعر[6]:

---

(١) ك: إنما جعل. ف: إنما جعلت. م: إذا جعل. ن: أنه إذا جعل.

(٢) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٣.

(٤) يعني الأندلسيين. والذي في شرح الكتاب لابن خروف ص٢١٤ موافق لِما ذكره ابن مالك. وكذا في التعليقة للفارسي ٢: ٢٣٤ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢١/ب.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٣.

(٦) البيت مطلع قصيدة في الأصمعيات ص٢٠٠ منسوبة للمفضل النكري. ونسبت في كتاب الاختيارين ص٢٤١ لعامر بن معشر. وأوله فيهما «ألَمْ تَرَ» بدلاً من «أحقّاً». والبيت في الكتاب ٣: ١٣٦ وشرح أبيات المغني ١: ٣٤٦ ـ ٣٥٦ [الإنشاد ٧٥]. الجيرة: جمع جار. واستقلوا: نهضوا مرتفعين مرتحلين. والنية: الجهة التي ينوونها. وفريق: متفرقة.

أَحَقّاً أنَّ جِيرتَنا استَقَلُّوا فنِيَّتُنا ونِيَّتُهُمْ فَريقُ

تقديره عند س[1]: أفي حَقٍّ أنَّ جِيرتَنا استَقَلُّوا، فَـ (أمَا) المفتوح بعدها (أنَّ) كذلك».

قال المصنف في الشرح[2]: «ويحتمل عندي أن يكونوا نصبوا حَقّاً نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، و(أنَّ) في موضع رفع على الفاعلية، كأنه قال: أَحُقُّ حَقّاً أنَّ جِيرتَنا استَقَلُّوا، وتكون (أمَا) مع الفتح للاستفتاح أيضاً، وما بعدها مبتدأ، خبره محذوف، كأنه قال: أمَا معلومٌ أنَّك ذاهبٌ.

وقد يقع بين (أمَا) و(أنَّ) يَمين، فيجوز أيضاً الفتح على مرادفة (أمَا) (حَقّاً)، والكسر على مرادفتها (ألا)، ذكر ذلك س[3]» انتهى كلامه.

وما ذهب إليه المصنف من جواز انتصاب (حَقّاً) نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، و(أنَّ) في موضع رفع على الفاعلية، لا يَجوز لأنه ليس من المصادر التي يَجوز نصبها على إضمار فعل؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكون إذا أريد به الأمر وما أشبهه، أو الاستفهام، ويكون نكرة، ولا يكون معرفة، وقد قالوا[4]: آلحقَّ أنَّكَ ذاهبٌ؟ فدلَّ على أنه منصوب على الظرف، وما بعده مبتدأ، وكأنه قال: أفيما يحقُّ هذا؟ وتكون ظرفاً مجازيّاً/ بمنزلة (كيف) لأنَّ معناها: في أيةِ حال. والدليل على أنَّ نصبه [٢: ١/١٣٧] نصب الظرف قولُ الشاعر[5]:

---

(١) الكتاب ٣: ١٣٥.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٣ ـ ٢٤.

(٣) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٤) الكتاب ٣: ١٣٤.

(٥) هو أبو زبيد الطائي. ديوانه ص٦٣٦ [منشور ضمن: شعراء إسلاميون] والغريب المصنف ص٢٤٧ والخزانة ١٠: ٢٨٠ ـ ٢٨١ [الشاهد ٨٤٩]. السريس: الذي لا يأتي النساء، وهو العنين.

أفي حَقِّ مُواساتِي أخاكُمْ مالي، ثم يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ

فإن قلت: هل يَجوز أن ينتصب على أنه أُسقط منه حرف الجر، والعامل فيه (كائن)، فيكون أولَى مِن جعل ما ليس بظرف ظرفاً، فيكون المعنى: أكائنٌ أو مستقرٌّ فيما يحق هذا؟ ثم أُسقط الحرف، فصار: أحقّاً أنك ذاهب؟

قلت: المعنى لا يَعمل مضمراً؛ ألا ترى أنَّا أبطلنا أن يكون (مِثْلَهم) من قوله[1]:

....وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

حالاً، والعامل فيه الخبر المحذوف، كأنه قال: في الوجود، وإنَّما يعمل مضمراً ومظهراً الفعل.

ويجوز أن تقول: أَحَقٌّ أنَّكَ ذاهبٌ[2]، بالرفع، وهو جيد قوي، وهو الوجه لأنه ليس فيه جعلُ ما ليس بظرف ظرفاً، وارتفاعه على أنه الخبر لأنَّ (أنَّ) تتنزل منزلة أعرف المعارف.

وأما تَجويز المصنف في «أمَا أنَّك ذاهبٌ» بفتح (أنَّك) أن تكون (أمَا) للاستفتاح، وما بعدها بتقدير مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: أمَا معلومٌ أنَّكَ ذاهبٌ، فشيءٌ خالَفَ فيه النحويين. ويُبطِله أنه لو كان على ما ذهب إليه لَصَرَّحَت العربُ بِهذا الخبر الذي قَدَّره في موضعٍ ما مع (أنَّ).

وتقول: أمَا واللَّهِ أنَّك ذاهبٌ[3]، بفتح (أنَّ) وكسرها. قال ابن هشام: «إذا كَسرتَ جَعلتَها جواب القسم، وإذا فَتحتَ فقَدَّره س[4]: أعلم

(١) تقدم في ٤: ٢٦٦، ٢٧٢ و٥: ٥٣.
(٢) الكتاب ٣: ١٣٧.
(٣) الكتاب ٣: ١٢٢.
(٤) الكتاب ٣: ١٢٢، وفيه: قد علمت.

واللَّهِ أنَّكَ ذاهبٌ، وقَدَّره الفراء وأبو العباس وجماعة: أَحلِف باللَّهِ على أنَّك ذاهبٌ، أي: على ذهابك» انتهى.

وقالت العرب[1]: شَدَّ ما أنَّكَ ذاهبٌ، وعَزَّ ما أنَّكَ منطلقٌ، فقيل[2]: تَرَكَّبَ الفعل مع (ما)، وغُلِّبَ الحرف كما في (إذْما)، ووُضع موضع المصدر المنصوب على الظرف، كأنك قلت: حَقّاً أنَّكَ ذاهبٌ، فهي بمنزلة (أمَا)، لكنها مفتوحة أبداً.

ويَحتمل أمراً آخر[3]، وهو أن يُغَلَّبَ الفعل، فيصير بمنزلة (حَبَّذا) و(نِعْمَ)، كأنك قلت: نِعْمَ العملُ أنَّكَ ذاهبٌ، قاله في (البسيط). وفيه: «فإذا قلت (أمّا حَقّاً فإنَّكَ ذاهبٌ) صح الكسر لأنه من مواضع (إنَّ) لأنه جواب الشرط، والفتح هنا ضعيف لأنك لم تضطر إلى الظرف كالأول» انتهى. يعني بِـ (الأول) أَحَقّاً أنَّكَ منطلقٌ.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفّار ما ملخصه: الكسر هنا لا يَجوز؛ ألا ترى أنَّ (شَدَّ) و(عَزَّ) فعلان، فما بعدهما في موضع المعمول، و(ما) زائدة، فالمعنى: عَزَّ ذَهابُك، و(شَقَّ) و(شَدَّ) كذلك، أي: شَقَّ لأنَّ الشيء إذا شَدَّ فقد شَقَّ. ويجوز أن تكون (ما) تمييزاً، وضمن (شَدَّ) معنى المدح، و«أنَّك ذاهبٌ» خبر مبتدأ، ولا يَجوز أن يكون مبتدأ لأنَّ (أنَّ) لا يُبتدأ. ويَظهر من [قول][4] الخليل أنَّ «شَدَّ ما» بمنزلة «حَقّاً»، رُكِّب الفعل مع الحرف، وانتصب ظرفاً، والمعنى: عَزيزاً ذَهابُك وشَديداً، أي: فيما يَشُقُّ/ ؛ لأنه شبهها بـ (لو) حين جعلها بمنزلة (لولا) في أنه يُبتدأ بعدها [٢: ١٣٧/ب] وإن لم تكن بمنزلتها، وذلك أنَّ (لو) لا يليها إلا الفعل، و(لولا)

---

(١) الكتاب ٣: ١٣٩.

(٢) الكتاب ٣: ١٣٩.

(٣) الكتاب ٣: ١٤٠.

(٤) قول: تتمة يستقيم بها السياق. وانظر قول الخليل في الكتاب ٣: ١٣٩ ـ ١٤٠.

الامتناعية لا يليها إلا الاسم المبتدأ، فأجروا (لو) مُجرى (لولا)، فيُبتدأ بعدها، أي: لشبهها بـ (لولا). انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله **وبعد (حتى) غيرِ الابتدائية** مثاله: عَرفتُ أمورَك حتى أنَّك فاضلٌ، فـ (حتى) يتقدر بعدها مصدر، فإن كانت عاطفة كان في موضع نصب، وإن كانت جارة كان في موضع جر. واحترز بقوله «غيرِ الابتدائية» من أن تكون ابتدائية، نحو قولك: مَرِضَ حتى إنه لا يُرجى.

وقوله **وبعدَ (لا جَرَمَ)** غالباً اختلف في «لا جَرَمَ»:

فذهب س إلى أنَّها فعلٌ بمعنى (حَقَّ)، قال س[1]: «قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[2]، (جَرَمَ) عَملت لأنَّها فعلٌ، ومعناها: لقد حَقَّ أنَّ لَهُمُ النارَ، ولقد استحقَّ أنَّ لهم النارَ.

وزعم الخليل أنَّ (جَرَمَ) إنَّما تكون جواباً لِما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفَعلوا كذا وكذا، فتقول: لا جَرَمَ أنَّهم سيندمون، أو سيكون كذا وكذا» انتهى كلام س.

فـ (أنَّ) بعدَ (جَرَمَ) في موضع الفاعل بِها، والوقف على (لا) عند س، ولا يَجوز أن توصل بـ (جَرَمَ) لأنَّها ليست نَفْيَ (جَرَمَ).

وذهب الفراء[3] إلى أنَّ (جَرَمَ) بمعنى كَسَبَ، قال: ورُكِّبت (لا) مع (جَرَمَ)، وصارت بمنزلة «لا بُدَّ» و«لا مَحالةَ»، والتركيب يَحدث معه أمر لم يكن. ولا يقف على (لا) لأنَّها جزء مِمّا بعدها، و(جَرَمَ) بمعنى كَسَبَ معروف في اللغة، ومنه قول الشاعر[4]:

---

(١) الكتاب ٣:١٣٨.

(٢) سورة النحل، الآية: ٦٢.

(٣) معاني القرآن ٢:٨ ـ ٩.

(٤) هو أبو خراش الهذلي يصف عقاباً. شرح أشعار الهذليين ص١٢٠٥ والاقتضاب ٣:٧٥ ـ ٧٦. جريمة ناهض: كاسبة ناهض، والناهض: الفرخ الذي استقل للنهوض. والنيق: الشمراخ من شماريخ الجبل. والصليب: الوَدَك.

جَريمةَ ناهِضٍ في رأسِ نِيقٍ تَرَى لِعِظامِ ما جَمَعَتْ صَليبا

أي: إنَّها تَكسِب لفرخها الذي هو ناهِض. وزَعم[1] أنَّ قوله[2]:

..... جَرَمَتْ فَزارةَ بعدَها أنْ يَغْضَبُوا

على هذا المعنى، أي: كَسَبَت لهم الغضبَ، قال[3]: وليس قولُ مَن قال «حُقَّ لِفَزارةَ الغضبُ» بشيء؛ لأنَّ (جَرَمَ) بمعنى (حُقَّ) لم يثبت من لسان العرب، ولو كان «أن يَغضبوا» فاعلاً بـ (جَرَمَ) لَمَا أَنَّثَ، فكان يكون (جَرَمَ). وتفسير المفسرين ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ بِمعنى: حَقّاً أنَّ لَهم النارَ، لا يُثبت أنَّ (جَرَمَ) بمعنى حُقَّ؛ لأنَّهم فسروا المعنى.

قال بعض أصحابنا[4]: هذا الذي قاله الفراء حسن جدّاً.

وأقول: لا يلزم ما قاله الفراء في «جَرَمَتْ فَزارةَ بعدَها أن يَغضَبُوا» من أنه يلزم أن يقول (جَرَمَ)، ولا يُؤنِّث؛ لأنه يكون أَنَّث على معنى الغَضْبة، كما قال الشاعر[5]:

..... وقد عَذَرَتْنِي في طِلابِكُمُ العُذْرُ

---

(١) أي: الفراء. معاني القرآن ٢:٩.

(٢) صدر البيت: ولقد طَعَنتَ أبا عُيَينةَ طَعْنةً. وهو لأبي أسماء بن الضريبة أو لعطية بن عفيف. الكتاب ٣:١٣٨ وشرحه لابن خروف ص٢٢٨ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢:١٣٦ وللأعلم ص٤٣٧ ومعاني القرآن للفراء ٢:٩ ومجاز القرآن ١:١٤٧، ٣٥٨ والمقتضب ٢:٣٥٢ والاقتضاب ٣:٩٥ والخزانة ١٠:٢٨٣ ـ ٢٩٢ [الشاهد ٨٥٠]. أبو عيينة: حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري.

(٣) يعني الفراء. معاني القرآن ٢:٨ ـ ٩.

(٤) قال ابن خروف في شرح الكتاب ص٢٢٧: «وأن تصيِّر لا مع جرم شيئاً واحداً أمكن كما ذهب إليه المفسرون، كـ(لا بُدَّ)، وإليه ذهب يحيى» يعني الفراء، ونقل كلامه.

(٥) هو حاتم الطائي. وصدر البيت: أماوِيَّ، قد طالَ التَّجَنُّبُ والهَجْرُ. ديوانه ص١٩٨ وأمالي الزجاجي ص١٠٨ وأمالي ابن الشجري ١:١٩٧. وآخره في النسخ المخطوطة «عذر» بدون أل. والتصويب من المصادر المذكورة، ويشهد له قول أبي حيان بعده: «أي: المعذرة».

أي: المَعْذِرة. و(فَزارة) في كلا القولين منصوب على إسقاط اللام.

وقال المصنف[1]: «إذا وقعتْ (أنَّ) بعد (لا جَرَمَ) فالمشهور الفتح، وبه قرأ القراء. قال الفراء: (لا جَرَمَ) كلمةٌ كَثُرَ استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة (حَقّاً)، وبذلك فسرها المفسرون، وأصلها من جَرَمْت أي: كَسَبْت/ وتقول العرب: لا جَرَمَ لآتِيَنَّكَ، ولا جَرَمَ لقد أَحسنتَ، فتراها بمنزلة اليمين». قال المصنف في الشرح[2]: «ولإجرائهم إياها مُجرى اليمين حُكي عن بعض العرب كسر (إنَّ) بعدها» انتهى. [٢: ١٣٨/أ]

ولِقِلَّةِ تَصَفُّحِه كلام س جَهِلَ مذهبَ س في «لا جَرَمَ» وكلامَ الخليل فيها، ولم يُبين موضع (أنَّ) بعد «لا جَرَمَ»، وقد ذكرنا أنَّ مذهب س أنَّها في موضع رفع على الفاعل. وأما على مذهب الفراء فيظهر أنَّ التقدير عنده: لا جَرَمَ مِنْ كذا، كما تقول: لا بُدَّ أنَّكَ ذاهبٌ، أي: مِنْ أنك ذاهب.

وقوله **وقد تُفتَح عند الكوفيين بعدَ قَسَم ما لم تُوجَدِ اللامُ** قد تقدم لنا ذكر الخلاف[3] في (أنَّ) بعد القَسَم في أوائلِ هذا الفصل.

وقال المصنف في الشرح[4]: «ذكر ابن كيسان في نحو (واللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ) بلا لام أنَّ الكوفيين يفتحون ويكسرون، والفتح عندهم أكثر.

وقال الزجاجي في جُمَله: (وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً)[5]. وهذه العبارة تقتضي أن يكون الفتح

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٤.
(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٤.
(٣) تقدم في ص٦٩ ـ ٧٢.
(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٤ ـ ٢٥.
(٥) الجمل ص٥٨.

مستعملاً في كلامهم استعمالاً أقل من استعمال الكسر. ثم أشار إلى أنَّ الفتح جائز قياساً. وليس كما قال، فإنَّ الفتح يَتوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن العامل والمعمول، وجواب القسم ليس كذلك، والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني عنها مفرد، وجواب القسم كذلك يوجِب لـ (إنَّ) الواقعةِ فيه الكسر قياساً، ولذلك اجتمعت[1] القراء على كسر ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ﴾[2] في أول الزخرف، و﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[3] في أول الدُّخان مع عدم اللام، فإن ورد (أنَّ) بالفتح في جواب قسم حُكم بشذوذه، وحُمل على إرادة (على)، وعلى ذلك يُحمل قول الراجز[4]:

لَـتَـقْـعُـدِنَّ مَـقْـعَـدَ الـقَـصِـيِّ ... مِـنِّـيَ ذي الـقـاذورةِ الـمَـقْـلِـيِّ

أو تَـحْـلِـفـي بِـرَبِّـكِ الـعَـلِـيِّ ... أنِّـي أبـو ذَيَّـالِـكِ الـصَّـبِـيِّ

في رواية مَن رواه بالفتح، كأنه قال: أو تَحلفي على أنِّي أبو ذَيّالِكِ الصَّبِيِّ».

وأغفل المصنف وقوع (أنَّ) بعد (مُذْ) و(مُنْذُ)، فنقول: اتفق النحويون على فتح (أنَّ) بعدهما، فتقول: ما رأيتُه مُذْ أنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي[5]. واختلفوا في جواز الكسر بعدهما: فمنهم مَن صرح بإجازته، وهو مذهب الأخفش. ومنهم مَن صرح بامتناعه[6]. ومنهم مَن صرح بجواز الفتح،

---

(١) ك، ف: أجمعت.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣. وفي النسخ المخطوطة: «إن» فقط.

(٣) سورة الدخان، الآية: ٣. وقد نقلت الواو التي قبلها إلى ما بعدها في النسخ المخطوطة.

(٤) ملحق ديوان رؤبة ص١٨٨ والعيني ٢: ٢٣٢. والرجز من غير نسبة في الحماسة البصرية ٢: ٤٠٣. وذكر العيني أن ابن بري نسبه لبعض العرب. قاله وقد ولد له ولد أبيض، وكان هو شديد السمرة، وزوجته بحيث تسمع.

(٥) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ص١٠٦١.

وسكت عن إجازة الكسر وامتناعه، كـ (س)[1] وابن السراج[2].

فحُجة مَن أجاز الكسر أنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) يَجوز وقوع الجملة الاسمية والفعلية بعدهما، نحو: ما رأيتُه مُذْ قامَ زيدٌ، ومنذُ زيدٌ قائمٌ، والموضع الصالح للجملتين تُكسَر فيه (إنَّ).

[٢: ١٣٨/ب] / وحُجة مانع الكسر أنَّ الجمل بعدهما تتقدر بِمصدر، والتقدير: منذُ قيام زيد، ووَضْعُ الجملة موضع المصدر إنَّما جاء بعد أسْماء الزمان[3]، أو (ذي) في قولهم: «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ»[4]، أو (آية) في قولك: ائْتِنِي بآيةِ يقومُ زيدٌ، ومِن ذلك قولُه[5]:

بآيةِ الخالُ منها عندَ مَفْرِقِها وقَوْلُ رُكْبَتِها قِضْ حينَ تَثْنيها

ولا ينقاس فيما عدا ذلك، لا يجوز: بَلَغَنِي يقومُ زيدٌ، ولا: عَجِبتُ مِن يقومُ زيدٌ، تريد: بلغني قيامُ زيد، ومِن قيامِ زيد. فلمّا كان وضع الجملة موضع المصدر غير منقاس، إنَّما يُتبع فيه السماع، امتنع من جواز وضع (إنَّ) واسْمها وخبرها موضع المصدر لأنه لم يُسمع وقوعها موقع المصدر في موضع.

قال ابن عصفور: والصحيح عندي أنَّ ذلك جائز، لأنَّ وضع الجملة موضع المصدر بعد أسماء الزمان قد صار مطرداً، فجاز لذلك أن يقاس في (إنَّ) وإن لم يُسمع ذلك فيها قياساً على غيرها من الجمل الاسمية.

---

(١) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٢) الأصول ١: ٢٦٩.

(٣) زيد هنا في ح: أو ذا. وفي م: أو ذي.

(٤) تقدم تخريجه في ٣: ٥١.

(٥) نسب البيت في الدرر ٥: ٣٧ إلى مزاحم بن عمرو السلولي. وعجزه من غير نسبة في التكملة واللسان والتاج (قضض). وأنشده أبو حيان أيضاً في الارتشاف ص١٨٣٤. قض: حكاية صوت الركبة إذا صاتت.

وفي دخول (مُذْ) و(مُنْذُ) على الجمل الاسمية خلاف: ذهب س[1] إلى أنَّهما اسما زمان، فجازت إضافتهما إلى الجمل كسائر أسماء الزمان. وذهب الأخفش إلى أنه لا بُدَّ من تقديرِ اسمِ زمانٍ محذوفٍ، لأنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بِها أو مقدراً.

والصحيح مذهب س[2] من أنَّهما يضافان إلى الجمل تارة، ويدخلان على أسماء الزمان أخرى. وسيأتي الاستدلال لذلك عند ذكر المصنف الكلام على (مذ) و(منذ) في «باب المفعول المسمى ظرفاً» إن شاء الله.

والعجب للأخفش أنه يُجيز كسر (إنَّ) بعد (مذ) و(منذ) مع اعتقاده أنَّ اسم الزمان مَحذوف قبلها، وإذا قدر اسم زمان قبل (إنَّ) انبغى أن تكون مفتوحة لأنَّ اسم الزمان مضاف إليها، فهي في تقدير مفرد، فتُفتَح.

وأغفل المصنف أيضاً وقوع (إنَّ) بعد (أمّا) إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور، نحو: أمّا في الدار فإنَّ زيداً قائمٌ، الكسرُ على تقدير: فزيدٌ قائمٌ، ويتعلق المجرور بِما في (أمّا) من معنى الفعل، والفتحُ بتقدير: فقيامُك، والمجرور في موضع الخبر. ويمكن اندراج هذه المسألة تحت قوله «وفاءِ الجواب» فلا يكون المصنف أغفلها لأنّ (أمّا) في معنى الشرط، لكن التنصيص عليها أولَى لأنَّ المصنف لم ينص عليها.

---

(١) الكتاب ٤: ٢٢٨.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٦، ٢٢٨.

ص: فصل

يَجوز دخول لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورةِ، على اسمِها المفصول، وعلى خبرِها المؤخَّر عن الاسم، وعلى معمولِه مقدَّماً عليه بعد الاسم، وعلى الفصلِ المسمَّى عِماداً. وأَوَّلُ جُزْأَيِ الجملة الاسمية المُخْبَرِ بِها أَولَى مِن ثانيهما. ورُبَّما دَخلت على خبر (كان) الواقعةِ خبرَ (إنَّ).

ش: قوله **يجوز دخول لام الابتداء** هذه اللام عند البصريين هي لام الابتداء في الأصل التي في قولك: لَزيدٌ/ أخوك، وهي تؤكد الجملة، وأُخرت لكونِها للتأكيد، و(إنَّ) للتأكيد، فلو جعلوها في أول الكلام لأدَّى ذلك إلى الجمع بين حرفين لمعنًى واحد، والعرب لا تَجيء بشيء من ذلك في كلامها إلا في ضرورة، نحو قوله[1]: [٢: ١٣٩/أ]

فلا واللَّهِ لا يُلفَى لِما بِي ... ولا لِلِما بِهِمْ أبداً دَواءُ

فجمع بين اللامين، وهما بمعنًى واحد، وقولِ الآخر[2]:

فأَصبَحنَ لا يَسأَلْنَنِي عن بِما بِهِ ... أَصَعَّدَ في غاوي الهوى أم تَصَوَّبا

فجمع بين (عن) و(الباء)، وهما لمعنًى واحد، بل إذا أرادوا تأكيد الحرفين فصلوا بينهما بِما يدخل عليه الحرف، نحو: مررتُ بزيدٍ به،

---

(١) هو مسلم بن معبد الوالبي. الخزانة ٢: ٣٠٨ ـ ٣١٢ [الشاهد ١٣٤]. وانظر تَخريجه في سر الصناعة ص٢٨٢. لِما بِي: أي من الكدر. ولِما بِهم: أي لِما بأعدائي من داء الحسد.

(٢) تقدم في ٤: ٢٥٨.

ورُبَّما فصلوا بينهما بأكثر من ذلك، ومنه ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[1]. فلَمّا تَعَذَّر جَعلُها أولَ الكلام لهذه العلة أَخَّروها.

والدليل على أنَّها لام الابتداء في الأصل أنَّها تُعَلِّق العاملَ عن عمله كما تُعَلِّقُه لام الابتداء في نحو: عَلمتُ إنَّ زيداً لَقائمٌ، وكان حقها أن تدخل أول الكلام، فأُخرت لَمّا تَعَذَّر ذلك فيها لِما ذكرناه. والدليل على ذلك أنك تقول: إنَّ زيداً طعامَك لآكلٌ، وإنَّ في الدار زيداً لَقائمٌ، فتُقدم معمول الاسم الذي دخلت عليه اللام على اللام لأنَّ اللام متقدمة في النية على ذلك المعمول؛ إذ لو كانت اللام واقعة في مَحَلِّها لم يتقدم معمول ما بعدها عليها؛ ألا ترى أنك تقول: لَمُعطِيك درهماً زيدٌ، ولا يجوز: درهماً لَمُعطيك زيدٌ؛ لأنَّ اللام من حروف الصدر[2]، وقد وقعت موقعها، فلو كانت لامُ (إنَّ) واقعة موقعها لم يَجز أن يتقدم عليها معمول ما بعدها عليها، كما لم يَجز ذلك في اللام الداخلة على المبتدأ.

وقال الأخفش: وإنَّما بدأوا بِـ (إنَّ) لقوتِها، وقوتُها أنَّها عاملة، واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ، وأَخَّروا اللام على معناها مبتدأة.

وقال ابن كيسان: التوكيد إنَّما هو لِما بعد (إنَّ)، فجُعلت اللام بعدُ، ولم تُجعل في الاسم ـ يعني المجاور لِـ (إنَّ) ـ لأنَّها إذا دخلت على أول الكلام قَطَعته عما قبله، فكان يَبطُل عمل (إنَّ)، فتكون (إنَّ) غير عاملة في شيء.

وذهب الفراء[3] إلى أنَّ اللام للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً وبين الكلام الذي يُستأنف على غير جواب، فتقول: إنَّ زيداً منطلقٌ، بغير

---

(١) سورة هود، الآية: ١٠٨.

(٢) ك، ف: لأنَّ اللام موقعها حروف الصدر.

(٣) اللامات للزجاجي ص٧٢ وإصلاح الخلل ص١٦٨.

لام، وتقول: إنَّ زيداً لَمُنطلقٌ، ولا يكون إلا جواباً لكلام قد مضى، وهو جواب جحد[1].

وذهب مُعاذ بن مُسلم الهَرَّاء[2] ـ وتبعه أحمد بن يحيى[3] ـ إلى أنَّ قولك «إنَّ زيداً منطلقٌ» جواب: ما زيدٌ منطلقاً، و«إنَّ زيداً لَمُنطلقٌ» جواب: ما زيدٌ بِمنطلقٍ، فَ (إنَّ)/ بإزاء (ما)، واللام بإزاء الباء. [٢: ١٣٩/ب]

وذهب هشام وأبو عبد الله الطُّوَال إلى أنَّ اللام جواب للقسم، واليمين قبل (إنَّ) مضمرة. وحكي هذا أيضاً عن الفراء.

وقال المصنف في الشرح[4]: «لام الابتداء هي المصاحبة للمبتدأ توكيداً، نحو: لَزيدٌ منطلقٌ، وهي غيرُ المصاحبةِ جوابَ القسم لدخولها على المُقْسَم به في لَعَمْرُكَ، ولَيْمُنُ اللَّهِ، والمُقْسَمُ به لا يكون جواب قَسَم، ولاستغنائها عن نون التوكيد في نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[5]، والمصاحِبةُ جوابَ القسم لا تستغني في مثل (لَيَحْكُمُ) عن نون التوكيد إلا قليلاً في الشعر. ولَمّا كان مصحوب اللام في الأصل المبتدأ، وكان معنى الابتداء باقياً مع دخول (إنَّ)، اختصت بدخولها معها لذلك، ولتساويهما في التوكيد حَسُنَ[6] اجتماع توكيدين بِحرفين، كما حَسُنَ اجتماعهما باسمين في نحو ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾[7]. وموضعها في الأصل قبل (إنَّ) لأنها تُعَلِّق أفعال القلوب، وهي أقوى عملاً من (إنَّ)، فلو أُخرت، ولم يُنْوَ تقديمها، لَعَلَّقَتْ (إنَّ)، وإلا لَزِمَ ترجيحها على أفعال

---

(١) ك، ف: لجحد. ن: بجحد.
(٢) إصلاح الخلل ص١٦٨. ونسب في اللامات للزجاجي ص٧٢ إلى الفراء.
(٣) دلائل الإعجاز ص٣١٥ وإصلاح الخلل ص١٦٨.
(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٥ ـ ٢٦.
(٥) سورة النحل، الآية: ١٢٤.
(٦) في شرح المصنف: وحسن. وهو أولَى.
(٧) سورة الحجر، الآية: ٣٠.

القلوب، وأُزيلت لفظاً عن موضعها الأصلي كراهية لتقديم مؤكِّدَين مع أنَّ حق المؤكِّد أن يؤخر عن المؤكَّد» انتهى كلامه، وفيه بعض مناقشة:

من ذلك في قوله «وهي غيرُ المُصاحِبة جوابَ القسم». وهذا غير مُسَلَّم، بل اللام المُتَلَقَّى[1] بِها القسم إمّا أن تكون داخلة على المبتدأ والخبر أو على الفعل، فإن كانت داخلة على المبتدأ والخبر فهي لام الابتداء، نحو: واللَّهِ لَزيدٌ قائمٌ، ولا يَمنع دخولُها على المقسم به في (لَعَمْرُكَ) و(لَيْمُنُ اللَّهِ) أن تدخل[2] على جواب القسم. وإن دخلت على الفعل، نحو: واللَّهِ لَقامَ زيدٌ، ووواللَّهِ لَيَقُومَنَّ بكرٌ، فليست لام الابتداء.

ومن ذلك قوله «وهي ـ أي اللام ـ أقوى عملاً من إنَّ». وليس للام عمل في شيء البتة، وإصلاحه: وهي أقوى تأكيداً من (إنَّ) لأنَّها تُعَلِّق أفعال القلوب، و(إنَّ) إذا لم تكن معها اللام تكون مفتوحة لأجلِ فعلِ القلبِ قبلها.

وقوله **على اسمها المفصول** (المفصول) يشمل الفصل بالخبر، نحو ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾[3]، أو بِمعمول الخبر، نحو: إنَّ فيك لزيداً راغبٌ، أو بِمعمول الاسم، نحو: إنَّ في الدار لَساكناً زيدٌ. فأمّا الأُولَى فلا خلاف فيها، وأمّا الثانية ففيها خلاف، وأصحابنا لا يُجيزون ذلك بناء منهم على أنَّ المسألة قبل دخول اللام لا تَجوز، وأما الثالثة ففيها نظر، والذي يقتضيه القياس المنع لأنَّ فيه إعمال ما بعد اللام فيما قبلها، ويمكن القياس على: إنَّ زيداً طعامَك لآكلٌ، فكما جاز تقديم ما بعد اللام التي في الخبر على الخبر كذلك يَجوز تقديم ما بعد اللام في الاسم على معموله. ودخولها على الاسم مشروط بالفصل.

---

(١) ك، ح: الملتقي.

(٢) فيما عدا ن: أن لا تدخل.

(٣) سورة القلم، الآية: ٣.

[٢: ١٤٠/أ] / وحكى الكسائي عن العرب دخولها على الاسم غير مفصول بشيء، حكى عن العرب: خَرجتُ فإذا إنَّ لَغُراباً، وهذا شاذ، وينبغي أن يُتأول على أنَّ ثَمَّ فصلاً محذوفاً، وهو خبر (إنَّ) تقديره: خَرجتُ فإذا إنَّ بالمكان لَغُراباً.

وقوله **وعلى خبرها المؤخَّرِ عن الاسم** مثاله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾[١]. وفي بعض النسخ «وعلى خبرِها المُثْبَت»[٢]. وقال في الشرح: «بَيَّنتُ أنَّ اتصالَها بالخبر مشروط بكونه مُثْبَتاً». ولا يحتاج إلى هذه الزيادة ـ أعني المُثْبَت ـ لأنه سيذكر في هذا الفصل أنَّها لا تدخل على حرف نفي إلا في ندور، فيتقيد هذا بِـ (المُثْبَت)، وسيأتي الكلام على الخبر إذا كان مُصَدَّراً بأداة نفي إن شاء الله. وشرط التأخير عن الاسم لأنه لو تقدم الخبر على الاسم لم يَجز دخول اللام عليه، لو قلت: إنَّ لَعِندَك زيداً، وإنَّ غداً لَعِندَنا زيداً، لم يَجز.

وأطلق المصنف في قوله «وعلى خبرها المؤخَّرِ عن الاسم»، فدخل فيه الاسم المفرد، والظرف، والمجرور، والمضارع، والجملة الاسمية. فدخلت على الاسم المفرد لأنه هو اسم (إنَّ) في المعنى، وعلى الظرف والمجرور لأنَّهما قائمان مقام (كائن) أو (مستقرّ)، وهو اسم (إنَّ) في المعنى، وعلى المضارع لأنه مُشابهٌ لاسم الفاعل الذي هو اسم (إنَّ) في المعنى، وعلى الجملة الاسمية غير المنفية لأنَّ اللام إذ ذاك تكون داخلة في اللفظ على المبتدأ الذي حَقُّها أن تدخل عليه. هكذا عَلَّلوا هذه الأشياء.

ثم قَيَّدَ بعد ذلك أشياءَ من الخبر لا تدخل عليها، يأتي ذكرها إن شاء الله. قال المصنف[٣]: «ولم أُقَيِّد تأخير الخبر بِقُربٍ لِيُعلَمَ أنَّ بُعْدَه لا يَضُرُّ، كقول الشاعر[٤]:

---

(١) سورة النمل، الآية: ٧٣.

(٢) هذا ليس في التسهيل. والعبارة التالية ليست في مطبوعة الشرح.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٦.

(٤) لم أقف على البيت في مصادري.

وإنِّي على أنْ قد تَجَشَّمْتُ هَجْرَها لِما ضَمَّنَتْنِي أُمُّ سَكْنٍ لَضامِنُ

وكقول الآخر[1]:

وإنَّ امرأً أَمْسَى ودُونَ حَبيبِهِ سَواسٌ فَوادي الرَّسِّ فالهَمَيانِ
لَمُعْتَرِفٌ بالنَّأْيِ بعدَ اقْتِرابِهِ ومَعْذُورةٌ عَيْناهُ بالهَمَلانِ

ويعمل ما بعد اللام فيما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨﴾[2]، وقال طرفة[3]:

وإنَّ لِسانَ المرءِ ما لم يَكُنْ لَهُ حَصاةٌ على عَوْراتِهِ لَدَليلُ»

انتهى.

فرع: إنَّ بك كَفيلَينِ لأَخَواك. أجاز ذلك الكسائي، ومنعه الفراء لأنَّ الاسم مرفوع بالفعل، فلا يَحول بينهما باللام، وأجاز ذلك البصريون على أنَّ (أخويك) خبر (إنَّ).

فرع: أجاز الفراء[4] الجمع بين لامي توكيد وأن/ تقول: إنَّ زيداً [٢: ١٤٠/ب] لَلَقَدْ قامَ، وأنشد[5]:

---

(١) البيتان في مجالس ثعلب ص٥٣١ حيث ذكر أنَّ امرأة من بني سليم أنشدته إياهما، وبعدهما فيه بيتان آخران. وهما في اللسان (سوس) و(همي). سواس: جبل أو موضع. والهميان: موضع.

(٢) سورة الطارق، الآية: ٨.

(٣) ديوانه ص٨١ [طبعة دار صادر] والعين ٧: ١٧٧ وتهذيب اللغة ٥: ١٦٤ وأساس البلاغة (حصي) واللسان (حظرب). ونسب لكعب بن سعد الغنوي في اللسان (حصي). والحصاة: العقل. والبيت الذي قبله هو:

وأعلمُ عِلماً ليس بالظنِّ أنَّهُ إذا ذَلَّ مولَى المرءِ فهو ذَليلُ

وهذا يدل على فتح همزة «أنَّ» في البيت الشاهد.

(٤) معاني القرآن ١: ٦٧ ـ ٦٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٦٧ والشعر والشعراء ص١٠٠ والصاحبي ص٣٩ وضرائر الشعر ص٧٠ والخزانة ٩: ٥٢٨ و١١: ٣٣٠. م: غرة. الرفق: القِلّة. والمعروف عند أبي عبيد: رقق.

ولـئـنْ قـومٌ أَصـابـوا عِـزَّةً وأَصَـبْـنـا مِـنْ زَمـانٍ رَفَـقـا
لَـلَـقَـدْ كـانـوا لَـدى أَزْمـانِـنـا بِـصَـنِـيـعَـيـنِ لِـبَـأْسٍ وتُـقَـى

وهذا خطأ عند البصريين، والرواية: فَلَقَدْ[1].

وقوله **وعلى معمولِه مُقَدَّماً عليه بعدَ الاسم** قال المصنف[2]: «قَيَّدتُ دخولها على معمول الخبر بكونه مؤخراً عن الاسم مقدماً على الخبر لأنَّ المعمول كجزء من العامل، فإذا قُدِّم كان كالجزء الأول، فإذا أُخِّر كان كالجزء الآخِر، فلذلك جاز: إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ، وامتنع: إنَّ زيداً آكلٌ لَطعامَك. ومثال (إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ) ما أنشد الكسائي[3]:

ولقد عَلِمتُ فما أخاك سواءه إنَّ الـفَـتِـيَّ لَـحَـتْـفَـهُ مَـرْصُـودُ

وقولُ الآخر[4]:

إنَّ امْـرَأً خَـصَّـنِـي عَـمْـداً مَـوَدَّتَـهُ على التَّنائي لَعِندي غيرُ مَكْفُورِ»

انتهى.

قال الأستاذ أبو علي: أتى س بالبيت شاهداً على: إنَّ زيداً لَفِيها قائمٌ[5]، والعامل في (عندي) ما في «غيرُ مكفور» كلِّه من معنى الفعل، كأنه قال: مُعْتَمَدٌ عندي، ولا يكون العامل فيه (مَكفور) وحده لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، ولا يصح تقديم العامل هنا لأنه مضاف إليه، وهو لا يتقدم على المضاف.

وحَمَله قوم على أنَّ ما بعد المضاف عمل فيما قبله لأنه في تقدير

---

(١) الشعر والشعراء ص١٠٠.
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧. والبيت الأول ليس فيه.
(٣) لم أقف عليه.
(٤) هو أبو زُبَيد الطائي كما في الكتاب ٢: ١٣٤ وسر الصناعة ص٣٧٥ وشرح أبيات المغني ٨: ٤٢ [٩٠٥]. مكفور: مجحود.
(٥) الكتاب ٢: ١٣٣ ـ ١٣٤.

(لا)، كما تقول ـ في زعمهم ـ أنا زيداً غيرُ ضاربٍ؛ لأنه في تأويل: لا ضاربٌ. ولا يصح ذلك في (مِثْل) إذا قلت «مثل ضارب»[1] لأنَّها ليست في تقديره، فقالوا: هذا البيت على[2] ذلك.

وقال ابن عصفور: قيل: وهذا إنَّما يَجوز في الظرف والمجرور، كقوله[3]:

..... بِضَرْبِ الطُّلَى والهامِ حَقٌّ عَليمِ

أي: عَليمٌ حَقّاً، فما كان من المضافات بتقدير المفرد جاز فيه ذلك إذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً، فإن كان مفعولاً صريحاً لم يَجز.

وقال الأستاذ أبو علي: «وهذا كَسْرٌ[4] للباب المطرد، وإذا أبقيناه على أصله كان أحسن، فنقول: العامل في الظرف معنى قوله (غيرُ مَكفور) أي: مُعْتَمَد، وهذا معنًى صحيح، وأمّا مثالهم فلا يصح على هذا لأنَّ المعنى لا يعمل في المفعول الصريح» انتهى.

وقال ابن الدهان: التقدير فيه: لَعِندي مَشكور؛ لأنَّ ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبلَه وإن كان قد أُجيز في (غير).

قال الزجاج: أنا أُجيز: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ، ولا أُجيز: أنا زيداً مِثلُ ضاربٍ/ لأنه يقدر غيراً بِـ (لا)، ويقدر مِثلاً بالكاف. [٢: ١٤١/أ]

---

(١) حمل المرزوقي بيت عبد العزيز بن زرارة التالي على هذا. شرح الحماسة ص٢٧٩. وانظر التنبيه لابن جني ص١١١.

(٢) ك، ف: قبل.

(٣) صدر البيت:

وإلا أَكُنْ كُلَّ الشُّجاعِ فإنَّني

وهو لبعض بني أسد أو لعبد العزيز بن زرارة. الحماسة ١: ١٦٢ وشرحها للمرزوقي ص٢٧٩ وللأعلم ص٣١٧. الطلى: جمع طُلْية، وهي صفحة العنق. والهام: الرؤوس، واحدها: هامة.

(٤) ك، ف: أكسر.

وينبغي أن يُتوقف في دخولها على المفعول به المتقدم على عامله الخبر، ولا يقاس على تقدم الظرف والجار والمجرور لأنه يُتَسَمَّحُ فيهما ما لا يُتَسَمَّح في غيرهما، فلا يقال «إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ» حتى يُسمَع نظيره من لسان العرب. وظاهر كلام المصنف وكلام غيره[1] إطلاقُ معمولِ خبرِ ما يَجوز دخول اللام عليه. وهذا الإطلاق ليس بصحيح لأنَّ معمول الخبر إذا كان حالاً لم تدخل اللام عليه، نحو: إنَّ زيداً لَضاحكاً مُقْبِلٌ، فلا يَجوز هذا، ولم يُسمَع من لسانِهم، ونَصَّ الأئمة على منعه.

ويشمل معمول الخبر أن يكون مفعولاً به، وظرفاً، ومجروراً، وحالاً، ومصدراً، ومفعولاً من أجله، وفي بعض هذه الأشياء خلاف، ونحن نذكر ذلك:

أمّا الحال فقد ذكرنا حكمها، وأنَّها لا يَجوز دخول اللام عليها وإن كان القياس يقتضيه، قال أبو بكر: لا يُدخلون هذه اللام على الحال، ولا على صفة، ولا تأكيد، ولا بدل. وقال ابن وَلاّد: سألتُ أبا إسحاق: هل يَجوز: إنَّ زيداً في الدار لَحاضراً قائمٌ، فتَدخل هذه اللام في الحال، وتُقَدَّم كما قَدَّمت الظرف وهو ملغًى؟ فسكت، ولم يُجب. قال ابن وَلاّد: والجواب فيها أنَّ اللام لا تدخل في الحال تَقَدَّمَتْ أو تَأَخَّرَتْ لأنَّ الحال لا تكون خبراً وهي حال، كالظرف يكون خبراً وهو ظرف.

وهذا الذي قاله ابن وَلاّد لا يتوجه على قول مَن قال في «ضَرْبِي زيداً قائماً» إنَّها حال سَدَّت مَسَدَّ الخبر كالظرف، وهو أيضاً مُعْتَرَضٌ بالمفعول، وهو «إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ»، فقد دخلت على الفضلة لَمّا توسطت، ويُمكن أنَّ هذا هو الذي أَسْكَتَ أبا إسحاق؛ ألا ترى أنَّ المفعول به لا يكون خبراً، والقياس هنا على المفعول به مُمكن لأنَّها

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٩ ولابن أبي الربيع ص٧٨٠ والملخص ١: ٢٣١ والجزولية ص١١٢ وشرحها للشلوبين ص٧٨٨.

بِمنزلته وبِمنزلة الظرف أيضاً، إلا أنه لم يُسمَع، والله أعلم، وقد مَنَعه الأئمة. انتهى من الإفصاح.

وفي (البسيط): «وأمّا دخول اللام على الحال من الخبر ففيه خلاف، فمَن راعى أنه فضلة كالظرف أجاز، ومَن راعى أنه لا يكون خبراً بخلاف الظرف لم يُجز، وينبغي ألا يَجوز [في][1] المفعول» انتهى.

وقال ابن خروف: وأمّا إنَّ عندي لَفِي الدار زيداً، وإنَّ عندي لَقائماً صاحبَك، فقياسه أن يَجوز لتعلُّق الظرف والحال بِما قبل الاسم، وأمّا «إنَّ زيداً لَقائماً في الدار» فلا سبيل إليه لا باللام ولا بسقوطها لتقدُّم الحال على العامل، وهو معنًى. وأمّا إذا كان الحرف وما دخل عليه علة للفعل، نحو: إنَّ زيداً كي يقومَ مُعْتَرِضٌ، وإنَّ زيداً ألاَّ تَغضبَ يأتيك، فأجاز دخول اللام على (كي) وعلى (أنَّ) البصريون، ومَنع ذلك/ الفراء. [٢: ١٤١/ب]

وفي (الغُرَّة): «ذكروا أنَّ هذا اللام لا تدخل على النواصب ولا الجوازم، وإنَّما تدخل على الحروف الملغاة، فمنعوا من قولهم: إنَّ زيداً لَكي تَقومَ يُعطيك، وأجازوا: إنَّ زيداً كي تَقومَ لَيُعطيك، ولو تَعَرَّضَ لِهذا بصريٌّ لأَجاز هذه المسألة على قول مَن قال: كَيْمَهْ؟ كما تقول: إنَّ زيداً لَفي الدار قائمٌ، وتقول: إنَّ زيداً لَمَا لَيَنْطَلِقَنَّ[2]، الأُولى لِـ (إنَّ)، والثانيةُ للقَسَم، وزيدت (ما) فيه فاصلة» انتهى.

وأمّا إذا كان الظرف (مُذْ) في نحو «إنَّ عبدَ الله مُذْ يومانِ غائبٌ» فمَنع ذلك الفراء، قال: لأنَّ الفعل ليس بواقع على (مُذْ). ولا يُجيز: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَمُذْ يومانِ غائبٌ.

وقال الكسائي: إذا كان الفعل آخذاً للوقت الذي بعد (مُذْ) كُلِّه

---

(١) في: تتمة يستقيم بِها السياق.

(٢) ك، ف، ن: لينطلق. وهذا المثال في الكتاب ٣: ١٥٠.

أدخلتُ اللام في (مُذْ) وفي الفعل الذي بعدها، فأقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَمُذْ يومانِ سائرٌ؛ لأنه يسير اليومين، ولا أقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَمُذْ يومانِ غائبٌ؛ لأنِّي أقول: هو مُذْ يومانِ يَسير، ولا أقول: هو مُذْ يومانِ يَغيب.

قال الفراء: يلزمه أن يقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَحَتَّى القيامةِ أخوك، ولا يقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَحَتَّى القيامةِ مُسيءٌ؛ لأنَّ الأخوة تتصل به وهو ميت، ولا تتصل به الإساءة.

وقال الفراء أيضاً: قبيح أن تقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَلَيومَ خارجٌ، اليومُ وقتٌ، والفعلُ ليس بواقعٍ على المواقيت كوقوعه على الأسماء لأنَّها في تأويل الجزاء، فلذلك قَبُحَ، وهو جائز.

ولا يُجيز الفراء إدخال اللام على (حتى) ولا (مُذْ) ولا (إلَى)، لا يُجيز: إنَّ سَيرَك لَحَتَّى الليلِ، ولا: لإلَى[1] الليلِ. وأجاز ذلك هشام والبصريون.

وأجاز س[2] والبصريون: إنَّ زيداً لَفيها قائمٌ، جعل (فيها) ملغاة. ومَنَعه الكوفيون، قالوا: لأنَّ (فيها) لو كانت لغواً لم تؤكَّد. واحتج س[3] بقول العرب: إنَّ زيداً لَبِكَ مأخوذٌ.

وأمّا إذا كان المعمول مصدراً أو مفعولاً من أجله صُراحاً، نحو: إنَّ زيداً لَقِياماً قائمٌ، وإنَّ زيداً لإحساناً يَزورُك، فهو يندرج في عموم قولهم إنَّها تدخل على معمول الخبر.

وفي (البسيط): «وتدخل على الخبر وفضلته، نحو: إنَّ زيداً لَفي

---

(١) في النسخ المخطوطة: «إلى» بدون لام قبلها، والتصويب من الارتشاف ص١٢٦٣.
(٢) الكتاب ٢: ١٣٣ وشرحه للسيرافي ٣: ٥/أ.
(٣) الكتاب ٢: ١٣٣ ـ ١٣٤.

الدار لَقائمٌ، ولا يجوز عند الكوفيين[1]، وأجازه الزجاج[2]، ولا تدخل على غيرهما» انتهى.

وينبغي أن يُتَوَقَّف في دخولها على المصدر والمفعول من أجله، ولا يُقدَم على جواز ذلك إلا بسماع.

وإذا تأخر معمول الخبر، وأدخلت اللام على الخبر، لم يَجز دخول اللام على المفعول، نحو: إنَّ زيداً لَقائمٌ في الدار. وأجاز ذلك الزجاج، وأجاز: إنَّ زيداً لَقائمٌ لَفي الدار. ومَنَعَ ذلك المبرد. وهو الصحيح لأنَّ ذلك لم يُسمَع، ولِمَنْعِه وجهٌ من القياس، وذلك أنك إذا كررت اللام فقد وكدتَها وإن كان المقصود بِهما توكيد الخبر، والعرب لا تؤكد الحرف إلا بِما يدخل عليه، أو بضميره، نحو:/ مَررتُ بِزيدٍ بزيدٍ، أو به، وهنا ليس [٢: ١٤٢/أ] كذلك. وإذا أجاز الزجاج ذلك قياساً على قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3] اعتقد أنَّ اللامين جواب القسم[4]، وليس كذلك لأنَّ الأُولَى هي لام (إنَّ)، والثانية لام جواب القسم المحذوف.

فرع: زعم الفراء أنه لا يَجوز: إنَّ زيداً لأَظُنُّ قائمٌ، ولا: إنَّ زيداً لَغَيرَ شَكٍّ قائمٌ، وإنَّ زيداً لئنْ شاءَ اللَّهُ قائمٌ.

---

(١) نسبه الهروي في كتاب اللامات ص٨٦ إلى أكثر النحويين. قلت: قال الفراء: «وإذا عَجَّلَت العربُ باللام في غير موضعها أعادوها إليه، كقولك: إنَّ زيداً لإليك لَمُحْسِنٌ..... ومثله قول أبي الجراح: إنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصالِحٌ» معاني القرآن ٢: ٣٠.

(٢) اللامات للهروي ص٨٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٥/ب، وفيه أنَّ المبرد منعه. وعنه في شرح التسهيل ١: ٣١. وعكسه في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٩، ٤٣٢ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٠١. والوجهان عنهما في الارتشاف ص١٢٦٥. وفي شرح الكافية ٢: ٣٥٦ أنَّ الزجاج أجازه قياساً، وأنَّ المبرد منعه.

(٣) سورة هود، الآية: ١١١. وتشديد نون (إنَّ) وتخفيف ميم (لَمَا) قراءة الكسائي وأبي عمرو. السبعة ص٣٣٩.

(٤) كذا. وقد قال في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٨١: «ولام (لَمَا) لام (إنَّ)، و(ما) زائدة مؤكدة».

وقال ابن كيسان: لأنه كلام يُعترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شَكّاً كان عندك أو يقيناً، والتوكيد إنَّما هو لخبرِ زيد لا لخبرك عن نفسك لأنَّ (إنَّ) لا تتعلق بخبرك عن نفسك، وهي متجاوزة إلى الخبر.

وقوله **وعلى الفصل المُسَمَّى عِماداً** مثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[1]. قال المصنف[2]: «وجاز أن تدخل عليه لأنه مُقَوٍّ للخبر، فرَفْعُه[3] يوهم السامع كون الخبر تابعاً، فنُزِّلَ منزلة الجزء الأول من الخبر، فحَسُنَ دخولها عليه لذلك، ومع ذلك لا يتعين لإمكان جعله مبتدأ». وقال ابن عصفور: «تدخل على الفصل لأنه هو اسمها في المعنى».

وقوله **وأولُ جُزْأَيِ الجملةِ الاسميةِ المُخْبَرِ بِها أَولَى مِنْ ثانيهما** مثال دخولها على أول تلك الجملة قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ﴾[4]، وقولُ الشاعر[5]:

إنَّ الكريمَ لَمَنْ تَرجوه ذو جِدَةٍ ولو تَعَذَّرَ إيسارٌ وتَنويلُ

ومثالُ دخولها على ثانيهما قولُ الشاعر[6]:

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٦٣.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٧، وليس فيه الجملة الأخيرة.

(٣) ك، ف: برفعه يتوهم. ن: برفعه توهم.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٢٣.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٧ وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٥٢ وتخليص الشواهد ص٣٥٥ والعيني ٢: ٢٤٢.

(٦) هو أبو عزة عمرو بن عبد الله الجمحي كما في السيرة النبوية لابن هشام ١: ٦٦٠ وطبقات فحول الشعراء ص٢٥٣ ـ ٢٥٤ وتخليص الشواهد ص٣٥٨، ٣٦١ والعيني ٢: ٢٤٥. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢: ٢٨ وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٥٢. يمدح رسول الله ﷺ. وقد ذكر ابن هشام في تخليص الشواهد أنَّ أول البيت «وإنك» بالواو لا بالفاء. وتبعه في ذلك العيني. وهو في ابن سلام بالواو، وفي بقية المصادر بالفاء.

فإنَّكَ مَنْ حارَبْتَهُ لَمُحارَبٌ شَقِيٌّ، ومَنْ سالَمْتَهُ لَسَعيدُ

ومثلُه[1]:

إنَّ الأُلَى وُصِفُوا قَومي لَهُمْ فَأَصِخْ وعُذْ بِهِمْ تَلْقَ مَنْ عاداكَ مَخْذُولا

قال المصنف في الشرح[2]: «وقد شذ دخولها على ثاني جزأيِ الجملة الاسمية». وهذا يخالف ظاهر قوله في الفَصِّ «أَولَى مِن ثانيهما» لأنَّ الأولوية تُشعِر بالجواز إشعاراً حسناً دون شذوذ. وحكى أبو الحسن: إنَّ زيداً وجهُه لَحَسَنٌ[3]. قال في (البسيط): وهو شاذ. وإنَّما كان صدر الجملة الاسمية أَولَى والقياسَ لأنَّها كصدر الجملة الفعلية، ومحل اللام من الفعلية صدرها، فكذلك من الجملة الاسمية.

وفي (البسيط): أمّا دخولها على فَضْلةِ خبرِ المبتدأ إذا تقدم، أو الخبرِ إذا تقدم، نحو: إنَّ زيداً لَآتِيهِ أبوه، أمّا الأول فجائز لأنه صار في مرتبة المبتدأ كما كان في حالة الابتداء، نحو: لَطعامَك زيدٌ آكلٌ، وأمّا الثانِي فلكونه نفس الخبر، وهو ممنوع/ فيه. [٢: ١٤٢/ب]

وهل يصح أن تدخل على التأكيد، نحو: إنَّ زيداً لَنَفْسَه قائمٌ؟ لم يتعرض له، وفيه نظر.

وقوله **ورُبَّما دَخلت على خبر (كان) الواقعةِ خبرَ (إنَّ)** مثاله ما ثبت في بعض نسخ البخاري من قول أم حَبيبة رضي الله عنها: «إنِّي كنتُ عن هذا لَغَنِيَّةً»[4]، قاله المصنف[5]. وهذا من استدلال المصنف بِما نُقل في

---

(١) نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ٣:٣٨٦ لرجل من طيئ. وهو من غير نسبة في ٢:٢٨ وشواهد التوضيح والتصحيح ص٢١١.

(٢) شرح التسهيل ٢:٢٧.

(٣) سر الصناعة ص٣٧٨.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ـ باب حد المرأة على غير زوجها ٢:٧٨ ـ ٧٩.

(٥) شرح التسهيل ٢:٢٨.

الآثار، وقد أَطَلْنا الكلام معه في الاستدلال بذلك في كتابنا (التكميل)، فيوقف عليه هناك.

ص: ولا تدخل على أداة شرط، ولا على فعلٍ ماضٍ متصرفٍ خالٍ من (قد)، ولا على معموله المتقدم، خلافاً للأخفش، ولا على حرفِ نفيٍ إلا في ندور، ولا على جواب الشرط، خلافاً لابن الأنباري، ولا على واوِ المصاحَبة المُغْنِيةِ عن الخبر، خلافاً للكسائي. وقد يليها حرف التنفيس، خلافاً للكوفيين[1]، وأجازوا دخولها بعد (لكنَّ)، ولا حُجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة، كما زيدت مع الخبر مجرداً أو معمولاً لأَمْسَى، أو زالَ، أو رَأَى، أو أنَّ، أو ما. ورُبَّما زيدت بعدَ (إنَّ) قبلَ الخبر المؤكَّد بِها، وقبلَ همزتِها مُبْدَلةً هاءً مع تأكيد الخبر أو تجريده. فإن صَحِبَتْ بعدَ (إنَّ) نونَ توكيد أو ماضياً متصرفاً عارياً من (قد) نُوِيَ قَسَمٌ، وامتنع الكسر.

ش: إذا كان الخبر جملة شرطية لم يَجز دخول اللام على الأداة، لا يَجوز أن تقول: إنَّ زيداً لئن يُكْرِمْنِي أُكْرِمْه، ولا: إنَّ هنداً لَمَنْ يُكْرِمْها تُكْرِمْه، نَصَّ على منعه أصحابنا[2] والفراء والكسائي؛ لأنَّ الخبر إذ ذاك ليس هو المبتدأ ولا مُشْبِهاً لِما هو المبتدأ في المعنى.

وقال المصنف في الشرح[3]: «المانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم، فإنَّها تَصحب أداة الشرط كثيراً، نحو ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[4]، فلو لَحِقت لامُ الابتداء أداةَ الشرط لذهب الوهم إلى أنَّها الموطئة، وحَقُّ المؤكِّد ألا يَلتبس بغير مؤكِّد» انتهى.

---

(١) ك، ف: للكسائي.

(٢) الملخص ١: ٢٣٠ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص٧٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٨.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٤٩. وفي النسخ المخطوطة كلها (لئن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) وهذه هي الآية ٢٣ من سورة الأعراف، وأولها (وإن) بدون لام.

وكذلك لو اعتَرض الشرط بين اسم (إنَّ) وخبرها، نحو: إنَّ زيداً ـ لئنْ أتاك أو لئنْ يَأْتِكَ ـ مُحْسِنٌ، لا يَجوز دخول اللام على الشرط، نَصَّ عليه الفراء.

وقوله **ولا على فعل ماضٍ متصرفٍ خالٍ من (قد)** احترز بقوله (متصرف) من الجامد، وبقوله: «خالٍ مِنْ قد» مِنَ المصحوب بِها، فإنه إن كان الفعل مصحوباً بِـ (قد)، أو غيرَ متصرف، دخلت عليه اللام، نحو: إنَّ زيداً لقد قام، وإنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ.

قال المصنف في الشرح[1]: «ولا تدخل هذه اللام على فعلٍ ماضٍ إلا إن كان مقروناً بِـ (قد)، أو كان غير متصرف، وذلك لأنَّها في الأصل للاسم، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به، ولم تدخل على الماضي لعدم الشبه، فإن قُرن بِـ (قد) قَرَّبَتْه من/ الحال، فأشبه المضارع، فجاز أن [٢: ١٤٣/أ] تدخل عليه، نحو: إنك لقد قُمتَ. وإن[2] كان الماضي غير متصرف كَـ (نِعْمَ) جاز أن تلحقه لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع، فجاز أن يقال: إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ» انتهى كلامه.

وقال ابن عصفور: «إذا كان ماضياً غير متصرف أَشْبَهَ الاسم في عدم تصرفه، فدخلت عليه، أو متصرفاً لم يَجز دخول اللام عليه إذا لم تدخل عليه (قد)، فإن دخلت عليه (قد) جاز دخولها عليه لأنَّها تُقَرِّبه من الحال، فأُجري في دخول اللام عليه مُجرى الحال» انتهى كلامه.

وهكذا أورد هذان الشيخان حكم الماضي في جواز دخولها عليه ومنعه، ولم يذكروا في ذلك خلافاً، وفي كلتا المسألتين خلاف:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨ ـ ٢٩.

(٢) ك، ف، ن: أو.

أمّا إذا كان ماضياً متصرفاً غير مصحوب بِـ (قد) فذهب س[1] والفراء إلى أنه لا يَجوز أن تدخل اللام عليه، فلا يقال: إنَّ زيداً لَقامَ. وأجاز ذلك الكسائي وهشام[2] على إضمارِ (قد).

قالوا[3]: وحُجة س في منعه أنَّ حُكم اللام أن تكون في أول الكلام، فلَمّا أُخِّرت وجب ألا تقع إلا على الاسم كما أنَّ أول الكلام للأسماء، فوقعت على المضارع. وحُجة الفراء أنَّ (قامَ) فعل منقطع، ومعنى: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَيَصُومُ ويُصَلِّي: إنه لَيُديم الصلاةَ والصوم، وليس هذا في الماضي. وأجاز أبو إسحاق: إنَّ زيداً لَقامَ، على أنَّها لامُ قَسَمٍ.

وذهب خَطّاب بن يوسف المارِدِيُّ صاحب كتاب (الترشيح) إلى أنَّ هذه اللام لا تدخل على الفعل الماضي سواء أكان مصحوباً بِـ (قد) أو غير مصحوب بِها، وأنه إذا وُجد في كلامهم: إنَّ زيداً لَقامَ، أو: إنَّ زيداً لقد قامَ، فإنَّ هذه اللام لام القسم لا لام الابتداء. وعَلَّلَ المنع بأنَّ الفعل الماضي ليس له معنى اسم الفاعل. قال: وهذا مِمّا يُضْرَب عنه لِدِقَّتِه.

والنحويون كالمُجْمِعِينَ على أنَّ قولك «إنَّ زيداً لقد قام» اللامُ فيه هي اللام التي تصحب الخبر لا لام القسم إلا ما ذهب إليه خَطّاب. وفي (الغُرَّة): مَنَعَ الكوفيُّ والبصري من قولهم: إنَّ زيداً لَقامَ، على أن تكون لامَ الابتداء لِبُعْدِ الماضي عن التَّعَرُّب[4].

وأمّا إذا كان الفعل جامداً، نحو نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى فذهب س[5] إلى أنه لا يَجوز دخول اللام عليه، فلا يَجوز: إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ، ولا: إنَّ زيداً لَعَسَى أنْ يَقوم.

---

(١) الكتاب ١: ١٤.
(٢) إصلاح الخلل ص١٦٧.
(٣) إصلاح الخلل ص١٦٧.
(٤) ح: القرب. ن: التقرب. م: المعرب.
(٥) لم أقف في الكتاب على نص في هذه المسألة.

وذهب الأخفش[1] والفراء[2] إلى إجازة: إنَّ زيدً لَنِعْمَ الرجلُ. وحُجة الأخفش أنَّ (نِعْمَ) لا يتصرف، فأَشْبَهَ الأسماءَ. وحُجة الفراء أنَّ (نِعْمَ) في مذهبه اسم[3]. قال الفراء: تقول: إنَّ نِعْمَ رجلاً زيدٌ. وهذا لا يَجوز عند البصريين ولا عند غير الفراء من الكوفيين إلا أن تأتِي بالهاء.

قال الفراء:/ ويَجوز أن تقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَعَسَى أنْ يَقومَ[4]. لأنَّ [٢: ١٤٣/ب]
(عَسَى) بمنزلة يَعْسِي[5]؛ ألا ترى أنَّها تطلب المستقبل، فلذلك لم يَنطق العرب منها بـ (يَفْعَلُ) إذ كان فَعَلَ منها ويَفْعَلُ بمعنًى واحد[6]. وحكى أحمد بن يحيى أنَّ الكسائيَّ حكى: أَعْسِ بأنْ يَفْعَلَ[7]، وبالعَسَى أنْ يَفْعَلَ.

والمنقول عن الكوفيين جواز دخول هذه اللام على الفعل الجامد، وهو قول كثير من أصحابنا[8]. وممن نص على أنَّ مذهب س منع ذلك أبو جعفر الصَّفّار وأبو محمد بن السِّيْد[9].

وينبغي أن يُرجع عند الاختلاف إلى السماع، فإن وجد في كلامهم: إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ، ولَعَسَى أن يقوم، قلناه، وإلا فلا. وفي كتاب أبي

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٥ وإصلاح الخلل ص١٦٨.
(٢) إصلاح الخلل ص١٦٨.
(٣) قال في نعم وبئس: «وإنَّما جاز توحيدها لأنَّهما ليستا بفعل يُلتمس معناه، إنَّما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم؛ ألا ترى أنَّ لفظهما لفظ فَعَلَ، وليس معناهما كذلك...» معاني القرآن ٢: ١٤١ ـ ١٤٢. ونسب القول باسميتهما إلى الكوفيين. الإنصاف ص٩٧ [المسألة ١٤].
(٤) إصلاح الخلل ص١٦٨.
(٥) في إصلاح الخلل: بمنزلة نعم.
(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٢٤ و ٢: ١٤٢ و ٣: ٦٢.
(٧) في مجالس ثعلب ص٣٩٦: أعسِ به.
(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٩، ٤٣٢ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٠١ ورصف المباني ص٣٠٩ وتعليقة ابن النحاس على المقرب ق ٤٩/ب.
(٩) إصلاح الخلل ص١٦٨.

الفضل الصَّفّار أنَّ الأخفش حكى: إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ، ولَبِئْسَ الرجلُ. قال: «لأنَّ هذا غير متصرف، فأشبه الاسم». وينبغي أن يُتثبت فيما حكاه عن الأخفش حتى يصح السماع من العرب.

وقوله **ولا على معموله المتقدم** أي: معمول الفعل الماضي المتصرف الخالي من (قد)، مثال ذلك: إنَّ زيداً لَطعامَك أَكَلَ، لا يَجوز ذلك، خلافاً للأخفش[1] والفراء، فإنَّهما يُجيزان ذلك.

والصحيح المنع لأنَّ دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنَّها لا تدخل عليه لزم من ذلك ترجيح الفرع على الأصل.

وقوله **ولا على حرف نفي إلا في ندور** قال المصنف في الشرح[2]: «لو كان الخبر منفياً لم يَجز اتصالها به لأنَّ أكثر النفي بِما أَوَّلُه لام، فكُره دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سَنَنٍ واحد، فلم يؤكَّد بلامِ خبرٌ منفيٌّ» انتهى.

ونقول: أصل هذه اللام أن تدخل على الاسم المبتدأ، وإذا كان الاسم المبتدأ قد دخل عليه حرف النفي لم تدخل هذه اللام عليه ولا (إنَّ) أيضاً، فإذا قلت: ما زيدٌ منطلقٌ، أو: لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ، فلا يَجوز أن تدخل لام الابتداء على هذا المبتدأ، فكذلك إذا كان الخبر منفيّاً لا تدخل عليه هذه اللام.

وقوله **إلا في ندور** إشارة إلى ما أنشده أبو الفتح:[3]

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٩ وشرح الكافية الشافية ص٤٩١ وشرح الكافية للرضي ٢: ٣٥٦.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٧.

(٣) البيت لأبي حزام العكلي في سر الصناعة ص٣٧٧ والعيني ٢: ٢٤٤ والخزانة ١٠: ٣٣٠ ـ ٣٣١ [الشاهد ٨٥٨]. وهو من غير نسبة في المحتسب ١: ٤٣ وضرائر الشعر ص٥٨ وتخليص الشواهد ص٣٥٦. وقد نص ابن عصفور في الضرائر على أنَّ «أنَّ» مفتوحة الهمزة.

وأعلَمُ إنَّ تَسْليماً وتَرْكاً لَلامُتَشابِهانِ ولا سَواءُ

قيل[1]: شبّه (لا) بـ (غير).

وقوله **ولا على جواب الشرط، خلافاً لابن الأنباري** قال المصنف في الشرح[2]: «لَمّا كان الجواب غير صالح للتوطئة[3] أجاز ابن الأنباري أن تلحقه لام الابتداء، إلا أنَّ ذلك غير مستعمل، فالأجود ألا يُحكَم بِجوازه» انتهى.

فقوله (والأجود) عبارة غير جيدة، وإنَّما ينبغي أن يقول «فلا يُحكَم بِجوازه» لأنَّ العرب إذا لم تُدخِل عليه اللام فلا نُدخلها نحن.

ومثال دخولها على الجواب: إنَّ زيداً مَن يأتِه لَيُحْسِنْ إليه. ونَصَّ الكسائيُّ والفراء على منع ذلك.

وقوله **ولا على واو/ المصاحَبةِ المُغْنِيةِ عن الخبر، خلافاً للكسائي** [٢: ١٤٤/أ] مثاله: إنَّ كلَّ ثوبٍ لَوَثَمَنُه[4]، وإنَّ كلَّ ثوبٍ لَوَقِيمَتُه. وهذا خطأ عند البصريين.

وقوله **وقد يليها حرف التنفيس، خلافاً للكوفيين** أجاز البصريون[5]: إنَّ زيداً لَسَوفَ يَقوم، ولم يُجزه الكوفيون، وهو غلط قبيح عند البصريين لأنَّ هذه قد دخلت على (سوف) للتوكيد في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۝٥﴾[6].

وقال بعض أصحابنا: وأمّا السين فامتنعت العرب من إدخال اللام

---

(١) سر الصناعة ص٣٧٧.
(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٨.
(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي شرح المصنف: للموطئة.
(٤) حكاه ابن كيسان عن الكسائي. شرح التسهيل ٢: ٢٩.
(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٩.
(٦) سورة الضحى، الآية: ٥.

عليها وإن كانت كحرف من حروف الفعل، ولذلك لا يُفصَل بينها وبين الفعل كراهية توالي الحركات في لَسَيَتَدَحْرَجُ مضارع تَدَحْرَجَ، ثم حُمل على ذلك ما لا تتوالَى فيه الحركات.

وقوله **وأجازوا دخولها بعد (لكنَّ)، ولا حُجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة** نقل المصنف وابن عصفور[1] أنَّ الكوفيين أجازوا دخول اللام بعد (لكنَّ)، قال المصنف[2]: «اعتباراً ببقاء معنَى الابتداء معها كما بقي مع إنَّ، واحتجاجاً بقول العرب[3]:

..... ولكنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

ولا حُجة لهم في ذلك، أمّا الأول فلأنَّ اللام لم تدخل بعد (إنَّ) لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنَّها مثلها في التوكيد، و(لكنَّ) بخلاف ذلك. ولأنَّ معنى الابتداء مع (لكنَّ) لم يبق، فإنه مفتقر إلى كلام قبله، فأشبهت (أنَّ) المفتوحةَ المُجْمَعَ على امتناع دخول اللام بعدها، واللامُ تَقطع عن كل سابق، حتى إنَّها تُعَلِّق الأفعال القوية. وأمّا:

..... ولكنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

فلا حُجة فيه لشذوذه إذ لا يُعلَم له تتمةٌ ولا قائلٌ ولا راوٍ عدلٌ يقول: سمعتُه مِمَّن يوثق بعربيته، والاستدلال بِما هو هكذا في غاية الضعف، ولو صح إسناده إلَى من يوثَق بعربيته لَوُجِّهَ بِجَعل أصله: ولكنْ

---

(١) شرح جُمل الزجاجي ١: ٤٣٠. وقد نسب ذلك إلى الكوفيين الأنباريُّ في الإنصاف ص٢٠٨ ـ ٢١٨ [المسألة ٢٥].

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٩.

(٣) صدره:

يَلُومونَنِي في حُبِّ ليلى عَواذِلي

وهو في معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٥ واللامات ص١٥٨ وسر الصناعة ص٣٨٠ والإنصاف ص٢٠٩ والخزانة ١٠: ٣٦١ ـ ٣٦٤ [٨٦٥] وشرح أبيات المغني ٤: ٣٥٦ ـ ٣٥٨ [الإنشاد ٣٨١]. العميد: الذي هَدَّه العشق. ويروى آخره: لكميد.

إنَّنِي، ثم حُذفت همزة (إنَّ) ونون (لكنْ)، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر (إنَّ)، أو حُمل على أنَّ لامه زائدة» انتهى كلامه.

وقال أبو جعفر النحاس: «واعلم أنَّ اللام لا تدخل على شيء من أخوات (إنَّ) إلا على قول الفراء، فإنه أجاز أن تدخل اللام في خبر (لكنَّ)، وأنشد:

..... ولكنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

قال[1]: وإنَّما جاز دخولُها في (لكنَّ) لأنَّ معناه: لكنَّ إنَّ، فخُففت نون (لكنَّ)، وتُركت الهمزة من (إنَّ)، وسَقطت نون (لكنْ) حيث استقبلت ساكناً، كما قال[2]:

فلَستُ بِآتِيهِ، ولا أَسْتَطيعُهُ ولاكِ اسْقِنِي إنْ كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ»

انتهى نقل أبي جعفر.

فبينَ النقلين تَخالُف، وهو أنَّ المصنف وابن عصفور نقلا ذلك عن الكوفيين، والنحاس نقله عن الفراء وحده، وهما نقلا دخول اللام بعد (لكنَّ)/ ، فيظهر من ذلك أنه يجوز دخولها على اسم (لكنَّ) وعلى الخبر [٢: ١٤٤/ب] والمعمول على التفصيل الذي تقدم، والنحاس نقل دخولها على الخبر.

وفي (البسيط): لا نقول اتفاقاً: لكنَّ عندي لَزيداً، وكذلك في الخبر.

وفي كلام المصنف مناقشات:

الأُولَى: أنه قال «إنَّ الكوفيين أجازوا ذلك احتجاجاً بقول بعض العرب». فقد أقرَّ أنه قول بعض العرب. ثم قال: «ولا حُجة فيه إذ لا

---

(١) نص الفراء في معاني القرآن ١: ٤٦٥ ـ ٤٦٦ على أنَّ أصل لكنَّ: إنَّ، فزيدت على «إنَّ» لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً. واستدل على ذلك بدخول اللام في خبرها في الشطر المذكور.

(٢) تقدم في ص١١.

يُعلَم له تتمة ولا قائل». وهذا لا يقدح في الاحتجاج، بل متى رُوي أنه من كلام العرب فليس من شرطه تعيين قائله. وأما كونه لا تتمة له فلا يقدح في ذلك لأنه إنَّما وقع الاعتناء بِمكان الشاهد، فلا حاجة إلى معرفة ما قبله ولا ما بعده إذ لا شاهد فيه. وأما قوله «ولا عَدْلٌ يقول: سمعتُه مِمَّن يوثَق بعربيته» فكفى بذلك نقل الكوفيين أو الفراء وإنشادهم إياه عن العرب، وفي كتاب س أبيات استَشهد بِها لا يُعرف قائلها، ولا تُروَى إلا من (الكتاب)، واكتفينا بنقل س إياها واستشهاده بِها.

الثانية: قوله «فأشبهت أنَّ المفتوحةَ المُجْمَعَ على امتناع دخول اللام بعدها». وليس كما ذَكر، بل فيه خلاف شاذ عن المبرد[1]، وهو مسموع من كلام العرب، قرأ بعض القراء: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾[2] بفتح الهمزة، وقال الشاعر[3]:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ باللَّهِ العَلِيْ أنَّ مَطاياكَ لَمِنْ خَيرِ المَطِيْ

وأنشده قطرب:

أَلَمْ تَكُنْ أَقْسَمْتَ باللَّهِ[4] العَلِيْ

وحكى قطرب أيضاً أنَّ بعضهم قال: «فإذا أنِّي لَبِهِ[5]». وأنشد ابن دريد عن أبي عثمان[6]:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣:١٥٥.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٢٠. وهذه قراءة سعيد بن جبير كما في إيضاح الشعر ص٨٦، وفيه تَخريجها.

(٣) الرجز في القوافي للأخفش ص٧١ وسر الصناعة ص٣٧٩ والخصائص ١:٣١٥ واللسان (قضي) و(مأي) و(مطا) والضرائر ص٥٧ ورصف المباني ص٣١٢.

(٤) ك، ف: أقسمته اللَّهَ.

(٥) سر الصناعة ص٣٧٩.

(٦) ك، ف: عن بهز مميمان. والبيت في ضرائر الشعر ص١٥٧، وعنه في شرح أبيات المغني ٤:٣٥٨.

فَنافِسْ أبا الغَبْراءِ فيها ابنَ زارِعٍ على أنَّهُ فيها لَغَيْرُ مُنافسِ

رُوي بفتح همزة (أنَّ). وينبغي أن يُحمل ذلك على زيادة اللام، ولا يقاس على ما ورد من ذلك.

الثالثة: قوله: «ولو صح إسناده إلى مَن يوثق بعربيته وُجِّهَ» إلى آخر كلامه. وهذا هو قول الفراء في توجيه دخول اللام في خبر (لكنَّ)، إلا أنَّ المصنف أخذه وتَبَّرَه، والفراء جَوَّدَه، ويظهر ذلك من كلاميهما.

وقد أغفل المصنف مما ذكره أصحابنا مواضع:

أحدها: أن يكون الخبر جملة قَسَمية، فلا يَجوز دخول اللام عليها، نحو: إنَّ زيداً لَوَاللَّهِ لَيَقومَنَّ؛ لأنَّ الخبر إذ ذاك ليس المبتدأ في المعنى ولا مُشَبَّهاً بِما هو المبتدأ في المعنى.

الثانِي: أنَّها لا تدخل على واو الحال السادة مسد الخبر، وأجاز ذلك الكسائي، فأجاز: إنَّ شَتْمي زيداً لَوَالناسُ يَنظرون، كما أجاز إدخالها على واو (مع)، نحو: إنَّ كلَّ ثوبٍ لَوَقِيمَتُه.

الثالث: أنَّها لا تدخل على الحال/ الصريحة التي تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر، [٢: ١٤٥/أ] نحو: إنَّ أَكْلي التفاحةَ نَضيجةً. وأجاز ذلك الكوفيون، فأجازوا: إنَّ أَكْلي التفاحةَ لَنَضيجةً.

وقوله **كما زيدت مع الخبر مجرداً** يعني مجرداً من (إنَّ) في نحو قوله[1]:

أُمُّ الـحُـلَـيْـسِ لَـعَـجُـوزٌ شَـهْـرَبَـهْ تَرْضَى مِنَ اللحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وقد تقدم[2] لنا أنَّ الكسائي قال: ورُبَّما جاؤوا بِها في الخبر وليس

---

(١) تقدم في ٣: ٣٤١.

(٢) كذا، ولا أذكر موضعه. ولم يتقدم هذا البيت في غير الموضع المذكور في الحاشية السابقة، وليس في ذلك الموضع ذكر لقول الكسائي المشار إليه.

في الكلام (إنَّ). وأنشد هذا البيت، وهي عنده لام توكيد للخبر.

قال المصنف[1]: «وأحسنُ ما زيدتْ في خبرِ المبتدأ المعطوفِ بعدَ (إنَّ) المؤكَّدِ خبرُها بِها، كقول الشاعر[2]:

إنَّ الخِلافةَ بعدَهم لَذَميمةٌ وخَلائفٌ طُرَفٌ لَمِمّا أَحْقِرُ»

وقوله **أو معمولاً لأمْسَى، أو زالَ، أو رَأَى، أو أنَّ، أو ما** مثال ذلك قولُ الشاعر[3]:

مَرُّوا عَجالَى فقالوا: كيفَ سَيِّدُكُمْ فقالَ مَنْ سَألوا: أَمْسَى لَمَجْهُودا

وقولُ الآخر[4]:

وما زِلتُ مِن لَيلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها لَكَالهائمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَرادِ

وقولُ الآخر[5]:

رَأَوْكَ لَفِي ضَرّاءَ أَعْيَتْ، فثَبَّتُوا بِكَفَّيْكَ أسبابَ المُنَى والمآرِبِ

وحكى قطرب: أراكَ لَشاتِمِي[6]، وقال تعالَى: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٣١.

(٢) البيت في الزاهر ٢: ٢٤٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٧٣ وتخليص الشواهد ص٣٥٨ والعيني ٢: ٢٥٢. وقوله: لذميمة، وطرف: كذا في المخطوطات. وفي بعض المراجع المذكورة: لدميمة، وظرف.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ص١٢٩ وإيضاح الشعر ٨٦ ـ ٨٧، وفيه تخريجه. في ح، م: عِجالاً. قال البغدادي: جمع عَجُل. وعَجالَى: جمع عَجْلان. ورواية أبي حيان للبيت مطابقة لرواية ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٣٠ وشرح الكافية الشافية ص٤٩٣.

(٤) البيت لكثير عزة من قصيدة لامية، وآخره: سَبيلِ. ديوانه ص١١٥، وانظر ص٤٤٣ منه، فقد ذكر في قطعة دالية. والأمالي ٢: ٦٥ وسر الصناعة ص٣٧٩ وشرح التسهيل ٢: ٣٠ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٥٨ ـ ٣٦١ [الإنشاد ٣٨٢]. المراد: الموضع الذي يُذهَب فيه ويُجاء منه.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ٣٠.

(٦) سر الصناعة ص٣٧٩.

ٱلطَّعَامَ﴾[1] في قراءة مَن فتح (أنَّ)، وقولُ الشاعر[2]:

أَمْسَى أَبانُ ذَليلاً بعدَ عِزَّتِهِ وما أَبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودانِ

وقال الكوفيون: اللام بِمعنى إلا، التقدير: وما أَبانُ إلا مِن أَعْلاجِ سُودان. فعلى تقدير المصنف نفى أن يكون أَبانُ مِن أَعْلاجِ سُودان، وعلى تقدير الكوفيين أثبتَ أنه منهم على طريق الحصر.

ويَحتمل عندي أن يكون قوله «وما أَبانُ» استفهاماً على سبيل التحقير، ويكون قوله «لَمِنْ أَعْلاجِ سُودان» على إضمار (هو) أي: لَهُوَ[3] مِنْ أَعْلاجِ سُودان، واللام لام الابتداء، دخلت على مبتدأ محذوف، ويكون المعنى على تحقير شأن أَبان، كما أنه كذلك في تقدير الكوفيين جُملة، وفي تقديرنا جُملتان.

وقوله **وربَّما زيدتْ بعدَ (إنَّ) قبلَ الخبرِ المؤكَّدِ بِها** هذه مسألة خلاف: ذهب المبرد إلى أنه يَجوز دخول هذه اللام على معمول الخبر المقدَّم وعلى الخبر، فتقول: إنَّ زيداً لَطعامَك لآكلٌ، تعاد اللام توكيداً. وذهب الزجاج إلى منع ذلك.

نَقل/ هذا الخلافَ ابنُ عصفور[4]، وقال ابن عصفور: «المنع الصحيح لأنَّ الحرف إذا وُكِّدَ فإنَّما يُعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره، وأمّا أن يُعاد من غير إعادة ما دخل عليه فلا يَجوز إلا في الضرورة، [٢: ١٤٥/ب]

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٢٠. وقد تقدم تخريج هذه القراءة في ص١١٨.

(٢) البيت في كتاب العين ٨: ٣٩٧ ـ وآخره فيه: سُوراء ـ وشرح التسهيل ٢: ٣٠ وشرح الكافية الشافية ص٤٩٤ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٥٥ ـ ٣٥٦ [الإنشاد ٣٨٠]. أبان: اسم رجل. وأعلاج: جمع عِلْج، وهو الكافر من غير العرب. وسودان: جمع أسود.

(٣) فيما سوى م: «هو» بدون لام. وما في م موافق لما في شرح أبيات المغني ٤: ٣٥٥ حيث أورد البغدادي قول أبي حيان في هذا البيت.

(٤) شرح الجمل ١: ٤٣٢.

فينبغي إذا أُعيدت اللام أن يقال: إنَّ زيداً لَفِي الدار قائمٌ [لَفِي الدارِ قائمٌ][1]» انتهى.

والصحيح جواز ذلك لوجوده في لسان العرب نثراً ونظماً:

أمّا النثر فما رواه الكسائي والفراء أنَّ من كلام العرب: إنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصالِحٌ[2]، وحكى قطرب عن يونس: إنَّ زيداً لَبِكَ لَواثِقٌ.[3]

وأمّا النظم فقولُه:[4]

إنِّي لَعِندَ أَذَى المَوْلَى لَذُو حَنَقٍ يُخْشَى، وحِلْمي إذا أُوذيتُ مُعْتادُ

قال المصنف[5]: «وذكر السيرافي[6] أنَّ المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأنَّ الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بِمختار للشواهد المذكورة» انتهى.

فقد اختلف نقلُ ابن عصفور ونقلُ السيرافي على ما نَقل عنه المصنف عن المبرد والزجاج، ويُمكن أن يكون لكل واحد منهما قولان.

وقوله **وقبل همزتها مبدلةً هاءً مع تأكيدِ الخبرِ أو تَجريدِه** مثاله مع توكيد الخبر قولُ الشاعر[7]:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمةٌ على هَنَواتٍ كاذِبٍ مَنْ يَقُولُها

---

(١) لفي الدار قائم: سقط من جميع النسخ، وأثبتُّه من شرح الجمل.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٠.
(٣) سر الصناعة ص٣٧٥.
(٤) البيت في شرح التسهيل ٢: ٣١.
(٥) شرح التسهيل ٢: ٣١.
(٦) شرح الكتاب ٣: ٥/ب.
(٧) البيت بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٤١/أ، والصحاح (لهن) وقبله فيه: «وقال أبو عبيد أنشدنا الكسائي». وهو أيضاً في اللسان (وسم) و(جنن) و(لهن)، وقبله في (لهن) بيت آخر، والإنصاف ص٢٠٩.

هكذا أنشده المصنف[1]، وأنشده أحمد بن يحيى[2]:

..... على هَنَواتٍ، شَأْنُها مُتَتابِعُ

وأنشد أبو زيد[3]:

لَهِنِّي لأَشْقَى الناسِ إنْ كُنتُ غارِماً لِدُومةَ بَكْراً ضَيَّعَتْهُ الأَراقِمُ

وقولُ الآخر[4]:

أَبائنةٌ حُبَّى، نَعَمْ وتُماضِرٌ لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ علينا التَّهاجُرُ

وقولُ الآخر[5]:

وأمَا لَهِنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ عَهْدِها لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وإنْ لَمْ تَيْأَسِ

وقولُ الآخر[6]:

..... لَهِنَّكِ فِي الدنيا لَباقِيةُ العُمْرِ

ومثالُها مع تَجَرُّد الخبر قولُ الشاعر[7]:

---

(١) شرح التسهيل ٢:٣١.

(٢) تقدم في ٢:٤٣.

(٣) البيت في الحجة للقراء السبعة ٤:٣٨١ والخزانة ١٠:٣٣٩، ٣٤٧ [الشاهد ٨٦٢] حيث ذكر أنَّ أبا علي أنشده في كتابه (نقض الهاذور). غَرِمْتُ الدِّيَةَ: أَدَّيْتُها. ودُومة: اسم امرأة خَمّارة. والبَكْر: الفَتِيّ من الإبل. والأراقم: ستة أحياء من تغلب. وأول البيت في النسخ المخطوطة «لهنّا»، والتصويب من الحجة والخزانة. ك، ف: لأسقي.

(٤) البيت في الحجة للقراء السبعة ٤:٣٨٢ واللسان (أله) والخزانة ١٠:٣٣٥ ـ ٣٤٦ [الشاهد ٨٦١].

(٥) هو المرار الفقعسي كما في النوادر ص٢٠١ والخزانة ١٠:٣٣٦. والبيت من غير نسبة في الحجة للقراء السبعة ٤:٣٨٢ والمسائل العسكرية ص٢٥٦.

(٦) صدر البيت:

ثَمانِينَ حَولاً لا أَرَى مِنكِ راحةً

وهو لعُروة الرَّحَّال في الأمالي ٢:٣٦. وهو من غير نسبة في الخصائص ١:٣١٥.

(٧) هو غلام من بني كلاب كما في مجالس ثعلب ص٩٣، أو رجل من بني نُمير كما في الأمالي ١:٢٢٠. والبيت في المسائل العسكرية ص٢٥٧ وسر الصناعة ص٣٧١، ٥٥٢ =

ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَـهِـنَّـكَ مِـنْ بَـرْقٍ عـلـيَّ كَـريـمُ

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب[1]:

أحدها: أنَّ اللام لام الابتداء، وجاز دخولها عليها لأنه قد أُبدل من همزتِها هاء، فتغير لفظها بالبدل، فجاز الجمع بينهما تنبيهاً بِها على موضعها الأصلي. وإلى هذا ذهب بعض النحويين[2] والمصنف[3].

[٢: ١٤٦/أ] ورُدَّ ذلك[4]/ بأنَّ إبدال همزة (إنَّ) هاء لا يُزيل عنها معنى التأكيد، وإذا لم يُزل عنها معنى التأكيد فلا يَجوز الجمع بينهما لِما في ذلك من الجمع بين حرفين لِمعنًى واحد. ونَحا نَحوَ هذا المذهب أبو الفتح[5]، فزعم أنَّ اللام في (لَهِنَّك) لام الابتداء، وزعم أنَّ الثانية زائدة كما زيدت في خبر (أنَّ) المفتوحة.

الثانِي: ما ذهب إليه س[6] وابن السراج[7] وجماعة، وقد نسب إلى

= والخزانة ١٠: ٣٥١ ـ ٣٥٥ [الشاهد ٨٦٣]. وفي اللسان (لهن) و(قذي) أنه لمحمد بن مسلمة. قلت: ذكر ابن جني في سر الصناعة والخصائص١: ٣١٥ أنَّ محمد بن سلمة حدثه بهذا عن المبرد. فاسمه محمد بن سلمة، وهو راوٍ للبيت لا قائل. السنا: الضوء. والقلل: جمع قُلَّة، وهي القمة.

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٤٠/ب ـ ٤١/أ والخزانة ١٠: ٣٣٥ ـ ٣٤٦ [الشاهد ٨٦١].

(٢) كأبي علي الفارسي في المسائل العسكرية ص٢٥٥ وابن جني في سر الصناعة ص٣٧١، ٥٥٢ والخصائص ١: ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣١.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٨٣ ـ ٣٨٥.

(٥) الخصائص ١: ٣١٥. وفي الخزانة ١٠: ٣٣٧ ـ ٣٤٢ أنَّ هذا مذهب الزجاج، وأنَّ أبا علي اختاره في (التذكرة القصرية) وأيده وأوضحه، وأنَّ ابن جني تابعه. وأضاف أنَّ أبا علي رجع عنه وزَيَّفَه في (نقض الهاذور)، واختار مذهب الفراء وأيده، وأدرج فيه مذهب المفضل، وجعلهما قولاً واحداً، ونسبه إلى أبي زيد. قلت: هو في الحجة ٤: ٣٨١ ـ ٣٨٥.

(٦) الكتاب ٣: ١٥٠ وشرحه للسيرافي ٤: ٤٠/ب ـ ٤١/أ والتعليقة للفارسي ٢: ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٧) الأصول ١: ٢٥٩.

الفارسي[1]، وهو أنَّ هذه اللام هي التي تدخل في جواب القسم لا لام (إنَّ). واستدلوا على ذلك بدخول اللام على الخبر، فدخولها على الخبر يدل على أنَّها ليست اللام الداخلة على الخبر، وإنَّما هي جوابٌ لقسم محذوف. قال س[2]: «وهذه كلمة تَتَكلم بِها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تَتَكلم بِها، تقول: لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ، فهي (إنَّ)، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف، ولَحقت هذه اللام (إنَّ)، فاللام الأُولَى في (لَهِنَّك) لام اليمين، والثانية لام إنَّ».

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ لام القسم معناها التأكيد، فلا ينبغي أن تجتمع مع (إنَّ) لأنَّ في ذلك جَمعاً بين حرفين لمعنًى واحد.

الثالث: ما ذهب إليه قطرب والفراء[3] والمفضل بن سلمة[4] والفارسي[5]، وهو أن يكون الأصل: لَهِ إنَّك، فهما كلمتان، ومعنى لَهِ: واللَّهِ، و(إنَّ) جواب القسم. ويدل على ذلك أنَّ أبا زيد حكى أنَّ أبا أدهم الكلابي قال[6]: لَهِ رَبِّي لا أقولُ ذلك، يريد: واللَّهِ رَبِّي لا أقولُ ذلك، وحُذفت همزة (إنَّ) تخفيفاً، كما حُذفت في قوله[7]:

---

(١) التعليقة ٢:٢٦٣. ورَدَّه في الحجة ٤:٣٨٣ ـ ٣٨٥. وفي الخزانة ١٠:٣٣٦ ـ ٣٣٧ أنَّ أبا علي جوز هذا المذهب في (التذكرة القصرية).

(٢) الكتاب ٣:١٥٠.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤:٤١/أ وشرح الكافية ٢:٣٥٧. وانظر معاني القرآن للفراء ١:٤٦٦. والأصل: واللهِ إنك.

(٤) شرح الكافية ٢:٣٥٧. وقد ذكر أنَّ المفضل حكاه عن بعضهم. وذكر الرضي أنَّ الأصل في هذا المذهب: للهِ إنك، فعُمل به ما عمل في مذهب الفراء، وعده مذهباً آخر. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٤:٤١/أ.

(٥) الحجة ٤:٣٨١ ـ ٣٨٥.

(٦) الحجة ٤:٣٨١.

(٧) هذه قطعة من قول أبي الأسود الدؤلي:

يا با المغيرة، رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بالنُّكْرِ مِنِّي والدَّها

ملحقات ديوانه ص١٧٠ وإيضاح الشعر ص١٦١، ٣٣٥ والحجة ٣:٣٠٧ و٦:٣٤٠ والتمام ص١٢٦ وأمالي ابن الشجري ٢:١٩٩ والممتع ص٦٢٠. وهو من غير نسبة في =

يا با المُغِيرةِ. . . . . .

وقراءةِ مَنْ قرأ: (إنَّها لَحْدَى الكُبَرِ)[1]. وحكى قطرب[2] أنَّهم يقولون (لَهْ) بالإسكان، فعلى هذا يَجوز أن يكون الأصل: لَهْ إنَّك، فأُلقيت على الهاء حركة الهمزة، وحُذفت الهمزة، على حد قولهم في مَنْ آمَنَ: مَنَ امَنَ. وهذا المذهب اختاره الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3].

وفيه شذوذ من وجوه:

أحدها: حذف حرف القسم وإبقاء الخبر من غير عوض.

والثانِي: حذف (أل) من لفظ (الله).

الثالث: حذف الألف التي بعد اللام.

الرابع: حذف همزة (إنَّ).

ويُضَعِّفُه أيضاً أنه لم يَجئ ذلك مع إقرار همزة (إنَّ)، ولو كان على ما زعموا لجاء في موضع «لَهِ إنَّك» بإثبات الهمزة.

ويجوز دخول اللام على (كأنَّ)، قال الشاعر[4]:

قُمْتَ تَعْدُو لَكَأَنْ لَمْ تَشْعُرِ

وقوله **فإن صَحِبَتْ بعدَ (إنَّ) نونَ توكيدٍ، أو ماضياً متصرفاً عارياً من (قد)، نُوي قَسَمٌ، وامتنع الكسر** مثال ذلك: إنَّ زيداً لَيَقومَنَّ، وإنَّ زيداً

= الحجة ٣: ٢١١ ورصف المباني ص١٣٤ والخزانة ١٠: ٣٤١ ضمن نص لأبي علي من كتابه (نقض الهاذور).

(١) سورة المدثر، الآية: ٣٥. وقد رويت هذه القراءة عن ابن كثير. السبعة ص٦٥٩ ـ ٦٦٠.

(٢) المسائل الحلبيات ص١٠٣، ١٠٤.

(٣) المقرب ١: ١٠٧.

(٤) الخصائص ١: ٣١٦ وضرائر الشعر ص٥٨ وعنه في شرح أبيات المغني ٤: ٣٥٩. م: عرفت تغدو لكأن لم تشر.

لَقامَ، فهذه اللام جوابٌ لقسمٍ محذوف، التقدير: واللَّهِ لَيَقومَنَّ، ووَاللَّهِ لَقامَ.

ويعني بقوله **وامتنع الكسر** أي: إذا تقدم على(إنَّ) ما يَطلب موضعها فإنَّها تُفتح إذ ذاك، ولا تُكسَر، نحو: عَلمتُ أنَّ زيداً لَيَقُومَنَّ، وعَلِمتُ أنَّ زيداً/ لَقامَ، ولا يعني أنه يَمتنع الكسر على الإطلاق. وإنَّما فُتحت (أنَّ) [٢: ١٤٦/ب] لأنَّها إذا كانت اللام جواب القسم وقعت موقعها، ولم يُنْوَ بِها التقديم قبل (إنَّ)، بخلاف اللام في نحو: عَلَمتُ إنَّ زيداً لَمُنطلقٌ، فإنَّ (إنَّ) تُكسر معها، ويُعَلَّق الفعل عن[1] فتح (أنَّ) لأنَّها مُقَدَّمة في النية على (أنَّ)، وإنَّما أُخِّرت للعلة التي تقدم ذكرها، وهذه اللام تُزيل شَبَهَ عَلِمتُ بأَعطيتُ، وإذا زال الشَّبَهُ حُكم لِما بعدها بحكم الجملة لا بحكم المفرد، و(إنَّ) إذا وقعت في موضعٍ هو للجملة كانت مكسورة، ولا يُمكن أن تقدر هذه اللام بعد (إنَّ) لأنَّها لو كانت في التقدير في ذلك الموضع لَلَزِمَ أن يَبطُل عمل (إنَّ) كما بَطَلَ بِها عملُ (عَلِمتُ)، فلَمّا أعملوها دَلَّ ذلك على أنَّ النية بِها أن تكون قبل (إنَّ) لا بعدها.

---

(١) ك: بمن.

ص: فصل

تُرادف (إنَّ) (نَعَمْ)، فلا إعمال، وتُخَفَّف فيَبطُل الاختصاص، ويَغلِبُ الإهمال، وتلزم[1] اللام بعدها فارقةً إنْ خيفَ لَبْسٌ بِـ (إنِ) النافية، ولم يكن بعدها نفي. وليست غيرَ الابتدائية، خلافاً لأبي علي، ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء، ويقاس على نحو (إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً) وِفاقاً للكوفيين والأخفش، ولا تَعمل عندهم ولا تؤكِّد، بل تُفيد النفي، واللام للإيجاب.

وموقع (لكنَّ) بين مُتنافيَينِ بوجهٍ ما، ويُمنَع إعمالُها مُخففةً، خلافاً ليونس والأخفش. وتَلي (ما) (ليتَ)، فتُعمَل وتُهمَل. وقَلَّ الإعمال في (إنَّما)، وعُدم سماعُه في (كأنَّما) و(لعلَّما) و(لكنَّما)، والقياس سائغ.

ش: اختُلف في (إنَّ) هل تأتي بمعنى (نَعَمْ) حرفَ جواب، فلا يكون لها إذ ذاك عمل، أو لا تكون بمعنى (نَعَمْ) البتة؟ فذهب بعضهم إلى إثبات ذلك، وهو قول س[2] والأخفش[3] واختيار المصنف. وذهب بعضهم إلى إنكار ذلك، وهو قول أبي عبيدة[4] واختيار ابن عصفور[5].

---

(١) ك، ف: فتلزم.

(٢) الكتاب ٣: ١٥١ و ٤: ١٦٢.

(٣) الصحاح (أنن).

(٤) في النسخ كلها: أبو عبيدة. صوابه في الخزانة ١١: ٢١٤ وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢: ٢٧١ ـ ٢٧٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٣ ـ ٦٥. وقد قال أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾: «مخرجه: إنه أي: نَعَمْ» مجاز القرآن ٢: ٢٢. وانظر شرح المفصل ٣: ١٣٠.

(٥) شرح الجمل ١: ٤٤٤، ٤٤٥.

وزعم المصنف[1] أنَّ الشواهد قاطعة بذلك من لسان العرب، فمِمّا أنشد قولُ حسان[2]:

يَقولونَ: أَعْمَى، قُلتُ: إنَّ، ورُبَّما أكونُ، وإنِّي مِنْ فَتًى لَبَصيرُ

وقولُ بعض طيئ[3]:

قالوا: أَخِفتَ، فقلتُ: إنَّ، وخِيفتِي ما إنْ تَزالُ مَنُوطةً بِرَجاءِ

وما أنشده أحمد بن يحيى[4]:

ليتَ شِعْري هل لِلْمُحِبِّ شِفاءٌ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ؟ إنَّ، اللِّقاءُ

وقال ابن الزَّبير الأسدي لعبدِ اللَّهِ بن الزُّبَير: لَعَنَ اللَّهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إليك. فقال ابن الزُّبَير: إنَّ وراكِبَها[5]. وأنشد غير المصنف[6]:

قالوا: غَدَرتَ، فقلتُ: إنَّ، ورُبَّما نالَ المُنَى وشَفَى الغَليلَ الغادرُ

/ وقوله[7]: [٢: ١٤٧/أ]

بَكَرَ العَواذلُ في الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ: شَيبٌ قد علا كَ، وقد كَبِرتَ، فقلتُ: إنَّهْ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٣٣.

(٢) ليس في ديوانه. وهو في البيان والتبيين ٢: ٢٢١ وشرح التسهيل ٢: ٣٣.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٣ وشرح أبيات المغني ٨: ٦ ـ ٧ والخزانة ١١: ٢١٥.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٣٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٥.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٣٣. وفي النهاية في غريب الحديث ١: ٧٨ أنَّ حديث ابن الزبير هذا كان مع فضالة بن شريك.

(٦) البيت في إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٢، ٦٥ وشرح المفصل ٣: ١٣٠ وتذكرة النحاة ص٧٣٢.

(٧) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص٦٦ والكتاب ٣: ١٥١ و٤: ١٦٢ والخزانة ١١: ٢١٣ ـ ٢١٧ [الشاهد ٩١٥] وشرح أبيات المغني ١: ١٨٨ ـ ١٩٢ [الإنشاد ٤٨]. الصبوح: الشرب بالغداة.

وقال الأخفش في قوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[1]: إنَّ بِمعنى نَعَمْ[2].

وما ذكروه لا ينهض أن يكون دليلاً على مرادفة (إنَّ) لِـ (نَعَمْ) إذ يحتمل أن تكون هي العاملة.

فأمّا قوله «فقُلتُ إنَّهْ» فهو من حذف خبر (إنَّ)، وقد تقدم أنه يَجوز لفهم المعنى[3]، التقدير: إنَّه كما قُلْتُنَّ.

وأمّا قوله «إنَّ اللِّقاءُ» فهو من حذف الاسم لفهم المعنى، وقد تقدم أنه يَجوز[4]، كما قال[5]:

..... ولكنَّ زَنْجِيٌّ عَظيمُ المَشافرِ

والتقدير: إنَّه اللقاء، أي: إنَّ الشِّفاءَ اللقاءُ.

وأمّا قوله:

يَقولونَ: أَعْمَى، قُلتُ: إنَّ.... .....

و:

قالوا: أَخِفْتَ؟ فقُلتُ: إنَّ... .....

وقولُ ابن الزُّبَير «إنَّ وصاحِبَها»، و:

قالوا: غَدَرْتَ، فقُلتُ: إنَّ... .....

---

(١) سورة طه، الآية: ٦٣.

(٢) نص أبو حيان في البحر ٦:٢٣٨ على أنَّ هذا قول الأخفش الصغير.

(٣) تقدم في ص٤٨ ـ ٥٢.

(٤) تقدم في ٤٠ ـ ٤٧.

(٥) تقدم في ص٤٠.

فهو مِمّا حُذف فيه الاسم والخبر لفهم المعنى، ولا يَجوز حذفهما معاً إلا في (إنَّ)، والتقدير: قلتُ إنَّ عَمايَ واقعٌ، وإنَّ خَوفي واقعٌ، وإنَّها مَلعونةٌ وصاحبَها، وإنَّ غَدْري نافعٌ. وهذا المذهب أَولَى لأنه قد تقرر فيها أنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نَعَمْ).

فإن قلت: حَذْفُ الجملة حتى لا يبقى منها إلا حرف واحد ـ وهو إنَّ ـ إخلالٌ بِها.

فالجواب: أنَّ العرب قد فعلت مثل ذلك، نحوُ قوله[1]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأنْ قَدِ

يريد: وكأنْ قد زالت، فحذف لفهم المعنى. ومن كلامهم: قارَبتُ المدينةَ ولَمّا[2]، ومثلُه قول الشاعر[3]:

قالتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلْمَى وإنْ كانَ غَبِيّاً مُعْدِماً؟ قالتْ: وإنْ

حَذَفَ فعل الشرط وجوابه لفهم المعنى، وأبقى الأداة وحدها، والتقدير: وإنْ كان غَبِيّاً مُعْدِماً تَمَنَّيتُه.

فأمّا قولُ الشاعر[4]:

إذا قالَ صَحْبِي: إنَّك اليومَ رائحٌ ولم تَقْضِ منها حاجةً، قلتُ: إنَّ لا

فقيل: إنَّ التقدير: إنه لا تَتِمُّ لي حاجة. وقيل: (إنَّ) بِمعنى (نَعَمْ). وكذلك ما أنشد الكسائي[5]:

---

(١) تقدم في ١: ١٠٣.

(٢) أي: ولَمّا أَدْخُلْها. شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤٥.

(٣) نسب هذا الرجز إلى رؤبة وإلى امرأة من العرب. ملحقات ديوان رؤبة ص١٨٦ وضرائر الشعر ص١٨٤ ـ ١٨٥ والمقرب ١: ٢٧٧ ورصف المباني ص١٨٩ والخزانة ٩: ١٤ ـ ١٦ [الشاهد ٦٨٢] وشرح أبيات المغني ٨: ٧ [الإنشاد ٨٨٥].

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه.

إنَّ لا خَيرَ فيه أَبْعَدَهُ اللـ ـهُ لَيُزْري بِنَفسِهِ ويَرِي

قال الكسائي: (إنَّ) فيه بِمعنى (نَعَمْ). وأُوِّلَ على حذف الاسم، ويدل على ذلك وجود اللام في (لَيُزْري).

وقوله **وتُخَفَّفُ فيَبْطُلُ الاختصاصُ، ويَغْلِبُ الإهمالُ** يعني بِبُطْلِ الاختصاص أنَّها لا تَختص بالجملة الابتدائية كما كانت وهي مشددة، بل تليها الجملة الاسمية والجملة الفعلية على ما سيُبَيَّن إن شاء الله.

[٢: ١٤٧/ب] / فإذا خُففت جاز إعمالها على قلة، وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة إلا أنَّها لا تعمل في الضمير إلا ضرورة بخلاف المشددة، تقول «إنَّك قائمٌ» بالتشديد، ولا يَجوز «إنْكَ قائمٌ» بالتخفيف. وأمّا في دخول اللام وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشددة سواء، تقول: إنْ زيداً منطلقٌ، ولَمُنطلقٌ، وإنْ في الدار لَزيداً، إلى غير ذلك من الأحكام.

ومنع الكوفيون[١] إعمال (إنِ) المخففة، وهم محجوجون برواية س[٢] والأخفش[٣] ذلك عن العرب، وعليه قراءة نافع: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٤]. ويدل على أنَّها بمعنى المشددة قراءة ابن كثير وأبي عمرو الكسائي: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾[٥] بالتشديد. وقال س[٦]: «حدثنا مَن نثق أنه سمع من العرب مَن يقول: إنْ عمراً لَمُنطلقٌ». وقال الأخفش[٧]: «وزعموا أنَّ بعضهم يقول: إنْ زيداً لَمُنطلقٌ، وهي مثل ﴿إن

---

(١) الإنصاف ص١٩٥ [المسألة ٢٤].
(٢) الكتاب ٢: ١٤٠.
(٣) معاني القرآن له ص١١٢، ٣٤٢.
(٤) سورة هود، الآية: ١١١. يعني بتخفيف نون (إن) وميم (لما) وهي قراءة ابن كثير أيضاً. السبعة ص٣٣٩. وانظر الكتاب ٢: ١٤٠.
(٥) السبعة ص٣٣٩. وفيه أنَّ ابن كثير قرأ كقراءة نافع، وأنَّ الكسائي وأبا عمرو قرأ (وإنَّ كُلاً لَمَا).
(٦) الكتاب ٢: ١٤٠.
(٧) معاني القرآن ص١١٢.

﴿كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾[1] يُقرأ بالنصب والرفع».

وملخص مذهب الكوفيين[2] أنَّ (إنَّ) لا يَجوز تخفيفها وإعمالها، ولا يَجوز تخفيفها وإهمالها؛ لأنَّهم زعموا أنَّ (إنِ) المخففة هي (إنِ) النافية، أو بمعنى (قد) على ما نُبَيِّنه[3]، إن شاء الله.

فالمخففة عند البصريين هي ثلاثية الوضع، وهي[4] عند الكوفيين ثنائية الوضع، فلم يرد الخلاف على مَحَزٍّ[5] واحد، فلا ينبغي أن يقال: اختلفوا في (إنَّ) إذا خففت هل يَجوز إعمالها أو لا؛ لأنَّ الكوفيين لا يذهبون إلى أنَّها إذا وليتها الجملة الاسمية أو الفعلية ولزمت اللام هي المخففة من الثقيلة، بل هي حرف ثنائي الوضع، وهي نافية.

ويعني بِغَلَبة الإهمال أنه يكثر فيها، وإذا غلب الإهمال دل على أنَّ الإعمال قليل.

وقوله **وتَلزَمُ اللامُ بعدَها فارقةً إنْ خِيفَ لَبْسٌ بِـ (إنِ) النافية، ولم يكن بعدها نفي** كان ينبغي أن يبين محل لزوم اللام فيقول «في ثاني الجزأين»، فتقول: إنْ زيدٌ لَقائمٌ، وإنْ في الدار لَزيدٌ. وشَرَطَ في لزوم هذه اللام شرطين:

أحدهما: أن يُخاف اللبس بِـ (إنِ) النافية، قال المصنف في الشرح[6]: «فلا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم في

---

(١) سورة الطارق، الآية: ٤. وقد قرأ جمهور القراء (إنْ كُلُّ نفسٍ) بتخفيف نون (إنْ) ورفع (كُلّ). وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة (لَمَّا) مشددة، وبقية السبعة (لَمَا) خفيفة. وحكى هارون أنه قرئ (إنَّ) بالتشديد (كُلَّ) بالنصب. السبعة ص٦٧٨ والبحر ٨: ٤٤٨ ـ ٤٤٩. ولم أقف على ما ذكره الأخفش من أنه قرئ (إنْ) مخففة (كُلَّ) بالنصب.

(٢) الأصول ١: ٢٦٠ والأزهية ص٣٨ ـ ٣٩ والإنصاف ص٦٤٠ ـ ٦٤٣ [المسألة ٩٠].

(٣) انظر ما يأتي في ص١٤٢ ـ ١٤٤.

(٤) هي: سقط من ف، م. وهي: سقط من ك.

(٥) ك: محن. ن: مجر. ف: نحف. م: محل. والصواب ما أثبت.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٣٤. وقد أسقط أبو حيان شواهد كثيرة قبل البيت.

الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول الطرماح[1]:

أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ مِنْ آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعادنِ»

انتهى. فلم يدخلها على (كانت) لأنه يقتضي البيت المدح، فلا تلتبس (إنْ) فيه بِـ (إنِ) النافية لأنه إذ ذاك يكون هجواً، فيُضادُّ أولُ البيت آخرَه.

الشرط الثاني: ألا يكون بعدها نفي، نحو: إنْ زيدٌ لن يقوم، وإنْ زيدٌ لم يقم، أو ليس قائماً، أو ما يقوم، فهذا كله لا يَجوز دخول اللام عليه.

وهذا الشرط الثاني غير محتاج إليه البتة لأنه إذا كان الخبر منفياً لم يدخل على المبتدأ حرف نفي، فلا تلتبس فيه (إنِ) التي للتوكيد المخففة/ [٢: ١٤٨/أ] من الثقيلة بِـ (إنِ) النافية، فينبغي أن يُكتفى بالشرط الأول، وهو: إن خيف لبس بِـ (إنِ) النافية.

ثم قول المصنف «وتلزم» إلى آخره يدل على أنه إذا خيف لبس أو كان بعدها نفي لا تلزم، وتحت هذا المفهوم شيئان: أحدهما الجواز، والآخر المنع، فكان ينبغي أن يبين محل الجواز، ومحل المنع، فمحلُّ المنع[2] إذا كان الخبر منفيّاً، فلا تدخل اللام عليه أصلاً، ومحل الجواز إذا كانت عاملة، أو كانت في مثل بيت الطرماح، أو فيما روي «إنْ كان رسولُ اللَّهِ يُحِبُّ الحَلْواءَ والعَسَلَ»[3]، المعنى على الإثبات، ولا يحتمل النفي لأنه قد عُلم من حاله ﷺ.

---

(١) ديوانه ص٢٨٠ وشواهد التوضيح والتصحيح ص٥١.

(٢) فمحل المنع: سقط من ك، ف.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة ـ الباب ١٥ ـ ٦:٢٤٨ وكتاب الطب الباب الرابع ـ ٤:١٢، واللفظ في الموضعين: «عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ يُعْجِبُه الحَلْواءُ والعَسَلُ». وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق ـ الباب الثالث ـ ص١١٠١، ولفظه «كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ الحلواءَ والعسلَ». وكذا في سنن الدارمي: كتاب الأطعمة ـ باب في الحلواء والعسل ـ ٢:١٤٦ وسنن ابن ماجه: كتاب الأطعمة ـ باب الحلواء ـ =

وقوله **وليستْ غيرَ الابتدائية، خلافاً لأبي علي** اختلف النحويون في هذه اللام:

فذهب س[1] والأخفش[2] سعيد بن مَسْعَدة والأخفش عليُّ بن سليمان وأكثر نحاة بغداد ومن أئمة بلادنا أبو الحسن بن الأخضر إلى أنَّها لام الابتداء التي كانت مع المشددة، لَزِمت للفرق، وهو اختيار ابن عصفور[3] وهذا المصنف.

وذهب الفارسي[4] ومن أئمة بلادنا أبو عبد الله بن أبي العافية[5] والأستاذ أبو علي[6]، واختاره من شيوخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[7]، إلى أنَّها ليست لام (إنَّ) المشددة التي للابتداء، بل هي لام أخرى اجتُلبت للفرق.

واستدل أبو علي[8] على أنَّها ليست لام (إنَّ) بأنَّ لام (إنَّ) حكمها أن تدخل على (إنَّ) حتى تكون متقدمة على اسم (إنَّ) الذي هو مبتدأ في الأصل، فأُخرت للخبر لئلا يجتمع تأكيدان؛ إذ[9] كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو ما هو واقع موقعه أو راجع إليه، وقد بُيِّنَ ذلك، و(إنْ) هذه تدخل على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[10]، والفعل ليس مبتدأ في الأصل.

= ص١١٠٤ وسنن الترمذي: كتاب الأطعمة ـ الباب ٢٩ ـ ٤: ٢٤١. وليس في هذه المواضع كلها ذكر لِـ(إنْ) قبل (كان).

(١) الكتاب ٢: ١٣٩.

(٢) معاني القرآن ص١١٢ ـ ١١٣ وشرح التسهيل ٢: ٣٦.

(٣) شرح الجمل ١: ٤٣٧ ـ ٤٣٨ والمقرب ١: ١١١.

(٤) المسائل البغداديات ص١٧٦ ـ ١٨٥.

(٥) الملخص ١: ٢٣٨.

(٦) الملخص ١: ٢٣٨.

(٧) الملخص ١: ٢٣٨.

(٨) انظر ذلك في المسائل البغداديات ص١٧٧ ـ ١٨٥.

(٩) م، ن: إذا.

(١٠) سورة الأعراف، الآية: ١٠٢.

وأيضاً فإنَّها يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ ألا ترى أنَّ (وَجَدَ) نصب (فاسقين)، ولام (إنَّ) لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، لو قلت «إنَّك قَتَلتَ لَمُسلِماً» لم يَجز.

وأيضاً فإنَّها تدخل على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ولا راجعاً إلى الخبر؛ ألا ترى أنَّها قد دخلت على الفاعل في «إنْ يَشينُك لَنَفسُك»[1]، وعلى المفعول في قوله[2]:

..... إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً .....

ولام (إنَّ) لا تدخل على شيء من ذلك. فإذا لم تكن لامَ الابتداء، ولا هي لام القسم، لأنَّها لا تدخل على الاسم إلا إن كان مبتدأ، نحو: لَزيدٌ قائمٌ، فلم يبق إلا أن تكون لاماً اجتُلبت للفرق، وإذا كانت مُجتلَبة للفرق، ولم تكن اللام التي توجب التعليق، لم يمنع مانع من فتح (إنْ) إذا وقعت بعد (علمت)[3]. قال[4]: «وإذا فُتحت لم تَحتج إلى اللام لأنَّها إذ ذاك لا تلتبس بـ (إنِ) النافية فتحتاج إلى الفرق». قال[5]: «وإن شئت أثبتَّ اللام على طريق التأكيد».

[٢: ١٤٨/ب] واستدل ابن أبي/ العافية أيضاً بدخولها على الماضي، نحو: إنَّ

---

(١) الأصول ١: ٢٦٠.

(٢) هذه قطعة من بيت لعاتكة بنت زيد، وهو من أبيات رثت بِها زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وقد قتله عمرو بن جرموز المجاشعي غدراً بعد انصرافه من وقعة الجمل. وعاتكة من الصحابيات المبايعات المهاجرات. والبيت هو:

شَلَّتْ يَمينُكَ، إنْ قَتَلتَ لَمُسْلِماً وَجَبَتْ عليكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّدِ

معاني القرآن للأخفش ص٤١٩ وسر الصناعة ص٥٤٨، ٥٥٠ والعيني ٢: ٢٧٨ والخزانة ١٠: ٣٧٣ ـ ٣٨١ [الشاهد ٨٦٨] وشرح أبيات المغني ١: ٨٩ ـ ٩٥ [الإنشاد ٢٢]. وقد أنشده أبو حيان كاملاً في ص١٤١ بعد قليل.

(٣) مَثَّلَ ذلك بقولك: علمتُ أنْ وَجَدَكَ زيدٌ لَكاذباً. البغداديات ص١٨٣ ـ ١٨٥.

(٤) البغداديات ص١٨٤.

(٥) البغداديات ص١٨٥.

زيداً لَقامَ. وسيأتي في ذكر دليل القول الآخر إنكار: إنْ زيدٌ لَقامَ، وأنه غير مسموع من العرب.

وحكى ابن جني[1] أنَّ أبا علي قال: ظننت فلاناً أنه نحوي مُحسِن حتى سمعتُه يقول: اللام التي تصحب (إنِ) الخفيفة هي لام الابتداء. قال: فقلت له: أكثرُ نَحْوِيِّي بغداد على هذا.

وقد استُدل للمذهب الأول بأنَّها لا تدخل في فصيح الكلام إلا على ما هو خبر مبتدأ في الأصل؛ ألا ترى دخولها على خبر (كان) وثاني معمولي[2] (ظَنَّ)، ولا يوجد من كلامهم: إنْ نظن زيداً رجلاً لَعاقلاً؛ لأنَّ عاقلاً ليس بخبر مبتدأ في الأصل، ولذلك منع النحويون «إنْ ظننتُ زيداً لَفي الدار قائماً» إن جعلت «في الدار» من صلة (قائم)، فإن جعلته في موضع المفعول الثاني، وجعلت قائماً حالاً، جاز.

وكذلك أيضاً منع الأخفش: إنْ زيدٌ ذهبَ، أدخلتَ اللام على (ذَهَبَ) أو لم تدخلها؛ لأنك إن لم تدخلها التبس بـ (إنِ) النافية، وإن أدخلتها لزم أن تدخل لام (إنَّ) على الخبر، وهو فعل ماضٍ متصرف، وذلك لا يَجوز، ولو كانت فارقة ولم تكن لام (إنَّ) لم يَمتنع دخولها على (ذهب)، فعدم وجود مثل «إنْ زيدٌ لَذَهَبَ» في كلامهم دليل على ما ذكرناه من أنَّها لام (إنَّ) أُلزمت الكلام للفرق، ولزم تثقيل (إنَّ) في: إنَّ زيداً ذَهب، وإعمالها.

وعوملت معمولات النواسخ التي هي أخبار للمبتدأ في الأصل معاملة أخبار (إنَّ)، كما عوملت النواسخ في دخول (إنَّ) عليها معاملة المبتدأ والخبر. وإذا ثَبَتَ بِما ذكرناه أنَّها لام (إنَّ) لزم تعليقها الفعل عن (إنَّ)، فإذا عَلَّقَتْه بقيت على كسرها بعده.

---

(١) المحتسب ١: ٣٦٦ بلفظ مغاير.

(٢) معمولي: سقط من ك، م.

ومن دخول (علمت) على (إنِ) المخففة من الثقيلة ما جاء في الحديث المشهور من قوله ﷺ «قد عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِناً»[1] بكسر (إنْ) على مذهب أبي الحسن، وبفتحها على مذهب أبي علي، والصحيح الكسر لِما ذكرناه.

وقال س[2] في باب عِدّة ما يكون عليه الكلم: «و(إنَّ) توكيد لقوله: زيدٌ منطلقٌ، فإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما تكلم به، وتثبت الكلام، غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها» انتهى كلامه. ولام التوكيد عنده عبارة عن لام الابتداء.

وقال الأخفش[3] في كتاب (المسائل الكبير) نصّاً: «إنَّ اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة».

واستدل ابن الأخضر بأنَّ لام الابتداء في الأصل لا تدخل إلا على المبتدأ، فلما أن صَحِبَت (إنَّ) جاز فيها ما لم يَجز مع الابتداء المحض من دخولها على الخبر وعلى الفضلة المتوسطة وعلى الاسم مؤخراً، ولو قلت «في الدار لَزيدٌ» لم يَجز، فكذلك[4] لا ينكر هنا دخولها على الجملة الفعلية بحكم التبع لـ (إنَّ)، ولأنَّ ضرورة/ الفرق تفعل هنا أكثر مما تفعل مع (إنَّ) لذهاب الاسم. [٢: ١٤٩/أ]

وثمرة الخلاف دخولُ (علمت) وأخواتِها، فإن كانت للفرق لم

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب العلم: الباب ٢٤ ـ ١: ٣٠، وفي كتاب الوضوء: الباب ٣٧ ـ ١: ٥٤، وفي كتاب الجمعة: الباب ٢٩ ـ ١: ٢٢١، وفي كتاب الكسوف: الباب العاشر ـ ٢: ٢٨، وفي كتاب الاعتصام: الباب الثاني ـ ٨: ١٤١، ومسلم في كتاب الكسوف: الباب الثالث ـ ص٦٢٤. والرواية في معظم هذه المواضع «الموقناً» بدل «المؤمناً»، وفي بعضها «لتؤمن». والحديث في عذاب القبر وما يقوله الملكان للميت.

(٢) الكتاب ٤: ٢٣٣.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٦.

(٤) ك، ف: وكذلك.

تُعَلِّق، وإن كانت للابتداء عَلَّقَت، ولهذا اختلف ابن الأخضر وابن أبي العافية في الحديث المشهور «قد عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِناً»، كما اختلف فيه الأخفش الصغير والفارسي، فقال الأخفش: لا يَجوز إلا الكسر. وقال الفارسي: لا يَجوز إلا الفتح، كما قال ابن أبي العافية. وقال ابن الأخضر: قد ثبتت اللام في الرواية بلا شك، وهي لا تكون مع (أنَّ) المفتوحة أصلاً كما لا تكون مع (إنْ) إذا عملت لأنه لا احتياج للفرق. وقال ابن أبي العافية: كسر (إنْ) هو الأصل، فلما فُتحت بسبب (علمت) أبقيت اللام إشعاراً بأصلها.

ورُدَّ عليه بأنَّ هذا بعيد لأنَّ (علمت) لا تدخل إلا على ما كان قبلها في موضع الابتداء، فإذا دخلت غَيَّرَت ذلك، ولم يُشعروا على الأصل بشيء، ونظير ما قال دخول اللام في: ظننت إنَّ زيداً لَقائمٌ، ولا قائل به.

قال بعض أصحابنا: وهذا لا يلزمه لأنَّ (ظَننتُ) لا تدخل على اللام إلا مُعلّقة، ولا يقال أذهبت اللام بعد ما[1] دخلت. وقد نوقض بأنَّ كل مفتوحة من مشددة أو مخففة أصلها الكسر، وإنما يفتحها العامل، وكان ينبغي أن تكون اللام مع كلٍّ مفتوحة، ولم توجد مع المفتوحة. وهذا لا أراه يلزمه، فقد يعتقد خلاف هذا المذهب، ولا حجة تقطع به.

واحتج بن أبي العافية أيضاً بأنَّها إذا خُففت فهي حرف ابتداء بلا خلاف، بمنزلة إنَّما وكأنَّما ولعلَّما وسائر حروف الابتداء الداخلة على الجملتين؛ ولا شيء هنا تدخل عليه لام الابتداء، فكذلك (إنْ) ههنا.

وهذا لا يلزم عندي لأنَّ اللام من حروف الصدر، وتكون جواب القسم، فلا يتقدمها شيء كحرف النفي والجزاء والاستفهام والشرط في الصدر.

---

(١) ك، ف: بعامل. م: مع ما.

والمذهبان متكافئان لأنَّا إذا قلنا هي لام الابتداء كان ثباتُها واجباً، وإذا قلنا ليست لام الابتداء كان ثباتُها نوعاً من المجاز والتوسع، والقول بالحقيقة أولَى. وإذا قلنا إنَّها لام الابتداء قلنا دخلت على الجمل الفعلية لوجهٍ كذا، وهذا يَجوز، والقول إنَّها لم تدخل هو الحقيقة لأنَّ أصلها ألا تدخل هنا، وإنما قلنا بأنَّها خرجت عن أصلها في المشددة للسمع المقطوع به، فليس لنا أن نقول بخروج آخر لا دليل عليه.

وقال الأستاذ أبو علي وابن هشام: المذهبان متكافئان. ثم قال الأستاذ أبو علي: الوجه عندي ما قال ابن أبي العافية لِما ذكر من الحجج. ثم قال: إذا قلت: «إنْ كنت لَقائماً» أشبه النفي، ولم يمكن سوق لام الابتداء/ لأنَّ هذا ليس من مواضعها، فأتوا بلام فارقة. انتهى. [٢: ١٤٩/ب]

وهذا وجهه أنه قول ثالث يؤول إلى التفريق، فيقال: إذا دخلت على جملة ابتدائية لزمت اللام الابتدائية للفرق، وإذا دخلت على جملة فعلية أدخلوا لاماً أخرى للفرق؛ لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية، فعلى هذا يكون في اللام ثلاثة مذاهب: لام ابتداء لزمت للفرق سواء أدخلت على الاسم أم على الفعل. ولام فارقة ليست لام ابتداء سواء أدخلت على الاسم أم على الفعل. والتفصيل بين أن تدخل على الاسم فتكون لام الابتداء أُلزمت للفرق، أو على الفعل فتكون اللام الفارقة.

وقوله **ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماض ناسخ للابتداء** احترز بقوله «غالباً» من نحو[1]:

..... إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً .....

واشتراط المضي ليس بصحيح، بل قد يكون ماضياً، وقد يكون مضارعاً، فالماضي كقوله: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[2] ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ

(١) تقدم في ص١٣٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

لَفَاسِقِينَ﴾[1]، والمضارع كقوله ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[2] ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾[3] وفي قراءة أُبَيّ ﴿وإنْ إخالُكَ يا فِرْعَوْنُ لَمَثْبُورًا﴾[4].

وقال المصنف[5]: «ولا يكون ذلك الفعل إلا بلفظ الماضي، فإن كان مضارعاً حُفظ، ولم يقس عليه». ولا أعلم أحداً من أصحابنا وافقه، بل أجازوا ذلك مع الماضي ومع المضارع.

وأطلق المصنف في قوله «ناسخٌ للابتداء»، وكان ينبغي أن يقيد ذلك بالمثبت غير الواقع صلة، فلا تدخل على (ليس)، ولا على ما زالَ، وما انفكَّ، وما فتئ، وما بَرِحَ، ولا على دامَ.

وقوله **ويقاس على نحو (إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً) وفاقاً للكوفيين والأخفش** أشار بقوله «إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً» إلى قول الشاعر[6]:

شلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلتَ لَمُسْلِماً وَجَبَتْ عليكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّدِ

ونحوِ ما رَوى الكوفيون من قول العرب: إنْ قَنَّعْتَ كاتبَكَ لَسَوْطاً[7]، وإنْ يَزينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ[8]، وقرأ ابن مسعود: ﴿إنْ لَبِثْتُمْ لَقَليلًا﴾[9]، أدخل اللام على مفعول (قَتَلتَ)، ومفعول (قَنَّعتَ)،

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٠٢.
(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٨٦.
(٣) سورة القلم، الآية: ٥١.
(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٠٢. الكشاف ٢:٤٦٩.
(٥) شرح التسهيل ٢:٣٧.
(٦) تقدم في ص١٣٦، ١٤٠.
(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٣٨ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٣٢ ورصف المباني ص١٩١.
(٨) الأصول ١:٢٦٠.
(٩) سورة الإسراء، الآية: ٥٢ وسورة المؤمنون، الآية: ١١٤. وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٢:٣٧ آية سورة المؤمنون، ونسب القراءة إلى ابن مسعود رضي الله عنه. ولم أقف عليها في مصادري.

وفاعل (يَزينُ) وفاعل (يَشينُ)، وعلى ﴿لقليلا﴾ معمول ﴿لِنُثَبِّتَ﴾ وليست من نواسخ الابتداء.

وقال المصنف[1]: «في (إنْ يَزينُك لَنَفْسُك) شذوذان: أحدهما أنَّ الفعل مضارع. والثاني أنه من غير النواسخ، وهذا عند البصريين غيرَ الأخفش من القلة بحيث لا يقاس عليه».

وجَمْعُه بين الكوفيين والأخفش في قوله: «وفاقاً للكوفيين والأخفش» ليس بجيد لأنَّ المذكورَينِ[2] مُختلفانِ، الأخفش يُجيز ذلك على أنَّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة، واللام لام (إنَّ)، والكوفيون[3] يجيزون ذلك على أنَّ (إنْ) هي النافية، واللام بمعنى (إلا). أجاز الأخفش[4] في (المسائل): إنْ/ قَعَدَ لأنا، وإنْ كان صالحاً لَزيدٌ، وإنْ ضَرب زيداً لَعمرٌو، وإنْ ظَننتُ عمراً لَصالحاً. [٢: ١/١٥٠]

وقوله **ولا تَعمل عندهم ولا تؤكِّد، بل تُفيد النفي، واللام للإيجاب** ظاهرُ قوله (عندهم) أن يعود للمذكورين، وهم الكوفيون والأخفش، وليس كذلك، بل الأخفش يرى إعمالها وإن كان الأكثر إهمالها، ويرى أنَّها (إنِ) المخففة من الثقيلة، وأنَّ اللام لام التوكيد لام (إنَّ)، ويُجيز دخولها على الفعل الناسخ وغير الناسخ، والكوفيون على ما نقل هذا المصنف يرون (إنْ) هي النافية، واللام بمعنى (إلا).

وأما غير هذا المصنف من أصحابنا وغيرهم فنقلوا أنَّ الفراء[5] زعم

---

(١) لم أقف عليه في شرح التسهيل ولا في شرح الكافية الشافية ولا في شرح عمدة الحافظ.

(٢) فيما عدا ن: المدركين.

(٣) اللامات للزجاجي ص١١٥ ـ ١١٦ والأزهية ص٣٨ واللامات للهروي ص٩١ وإصلاح الخلل ص٤٧٥ والإنصاف ص١٩٥ [المسألة ٢٤].

(٤) شرح التسهيل ٢: ٣٧.

(٥) الأصول ١: ٢٦٠ ونسب في الأزهية ص٣٩ إلى قطرب. وانظر شرح الجزولية للأبذي ص١٠٣١.

أنَّ (إنْ) بمنزلة (قد)، إلا أنَّ (قد) تَختص بالأفعال، و(إنْ) تدخل على الأسماء والأفعال.

وهذا باطل بدليل نصبها الاسم ورفعها الخبر في إحدى اللغتين، ولو كانت بمنزلة (قد) لم تعمل شيئاً.

ونقلوا[1] أنَّ الكسائي زعم أنَّها إن دخلت على الأسماء كانت مخففة من الثقيلة، كما ذهب إليه البصريون، بسبب إعمالها في إحدى اللغتين، وإن دخلت على الفعل كانت (إنْ) عنده للنفي، واللام بمعنى (إلا).

وهذا باطل لأنَّ اللام لا تُعرَف في كلامهم بمعنى (إلا)، فأمّا ما أنشدناه قبلُ:[2]

..... وما أَبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودانِ

ورُوي: لَمِنْ أَعْلاجِ سَوْداءِ، فلا يُعرَف قائله، وإنَّما ثبت في كتاب (العين)، وكثير مما وقع فيه غير صحيح، وبتقدير ثبوته فقد ذكرنا تأويل المصنف فيه على أنَّ اللام زائدة. وتأولناه نحن على أنَّ (ما) استفهامية على سبيل التحقير، و(لَمِنْ) على إضمار مبتدأ، أي: لَهُوَ مِنْ أَعْلاجِ سَوداء، على حد ما ذهب إليه الزجاج[3] في قوله: ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾[4] أي: لَهُما ساحِرانِ. وليس ما ذكره الفارسي[5] من أنَّ ذلك لا يَجوز بشيء؛ لأنه زعم أنَّ التأكيد بابه الإطالة والإسهاب، فهو من أجل ذلك مناقض للحذف فلا يَجوز الحذف معه لأنَّ هذا الذي ذكره إنَّما هو في التأكيد التابع، وأما الحروف التي وضعتها العرب للتأكيد فلا يُنكَر معها الحذف،

---

(١) الأصول ١: ٢٦٠ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٣٠.
(٢) تقدم في ص١٢١.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٦٣.
(٤) سورة طه، الآية: ٦٣ ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾.
(٥) الإغفال ص١٠١٣ ـ ١٠٢٣ والحجة ٥: ٢٣٠ ـ ٢٣١.

دليل ذلك قول العرب: إنَّ مالاً وإنَّ وَلَداً[1]، أي: إنَّ لنا مالاً وإنَّ لنا وَلَداً، فحذفوا خبر (إنَّ) مع أنَّها للتأكيد، فثبت إذاً صحة مذهب أهل البصرة.

وقال المصنف في الشرح[2]: «ومذهب الكوفيين أنَّ (إنِ) المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من (إنَّ)، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، ويجعلون النصب في ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾[3] بفعل يفسره (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) أو بِـ (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) بنفسه. وبه قال الفراء. وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل أو بضعفه؛ لأنَّهم يوافقون البصريين في أنَّ ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها، ولذلك قال الفراء في كتاب (المعاني)[4]:/ (وأمّا الذين خففوا (إنَّ) فإنَّهم نصبوا (كُلاًّ) بِـ (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)، وهو وجه لا أشتهيه لأنَّ اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله[5]، فلو رفعت (كُلاًّ) لَصَلح ذلك كما يَصلُح: إنْ زيدٌ لَقائمٌ، ولا يَصلُح أن تقول: إنْ زيداً لأضربُ؛ لأنَّ تأويله كقولك: ما زيداً لا أَضربُ، وهذا خطأ في اللام وإلا) هذا نصه. فقد أقر بأنَّ حَمْل القراءة على جعل (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلا) خطأ، ولا شك في صحة القراءة، فإنَّها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين» انتهى. يعني من أنَّها عملت وهي مخففة من الثقيلة. [٢: ١٥٠/ب]

قال المصنف[6]: «وأمّا قولهم إنَّ اللام بمعنى (إلا) فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إنْ) من حروف

---

(١) الكتاب ٢: ١٤١. قال سيبويه: «أي: إنَّ لهم مالاً، فالذي أضمرتَ لهم».
(٢) شرح التسهيل ٢: ٣٤ ـ ٣٥.
(٣) سورة هود، الآية: ١١١. وقد تقدم تخريج هذه القراءة في ص١٣٢.
(٤) معاني القرآن ٢: ٢٩ ـ ٣٠.
(٥) فيما عدا م: لا يقع الفعل الذي قبله على شيء بعده.
(٦) شرح التسهيل ٢: ٣٥.

النفي أولَى؛ لأنَّها أَنَصُّ على النفي من (إنْ)، فكان يقال: لم يَقُمْ لَزيدٌ، ولن يَقعدَ لَعمرٌو، بمعنى: لم يَقُمْ إلا زيدٌ، ولن يقعدَ إلا عمرٌو، وفي عدم استعمال ذلك دليل على أنَّ اللام لم يُقصَد بِها إيجاب، وإنَّما قُصد بِها التوكيد كما قُصد مع التشديد» انتهى.

ومنع أبو علي[1] أن يُضمر في (إنِ) المخففة من الثقيلة ضميرُ الأمر والشأن؛ لأنه إذا ضَعُفَ في المشددة فأحرى في المخففة. وهو ظاهر قول س لَمَّا حكى أنَّهم قالوا في الدعاء: «أمَا إنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً»[2] على معنى: ألا إنَّه جَزاك اللَّهُ خيراً. قال: إذا كان هذا جائزاً ههنا فالمفتوحة أَجْوَز لأنَّها التي تُحذف في الكلام، وتعوض، ولم يجئ ذلك في المكسورة إلا في هذا الموضع. وهو قول المبرد[3].

وقد قال بعضهم: إذا دخلت على الفعل فهي يضمر فيها. وهذا فاسد لأنَّ اللام لا تدخل على خبر (كان)، بل على خبر (إنَّ)، وقد صار خبرها (كان) وما بعدها، فتدخل عليه. وقد يقال في الجواب: كان الأصل هذا، لكن لَمَّا وَلِيَ (إنْ) فلو كان فيه اللام لاجتمع مع (إنْ)، ولا يجتمعان، فأُخِّر إلى معموله كما في الخبر. انتهى من البسيط.

وقوله **وموقعُ (لكنَّ) بين متنافيين بوجهٍ ما** قد تقدم[4] من قولنا أنَّ (لكنَّ) إن كان ما بعدها يوافق ما قبلها لم يكن ذلك من كلام العرب، نحو: قام زيد لكنْ عمرو، وإن كان نقيضاً أو ضدّاً جاز، وهو من كلام العرب، وإن كان خِلافاً نحو «ما قام زيدٌ لكنْ شَرِبَ عمرٌو» فهي مسألة خلاف: من النحويين مَن أجاز ذلك، ومنهم مَن منع، وقال تعالى: ﴿وَمَا

---

(١) شرح الكافية ٢:٣٥٩.

(٢) الكتاب ٣:١٦٨ وشرحه للسيرافي ٤:٥٤/أ.

(٣) المقتضب ٣:٩.

(٤) تقدم ذلك في ص٩ ـ ١٠.

كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا﴾[1]، وقال: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾[2].

وقوله **ويُمنعُ إعمالُها مُخفَّفةً، خلافاً ليونس والأخفش** لم يُسمع إعمالُها مخففةً عن العرب. قيل: وذلك لِمُباينة لفظِها لفظَ الفعل. عَلَّلَ بذلك المصنف[3]. وقال أصحابنا[4]: أُلغيت لأنه زال/ مُوجب عملها - [٢: ١٥١/أ] وهو الاختصاص - فصارت تليها الجملة الاسمية والفعلية. وحكى أبو القاسم بن الرَّمَّاك[5] روايةً عن يونس أنه يُجيز إعمالها، وحكاه المصنف عن يونس والأخفش، وذلك قياس على (أنْ) و(إنْ). وهو ضعيف. وحكى بعضهم عن يونس أنه حكى فيها العمل. وهذه الرواية لا تُعرف عن يونس.

وقوله **وتلي (ما) (ليتَ)، فتُهمَل، وتُعمَل. وقَلَّ الإعمالُ في (إنَّما). وعُدم سَماعُه في (كأنَّما) و(لعلَّما) و(لكنَّما)، والقياسُ سائغ.** إذا اتصلت (ما) غيرُ الموصولة بِهذه الحروف، نحو: إنَّما زيدٌ قائمٌ، ففي ذلك أربعة مذاهب:

أحدها: أنَّها تكفها عن العمل، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، إلا (ليت)، فيجوز أن تتصل بِها كافَّةً، فلا تعمل كأخواتِها، ويَجوز أن

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٨.

(٤) رصف المباني ص٣٤٧.

(٥) انظر حكايته هذه في نتائج الفكر ص٢٥٧. وابن الرماك هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الرماك. فقيه نحوي لغوي، كان أستاذاً في العربية، مدققاً قَيِّماً بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر، وأخذ عنه السهيلي، ومات كهلاً سنة ٥٤١هـ. بغية الملتمس ص٣٥٩ والمطرب من أشعار المغرب ص٢٣٢ والإحاطة ٣: ٤٧٨ وبغية الوعاة ٢: ٨٦.

تتصل بِها زائدةً، فتعمل، وهذا منقول عن س[1] والفراء، وهو مذهب الأخفش[2]، وصححه أصحابنا[3].

المذهب الثاني: أنه يَجوز فيها كلها أن تكون (ما) معها كافَّةً، فلا تعمل، وزائدةً فتعمل، وهذا مذهب الزَّجَّاجيّ[4] والزمخشري[5]، ونُقل عن ابن السراج[6].

المذهب الثالث: أنَّ (ليتَ) و(لعلَّ) و(كأنَّ) يجوز فيها الإلغاء والإعمال، نحو: ليتما زيداً قائمٌ، ولعلَّما عمراً منطلقٌ، وكأنَّما زيداً أسدٌ. ولا يَجوز في (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) إلا الإلغاء، وهو مذهب الزَّجّاج[7]، ونُقل عن ابن السَّرّاج[8]، وهو اختيار أبي الحسين بن أبي الربيع[9]، ونُسب في (البسيط) إلى الأخفش.

والمذهب الرابع: أنه لا يَجوز كفُّ (ليتَ) و(لعلَّ) بـ (ما)، بل يجب الإعمال. وهو منسوب إلى الفراء.

والسماع بالوجهين الإهمال والإعمال إنَّما ورد في (ليتَ)، قال المصنف[10] ما معناه: «وهما جائزان فيها بالإجماع» انتهى. وليس كما

---

(١) الكتاب ٢: ١٣٧ ـ ١٣٨ وشرحه للسيرافي ٣: ٧/أ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٦١ وشرح التسهيل ٢: ٣٨ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٩٨، ٩٩٨ وشرح الكافية ٢: ٣٤٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٩٨، ٩٩٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤ ـ ٤٣٥ والمقرب ١: ١٠٩ ـ ١١٠ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٨٧ وللأبذي ص٤٩٨، ٩٩٨، ١٠٠١.

(٤) الجمل ص٣٠٤ وشرحه لابن عصفور ١: ٤٣٣، ٤٣٤.

(٥) المفصل ص٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٣٨. وذكر محقق الارتشاف في هامش ص١٢٨٥ أنَّ ابن السراج ذهب إلى ذلك في كتابه (الموجز). وانظر الأصول ١: ٢٣٢ ـ ٢٣٣ وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٣.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٣، ٤٣٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٩٨.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٣، ٤٣٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٩٨، ٩٩٨.

(٩) الملخص ١: ٢٤٦.

(١٠) شرح التسهيل ٢: ٣٨.

ذكر[1]؛ ألا ترى أنَّ المذهب الرابع مذهب الفراء أنه لا يَجوز في (ليتما) و(لعلَّما) إلا الإعمال، فليس جوازهما بالإجماع.

وزعم ابن درستويه[2] في قوله[3]:

. . . . . لَعَلَّما أَضاءَتْ. . . . . .

أنَّ (ما) اسم بِمنزلة المضمر المجهول، والجملة تفسره. ويظهر إلحاق (إنَّما) وأخواتِها في ذلك بـ (لَعَلَّما)، فتكون[4] (ما) عنده بمنزلة المضمر المجهول.

قال ابن هشام: «ولم يتنزل من الأسماء شيء بِمنزلة هذا المضمر فيكون مثله، وقد عَدَّ النحويون وجوه (ما) في الاسمية، ولم يذكروا هذا، ولا وجدوا له نظيراً، فالقول به باطل، ولا حجة بِمحلِّ النزاع» انتهى.

وعادة أصحابنا المتأخرين[5] أن يجعلوا (ما) في هذه الحروف إذا دَخلت على الفعل مُهَيِّئةً ومُوَطِّئةً؛ لأنَّها هَيَّأت هذه الحروف للدخول على الفعل، وإذا دخلت على المبتدأ والخبر جعلوها كافَّةً؛ لأنَّها منعتها من العمل. وأمّا جعل (ما) في: إنَّما زيدٌ قائمٌ، وإنَّما قامَ زيدٌ، نافيةً، و(إنَّ) للإثبات/ دخلت على النفي، فقولُ مَنْ لم يَقرأ النحو، ولم يُطالِع قولَ أئمَّته. [٢: ١٥١/ب]

---

(١) ك، ف: كما يرى.

(٢) شرح الكافية ٢: ٣٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٩٩ وللورقي ١: ٥٢١. وقوله هذا ليس خاصّاً بهذا البيت.

(٣) هذا جزء من قول الفرزدق:

أَعِدْ نَظَراً يا عبدَ قَيسٍ، لعلَّما أضاءتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

ديوانه ص٢١٣ وشرح أبيات المغني ٥: ١٦٩ ـ ١٧٣ [الإنشاد ٤٧٠]. وانظر أمالي ابن الشجري ٢: ٥٦٠ ـ ٥٦١ وحواشيه.

(٤) ك، ف: لتكون.

(٥) رصف المباني ص٣٨٤ ـ ٣٨٥.

ورُوِيَ بيتُ النابغة[1]:

قالت: ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا ....

بنصب (الحَمام) على الإعمال، ورفعه على الإهمال. وأجاز س[2] في هذا البيت أن تكون (ما) موصولة اسم ليتَ، وهذا: خبر مبتدأ محذوف، أي: ليت الذي هو هذا الحمام. وهو تأويل متكلَّف.

وروى الأخفش[3] والكسائي[4] عن العرب «إنَّما زيداً قائمٌ» بالإعمال على زيادة (ما).

وفي (الغُرَّة): «بعضهم ينصب بليتَ ولعلَّ و(ما) موجودة، وجَوَّزَ الأخفش ذلك في كأنَّ وإنَّ وأنَّ» انتهى. فيكون للأخفش قولان: اختصاص ذلك بليتَ، والقول الثاني إلحاق كأنَّ وإنَّ وأنَّ بِهما.

وقال أبو القاسم الزَّجّاجيُّ في باب حروف الابتداء من (كتاب الجُمَل)[5]: «من العرب مَن يقول: إنَّما زيداً قائمٌ، ولعلَّما بكراً قائمٌ، فيُلغي (ما)، ويَنصب بـ (إنَّ)، وكذلك سائر أخواتِها» انتهى.

وينبغي[6] أن يُحمل قولُه ذلك على أنه لَمّا اقتضى القياس عنده ذلك نَسَبه إلى العرب؛ ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: «العرب تَرفع كلَّ فاعل» وإنْ كنتَ إنَّما سَمعتَ الرفع في بعض الفاعلين، لَمّا اقتضى القياس عندك ذلك.

واستُدِلَّ للمذهب الأول بأنَّ (ليتَ) لَمّا لحقتها (ما) بقي اختصاصُها

---

(١) تقدم في ٢: ٢٥٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٧ ـ ١٣٨ وشرحه للسيرافي ٣: ٧/أ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٦١.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ص٧٥. وعنه في شرح التسهيل ٢: ٣٨ وشرح الكافية الشافية ص٤٨٠. وانظر شرح عمدة الحافظ ص٢٣٣.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ص٧٥. وعنه في شرح التسهيل ٢: ٣٨ وشرح الكافية الشافية ص٤٨١. وقال اللورقي: «قال ابن السراج: وجدت في مختصر بخط الكسائي جواز إعمالها مع ما» المباحث الكاملية ١: ٥٢٠. وانظر شرح عمدة الحافظ ص٢٣٣.

(٥) كتاب الجمل ص٣٠٤.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤.

بالجملة الاسمية، بخلاف أخواتِها، فإنَّها يجوز أنْ تَليَها الجملةُ الاسمية والجملة الفعلية، نحو قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[1]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾[2]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

ولكنَّما أَسْعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّ . . . . . .

في أحد الاحتمالات، وقول الشاعر[5]:

أَعِدْ نَظَراً يا عَبدَ قَيسٍ، لعلَّما أَضاءَتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

قالوا: فلَمّا بقيت على الاختصاص بالجملة الاسمية لم يَقْوَ فيها أنْ تُلغى البتَّةَ، بل جَوَّزت[6] العربُ فيها الإعمال رعياً لقوة اختصاصها، والإلغاء اعتباراً لدخول (ما) وإلحاقاً لها بأخواتِها. هكذا عَلَّلَ أصحابُنا[7] والمصنف[8]، أعني باختصاص (ليتما) بالجملة الاسمية.

ووقفتُ على كتابٍ تأليف طاهر القزويني[9] في النحو، فذكر فيه أنَّ (ليتما) تليها الجملة الفعلية.

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ١١٥.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٦.

(٤) هو امرؤ القيس. وعجز البيت:

وقد يُدرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

ديوانه ص٣٩ وشرح اللمع لابن برهان ص٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤. مجد مؤثل: قديم له أصل.

(٥) تقدم في ص١٤٨.

(٦) ك، ف، ن: تجوزت.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤ ـ ٤٣٥ والمباحث الكاملية ١: ٥١٩ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٩٨ ـ ٩٩٩.

(٨) شرح الكافية الشافية ص٤٧٩ ـ ٤٨٠ وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٩) طاهر بن أحمد بن محمد المعروف بالنجار أبو محمد القزويني [٤٩٣ ـ ٥٧٥هـ] أخذ عن الزمخشري. صنف «لبّ الألباب في مراسم الإعراب». التدوين في أخبار قزوين ٣: ٩٦ ـ ١٠٤ وهدية العارفين ٥: ٤٣١.

وقال الفراء: لعلَّ وليتَ لم يُجعلا حرفاً واحداً بترك حَمْل معناهما إلى غيره، لا يجوز: ليتما ذهبت، ولعلَّما قمت. وتَأَوَّلَ قوله:

أَعِدْ نَظَراً. البيت

على أنَّ المعنى: لعلَّ الذي أضاءت به لك النارُ الحِمارَ المقيدا، فجعل (ما) موصولة.

قال أبو جعفر الصَّفّار: «وهذا خطأ عند البصريين، لو كانت (ما) بمعنى (الذي) لوجب أن يقول: الحِمارُ المقيدُ»[1] انتهى.

وليس بخطأ؛ إذ يحتمل أن يكون/ خبر (لعلَّ) محذوفاً لفهم المعنى. ويحتمل أن يكون خبر (لعلَّ) منصوباً على لغة بعض بني تَميم، فيكون «الحمارَ المقيدا» خبر (لعلَّ)، والبيت للفرزدق، وهو تَميميّ، فيحتمل أن سلك به لغة بعض قومه. ومِمَّن ذكر أنَّ ذلك لغة بعض تَميم أبو البركات عبد الرحمن الأنباري في كتابه المسمى بـ (لُمَع الأدلّة)[2]. [٢: ١/١٥٢أ]

قال أبو جعفر: «وقد أجاز البصريون الذي زعم الفراء أنه لا يَجوز، أجازوا: ليتما ذهبت، ولعلَّما قمت، على أن تكون (ما) كافَّةً كما كانت في إنَّما» انتهى كلامه. فهذا أبو جعفر ينقل عن البصريين أنَّ ليتما ولعلَّما تليهما الأفعال، وتكون (ما) معهما كافَّةً كـ (إنَّما). وأصحابنا والمصنف يزعمون أنَّ (ليتما) تَختص بالجملة الاسمية، ولا تليها الفعلية. وزعم الأخفش على سعة حفظه أنه لم يَسمع قَطُّ: ليتما يقوم زيدٌ.

وقال المصنف[3]: «وهذا النقل ـ يعني: إنَّما زيداً قائمٌ، بالنصب ـ عن العرب يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على

---

(١) ذُكر هذا الرد في الأزهية ص٨٧.
(٢) لمع الأدلة ص٨٢، ولم ينسبها لأحد.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٨.

سَنَنٍ واحد قياساً وإنْ لم يَثْبُت سَماعٌ في إعمالِ جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلتُ: والقياسُ سائغٌ» انتهى.

ووجه المذهب الثالث هو أنه لَمّا جاز الوجهان في (ليتما)، وهي مغيِّرة معنى الجملة، جاز ذلك في (لعلَّما) و(كأنَّما) لاشتراكهما معها في تغيير معنى جملة الابتداء، بخلاف (إنَّما) و(أنَّما) و(لكنَّما)، فإنَّهن لا يُغيِّرن معنى الابتداء، فلم يُقَسْنَ على (ليتَ).

و(ما) اللاحقةُ لهذه الحروف حرفٌ، فإذا لم يَكُن عملٌ كان حرفاً كافّاً عن العمل، كما كفَّ (إنْ) (ما) عن العمل، فإنْ وَلِيَه فعلٌ كان حرفاً مُهَيِّئاً، وإذا كان ثَمَّ عملٌ كان حرفاً زائداً، لا يُعتدُّ به كما لا يُعتدُّ به بين حرف الجرِّ والمجرور في نحو قوله ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[1]، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[2].

وزعم أبو محمد بن درستويه[3] وبعض الكوفيين أنَّ (ما) مع هذه الحروف نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لِما فيها من التفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسِّرة له، كما أنَّ الجملة التي في موضع الخبر للضمير المجهول مفسِّرة له، ولم يحتج إلى رابط يربط الجملة بـ (ما) لأنَّ الجملة هي (ما) في المعنى، كما لم يحتج في الجملة الواقعة خبراً للضمير المجهول إلى رابط يربطها بالضمير لَمَّا كانت هي الضمير في المعنى.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لو كان الأمر على ما زعموا لَجازَ استعمال (ما) معمولة لجميع نواسخ الابتداء، كما يَجوز ذلك في ضمير الشأن.

وفي (البسيط): دخول (ما) على هذه الحروف لا يُغيِّر معناها عمّا كان إلا في (إنَّ) المكسورة والمفتوحة، فإنَّ الكلام ينتقل فيها إلى معنى

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٤٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥٥.

(٣) شرح الكافية ٢:٣٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٩٩ وللورقي ١:٥٢١.

التأكيد والحصر، وقد قال أبو علي الفارسي[1]: إنَّها نفي. واستدلَّ بقوله[2]:

. . . . . وإنَّما يُدافِعُ عن أَحسابِهِمْ أنا أو مِثْلي

ولذلك صحَّ أن يكون/ الفاعل ضميراً منفصلاً، وضمير المتكلم يكون مستتراً. [٢: ١٥٢/ب]

وكل واحدة جارية على ما كانت عليه، فالمكسورة المركبة تقع حيث يكون المفرد من الابتداء، كقولك: وجدتك إنَّما أنت صاحبُ كلِّ حيٍّ، والمفتوحة المركبة تكون داخلةً تحت فعلٍ سابكةً لِما بعدها، وإنَّما يمتنع فيها العمل خاصَّةً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[3]. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وما ذَكره من انفصال الضمير في (إنَّما) ليس مذهب س، وقد أَمْعَنَّا الكلام على هذه المسألة في (باب المضمر)[4] حين تعرض المصنف لانفصال الضمير وكونِها تفيد الحصر.

---

(١) المسائل الشيرازيات ص٥٩ ـ ٦٠، ٣٠٧ ـ ٣٠٨، ٤٦٤ وإيضاح الشعر ص٢٢٧.

(٢) تقدم في ٢: ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١١٠.

(٤) ذكر ذلك في الجزء الثاني ص٢١٥ ـ ٢٢١.

ص: فصل

لِتَأَوُّلِ (أنَّ) ومعمولَيها بمصدرٍ قد تقع اسماً لعوامل هذا الباب مفصولاً بالخبر، وقد تتصل بِـ (ليتَ) سادَّة مَسَدَّ معموليها، ويُمنَع ذلك في (لعلَّ)، خلافاً للأخفش.

وتُخفف (أنَّ)، فيُنوَى معها اسمٌ لا يَبرُز إلا اضطراراً، والخبرُ جملةٌ اسميةٌ مجردة، أو مُصَدَّرة بِـ (لا)، أو بأداةِ شرط، أو بِـ (رُبَّ)، أو بفعلٍ يَقترن غالباً إن تَصرف ولم يكن دعاء بِـ (قد)، أو بِـ (لو)، أو بحرفِ تنفيس، أو نفي.

ش: مثال وقوعها اسماً لهذه العوامل قولك: إنَّ عندي أنَّك فاضلٌ، وكأنَّ في نفسِك أنَّك فاضلٌ. وذكر المصنف في الشرح[1] أنه يَلزم الفصل بالخبر بين أحد هذه العوامل و(أنَّ). وهذا مذهب س، قال س[2]: «ألا ترى أنك لا تقول: إنَّ أنَّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول: قد عَرَفتُ أنَّ إنَّك منطلقٌ في الكتاب؛ وذلك أنَّ (أنَّ) لا يُبتدأ بِها».

وذهب الأخفش[3] إلى أنه يَجوز: لعلَّ أنَّك منطلقٌ، ولكنَّ أنَّك منطلقٌ، وكأنَّ أنَّك منطلقٌ. قال الجرمي: وهذا كله رديء في القياس لأنَّ هذه الحروف إنَّما تعمل في المبتدأ، و(أنَّ) لا يُبتدأ بِها.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٣٩.

(٢) الكتاب ٣: ١٢٤.

(٣) المفصل ص٣٠٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢: ٢٠١ وشرح التسهيل ٢: ٤٠ وشرح الكافية ٢: ٣٤٧. وفيها كلها أنه جاز قياس لعلَّ على ليتَ في هذه المسألة، ولم يذكر فيها لكنَّ ولا كأنَّ.

وأجاز هشام[1]: إنَّ أنَّ زيداً منطلقٌ حقٌّ، بِمعنى: إنَّ انطلاقَ زيدٍ حقٌّ. وأجاز الكسائي والفراء[2] إدخال (أنْ)، وأنشد الكسائي[3]:

وخَبَّرْتُما أنْ إنَّما بينَ بِيشةٍ ونَجْرانَ أَحْوَى، والجَنابُ رَطيبُ

قال الفراء[4]: «أَدخَل أنْ على إنَّما».

وقال الفراء[5]: «لو قال قائل (أنَّك قائمٌ يُعجبنِي) جاز أن تقول: إنَّ أنَّك قائمٌ يُعجبنِي». وهذا بناء من الفراء على أنَّ (أنَّ) يَجوز الابتداء بِها، وقد تقدم ذلك من مذهبه ومذهب الأخفش وغيرهما في (باب الابتداء).

وقوله **وقد تتصل بِـ (ليتَ) سادَّةً مَسَدَّ معمولَيْها** مثاله قول الراجز[6]:

يا ليتَ أنَّا ضَمَّنا سَفِينَهْ حتَّى يَعُودَ الوَصْلُ كَيَّنُونَهْ

وقولِ الآخر[7]:

/ فيا ليتَ أنَّ الظاعنينَ تَلَفَّتُوا فيُعْلَمَ ما بي مِنْ جَوًى وغَرامِ [٢: ١٥٣/أ]

وقولِ الآخر، أنشده أبو علي الهَجَريُّ[8]:

ألا ليتَ أنِّي قبلَ بَيْنِكِ خِيضَ لِي ببعضِ أَكُفِّ الشامتينَ سِمامُ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤: ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) معاني القرآن ٢: ٤١، ٢١٣.

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٤١، وموضع الشاهد منه في ص٢١٣ أيضاً. وأوله في النسخ كلها: وخبرت.

(٤) معاني القرآن ٢: ٤٢.

(٥) الفراء: سقط من ن. ك: قال الفراء.

(٦) الرجز في المنصف ٢: ١٥ والإنصاف ص٧٩٧ واللسان (كون) والممتع ص٥٠٥ وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٩٢. ك، ف: حتى يعود البحر. ح: حتى يعود الفجر. ن: حتى يكون البحر.

(٧) البيت في شرح التسهيل ٢: ٣٩.

(٨) لم أقف عليه. سمام: جمع سمّ.

وقولِ الآخر[1]:

صَغيرَينِ، نَرْعَى البَهْمَ، يا ليتَ أنَّنا إلى اليومِ لم نَكْبَرْ، ولم تَكْبَرِ البَهْمُ

وجاء بزيادة الباء في (أنَّ)، قال[2]:

نَدِمْتُ على لِسانٍ كانَ مِنِّي فَلَيْتَ بأنَّه في جَوْفِ عِكْمِ

ودخول (ليتَ) على (أنَّ) شاذ في القياس، لكنه كثير في السماع، قال الفراء: جاز ذلك لأنَّ معناها: وَدِدْتُ. وسَدَّتْ (أنَّ) وصلتُها مَسَدَّ اسم (ليتَ) وخبرها، كما سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَي (ظَنَّ)، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾[3]، وكما سَدَّتْ مَسَدَّ المبتدأ والخبر في نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾[4] على مذهب س[5].

وفي (البسيط): وفيه الخلاف الذي في: ظَننتُ أنَّ زيداً قائمٌ، فرأيُ الأخفش[6] أنَّ الخبر محذوف، كما أنَّ المفعول الثاني محذوف، ورأيُ س[7] أنَّها سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين في (ظَننتُ)، فكذلك هنا.

وفي (الغُرَّة): تكتفي (ليتَ) بِـ (أنَّ) مع الاسم، ولا تكتفي بِـ (أنَّ) مع الفعل عند المحققين، كذا نَصَّ ابن السراج، وهما مصدران، وذلك لظهور الخبر مع (أنَّ).

وقوله **ويُمْنَعُ ذلك في (لعلَّ)، خلافاً للأخفش** أجاز: لعلَّ أنَّ زيداً

---

(١) هو مجنون ليلى. والبيت في ديوانه ص١٨٦ ومجالس ثعلب ص٥٣٢ والأمالي ١: ٢١٦ والشعر والشعراء ص٥٦٤. البهم: جمع بَهْمة، وهي الصغير من أولاد الغنم وغيرها.

(٢) هو الحطيئة. ديوانه ص٣٤٧ والنوادر ص٢١١ وإيضاح الشعر ص٢٧٤ والخزانة ٤: ١٥٢ ـ ١٥٨ [الشاهد ٢٧٧]. اللسان: المنطق أو الرسالة. والعكم: العِدْل.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٤٦.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٠٣.

(٥) الكتاب ٣: ١٢١، ١٥٨، ١١.

(٦) نسب قوله في شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٣٥/أ إلى بعض البصريين.

(٧) الكتاب ١: ١٢٥ ـ ١٢٦ وشرحه للسيرافي ١: ٢٣٤/ب ـ ٢٣٥/أ.

قائمٌ، بغير فصل بين (لعلَّ) و(أنَّ)، وقد تقدم[1] أنه أجاز ذلك أيضاً في (لعلَّ) و(كأنَّ). وقال المصنف[2] وغيره[3]: عامل الأخفش لعلَّ معاملة ليتَ، ومباشرةُ ليتَ لِـ (أنَّ) شاذة، والقياس يقتضي المنع، لكنه جاء به السماع، فقُبِلَ، فلا يقاس عليه.

وقد أدخل بعضهم (أنْ) على المضارع في خبر لعلَّ، فقال: لعلَّ زيداً أنْ يقومَ، قال الشاعر[4]:

لعلَّكَ يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عليكَ من اللائي تَرَكْنَكَ أَجْدَعا

فقيل[5]: شُبِّهَتْ لعلَّ بِـ (عَسَى)، كما شُبِّهَ ليتَ بِـ (وَدِدْتُ). وقيل: في الكلام محذوف، تقديره: لعلَّكَ صاحبُ الإلمام. وقيل: جعل الجثة الحدث على سبيل الاتساع، كما قال[6]:

. . . . . فإنَّما هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ

وقيل: الخبر محذوف، تقديره: لعلَّكَ تَهْلِكُ لأنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ، فحذف، و(أنْ) مفعول له.

وهذه الأقوال ليست بشيء، ولو كان لم يَرد في ذلك إلا هذا البيت لَتُؤُوِّلَ، ولكن جاءت منه أبيات كثيرة جدّاً حتى يكاد ينقاس زيادة (أنْ) في المضارع الواقع خبراً لِـ (لعلَّ)، قال الشاعر[7]:

---

(١) تقدم في ص١٥٤.
(٢) شرح التسهيل ٢: ٤٠.
(٣) شرح الكافية ٢: ٣٤٧.
(٤) تقدم في ٤: ٣٤٩.
(٥) الكامل ص٥٥٣ و المفصل ص٣٠٣. وانظر الكتاب ٣: ١٦٠.
(٦) تقدم في ٤: ٣٤٨.
(٧) هو حميد بن نوفل الحرقوصي كما في تذكرة النحاة ص٦٠ عن كتاب المفاحشات لعاصم بن الحدثان.

[٢: ١٥٣/ب] / فعلك أنْ تَنْجُو مِنَ النارِ إنْ نَجا مُصِرٌّ على صَهْباءَ طَيِّبةِ النَّشْرِ

وقال[١]:

عَلَّكَ أنْ تُذْهِبَ بعضَ الذي بِقَلبِها مِنْ طُولِ هذا التَّحَيُّرِ

وقال الفرزدق[٢]:

لعلَّكَ يوماً أنْ يُساعِفَكَ الهَوَى ويَجْمَعَ شَعْبَيْ طِيَّةٍ لَكَ جامِعُ

وقال آخر[٣]:

لعلَّكَ يوماً أنْ تَوَدَّ لَوَ انَّنِي قَريبٌ، ودُونِي مِنْ حَصَى الأرضِ مَخْفَقُ

وقال[٤]:

لعلَّكَ أنْ تَلُومَ النَّفْسَ يوماً وتَذْكُرَنا وقد عَلَنَ الصِّخابُ

وقد تعرض المصنف في الفَصِّ وشرحه لهذه المسألة في أثناء هذا الباب.

وقوله **وتُخَفَّفُ أنَّ** كان المناسب أن يذكر تخفيف أنَّ وكأنَّ عند ذكره تخفيف إنَّ ولكنَّ.

وقوله **فيُنوَى معها اسمٌ** قال المصنف في الشرح[٥]: «وتُخفف (أنَّ) فلا تُلغَى كما تُلغَى (إنِ) المخففة» انتهى. ويوجد في بعض كتب النحو أنَّ (أنَّ) إذا خُففت أُلغيت، ولا يَعنون بذلك إلا أنَّها لا يَظهر لها عمل لا في

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) كذا! وهو لجرير. ديوانه ص٣٦٧ تحقيق محمد الصاوي. الطية: المذهب. ك، ن، ف، م: طيبة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هو مرة بن عداء بن حبيب بن خالد بن نضلة كما في تذكرة النحاة ص٦٣٤ عن كتاب الحياة والموت لابن درستويه. علن: شاع وظهر.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٤٠.

مظهر ولا في مضمر مثبت، بل في مضمر محذوف على ما سيبين.

فإن قلت: ما الذي أحوج إلى تقديرِ اسمٍ لها محذوفٍ وجعلِ الجملة بعدها في موضع خبرها؟ وهلا ادعيتم أنَّها ملغاة، ولم تتكلفوا حذفاً[1]؟

فالجواب: أنَّ سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام لها الاختصاص ينبغي أن يُعتقد أنَّها عاملة، وكونُ العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها حتى تَفصل لأجل ذلك بينها وبين الأفعال بالحروف التي يأتي ذكرها إلا أن تكون تلك الأفعال مُشَبَّهة بالأسماء لعدم تصرفها دليلٌ على أنَّها عندهم باقية على اختصاصها، ولذلك لَمّا حذفوا الضمير استقبحوا مباشرة الأفعال لها، ففصلوا بينهما إلا في ضرورة أو في قليل من الكلام لا يُلتفت إليه.

قال بعض أصحابنا: فإن قلت: لعلَّ سبب الفصل جعل تلك الحروف عوضاً من الضمير المحذوف.

فالجواب: أنه لو كان ذلك السبب لَزِمَ الفصل بينها وبين الجمل الاسمية، وهم لا يفعلون ذلك.

وقال ابن هشام: «فتراهم إذا ذكروا الجملة الابتدائية لم يُعَوِّضوا[2] من المحذوف، نحو: عَلمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ. قيل: قد تكلم على هذا س، وقال[3]: (لأنَّهم لم يُخِلُّوا[4] به ههنا؛ لأنَّهم ذكروا[5] بعده المبتدأ والخبر، كما كانوا يفعلون لو شَدَّدوا، فأمّا/ إذا حذفوا وأوْلَوْها الفعل [٢: ١٥٤/أ] الذي لم يكن يليها فكرهوا أن يَجمعوا عليها الحذف ودخول ما لم يكن

---

(١) ك، ف: حذفها.

(٢) ك، ف: لم يعوضها. ن: لم يتعوضوا ها.

(٣) الكتاب ٣:١٦٨ ـ ١٦٩. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٤) ك، ف: لم يجعلوا.

(٥) ن: أقروا.

يدخل عليها مثقلة، فجعلوا هذه الحروف عوضاً). وبِهذا استدل س[1] على أنَّها إذا خُففت لم تدخل في حروف الابتداء لأنَّ هذا التعويض إنَّما كان لحذف اسمها، فلو كانت ابتدائية لم يُحذف لها اسم، فلم يكن تعويض كما لم يكن في (إنِ) المكسورة ولا في (لكنْ) ولا في سائر حروف الابتداء» انتهى. ومِمَّا يُبين لك أنَّها عاملة ظهورُ عملها في ضرورة الشعر على ما سيأتي.

وأجاز س أن تُلغى لفظاً وتقديراً كما أُلغيت (إنَّ) إذا خُففت، وتكون حرفاً مصدرياً، ولا تعمل شيئاً كبعض الحروف المصدرية، قال س[2]: «ولو خَفَّفوا (أنَّ)، وأبطلوا عملها في المظهر والمضمر، وجعلوها كَ (إنَّ) إذا خُففت، لكان وجهاً قويّاً» انتهى.

وقوله **لا يَبْرُزُ إلا اضطراراً** مثال ذلك قولُ الشاعر[3]:

فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي طَلاقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صَديقُ

وقولُ الآخر[4]:

---

(١) الكتاب ٣:١٦٥.

(٢) الكتاب ٣:١٦٥ وشرحه للسيرافي ٤:٥١/أ ـ ٥١/ب (هذا باب ما تكون فيه أنْ بمنزلة أيْ).

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٢:٩٠ والمنصف ٣:١٢٨ والأزهية ص٥٤ والمفصل ص٢٩٧ والخزانة ٥:٤٢٥ ـ ٤٢٩ [الشاهد ٤٠٨] وشرح أبيات المغني ١:١٤٧ ـ ١٤٩ [الإنشاد ٣٧]. يوم الرخاء: قبل إحكام عقد النكاح.

(٤) البيتان لجنوب ـ أو لعمرة ـ بنت العجلان أخت عمرو ذي الكلب ترثيه. شرح أشعار الهذليين ص٥٨٥ وبينهما بيت، ورواية الثاني منهما كما يلي:

بأنَّكَ كُنتَ الرَّبيعَ المُغِيثَ لِمَنْ يَعْتَريكَ، وكُنتَ الثِّمالا

وبِها يفوت الاستشهاد. وهما أيضاً في الحماسة البصرية ١:٢٥٥ والخزانة ١٠:٣٨٢ ـ ٣٩١ [الشاهد ٨٦٩] وشرح أبيات المغني ١:١٤٩ ـ ١٥٢ [الإنشاد ٣٨]. ونُسبا لكعب بن زهير في الأزهية ص٥٥ وتخليص الشواهد ص٣٨٠. المرملون: الذين نَفِدَ زادُهم. والأفق: ناحية السماء، واغبراره من الجدب. والغيث: المطر، والكلأ ينبت بماء السماء، وهو المراد هنا لوصفه بالمريع، وهو الخصيب. والثمال: الغياث.

لقد عَلِمَ الضَّيفُ والمُرْمِلُونَ إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ، وهَبَّتْ شَمالا
بأنْكَ رَبيعٌ وغَيثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ هُناكَ تَكونُ الثِّمالا

وقال بعض شيوخنا[1]: يَجوز أن يظهر عملها إذا خُففت على ضعف، نحو: عَلمتُ أنْ زيداً قائمٌ. قال: وأكثر ما يكون هذا في الشعر. وأطلق بعض أصحابنا[2] جواز إعمالها مُخففة في الاسم الظاهر من غير اضطرار ولا ضعف.

ونَقل صاحب (رؤوس المسائل) منع إعمالها عن الكوفيين، قال: وأجازه البصريون، وينبغي أن يُخصص هذا الجواز بما ذكروه من العمل في مضمر محذوف، ولا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا[3]، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم كان أولَى، ولذلك قَدَّره س[4] في قوله: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾[5] كأنه قال: أنَّكَ قد صَدَّقْتَ، وفي قولهم: أرسلَ إليه أنْ ما أنتَ وذا؟[6] أيْ: بأنَّك ما أنت وذا؟ وفي قولك: كتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذلك[7]، بالرفع، أيْ: أنَّك لا تقولُ ذلك.

وفي (البسيط): «وأمّا عملها في غير المضمر فلم يُسمَع، وأظن أنه قد قُرئ في الشاذ: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾[8] حملاً على كأنْ». وقال أيضاً: «وإذا كان اسمها غير ضمير الشأن فهل يكون الخبر معرفاً؟

---

(١) هو ابن أبي الربيع، ذكر ذلك في الملخص ١: ٢٤٠.
(٢) كابن السِّيْد في إصلاح الخلل ص٣٨٣ والجزولي في الجزولية ص١١٥ و ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٣٦ والشلوبين في التوطئة ص٢٣٤.
(٣) هو ابن عصفور في المقرب ١: ١١٠.
(٤) الكتاب ٣: ١٦٣.
(٥) سورة الصافات، الآيتان: ١٠٤، ١٠٥.
(٦) الكتاب ٣: ١٦٣. وهو قول الخليل.
(٧) الكتاب ٣: ١٦٦. وتقديره عنده: لأنَّك، أو بأنَّك، تخبره بأنَّ ذا قد وقع من أمره.
(٨) سورة النور، الآية: ٩. ولم أقف على هذه القراءة.

فيه نظر» انتهى. يعني إذا حذف وكان غير ضمير الشأن.

وقوله **والخبر جملة اسمية مجردة** مثاله: عَلمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ. وهذه الجملة الاسمية/ المجردة قد تصدر بالمبتدأ كما مَثَّلْنا به، قال المصنف[1]: «نحو ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2]، أو بخبرٍ كقول الشاعر[3]: [٢: ١٥٤/ب]

في فِتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد عَلِمُوا أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ»

انتهى.

وقد نص س[4] على أنَّ قولك «قد عَلِمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ» لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء، بخلاف: قد عَلِمتُ أنْ لا يقولُ؛ لأنَّ (لا) عوض من الهاء، فعلى هذا يكون تمثيل أصحابنا[5] «عَلِمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ» قليلاً جدّاً.

وقوله **أو مُصَدَّرةً بِـ (لا) أو بأداةِ شرطٍ، أو بِـ (رُبَّ)** أمثلة ذلك قولُه تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[6]، وقولُه تعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[7]، وقولُ الشاعر[8]:

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٤١.

(٢) سورة يونس، الآية: ١٠.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص١٠٩ والكتاب ٢: ١٣٧ و٣: ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤ والخزانة ٨: ٣٩٠ ـ ٣٩٨ [الشاهد ٦٣٩] وحواشيهما.

(٤) الكتاب ٣: ٧٤.

(٥) المقرب ١: ١١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٦ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٩٣ و للأبذي ص١٠٣٢.

(٦) سورة هود، الآية: ١٤.

(٧) سورة النساء، الآية: ١٤٠.

(٨) البيت في شرح التسهيل ٢: ٤١ و٤: ٨. ثَقِفَه: ظفر به. والجَزَر: كل شيء مباح للذبح، والمراد هنا أنه يكون طعاماً للوحش والطير. والخامعة: الضَّبُع. وفي النسخ المخطوطة: لجامعة. صوابه في شرح المصنف والارتشاف.

فَعَلِمْتُ أنْ مَنْ تَشْقَفُوهُ فإنَّهُ جَزَرٌ لِخامِعةٍ وفَرْخِ عُقابِ

وقولُه[1]:

تَيَقَّنْتُ أنْ رُبَّ امرِئٍ خِيْلَ خائناً أَمِينٌ وخَوَّانٍ يُخالُ أَمِينا

وقوله **أو بِفعلٍ يَقترنُ غالباً إنْ تَصَرَّفَ ولم يكن دعاءً بِـ (قد)** مثالُه: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[2]، و﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[3] في أحد التأويلين، وقال زهير[4]:

دارٌ لِسَلْمَى إذْ هُمُ لَكَ جِيرةٌ وإخالُ أنْ قد أَخْلَفَتْنِي مَوْعِدِي

وقولُ الشاعر[5]:

أَلَمْ تَعْلَمي أنْ قد تَجَشَّمْتُ في الهَوَى مِنَ اجْلِكِ أَمْراً لم يَكُنْ يُتَجَشَّمُ

وقوله **أو بِـ (لو)** مثاله ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾[6]، ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[7]، ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[8]، ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[9].

وقوله **أو بحرفِ تنفيسٍ** مثاله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[10].

وقوله **أو نَفْيٍ** مثاله ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾[11]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ٤٢ و الخزانة ٩: ٥٦٧.
(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٣.
(٣) سورة الصافات، الآية: ١٠٥.
(٤) ديوانه ص١٩٧ صنعة ثعلب [طبعة دار الكتاب العربي].
(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ٤٢.
(٦) سورة سبأ، الآية: ١٤.
(٧) سورة الأعراف، الآية: ١٠٠.
(٨) سورة الجن، الآية: ١٦.
(٩) سورة الرعد، الآية: ٣١.
(١٠) سورة المزمل، الآية: ٢٠.
(١١) سورة طه، الآية: ٨٩.

عِظَامَهُۥ﴾[1]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾[2].

وقد أطلق المصنف في قوله «أو بِحرفِ نفيٍ»، وقد مَثَّلْنا بورود ذلك في (لا) و(لن) و(لم)، ولا يُحفَظ ذلك جاء في (ما) ولا في (إنْ) ولا في (لَمّا)، فينبغي ألاّ يُقْدَمَ على جواز ذلك حتى يُسمع، على أنَّ بعض شيوخنا[3] مَثَّلَ جواز ذلك بِـ (ما)، نحو: عَلمتُ أنْ ما يقومُ زيدٌ. وفي (الغُرَّة): وقياس الماضي أن تنفيه بِـ (ما) كيلا يلتبس بالدعاء، فتقول: عَلمتُ أنْ ما قامَ.

واحترز بقوله **غالباً** مما ورد بغير فصل. وقد اختلف النحويون في ذلك: فذهب بعضهم[4] إلى أنه لا يَرد بغير فصل إلا في ضرورة الشعر. وقال بعضهم[5]: الأحسن الفصل. وقال بعض شيوخنا: إنه يَجوز في
[٢: ١٥٥/أ] ضعيف من الكلام حذف قد والسين وسوف/ في الإيجاب. وقال س[6]: «واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: عَلمتُ أنْ تَفْعَلُ ذلك، أو: عَلمتُ أنْ فَعَلَ ذلك، حتى تقول: سَتَفْعَلُ[7]، وقد فَعَلَ» انتهى.

قال بعض أصحابنا: «تضعيف س إنَّما هو ضعف قياس، ولم يجئ في كلامهم إلا ضرورة» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: لا يَجوز ترك الفصل إلا في ضرورة الشعر أو

---

(١) سورة القيامة، الآية: ٣.

(٢) سورة البلد، الآية: ٧.

(٣) ورد المثال المذكور في الملخص لابن أبي الربيع ١: ٢٣٩.

(٤) سر الصناعة ص ٥٤٩ والمنصف ١: ٢٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٧ وشرح المفصل ٧: ٩ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٧٩٥ والملخص ١: ٢٣٩.

(٥) الجزولية ص ١١٥ وشرحها للشلوبين ص ٧٩٥ وللورقي ١: ٥٣١ ـ ٥٣٤ وللأبذي ص ١٠٣٢.

(٦) الكتاب ٣: ١٦٧.

(٧) في النسخ المخطوطة والكتاب: سيفعل. والأولى ما أثبت.

قليل من الكلام ينبغي ألا يقاس عليه. ومن شواهد «عَلمتُ أنْ فَعَلَ» قولُه[1]:

وحَدِّثْ بأنْ زالتْ بِلَيلٍ حُمولُهُمْ كنَخْلٍ مِنَ الأعْراضِ غيرِ مُنَبَّقِ

وحكى المبرد عن البغداديين: أردتُ أنْ يقومُ زيدٌ، بلا عوض. وأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2] فهي مصدرية، وقاله المازني. وزعم أبو علي الفارسي أنَّها[3] مخففة من الثقيلة، استغنوا بِـ (لا) قبلها عن العوض.

ومِمَّا جاء بغير فصل قولُه[4]:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ، فجادُوا قبلَ أنْ يُسأَلُوا بأَعْظَمِ سُولِ

وقولُ الآخر[5]:

يَحسَبُ حاديهم إذِ ابْتَرَعُوا أنْ لا يَجُوزون وهم قد أسرعُوا

وقولُ الآخر[6]:

إنِّي زَعيمٌ يا نُوَيْقةُ إنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزاحِ

---

(١) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص١٦٨ وشرح التسهيل ٢:٤٣ وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٩ واللسان (حمل) و(نبق). الحمول: الهوادج كان فيها النساء أو لم تكن، واحدها حِمْل. والأعراض: جمع عِرْض، وهو الوادي. والعِرْض أيضاً: الجماعة من الطَّرْفاء والأثْل والنَّخْل، ومُنَبَّق: مُصْطَفّ على سطر مُسْتَوٍ. وقيل: المُنَبَّق: المزهي، وإزهاؤه خروج ثمره وبسره إذا لوّن قبل أن يرطب. وقيل: المُنَبَّق: الفاسد التمر.

(٢) سورة القصص، الآية: ٨٢.

(٣) ك، ف: إلى أنَّها.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٢:٤٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٨٢ وتخليص الشواهد ص٣٨٣ والعيني ٢:٢٩٤. السؤل: المسؤول.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) معاني القرآن للفراء ١:١٣٦ وشرح التسهيل ٢:٤٤. وانظر تخريجها في سر الصناعة ص٤٤٨. الرزاح: شدة الضعف في الإبل. والطلاح: شجر عظيم من شجر العضاه، ومفرده: طلحة. والعرض: ما يحدث من أحداث الدهر.

ونَجوتِ مِنْ عَرَضِ المَنُو نِ مِنَ الغُدُوِّ إلَى الرَّواحِ
أنْ تَهْبِطينَ بِلادَ قَوْ مٍ، يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

وقولُ الآخر[1]:

يا صاحِبَيَّ، فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكما وحيثُما كُنْتُما لاقَيْتُما رَشَدَا
أنْ تَحْمِلا حاجةً لِي، خَفَّ مَحْمَلُها وتَصْنَعا نِعْمةً عِندي بِها ويَدَا
أنْ تَقْرآنِ على أَسْماءَ، وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أَحَدَا

وقولُ الآخر[2]:

أَبَيْنا، ويَأْبَى الناسُ أنْ يَشْتَرُونَها ومَنْ يَشْتَري ذا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ

وقولُ الآخر[3]:

ونحنُ مَنَعْنا بينَ مُرٍّ ورابِغٍ مِنَ الناسِ أنْ يُغْزَى، وأنْ يُتَكَنَّفُ

وقولُ الآخر[4]:

وإنِّي لَأَخْتارُ القَوَا طاوِيَ الحَشا مُحاذَرةً مِنْ أنْ يُقالُ: لَئيمُ

روي بنصب (يقال) ورفعه، حكى الروايتين فيه أبو بكر بن الأنباري

---

(١) مجالس ثعلب ص٣٢٢ ـ ٣٢٣ والأضداد لابن الأنباري ص١٢٣ والمنصف ١:٢٧٨ والحماسة البصرية ٢:١٤٠ و شرح التسهيل ٢:٤٤ والخزانة ٨:٤٢٠ ـ ٤٢٨ [الشاهد [٦٤٢] وشرح أبيات المغني ١:١٣٥ ـ ١٣٨ [الإنشاد ٣٤].

(٢) هو ابن الدمينة. ديوانه ص٢٧ والأمالي ٢:٢٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٢٥٣، ٢٧١. وانظر ضرائر الشعر ص١٦٤ وحاشيته.

(٣) البيت لكثير. ديوانه ص: ١٢٦ [طبعة دار الكتاب العربي]، ومعجم البلدان (رابغ) وهو مفتوح الروي فيه. والقصيدة التي منها هذا البيت مضمونة الروي. وأنشده مرفوع الروي ابن الدهان في الغرة (باب الحروف التي تنصب الأفعال) ٢:٦٦/أ، وفيه: بين مرو ورافع. مُرّ: وادٍ في بطن إضَم. ورابغ: واد يقطعه الحاج بين البَزْواء والجُحْفة دون عَزْوَر. ويُتكنف: يُحاط به.

(٤) هو حاتم الطائي. ديوانه ص١٧٥ والحماسة ٢:٣٤٤ واللسان (قوا). القَوا: الطَّوَى. وقيل: هو مقصور من القَواء، وهو الذي لا أنيس به.

في كتاب/ (الواضح) له[1]. وقولُ الآخر[2]: [٢: ١٥٥/ب]

إذا كانَ أَمْرُ الناسِ عندَ عُجُوزِهم فلا بُدَّ أنْ يَلْقَوْنَ كُلَّ بثُوتِ

ومِمّا جاء من ذلك في قليل من الكلام قراءةُ مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[3] برفع ﴿يُتِمُّ﴾.

وهذا الذي أوردناه من رفع الفعل بعد (أنْ) بلا فصل ما كان قبل (أنْ) فيه فعل قلبي فهي (أنِ) المخففة من الثقيلة، وما كان قبلها فعل غير قلبي فهي عند الكوفيين المخففة من الثقيلة، وعند البصريين هي الناصبة للمضارع، أُهملت حملاً على (ما) أختها[4]، وقد أطلنا الكلام على ذلك في كتاب (التكميل) في (باب إعراب الفعل وعوامله).

واحتَرز بقوله **إنْ تَصَرَّفَ** من الفعل الجامد، فإنه لا يُفصَل بينهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾[5]، ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[6]، وقال[7]:

أنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الجِياعِ إذا خَبَّ السَّفيرُ وسابئُ الخَمْرِ

---

(١) انظر كتاب الأضداد له ص١٢٣.

(٢) لم أقف عليه. وآخره في م: بثوث.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣. شرح الجزولية للأبذي ص٢٧٧. وقد ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢: ٢٢٣ أنَّ النحويين نسبوا هذه القراءة إلى مجاهد. وفي شرح الكتاب للسيرافي ١: ٨٠: «ابن مجاهد». وفي الإنصاف ص٥٦٣ أنَّ ابن مجاهد روى أنه قرئ بالرفع.

(٤) انظر سر الصناعة ص٤٤٨، ٥٤٩، وتعليقنا عليه في الموضع الأول. وما ذكره أبوحيان في هذه المسألة عكس ما ذكره ابن جني. ويبدو أنه تبع في ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٤٤.

(٥) سورة النجم، الآية: ٣٩.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥.

(٧) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٩٢ صنعة ثعلب [طبعة دار الكتاب العربي]. المعترك: المزدحم. وخب: أسرع. والسفير: ما سقط من ورق الشجر. وسابئ الخمر: مشتريها.

واحتَرز بقوله **ولم يكن دعاءً** منه إذا كان دعاء، فإنه لا يفصل بينهما، مثاله ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾[1].

وقد تكرر للمصنف الكلام على (أنِ) المخففة، فذكره هنا، وذكره في «باب إعراب الفعل وعوامله»، قال في هذا الباب[2]: «وينصب بأنْ ما لم تَلِ عِلْماً أو ظَنّاً في أحد الوجهين، فتكون مُخففة من أنَّ، ناصبةً لاسمٍ لا يَبرُز إلا اضطراراً، والخبرُ جملةٌ ابتدائية، أو شرطية، أو مصدرة بِرُبَّ، أو فعلٌ يَقترن غالباً ـ إن تصرف ولم يكن دعاء ـ بِـ (قد) وحدها، أو بعد نداء، أو بِـ (لو)، أو بحرفِ تنفيس، أو نفي». وزاد هنا «أو بعد نداء». ونقص هنا عن ذلك «أن تكون مصدرة بلا»، نحو ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[3]. وعذر المصنف في تكراره أنه لم يصل في الشرح إلى (باب إعراب الفعل)، ولو وصل إليه لأسقط هذا الذي تكرر، والله أعلم.

ولابن هشام تفصيل في دخول (أنِ) الخفيفة من الثقيلة على الجملة، قال: «إذا حُذف اسمها كان خبرها جملة اسمية أو فعلية لا مفرداً، إن كان اسمية ففي الإثبات على حاله: عَلمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ، وفي النفي: عَلمتُ أنْ ما زيدٌ قائمٌ. وإن كان فعلية مصدرة بِماضٍ مثبت لزمه (قد): عَلمتُ أنْ قد قامَ زيدٌ، أو منفي لزمته (ما): عَلمتُ أنْ ما قامَ زيدٌ. أو حال مثبت لم يتغير حكمه: عَلمتُ أنْ يقومُ زيدٌ، أو منفي فَ (ما): عَلمتُ أنْ ما يقومُ زيدٌ. أو مستقبل موجب لزمته السين أو سوف، أو منفي لزمته (لا). وهذا اللزوم عوض ظهور الاسم. وقد رأى بعض النحويين أنَّ هذا على الأكثر والأصح، ويظهر من كلام س[4]» انتهى ملخصاً.

---

(١) سورة النور، الآية: ٩. وهذه قراءة نافع. السبعة ص٤٥٣.

(٢) التسهيل ص٦٤.

(٣) سورة هود، الآية: ١٤.

(٤) انظر الكتاب ٣: ١٦٥، ١٧٦.

ص: وتُخَفَّفُ (كأنَّ) فتعمل في اسم كاسم/ (أنَّ) المقدر، والخبرُ [٢: ١٥٦/أ] جُملةٌ اسْميةٌ، أو فعليةٌ مبدوءة بِـ (لم) أو (قد)، أو مفردٌ. وقد يَبرز اسْمُها في الشعر. ويقال: (أَمَا إنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً)، ورُبَّما قيل: أنْ جَزاكَ، والأصل: أنَّه.

وقد يقال في لعلَّ: عَلَّ، ولَعَنَّ، وعَنَّ، ولأَنَّ، وأنَّ، ورَعَنَّ، ورَغَنَّ، ولَغَنَّ، ولَعَلَّتْ.

وقد يَقع خبرُها (أنْ يَفْعَلَ) بعدَ اسم عينٍ حَملاً على (عَسَى). والجرُّ بِـ (لعلَّ) ثابتةَ الأول أو مَحذوفتَه، مفتوحةَ الآخرِ أو مكسورتَه، لغةٌ عُقَيْلِيَّةٌ.

ش: قوله كاسمِ أنَّ المقدرِ يعني أنه لا يلزم أن يكون اسمها المحذوف ضمير الشأن.

وقوله والخبرُ جُملة اسْمية نحو قوله[١]:

ووجهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

وقولِ الآخر[٢]:

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْ بَبْ، ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

وقوله أو فعليةٌ مبدوءةٌ بِـ (لم) مثاله قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[٣]، وقولُ الشاعر[٤]:

---

(١) الكتاب ٢: ١٣٥، ١٤٠ ومعاني القرآن للأخفش ص٣٤١ والخزانة ١٠: ٣٩٨ ـ ٤٠١ [الشاهد ٨٧١]. مشرق: مضيء. والنحر: موضع القلادة من الصدر. والهاء من ثدييه للوجه بتقدير مضاف، أي: ثديي صاحبه. والحق: وعاء منحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه.

(٢) تقدم في ص٢١.

(٣) سورة يونس، الآية: ٢٤.

(٤) هو عمرو بن الحارث بن مضاض أو الحارث الجرهمي كما في اللسان (حجن). وفي معجم البلدان (الحجون) أنه مضاض بن عمرو الجرهمي. الحجون: جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها.

كأنْ لم يَكُنْ بينَ الحَجُونِ إلى الصَّفا أنيسٌ، ولم يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سامِرُ

ووقع في شعر عمّار الكلبي ابتداؤها بـ (لَمّا) الجازمة في قوله مِن قصيدته الطويلة التي أولها[1]:

مَرْحَباً بالشَّيبِ مِن جُندٍ هَجَمْ في سَوادِ الرَّأسِ مِنِّي، فانْهَزَمْ
بَدَّدَتْ مِنها الليالي شَمْلَهُمْ فكأنْ لَمَّا يكونوا قَبْلُ ثَمّ

فابتدأ بالجملة بعد (كأنْ) بقوله (لَمَّا) إجراءً لها مُجرى (لم). وينبغي أنْ يُتوقف في جواز ذلك حتى يُسمَع من العرب الذين كلامُهم حُجّة.

وقوله **أو قَدْ** مثاله[2]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأنْ قَدِ

أي: وكأنْ قد زالت. وقولُه[3]:

لا يَهُولَنَّكَ اصطلاءُ لَظَى الحَرْ بِ، فمَحْذورُها كأنْ قد أَلَمَّا

وقوله **أو مفردٌ** هو معطوف على قوله (جملةٌ) مِن قوله «والخبرُ جملةٌ»، ومثالُ ذلك قولُه[4]:

ويوماً تُوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيةٌ تَعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

أيْ: كأنها ظبيةٌ، في رواية مَن رفع الظبية.

---

(١) البيت الثاني له في البحر المحيط ٣:٣٠٣ والدر المصون ٤:٣١. وعجزه في الارتشاف ص١٢٨٠.

(٢) تقدم في ١:١٠٣ و٥:١٣١.

(٣) شرح التسهيل ٢:٤٥ والعيني ٢:٣٠٦.

(٤) هو باغت بن صريم اليشكري أو علباء بن أرقم اليشكري أو غيرهما. الكتاب ٢:١٣٤ والأصمعيات ص١٥٧ [الأصمعية ٥٥]. وقد أشبعتُ القول في تخريجه في إيضاح الشعر ص٩٦ ـ ٩٧. المُقَسَّم: المحسَّن الجميل. وتعطو: ترفع رأسها ويديها لتتناول أوراق الشجر. والسلم: ضرب من شجر البادية.

وقال المصنف:[1] «وتُخفَّف كأنَّ، فلا تُلغى، بل تُعمَل إعمالَ (أنِ) المخفَّفةِ، إلا أنَّ خبرها إذا قُدِّر اسمُها لا يَلزم كونه جملة، بل قد يكون مفرداً، بخلاف خبر (أنْ) إذا قُدِّر اسمُها». فظاهر كلامه في الفَصِّ وفي الشرح أنه يَجوز أن يُحذف اسمُ كأنَّ إذا خُفِّفت، ويكون خبرها مفرداً في فصيح الكلام، وكذلك إذا حُذف وكان الخبرُ جملةً ابتدائية كما سبق. والذي ذَكر س أنَّ ذلك يَجوز في الشعر، قال س[2]: «وروى الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنَّ ناساً يقولون: إنَّ/ بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال: هذا على قوله: إنه بك زيدٌ مأخوذٌ، وشَبَّهه بما يَجوز في الشعر، نحو قوله: [٢: ١٥٦/ب]

ويـومـاً تُـوافـيـنـا. الـبـيـت

وقال: أي: كأنها ظبيةٌ، وقال الآخر:

ووجهٌ مُشرِقُ النَّحْرِ. البيت».

ثم قال[3]: «إنه لا يَحسُن ههنا إلا الإضمار»، يعني من حيث رفعُ (الظبية) ورفعُ (حُقَّانِ)، فظاهر كلام س أنَّ إضمار اسم (كأنْ) وحذفَه بعد التخفيف، وإخباره عنه بالمفرد أو بالجملة الابتدائية، يَجوز في الشعر لا في الكلام، وهذا إذا كان الاسمُ غيرَ ضمير الأمر.

وقوله **وقد يَبْرُزُ اسْمُها في الشعر** مثاله[4]:

..... كـأنْ ثَـدْيَـيـهِ حُـقَّـانِ

وقولُه[5]:

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٤٥.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٣) الكتاب ٢: ١٣٥.

(٤) تقدم في ص١٦٩.

(٥) نُسب إلى رؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص١٦٩ والكتاب ٣: ١٦٤، ١٦٥ والخزانة ١٠: ٣٩١ ـ ٣٩٨ [الشاهد ٨٧٠]. الوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. والرشاء: الحبل. والخلب: الليف.

كـأنْ وَريـدَيـهِ رِشـاءُ خُـلْـبِ

وقولُه:

..... كأنْ ظبيةٌ تَعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

وظاهر كلام المصنف أنَّ بروز اسمها يكون في الشعر لا في الكلام، وهو خلاف ظاهر كلام س، قال س[1]: «وحدثنا مَن يُوثق به أنه سمع من العرب مَن يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرأون: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَا﴾[2] يُخففون ويَنصبون، كما قالوا:

..... كـأنْ ثَـدْيَـيـهِ حُـقَّـانِ

وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلَمّا حُذف من نفسه شيء لم يُغير عمله كما لَمْ يُغير عمل (لم يَكُ) و(لم أُبَلْ) حين حذف» انتهى. فظاهر تشبيه س «إنْ عمراً لمنطلقٌ» بقوله «كأنْ ثَدْيَيه حُقَّانِ» جواز ذلك في الكلام، وأنه لا يَختص بالشعر.

ونَقل صاحب (رؤوس المسائل) أنَّ (كأنَّ) إذا خُففت لا يَجوز إعمالُها عند الكوفيين، وأنَّ البصريين أجازوا ذلك.

وفي (البسيط): كأنَّ إذا خففت لا تُلغى لقوّتِها في معنى الفعلية، إذ يُدل على معنى الفعل من التشبيه، ولقوّة معنى الفعل فيها نُصب بِها الظاهر، واعتُبر فيها ما ليس قصة ولا شأناً، فمن الظاهر:

..... كـأنْ وَرَيـدَيـهِ رِشـاءُ خُـلْـبِ

و:

..... كـأنْ ظـبـيـةً.....

---

(١) الكتاب ٢: ١٤٠.

(٢) سورة هود، الآية: ١١١.

وقد رُفع (ظبية) على الخبر، قال س[1]: «على مثل الإضمار في: إنه مَن يأتِنا نأْتِه، أو يكون هذا المضمر هو الذي ذُكر، كأنك قلت: كأنّها ظَبيةٌ، كما كان في المشددة» انتهى لفظ س.

وقال صاحب (البسيط): «وأمّا ما هو الأفصح فكقوله:

..... كأنْ ثَدْياه حُقَّانِ

ويَجوز النصب. وقيل: إنَّ غير الرفع لا يَجوز إلا في الضرورة. وفيه نظر لأنَّها أقوى مِن (إنْ)، وهو جائز في الكلام».

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفَّار: «وأمّا (كأنْ) فإنَّما لَزِمَ عملُها لأنه لم يُحفظ وِلايتُها للفعل في موضع، وهي تعمل في الظاهر والمضمر مضمر الشأن وغيره؛ لأنَّها أقوى مِن (إنْ) في العمل لتغييرها[2] معنى الابتداء، وإحداثها معنًى لم يكن، وأشبهت الأفعال، فلهذا أعملوها. وأيضاً فإنَّها وإن اختلَّت بالحذف فالكاف زائدة فيها، كأنَّها عوض، فلم تختلّ بالجملة» انتهى.

وقال ابن خروف: «أنشد أبو زيد في حذف اسم كأنْ/ وخبرها[3]: [٢: ١٥٧/أ]

حتَّى تَراها وكأنَّ وكأنْ أعناقَها مُشَدَّداتٌ في قَرَنْ»

انتهى. ولا دليل في ذلك إذ يَجوز أن يكون من باب تأكيد الحرف.

وقوله **ويقال: أمَا إنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً، ورُبَّما قيل: أنْ جَزاك، والأصل: أنَّه** قال س[4]: «وأمّا قولهم (أمَا أنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً) فإنَّهم إنَّما

---

(١) الكتاب ٣: ١٦٥.

(٢) ك، ف: في الفعل فتغيرها.

(٣) الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي. النوادر ص٣٤٤ وشرح التسهيل ٣: ٣٠٣ والعيني ٤: ١٠٠ والتصريح ٢: ٤٢٦ و٣: ٥٣٣. القرن: حبل يُقرَن به البعيران.

(٤) الكتاب ٣: ١٦٧ ـ ١٦٨.

أجازوه لأنه دعاء، ولا يصلون ههنا إلى قد وإلى السين، ولو قلت (أمَا أنْ يَغفِرُ اللَّهُ له) جاز لأنه دعاء». قال[1]: «وسمعناهم يقولون: أمَا إنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً، شبهوه بأنَّه».

قال المصنف في الشرح[2]: «و(أمَا) قبلَ (أنِ) المخففة المفتوحة بمعنى: حَقّاً، كما هي قبل المشددة، وهي بمعنى (ألا) قبلَ (إنِ) المخففة المكسورة، هذا هو مذهب س. ويجوز عندي أن تكون (أمَا) في الوجهين بمعنى (ألا)، وتكون (إنِ) المكسورة زائدة، كما في قوله[3]:

ألا إنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئيبا .....

وفي المفتوحة على هذا وجهان:

أحدهما: أن تكون المخففة، وتكون هي وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، كما تقرر في (أنَّ) الواقعة بعد (لو) على مذهب س[4]، ويكون التقدير: أمَا مِن دعائي أنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً، ثم حذف الخبر للعلم به.

والثاني: أن تكون زائدة كما زيدت بعد (لَمّا)، وقبلَ (لو)، وبعدَ كاف الجر في قوله:

..... كأنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو.....

على رواية الجر، وفي قوله[5]:

---

(١) الكتاب ٣:١٦٨.

(٢) شرح التسهيل ٢:٤٣ ـ ٤٤.

(٣) تقدم في ٤:٢٦٢.

(٤) الكتاب ٣:١١.

(٥) هو المفضل النكري، وقيل: عامر بن أسحم. الأصمعيات ص: ٢٠٣ [الأصمعية ٦٩] واللسان (فيح) و(هدي) و(سحق). وآخره: كأن جذعٌ سحوقُ. والقصيدة مضمومة الروي. وانظر بعضها في شرح أبيات المغني ١:٣٤٩ ـ ٣٥٠. وهذا البيت ليس في شرح =

جَمُومُ الشَّدِّ شائلةُ الذُّنابَى وهاديها كأنْ جِذْعٍ سَحيقِ

ويَجوز أن تكون (إنْ) في قول الشاعر (ألا إنْ سَرَى) مخففة من (إنَّ)، ويكون الأصل: ألا إنَّه، ثم فُعل به ما فُعل بِـ (أمَا إنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً) في قول س».

وقال ابن الطراوة في قولهم: أمَا إنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً: وتخريج س على أنه (إنِ) المخففة من الثقيلة، والجملة[1] غير المحتملة للصدق والكذب لا تقع خبراً لـ (إنْ).

قال في شرح أبي الفضل الصَّفَّار: «والذي سهَّل عندنا وقوعه دون فصلٍ أنَّ السين لا يُمكن دخولها على هذه الصيغة، ولا (لا) لأنَّها نقيض المعنى؛ ألا ترى أنَّ (لا) دعاء عليه، ولا (قد) لأنَّها لقوم ينتظرون الخبر، فمعنى (قد قام) أنَّ الفعل الذي توقعته قد كان، والدعاء طلب، فهي تناقضه.

وقال ابن الطراوة: أمَا: استفتاح، وأنْ: زائدة، وكأنه قال: ألا جَزاكَ اللَّهُ خيراً.

ورَدُّوا عليه بأنَّ (أنْ) لا تزاد بقياس إلا بعد (لَمَّا)، وهي هنا زائدة بغير قياس. ونقول بحذف القول الذي تجعله خبراً، والقول كثيراً ما يُضمر، نعم رَدَّه[2] في: أرسلَ إليه أنْ قُمْ، وأنْ ما أنتَ وذا حقّ؛ لأنه وإن ثبت كما قال س من كلامهم فـ (أنْ) بمنزلة (أيْ)، فما الداعيه إلى جعلها أنِ المخففةَ من الثقيلة» انتهى.

= المصنف. فرس جموم: إذا ذهب منه إحضار جاءه إحضار. وشائلة: مرتفعة، يعني أنَّها ترفع ذنبها في العدو. والهادي: العنق. والجذع: ساق النخلة. والسحوق: الطويلة. والسحيق: البعيد.

(١) في النسخ المخطوطة: الجملة، بدون واو قبلها. وبِهذه الواو يلتئم السياق.

(٢) يعني سيبويه. الكتاب ٣: ١٦٢، ١٦٣.

[٢: ١٥٧/ب] وما خَرَّجوا/ عليه ضعيف جدّاً لأنَّهم قد حذفوا اسم (أنْ)، ثم حذفوا القول الذي هو الخبر، وهذا إجحاف كثير إذ فيه حذف الاسم والخبر معاً، وليس في مذهب ابن الطراوة غير دعوى زيادة (أنْ)، وهذا قريب، زادوها كما زادوا أختها (إنْ) بعد (ألا) للاستفتاح، قال[١]:

ألا إنْ بِلَيْلٍ بانَ مِنِّي حَبائبي .....

وقوله **وقد يقال في لَعَلَّ: عَلَّ إلى آخرها**. ذَكر فيها عشر لغات، فأمَّا (عَلَّ) فحكاها س[٢] وغيره[٣]، وقال الكسائي: هي لغة بني تيم الله من ربيعة. وقال الشاعر[٤]:

لا تُهِينَ الفَقيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ

واختُلف في لام (لَعَلَّ) الأولى: فقيل: اللام للتوكيد. وقيل: حذفت لأنَّ كل ما زاد على ثلاثة في الحروف ليس بأصل، كما أنَّ ما زاد على أربعة في الأفعال وعلى خمسة في الأسماء ليس بأصل.

وقال السهيلي: «اللام الأولى أصل في (لعلَّ) في أقوى القولين[٥] لأنَّ الزيادة تَصَرُّف، والحرف وُضع اختصاراً، والزيادة عليه تنافيه، ومجيئها بغير لام لغة، أو حُذف الحرف الأصلي، والحذف من جنس الاختصار، فهو أولى من الزيادة» انتهى.

---

(١) عجز البيت:

وفيهنَّ مَلْهًى لو أَرَدْنَ لِلاعِبِ

وهو في الأضداد لابن الأنباري ص١٩٠ وشرح أبيات المغني ١: ١١٦.

(٢) الكتاب ٣: ٣٣٢.

(٣) كعيسى بن عمر والأصمعي. الأمالي ١: ١٠٨.

(٤) هو الأضبط بن قُريع السعدي كما في الشعر والشعراء ص٣٨٣ والأمالي ١: ١٠٨ والخزانة ١١: ٤٥٠ ـ ٤٥٦ [الشاهد ٩٥٤].

(٥) الإنصاف ص٢١٨ [المسألة ٢٦]. وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّها أصلية، وذهب البصريون إلى أنَّها زائدة. وانظر اللامات للزجاجي ص١٣٥ وللهروي ص١١٦.

وفي (البسيط): «وأما لام (لعلَّ) فهي أصلية عند الكوفيين وأكثر النحويين، وذهب قوم إلى زيادتِها، وبعضهم إلى أنَّها لام الابتداء[1]».

وفي شرح الخَفَّاف: «(لعلَّ) مركبة لأنَّهم قالوا (عَلَّ) في معناها، فلا يَخلو أن تجعل اللام من أصل الكلمة، وتجعل (عَلَّ) محذوفة منها، ، أو يُدَّعَى أنَّ اللام زائدة، ضُمَّت إلى (عَلَّ). فالأول لا ينبغي أن يقال به لأنَّ الحروف لا يُتصرف فيها، فلم يبق إلا أن تكون زائدة لغير معنًى إلا لمجرد التكثير، ضُمَّت إلى (عَلَّ)، وهذا القدر ليس بتصرف لأنَّا لم نَضُمّها إليها على أن تكون من الكلمة على حد اللام في عَبْدَلٍ، بل رَكَّبناها معها كما ركبنا (بَعْلَ) مع (بَكّ)، وهذا ليس بتصرف لأنه ضم كلمة إلى كلمة» انتهى.

والذي أختاره أنَّها بسيطة، وقد تصرف فيها أنواعاً من التصرف إذ ذكروا فيها عشر لغات.

وأما قوله «إنَّها زيدت للتكثير» فهو ينافي قوله «إنه ضم كلمة إلى كلمة» لأنَّ الكلمة إذا كانت حرفاً فلا بُدَّ أن تدل على معنًى في غيرها.

وأما (لَعَنَّ) فحكاها الفراء، وقال الفرزدق[2]:

أَلَسْتُمْ عائجِينَ بِنا لَعَنَّا نَرَى العَرَصاتِ أو أَثَرَ الخِيامِ

وأنشد الباهليُّ[3]:

ولا تَحرِم المولَى الكريمَ فإنَّهُ أخوك، ولا تَدري لَعَنَّكَ سائلُهْ

وقوله «لَعَنَّا[4] نَرَى العَرَصاتِ» أصله: لَعَنَّنا، فحذف كما حذف في إنَّا، وأصله: إنَّنا.

---

(١) قال الزمخشري: «وعن أبي العباس أنَّ أصلها علَّ، زيدت عليها لام الابتداء» المفصل ص٣٠٣.

(٢) تقدم في ٤: ٢٢١.

(٣) البيت في المعاني الكبير ص٤٩٥. ك، ف: قال الباهلي.

(٤) لعنا... وأصله: سقط من ك، ف.

وأمَّا (عَنَّ) فحكاها الكسائي. وأمّا (لَأَنَّ) فقال امرؤ القيس[1]:

[٢: ١٥٨/أ] / عُوجا على الطَّلَلِ المُحيلِ لَأَنَّنا نبكي الدِّيارَ كما بَكى ابنُ حَذامِ

وأمّا (أنَّ) فحكاها الخليل وهشام، وجعلا منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2] أي: لَعَلَّها، وحكى الخليل[3] من قول بعض العرب: «ائتِ السُّوقَ أنَّك تَشتَري لنا شيئاً».

واستشهد الأخفش[4] على ذلك بقول الشاعر[5]:

قلتُ لِشَيبانَ: ادْنُ مِن لِقائهْ أنَّا نُغَدِّي القومَ مِن شِوائهْ

وقال الكسائي[6]: «سمعتُ رجلاً يقول: ما أدري[7] أنَّه صاحبُها، يريد: لعلَّه صاحبُها».

وأمّا (رَعَنَّ) فيمكن أن تكون الراء بدلاً من اللام، كما قالوا في وَجِلٍ وأَوْجَلَ: وَجِرٌ وأَوْجَرُ، والنون بدل من اللام، كما أُبدلت اللام منها في أَصَيْلال، وأصله أُصَيْلان.

وأمّا (رَغَنَّ) و(لَغَنَّ) فاختلفوا في الغين: فقيل: هي بدل من العين،

---

(١) ديوانه ص١١٤. المحيل: الذي أتى عليه الحَول. وابن حذام: رجل ذكر الديار قبل امرئ القيس، وبكى عليها.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩. قرأها ابن كثير وأبو عمرو (إنَّها) بكسر الهمزة، وقرأها نافع وحمزة والكسائي وابن عامر وعاصم في رواية حفص (أنَّها) بالفتح، وفي رواية أبي بكر عن عاصم خلاف. وانظر قول الخليل في الكتاب ٣: ١٢٣.

(٣) الكتاب ٣: ١٢٣.

(٤) معاني القرآن ص٢٨٦.

(٥) هو أبو النجم العجلي كما في الكتاب ٣: ١١٦ وتحصيل عين الذهب ص٤٢٩ والإنصاف ص٥٩١. والرجز من غير نسبة في الحجة ٣: ٣٧٩ وشرح التسهيل ٢: ٤٦. وليس في ديوانه. شيبان: اسم ابنه. والهاء في (لقائه) و(شوائه) تعود إلى ظليم.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢٢/أ. والقول من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٠.

(٧) في النسخ المخطوطة: ما أرى. والتصويب من معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٠ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢٢/أ والأبذي ص١٠٣٨.

كما قالوا في ارْمَعَلَّ[1]: ارْمَغَلَّ؛ لأنَّها قريبة منها، إذ هما من حروف الحلق، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة، كقوله[2]:

قُبِّحْتِ مِنْ سالِفةٍ ومِنْ صُدُغْ كأنَّها كُشْيةُ ضَبٍّ في صُقُعْ

وقيل: إنَّهما لغتان، وليست الغين بدلاً من العين، وهو الأظهر لقلة وجود الغين بدلاً من العين.

وقال المصنف[3]: «والأربعة ـ يعني المتأخرة ـ قليلة الاستعمال، وأقلُّها استعمالاً لَعَلَّتْ، ذكرها أبو علي في التذكرة» انتهى.

وزاد بعض أصحابنا[4] (غَنَّ) بالغين المعجمة والنون. وفي الغُرَّة (رَعَلَّ) بالراء بدلاً من اللام.

وقوله **وقد يقع خَبرُها (أنْ يَفْعَلَ) بعدَ اسمِ عينٍ حَمْلاً على عَسَى** قال المصنف[5]: «إذا كان الاسم في هذا الباب وغيرِه اسمَ معنًى جاز كون الخبر فعلاً مقروناً بـ (أنْ)، كقولك: إنَّ الصلاح أنْ يُعصَى الهوى. فلو كان الاسمُ اسمَ عينٍ امتنع ذلك كما يَمتنع في الابتداء، وقد يُستباح في لعلَّ حملاً على عَسى، ومنه قول النبي ﷺ[6] (لعلَّكَ أنْ تُخَلَّفَ حتى يَنتفعَ

---

(١) ارمعلَّ الثوب: ابْتَلَّ. وارمعلَّ الدمع: سال، أو: قطر وتتابع. الإبدال لابن السكيت ص١١٢ واللسان (رمغل).

(٢) نسب الرجز في قوافي الأخفش ص٤٩ إلى رؤبة، وليس في ديوانه. ونسب في الاقتضاب ٣:٣٠٨ إلى جواس بن هريم. وانظر تخريجه في سر الصناعة ص٢٤٤ ـ ٢٤٥. السالفة: صفحة العنق. والصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحيين. وكشية الضب: أصل ذنبه. والصقع: الناحية.

(٣) شرح التسهيل ٢:٤٦.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص١٠٣٦. وقد ذكرها قبله الأنباري في الإنصاف ص٢٢٥.

(٥) شرح التسهيل ٢:٤٧.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ـ باب رثى النبي ﷺ سعد بن خولة ٢:٨٢ ـ ٨٣، وأخرجه في كتاب المغازي ـ باب حجة الوداع ٥:١٢٨ برواية «لعلك تخلف» بدون (أنْ). وأخرجه أيضاً في مواضع أخرى من صحيحه. وأخرجه مسلم وغيره.

بك أقوامٌ ويُضَرَّ بك آخرونَ») انتهى. وقد تقدم كلامنا[1] على هذه المسألة، وذكرنا أبياتاً شواهد على ذلك.

وقال آخر[2]:

لعلَّ الذي قادَ النَّوى أنْ يَرُدَّها إلينا، وقد يُدْنَى البعيدُ مِن البُعْدِ

وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلام العرب، حَملوا (لعلَّ) على (عَسى) كما حَملوا (عَسى) على (لعلَّ) في نصب اسمها ورفع الخبر في قوله[3]:

فقلتُ: عَساها نارُ كأسٍ، وعَلَّها .....

وقولِه[4]:

يـا أبَـتـا عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا

وذلك للمشاركة بينهما في التَّرَجِّي، إلا أنَّ الترجي في (عَسى) مشروط بِمعنى المقاربة،/ والمقاربةُ إخبار، فمن ثَمَّ كانت مِن الله - [٢: ١٥٨/ب] سبحانه - واجبة لأنَّ الخبر منه واجب، والترجي لا يَجوز على الله تعالى، إنَّما هو مصروف إلى المخاطب.

وقوله **والجَرُّ بـ (لَعَلَّ)** إلى آخره. حكى الأخفش[5] أنَّ مِن العرب مَن يَجُرُّ بِـ (لعلَّ)، وروى أبو زيد[6] أنَّ بني عُقيل يَجُرُّون بـ (لعلّ) مفتوحة

---

(١) تقدم ذلك في ٤: ٣٤٧ - ٣٥٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم في ٤: ٣٦٢.

(٤) تقدم في ٤: ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٣.

(٥) معاني القرآن ص١٢٣.

(٦) سر الصناعة ص٤٠٧، وفيه أنَّ لعلّ في لغتهم مكسورة الآخر. واللغتان في معاني القرآن للأخفش ص١٢٣ - ١٢٤ وشرح التسهيل ٢: ٤٧. وانظر النوادر ص٢١٨.

الآخر ومكسورته، ومن ذلك قوله[1]:

لعلّ اللَّهِ يُمْكِنُني عليها جهاراً مِنْ زُهيرٍ أو أَسيدِ

وقال آخر[2]:

لعلِّ اللَّهِ فَضَّلَكُم علينا بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَريمُ

أنشده يعقوب بكسر اللام والجرِّ بعدها. وقال آخر[3]:

فقلتُ ادْعُ أُخرى وارْفَعِ الصَّوتَ دَعوةً لعلّ أبي المغوار منك قَريبُ

وروى الفراء[4] الجرَّ بِـ (عَلَّ)، وأنشد[5]:

عَلَّ صروفِ الدهر أو دُولاتِها يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

وفي (الإفصاح): «وزعم أبو زيد أنَّ مِن العرب مَن يجرُّ بِـ (لعلَّ)، وهي لغة عُقيل، ويبنونَها على الكسر ليكون بناؤها على لفظ عملها. وقال أبو الحسن[6]: ذكر أبو عبيدة أنه سَمع لام لعلّ مفتوحة في لغة مَن يَجُرُّ

---

(١) هو خالد بن جعفر كما في الأغاني ١١: ٧٩ [طبعة دار الثقافة] وأمالي المرتضى ١: ٢١٢ والخزانة ١٠: ٤٣٨ ـ ٤٤٤ [الشاهد ٨٧٨]. والبيت من غير نسبة في معاني القرآن للأخفش ص١٢٤ وسر الصناعة ص٤٠٧. زهير: هو زهير بن جذيمة العبسي. وأسيد: أخو زهير.

(٢) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٧ والمقرب ١: ١٩٣ ورصف المباني ص٤٣٦ والخزانة ١٠: ٤٢٢ ـ ٤٢٦ [الشاهد ٨٧٦]. الشريم: المرأة المُفْضاة، وهي التي اتَّحد مسلكاها.

(٣) هو كعب بن سعد الغنوي كما في النوادر ص٢١٨ والأصمعيات ص٩٦ [الأصمعية ٢٥] والخزانة ١٠: ٤٣٠ ـ ٤٣١ [الشاهد ٨٧٧] وسر الصناعة ص٤٠٧. والبيت من غير نسبة في إيضاح الشعر ص٨٧. وبعضهم يقول: البيت لسهم الغنوي.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٤٧.

(٥) الرجز في معاني القرآن للفراء ٣: ٢٣٥ والخصائص ١: ٣١٦. وتخريجه في سر الصناعة ص٤٠٦ ـ ٤٠٧. صروف الدهر: حوادثه ونوائبه. والدُّولة: الانتقال من حال الضر والبؤس إلى حال الغبطة والسرور. ويُدِلْنَنا: مضارع أدالَه، والإدالة: الغلبة. واللَّمَّة: الشدة، وهو منصوب على نزع الخافض، أي: على اللمة.

(٦) معاني القرآن ص١٢٣.

بِها. وظاهر كلام أبي زيد أنَّها لغة، فهي على هذا حرف جرّ زائد، كالباء في: بِحَسْبِك زيدٌ، وكـ (لولا) في لغة مَن يقول: لولاي ولولاك في مذهب س[1]» انتهى.

وفي (البسيط): ويكون موضعها رفعاً، ولها محلّ، فتقول: لعلّ زيدٍ قائمٌ، كما تقول: بِحَسْبِك زيدٌ، كأنك قلت: زيدٌ قائمٌ، كما لم تغيِّر (إنَّ) إلا اللفظ، بدليل الحمل عليها في العطف، وبقي الخبر مرفوعاً كما كان؛ إذ حرف الجر لا يعمل في اسمين، كما يقول الكوفي[2] في أخواتِها، فتكون على هذا زائدة، وأمّا إنْ لم تكن زائدةً فتشكل.

ومِن الناس مَن تأوَّل ذلك على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: لعلَّ قضاءَ اللَّهِ فَضَّلَكم، ولعلّ جوابَ أبي المغوار، ولعلّ قضاءَ اللَّهِ يُمْكِنُنِي عليها، حَذف المضاف، وأقامَ ما أُضيف إليه على إعرابه، على حدّ قراءة مَن قرأ ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخرةِ﴾[3].

وزعم الفارسي[4] أنَّ (لعلَّ) خُففت، وأُعملت في ضمير الشأن محذوفاً، ووليها في اللفظ لامُ الجرّ مفتوحاً تارة ومكسوراً تارة، والجرّ به.

وتأوَّلَ بعضُ أصحابنا[5] قوله «لعلّ أبِي المِغْوار» على أنَّ في (لعلَّ) ضمير الشأن، و«أبِي المغوار» مجرور بلام محذوفة، أُبقي عملُها، و(قَريب) صفة لِـ (جواب) محذوف، والتقدير: لعلّه ـ أي: الشأن ـ لأبي المغوار منك جواب قريب.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٧٣ ـ ٣٧٤، ٣٧٦.

(٢) الإنصاف ص١٧٦ [المسألة ٢٢].

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٦٧. وهذه قراءة سليمان بن جَمّاز. المحتسب ١: ٢٨١ والبحر ٤: ٥١٤.

(٤) إيضاح الشعر ص٨٧ ـ ٨٨.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٧ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٩٥ ـ ٩٩٦.

ولا يَخفى ما في هذه التَّخاريج مِن التكلف، وحكاية الأخفش/ [٢: ١٥٩/أ] وأبي زيد وغيرهم[١] أنَّها لغة لبعض العرب مانعٌ مِن هذه التأويلات، ومرجحٌ جواز الجرّ بِها على مذهب مَن منع ذلك، وهم الجمهور. وما أحسنَ قولَ الجزوليّ[٢] في ذلك: «وقد جَرُّوا بـ (لعلَّ) مَنْبَهةً على الأصل»، يعني أنَّ القياس كان يقتضي لهذه الحروف أنْ تَجرّ الأسماء بِها لأنَّها مختصّة بِها، وقياس ما اختصَّ بالاسم ولم يتنزل منزلة الجزء منه أنْ يعمل ما اختصَّ بالاسم مِن الإعراب، وهو الجرّ.

ومِن غرائب المنقول أنَّ الفراء ذهب إلى جواز الخفض بِـ (لعلّ)، وإجازة نصب الخبر ورفعه، قال: والأصل: لَعاً لِعبدِ الله. قال: فمَن نَصب قال: لا يكون الاسم مخفوضاً، وفعلُه مرفوع. ونصبُه عنده على التفسير، كقولك: ما أَظْرَفَكَ رجُلاً! ومَن رَفَعه رَفَعَه باللام. قال الفراء: فمَن قال: لَعاً لِعبدِ الله قائماً، أو قائمٌ، ثُمَّ كَنى عن عبد الله، قال: لعلَّه، فنَصب لامه.

وهذا عند البصريين خطأ؛ لأنه إنْ أراد أنْ يَخفض بِـ (لعلّ) جاء بِخلاف ما جاء به القرآن وما نقله أهل اللغة، وإنْ أراد (لَعاً) التي تقال لمن عَثر، بمعنى: نَعَشَك اللَّهُ[٣]، ضدّ تَعْساً، فلا معنى لها هنا، ولا لِذكرها مع (إنَّ) وأخواتِها، وقال الأعشى[٤]:

..... فالتَّعْسُ أَدْنَى لَها مِنْ أنْ أَقُولَ لَعَا

وقد قيل: لَعَا مقلوب مِن عَلا، وهو دعاء في موضع: أَعْلاه اللَّهُ.

---

(١) كذا! وينبغي أن يقول: وغيرهما.

(٢) الجزولية ص١٢٠.

(٣) نعشه اللَّهُ: أقامه.

(٤) ديوانه ص١٥٣ وسر الصناعة ص٦٩٢ واللسان (لعا). وصدر البيت:

بِـذاتِ لَـوثٍ عَـفَـرْنـاةٍ إذا عَـثَـرَتْ

اللوث: القوة. وناقة عَفَرْناة: قوية.

فلا يُنوّن على هذا لأنه فِعل، ولا يُدغَم لأنه لا تنوينَ فيه.

ص: يجوز رفعُ المعطوفِ على اسم (إنَّ) و (لكنَّ) بعد الخبر بإجْماع، لا قبلَه مطلقاً، خِلافاً للكسائي، ولا بِشرطِ[1] خَفاءِ إعرابِ الاسم، خِلافاً للفراء. وإنْ تُوُهِّمَ ما رَأياه قُدِّرَ تأخيرُ المعطوف أو حَذْفٌ قبلَه. و(أنَّ) في ذلك ك (إنَّ) على الأصحّ. وكذا البواقي عند الفراء.

ش: ذكر أنه يَجوز في قولك «إنَّ زيداً منطلقٌ وعمرٌو» رفعُ (عمرو) بالعطف على اسم (إنَّ) بالإجْماع. وفي قوله مناقشة مِن وجهين:

أحدهما: قوله «رفعُ المعطوف على اسم إنَّ»، واسم إنَّ منصوب، فكيف يجوز عطفُ المرفوع على المنصوب، وقد صَرَّحَ في ألفيّته بأنَّ المعطوف المرفوع هو بالعطف على منصوب اسم (إنَّ)، قال فيها[2]:

وجائزٌ رَفْعُك معطوفاً على ... منصوبِ إنَّ بعدَ أنْ تَسْتَكْمِلا

وإصلاحه أن يقول: «على اسم إنَّ ولكنَّ باعتبار الموضع»، أو يقول: «على موضع اسم إنَّ ولكنَّ» لأنَّ موضعه[3] كان رفعاً قبل دخول إنَّ ولكنَّ.

والثاني: قوله «بالإجْماع». وليس بصحيح، بل العطف بالرفع على موضع اسمِ (إنَّ) فيه خلاف، والصحيح أنَّ ذلك لا يَجوز، والرفع إنَّما هو على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الخبر قبله عليه، هذا هو/ المُتَفَهَّمُ [٢: ١٥٩/ب] مِن كلام س[4]، ونَصَّ عليه الجرميُّ في (الفَرْخ)، وإليه ذهب أصحابنا[5].

---

(١) ن، م: ولا يشترط.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص١٧٤.

(٣) في النسخ كلها: لأنَّ موضعها.

(٤) الكتاب ٢: ١٤٤.

(٥) شرح الجزولية للشلوبين ص٧٩٠ وللأبذي ص١٠١٢ وللورقي ١: ٥٢٧ وشرح الجمل لابن خروف ص٢٢٠ ولابن أبي الربيع ص٧٩٣.

وأيضاً فقد نَقل النَّحّاسُ عن الفراء والطُّوَال أنه إنَّما يُرفع الثاني بالعطف على الاسم المستتر في فعل الأول. فعلى هذا يكون الإجْماع إنما هو على جواز رفع الاسم، أمّا على ماذا ففيه خلاف.

ونقول: الاسم الذي له موضع يخالف لفظَه على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون ذلك الموضع لا يظهر في فصيح الكلام، نحو: مررتُ بزيدٍ، فـ (زيد) وإن كان مخفوضاً بالباء هو في موضع نصب لأنه مفعول في المعنى، يدل على ذلك نصبه في الاضطرار. فهذا النوع لا يَجوز فيه العطف على هذا الموضع، فإن جاء ما ظاهرُه ذلك حُمل على أنه منصوب على إضمار فِعْل.

والثاني: أن يظهر في فصيح الكلام، نحو: ليس زيدٌ بقائم، فيجوز (قائماً)، وسواء أكان حرف الجر زائداً كهذا، أو غير زائد، نحوُ قوله[1]:

فإن لم تَجِدْ مِن دُونِ عدنانَ والِداً ودُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَواذِلُ

فإنه يَجوز فصيحاً: فإن لم تَجد دُونَ عدنانَ.

والثالث: أن يظهر في فصيح الكلام، لكنه ليس له مُحْرِز، نحو: هذا ضارِبُ زيدٍ غداً، فيجوز نصب (زيد)، لكنه يحتاج إلى تنوين (ضارب). فهذا النوع مُختَلَف فيه: فمنهم مَن أجاز النصب في العطف على الموضع، ومنهم مَن نَصب بإضمار فِعْل.

ومِن هذا النوع عند أصحابنا هو المعطوف بالرفع في باب (إنَّ)، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، لأنَّ موضع (زيد) رفع؛ إذ يَجوز أن تقول في إنَّ زيداً منطلقٌ: زيد منطلقٌ، لكن هذا الموضع لا مُحْرِزَ له؛ ألا ترى أنَّ الرافع لـ (زيد) قد زال بدخول (إنَّ)، فعندهم أنَّ رفع المعطوف إنَّما هو بالابتداء، والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

---

(١) هو لبيد. ديوانه ص٢٥٥ والكتاب ١: ٦٨ وسر الصناعة ص١٣١ والخزانة ٢: ٢٥٢ ـ ٢٥٩ [الشاهد ١٢٣]. تزعك: تكفك. والعواذل هنا: حوادث الدهر وزواجره.

وتلخص أنَّ في العطف حالة الرفع مذاهب:

أحدها: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف متعين ذلك فيه.

والثانِي: أنه معطوف[1] على موضع اسم إنَّ؛ لأنه قبل دخول إنَّ كان في موضع رفع. قال ابن خروف: وممن قال بالموضع أبو الحسن[2] والمبرد[3] وأبو بكر[4] وأبو علي[5].

والثالث: أنه معطوف على (إنَّ) وما عَمِلَت فيه.

والرابع: أنه معطوف[6] على الضمير المستكنّ في الخبر إن كان مما يتحمل الضمير.

وكل مَن قال بشيء مِن هذه الأقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الأول، ومَن قال بالإسناد أو بالعطف على الموضع قدر له خبراً محذوفاً مثل خبر الأول؛ لأنَّ حكمه كحكمه.

وعلى هذه المذاهب تفرع اختلافهم هل هذا العطف مِن قَبيل عطف الجمل أم مِن قَبيل عطف/ المفردات، فمَن زَعم أنه مرفوع بالابتداء [٢: ١٦٠/أ] والخبر محذوف اعتقد أنه مِن عطف الجمل، ومَن زَعم أنه معطوف على موضع اسمِ (إنَّ) أو على (إنَّ) وما عملت فيه اعتقد أنه مِن باب عطف المفردات. قال مَن نحا إلى هذا المذهب: الأصل في هذه المسألة مِن قَبيل عطف الجمل، إلا أنَّهم لَمَّا حَذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف منابه، ولم يُقدروا إذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ لئلا

---

(١) فيما عدا ن: مرفوع.
(٢) معاني القرآن ص٢٦٢.
(٣) المقتضب ٤: ١١١.
(٤) الأصول ١: ٢٤٠، ٢٥٠.
(٥) الإيضاح العضدي ص١١٦.
(٦) في النسخ كلها: مرفوع.

يكون جَمعاً بين العوض والمعوض منه، فأشبه عطف المفردات مِن جهة أنَّ حرف العطف ليس بعده في اللفظ إلا مفرد. ويدل على أنه مِن قَبيل عطف المفردات قولُ العرب: زيد منطلقٌ لا عمرٌو، وإنَّ زيداً منطلقٌ لا عمرٌو، ولا يتصور أن يكون مِن قَبيل عطف الجمل لأنَّ (لا) لا يُعطف بِها إلا المفردات[1]، ولو كان ما بعد (لا) مرفوعاً بالابتداء، وكانت (لا) حرفَ نفيٍ مستأنفاً ما بعدها، لَزم تكرارُها.

وقال ابن خروف في قولهم إنَّ زيداً منطلقٌ لا عمراً: يجوز فيه الوجهان المتقدمان في الرفع وإن لم يَجز الابتداء بـ (لا). ومِن هنا وقع الخلاف؛ إذ لا يقال في الابتداء: لا عمرٌو قائمٌ، فذكرُ (لا) هنا أوْقَعَ الخلاف بين النحويين في هذا المرفوع، وإنَّما دخلت (لا) هنا مِن حيث كان هذا الاسم بعدها بصورة المعطوف، فجاز فيه ما لا يَجوز في الابتداء.

وقال الأستاذ أبو علي: هذا دليل قاطع على أنَّ س[2] يحمل على الموضع، لم يقل إنَّ تفسير (لا) كتفسير الواو؛ لأنَّ (لا) لا يَجوز فيها الحمل على الابتداء المستأنف، فيكون التقدير: إنَّ زيداً فيها لا عمرٌو فيها، فهذا محال لأنَّ (لا) لا تدخل على الجملة إلا مكررة، فهي ههنا على مذهب ابن أبي العافية غير مُعمَلة ولا مكررة، وهذا فاسد لأنك لا تقول مبتدئاً «لا زيد قائمٌ» إلا بأن تكرر. فبهذا علمنا أنَّ س يريد الحمل على الموضع مع الواو ومع (لا)، فهذا دليل قاطع يدحض حجة ابن أبي العافية.

وقال[3] الأستاذ أبو علي أيضاً: فَهم ابنُ أبي العافية منه أنه معطوف

---

(١) فيما عدا م: المفرد.

(٢) قال: «وإذا قلت إنَّ زيداً منطلقٌ لا عمرٌو فتفسيره كتفسيره مع الواو. وإذا نصبت فتفسيره كنصبه مع الواو، وذلك قولك: إنَّ زيداً منطلقٌ لا عمراً» الكتاب ٢:١٤٦.

(٣) وقال... ابن أبي العافية منه: سقط من ك، ف.

على (إنَّ) لا على الموضع، فأُلزم أنَّ (لا) دَخلت على الجملة، ولم تُكرر، فزعم أنَّها للعطف. فقيل له: (لا) العاطفةُ لا تَعطف الجمل. فقال: لَمّا كَثُرَ حذفُ الخبر هنا أَشْبَهَ المفرد. وهذا أيضاً لازمٌ لهم لأنَّ العطف على الموضع بمنزلة عطف الجملة؛ لأنَّ العطف على مُخْبَرٍ عنه مُخْبَرٌ عنه أيضاً، ولا انفصال إلا بما انفصل به ابنُ أبي العافية.

وقال مَن نحا إلى أنه مِن قَبيل عطف الجمل ـ منهم ابن خروف ـ قال: مِن أقوى الأدلة على أنَّ الحمل على الجملة لا على المفرد أنه لا يوصف على الموضع، ولا يُؤَكَّد عليه، ولا يُبدَل منه،/ ولا يُحمَل عليه [٢: ١٦٠/ب] عطفُ البيان، ولو كان لاسمها موضع لم يَمتنع شيء من ذلك، كما لم يَمتنع فيما له موضع. ومِن الدليل أيضاً تغليط س[١] العرب في قولهم: إنَّهم أجَمعونَ ذاهِبونَ، ولو كان المُراعى الموضع لم يُغَلِّطْهم. انتهى.

وقال غيره: الدليل على ذلك أنه لم يُستعمل إلا بعد تَمام الجملة أو تقدير تَمامها، فتمامها: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، وتقدير تَمامها ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[٢]، حَملَه س[٣] على التقديم والتأخير، التقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمَنَ منهم إلى آخر الآية والصابئون والنصارى كذلك.

وحَمله غير س[٤] على حذف الخبر، أعني خبر إنَّ قبل قوله ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، التقدير: إنَّ الذين آمنوا آمِنون فَرِحون والذين هادوا والصابئون مَنْ آمَنَ إلى آخره. ورُجِّح هذا التقدير بأنَّ حذف ما قبل

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦٩.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٥.

(٤) كالأخفش والمبرد. أمالي ابن الشجري ٣: ١٧٧ ـ ١٧٨. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦/أ ـ ١٦/ب والتبيين ص٣٤٥. ونسبه الواحدي إلى هشام بن معاوية. الدر المصون ٤: ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

العاطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول (إنَّ)، نحو قوله[1]:

نحنُ بِما عندَنا، وأنتَ بِما عِندَكَ راضٍ، والرأيُ مُختلِفُ

وبعد دخول (إنَّ)، نحو قول الآخر[2]:

خَليليَّ هل طبٌّ، فإنِّي وأنتما وإن لم تَبوحا بالهوى دَنِفانِ

التقدير: نحن بِما عندنا راضُون، وفإنِّي دَنِفٌ. وقد قال س في قول الفرزدق[3]:

إنِّي ضَمِنتُ لِمَن أتاني ما جَنَى وأبِي، فكنتُ وكان غيرَ غَدُورِ

«ترك أن يكون للأول خبر[4] حين استغنَى بالآخر»[5] انتهى.

ولو كان العطف مِن قَبيل عطف المفرد لكان وقوعه قبل التمام أولَى؛ لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولَى مِن فصله، ولو كان مِن عطف المفردات لجاز رفع غيره مِن التوابع، ولم يحتج س إلى تأويلٍ في قوله ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾[6] بأن جعل[7] ﴿عَلَّامُ﴾ مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو بدلاً مِن الضمير في ﴿يَقْذِفُ﴾.

وأيضاً فعمل الابتداء منسوخ بعد (إنَّ) لفظاً ومحلاً كانتساخه بِـ (كان)، و(ظَنَّ)، إلا أنَّها و(لكنَّ) لَمّا لم يتغير بدخولهما[8] معنى

---

(١) تقدم في ١: ٢٣٠.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ٥٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٤٢ [الإنشاد ٧٢٠]. الطب: علاج الجسم والنفس. والدنف: المريض الدائم المرض.

(٣) تقدم في ٤: ٢٠٦. وفي النسخ كلها: ما حبا.

(٤) في النسخ المخطوطة: خبراً. والتصويب من الكتاب.

(٥) الكتاب ١: ٧٦.

(٦) سورة سبأ، الآية: ٤٨.

(٧) الكتاب ٢: ١٤٧.

(٨) فيما عدا ن: بدخولها.

الجملة، وتغير بدخول باقي أخواتِها[1]، جاز أن يُعطف بعد اسمهما وخبرهما مبتدأٌ مُصَرَّحٌ بخبره، لازمَ الإثبات إن تباينَ الخبران، نحو ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[2]، أو محذوفاً إن لم يَتباينا، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، كما كان ذلك في الابتداء، نحو: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو جالسٌ، وزيدٌ قائمٌ وعمرٌو، وذلك بخلاف خبر كأنَّ وليتَ ولعلَّ، فإنَّه مخالفٌ لخبر المبتدأ المجرد بِما حدث فيه مِن التشبيه والتمنِّي والتَّرَجِّي، فلا/ يُغني أحدُهما عن الآخر. [٢: ١٦١/أ]

وفي قول المصنف «يجوز رفع المعطوف» دلالة على أنَّ ذلك ليس على سبيل الوجوب، بل يَجوز عطفه على لفظ الاسم، فتنصبه قبل ذكر الخبر، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[3]، وبعد الخبر، نحو قوله[4]:

إنَّ الرَّبيعَ الجَودَ والخَريفا ... يَدا أبِي العَبّاسِ والصُّيُوفا

أراد: إنَّ الربيعَ الجَودَ والخَريفَ والصُّيوفَ يَدا أبِي العَبّاس.

وجَوَّزوا أيضاً الرفع مِن وجه آخر، وهو أن يكون معطوفاً على الضمير المستكنّ في الخبر إنْ كان الخبر مما يتحمل الضمير، لكن إذا

---

(١) كذا! يريد: أخوات إنَّ. والأولى أن يقول: أخواتهما؛ لأنَّ الضمير يعود على إنَّ ولكنَّ.

(٢) سورة الجاثية، الآية: ١٠.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٣٥. ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾.

(٤) هو رؤبة. ملحقات ديوانه ص١٧٩ والكتاب ٢: ١٤٥ والمقتضب ٤: ١١١ وتحصيل عين الذهب ص٢٩٠ وشرح التسهيل ٢: ٤٨. الربيع هنا: المطر الذي يكون في الربيع. والجَود: الواسع الغزير. والخريف: المطر يكون في الخريف. والصيوف: أمطار الصيف. وأبو العباس: هو السفاح عبد الله بن محمد بن علي الخليفة العباسي.

أُريد هذا المعنى أُكِّدَ ذلك الضمير، أو فُصل بينه وبين المعطوف على الخلاف[1] الذي بين البصريين والكوفيين. فإذا جُردت مِن التأكيد والفصل كان ارتفاعه على غير العطف على الضمير أحسن، ويَضْعُفُ رفعُه عطفاً على الضمير. كان العطف على الضمير أظهر مِن جهةِ أنه يلزم في الوجه الأول الحمل على المعنى، ولا يلزم في هذا، ومِن جهةٍ تأكيدُ الضمير المستكنّ في الخبر من غير عطفٍ عليه قليل في كلامهم جدًّا.

ومثال العطف بالرفع على غير الضمير المستكنّ في الخبر قولُ الشاعر[2]:

فَمَن يَكُ لم يُنْجِبْ أبوهُ وأُمُّهُ ... فإنَّ لنا الأُمَّ النَّجيبةَ والأَبُ

وقولُ الآخر[3]:

إنَّ النُّبُوَّةَ والخِلافةَ فيهمُ ... والمَكْرُماتُ وسادةٌ أَطْهارُ

ومثالُ ذلك في (لكنَّ) قول الشاعر[4]:

وما زِلتُ سَبّاقاً إلى كلِّ غايةٍ ... بِها يُقتَضى في الناس مَجدٌ وإجلالُ

وما قَصَّرَتْ بي في التَّسامي خُؤُولةٌ ... ولكنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأصلِ والخالُ

وفي كتاب (التَّجريد لأحكام كتاب س)[5] ما نَصُّه ـ وهو لفظ س ـ: «وما يكون محمولاً على (إنَّ)، فيشارك فيها الاسمُ الذي وليها، ويكون محمولاً على الابتداء: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو، فيرتفع على وجهين،

---

(١) الإنصاف ص٤٧٤ ـ ٤٧٨ [المسألة ٦٦].

(٢) شرح التسهيل ٢:٤٨ وشرح الكافية الشافية ص٥١١ وتخليص الشواهد ص٣٧٠ والعيني ٢:٢٦٥. أَنجَبَ الرجلُ: وَلَدَ نَجيباً، ونَبُهَ وبانَ فضله على مَن كان مثله.

(٣) هو جرير كما في الكتاب ٢:١٤٥ وتحصيل عين الذهب ص٢٩٠ وشرح المفصل ٨:٦٦ وتخليص الشواهد ص٣٦٩ ـ ٣٧٠. وليس في ديوانه.

(٤) شرح التسهيل ٢:٤٨ وشرح الكافية الشافية ص٥١١ والعيني ٢:٣١٦. فيما عدا م: «ما زلت» بدون واو قبلها.

(٥) هذا الكتاب مِن مصنفات أبي حيان. أبو حيان النحوي ص١٧٣.

فأحدهما حسن، وهو أن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى إنَّ زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، و(إنَّ) توكيد. والآخر ضعيف، وهو[1] أن يكون محمولاً على المضمر، وأحسنه أن تقول: هو وعمرٌو، فإن شئت جعلت الكلام على الأول، فقلت: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمراً[2]. و(لكنَّ) المثقَّلة في جميع الكلام بمنزلة (إنَّ).

وإذا قلت (إنَّ زيداً منطلقٌ لا عمرٌو) فتفسيره كتفسيره مع الواو، وإذا نصبت فتفسيره كنصبه مع الواو.

[٢: ١٦١/ب] و(لعلَّ) و(كأنَّ) و(ليتَ) يَجوز فيهن جميعُ ما جاز في (إنَّ)، إلا/ أنه لا يرتفع بعدهن شيء على الابتداء، ومِن ثَمَّ اختار الناس: ليت زيداً منطلقٌ وعمراً، وضَعُفَ عندهم أن يَحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا (هو).

وتقول: إنَّ زيداً فيها لا بل عمرٌو، وإنْ شئتَ نَصبتَ، و(لا بل) تَجري مَجرى الواو»[3] انتهى.

وفي (الإفصاح) ما ملخصه: «اختلفت عبارة النحويين وأغراضهم: فمنهم مَن يقول: هو معطوف على (زيد) المنصوب؛ لأنه في الأصل مرفوع، وبقي على معناه وحكمه، وإنَّما نصبته[4] (إنَّ) تجوّزاً، ولم يتغير له موضع، فيعطف عليه بحكم الأصل، فتقول (وعمرٌو) كما تقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً.

ومنهم مَن قال: لا يُشبهه لأنَّ (إنَّ) رفعت الابتداء، فلا يكون في موضع رفع، والرفع على موضع (إنَّ) وما عملت فيه؛ لأنَّ (إنَّ) أزالت

---

(١) وهو: سقط من ك، ف، م.

(٢) الذي في الكتاب: وعمراً ظريفٌ.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٤) ك: تضمنه. وفي هامش ن: يضمنه.

الاسم عن الابتداء، وهي وما عملت فيه في موضع ذلك الاسم إذا لم يدخل عليه ناسخ. وهذا الذي أشار إليه أبو علي في قوله في (الإيضاح)[1]: (فإنْ عَطفتَ على إنَّ وما عَمِلت فيه).

وزعم الشلوبين أنَّ مذهب س الحمل على (زيد) لأنه في المعنى مبتدأ، ويَجوز ظهور الابتداء معه إذا زالت إنَّ. قال: ولذلك يُجيز: ضارِبُ زيدٍ وعمراً[2]، على هذا، وإنَّما ذكر العطف على جهة الأَولَى. وزعم أنَّ ذلك مُتَفَهَّمٌ مِن كلام س.

وقال قوم: إنَّما يُعطَف اسم على اسم، فيكون المعطوف محمولاً على العامل في ذلك الاسم، فإنْ كان له عاملان لفظيٌّ وتقديريٌّ حُمل مرةً على هذا ومرةً على هذا، وإذا كانت (إنَّ) في موضع الابتداء فلا يُعطَف اسم على حرف، ولا على حرف واسم، ولا على حرف ومعموله إذا كان أكثر مِن اسم، ولا حجة بِمحلّ النزاع، ولا يُحمل على شيء متوهَّم غير موجود، فإنَّ فيه عملاً بلا عامل، وإنْ جاء منه شيء فموقوف على السماع، ولا يُقاس عليه. فقال هؤلاء: الرفع على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة خبر الأول لأنَّ المعنى واحد.

وهذا الذي أخذتُه عن حُذَّاق مَن قرأنا عليه، وهو مذهب ابن أبِي العافية[3] وابن الأخضر، وبه أخذ شيوخنا الذين حَملوا هذا العلم عنهم أو عمن تَحَمَّله عنهم، وهو الذي تقرر عند المباحثة مِن كلام س، ولا يَصح عنه غيره، وهو مذهب أبي عمر الجرمي، نَصَّ عليه في (الفَرخ») انتهى.

فرع: إنَّ زيداً اختصمَ وعمراً: قال أبو جعفر الصَّفّار: لم يُجِزها أحد مِن النحويين علمتُه إلا محمد بن يزيد وابن كيسان، فإنَّهما أجازاه

---

(١) الإيضاح العضدي ص١١٦.

(٢) الكتاب ١: ١١٠، ١٦٩، ١٧٤، ١٩١.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص٧٩٤.

لأنَّ الثاني يدخل في معنى الأول وإنْ أُفرد الفعل. قال ابن كيسان: وإنَّما
[٢: ١٦٢/أ] لم يَجُز «إنَّ زيداً اختصمَ» لأنَّ الاختصام لا يكون إلا مِن اثنين،/ وأنتَ إن نَصبتَ الاثنين فقد تَمَّ المعنى، فلا يُلتَفتُ فيه إلى إفراد الفعل. قال ابن كيسان: ويَجوز: إنَّ زيداً اختصما وعمراً.

وقوله **لا قَبلَه مطلقاً، خلافاً للكسائيّ**[١] يعني بقوله (مطلقاً) سواء أظهر فيه الإعراب أم لم يظهر، نحو: إنَّ زيداً وعمرٌو قائمانِ، وإنَّ هذا وزيدٌ قائمانِ. ووافقَ الكسائيَّ على جواز ذلك أبو الحسن[٢] وهشام. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[٣] الآية، وبِما حكاه س[٤] عن العرب مِن قولهم: إنَّك وزيدٌ ذاهبان. وحكى الأخفش في (المسائل الكبير): سمعتُ مِن العرب مَن يقول: إنَّ زيداً وأنتَ ذاهبان. وحكى الكوفيون الرفع في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ﴾[٥]، وهي قراءة محمد بن سليمان الهاشمي[٦]، فنُقل[٧] أنَّ الأخفش مضى إليه، فقال له: هذا لَحْن. فأعطاه، وحَباه. فيكون للأخفش في المسألة قولان.

واحتجَّ مَن مَنع ذلك بأنه محال أنْ يعمل في الخبر (إنَّ) والابتداء. ويأتي تأويله.

فلو كان الخبر مفرداً، نحو «إنَّ زيداً وعمرٌو منطلقٌ» فنقل أبو جعفر

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٣١١ والأصول ١: ٢٥٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٢٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦/أ والإنصاف ص١٨٦ وشرح المفصل ٨: ٦٩ واللباب ١: ٢١٢.

(٢) معاني القرآن ص٢٦١ ـ ٢٦٢ وشرح المفصل ٨: ٦٩.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٦٩.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٥.

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٦) وقراءة ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو. مختصر في شواذ القرآن ص١٢٠ والبحر ٧: ٢٣٩.

(٧) الخبر في مجالس العلماء ص٥٤ ـ ٥٥. وكان الهاشمي أمير البصرة.

النحاس الخلاف فيه، قال: أجاز ذلك الخليل وس[1] والكسائي وهشام، وأنشدوا قول الشاعر[2]:

فَمَن يَكُ أَمْسى بالمدينةِ رَحلُهُ فـإنِّـي وقَـيّـارٌ بِـهـا لَـغَـريـبُ

واحتجُّوا بأنَّ معنى «إنَّ زيداً منطلقٌ» و«زيدٌ منطلقٌ» واحد.

ومَنع ذلك الفراء[3]، قال: لأنَّهما اسمان قد وقعت عليهما أداة واحدة، وتبين فيهما الإعراب، ولم يَطُل ما بينهما، فكُره أنْ يُفرق بينهما بإعرابين مختلفين والمعنى فيهما واحد. وأجاز[4] ذلك فيما لا يتبين فيه الإعراب كالمضمر والذي. قال: لأنه إنَّما يَمتنع أنْ يُجمع اسمان معربان يخالف بينهما.

ونقول: إجازة س والخليل في حكاية النحاس «إنَّ زيداً وعمرٌو منطلقٌ» ليس عطفاً على موضع (زيد)، ولكنه على التقديم والتأخير، أو على حذف خبر (إنَّ).

وقوله **ولا بِشرطِ خَفاءِ إعرابِ الاسمِ، خِلافاً للفراء** دليله دليل الكسائي، وقال الشاعر[5]:

وإلا فـاعْـلَـمُـوا أنَّـا وأنـتـمْ بُـغـاةٌ مـا حَـيِـيـنـا فـي شِـقـاقِ

ويشمل قوله «خفاء إعراب الاسم» أنْ يكون الاسم مبنيّاً، وبه مَثَّلوا،

---

(١) انظر الكتاب ٢:١٤٤، ١٥٥ ـ ١٥٦ والتبصرة ص٢١٠.

(٢) هو ضابئ بن الحارث البرجمي. النوادر ص١٨٢ والكتاب ١:٧٥ والأصمعيات ص١٨٤ وسر الصناعة ص٣٧٢ والخزانة ١٠:٣١٢ ـ ٣٢٢ [الشاهد ٨٥٤]. الرحل: المنزل. وقيّار: اسم فرسه، وقيل: اسم جَمَله.

(٣) معاني القرآن ١:٣١٠ ـ ٣١١ وشرح الكتاب للسيرافي ٣:١٦/أ.

(٤) معاني القرآن ١:٣١٠ ـ ٣١١ وشرح الكتاب للسيرافي ٣:١٦/أ.

(٥) هو بشر بن أبي خازم. ديوانه ص١١٦ [طبعة دار الكتاب العربي] والكتاب ٢:١٥٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢:١٣ ـ ١٤.

وأنْ يكون معرباً لكن الإعراب فيه مقدَّر، كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، وهو يَحتاج إلى نقل مذهب الفراء في ذلك.

[٢: ١٦٢/ب] وقوله **وإنْ تُوُهِّمَ ما رَأَياه قُدِّرَ/ تأخيرُ المعطوف** يعنِي فيما أمكن فيه ذلك، نحو: إنَّ زيداً وعمرٌو قائمٌ، التقدير: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو. أو **حذفٌ قبلَه**، أي: قبل المعطوف، وذلك فيما لا يُمكن فيه نية التأخير، نحو: إنَّك وزيدٌ ذاهبان، التقدير: إنَّك أنتَ وزيدٌ ذاهبان، فأنت: مبتدأ، وزيدٌ: معطوف عليه، والخبر: ذاهبان، والجملة مِن المبتدأ والخبر في موضع خبر (إنَّ).

و(إنَّ) وأخواتُها تَثبت قوةُ شبهها بالأفعال لفظاً ومعنًى واختصاصاً، ولذلك لم يَبطُل عملها بالفصل بالخبر الظرفِ والمجرور، ولا بالفصل بِهما معمولين للاسم، ولا بِحذفها وإبقاء عملها، كقراءة مَن قرأ ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ آياتٌ﴾[1]، بخلاف (ما) المشبهة بـ (ليس)، و(لا) المشبهة بـ (إنَّ)، فإنَّهما ضعيفتا الشبه والعمل، ولذا لا تعمل (لا)[2] في الخبر عند س[3]، ويَبطُل عملها بالفصل بإجْماع، ولضعفها لم تَنسَخ عمل الابتداء لفظاً ومحلاً، بل هو باقٍ تقديراً بعد دخولها، ولهذا يُنعت اسمها باعتبار المحلّ رفعاً، ولم يُفعَل ذلك باسم (إنَّ). وإذا كان كذلك فهي كـ (كان) وأخواتِها، فكما امتنع أن يكون لمعمولَي (كان) إعراب باعتبار المحلّ فكذلك (إنَّ). ولو جاز أن يكون اسم (إنَّ) مرفوع المحلّ لَجاز ذلك لخبر (كان) لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب.

---

(١) سورة الجاثية، الآية: ٤. وهذه قراءة حمزة والكسائي. السبعة ص٥٩٤. وانظر توجيهها في الحجة للقراء السبعة ٦: ١٦٩ - ١٧٣.

(٢) في النسخ كلها: إلا.

(٣) لم أقف على مذهب سيبويه هذا في الكتاب. وانظر الكتاب ٢: ٢٧٥ وشرحه للسيرافي ٣: ٨٣/أ والارتشاف ص١٢٩٧، وقد نَسب هذا الرأي فيه إلى المحققين، وذَكر أنه الظاهر مِن مذهب سيبويه. وراجع شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٣.

وقال المصنف في الشرح ما نصه[1]: «غَلَّط س مَن قال: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، فقال[2]: (واعلم أنَّ ناساً مِن العرب يَغلَطون، فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أنَّ معناه معنَى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم،[3] كما قال[4]:

بَدا لِيَ أنِّي لَستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابِقٍ شيئاً.....)

وهذا غير مرضيّ منه ـ رحمه الله ـ فإنَّ المطبوع على العربية كزُهير قائلِ هذا البيت لو جاز غَلَطُه في هذا لم يُوثَق بشيء مِن كلامه، بل يَجب أنْ يُعتقد الصواب في كل ما نَطقت به العرب المأمونُ حدوثُ لحنهم بِتَغَيُّر الطباع، وسيبويه موافقٌ على هذا، ولولا ذلك ما قَبِلَ نادراً كَلَدُنْ غُدْوَةً[5]، وهذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[6]» انتهى كلام المصنف.

وفَهِمَ مِن كلام س «أنَّ ناساً مِن العرب يَغلَطون» حقيقة الغلط، وأنَّهم لَحَنوا في ذلك، ولا يُوثَق بِهم في ذلك، ولا يُبنَى عليه. ولم يُرِد س هذا المفهوم الذي فهمه المصنف، وإنَّما يُريد أنَّه لم يُشَرِّك في الناصب، وكأنه لم يتقدم ناصب، بل ابتدأ بالاسم مرفوعاً، فأتبعه مرفوعاً، فصار كأنه لم يذكر الناصب، وسَمَّى هذا غَلَطاً مَجازاً لا على جهة الحقيقة.

وفي (البسيط): «سَمَّاه غَلَطاً لِخُروجه عن القياس لِما فيه مِن إعمال عاملَينِ في واحد، والكوفيون/ يقولون[7]: إنَّ الخبر ليس معمولاً لِـ (إنَّ)، [٢: ١٦٣/أ] فلا يلزمهم هذا، وكذلك مَن يُجَوِّز عمل العاملَين» انتهى.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٥١ ـ ٥٢.
(٢) الكتاب ٢: ١٥٥.
(٣) زيد هنا في ك، ف: قال.
(٤) تقدم في ٣: ٢٤٩ و٤: ٣٠٥.
(٥) الكتاب ١: ٥١، ٩٦ و٣: ٤٩٩.
(٦) الكتاب ١: ٦٧، ٤٣٦.
(٧) الإنصاف ص١٧٦ [المسألة ٢٢].

ونظيره في كلامه قوله تعالَى ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[1]، يُسمِّي س[2] هذا عطفاً على التَّوَهُّم، كأنه قال: أَصَّدَّقْ وأَكُنْ، ولا يريد س التوهم حقيقة إذ يستحيل على الله تعالَى، وإنَّما يريد أنه لم يتبع الثانِي الأول في الإعراب، وكأنه غلط في أنْ ذكر الناصب ومقصوده الرافع ومراعاته. ولم يفهم أحد مِن الشُّرّاح ولا الشيوخ المأخوذ عنهم هذا العلم عن س ما فهمه هذا المصنف، كما لم يفهموا عنه حقيقة التوهم، وإنَّما المعنى في الغلط والتوهم ما ذكرناه مِن أنَّهم لا يَلحظون اشتراك الثانِي مع الأول، وكأنَّ ذلك الأول ما دخل عليه المعرب الذي كان ينبغي للثانِي أنْ يُشاركه فيه، وإنَّما يَحمل هذه الأشياء على ظاهرها مَن لم يأخذ العلم عن المشايخ، ولم يَعرف مقاصدهم، فينظر في العلم وحده، فيَفهم خلاف ما فهموه.

وحَكى لنا أستاذنا العَلاّمة أبو جعفر بن الزُّبَير ـ رحمه الله ـ أنه كان بِمدينة مالَقة شخص قد نصب نفسه لإقراء النحو، يُعرَف بابن الفَخّار[3]، وقد رأيتُه أنا بمالَقة، وحضرتُ مجلسه، فحين عَلمَ بِي أنِّي مِن تلاميذ ابن الزُّبَير أَنِسَ، وتحدّث، وقَطع مجلسه بالحديث معي، ولم يُقرئ في ذلك المجلس أحداً. قال الأستاذ أبو جعفر: فسَمع عنِّي أنِّي أَذكر العطف على التَّوَهُّم في القرآن، فأنكر ذلك، وشَنَّع، وقال: كيف يكون التوهم في القرآن، والله ـ تعالى ـ مُنَزَّهٌ عن التَّوَهُّم؟ وذلك لجهله بِمصطلح أهل الفنّ ونظره وحدَه دون شيخ، وقد قلتُ في ذلك:

يَظُنُّ الغَمْرُ[4] أنَّ الكُتْبَ تُجْدي أخا فَهْمٍ لإدْراكِ العُلومِ

---

(١) سورة المنافقون، الآية: ١٠.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٣) محمد بن علي بن أحمد الخولانيّ أبو عبد الله. يُعرف بابن الفَخّار، وبالإلْبيريّ، النحوي [٧٥٤هـ]. قرأ على أبي إسحاق الغافقيّ، وقلَّ في الأندلس مَن لم يأخذ عنه مِن الطلبة. كان سيبويه عصره، فاضلاً تقيّاً متعبِّداً. واستعمل في السفارة إلى العُدوة مع مثله من الفقهاء. بغية الوعاة ١: ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٤) رجل غمر: لم يُجرّب الأمور.

وما يَدري الجَهولُ بأنَّ فيها غَوامِضَ حَيَّرَتْ عَقلَ الفَهيمِ
إذا رُمْتَ العُلومَ بغيرِ شَيخٍ ضَلَلتَ عنِ الصِّراطِ المستقيمِ
وتَلتَبِسُ الأُمورُ عليكَ حتى تَصيرَ أَضَلَّ مِن (تُوما)[1] الحَكيمِ

وقول المصنف (ولكنَّ) يعني أنَّ حُكمها في العطف على موضع اسْمها[2] حكم (إنَّ)[3]، وذلك لأنَّها لم تُغير حكم الابتداء، وإنَّما هي بِمنزلة (بل).

وبعضهم[4] مَنع مِن العطف على موضع اسم (لكنَّ) لِما فيها مِن معنَى الاستدراك. ومَن أجاز قال: إذا قلت «ما زَيدٌ قائماً لكنَّ عمراً منطلقٌ» هو بِمنزلة قولك: عمرٌو منطلقٌ، وهو مذهب س[5].

وقوله **و(أنَّ) في ذلك كـ (إنَّ) على الأصحّ** اختار المصنف جواز العطف بالرفع في نحو «علمت أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو» على اسمِ (أنَّ)، كما جاز ذلك في (إنَّ)، وقال بِشر[6]:

/ أَبَى لِبَني خُزَيمةَ أنَّ فيهم قَديمَ المَجدِ والحَسَبُ النُّضارُ [٢: ١٦٣/ب]

قال ابن الدَّهّان: «عطف على موضع (أنَّ) الحَسَب».

وقال في الشرح[7]: «ومثل (إنَّ) و(لكنَّ) في رفع المعطوف على معنَى الابتداء (أنَّ) إذا تقدّمها عِلْمٌ أو معناه، فمعناه قوله ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ

---

(١) توما: أحد الحواريين. القاموس المحيط (توم).
(٢) في النسخ كلها: اسم إنَّ. والصواب ما أثبتّ.
(٣) حكم إنَّ: انفردت به م.
(٤) التبصرة ص٢٠٨ وشرح المفصل ٨: ٦٨ وشرح الكافية ٢: ٣٥٤. ونسب في اللباب ١: ٢١٥ إلى أكثر المحققين.
(٥) الكتاب ٢: ١٤٦.
(٦) ديوانه ص٦٤ [طبعة دار الكتاب العربي]. النضار: الخالص من كل شيء.
(٧) شرح التسهيل ٢: ٥٠ ـ ٥١.

وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1]، وصريحُ العِلم كقول الشاعر[2]:

وإلا فاعْلَمُوا أنَّا وأنتمْ بُغاةٌ ما حَيِينا في شِقاقِ

تقديره عند س[3]: فاعْلَموا أنّا بُغاةٌ وأنتم كذلك، حَمله على التقديم والتأخير كما حَمل آية المائدة، فسوَّى بين (إنَّ) و(أنَّ)، فصحَّ أنَّ مَن فَرَّقَ بينَهما على الإطلاق مُخالفٌ لسيبويه، وجعل مِن هذا القَبيل ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾.

وزَعم قوم أنه إنَّما أورده بكسر الهمزة[4]، وهي قراءة الحسن[5]، وهو بعيد مِن عادة س، فإنه إذا استدلَّ بقراءة تُخالف المشهور لا يَستغني عما يُشعر بذلك، كما فَعل إذ أورد ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[6]» انتهى.

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٣.

(٢) تقدم في ص١٩٥.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٦.

(٤) هو كذلك في مطبوعة الكتاب ٢: ١٤٤. وقال السيرافي: «وأما استشهاده بالقرآن (إنَّ اللَّهَ بَريءٌ مِنَ المشركينَ ورسولُه) فهو في الظاهر وهم منه ومن كل مَن يستشهد به مِن النحويين؛ لأنَّهم يردّون الاسم على موضع إنَّ على أنَّها مكسورة، والذي في القرآن (أنَّ) مفتوحة؛ لأنه قال تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾» شرح الكتاب ٣: ١٠/أ. وأورده سيبويه بفتح الهمزة في الكتاب ١: ٢٣٨.

(٥) والأعرج. البحر المحيط ٥: ٨.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٧٦. قال سيبويه: «وبلغنا أنَّ هذا الحرف في بعض المصاحف (وإذن لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إلا قليلاً). وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: (وإذن لا يَلْبَثُوا)» الكتاب ٣: ١٣. وقد قرأ أُبَيّ (وإذن لا يَلبثوا)، وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون. البحر المحيط ٦: ٦٣. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (خِلافَكَ)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (خَلْفَكَ). السبعة ص٣٨٣ ـ ٣٨٤.

وما زعمه قوم مِن أنه بكسر الهمزة هو مضبوط في كتاب س بكسر الهمزة مُصَحَّحاً في نُسخ الشيوخ المأخوذ عنهم الكتاب روايةً ودراية. ويدلّ على ذلك أنه إنَّما ذكر س في هذه الأبواب الحروف الخمسة، ولم يذكر في (باب ما كان محمولاً على إنَّ)[1] سوى (أنَّ) و(لكنَّ)، وقال في آخر الباب: «ولكنَّ بِمنزلة إنَّ»[2]. فلو كانت (أنَّ) بمنزلة (إنَّ) في ذلك لَذَكَرها كما ذَكر (لكنَّ)، إلا أنه ذَكر في آخر هذه الأبواب قول الشاعر[3]:

وإلا فـاعْـلَـمُـوا أنَّـا وأنـتـمْ بُغاةٌ .....

وقال: «كأنه قال: نحن بُغاةٌ ما بَقينا وأنتم»[4].

ووجدتُ بخط ابن خروف: «هذا يُشير إلى تخريج س البيت، نصّ في المفتوحة[5] أنه يُحمل معها على الابتداء» انتهى.

وليس بنصّ؛ إذ يَحتمل أن يكون مِن باب العطف على التوهم. ويحتمل أن يكون (وأنتم) معطوفاً على مبتدأ محذوف، تقديره: وإلا فاعلَمُوا أنَّا نحن وأنتم بُغاةٌ، والجملة مِن قوله «نحن وأنتم بُغاةٌ» في موضع خبر (أنَّا)، كما تأوَّلُوا «إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ» على تقدير: إنَّك أنتَ وزيدٌ ذاهبانِ.

وأمّا على قراءة مَن قرأ ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ﴾[6] بفتح همزة ﴿أَن﴾ فيكون ﴿وَرَسُولِهِۦٓ﴾ معطوفاً على الضمير المرفوع المستكنّ في ﴿بَرِيٓءٌ﴾، وحَسَّنَ ذلك الفصلُ بين الضمير والمعطوف بالجارّ والمجرور.

---

(١) الكتاب ٢: ١٤٤ ـ ١٤٦.
(٢) الكتاب ٢: ١٤٦.
(٣) تقدم في ص١٩٥، ٢٠٠.
(٤) الكتاب ٢: ١٥٦.
(٥) الكتاب ١: ٢٣٨.
(٦) هي قراءة الجمهور.

وفي هذا العطف بالرفع ثلاثة مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو ظاهر كلام المصنف، والذي صححه. وجَعل أبو الفتح[1] والأستاذ أبو علي قول الشاعر[2]:

[٢: ١٦٤/أ] / فلا تحسبي أنِّي تَخَشَّعتُ بعدَكُم لِشَيءٍ ولا أنِّي مِنَ الموتِ أَفْرَقُ
ولا أنا مِمَّن يَزدَهيهِ وَعيدُكُمْ ولا أنَّني بالمَشْيِ في القَيدِ أَخْرَقُ

مِن قَبيل ما عُطفت فيه الجملة على (أنَّ) وصلتها، فجعلوا قوله «ولا أنا مِمَّن يَزدَهيه وَعيدُكم» معطوفاً على (أنَّ) وصلتها.

قال الأستاذ أبو علي: وسَوَّغ[3] ذلك كونُ (تَحْسَب) مِنَ العوامل التي يَصلح وقوع الجمل بعدها.

ورُدَّ ذلك عليه بأنَّ قوله «ولا أنا مِمَّن يَزْدَهيه وَعيدُكم» لا يَجوز وقوعه بعد (تَحْسَبُوا)؛ ألا ترى أنه لا يَجوز أن تقول: ولا تحسَبوا أنا مِمَّن يَزْدَهيه، وإنَّما يَجوز وقوع الجملة بعد (تَحسَب) إذا كان فيها ما يُوجب تعليقَ الفعل عنها، نحو: حَسِبتُ ما زيدٌ منطلقٌ.

ويُخَرَّج البيت على أن يكون قوله «ولا أنا مِمَّن يَزْدَهيه وَعيدُكم» جُملة اعتراض بين قوله «أنِّي تَخَشَّعْتُ» والمعطوف عليه الذي هو «ولا أنَّني بِالمَشْيِ» إذ فيها تسديدٌ وتأكيد؛ لأنه إذا كان لا يَتَخَشَّعُ لِشيء، ولا يَفْرَقُ مِنَ الموت، ولا هو أَخْرَقُ بِالمَشْيِ في القَيد، كان ولا بُدَّ مِمَّن لا يَزْدَهيه الوَعيد.

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٢١ ـ ٢٢ [رسالة ماجستير].

(٢) هو جعفر بن عُلْبة الحارثيّ. الحماسة ١: ٦٥ وشرحها للمرزوقي ص٥٤ ـ ٥٥ وللأعلم ص٤٢٠ والخزانة ١٠: ٣٠٣ ـ ٣١٢ [الشاهد ٨٥٣]. تخشعت: خضعت. وأفرق: أخاف. ويزدهي: يستخفّ. والأخرق: الذي لا يُحسن العمل. م: فلا تحسبوا. وكذا في أصل ن، وفي الفراغ الذي قبل البيت فيها أنه في نسخة: فلا تحسبي.

(٣) ك: وحسن.

وفي (الإفصاح): اختار ابنُ جِنِّيْ الجَواز، واحتجّ برواية «ولا أنا مِمَّن يِزْدَهيه وَعيدُكم». ولا حجة فيه لأنه استئناف كلام. وهذا تَخليط أوجبه عدم فهم كلام س، فقوله[1] «فلا تَحسَبي. . . .» البيت كلام تامّ، ثُم استأنف: «ولا أنا. . . .» البيت. وقوله «ولا أنَّني» استئناف آخر، أراد: ولا تَحسَبي أنَّني، فحذف لتقدم الذكر، وليس مِمّا قال في شيء.

المذهب الثانِي: المنع مطلقاً، فلا يَجوز العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحققين[2]؛ لأنَّ المفتوحة وما عَملت فيه تتقدر باسم مفرد، فإذا قلت «بلغني أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو» على أن يكون (عمرو) مبتدأ، والخبر محذوف، لم يَجز أن تكون الجملة معطوفة على موضع (أنَّ) وصلتها؛ لأنَّها بتقدير اسم مفرد مرفوع على أنه فاعل، فلو عطفت عليه الجملة لزم مِن ذلك أنْ تكون فاعلة بِـ (بَلَغَ) مِن حيث كان المعطوف شريك المعطوف عليه، وذلك غير سائغ.

وفي (البسيط): وأمّا (أنَّ) فلا يُعطَف على موضعها عند المحققين كأبِي علي الفارسيّ[3] وغيره؛ لأنَّها لا بُدَّ لها مِن عامل غير أنَّ، فلا يبقى للابتداء فيها مَساغ لدخول العامل اللفظي القويّ، ولأنَّ الفعل لا يَتسلَّط إلا على ما عمل فيه (أنَّ)، فلا تدخل على المبتدأ، وأنت لو عطفت على الموضع لجعلت الجملة الابتدائية في موضع معمول الفعل، ولا يكون في موضعه إلا بشرط دخول (أنَّ)، فامتنع لذلك.

المذهب الثالث: التفصيل بين أن يكون الموضع الذي وقعت فيه يَجوز/ وقوع المفرد فيه ووقوع الجملة أو يكون لا يقع فيه إلا المفرد: [٢: ١٦٤/ب]

---

(١) في النسخ كلها: في قوله.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ص٦٣٤ ـ ٦٣٥.

(٣) الإيضاح العضدي ص١١٦.

فإن كان مِمَّا لا يقع فيه إلا[1] المفرد فلا يَجوز العطف على موضع (أنَّ) وصلتها، نحو: بلغني أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، فإذا ورد مثل هذا كان الخبر محذوفاً، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي هي «بلغني أنَّ زيداً قائمٌ» عطف جملة اسمية على جملة فعلية.

وإن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف على موضع (أنَّ) وصلتها، نحو قولك: أتقول أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، تريد، وعمرٌو قائمٌ؛ لأنَّ (أتقول) يقع بعدها المفردُ، نحو: أتقول أنَّ زيداً قائمٌ، والجملةُ نحو: أتقول عمرٌو قائمٌ. وهذا المذهب اختيار ابن عصفور.

وقال الأستاذ أبو علي: اختُلف في (أنَّ) المفتوحة، هل يجوز العطف على موضعها، فذهب الأكثرون إلى المنع، وهو الصحيح لأنَّها في تقدير المفرد، ولا تُعطَف جملة على مفرد؛ لأنَّها ـ وإنْ كانت مؤكدة ـ فقد غيرت المعنى بتغيير حكم الابتداء، وكذلك لا يجوز رفعه بالابتداء بعدها لأنه بمنزلة العطف على الموضع سواء.

وخَرَّجوا كلام س، فقال بعضهم: إنَّما احتجَّ بالكسر على قراءة ابن محيصن، فكأنه قال: ومثله ﴿إِنَّكَ أَنَّهَ﴾ فيمن كَسر، وقد ثبت في بعض النسخ بالكسر، ولكن الناس فتحوا، فوهموا. وقال بعضهم: (أنَّ) هنا بمعنى (إنَّ)، يُبتدأ بها. وهذا ليس بشيء لأنَّ الابتداء يوجب كسرها.

وذهب ابنُ جِنِّيْ إلى أنه يُعطَف على (أنَّ) مطرداً لَمَّا كان بمعنى (إنَّ)، وعليه حمل كلام س، واحتجّ بالبيت المتقدم، يعني[2]:

وإلا فاعْلَموا أنَّا وأنتمْ .....

وهذا قول حسن.

---

(١) إلا: سقط من ك، ف، ح.

(٢) تقدم في ص١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١.

ثُمَّ قال الأستاذ أبو علي: لا حُجة له في قوله «ولا أنا مِمَّن يَزْدَهيه» لأنه يُمكن أن يكون جملة أخرى ليست معطوفة على (أنِّي)، ولم تُكرر (لا) لأنَّها في معنى المكررة، كقوله[1]:

..... حَياتُك لا نَفْعٌ، ومَوتُك فاجِعُ

وتكون «ولا أنِّي» الثانية معطوفة على فاعل (يَزْدَهيه).

وقوله **وكذا البواقي عند الفراء** ذهب الفراء[2] إلى أنه يجوز الرفع بالابتداء في العطف في كأنَّ وليتَ ولعلَّ، فأجاز: كأنَّ زيداً منطلقٌ وعمرٌو، وليتَ زيداً منطلقٌ وعمرٌو، ولعلَّ زيداً قادمٌ وبِشرٌ.

وهذا لا يجوز فيه إلا النصب باتفاق مِن أهل البصرة، ولا يُجيزون الرفع على الموضع، ولا على الابتداء والخبر محذوف. وعلة امتناع الحمل على الموضع أنَّ غير (إنَّ) و(لكنَّ) قد غَيَّرت المعنى أو الحكم؛ ألا ترى أنَّ كأنَّ زيداً قائمٌ، وليتَ زيداً ذاهبٌ، ولعلَّ زيداً قادمٌ، ليس شيء منها في معنى المبتدأ والخبر، وكذلك «يُعجبني أنَّ زيداً قائمٌ» في معنى: يُعجبني قيامُ زيد، فقد بَطَلَ حكم الابتداء، والخبر جملة.

وأمّا امتناع الرفع على الابتداء والخبرُ محذوفٌ فلأنك لا تحذف إلا مثل ما هو مثبت،/ وهنا ليس كذلك لأنَّ الجملة خبرها مُشَبَّه به أو متمنًّى [٢: ١٦٥/أ] أو مُتَرَجًّى، والمحذوف ليس فيه شيء من ذلك، فلا يجوز كما لم يجز

---

(١) صدر البيت:

وأنتَ امرؤٌ مِنّا، خُلِقْتَ لِغَيرِنا

وهو لرجل من بني سَلول في الكتاب ٢: ٣٠٥ وتحصيل عين الذهب ص٣٥٤. وللضحاك بن هَنّام الرقاشي في الاشتقاق ص٣٤٩ ـ ٣٥٠ وشرح ما يقع فيه التصحيف ص٤٠٥. وللرقاشي في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٢٠ ـ ٥٢١. وذكر البغداديُّ النسبتين في الخزانة ٤: ٣٦ ـ ٣٩ [الشاهد ٢٥٦]. ولأبي زُبيد الطائي في حماسة البحتري ص١١٦.

(٢) معاني القرآن ١: ٣١١.

«تَبّاً له ووَيحٌ» على أن يكون (ويح)[1] مبتدأ محذوف الخبر لدلالة (له) المتقدمة عليه؛ لأنَّ (له) تبيين، وهذا خبر، فلم يوافق المثبت المحذوف.

وزعم الأستاذ أبو علي أنَّ ذلك ممتنع مِن جهة أخرى، وهو أنَّ الجملة التي بعد العطف مخالفة لمعنى الجملة التي قبل حرف العطف مِن حيث كان الخبر في الجملة الأولى غير ثابت، وفي الثانية ثابت، قال: ولا يجوز عطف الجمل بعضها على بعض حتى تتفق معانيها.

وهذا الذي ذهب إليه مِن أنَّ عطف الجمل مشروط فيه اتفاق المعاني هو مذهب جماعة مِن النحويين. وليس بصحيح، بل يجوز عطف الجمل بعضها على بعض مِن غير أن تتفق المعاني، ومِن ذلك قول الشاعر[2]:

وإنَّ شِفائي عَبْرةٌ إنْ سَفَحْتُها وهل عندَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وقولُ الآخر[3]:

تُناغي غَزالاً عندَ بابِ ابنِ عامرٍ وكَحِّلْ مآقيكَ الحِسانَ بِإِثْمِدِ

وإلى جواز ذلك ذهب س، فأجاز أن تقول: جاءني زيدٌ ومَن أخوك، عطف الجملة على الجملة وإن لم يتفق معناهما، فثبت إذاً أنَّ المانع مِن ذلك ما ذكرناه مِن كون الخبر المثبت ليس في معنى المحذوف.

فإنْ قلت: هلاّ جاز العطف مع هذه الحروف على موضع الابتداء لأنك قد تقول: ليته زيدٌ قائمٌ، ولعلَّه زيدٌ قائمٌ، وكأنه زيدٌ قائمٌ، وبلغني أنَّه زيدٌ قائمٌ، فيكون (زيد) في جميع ذلك مبتدأ، ويكون معنى الكلام مع لحاق الضمير كمعناه قبل لحاقه.

---

(١) فيما عدا ن: وويح.

(٢) تقدم في ص٥٩.

(٣) هو حسان بن ثابت يخاطب قيس بن الخطيم. شرح أبيات المغني ٧: ٦٢ ـ ٦٥ [الإنشاد ٧٣٠]. المناغاة: محادثة النساء والصغار باللين والرفق. وأراد بالغزال محبوبة له تشبه الغزال حسناً. والمآقي: جمع المَأْقي، وهو طرف العين الذي يلي الأنف، والمراد به العين. والإثمد: الكحل الأسود.

فالجواب: أنَّ ذلك لا يسوغ لأنك إن حملت على الموضع كان العطف مِن قَبيل عطف المفردات، فيكون المعطوف في حكم المفرد، فلا يجوز حمله على الجملة المفسرة بضمير الشأن، وضمير الشأن لا يفسَّر بالمفرد. وأيضاً فالمعنى مع ضمير الشأن ليس كالمعنى مع عدمه لأنه يُؤتى به للتعظيم، وإذا سقط لم يكن في الكلام تعظيم.

واستدلَّ الفراء[1] لمذهبه بقول الراجز[2]:

يا ليتَني وأنتِ يا لَميسُ في بَلدةٍ ليس بها أنيسُ
إلا اليَعافيرُ وإلا العِيسُ

وبقولِ الآخر[3]:

يا ليتَني وهما نَخلو بمنزلةٍ حتى يَرى بعضُنا بعضاً ونأتَلِفُ

وهذا خطأ عند البصريين، وهو لا يجوز عندهم في (إنَّ)، فهو في ليت وكأنَّ ولعلَّ أبعد. وتأوَّلوا هذا البيت على أنَّ التقدير: يا ليتني وأنتِ معي، فحذف (معي)، وهو خبر/ (أنتِ)، والجملة حالية واقعة بين اسم [٢: ١٦٥/ب] (ليتَ) وخبرها. ويحتمل أن يكون التقدير: يا ليتَني أنا وأنتِ يا لَميسُ، فيكون (أنا وأنتِ) مبتدأ، و(في بلدةٍ) خبر، والجملة خبر (ليتَني)، كما تأوَّلوا «إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ» على معنى: إنَّك أنتَ وزيدٌ ذاهبانِ.

وعلى مذهب[4] الفراء يخرج قول أبي محمد بن حزم[5]:

---

(١) معاني القرآن ١: ٣١١.
(٢) تقدم تخريجه في ٤: ٢٢٦.
(٣) معاني القرآن ١: ٣١١ وضرائر الشعر ص٢٦٠.
(٤) وعلى مذهب... والسبج: سقط من ك، ف.
(٥) طوق الحمامة ص٧٧. وعنه في نفح الطيب ٣: ٥٩٩. وهو في شرح مقامات الحريري للشريشي ١: ١١٣. وأول العجز في ك، ف، ح: حَياً وقِرًى. ولم تظهر الكلمة الثانية في مصورة م. والتصويب من طوق الحمامة وشرح المقامات. السبج: خرز أسود (معرَّب).

كأنّي وهِيْ والكأسُ والخمرُ والدُّجا حَياً وثَرَى والدُّرُّ والتِّبْرُ والسَّبَجْ

ص: والنَّعتُ وعطفُ البيانِ والتَّوكيدُ كالمنسوق عند الجرميّ والزَّجّاج والفراء. ونَدر: إنَّهم أجمَعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ.

وأجاز الكسائي رفعَ المعطوفِ على أوَّلِ مفعولَي (ظَنَّ) إنْ خَفِيَ إعرابُ الثاني.

ش: يعني بقوله (كالمنسوق) أنه إن كان النعت وعطف البيان والتوكيد بعد الخبر جاز الرفع عند الجرمي[1] والزجاج[2] والفراء[3]. ويعني بعد (إنَّ) و (لكنَّ)، فتقول: إنَّ زيداً قائمٌ العاقلُ، وإنَّ زيداً قائمٌ نفسُه، وإنَّ زيداً قائمٌ بَطَّةُ.

وأمّا قبلَ الخبر فالذي يقتضيه مذهب الفراء جواز الرفع بشرط خفاء إعراب الاسم، نحو: إنَّ هذا العاقلُ قائمٌ، وإنَّ هذا أخوك قائمٌ، وإنَّ هذا نفسُه قائمٌ. وأمّا مذهب الجرمي والزجاج فلا يجوز هذا عندهما لأنَّهما لا يَرَيانِ العطفَ بالرفع قبلَ الخبر، فلا يَرَيانِ إتباع الاسم بالنعت وعطف البيان والتوكيد.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4]: «فإنْ أتبعت إنَّ بتابع غير عطف النسق فالإتباع عند المحققين مِن أهل البصرة على اللفظ، نحو: إنَّ زيداً القائمَ منطلقٌ، وإنَّ زيداً منطلقٌ القائمَ، ولا يجوز غيره إلا أن يُسمع فيحفظ، ولا يقاس عليه. وأمَّا أهل الكوفة وبعض البصريين فالإتباع عندهم فيما عدا (إنَّ) و(لكنَّ) على اللفظ ليس إلا لأنَّها حروف غيرت معنى الابتداء والخبر وحكمه.

---

(١) شرح الكافية ٢: ٣٥٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤: ٢٥٧ ـ ٢٥٨ وشرح الكافية ٢: ٣٥٤.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٦٤ وشرح الكافية ٢: ٣٥٤.

(٤) شرح الجمل ١: ٤٥٨.

وأمَّا (إنَّ) و(لكنَّ) فإن أتبعت بعد الخبر جاز عندهم النصب على اللفظ، والرفع على المعنى. أو قبل الخبر فعلى مذهب الكسائي يجوز النصب على اللفظ، والرفع على الموضع، قياساً على ما سُمع من قولهم (إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ)[1] بالرفع على موضع إنَّ قبل دخولها. وعلى مذهب الفراء إن كان الاسم مبنيّاً جاز النصب على اللفظ، والرفع على الموضع، نحو: إنَّ هذا نفسَه ذاهبٌ، وإنْ كان معرباً فالنصب على اللفظ ليس إلا، فقاس على قولهم (إنَّهم أجمعون) ما هو مثله في البناء» انتهى.

وقد تأول «إنَّهم أجمعون ذاهبون» على حذف المبتدأ، والتقدير: إنَّهم هم أجمعون ذاهبون، فأجمعون توكيد لقوله (هم) المحذوفة. وينبني جواز هذا التأويل على جواز حذف المؤكَّد، وفيه خلاف سيذكر في بابه إن شاء الله.

وقوله **وأجاز الكسائي** إلى آخر الباب. مثاله: ظننتُ زيداً صديقي وعمرٌو، هكذا مَثَّل المصنف هذه المسألة. والذي حكاه الفراء عن الكسائي أنه أجاز: أظنّ عبدَ الله وزيدٌ قاما/ وأظنُّ عبدَ الله وزيدٌ يقومانِ، [٢: ١٦٦/أ] وأظنُّ عبدَ الله وزيدٌ مالُهما كثيرٌ، فيرفع زيداً في كل ما كان خبره وخبر المنصوب مستويين، وكان لا يجيز: أَظُنُّ عبدَ الله وزيدٌ قائمَينِ، ولا: قائماً؛ لأنَّ الرفع والنصب يستبين في (قائمَينِ). واحتج الكسائي بأنَّ الخبر في (ظننتُ) كالمبتدأ إذا كان على هذه الجهات.

قال الفراء: وقد ذهب مذهب عالم إلا أنِّي لا أجد بُدّاً إذا قلت «أَظُنُّ عبدَ الله وزيدٌ» بموضع رفع أو نصب، ولا أقدر على أن أعطل (يقومان) بغير إعراب ظاهر فيهما ولا مضمر، فإن كان في موضع نصب دخل عليه أن يقول: أظنُّ عبدَ الله وزيدٌ قائمَينِ، ولا يجوز أن ترفع زيداً وتنصب خبره، وإن قضيت عليه أنه في موضع رفع قلت: أظنُّ عبدَ الله

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٥.

وزيدٌ قائمانِ، فكان أيضاً خطأ أن تنصب عبد الله وترفع خبره، ورأيته يلزمه ألاّ يعطف (قائمَينِ) على (يقومان)، فيمنع الكلام مِمَّا يجوز فيه، فيمنعني[1] مِن أن أقول: أظنُّ عبدُ الله وزيدٌ يقومانِ وقاعدَينِ، لا برفع ولا نصب. انتهى كلام الفراء ورده على الكسائي.

والقول عند البصريين قول الفراء.

واتضح مِن هذه المسألة أنَّ تصوير المسألة الذي صوره المصنف وتمثيله الذي مثله خطأ، وتصحيحها أن يقول: وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولَي ظَنَّ إذا كان المسند إليهما لا يستبين فيه الإعراب.

وإذا عطفت الجملة على هذه الحروف وما عملت فيه فلا خلاف في جوازها، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو منطلقٌ، وكذا في ليتَ ولعلَّ وكأنَّ ولكنَّ، لكن لا يكون داخلاً في معناها، فإذا قلت «ليتَ زيداً منطلقٌ وعمرٌو قائمٌ» لا يكون الانطلاق متمنًّى، لكنه يضعف مِن جهة عطف غير مناسب.

وهذه مسائل مِن أبواب (إنَّ):

الأُولى: أجاز الأخفش[2]: إنَّ فيها جالسَينِ أخَوَيك، بنصب (جالسَينِ) على الحال. قال أبو العباس: وهذا خطأ. قال: ولا أعرفه للأخفش إلا في هذا الكتاب. يعني (الأوسط). وإنَّما جاز في الظرف لأنَّ الحال في الظرف، فهو أعمّ.

وحكى الكسائي: إنَّ ههنا يلعبون صِبياناً، يجعل (يلعبون) في موضع الحال. قال ابن كيسان: فقلت لأبي العباس: لِمَ تكره هذا والفعل قبل

---

(١) فيما عدا م: فمنعني.

(٢) الأصول ١: ٢٢٠. وانظر ص٢٥٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٣٣.

اسم (إنَّ) أقبح مِن الاسم في الحال؟ قال: إنَّما كرهتُ ذلك لأنَّ حال المنصوب لا تحسن؛ ألا ترى أنك تقول: ضربت يضحك زيداً، ويقبح: ضربتُ ضاحكاً زيداً؛ لأنَّ الاسم يوهمك أنه مفعول، وهذا يوهمك الحال أنَّها اسم (إنَّ).

وأجاز أبو العباس ذلك على أنَّ (جالسَينِ) اسم (إنَّ)، و(أخَوَيك) بدل. وأجاز ذلك الكوفيون على أن يكون (أخويك) ترجمة.

الثانية: أجاز ابن كيسان: إنَّ فيها قائماً ويقعدُ أخَوَيك. قال: كما أقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه[1]، فيكون في المعطوف/ ما لا يكون في [٢: ١٦٦/ب] المعطوف عليه.

ومنع ذلك الكوفيون، قالوا: لأنَّ (قائماً) لا يقع موقعه هنا (يقوم)، فامتنع كما امتنع: سوف يقوم وقاعدٌ عبدُ الله.

الثالثة: إذا قدمت الظرف أو المجرور، فقلت: إنَّ فيها زيداً قائماً، وإنَّ أمامَك عمراً جالساً، اختار س[2] والكوفيون النصب في قائم وجالس. فإنْ بدأت بالاسم، نحو «إنَّ زيداً فيها قائمٌ» اختاروا الرفع. وزعم أبو العباس أنَّ التقديم والتأخير في هذا سواء.

الرابعة[3]: إذا تكرر الظرف، نحو «إنَّ زيداً في الدار واقفاً فيها» جاز الرفع والنصب عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا النصب.

وحجة البصريين أنك إنَّما تجيء به مؤكداً، فإن اختلف فهو يجري هذا المجرى، نحو: إنَّ عبدَ الله في الدار جالساً في صدرها، وجالسٌ، عند البصريين، وهذا زيدٌ في الدار راغباً في شرائها، كما قال[4]:

---

(١) الكتاب ٢: ٥٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٢.

(٣) انظر الإنصاف ص٢٥٨ [المسألة ٣٣].

(٤) هو المخبَّل السَّعديّ كما في اللسان (شرق). والبيت من غير نسبة في أمالي ابن =

والـزَّعْـفَـرانُ عـلـى تَـرائـبِـهـا شَـرِقـاً بـه الـلَّـبّـاتُ والـنَّـحـرُ

والفراء لا يجيز إلا النصب، ويجعل «اللَّبَّات والنحر» كأن معهما عائداً على التَّرائب. قال ابن كيسان: والرفع عندي جائز. وإنَّما أرادوا: والزَّعْفَرانُ على التَّرائبِ في حالِ شُروقِ اللَّبَّةِ والنَّحرِ به، وإذا رفع أراد: والزَّعْفَرانُ شَرِقٌ به لَبَّتُها ونَحْرُها على التَّرائبِ منها، فبَيَّن[1] موضع شروقه، كأن موضع النحر واللَّبَّة شَرِقٌ بالزَّعْفَرانِ على هذا الموضع الآخر، أعني التَّرائب.

الخامسة: أجاز الفراء أن يلي الفعل (ليت) لأنَّها بمعنى (لو)، فتقول: ليتَ قام زيدٌ، وليتَ خرج عمرٌو، فلا يكون لها إذ ذاك عمل في شيء، كما أنَّ (لو) لا عمل لها في شيء، وقد جاء في كلام العرب ما يدل على[2] ظاهره[3]، نحو قوله[4]:

فليتَ دَفعتَ الهَمَّ عنِّي ساعةً فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ

ولا يجوز ذلك عند البصريين، وتأوَّلوا ما ورد مِمَّا ظاهرُه ذلك على أنه مِمَّا حُذف فيه اسم (ليتَ)[5]، إمّا على أن يكون ضمير الشأن، وإمّا على أن يكون ضمير الخطاب، أي: فليتَك، كما جاز الحذف في قوله[6]:

..... ولكنَّ زَنجِيٌّ عظيمُ المَشافِرِ

= الشجري ١: ١١٤ و٢: ٢٧٩ و٣: ١١٠، ٢٠٣. الترائب: موضع القلادة من الصدر. وشرق الجسدُ بالطيب: امتلأ فضاق. واللبة: موضع النحر.

(١) ن: فتبين. م: يبين.

(٢) على: انفردت به م.

(٣) م: ظاهها.

(٤) تقدم في ص٤٠.

(٥) النوادر ص١٩٦ والإيضاح العضدي ص١٠٦ والمسائل المنثورة ص٧٣.

(٦) تقدم في ص٤٠.

أي: ولكنَّك زَنجيٌّ.

السادسة: إذا عطفت على اسم (إنَّ) وأخواتها فالخبر على حسب المتعاطفين، تقول: إنَّ زيداً وعمراً قائمانِ، ولا يجوز (قائم) إلا حيث سُمع، نحو قوله[1]:

فمَن يَكُ سائلاً عنِّي فإنِّي ... جِرْوةَ لا تَرودُ ولا تُعارُ

وقوله[2]:

فمَن يكُ أمسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ ... فإنِّي وقَيَّاراً بِها لَغَريبُ

ونحو قوله[3]:

إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعَرَ الأَسْـ ... ـودَ ما لم يُعاصَ كان جُنونا

/ والوجه أن يكون: لا نَرودُ ولا نُعارُ، بالنون، ولَغَريبانِ، وما لم يُعاصَيا. [٢: ١٦٧/أ]

واختُلف في تخريج هذه الأبيات:

فذهب الفارسي[4] إلى أنَّهما لتلازمهما أخبر عنهما إخبار الواحد، فجعله مِن باب قوله[5]:

لِمَنْ زُحْلُوقةٌ زُلٌّ ... بِها العينانِ تَنْهَلُّ

وقولِه[6]:

---

(١) تقدم في ص٥٤.
(٢) تقدم في ص١٩٥.
(٣) تقدم في ٢: ٨٦.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٣ ـ ٤٥٤.
(٥) تقدم في ٢: ٨٠.
(٦) عجز البيت:

لكانَ عليَّ لِلقَدَرِ الخِيارُ =

ولو رَضِيتْ يدايَ بِها، وضَنَّتْ .....

وخرَّجه أكثر النحويين[1] على أنه مِن الحذف للدلالة، فحُذف الخبر مِن الأول لدلالة الثاني عليه، فالتقدير: فإنِّي لا أَرودُ، وجِروةُ لا تَرودُ. ولَمّا كان باب الحذف أن يكون مِن الثاني لدلالة الأول عليه، وكان هذا بالعكس، لم يَنْقَسْ.

وأمَّا الكوفيون[2] فجعلوا ذلك مَقيساً على أن تكون الواو عندهم واو (مع)، ولو كانت للعطف للزمت المطابقة مِن الخبر للمتعاطفين. واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر[3]:

فإنَّكَ والكتابَ إلى عليٍّ كدابغةٍ وقد حَلِمَ الأديمُ

ألا ترى أنَّ (كدابغة) لا يكون[4] إلا خبراً عن الكاف، ولو أَخبر عن المتعاطفين لقال: كدابغةٍ ودَبْغِها، فيشبه الكاتب بالدابغة وكتابه بالدَّبْغ، لكنه لَمّا لم يُرد بالواو إلا معنى (مع) لم يُخبِر إلا عن الاسم الأول.

قال أصحابنا[5]: ولا حجة في هذا لاحتمال أن يكون مِن حذف المعطوف، كقولهم: راكبُ الناقةِ طَليحانِ[6]، أي: والناقةُ طَليحانِ.

قال بعض أصحابنا[7]: والصحيح أنَّ واو (مع) كالواو العاطفة في

= وهو للفرزدق. ديوانه ص٣٦٤ وطبقات فحول الشعراء ص٣١٨ وحواشيه والكامل ص١٥٨ والخصائص ١: ٢٥٨.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٣.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٤.

(٣) تقدم في ٣: ٣٢١.

(٤) لا يكون... كدابغة: سقط من ك، ف.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٤.

(٦) تقدم في ٣: ٣٢١.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٥.

التَّشريك في الخبر بدليل قول العرب: كان زيدٌ وعمراً كالأَخَوَينِ، فعلى تقدير أن تكون واو (مع) وجبت المطابقة.

السابعة: إذا جَمعت بين ظرفين تامّ وناقص وقدَّمتَ التامّ، نحو: إنَّ في الدار عبدَ الله بك واثقاً، أو إنَّ زيداً في الدار بك واثقاً، جاز الرفع والنصب.

وزعم محمد بن سعدان[1] أنَّ هذا لا يَجوز لأنَّ (بك) في صلة (واثق). قال: ولا يَجوز: إنَّ فيك زيداً راغبٌ.

وقال ابن كيسان: الرفع الاختيار لأنَّ الحال في تقدير الأسماء، وتَمامها يَجب أن يكون بعدها، فلَمّا قدمت (بك) ـ وهو من تَمامها ـ اخترت إخراجها عن الحال لأن تجعلها خبراً، وكذا: إنَّ زيداً في الدار عليك نازلٌ، وفيك راغبٌ.

فإن قدمت الناقص، فقلت: إنَّ فيك زيداً في الدار راغبٌ، أو إنَّ فيك في الدار زيداً راغبٌ، أو إنَّ زيداً فيك في الدار راغبٌ، جاز الرفع والنصب.

والكوفيون لا يُجيزون النصب لأنك حين بدأت بما هو مِن تمام الخبر قبل الظرف التامّ صرت كأنك بدأت بالخبر، أي كأنك قلت: إنَّ عبدَ الله راغبٌ فيك في الدار.

وهذا لا يلزم لأنَّ الظرف إنَّما هو تبيين عن موضع الفعل، فكأنه في تقدمه مؤخر.

الثامنة: إنَّ عبدَ الله في الدار طعامَك آكلٌ: أجاز أكثر النحويين

---

(١) محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ أبو جعفر [١٦١ ـ ٢٣١هـ]. روى عن عبد الله بن إدريس، وعنه محمد بن سعد كاتب الواقدي وعبد الله بن أحمد بن حنبل. وصنف كتاباً في النحو وكتاباً في القراءات. بغية الوعاة ١: ١١١.

[٢: ١٦٧/ب] الرفع والنصب/ . وقال ابن كيسان: لا يَجوز عندي النصب لأنَّ الظرف لاشتماله على الفعل تقديْمُه كتأخيره، والمفعول إنَّما هو تَمام الفعل كبعض حروفه، فليس هو قبله مثله بعده.

التاسعة: إنَّ مِن خيرِ الناس أو خيرُهم زيدٌ: فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه الكسائي وشيبة بن الوليد[١]، وهو أنه برفع (خيرهم) وبنصب (زيد)، تجعل زيداً اسم (إنَّ)، و«مِن خير الناس» في موضع الخبر، و(خيرُهم) مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: إنَّ مِن خيرِ الناس زيداً أو خيرُهم هو. وجَوَّزا ارتفاع (خيرهم) على أنه خبر مبتدأ محذوف، التقدير: أو هو خيرُهم، ففي التقدير[٢] الخبر أو المبتدأ محذوف لفهم المعنى، وفصل بين خبر (إنَّ) واسمها بالجملة المعطوفة مِن الابتداء والخبر، فصار العطف قبل تَمام معمول (إنَّ).

وفي جَواز مثل هذا نظر، وهو مِن عطف الجمل، ولا جائز أن يكون من الإعمال، ولا من باب عطف المفردات:

أمّا الإعمال فإنه لا يتأتَّى في الحروف ولا في المعاني لأنَّ (إنَّ) حرف، و«أو خيرُهم» مرفوع بالابتداء، فيقال إنَّ (إنَّ) تطلب زيداً منصوباً، و[٣] «أو خيرُهم» يطلبه[٤] مرفوعاً لِما ذكرناه.

وأمّا كونه من باب عطف المفردات فلا يَجوز لأنه إمّا أن تعطفه على موضع اسم (إنَّ)، وهو زيد، أو على موضع «مِن خيرِهم»، وهو الخبر:

---

(١) وقف مع الكسائي متعصباً له ضد أبي محمد اليزيدي بحضرة المهدي. انظر مجالس العلماء ص٢٨٨ ـ ٢٩٣ وأمالي الزجاجي ص٥٩ ـ ٦٢ والأغاني ٢٠: ٢٤٠ ـ ٢٤٣ [ترجمة أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي] طبعة دار الكتب العلمية، وتذكرة النحاة ص١٢٧ ـ ١٣٠. وقد ذكر أبو حيان المسألة في التذكرة ص٦٠٥ ـ ٦٠٦.

(٢) في تذكرة النحاة ص٦٠٥: ففي الحالين.

(٣) انفردت م بهذه الواو.

(٤) ك، ف: تطلب.

لا جائز أن يكون معطوفاً على موضع اسم (إنَّ) لأنه لم يُذكر بعد، إنَّما جاء اسمها متأخراً، فيكون قد عطف على ما أتى بعد، والعطف من التوابع، لا يَجوز أن يتقدم على المعطوف [عليه][1] إلا في الشعر، وبشروط هي مذكورة في موضعها، وليس هذا منها.

ولا جائز أن يكون معطوفاً على الخبر الذي هو «مِن خيرِ الناس» لأنه يلزم مِن ذلك تقدُّم الخبر الذي ليس بظرف ولا مجرور على اسم (إنَّ)، وذلك لا يجوز بإجْماع.

المذهب الثانِي: ما ذهب إليه أبو أحمد البَلْخيّ[2]، وهو رفع (خيرهم) ورفع (زيد)، فرفع (زيد) على الابتداء، و«مِن خيرِ الناس» في موضع الخبر، و«أو خيرُهم» معطوف على الخبر، واسم (إنَّ) محذوف ضمير الأمر، وحَذفه في مثل هذا قليل، حكى الخليل[3] عن العرب «إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ»، التقدير: إنَّه مِن خيرِ الناس أو خيرُهم زيدٌ، والعطف هنا مِن عطف المفردات لأنَّ «أو خيرُهم» معطوف على الخبر المتقدم. والكلام كله على هذا جُملة واحدة، وعلى مذهب الكسائي يكون الكلام جُملتين. وهذا المذهب حسن.

المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وهو نصب (خيرهم) ورفع (زيد)، فاسم (إنَّ) محذوف لفهم المعنى ولدلالة ما بعده عليه، و(خيرهم) منصوب بإضمار (إنَّ) لدلالة (إنَّ)، التقدير: إنَّ مِن خيرِ الناس زيداً أو إنَّ خيرَهم زيدٌ، فحذف (زيداً) لدلالة

---

(١) عليه: تكملة يستقيم بها السياق.

(٢) كذا ذكره هنا وفي الارتشاف ص١٢٩٣. وفي الارتشاف ص٤٤٨، ٤٩١: أبو زيد أحمد بن سهل. وأبو زيد أحمد بن سهل البلخي له مصنفات كثيرة، منها كتاب النحو والتصريف، وكتاب المصادر، وصناعة الشعر. وكان يُرمى بالإلحاد. توفي سنة ٣٢٢هـ. معجم الأدباء ٣: ٦٤ ـ ٨٦ وبغية الوعاة ١: ٣١١.

(٣) الكتاب ٢: ١٣٤.

[٢: ١٦٨/أ] (زيد)/ الأخير بعده عليه، وحذفُ اسم (إنَّ) لفهم المعنى جائز[١]، فحذف من الجملة الأولى اسم (إنَّ) للدلالة فيما بعده عليه، وحذف من الجملة الثانية (إنَّ) للدلالة في الجملة الأولَى عليها، وكل ذلك جائز، وقد أُنشِدَ أبو المُطَوَّق الأعرابي مثل هذا التركيب، وهو قول بعض المُحْدَثين[٢]:

فإنَّ مِن خيرهم وأفضلِهم أو خيرَهم بَتَّةً أبو كَرِبِ

فوافق عليها، وأجازها، وكان أبو المُطَوَّق مِمَّن تُؤخَذ عنه العربية لفصاحته.

العاشرة: أجاز س[٣]: إنَّ زيداً لَفيها قائمٌ، جعل (فيها) ملغاة. وهذا لا يَجوز عند الكوفيين لأنَّ (فيها) لو كانت لغواً لم تؤكد. والحجة لـ (س) قول العرب[٤]: إنَّ زيداً لَبِكَ مأخوذٌ.

الحادية عشرة: أجاز الكسائي: إنَّ بك لَكَفيلَينِ لَأَخَواك. ومنعه الفراء لأنَّ الاسم مرفوع بالفعل، فلا تَحول بينهما اللام. وهو جائز عند البصريين على أنَّ ارتفاع (أخَوَيك) هو على الخبر لِـ (إنَّ).

الثانية عشرة: المعاني التي جاءت لها الحروف كلها لا تعمل في ظرف ولا حال، ولا يتعلق بِها حرف جر. والدليل على ذلك أنك لو قلت «ليتَ زيداً اليوم ذاهبٌ غداً» لم يَجز، وذكر بعض أصحابنا في ذلك الإجْماع.

وقد نص الزمخشري في (مفصَّله)[٥] على أنَّ ليتَ ولعلَّ وكأنَّ

---

(١) زيدَ هنا في تذكرة النحاة ص٦٠٦ ما نصه: «فهو مِن عطف الجمل بأو».

(٢) البيت لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي. مجالس العلماء ص٢٩١ وأمالي الزجاجي ص٦١ وتذكرة النحاة ص١٢٩. وفيهن مجلس الكسائي مع اليزيدي بحضرة المهدي وقصة البيت.

(٣) الكتاب ٢: ١٣٣.

(٤) الكتاب ٢: ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٥) المفصل ص٦٢.

ينصبن[1] الحال، بخلاف أخواتِها، أمَّا (كأنَّ) فبالاتفاق عليها.

وقد عَلَّلَ منع ذلك الفارسيُّ في (الحَلَبِيّات)[2] بأنَّها في دلالتها على المعاني قُصد بِها غاية الإيجاز، فالألف تُغني عن: أَستَفهِمُ، و(ما) عن: أَنْفي، و(إنَّ) عن: أُؤَكِّدُ، فلو أُعملت في الظرف والحال، ومُكِّنت تمكين الفعل، لكان نقضاً لِما قُصد مِن الإيماء. انتهى.

قال بعض أصحابنا: ليس مِن الحروف ما يعمل في ظرف أو حال إلا (كأنَّ) وكاف التشبيه، قال[3]:

كأنَّه خارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفْتَأَدِ

وتقول: كأنَّ زيداً اليوم أسدٌ. والفرق بينهما وبين سائر الحروف أنَّ كلَّ حرف معناه معنى الفعل، فمعناه في نفس المتكلم، فالمتمني هو الناطق بـ (ليتَ)، والمستفهِم هو الناطق بـ (هل)، والفعل بخلافه، معناه مسند إلى ما دخل عليه مِن الاسم، فإذا قلت «قام زيدٌ» فالقائم (زيد) لا المتكلم، فهذا فرقُ ما بين الحرف والفعل. وأمّا (كأنَّ) ففيها دلالة على التشبيه والشبه، فالتشبيه معنًى في نفس المتكلم، فمِن هذا الوجه هي كسائر الحروف، والشبه مسند إلى (زيد) إذا قلت «كأنَّ زيداً أسدٌ» أي: أَشْبَهَ زيدٌ كذا، فشاركت الأفعال مِن هذا الوجه، فعمل ذلك المعنى الذي/ هو الشبه المسند إلى (زيد) في الحال والظرف، وتعلق به حرف [٢: ١٦٨/ب]

---

(١) ك، ف، ن: يتضمن.

(٢) لم أقف عليه في المطبوعة، ولعله في الجزء المفقود منه. وتعليله هذا في إيضاح الشعر ص٧٦.

(٣) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص١٩ وإيضاح الشعر ص٧٥، ٢٥١، ٢٨٠ وشرح القصائد العشر ص٤٥٣ والخزانة ٣: ١٨٥ ـ ١٩٢ [الشاهد ١٨٩]. كأنه: أي: كأنَّ المِذْرَى، وهو قرن الثور الوحشي، فهو يذكر ثوراً وحشيّاً أَنشب قَرنه في كلب الصيد. والسَّفُّود: الحديدة التي يُشوى بِها اللحم. والشَّرب: الجماعة يَجتمعون على الشُّرب. والمفتأد: محل الفأد، والفأد: الطبخ، يعني مكان الاشتواء.

الجرّ، وليس ذلك في التمني ولا التأكيد ولا النفي ونحوها، فمِن هنا فارقَت (كأنَّ) أخواتِها، فعملت بلفظها كعمل أخواتِها في الأسماء، وعمل معناها في الحال والظرف، وفارقتها أيضاً في وقوعها نعتاً للنكرة وحالاً مِن معرفة وخبراً لِـ (كانَ) وأخواتِها، قال[1]:

فَبِتُّ كأنِّي ساوَرَتْني ضَئيلةٌ .....

الثالثة عشرة: هل يَجوز تعداد خبر هذه الحروف أم لا تقتضي إلا خبراً واحداً؟ اختُلف في ذلك:

فالذي يلوح مِن مذهب س المنع؛ لأنه يزعم[2] أنك إذا أتيتَ بالاسمين أتبعتَ الأول منهما، ثُمَّ رفعتَ الآخر، نحو: إنَّ زيداً الظريفَ منطلقٌ، فإن لم تذكر الآخر رفعتَ، فنُسب المنع إليه مِن حيثُ لم يذكر رفعهما، وهو الذي يدلّ عليه القياس، لا يقال: كما يَجوز أن يكون للمبتدأ خبران يَجوز لهذه الحروف؛ لأنَّها إنَّما شُبِّهت بالفعل، فكما لا يقتضي الفعل مرفوعين فكذلك هذه، قيل: مع أنَّا لم نسمعه في موضع مِن المواضع فينبغي ألا يَجوز.

الرابعة عشرة: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً منطلقانِ: لا يَجوز مِن جهة أنَّ الخبر إذ ذاك يكون معمولاً لعاملين، وهو لا يَجوز.

الخامسة عشرة: أجاز الجمهور: إنَّ زيداً فيها قائماً. ومنع ذلك ابنُ الطَّراوة لأنك إن جعلته خبراً فلا اعتنيت به، وجعلته أولاً، ولا أخرته في موضعه جرياً على مذهبه في منع: ضربَ عمراً زيدٌ. انتهى. كذا[3] هذه المسألة في (شرح أبي الفضل الصفار)، ويُنظر ذلك في (المُقَدِّمات) لابن الطَّراوة.

---

(١) عجز البيت:

مِنَ الرُّقْشِ في أنيابِها السَّمُّ ناقِعُ

وهو للنابغة الذبياني. ديوانه ص٣٣ والكتاب ٢: ٨٩. ساورتني: واثَبَتني. والضَّئيلة: الدقيقة. والرُّقْش: جمع رَقْشاء، وهي المُنَقَّطة بِسَواد. والناقع: الخالص.

(٢) الكتاب ٢: ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣) م: كذا ذكر هذه المسألة.

ص: باب (لا) العاملةِ عَمَلَ (إنَّ)

إذا لم تُكرر (لا)، وقُصد خُلوص العُموم باسم نكرةٍ يليها غيرِ معمول لغيرها، عَمِلتْ عَمَلَ (إنَّ)، إلا أنَّ الاسم إذا لم يكُن مضافاً ولا شَبيهاً به رُكِّبَ معها وبُنِيَ على ما كان يُنصَبُ به، والفتحُ في نحو (ولا لَذّات للشِّيبِ) أَولَى مِن الكسر. ورفعُ الخبر ـ إن لم يُرَكَّب الاسمُ مع (لا) ـ بِها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأصحّ[1].

ش: (لا) على أربعة أقسام: تكون للنهي، وتختص بالمضارع، نحو: لا تَقُمْ. وللدعاء، نحو: لا عَذَّبَ اللَّهُ زيداً. وزائدة، نحو ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[2]. ونافية، فتنفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم، فيجوز أن تُهمل، ويجوز أن تُعمَل، وإذا أُعملت فتارة تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتقدم ذلك[3] في فصل (ما) بشروطه، وتارة تعمل عمل (إنَّ) بشروطه التي تذكر.

فقوله **باب (لا)** يريد (لا) التي للنفي. وقوله/ **العاملة** احتراز مِن [٢: ١٦٩/أ] التي تُهمل. وقوله **عملَ (إنَّ)** احتراز مِن التي تعمل عمل (ليس). وعملها عمل (إنَّ) هو فرعُ فرعِ فرعٍ؛ لأنَّها حُملت على (إنَّ)، فهي فرع، و(إنَّ) حُملت على: ضربَ زيداً عمرٌو، فـ (إنَّ) فرع، و«ضربَ زيداً عمرٌو» فرعٌ

---

(١) فيما عدا م: في الأصح. وكذا ما سيأتي أثناء الشرح في ق ١٧٢/أ. وما أثبتُّه موافق لِما في التسهيل وشرحه.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(٣) تقدم ذلك في ٤: ٢٥٤ وما بعدها.

على: ضربَ عمرٌو زيداً. وحَمْلُ (لا) على (ليس) قويٌّ في القياس لأنَّها نافية مثلها، وإذا جاز قياسها على (إنَّ) في العمل مع أنَّها نقيضتها فحملُها على نظيرتِها أَولَى، لكنَّ حَمْل (لا) على (إنَّ) في العمل أفصح وأكثر في الاستعمال.

فإن قلت: كيف عملت (لا) في الاسم النكرة وليست مُختصة إذ تدخل على الفعل؟

قلت: إذا دخلت على الاسم النكرة اختصت به إذا كانت للنفي العام، فإذا قلت «لا رجلَ في الدار» فقد نفيتَ القليل والكثير مِن جنس الرجال، ولذلك لا يَجوز: لا رجلَ في الدار بل رجلان، وإنَّما يَجوز ذلك في (لا) غيرِ العاملة. وإذا ثبت أنَّها في النكرات للنفي العامّ ثبت أنَّها ليست الداخلة على الفعل؛ لأنَّها لا تنفي نفياً عامّاً بدليل أنك تقول: أنتَ لا تَضرب زيداً ضَربةً، وأنتَ لا تَضربه ضَربتَينِ، فلو كانت لنفي الضرب العامِّ لم يَسُغْ ذلك. ولَمَّا اختصت بِما دخلت عليه كان القياس أن تعمل جرّاً، فلم تَجُرّ لئلا يُتوهم أنَّ الجرّ بـ (مِن) المنويَّةِ؛ لأنَّها في حكم الموجودة لظهورها في بعض المواضع، نحو قوله[1]:

فقَامَ يَذودُ الناسَ عنها بِسَيفِهِ وقال: ألا لا مِن سَبيلٍ إلى هِندِ

ولأنَّ عامل الجرِّ لا يَستقلُّ كلامٌ به وبِمعموله، ولا يَستحقُّ التَّصدير، و(لا) المذكورة بخلاف ذلك.

ولم يكن عملها رفعاً لأنه يُوهم الرفع بالابتداء، ولئلا تلتبس بِما لا يقتضي التنصيص على العموم، وهو (لا) العاملة عمل (ليس)، فلذلك عملت نصباً. ولَمّا لم تَستَغنِ عن جزء ثانٍ عملت فيه رفعاً لأنه عمل لا يُستغنَى بغيره عنه في شيء من الجمل. وأيضاً فإعمال (لا) هذه إلحاق لها

---

(١) البيت في كتاب العين ٨:٣٥٢ وتهذيب اللغة ١٥:٤٢٣ وشرح التسهيل ٢:٥٤ وتخليص الشواهد ص٣٩٦.

بِـ (إنَّ) لِمشابَهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر. قال المصنف في الشرح[1]: «وإفادة التوكيد، فإن (لا) لتوكيد النفي، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات» انتهى.

وليس كما ذكر من أن (لا) لتوكيد النفي، بل هي لتأسيس النفي إذ لم تدخل على شيء منفي فأكدته، إنما استفيد النفي منها، بخلاف (إنَّ)، فإنَّها دخلت على شيء مثبت، فأكدت ذلك الإثبات.

قال المصنف[2]: «ولفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنَّ) إذا خففت. وأيضاً فإنَّ (لا) تقترن بِهمزة الاستفهام، ويراد بِها التمني، فيجب إلحاقها بِـ (ليت) في العمل، ثم حُملت في سائر/ أحوالها على حالها في التمني» انتهى. [٢: ١٦٩/ب]

وهذا ضعيف لأنَّ غالب أحوالها أنَّها لا تدخل عليها همزة الاستفهام ويراد بها التمني، بل غالب أحوالها أنَّها لمجرد النفي، وإذا دخلت عليها الهمزة فقد تبقى على النفي، نحو[3]:

ألا طِعانَ، ألا فُرْسانَ عادِيَةً .....

ولا تحمل الحال الغالبة على الحال النادرة، بل الباب في نحو هذا العكس.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٥٤.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٥٤.

(٣) عجز البيت:

إلا تَجَشُّؤُكم عندَ التَّنانيرِ

وهو لحسان بن ثابت كما في الكتاب ٢: ٣٠٦ وتحصيل عين الذهب ص٣٥٥ والخزانة ٤: ٦٩ ـ ٧٩ [الشاهد ٢٦٤] وشرح أبيات المغني ٢: ٨٠ ـ ٩٢ [الإنشاد ٩٩]. ونسبه إلى خداش بن زهير ابنُ السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٨٨ و الغندجاني في فرحة الأديب ص٢٠٨ ـ ٢١٢. وعنهما في الخزانة وشرح أبيات المغني. وهو في هامش ديوان حسان ص١٧٩ عن بعض المصادر السابقة. التجشؤ: تنفس المعدة عند الامتلاء. والتنانير: جمع تنور، وهو الذي يُختبز فيه.

وقوله **إذا لم تُكَرَّر** عدم التكرار شرط في وجوب العمل لأنَّها إذا كُررت جاز إلغاؤها وإعمالها، فمَن أعملها فلعدم تغير حالها وحال مصحوبِها، ومَن ألغاها فلشبهها بالمكررة مع المعرفة، فتلك لا تعمل، فكذلك هذه.

وقوله **وقُصِدَ خُلوص العموم** لأنه إذا لم يقصد خلوص العموم لم تعمل عمل (إنَّ)، بل تعمل عمل (ليس)، أو يُرفع ما بعدها بالابتداء، فتحتمل إذ ذاك نفي[1] العموم، ونفي الوحدة، ونفي وصف الرُّجْلة والنَّجْدة، فإذا قلت «لا رَجُلَ» كان المعنى النفي العام، أي: لا واحدَ من هذا الجنس ولا أكثرَ ولا قويَّ ولا ضعيفَ، وهي جواب لِـ«هل مِن رجلٍ»؟ وكما أنَّ السؤال يقتضي العموم فكذلك الجواب.

وقوله **باسم نكرة** احتراز من المعرفة، وسيأتي دخولها على المعرفة وعملها فيه عند ذكر المصنف لذلك إن شاء الله.

وقوله **يليها** احتراز من ألا يليها، وأنَّها إذ ذاك لا تعمل، نحو قوله تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[2].

وفي (البسيط): شرط بنائها ألا يُفصل بينها وبين (لا) بشيء، فإن فُصلت رُفعت وكُررت، قال س[3]: وإنَّما كان ذلك لوجهين: أحدهما أنه صار بمنزلة خمسةَ عشرَ، فامتنع كما امتنع فيه. والثاني أنه محمول على السؤال، وأنت لا تقول فيه: هل مِن فيها رجلٍ.

وذهب الرماني إلى أنه يَجوز الفصل، ويُرجَع إلى النصب والعمل، ويَبْطُل البناء لحصول الفصل، ويكون جواباً لمن قال: هل فيها مِن رجلٍ؟

---

(١) فيما عدا م: النفي.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

(٣) الكتاب ٢: ٢٧٦.

ويدل عليه قولهم: لا كذلك رجلاً، ولا كزيدٍ رجلاً، و[1]:

..... لا كـالـعَـشِـيَّـةِ زائـراً .....

أمّا الأول فعلى التمييز، كما تقول: لا مِثلَه رجلاً[2]، والمنصوب بِـ (لا) محذوف، أي: لا أحدَ كذلك رجلاً، أو يكون محمولاً على المحذوف. وأمّا الثاني فقال س[3]: «على معنى: لا أَرى كالعشيةِ زائراً، كما تقول: ما رأيتُ كاليومِ رجلاً» أي: ما رأيتُ رجلاً كرجلٍ رأيتُه اليومَ.

وقوله **غيرِ معمولٍ لغيرها** احتراز من نحو قوله تعالى ﴿لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْۚ﴾[4]، ولا يُحتاج إلى احتراز من هذا ولا إلى ذكره؛ لأنَّ ﴿مَرْحَبًۢا﴾ لم يَلِ (لا) إلا في اللفظ؛ ألا ترى أنه منصوب بفعل محذوف، فالذي وَلِيَ (لا) إنَّما هو ذلك الفعل المحذوف لا هذا الاسم النكرة. ولأنه أيضاً قد/ [٢: ١/١٧٠] خَرج مثلُ هذا بقوله «وقصد خُلوصُ العُموم باسمٍ نكرةٍ»، وفي قوله[5] ﴿لَا مَرْحَبًۢا﴾ لم يقصد[6] ذلك باسم نكرة، فلا يحتاج إلى أن يحترز منه لأنه لم يندرج فيما قبله لِما ذكرناه.

وقوله **عمَلَ (إنَّ)** زاد غيرُ المصنف[7] شرطاً آخر، وهو ألا تقع بين عامل ومعمول، نحو قولك: جئت بِلا زادٍ؛ لأنَّها لم تُكرر، وقُصد بِها قصد العموم بنكرة وَلِيَتْ (لا)، ومع ذلك لا تعمل عمل (إنَّ).

---

(١) هذه قطعة من قول جرير:

يا صاحِبَيَّ دَنا الرَّواحُ فَسِيرا لا كـالـعَـشِـيَّـةِ زائـراً ومَـزُورا

ديوانه ص٢٨٨ والكتاب ٢: ٢٩٣ والخزانة ٤: ٩٥ ـ ٩٩ [الشاهد ٢٦٧].

(٢) الكتاب ٢: ٢٩٢.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩٣.

(٤) سورة ص، الآية: ٥٩.

(٥) ك، ف، ن: وفي قولهم.

(٦) لم يقصد... يحترز منه لأنه: سقط من ك، ف.

(٧) شرح الكافية ١: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

وقوله **إلا أنَّ الاسم إذا لم يكن مضافاً ولا شَبيهاً به رُكِّبَ معها** فالمضاف نحو: لا صاحبَ بِرٍّ مذمومٌ، والشبيه به نحو: لا راغباً في الشَّرِّ محمودٌ، منصوبان نصباً صريحاً، والشَّبيه بالمضاف يُسمَّى في الاصطلاح المُطَوَّلَ والمَمْطُولَ، مِن قولهم: مَطَلتُ الحديدةَ، أي: مددتُها. والمُطَوَّل في هذا الباب هو الاسم الذي يعمل فيما بعده عمل الفعل. فإذا لم يكن مضافاً ولا شَبيهاً به فهو المُسَمَّى عندهم بالمفرد، والمُفرَد في هذا الباب وباب النداء هو قَسيم المضاف والمُطَوَّل إذ المُفْرَدُ يقال باصطلاحات.

وفي قول المصنف **رُكِّبَ مَعَها** دليل على البناء، وقد ذكره بعدُ، فإذا قلت «لا رجلَ» فهذه الحركة مختلَفٌ فيها، وسيأتي الكلام مع مَنْ ذَكر أنَّها حركة إعراب عندَ تَعَرُّض المصنف لذلك.

وذهب أكثر البصريين الأخفش[1] والمازنيُّ والمبردُ[2] والفارسيُّ[3] إلى أنَّها حركة بناء، واختلفوا في موجِب البناء:

فقيل[4]: بُنِيت لتضمنها معنى (مِنْ)، كأنَّ قائلاً قال: هل مِن رجلٍ في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجلَ في الدار، ولأنَّ (لا) نفيٌ عامٌّ فينبغي أن تكون جواباً لسؤال عامٍّ، ولذلك صُرِّحَ بِـ (مِنْ) في بعض المواضع، وصححه ابن عصفور[5].

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[6]: «كان يصح ما ذكر لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك. فيقال

---

(١) معاني القرآن ص٢٣.
(٢) المقتضب ٤: ٣٥٧ ـ ٣٦٠.
(٣) الإيضاح العضدي ص٢٣٩ والمسائل المنثورة ص٨٤ ـ ٨٥ والمسائل العسكرية ص٢٤٤ ـ ٢٤٥.
(٤) هذا قول الخليل كما في الكتاب ٢: ٢٧٥.
(٥) شرح الجمل ٢: ٢٧١.
(٦) شرح الجمل له ١: ١٠٤٠ [رسالة دكتوراه].

له: (لا) هي المتضمنة معنى (مِنْ) لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم، هذا إذا سُلِّمَ أنَّ الاستغراق في (لا) لنيابتها مَنابَ (مِنْ)، بل قد قال السيرافي: إنَّ (لا) لا تقتضي[1] في النفي عموم النفي».

وقيل[2]: بُني لِتَرَكُّبِه[3] مع (لا)، وصارا كالشيء الواحد مثل خمسةَ عشرَ.

قال ابن عصفور[4]: «والصحيح الأول لأنَّ ما بُني من الأسماء لِتَضَمُّنه معنى الحرف أكثر مِمَّا بُني لتركيبه مع الحرف، نحو قوله[5]:

أَثَوْرَ ما أَصيدُكُمْ أم ثَوْرَيْنْ أَم هذه الجَمّاءَ ذاتَ القَرْنَيْنْ»

وقال ابن الضائع[6]: «ويُقوي البناءَ للتركيب بناءُ الاسم مع صفته، على ما سيأتي»، وهو ظاهر كلام س[7].

وقال ابن هشام: «مذهب س والجماعة أنَّ العرب رَكَّبت (لا) مع الاسم، وجعلتهما كلمة واحدة، فبنَوا الاسم للتركيب كخمسةَ عشرَ. ودليل ذلك/ أنه إذا فُصل بينهما أَعربوا الاسم، نحو: لا في الدار رجلٌ ولا [٢: ١٧٠/ب] امرأةٌ، وأنَّ قوماً مِن أهل الحجاز يقولون[8] (لا رجلَ أفضلُ مِن زيدٍ) في التزام التنكير وتركِ تقديم الخبر وعدمِ الفصل، وأنَّ المعنى استغراق

---

(١) م: قال السيرافي لا تقتضي لا. وفي شرح الجمل: إنَّ لا تقتضي.
(٢) الكتاب ٢: ٢٧٥ والمقتضب ٤: ٣٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧١. وانظر شرح الكافية ١: ٢٥٥.
(٣) ح، م: لتركيبه. وفي شرح الجمل لابن عصفور: «إنَّما بُني لتركبه لأنه تركب مع لا». وهو أوضح وأدقّ.
(٤) شرح الجمل ٢: ١٧١.
(٥) الرجز في المسائل الشيرازيات ص٦٢٥ والخصائص ٢: ١٨٠ وتهذيب اللغة ٩: ٩٠ واللسان (ثور) و(قرن).
(٦) شرح الجمل ١: ١٠٤٠.
(٧) الكتاب ٢: ٢٧٤.
(٨) الكتاب ٢: ٢٧٦.

الجنس وقد أعربوا، لكنهم لم يعتقدوا التركيب وفيها معنى (منْ) في هذه المواضع كلها لأنَّها تُعطي الاستغراق» انتهى.

وزعم بعضهم أنه بُني لِتَضَمُّنِه اللام التي لاستغراق الجنس. وهو فاسد بوصفه بالنكرة، ولو كان على ما زَعم لوُصف بالمعرفة، كما قالوا: لقيتُه أَمْسِ الدَّابِرَ[1].

وقوله **وبُنِيَ على ما كان يُنصَبُ به** يعني أنه إن كان مِمَّا يُنصَب بالفتحة بُني[2] على الفتحة، نحو: لا رجلَ في الدار، أو مِمَّا يُنصَب على الياء بُنِيَ عليها نحو المُثَنَّى، تقول: لا رجُلَينِ فيها، قال الشاعر[3]:

تَعَزَّ، فلا إلْفَيْنِ بالعَيشِ مُتِّعا ولكنْ لِوُرّادِ المَنُونِ تَتابُعُ

ونحوُ المجموع جمع سلامة، تقول: لا مُساعِدِينَ لك، وقال الشاعر[4]:

يُحْشَرُ الناسُ لا بَنينَ ولا آ باءَ إلا وقد عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

وقوله **والفتحُ في نحو (ولا لَذّات لِلشِّيبِ) أَولَى مِنَ الكسر** يعني أنَّ ما جُمع بالألف والتاء المزيدتين لا يتعين أن يُبنى مع (لا) على ما يُنصَب به - وهو الكسرة - بل يَجوز فيه أن يُبنى على الفتح، وهو أَولَى مِن الكسر.

وقوله **(ولا لَذّات لِلشِّيبِ)** قطعة مِن بيت لِسَلامةَ بنِ جَنْدَلٍ، وقد أنشده المصنف[5]:

---

(١) اللسان (دبر). وفي الكتاب ٢:١٨٣: لقيتُه أمسِ الأحْدَثَ. الدابر: الذاهب.

(٢) ك، ف، ن: يبنى. وكذا في الموضع التالي.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢:٥٥ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٨٦ وتخليص الشواهد ص٣٩٥ والعيني ٢:٣٣٣. تَعَزَّ: تَسَلَّ وتَصَبَّرْ. والإلْف: الخِلّ.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٢:٥٥ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٨٧ وتخليص الشواهد ص٣٩٦. عنتهم: أَهَمَّتْهم.

(٥) شرح التسهيل ٢:٥٥ وديوان سلامة ص٩١ والشعر والشعراء ص٢٧٢ والخزانة ٤:٢٧ - ٣٠ [الشاهد ٢٥٣].

إنَّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عَواقِبُهُ فيه نَلَذُّ، ولا لَذّاتِ لِلشَّيبِ

وقال[1]: «يُروى بكسر التاء وفتحها، والفتح أشهر». ورواه غيره[2]:

أَوْدَى الشَّبابُ الذي مَجْدٌ عَواقِبُهُ .....

«وبالوجهين أيضاً أُنشدَ قولُ الآخر[3]:

لا سابِغاتٍ ولا جأْواءَ باسِلةً تَقي المَنُونَ لَدى استيفاءِ آجالِ»[4]

وإذا ثَبت عن العرب البناء على الفتح وعلى الكسر ظهر بطلان قول مَن أوجب البناء على الفتحة وقولِ مَن أوجب البناء على الكسر.

وفَرَّعَ بعض أصحابنا[5] الفتح والكسر على الخلاف في حركة «لا رجلَ»، فمَن قال إنَّها حركة إعراب قال هنا «لا لَذّاتِ» بالكسر، ومَن قال هي حركة بناء: فالذي يقول إنه يُبنى بجعله مع (لا) كالشيء الواحد قال «لا لَذّاتَ» بالفتح، ولا يَجوز عنده الكسر لأنَّ الحركة ليست عنده لِـ (لَذّات) خاصة، إنَّما هي لِـ (لَذّات) و(لا). والذي يقول يُبنى[6] لتضمنه معنى الحرف يقول في النصب «لا لَذّاتِ» بالكسر. وحجته أنَّ المبنيَّ مع (لا) قد أشبَهَ المُعرب المنصوب، ولذلك نُعت على اللفظ، فكما أنَّ الجمع بالألف والتاء في/ حال النصب مكسور، فكذلك مع (لا)، وهو [٢: ١٧١/أ]

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٥٥.

(٢) الديوان ص٩١ والمفضليات ص١٢٠ [المفضلية ٢٢] والشعر والشعراء ص٢٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٢ وقد نسبه لابن مقبل. وذهب ابن هشام إلى أنَّ هذه الرواية محرفة، وأنَّ الصواب في أوله: إنَّ الشباب.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٥٥.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٥٥ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٨٧ وتخليص الشواهد ص٣٩٦ والعيني ٢: ٣٣٤. السابغات: الدروع الواسعة الطويلة. والجأواء: الكتيبة يعلوها سواد لكثرة الدروع فيها.

(٥) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل ٢: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٦) فيما عدا ك: بني.

الصحيح. قال هذا القائل: «وبه ورد السماع». ثُم أَنشد بيتَ ابن جَنْدَلٍ، ونَسَبه لابنِ مُقبل، وهو:

..... ولا لَـذّاتِ لِـلـشَّـيـبِ .....

قال: «فإنه رُوي بكسر التاء».

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[1]: «القياس يَقتضي أن يُبنى على الكسر، ولا بُدَّ؛ لأنَّ هذا الجمع لا يُفتح آخره معرباً كان أو مبنيّاً، ولذلك زعم النحويون[2] أنَّ مَن قال (هَيْهاةَ) فبناه على الفتح فهو عنده مفرد، تُقلَب تاؤه هاء في الوقف على اللغة الفصيحة، ويُقَوِّي ذلك أنَّ هذا الجمع يَجري مجرى جَمع المذكر السالم، فكما يقال: لا زَيدِينَ، فيكون بناؤه على صيغة المنصوب كذلك يُبنى جَمع المؤنث السالم على اللفظ المنصوب» انتهى.

وقال أبو الحكم بن عذرة[3]: «اختلفوا في جمع المؤنث السالم: فمنهم مَن قال: يُحكم له في حال البناء بِما حُكم له في الإعراب، فيُجعَل فتحه بالكسر كما كان نصبه، وهو قول الأكثر. وقال المازني[4] والفارسي[5]: ينبغي أن يُفتح، فيقال: لا ورقاتَ لك. قالا: لأنَّ الحركة في حال الإعراب كانت للورقات نفسها، وهي الآن لمجموع المركب (لا) والاسم المنفيّ، وحركة المُرَكَّبَينِ الفتح. فأمّا س فلا نَصَّ له على أحد المذهبين أصلاً. وما ذهب إليه المازنيُّ قياسٌ جيد» انتهى.

---

(١) شرح الجمل ١: ١٠٤٢. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) الكتاب ٣: ٢٩١ ـ ٢٩٢ وإيضاح الشعر ص٢٠٢ والمسائل العضديات ص١٣٩ والبصريات ص٨٢٣.

(٣) الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم الأنصاري الأوسي الخضراوي أبو الحكم. ولد سنة ٦٢٢هـ. أخذ عن ابن عصفور. صنف المفيد في أوزان الرجز والقصيد، والإغراب في أسرار الحركات في الإعراب. كان حيّاً سنة ٦٤٤هـ. بغية الوعاة ١: ٥١٠.

(٤) الحلبيات ص٣١٢ ـ ٣١٣ وشرح الكافية ١: ٢٥٦.

(٥) الحلبيات ص٣١١ ـ ٣١٢.

ولَمّا ورد الأستاذ أبو الحسن بن خروف الجزيرة الخضراء سأل طلبتها المشتغلين بالنحو، واستنهض منهم الأستاذ أبا عبد الله بن هشام الخضراويّ، فقال: كيف تقول: لا مُسلمات لك؟ قال: فقلت: أقول: لا مُسلماتٍ، بالخفض والتنوين؛ لأنَّ هذه النون كنون (صالحينَ) بدليل ﴿مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[1] و[2]:

..... أَذْرِعـاتِ ....

بالكسر والتنوين، فكما أقول «لا مُسلمِينَ لك» أقول «لا مُسلِماتٍ». فقال ابن خروف: بِهذا أجبت، وهو الحق.

واعترض ابن هشام هذا، وقال: «لم أرَ هذا التنوين يثبت حيث يُحذف غيره إلا هنا، ورأيته يُحذف في النداء في: يا مُسلماتُ، كما تقول: يا زيدُ، وأنت تقول: يا مُسلمونَ، فتُثبت النون، وتَحذفه مع اللام، فتقول (المُسلمات) كما تقول (الرجل)، وفي الوقف إذا قلت: جاءني مُسلماتْ، وتقول (المُسلمون) في الوصل والوقف، فقد رأينا هذه النون تنويناً لا يُخالف غيره إلا في هذا الموضع، فإذا جَهِلْنا السَّماعَ في موضعٍ ما حَملناه على الأكثر، وقد جَرى هذا التنوين مَجرى غيره في كل موضع، فكما أَجريتَه مُجرى نون (رَجُلٍ) في كل ما ذكرته، فكذلك تُجريه هنا، فتقول: لا مُسلماتِ، كما تقول: لا رَجُلَ، وتبنيه على الكسر لأنه نظير الفتح هنا، وهو علامة النصب، فيكون علامة للبناء، كما قال س[3]/ في هيهات: مَن قاله [٢: ١٧١/ب] بالفتح فهو مفرد مبنيّ على الفتح، ومَن قال بالكسر فجمع هَيْهاة، بناه على الكسر لأنَّ الكسر في الجمع نظير الفتح في المفرد» انتهى. وقد اعتذر ابن هشام عن صرف (عَرَفاتٍ) بِما يوقَف عليه مِن كلامه.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٨.

(٢) هذه كلمة مِن بيت لامرئ القيس، تقدم في ١: ١٥٥، ١٥٦.

(٣) الكتاب ٣: ٢٩١ ـ ٢٩٢.

وقال أبو علي: مَن يعتقد الإعراب في «لا رجلَ» قال «لا مُسلماتِ لك» بحذف التنوين، وكانت الكسرة عنده علامة نصب، ومَن بَنى بَناها على الكسر لأنَّ الكسرة هنا نظير الفتحة، واللفظ واحد، والحكم مختلف.

وقال ابن جِنِّيْ في الخصائص[1]: «لم يُجز أصحابنا فتح هذه التاء إلا شيئاً قاسه أبو عثمان، فقال: أقول (لا مُسلماتَ) بفتح التاء؛ لأنَّ الفتحة الآن ليست لِـ (مُسلمات) وحدها، وإنَّما هي لها ولِـ (لا) قبلها، وإنَّما يُمتَنَعُ مِن فتح التاء ما دامت الحركة لها وحدها، فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق الحصر[2] الذي كان عليها، فأقول (لا هَيهاتَ لك)[3] بفتح التاء».

وقال أبو الفتح[4]: «وغيره [يقول][5]: لا هَيهاتِ لك، بالكسر على كل حال بلا تنوين» انتهى.

وتلخص في «لا مُسلمات» أربعة مذاهب:

أحدها: الكسر والتنوين، وهو مذهب ابن خروف، وقد سبقه إلى ذلك قوم من النحويين، قاله ابن الدَّهّان في (الغُرَّة).

والثاني: الكسر بلا تنوين، وهو مذهب الأكثرين.

والثالث: الفتح، وهو مذهب المازني والفارسي.

والرابع: جواز الكسر والفتح مِن غير تنوين في الحالين، وهو الصحيح إذ ورد به السماع، أعني الكسر والفتح مِن غير تنوين فيهما، ولو كانوا وقفوا على السماع ما اختلفوا.

---

(١) الخصائص ٣: ٣٠٥.
(٢) في الخصائص: الحظر.
(٣) الذي في الخصائص: وتقول على هذا: لا سِماتَ بإبِلك، بفتح التاء.
(٤) الخصائص ٣: ٣٠٥، ولفظه: وغيره يقول: لا سِماتِ بِها، بكسر التاء على كل حال.
(٥) يقول: تتمة من الخصائص.

وفي (البسيط) ما ملخصه: إن كان جمعاً على أصله لم يُسَمَّ به ولم يُضَفْ بُني على حركة إعرابه، وهي الكسرة. وقيل: ينبغي أن يُفتَح لأنه بناء للتركيب[1]، فالحكم له لأنه حادث، وسببه (لا)؛ ألا تراه يشبه الإعراب، فيحمل على لفظه، وهذا البناء يكون على الفتح كخمسةَ عشرَ، فالحكم لهذا الحادث، وتُلغى حالة الأصل، وبه قال الرُّمّانيُّ والصّقِلِّيُّ مِنَ المتأخرين. وقال ابن جِنِّيْ: «الكسر هو الوجه عند النحويين، وإنَّما قال ذلك بعضهم قياساً».

وإن أُضيف لفظاً أو تقديراً، نحو «لا مُسلماتِ زيدٍ» أو «لا مُسلماتِ لك» كُسر على الأصل لأنه معرب اتفاقاً. فإن رَكَّبتَه مع اسم آخر، فقلت «لا سرحَ مسلمات»، وتقدم الاسم على الجمع، فعلى رأي الصّقِلِّيِّ تُفتَح التاءُ لأنَّ هذه فتحة لبناء التركيب، فالحكم له. وعلى قياس الأكثر تُكسَر عملاً بالأصل. وقد يقال: القياس يقتضي التنوين إذا كان للمقابلة لأنه نظير النون في الجمع، وأنت تقول: لا زَيدِينَ، فتبنيه على الياء لأنه للنصب،/ ويثبت التنوين، فكذلك الكسرة والتنوين. وربَّما قال به ابن [٢: ١٧٢/أ] خروف فيما حَكى عنه بعض الأشياخ.

فإن كان عَلَماً فعلى مَن جَعل الإعراب في النون في الجمع حَذف التنوين وفتح، فقال: لا مُسلماتَ، وعلى مَن جَعل الإعراب بالحروف كَسر التاء، وحَذف التنوين، وعلى قياس قول الرُّمّانيّ الفتح مطلقاً، وكذا على قول مَن لا يُلاحظ التركيب الحادث، يكسر ليس إلا.

وقوله **ورَفعُ الخبر - إن لم يُرَكَّب الاسمُ مع لا - بِها عند الجميع** مثالُ ذلك: لا آمراً بمعروف مذمومٌ، ولا صاحبَ خُبثٍ مأمونٌ، فرفعُ (مذموم) و(مأمون) هو بنفس (لا)، عملتْ في الاسم النصب وفي الخبر

(١) ك: بناء التركيب.م: بناه على التركيب.

الرفع. وذكر الأستاذ أبو علي الشلوبين[1] أنه لا خلاف في رفع الخبر بِها عند عدم تركيبها.

والخبر في هذا الباب لا يكون إلا نكرة؛ لأنه إن كان معرفة أَدَّى ذلك إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وذلك لا يَجوز، وجاز ذلك على قِلَّة في (إنَّ) لأنَّها أقوى في العمل مِن (لا)، فعلى هذا لا يَجوز: لا كريمَ أنت، ولا فاضلَ زيدٌ، فأمّا ما حكاه الأخفش عن العرب مِن قولهم «لا موضعَ صدقةٍ أنت» فـ (موضع) منصوب على الظرف لا على أنه اسم (لا)، وأنت: مبتدأ، وكان ينبغي تكرارها، لكنهم لم يكرروها لأنَّ ذلك جرى في الكلام مجرى المثل، قاله المازني، والأمثال لا تُغيَّر؛ ألا ترى أنَّهم يقولون «وَرَيتُ بك زِنادي»[2] لأنه مثل، ولا يقولون في الكلام إلا: وَرَتْ الزِّنادُ تَرِي[3].

وقوله **وكذا مع التركيب على الأصحّ** هذا الذي اختاره المصنف هو مذهب الأخفش[4] والمازني وأبي العباس[5] وجماعة[6]، ذهبوا إلى أنَّ (لا) هي العاملة في الخبر الرفعَ إجراءً لها مُجرى (إنَّ)، وأنه يَجوز أن تقول: لا رجلَ في الدار وامرأةٌ، فتعطف على الموضع، كما يَجوز أن تقول: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، فتعطف على الموضع.

---

(١) قال: «وخبرها مرفوع إن كانت محمولة على إنَّ كرفع خبر إنَّ» التوطئة ص٣١٣.

(٢) مجمع الأمثال ٢: ٣٦٧ وجمهرة الأمثال ٢: ٣٤٠. يُضرَب عند لقاء النجح، أي: رأيت منك ما أحب.

(٣) م: وَرَى الزَّنْدُ يَرِي. وَرَت الزناد: خرجت نارها. ووَرِيَتْ: صارت وارية. وفي اللسان (ورى) أنه يقال: وَرَت الزَّندُ تَرِي، وقد يقال: وَرِيَتْ تَوْرَى.

(٤) المسائل المنثورة ص٨٦ ـ ٨٧ وشرح المفصل ١: ١٠٦ والتبيين ص٣٦٨ واللباب ١: ٢٣٤.

(٥) المقتضب ٤: ٣٥٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٣/أ وشرح الجزولية للشلوبين ص١٠٠٥.

(٦) كالزمخشري في المفصل ص٢٩ ـ ٣٠.

واعتُرض[1] على هذا المذهب بأنَّ الحرف الذي يَنصب الاسم ويرفع الخبر إذا غَيَّرَ معنى الكلام الذي دخل عليه لم يَجز الحمل فيه على الموضع، ولذلك لم يَجز في ليتَ ولعلَّ وكأنَّ، فكان ينبغي على هذا ألاّ يَجوز العطف على الموضع مع (لا) لأنَّها غَيَّرَت معنى ما دخلت عليه مِن الإيجاب إلى النفي.

فأجاب السيرافي[2] عن ذلك بأن قال: (لا) حَدَثَ فيما دخلت عليه معنى النفي، ومعنى النفي لا يناقض الابتداء لأنَّ حروف النفي يَجوز دخولها على الابتداء، نحو قولك: لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ، وليست لعلَّ وليتَ وكأنَّ كذلك؛ لأنَّها لا يقع بعدها المبتدأ في شيء من كلامهم.

وذهب/ غيره[3] من النحويين إلى أنَّها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل [٢: ١٧٢/ب] النكرة مع (لا) العاملةِ فيها في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر للابتداء، كما أنَّ النكرة مع (مِن) في قولك «هل مِن رجلٍ قائمٌ» في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر للمبتدأ.

وهذا المذهب الأخير هو الظاهر مِن كلام س[4]، وهو الصحيح. والدليل على ذلك أنه يَجوز أن تحمل جميع توابعها على الموضع قبل أن تأتي بالخبر، كما يجوز أن تحمل توابع النكرة المجرورة بِـ (مِنْ) في قولك «هل مِنْ رجلٍ في الدار» على الموضع قبل الخبر، فتقول: لا رجلَ عاقلٌ في الدار، ولا رجلَ وامرأةٌ في الدار، كما تقول: هل مِن رجلٍ عاقلٌ في الدار؟ وهل مِن رجلٍ وامرأةٌ في الدار؟ فلولا أنَّهما مع (لا) محكوم لهما

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب ـ ٨٣/أ.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب ـ ٨٣/أ.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٣ والمقرب ١: ١٩٠ والتبيين ص٣٦٨. ونُسب في شرح الكافية ١: ١١٠ إلى الكوفيين.

(٤) الكتاب ٢: ٢٧٥.

بحكم اسم مبتدأ لَمَا جاز الحمل على الموضع قبل الخبر[1]، كما لم يَجز الحمل على موضع (إنَّ) قبل الخبر، بل مَن أجاز ذلك مِنَ البصريين في باب (إنَّ) إنَّما يُجيزه بعد الخبر.

وثَمرة الخلاف تظهر في نحو قولك: لا رجلَ ولا امرأةٌ قائمان، فعلى مذهب الأخفش لا يَجوز ذلك لأنه يؤدي إلى إعمال عاملَينِ في معمول واحد، بيان ذلك: تقول: لا رجلَ في الدار، فالعامل عنده في الخبر (لا)، بمنزلة الخبر في (إنَّ)، فإذا قلت «لا رجلَ ولا امرأةٌ عاقلان» لزم أن يكون (عاقلان) يعمل فيه عاملان: (لا) مِن حيث هو[2] خبر اسمها، وتعمل فيه (امرأة) مِن حيث هو خبرها، ولا يَجوز ذلك. وعلى المذهب الآخر يَجوز لأنَّهما اسمان مبتدآن معطوف أحدهما على الآخر، كما تقول: زيدٌ وعمرٌو قائمان.

وأمّا إذا كان الخبر مِمَّا يَصلُح أن يكون لأحدهما، نحو قول الشاعر[3]:

فلا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها .....

فـ (فيها) خبر عن الاسمين على ظاهر قول س[4]، وخبر عن

---

(١) قبل الخبر: سقط من م.

(٢) هو خبر... من حيث: سقط من ك.

(٣) هو أمية بن أبي الصلت. وعجز البيت:

وما فاهُوا به أبداً مُقيمُ

ديوانه ص٤٧٥ ومعاني القرآن للفراء ٣:٢٣٢ وسر الصناعة ص٤١٥. وذكر العيني أنَّ البيت محرف مِن بيتين، وهما:

ولا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها ولا حَينٌ، ولا فيها مُليمُ

وفيها لحمُ ساهرةٍ وبَحْرٍ وما فاهُوا به لهمُ مُقيمُ

المقاصد النحوية ٢:٣٤٦ ـ ٣٤٩. الساهرة: الأرض. والبيت في وصف الجنة. وانظر تخليص الشواهد ص٤٠٦، ٤١١.

(٤) الكتاب ٢:٢٨٦. وانظر اللباب ١:٢٣٤.

أحدهما، وخبرُ الآخر محذوف على قول أبي الحسن[1].

وقال المصنف في الشرح ما نَصُّه[2]: «وغيرُ ما ذهب إليه س أَولَى لأنَّ كل ما استحقَّت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرُها باقٍ، فليبقَ ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب كما لم يضر (أنَّ) صيرورتُها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعلُ (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعَها مِنَ العمل في الخبر لَمَنَعَها مِن العمل في الاسم؛ لأنَّ أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أنَّ التركيب لم يَمنع عملها في الاسم، فلا يَمنع عملها في الخبر. وأيضاً فإنَّ عمل (لا) في الخبر أَولَى مِن عملها في الاسم؛ لأنَّ تأثيرها في معناه أشدُّ مِن تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنَّما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث في العامل. وإنَّما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بِـ (لا) غيرِ المركَّبة لأنَّ مانعَ التركيب هو كون الاسم مضافاً أو/ شبيهاً به، وكلاهما [٢: ١٧٣/أ] صالحٌ للابتداء[3] مجرداً عن (لا)، كما أنَّ اسم (إنَّ) صالحٌ للابتداء به مجرداً عن (إنَّ)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإنَّ تجرده من (لا) يُبطل الابتداء به لأنه نكرة لا مُسَوِّغَ معها، فإذا اقترنت بِـ (لا) كانت بمنزلة نكرة ابتُدئ بِها لاعتمادها على نفي» انتهى ما رَجَّحَ به المصنف ما اختاره مِن مذهب الأخفش، وتقدم بُطلانُه.

وفي (الغُرَّة): وقياس الكوفي[4] أن يكون الخبر مرفوعاً بخبر الابتداء ظَهَرَ العملُ في الاسم أو لم يظهر، كما يقول الكوفيُّ[5] ذلك[6] في (إنَّ).

---

(١) اللباب ١: ٢٣٤.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٥٦.

(٣) في شرح المصنف: للابتداء به.

(٤) شرح المفصل ١: ١١٠ حيث نص على أنَّ هذا مذهبهم.

(٥) الإنصاف ص١٧٦ [المسألة ٢٢].

(٦) ذلك... النحويين: سقط من ك.

وما ذهب إليه معظم النحويين مِن أنَّ النكرة المبنيَّة مع (لا) في موضع نصب بِها نظير قولهم «يا بنَ أُمَّ»، و«يا بنَ عَمَّ»، فإنَّهم زعموا أنَّهما بُنيا، وجُعلا بمنزلة اسم واحد، وزعموا أنَّ (عَمَّ) في موضع خفض بالإضافة، كما أنَّ موضع الاسم النكرة نصبٌ بِـ (لا).

وهذا في كلتا المسألتين مشكل جدّاً، وذلك أنَّهما مِن حيث التركيب صار كلٌّ منهما كجزء كلمة، وجزءُ الكلمة لا يَعمل في الجزء الآخر، ومِن حيثُ العملُ لا يكون كجزء[1] كلمة، فتدافَعا. ولهذا الإشكال ـ واللهُ أعلمُ ـ زعم بعضهم أنَّ حركته حركة إعراب لا حركة بناء، وسيأتي ذكر هذا المذهب، وإنَّما اضطرُّوا إلى دعوى العمل لأنَّهم وجدوا هذه النكرة تُتْبَعُ قبلَ الخبر رفعاً ونصباً، فتقول: لا رجلَ وامرأة عندك، وسيأتي الكلام في ذلك إن شاء الله.

وليسوا مضطرّين إلى دعوى ذلك في «يا بنَ أُمَّ»، و«يا بنَ عَمَّ»؛ إذ يَجوز ألاّ يكونا مركَّبَين، بل يكونان متضايفين، والأصل: يا بنَ أُمًّا، ويا بنَ عَمًّا، وقد سُمع ذلك، وحذف الألف المنقلبة عن ياء الإضافة، واجتُزئ بالفتحة عنها، وسيأتي تحرير ذلك في باب النداء إن شاء الله تعالى.

ص: وإذا عُلم كثْر حذفُه عند الحجازيين، ولم يُلفظ به عند التميميين، وربما أُبقي وحُذف الاسمُ.

ولا عملَ لِـ (لا)[2] في لفظ المثنى من نحو: لا رَجُلَينِ فيها، خلافاً للمبرد. وليست الفتحة في نحو (لا أحدَ فيها[3]) إعرابية، خلافاً للزجاج

---

(١) فيما عدا م: جزء.

(٢) في النسخ كلها: ولا عمل لها. والتصويب من التسهيل وشرحه وما سيأتي أثناء الشرح في ص٢٤٥.

(٣) فيها: سقط من ك، ح.

والسيرافي. ودخول الباء على (لا) يَمنع التركيب غالباً، ورُبَّما رُكِّبت النكرة مع (لا) الزائدة.

ش: قوله **وإذا عُلِمَ** احتراز من ألاّ يُعلم، ولا يدلّ عليه دليل، فلو قلت «لا رجلَ» في ابتداء كلام، ولا دليل على حذف الخبر لا من لفظٍ سابق ولا من قرينة حالية، لم يكن كلاماً، بل يجب إثبات الخبر كقوله «لا أحدَ أغيَرُ مِنَ اللَّهِ»[1]، وقال الشاعر[2]:

ورَدَّ جازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمةً ولا كَريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ

ف (مصبوح) عند س[3] خبر.

وزعم ابن الطراوة[4] أنه يُمكن أن يكون صفة، والخبر محذوف، أي: ولا كَريمَ مصبوحٌ في الوجود. ورُدَّ عليه بأنَّ الشاعر إنَّما يصف عامهم بالمحل/، أي: ورَدَّ جازرُهم حَرْفاً، أي: ناقة كالحرف، لضمورها تُشَبَّهُ بالنون، ومُصَرَّمة: صيَّرها مصرمةَ الأخلاف ضَنّانة[5] باللبن لئلا يرضعها[6] الفصيل إن كان فيها لبن، ثُمَّ قال: ولا كَريمَ مصبوح، أي: ليس مِن كَريم مصبوحٌ، أي: ليس مِن كَريم مَن يُصبَح، أي: يُسقى اللبنَ في الصباح؛ لأنه ليس ثَمَّ لَبَنٌ، فإذا كان كريمُ الوِلدان ذو المال والرَّفه لا يُصبَح فما ظُنُّك بِمَن ليس بكريم، فإنَّما نَفى أن يُصْبَح الكريم، والنفي إنَّما يتوجّه على الخبر. [٢: ١٧٣/ب]

---

(١) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في صحيحه في كتاب التفسير (سورة الأنعام) الباب السابع ٥: ١٩٤ و(سورة الأعراف) الباب الأول ٥: ١٩٦.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٢٨٥، وهو بهذه الرواية ملفق من بيتين. وانظر الارتشاف ص١٢٩٩. الجازر: الذي ينحر الناقة ويكشط جلدها ويفصل لحمها. والمصرمة: التي لم يبق فيها لبن.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٤) كذا! وهذا رأي أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ص٢٤٠. وابن الطراوة رَدَّ عليه هذا القول في رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص٨٥.

(٥) ك: مصتانة. ن: نصتانة. ولعلهما مصحفان من: مضنانة.

(٦) في النسخ المخطوطة: يرضعه. وما أثبتُّه أولَى.

والذي قاله ابن الطراوة يكون معناه: ليس في الوجود كريمٌ مصبوح، فالمنفيُّ هو «في الوجود» لا المصبوح إذ الصفة لا تُنفى، ولو قلت «ما زيدٌ العاقلُ قائمٌ» كان نفياً للقيام لا لزيد العاقل، وكذلك الكريم المصبوح ليس في الوجود، بل مات، فكأنه قال: الكرام المصبوحون فُقدوا، أي: كان ثَمَّ كرامٌ مصبوحون وفُقدوا. وليس هذا مقصد الشاعر، إنَّما يريد أنَّ كريم الوِلْدانِ مِن هؤلاء القوم لا يُصبَح وإن كان يُبقى عليه ويُشفَق لصغره. انتهى.

فإذا عُلم بدلالة لفظٍ سابق أو قرينةٍ حالية كَثُرَ حذفُه عند الحجازيين، سواء أكان ظرفاً أم مجروراً أم غير ذلك، وأكثر ما يَحذفه الحجازيون مع (إلا)، نحو ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]. ومِن حذفه دونَ (إلا) قوله ﴿لَا ضَيْرٌ﴾[2]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[3]، «لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ»[4]، و«لا عَدْوَى ولا طِيَرةَ»[5]. ومِن حذفِه للقرينة قولُك للمريض: لا بأسَ، أي: لا بأسَ عليك.

وإنَّما كثُر الحذفُ في الخبر بعد (لا) هذه لأمرين:

أحدهما: أنَّها مُشَبَّهة في العمل بِـ (إنَّ)، وخبرُ (إنَّ) النكرة يكثُر حذفه.

والآخر: أنَّ (لا) وما دخلتْ عليه جواب استفهام عامّ، والأجوبة

---

(١) سورة الصافات، الآية: ٣٥ وسورة محمد، الآية: ١٩.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ٥٠.

(٣) سورة سبأ، الآية: ٥١.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ص٧٤٥ والحاكم في المستدرك ٢:٦٦ وغيرهما. وانظر تخريجه في جامع العلوم والحكم ٢:٢٠٧ ـ ٢٢٥. الضرر: الاسم. والضرار: الفعل. وقيل: الضرر: أن يُدخل على غيره ضرراً بِما ينتفع هو به، والضرار: أن يُدخل على غيره ضرراً بِما لا منفعة له به، كمن منع ما لا يضره ويتضرر به الممنوع.

(٥) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطب ـ باب الجذام ٧:١٧ وباب الطيرة ٧:٢٧ وباب لا هامة ٧:٢٧ وباب لا عدوى ٧:٣١.

يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولذلك يكتفون بـ (لا)، وبـ (نَعَمْ) في الجواب، ويَحذفون الجملة رأساً بعدهما.

وقوله **ولم يُلفَظ به عند التميميين** ظاهرُ هذا أنه إذا عُلم الخبر لا يُثبِته التميميون مطلقاً، سواء أكان ظرفاً أم مجروراً أم غيرهما. وقال في الشرح[1]: «لا يَلفظ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذفُ عندهم واجب بشرط ظهور المعنى». قال[2]: «ومَن نَسب إليهم التزامَ الحذف مطلقاً ـ يُشير إلى الزمخشري[3] ـ أو بشرطِ كونه ظرفاً ـ يُشير إلى الجزولي[4] ـ فليس بِمُصيب» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «بنو تميم يلتزمون حذفه إذا كان اسماً يظهر فيه الرفع». وقال في مكان آخر[5]: «والخبر لا يَخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز لك فيه وجهان: إن شئت حذفته، وإن شئت أثبتَّه. وإن كان غير ذلك فبنو تميم يلتزمون الحذف، وأهل الحجاز يُجيزون الحذف والإثبات».

فما ذكره/ ابن عصفور مخالفٌ لِما ذكره المصنف؛ لأنَّ المصنف [٢: ١٧٤/أ] ذكر أنَّ بني تميم يلتزمون حذفه مطلقاً إذا عُلم، وابن عصفور ذكر أنَّهم لا يلتزمون حذفه إلا إذا كان غير ظرف ولا مجرور.

وفي كتاب (البديع) ما يوافق كلام المصنف، قال فيه:[6] «أهل الحجاز يُظهرون خبر (لا)، فيقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، ويحذفونه كثيراً، فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، أي: لك، وعليك، وبنو تميم لا يُثبتونه أصلاً».

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٥٦.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٥٦. وهذا النص يتلو النص السابق بدون فاصل بينهما.

(٣) المفصل ص: ٣٠.

(٤) الجزولية ص٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٥) شرح الجمل ٢: ٢٧٣.

(٦) البديع في علم العربية لابن الأثير ١: ٤٣٤.

وقال س[1]: «والذي بُني[2] عليه في زمان أو مكان، ولكنك تُضمره، وإن شئت أظهرته: لا رجلَ، ولا شيءَ، تريد: لا رجلَ في مكان، ولا شيءَ في زمان[3]. والدليل على أنَّ لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ قولُ العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك، وأخبرنا يونس أنَّ منَ العرب مَنْ يقول: ما مِن رجلٍ أفضلُ منك، كأنه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل مِن رجلٍ خيرٌ منك؟ كأنه قال: هل رجلٌ خيرٌمنك» انتهى.

وشرحه أصحابنا، فقالوا: يريد أنَّ الخبر لهذا المبتدأ في السؤال أو الجواب يكون زماناً ومكاناً، أضمرتَه أو أظهرتَه، بحسب المبتدأ المنفيّ أو المسؤول عنه، إذ قد يكون شخصاً وغيره، وقد يكون الخبر غير ظرف بدليل قول س بعدُ «لا رجلَ أفضلُ منك»، وإنَّما اقتصر أولاً على ذلك لأنه الأكثر، ولأنَّ الكلام عليه أدلّ. وقول س «ولكنك تُضمره» يعني في جميع اللغات. وقوله «وإن شئتَ أظهرتَه» يعني في لغة أهل الحجاز. ثم استدلّ على أنه في الموضعين مرفوع بظهور الخبر مرفوعاً، ومراده هنا أن يستدلّ على أنَّ الاسم بعد (لا) ليس في موضع رفع بِـ (لا) على لغة مَن يقول[4]:

.... لا بَـراحُ

وقال «في لغة بني تميم» لأنَّهم لا يُظهرون الخبر، فصار الأمر محتملاً أن يكون مرفوعاً بِـ (لا)، والخبر محذوف.

وللخصم أن يقول: لو ظهر عندهم لكان منصوباً، فاستدلّ بظهوره

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٥ ـ ٢٧٦. وانظر ص٢٩٣ أيضاً.

(٢) الكتاب: يبنى.

(٣) في النسخ كلها: في مكان. والتصويب من الكتاب.

(٤) تقدم في ٤: ٢٨١.

في لغة أهل الحجاز. ووجه الدليل مِن ذلك أنَّ بني تميم لم يُعملوا (ما) البتة، وهي أقوى مِن (لا)، وإنَّما أعمَلَها الحجازيون، وإذا كان أهل الحجاز يقولون «لا رجلَ أفضلُ منك» بالرفع وإبطال عمل (لا) فيما بعدها الرفع إذ[1] لم ينصب بعدها[2] الخبر فأحرى التميميّ الذي لا يُعمل بوجه ألاّ يُعمل (لا) التي هي أضعف.

وفي (الغُرَّة): بنو تميم كثيراً ما يَحذفون الخبر، وأهل الحجاز يُظهرونه، كذا ذكر السيرافي[3] في تأويل ما قال س.

ومِن حذف الخبر قولهم: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، و«لا فَتَى إلا عليّ، ولا سيفَ إلا ذو الفَقار»[4]، وكل العرب يقول ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[5]، ولا حَولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله، يُضمرون: في الدنيا، أو: لنا، أو: في الوجود، وما أشبهَ ذلك في المعنى. ويَجوز في ذي الفقار ونحوه الرفع على البدل/ من الموضع ـ وسيأتي الكلام في ذلك في باب الاستثناء ـ [٢: ١٧٤/ب] وعلى الصفة، ويَجوز النصب على الاستثناء، فتقول: إلا ذا الفَقار، وإلا اللَّهَ، بالنصب. ولا يَجوز فيما كان معرفة نحو «إلا ذو الفَقار» حالة الرفع أن يكون خبراً لأنه معرفة، واسم (لا) نكرة، ولا يُخبَر عن النكرة بالمعرفة، ولأنَّ (لا) لا تعمل في المعارف، ولا تعمل في الموجب إذا فَرَّعنا على قولِ مَن يقول إنَّها تَرفع الخبر.

وزعم أبو عمر الجرميّ في (الفَرخ) أنه لا يصح في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا

---

(١) م، ن: إذا.

(٢) فيما عدا م: بها.

(٣) قال: «وأمّا استدلال سيبويه على أنَّ لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم بقول العرب من أهل الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك فكأنَّ بني تميم يقولون لا رجلَ، ويسكتون عن إظهار الخبر، فاحتجَّ بلغة أهل الحجاز لأنَّهم يُظهرون الخبر» شرح الكتاب ٣: ٨٣/أ.

(٤) انظر تخريجه في المقاصد الحسنة ص٧٢٤ ـ ٧٢٥ وكشف الخفاء ٢: ٣٦٣ ـ ٣٦٤. ذو الفقار: اسم سيف النبي ﷺ. وانظر اللسان (فقر).

(٥) سورة الصافات، الآية: ٣٥ وسورة محمد، الآية: ١٩.

ٱللَّهُ﴾ إلا الرفع، قال: لأنه لم يتمّ الكلام، وكأنك قلت: اللَّهُ إلهٌ، وزيدٌ رجلٌ، وهذا غير بَيِّن؛ لأنَّ الكلام تامٌّ بالإضمار، وقد ذكر س[1] «لا أحدَ فيها إلا زيداً» بالنصب، وأجاز[2] ذلك في قول الشاعر[3]:

..... ولا أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إلا مُضَيَّعا

وبلا شك أنَّ الكلام تامّ. وما جاز فيه الإتباع جاز فيه النصب.

وقوله **ورُبَّما أُبْقيَ، وحُذفَ الاسمُ** أي: أُبقيَ الخبرُ. قال س[4]: «ونظيرُ (لا كَزيدٍ) في حذفهم الاسمَ قولُهم: لا عليكَ[5]، وإنَّما يريد: لا بأسَ عليك، ولا شيءَ عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه».

وقال أيضاً س[6]: «وتقول: لا كالعَشيَّةِ عَشيَّةٌ، ولا كزيدٍ رجلٌ؛ لأنَّ الآخر هو الأول، ولأنَّ زيداً رجلٌ، وصار (لا كَزيدٍ) كأنك قلت: لا أحدَ كزيدٍ، ثم قلت: رجلٌ، كما تقول: لا مالَ له، ثم تقول: قليلٌ ولا كثيرٌ، على الموضع، قال امرؤ القيس[7]:

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣٨.

(٢) يعني سيبويه. الكتاب ٢: ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

(٣) صدر البيت:

أَمَرْتُكُمُ أَمْري بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى

وهو للكَلْحَبة العُرَنيّ ـ واسمه هبيرة بن عبد مناف ـ كما في الكتاب ٢: ٣٣٧. وفي النوادر ص٤٣٥: الكلحبة. وهو من قصيدة في المفضليات ص٣٢ [المفضلية الثانية] وفيها: الكلحبة العُرَنيّ. وكذا في الخزانة ٣: ٣٨٥ ـ ٣٨٦ [الشاهد ٢٣٢]. وذهب البغدادي في ١: ٣٩٢ [عند الشاهد ٦١] إلى أنَّ الصواب في نسبته: العَرينيّ؛ لأنَّ العُرَنيّ نسبة إلى عُرَينة، وليس في نسبه عُرينة، وإنَّما فيه: عَرين.

(٤) الكتاب ٢: ٢٩٥.

(٥) انظر أيضاً الكتاب ١: ٢٢٤ و ٢: ١١٥، ٤٠٠، و ٣: ٢٨٩.

(٦) الكتاب ٢: ٢٩٤.

(٧) ديوانه ص٢٢٧ والكتاب ٤: ٢٩٤ والخزانة ٤: ٩٠ ـ ٩٥ [الشاهد ٢٦٦]. ونُسب في الكتاب ٤: ١٤٧ إلى النعمان بن بشير الأنصاري، وليس في شعره المطبوع. وصدره في إيضاح الشعر ص٣٣٧. يصف عُقاباً تتبع ذئباً لتصيده، فتعجب منها في شدة طلبها، وتعجب من الذئب أيضاً في سرعته وشدة هربه منها.

وَيْلُمِّها في هَواءِ الجَوِّ طالبةً ولا كَهذا الذي في الأرضِ مطلوبُ

كأنه قال: ولا شيءٌ كهذا، ورفع على ما ذكرتُ لك» انتهى.

وإنَّما قَلَّ حذفُ اسم (لا) لأنَّ (لا) قد تنزلت من النكرة منزلة (مِنْ) منها في السؤال، فكما لا يَجوز حذف النكرة وإبقاء (مِن) فكذلك لا يَجوز حذف النكرة وإبقاء (لا)، بل ما سُمع من ذلك حُفظ، ولم يُقَسْ عليه.

وقوله **ولا عملَ لِـ (لا) في لفظِ المُثَنَّى مِن نحو (لا رَجُلَينِ فيها)، خلافاً للمبرد** في عبارة المصنف قُصور لأنه قَصَرَ هذا الحكم على المثنَّى، والخلافُ في الجمع الذي على حدّ التثنية كالخلاف في التثنية، فنقول: اختلفوا فيهما:

فذهب المبرد[1] إلى أنه لا يَجوز أن يُبنَيا مع (لا). واستدلَّ على ذلك بأنَّهما لم يُجعلا مع ما قبلهما اسماً واحداً، ولا وُجد ذلك في كلامهم كما لم يوجد المضافُ ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد، وإذا لم يُجعَلا معها بمنزلة اسم واحد كانا مُعربَين بعدها[2]. ولم يَجز عنده في نعتهما إلا وجهان: النصب على اللفظ، والرفع على الموضع.

وذهب س[3] والخليل[4] وأبو بكر[5] وأبو إسحاق والفارسي[6] وابنُ جِنِّيْ[7] والجماعة[8] إلى أنَّهما مبنيّان مع (لا). واستدلَّ الفارسي على ذلك

---

(١) المقتضب ٤: ٣٦٦ والأصول ١: ٣٨٣.

(٢) فيما عدا ن: بعدهما. وذكر في ن أنه في نسخة أخرى: معها.

(٣) الكتاب ٢: ٢٨٣ والمقتضب ٤: ٣٦٦ وسر الصناعة ص٤٨٢.

(٤) الكتاب ٢: ٢٧٩ ـ ٢٨١ والمقتضب ٤: ٣٦٦ والأصول ١: ٣٨٣.

(٥) الأصول ١: ٣٨٣.

(٦) المسائل الحلبيات ص٣٠٩ ـ ٣١٠ وسر الصناعة ص٤٨٢.

(٧) سر الصناعة ص٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٨) كابن عصفور في المقرب ١: ١٩٠ وشرح الجمل ٢: ٢٧٢.

في (الحلبيات)، فقال[1]: «قولك لا يَدَينِ بِها لكَ بمنزلة لا رجلَ لكَ، و ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا/ بِٱللَّهِ﴾[2]؛ ألا ترى أنه ليس مضافاً إلى شيء، وإذا لم يكن مضافاً كان في حكم الأسماء المفردة المبنيّة على الفتح في هذا الباب، وكونُ حرف التثنية فيه لا يَمنع مِن بنائه مع (لا) وجعلِه معها بمنزلة اسم واحد؛ ألا ترى أنَّ حرف التثنية ليس بشيء مضاف إليه كـ (رجل) مِن قولك: لا غلامَ رجلٍ، وإنَّما هو بمنزلة تاء التأنيث وأَلِفَيه وكياءَي النسب، فكما أنك لو قلت: لا كُرسيَّ لك، ولا بَصْرِيَّ عندَك، ولا جُمُعةَ لك، لم يَمتنع أن تبني هذه الأسماء مع (لا)، وتَجعلها معها كاسم واحد، كذلك لا يَمتنع ذلك في المثنَّى والمجموع. [٢: ١/١٧٥أ]

ومِمَّا يدلُّ على جواز بناء ذلك مع (لا) أنَّ آخر المجموع بمنزلة أواخر الكلم المعربة، فمِن حيثُ جاز بناء سائر الكلم المعربة مع (لا) كذلك يَجوز بناء المثنَّى والمجموع.

فأمّا كون النون في الآخر في التثنية والجمع فليس بِمانع من ذلك للحاقها[3] ما يلحق سائر المبنية، كما لم تَمنع الميم اللاحقة لقولهم (اللهُمَّ) أن يجري البناء المطرد في النداء على حرف الإعراب الذي قبله. وإذا كان كذلك كان (لا يَدَينِ بِها لكَ) مثل (لا غلامَ لكَ)، ووقعت الياء في التثنية مِن حيثُ كانت الفتحة بمنزلة النصبة[4]، فساوتْها في لفظ التثنية كما تساوتا في لفظ الإفراد. وليس قول مَن قال إنه لا يَجوز ذلك لأنك لم تَجد مثله بِمستقيم في هذا لأنَّ الشيء إذا دلَّت الدلالة على صحته لم يقدح في دلالته أن لا نظير له وإن كان في إيجاد النظير بعض الإيناس».

---

(١) الحلبيات ص٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٣٩.

(٣) فيما عدا م: للحاقهما. وما أثبتُّه موافق لِما في الحلبيات، ففيه ما نصه: للحاقها ما يلحق سائر المبنية من هاء الوقف في مُسلمونَهْ وتَغْلِبِيَنَهْ.

(٤) في النسخ المخطوطة: النصب. والتصويب من الحلبيات.

وقال ابن عصفور[1]: «استدلَّ أبو العباس على ذلك بأن قال: لم يوجد اسمٌ مثنًّى مبنيٌّ في كلام العرب، وأمّا (هذانِ) و (اللذانِ) وأشباههما فصيغ تثنية، وليست بِمُثنّاة على الحقيقة، وأيضاً فإنَّهما قد طالا بالنون، والاسمُ المُطَوَّل في باب (لا) معرب».

ورَدَّ عليه بأنه وُجد اسمٌ مثنًّى مبنيٌّ بدليل قولهم (اثنانِ) في العدد إذا لم يُقصد الإخبار بل مجرد العدد، وبأنه لا طول بالنون لأنَّها هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يُطَوَّل به كذلك لا يُطَوَّل بالنون. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

أمّا قوله في (اثنانِ) لمجرد العدد «إنه مبنيّ» فينبغي أن يزيد فيه «بلا عطفيّة»؛ لأنه قد زعم في (المقرب)[2] أنه إذا كانت عطفيّة، وكان[3] لمجرد العدد، معرب، وأنه دخله لقب من ألقاب الإعراب.

وقال المصنف في الشرح[4]: «خالفَ المبردُ س في اسم (لا) المثنّى، نحو: لا رجُلَينِ فيها، فزعم أنه معرب، واحتجَّ بأمرين: أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أَشْبَهَ المُطَوَّلَ. والثاني: أنَّ العرب تقول: أَعجبَني يومَ زُرتَني، فتفتح، وأَعجبَني يومُ[5] زُرتَني، فتُعرب.

وعُورِضَ في الأول بأنَّ شَبَهَ (لا رجلينِ) بِـ (يا رجُلانِ)[6] أقوى مِن شَبَهه بِـ (لا خيراً مِن زيدٍ)، وقد سُوِّيَ بين (يا رجُلانِ)/ و(يا رجلُ)، [٢: ١٧٥/ب] فَلْيُسَوَّ بين (لا رَجُلَينِ) و(لا رَجُلَ).

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٧٢. وفيه أيضاً الرد الآتي.
(٢) انظر الجزء الأول منه ص٥١.
(٣) م: أو كان.
(٤) شرح التسهيل ٢: ٥٧ ـ ٥٨.
(٥) في النسخ المخطوطة: يوماً. والتصويب من شرح المصنف.
(٦) يا رجلان: سقط من ك ن ف.

ورُدَّ الثانِي بأنَّ بناء (يوم) وشبهه حين أُضيف إلى الجملة إنَّما كان لشَبَهِه بِـ (إذْ) لفظاً ومعنًى، فلَمّا ثُنِّيَ خالفه بلحاق علامة التثنية، وبكون (اليوم) إذا ثُنِّيَ يصير موقتاً، والمحمول على (إذْ) إنَّما يكون مبهماً، أي: صالحاً للقليل والكثير، فإذا ثُنِّيَ زال الإبْهام، فلم يَصلُح أن يُحمَل على (إذْ) لِلُزوم إبْهامها وصلاحيتها لكلِّ زمان ماضٍ».

وفي (البسيط): «قال أبو العباس: هما معربان بوجهين: [أحدهما][1] أنه لا يوجَد مثنًّى ولا مجموع بُني. والثاني: أنَّهما في معنى العطف، والعطفُ يَمنع من البناء، ولأنه لو بُني لكان مركَّباً مع (لا)، ولا يوجد في كلامهم مركب من شيئين يُثَنَّى الآخِر منهما ويُجمَع.

ورُدَّ الأول بأنَّ التثنية إذا بُنيت إنَّما تُنَزَّل [منزلة][2] ما ارتُجل للتثنية، كـ (هذانِ) و (اللذانِ). وعن الثاني بأنَّ العطف معنًى لا لفظ. وعن الثالث بأنَّ التثنية كانت قبل البناء لا بعده» انتهى، وفيه بعض حذف.

وقال في (الغُرَّة): والمبرد يَزعم أنه معرب، ويقول: المثنى لم يُجعل مع غيره كالشيء الواحد. ورأيتُ أصحابنا يَردُّون على المبرد مِن غير الوجه الذي قصده، وذلك أنَّهم يقولون عنه: إنَّ المثنَّى والمجموع لا يكونان مبنيَّين؛ لأنَّ ما فيه النون بمنزلة ما فيه التنوين، وما فيه التنوين لا يكون مبنيّاً. واعتَرضوا عليه بقولهم «يا زيدان»، وهو مبنيّ، وفيه النون، لأنَّ النون قد تكون بدلاً مِنَ الحركة حَسْبُ في قولك (الرجلان)، فيجوز أن تكون هنا بدلاً من الحركة حَسْبُ.

وليس هذا بلازمٍ للمبرد؛ لأنه قال: المثنَّى والمجموع لا يكونان مع ما قبلَهما بمنزلة شيءٍ واحد، وليس (زيدانِ) و (زيدُونَ) في النداء كذلك. ولكنَّ الجواب عما قاله أنَّ العلة الموجِبة لبناء المفرد هي موجودة مع

---

(١) أحدهما: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) منزلة: تتمة يستقيم بها السياق.

التثنية؛ ألا ترى أنك تقول: هما خيرا اثنين في الناس، تريد: إذا فُضِّلَ الناسُ اثنينِ اثنينِ.

وقوله **وليست الفتحةُ في نحو (لا أَحَدَ) إعرابيَّةً، خلافاً للزجاج[1] والسيرافي**[2] ذهبا إلى ما ذهب إليه الجرمي مِن أنَّ حركة مثل «لا رجلَ» حركةُ إعراب، وتَبِعَهما الرُّمّانيُّ، وحذف التنوين منه تَخفيفاً لا لأجل البناء، وزعما[3] أنَّ ذلك مذهب س بدليل قوله «فتنصبه بغير تنوين»[4]. واحتجَّ الزجاج بقولهم: لا رجلَ وغلاماً لك، ولا رجلَ ظريفاً عندَك، وقال: إنَّما شَبَّهَه س[5] بـ«خمسةَ عشرَ»؛ لأنَّها تلزم ما تعمل فيه كلزوم «خمسةَ عشرَ».

وما ذهبوا إليه فاسد؛ لأنه لو كان حذف التنوين تَخفيفاً لكان حذفُه مِنَ النكرة المُطَوَّلة أَولَى؛ لأنَّ المُطَوَّل أَولَى بالتخفيف مِمّا ليس فيه طُول، فلَمّا قالت العرب: لا خيراً مِن زيدٍ، ولم تَحذف التنوين، دلَّ على أنَّ سبب الحذف البناءُ لا التخفيف./ وتأويلهم ذلك على س باطل؛ لأنه تَجَوَّزَ في [٢: ١٧٦/أ] تسمية الفتح نصباً، وكثيراً ما تجد ذلك في كلامه مِن استعمال ألقاب الإعراب لألقاب البناء لَمّا كانت الصورة واحدة، وقد نص على البناء في (باب المنفيّ بلام الإضافة)، فقال[6]: «واعلم أنَّ المنفيَّ الواحد إذا لم يَلِ (لك) فإنَّما يُذهب منه التنوين كما أُذهِبَ مِن آخر خمسةَ عشرَ، لا كما ذهب[7] مِن المضاف». وهذا نصٌّ على أنَّ حذف التنوين منه إنَّما سببُه البناءُ لا التخفيف.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٦٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/أ واللباب ١: ٢٢٧ وشرح الكافية ١: ٢٥٥. وهو مذهب الكوفيين في الإنصاف ص٣٦٦ [المسألة ٥٣] والتبيين ص٣٦٢ [المسألة ٥٦].

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب واللباب ١: ٢٢٧ وشرح الكافية ١: ٢٥٥.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب.

(٤) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٥) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٦) الكتاب ٢: ٢٨٣.

(٧) الكتاب: أُذهب. وقد سقطت (لا) قبل (كما) من مطبوعة الكتاب.

وثَمرة هذا الخلاف تظهر في جمع المؤنث السالم، فمَن زعم أنَّ الفتحة إعراب قال «لا وَرَقاتِ لك» بالكسرة، ومَن زعم أنَّها بناء لَزِمَه أن يَفتح لأنه مركَّب معها، وحركةُ آخر المركَّب المبنيِّ إنَّما هي الفتح، نحو: خمسةَ عشرَ.

وذهب الكسائي[1] إلى أنَّ السبب في نصب النكرات بعد (لا) أنَّ النكرات يُبتدأ بأخبارها قبلَها لئلا تُوهِمَك أخبارها أنَّها صِلاتٌ لها، فلَمّا تقدم الاسم في باب (لا) التي للتبرئة، وتأخر الخبر، أرادوا أن يَفصلوا بين ما ابتُدئ بخبره وبينَ ما لا يكون خبره إلا بعدَه، فغيَّروه مِن الرفع إلى النصب، ونصبوه بغير تنوين لأنه ليس بنصبٍ صحيح، إنَّما هو مغيَّر، كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف، فرفعوه بغير تنوين.

وذهب الفراء[2] إلى أنَّ السبب في نصب النكرة بعدها أنَّها خَرجت عن بابِها، وذلك أنَّ بابَها أن تكون بمعنى (غير) في الخبر، وتقديرها أن تكون هي وما بعدها كالتابعة لضميرٍ قبلَها، ويكون بعدَها مضمرٌ يُحمل عليه الاسم، وذلك عند قولك: زيدٌ لا عالمٌ ولا جاهلٌ، أي: زيدٌ رجلٌ غيرُ عالمٍ وغيرُ جاهل، أو: زيدٌ لا هو عالمٌ ولا هو جاهلٌ. قال: فلَمّا جاءت في معنى (ليس) أخرجوها مِن معنى (غير) بالنصب لئلا يَتوهم السامع أنَّها محمولة على شيء قبلها، فجعلوا هذا عَلَماً لِما أرادوا مِن خروجهم مِن معنًى إلى معنًى.

وما ذهب إليه الكسائي والفراء باطل بدليل أنَّ (لا) إذا وقعت بعدها النكرة، ولم يُرَدْ بِها العموم، لم تنصبها[3] (لا)، بل تكون مرفوعة على الابتداء، ويلزم تكرارها إذ ذاك، فتقول: لا رجلٌ في الدار بل رجلان،

---

(١) الأصول ١: ٣٨١.

(٢) الأصول ١: ٣٨١.

(٣) فيما عدا م: لم تنصبهما.

ولا امرأةٌ بل امرأتان، مع أنَّ النكرة مقدَّمة على خبرها، و (لا) أيضاً غير مَحمولة على شيء قبلها، ولو كان سبب النصب ما ذكراه للزمَ نصبُ النكرة في ذلك، فلَمَّا لم تنصب العرب النكرة بعدَها إذا لم تكن عامّة دلَّ على أنَّ سبب النصب هو ما ذكره البصريون مِن أنَّها نصبت لشبهها بِـ (إنَّ) مِن الجهات التي تقدم ذكرها.

وقال المصنف في الشرح[1] رادّاً على الزجاج والسيرافي ما ملخصه: «لو لم يكن في كلام العرب ما يُبطله لَبَطَلَ بكونه مستلزِماً/ [٢: ١٧٦/ب] مُخالفة النظائر، فإنَّ الاستقراء قد أَطْلَعَنا على أنَّ حذف التنوين لا يكون إلا لمنع صرف، أو إضافة، أو دخول أل، أو مِن عَلَم موصوفٍ بِـ (ابنٍ)[2] مضافٍ إلى علم، أو لملاقاةِ ساكن، أو لوقفٍ، أو لبناءٍ، و(لا رجلَ) يتعيَّن أنَّ حذف التنوين منه لبناءٍ؛ إذ ليس واحداً مِمّا قبلَ البناء، كيف وقد رُوي عن العرب (جئتُ بلا شيءَ) بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: جئت بخمسةَ عشرَ، والجارُّ لا يُلغى، ولا يُعَلَّق، فثبت البناء بذلك».

ثم قال المصنف[3]: «ومِمّا يدلّ على أنَّ الفتحة فتحة بناء لا فتحة إعراب ثبوتُها في[4]:

..... ولا لَذّاتَ لِلشّيبِ .....

في الرواية المشهورة. وتوجيه رواية الكسر على أن يكون (لَذّاتِ) منصوباً لكونه مضافاً أو مُشَبَّهاً بالمضاف على نحو ما يُوَجَّهُ به (لا أبا لك)[5]، و(لا يَدَيْ لك).

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٥٨.
(٢) في النسخ كلها: باسم. والتصويب من شرح المصنف.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٥٩.
(٤) تقدم في ص٢٢٩.
(٥) انظر ما يأتي في الصفحات التالية.

وقال س[1]: (واعلم أنَّ التنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت (لا غلامَ لك) كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مِثلَ زيدٍ). فعُلم بِهذا أنَّ فتحة ميم (لا غلامَ لك) كفتحة لام (لا مِثلَ زيدٍ) لأنَّهما عنده سِيّانِ في الإضافة، فعلى هذا تكون كسرة (لا لَذّاتِ) كسرةَ إعراب لكونه مضافاً، واللام مُقْحَمة».

وقوله **ودخولُ الباء على (لا) يَمنع التركيب غالباً** مثال ذلك: جئتُ بِلا زادٍ، وجئتُ بِلا شيءٍ. واحترز بقوله (غالباً) مِمّا رُوي عن العرب مِن البناء في قولهم «جئتُ بِلا شيءَ» بالفتح.

وفي (البسيط): وهذا الخبر هل تدخل عليه الباء للتأكيد كما تدخل في (ما)؟ فجوَّزه أبو علي في (التذكرة)، ومنعه بعضهم لأنَّها إنَّما دخلت في الخبر المنصوب، فلا يقاس عليه، وأمّا قولهم[2] «لا خيرَ بخيرٍ بعدَه النارُ، ولا شَرَّ بشرٍّ بعدَه الجَنَّةُ» فمن جَوَّزه جعله الخبر، و(بعده النار) صفة للخبر، ومَن لم يُجَوِّزه تكون الباء في معنى (في)، وهو جائز[3]، ومجرور (في) موضع الخبر، و(بعده النار) صفة للاسم، والتقدير: لا خيرَ بعدَه النارُ خيرٌ.

وقوله **ورُبَّما رُكِّبت النكرةُ مع (لا) الزائدة** قال المصنف في الشرح[4]: «وندر تركيب النكرة مع (لا) الزائدة، كقول الشاعر[5]:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٦.

(٢) تقدم في ٤: ٣٠٩.

(٣) م، ن: جار.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٥٩.

(٥) هو الفرزدق. ديوانه ص٢٨٣ ومعاني القرآن للأخفش ص١٨٠، ٣٢٢ والمسائل المنثورة ص١٠٣ والحجة للقراء السبعة ١: ١٦٨ والخصائص ٢: ٣٦ والخزانة ٤: ٣٠ ـ ٣٣ [الشاهد ٢٥٤]. فيما عدا م: إذاً لزار. عمر: هو عمر بن هبيرة الفزاري. قال الأستاذ محمود محمد شاكر: «وصواب البيت عندي [لا ذَنوبَ لها] وليس في البيت شاهد عندئذ. والذَّنوب ـ بفتح الذال ـ الحظ والنصيب، وأصله الدلو الملأى. وهو بِهذا المعنى =

لو لم تَكُنْ غَطَفانٌ لا ذُنوبَ لَها إذاً لَلامَ ذَوُو أحسابِها عُمَرا

وهذا مِن التشبيه الملحوظ فيه بمجرد اللفظ، وهو نظير تشبيه (ما) الموصولة بـ (ما) النافية في قوله[1]:

يُرَجِّي المرءُ ما إنْ لا يَراهُ وتَعرِضُ دُونَ أَدناهُ الخُطوبُ»

[٢: ١/١٧٧] / ص: **وقد يُعامَلُ غيرُ المضاف مُعاملتَه في الإعراب ونَزْعِ التنوين والنون إنْ وَلِيَه مجرورٌ بِلام مُعَلَّقةٍ بمحذوفٍ غيرِ خبرٍ، فإنْ فَصَلَها جارٌّ آخَرُ أو ظرفٌ امتنعت المسألةُ في الاختيار، خلافاً ليونس. وقد يقال في الشعر: لا أباك. وقد يُحمَلُ على المضاف مُشابِهُه بالعمل، فيُنزَعُ تنوينُه.**

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «المشهور الوارد على القياس أن يقال في اسم (لا) إذا كان أباً أو أخاً: لا أَبَ له، ولا أَخَ لك، كما قال نَهار اليَشْكُريّ[3]:

أبِي الإسلامُ لا أَبَ لِي سِواهُ إذا افتَخَروا بِقَيسٍ أو تَميمِ

وأن يقال فيه إذا كان مُثَنًّى أو شبهه كما قال الشاعر[4]:

= في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾، أي: حظّاً من العذاب. قال الفراء: (الذَّنُوب: الدلو العظيمة، ولكن العرب تذهب به إلى الحظ والنصيب). وقال الزمخشري: (ولهم ذَنُوبٌ مِن كذا) أي: نصيب، قال عمرو بن شأس:

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطتَ بِنِعمةٍ فَحُقَّ لِشأسٍ مِن نَداكَ ذَنُوبُ

أقول: يقول الفرزدق: لو لم تكن غطفان خسيسة لا حظّ لها مِن الشرف والحسب والمروءة (إذاً لَلامَ ذَوُو أحسابِها عُمَرا). وبذلك يَبرأ البيت من السخف ومن تكلُّف النحاة» تفسير الطبري ٥: ٣٠٣ [الحاشية].

(١) تقدم في ٤: ٢٦٢.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٥٩ ـ ٦٠.

(٣) هو نهار بن تَوْسِعة. الكتاب ٢: ٢٨٢ والكامل ص١٠٩٧ والشعر والشعراء ص٥٣٧. ونسب لعيسى بن عاتك الخطي في معجم الشعراء ص٩٦. وعاتك أُمّه. وفي الكامل ص١١٧٩، ١١٨٢، ١٢٠٥ أنَّ اسمه: عيسى بن فاتك. وانظر ديوان شعر الخوارج ص٧٢.

(٤) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٢٥٦. وآخره في م: الغيرات.

تأمَّلْ، فلا عَينَينِ لِلمَرْءِ صارفاً عِنايتَه عن مَظْهَرِ العَبَراتِ

وكما قال[1]:

أَرى الرَّبعَ لا أَهْلِينَ في عَرَصاتِهِ ومِنْ قَبْلُ عن أَهليهِ كانَ يَضيقُ

وقد كثُر في الكلام مع مُخالفة القياس نحوُ: لا أبا لك، ولا أخا له، ولا غلامَيْ لك، نحو قول الراجز[2]:

أَهَدَمُوا بَيتَكَ لا أبا لَكا وزَعَمُوا أنَّكَ لا أخا لَكا

وأنا أَمْشي الدَّأَلَى حَوالَكا

ومثال (لا غُلامَيْ لك) قول الشاعر[3]:

لا تُعْنَيَنَّ بِما أَسْبابُهُ عَسُرَتْ فلا يَدَيْ لامرِئٍ إلا بِما قُدِرا

ولم يَرد هذا الاستعمال في غير ضرورة إلا مع اللام».

وقوله **غيرُ المضاف** يشمل أبا وأخا، والمُثَنَّى، وكلَّ ما وَلِيَه لامُ جرٍّ في: لا غُلامَ لك، ولا بَنِيْ لك، ولا بَناتِ لك، ولا عِشْرِيْ لك، كذا قال المصنف[4]. وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه هشام[5] وابن كيسان[6]، واختاره المصنف[7]، مِن أنَّ هذه أسماء مفردة ليست بِمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، فيتعلق بمحذوف، وشُبِّهَ غيرُ المضاف بالمضاف في نزع التنوينِ من المفرد، والنونِ من المثنَّى والمجموعِ على حَدِّه.

---

(١) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٢٥٦ وتخليص الشواهد ص٣٩٦.

(٢) تقدم الشطر الثالث في ١: ٢٥٢، وقد خرجت ثَمَّ الأشطار الثلاثة.

(٣) لم أقف عليه في مصادري.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٦٢.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٦٢.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٦٢.

(٧) شرح التسهيل ٢: ٦٠ ـ ٦٢.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الجمهور[1] مِن أنَّها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، وأنَّ اللام مُقْحَمة لا اعتداد بِها، وليست اللام متعلِّقة بشيء، لا بِمحذوف ولا بغير محذوف، بل هي كاللام في قوله[2]:

يـا بُـؤْسَ لِـلْـحَـرْبِ الـتـي وَضَـعَـتْ أَراهِـطَ، فـاسْـتَـراحُـوا

/ والخبر على هذين المذهبين محذوف. [٢: ١٧٧/ب]

المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو علي الفارسي[3] في أحد قوليه، وأبو الحجاج بن يَسْعُون[4] وأبو الحسين بن الطراوة[5] ومَن أخذ بِمذهبهما في «لا أبا لك» و«لا أخا لك»، وشِبْهِهما مِن أنَّها أسْماء مفردة، والمجرور باللام هو في موضع الخبر، وأنَّ قولهم: لا أبا لك، ولا أخا لك، جاء على لغة[6] مَن قَصَر الأب والأخ في الأحوال كلها، فقال: جاء أباك وأخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك.

واستدلَّ ابنُ يَسْعُون[7] على امتناع الإضافة بِما وقع في (الكتاب)[8] مِن قولهم «لا أخا ـ فاعلم ـ لك» من جهة أنه لا يسوغ عنده الفصل بين

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٦ ـ ٢٨٠ والمقتضب ٤: ٣٧٣ ـ ٣٧٦ والإيضاح العضدي ص٢٤٣ ـ ٢٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٢) هو سعد بن مالك القيسي. والبيت مطلع قصيدة له في الحماسة ١: ٢٦٥ والكتاب ٢: ٢٠٧ وشرح أبيات المغني ٤: ٣١١ ـ ٣١٣ [الإنشاد ٣٥٩].

(٣) انظر المصباح لابن يسعون ١: ٨٩/ب ـ ٩٠/أ، فقد أثبتَ فيه نَصّاً من (التذكرة) لأبي علي، وفيه مذهبان: مذهب الجمهور، والمذهب الثاني للفارسي، ولم يفصل بين المذهبين بِما يبين أنه قوله هو لا قول الفارسي. وقد ذكر هذا أثناء شرحه قول أبي حية النميري:

أبِـالـمـوتِ الـذي لا بُـدَّ أنِّـي مُـلاقٍ لا أبـاكِ تُـخَـوِّفـيـنـي

(٤) المصباح ١: ٨٩/ب ـ ٩٠/أ.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٦.

(٦) تقدمت هذه اللغة في ١: ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٧) المصباح ١: ٨٩/ب ـ ٩٠/أ.

(٨) الكتاب ٢: ٢٨٠.

المضاف والمضاف إليه، وزعم أنَّ قولهم «لا يَدَيْ لك» إنَّما قاله النحويون بالقياس، وليس من كلام العرب.

واستدلَّ ابن الطراوة بأن قال: لو كانا مضافين لَكان الخبر محذوفاً، وذلك الخبر المحذوف لا يكون إلا زماناً أو مكاناً، وذلك باطل لأنك لم تُرد أن تنفي الأب والأخ في مكان أو وقت فيكونا واجبين في غير ذلك المكان والوقت. قال: ويدلُّ على أنَّ ذلك خبر على كل حال قولُ سليمان بن عبد الملك وقد سَمع أعرابياً يقول[1]:

رَبَّ العِبادِ ما لَنا وما لَكا قد كنتَ تَسقينا، فَما بَدا لَكا
أَمْطِرْ علينا الغَيثَ، لا أبا لَكا

فأخرجها سليمان أحسنَ مُخْرَج، فقال[2]: «أَشهدُ أنه لا أَبَ[3] له ولا صاحبةَ[4] ولا وَلَدَ»، فبيَّن في هذا ما قصد الأعرابي.

واستدلَّ المصنف[5] لمذهب هشام وابن كيسان ـ وهو الذي اختاره ـ بأنَّ الإضافة المُدَّعاة إن كانت محضةً لَزِمَ كونُ اسم (لا) معرفة، وهو غير جائز، ولا عذر في الانفصال باللام؛ لأنَّ نيَّة الإضافة المحضة كافية في التعريف مع كون المضاف غيرَ مُهَيَّأ للإضافة، نحو ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[6]، و﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[7]، وما نحن بسبيله مُهَيَّأ للإضافة، فهو أحقُّ بتأثير نِيَّة الإضافة فيه.

---

(١) الكامل ص١١٣٩ وعنه في الخزانة ٤: ١٠٣. والرجز مع الخبر في اللسان (أبي) بسكون الكاف. والشطر الثالث في رصف المباني ص٣١٩.
(٢) الكامل ص١١٣٩.
(٣) م، واللسان (أبي): لا أبا.
(٤) فيما عدا م: ولا صاحبة له.
(٥) شرح التسهيل ٢: ٦٠ ـ ٦٢.
(٦) سورة الفرقان، الآية: ٣٩.
(٧) سورة الروم، الآية: ٤.

وإن كانت الإضافة المُدَّعاة غيرَ محضة لَزِمَ مِن ذلك مُخالفةُ النَّظائر؛ لأنَّ ذلك لا بُدَّ أن يكون فيما عَمِلَ عَمَلَ الفعل لِشَبَهِه به لفظاً ومعنًى، نحو: هذا ضارِبُ زيدٍ، وحَسَنُ الوجهِ، أو معطوفاً على ما لا يكون إلا نكرة، نحو «رُبَّ رَجُلٍ وأَخيه»[1]، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك.

وأيضاً لو كانت إضافتها غيرَ محضة لم يَلِقْ/ أن يؤكَّد معناها بإقحام [٢: ١٧٨/أ] اللام لأنَّ المؤكَّد معتنًى به، وما ليس محضاً لا يُعتَنى به فيؤكَّد، ولذلك قبُح توكيد الفعل المُلغى لأنه مذكور في حكم المسكوت عنه، وقولُ مَن قال[2]:

يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ..... .....

وهو يريد «يا بُؤْسَ الحربِ» سَهَّله كون إضافته محضة.

على أنَّ لِقائل أن يجعل أصله «يا بُؤسا لِلحربِ»، ثُم حذف الألف للضرورة، وهي مُرادة، فلا إضافة، ولا إقحام.

وأيضاً فلو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة مع[3] (لا) لكانت كذلك مع غيرها؛ إذ لا شيء مِمّا يُضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل، ومعلوم أنَّ إضافتها في غير هذا الباب محضة، فيجب أن يكون كذلك في هذا الباب، وإلا لَزِمَ عَدمُ النَّظير.

ومِمّا يَدُلُّ على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولُهم: لا أبا لي، ولا أخا لي، فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: لا أبِ لي، ولا أخِ لي، فيكسرون الباء والخاء إشعاراً بأنَّها متصلة بالياء تقديراً، فإنَّ اللام لا اعتداد بِها على ذلك التقدير، وإذ لم يفعلوا ذلك فلا

---

(١) الكتاب ٢:٥٦.

(٢) تقدم في ص٢٥٥.

(٣) مع لا... غير محضة: سقط من ك، ف.

ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجرّ ومجرورها، ولم يُفصل بينهما، وذلك أنَّ الصفة يتكمل بِها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه، فإذا انضمَّ إلى ذلك كونُ الموصوف معلوم الافتقار إلى مضاف إليه، وكونُ الصفة متصلة بالموصوف، وكونُها باللام التي تلازم معناها الإضافةُ غالباً، وكونُ المجرور صالحاً لأنْ يُضاف إليه الأول، تأكَّدَ شبهُ الموصوف بالمضاف، فجاز أن يجري مجراه فيما ذكر مِن الحذف والإثبات، فمِن ثَمَّ لم يُبالوا بِـ (فيها) أن يَجري هذا المجرى، كقول الشاعر[1]:

وداهيةٍ مِن دَواهي المَنُو نِ، يَرْهَبُها الناسُ، لا فا لَها

فنصبه بالألف كما ينصبه في الإضافة. انتهى ما ذكره المصنف مِن الاستدلال لِما اختاره في هذه المسألة.

فأمّا ما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه وابنُ يَسْعُون وابنُ الطراوة مِن أنَّ «لا أبا لك» و«ولا أخا لك» جاء على لغة القصر، و(لك) في موضع الخبر، فيحتاج إلى إثبات أنَّ قائل «لا أبا لك» و«لا أخا لك» إذا استعملوهما مفردين لم يَحذفوا لاميهما، وذلك شيء لا يُعرف أحدٌ نَقَله عن أرباب هذه اللغة.

وأمّا استدلال ابن يَسْعُون على امتناع الإضافة بقولهم «لا أخا ـ فاعلم ـ لك» مِن جهة الفصل بالجملة فلا دليل/ في ذلك؛ لأنَّ الفصل بين [٢: ١٧٨/ب] المتضايفين بجملة الاعتراض سائغ، ومِن ذلك ما حكاه أبو عبيدة[2] مِن أنه سمع أبا سعيد ـ وهو أعرابي لقبُه أبو الدُّقَيْش ـ يقول: «إنَّ الشاةَ

(١) تقدم في ١: ١٨٦. وآخره في ك، ف، ن: لا قبا لها. وفي م: لا أبا لها.

(٢) الحكاية في الإنصاف ص٤٣١ بلفظ: إنَّ الشاة لتجترُّ فتسمع صوتَ ـ واللهِ ـ رَبِّها. وكذا في شرح الكافية الشافية ص١٥٣٦.

لَتسمعُ صوتَ ـ عَلِمَ اللَّهُ ـ صاحبِها، فتُقبِلُ إليه، وتَثغو». بل الفصل في «لا أخا ـ فاعلم ـ لك» أسهل منه في قول أبي الدُّقَيش لفصل اللام فيه بين الضمير وما أُضيف إليه، فصار لذلك كأنه غير مضاف في اللفظ، وإذا ثبت ما حكاه الكسائي مِن قول بعضهم «أخذته بِأرى ألفِ درهم»[1]، ففصل بين الباء والمجرور بجملة الاعتراض، فالفصل بين المتضايفين بِها أسهل بكثير.

وأمّا ما زعم مِن أنَّ «لا يَدَيْ لك» قاله النحويون بالقياس وليس مِن كلام العرب فباطل، بل نَقلوه عن العرب، وحكى ذلك سماعاً الدِّيْنَوَريُّ والسيرافيُّ، ومِن ذلك قول الكميت[2]:

وظاهر الكاشح الأقصى ليجعلني ... رِدْءاً له، لا يَدَيْ لِلصَّقرِ بِالخَرَبِ

وقولُ الفرزدق[3]:

فلو كنتَ مَولَى العِزِّ أو في ظِلالِهِ ... ظَلمتَ، ولكنْ لا يَدَيْ لكَ بِالظُّلْمِ

وتقدم[4] ما أنشده المصنف مِن البيت الذي عجزه:

.... فلا يَدَيْ لامرِئٍ إلا بِما قُدِرا

وأمّا ما استدلَّ به ابن الطراوة فليس التقدير كما ذَكر، بل التقدير: لا أبا لك في الوجود، وإذا نفى أن يكون للمخاطب أب في الوجود كان معناه ومعنى «لا أبا لك» ـ إذا جعلت (لك) خبراً ـ واحداً. وأمّا تفسير سليمان قول الأعرابي على معنى الإخبار بالمجرور فلا يَمنع مِن إجازة الوجه الآخر، بل حمل الكلام على أحد محتمليه.

---

(١) ذكر ابن مالك أنَّ ابن كيسان ذكر أنَّ الكسائي حكى: اشتريته بِواللهِ ألفِ درهم. شرح الكافية الشافية ص١٥٣٦.

(٢) ليس في ديوانه. ولم أقف عليه في غيره.

(٣) ديوانه ص٨٢٥ وجمهرة اللغة ص١٥٣ والمحتسب ٢: ٢٧٩. وعجزه في الخصائص ١: ٣٣٩.

(٤) تقدم في ص٢٥٤.

وأمّا ما استدلَّ به المصنف وترديده في الإضافة بين أن تكون إضافة محضة أو غير محضة فلا حاجة إلى هذا الترديد؛ لأنَّ الذاهبين إلى أنَّها أسماء مضافة لم يذهب أحد منهم إلى أنَّها إضافة محضة، بل ذكروا أنَّها إضافة غير محضة، فكان[1] ينبغي أن يردّ عليهم مدعاهم أنَّها إضافة غير محضة.

وأمّا ردُّه كونَها غير محضة بأنه يلزم مِن ذلك مخالفة النظائر فمخالفة[2] النظائر كثيرة في لسان العرب، ولا يُبالَى بِلُزوم مخالفة النظائر، ومُخالفة النظائر لازمة[3] له في مذهبه لأنه يزعم أنَّ التنوين يسقط [مِن][4] الصفة[5] المشبهة للإضافة، وقد قرر هو[6] في رده على الزجاج والسيرافي في دعواهما أنَّ حركة «لا رجلَ» حركة إعراب بأنَّ التنوين لا يُحذف إلا لمنعِ صرف، أو إضافةٍ، أو دخولِ أل، أو من عَلَمٍ موصوف بِـ (ابن) مضافٍ إلى عَلَمٍ، أو لملاقاةِ ساكن، أو لوقفٍ، أو لبناءٍ، وسقوطُه لِما ذكر ليس واحداً مِن هذه التي عَدَّها، فقد/ لَزِمَ من ذلك مخالفة النظائر. [٢: ١٧٩/أ] ويزعم[7] أيضاً أنَّ نون المثنى والمجموع على حده لا تسقط إلا للإضافة، أو تقصيرِ صلة، أو للضرورة، وهنا قد أسقطها في «لا يَدَيْ لك» و«لا بَنِي لك» لغير ما ذكر، فقد لَزِمَ من قوله مخالفة النظائر.

وأمّا حصرُه الإضافة غير المحضة فيما ذَكر فليس كما ذَكر؛ لأنَّ لنا إضافةً محضة غيرَ ما ذَكر، وهي إضافة (غيرك) و(مثلك) وأخواتها، وليست مِمّا عَمِلَ عَمَلَ الفعل ولا معطوفاً على ما لا يكون إلا نكرة.

---

(١) فكان... غير محضة: سقط من ك، ف.
(٢) في النسخ كلها: ومخالفة.
(٣) فيما عدا ن: لازم.
(٤) من: تتمة يقتضيها السياق.
(٥) د، ن، م: للصفة.
(٦) شرح التسهيل ٢: ٥٨.
(٧) شرح التسهيل ١: ٥٩.

وأمّا قوله «لو كانت إضافتها غير محضة لم يَلِقْ أن يؤكَّد معناها بإقحام اللام؛ لأنَّ المؤكَّد مُعتنًى به، وما ليس محضاً لا يُعتنَى به فيؤكَّد» فممنوع قوله «وما ليس محضاً لا يُعتنَى به»، بل الإضافة غير المحضة يُعتنَى بِها كما يُعتنَى بالإضافة المحضة، وكيف لا وهي قسيمة المحضة؟

وأمّا قوله «ولو كانت إضافة الأسماء المشار إليها[1] غير محضة مع (لا) لكانت كذلك مع غيرها» إلى آخره، وإلزامه بذلك عدم النظير، فقد[2] ألزمناه عدم النظير في مذهبه.

وأمّا قوله «ومِمّا يدلّ على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافةً قولُهم: لا أبا لِي، ولا أخا لِي» إلى آخره فلا يلزم ما ذكره من أنَّهم كانوا يقولون: لا أبِ لِي، ولا أخِ لِي، بكسر الباء والخاء؛ لأنَّ العامل في الضمير من نحو «لا أبا لك» الجرَّ هو اللامُ لا الإضافة. وإنَّما كان عامل الجر هو اللام لا الإضافة لأمرين:

أحدهما: أنَّها مُجاورة له، فهي أحقُّ بالعمل فيه.

والآخر: أنك إذا فعلتَ ذلك كان حرف الجر عاملاً في الضمير والمضافُ عاملاً في موضع المجرور، كما عمل في موضع المجرور في قراءة الأعمش ﴿وَمَا هُم بِضارِّي بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾[3]، أي: وما هم بِضارِّي أَحَدٍ به، وإذا جعلته مجروراً بالمضاف بقي حرف الجر لا معمول له، وحرف الجر لا يُقطَع عن المجرور إلا في الضرورة، نحو قوله[4]:

فَخَيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكُمْ إذا الداعي المُثَوِّبُ قال: يا لا

أي: يا لَفُلان، فحذف المجرور، وأبقى حرف الجر، وسَهَّل ذلك

---

(١) في النسخ المخطوطة: بها. والصواب ما أثبتُّه.

(٢) فقد ألزمناه عدم النظير: سقط من ك، ف.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٢. الكشاف ١: ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٤) تقدم في ٣: ٢٧٤.

كونُ ألف الإطلاق[1] قد صارت عوضاً منه. فإذا تقرر أنَّ عامل الجر في الضمير إنَّما هو اللام لم يَلزم كسرُ ما قبلَ اللام لأجل الياء لأنَّ العمل إنَّما هو لِلاَّم، فلم تُباشر آخر الأب والأخ بالإضافة حتى يَلزم كسرُه.

وأمّا قوله «وذلك أنَّ الصفة يتكمل بِها الموصوف كما يكمل[2] المضاف بالمضاف إليه»/ فليس بصحيح، وأين أحدهما من الآخر، [٢: ١٧٩/ب] المضاف إليه يقع من المضاف موقع التنوين أو النون، والصفة ليست كذلك.

وأمّا ما استَدلَّ به الجمهور، وهو أن قالوا: قالت العرب[3] «لا يَدَيْ لك بكذا»، فلا وجهَ لحذف هذه النون إلا الإضافة، وقالت العرب: «لا فا لِزيدٍ» حكاه ابن كيسان، فلولا أنه مضاف لَعُوِّضَ من العين الميم، والإضافة عندهم في «لا أبا لك» ونحوه إضافة غير محضة؛ ألا ترى أنك لا تَنفي في الحقيقة أباه، وإنَّما تُريد بذلك الذَّمَّ، قاله أبو علي في (التذكرة).

وقال[4] ابن التَّيَّانيّ في (المُوعَب) له: زعم بعضهم أنَّ قولهم (لا أبا لك) مدح، و(لا أُمَّ لك) ذم. وقيل: يكونان جميعاً في المدح والذم.

وقال أبو فَيْدٍ السَّدُوسيّ: (لا أُمَّ لك) [ذمّ][5]، أي: أنتَ لَقيط لا تُعرَف أُمُّك، و(لا أبا لك) مدح، أي: لا كافيَ لك.

وقال ابنُ جِنِّيْ[6]: «يُخْرَجُ مُخْرَجَ الدعاء عليه، فإذا قلت (لا أبا

---

(١) ك، ف: الألف للإطلاق. ن: ألف للإطلاق.
(٢) الذي سبق في ص٢٥٨ ضمن نص المصنف: يتكمل.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٦، ٢٧٧.
(٤) وقال... لا كافي لك: في المصباح لابن يسعون ١: ٩٠/ب.
(٥) ذم: تتمة من المصباح لابن يسعون.
(٦) الخصائص ١: ٣٤٣ ـ ٣٤٥. وقد انتقى أبو حيان هذا النص من صفحتين في الخصائص. وسقطت عدة جمل متفرقة من هذا النص من ك، ف.

لك) فكأنك قلت: [أنت][1] أهل للدعاء عليك، وليس دعاء صريحاً؛ إذ لو كان دعاء صريحاً لَمَا جاز أن يُقال لِمن ليس له أب: لا أبا لك، كما لا يُقال للأعمى: أَعْماه اللَّهُ، وقولُه[2]:

يا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ، لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ

أقوى دليل على ما ذكرناه؛ لأنه ليس لِتَيْم كلها أب واحد، ولكن معناه: كلهم أهل للدعاء عليه».

وكذلك أيضاً «لا أخا لك» لم يُرد به نفي الأخ حقيقة، قال[3]: «ويؤكد ذلك قولُ الشاعر[4]:

أفي كلِّ عامٍ بَيضةٌ تَفْقَؤُونَها وتُتْرَكَ أُخْرَى فَرْدةً لا أَخا لَها

ولم يقل: لا أُخْتَ لَها».

فثبت إذاً بِما ذكرناه أنَّ المعنى ليس على ما يعطيه ظاهر اللفظ من نفي أَبٍ وأَخٍ مُعَيَّنَينِ؛ لأنَّ المعنى ليس على ذلك، وإذا لم يُرد أباً وأخاً مُعيَّنينِ كانت الإضافة غير مُعَرِّفة، فلم يلزم من ذلك إعمال (لا) في اسم معرفة.

وزعم ابن السراج[5] أنَّ الأب إنَّما لم يَتعرَّف بالإضافة لأنَّ إضافته في نِيَّة الانفصال، وأنَّ الأصل قبل الإضافة: لا أباً لك، والمجرور الذي هو (لك) من تَمام الأب، ولذلك نُوِّن لطوله به، والخبر مضمر، إلا أنَّهم حذفوا التنوين استخفافاً، وأضافوا، وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى،

---

(١) أنت: تتمة يلتئم بِها السياق.

(٢) هو جرير. ديوانه ص٢١٢ والكتاب ١:٥٣ و٢:٢٠٥ والخزانة ٢:٢٩٨ ـ ٣٠٢ [الشاهد ١٣٢]. عمر: هو عمر بن لجأ التَّيمي، كانت بينه وبين جرير مهاجاة.

(٣) الخصائص ١:٣٤٣.

(٤) هو الأعشى. ديوانه ص٣٩٣.

(٥) الأصول ١:٣٨٩.

قال[1]: «وإنما فُعل هذا في هذا الباب، وخُصَّ به».

[٢: ١٨٠/أ] قال بعض أصحابنا: «وهذا الذي ذهب إليه ابن السراج باطل؛ إذ لو كان (لك) معمولاً لِـ (أب) ومن تَمامه، كما زعم، لم تَسُغ إضافته إليه؛/ ألا ترى أنه لا يَجوز لك أن تقول: لا ناصحَ لزيدٍ في القوم» انتهى.

وأقول: إنَّ قول ابن السراج «إنَّ المجرور الذي هو (لك) من تَمام الأول» ليس بصحيح؛ لأنَّ (لك) لا يكون من تَمام الأول إلا لو كان الأول مِمّا يُمكن أن يتعلق به حرف الجر، و(الأب) ليس من هذا القبيل، وإن عَنَى بالتَّمام أنه صفة للأول فهو يتعلق بِمحذوف، فليس من تَمامه، ولا يكون الأول مُطَوَّلاً بالصفة، وإلا كان يَجوز أن تقول: لا رجلاً ظريفاً، وتقول طال (لا رجلاً) بالصفة، فنصب، وهذا لا يَجوز.

فإن قلت: إذا كان الاسم نكرة، وإضافته غير محضة كما ذكرتم، فهلا قالت العرب (لا أباك)[2] في فصيح كما يقولون: لا ضاربَ زيدٍ؟

فالجواب: أنَّ الأب لَمّا كان إذا أُضيف إلى معرفة في غير هذا الباب تَعَرَّفَ بِها استقبحوا دخول (لا) النافيةِ عليه، فلم يُدخلوها إلا بعد إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه إصلاحاً للفظ، وأعني بذلك أنه يَجيء في اللفظ على صورة غير المضاف وإن كان مضافاً في التقدير، فهي مُعْتَدٌّ بِها من جهةِ أنَّها هَيَّأت الاسمَ لعملِ (لا) فيه، وغيرُ مُعْتَدٍّ بِها من جهةِ أنَّها لم تَمنع الإضافة بدليل إثبات الألف التي لا تلحق الأب في حال نصبه في فصيح الكلام إلا في حال الإضافة، ولا يُقحمون بين المتضايفين في هذا الباب وفي باب النداء نحو قوله[3]:

..... يا بُؤسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأِقوامِ

---

(١) الأصول ١: ٣٨٩.

(٢) ك، ف، م: لا أبا لك.

(٣) تقدم في ١: ٧٦ و٤: ٣٩.

من حروف الجر إلا اللامَ خاصة؛ لأنَّها مؤكِّدة لِمعنَى الإضافة في البابين على معنَى اللام، فأقحموها لذلك. وأمّا[1] قول الشاعر[2]:

وقد عَلِمَتْ أنْ لا أخا بِعَشَوْزَنٍ ولا جارَ إذْ أَرْهَقْتَها بالحَوافِرِ

فالأخ غير مضاف، وإنَّما جاء على لغة مَن يجعل أخاك بِمنزلة عَصاك، فلا يَحذف لامه أُضيف أو لم يُضف.

فإن قلت: إذا كان (الأب) من قولهم (لا أبا لك) مضافاً إلى ما بعده فكيف ساغ للعرب أن تقول (لا أبا لِي) بإثبات الألف، و(لا أخا لِي)، قال الأعشى[3]:

فأنتَ أبِي ما لم تَكن لِيَ حاجةٌ وإن عَرَضَت أيقنتُ أن لا أبا لِيا

وقال آخر[4]:

وما راعَنِي إلا زُهاءُ مُعانِقِي فأيُّ عَنيقٍ باتَ لِي، لا أبا لِيا

/ وقال آخر[5]: [٢: ١٨٠/ب]

وذي إخوةٍ قَطَّعتُ أسبابَ بَينِهم كما تَركوني مُفرَداً لا أخا لِيا

والأب والأخ إذا أُضيفا إلى ياء المتكلم لم تُردّ فيه اللام المحذوفة.

فالجواب: أنَّ الذي مَنع من ردّ اللام المحذوفة إذا قلت (أبِي) إنَّما

---

(١) ك، ف: فأما.

(٢) صدره في المساعد ١: ٣٤٤. وفي الارتشاف ص١٣٠٣ «لا أخا بعشوزن» فقط. العشوزن: الصلب الشديد الغليظ.

(٣) كذا! والصواب أنه جرير يُخاطب جده الخَطَفَى. والبيت في ديوانه ص٦٠٥ [تحقيق محمد الصاوي] واللسان (أبي).

(٤) البيت في اللسان والتاج (عنق). العنيق: المعانق. م: إلا أراه. ك، ن: إلا زهاه. ح: إلا وهاه. والتصويب من اللسان. ح: عنيق يأتني.

(٥) هو صخر بن عمرو أخو الخنساء. الحماسة ١: ٥٤٣ [الحماسية ٣٩٠] وشرحها للمرزوقي ص١٠٩٤ [الحماسية ٣٨٩] وللأعلم ص٦١٢.

هو ما يلزم في ذلك من ثقل التضعيف لأجل الإدغام في ياء المتكلم، إلا أنك لو رددتَها ـ وهي الواو ـ لَكسرتَها لأجل ياء المتكلم، ولَلَزِمَ أن تتبع حركة العين حركة اللام، فتقول (أَبِوِي)، ثم تسكن الواو، وتقلبها ياء لانكسار ما قبلها، وتدغم الياء في الياء، فتقول (أَبِيَّ)، فلَمّا فصلت بين الألف وياء المتكلم اللامُ أُمن التضعيف المستثقل، فأعادوا اللام المحذوفة كما يُعيدونها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم. انتهى ما نُقل من كلام مَن ذهب إلى أنَّ (لا أبا لك) وشبهه من الأسماء المضافة.

وفي (الغُرَّة): «لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر، فأمّا قوله:

وقد عَلِمَتْ أنْ لا أخا بِعَشَوْزَنٍ ....

فجاء بالباء، وهي شاذة» انتهى.

فرع: مَن قال (لا أبا لِزيدٍ) لم يقل (لا أبا لِزيدٍ وأخا لِعمرٍو)، فيُقحِم اللام بين المعطوف على اسم (لا) وبين ما أُضيف إليه، نَصَّ على ذلك الفارسي في (البصريات)[1].

والسبب في امتناعه أنَّ إقحامها بين المتضايفين خارج عن القياس، ولولا السماع لَمَا قيل به، فلا ينبغي أن يُتَعَدَّى به موضع السماع، والأول في هذا الباب قد يَختص بِما لا يَجوز في الثاني؛ ألا ترى أنَّ اسم (لا) قد يُبنَى معها، ولا يَجوز ذلك في الاسم المعطوف عليه.

وقد قال أبو جعفر بن مضاء مؤلف كتاب (المشرق): «شذّت مسألة، وذلك قولهم: لا أخا لك، ولا أبا لك، ولا يَدَيْ لِفلان، وتقدم أنَّ (لا) لا تعمل إلا في النكرات العامة، وهذه الألف لا تلحق الأسماء الستة المعتلة إلا في حال الإضافة، فإن جعلت هذه الأسماء مضافة إلى الضمير

(١) البصريات ص٥٠٦، وقد نص على أنه قول المبرد. وانظر المقتضب ٤: ٣٨٨.

واللام زائدة لم يَجز نصبها بِـ (لا)، وإن قدرنا اللام ثابتة والأسماء نكرات فلِمَ دخلت الألف وسقطت النون، لكن هكذا سُمعت من العرب» انتهى.

واطَّرد إقحام اللام بين المتضايفَينِ إذا كان المضاف إليه معرفة لكثرة ما جاء منه، فتقول: لا أبا لك، ولا حَما لك، ولا يَدَيْ/ لك، ولا [٢: ١٨١/أ] غُلامَيْ لك، ولا مُسلِمَيْ لك، ولا زيدِيْ لك.

ويَجوز في قولك (لا غلامَ لك) و(لا جاريةَ لِزيدٍ) أن يكون من هذا الباب، ويكون الخبر محذوفاً. ويَجوز أن يكونا غير مضافين، والمجرور في موضع الخبر، ويكون حذف التنوين إذ ذاك لأجل بنائه مع (لا).

قالوا: وتكون التثنية في هذا الباب من قَبيل التثنية التي يُراد بِها شَفْع الواحد، نحو (لَبَّيْكَ) و(حَنانَيكَ)؛ ألا ترى أنَّ المراد بقولهم (لا غُلامَيْ لك) نفي ما قَلَّ وكَثُرَ من الغلمان؛ لأنَّ (لا) النافية لا تعمل إلا إذا نُفي بِها نفيٌ عام، كما أنَّ معنَى (حَنانَيكَ) تَحَنَّنْ علينا حَناناً بعدَ حَنان، و(لَبَّيْكَ) لزوماً لِطاعتِك بعدَ لزوم، وليس المراد حقيقة التثنية.

وإقحام اللام في هذا الباب لازم، فلا يَجوز حذف اللام وإبقاء الإضافة فيه لا في الكلام ولا في الشعر، ولا جاء شيء من ذلك في كلامهم إلا مع الأب في ضرورة الشعر.

وقوله **إنْ وَلِيَه مجرورٌ بلامٍ مُعَلَّقةٍ بِمحذوفٍ غيرِ خبرٍ** تقدم أنَّ المُقحَم لا يكون إلا اللام، وقال المصنف في الشرح[١]: «بشرط[٢] كون اللام ومجرورها غير خبر، فإن كان هو الخبر تعين إثبات النون وحذف الألف بإجْماع، وكذا إن لم تَلِ اللام ومجرورها النكرة، أو كان[٣] في موضع اللام حرف غيرها». مثال ذلك (لا يَدَينِ لك) إذا كان (لك) هو الخبر،

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٢.

(٢) م: يشترط.

(٣) فيما عدا م: وكان.

و(لا أبا لك) و(لا غُلامَينِ ظريفينِ لك)، فلم تَلِ (لك) (غلامين) إذ قد فُصل بينهما بالصفة، و(لا يَدَينِ بِزيدٍ)، فالباء قد دخلت على المجرور، فهي في موضع اللام. فهذه المسائل كلها لا يَجوز فيها إلا إثبات التنوين وبناء الاسم المفرد، نحو (لا غُلامَ لك) على الفتح.

وقوله **فإن فَصَلَها** ـ أي اللام ـ **جارٌّ آخرُ** ـ نحو: لا يَدَيْ بِها لك ـ **أو ظرفٌ** ـ نحو: لا يَدَي اليومَ لك، ولا غلامَيْ عندك لزيدٍ ـ **امتنعت المسألةُ في الاختيار، خلافاً ليونس**، فإنه أجاز ذلك في الاختيار، وأشار س إلى جوازه في الضرورة، هكذا قال المصنف[1]. وفي كتاب س[2] أنَّ يونس يفرق في الفصل بين الظرف الناقص والتام، فالناقص يُجيز الفصل به في فصيح الكلام، وكأنه عنده لَمّا لم يَستقلّ الكلام به لم يذكر، والتام لا يُجيز الفصل به.

ورَدَّ عليه س[3] أنك لم تفرق بين الناقص والتام في الفصل بين (إنَّ) واسمها، ولا في باب (كان)؛ ألا ترى أنك تقول: إنَّ عندك زيداً مقيمٌ، وإنَّ اليومَ زيداً مسافرٌ، وكان عندك زيدٌ مقيماً، على جعل/ (عندك) معمولاً للخبر، وكان اليومَ زيدٌ مسافراً، فإذاً لا فرق بين الناقص والتام. وأجاز س[4] الفصل بجملة الاعتراض، فقال: لا أبا ـ فاعلمْ ـ لك. [٢: ١٨١/ب]

وقوله **وقد يقال في الشعر (لا أباك)** قال أبو علي في (الإيضاح)[5]: «ورُبَّما حذف الشاعر هذه اللام للحاجة، والتقدير بِها الثبات، قال الشاعر[6]:

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٧٩ ـ ٢٨١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٨١.

(٤) الكتاب ٢: ٢٨٠.

(٥) الإيضاح العضدي ص٢٤٥.

(٦) هو أبو حية النميري كما في معاني القرآن للأخفش ص٢٣٥ ومجاز القرآن ١: ٣٥٢ =

أبِـالـمـوتِ الـذي لا بُـدَّ أنِّـي مُـلاقٍ لا أبـاكِ تُـخَـوِّفـيـنِـي»

فظاهر كلام أبي علي هذا يدل على أنَّ الشاعر قد يَحذف هذه اللام المُقحَمة بين المضاف والمضاف إليه إذا اضطرَّ إلى ذلك.

والصحيح أنَّ ذلك لم يَجئ في ضرورة ولا في غيرها إلا في (الأب) خاصة، وكذا قال المصنف في الشرح، قال[1]: «ولا يُستَغنَى عن اللام بعدما أعطي حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلا بعد الضرورة، كـقـول الـشـاعـر[2]:

وقد ماتَ شَمّاخٌ، وماتَ مُزَرِّدٌ وأيُّ كـريـمٍ لا أبـاك يُـخَـلَّـدُ

وقولِ الآخر:

أَبِـالـمـوتِ الـذي لا بُـدَّ أنِّـي مُـلاقٍ لا أبـاكِ تُـخَـوِّفِـيـنِـي

أراد: لا أبا لك، ولا أبا لكِ، كذا زعموا. وهو عندي بعيد؛ لأنه إن كان الأمر كذلك لم يَخْلُ من أن يكون (أب) مضافاً إلى الكاف عاملاً فيها، أو يكون مقدر الانفصال باللام، وهي العاملة في الكاف مع حذفها. فالأول ممنوع لاستلزامه تعريف اسم (لا)، أو تقدير عدم تمحض الإضافة فيما إضافته محضة. والثاني ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول

= واللسان (أبي). ونسبه ابن الشجري في أماليه ٢:١٢٨ إلى الأعشى، وليس في ديوانه. ونسبه الصيمري في التبصرة ص٣٩١ إلى عنترة، وليس في ديوانه. وهو من غير نسبة في المقتضب ٤:٣٧٥ والكامل ص٦٧٠، ١١٤٠ وغيرهما. وانظر تخريجه ـ إن شئت ـ في حاشية أمالي ابن الشجري.

(١) شرح التسهيل ٢:٦٣ ـ ٦٤.

(٢) هو مسكين الدارمي كما في الكتاب ٢:٢٧٩، وآخر البيت فيه (يُمَتَّعُ). وهو من قصيدة عينية له، بعضها في فرحة الأديب ص١٣٦ ـ ١٣٧، وآخره فيه (لا أبا لك يُمنَعُ) فلا شاهد فيه حينئذ، وكذا في الخزانة ٤:١٠١. وآخره في كتب النحو (يُخَلَّدُ) أو (مُخَلَّدُ). وانظر المقتضب ٤:٣٧٥ والكامل ص٦٧٠، ١١٤٠. مُزَرِّد: هو أخو الشماخ، وكان شاعراً أيضاً.

لعامل غير منطوق به، وهو شيء لا يُعلَم له نظير، فوجب الإعراض عنه والتبرُّؤ منه.

والوجه عندي في (لا أبا لك) أن يكون دعاء على المخاطب لئلا يأباه الموت. وهذا توجيه ليس فيه من التكلف شيء» انتهى ما ذكره في (لا أباك). وتوجيهه إياه على أنه فعل ماض دخلت عليه (لا) للدعاء، وفاعله ضمير الموت المذكور في قوله:

أَبِـالـمـوتِ الـذي لا بُـدَّ أنِّـي ....

وضمير المصدر المفهوم من قوله:

وقد ماتَ شَمّاخٌ..... .....

والذي ذكر النحويون أنَّ اللام المحذوفة مقدرة، وإن كانت إذا أُتي بِها مقحمة زائدة؛ لأنَّهم لَمّا استعملوها في حال الإضافة إصلاحاً للفظ، ورفضوا ترك[1] الإتيان بِها ـ وإن كان الأصل ـ صار الإتيان بِها كأنه الأصل، فلَمّا اضطرَّ الشاعر إلى إسقاطها قَدَّرها، ونَواها لذلك،/ وإذا [٢: ١٨٢/أ] كانت مقدرة وجب أن يكون خفض الضمير بِها لا بالإضافة؛ لأنَّ المنويَّ المقدر بمنزلة الثابت الملفوظ به، وأنت إذا لفظت باللام كان الخفض بِها.

ومِمّا يبين أيضاً أنَّ اللام منوية مقدرة قولهم (لا أباي)، حكى ذلك الأستاذ أبو بكر بن طاهر؛ ألا ترى أنَّ اللام لو لم تكن مقدرة لقالوا (لا أَبِيَّ) كما قالوا (لطمت فِيَّ)، فلَمّا لم تُكسر الباء في (لا أباي) دلَّ ذلك على أنَّ الكسرة التي توجبها ياء المتكلم ليست في اللام المردودة، وإنَّما هي في اللام المحذوفة المقدرة.

---

(١) ن: ورفضوا بذلك ترك.

وأمّا تأويل المصنف (لا أباك) على أنه فعل ماضٍ، و(لا) للدعاء، والفاعل مضمر كما قرره، ففي غاية الفساد من وجوه:

أحدها: أنَّ العرب قالت (لا أباك) حيث لم تذكر موتاً، فلا يكون دعاء بالموت، قال[1]:

أَمِنْ أَجْلِ حَبْلٍ ـ لا أباكَ ـ ضَرَبْتَهُ بِمِنْسَأَةٍ، قد جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبُلا

وقال ابن الدُّمَينة[2]:

فقلتُ لَها: لا باكِ، هلاَّ عَذَرْتِني لَدَيها، فقد حانت عليَّ ذُنوبُ

فليست هنا للدعاء بالموت.

الثانِي: أنَّ العرب حذفت من الكلمة الهمزة في بيت ابن الدُّمَيْنة، وحذفت مع الهمزة أيضاً الألف، فقالوا (لا بَ شانيك)، يريدون: لا أبا لِشانيك، ولو كان هذا فعلاً ماضياً لم يَجز حذف ذلك منه. وإنَّما جاز كثرة الحذف في (لا أبا لك) لكثرة دوره على ألسنتهم في هذا الباب.

الثالث: يدل على أنَّ (أبا) اسم لا فعلٌ جَرُّ ما بعده في قولهم (لا بَ لِشانيك)[3]، وقولهم (لا أباي)، فلو كان فعلاً ماضياً لقال (لا أبانِي)، فتلحقه نون الوقاية، وهذا قاطع ببطلان تأويل المصنف.

وقوله **وقد يحمل على المضاف مُشابِهُه بالعمل، فيُنزَعُ تنوينُه** قال المصنف في الشرح[4]: «لو تعلقت اللام بالاسم تعين الإعراب وتوابعه

---

(١) هو أبو طالب كما في نسب قريش ص٩٧ والتنبيه والإيضاح (نسأ) ١: ٣١. ويُروَى آخر البيت: قد جاء حَبْلٌ بِأَحْبُلٍ. ويُروَى: وأَحْبُلُ. ويروَى: قد جَرَّ حَبْلَكَ أَحْبُلُ. وهو في شرح القصائد السبع ص١٥١ والمنصف ٢: ٥٩ والصحاح واللسان (نسأ) و(حبل). المنسأة: العصا. قاله لخداش بن عبد الله بن أبي قيس بن عبد ود في قتله عمرو بن علقمة بن المطلب.

(٢) ديوانه ص١٠٥، وأوله فيه: «فقلتُ له: لا تَأْلُ». ك، ف: هلا عززتني.

(٣) فيما عدا م: لا بَ شانيك.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٦٣.

غالباً، نحو: لا واهباً[1] لك درهماً. واحترزت بِـ (غالباً) من قول الشاعر[2]:

أرانِي ـ ولا كفرانَ للهِ أيَّةً لِنفسيَ ـ قد طالبتُ غيرَ مُنيلِ

أنشده أبو علي في (التذكرة)، وقال: إنَّ أيَّةً منصوب بِـ (كفران)، أي: لا أكفر لله رحمةً لنفسي. ولا يَجوز نصب (أيَّة) بِـ (أويتُ) مضمراً لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولَي (أرى) بجُملتين، إحداهما (لا) واسمها وخبرها، والثانية (أويت)، ومعناه: رَقَقتُ.

[٢: ١٨٢/ب] وإلى (ولا كفرانَ لله أيَّةً) أشرتُ بقولي «وقد/ يُحمَل على المضاف مُشابِهُه بالعمل». ويُمكن أن يكون من هذا قولُ النبي ـ عليه السلام ـ «لا صَمْتَ يومٌ إلى الليل»[3] على رفع (يوم) بالمصدر على تقديره بِـ (أنْ) وفعلِ ما لم يُسَمَّ فاعله» انتهى. ويعني بِـ (مُشابِهه بالعمل) المُطَوَّل، نحو: لا خيراً من زيدٍ عندك، ولا ضارباً بكراً في الدار، ولا حَسناً وجهُه لك، ولا عشرين درهماً عندك.

ولم يذكر المصنف في هذه المسألة في الفَصِّ ولا في الشرح خلافاً، أعنِي في جواز نزع التنوين من هذه المُثُل ونحوها، وهذه مسألة خلاف:

ذهب الجمهور[4] إلى أنَّ الاسم الواقع بعد (لا) إذا كان عاملاً فيما بعده لزم تنوينه.

---

(١) فيما عدا م: لا ناهباً.

(٢) هو ابن الدمينة. ديوانه ص٨٦. والبيت من غير نسبة في الخصائص ١: ٣٣٧ وتهذيب اللغة ١٥: ٦٥١ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢٥ ـ ٢٢٦ [الإنشاد ٦٣٤].

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ـ كتاب الوصايا ـ باب ما جاء متى ينقطع اليتم ٣: ٢٩٣ (الحديث ٢٨٧٣) تحقيق عزت الدعاس، ولفظه «ولا صُماتَ يومٍ إلى الليل».

(٤) الكتاب ٢: ٢٨٧.

وذهب ابن كيسان إلى أنه يَجوز فيه التنوين وترك التنوين، قال: «فإذا قلت (لا ضارباً زيداً) جاز أن تنون ضارباً وألاّ تنونه». وترك التنوين عنده أحسن.

ووجه التنوين عنده أنَّ زيداً من تَمام ضارب، فصار التنوين كأنه في وسط الاسم، فلم يُحذَف لأنَّ التنوين في هذا الباب إنَّما يُحذَف من آخر الاسم المبنِيّ مع (لا).

ووجهُ ترك التنوين عنده أنَّ المفعول لو أمسكتَ عنه لَجاز الكلام بضارب وحده، فلم يعتدّ لذلك بالمفعول، فعومل لذلك معاملة الاسم المفرد، فبُنِي مع (لا)، وحذف منه التنوين.

وكذلك أجاز في (لا خيراً منك) التنوين وترك التنوين على التقديرين المذكورين، لكن التنوين في هذا أمثل منه في ضارب لأنَّ تَمام معناه إنَّما يَحصل بِـ (مِن).

وهذا الذي ذهب إليه باطل من جهةِ أنَّ الاسم العامل فيما بعده لم يُجعل مع غيره كاسمٍ واحد في غير هذا الباب، فيُحمل هذا الباب عليه، بل يَجب إذا سُمع من ذلك شيء قد تُرك منه التنوين ألاّ يُجعل مع ما بعده معمولاً له، فإذا قلت «لا آمرَ يومَ الجمعةِ لك»، ولم تنون، انتصب (يوم الجمعة) بالخبر الذي هو (لك)، أو بفعل محذوف يفسره قولك (لا آمرَ لك)، أي: يأمر يومَ الجمعة، فقدَّمت الظرف، وأَضمرتَ الفعل. وكذلك إذا قلت «لا آمرَ بالمعروفِ لك»، التقدير: لا آمرَ لك بالمعروف، فقدَّمتَ، وأَضمرتَ عاملاً، أي: يأمر بالمعروف.

والمصنف لم يأخذ بِمذهب الجمهور ولا بِمذهب ابن كيسان. أمّا مذهب الجمهور فلا يجوز نزع التنوين من المُطَوَّل تشبيهاً بالمضاف، وهو قد أجاز ذلك. وأمّا مذهب[1] ابن كيسان فإنَّ ترك التنوين عنده أحسن من

(١) ك: ذلك الجمهور ولا بمذهب.

[٢: ١/١٨٣] إثباته، والمصنف قال «وقد يُحمل على المضاف مُشابِهُه بالعمل»،/ فدلَّ لفظه على القلة في ذلك. وابنُ كيسان جَعل نزعَ التنوين لأجل البناء وتركيب الاسم مع (لا)، والمصنف يدلُّ ظاهر كلامه على أنَّ الاسم معرب، فإنَّ نزع التنوين منه إنَّما هو لمشابهته بالعمل للمضاف.

وأمّا ما أنشده أبو علي من قوله:

أَرانِـي ولا كُـفـرانَ لِـلَّـهِ أَيَّـةً ....

وزعمه واحتجاج المصنف أنَّ (أَيَّةٍ) منصوب بِـ (كُفران)، وأنه نُزع منه تنوينه مع بقائه عاملاً في المفعول له، فتخريجه على غير ما ذَكَراه، إذ يَجوز أن يكون منصوباً بِمحذوف يدل عليه (لا كُفرانَ للَّهِ)، أي: لا أَكفُرُ أَيَّةً لنفسي، ودلَّ على هذا المحذوف ما قبله، كما خَرَّجوا قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[1] أي: لا عاصِمَ يَعصِمُ اليومَ.

وأمّا مَنْعُ أبي علي انتصاب (أَيَّةً) على (أَوَيتُ) مضمرة لأنَّ ذلك يؤدي إلى الفصل بين مفعولَي (أوى) بجملتين للاعتراض[2] فهو شيء بناه أبو علي على مذهبه من أنه لا تَعترض جملتان بين مُقتضٍ ومُقتَضًى. وقد رَدَّه المصنف عليه في آخر (باب الحال)، فقال[3]: «وقد يعترض جُملتان، خلافاً لأبي علي». وسيأتي الدليل على صحة مذهب غير أبِي علي - إن شاء الله - حيث يعرض له المصنف.

وفي (البسيط): «معمولها - يعني معمول لا - إن كان عاملاً فيما بعده فيظهر العمل، ولا يصح البناء سواء كان مفرداً أم مثنًّى أم مجموعاً أم[4] مشبهاً بالمجموع، نحو: لا عشرينَ درهماً لك، والعاملُ عاملُ

(١) سورة هود، الآية: ٤٣.
(٢) ن: بجملتي الاعتراض.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٧٨.
(٤) فيما عدا م: أو. وفي ن: مفرداً أو مثنًّى أو مجموعاً أو مشبهاً.

خفضٍ كالمضاف، نحو: لا حَسَنَ وجهٍ، ولا مِثْلَ زيدٍ، ولا غلامَيْ رجلٍ، ولا ضارِبِيْ قومٍ، وعاملُ نصب، نحو: لا ضارباً زيداً، ولا ضاربين عمراً، ولا حَسَناً وجهَه، ولا مارّاً بزيدٍ، وسواء أكان مفعولاً صريحاً أم ظرفاً أم مجروراً أم فاعلاً.

وجَوَّز البغداديون بناءَها وإن كانت عاملةً في ظرف بعدها أو مجرور، كقوله ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[1]. والأول قول الخليل وس[2].

وإن كان غير عامل[3] سواء أكان مفرداً أم مثنًّى أم مجموعاً فالجمهور على أنَّ (لا) عاملة في الاسم على أنه مبنيّ، وهو مذهب س. وقالت طائفة: هو معرب. ويُنسب إلى الزجاج والسيرافي وأهل الكوفة.

والقائلون بالبناء على طريقين:

أحدهما: أنه جوابٌ رُكِّبَ على السؤال، والسؤال مُستَغرَق بِـ (مِن)، فالجواب مثله.

والثانِي: أنَّ ما بعد (لا) مُفتَقِر إلى (لا) في أنه لا يكون إلا بعد نفي متقدم، فصار كالحرف، والحرف مفتقر إليه، فبُنيا لذلك.

والقائلون بأنَّها لا تعمل/ على وجهين: [٢: ١٨٣/ب]

أحدهما: أنَّ (لا) وما بعدها مركب، صارا كشيء واحد، وبعض الشيء لا يعمل في بعضه.

والثانِي: أنَّ الأصل (لا مِن كذا)، فموضعه رفع بِمنزلة: هل مِن رجلٍ؟ وما مِن رجلٍ، فلَمّا حذف (مِنْ)، وتضمنها الاسم، بقي مرفوعاً كحاله الأُولَى» انتهى، وفيه تلخيص.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٧.

(٣) انظر في هذه المسألة ما سبق في ص٢٤٥ ـ ٢٥٢.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفّار: «وأجازوا ـ يعني الكوفيين ـ لا قائلَ قولاً حَسناً، ولا ضارِبَ ضَرباً كثيراً، يبنون الاسم المُطَوَّل. وخُرِّج هذا على إضمار: يقول قولاً حَسناً، ويَضرب ضَرباً كثيراً، والإضمار للدلالة كثير».

فرع: الاسم المركب من قَبيل المُشَبَّه بالمضاف من جهةِ أنه لا يَجوز تركيبه مع (لا) وجعلهما كاسمٍ واحد لِما يلزم من جعل ثلاثة أشياء[1] كشيء واحد، وذلك لا نظير له في المركب، كما لا يَجوز تركيب الاسم العامل فيما بعده مع (لا) وجعلهما كالشيء الواحد لطوله، فإذا قلت (لا خمسةَ عشرَ لك) فـ (خمسةَ عشرَ) في موضع نصب بِـ (لا)، وليست مركبة مع (لا)، والفتحة التي في راء (عَشَرَ) هي الفتحة التي كانت فيها قبل دخول (لا) عليها، وليست حادثة بسبب (لا). ومِمّا يبين ذلك أنك لو أدخلت (لا) على (عَمْرَوَيْهِ) على حدِّ دخولها على (هَيْثَم) في قوله[2]:

لا هَيْثَمَ الليلةَ لِلْمَطِيِّ

لَقُلْتَ: لا عَمْرَوَيْهِ، فأبقيتَ الاسم على كسره، ولم تَفتح الآخر بسبب (لا).

فيما عدا م: ثلاثة الأشياء.

(١) البيت في الكتاب ٢:٢٩٦ وشرحه للسيرافي ١:٢٠٣ والمقتضب ٤:٣٦٢ والأصول ١:٣٨٢ والحلبيات ص٢٠٤، ٣١١ والمسائل المنثورة ص٩٧ والخزانة ٤:٥٧ ـ ٦١ [الشاهد ٢٦١]. هيثم: قيل: هو هيثم بن الأشتر، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حدائه للإبل، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفَلَوات وسَوق الإبل. قال سيبويه: «فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين». وبعده في المقتضب: «هيثم: أي: لا مُجْرِيَ ولا سائقَ كسوق هيثم». وفي الخزانة ما نصه: «وهذا مؤول إمّا بتقدير مضاف، وهو مثل، وإمّا بتأويل العلم باسم الجنس».

ص: فصل

إذا انفصل مصحوب (لا)، أو كان معرفةً، بَطَلَ العمل بإجْماع، ويَلزم حينئذٍ التَّكرارُ في غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان، وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ أو شِبْهُه[1]. وأُفْرِدَتْ في (لا نَوْلَكَ أنْ تَفعلَ) لتأوُّلِه بِـ (لا يَنبَغي). وقد يُؤَوَّلُ غيرُ (عبد الله) و(عبد الرحمن) من الأعلام بنكرة، فيُعامل معاملتَها بعد نزعِ ما فيه أو فيما أُضيف إليه من ألفٍ ولام، ولا يُعامَل بِهذه المعاملة ضميرٌ ولا اسمُ إشارة، خلافاً للفراء.

ش: (لا) هذه أضعفُ في العمل من (ما) الحجازية؛ لأنَّ (ما) جَوَّزوا الفصلَ بينَها وبين اسْمها بالخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً على خلاف فيه، وبِمعمول الخبر إذا كان أحدَهما، نحو: ما اليومَ زيدٌ سائراً، و(لا) لا يَجوز فيها ذلك. وإنَّما كان ذلك لأنَّ شَبَهَ (ما) بِـ (ليس) أقوى من شَبَهِ (لا) بِـ (إنَّ). ومثال الانفصال قوله تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[2]. وكذلك لو عَملتْ عَمَلَ (ليس) أيضاً لم يَجز الفصل بينَها وبين اسمها، نَصَّ على ذلك س[3].

وقوله **أو كان معرفةً** إنَّما لم تعمل في المعرفة من قِبَلِ أنَّ موضوع (لا) العاملة أنَّها/ تَنفي نفياً عامّاً على سبيل النَّصِّيَّة، و(لا) التي لا تنفي [٢: ١٨٤/أ] نفياً عامّاً لا خصوصية لَها بالأسْماء، وإذا لم تختصّ بالأسماء لم تَعمل فيها؛ لأنَّ الحرف إذا لم يَختصّ فبابُه ألاّ يعمل، ولهذه العلة لم تعمل

---

(١) م، وشرح التسهيل: وشبهه.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(لا)[1] إذا دخلت على النكرة التي فيها معنى الفعل، نحو قولك: لا سلامٌ على زيدٍ، ومن ذلك قوله[2]:

ونُبِّئْتُ جَوَّاباً وسَكْناً يَسُبُّنِي وعمرَوبنَ عَفْرا، لا سَلامٌ على عمرِو

يريد: لا سَلَّمَ اللَّهُ على عمرو.

فإن قلت: هلاَّ عملت (لا) في المعرفة إذا كانت بِـ (أل) الاستغراقية.

فقال المصنف[3]: «لأنَّها بلفظ العهدية، فليس التنصيص بِها على العموم كالتنصيص عليه بِـ (مِن) الجنسية مذكورةً أو مَنْوِيَّة».

وقوله **بطل العمل بإجْماع** إن رجع قوله (بإجْماع) إلى قوله (أو كان معرفة) صَحَّ عند البصريين إذ أجْمعوا على ذلك.

وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم سواء أكان مفرداً، نحو: لا زيدَ ولا عمرَو، أو مضافاً إليه، نحو: لا أبا محمدٍ، ولا أبا زيدٍ. وإن كان مضافاً إلى (الله) و(الرحمن) و(العزيز) أجازوا أن تعمل (لا) فيه، فيقولون: لا عبدَ الرحمنِ، ولا عبدَ اللَّهِ، ولا عبدَ العزيزِ، وسيأتي الكلام في هذا.

وإن عاد إلى هذه المسألة والتي قبلها من انفصال مصحوب (لا) فليس بصحيح؛ إذ قد تقدم لنا النقل[4] عن الرُّمّانِيّ أنه إذا فُصل بَطَلَ البناء، وجاز النصب.

---

(١) ك، ف، ن: إلا.

(٢) هو جرير. والبيت في ديوانه ص٤٢٥ والكتاب ٢: ٣٠١. ونسب في الخزانة ـ عن الأغاني ـ ٥: ٢٣٨ إلى الفرزدق. وهو بيت مفرد في ديوانه ص٤٨٠ عن الأغاني. وهو من غير نسبة في المقتضب ٤: ٣٨١.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٦٥.

(٤) تقدم ذلك في ص٢٢٤ ـ ٢٢٥.

وفي (البسيط): قال س[1]: ولا تعمل إذا فُصل بينها وبين اسمها ناصبةً ولا رافعة، وذلك لضعفها عن درجة (إنَّ) و(ما)، وذلك أَبْيَنُ في المبنِيّ لأنه فصل بين الشيء وجزئه.

وأمّا الفصل فيما عداه فظاهر إطلاق س أنه لا يَجوز، ولذلك قَدَّرَ قولَه[2]:

..... لا كالعَشِيَّةِ زائراً .....

على: لا أَرَى، ولم يُقَدِّره على: لا زائراً كالعشيَّة.

وأمّا الفصل في (لا ضارباً لك) ـ أعني بين العامل والمعمول ـ فيظهر أنه جائز وإن كان س[3] قد شَبَّهَ ذلك بِـ (أَفْعَل مِن كذا)، لكن من أجل اشتراط تعلق الثانِي بالأول لا في جميع أحكامه، وسواء انفصل بالخبر وبالأجنبي.

فأمّا (لا أبا لك) فلا يَجوز الفصل إلا في ضرورة؛ إذ يكون من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فلا تقول (لا أبا فيها لك) إلا على قوله[4]:

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بِنا أَواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ

وقوله **ويلزم حينئذ** ـ أي: حين إذ بَطَلَ العمل إمّا لأجل الفصل وإمّا لكون الاسم/ معرفة ـ **التكرارُ في غير ضرورة** هذا مذهب س[5] [٢: ١٨٤/ب]

---

(١) الكتاب ٢: ٢٩٩.

(٢) تقدم في ص٢٢٥.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٨٧.

(٤) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص٩٩٦ والكتاب ١: ١٧٩ و٢: ١٦٦، ٢٨٠ وسر الصناعة ص١٠. الضمير في (إيغالهن) للإبل. والإيغال: المضيّ والإبعاد. والفراريج: جمع فَرُّوج، وهو الفتي من ولد الدجاج.

(٥) الكتاب ٢: ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

والجمهور. وعلة ذلك قال المصنف[1]: «ليكون التكرار عوضاً مِمّا فاتَها من مصاحبة ذي العموم، فإنَّ في التكرار زيادة كما في العموم زيادة، ثم حُمل في لزوم التكرار المفصولةُ على التي تليها معرفة لتساويهما في وجوب الإهمال».

وقال غيره: يلزم تكرار (لا) غير العاملة إذا لم يكن الاسم الذي بعدها في معنى الفعل معرفةً كان أو نكرة؛ ولا يَجوز أن تقول (لا زيدٌ عندك) حتى تكرر (لا)، فتقول (ولا عمرٌو). وسبب ذلك أنَّ العرب جعلتها في جواب مَن سأل بالهمزة وأم، فكما أنَّ السؤال بِهما لا بُدَّ فيه من العطف، فكذلك ما هو جواب له.

فإن قلت: ما المانع من أن يقال (لا زيدٌ في الدار) من غير تكرار في جواب مَن قال: هل زيدٌ في الدار؟

فالجواب: أنَّ العرب جعلت في جواب مَن قال (هل زيدٌ في الدار) (ما زيدٌ في الدار) و(ليس زيدٌ في الدار)، واستغنوا بذلك عن (لا).

فإن كان الاسم في معنى الفعل لم يَلزم تكرارها، نحو قولك (لا سَلامٌ على زيد)[2]؛ لأنَّ معناه: لا سَلَّمَ اللَّهُ زيداً، و(لا نَوْلُكَ أنْ تَفعلَ)[3]؛ لأنه صار بِمنزلة: لا ينبغي لك أن تفعلَ، و(لا بِكَ السَّوءُ)[4]؛ لأنه في معنى: لا يَسُؤْكَ اللَّهُ، فحكموا لذلك بحكم ما هو في معناه، فلم يكرروها كما لم يكرروها[5] في الفعل، كما حكموا لِـ (يَذَرُ) بحكم (يَدَعُ) لَمّا كان في معناه.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٥.
(٢) الكتاب ٢: ٣٠١.
(٣) الكتاب ٢: ٣٠٢.
(٤) الكتاب ٢: ٣٠٢.
(٥) كما لم يكرروها: سقط من ك، ف.

فإن قلت: لأيّ شيء لم تُكرر مع الفعل مع أنَّها غير عاملة فيه كما كُررت مع الاسم إذا لم تكن عاملة فيه[1]؟

فذكر في الجواب[2]: أنه إنَّما لم تُكرر مع الفعل لأنَّها تقع في جواب اليمين، واليمينُ قد تقع على فعل واحد. وأيضاً فإنَّ (لا أفعلُ) نقيض (لأفعَلَنَّ)، فمن حيث لم يجب ضم فعل آخر إلى (لأفعَلَنَّ) لم يَجب ذلك في نقيضه.

وزعم أبو العباس[3] أنَّ السبب في عدم لزوم تكرارها مع الفعل أنَّ الأفعال بعدها وقعت موقع الأسماء النكرات التي بُنيت مع (لا)، فكما لا يَلزم تكرار (لا) معها فكذلك لا يلزم تكرارها مع الفعل. قال[4]: «ولو قَدَّرتَها تقدير (لا رجلَ في الدار ولا غلامَ) لقلت: لا يقعدُ زيدٌ ولا يقومُ، ولصارت جواباً لقوله: أيقومُ زيدٌ أم يقعدُ».

وهذا الذي ذهب إليه باطل لأمرين:

أحدهما[5]: أنَّ (لا) الداخلةَ على الفعل لا تنفي نفياً عامّاً، فلا يَجوز أن تُقَدَّر تقدير التي بُنِي معها الاسم.

وأيضاً فإنَّ (لا) التي تنفي نفياً عامّاً لو جاز/ دخولها على الفعل [٢: ١٨٥/أ] لكانت غير مختصة، والحروف غير المختصة بابُها ألاَّ تعمل.

وكذلك أيضاً لم تُكرر العرب (لا) ـ وإن كانت غير عاملة ـ في قولهم «لا سَواءٌ»[6] في جواب مَن قال «هذان سَواءٌ» لأنَّها جُعلت عوضاً

---

(١) فيه: سقط من ك، ف، ن.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣:٩٦/أ باختصار.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣:٩٦/أ.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣:٩٦/أ.

(٥) لم يذكر الأمر الثاني. وأظنه يريد به الفقرة التي أولها «وكذلك أيضاً لم تكرر العرب لا».

(٦) تقدم في ٣:٣١٧.

من المبتدأ المحذوف، ولذلك لم يقولوا «هذان لا سَواءٌ» فيجمعوا بين العوض والمعوَّض منه، فلَمّا جَعلوا (لا) عوضاً من المبتدأ المحذوف أجرَوها مُجرى المبتدأ، فكما أنه لا يلزم التكرار في قولك «هذان سَواءٌ» فكذلك لم يكرروا (لا) في قولهم «لا سَواءٌ».

وأمّا التي فُصل بينها وبين الاسم بخبر فامتنع إعمالها فيه من جهةِ أنَّ (لا) العاملةَ تنزَّلتْ من الاسم الذي عملت فيه منزلة (مِن) الزائدةِ من الاسم الذي دخلت عليه في الجملة الاستفهامية التي وقعت (لا) جواباً لها؛ فكما لا يَجوز الفصل بين (مِن) الزائدة وما عَملتْ فيه فكذلك لا يَجوز الفصل بين (لا) وبين الاسم الذي عَملت فيه، فوجب لذلك إذا فُصل بينهما ألاَّ تعمل فيه، ويَجب فيها أيضاً أن تُكرر لأنَّ (لا) غيرَ العاملة في الاسم إنَّما جَعَلَتْها العرب في جواب مَنْ سأل بالهمزة و(أم)، وقد تدخل على المعرفة، فيغني عن تكرارها حرفُ نفي غيرها، وهو قليل، قال الشاعر[1]:

وكانَ طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ فلا هو أبْداها، ولم يَتَجَمْجَمِ

وقوله **في غير ضرورة** مثال ما لم تُكرر فيه مع المعرفة قوله[2]:

بَكَتْ أَسَفاً، واسْتَرْجَعَتْ، ثُمَّ آذَنَتْ رَكائبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُها

ويُروَى: بَكَتْ جَزَعاً، وقولُه[3]:

أَشاءُ ما شِئْتِ حتى لا أَزالَ لِما لا أنتِ شائيةٌ مِنْ شأْنِنا شانِي

ومثال ما لم تُكرر فيه مع الفصل قولُ الشاعر[4]:

---

(١) تقدم في ٤: ١٥٢.

(٢) تقدم في ٤: ٢٨٣.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ٦٦ والعيني ٢: ٣٢٥.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة! وقد وجد بعده في م بياض يتسع لبيت من الشعر. وشاهده البيت الأول الذي عدّه مثالاً لِما لم تُكرر فيه (لا) مع المعرفة، وهو قوله:

.... أنْ لا إلينا رُجُوعُها =

وقوله **خلافاً للمبرد وابن كيسان** أجاز المبرد[1] وابن كيسان[2] إذا فُصل بين (لا) وبين الاسم، أو جاء بعدها معرفة، ألاَّ تُكرر، وذلك في السعة، ولا يَختص ذلك بالضرورة، فأجازا: لا في الدار رجلٌ، وأجازا: لا زيدٌ عندَك.

فإن قلت: إذا قال القائل: أزيدٌ في الدار؟ فقلت: نَعَمْ، أليس يَجوز أن يقال: نَعَمْ في الدار؟ فما المانع من أن يقال في الجواب: لا زيدٌ في الدار، كما قيل: نَعَمْ زيدٌ في الدار؟

فالجواب: أنَّ الجملة في قولك (نَعَمْ زيدٌ في الدار) تأكيد لِما تضمنته (نَعَمْ)، وكأنك قلت: نَعَمْ نَعَمْ، ولا يكون/ ذلك في (لا) لأنَّ [٢: ١٨٥/ب] قولك (زيدٌ في الدار) إيجاب؛ لأنَّ (لا) قد استقلَّت بالجواب، فليست داخلة على هذه الجملة بعدها فتَنفيَها، وإذا كانت إيجاباً فلا يؤكَّد بِها النفي. ولا حجة لَهما في قول العرب (لا نَوْلُكَ أن تَفعلَ) و(لا بِكَ السَّوءُ) لِما ذكرناه من أنَّ معنى الاسم فيه الفعل.

وقال السيرافيُّ رادّاً على المبرد ما نَصُّه: فإنَّ[3] هذا الذي أورده: أغلامٌ عندَك؟ جوابه: نَعَمْ، أو: لا، وأمّا أحد الاسْمين فلا، إنَّما يُجاب بالاسم مَن سأل بالهمزة و(أم)، فحينئذٍ تقول: عندي غلامٌ، أو تقول: عندي جاريةٌ، أو تنفيهما، فتقول: لا هذا ولا هذا، فالتكرار لازم لِـ (هذا)؛ ألا تَرى أنَّ الجواب بالاسم إنَّما يُرَتَّبُ[4] على مَن سأل بالهمزة و(أم).

= انظر الخزانة ٤: ٣٤ [الشاهد ٢٥٥].

(١) المقتضب ٤: ٣٥٩ ـ ٣٦١ والمفصل ص٨١ وشرح الجزولية للشلوبين ص١٠٠٠.

(٢) شرح الكافية ١: ٢٥٨.

(٣) فيما عدا م: بأنَّ.

(٤) ن: يترتب.

قال بعض أصحابنا: وهذا الذي قاله السيرافي إذا حَقَّقتَه اضمَحَلَّ، وذلك أنَّ جواب مَن سأل بالهمزة خاصة إنَّما يكون بِـ (نَعَمْ) أو بِـ (لا) إذا كان السؤال ملفوظاً به، نحو: أَغلامٌ عندَك؟ فعندما تُجيب هذا تقول: نَعَمْ، أو: لا، وأمّا إذا قَدَّرتَ سؤالاً فإنَّما يكون الجواب بالاسم؛ لأنه لا يدري أحد ما يُعنَى بِـ (نَعَمْ) أو (لا)، فيتعين هنا الجواب بالاسم.

فهذا الذي ذكرناه للمبرد أن يقوله، وهو حق، وإنَّما يُرَدُّ عليه بأنَّ العرب لم تقل قَطُّ (لا غُلامٌ) وتُلغي (لا) دون تكرار إلا شذوذاً، نحو:

.... أنْ لا إلينا رُجُوعُها

فكونُهم لا يقولون (لا زيدٌ) دليلٌ على أنَّهم قد عزموا على أن تكون هذه الملغاةُ جواباً لِمَن سأل بالهمزة وأمْ، وإذا أرادوا جواب مَن سأل بالهمزة قالوا: ما زيدٌ عندي، أو: ما عمرٌو[1]. فهذا الذي أراد س[2]، فهو تعليل بعد السماع. فما ذهب إليه المبرد ساقط إذ لا سَماع يَعضُده، ولا يُحفَظ من كلامهم. انتهى.

وقوله **وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ أو شِبْهُه** مثال ما وَلِيَها خبر مفرد قولك: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ. وأفهَمَ قوله (مفرد) أنه إذا وَلِيَها الخبر وهو جُملة فلا يلزم تكرارها، وليس كذلك، بل إن كانت فعلية كان ذلك، نحو: زيدٌ لا يقوم، وإن كانت اسْمية فيلزم تكرارها إلا في ضرورة.

وشِبْهُ الخبر المفرد الحالُ والنعت، نحو: نظرتُ إليه لا قائماً ولا قاعداً، ومررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، فيلزم تكرار (لا) في هذه المواضع إلا في ضرورة، نحو قول الشاعر[3]:

---

(١) م: وما عمرو.

(٢) ك، ف: أراد جواب س.

(٣) تقدم في ص٢٠٥.

وأنتَ امرُؤٌ مِنَّا، خُلِقتَ لِغيرِنا حياتُكَ لا نَفْعٌ، ومَوْتُكَ فاجِعُ

وسَهَّلَ هذا هنا أنَّ (وموتُكَ فاجِعُ) في معنى: ولا موتُكَ يَسُرُّ، وقولِ الآخر[1]:

/ قَهَرتُ العِدا لا مُسْتَعيناً بِعُصبةٍ ولكنْ بِأَنواعِ الخَدائعِ والمَكْرِ [٢: ١٨٦/أ]

وقولِ الآخر[2]:

إنِّي تَركتُكَ لا ذا عُسْرةٍ تَرِباً فاسْتَعْفِفَنْ، واكْفِ مَنْ وافاكَ ذا أَمَلِ

وقوله **وأفردتْ في (لا نَوْلُكَ أنْ تَفعلَ)**[3] **لتأوُّلِه بِـ (لا يَنبغي)** النَّوْلُ من التَّنْويل والنَّوال، وهو العَطِيَّة، ضُمِّنَ (لا نَوْلُكَ) معنى: لا ينبغي لك أنْ تَفعلَ، فكما لا يلزم تكرار الفعل بعد (لا) كذلك لم يلزم تكريرها بعد ما هو في معنى الفعل.

قال ابن هشام: «وأنْ تَفعلَ: فاعلٌ بِـ (نَولك)، سَدَّ مَسَدَّ الخبر لَمّا كان في معنى الفعل، ونظيره (أقائمٌ الزيدانِ)، و(ما قائمٌ الزيدانِ)، فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر لَمّا كان المعنى: أيقومُ الزيدانِ؟ وما يقومُ الزيدانِ» انتهى.

والذي أذهب إليه أنَّ (نَوْلك) مبتدأ، و(أنْ تَفعلَ) خبره، وليس مرفوعاً به رفع الفاعل؛ لأنه ليس اسمَ فاعل ولا اسم مفعول، وتقدم الكلام عليه في أوائل (باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر)[4].

وقوله **وقد يؤَوَّلُ** إلى قوله **من ألفٍ ولامٍ** ذكر المصنف أنَّ العَلَم غيرَ الاسْمين اللذين ذكرهما ـ وهما عبد الله وعبدٌ الرحمن ـ قد يُؤَوَّلُ بنكرة، فيُبنَى مع (لا)، أو يُنصَب إن كان مضافاً، فإن كانت فيه ألف ولام نحو

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ٦٦.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ٦٦.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٢.

(٤) انظر الجزء الرابع ص١٢٨ ـ ١٢٩. وقد تكلم عليه قبل ذلك في ٣: ٢٥٣.

(العُزَّى) نُزعت منه، نحو قول الراجز[1]:

إنَّ لَنا عُزَّى، ولا عُزَّى لَكُمْ

أو فيما أُضيف إليه نُزعت أيضاً منه، نحو قول عمر (قضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَها)[2].

وأَفْهَمَ قولُ المصنف «غيرُ عبد الله وعبد الرحمن» أنَّ هذين الاسمين لا يؤوَّلان بنكرة، فيعاملان معاملتها، قال في الشرح[3]: «للزوم الألف واللام في عبد الله، وكذا عبد الرحمن على الأصح؛ لأنَّ الألف واللام لا يُنزَعان منه إلا في النداء» انتهى.

وقال الفراء: «إنَّما أجزنا (لا عبدَ اللَّهِ لك) لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحدٍ عبدُ الله، ولا نُجيز: لا عبدَ الرحمن، ولا عبدَ الرحيم؛ لأنَّ الاستعمال لم يلزم هذين كما لزم عبد الله» انتهى.

وكذلك سُمع: نِعْمَ عبدُ اللَّهِ خالدٌ، وبِئْسَ عبدُ اللَّهِ أنا إن كان كذا. ولا يَجوز: نِعْمَ غلامٌ زيدٌ؛ لأنَّ (عبد الله) ينطلق على كل أحد، فكأنه قال: نِعْمَ المرءُ خالدٌ.

وكان الكسائيُّ[4] يقيس على (لا عبدَ اللَّهِ لك) لا عبدَ الرحمن، ولا عبدَ العزيز. وقد حكى الفراء عن العرب: قُتل[5] عبد العزيز وعَرْقَل[6]، فلا عبدَ عزيز ولا عَرْقَلَ/ لِيَهْ[7]، بحذف الألف واللام من (العزيز)، كما حُذفت في (قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ). [٢: ١٨٦/ب]

---

(١) تقدم في ٢: ٣٢٠.
(٢) الكتاب ٢: ٢٩٧ والمقتضب ٤: ٣٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٩.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٦٧.
(٤) الأصول ١: ٤٠٦.
(٥) فيما عدا م: قيل.
(٦) م، ن: وعزقل. وكذا في الموضع التالي.
(٧) ن: إليه. وقد سقط هذا اللفظ من م. وفي الارتشاف: لك.

وفي (الغُرَّة): وقوم من الكوفيين يُجيزون (لا زيدَ لك)، وأَجْرَوا (عبد الله) مُجرى النكرة، وعبدُ العزيز وعبد الرحمن يَجريان مَجرى عبد الله، إلا أنَّهم يُسقطون منهما الألف واللام، فيقولون: لا عبدَ عزيزٍ ولا عبدَ رحمن، ولا يَعرف هذا بصريٌّ.

وقوله **فيعامَلُ مُعاملتَها** يعني: فما كان مفرداً بُنِي على ما يُنصَب به، وما كان منها مضافاً أو مُطَوَّلاً أُعرِب، فمِمّا جاء من ذلك «إذا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بعدَه، وإذا هَلَكَ قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بعدَه»[1]، وقولُ الراجز[2]:

لا هَيْثَمَ الليلةَ لِلْمَطِيِّ

وقولُ ابن الزَّبِير الأسديّ[3]:

أَرَى الحاجاتِ عندَ أبِي خُبَيبٍ نَكِدْنَ، ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

وقال الآخر[4]:

---

(١) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب المناقب ـ باب علامات النبوة ٤:١٨٢ وكتاب الأيمان والنذور ـ باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ٧:٢١٨ بتقديم الجملة الثانية على الجملة الأولى. وانظر صحيح مسلم ـ كتاب الفتن ص٢٢٣٦ ـ ٢٢٣٧.

(٢) تقدم في ص٢٧٦.
البيت له في الكتاب ٢:٢٩٦ ـ ٢٩٧. ولفَضالة بن شُريك في شرح أبياته ١:٥٦٩. وانظر الخزانة ٤:٦١ ـ ٦٧ [الشاهد ٢٦٢] ففيه أيضاً أنَّ الأصبهاني روى الأبيات التي منها هذا الشاهد لعبد الله بن فَضالة بن شُريك. وفيه أيضاً أنَّ بعضهم زعم أنَّ ابن الزَّبِير صاحب هذه الأبيات اسمه عبد الله بن فضالة. نَكِدَ: تَعَسَّرَ. وأبو خبيب: عبد الله بن الزُّبَير رضي الله عنه.

(٣) البيت لجرير في تخليص الشواهد ص٤٠٢ ـ ٤٠٤. وهو في ديوانه ص٨٣٣ والنقائض ص٨٣٧. وهو من غير نسبة في المقرب ١:١٨٩ وتذكرة النحاة ص٥٢٩، ٥٣٨ والخزانة ٤:٥٧ [عند الشاهد ٢٦١]. وصدره في شرح التسهيل ٢:٦٧. زيد: هو زيد بن النجار، وكان جرير قد اشترى جارية منه، ففَرِكت جريراً، واشتاقت إلى زيد، فقال جرير في ذلك شعراً. ويُروَى صدره: تبكي على زيدٍ ولم تَرَ مثله.

تُبَكِّي على زيدٍ، ولا زيدَ مِثْلُه سليمٌ من الحُمَّى صَحيحُ الجَوانِحِ

وتنكير المعرفة على قسمين:

أحدهما: أن يُجعل الاسم واقعاً في الحال على مسمّاه وعلى كل مَن أَشْبَهَ مُسَمّاه، فيكون إذ ذاك نكرة لعمومه، ومن هذا القَبيل الأبيات التي تقدم ذكرها، أَوقعَ (أُمَيَّةَ) على الشخص الذي اسمه (أُمَيَّة) وعلى كل مَن أشبهَه، وكذلك (هَيْثَم) و(زيد)، وإيقاعُ اسم الشخص على مَن أشبهه جائز في كلام العرب، نحو: زيدٌ زُهيرٌ، وعلى هذا الضرب تُنزَع الألف واللام إن كانت فيه؛ لأنَّ التنكير مع وجودهما غير جائز، ومنه (ولا أبا حَسَنٍ)، و(لا عبدَ عزيزٍ).

والضرب الثاني: أن يكون (مثل) مضافاً إليه في التقدير، فعلى هذا تقول (قضيَّةٌ ولا أبا الحسن) بإثبات (أل) في الحَسَن، تريد: ولا مِثلَ أبِي الحَسَن، وتكون على هذا قد نَفيتَ أن يكون للقضية أبو الحسن أو مَن يَشبهه، على حدِّ قولهم: مِثلُك مَن يَفعلُ كذا، يريدون: أنتَ وأمثالُك تَفعلون كذا. ومن هذا الضرب ما حكاه الكسائيُّ من قول بعضهم (لا أبا حمزةَ لك)، وأبو حمزة ليس مُنَكَّراً على الطريق الأول بدليل منعه الصرف، وإنَّما هو مُنَكَّر على الطريق الثانية، والتقدير: لا مِثلَ أبي حمزةَ لك، فحُذف (مِثل)، وأُقيم ما أُضيف إليه مُقامه، ورُوعيَ المعنى بعد الحذف.

وحكى الكسائيُّ أيضاً (لا أبا محمدَ لك)، وكان القياس (لا أبا محمدٍ لك) على الضربين السابقين، فحمله[1] بعض النحويين على أنه من قَبيل/ الأسماء المركبة، نُقل من الإضافة إلى التركيب. [٢: ١٨٧/أ]

وقال بعض أصحابنا: يَجوز أن يكون ممنوع الصرف، وهو مِمّا مُنع

(١) في النسخ كلها: فجعله. والصواب ما أثبتُّه.

لسبب واحد ـ وهو التعريف ـ نحو قوله[1]:

أنـا أبـو دَهْـبَـلَ وَهْـبٌ لِـوَهَـبْ

والتنكير على الضرب الأول أحسن من التنكير على الضرب الثاني؛ لأنَّ العرب إذا حَذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مُقامه فإنَّما تَجعل الحكم للملفوظ به، ولا تجعله للمحذوف إلا في قليل من الكلام، وبابه الشعر، نحو قوله[2]:

تأتِي المُقيمَ وما سَعَى حاجاتُه عَدَدَ الحَصَى، ويَخيبُ سَعْيُ الطالِبِ

نصب (عددَ الحَصى) على الحال، وهو معرفة في اللفظ، لَمّا كان التقدير: مِثلَ عددِ الحَصَى.

فإن قلت: ما الدليل على أنَّ هذه الأسْماء المعارف مؤوَّلة بنكرة؟ ولعلَّها عملت فيها (لا) وهي باقية على تعريفها على سبيل الشذوذ، كما عملت (لا) في المعرفة عمل (ليس) على طريق الشذوذ.

فالجواب: ما ذكره الفراء من أنَّ مَن قال (لا أبا أُمَيَّةَ لك)، ثم نَعَتَ نَعَتَه بنكرة وإن كان له لفظ التعريف بترك إجرائه، فقال (لا أبا أُمَيَّةَ عاقلاً لك)، ولا يقال (العاقلَ) لنيابته عن النكرة.

وفي (الغُرَّة): فأمّا قول الشاعر[3]:

لا هَـيْـثَـمَ الـلـيـلـةَ لِـلْـمَـطِـيِّ

وقولُهم (قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ) ففيه وجهان:

---

(١) هو أبو دَهْبَل الجمحي كما في الإنصاف ص٥١١ وضرائر الشعر ص١٠٤.

(٢) هو بشار بن برد. والبيت في ديوانه ص٣١ تحقيق السيد بدر الدين العلوي [طبعة دار الثقافة ببيروت سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م].

(٣) تقدم في ص٢٧٦، ٢٨٧.

أحدهما: أنه جعله من جماعةٍ كلُّ واحد منهم هَيْثَم، فتنكَّر، كما تقول: زَيدينَ.

والآخر: أنه فيه حذف، تقديره: لا مِثلَ هَيْثَم. وقالوا على هذا (أمّا البَصرةُ فلا بَصْرةَ لكم)[1]، و(أمّا بغداد فلا بغدادَ لكم). وعلى القول الثاني لا يَجوز وصفه عند الأخفش[2] لأنه في موضع نكرة، فلا يجوز وصفه بالمعرفة، ولا يجوز وصفه بالنكرة وهو معرفة، فبَطَلَ الوصف.

وقال المصنف في الشرح[3]: «قَدَّرَ قوم العَلَمَ المُعاملَ بهذه المعاملة مضافاً إليه (مِثل). وقَدَّره آخرون بِـ (لا مُسَمّى بِهذا الاسم)، أو بِـ (لا واحدَ من مُسَمَّيات هذا الاسم). ولا يصح واحد من التقديرات[4] الثلاثة على الإطلاق:

أمّا الأول فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكر (مِثْل) بعده، نحو[5]:

تُبَكّي على زيدٍ، ولا زيدَ مِثْلُهُ .....

فتقدير (مِثْل) قبل (زيد) مع ذكر (مِثْل) بعده وصفاً أو خبراً يستلزم[6] وصف الشيء بنفسه، أو الإخبار عنه بنفسه، وكلاهما ممتنع.

الثاني: أنَّ المتكلم بذلك إنَّما يقصد نفي مُسَمَّى العَلَم المقرون بِـ (لا)، فإذا قدّر (مِثْل) لزم خلاف المقصود؛ لأنَّ نفي مِثْل الشيء لا تَعَرُّضَ فيه لنفي/ ذي المِثْل. [٢: ١٨٧/ب]

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٩. وقد تقدم في ٢: ٣٢٤.

(٢) شرح الكافية ١: ٢٦٠.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٦٧ ـ ٦٨.

(٤) ك، ف: المقدرات.

(٥) تقدم في ص٢٢٨.

(٦) فيما عدا ك: مستلزم.

الثالث: أنَّ العَلَم المُعامَل بِها قد يكون انتفاءُ مِثْله معلوماً لكلِّ أحد، فلا يكون في نفيه فائدة، نحو: لا بَصرةَ لكم، ولا أبا حسنٍ لَها، و «لا قُرَيشَ بعدَ اليوم»[1].

وأمّا التقدير الثانِي والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقاً، فإنَّ من الأعلام المُعامَلة بذلك ما له مُسَمَّيات كثيرة، كأبي حَسَنٍ وقَيْصَرَ، فتقدير ما كان هكذا بِـ (لا مُسَمّى بِهذا الاسم)، أو بِـ (لا واحدَ من مُسَمَّياته) لا يصح لأنه كذب، فالصحيح ألاّ يُقَدَّر هذا النوع بتقدير واحد، بل يُقَدَّر ما ورد منه بِما يليق[2] به، وبِما يَصلح له، فيُقدَّر (لا زيدَ مِثْلُه) بِـ: لا واحدَ من مُسَمَّيات هذا الاسم مثلُه، ويُقدَّر (لا قُريشَ بعدَ اليوم) بِـ: لا بطنَ من بُطون قُريش بعدَ اليوم، ويُقدَّر (لا أبا حسنٍ لَها) و(لا كِسرى بعدَه، ولا قيصرَ بعدَه) بِـ: لا مِثلَ أبي حَسَنٍ، ولا مِثْلَ كِسرَى، ولا مِثلَ قَيصَرَ، وكذلك: لا بَصْرةَ، ولا أُمَيَّةَ، ولا عُزَّى. ولا يَضُرُّ في ذلك عدمُ التَّعَرُّض لنفي ذي المِثْل؛ فإنَّ سياق الكلام يدلُّ على القصد».

وقوله **ولا يُعامَلُ بِهذه المعاملة ضميرٌ ولا اسمُ إشارة، خلافاً للفراء** لم تقل العرب (لاك) ولا (لا إياك لنا). وأجاز الفراء[3] (لا هو) و(لا هي) على أن يكون الضمير اسم (لا) محكوماً بتنكيره ونصبه.

وهذا في غاية الضعف، فإن سُمع ذلك من العرب كان تأويله على خلاف ما أجازه الفراء، فيكون (هو) مرفوعاً على الابتداء، وحُذف الخبر لدلالة المعنى عليه، ولم تتكرر (لا) على سبيل الشذوذ.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفّار: وأجازوا ـ يعني الكوفيين ـ دخول

---

(١) هذا قول لأبي سفيان. صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد ـ الباب ٣١ ـ ص١٤٠٦. وقد تقدم في ٢: ٣٢٤.

(٢) ك، ف: بِما لا يليق.

(٣) الأصول ١: ٤٠٦. وفيه أنَّ الكسائي والفراء حكيا هذا.

(لا) على المضمر، وتكون بمنزلة (إنْ)، وبمنزلة (ليس)، فأجازوا في (لا هو) على الوجهين، وحكَوا: إنْ كان أحدٌ سَلك هذا الفَجَّ فلا هو بِهذا[1].

وفي (الغُرَّة): وأجازوا ـ يعني قوماً من الكوفيين ـ دخولها على المضمر الغائب، وحَكَوا: إنْ كان واحدٌ في هذا الفَجِّ فلا هو. ولا يَعرف هذا بَصريٌّ، وأنشد الفارسي[2]:

ولا هِيَ إلا أنْ تُقَرِّبَ وَصْلَها عَلاةٌ كِنازُ اللحمِ ذاتُ مَشارةِ

وأجاز الفراء[3] أيضاً: لا هذينِ لك، ولا هاتينِ لك، على أن يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكوماً بتنكيره. وما أجازه في اسم الإشارة منقول عن العرب[4]، لكنه من الشذوذ والقلة بحيث لا يُقاس عليه.

ص: ويُفتَح أو يُرفَع الأولُ من نحو (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ)، فإنْ فُتِحَ فُتِح الثانِي أو نُصب أو رُفِع، وإنْ رُفِعَ رُفِع الثانِي أو فُتِح. وإنْ سَقطت (لا) الثانية فُتِحَ الأولُ ورُفِعَ الثانِي/ أو نُصِبَ، ورُبَّما فُتح منويّاً معه (لا). [٢: ١٨٨/أ]

وتُنصَب صفةُ اسم (لا) أو تُرفَع مطلقاً، وقد تُجعَل مع الموصوف كـ (خمسةَ عشرَ) إن أُفردا واتَّصَلا، وليس رفعُها مقصوراً على تركيب الموصوف، ولا دليلاً على إلغاء (لا)، خلافاً لابن بَرْهانَ في المسألتين.

ولِلبدل[5] الصالح لعمل (لا) النصبُ والرفع، فإنْ لم يَصلُح لعملها تَعيَّنَ رفعُه. وكذا المعطوف نَسَقاً.

---

(١) هذا المثال في الأصول ١: ٤٠٦ محرفاً. وفيما عدا م: فلا يا هذا.

(٢) البيت لزهير بن مسعود في النوادر ص٢٢٢. وقد أنشده أبو علي في الإغفال ص٢٨٢. وهو من غير نسبة في المخصص٧: ٧٠ واللسان (شور). وآخره في النسخ كلها: ذات مشارب. ناقة عَلاة الخَلْق: طويلة جسيمة. وكناز اللحم: مكتنزة اللحم. والمشارة: الهيئة والزينة والسِّمَن.

(٣) الأصول ١: ٤٠٦.

(٤) نص ابن السراج على أنه غير مسموع عن العرب. الأصول ١: ٤٠٦.

(٥) ك، ف: والبدل.

وإنْ كُرِّرَ اسمُ (لا) المفردُ دونَ فصلٍ فُتِحَ الثاني أو نُصِبَ.

ش: مسألة: (لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلا بِاللهِ) وما أشبهها فيها خمسةُ أوجُه:

[الأول][1]: لا حِولَ ولا قُوَّةَ، الفتح في (حولَ) وفي (قوةَ) على البناء، فتكون (لا) الثانية كالأُولَى، ومن ذلك ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾[2].

الثاني: لا حَولَ ولا قُوَّةٌ، الفتح في (لا حولَ) على البناء، والنصب في (قُوَّةً) على العطف على لفظ اسم (لا)، و(لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي، مثلها في قولهم: ليس زيدٌ ولا أخوه عندك، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ... إتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ

وقولُه[4]:

رَعَتْ إبِلِي بِرَمْلِ عَتُودَ إذْ لا ... مَقيلَ بِها ولا شِرْباً نَقُوعا

وفي (الغُرَّة): «النصب بالتنوين في المفرد المعطوف على المبنيّ مع (لا) لا يُجيزه يونس[5] وجماعة من النحاة إلا على الضرورة، كما لا

---

(١) الأول: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٣) هو أنس بن العباس السلمي، أو أبو عامر بن حارثة السلمي. والبيت من قطعة قافيَّة، وآخره: على الراتق. وقيل: إنه على رواية (على الراقع) ملفق من قطعتين، صدره من قطعة أبي عامر، وعجزه من قطعة لابن حُمام الأزدي. الكتاب ٢: ٢٨٥، ٣٠٩ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٥٨٣ ـ ٥٨٧ وللأعلم ص٣٤٦ والكامل ص٩٧٧ وفرحة الأديب ص١٢٦ ـ ١٢٩ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٤١ ـ ٣٤٤ [الإنشاد ٣٧٣].

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ١٢٠ والزاهر ١: ١٠٧. عتود: موضع في ديار بني بغيض. ومقيل: موضع القيلولة. والشرب: النصيب من الماء. والنقوع: المجتمع. فيما عدا م: برمل حنود. وآخره في ك: فنوعا. وفي ن: يفوعا. وبجانبه عن نسخة: فنوعا. والفنع: طيب الرائحة، والمال الكثير.

(٥) الكتاب ٢: ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

يُجيزون تنوين المنادى المفرد المعرفة، وغيرهم يُجيزه مع (لا)، يجعل (لا) الثانية زائدة مؤكِّدة، كما تقول: ليس زيدٌ قائماً ولا عمرٌو منطلقاً، فتكون (لا) مؤكِّدة، يدلك على ذلك قولهم: ليس زيدٌ ولا عمرٌو ذاهبَينِ[1]. ولَمّا اطرد في الأولَى أن يكون المفرد بعدها مبنيّاً على الفتح تنزلت منزلة المُحْدِث للفتحة[2]، فحُمل الثاني على لفظ الأول، ولم يُبْنَ الاسم الآخر على الفتح لأنه اعتُقد أنَّ (لا) الثانية زائدة. وليس بصحيح أن يُبنَى مع الأولَى أيضاً لأجل عطف العطف، ولئلا تكون ثلاثة أشياء واحداً، وهذا نظير (يا زيدُ والحارثُ)[3] في عطف معرب مرفوع على معطوف عليه مبنيّ مضموم، بل هذا أولَى لأنك عطفت الاسم على اسم مفتوح منصوب الموضع؛ بخلاف المنادى لأنه مضموم اللفظ منصوب الموضع» انتهى.

الثالث: لا حَولَ ولا قُوَّةٌ، الفتح في (لا حَولَ) على البناء، والرفع في (قُوَّةٌ) من وجهين:

[٢: ١٨٨/ب] أحدهما: أن يكون/ معطوفاً على موضع (لا) مع اسمها، و(لا) زائدة لتأكيد النفي، مثلها في قولهم: ليس زيدٌ ولا أخوه عندك.

والوجه الثانِي: أن تكون (لا) بمنزلة (ليس)، والنكرة مرفوعة اسمها. وعلى العطف على الموضع قوله[4]:

---

(١) انظر الكتاب ١: ٦٠.

(٢) ك: تنزلت تصحيح للفتحة. وكذا في هامش ن.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٨٧.

(٤) هو ذو الرمة. ديوانه ص١٦١٩ والكتاب ٢: ٢٩١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٨٥. يصف فلاة. العِين: بقر الوحش، واحدها أَعْيَنُ وعَيناء. والآرام: جمع رِئم، وهو الظبي الخالص البياض. والعِدّ: الماء القديم الذي له مادة. والكَرَع: ماء السماء. والمغارات: جمع مَغارة، وهي مواضع في الجبال شبه الحجر والبيوت. والرَّبْل: ما ينبت من النبات في آخر الصيف ببرد الليل وفي أول الشتاء.

بِها العِينُ والآرامُ لا عِدَّ عندَها ولا كَرَعٌ إلا المَغاراتُ والرَّبْلُ

وقولُه، وهو جرير[1]:

بأيِّ بَلاءٍ يا نُمَيرُ بنَ عامرٍ وأنتم ذُنابَى، لا يَدينِ ولا صَدْرُ

وقولُ الآخر[2]:

هذا ـ وَجَدِّكُمُ ـ الصَّغارُ بِعَينِهِ لا أُمَّ لِي إنْ كان ذاكَ ولا أَبُ

أنشده س[3] وأبو علي[4] على ذلك، وعدلوا إليه، ولم يذهبوا إلى أنَّ (لا أَبُ) ارتفع فيه (أَبُ) على أن تكون (لا) بمنزلة (ليس)، ويكون (أَبُ) اسمها، لِما يؤدي إليه ذلك من كثرة الحذف؛ إذ يلزم حذف خبر ليس، وحذف شرط آخر، وحذف جوابه بتقدير جعل (لا) بمنزلة (ليس) لأنَّها مستأنفة، فيصير من عطف الجمل، ولا يريد انتفاء الأب على الإطلاق، بل انتفاءه على تقدير شرط، وهو: إنْ كان ذاك ولا أب. وفي الوجه الأول ليس فيه إلا حذف جواب الشرط الذي هو: إن كان ذاك، و(لا أب) من عطف المفردات، فلذلك رَجَّحا حمل البيت على ما ذكرناه.

الرابع: لا حَولٌ ولا قُوَّةٌ، نحو قوله ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[5]، وقول الشاعر[6]:

وما هَجَرتُكِ حتى قُلتِ مُعْلِنَةً لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ

---

(١) ديوانه ص١٧٩.

(٢) تقدم في ١: ٦١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩١.

(٤) الإيضاح العضدي ص٢٤١ والمسائل المنثورة ص٨٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٦) هو الراعي النميري. ديوانه ص١٩٨ تحقيق راينهرت فايبرت ـ بيروت ١٤٠١هـ ١٩٨٠ م والكتاب ٢: ٢٩٥ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٤١ وللأعلم ص٣٤٩.

ولا يَخلو النفي من أن يكون عامّاً أو غير عامّ، إن كان غيرَ عامّ لم تعمل (لا) شيئاً، وكان ارتفاع الاسمين على الابتداء. وإنْ كان عامّاً جاز أن تكون (لا) الأولَى و(لا) الثانية بمنزلة (ليس)، والنكرتان مرتفعتان بِهما، وجاز أن تكون الأولَى بمنزلة (ليس)، والثانية زائدة لتأكيد النفي في العطف، والنكرة بعدها معطوفة على النكرة قبلها.

الخامس: لا حَولٌ ولا قُوَّةَ، يرفعون الأول[1] لأنَّ (لا) بمنزلة (ليس)، ويُفتح الثانِي[2] لأنَّها بمنزلة (إنَّ)، وعلى هذا الوجه الخامس قولُه[3]:

فلا لَغْوٌ ولا تَأْثيمَ فيها وما فاهُوا بهِ لَهُمُ مُقيمُ

ولا يَجوز أن تقول (لا حَولٌ ولا قُوَّةٌ) برفع الأول ونصب الثانِي منوناً[4]، ولا (لا[5] حَولاً ولا قُوَّة) بنصب الأول[6] وتنوينه إلا إن اضطرَّ شاعر فنوّن،/ نحو قوله[7]: [٢: ١٨٩/أ]

متى ما تَزُرنا تَلْقَنا لا مَحالةً بِقَرْقَرةٍ مَلْساءَ ليست بِقَرْدَدِ

وقوله **وإن سَقطتْ (لا) الثانيةُ فُتح الأولُ، ورُفعَ الثانِي أو نُصِبَ** رَفعُ الثانِي على الموضع، ونصبُه على اللفظ، ومنه قوله[8]:

---

(١) فيما عدا ن: الأولَى.

(٢) فيما عدا م: الثانية.

(٣) تقدم في ص٢٣٦.

(٤) فيما عدا م: برفع الأولَى ونصب الثانية منونة.

(٥) لا: انفردت به م.

(٦) فيما عدا م: الأولَى.

(٧) البيت في تهذيب اللغة ٩: ٢٧ وأساس البلاغة واللسان والتاج (قرد). وعجزه في كتاب العين ٥: ١١٥. وليس فيه (لا محالة) في كل هذه المواضع. القرقرة: الأرض الملساء ليست بجدّ واسعة. والقردد: المكان الغليظ المرتفع.

(٨) هو رجل من بني عبد مناة، أو الكميت بن معروف، أو الكميت الأسدي، أو الفرزدق. والبيت في الكتاب ٢: ٢٨٥ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٢٠ والمقتضب ٤: ٣٧٢ وإيضاح =

فلا أَبَ وابْناً مثلُ مروانَ وابْنِهِ إذا هو بالمَجدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرا

وقوله **وربَّما فُتح منويّاً معه (لا)** حكى أبو الحسن[1] أنَّ من العرب مَن يُسقط التنوين من المعطوف، فيقول: لا رجلَ وامرأةَ، وذلك على نية (لا)، وكأنه قال: ولا امرأةَ، فحذف (لا) لدلالة ما قبلها عليها، وأبقى الحكم على ما كان عليه، كما حذفوا في: ما كلُّ سوداءَ تَمرةَ ولا بيضاءَ شَحمةً[2]، حذفوا (كُلاً) لدلالة ما قبلها عليه، وأبقَوا أثرها، وهو الخفض، وعلى هذا حمل أبو الحسن ما حكاه، وهي لغة ضعيفة. ولم يَجز أن يجعل ذلك من باب التركيب كخمسةَ عشرَ، كما رَكَّبوا في الصفة، لَحَجْز حرف العطف بينهما، ولم يجز أن يُجعلا مع حرف العطف بمنزلة اسم واحد لأنه لا يوجد في الأسماء المركبة ما هو مركب من ثلاثة ألفاظ.

وقوله **وتنصَب صفةُ اسم (لا) أو تُرفَع مطلقاً** مثال النصب: لا رجلَ ظريفاً عندك، ولا رجلَ ضاربَ زيدٍ في الدار، ولا رجلَ ضارباً زيداً في الدار. وهذا الوجه أكثر في الكلام وأحسن قياساً على سائر المبنيّات التي هي في موضع نصب بالعوامل الداخلة عليها؛ ألا ترى أنَّ رجلاً من قولك (لا رجلَ) مبنيٌّ في موضع نصب بِـ (لا)، كما أنَّ (هذه) من قولك (رأيتُ هذه) مبنيَّة في موضع نصب بِـ (رأيتُ)، فكما تقول: رأيتُ هذه العاقلةَ، فتنصب الصفة، فكذلك تقول: لا رجلَ عاقلاً لك، فتنصب الصفة.

ومثال الرفع: لا رجلَ ظريفٌ عندك، ولا رجلَ ضاربُ زيدٍ، ولا رجلَ ضاربٌ زيداً، فتجري الصفة على الموصوف في موضعه لأنَّ موضع (لا) مع (رجل) رفع لأنه مبتدأ، فتجريه على الموضع.

= شواهد الإيضاح ص٢٧٣ ـ ٢٧٦ ـ وفيه تخريجه ـ وتخليص الشواهد ص٤١٣ والخزانة ٤: ٦٧ ـ ٦٩ [الشاهد ٢٦٣].

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٥.

(٢) الكتاب ١: ٦٥ ـ ٦٦.

ويعني بقوله (مطلقاً) أي: لتركيب[1] وعدمه، وفي اتصال الصفة وانفصالها، وفي كونها مفردة أو مضافة أو مُطَوَّلة.

ووقع لبعض أصحابنا[2] وهم، وهو أنَّ اسم (لا) إذا كان معرباً فلا يُتبَع إلا على لفظه. وهو شبيه بِما ذهب إليه ابن بَرْهان، وسيأتي مذهبه[3]. ووهم آخر[4]، وهو أنَّ النعت إذا كان مضافاً أو مُطَوَّلاً فلا يَجوز الإتباع فيه/ إلا على لفظ اسم (لا)، نحو: لا رجلَ صاحبَ دابَّةٍ في الدار، ولا رجلَ خيراً من زيدٍ. [٢: ١٨٩/ب]

وفي (البسيط) ما ملخصه: الظاهر أنَّ اسم (لا) لا موضع له من الإعراب لفقدان الطالب؛ فكلُّ ما دخل على الجملة الابتدائية للعمل أبطلَ معنى الابتداء، فارتفع حكمه، فلا موضع، إلا أنَّ النحويين قالوا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، عطف على موضع (إنَّ)؛ لأنَّ هذا العامل ضعيف لم يَنسخ معنى الابتداء، فكأنه لم يرتفع، بخلاف ليتَ ولعلَّ وكأنَّ، وفي حكم (إنَّ) (لا) لأنَّها عامل ضعيف، لا يقال إنَّها تُغيِّر معنى الابتداء لضعفها، فلا يكون لَها موضع؛ لأنَّا نقول: النفيُ لا يُغيِّر معنى الخبر إذ هو والإيجاب نوعان للخبر، بخلاف التَّمَنِّي والتشبيه، وإذا كان لَها موضع فهو رفع، وهو على وجهين: إمّا (لا) وما بعدها في موضع مبتدأ، كما في (بِحَسْبِك)، وهو ظاهر كلام س[5]. وإمّا أن يكون ما بعدها، أي: ما[6] (لا) في موضع مبتدأ بمنزلة (إنَّ زيداً)[7]، ولَمّا كانت عاملةً النصب، ومَنع

---

(١) ك، ف، ن: لتركيبه.
(٢) هو ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٢٧٤.
(٣) سيأتي في ص٣٠١.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٤.
(٥) الكتاب ٢: ٢٧٥.
(٦) بعدها أي ما: انفردت به م.
(٧) ن: إنَّ زيداً قائمٌ.

من ظهوره البناءُ، صارت[1] عاملة في المحلّ بمنزلة: إنَّ هذا قائمٌ، فصار لَها محلّ، ولأنَّ هذا الاسم صارت حركة بنائه بمنزلة حركة الإعراب، فصار[2] له لفظ، كما في باب النداء في: يا زيدُ العاقلُ. فحصل من هذا أنَّ الرفع له وجهان، والنصب وجهان.

وقوله **وقد تُجعل مع الموصوف كـ (خمسةَ عَشَرَ) إنْ أُفرِدا واتَّصلا** مثاله: لا رجلَ ظريفَ، جعل المنفيّ[3] ونعته بمنزلة اسم واحد، كما جعل المنادى ونعته في قولك (يا زيدَ بنَ عمرٍو) بمنزلة اسم واحد؛ لأنَّ باب النفي بِـ (لا) شبيه بباب النداء من جهةِ أنَّ علامة البناء في البابين شبهُ الإعراب لاطِّرادها.

وسَهَّل ذلك في هذا الباب كونُ بناء الاسم مع الاسم أكثر في كلام العرب من بناء الاسم مع الحرف؛ لأنَّ تركيب الاسم مع الاسم قد جاء في هذا الباب وفي غيره كثيراً، وتركيبُ الحرف مع الاسم إنَّما جاء في هذا الباب، ولم يَجئ في غيره إلا قليلاً، ومنه[4]:

أَثَوْرَ ما أَصيدُكم أم ثَوْرَيْنْ

فجعل (ما) مع (ثَور) بمنزلة اسم واحد، ولذلك حذف التنوين، وتركيبُ الصفة مع الموصوف دون (لا)؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء كشيء واحد، ولا يكون هذا التركيب بدون (لا) مع الوصف.

وعلّة البناء كون الوصف من تَمامِ اسم (لا)، واسمُ (لا) وَجب له البناء لتضمُّنِه معنى الاستغراق، وهذا مِن تَمامه، فصارا كأنَّهما تَضَمَّنا معنى (مِنْ)؛ ألا ترى/ أنَّ غير المبنيّ إذا كان مفتقراً إلى مبنيّ لِيُتِمَّه [٢: ١٩٠/أ]

---

(١) ك، ف: فصارت.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. والأولَى حذف الفاء.

(٣) ك، ف: حصل النفي.

(٤) تقدم في ص٢٢٧.

اكتسب منه البناء، كظروف الزمان إذا أُضيفت إلى الظروف المبنيّة.

وقد يقال: لا يَبعُد أن يُحمل على لفظه في الإعراب لأنه أَشْبَهَ حركة الإعراب، ولا يلزم من الحمل عليه أن يُبنى المحمول؛ لأنك لَمّا جعلتَ الأول في حكم الإعراب ارتفع البناء حكماً.

وقد قيل: يجوز أن يُتْبَع بحذف التنوين، وتكون الفتحة إعراباً، وحذف التنوين للمُشاكَلة. فعلى هذا يكون محمولاً على محلّه وعلى لفظه.

وفي (الغُرَّة): «ويَجوز أن تبني الصفة مع الموصوف، وتَفُكَّ (لا) من البناء، فتقول: لا رجلَ ظريفَ. وإنَّما فَكَكْتَها منه لئلا تَجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

ورأيتُ كلام الفارسي يدلّ على أنَّ ثلاثة أشياء قد جُعلت شيئاً واحداً، ذكره في كتاب (الإغفال)[1]، قال[2]: لأنَّ فتحة فاء ظريف فتحة تركيب نائبة عن فتحة البناء مع (لا) النائبة مناب نصبه، وإنَّما فعلوا ذلك لشدة اتصال الصفة بالموصوف» انتهى.

وشرط الإفراد في الموصوف وفي الصفة، فلو كان الموصوف مضافاً أو مُشَبَّهاً بالمضاف فلا بناء. وشرط أيضاً الاتصال، فلو فُصل بينهما بشيء فلا بناء. وإنَّما لم يَجز البناء مع المُطَوَّل والمضاف لأنَّ العرب لم تُركِّب واحداً منهما مع اسم آخر في موضع من المواضع لطولهما. ولم يَجز البناء مع الفصل لِحَجز الفاصل بينهما. ولو قلت (لا رجلَ ظريفاً عاقلاً في الدار) لم يُبْنَ (عاقلاً) مع (رجل) لِحَجز الوصف الأول بينهما، ولم تُرَكَّب الصفتان مع (رجل) لأنَّ العرب لا تَرَكِّب ثلاثة ألفاظ وتجعلها بمنزلة لفظ واحد في موضع من المواضع.

---

(١) كذا! وقد نفى أبو علي ذلك بصراحة. الإغفال ص١٢٥ ـ ١٢٦ [رسالة ماجستير]. ولم أقف فيه على النص الذي نقله عنه بعد هذا.

(٢) ك، ف: قد لأن. ح: به لأن. ن: في كتاب الأفعال لأنه.

وقوله **وليس رفعُها مقصوراً على تركيب الموصوف** أي: ليس رفع الصفة مقصوراً على تركيب الموصوف مع (لا)، بل يَجوز الرفع سواء أكان الاسم مُرَكَّباً مع (لا) أم مضافاً أو مُطَوَّلاً، فتقول: لا مثلَ زيدٍ ظريفٌ عندنا، ولا ضارباً زيداً ظريفٌ عندنا، كما تقول: لا رجلَ ظريفٌ عندنا.

وقوله **ولا دليلاً على إلغاءِ (لا)** بل يكون الرفع مع الإلغاء ومع الإعمال كما مَثَّلْنا.

وقوله **خلافاً لابنِ بَرْهانَ في المسألتين** قال المصنف في الشرح[1]: زعم ابن بَرْهانَ[2] أنَّ صفة اسم (لا) لا تُرفَع إلا إذا كان الموصوف مُركباً مع (لا)، فإنَّ رفعها دليل على إلغاء (لا). وحَمَلَه على ذلك أنَّ العامل في الصفة هو/ العامل في الموصوف، والاسمُ الموصوف لا يعمل الابتداء [٢: ١٩٠/ب] فيه، فلا عامل له في صفته. والاسم المبنيّ على الفتح إن نصبت صفته دلَّ ذلك عنده على الإعمال، وإذا رفعت دلَّ ذلك عنده على الإلغاء.

وما ذهب إليه غير صحيح لأنَّ إعمال (لا) المشار إليها عند استكمال شروطها ثابت بإجْماع العرب، فالحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكمٌ بِما لا نظير له.

وقوله «لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب» غير مُسَلَّم، بل له عمل في موضعه، كما له بإجْماع عملٌ في موضع المجرور بِـ (مِنْ) في نحو: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فصحَّ ما قلناه، وبَطَلَ ما ادَّعاه» انتهى كلام المصنف.

وقوله **ولِلبدلِ الصالحِ لعملِ (لا) النصبُ والرفعُ** مثال ذلك: لا أحدَ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٩.

(٢) شرح اللمع له ص٩٠.

فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، بالرفع والنصب، وسواء أكان البدل مفرداً أم مضافاً أم مُطَوَّلاً، نحو: لا أحدَ فيها صاحبُ دابَّةٍ، بنصب (صاحب) ورفعه، ولا أحدَ فيها خيراً من زيدٍ، بنصب (خير) ورفعه. ولا يَجوز أن يُجعل المبدل منه والبدل بمنزلة اسم مركب، كما جاز ذلك في النعت؛ لأنه على نية تكرار العامل، فبينهما حاجز مقدر.

وقوله **فإن لم يصلح لعملها تَعَيَّنَ رفعُه** مثاله: لا أحدَ فيها زيدٌ ولا عمرٌو، فلا يَجوز في زيد ولا عمرو إلا الرفع حملاً على الموضع، ومنه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1].

وقوله **وكذا المعطوفُ نَسَقاً** مثاله: لا غلامَ فيها ولا زيدٌ، لا يَجوز في (زيد) إلا الرفع عطفاً على الموضع؛ لأنَّ المعارف لا تعمل فيها (لا) الناصبة، وهذا بناء على أنَّ المعطوف يَحُلُّ محلَّ المعطوف عليه. ومَن لم يقل ذلك، وقال (كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم)[2]، قال: لا غلامَ ولا العباسَ، ولا رجلَ عندنا ولا أخاه. انتهى من البَسيط.

وقال س[3] ما معناه: إنك إذا قلت: لا غلامَ، ثم جئتَ باسم عَلَم أو مُعَرَّف فلا سبيل إلا[4] أن تَحمله على الموضع؛ لأنَّ (لا غلامَ) في موضع اسم مبتدأ، فيعمل في المعطوف الابتداء، ولو كانت (لا) بمنزلة (ليس) لم يَجز الحمل أصلاً لأنه لا موضعَ ثَمَّ، فإنَّما كان يكون محمولاً على لفظ الاسم، فتكون (لا) عاملة، ولا تعمل في معرفة أصلاً، فلهذا يَمتنع ألاَّ يُحمل على الموضع. ومَن قال (كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها) فحمل على محلّ المعرفة، وهي لا تدخل عليه، قال هنا: لا غلامَ لك ولا أخاه. وسَوَّغ له التشريك أن دخل الثانِي ما دخل الأول.

---

(١) سورة الصافات، الآية: ٣٥ وسورة محمد، الآية: ١٩.

(٢) الكتاب ٢: ٨٢، ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٤) فيما عدا م: إلى.

وقوله **وإنْ كرِّر اسمُ (لا) المفردُ دون/ فصلٍ فُتح الثاني أو نُصب** قال [٢: ١٩١/أ] المصنف في الشرح[١]: «إذا كُرِّر اسمُ (لا) المركَّب معها دون فصلٍ جاز تركيب الأول والثانِي كما يُركَّب الموصوف والصفة، وجاز فيه النصب، وذلك كقولك: لا ماءَ ماءَ بارداً لنا، ولا ماءَ ماءٌ بارداً لنا» انتهى.

ولم يبين المصنف إعراب هذا الاسم الثانِي. وإنَّما قال «المفرد» احترازاً من المضاف والمُطَوَّل. وقال «دون فصل» لأنه إذا فُصل امتنع التركيب. وذكر وجهين: أحدهما البناء، والثانِي نصب الثانِي، وترك وجهاً ثالثاً، وهو الرفع، فتقول: لا ماءَ ماءٌ باردٌ.

وتكرير النكرة هنا جرى مجرى النعت، وتكررت توطئة للنعت، كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[٢]. وجعل س تكرير الاسم بمنزلة الموصوف في: لا ماءَ ماءٌ بارداً، قال س[٣]: «ولا بُدَّ من تنوين بارد لأنه وصفٌ ثانٍ». وقال ابن طاهر: «أراد به تأكيداً ـ يريد التأكيد اللفظي ـ والصحيح أنه يوصف بالاسم إذا وُصف، نحو: مررتُ برجلٍ رجلٍ عاقلٍ».

وإنَّما تَجوز هذه الأوجه الثلاثة إذا قُدرت هذه النكرة توطئة للنعت، فإن قُدِّرت بدلاً من النكرة قبلَها لم يَجز البناء وجعلُهما[٤] كاسمٍ واحد؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل، فيمنع ذلك العامل المقدر من بنائهما وجعلهما كاسم واحد.

ص: ولِـ (لا) مقرونةً بهمزة الاستفهام في غير تَمَنٍّ وعَرْضٍ ما لَها مجردةً، ولَها في التَّمَنِّي من لزومِ العمل، ومنعِ الإلغاء، واعتبارِ الابتداء، ما لِـ (ليتَ)، خلافاً للمازنيّ والمبرد في جعلها كالمجردة.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٧٠.

(٢) سورة الدخان، الآيتان: ٤، ٥.

(٣) الكتاب ٢: ٢٨٩.

(٤) في النسخ المخطوطة: وجعلها. والصواب ما أثبتناه.

ويَجوز إلحاق (لا) العاملة بِـ (ليس) فيما لا تَمَنِّيَ فيه من جَميع مواضعها إن لم تُقصَد الدلالة بعملها على نصوصيَّة[1] العموم.

ش: إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) كانت على مَعانٍ:

أحدها: أن يراد صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ولا توبيخ، خلافاً للأستاذ أبي علي[2] إذ زعم أنَّها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض عن النفي دون إنكار وتوبيخ. ورَدَّ على أبي موسى الجزولي[3] إجازة ذلك.

والصحيح وجود ذلك في كلام العرب، لكنه قليل، ومنه قول العرب: أَفَلا قُماصَ بالعَيرِ[4]، وقولُ الشاعر[5]:

ألا اصْطِبارَ لِسَلمَى أم لَها جَلَدٌ إذا أُلاقِي الذي لاقاه أمثالِي

[٢: ١٩١/ب] / وظاهر كلام س[6] أنه لا يشترط ما زعمه الأستاذ أبو علي.

الثانِي: أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ، نحو قول الشاعر، وهو حسان[7]:

ألا طِعانَ، ألا فُرسانَ عاديةً إلا تَجَشُّؤُكُمْ عندَ التَّنانيرِ

---

(١) في النسخ المخطوطة: على خصوصية. صوابه في التسهيل وشرحه.
(٢) شرح الجزولية الكبير ص١٠٠٠ ـ ١٠٠١ وشرح التسهيل ٢: ٧٠.
(٣) الجزولية ص٢١٩.
(٤) هذا مثل يضرب لِمن لم يبق من جَلَده شيء، وللرجل المعيي الذي لا حراك به. الكتاب ٢: ٣٠٦ وجمهرة الأمثال ٢: ٢٣٧ ومجمع الأمثال ٢: ٢٦٨. القماص: الوثب. والعَير: الحمار الوحشي.
(٥) هو مجنون ليلى. والبيت في ديوانه ص١٧٨. وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢: ٧٠ وشرح عمدة الحافظ ص٣٢٠، ٣٨٤ وتخليص الشواهد ص٤١٥ وشرح أبيات المغني ١: ٤٧ [الإنشاد العاشر].
(٦) الكتاب ٢: ٣٠٧.
(٧) تقدم في ص٢٢٣.

وقولِ الآخر[1]:

ألا ارْعِواءَ لِمَن وَلَّتْ شَبيبتُهُ وآذَنَت بِمَشيبٍ، بعدَهُ هَرَمُ

وحكم (لا) في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها، وإعمالِها إعمالَ (إنَّ)، وإعمالَ (ليس)، بجَميع أحكامها في ذلك كله.

وفي (البسيط): وقال أبو العباس: عَلَّلَ س[2] البناء بكونه جواباً لسؤال عامّ، فيلزم أن يكون هذا جواباً لسؤال آخر متضمِّناً لِـ (مِنْ)، والسؤال لا يكون جواباً عن سؤال.

وهذا لا يلزم، فإنَّ البناء قد وجب للكلمة قبل دخول الهمزة بالعلة المتقدمة، ولم تُغيِّره الهمزة، بل دخلت لمعنًى زائد، وهو تقدير هذا الجواب، أو على سؤال عنه، كقوله:

ألا طِعانَ..... البيت.

وقد تدخل الفاء بينهما، نحو: أَفَلا قُماصَ بالعَيرِ، يُضرب مثلاً للعاجز الذي لا حَراك به، فكذلك تدخل على (لا) غير العاملة، نحو: ألا رجلٌ في الدار.

الثالث: أن تصير الكلمة بِمجموعها للتحضيض، وعَبَّر المصنف[3] عن هذا المعنى بالعَرض. فهذه إن جاء بعدها اسم حُمل على إضمار فعل، وإن كان الاسم مِمّا يُنَوَّن نُوِّن، وعلى هذا حَمل الخليل[4] قول الشاعر[5]:

---

(١) البت في شرح التسهيل ٢: ٧٠ وشرح عمدة الحافظ ص٣١٩ وتخليص الشواهد ص٤١٤ وشرح أبيات المغني ٢: ٩٢ [الإنشاد الموفي مائة].
(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٧٦.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٧٠.
(٤) الكتاب ٢: ٣٠٨.
(٥) تقدم في ٤: ٣٢٤.

ألا رجلاً، جَزاهُ اللَّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبيتُ

زعم أنه ليس على التمنِّي، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاَّ خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تُرُونَنِي رجلاً جَزاه اللَّهُ خيراً. وزعم يونس[1] والأخفش[2] أنه نَوَّنَ مُضطرّاً.

وظاهر كلام النحويين أنَّ (ألا) التي للتحضيض مركبة من همزة الاستفهام و(لا) التي للنفي، ودخلها معنَى التحضيض.

والذي أذهب إليه أنَّها بسيطة، وُضعت لمعنى التحضيض، كما هي بسيطة إذا كانت للتنبيه والاستفتاح، وليست مركبة.

الرابع: أن يدخلها معنَى التَّمَنِّي: فمذهب س[3] والخليل[4] والجرمي[5] أنَّها لا تعمل إلا عمل (إنَّ) في الاسم خاصة، فيُبنَى الاسم معها إن كان مفرداً، ويُعرب إن كان مضافاً أو مُطَوَّلاً، ولا يكون لَها/ خبر لا في اللفظ ولا في [٢: ١٩٢/أ] التقدير، ولا يُتبَع اسمها إلا على اللفظ خاصة دون الموضع، ولا تُلغَى بِحال، ولا تعمل عمل (ليس)، تقول: ألا غلامَ لِي، وألا ماءَ بارداً، وألا ماءَ باردَ، وألا أبا لِي، وألا غُلامَيْ لِي، وألا غُلامَينِ لِي أو جاريتَينِ، وألا ماءَ أو لَبَناً[6]، وألا ماءَ وعَسَلاً بارداً حُلواً، هذه مُثُل س[7] في كتابه. وقال س[8]: «ومَن قال لا غلامَ أفضلُ منك لم يقل في ألا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنصب؛ لأنه دخل فيه معنَى التَّمَنِّي، وصار مُستَغنياً عن الخبر» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٠٨.
(٢) الأصول ١: ٣٩٨.
(٣) الكتاب ٢: ٣٠٧ والمقتضب ٤: ٣٨٢ والأصول ١: ٣٩٧.
(٤) المقتضب ٤: ٣٨٢ والأصول ١: ٣٩٧.
(٥) الأصول ١: ٣٩٧ والانتصار ص١٦٠.
(٦) كذا في النسخ المخطوطة. والذي في الكتاب: ولَبَناً.
(٧) الكتاب ٢: ٣٠٧، ٣٠٩.
(٨) الكتاب ٢: ٣٠٩.

وقوله **ولها في التَّمَنِّي مِن لزومِ العمل** يعني عمل (إنَّ) لا عمل (ليس).

وقوله **ومنع الإلغاء** يعني أنَّها لا تُلغَى البتة. ولا يحتاج لقوله (ومَنعِ الإلغاء) لأنَّ قوله (لزوم العمل) يدلّ على منع الإلغاء؛ لأنه إذا لزم أن تعمل عمل (إنَّ) لم يكن إلغاء[1].

وقوله **واعتبار الابتداء** هو معطوف على قوله (الإلغاء)، أي: ومنعِ اعتبارِ الابتداء، وليس معطوفاً على (منع) لئلا يلزم من ذلك أنه يعتبر الابتداء معها. ومذهب س[2] أنه لا يُعتبَر الابتداء معها في التَّمَنِّي، كما لا يُعتبَر في (ليتَ).

وقوله **خلافاً للمازنيِّ[3] والمبرد[4] في جعلها كالمجردة** يعني من الهمزة، فتكون وهي للتمنِّي كهي لمحض النفي، فيكون لَها خبر في اللفظ أو في التقدير، ويُتبَع اسمها على اللفظ وعلى الموضع، ويَجوز أن تعمل عمل (ليس) وأن تُلغَى، فتكون أحكامها مراداً بِها التمنِّي كأحكامها وهي تكون للنفي. قال المازني[5]: «اللفظ يكون على ما كان عليه وإن دخله خلاف المعنى، كباب: غَفر اللَّهُ لزيدٍ، وحَسْبُك، رفع بالابتداء، والمعنى معنَى النهي[6]».

قال الأستاذ أبو الحسن[7]: «وهذا ـ يعني مذهب المازني ـ باطل سَماعاً وقياساً:

---

(١) ن، ح: الإلغاء.
(٢) الكتاب ٢:٣٠٧، ٣٠٩ وشرحه للسيرافي ٣:٩٨/أ.
(٣) المقتضب ٤:٣٨٢ ـ ٣٨٣ والأصول ١:٣٩٧، ٣٩٩ والانتصار ص١٥٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٣:٩٨/أ وشرح الجمل لابن عصفور ٢:٢٧٩.
(٤) الانتصار ص١٥٨ ـ ١٦٠.
(٥) المقتضب ٤:٣٨٣ والأصول ١:٣٩٩.
(٦) م، ن: التمني. وكتب تحته في ن: النهي.
(٧) يعني ابن عصفور، قال ذلك في شرح الجمل ٢:٢٧٩ ـ ٢٨٠.

أمّا السَّماع فلم يُسمَع من العرب (ألا رجلَ أفضلُ من زيدٍ) برفع (أفضل)، فلو كان لَها خبر لَسُمع ولو في بعض المواضع، ولو كان للاسم بعدها موضع لَرُفِعت صفته في بعض المواضع.

وأمّا القياس فإنَّ الهمزة لا تَخلو من أن تُقَدِّرَها داخلة على (لا) وحدها أو على الجملة، فإن قَدَّرتَها داخلة على الجملة لم يَجز ذلك لأنَّا لم نجد جُملة يدخلها بجملتها معنَى التمنِّي، وقد وجدنا من الحروف ما له معنًى، فإذا رُكِّب كان له معنًى خلاف الذي كان له قبل التركيب، نحو (هلاَّ) و(لولا). وإن قَدَّرتَها داخلة على (لا) وحدها، وحدث فيها معنى التمنِّي، لم تحتج إلى خبر لأنَّ المراد التمنِّي نفسه. وإن كانت نافية/ لم يكن بُدٌّ من خبر؛ لأنَّ المنفيَّ في المعنى إنَّما هو الخبر، ولا يُتَصَوَّر نفي (الرجل). فثبت إذاً ما ذهب إليه س» انتهى رَدُّه على المازنيّ. [٢: ١٩٢/ب]

والفرق بين المذهبين من حيث المعنى أنَّ في مذهب س يكون التَّمَنِّي واقعاً على الاسم، وفي مذهب المازنيِّ على الخبر، والمازنيُّ جعل (ألا) في التمنِّي بمنزلة (ليت)، فتعمل عملها، فلَها خبر مرفوع، وبمنزلة (إنَّ) لفظاً، فيُتبَع اسمها على اللفظ وعلى الموضع.

ومثال ورودها في التَّمَنِّي قولُ الشاعر[1]:

ألا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

فنصب (يَرأبَ) لأنه جواب تَمَنٍّ مقرون بالفاء.

فإن قلت: قد زعمتَ أنَّ الاسم مع (ألا) التي للتمنِّي لا يَجوز أن يُحمل النعت فيه إلا على اللفظ، وظاهر هذا البيت أنه حُمل على الموضع؛ ألا ترى إلى قوله (مُستطاعٌ رُجوعُه) كيف رَفع مُستطاعاً، ولو كان حملاً على اللفظ لنَصب، فقال: مُستطاعاً رُجوعُه.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ٧١ وشرح عمدة الحافظ ص٣١٨ وتخليص الشواهد ص٤١٥ وشرح أبيات المغني ٢: ٩٢ ـ ٩٣ [الإنشاد ١٠١]. يرأب: يُصلح. وأثأت: أفسدت.

فالجواب: أنَّ قوله (مُستطاعٌ رُجوعُه) جملة من مبتدأ وخبر، قُدِّم فيها الخبر على المبتدأ، والجملة بأسرها في موضع نصب على الصفة، و(ألا) التي للتمنِّي مركبة من الهمزة ومن (لا) التي للنفي، واستُعملَت في معنَى التمنِّي لأنَّ التمنِّي مفقود، كما أنَّ النفي كذلك.

وإنَّما ادَّعينا التركيب في هذا لأنَّ بعض أحكام (لا) وُجدت في (ألا) على رأي س، وجميع أحكامها على رأي المازنيّ، فقد اتفقت (ألا) و(لا) من حيث المعنى ومن حيث الحكم، بخلاف (ألا) التي للتحضيض؛ لأنَّها وإن وافقت (لا) من حيث إنَّ المحضوض عليه مفقود لم توافق من حيث الحكم؛ ألا ترى أنه لا عمل لَها، وأنَّ مُتعلَّق التحضيض الفعلُ لا الاسم، والنفي والتمنِّي مُتعلَّقُهما في اللفظ الاسمُ.

وفي (البسيط): فإن قيل: كيف يصح معنى التمنِّي مع البناء، والبناءُ يكون للجواب العامّ، والتمنِّي إنشاء وابتداء، فيلزم أن يكون الابتداء لا ابتداء، ويعرب مع التمنِّي، وأنت تقول: ألا ماءَ بارداً، على البناء؟

فالجواب: أنَّ البناء هنا ليس هو لأجل التضمن للاستغراق، بل من أجل الحمل بالشَّبَه على التضمُّن، كما حُملت (حَذامِ) على (نَزَالِ)، فلَمّا كان معنى التمنِّي معنًى داخلاً في الاستفهام، والاستفهام لا تغيير معه، كان هذا كذلك، وأيضاً فمعناه من الاستغراق باقٍ، فإنه/ يتمنى أي رجل [٢: ١٩٣/أ] كان.

وقوله **ويَجوز إلحاق (لا) العاملة بِـ (ليس)** إلى آخره. قال المصنف في الشرح[١]: «ويَجوز إجراء (لا) مُجرى (ليس) فيما لا يُقصد به تَمَنٍّ من مواضع إعمالها إن لم يُقصد التنصيص على العموم بلفظِ ما وَلِيَها، فعند ذلك لا يَجوز إجراؤها مُجرى (ليس)، لأنَّها إذا جرت مَجرى (ليس) جاز أن يكون العموم مقصوداً وغير مقصود» انتهى كلامه.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٧١.

وإذا عملت عمل (ليس) فمذهب أكثر النحويين أنَّ خبرها لا يكون إلا منصوباً كخبر (ليس). وذهب الزجاج إلى أنَّها تعمل في الاسم الرفع، ولا تعمل في الخبر شيئاً، كما لا تعمل الناصبة فيه شيئاً، بل النكرة مع (لا) العاملة فيها الرفع في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدها خبر للمبتدأ، وزعم أنَّ ذلك مذهب س، وقد نَصَّ على ذلك في شرحه مستغلق كتاب س.

قال ابن عصفور: «والصحيح عندي أنَّها لا تعمل في الخبر شيئاً؛ لأنَّ (لا) تنزلت من النكرة التي رفعتها منزلة (مِنْ) منها في الاستفهام، كما تنزلت (لا) الناصبة منها منزلتها، ولذلك لم يَجُز الفصل بين (لا) وما عملت فيه رافعةً كانت أو ناصبة، كما لا يَجوز الفصل بين (ما) وما عملت فيه، فكما أنَّ (قائماً) من قولك (هل مِنْ رجلٍ قائمٌ) خبر للاسم المجرور بِـ (مِنْ) لأنَّ موضعه مع (مِنْ) رفع بالابتداء، فكذلك[1] يكون (قائم) من قولك (لا رجلٌ قائمٌ) خبراً للاسم الذي عملت فيه؛ لأنه مع (لا) في موضع رفع على الابتداء» انتهى كلامه.

وهذا الذي استدل به أبو الحسن بن عصفور ليس بصحيح؛ لأنَّ (لا) لم تتنزل من النكرة التي رفعتها منزلة (مِنْ)، كالناصبة؛ إذ لو كانت كذلك لم يُجيزوا (لا رجلٌ في الدار بل رجلانِ)، ولَسَوَّوا بين هذا وبين (لا رجلَ في الدار) بجامعِ ما اشتركا فيه من أنَّ (لا) إذا عملت عمل (إنَّ) أو عمل (ليس) كانت جواباً لقولك: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فكانت تكون في حاليها وُضعت للنص على العموم لأنَّها جواب نَصٍّ على العموم، فكون النحويين فرقوا بينهما، فجعلوا العاملة عمل (إنَّ) نصّاً في العموم، والعاملة عمل (ليس) محتملة للعموم، دليل على اختلاف الأحكام.

ومِمّا يشهد بصحة مذهب الجمهور وبطلان مذهب الزجاج واختيارِ/ [٢: ١٩٣/ب]

(١) فيما عدا م: وكذلك.

ابن عصفور أنَّ السَّماع وردَ بنصب خبر (لا) العاملة عمل (ليس)، نحو قوله[1]:

تَعَزَّ، فلا شَيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ مِمّا قَضى اللَّهُ واقِيا

وقد أَنشدْنا غير ذلك في (باب ما) مِمّا يوقَف عليه هناك[2]. وإنَّما كَرَّرنا هذه المسألة لأنَّ فيها مزيد فائدة، والله أعلم.

تَمَّ بحمد الله ـ تعالَى ـ وتوفيقه
الجزءُ الخامس من كتاب «التذييل والتكميل»
بتقسيم محققه، ويليه ـ إن شاء الله تعالَى ـ
الجزء السادس، وأوله:
«باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر»

---

(١) تقدم في ٤: ٢٨٢.

(٢) انظر ٤: ٢٨١ ـ ٢٨٧.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
١٥ ـ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر	٥ ـ ٢٢٠
عددها	٥
عملها	٦
إنَّ	٨
لكنّ	٩
ليت	٢١
لعلّ	٢٢
شبههن بـ(كان) الناقصة	٢٤
جواز نصب المبتدأ والخبر بهن	٢٦
ما لا يدخلن عليه	٣٢
دخول (إنَّ) على ما خبره نهي	٣٢
وجوب تأخير الخبر	٣٤
جواز توسيط الخبر إذا كان ظرفاً أو شبهه	٣٥
حذف الاسم المفهوم معناه	٤٠
كون الاسم المحذوف ضمير شأن	٤١
حذف الخبر إن علم، ومذاهب النحويين فيه	٤٧
سدّ واو المصاحبة مسدّه	٥٤
سدّ واو الحال مسدّه	٥٥
التزام الحذف في (ليت شعري) مردفاً باستفهام	٥٥

الموضوع	الصفحة

الإخبار عن نكرة بنكرة أو بمعرفة ٥٩

فصل: كسر (إنّ) وفتحها ..... ٦٥ ـ ٩٥

مواضع كسرها ٦٨

مواضع فتحها ٧٤

مواضع الوجهين ٧٨

فصل: دخول لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة ..... ٩٦ ـ ١٢٧

دخولها على اسمها ٩٩

دخولها على خبرها ١٠٠

فرع: إنَّ بك كفيلينِ لأخواك ١٠١

فرع: إجازة الفراء الجمع بين لامي توكيد ١٠١

دخولها على معمول خبرها ١٠٢

فرع: عدم إجازة الفراء: إنَّ زيداً لأظنُّ قائم، ولا: إنَّ زيداً لغيرَ شك قائمٌ، وإنَّ زيداً لئنْ شاءَ اللهُ قائمٌ ١٠٧

دخولها على الفصل المسمى عماداً ١٠٨

دخولها على أول جزأي الجملة الاسمية المخبر بها ١٠٨

دخولها على خبر (كان) الواقعة خبراً لـ (إنَّ) ١٠٩

ما لا يجوز دخول لام الابتداء عليه ١١٠

١ ـ أداة الشرط ١١٠

٢ ـ الفعل الماضي المتصرف الخالي من (قد) ١١١

٣ ـ معمول الماضي المتصرف الخالي من (قد) المتقدم ١١٤

٤ ـ حرف النفي ١١٤

٥ ـ جواب الشرط ١١٥

٦ ـ واو المصاحبة المغنية عن الخبر ١١٥

دخولها على حرف التنفيس ١١٥

دخولها بعد لكنّ ١١٦

الموضوع	الصفحة

زيادتها مع الخبر مجرداً من إنَّ ١١٩
زيادتها مع الخبر معمولاً لأمسى، أو زال، أو رأى، أو أنَّ، أو ما ١٢٠
زيادتها بعد (إنَّ) قبل الخبر المؤكد بها ١٢١
زيادتها قبل همزة (إنَّ) مبدلة هاء ١٢٢
مصاحبتها بعد (إنَّ) نون توكيد، أو ماضياً متصرفاً عارياً من (قد) ١٢٦
فصل: مرادفة (إنَّ) لـ (نَعَمْ)، و(إنْ) و(لكنِ) المخففتان، وعمل هذه الأحرف إذا اتصلت بهن (ما) غير الموصولة ..... ١٢٨ ـ ١٥٣
مرادفة (إنَّ) لـ (نَعَمْ) ١٢٨
(إنِ) المخففة ١٣٢
دخول اللام الفارقة بعد (إنِ) المخففة ١٣٣
مذاهب النحويين في اللام الفارقة بعد (إنِ) المخففة ١٣٥
ما يلي (إنِ) المخففة ١٤٠
مذهب الكوفيين في (إنِ) المخففة ١٤٢
موقع (لكنَّ) ١٤٥
إعمال (لكنِ) المخففة ١٤٦
عمل هذه الأحرف إذا اتصلت بهن (ما) غير الموصولة ١٤٦
فصل ..... ١٥٤ ـ ٢٢٠
وقوع (أنَّ) ومعموليها اسماً لعوامل هذا الباب ١٥٤
سد (أنَّ) وصلتها مسدَّ معمولي (ليت) ١٥٥
امتناع اتصال (أنَّ) بـ (لعلَّ) سادة مسدَّ معموليها ١٥٦
(أنِ) المخففة، واسمها ١٥٨
خبرها ١٦٢
(كأنِ) المخففة، وعملها، واسمها، وخبرها ١٦٩
لغات (لعلَّ) ١٧٦
وقوع خبر (لعلَّ) (أنْ يفعلَ) بعد اسم عين ١٧٩

الموضوع	الصفحة

الجر بـ (لعلّ) ١٨٠
العطف بالرفع على اسم (إنَّ) و(لكنَّ) وشروطه ١٨٤
فرع: إنَّ زيداً اختصم وعمراً ١٩٣
العطف بالرفع على اسم (أنَّ) ١٩٩
الرفع بالابتداء في العطف في (كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) عند الفراء ٢٠٥
جواز رفع نعت اسم (إنَّ) وعطف البيان والتوكيد بعد خبرها عند الجرمي والزجاج والفراء ٢٠٨
إجازة الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي (ظنَّ) إنْ خفي إعراب الثاني ٢٠٩
مسائل من أبواب إنَّ: ٢١٠
١ ـ إنَّ فيها جالسينِ أخويك ٢١٠
٢ ـ إنَّ فيهما قائماً ويعقدُ أخويك ٢١١
٣ ـ إنَّ فيها زيداً قائماً، وإنَّ أمامك عمراً جالساً ٢١١
٤ ـ إنَّ زيداً في الدار واقفاً فيها ٢١١
٥ ـ ليت قام زيد، وليت خرج عمرٌو ٢١٢
٦ ـ إنَّ زيداً وعمراً قائمان ٢١٣
٧ ـ إنَّ في الدار عبدَ الله بك واثقاً، وإنَّ زيداً في الدار بك واثقاً، وإنَّ فيك زيداً في الدار راغبٌ، وإنَّ فيك في الدار زيداً راغبٌ ٢١٥
٨ ـ إنَّ عبدَ الله في الدار طعامَك آكلٌ ٢١٥
٩ ـ إنَّ مِن خيرِ الناس أو خيرُهم زيدٌ ٢١٦
١٠ ـ إنَّ زيداً لَفيها قائم ٢١٨
١١ ـ إن بك لكَفَيلينِ لأخواك ٢١٨
١٢ ـ معاني هذه الأحرف لا تعمل في ظرف ولا حال، ولا يتعلق بها حرف جر ٢١٨

الموضوع	الصفحة

١٣ ـ تعداد خبر هذه الأحرف ٢٢٠
١٤ ـ إنَّ زيداً وإنَّ عمراً منطلقانِ ٢٢٠
١٥ ـ إنَّ زيداً فيها قائماً ٢٢٠
١٦ ـ باب (لا) العاملة عمل (إنَّ) ..... ٢٢١ ـ ٣١١
عملها عمل (إنَّ) إذا لم تكرر ٢٢١
تركيب اسمها معها وبناؤه ٢٢٦
عملها في الخبر ٢٣٣
حذف الخبر إذا عُلم ٢٣٨
حذف الاسم وإبقاء الخبر ٢٤٤
عمل (لا) في لفظ المثنى وجمع المذكر السالم ٢٤٥
الفتحة في نحو (لا أحدَ فيها) ٢٤٩
دخول الباء على (لا) يمنع التركيب غالباً ٢٥٢
تركيب النكرة مع (لا) الزائدة ٢٥٢
معاملة غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين والنون ٢٥٣
حمل مشابه المضاف بالعمل عليه ٢٧١
فصل ..... ٢٧٧ ـ ٣١١
انفصال مصحوب (لا) أو كونه معرفة يبطل عملها ويلزم تكرارها ٢٧٧
حكم (لا) التاليها خبر مفرد أو شبهه ٢٨٤
إفرادها في «لا نَوْلُك أن تفعل» ٢٨٥
تأويل غير (عبد الله) و(عبد الرحمن) من الأعلام بنكرة ٢٨٥
دخول (لا) على المضمر واسم الإشارة وتنكيرهما عند الفراء ٢٩١
وجوه إعراب «لا حول ولا قوة إلا بالله» ٢٩٢
نصب صفة اسم (لا) أو رفعها ٢٩٧
جعل صفة اسم (لا) مع الموصوف كخمسة عشر ٢٩٩
إعراب البدل الصالح لعمل (لا) ٣٠١

الموضوع	الصفحة

إعراب المعطوف نسقاً على اسم (لا) ٣٠٢
حكم الثاني إن كرر اسم (لا) المفرد دون فصل ٣٠٣
(لا) المقرونة بهمزة الاستفهام في التمني، وفي غير التمني والعرض ٣٠٣
إلحاق (لا) العاملة بـ (ليس) ٣٠٩
فهرس الموضوعات ٣١٣

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء السادس

كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، ١٤٢٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي ، أبو حيان

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي .

أبو حيان الأندلسي ، حسين محمود هنداوي ـ الرياض ، ١٤٢٦ هـ

... ص ؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك : ٢ ـ ٠٤ ـ ٧٠١ ـ ٩٩٦٠

١ ـ اللغة العربية ـ النحو أ ـ هنداوي ، حسين محمود (محقق)

ب ـ العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١١٢٣ / ١٤٢٦

رقم الإيداع : ١١٢٣ / ١٤٢٦

ردمك : ٢ ـ ٠٤ ـ ٧٠١ ـ ٩٩٦٠

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ – ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

حقوق الطبع محفوظة

تطلب جميع كتبنا من :

دار القلم - دمشق : ص.ب: ٤٥٢٣ - ت: ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق

دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص : باب ٱلأفعال ٱلداخلة على ٱلمبتدأ وٱلخبر

ٱلداخل عليهما (كان) وٱلمتنع دخولها عليهما لٱشتمال ٱلمبتدأ على ٱسمها ، فتنصبهما مفعولين . ولا يحذفان معًا أو أحدهما إلا بدليل . ولهما من ٱلتقديم وٱلتأخير ما لهما مجردين . ولثانيهما من ٱلأقسام وٱلأحوال ما لخبر كان ، فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو ٱسم إشارة ٱمتنع ٱلٱقتصار عليه إن كان أحدهما ، لا إن لم يكنه ولم يعلم ٱلمحذوف .

ش : ما ذكره من أن هٰذه ٱلأفعال داخلة على ٱلمبتدأ وٱلخبر هو مذهب جمهور ٱلنحويين .

وزعم أبو زيد ٱلسهيلي أن ذٰلك باطل ، بل هذه ٱلأفعال بمنْزلة أعطيت في أنها ٱستعملت مع مفعوليها ٱبتداء ، قال : « وٱلذي حمل ٱلنحويين على ذٰلك هو أنهم رأوا أن [1] هٰذه ٱلأفعال يجوز ألا تذكر ، فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر » . قال [2] : « وهٰذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيدًا عمرًا ، ولا يجوز أن تقول : زيد عمروٌ ، إلا على جهة ٱلتشبيه ، وأنت لم ترد ذٰلك مع ظننت ؛ ألا ترى أنك لم ترد أن تقول إنك ظننت زيدًا شبه عمرو بل عمرًا [3] نفسه » .

وٱلصحيح ما ذهب إليه ٱلنحويون ، وليس دليلهم على مذهبهم ما توهمه ، بل دليلهم رجوع ٱلمفعولين إلى ٱلمبتدأ وٱلخبر إذا ألغيت هٰذه ٱلأفعال ، وكان ينبغي ألا تؤثر في ٱلمبتدأ وٱلخبر لأن ٱلعوامل ٱلداخلة على ٱلجمل لا تؤثر فيها ، إلا أنّهم شبهوها بأعطيت ، فنصبت ٱلٱسمين .

---

(١) أن : ليس في ك .

(٢) شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٧٤٦ [رسالة] ، وقد ذكر أن بعضهم حكى ذٰلك عنه .

(٣) ن : عمرو .

وزعم ٱلفراء [١] أن هٰذه ٱلأفعال لما طلبت ٱسمين شبهت من ٱلأفعال بما يطلب ٱسمين ، أحدهما مفعول به ، وٱلآخر حال ، نحو : أتيت زيدًا ضاحكًا . وٱستدل على ذٰلك بوقوع ٱلجمل وٱلظروف وٱلمجرورات موقع ٱلمنصوب ٱلثاني في باب ظننت كما تقع موقع ٱلحال ، ولا يقع شيء من ذٰلك موقع ٱلمفعول به ، فدل ذٰلك على أن [٢] ٱنتصابه على ٱلتشبيه بٱلحال لا على ٱلتشبيه بٱلمفعول به ، ولا يقدح في ذٰلك كون ٱلحال يتم ٱلكلام دونها ، وٱلمنصوب ٱلثاني في هٰذا ٱلباب لا يتم ٱلكلام دونه ، لأنه ليس بحال حقيقي ، بل مشبه بها [٣] ، كما لا يقدح فيما ذهبنا إليه من أن ٱنتصابه على ٱلتشبيه بٱلمفعول ٱلثاني في باب أعطيت كونه لا يجوز ٱلٱقتصار عليه ، وٱلثاني في باب أعطيت يجوز ٱلٱقتصار عليه من جهة أنه ليس بمفعول حقيقي ، بل مشبه به ، وٱلمشبه / بٱلشيء لا يجري مجرى ٱلشيء في جميع [٣ :٢/أ] أحكامه .

وما ذهب إليه ٱلبصريون هو ٱلصحيح بدليل أن ٱلمفعول ٱلثاني في هٰذا ٱلباب يكون معرفة ، ومضمرًا ، وٱسمًا جامدًا ، كٱلمفعول به ، ولا يكون شيء من ذٰلك حالاً [٤] ، ولا يقدح في ذٰلك وقوع ٱلجمل وٱلظروف وٱلمجرورات موقعه لأن ٱلظروف قد تنتصب على ٱلتشبيه بٱلمفعول به ؛ وكذٰلك ٱلمجرور يكون في موضع ٱلمفعول ، نحو : مررت بزيد ، بدليل أنك إذا ٱضطررت إلى حذف حرف ٱلجر نصبت ٱلٱسم ، فقلت : مررت زيدًا . وكذٰلك أيضًا قد تقع ٱلجمل موقع ٱلمفعول به في نحو : قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ .

---

(١) نسب هٰذا ٱلقول في ٱلإنصاف ص ٨٢١ إلى ٱلكوفيين. وٱنظر ٱلأبذي ١ : ٧٤٦ .

(٢) أن : ليس في ك .

(٣) ك : بهما .

(٤) حالاً : ليس في ك .

فإن قلت : تشبيه ظننت وأخواتها بأعطيت مبنيٌّ على أنَّ أعطيت وأشباهها متعدية إلى ٱثنين ، ويزعم ٱلكوفيون [1] أنَّ أعطيت وأمثالها تتعدى إلى واحد ، وٱلثاني منصوب بفعل مضمر .

فٱلجواب : أن ما ذهبوا إليه فاسد ، وسيأتي ذكر هٰذه ٱلمسألة في باب ما لم يُسَمَّ فاعله ، إن شاء ٱلله .

وما تقدم ذكره من أنَّ عمل ظننت وأخواتها إنما هو للتشبيه بأعطيت ذكرَ ٱبن هشام أنه قول لبعض ٱلمتأخرين ، قال : وذٰلك أن كل عامل يدخل على جملة فإنه لا يعمل فيها ، نحو قلت وكنت إذا كانت ٱلجملة في موضع خبرها ، وكذٰلك أسْماء ٱلزمان إذا أضفتها إلى جملة ٱلمبتدأ وٱلخبر ، وكذٰلك ٱلمبتدأ إذا كان خبره جملة ، وكان ٱلواجب في هٰذه ٱلأفعال أن تكون كذٰلك لولا هٰذا ٱلتشبيه ، وقد أولع أبو علي ٱلشلوبين بهٰذا ٱلمذهب ، وهو لا يصح إذا حقق ٱلنظر فيه .

ومذهب س [2] أن ما دخل على ٱلجملة مما شأنه وأصله أن يدخل على ٱلمفرد فٱلجملة تبقى على حالها حكاية لأنَّها بجملتها تنَزلت منْزلة ٱلمفرد ، فٱلٱسم فيها أو ٱلفعل أحد جزأيها، فيتنَزل منْزلة بعض ٱلكلمة، وٱلعامل لا يعمل في بعض ٱلكلمة، فبقيت على إعرابها حكاية . وٱلذي ليس من شأنه أن يدخل على مفرد ، مثل كان وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، يصير مثل ٱلفعل ٱلداخل على ٱثنين ، فما كان فعلاً جرى مجرى ٱلأفعال لأجل ٱلتشبيه به ، وما كان غير فعل عمل بٱلتشبيه ، أو لم يعمل بحكم أصله ، هٰذا مذهب س وٱلنحويين ٱلمتقدمين .

وقد رأينا ٱلعامل ٱللفظي يزيل ٱلٱبتداء ، نحو : زيدٌ قام [3] ، إذا قدمت

---

(١) نسب إلى ٱلفراء وٱبن كيسان في شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٧٦١ .

(٢) ٱلكتاب ٣ : ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٣) ك ، ن : قائم .

ٱلفعل رفعت ٱلٱسم به ، ولم تشغله بضميره كما يعمل إذا تأخر ، وكذٰلك ما يدخل عليه طالبًا له من جهة وللخبر من جهة [1] يخلع ٱلٱبتداء ، ويستأثر [2] بٱلعمل لأنه / أقوى منه، وإذا عملت ٱلحروف، نحو : إنَّ وأخواتها ، وما ، ولات ، ولا ، في هٰذه ٱلجملة بما أدت معانيها فيها ـ فٱلفعل أولى بٱلعمل وأوجب أن [3] يجوز فيه ذٰلك [4] . ٱنتهى . [٣ : ٢ /ب]

وقوله **ٱلداخلِ عليهما كان** أحال على كان ، وقد تقدم بيان ذٰلك في باب كان [5] .

وقوله **وٱلممتنعِ دخولُها** ـ أي : دخول كان ـ **عليهما** ـ أي : على ٱلمبتدأ وٱلخبر ـ **لٱشتمال ٱلمبتدأ على ٱستفهام** ، مثاله : أيُّهم أفضلُ ؟ وغلامُ مَنْ عندَك ؟ فهٰذه لا تدخل عليها [6] كان ، وتدخل عليها ظننت، فتقول : أيُّهم ظننتَ أفضلُ ؟ وغلامُ من ظننتَ عندك ؟ ولا تدخل على هٰذه كان لأنَّها لا تتأخر ؛ إذ هي ـ أعني أسماء ٱلٱستفهام ـ لها صدر ٱلكلام .

وقوله **فتنصبهما مفعولين** تقدم مذهبُ ٱلفراء [7] أنَّ ٱلٱسم ٱلثاني ينتصب على ٱلتشبيه بٱلحال والردُّ عليه .

وقوله **ولا يُحذَفان معًا أو أحدُهما إلا بدليل** ٱلحذف يكون ٱقتصارًا وٱختصارًا ، فحذف ٱلٱقتصار حذف ٱلشيء لغير دليل ، وحذف ٱلٱختصار حذف

---

(١) ك : ويتخير بين جهة .

(٢) ك ، ن : ويستأخر .

(٣) ك : أن لا . ن : لئلا .

(٤) ن : غير ذٰلك .

(٥) تقدم ذٰلك في ٱلجزء ٱلثالث ص ١١٥ .

(٦) ك ، ن : عليه . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي . وٱلصواب ما أثبتناه .

(٧) تقدم قبل قليل .

ٱلشيء لدليل . فإن حذفت ٱلمفعولين هنا ٱختصارًا جاز ، ومنه قول ٱلكميت [1] :

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهم عارًا عليَّ وتَحْسَبُ

يريد : وتحسبُ حبَّهم عارًا علي .

وإن حذفتهما ٱقتصارًا فأربعة مذاهب :

أحدها : مذهب ٱلأخفش [2] ، وهو ٱلمنع . وحجته [3] أن هٰذه ٱلأفعال [تجري مجرى ٱلقسم ، ومفعولاها] [4] تجري مجرى جواب ٱلقسم ، وٱلدليل على ذٰلك أن ٱلعرب تتلقاها بما يُتَلقَّى به ٱلقسم ، قال تعالى ﴿وظَنُّوا ما لَهُم مِن مَحِيصٍ﴾ [5] ، فكما أن ٱلقسم لا يبقى دون جواب ، فكذٰلك هٰذه ٱلأفعال ، لا تستغني عن مفعولاها . فأما قول ٱلأخفش في كتابه ٱلمسمى بٱلمسائل ٱلصغرى [6] : « تقول : ضربَ عبدُ ٱللهِ ، وظَنَّ عبدُ ٱللهِ ، وأعلمَ عبدُ ٱللهِ ، إذا كنت تُخبر عن ٱلفعل » ٱنتهى ـ فظاهره مخالفة هٰذا ٱلنقل .

وأُوِّل [7] على أنه لم يقصد جواز ٱلٱقتصار مطلقًا ، بل مع قرينة محصلة [8] للفائدة ، كقولك لمن قال : مَنْ ظَنَّنِي ذاهبًا ؟ ظَنَّ عبدُ ٱللهِ ، [ولِمن قال] [9] :

---

(١) ديوانه ص ٥١٦ [دار صادر] وشرح هاشمياته ص ٤٩ وٱلخزانة ٩ : ١٣٧ [٧١٢] .

(٢) معاني ٱلقرآن ص ٢٢٣ وٱلحلبيات ص ٧٢ ، وفيه أن ٱلجرمي ذهب إليه أيضًا .

(٣) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١١ . وهٰذا توجيه أبي علي ٱلفارسي كما في ٱلحلبيات ص ٧٢ - ٧٣ .

(٤) تجري مجرى ٱلقسم ومفعولاها : ليس في ك .

(٥) سورة فصلت : ٤٨ .

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٤ .

(٧) هٰذا تأويل ٱبن مالك في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٤ - ٧٥ .

(٨) ك : مخلصة .

(٩) ولمن قال : ليس في ك ، ن . وهو في شرح ٱلمصنف ٢ : ٧٥ .

مَنْ أَعلَمك أنّي ذاهبٌ ؟ أَعلَمَ عبدُ ٱللهِ ، ولذٰلك قال « إذا كنت تُخبر » ، فإنّ ٱلناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر .

قالوا [1] : وما ٱستدلّ به ٱلأخفش لا حجة فيه لأنّ ٱلعرب لا تضمنها معنى ٱلقسم على ٱللزوم ، فإذا ٱمتنع حذف مفعوليها إذا دخلها معنى ٱلقسم لِما ذكر فما ٱلمانع من حذفهما [2] إذا لم تتضمن معنى ٱلقسم .

وزعم ٱلمصنف في ٱلشرح [3] أنّ هٰذا ٱلذي هو مذهب ٱلأخفش هو مذهب س وٱلمحققين ممن تدبر ، كلامه كٱبن / طاهر وٱبن خروف وٱلأستاذ أبي علي ٱلشلوبين ، قال [4] : « فلو لم يقارن ٱلحذفَ قرينةٌ تحصل بسببها فائدة ، كٱقتصارك على أَظُنُّ من قولك : أَظُنُّ زيدًا منطلقًا ـ فإنه غير جائز ، فإنّ غرضك ٱلإعلام بأنّ إدراكك لمضمون ٱلجملة بظنٍّ لا بيقين ، فتنَزل أَظُنُّ من جزأي ٱلحديث منْزلة : في ظَنّي ، فكما لا يجوز لمن قال زيدٌ منطلقٌ في ظَنّي أن يقتصر على في ظَنّي ، كذا لا يجوز لمن قال أَظُنُّ زيدًا منطلقًا أن يقتصر على أَظُنُّ ، ولأنّ قائل أَظُنُّ أو أعلم دون قرينة تدل على تجدد ظَنٍّ أو عِلْمٍ بمنْزلة قائل : ٱلنارُ حارَّةٌ ؛ إذ لا يخلو ٱلإنسان من ظَنٍّ ما ولا عِلْمٍ ما » . [٣ : ٣ / أ]

« ومما يدل على ذٰلك من كلام س قوله [في] [5] باب إضمار ٱلمفعولَين ٱللذين يتعدى إليهما فعل ٱلفاعل [6] : (وذٰلك أنّ حسِبتُ بمنْزلة كانَ ، إنما يدخلان على ٱلمبتدأ وٱلمبني عليه، فيكونان في ٱلآحتياج على حال؛ ألا ترى أنك لا

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١١ .

(٢) ك : من حذفها .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٣ ـ ٧٤ .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٣ .

(٥) في : تتمة من شرح ٱلتسهيل .

(٦) ٱلكتاب ٢ : ٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

تقتصر على ٱلآسم ٱلذي بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ . فٱلمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنْزلة ٱلمرفوع وٱلمنصوب بعد ليسَ وكانَ . وكذٰلك ٱلحروف ٱلتي بمنْزلة حسبتُ وكانَ) ، هٰذا نصه، فصرح بأنَّ حَسِبَ [1] مع مرفوعها في ٱلآحتياج إلى ٱلمنصوبين بمنْزلة ليسَ وكانَ في آحتياجهما إلى ٱلمرفوع وٱلمنصوب ، فكما لا يقتصر على ليسَ وكان دون ٱلمرفوع وٱلمنصوب لا يقتصر على حَسِبَ ومرفوعها دون ٱلمنصوبين ، وهٰذا واضح .

وقال في ٱلباب ٱلذي يلي هٰذا ٱلباب : (فلما صارت حَسِبتُ وأخواتها بتلك ٱلمنْزلة جعلت بمنْزلة إنَّ وأخواتها إذا قلت إنِّي ولعلِّي ؛ لأنَّ إنَّ وأخواتها لا تقتصر على ٱلآسم ٱلذي بعدها) [2] ، فجعل ٱفتقار حَسِبَ وأخواتها مع فاعلها [إلى ٱلجزأين] [3] كٱفتقار إنَّ ولعلَّ مع منصوبيهما إلى ٱلخبر ، وهٰذا أيضًا واضح .

وفي هٰذا ٱلكلام تسوية بين حسِبتُ وأخواتها ، فعلم أنه حين قال : (لأنك قد تقول ظَننتُ فتقتصر) لم يقصد ٱلإطلاق ولا ٱلآختصاص ، بل قصد ٱلتنبيه على أن بعض ٱلمواضع قد يقتصر فيه على ٱلفعل ومرفوعه لقرينة تحصل بها ٱلفائدة ، وٱكتفى بـ(ظَننتُ) آختصارًا وٱتِّكالاً على ٱلعلم بمساواة غير ظَننتُ لظَننتُ » [4] .

وقال عبد ٱلعزيز بن جمعة : « منع ٱلجرمي حذفهما محتجًّا بأنه لا يكون حينئذ في ٱلإخبار بهٰذه ٱلأفعال فائدة إذ كل عاقل لا يخلو من علم أو ظن .

وأجيب بأنَّا لا نُسلِّم عدم ٱلفائدة مطلقًا ، وإنما يلزم إن لو لم تفد بإسنادها إلى ٱلفاعل علمًا قطعيًّا أو ظنيًّا ، ولأنَّ ما ورد من ٱلآيات وٱلمُثُل يُبطل ما ذهب

---

(١) ن : حسبت .

(٢) ٱلكتاب ٢ : ٣٦٨ .

(٣) إلى ٱلجزأين : تتمة من شرح ٱلتسهيل .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٤ .

[٣ :٣ /ب] إليه»[١] ، وكان[٢] قد قدَّم / جواز ذٰلك قياسًا على غيرها من ٱلأفعال لأنَّها أفعال حقيقة تستقل بمرفوعها كلامًا، وبدليل قوله تعالى ﴿وإنْ هُم إلا يَظُنُّونَ﴾[٣] ، ﴿وظَنَنْتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[٤] ، وفي ٱلمثل : مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ[٥] ». ٱنتهى .

ٱلمذهب ٱلثاني : مذهب ٱلأعلم ومن أخذ بمذهبه[٦] ، وهو ٱلتفصيل ، فأجاز ذٰلك في ظننتُ وما في معناها ، ومَنع في علمتُ وما في معناها . وحجتهم أنَّ كل كلام مبني على ٱلفائدة ، فإن لم توجد فيه فائدة لم يجز ٱلتكلم به ، فإذا قلت ظَننتُ كان مفيدًا لأنَّ ٱلإنسان قد يخلو من ٱلظن ، فيُفيد بقوله ظننتُ أنه قد وقع منه ظَنٌّ ، وإذا قال عَلِمتُ كان غير مفيد لأنه معلوم أنَّ ٱلإنسان لا يخلو من عِلْمٍ ؛ إذ له أشياءُ يعلمها ضرورة ، كعلمه أنَّ ٱلٱثنين أكثر من ٱلواحد .

ورُدَّ هٰذا ٱلمذهب بأنه يجوز : عَلِمتُ ، وتحذف ٱلمفعولين ٱقتصارًا لأنَّ ٱلكلام إذا أمكن حمله على ما فيه ٱلفائدة كان أَولَى ، فإذا قال قائل عَلِمتُ عَلِمْنا أنه أراد : وقعَ منه عِلْمُ ما لم يكن يعلم ؛ إذ حَمْلُه على خلاف ذٰلك غيرُ مفيد .

ٱلمذهب ٱلثالث : مذهب أكثر ٱلنحويين[٧] ، منهم ٱبن ٱلسراج[٨] وٱلسيرافي[٩] ، وهو جواز حذفهما مطلقًا .

---

(١) هو ٱلقوَّاس ، وقد قال ذٰلك في كتابه شرح ٱلفية ٱبن معط ص ٥١٦ .

(٢) أي : عبد ٱلعزيز بن جمعة .

(٣) سورة ٱلبقرة : ٧٨ .

(٤) سورة ٱلفتح : ١٢ .

(٥) أمثال أبي عبيد ص ٢٩٠ ومجمع ٱلأمثال ٢ : ٣٠٠ وشرح ٱلكتاب للسيرافي ٢ : ٣١٦ .

(٦) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١١ ، وفيه ٱلرد ٱلتالي .

(٧) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١١ .

(٨) ٱلأصول ١ : ١٨١ وشرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٤ .

(٩) شرح ٱلكتاب ٢ : ٣١٦ وشرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٤ .

قال ٱلأستاذ أبو ٱلحسن [1] : « وٱلصحيح أنه يجوز حذف ٱلمفعولين في عَلمتُ وظَنَنتُ وما في معناهما حذف ٱقتصار ، وقد جاء ذٰلك في كلامهم ، حكى س [2] أنهم يقولون : من يسمع يَخَلْ ، أي : يقع منه خَيلة [3] ، وقال تعالى ﴿أعندَه عِلْمُ ٱلغَيبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [4] ، أي : يعلم [5] ، وليس في ٱلكتاب جلاء عن مذهب س » .

ٱلمذهب ٱلرابع : ٱلمنع قياسًا ، وٱلجواز في بعضها سماعًا ، وهو ٱختيار أبي ٱلعُلا إدريس [6] ، ويزعم أنه رأي س [7] ، فلا يُتَعَدَّى ٱلحذف في ظَنَنتُ وخِلْتُ وحَسِبتُ . ويحتج على ذٰلك بأنَّها أفعال أُتي بها لتفيد معنىً في ٱلجملة ، فتركُها دون ٱلجملة رجوعٌ عن ٱلمقصود ، ولا يجوز [8] كما لا يجوز حذف ما أُتي به لمعنى ؛ ألا تراهم لم يحذفوا [9] ٱلتنوين من غازٍ ، و حذفوا اللام ، لكنه سُمع [10] في ظَنَنتُ على ما حكاه س [11] ، وكذٰلك في خِلْتُ وحَسِبْتُ . وقيل : منه قوله تعالى

---

(١) هو ٱبن عصفور . شرح ٱلجمل ١ : ٣١٢ .

(٢) كذا ! وليس في مطبوعة ٱلكتاب .

(٣) أي : ظنّ .

(٤) سورة ٱلنجم : ٣٥ .

(٥) يعلم : ليس في ك .

(٦) هو إدريس بن محمد بن موسى ٱلأنصاري ٱلقرطبي أبو ٱلعُلا ، بضم ٱلعين [ـ ٦٤٧ هـ] . قال ٱبن ٱلزبير: نحوي أديب مقرئ ، روى عن أبي جعفر بن يحيى ٱلقرطبي، وسكن سَبْتة ، وأقرأ بها، وكان مشكورًا في أدبه وفضله. بغية ٱلوعاة ١ : ٤٣٦ . وفي ٱلنسختين ك، ن : أبو ٱلعلم . صوابه في ٱلبغية ، وٱلٱرتشاف ص ٦٩١ ، ٢٠٩٧ ، ٢١١٤ .

(٧) زعم ٱبن خروف أنه ظاهر كلام سيبويه ، وأن ٱلقياس ألاّ يجوز ذٰلك فيها . شرح ٱلجمل ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

(٨) ك : ولا يكون .

(٩) ن : ألا تراهم أنهم لم يحذفوا .

(١٠) ك : يتبع .

(١١) ٱلكتاب ١ : ٤٠ .

﴿وظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [1] ، و« ظَنَنْتُ ذاك » [2] بنصب ٱلمصدر .

قال صاحب ٱلبسيط : « وأما خِلْتُ [3] فيظهر ٱطِّراد ٱلخلاف فيها بٱلمنع وعدمه ، فٱلمنع حملاً على ظَنَنتُ ، وٱلجواز لِمَا فيها في نفسها » .

وأما حذفُ أحدهما فإما ٱقتصارًا أو ٱختصارًا :

إنْ حذفتَه ٱقتصارًا لم يجز ، لا خلاف في ذٰلك . وسبب ذٰلك أنَّها داخلة على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، فكما لا يجوز حذف ٱلمبتدأ ولا ٱلخبر ٱقتصارًا ، فكذٰلك لا يجوز حذف أحدهما ٱقتصارًا .

/ وإن حذفته ٱختصارًا جاز ذٰلك على قلة عند ٱلجمهور . [٣ : ٤ / أ]

وذهب ٱلأستاذ أبو إسحاق بن ملكون إلى أنه لا يجوز حذف أحدهما ٱختصارًا كما لا يجوز ٱقتصارًا . وٱستدل على ذٰلك بأنَّها أفعال دخلت على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، فهي بمنْزلة كان وأخواتها ، ولا يقتصر في باب كان على ٱسمها ولا على خبرها ، فكذٰلك [4] هٰذه .

ورُدَّ بأن مرفوع كان كٱلفاعل ، فلا يحذف ، ولأن خبرها كٱلحدث لها ، فصار عوضًا منه ، فامتنع حذفه إذ صار كٱلجزء من ٱلفعل .

وٱلصحيح ما ذهب إليه ٱلجمهور من جواز ٱلحذف ، وقد ورد به ٱلسماع ، قال ٱلشاعر [5] :

ولقد نَزَلْتِ ، فلا تَظُنِّي غيرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ ٱلْمُحَبِّ ٱلْمُكْرَمِ

---

(١) سورة ٱلفتح : ١٢ .

(٢) كأنك قلت : ظننت ذاك ٱلظنَّ . ٱلكتاب ١ : ٤٠ .

(٣) ك ، ن : قلت .

(٤) ك : وكذٰلك .

(٥) هو عنترة . ديوانه ص ١٩١ . مني : سقط من ن .

أنشده أبو علي ، وقدره : فلا تَظُنِّي غيرَ هٰذا حقًّا ، وقال : حذفُه عزيزٌ ، كما أن حذفَ خبر كانَ كذٰلك وإن ٱختلفت جهتا ٱلقبح . وقال آخر [1] :

تَلَذُّ لِطَعْمِهِ ، وتَخالُ فيهِ إذا نَبَّهْتَها بَعدَ ٱلمَنامِ

وقبله [2] :

كأنَّ مُشَعْشَعًا مِنْ خَمْرِ بُصْرَى نَمَتْهُ ٱلبُخْتُ مَشْدودَ ٱلختامِ

ثم أتى بخبر كأنَّ بعد بيتين وصف فيهما ٱلمُشَعْشَعة ، فقال [3] :

على أنيابِها بِغَريضِ مُزْنٍ تَقَبَّلَهُ ٱلجُباةُ مِنَ ٱلغَمامِ

ثم وصف ٱلمُزْن ببيت ، وبعده : تَلَذُّ لطعمه ، فٱلتقدير : وتَخال ما ذكرت فيه من ٱلمُشَعْشَعة ٱلموصوفة . وقال آخر [4] :

مَن رَا مِثْلَ مَعْدانَ بْنِ يَحْيَى إذا ما ٱلنِّسْعُ جالَ على ٱلْمَطِيَّهْ

ٱلتقدير: مَن را مثلَ مَعْدانَ [5] بنِ يحيى في ٱلوجود. و « را »[6] بمعنى عَلِمَ ، كذا قال ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن عصفور [7] وصاحب ٱلبسيط ؛ لأنَّ ٱلعرب لا تحذف همزة « را » إلا إذا كانت بمعنى عَلِمَ . ٱنتهى . وذكر ٱبن سِيْدَه في ٱلْمُحْكَم

---

(١) هو ٱلنابغة ٱلذبياني . ديوانه ص ١٣١ - ١٣٢ . وبينه وبين ٱلبيت ٱلتالي أربعة أبيات .

(٢) نمته : نقلته . وٱلبخت : ٱلإبل ٱلخراسانية ، واحدها : بُخْتِيّ ، وٱلأنثى : بُخْتِيَّة . ن : مسدود الختام .

(٣) ٱلغريض : ماء ٱلمطر ٱلحديث ٱلعهد بٱلسحاب ، وٱلطري من كل شيء .

(٤) ٱلحلبيات ص ٤٧ وسر ٱلصناعة ص ٧٩١ وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١٢ وٱللسان (رأى) . ٱلنسع : سير مضفور تشدُّ به ٱلرحال . ك : من رأى ... إذا ٱلنسع . ن : ومن رأى .

(٥) ك : سعدان .

(٦) ن : ورأى . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٧) شرح ٱلجمل ١ : ٣١٢ . وهٰذا قول أبي علي ٱلفارسي في ٱلحلبيات ص ٤٧ .

أنَّها تحذفها بمعنى أَبْصَرَ ، فلا يكون في ٱلبيت حجة ؛ إذْ يحتمل أن تكون « را » بمعنى أَبْصَرَ .

وقال آخر [1] :

كأن لم يَكُنْ بَيْنٌ إذا كانَ بَعْدَهُ تَلاقٍ ، ولكنْ لا إخالُ تَلاقِيا

ٱلتقدير : لا إخالُ ٱلكائنَ تَلاقيًا ، أو لا إخالُ تَلاقيًا بعدَ ٱلبَين .

وقال آخر [2] :

وأنتَ غَريمٌ ، لا أَظُنُّ قَضاءَهُ ولا ٱلعَنَزِيُّ ٱلقارِظُ ٱلدَّهرَ جائيا

ٱلتقدير : لا أَظُنُّ قَضاءَهُ واقعًا ، أي : قضاء دَينه واقعًا .

وقال ٱبن عصفور [3] : / « حذف [4] أحد ٱلمفعولين للدلالة عليه قليل [5] ، فلا ينبغي أن يقاس عليه » . وهٰذا منه جنوح إلى مذهب ٱبن ملكون . [٣ : ٤/ب]

وفي ٱلإفصاح : « زيدًا ظننته [6] قائمًا ، هٰذا [7] مما يُحذَف منه أحد مفعولي ظَننت لأنك تقدر : ظَننتُ زيدًا قائمًا ، فتحذف ظَنَنتُ ٱستغناءً بظَنَنتُ هٰذه ٱلظاهرة ، وتحذف قائمًا ٱستغناءً بقائم هٰذي ٱلظاهرة . هٰذا كلام ٱلنحويين .

وقد رأيت من قال : تقديره هنا خلاف ظَنَنتُ مما يتعدى إلى واحد ؛ لأنَّ ظننت وأخواتها لا تستغني عن مفعوليها متى ما [8] ذكرت أحدهما، فتقدر ٱتَّهَمْتُ،

---

(١) تقدم في ٱلجزء ٱلأول ص ٨٩ .

(٢) تقدم في ٱلجزء ٱلثالث ص ١٤٧ .

(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٣١٢ .

(٤) ن : وحذف .

(٥) قليل : سقط من ن .

(٦) ن : ظننت .

(٧) هٰذا : ليس في ك .

(٨) ما : ليس في ك .

أو تَخَيَّلْتُ ، وما أشبه ذٰلك . وإذا قال زيدًا علمته قائمًا قدَّر : عرفت زيدًا ، ولك أن تقول : لابَسْتُ . وهٰذه مخالفة للجمهور بلا دليل لأن ٱلعرب وٱلنحويين إنما منعوا عن ٱلٱقتصار لا عن ٱلٱختصار .

وتقول : أقائمًا ظَننتَ زيدًا إيَّاه ؟ فتحذف ٱلأول لأنك أظهرته هنا ، وٱلتقدير : أظَننتَ زيدًا قائمًا ظننت زيدًا إياه ؟ وهٰذا ٱلفعل لا يجوز إظهاره ولا إظهار فاعله ومفعوله ٱلأول لدلالة ما أُثبتَّ على ما أُضمَرتَ [1] ونيابته عنه .

ويقول لك ٱلقائل : ما ظَننتَ زيدًا ؟ فتقول : قائمًا ، تريد : ظَننتُه قائمًا ، فتحذف للعلم ، وإن شئت أظهرت هٰذا . وإذا قال : مَنْ ظَننتَ [2] قائمًا ؟ قلتَ : زيدًا ، ويجوز ٱلإظهار هنا ، فتقول : ظننتُ زيدًا [3] قائمًا » ، ٱنتهى .

وما ذكرناه من أن مذهب ٱلجمهور جواز حذف أحدهما إذا دلَّ ٱلدليل عليه قد خالف فيه بعض معاصرينا ؛ فقال : « وأما حذفُ أحدهما دون ٱلآخر فمنعه ٱلجمهور لأنهما متلازمان ؛ لٱفتقار كل منهما إلى صاحبه ؛ لأنهما مبتدأ وخبر في ٱلأصل . ولا يقال : فهلاّ جاز حذف أحدهما كما جاز حذف ٱلمبتدأ أو ٱلخبر عند وجود ٱلقرينة ؛ لأنا نقول : إنما لم يجز حذف أحد مفعوليها لئلا يلتبس ٱلمتعدي منها إلى مفعولين بما يتعدى إلى مفعول واحد ، بخلاف خبر ٱلمبتدأ ، فأما قول ٱلشاعر [4] :

وما أعرفُ ٱلأطلالَ .... ، لكنْ إخالُها

فإخالُ هنا بمعنى أتوَهَّمُ .

---

(١) ك : على ما ٱقتصر .

(٢) زيد ههنا ف ك ، ن : زيدًا .

(٣) ك : ظننت زيدًا زيدًا قائمًا .

(٤) هو ٱلبحتري . ديوانه ص ١٦٢٥ ، ١٦٨٦ . توضح : موضع . وٱلبيت بتمامه :

وما أعرِفُ ٱلأطلالَ مِن بَطْنِ تُوضِحٍ لِطُولِ تَعَفِّيها ، ولكنْ إخالُها

وٱعلم أنه لو ذهب ذاهب إلى جواز حذف أحد ٱلمفعولين عند وجود قرينة دالة عليه لَمَا ٱمتنع ، كقوله تعالى ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ ٱلذينَ يَبْخَلُونَ بِما آتاهُمُ ٱللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيرًا لهم ﴾ [1] ؛ لأنَّ من قرأ بٱلياء فٱلمفعول ٱلأول محذوف لدلالة ٱلفعل عليه ، وٱلتقدير : ٱلبخلَ هو خيرًا لهم ، ومن قرأ بٱلتاء فعلى حذف مضاف من ٱلأول ، أي : بُخْلَ ٱلذين ». ٱنتهى من كلام / ٱبن جمعة [2] . [٣ : ٥ / أ]

وقوله **ولهما من ٱلتقديم وٱلتأخير ما لهما مجردَينِ** يعني أنَّ ٱلأصل تقديم ٱلمفعول ٱلأول وتأخير ٱلثاني ، وقد يَعْرِضُ موجب ٱلبقاء على ٱلأصل ، نحو : ظَننتُ زيدًا صديقَك [3] ، وعَلِمْتُ خيرًا منك فقيرًا إليك ، وما يوجب ٱلخروج عن ٱلأصل ، نحو : ما ظَننتُ زيدًا إلا بخيلاً [4] ، وأسباب ٱلبقاء وٱلخروج مستوفاة في باب ٱلٱبتداء [5] ، فأغنى ذٰلك عن ذكرها هنا . فإن لم يعرض موجب جاز ٱلتقديم وٱلتأخير .

وقوله **ولثانيهما من ٱلأقسام وٱلأحوال ما لخبر كان** أحال على خبرِ كان ، وذٰلك مستوفى في بابِ كان [6] ، فأغنى عن إعادته هنا .

وقوله **فإن وقع موقعَهما** - أي موقع ٱلمفعولين - **ظرفٌ** - نحو ظننتُ عندَك - **أو شبهُه** - [7] نحو ظننتُ لك - **أو ضميرٌ** - ظننتُه - **أو ٱسمُ إشارة** - ظننتُ ذاك -

---

(١) سورة آل عمران : ١٨٠ . وقد قرأ ﴿ولا تَحْسَبَنَّ﴾ بٱلتاء حمزة ، وقرأ بٱلياء بقية ٱلسبعة ، لكن عاصمًا وٱبن عامر فتحا ٱلسين ، وكسرها ٱلباقون . ٱلسبعة ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) قال ذٰلك في شرح ٱلفية ٱبن معط ص ٥١٦ - ٥١٧ .

(٣) موجب ٱلبقاء على ٱلأصل في هٰذا ٱلمثال تساويهما في ٱلتعريف ، وفي ٱلمثال ٱلتالي تساويهما في ٱلتنكير .

(٤) موجب ٱلخروج عن ٱلأصل في هٰذا ٱلمثال حصر ٱلمفعول ٱلثاني .

(٥) ٱنظر ٱلجزء ٱلثالث ص ٣٣٦ - ٣٥٧ .

(٦) ٱنظر ٱلجزء ٱلرابع ص ١٦٩ وما بعدها .

(٧) أو شبهه ... أو ٱسم إشارة ظننت : سقط من ك .

ٱمتنعَ ٱلاقتصارُ عليه إنْ كان أحدَهما - أي : أحد ٱلمفعولين ؛ لأنه كما بيَّنَّاه لا يجوز حذف أحدهما ٱقتصارًا - **لا** [1] **إن لم يَكُنْه** أي : إن لم يكن أحدَهما ، كأن تريد بٱلظرف مكانَ حصول ٱلظن ، وبـ« لك » ٱلقلةَ ، وبٱلضمير ضميرَ ٱلمصدر ، وبٱسم ٱلإشارة ٱلإشارةَ [2] إلى ٱلمصدر .

وقوله **ولم يُعْلَمِ ٱلمحذوف** لأنه إن عُلم ٱلمحذوف جاز أن يكون ٱلظرفُ أو ٱلمجرور أو ٱلضمير أو ٱسم ٱلإشارة أحدَهما ، ويكون ٱلآخر حُذف للعلم به .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح [3] : « وقال ٱلفراء [4] : ظننتُ ذاك [5] ، إشارة إلى ٱلحديث ، أجرته ٱلعرب مجرى ٱلمفعولَين ، يقول ٱلقائل : كان من ٱلأمر كذا وكذا ، فيقول ٱلمخبر : قد ظننت ذاك . قال ٱبن خروف : وهو قول لا بأس به . وقال أبو زيد في مصادره : خِلْتُ ذاك إخاله خالاً . وٱلأظهر أن يكون إشارةً إلى ٱلحديث لذكره ٱلمصدر بعد » ٱنتهى .

وقال ٱبن درستويه : يقول ٱلقائل : زيدٌ فَعلَ كذا ، فتقول : علمتُ ذاك ، تشير به إلى جميع ٱلخبر ، فيستغني .

وقال أبو علي [6] : « وإذا قلت ظننتُ ذاكَ كان ذاك إشارةً إلى ٱلمصدر ٱلمفهوم من ٱلفعل [7] ، كأنك قلت : ظننتُ ذاك ٱلظَّنَّ » . يعني [8] أنَّ ٱلعرب قد

---

(١) ك ، ن : لأن .

(٢) ك : وٱلإشارة .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٥ .

(٤) معاني ٱلقرآن ١ : ٤٥ وٱلمباحث ٱلكاملية ١ : ٤١٦ وشرح ٱلجزولية للأبذي ص ٧٥١ .

(٥) ٱلذي في شرح ٱلتسهيل : ظننته ذاك .

(٦) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٣٧ وٱلإغفال ١ : ٢٦٢ ، ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٧) من الفعل : ليس في ن . كأنك قلت ظننت ذاك ٱلظن : ليس في ك .

(٨) يعني ... من ٱلفعل : سقط من ك .

تشير إلى ٱلمصدر ٱلمفهوم من ٱلفعل كما تُعيد عليه ٱلضمير ، ومن ٱلإشارة إلى ٱلمصدر قوله تعالى ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذٰلك لَمِنْ عَزْمِ ٱلأُمُورِ ﴾ [1] أي : إنَّ صَبْرَه . وهٰذا مذهب س [2] في : ظننتُ ذٰلك .

وذهب ٱلفراء [3] وٱلمازني [4] إلى أن ذاك إشارة إلى ٱلمفعولين في نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ذاك ؛ لأنَّ ٱلعرب قد تشير بـ« ذٰلك » إلى ٱثنين ، قال تعالى ﴿لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوانٌ بينَ ذٰلك﴾ [5] ، أي : بينَ ٱلفارض وٱلبكر . وجاز ٱكتفاء «ظننتُ» بـ« ذاك » وهو مفرد في ٱللفظ من حيث كان ٱلمراد [6] به / ٱلٱسمين ٱللذين هما خبر ومخبر عنه في ٱلأصل . [٣١ :٥ /ب]

قال بعض أصحابنا : وٱلصحيح ما ذهب إليه س وأبو علي . ومما يبين صحة ذٰلك أنَّ ٱسم ٱلإشارة ٱلمفرد لا تجوز ٱلإشارة به إلى ٱثنين بٱلنظر إلى ٱللفظ ؛ بل بٱلنظر إلى ٱلمعنى، فقوله تعالى ﴿عَوَانٌ بَينَ ذٰلكَ﴾ محمول على ٱلمعنى، كأنه قال: عَوانٌ بينَ ما ذُكر ، فعلى هٰذا لا تجوز ٱلإشارة بـ« ذاك » إلى ٱلٱسمين [7] ٱللذين هما خبر ومخبر عنه في ٱلأصل إلا بٱلنظر إلى ٱلمعنى ؛ فكأنك قلت : ظننتُ ٱلحديث ، فكما لا يجوز ٱكتفاء ظننتُ بـ« ٱلحديث » ـ وإن كان ٱلمراد ٱلخبر وٱلمخبر عنه في ٱلمعنى ـ فكذٰلك لا يجوز ٱكتفاؤها بـ« ذاك » ، وإنما جاز : ظننتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ ـ وإنْ كانت أنَّ وصلتها بتقدير ٱسم مفرد ـ للطول ولجريان ٱلخبر وٱلمخبر عنه بٱلذكر في ٱلصلة، وليس شيء من ذٰلك موجودًا في ٱسم ٱلإشارة ولا في ٱلحديث .

---

(١) ٱلشورى : ٤٣ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٤٠ .

(٣) معاني ٱلقرآن ١ : ٤٥ وٱلكافي ١ : ٩٧١ ـ ٩٧٢ .

(٤) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١٨ وشرح ٱلجزولية للأبذي ص ٧٤٩ .

(٥) سورة ٱلبقرة : ٦٨ .

(٦) ن : ٱلمفرد .

(٧) ك : إلى ٱلٱثنين .

وٱلمخبر عنه في ٱلمعنى ـ فكذٰلك لا يجوز ٱكتفاؤها بـ« ذاك » ، وإنما جاز : ظننتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ ـ وإنْ كانت أنَّ [1] وصلتها بتقدير ٱسم مفرد ـ للطول ولجريان ٱلخبر وٱلمخبر عنه بٱلذكر في ٱلصلة ، وليس شيء من ذٰلك موجودًا في ٱسم ٱلإشارة ولا في ٱلحديث .

ص : **وفائدةُ هٰذه ٱلأفعال في ٱلخبر ظَنٌّ، أو يقينٌ ، أو كلاهما ، أو تحويلٌ : فللأول حَجَا يَحْجُو ، لا لغَلَبة ، ولا قَصْد ، ولا رَدٍّ ، ولا سَوْقٍ ، ولا كَتْمٍ ، ولا حفْظٍ ، ولا إقامة ، ولا بُخْلٍ . وعَدَّ ، لا لحُسْبان . وزَعَمَ ، لا لكفالة ، ولا رياسة ، ولا سمَنٍ ، ولا هُزالٍ . وجَعَلَ ، لا لتصييرٍ ، ولا إيجادٍ ، ولا إيجابٍ ، ولا ترتيبٍ ، ولا مقاربةٍ . وهَبْ غير متصرف .**

ش : ٱلفعل ٱلذي يفتقر مفعوله إلى ثانٍ مُخْبَرٍ به صالحٍ للتعريف وٱلتنكير ، أو جملةٍ تقوم مقامه ـ هو من باب ظَنَّ ، ويميزه [2] وقوع ٱلفصل بينهما ودخول ٱللام ٱلفارقة . وأفعال هٰذا ٱلباب نوع مختص بٱلظن ، ونوع مختص بٱليقين ، ونوع صالح لهما ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف .

وقوله **فللأول** ـ يعني ٱلنوع ٱلذي هو مختص بٱلظن ـ **حَجَا يَحْجُو**، قال [3] :

قد كُنتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثِقةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بنا يومًا مُلِمَّاتُ

وقوله **لا لغَلَبَةٍ** إلى قوله **ولا بُخْلٍ** حَجَا مشترك بين ظَنَّ ـ ويتعدى إلى مفعولين ـ وبين غَلَبَ في ٱلمحاجاة ، وقَصَدَ ، ورَدَّ ، وساقَ ، وكَتَمَ ، وحَفِظَ ، وهي في هٰذه متعدية إلى واحد ، وبين أَقامَ ، وبَخِلَ ، ولا يتعدى .

---

(١) أنَّ : سقط من ك .

(٢) ك : ويخبره . ن : وغيره .

(٣) ٱلبيت أول ثلاثة أبيات لٱبن مقبل في تخليص ٱلشواهد ص ٤٤٠ ـ ٤٤١. وليس في ديوانه. وهي من غير نسبة في ٱللسان (ضربج) حيث ذكر أن ثعلبًا رواها عن ٱبن ٱلأعرابي .

وقوله **وعَدَّ لا لِحُسبان** قال في ٱلشرح : « ومِن أخوات حَجَا ٱلظَّنِّية عَدَّ ، لا بمعنى حَسَبَ ، كقول ٱلشاعر [١] :

فلا تَعْدُدِ ٱلْمَوْلَى شَريكَكَ في ٱلغِنَى ولكنَّما ٱلْمَوْلَى شَريكُكَ في ٱلعُدْمِ

وكقول ٱلآخر [٢] :

[٣ : ٦/أ] / لا أَعُدُّ ٱلإقْتارَ عُدْمًا ولكنْ فَقْدُ مَنْ قد فَقَدْتُهُ ٱلإعْدامُ »

ٱنتهى .

وفي عَدِّ « عَدَّ » من أفعال هٰذا ٱلباب خلاف : مذهب ٱلكوفيين [٣] أنها من أفعال هٰذا ٱلباب . وقال بعض أصحابنا : وزاد فيها بعض ٱلنحويين عَدَّ ، وجعل من ذٰلك قوله [٤] :

تَعُدُّونَ عَقْرَ ٱلنِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَني ضَوْطَرَى ، لولا ٱلكَميَّ ٱلْمُقَنَّعا

ولا حجة في ذٰلك لٱحتمال أن يكون « أفضلَ مجدِكم » بدلاً من : عَقْرَ ٱلنِّيب [٥] ، و« تَعُدُّونَ » من ٱلعَدِّ ٱلذي يراد به إحصاء ٱلمعدود ، كما يقال : فلانٌ يَعُدُّ لنفسه آباءً كِرامًا .

---

(١) ٱلنعمان بن بشير ٱلأنصاري. ديوانه ص ٢٩ وعيون ٱلأخبار ٣ : ٩٧ . ٱلعيني ٢ : ٣٧٧ .

(٢) هو أبو دُواد ٱلإيادي . شعره ص ٣٣٨ وٱلأصمعيات ص ١٨٧ . ٱلإقتار : قلة ٱلمال . وٱلعدم وٱلإعدام : ٱلفقر .

(٣) شرح ٱلجمل لٱبن ٱلضائع ١ : ١٠٧٣ [رسالة] .

(٤) نسب ٱلبيت للأشهب بن رُميلة . وٱلصواب أنه لجرير . ديوانه ص ٩٠٧ . وٱنظر إيضاح ٱلشعر ص ٧٠ . ٱلنيب : ٱلإبل ٱلمسنَّة ، واحدها ناب. وٱلضوطرى : ٱلحمقى. وٱلكمي : ٱلشجاع . وٱلمقنع : ٱلذي على رأسه مغفر .

(٥) ممن ذكر هٰذا ٱلوجه ٱبن ٱلضائع في شرح ٱلجمل ١ : ١٠٧٣ [رسالة] ، وٱبن ٱلمستوفي في شرح أبيات ٱلمفصل كما في ٱلخزانة ٣ : ٥٧ .

وقال أيضًا : يجوز أن تجعل « تَعُدُّون » في ٱلبيت بمعنى : تَحسَبون ، على طريق ٱلتضمين؛ لأنه إذا حَسَبَ عَقْرَ ٱلنِّيب في مآثره ومجده فقد حَسِبَ ذٰلك مجدًا، فضمن « عَدَّ » ٱلتي للعدد معنى حَسِبَ ٱلتي للظن ، فيكون « أفضلَ مجدِكم » مفعولاً ثانيًا على ٱلتضمين ، وهو جائز في ٱلشعر .

وقال أيضًا : « أفضلَ مجدِكم » نعت لـ« عَقْرَ ٱلنِّيب » ، وعدَّ بمعنى حَسَبَ ، كأنه قال : تَحسبُون عقرَ ٱلنِّيب ٱلذي هو أفضلُ مجدِكم مما تَفخَرون به [١] .

وٱختيار أبي ٱلحسين بن أبي ٱلربيع [٢] أنَّ « عَدَّ » من أفعال هٰذا ٱلباب كٱختيار ٱلمصنف .

وقوله **وزَعَمَ ، لا لكفالة ، ولا رياسة ، ولا سمَنٍ ، ولا هُزالٍ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [٣] : « ومن أخوات حَجَا ٱلظَّنِّيَّةِ زَعَمَ ٱلٱعتقاديةُ ، كقول ٱلشاعر [٤] :

فإنْ تَزْعُميني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمُ فإنِّي شَرَيتُ ٱلحِلْمَ بَعدَكِ بٱلجَهْلِ

ومصدر زَعَمَ هٰذه زَعْمٌ وزُعْمٌ [٥] . ويقال زَعَمَ ـ بمعنى كَفَلَ ـ زَعامة ، ومنه قوله عليه ٱلسلام : (ٱلزعيمُ غارِمٌ) [٦] ، وبهٰذا ٱلمعنى قال ٱلشاعر [٧] :

تَقولُ هَلَكْنا إنْ هَلَكْتَ ، وإنَّما على ٱللهِ أَرْزاقُ ٱلعِبادِ كما زَعَمْ

---

(١) ذكر هٰذا ٱلوجه ٱلأبذي في شرح ٱلجزولية ١ : ٧٢٦ .

(٢) ٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٤٣٤ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٧ ـ ٧٨ . وقوله « زعامة ... كما زعم » : ليس فيه .

(٤) هو أبو ذؤيب ٱلهذلي . شرح أشعار ٱلهذليين ص ٩٠ وٱلكتاب ١ : ١٢١ .

(٥) ن : ومصدر هٰذه زعم. وفي شرح ٱلتسهيل : « زَعْم وزُعْم وزِعْم » . وٱلزَّعم: حجازية ، وٱلزُّعم : تميمية . ٱللسان (زعم) .

(٦) أخرجه أحمد في ٱلمسند ٥ : ٢٦٧ وعبد ٱلرزاق في ٱلمصنف ٨ : ١٧٣ وٱلبيهقي في ٱلسنن ٱلكبرى ٦ : ٧٢ .

(٧) هو عمرو بن شأس كما في ٱللسان (زعم) وٱلخزانة ٩ : ١٣١ [عند ٱلشاهد ٧١١] .

وبمعنى رَأَسَ ، فتتعدى إلى مفعول واحد مرة ، وبحرف جر أخرى . ويقال زَعَمَتِ ٱلشاةُ ، بمعنى سَمِنَتْ ، وبمعنى هُزِلَت ، ولا يتعدى » ٱنتهى .

ويقال : ٱلزُّعم - بضم ٱلزاي - هو ٱلٱسم لا مصدر .

وذكر صاحب ٱلعين[1] أنَّ ٱلأحسن في زَعَمَ أن توقع على أنَّ، قال : « وقد تُوقَع في ٱلشعر على ٱلٱسم ، وأنشد بيت أبي ذؤيب :

فإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمُ .....

وقول ٱلآخر[2] :

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ، ولَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّما ٱلشَّيخُ مَن يَدِبُّ دَبيبا »

[٣: ٦/ب] / ٱنتهى . ولِهٰذا لم يجئ في ٱلقرآن متعديًا إلى ٱثنين، إنَّما جاء بعده أنَّ وأنْ .

وقال ٱلسيرافي : « ٱلزَّعْمُ قولٌ يَقترن به ٱعتقاد صَحَّ أو لم يَصِحَّ » . وقال ٱبن عطية ٱلمفسِّر[3] : « قول لا دليل على فساده ولا صحته ودركه على قائله » . وقال ٱبن دريد[4] : « أكثر ما يقع على ٱلباطل » . وٱلدليلُ على أنه قد يقع على ما ليس بباطل قولُ كُثَيِّر[5] :

وقد زَعَمَتْ أنِّي تَغَيَّرْتُ بعدَها ومَنْ ذا ٱلذي يا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ

تَغَيَّرَ جِسْمي ، وٱلخَليقةُ كٱلَّتي عَهِدْتِ ، ولم يُخْبِرْ بِسِرِّكِ مُخْبِرُ

---

(١) كتاب ٱلعين (زعم) ١ : ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) هو أبو أمية أوس ٱلحنفي كما في شرح أبيات ٱلمغني ٧ : ٢٦٠ - ٢٦١ [٨٣٢] .

(٣) لم أقف على قوله هٰذا في ٱلمحرر ٱلوجيز .

(٤) جمهرة ٱللغة ص ٨١٦ .

(٥) ديوانه ص ١٤٩ - ١٥٠ تحقيق قدري مايو ، وٱلأمالي ٢ : ١٠٧ .

وفي ٱلحديث (بِئْسَ مَطِيَّةُ ٱلرجلِ زَعَمُوا) [١] . وإذا قال س في كتابه «وزعم ٱلخليل» [٢] قيل [٣] : فإنما يستعمله فيما ٱنفرد به ٱلخليل ، وكان قويًّا .

وفي ٱلإفصاح : و(زَعَمَ) قد قلنا إنَّها قد تكون بمعنى عَلِمَ ، وهو قول س . وقال غيره : تكون بمعنى ٱعتقدَ ، فقد تكون علْمًا ، وقد تكون تقليدًا ، وتكون أيضًا ظَنًّا غالبًا . وقيل : تكون بمعنى ٱلكذب ، كقوله تعالى ﴿ زَعَمَ ٱلذينَ كَفَرُوا أنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ [٤] ، وقوله ﴿ هٰذا للهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾ [٥] .

وقوله **وجَعَلَ لا لتصيير** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [٦] : « ومن أخوات حَجَا ٱلظَّنِّيَّة جَعَلَ ٱلٱعتقاديةُ ، كقوله تعالى ﴿ وجَعَلُوا ٱلملائكةَ ٱلذينَ هُمْ عِبادُ ٱلرَّحْمٰنِ إناثًا ﴾ [٧] أي : ٱعتقدوهم . وهٰذه غيرُ ٱلتي للتصيير - وسيأتي ذكرها - وغيرُ ٱلتي بمعنى أَوْجَدَ ، كقوله تعالى ﴿ وجَعَلَ ٱلظُّلُماتِ وٱلنُّورَ ﴾ [٨] ، وغيرُ ٱلتي بمعنى أَوْجَبَ ، كقولهم : جَعلتُ للعامل كذا ، وغيرُ التي بمعنى أَلْقَى ، كجَعلتُ بعضَ متاعي على بعض ، وغيرُ ٱلتي للمقاربة ، وقد ذُكرت في بابها [٩] » .

وقوله **وهَبْ غير متصرف** هٰذا أيضًا فيه خلاف : فذهب ٱلمصنف إلى أنَّ

---

(١) سنن أبي داود ٤ : ٢٩٤ ومصنف ٱبن أبي شيبة ٥ : ٢٥٢ .

(٢) قيل ... وزعم قد قلنا : سقط من ن .

(٣) ٱلمحرر ٱلوجيز ٢ : ٧٢ و٥ : ٣١٩ .

(٤) سورة ٱلتغابن : ٧ .

(٥) سورة ٱلأنعام : ١٣٦ .

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٨ .

(٧) سورة ٱلزخرف : ١٩ .

(٨) سورة ٱلأنعام : ١ .

(٩) شرح ٱلتسهيل ١ : ٣٨٩ وٱلتذييل ٤ : ٣٢٧ .

هَبْ من أفعال هٰذا ٱلباب ، وأنَّها بمعنى حَجَا ٱلظَّنِّيَّة ، وأنشد [1] :

فقلت : أَجِرْنِي أبا خالدٍ وإلاَّ فَهَبْنِي ٱمْرَأً هالِكا

وهو مذهب ٱلكوفيين .

وٱضطرب فيها ٱلأستاذ أبو ٱلحسن ، فمرة قال [2] : لا تتعدى إلا إلى واحد، وٱلدليل على ذٰلك تنكير ٱلثاني وأنه لا يأتي معرفة . ومرة قال : تتعدى إلى ٱثنين ، ومن ذٰلك قوله [3] :

فهَبْها أُمَّةً هَلَكَتْ ضَيَاعًا يَزيدُ أَميرُها وأبو يَزيدِ

قال : وٱلدليل على أن ٱلٱسم ٱلثاني مفعول مجيئه معرفة ونكرة ، وٱلدليلُ على أنه إذا كان معرفة ليس بدلاً من ٱلأول مجيءُ ٱلجملة في موضعه، نحو قوله [4] :

هَبْني أَسَأْتُ ....

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٨ . وٱلبيت لعبد ٱلله بن همام ٱلسلولي . شعره ص ٨٥ وٱللسان (وهب) وتخليص ٱلشواهد ص ٤٤٢ وشرح أبيات ٱلمغني ٧ : ٢٦٢ [٨٣٤] .

(٢) شرح ٱلجمل ١ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) هو عُقَيبة بن هُبَيرة ٱلأسدي كما في ٱلسمط ص ١٤٩ وٱلخزانة ٢ : ٢٦٠ [عند ٱلشاهد ١٢٤] . وهو من غير نسبة في شرح ما يقع فيه ٱلتصحيف وٱلتحريف للعسكري ص ٢٠٧ ، وأساس ٱلبلاغة ص ٥١٠ ، وآخره فيه : وأبو يزيدا .

(٤) هٰذه جملة وردت في مطلع عدة أبيات ، منها قول خالد بن يزيد ٱلكاتب :

هَبْني أَسَأْتُ ، فكان ذَنْـ ـبِي مِثْلَ ذَنْبِ أَبِي لَهَبْ

ٱلأغاني ٢٠ : ٢٤٨ . وقول خالد بن يوسف ٱلكاتب :

هَبْني أَسَأْتُ ، فعادةٌ لكَ أنْ تُرَى مُتَطَوِّلاً مُتَجاوِزًا مَظلوما

ٱلأغاني ٢٢ : ٥٦٤ . وفي بيت لإبراهيم بن سيابة في ٱلأغاني ١٢ : ٨٣ ، وفي بيت لفضل ٱلشاعرة في ١٨ : ١٠١ .

ومن ذلك قوله [1] :

/ هَبِيني - يا مُعَذِّبَتِي - أَسَأْتُ وبالهِجْرانِ قَبْلَكُمُ بَدَأْتُ [٣: ٧/أ]

إلا أن ٱبن عصفور لم يجعلها بمعنى ظُنَّ ، وإنما جعلها بمعنى ٱجْعَلِ [2] ٱلتي بمعنى صَيِّرْ [3] .

وهي أمر من : وَهَبَنِي ٱللهُ فداك ، أي : جَعَلَنِي ٱللهُ فداك ، وإنما قال « غير متصرف » لأنه [4] لم يُستَعمَل منها غيرُ فعل ٱلأمر ، لا [5] ماضٍ ولا مضارع ولا ٱسم فاعل ، ولا يكون فعل ٱلأمر إلا بصيغة هَبْ ، ويتصل به ٱلضمير لمؤنث ومثنًّى ومجموع ، ولا يكون أمرًا بٱللام .

ص : وللثاني عَلِمَ لا لعُلْمةٍ ولا عِرْفان ، ووَجَدَ لا لإصابة [6] ولا ٱستغناء ولا حُزْنٍ ولا حِقْدٍ ، وأَلْفَى مرادفتُها ، ودَرَى لا لِخَتْل ، وتَعَلَّمْ بمعنى ٱعْلَمْ غير متصرف .

ش : يعني بـ« **ٱلثاني** » ٱلنوع ٱلذي يختص بٱليقين . وٱحترز بقوله **لا لعُلْمة** من عَلِمَ عُلْمة فهو أَعْلَمُ ، أي : مشقوق ٱلشفة ٱلعليا ، قال ٱلشاعر [7] :

وحَلِيلِ غانِيةٍ تَرَكْتُ مُجَدَّلاً تَمْكُو فَرِيصَتُهُ كشِدْقِ ٱلأَعْلَمِ

---

(١) هو إبراهيم ٱلسَّوَّاق مولى آل ٱلمُهَلَّب كما في ٱلكامل ص ٥٤٥ .

(٢) ك ، ن : جعل . وٱلتصويب مما يأتي في ق ٢٠ / أ .

(٣) ٱلمقرب ١ : ١١٦ ، ولفظه : « وجَعَلَ بمعنى صَيَّرَ ، ووهب بمعنى جعل » .

(٤) ن : لأنها .

(٥) ك : ولا .

(٦) ك : لأصالة .

(٧) هو عنترة . ديوانه ص ٢٠٧ وشرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٢٩٢. ٱلحليل : ٱلزوج. وٱلمجدَّل : ٱلمصروع على ٱلجدالة، وهي ٱلأرض . وتمكو : تَصْفِرُ . وٱلفريصة : ٱلموضع ٱلذي يُرْعَدُ من ٱلدابَّة ، وٱلإنسان ، إذا خاف . يريد سَعَة ٱلطعنة .

وبقوله **ولا عِرْفان** من عَلِمَ ٱلموافق في ٱلتعدي عَرَفَ ، نحو قوله ﴿ لا يَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [1] . وإذا تعدتْ عَلِمَ إلى واحد فأردت [2] ٱلماهية جاز وقوع ٱلجامد مفعولاً لها ، قال ٱلفراء [3] : لا تقول : قد سألت فعَلِمْتُ عبدَ ٱللهِ ، إلا أن تريد : عَلِمْتُ ما هو ، فلا بد من مشعر بٱلمعنى ، كقولك [4] : إنما سألت لأعرفَ عبدَ ٱللهِ من زيد .

وأمَّا قوله تعالى ﴿ ولِيَعْلَمَ ٱللهُ ٱلذينَ آمَنُوا ﴾ [5] ، و﴿ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللهُ ٱلذينَ صَدَقُوا ولَيَعْلَمَنَّ ٱلكاذبينَ ﴾ [6] ـ فقيل : لا يطلق ٱلعِلْم على ٱللهِ بمعنى ٱلمعرفة . وأَوَّلَ قائلُ ذٰلك ما ورد من ذٰلك منسوبًا إلى ٱللهِ تعالى على تقدير حال أو صفة ، أي : ولِيَعْلَمَهم متميزين عن غيرهم بٱلإيمان أو بما ظهر من صبرهم .

وقال ٱلسهيلي : ٱلمعرفة تقتضي ٱلتمييز وٱنحياز كل معلوم بتمييز يخصه ، وعلمُ ٱللهِ لا يكون كذٰلك . وتأول ٱلآية على ٱلعلم بٱلخبر ، وٱلخبر محذوف لدلالة ٱلكلام عليه ، كأنه قال : لا تَعْلَمُهم منافقين [7] ، ٱللهُ يَعْلَمُهم .

وقوله **ووَجَدَ** كقوله ﴿ تَجدُوهُ عِندَ ٱللهِ هو خَيرًا ﴾ [8] ، ﴿ وإنْ وَجَدْنا أكْثَرَهُمْ لَفاسِقينَ ﴾ [9] ، وقال [10] :

---

(١) سورة ٱلمائدة : ١٠٤ .
(٢) ك : فإن أردت .
(٣) معاني ٱلقرآن ١ : ٢٣٥ .
(٤) ك ، ن : فقولك .
(٥) سورة آل عمران : ١٤٠ .
(٦) سورة ٱلعنكبوت : ٣ . وأولها في ك ، ن : ليعلم .
(٧) ك ، ن : سابقين .
(٨) سورة ٱلمزمل : ٢٠ .
(٩) سورة ٱلأعراف : ١٠٢ .
(١٠) هو يزيد بن ٱلحكم ٱلكلابي أو غيره . ٱلحماسة ١ : ١٣٢ وٱلحماسة ٱلبصرية ص ١٣٣ [٩٢] ـ وفيهما تخريجه ـ وٱلمرزوقي ص ٢٣٣ .

فلَمَّا بَلَغْنا ٱلأُمَّهاتِ وَجَدْتُمُ بَني عَمِّكُمْ كانوا كِرامَ ٱلمَضاجِعِ

ومصدرها وِجْدان عن ٱلأخفش [1] ، ووُجود عن ٱلسيرافي [2] .

وٱحترز بقوله **لا لإصابةٍ** من نحو : وجدَ فلانٌ ضالَّته وِجْدانًا ووُجُودًا . وبقوله **ولا ٱسْتِغناءٍ** من وَجَدَ بمعنى ٱسْتَغْنَى ، ومصدرها [3] وَجْد ووُجْد وجِدَة . وبقوله **ولا حُزنٍ** / من وَجَدَ بمعنى حَزِنَ ، ومصدرها وَجْدٌ. وبقوله **ولا حِقْدٍ** من قولهم : وَجَدَ على ٱلرجل ، ومصدرها مَوْجِدَة . [٣ : ٧/ب]

وقوله **وأَلْفَى مُرادِفَتها** أي : مرادفة وَجَدَ ٱلتي تتعدى إلى ٱثنين . وهٰذه فيها خلاف : فمن ٱلنحويين من زعم أنها تتعدى إلى واحد ، وٱلثاني هو منصوب على ٱلحال ، فيكون أَلْفَى بمعنى أصابَ وصادف . وذكر أن ٱلدليل على ذٰلك ٱلتزام ٱلعرب ٱلتنكير فيه ، فلا تقول : ألفيت زيدًا ٱلضاحكَ ، بل : ضاحكًا ، فدل على أنه حال ، وإلى هٰذا ذهب ٱبن عصفور [4] .

وذهب غيره إلى أنها تتعدى إلى ٱثنين ، وإياه ٱختار ٱلمصنف ، وأنشد قول ٱلشاعر [5] :

قد جَرَّبوهُ ، فأَلْفَوْهُ ٱلْمُغيَث إذا ما ٱلرَّوْعُ عَمَّ ، فلا يُلْوَى على أَحَدِ

وقول ٱلآخر [6] :

إذا أنتَ أُعطيت ٱلغِنَى ، ثُمَّ لم تَجُدْ بِفَضلِ ٱلغِنَى ، أُلْفيتَ ما لكَ حامِدُ

---

(١) شرح ٱللمع لٱبن برهان ص ١١٦ .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٣١٥ .

(٣) ومصدرها : ليس في ك .

(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٥) ٱلبيت بلا نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٩ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٤٧ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٣١ وٱلخزانة ١١ : ٣٣٥ (عرضًا) .

(٦) هو محمد بن أبي شِحاذ ٱلضبي . ٱلحماسة ١ : ٦١٥ [ٱلحماسية ٤٥٣] ، وفيها تخريجه .

وقد يُنازع في هٰذا ٱلدليل مَن يرى أنَّها تتعدى إلى واحد ، فيجعل ٱلألف وٱللام في ٱلمغيث زائدة ، وينصبه على ٱلحال . وكذٰلك ٱلجملة من قوله : ما لكَ حامد ، يجعلها حالاً . وأما ٱلذي يقطع بكونها تتعدى إلى ٱثنين فأنْ [1] يجيء ٱلثاني ضميرًا ، أو يقع فصل بين ٱلمنصوبين ، أو تدخل على أحدهما ٱللام ٱلفارقة . وإلى إدخالها في هٰذا ٱلباب ذهب ٱلكوفيون .

وقوله **ودَرَى لا لِخَتْلٍ** قال ٱلمصنف : « ومن ذوات ٱلمفعولين دَرَى بمعنى عَلِمَ ، كقول ٱلشاعر [2] :

دُريتَ ٱلوَفيَّ ٱلعَهدِ ،يا عُرْوَ ، فٱغْتَبِطْ فإنَّ ٱغْتِباطًا بٱلوَفاءِ حَميدُ

وأكثر ما تُستَعمَل مُعَدَّاةً بٱلباء ، كقولك : دَرَيتُ به ، فإذا دَخلت عليها همزة ٱلنقل تَعَدَّتْ إلى واحد بنفسها وإلى ثانٍ بٱلباء ، قال تعالى ﴿ قُلْ لَوْ شاءَ ٱللهُ ما تَلَوْتُهُ عَلَيكُمْ ولا أَدْراكُمْ بِهِ ﴾ [3] ، ويقال : دَرَى ٱلذئبُ ٱلصَّيدَ : إذا ٱستخفى له ليفترسه [4] ، فيتعدى إلى واحد ، وإليه أشرت بقولي : لا لِخَتْلٍ » ، ٱنتهى كلامه .

ولم يذكر أصحابنا دَرَى فيما يتعدى إلى ٱثنين . ولعل قوله « دُرِيتَ ٱلوَفِيَّ ٱلعَهْدِ » من باب ٱلتضمين ، ضُمِّن ذٰلك معنى علمتُ ، وٱلتضمين لا ينقاس ، ولا ينبغي أن يُجعل أصلاً حتى يَكثُر ذٰلك، ولا يثبت ذٰلك ببيت نادر محتمل للتضمين .

وقوله **وتَعَلَّمْ بمعنى ٱعْلَمْ غير متصرف** تَعَلَّمْ يكون أمرًا من تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ ،

---

(١) ك ، ن : أن .

(٢) ٱلبيت من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٩ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٤٥ وشرح شذور ٱلذهب ص ٣٦٠ .

(٣) سورة يونس : ١٦ .

(٤) ك : فيفترسه .

فيتعدى إلى واحد ، تقول : تَعَلَّمِ ٱلحسابَ ، وهو فعل متصرف . ويكون / أمرًا [٣: ٨/أ] بمعنى ٱعْلَمِ ٱلمتعدية إلى ٱثنين، ولا يُستَعمَل منه ماضٍ ولا مضارعٌ ولا ٱسمُ فاعل[١] ولا ٱسمُ مفعول ولا مصدرٌ ، قال ٱلشاعر[٢] :

تَعَلَّمْ شِفاءَ ٱلنَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فبالِغْ بِلُطْفٍ في ٱلتَّحَيُّلِ وٱلمَكْرِ

وٱلمشهور إعمالها في أنَّ ، قال[٣] :

تَعَلَّمْ أنَّهُ لا طَيْرَ إلا على مُتَطَيِّرٍ ، وهْيَ ٱلثُّبُورُ

وقال[٤] :

تَعَلَّمْ أنَّ شَرَّ ٱلناسِ حَيٌّ يُنادَى في شِعارِهِمُ : يَسارُ

وقال آخر[٥] :

فقلتُ : تَعَلَّمْ أنَّ لِلصَّيدِ غِرَّةً وإلا تُضَيِّعْها فإنَّكَ قاتِلُهْ

---

(١) ولا ٱسم فاعل : ليس في ك .

(٢) نسب ٱلعيني ٱلبيت في ٱلمقاصد ٱلنحوية ٢ : ٣٧٤ إلى زياد بن سيَّار ، وتبعه ٱلبغدادي في ٱلخزانة ٩ : ١٢٩ (عرضًا) ، ثم تراجع عنه في شرح أبيات ٱلمغني ٧ : ٢٦١ [٨٣٣] ، فذكر أن ٱلعيني قد غلط في نسبته ، وأن ٱلسيوطي قد قلّده في ذٰلك ، وذكر أنه لم يقف على تتمته ولا على قائله . شرح شواهد ٱلمغني ص ٩٢٣ . وهو من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٠ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٤٦ .

(٣) هو زَبَّان بن سَيَّار ٱلفزاري ، يقول هٰذا للنابغة ٱلذبياني كما في ٱلمعاني ٱلكبير ص ٢٦٦ - ٢٦٧ وٱلحيوان ٣ : ٤٧٧ و ٥ : ٥٥٥ وتهذيب إصلاح ٱلمنطق ص ٧٨٠ وٱلعمدة ص ١٠٣٣ . ٱلطير : ٱسم من ٱلتطير . وٱلثبور : ٱلهلاك .

(٤) هو زهير بن أبي سُلمى. شعره بشرح ثعلب ص ٢٢٠. ٱلشِّعار : علامة ٱلقوم في سفرهم ، ويكون ٱسم رجل أو شيء قد عرفوه فيما بينهم ، إذا دُعُوا به عرفوه . ويَسار : راعي إبل لزهير ، أخذه ٱلحارث بن ورقاء ٱلصيداوي ، فلما بلغ ذٰلك زهيرًا قال قصيدة ، وهٰذا ٱلبيت مطلعها .

(٥) هو زهير بن أبي سُلمى . شعره بشرح ثعلب ص ١٠٨ . ٱلغِرَّة : ٱلغَفلة .

وقال [1] :

تَعَلَّمَنْ ها ـ لَعَمْرُ ٱللهِ ـ ذا قَسَمًا فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ ، وانْظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

لئنْ حَلَلْتَ بِجَوٍّ ، في بَني أَسَدٍ في دينِ عَمرٍو ، وحالَتْ بيننا فَدَكُ

لَيأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَذَعٌ باقٍ ، كما دَنَّسَ ٱلقُبْطِيَّةَ ٱلوَدَكُ

علّق « تَعَلَّمَنْ » بٱلقسم .

وما ذهب إليه ٱلمصنف من أن تَعَلَّمْ بمعنى ٱعْلَمْ غير متصرف ، وكَرَّره في تصانيفه [2] ـ هو شيء ذهب إليه ٱلأعلم [3] ، وليس بصحيح لأنَّ يعقوب حكى ، وقال : « تَعَلَّمْتُ أنَّ فلانًا خارجٌ ، بمعنى عَلِمْتُ » [4] .

ص : وللثالث « ظَنَّ » لا لِتُهَمة ، و« حَسِبَ » لا لِلَوْن ، و« خالَ يَخالُ » لا لِعُجْبٍ ولا ظَلَعٍ ، و« رأى » لا لإبْصارٍ ولا رَأْيٍ ولا ضَرْبٍ .

ش : يعني بٱلثالث ٱلنوع ٱلصالح لليقين وللظَّنِّ ، فأمَّا ظَنَّ فٱلمشهور ٱستعمالها في غير مُتَيَقَّن ، قال تعالى ﴿ إنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا وما نحنُ بِمُستَيْقِنِينَ ﴾ [5] ، وقال ٱلشاعر [6] :

ظَنَنْتُكَ إنْ شُبَّتْ لَظَى ٱلحربِ صاليًا فَعَرَّدْتَ فيمَنْ كان عنها مُعَرِّدَا

---

(١) هو زهير بن أبي سُلمى . شعره بشرح ثعلب ص ١٣٧ . وقد تقدم ٱلبيت ٱلأول في ٣ : ١٩٩ . ٱلذرع : قدر ٱلخطو . وجَوٌّ : وادٍ في ديار بني أسد . ودين عمرو : طاعته . وفدك : أرض . وٱلمنطق : ٱلقول ، أراد به ٱلشعر . وٱلقذع : ٱلقبيح . وٱلقبطية : كل ثوب أبيض . وٱلودك : ٱلدسم .

(٢) شرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٤٥ .

(٣) ذهب إلى ذٰلك في شرح حماسة أبي تمام ص ٣٤٢ .

(٤) إصلاح ٱلمنطق ص ٣٧٨ .

(٥) سورة ٱلجاثية : ٣٢ .

(٦) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٠ وٱلعيني ٢ : ٣٨١ .

وتستعمل ظَنَّ في ٱلمتيقَّن كثيرًا ، قال تعالى ﴿ٱلذينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ﴾[1] . وٱلظن ترجيح أحد ٱلجائزين .

وزعم بعض ٱلنحويين أنَّ وقوع ٱلظن بمعنى ٱليقين مجاز ، كما يقال : قال ٱلحائط . قال : ولا يجوز أن تقول : ظننت زيدًا منطلقًا ظنًّا، إذا كان بمعنى ٱليقين ، كما لا يجوز أن تقول : قال ٱلحائط قولاً ، ومن ذٰلك قوله تعالى ﴿إِنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا﴾، فقوله ﴿ ظَنًّا ﴾ يدل على أنه ليس بمعنى ٱليقين .

ويعبر أكثر ٱلبصريين عن ظَنَّ أنَّها تكون شكًّا ويقينًا ، ويعنون بٱلشَّكِّ ترجيح أحد ٱلجائزين .

وفَرَّقَ بعضهم بين ٱلظَّنِّ وٱلشَّكِّ وٱليقين ، / قال : فٱلشَّكُّ أن يستوي ٱلأمران عندك ، فلا تدري أنَّ[2] شيئًا منهما كان ، فإن وقع عندك دليل من أحدهما فذٰلك مظنون . وٱليقين ٱعتقاد شيء بدليل . ٱنتهى . [٣: ٨/ب]

وزعم ٱلأستاذ أبو بكر محمد[3] بن عبد الله بن ميمون[4] ٱلعبدري[5] ـ وهو صاحب كتاب « نَقْع ٱلغُلَل » ـ أنَّ[6] ٱلظَّنَّ بمعنى ٱلعِلْم غير مشهور في لسان ٱلعرب ، ولا مُعَوَّلَ عليه في حكاية مَن حكى ذٰلك عن ٱلعرب[7] ، وقال : كما

---

(١) سورة ٱلبقرة : ٤٦ .

(٢) ك : أي .

(٣) ن : ٱلأستاذ أبو محمد .

(٤) ك : ميمن .

(٥) ٱلقرطبي . ٱستوطن مراكش ، روى عن أبي بكر بن ٱلعربي ، وأبي ٱلحسن بن ٱلباذش ، وأبي ٱلوليد بن رشد ، ولازمه عشر سنين . وروى عنه أبو ٱلبقاء بن يعيش بن ٱلقديم . ودخل غرناطة . وألف شرحين على ٱلجمل ، وشرح أبيات ٱلإيضاح . مات بمراكش سنة ٥٦٧ هـ . بغية ٱلوعاة ١ : ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٦) ك : إلى أن .

(٧) ذكر في ٱلٱرتشاف ص ٢١٠٠ أنه ذهب إلى ذٰلك في كتابه « نقع ٱلغلل » ، وأنه تأول ما أوهم ظاهره ورود ذٰلك .

تَبايَنا حكمًا وحَدًّا كذٰلك تَبايَنا إطلاقًا وتعبيرًا . فأمَّا ﴿ ٱلذينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلاقُو رَبِّهِمْ ﴾ [1] فٱلمؤمنون لَمَّا [2] كانوا وَجِلينَ خائفين على إيمانهم حتى كان ٱلصِّدِّيقون يحذرون ٱلنفاق على أنفسهم حتى تمدحوا بذٰلك، فقال ٱلقائل: «ما خافه إلا مؤمن ، ولا أَمِنَه إلا كافر » [3] ، وقال تعالى ﴿ وٱلذينَ يُؤْتُونَ ما آتَوْا وقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ [4] ، فمدحهم بٱلوَجَل وٱلإشفاق . وأمَّا ﴿فظَنُّوا أَنَّهُم مُواقِعُوها﴾ [5] فٱلظَّنُّ هنا على بابه ؛ لأنَّ ٱلكفار لَمَّا شاهدوا سعة رحمة ٱلله وتغمده للذنوب وٱلجرائم رَجَوْا [6] مع معاينة ٱلنار ٱلنجاةَ منها ، فلم يقطعوا بمواقعتها ، لكنهم ظَنُّوا ظَنًّا ، ساقَه رجاؤهم لله وطمعُهم [7] في إجارته إياهم من ٱلنار .

وكذٰلك ﴿وظَنُّوا أنْ لا مَلْجَأَ مِنَ ٱللهِ إلا إليه﴾ [8] ؛ لأنَّ هٰؤلاء ٱلمُخَلَّفين [9] كان لهم تعلق نفوس للنبي صلى ٱلله عليه وسلم وٱستغفاره ٱلله لهم ، فبٱلتفاتهم إلى جهة ٱلرسول عَبَّر عن ٱعتقادهم ذٰلك بٱلظن . وكذٰلك قول ٱلشاعر [10] :

---

(١) سورة ٱلبقرة : ٤٦ .

(٢) لم يأت بجواب لـ« لَمَّا » . ويبدو أن في ٱلنص سقطًا ، ولعل تتمته تكون : « عبَّر عن ٱعتقادهم ذٰلك بٱلظن » ، وموضعها بعد قوله : بٱلوجل وٱلإشفاق . وسترى مثله قريبًا.

(٣) هٰذا قول ٱلحسن ٱلبصري . صحيح ٱلبخاري ١ : ١٧ - كتاب ٱلإيمان ، وفيه : « ولا أمنه إلا منافق » وفتح ٱلباري ١ : ١٣٦ - ١٣٧ .

(٤) سورة ٱلمؤمنون : ٦٠ .

(٥) سورة ٱلكهف : ٥٣ .

(٦) ن : رجعوا عن معاينة ٱلنار ٱلنجاة منها .

(٧) وطمعهم : ليس في ن .

(٨) سورة ٱلتوبة : ١١٨ .

(٩) ن : ٱلمتخلفين .

(١٠) هو دريد بن ٱلصمة . ٱلأصمعيات ص ١٠٧ [٢٨] وٱلحماسة ١ : ٣٩٧ [٢٧٤] وجمهرة أشعار ٱلعرب ص ٥٩٩ [٢٠] . ٱلمدجج : ٱلتام ٱلسلاح . وٱلسَّراة : خيار ٱلقوم من فرسانهم . وٱلسابري : ٱلرقيق ٱلجيد ، يريد ٱلدُّروع ٱلسابِرِيَّة ، أي : ٱلمنسوبة إلى سابُور، وهي ٱلدقيقة ٱلنسج في إحكام . وٱلمسرد : ٱلمحكم ٱلنسج . وآخره في ك : ٱلمبرد .

فقلتُ لهم : ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَراتُهُمُ في ٱلسَّابِرِيِّ ٱلْمُسَرَّدِ

أمَرَهم بٱلظَّنِّ لأنه أهولُ على ٱلنفوس ، وٱلمحذورُ ٱلمَخُوف أشدُّ على مُرْتَقبه ومتوقّعه من وقوعه ؛ لأنَّ ٱلخطوب إذا وقعتْ عيي لها ٱلصبر ، ووُطِّنَتْ لها ٱلنفس .

وزعم ٱلفراء أنَّ ٱلظن يكون شَكًّا ويقينًا وكذبًا . وأكثر ٱلبصريين لا يقولون إنَّ ٱلظن يكون كذبًا ، إنما يكون عندهم [١] شكًّا ويقينًا . وعند ٱلفراء أنَّ قولهم فيما حكى ٱللهُ عنهم ﴿ إنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا ﴾ [٢] من ٱلظن ٱلذي هو بمعنى ٱلكذب ، وعند ٱلبصريين من ٱلشك .

وٱحترز بقوله **لا لِتُهَمة** من ظَنَّ بمعنى ٱتَّهَمَ ، فإنَّها تتعدى إلى واحد، تقول : ظَنَنْتُ زيدًا .

وقوله **وحَسِبَ لا لِلَوْنٍ** أكثر ٱستعمال حَسِبَ في غير ٱلمتيقَّن [٣] ، قال تعالى ﴿وهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [٤] ، ﴿ ويَحْسَبُونَ أَنَّهُم على شَيءٍ ﴾ [٥] ، وقال ٱلشاعر [٦] :

وكنا حَسِبْنا كُلَّ بَيْضاءَ شَحْمةً لَيالِيَ لاقَيْنا جُذَامَ وحِمْيَرَا

/ وٱلمصدر من حَسِبَ حِسْبان . [٣ :٩/أ]

ويَقِلُّ ٱستعمال حَسِبَ في ٱلمتيقَّن ، كقول ٱلشاعر [٧] :

---

(١) عندهم : ليس في ك .

(٢) سورة ٱلجاثية : ٣٢ .

(٣) ن : ٱليقين .

(٤) سورة الكهف : ١٠٤ . وهٰذه ٱلآية ليست في ك .

(٥) سورة ٱلمجادلة : ١٨ .

(٦) تقدم في ٤ : ١٥٢ .

(٧) هو لبيد . ديوانه ص ٢٤٦ . رباح : ربح . وثاقل : ميت .

حَسِبْتُ ٱلتُّقَى وٱلحَمْدَ خيرَ تجارةٍ رَباحًا إذا ما ٱلمرءُ أصبحَ ثاقِلا

وقول ٱلآخر [1] :

شَهِدْتُ ، وفاتُوني ، وكنتُ حَسِبْتُنِي فقيرًا إلى أنْ يَشْهَدُوا وتَغِيبِي

وٱحترز بقوله **لا لِلَوْنٍ** من حَسِبَ ٱلرجل: إذا ٱحْمَرَّ لونُه وٱبْيَضَّ كٱلبَرَص ، وكذا إذا كان ذا شُقْرة ، وهٰذا فعل لازم .

وقوله **وخالَ يَخالُ** أكثرُ ٱستعمالها في غير ٱلمتيقَّن ، كقول ٱلشاعر [2] :

إخالُكَ إنْ لم تَغْضُضِ ٱلطَّرْفَ ذا هَوًى يَسُومُكَ ما لا يُستَطاعُ مِنَ ٱلوَجْدِ

ومصدره خالَ خَيْلاً وخالاً وخِيلة ومَخالة وخَيَلانًا ومَخِيلة وخَيْلُولة . وٱشتقاقها من ٱلخيال ، وهو ٱلذي لا يتحقق .

وتُستعمل أيضًا بمعنى عَلِمْت ، قال ٱلشاعر [3] :

دَعاني ٱلعَذارَى عَمَّهُنَّ ، وخِلْتُنِي لِيَ ٱسْمٌ ، ولا أُدْعَى به ، وَهْوَ أَوَّلُ

وقال آخر [4] :

ما - خِلْتُنِي - زِلْتُ بَعدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إليكُمْ حُمُوَّةَ ٱلأَلَمِ

أي : ما زِلْتُ بَعدَكم ضَمِنًا ، خِلْتُني كذٰلك . وقال [5] :

إذا ٱلناسُ قالوا مَنْ فَتًى خِلْتُ أنَّني عُنِيتُ ، فلم أَكْسَلْ ، ولم أَتَبَلَّدِ

---

(١) هو ٱلنمر بن تولب . شعره ص ٣٣٥ وإيضاح ٱلشعر ص ٥١٢ . فاتوني : ماتوا .

(٢) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٠ وٱلعيني ٢ : ٣٨٥ .

(٣) هو ٱلنمر بن تولب . شعره ص ٣٧٠ وجمهرة أشعار ٱلعرب ص ٥٥١ [١٤ : ٣٧] .

(٤) تقدم في ٤ : ١٢١ .

(٥) هو طرفة بن ٱلعبد . ديوانه ص ٢٧ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ١٨٣ .

وقال [1] :

لو كان في ٱلألْفِ منَّا واحدٌ، فَدَعَوْا مَنْ فارِسٌ ؟ خالَهُمْ إيَّاه يَعْنُونا

وٱحترز بقوله **لا لِعُجْبٍ** من خالَ بمعنى تكبَّر ، وبقوله **ولا ظَلَعٍ** من خالَ ٱلفَرَسُ : ظَلَعَ ، وٱلمضارع منهما يَخالُ ، كٱلمتعدي إلى ٱثنين . وقيل : يأتي بمعنى نَظَرَ ، كقوله [2] :

فبِتُّ لَدَى ٱلبيتِ ٱلعَتيقِ أُخيلُهُ .....

فأمَّا خالَ يَخولُ ـ بمعنى عهد ـ فمن ذوات ٱلواو .

وقوله **ورأى لا لإبصارٍ ولا رأيٍ ولا ضَرْبٍ** مثالُ ذٰلك قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [3] أي : يَظُنُّونه بعيدًا، ونَعلَمُه قريبًا ، وأنشد أبو زيد [4] :

تَقُوهُ أيُّها ٱلفِتْيانُ ، إنِّي رأيتُ ٱللهَ قد غَلَبَ ٱلجُدودا

رأيتُ ٱللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ مُحاوَلَةً ، وأكثَرَهُمْ جُنُودا

وٱحترز بقوله **لا لإبصارٍ** من رأيته بمعنى أبْصَرْتُه . وبقوله **ولا رأيٍ** من رأيتُه بمعنى ٱعْتَقَدْتُه . وبقوله **ولا ضَرْبٍ** من رأيتُ ٱلطائرَ : إذا أصبتَه في رِئَته . [٣ :٩/ب] / فهي في هٰذه ٱلمعاني ٱلثلاثة متعدية إلى واحد .

---

(١) هو بشامة بن حزن ٱلنهشلي أو غيره . ٱلحماسة ١ : ٧٨ [١٤ : ١٠] .

(٢) عجز ٱلبيت : ومِطْوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أرِقانِ. وهو من قصيدة ليعلى ٱلأحول ٱلأزدي. وقيل : إنَّها لغيره . ٱلخزانة ٥ : ٢٦٩ ـ ٢٧٨ [٣٨٣] وٱنظر تخريجه في سر ٱلصناعة ص ٧٢٦ ـ ٧٢٧ . ٱلضمير في أخيله عائد إلى ٱلبرق ٱلمذكور في بيت قبله . ومطواي : صاحباي .

(٣) سورة ٱلمعارج : ٦ .

(٤) لخداش بن زهير . ٱلنوادر ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ وشعره ص ٥٥٤ بتقديم ٱلبيت ٱلثاني على ٱلأول فيهما . وٱنظر تخريجهما في ٱلحلبيات ص ٧١ . وٱلبيتان من قصيدة طويلة .

وما ذهب إليه ٱلمصنف من أنَّ « رَأى » إذا كان بمعنى ٱعْتَقَدَ يتعدى إلى واحد هو مذهب ٱلفارسي [1] . وذهب غيره إلى أنَّها تتعدى إلى ٱثنين ، وجاء في كلام ٱلعرب ما يدل على ذٰلك ، قال ٱلشاعر [2] :

رأى ٱلناسَ إلا مَنْ رأى مِثلَ رأيِهِ خَوارِجَ تَرَّاكينَ قَصْدَ ٱلمَخارِجِ

ص : وللرابع « صَيَّرَ » و« أصارَ » وما رادفهما [3] من « جَعَلَ » ، و«وَهَبَ» غير متصرف، و« رَدَّ » و« تَرَكَ » و« تَخِذَ » و« ٱتَّخَذَ » و« أكانَ ».

وأَلحقوا بـ« رأى » ٱلعِلْميَّةِ ٱلحُلميَّةَ ، و« سَمِعَ » ٱلمعلَّقةَ بعَيْنٍ ، ولا يُخْبَرُ بعدَها إلا بفعلٍ دالٍّ على صوت . ولا تُلحَق « ضَرَبَ » مع ٱلمَثَل على ٱلأصَحِّ ، ولا « عَرَفَ » و« أَبْصَرَ » ، خلافًا لهشام ، ولا « أصابَ » و« صادَفَ » و«غادَرَ» ، خلافًا لابن درستويه .

ش : يعني بٱلرابع ٱلنوع ٱلذي للتحويل . فأمَّا صيَّر وأصارَ فمنقولان من صارَ ٱلتي هي من أخوات كانَ ، نُقلت صَيَّرَ بٱلتضعيف ، وأَصارَ بٱلهمزة .

وفي ٱلبسيط : إنْ كانت بمعنى ٱنتقلَ ورجعَ تَعَدَّتْ بٱلتضعيف إلى ٱثنين ، أحدهما بحرف ٱلجر ، نحو : صَيَّرْتُك إلى موضعك [4] ، أي : نَقلتُك إليه . وإن كانت بمعنى ٱلتغيير [5] إلى وصف ـ كما هي في أخوات كانَ ـ تَعَدَّتْ إلى ٱثنين ، أحدهما هو ٱلمبتدأ ، ويصير مفعولاً به ، نحو : صارَ زيدٌ عالمًا ، وصَيَّرْتُه عالمًا . وهٰذا دليل على أنَّها حين كونها ناقصة فيها معنى ٱلمصدر إلا أنه متروكٌ ٱستغناءً بٱلخبر

---

(١) ٱلحلبيات ص ٦٩ .

(٢) هو سميرة بن ٱلجعد ٱلخارجي . ديوان شعر ٱلخوارج ص ١٣٦ ، وآخره فيه : ٱلمناهج . وذكر جامعه أن في بعض ٱلمصادر : ٱلمخارج . ٱلقصد : ٱلمعتدل .

(٣) ك ، ن : رادفها من جعل وذهب .

(٤) إلى موضعك : ليس في ك .

(٥) ك : ٱلتغير .

لأنه هو ٱلتغيير في ٱلمعنى . و لم يُضَعَّف من أخواتها سواها على هٰذا ٱلمعنى [1] ـ وأمَّا بَيَّتْناه وصبَّحْناه ومَسَّيْناه [2] فمعناه : أتيناه بَياتًا وصَباحًا ومَساءً ـ إمَّا لمانعٍ لفظيٍّ كأَصْبَحَ وأَمْسَى ، أو معنويٍّ كٱلبواقي . ومن ٱلتعدية بٱلتضعيف قولُه [3] :

فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وقوله [4] في أصارَ سقط [5] أصارَ من نسخة بخط ٱلمصنف .

ومثال جَعَلَ بمعنى صيَّر ﴿ فجَعَلْناهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ [6] . وقال في ٱلبسيط : وهٰذه إمَّا تصييرٌ لِمَا له نسبة [7] إليه ، أو إلى ما يكون له ذاتًا [8] أو كٱلذات ، فٱلأول لا بُدَّ فيه من أحد حروف ٱلنسبة [9] ، كقوله تعالى ﴿ ويَجْعَلُونَ لله ما يَكْرَهُونَ ﴾ [10] ، وقد يقال : هو مجاز من ٱلوضع وٱلإلقاء . وٱلثاني إمَّا تصييرٌ في ٱلفعل بٱلذات ، نحو : جَعَلْتُ ٱلطِّينَ خَزَفًا ، وقد تدخل فيه « مِنْ » لأنه بمنْزلة : خاتم مِن حديد ، كقوله تعالى ﴿ وجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلقِرَدَةَ ﴾ [11] ، أو بٱلصفة ، نحو :

---

(١) ن : ٱلمذهب .

(٢) ك : ونسبناه .

(٣) هو ٱلراجز حُميد ٱلأرقط ، أو رؤبة . ٱلكتاب ١ : ٤٠٨ وملحقات ديوان رؤبة ص ١٨١ وٱلخزانة ١٠ : ١٨٤ ـ ١٩١ [٨٣٢] ، وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٢٩٠ .
ٱلعصف : ٱلتِّبْن .

(٤) ك ، ن : وقال .

(٥) سقط : ليس في ك . ن : وسقط . قلت : « أصار » ليس في مطبوعة شرح ٱلمصنف ، ولا في شرح ٱلمصنف ٱلذي حققه ٱلدكتور محمد علي إبراهيم في رسالته . وهو في مطبوعة ٱلتسهيل .

(٦) سورة ٱلفرقان : ٢٣ .

(٧) ن : لِما نسبته .

(٨) ك : له فاما .

(٩) ن : ٱلتشبيه .

(١٠) سورة ٱلنحل : ٦٢ .

(١١) سورة ٱلمائدة : ٦٠ .

جَعَلتُه عالمًا ، ولا تدخل في هٰذا إلا على تأويل ٱلأول قليلاً ، وإمَّا في ٱلٱعتقاد ﴿وجَعَلُوا ٱلملائكةَ ٱلذينَ هُمْ عِبادُ ٱلرَّحْمٰن إناثًا﴾ [1] . وإمَّا في ٱلنيابة [2] عن ٱلشيء ، جَعَلتُ / ٱلبَصْرةَ بَغْدادَ ، وٱلكَتَّانَ خَزًّا . وإمَّا في ٱلتسمية [3] : جَعَلت حَسَنِي قبيحًا ؛ إذ لا يكون في ٱلٱعتقاد [4] ولا في ٱلفعل، فرجع إلى ٱللفظ . وهي إذا كانت بهٰذه ٱلمعاني لم تؤثر إلا في ٱلمفعول ٱلأول لأنه وقع به ذٰلك ، ولا تستغني عن ٱلثاني لأنه كٱلٱبتداء وٱلخبر في ٱلأصل أو ما هو مُنَزَّل مَنْزلته ، لكن قوي معنى ٱلفعل ، فصار ٱلأول مفعولاً ، بخلاف ما تقدم ، وكذٰلك في أخواتها . [٣ : ١٠/أ]

و« وَهَبَ » ، حَكى ٱبن ٱلأعرابي [5] : وَهَبَنِي ٱللهُ فِداك ، أي : صَيَّرَني ، وهي لا تتصرف ؛ إذْ لم يُستَعمَل فيها بمعنى صَيَّرَ إلا ٱلماضي فقط .

ومثالُ « ردَّ » ﴿لو يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إيمانكُمْ كُفَّارًا﴾ [6] ، وقال ٱلشاعر [7] :

رَمَى ٱلحَدَثانُ نِسْوَةَ آلِ سَعْدٍ بِمِقْدارٍ ، سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ ٱلسُّودَ بيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ ٱلبِيضَ سُودَا

و« تَرَكَ » ، قال ٱلشاعر [8] :

ورَبَّيتُهُ ، حَتَّى إذا ما تَرَكْتُهُ أخا ٱلقومِ،وٱسْتَغْنَى عنِ ٱلمَسْحِ شارِبُهْ

---

(١) سورة ٱلزخرف : ١٩ .

(٢) ك : في ٱلنابة .

(٣) ك : في ٱلمسمية .

(٤) ن : إذا لم يكن في ٱلٱنقاد .

(٥) تهذيب ٱللغة ٦ : ٤٦٣ .

(٦) سورة ٱلبقرة : ١٠٩ .

(٧) هو عبد ٱللهِ بن ٱلزِّبير ٱلأسدي ، أو فضالة بن شريك ، أو ٱلكميت بن معروف ، أو ٱبن خريم ٱلأسدي . ٱلحماسة ١ : ٤٦٤ - ٤٦٥ [٣٢٤] وشرحها للمرزوقي ص ٩٤١ وفيهما تخريجهما . سمد : غفل وسها .

(٨) هو فُرْعان بن ٱلأعرف ، وقد قال ذٰلك في ٱبنه مُنازِل . ٱلحماسة ٢ : ١٦٦ [٦٠٩] .

وفي « تَرَكَ » خلاف : منهم من يجعلها تتعدى إلى واحد فقط ، وٱلثاني منصوب على ٱلحال إن وجد . ومنهم من يجعلها[1] بمعنى صيَّر، فتتعدى إلى ٱثنين ، وهو ٱختيار ٱلمصنف . وأنشد عليه ٱلبيت ٱلمتقدم[2] .

و« تَخذَ » و« ٱتَّخَذَ » ٱلخلاف فيهما كٱلخلاف في تَرَكَ: فمنهم من قال[3]: إنها تتعدى إلى واحد ، كقولك : ٱتَّخَذْتُ عُدَّةً للسفر ، وإلى ٱثنين بمعنى صيَّر ، كقوله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾[4] ، ﴿وٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إبراهيمَ خَليلاً﴾[5] ، وهٰذا مذهب أبي علي[6] . ومن تعديها إلى واحد قوله تعالى ﴿ كَمَثَلِ ٱلعَنْكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾[7] ، و﴿ لَوْ أَرَدْنا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا ﴾[8] .

وذهب ٱبن بَرْهان إلى أنها تتعدى إلى ٱثنين دائمًا ، قال ٱبن بَرْهان : « يقال لأبي علي : ألم تقل في قوله تعالى ﴿ ٱتَّخَذُوهُ وكانُوا ظالِمينَ ﴾[9] : إنَّ التقدير : ٱتَّخذوه إلهًا ، فحذف ٱلمفعول ٱلثاني للدليل[10] ، فكذا ٱلتقدير في ﴿ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ : ٱتَّخَذَتْ[11] مِنْ نَسْجِها بَيْتًا ، وفي ﴿ أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا ﴾ : أنْ نَتَّخِذَ من شيءٍ لَهْوًا »[12] . قال ٱبن بَرْهان : « ولا أعلم ٱتَّخَذَ إلا يتعدى إلى مفعولين ،

---

(١) ك : جعلها .
(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٢ .
(٣) ٱلملخص ١ : ٢٥٩ .
(٤) سورة ٱلجاثية : ٢٣ .
(٥) سورة ٱلنساء : ١٢٥ .
(٦) ٱلحجة ٢ : ٦٨ ـ ٧٠ [سورة ٱلبقرة : ٥١] .
(٧) سورة ٱلعنكبوت : ٤١ . ٱلحجة ٢ : ٧٠ .
(٨) سورة ٱلأنبياء : ١٧ . ٱلحجة ٢ : ٦٨ .
(٩) سورة ٱلأعراف : ١٤٨ .
(١٠) ٱلحجة ٢ : ٦٩ ـ ٧٠ .
(١١) ٱتخذت : ليس في ك .
(١٢) شرح ٱللمع ص ١١٩ ـ ١٢٠ بتصرف .

ٱلثاني منهما بمعنى ٱلأول »[1] .

و« تَخذَ » قال تعالى ﴿ لَتَخِذْتَ عليه أَجْرًا ﴾[2] في قراءة مَن قرأ كذٰلك ، وقال ٱلشاعر[3] :

تَخِذْتُ غُرَانَ إِثْرَهُمُ دَليلاً وفَرُّوا في ٱلْحِجازِ لِيُعْجِزُونِي

غُرَانُ : ٱسم جبل[4] .

وفي ٱلبسيط : ٱتَّخَذَ يتعدى إلى واحد بمعان : ﴿ ما ٱتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَد ﴾[5] ، و﴿ لَوْ أَرَدْنا أنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا ﴾ ، وٱتَّخَذْتُ خاتمًا : لَبِسْتُه ، وٱتَّخَذْتُ مالاً : كَسَبْتُه ، ويَجمع ذٰلك كلَّه معنى ٱلملابسة من جهة ٱلفاعل ٱلقاصد لذٰلك . وبمعنى جَعَلَ ٱلمُصَيِّرة / ﴿ لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وعَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ ﴾[6] . [٣ : ١٠/ب]

وٱلفرق بينها وبين تصيير جَعَلَ أنه يعود من ذٰلك [لنفسك من قبله شيء بحيث][7] لا يتغير ٱلمفعول به تغييرًا في نفسه ، بخلاف جَعَلَ ، فإنه لا يلزم أن يكون فيه ذٰلك، نحو : جَعَلْتُ ٱلرجلَ عالمًا ، فإنه لا يتعدى لنفسك منه شيء ، وإذا قلتَ ٱتَّخَذْتُه حبيبًا وصاحبًا عادَ عليك ؛ ألا ترى أنك لا تقول : ٱتَّخَذتُ ٱلطِّينَ خَزَفًا ، ولأن ٱلمفعول في جَعَلَ يتغير بشيء من جهته ، بخلاف هٰذا . وقد تدخل فيه «مِنْ»

---

(١) شرح ٱللمع ص ١٢٠ .

(٢) سورة ٱلكهف : ٧٧ . وهٰذه قراءة ٱبن كثير وأبي عمرو . ٱلسبعة ص ٣٩٦ .

(٣) أبو جُندب بن مُرَّة ٱلهذلي. شرح أشعار ٱلهذليين ص ٣٥٤. يعجزوني : يفوتوني ويغلبوني .

(٤) كذا . وفي ٱلسكري أنه واد . وفي معجم ٱلبلدان (غُران) ما نصه : « هو ٱسم موضع بتهامة ... وقال ٱبن ٱلسكيت : غران : واد ضخم بٱلحجاز بين ساية ومكة ... غُران ، وهي منازل بني لحيان ، وغُران : وادٍ بينَ أَمَجَ وعُسفان إلى بلد يقال له ساية » ، وٱلشاعر هنا يذكر بني لحيان .

(٥) سورة ٱلمؤمنون : ٩١ .

(٦) سورة ٱلممتحنة : ١ .

(٧) في ٱلمخطوطات : أنه يعود من ذٰلك ليس ومن قبله وبحيث .

كما في جَعَلَ، كقوله تعالى ﴿ألاَّ تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً﴾[1]، ﴿واتَّخِذُوا مِنْ مَقامِ إبْراهيمَ مُصَلًّى﴾[2]، فيكون من هٰذا النوع.

وقد قال النحويون إنها من باب أَعْطَى، ولذٰلك يُقتَصَر فيها، فيقال: اتَّخَذْتُ أَولياءَ، و﴿ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ﴾ أي: مِن شيءٍ ولدًا، وقال تعالى ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ العِجْلَ﴾[3] أي: اتَّخَذْتُمُ العِجْلَ إلهًا.

والصحيح الأول لأنَّا نقول: لو كان منه لصحَّ كون أحدهما مُوقِعًا بالآخر فعلاً، ولا يكون لأنه هو، ولو كان لجاز الاقتصار على الباقي، ولم يكن، وما ذكروه حُذف اختصارًا.

وقوله[4] **أكان** قال المصنف في الشرح[5]: «أَلحقَ ابنُ أَفْلَحَ بـ(أَصارَ) أَكانَ المنقولةَ مِن كانَ بمعنى صارَ، وما حَكم به جائز قياسًا، لكني لا أعلمه مسموعًا» انتهى.

ولا أعلم أحدًا من النحاة يقال له ابن أفلح، لكنْ في شيوخ الأعلم رجل اسمه مُسَلَّم بن أحمد بن أفلحَ الأديب، يكنى أبا بكر[6]، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن أبي الحُباب[7].

---

(١) سورة الإسراء: ٢.

(٢) سورة البقرة: ١٢٥.

(٣) سورة البقرة: ٥١.

(٤) قوله: ليس في ك، ن.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٨٣.

(٦) [٣٧٦ - ٤٣٣ هـ] نحوي أديب من أهل قرطبة. كان رجلاً جيد الدين، حسن العقل، متقدمًا في علم العربية واللغة، راوية للشعر وكتب الآداب. الصلة ص ٥٩١ - ٥٩٢.

(٧) ك: عن ابن عمر الحباب. أبي: ليس في المخطوطات. وهو أحمد بن عبد العزيز بن فرج النحوي [- ٤٠٠ هـ]. من أهل قرطبة. روى عن القالي، ولزمه. الصلة ص ٢٥.

وقول ٱلمصنف «وما حَكم به جائز قياسًا» ليس متفقًا عليه ، بل ٱلظاهر من مذهب س[1] أنَّ ٱلنقل بٱلهمزة قياسٌ في ٱللازم سماعٌ في ٱلمتعدي ، وكانَ بمعنى صارَ تجري مجرى ٱلمتعدي ، فلا يكون ٱلنقل فيها بٱلهمزة قياسًا على ظاهر مذهب س .

وزعم جماعة من ٱلمتأخرين - منهم خَطَّابٌ ٱلمارِديُّ - أنه قد يجوز أن يُضَمَّن ٱلفعل ٱلمتعدي إلى واحد معنى صَيَّرَ ، ويُجعل من هٰذا ٱلباب ، فأجاز أن يقال : حَفَرتُ وَسْطَ ٱلدارِ بئرًا ، بمعنى : صَيَّرْتُ وَسْطَ ٱلدار . قال خَطَّاب : ولا يكون بئرًا تمييزًا لأنه لا تَحسُن فيه مِنْ . وكذٰلك أجاز : بَنَيتُ ٱلدارَ مسجدًا ، وقطعتُ ٱلثوبَ قميصًا ، وقطعتُ ٱلجلدَ نعلاً ، وصبغتُ ٱلثوبَ غُرابًا[2] ؛ لأن ٱلمعنى فيها صَيَّرْتُ ، وجَعل من ذٰلك قول أبي ٱلطيب[3] :

فَمَضَتْ ، وقد صَبَغَ ٱلحياءُ بَياضَها لَوْني ، كَما صَبَغَ ٱللُّجَيْنَ ٱلعَسْجَدُ

قال : لأنَّ ٱلمعنى : صَيَّرَ ٱلحياءُ بياضَها لوني ، أي : مثلَ لوني .

وٱلصحيح أنَّ هٰذا كلَّه من باب ٱلتضمين ، وٱلتضمين[4] لا يجوز بقياس في ٱلكلام ، وإنما يجيء في ٱلشعر للضرورة ، وإن جاء شيء منه في ٱلكلام حُفظ ، ولم يُقَسْ عليه لقلة ما جاء منه .

[٣: ١١/أ] وقوله **وألحقوا** / بـ« **رَأَى** » **ٱلعِلْمِيَّةِ ٱلحُلميَّةَ** أي : وألحقوا، يعني ٱلعرب، كذا قال في ٱلشرح ، قال[5] : « فأدخلتها على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، ونصبتهما مفعولين ،

---

(١) ٱلملخص ١ : ٣٥٩ ، وٱنظر ٱلكتاب ٤ : ٥٥ - ٦٣ .

(٢) ك : عماميا . وٱلمعنى : صيَّرت ٱلثوب أسود .

(٣) ديوانه ١ : ١٧٦ بشرح ٱلمعري . ٱللجين : ٱلفضة . وٱلعسجد : ٱلذهب .

(٤) وٱلتضمين : ليس في ن .

(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٣ - ٨٤ .

ومنه قول ٱلشاعر [1] :

يُؤَرِّقُني أبو حَنَشٍ وطَلْقٌ وعَمَّارٌ ، وآونةً أُثالا

أَراهُمْ رُفْقَتِي ، حتَّى إذا ما تَفَرَّى ٱلليلُ ، فٱنْخَزَلَ ٱنْخزالا

إذا أنا كٱلذي أَجْرَى لِوِرْدٍ إلى آلٍ ، فلم يُدْرِكْ بِلالا

نصب بها ٱسمين معرفتين ، هما مبتدأ وخبر في ٱلأصل ، كما يفعل بـ«رَأَى» بمعنى عَلِمَ وبمعنى ظَنَّ . ومما يدل على صحة ذٰلك قولُه تعالى ﴿إِنِّي أَرانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [2] ، فأعمل مضارع رَأَى ٱلحُلمية في ضميرين متصلين لمسمًّى واحد ، وذٰلك مما تختص به عَلِمَ ذات ٱلمفعولين وما جرى مجراها » ٱنتهى .

ولا حُجَّةَ فيما ذكره : أمَّا « أَراهم رُفْقَتِي » فإنه يحتمل أن تكون أَرَى تعدَّت إلى واحد ، وهو ٱلضمير ، و« رُفْقَتِي » في موضع ٱلحال وإن كان ظاهره ٱلتعريف ، فهو نكرة من حيث ٱلمعنى ؛ لأن معنى ٱلرُّفْقة : ٱلرُّفَقاء ، وهم ٱلمُخالِطون ، فرَفيق بمعنى [3] مُرافِق ، فهو بمعنى ٱسم ٱلفاعل ، فإضافته غير محضة كجَليس وخَليط .

وأمَّا ﴿ أَرانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين ، بل يكون ذٰلك مما جاء في غير ما تعدَّى إلى مفعولين ، نحو فَقَدَ ، وعَدِمَ ، ووَجَدَ بمعنى أَصابَ لا بمعنى عَلِمَ ، فإنك تقول فيها : فَقَدْتُني ، ووَجَدْتُني ، وعَدِمْتُني ، فكذٰلك هٰذا ، ويكون ﴿ أَعْصِرُ ﴾ في موضع نصب على ٱلحال لا في موضع مفعول ثانٍ .

---

(١) هو عمرو بن أحمر . شعره ص ١٢٩ - ١٣٠ وأمالي ٱبن ٱلشجري ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ وٱلحماسة ٱلبصرية ص ٧٤٥ [٥٨٠] . وٱلأول في ٱلكتاب ٢ : ٢٧٠ . أراهم رفقتي : أي أراهم رفقتي في ٱلمنام . وٱنخزل : ٱنقطع . وٱلآل : ٱلسَّراب . وأجرى : أجرى دابته ليرد سرابًا ظنه ماء ، فلم يدرك ما يَبُلُّ يده .

(٢) سورة يوسف : ٣٦ .

(٣) بمعنى : ليس في ك .

وقوله **وسَمِعَ ٱلْمُعَلَّقَةَ بِعَيْنٍ ، ولا يُخْبَرُ بعدَها إلا بفعل دالٍّ على صوت** مثاله : سمعتُ زيدًا يتكلم . وٱحترز بقوله **ٱلْمُعَلَّقة بِعَيْنٍ** من ٱلْمُعَلَّقة بمسموع ، فإنها لا تتعدى إلا إليه فقط ، نحو : سمعتُ كلامًا ، وسمعتُ خُطبةً ، قال تعالى ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعاءَكُمْ ﴾ [1] ، ﴿ يومَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحةَ بِٱلحَقِّ ﴾ [2] .

سَمِعْتُ « ٱلناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا » ..... [3]

أراد : سمعتُ هٰذا ٱلكلامَ .

وعطف ٱلمصنف « وسَمِعَ » على « ٱلْحُلميَّة » ، يعني : رَأَى ٱلْحُلميَّة وسَمِعَ، وجعل ٱلضمير في « وألحقوا » ضمير ٱلعرب ، فدلَّ كلامه على أنَّ ٱلعرب هم ٱلذين ألحقوا ، وٱلعربيُّ إنما ينطق بجملة ، فيفهم منها ٱلنحوي ما يفهم ، ويَنسب ذٰلك إلى ٱلعرب لأنه فهمه عنهم .

وفي هٰذه ٱلمسألة خلاف : ذهب ٱلجمهور إلى أنَّ سَمِعْتُ لا تتعدَّى إلا إلى مفعول واحد ، فإنْ كان مما يُسْمَعُ فهو ذاك ، وإنْ كان عينًا فهو ٱلمفعول ، وٱلفعل بعده في موضع نصب على ٱلحال ، وهو على حذف مضاف ، أي : سَمِعْتُ صوتَ زيدٍ في حال أنه يتكلم ، وهٰذه ٱلحال مبيِّنة [4] ، وهو ٱختيار ٱلأستاذ أبي ٱلحسن بن عصفور في شرح ٱلجمل [5] .

/ وذهب ٱلأخفش، وٱلفارسيُّ [6] ، وٱبن بابشاذ إلى ما ذهب إليه ٱلمصنف ، [٣: ١١/ب]

---

(١) سورة فاطر : ١٤ .

(٢) سورة ق : ٤٢ .

(٣) عجز ٱلبيت : « فقُلتُ لصَيْدَحَ : ٱنْتَجِعي بِلالا » . وسيأتي بعد قليل كاملاً . وهو لذي ٱلرمة . ديوانه ص ١٥٣٥ وٱلمقتضب ٤ : ١٠ وٱلكامل ص ٥٦٨ وسر ٱلصناعة ص ٢٣٢ . صيدح : ناقته . وبلال : هو بلال بن أبي بردة .

(٤) ك : مبنية .

(٥) شرح ٱلجمل ١ : ٣٠٢ ـ ٣٠٣ . وفيه ٱلخلاف ٱلمذكور .

(٦) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٧٠ .

وهو ٱختيار شيخينا أبي ٱلحسن بن ٱلضائع ، وأبي ٱلحسين[1] بن أبي ٱلربيع[2] ، وٱبن عصفور في شرح ٱلإيضاح . وحجة هٰذا ٱلمذهب أنَّ سَمِعَ لَمَّا دخلت على غير مسموع أُتِيَ لها بمفعول ثانٍ يدلُّ على ٱلمسموع ، كما أنَّ ظَنَّ لَمَّا دخلت على غير مظنون في ٱلمعنى أُتِيَ بعدَ ذٰلك بمفعول ثانٍ يدلُّ على ٱلمظنون .

وقد ٱستُدلَّ لهٰذا ٱلمذهب بما ذكره ٱلأخفش في (ٱلأوسط) له ، وٱلنحاس في (صنعة ٱلكُتَّاب)[3] من أنَّ ٱلعرب تقول : سَمْعُ[4] أُذُني زيدًا يتكلمُ حَقٌّ ، فيأتون بخبر ٱلمصدر ، ولا يقولون : سَمْعُ أُذُني زيدًا يتكلم ، على أنْ يَسُدَّ «يتكلمُ» مَسَدَّ ٱلخبر ، فدلَّ على أنه مفعول ثانٍ لا حال ؛ إذ لو كان حالاً لَسَدَّ مَسَدَّه ، كما سَدَّ في : ضَرْبي زيدًا قائمًا .

وهٰذا ٱلذي ذَكَراه مخالف لِمَا نَقَلَ س من قولهم : سَمْعُ أُذُني زيدًا يقول ذٰلك[5] ، فلم يأت بخبرٍ لـ« سَمْع » . وأُجيبَ بأنه ليس في كلام س ما يدلُّ على أنه كلام تام، بل لعله أراد أنه جزء كلام، فيكون موافقًا لما ذكره ٱلأخفش وٱلنحاس .

وقال هٰذا ٱلمستدلُّ : مَن جعلها تتعدى إلى ٱثنين ضَمَّنها معنى عَلِمْتُ ، فإذا قلت « سَمِعْتُ زيدًا قارئًا » فكأنك قلت : عَلِمْتُ زيدًا قارئًا بسماع قراءته[6] ، كما أنَّ نَبَّأَ تَعَدَّت إلى ثلاثة بٱلتضمين ، وهي في ٱلأصل تتعدى إلى واحد بنفسها ، وإلى ٱلثاني بـ« عَنْ » ، وإلى ٱلثالث بٱلباء، وهٰذه ٱلمُضَمَّنة غير ٱلتي تتعدى إلى واحد، نحو : سَمعتُ كلامَ زيدٍ ، و لم تُلْغَ لأنَّ ذٰلك مُلْبِس بٱلحكاية ؛ لأنك لو قلت « زيدٌ

---

(١) ك ، ن : ٱلحسن .

(٢) ٱلملخص ١ : ٢٥٨ وٱلبسيط في شرح ٱلجمل ص ٤٣٣ .

(٣) صناعة ٱلكتاب ص ١٩٦ .

(٤) سمع : سقط من ك .

(٥) ٱلكتاب ١ : ١٩١ .

(٦) ك : قراءاته .

متكلمٌ[1] سَمعتُ » لم يُدْرَ أنك سمعت هٰذا ٱللفظ أو أردت معنى : سمعتُ زيدًا يتكلم ، ولهٰذه ٱلعلة لم تُعَلَّقْ ؛ لأنك لو قلت « سمعتُ أزيدٌ قرأ أم أنشدَ » تريد : علمتُ أزيدٌ قرأ أم أنشدَ بسماع ذٰلك منه ، لم يُدْرَ أأردت هٰذا ٱلمعنى أو أردت أنك سمعت هٰذا ٱلكلام .

وقال شيخنا أبو ٱلحسن بن ٱلضائع محتجًّا لهٰذا ٱلمذهب : « لا يجوز أن تكون سَمِعْتُ[2] ممَّا يتعدى إلى واحد ؛ لأنَّ حكمه جواز ٱلسكوت عليه ، ولا يجوز : سمعتُ زيدًا ، وفيما يتعدى إلى ٱثنين ولا يجوز ٱلٱقتصار على أحدهما دون ٱلآخر ما يتعدى إلى واحد ، هٰذه عَلِمَ ، تتعدى إلى ٱثنين على صفة ، وتتعدى إلى واحد على صفة أخرى ، وكذٰلك سَمِعْتُ . وأيضًا فلو كان (يقول) من «سمعتُ زيدًا يقول كذا» حالاً لكان « زيد » هو ٱلمسموع حقيقة[3] . وأيضًا فٱلحال لا تكون إلا بعد تمام ٱلكلام ، و« سمعتُ زيدًا » غير تام ، وليس كونه غيرَ تامٍّ ممَّا عرض له هنا ، كقوله[4] :

مَتَى تَبْعَثُوها تَبْعَثوها ذَميمةً .....

بل هو كقوله : إنَّ ٱليومَ زيدًا راحلاً[5] ، وهو لا يجوز ، فأمَّا قولهم : سمعتُ زيدًا ، أي : سمعتُ كلامَ زيد يتكلم ، فبعيد جدًّا ،/ ويلزم أن تكون ٱلحال [٣: ١٢/أ] عنه مؤكِّدة ؛ لأنه معلوم أنَّ « سمعتُ زيدًا » في تقدير : سمعتُ كلام زيد » ٱنتهى ما ٱحتجَّ به .

---

(١) زيد هنا في ن : به .

(٢) سمعتُ ... عليه ولا يجوز : سقط من ن .

(٣) ن : ٱلمسموع هو حقيقة .

(٤) هو زهير بن أبي سُلمى . وعجز ٱلبيت : « وتَضْرَ إذا ضَرَّيتُموها ، فتَضْرَم » . شعره ص ٢٧ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ٢٦٧ . تبعثوها : تثيروها ، يعني ٱلحرب . وتَضْرَى : مضارع ضَرِيَ بٱلشيء ، أي : أُغْرِي به حتى لا يكاد يصبر عنه . وتضرم : تضطرم .

(٥) في ٱلكتاب ٢ : ١٣٣ : « إنَّ ٱليومَ زيدًا منطلقًا » . وٱنظر ٱلتعليقة ١ : ٢٨٥ .

فأمَّا قوله « لأنَّ حكمه جواز ٱلسكوت عليه ، ولا يجوز : سمعتُ زيدًا » فٱلجواب أنه جائز ، قال تعالى ﴿هل يَسْمَعُونَكُمْ إذْ تَدْعُونَ﴾[1] ، تقديره : هل يَسمَعونَكم تَدْعُونَ ؟ ويحتمل أن يكون سمعتُ زيدًا على تقدير حذف مضاف ، فيكون إذ ذاك متعلق ٱلسمع ، فيُقَدَّر في سمعتُ زيدًا : سمعتُ كلامَ زيدٍ ، وحَذْفُ ٱلمضاف لفهم ٱلمعنى جائز .

وأمَّا قوله « وفيما يتعدى إلى ٱثنين » إلى آخره ، ومَثَّلَ ذٰلك بِعَلِمْتُ - فـ«سَمِعَ» لا يجوز أن يكون مثل عَلِمْتُ لِمَا سيتبين بعدُ إنْ شاء ٱلله .

وأمَّا قوله « إنه يلزم أن يكون زيد هو ٱلمسموع حقيقة » فلا يلزم ؛ لأنَّا قد بَيَّنَّا أنَّ ذٰلك على حذف مضاف ، وذٰلك ٱلمضاف[2] هو ٱلمسموع حقيقة .

وأمَّا قوله « وسمعتُ زيدًا غير تامٍّ » فهٰذا غير مُسَلَّم ، بل هو تامٌّ لأنه على حذف مضاف .

وأمَّا إلزامه أن يكون حالاً مؤكِّدة فلأنه قدَّر أنَّ ٱلمحذوف في نحو « سمعتُ زيدًا يتكلم » هو ٱلكلام ، أي : سمعتُ كلامَ زيدٍ في حال تكلمه ، فتكون إذْ ذاك حالاً مؤكِّدة .

وأمَّا غيره فإنه جعل ٱلمحذوف أعمَّ من ٱلكلام ، وهو صوت ، فعلى هٰذا لا تكون (يتكلم) حالاً مؤكِّدة ، بل هي حال مُبَيِّنة ؛ لأن ٱلصوت يكون كلامًا وغير كلام مما يتعلق به ٱلسمع .

وقد ٱحتَجَّ للمذهب ٱلأول أبو بكر بن طاهر بأنه حكي : سَمْعُ أُذُني زيدًا يقول ذٰلك ، فـ« يقول ذٰلك » يتعين أن يكون حالاً[3] لأنه سدَّ مَسَدَّ ٱلخبر ، ولا

---

(١) سورة ٱلشعراء : ٧٢ .

(٢) وذٰلك ٱلمضاف ... لأنه على حذف مضاف : سقط من ن .

(٣) حالاً لأنه سدَّ مَسَدَّ ٱلخبر ، ولا يجوز أن يكون : سقط من ك .

يجوز أن يكون مفعولاً ثانيًا ؛ لأن ٱلمفعول ٱلثاني لا يَسُدُّ مَسَدَّ ٱلخبر ، لو قلتَ ظَنِّي زيدًا عالمًا لم يَستَقِلَّ لأنه معمول ٱلمصدر ، كما لا يستقلُّ : ضَرْبِي زيدًا .

وٱحتَجَّ له أيضًا أبو محمد بن ٱلسِّيْد [1] ، وتبعه ٱبن عصفور [2] ، بأنَّ سمعَ من أفعال ٱلحواسِّ ، وأفعالُ ٱلحواسِّ كلها تتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : ذُقْتُ طَعامًا، وشَمِمْتُ مِسْكًا ، ولَمَسْتُ حريرًا ، وأَبْصَرْتُ زيدًا، فينبغي أن تكون سمعَ مثلها ، فإذا دخلت على غير مسموع أُوِّلَ [3] على أنه على حذف مضاف . قال [4] : « وأيضًا لا تخلو إذا كانت مما يتعدى إلى مفعولين من أن تكون من باب ظَنَّ أو من باب أعطى ، فباطل [5] أن تكون من باب أعطى لأنَّ ٱلثاني فِعْلٌ ، وٱلفعلُ لا يكون في موضع ٱلمفعول ٱلثاني في باب أعطى ، وباطلٌ أن تكون من باب ظَنَّ لأنَّ ظَنَّ وأخواتها يجوز إلغاؤها وإعمالها ، ولا يجوز إلغاء سمعتُ ، فثَبَتَ أنَّها مما يتعدى إلى مفعول واحد . فأمَّا قوله [6] :

سَمِعْتُ : ٱلناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فقُلتُ لِصَيْدَحَ : ٱنْتَجِعي بِلالاً

فهٰذا ليس بإلغاء، بل هو حكاية ؛ إذ معناه : سمعت هٰذا ٱلكلام ، فهو نحو : سمعتُ / زيدٌ يتكلم ، وإذا نصبتَ فٱلمسموع ليس هٰذا ٱللفظ ٱلذي هو : زيدٌ يتكلم ، ولو أنه كان إلغاءً كان ٱلمعنى واحدًا ، كما أنَّ قولك : زيدًا ظننتُ [7] قائمًا ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ ، واحد » . ويدلُّ أيضًا على أنَّها تتعدى إلى واحد كونُها لا تقع موقع ٱلفعل معرفة . [٣: ١٢/ب]

---

(١) ٱلحلل في شرح أبيات ٱلجمل ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .
(٢) شرح ٱلجمل ١ : ٣٠٣ .
(٣) ك : أقل . وقوله بعده « على أنه » : ليس في ن .
(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ بتصرف . ومعناه في ٱلحلل ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .
(٥) ك ، ن : باطل . وٱلتصويب من شرح ٱلجمل .
(٦) تقدم في ص ٤٦ .
(٧) ظننت : ليس في ك .

قال ٱلأخفش : تقول : سمعتُ زيدًا يتكلمُ ، وسمعتُ زيدًا متكلمًا ، ولا تقول : ٱلمتكلمَ . وأجيب عن هٰذا بأنه لعل ٱلأخفش لم يسمعه ، وسمعه غيره ، ولا يلزم سماعُ كلِّ لفظة إذا صَحَّحَها ٱلقياس .

وقد تُضَمَّنُ سَمِعَ معنى أَصْغَى ، فتتعدَّى بإلى ، نحو قوله ﴿ لا يَسْمَعُونَ إلى الملأِ الأَعْلَى ﴾[1] ، ومعنى ٱستجابَ، فتتعدَّى باللام ، نحو : سَمِعَ ٱللهُ لِمَنْ حَمِدَه ، أُجْرِيَتْ في ذٰلك مُجْرَى ما ضُمِّنَتْه .

وقوله **ولا تُلْحَقُ ضَرَبَ مع ٱلمَثَل على ٱلأصحِّ** ذهب قوم[2] إلى أنَّ «ضَرَبَ» ٱلمُعَلَّقة بٱلمَثَل تكون من أفعال هٰذا ٱلباب ، وتكون بمعنى صَيَّر ، قال تعالى ﴿إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضةً فَما فَوقَها﴾[3] ، وقال تعالى ﴿وٱضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحابَ ٱلقَرْيةِ﴾[4] ، و﴿ضَرَبَ ٱللهُ مَثَلاً عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾[5] ، ﴿وضَرَبَ ٱللهُ مَثَلاً رَجُلَينِ﴾[6] ، فظاهر هٰذه ٱلآيات أنَّ «ضَرَبَ» بمعنى صيَّر تتعدى إلى ٱثنين،ويكون (مَثَلاً) فيما يظهر هو ٱلمفعول ٱلثاني، وما بعدَه هو ٱلمفعول ٱلأول؛ لأنَّ مَثَلاً نكرة لا مُسَوِّغ لها لجواز ٱلابتداء بٱلنكرة ، وما بعدَه إمَّا معرفة وإمَّا نكرة لها مسوغ للٱبتداء بٱلنكرة ، وقد صَرَّح بتقديمه على مَثَلٍ أبو تمام ، فقال[7] :

---

(١) سورة ٱلصافات : ٨ . وهٰذه قراءة ٱبن كثير ونافع وٱبن عامر وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ بقية ٱلسبعة ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ ﴾ . ٱلسبعة ص ٥٤٧ .

(٢) ٱنظر معاني ٱلقرآن وإعرابه ١ : ١٠٣ وٱلمحرر ٱلوجيز ١ : ١١٠ - ١١١ .

(٣) سورة ٱلبقرة : ٢٦ .

(٤) سورة يس : ١٣ .

(٥) سورة ٱلنحل : ٧٥ .

(٦) سورة ٱلنحل : ٧٦ .

(٧) يمدح أحمد بن ٱلمعتصم . ديوانه ٢ : ٢٥٠ . ن : شذوذًا . وقبل هٰذا ٱلبيت :

أبليتَ هٰذا ٱلمجدَ أبعدَ غاية ... فيه ، وأكرمَ شيمة ونحاس

إقدامَ عمرٍو في سَماحةِ حاتمٍ ... في حِلْمِ أَحْنَفَ في ذَكاءِ إيَاسِ

وبعده :

فٱللهُ قد ضَرَبَ ٱلأَقَلَّ لنُورِه ... مَثَلاً مِنَ ٱلمِشْكاةِ وٱلنِّبْراسِ

لا تُنْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مِنْ دُونِهِ مَثَلاً شَرُودًا فِي ٱلنَّدَى وٱلباسِ

قال ٱلمصنف في ٱلشرح [1] : « وٱلصواب ألاَّ يُلحَق به [2] لقوله تعالى ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فٱسْتَمِعُوا لَهُ﴾[3] ، فبنى ضَرَبَ ٱلمذكورة لِمَا لم يُسَمَّ فاعله ، وٱكتفتْ بمرفوعها ، ولا يُفعل ذٰلك بشيء من أفعال هٰذا ٱلباب » انتهى .

وهٰذا ٱستدلال ظاهر ، ويمكن تأويله على أن يكون ٱلمفعول حُذف لدلالة ٱلكلام عليه ، أي : ضُرِبَ مَثَلٌ ما يُذْكَر ، ويدلُّ عليه ﴿ فٱسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ ﴾ ٱلآية .

وقد يقال إنَّ ضَرَبَ تكون بمعنى صَيَّرَ [4] لا مع ٱلمَثَل خاصَّةً ، بل في نحو : ضَرَبتُ ٱلفضَّةَ خاتمًا ، وضربتُ ٱلطينَ لَبِنًا ؛ إذ ٱلمعنى : صَيَّرتُ ، إلا أنه ينبغي أن يُستَثبَت في هٰذا الباب [5] ، أهو من كلام ٱلعرب أم من كلام ٱلمولَّدين . وقد ذهب إلى أنَّ ضَرَبَ بمعنى صَيَّرَ فيتعدى إلى ٱثنين أبو ٱلحسين بن أبي ٱلربيع [6] ، قاله [7] في : ضَرَبْتُ ٱلفِضَّةَ خَلْخالاً .

وقوله **ولا عَرَفَ وأَبْصَرَ ،خلافًا لهشام ، ولا أَصابَ وصادَفَ وغادَرَ ، خلافًا لٱبن درستويه** ثبت أنَّ هٰذه ٱلأفعال تتعدى إلى واحد ، فإذا جاء بعده ٱسم

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٥ . في ٱلشرح : ليس في ك .

(٢) في شرح ٱلمصنف : ألا تلحق بها . وهو أولى .

(٣) سورة ٱلحج : ٧٣ . وٱلآية هي : ﴿ يا أَيُّها ٱلذينَ آمَنُوا ضُرِبَ مَثَلٌ فٱسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ ٱلَّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ ٱللهِ لن يَخْلُقُوا ذُبابًا ولَوِ ٱجْتَمَعُوا لَهُ وإِنْ يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبابُ شيئًا لا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وٱلمَطْلُوبُ ﴾ .

(٤) لا مع ٱلمثل خاصةً بل في نحو ضربتُ ٱلفضة خاتمًا وضربتُ ٱلطين لبنًا إذ ٱلمعنى صيَّرتُ : سقط من ك .

(٥) ٱلباب : ليس في ك .

(٦) ٱلملخص ١ : ٢٦١ .

(٧) ك : فقال .

منصوب حُمل على أنه حال ، وٱلدليل على أنه حال ٱلتزام تنكيره . وكون هٰذه ٱلأفعال من أفعال هٰذا ٱلباب لا حُجَّةَ على ذٰلك .

وأدخلَ س [١] وأبو علي ٱلفارسي [٢] في أفعال هٰذا ٱلباب أُرَى ، ولم يذكرا فيه ما بُني للمفعول من ٱلأفعال ٱلتي تتعدى / إلى ثلاثة نحو أَعْلَمْتُ . وسبب ذٰلك [٣: ١٣/أ] أن جميع ذٰلك ٱستُعمل مبنيًّا للفاعل ؛ إلا أُرَى هٰذه ، فإنها لم تُستعمل إلا مبنيَّةً للمفعول ؛ ألا ترى أن أُرَى بمعنى أَظُنُّ ، ولا يقال : أَريتُ زيدًا عمرًا خيرَ ٱلناس ، بمعنى [٣] : جَعلتُه يَظُنُّ ذٰلك ، بل بمعنى : أَعلمتُه ذٰلك ، فلما لم تُستعمل بمعنى ٱلظَّنِّ إلا مبنيَّةً للمفعول جَعَلاها من هٰذا ٱلباب ؛ لأنها لا يكون لها أبدًا إلا منصوبان ، كما أنَّ سائر أفعال هٰذا ٱلباب كذٰلك .

وقال بعض ٱلناس [٤] : « يصح أن تكون خَلَقَ بمعنى جَعَلَ ، فيكسبها ذٰلك قوة ٱلتعدي إلى مفعولين ، ويكون قوله ﴿ ضَعيفًا ﴾ من قوله ﴿ وخُلِقَ ٱلإنْسانُ ضَعيفًا ﴾ [٥] مفعولا ثانيًا » ٱنتهى .

ولا أعلم أحدًا من ٱلنحويين ذهب إلى ذٰلك ، بل ٱلذي ذكر ٱلناسُ أنَّ من أقسام جَعَلَ أن تكون بمعنى خَلَقَ ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى ﴿وجَعَلَ ٱلظُّلُماتِ وٱلنُّورَ﴾ [٦] ، أمَّا ٱلعكس فلم يذهب إلى ذٰلك أحد من ٱلنحويين فيما علمناه . وٱلمتأخرون من ٱلنحاة ٱلذين تَتَبَّعوا [٧] هٰذه ٱلأفعال لم يذكروا ذٰلك .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١١٨ - ١٢١ .

(٢) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٣٣ .

(٣) بمعنى : ليس في ك .

(٤) هو ٱبن عطية ، ٱلمحرر ٱلوجيز ٢ : ٤١ .

(٥) سورة ٱلنساء : ٢٨ .

(٦) سورة ٱلأنعام : ١ .

(٧) ن : يتبعون .

ص : وتُسمَّى ٱلمتقدِّمة على صَيَّرَ قَلْبِيَّةً . وتَختَصُّ مُتَصرِّفاتُها بِقُبْحِ ٱلإلغاء في نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، وبِضَعفه في نحو : متى ظَننتَ زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ أَظُنُّ أبوه قائمٌ ، وبِجَوازِه بلا قُبحٍ ولا ضَعْفٍ في نحو : زيدٌ قائمٌ ظَنَنتُ ، وزيدٌ ظَنَنتُ قائمٌ . وتقديرُ ضميرِ ٱلشَّأنْ أو ٱللامِ المعلّقة في نحو ظَنَنتُ زيدٌ قائمٌ أَوْلَى مِنَ ٱلإلغاء . وقد يقع [1] ٱلْمُلْغَى بينَ مَعْمُولَيْ إنَّ ، وبينَ سَوفَ ومَصحوبِها ، وبينَ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه . وإلغاءُ ما بينَ ٱلفعلِ ومرفوعه جائزٌ لا واجب ، خلافًا للكوفيين . وتوكيدُ ٱلْمُلْغَى بمَصدرٍ منصوبٍ قَبيحٌ ، وبمُضافٍ إلى ٱلياءِ ضعيفٌ ، وبضميرٍ أو ٱسمِ إشارةٍ أَقَلُّ ضَعْفًا .

وتُؤَكَّدُ ٱلجملةُ بمصدرِ ٱلفعلِ بدلاً مِن لفظِه منصوبًا ، فيُلْغَى وجوبًا ، ويَقْبُحُ تَقديمُه ، ويَقِلُّ ٱلقُبْحُ في نحوِ : متى ظنُّك زيدٌ ذاهبٌ ؟ وإنْ جُعل متى خبرًا لِـ« ظَنَّ »[2] رُفع، وعَمِلَ وجوبًا . وأجازَ ٱلأخفشُ وٱلفراءُ إعمالَ ٱلمنصوبِ في ٱلأمرِ وٱلٱستفهامِ .

ش : ٱلإلغاء هو ترك ٱلعمل لغير مانع . وحيث يكون ٱلإلغاء وٱلإعمال ٱختلفوا : فذهب ٱلجمهور إلى أنك مخير بين ٱلإعمال وٱلإلغاء ، وهو ٱختيار ٱلأستاذ أبي ٱلحسن بن عصفور [3] .

وذهب أبو ٱلحسن إلى أنه ليس على ٱلتخيير . وإنما هو لازم ، إذا ٱبتدأتَ لتُخبر بٱلشكِ أَعملتَ ٱلفعل على كل حال ، سواء قَدَّمتَه أم وَسَّطتَه أم أَخَّرتَه ، وإذا بدأت وأنت تريد ٱليقين، ثم أدركك ٱلشك بعد ما مضى كلامك على ٱليقين، رَفعتَ وٱبتدأت ، وٱلمبتدأُ مع ٱلخبر كٱلفعل مع ٱلفاعل ، فلا بُدَّ من ٱلخبر ، وتلغي

---

(١) ك : يلغ .

(٢) ك : وإن جعل من خبر للظن .

(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٣١٤ وٱلمقرب ١ : ١١٧ .

ظننت . وهو ٱختيار ٱلأستاذ أبي ٱلحسين بن أبي ٱلربيع ، قال [1] : « جواز ٱلإلغاء / وٱلإعمال بمقصدين مختلفين ، فإذا قصدت أن تبني ٱلكلام على ٱلظنِّ ثم تُوَسِّطه ٱتِّساعًا ، أَعملتَ ، وإنْ قَصدتَ إلى ٱلبناء على ٱلٱبتداء ، وحَدَثَ لك ٱلإخبار بما ٱنبنى ٱلكلام عليه ـ أَلغيتَ » . [٣: ١٣/ب]

وفي ٱلإفصاح : به ـ أي بمذهب أبي ٱلحسن ـ أخذ شيخنا أبو ٱلقاسم [2] ٱبن ٱلقاسم ، وقال : إنه مذهب س .

وذهب ٱبن درستويه وٱبن كيسان إلى ما ذهب إليه أبو ٱلحسن ، لكنْ إذا وَسَّطت، فإن قَدَّمتَ ٱلٱسم لم تُلْغِ ، وأَعمَلتَ ٱلفعلَ في ضميره، ونَصَبتَ ما بعدَه ، فقلت : زيدٌ ظَننتُه منطلقًا . وإن قَدَّمتَ ٱلخبرَ ، وظَهر فيه ٱلرفعُ ، أَلغيتَ أيضًا لأنه فائت لا يُستَرجَع ، وٱلخبرُ يَطلبُ ٱلمبتدأَ كما يَطلب ٱلمبتدأُ ٱلخبرَ ، نحو : قائمٌ ظَننتُ زيدٌ . فإن كان مجرورًا أو جملةً أَعملتَ ، ونَويتَ في موضع ٱلجملة وٱلمجرور نصبًا ، نحو : في ٱلدار ظَننتُ زيدًا ، وأخوه منطلقٌ ظَننتُ زيدًا ، لا يجوز عنده ٱلرفع هنا ، وقولُه [3] :

..... وفي ٱلأَراجيزِ ـ خِلْتُ ـ ٱللُّؤْمُ وٱلخَوَرُ

---

(١) ٱلملخص ١ : ٢٥٥ .

(٢) ن : أبو ٱلعباس .

(٣) صدر ٱلبيت : « أَبِٱلأَراجيزِ يا بنَ ٱللُّؤْمِ تُوعِدُني » . وهٰذا بيت سيَّار . وهو لِلَّعينِ ٱلمنقَريِّ في ٱلكتاب ١ : ١١٩ ـ ١٢٠ . وأنشده ٱبن بَرهان منسوبًا للَّعين في شرح ٱللمع ص ١١١ ، وآخره فيه : « وٱلفَشَلُ » ، وأنشد قبله بيتًا آخر آخره : « وٱلجَبَلُ » ، وهو ٱلصواب عند ٱلبغدادي لأن ٱلقصيدة لامية ، إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية ، ٱلخزانة ١ : ٢٥٧ . وعجزه في فرحة ٱلأديب ص ٩٣ كما يلي :

« وفي ٱلأراجيزِ بيتُ ٱللُّؤْمِ وٱلفَشَلِ » ، وقبله بيت ، وبعده بيت ، وهما مكسورا ٱلروي . وقد ذكر أبو حيان ٱلأبيات ٱلثلاثة في ص ٦٣ ـ ٦٤ من هٰذا ٱلجزء . ونسبه ٱبن ٱلسيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ : ٤٠٧ إلى جرير . ٱلخور : ٱلضعف .

عنده من أقبح ٱلضرورات . وغيره يرى أنَّ ٱلتقدم ٱلفائت كٱللفظ ٱلفائت ، وأنه يطلب ما يطلبه ٱللفظ ، وهو ٱلقياس .

وذهب بعض ٱلنحويين إلى أنك إذا ٱبتدأتَ بٱليقين أَلغيتَ على كل حال ، سواء أَوَسَّطتَ أم أَخَّرتَ ، وإنِ ٱبتدأتَ على ٱلشكِّ ، ولم تُقَدِّمِ ٱلفعلَ ، كنتَ مُخَيَّرًا [1] . ٱنتهى .

ولا يَعنُونَ بذٰلك ٱلٱختصاص بفعل ٱلشك ؛ لأنَّ من ٱلأفعال ٱلتي تُلغَى ما هو لليقين ، نحو عَلِمَ ، وإنما يَعنُونَ أنك تبني كلامَك أولاً عٰلى سبيل ٱلإخبار عن ٱلمبتدأ بٱلخبر ، ثم يُدرِكُك أنْ تجعل ذٰلك في عِلْمٍ أو ظَنٍّ أو حِسْبان أو خِيْلة ، أو تبني كلامك أولاً على سبيل ٱلإخبار بٱلفعل ، وتذكر متعلقيه . ويدلُّ على أنَّ هٰذا ٱلمرادُ قولُ س في باب ٱلٱشتغال [2] : « فإذا بَنَيتَ ٱلٱسم عليه قلت : ضربتُ زيدًا »، ولا معنى لِـ« بَنَيت ٱلٱسم عليه » إلا : أعملته فيه . وقال بعد هٰذا [3] : «فإذا بَنَيتَ ٱلفعلَ على ٱلٱسم قلت : زيدٌ ضربتُه» ، ومعنى ذٰلك : أخبرت به عنه .

وقوله **وتُسَمَّى ٱلمتقدِّمةُ على صَيَّرَ قَلْبِيَّةً** يعني أنها تُسمى أفعالَ ٱلقلوب ؛ لأنَّ ٱلعلم وٱلظن إنما هما من أفعال ٱلقلب ، ليس فيهما علاج ، بخلاف صَيَّرَ ، فإنها فعلُ علاج . ولا تختصُّ هٰذه ٱلتسميةُ بهٰذه ٱلأفعال ٱلتي ذَكر ، بل أفعالُ ٱلقلوبِ أَعَمُّ ، تنطلق على ما يتعدَّى بحرف جر ، نحو فَكَّرَ ، تقول : فَكَّرْتُ في ٱلأمر . وعلى ما يتعدَّى إلى واحد ، نحو عَرَفَ ، تقول : عَرَفتُ زيدًا . وعلى ما يتعدَّى إلى ٱثنين ، نحو ظَنَّ وعَلِمَ .

وقوله **وتَختَصُّ مُتَصَرِّفاتُها بِقُبْحِ ٱلإلغاءِ في نحو : ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ** مُتَصَرِّفاتُ

---

(١) ك : مخبرًا .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٨٠ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٨١ .

هٰذه ٱلأفعال هي أربعةَ عشرَ فعلاً . وٱحترز بها مما لا يتصرف ، وهو هَبْ وتَعَلَّمْ .
وهٰذا ٱلٱحتراز /ٱلذي ذكره ٱلمصنف لم يتعرض لذكره أصحابُنا ، فيمكن أن أهملوه [٣: ١٤/أ]
لأنَّ ما لا يتصرف منها يجوز فيه ٱلإلغاء كٱلمتصرف ، فيكون ذٰلك مخالفًا لِمَا ذكره ٱلمصنف ، ويمكن أن أهملوه لأنَّ أكثرهم لم يَعُدَّ فيها غير ٱلمتصرف ، وإنما ذكروا تَعَلَّمْ [١] في غضون كلامهم ، وأهملوا ذكرها حين عَدُّوا هٰذه ٱلأفعال . ويقال : لَمَّا لم يَتَصرف هٰذان ٱلفعلان في أنفسهما لم يُتَصَرَّف فيهما بٱلإلغاء ، بل أُقِرَّا على أصل ٱلأفعال من ٱلعمل .

وقوله **في نحو ظَننتُ زيدٌ قائمٌ** أي : في مثل ظَننتُ زيدٌ قائمٌ . وكثيرًا ما يأتي هٰذا ٱلمصنف في كلامه بضبطِ قانونٍ كليٍّ بلفظة « نحو » ، وهو في غاية ٱلإبهام ؛ لأنَّ ٱلمِثْلِيَّة تكون بأدنى شَبَه ، فلا ينبغي أن يُضبَط [٢] ذٰلك ٱلحكم إلا بقانونٍ كُلِّيٍّ ، وهو أن يقول في هٰذا في ظَننتُ وأخواتها : إنها [٣] إذا وقعت صدر كلام فٱلإلغاء ـ هٰذا عند ٱلمصنف ـ قبيح ، أعني أن تلغى متصدرة .

وهٰذه مسألة فيها خلاف : ذهب ٱلبصريون إلى أنه لا يجوز فيها إذا تصدرت إلا ٱلإعمال . وذهب ٱلكوفيون وٱلأخفش ومحمد بن ٱلوليد وٱبن ٱلطراوة إلى جواز ذٰلك ، وإن كان ٱلإعمال عندهم أحسن . هٰكذا أطلق أصحابنا [٤] ٱلنقل عن ٱلكوفيين . وٱلنقل عن ٱلفراء [٥] أنه قال : لا يجوز تقديم ٱلظن وأنت تريد به ٱلٱعتراض ، يعني أنه لا يُلغى [٦] متقدمًا .

---

(١) تعلم : ليس في ك .

(٢) ن : أن يُثبَت .

(٣) إنها : ليس في ك .

(٤) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١٤ وشرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٧٤٤ [رسالة] .

(٥) ٱنظر معاني ٱلقرآن ٢ : ٣٣٨ .

(٦) ن : أنه يُلغى .

قال ٱلبصريون : إنما لم يجز ذٰلك لأنَّ تصديرك بٱلفعل دليل على ٱلٱعتماد عليه ، وأنك جعلت [١] ما بعده في حَيِّزِ ما قَدَّمتَ من عِلمٍ أو ظَنٍّ ، فلا يسوغ إلغاؤها لذٰلك . قالوا [٢] : ويدلُّ على ذٰلك أنه لا يُحفظ إلغاء ظَننتُ أو شيءٍ من أخواتها إذا وقعت صدر كلام .

وأمَّا ٱلكوفيون فٱستدلُّوا على ذٰلك بقول ٱلشاعر [٣] :

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتى صارَ مِنْ خُلُقي أنِّي وَجَدتُ مِلاكُ ٱلشِّيمةِ ٱلأَدَبُ

برفع مفعولَي وَجدت .

قال ٱبن عصفور [٤] : « ولا حجة فيه ؛ لأنَّ وَجدتُ متوسطةٌ بين ٱسم أنَّ وخبرها ، وهي ٱلجملة من قولك : مِلاكُ ٱلشِّيمةِ ٱلأدبُ ، و لم يعن بٱلتوسط إلا أنْ تجيء وسطًا للكلام لا صدرَه ، وإن كان توسطها بين ٱلمفعولين أقوى » ٱنتهى .

فقول ٱبن عصفور « لأنَّ وَجدتُ متوسطة بين اسم أنَّ وخبرها » لا يظهر ؛ لأنَّ ٱلخبر في ٱلظاهر هو وَجدتُ ، فلو قال « لأنها لم تتصدر أول ٱلكلام » لكان أجود . ويمكن تصحيح كلامه على أنْ يكون « مِلاكُ ٱلشِّيمةِ ٱلأدبُ » خبرًا كما زعم ، لكن يحتاج إلى رابط ، فيحتمل أن يكون ضميرًا محذوفًا ، أي : مِلاكُ ٱلشِّيمةِ مِنِّي ، أو تكون ٱلألف وٱللام نابت عن ٱلضمير على رأي ٱلكوفيين [٥] .

---

(١) ن : وأنك إذا جعلت .

(٢) قالوا : ليس في ك .

(٣) هو بعض ٱلفزاريين كما في ٱلحماسة ١ : ٥٧٤ [٤١٨] وٱلتنبيه لٱبن جني ص ٣٢٥ [رسالة] وٱلمرزوقي ص ١١٤٦ [٤١٤] وٱلحماسة ٱلبصرية ص ٧٩٧ [٦٣٩]. وهٰذا ٱلبيت ثاني بيتين رويا في هٰذه ٱلمصادر مفتوحي ٱلروي ، وزاد ٱبن جني أنهما رويا بٱلرفع أيضًا . وٱلرفع هو ٱلشائع في كتب ٱلنحو .

(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٥) شرح ٱلتسهيل ١ : ٢٦١ ـ ٢٦٢ وٱلصفوة ٱلصفية ١ : ٦٨٨ .

ويحتمل أن يكون هٰذان ٱلتقديران في ٱلأدب ، أي : مِلاكُ ٱلشِّيمةِ ٱلأدبُ مِنِّي ، أو أَدَبِي .

قال ٱبن عصفور : « ومما يبين لك [1] بُطلانَ هٰذا ٱلمذهبِ / أنه لا يُحفَظ [٣: ١٤/ب] إلغاءُ ظَننتُ أو شيءٍ من أخواتها إذا وقعتْ صدرَ كلام » .

وقال ٱبن هشام ٱلخضراوي : « رأى بعضُ ٱلمتأخرين إلغاءَ ٱلفعل متقدمًا لأنه جاء عنهم مثل [2] : علمتُ زيدٌ منطلقٌ ، وقد علمتُ إنَّ زيدًا ذاهبٌ ، يعني بٱلكسر . وقال بعض ٱلمتأخرين : ٱلأصل في ظننت ألاَّ تعمل ، فجعل هٰذا مما جاء على ٱلأصل » ٱنتهى . وما حكاه ٱبن هشام مخالف لقول ٱبن عصفور .

وقد ٱختلُف من هٰذا ٱلأصل ـ وهو أنْ تتصدر أول ٱلكلام ـ في مسائل :

ٱلأولى : ظَننتُ يقومُ زيدًا ، وظَننتُ قامَ زيدًا : ذهب ٱلكوفيون وٱلأخفش إلى أنه لا يجوز ٱلنصب في زيد ، وأجاز ذٰلك سائر ٱلبصريين لأن ٱلنية بٱلفعل ٱلتأخير .

ٱلثانية : أَظُنُّ نِعْمَ ٱلرجلُ زيدًا ، ووجدتُ نِعْمَ ٱلرجلُ زيدًا : ذهب ٱلفراء إلى جواز ذٰلك، وهو مقتضى مذهب ٱلبصريين ، و لم يُجز ٱلكسائيُّ ذٰلك في أَظُنُّ ، وأجاز ذٰلك في وجدتُ .

ٱلثالثة : ظَننتُ قائمًا زيدًا : ذهب ٱلبصريون إلى جوازها ، ومنعها ٱلكوفيون إن أردت بقائم الفعل، وإن أردت ٱلخلف جازت عند أكثرهم . قال ٱبن كيسان : هي قبيحة لأنَّ ٱلخبر يكون ٱلٱسم ، فقَبُحَت لأنَّ ٱلخبر مخالف للٱسم ، لأنه يقع موقع ٱلجملة ، ويلزم مَن أجازها أن يقول : ظَننتُ يقومُ [3] زيدًا ، فيُولي ٱلظن

---

(١) ك : ذٰلك .

(٢) ٱلكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ك : ظننت يلزم .

ٱلفعل ، فيحل ٱلفعل محل ٱلمفعول ٱلأول ، وٱلفعل لا يُكنى عنه بٱلهاء كما يُكنى عن ٱلمفعول ، وكذٰلك ٱلجمل . وذٰلك كله جائز عند ٱلبصريين على ٱلتقديم وٱلتأخير كما جاز في كان .

ٱلرابعة : أَظُنُّ آكلاً زيدًا [1] طعامَك ، أجازها ٱلبصريون ، ومنعها ٱلكوفيون .

ٱلخامسة : طعامَك أَظُنُّ آكلاً زيداً ، أجاز ذٰلك ٱلبصريون وٱلكسائي . وقال ٱلكسائي : ٱلنية فيه : أَظُنُّ زيداً آكلاً طعامَك . وقال ٱلفراء : لا يجوز لأنك أوقعت ٱلظن على فاعل لم يكن عنده معنًى لفعل ، فصار لا يتقدم عليه ، و«طعامك» صلته ، فلا يفرق بينهما بشيء .

وقوله **وبضعفه في نحو : متى ظَنَنْتَ زيدٌ قائمٌ** يعني أنَّها إذا لم تتصدر وتقدمت على ٱلمفعولين . قال ٱلمصنف في ٱلشرح [2] : « وعدم تصدرها بكونها سبقها معمولٌ لها، نحو : متى ظَنَنْتَ زيدٌ منطلقٌ ، أو « ما » ٱلنافيةُ ، نحو قوله [3] :

..... وما - إخالُ - لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ

ألغى إخالُ وإن كانت متقدمة على ٱلمبتدأ وٱلخبر لَمَّا لم تقع صدراً ، بل جاءت بعد « ما » ، كأنه أراد أن يقول : وما لدينا منك تنويل، فاعترض بـ«إخالُ» بينَ « ما » وٱلجملة ٱلمنفية بها ، أو بـ« أنَّ » ، نحو قوله [4] :

..... أَنِّي وَجَدتُ مِلاكُ ٱلشِّيمةِ ٱلأَدَبُ »

ٱنتهى .

---

(١) ك ، ن : زيد . وٱلتصويب من ٱلٱرتشاف ص ٢١٠٨ .

(٢) ليس في ٱلمطبوعة ، ولا في رسالة ٱلدكتور محمد علي إبراهيم .

(٣) تقدم في ١ : ٢١٥ .

(٤) تقدم في ص ٥٨ .

و لم يذكر س [1] في « أينَ تَظُنُّ زيداً منطلقاً » إلا ٱلإعمال ، ويجوز ٱلإلغاء على قلة ، فإن كان ٱلمتقدم حرفاً / لم يجز ٱلإلغاء أصلاً ، وذٰلك : أَتَظُنُّ زيداً منطلقاً [2] ؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلاً . [٣: ١٥/أ]

وقول ٱلمصنف « وبضَعفه في نحو : متى ظَننتَ زيدٌ قائمٌ [3] » إبهامٌ في ٱلتشبيه ، وكان ينبغي أن يأتي بقانون كلي ، وهو : ألاَّ تتصدر ، وأن تتقدم على ٱلمفعولين. وكلامه دائماً كثير ٱلإجمال [4] وٱلإبهام وٱلتلفيف، هٰذا ٱلمثال ٱلذي مَثَّلَه أَفْهَمَ أنه يَضعُف فيه ٱلإلغاء، وهٰذا فيه تفصيل، ذكره ٱلنحويون، وهو أنه لا يخلو أن تجعل « متى » معمولةً للخبر، أو معمولة لظَنَنت ، فإن كانت معمولة للخبر جاز إلغاؤها وإعمالها لأنها لم تقع صدر كلام ، فإن أَعملتَ فلبنائك على ٱلظن ، وإن أَلغيتَ فلأنك أردت أن تقول : متى زيدٌ منطلقٌ ، ثم اعترضت بظَنَنت بينَ «متى» وبينَ « زيدٌ منطلقٌ » . وإن كانت معمولة لظَنَنت لم يجز إلا ٱلإعمال؛ لأن ٱلظَّنَّ [5] إذ ذاك لا يكون معترَضاً به بين [6] أجزاء ٱلجملة ، بل داخلاً على ٱلجملة من ٱلمبتدأ وٱلخبر واقعاً صدر كلام . و لم يذكر س [7] في « أينَ تَظُنُّ زيداً منطلقًا » إلا ٱلإعمال ، وذكر غيره ٱلإلغاء على قلة على ما فصل . فإن كان ٱلمتقدم حرفاً لم يجز ٱلإلغاء ، وذٰلك : أَتَظُنُّ زيداً منطلقاً ؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلاً .

ومن صور هٰذه ٱلمسألة ـ وهي ألا تتصدر ظَنَنتُ، وأن تتقدم على ٱلمفعولين ـ

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٢١ ، ومثاله : أينَ تُرَى عبدَ ٱللهِ قائمًا .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٢١ .

(٣) ن : قائمًا .

(٤) ن : ٱلٱحتمال .

(٥) ك : لأن أتظن .

(٦) ك : من .

(٧) و لم يذكر س ... لأنه لم يتقدم معمول أصلاً : ذكر في ٱلفقرة ٱلسابقة مع ٱختلاف في بضع كلمات كما ترى .

صورةٌ لا يجوز فيها إلا ٱلإلغاء[1] ، ولا يجوز ٱلإعمال ، وهي مقابلة ٱلمسألة ٱلمتأخرة قبل هٰذه ٱلمسألة ، وتلك ٱلصورة هي ما حكاه ٱلأخفش : إنَّ زيداً لَظَنَنتُ أخوه منطلقٌ ، ألغى ظَنَنتُ لَمَّا توسطت بين لامِ إنَّ وٱلجملةِ ٱلتي في موضع ٱلخبر . ولا يجوز إعمالها هنا لأنَّ لام إنَّ إذْ ذاك داخلة على ظَنَنتُ ، وهو ماضٍ متصرف ، ولامُ إنَّ لا يجوز دخولها على ٱلماضي ٱلمتصرف إذا وقع خبراً ، فإذًا لامُ ٱلٱبتداء داخلة على ٱلجملة ٱلواقعة خبراً لـ« إنَّ » ، وٱعتُرض بظَنَنتُ بينَهما .

وقوله **وبجوازِه بلا قُبْح ولا ضَعْفٍ في نحو : زيدٌ قائمٌ ظَنَنتُ ، وزيدٌ ـ ظَنَنتُ ـ قائمٌ** يعني أنه يجوز ٱلإلغاء وٱلإعمال إذا تأخرتْ عن ٱلمفعولين ، أو توسطتْ بينهما . قال ٱبن عصفور : وٱلسبب في جواز إلغائها متأخرةً ومتوسطةً أنك إذا ٱبتدأتَ بغيرها تكون قد بنيتَ كلامك على ٱلإخبار من غير أن تقصد جعل ذٰلك الخبر مما تَعلَمه أو تَظُنُّه ، ثم تريد بعد أن يتبين أنَّ ذٰلك في علمك أو في ظنك ، فتأتي بٱلفعل مُعترِضاً بين أجزاء ٱلكلام ، أو مُلحِقاً له آخر ٱلكلام لتُبين ما قصدت من ذٰلك .

وأجاز ٱلأستاذ أبو علي أن يكون ٱلسبب في إلغائها متوسطةً أو متأخرةً كونَها ضعيفةَ ٱلعمل لِمَا تقدم ذكرُه من أنَّ عملها إنما هو بحق ٱلشَّبَه بأَعطيتُ وأخواتها ، وٱلعاملُ إذا تقدم معمولُه / عليه يَضعُف عملُه ، ولذٰلك يجوز أن تقول : [٣: ١٥/ب] لزيدٍ ضَربتُ ، فتُوصل ضَربتُ إلى زيد بٱللام لَمَّا ضَعُفَتْ بتأخيرها عنه ، ولو كانت متقدمة عليه لم يَحسُن[2] ذٰلك . قال : فلَمَّا كانت ظَنَنتُ وأخواتها ضعيفةً في ٱلعمل ، وٱزدادتْ ضَعفًا بتأخرها عن ٱلمعمول[3] ـ جاز لذٰلك ألاَّ يُراعى شَبَهُها بأَعطيتُ ، فتُلغَى عن ٱلعمل .

---

(١) ن : صورة يجوز فيها ٱلإلغاء . ك : صورة لا يجوز إلا ٱلإلغاء .

(٢) ن : لم يجز .

(٣) ن : وٱزدادت ضعفًا بتأخيرها عنه .

وقال ٱبن عصفور : هٰذا ٱلتوجيه باطل عندي ، بل سبب ٱلإلغاء ما قدَّمناه من أنه يجوز إلغاؤها مع تقدمها على ٱلمفعولين إذا وقعت حشواً ؛ ولو كان ٱلسبب ما ذَكر لَمَا جاز ٱلإلغاء في مثل هٰذا ؛ لأنَّ ٱلمعمول فيه متأخر عن ٱلفعل . ومِن إلغاء [1] ٱلفعل متأخراً قولُ ٱلشاعر [2] :

هما سَيِّدانا يَزْعُمانِ ، وإنَّما يَسُودانِنا إنْ يَسَّرَتْ غَنَماهُما

وقولُ ٱلآخر [3] :

آتٍ ٱلموتُ ، تَعْلَمُونَ ، فلا يُرْ هِبْكُمُ مِنْ لَظَى ٱلحُروبِ ٱضْطِرامُ

وقولُ ٱلآخر [4] :

ٱلقومُ في أَثَرِي ، ظَنَنْتُ ، فإنْ يَكُنْ ما قد ظَنَنتُ فقد ظَفِرْت وخابُوا

ومِن إلغائها متوسطةً قولُ ٱلشاعر [5] :

أَبِٱلأَراجيزِ - يا بنَ ٱللُّؤْمِ - تُوعِدُني وفي ٱلأَراجيزِ - خِلْتُ - ٱللُّؤْمُ وٱلخَوَرُ

هكذا أنشده س [6] على أنَّ ٱلقصيدة رائية ، وأنشده ٱلجاحظ [7] :

.... خِلْتُ ٱللُّؤْمُ وٱلفَشَلُ

---

(١) ك ، ن : ومن إعمال .

(٢) هو أبو أُسَيدة ٱلدُّبَيري كما في ٱللسان وٱلتاج (يسر) . يَسَّرَت ٱلغنم : كثُرت وكثُر لبنُها ونَسْلُها .

(٣) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٦ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٤٥ وٱلعيني ٢ : ٤٠٢ . ن : فلا يرهبنكم .

(٤) ٱلبيت في تذكرة ٱلنحاة ص ٦٨٣ .

(٥) ٱنظر ما تقدم في ص ٥٥ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ١٢٠ .

(٧) ٱلحيوان ٤ : ٢٦٧ .

وهو لِلْعِيْنِ ٱلمُنْقَرِيِّ ، وقبلَه [1] :

إنِّي أنا ٱبْنُ جَلا إنْ كُنْتَ تُنْكِرُني يا رُؤْبُ ، وٱلحَيَّةُ ٱلصَّمَّاءُ وٱلجَبَلُ

وروي أيضًا [2] : وفي ٱلأراجيزِ رأسُ ٱلنَّوْكِ وٱلفَشَلِ . وٱلذي قبله : ٱلصَّمَّاءُ في ٱلجبلِ . وبعد هٰذا ٱلبيت [3] :

ما في ٱلدَّوابِرِ مِنْ رِجْلَيَّ مِنْ عَنَتٍ عندَ ٱلرِّهانِ ، ولا أُكْوَى مِنَ ٱلعَفَلِ

وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف من جواز ٱلإلغاء مع ٱلتأخر وٱلتوسط له شرطان، أهملهما :

أحدهما : ألا تدخل لام ٱلٱبتداء على ٱلٱسم ، فإن دخلت فلا يجوز إلا ٱلإلغاء ، نحو : لَزيدٌ قائمٌ ظَننتُ ، ونحو : لَزيدٌ ـ ظَننتُ ـ قائمٌ .

ٱلشرط ٱلثاني : ألا تكون منفيَّةً ، فإن كانت منفيَّةً فلا يجوز إلا ٱلإعمال ، نحو : زيداً منطلقاً لم أَظُنَّ ، وزيدًا لم أَظُنَّ منطلقًا ؛ لأنه لا يجوز لك إذ ذاك أن تبني كلامك على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، ثم تعترض بٱلظنِّ ٱلمنفيِّ ؛ ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول « زيدٌ منطلقٌ » إلا وأنت عالم بصحة ذٰلك أو ظانٌّ له ، وهٰذا ٱلمعنى لا

---

(١) ٱلوحشيات ص ٦٣ وحماسة ٱلبحتري ص ١٣ وٱلحيوان ٤ : ٢٦٧ وفرحة ٱلأديب ص ٩٣ . وآخره في بعض ٱلمصادر : « في ٱلجبلِ » على ٱلإقواء . وأواخر ٱلأبيات في فرحة ٱلأديب : « في ٱلجبلِ » ، و« بيتُ ٱللؤمِ وٱلفشلِ » ، و« من ٱلعفلِ » . وٱنظر إيضاح شواهد ٱلإيضاح ص ١٥٩ ـ ١٦١ . وقال ٱبن هشام : « وٱلصواب أنهما قصيدتان » شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٥٨ . ونسب للمُكَعْبَر ٱلضبِّي .

(٢) وروي أيضًا ... وٱلذي قبله ٱلصَّمَّاءُ في ٱلجبلِ : ليس في ك .

(٣) ٱنظر مصادر ٱلبيت ٱلسابق . وآخره في ن : من ٱلعقل . ولا أكوى من ٱلعفل : تعريض بٱلمهجو ـ وهو رؤبة بن ٱلعجاج ـ فإنه من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، وهم يُدعَون بني ٱلعَفْلاء . ٱلمصباح لٱبن يسعون ١ : ٤٣ / أ ـ ٤٣ / ب . ٱلعَفَلُ : ٱلتواء في رجل ٱلبعير وٱتساع كثير . وٱلعَفَل : شيء يخرج من قُبُلِ النساء وحياءِ الناقة شبيهٌ بالأُدْرة التي للرجال ؛ والمرأةُ عَفْلاءُ .

يُتَصَوَّر مع قولك لم أَظُنَّ أو لم أَعْلَمْ ، فلم يبقَ إلا أن يكون ٱلكلام مبنيًّا على ٱلظنِّ ٱلمنفيِّ أو ٱلعلم ٱلمنفيِّ ، ولا يَطُل هٰذا ٱلذي / ذكرناه بقول ٱلشاعر[1] : [٣: ١٦/أ]

..... وما - إخالُ - لدينا منكِ تَنْويلُ

بإلغاء « إخالُ » مع دخول أداة ٱلنفي عليها ظاهراً[2] ؛ لأنَّ أداة ٱلنفي إنما هي داخلة في ٱلمعنى على ما بعدَ « إخالُ » لا على « إخالُ » ، كما تقدَّم تبيينُه .

ومِن صُوَرِ هٰذا ٱلذي ذكرناه أنْ يكونَ ٱلخبرُ جملةً شرطيةً أو جملةً اسميةً ، فتُقَدِّمَه مع ٱلمبتدأ على ٱلفعل ، أو تُوَسِّطَ ٱلفعل بينهما ، نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ ظَننتُ ، وإنْ تُكْرِمْه يُكْرِمْك خِلْتُ عمرٌو ، فيجوز فيه ٱلإلغاء وٱلإعمال . وإذا جاز ٱلإعمال وٱلإلغاء وتوسَّطَت اختلفوا : فقيل : ٱلأرجح ٱلإعمال ؛ لأنَّ ٱلفعل أقوى من ٱلٱبتداء ؛ لأنه عامل لفظي ، وٱلٱبتداء عامل معنوي . وقيل : هما سواء ؛ لأنه عادل قوهَا تأخرها ، فضَعُفَتْ لذٰلك ، فقاومها ٱلٱبتداء بٱلتقدم ؛ ألا ترى حُسْنَ : لِزيدٍ ضَرَبْت ، وقُبْحَ : ضَرَبْت لِزيدٍ . وإن تأخرتْ فٱلإلغاء أقوى عند ٱلجميع ؛ لأنَّ ٱلمبتدأ قد وَلِيَه ٱلخبر ، فٱزداد ٱلفعل ضعفاً بٱلتأخير ، بخلاف ما إذا تَوَسَّطَتْ .

وقال س[3] : « فإن أردت ٱلإلغاء فٱلتأخير فيه أقوى » ، أي : عبدُ ٱلله ذاهبٌ أَظُنُّ ، أقوى من قولك : عبدُ ٱلله أَظُنُّ ذاهبٌ . ثم اعتل س ، فقال[4] : «لأنه إنما يجيء بٱلشَّكِّ بعدَ ما يمضي كلامه على ٱليقين» .

وقال ٱلفراء : إذا وَقعَتْ ظَنَنْتُ بينَ ٱسمٍ وخبرِه بَطَلَتْ مذاهبُها ، وكذٰلك

---

(١) تقدم في ص ٦٠ .

(٢) ظاهرًا : ليس في ن .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١١٩ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٢٠ .

هي إذا تأخرت بعد ٱلخبر [1] . قال : وإنما بَطَلَتْ مذاهبُها إذا توسطت أو تأخرت لأنها في ٱلأصل حكاية، وٱلحكايةُ لا تنفرد بخبرٍ ولا باسمٍ لأنَّ ٱلخبر وٱلٱسم كلمة ، فلا تقع ٱلحكاية على كلمة .

وقولُ ٱبن سَعْدان قريب من كلام ٱلفراء . ثم إنَّ ٱلفراء أجاز بعدُ أن يَعمل ٱلظنُّ متوسطاً ، فقال : وتقول : عبدُ الله أَظُنُّه قائمٌ ، فيسنح لك فيها أربعة معان : إنْ جعلتَ ٱلهاء لعبد الله رفعتَه بعودها عليه ، ونصبتَ قائمًا لأنه حال للهاء . وإنْ شئتَ جعلتَ ٱلهاء أنها لعبد الله ، وألغيتها ، ورفعت عبد الله وفعله ، كأنك قلت : عبدُ الله قائمٌ أَظُنُّه . وإنْ شئتَ جعلتَ ٱلهاء كناية عن مصدر ، فرفعت عبد الله وفعله ، كأنك قلت : عبدُ الله أَظُنُّ ذاك قائمٌ . وإنْ شئتَ جعلتَ ٱلهاء لرجلٍ قد جَرى له ذِكْر ، فتنصب عبد الله لأنه خبر ٱلهاء، وتنصب قائمًا على ٱلقطع. انتهى .

وتلخص من هٰذا ٱلكلام أنها إذا توسطتْ أو تأخرتْ بَطَلَ ٱلإعمال ، إلا أنَّ ٱلفراء أجاز ٱلإعمال مع ٱلتوسط ، وهو في ٱلوجه ٱلرابع ٱلذي ذكره آخراً في هٰذه ٱلمسألة . وينبغي أنها إذا تأخرت أن تلغى ، ولا يُقْدَم على ٱلإعمال إلا بسَماع ، وإنْ كان ٱلقياس يقتضيه .

[٣: ١٦/ب] فرع: زيدٌ ظَنَنتُ مالُه كثيرٌ، يجوز فيه ٱلإلغاء وٱلإعمال: فإنْ ألغيتَ رَفعتَ / زيدًا،و«مالُه كثيرٌ» خبر عنه لأنَّ ٱلظنَّ متوسط.وإنْ أعملتَ نَصبتَ زيدًا ، وكانت ٱلجملة من قوله «مالُه كثيرٌ» في موضع نصبٍ على أنها ٱلمفعول ٱلثاني.

وزعم ٱلفراء أنَّ ٱلإلغاء هنا قبيح ، قال : لأنَّ بعدَ ٱلظنِّ حرفين ، فكأنها مبتدأة . يعني أنَّ بعدَ « ظَنَّ » ما يمكن أن يعمل فيه ، وهما جُزْآ ٱلجملة ، فكأنك هيأتَها للعمل ، ثم ألغيتَها .

---

(١) معاني ٱلقرآن ٢ : ٣٣٨ .

وقوله **وتقديرُ ضميرِ ٱلشأنِ أو ٱللامِ ٱلمُعَلِّقةِ في نحو ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ أَوْلَى مِنَ ٱلإلغاء** وكان ٱلمصنف قد قَدَّمَ أنَّ حَمْلَ هٰذا على ٱلإلغاء قبيحٌ ، ورأى هنا أنَّ تأويله على إبقاء ٱلفعل على عمله لأجل تَقَدُّمه أَولَى من حَمْله على إبطالِ عمله وهو متقدم ، ويكون أصله : ظَنَنتُه زيدٌ قائمٌ ، فٱلمفعول ٱلأول ضمير ٱلشأن ، وٱلثاني ٱلجملة ، وهي في موضع نصب ، كما حذفوه في قولهم : إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ [1] ، ٱلتقدير : إنَّه ، أو يكون أصله : ظَنَنتُ لَزيدٌ قائمٌ ، فحذف لام ٱلابتداء ، وهي مُرادة ، فكان ظَنَنتُ إذْ ذاك مُعَلَّقة ، وٱلجملة من قولك «لَزيدٌ قائمٌ» في موضع معموليها ، وعلى هٰذا ٱلوجه خَرَّجه س [2] ، وحُمِلَ [3] عليه قولُ ٱلشاعر [4] :

..... وإخالُ إنِّي لاحِقُ مُسْتَتْبَعُ

بٱلكسر على تقدير : إني لَلاحقٌ .

وإنما كان هٰذان ٱلتأويلانِ أَولَى من تأويلِ ٱلإلغاءِ لأنَّ ٱلإلغاءَ فيه إبطالُ ٱلعملِ لِـ« ظَنَّ » ، وهي متقدمة ، وفي هذين إبقاؤها عاملة ، إما في ٱللفظ إذا أَضمرتَ ضمير ٱلأمر ، وإما في ٱلمعنى إذا عَلَّقتَ .

فإن قلت : أيُّ ٱلتأويلين أرجح ؟

قلت : يظهر في بادي ٱلرأي ترجيح ٱلأول لأنَّ ظَنَنتُ فيه عاملة في ٱللفظ ، وأما ٱلثاني فهي عاملة في ٱلموضع لا في ٱللفظ .

---

(١) ٱلكتاب ٢ : ١٣٤ .

(٢) ٱلكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ٱنظر شرح أبيات ٱلمغني ٤ : ٣٥٢ .

(٤) هو أبو ذؤيب ٱلهذلي . وصدر ٱلبيت : فَعَبَرْتُ بَعدَهُمُ بِعَيْشٍ ناصبٍ . شرح أشعار ٱلهذليين ص ٨ . غبرت : بقيت . وناصب : فيه نَصَبٌ . ومستَتْبَع : مُستَلْحَق .

والذي يقتضيه النظر ترجيح ما ذهب إليه س لأنه كثيراً ما يلحظ المعنى ، ففي ما اختاره حذفُ حرفٍ مؤكِّدٍ لا عملَ لِـ« ظَنَّ » فيه ، ولا موضعَ له من الإعراب ، ولم يخل [1] الفعل من العمل في الموضع . وفيما ذكره المصنفُ حَذْفُ اسمٍ معمولٍ لِـ« ظَنَّ » ، وحَذْفُ غيرِ المعمولِ أَولَى من حَذفِ المعمول . وأيضًا فإنه مُبْهَمٌ يُفَسِّرُه ما بعدَه، فالقياس يقتضي ألاَّ يجوزَ حذفُه ، كما لم يجز بعدَ رُبَّ ، ولا [2] بعدَ نِعْمَ وبِئْسَ ، ولا في باب التنازع . وأيضًا [3] فحَذفُ مفعولَيْ ظَنَّ لدلالة المعنى على الحذف في غاية النُّدور . وأيضاً فكما لا يجوز حذفُ المفسَّر وإبقاءُ تفسيره فكذلك لا يجوز هٰذا .

قال المصنف [4] : « ومما ينبغي أن يُحمَل على هٰذا قولُ كعب بن زهير ، رضي الله عنه [5] :

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُوْ مَوَدَّتُها وما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ

التقدير : وما إخالُه لَدَينا مِنكِ تَنْويل » انتهى .

وهٰذا الذي ذكره المصنف [6] محتمل ، وتَقَدَّمَ التأويلُ فيه [7] ، وهو أنَّ حرف النفي دَخلَ على الجملة ، ثم اعترض الفعل بين الحرف / والجملة ، ولا إضمارَ إذْ ذاك في الفعل لأنه مُلْغًى . [٣: ١٧/أ]

---

(١) ن : ولم يمنع .

(٢) لا : ليس في ك .

(٣) وأيضًا فحذف مفعولي ظنَّ لدلالة المعنى على الحذف في غاية الندور : ليس في ك .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٨٦ .

(٥) تقدم في ١ : ٢١٥ .

(٦) المصنف : ليس في ك .

(٧) تقدم في ص ٦٠ .

وهٰذا ٱلترتيب ـ أعني : ظَنَنتُ زيدٌ قائمٌ ـ قد ذكرنا [1] تَنازُعَ ٱبنِ هشامٍ وٱبنِ عصفورٍ في سماع مثل هٰذا عن ٱلعرب ، وقد أجازه س في كتابه [2] على ٱلتأويل ٱلذي ذكرناه مِنْ حذفِ لام ٱلٱبتداء ، وجوازُه لا يَدُلُّ على سماعه ؛ إذْ يُمكن أنْ أجازه بٱلقياس .

وقوله **وقد يَقَعُ ٱلْمُلْغَى بينَ مَعمُولَيْ إنَّ ، وبينَ سَوفَ ومَصحوبِها ، وبينَ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه** مثالُ ٱلأُولى قولُه [3] :

إنَّ ٱلْمُحِبَّ ـ عَلِمْتُ ـ مُصْطَبِرُ ولَدَيْهِ ذَنْبُ ٱلْحِبِّ مُغْتَفَرُ

ومثالُ ٱلثانية قولُه [4] :

وما أَدْرِي وسوفَ ـ إخالُ ـ أَدري قَومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِسَاءُ

ومثالُ ٱلثالثة قولُه [5] :

فما جَنَّةَ ٱلفِرْدَوْسِ أَقْبَلْتَ تَبْتَغي ولكنْ دَعاكَ ٱلْخُبْزُ ـ أَحْسَبُ ـ وٱلتَّمْرُ

وٱلمسألةُ ٱلأُولى دَخَلَتْ فيها [6] بينَ ما أصلُه ٱلمبتدأُ وٱلخبر ، بخلاف ٱلمسألتين ٱلأُخْرَيَيْنِ .

---

(١) ذكره في ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٢) ٱلكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٧ وٱلعيني ٢ : ٤١٨ .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٢٨ .

(٥) هو حَكيم بن قَبيصة بن ضِرار ، قاله لٱبنه بِشْر ٱلذي فارقه هاجرًا ٱلبدوَ إلى ٱلأمصار . ٱلحماسة ٢ : ٤١٨ [٨٣١] وٱلتنبيه لٱبن جني ص ٥٠٨ [رسالة] وشرح ٱلحماسة للأعلم ص ١١٢٧ وللمرزوقي ص ١٨٢٥ . وزاد ٱلمرزوقي أنّ ٱلمدائني نسب ٱلقطعة ٱلتي منها هٰذا ٱلبيت في كتاب ٱلعققة إلى حكيم بن ضِرار ٱلضَّبِّيِّ ، قاله لٱبنه ، وكان غزا وترك أباه . ك : دعاك ٱلخير .

(٦) فيها : سقط من ن .

وقولُه **وإلغاءُ ما بينَ ٱلفعلِ ومرفوعه جائزٌ لا واجبٌ ، خلافًا للكوفيين** مثالُ ذٰلك : قامَ أَظُنُّ زيدٌ ، ويقومُ أَظُنُّ زيدٌ . مَنَعَ ٱلكوفيون إعمالَ هٰذا ، ووجوبُ ٱلإلغاءِ جارٍ على مذهبهم في منعِ إعمالِ مثلِ : ظَنَنْتُ يقومُ زيدٌ ، وظَنَنتُ قامَ زيدٌ ، وقد تقدمت هٰذه ٱلمسألة [1] .

قالوا : وٱلصحيحُ مذهبُ ٱلبصريين في أنه يجوز في ذٰلك ٱلإلغاءُ وٱلإعمال ، وبذٰلك وَرَدَ ٱلسَّماعُ ، قال ٱلشاعر [2] :

شَجَاكَ - أَظُنُّ - رَبْعُ ٱلظَّاعنينا ولَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ ٱلعاذلينا

يُنْشَدُ برفعِ « رَبْعٍ » ونصبِه [3] .

وٱلذي يقتضيه ٱلقياس أنه لا يجوز إلا ٱلإلغاء ؛ لأنَّ ٱلإعمالَ مترتبٌ على كون ٱلجزأين كانا مبتدأً وخبرًا ، وٱلجزآن هنا لا يكونان مبتدأً وخبرًا ٱلبتةَ ؛ لأنَّ النحويين مَنعوا من تقديم ٱلخبر إذا كان رافعاً ضميرَ ٱلمبتدأ ٱلمُسْتَكِنَّ أو ٱلبارزَ ٱلمتصلَ على ٱلمبتدأ ، وٱلإعمال يؤدي إلى ذٰلك ، فلا يجوز .

ومِنَ ٱلإلغاءِ قَولُ ٱلأَفْوَهِ ٱلأَوْدِيِّ [4] :

ألا عَلِّلاني ، وٱعْلَما أَنَّني غَرَرْ وما - خِلْتُ - يُجْديني ٱلشَّفَاقُ ولا ٱلحَذَرْ

هٰكذا رُوي برفع ٱلشَّفَاق .

---

(١) تقدمت في ص ٥٩ .

(٢) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٧ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٤٦ وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ١٨٢ - ١٨٣ [٦١٦] . شجاك : أحزنك . وٱلربع : ٱلمنزل . وٱلظاعن : ٱلمرتحل .

(٣) فٱلرفع على ٱلإلغاء ، وٱلنصب على أنه مفعول أول لأَظُنُّ ، وجملة شجاك في محل نصب ، مفعوله ٱلثاني .

(٤) هٰذا ٱلبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٥ . ٱلشفاق : ٱلشفقة . ن : ٱلشقاق . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

وفي ٱلبسيط : وأمَّا إنْ كان ٱلخبرُ فعلاً وتَقَدَّمَ ، نحو : يقومُ ظَننتُ زيدٌ ـ فٱلبصريون على جواز ٱلإلغاء وٱلإعمال ، لكنْ عند ٱلإلغاء يجب على مذهبهم أنْ يرتفعَ ٱلٱسمُ بٱلفعلِ كما كان في ٱلٱبتداء . وينبغي أنْ يَقْبُحَ للفصل بٱلأجنبيِّ ؛ لأنه / ليس معمولاً للفعل ولا مؤكِّدًا لمعناه ، وٱلأحسنُ ٱلتأخيرُ . [٣: ١٧/ب]

وقال ٱلكوفيون : لا يكون إلا إلغاءُ [١] ظَننتُ في هٰذا ؛ لأنَّ ٱلأولَ يطلبُ فاعلَه ، وٱلاسم فاعلٌ له في ٱلمعنى ، فلا يُمنَع عنه ؛ لأنه يكون إلغاءً لِمَا لا يجوز إلغاؤه .

وقال بعض ٱلمتأخرين: إنَّ صورة هٰذه ٱلمسألة تكون من باب إعمال ٱلفعلين، فينبغي أن تجري على ٱلخلاف فيه . وهٰذا ٱلذي ذكره لا يَصِحُّ ؛ لأنَّها لا تدخل في باب ٱلإعمال إلا بتقدير أن تُعمَل ولا تُلغَى ، وأمَّا بتقدير ٱلإلغاء فلا تدخل ؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار فيها ولا حذف ، فليست هٰذه ٱلصورة داخلة في ٱلإعمال مطلقًا .

وفي ٱلإفصاح : منع ٱلكوفيون : قامَ ظَننتُ زيدًا ، أو يقومُ خِلْتُ محمدًا ، وأجازوا ٱلرفع على ٱلفاعل لا على ٱلٱبتداء ، وقالوا : لا يُنصَب إلا ما كان مبتدأً قبلَ ظَننتُ ، ولا يُبتَدأ بٱلٱسم إذا تَقَدَّمَه ٱلفعل . وٱلبصريون أجازوا ٱلنصب لأنَّ ٱلعاملَ ٱلآنَ فعلٌ ، فلا يكون فعلٌ [٢] أقوى منه . وٱلمسألة [٣] عندي من إعمالِ ٱلفعلين ، فأمَّا ٱلرفعُ فٱختلفوا فيه ، وٱلصحيح ما رآه ٱلكوفيون ؛ لأنَّ ٱلظَّنَّ كَلا شيءٍ ، وٱلفعل قد تَفَرَّغَ لِمَا بعدَه .

وقولُه **وتوكيدُ ٱلمُلْغَى بمصدرٍ منصوبٍ قبيحٌ** مثالُه : زيدٌ ظَننتُ ظَنًّا منطلقٌ .

---

(١) ك : لا يكون ٱلإلغاء .

(٢) فلا يكون فعل : ليس في ن .

(٣) وٱلمسألة عندي من إعمالِ ٱلفعلين ، فأمَّا ٱلرفعُ فٱختلفوا فيه : ليس في ك .

والسببُ عند س [1] وحُذَّاقِ النحويين في قُبحِ إلغائه إذا عَمِلَ في صريحِ المصدر أنَّ العرب قد تُقيمُ المصدرَ إذا تَوَسَّطَ مُقامَ الظَّنِّ ، وتُلغيه مع ذٰلك ، وتجعله بدلاً منه ، فتقول : زيدٌ ظَنًّا منطلقٌ ، فيكون المصدرُ إذْ ذاك منصوبًا بـ« ظَنَنتُ » [2] مضمرًا ، وجاز إضمارُ الفعل لدلالة الكلام عليه مِنْ جهة أنَّك إذا قلتَ زيدٌ ظَنًّا منطلقٌ عُلِمَ من ذٰلك أنك لم تَقُلْ هٰذا الكلام [3] إلا بعدَ أنْ ظَنَنْتَه كذٰلك ، فلَمَّا كانوا يجعلون المصدرَ إذا تَوَسَّطَ ورفعوا الاسمين عِوَضًا من ظَنَنتُ كرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ لأنَّ الجمعَ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه قَبيحٌ ؛ ولذٰلك لم يُظْهِروا الناصب لـ«سَقْيًا لك»، فلم يقولوا سَقَى اللهُ سَقْيًا لك لَمَّا جعلوا المصدر عوضًا من ذٰلك الفعلِ الناصبِ له.

وزعمُ ابن خَروف أنه إنما قَبُحَ ذٰلك مِنْ جهةِ أنك تكون قد أَلغَيتَ الظَّنَّ وأَعمَلتَه ، والإلغاءُ [4] والإعمالُ مُتَدافعان .

وهٰذا الذي ذهب إليه باطلٌ بدليلِ أنك تقول : زيدٌ ظَنَنتُ اليومَ قائمٌ ، فتُعمِلُ ظَنَنتُ في الظرف ، وتُلْغيه عن المفعولين ، ولا يُستَقْبَحُ ذٰلك ، فلو كانت العِلَّة ما ذَكر لم يُستَقبَحْ [5] هٰذا .

وقولُه **وبمُضافٍ إلى الياء ضعيفٌ** مثالُه : زيدٌ ظَنَنتُ ظَنِّي قائمٌ .

وقولُه **وبضميرٍ أو اسمِ إشارةٍ أَقَلُّ ضَعْفًا** مثالُ الضمير : زيدٌ ظَنَنتُه منطلقٌ . ولما قَبُحَ الجمعُ بينَ الفعلِ [6] وصريحِ مصدرِه قَبُحَ أيضًا بينَ الفعلِ وضميرِ المصدرِ

---

(١) الكتاب ١ : ١٢٥ وشرحه للسيرافي ٣ : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) بظننت : ليس في ك .

(٣) الكلام : ليس في ن .

(٤) والإلغاء : سقط من ك .

(٥) ن : لا يستقبح .

(٦) بين الفعل : ليس في ك .

إجراءً لِضَمير ٱلمصدرِ مُجْرَى ٱلمصدرِ مِنْ حيثُ كان إيَّاه في ٱلمعنى ؛ إلا أنَّ قُبْحَ ٱلإلغاء معَ ٱلمصدرِ أشَدُّ من قُبْحه معَ ضميرِ [1] / ٱلمصدرِ ؛ لأنَّ ٱلمجعولَ عِوَضًا من ٱلفعل [2] إنما هو ٱلمصدرُ لا ضميرُه . [٣: ١٨/أ]

وقال ٱبنُ خَرُوف : زيدٌ ظَنَنتُه منطلقٌ أحسنُ من قولك زيدٌ ظَنَنتُ ظَنًّا منطلقٌ من جهة أنَّ ٱلضميرَ مبنيٌّ ، لا يظهر لِظَنَنتُ فيه عَمَلٌ . وهٰذا ٱلذي ذَكَره ٱبنُ خَرُوفٍ هو على ما قُدِّمَ مِنَ ٱلسببِ في ٱلإعمالِ في صريحِ ٱلمصدرِ وإلغاءِ ظَنَّ .

وضميرُ ٱلمصدرِ يكونُ بلفظِ ٱلمذكَّرِ ٱلمفرَدِ كما مَثَّلْناه . وأجازَ هشامٌ وأصحابُ س: عبدُ ٱللهِ أَظُنُّها ذاهبٌ، بمعنى : أَظُنُّ ٱلظَّنَّةَ، ونظيرُه قولُ ٱلشاعر [3]:

فإنَّكُما إنْ تَنْظُراني ساعةً مِنَ ٱلدَّهرِ تَنْفَعْني ، أَرَى أُمَّ جُنْدَبِ

أي : تَنْفَعني ٱلنَّظْرة .

وأجازوا : عبدُ ٱللهِ أَظُنُّهما ذاهبٌ، أي : أَظُنُّ ٱلظَّنَّتَينِ . وأجازوا : أَظُنُّهنَّ ، كناية عن ٱلظَّنَّات .

ولا يُجيز ٱلفَرَّاءُ ٱلتأنيثَ فيقول «أَظُنُّها» إلا مع ٱلمؤنث. وهٰذا ٱلتخصيص [4] لا معنى له ؛ لأنَّ ٱلقصدَ إنما هو إلى ٱلمصدر ، وٱلمصدرُ للمذكر وٱلمؤنث واحد .

وأجاز هشامٌ : زيدٌ ظانٌّ أنا قائمٌ . وكذا : زيدٌ أنا ظانٌّ قائمٌ ، يلغي ٱلظَّنَّ ـ يعني : وإنْ كان في جملة ٱسمية ـ كما يلغيه في جملة فعلية . قال : فإنْ أراد ٱلمصدر جاء بٱلهاء ، فقال : زيدٌ ظانُّه أنا قائمٌ ، وإن شاء قال : أنا ظانُّها ، يريد : ٱلظَّنَّة ، وظانُّهُنَّ ، يريد : ٱلظَّنَّات .

---

(١) ضمير : ليس في ن .

(٢) من ٱلفعل : ليس في ك .

(٣) هو ٱمرؤ ٱلقيس . ديوانه ص ٤١ . تنظراني : تنتظراني .

(٤) ن : تخصيص .

وقال ٱلفرَّاء : كلامُ ٱلعربِ : زيدٌ ظانًّا أنا قائمٌ ، بٱلنصب لأنَّ ٱلظَّنَّ مُعَلَّقٌ بٱلجملة .

قال ٱلنَّحَّاسُ: جَعَلَ ٱلفرَّاءُ ظانًّا مصدرًا مثلَ «ٱللَّهُمَّ عائذًا بكَ مِنَ ٱلنارِ» [1]، أي : عَوْذًا . وهٰذا كلُّه خطأٌ عند ٱلبصريين ، و« فاعِلٌ » مصدرًا لا يُقاسُ عليه . وٱلذي أجازه هشامٌ لا يَحْسُنُ إلا أنْ يكونَ مِن كلامين ، فتقول : زيدٌ ظانٌّ [2] أنا قائمٌ ، أي : زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ ذٰلك .

ومثالُ ٱسم ٱلإشارة : زيدٌ ظَنَنتُ ذاك منطلقٌ . ولم يذكر ٱلفارسيُّ في «ٱلإيضاح» « ذاك » إذا أردتَ به ٱلمصدر ، وذكره س [3] . وبٱتِّفاقٍ هو أحسنُ في ٱلإلغاء من لفظ ٱلمصدر عند من يُجيز إلغاءه .

وٱختلفوا أهو أحسنُ في ٱلإلغاء من ٱلضمير أو ٱلضميرُ أحسنُ منه أو هما في ذٰلك سواء : فظاهرُ كلام س أنه أضعفُ في ٱلإلغاء من ٱلضمير لأنه ٱسمٌ ظاهرٌ منفصل ، فهو أشْبَهُ بلفظِ ٱلمصدر . وقال ٱلزَّجَّاجُ : ٱلهاءُ أضعفُ لأنه يُتَوَهَّمُ منها أنها راجعة إلى زيد . وما قاله ٱلزَّجَّاجُ لا يظهر لأنَّ « ذٰلك » يُمكن أن يكون إشارةً إلى « زيد » أيضًا .

وقولُه **وتُؤَكَّدُ ٱلجملةُ بمَصدرِ ٱلفعلِ بدلاً مِن لَفظِه منصوبًا ، فيُلغَى وجوبًا** مثالُه : زيدٌ منطلقٌ ظَنَّك ، أو : زيدٌ ظَنَّكَ منطلقٌ ، نابَ ظَنَّكَ مَناب ظَنَنتَ ، ونصبُه نصب ٱلمصدرِ ٱلمؤكِّد للجمل ، فإلغاؤه واجب ، / فلا يجوز أن تقول : زيدٌ أظَنَّكَ منطلقًا ؛ لأنَّ ٱلمفعولين إذ ذاك من صلة ٱلمصدر ، وإذا كانا من صلته لم يكن [٣: ١٨/ب]

---

(١) يستعمل هٰذا كثيرًا في ٱلدعاء ، وقد ورد في أحاديث كثيرة ، منها حديث أخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٠٨٦ ـ ٱلحديث ٢٧١٨ [كتاب ٱلذكر : باب ٱلتعوذ من شر ما عمل]، ولفظه : « عائذًا بالله من ٱلنار » . وٱنظر ٱلكتاب ١ : ٣٤١ .

(٢) ن : ظانًّا .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٢٥ .

للفعل ٱلمضمر ما يدلُّ عليه .

وقولُه **ويَقْبُحُ تَقديمُه** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [1] : « لأنَّ ناصبَه فعلٌ تدلُّ عليه ٱلجملة ، فقَبُحَ تقديمُه كما قَبُحَ تقديمُ حَقًّا مِن قولك : زيدٌ قائمٌ حَقًّا ، ولذٰلك لم يعمل ؛ لأنه لو عمل وهو مؤكِّد لٱستحقَّ ٱلتقديمَ بٱلعمل ، وٱلتأخيرَ بٱلتوكيد ، وٱستحقاقُ شيء واحد تقديمًا وتأخيرًا في حال واحد محال » ٱنتهى .

وهٰذا ٱلقُبح ٱلذي هنا هو بمعنى أنه لا يجوز . وأجاز ذٰلك ٱلأخفش ، قال : وتقول [2] « ظَنَّكَ عبدُ ٱللهِ حسنٌ » إذا ألغيتَ ٱلظَّنَّ ، ونصبتَ ظَنَّك بٱلفعل ، كأنك قلت : عبدُ ٱللهِ حسنٌ تَظُنُّ ظَنَّك ، أو : ظَنَنتَ ظَنَّك .

ورَدَّ ٱلنَّحَّاسُ هٰذا على ٱلأخفش بوجهين :

أحدهما : أنه ألغى ٱلظَّنَّ في أول ٱلكلام. ولا يلزمه ذٰلك لأنَّ مذهبه أن تُلغَى ظَنَنتُ متقدمةً جوازًا وإن لم يكن حَسَنًا عنده ، ولأنه ٱلنِّيَّة به عنده ٱلتأخير ، فليس مثل : ظَنَنتُ زيدٌ قائمٌ ؛ لأنَّ ظَنَنتُ هنا وقعتْ موقعَها ، ولا يُنوَى بها ٱلتأخير .

وٱلوجه ٱلآخر : هو أنه لا يجوز إضمارُ ما لا يُعْرَفُ معناه . وهٰذا يجوز أن يكون ٱلمعنى على ٱلمُضِيِّ وعلى ٱلٱستقبال ؛ ألا ترى أنه قَدَّرَ : تَظُنُّ ظَنَّك ، أو : ظَنَنتَ ظَنَّك ، وهٰذا لازمٌ في حالة ٱلتوسُّط وٱلتأخُّر ، إذا قلت : زيدٌ ظَنَّك قائمٌ ، أو : زيدٌ قائمٌ ظَنَّك ـ فينبغي ألاَّ يجوز ذٰلك لعدمِ تَعَيُّنِ ٱلفعلِ ٱلمحذوفِ ٱلعاملِ في ٱلمصدر ؛ إذ يحتمل أن يكون ماضيًا [3] ومستقبلاً .

وملخص هٰذا ٱلكلام في ٱلمصدر أنه لا يخلو أن تأتي بٱلفعل معه أو لا تأتي

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٧ .

(٢) ك : ويجوز .

(٣) أن يكون ماضيًا : ليس في ك .

بٱلفعل : فإن أتيت بٱلفعل كان مؤكِّدًا للفعل ، ثُمَّ ٱلفعلُ إمَّا أن يكون متقدمًا فٱلإعمال ، نحو : ظَنَنتُ ظَنًّا زيدًا قائمًا ، وسواءٌ أتيتَ بٱلمصدر صريحًا أم بضميره أم بٱسم إشارة إليه ، أو[1] متوسطًا أو متأخرًا، فٱلفصيح ٱلإعمال ، ويجوز ٱلإلغاء ، وهو قليل جدًّا ، فإن أتيتَ بصريحِ ٱلمصدرِ كان جائزًا على قُبْح ، أو بٱلضمير أو ٱسمِ ٱلإشارة كان دونَ صريحِ ٱلمصدرِ في ٱلقُبْح .

وإن لم تأتِ بٱلفعل فإمَّا أنْ يتأخرَ ٱلمصدرُ أو يَتوسَّطَ أو يَتقدَّمَ ، ولا يكون إذ ذاك إلا صريح ٱلمصدر ، لا ضميره ولا ٱسم إشارة [إليه] [2] : فإن تأخَّر أو توسَّطَ فٱلإلغاء ، وهو إذ ذاك بدلٌ من ٱلفعل ٱلملغَى ، فلا يجتمع معه ، وإنما يجتمع مع ٱلفعل ٱلعامل ، ولا يكون بدلاً من ٱلفعل ٱلعامل فيعمل لكونه بدلاً منه .

وذهب أبو ٱلعباس وٱلزَّجَّاج وأبو بكر إلى جواز إعماله ، فعلى مذهبهم تقول : زيدًا ظَنَّكَ منطلقًا [3] ، وزيدًا منطلقًا ظَنَّكَ ، فتُعمله لأنه عندهم بدلٌ من ٱلفعل ٱلعامل .

[٣: ١٩/أ] وإنْ تَقدَّم فٱلصحيح / أنه لا يجوز [4] ٱلتقديم . وأجاز ٱلأخفشُ وغيرُه ٱلتقديم. وٱختلف مجيزوه في جواز إعماله ، فمنهم من أجاز ذٰلك ، فيقول : ظَنَّكَ زيدًا قائمًا . وٱلصحيحُ عندَ أكثرِ مَن أجازَ ٱلتقديمَ أنه لا يجوز ٱلإعمال ، قالوا : لأنه لا دليلَ إذ ذاك على ٱلفعل ٱلمحذوف . وهٰذا ٱلتفريعُ كلُّه على مذهبِ مَن يرى أنك مجيز في ٱلإلغاء ، وتقدم أنه قول ٱلجمهور . وأمَّا على مذهب ٱلأخفش ففيه ٱلتفصيل ٱلسابق .

---

(١) ك ، ن : أم . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٢) إليه : تتمة من ٱلٱرتشاف ص ٢١١٢ .

(٣) منطلقًا ، وزيدًا منطلقًا ظَنَّكَ : سقط من ك .

(٤) ن : أنه يجوز .

وقوله **ويَقِلُّ ٱلقُبْحُ في : متى ظَنَّكَ زيدٌ ذاهبٌ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [1] : « وكما قَلَّ ٱلقُبْحُ بتقديم متى في متى تَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ يَقِلُّ في : متى ظَنَّك زيدٌ ذاهبٌ » ٱنتهى .

ومَن أجاز ٱلنصب في ظَنَّكَ زيدًا ذاهبًا كان عنده هنا أجوز ، فيقول : متى ظَنَّكَ زيدًا ذاهبًا [2] ؛ لأنَّ أدوات ٱلٱستفهام طالبة للفعل ، فجاز إضمار ٱلفعل بعدها لذٰلك [3] . ومِمَّنْ ذهب إلى إجازةِ ذٰلك ومنعه ظَنَّكَ زيدًا قائمًا بٱلإعمال ٱبنُ عصفور .

وقولُه **وإنْ جُعِلَ متى خبرًا لِظَنَّ رُفِعَ ، وعَمِلَ وجوبًا** ، فتقول : متى ظَنُّك زيدًا قائمًا ؛ لأنه إذ ذاك ليس بمصدرٍ مؤكِّدٍ ولا بدلٍ من ٱللفظ بٱلفعل ، وإنما هو مُقَدَّرٌ بحرفٍ مصدريٍّ وٱلفعل ، كما تقول : متى ضَرْبُك زيدًا .

وقولُه **وأجازَ ٱلأخفشُ وٱلفَرَّاءُ إعمالَ ٱلمنصوبِ في ٱلأمرِ وٱلٱستفهامِ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [4] : « لأنهما يَطلُبانِ ٱلفعلَ ، نحو : ظَنَّكَ زيدًا منطلقًا ، ومتى ظَنَّكَ زيدًا منطلقًا ، بمعنى [5] : ظُنَّ ظَنَّك زيدًا منطلقًا ، ومتى ظَنَنتَ ظَنَّك زيدًا منطلقًا » ٱنتهى .

وهٰذا ٱلذي حكاه ٱلمصنف عن ٱلأخفش وٱلفَرَّاء هو ٱلقياس ، فكما جاز ذٰلك في نحو : ضَرْبًا زيدًا ، أي : ٱضْرِبْ زيدًا ، وقوله [6] :

أَعَلاقةً أُمَّ ٱلوُلَيِّدِ ....

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٧ - ٨٨ .
(٢) ك : أجوز من ظَنَّكَ زيدًا ذاهبًا .
(٣) ن : كذٰلك .
(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٨ .
(٥) بمعنى ظُنَّ ظَنَّك زيدًا منطلقًا ومتى ظَنَنتَ ظَنَّك زيدًا منطلقًا : سقط من ن .
(٦) تقدم في ٣ : ١٥٥ .

أي : أَتَعْلَقُ أُمَّ ٱلوُلَيِّد ، جاز ذٰلك في باب ظَنَّ .

وقال صاحبُ ٱلمُلَخَّص [1] : « تقول : ظَنَّا زيدًا منطلقًا ، كما تقول : ضَرْبًا زيدًا ، وتُعمِل ظَنَّا كما تُعمِل ظَنَنتُ إذا تَقَدَّمَتْ ، وكذٰلك لو وَسَّطتَ ظَنَّا أو أخَّرتَه فٱلإعمال، ولا يجوز ٱلإلغاء لأنها في نية ٱلتقديم ، ولأنَّ ٱلأمر طالب بٱلفعل ، ومَبْنَى ٱلكلام عليه ، فإنْ جئت بـ« ظَنَّا » بعد ما بنيتَ ٱلكلام على ٱلإخبار بلا عملٍ لِظَنَّ جاز، كما تقول : زيدٌ منطلقٌ ظَنَّ ، تريد : ظَنَّ هٰذا موجودًا ، وتقول : أظنَّا زيدًا منطلقًا ، ليس إلا ٱلإعمالُ لِتَقَدُّمِها ، فإنْ تَوَسَّطتْ أو تأخَّرَتْ جاز ٱلإلغاء وٱلإعمال كما يجوز في ٱلخبر » .

ص : وتَختَصُّ أيضًا ٱلقلبيَّةُ ٱلمتصرِّفةُ بتعدِّيها معنًى لا لفظًا إلى ذي ٱستفهام ، أو مضاف إليه ، أو تالي لامِ ٱلٱبتداءِ أو ٱلقَسَمِ / أو (ما) أو (إنِ) ٱلنافيتين أو (لا) ، ويُسَمَّى تَعليقًا . [٣: ١٩/ب]

ش : ٱلتعليقُ تركُ ٱلعملِ في ٱللفظ لا في ٱلتقدير لمانع . وإنما قلنا « في ٱللفظ لا في ٱلتقدير » لأنَّ ٱلجملةَ ٱلتي لم يُؤثِّرْ فيها ٱلعاملُ لفظًا لها محلٌّ من ٱلإعراب في ٱلتقدير . ويدلُّ على ذٰلك أنه يجوز ٱلعطف على ذٰلك ٱلمحلِّ ، فيجوز أن تقول : علمتُ لَزيدٌ منطلقٌ وعَمْرًا قائمًا ، فتَعطف نَصبًا على محلِّ : لَزيدٌ منطلقٌ . وهٰذا ٱلتعليق هو بخلاف ٱلإلغاء ؛ لأنَّ ٱلإلغاءَ ـ كما قدَّمناه ـ تركُ ٱلعمل في ٱللفظِ وٱلتقديرِ لغيرِ مانع .

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح [2] : « ٱلتعليقُ عبارةٌ عن إبطالِ ٱلعملِ لفظًا لا مَحَلاً على سبيل ٱلوجوب ، بخلاف ٱلإلغاء ، فهو إبطالُه لفظًا ومَحَلاً على سبيلِ ٱلجواز » انتهى .

---

(١) ٱلملخص ١ : ٢٥٦ ـ ٢٥٧ بتصرف .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٨ . ٱلشرح : ليس في ك .

ويَرِدُ عليه أنَّ مِنَ ٱلتعليق شيئًا يكون على سبيلِ ٱلجواز لا على سبيلِ ٱلوجوب ، وسيأتي بيانُ ذٰلك حيثُ تَكَلَّمَ [1] عليه ٱلمصنف .

وقولُه **وتَخْتَصُّ أيضًا** [2] **ٱلقَلبيَّةُ** ٱلاختصاص يُنافي قولَه بعدُ « ويُشارِكُهنَّ فيه كذا وكذا » ، فٱلاختصاصُ وٱلمشاركةُ لا يجتمعان .

وليس كلُّ أفعالِ ٱلقلوبِ يُعَلَّقُ ؛ ألا ترى أنَّ ٱلإرادة وٱلكراهة ونحوَهما مِن أفعال ٱلقلوب ، ولا تُعَلَّق لأنها لا تدخل على ٱلابتداء ، ولا لها معنى يدخل على ٱلابتداء [3] بحسب ٱلأصل .

ثم اختلفوا [4] : فقال ٱلسيرافيُّ وجماعة : ما كان مِن هٰذه يجوزُ تعليقُها مطلقًا .

وقالت طائفة : لا يكون منها مُعَلَّقًا بحَقِّ ٱلأصلِ إلا ما جاز إلغاؤه ، وهو ٱلمتعدي إلى ٱثنين ، وهو رأيُ ٱبنِ ٱلسَّرَّاجِ [5] وأبي عليٍّ [6] وابنِ ٱلباذشِ وٱبنِ طاهرٍ وجماعةٍ [7] ، سواءٌ أكان عِلْمًا أو ضِدَّه ، وما عداه فبٱلحملِ عليه . وٱحتجُّوا بأنه منعٌ للعمل ، وما لا يتعدى إلى ٱثنين كيف يُمنَع عنهما ، ولأنَّ ٱلتعليق لا يكون إلا فيما يَستَقِلُّ بغير ٱلفعل ، ومعمول ما يتعدى إلى واحد لا يستقلُّ ، فلا بُدَّ مِن تأويله .

وذهب ٱبنُ كيسانَ وثعلبٌ ـ وحُكي عن ٱلمبرِّد ـ أنه لا يُعَلَّقُ إلا ٱلعِلْمُ منها ،

---

(١) ن : يتكلم .

(٢) ك : بها .

(٣) ولا لها معنى يدخل على ٱلابتداء : ليس في ك .

(٤) ٱنظر ذٰلك في شرح ٱلجمل ١ : ٣١٩ ـ ٣٢٠ وٱلكافي في ٱلإفصاح ١ : ٩٦٠ ـ ٩٦٣ .

(٥) ٱلأصول ١ : ١٨٢ .

(٦) ٱلإغفال ٢ : ٤٤٤ ـ ٤٤٧ ، وقد ذكر أنه قول ٱلخليل وسيبويه وجميع ٱلبصريين .

(٧) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١٩ ـ ٣٢٠ .

وأمَّا ٱلظَّنُّ ونحوه فلا يُعَلَّقُ . قال ٱلأستاذ أبو ٱلعُلا [1] : وهو ٱلوجه عندي . وزَعم أنه رأي س على ما فَهم عنه ؛ لأنه ما مَثَّلَ به في أبواب ٱلتعليق [2] . قال أبو ٱلعُلا : وٱلذي يدلُّ عليه أنَّ آلة ٱلتعليقِ بٱلأصل حرفُ ٱلٱستفهامِ وحرفُ ٱلتأكيد ، أمَّا ٱلتحقيقُ فلا يكون بعدَ ٱلظَّنِّ لأنه نَقيضُه ، ولذٰلك قال ثعلب : فإذا قلتَ : ظَنَنتُ إنَّك لَقائمٌ ، تُريد ما غَلَبَ عليك مِنَ ٱليقين ، فتكون ظَنَنتُ بمعنى عَلِمْتُ - فهو جائز ، وإنْ أَردتَ ٱلشَّكَّ كنتَ كٱلكَذَّاب . وأمَّا ٱلٱستفهامُ فٱلمرادُ ٱلإبقاء مع أنك [3] قد زال تردُّدُك ، فإذا دَخلت ظَنَنتُ بمعنى ٱلتَّرَدُّد فلا فائدة [4] في / ٱلتسوية [٣: ٢٠/أ] لأنك شاكٌّ مثله ، فلا تدخلها على ٱلٱستفهام .

فإن قيل : فقد قال س [5] : ظننتُ زيدًا أبو مَنْ هو [6] ، فعلّق .

قيل : هو [7] بمعنى ٱلعِلم إن سَلَّمنا أنه تعليق ، وإلا مَنَعْنا ؛ لأنه إنما دَخل على جملة خبرُها ٱلٱستفهام ، فعَمِلتْ فيما يمكن أن تعمل ، وبقي ما كان مُسْتَفْهَمًا [8] على أصله .

فإن قيل : قد حكى س [9] عن ٱلخليل و يونس أنَّ هٰذه ٱللام لا تدخل على كل فعل ، فلا تقول : وعدتُك إنَّك لَخارِجٌ ، وإنما تدخل على ٱلعِلم وٱلظنِّ وما كان نحوه .

---

(١) هو أبو ٱلعُلا إدريس ٱلذي تقدمت ترجمته في ص ١٣ من هٰذا ٱلجزء ، وقد نص عليه في ٱلٱرتشاف ص ٢١١٤ . ن : ٱلأستاذ أبو علي .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ ، و٣ : ١٤٦ - ١٤٨ .

(٣) زيد هنا في ن : تقول .

(٤) فلا فائدة : ليس في ك . ن : ولا فائدة .

(٥) ٱلكتاب ١ : ٢٣٧ .

(٦) هو : ليس في ن .

(٧) ن : هٰذا هو .

(٨) ك : مستبهمًا .

(٩) ٱلكتاب ٣ : ١٤٩ .

قيل : يُحمَل ٱلظنُّ على ٱلعلم ، أو يكون مذهبًا لهما . قال صاحب «ٱلبسيط» : وهٰذا تكلف في ٱلتأويل ، ولو سَلَّمنا ذٰلك لقلنا : فما ٱلمانعُ من أن يُعَلَّقَ ٱلظنُّ بغير هٰذه من ٱلحروف كـ(ما) و(لا) مما [1] لا يُعدَم فيها ذٰلك .

وقولُه **ٱلْمُتَصَرِّفةُ** ٱحترازٌ من تَعَلَّمْ بمعنى : ٱعْلَمْ ، ومن هَبْ بمعنى : ظُنَّ ، على زعمه ، وتَقَدَّمَ قولُ ٱبن عصفور [2] : إنَّ هَبْ بمعنى ٱجْعَلِ ٱلتي بمعنى صَيِّرْ .

وقولُه **إلى ذي ٱستفهام** يشمل ما يلي ٱستفهامًا ، نحو : عَلِمتُ أزيدٌ في ٱلدار أم عمرٌو ، وعَلِمتُ أخرجَ عبدُ ٱللهِ أم قعدَ ، وما ضُمِّنَ ٱستفهامًا ، نحو : عَلِمتُ أيُّهم في ٱلدار .

وقولُه **أو مضافٍ إليه** مثالُه : عَلِمتُ أبو أيِّهم زيدٌ .

وقال ٱبن كيسان : ٱلفرق بين ٱلظنِّ والعلم هنا أنَّ ٱلعلم يكون بٱلمسألة وٱلبحث وٱلنظر [3] ٱلذي يقع بعده ٱلٱستفهام ، كأنك قلت : سألتُ فعَلِمتُ ، ونَظَرتُ فعَلِمتُ ، كما تقول ، ٱسألْ أيُّهم قام ، أي : سَلِ ٱلناسَ فَقُلْ أيُّهم قام ، وٱلظنُّ إنما هو شيء [4] من نفسك وتمييزٌ برأيك ، وليس ٱلسؤال من غيرك ، ثم يصير معلومًا .

وذهب بعض ٱلنحويين إلى أنَّ ذٰلك حَسَنٌ في عَلِمتُ وقَبيحٌ في غيرها .

وقولُه **أو تالي لامِ ٱلٱبتداءِ** [5] مثالُه ﴿ ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَراهُ ﴾ [6] ، وظَنَنتُ لَزيدٌ قائمٌ .

---

(١) ك : هما .

(٢) تقدم في ص ٢٧ .

(٣) ن : وٱلظن .

(٤) شيء : ليس في ن .

(٥) ك : ٱبتداء .

(٦) سورة ٱلبقرة : ١٠٢ .

وقولُه أو ٱلقَسَمِ مثالُه قولُ ٱلشاعر [1] :

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ ٱلْمَنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

وأكثرُ أصحابنا لا يذكرون في ٱلتعليق لامَ ٱلقَسَم .

وفي « ٱلغُرَّة » : ولامُ ٱلقَسَمِ لا تُعَلَّق ، كقوله [2] :

لقد عَلِمَتْ أَسَدٌ أَنَّنا لَهُمْ يَومَ نَصْرٍ لَنِعْمَ ٱلنُّصُرْ

فهٰذه لام ٱلقَسَم ، ولا تعلّق عَلِمَتْ ، كما تقول : عَلِمتُ أنَّ زيدًا لَيَقُومَنَّ ، فتفتح أنَّ . وأَنشدَ ٱلمصنفَ عَقِبَ [3] إنشادِه هٰذا ٱلبيتَ [4] قولَ ٱلشاعر [5] :

لقد عَلِمَ ٱلإخْوانُ لو أنَّ حاتِمًا يُرِيدُ ثَراءَ ٱلمالِ أَمْسَى لَهُ وَفْرُ

ووجهُ إنشاده أنه جَعل « لو » مُعَلِّقةً للفعل كما عَلَّقَتْه لامُ ٱلقَسَم لأنَّ «لو» تجيء بعد ٱلقَسَم .

قولُه أو ما مثالُه ﴿ وظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [6] ، ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ ما

---

(١) هو لبيد . وٱلبيت من معلقته . وهٰذه رواية سيبويه في ٱلكتاب ٣ : ١١٠ ، وصدره في ديوانه ص ٣٠٨ وشرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٢٢٨ هو : صادَفْنَ منها غِرَّةً فأَصَبْنَها . صادفن : يعني ٱلذئاب . ومنها : من ٱلبقرة ٱلوحشية . وبعده في ن : « طاش ٱلسهم عن ٱلهدف ، أي : عدل » . وفي شرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ٥٥٧ : « منه » أي : ٱلفرير ، وهو ولد ٱلبقرة . وٱنظر ٱلخزانة ٩ : ١٥٩ - ١٦٢ [٧١٦] .

(٢) هو أوس بن حجر. ديوانه ص ٢٩ وتهذيب ٱللغة : ٱلمستدرك ص ٦٦ وٱللسان (رغغ) . وعجزه في هٰذه ٱلمصادر : « لهم نُصُرٌ ولَنِعْمَ ٱلنُّصُرْ » ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) ن : عند .

(٤) كذا ! وٱلبيت ٱلسابق ليس في مطبوعة شرح ٱلمصنف ، وٱلذي قبله هو بيت لبيد .

(٥) هو حاتم ٱلطائي. ديوانه ص ٢٠٢ وٱلشعر وٱلشعراء ص ٢٤٧ وأمالي ٱلزجاجي ص ١٠٩ وٱلخزانة ٤ : ٢١٣ [عند ٱلشاهد ٢٨٦] وشرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٩ . وآخره في ك : وقر .

(٦) سورة فصلت : ٤٨ .

هٰؤلاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ [1] .

وفي «البسيط» : / ذهب ٱلخليل وجماعة إلى أنه يُعَلَّقُ بـ« ما » ٱلنافية لأنها لها ٱلصدرُ كٱلٱستفهام ، تقول : عَلمتُ [2] ما عبدُ الله قائمٌ ، ولأنها تُشبه إنْ وٱللام ؛ لأنها يُتَلَقَّى بها ٱلقَسَم ، وهل يجوز ما تقدم من ٱلعمل في بعض وٱلإلغاءِ عن بعض ، كقولك : عَلمتُ زيدًا ما أبوه قائمٌ ؟ واختلف ٱلمُجَوِّزون [3] : فقيل : لا تكون إلا ٱلتميميَّة ؛ لأنَّ الحجازية كٱلفعل ، وٱلفعلُ لا يدخل على ٱلفعل ، فلا تقول : علمتُ ليس زيدٌ قائمٌ . وقيل : يجوز لأنها ليست بفعل . [٣: ٢٠/ب]

وقيل إنَّ (لا) بمعنى (ما) يجوز أنْ تُعَلَّق ، نحو : عَلمتُ لا رجل في ٱلدار ولا ٱمرأة . وهل تكون فيه (لا) ٱلتبرئة ؟ فيها ما في ٱلحجازية لأنها عاملة ، لكنَّها دونها لأنها محمولة على إنْ ، وإنما تكون كـ(ما) ٱلتي بمعنى ليس .

وفي كتاب ٱلصَّفَّار : « ٱلذي يُعَلَّقُ به ٱللامُ ٱلداخلةُ على ٱلمبتدأ و ٱلخبر ، وٱللامُ ٱلمقرونةُ بإنَّ ، وٱللامُ ٱلداخلةُ على ٱلفعل ، نحو لَيَقُومَنَّ في جواب ٱلقَسَم ، و(ما) و(لا) في جوابه ، على خلاف في (ما) و(لا) .

وهٰذه ٱلمُعَلِّقاتُ كلُّها تكون في جوابِ ٱلقَسَم ، ويُحذَفُ ٱلقَسَمُ ، وتبقى دونه إلا (ما) و(لا) ، فإنهما لا تبقى واحدة منهما [4] دونَ ٱلقَسَم ؛ لأنه لا يُفهَمُ ٱلقَسَم ، بخلاف اللام وإنْ .

وٱلمُعَلَّقُ عن هٰذه ٱلأشياء قيل: هٰذه ٱلأشياء في موضع ٱلمفعول للفعل. وقيل : لَمَّا ضُمِّنَتْ معنى ٱلقَسَم لم تحتج إلى معمول [5] . وقيل : ٱلقَسَم مضمر بعد

---

(١) سورة ٱلأنبياء : ٦٥ .
(٢) علمتُ : ليس في ن .
(٣) ن : ٱلنحويون .
(٤) ك : منها .
(٥) ن : مفعول .

ٱلأفعال ، وهو وجوابه في موضع ٱلمعمول للفعل ٱلمعلّق .

وٱلصحيحُ ٱلأولُ . ورُدَّ ٱلثاني بأنه يحتاج ٱلفعل إلى معمول ضرورة ، وٱلثالث أنهم عَلّقوا ٱلفعلَ عما أَوَّلُه (ما) ، وقد قلنا إنَّ ٱلقَسَم لا يُحذَف معَ (ما)، فثبتَ [1] أنَّ ٱلأفعال مُضَمَّنة معنى ٱلقَسَم » ٱنتهى .

وكنتُ قد ذكرتُ في « مَنْهَج ٱلسَّالك في ٱلكلام على ألفية ٱبن مالك » [2] أنه ظَهر لي أنَّ من ٱلمُعَلِّقات (لعلَّ) ، ومنه ﴿وما يُدْريكَ لَعَلَّ ٱلساعةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [3] ، ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ [4] ، ﴿ وإنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ [5]، ورأيتُ مَصَبَّ ٱلفعل في هٰذه ٱلآيات على جملة ٱلتَّرَجِّي ، فهي في موضعِ نصبٍ بٱلفعل ٱلمُعَلَّق ، إلى أنْ وقفتُ لأبي عليٍّ ٱلفارسيِّ على شيءٍ من هٰذا ، قال وقد ذَكر ﴿ وما يُدْريكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ ﴿ وما يُدْريكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ما نَصُّه : وٱلقولُ في لَعَلَّ وموضعِها إنه يجوز أنْ تكونَ في موضعِ نصب ، وأنَّ ٱلفعلَ لَمَّا كان بمعنى ٱلعِلْم عُلِّقَ عَمَّا بعدَه ، وجاز تعليقه لأنه مثل ٱلٱستفهام ؛ ألا ترى أنه بمنْزلته في أنه غير خبر ، وأنَّ ما بعده منقطع مما قبله ، ولا يعمل فيه ، وإذا كان كذٰلك لم يمتنع أن يقع موقع ٱلمفعول كما يقع ٱلٱستفهام موقعَه ، فعلى هٰذا تكون لَعَلَّ وما بعدَها بعدَ هٰذه ٱلأفعال في موضع نصب .

وقولُه **أو إنِ ٱلنافيتين** مثالُه ﴿ وتَظُنُّونَ إنْ لَبِثْتُمْ إلا قَليلاً ﴾ [6] .

وقولُه **أو لا** مِن أمثلةِ ٱبنِ ٱلسَّرَّاج [7] : أَظُنُّ لا يقومُ زيدٌ .

---

(١) ك : فيثبت .

(٢) منهج ٱلسالك ص ٩٤ .

(٣) سورة ٱلأحزاب : ٦٣ .

(٤) سورة عبس : ٣ .

(٥) سورة ٱلأنبياء : ١١١ .

(٦) سورة ٱلإسراء : ٥٢ .

(٧) ٱلأصول ١ : ١٨٢ .

ولم يَذكر / أصحابُنا أنَّ (لا) من ٱلمعلِّقات ، وذكرها ٱلنَّحَّاس . وذكروا [٣: ٢١/أ] إنَّ وفي خبرها ٱللاّم ، نحو : علمتُ إنَّ زيدًا لَقائمٌ . ويمكن ٱندراج هٰذه ٱلمسألة تحت قوله « أو تالي لامِ ٱلٱبتداء » . وكسرُ إنَّ وفي خبرها ٱللام بعد علمتُ وظننتُ على سبيل ٱلتعليق هو قول جميع ٱلنحاة ، إلا أنَّ أبا ٱلعباس حكى عن ٱلمازني إجازة ٱلفتح مع ٱللام في ذٰلك ، وحكى أنَّ سعيد بن جُبَيْر قرأ ﴿ إلا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ﴾ [١] بٱلفتح .

وأجاز ٱلفَرَّاءُ ٱلفتحَ [٢] إذا طالَ ٱلكلامُ ، وأنشد لطرفة [٣] :

وأنَّ لِسانَ ٱلْمَرْءِ ما لَمْ يَكُنْ لَهُ حَصاةٌ على عَوْراتِهِ لَدَليلُ

وزعم أنه قرئ ﴿ أنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئذٍ لَخَبيرٌ ﴾ [٤] .

وفي هٰذه ٱلجملِ ٱلتي هي مُصَدَّرةٌ بإنَّ ٱلمكسورةِ وفي خبرها ٱللام ، أو بلامِ ٱلٱبتداء ، أو بلامِ ٱلقسم ، أو بِـ(ما) ٱلنافية ، أو بِـ(لا) خلافٌ : فمذهب س [٥] وٱلبصريين وٱبنِ كَيْسان أنها في موضع نصب . وٱلحُجَّةُ لِـ(س) أنَّ ٱلٱعتمادَ على خبرِ ٱلظَّنِّ ، فصار ٱلمعنى إذا قلتَ ظَننتُ ما زيدٌ منطلقًا : في ظَنّي ، قال تعالى ﴿وظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحيصٍ﴾ [٦] . قال ٱبن كَيْسان : ما هنا جَحْد ، وهي وما بعدها في موضع مفعولِ ٱلظَّنِّ لأنه جملة ، وٱلجملةُ فيها ٱسمٌ وخبر ، فقد أَدَّتْ عن

---

(١) سورة ٱلفرقان : ٢٠ . وحكاية ٱلمبرد هٰذه في ٱلأصول ١ : ٢٧٤ ، وقد قال بعدها : ((ففتح إنَّ ، وجعل ٱللام زائدة)) .

(٢) ٱلفتح : سقط من ن .

(٣) تقدم في ٥ : ١٠١ . وزد على ما فيها ديوانه بتحقيق ٱلخطيب وٱلصقال ص ٨٥ . وهٰذه ٱلرواية في ٱلصاحبي ص ١٤٧ منسوبة لبعض أهل ٱلعربية .

(٤) سورة ٱلعاديات : ١١ . ٱنظر إعراب ٱلقرآن للنحاس ٥ : ٢٧٩ وإعراب ٱلقراءات ٱلشواذ ٢ : ٧٣٦ وحاشيتها .

(٥) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

(٦) سورة فصلت : ٤٨ .

مفعولَيِ ٱلظَّنِّ ، كما تقول : ظَننتُ أنْ يقومَ زيدٌ . وقال ٱلكوفيون : أُضْمِرَ بينَ ٱلظَّنِّ وبينَ هٰذه ٱلحروفِ ٱلقَسَمُ . فعلى قولهم لا يكون [1] لِهٰذه ٱلجملِ موضعٌ من ٱلإعراب ؛ لأنَّ ٱلجملَ ٱلمُتَلَقَّى بها ٱلقَسَمُ لا موضعَ لها من ٱلإعراب ، فإنْ كان مسموعًا من لسان ٱلعرب : عَلِمتُ لَزيدٌ منطلقٌ وعمرًا مقيمًا ، بٱلنصب كان ذٰلك حُجَّةً واضحةً على ٱلكوفيين ، وإلا فيحتمل ما قالوه .

وقال أصحابنا : إنَّ هٰذه ٱلأفعالَ تُضَمَّنُ معنى ٱلقَسَم ، فتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به ٱلقَسَمُ [2] ، وتُعَلَّقُ إذ ذاك عن ٱلعمل . وهٰذا جنوح لمذهب ٱلكوفيين . وإذا ضُمِّنَتْ معنى ٱلقَسَمِ لم تكن تلك ٱلجملُ لها موضعٌ من ٱلإعراب ؛ لأنه ـ وإن كان متعديًا ـ ضُمِّنَ معنًى ما لا يَتَعَدَّى ، فلم يَتَعَدَّ، كما أنَّ نُبِّئْتُ في ٱلأصل لا تتعدى ، فلَمَّا [3] ضُمِّنَتْ معنى ما يتعدى إلى ثلاثةٍ تَعَدَّتْ [4] تَعديَتَه [5] .

وهٰذا ٱلذي صححه ٱبن عصفور في « شرح ٱلجمل » [6] ، وهو ضعيف جدًّا ؛ لأنَّ هٰذه ٱلأفعال تحتاج بوضعها [7] إلى معمول ، ولا تقول إنها خَرجتْ بٱلكُلِّيَّة عن معناها حتى لم تَبْقَ تَطلُب معمولاً ، وأنت ترى مضمونَ ٱلجملة مُقَيَّدًا بٱلعِلم أو بٱلظن ، فلم تَتَنَزَّلْ منْزلةَ جملةِ ٱلقَسَم مِن كلِّ جهة .

---

(١) لا يكون لِهٰذه ٱلجمل موضع من ٱلإعراب لأن ٱلجمل ٱلمتلقى بها ٱلقسم : سقط من ن .

(٢) فتتلقى بما يتلقى به ٱلقسم : سقط من ن .

(٣) ك : فكما .

(٤) ك : تعدى .

(٥) زيد هنا في ك ، ن ، ف ما نصه : « نَظَرَ بٱلعين أو ٱلقلب ، ومَثَّلَ بقوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طعامًا ﴾ ، وقوله ﴿ فَٱنْظُرِي ماذا تَأْمُرِينَ ﴾ » . وسيأتي في أول شرحه لكلام ٱلمصنف ٱلتالي ، وهو مكانه ٱلصحيح .

(٦) شرح ٱلجمل ١ : ٣٢٣ . ولم يذكر فيه (نظر) ، وذكره في ٢ : ٤٢٥ ، ولم يمثِّل بٱلآيتين ٱلمذكورتين .

(٧) ك ، ن : يحتاج بعضها . صوابه في ف .

والصحيح مذهب س[1] ، وهو أنَّ الجملة إذ ذاك لها موضع من الإعراب على حسب الفعل في التعدي / إلى واحد أو إلى اثنين . وأمَّا مذهبُ الكوفيين - [٣: ٢١/ب] وهو إضمارُ القَسَمِ بينَ هٰذه الأفعالِ والحروف - فلا أَنقُلُ عنهم أنَّ تلك الجملةَ القَسَمِيَّةَ[2] وجوابَها في موضعِ المعمول .

ونَقل بعضُ أصحابنا أنَّ القَسَمَ مُضمرٌ بينَ هٰذه الأفعالِ وهٰذه الحروف ، لكنه لم يَعْزُه للكوفيين ولا لِمُعَيَّن ، ونَقل أنَّ مذهبَ هٰذا القائلِ أنَّ القَسَمَ وجوابَه في موضعِ معمولِ الفعلِ .

وأبطلَ هٰذا المذهب بأنه عُلِّقَ الفعلُ عن الجواب الذي أَوَّلُه (ما) و(لا) ، والقَسَمُ لا يُحذف مع (ما) و(لا) البتةَ ؛ لأنَّ القَسَمَ لا يُفْهَمُ مع واحدة منهما إنْ حُذف ، بخلاف اللام وإنَّ ، فإنهما لا يكونان إلا في القَسَم ، فلذٰلك ساغَ أنْ يُحذَفَ القَسَمُ معهما .

ص : ويُشارِكُهُنَّ فيه معَ الاستفهامِ نَظَرَ وأَبْصَرَ وتَفَكَّرَ وسَأَلَ وما وافقَهُنَّ أو قارَبَهُنَّ لا ما لم يُقارِبْهُنَّ ، خلافاً ليونس ، وقد تُعَلَّقُ نَسِيَ .

ش : قال المصنف في الشرح[3] : « عُلِّقَ أيضاً مع الاستفهام نَظَرَ بالعين أو القلب »، ومَثَّلَ بقوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طعامًا﴾[4] ، وقوله ﴿فَانْظُري ماذا تَأْمُرِينَ﴾[5] . والضمير في «فيه» عائد على التعليق ، فظاهرُ قوله «مع الاستفهام»

---

(١) الكتاب ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) بالتسمية .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ . وقوله «نَظَرَ بالعين أو القلب ، ومَثَّلَ بقوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طَعامًا ﴾ ، وقوله ﴿ فَانْظُري ماذا تَأْمُرِينَ ﴾ » : ليس في ك ، ف . وفصل في ن بين قوله « أو القلب » وقوله « ومَثَّلَ » بقوله : «والضمير في فيه ... وهٰذا الذي ذكره» حيث ألحق في هامشها عن نسخة أخرى ؛ لأنه لم يذكر في الأصل .

(٤) سورة الكهف : ١٩ .

(٥) سورة النمل : ٣٣ .

أنَّ نَظَرَ وما ذكر معها لا تُعَلَّقُ إلا مع ٱلٱستفهام، فليس كذٰلك، بل قد أجاز ٱلنحويون في﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا ما بِصاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ﴾ [1] أن تكون ما نافية ، وٱلجملة في موضع نصب، وتَفَكَّرَ ليست من ٱلأفعال ٱلتي تتعدَّى لمفعولين ، وٱلذين ذَكروا ٱلتعليق في أفعال ٱلقلوب لم يَذكروا أنَّ شيئاً منها يختصُّ بٱلٱستفهام .

وهٰذا [2] ٱلذي ذَكره من أنَّ ٱلنَّظَر بٱلعين يُعَلَّقُ هو قولُ ٱبنِ عصفور ، قال[3] : وٱلتعليق يخصُّ أفعالَ ٱلقلوب إلا ٱنْظُرِ ٱلبَصَرِيَّةَ وسَلْ ، فإنهم قالوا : ٱنْظُرْ أبو مَنْ زيدٌ ، وسَلْ أبو مَنْ عمرٌو ، لكونهما سببين للعلم ، فأُجري ٱلسبب مُجرَى ٱلمُسبَّب . وقد نقد [4] شيخُنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع [5] ذٰلك على ٱبن عصفور .

قال أستاذنا أبو جعفر بن ٱلزبير : لم يذهب أحدٌ إلى تعليقِ ٱنْظُرْ سوى ٱبنِ خَرُوف ، وتبعه أبو ٱلحسن بنُ عصفور ، وقد ذكر س [6] تعليق ٱنْظُرْ ، لكن حَمل ٱلناسُ[7] ذٰلك على ٱلنَّظَر بمعنى ٱلتَّفكُّر، وصَرَّحَ بذٰلك[8] ٱبنُ عصفور في «شرح ٱلكتاب»، وإنما ٱلذي ذَكره ٱلنُّحاةُ من غيرِ أفعالِ ٱلقلوب «سَلْ»، و«تَرَى» ٱلبَصَرية في قول ٱلمازني[9] . وجعلَ ٱبنُ خَرُوف من تعليقِ ٱلنَّظَرِ ٱلبَصَريِّ قولَه تعالى ﴿أَفَلا

---

(١) سورة ٱلأعراف : ١٨٤ .

(٢) ك : وهو .

(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٣٢٠ و٢ : ٤٢٥ .

(٤) ك ، ف ، ن : نقل . وٱلصواب ما أثبت .

(٥) ن : ٱبن ٱلصائغ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ٢٣٧ .

(٧) ٱنظر ٱلتعليقة ١ : ١٥٦ حيث ذكر أبو علي أنَّ ٱلمبرد قال : « لم يُرِدْ أن يقول : ٱذهَبْ فأَبْصِرْ بعينك ، ولكن يريد : ٱعلمْ ذاك » .

(٨) بذٰلك : ليس في ن .

(٩) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٢٠ .

يَنْظُرونَ إلى ٱلإبلِ كيفَ خُلِقَتْ﴾[1] من جهةِ تَعْدِيةِ ٱلنظرِ بإلى . قال : ولا يُعَدَّى بـ(إلى) إلا ما كان بمعنى ٱلإبصار .

وقولُه **وأَبْصَرَ** مثالُه ﴿ فَسَتُبْصِرُ ويُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[2] . هٰكذا مَثَّلَ ٱلمصنف[3] ، ولا يتعين أن يكون تعليقاً لأَبْصَرَ ؛ إذ يحتمل أن تكونَ (أيّكم) موصولةً لا ٱستفهاميةً ، وتكونَ مفعولاً ، وٱلباءُ زائدة ، وصدرُ ٱلصلة محذوف ، ٱلتقدير : فستُبْصِرُ ويُبْصِرُونَ ٱلذي هو ٱلمفتونُ منكم .

وقد جاء تعليق « تَبَصَّرْ » بمعنى : ٱنْظُرْ وتَأَمَّلْ ،/ قال ٱلشاعر[4] : [٣: ٢٢/أ]

تَبَصَّرْ خَليلِيْ ، هل تَرَى مِنْ ظَعائنٍ سَوالِكَ نَقْبًا بينَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

وٱلأَظْهَرُ أنّها هنا من ٱلإبْصارِ بٱلعين .

وقولُه **وتَفَكَّرَ** مثالُه ما أنشد ٱلمصنف[5] :

حُزُقٌّ إذا ما ٱلقَومُ أَبْدَوْا فُكاهةً تَفَكَّرَ آيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا

وتَفَكَّرَ هي من أفعال ٱلقلوب ، فلا ينبغي أن تُذكَر مع نَظَرَ وأَبْصَرَ ٱلبَصَرِيَّتَين ؛ لأنها قد ٱندرجتْ في قوله « وتَختَصُّ أيضًا ٱلقَلبيَّةُ ٱلمُتَصَرِّفةُ » ٱلأفعالُ ٱلتي ذَكرها في هٰذا ٱلباب ٱلذي هو بابُ ظَنَّ من أفعالِ ٱلقلوب ، فيمكن أن تكون

---

(١) سورة ٱلغاشية : ١٧ .

(٢) سورة ٱلقلم : ٥ ـ ٦ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٩ .

(٤) هو ٱمرؤ ٱلقيس . ديوانه ص ٤٣ . ٱلنَّقْب : ٱلطريق في ٱلجبل . وٱلحَزْم : ما غَلُظَ من ٱلأرض . وشعبعب : ٱسم ماء . نَقْبًا : ليس في ك .

(٥) نسب ٱلبيت في شرح شواهد شرح ٱلشافية ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠ لجامع بن عمرو بن مرخية ٱلكلبي ، ونسب في ٱللسان (حزق) لرجل من بني كلاب . وذكر ٱبن جني في سر صناعة ٱلإعراب ص ٧٢٢ أنه قرأه على أبي علي في كتاب ٱلهمز لأبي زيد . قلت : إنه ليس في مطبوعة كتاب ٱلهمز . وهو من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٩ . ٱلحُزُقُّ : ٱلسيئ ٱلخلق ٱلبخيل ، وقيل : ٱلقصير .

«تَفكَّرَ» منَ المُشارك لها فيما ذكر .

وقولُه [1] **وسَأَلَ** مثالُه ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَومُ ٱلدِّينِ ﴾ [2] .

وقوله **وما وافقَهُنَّ** قال في ٱلشرح [3] : « أشرتُ بـ(ما وافَقَهُنَّ) إلى نحو : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هنا ؟ بمعنى : أَمَا تُبْصِرُ ، حكاه س [4] » انتهى .

وهٰذا ٱلذي ٱختارَه من كون تَرَى هنا بَصَرِيَّةً هو مذهب للمازنيِّ [5] خاصة ، وأمَّا شُرَّاحُ « ٱلكتاب » فحملوا ما حكاه س على أنَّ تَرَى فيه بمعنى : تَعْلَمُ [6] ، قال ٱبن عصفور [7] : « ولا يُعَلَّقُ من غيرِ أفعالِ ٱلقلوبِ إلا سَلْ ، نحو : سَلْ زيدًا أبو مَنْ هو ، وذٰلك أنه سببٌ لفعلِ ٱلقلبِ ؛ ألا ترى أنَّ ٱلسؤال سببٌ من أسبابِ ٱلعلمِ ، فأُجْرِيَ ٱلسَّبَبُ مُجْرَى ٱلمُسَبَّبِ .

وزَعم ٱلمازنيُّ أنه يجوز أن تُعَلَّقَ رَأَيتُ بمعنى أَبْصَرْتُ ، وإن لم تكن من أفعالِ ٱلقلوب ، فتكون إذْ ذاك بمنْزلة سَلْ ؛ لأنها سببٌ من أسبابِ ٱلعلمِ . وٱستَدَلَّ على ذٰلك بقول ٱلعرب : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هٰهنا . ولا حُجَّةَ فيه لٱحتمال أن تكون تَرَى بمعنى تَعْلَمُ ، كأنه قال : أَمَا تَعْلَمُ أيُّ بَرْقٍ هٰهنا ، فإذا أمكن حَمْلُه على ٱلعِلْمِيَّةِ كان أَوْلَى ؛ لأنَّ ٱلتعليقَ بابُه أنْ يكونَ في أفعالِ ٱلقلوبِ » ٱنتهى كلام ٱبن عصفور .

---

(١) وقوله : ليس في ك .

(٢) سورة ٱلذاريات : ١٢ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٩ ـ ٩٠ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٥) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٤ : ٢٢٧ . وقد وافقه ٱلفارسي ، وقال : « وإنما جاز هٰذا لأنَّ ٱلرؤية ٱلتي هي فعل ٱلحاسة تَرجع في ٱلمعنى إلى ٱلرؤية ٱلتي هي علم ؛ لأنَّ كل محسوس معلوم ، فرؤية ٱلحاسة تقع تحته » ٱلتعليقة ١ : ١٥١ ـ ١٥٢ . وٱنظر ٱلبغداديات ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

(٦) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٤ : ٢٢٨ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٦ .

(٧) شرح ٱلجمل ١ : ٣٢٠ .

وقولُ ٱلمصنف « بمعنى أمَا تُبْصِرُ » من تمثيله لا من تمثيلِ س ، وظاهرُ كلامه يُشْعِرُ أنه من تمثيلِ س . وقال ٱلمصنف في ٱلشرح [1] : « وإلى نحو ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [2] » يعني أنَّ ٱسْتَنْبَأَ معناها ٱسْتَعْلَمَ ، فهي طلبٌ للعلم .

وقولُه **أو قارَبَهُنَّ** قال ٱلمصنفُ [3] : « أَشَرْتُ إلى قوله ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ [4] » . ولا يتعين أن يكون هٰذا تعليقاً ، بل يجوز أن تكون (أَيُّكُمْ) موصولةً ، حُذف صدرُ صِلَتِها ، فبُنِيَتْ ، وهي بَدَلٌ من ضَمير ٱلخطاب بَدَل بعضٍ من كُلٍّ ، وٱلعائدُ محذوفٌ ، وٱلتقدير : لِيَبْلُوَكُمُ ٱلذي هو أَحْسَنُ عَمَلاً منكم.

وقولُه **لا ما لم يُقارِبْهُنَّ ، خلافًا ليونس** قال في ٱلشرح [5] : « أجازَ يُونُسُ تعليقَ ما لم يُوافقْهنَّ و لم يُقارِبْهنَّ ، وجَعل من ذٰلك قولَه تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [6] ، فضَمَّةُ (أَشَدُّ) [7] عندَه ضَمَّةُ إعرابٍ ، وعندَ س ضَمَّةُ بناءٍ ، و(أَيّ) موصولة ، وقد مَضَى ذٰلك » ٱنتهى . / ويعني أنه مَضى في « باب ٱلموصولات » [8] وخلاف ٱلناس في تخريجِ قولِه ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ . [٣: ٢٢/ب]

وقولُه **وقد تُعَلَّقُ نَسِيَ** حملاً على ضدها ، وهو ٱلذِّكْر بٱلقلب [9] . وقال ٱلمصنف في ٱلشرح [10] : « وعُلِّقَ نَسِيَ لأنه ضد عَلِمَ ، وٱلضِّدُّ قد يُحْمَلُ على

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ .

(٢) سورة يونس : ٥٣ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ ، وٱلشاهد ٱلذي فيه من ٱلآية ٱلسابعة من سورة ٱلكهف ، وهو ﴿ لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ .

(٤) سورة هود : ٧ ، وسورة ٱلملك : ٢ .

(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ .

(٦) سورة مريم : ٦٩ .

(٧) ك : فضمة ٱلبناء .

(٨) شرح ٱلمصنف ١ : ٢٠٨ وٱلتذييل وٱلتكميل ٣ : ٨٨ - ٩٣ ، وفيه خلاف ٱلناس .

(٩) بٱلقلب : ليس في ك .

(١٠) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ .

ٱلضِّدِّ » ٱنتهى . وليس ضِدُّ ٱلعِلْمِ ٱلنِّسْيانَ ، ولكنَّ ضِدَّه ٱلجهلُ ، وضِدَّ ٱلنِّسْيانِ ٱلذِّكْرُ بٱلقلب كما قلنا . وأنشد ٱلمصنف على تعليق نَسِيَ [1] قولَ ٱلشاعر [2] :

ومَنْ أنتمُ ؟ إنَّا نَسِينا مَنَ ٱنْتُمُ ... وريحُكُمُ مِنْ أيِّ ريحِ ٱلأعاصِرِ ؟!

قال [3] : « ومثله على أحد ٱلوجهين قول ٱلآخر [4] :

لَمْ أَرَ مِثْلَ ٱلفِتْيانِ في غَبَنِ ٱلأيَّـ ... ـامِ ، يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها »

ويعني بأحد ٱلوجهين أن تكون (ما) في موضع رفع ٱستفهاماً ، وعُلِّقَ يَنْسَوْنَ ، وٱلجملة في موضع مفعول لِيَنْسَوْنَ .

وٱلوجه ٱلآخر : أن تكون (ما) موصولةً مفعولة بِيَنْسَونَ [5] ، وٱرتفع (عَواقِبُها) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي : هو عَواقِبُها، وهٰذه ٱلجملةُ صِلةٌ لِ(ما) .

وهٰذا ٱلذي جَوَّزه في هٰذا ٱلبيت يجوز في ٱلبيت ٱلذي قبلَه ، إذ يجوز أنْ يكون ٱلتقدير : إنَّا نَسِينا مَنْ هُمْ أنتم ، ولا تخصيص لذٰلك بٱلبيت ٱلثاني . وإذا ٱحتمل ٱلبيتان هٰذا ٱلتأويلَ لم يكن في ذٰلك حُجَّةٌ على تعليق نَسِيَ ، ولذٰلك ـ وٱللهُ أعلمُ ـ لم يَذكر أصحابُنا تعليق نَسِيَ .

ص : ونَصْبُ مفعولِ نحو « عَلِمتُ زيدًا أبو مَنْ هو » أَولَى من رَفعه ، ورَفعُه مُمتنعٌ بعدَ « أَرَأَيْتَ » بمعنى أَخْبِرْني . وللٱسْمِ ٱلمُسْتَفْهَمِ به وٱلمضافِ إليه مما بعدَهما ما لهما دُونَ ٱلأفعالِ ٱلمذكورة .

---

(١) على تعليق نَسِيَ : ليس في ن .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ . وٱلبيت لزياد ٱلأعجم في ٱلعمدة ص ٨٧٢ وتذكرة ٱلنحاة ص ٦٢٠ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ .

(٤) تقدم في ٣ : ٨٦ . ٱلغبن : ٱلخداع . ك ، ف ، حاشية ن : في غبن ٱلأبير .

(٥) بِيَنْسَونَ : ليس في ك .

ش : إذا تقدَّم على ٱلٱستفهام أحدُ ٱلمفعولَين نحو ما مَثَّله ٱلمصنف جاز أن يُنصَبَ بٱتِّفاق ؛ لأنَّ ٱلعاملَ مُسَلَّطٌ عليه ، ولا مانعَ يمنعه من ٱلعمل . وٱختلفوا في رفعه : فأجاز ذٰلك س [1] ، وإنْ كان ٱلمختار عنده ٱلنصب ؛ وذٰلك لأنه من حيث ٱلمعنى مُستَفهَمٌ عنه ، إذ ٱلمعنى : قد عَلمتُ أبو مَن زيدٌ ، وهو نظير قولك : إنَّ أحدًا لا يقول ذٰلك [2] ؛ ألا ترى أنَّ أحدًا إنما يقع بعد نفي ، لكنه لما كان ضميره قد نُفي عنه ٱلفعل ـ وهو وضميره واحد ـ صار كأنَّ ٱلنفي دخل عليه.

وذهبَ ٱبنُ كَيْسان إلى أنه لا يجوز ٱلرفع ، قال : لأنك لا تقول [3] : قد عَلمتُ زيدٌ قائمٌ ، ولا بُدَّ من عملِ عَلِمتُ فيه . قال : ولو جاز هٰذا فيما خبرُه ٱستفهامٌ لجاز فيما خبرُه غيرُ ٱستفهام .

وٱلصحيحُ ما ذهب إليه س للقياس وٱلسماع ، أمَّا ٱلقياسُ فهو ما ذكرناه من أنَّ ٱلشيءَ تَجري عليه أحكامُ ٱلشيء إذا كان إيَّاه مَن حيثُ ٱلمعنى ، كما ذكرنا في : إنَّ أحداً لا يقولُ ذٰلك. وأمَّا ٱلسماعُ فقولُ ٱلشاعر [4] :

فَوَٱللهِ ما أَدري غَريمٌ لَوَيْتِه أَيَشْتَدُّ إنْ قاضاك أم يَتَضَرَّعُ

/ هٰكذا رُوي برفع غَريم وإنْ كان نصبُه أجود ، وليس كونُه مُستَفهَمًا عنه [٣: ٢٣/أ]
في ٱلمعنى علةً مُوجبةً للتعليق، إذ لو كانت مُوجبةً لَمَا كان ٱلمختارُ ٱلنصبَ فيه ـ وقد نَصَّ ٱلسِّيرافيُّ [5] على أنَّ ٱلتعليقَ في هٰذا أضعفُ ٱلوجهين ـ وبه بَدأ س ، وقَوَّاه [6] ، وهو ٱلجائزُ بٱتِّفاق ، وٱلرفعُ بٱختلاف .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٣٧ .

(٢) ٱلكتاب ٢ : ٣١٨ .

(٣) ن : لأنك تقول .

(٤) هو كثيِّر عزة . ديوانه ص ١٧٥ [تحقيق قدري مايو] . وٱلبيت من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩١ . ٱلمَطْل : ٱلتسويف وٱلمُدافَعة بٱلعِدّة وٱلدَّيْن ولِيَّانه .

(٥) شرح ٱلكتاب ٢ : ٤٩ / أ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ٢٣٧ .

وزعم ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن عصفور أنَّ ٱلأَولى ٱلتعليق ، قال : لأنَّ ٱلٱعتناء بٱلمعاني أَولى وآكَدُ عندهم .

وهٰذا ٱلتعليلُ ٱلذي ذكره غيرُ مُحَصِّل أنَّ ٱلأَولى ٱلتعليق ؛ لأنَّ معنى قولهم إنَّ ٱلٱعتناء بجهة ٱلمعنى آكَدُ أنه إذا كانت رعايةُ ٱللفظ تُخِلُّ بٱلمعنى ، وكانت رعايةُ ٱلمعنى تُخِلُّ بجهة ٱللفظ ـ غُلِّبَ رَعْيُ ٱلمعنى ، أمَّا إذا كان رَعْيُ ٱللفظ لا يُخِلُّ بشيءٍ من جهةِ ٱلمعنى أصلاً كمسألتنا ، وكان رَعْيُ ٱلمعنى يُخِلُّ بجهة ٱللفظ ـ فلا ينبغي أن يُراعَى ٱلمعنى أصلاً ويُتْرَكَ ٱللفظ ، بل في مسألتنا رِعايةٌ لِلَّفظ وٱلمعنى ، فلأيِّ شيءٍ يُترَكُ ٱللفظ ، وليس في رَعْيِه إخلالٌ بجهةِ ٱلمعنى بوجه ؟

وقولُه **ورَفْعُه مُمْتَنِعٌ بعدَ أَرَأَيْتَ بمعنَى أَخْبِرْني** قال س [1] : « وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيدًا أبو مَنْ هو ، وأَرَأَيْتَكَ عَمْرًا أعندَك هو أم عندَ فلان ، لا يَحسُن فيه إلا ٱلنصبُ في زيد ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أَرَأَيْتَ أبو مَنْ أنت ، أو أَرَأَيْتَ أَزيدٌ ثَمَّ أم فلانٌ ـ لم يَحسُن لأنَّ فيه معنى : أَخْبِرْني عن زيد ، وهو ٱلفعل الذي لا يَستغني ٱلسكوتُ على مفعوله ٱلأول ، فدخولُ هٰذا ٱلمعنى فيه لم يجعله بمنْزلة أَخْبِرْني في ٱلٱستغناء ، فعلى هٰذا أُجْرِيَ ، وصار ٱلٱستفهامُ في موضعِ ٱلمفعول ٱلثاني » انتهى كلام س ، ومحصولُه أنَّ أَرَأَيْتَكَ دَخَلها معنى أَخْبِرْني ، ولا يجوز في ٱلٱسم بعدها إلا ٱلنصب ، ولا يجوز ٱلتعليق فيه فيُرفَعَ ، كما جاز في : عَلِمتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ؛ لأنها في معنى أَخْبِرْني ، و أَخْبِرْني [2] لا تُعَلَّق . قال أبو إسحاق : « ولا يجوز ٱلرفع لأنَّ معنى هٰذه ٱلمسألة : أَخْبِرْني عن زيد ، ففيه معنى ٱلحرف ، فلذٰلك لم يَجُزْ إلا ٱلنصب » ٱنتهى .

وٱلجملةُ ٱلٱستفهاميةُ بعدَ ٱلٱسمِ ٱلمنصوبِ في موضعِ ٱلمفعولِ ٱلثاني ، وليس

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

(٢) وأخبرني : سقط من ن .

أَرَأَيْتَكَ مُعَلَّقاً عنها ، إذْ لو كان مُعَلَّقًا عنها لجاز أن يُعَلَّقَ [1] عن ٱلمفعول ٱلأول كما جاز في عَلمتُ ، بل هي كٱلجملة التي ليست ٱستفهاميةً في نحو : ظَنَنتُ زيدًا أبوه قائمٌ . وٱستُدلَّ على أنه لا يجوز تعليقها بأنك لو قلتَ أَرَأَيْتَ أبو مَنْ أنت لم يَحسُن ؛ لأنَّهم لَمْ يُجْرُوها مُجْرَى عَلمتُ في جوازِ ٱلتعليق ومجيءِ ٱلجملة ٱلٱستفهامية سادَّةً مَسَدَّ ٱلمفعولين ، ولُوحظَ فيه أصلُه من تَعَدِّيه إلى ٱثنين ، فلم يُقتَصَرْ فيه على مفعولٍ واحد ، ولم يستَغْن به ـ وإنْ دخله معنى أَخْبِرْني ـ كما يَستَغني في أَخْبِرْني .

وقال: / أبو علي ٱلفارسي في كتابه (ٱلتذكرة) : «أَنْبَأَ ونَبَّأَ ضُمِّنا معنى أَعْلَمَ، فيُوافقانه ، ولا يمتنع مع ٱلتضمين تَعْدِيَتُهما بحرف ٱلجر على ٱلأصل، كما لا تمتنع ٱلحكاية بمعنى [2] تقولُ ، وكما لم يُمنَع [3] أَرَأَيْتَ بمعنى أَخْبِرْني عن نصب مفعولين ، لكن مُنِعَ من ٱلتعليق ، لا تقول : أَرَأَيْتَ زيدٌ أبو مَنْ هو ؛ لأنه بمعنى أَخْبِرْني ، فحُفِظَ له من ٱلحُكْمَين أَقْواهما ، وهو ٱلإعمال » ٱنتهى كلام أبي علي [4] . [٣: ٢٣/ب]

وقد انتقدَ كثيرٌ من ٱلنُّحاة على س ، وٱعتَرَضوا عليه ، وقالوا : كثيرًا ما تُعَلَّقُ أَرَأَيْتَ ، وٱلدليلُ على ذٰلك ٱلسماع ، قال تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إنْ أَتاكُمْ عَذَابُ اللهِ أو أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعةُ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ ﴾ [5] ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إنْ أَخَذَ اللهُ سَمْعَكُمْ وأَبْصارَكُمْ وخَتَمَ على قُلُوبِكُمْ مَنْ إلهٌ غَيرُ ٱللهِ ﴾ [6] ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إنْ أَتاكُمْ عَذابُ اللهِ بَغْتةً أو جَهْرةً هَلْ يُهْلَكُ إلا ٱلقَومُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾ [7] ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ

---

(١) ك ، ن : أن يتعلق . وما أثبته في ف .

(٢) ك ، ف : بمعنى .

(٣) ف : وكما أنه يمتنع .

(٤) ٱلنص عن ٱلتذكرة في شرح ٱلمصنف ٢ : ٩١ .

(٥) سورة ٱلأنعام : ٤٠ .

(٦) سورة ٱلأنعام : ٤٦ .

(٧) سورة ٱلأنعام : ٤٧ .

إنْ أتاكُمْ عَذابُهُ بَيَاتًا أو نَهارًا ماذا يَستَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [1] ، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إنْ جَعَلَ اللهُ عَلَيكُمُ ٱللَّيْلَ سَرْمَدًا إلى يَومِ ٱلقيامة مَنْ إلهٌ غَيرُ اللهِ يَأْتيكُمْ بضياءٍ أَفَلا تَسْمَعُونَ . قُلْ أَرَأَيْتُمْ إنْ جَعَلَ اللهُ عَلَيكُمُ ٱلنَّهارَ سَرْمَدًا إلى يَومِ ٱلقيامة مَنْ إلهٌ غَيرُ اللهِ يَأْتيكُمْ بلَيْلٍ تَسْكُنونَ فيه أَفَلا تُبْصِرُونَ﴾ [2] ، ﴿ أَفَرَأَيْتَ إنْ مَتَّعْناهُمْ سِنِينَ . ثُمَّ جاءَهُمْ ما كانُوا يُوعَدُونَ . ما أَغْنَى عَنْهُمْ ما كانُوا يُمَتَّعُونَ ﴾ [3] ، ﴿ أَرَأَيْتَ إنْ كَذَّبَ وتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ بأَنَّ اللهَ يَرَى ﴾ [4] ، فهٰذه مواضع [5] من ٱلقرآن تدل على تعليق أَرَأَيْتَ ، وهو خلافُ قولِ س : « أَرَأَيْتَ أبو مَنْ أنت ، وأَرَأَيْتَ أَزيدٌ ثَمَّ أم عندَ فلان ، لم يَحسُن » ، ولا يجوز أن تكون هٰذه ٱلجملُ ٱلآستفهامية جوابًا للشرط ؛ لأنه كان يلزم دخولُ فاءِ ٱلجواب على تلك ٱلجمل إلا ما كان منها بهمزة ٱلآستفهام ، فلا يجوز دخولُ ٱلفاء عليها [6] ، ولا مجيءُ ٱلفاء بعدها ، ولا وقوعُها جوابًا للشرط ، بل جوابُ ٱلشرط محذوف ، ولذٰلك لم يأت فعلُ ٱلشرط في هٰذه ٱلآيات إلا ماضيَ ٱللفظ ، و لم يجئْ مضارعًا في موضعٍ من ٱلمواضع.

وقد ٱنفصلَ أبو ٱلحسن بن عصفور وغيرُه عما ٱعتُرِضَ به على س من هٰذه ٱلآيات بأنْ جَعل ٱلمفعولَ ٱلأولَ قد حُذف حَذفَ ٱختصارٍ [7] ؛ كما يُحذَفُ في عَلِمتُ حَذْفَ ٱختصارٍ كما تقدم ـ وقد يُحذَفانِ ٱختصارًا ـ وتقديرُه : قل أَرأَيتكم عذابَكم إنْ أتاكم، أي : أَخْبِرُوني عنه كيف يكون ، لو دَرَيْتُمُوه ما جرُؤتم [8] هٰذه

---

(١) سورة يونس : ٥٠ .

(٢) سورة ٱلقصص : ٧١ ـ ٧٢ . وٱلآية ٱلأولى ليست في ك ، ف .

(٣) سورة ٱلشعراء : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٤) سورة ٱلعلق : ١٣ ـ ١٤ .

(٥) ك : ٱلمواضع .

(٦) ك ، ف : عليهما .

(٧) ن : قد حذف ٱختصارًا .

(٨) ف : ما جرأتموه .

ٱلجُرْأة . قال : « ولا يَمنع س هٰذا ٱلنوعَ من ٱلحذف ، وإلا فما يَفعل في قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَكَ هٰذا ٱلَّذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَني إلى يَومِ ٱلقيامة﴾ [1] ؛ ألا ترى أنَّ ٱلمفعولَ ٱلثانيَ محذوف ، والمعنى : أَرَأَيتَكَ هٰذا ٱلذي كَرَّمْتَ عليَّ ما ٱلذي أَوجبَ له ذٰلك ، فكما يُحذَف ٱلخبر ـ وهو ٱلمفعولُ ٱلثاني ـ كذٰلك يُحذَف ٱلمبتدأ ، وهو ٱلمفعول ٱلأول » انتهى كلامه .

ولا يَلزم في قوله ﴿ أَرَأَيْتَكَ هٰذا ٱلَّذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ أن يكون ٱلمفعولُ ٱلثاني محذوفًا ، بلِ ٱلظاهرُ في ٱلآية أنه مذكور ، / وهو قوله ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَني﴾؛ لأنَّ [٣: ٢٤/أ] ٱللام مُؤْذنةٌ بجملة قَسَمٍ محذوف ، فهٰذه ٱلجملةُ ٱلقَسَميَّةُ مع مُتَعَلَّقها هي في موضعِ ٱلمفعولِ ٱلثاني ؛ ألا ترى ٱنعقادَ ما بعدَ أَرَأَيتَكَ مبتدأً وخبرًا ، أي : هٰذا ٱلذي كَرَّمْتَ عليَّ أُقْسِمُ لئنْ أَخَّرْتَني إلى يومِ ٱلقيامةِ لأَحْتَنِكَنَّ .

وٱلذي عندي في هٰذه ٱلآيات أنها تتخرج على ٱلإعمال ، وذٰلك أن فعل ٱلشرط تنازع ٱلآسم بعده، و« أَرَأَيْتَ » تنازعته، فأعمل فعل ٱلشرط إذ هو ٱلثاني، وأضمر في ٱلأول منصوبًا ، وحذف لأن ٱلأفصح حذفه لا ٱلتصريح به مضمرًا ، وٱلتقدير في ٱلآية ٱلأولى: قل أرأيتكموه ـ أي : ٱلعذاب ـ أغيرَ ٱلله تدعون لكشفه . وفي ٱلثانية : مَن إلهٌ غيرُ ٱلله يَرُدُّها عليكم . وفي ٱلثالثة : هل يُهلَك به [2] إلا ٱلقوم ٱلظالمون . وفي ٱلرابعة : ٱلرابط [3] مُصَرَّح به . وفي ٱلخامسة : مَن إلهٌ غيرُ ٱلله يأتيكم بضياء بَدَله. وفي ٱلسادسة كذٰلك. وفي ٱلسابعة وٱلثامنة ٱلرابط مُصَرَّح به ، ويضمر في أرأيتَ معمول فعل ٱلشرط ٱلذي يمكن تَسَلُّط أرأيتَ عليه. وهٰذا ٱلذي تأوَّلناه تأويل سهل، يُقَرِّر ما ذهب إليه س، وتقدم من قول س [4] إنَّ ٱلجملة ٱلٱستفهامية بعد أرأيتَك زيدًا في موضع ٱلمفعول ٱلثاني لِـ« أَرَأَيْتَكَ زيدًا » .

---

(١) سورة ٱلإسراء : ٦٢ .

(٢) به : ليس في ن .

(٣) ٱلرابط : ليس في ن .

(٤) وتقدم من قول س : ليس في ن . وقد تقدم قول سيبويه في ص ٩٤ .

وقال ٱبن كيسان : « ٱلذي أذهب إليه أنا أنَّ « ما صَنَعَ » بدل من أرأيتَ زيدًا ، فتفهمها ؛ فإنَّ فيها غموضًا ، وذٰلك أنك لو قلت أرأيت زيدًا لم يكن كلامًا إلا أن تريد رؤية ٱلعين ، ولكنه قال أرأيتَ زيدًا وهو يريد أن يقول : ما صَنع زيد فيما ترى ، فابتدأ أولاً بـ(أَرَأَيْتَ) [1] لِيُعْلِمَه أنَّ سؤاله عن رأيه رأيٌ له ، كذا [2] عملها في زيد ؛ لأنه أراد : خَبِّرْني عن زيد ، ثم ترك هٰذا ، وٱعتمد على ما قصد له من صنعه [3] . ومثله [4] :

..... وحِنْتَ ، وما حَسِبْتَكَ أنْ تَحِينا

فـ« أنْ » مبدلة من ٱلكاف ، ولو ٱقتصر على ٱلكاف لم يكن كلامًا ، ولو قلت أرأيتَ ما صنع زيدٌ ، و(ما) ٱستفهام ، لم يكن كلامًا ؛ لأنك أوقعت أرأيتَ على ٱلٱستفهام » انتهى كلامه . وتقدم ٱلكلامُ في كاف أرأيتَكَ هل لها محل من ٱلإعراب أم لا ومذاهبُ ٱلناس فيها في باب ٱسم ٱلإشارة [5] .

وأرأيتَ هٰذه ٱلتي بمعنى أَخْبِرْني كثيرة ٱلدَّور في ٱلقرآن ، ولها أحكام شاذة ، ونحن نذكر منها ما تيسر لنا ، فنقول :

من أحكامها أنها يجوز حذف ٱلهمزة منها ، فتقول : أَرَيْتَ ، وقد قرأ بذٰلك ٱلكسائي [6] ، وقال ٱلشاعر [7] :

---

(١) ك ، ف : بأرأيته .

(٢) له كذا : ليس في ك ، ف .

(٣) ن : من صنعته . ف : من صيغة .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و٤ : ٣٤٩ .

(٥) ٱنظر ٱلجزء ٱلثالث ص ٢٠٢ ـ ٢٠٥ .

(٦) ٱلسبعة ص ٢٥٧ .

(٧) هو رجل من هذيل أو رؤبة . شرح أشعار ٱلهذليين ص ٦٥١ وملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٣ وٱلخزانة ١١ : ٤٢٠ ـ ٤٢٧ . وٱلعيني ١ : ١١٨ و٣ : ٦٤٨ و٤ : ٣٣٤ . وٱنظر تخريجه في سر ٱلصناعة ص ٤٤٧ . أملود : ناعم .

أَرَيْتَ إنْ جاءتْ به أُمْلُودَا

وإذا كانت بمعنى أَبْصَرتَ لم تُحذف همزتها ، هٰذا نص [1] عليه ٱلأخفشُ [2] عن ٱلعرب ، وكذٰلك قال ٱلفراء [3] : أَرَيْتَ زيدًا ما صَنع ، بترك همزتها من رؤية ٱلقلب ، وما كان من رؤية ٱلعين أبقوا فيها ٱلهمزة ؛ لأن رأيت ٱلقلب مستعملة في الكلام . وقال ٱلنحاس : « هما عند ٱلبصريين واحد ، فإن قلت أرأيتَ زيدًا ما صَنع فهو أجود لأنه ٱلأصل » يعني بٱلهمز .

ومنها أنها تلزم ٱلخطاب ، فلا يقال : أَرَأَى زيدٌ عمرًا ما صَنع ، ويجوز ذٰلك على معنى : أَعَلِمَ . وقد جاءت أرأيتَ ليس بعدها منصوب ولا ٱستفهام بل جملة مُصَدَّرة بإذ [4] ، نحو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ إذْ أَوَيْنا إلى ٱلصَّخْرةِ / فإنِّي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ [5] ، فزعم أبو ٱلحسن أنَّ (أَرَأَيْتَ) أُخرجت عن بابها بٱلكلية ، وضُمِّنت معنى أمَّا أو تَنَبَّهْ ، فٱلتأويل : أمَّا إذْ أوينا إلى ٱلصخرة فإني نسيتُ ٱلحُوتَ [6] ، أو : تَنَبَّهْ إذْ أوينا ، وٱلفاء في (فإني) جواب (أَرَأَيْتَ) على تضمين ما ذكرناه ، ولا يجوز أن يكون جوابًا لِـ(إذْ) ؛ لأنَّ [7] إذْ لا يصح أن يُجازَى بها إلا مقرونة بـ(ما) بلا خلاف . وعلى هٰذا خَرَّج أبو ٱلحسن قولَه تعالى ﴿ أَرَأَيْتُمْ إنْ أَتاكُمْ عَذَابُهُ ﴾ ، قال : وقد يخرج لمعنى أمَّا ، ويكون أبدًا [8] بعدها ٱلشرط وظروف ٱلزمان ، وٱلتقدير : أمَّا إنْ أتاكم عذابُه ، وٱلٱستفهام جواب أرأيتَ لا جواب ٱلشرط ؛ إذ [٣: ٢٤/ب]

---

(١) هٰذا نص ... فهو أجود لأنه ٱلأصل يعني بٱلهمز : ٱنفردت به ن .

(٢) معاني ٱلقرآن ص ١٠٠ .

(٣) معاني ٱلقرآن ١ : ٣٣٣ .

(٤) ك ، ف : بٱلفاء .

(٥) سورة الكهف : ٦٣ .

(٦) زيد هنا في ك : إذ .

(٧) لأن : سقط من ن .

(٨) ن : إما .

لو كان جوابَ ٱلشرط لَمَا جاز دخول ٱلهمزة على الفاء ؛ ألا ترى أنَّ ٱلعرب لا تقول : إنْ قامَ زيدٌ أَفَتُكْرِمُه ، بل إذا جاء ٱلٱستفهام جوابًا للشرط لم تأت إلا بما يصح وقوعه بعد ٱلفاء لا قبلها ، نحو : إنْ قامَ زيدٌ فهل تُكْرِمُه، فقولهم : أرأيتَ إنْ جاءَ زيدٌ أَفَتُكْرِمُه، فيُدخلون ٱلفاء على ٱلهمزة ـ دلّ[1] على أنَّ ٱلجواب لِـ(أَرَأَيتَ) لا للشرط .

وهٰذا ٱلذي ذهب إليه أبو الحسن إخراجٌ لِـ(أرأيتَ) عن بابها بٱلكلية ، ويمكن إقرارها على معنى أَخبِرْني فيما [2] ذكر . أمَّا قولُه تعالى ﴿أَرَأَيْتُمْ إنْ أَتاكُمْ عَذابُه﴾ فقد تقدم تخريجه . وأمَّا ﴿ أَرَأَيْتَ إذْ أَوَيْنا إلى ٱلصَّخْرةِ ﴾ فيمكن أن يكون مما حُذف منه ٱلمفعولان لدلالة ٱلمعنى ٱختصارًا وإيجازًا ، وٱلتقدير : أَرأيتَ أَمْرَنا إذْ أَوَيْنا إلى ٱلصخرة ما عاقبَتُه ، فإني نَسيتُ ٱلحوتَ ، وكان يُوشَعُ ٱستخبر موسى عن أمرهما وما عاقبَتُه ؛ إذْ كان قد جعلَ فقدانَ ٱلحوتِ علامةً لِلُقيِّ [3] موسى ٱلخَضِرَ ، عليهما ٱلسلام [4] ، وحَذفُ مفعولَي ظَننتُ وأخواتها ٱختصارًا جائز ، وهو في أرأيتُ أَجْوَزُ إذْ قد أُخْرِجَتْ عن مدلولها إلى مدلولِ أَخبِرْني .

وزعم أبو ٱلحسن أنَّ ٱلعرب لا تَحذف معمولَ أَرَأَيْتَكَ ٱلتي بمعنى أَخبِرْني حتى تُؤَكِّدَ ٱلتاء [5] في أَرَأَيْتَكَ ، فتقول [6] : أَرَأَيْتَكَ أنتَ ما صَنعتَ ، وأَرَأَيْتَكَ أنتَ وزيدًا ما صَنَعْتُما . وزعم أنَّ هٰذا ٱلتأكيد يَقومُ مَقامَ ٱلمفعولِ بدليلِ أنهم يَعطفون عليه ٱلمنصوب، وزعم أنهم لا يقولون: أَرَأَيْتَكَ أنتَ وزيدٌ[7] ، قال : «لأنَّ

---

(١) ك ، ف : دليل .

(٢) ك ، ف : على ما .

(٣) ن : للقاء .

(٤) عليهما ٱلسلام : ٱنفردت به ن .

(٥) ن : ٱلثاني .

(٦) أَرَأَيْتَكَ فتقول : ٱنفردت به ن .

(٧) ك ، ف : وزيدًا .

ٱلمعطوفَ على ٱلفاعل فاعلٌ ، ولا تقول : أَرَأَى زيدٌ ؛ لأنَّ فاعلها لا يكون إلا مخاطَبًا،[1] وهٰذا كله سماع من ٱلعرب» . وما ذهب إليه خارج جدًّا عن ٱلقواعد.

وٱلأسهلُ في تخريجِ هٰذا أنَّ أنتَ في قولك « أَرَأَيْتَكَ أنتَ ما صَنَعتَ » هو ٱلمفعول ٱلأول ، وٱستُعيرَ ضمير ٱلرفع لضمير ٱلنصب ؛ إذْ كان ٱلقياس أن تكون ٱلضمائرُ كلُّها بصيغة واحدة ، ولو أَتيتَ بضمير ٱلنصب فإمَّا أنْ تأتيَ به متصلاً أو منفصلاً : فإنْ أتيتَ به متصلاً قلت أَرَأَيْتَكَكَ [2] ، ولا يخفى ما في هٰذا من ٱجتماع كَلِمَتَيْ خطاب / بصورة واحدة . وإن أتيتَ به منفصلاً قلت : أَرَأَيْتَكَ [٣: ٢٥/أ] إيَّاكَ ما صَنعتَ ، فيلزم من ذٰلك مجيء ٱلضمير منفصلاً بعد ٱلفعل ، وهو لا يجوز، فلو قلت ضَربتُ إيَّاكَ لم يصح ، فلَمَّا كان في مجيئه منصوبًا ما ذكرناه عَدَلوا إلى وقوع ضمير ٱلرفع مَوقِعَ ضمير ٱلنصب ؛ إذ كانوا يؤكدون به ٱلمضمرَ ٱلمنصوب وٱلمجرور، فيقولون : ضَربتُكَ أنتَ ، ومررتُ بكَ أنتَ ، كما يؤكدون به ٱلمرفوع، فيقولون : قُمْتَ أنتَ ، فلَمَّا كان لهم فيه هٰذا ٱلتصرفُ[3] أَوقَعُوه مَوقِعَ ٱلمفعول ٱلأول. وٱلذي يدلُّ على ذٰلك عَطفُ ٱلمنصوب عليه في قولهم: أَرَأَيْتَكَ أنتَ وزيدًا ما صَنَعْتُما، فلو كان توكيدًا للتاء [4] لكان ضرورة في موضع رفع لا في موضع نصب، وجَعلُه كذٰلك لا يمكن أن يُعطَف عليه منصوب ٱلبتةَ ؛ لأنَّ ٱلمنصوب لا يُعطَف على ٱلمرفوع ، ولأنه على ما زعم أبو ٱلحسن تأكيد[5] للتاء، فيصير ٱلعطف في ٱلحقيقة على ٱلتاء لأنَّ[6] ٱلتأكيد إنما جيء به تابعًا للأول. وأمَّا في تأويلنا فهو ـ وإنْ كان بصيغة ٱلمرفوع ـ في موضع نصب على أنه ٱلمفعول ٱلأول، فيصحُّ ٱلعطف

---

(١) زيد هنا في ن : قال .

(٢) ن : أرأيتك .

(٣) ن : هٰذه ٱلتصرفات .

(٤) ن : للثاني . وفي هامشها أنه في نسخة : للتاء .

(٥) في ٱلنسخ كلها : تأكيدًا .

(٦) ٱلتاء لأن : ٱنفردت به ن .

عليه ، ولهٰذه ٱلعلة ٱمتنع أن تعطف عليه بٱلرفع ، فتقول : أَرَأَيْتَكَ أنتَ وزيدٌ ما صَنَعتُما ؛ لأنه في موضع نصب ، فلا يُعطَف عليه مرفوع، لا لِمَا ذَكَر أبو ٱلحسن من أنه يلزم أن يكون مرفوعُ[1] أَرَأَيْتَكَ ٱسمًا ظاهرًا، وهو لا يكون إلا مخاطبًا . وأيضًا تأويلُ أبي ٱلحسن يؤدي إلى ما ذكرناه[2] من مخالفة ٱلقواعد ، وإلى حذف ٱلمفعول ، وتأويلُنا لا يؤدي إلى حذف ٱلمفعول ، مع ٱلجريان على أكثر ٱلقواعد .

وزعم أبو ٱلحسن أنَّ أَرَأَيْتَكَ إذا كانت بمعنى أَخْبِرْني فلا بُدَّ بعدَها من ٱلٱسم ٱلمُستَخبَرِ عنه ، ويلزم ٱلجملةَ ٱلتي بعدَه ٱلٱستفهامُ ؛ لأنَّ أَخْبِرْني موافقٌ لِمَعْنَى ٱلٱستفهام .

ولا يلزم ما قاله أبو ٱلحسن ، بل يجوز حذفُ ٱلمفعولين معًا وحذفُ أحدِهما ٱختصارًا ، كما ذكرناه في ٱلآيات ٱلسابقة ، وهو أسهل من ٱدِّعائه إخراجَها بٱلكلية إلى معنًى أمَّا أو تَنَبَّهْ . ولا يلزم ما ذَكر من مجيء ٱلجملة ٱلٱستفهامية بعد ٱلمفعول ٱلأول ، بل يجوز مثل قولك : أَرَأَيْتَ زيدًا لئنْ جاءني لأُكْرِمَنَّه ؛ بدليل قوله ﴿أَرَأَيْتَكَ هٰذا ٱلذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِي إلى يَومِ ٱلقِيامةِ﴾[3] .

وقد قال ٱلأستاذ أبو علي : « يمكن أن يكون مراد س[4] بقوله (لأنَّ فيه معنَى أَخْبِرْني) أنها قد دَخَلها هٰذا المعنى بٱلٱنجرار ، ولم تخرج عن أصلها ، لأنَّ قولك أَعَلِمْتَ زيدًا أَبو مَنْ[5] هو بمعنى : أَعْلِمْني وأَخْبِرْني ، لكنْ راعت ٱلعرب هٰذا ٱلمقدار ٱلذي دخل ٱلكلام بٱلٱنجرار ، ولم تُعَلِّقْه ، وتُخَرَّج ٱلآياتُ/ كلُّها على [٣: ٢٥/ب]

---

(١) زيد هنا في ف : ٱلمحل .

(٢) ك ، ف : إلى ما لا ذكرناه .

(٣) سورة ٱلإسراء : ٦٢ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٣٩ .

(٥) ك ، ف : أيؤمن .

هٰذا، ولا تخرج أَرَأَيْتَ عن موضوعها [1] » آنتهى كلام أبي علي ، وهو شاهد لمَا ذكرناه [2] في آلآيات ، وما تأوَّلناه في قول آلعرب : أَرَأَيْتَكَ أنتَ وزيدًا ما صَنَعْتُما ، وأَرَأَيْتَكَ أنتَ ما صَنعتَ

وقوله **وللآسْمِ آلْمُسْتَفْهَمِ به وآلمضاف إليه ممَّا بعدَهما ما لهما دونَ آلأفعالِ آلمذكورة** يعني أنَّ آسم آلآستفهام لا يؤثِّر فيه ظَنَنتُ وأخواته ، بل يبقى على حاله من آلإعراب ، فإن كان مرفوعًا بآلآبتداء بقي كذٰلك ، وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به ، وإن كان مصدرًا بقي مصدرًا ، وإن كان ظرفًا بقي ظرفًا ، وإن كان حالاً بقي حالاً . مثالُ آلمبتدأ وآلمفعول : عَلمتُ أيُّ آلناسِ صديقُك ، وعلمتُ أيَّهم ضَربتَ . ومثالُ آلمصدر [3] : عَلمتُ أيَّ قيامٍ قُمتَ ، ومنه قولُه تعالى ﴿وسَيَعْلَمُ آلذينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[4] . وأجازوا أن تكون (أيّ) في آلآية موصولةً ، أي : وسيَعلَمُ آلذينَ ظَلَموا آلْمُنْقَلَبَ آلذي يَنقَلِبُونَه ، و(سَيَعْلَمُ) متعدية إذ ذاك إلى واحد [5] . وآلأقوى من جهة آلمعنى وآللفظ آلتعليقُ ؛ لأنه ليس في آلآية على هٰذا آلتقديرِ آلأخيرِ إبهامٌ لفظي ، وآلإبهامُ أوقعُ [6] من جهة آلمعنى وأعظمُ عليهم ، مع أنه لا يحتاج إلى حذف مفعول ، ولأنَّ إضافة أيٍّ آلموصولة إلى آلنكرة قليلٌ جدًّا . ومثالُ آلظرف : عَلمتُ أينَ خالدٌ ، وعَلمتُ متى قيامُ زيد ، وعَلمتُ أينَ ضَربتَ زيدًا ، وعَلمتُ متى ضَربتَ عَمْرًا . ومثالُ آلحال : عَلمتُ كيفَ ضَربتَ[7] زيدًا . وكذٰلك آلمضافُ إلى آسم آلآستفهام لا تؤثِّر فيه عَلِمْتُ، فتقول: عَلمتُ غلامَ أيِّهم ضَربتَ ، فـ(غلام) منصوب بضَربتَ لا بعَلمتُ .

---

(١) ف ، ن : عن موضعها .

(٢) ن : شاهد لما تأولناه . ك ، ف : شاهد بما ذكرناه .

(٣) ك ، ف : آلمضاف .

(٤) سورة آلشعراء : ٢٢٧ .

(٥) ذهب إلى ذٰلك آبن عصفور وآبن آلضائع كما في آلتصريح ١ : ٤٣٦ .

(٦) ك ، ف : أرفع .

(٧) زيد هنا في ك ، ف : عمرًا .

ص : وٱلجملةُ بعدَ ٱلمُعَلَّقِ في موضعِ نصبٍ بإسقاطِ حرفِ ٱلجرِّ إنْ تَعَدَّى به ، وفي موضعِ مفعوله إنْ تَعَدَّى إلى واحد ، وسادَّةٌ مَسَدَّ مفعولين إنْ تَعَدَّى إلى ٱثنين ، وبَدَلٌ منَ المتوسِّط [1] بينَه وبينَها إنْ تَعَدَّى إلى واحد ، وفي موضعِ ٱلثاني إنْ تَعَدَّى إلى ٱثنين ووُجِدَ ٱلأَوَّلُ .

ش : أصل ٱلتعليق عن ٱلعمل أن يكون في ظَننتُ وأخواتها لأنها داخلةٌ على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، ولهٰذا جاز فيها ٱلإلغاءُ حيثُ جازَ إبقاءً لها [2] على ٱلأصل ، فلَمَّا كان ٱلتعليق كٱلإلغاء في عمل ٱلفعل في معنى ٱلجملة لا في لفظها لم يجيزوه إلا فيما كان من ٱلأفعال معناه مُسَلَّطٌ على ٱلجمل ، غير أنهم قد شَبَّهوا بظَننتُ ٱلأفعالَ ٱلقَلبيَّةَ ، فحَمَلوا على ٱلظَّنِّ ٱلفكْرَ ، وٱلنَّظَرَ بمعناه ، وٱلخاطرَ ، ولم يجيزوا ذٰلك في ٱلأفعال ٱلمُؤَثِّرة ، ولذٰلك رَدَّ س [3] قولَ يونس في ٱضْرِبْ أيُّهم أفضلُ إنَّ ٱلفعلَ مُعَلَّقٌ .

[٣: ٢٦/أ] وقولُ ٱلمصنف **وٱلجملةُ بعدَ ٱلمُعَلَّقِ في موضعِ نصبٍ بإسقاطِ حرفِ/ ٱلجرِّ إنْ تَعَدَّى به** مثالُه : فَكَّرتُ أهٰذا صحيحٌ أم لا ، وقد مَثَّلَ ٱلمصنفُ [4] هٰذا بقوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾[5] ، وتقدَّمَ لنا أنَّ نَظَرَ ٱلبَصَريَّةَ لا تُعَلَّقُ[6] ، فهي هنا بمعنى ٱلفكْر ، كما تقول : نَظَرتُ في ٱلعلْم ، ولا ينبغي أن تُجعَلَ ٱلبَصَريَّةَ كما ذهب إليه ٱلمصنف ، فيكونَ حرفُ ٱلجرِّ ٱلمحذوفُ (إلى) . وٱلذي قاله ٱلمصنف من أنَّ ٱلجملة في موضعِ نصبٍ هو ٱلمختار . وذهب بعض ٱلنحويين إلى أنها في موضعِ جرٍّ بذٰلك ٱلحرفِ ٱلمحذوف .

---

(١) ف : من ٱلمتوسطة .

(٢) ن : إبقاؤها .

(٣) ٱلكتاب ٢ : ٤٠٠

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٢ .

(٥) سورة ٱلكهف : ١٩ .

(٦) تقدم ذٰلك في ص ٨٧ - ٨٨ .

وقولُه **وفي موضعِ مفعولِه إنْ تَعَدَّى إلى واحد** مثالُه : عَرَفتُ أيُّهم زيدٌ ، فـ(أيُّهم زيدٌ) في موضعِ نصب ، وهو مفعول عَرَفتُ ، فهو متعدٍّ إلى واحد كحاله لو لم يُعَلَّقْ ، فإنه يتعدَّى إلى واحد .

وذهب بعض ٱلنحويين إلى أنَّ ٱلفعل ٱلمُعَلَّقَ لا يكون إلا متعدِّيًا إلى مفعولين بحقِّ ٱلأصل، نحو عَلِمتُ، أو على جهة ٱلتضمين ، فإذا قلتَ : فَكَّرتُ أبو مَنْ زيدٌ ، وٱنْظُرْ أبو مَنْ زيدٌ ، و عَرَفتُ أبو مَنْ زيدٌ ـ فجميعُها متعدٍّ إلى ٱثنين لتضمينها معنى عَلِمتُ .

قال ٱبن عصفور : وهو ٱلصحيح عندي [1] ؛ لأنَّ ٱلفعلَ ٱلمعلَّق مُتَسَلِّطٌ على معنى ٱلجملة ، وإذا كان معمول ٱلفعل معنى ٱلجملة وجب أن يتعدَّى إلى مفعولين ، كما أنَّ عَلِمتُ وأخواتِها متسلطةٌ على ٱلجملة من جهة ٱلمعنى بدليل دخولها على ما أصلُه ٱلمبتدأُ وٱلخبر .

وقد مَثَّلَ ٱلمصنف في ٱلشرح [2] ما تعدَّى إلى واحد وعُلِّقَ عنه بقول ٱلعرب : أَمَا تَرَى أيُّ [3] برقٍ هٰهنا [4] . وقد قَدَّمنا [5] أنَّ رَأَى ٱلبَصَرِيَّةَ لا تُعَلَّقُ عند ٱلجمهور ، و لم يذهب إلى تعليقها إلا ٱلمازنيُّ ، وتَبِعَه هٰذا ٱلمصنفُ ، و لم يَحفَظِ ٱلخلافَ فيها فيذكرَه .

وقولُه **وسادَّةٌ مَسَدَّ مفعولين إنْ تَعَدَّى إلى ٱثنين** مثالُه : عَلِمتُ أَزيدٌ [6] قائمٌ أم عمرٌو .

---

(١) ٱلمقرب ١ : ١٢١ .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٢ .

(٣) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : أنَّ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٥) قدَّم ذٰلك في ص ٨٨ .

(٦) ك : علمت إن زيد .

وقولُه وبَدَلٌ مِنَ ٱلمتوسِّط [بينَه وبينَها] [1] إنْ تَعَدَّى إلى واحد مثالُه : عَرَفتُ زيدًا أبو مَنْ هو . وٱختلفوا ما موضع قولك (أبو مَنْ هو) : فذهب ٱلسيرافيُّ[2] إلى أنَّ ٱلجملة في موضع ٱلبدل ، ولم يذكر ٱلمصنف في ٱلفَصِّ[3] ولا في ٱلشرح غيرَ هٰذا ٱلقول . وٱختاره ٱبن عصفور ، وقال[4] : « هو بدلُ شيءٍ من شيءٍ على حذف مضاف ، ٱلتقدير : عَرَفتُ قصَّةَ زيد - أو أمرَ زيد - أبو مَنْ هو ، وٱحتيجَ إلى هٰذا ٱلتقدير لتكون ٱلجملةُ هي ٱلمُبْدَلَ منه في ٱلمعنى ؛ ألا ترى أنَّ (أبو مَنْ زيدٌ) هو في ٱلمعنى : قِصَّة زيد » .

وقال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع : « يلزمه أن يجعل (عَرَفتُ زيدًا خبرَه) مِن هٰذا ٱلقسْمِ لا مِنْ بَدَلِ ٱلٱشتمال ، ويلزمه أن يجعل ٱلبدلَ كلَّه قسْمًا واحدًا ؛ لأنك إذا قلتَ أكلتُ ٱلرغيفَ نصفَه فٱلمعنى على حذف ٱلمضاف ؛ لأنَّ ٱلمراد : أكلتُ بعضَ ٱلرغيف نصفَه، فإن كان أراد / أنه بٱلنظر إلى ٱلمعنى كذا فقد [٣: ٢٦/ب] كان ينبغي أن يُنبِّه عليه ، كما فعله ٱلأستاذ أبو علي ، رحمه ٱلله ، ولم يُرِدْ هٰذا ، بل هو غلطٌ منه ، وٱلصحيحُ [أنه][5] من قسم : عَرَفتُ أخاك خبرَه » ٱنتهى ، يعني أنه من قسمِ بدلِ ٱلٱشتمالِ لا من بدلِ ٱلشيءِ من ٱلشيء ، وهو هو .

وذهب ٱلمبردُ [6] وٱلأعلمُ وٱبنُ خَروف وغيرُهم إلى أنَّ ٱلجملةَ في موضعِ نصبٍ على ٱلحال .

ورُدَّ هٰذا ٱلمذهبُ بأنَّ ٱلجملةَ التي في موضعِ ٱلحالِ من ٱلمبتدأ وٱلخبر يجوز دخولُ ٱلواوِ عليها ، ولو قلتَ عَرَفتُ زيدًا وأبو مَنْ هو لم يكن معناه ومعنى عَرَفتُ

---

(١) بينه وبينها : ليس في ٱلمخطوطات ، وهو في ٱلمتن كما رأينا قبل قليل .

(٢) شرح ٱلكتاب ٤ : ٢٣١ .

(٣) ف ، ن : في النص .

(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٣٢٢ بتصرف و٢ : ٤٢٦ وٱلمقرب ١ : ١٢١ .

(٥) أنه : ليس في النسخ المخطوطة .

(٦) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٤ : ٢٣١ .

زيدًا أبو مَنْ هو واحدًا . ويمكن أنْ يقال : لَمَّا كانت جملةُ ٱلٱستفهامِ في بعضِ ٱلمواضعِ تُؤَخَّرُ ٱلواوُ عن أداته ـ وذٰلك مع ٱلهمزة ـ كانت غيرَ ضروريةٍ في جملةِ ٱلحالِ ٱلمرتبطةِ بما قبلَها ، فامتُنع من المجيء بها .

وٱلذي يظهر أنَّ ٱلمعنى ليس على ٱلحال ؛ إذ ليس ٱلمعنى على : عَرَفتُ زيدًا في هٰذه ٱلحال ، بل ٱلمعروف منه تلك ٱلحال لا أنها هيئة للمعروف ، ثم إنه إنْ صَحَّ في عَرَفتُ زيدًا أبو مَنْ هو [1] أن تقدره عرفته مَكْنِيًّا كما قَدَّرَه ٱبنُ خروف فليس يَصِحُّ تقديرُ ٱلحال في جميع [2] جمل ٱلٱستفهام ٱلواقعة هنا ، بل يصير تقدير ٱلحال في كثيرٍ منها كٱلتسوية وغيرها ، نحو : عَرَفتُ زيدًا أقائمٌ هو أم قاعدٌ .

وذهب أبو علي [3] ـ فيما حكاه ابنُ جنِّيْ ـ وأبو عبد الله بنُ أبي العافية إلى أنه في موضعِ المفعول الثاني لعَرَفتُ على أنها ضُمِّنَتْ معنى عَلِمتُ . وقد رُدَّ ذٰلك بأنَّ ٱلتضمينَ بابُه ٱلشِّعرُ ، وما جاء منه في ٱلكلام يُحفَظُ ، ولا يُقاسُ عليه .

وٱلذي أختاره هو هٰذا ٱلمذهب. وٱلدليلُ على ذٰلك وأنه ضُمِّنَ معنى عَلِمتُ، فَتَعَدَّتْ إلى مفعولين ـ جوازُ رفعِ ٱلٱسمِ بعدَ عَرَفتُ ، وٱنعقادُ جملةٍ من مبتدأ وخبرٍ بعدَ عَرَفتُ ، فتكونُ إذ ذاك مُعَلَّقةً عنه لأنه مُسْتَفْهَمٌ عنه في ٱلمعنى ، فتقول : عَرَفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ، كما كان ذٰلك في عَلِمتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ، فزيدٌ مبتدأ ، و(أبو مَنْ هو) جملة في موضع ٱلخبر ، فإذا ٱنتصبَ كان على هٰذا ٱلمعنى من أنَّ أصلَه مبتدأٌ وخبر ، وكان ٱلمنصوبُ مفعولاً أَوَّلَ ، وٱلجملةُ موضعَ ٱلمفعول ٱلثاني ، كما كان خبرًا حين ٱرتفعَ ٱلٱسمُ ٱلأول .

وقال س [4]: «وإنْ شئتَ قلتَ : قد عَلِمتُ زيدٌ أبو مَنْ هو، كما تقول ذٰلك

---

(١) هو : ليس في ك ، ف .

(٢) في جميع جمل ٱلٱستفهام ٱلواقعة هنا بل يصير تقدير ٱلحال : ٱنفردت به ن .

(٣) ٱلحلبيات ص ٧٤ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

فيما لا يتعدَّى إلى مفعول ، وذٰلك قولهم : ٱذهبْ فٱنظرْ زيدٌ أبو مَنْ هو[1] ، ولا تقول : نَظَرتُ زيدًا . وٱذهبْ فَسَلْ زيدٌ أبو مَنْ هو ، وإنما ٱلمعنى : ٱذهبْ فٱسألْ عن زيد ، لو قلت ٱسألْ زيدًا على هٰذا ٱلحدِّ لم يجز » ٱنتهى . ويعني س أنَّ ما أصلُه أنْ يتعدَّى إليه ٱلفعلُ ٱلمُعَلَّقُ بحرف ٱلجرِّ لا يجوز أنْ يُحذَف ٱلحرفُ[2] ويَنتصبَ ذٰلك ٱلٱسمُ[3] على أنه مفعولٌ لذٰلك ٱلفعل ، فلا تقول : فَكَّرتُ زيدًا أبو مَنْ هو ؛ لأنَّ فَكَّرتُ لا يَصِلُ بنفسه إلى مفعول ، وليس حذفُ / حرفِ ٱلجرِّ [٣: ٢٧/أ] قياسًا، بل يرتفع على ٱلٱبتداء ، وٱلجملةُ بعدَه في موضعِ ٱلخبر ، ولا يمكن أن يرتفع على ٱلٱبتداء وٱلجملةُ بعدَه في موضعِ ٱلخبرِ إلا أنْ يُعتَقَدَ أنَّ ٱلفعلَ هو مما يَصْلُحُ أنْ يدخلَ على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، و«نَظَرَ» ٱلفكْرِيَّةُ و«سَأَلَ» ليسا مما يدخلان على ٱلمبتدأ وٱلخبر بأصلِ ٱلوضع ، فوجبَ أنْ يُعتَقد فيهما أنهما ضُمِّنا معنَى ما يَدخلُ على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، وإذا كان قد جازَ ٱلٱبتداءُ وٱلخبرُ بعدَ ٱلفعلِ ٱلذي لا يَتعدَّى إلا بحرف جرٍّ فهو في ٱلفعل ٱلذي يَتعدَّى إلى واحد بأصلِ ٱلوضعِ أَجْوَزُ أنْ يقع . وتَحَصَّلَ من هٰذا أنَّ ٱلمنصوبَ بعدَ عَرَفتُ هو على معناه إذا كان مرفوعًا ، وإذا كان مرفوعًا[4] فٱلجملةُ ٱلٱستفهاميةُ في موضعِ ٱلخبر ، فكذٰلك إذا كان منصوبًا تكونُ تلك ٱلجملةُ في موضعِ ٱلمفعولِ ٱلثاني ، ولا تكونُ عَرَفتُ كذٰلك إلا بعدَ ٱعتقادِ تضمينها معنَى ما يتعدَّى إلى ٱثنين .

وقولُه **وفي موضعِ ٱلثاني إنْ تَعَدَّى إلى ٱثنين ووُجِدَ ٱلأَوَّلُ** مثالُه : عَلِمتُ زيدًا أبو مَنْ هو . وإنما قال « ووُجِدَ ٱلأَوَّلُ » لأنه إن لم يوجد ٱلأول كانت الجملة في موضع ٱلمفعولين ، نحو : عَلِمتُ أبو مَنْ زيدٌ .

---

(١) هو : ليس في ك .

(٢) ٱلحرف : ليس في ن .

(٣) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : بٱسم .

(٤) وإذا كان مرفوعًا : سقط من ن .

ص : وتَخْتَصُّ ٱلقَلْبِيَّةُ ٱلمتصرِّفةُ و«رَأَى» ٱلحُلميَّةُ وٱلبَصَرِيَّةُ بجوازِ كونِ فاعلِها ومفعولِها ضميرينِ مُتَّصِلَينِ مُتَّحِدَي ٱلمعنى ، وقد يُعامَلُ بذٰلك «عَدِمَ» و«فَقَدَ»، ويُمْنَعُ ٱلٱتِّحادُ عُمومًا إنْ أُضمِرَ ٱلفاعلُ مُتَّصِلاً مُفَسَّرًا بٱلمفعول .

ش : قولُه ٱلمُتَصَرِّفةُ ٱحترازٌ من هَبْ وتَعَلَّمْ ، فلا يقال : تَعَلَّمْكَ منطلقًا ، أي : ٱعْلَمْكَ منطلقًا ، ولا : هَبْكَ صَنَعتَ كذا . قال ٱلمصنف [1] : « مما تختصُّ به أفعالُ ٱلقلوبِ غيرَ هَبْ وتَعَلَّمْ إعمالُها في ضميرينِ مُتَّصِلَينِ لُمسَمًّى واحدٍ » ٱنتهى . وفي مَنْعِ « هَبْكَ مُحْسِنًا » نَظَرٌ ، وما أظُنُّه إلا مستعملاً في لسانهم .

ومثال ذٰلك في ظَنَنتُ وأخواتِها : ظَنَنْتُني خارجًا ، وأنتَ ظَنَنْتَكَ خارجًا ، وزيدٌ ظَنَّه خارجًا ، قال تعالى ﴿إِنَّ ٱلإِنْسَانَ لَيَطْغَى . أَنْ رَآهُ ٱسْتَغْنَى﴾[2] ، ففي (رَأَى) ضميرُ ٱلفاعل عائدًا على ٱلإنسان، وٱلهاء ضمير ٱلمفعول ٱلأول ، و(ٱسْتَغْنَى) في موضع ٱلمفعول ٱلثاني ، وقال ٱلشاعر [3] :

على مِثلِها أَمْضي إذا قالَ صاحِبي ألا لَيْتَني أَفْديكَ مِنْها ، وأَفْتَدي

وجاشَتْ إليه ٱلنَّفْسُ خَوْفًا ، وخالَهُ مُصابًا ، ولو أَمْسَى على غيرِ مَرْصَدِ

ففي « خالَ » ضمير فاعل ، يعود على ٱلصاحب ، وٱلهاء هي ٱلمفعول ٱلأول ، و« مصابًا » هو ٱلثاني ، وقال ٱلآخر [4] :

هُمُ أَكْرَمُوني في ٱلجِوارِ ، وخِلْتُني إذا كُنْتُ مَوْلَى نِعْمةٍ لا أُضيعُها

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٢ .

(٢) سورة ٱلعلق : ٦ ، ٧ .

(٣) هو طرفة بن ٱلعبد. ديوانه ص ٢٦ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ١٨٢ - ١٨٣. على مثلها : على مثل هٰذه ٱلناقة . ومنها : من ٱلفلاة . وٱلمرصد : حيث يرصدك ٱلعدو .

(٤) هو سُحَيْم عبد بني ٱلحَسْحاس . ديوانه ص ٥٢ .

[٣: ٢٧/ب] /وقال مُوَيْلِكٌ ٱلمَزْمُوم [١] :

فحَمَلْتُها ، وحَفَرْتُ عندَكِ قبرَها جَزِعًا ، وكُنْتُ إخالُني لا أَجْزَعُ

وقال ٱلآخر [٢] :

وكائنْ رَأَيْتُ مِنْ كَرِيمٍ مُرَزَّأٍ أَخي ثِقَةٍ طَلْقِ ٱلْيَدَينِ وَهُوبِ
شَهِدتُ وفاتُوني ، وكنتُ حَسِبْتُني فَقيرًا إلى أنْ يَشْهَدُوا وتَغيبِي

وقال ٱلآخر [٣] :

قد كنتُ أَحْسِبُني كأَغْنَى واجِدٍ نَزَلَ ٱلمدينةَ عنْ زِراعةِ فُومِ

فهٰذا في ٱلغائبين وٱلمتكلمين ، وأما في ٱلمخاطَبين نحو ظَنَنْتُكَ منطلقًا فلا يَحضُرني شاهدٌ مِن لسانِهم عليه إلا ما يحتمله قولُ ٱلشاعر [٤] :

لِسانُ ٱلسُّوءِ تُهْديها إلَينا وحِنْتَ ، وما حَسِبْتُكَ أنْ تَحينا

---

(١) ٱلحماسة ١ : ٤٤٠ [ٱلحماسية ٣٠٧] ، وشرحها للأعلم ص ٥٩٢ ، وصدره فيه : «ولقد أتيتُك بٱلحبيبة مُعْلِمًا» ، وذكر أن ٱلأبيات ٱلتي منها هٰذا ٱلبيت تُروَى للصَّقْر بن ٱلأَجدَل ٱلقُشَيريِّ . وٱنظر ٱلخزانة ٨ : ٥٣١ ـ ٥٣٧ [عند ٱلشاهد ٦٦٤] . حملتها : يعني ٱبنته . وعندك : يريد عند زوجته ٱلميتة . في ك ، ف : ٱلمرزوم . وفي ن : ٱلمزردم ، وفوقه أنه في نسخة : ٱلمرزوم . وفي معجم ٱلشعراء للمرزباني ص ٢٦٣ ما نصه : «مالك ٱلمزموم ، ويقال مويلك . ربعي ذهلي من شعراء ٱلبحرين» .

(٢) هو ٱلنمر بن تولب . شعره ص ٣٣٥ . وقد تقدم ٱلبيت ٱلثاني في ص ٣٦ . وكرر في ن بعد بيت أبي محجن ٱلتالي .

(٣) هو أبو محجن ٱلثقفي كما في ٱللسان (فوم) . وٱلبيت من غير نسبة في ٱلمحتسب ١ : ٨٨ وٱلصحاح (فوم) . ٱلفوم : ٱلحنطة . ك ، ف : « ... واحد ترك ... بوم » . وفي ن : واحد . و تحت نزل فيه أنه في نسخة أخرى : ترك . وبجانب فوم أنه في نسخة : يوم .

(٤) تقدم ٱلبيت في ٣ : ٢٠٦ ، وفيها تخريجه ، كما أنشده في ٤ : ٣٤٩ .

فهٰذا ٱلبيت يحتمل ما ذكرناه ، وتكون [1] أنْ زائدة ، و« تَحين » في موضع ٱلمفعول ٱلثاني . وقيل : ٱلكاف هي ٱلمفعول ٱلأول ، و« أنْ تَحينَ » في موضع ٱلبدل من ٱلكاف ، وٱكتفي به ، و لم يحتج إلى ٱلثاني لأنَّ ٱلبدل هو ٱلمُعْتَمَدُ عليه . وقيل : ٱلكاف حرف خطاب ، و« أنَ تَحينَ » سَدَّ مَسَدَّ ٱلمفعولين .

ولو وَضعتَ مكانَ ٱلضميرِ ٱلثاني [2] ٱلنَّفْسَ ، فقلت : ظَنَنتُ نَفْسِي عالمةً ـ ففيها خلاف : ذهب أكثر ٱلنحويين إلى أنه لا يجوز ذٰلك . وذهب ٱبن كيسان إلى جواز ذٰلك ، قال : وذٰلك قليل شاذٌّ .

وقد ٱعتل أبو ٱلحسن لجواز ذٰلك في باب ظَنَنتُ بأنك إنما تعتمد في ٱلإخبار وٱلفائدة على ٱلمفعول ٱلثاني ، فصارت كٱللغو ، و لم تكن كضَرَبتُ ٱلتي يُعتَمَدُ عليها في ٱلإخبار ، فضارَعَتْ غيرَها من غيرِ ٱلأفعال ، كقولك : إنَّني ولَيتَني ؛ ألا ترى أنك تقول : ما ظَنَنتُ أحدًا يقولُ ذٰلك إلا زيدًا ، وتقول : ما ضَرَبتُ أحدًا يقولُ ذٰلك إلا زيدًا ، لا غير ؛ لأنَّ ٱلمعنى في ٱلأول : ما أحدٌ يقولُ ذٰلك إلا زيدٌ في ظَنِّي، فكذا معنى [3] حَسِبْتُني عالمًا : أنا عالمٌ فيما أَحْسَبُ. ٱنتهى كلام أبي ٱلحسن، وهو حسن .

وحكى محمد بن ٱلوليد [4] عن أبي ٱلعباس ٱلفرقَ بينَ بابِ ظَنَّ وضَرَبَ أنَّ بابَ ظَنَّ ٱلفاعلُ فيه بمنْزلة ٱلمفعول ؛ لأنك إنما رأيتَ شيئًا فأَظنَّك ، فكأنك لم تجعل ٱلفاعل مفعولاً في حال .

وإنما قال ٱلمصنف « وتَختَصُّ » لأنه لا يجوز ذٰلك في غيرها ، لا يجوز :

---

(١) ك ، ف : وتقول .

(٢) ٱلذي في ٱلمخطوطات : ٱلأول .

(٣) معنى : ليس في ك ، ف . وبعد قوله عالمًا في ف : أي .

(٤) هو ٱلمشتهر بمحمد بن ولاد أبو ٱلحسين [ـ ٢٩٨ هـ] . أخذ عن المبرد وثعلب وأبي علي ٱلدينوري. صنف « ٱلمنمَّق » في ٱلنحو . بغية ٱلوعاة ١ : ٢٥٩ .

ضَرَبْتُني، ولا : ضَرَبْتكَ ، ولا : زيدٌ ضَرَبَهُ ، تريد : ضَرَبَ نَفسَه ، عند س [1] ولا أحد من ٱلبصريين، بل تأتي في مثلِ هٰذا بٱلنَّفْس، فتقول : ضَربتُ نَفْسي ، وضَربتَ نَفسَك ، وزيدٌ ضربَ نَفسَه ، قال تعالى ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [2] .

[٣: ٢٨/أ] وٱختلفوا في عِلَّة ٱلمَنْع : فقال / س [3] : ٱسْتَغْنَوْا عنه بٱلنَّفْس . وقال أبو ٱلعباس [4] : لئلا يكونَ ٱلفاعلُ مفعولاً . حكاه عنه ٱلأخفش ٱلصغير . وحكى ٱبن كيسان عن أبي ٱلعباس أنه كره ذٰلك ليكون ٱلمضمر قبل ٱلمظهر ؛ لأنه إذا أضمر فاعلاً أو مفعولاً فلا بُدَّ من تقديمه إلى ٱلفعل ، فلما ٱمتنع ذٰلك في ٱلمظهَر وٱلمضمَر ٱمتنع في ٱلمضمَرَين ، فلم يُجيزوا : ضَرَبْتُني ، ولا : ضَرَبَ زيدٌ زيدًا ؛ لئلا يُوهِمَك غيرَه. وقال بعضهم : لم أقل ضَرَبْتُني لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد ، أحدهما رفع ، وٱلآخر نصب ، وهما لشيء واحد ، فصار ٱلفاعل كٱلمفعول . قال : ولو قلت ضَربتُ إيَّايَ كان أقربَ من ضَرَبْتُني ، وضَرَبْتُني لازمة في القياس . وقال ٱلفراء : لَمَّا كان ٱلأغلبُ ٱلمتعارَفُ أنْ يَفعلَ ٱلفاعلُ بغيرِه لم يُوقَع فَعَلْتُ على ٱسمِه إلا بأنْ يُفْصَلَ ٱسمُه من ٱسمِه .

وقولُه **ورَأَى ٱلْحُلْمِيَّةُ** مثالُه قولُه تعالى ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [5] ، و﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا﴾ [6] .

وقولُه **وٱلْبَصرِيَّةُ** قال ٱلمصنف : هٰذا في رؤيةِ ٱلبَصرِ شاذٌّ [7] . ومثالُه قولُ

---

(١) ٱلكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٢) سورة ٱلنمل : ٤٤ .

(٣) ٱلكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٤٧ / أ .

(٥) سورة يوسف : ٣٦ .

(٦) سورة يوسف : ٣٦ .

(٧) هٰذا ٱلقول ليس في مطبوعة شرح ٱلتسهيل .

عائشةَ ـ رضي ٱللهُ عنها ـ : « لقد رأيتُنا معَ رسولِ اللهِ ـ صلى اللهُ عليه وسلم ـ وما لنا مِن طعامٍ إلا ٱلأَسْوَدانِ »[1] ، ومنه قولُ قَطَرِيٍّ[2] :

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى ٱلإحْجامِ يومَ ٱلوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمامِ
فلَقَدْ أَرانِي لِلرِّماحِ دَرِيئةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تارةً وأَمامِي

وقال عنترة[3] :

فرَأَيتُنا ما بينَنا مِنْ حاجِزٍ إلا ٱلمِجَنُّ ونَصْلُ أَبْيَضَ مِقْصَلِ

وحَسَّنَ رَأْيتُنا كونُه لم يَتَّحِد ٱلفاعلُ وٱلمفعولُ مِن كلِّ وجهٍ ؛ لأنَّ ٱلفاعلَ مفردٌ وٱلمفعولَ ضميرُ جمعٍ وإنْ كانا معًا متكلِّمَين .

وقولُه **وقد يُعامَلُ بذٰلك عَدِمَ وفَقَدَ** يعني بـ(ذٰلك) أنه يتعدى إلى ضميرين متصلين مُتَّحِدَي المعنى، حكى ٱلفراء[4]: فَقَدْتُني، ووَجَدْتُني، وعَدِمْتُني.قال بعضهم : وهٰذا على سبيل ٱلتمثيل ، ولو كان ذٰلك على سبيل ٱلحقيقة لكانت فاسدة ؛ لأنك إذا قلت عَدِمْتُ زيدًا فٱلذي تَعْدَمُه شيءٌ لا يكون بحضرتك ، ولا يجوز إلا أنْ يكونَ غيرَك ؛ لأنك لا تكون فاقدًا وأنت ٱلمفقود ، ولا واجدًا وأنت ٱلموجود ، فصار معنى فَقَدْتُني : فَقَدَني غيري، فلم يكن على حقيقته، فيكون مثل ضَرَبْتُني .

---

(١) أخرج ٱلبخاري هٰذا ٱلحديث في عدة مواضع من صحيحه ، وليس فيها « رأيتُنا » في رواية عائشة ، وهي في رواية غيرها لهذا ٱلحديث . وٱلأسودان : ٱلتمر وٱلماء ، كما في تتمة ٱلحديث . ٱنظر صحيح ٱلبخاري : كتاب ٱلهبة : ٱلباب ٱلأول ، وكتاب ٱلأطعمة : ٱلباب ٱلسادس ، وٱلباب ٱلحادي وٱلأربعين ، وكتاب ٱلرقاق : ٱلباب ٱلسابع عشر ، وصحيح مسلم : كتاب ٱلزهد ص ٢٢٨١ ـ ٢٢٨٤ . وٱلرواية ٱلتي ذكرها أبو حيان هنا هي رواية أبي عبيد في غريب ٱلحديث ٤ : ٣١٨ وٱبن مالك في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٢ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٦٤ .

(٢) هو قطري بن ٱلفجاءة . ديوان شعر ٱلخوارج ص ١٢٦ ، وفيها تخريج ٱلبيتين .

(٣) ديوانه ص ٢٥٨ . ٱلمجن : ٱلترس . ومقصل : قاطع ، يعني ٱلسيف . ن : ما لنا .

(٤) معاني ٱلقرآن ١ : ٣٣٤ . وجعله في ٢ : ١٠٦ ضرورة شعرية .

قال ٱلمصنف [1] : وأشذُّ منه - يعني من رؤية ٱلبَصَر - قولُهم : عَدِمْتُني وفَقَدْتُني ، قال جِرانُ ٱلعَوْدِ [2] :

لقد كانَ لي عَن ضَرَّتَينِ - عَدِمْتِني - وعَمَّا أُلاقِي منهما مُتَزَحْزَحُ

/وقال ٱلآخر [3] : [٣: ٢٨/ب]

نَدِمْتُ على ما كانَ مِنِّي - فَقَدْتُني - كما يَنْدَمُ ٱلْمَغْبُونُ حينَ يَبِيعُ

ولم يَحْكِ ٱلمصنفُ وَجَدْتُني ، وحكاها ٱلفراء [4] ، وهي مسموعة من كلامهم ، وكأنَّ ٱلمصنف أدرجها [5] في باب ظَنَنتُ لأنَّ وَجَدتُ تكون بمعنى عَلِمتُ ، وقد ذكرها ٱلمصنف في أفعال هٰذا ٱلباب ، وٱلفراءُ إنما أَورَدَها فيما يتعدَّى إلى واحد بمعنى وِجْدان ٱلضَّالَّة ، وكأنه فَقَدَ نَفسَه ، ثُمَّ وَجَدَها . وقال ٱلشاعر [6] :

تَلَفَّتُّ نحوَ ٱلحَيِّ حتى وَجَدتُني وَجِعْتُ من ٱلإصْغاءِ لِيتًا وأَخْدَعَا

ويَحتمل هٰذا ٱلبيتُ ٱلوجهين . فأمَّا قولُ ٱلشاعر [7] :

---

(١) ليس في مطبوعة شرح ٱلتسهيل .

(٢) ديوانه ص ٣٩ - ٤٠ . وٱلبيت له في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ١٠٦ وٱلمفصل ص ٢٦٢ وشرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٣ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٦٥ . وفي حاشية ف ، ن بخط مغاير ما نصه : « كان لي متزحزح ، أي : بعدٌ عن نكاح ضرتين وعما ألاقي منهما من ٱلشدائد ، وقوله عدمتني ٱعتراض ، يدعو به على نفسه . ٱلعباب » . وفيها أيضاً : « ٱلجران : باطن عنق ٱلبعير ، وٱلعَود : ٱلجمل ٱلهرم ... » ثم ذكر سبب تسمية هٰذا ٱلشاعر بهٰذا ٱلٱسم . ك : عن ضربتين .

(٣) هو قيس بن ذريح أو مجنون ليلى أو غيرهما . ٱلأمالي ١ : ١٣٦ - ١٣٧ .

(٤) معاني ٱلقرآن ١ : ٣٣٤ .

(٥) ك ، ف : أدرجهما .

(٦) هو ٱلصمة بن عبد ٱلله ٱلقشيري . ديوانه ص ٩٤ وٱلحماسة ٢ : ٤ [٤٦٠] . ٱللِّيت : صفحة ٱلعنق . وٱلأَخْدَعان : عرقان في جانبي ٱلعنق .

(٧) تقدم في ٤ : ٢١٥ .

قد بِتُّ أَحْرُسُني وحْدي ، ويَمْنَعُني صَوتُ ٱلسِّباعِ بهِ يُصْبِحْنَ وٱلهامِ

فشاذٌّ ؛ إذْ [1] لم يقل : أَحْرُسُ نفسي .

وٱحترز بقوله [مُتَّصلاً] [2] من أن يكون أحدهما منفصلاً ، فإنَّ ذٰلك لا يختصُّ بظَنَنتُ ، بل يجيء ذٰلك فيها وفي غيرها من ٱلأفعال ، فتقول : إيَّاك ظَنَنتُ منطلقًا ، وما ظَنَنتُ منطلقًا إلا إيَّاك ، وإيَّاك ضَرَبتُ ، وما ضَرَبتُ إلا إيَّاك .

وفي ٱلبسيط: وأمَّا قُلْتُ فٱلقياسُ يقتضي أن يكون كظَنَنتُ في هٰذا، فتقول : قُلْتُني منطلقًا، على معنى : [قُلْتُ إيَّاي منطلقًا][3] ، [وقلتَك منطلقًا][4] على معنى: قلتَ إيَّاك منطلقًا ، وأصل ٱلٱبتداء : أنتَ منطلقٌ ، وأنا منطلقٌ ، لكنْ فيه نَظرٌ .

وقولُه **ويَمتنع** [5] **ٱلٱتِّحادُ عُمومًا** - يعني في بابِ ظَنَّ وغيره - **إنْ أُضْمِرَ ٱلفاعلُ مُتَّصلاً مُفَسَّرًا بٱلمفعول** مثالُه في بابِ ظَنَّ : زيدًا ظَنَّ قائمًا ، ومثالُه في بابِ غيرِ [6] ظَنَّ : زيدًا ضَرَبَ ، تريد : ظَنَّ نفسَه ، وضَرَبَ نفسَه .

وٱحترز بقوله « مُتَّصلاً » من أن يكون منفصلاً ، فإنه يجوز ٱلٱتحاد ، نحو : ما ظَنَّ زيدًا قائمًا إلا هو ، وما ظَنَّ زيدٌ قائمًا إلا إيَّاه ، وما ضَرَبَ زيدًا إلا هو ، وما ضَرَبَ زيدٌ [7] إلا إيَّاه .

---

(١) ك : أو .

(٢) متصلاً : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

(٣) مابين ٱلحاصرتين : ٱنفردت به ن .

(٤) ما بين الحاصرتين : تتمة يقتضيها السياق .

(٥) في النسخ كلها : ويمنع .

(٦) ن : في غيره باب .

(٧) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : زيدًا .

ذكر مسائل من هٰذا ٱلباب

ٱلمسألة ٱلأولى : أجاز س [1] وأصحابُه [2] وٱلفراء [3] : أَظُنُّ أَنَّكَ قائمٌ ، ولم يجيزوا : أَظُنُّ قيامَك . وأجاز [4] ذٰلك ٱلكسائي ، قال : كما أقول : أَظُنُّ [5] ذٰلك . ورُدَّ عليه بأنَّ « ذٰلك » يُشارُ به [6] إلى ٱثنين ، قال تعالى ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذٰلِكَ﴾ [7] ، أي : بينَ ٱلفارِضِ وٱلبِكْرِ .

ٱلثانية : إذا قلتَ ظَننتُ أَنَّكَ قائمٌ فمذهب س [8] أنه لا حَذْفَ فيه ، وأنه لَمَّا جَرَى ذِكرُ ٱلمسنَد وٱلمسنَد إليه ٱكتُفي به ، وٱستُغني عن ٱلحذف . وذهب أبو ٱلحسن [9] وأبو ٱلعباس [10] إلى أنَّ [11] ٱلخبر محذوف ، وٱلتقدير عندهما [12] : أَظُنُّ أنَّ زيدًا قائمٌ مستقرًّا أو ثابتًا [13] . ورُدَّ عليهما بأنَّ تقديرَ ٱلمفعولِ ٱلمحذوفِ يقتضي إحالةً على قيامٍ معهود ، و« زيدٌ قائمٌ » ليس بينك وبين مخاطبك / عهد في ٱلقيام ، فإذا تَقَرَّرَ هٰذا عَلِمتَ أنَّ ظَنَنتُ أنَّ زيدًا قائمٌ معناه عندهم على ٱلقطع: ظَنَنتُ زيدًا قائمًا ، فهٰذا ٱلقيامُ ٱلمظنونُ غيرُ معهود ، والذي يُقَدِّرُ مستقرًّا أو ثابتًا [٣: ٢٩/أ]

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٢٥ .

(٢) ٱلمقتضب ٢ : ٣٤١ وشرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) معاني ٱلقرآن ١ : ٢٦٣ .

(٤) ن : وإنما أجاز .

(٥) ك ، ف : ظنَّ .

(٦) ك ، ف : إليه .

(٧) سورة ٱلبقرة : ٦٨ .

(٨) ٱلكتاب ١ : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٩) شرح ٱلكافية ٢ : ١٠١٢ .

(١٠) كذا ! وهو موافق لسيبويه كما في ٱلمقتضب ٢ : ٣٤١ .

(١١) أن : ليس في ك .

(١٢) ك ، ف : عنده .

(١٣) نسب ٱلسيرافي في شرح ٱلكتاب ٣ : ٢٥٠ هٰذا ٱلقول إلى بعض ٱلبصريين .

إنما يكون هٰذا ٱلقيام معهوداً [عنده][1]، وذٰلك تحريف لمقصود ٱللفظ، وهو أنَّ ٱلقيام غير معهود، وأيضاً فيؤدي إلى حذف في ٱلكلام لا دليلَ عليه. وحكى ٱلفراء : أَظُنُّ أَنَّكَ قائمٌ خيرًا لك ، وأَظُنُّ خيرًا لك أَنَّك قائمٌ ، بمعنى : أَظُنُّ خيرًا لك قيامَك . وإنما ٱحتيج إلى ٱلتصريح بٱلمفعول ٱلثاني هنا لأنه ليس كونًا مطلقاً ، أمَّا إذا كان كونًا مطلقاً [2] فلا يحتاج إليه ولا إلى تقديره ؛ لأنَّ «أَنَّك قائمٌ» قد ٱنطوى على مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه .

ٱلثالثة [3] : أجاز ٱلكسائيُّ وٱلفراء : أَظُنُّ أنْ يذهبُ زيدٌ . ولا يجوز ذٰلك عند ٱلبصريين إلا أن تأتي بعوض ، نحو قد وٱلسين وسوف ولا [4] .

ٱلرابعة : أَظُنُّ يذهبُ زيدٌ ، لا يجوز إلا على مذهب من مذاهب ٱلفراء [5] في قراءة مَن قرأ ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِيْنَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾ [6] بمعنى : أنْ سَبَقُوا ، وحذفَ (أنْ) لَمَّا عاد ٱلذِّكرُ على ٱلفاعلينَ ، و(ٱلذينَ) في موضع رفع [7] ، وشَبَّهَه بقوله : يريدُ يقومُ ، بمعنى : يريدُ أنْ يقومَ [8] .

وهٰذا ٱلذي قاله مخالف لأقواله ؛ لأنه قال : إذا حذفت أنْ لم يُكْتَفَ[9] بشيء واحد حتى يستبين ، و(سَبَقُوا) شيء واحد .

---

(١) عنده : تتمة يقتضيها ٱلسياق .

(٢) أما إذا كان كونًا مطلقاً : سقط من ن .

(٣) تقدم ٱلكلام عليها في ٱلجزء ٱلخامس ص ١٦٤ - ١٦٧ ، وقد ذكر أنه أطال ٱلكلام عليها في باب إعراب ٱلفعل وعوامله .

(٤) ولا : ليس في ن .

(٥) معاني ٱلقرآن ١ : ٤١٤ - ٤١٦ .

(٦) سورة ٱلأنفال : ٥٩ . وقد قرأ (يَحْسَبَنَّ) بٱلياء وفتح ٱلسين حفصٌ عن عاصم ، وٱبنُ عامر وحمزةُ . ٱلسبعة ص ٣٠٧ .

(٧) رفع : سقط من ن .

(٨) ٱنظر ٱلحجة ٤ : ١٥٥ - ١٥٧ .

(٩) ف : لم يلتفت .

ٱلخامسة : ظَنَنتُ زيدًا إنَّه قائمٌ ، بكسر إنَّ في مذهب ٱلبصريين لا غير ؛ لأنها في موضع ٱلٱبتداء . وقال ٱبن كيسان : يجب فتح أنَّ على ٱلبدل ، قال ٱلشاعر [1] :

..... وحِنْتَ ، وما حَسِبْتُكَ أنْ تَحِينا

جعل أنْ بدلاً من ٱلكاف على أحدِ [2] ما وُجِّهَ عليه .

ٱلسادسة : أجازَ ٱلفراءُ [3] حذفَ حرفِ ٱلٱستفهامِ معَ ٱلشَّكِّ ، قال ٱلفراء : وتُضمِرُه ٱلعربُ في حروفِ ٱلشَّكِّ خاصَّةً ، فيقولون : تُراكَ منطلقًا ؟ يريدون : أتُراكَ ؟ وكذٰلك : تَظُنُّكَ تخرجُ ؟ لأنَّ ٱلٱستفهامَ شَكٌّ ، وهٰذه شَكٌّ ، فٱكتُفي بواحد من صاحبه ، وٱمتنع في ضَربتُ وقَتَلتُ وسائرِ ٱلأفعالِ لأنها إخبارٌ ، لا شَكَّ فيها . وتابَعَه قُطْرُبٌ على هٰذا ٱلقول ، وزاد عليه أنه أجاز ذٰلك في غير هٰذه ٱلأفعال .

وذهب س إلى أن ذٰلك لا يجوز [4] ، قال س : إذا حذفت حرف ٱلٱستفهام ٱنقلب ٱلمعنى ، وهٰذا أقبح ما يقع فيه ٱلغلط لأنه ذهاب ٱلبيان ، وهو ٱللحن ٱلحقيقي . وقد قيل [5] : لم يؤخذ على ٱبن أبي ربيعة لحنٌ إلا قوله [6] :

---

(١) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و٤ : ٣٤٩ و٦ : ٩٨ .

(٢) ن : من ٱلكاف هٰذا أحد .

(٣) إعراب ٱلقرآن للنحاس ٣ : ١٧٦ - ١٧٧ . وفي معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٩٤ ما نصه : « وقد تُطرَح ألف ٱلٱستفهام من ٱلتوبيخ » .

(٤) أجازه في ٱلشعر . ٱلكتاب ٣ : ١٧٤ .

(٥) قال ذٰلك أبو عمرو بن ٱلعلاء كما في شرح أبيات ٱلمغني ١ : ٣٧ - ٣٨ عن ٱلموشح .

(٦) ديوانه ص ٤٣١ وٱلكتاب ١ : ٣١١ . بَهرًا : جَهْدًا ، أي : جَهْدي ذٰلك . وقيل : بَهْرًا : عَجَبًا . وقيل : معناه جَهرًا لا أكاتم. وقيل : بهرني بهرًا : غلبني غلبةً . وقيل فيه غير ذلك . ٱنظر شرح أبيات ٱلمغني ١ : ٣٣ - ٣٨ [٨] .

ثُمَّ قالُوا : تُحِبُّها ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ ٱلرَّمْلِ وٱلحَصَى وٱلتُّرَابِ

أي : أَتُحِبُّها ؟

وقال أبو ٱلعباس [1] : ليس ٱلأمر عندي كذٰلك إنما هو إلزام ، أي : ثُمَّ /قالوا: أنتَ تُحِبُّها. [٣: ٢٩/ب]

وزعم ٱلأخفشُ ٱلصغيرُ[2] أنَّ ما ذهب إليه ٱلفراء إنما أَخَذه مِن كلامِ ٱلعامَّة؛ لأنَّهم يقولون : تُرَى ذٰلك [3] ؟ فأمَّا عن [4] ٱلعرب فلا يُعْرَفُ .

ٱلسابعة : لَزيدٌ ظَنَنتُ ظَنًّا قائمٌ ، ٱلمسألة ممتنعة لا بٱلرفع ولا بٱلنصب ؛ لأنك إذا رفعت جمعت بين متعاقبين ، وإن نصبتَ أدخلتَ لام ٱلٱبتداء على ٱلجملة ٱلفعلية . ذكر هٰذه ٱلمسألة صاحب (ٱلمُلَخَّص) [5] .

ٱلثامنة: تقول: أَظَنَّ زيدٌ[6] ذاهبًا بحَقِّي باطلَه، بنصب[7] ٱلباطل، وٱلتقدير: أَظَنَّ زيدٌ باطلَه ذاهبًا بحقِّي. وأجاز ٱلفراءُ رفعَ ٱلباطل[8]، وأنشد لذي ٱلرمة[9]:

أَظَنَّ ٱبنُ طُرْثُوثٍ عُتَيْبَةُ ذاهبًا بِعادِيَّتِي تَكْذابُهُ وجَعائلُهْ

---

(١) ٱلكامل ص ٧٩٢ . ك ، ف : أبو ٱلحسن .

(٢) إعراب ٱلقرآن للنحاس ٣ : ١٧٧ .

(٣) زيد هنا في ٱلٱرتشاف ص ٢١٢٤ : قائمًا .

(٤) عن : سقط من ن .

(٥) ٱلملخص ١ : ٢٥٦ .

(٦) في ٱلمخطوطات : زيدًا . وكذا فيما بعده .

(٧) زيد هنا في ن ما نصه : باطله ثم بدا في باطله بنصب .

(٨) زيد هنا في ٱلٱرتشاف ص ٢١٢٤ : وزيد .

(٩) ديوانه ص ١٢٦٤ ومعاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٤١٥ وتفسير الطبري ١٤ : ٥٩ ٱلعاديَّة : ٱلبئر ٱلقديمة . وٱلجعائل : جمع جَعالة ، وهي هنا ٱلرشوة . ن : عيينة . وأوله في الديوان : لعلَّ ٱبنَ طرثوث .

برفع ٱلتَّكْذابِ وٱلجَعائل بذاهب ، ونَصبه بظَنَّ ، وزعم أنَّ ٱلمعنى : أَظَنَّ ٱبنُ طُرْثُوث أنْ يَذهبَ بعادِيَّتي، وجَعل ذاهبًا بمعنى أنْ يذهبَ، كما قال «عَسَى ٱلغُوَيْرُ أَبْؤُسًا »[1] ، أراد : أن يَبْأَسَ ، فلَمَّا حذفَ أنْ نصبَ أَبْؤُسًا . وقال : لا يجوز أن تقول : أَظَنَّ زيدٌ قائمًا[2] ، وأنت تريد : أنْ يقومَ ؛ لأنَّ (أنْ) تكتفي من شيئين ، فلا بُدَّ من شيئين إذا حذفتها[3] ، فتقول : ظَنَنتُ قائمًا أنا ، وأَظَنَّ زيدٌ قائمًا هو .

قال ٱبن كيسان :ويجوز أن تنصب تَكْذابه بظَنَّ ،وترفع جَعائله إن كانت ٱلقافية مرفوعة على ٱلمعنى ، أي : ويَذهب بها جَعائلُه . وشَبَّهَه بقول ٱلشاعر[4] :

وَجَدْنا ٱلصَّالحينَ لهم جَزاءٌ وجَنَّاتٍ وعَيْنًا سَلْسَبِيلا

لَمَّا تَمَّ ٱلكلام على قوله « لهم جَزاءٌ » أَضمرَ فعلاً للثاني ، فكأنه قال : وَجَدْنا لهم جَنَّاتٍ وعينًا سَلْسَبِيلا . وقد تقدم لنا ٱلكلام على شيء من هٰذه ٱلمسألة في باب إنَّ ، وأمعنَّا هنا فيها .

ٱلتاسعة : عبدُ ٱللهِ ما عَلمتُ عالمٌ ، أجمعوا على جوازها . وٱختلفوا في : عبدُ ٱللهِ ما رأيتُ عالمٌ ، أو ما ظَنَنتُ ، فمَنع من ذٰلك ٱلفراءُ وٱبنُ كَيْسان ، وأجاز ذٰلك غيرُهما . وقَدَّرَ ٱلفراءُ ذٰلك : عبدُ ٱللهِ فيما أَعلَمُ . قيل له : وكذٰلك[5] يُقَدَّرُ في ٱلظَّنِّ وٱلحِسْبان . وقال ٱبن كيسان : ٱلمعنى : عبدُ ٱللهِ مُدَّةَ عِلْمي عالمٌ ، وليس للظَّنِّ هنا مشاركة للعلم؛ لأنَّ ٱلظَّنَّ شيءٌ يقعُ في ٱلنفس، يجوز أنْ يبطل وأنْ يحق ، فلا تكون له مُدَّةٌ تُوجِب ٱلظَّنَّ بثباتِ علمِ عبدِ ٱللهِ .

---

(١) تقدم في ٤ : ٣٤٣ .

(٢) ن : أظن زيدًا قائم .

(٣) ن : حذفتهما .

(٤) هو عبد ٱلعزيز بن زرارة ٱلكلابي . وٱلبيت في ٱلكتاب ١ : ٢٨٨ وشرح أبياته ١ : ٤٢٧ وٱلمقتضب ٣ : ٢٨٤ .

(٥) ن : وذٰلك .

ٱلعاشرة : أَزيدٌ زَعَمتَ أنَّه منطلقٌ ؟ هٰذا لا خلاف في جوازه . فإنْ نصبتَ زيدًا فهو خطأ عند ٱلبصريين ، وأجاز ذٰلك ٱلكسائي لأنه وجد « أنَّ » تدخل وتخرج وٱلكلام [1] على معناه ، فٱلمعنى عنده : أزيدًا زَعَمتَه أخاك ؟ وحَكَى عن ٱلعرب دليلاً على صحة ذٰلك : كم زَعمتَ أنَّك سائرٌ ؟ على أنَّ كم / في موضع نصب، وحَكى أيضًا : مَنْ زَعَمتَ أنَّك ضاربٌ ؟ [٣: ٣٠/أ]

ولا حُجَّةَ فيما ذَكر لأنه يحمل على أنَّ كَمْ في موضع رفع على أن تريد : سائرُه ، وكذا : مَنْ زَعَمتَ أنَّك ضاربٌ ، أي : ضارِبُه ، كما أنشد س [2] :

عليَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

أي : لم أَصْنَعْه . وقال ٱلبصريون : « أنَّ » لا تعمل في شيء قبلها ، فلا تُفَسِّرُ عاملاً .

ٱلحادية عشرة : كم زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ رجلاً ، حكاه ٱلكسائي على أنَّ كمْ في موضع رفع . فقياسها : أبو مَنْ زَعمتَ أنَّ عَمرًا ؛ لأنك هنا يمكنك : أَزعمتَ أنَّ زيدًا قائمٌ ، ولا يمكنك في مَنْ وما وكَمْ أنْ تجعل مثلها .

وتابعه ٱلأخفش ، فقال : ومن قال هٰذا ـ يعني من قال :

..... ولكنَّ زَنْجيًّا عَظيمَ ٱلْمَشافِرِ

فنصب زَنْجيًّا ـ أضمر الخبر . قال : وإنْ شئتَ رَفعتَ زَنْجيًّا ، فأضمرت ٱلهاء . قال : ومن قال هٰذا قال : كمْ زَعمتَ أنَّ ٱلحَرورِيَّةَ رجلاً ، يَنصب ٱلحَرورِيَّة ، ويُضمر ٱلخبر ، كأنك قلت : أنَّ ٱلحرورية هو، ويكون هو ضمير كمْ ، وكل ذٰلك قبيح .

---

(١) ن : يدخل ويخرج ٱلكلام .

(٢) ٱلبيت لأبي ٱلنجم ٱلعجلي . ديوانه ص ١٣٢ وٱلكتاب ١ : ٨٥ ، ١٣٧ . وتخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤ . وقبله : « قد أصبحتْ أُمُّ ٱلخِيَارِ تَدَّعِي » . أم ٱلخيار : زوجه . ويعني بٱلذنب : ٱلشيب وٱلصلع وٱلشيخوخة .

قال ٱبن كيسان : وهٰذا بعيد جدًّا في ٱلقياس وٱلحكم ؛ لأنك إذا أدخلت أنَّ وجب أنْ يكون ما بعدها صلتها، وأنْ يكون حكمها وما بعدها حكم ٱسم واحد، وإذا قدَّمتَ[1] شيئًا مما حكمه أنْ يكون بعدها فقد قدَّمتَ بعض ٱلٱسم ، وأخَّرتَ بعضه ، ولعلَّ ٱلذي سمع هٰذا سمعه بغير أنَّ ، وتوهَّم غير ما سمع ، أو يكون ٱلمتكلم بها تكلم على ٱلغلط . قال : ولو ٱعتذرنا لهٰذا لوجدنا له وُجَيهًا على أنه لم يعتد بـ(أنَّ) ، وأجراها مجرى أنِ ٱلتي في قوله جلَّ وعزَّ ﴿ولَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنا﴾[2]، أو يكون على أنْ يحذف ٱسم أنَّ ، ويرفع ٱلحَرورِيَّة على خبر أنَّ ، وتكون زَعمتَ وما بعدها في موضع خبر كمْ ، فتكون كمْ رفعًا بٱلٱبتداء ، يريد : كمْ زعمتَ أنَّهم ٱلحَرُورِيَّةُ رجلاً ، قال :

..... ولكنَّ زَنْجِيٌّ عَظيمُ ٱلْمَشافِرِ

أي : ولكنَّكَ زَنْجِيٌّ . وينشد : ولكنَّ زَنْجِيًّا ، على حذف ٱلخبر ، أي : ولكنَّ زَنْجِيًّا لا يعرف قرابتي[3] .

ولو قلت : كمْ زَعمتَ أنَّهم ٱلحَرُورِيَّةُ ، وأظهر ضمير كمْ لجازت ٱلمسألة ، وكانت كمْ رفعًا . وكذا [لو][4] قلت : كمْ زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُورِيَّةَ هُمْ ، وأنَّهم ٱلحَرُورِيَّة. وحَسُنَ ٱلٱبتداء بٱلنكرة لأنَّ فيها معنى ٱلٱستفهام .

ولا يجوز أن تقول : كمْ زَعمتَ أنَّهم رجلاً ٱلحَرُورِيَّةُ ، ولا : كمْ زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُورِيَّةَ رجلاً هُمْ، ولا : كمْ زَعمتَ رجلاً أنَّ ٱلحَرُورِيَّةَ، لا يكون ٱلمفسِّر[5] إلا بعد ٱلجملة أو قبل زعمت .

---

(١) ك : قدرت .

(٢) سورة ٱلعنكبوت : ٣٣ .

(٣) زيد هنا في ن ما نصه : ولو قلت كم زعمت أن ٱلحرورية رجلاً كم نصبًا بزعمت .

(٤) لو : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

(٥) ك : لا يكون على ٱلمفسر .

وتقول : كمْ رجلاً زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ هُمْ ، وكمْ زَعمتَ أنَّهم ٱلحَرُوريَّةُ رجلاً . فإنْ قلتَ رجالاً كان توسيطه بين ٱسم أنَّ وخبرها ، وهو قبيح إلا مع ٱلأفعال ، نحو قولك : كمْ زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّة رجالاً يخرجون هم ، فيكون رجالاً حالاً مما في يخرجون، ويكون يخرجون خبرًا / للحَرُوريَّة ، ويكون هُمْ مبتدأ، وهي [٣: ٣٠/ب]
مكنيٌّ من كمْ ، ويكون من زعمت ٱلتي موضع هم جملة ، وكم[١] خبر مقدم على هم ، كأنك قلت : كم هم زعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ يخرجون .

وتقول : كم زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ خَرَجوا رجلاً ، فاسدة على ٱلتقدير ؛ لأنه ليس في قولك « أنَّ ٱلحرورية خرجوا » عائد على كمْ ، ورجلاً مفسِّر على كمْ ، و«كم» ٱبتداء لا خبر له . فإن قلت رجالاً جازت ٱلمسألة ، وصارت «كم» سؤالاً عن ٱلزعم، كأنه قال : كم مرةً زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ، فإن جعلت[٢] رجالاً مفسِّرين كَمْ فسدت ٱلمسألة .

ٱلمسألة ٱلثانية عشرة : ظَنَنْتُه زيدٌ منطلقٌ ، لا خلاف في جوازها . فإنْ قدمت منطلقًا على زيد ، فقلت : ظَنَنتُه منطلقٌ زيدٌ ، فٱلبصريون يرفعون على ٱلتقديم وٱلتأخير ، وٱلكوفيون ينصبون منطلقًا ، وهو خطأ عند ٱلبصريين لأنَّ ٱلهاء إذا كانت كناية عن ٱلأمر لم يفسره إلا جملة ، وقد تقدمت هٰذه ٱلمسألة في وسط ٱلفصل ٱلرابع من باب ٱلمضمر في أوائل ٱلكتاب ، وشرحناها هناك[٣] .

ٱلثالثة عشرة : ظَننتُ زيدًا قائمًا ظنًّا حَسَنًا ، لا خلاف في جوازها . فلو قلت ظَننتُ زيدًا ظنًّا حسنًا قائمًا أجازها ٱلبصريون ، وقالوا : لو قلت زيدٌ ظَننتُ قائمٌ جاز أن يعترض بٱلظن ، فإذا كان ٱلفعل بنفسه يقع هٰذا ٱلموقع لم يمتنع أن يقع مصدره . ومنع ذٰلك ٱلكوفيون ، وقالوا : ٱلمفعول ٱلأول وٱلثاني بمنْزلة مفعول واحد ، فلا يقع مصدر الظن إلا قبلهما أو بعدهما .

---

(١) في ٱلأصول : وهم .

(٢) فإن جعلت : ليس في ك .

(٣) ٱلتذييل وٱلتكميل ٢ : ٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، وقد خرجناها ثَمَّ .

ٱلرابعة عشرة : ظَننتُ زيدًا يومَ ٱلجمعة قائمًا ، وظَننتُ زيدًا خلفَك قائمًا ، إن جعلت ٱلظرف[1] ظرفًا للمفعول جازت بلا خلاف، وإن جعلته ظرفًا للظن أجاز ذٰلك ٱلبصريون ، ومنعه ٱلكوفيون ، وحجتهم ما تقدم في ٱلمسألة قبلها .

ٱلخامسة عشرة : ظَننتُ أنَّ زيدًا ظنًّا حسنًا قائمٌ ، لا خلاف في منعها لأنَّ «أنَّ» جازت ٱلٱسم وٱلخبر ، فصارا كشيء واحد .

ٱلسادسة عشرة : طعامَك ظَننتُ أنَّ عبدَ ٱللهِ آكلٌ ، ٱختلفوا في جوازها : فمنعها ٱلجمهور ، وأجازها ٱلكسائي ، وحجته أنَّ دخول « أنَّ » وخروجها هنا سواء . وغَلَّطوه في ذٰلك لأنك قدمت بعض ٱلصلة .

ٱلسابعة عشرة : ظَننتُ زيدًا إنَّه منطلقٌ ، أوجب ٱلبصريون كسر إنَّ ، وأجازه ٱلكوفيون مع ٱلفتح ، فتقول : ظَننتُ زيدًا أنَّه منطلقٌ . وٱستدلوا بقراءة حمزة بن حبيب ﴿ولا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ﴾[2] . وقد لَحَّنَ ٱلبصريون[3] هٰذه ٱلقراءة إلا بعض متأخريهم، فإنه تأولها، وٱحتجَّ لها. وأجاز ٱبن كيسان ٱلنصب على أن يجعل « أنَّه » بدلاً من زيد ، كقوله[4] :

.... وما حَسِبتَكَ أنْ تَحِينَا

قال : كأنه قال : وما حَسِبتَ[5] أنْ تَحين ، فجعل / أنْ بدلاً من ٱلكاف. [٣: ٣١/أ]
وتقدَّم قبلُ أنَّ ٱبن كيسان أوجب[6] ٱلفتح .

ٱلثامنة عشرة : ظَنَنتُه إنَّ زيدًا قائمٌ ، لا يجوز إلا كسر إنَّ عند ٱلبصريين .

---

(١) ك : ٱلضرب .
(٢) سورة آل عمران : ١٧٨ . ٱلسبعة ص ٢٢٠ وٱلحجة ٣ : ١٠٠ ـ ١١٠ . وٱنظر ما تقدم في ٤ : ٣٤٦ ـ ٣٥٠ .
(٣) ٱلحجة ٣ : ١٠٧ ـ ١٠٨ .
(٤) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و٤ : ٣٤٩ .
(٥) ن : وما حسبتك .
(٦) ن : نقل . وفوقه أنه في نسخة : أوجب .

وأجاز ٱبن كيسان ٱلفتح ، قال : تجعلها بدلاً من ٱلهاء ، وتجعل ٱلهاء كناية عن ٱلخبر ، كأنك قلت : ظَنَنتُ ذٰلك أنَّ زيدًا قائمٌ ، فـ« أنَّ زيدًا قائمٌ » هو «ذٰلك» . وقال ٱلبصريون : وقع ٱلظن على ٱلهاء ، وٱلجملة ٱلخبر ، كما أنهم قد أجمعوا على أَظُنُّه زيدٌ منطلقٌ ، فإذا جئت بـ« إنَّ » وجب أن تكسرها .

ٱلتاسعة عشرة : أَظُنُّ عبدَ الله مختصمًا وزيدٌ، قال ٱلفراء وأكثر[1] ٱلنحويين: لا يجوز في زيد ٱلنصب. وأجازه بعض ٱلنحويين على أن يكون مفعولاً معه، أي: مع زيد، كما تقول: ٱسْتَوَى ٱلماءُ وٱلخشبةَ[2] .

ٱلعشرون : أَظُنُّ عبدَ الله مختصمًا فزيدًا ، وثُمَّ زيدًا ، وأو زيدًا ، لا يجوز شيء من هٰذا عند ٱلفراء وٱلبصريين لأنَّ هٰذا موضع ٱلٱجتماع ، فلا يكون إلا بٱلواو . وأجاز ٱلكسائي : أَظُنُّ عبدَ الله ثُمَّ زيدًا مُختصمَين ، وكذٰلك ٱلفاء وأو . وأنكر ٱلفراء عليه ، وقال : يلزمه أن يقول : ٱختصمَ زيدٌ فبكرٌ ، بٱلفاء وبأو .

ٱلحادية وٱلعشرون : أَظُنُّ عبدَ ٱللهِ وأَظُنُّ زيدًا مُختَصِمَين ، أجاز ذٰلك ٱلفراء على أنْ تُلغى أَظُنُّ ٱلثانية ، قال : فإنْ توهمت ٱلتكرار كان محالاً . وٱلقول عند ٱلبصريين أنهما واحد .

ٱلثانية وٱلعشرون : أنا ظانٌّ أنْ يقومَ زيدٌ ، وإن شئت حذفت ٱلتنوين وأضفت . فإن قلت « أنا ظانٌّ أنَّكَ تقومُ » كان حذف ٱلتنوين قبيحًا لأنَّ « أنَّ » ٱلتي تعمل في ٱلأسماء لا تتمكن تمكن ٱلخفيفة ٱلتي تعمل في ٱلأفعال . قال ٱلفراء : وإن جاءتك في شعر[3] أجزتها .

ٱلثالثة وٱلعشرون : أنا ظانٌّ إنَّكَ لَقائمٌ ، لم تجز ٱلإضافة . فإن قلت : أنا قائلٌ إنَّكَ لَقائمٌ ، ولَتَقُومَنَّ ، ولَزيدٌ قائمٌ ، وما زيدٌ بقائمٍ ، جاز حذف ٱلتنوين وٱلإضافة .

---

(١) ن : أكثر .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٩٨ .

(٣) ن : في ٱلشعر .

ٱلرابعة وٱلعشرون : أخَواكَ مَظْنونانِ أنْ يَذهَبا ، قال ٱلفراء : هي خطأ لأنَّ ٱلظن لا يقع على ثلاثة أشياء ، وإذا وقع على أنْ فكأنه وقع على شيئين ؛ فلا يجوز أن يقع على ثالث ؛ ألا ترى أنَّ ٱلمرفوع في مَظنون قد ٱرتفع بوقوع ٱلظن عليه . وهٰذا جائز على مذهب ٱلبصريين ، كما تقول : أخَواكَ يُظَنَّان أنْ يَذهبا ، غير أنَّ ٱلأجود أن تقول : أخَواكَ يُظَنُّ أنْ يَذهبا ، وأخَواكَ مَظْنونٌ أنْ يَذهبا ، أي : مَظنونٌ ذَهابُهما، فإن قلت « مَظْنُونانِ » كانت أنْ بدلاً من ٱلألف، كما قال [1] :

..... وحِنْتَ وما حَسِبتَكَ أنْ تَحِينَا ....

ٱلخامسة وٱلعشرون : قول ٱلعرب : عَرَفتُ أيُّهم في ٱلدار ، فـ« عرفتُ » يقتضي حصول ٱلمعرفة ، و« أيُّهم في ٱلدار » ٱستعلامُ مَن في ٱلدار ، وهٰذا ٱلكلام يُدافع أوله آخره ؛ لأنَّ حصول ٱلمعرفة ينافي طلبها ؛ لأنَّ ٱلحاصل / لا يُطلب تحصيله ، بخلاف قولك : عَرفتُ ما زيدٌ قائمٌ ، ولعمرٌو منطلقٌ ، فٱلعرفان معلق بٱلنسبة من إثبات أو نفي إذ هي خبرية ، بخلاف ٱلنسبة ٱلإسنادية في ٱلٱستفهام . وٱلجواب عن هٰذا أنه في ٱلصورة ٱستفهام ، وليس بٱستفهام في ٱلحقيقة . [٣: ٣١/ب]

وقال س في عَلِمتُ أَزَيدٌ ثَمَّ أَمْ عَمْرٌو : « أَردتَ أنْ تُخبرَ أنَّكَ قد عَلمتَ أيُّهما ثَمَّ ، وأردتَ أنْ تُسَوِّيَ عِلمَ ٱلمخاطَب فيها كما ٱستَوى علمُك في ٱلمسألة حين قلتَ : أزيدٌ ثَمَّ أم عَمرٌو » [2] ٱنتهى . فهٰذا نصٌّ على أنه لا يراد معنى ٱلٱستفهام . وقولُ س : « وأردتَ أن تُسَوِّيَ عِلمَ ٱلمخاطَب فيها » معناه أنك إذا أخبرت أنك قد علمتَ أيُّهما ثَمَّ ٱستَوى عنده أنَّ أحدهما ثَمَّ وإن لم يتعين له . ثم قال : « كما ٱستَوى عِلمُك في ٱلمسألة [3] » أي : حينَ كنتَ مستفهِمًا حقيقة ، و لم تدخل علمتُ لأنك لا تَسأل هٰذا ٱلسؤال إلا وأنت قد علمتَ أنَّ أحدهما ثَمَّ ،

---

(١) تقدم قبل قليل .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٣) ك : في ٱلمبتدأ .

وإنما سألتَ عن تعيين مَنْ ثَمَّ. وجميعُ ٱلْمُثُل ٱلتي أوردها س[1] ٱلٱستفهامية في ٱلصورة ليس ٱلمعنى على ٱلٱستفهام ، نحو : قد علمتُ أعبدُ ٱللهِ ثَمَّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ ، وقد عرفتُ أيُّهم أبوك ، وأمَا تَرَى أيُّ بَرْقٍ هنا ، وليتَ شعْري أعبدُ اللهِ ثَمَّ أم زيدٌ ، وليتَ شعْري هل رأيتَه ، و﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[2] ، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى﴾[3] ، إلى غير ذٰلك، ٱلمعنى : قد علمتُ مَنْ ثَمَّ مِن زيدٍ ومِن عمرٍو ، وقد عرفتُ ٱلشخصَ ٱلذي هو زيدٌ أبوه ، وقد عرفتُ ٱلشخصَ ٱلذي هو أبوك ، وأمَا تَرَى ٱلبَرْقَ ٱلذي هنا ، وليتني أَشْعُرُ بِمَنْ[4] ثَمَّ مِن عبد اللهِ ومِن زيد ، وليتني أَشعُر برؤيتك ذٰلك ، ولِنَعلمَ ٱلحزبَ ٱلذي هو أحصى ، وفَلْيَنْظُرِ ٱلطعامَ ٱلذي هو أَزكَى ، وكذٰلك ما ورد من نحو ذٰلك ، وكثير في لسان ٱلعرب ما يكون لفظ ٱلكلام مخالفًا للمعنى ٱلذي قُصد به ، كٱلأمر بصورة ٱلخبر وعكسه .

وكلام ٱلعرب على ثلاثة أقسام :

أكثره وأعلاه أنْ يُطابِق ٱللفظ معناه ٱلذي وُضع له أولاً .

وٱلقسم ٱلثاني : أن يُغَلَّبَ ٱللفظ على ٱلمعنى ، نحو : أَظُنُّ أنْ تقومَ ، ٱتفقت ٱلعرب وٱلنحاة على صحتها ، وأبطلَ أكثر ٱلنحويين « أَظُنُّ قيامَك » ، ومعنى أنْ تقومَ : قيامَك ، وإنما جاز ذٰلك لأنَّ ٱلظن لا يكتفي بكلمة واحدة ، و« أنْ تقومَ » كلمتان ، فكأنك أتيت بما أصله[5] ٱلمبتدأ وٱلخبر ٱلذي يكتفي بهما ٱلظن، بخلاف «قيامك» ، فإنه كلمة واحدة في ٱللفظ .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٢) سورة ٱلكهف : ١٢ .

(٣) سورة ٱلكهف : ١٩ .

(٤) ك : من .

(٥) ك : لصلة .

والقسم الثالث: تغليب المعنى على اللفظ، ومن ذلك مسألتنا في الاستفهام. وإذا كانوا قد أتوا بصورة الاستفهام والمعنى غيره، ولم يُدخلوا عليه ما يُغيِّره من العوامل اللفظية - فأحرى وأولى أن يغير [1] المعنى معها، وذلك نحو: أيُّ رجلٍ أنتَ؟ المعنى: ما أكملَك [2] رجلاً! فهو بصيغة الاستفهام، ومعناه / التعجب، [٣: ٣٢/أ] ولذلك لا يجاب مثل هذا الاستفهام. وكذلك «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ» [3] هو من تغليب المعنى على اللفظ.

وقد نصَّ الأستاذ أبو الحسن بن الباذش على ما يدل على ما قلناه، فقال: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو، و﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ﴾ [4] ليس حرف الاستفهام هنا لمعنى الاستفهام [5] لأنه يستحيل [6] أن يَستفهم عما أخبر أنه يعلمه، وإنما معناه التسوية عند المخاطب لأنك لم تُبيِّن له مَن ثَمَّ، وأَبْهَمتَ عليه، فنقلت بـ«علمتُ» معنى التسوية من نفسك إلى المخاطب؛ لأنك حين قلت «أزيدٌ عندك أم عمرٌو» هما مستويان عندك، وإنما تطلب بالاستفهام العلم بأحدهما، فالتسوية أملك بالألف من الاستفهام وأخصُّ؛ لأنَّ الاستفهام لا يخلو من التسوية، والتسوية تخلو من الاستفهام، ويُبيِّن أنَّ المراد به التسوية المجردة قولُه تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [7]، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [8].

---

(١) ك: يغيره.

(٢) ك، ن: ما أكلمك.

(٣) تقدم في ٣: ٣٣٠.

(٤) سورة الكهف: ١٢.

(٥) هنا لمعنى الاستفهام: سقط من ك.

(٦) ك: تعجيل.

(٧) سورة البقرة: ٦.

(٨) سورة الأعراف: ١٩٣.

وكان ٱلأستاذ أبو علي يحكي عن بعض ٱلمتأخرين أنَّ هٰذا ٱلكلام على حذف مضاف، أي : قد علمتُ جوابَ هٰذا ٱلكلام، وكان يراه في بعض إقراءاته .

وقال أبو عثمان ٱلمازني [1] : « سأل مروان[2] أبا ٱلحسن ٱلأخفش، فقال : إذا قلتَ « أزيدٌ عندك أم عمرٌو » ألستَ قد علمتَ أنَّ ثَمَّ كونًا ثابتًا ، ولكن لا تدري مَن أيُّهما هو ؟ قال : بلى . قال : فإذا قلت « قد علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو » أليس قد علمتَ ما جَهِلتَ ؟ قال : بلى . قال : فلِمَ جئتَ بٱلٱستفهام ؟ قال : جئتُ به لأَلْبِسَ على ٱلمخبَر مَن علمتُ . فقال له مروان : وإذا قلتَ « قد علمتُ مَن أنتَ » أردتَ أنْ تَلبِس عليه لأنه لا يعرف نفسَه ؟ قال : فسكت . يعني ٱلأخفش . قال أبو عثمان : لا يريد أنْ يَلبس عليه لأنه يعرف نفسه ، ولكنه أراد : قد علمتُ مَن أنتَ أَخَيرٌ أمرُك أم شَرٌّ ، كما تقول : قد علمتُ أمرَك ، وكقولك : ما أَعْرَفَني بك ، أي : قد علمتُ ما تُذكَر به ، أو ما تُثْلَبُ به » . ٱنتهى . فكأنه راجع إلى حذف مضاف ، أي : علمتُ أحوالَ مَن أنتَ ، ولذٰلك أبدل مِن « أَخَيرٌ أمرُك أم شَرٌّ » .

وهٰذه ٱلمسألة ـ أعني مسألة دخول ٱلعلم على ما صورته ٱلٱستفهام ـ كان سألني عنها قاضي ٱلقضاة أبو ٱلفتح محمد بن علي بن مطيع ٱلقشيري[3] بديار مصر، فأجبتُه بما ذكرتُ، وقد أمعنتُ ٱلكلام فيها في كتابي ٱلمسمى بـ«ٱلتذكرة»[4] بأَشبعَ من ٱلكلام هنا .

---

(١) مجالس ٱلعلماء ص ٨٧ .

(٢) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن ٱلمهلب بن أبي صفرة ، أحد أصحاب ٱلخليل بن أحمد ٱلمتقدِّمين في ٱلنحو ٱلمبرِّزين فيه . مجالس العلماء ص ٢٤٤ ومعجم ٱلأدباء ١٩ : ١٤٦ وبغية ٱلوعاة ٢ : ٢٨٤ .

(٣) هو ٱلمعروف كأبيه وجده بٱبن دقيق ٱلعيد [٦٢٥ ـ ٧٠٢] . أصل أبيه من منفلوط بمصر . ولد في ينبع ، ونشأ بقوص ، وتعلم في دمشق وٱلٱسكندرية وٱلقاهرة . له تصانيف منها إحكام ٱلأحكام ، في ٱلحديث، وٱلإمام في شرح ٱلإلمام، وتحفة ٱللبيب في شرح ٱلتقريب . ٱلأعلام ٦ : ٢٨٣ .

(٤) ليس في ٱلجزء ٱلمطبوع منه .

ص : فصل

يُحكَى بٱلقولِ وفروعِه ٱلجملُ ، ويُنصَبُ به ٱلمفردُ ٱلمؤدِّي معناها وٱلمرادُ به مُجَرَّدُ ٱللفظ . وإلحاقُه في ٱلعمل بٱلظَّنِّ مطلقًا لغةُ سُلَيْم ، ويَخُصُّ أكثرُ ٱلعربِ هٰذا ٱلإلحاقَ بمضارعِ ٱلمخاطَبِ ٱلحاضرِ بعد ٱستفهامٍ مُتَّصِلٍ ، أو منفصلٍ بظرفٍ، أو جارٍّ ومجرور، أو أحدِ ٱلمفعولين، فإنْ عُدِمَ / شرطٌ رُجِعَ إلى ٱلحكاية، ويَجوز إنْ لم يُعْدَمْ. [٣ : ٣٢/ب]

ش : « ٱلقولُ » مصدرُ « قالَ » ، ومعناه ٱلنطق ٱللساني ، وينطلق على ما هو موضوعٌ من مفرد وغيره ، ولا ينطلق على ٱلمهمل ، فلا يرادف ٱللفظ ، فيطلق على دَيْز مقلوب زَيْد ، ولا رَفْعَج مقلوب جَعْفَر ، خلافًا لبعضهم إذ زعم أنَّ «ٱللفظ» و«ٱلقول» مترادفان . وينطلق أيضًا على ٱلٱعتقاد وٱلرأي ، تقول : فلان يقول بقول ٱلشافعي ، تريد ٱلرأي وٱلٱعتقاد ؛ لأنه يحكي قوله . وينطلق أيضًا على حديث ٱلنفس ، قال تعالى ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ﴾[١]، وقال ٱلشاعر[٢]:

قالتْ له ٱلنَّفْسُ : إنِّي لا أَرَى طَمَعًا ... وإنَّ مَوْلاكَ لَمْ يَسْلَم ، ولَمْ يَصِدِ

ومثال ٱلحكاية بٱلقول ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا ﴾[٣].

وقوله **وفروعه** هي ٱلماضي، نحو ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا﴾[٤]. وٱلمضارعُ، نحو ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾[٥]. وٱلأمرُ ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾[٦]. وٱسمُ ٱلفاعل ﴿وٱلقَائِلِيْنَ

---

(١) سورة ٱلمجادلة : ٨ .

(٢) ٱلنابغة ٱلذبياني . ديوانه ص ٢٠ .

(٣) سورة ٱلرعد : ٥ .

(٤) سورة ٱلبقرة : ٩٣ .

(٥) سورة ٱلمائدة : ٨٣ .

(٦) سورة ٱلبقرة : ١٨٣ .

لإخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[1]. وٱسمُ ٱلمفعول، نحو قول ٱلشاعر[2]:

تَواصَوْا بِحُكْمِ ٱلْجُودِ حَتَّى عَبِيدُهُمْ مَقُولٌ لَدَيْهِمْ : لا زَكَا مالُ ذِي بُخْلِ

وٱسمُ ٱلمصدر ، نحو : مقالُك اللهُ ربُّنا إقرارٌ بٱلرُّبوبيَّة .

وقوله **ويُنْصَبُ به ٱلمفردُ ٱلمؤدِّي معناها** أي : معنى ٱلجملة ، كٱلحديث وٱلقصة وٱلشعر وٱلخطبة ، فتقول : قلتُ حديثًا ، وأقولُ قصة ، وهٰذا قائلٌ شعرًا وخطبة ، هٰكذا مثَّل ٱلمصنف[3] ٱلمفردَ ٱلمؤديَ معنى ٱلجملة .

وقَسَّمَ أصحابنا ٱلمفرد إلى مفرد في ٱللفظ لا في ٱلتقدير ، ومفرد في ٱللفظ وٱلتقدير ، فإنْ كان مفردًا في ٱللفظ لا في ٱلتقدير حُكي ؛ إذ هو جملة في ٱلأصل ، فحُكمُه حكم الجملة ٱلمصرَّح بجزأيها ، قال[4] :

إذا ذُقْتُ فاها قُلْتُ : طَعْمَ مُدامةٍ مُعَتَّقةٍ مِمَّا تَجيءُ بِهِ ٱلتُّجُرْ

رُوي بنصب طَعْم، فيكون من حكاية ٱلجملة ٱلفعلية[5]، [ٱلتقدير][6] قلتُ: ذُقْتُ طَعْمَ مُدامة ، ورُوي برفعه ، فيكون من حكاية ٱلجملة ٱلٱسمية ، التقدير : طَعْمُه طَعْمُ مُدامةٍ .

وإنْ كان مفردًا في ٱللفظ وٱلتقدير : فإنْ كان مصدرًا عمل فيه ٱلنصب ، وإنْ كان ٱسمًا للجملة عمل فيه، قالوا : كٱلحق وٱلباطل ، فتقول : قالَ فلانٌ حَقًّا ، وقالَ فلانٌ باطلاً .

---

(١) سورة ٱلأحزاب : ١٨ .

(٢) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٤ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ١ : ٩٤ .

(٤) تقدم في ٣ : ٣١٣ .

(٥) ٱلفعلية قلت ذقتُ طَعم مُدامة وروي برفعه فيكون من حكاية ٱلجملة : سقط من ك .

(٦) ٱلتقدير : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

وٱختلف على ماذا ينتصب هٰذا : فقيل : إنه نعت لمصدر محذوف ، أي : قَولاً حَقًّا . وقيل : ينتصب على أنه مفعول به . وهو ٱختيار ٱبن عصفور[1] وٱبن ٱلضائع، قالا : لأنَّ « الحَقَّ » ٱسم جامد ، وٱلوصف بٱلجامد لا ينقاس ، نحو : مررتُ برجلٍ حَجَرِ ٱلرأسِ[2] . قال ٱبن ٱلضائع : « وٱلأولى أنْ يكون مفعولاً صحيحًا ؛ لأنَّ ٱلحَقَّ هو ٱلمقول ، فهو مفعول به صحيح » . ٱنتهى .

فإن قلتَ : إذا قلت / : قالَ فلانٌ شعرًا ، وقالَ خطبةً ، ونحوهما ، أيجوز أنْ [٣/٣٣أ] ينتصب ٱنتصاب ٱلمصادر ٱلنوعية ، نحو : رَجَعَ ٱلقَهْقَرَى ، وقَعَدَ ٱلقُرْفُصاءَ، أم يَتعيَّن نصبه على أنْ يكون مفعولاً به ؟

قلت : يظهر هٰذا ٱلثاني لأنه ٱسم للجملة ، فكما أنَّ ٱلجملة ٱلواقعة بعد ٱلقول ـ وإن كانت محكية ـ هي في موضع ٱلمفعول به ، فكذٰلك ٱلٱسم ٱلذي بمعناها ـ وإن كان مفردًا ـ أُريد به مجرد ٱللفظ ، وهو ٱلذي أراد ٱلمصنف بقوله «وٱلمراد به مجرد ٱللفظ» ، وهو ٱلذي لا يكون ٱسمًا للجملة ، ففي نصبه بٱلقول خلاف : منهم من أجازه ، ومنهم من منعه . وٱختار ٱلمصنف أن يُنصب بٱلقول ، قال : « كقولك : قلت كلمةً »[3] . وسَلَفُه في هٰذا ٱلقول ٱلزجاجيُّ[4] وٱلزمخشريُّ[5] وٱبنُ خروف، وجعلوا من ذٰلك قوله تعالى ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[6] ، ولو كان مبنيًّا للفاعل لقيل : يقولُ له ٱلناسُ إبراهيمَ ، أي[7] : يُطلقونَ عليه هٰذا ٱلٱسمَ .

---

(١) شرح ٱلجمل ٢ : ٤٦٢ ، وفيه ٱلقولان .

(٢) شرح ٱلجمل ٢ : ٤٦٢ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٤ .

(٤) ٱلجمل ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٥) ٱلكشاف ٢ : ٥٧٦ ـ ٥٧٧ وعنه في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٤ .

(٦) سورة ٱلأنبياء : ٦٠ .

(٧) أي : سقط من ك .

وقال ٱلزجاجي في ٱلجمل: «وإنما قلنا[1] ٱلبعضَ وٱلكلَّ مجازًا»[2]. قال[3] ٱبن خروف[4] : « نصب ٱلبعض وٱلكل على تقدير : وإنما قلنا هٰاتين ٱلكلمتين ؛ لأنك تقول : قلتُ كلمةً ، كما تقول قلت قولاً ، و« ٱلقول » يقع على ما يفيد وما لا يفيد » ٱنتهى . فعلى قول هٰؤلاء يُنصب ٱللفظ بٱلقول ولا يُحكى .

وقال ٱبن عصفور[5] : «وٱلصحيح أنه يُحكى، ولا يجوز فيه غير ٱلحكاية». قال[6]: « لأنَّ ٱلحكاية إمَّا أنْ ترجع إلى ٱللفظ أو إلى ٱلمعنى . باطل أنْ ترجع في مثل (قال زيدٌ عمرًا) إلى ٱلمعنى ؛ لأنَّ عمرًا ٱسم شخص ، وٱلأشخاص ليست من جنس ٱلمقول ، فلم يبق إلا أنْ ترجع ٱلحكاية فيه إلى ٱللفظ . وإذا كان كذٰلك فينبغي أن يحافظ على لفظ ٱلمتكلم - يريد من رفع أو نصب أو خفض - ولا يغير .

وأيضًا فإنَّ هٰذه ٱلمفردات إنما تُحكى من كلام ٱلمتكلم بها ، وباطل أنْ يتكلم بٱلمفردات من غير أنْ يلفظ بها في جملة ، فإذا ثبت أنها مقتطعات من جمل فينبغي أن تعامل معاملة ٱلجمل ، وبذٰلك ورد ٱلسماع ، قال :

إذا ذُقتُ فاها قلتُ : طَعْمُ مُدامةٍ .....

وعلى هٰذا ينبغي أن يُحمل قوله تعالى ﴿ يُقالُ له إبراهيمُ ﴾ على تقدير: يُقال له يا إبراهيم ، فحكى . ومَن رأى ٱلإعراب[7] في ٱلمفرد يَحمل إبراهيم على أنه مرفوع[8] بيُقالُ » ٱنتهى.

---

(١) وإنما قلنا ... على تقدير : سقط من ن .

(٢) ٱلجمل ص ٢٤ .

(٣) قال ٱبن خروف ... أو ٱلمنطلق عمرو : سقط من ك ، ف .

(٤) شرح جمل ٱلزجاجي له ص ١٠٤ [رسالة] .

(٥) شرح ٱلجمل ٢ : ٤٦٢ .

(٦) شرح ٱلجمل ٢ : ٤٦٢ - ٤٦٣ . وهٰذا ٱلنص يلي ٱلنص ٱلسابق بدون فاصل .

(٧) ن ، ح : ومن رأى أنَّ ٱلإعراب . وٱلتصويب من شرح ٱلجمل .

(٨) ح ، وشرح ٱلجمل : على أنه مفعول مرفوع .

وقال ٱبن عصفور أيضًا: « يحتمل أنْ يكون منادًى محذوفًا منه حرف ٱلنداء، وأنْ يكون خبرَ مبتدأ مضمر ، تقديره : أنتَ إبراهيم . وذهب بعضهم إلى أنه يكون مفعولاً للقول كحَقٌّ وباطِلٍ . وزعم بعضهم أنه مرفوع بٱلإهمال ؛ لأنه لم يتقدمه عامل يؤثّر في لفظه ، إذ ٱلقول لا يؤثّر إلا في ٱلمفرد ٱلمتضمن لمعنى ٱلجملة نحو حَقٌّ وباطِلٍ ، فلما لم يتقدم عليه ما يؤثّر فيه بقي مهملاً ، والمهمل إذا ضُم إلى غيره ٱرتفع ، نحو قولهم : واحدٌ ، وٱثنان ، برفعِ (واحد) إذا عَدُّوا ، ولم يُدخلوا عاملاً في ٱللفظ ولا في ٱلتقدير ، وعَطفوا بعض أسماء ٱلعدد على بعض ، وهٰذا مذهب ٱلأعلم . وٱلصحيح أنّ ٱلمفرد ٱلذي لا يقع من جهة ٱلمعنى على ٱلجملة لا يقع بعد ٱلقول إلا على إضمارٍ حتى يكون جملة » ٱنتهى .

وٱلذي يقتضيه ٱلنظر أنه لا يقع بعد ٱلقول ٱللفظ ٱلمفرد ٱلذي لا يؤدي معنى ٱلجملة، ولا يكون مصدرًا، ولا يكون مقتطعًا من جملة، ولا يوجد في كلامهم[1]: قال زيدٌ عمرًا ، ولا : قال فلانٌ ضربَ ، من غير إسناد ، ولا : قال فلانٌ ليتَ ، وإنما يقع ٱلقول في كلامهم لحكاية ٱلجمل ، وأمَّا ﴿ يُقالُ له إبراهيمُ ﴾ فقد ذكر تأويله ، فليس من قبيل : قال فلانٌ عَمرًا .

وإذا حَكيتَ ٱلجمل فٱلأصل أن تحكي كما سمعتَ لفظ ٱلجملة ، فإذا قال زيدٌ : عمرٌو منطلقٌ ، أو : ٱنطلقتُ ، قلتَ : قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ ، أو : قال زيدٌ ٱنطلقتُ . ويجوز أن تحكي على ٱلمعنى بإجماع ، فتقول : قال زيدٌ منطلقٌ عمرٌو ، أو ٱلمنطلقُ عمرٌو .

فإنْ كانت ٱلجملة ملحونة حكيتها على ٱلمعنى بإجماع[2]، فتقول في قول زيد: « عمرٍو قائمٌ ، وقامَ عمرٍو » ، بخفض عمرو : « قالَ زيدٌ[3] : عمرٌو قائمٌ ،

---

(١) ح : فلا يكون من كلامهم .
(٢) بإجماع : سقط من ك .
(٣) ح : قال عمرٌو زيدٌ قائم .

وقامَ عمرٌو، بالرفع[1] »

واختلفوا في الحكاية على اللفظ أتجوز أم لا ، وصحح ابن عصفور أنها لا تجوز ، قال[2] : « لأنهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى فينبغي أنْ يلتزموا حكاية الجملة الملحونة على المعنى » انتهى .

وإذا حَكيتَ كلامَ متكلمٍ عن نفسه بنحو « انطلقتُ » فلكَ أنْ تحكيه بلفظه[3] من غير تغيير ، فتقول : قال فلانٌ انطلقتُ ، ويجوز أن تقول : قال فلانٌ انطلقَ ، أو إنَّه انطلق ، أو هو منطلق ، كل هٰذا جائز .

وقوله **وإلحاقُه في العملِ بالظَّنِّ مطلقًا لغة سُلَيْم** هٰذه اللغة حكاها أبو الخطاب ، قال س[4] : « وزعم أبو الخطاب - وسألتُه عنه غيرَ مرة - أنَّ ناسًا يوثَق بعربيتهم - وهم بنو سُلَيْم - يجعلون بابَ قُلْتُ أَجْمَعَ مثلَ ظَنَنتُ » . وعلى هٰذه اللغة يُروى قول امرئ القيس[5] :

إذا ما جَرَى شَأْوَينِ ، وابْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ هَزيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

وقولُه **ويَخُصُّ أكثرُ العرب هٰذا الإلحاقَ** يعني بالإلحاقِ الإلحاقَ في العمل بالظَّنِّ .

وقولُه **بمضارع** احتراز من الماضي ، نحو : أَقُلتَ زيدٌ منطلقٌ ، فلا يجوز فيه إلا الحكاية . وذهب السيرافي[6] إلى جواز إعمال الماضي بباقي شروط المضارع ،

---

(١) بالرفع : سقط من ك .

(٢) شرح الجمل ٢ : ٤٦١ .

(٣) بلفظه : ليس في ك .

(٤) الكتاب ١ : ١٢٤ .

(٥) ديوانه ص ٤٩ . يصف فرسًا . هزيز الريح : صوتها . والأثأب : شجر يشبه الأثْل ، يشتدُّ صوت الريح فيه .

(٦) كذا ! وهو قد حكاه عن بعض العرب . شرح الكتاب ٣ : ٢٤٠ .

فأجاز: أَقُلْتَ زيدًا منطلقًا . و«س» لم يستثنِ إلا أَتَقُولُ[1] ، فيظهر منه ٱختصاصه بٱلمضارع ، وعلى كونه شرطًا أخذه ٱلنحويون ، فإنْ سُمع مِن / كلامهم ذٰلك في [٣: ٣٣/ب] ٱلماضي كان حُجَّةً للسيرافي ، وإلا فلا يجوز .

وٱحترز أيضًا من ٱلأمر ، فإذا قلتَ « قُلْ زيدٌ منطلقٌ » فلا يجوز فيه عند ٱلبصريين[2] إلا ٱلحكاية . وزعم ٱلكوفيون أنَّ ٱلأمر من ٱلقول للمخاطب يجري مجرى ٱلظن في غير لغة بني سُلَيْم[3] ، كما يُجرون ٱلمضارع منه مُجرى ٱلظن إذا ٱجتمعت ٱلشروط ٱلتي تكون في ٱلمضارع ، وأنشدوا[4] :

إنَّ سُلَيْمَى مَنْ تُنازِعْ لُبَّهُ ومَنْ يُنازِعْها فَقُلْهُ قد خُلِجْ

أي : فظُنَّه قد خُلِج ، فإذا ٱستقبلوه بـ« إنَّ » كسروها كما يكسرونها بعد ٱلقول ، وهٰذا لا يعرفه ٱلبصريون .

وقال ٱلفراء : لم أَرَ ٱلعرب أوقعت ٱلقول بٱلنصب في شيء من ٱلفعل إلا في ٱلتاء ، خاطبت بها أو أمرت ، فإنهم يقولون : أتقولُ زيدًا ذاهبًا .

وقال صاحب ٱللباب[5] : « للعرب فيه ثلاثة مذاهب : إعماله مطلقًا ، إعماله بشرط ٱلخطاب ، إعماله بٱلشروط ٱلمذكورة » .

وقد تأول بعض أصحابنا قوله «فَقُلْهُ قد خُلِجْ». على أنه يحتمل أن يكون ٱلضمير في «فَقُلْهُ» مرفوعًا ، وٱلأصل : هو ، فسكنت ٱلواو ، فإمَّا أن تكون بقيت ساكنة إنْ كان رُوي بٱلسكون، فيكون نظير قوله[6]:

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٢٢ .

(٢) عند البصريين : سقط من ن .

(٣) ك : تميم . وكذا أسفل « سليم » في ن .

(٤) لم أقف عليه . وقد أنشد عجزه في ٱلارتشاف ٤ :٢١٢٧ . وآخره فيه : فلج .

(٥) هو ٱلعكبري . ٱللباب في علل ٱلبناء وٱلإعراب ١ : ٢٥٢ بٱختصار .

(٦) تقدم في ٢ : ٢٠٤ .

وَهُوْ غَيْثٌ لنا في كُلِّ عامٍ يَلوذُ به ٱلْمُخَوَّلُ وٱلعَديمُ

أو حُذفت بعد ٱلسكون إن كان رُوي كذٰلك ، فيكون مثلَ قوله [1] :

فَبَيْناهُ يَشْري رَحْلَهُ قالَ قائلٌ .....

وقولُه **ٱلمخاطب** ٱحتراز من أن يكون ٱلمضارع مسندًا لغائب ظاهر أو مضمر، أو متكلم، نحو : أيقولُ زيدٌ عمرٌو منطلقٌ ، وزيدٌ أيقولُ عمرٌو منطلقٌ ، وأأقولُ زيدٌ منطلقٌ [2] ، فهٰذا ليس فيه على لغة غير سُليم إلا ٱلحكاية .

وقولُه **ٱلحاضر** يعني أنْ يكون مقصودًا به ٱلحال ، هٰكذا فَسَّر ٱلمصنفُ هٰذا ٱلشرط ، و لم يذكره غيره فيما أعلم ، إنما قالوا : يُشترط فيه ٱلمضارع - وٱلمضارع يكون [3] للحال وللمستقبل - و لم يقولوا : شرط ٱلمضارع أنْ يكون للحال ، بل ٱلظاهر من حيث شرط ٱلٱستفهام أنه يكون مستقبلاً ؛ ألا ترى إلى قوله [4] :

أَمَّا ٱلرَّحيلُ فَدُونَ بعدِ غَدٍ فمتى تَقُولُ ٱلدارَ تَجمَعُنا

فليس ٱلمعنى على ٱلٱستفهام عن ظنه في ٱلحال أنَّ ٱلدار تَجمعه وأحبابه ، وإنما هو ٱستفهام عن وقوع ظنه لا ٱستفهام عن ٱلظن في ٱلحال .

وقولُه **بعد ٱستفهام** هو أعمُّ من أنْ يكون بٱلهمزة أو بغيرها من أدوات ٱلٱستفهام، نحو: أتقولُ زيدًا منطلقًا ، حكى ٱلكسائي أنه سَمع أعرابيًّا يقول: أتقولُ

---

(١) عجز ٱلبيت : لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ ٱلملاط نَجيبُ . وهو للعُجَيْر ٱلسلولي كما في شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٣١ - ٣٣٥ . وذهب ٱلغندجاني إلى أنه للمخلّب ٱلهلالي ، وأنّ ٱلبيت من قصيدة لامية ، وآخره ذلولُ . فرحة ٱلأديب ص ٧٨ - ٧٩ . وٱنظر ٱلكتاب ١ : ٣٢ [ٱلحاشية] وٱلقوافي للأخفش ص ٤٦ - ٤٧ وٱلخزانة ٥ : ٢٥٧ - ٢٦٤ [ٱلشاهد ٣٨٠]. يشري : يبيع . وٱلملاط : ٱلجنْب . ورخو ٱلملاط : سهله وأملسه .

(٢) وزيدٌ أيقول عمرٌو منطلقٌ وأأقول زيدٌ منطلقٌ: ليس في ك. وهو في ح كما يلي: وزيد أيقول عمرو ٱنطلق وأأقول زيد منطلق .

(٣) وٱلمضارع يكون للحال وللمستقبل و لم يقولوا شرط ٱلمضارع : ليس في ك .

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة . ديوانه ص ٤٠٢ وٱلكتاب ١ : ١٢٤ .

للعميانِ عقلاً ، يقول : أَتَظُنُّ لهم عقلاً ، ومنه قول عمرو بن معدي كَرِب[1] :

[٣: ٣٤/أ] /علامَ تَقولُ ٱلرُّمحَ يُثْقِلُ عاتِقي إذا أنا لم أَطْعُنْ إذا ٱلخَيلُ كَرَّتِ

في رواية من نَصب ٱلرُّمح ، وقال ٱلآخر[2] :

متى تَقولُ ٱلقُلُصَ ٱلرَّواسِما يُدْنِيْنَ أُمَّ قاسِمٍ وقاسِما

وقولُه **متصلٍ** يَعني أنَّ أداة ٱلٱستفهام تتصل بـ« تَقول » .

وقولُه **أو منفصلٍ بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ ، أو أحدِ ٱلمفعولين** مثالُ ٱنفصاله بظرف قولُ ٱلشاعر[3] :

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقولُ ٱلدارَ جامعةً شَمْلي بِهِمْ أَمْ دَوامَ ٱلبُعْدِ مَحْتوما

ومثال ٱلفصل بٱلجار وٱلمجرور قولك : أفي ٱلدار تَقولُ زيدًا قائمًا . ومثاله بأحد ٱلمفعولين قول ٱلشاعر[4] :

أجُهَّالاً تَقولُ بَني لُؤَيٍّ لَعَمْرُو أبيكَ أم مُتَجاهِلينا

وظاهرُ قول ٱلمصنف أنه لا يجوز ٱلفصل إلا بأحد ما ذكر ، وذكر غيرُه أنه يشترط ألا يفصل بين أداة ٱلٱستفهام وبين ٱلفعل بأجنبي ، قال : « وأعني بٱلأجنبي

---

(١) هو عمرو بن معدي كرب . شعره ص ٧٢ وٱلحماسة ١ : ٩٩ وشرح أبيات ٱلمغني ٣ : ٢٣٦ - ٢٤١ [٢٢٤] .

(٢) هو هُدْبة بن خَشْرَم ٱلعُذْري كما في ٱلشعر وٱلشعراء ص ٦٩١ . ٱلقلص : جمع قَلُوص ، وهي ٱلفتية من ٱلإبل . وٱلرواسم : ٱلتي تؤثر في ٱلأرض من شدة وطئها .

(٣) ٱلبيت في تخليص ٱلشواهد ص ٤٥٧ وشرح أبيات ٱلمغني ٨ : ١٠٧ [٩٣٣] . ٱلشَّمْل : نظام ٱلحال وٱتِّساقه .

(٤) نسب ٱلبيت للكميت في ٱلكتاب ١ : ١٢٣ وشرح أبياته ١ : ١٣١ - ١٣٢ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٥٧، ٤٦٥ وٱلخزانة ٩ : ١٨٣ - ١٨٦ [٧٢٢]. وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٣٩٥، وكلام ٱلبغدادي في ٱلخزانة ٩: ١٨٦ و١ : ١٧٩ [٢٤] يدل على أنَّه من نونيته ٱلمشهورة، وفيها بيت شبيه به. ٱلديوان ص ٤٨٢ وشرح هاشمياته ص ٣٠٩ .

ما ليس معمولاً للفعل، فإن كان معمولاً للقول ظرفًا أو غير ظرف لم يُعْتَدَّ بفصله، وأُجري ٱلقول مجرى ٱلظن » . فعلى هٰذا يجوز أن يُفصل بينهما بٱلحال إذا كانت معمولة للفعل ، نحو قولك : أَمُجِدًّا تقولُ هندًا راحلةً ، بجعل مُجِدًّا حالاً من ٱلضمير ٱلمستكن في أَتَقُولُ . فإنْ كان ٱلفصل بأجنبي ـ وهو ما ليس يكون معمولاً للفعل ـ نحو قولك : أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ ، لم يجز إجراؤه في لغتهم مُجرى ٱلظن لفصلك بين ٱلأداة وٱلفعل بأجنبيٍّ منه لأنه ليس معمولاً له ، وهٰذا على[1] مذهب س[2] وٱلأخفش، لا يجوز فيه عندهما إلا ٱلرفع على ٱلحكاية .

وذهب ٱلكوفيون وسائر ٱلبصريين إلى جواز ٱلنصب ، ولم يعتدُّوا بٱلضمير فاصلاً .

قيل : ووجهُ قولِ مَن لم يعتدَّ[3] هٰذا ٱلفصل هو أنَّ همزة ٱلٱستفهام تطلب ٱلفعل ، فـ« أنتَ » فاعل بفعل مضمر ، وذٰلك ٱلفعل واقع على ٱلٱسمين[4] ، فينصبهما .

وهٰذا ليس بجيد لأنَّ ٱلحكم إنما هو للفعل ٱلملفوظ به ، وذٰلك ٱلفعلُ ٱلمقدَّر لا حكم له إلا ٱلعمل في ٱلٱسم ٱلمشتغل عنه خاصة ، وما عدا ذٰلك من ٱلأحكام وٱلعمل فيما عداه من ٱلمعمولات لهٰذا ٱلظاهر ، فـ« أنت » في هٰذه ٱلمسألة محمول على إضمار ٱلفعل ، غير أنَّ ٱلعمل في ٱلمفعولين للظاهر ، وهو لم تتصل به أداة ٱلٱستفهام ، فلا ينبغي أن يعمل عمل ٱلظن في ٱلٱسمين .

فرع : إذا فصلتَ بينَهما بمعمولِ معمولٍ لهما ، نحو : أهندًا تَقولُ زيدًا ضاربًا ، / فٱلذي تقتضيه ٱلأصول جواز ٱلإعمال ؛ لأنه كما جاز ٱلفصل بٱلمعمول [٣: ٣٤/ب]

---

(١) على : ليس في ك .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٢٣ .

(٣) في ٱلمخطوطات : يلتفت .

(٤) ن : واقع بين ضميرين على ٱلٱسمين .

يجوز ٱلفصل بمعمول ٱلمعمول .

وقد نَقَصَ ٱلمصنفَ وٱلنحويين شرطٌ آخر ، نَبَّهَ عليه أبو زيد ٱلسُّهيلي ، فقال : « يعود ٱلقول بمعنى ٱلظن بأربعة شرائط ، ذكر ٱلنحاة منها ثلاثة ، وٱلرابعة تدلُّ عليه أصولهم مع ٱستقراء كلام ٱلعرب : ٱلأولى أن يكون ٱلفعل لمخاطب [1] . ٱلثانية أن يكون مضارعًا . ٱلثالثة أن يكون مستفهَمًا عنه بأي حرف كان من حروف ٱلٱستفهام . ٱلرابعة ألا يُعَدَّى ٱلفعل بٱللام ، نحو : أتقولُ لزيدٍ عمرٌو منطلقٌ؛ لأنك إذا عَدَّيتَه بٱللام بَعُدَ عن معنى ٱلظن، ولم يكن [2] إلا قولاً مسموعًا؛ لأنَّ ٱلظن من أفعال ٱلقلب » ٱنتهى كلامه . ولم يشترط ألاَّ يُفصل بما ذُكر ، ولعله على مذهب من لا يعتبر ٱلفصل ٱلبتة .

فرع : إذا جاءت « إنَّ » بعد ٱلقول [3] فٱلذي يقتضيه قياس مَن أعمله إعمال ٱلظن أنْ يفتحها كما يفتحها بعد ٱلظن . ومَن أجاز ٱلحكاية بعد ٱلقول يكسرها كما يكسرها بعد ٱلقول عاريًا من شروط ٱلإعمال .

وٱختلف نقل ٱلنحاة عن ٱلعرب في ذٰلك :

فحكى ٱلبصريون أنَّ ٱلقول إذا أُجري مُجرى ٱلظن فُتحت « أنَّ » بعده في لغة بني سُليم وغيرهم .

وحكى ٱلكوفيون أنها تُفتح في لغة سُليم ، وتُكسر في لغة غيرهم . قال ٱلفراء : ليس يفتح أنَّ من ٱلعرب في ٱلتاء إلا بنو سُليم . وٱحتج بقراءة ٱلقُرَّاء ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [4] .

---

(١) ك ، ن : مخاطبًا .

(٢) زيد هنا في ن : يذكر . ح : ولم يذكر .

(٣) ك : أتقول . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٤) سورة ٱلبقرة: ١٤٠. هٰذه قراءة ٱبن عامر وحمزة وٱلكسائي وحفص عن عاصم. وقرأ ٱبن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو ﴿يقولون﴾ بٱلياء. ٱلسبعة ص ١٧١.

ووجه ما حكاه ٱلبصريون أنه لما أُجري مُجرى ٱلظن في نصب ٱلمبتدأ وٱلخبر أُجري مُجراه في فتح أنَّ . ووجه ما حكاه ٱلكوفيون أنَّ ٱلقول لا يُجرى مُجرى ٱلظن على ٱلإطلاق إلا في لغة بني سُليم ، فإنهم لا يشترطون فيه شرطًا ، فلما ٱستحكم إجراؤه مُجرى ٱلظن في لغتهم فُتحت أنَّ كما تُفتح مع ٱلظن ، وأمَّا غيرهم من ٱلعرب فلا يُجرونه مُجرى ٱلظن إلا بشروط ، فلم يَستحكم في لغتهم إجراؤه مُجرى ٱلظن ، فلم يفتحوا إنَّ بعده كما فتحوها بعد ٱلظن ؛ لأنها حرف ٱستئناف وٱبتداء ، فلم يقوَ على فتحها إلا ٱلظنُّ أو إجراؤه مُجراه كاملاً بلا شرط كـ«حَسِبَ».

وٱختلف ٱلنحويون في ٱلقول ٱلذي أُجري في ٱلعمل مُجرى ٱلظن ، هل أُجري مُجراه في ٱلعمل خاصة أم في ٱلعمل وٱلمعنى معًا :

فذهب ٱلجمهور إلى أنه لا يعمل عمل ٱلظن حتى يُضَمَّن معنى ٱلظن في ٱللغة ٱلسُّلَمية وغيرها ، فإن لم يُضَمَّن معنى ٱلظن لم يعمل أصلاً ، ولا تُفتح إنَّ بعده ، وهٰذا ٱختيار أبي ٱلفتح [1] . ويدلُّ على ٱشتراط أنْ يكون ٱلمعنى على ٱلظن أنَّ غير بني سُلَيْم ٱشترطوا تلك ٱلشروط في إعماله لتقويتها معنى ٱلظن فيها ؛ ألا ترى أنَّ ٱلٱستفهام يَقْوَى معه معنى ٱلظن من جهة أنَّ ٱلٱستفهام لا يكون إلا عن مظنون / لا عن معلوم . وكذٰلك ٱلمستقبل [2]، وقوعه مظنون لا مقطوع به، بخلاف ٱلماضي، وكذٰلك ٱلخطاب أيضًا، يُقَوِّي معنى ٱلظن ، وذٰلك أنَّ ٱلإنسان أكثر ما يَستفهم عن ظنِّه لا عن ظن غيره . وٱلدليل على أنَّ ٱلقول أُشرب معنى ٱلظن ـ وإن لم تكن فيه ٱلشروط، وذٰلك في ٱللغة ٱلسُّلَمية ـ قولُ ٱلحطيئة [3]: [٣: ٣٥/أ]

---

(١) ٱلتنبيه على شرح مشكلات ٱلحماسة ص ٦٢ ـ ٦٣ [رسالة] .

(٢) وكذٰلك ٱلمستقبل وقوعه مظنون لا مقطوع به بخلاف ٱلماضي : ليس في ك .

(٣) ٱلبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ٣٦٦ . وهو له في إيضاح ٱلشعر ص ٤٩٨ . آيب : آتيهم ليلاً . وٱلولية : ٱلبرذعة تحت ٱلرحل . وعنه : يعني بعيره . وٱلهجر : ٱلهاجرة .

إذا قُلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بَلْدةٍ حَطَطْتُ بِها عنهُ ٱلوَلِيَّةَ بٱلْهَجْرِ

ألا ترى أنّ ٱلمعنى : إذا قَدَّرْتُ أو ظَنَنتُ .

وزعم بعض ٱلنحويين أنّ ٱلقول قد يُجرى مُجرى ٱلظن في ٱلعمل وإن لم يُضَمَّن معناه . وٱستدلّ على ذٰلك بقول ٱلشاعر [1] :

قالتْ وكنتُ رَجُلاً فَطينا هٰذا - ورَبِّ ٱلبيتِ - إسرائينا

فليس ٱلمعنى على ظَنَنتُ ؛ لأنّ هٰذه ٱلمرأة ٱلمُخبَر عنها رأتْ عند هٰذا ٱلشاعر ضبًّا ، فقالت : هٰذا إسرائين ؛ لأنها تعتقد في ٱلضِّباب أنها من مسوخ بني إسرائيل ، وقولُها ذٰلك ليس عن ظَنٍّ منها ، وإنما هو عن ٱعتقادٍ ٱعتَقَدَتْه ، وقَطعتْ به . وإلى هٰذا ٱلمذهب ذهب ٱلأعلم وأبو ٱلحسن بن خروف ، وٱختاره صاحب ٱلبسيط .

قال ٱبن عصفور : « ولا حجة في ذٰلك لٱحتمال أن يكون ٱلقول في ٱلبيت غير مُجْرًى مُجْرَى ٱلظن في ٱلعمل ، بل يكون « هٰذا » مبتدأ ، و« إسرائين » على تقدير مضاف محذوف ، هو ٱلخبر ، أي : مِسْخُ إسرائين ، فحَذف ٱلمضاف ، ولم يُقم ٱلمضاف إليه مقامه في ٱلإعراب ، على حدِّ قراءة مَن قرأ ﴿ تُرِيْدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيا وَاللهُ يُرِيدُ ٱلآخِرَةِ ﴾ [2] بخفض ﴿ ٱلآخِرَةَ ﴾ .

وقد يمكن أن يكون أراد بـ«قالت» ظَنَّتْ، وكأنها لَمَّا قالت « هٰذا إسرائين » معتقدة أنّ ٱلضِّباب من مُسوخ بني إسرائين ، ولم يكن ٱعتقادها ذٰلك عن دليل قاطع - جعل ما ٱعتقدَتْه من ذٰلك ظنًّا منها » ٱنتهى .

وعلى إعمال « قالتْ » في ٱلآسمين أنشد ٱلمصنف [3] هٰذا ٱلبيت على لغة بني سُلَيْم. وإسرائين لغة في إسرائيل .

---

(١) ٱلأمالي ٢ : ٤٤ وإيضاح ٱلشعر ص ١٦٩ وفيه تخريجه .

(٢) سورة ٱلأنفال : ٦٧ . وهٰذه قراءة ٱبن جَمَّاز . ٱلمحتسب ١ : ٢٨١ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٥ .

وقوله **فإنْ عُدِمَ شرطٌ رُجِعَ إلى ٱلحكاية** تقدم تبيين ذٰلك .

وقوله **وتَجوزُ إنْ لم يُعْدَمْ** أي : تجوز ٱلحكاية بعد « أتقولُ » وإنْ كانت ٱلشروط كلها موجودة ، فليس إعمالها إعمال ٱلظن واجبًا ، بل جائز ، فتقول : أتقولُ زيدٌ منطلقٌ . وكذٰلك في لغة سُلَيْم، ليس ٱلعمل إعمال ٱلظن عندهم واجبًا ، بل جائز ، وأنشدوا بٱلوجهين قولَ ٱلشاعر [1] :

علامَ تَقولُ ٱلرُّمحَ يُثْقِلُ عاتِقي .....

وقوله [2] : .

..... تَقُولُ هَزيزُ ٱلرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

فٱلحكاية مراعاة للأصل ، وٱلعمل لِمَا شابَهُ من ٱلظن ، وعلى ٱلحكاية قراءة مَن قرأ بٱلتاء ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْراهِيْمَ ﴾ [3] ، و« أم » بمعنى بَلْ وٱلهمزة ، ٱلمعنى : بل أتقولون إنَّ إبراهيم . وأمَّا مَن قرأ بٱلياء فقد فات/ شرط من شروط إعمالها إعمال ٱلظن ، وهو ٱلخطاب ، فلا يجوز فتح إنَّ فيه إلا على لغة سُلَيْم . [٣: ٣٥/ب]

ص : ولا يُلحَق في ٱلحكاية بٱلقول ما في معناه ، بل يُنوَى معه ٱلقول ، خلافًا للكوفيين . وقد يُضافُ « قولٌ » و« قائلٌ » إلى ٱلكلام ٱلْمَحْكيِّ . وقد يُغني ٱلقول في صِلَةٍ وغيرِها عن ٱلْمَحْكيِّ لظهوره ، وٱلعكسُ كثيرٌ .

وإنْ تَعَلَّقَ بٱلقولِ مُفردٌ لا يؤدِّي معنَى جملةٍ ، ولا يُرادُ به مجردُ ٱللفظ ـ حكِيَ مُقَدَّرًا معه ما هو به جملة ، وكذا إنْ تَعَلَّقَ بغيرِ ٱلقول .

---

(١) تقدم قريبًا .

(٢) تقدم قريبًا .

(٣) سورة ٱلبقرة : ١٤٠ . وقد تقدم تخريجها قريبًا .

ش : ٱلذي في معنى ٱلقول هو ٱلنداء وٱلدعاء ونحوهما ، فإذا وقعتْ بعد نادَيتُ أو دَعَوتُ أو وَصَّيتُ أو قَرأتُ جملةٌ فلا تُحْكَى بهٰذه ، بل يُضمَرُ ٱلقولُ بعدَ ٱلفعل، نحو ﴿ونادَى نُوحٌ ٱبْنَهُ وكانَ في مَعْزِل يا بُنَيَّ ٱرْكَبْ مَعَنَا﴾[1] ، ﴿فأَوْحَى إلَيهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّالمينَ﴾[2] ، ﴿دَعَوُا اللهَ مُخْلصيْنَ لَهُ ٱلدِّيْنَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾[3] ، ﴿ونَادَوْا يَا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[4] ، وأنشد ٱلفراء[5] :

إنِّي سأُبْدي لكَ فيما أُبْدِي لِي شَجَنانِ : شَجَنٌ في نَجْدِ

وشَجَنٌ لِي في بِلادِ ٱلهِنْدِ .

فهٰذه ٱلمواضع ونحوها مَحْكيَّة عند ٱلبصريين بقول محذوف ، أي : فقال يا بُنَيَّ ، وقالَ لَنُهْلِكَنَّ ، وقالوا لئنْ أنْجيَتَنا ، وقالوا لِيَقْضِ ، وأقولُ لي شَجَنان .

قال ٱلمصنف[6] : « وهو ٱلصحيح لأنَّ حذف ٱلقول ٱستغناءً عنه بٱلمَقُول مُجْمَعٌ عليه في غير مَحَلِّ ٱلنِّزاع كقوله ﴿فأَمَّا ٱلَّذِيْنَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرتُمْ﴾[7] ، أي : فيقال ، فحُذف لدلالة ٱلمعنى عليه ، فحذفُه في مَحَلِّ ٱلنِّزاع أَولَى لأنه مدلول به عليه بدلالتين : معنوية ، ولفظية . وأيضًا بقاءُ ٱلمحكيِّ وحذفُ ٱلقول نظيرُ بقاءِ ٱلمفعول وحذف ٱلفعل ، وذٰلك في ٱلكلام كثير[8] ، فيلحق[9] به ٱلنظير . وأيضًا فقد جاء ٱلقول مصرَّحًا به، فدلَّ على صحة ٱلتقدير عند عدم ٱلتصريح ، نحو قوله ﴿ ونادَى أَصْحَابُ ٱلأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيْمَاهُمْ قَالُوا

---

(١) سورة هود : ٤٢ .

(٢) سورة إبراهيم : ١٣ .

(٣) سورة يونس : ٢٢ .

(٤) سورة ٱلزخرف : ٧٧ .

(٥) ٱلرجز في ٱلموشَّى ص ١١٧ وشرح ٱلتسهيل ٢: ٩٧ وٱللسان (شجن) وديوان ٱلصبابة ص ٢١ . ٱلشجن : هوى ٱلنفس . وروي : في بلاد ٱلسِّند.

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٦ - ٩٧ .

(٧) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٨) كثير : ليس في ك ، ن .

(٩) ك : فليلحق .

مَا أَغْنَى عنكم﴾[1]، ﴿ونادَى نُوحٌ رَبَّهُ فقَالَ رَبِّ﴾[2]، ﴿إِذْ نادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ﴾[3] » انتهى.

وقوله «وأيضًا بقاءُ ٱلمحكيِّ وحذفُ ٱلقول نظيرُ بقاءِ ٱلمفعول وحذفِ ٱلفعل» ليس نظيرًا ، بل هو منه لأنَّ ٱلمحكيَّ هو مفعول ، فكان ٱلأجود أنْ يقول : وإبقاءُ ٱلمحكيِّ وحذفُ ٱلفعل[4] مِن بابِ بقاءِ ٱلمفعولِ وحذفِ ٱلفعل.

وٱلذي يظهر أنَّ قول ٱلكوفيين أرجحُ لأنه ليس فيه إضمار، ولأنه يكون في ٱلفعل تكرار؛ لأنه يؤدِّي إلى صدورِ نداءٍ[5] وقولٍ ، ودعاءٍ وقولٍ ، ووَحْيٍ وقولٍ ، ونفس ٱلنداء وٱلدعاء وٱلوحي هو معنى[6] ٱلقول ، فقد حصل ٱلتكرار وإن لم يكن تكرار ، فيلزم أن يكون ما نُودي به وما دُعي به وما أُوحي محذوفًا[7] ، وأنت ترى مَصَبَّ ٱلنداء / على قوله ﴿ يَا بُنَيَّ ٱرْكَبْ ﴾ ، ومَصَبَّ ٱلوحي على ﴿لَنُهْلِكَنَّ﴾، [٣: ٣٦/أ] ومَصَبَّ ٱلدعاء على ﴿لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا﴾ ، لا على غيرها ، فينبغي أن يعتقد فيها أن ٱلجمل معمولة لها إذ هي محكية بها . وأمَّا حيث صُرِّح بٱلقول بعد هٰذه ٱلأفعال وشبهها فيضطر إذ ذاك إلى جعل ٱلجمل محكية بٱلقول ، وينبغي أن يُعتقد أنَّ تلك ٱلأفعال معمولاتها محذوفة ، وأنَّ مَصَبَّها غير مَصَبِّ ٱلقول ؛ لئلا يلزم من ذٰلك تكرار ٱلفعل .

وأيضا فإنَّ تلك ٱلأفعال هي أخصُّ من مطلق ٱلقول ، فلا يكون ٱلقول مفسِّرًا لها . وٱلذي يدل على عدم ٱلإضمار أنَّ « أنِ » ٱلتفسيرية جاءت بعد هٰذه

---

(١) سورة ٱلأعراف : ٤٨ .

(٢) سورة هود : ٤٥ .

(٣) سورة مريم : ٣ .

(٤) ن : ٱلقول .

(٥) نداء : ليس في ك .

(٦) ن ، ح : في معنى .

(٧) في ٱلنسخ كلها : محذوف .

ٱلأفعال، نحو قوله ﴿فأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا﴾[1]، ولو كان ٱلقول مضمرًا لَمَا جيء بـ«أنِ» ٱلتفسيرية؛ لأنها لا تأتي بعد ٱلقول، ولكنه لَمَّا كان لهٰذه ٱلأفعال اعتباران :

أحدهما : مراعاة دلالتها أولاً - وهي أنها لا تدل على مطلق ٱلقول - ٱحتيج إذ ذاك إلى تفسير ، فجيء بعدها بـ« أنِ » ٱلمفسِّرة لذٰلك ٱلفعل[2] .

وٱلثاني : شبهها بٱلقول من حيث هي قول مخصوص ، أُجريتْ مُجرَى ٱلقول ، فحُكي بها .

وإلى ٱختيار مذهب ٱلكوفيين ذهب ٱبن عصفور ، قال : « وقد يُجرَى مُجرَى ٱلقول ، فتُحكى بعده ٱلجمل (رأيتُ وسَمعتُ) وكلُ فعل معناه ٱلقول ، نحو قرأتُ ودعوتُ وناديتُ ، ومنه ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنْتَصِرْ ﴾[3] ، بكسر (إِنِّي) ، وكذٰلك تقول : قرأت بٱلحمدُ للهِ رَبِّ ٱلعالمينَ ، ومنه قول ٱلشاعر[4] :

تَنادَوْا بـ« ٱلرَّحيلُ غَدًا » وفي تَرْحالِهِمْ نَفْسِي

برفع ٱلرَّحيل ، ومنه بيت ذي ٱلرمة[5] :

سَمِعْتُ « ٱلنَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا » .....»[6]

وما قاله ٱبن عصفور هو ٱختيار ٱبن ٱلضائع وقوله ، قال وقد ذَكر أنَّ سَمعتُ ورأيتُ يُحكى بهما ، قال : « ويجري مجراه كل فعل معناه ٱلقول، كقَرأتُ

---

(١) سورة مريم : ١١ .

(٢) ك : بأن ٱلمفسرة ما ذٰلك ٱلفعل . ح : بأن ٱلمفسرة لا ذٰلك ٱلفعل .

(٣) سورة ٱلقمر : ١٠ . وكسر همزة إنّ قراءة ٱبن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وٱلأعمش وزيد بن علي، ورويت عن عاصم . إعراب ٱلقرآن للنحاس ٣ : ٢٨٨ وٱلبحر ٨: ١٧٥.

(٤) ٱلبيت في ٱلمحتسب ٢ : ٣٥ وسر ٱلصناعة ص ٢٣٢ وٱلخزانة ٩ : ١٨٢ - ١٨٣ [٧٢١].

(٥) تقدم في ص ٤٦ .

(٦) شرح ٱلجمل ٢ : ٤٦٤ .

ودَعَوتُ ونادَيتُ ، قال تعالى ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾، فيمن كسر إنَّ، وتقول: قرأت ٱلحمدُ للهِ ، وبٱلحمدُ للهِ ، ومنه :

تَنادَوْا بـ(ٱلرَّحيلُ غَدًا) »[1] ٱلبيت .

وقوله **وقد يضاف قول وقائل إلى ٱلكلام ٱلمحكي** وذٰلك أنَّ قولاً هو مصدر، فكما أنَّ ٱلمصدر يُضاف إلى مفعوله فكذٰلك ٱلقول[2]، وذٰلك إذا كان يَتقدر بحرفٍ مصدري وٱلفعل ، ومن ذٰلك قول ٱلشاعر[3] :

قولُ يا لَلرِّجالِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ ٱلكُهُولَ وٱلشُّبَّانَا

/ وأمَّا « قائل » فهو ٱسم فاعل ، حُكمُه حكمُه[4] ، فحيث تجوز إضافة ٱسم ٱلفاعل تجوز إضافة « قائل » ، ومن ذٰلك قول ٱلشاعر[5] : [٣: ٣٦/ب]

وأُجيبُ قائلَ كيفَ أنتَ بِصالحٍ حَتَّى مَلِلْتُ ، ومَلَّنِي عُوَّادِي

ومن روى « بصالحٌ » بٱلرفع فتقديره : بقولِ أنا صالحٌ ، فحُذف ٱلقول ، وأُقيمت ٱلجملة مُقامَه ، ثم حُذف صدر ٱلجملة ، وبقي عَجُزُها .

وقوله **وقد يُغني ٱلقولُ في صلةٍ وغيرِها عن ٱلمحكيِّ لظهوره** مثالُه في ٱلصلة قولُه[6]:

لَنَحْنُ ٱلأُلَى قُلْتُمْ ، فأنَّى مُلِئْتُمُ بِرُؤْيتِنا قَبْلَ ٱهْتِمامٍ بِكُمْ رُعْبَا

أي : قلتم تقاتلونهم أو نقاتلهم .

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن ٱلضائع ق ٢٧٦/ب (باب ٱلقول) [دار ٱلكتب ٱلمصرية رقم ٢٠].

(٢) ٱلقول : ليس في ك .

(٣) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٧ وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ٢٨٨ [٦٦٦] .

(٤) حكمه : ليس في ك .

(٥) هو بشار بن برد . ديوانه ص ٢٧٠ . وٱلبيت من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٨ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ١٧٢١ وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ٢٨٩ [٦٦٧] .

(٦) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٨ .

ومثالُه في غير صلة قال ٱلمصنف[1]: « قولك: أنا قال زيدٌ، ولو رآني لَفَرَّ، أي: قال زيدٌ يَغلبني » .

قال ٱلمصنف[2]: « ومن ٱلٱستغناء في ٱلصلة بٱلقول عن ٱلمحكي قول ٱلشاعر[3]:

لِمَ يا عُرْوَ لَمْ تَعُذْ بٱلذي قُلْـ ـــت ، فتَلْقاهُ إذْ خُذِلْتَ نَصيرا »

ٱنتهى . وتقديره بٱلشخص ٱلذي قلت أنا أعوذ به ، أو إنَّك تعوذ به .

وقولُه **وٱلعكسُ كثير** يعني ٱلٱستغناء بٱلمحكيِّ عن ٱلقول، نحو ﴿أَكَفَرْتُمْ﴾[4]، و﴿سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾[5]، و﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[6]، أي: فيُقالُ لهم أَكَفَرْتُم، ويَقولونَ سَلامٌ، ويَقولونَ ما نَعْبُدُهم. وقد تقدمت ٱلإشارة إلى حذف ٱلقول وإبقاء ٱلجملة ٱلمحكية في أول ٱلفصل ٱلذي هو آخر فصول باب ٱلمبتدأ[7].

وقوله **وإنْ تعلق** إلى قوله **ما هو به جملة** وذٰلك ٱلمقدَّر قد يكون ناصبًا وحُذف، كقوله ﴿قَالُوا سلامًا﴾[8]، أو ما يقتضي ٱلمرفوع، كقوله ﴿قَالَ سَلامٌ﴾، فيجوز أن يكون مبتدأ ـ أي : عليكم سلامٌ ـ وحُذف خبره، أو خبرًا ـ أي: تحيتُكم سلامٌ ـ وحُذف مبتدؤه. ويجوز في ٱلعربية رفعُهما، ونصبُهما[9]، ورفعُ ٱلأول

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٨ .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٨ .

(٣) لم أقف عليه في غير شرح ٱلتسهيل .

(٤) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٥) سورة ٱلزمر : ٧٣ .

(٦) سورة ٱلزمر : ٣ .

(٧) تقدم ذٰلك في ٤ : ٩٥ ـ ٩٦ .

(٨) سورة هود : ٦٩ ﴿ قالوا سَلامًا قالَ سَلامٌ ﴾ .

(٩) ك: «ويجوز في ٱلعربية رفعها» فقط . وٱنظر هٰذه ٱلأوجه في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٢١.

ونصبُ ٱلثاني، وهو عكس ٱلآية، وقال ٱلشاعر[1]:

مَرَرْنا ، فَقُلْنا : إيهِ سِلْمٌ ! فسَلَّمَتْ كما ٱكْتَلَّ بٱلبَرْقِ ٱلغَمامُ ٱللَّوائحُ

وقوله **وكذا إنْ تَعَلَّقَ بغير ٱلقول** أي : تُضمر ناصبًا إنْ كان ذٰلك ٱلمفرد منصوبًا ، أو ما يطلب ٱلرفع بحالتيه من مبتدأ أو خبر إنْ كان مرفوعًا ، وذٰلك إنْ تَعَلَّقَ ٱلمفرد بغير ٱلقول ، فيُحكى ذٰلك ٱلنصب أو ٱلرفع لأنه بعض جملة ، فلو كان على خاتم منقوشًا « محمدٌ » ، وعَلَّقتَ به قَرأتُ أو رَأيتُ أو لَمَحتُ وشبهها - لقلتَ : قَرأتُ في خاتمه محمدٌ ، فترفع على حسب مراد ٱلناقش ذٰلك في خاتمه ، ويقدر ما يفهم من مراده ، أي : صاحبُه محمدٌ ، أو : محمدٌ صاحبُه . ولو كان ٱلمنقوش « محمدًا » بٱلنصب لقلتَ : قرأتُ في خاتمه محمدًا ، فتنصب[2] على حسب/ مراد ٱلناقش ؛ إذ ٱلحكاية مستولية عليه في ٱلوجهين ، ومِن ذٰلك قولُ [٣: ٣٧/أ] ٱلشاعر[3]:

وأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دارِ ٱلْمُلُوكِ يَلُوحُ على وَجهِهِ جَعْفَرَا

وصف دينارًا نُقش فيه ٱسم جعفر ٱلبرمكي، كأنه قال: يَلوح على وجهه ٱقصدوا جعفرًا، أي: هٰذا ٱلكلام، فأسند «يَلوح» إلى ٱلجملة، وٱلجملة فاعل «يلوح»[4].

---

(١) ٱلبيت في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٢١ حيث ذكر أنّ بعض ٱلعرب أنشده إياه . وعنه في تفسير ٱلطبري ١٥ : ٣٨٢ . وهو في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٩ . ٱكتل ٱلغمام : تبسم . وٱللوائح : ٱلتي لاح برقها ، أي : لمع وظهر .

(٢) لقلت قرأت ... فتنصب : سقط من ن .

(٣) ٱلبيت في ٱلحلل في شرح أبيات ٱلجمل ص ١٠٧ حيث ذكر أنّ ٱلفراء أنشده . وهو أيضًا في شرح ٱلتسهيل ٢ :٩٩ . وآخره في ٱلموشّى ص ٢٩٣ : « جعفرُ » بٱلرفع . وٱنظر ٱلخزانة ٧ : ١٤٧ . وقد ذكر أبو حيان في آخر هٰذا ٱلفصل ٱختلافًا في روايته ، وستراه قريبًا . ك : من درب .

(٤) يلوح : ليس في ك .

وإذا كان ٱلفعل مما يمكن تعلُّقه بٱلخط وبٱلصورة فإنه تكون فيه ٱلحكاية بٱعتبار ٱلخط فقط ، وٱلإعرابُ بٱعتبار ٱلصورة فقط ، بخلاف ما إذا كان تعلُّقه بٱللفظ ، كسَمعتُ، أو قَرأتُ ، أو بٱلخط ككَتَبتُ، ومثالُه : رأيتُ في خاتمه أسدًا .

فإنْ كان ٱلمرئيُّ صورةَ أسدٍ فلا يجوز فيه إلا ٱلإعراب ، كما تقول : رأيتُ زيدًا ، وهو مجاز ؛ إذ ٱلمرئيُّ ليس أسدًا حقيقة ، ولا يُوصَف إذ ذاك إلا بوصفٍ مرئيٍّ ، فتقول : رأيتُ فيه أسدًا مفتوحَ ٱلفم .

ولا يُوصَف بوصف معنويٍّ في ٱلأسد ٱلحقيقيِّ ، فلا يقال : رأيتُ فيه أسدًا شجاعًا ، ولا أسدًا أَبْخَرَ[1]، ولا أسدًا خبيثًا ؛ لأنَّ هٰذه ٱلأوصاف لا تقوم بٱلأسد ٱلمصوَّر. ووصفتُه على حسب إعرابه، فتقول: في خاتمه أسدٌ مفتوحُ ٱلفم، ونَظَرتُ في خاتمه إلى أسدٍ مفتوحِ ٱلفم، [ورأيتُ في خاتمه أسدًا مفتوحَ ٱلفم][2]، و«في خاتمه» يتعلق برأيتُ، ويجوز أنْ يتعلق بمحذوف إذ كان صفة للأسد، فلمَّا تقدمتْ كان في موضع ٱلحال .

وإنْ كان ٱلمرئيُّ خطًّا فتقدمت أحكامه، وأنه يُحكَى بحسب ٱلإعراب ٱلمقدَّر فيه؛ لأنَّ ٱلمفرد ٱلذي ليس مصدرًا ولا ٱسمًا للجملة لا يصح فيه إعراب إلا بتقدير تركيب جملة، فيُحكى كما تُحكى سائر ٱلجمل، فإذا قلت «رأيتُ في خاتمه أسدًا» فنصبُه بإضمار فعل، ورفعُه بإضمار مبتدأ، ٱئتوا أسدًا، وما أشبهه، وأنا أسدٌ، وما أشبهه[3] مما تدل عليه حال صاحب ٱلخاتم.

ولا يوصَف مثل هٰذا إلا بـ«مكتوب» أو «مكتوبة» أو ما في معناهما. فإذا أَنَّثتَ ذهبتَ إلى ٱلجملة، وإذا ذَكَّرتَ ذهبتَ إلى ٱلكلام، فتقول: رأيتُ في فَصِّه أسدًا مكتوبًا أو مكتوبةً، وهما منصوبان على ٱلحال. وكذٰلك: رأيتُ في فَصِّه أسدٌ

---

(١) أبخر : منتن رائحة ٱلفم .

(٢) ما بين ٱلحاصرتين تتمة يلتئم بها ٱلسياق ، وهي في ٱلٱرتشاف ص ٢١٣٢ .

(٣) وأنا أسد وما أشبهه : ليس في ك ، ن .

مكتوبًا أو مكتوبةً؛ لأنَّ ٱلجملة تصير بمنزلة ٱلعَلَم، وعُومِل بذٰلك لأنه ليس له ما يَلتَبس به.

قال ٱبن ٱلضائع : « ليس هٰذا ٱلتعليل بشيء ؛ ألا ترى أنَّ شَمْسًا ونحوه نكرة وإن لم يكن له ما يَلتَبس به ، وإنما كان معرفة لأنه ٱسم للفظ ٱلمكتوب ، كما تقول : « قامَ فعلٌ ماضٍ » ، فـ« قامَ » ٱسم عَلَم للفظ ، وكذٰلك « أسد » هنا ٱسم عَلَم للمكتوب ، وٱلمعنى فيهما ٱلتعريف ، وهو ظاهر من قصد ٱلمتكلم ، وإرادة ٱلتنكير به بعيد ، فإن ٱقترن به ما يُقَرِّبه جاز ، ويكون (مكتوبًا) صفة » ٱنتهى .

قال ٱبن عصفور: « إن قيل: لِمَ لَمْ يقل ذهب إلى معنى ٱلٱسم أو ٱلكلمة؟

فٱلجواب : / أنه ليس في هٰذا ٱلموضع بٱسم مفرد ، بل هو جملة ، ولو كان [٣: ٣٧/ب] مفردًا لم تجز حكايته إذْ حكاية ٱلمفرد شاذة ، لا يقاس عليها ، نحو «دَعْنا من تَمْرَتانِ» ، و«ليس بِقُرَشِيًّا»[1]. وٱلمجرور ٱلذي هو «في فَصِّه» متعلق بـ(رأيتُ) لا بمحذوف ؛ لأنه ـ كما تقدم ـ إنما يُحكى على معنى ٱلجملة ، ومعنى ٱلجملة ليس بكائن في فَصِّه ، وإنما في ٱلفَصِّ هٰذا ٱلٱسم خاصَّة ، وهو على حذف ، وذٰلك ٱلمحذوف مقدَّر في ٱلنفس ، وليس في ٱلفَصِّ شيء ، وٱلمحذوف مبتدأ ، وهو : أنا ، وٱلذي هو (أسد) خبره»[2].

قال ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع : « لا فرق عندي بين ٱلمسألتين » ، يعني مسألة « رأيتُ في فَصِّه أسدًا » على معنى ٱلصورة، وعلى معنى ٱلكتابة. قال: « بل يجوز أن يكون ٱلمجرور مع ٱلجملة ظرفًا للجملة، كما هو ظرف للصورة ، لأنك إذا قلت (رأيتُ أسدًا) إنما معناه : هٰذا ٱلكلام ، و(أسدٌ) وحده ليس كلامًا ، لكنه مع

---

(١) ٱلقولان في ٱلكتاب ٢ : ٤١٣ .

(٢) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ٢ : ٤٧٦ ـ ٤٧٧ بتصرف .

ذٰلك ٱلمقدَّر كلام ، وأنت لم تَرَ إلا ٱلآسم فقط لا ذٰلك ٱلمقدر ، فكما أنك تقول: رأيتُ أسدًا، ومعناه (هٰذه ٱللفظة) ٱلتي هي في هٰذا ٱلموضع جملة، فكذٰلك ٱلفَصُّ ظرف لِهٰذه ٱللفظة ٱلتي هي جملة من غير فرق في ذٰلك، وبِهٰذا ينفصل عن ٱعتراض أنَّ ٱلمرئيَّ ليس إلا ٱلآسم، فكيف تحكي ٱلجملة وأنت لم تَرَها؛ لأنَّ هٰذا ٱلآسم ٱلمفرد جملة في هٰذا ٱلموضع، فرؤية هٰذا ٱلآسم ٱلمفرد رؤية للجملة؛ لأنه جملة هنا، فكذٰلك ٱلفَصُّ ظرف لِهٰذا ٱلآسم ٱلذي هو جملة، لا فرق بينهما» ٱنتهى.

وٱلبيت ٱلذي تقدم إنشاده «وأَصْفَر» أنشده شيخنا ٱبن ٱلضائع «وأَحمَر»، قال: وأنشدوه (يَلوحُ) بٱلياء ، أي : يظهر على وجهه ، فـ(جَعْفَرًا) محكيٌّ ، فنصبُ (جعفر) في ٱلدينار إنما هو على تقدير : ٱقصدوا جعفرًا ، فحكي . وأنشده ٱلفراء بٱلتاء ، وٱستشهد به على لُحْتُ ٱلشيءَ بمعنى أبصرتُه ، فيجوز على هٰذا أنْ يكون (جعفرًا) محكيًّا[1]. ويجوز أنْ يكون (جعفرًا) مفعولاً صريحًا ، كأنه أراد : تُبصر على وجهه ضاربه . ويجوز أن يكون (جعفرًا) فاعلاً ، أي : تلوح على وجهه هٰذه ٱلجملة . ويجوز مع ٱلياء[2] أن يكون فاعل (يلوح) ضميرًا يعود على ٱلدينار ، و(جعفرًا) محكيٌّ فاعل بٱلمجرور ، وهو في موضع نصب على ٱلحال .

---

(١) محكيًّا ... ضاربه ويجوز أن يكون جعفرا : ليس في ن .

(٢) مع ٱلياء : ليس في ح . ك : ويجوز رفع ٱلياء .

ص : فصل

تَدخل همزةُ ٱلنَّقْل على « عَلِمَ » ذات ٱلمفعولين ، و« رَأَى » أُختها ، فتنصبان ثلاثةً مَفاعيلَ ، أوَّلُها ٱلذي كان فاعلاً ، ويجوز حذفه ، وٱلاقتصارُ عليه على ٱلأصح . وللثاني وٱلثالث بعدَ ٱلنَّقْل ما لهما قبلَه مطلقا ، خلافًا لِمَنْ مَنع ٱلإلغاءَ وٱلتعليق .

ش : هٰذه ٱلهمزة تُسَمَّى همزةَ ٱلنَّقْل ، وهمزةَ ٱلتعدية ، فتُسَمَّى همزةَ ٱلنقل لأنها تَنقُل ٱلفعل من ٱللزوم إلى ٱلتعدية لواحد ، ومن ٱلتعدية لواحدٍ إلى ٱلتعدية / [٣: ٣٨/أ] إلى ٱثنين ، ومن ٱلتعدية إلى ٱثنين إلى ٱلتعدية إلى ثلاثة ، وذٰلك أقصى ما يَتعدى إليه ٱلفعل من ٱلمفعول به . وتُسَمَّى همزةَ ٱلتعدية لأنها تُعَدِّي بدخولها ٱللازمَ إلى واحد، وٱلمتعديَ لواحدٍ إلى ٱثنين، وٱلمتعديَ إلى ٱثنين إلى ثلاثة .

وقوله **ذات ٱلمفعولين** ٱحتراز من « عَلِمَ » ٱلمتعدية إلى واحدٍ كـ« عَرَفَ » ، فإنها إنْ نُقلتْ بٱلهمزة تَعَدَّتْ إلى ٱثنين ، نحو : أَعْلَمْتُكَ ٱلحسابَ .

وقوله و« **رَأَى** » **أختها** أي : بمعنى عَلِمَ ٱلمتعدية إلى ٱثنين . وٱحترز بذٰلك من «رَأَى» ٱلمتعدية إلى واحد بمعنى أَبْصَرَ ، فإنها إنْ نُقِلَتْ بٱلهمزة تَعَدَّتْ إلى ٱثنين ، نحو : أَرَيْتُكَ زيدًا .

وقوله **فتنصبان ثلاثةً مَفاعيلَ** ٱلأحسن أن يضبط « ثلاثة » بٱلتنوين ؛ لأنَّ «مَفاعيلَ» صفة، ولا يضاف ٱلعدد إلى ٱلصفة إلا في ٱلشعر أو في قليل من ٱلكلام ، بل تتبع ٱلصفة ٱسم ٱلعدد في ٱلإعراب ، فتقول : عندي ثلاثةٌ قُرَشِيُّونَ ، وكان ٱلشيخ بهاء ٱلدين أبو عبد ٱلله محمد بن إبراهيم بن ٱلنحاس ٱلحلبي ـ رحمه ٱلله ـ نَبَّهَ على ذٰلك في قول س [1] « هٰذا بابُ ٱلفاعلِ ٱلذي يَتَعَدَّاه فعلُه إلى ثلاثةٍ مَفعُولِينَ »

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٤١ .

حين قرأت عليه كتاب س ، فقال : « ينبغي أن يضبط (إلى ثلاثةٍ) بالتنوين ؛ لأنَّ (مفعولينَ) صفة لـ(ثلاثة) » .

وقوله **أوَّلُها الذي كان فاعلاً** لأنَّ الفعل كان قبل دخول الهمزة : عَلِمَ زيدٌ عَمرًا قادمًا ، ثم لَمَّا أُدخلت الهمزة صار : أَعلَمتُ زيدًا عَمرًا [1] قادمًا . وكذلك في (رَأَى) أختِها .

وقوله **ويجوز حذفُه ، والاقتصارُ عليه في الأصح** مثالُه أنْ تقول : أَعلَمتُ كَبْشَكَ سَمينًا ، فتحذف المُعْلَم . ومثالُ الاقتصار عليه : أَعلَمتُ زيدًا ، وتحذف المفعولَين ، جرى هٰذا المفعول الأول في الحذف والاقتصار عليه مجرى المفعول الأولِ في باب (أَعْطَى) بجامعِ ما اشْتَرَكا فيه مِن كونه فاعلاً في المعنى ، كما جاز ذٰلك في كل مفعولٍ أثر فيه الفعل، ولأنَّ الفائدة لا تعدم في حذفه وإبقاء المفعولَين؛ إذ مِن غرض المتكلم أنْ يُعْلِمَ بالمفعولَين ، ولا يذكر المعلم ، ومن غرضه أنْ يَذكُر المُعْلَم ، ولا يذكر ما أَعلَمَه به .

وذكر المصنف جواز الحذف والاقتصار عليه في الأصح ، وهي مسألةُ خلاف كما ذَكر. والذي اختاره هو مذهب أبي العباس [2] ، وأبي بكر [3] ، وابن كيسان، وخَطَّاب المارِديِّ ، والأكثرين ، ورُوي عن المازني ، فيجوز الاقتصار عليه وعنه لأنه لا يرتبط بهما [4] ، ولا يرتبطان به، فصار مثل كَسَوتُ ، وعَرَفتُ زيدًا . واحتجَّ خَطَّاب بقوله تعالى ﴿ قالَ نَبَّأَنِيَ العَلِيمُ الخَبِيرُ ﴾ [5] .

وقال أبو علي : « هٰذا لا يدلُّ ، وذٰلك أنه قد يجوز أنْ يكون عامَلَه مُعاملةَ

---

(١) عمرًا : ليس في ك .

(٢) كذا ! وفي المقتضب ٣ : ١٢٢ «ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ...».

(٣) نقل عنه الفارسي في التعليقة ١ : ٧٢ أنه يجيز الاقتصار على المفعول الأول .

(٤) ن : لأنه مرتبط بهما .

(٥) سورة التحريم : ٣ .

ٱلأصل ، وأصلُه / ٱلخبر ، فجرى مجرى خَبَّرني ، كما أنَّ رأيتُ ـ وإنْ دخلها معنى أخبرني ـ فإنَّ ذٰلك لن يخرجها من ٱحتياجها إلى ٱلمفعولين ، فهٰذا يَحتجُّ به مَن لم يَرَ ٱلٱقتصار فيها على ٱلمفعول ٱلأول دون صاحبيه » ٱنتهى . [٣: ٣٨/ب]

وأقول : ليست ٱلآية مما يُستدلُّ به على ما زعم خَطَّاب ؛ لأنَّ هٰذا ٱلحذف للمفعولين وٱلٱقتصار على ٱلفاعل ليس بحذف ٱقتصار ، وإنما هو حذف ٱختصار ، وهو جائز ، و(نَبَّأَ) في ٱلآية على بابها ، ليست مُضَمَّنة معنى أَعْلَمَ ؛ ألا ترى إلى تعديتها أولاً بٱلباء في قوله ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ ﴾ ، ففي هٰذا حُذف ٱلمفعول ٱلأول وٱلمفعول ٱلثالث ٱلذي تعدَّى إليه ٱلفعل بـ« عن » ، وٱلتقدير : فلَمَّا نَبَّأَتْ [١] به مَنْ نَبَّأَتْ عن ٱلرسول ، وٱلتقدير في [٢] ﴿ فلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ ﴾ : نَبَّأَها بإفشائه عنه قالتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذا عَنِّي ﴿قالَ نَبَّأَنِيَ ٱلعَلِيْمُ ٱلخَبِيرُ﴾ ، أي : نَبَّأَني عنكِ به ٱلعليمُ ٱلخبير .

وإلى جواز حذف ٱلأول وإبقاء ٱلأخيرين ، وحذف ٱلأخيرين وإبقاء ٱلأول ذهب شيخنا أبو ٱلحسن بن ٱلضائع وأبو جعفر بن ٱلزُّبَيْر .

وذهب س [٣] إلى أنه لا يُقتَصَر عنه ولا عليه ، وٱلأولُ في أَعْلَمَ كٱلفاعل في عَلِمَ ، فكما لا يُقتَصَر على ٱلفاعل في عَلِمَ كذٰلك لا يُقتَصَرُ في أَعْلَمَ . وبهٰذا قال ٱبن ٱلباذش، وٱبن طاهر، وٱبن خروف [٤] ، وٱلأستاذ أبو علي، وٱبن عصفور [٥] ، وهو قياس قول أبي ٱلحسن ٱلأخفش ـ لا بُدَّ من ٱلثلاثة ـ لأنه يرى ٱلفاعل في أَعْلَمَ لا يُقتَصَر عليه ، وعَلِمْتُ وظَنَنْتُ في ذٰلك سواء . وٱحتجَّ لذٰلك بأنها كَلِمٌ دخلتْ لمعنًى في ٱلخبر ، وما كان كذٰلك لا بُدَّ له من ٱلخبر ، مثل كانَ وحروف ٱلٱبتداء .

---

(١) نبأت : ليس في ك ، ح .

(٢) في ﴿ فلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ ﴾ نَبَّأَها بإفشائه عنه قالتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذا عَنِّي قالَ : ليس في ك .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٤١ .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٠ .

(٥) شرح ٱلجمل ١ : ٣١٣ وٱلمقرب ١ : ١٢٢ .

قال ٱلفارسي : فإنْ قيل إنها جملة ، فتستغني مثل ٱلجمل ٱلتي يتعلق بمعناها ما بعدها لا يستغني ، كجملة ٱلقسم وٱلشرط وما يحتاج [١] إلى جواب ، إلا أنَّ هٰذا ينخرم بما [٢] ذكره س في : ظَنَنتُ ذاك [٣] ، ﴿ وظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [٤] ، و«مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » [٥] ، إلا أنْ يُجعَل ورود مثل هٰذا قليلاً ، وقد كَثُرَ غيره ، ولا يحمل على ٱلقليل . وكان ٱلفارسي يستحسن هٰذا ٱلمذهب في « ٱلحلبيات » وغيرها من كتبه .

ونُقل عن ٱلأستاذ أبي عليٍّ [٦] أنه ذهب إلى أنه لا يجوز أن يُقتَصَر على ٱلأول ، فتقول : أعلمتُ زيدًا ، ولا عليه وعلى أحد ٱلأخيرين ، ويجوز [٧] ٱلٱقتصار على ٱلأخيرين وحذف ٱلأول، فتقول: أعلمتُ كَبْشَكَ سَمينًا. فصارت ٱلمذاهب ثلاثة : مذهب ٱلجمهور ، ومذهب س ومن تَبِعَه ، ومذهب ٱلأستاذ أبي علي .

وذكر بعض معاصرينا ـ وهو عبد ٱلعزيز بن جمعة بن زيد ٱلموصلي ـ من نحاة بغداد ما نصه [٨] : « وٱلأظهر أنه لا يجوز حذف ٱلمفعول ٱلأول من هٰذا ٱلباب لأنه فاعل في ٱلمعنى، ولأنه يؤدي إلى ٱللبس [٩] في نحو : أعلمتُ زيدًا عمرًا عاقلاً .

---

(١) ح : ولا تحتاج .

(٢) ن : بما بعدها .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٤٠ .

(٤) سورة ٱلفتح : ١٢ .

(٥) هٰذا مثل . وهو في أمثال أبي عبيد ص ٢٩٠ ومجمع ٱلأمثال ٢ : ٣٠٠ .

(٦) يعني ٱلشلوبين ، وقد نَصَّ على مذهبه هٰذا في كتابه ٱلتوطئة ص ٢٠٧ . وٱنظر ٱلشرح ٱلكبير على ٱلجزولية ص ٧٠٦ ـ ٧٠٧ .

(٧) ويجوز ٱلٱقتصار على ٱلأخيرين : ليس في ك .

(٨) شرح ألفية ٱبن معطٍ ص ٥٢٠ .

(٩) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : إلى ٱلتلبس .

ومنهم مَن أجازه لأنه فضلة . وأمَّا حذف / ٱلأخيرين فجائز على ٱلأصح لأنهما في حكم مفعولي ظَنَنتُ » . [٣: ٣٩/أ]

وٱلذي نختاره هو أنْ يُرجَع في ذٰلك إلى ٱلسماع ، فإنْ وُجِدَ محذوفًا مُبَقًّى ٱلمفعولان دونه ٱقتصارًا ، أو مُبَقًّى هو محذوفًا مفعولا ٱلفعل ـ أجزناه ، وإلا فٱلمنع .

وفي ٱلبسيط : وكان ٱبن ٱلسراج لا يُجيز ٱلٱقتصار في هٰذا ٱلمتعدي إلى ٱلثلاثة ، ويجوز فيها [١] دخول ٱلباء ، فيقول : أَعلَمتُك بزيد ، كما في : علمتُ به ، ولا تدخل على ٱلأول كما لا تدخل في ضَربتُ بزيد . ويقع بدلهما أنْ وأنَّ على نحو ما تقدم في ظَنَنتُ ، ولا يكون ذٰلك في صَيَّرت وأخواتها لقوَّة ٱلمفعولية .

وقولُه **وللثاني وٱلثالث بعد ٱلنقل ما لهما قبله مطلقًا** يعني من جوازِ حذفهما وحذف أحدهما ٱختصارًا ، ومنعِ حذفهما وحذفِ أحدهما ٱقتصارًا ، ومِنَ ٱلتقديم وٱلتأخير ، وغير ذٰلك من ٱلأحكام ٱلتي سبقت لـ« عَلِمتُ » وأخواتها ، إجماعًا وٱختلافًا وتقسيمًا .

وقولُه **خلافًا لِمَنْ مَنَعَ ٱلإلغاء وٱلتعليق** ذهب قوم[٢] إلى منع ٱلإلغاء وٱلتعليق في أَعْلَمَ وأخواتها مطلقًا ، سواء أُبنِيَتْ للفاعل أم بُنِيت للمفعول . وخَصَّ بعضُهم ذٰلك بٱلمبنيِّ للفاعل [٣] ، وهو ٱختيار ٱلجُزُوليِّ [٤] .

وقال ٱلأستاذ أبو علي [٥] : « ٱلمذهب ٱلصحيح أنه لا يجوز ٱلإلغاء عن ٱلمفعولين ، سواء أُبنِيَ للفاعل أم للمفعول . وٱلعلة في أن لم تُلْغَ هٰذه ٱلأفعال إذا

---

(١) ك : هنا .

(٢) ذكرهم أبو حيان في ٱلٱرتشاف ص ٢١٣٥ ـ ٢١٣٦ .

(٣) هو أبو بكر خَطَّاب ٱلمارِديُّ كما في ٱلٱرتشاف ص ٢١٣٦ .

(٤) ٱلمقدمة ٱلجزولية ص ٨٣ .

(٥) شرح ٱلمقدمة ٱلجزولية ٱلكبير ص ٧٠٧ ـ ٧٠٨ بتصرف . ولعل هٰذا قوله في ٱلشرح ٱلصغير .

بُنيت للفاعل من كونها أفعالاً مؤثرة ، بخلاف ظَنَنتُ وبابه ، موجودة فيها إذا بُنيت للمفعول كوجودها إذا بُنيت للفاعل ، فكيف توجد ٱلعلة ثم لا يوجد حُكمها ، ولكن غَرَّ ٱلجُزوليَّ ذِكرُ س أرَى ، وهي مضارع أَرَيْتُ بمعنى أَظْنَنْتُ ، فتَخيَّلَ أَنَّ باقي أفعال ٱلباب كأَرَى ». قال [1] : « وإنما جاز إلغاء أَرَى وحدها لأنها بمعنى أَظُنُّ، وأَظُنُّ غير مؤثرة، فجرت مَجراها في ٱلإلغاء كما جَرتْ مَجراها في ٱلمعنى ».

قال ٱلمصنف في ٱلشرح [2] : « وحاصل قول ٱلأستاذ أبي علي أمران :

أحدهما : أنَّ أَعْلَمَ مؤثر ، فلا يُلغى ، كما لا تُلغى ٱلأفعال ٱلمؤثرة .

وٱلثاني : أنَّ أَرَى أُلغي لأنه بمعنى أَظُنُّ ، فوافقه في ٱلإلغاء كما وافقه في ٱلمعنى .

وٱلجواب عن ٱلأول أن يُقال : مَن أجاز إلغاء أَعْلَمَ لم يُجزه بٱلنسبة إلى ٱلمُعْلَم ، فيكون في إلغائها محذور ، وإنما أجازه بٱلنسبة إلى ٱلمسند وٱلمسند إليه ، وهما غير متأثرين بأَعْلَمَ ، كما هما غير متأثرين بعَلِمَ ، فلا يمتنع إلغاء أَعْلَمَ عنهما ، كما لم يمتنع إلغاء عَلِمَ .

وٱلجواب عن ٱلثاني أنْ يُقال : إلحاق أَرَى بأَظُنُّ لأنه بمعناه ليس بأولَى من إلحاق أَعْلَمْتُ بعَلِمْتُ ، بل ٱلأمر بٱلعكس ؛ لأنَّ مفهوم عَلِمْتُ مستفاد من أَعْلَمْتُ كٱستفادة مفهوم [3] أَظُنُّ من أَرَى ، فٱلمناسبتان مستويتان ، / وبين أَعْلَمْتُ وعَلِمْتُ مناسبتان أُخرَيان ، وهما : رجوعهما إلى مادة واحدة ، واستواؤهما في ٱلتصرف ، بخلاف أَرَى وأَظُنُّ ؛ لأنهما مختلفتان في ٱلمادة وفي ٱلتصرف . أمَّا ٱلتخالف في ٱلمادة فظاهر ، وأمَّا في ٱلتصرف فلأنَّ أَرَى لم يُستعمل له ماضٍ ، فقد [٣: ٣٩/ب]

---

(١) شرح ٱلمقدمة ٱلجزولية ٱلكبير ص ٧٠٨ بتصرف . ولعل هٰذا قوله في ٱلشرح ٱلصغير .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٤ وقد أثبت قبل ذٰلك قول ٱلشلوبين في شرحه ٱلكبير على ٱلجزولية بلفظه .

(٣) علمت مستفاد من أعلمت كٱستفادة مفهوم : ليس في ك .

بانَ أنَّ مناسبة أَرَى لأَظُنُّ أضعفُ من مناسبة أَعْلَمْتُ لعَلِمْتُ ، وأَرَى قد جَرَتْ مَجرى أَظُنُّ ، فإذا جَرتْ أَعْلَمْتُ مَجرى عَلِمْتُ كان ذٰلك أَحَقَّ وأَولَى » آنتهى .

وما ذهب إليه من أنَّ أَرَى لم يُستعمل منه ماضٍ ليس بصحيح، نَصَّ على ذٰلك س[1]، ولِقلَّة آشتغال آلمصنف بكتاب س غاب ذٰلك عنه، وسيأتي ذكر ذٰلك في آخر هٰذا آلباب.

وقال أبو آلحسين بن أبي آلربيع[2]: « لا يجوز آلإلغاء في أَعْلَمَ وأخواتها لأنَّ مبنى آلكلام عليها، ولا تجيء بعد ما مضى آلكلام على آلآبتداء، فتُلغَى، ولا أعلمُ في هٰذا خلافًا » آنتهى. وقد عَلِمَه غيره كآلأستاذ أبي علي وآلمصنف.

وفي آلبسيط : « أمّا آلإلغاء في هٰذه فلا يكون لأنها عاملة في آلمفعول آلأول لا بآلنسبة ، فليس أصلها ترك آلعمل بمنْزلة ما تقدم من تلك آلأفعال ، وذٰلك ظاهر في أَعْلَمْتُ ؛ لأنه لا يبقى بعدها كلام تام لأجل آلمفعول آلأول إذ لا يكون مبتدأ ، ولأنَّ صَيَّر وبابه ليس من أفعال آلقلوب كما تقدم ، ولا يصح إلغاء أَعْلَمْتُ عن آلمفعولين وإعمالها في آلأول لأنه حُكْمٌ بقوة وضعف معًا ، ولا يكون . وجَوَّزَه آلجُزوليُّ » آنتهى .

وقال عبد آلعزيز بن جمعة[3] : « ولا يجوز تعليقها ولا إلغاؤها ولا إضمار آلشأن فيها ؛ فإن آلمفعول آلأول مُعْلَم ، وضمير آلشأن لا يُتَصَوَّرُ إعلامُه لكونه مجهولاً » آنتهى .

وآلحَكَم[4] في هٰذا آلسماع ، وهٰذه آلأقيسة كلها طائحة ، لكنَّا ذكرناها لئلا يخلو كتابنا عن علل آلنحاة وأقيستهم . وقد سُمع آلإلغاء في أَعْلَمَ متوسطة،

---

(١) آلكتاب ١ : ٤١ .

(٢) آلملخص ١ : ٣٦٢ .

(٣) شرح ألفية آبن معط ص ٥٢٠ .

(٤) ك ، ن : وآلمحكم .

قال ٱلشاعر[1]:

وكيفَ أُبالِي بٱلعِدَا ووَعيدِهِمْ وأَخْشَى مُلِمَّاتِ ٱلزَّمانِ ٱلصَّوائبِ

وأنتَ - أَرانِي ٱللهَ - أَمْنَعُ عاصِمٍ وأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وأَسْمَحُ واهِبِ

فألغى أَرَى متوسطًا . ومثله قول بعض مَن يوثق بعربيته : ٱلبركةُ - أَعْلَمَنا ٱللهُ - معَ ٱلأكابر .

وأمَّا ٱلتعليق فٱختار ٱلمصنف جوازه ، وٱستدلَّ على ذٰلك بقوله تعالى ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ علَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[2] ، وقوله تعالى ﴿ ومَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾[3] ، فعُلِّقَ يُنَبِّئ وأَدْرَى لأنهما بمعنى يُعْلِمُ وأَعْلَمَ ، فتعليقهما لتضمنهما حروف يَعْلَمُ وعَلِمَ[4] أَحَقُّ .

[٣: ٤٠/أ] قال ٱلمصنف[5]:« ومِن تعليق أفعال هٰذا ٱلباب/ قولُ ٱلشاعر[6]:

حَذَارِ ، فقدْ نُبِّئْتَ إنَّكَ لَلَّذِي ستُجْزَى بِما تَسْعَى ، فتَسْعَدُ أو تَشْقَى»

وقال صاحب ٱلمُلَخَّص[7] : « أمَّا ٱلتعليق فٱختُلف فيه : فمنهم مَن أجاز أَعْلَمتُ زيدًا لَعَمْرٌو شاخصٌ مستدلاً بقوله تعالى ﴿ إذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ . ومنهم مَن ذهب إلى أنها لا يكون فيها تعليق، وجعل ٱلآية بمنزلة قوله تعالى ﴿وَعَدَ ٱللهُ ٱلذِيْنَ آمَنُوا وعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[8]،

---

(١) ٱلبيتان في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٢) سورة سبأ : ٧ .

(٣) سورة ٱلٱنفطار : ١٧ .

(٤) ن ، ح : ومعناهما أحق .

(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٦) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٧) ٱلملخص ١ : ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٨) سورة ٱلمائدة : ٩ .

فقوله ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾ جملة تُفَسِّر ٱلموعود [به] [1] ، وكذٰلك ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ تُفَسِّر ٱلْمُنَبَّأَ به ، وعلى هٰذا أكثر ٱلنحويين، وهو عندي ٱلمختار » ٱنتهى كلامه.

ومِمَّن أجاز ٱلتعليقَ عن ٱلمفعولين صاحبُ ٱلبسيط فيما كان من أفعال ٱلقلوب ، نحو أَعْلَمْتُ . وٱستدلَّ بٱلآية . و﴿ إِذَا مُزِّقْتُمْ ﴾ لا جائز أن ينتصب بخبر إنَّ ، ولا بـ« يُنَبِّئُكُم » ؛ لأنه يكون تقييدًا للتَّنْبِيء ، لا على ٱلظرف ، ولا على ٱلٱتِّساع ، بل بإضمار فعل ، تقديره : تعلمون ذٰلك إذا مُزِّقْتُم ، وفُصِلَ به على سبيل ٱلٱعتراض.

وجعل ٱلمصنف ﴿ ومَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ مِن تعليق أَدْرى بمعنى أَعْلَم . ولا حجة فيه على ذٰلك ؛ لأنَّ ٱلأكثر في كلام ٱلعرب تعدية دَرَى بحرف جر ، تقول : دَرَيتُ به ، وٱلأقلُّ تضمينها معنى عَلِمَ ، فتقول : دَرَيْتُ زيدًا قائمًا ، كما تقول : عَلِمْتُ زيدًا قائمًا ، وإذا كان كذٰلك ، ودخل عليها همزة ٱلتعدية ـ تَعَدَّتْ إلى واحد بنفسها [2] ، وإلى ٱلآخر بحرف جر ، كما هو ٱلأكثر فيها قبل دخول همزة ٱلتعدية ، قال تعالى ﴿ ولا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ [3] ، فقوله تعالى ﴿ وما أَدْرَاكَ ما يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ ليس قوله ﴿ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ سادًّا مَسَدَّ ٱلمفعولَين ، فيكون بمنْزلة أَعْلَمَ في ذٰلك ، وإنما سَدَّت مَسَدَّ ٱلمفعول ٱلذي يتعدى إليه بحرف ٱلجر ، فهي جملة في موضع ٱلنصب ، تنوب عن مفعول واحد ، أصلُه بحرف ٱلجر . وٱلدليل على أنَّ أَدْرى لا يكون في ٱلتعدية إلى ثلاثة كأَعْلَمَ أنَّ ٱلذين ٱسْتَقْرَوْا كلام ٱلعرب من جميع ٱلنحويين وٱلبصريين إنما أَنْهَوْها إلى سبعة أفعال ، ولم يذكروا فيها أَدْرى بمعنى أَعْلَم.

---

(١) به : تتمة من ٱلملخص .

(٢) في ٱلمخطوطات : بنفسه .

(٣) سورة يونس : ١٦ .

ص : وأَلحقَ بهما سيبويه نَبَّأَ . وزادَ غيرُه أَنْبَأَ وخَبَّرَ وأَخْبَرَ وحَدَّثَ . وزادَ ٱلأخفشُ أَظَنَّ وأَحْسَبَ وأَخالَ وأَزْعَمَ وأَوْجَدَ . وألحقَ غيرُهم أَرَى ٱلْحُلْمِيَّةَ سماعًا .

وما صيغَ للمفعول من ذي ثلاثة فحُكمُه حُكمُ ظَنَّ إلا في ٱلٱقتصار على ٱلمرفوع .

ش : ٱلْمُجْمَعُ على تعديته إلى ثلاثة أَعْلَمَ وأَرَى . وزاد س [1] نَبَّأَ . قال ٱلمصنف : « وزاد غيره أَنْبأَ » . وذكر ٱبن هشام [2] أنَّ س زاد نَبَّأَ و أَنْبأَ . وذكر أبو علي [3] وٱلجرجاني [4] / هٰذه ٱلأربعة فقط . وزاد ٱلفراء أَخْبَرَ وخَبَّرَ ، ذكر ذٰلك في معانيه . وزاد ٱلكوفيون حَدَّثَ . قالوا : ولم يُحفظ عن ٱلعرب مما يتعدى إلى ثلاثة غيرُها . وهٰذا يدلُّ على خلاف ما ذهب إليه ٱلمصنف من جعل أَدْرَى متعدية إلى ثلاثة كما ذكرناه قبل . [٣: ٤٠/ب]

وما زاده ٱلفراء وٱلكوفيون من أَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ لم يصح عند س ، أو لم يسمعها [5] ، أو تأوَّل ما سمع منها ، ولم يذكرها ٱلمتقدمون من ٱلبصريين ، وقد ذكرها جماعة من ٱلمتأخرين كٱلزمخشري [6] وأكثر أصحابنا [7] ، وقياسُها إذا صَحَّتْ أنْ تكون محمولة على أَعْلَمَ .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٤١ .

(٢) يعني ٱلخضراوي .

(٣) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٧٥ .

(٤) ٱلمقتصد ص ٦٢١ - ٦٢٣ .

(٥) ك : أو يسمعها .

(٦) ٱلمفصل ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٧) ٱلمقدمة ٱلجزولية ص ٨٣ وٱلتوطئة ص ٢٠٦ وٱلملخص ١ : ٣٦٢ وٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٤٤٩ .

وذكر ٱلحريريُّ في (شرح ٱلمُلْحة) له فيما يتعدى إلى ثلاثة « عَلَّمَ » ٱلمنقولةَ بٱلتضعيف من عَلِمَ ٱلمتعدية لٱثنين .

والذي ذكر أصحابنا أنَّ « عَلِمَ » ٱلمتعديةَ إلى ٱثنين لم تُنقل إلا بٱلهمزة ، وأنَّ « عَلِمَ » ٱلمتعديةَ إلى واحد لم تُنقل إلا بٱلتضعيف ليُفرق بذٰلك بين ٱلمعنيين ، ولم توجد « عَلَّمَ » متعدية إلى ثلاثة في لسان ٱلعرب .

وقال صاحب ٱللباب [1] : « ٱلمستعمل من ذٰلك بلا خلاف أَعْلَمَ وأَرَى ، فأمَّا أَنْبَأَ ونَبَّأَ فإلى واحد بنفسه ، وإلى ثانٍ بحرف جر ، وأَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ كنَبَّأَ ، وإنما تَعَدَّتْ إلى ثلاثة تشبيهًا بأَعْلَمَ . وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ أَنْبَأَ تتعدى لٱثنين بنفسها مستدلاً بقوله ﴿ مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذا ﴾ [2] ، ولا دليل فيه لأنَّ ٱستعماله بحرف الجر أكثر » .

وقال ٱبن وَلاَّد : « أَنْبَأَ ونَبَّأَ يُستعمَلان كثيرًا على أصلهما ، فتقول : أَنْبَأْتُه عن كذا ، وبكذا ، وكذا نَبَّأَ » . قال : « وتُستعمَل أعلمَ ٱستعمالهما ، فتقول : أَعْلَمْتُ زيدًا بأمرك ، وعن خبرك » .

وكان ٱلأستاذ أبو علي يقول في بعض إقراءاته بٱلثلاثة التي ذَكر س ، وهي أَعْلَمَ وأَرَى ونَبَّأَ ، ويقول في أَنْبَأَ وخَبَّرَ وأَخْبَرَ وحَدَّثَ : إنَّ ٱلأصل تعديتها بحرف ٱلجر ، فإنْ سُمع تَعَدِّيها صريحًا فٱتساع . وزَعم أنَّ حَدَّثَ إنما سَمعوا تعديتها إلى ثلاثة في قول ٱلشاعر [3] :

أَوْ مَنَعْتُمْ ما تُسأَلُونَ ، فَمَنْ حُـ ـدِّثْتُمُوهُ ، لَهُ علينا ٱلوَلاءُ

قال : ولا دليل فيه لأنه إنما وَصل بٱلتضمين ، وإذا لم يكن يصل بنفسه إلا

---

(١) ٱللباب للعكبري ١ : ٢٥٦ ، ٢٥٧ بتصرف كبير .

(٢) سورة ٱلتحريم : ٣ .

(٣) هو ٱلحارث بن حِلِّزَة . شرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٣٨٧ . وآخره فيه : ٱلعَلاءُ .

في هٰذا فلا دليل فيه ، بل يكون كقوله [1] :

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ .....

وٱلظاهر من كلام س أنَّ نَبَّأَ يتعدى إلى ٱثنين ، ثانيهما بحرف جر، قال س : « وكما قال : نُبِّئْتُ زيدًا ، يريد : عن زيد » [2] .

وقال أبو ٱلعباس: « نُبِّئْتُ يتعدى لمفعولين كأَعْلَمْتُ، فيكون ٱلأول مفعولاً، وٱلجملة في موضع ٱلثاني ، ولا يُدَّعى إسقاط ٱلحرف لأنه لا يقاس » .

[٣: ٤١/أ] / ردَّ عليه أبو علي ، فقال:« سُمع ٱلإسقاط ، وٱلأصل حرف ٱلجر ، وٱلتعدي إلى ثلاثة هو فرع ، وإذا ٱحتمل أصلاً وفرعًا حُمل على ٱلأصل» ٱنتهى .

وٱستدلَّ ٱلمبرد على أنَّ نَبَّأَ يتعدى إلى ثلاثة ، أحدُها ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، وٱلثاني وٱلثالث مبتدأ وخبر ـ بقول ٱلشاعر [3] :

ونُبِّئتُ عبدَ ٱللهِ بٱلجَوِّ أصبَحتْ كِرامًا مَواليها ، لَئيمًا صَميمُها

فكيف يَستدلُّ س على أنَّ نُبِّئتُ زيدًا هو على حذف حرف ٱلجر ـ أي : عنْ زيدٍ ـ بهٰذا ٱلبيت ؟ ولا حجة له فيه إذْ هو تَعَدَّى فيه إلى ثلاثة .

قال أصحابنا : وما قاله ٱلمبرد خطأ لأنَّ س لم يَستدلَّ بٱلبيت على ما ذكر ، بل ٱلعرب تقول : نُبِّئْتُ زيدًا ، على معنى : نُبِّئْتُ عن زيدٍ ، وأَوردَ س ٱلبيتَ على أنه محتمل أنْ يكون قد حُذف منه حرف ٱلجر؛ لأنَّ تعديته إلى ثلاثة إنما هي [4]

---

(١) عجز ٱلبيت : « لَعَمْرُ ٱللهِ أَعْجَبَنِي رِضاها » . وهو للقُحَيْف ٱلعُقَيلي في ٱلنوادر ص ٤٨١ وٱلخزانة ١٠ : ١٣٢ ـ ١٣٩ [٨٢٥] .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٣٨ .

(٣) هو ٱلفرزدق كما في ٱلكتاب ١ : ٣٩ . وليس في ديوانه . وٱلبيت من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠١ وٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٤٥٣ . أراد بعبد ٱللهِ ٱلقبيلة ، وهو عبد ٱللهِ بن دارم . وٱلجو : ٱسم موضع . وصميمها : خالصها .

(٤) في ٱلمخطوطات : هو .

بٱلتضمين معنى ما يتعدى إلى ثلاثة ، وٱلتضمين ليس بقياس ، بل هو تجوُّز ، وحَذف حرف ٱلجر مجاز ، فتكافأا عنده .

ومما جاء دليلاً على ما ذكروا من تعدية هٰذه ٱلأربعة ٱلأفعال إلى ثلاثة قولُ ٱلشاعر[1]:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ـ وٱلسَّفاهةُ كٱسْمِها ـ يُهْدِي إليَّ غَرائبَ ٱلأشْعارِ

وقولُ ٱلآخر[2]:

ونُبِّئْتُ قَيْسًا ـ ولَمْ أَبْلُهُ كما زَعَمُوا ـ خَيرَ أَهْلِ ٱليَمَنْ

وقولُ ٱلآخر[3]:

وخُبِّرْتُ سَوْداءَ ٱلقُلوبِ مَريضةً فأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلي بِمِصْرَ أَعُودُها

وقولُ ٱلآخر[4]:

ماذا عليكِ إذا أُخْبِرْتِني دَنِفًا وغابَ بَعْلُكِ يَومًا أنْ تَعُودِيني

وقولُ ٱلحارث بن حِلِّزَة[5]:

أوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلُونَ . ٱلبيت .

وٱختار ٱلمصنف في ٱلشرح[6] ألاَّ تلحق هٰذه ٱلأفعال ٱلأربعة في ٱلتعدي بأَعْلَمَ ؛ لأنه يكون من باب إسقاط حرف ٱلجر ، كما قال س فيما حكى عن بعض ٱلعرب نُبِّئْتُ زيدًا، أي : عن زيدٍ ، وٱقتصر عليه ، وكما جاء في قوله ﴿مَنْ

---

(١) هو ٱلنابغة ٱلذبياني . وٱلبيت في ديوانه ص ٥٤ .

(٢) هو ٱلأعشى . وٱلبيت في ديوانه ص ٧٥ .

(٣) هو ٱلعَوَّام بن عُقبة أو غيره . ٱنظر تخريجه في ٱلحماسة ٢ : ١٤٥ [ٱلحماسية ٥٨٩] .

(٤) هو رجل من بني كلاب كما في ٱلحماسة ٱلبصرية ص ١١٣٢ [ٱلحماسية ١٠٠٩] .

(٥) تقدم قريبًا .

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٠ ـ ١٠٢ .

أَنْبَأَكَ هٰذَا ﴾ [1] ، فحذفُ حرف [2] ٱلجر بعد نَبَّأَ مقطوع بثبوته ، وبعد أَنْبَأَ ؛ إذْ لا يمكن أنْ يكون ٱلثالث محذوفًا مقتصرًا على ٱلمفعولين ؛ لأنَّ ٱلثالث هو خبر للمبتدأ على ما زعموا أنها تتعدى إلى ثلاثة ، ولا يجوز ٱلٱقتصار على ٱلمبتدأ دون ٱلخبر ، ويكون ٱلمنصوب ٱلثالث / منصوبًا على ٱلحال ، وكذٰلك ٱلجملة ٱلواقعة [٣: ٤١/ب] موقعه .

قال ٱلمصنف [3] : « وقد حمل س على حذف ٱلحرف قولَ ٱلشاعر :

ونُبِّئْتُ عبدَ ٱللهِ . ٱلبيت .

مع إمكان إجرائه مجرى أُعْلِمْتُ، فدل ذٰلك على أنَّ تقدير حرف ٱلجر [4] راجح عنده ؛ إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى شيء ، ولم يثبت ٱلإجراء مجرى أَعْلَمَ إلا حيث يحتمل حذف ٱلحرف ، فكان ٱلحمل عليه أَولَى ، هٰذا في نَبَّأَ مع كثرة ٱستعمالها بٱلصورة ٱلمحتملة ، وأمَّا أخواتها فيندر ٱستعمالها بتلك ٱلصورة » . قال ٱلمصنف [5] : « هٰذا أراه أظهر وإنْ كان غيره أشهر » ٱنتهى .

وما قَرَّرَه من أنَّ هٰذه ٱلأفعال ٱلأربعة لا تلحق في ٱلتعدي بأَعْلَمَ يُعَكِّر [6] على ٱستدلاله أنَّ أَعْلَمَ يجوز فيها ٱلتعليق عن مفعوليها مستدلاً بقوله تعالى ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [7] ، وبقوله [8] :

---

(١) سورة ٱلتحريم : ٣ .
(٢) ك : فحذف ٱلجر . ن ، ح : فحذف ٱلحرف .
(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠١ - ١٠٢ بٱختصار .
(٤) ن ، ح : على أنَّ تقدير حذف ٱلحرف .
(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٢ .
(٦) ك ، ح : يعكس .
(٧) سورة سبأ : ٧ .
(٨) تقدم في ص ١٦٠ .

حَذارِ ، فقد نُبِّئْت إنَّكَ لَلَّذي . البيت .

لأنَّ نَبَّأَ هٰذه ٱلمعلَّقةَ ليست تتعدى إلى ثلاثة ؛ إذْ لم يثبت لها ذٰلك ، فلا يكون في تعليقه على صحة ثبوته دليل على تعليق [1] أَعْلَمَ وأَرَى ، فقد ناقض ٱلمصنف في ٱلٱستدلال على أنَّ ٱلتعليق يجوز فيما يتعدى إلى ثلاثة ، وزعم هنا أنَّ ما ٱستدلَّ به على ٱلتعليق لا يتعدى إلى ثلاثة ، وهٰذا تناقض واضح .

ومَن ذكر أنَّ نَبَّأَ وأَنْبَأَ وأَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ تتعدى إلى ثلاثة جعل ذٰلك من باب ٱلتضمين ، وأنَّ ٱلهمزة وٱلتضعيف ليسا في هٰذه ٱلأفعال للنقل وٱلتعدية ، بل ٱلكلمة بُنيت عليهما ، ولم تقل ٱلعرب نَبَأَ ولا خَبَرَ ولا حَدَثَ بمعنى عَلِمَ فتتعدى إلى ٱثنين ، وإنما نقلوا نَبَأَ خفيفةً بمعنى أَخْبَرَ [2] ، فتتعدى تعديتها .

ووقع لأبي علي ٱلفارسي في (ٱلإيضاح) [3] أنَّ هٰذه ٱلأفعال منقولة بٱلهمزة أو بتضعيف ٱلعين من ٱلفعل ٱلذي يتعدى إلى مفعولَين ، ولا يجوز ٱلٱقتصار على أحدهما دون ٱلآخر ، وليس منها ما نُقل بٱلهمزة إلا أَعْلَمَ وأَرَى ، وما عداهما مُضَمَّن معنى أَعْلَمَ عند مَن يقول بتعديها إلى ثلاثة .

وأجاب بعضهم عن أبي علي بأنه اعتقد أنَّ ما عدا أَعْلَمَ وأَرَى منقول من فعل متعدٍّ إلى مفعولَين ، أصلهما ٱلمبتدأ وٱلخبر ، وإنْ لم يُنطَق به ، كما أنَّ يَذَرُ ويَدَعُ مضارعان لـ« وَذَرَ » و« وَدَعَ » وإنْ لم يُنطَق بهما . وٱلذي حمله على ذٰلك أنَّها لَمَّا أُجريت مجرى أَعْلَمَ ، فعُدِّيَتْ تَعديتَها ـ وجب أنْ تُجعَل منقولة كما أنَّ أَعْلَمَ كذٰلك . وٱدِّعاء ٱلتضمين أسهل من هٰذا ٱلذي ذكر .

وفي ٱلبسيط : « خَبَّرَ وأَخْبَرَ ونَبَّأَ وأَنْبَأَ وحَدَّثَ ٱستُعمِلَتْ في كلامهم على

---

(١) ك : دليل تعليق .

(٢) ٱلصحاح (نبأ) .

(٣) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٧٥ .

ثلاثة أنحاء : متعدية إلى آثنين ، أحدهما[1] بحرف آلجر، نَبَّأْتُ زيدًا عن حالِ عمرٍو، وآلثاني إلى آثنين ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هٰذَا﴾، وآلثالث إلى ثلاثة .

وآختلفوا : فقيل : هي أصل فيما يتعدى إلى ثلاثة . وقيل : أصل فيما يتعدى إلى آثنين ./ وقيل : هي أصل فيما يتعدى إلى واحد وإلى آلثاني بحرف آلجر. [٣: ٤٢/أ]

وآلمضعَّف منها أو بآلهمزة قيل : هي أصل بنفسها ، ليست منقولة مِن فعلٍ آخرَ تضعيفًا ولا بآلهمزة لفظًا ولا تقديرًا ؛ لأنه لم يُسمَع لها بأصل . وقيل : لا يبعد في آلمعنى أنْ يكون لها أصل لا يتعدى [2] ، فيدل على قيام آلخبر بآلنفس كما تقول ظَنَنْتُ ، ثم أردت آلخبر عند غيرك ، فتعدى في آلمعنى ، وآستغني عنه بغيره ، فيكون مما لم يُنطَق لها بأصلٍ كمَذاكير ونحوه » آنتهى وفيه بعض تلخيص .

وقوله وزادَ آلأخفشُ أَظَنَّ وأَحْسَبَ وأَخالَ وأَزْعَمَ وأَوْجَدَ هٰذا آلذي ذكره آلأخفش هو آختيار أبي بكر بن آلسراج ، قال أبو بكر : تقول : أَظْنَنْتُ زيدًا ، فتسكت، كما تقول : أَعْلَمْتُ زيدًا. وهٰذا آلذي ذكره آلأخفش هو قياس ، لا أنه مسموع من آلعرب ، بل قاس ذٰلك على عَلِمَ ورَأَى [3] ، فكما أنه نُقل بآلهمزة عَلِمَ ورَأَى [4] فكذٰلك يجوز ذٰلك في أخواتهما [5] . وآلذي يظهر من مذهب س [6] أنَّ آلنقل بآلتضعيف سماع في آلمتعدي وآللازم ، وبآلهمزة قياس في آللازم سماع في آلمتعدي . ومِنَ آلنحويين مَنْ ذهب إلى أنَّ ذٰلك مقيس في آلتضعيف

---

(١) أحدهما بحرف آلجر نَبَّأْتُ زيدًا عن حالِ عمرٍو وآلثاني إلى آثنين : ليس في ك .

(٢) ن : أصل يتعدى .

(٣) آلمفصل ص ٢٥٧ وشرحه ٧ : ٦٥ ـ ٦٦ وآللباب للعكبري ١ : ٢٥٨ وشرح آلجمل لآبن عصفور ١ : ٣٠٤ .

(٤) ك : وأرى .

(٥) ك ، ن : وأخواتها .

(٦) آلكتاب ٤ : ٥٥ ـ ٥٦ .

وٱلهمزة فيهما ، ومنهم مَنْ ذهب إلى ٱلسماع فيهما .

وقد رُدَّ مذهب ٱلأخفش[1] بأنَّ ٱلهمزة إنما يتعدَّى بها ٱللازم ليلحق بٱلمتعدي لواحد، وٱلمتعدي لواحد ليلحق بما يتعدى إلى ٱثنين ، وليس لنا ما يتعدى إلى ثلاثة بٱلأصالة فيلحق بها ما يتعدى إلى ٱثنين ، فكان ٱلقياس ألاَّ يُعَدَّى أَعْلَمَ وأَرَى ، لكنْ سُمع فيهما ٱلتعدية على خلاف ٱلأصل ، فقُبِل ، ولم يُقَسْ عليهما غيرهما . وقد وافق ٱلأخفشُ على منع : أَكْسَيْتُ زيدًا عمرًا ثوبًا .

وفي ٱلبسيط : ٱلتعدية بٱلتضعيف[2] وحرف ٱلجر ليس قياسًا، فلا يقاس على ما سُمع منه. وأمَّا ٱلهمزة فأربعة مذاهب[3]:

١ ـ ليس بقياس كٱلتضعيف وٱلحرف .

٢ ـ قياس في كل فعل ، وهو مذهب ٱلأخفش وٱلأعلم .

٣ ـ قياس من كل فعل إلا في باب عَلِمْتُ ، وهو رأي أبي عمرو وغيره .

٤ ـ قياس من كل فعل غير متعد لم تدخله ٱلهمزة لمعنًى ما. وقيل: هٰذا رأي س، قال[4]: «ليس كل فعل بمنْزلة أَوْلِني، فلا تقول آخِذْنِي»، أي: ٱجْعَلْني آخذًا. ويظهر من كلامه في موضعٍ آخَر أنه قياس ؛ لأنه ذكر أنَّ ٱلهمزة للتعدية ، وذكر أمثلة، وقال: هو كثير[5]. ومستند ٱلقياس ٱلكثرة. وهو ظاهر رأي أبي علي[6].

ومِمَّا كُتب عن ٱلأستاذ أبي جعفر بن ٱلزبير : أجاز ٱلأخفش ٱلنقل في

---

(١) ٱلرد في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٠ .

(٢) ٱنظر في ذٰلك ٱلكافي في ٱلإفصاح ١ : ٦٤٤ ـ ٦٤٥ .

(٣) ٱنظر ٱلكافي في ٱلإفصاح ١ : ٦٣٩ ـ ٦٤٠ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٥٢ .

(٥) ٱنظر ٱلكتاب ٤ : ٥٥ .

(٦) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٦٩ .

ٱلأفعال كلها قياسًا فيما لا يتعدى ، وفيما يتعدى إلى واحد ، وفيما يتعدى إلى
[٣: ٤٢/ب] ٱثنين . وٱلمبرد لا يُجيزه قياسًا ، ويقف على ٱلسماع [١] ، وٱلفارسي يُجيزه فيما / لا يتعدى وفيما يتعدى إلى واحد قياسًا ؛ لأنَّ لهما أصلاً في ٱلأفعال يُشَبَّهان به ، ولم يُجزه فيما يتعدى إلى ٱثنين لأنه ليس له أصل يُشَبَّهُ به ؛ لأنَّ ما يتعدى إلى ثلاثة فرعٌ ؛ إذ هو منقول ، وأمَّا س فأحسنُ ما فُهِمَ عنه أنه يُجيز ٱلنقل فيما لا يتعدى ، فيصير متعديًا إلى واحد قياسًا ، مع أنَّ مِنَ ٱلناس مَنْ فَهِمَ عنه مَنْعَ ذٰلك ، بل يقف عند ٱلسماع ، على نحو مذهب المبرد .

وقوله **وأَلحقَ بعضهم أَرَى ٱلْحُلْمِيَّةَ سماعًا** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [٢]: « ومما ينبغي أن يلحق بأَعْلَمَ وأَرَى أختُهما [٣] أَرَى ٱلْحُلْمِيَّةُ ، كقوله تعالى ﴿ إِذْ يُرِيْكَهُمُ ٱللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ [٤] ، فإنه قد ثَبت إجراء رَأَى ٱلحُلمية مُجرى رَأَى ٱلعِلْمية ـ وٱستَدللتُ على ذٰلك فيما سلف ـ فلزم من ذٰلك تعديتها إلى ثلاثة بهمزة ٱلنقل مع مساعدة ٱلٱستعمال ، كما لزم ذٰلك في ٱلفعلين ٱلآخرين لصحة ٱلٱستعمال ، وكان ٱلتنبيه عليها لثبوتها سماعًا دون مُعارِض أَولَى من ٱلتنبيه على ما لم يَثبت إلا بما فيه مُعارَضة وٱحتمال .

وأمّا أَرَى ٱلمنقولة من متعدٍّ إلى واحد فمتعدية إلى ٱثنين، ثانيهما غير ٱلأول ، وهي على ضربين : أحدهما من ٱلرأي ، كقوله تعالى ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَا أَرَاكَ ٱللهُ﴾ [٥] . وٱلثاني من رؤية ٱلبصر، كقوله تعالى ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ [٦] »

---

(١) ك : يقف مع ٱلسماع .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٢ .

(٣) في ٱلمخطوطات : أختها .

(٤) سورة ٱلأنفال : ٤٣ .

(٥) سورة ٱلنساء : ١٠٥ .

(٦) سورة آل عمران : ١٥٢ .

آنتهى كلامه.

وما ذهب إليه من أنَّ أَرَى آلحُلمية تتعدى إلى ثلاثة سماعًا مستدلاً بقوله ﴿إِذْ يُرِيْكَهُمُ آللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً﴾ ليس بجيد ؛ لأنَّا قد نازعناه في ثبوت أنَّ رَأَى آلحُلمية تتعدى إلى آثنين كعَلِمْتُ ، وبيَّنَّا أنَّ آستدلاله على ذٰلك بقوله ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[1]، وبقول آلشاعر[2]:

أَراهم رُفْقَتِي.آلبيت.

لا حجة فيه. ولئن سلمنا أنَّ رَأَى آلحُلمية تتعدى إلى آثنين فلا يلزم من ذٰلك أنْ تعدى بآلهمزة إلى ثلاثة ؛ ألا ترى أنَّ ظَنَّ وزَعَمَ وحَسِبَ ووَجَدَ تتعدى إلى آثنين، ولا يجوز أنْ تعدى بآلهمزة إلى ثلاثة ، وإنما آضطر في رَأَى آلحُلمية لذٰلك على زعمه لتعدِّيها إلى ضمير متصل ، وقد رَفَعت آلضمير آلمتصل ، فآضطر إلى آلقول بذٰلك، وأمَّا في قوله تعالى ﴿إِذْ يُرِيْكَهُمُ آللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً﴾ فهٰذا آلمعنى مفقود، فآنتصاب ﴿قَلِيلاً﴾ على آلحال. وآلذي يدل على أنه حال جواز آلحذف فيه وآلآقتصار على آلمنصوبين قبله، فتقول : أَراني آللهُ في منامي زيدًا، وكذٰلك قبل همزة آلنقل تقول: رأيتُ في منامي زيدًا، فلو كان مفعولاً ثالثًا لَمَا جاز حذفه آقتصارًا؛ لأنه لا يجوز حذف آلخبر آقتصارًا[3].

وقولُه **وما صيغَ للمفعول** إلى آخره يعني أنه إذ ذاك يصير كظَنَنْتُ، فما جاز في ظَنَنْتُ جاز في أَعْلَمْتُ، قال / آلمصنف[4]: « إلا في آلآقتصار على آلمرفوع، فإنه غير جائز في ظَنَّ وأخواتها لعدم آلفائدة، جائز في أَعْلَمَ وأخواتها لحصول آلفائدة » آنتهى. [٣: ٤٣/أ]

---

(١) سورة يوسف : ٣٦ .

(٢) تقدم ذٰلك في ص ٤٥ .

(٣) آقتصارًا : ليس في ك ، وهو في متن ح ، وحاشية ن عن نسخة أخرى .

(٤) شرح آلتسهيل ٢ : ١٠٤ .

وهٰذا على ما آختاره، وقد تقدم آلخلاف في آلآقتصار على فاعل ظَنَنْتُ وأخواتها، وأنَّ في ذٰلك ثلاثة مذاهب. وتقدم أيضًا آلخلاف في آلآقتصار على فاعل أَعْلَمَ آلأول، وآلخلافُ جارٍ فيها إذا بُنيتْ للمفعول، ومثال ذٰلك: أُعْلِمْتُ زيدًا قائمًا، وحُدِّثْتُ زيدًا منطلقًا، فأَعلَمتُ إعلام، وحَدَّثْتُ إخبار، وفعلٌ واحد ليس إعلامًا ولا إخبارًا، وهو أُرِيْتُ بمعنى أُظْنِنْتُ، فَأُرِيْتُ لم يُنطق لها بفعل مبني للفاعل متعدٍّ إلى ثلاثة، فهو مبنيٌّ من فعل مسند للفاعل لم يُنطق به، و لم يُنطق أيضًا بأَظْنَنْتُ آلذي أَرَيْتُ بمعناها، وحكم آلمضارع حكم آلماضي في ذٰلك، فتقول: أُرَى زيدًا ذاهبًا، ونُرَى زيدًا ذاهبًا. وقد نَصَّ س[1] وغيره من آلنحويين على أنه فعل بُنِي للمفعول، و لم يُبْنَ للفاعل، وهو في معنى أُظَنُّ[2]، ولا يكون مفعولها آلأول إلا ضمير آلمتكلم على أكثر ما سُمِعَتْ ماضية، نحو أُرِيْتُ، ومضارعًا نحو أُرَى ونُرَى، ويكون أيضًا ضمير آلمخاطب، نحو قولهم: كم تُرَى آلحَرُورِيَّةَ رجلاً، ونحو قوله تعالى ﴿وتُرَى آلنَّاسَ سُكَارَى﴾[3] في قراءة مَن ضمَّ آلتاء.

---

(١) آلكتاب ١ : ٤٣ .

(٢) ن ، ح : آلظن .

(٣) سورة آلحج : ٢ . وهٰذه قراءة أبي هريرة وأبي زرعة بن عمرو بن جرير وأبي نهيك . آلبحر آلمحيط ٦ : ٣٢٥ .

ص : باب ٱلفاعل

وهو ٱلمُسْنَدُ إليه فعلٌ أو مُضَمَّنٌ معناه ، تامٌّ ، مُقَدَّمٌ ، فارغٌ ، غيرُ مَصُوغٍ للمفعول. وهو مرفوع بٱلمُسنَد حقيقةً إنْ خلا من « مِنْ » و« ٱلباء » ٱلزائدتين ، وحُكْمًا إنْ جُرَّ بأحدهما ، أو بإضافة ٱلمُسنَد . وليس رافعه ٱلإسناد ، خلافًا لخَلَف . وإنْ قُدِّمَ ولم يَلِ ما يَطلُب ٱلفعلَ فهو مبتدأ ، وإنْ وَلِيَه ففاعلُ فِعلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه ٱلظاهر ، خلافًا لمن خالف .

ش : لَمَّا كان ٱلكلام ينعقد من مبتدأ وخبر ، وينشأ عنه نواسخ ، ومن فعلٍ وفاعل ، وينشأ عنه ٱلفعل وٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، وفَرَغَ مِنَ ٱلمبتدأ ونواسخه - شَرع في باب ٱلفاعل ، فحَدَّه بأنه « **ٱلمُسْنَد إليه فعلٌ** » ، وٱلمُسْنَدُ إليه أَعَمُّ مِن أنْ يكون ظاهرًا أو مضمرًا ، مصرَّحًا بٱسميَّته أو مقدَّرًا ، فمثال ٱلمقدَّر أنَّ وأنْ وما ولو عند مَن يُثبت ذٰلك ، فتقول : يُعجبني أنَّك تَقوم ، وأنْ تَقومَ ، وما قُمتَ، و[1] :

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ ... .

ٱلتقدير : قيامُك ، ومَنُّك . ولا يُقدر بٱلٱسم إلا حرفٌ مصدريٌّ مع ما دخل عليه . وهٰذا مذهب أبي ٱلعباس وأبي علي وجمهور ٱلبصريين ، لا يكون عندهم ٱلفاعلُ إلا ٱسمًا أو مقدَّرًا به مع ما ذكر .

وذهب هشام وثعلب وجماعة من ٱلكوفيين إلى أنه يجوز أنْ يُسنَد ٱلفعلُ للفعل ، فأجازوا : يُعجبني يَقومُ زيدٌ ، وظَهَرَ لي أَقامَ زيدٌ / أم عمرٌو . [٣: ٤٣/ب]

---

(١) هٰذه قطعة من قول قتيلة بنت ٱلنضر :

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ ، ورُبَّما مَنَّ ٱلفتَى ، وهو ٱلْمَغيظُ ٱلْمُحْنَقُ

وهو في ٱلسيرة ٱلنبوية ٢ : ٤٢ - ٤٣ وإيضاح ٱلشعر ص ٥٠٩ ، وفيه تخريجه .

وٱستدلُّوابقوله﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلآيات لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[1]،وقول ٱلشاعر[2]:

وما راعَني إلا يَسيرُ بِشُرْطةٍ وعَهْدي به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيْرِ

وقول ٱلآخر[3]:

فإنْ كانَ لا يُرْضيكَ حَتَّى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيا

وذهب ٱلفراءُ وجماعة إلى جواز ذٰلك بشرط أنْ يكون ٱلعامل فعلاً قلبيًّا.

وٱلصحيح ٱلمنع . وقد سبق ٱلكلام على هٰذه ٱلمسألة في أول ٱلكتاب[4]، وأمعنّا ٱلكلام هناك في قوله « **وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه** » .

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح[5] : « ٱلفاعل يكون ٱسمًا ، وغير ٱسمٍ ، كقول ٱلشاعر[6]:

يَسُرُّ ٱلْمَرْءَ ما ذَهَبَ ٱللَّيالِي وكانَ ذَهابُهُنَّ لَهُ ذَهابَا

وكقول ٱلآخر[7]:

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أَهَجَوْتَها أَمْ بُلْتَ حيثُ تَلاطَمَ ٱلبَحْرانِ»

---

(١) سورة يوسف : ٣٥ .

(٢) هو معاوية بن خليل ٱلنصري كما في شرح أبيات ٱلمغني ٦ : ٣٠٤ ـ ٣٠٨ [٦٧٢] . وٱلبيت في إيضاح ٱلشعر ص ٤٤٠ ، ٥٣٥ وتخريجه في ٱلموضع ٱلأول منهما . ٱلقين : ٱلحداد . وٱلكير : زقّ أو جلد غليظ ينفخ فيه ٱلحداد . ويفش ٱلكير : يخرج ما فيه من ٱلريح .

(٣) هو سَوَّار بن ٱلمُضَرَّب كما في ٱلنوادر ص ٢٣٣ وٱلكامل ص ٦٢٨ . وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٥٤٥ .

(٤) تقدم ذٰلك في ٱلجزء ٱلأول ص ٥٤ ـ ٥٧ . وخرَّجت ثَمَّ مذاهب ٱلنحويين فيه .

(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٥ .

(٦) ٱلبيت في ٱلمفصل ص ٣١٤ وشرحه لٱبن يعيش ٨ : ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٧) هو ٱلفرزدق يمدح بني تغلب ، ويهجو جريرًا . وٱلبيت في ديوانه ص ٢٨٢ . وهو من غير نسبة في إيضاح ٱلشعر ص ٥٠٨ .

قال[1]: «فلذلك قلتُ: ٱلمُسنَدُ إليه، و لم أقل: ٱلٱسمُ ٱلمُسنَدُ إليه». ويظهر منه مذهب هشام ومَن ذُكر معه؛ لأنَّ ٱلبيت ٱلذي هو:

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أَهجَوتَها .....

هو نظير ما أجازه هشام من قوله : ظَهَرَ لِي أَقامَ زيدٌ أم عمرٌو .

وٱلصحيح أنه لا يجوز ، فينبغي تأويل ٱلبيت على ما يُخرِجه عن ظاهره ، وإلا عُدَّ من ٱلشذوذ بحيث لا يُقاس عليه .

وفي ٱلبسيط : « ٱحتجُّوا بوقوعه مفعولاً ، نحو : ظَنَنْتُ زيدًا يضربُ ، فيكون فاعلاً ، وبأنه يكون بـ(أنْ) بٱتِّفاق ، ولا زيادة لها في ٱلمعنى ، وليس لها في ٱللفظ تأثير ، ولا يخرج ٱلفعل عن كونه فعلاً ، فليجر دونها ، ولأنه يقع بدلها ٱلإشارة إليها ، فتقول : وقعَ ذٰلك ، وقيلَ ذٰلك ، فتشير نحو جملة ، فناب عنها ، ولا ينوب إلا عما يصح هناك ، ولأنها تُقام مقام ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه في نحو : قيلَ إنَّ زيدًا منطلقٌ ، ونحوه ، وهو كٱلفاعل ، وقال ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ ، وقال ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[2] ، وهو فاعل .

وأُجيبَ عن ٱلأول بأنه على ٱلتشبيه ، وٱلأصل ٱلٱبتداء . وعن ٱلثاني بأنها دخلت للشك[3] في ٱلمعنى ولإرادة ٱلمصدر ، وبأنَّ ٱلإشارة ليست لها ، إنما هي لمعنى ٱلجملة ، ولأنَّ فعل ٱلقول عمل نصبًا معنًى ، فكان رافعًا معنًى ، وبأنَّ ٱلآية على ٱلتعليق ، كما في ٱلٱستفهام في : سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدتَ ، وطَأَ[4] حرفُ ٱلتعليق للفعل ، كما في : ظَنَنْتُ لَيَقُومُ زيدٌ ، فلا يجوز دون ٱلتعليق . وفي ٱلآية

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٥ .

(٢) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٣) ن : للسبك .

(٤) ن : وظاهر .

[٣: ٤٤/أ] إضمار ، أي : بدا لهم أمرٌ / أو بَدْوٌ ، فأضمره لدلالة ٱلفعل عليه . وكذٰلك : قيل لهم قولٌ هو هٰذا ، وتَبَيَّنَ لكم تَبَيُّنٌ » ٱنتهى ، وفيه بعض تلخيص .

وقوله **أو مُضَمَّنٌ معناه** ٱلذي يرفع ٱلفاعل غير ٱلفعل هو ٱسمُ ٱلفاعل وما أُجري مُجراه في ٱلعمل من ٱلأوصاف وٱلجوامد بشرط ٱلٱعتماد ، وٱلصفةُ ٱلمشبهة وغير ٱلمشبهة ، وٱلأمثلةُ ، وٱلمصدرُ ٱلمنحلُّ بحرف مصدري وٱلفعل ، وٱلٱسمُ ٱلموضوع موضع ٱلفعل مصدرًا كان أو غير مصدر ، وٱسمُ ٱلفعل ، وٱلظرفُ وٱلمجرور إذا ٱعتمدا ، خلافًا للأخفش في ٱلٱعتماد ؛ لأنه لا يشترطه لا في ٱسم ٱلفاعل[١] ولا في ٱلظرف وٱلمجرور[٢] .

وقوله **تامٌّ** ٱحتراز من أن يكون ناقصًا ، نحو كانَ وأخواتها . وقد سَمَّى مرفوعَها س[٣] فاعلاً، ومنصوبَها مفعولاً على سبيل ٱلتوسع.

وقولُه **مُقَدَّمٌ** هٰذا حُكم من أحكام ٱلفاعل ، فذكرُه في ٱلحدِّ لا يُناسب ، إنما يُحَدُّ بٱلأشياء ٱلذاتية . ولكونه حُكمًا وقع فيه ٱلخلاف[٤] : فذهب ٱلبصريون إلى أنه يجب تقديم ٱلعامل على ٱلفاعل . وذهب ٱلكوفيون إلى جواز ذٰلك ، وٱستَدلُّوا بقول ٱلشاعر[٥]:

فَظَلَّ لنا يَوْمٌ لَذيذٌ بِنِعْمَةٍ فَقِلْ في مَقيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ

وبقول ٱلآخر[٦]:

---

(١) تقدم تخريج مذهبه في ١ : ٤٣ ، وذكر أيضًا في ٣ : ٢٧٢ ، ٢٧٤ .

(٢) ٱلإنصاف ص ٥١ ـ ٥٥ [٦] وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٤٥ .

(٤) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ١٥٩ ـ ١٦١ .

(٥) نُسب ٱلبيت في مجالس ٱلعلماء ص ٣١٩ وشرح ٱلجمل لابن عصفور ١ : ١٥٩ ـ ١٦٠ وشرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٨ إلى ٱمرئ ٱلقيس ، وهو في زيادات ديوانه ص ٣٨٩ .

(٦) هو ٱلنابغة ٱلذبياني . وٱلبيت في ديوانه ص ١٤٠ . ٱلعوجاء : ناقة قد ٱعوجت لطول ٱلسفر ، وٱنحرفت عن حالها إلى ٱلهزال .

ولا بُدَّ مِنْ عَوْجاءَ تَهْوي بِراكبٍ إلَى آبْنِ ٱلْجُلاحِ سَيْرُها ٱللَّيلَ قاصِدِ

وبقول ٱلآخر [1] :

ما لِلْجِمالِ ، مَشْيُها وَئيدا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حَديدا

وأنشده ٱلمصنف [2] : سَيرُها وَئيدًا . قالوا : ٱلتقدير : فَقِلْ في مَقِيلٍ مُتَغَيِّبٍ نَحْسُه ، وقاصدٍ سيرُها ؛ إذ لو لم يكن ٱلتقدير هٰذا لقالَ : قاصدةٍ ؛ لأنه صفة لِعَوْجاء ، ووَئيدًا مَشيُها .

وتأول ٱلبصريون هٰذا ٱلسماع على أنَّ « نَحْسه » مرفوع بـ« مَقيل » ، و«مَقيل» مصدر وُضع موضع ٱسم ٱلفاعل ، يقال : قالَ نَحسُه : إذا سَكَن ، كأنه قال : فَقِلْ في مكان أو في زمان سَكَنَ نَحسُه وغابَ ، فيكون معناه ومعنى «مُتَغَيِّب» واحدًا .

وقيل [3] : نَحسُه : مبتدأ [4] ، ومُتَغَيِّبي : خبر على أنَّ ٱلياء ياء ٱلنسب ، دخلت في ٱلصفة للمبالغة ، كما قالوا في أحمر : أحمريّ ، وفي دَوَّار : دَوَّاريّ ، وخفف ٱلياء في ٱلوقف ، كما قال [5] :

..... وبِذاكَ خَبَّرَنا ٱلغُدافُ ٱلأَسْوَدِي

فيمن رواه كذٰلك ، يريد : ٱلأسوديُّ .

وقيل : مَقِيل ٱسم مفعول من قِلتُه بمعنى أَقَلْتُه ، أي : فَسَختُ عَقدَ مبايعته ،

---

(١) ٱلرجز للزَّبَّاء كما في أدب ٱلكاتب ص ٢٠٠ . وفيه تخريجه. وٱنظر شرح أبيات ٱلمغني ٧ : ٢١٦ - ٢٢٢[٨١٣] .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٨ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٨ وفيه ٱلقول ٱلثاني أيضًا .

(٤) مبتدأ: ليس في ك. وقوله بعده متغيِّبيْ يعني أن ٱلرواية متغيِّبيْ ، وقد أراد متغيِّبيّ ، فخفف.

(٥) هو ٱلنابغة ٱلذبياني . وصدر ٱلبيت : زَعَمَ ٱلغُرابُ بأنَّ رِحْلَتَنا غَدًا . ديوانه ص ٨٩ . ٱلغداف : ٱلسابغ ٱلريش . ك : ولذاك . وكذا في ن عن نسخة .

[٣: ٤٤/ب] فٱستعمل موضع متروك مجازًا . قال ٱلمصنف في ٱلشرح: «وهو قول ٱبن/ كيسان».

وأمَّا « سَيرُها ٱلليلَ » فمبتدأ وخبر، وقاصِد صفة لعَوْجاءَ على حذف ٱلتاء ، كما قالوا : ناقةٌ ضامِرٌ . ويحتمل أن يكون قاصِد صفة لراكِب ، و« سَيرُها ٱلليلَ » جملة ٱعتراضية ، لا في موضع ٱلصفة لعَوْجاءَ .

وأمّا « مشيُها وَئيدا » فمشيُها بدل من ٱلضمير ٱلمستكن في قوله للجمال ؛ لأنه في موضع خبر ٱلمبتدأ ٱلذي هو «ما» . قال ٱلمصنف في ٱلشرح [١] : « يُجعل سيرُها مبتدأ ، ويُضمر خبرٌ ناصب وَئيدًا ، كأنه قال : ما للجمال سيرُها ظهرَ وئيدًا ، أو ثَبَتَ وئيدًا ، فيكون حذف ٱلخبر هنا وٱلٱكتفاء بٱلحال نظير قولهم : حُكْمُكَ مُسَمَّطًا [٢] ، ولو كان مما لا يمكن تأويله لَحُمِلَ على أنه مما تقدم فيه ٱلفاعل على ٱلعامل ضرورة » .

وثمرة ٱلخلاف تظهر في نحو : ٱلزيدانِ قامَ ، وٱلزيدونَ قامَ ، فٱلكوفيون يُجيزون ذٰلك ، وٱلبصريون لا يُجيزونه . هٰكذا ذَكر ٱلخلافَ في هٰذه ٱلمسألة أصحابُنا [٣] ، وٱبنُ ٱلدَّهَّان في (ٱلغُرَّة) ، وكذا ذَكر ٱبن كيسان [٤] عن ثعلب ما يدلُّ على جواز ذٰلك .

وقد رأيتُ في بعض ٱلتعاليق عن أبي ٱلقاسم ٱلزَّجَّاجيِّ أنه قال : « أجمع ٱلنحويون على أنَّ ٱلفاعل إذا قُدِّم على فعله لم يَرتفع به ، فقال ٱلبصريون : يَرتفع بٱلٱبتداء ، ويصير ٱلفعل خبرًا عنه ، وضميره في ٱلفعل يرتفع به [٥] . وللكوفيين فيه

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) تقدم في ٣ : ٢٨٩ .

(٣) ك : في هٰذه أصحابنا . ومنهم ٱبن ٱلسِّيْد في ٱلٱقتضاب ٣ : ١٧٢ - ١٧٣ وٱبن عصفور في شرح ٱلجمل ١ : ١٥٩ - ١٦١ .

(٤) مجالس ٱلعلماء ص ٣١٨ - ٣٢٠ .

(٥) يرتفع به : ليس في ك . يرتفع : ليس في ن .

ثلاثة أقوال : قال بعضهم : زيدٌ يُرفَع بٱلمضمر ٱلذي في قام . وقال آخرون : هو رفع بما عاد عليه من ذٰلك ٱلمضمر . وقال آخرون : هو رفع بموضع قام ؛ لأنّ ٱلموضع موضع خبر ، وبه كان يقول ثعلب ، ويختاره » ٱنتهى ما لخصناه من كلام ٱلزجاجي .

وقولُه **فارغٌ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح[1]: «وخَرج بـ(فارغ) ٱلمبتدأُ إذا قُدِّمَ خبره وفيه ضمير، نحو: قائمٌ زيدٌ، ﴿وأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾[2] على ٱلقول بأنّ ﴿ٱلَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾ مبتدأٌ مقدَّمٌ خبرُه» ٱنتهى.

ولا يحتاج إلى هٰذا ٱلقيد أصلاً؛ لأنه ذَكر في حدِّ ٱلفاعل أولاً أنه «ٱلمُسْنَدُ إليه فِعلٌ أو مُضَمَّنٌ معناه»، فبعد أنْ فَرض أنه مُسنَد إليه ما ذَكر من ٱلفعل أو ٱلمُضَمَّن معناه لا يمكن ذِكر «فارغ» في ٱلقيد؛ لأنّ قائمًا من قولك «قائمٌ زيدٌ» على تقدير أنه خبر مقدم لم يُسنَد لـ«زيد»، إنما أُسند إلى ضميره، وكذا (أَسَرُّوا) على هٰذا ٱلتقدير لم يُسنَد إلى ﴿ٱلَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾[3]، إنما أُسند لضميرهم، ولا فرق بين أنْ تقول «ما أُسنِد إليه ٱلفعلُ» وبين أنْ تقول «ما فُرِّغ له ٱلفعلُ»، فلا حاجة إلى قوله بعد ذٰلك «فارغ».

وقولُه **غيرُ مَصُوغٍ للمفعول** ٱحتَرز به من نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، فإنّ ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه يَشْرَكُ ٱلفاعل فيما ذَكر إلا في هٰذا ٱلوصف . وقد يُطلق عليه

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٦ .

(٢) سورة ٱلأنبياء : ٣ .

(٣) في حاشية ن ما نصه : « وفي قوله تعالى ﴿ وأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ﴾ ٱلآية خمسة أوجه : أحدها أنّ ٱلذين خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قيل : مَن هم ؟ فقيل : هم ٱلذين ظلموا . ٱلثاني أنْ يكون مبتدأ ، وخبره ﴿ هَلْ هٰذا إلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ على تقدير ٱلحكاية . ٱلثالث أنه في موضع جر صفة للناس ، أو بدل منه . ٱلرابع أنه بدل من ٱلهاء و ٱلميم في ﴿ حِسَابُهُمْ ﴾ . ٱلخامس أنه منصوب بإضمار أعني . من ٱلمغني لٱبن ٱلفلاح » .

بعض ٱلنحويين فاعلاً[1].

[٣: ٤٥/أ] وقولُه **وهو مرفوعٌ بٱلمُسْنَد حقيقةً إنْ خَلا / من « مِنْ » و«ٱلباء» ٱلزائدتين** ٱلمُسنَد هو ما عددناه قبلُ من أنه يَرفع ٱلفاعل. ومعنى **حقيقةً** أي[2] : لفظًا ومعنًى.

وقولُه **إنْ جُرَّ بأحدهما** مثاله ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ ﴾[3]، أي: ذِكْرٌ ، ﴿وكَفَى بٱللهِ﴾[4]، أي : كَفَى ٱللهُ.

وقولُه **أو بإضافة ٱلمُسْنَد** مثاله ﴿ولولا دَفْعُ ٱللهِ ٱلنَّاسَ﴾[5] قال ٱلمصنف في ٱلشرح[6]: «وقلتُ بإضافة ٱلمسند، ولم أقل (بإضافة ٱلمصدر) لأنَّ ٱلمسند ٱلصالح للإضافة قد يكون ٱسمَ مصدر كما يكون مصدرًا، فٱلمصدر ظاهر، وغير ٱلمصدر كقول ٱلنبي صلى ٱلله عليه وسلم (مِنْ قُبْلةِ ٱلرَّجُلِ ٱمرأتَه ٱلوضوءُ)[7]، فٱلرجل مجرور ٱللفظ مرفوع ٱلمعنى بإسناد (قُبْلة) إليه، فإنها قائمة مَقام تَقبيل، ولذا ٱنتصب بها ٱلمفعول، وكذا ٱلمجرور بمِنْ وٱلباء، مرفوعٌ معنًى. ولو عَطفتَ أو نَعَتَّ لجاز في ٱلمعطوف وٱلنعت ٱلجرُّ بٱعتبار ٱللفظ، وٱلرفعُ بٱعتبار ٱلمعنى» ٱنتهى.

وجمهور ٱلبصريين لا يرون أنَّ ٱسم ٱلمصدر يعمل ، فإنْ صح (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ ٱمْرأَتَه ٱلوُضوءُ) فٱلنصب في (ٱمرأته) يكون بمضمر ، تقديره : يُقَبِّلُ امرأته ، ولا يكون موضع ٱلرَّجُل رفعًا ، بل هو مجرور ، فكان ٱلأَولى على طريقة ٱلجمهور أن يقول : أو بإضافة ٱلمصدر، وسيأتي حكم ٱسم ٱلمصدر في (باب إعمال ٱلمصدر)

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٦ .

(٢) كذا ! وينبغي حذف أي .

(٣) سورة ٱلأنبياء : ٢ .

(٤) سورة ٱلنساء : ٦ ، وغيرها .

(٥) سورة ٱلبقرة : ٢٥١ .

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٧ .

(٧) هٰذا قول لعبد ٱلله بن مسعود رضي ٱلله عنه ، أخرجه مالك في ٱلموطأ : كتاب ٱلطهارة [ٱلباب ١٦] ١ : ٤٤ .

إن شاء ٱلله .

وفي ٱلبسيط : « ٱلفعل يدل على ٱلفاعل ٱلمطلق ، فٱحتاج إلى ٱلتعيين . وٱختلفوا في دلالته عليه :

فقيل : هي كدلالته على مطلق ٱلزمان وٱلمصدر ، وليست دلالته عليه بأضعف من ٱلمصدر وٱلزمان ، ولذٰلك كان له ٱلرتبة عليهما ، وأقلُّ ذٰلك أن يكون مثلهما ؛ إذ لا يكون أعلى منهما .

وقيل : إنما يدل عليه بٱلٱلتزام ؛ لأنه لما دل على وجود شيء في زمان ، وذٰلك ٱلشيء معنًى ؛ لأنَّ ٱلمصادر معانٍ ، وٱلمعاني لا بدَّ لها من مَحالَّ ، فدلَّ على ٱلمحلِّ بهٰذا ٱلطريق كما دل على ٱلمكان ، ولا نُسَلِّم أنَّ دلالته ليست بأضعف ؛ لأنَّ دلالته على ٱلمصدر لفظية ، وعلى ٱلزمان صيغية ، وليس ٱلفاعل أحدهما ، وٱلٱستدلال بعدم ٱلٱستغناء لا يدل على ذٰلك ، بل على نقيضه ؛ لأنَّ ما دلَّ عليه لا يحتاج إلى ذكره ، فدل على أنَّ ٱلٱحتياج إلى ٱلفاعل ليس لقوة ٱلدلالة بل لحصول ٱلإفادة .

وإذا ثبت أنه يدل عليه - وهو لا يخلو / من أحوال - فهل يُعَيِّن أحدها بوجه من وجوه ٱلدلالات أم لا ، فقيل : يعين ما كان أصلاً للأسماء، كٱلإفراد وٱلتذكير، ولذٰلك يحتاج مع غيرهما إلى زيادة في ٱلفعل. وٱلظاهر أنه لا يدل على ذٰلك، كما لا يدل على جنسيته لأنها أصل للتعيين ، بل على ٱلمطلق كما في ٱلمصدر وٱلزمان ، بل إنما أُسقطت منه ٱلعلامات لما سيأتي ذكره » ٱنتهى . [٣: ٤٥/ب]

وقوله **وليس رافعه ٱلإسناد ، خلافًا لِخَلَف** ٱختلفوا في رافع ٱلفاعل[1]:

فذهب بعضهم إلى أنه شَبَهُه بٱلمبتدأ ،وذٰلك أنه يخبر عنه بفعله كما أنَّ ٱلمبتدأ

---

(١) هٰذه ٱلمذاهب في شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ١٦٥ - ١٦٦ . وٱلكافي في ٱلإفصاح ١ : ٥٨٨ - ٥٩١ .

يُخبَر عنه بٱلخبر . ورُدَّ بأنَّ ٱلشبه معنًى ، وٱلمعاني لم يستقرَّ لها عمل في ٱلأسماء .

وذهب بعضهم إلى أنه كونه فاعلاً في ٱلمعنى . ونسبه ٱلقُتَبِيُّ إلى خَلَف . ورُدَّ هٰذا ٱلمذهب بقولهم : ماتَ زيدٌ ، وما قامَ عمرٌو .

وقال ٱلمصنف: وقد نُسب إلى خَلَف أنَّ ٱلعامل هو ٱلإسناد، قال[1]: «ٱلإسناد نسبة بين ٱلمسند وٱلمسند إليه، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في ٱلآخر؛ لأنَّ ٱلعمل لا يُنسَب إلى ٱلمعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، وٱلفعل موجود، فلا عدول عنه» ٱنتهى.

وذهب س إلى أنَّ ٱلرافع هو ٱلفعل ٱلمسند إليه مُفَرَّغًا له ، أي : مفتقرًا ، وذٰلك أنَّ ٱلفعل أبدًا طالب للفاعل ، لا يستقر منه مع ٱلمفعول كلام حتى يكون فاعل ، فإذا أَخذ ٱلفاعل ٱستقلَّ به ، ولم يفتقر إلى ٱلمفاعيل ، قال س[2] : « يرتفع ٱلمفعول كما يرتفع ٱلفاعل لأنك لم تَشْغَلِ ٱلفعل بغيره ، وفَرَّغتَه له ، كما فعلت ذٰلك بٱلفاعل » ، فظاهر كلام س أنه مرفوع بٱلفعل ٱلمفرَّغ ، ولم يقل (ٱرتفع بٱلإسناد) لأنه ينبغي على هٰذا أن يرتفع ٱلمفعول ٱلمذكور بعد ٱلفاعل ؛ لأنَّ ٱلفعل مُسنَد إليه ، فإنما ٱرتفع بٱلفعل ٱلمفرَّغ ، ولما لم يكن مفرَّغًا للمفعول لم يرتفع ، فإذا فُرِّغَ له ٱرتفع . وإلى مذهب س ذهب ٱلمصنف ، قال : « رافع ٱلفاعل هو ما أُسند إليه مِن فِعلٍ أو مُضَمَّنٍ معناه » .

وقوله **وإن قُدِّمَ ولَمْ يَلِ ما يَطلب ٱلفعل فهو مبتدأ** ٱلضمير في « قُدِّمَ » لا يصلح أن يعود على ٱلمسند إليه ٱلفعل أو ما ضُمِّن معناه ؛ لأنه لا يصح تقديمه مع كونه معمولاً له ، وإنما يعني : وإنْ قُدِّمَ ٱلٱسم ، وتأخر ٱلفعل ـ كان ٱلٱسم مبتدأ ، وبَطَلَ عمل ٱلفعل لَمَّا تأخر لأنه تعرض لدخول ٱلعوامل ٱلنواسخ عليه ، نحو : إنَّ

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٧ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٣٣ .

زيدًا قامَ ، فتأثُّرُ زيد بإنَّ دليل على أنَّ قامَ مشغول عنه بفاعل مضمر ، وأنَّ ٱلرفع ٱلسابق فيه قبل دخول إنَّ كان بٱلٱبتداء ، وهو عامل ضعيف ، ولذٰلك نَسَخَه ٱلعامل ٱللفظي لِقُوَّته، ولو كان مشغولاً / بٱلفعل لا بضميره لَمَا برز في تثنية وجمع، وسيأتي لحاق علامة ٱلتثنية وٱلجمع لِهٰذا ٱلفعل وهو متقدم إنْ شاء ٱلله . وتقدم مذهبُ ٱلكوفيين في جواز تقديم ٱلفاعل على فعله وتأويلُ ما ٱحتجُّوا به . [٣: ٤٦/أ]

وقوله **وإنْ وَلِيَهُ ففاعِلُ فعلٍ مُضمَرٍ يُفَسِّرُه ٱلظاهر** أي : وإنْ وَلِيَ ٱلٱسمُ ما يطلب ٱلفعل . وٱلذي يطلب ٱلفعل [(١)] على قسمين : منه ما يطلبه على جهة ٱللزوم ، ومنه ما يطلبه على جهة ٱلأَولى . فٱلأول نحو أدوات ٱلشرط كلها ، وٱلثاني نحو أدوات ٱلٱستفهام ، فإذا قلت : إنْ زيدٌ قامَ أَكرمتُك ، و أَزيدٌ قامَ ؟ كان ٱرتفاع زيد على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه هٰذا ٱلظاهر ، كأنه قال : إنْ قامَ زيدٌ قامَ أكرمتُك ، وأقامَ زيدٌ قامَ ، إلا أنه لم يُرد هٰذا القسم الأخير وإنْ كان « ما يطلب ٱلفعل » يشمله ، وإنما عنى ما يطلب ٱلفعل على ٱللزوم ؛ لأنه لا خلاف بين ٱلنحويين في جواز إعراب (زيد) من قولك « أزيدٌ قامَ » مبتدأ ، و«قامَ» في موضع ٱلخبر ، فلم يتعين أن يكون فاعلَ فعلٍ مُضمَر يفسِّره ٱلظاهر وإن كان هو ٱلأرجح في ٱلإعراب .

ومَثَّلَ ٱلمصنفُ[(٢)] هٰذه ٱلمسألة بقوله ﴿وإنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِيْنَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[(٣)]، وبقول ٱلشاعر [(٤)] :

فمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ ، وتُعْطَفْ عليه كأسُ ٱلسَّاقي

---

(١) وٱلذي يطلب ٱلفعل : ليس في ك .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) سورة ٱلتوبة : ٦ .

(٤) هو عدي بن زيد كما في ٱلكتاب ٣ : ١١٣ ، وعنه في ملحقات ديوانه ص ١٥٦ . وهو له في شرح أبيات سيبويه ٢ : ٨٨ وٱلخزانة ٣ : ٤٦ - ٤٧ [١٦٢] . ٱلواغل : ٱلرجل ٱلذي يدخل على من يشرب ٱلخمر و لم يُدْعَ . وينوب : ينْزل بهم .

فسَوَّى بين ٱلمسألتين ، وليستا بسيَّيْنِ ؛ لأنَّ مثلَ ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ فصيح مقيس، وهو أنْ يرتفع ٱلٱسم بعد إنْ بفعل محذوف يُفسره ٱلظاهر، لكنْ له شرط، وهو أن يكون ٱلفعل ماضيًا في ٱللفظ أو منفيًّا بـ« لم »، فإن كان مضارعًا فلا يجوز ذٰلك إلا في ٱلشعر، نحو: إنْ زيدٌ يَقُمْ أَقُمْ معه، وأمَّا غيرُ (إنْ) من أدوات ٱلشرط فلا يليه ٱلٱسم إلا في ٱلشعر، مثل ٱلبيت ٱلذي أنشده.

وقوله **خلافًا لِمَنْ خالَف** ٱلخلاف راجع إلى ٱلمسألتين، قال ٱلمصنف[1]: «فبعض ٱلكوفيين أجاز في زيدٌ قامَ أنْ يكون مرفوعًا على ٱلفاعلية» ٱنتهى. وحكاه أصحابنا عن ٱلكوفيين.

وٱلمسألة ٱلثانية خالف فيها ٱلأخفش ، فأجاز في إنْ زيدٌ قامَ قام عمرٌو الرفع بٱلٱبتداء، وقال ٱلأخفش[2] : « ٱلرفع على فعل مضمر أقيس ٱلوجهين » . قال[3]: « وزعموا أنَّ قول ٱلشاعر[4]:

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتاها حِمَامُهَا .....

لا يُنشَد إلا رفعًا ، وقد سقط ٱلفعل على شيء من سببه ، وهٰذا قد ٱبتدئ بعد (إنْ) ، وإنْ شئتَ جعلته رفعًا بفعل مضمر » . هٰذا نصه .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[5] : « وأجاز ٱلأعلم[6] وٱبن عصفور[7] رفع

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٨ ، وهٰذا معنى قوله لا لفظه .

(٢) معاني ٱلقرآن ص ٣٢٧ .

(٣) معاني ٱلقرآن ص ٣٢٧ .

(٤) هو زيد بن رزين ٱلحاربي . وعجز ٱلبيت : فهَلاَّ ٱلتي عن بَينِ جَنبَيكَ تَدْفَعُ . ذيل ٱلأمالي ص ١٠٥ وٱلسمط ٣ : ٤٩ وٱلمحتسب ١ : ٢٨١ وشرح أبيات ٱلمغني ٣ : ٣٠٣ ـ ٣٠٦ [٢٣٧] .

(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٩ .

(٦) ٱلنكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٥١ .

(٧) شرح ٱلجمل ١ : ١٦٠ .

وصال بِيَدُومُ في قوله [1] :

/ .....وقَلَّمَا وِصالٌ على طُولِ ٱلصُّدودِ يَدُومُ [٣: ٤٦/ب]

لا بفعلٍ مضمر ، ويكون هٰذا من ٱلضرورات » ٱنتهى .

«قَلَّ» إذا لحقتها «ما»، وكان معناها على ٱلنفي ٱلمحض لا على مقابلة «كَثُرَ» ـ ٱختصت بٱلفعل، ولا يليها غيره، وهل هي فعل أو حرف، في ذٰلك نظر، وٱلأظهر أنَّها فعل لثبوت ذٰلك فيها قبل لحوق «ما» وٱستعمالها للنفي ٱلمحض، لكنها لَمَّا ٱستُعملت ٱستعمال ما لا يحتاج إلى فاعل لم يكن لها فاعل.

وهٰذا ٱلذي نسبه ٱلمصنف للأعلم وٱبن عصفور هو قول س[2]؛ لأنه جعله من ٱلمستقيم ٱلقبيح ٱلذي وُضع في غير موضعه، وقد مَثَّلَ س ٱلمستقيم ٱلقبيح[3] في باب ٱلٱستقامة وٱلإحالة بقوله «كي زيدٌ يأتيَك»[4]، ولا وجه لهٰذا إلا تقديم ٱلفاعل على ٱلفعل[5]، وكذٰلك هٰذا. وقال س لَمَّا ذَكر ٱلحروف ٱلتي لا يليها إلا ٱلفعل، وذكر قَلَّما، قال[6]: «وقد يقدمون ٱلٱسم في ٱلشعر، قال:

صَدَدتَ ، فأَطْوَلْتَ ٱلصُّدُودَ ، وقَلَّما وِصالٌ على طُولِ ٱلصُّدودِ يَدُومُ »

فهٰذا نصٌّ مِن س على أنَّ ٱلٱسم فيه مقدَّم، وأمَّا مَن حمله على إضمار فعل فلا يتنَزَّل كلام س عليه.

---

(١) هو ٱلمرار ٱلفقعسي . وتتمة ٱلبيت : « صَدَدتَ ، فأَطْوَلْتَ ٱلصُّدودَ » . ٱلكتاب ١ : ٣١ و٣ : ١١٥ وشرح أبياته ١: ١٠٤ ـ ١٠٦ وفرحة ٱلأديب ص ٣٦ ـ ٣٧ وٱلخزانة ١٠ : ٢٢٦ ـ ٢٣٣ [٨٤٠] .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٣١ .

(٣) زيد هنا في ح : ٱلذي وضع في غير موضعه .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٨ [طبعة بولاق] وشرحه للسيرافي ٢ : ٩١ ، وفي تحقيق عبد ٱلسلام هارون ١ : ٢٦ « كي زيدًا يأتيك » بنصب زيد .

(٥) على ٱلفعل : ليس في ك .

(٦) ٱلكتاب ٣ : ١١٥ .

ص: وتَلحق ٱلماضيَ ٱلمسند إلى مؤنث، أو مؤوَّل به ، أو مُخبَر به عنه ، أو مضاف إليه مقدَّر ٱلحذف ـ تاءٌ ساكنة ، ولا تُحذَف غالبًا إنْ كان ضميرًا متصلاً مطلقًا ، أو ظاهرًا متصلاً حقيقيَّ ٱلتأنيث غير مُكَسَّر ولا ٱسم جمع ولا جنس . ولحاقها مع ٱلحقيقيِّ ٱلمقيد ٱلمفصول بغير « إلا » أجود، وإنْ فُصِلَ بها فبٱلعكس .

ش : مثال ٱلمسألة ٱلأولى قامتْ هند .

وقوله **أو مُؤَوَّل به** يريد : أو مذكر مؤول بمؤنث ، مثاله « فلانٌ لَغُوبٌ أَتَتْهُ كتابي فٱحتقرها » ، قيل للعربي ٱلناطق بهٰذا : كيف تقول مجاءته كتابي ؟ فقال : أوليس ٱلكتاب بصحيفة [1] ، فأَوَّلَ ٱلمذكر بٱلمؤنث لَمَّا كان بمعناه . وهٰذا ٱلذي ذَكر أنه إذا أُوِّلَ ٱلمذكر بمؤنث فإنه تلحق ٱلفعلَ ٱلمسند إليه ٱلتاءُ لا يجوز إلا في قليل من ٱلكلام حملاً على معنى ٱلتأنيث، وتذكيره هو ٱلمعروف، وقد نصَّ ٱلنحويون [2] على أنَّ قوله [3] :

..... سائلْ بَنِي أَسَدٍ ما هٰذه ٱلصَّوْتُ

من أقبح ٱلضرائر لأنَّ فيه تحريفَ ٱللفظ وردَّ ٱلأصل ٱلمذكر إلى ٱلفرع وإنْ كان ٱلصَّوت مؤولاً بٱلصَّيحة . وكذٰلك قوله [4] :

أَتَهْجُرُ بيتًا بٱلْحِجازِ ، تَلَفَّعَتْ بِهِ ٱلْخَوفُ وٱلأعداءُ مِنْ كُلِّ جانبِ

أي : تَلَفَّعَتْ به ٱلمَخافةُ .

---

(١) سر صناعة ٱلإعراب ص ١٢ وٱلخصائص ١ : ٢٤٩ و٢ : ٤١٦ . وٱللغوب : ٱلأحمق .

(٢) سر صناعة ٱلإعراب ص ١١ ـ ١٢ .

(٣) صدر ٱلبيت : « يا أيُّها ٱلراكبُ ٱلمُزْجي مَطِيَّتَهُ » . وهو لرُوَيْشد بن كَثير ٱلطائي . ٱلحماسة ١ : ١٠٢ وشرحها للمرزوقي ص ١٦٦ وسر صناعة ٱلإعراب ص ١١ . ٱلمزجي : ٱلسائق برفق .

(٤) ٱلبيت بهٰذه ٱلرواية في ٱلخصائص ٢ : ٤١٥ وضرائر ٱلشعر ص ٢٧٢ . وهو في سر صناعة ٱلإعراب ص ١٣ وٱللسان (خوف) ، وفيهما : « أَمْ أنتَ زائرُهْ » في موضع «مِنْ كُلِّ جانبِ» .

وقوله **أو مُخْبَر به عنه** أي : أو مخبر بمؤنث عن مذكر، نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلا أَنْ قَالُوا﴾[1] في قراءة مَن قرأ بالتاء . / قال المصنف[2] : «ألحق التاء بالفعل ، والفعل مسند إلى قولهم» انتهى. [٣: ٤٧/أ]

والأصل أنْ يكون الفعل على حسب الاسم لا على حسب الخبر ، لكنه سَرَى التأنيث إلى فعل المذكر لأنه أُخبر عنه بمؤنث ، والقول هو الفتنة ، وهٰذا أَولَى من أن يقال : أُنِّثَ على معنى المَقالة ، ويكون التقدير : ثُمَّ لم تَكُنْ فِتْنَتهم إلا مَقالتُهم ، فيكون أُنِّثَ على المعنى ، لِمَا ذكرنا أنَّ قولهم «جاءتْه كتابي فاحتقرَها» قليل ، و« ما هٰذه الصوتُ » ضرورة . وأنشد المصنف[3] :

أَلَمْ يَكُ غَدْرًا ما صَنَعْتُمْ بِشَمْعَلٍ ... وقد خابَ مَنْ كانتْ سَرِيرَتَهُ الغَدْرُ

وأنشد غيرُه[4] :

أَزَيدَ بنَ مَصْبُوحٍ ، فلو غيرُكُمْ جَنَى ... غَفَرْنا ، وكانتْ مِنْ سَجِيَّتِنا الغَفْرُ

ويُؤَوَّل على معنى : المَغفرة . ولا يقال : يحتمل أن يكون أُنِّث على معنى الغَدْرة بمعنى الغَدْر لِمَا ذكرناه . قال المصنف[5] : « سَرَى من تأنيث الخبر التأنيثُ إلى المخبَر عنه لأنَّ كلاًّ منهما عبارة عن الآخر » انتهى . ولَمَّا أطلق

---

(١) سورة الأنعام : ٢٣ . قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن كثير في رواية عنه ﴿ ثُمَّ لم تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ ثُمَّ لم يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ ﴾ ، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص ، وابن كثير في رواية عنه ﴿ ثُمَّ لم تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ ﴾ . السبعة ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ والحجة ٣ : ٢٨٧ ـ ٢٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

(٣) عجز البيت لأعشى تغلب في أمالي ابن الشجري ١ : ١٩٦ . وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

(٤) البيت في شرح القصائد السبع ص ٥٥١ وشرح القصائد العشر ص ٢٢٤ . وعجزه في سر صناعة الإعراب ص ١٣ واللسان (غفر) . ك ، ن : عفونا .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

ٱلقول على ٱلفتنة وٱلغدر على ٱلسريرة أنَّثَ ، كما قال [1] :

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفَرَةٌ دَعائمُ ٱلزَّورِ ، نِعْمَتْ زَوْرَقُ ٱلبَلَدِ

أنَّثَ ٱلزَّوْرَقَ - وهو مذكر - لأنه عَنى به وكنى عن ٱلحُرَّة ، وهو مؤنث ، فألحق ٱلتاء في فعله .

وفي (ٱلغُرَّة) : « بعض ٱلكوفيين [2] يُجيز تأنيث هٰذه ٱلأفعال إذا كان ٱلخبر مؤنثًا ، كقوله [3] :

فمَضَى ، وقَدَّمَها ، وكانتْ عادةً منه إذا هِيَ عَرَّدَتْ إقْدامُها »

ٱنتهى. وينبغي أن يُجعل هٰذا مما أُنِّثَ لأجل ٱلإضافة إلى مؤنث، كقوله [4] :

..... تَسَفَّهَتْ أعالِيَها مَرُّ ٱلرياحِ ٱلنَّواسِمِ

وما ذكره ٱلمصنف من إلحاق علامة ٱلتأنيث للفعل إذا كان لمذكر أُخبر عنه بمؤنث ليس مذهبًا للبصريين ، وإنما يجوز ذٰلك عندهم ضرورة ، وٱلكوفيون يجيزون في سعة ٱلكلام تأنيث ٱسم كانَ إذا كان مصدرًا مذكرًا ، وكان ٱلخبر مؤنثًا مقدَّمًا عليه ، نحو قوله :

..... وقد خابَ مَنْ كانتْ سَريرَتُهُ ٱلغَدْرُ

---

(١) هو ذو ٱلرمة يصف ناقة . ديوانه ص ١٧٤ وٱلخزانة ٩ : ٤٢٠ - ٤٢٤ [٧٦٩] . حُرَّة : كريمة. وعيطل : طويلة ٱلعنق . وثبجاء : ضخمة ٱلثَّبَج ، وٱلثَّبَج : ما بين ٱلكاهل إلى ٱلظهر . ومُجْفَرة : عظيمة ٱلجنب واسعة ٱلجوف . ودعائم ٱلزَّور : ٱلضلوع ، وٱلزَّور : عظم ٱلصَّدر . وٱلزورق : ٱلسفينة . وٱلبلد : ٱلأرض وٱلمفازة .

(٢) هو ٱلكسائي كما في شرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ٥٥١ ، وقد حصره في كان ، وقيَّده بأن يليها ٱلخبر .

(٣) هو لبيد . ديوانه ص ٣٠٦ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ٥٥٠ . مضى : أي ٱلحمار . وقدَّمها : أي ٱلأتان . وعَرَّدت : حادت عن ٱلطريق . وإقدامها : تقدمها . وأنث لأنه أراد : وكانت عادةً تَقدمتُها .

(٤) هو ذو ٱلرمة . ويأتي ٱلبيت كاملاً بعد قليل . ديوانه ص ٧٥٤ وٱلكتاب ١ : ٥٢ ، ٦٥ . تسفهت : حرَّكت . ٱلنواسم : ٱلضعيفة ٱلهبوب . ٱلنواسم : ليس في ك ، ح .

فلو قلت «كانتْ شمسًا وجهُك» لم يجز،أو «كانت ٱلغدرُ سريرتَك» لم يجز.

وٱلمصنف لم يُحَرِّر ٱلقول فيما يُؤنث فعلُه مِن مذكر أُخبِر بمؤنث عنه ، فلم يقل بقول [1] ٱلبصريين ولا بقول ٱلكوفيين .

قوله **أو مضاف إليه مقدَّرَ ٱلحذف** أي : أو مذكر مضاف إلى مؤنث ، مثاله ما أنشد ٱلمصنف من قول ٱلشاعر / : [٣: ٤٧/ب]

مَشَيْنَ كَما ٱهْتَزَّتْ رِماحٌ ، تَسَفَّهَتْ أَعالِيَها مَرُّ ٱلرياحِ ٱلنَّواسِمِ

وأنشد ٱلفراء [2] :

قد صَرَّحَ ٱلسَّيْرُ عن كُتْمانَ وٱبْتُذِلَتْ وَقْعُ ٱلْمَحاجِنِ بِٱلْمَهْرِيَّةِ ٱلذُّقُنِ

أَنَّثَ فعلَ ٱلوَقْع ـ وهو ذَكَرٌ ـ لأنه ذهب إلى ٱلْمَحاجِن ، وأَلحقَ ٱلتاءَ تَسَفَّهَتْ ـ وهو مُسنَد إلى مَرّ ـ لأنَّ مرًّا مضاف إلى مؤنث، ويستقيم ٱلكلام بحذفه، فلو لم يستقم ٱلكلام بٱلحذف لم يجز إلحاق ٱلتاء ، نحو : قامَ غلامُ هند .

وٱعلمْ أنَّ ٱلمؤنثَ له ٱلفعلُ من ٱلمذكر ٱلمضاف إلى ٱلمؤنث أقسام :

أحدها: أن يكون بعضَ مؤنث، وهو مؤنث في ٱلمعنى، كقوله ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [3] في قراءة مَن قرأ بالتاء ، وقولِ ٱلعرب : قُطِعَتْ بعضُ أصابِعه [4] ،

---

(١) بقول : ليس في ك .

(٢) أنشده في معاني ٱلقرآن ١ : ١٨٧ و٢ : ٣٧ . وهو لٱبن مقبل. ديوانه ص ٢١٦. صَرَّح : كشف . وكتمان : جبل في بلاد عُقَيل ، وقيل هو هنا ٱسم ناقة . وٱلمحاجن : جمع مِحْجَن ، وهو قضيب يكون في رأسه شعبتان ، فتقطع إحداهما ، وتبقى ٱلأخرى ، يرتفق بها ٱلرجل . وٱلمهرية : ٱلنوق ٱلكريمة، منسوبة إلى مَهْرة بن حيدان . وٱلذُّقُن: جمع ذَقُون ، وهي ٱلناقة ٱلتي تميل بذقنها إلى ٱلأرض تستعين بذٰلك على ٱلسير .

(٣) سورة يوسف : ١٠ . وقد قرأ بٱلتاء ٱلحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء . معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٦ وإعراب ٱلقرآن للنحاس ٢ : ٣١٦ وٱلبحر ٱلمحيط ٥ : ٢٨٥ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٥١ ، ٤٠٢ ، ٣ : ٢٤٨ ، وفيه : ذَهَبَتْ بعضُ أصابعه .

وقولِ ٱلشاعر[1]:

إذا بعضُ ٱلسِّنينَ تَعَرَّقَتْنا .....

فبعضُ ٱلسِّنينَ سِنُونَ ، وبعضُ ٱلسَّيَّارةِ سَيَّارة ، وبعضُ ٱلأصابعِ أَصابعُ .

ٱلثاني : أنْ يكون بعضَ مؤنث ، ولا يكون مؤنثًا في ٱلمعنى ، مثالُه قولُ ٱلشاعر[2]:

وتَشْرَقُ بٱلقَولِ ٱلذي قد أَذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ ٱلقَناةِ مِنَ ٱلدَّمِ

وقولُ ٱلآخر[3]:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ ٱلزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ سُورُ ٱلمَدينةِ وٱلجِبالُ ٱلْخُشَّعُ

وقولُ ٱلآخر[4]:

على قَبْضةٍ مَوْجُوءةٍ ظَهْرُ كَفِّهِ فلا ٱلْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ ، ولا هو طاعِمُ

وقولُك : جُدِعَتْ أنفُ هند .

ٱلثالث : أنْ يكون ليس مؤنثًا في ٱلمعنى ولا بعضَ مؤنث ، لكنه شارك ٱلقسمين قبله في أنه يجوز أنْ يُحذَف[5] ، وتلفظ بٱلمؤنث ، وأنت تريده ، ومنه

---

(١) هو جرير . وعجز ٱلبيت : « كَفَى ٱلأيتامَ فَقدَ أبِي ٱليَتيمِ » . ديوانه ص ٢١٩ وٱلكتاب ١ : ٥٢ ، ٦٤ وسر صناعة ٱلإعراب ص ١٢ وٱلخزانة ٤ : ٢٢٠ - ٢٢٤ [٢٨٨] . ٱلسنة هنا : ٱلجدب . وتعرقتنا : ذهبت بأموالنا كما يتعرق ٱلآكل ٱلعظم ، فيذهب ما عليه من ٱللحم .

(٢) هو ٱلأعشى . ديوانه ص ١٧٣ وٱلكتاب ١ :٥٢ ومعاني ٱلقرآن للفراء ١ : ١٨٧ و٢ : ٣٧ ، ٣٢٨ .

(٣) هو جرير . ديوانه ص ٩١٣ وٱلكتاب ١ : ٥٢ وٱلخزانة ٤ : ٢١٨ - ٢٢٠ [٢٨٧] .

(٤) ٱلبيت في معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ١٨٧ و٢ : ٣٧ ، ٢٧٧ . وصدره في ٱلخصائص ٢ : ٤١٨ .

(٥) أن يحذف : ليس في ك .

ٱلبيت ٱلذي أنشده ٱلمصنف ، وقولُهم : ٱجتمعَتْ أهلُ ٱليمامة [1] ؛ لأنك تقول : تَسَفَّهَتْ أعاليَها ٱلرياحُ ، تريد : مرُّها ، وٱجتمعت ٱليمامةُ ، تريد : أهلُها ، لا ٱجتماع ٱلأبنية ، وقال تعالى ﴿ إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾ [2] ، أَنَّثَ ٱلمثقال لأنه لو أُسقط يصح ، فصار ٱلمثقال كٱللُّغْو ، كما صار « أهل » كأنه لغو . ومثالُ قوله :

..... تَسَفَّهَتْ أعاليَها مَرُّ ٱلرياحِ .....

قولُ ٱلشاعر [3] :

طُولُ ٱلسِّنينَ أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

لأنك تقول : ٱلسِّنُونَ أَسْرَعَتْ ، وأنت تريد : طُولها .

وقد يُتَأَوَّلُ « مَرُّ ٱلرياحِ » ، و« طُولُ ٱلسِّنينَ » على أنه مصدر ، أُريدَ به ٱسم ٱلفاعل ، أي : مارُّ ٱلرياح ، وطويلُ ٱلسنين ، فيصير من باب « رجلٌ عَدْلٌ » للمبالغة . أو على حذف مضاف ، أي : صاحبُ ٱلمَرِّ من ٱلرياح ، وذو ٱلطُّول من ٱلسنينَ ، فيكون من باب ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾ ؛ لأنَّ مارَّ ٱلرياحِ رياحٌ ، وطويلَ ٱلسِّنينَ سِنُونَ ، ويكون إذ ذاك تأنيثُه أسهلَ من تأنيث : ٱجتمعتْ أهلُ ٱليمامة. / [٣: ٤٨/أ]

فلو كان ٱلمضاف إذا حُذف لم يَجز أنْ يكون مرادًا إذ لا دليل على حذفه ٱلبتة لم يَجز تأنيثه ، كقولك : قُطِعَتْ رأسُ هند ؛ لأنك لو قلت « قُطِعَتْ هند » لم يُفهَم منه : قُطِعَتْ رأسُ هند ، و لم يُرَدْ به ذٰلك .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٥٣ .

(٢) سورة لقمان : ١٦ .

(٣) هو ٱلعجاج ، أو ٱلأغلب ٱلعجلي . ٱلكتاب ١ : ٥٣ وٱلخزانة ٤ : ٢٢٤ ـ ٢٢٦ [٢٨٩] وفرحة ٱلأديب ص ١٨٢ وملحقات ديوان ٱلعجاج ٢ : ٣٠٠ .

وزاد ٱلفارسيُّ قسمًا رابعًا، وهو أنْ يكون ٱلمذكر ٱلمضاف إلى ٱلمؤنث هو كل ٱلمؤنث، نحو ما أنشده س في باب[1] «هٰذا أَوَّلُ فارسٍ مُقْبِلٌ»[2]:

وَلِهَتْ عليه كُلُّ مُعْصِفةٍ هَوْجاءُ ، ليسَ لِلُبِّها زَبْرُ

هَوْجاءُ : صفة لـ« كل » ، نصَّ عليه س . ومن ذٰلك قول ٱلآخر[3]:

جادتْ عليهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فتَرَكْنَ كُلَّ حَديقةٍ كالدِّرْهَمِ

وقال تعالى ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ ﴾[4].

وزاد بعض أصحابنا تأنيث ٱلمذكر إذا كان فيه علامة تأنيث ، فتقول : قامتْ عِشرةٌ ، وعلى هٰذا جاء قوله[5]:

أَبوكَ خَليفةٌ ، وَلَدَتْهُ أُخْرَى وأنتَ خَليفةٌ ، ذاك ٱلكَمالُ

وعلى ذٰلك قول ٱلآخر[6]:

---

(١) كذا في ٱلمخطوطات ! وٱلذي في ٱلكتاب ٢ : ١١٠ : « هٰذا باب ما لا يكون ٱلٱسم فيه إلا نكرة » . وأوله : « وذٰلك قولك : هٰذا أولُ فارسٍ مُقْبِلٌ » .

(٢) ٱلبيت لٱبن أحمر في ٱلكتاب ٢ : ١١١ وشرح أبياته ٢ : ٢٢ . يصف موضعًا . ولهت عليه: حنت وصوتت في هبوبها على هٰذا ٱلموضع كما تحن ٱلناقة ٱلوالهة ٱلتي فقدت ولدها. وٱلمعصفة : ٱلريح ٱلشديدة ٱلهبوب. وٱلهوجاء : ٱلتي كأن بها هَوَجًا في ٱندفاعها . وٱللب : ٱلعقل . وٱلزَّبْر : ٱلإحكام . ك ، ن : معصبة . ح : معصية .

(٣) هو عنترة . ديوانه ص ١٩٦ وشرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٢٧٦ . ٱلعين : مطر يدوم أيامًا لا يُقلع .

(٤) سورة آل عمران : ٢٥ .

(٥) ٱلبيت في معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٢٠٨ وتهذيب ٱللغة ٧ : ٤٠٨ وٱلعمدة ص ١٠٧١ . قال ٱلفراء : « فقال أُخرى لتأنيث ٱسم ٱلخليفة ، وٱلوجه أن تقول : وَلَدَه آخَر » .

(٦) هو شُرَيْح بن بُجَيْر ٱلتَّغلبي كما في ٱلتنبيه وٱلإيضاح لٱبن بري وٱللسان (فلح) . وٱلبيت من غير نسبة في معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٢٠٩ . أنَّث ٱلصفة لتأنيث ٱلٱسم . ٱلفلح : ٱلشق في ٱلشفة ٱلسفلى . وٱلملأم : ٱللابس ٱللأمة ، وهي ٱلدرع . وٱلفند : ٱلقطعة ٱلعظيمة ٱلشخص من ٱلجبل . وعماية : جبل عظيم بنجد . ك ، ح : كأنك .

وعنترةُ ٱلفَلْحاءُ جاءَ مُلأَمًا كأنَّهُ فِنْدٌ ، مِنْ عَمَايَةَ ، أَسْوَدُ

قال : ٱلفَلْحاءِ ، و لم يقل ٱلأَفْلَح .

وقد أطلق ٱلنحويون في ٱلمؤنث ٱلذي أُضيف إليه مذكرٌ مما يجوز تأنيثه لأجل تأنيث ما أُضيف إليه ، فظاهر هٰذا ٱلإطلاق أنه يجوز ذٰلك سواء أكان ٱلمضاف إليه ظاهرًا أم مضمرًا ، فعلى إطلاقهم يجوز : ٱلأصابعُ قُطعَتْ بعضُها ؛ لأنَّ ٱلضمير مؤنث . وقال ٱلفراء : « ومن ٱستجاز قول ٱلشاعر[1] :

..... كما شَرِقَتْ صَدْرُ ٱلقَناةِ مِنَ ٱلدَّمِ

لم يُجز أن يقول (شَرِقَتْ صَدرُها) إذا كَنَى عنها ، وكذٰلك فٱفعل بكل ما كَنَيْتَ عنه . وإنما منعهم من ٱستجازته في ٱلإضافة إذا كَنَوْا عنه لأنَّ ٱلمَكْنِيَّ لا يُفْرَدُ ممَّا قبله ، فيتوهم بٱلأول أنه قد سقط ، وٱعتمد على ٱلثاني ظاهرًا ؛ ألا ترى أنَّ ٱلعرب تقول : لك نِصْفُ ورُبْعُ ٱلدِّرهمِ ، ولا يقولون : لك نِصفُ ورُبْعُه ؛ للكناية ، وكذٰلك قال ٱلشاعر[2] :

يا مَنْ رَأَى عارضًا يُكَفْكِفُهُ بينَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ ٱلأَسَدِ

ومحال أن يقول : بين ذراعَيْ وجبهته . وقال ٱلأعشى[3] :

---

(١) تقدم في ص ١٩٠ .

(٢) هو ٱلفرزدق كما في ٱلكتاب ١ : ١٨٠ وٱلمقتضب ٤ : ٢٢٩ وٱلخزانة ٢ : ٣١٩ ـ ٣٢٠ [١٣٦] . وهو بيت يتيم في ديوانه ص ٢١٥ . و لم ينسب في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٢٢ . وٱنظر تخريجه في سر صناعة ٱلإعراب ص ٢٩٧ . يصف عارض سحاب ٱعترض بين نوء ٱلذراع ونوء ٱلجبهة ، وهما من أنواء ٱلأسد . ك ، ح : يا من يرى .

(٣) ديوانه ص ٢٠٩ وٱلكتاب ١ : ١٧٩ و٢ : ١٦٦ . وٱلبيت من غير نسبة في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٢١ . ٱلبداهة : أول جري ٱلفرس . وٱلعلالة : ٱلجري ٱلذي يكون بعد ٱلبداهة . وٱلسابح : ٱلفرس يسبح بيديه في ٱلعدو . وٱلنهد : ٱلضخم . وٱلجزارة : أطراف ٱلجزور ، وهي ٱليدان وٱلرجلان وٱلرأس . وٱلبيت ٱلذي قبله :

ولا نُقاتِلُ بٱلْعِصِـــ ـــيِّ ، ولا نُرامي بٱلْحِجارَهْ

[٣: ٤٨/ب] /..... إلا عُلالةَ أو بُدَا هةَ سابِحٍ نَهْدِ ٱلْجُزارَهْ

ولو كَنَى لم يجز » ٱنتهى .

وقوله **تاءٌ ساكنة** هٰذه ٱلتاء مختصة بٱلماضي وضعًا ؛ لأنَّ ٱلأمر مُسْتَغْنٍ بٱلياء نحو ٱضربي ، ولأنَّ ٱلمضارع ٱلمخاطب كذٰلك ، نحو تفعلين ، وٱلغائبة وٱلغائبتين بتاء ٱلمضارعة . ولحقت ٱلفعلَ ، وكان حقها ألاَّ تلحقه ؛ لأنَّ ٱلمعنى ٱلذي جاءت له ليس للفعل ، بل هو في ٱلفاعل ، وهو ٱلتأنيث ، لكنه لٱتصاله كجزء منه ، فجُعلت ٱلدلالة على ٱلتأنيث فيه [١] ، ولأنَّ تأنيث ٱلفاعل غير موثوق به لجواز ٱشتراك ٱلمذكر وٱلمؤنث في لفظ واحد ، نحو رَبْعة وصَبُور ، ولأنَّ ٱلمؤنث قد يُسَمَّى بمذكر ، وٱلعكس ، فٱحتاطت ٱلعرب في ٱلدلالة على تأنيث ٱلفاعل بوصل ٱلفعل بٱلتاء لِيُعْلَمَ تأنيث ٱلفاعل أو ما جرى مجراه من أول وَهلة ، نحو : طَهُرَتِ ٱلجُنُبُ ، وكانتِ ٱلرَّبْعةُ حائضًا ، وشُنِئَتِ [٢] ٱلْهُمَزَةُ .

وهٰذا ٱلفرق بين ٱلمذكر وٱلمؤنث في ٱلإخبار لا يكون في أكثر ٱلألسن ، فلا يوجد ذٰلك في لسان ٱلفرس ولا لسان ٱلترك ، بل ٱلمذكر وٱلمؤنث في ذٰلك سواء ، ويَتَّكلون على ٱلقرائن من غير دلالة لفظية على ذٰلك . وهٰذا من أحسن ما يُعتَذَر به عن التذكير في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَى ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هٰذا رَبِّي ﴾ [٣] ، فأشار بلفظ المذكر لأنه حكى قول إبراهيم ، ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث ، فحكى قوله على لغته ، والله أعلم .

وقد وافقَ لسانُ ٱلحبشة لسانَ ٱلعرب في إلحاق تاء ٱلتأنيث ٱلفعل ٱلماضي عندهم دلالةً على ٱلمؤنث ، قالوا : مَحَطَ ، في معنى ضَرَبَ ، فإذا أسندوه إلى

---

(١) فيه : ليس في ك . ح : فجعلت ٱلدلالة للتأنيث فيه .

(٢) في ٱلمخطوطات : وأسكنت . صوابه في شرح ٱلمصنف ٢ : ١١٠ .

(٣) سورة ٱلأنعام : ٧٨ .

مؤنث قالوا: مَحَطَتْ. وكذا لسان ٱليخمور، وقع فيه ٱلفرق بين ٱلمذكر وٱلمؤنث في ٱلفعل ٱلماضي، لكنْ بحرفٍ غير ٱلتاء.

قوله **ولا تُحذَف غالبًا إنْ كان ضميرًا متصلاً مطلقًا، أو ظاهرًا متصلاً حقيقيَّ ٱلتأنيث** مثاله: هند قامتْ، وٱلشمسُ طلعتْ. وٱحترز بقوله «ضميرًا متصلاً» من أن يكون منفصلاً، نحو: ما قام إلا أنتِ. وٱحترز بقوله «ظاهرًا متصلاً» من أن يكون قد فُصل بينهما، نحو قوله[1]:

إنَّ ٱمْرَأً ، غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحدةٌ بَعدي وبَعدَكِ في ٱلدنيا لَمَغْرُورُ

وقال آخر[2] :

لقد وَلَدَ ٱلأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوءٍ على بابِ ٱسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

وحكى س[3] : « حَضَرَ ٱلقاضيَ ٱليومَ ٱمرأةٌ » ، وقال : « إذا طالَ ٱلكلامُ كانَ ٱلحذفُ أَجملَ » .

وٱحترز بقوله « حقيقيَّ ٱلتأنيث » من أن يكون ٱلتأنيث مجازًا ، نحو : طلعتِ ٱلشمسُ ، / وطلعَ ٱلشمسُ ، قال تعالى ﴿ومَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ ٱلبَيْتِ﴾[4]، وقال ﴿ كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾[5]، وقال ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وٱلقَمَرُ﴾[6] . [٣: ٤٩/أ]

---

(١) ٱلبيت بغير نسبة في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٠٨ وٱلمذكر وٱلمؤنث لٱبن ٱلأنباري ص ٦١٨ ، وفيه تخريجه .

(٢) هو جرير . ديوانه ص ٢٨٣ . وإيضاح شواهد ٱلإيضاح ص ٤٩٨ [١٣٤] ، وفيه تخريجه . وٱلبيت بغير نسبة في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٠٨ .

(٣) ٱلكتاب ٢ : ٣٨ وليس فيه : ٱليوم . وفيه قوله ٱلتالي .

(٤) سورة ٱلأنفال : ٣٥ .

(٥) سورة ٱلنمل : ٥١ .

(٦) سورة ٱلقيامة : ٩ .

وآحترز بقوله «غالبًا» من قولهم : قالَ فلانةُ، حكاه س[1]، وردَّه آلمبرد[2]، وأجازه آلأخفش وآلرماني، قال آلمصنف[3]: «وعلى هٰذه آللغة جاء قول لَبيد[4]:

تَمنَّى آبْنَتايَ أنْ يَعيشَ أبوهما وهل أنا إلا مِنْ رَبيعةَ أو مُضَرْ

لأنَّ آلإسناد إلى آلمثنَّى كآلإسناد إلى آلمفرد بلا خلاف» آنتهى .

وما ذكره لا حجة فيه وإنْ كان آلحُكم آلذي ذكره صحيحًا ، وهو أنَّ آلمثنَّى من آلمؤنث حكمه حكم آلمفرد من آلمؤنث ؛ لأنه يحتمل أن يكون « تَمنَّى » فعلاً مضارعًا لا ماضيًا ، وأصله تَتَمنَّى، فحذف آلتاء على حد قولهم : تَذَكَّرُ هند ، أي : تَتَذَكَّرُ .

وآحترز بقوله « غالبًا » أيضًا مما حُذفت منه آلتاء مع آلضمير آلمتصل ، نحو قولِ آلشاعر[5]:

فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

وقولِ آلآخر[6] :

فإمَّا تَرَيْنِي ، ولِيْ لِمَّةٌ فإنَّ آلْحَوادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقولِ آلآخر[7] :

إنَّ آلسَّماحةَ وآلْمُرُوءةَ ضُمِّنا قَبْرًا بِمَرْوَ على آلطَّريقِ آللائحِ

---

(١) آلكتاب ٢ : ٣٨ .

(٢) آلآنتصار لسيبويه من آلمبرد ص ١٢٣ - ١٢٤ . وآنظر آلمقتضب ٢ : ١٤٦ .

(٣) شرح آلتسهيل ٢ : ١١١ - ١١٢ .

(٤) آلبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ٢١٣ .

(٥) تقدم في ٢ : ١٤١ .

(٦) تقدم في ٢ : ١٤١ .

(٧) هو زياد آلأعجم كما في آلشعر وآلشعراء ص ٤٣٠ ، وهو من قصيدة يرثي بها آلمغيرة بن آلمُهَلَّب ، وهي في ذيل آلأمالي ص ٨ - ١١ ، وآخره في آلمصدرين : آلواضح .

وهٰذه ضرورة ، وٱلفصيح : أَبْقَلَتْ ، وأَوْدَتْ ، وضُمِّنَتَا .

وقد تأول بعض ٱلنحويين «ولا أرضَ» على : ولا مكانَ [1] ، و«ٱلحوادث» على : ٱلْحَدَثان ، كما أَنَّثوا ٱلْحَدَثانَ حملاً على ٱلحوادث [2] ، قال [3] :

وحَمَّالُ ٱلْمِئِيْنَ إذا أَلَمَّتْ بِنا ٱلْحَدَثانُ وٱلأَنفُ ٱلنَّصُورُ

وقول ٱلمصنف « وعلى هٰذه ٱللغة جاء قول لَبيد » أَثبتَ أَنها لغة [4] . وبعض أصحابنا [5] جعل ما حكى س من قولهم « قال فلانةُ » شاذًّا ، ولا يجوز إلا حيث سُمع ، ولا يقاس عليه . وإنْ ثبت أَنَّها لغة فينبغي أنْ يُقاس وإنْ كان قليلاً .

وأمَّا قول ٱلشاعر [6] :

أَلاَ لا يَغُرَّنَّ ٱمْرَأً نَوْفَلِيَّةٌ عَنِ ٱلرَّأْسِ بعدي أو تَرائبُ وُضَّحُ

فزعموا [7] أنَّ ٱلنَّوْفَلِيَّةَ ليست بٱمرأة ، بل مِشْطَة تعرف بذٰلك ، فهو مؤنث غير حقيقي .

وقوله **غيرَ مُكَسَّر** مثاله ٱلجواري وٱلهنود ، فيجوز فيه : قامتِ ٱلجَواري ، وقامَ ٱلجَواري . [٣: ٤٩/ب]

وقوله **ولا ٱسمَ جَمْعٍ** ـ مثاله نَوْح ـ **ولا جِنْس** مثاله/ نِسْوة ، فيجوز فيه [8] :

---

(١) ٱلمباحث ٱلكاملية ١ : ٢٤٣ [رسالة] .

(٢) معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ١٢٨ ـ ١٢٩ وٱلتكملة ص ٩٠ .

(٣) ٱلبيت في معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ١٢٩ ومجالس ثعلب ص ٤٢١ وٱلمذكر وٱلمؤنث لٱبن ٱلأنباري ص ٢٢٢ وإيضاح ٱلشعر ص ٥٧٠ .

(٤) نص ٱلشلوبين في شرح ٱلمقدمة ٱلجزولية ٱلكبير ص ٥٧٩ على أَنها لغة ضعيفة .

(٥) هو ٱلأَبَّذي كما في شرحه على ٱلجزولية ١ : ٤٢٠ .

(٦) هو جِرَان ٱلعَوْد . ديوانه ص ١ وٱلخصائص ٢ : ٤١٥ وٱلمحتسب ٢ : ١١٢ .

(٧) ٱلخصائص ٢ : ٤١٥ وٱلمحتسب ٢ : ١١٢ .

(٨) فيجوز فيه قامت ٱلنَّوْحُ ، وقامت نسوةٌ ، ويجوز قام ٱلنَّوْحُ ، وقام نسوةٌ : ليس في ك .

قامت ٱلنَّوْحُ، وقامت نسوةٌ، ويجوز: قام ٱلنَّوْحُ، وقام نسوةٌ، قال تعالى ﴿وقالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾[1]. ويدخل في ٱسم ٱلجنس فاعلُ نِعْمَ في نحو: نِعْمَ ٱلمرأةُ هند، يقول ذٰلك من لا يقول: قالَ فلانةُ.

وٱندرجَ تحت قوله « أو ظاهرًا متصلاً حقيقيَّ ٱلتأنيث » غير ما ذكر مثنى ٱلمؤنث، نحو: قامت ٱلهندانِ، وجمعُ ٱلسلامة منه، نحو: قامتِ ٱلهنداتُ، هٰذا مذهب أهل ٱلبصرة[2].

وذهب أهل ٱلكوفة إلى أنَّ حُكمه حُكم جمع ٱلتكسير منه، فيُذَكَّر على معنى «جَمْع»، ويُؤَنَّث على معنى « جماعة ». وٱختاره أبو علي[3]. وٱستدلّوا على ذٰلك بقوله تعالى ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتُ ﴾[4]، وبقول ٱلشاعر[5]:

عَشِيَّةَ قامَ ٱلنَّائحاتُ، وشُقِّقَتْ جُيُوبٌ بأيدي مَأْتَمٍ وخُدُودُ

وقولِ ٱلآخر[6]:

فَبَكَى بَناتِي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي وٱلطَّامِعُونَ إِلَيَّ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

ولا حُجة في ذٰلك: أمَّا ٱلآية فأجاب ٱلأستاذ أبو علي[7] بأنه وقع ٱلفصل بٱلضمير، فحَسُنَ حذف ٱلتاء. وأمَّا « قام ٱلنائحاتُ » فشذوذ، كقولهم: قالَ فلانةُ، أو رُوعِيَ فيه ٱلموصوف ٱلمحذوف، أي: قامَ ٱلنساءُ ٱلنائحاتُ. وأمَّا «فَبَكَى بَناتِي» فلأنه لم يَسْلَمْ فيه لفظ ٱلواحد، فجرى مجرى جمع ٱلتكسير.

---

(١) سورة يوسف: ٣٠.
(٢) ٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٢٦٧، وفيه مذهب ٱلكوفيين أيضًا. وٱنظر أيضًا ٱلملخص ١: ٢٨١ - ٢٨٢.
(٣) ٱلتكملة ص ٨٩.
(٤) سورة ٱلممتحنة: ١٠.
(٥) هو أبو عطاء ٱلسندي. ٱلحماسة ١: ٣٩١ [ٱلحماسية ٢٦٩] وفيه تخريجه.
(٦) هو عبدة بن ٱلطبيب كما في ٱلنوادر ص ١٩٣ وٱلمفضليات ص ١٤٨ [ٱلمفضلية ٢٧].
(٧) نسب إليه ٱبن أبي ٱلربيع في ٱلبسيط ص ٢٦٨ أنه حمله على إقامة ٱلصفة مقام ٱلموصوف، وٱلأصل: ٱلنساء ٱلمؤمنات.

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح[1]: « حكم ٱلتاء في تصحيح ٱلمؤنث حكمها في مفرده ومثناه ، فلا يقال قامَ ٱلهنداتُ إلا على لغة مَن قال : قالَ فلانةُ ؛ لأنَّ لفظ ٱلواحد في جمع ٱلتصحيح على ٱلحال ٱلتي كان عليها في ٱلإفراد وٱلتثنية ، فيتنَزَّل قولك قامتِ ٱلهنداتُ منْزلة قولك قامتْ هندُ وهندُ وهندُ ، هٰذا هو ٱلصحيح » ٱنتهى. وهو موافق لقول أهل ٱلبصرة إلا في قوله « فلا يُقال قامَ ٱلهنداتُ إلا على لغة من قال: قالَ فلانةُ ».

وقولُه **ولَحاقُها** إلى قوله **فبٱلعكس** مثال ٱلفصل بغير إلا : قامتِ ٱليومَ هندُ ، وقامَ ٱليومَ هندُ ، ٱلأجود لحاق ٱلتاء . ومثال ٱلفصل بإلاَّ : ما قامَ إلا هندٌ ، وما قامتْ إلا هندٌ ، ٱلأحسن عند ٱلمصنف ألاَّ تلحق ، ويجوز عنده أن تلحق .

وفي هٰذه ٱلمسألة ٱلثانية ـ وهي ٱلفصل بإلا ـ خلاف : فٱلذي ذهب إليه أصحابنا أنه يلزم ٱلحذف ، ولا يجوز « ما قامتْ إلا هندُ » إلا في ضرورة ٱلشعر ، نحو قول ٱلراجز[2]:

ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ ... في حَرْبِنا إلا بَنَاتُ ٱلعَمِّ

قال ٱلأخفش : يقولون : ما جاءني إلا ٱمرأةٌ ، فيُذَكِّرون حملاً على ٱلمعنى في « أحد » ، ولا يؤنثون إلا في ٱلشعر ، نحو قوله[3] :

.... فما بَقِيَتْ إلاَّ ٱلضُّلُوعُ ٱلْجَرَاشِعُ

---

(١) شرح ٱلتسهيل ١ : ١١٢ .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) هو ذو ٱلرمة يصف ناقته . وصدر ٱلبيت : « طَوَى ٱلنَّحْزُ وٱلأَجْرازُ ما في غُرُوضِها » . ديوانه ص ١٢٩٦ . ٱلنحز : ضرب ٱلأعقاب وٱلٱستحثاث في ٱلسير . وٱلأجراز : ٱلأرضون ٱللاتي لا تنبت ، ٱلواحد جُرْز . وٱلغُروض : جمع غَرْض ، وهو حِزام ٱلرَّحل . وٱلجَراشع : جمع ٱلجُرْشُع ، وهو ٱلمنتفخ ٱلجنبين . وآخره في ك ، ح : ٱلخواشع . وكذا ٱلحق في ن عن نسخة .

[٣: ٥٠/أ] **وحُكمُها مع جمع ٱلتكسير/ وشبهِه وجمعِ ٱلمذكر بٱلألف وٱلتاء حُكمُها مع ٱلواحد ٱلمجازيِّ ٱلتأنيث. وحُكمُها مع جمع ٱلتصحيح غيرِ ٱلمذكور آنفًا حُكمُها مع واحده. وحُكمُها مع ٱلبنينَ وٱلبنات حُكمُها مع ٱلأبناء وٱلإماء. ويُساويها في ٱللزوم وعَدَمه تاءُ مضارعِ ٱلغائبة، ونونُ ٱلتأنيث ٱلحرفية. وقد تَلحقُ ٱلفعلَ ٱلمسندَ إلى ما ليس واحدًا مِن ظاهرٍ أو مضمرٍ منفصلٍ علامةٌ كضميره.**

ش: جمع ٱلتكسير يشمل ٱلمذكر وٱلمؤنث، نحو ٱلزُّيود وٱلهُنود. ويعني بقوله **وشبهِه** ٱسم ٱلجمع في ٱلمذكر وٱلمؤنث، نحو قَوْم ونَوْح. ويعني بقوله **وجمعِ ٱلمذكر بٱلألف وٱلتاء** ما كان عاقلاً كٱلطَّلَحات[١]، وغيرَ عاقل كحُسَامات ودُرَيْهِمات. فهٰذه ٱلثلاثة ٱلأصناف يجوز أن تلحق ٱلتاء في فعله، ويجوز ألاَّ تلحق، ومن ذٰلك قوله تعالى ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[٢]، و﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾[٣]، ﴿وكَذَّبَ به قَوْمُكَ﴾[٤].

وقولُه **وحُكمُها مع جمع ٱلتصحيح غير ٱلمذكور آنفًا** أي: غير جمع ٱلمذكر بٱلألف وٱلتاء، وهو ما جُمع بٱلواو وٱلنون، أو بٱلألف وٱلتاء من ٱلمؤنث، نحو ٱلزَّيدون، وٱلهندات، حُكمُه حُكمُ واحده، فكما تقول قامَ زيدٌ تقول قامَ ٱلزَّيدونَ، وكما تقول قامتْ هندُ تقول قامت ٱلهنداتُ، وكما لا تقول فصيحًا قامَ هندُ لا تقول قامَ ٱلهنداتُ، وكما لا تقول قامتْ زيدٌ كذٰلك لا تقول قامت ٱلزَّيدونَ؛ لأنه بمنْزلة: قامَ زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ.

وأجاز ٱلكوفيون[٥]: قامت ٱلزَّيدونَ، أَجْرَوْا جمع ٱلمذكر ٱلسالم بٱلواو وٱلنون مُجرى جمع ٱلتكسير منه، فكما تجوز ٱلتاء في جمع ٱلتكسير كذٰلك تجوز في هٰذا ٱلجمع.

---

(١) ك: كٱلظلمات.

(٢) سورة ٱلشعراء: ١٠٥.

(٣) سورة ٱلحجرات: ١١.

(٤) سورة ٱلأنعام: ٦٦.

(٥) ٱلملخص ١: ٢٨١.

وٱلصحيح أنه لا يجوز ؛ إذ لم يُسمع من كلامهم : قامتِ ٱلزَّيدونَ ، وٱلقياس يأباه .

وقولُه **وحُكمُها مع ٱلبَنينَ وٱلبناتِ** هٰذا يجوز فيه إلحاق ٱلتاء وعدم إلحاقها ؛ لأنه لم يَسلَم فيهما بناء ٱلواحد ؛ ألا تَرى أنه لو جُمع على لفظ ٱلمفرد لكان ٱبْنُونَ وٱبْنات ، فلما لم يَسلَم فيه جرى مجرى ٱلتكسير لتغير لفظ ٱلواحد كما تغير جمع ٱلتكسير ، وقال ٱلشاعر [1] :

قالتْ بَنو عامرٍ : خالُوا بَني أَسَدٍ يا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَّارًا لأقوامِ

وقال ٱلآخر [2] :

حَمَتْهُ بَنُو ٱلرَّبْداءِ مِنْ آلِ يامِنٍ بأَسْيافِهِمْ حَتَّى أُقِرَّ وأُوقِرَا

وقوله **ويُساويها في ٱللزوم وعدمه تاءُ مضارعِ ٱلغائبة** ، مثاله : تَقومُ هندُ ، وتَضطَرِمُ ٱلنارُ ، ويَضطَرِمُ ٱلنارُ ، وتَحضرُ ٱلقاضيَ ٱمرأةٌ ، ويَحضرُ ٱلقاضيَ ٱمرأةٌ ، وتَقومُ ٱلهِنداتُ، ويَقومُ ٱلهِنداتُ، وما تَقومُ إلا هندُ، وما يَقومُ إلا/ هندُ . [٣: ٥٠/ب]

ومثل :

..... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

قولُه [3] :

وهل يَرْجِعُ ٱلتَّسْليمَ أو يَكْشِفُ ٱلعمى ثَلاثُ ٱلأَثافي وٱلرُّسُومُ ٱلبَلاقِعُ

لأنَّ أحدهما مُسنَد إلى ثلاث ، وٱلآخر مُسْنَد إلى ضميره ، وكِلا ٱلفعلين ٱلروايةُ فيه بٱلياء ، فلم تلحق علامة ٱلتأنيث ، وهي ٱلتاء .

---

(١) تقدم في ١ : ٢٧٦ و٤ : ٣٩ .

(٢) هو ٱمرؤ ٱلقيس يصف نخلاً . ديوانه ص ٥٧ . بنو ٱلربداء : قوم من ٱلحبشة . أُوْقِرَ : كمل جَمْلُه . ح : بنو ٱلزيدون .

(٣) هو ذو ٱلرمة . ديوانه ص ١٢٧٤ . ٱلعمى ههنا : ٱلجهل . وبلاقع : لا شيء فيها .

فأمّا قولُه[1]:

فَقُلْتُ لها : فِيْئِي ، فما يَسْتَفِزُّني ذَواتُ ٱلعُيُونِ وٱلبَنانِ ٱلْمُخَضَّبِ

فضرورة عند ٱلبصريين ، أو على حذف ٱلموصوف ، أي : ٱلنساءُ ذَواتُ . ومَقيس عند ٱلكوفيين ، يُجيزون : يقومُ ٱلهنداتُ ، كما أجازوا : قامَ ٱلهنداتُ

وجميع ما ذكرنا مما تجوز فيه ٱلتاء ولا تجب إذا فُصل بين ٱلفعل وبين ما أُسند إليه بـ«إلا» لا تجوز فيه ٱلتاء ٱللاحقة للماضي ولا تاء ٱلمضارع، وما رُوي من قراءة أبي رجاء ومالك بن دينار ﴿فأَصْبَحُوا لا تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾[2]. بٱلتاء وضمها ورفع ﴿مَسَاكِنُهُمْ﴾ قراءةٌ شاذة ضعيفة في ٱلعربية.

وقولُه **ونونُ ٱلتأنيث ٱلحرفية** مثاله: خَرَجْنَ أو يَخرُجْنَ ٱلهنداتُ، كما تقول: تَخرجُ ٱلهنداتُ، وخَرجت ٱلهنداتُ، وٱنْكَسَرْنَ ٱلقُدورُ، ويَنْكَسِرْنَ ٱلقُدورُ، كما تقول : ٱنْكَسَرَت ٱلقُدورُ، وتَنْكَسِرُ ٱلقُدورُ. قال ٱلمصنف[3] : «ومَنِ ٱلتزمَ ٱلتاء في قامتْ هندُ ـ وهي ٱللغة ٱلمشهورة ـ لا يستغني في نحو[4] قامت ٱلهنداتُ عن ٱلتاء وٱلنون ٱلحرفية» ٱنتهى، فيقول: تقومُ ٱلهنداتُ، أو يقمنَ ٱلهنداتُ، أو قُمْنَ ٱلهنداتُ. وهٰذه ٱلنون ٱلحرفية فرع من فروع لغة «أَكَلُوني ٱلبراغيثُ»[5]، فكان ينبغي ذكرها معها.

وقولُه **وقد تلحق** ... إلى آخره ٱللغة ٱلمشهورة ألاَّ تلحق هٰذه ٱلعلامةُ ٱلفعلَ إذا أُسند إلى ما ذكر ، ومِنَ ٱلعرب مَن يُلحقه ألفَ ٱلتثنية وواوَ ٱلجمع ونونَ

---

(١) تقدم في ١ : ٧٨ .

(٢) سورة ٱلأحقاف : ٢٥ . وقرأ بها أيضًا ٱلجحدري وٱلأعمش وٱبن أبي إسحاق وٱلسلمي . ٱلبحر ٱلمحيط ٨ : ٦٤ ـ ٦٥ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١١٧ ـ ١١٨ .

(٤) نحو : ليس في ك .

(٥) تقدم تخريجها في ١ : ١٦٨ .

ٱلإناث. وٱلمختار أنَّها علامات[1] كتاء ٱلتأنيث، تدلُّ على تثنية ٱلفاعل وجمعه كما دَلَّت ٱلتاء على تأنيثه. وهٰذه ٱللغة يُسميها ٱلنحويون لغةَ «أَكَلُوني ٱلبراغيثُ».

وٱختلف ٱلنحويون في تخريجها[2]: فذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وأنَّ ما بعدها بدل منها. وذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وما بعدها مبتدأ، وتلك ٱلجملة ٱلسابقة في موضع ٱلخبر. وٱلصحيح ما قَدَّمناه مِن أنَّها حروف دالَّة على ٱلتثنية وٱلجمع؛ لنقل أئمة ٱلعربية وٱتفاقهم على أنَّها لغة لقوم من ٱلعرب مخصوصين، قال س[3]: «وٱعلم أنَّ مِنَ ٱلعرب مَنْ يقول: ضَرَبُوني قومُك، وضَرَباني أخَواك».

وحكى ٱللغويون[4] أنَّ أصحاب هٰذه ٱللغة هم طَيِّئ، يلتزمون ٱلعلامة أبدًا، ولا يفارقونها. وحكى أيضًا بعض ٱلرواة أنَّها مِن لغة/ أَزْدِ شَنُوءة. ولو كان على ما [٣: ٥١/أ] زَعم بعضهم مِن أنَّها ضمائر لَمَا ٱختصَّت به طائفة من ٱلعرب دون باقيهم.

وقولُه **مِن ظاهر** مثال ما جاء من ذٰلك في ٱلتثنية في ٱلفعل ٱلماضي: «ٱلتَقَتا

---

(١) في حاشية ن ما نصه: «وهٰذا ضعيف لثلاثة أوجه: أحدها أنه لزمت ٱلعلامة في ٱلمؤنث خيفة ٱللبس؛ لأن ٱلمؤنث قد يكون بغير علامة، وقد يسمى ٱلمؤنث بٱلمذكر، وأما ٱلتثنية وٱلجمع فيُستفاد ٱلحكم من صيغتهما من غير لَبس، فلم يحتاجا إلى علامة. وٱلوجه ٱلثاني أن ٱلتأنيث لازم للكلمة، فلزمت له علامة، تدل على لزومه، وأما ٱلتثنية وٱلجمع فمعانٍ مفارقة، فلا تحتاج إلى دليل يدل على مفارقتها. وٱلثالث أن دعوى ٱلحرفية غير مسموعة؛ لأن أصلها أن تكون ضمائر، ووجب ٱستصحاب ٱلأصل، بخلاف تاء ٱلتأنيث، فإنه ليس لها في ٱلآسمية [أصل] يُستصحب، فٱفترقا. فإذا بطل حرفيتها يثبت كونها ضمائر. وفي أكلوني ٱلبراغيث شذوذان: أحدهما جعلهم ٱلواو لما لا يعقل. ٱلثاني تسمية ٱلقرص أكلاً، فكأنهم لما آذتهم نزلوها منزلة ٱلعقلاء». ٱلمغني لٱبن ٱلفلاح.

(٢) ٱنظر علىٰ سبيل ٱلمثال شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ١٨ - ١٩ وأمالي ٱبن ٱلشجري ١ : ٢٠٠ - ٢٠٣ وٱلبسيط في شرح ٱلجمل ص ٢٦٩ - ٢٧١.

(٣) ٱلكتاب ٢ : ٤٠.

(٤) ن، ح: ٱلبصريون. ك، وحاشية ن عن نسخة: ٱللغويون.

حَلْقَتا ٱلبطان»[1]، وقولُ ٱلشاعر[2]:

تَوَلَّى قِتالَ ٱلمارِقِينَ بِنَفْسِهِ وقد أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقولُ ٱلآخر[3]:

أُلْفِيَتا عَيناكَ عندَ ٱلقَفا أَوْلَى فأَوْلَى لَكَ ذا واقِيَهْ

وفي ٱلحديث من كلام وائل بن حجر: «ووَقَعَتا رُكْبَتاه إلى ٱلأرض»[4].

ومِمَّا جاء من ذٰلك فيها ٱلْمضارع قولُ وائل بن حجر: «قَبلَ أنْ تَقَعَا كَفَّاه»[5].

ومما جاء من ذٰلك ٱلماضي في ٱلجمع ٱلمذكر قول ٱلشاعر[6]:

بَنِي ٱلأرضِ قد كانوا بَنِيَّ ، فعَزَّني عليهم لآجالِ ٱلْمَنايا كِتابُها

ومما جاء من ذٰلك فيه ٱلمضارع قول ٱلشاعر[7]:

يَلُومُونَنِي في ٱشْتِراءِ ٱلنَّخيـ ـيلِ أَهْلي ، فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

---

(١) ٱلبطان للقَتَب ٱلحِزام ٱلذي يُجعل تحت بطن ٱلبعير ، وفيه حلقتان ، فإذا ٱلتقتا فقد بلغ ٱلشَّدُّ غايتَه . يُضرب في ٱلحادثة إذا بلغت ٱلنهاية . أمثال أبي عبيد ص ٣٤٣ ومجمع ٱلأمثال ٢ : ١٨٦ وٱلكامل ص ٢٨ . وٱلفعل فيهن بدون ألف .

(٢) هو عبيد ٱلله بن قيس ٱلرقيات . ملحق ديوانه ص ٣٣١ [تحقيق د. إبراهيم عبد ٱلرحمٰن] وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ١٣٨ - ١٤٠ [٥٩٠] .

(٣) عمرو بن مِلْقَط . ٱلنوادر ص ٢٦٨ وأمالي ٱبن ٱلشجري ١ ٢٠١ وفيه تخريجه .

(٤) سنن أبي داود ١ : ١٩٦ ، ٢٢٢ وعون ٱلمعبود ٢ : ٣٠٦ و٣ : ٤٨ .

(٥) سنن ٱلبيهقي ٱلكبرى ٢ : ٩٨ وعون ٱلمعبود ٢ : ٣٠٦ و٣ : ٤٨ .

(٦) هو ٱلفرزدق يرثي آبنيه . ديوانه ص ٨٨٦ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ . بني ٱلأرض : خبر لكان مقدم عليها ، وٱلواو في كانوا علامة ٱلجمع . وعَزَّني : غلبني .

(٧) هو أمية بن أبي ٱلصلت أو أُحيحة بن ٱلجُلاح . ويروى آخره يعذل . ذيل ديوان أمية ص٥٤٤ - وتخريجه في ص ٦١٩ - ٦٢٠ - ومعاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٣١٦ وسر صناعة ٱلإعراب ص ٦٢٩ وٱلعيني ٢ : ٤٦٠ وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ١٣٢ - ١٣٤ [٥٨٨] .

ومما جاء من ذٰلك ٱلماضي في جمع ٱلمؤنث قوله[1]:

نُتِجَ ٱلرَّبيعُ مَحاسِنًا أَلْقَحْنَها غُرُّ ٱلسَّحائبْ

وقول ٱلآخر[2]:

رَأَينَ ٱلغَواني ٱلشَّيبَ لاحَ بِمَفْرِقي فأَعْرَضْنَ عَنِّي بِٱلْخُدودِ ٱلنَّواضِرِ

ومما جاء من ذٰلك ٱلمضارع قول ٱلشاعر[3]:

ولكنْ دِيافِيٌّ أبوه وأُمُّهُ بِحَوْرانَ ، يَعْصِرْنَ ٱلسَّليطَ أقارِبُهْ

فرع ملخص من كلام ٱبن هشام: لو فُكَّت ٱلتثنية أو ٱلجمع في ٱلضرورة لم تلحق علامة ٱلتثنية ولا ٱلجمع، وكذٰلك لو منع مانع من المتفقين في ٱللفظ وٱلمعنى من ٱلتثنية أو ٱلجمع كبقاء ٱلآسمين أو ٱلأسماء على علميتهما أو علميتها، وكذٰلك لو جيء بآسمين مختلفين أو أسماء مختلفة، فلا يجوز: قاما رجلٌ ورجل، أو قاما زيدٌ وزيد، وهما باقيان على علميتهما، أو قاما زيدٌ وعمرو، وجاءوا زيدٌ وعمرو وبكر. ويُستدلُّ بهٰذا على فساد مَن ذهب إلى أنها ضمائر، وأنَّ ما بعدها مرفوع بٱلآبتداء؛ إذ لو كان كذٰلك لم تمتنع هٰذه ٱلمسائل، ولو رفع ٱلضمير ٱلمثنى وهو قبله لجاز أن يرفع ضمير ٱلمفرد وهو قبله، وجاز أن ننوي في ٱلفعل من قولنا قامَ زيدٌ ضميرًا على حد ٱلتأخير، فيكون زيدٌ مبتدأً. قال ٱبن هشام: «وهٰذا لم يقل به / أحد[4] علمناه» ٱنتهى. [٣: ٥١/ب]

---

(١) هو أبو فراس ٱلحمداني. ديوانه ص ٢٩. وٱلبيت من غير نسبة في ٱلعيني ٢ : ٤٦٠.

(٢) هو محمد بن عبيد ٱلله ٱلعتبي كما في معجم ٱلشعراء للمرزباني ص ٣٥٧. ونسب في ٱلعقد ٱلفريد ٣ : ٤٣ لمحمد بن أمية، وأوله فيه: «رأَتْني ٱلغَواني ٱلشَّيبُ».

(٣) هو ٱلفرزدق. ديوانه ص ٥٠ وٱلكتاب ٢ : ٤٠ وٱلخزانة ٥ : ٢٣٤ ـ ٢٤١ [٣٧٦]. يهجو عمرو بن عفراء ٱلضبي بأنه قروي من دياف، وهي قرية بٱلشام. وحوران : من مدن ٱلشام. وٱلسليط : ٱلزيت.

(٤) أحد : ليس في ك.

وما ذهب إليه من أنه إذا جيء بآسمين مختلفين أو أسماء مختلفة ، نحو : قاما زيدٌ وعمرو ، وجاءوا زيدٌ وعمرٌو وبكر ، لم تلحق علامة ٱلتثنية ولا ٱلجمع ـ ليس بصحيح ، وٱلسماع يرد عليه ، وهو ما تقدم لنا إنشاده من قول ٱلشاعر :

تَوَلَّى قِتالَ ٱلمارِقِينَ بِنَفْسِهِ وقد أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقال آخر [1] :

ذَرِينِي لِلْغِنَى أَسْعَى ، فإنِّي رَأيتُ ٱلناسَ ، شَرُّهُمُ ٱلفَقِيرُ

وأَهْوَنَهم وأَحْقَرَهُمْ عليه وإنْ كانا لَهُ نسبٌ وخِيْرُ

فهٰذه ٱلعلامة قد لحقت ، وجاء بعدها آسمان مختلفان .

فرع : ٱلصفة تجري في هٰذه ٱللغة مجرى ٱلفعل ، قال س [2] : « قال ٱلخليل : فإنْ ثَنَّيتَ أو جمعت فإنَّ ٱلأحسن أن تقول : مررتُ برجلٍ قُرَشِيَّانِ أَبواه [3] ، وبرجلٍ كَهْلُونَ أصحابُه » . قال ٱلخليل [4] : « مَن قال أَكَلُوني ٱلبَراغيثُ أَجرَى هٰذا على أوَّله ، فقال : مررتُ برجلٍ حَسَنَيْنِ أبواه [5] ، ومررتُ بقومٍ قُرَشِيِّيْنَ آباؤُهم . وكذٰلك أَفْعَلُ ، نحو أَعْوَرَ وأَحْمَرَ ، تقول : مررتُ برجلٍ أَعْوَرَ أَبواه ، وإنْ شئتَ قلتَ : برجلٍ أَحْمَرانِ أَبواه ، تجعله آسمًا . ومَن قال أَكَلُوني ٱلبَراغيثُ قلتَ على حدِّ قوله : مررتُ برجلٍ أَعْوَرَيْنِ أَبواه » آنتهى .

ولم يأت في هٰذا ٱلتمثيل [6] إلا نكرة، فإن عرَّفت ٱلوصف بأل فهل يجري هٰذا ٱلوصف على لغة أَكَلُوني ٱلبَراغيثُ مجراه نكرة، فيرفع ٱلظاهر، فيه خلاف:

---

(١) هو عروة بن ٱلورد . ديوانه ص ١٢٣ ، وفيه تخريجهما .

(٢) ٱلكتاب ٢ : ٤١ .

(٣) ك ، ن ، ح : مررت برجلين قرشيان أخواه . صوابه في ٱلكتاب .

(٤) ٱلكتاب ٢ : ٤١ .

(٥) ك ، ح : مررت حسنين أبواهما . ن : مررت برجلين حسنين أبوهما .

(٦) ك : ٱلقبيل .

قال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع: كل صفة ترفع ٱلٱسم ٱلظاهر فٱلأفصح فيها ألا تُثَنَّى ولا تجمع جمع ٱلسلامة، ويجوز أن تُثَنَّى وتُجمَع على لغة أَكَلُوني ٱلبَراغيثُ، فتقول: إنَّ ٱلقائمَينِ أَبواهما كانتا مُنْطَلِقَتينِ[1] جارِيَتاهما، وفي ٱلجمع: إنَّ ٱلقائمِينَ آباؤُهم كُنَّ مُنْطَلقاتٍ[2] جَواريهم.

وقال ٱبن عصفور: ويجوز[3] في مسألة أبي ٱلقاسم - يعني ٱلزَّجَّاجي - إنَّ ٱلقائمَ أبوه كانَ مُنطلقةً جاريتُه، تثنية ٱلقائمة ومُنطَلِقة وجمعهما على لغة مَن قال أَكَلُوني ٱلبَراغيثُ؛ لأنَّ ٱسم ٱلفاعل إذا رَفع ٱلظاهر كان حكمه حكم ٱلفعل إذا رَفع ٱلظاهر، فتقول: إنَّ ٱلقائمَينِ أبواهما كانا مُنطلقتَينِ جاريتاهما، وإنَّ ٱلقائمِينَ آباؤُهم كانُوا مُنطَلقاتٍ جَواريهم .

وحُكي عن ٱبن عصفور أيضًا أنه إذا عُرِّفَ هٰذا ٱلوصف بأل لم يرفع ٱلظاهر في هٰذه ٱللغة . وكأنَّ علة ذٰلك - وٱلله أعلم - أنه إذا عُرِّف بأل لم يقع موقع ٱلفعل لأنَّ ٱلفعل نكرة ، وقد تقدم لنا في أوائل باب ٱلٱبتداء[4] أنَّ ٱلوصف ٱلرافع ما يغني / عن ٱلخبر لا يجوز تعريفه ، فتقول: أقائمٌ ٱلزيدانِ؟ ولا يجوز : ٱلقائمُ ٱلزَّيدانِ؟ وهٰذه ٱللغة عند جمهور ٱلنحويين ضعيفة، وقد ذكرنا أنها لغة طيئ، وهي لغة أزد شَنوءة، فلا تكون ضعيفة. [٣: ٥٢/أ]

وقولُه **أو مضمرٍ منفصل** مثاله: ٱلزيدانِ ما قاما إلا هما، وٱلزيدونَ ما قاموا إلا هم ، وٱلهنداتُ ما قُمْنَ إلا هُنَّ.

وقولُه **علامةٌ كضميره** تقدم ٱلخلاف في ذٰلك، وأنَّ ٱلأصح أنَّها حروف علامة لتثنية ٱلفاعل وجمعه، كما أنَّ التاء علامة لتأنيث ٱلفاعل.

---

(١) ك : متطلعتين . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٢) ك : متطلعات . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٣) ن : ولا يجوز .

(٤) تقدم ذٰلك في ٱلجزء ٱلثالث ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

وفي ٱلبسيط : «كونها حروفًا أقرب؛ لأنه إمَّا أن يكون ما بعدها فاعلاً، ولا يكون؛ لأنَّ ٱلفعل لا يكون له فاعلان. أو بدلاً، ولا يكون؛ لأنه يُقَدَّر حَذف وتنْزيل شيء منْزلة آخر لا يحتاج إليه، وٱلأصل عدمه. وٱلصحيح أنه يُحتمل في هٰذا، ويلزم أن تجعل ٱلنون كذٰلك إذا قلت: قُمْنَ ٱلهنداتُ، ولا يكون؛ لأنه فاعل بدليل تغيير آخر ٱلفعل، ولا يكون للعلامة كما في قامَتْ وضربَتْ» ٱنتهى.

ولا يلزم حصره في أنْ يكون ما بعد هٰذه ٱلعلامات فاعلاً أو بدلاً ؛ لأنه قد قيل إنه مبتدأ .

وقوله[1] **كضميره** يعني أنها ألف تثنية، وواو جمع، ونون جمع، كٱلضمائر سواء، تُطابق ما بعدها كما تُطابق لو كانت ضمائر.

وقال ٱلسهيلي : « أَلفيتُ في كتب ٱلحديث ٱلمروية ٱلصحاح ما يدل على كثرة هٰذه ٱللغة وجودتها ، نحو ما جاء من قول وائل بن حجر في سجود ٱلنبي - عليه ٱلسلام - (ووَقَعَتا رُكْبَتاه إلى ٱلأرض قبل أنْ تَقَعا كَفَّاه)[2] ، ونحو قوله (يَخْرُجْنَ ٱلعَواتقُ وذَواتُ ٱلخُدُورِ)[3] ، ونحو (يَتعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بٱلليلِ وملائكةٌ بٱلنهارِ)[4] ، أخرجه في ٱلموطأ . فٱلألف وٱلواو وٱلنون حروف ، لكني أقول في حديث ٱلموطأ : ٱلواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديث مختصر ، رواه ٱلبَزَّار مطوَّلاً مجردًا ، فقال فيه (إنَّ للهِ ملائكةً يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بٱلليل وملائكةٌ بٱلنهار) ، فـ(ملائكةٌ) على هٰذه ٱلرواية بدل من ٱلضمير في يَتعاقبون . وفي آخره

---

(١) وقوله كضميره ... كما يطابق لو كانت ضمائر : ليس في ك .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٠٤ .

(٣) هٰذا جزء من حديث صحيح أخرجه ٱلبخاري ومسلم في صحيحيهما ، وغيرهما ، لكن ليس بهٰذه ٱلرواية، وبهٰذه ٱلرواية أخرجه ٱبن حجر في تغليق ٱلتعليق ٢ : ٢٠٣ . ٱلعواتق: جمع عاتق ، وهي ٱلجارية ٱلبالغة .

(٤) تقدم تخريجه في ١ : ١٨٨ - ١٨٩ ، وأشار هناك أيضًا إلى رواية ٱلبزار .

(وتَرَكْناهم وهُمْ يُصَلُّونَ، فاغْفِرِ لهم اللَّهُمَّ يومَ الدِّينِ)، وليس هٰذا في حديث مالك، فدلَّ على أنه مختصر من ذٰلك الحديث» انتهى كلام السهيلي.

ودلَّ على خلاف ما يذهب المصنف إليه في قوله (يَتعاقَبُونَ فيكم مَلائكةٌ) من أنه على لغة : أَكَلُوني البَراغيثُ ، حتى قال[1] : « وقد تَكَلَّمَ بها النبي ـ عليه السلام ـ فقال : (يَتعاقَبُونَ فيكم مَلائكةٌ باللَّيلِ ومَلائكةٌ بالنَّهارِ) » . وعلى ما رواه البَزَّار لا يكون النبيُّ تَكَلَّمَ بها ؛ لأنَّ قبله (إنَّ للهِ مَلائكةً يَتعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ باللَّيلِ وملائكةٌ بالنهارِ) ، وكثيرًا ما يقول المصنف : على لُغة يَتعاقَبُونَ فيكم .

ص : ويُضمَرُ جَوازًا فِعلُ الفاعل الْمُشْعِرُ به ما قبلَه ، والْمُجابُ به نفيٌ أو استفهام . ولا يُحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلولِ عليه / ، ويَرفَع تَوَهُّمَ الحذفِ إنْ خَفِيَ الفاعلُ جعلُه مصدرًا منويًّا ، أو نحو ذٰلك . [٣: ٥٢/ب]

ش : مثال ذٰلك قراءة ابن عامر وأبي بكر ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ ﴾[2]، التقدير: يُسَبِّحُ رجال، فحذف « يُسَبِّحُ » لدلالة « يُسَبَّحُ » عليه؛ إذ لا يجوز أن يرتفع « رِجالٌ » بـ« يُسَبَّحُ » المبني للمفعول.

قال المصنف[3]: «ولا يجوز هٰذا الاستعمال إلا فيما كان هٰكذا»، يعني ألاَّ يلتبس بالمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله . قال[4]: «فلو قيل : يُوعَظُ في المسجد رِجالٌ، على معنى : يَعِظُ رجالٌ ـ لم يَجُز لصلاحية إسناد يُوعَظُ إليهم، فلو قيل[5]: يُوعَظُ في المسجد رِجالٌ زيدٌ جاز لعدم اللبس». قال المصنف[6]: «ومن الجائز لعدم

---

(١) شرح التسهيل ٢ : ١١٦ .

(٢) سورة النور : ٣٦ ـ . السبعة ص ٤٥٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١١٨ .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١١٨ .

(٥) يوعظُ في المسجد رجالٌ ... فلو قيل : ليس في ك .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١١٨ ـ ١١٩ باختصار .

ٱللبس قولُ ٱلشاعر[1] :

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارِعٌ لِخُصُومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ ٱلطَّوائحُ

ومثلُه قول ٱلآخر[2] :

حَمامةَ بَطْنِ ٱلواديَيْنِ ، تَرَنَّمِي سُقِيتِ مِنَ ٱلغُرِّ ٱلغَوادي مَطيرُها

هٰكذا رواه ٱلحُفَّاظ ، ومَن قال (سَقاك) فتارِكٌ للرواية وآخذٌ بٱلرأي .

ومِن إضمار فعلِ ٱلفاعل لِكَونِ ما قبلَه يُشْعِرُ به قولُ ٱلشاعر[3] :

أَرَى ٱلأيامَ لا تُبْقي كَرِيمًا ولا ٱلعُصْمَ ٱلأَوابِدَ وٱلنَّعامَا

ولا عِلْجَانِ ، يَنْتابانِ رَوْضًا نَضيرًا نَبْتُهُ ، عُمًّا ، تُؤامَا»

وهٰذا ٱلذي ذهب إليه ٱلمصنف في هٰذه ٱلأبيات لا يتعين :

أمَّا ٱلبيت ٱلأول فيمكن أن يكون ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعله هو ضارِع ، ويكون يَزيدُ منادًى ، أي : لِيُبْكَ ضارِعٌ - يا يزيدُ - بفَقدِك ، فإنه يصير كٱلمفقود ٱلذي ينبغي أن يُبكى إذ لا يجد مثلك ، فلا يكون يَزيدُ هو ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعله، وضارِعٌ فاعلاً ، تقديره : يَبْكيه ضارِعٌ .

وأمَّا ٱلثاني فيمكن أن يكون مَطيرُها بدلاً من ٱلضمير ٱلمستكن في ٱلغَوادي إذ فيه ضمير يعود على ٱلغُرِّ ، أي : ٱلبواكي هي مَطيرُها ، ولا يكون مَطيرُها فاعلاً بفعل محذوف ، ٱلتقدير : يَسْقيها مَطيرُها .

---

(١) هو ٱلحارث بن نَهيك أو غيره . وهو في ٱلكتاب ١ : ٢٨٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ . وقد تقصيتُ ٱلقول في نسبته في إيضاح ٱلشعر ص ٥٠٢ . ٱلضارع : ٱلذليل ٱلخاضع . وٱلمختبط : طالب ٱلمعروف ٱلمحتاج . وتطيح : تذهب وتهلك . وٱلطوائح : ٱلمهلكات .

(٢) تقدم في ٢ : ٧١ .

(٣) هو صخر ٱلغي ٱلهذلي . وٱلبيتان في شرح أشعار ٱلهذليين ص ٢٨٧ ، ٢٨٩ وبينهما خمسة أبيات . ٱلعُصم : ٱلوعول . وٱلأوابد : ٱلمستوحشة . وٱلعِلْج : ٱلحمار ٱلغليظ . وينتابان : يأتيان . وٱلعُمّ : ٱلطِّوال . وتُؤام : ينبت ٱثنين ٱثنين .

وأمَّا ٱلثالث فيمكن أن يكون « ولا علْجانِ » منصوبًا معطوفًا على ٱلمنصوب قبله ، ويكون ذٰلك على لغة مَن يجري ٱلمثنَّى بٱلألف رفعًا ونصبًا وجرًّا ، وهي لغة طوائف من ٱلعرب ، منهم بنو ٱلحارث بن كعب [1] .

وأمَّا قول ٱلمصنف « إنَّ ذٰلك جائز إذا عدم ٱللبس » فٱلذي عليه جمهور ٱلنحويين أنَّ مثل هٰذا لا يقاس . وذهب بعضهم إلى ٱلقياس فيه ، وهو مذهب ٱلجرمي وٱبن جني [2] ، فيجوز عندهم : أُكِلَ ٱلطعامُ زيدٌ ، وشُرِبَ ٱلماءُ عمرٌو ، وأُوْقِدَ ٱلنارُ محمدٌ .

وفي ٱلبسيط : فأمَّا في ٱلخبر - يعني إذا كان ٱلفعل خبرًا - فإنه يجوز ، يعني إضماره . قال : بشرط ، وهو إذا كان في ٱلكلام ما يدل عليه بأن يُذكَر فعلٌ / من معناه أو من لفظه ومعناه . وذكر آيَتَي ٱلتسبيح وٱلتزيين [3] ، وقولَ ٱلشاعر: « لِيُبْكَ. ٱلبيت ». [٣: ٥٣/أ]

وقوله [4] :

أَسْقَى ٱلإلهُ عُدُواتِ ٱلوادي وجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غادي

كُلُّ أَجَشَّ حالِكِ ٱلسَّوَادِ

---

(١) تقدم ذكر تلك ٱلطوائف في ١ : ٢٤٥ - ٢٤٨ .

(٢) ٱنظر ٱلمحتسب ١ : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) يعني بآية ٱلتسبيح ٱلآية ٣٦ من سورة ٱلنور ٱلتي ذكرت قبل قليل ، ويريد بآية ٱلتزيين ٱلآية ١٣٧ من سورة ٱلأنعام ، وهي قوله تعالى ﴿ وكذٰلكَ زُيِّنَ لكَثيرٍ منَ ٱلمُشْرِكينَ قَتْلُ أولادهم شُرَكاؤُهم ﴾ برفع ﴿ قَتْل ﴾ و﴿ شُرَكاؤُهم ﴾ . وهي قراءة أبي عبد ٱلرحمٰن ٱلسلمي وٱلحسن وأبي عبد ٱلملك قاضي ٱلجند صاحب آبن عامر . وسيذكر ٱلشارح تخريجها بعد قليل . ٱنظر ٱلكتاب ١ : ٢٩٠ وٱلمحتسب ١ : ٢٢٩ وإعراب ٱلقرآن للنحاس ٢ : ٩٧ - ٩٨ وٱلبحر ٱلمحيط ٤ : ٢٣١ .

(٤) ٱلرجز في ملحق ديوان رؤبة ص ١٧٣ ، وهو من غير نسبة في ٱلكتاب ١ : ٢٨٩ وٱلمحتسب ١ : ١١٧ وٱلخصائص ٢ : ٤٢٥ . عدوات ٱلوادي : شواطئه ، جمع عدوة ، بتثليث ٱلعين . وٱلملث من ٱلمطر : ٱلدائم ٱللازم . وٱلأجش : ٱلشديد صوت ٱلرعد .

يريد : سَقاها كُلُّ أَجَشَّ ، وكذا : زيدٌ ، جواب : مَنْ ضُرِبَ ؟ أي : ضُرِبَ زيدٌ . آنتهى ، وفيه تلخيص .

وأجاز بعض آلنحويين : زيدٌ عمرًا ، بمعنى : لِيَضْرِبْ زيدٌ عمرًا ، إذا كان ثَمَّ دليل على إضمار الفعل ، و لم يُلبس .

وقد منع س [1] ذٰلك وإنْ لم يُلبس ؛ لأنَّ إضمار فعل آلغائب هو على طريق آلتبليغ ، وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ؛ لأنَّ المعنى : قُلْ له لِيَضْرِبْ ، فكَثُرَ آلإضمارُ ، فرُفِضَت .

ولا يتعين ما قَدَّره آلمصنف ولا غيره من أنَّ ﴿ رِجَالٌ ﴾ مرفوع بـ﴿يُسَبِّحُ﴾ مضمرة لدلالة ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ عليه ؛ لأنه يجوز أن يكون ﴿ رِجَالٌ ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : آلمُسَبِّحُ رجالٌ ، يدل عليه ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ ﴾ .

وفي آلبسيط : « ويجوز فيها أن تكون على تقدير آبتداء نزل على آستفهام مقدَّر فيما كان فيه إبهام ، نحو قولك :

لِيُبْكَ يَزيدُ ....

فقيل : مَنِ آلباكي ؟ فقيل : آلباكي ضارِعٌ لخصومة . وآلمُزَيِّنُ شركاؤُهم ، كما تقول : ألا رَجُلَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو . قال س [2] : (كأنه قيل : مَنْ هٰذا آلمُتَمَنِّي ؟ فقال : زيدٌ أو عمرٌو) ، فكذٰلك تلك » آنتهى .

وقد خَرَّج بعضُ آلنحويين [3] قراءةَ مَن قرأ ﴿ وكَذٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ مبنيًا للمفعول على إضمار فعل ، تقديره : زَيَّنَه شركاؤُهم .ولا يتعين هٰذا آلتخريج إذ يمكن أن يكون آرتفاع ﴿ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾

---

(١) آلكتاب ١ : ٢٥٤ .

(٢) آلكتاب ١ : ٢٨٩ .

(٣) هٰذا تخريج سيبويه وآلفراء . آلكتاب ١ : ٢٩٠ ومعاني آلقرآن ١ : ٣٥٧ .

على أنه فاعل بٱلمصدر ، أي : أنْ قَتَلَ أولادَهم شركاؤُهم [1] .

قال بعضهم : وٱلتخريج الأول أَولَى لأمرين :

أحدهما : أنَّ ٱلمصدر لا يضاف إلى ٱلمفعول مع وجود ٱلفاعل إلا في قليل .

وٱلآخر : أنَّ ٱلشركاء ليسوا بقاتلين ، إنما هم مُزَيِّنُون . ويدلُّ على ذٰلك ٱلقراءةُ الثانية ، وهي قراءة ﴿ زَيَّنَ ﴾ بفتح ٱلزاي ، ولا يكون ٱلشركاء قاتلين إلا بمجاز . قال ٱلمصنف في ٱلشرح [2] : «ومثله [3] :

غَداةَ أَحَلَّتْ لٱبْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبيطاتِ ٱلسَّدائفِ وٱلخَمْرُ

وٱلخمرُ فاعلُ حَلَّتْ مضمرًا لإشعارِ أَحَلَّتْ به» ٱنتهى.

وٱتَّبع ٱلمصنفُ في هٰذا ٱلبيت قولَ ٱلزَّجَّاجي، قال ٱلزَّجَّاجي في (ٱلجُمَل) [4]: «ومنهم مَن يرويه برفع ٱلطعنة ونصب ٱلعَبيطات ». وليس ذٰلك برواية ، وإنما هو إصلاح من ٱلكسائي، وذٰلك [5] أنَّ يونس بن حبيب سأل ٱلكسائي عن إنشاد هٰذا ٱلبيت، فأنشده برفع / ٱلطعنة ونصب ٱلعبيطات ، فقال له يونس : علامَ تَرفع ٱلخمر ؟ فقال: على ٱلٱستئناف وٱلقطع، فقال له: ما أَحْسَنَ ما قُلْتَ لولا أن ٱلفرزدق أنشدنيه مقلوبًا. يعني يونس أنه أنشده بنصب طعنة ورفع عبيطات ٱلسدائف، فيكون وٱلخمر معطوفًا على عبيطات، فلا يكون مرفوعًا على فعل محذوف. ومعنى ٱلقلب هو أنْ جعل ٱلعبيطات وٱلخمر هي ٱلتي أَحَلَّت طعنة، وفي ٱلحقيقة ٱلطعنة هي ٱلتي أَحَلَّت له أكلَ ٱلعبيطات وشربَ ٱلخمر. [٣: ٥٣/ب]

---

(١) هٰذا تخريج قطرب كما في ٱلمحتسب ١ : ٢٣٠ .

(٢) ٢ : ١١٩ .

(٣) ٱلبيت للفرزدق . ديوانه ص ٣١٧ وٱلكامل ص ٤٧٦ . ٱلعبيط : ٱللحم ٱلطري . وٱلسدائف : جمع ٱلسديف ، وهو شحم ٱلسنام .

(٤) ٱلجمل ص ٢٠٤ .

(٥) ٱنظر ٱلحكاية في ٱلكامل ص ٤٧٦ ومجالس ٱلعلماء ص ٢١ - ٢٢ وٱلحلل ص ٢٨١ .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[1]: « ومثلُه قولُ ٱلشاعر[2]:

ولَمْ تُبْقِ أَلْواءُ ٱلثَّماني بَقِيَّةً مِنَ ٱلرُّطْبِ إلا بَطْنُ وادٍ وحاجِرُ

أنشده أبو علي في ٱلتذكرة، وقال : رُفع على معنى: بَقِيَ بَطنُ وادٍ وحاجِرٌ » ٱنتهى.

ومثله قول ٱلآخر[3]:

وعَضُّ زَمانٍ ـ يا بْنَ مَرْوانَ ـ لَمْ يَدَعْ مِنَ ٱلْمالِ إلا مُسْحَتًا ، أو مُجَلَّفُ

في رواية من روى « يَدَع » بفتح ٱلدال، وجعل معناه: لم يُبْقِ إلا مُسْحَتًا، ويرتفع مُجَلَّف على إضمار فعل، تقديره: أو بَقِيَ مُجَلَّف[4]، على أحسن ٱلتأويلات ٱلخمس[5] في رفع مُجَلَّف.

وقولُه **وٱلْمُجابُ به نفيٌ** مثالُه قولك : بلى زيدٌ ، لِمَنْ قال : ما جاءَ أحدٌ ، ٱلتقدير : بلى جاءَ زيدٌ . ومثلُه قولُ ٱلشاعر[6]:

تَجَلَّدْتُ حتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ ٱلوَجْدِ شيءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ ٱلوَجْدِ

أي: بَلْ عَرَاهُ أَعْظَمُ ٱلوَجْدِ.

---

(١) ٢ : ١١٩ ـ ١٢٠ .

(٢) هو ذو ٱلرمة . ديوانه ص ١٠٢١ . ألواء : جمع لِوًى ، وهو منقطَع ٱلرمل . وٱلثماني : هضبات ثمان في أرض بني تميم . وٱلرُّطْب : ٱلكلأ ٱلغضّ . وحاجر : موضع مطمئن وحوله مكان مشرف فيه ماء . ك : وحاجز ، وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٣) هو ٱلفرزدق . ديوانه ص ٥٥٦ وجمهرة أشعار ٱلعرب ص ٨٨٨ [٤٣] وإيضاح ٱلشعر ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧ وفيه تخريجه ، وٱنظر أيضًا ص ٥٧٧ ـ ٥٧٩ . عض ٱلزمان : شدته . وٱلمسحت : ٱلمهلك . وٱلمجلف : ٱلذي بقي منه بقية . ك ، ح : وعَظُّ زمان . وكذا ٱلحق في ن عن نسخة أخرى . وهي رواية فيها .

(٤) هٰذا قول ٱلخليل كما في إيضاح ٱلشعر ص ٥٧٨ ـ ٥٧٩ .

(٥) ٱنظر ٱلخزانة ٥ : ١٤٤ ـ ١٥٣ [ٱلشاهد ٣٥٧] .

(٦) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٢٠ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٧٨ وٱلعيني ٢ : ٤٥٣ .

وقولُه **أو آستفهامٌ** مثالُه قولُك : زيدٌ ، لِمَنْ قال : هلْ جاءَ أحدٌ ؟ ومثلُه قولُ ٱلشاعر[1]:

ألا هل أَتَى أُمَّ الْحُوَيْرِثِ مُرْسَلِي نَعَمْ ، خالدٌ ، إنْ لَمْ تَعُقْهُ ٱلعَوائقُ

أي : **أتاها** خالدٌ .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[2]: «فمثلُ هٰذا لا يُرتاب في أنَّ ٱلْمُجاب به مرفوع بفعلٍ مقدَّر؛ لأنه جوابُ جملةٍ قُدِّمَ فيها ٱلفعل، وحَقُّ ٱلجواب أنْ يُشاكِل ما هو جوابٌ له».

ثم قال ٱلمصنف بعد ذٰلك[3]: «وٱلحكم بٱلٱبتداء على ٱلٱسم ٱلْمُجاب به نفيٌ أو ٱستفهام غير ممتنع؛ لأنَّ مشاكلة ٱلجواب لِمَا هو جوابٌ في ٱللفظ غير لازمة، بل قد يُكتفى فيه بمراعاة ٱلمعنى، ومنه قراءة غير أبي عمرو في السبعة ﴿سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ﴾[4] جوابًا لقوله ﴿مَنْ رَبُّ ٱلسَّمٰوَاتِ﴾[5] و﴿مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ﴾[6]» ٱنتهى. فقد ناقض قوله «لا يُرتاب أنَّ ٱلْمُجاب به مرفوع بفعل مقدَّر[7]» إذ قد أجاز فيه ٱلٱبتداء.

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[8]: « فإنْ كانت جملة ٱلٱستفهام مؤخرًا فيها ٱلفعل فحقُّ ٱلْمُجاب من جهة ٱلقياس أنْ يؤخَّر فيه ٱلفعل لتتشاكل ٱلجملتان لولا أنَّ / ٱلٱستعمال بخلافه، فلا يجيء مكمَّلاً إلا وٱلفعل فيه مقدَّم على ٱلٱسم، نحو﴿وَلَئِنْ [٣: ٥٤/أ]

---

(١) هو أبو ذؤيب ٱلهذلي . شرح أشعار ٱلهذليين ص ١٥٦ . تعقه : تحبسه . وٱلعوائق : ٱلحوابس ، جمع عائقة . إن لم تعقه ٱلعوائق : موضعه بياض في ك .

(٢) ٢ : ١٢٠ .

(٣) ٢ : ١٢١ .

(٤) سورة ٱلمؤمنون : ٨٧ ، ٨٩ .

(٥) سورة ٱلمؤمنون : ٨٦ .

(٦) سورة ٱلمؤمنون : ٨٨ .

(٧) في ٱلمخطوطات : مقدم .

(٨) ٢ : ١٢٠ - ١٢١ .

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ والأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلعَزِيزُ ٱلعَلِيمُ﴾[1]، ﴿مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ﴾[2]، ﴿مَنْ يُحْيِي ٱلعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِي أَنْشَأَهَا﴾[3].

وينبغي إذا ٱقتُصر في ٱلجواب على ٱلٱسم أنْ يُقَدَّرَ ٱلفعلُ متقدمًا ؛ لأنَّ ٱلمكمَل أصل وٱلمختصَر فرع ، فيُسلَك بٱلفرع سبيلُ ٱلأصل ، ولأنَّ موافقةَ ٱلعرب بتقدير تقديم ٱلفعل متيقَّنة ، وموافقتَهم بتقدير تأخيره مشكوك فيها ، فلا عُدولَ عن تقدير ٱلتقديم . ولِمَا جرى به ٱلٱستعمال من تقديم ٱلفعل في ٱلجواب ٱلمكمَل وجهٌ مِنَ ٱلنظر ، وهو أنَّ حقَّ ٱلجملة ٱلٱستفهامية إذا كان فيها فعلٌ أن يُقَدَّم ؛ لأنه بمباشرة ٱلٱستفهام أَولَى مِنَ ٱلٱسم ، فلَمَّا لم يمكن ذٰلك في نحو (مَنْ فَعَلَ) لٱتحاد ٱلمستفهَم به وٱلمستفهَم عنه جيءَ بٱلجواب مقدَّمًا فيه ٱلفعل تنبيهًا على أنَّ أصل ما هو له جواب أنْ يكون كذٰلك » ٱنتهى .

وقوله **ولا يُحذَف ٱلفاعلُ إلا مع رافعه ٱلمدلول عليه** مثال ذٰلك قولك : زيدًا ، جوابًا لمن قال : مَنْ أُكْرِمُ ؟ وٱلتقدير : أَكْرِمْ زيدًا ، فحُذف ٱلفاعل مع ٱلفعل .

وٱعتلَّ ٱلمصنف في ٱلشرح [4] لٱمتناع حذف ٱلفاعل وحدَه بأنه « كعَجُز ٱلمركَّب في ٱلٱمتزاج بمَتْلُوِّه ، ولزوم تأخُّره ، وكونه كٱلصِّلَة في عدم تأثُّره بعاملِ مَتْلُوِّه، وكٱلمضاف إليه في أنه [5] مُعتَمَد ٱلبيان ». قال [6] : « بخلاف خبر ٱلمبتدأ ،

---

(١) سورة ٱلزخرف : ٩ .

(٢) سورة ٱلمائدة : ٤ .

(٣) سورة يس : ٧٨ - ٧٩ .

(٤) ٢ : ١١٨ .

(٥) في ٱلمخطوطات : فإنه . صوابه في شرح ٱلمصنف .

(٦) ٢ : ١١٨ . وهٰذا ٱلقول يلي ٱلقول ٱلسابق بدون فاصلٍ .

فإنه مُباين لعَجُزِ ٱلمركَّب وللصلة وٱلمضاف إليه فيما ذكر ؛ لأنه غير ممتزج بمَتْلُوِّه، ولا لازم ٱلتأخر، ويتأثر بعاملِ مَتْلُوِّه، وهو معتمَد ٱلفائدة لا معتمَد ٱلبيان. وأيضًا فإنَّ مِنَ ٱلفاعل ما يَستتر، فلو حُذف في بعض ٱلمواضع لٱلتبس ٱلحذف بٱلٱستتار، وٱلخبر لا يَستتر، فإذا حُذف لدليل أُمِنَ ٱلتباسُ[1] كونه مستترًا» ٱنتهى كلامه .

وما ذكره فيه خلافٌ ، وإطلاق في موضع ٱلتقييد :

أمَّا ٱلخلاف فذهب ٱلكسائي [2] إلى جواز حذف ٱلفاعل وحده دون فعله لدلالة ٱلمعنى عليه ، ومذهبُه مشهور في ذٰلك في باب ٱلإعمال في نحو : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ ٱلزَّيدَينِ ، وسيأتي ذٰلك في بابه ، ورَجَّحَه ٱلسُّهَيْليُّ ، وٱبنُ مَضاءٍ [3] من أصحابنا ، ودليلُه هناك مذكور .

وأجاز ٱلكسائيُّ [4] حذفه في غير ذٰلك ، وٱحتجَّ له بأنَّ حَذفَ ٱلٱختصار لا يُخرج ٱلكلام إلى غير ٱلإفادة ، فكان كٱلمفعول ، ولأنَّ ٱلٱختصار يكون في ٱلمتلازمين كٱلمبتدأ وٱلخبر ، فكذٰلك هنا . وقول ٱلمانعين « إنه كٱلجزء منه » إنْ عَنَوْا ذٰلك مِن جهة ٱلمعنى فمنقوض بٱلمصدر ، أو مِن جهة ٱللفظ فقد يُحذَف مِنَ ٱللفظ ٱلواحد بعضُه للخفَّة . وٱستدَلَّ عليه بقول ٱلشاعر[5] / : [٣: ٥٤/ب]

فإنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حتَّى تَرُدَّنِي إلَى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيا

ففاعل « يُرْضِيكَ » محذوف ، تقديره : لا يُرْضِيكَ شيءٌ .

قالوا [6] : ولا حُجَّةَ فيه لٱحتمال أن يكون أُضمر لدلالة يُرْضي عليه ، كأنه

---

(١) ن ، ح : أمن من ٱلتباس .

(٢) ٱلجمل ص ١١٣ وشرحه لٱبن عصفور ١ : ٦١٧ - ٦١٨ وٱلحلبيات ص ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

(٣) ٱلرد على ٱلنحاة ص ٩٥ .

(٤) شرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٦٠٠ - ٦٠١ .

(٥) تقدم في ص ١٧٤ .

(٦) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٦١٨ .

قال : لا يُرضيكَ مُرْضٍ ، أو لأنه قد عُلم على ما يعود ، كأنه قال : لا يُرضيكَ هو ، أي : شيء .

قالوا[1] : وإنما لم يَجز حذف ٱلفاعل لأنه إنْ حُذف ٱقتصارًا لم يكن كلامًا، ولا يفيد لأنه لفظ مفرد ، أو ٱختصارًا لم يَجز ؛ لأنَّ ٱلعرب قد جعلته مع ٱلفعل بمنْزلة شيء واحد بدليل إسكانهم آخر ٱلفعل له في ضَرَبْتُ .

وأمَّا ٱلإطلاق في مكان ٱلتقييد فإنه كان ينبغي أن يقيِّد ويقول: «ما لم يكن ٱلرافع مصدرًا ينحلُّ بحرف مصدري وٱلفعل»، فإنه إذ ذاك يجوز حذف ٱلفاعل وحده دون رافعه، نحو قوله ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يتيمًا﴾[2] .

وأمَّا حذفه في باب ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه فإنَّ ٱلفعل يُغَيَّرُ للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، فلم يَبْقَ على صيغته التي كان لها وهو مبنيٌّ للفاعل ، فلا يرد ذٰلك على ٱلمصنف .

وقوله **ويَرفع تَوَهُّمَ ٱلحذف** ... إلى آخره قال ٱلمصنف[3]: « إذا تُوُهِّمَ حَذفُ فاعلِ فعلٍ موجود فلا سبيل إلى ٱلحكم بحذفه، بل يُقَدَّرُ إسناده إلى مدلولٍ عليه مِنَ ٱللفظ وٱلمعنى ، كقول ٱلشاعر[4]:

تَمْشي تَبَخْتَرُ حَولَ ٱلبَيتِ مُنْتَخِيًا لو كُنْتَ عَمرَو بنَ عبدِ اللهِ لَمْ يَزِدِ

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٦١٨ - ٦١٩ وفيه ٱختصار .

(٢) سورة ٱلبلد : ١٤ - ١٥.

(٣) ٢ : ١٢١ - ١٢٢ .

(٤) هو ٱلفرزدق كما في طبقات فحول ٱلشعراء ص ٣٣١ - ٣٣٢ وإيضاح ٱلشعر ص ٥٦٧، و لم أجده في ديوانه. ٱنتخى: ٱفتخر وتعظَّم. وعمرو بن عبد ٱللّٰه: هو عمرو بن عبد ٱللّٰه بن صفوان بن أمية، كان كأبيه سيدًا عالي ٱلقدر في قريش . وٱلممدوح هو عبد ٱلعزيز بن عبد ٱللّٰه بن خالد بن أسيد . في ٱلمخطوطات : « عمَّ ٱبن عبد ٱللّٰه » . وكذا فيما بعد ٱلبيت ، إلا في ن ، ففيها : « عمرو بن عبد ٱللّٰه » في ٱلبيت فقط ، وأعيد عجزه مصححًا كما في ٱلنسخ ٱلأخرى .

أي: لم يَزِدِ ٱنتخاؤُك » ٱنتهى. وفي نسخة أخرى من شرح ٱلمصنف[1]: «كذا قال ٱلفارسي» ٱنتهى .

ولا حُجة فيما ذكر ، وليس ٱلبيت مما ذكر ، بل ٱلفاعل مضمر في « يزد » عائدًا على عمرو بن عبد الله ، وذٰلك أن عمرو بن عبد الله ٱسم غائب ، وقد أخبر به عن مخاطب ، فيجوز فيما بعده أن تراعي ٱلمخاطب فيعود ٱلضمير مخاطبًا ، نحو : لو كنتَ أخا زيدٍ لَصَنعتَ كذا . ويجوز أن تراعي ٱلٱسم ٱلغائب فيعود ٱلضمير غائبًا ، نحو : لو كنتَ أخا زيدٍ لَصَنَعَ كذا . وهٰذا ٱلبيت من هٰذا ٱلقسم ٱلأخير ، وتقديره : لم يَزِدْ ـ أي : عمرو بن عبد الله ـ على ٱنتخائك .

قال ٱلمصنف[2]: «وكقوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيات لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[3]. قيل : إنَّ ٱلمعنى : بَدا لهم بَداءٌ[4]، كما قال[5]:

..... بَدا لَكَ من تِلْكَ ٱلقَلُوصِ بَداءُ

أي : ظهر لك فيها رأي . ولا يجوز مثل هٰذا ٱلإسناد إلى مصدر ٱلفعل حتى يُشعر برأي ، مثل ظهرَ وبانَ وتبيَّنَ ، أو يكون ٱلفعل فعل ٱستثناء ، كقاموا عدا زيدًا ، وخلا عمرًا ، وحاشا بكرًا ، أي : جاوَزَ قِيامُهم زيدًا » ٱنتهى.

فأمَّا ٱلآية فظهر لي فيها تخريج حسن واضح سهل، وهو أن يكون ٱلفاعل في ﴿بَدَا﴾ ضميرًا مستكنًّا عائدًا على ٱلمصدر ٱلمفهوم من قوله ﴿ ولَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما

---

(١) ٢ : ١٢٢ . وهٰذا ٱلقول يلي ٱلقول ٱلسابق بدون فاصل .

(٢) ٢ : ١٢٢ . وليس فيه ٱلجملة ٱلأخيرة .

(٣) سورة يوسف : ٣٥ .

(٤) إيضاح ٱلشعر ص ٢٥٧ ، ٤٨١ ـ ٤٨٢ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣ .

(٥) صدر ٱلبيت : « لعلَّكَ وٱلمَوعُودُ حَقٌّ لقاؤُهُ » . وهو لمحمد بن بشير ٱلخارجي كما في ٱلخزانة ٩ : ٢١٣ ـ ٢١٦ [٧٣٠] وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ١٩٣ ـ ١٩٥ [٦٢٢] . وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٢٥٦ . وٱلقلوص : ٱلناقة ٱلفتيَّة . وكان رجل وعد ٱلشاعر قلوصًا فمطله ، فقال ذٰلك يذمه .

[٣: ٥٥/أ] آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا مِنَ ٱلصَّاغِرِينَ﴾[١]، ويدلُّ عليه / أيضًا قوله ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[٢]. وأمَّا مَن قرأ ﴿ٱلسَّجْنُ﴾ بفتح ٱلسين[٣] على أنه مصدر فقد ٱتضح عود ٱلضمير عليه.

وأمَّا قوله « أو يكون ٱلفعل فعل ٱستثناء » فهٰذا لم يذهب إليه أحد فيما علمناه ، وإنما ٱلفاعل عند ٱلنحويين لفعل ٱلٱستثناء ضمير مفرد يعود على ٱلبعض ٱلمفهوم من ٱلمعنى ، أي : قامَ ٱلقومُ حاشا هو ـ أي : بعضُهم ـ زيدًا ، وكذٰلك باقيها . وقد كان ظهر لي ما قاله ٱلمصنف ، وأَملَيتُه في بعض كتبي ٱلقديمة ، ولم أجد أحدًا يقوله ، فأعرضتُ عنه.

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[٤]: «ومِنَ ٱلإسناد إلى مدلولٍ عليه قولُ ٱلشاعر[٥]:

أَقُولُ إذا ما ٱلطَّيْرُ مَرَّتْ مُخيلةً لَعَلَّكَ يومًا ـ فٱنْتَظِرْ ـ أنْ تَنالَها

أَوُدْرِكُ مِنْ أُمِّ ٱلْحُوَيْرِثِ غِبْطةً بِها خَبَّرَتْنِي ٱلطَّيْرُ أَمْ قد أَنَى لَها

أي : قد أَنَى لها ألاَّ تُدرك[٦]؛ لأنَّ ذِكر أَمْ بعد ٱلهمزة ٱلتي وَلِيَها أحد ٱلضدين مُشعر بأنَّ ثانيهما مراد، وهٰذا شبيه بقوله تعالى ﴿وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾[٧]؛ لأنَّ ذِكر ٱلمُعَمَّر مُشعر بمُقابله، وهو ٱلقصير ٱلعمر، فأُعيدتْ هاء ﴿عُمُرِهِ﴾ إليه، ولم يُذكَر لإشعار مُقابِله به» ٱنتهى.

---

(١) سورة يوسف : ٣٢ .

(٢) سورة يوسف : ٣٣ .

(٣) ٱلذي في ٱلمخطوطات : ٱلجيم . وقوله بعد قليل « مصدر » : سقط من ك . وقد قرأ بفتح ٱلسين عثمان ومولاه طارق وزيد بن علي وٱلزهري وٱبن أبي إسحاق وٱبن هرمز ويعقوب. إعراب ٱلقرآن للنحاس ٢: ٣٢٨ وٱلنشر ٢ : ٢٩٥ وٱلبحر ٱلمحيط ٥ : ٣٠٦ .

(٤) ٢ : ١٢٢ .

(٥) هو كثيِّر عَزَّة . وٱلبيتان في ديوانه ص ٢٢٣ بتقديم ٱلثاني على ٱلأول . أَنَى : حان .

(٦) ك ، ن : أُدرك .

(٧) سورة فاطر : ١١ .

فأمَّا « أَوُدْرِكُ . ٱلبيت » فإنه لا يتعين ما ذَكر ؛ إذ قد يحتمل ألاَّ تكون أَمْ مُعادلة للهمزة ، بل تكون أَمْ منقطعة بمعنى بَلْ وٱلهمزة ، ويكون ٱلفاعل بقوله أَنَى ضميرًا عائدًا على ٱلمصدر ٱلمفهوم من قوله أُدْرِكُ ، وكأنه ٱستفهم أولاً ، هل يُدرِك منها غِبْطة ، ثم أَضرَب عن ذٰلك، وٱستفهم ثانيًا، هل قَرُبَ إدراكه لتلك ٱلغِبْطة.

وأمَّا قوله « وهٰذا شبيه بقوله تعالى ﴿ومَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ﴾ » فإنه جعل ٱلضمير في قوله ﴿ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ عائدًا على ٱلقصير ٱلعمر لفظًا ومعنًى، ودَلَّ عليه مُقابِلُه، وهو ﴿مِنْ مُعَمَّرٍ﴾. وٱلنحويون يقولون في مثل هٰذا إنَّ ٱلضمير عائد على ﴿مُعَمَّرٍ﴾ لفظًا دون معنًى، نحو قولهم: له عندي درهمٌ ونِصفُه، فٱلهاء في « ونِصْفُه » عائد على درهم، وٱلمراد به من حيث ٱلمعنى: ونِصفُ درهمٍ آخَرَ، فهو عندهم عائد عليه لفظًا لا معنًى، وٱلمصنف جعله عائدًا على ٱلقصير العمر لفظًا ومعنًى، ومتى دارَ ٱلضمير بينَ أنْ يعود على شيء لفظًا دون معنًى [وأنْ يعود على شيء لم يُذكَر][1] كان [أنْ يعود على شيء لفظًا دون معنًى] أَولَى مِن أنْ يعود على شيء لم يُذكَر ٱلبتة.

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[2]: «ومثله قول ٱلآخر[3]:

وما أَدْري إذا يَمَّمْتُ أَرْضًا أُريدُ ٱلْخَيْرَ أَيُّهُما يَلِيني

فثنَّى ٱلضمير قاصدًا للخير وٱلشَّرِّ، ولم يَجْرِ إلا ذِكْرُ أحدهما، ولكنَّ ٱلإشعار بما لم يُذكَر بمنْزلة ذِكرِه» ٱنتهى.

وهٰذا عندنا مما حُذف منه ٱلجملة ٱلمعطوفة / لدلالة ٱلمعنى عليها ، وٱلتقدير : أُريدُ ٱلخيرَ ، وأَجْتَنِبُ ٱلشَّرَّ ، فعاد ٱلضمير على ٱلخيرِ وٱلشَّرِّ ، وحَذفُ ٱلجملة [٣: ٥٥/ب]

---

(١) ما بين ٱلحاصتين تتمة يلتئم بها ٱلسياق . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٢) ٢ : ١٢٢ .

(٣) تقدم في ٢ : ٢٥٧ .

لدلالة ٱلمعنى كثيرٌ ، كقوله تعالى ﴿أَنِ ٱضْرِبْ بِعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾[1]، ٱلتقدير : فَضَرَبَ فَٱنْفَلَقَ. وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف تكثير وٱستطراد لغير ما عقد له أصل ٱلمسألة، ويقع في ذٰلك ٱلنِّزاع، فلا حاجة في ذكره.

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[2]: «ومِنَ ٱلإسناد إلى مدلولٍ عليه قولُ بعض ٱلعرب[3]: إذا كانَ غَدًا فَأْتِني، أي: إذا كانَ غَدًا ما نحن عليه الآنَ مِنَ ٱلوعدِ في غَدٍ فَأْتِني، ومِثلُه قولُ ٱلشاعر[4]:

فإنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حتَّى تَرُدَّني إلَى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيَا

أي : إنْ كانَ لا يُرضيكَ ما تُشاهِدُه مِنِّي .

ومِنَ ٱلفاعل ٱلمؤوَّل قولُه تعالى ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[5]، ففاعلُ ﴿تَبَيَّنَ﴾ مضمونُ ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا﴾، كأنه قيل: وتَبَيَّنَ لكم كَيفيَّةُ فِعْلِنا بهم.

وجازَ ٱلإسناد في هٰذا ٱلباب بٱعتبار ٱلتأويل، كما جاز في باب ٱلٱبتداء، نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[6]، فإنه أُوِّلَ بـ(سَواءٌ عليهم ٱلإنذارُ وعَدَمُه)، بل كما جاز في هٰذا ٱلباب أنْ يُقال[7] :

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أَهَجَوْتَها .....

ومثلُ ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾، ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[8]

---

(١) سورة ٱلشعراء : ٦٣ .

(٢) ٢ : ١٢٣ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٢٢٤ .

(٤) تقدم في ص ١٧٤ ، ٢١٧ .

(٥) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٦) سورة ٱلبقرة : ٦ .

(٧) تقدم في ص ١٧٤، وبعده في شرح ٱلمصنف : « على تأويل ما ضَرَّها هَجْوُكَ إيَّاها » .

(٨) سورة ٱلسجدة : ٢٦ .

على تأويل : أوَلَمْ يَهْدِ لهم كثرةُ إهلاكنا)) آنتهى.

وهٰذا آلذي ذهب إليه آلمصنف ـ وهو أن يُسبَك من آلجملة آلمصدرة بـ((كَمْ)) آسمٌ يكون في موضع آلفاعل ـ هو مذهب بعض آلكوفيين. وأمَّا أصحابنا فإنهم خرَّجوا قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على أنَّ فاعل يَهدي[1] مضمر، يعود على آلمصدر آلمفهوم من آلفعل، وساغَ ذٰلك لأنَّ آلهداية قد تُستَعمل آستعمال آلدلالة التي يراد بها آلحُجة وآلبرهان، وكأنه قال: أوَلَمْ يَتَبَيَّنْ لهم حُجَّتُنا، ويكون ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ في موضع نصب بما دَلَّ عليه قولُه ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ لأنه بمنْزلة: أوَلَمْ يَعلَموا، فحمله على ذٰلك. ولا يكون آلفاعل عند آلبصريين إلا صريحَ آلآسم أو آلمقدَّرَ به منْ أنْ أو أنَّ أو ما آلمَصْدَريات فقط، كما قد بيَّنَّاه[2] في باب آلفاعل.

قال آلمصنف في آلشرح[3]: ((ومنَ آلإسناد إلى مدلولٍ عليه قولُه تعالى ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[4]، ففاعل ﴿أَخْرَجَ﴾[5] ضمير آلواقع في آلبحر آلموصوف، ولم يَجرِ له ذكر، ولكنَّ سياق آلكلام يدل عليه)) آنتهى.

وهٰذا ليس كما ذَكر، بل هو يعود على محذوف مضاف إلى ﴿ظُلُمَات﴾، آلتقدير: أو كذي ظُلُمات، فحذف ((ذي)) لدلالة آلمعنى.

قال آلمصنف في آلشرح[6]: ((ومثلُه قولُ آلنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ (لا يَزْنِي الزَّانِي حينَ يَزْنِي وهو مُؤمِنٌ، ولا يَشْرَبُ آلخَمْرَ حينَ يَشْرَبُها وهو مُؤمِنٌ)[7]،

---

(١) ن : يهد لهم. وأضيف في الحاشية : ((كم أهلكنا على أن فاعل يهدي)). وبعده : صح .

(٢) ك ، ح : كما قدرناه . وقد بيَّنه في ص ١٧٣ من هٰذا آلجزء .

(٣) ٢ : ١٢٣ .

(٤) سورة آلنور : ٤٠ .

(٥) ك : فقال على أخرج . ن : فقال ففاعل أخرج .

(٦) ٢ : ١٢٣ ـ ١٢٤ .

(٧) أخرجه آلبخاري عن أبي هريرة في كتاب آلمظالم [آلباب ٣٠] ٣ : ١٠٧ وكتاب آلأشربة [آلباب آلأول] ٦ : ٢٤١ وكتاب آلحدود [آلباب آلأول] ٨ : ١٣ ومسلم في كتاب آلإيمان [آلباب ٢٤] ١ : ٧٦ ، ٧٧ .

[٣: ٥٦/أ] ففاعلُ (يَشْرَبُ) غير مذكور، لكنَّه / مفهوم ، كأنه قيل: ولا يَشْرَبُ ٱلخَمْرَ شارِبُها.

وقد يُغني عن ٱلفاعل ٱستحضارُه في ٱلذهن بِذِكْر فِعلٍ ناصبٍ لِمَا لا يَصْلُحُ إلا له ، كقول ٱلشاعر[1]:

لقد عَلِمَ ٱلضَّيْفُ وٱلْمُرْمِلُونَ إذا ٱغْبَرَّ أُفْقٌ ، وهَبَّتْ شَمَالا

فأغنَى عن إظهار ٱلريح ٱستحضارُها في ٱلذهن بـ(هَبَّتْ) ونصبه شَمالاً على ٱلحال، فكان ذٰلك بمنْزلة ٱلتصريح بٱلريح. ومِثلُه قولُ ٱلآخر[2]:

وأُكْرِمُ ٱلضَّيفَ وٱلجارَ ٱلقَريبَ إذا هَبَّتْ شآميَّةٌ ، وٱشْتَدَّتِ ٱلقِرَرُ

فنصب شآميةً، وأَضمر ٱلرِّيح. وإلى هٰذه ٱلمواضع وأشباهها أشرت بقولي: ويَرفَعُ تَوَهُّمَ ٱلحذفِ إنْ خَفِيَ ٱلفاعلُ جعلُه مصدرًا منويًّا ونحو ذٰلك ».

---

(١) تقدم في ٥ : ١٦١ .

(٢) ٱلبيت في ٱلفاخر في شرح جمل عبد ٱلقاهر ص ٢١٣ . قِرَر : جمع قِرَّة ، وهي ٱلبرد ، يقال : ليلة ذات قِرَّة ، أي : ذات برد . وآخره في ن : ٱلنُّذُرْ .

ص : باب ٱلنائب عن ٱلفاعل

قد يُترَكُ ٱلفاعلُ لِغَرَضٍ لَفظيٍّ أو معنويٍّ جَوازًا أو وُجوبًا ، فيَنوبُ عنه جاريًا مَجْراه في كلِّ ما لَهُ : مفعولٌ به ، أو جارٌّ ومجرورٌ ، أو مَصدرٌ لغيرِ مُجَرَّدِ ٱلتوكيدِ مَلفوظٌ به أو مَدْلولٌ عليه بغير ٱلعامل ، أو ظَرفٌ مُختَصٌّ مُتَصَرِّفٌ ، وفي نِيابتِه غيرَ مُتَصرِّفٍ أو غيرَ مَلفوظٍ به خِلافٌ .

ش : هٰذا ٱلٱصطلاح في باب ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه بٱلنائب لم أره لغير هٰذا ٱلمصنف ، وإنما عبارة ٱلنحويين فيه أنْ يقولوا : باب ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، ولا مُشَاحَّةَ في ٱلٱصطلاح .

وحَدُّ هٰذا ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعله [1] هو حَدُّ ٱلفاعل ، إلا أنه يقول مكان « غيرُ مَصُوغٍ للمفعول » : مَصُوغٌ للمفعول [2] .

وٱلغرضُ ٱللفظي ٱلإيجازُ ، نحو ﴿ ومَنْ عاقَبَ بِمِثْلِ ما عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيهِ ﴾ [3] . وموافقةُ ٱلمسبوق للسابق كقول بعض ٱلفصحاء : مَنْ طابَتْ سَريرتُه حُمِدَتْ سِيرَتُه . وإصلاحُ ٱلنظم كقول ٱلأعشى [4] :

عُلِّقْتُها عَرَضًا ، وعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيري ، وعُلِّقَ أُخْرَى ذٰلك ٱلرَّجُلُ

وقول عنترة [5] :

فإذا شَرِبْتُ فإنَّني مُستَهْلِكٌ مالِي ، وعِرْضِي وافِرٌ ، لَمْ يُكْلَمِ

وٱلغرضُ ٱلمعنويُّ كونُ الفاعل معلومًا ، نحو قوله ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ

---

(١) ٱلذي لم يسم فاعله : ليس في ك ، ح .

(٢) مصوغ للمفعول : سقط من ك ، ن .

(٣) سورة ٱلحج : ٦٠ .

(٤) ديوانه ص ١٠٧ وشرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٤٢٣ .

(٥) ديوانه ص ٢٠٦ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ٣٣٩ وشرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٢٩٢ .

ضَعِيفًا﴾[1]، ونحو ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾[2]، و«نُصِرْتُ بالرُّعْب»[3]، و«نُصِرْتُ بالصَّبَا، وأُهْلِكَتْ عادٌ بالدَّبُور»[4]. والجهلُ بالفاعل، كقول الرجل: نُبِّئْتُ بكذا، إذا لم يعرف مَن نَبَّأه. وألاَّ يَتعلق مراد المتكلم بتعيين الفاعل، كقوله ﴿فإنْ أُحْصِرْتُمْ﴾[5]، ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ﴾[6]، و﴿إذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾[7]، وقوله[8] / : [٣: ٥٦/ب]

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَومِ أَعْجَلُ

وتعظيمُ الفاعل بصون[9] أسمه عن مقارنة اسم المفعول، كقوله: «من بُلي منكم[10] بهٰذه القاذورة»[11]. وتعظيمُ المفعول بصون اسمه عن مقارنة

---

(١) سورة النساء: ٢٨.

(٢) سورة الحج: ٧٣.

(٣) هٰذا جزء من حديث، وتتمة الجملة: «مَسيرةَ شَهرٍ». وقد أخرجه البخاري في كتاب التيمم [الباب الأول] ١: ٨٦ وكتاب الصلاة [الباب ٥٦] ١: ١١٣ وكتاب الجهاد والسير [الباب ١٢٢] ٤: ١٢. وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ص ٣٧١ - ٣٧٢. بألفاظ مختلفة، وفيها «نُصرتُ بالرُّعب».

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء [الباب ٢٦] ٢: ٢٢ وكتاب بدء الخلق [الباب ٥] ٤: ٧٦ وكتاب الأنبياء [الباب ٦] ٤: ١٠٨ وكتاب المغازي [الباب ٢٩] ٥: ٤٧ ومسلم في كتاب صلاة الاستسقاء [الباب ٤] ص ٦١٧.

(٥) سورة البقرة: ١٩٦.

(٦) سورة النساء: ٨٦.

(٧) سورة المجادلة: ١١.

(٨) هو الشنفرى. إعراب لامية العرب للعكبري ص ٦٧ وشرح أبيات المغني ٧: ١٨٩ - ١٩٠ [٧٩٥].

(٩) ك: كصون. ن، ح: لصون. صوابه في شرح المصنف.

(١٠) منكم: ليس في ك.

(١١) شرح التسهيل ٢: ١٢٦. ولم أقف عليه بهٰذه الرواية في كتب الحديث، إنما روي بالبناء للفاعل، وممن رواه مالك في الموطأ ص ٨٢٥ [كتاب الحدود: باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا] ولفظه: «مَن أصابَ من هٰذه القاذورات شيئًا فليَستَتِرْ ...».

ٱلفاعل كقولك[1]: أُوذيَ[2] فلانٌ ، إذا عظَّمتَه ، وٱحتقرتَ مَن آذاه، وٱلستر على ٱلفاعل خوفًا منه أو خوفًا عليه. فهٰذه عشرة أشياء ذكرها ٱلمصنف[3]، كل واحد منها باعث على حذف ٱلفاعل. وقد نَظمتُ ٱلبواعث على حذف ٱلفاعل في أرجوزتي ٱلمسمَّاة «هٰاية ٱلإغراب في علمي التصريف وٱلإعراب»، فقلت:

وحَذفُه لِلخَوفِ ، وٱلإبْهامِ وٱلوَزْنِ ، وٱلتَّحقيرِ ، وٱلإعْظامِ
وٱلعِلْمِ ، وٱلْجَهْلِ ، وٱلٱخْتِصارِ وٱلسَّجْعِ ، وٱلوِفاقِ ، وٱلإيثارِ

وقال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع : « قولهم (يُحذَفُ ٱلفاعلُ لِكَذا وكذا) هَذَيانٌ من ٱلقول ، وما ٱرتكبه ٱلمتأخرون في ذٰلك نازحٌ عن ٱلحق جملة ، ولا فرقَ بين طلب ٱلعلة لذٰلك وطلب ٱلعلة في: لِمَ بُنِيَ ٱلفعل للفاعل ، ولا فَرْقَ بينَ ٱلسؤال: لِمَ لَمْ يُذْكَر ٱلفاعلُ، وبين ٱلسؤال: لِمَ لَمْ يُذْكَر ٱلظرف ، أو: لِمَ لَمْ يُذْكَر ٱلزمان ، أو شبيه ذٰلك » .

وقوله **فيَنُوبُ عنه جاريًا مَجْراه في كلِّ ما لَهُ مَفعولٌ به** يعني أنه يجري مجراه في ٱلرفعِ ، ووجوبِ تأخُّره عن ٱلرافع ، وٱلتَّنَزُّلِ منْزلةَ ٱلجزء ، وٱمتناعِ ٱلحذف ، إلا أنه لا يجري مجراه في ٱلعامل ؛ لأنَّ ٱلفاعل يرتفع باسم ٱلفعل ، وبالظرف ، وٱلمجرور ، وٱلأمثلة ، وٱلجامد ٱلجاري مجرى ٱلمشتق ، ولا يرتفع ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه إلا بالفعلِ ، وٱسمِ ٱلمفعول ، وفي ٱرتفاعه بالمصدر الذي يَنْحَلُّ بحرف مصدري وٱلفعل خلافٌ ، فإذًا لم يَجْرِ مَجْراه في كلِّ ما لَهُ .

وقوله **أو جارٌّ ومجرورٌ** مثاله : غُضِبَ على زيدٍ . وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف

---

(١) في ٱلمخطوطات : كقوله . وٱلتصويب من شرح ٱلمصنف .

(٢) كقوله أوذي ... وٱلستر على ٱلفاعل : سقط من ك .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٢٥ - ١٢٦ .

لم يذهب إليه أحد[1]، وهو أنْ يكونَ ٱلجارُّ وٱلمجرور يقوم مقام ٱلفاعل، فيكونان معًا في موضع رفع، بل في ذٰلك مذاهب، ليس قول ٱلمصنف واحدًا منها:

أحدها: مذهب جمهور ٱلبصريين[2]، وهو أنَّ ٱلمجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت «ما قامَ مِنْ أحد» فالمجرور بِمِنْ في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذٰلك أن يكون ٱلجر بحرف زائد، نحو: ما ضُرِبَ مِن أحدٍ، أو بحرف جرٍّ غير زائد، نحو: سِيْرَ بِزيدٍ[3].

الثاني: مذهب ٱلكوفيين وبعض ٱلبصريين، وهو أنَّ ذٰلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو «أحد» من قولك: ما ضُرِبَ مِن أحدٍ.

[٣: ٥٧/أ] وأما إذا / كان غير زائد فلا يجوز ذٰلك. وٱختلف هٰؤلاء في ٱلذي يُقامُ مُقامَ ٱلفاعل إذا كان حرف ٱلجر غير زائد على أربعة مذاهب:

ٱلأول: ذهب[4] بعض ٱلبصريين - ونص بعضهم على أنه ٱبن درستويه - إلى أنَّ ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه هو ضمير عائد على ٱلمصدر ٱلمفهوم من ٱلفعل، وٱلتقدير في نحو سِيْرَ بزيدٍ: سِيْرَ هو، أي: ٱلسَّير. وإلى هٰذا ذهب أبو زيد ٱلسُّهيلي وتلميذه أبو علي ٱلرُّندي. وٱستدلَّ ٱلسهيلي[5] على ٱمتناع إقامة ٱلمجرور مقام ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعله بأنَّ ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه إذا تقدم صار

---

(١) ظاهر عبارة ٱبن ٱلسراج يدل على أنه يذهب إلى ذٰلك. ٱلأصول ١ : ٧٨ - ٨٠، كما صرح أبو علي ٱلفارسي بذٰلك في ٱلإيضاح ص ٧٣، وتابعه عبد ٱلقاهر في ٱلمقتصد ص ٣٥٣، وٱبن جني في ٱللمع ص ٣٤، وٱبن بَرهان في شرح ٱللمع ص ٤٦.

(٢) نسبه بهاء ٱلدين بن ٱلنحاس في ٱلتعليقة على ٱلمقرب ق ٢١/ ب إلى ٱلبصريين.

(٣) ٱلحق هنا في حاشية ن عن ٱلٱرتشاف ما نصه: «إلا أنه لا يُتبَع على ٱلموضع، كما لا يُتبَع إذا كان في محل نصب. وفي ٱلبديع وفي ٱلنهاية: وتقول مُرَّ بزيدٍ وعمرٌو، وذُهِبَ إلى خالدٍ وبكرٌ، فترفع، يعني على ٱلموضع». وٱلنص في ٱلٱرتشاف ص ١٣٣٦.

(٤) ٱلمذهب في ٱلتعليقة على ٱلمقرب ق ٢١ / ب من غير نسبة لأحد.

(٥) وتلميذه أبو علي ٱلرُّندي. وٱستدلَّ ٱلسهيلي: ليس في ك.

مبتدأ، كما أنَّ ٱلفاعل إذا تقدم صار مبتدأ ، فتقول : زيدٌ ضُرب ، كما تقول : زيدٌ ضَرب، وأنت لا تقول : بزيد سِيرَ ، فيكون بزيد مبتدأ ، فإذا وُجد من كلام ٱلعرب سِيرَ بزيد جُعل ٱلمُقام مقام ٱلفاعل ضمير ٱلمصدر .

وقال ٱلسهيلي أيضًا : ما ذهب إليه أبو ٱلقاسم - يعني ٱلزجاجي[1] - وزعم أنه قول ٱلأكثرين ، وهو أنْ يُقام ٱلمجرور مقام ٱلفاعل فيكون في موضع رفع ، فيكون هو ٱلمخبر عنه - غير [2] صحيح [3] ، ولو صح لقيل : سِيْرَتْ هند ، وجُلِسَتْ في ٱلدار . ولأنَّ ٱلظرف لا ينوب وهو ظرف مقدَّر بـ(في) حتى يُجعَل مفعولاً على ٱلسعة ، فإذا لم يَنُبْ من أجل أنَّ حرف ٱلجر مقدَّر فيه فكيف يَنوب وحرفُ ٱلجر ظاهر ملفوظ به ، وأيُّ شيء يَنوب إذا قلت : جُلِسَ عندَك ، وعندَك لا يكون إلا ظرفًا ، فلم يَبقَ إلا ٱلمصدر . ولأنه لا يَحسُن : سِيرَ بزيد ٱلعاقلُ ، كما حَسُنَ ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ [4] ، فيرفع ٱلفاعل كرفع غيره . ولأنه لو كان في موضع ٱلفاعل لَمَا جاز : بزيد سِيرَ ، وعن زيد سُئل ، لأنَّ ٱلنائب إذا قُدِّمَ كان مبتدأ كٱلفاعل إذا قُدِّمَ ، وٱلمبتدأُ لا يكون مجرورًا ، وجاء في ٱلتنْزيل ﴿ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ [5] ، أي : مسؤولاً عنه ، فليس (عنه) في موضع رفع كما

---

(١) ٱنظر ٱلجمل ص ٨٠ .

(٢) غير : ليس في ك .

(٣) ألحق هنا في حاشية ن ما نصه : « قال ٱبن ٱلحباب في شرح ٱلجزولية : حروف ٱلجر متساوية في جواز بناء ٱلفعل لها إلا ما أستثنيه لك ، ولم يتعرض أحد لهٰذا ، فمن ذٰلك ٱللام ٱلتي للتعليل ، لا يجوز بناء ٱلفعل لها ، وكذٰلك ٱلباء ومن إذا أفادتا ذٰلك ، ومن ذٰلك رُبَّ ومُذْ ومُنْذُ . وقال ٱبن إياز : أخل بٱلباء ٱلحالية ، كقولك : خرجَ زيدٌ بثيابه ، فإنه لا يقوم مقام ٱلفاعل ، كما أنَّ ٱلأصل ٱلذي ينوب عنه كذٰلك ، وأخل بحاشا وعدا وخلا إذا جَرَرن ، وأخل بٱلمميز إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طيب مِنْ نفسٍ ، فإنه لا يقوم مقام ٱلفاعل أيضًا ، فٱعرفه . نقل من خط من خط من خط ٱبن قاسم » .

(٤) سورة ٱلمؤمنون : ٣٢ .

(٥) سورة ٱلإسراء : ٣٦ .

زعموا، ولو كان كذٰلك ما جاز تقديمه وهو مجرور.

وهٰذا الذي ذكره ٱلسهيلي في سيرَ بزيدٍ يرد عليه في : لم يُضْرَبْ مِن رجلٍ ، فإنَّ هٰذا ٱلمجرور في موضع رفع لقيامه مقام ٱلفاعل ، ولو قَدَّمتَه لم يَجُزْ ، نحو : مِنْ رجلٍ لم يُضرَبْ ، فينبغي ألاَّ يجوز ذٰلك .

قال أصحابنا : وٱلدليل على بطلان هٰذا ٱلمذهب أنَّ ٱلعرب تقول : سيرَ بزيدٍ سيرًا، بنصب ٱلمصدر، فدلَّ ذٰلك على أنَّ ٱلمجرور هو ٱلذي يُقام مقام ٱلفاعل . وإنما ٱمتنع أن يكون (بزيدٍ) مبتدأ لأنَّ ٱلمبتدأ مُعَرًّى مِنَ ٱلعوامل ٱللفظية ، فلا يتقدمه عامل لفظي أصلاً ، إلا أنْ يكون حرف جر زائدًا ، و ٱلباء في (بزيدٍ) ليست بزائدة ، فلذٰلك ٱمتنع أن يكون مبتدأ .

[٣: ٥٧/ب] وأمَّا ما ذَكره من ٱمتناع « سيرَ بزيدٍ ٱلعاقلُ » بٱلرفع على ٱلموضع[1] فلأنَّ / هٰذا ٱلموضع لا يجوز أن يُلفَظ به، وما كان هٰكذا فلا يجوز ٱلإتباع عليه؛ ألا ترى أنك لا تقول: مررتُ بزيدٍ ٱلظريفَ، بٱلنصب؛ لأنه لا يجوز: مررتُ زيدًا، فكذٰلك هٰذا، وذٰلك بخلاف ﴿ما لَكُمْ مِنْ إلَهٍ غَيْرُهُ﴾[2]. لأنه يجوز: ما لكم إلهٌ غيرُه، ففرق بين ٱلموضع ٱلذي يَصِحُّ أن يُصَرَّحَ به وٱلموضعِ ٱلذي لا يجوز أنْ يُصَرَّحَ به. وأمَّا تجويزه «بزيدٍ سيرَ» فسيأتي ذكر ٱتفاق ٱلنحويين على منعه، وأنهم أجمعوا على منع ٱلتقديم ، وٱلإجماع حجة.

وقال ٱبن طلحة : يقول ٱلسهيلي : يجوز أن يفرق بين وقوع هٰذا ٱلمجرور مبتدأ وبين وقوعه بعد ٱلفعل ، فإنه إذا وقع أولاً لم يكن للباء هناك معنى خبر ، فلم يكن لها متعلَّق ، ولا يقاس على قولهم : بحسبك درهمٌ ، وإذا وقع بعد ٱلفعل أمكن أن يكون للباء هناك معنى خبر ، فأمكن أن يكون لها متعلَّق ، كما كان لها في

---

(١) على ٱلموضع : ليس في ك .

(٢) سورة ٱلأعراف : ٥٩ .

قولك ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ [1] ، وهي داخلة على ٱلفاعل ، ولا يصح أن تقول : بالله كفى به شهيدًا ، وعلى أنَّ ٱلباء في بحسبك زيدٌ في معنى ٱلمتعلَّق [2] ؛ لأنَّ ٱلتقدير : ٱكْتَفِ بزيدٍ، وهٰذا فرق بَيِّنٌ [3] يوجب إسناد ٱلفعل إلى ٱلمجرور وبناء ٱلمجرور عليه ، ويمنع من بناء ٱلفعل على ٱلمجرور ، وبِهٰذا ٱلمعنى بعينه لم يصح تأنيث ٱلفعل له ؛ ألا ترى أنك تقول : كَفَى بهند مِن فاضلة ، فلا تؤنث ٱلفاعل ، وٱلباء زائدة على فاعل مؤنث .

وٱلمذهب ٱلثاني : ذهب ٱلكسائي وهشام [4] إلى أنَّ مفعول ٱلفعل ضمير مبهم مستتر في ٱلفعل ، وجعلا ٱلضمير مبهمًا من حيث كان محتملاً أن يُراد ما يدل عليه ٱلفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان ، ولم يقم دليل على أنَّ ٱلمراد به بعض ذٰلك دون بعض .

ٱلمذهب ٱلثالث : ذهب ٱلفراء [5] إلى أنَّ حرف ٱلجر في موضع رفع ، كما أنَّ ٱلفعل في « زيدٌ يقومُ » في موضع رفع. وهٰذا ينبني على قولهم: مَرَّ زيدٌ بعمرٍو ، فمذهب ٱلبصريين أنَّ ٱلمجرور في محل نصب ، فإذا بُنِي مثل هٰذا للمفعول كان ٱلمجرور في موضع رفع . وذهب ٱلفراء إلى أنَّ حرف ٱلجر في موضع نصب ، فلذٰلك ٱدَّعى أنه إذا بُنِي للمفعول كان حرف ٱلجر في موضع رفع .

ٱلمذهب ٱلرابع : ذهب قوم [6] إلى أنَّ قولك « سِيرَ بزيدٍ » هو على إضمار ٱلطريق ؛ لأنَّ ٱلسَّير لا يكون إلا في مكان ، وٱلمعنى : قُطِعَ به طريقٌ .

---

(١) سورة ٱلرعد : ٤٣ .

(٢) ك : ٱلمعلق . ن : ٱلتعليق . ح : ٱلتعلق .

(٣) بين : ليس في ك ، ن .

(٤) مذهبهما في إصلاح ٱلخلل ص ١٩٦ .

(٥) ٱلتعليقة على ٱلمقرب لبهاء ٱلدين بن ٱلنحاس ق ٢١ / ب .

(٦) ممن أجاز ذٰلك ٱلمبرد في ٱلمقتضب ٤ : ٥٢ وٱبن ٱلسراج في ٱلأصول ١ : ٧٩ - ٨٠ .

وآتفق ٱلنحويون على أنَّ هٰذا ٱلجارَّ وٱلمجرور في نحو سِيرَ بزيد، وزيدٌ[1] مُتَعَجَّبٌ منه ـ لا يجوز تقديمه، فلا يجوز: بزيد سِيرَ، ولا: زيدٌ منه مُتَعَجَّبٌ. وعلة ٱمتناعه عند ٱلبصريين أنه قد قام مقام ٱلفاعل، فإنْ قَدَّمتَه ٱحتجتَ إلى أنْ تُضمِر مثله، فتضمر ٱلخافض وٱلمخفوض. وعلة ٱلكوفيين أنه صلة، فلا تتقدم. ذكر هٰذا ٱلٱتفاق أبو جعفر ٱلنحاس. وقال ٱبن أصبغ: هي / جائزة في ٱلقياس . يعني ٱلتقديم. [٣: ٥٨/أ] وتقدم خلاف ٱلسهيلي في ذٰلك وٱلرد عليه بٱلإجماع.

وأمَّا ٱلمفعول له فقيل : لا يجوز أن يُبنَى لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقًا ، وهو رأي أبي علي ، وٱبن جِنِّيْ[2] ، ولذٰلك لم يكن في قوله[3] :

يُغْضي حَياءً ، ويُغْضَى مِنْ مَهابَتِه فلا يُكَلَّمُ إلا حينَ يَبْتَسِمُ

ـ أعني : من مهابته ـ مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه ، لأنه مفعول من أجله .

وٱحتجوا بوجهين :

أحدهما : أن ٱلمجرور لا يقام مقام ٱلفاعل ، وهٰذا كذٰلك إمَّا لفظًا أو معنًى .

وٱلثاني : أنه بيان لعلة ٱلشيء ، ولا يكون إلا بعد ثبوت ٱلفعل بمرفوعه .

وقيل : يجوز إذا كان بحرف جر بناءً على جواز ٱلأصل ، ولا يجوز إذا كان منصوبًا .

وقوله **أو مصدرٌ لغيرِ مجرد ٱلتوكيد ملفوظٌ به أو مدلولٌ عليه بغير ٱلعامل** إذا كان ٱلمصدر للتوكيد، نحو : قامَ زيدٌ قيامًا ـ فلا يقام مقام ٱلفاعل لعدم ٱلفائدة؛

---

(١) وزيد : ليس في ك .

(٢) ٱلتنبيه على شرح مشكلات ٱلحماسة ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧ .

(٣) هو ٱلفرزدق . ونسب بعض أبيات ٱلقصيدة ٱلتي منها ٱلبيت ٱلشاهد إلى ٱلحَزين ٱلليثي عمرو بن وهيب . ٱلحماسة ٢ : ٢٨٦ [٧١٥] وٱلحماسة ٱلبصرية ص ٤٠٧ ـ ٤١٠ [٢٧٨ ، ٢٧٩] وشرح أبيات ٱلمغني ٥ : ٣١١ ـ ٣٢٣.

لأنَّ ٱلمفهوم من ٱلمسند إليه يكون غير ٱلمفهوم من ٱلمسند ، فإنْ كان مختصًّا بنوع ما من ٱلٱختصاص ، كتحديد ٱلعدد ، وٱلٱختصاص بٱلوصف أو ٱلإضافة ، أو كونه ٱسم نوع ـ جاز ذٰلك لتغاير ٱلمسند وٱلمسند إليه . ومثال ٱلمللفوظ به : سِيْرَ سَيْرٌ شديدٌ . ومثال ٱلمدلول عليه بغير ٱلعامل ـ وهو أن يكون ٱلمصدر غير ملفوظ به ، لكنه دُلَّ عليه بغير ٱلفعل ـ قولك : بَلْ سِيْرَ ، لِمَن قال : ما سِيْرَ سَيْرٌ شديدٌ ، فٱلضمير ٱلمستكنُّ في سِيْرَ هو مدلول عليه بغير سِيْرَ ، بل دُلَّ عليه بقول ٱلقائل : ما سِيْرَ سَيْرٌ شديدٌ ، فلو كان مدلولاً عليه بٱلعامل كقولك : جُلِسَ ، أو ضُرِبَ ، وأنت تريد : هو ، أي : جُلوسٌ ، وضَرْبٌ ـ لم يَجُز . وفي كلام ٱلزجاجي[1] إشعار بجواز ذٰلك ؛ لأنه قال : وقد أجازه بعضهم على إضمار ٱلمصدر ٱلمؤكد ، وهو[2] مذهب س، قال ٱبن خروف[3]: « لا يُجيز أحد من ٱلنحويين رَدَّ ٱلفعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه على إضمار ٱلمصدر ٱلمؤكِّد ، لا يُجيز أحد : قُعِدَ ، وضُحِكَ ، من غير شيء يكون بعد هٰذا ٱلفعل . ثم ادعاؤه أنه مذهب س فاسد ؛ لأنَّ س لا يُجيز إضمار ٱلمصدر ٱلمؤكِّد في هٰذا ٱلباب، وٱلذي أجازه س[4] لا يمنعه بشر، وهو إضمار ٱلمصدر ٱلمعهود[5]، مثل أن يقال لمتوقِّع القعود: قد قُعِدَ، ولمتوقِّع ٱلسفر: قد سُوفِرَ، أي: قُعد ٱلقعود، وسُوفِرَ ٱلسفرُ ٱلذي ينتظر وقوعه[6]، وٱلفعل لا يدل على هٰذا ٱلنوع من ٱلمصادر، وٱلدالُّ عليه أمر آخر» ٱنتهى.

---

(١) ح ، ن : ٱبن طاهر . وفي حاشية ن أنه في نسخة : ٱلزجاجي .

(٢) وهو مذهب س ، قال ٱبن خروف : ليس في ك .

(٣) شرح ٱلجمل له ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦ [رسالة] .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٣١ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .

(٥) في ٱلمخطوطات وشرح ٱلمصنف : ٱلمقصود . صوابه في شرح ٱلجمل لٱبن خروف .

(٦) ك : وقوله .

وقال ٱلسهيلي ما ملخصه : « من ٱللازم ما لا ينبغي أن يجوز ٱلبتة ، نحو : قُعد ، وضُحك ، أَضمرتَ ٱلمصدر أو لم تُضمره ؛ لأنَّ معناه : فُعِلَ ضَحِكٌ ، ولو صُرِّحَ بِهٰذا لم يُفد، وكيف يُجيز هٰذا س وقد منع : رجلٌ قائمٌ ، وإنما ٱلذي أجاز : ضُحِكَ / في ٱلدار ، وقُعِدَ عندَك ، وأجاز : سِيرَ بزيدٍ فرسخًا ، على إضمار ٱلسير. [٣: ٥٨/ب] وحَسُنَ ٱلإضمارُ عنده وعند ٱلمحققين في هٰذه ٱلمسألة لأنَّ ٱلمكان وٱلزمان ٱلمخصوصين[١] قد يخلوان من ٱلفعل ، فإذا أَخبرتَ أنْ قد كان فيه فعلٌ حصلت به فائدة ، هٰذا إن كان ٱلزمان أو ٱلمكان معرفة ، فإن قلت : قُعِدَ في مكانٍ ، أو ذُهِبَ في يومٍ - لم يجز . وٱلدليل على إضمار ٱلمصدر[٢] مع ٱلظرف وٱلمجرور قولهم: سِيرَ بٱلقومِ رُوَيْدًا ، فـ(رُوَيْدًا) حال من ٱلسَّير ٱلذي هو ٱلنائب ، وكذٰلك : سِيْرَ بزيد سريعًا ، لا خلاف في جواز هٰذا ، وكذٰلك تقول : إنْ سِيْرَ بهند فهو خير لها[٣] ، فيعود ٱلضمير على ٱلسَّير ، ولا خلاف في جواز هٰذا أيضًا ، فينبغي ألاَّ يكون خلاف في صحة ما ذهب إليه س » ٱنتهى كلام ٱلسهيلي .

ونقول: لا يجوز بناء ٱلفعل للمفعول إذا لم يكن له معمول غير ٱلفاعل، فلا يجوز في جَلَسَ زيدٌ: جُلِسَ، ولا في ظَرُفَ زيدٌ[٤]: [ظُرِفَ] [٥]. هٰذا مذهب أكثر ٱلنحويين من ٱلبصريين وٱلكوفيين ، وما نَسَبَه ٱلزجاجيُّ إلى س من إجازة ذٰلك على إضمار ٱلمصدر غلط منه عليه، وقد أنكره ٱلنحاس[٦] وغيره على ٱلزجاجي.

---

(١) ك ، ح : ٱلمخصوص .

(٢) زيد هنا في ك : مع ٱلمصدر .

(٣) ك : إن سير بزيد سريعًا لا فهو خير لها . وزيد قبله في حاشية ن عن نسخة أخرى : وذٰلك تقول إن سير بزيد سريعًا .

(٤) في ٱلمخطوطات : ولا في ضَرب زيدٌ عمرًا ضُرب .

(٥) ظرف : تتمة يقتضيها ٱلسياق .

(٦) ذكر ٱبن ٱلسِّيد أنَّ أبا جعفر ٱلنحاس أنكره في كتابه ٱلمقنع . إصلاح ٱلخلل ص ١٩٦ .

وزعم ٱلكسائي وٱلفراء وهشام [1] أنَّ ذٰلك يجوز ، فكان ٱلفراء يزعم أنَّ ٱلفعل فارغٌ لا شيء فيه ، فقيل له : هل يخلو ٱلفعل من فاعل ؟ فقال له : إذا شرطت إسقاط ٱلفاعل ، وقلت لا تُسَمِّه ، وجب ألاَّ يكون في ٱلفعل ذِكْرٌ إذ أُسقط فاعله . وكذٰلك كان يقول في ضُرِبَ ضربًا : إنه [2] لا شيءَ مضمرًا في ضُرِبَ ، وكذٰلك قُعِدَ قُعُودًا تعدَّى أو لم يتعدَّ .

وكان ٱلكسائي وهشام يجيزان ذٰلك على أنَّ في ٱلفعل مجهولاً ، لَمَّا حُذف ٱلفاعل أُسند ٱلفعل إلى أحد ما يعمل فيه ممَّا هو سوى ٱلمفعول به : ٱلمصدر ، أو ٱلوقت ، أو ٱلمكان ، فلم يُعلَم أيُّها هو ٱلمقصود لأنه لم يظهر مع ٱلفعل مرفوع به .

قال أبو محمد بن ٱلسِّيْد [3] : « وٱلأشبه في هٰذا لِمَنْ أجازه أنْ يضمر مصدر ٱلفعل ؛ لأنَّ ٱلفعل يدل على مصدره ، كما قال ٱلزجاجي ، وما زعم ٱلفراء أنه فارغ لا ضمير فيه خطأ .

وقد ٱحتجَّ ٱلمانعون من جواز هٰذا بأن قالوا : ٱلفعل يدلُّ على مصدره ، فلا فائدة في إضماره ولا في إظهاره .

فرَدَّ عليهم مَن أجاز ذٰلك بأنْ قالوا [4] : قد أجاز ٱلنحويون إقامة ٱلمصدر مقام ٱلفاعل في ٱلأفعال ٱلمتعدية إذا عُدِمَ ٱلمفعول به ، وكان ٱلمصدر منعوتًا أو محدودًا أو معرَّفًا [5] ، فأجازوا : ضُرِبَ بزيد ٱلضَّربُ ، وسيرَ بزيد سَيرٌ شديدٌ ، وقال تعالى ﴿ فإذَا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ ﴾ [6] . فكما جاز أنْ يُقام ٱلمصدر

---

(١) مذاهب ٱلثلاثة في إصلاح ٱلخلل ص ١٩٦ ، وهٰذه ٱلفقرة وٱلتي تليها مختصرة منه بتقديم قول ٱلفراء على قول ٱلكسائي وهشام .

(٢) في ٱلمخطوطات : لأنه . صوابه في إصلاح ٱلخلل .

(٣) إصلاح ٱلخلل ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) ك ، ن : قال .

(٥) أو معرفًا : ليس في ك .

(٦) سورة ٱلحاقة : ١٣ .

[٣: ٥٩/أ] في هٰذه ٱلمسائل / مقام ٱلفاعل ـ وإنْ كان ٱلفعل قد دلَّ عليه وأَغنَى عنه ـ كذٰلك تقول: جُلِسَ ٱلجُلُوسُ، وقُعِدَ ٱلقُعُودُ، ولا فرق.

ويؤكد جواز هٰذا أنَّ ٱلموجب لإقامة ٱلمصدر مقام ٱلفاعل إنما هو عدم ٱلمفعول به ، وهٰذه ٱلعلة بعينها هي موجودة في جُلس وقُعد . وٱحتجوا أيضًا بأنْ قالوا : هل معنى جَلَسَ زيدٌ إلا أنه قد فَعَلَ جُلوسًا وأَحدَثه ، فإذا كان هٰذا معنى ٱلكلام وٱلغرض فيه فما ٱلمانع من أنْ يقال جُلس وقُعد ، إذ معناه فُعل ٱلجلوس ، وفُعل ٱلقعود، كما أنَّ قولنا: ضُرب بزيدٍ ٱلضربُ، إنما معناه : فُعل بزيدٍ ٱلضربُ . قالوا : و ٱلمفعول ليس يرتفع بما أُوقع به فعل ، كما أنَّ ٱلفاعل في صناعة ٱلعربية ليس يرتفع بما أَوقع شيئًا وأَحدثه ، إنما يرتفع كل واحد منهما بٱلحديث عنه وإسناد ٱلفعل إليه ، فيجب على هٰذا أنْ يرتفع كل ما حُدِّثَ عنه من مصدر أو ظرف ، سواء أكان ٱلفعل متعديًا أم غير متعد ، وٱلتفريق بين ٱلمتعدي وغير ٱلمتعدي في هٰذا لا وجه له . قالوا : ولو أنَّ ملكًا أو نظيره ممن له أمر ونهي عهد [١] ألاَّ يُجلَس أو ألا يُضحَك في وقت من ٱلأوقات لغرض له في ذٰلك دون أن يُسمي جالسًا أو ضاحكًا لجاز ذٰلك ، و لم يمتنع » ٱنتهى كلام ٱبن ٱلسِّيْد .

وقد وجدت في لسان ٱلعرب ما يشهد بجواز جُلس وقُعد مبنيًّا للمفعول [٢] دون أن يُسند إلى شيء في ٱللفظ ، وٱلفعل لازم ، قال ٱلشاعر [٣] :

وقالتْ : مَتَى يُبْخَلْ عليكَ ، ويُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ ، وإنْ يُكْشَفْ غَرامُكَ تَدْرَبِ

فـ« يُعْتَلَل » فعل لازم مبني للمفعول ، ولا مفعول له ظاهر ، ولا جائز أن يكون ٱلمفعول « عليك » محذوفة لدلالة « متى يُبْخَل عليك » عليه ؛ لأنَّ ٱلمفعول

---

(١) في ٱلمخطوطات : عمد . صوابه في إصلاح ٱلخلل .

(٢) في ٱلمخطوطات : للفاعل .

(٣) هو ٱمرؤ ٱلقيس . ديوانه ص ٤٢ وشرح أبيات ٱلمغني ٧ : ١١٣ ــ ١١٦ [٧٥٧] .

الذي لا يُسَمَّى فاعله لا يجوز حذفه ، كما لا يجوز حذف ٱلفاعل ، فٱلأَولى أنْ يُعتقد أنَّ « يُعْتَلَل » مفعوله ضمير يعود على مصدر يدل عليه ٱلفعل ، ويجعل فيه ٱختصاص ، أي : يُعْتَلَل هو ، أي : ٱلٱعتلال ٱلمعهود . أو يجعل « عليك » محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، وتكون في موضع نصب ليتخصص به ٱلمصدر ٱلمذكور ، كما تقول : فلانٌ يَغضبُ عليك ويَحقد، تريد: ويَحقد[1] عليك، فحذفتَ لدلالة ما قبله عليه، ولا تُقَدِّر للمقام مصدرًا مؤكِّدًا لئلا يتحد ٱلمسنَد وٱلمسنَد إليه.

وأجاز س [2] ٱختصاص ٱلمصدر بوصف مقدَّر ، فتقول « سِيْرَ بزيدٍ سَيْرٌ » إذا أردت به نوعًا من ٱلسير ، فتحذف ٱلصفة لفهم ٱلمعنى ، كما قال ﴿ ٱلآنَ جِئْتَ بالحَقِّ ﴾ [3] . أي : بٱلحق ٱلبَيِّن .

وقال ٱبن عصفور: إنَّ هٰذا مما ٱنفرد به س. وقال غيره: إنَّ أبا ٱلعباس قال : هٰذا فيه / بُعْدٌ إذا كنت تريد به ضربًا من ٱلسير . وقال غيره : يجوز ذٰلك إذا [٣: ٥٩/ب] أردت به جمع سيره . قال ٱلنحاس : وٱلأجود عند جميع ٱلبصريين ٱلنصب لِمَا ذكرت أنه بمنْزلة ٱلفعل . وقال ٱلأستاذ أبو ٱلحسين بن أبي ٱلربيع [4] : « إذا كان ٱلمصدر مؤكِّدًا لم يُبْنَ له ٱلفعل إلا أنْ يُعلَّق به ظرف غير متصرِّف، نحو: جُلِسَ دُونَك ، قال تعالى ﴿ وَحِيْلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [5] ، وقال ٱلشاعر [6] :

فيا لكَ مِنْ ذي حاجةٍ ، حِيْلَ دُونَها وما كُلُّ ما يَهْوَى ٱمْرُؤٌ هو نائلُهْ »

ٱلنائب مضمر ، يعود على ٱلمصدر ٱلمفهوم مِن حِيْلَ .

---

(١) تريد ويحقد : ليس في ك .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٢٩ .

(٣) سورة ٱلبقرة : ٧١ .

(٤) ٱلملخص ١ : ٢٩٢ .

(٥) سورة سبأ : ٥٤ .

(٦) هو طرفة بن ٱلعبد . ديوانه ص ١٢٣ .

ولا يُقام وصفُ ٱلمصدر مقام ٱلمصدر ٱلموصوف ، فيجوز : سِيْرَ عليه سَيْرٌ سَريعٌ ، وسَيْرٌ حَثيثٌ ، ولا يجوز : سِيْرَ عليه سَريعٌ ، ولا : سِيْرَ عليه حَثيثٌ ، بل تنصبه، قال س [1] : « سِيْرَ عليه حَثيثًا وشَديدًا، فٱلنصب في هٰذا على أنه حال » . قال [2] : « ولا يكون فيه ٱلرفع لأنه لم يقع موقع ٱلأسماء » إذا كان صفة . وكذا عنده [3] : سِيْرَ عليه طويلاً ، وحديثًا ، وكثيرًا ، وقليلاً ، وقديمًا، بٱلنصب لا غير . قال أبو إسحاق : ٱلتقدير : سِيْرَ عليه ٱلسَّيْرُ في هٰذه ٱلحال، فلهٰذا لم يجز فيه ٱلرفع . ووهم ٱبن عصفور في قوله إنَّ س ٱنفرد بإقامة صفة ٱلمصدر ، ونص س أنَّ ذٰلك لا يقوم مقام ٱلفاعل .

وأجاز ٱلكوفيون في كل ما ذكرناه من كلام س ٱلرفع على أنه أُقيمت فيه ٱلصفة مقام ٱلموصوف ، فتقول : سِيرَ عليه حَسَنٌ ، أي : سَيْرٌ حَسَنٌ ، ومُرَّ به سَريعٌ ، أي : مُرورٌ سَريعٌ ، إلا في شَديد وبَيِّن ، فإنَّهم لا يُجيزون فيهما إلا ٱلنصب ، فيقولون : سِيْرَ عليه شَديدًا وبَيِّنًا ؛ لأنَّ ٱلمعنى عندهم : سِيْرَ عليه حَقًّا ، وكذٰلك يقولون : ضُرِبَ أَبْيَنَ ٱلضَّرْبِ ، وأَشَدَّ ٱلضَّرْبِ ، وأُوْلِعَ أَشَدَّ ٱلإيلاعِ ، بٱلنصب عندهم فقط ، ولا يجوز ٱلرفع .

وأجاز ٱلبصريون في مثل هٰذا ٱلوصف ٱلمضاف ٱلرفعَ إذا لم يضمر ، فتقول : ضُرِبَ أَبْيَنُ ٱلضَّرْبِ ، وضُرِبَ أَشَدُّ ٱلضَّرْبِ .

وقد نَقصَ ٱلمصنفُ في إقامة ٱلمصدر شرطًا [4] ، وهو أن يكون ٱلمصدر متصرفًا ، وكان ينبغي أن يذكره ، ذكره في ٱلظرف ، فإنه إنْ كان ٱلمصدر غير متصرف لم يَجُزْ أن يقوم مقام ٱلفاعل ، نحو : مَعاذَ ٱللهِ ورَيْحانَه ، وعَمْرَكَ ٱللهَ ،

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٢٨ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٢٨ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٢٢٧ .

(٤) ن ، ح : شرط .

وأمثال ذٰلك ؛ لأنَّ ٱلعرب ٱلتزمت فيها ٱلنصب على ٱلمصدر .

وقوله **أو ظَرفٌ مُختَصٌّ مُتَصَرِّفٌ** شرط ٱلٱختصاص لأنَّ غير ٱلمختص لا يقام مقام ٱلفاعل ، لا يقال في سِرْتُ وَقْتًا : سِيْرَ وَقْتٌ ؛ لعدم ٱلفائدة ، وكذٰلك ظرف ٱلمكان ، لا / يقال : جُلِسَ مَكانٌ ، في نحو : جَلَسْتُ مَكانًا ، فإن ٱختص [٣: ٦٠/أ] جاز، نحو : سِيْرَ وَقْتٌ صَعْبٌ ، وزَمانٌ طَويلٌ ، وجُلِسَ مَكانٌ بَعيدٌ .

وقوله **متصرفٌ** ٱحترز به من ٱلظرف ٱلذي لا يتصرف ، وهو ما لزم ٱلظرفية، نحو « سَحَرَ » من يوم معين، و« ثَمَّ » ، فلا يُقال سِيْرَ سَحَرَ، ولا : جُلس ثَمَّ[1] ؛ لأنَّ قيامهما مقام ٱلفاعل يُخرجهما عن ٱلظرفية، قال س[2] : « سِيْرَ عليه سَحَرَ لا يجوز فيه إلا أن يكون ظرفًا ؛ لأنَّهم إنما يتكلمون به في ٱلنصب[3] وٱلرفع وٱلجر بٱلألف وٱللام ، يقولون : هٰذا ٱلسَّحَرُ ، وبأَعلَى ٱلسَّحَرِ ، وإنَّ ٱلسَّحَرَ خيرٌ لك مِنْ أَوَّلِ ٱللَّيلِ » . وقال س أيضًا[4] : « سِيْرَ عليه ضُحًى[5] ، إذا عَنيتَ ضُحَى يومك » . قال[6] : « وكذٰلك سِيْرَ عليه عَتَمةً ، إذا أَردتَ عَتَمةَ لَيلَتك ، وكذٰلك ضَحْوةُ يومك الذي أنت فيه ، يجري مجرى عَشيَّة ، وكذٰلك : سِيْرَ عليه ليلاً ، وسِيْرَ عليه نَهارًا ، إذا أَردتَ ليلَ لَيلتك ، ونَهارَ نَهارك » ٱنتهى كلام س .

وٱلمعنى أنَّ هٰذه ٱلظروف ٱلتي ذكرها س إذا كانت نكرات جاز فيها ٱلرفع على سبيل ٱلمجاز ، وٱلنصب على ٱلأصل ، فإذا أُريدَ بها شيء بعينه لم تتمكن ، فتُركت على بابها منصوبة .

---

(١) فلا يقال سِيرَ سحر ولا جُلس ثَمَّ : ٱنفردت به ن، حيث ألحق في ٱلحاشية، وبعده : صح .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٢٥ .

(٣) في ٱلمخطوطات : بٱلنصب . صوابه في ٱلكتاب .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٢٥ . وزيد في أوله في ن : سير عليه سَحَرَ لا يجوز فيه إلا أن يكون ظرفًا .

(٥) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : ضحيًّا . وٱلتصويب من ٱلكتاب .

(٦) ٱلكتاب ١ : ٢٢٦ .

وأجاز ٱلكوفيون ٱلرفع فيما منعه س من رفع ضُحًى وضَحْوة وعَتَمة وعَشيَّة وليل ونَهار مُعيَّناتٍ .

وذهب ٱلكسائي وٱلفراء إلى أنك ترفع مع ٱلنكرات لا غير ، تقول : مَوعدُك يومٌ ، ويومان ، وساعةٌ ، فكذٰلك يجيء على قولهم : سِيْرَ بزيدٍ يومٌ ، بٱلرفع لا غير ، وكذٰلك ساعة .

وأجاز ٱلبصريون في ذٰلك ٱلنصب ، فإنْ وَقَّته ، فقلت : مَوعدُك يومَ ٱلعيدِ ، جاز ٱلرفع وٱلنصب . وسواء عند ٱلبصريين أكان ٱلعمل في ٱلظرف كله أم بعضه ، يقيمونه مقام ٱلفاعل .

وزعم ٱلكوفيون أنك إذا قلت سِيْرَ به يوم ٱلجمعة ، فأردتَ أنَّ ٱلسَّير كان فيه كلِّه رَفعتَ ، وإنْ كان في بعضه نَصبتَ ، وهٰذا مبنيٌّ على أصل لهم ، وهو أنَّ ٱلظرف إذا كان ٱلعمل في جميعه لا ينتصب ٱنتصاب ٱلظرف ، إنما ينتصب ٱنتصاب ٱلمفعول به .

وأجاز س [1] وعامة ٱلبصريين [2] : سِيْرَ عليه فَرْسَخانِ يومين ، وفَرْسَخَينِ يومانِ ، وفَرْسَخَينِ يومينِ ، ومنعَ كلٌّ ذٰلك بعضُ ٱلمتأخرين .

وقوله **وفي نيابته غيرَ مُتَصَرِّفٍ أو غيرَ مَلفوظٍ به خلافٌ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [3] : « أجاز ٱلأخفش نيابة ٱلظرف ٱلذي لا يتصرف ، نحو أن تقول : جُلِسَ عندَك . ومذهبُه في هٰذه ٱلمسألة ضعيف . وأجاز ٱبن ٱلسراج [4] نيابة ٱلظرف ٱلْمَنْوِيِّ » ٱنتهى .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٢٣ .

(٢) ٱلمقتضب ٣ : ١٠٦ .

(٣) ١ : ١٢٧ - ١٢٨ ، ومذهب ٱبن ٱلسراج فيه مقدَّم على مذهب ٱلأخفش .

(٤) ٱلأصول ١ : ٨٠ - ٨١ .

وٱختلفوا في صفة ٱلظرف إذا حُذف ٱلظرف كٱلخلاف في صفة ٱلمصدر ، فلم يُجز فيه س[1] إلا ٱلنصب ، وأجاز ٱلكوفيون ٱلرفع ، وأجاز س[2] : سِيْرَ عليه خَلْفُ دارِكَ ، بٱلرفع، ومنعه / بعضُ ٱلمتأخرين. [٣: ٦٠/ب]

وتقول : ضُرِبَ زيدٌ ظَهْرُه وبَطْنُه ، فيجوز في ظهره وبطنه عند س[3] ٱلرفع على ٱلبدل ، وٱلنصب بمعنى على . وكذٰلك إذا كان معرفًا بٱلألف وٱللام ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ ٱلظَّهْرُ وٱلبَطْنُ . وقال أبو ٱلعباس : نُصب لأنه يشبه ٱلظروف . وقال ٱلفراء : لا يجوز فيهما إلا ٱلرفع ، سواء أُضيفا أم كان فيهما ٱلألف وٱللام . وحجته أنه غير مبهم ، فلا يُجيز ٱلنصب ، كما لا يُجيز : زيدٌ ٱلبيتَ . وحجة س أنه أَشبهَ ٱلظرف من جهة عمومه ؛ ألا ترى أنَّ ٱلمعنى : عُمَّ بٱلضربِ . وٱختَلف ٱلنقل عن هشام : فحكى عنه أبو جعفر ٱلنحاس كمذهب س ، يُجيز ٱلرفع وٱلنصب ، سواء أكان مضافًا أو فيه أل . ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في « مسائل ٱلخلاف » أنه أجاز ٱلنصب مع ٱلألف وٱللام ، ومَنَعه مع ٱلإضافة . ونقل أيضًا عن ٱلمبرد أنه منع ٱلنصب ، كمذهب ٱلفراء . وأجاز هشام : ضُرِبَ زيدٌ ظَهْرًا وبَطْنًا ، فينصب على ٱلتفسير ، أي : ضُرِبَ ظَهْرُ زيدٍ وبَطْنُ زيدٍ ، ولا يُجيز ٱلتقديم . ويجوز عند ٱلمازني وأبي ٱلعباس . وهي مسألة من ٱلتمييز ، جَرَّ إليها ٱلكلام .

ص: ولا تُمنَع نيابةُ ٱلمنصوبِ لسقوطِ ٱلجارِّ معَ وجودِ ٱلمنصوبِ بنفسِ ٱلفعل، ولا نيابةُ غيرِ ٱلمفعولِ به وهو موجود، وِفاقًا[4] للأخفش وٱلكوفيين.

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٢٧ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٢٠ . وزاد في ٱلٱرتشاف ص ١٣٣٤ ـ ١٣٣٥ : « وفي ٱلواضح : أجاز ٱلبصريون : سِيرَ عليه خَلفُك ، وأبطلَ هٰذا أحمد بن يحيى » .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٤) ح : خلافًا .

ش : لم يتعرض ٱلمصنف في ٱلشرح للمسألة ٱلأولى هنا ، وهي مسألة : ٱخْتَرْتُ زيدًا ٱلرِّجالَ ، فزيد تعدَّى إليه ٱلفعل بنفسه ، وٱلرِّجال تعدَّى إليه لسقوط ٱلجارِّ ، وكذٰلك ما كان مثله . فٱلذي نَصَّ عليه أصحابنا [1] أنه لا يُقام مقام ٱلفاعل إلا زيد، وهو ٱلذي تعدَّى إليه ٱلفعل بنفسه ، فتقول : ٱخْتِيْرَ زيدٌ ٱلرِّجالَ، تريد : مِنَ ٱلرجالِ . وكلامُ ٱلمصنف يُجَوِّزُ هٰذا ، ويُجَوِّزُ أنْ تقول : ٱخْتِيْرَ ٱلرجالُ زيدًا . وٱلسَّماعُ إنما ورد بإقامة الذي تعدَّى إليه ٱلفعل بنفسه دون ما تعدَّى إليه بإسقاط ٱلحرف ، قال ٱلشاعر [2]:

ومِنَّا ٱلذي ٱخْتِيْرَ ٱلرِّجالَ سَماحةً وجُودًا إذا هَبَّ ٱلرِّياحُ ٱلزَّعازِعُ

وٱلذي ذكره أصحابنا هو مذهب ٱلجمهور ، وٱلذي أجازه ٱلمصنف هو مذهب ٱلفراء ، ترك ٱلجمهور ٱلمقدَّر كٱللفوظ به [3] ، فكما لا يجوز عندهم تَرْكُ ٱلمفعول به ٱلمسرَّح وقيامُ ٱلمقيَّد بٱلحرف لفظًا كذٰلك لا يُجيزونه مع ٱلمقيَّد تقديرًا ، وقد ذكرنا أنَّ ٱلسماع ورد بذٰلك ، وهو مذهب ٱلبصريين .

وقال ٱبن أبي ٱلربيع [4]: «لا يجوز أُمِرَ ٱلخيرُ زيدًا إلا على ٱلقلب»

وأمَّا ٱلمسألة ٱلثانية ـ وهي أن ينوب غير ٱلمفعول به من مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان أو مجرور مناب ٱلفاعل مع وجود ٱلمفعول به ـ فهٰذا لا يجوز عند ٱلبصريين [5].

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١: ٥٣٨ وٱلجزولية ص ١٤٣ وٱلتوطئة ص ٢٥٩ وٱلملخص ١: ٢٩٣ .

(٢) هو ٱلفرزدق . ديوانه ص ٥١٦ وٱلكتاب ١ : ٣٩ وٱلكامل ص ٤٨ وٱلخزانة ٩ : ١٢٣ ـ ١٢٥ [٧٠٨] .

(٣) يريد : جعل ٱلجمهور ٱلمقيَّد تقديرًا كٱلمقيَّد لفظًا .

(٤) ٱلملخص ١ : ٢٩٣ .

(٥) شرح ٱلكافية ١ : ٢٤٤ [تحقيق د . حسن ٱلحفظي] .

قال ٱبن بَرْهان [١] : « لا يقام مقام ٱلفاعل / إلا ٱلمفعول به عند حضوره [٣: ٦١/أ]
لأنه شريك ٱلفاعل ؛ وذٰلك أنه يُخرج [ٱلمصدر] [٢] من ٱلعدم إلى ٱلوجود ، وٱلمفعول به حافظ لوجوده ، فلا يستقيم تجدُّد ٱلمصدر إذا فرضنا ٱنتفاء واحد منهما، ولذٰلك لَمَّا جعلت ٱلعرب في ٱلأفعال ما لا يتعدى ، فلا يكون للمفعول به حظ فيه ـ أفردوا ٱلمفعول به بقبيل من ٱلأفعال لا حَظَّ للفاعل فيه قِصاصًا [٣] ، وذٰلك باب فُعِلَ » .

قال ٱلمصنف [٤] : « وأجاز ذٰلك ٱلأخفش [٥] وٱلكوفيون [٦] » . قال [٧] : « وبقولهم أقول مع أنه وارد عن ٱلعرب ». وقال غيره : « أجاز ذٰلك ٱلكسائي [٨] وٱلفراء [٩] وأبو عبيد [١٠] ، ومنعه ٱلجمهور » . وٱستدلَّ مجيزو ذٰلك بقراءةِ أبي

---

(١) شرح ٱللمع ص ٤٦ .

(٢) ٱلمصدر : تتمة من شرح ٱللمع . وٱلهاء في « أنّه » ٱلمذكور قبله تعود إلى ٱلفاعل .

(٣) ك : قصاعًا .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٢٨ .

(٥) ٱلخصائص ١ : ٣٩٧ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٦٠٩ .

(٦) ٱلمباحث ٱلكاملية ٢ : ٦٧ [رسالة] وفيه من ٱلأدلة آية سورة ٱلجاثية ، وآية سورة ٱلأنبياء ، وبيت جرير ، وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٦٠٩ وشرح ٱلكافية ١ : ٢٤٤ [تحقيق د. حسن ٱلحفظي] . وفي ٱللباب ١ : ١٥٩ أنّ ٱلذي يجوز إقامته مقام ٱلفاعل منها في هٰذه ٱلحال هو ٱلظرف .

(٧) ٢ : ١٢٨ .

(٨) إعراب ٱلقرآن للنحاس ٤ : ١٤٤ .

(٩) معاني ٱلقرآن ٢ : ٢١٠ و٣ : ٤٦ . وفي ٱلموضع ٱلأول تخريج قراءة عاصم ﴿ نُجِّيْ ٱلمؤمنين ﴾ ٱلتالية . وفي ٱلقرطبي ١١ : ٢٢٢ أنّ هٰذا توجيه ٱلفراء وأبي عبيد وثعلب .

(١٠) ٱلكشف ٢ : ١١٣ .

جعفر ﴿لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1]، وقول الشاعر[2]:

ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذلكَ الْجَرْوِ الكِلابا

وقول الآخر[3]:

أُتِيْحَ لِيْ مِنَ العِدَا نَذيرَا بِهِ وُقِيْتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيْرَا

وقول الآخر[4]:

وإنَّما يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ ما دامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبُهُ

وقول الآخر في أحد الوجهين[5]:

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْياءِ إلا السَّيِّدَا ولا شَجَا ذا الغَيِّ إلا ذو الهُدَى

وقال الأخفش في (المسائل) : « ضُرِبَ الضَّرْبُ الشَّديدُ زيدًا ، وضُرِبَ

---

(١) سورة الجاثية : ١٤ . وهذه قراءة شيبة والأعرج ، ورويت عن عاصم . إعراب القرآن للنحاس ٤ : ١٤٣ والنشر ٢ : ٣٧٢ والبحر المحيط ٨ : ٤٥ .

(٢) نسب البيت إلى جرير في الخزانة ١ : ٣٣٧ - ٣٣٨ [٥١] . وهو من غير نسبة في الخصائص ١ : ٣٩٧ . وليس في قصيدته التي ذكر البغدادي أنه منها وأنها في هجاء الفرزدق ، وهي في ديوانه ص ٨١٣ - ٨٢٥ حيث ذكر محققه أنها في هجاء الراعي النميري . وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ٢ : ٥١٨ . قفيرة : اسم أم الفرزدق . في حاشية ن ما نصه : « فإنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح . والجواب عنه بوجهين : أحدهما أنّ الكلاب مفعول ولدت ، وليس مفعولاً لسُبَّ ، وجروَ كلبٍ منصوب على النداء أو على الذم . الثاني أنّ الكلاب نصب على الذم ، وجمع لأنّ قفيرة وجروًا وكلبًا ثلاثة . المغني لابن الفلاح » .

(٣) الرجز من غير نسبة في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ .

(٤) الرجز في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ وشرح الكافية الشافية ص ٦١٠ والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٣٢٤ وتخليص الشواهد ص ٤٩٧ .

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣ . وهو من غير نسبة في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ وشرح الكافية الشافية والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٣٢٣ وتخليص الشواهد ص ٤٩٧ . ن ، ح : ولا شفى .

ٱليومان زيدًا ، وضُرِبَ مَكانُك زيدًا ، ووُضِعَ مَوضعُك ٱلمتاعَ » . ومن مسائله : أُعْطِيَ إعْطاءٌ حَسَنٌ أخاك درهمًا مضروبًا عنده زيدًا . وٱستدلُّوا أيضًا بقراءة عاصم ﴿وكَذٰلِكَ نُجِّيْ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [1] .

وقال صاحب ٱللباب [2] : « إقامة ٱلمصدر مع وجود ٱلمفعول به للبصريين فيه مذهبان :

أحدهما : لا تجوز ؛ لأنَّ ٱلمصدر هو ٱلفعل في ٱلمعنى ، فهو غير لازم ، بخلاف ٱلمفعول به .

وٱلآخر : تجوز ؛ لأنَّ ٱلفعل يصل إليه بنفسه ، كقراءة أبي جعفر ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾ ، وقراءة عاصم ﴿ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي : لِيُجْزَى ٱلجزاءُ ، ونُجِّيَ ٱلنَّجاءُ [3] » .

ونقل بعض أصحابنا عن ٱلأخفش شرطًا في جواز إقامة ٱلمصدر وظرف ٱلزمان مقام ٱلفاعل مع وجود ٱلمفعول به ، وهو أنْ يتقدما على ٱلمفعول به ، فإنْ تأخَّرا لم يجز أنْ يُقام إلا ٱلمفعول به، فأجاز أنْ يقال: ضُرِبَ ٱلضَّربُ ٱلشديدُ زيدًا ، وضُرِبَ يومُ ٱلجمعةِ زيدًا .

وقد أهمل ٱلمصنف ذكر هٰذا ٱلشرط ، وعليه تمثيل ٱلأخفش ٱلمُثل ٱلمذكورة في ٱلمسائل ، ونَقل ذٰلك ٱلشرطَ عن ٱلأخفش / ٱبنُ ٱلدَّهَّان ، وقال : هٰذا طريف [٣: ٦١/ب]

---

(١) سورة ٱلأنبياء : ٨٨ - وفي ٱلمخطوطات ﴿ كذٰلكَ حَقًّا علينا نُجِّي ٱلمؤمنين ﴾ ، وهٰذه من سورة يونس : ١٠٣ ، ولم ترو عن عاصم فيها ٱلقراءة ٱلمذكورة - وهٰذه قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحده ، ورويت عن أبي عمرو أيضًا كما في ٱلسبعة ص ٤٣٠ . وغير ٱبن مجاهد نسبها إلى ٱبن عامر بدلاً من أبي عمرو. معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٢١٠ وٱلنشر ٢ : ٣٢٤ وٱلإقناع ص ٧٠٣ وٱلمبسوط ص ٢٥٤ ومشكل إعراب ٱلقرآن ص ٤٨١ . وٱنظر توجيهها في ٱلحجة ٥ : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) ٱللباب للعكبري ١ : ١٥٩ - ١٦٠ .

(٣) زيد هنا في ٱلمخطوطات : « وكذٰلك قراءة ﴿ نُجي ﴾ » .

جدًّا من ٱلأخفش .

ومَن منع ذٰلك تأوَّل هٰذه ٱلشواهد : فأما قراءة أبي جعفر فتأوَّلوها تأويلين :

أحدهما : أن يكون ٱلتقدير [1] : لِيُجْزَى هو، أي : ٱلجزاء ، ويكون ﴿قَوْمًا﴾ منصوبًا بفعل محذوف ، تقديره : يجزيه قومًا ، ونظيره ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلآصَالِ . رِجالٌ ﴾ [2] ، أي : يُسَبِّحُه رِجالٌ .

ٱلتأويل ٱلثاني [3] : أن يكون ٱلتقدير : لِيُجْزَى ٱلخيرُ قومًا ، وٱلخير : مفعول به ، وهٰذا ٱلفعل يتعدى إلى مفعولين ، فأضمر ٱلأول لدلالة ٱلكلام عليه [4] .

وأمَّا قراءة عاصم ﴿ نُجِّيْ ﴾ فتأوَّلوها على أنه أبدل ٱلنون ٱلثانية جيمًا ، وأدغمها في ٱلجيم [5] . وهٰذا ٱلتأويل ضعيف جدًّا ، ولا يتصور في قراءته (نُجِّيَ) بفتح ٱلياء . فٱلأولى أن يكون ٱلتأويل : نُجِّيَ ٱلنَّجاءُ ، وينتصب ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ على إضمار فعل ، أي : نُنجي ٱلمؤمنين ، كما تأوَّلوا ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾ على تقدير : يَجزيه قومًا .

وأمَّا ٱلأبيات فتُحمل على ٱلضرورة لقلَّتها ، ولأنَّ ٱلنصب جاء في آخر ٱلبيت أو في مصراع ٱلبيت . وقد تأوَّلوا نصب ٱلكلاب على أنه مفعول به بقوله : ولو وَلَدَتْ ، وجعلوا « جَرْوَ كَلْبٍ » منادًى مضافًا ، ٱلتقدير : ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ ٱلكِلابَ - يا جَرْوَ كَلْبٍ - لَسُبَّ بِذٰلِكَ ٱلجَرْوِ [6] . وقال ٱبن خروف : «أَفْسَدَ ٱبنُ

---

(١) معاني ٱلقرآن للفراء ٣ : ٤٦ وٱلكشاف ٣ : ٥١١ وٱلتبيان ص ١١٥٢ .

(٢) سورة ٱلنور : ٣٦ - ٣٧ . وقد تقدم تخريج هٰذه ٱلقراءة .

(٣) ٱلمباحث ٱلكاملية ٢ : ٦٨ [رسالة] وٱللباب ١ : ١٦١ وٱلتبيان ص ١١٥٢ .

(٤) أي : يكون ٱلنائب عن ٱلفاعل ضمير ٱلمفعول ٱلثاني ، عاد ٱلضمير عليه لدلالة ٱلسياق ، تقديره : لِيُجْزَى هو - أي : ٱلخيرُ - قومًا . ٱلدر ٱلمصون ٩ : ٦٤٥ .

(٥) ٱلكشف ٢ : ١١٣ - ١١٤ وٱللباب ١ : ١٦١ وإعراب ٱلقراءات ٱلشواذ ٢ : ١١٤.

(٦) ٱنظر ما تقدم في تخريجنا للبيت وٱللباب ١ : ١٦١ وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٥٣٧ - ٥٣٨ وٱلمباحث ٱلكاملية ٢ : ٦٨ [رسالة] .

بابَشاذ بهٰذا ٱلتأويل ٱللفظَ وٱلمعنى» [1] ٱنتهى . وٱلأَولى في ٱلتأويل أنْ يُجعل ذٰلك منصوبًا بإضمار فعل يُفسِّره ما قبله، ٱلتقدير : يَسُبُّونَ ٱلكِلابَ، وأَباحَ نذيرًا .

وأمَّا قولُه « مَعْنِيًّا بذِكْرِ قَلْبَهُ » فٱنتصاب « قلبَه » على ٱلتشبيه بٱلمفعول به ، كما تقول : رأيتُ رجلاً مجدوعًا أنفَه .

وأمَّا « إلا ٱلسَّيِّدَا» فيحتمل أن يكون ٱستثناء منقطعًا ، أي : لكنَّ ٱلسَّيِّدَ عُنِيَ بٱلعَلْياء .

وقال ٱلنَّحَّاس : مَنع ٱلنحويون : ضُرِبَ زيدًا سوطٌ [2] . وحكى ٱلمُهاباذيُّ ٱلٱتِّفاق على ذٰلك . وتعليله ظاهر ، وذٰلك أنَّ ٱلسوط هو آلة ، فتُجُوِّزَ به إلى أنْ نُصِبَ ٱنتصاب ٱلمصدر ، وكان ٱلأصل : ضُرِبَ زيدٌ ضَرْبةً بِسَوْطٍ ، ثم حُذفت ٱلباء ، وأُضيفت ٱلضربة إليه ، ثم حُذفت ٱلضربة ، وقامت ٱلآلة مقامها ، فكَثُرَ ٱلمجاز فيه ، فلم يَجُزْ لذٰلك أنْ يُقام مقام ٱلفاعل ، لا على مذهب مَن أجاز إقامة ٱلمصدر مع وجود ٱلمفعول به ، ولا على مذهب مَن مَنع ، فلذٰلك وقع ٱلٱتفاق على ٱلمنع .

وذكر ٱلمُهاباذيُّ أيضًا ٱلٱتفاق على منع : حُمِلَ زيدًا فَرْسَخٌ . وٱلذي يقتضيه مذهب ٱلأخفش وٱلكوفيين جوازه . وتقرر من مذاهب ٱلبصريين أنه إذا وُجد ٱلمفعول به مع غيره ممَّا يَجوز أنْ يُقام مقام ٱلفاعل فلا يُقام سِواه ، فإذا لم يكن مفعول به فأنت مُخَيَّر في إقامة ما شئت من ٱلبواقي ، فقيل : يُختار إقامة ٱلمصدر وترك ما عداه ، وهو ٱختيار ٱبن عصفور [3] . وقيل : يُختار إقامة ٱلمجرور ، وهو ٱختيار ٱبن مُعْطٍ [4] .

---

(١) شرح ٱلجمل له ص ٢٨٧ [رسالة] ، وقد حمل نصب ٱلكلاب على ٱلتشبيه بٱلمفعول به .
(٢) ك ، ن : سوطًا .
(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٥٣٩ وٱلمقرب ١ : ٨١ .
(٤) شرح ألفية ٱبن معط ص ٦١٢ .

[٣: ٦٢/أ] وٱلذي أختاره أنَّ ٱلأَولى إقامة ظرف ٱلمكان، وٱلسبب/ في هٰذا ٱلٱختيار أنَّ ٱلمجرور مُقيَّد بحرف ٱلجر، وقد ٱختلف ٱلنحاة في جواز إقامته مقام ٱلفاعل. وأمَّا ٱلمصدر فلأنَّ في ٱلفعل دلالة عليه؛ إذ هو أحد مدلوليه. وكذٰلك ظرف ٱلزمان، هو أحد مدلوليه؛ لأنَّ ٱلفعل بُني له، ففي ٱلفعل دلالة على ٱلزمان، وأمَّا ظرف ٱلمكان فدلالته عليه دلالة لزوم كدلالته على ٱلمفعول به، فهو أقرب إلى ٱلمفعول به من سائر هٰذه ٱلأشياء، فلذٰلك ٱخترنا أن يكون أَولَى بٱلإقامة منها.

ص : ولا تُمنع نيابةُ غيرِ ٱلأول مِنَ ٱلمفعولات مطلقًا إنْ أُمِنَ ٱللَّبْس ولم يكنْ جُملةً أو شِبْهَها ، خلافًا لِمَنْ أطلقَ ٱلمنع في بابِ « ظَنَّ » و« أَعْلَمَ » .

ش : يعني بقوله **مطلقًا** سواء أكان ٱلثاني مِن بابِ أَعْطَى أم مِن بابِ ظَنَّ أم مِن بابِ أَعْلَمَ ، فٱختار ٱلمصنف أنه إذا أُمِنَ ٱللَّبْس ، و لم يكن ٱلثاني جملة أو شِبهَها مِن ظرف أو مجرور ، أو ٱلثالث كذٰلك ـ فإنه تجوز إقامة ٱلثاني في بابِ أَعْطَى وفي باب ظَنَّ ، وٱلثاني وٱلثالثِ في باب أَعْلَمَ . ومثال ذٰلك : أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا ، وظُنَّتْ [(١)] بازِغةٌ ٱلشمسَ ، وعُلِمَ بَدرٌ قَمَرَ ٱلليلة ، وجُعِلَ خيرٌ مِن ألفِ شهرٍ ليلةَ ٱلقدر ، وٱتُّخِذَ موضعُ صلاةٍ مَقامَ إبراهيم ، وأُعْلِمَ زيدًا كَبْشُكَ سَمينًا .

فإن أَلبسَ لم يَجُز ذٰلك ، نحو : أُعْطِيَ زيدٌ عَمرًا ، وزيدٌ عطية ، وعمرٌو مُعْطًى ، وظُنَّ صديقُك زيدًا ، وزيد هو ٱلأول ، وأُعْلِمَ بِشرًا زيدٌ قائمًا ، وبِشرٌ ٱلمُعْلَم ، فهٰذا كله لا يجوز لأجل ٱللَّبس .

وكذٰلك إذا كان ٱلثاني في باب ظَنَّ أو ٱلثالث في باب أَعْلَمَ جملةً أو شِبْهَها، فلا يجوز : ظُنَّ في ٱلدار زيدًا ، ولا ظُنَّ زيدًا أبوه قائمٌ ، ولا يجوز : أُعْلِمَ زيدًا غلامُك في ٱلدار ، ولا : أُعْلِمَ زيدًا غلامُك أخوه سائرٌ .

---

(١) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : وظننت .

قال ٱلمصنف[1]: «وإذا كان أَمْنُ ٱللَّبس مُسَوِّغًا لجَعلِ ٱلفاعلِ مفعولاً وٱلمفعولِ فاعلاً في كلام واحد، نحو: خَرَقَ ٱلثوبُ ٱلمِسْمارَ ، و[2]:

.... بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

فجوازُ هٰذه ٱلمسائلِ وأشباهِها أَحَقُّ وأَوْلَى» ٱنتهى كلامه .

فأمَّا بابُ كَسَا وأَعْطَى وأَطْعَمَ وأَسْقَى وشِبهِها ممَّا ٱلثاني فيه فاعلٌ من حيث ٱلمعنى فلا خلاف في جواز إقامة ٱلأول ، نحو : كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً . وأمَّا إقامة ٱلثاني فقال ٱلمصنف [3] : « لا خلافَ في جواز نيابة ثاني ٱلمفعولَين في باب أَعْطَى إذا أُمِنَ ٱللَّبس ، نحو: أَعطيتُ زيدًا درهمًا ، ولا في منعها إذا خيفَ ٱللَّبس ، نحو : أَعطيتُ زيدًا عَمرًا ، فيجوز في ٱلمثال ٱلأول أنْ يُقال : أُعْطِيَ درهَمٌ زيدًا ؛ لأنَّ ٱللَّبس فيه مأمون ، ولا يجوز في ٱلمثال ٱلثاني أنْ يُقال : أُعْطِيَ عمرٌو زيدًا ؛ لأنَّ عَمرًا مأخوذ ، فيُتَوَهَّم كونه آخذًا » ٱنتهى .

وما قاله من أنه لا خلاف في كذا ليس بصحيح ؛ لأنك إذا قلت أَعطيتُ زيدًا درهمًا ففي نصب درهم خلاف :

ذهب ٱلجمهور إلى أنه منصوب بأَعطيتُ/نفسِها، وكذٰلك ما كان من بابها. [٣: ٦٢/ب]

وذهب ٱلفراء وٱبن كيسان إلى أنَّ درهمًا ليس منصوبًا بأَعطيتُ ، وإنما هو منصوب بفعل آخر ، تقديره : وقَبِلَ درهمًا ، أو أَخَذَ درهمًا . فعلى مذهب هٰذين

---

(١) ٢ : ١٢٩ .

(٢) هٰذا جزء من قول ٱلأخطل :

مِثلُ ٱلقَنافِذِ هَدَّاجُونَ ، قد بَلَغَتْ نَجْرانُ ، أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

شعره ص ٢٠٩ . وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ١٢٥. ٱلقنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان معروف يضرب به ٱلمثل في سرى ٱلليل. وٱلهَدَّاج: ٱلذي قارب ٱلخطا في مشيه. وهجر: مدينة كانت قاعدة ٱلبحرين. وسوآتهم: فضائحهم.

(٣) ٢ : ١٢٩ .

ومَن تَبِعَهما لا يجوز أنْ يُقام هٰذا ٱلذي هو ثانٍ عند ٱلجماعة مُقام ٱلفاعل ، فكيف يقول : لا خلاف .

وأيضًا فإنَّ مِنَ ٱلنحويين مَنْ زعم [1] أنَّ أَعطى وبابَها إذا بُنيت للمفعول لم ينتصب ٱلثاني بٱلفعل ٱلمبنيِّ للمفعول ، وإنما هو منصوب بفعلِ ٱلفاعل ، لَمَّا بُني هٰذا للمفعول بقي « درهمًا » منصوبًا على أصله بفعلِ ٱلفاعل ، وإذا كان نَصْبُه كذٰلك فكيف يجوز أنْ يَقوم مَقام ٱلفاعل ، ويؤثِّر فيه فعلٌ ليس عاملاً فيه ، فكيف يُقال : لا خلاف فيه .

وأيضًا فإنَّ مِنَ ٱلنحويين مَن زعم [2] أنه ٱنتصب على أنه خبرُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، كما في : كانَ زيدٌ قائمًا ، فكما أنَّ خبر « كانَ » لا يقوم مقام ٱلفاعل ، فكذٰلك خبرُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه .

وهٰذه ٱلمذاهب وإنْ كانت ضعيفة ـ وسيُقام ٱلدليل على ضَعفها في باب تَعَدِّي ٱلفعل ولُزومه إنْ شاء الله ـ تَقْدَحُ في قول ٱلمصنف : لا خلاف في كذا .

وأمَّا مذهب ٱلجمهور فهو ما ذَكر ٱلمصنف مِن جواز إقامة ٱلثاني إذا لم يُلبس. ونَسَبَ أبو ذَرٍّ مُصْعَبُ بن أبي بكر ٱلخُشَنِيُّ لأبي عليٍّ ٱلفارسيِّ أنه لا يُجيز إقامة ٱلثاني مع عدم ٱللَّبس وهو نكرة مع وجود ٱلأول وهو معرفة [3] ؛ لأنه لَمَّا كان ٱلمعنى واحدًا كانَ رَفْعُ ٱلمعرفة أَولَى، قياسًا على بابِ كان ، وٱلنحاة كلُّهُم [4] أجمعون يُمَثِّلون بأُعْطِيَ درهمٌ زيدًا .

قال أبو عبد الله بن هشام: «لا أعرف هٰذا ٱلمذهب لأبي عليٍّ إلا مِن قول أبي ذَرٍّ، وإنْ كان لم تُسمع إقامة ٱلنكرة في هٰذا ٱلباب كان ما ذكروه قياسًا»

---

(١) ٱلجمل ص ٧٨ وشرحه لٱبن عصفور ١ : ٥٤٤ وإصلاح ٱلخلل ص ١٩٩ .
(٢) ٱلجمل ص ٧٨ وشرحه لٱبن عصفور ١ : ٥٤٤ .
(٣) ك ، ح : مع وجود ٱلمعرفة .
(٤) كلهم : ليس في ك ، ح .

آنتهى.

فأمَّا قول آلجرمي في (آلفَرْخ) : « بعض آلعرب يقول : كُسِيَ ثوبٌ زيدًا ، وأُعْطِيَ درهمٌ عَمرًا » - فينبغي أنْ يُحمَل على ظاهره ، ويكون ذٰلك حجة في إقامة آلثاني نكرةً مع وجود آلمعرفة ، ويحتمل أن ينسبه إلى آلعرب لأنه آقتاسه ، فجعله من كلام آلعرب لذٰلك .

وعلى ما حَكى أبو ذَرٍّ أنَّ مذهب آلفارسيِّ إذا كان آلثاني نكرة لا يجوز أنْ يُقام مع وجود آلمعرفة لا يَصِحُّ قول آلمصنف : لا خلاف .

وحكى بعض أصحابنا [1] عن آلكوفيين أنه إذا كان آلثاني نكرةً قَبُحَ إقامتُه مُقامَ آلفاعل ، نحو : أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا ، وإنْ كان معرفة كآلأول كانا في آلحسن سواءً ، فإنْ شئتَ أقمتَ آلأول ، وإنْ شئتَ أقمتَ آلثاني ، وذٰلك إذا لم يُلبس [2] . وآلبصريون إقامة آلأول عندهم أحسن .

وأمَّا بابُ ظَنَّ فآختلفوا في جواز إقامة آلثاني [3] : فذهب قوم إلى أنه لا تجوز لأنَّ آلمفعولين إنْ كانا معرفتين أو نكرتين أَلبس ، وإنْ كان آلثاني نكرة وآلأول معرفة فأكثر ما يكون مشتقًّا ، فيلزم تقديم آلمضمر على آلظاهر ، فعلى هٰذا لا يقوم إلا آلأول / ، وهو آلمبتدأ ، لأنه أشبه بآلفاعل ، وأنَّ مرتبته قبل آلثاني ؛ لأنَّ [٣: ٦٣/أ] مرتبة آلمبتدأ قبل آلخبر ، ومرتبة آلمرفوع قبل آلمنصوب ، ففُعل ذٰلك للمناسبة ، وهٰذا آختيار آلجزولي [4] وآبن هشام آلخضراوي .

---

(١) ذكر بهاء آلدين بن آلنحاس آلحلبي في آلتعليقة على آلمقرب ق ٢٢ / أ أنه لا تجوز عندهم إقامة آلثاني إذا كان نكرة .

(٢) ك : وكذا إذا لم يُلبس أَقَمتَ آلثاني وذٰلك إذا لم يلبس . ن : وذٰلك سواء إذا لم يلتبس .

(٣) آنظر هٰذه آلأقوال في تعليقة آبن آلنحاس آلحلبي على آلمقرب ق ٢٢ / أ .

(٤) آلجزولية ص ١٤٣ .

وذهب قوم [1] إلى أنَّ ذٰلك يجوز إذا أُمن ٱللَّبس و لم يكن جملة ولا شبيهًا بٱلجملة ، لكنَّ إقامة ٱلأول عندهم أَولَى ، فإنْ كان ٱلثاني جملة لم يُقَمْ بحضور ٱلمفعول ٱلأول[2] ، وهٰذا ٱختيار أبي بكر بن طلحة ، وٱبن عصفور[3] ، وٱلمصنف.

وشَرَطَ بعضهم في جواز إقامته ألاَّ يكون نكرة ، فلا يجوز : ظُنَّ قائمٌ زيدًا .

فإنْ عُدم ٱلمفعول ٱلأول ، وبقيت ٱلجملة ـ فمقتضى مذهب ٱلكوفيين[4] جواز ذٰلك ، فتقول : عُلِمَ أَيُّهم أخوك ، وقد أجاز ذٰلك ٱلسِّيرافيُّ[5] وٱلنحاس[6] في ترجمة س[7] « هٰذا بابُ عِلْمِ ما ٱلكَلِمُ من ٱلعربية » إذا جَعلتَ (ما) ٱستفهامًا، ونَوَّنْتَ ٱلعلم ، ونويت فيه أنه لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه ، فكان ٱلتقدير : هٰذا بابُ أنْ يُعْلَمَ ما ٱلكَلِمُ مِنَ ٱلعربية . ومنع ذٰلك ٱلفارسيُّ في « ٱلتَّعاليق » [8] .

وإذا أُقيم أحدهما ، وبقي ٱلآخر منصوبًا ـ فٱختلفوا في ناصبه :

فمذهب س [9] وٱلحُذَّاق أنه منصوب بتعدي فعل ٱلمفعول إليه .

وذهب بعضهم إلى أنه منصوبٌ ٱلنصبَ ٱلذي كان له قبلَ أنْ يُبنَى ٱلفعل للمفعول، وهو ٱختيار ٱلزمخشري[10]، قال: « إنَّما ينتصب بتعدي فعل ٱلفاعل

---

(١) ٱلتوطئة ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ . وٱختار ذٰلك بهاء ٱلدين بن ٱلنحاس ٱلحلبي في تعليقته على ٱلمقرب ق ٢٢ / أ . و لم يذكرا شبه ٱلجملة .

(٢) ٱلأول : ليس في ك .

(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٥٣٨ وٱلمقرب ١ : ٨١ .

(٤) شرح ٱلجزولية للأَبَّذي ٢ : ٣٦ [مخطوط] .

(٥) شرح ٱلكتاب ١ : ٤٧ .

(٦) ٱلكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه له ص ١٩ ـ ٢٥ تحقيق د. حاتم ٱلضامن.

(٧) ٱلكتاب ١ : ١٢ .

(٨) ٱلتعليقة على كتاب سيبويه ١ : ٦ ـ ٨ .

(٩) ٱلكتاب ١ : ٤٢ . وهٰذا قوله في ناصب ٱلمفعول ٱلثاني في باب (كَسَا) ، وظاهر كلام أبي حيان يدل على أنَّ هٰذا رأيه في ناصب ٱلمفعول ٱلثاني في باب (ظنَّ) .

(١٠) ٱلمفصل ص ٢٥٩ بلفظ آخر .

إليه، فلما زال بقي على ما كان عليه قبلُ)) .

وردَّه [1] عليه أبو عبد الله ٱلصَّدَفي وٱبن عصفور [2] بأنَّ هٰذا كلام برأسه ، وبِنْية أخرى غير ما كانت قبلُ عليه ، وإنما نقدر عاملاً لمعمولٍ ما إذا عَدِمْنا عاملاً يعمل فيه .

وكان ٱلزجاجيُّ [3] يُسَمِّيه خبرَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، ففهم ٱبن عصفور أنه مذهب ثالث ، ورَدَّ [4] عليه بأنَّا لا نُسمي خبرًا إلا ما كان في ٱلأصل خبر ٱلمبتدأ ، لا ما [5] جاء منصوبًا بعد مرفوع ، وليس بخبر في ٱلأصل . وليس كما فهم ٱبن عصفور ؛ لأنَّ ٱلزجاجي لم يذكر ذٰلك في جُمَلِه إلا قصدًا للتقريب على ٱلمبتدئ ، لا على أنه ٱختيار له ومذهب .

وأمَّا باب أَعْلَمَ فٱختلفوا في إقامة ٱلثاني إذا لم يُلبس [6] :

فذهب قوم إلى إجازة ذٰلك [7] ، وٱختاره ٱلمصنف .

وذهب قوم إلى ٱلمنع ، وأنه لا يجوز إلا إقامة ٱلأول ، وهو ٱختيار ٱبن هشام ٱلخضراويِّ ، وٱبنِ عصفور [8] ، وشيخِنا أبي ٱلحسن ٱلأُبَّذيِّ [9] ، قالوا : لأنه مفعول صحيح ، وأمَّا ٱلمفعولان ٱلباقيان فمبتدأ وخبر في ٱلأصل ، شُبِّها بمفعولَيْ

---

(١) ك : وروده . وبعد (عليه) بياض ، وبجانبه في ٱلهامش : كذا وجد. ن : قال أبو عبد ٱلله .

(٢) شرح ٱلجمل ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٣) ٱلجمل ص ٧٨ .

(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٥٤٤ .

(٥) ك : مهما . ح : أيهما .

(٦) ٱنظر هٰذه ٱلمذاهب بدون نسبة في تعليقة ٱبن ٱلنحاس ٱلحلبي على ٱلمقرب ق ٢٢ / أ - ٢٢/ب وشرح ٱلجمل لٱبن ٱلضائع ١ : ٢٠٣ - ٢٠٤ [رسالة] .

(٧) ٱلجزولية ص ١٤٣ وشرحها للشلوبين ص ٨٧٥ ولِلُّوْرَقِيِّ ٢ : ٧٠ ب [رسالة].

(٨) شرح ٱلجمل ١ : ٥٣٨ - ٥٣٩ وٱلمقرب ١ : ٨١ .

(٩) شرح ٱلمقدمة ٱلجزولية ٢ : ٣٦ [مخطوط] .

أَعْطَى ، فليسا بمفعولين صحيحين ، وبإقامة ٱلأول ورد السماع ، قال [1] :

ونُبِّئْتُ عبدَ اللهِ بِٱلْجَوِّ أَصْبَحَتْ .....

وأمَّا ٱلمفعول ٱلثالث فيُفْهَمُ من كلام ٱلمصنف جوازُ إقامته إذا لم يُلبس ، و لم يكن جملةً ولا شِبْهَها ؛ لأنه قال : « ولا تُمنع نيابة غير ٱلأول من ٱلمفعولات » إلى آخره . و« غير ٱلأول » يندرج فيه/ ثاني ظَنَّ وثاني وثالثُ أَعْلَمَ . [٣: ٦٣/ب]

وقد ذكر صاحب « ٱلْمُخْتَرَع » [2] جواز ذٰلك عن بعضهم ، فقال : لا تجوز إقامة ٱلثاني وٱلثالث في باب أعلم [3] عند مَن أجاز ذٰلك إلا بشرط ألاَّ يُلبس، نحو : أُعْلِمَ زيدًا كَبْشُكَ سَمينًا ، وأُعْلِمَ زيدًا كَبْشَكَ سَمينٌ . وذكر ٱبن هشام ٱلخضراوي ٱلٱتفاق على أنه لا يجوز في باب أَعْلَمَ إقامةُ ٱلثالث .

ولا يَنوبُ خبرُ «كانَ» ٱلمفردُ، خلافًا للفرَّاء، ولا مُمَيِّزٌ، خلافًا للكسائيِّ.
ولا يَجوزُ: كِيْنَ يُقامُ، ولا: جُعِلَ يُفْعَلُ، خلافًا له ولِلْفَرَّاءِ.

ش : قال ٱلمصنف في ٱلشرح [4] : « حكى ٱلسيرافيُّ في شرح ٱلكتاب [5] أنَّ ٱلفراء يُجيز : كِيْنَ أخوك ، في : كانَ زيدٌ أخاك ، ويزعم [6] أنه ليس من كلام

---

(١) تقدم في ص ١٦٤ .

(٢) هو علي بن ٱلحسن بن عنتر ٱلمعروف بشُمَيْم ٱلحِلِّي أبو ٱلحسن ٱلنحوي ٱللغوي ٱلشاعر [ـ٦٠١ هـ]. من أهل ٱلحلّة ٱلمَزْيَدِيَّة ، قدم بغداد ، وبها تأدب ، ثم توجه تلقاء ٱلموصل وٱلشام وديار بكر . قرأ على أبي نزار ملك ٱلنحاة . من مصنفاته : ٱلمخترع في شرح ٱللمع ، وٱلحماسة (من نظمه) ، وكتاب ٱللزوم . مات بٱلموصل عن سن عالية . معجم ٱلأدباء ١٣ : ٥٠ ـ ٧٢ وإنباه ٱلرواة ٢ : ٢٤٣ ـ ٢٤٦ وبغية ٱلوعة ٢ : ١٥٦ ـ ١٥٧ وإيضاح ٱلمكنون ٤ : ٤٤٧ .

(٣) في باب أعلم : ليس في ك ، وسقط مع غيره من ح .

(٤) ٢ : ١٣٠ .

(٥) ٢ : ٣٦٧ .

(٦) ك ، ح : وزعم . ن : فزعم . صوابه في شر ح ٱلكتاب .

ٱلعرب. ورُدَّ عليه بأنْ قيلَ : هو فاسد لعدم ٱلفائدة ، ولٱستلزامه وجود خبر عن غيرِ مذكور ولا مقدَّر » ٱنتهى كلامه .

ونقول: ٱختلف ٱلنحاة في بناء كانَ ٱلناقصة لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه: فأجاز ذٰلك س[1]، وٱلسيرافيُّ[2]، وٱلكوفيون: ٱلكسائيُّ[3]، وٱلفراءُ[4]، وهشام. ومنع ذٰلك ٱلفارسيُّ[5] مطلقًا.

فأمَّا س فقال في كتابه حين ذكر كانَ ٱلناقصة ما نَصُّه[6] : « وتقول : كُنَّاهُمْ ، كما تقول ضَرَبْناهم ، وتقول : إذا لم نَكُنْهُمْ فمَنْ ذا يَكُونُهُمْ ، كما تقول إذا لم نَضربْهم فمَنْ يَضربُهم » . ثم قال : « فهو كائنٌ ومَكُونٌ ، كما كان ضارِب ومَضروب » . فقول س « مَكُونٌ » إنما هو مَفْعُول مِن كِيْنَ ، ولم يُبَيِّن س ما ٱلذي يُقام مقام ٱلمحذوف ، وأَشكلَ كلام س على ٱلناس ، وهو أنه لا يجوز حذف ٱسميها ؛ لأنَّ ٱسمها مبتدأ ، وخبرها خبره ، وٱسماها لا يُحذَفان ٱختصارًا ، فكيف يُحذَفان ٱقتصارًا[7].

وسأل أبو ٱلفتح أبا عليٍّ عن قول س «ومَكُون»، فقال: «ما كلُّ داءٍ يُعالجه ٱلطبيب»[8]. وكان أيضًا يقول[9] ﴿وكأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي ٱلسَّمٰوَاتِ والأَرْضِ يَمُرُّونَ

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٤٦ .

(٢) شرح ٱلكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٣) تعليقة ٱبن ٱلنحاس ٱلحلبي على ٱلمقرب ق ١٩ / أ .

(٤) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٥٣٥ .

(٥) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٨٤ ، ٥٣٥ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ٤٦ ، وفيه أيضًا قوله ٱلتالي .

(٧) ٱقتصارًا : ليس في ك .

(٨) ٱلحكاية في تعليقة ٱبن ٱلنحاس على ٱلمقرب ق ١٩ / أ ، وٱلسائل هو ٱلقصري . وشرح كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ بدون نسبة .

(٩) شرح كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ .

عَلَيها وهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾[1]. وحكي عنه[2] أيضًا أنَّ س إنما قَصد أنْ يُبَيِّنَ أنَّ هٰذا ٱلفعل متصرف، فـ«مَكُون» لم يَمتنع من حيث عدم ٱلتصرف، بل إنما ٱمتنع لأمر آخر من خارج.

وأمَّا ٱلسيرافيُّ[3] فذهب إلى أنه إذا بُنيت للمفعول حُذف ٱسمها، وٱنحذفَ بحذفه خبرها، إذ محال وجود مسند بغير مسند إليه، وأُقيم ضمير مصدرها مقام ٱلمحذوف.

وقد رَدَّ ٱبن عصفور[4] هٰذا ٱلمذهب بأنَّ ٱلصحيح أنه ليس لها مصدر؛ لأنه لم يُسمع قَطُّ مِن كلامهم: كانَ زيدٌ قائمًا كونًا.

وٱختار ٱبن خروف مذهب ٱلسيرافي، وقال: يُحذَفان، ويُقام مصدرها مقام ٱلفاعل. وٱستدلَّ على أنها ذات مصدر بقولهم: كُنْ قائمًا، ومحال أنْ يُؤمر بٱلزمان، وإنما يُؤمَر بٱلحدث، وبقولهم: عَجِبتُ مِنْ كَوْنِكَ قائمًا.

قال بعض أصحابنا: ولا ننكر أنَّ (كان) لها مصدر بمعنى أنها مأخوذة منه؛ لأنَّ كل فعل إنما يكون أبدًا مأخوذًا من ٱلحدث، فـ« كُنْ قائمًا » إنما هو أمر بٱلكون، وإنما نعني / بقولنا لا مصدر لها ما زعم ٱلفارسي مِن أنَّ ٱلخبر قد قام لها [٣: ٦٤/أ] مقام ٱلحدث، فلا يقال: كان زيدٌ قائمًا كونًا، ولا ينطق لها به أصلاً، فهو بمنْزلة وَذَرَ وٱلوَذْر؛ ألا ترى أنهما لا يُستعمَلان، إنما يقال يَذَرُ.

وقد رُدَّ مذهب ٱلسيرافي بأنه لا يُقام إلا معمولٌ قد عمل فيه ٱلفعل، وإنْ أُقيمَ مصدر أو ظرف على جهة ٱلٱتساع فإنما أُقيمَ مِن بعد ما عملت فيه ٱتِّساعًا، وأنت لا تقول: كانَ زيدٌ قائمًا كونًا، فتعديها إلى مصدرها، فإذا لم يَجُزْ لها أنْ

---

(١) سورة يوسف: ١٠٥.
(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٨١٤.
(٣) شرح ٱلكتاب ٢: ٣٦٦ - ٣٦٧.
(٤) شرح ٱلجمل ١: ٣٨٤ - ٣٨٥، ٥٣٥.

تنصبه فكيف ترفعه .

وزعم ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن عصفور[1] أنه يجوز أنْ يُحذَف معمولاها، وتُبنَى لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ويقام ظرف أو مجرور، قال: «وإنما ذَكر س مَكُون خاصة، و لم يقل مَكُون فيه ؛ لأنه أراد أن يُبَيِّن كيف بناء ٱلمفعول منه ، فإذا أردتَ ٱلتكلم به لم يكن بُدٌّ من أنْ تأتيَ بٱلظرف أو ٱلمجرور ، و لم تُقم ٱلظرف أو ٱلمجرور إلا بعد أنْ جَعلتَه معمولاً لها . وٱلدليل على أنها يكون ٱلظرف أو ٱلمجرور معمولاً لها قولُه تعالى ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[2]، فـ﴿لِلنَّاسِ﴾ متعلق بـ﴿كَانَ﴾، ولا جائز أن يتعلق بـ﴿عَجَبًا﴾ ولا بـ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ لأنَّ ﴿عَجَبًا﴾ مصدر، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ مقدَّر به، ولا تتقدم صلتهما عليهما» ٱنتهى.

وما ذهب إليه قد رَدَّه ٱبنُ ٱلسراج[3] وغيرُه[4]، وزعموا أنها لا تعمل في ظرف ، ولا يتعلق بها جار ومجرور . وتُؤُوِّلت[5] ٱلآية على أنَّ ﴿عَجَبًا﴾ ـ وإنْ كان مصدرًا ـ فإنه بمعنى ٱسم ٱلفاعل ، فهو بمعنى مُعْجِب ، فيتعلق ﴿لِلنَّاسِ﴾ به وإنْ تقدم عليه ؛ لأنه لا محذور في ذٰلك . وعلى تقدير بقائه على ٱلمصدرية فإنه يُتَّسَعُ في ٱلظروف وٱلمجرورات ما لا يُتَّسَعُ في غيرها ، فيجوز تقديمها عليه .

وأمَّا ٱلكوفيون فقالوا: يجوز بناؤها للمفعول، فإذا قلت كانَ زيدٌ يقومُ فٱلكسائي[6] يقول: كانَ يُقامُ، يَجعل في كانَ مجهولاً، ويَرُدُّ يَفْعَلُ إلى يُفْعَلُ، ويَجعل فيه مجهولاً آخر.

---

(١) شرح ٱلجمل ١ : ٣٨٥ ، ٥٣٥ ـ ٥٣٦ .

(٢) سورة يونس : ٢ .

(٣) ٱلأصول ١ : ٧٧ .

(٤) ٱنظر ٱلتبصرة وٱلتذكرة ص ١٢٥ .

(٥) ٱلكافي في ٱلإفصاح ص ٧٦٣ .

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٣٠ وشرح ٱلكافية ص ٢٤٠ [تحقيق د . حسن ٱلحفظي].

وقال ٱلفراء[1]: كِيْنَ يُقام، [في كانَ زيدٌ يَقومُ][2]، وكِيْنَ قِيْمَ، في: كانَ زيدٌ قامَ، ولا يُقَدِّر في ٱلفعل شيئًا. قال ٱلفراء: فتُرك ٱلفاعل في كانَ وفي يُقامُ وقِيْمَ لأنه إذا تُرك من كانَ لم يثبت في يقوم لأنهما جميعًا فعلان لٱسم واحد.

وقال هشام : كِيْنَ يُقامُ، وكانَ يُقامُ، إنْ شئتَ ألزمتَ الأول ما يلزم الثاني ، وتجعل فيهما جميعًا مجهولاً ، وليس واحد من ٱلمجاهيل يرجع إلى صاحبه ، وإنْ شئتَ تَركتَ ٱلأول على حاله .

ولا يجوز عند ٱلبصريين إذا قلتَ كانَ زيدٌ يقومُ [3] أو قام أنْ تَرُدَّ هٰذا إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه ؛ لأنَّ في يقومُ ضميرًا يعود على زيد ، فإذا حَذفتَ ٱلٱسم [4] لم يَعُدِ ٱلضمير على شيء . وأيضًا فإنَّ ٱلفعل مع ٱلفاعل جملة ، ولا تقوم ٱلجملة مقام ٱلفاعل . فإن قلت كانَ عبدُ ٱللهِ قائمًا ، ثم رَدَدْتَه إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، لم يَجُزْ على مذهب ٱلبصريين [5] للضمير ٱلذي في قائم .

[٣: ٦٤/ب] وأجازه / ٱلكوفيون ، قالوا : كِيْنَ قائمٌ . إلا أنَّ ٱلفراء قال : إنْ نَويتَ بقائم أنْ يكون ٱسمًا بمنْزلة زيد ورجل جاز أن تقول : كِيْنَ قائمٌ .

قال ٱلنحاس : وٱلبصريون يُجيزون كِيْنَ قائمٌ على خلاف ذا ، وذٰلك أنْ تُريد : كِيْنَ رجلٌ قائمٌ .

فإن قلت كانَ زيدٌ قائمًا أبوه لم يَجُزْ أيضًا على مذهب ٱلبصريين أنْ تَرُدَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه لِمَا بَيَّنَّا ، وجاز على مذهب ٱلكوفيين . وكذا : كانَ زيدٌ حَسَنًا وجهُه . فإنْ قلتَ يَحْسُنُ لم يَجُزْ في كلِّ قول . وفَرَّقَ ٱلكوفيون بين هٰذا

---

(١)شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٣٠ وشرح ٱلكافية ص ٢٤٠ [تحقيق د . حسن ٱلحفظي] .

(٢) في كانَ زيدٌ يَقومُ : تتمة من ٱلٱرتشاف ص ١٣٢٦ .

(٣) يقوم : ليس في ك .

(٤) ك ، ح : ٱلضمير .

(٥) ٱنظر ٱلأصول ١ : ٨١ .

وبين: كانَ زيدٌ يقومُ . وكذا لا يجوز في : كانَ زيدٌ وجهُه حسنٌ ، ولا في : كانَ زيدٌ أبوه منطلقٌ ، ولا في : كانَ زيدٌ قائمٌ ، على أنْ تضمر في كانَ ضمير ٱلأمر ؛ لأنَّ ٱلجملة لا تقوم مقام ٱلفاعل إذ كان بعضها قد عمل في بعض .

وٱلذي نختاره من هٰذه ٱلمذاهب هو مذهب ٱلفارسي ، وهو أنه لا يجوز أنْ تبنى كانَ وأخواتها للمفعول، و لم يُسمَع شيء من ذٰلك عن العرب، وٱلقياس يأباه ، فوجب ٱطِّراحه .

و لم يتعرض ٱلمصنف لغير كانَ من ٱلأفعال . وٱلفعلُ جامدٌ ، فلا يُبنَى للمفعول ، ومتصرفٌ لازم لم يَتعدَّ إلى شيء ٱلبتة ، فقد مرَّ ٱلخلاف فيه ، ومُتعدٍّ ، وتقدَّم ٱلكلام فيه ، وبقي شيء منه يُتَكَلَّمُ عليه ، وهو (قالَ) وما في معناها إذا لم يكن لها معمول في ٱللفظ إلا ٱلجملة ، و(ظَنَّ) وأخواتها إذا سَدَّتْ أنَّ ومعمولاها مَسَدَّ مفعوليها ، فنقول :

ٱلجملة بعدَ (قالَ) إمَّا أنْ تكون ٱسمية أو فعلية :

فإنْ كانت ٱسمية فإمَّا أنْ يكون فيها ضمير يعود على فاعلِ قالَ ، أو لا يكون فيها ضمير : إنْ كان فيها ضمير [1] ، نحو : قالَ زيدٌ أبوه مُنطلقٌ ـ لم يَجُز أنْ يُبنَى للمفعول . وإن لم يكن فيها ضمير ، نحو : قالَ زيدٌ عمرٌو مُنطلقٌ ـ فيجوز أن يُبنَى للمفعول [2] ، فيقال : قِيلَ عمرٌو مُنطلقٌ ، فذهب ٱلكوفيون إلى أنَّ ٱلجملة في موضع ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه . وذهب ٱلبصريون إلى أنه ضمير ٱلمصدر ٱلدالُّ عليه قالَ ، وٱلجملةُ بعده في موضع ٱلتفسير لذٰلك ٱلضمير ، فلا محلَّ لها من ٱلإعراب .

وإنْ كانت فعلية فإمَّا أنْ يكون فيها ضمير يعود على فاعِلِ قالَ أو لا: إنْ لم

---

(١) يعود على فاعلِ قالَ أو لا يكون فيها ضمير إنْ كان فيها ضمير : ليس في ك .

(٢) وإن لم يكن فيها ضمير ... فيجوز أن يُبنَى للمفعول : ليس في ك .

يكن فيها ضمير، نحو : قالَ زيدٌ قامَ عمرٌو ـ جاز أنْ يُبنَى، فتقول: قِيلَ قامَ عمرٌو. وٱلخلاف بين ٱلبصريين وٱلكوفيين في ٱلذي يُقام على ما تَقدَّم. وإنْ كان فيها ضمير، وهو غير غائب، نحو: قالَ زيدٌ أَقومُ ـ فيجوز أن يُبنَى قالَ للمفعول، وأنت مُخَيَّرٌ في ٱلثاني، فإنْ شِئتَ أَقررتَه على حاله، فقلت: قِيلَ أَقومُ، وإنْ شِئتَ بَنيتَه، فقلت: قِيلَ يُقامُ. وإن كان ضميرَ غائب، نحو: قالَ زيدٌ يقومُ ـ بَنيتَهما معًا، فقلت: قِيلَ يُقامُ، هٰذا مذهب ٱلكوفيين. وذهب ٱلبصريون إلى أنه لا يجوز ذٰلك فيما أدَّى إلى أنْ يُغَيَّر ٱلثاني لأجل تغيير ٱلأول، سواء أكان ٱلتغيير واجبًا أم جائزًا. وحيث غُيِّرَ بناء ٱلثاني لبناء ٱلأول ٱختُلف فيه: فذهب ٱلكسائي إلى أنَّ فيه ضمير مجهول. وذهب بعض ٱلبصريين إلى أنَّ فيه ضمير ٱلمصدر. وذهب/ ٱلفراء إلى أنه فارغ. [٣: ٦٥/أ]

وإذا سَدَّتْ «أنَّ» ومعمولاها مَسَدَّ مفعولَيْ ظَنَّ فإن ٱشتملت ٱلصلة على ضمير غَيبة يعودُ على فاعلِ ظَنَّ، نحو: ظَنَّ زيدٌ أنَّه قائمٌ، أو ظَنَّ زيدٌ أنَّ ٱلقائمَ هو، أو أنَّ ٱلقائمَ أخوه ـ لم يَجُزْ بناء هٰذا للمفعول. وإنْ لم تَشتمل جاز، نحو: ظُنَّ أنِّي عالمٌ، أو أنَّك عالمٌ، أو ظُنَّ أنَّ زيدًا عالمٌ، و«أنَّ» وما بعدها تتقدر بمصدر، فهو ٱلقائمُ مقامَ ٱلفاعل. فلو سَدَّتْ «أَن» ٱلخفيفةُ مَسَدَّ ٱلمفعولَين، نحو: ظَنَّ زيدٌ أنْ يَخرجَ عمروٌ ـ فيجوز أن يُبنَى، فتقول: ظُنَّ أنْ يَخرجَ عمرٌو. وإنْ كان في ٱلصلة ضميرُ غَيبة يعودُ على فاعل ظَنَّ[1]، نحو: ظَنَّ زيدٌ أنْ يقومَ ـ فلا يجوز إلا بناؤهما معًا، فتقول: ظُنَّ أنْ يُقامَ. أو ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: ظَنَنْتُ أنْ أَقومَ، وظَنَنْتَ أنْ تَقومَ ـ فتقول: ظُنَّ أنْ أَقومَ، وظُنَّ أنْ تَقومَ، ويجوز فيهما: ظُنَّ أنْ يُقامَ، هٰذا مذهب ٱلكوفيين. وخلاف ٱلكسائي وٱلفراء وبعض ٱلبصريين في يُقام كهو في بابِ قالَ. وٱلبصريون على مذهبهم في أنه لا يجوز تغيير بناء ٱلثاني لتغيير بناء ٱلأول، لا جوازًا ولا وجوبًا، و«أنْ» وصِلَتُها تتقدر بٱلمصدر، وهو ٱلقائمُ مقامَ ٱلفاعل.

---

(١) ظَنَّ : ليس في ك ، ن .

وقوله **ولا مُمَيِّزٌ ، خلافًا للكسائيِّ** لا يُقام في هٰذا ٱلباب مفعولٌ معه ، ولا مفعولٌ مِن أجله ، ولا حالٌ ، ولا تَمييزٌ ؛ لأنَّها لا يُتَّسَعُ فيها ، بخلاف ٱلمصدر وظرفي ٱلزمان وٱلمكان . فمنَ ٱلٱتساع في ٱلمصدر ما حكاه س [١] : ثَماني حِجَجٍ حَجَجْتُهُنَّ بيتَ ٱللهِ ، وقال [٢] :

ويومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا .....

وحكى ٱلمصنف عن ٱلكسائي جواز إقامة ٱلمميز ، وقال في ٱلشرح ما نَصُّه [٣] : « وأجاز ٱلكسائيُّ في ٱمْتَلأتِ ٱلدارُ رِجالاً : ٱمْتُلِئَ رِجالٌ . وحكى : خُذْه مَطْيُوبةً به نفسٌ [٤] ، ومَنِ ٱلَموجوعُ رأسُه ، وٱلَمسْفُوه رأيُه ، وٱلَموفُوقُ [٥] أَمرُه » ٱنتهى.

وقال ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن عصفور وقد ذَكر أنَّ ٱلتمييز لا يُقام مقام ٱلفاعل في هٰذا ٱلباب، قال : « فأمَّا قوله تعالى ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها ﴾ [٦]، و﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [٧] وأمثالهما فٱلفراء يقول [٨] : هو ينتصب بتحويل ٱلفعل عنه في ٱلأصل، وٱلأصل : بَطِرَتْ مَعيشتُها ، وسَفِهَتْ نفسُه ، وٱلناصب له ٱلحديث وٱلمحدَّث عنه ، ولم يُجز إقامتها مقام ٱلفاعل . وذهب ٱلكسائيُّ إلى أنه ينتصب على ٱلتشبيه

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٧٨ .

(٢) عجز ٱلبيت : « قَليلٍ سِوَى ٱلطَّعْنِ ٱلنِّهالِ نَوافِلُهْ » . وهو لرجل من بني عامر . ٱلكتاب ١ : ١٧٨ وٱلكامل ص ٤٩ وشرح أبيات ٱلمغني ٧ : ٨٤ - ٨٦ [٧٤٣] . وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٥٥ . ٱلنِّهال : ٱلمرتوية بٱلدم ، وهي جمع نَهَل ، ونَهَل : جمع ناهل . ن ، ح : ويومًا . وٱلنوافل : ٱلغنائم . وٱلشاهد في قوله شهدناه ، فقد أراد : شهدنا فيه ، فحذف حرف ٱلجر ، ونصب ضمير يوم على ٱلتشبيه بٱلمفعول به ٱتِّساعًا .

(٣) ٢ : ١٣٠ .

(٤) نفس : ليس في ك .

(٥) ك ، ح : وٱلموقوف . ن : وٱلمرفوق . وفق أمره : وجده موافقًا .

(٦) سورة ٱلقصص : ٥٨ .

(٧) سورة ٱلبقرة : ١٣٠ .

(٨) معاني ٱلقرآن ١ : ٧٩ و٢ : ٣٠٨ .

بٱلمفعول به ، وٱنتصب بخروجه عن ٱلوصف ، كغيره من ٱلمنصوبات ، وأجاز أنْ يُقام مقام ٱلفاعل ، وحكى عن ٱلعرب ما حكاه ٱلمصنف ، ولم يُجز تقديمه ، فلم يُجز : نفسَه سَفِهَ زيدٌ » ٱنتهى . وتأتي بقية ٱلأقوال فيه في باب ٱلتمييز .

فعلى ما حكاه ٱبن عصفور لا يكون ٱنتصابه في مذهب ٱلكسائي على ٱلتمييز[1]، إنما ٱنتصب عنده على التشبيه بٱلمفعول به، فإذا بناه للمفعول فلم يبن ٱلتمييز، إنما بني ٱلمشبَّه بٱلمفعول به، وهٰذا مخالف لِمَا حكاه ٱلمصنف عن ٱلكسائيِّ أنه يُجيز إقامة ٱلتمييز هنا.

[٣: ٦٥/ب] ووافق ٱبن أصبغ ٱلمصنف في ٱلنقل عن ٱلكسائي أنه يقيم/ ٱلتمييز، فقال: لا يجيز ٱلبصريون بناء ٱلفعل على ٱلتمييز، وأجازه ٱلكسائي وهشام.

وكذا قال أبو جعفر ٱلصفار ، قال : « وأجاز ٱلكسائي وهشام إذا قلت : طِبْت بذٰلك نفسًا ، وضِقْت به ذرعًا ، أنْ تقول : طِيْبَ بذٰلك نَفْسٌ ، وضِيْقَ به ذَرْعٌ . قال هشام : شُبِّهَ بٱلخارج مِن ٱلوصف وإنْ كان مفسِّرًا ؛ لأنَّ ٱلفعل يأتي بٱلمضي وٱلٱستقبال . وحكى ٱلكسائي : خُذْهُ مَطْيُوبةً به نَفْسٌ . ولا يُجيز ٱلكسائي مع ذٰلك تقديمه ولا إضماره لأنه ليس بمفعول صحيح . فأمَّا ٱلبصريون وٱلفراء فلا يُجيزون من هٰذا شيئًا .

فإن قلت وَجِعَ عبدُ ٱللهِ رأسَه لم يَجُزْ أيضًا : وُجِعَ رأسُه ، ولا : أُلِمَ بطنُه ، عند ٱلبصريين وٱلفراء . وعلة ٱلبصريين أنَّ فيه معنَى (مِنْ) ، وعلة ٱلفراء أنه عنده مميِّز كٱلأول . وأجازه ٱلكسائي ، وأجاز فيه ٱلتقديم وٱلإضمار لأنه قد قوي عنده» ٱنتهى كلام ٱلصفار ، وهو مخالف لكلام ٱبن عصفور في قوله : ولم يُجز تقديمه ، وٱلصفار يقول : وأجاز فيه ٱلتقديم .

وقوله **ولا يَجوز: كِيْنَ يُقامُ، ولا: جُعِلَ يُفْعَلُ** تقدم ٱلكلام في: كِيْنَ يُقامُ.

---

(١)فعلى ما حكاه ٱبن عصفور ... ٱلكسائي على ٱلتمييز : ليس في ك.

وأمَّا قوله ولا جُعِلَ يُفْعَلُ فـ«جعلَ» هٰذه من أفعال ٱلمقاربة، وهي مِن باب كانَ، وأصله: جَعَلَ زيدٌ يَفعلُ، وٱلخلاف ٱلجاري في «كِيْنَ يُقامُ» هو جارٍ في «جُعِلَ يُفْعَلُ».

ومما[1] يلحق بهٰذا ٱلباب من ٱلأفعال مما في جواز بنائه للمفعول خلاف ما ذكره بعض أصحابنا، وهي مسألة: ٱشْتَكَى زيدٌ عينَه، ونحوه، قال: لا يجوز بناؤه للمفعول عند ٱلبصريين ولا ٱلفراء، وأجازه ٱلكسائي وهشام.

* * *

(١) ك : وربما .

ص : فصل

يُضَمُّ مطلقًا أولُ فعلِ ٱلنائب ، ومع ثانيه إنْ كان ماضيًا مزيدًا أوله تاء ، ومعَ ثالثه إنِ ٱفْتُتِحَ بهمزةِ وَصْلٍ . ويُحَرَّكُ [1] ما قبلَ ٱلآخر لفظًا إنْ سَلِمَ من إعلالٍ وإدغام ، وإلا فتقديرًا بكسرٍ إنْ كان ٱلفعل ماضيًا ، ويُفْتَحُ إنْ كان مضارعًا .

ش : أخذ ٱلمصنف يذكر كيفية بناء ٱلفعل للمفعول ، وهو ٱلمطلب ٱلرابع ، إذ ذكر أولاً ٱلبواعث على حذف ٱلفاعل ، وثانيًا ما يقوم مقام ٱلفاعل ، وثالثًا أشار إلى بعض ٱلأفعال ٱلتي لا تُبنَى للمفعول على رأي بعضهم ، وهي كان وأخواتها . فذكر في هٰذا أنَّ ٱلفعل ٱلمبنيَّ للمفعول يُضَمُّ أوَّله مطلقًا ، سواء أكان ماضيًا أو مضارعًا، فإنْ كان أوله تاء مزيدة ضُمَّ ثانيه، فتقول في تَعَجَّلَ وتَجَوْهَرَ [2] وتَشَيْطَنَ وتَضارَبَ : تُعُجِّلَ وتُجُوهِرَ وتُشُوطِنَ وتُضُورِبَ ، وتنقلب ياءُ تَفَيْعَلَ وألفُ تَفاعَلَ واوًا ، كما ٱنقلبت في فَيْعَلَ وفاعَلَ . وتقول في ٱلمضارع : يُتَعَجَّلُ ويُتَجَوهَرُ ويُتَشَيْطَنُ ويُتَضارَبُ . وإنْ كان فيه همزة وصل ضُمَّ مع ضمِّ أوَّلِه ثالثُه ، فتقول : ٱنْطُلِقَ في ٱلماضي ، ويُنْطَلَقُ في ٱلمضارع .

[٣: ٦٦/أ] وقوله **ويُحَرَّكُ ما قبلَ ٱلآخر لفظًا** إلى آخره مثاله / ضُرِبَ ويُضْرَبُ . ومثاله في ٱلمعتل وٱلمدغم قولك قِيْمَ ورُدَّ ويُقامُ ويُرَدُّ .

وجماع ٱلقول في ٱلماضي ٱلمعتل أنه إمَّا أنْ يكون ثلاثيًّا أو أزْيَدَ :

فإنْ كان ثلاثيًّا فإمَّا أنْ يكون معتلَّ ٱلفاء ، أو ٱلعين ، أو ٱللام :

فإنْ كان معتلَّ ٱلفاء بٱلواو جاز قلبها همزة ، سواء أكان مضعفًا أم غير مضعف ، نحو أُعِدَ في وُعِدَ ، وأُدَّ في وُدَّ ، إلا أنَّ ٱلمضاعف تُحذف ٱلكسرة من عينه ، ويُدغم ، كما كان قبل تحويله للمفعول .

---

(١) في ٱلمخطوطات : وحُرك . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي . وٱلتصويب من ٱلتسهيل وشرحه .

(٢) ح : وتجهور .

وإنْ كان معتلَّ ٱلعين فيأتي حكمه عند كلام ٱلمصنف فيه إن شاء ٱلله .

وإنْ كان معتلَّ ٱللام تُقلب ألفه ياء وإن كانت منقلبة عن واو ، نحو غُزِيَ . ومعتلُّ ٱلفاء بٱلواو وٱللام يجوز قلبُ واوه همزة ، نحو أُقِيَ في وُقِيَ . ولغة لطيِّئ يُقِرُّون ٱلألف [1] في معتلِّ ٱللام ، فيقولون : رُضا وزُها ، في رُضِيَ وزُهِيَ ، ووُقا في وُقِيَ ، قال ٱلشاعر [2] :

أفي كلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثونَهُ على مِحْمَرٍ ، ثَوَّبْتُمُوهُ ، وما رُضَا

وقد ٱستعمل ذٰلك غير طيئ ، قال علي بن عبد ٱلرحمن بن علقمة بن عَبدة ٱلتميمي [3] :

زُها ٱلشَّوقُ حتى ظَلَّ إنسانُ عينِهِ يَفيضُ بِمَغْمُورٍ مِنَ ٱلماءِ مُتْأَقِ

ومعتلُّ ٱلعين وٱللام إنْ كانا مثلين جاز حذف ٱلحركة من ٱلمثل ٱلأول ، وأُدغم في ٱلثاني ، فتقول في حُيِيَ حُيَّ .

وإنْ كان زائدًا على ثلاثة فإنْ كان معتلَّ ٱلفاء بواو جاز إبدالها همزة ، فتقول أُوْعِدَ في وُوْعِدَ . وإنْ كانت واوًا ساكنة ، وبعدها تاء ٱفْتَعَلَ ـ جاز أنْ تُبدل منها تاءً وتُدغمها في تاء ٱفْتَعَلَ ، فتقول في ٱوتُعِدَ من ٱلوَعْد ٱتُّعِدَ .

وإنْ كانت ٱلفاء ياء ساكنة أَبدَلتَ منها واوًا ، فتقول في أَيْقَنَ مبنيًّا للمفعول أُوْقِنَ . وإنْ كان بعدها تاء ٱفْتَعَلَ أَبدَلتَ منها تاءً ، وأَدغَمتَها فيها ، فتقول في لغة من قال ٱيْتَبَسَ من ٱلْيُبْس : ٱوْتُبِسَ ، فتبدل منها واوًا ، وفي لغة من قال ٱتَّبَسَ : ٱتُّبِسَ ، بٱلإبدال وٱلإدغام .

---

(١) ك : ٱللام .

(٢) تقدم في ٤ : ٦١ .

(٣) نسبه أبو حيان في ٱلبحر ٢ : ٣٥١ إلى علقمة بن عبدة . وعجزه من غير نسبة في ديوان علقمة ص ٧٢ . مغمور : غامر . ومتأق : ممتلئ .

وإنْ كان معتلَّ ٱلعين على وزن ٱنْفَعَلَ وٱفْتَعَلَ فيأتي حكمه عند كلام ٱلمصنف فيه إن شاء ٱلله . أو على غير ذٰلك ، وصَحَّت في فعل ٱلفاعل ـ صَحَّت في فعل ٱلمفعول ، فتقول في ٱسْتَحْوَذَ : ٱسْتُحْوِذَ ، وفي أَطْوَلَ : أُطْوِلَ ، وفي أَغْيَلَ : أُغْيِلَ . وإنْ لم تصح ـ وإن كان أصل ما ٱنقلبت ٱلألف عنه ياء أو واوًا ـ فلا يجوز إلا ٱلياء ، نحو أُبِيْنَ وٱسْتُبِيْنَ وأُعِيْدَ وٱسْتُعِيْدَ .

ومَن قال من ٱلعرب ٱسْطَعْتُ [1] بحذف ٱلتاء في فعل ٱلفاعل جاز له إذا بناه للمفعول أن يقول ٱسْطِيعَ وٱسْطُوعَ ، ومن قال ٱستَطاعَ بٱلردِّ قال ٱسْتُطِيعَ .

ومعتلُّ ٱللام يصير ياء ، تقول : أُعْطِيَ ورُومِيَ ، في : أَعْطَى [2] ورامَى .

ومعتلُّ ٱلفاء وٱللام إن كانت ٱلفاء ياءً قُلبت بعد ٱلضمة واوًا ، أو واوًا مضمومة جاز / قلبها همزة ، وتنقلب ٱلألف ياء ، فتقول في أَيْدَيْتُ عنده يَدًا : [٣: ٦٦/ب] أُودِيَ عنده يَدٌ ، وفي وارَيتُ : وُوْرِيَ وأُوْرِيَ ، وٱسْتُودِيَ ٱلحساب .

ومعتلُّ ٱلعين وٱللام كمعتلِّ ٱللام خاصة ، فتقول في أَحْيَا وٱسْتَحْيَا وٱحْيَيْتُ وٱحْيايَيْتُ وأَغْوَى وٱسْتَغْوَى : أُحْيِيَ وٱسْتُحْيِيَ وٱحْيُويَ وٱحْيُوْبِيَ وأُغْوِيَ وٱسْتُغْوِيَ [3] ، ويجوز أُحِيَّ وٱسْتُحِيَّ وٱحْيُيَّ وٱحْيُوْيَّ .

وٱلمعتلُّ ٱللام خاصة إذا ضُوعف جرى مجرى ٱلمعتلِّ ٱلعين وٱللام ، فتقول في ٱفْعَلَلْتُ وٱفْعالَلْتُ من رَمَى : ٱرْمَيَيْتُ وٱرْمايَيْتُ ، فإذا بُنيا للمفعول قال : ٱرْمُيِيَ وٱرْمُوْبِيَ وٱرْمُيَّ وٱرْمُوْيَّ .

وإن أُسند شيء من ذٰلك إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث لم يجز ٱلإدغام ، نحو أُحْيِيْتُ وأُحْيِيْتَ وٱسْتُحْيِيْنَ .

---

(١) سر ٱلصناعة ص ٢٠١ .

(٢) في أعطى : ليس في ك .

(٣) أُحْيِيَ وٱسْتُحْيِيَ وٱحِيَّ وٱحْيُوبِيَ وأُغْوِيَ وٱسْتُغْوِيَ : ليس في ك .

وٱلمضارع من هٰذا كله مضموم أوله مفتوح ما قبل آخره ، ويصير حرف ٱلعلة بعده ألفًا ، وما كان منه محذوف ٱلفاء ترد ، وما كان في عينه بٱلثقل كسرة تصير ألفًا[1]، فتقول: يُتَلافَى ويُحيَا ويُستَحيَا ويُغوَى ويُحيايا ويُوعَدُ ويُقَامُ ويُستَقامُ. وما روى أبو زيد من قولهم : لم يُجَد ، وبعضُهم من قوله[2]:

..... لَمْ يُدَعْ مِنَ ٱلمالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

شاذٌّ .

وجماع ٱلقول في ٱلمضاعف ٱلماضي أنه إمّا أنْ يكون ثلاثيًّا أو أَزْيَدَ :

إنْ كان ثلاثيًّا ، وفُكَّ في فعل ٱلفاعل ـ فُكَّ في فعل ٱلمفعول ، فتقول في مَششَت ٱلدّابّةُ : مُشِشَ [3] مَشَشٌ كثيرٌ [4] ، وكذا نظيره ٱلذي فُكَّ شذوذًا . وإن لم يُفَكَّ فتحذف ٱلكسرة ، وتدغم ، فتقول رُدَّ ، وسنذكر لغة ٱلكسر إن شاء الله عند ذكر ٱلمصنف لها .

وإن كان زائدًا على ثلاثة أحرف ، وهو مضعف ٱلعين ، فكٱلصحيح ، فتقول في خَلَّصَ : خُلِّصَ . أو مضاعف غير ٱلعين ، وٱلأول من ٱلمثلين بعد حرف ضُمَّ لأجل ٱلبناء للمفعول ـ فكٱلثلاثي ٱلمُدغَم ، فتقول ٱرتُدَّ وٱضْطُرَّ وٱنْقُدَّ . ومَن كسر في رُدَّ كَسر هنا. أو ٱلأول بعد حرف ساكن، وٱلفعل مُلحَقٌ ـ فكٱلملحق به، نحو جُلْبِبَ كدُحْرِجَ . أو غيرُ مُلحَق ، وٱلساكن صحيح ـ فلا يجوز إلا نقل ٱلكسرة من أول ٱلمثلين إلى ٱلساكن قبله ، نحو قد ٱقْشُعِرَّ من هٰذا ٱلأمر ، وٱطْمُئِنَّ إلى زيد . أو حرفِ مدٍّ ولين لم يَجُز عند ٱلبصريين إلا حذف ٱلكسرة من أول

---

(١) وما كان منه محذوف ٱلفاء ترد وما كان في عينه بٱلثقل كسرة تصير ألفًا : ليس في ك .

(٢) تقدم في ص ٢١٤ .

(٣) مشش : ليس في ك .

(٤) ٱلمَشَش : شيء يَشْخَصُ في وَظِيف ٱلدابَّة حتى يكون له حَجْمٌ وليس له صلابةُ العظمِ الصحيح .

ٱلمثلين وٱلإدغام ، نحو ٱحْمُورٌ من ٱلخجل ، وخُوْلٌ فلانٌ . وزعم ٱلكوفيون أنه يجوز ٱحْمِيْرٌ وخِيْلٌ ، وأنه إذا تركت ٱلهمزة في نحو ٱطْمَأْنَنْتُ جاز أن تقول ٱطْمُوْنٌ وٱطْمِيْنٌ ، كما قلت ٱحْمُوْرٌ وٱحْمِيْرٌ ، قال ٱلفراء : سمعت أبا ثروان يقول : قد ٱطْمِيْنٌ عنده . وهٰذا شيء لا يعرفه ٱلبصريون .

وإن أُسند شيء من هٰذا إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث زال ٱلإدغام ، وكُسر ٱلأول ، تقول : رُدِدْتُ ورُدِدْتَ ورُدِدنَ وٱرْتُدِدْتُ وٱرْتُدِدْنَ .

وٱلمضارع من جميع ٱلمضاعف يسكن أول مثليه بحذف ٱلفتحة منه إن كان ٱلساكن قبله / حرف مدٍّ ولين ، وتُنقَل منه إلى ٱلساكن قبلَها إن كان صحيحًا ، ولم يكن ٱلفعل ملحَقًا ، ثم يُدغَم أوَّلُهما في ٱلثاني ، فتقول : يُرَدُّ ويُرْتَدُّ ويُقْشَعَرُّ ويُحْمارُّ ويُخَالُّ . وٱلملحَق كٱلذي أُلحق به ، فتقول : يُجَلْبَبُ كيُدَحْرَجُ . وإن أُسند شيء منه إلى نون الإناث زال ٱلإدغام ، وعاد ٱلأول منهما إلى أصله من ٱلتحريك بٱلفتح ، فتقول يُرْدَدْنَ . [٣: ٦٧/أ]

ص : وإن ٱعتلَّتْ عينُ ٱلماضي ثلاثيًّا أو على ٱنْفَعَلَ أو ٱفْتَعَلَ كُسر ما قبلَها بإخلاصٍ أو إشمامِ ضمٍّ، وربما أُخْلِصَ ضَمًّا، ويُمنَع ٱلإخلاصُ عندَ خوف ٱللَّبس. وكَسْرُ فاء فُعِلَ ساكنَ ٱلعينِ لتخفيفٍ أو إدغامٍ لغةٌ، وقد تُشَمُّ فاءُ ٱلمُدغَم، وشَذَّ في تُفُوعِلَ تفيْعِل.

وما[1] تعلَّق بٱلفعلِ غيرَ فاعل أو مشبَّه به أو نائبٍ عنه منصوبٌ لفظًا أو محلاً. وربَّما رُفِعَ مفعولٌ به ونُصِبَ فاعلٌ لأَمْنِ ٱللَّبْس.

ش : مثال ذٰلك قالَ وباعَ وٱنْقادَ وٱخْتارَ . وإطلاق ٱلمصنف لا يصح لأنهم يُطلقون على ما فيه حرف ٱلعلة سواء أَصَحَّ أم ٱعْتَلَّ معتلاً ، فيوهم أنَّ مثل عَوِرَ وصَيِدَ وٱعْتَوَنَ يكون فيه ٱلحكم ٱلذي ذكره ، وليس كذٰلك ، بل حكم هٰذه ٱلتي صَحَّت فيها ٱلعين حكم ٱلصحيح ، فتقول : عُوِرَ في ٱلمكان ، وصُيِدَ فيه ، وٱعْتُونَ

---

(١) في ٱلمخطوطات : وربما . صوابه في ٱلتسهيل وشرحه .

فيه، فإزالة هٰذا أن يزيد فيه « بألف » ، أي : وإن ٱعتلَّت بألف .

وذكر ٱلمصنف في مثل قالَ وباعَ وٱنْقادَ وٱخْتارَ وجوهًا ثلاثة :

ٱلأول : كسر ما قبلَها بإخلاص ، فتقول : قِيلَ وبِيعَ وٱنْقِيدَ وٱخْتِيرَ ، فٱلأصل في قِيْلَ : قُولَ ، ٱستُثقلت ٱلكسرة على ٱلواو ، فنُقلت إلى ٱلقاف بعد تقدير حذف حركتها، فسكنت ٱلواو ، فٱنقلبت ياء لكسرة ما قبلَها ، نحو ميزان . وٱلأصل في بِيْعَ : بُيِعَ ، فٱستُثقلت ٱلكسرة على ٱلياء ، فنُقلت إلى ٱلباء بعد تقدير حذف حركتها ، فٱلعمل في ذوات ٱلواو أكثر منه في ذوات ٱلياء . وأصل ٱنْقِيدَ وٱخْتِيرَ : ٱنْقُودَ وٱخْتُيِرَ ، فعُمل ما عُمل في قِيْلَ وبِيْعَ .

ٱلوجه ٱلثاني : كسر ما قبل عين ٱلكلمة بإشمامِ ضَمٍّ . وهٰذان ٱلوجهان قُرئ بهما في ٱلسبعة [1] .

وقال أبو ٱلحكم بن عذرة [2] : « مِنَ ٱلناس مَنْ ذهب إلى أنَّ ٱلإشمام إنما يُتَصَوَّرُ في ٱلوقف دون ٱلوصل ، وذٰلك أنَّ معناه ضَمُّ ٱلشفتين من غير صوت ، وذٰلك لرأي ٱلعين لا للسمع . قال : وٱلإشمام على هٰذا لا يتمكن أولاً لأنه لا بُدَّ لك أنْ تَشوب ٱلكسرة شيئًا من صوت ٱلواو ، فيتغير صوت ٱلناطق بهٰذه ٱلكسرة إلى صوت ٱلضمة ، فتَبطُل حقيقة ٱلإشمام .

ومِنَ ٱلقُرَّاء مَن زعم أنَّ ٱلإشمام يُمكن أولاً مِن غير أنْ يتغيَّر لفظ ٱلكسرة ، كما يكون ٱلإشمام في ٱلوقف ، ولا تتغير ٱلكسرة ، وهٰذا ليس في قوة ٱلبشر ، ولو تكلفتَ ذٰلك لم تستطعه .

---

(١) ٱلسبعة ص ١٤١ ـ ١٤٢ وٱلحجة ١ : ٣٤٠ ـ ٣٥١ .

(٢) ٱلحسن بن عبد ٱلرحمن بن عذرة ٱلخضراوي أبو ٱلحكم . كان نحويًّا نبيلاً حاذقًا ، ولد سنة ٦٢٢ ، وأخذ عن ٱبن عصفور ، وصنف ٱلمفيد في أوزان ٱلرجز وٱلقصيد ، وٱلإغراب في أسرار ٱلحركات في ٱلإعراب . كان حيًّا سنة ٦٤٤ . بغية ٱلوعاة ١ : ٥١٠ .

[٣: ٦٧/ب] وقد كان ٱلأستاذ أبو ٱلحسن - يعني ٱبن عصفور - / يقول: لعل هٰذا ٱلمذكور يهيئ شفتيه للنطق بٱلضمة قبل ٱلنطق بٱلحرف، ثم ينطق به، فيكون ٱلإشمام في غير ٱلأواخر عكس ما هو في ٱلآخر ، وهو رأي فاسد؛ لأنه إذا قام ٱلدليل على أنَّ ٱلنية بٱلحركة أن تكون بعد ٱلحرف وجب ألاَّ يقع ٱلإشمام إلا بعد ٱلنطق بٱلحرف؛ إذ هو إشارة للحركة، فينبغي أن تكون تلك ٱلإشارة في موضع ٱلحركة، وأيضًا فقد ٱتُّفق في ٱلوقف على أنَّ ٱلإشمام بعد ٱلنطق بٱلحرف، وٱختلف هنا، فينبغي أن يرد ما ٱختُلف فيه إلى ما ٱتُّفق عليه، فإنْ تعذر ذٰلك كما تقدم وجب ألاَّ يقال إنه إشمام، ولو قيل فيه إنه رَوْم لكان صحيحًا؛ لأنَّ ٱلرَّوْم عبارة عن تضعيفك ٱلنطق بٱلحركة حتى يُسمع لها صويتٌ ضعيف يكاد يخفى، لكنْ يدركه ٱلأعمى، وهٰذا موجود في مثل قِيْلَ وغِيْضَ، فينبغي أن يُسمَّى رَوْمًا، لكنَّ عبارة من تقدم عنه بٱلإشمام كما ذكرت لك » ٱنتهى كلام ٱبن عذرة.

وقال س[١]: «وبعض ٱلعرب يقول: خِيْفَ وقِيْلَ وبِيْعَ، فيُشِمُّ». قال ٱبن خروف: «ٱلإشمام هنا صوت[٢]، كما تريد ذٰلك في رُدَّ؛ ألا ترى أنه لا يجري بضم ٱلشفتين إلا صوت ٱلواو، ولا بُدَّ من ذٰلك». وقال ٱلأستاذ أبو علي: زعم أبو عمرو ٱلداني أنَّ ٱلإشمام هنا بمعنى ٱلٱختلاط، وأنه لا بُدَّ من سماعه، ومحالٌ أنْ يكون ٱلإشمام في مثل هٰذا ٱلموضع من ٱلتي وقع ٱلإشمام فيها في ٱلوصل كٱلإشمام في ٱلوقف. يريد غير مسموع. وقال: إنه لا يطوع بٱلنطق به لسان. قال ٱلأستاذ أبو علي: وقد كان شيخنا أبو عمرو بن ٱلطفيل[٣] ٱلمقرئ ٱلمجود يتقنه، ويُشم ٱلحرف

---

(١) ٱلكتاب ٤ : ٣٤٢ .

(٢) قال في شرح ٱلجمل ص ٢٨٤ [رسالة] : « وكيفيته تُعلم بٱلمشافهة » .

(٣) عياش بن محمد بن عبد ٱلرحمن بن ٱلطفيل ٱلعبدري ٱلإشبيلي [- ٥٨٥]، أستاذ مجود ثقة، أخذ ٱلقراءات عن أبيه وعن أبي ٱلحسن شريح، وأخذ عنه ٱلقراءات ٱبنه أبو ٱلحسن محمد وأبو علي ٱلشلوبين وعلي بن أحمد ٱلشريشي. غاية ٱلنهاية ١ : ٦٠٧ [٢٤٨٤].

ٱلموصول من غير أن يُسمَع إشمام، وقد سمعتُه يُورده غير مرة، ولا يُسمع لإشمامه صوت أصلاً. وقد قال س في باب من أبواب ٱلجزاء[1]: «وسمعنا من ٱلعرب من يُشِمُّ ٱلضم». وهٰذا ظاهرُه أنَّ ٱلإشمام في ٱلموصول مسموع كما قال أبو عمرو ٱلداني.

وقوله **وربَّما أُخْلِصَ ضمًّا** قال ٱلمصنف[2]: « وبعض ٱلعرب يُخلص ٱلضمة، فإنْ كانت ٱلعين واوًا سلمت لسكونها بعد ما يُجانسُها، وإنْ كانت ياءً ٱنقلبت واوًا لسكونها بعد ضمة، وعلى هٰذه ٱللغة قول ٱلراجز[3]:

ليتَ ، وهل يَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ ليتَ شَبابًا بُوْعَ ، فٱشْتَرَيْتُ

ومثله قول ٱلآخر[4]:

حُوْكَتْ على نِيْرَيْنِ إذْ تُحاكُ تَخْتَبِطُ ٱلشَّوْكَ ، ولا تُشَاكُ »

ٱنتهى. وهٰذه لغة فَقْعَس ودُبَيْر، وهما من فصحاء بني أسد، وهي[5] موجودة في لغة هُذَيْل[6].

وهٰذه ٱللغات ٱلثلاث جارية في ٱنْقادَ وٱخْتارَ إذا بُنيا للمفعول. وقال/ أبو ٱلحكم بن عذرة: «لغة قُوْلَ وبُوْعَ هي أردأ ٱللغات لشذوذها ٱستعمالاً وقياسًا، وهٰذه ٱللغة ٱلثالثة إنما تكون في ٱلثلاثي من ٱلأفعال، فأمَّا ٱلزائد على ذٰلك فليس فيه [٣: ٦٨/أ]

---

(١) ٱلكتاب ٣ : ٩٥ . وهٰذا هو ٱلوجه ٱلثالث .

(٢) ٢ : ١٣١ .

(٣) نسب ٱلرجز إلى رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧١ وأسرار ٱلعربية ص ٩٩ وشرح ٱلمفصل ٧ : ٧٠ وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ٢١٩ - ٢٢٠ [٦٣١] .

(٤) ٱلرجز في ٱلمنصف ١ : ٢٥٠ وٱلتمام ص ٤٥ وٱللسان (خبط). ٱلنير : عَلَم ٱلثوب ولحمته أيضًا. وتشاك : يدخل فيها ٱلشوك .

(٥) هي : ليس في ك ، ح .

(٦) نسبت هٰذه ٱللغة إلى هٰذه ٱلقبائل في إعراب ٱلقرآن للنحاس ١ : ١٨٨ .

إلا ٱلنقل، نحو ٱنقِيْدَ[1] » ٱنتهى. فعلى هٰذا لا يجوز ٱنْقُوْدَ ولا ٱخْتُوْرَ. وما ذكرناه قبلُ من جواز ذٰلك نَقَلَه ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن عصفور وشيخُنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن ٱلأُبَّذيُّ، كما نقله ٱلمصنف.

وقوله **ويُمنَعُ ٱلإخلاصُ عندَ خوفِ ٱللَّبس** قال ٱلمصنف في ٱلشرح[2] : « لا يجوز إخلاص ٱلكسر ولا إخلاص ٱلضم إذا أُسند ٱلفعل إلى تاء ٱلضمير أو نونه إلا بشرط ألاَّ يلتبس فعل ٱلمفعول بفعل ٱلفاعل ؛ بل يتعين عند خوف ٱلٱلتباس إشمام ٱلكسرة ضمًّا . ومثال ما يُخاف فيه ٱلٱلتباس قولك في بِيْعَ ٱلعبدُ : بِعْتَ يا عبدُ ، وفي عُوْقَ ٱلطالبُ : عُقْتَ يا طالبُ ، فإنَّ هٰذا ونحوه لا يُعلَم كون ٱلمخاطب فيه مفعولاً إذا أُخلصت ٱلكسرة مما عينه ياء ، وٱلضمة مما عينه واو ، بل ٱلذي يتبادر إلى ذهن ٱلسامع كون ٱلمسند إليه فاعلاً ، وٱلمراد كونه مفعولاً ، ولا يُفهَم ذٰلك إلا بٱلإشمام ، فوجب ٱلتزامه في مثل هٰذا » ٱنتهى كلامه .

وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف من أنه يُمنع ٱلإخلاص عند خوف ٱللبس لم يذكره أصحابنا ، ولم يعتبروه ، قالوا : إذا أَسندتَ شيئًا من هٰذه ٱلأفعال ٱلمعتلة ٱلمبنية للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون جماعة ٱلمؤنث فإنَّ ٱلعرب تختار ٱلكسر في ٱلفاء إذا كانت فيما سُمِّيَ فاعلُه مضمومة ؛ فيقولون : طالما قِدْتَ ، فيضمون ٱلفاء إذا كان مسندًا إلى ٱلفاعل ، ويكسرونها إذا كان مسندًا للمفعول ، ومنهم مَن يُشِمُّ ٱلضمَّ تفرقة بين ٱلمعنيين ، وقد يجوز أنْ تضم ٱلفاء فيهما . ويَختار ٱلعرب ٱلضم في ٱلفاء إذا كانت فيما سُمِّيَ فاعلُه مكسورة ، فيقولون : طالما ضِمْتُ إذا كان مسندًا للفاعل ، وطالما ضُمْتُ وضُمْنَ إذا كان مسندًا للمفعول تفرقة بين ٱلمعنيين . ومَن أشار إلى ٱلضم في ٱلفاء أشار إليه إذا حذف ٱلياء ، وقد

---

(١) ك ، ح : ٱقتيد .

(٢) ٢ : ١٣١ .

يجوز أن تكسر ٱلفاء فيهما . ٱنتهى ما نقلوه عن ٱلعرب ، و لم يشترطوا في ٱلإخلاص ألاَّ يُلبس ، ولا تعيُّنَ إشمام ٱلكسرة ضمًّا إذا أُلبس ، بل ذكروا في نحو قِدْتُ ٱلكسرَ ، وفي نحو بُعْتُ ٱلضمَّ ، على سبيل ٱلٱختيار ، ثم جواز ٱلإشمام ، ثم جواز ٱلضم في نحو قُدْتُ مبنيًّا للمفعول ، كٱلبناء للفاعل .

وفي شرح ٱلمُهاباذي[1]: «لم يُخَفِ ٱلٱلتباس في خِفْتُ إذا كان مبنيًّا للمفعول، وجواز ٱلكسر في بِعْتُ مبنيًّا للمفعول[2]؛ لأنَّ ٱلفرق بينهما حاصل تقديرًا وإنْ لم يكن فرق بينهما - يعني لفظًا - ومن ذٰلك ما حكاه ذو ٱلرمة عن أَمَةِ بَني فلان[3]: «غِثْنَا ما شِئْنا»، وهو فُعِلْنا؛ لأنه يقال: غِيْثَ ٱلقومُ / ، فإذا رَددتَه إلى [٣: ٦٨/ب] نفسك قلت: غِثْتُ» ٱنتهى.

و لم يبالوا بٱلإلباس ، كما لم يبالوا به حين قالوا « مُخْتار » لٱسم ٱلفاعل وٱسم ٱلمفعول ، وٱلفارق بينهما تقديري لا لفظي .

وأمَّا س فلم يتعرض لِهٰذا ٱلتفصيل ٱلذي ذكره أصحابنا ، ولا لِمَا ذَكَره ٱلمصنف من أنه يُمنَع ٱلإخلاص عند خوف ٱلٱلتباس ، بل أجاز فيها إذا أُسندت إلى ضميرِ متكلم أو مخاطب أو نون إناث ٱلأوجهَ ٱلثلاثة ٱلتي هي في قِيْلَ وبِيْعَ إذا كانت مسندة لغير ضمير ٱلمتكلم ونون ٱلإناث ؛ قال س[4] : « وإذا قُلْتَ فُعِلْت أو فُعِلْنَ أو فُعِلْنا من هٰذه ٱلأشياء ففيها لغات :

أمَّا مَنْ قال قد بِيْعَ وزِيْنَ وخِيْفَ وهِيْبَ فإنه يقول: قد خِفْنا وبِعْنا وخِفْنَ وزِنَّ وبِعْنَ وهِبْت، يدع ٱلكسرةَ على حالها، ويَحذف ٱلياءَ لأنه ٱلتقى ساكنان.

---

(١) لعله يعني كتابه شرح ٱللمع . وقد تقدمت ترجمته في ١ : ١١٥ .

(٢)وجواز ٱلكسر في بعت مبنيًّا للمفعول : ليس في ك .

(٣) إصلاح ٱلمنطق ص ٢٥٥ ومجالس ثعلب ص ٢٨٨ .

(٤) ٱلكتاب ٤ : ٣٤٣ .

وأمَّا مَنْ ضَمَّ بإشمام إذا قيل فُعِلَ فإنه يقول : قد بُعْنا ، وقد رُعْنَ ، وقد زُدْت . وكذا جميع هٰذا يُميلُ ٱلفاءَ لِيُعْلَمَ أنَّ ٱلياءَ قد حُذفت ، فيَضُمُّ ، وأمالَ كما ضَمُّوا وبعدها ٱلياء [1] لأنه أَبْيَنُ لِفُعِلَ .

وأمَّا ٱلذين يقولون بُوْعَ وقُوْلَ وخُوْفَ وهُوْبَ فإنَّهم يقولون بُعْنا وهُبنا[2] وخُفْنا وزُدْنا، لا يزيدون على ٱلضم وٱلحذف، كما لا يزيد ٱلذين قالوا رِعْنَ وبِعْنَ على ٱلكسر وٱلحذف» ٱنتهى كلام س. وهٰذا هو ٱلصحيح ٱلمنقول عن ٱلعرب[3] :

إذا قالتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها فإنَّ ٱلقَوْلَ ما قالَتْ حَذَامِ

وقوله **وكَسْرُ فاءِ فُعِلَ ساكنَ ٱلعين لتخفيف أو إدغامٍ لغةٌ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [4] : « وقد يقال في فُعِلَ : فُعْلَ تخفيفاً دون نقل ، وربما نقلوا بعد ٱلتخفيف ، فقالوا في عُلِمَ : عِلْمَ » ٱنتهى .

وٱلذين قالوا في ضُرِبَ ضُرْبَ ، فسكنوا ٱلراء ، هم ٱلذين يقولون في قِيلَ وبِيعَ : قُولَ وبُوعَ ، لم ينقلوا في ٱلمعتل ولا في ٱلصحيح ، بل سكنوا فيهما ، فينبغي أن تكون لغة ضِرْبَ بكسر ٱلضاد ليست مفرَّعة على هٰذه ٱللغة ؛ لأنَّ هٰؤلاء ليس من لغتهم ٱلنقل لا في ٱلمعتل ولا في ٱلصحيح ، بل يكون ذٰلك من لغة مَن كسر ما قبل ٱلآخر ، ثم سَكَّن ، ثم نَقل ٱلكسرة إلى ٱلفاء ، فقال ضِرْبَ .

وقوله **لغةٌ**[5] أمَّا كسر ٱلفاء إذا سكنت ٱلعين تخفيفاً فإنَّ مذهب ٱلجمهور أنه لا يجوز، وحكي عن قطرب[6] إجازته، فعلى مذهب ٱلجمهور ليس بجائز، ولا هو لغة كما ذكر ٱلمصنف .

---

(١) قد حُذفت فيَضُمُّ وأمالَ كما ضَمُّوا وبعدها ٱلياء : ليس في ك .

(٢) وهبنا: ليس في ك .

(٣) ٱلبيت لدَيْسَم بن طارق أو لُلُجَيْم بن صعب أو لغيرهما . ٱلفاخر ص ١٤٦ وشرح أبيات ٱلمغني ٤ : ٣٢٩ - ٣٣١ [٣٦٦] . وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ١٧ .

(٤) ٢ : ١٣٢ .

(٥) ٱلمحتسب ١ : ٣٤٦ .

(٦) إعراب ٱلقرآن للنحاس ٢ : ٣٣٥ .

وأمَّا كسرُ ٱلأول من ٱلمضاعف إذا وجب ٱلإدغام نحو رُدَّ فقد قاله غيره[1]، فيقول في رُدَّ: رِدَّ بكسر ٱلراء، نقلت حركة ٱلعين[2] إلى ٱلفاء بعد تقدير سكونها. وقال ٱلجمهور: لا يجوز إلا ٱلضم. وأجاز ٱلكسرَ بعض ٱلكوفيين، وهو ٱلصحيح، وهو لغة لبني ضَبَّةَ[3] ولبعض بني تميم ومَن جاورهم، يقولون: رِدَّ ٱلرجل، وقِدَّ / قَميصُه، وقرأ علقمة ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾[4]، ﴿وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا﴾[5]، وهي في مذهب ٱلذين قالوا قِيلَ وحِيلَ. إلا أنَّ ٱلوجه في فاء رُدَّ ٱلضم، وٱلوجه في فاء قِيلَ وكِيلَ ٱلكسر. [٣: ٦٩/أ]

وقال ٱلمهاباذي: مَن أَشَمَّ في قِيلَ وبِيعَ أَشَمَّ في رُدَّ. فعلى هٰذا يكون في رُدَّ وجوهُ قِيلَ وبِيعَ: إخلاص ٱلضم، وٱلإشمام، وإخلاص ٱلكسر.

* * *

(١) ٱلكتاب ٤ : ٤٢٢ ـ ٤٢٣ .

(٢) ٱلعين : ليس في ك .

(٣) ٱلمحتسب ١ : ٣٤٦ .

(٤) سورة يوسف: ٦٥. ونسبت أيضًا إلى ٱلحسن ويحيى بن وثاب وٱلأعمش. إعراب ٱلقرآن للنحاس ٢ : ٣٣٥ وٱلمحتسب ١ : ٣٤٥ وٱلبحر ٱلمحيط ٥ : ٣٢١ وٱلإتحاف ٢ : ١٥٠.

(٥) سورة ٱلأنعام: ٢٨. وقد نسبت إلى يحيى بن وثاب وإبراهيم ٱلنخعي وٱلأعمش وٱلمطوعي. إعراب ٱلقرآن للنحاس ٢ : ٦٢ وٱلبحر ٱلمحيط ٤ : ١٠٩ وٱلإتحاف ٢ : ٩.

ٱلأولى : يجوز في قولك « ضُرِبَ زيدٌ قِيامًا وقُعودًا » أن يتقدم قيامًا وقعودًا - وٱنتصابُهما على ٱلحال - فتقول : قِيامًا وقُعودًا ضُرِبَ زيدٌ ؛ لأنَّ ٱلعامل فعل متصرف ، وفِعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه يجوز أن يتعدى [1] إلى ٱلحال وٱلظرف كفعلِ ما سُمِّيَ فاعلُه ، وٱلتقديم وٱلتأخير في مثل هٰذا سواء ، هٰذا مذهب ٱلبصريين ، وسواء عندهم أكان ذو ٱلحال مضمرًا أم ظاهرًا . ومَنع ٱلتقديمَ هشامٌ . وأجازه ٱلكسائي إن كانت ٱلحال مِن مُضمَر ، فإن كانت مِن مُظهَر مَنع .

ٱلمسألة ٱلثانية : يُضْرَبُ أيَّ رجلٍ - بٱلنصب في أيٍّ - يجوز فيه ٱلتقديم وٱلتأخير لأنَّها حال عندهم . ومَنع هشام ٱلتقديم ، وقال : ٱلقطع لا يتقدم ٱلٱسم وفعله ، ويجوز تأخيره . قال : تقطعه من ٱلمضمر . وأجاز ٱلتقديمَ ٱلكسائيُّ لأنه يُقدِّم حال ٱلمضمر خاصة . وفَصَّلَ ٱلفراء ، فقال : إنْ قَدَّرت ٱلكلام لا يَتِمُّ إلا بٱلحال جاز ٱلتقديم ، ومُنع إنْ قَدَّرتَه يَتِمُّ دونها ؛ لأنَّ ٱلحال عنده على ضربين ، يُقدمها في ٱلناقص ، ولا يُقدمها في ٱلتام .

ٱلمسألة ٱلثالثة : ذهب ٱلكوفيون ، وٱلمبرد [2] ، وٱبن ٱلطَّراوة إلى أنَّ صيغة ٱلفعل ٱلمبنيِّ للمفعول أصلٌ غير مغيَّر مِن صيغة ٱلفاعل . ونَسب هٰذا ٱلمذهبَ ٱبنُ ٱلطَّراوة إلى س . وذهب جمهور ٱلبصريين إلى أنه ليس بأصل ، وأنه مغيَّر مِن فعل ٱلفاعل . وهٰذا ٱلخلاف لا يُجدي كبير فائدة .

ٱستُدِلَّ [3] للمذهب ٱلأول بأنه قد جاءت أفعال مبنيَّة للمفعول، و لم تُبْنَ قَطُّ

---

(١) ك : أن يكون يتعدى .

(٢) شرح ٱلجزولية للأبَّذي ٢ : ٣٠ [مخطوط] .

(٣) شرح ٱلجزولية للأبَّذي ٢ : ٣٠ - ٣١ [مخطوط] ، وفيه ما ٱستدل به لكل قول وٱلرد أيضًا . وٱنظر شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .

للفاعل، نحو جُنَّ زيدٌ ، وزُكِمَ، ووُرِدَ ، مِن وِرد ٱلحُمَّى ، ولُقِيَ ، من ٱللَّقْوة [١] ، وفُلِجَ ، ورُهِصَت ٱلدابَّةُ [٢] ، ونحو ذٰلك ، ولو كان فرعًا للزم ألاَّ يوجد إلا حيث يوجد ٱلأصل . وبأنهم همزوا [٣] ٱلواو ٱلمضمومة في أوله، فقالوا في وُعِدَ : أُعِدَ ، وفي وُقِّتَت : أُقِّتَتْ ، ولو كان مغيَّرًا من باب ٱلفاعل لكانت ٱلضمة عارضة ، فلم تُهمز ؛ إذْ كان يُحكَم لها بحكم ٱلأصل ، وهو وَعَدَ ووَقَّتْ ، وليس يهمزه أحد لخفة ٱلفتحة ؛ ألا ترى أنَّهم لم يهمزوا واو ﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾ [٤] ، ولا ﴿ ٱشْتَرَوُا ٱلضَّلَالَةَ ﴾ [٥] لعروض ٱلضمة فيها ، فدلَّ على أنَّ ٱلضمَّ أولَ ٱلفعل أصل .

ورُدَّ ٱلأول بأنَّ ٱلعرب قد تستغني بٱلفرع عن ٱلأصل ، ٱلدليل على ذٰلك ٱلجموع ٱلتي وردت ولا مفرد لها ، كعَباديد [٦] وشَماطيط [٧] .

وأُجيب / عن ٱلثاني بأنه ـ وإنْ كان فرعًا ـ فقد صار بإزاء معنًى ، إذا ٱستعمل ذٰلك ٱلمعنى كان هٰذا ٱلتغيير مُطَّرِدًا لا بُدَّ منه ، فصار كٱلأصل . وأيضًا فإنه كثيرًا ما يُعْتَدُّ بٱلعارض في لسان ٱلعرب ، فهٰذا منه . [٣: ٦٩/ب]

وٱستُدِلَّ للمذهب ٱلثاني بقول ٱلعرب بُويِعَ وسُويِرَ ، فلم يدغموا ذٰلك ، وٱلقاعدة أنه متى ٱجتمع ياء وواو وسَبقت إحداهما بٱلسكون أُدغم أحدهما في ٱلآخر ، فلَمَّا كان مغيَّرًا من سايَرَ وبايَعَ حُمل على أصله ، فلم يدغم لعروض هٰذا ٱلٱجتماع .

---

(١) ٱللَّقْوة: داء يكون في الوجه يَعْوَجُّ منه الشِّدْق .

(٢) رُهِصت ٱلدابة : أصاب ٱلحجر حافرها أو منسمها فيبس باطنه .

(٣) همزوا : ليس في ك .

(٤) سورة ٱلتكاثر : ٦ .

(٥) سورة ٱلبقرة : ١٦ .

(٦) ذهبوا عَباديدَ : ذهبوا متفرقين .

(٧) ٱلشَّماطِيطُ: القِطَعُ المتفرِّقَةُ .

وأجيب عن كونه لم يدغم - وإنْ كان أصلاً - بأنه كان لو أُدغم يلتبس فُوعِلَ بفُعِّلَ ، ولأنه يمكن أنْ يُحمَل سُوِيرَ على سايَرَ وإنْ لم يكن أصلاً ، كما حَملوا عَوِرَ وصَيِدَ على ٱعْوَرَّ وٱصْيَدَّ ، وليس ذٰلك أصلاً لهما ، وسُوِيرَ في معنى سايَرَ ، بمعنى أنه إذا سُوِيرَ فقد سايَرَه مُسايِر .

وٱستُدِلَّ أيضًا لِهٰذا ٱلمذهب ٱلثاني بقولهم مَدْعُوٌّ مراعاة للأصل ٱلذي هو دَعوت إذ زالت ٱلكسرة ، كما قالوا مَوازين جمع ميزان حيث زالت ٱلكسرة ، وكما قالوا مَياسير جمع مُوسر حيث زالت ٱلضمة ، وبأنَّ طلب ٱلفعل للفاعل من جهة ٱلمعنى أولاً وللمفعول ثانيًا ، فينبغي أن تكون بِنْيَتُه له أولاً ، وللمفعول ثانيةً عن بِنيَتِه للفاعل .

ٱلمسألة ٱلرابعة : تقول ٱلعرب [1] : مررتُ برجلٍ كَفاك به رجلاً [2] ، فـ«به» في موضع رفع على ٱلفاعلية ، ولو سَقطت ٱلباء لٱسْتَكَنَّ ٱلضمير في كَفاك إذْ تقدم عليه مفسِّره ، ولا يجوز رد هٰذا ٱلفعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه في هٰذا ٱلترتيب مع وجود « به » . وأجاز ذٰلك ٱلكسائي ، فتقول : مررتُ برجلٍ كُفِيتَ به رجلاً . وغَلَّطه ٱلفراء ، وقال : ٱلثاني في موضع رفع ، فكان ينبغي أنْ يسقط ، وإنْ سقط ذهب ٱلمدح .

وقوله **وما تَعَلَّقَ بٱلفعل وليس بفاعلٍ ولا شبيه به** [3] يعني بٱلشبيه بٱلفاعل ٱسم كان وأخواتها .

وقوله **أو نائبٍ عنه** هو ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه .

وقوله **منصوبٌ لفظًا** يعني كٱلمصدر وظرف ٱلزمان وظرف ٱلمكان وٱلمفعول

---

(١) ٱلعرب : ليس في ك ، ح .

(٢) مجمع ٱلأمثال ١ : ٦٢ .

(٣) ٱلذي سبق في ٱلفص هو : « وما تعلق بٱلفعل غير فاعل أو مشبه به » . وٱلعبارتان متفقتان معنًى .

به وٱلحال وٱلتمييز وٱلمستثنى - بشرط جواز نصبه - وٱلمفعول معه وٱلمفعول من أجله.

وقوله **أو محلاً** مثاله ٱلمجرور بحرف زائد ، نحو : ما رأيتُ مِن أحدٍ ، أو بغير زائد ، نحو : مررتُ بزيدٍ .

وقوله **وربَّما رُفِعَ مفعولٌ به** إلى آخره مثاله : خَرَقَ ٱلثوبُ ٱلمِسْمارَ[1]، وٱنتصبَ ٱلعُودُ على ٱلحِرْباءِ[2]، وقولُ ٱلشاعر[3]:

مِثْلُ ٱلقَنافِذِ هَدَّاجُونَ ، قد بَلَغَتْ نَجْرانُ ، أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وٱلسَّوْآت هي ٱلبالغة ، وهَجَرُ هي ٱلمبلوغة ، وقولُ ٱلآخر[4] :

إنَّ سِراجًا لَكَرِيمٌ مَفْخَرُهْ تَحْلَى بِهِ ٱلعَينُ إذا ما تَجْهَرُهْ

/وحقُّه أن يقول: يَحْلَى بٱلعين، قال ثعلب: حَلا ٱلشيءُ في فمي يَحلُو، وحَلِيَ بعيني يَحْلَى، حَلاوةً فيهما جميعًا، وقولُ ٱلفرزدق في ضيافته ٱلذئب[5]: [٣/أ/٧٠]

وأَطْلَسَ عَسَّالٍ ، وما كانَ صاحِبًا رَفَعْتُ لِناري مَوْهِنًا ، فأَتاني

أي : رَفعتُ له ناري ، وقولُ ٱلنابغة[6] :

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن خروف ص ٨٤٣ ولٱبن أبي ٱلربيع ص ٢٦٢ ، ٧١٣ ، ٧١٩ .

(٢) قالوا: إذا طَلَعَت ٱلجَوْزاءُ ٱنتَصَبَ ٱلعُودُ في ٱلحِرْباء. ٱلنوادر ص ٤٠٩ وإيضاح ٱلشعر ص ١٢٣ وٱلتمام ص ١٨١ وٱلأزمنة وٱلأمكنة ٢ : ١٦٨ وٱللسان (حرب). ٱلحرباء: دويبَّة تستقبل ٱلشمس ، وتكون معها حيث دارت ، وتتلون ألوانًا بحر ٱلشمس.

(٣) تقدم في ص ٢٤٩ .

(٤) ٱلرجز في معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٩٩ ، ١٣١ و٢ : ١٣٠ وأساس ٱلبلاغة وٱللسان (حلا) وشرح ٱلتسهيل ٢ : ١٣٣ . جهرت ٱلرجلَ : رأيت هيئته وحسن منظره .

(٥) ديوانه ص ٨٧٠ وٱلكامل ص ٤٧٣ . ٱلأَطْلَسُ : ٱلأَغْبَر . وعَسَّال : نسبه إلى مِشيته ، يقال : مَرَّٱلذئبُ يَعْسِلُ ، وهو مشي خفيف كٱلهَرْوَلة . وٱلمَوْهِنُ: نَحْوٌ من نصف ٱلليل .

(٦) ديوانه ص ٣٢ . وعجز ٱلبيت : « وقلتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وٱلشَّيْبُ وازِعُ » . ٱلوازع : ٱلناهي ٱلزاجر .

على حِينَ عاتَبْتُ ٱلْمَشِيبَ على ٱلصِّبا .....

أي : عاتَبَني ٱلمشيبُ على ٱلصِّبا . وظاهر كلام ٱلمصنف أنَّ ذٰلك جائز في ٱلكلام على قلة إذا لم يُلبِس .

وقَلبُ ٱلإعراب لفهم ٱلمعنى فيه مذاهب ثلاثة :

أحدها: أنه يجوز ذٰلك في ٱلكلام وٱلشعر ٱتِّساعًا لفهم ٱلمعنى. وٱستُدلَّ لهٰذا ٱلمذهب بقوله تعالى ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[1]، وبقول ٱلعرب : إنَّ فلانةَ لَتَنُوءُ بها عَجيزتُها[2]، فٱلعُصْبة وٱلعَجيزة لا تَثقل، إنَّما يُثقَل بهما، وٱلمعنى: لَتَنُوءُ ٱلعُصْبةُ بها، ولَتَنُوءُ فلانةُ بعَجيزتها، أي : تَثْقُل بها، وبقولهم: عَرضَ ٱلناقةَ على ٱلحوض[3]، وإنَّما يُعرَض ٱلحوضُ على ٱلناقة، وأَدخلتُ ٱلقَلَنْسُوةَ في رأسي[4]، وٱلمعنى: أَدخلتُ رأسي في ٱلقَلَنْسُوة. ومن ٱلقلب قولُه[5]:

كانت فَريضةَ ما تَقُول كما كانَ ٱلزِّناءُ فَريضةَ ٱلرَّجْمِ

وقولُه[6] :

وتُرْكَبُ خَيْلٌ لا هَوادةَ بينَها وتَشْقَى ٱلرِّماحُ بٱلضَّياطِرةِ ٱلحُمْرِ

ٱلتقدير : كما كان ٱلرَّجْمُ فَريضةَ ٱلزِّنى، وتَشْقى ٱلضَّياطِرةُ ٱلحُمْرُ بٱلرِّماح . وإلى هٰذا ٱلمذهب في ٱلآية ذهب أبو عبيدة[7] وجماعة[8]، وأنه على ٱلقلب .

---

(١) سورة ٱلقصص : ٧٦ .

(٢) مجاز ٱلقرآن ٢ : ١١٠ وٱلكامل ص ٤٧٥ .

(٣) مجاز ٱلقرآن ٢ : ١١١ . وفي إيضاح ٱلشعر ص ١٢٣ أنَّ ٱلأخفش حكاه .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٨١ وٱلحجة ٤ : ٣٢٢ .

(٥) تقدم في ٤ : ١٩٧ .

(٦) هو خداش بن زهير كما في جمهرة أشعار ٱلعرب ص ٥٣٦ . وٱنظر تخريجه في سر صناعة ٱلإعراب ص ٣٢٣ . ٱلضياطرة : جمع ضيطار ، وهو ٱلضخم ٱلذي لا غناء عنده .

(٧) مجاز ٱلقرآن ٢ : ١١٠ .

(٨) منهم ٱلأخفش في معاني ٱلقرآن ص ١٣٥ وٱنظر ٱلأصول ٣ : ٤٦٦ .

وأجاز أبو علي[1] في قوله تعالى ﴿وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ﴾[2] أن يكون من ٱلمقلوب ، أي : فَعَمِيْتُم عليها . وكثيرًا ما يقول به أبو ٱلعباس في ٱلقرآن[3] وغيره[4] .

ٱلمذهب ٱلثاني : أنه لا يجوز إلا لمجرد ٱلضرورة .

ٱلمذهب ٱلثالث : أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمين ٱلكلام معنًى يصح معه ٱلقلب ، كقوله[5] :

.... أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

حمله على ٱلمعنى ، فكأنه قال : أو حملتْ سَوْآتهم هَجَرُ ؛ لأنه إذا بلغت ٱلسَّوآتُ هَجَرَ فقد حَمَلَتْها هَجَرُ .

وٱلذي صححه أصحابنا[6] أنه لا يجوز في ٱلكلام ، ولا يجوز في ٱلشعر إلا في حال ٱلٱضطرار .

وٱلصحيح أنَّ أكثر ما جاء من ٱلقلب سببه ٱلتضمين ، وقد يجيء منه في ٱلضرورة ما لا يلوح فيه وجه ٱلتضمين ، بل قُلب لمجرد ٱلضرورة .

وقد تأولوا ﴿لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾، ولَتَنُوءُ بها عَجيزتُها، على أنَّ ٱلباء للتعدية[7]، أي : لَتُنِيءُ ٱلعُصْبَةَ، ولَتُنيئُها عَجيزتُها، كٱلباء في ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾[8] ، أي:

---

(١) ٱلحجة ٤ : ٣٢٢ .

(٢) سورة هود : ٢٨ ، وهٰذه قراءة ٱبن كثير وأبي عمرو ونافع وٱبن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ حمزة وٱلكسائي وعاصم في رواية حفص ﴿ فَعُمِّيَتْ ﴾ ٱلسبعة ص ٣٣٢ .

(٣) ٱلكامل ص ٢٨٣ ، ٤٧٥ ، ١٣١١ .

(٤) ٱلكامل ص ٤٧٥ .

(٥) تقدم في ص ٢٧٩ .

(٦) ضرائر ٱلشعر ص ٢٦٦ - ٢٧١ وٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٧١٣ .

(٧) ٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٤١٧ ، ٧١٨ .

(٨) سورة ٱلبقرة : ٢٠ .

لأَذْهَبَ سَمعَهم. وعلى/ هٰذا خَرَّج ٱلآيةَ ٱلكسائيُّ وٱلفراءُ[1]. [٣: ٧٠/ب]

وفي ٱلبسيط : وقد يجوز أن يتبادلا - يعني ٱلفاعل وٱلمفعول - ٱلإعراب، وذٰلك في موضعين:

أحدهما : أن يكون كل واحد منهما فاعلاً من جهة ٱلمعنى ، نحو : ضارَبَ زيدٌ عمرًا ، وقوله[2]:

..... قَرْعُ ٱلقَواقِيزِ أَفْواهُ ٱلأَباريقِ

وٱلثاني : أن يكون مفهومًا من جهة ٱلمعنى ، نحو : خَرَقَ ٱلثوبُ ٱلمِسْمارَ ، وكَسَرَ ٱلزُّجاجُ ٱلحَجَرَ .

وقيل: وقد يجوز رفعهما معًا ، ونصبهما معًا، لفهم ٱلمعنى، وأنشدوا[3]:

إنَّ مَنْ صادَ عُقْعُقًا لَمَشُومُ كيفَ مَنْ صادَ عُقْعُقانِ وبُومُ

فرفع عُقْعُقانِ وبوم؛ لأنه قد عُرف أنَّهما مَصيدان، ومنه[4]:

قد سالَمَ ٱلحَيَّاتِ مِنْهُ ٱلقَدَمَا

* * *

---

(١) معاني ٱلقرآن ٢ : ٣١٠ .

(٢) صدر ٱلبيت : « أَفْنَى تِلادي وما جَمَّعتُ مِن نَشَبٍ » . وهو للأقيشر ٱلأسدي - وٱسمه ٱلمغيرة بن عبد ٱلله - كما في ٱللسان (ققز) وشرح أبيات ٱلمغني ٧ : ١٥٧ - ١٥٨ [٧٧٩] . ولم ينسب في ٱلمقتضب ١ : ٢١ وإصلاح ٱلمنطق ص ٣٣٨ . ٱلتلاد : ٱلمال ٱلقديم . وٱلنشب : ٱلعقار . وٱلقواقيز : جمع قاقوزة ، وهي ٱلكأس ٱلصغيرة .

(٣) شرح أبيات ٱلمغني ٨ : ١٢٨ [٩٤٧] . ٱلعقعق : طائر أبلق بسواد وبياض يُعقعِق بصوته، يشبه صوته صوت ٱلعين وٱلقاف . ومشوم : أصله مشؤوم .

(٤) ينسب إلى ٱبن جُبابة - وهو شاعر جاهلي لص ، ٱسمه ٱلمغوار بن ٱلأعنق - وإلى مساور بن هند ٱلعبسي، وٱلعجاج، وأبي حيان ٱلفقعسي، وٱلدبيري، وعبد بني عبس. ٱلكتاب ١ : ٢٨٧ وإيضاح ٱلشعر ص ٥٣٩ - ٥٤٠ وفيه تخريجه .

ص : فصل

يَجبُ وَصلُ ٱلفعلِ بمَرفوعه إنْ خيفَ ٱلْتباسُه بٱلمنصوب، أو كان ضميرًا غيرَ محصور، وكذا ٱلْحُكمُ عند غير ٱلكسائيِّ وٱبن ٱلأنباريِّ في نحو: ما ضَرَبَ عمرٌو إلا زيدًا. فإنْ كان ٱلمرفوع ظاهرًا وٱلمنصوب ضمير لم يَسبِقِ ٱلفعلَ ولم يُحْصَرْ فبٱلعكس. وكذا ٱلْحُكمُ عند غير ٱلكسائيِّ في نحو: ما ضَرَبَ عَمْرًا إلا زيدٌ، وعند ٱلأكثرين في نحو: ضَرَبَ غُلامُه زيدًا. وٱلصحيحُ جَوازُه على قِلَّة.

ش : مرفوع ٱلفعل يشمل ٱلفاعل وٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه وٱسم كان وأخواتها ، ويتنَزَّل منْزلة ٱلجزء منه ، وٱلأصل أن يليه ، وٱلفصل بينهما بٱلمنصوب جائز ما لم يَعرِض مُوجِبٌ للبقاء على ٱلأصل أو ٱلخروج عنه . وخوفُ ٱلْتباس بكونهما مقصورَينِ أو مضافَينِ إلى ياء ٱلمتكلم أو مُشارَينِ أو نحوهما مما لا يظهر فيه إعراب من غير دليل على تعيين ٱلفاعل مُوجِبٌ لتقديم ٱلفاعل على ٱلمفعول ؛ هٰكذا قال ٱبن ٱلسراج في أصوله[1] وٱلجزولي[2] وٱلمتأخرون من أصحابنا[3] .

وقد نازعهم في ذٰلك أبو ٱلعباس ٱلإشبيلي ٱلمعروف بٱبن ٱلحاج ، وكان من تلاميذ ٱلأستاذ أبي علي ، وردَّ ذٰلك على ٱبن عصفور في مُقَرَّبه ، وقال : « لا محصول لِمَا ذكروا، ولا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هٰذه ٱلأغراض ٱلواهية ». قال : « وبيان ذٰلك أنَّ في ٱلعربية أحكامًا مفرطة ٱلكثرة ، إذا حدثت طرأ منها لبس، ثم لا نقول بٱلقول ٱلمطلق إنه لا يجوز إحداثها، وذٰلك كتصغير عُمر وعَمرو ، فإنَّ ٱللفظ بهما واحد ، ولا نقول لأجل ذٰلك لا يجوز تصغيرهما أو تصغير أحدهما ، ولكن نقول أليس من ٱلمقاصد ٱلمعروفة بين ٱلعقلاء إجمال ما يتخاطبون به ، وهٰذا

---

(١) ٱلأصول ٢ : ٢٤٥ .

(٢) وٱلجزولي : ليس في ك . ٱلجزولية ص ٥١ .

(٣) ٱلتوطئة ص ١٦٥ وشرح ٱلجزولية ٱلكبير للشلوبين ص ٥٩١ وللورقي ١ : ٢٤٦ وللأبذي ١ : ٤٣٠ وٱلمقرب ١ : ٥٣ وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ١٦٣ ولٱبن ٱلضائع ١ : ٢٦ [رسالة] ولٱبن أبي ٱلربيع ص ٢٨٠ وٱلملخص ١ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

[٣: ٧١/أ] ليس خاصًّا بلسان ، بل هو عام في جميع ٱلألسنة ، ثم نقول : لا يبعد أن / يقصد قاصد لإفادة أنَّ موسى ضَرب عيسى ، أو ضَربه عيسى ، فيأتي في ذٰلك بٱللفظ ٱلمحتمل، وهو لم يقصد إلا إعماء هٰذا ٱلخبر ، وبقيت فيه بعدُ فائدة أخرى ، وهو أنه ضَرب أحدُهما ٱلآخرَ من غير تعيين . ونقول أيضًا : لا يمتنع أن يُتكلَّم به لغة، ويتأخر ٱلبيان لوقت ٱلحاجة، فإنَّ تأخير ٱلبيان يجوز عقلاً عند ٱلكل، ويجوز شرعًا عند ٱلأكثرين ، قال به ٱلشافعيُّ وأكثرُ أصحابه وٱلأقلُّ من أصحاب أبي حنيفة وبعضُ أصحاب مالك[١] وحُذَّاقُ ٱلمتكلمين . نعم يمكن أنْ يقال هنا إذا أُجملا فينبغي أن يُبقى مع ٱلظاهر من تقديم ٱلفاعل، لكنْ ليس هٰذا قطعًا على منعه . قال ٱلزجاج في معانيه في قوله سبحانه ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾[٢]: يجوز أن يكون ﴿تِلْكَ﴾ في موضع رفع على ٱسم ﴿زَالَتْ﴾ ، وفي موضع نصب على خبر ﴿زَالَتْ﴾[٣]، ولا ٱختلاف بين ٱلنحويين في ٱلوجهين » ٱنتهى.

فعلى ما قاله ٱبن الحاج، وٱتَّبع فيه ٱلزجاجَ، وذكر أنَّ س لا يتعرض لشيء مما ذكره ٱبن ٱلسراج ومتأخرو أصحابنا ـ لا يجب تقديم ٱلفاعل على ٱلمفعول وإن أَلبس.

ونُفرِّع على ٱلمشهور، فنقول: إذا أَلبس وجب تقديم ٱلفاعل، ويزول ٱلإلباس بقرينة معنوية ، كوَلَدت هٰذه هٰذه ، تُشير بٱلأولى إلى صغيرة، أو كقولك : أَكل كُمَّثْرى موسى، أو لفظيةٍ كضَربتْ موسى سُعْدى، وضَربَ موسى ٱلعاقلَ عيسى.

وإنما قال « مرفوع ٱلفعل » لأنه لو كان مرفوعًا بٱلٱسم لم يجب ٱتصاله

---

(١) ٱنظر مذاهب ٱلفقهاء وأدلتهم في أصول ٱلفقه ٱلإسلامي للدكتور وهبة ٱلزحيلي ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤ وٱلمصادر ٱلمذكورة في حواشيه.

(٢) سورة ٱلأنبياء : ١٥ . معاني ٱلقرآن وإعرابه ٣ : ٣٨٦ .

(٣) في حاشية ن ما نصه : « قيل : لا يلزم من إجازة ٱلزجاج ٱلوجهين في ٱلآية جواز مثل ذٰلك في ضَرب موسى عيسى ؛ لأنَّ ٱلتباس ٱلفاعل بٱلمفعول ليس كٱلتباس ٱسم كان بخبرها ، وذٰلك واضح . ٱبن قاسم » .

بٱلٱسم، مثاله : عَجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمرًا ، ومررتُ برجلٍ راكبٍ أبوه ٱلفَرَسَ ، فيجوز في هٰذين تأخير ٱلفاعل عن ٱلمفعول .

وقوله **أو كانَ ضميرًا غيرَ محصور** مثاله : ضَربتُ زيدًا ، وأكرمتُك . وٱحترز بقوله **غيرَ محصور** من نحو : إنَّما ضَرَبَ زيدًا أنا .

ويندرج تحت قوله **أو كانَ ضميرًا غيرَ محصور** أيضًا مسألتان : إحداهما ممنوعة بإجماع ، وٱلأخرى فيها ٱختلاف :

فٱلممنوع : أن يكون ٱلضمير ٱلمتصل بٱلفعل عائدًا على ٱلمفعول ، مثاله : ٱلزيدين ضَربا .

وٱلتي فيها ٱختلاف : أن يكون ٱلضمير ٱلمتصل بٱلفعل عائدًا على ما ٱتصل بٱلمفعول ، مثاله : ثوبَ أخويك يَلبسان ، فنُقل ٱلمنع عن ٱلأخفش وٱلفراء ، ونُقل ٱلجواز عن هشام ، وٱختُلف عن ٱلكسائي وٱلمبرد وأكثر ٱلبصريين : فنَقل ٱبن كيسان عن ٱلكسائي وٱلمبرد ٱلجواز . ونَقل أحمد بن جعفر ٱلدِّينَوَرِيُّ المنع عن ٱلكسائي . ومنعها ٱلمبرد في ٱلشرح . ونَقل ٱلدِّينَوَرِيُّ وٱبن عصفور جوازها عن ٱلبصريين . ونَقل ٱلنحاس منعها عن أكثر ٱلبصريين . وقال ٱلمبرد محتجًّا للجواز : ليس هٰذا بأبعد من قولك : ضَرب زيدًا غلامُه . وقال أيضًا محتجًّا للمنع : هو معلق بٱلثاني ، وٱلثوب / مضاف إلى ٱلأخوين ، فلو قال يَلبسانِ ثوبَ أخويك لم يجز لتقدم ٱلمكني على ٱلظاهر . [٣: ٧١/ب]

وذكر غيره أنَّ ذٰلك لا يجوز لأنَّ ٱلمفعول فضلة ، فيجوز ٱلٱستغناء عنه ، وعَودُ ٱلضمير على ما ٱتَّصل به يُخرجه عن ذٰلك ؛ لأنه يلزم ذكر ٱلمفعول ليعود ٱلضمير ٱلفاعل على ما ٱتَّصل به ، قالوا : ولِهٰذا ٱمتنع : زيدًا [1] ظنَّ قائمًا ؛ لأنَّ ٱلمفعول إذ ذاك يلزم ذكره ليعود ٱلضمير ٱلفاعل عليه ، وذٰلك مُخرج له عن أصل

---

(١) ح : زيد .

وضعه ؛ لأنَّ ٱلمفعولين في بابِ ظَننتُ يجوز حذفهما ٱختصارًا وٱقتصارًا .

قال بعض أصحابنا : وٱلصحيح في مثل غلامَ هند ضَربتُ ٱلجواز لأنَّ ٱلمفعول لا يلزم ، وإنما يلزم ما أضيف إليه ٱلمفعول ؛ ألا ترى أنك لو قلت هند ضَربتُ لساغ، وليس كذٰلك زيدًا[1] ظَنَّ قائمًا؛ لأنه لا سبيل إلى حذف ٱلمفعول ؛ إذ لو حذفته لم يبق للضمير ما يفسره .

وقوله **وكذا ٱلحكم عند غير ٱلكسائي وٱبن ٱلأنباري في نحو ما ضَربَ عَمرٌو إلا زيدًا** يعني أنَّ ٱلحكم أنْ يتقدم ٱلفاعل ويتأخر ٱلمفعول إذا كان ٱلمفعول محصورًا بحرف ٱلنفي وإلا ، نحو ما مَثَّلَ به من نحو : ما ضَرَبَ عمرٌو إلا زيدًا . وهٰذا ٱلمسألة كما ذكر فيها خلاف :

فذهب قوم - منهم ٱلجزولي وٱلأستاذ أبو علي - إلى أنه يجب فيها تقدم ٱلفاعل ، وهٰذا ٱختيار ٱلمصنف .

وذهب ٱلبصريون وٱلفراء وٱلكسائي وٱبن ٱلأنباري إلى أنه يجوز تقدم ٱلفاعل على ٱلمفعول وتأخيره عنه .

وقوله **عند غير ٱلكسائي وٱبن ٱلأنباري** موهم أنه مذهب ٱلبصريين وٱلكوفيين غير ٱلكسائي ، وليس كما ذكر ، بل مذهب هٰؤلاء في هٰذه ٱلمسألة هو مذهب ٱلكسائي . وإنما هو مذهب قوم منهم ٱلجزولي .

وقوله **فإنْ كان ٱلمرفوع ظاهرًا** إلى قوله **فبالعكس** مثاله : أَكرمَك زيدٌ ، وٱلدرهمُ أُعْطِيَهُ عَمرٌو . وٱحترز بقوله **لم يسبق ٱلفعل** من نحو : إيَّاك يُكرمُ زيدٌ ، وٱلدرهمُ إيَّاه أَعطى زيدٌ عَمرًا . ومعنى **فبالعكس** أنه يجب فيه تقدم ٱلمفعول على ٱلفاعل ، نحو : أَكرمَك زيدٌ . وٱحترز بقوله **ولم يُحصَر** من نحو قوله : إنَّما يُكرِمُ زيدٌ إيَّاك .

---

(١) ح : زيد .

وقولُه **وكذا ٱلحُكم عند غير ٱلكسائي في نحو ما ضَربَ زيدًا إلا عمرٌو** غيرُ ٱلكسائي هم ٱلبصريون وٱلكوفيون وقومٌ منهم ٱبنُ ٱلأنباريِّ وٱلجزوليُّ[1] وٱلأستاذ أبو علي[2]، ذهب هٰؤلاء إلى أنه إذا كان ٱلحصر في ٱلفاعل بحرف نفي وإلا وجب تقديم ٱلمفعول وتأخير ٱلفاعل، وذهب ٱلكسائي إلى أنه يجوز ، ولا يجب.

وتلخص في ٱلمحصور بإلا ثلاثة مذاهب[3] :

١ ـ مذهب ٱلكسائي أنه يجوز التقديم وٱلتأخير، سواء أكان ٱلمحصور ٱلفاعل أم ٱلمفعول.

٢ ـ ومذهب قوم منهم ٱلجزولي أنه يجب تأخير / ما حُصر بإلا وتقديم ما لم يُحصَر، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً. [٣: ٧٢/أ]

٣ ـ ومذهب ٱلبصريين وٱلفراء وٱبن ٱلأنباري أنه إنْ حُصر ٱلفاعل وجب تقديم ٱلمفعول، وإنْ حُصر ٱلمفعول جاز تقديم ٱلفاعل وتأخيره.

وإذا كان ٱلحصر بـ«إنَّما» فذكر ٱلشيخ بهاء ٱلدين أبو عبد ٱلله محمد بن إبراهيم بن ٱلنحاس[4] أنَّ ٱلنحاة أجمعوا على أنه متى أُريدَ ٱلحصرُ في واحد منهما وجب تأخيره وتقديم ٱلآخر، فتقول «إنَّما ضَربَ عمرٌو هندًا» إذا أردت ٱلحصر في ٱلمفعول، و« إنَّما ضَربَ هندًا عمرٌو » إذا أردت ٱلحصر في ٱلفاعل.

فأمَّا ٱلكسائي فاستَدلَّ على صحة مذهبه بالسماع، قال ٱلشاعر[5]:

---

(١) ٱلمقدمة ٱلجزولية ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٢) ٱلتوطئة ص ١٦٥ .

(٣) ٱلمذاهب ٱلثلاثة في تعليقة ٱبن ٱلنحاس على ٱلمقرب ق ١١ / ب منسوبة إلى أصحابها ٱلمذكورين . وقد أثبت أبو حيان نص ٱبن ٱلنحاس في هٰذه ٱلمسألة بلفظه منسوبًا في تذكرة ٱلنحاة ص ٣٣٣ ـ ٣٣٦ . وفيه ٱلشواهد ٱلشعرية ٱلستة ٱلتالية .

(٤) تعليقة ٱبن ٱلنحاس على ٱلمقرب ق ١١ / ب .

(٥) هو دعبل ٱلخزاعي ، أو ٱلحسين بن مطير ، أو ٱبن ٱلدمينة ، أو ٱلمجنون ، أو كثير . ٱلحماسة ٢ : ٤٨ [٥٠٣] وٱلحماسة ٱلبصرية ص ١١٦١ [١٠٤٥] وفيهما تخريجه .

ولَمَّا أَبَى إلاَّ جِماحًا فُؤادُهُ ولَمْ يَسْلُ عن ليلَى بِمالٍ ولا أَهْلِ

وقال ٱلآخر[1]:

تَزَوَّدْتُ مِن لَيلَى بِتَكْليمِ ساعةٍ فما زادَ إلاَّ ضِعْفَ ما بِيْ كَلامُها

وقال ٱلآخر[2]:

وهل يُنْبِتُ ٱلْخَطِّيَّ إلاَّ وَشيجُهُ وتُغْرَسُ إلا في مَنابِتِها ٱلنَّخْلُ

وقال ٱلآخر[3]:

فلَمْ يَدْرِ إلاَّ ٱللهُ ما هَيَّجَتْ لَنا عَشِيَّةَ آناءُ ٱلدِّيارِ وَشامُها

وقال ٱلآخر[4]:

ما عابَ إلاَّ لَئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ ولا هَجَا قَطُّ إلا جُبَّأٌ بَطَلا

وقال ٱلآخر[5]:

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بٱلنَّارِ جارَهُمُ وهل يُعَذِّبُ إلاَّ ٱللهُ بِٱلنَّارِ

وفرق ٱلكسائي بين إنَّما وحرف ٱلنفي وإلاَّ بأنَّ إنَّما لا دليل معها على ٱلحصر في أحدهما إلاَّ تأخير ٱلمحصو؛ فلم يجز تقديمه لئلا يلتبس ٱلمحصور بغير ٱلمحصور، بخلاف ٱلحصر بحرف ٱلنفي وإلاَّ، فإنَّ ٱقتران ٱلآسم بإلاَّ دليل على ٱلحصر فيه تقدم أو تأخر.

---

(١) هو مجنون ليلى . ديوانه ص ١٩٢ [شرح د. عدنان درويش] وشرح ٱلتسهيل ٢ : ١٣٤ .

(٢) هو زهير بن أبي سلمى . ديوانه ص ٩٥ وشرح ٱلتسهيل ٢ : ١٣٥ . ٱلخَطِّيّ : ٱلرمح ، منسوب إلى ٱلخَطِّ ، وهي جزيرة بٱلبحرين تُرسَى إليها سفن ٱلرماح . وٱلوشيج : ٱلقَنا .

(٣) هو ذو ٱلرمة . ديوانه ص ٩٩٩ . وٱلبيت من غير نسبة في معاني ٱلقرآن ٢ : ١٠١ .

(٤) ٱلبيت في تعليقة ٱبن ٱلنحاس ق ١٢ / أ وعنه في تذكرة ٱلنحاة ص ٣٣٥ . وهو في تخليص ٱلشواهد ص ٤٨٧ وٱلعيني ٢ : ٤٩٠ . ٱلجُبَّأ : ٱلجبان .

(٥) ٱلبيت ليزيد بن ٱلطثرية في ٱلأغاني٨ : ١٧٤ [ط. دار ٱلثقافة]. وهو من غير نسبة في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ١٠١ وتعليقة ٱبن ٱلنحاس ق ١٢ / أ ـ وعنه في تذكرة ٱلنحاة ص ٣٣٥ ـ وٱلعيني ٢ : ٤٩٢ .

وأمَّا حُجة مَن ذهب إلى أنَّ ٱلمحصور منهما يجب تأخيره فإجراء لحرف ٱلنفي وإلا مجرى إنَّما .

وأمَّا مذهب ٱلبصريين فقالوا : لا بُدَّ أنْ يتقدم غير ٱلمحصور ويتأخر ٱلمحصور ليحصل ٱلفرق بينهما ، وإنَّما جَوَّزنا تأخير ٱلفاعل إذا كان ٱلمفعول مقرونًا بإلاَّ للسماع الذي ٱستَدَّل به ٱلكسائي ، ولأنَّ ٱلفاعل إذا تأخر في ٱللفظ عُلم أنه مُقدَّم في ٱلنية، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه ، وهو ٱلنِّيَّة ، ولغير ٱلمحصور تقديم ، بخلاف ما إذا كان ٱلحصر في ٱلفاعل ، فإنَّا / لو قدَّمناه وأخَّرنا ٱلمفعول كان قد [٣: ٧٢/ب] وقع في رتبته من ٱلتقديم ، وٱلمفعول قد وقع في رتبته من ٱلتأخير ، فلا يكون واحد منهما منويًّا به غير موضعه ، فلا يحصل ما يقتضيه ٱلموضع من تقديم غير ٱلمحصور لفظًا أو نِيَّة .

وتأوَّلوا ما ٱستَدلَّ به ٱلكسائيُّ مما دخلت على ٱلفاعل فيه إلاَّ بأنه تَمَّ ٱلكلام عند ٱلٱسم ٱلذي دخلت عليه إلا، وما بعده على فعل، ٱلتقدير : دَرَى ما هَيَّجَتْ ، ويُعَذِّبُ بٱلنَّارِ[1] .

وأمَّا قوله « إنَّ إلا قرينة دالَّة على ٱلحصر فيما ٱقترنتْ به، فلا يحصل لبس » فنقول: بل يحصل ٱللبس، وهو أنْ يُظَنَّ أننا أردنا ٱلحصر في ٱلٱسمين ٱللذين بعد إلاَّ، وكأننا قلنا: ما ضَرَبَ أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا، فإنَّا إذا أردنا هٰذا ٱلمعنى قلنا هٰذا.

فإنْ قلت : هٰذا يلزم إذا كان ٱلمفعول مقرونًا بإلاَّ ، وجاز تأخير ٱلفاعل .

قلنا : لا يلزم لأنه ـ وإنْ تأخر لفظًا ـ فٱلنية به ٱلتقديم ، بخلاف ٱلمفعول مع ٱلفاعل ٱلمقرون بإلاَّ ، فإنَّك إذا أخَّرتَه كان مؤخَّرًا لفظًا ونِيَّةً ، فٱفترقا .

ويظهر من ٱبن عصفور في (ٱلمقرَّب) ٱختيار مذهب ٱلبصريين ، فإنه ذكر في ٱلقسم ٱلذي يجب فيه تقديم ٱلمفعول أنه إذا كان ٱلفاعل مقرونًا بإلاَّ يجب تقديم

---

(١) ن : « دَرَى ما هيجت لنا إلا ٱلله ، ويعذب بٱلنار إلا ٱلله » .

ٱلمفعول[1]، ولم يذكر في ٱلقسم ٱلذي يجب فيه تقديم ٱلفاعل[2] أنه إذا كان ٱلمفعول مقرونًا بإلا وجب تقديم ٱلفاعل، ولا تعرض لذٰلك. وكذٰلك يظهر من ٱبن مُعْطٍ في فصوله[3].

وٱلذي نختاره هو مذهب ٱلكسائي[4] وقوفًا مع ٱلسماع، وٱلتأويل فيه بعيد.

وقوله **وعند ٱلأكثرين** إلى آخره هٰذه مسألة: ضَرَبَ غُلامُه زيدًا، وقد تقدم ٱلكلام عليها مستوفى في أوائل ٱلفصل ٱلرابع من باب ٱلمضمر في أوائل ٱلكتاب[5].

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح هنا[6]: «وٱلصحيح جوازه لوروده في كلام ٱلعرب ٱلفصحاء»، وأنشد ستة أبيات تدل على ٱلجواز.

وقال أبو جعفر ٱلنحاس: «فأما إنشاد أبي عبيدة[7]:

لَمَّا عَصَى أَصْحابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إليهِ ٱلكَيْلَ صاعًا بِصاعْ

فهٰذا لا يجوز عند أهل ٱلنظر من ٱلبصريين في شعر ولا غيره، ورواية ٱلأصمعي:

لَمَّا عَصَى ٱلْمُصْعَبَ أَصْحابُهُ .....

وٱلبيت لأبي ٱلعباس ٱلسفاح[8]. وأنشد هشام[9]:

---

(١) ٱلمقرب ١ : ٥٤ .

(٢) ٱلمقرب ١ : ٥٣ .

(٣) ٱلفصول ٱلخمسون ص ١٧٢ .

(٤) ن : « وٱلذي نختاره ونذهب إليه مذهب ٱلكسائي » . وفي ٱلحاشية عن نسخة أخرى بخط مغاير : « وٱلذي يختاره هو مذهب ٱلكسائي » .

(٥) ٢ : ٢٥٩ ـ ٢٦٥ .

(٦) ٢ : ١٣٥ .

(٧) تقدم ٱلبيت في ٢ : ٢٦٤ .

(٨) كذا ! وهو للسفاح بن بكير كما تقدم في تخريجه .

(٩) تقدم ٱلبيت في ٢ : ٢٦٤ .

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتمٍ جَزاءَ ٱلكِلابِ ٱلعاوِياتِ ، وقَدْ فَعَلْ

وهٰذا ٱلبيت مصنوع، نِحْلَة عمرو بن كلثوم، وقال هشام فيه: وهٰذا من متاع ٱلشعر» ٱنتهى كلام ٱلنحاس.

ولو تقدم ٱلمفعول على ٱلفعل، فقلت: زيدًا ضَرَبَ غُلامُه ـ لم يجز ذٰلك عند ٱلفراء وٱلكسائي، وأجازها هشام، وأجازها ٱلمبرد، يجعلها / بمنْزلة : ضَرَبَ زيدًا غلامُه . [٣: ٧٣/أ]

قال ٱبن كيسان: بينهما فصل عندي؛ لأنك إذا قلت: زيدًا ضَرَبَ غلامُه، فنقلت زيدًا من أول ٱلكلام إلى آخره ـ وقع بعد ٱلكلام، فصار ٱلمضمر قبل ٱلمظهر، فبطلت، وقولك ضَرَبَ زيدًا غلامُه في موضعه، لا ينقل، فيجعل بعد زيد لأنَّ ٱلعامل فيه وفي ٱلغلام واحد، فإذا كانا جميعًا بعد ٱلعامل فكل واحد منهما في موضعه وإن كان ٱلفاعل أَولى بٱلتقدم من ٱلمفعول.

* * *

ص : باب آشتغال آلعامل
عن آلآسم آلسابق بضميره[1] أو مُلابِسه

إذا آنتصبَ لفظًا أو تقديرًا ضميرُ آسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لِمَا بعدَه أو مُلابِسُ[2] ضميره بجائزِ آلعمل فيما قبلَه غيرَ صلة ، ولا مُشَبَّهٍ بها ، ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته ، ولا جوابٍ [3] مجزومٍ ، ولا مسندٍ إلى ضمير آلسابقِ متصلٍ ، ولا تالي آستثناء ، أو مُعَلِّقٍ ، أو حرفٍ ناسخ ، أو كم آلخبرية ، أو حرفِ تَحضيضٍ ، أو عَرْضٍ، أو تَمَنٍّ بـ« ألاَ » - وَجَبَ نَصبُ آلسابق إنْ تَلا ما يختصُّ بآلفعل ، أو آستفهامًا بغير آلهمزة ، بعاملٍ لا يَظهر مُوافقٍ للظاهر أو مُقارِبٍ ، وقد يُضمَرُ مُطاوِعٌ للظاهر ، فيُرْفَعُ آلسابقُ .

ش : مثال آنتصاب آلضمير لفظًا : زيدٌ ضَربتُه ، ومثال آنتصابه تقديرًا : زيدٌ مَررتُ به . وآشتغال آلعامل يشمل آلفعل ، نحو ما مَثَّلْناه ، ويشمل ما يعمل عمل آلفعل هنا .

قال شيخنا آلأستاذ أبو آلحسن بن آلضائع : « لا يدخل هنا مما يعمل عمل آلفعل ما عدا أسماء آلفاعلين وآلمفعولين لآمتناع تقدم معموله ، فآلصحيح ألاَّ يُفَسِّر في هٰذا آلباب إلا ما يجوز أن يعمل فيما قبله ، فلا آشتغال في آلصفات آلمشبهة ، ولا في آلمصادر ، ولا في أسماء آلأفعال » آنتهى .

فأمَّا جمع أسماء آلفاعلين وآلمفعولين فإنْ كان مُسَلَّمًا فآلقياس يقتضي أن يدخل في أبواب آلآشتغال ، فتقول : زيدًا أنتم ضارِبُوه ، وزيدًا أنتنَّ ضارِباتُه . وإنْ

---

(١) ك : لضميره .

(٢) ك : بضميره .

(٣) ك : ولا جوابه .

كان مُكَسَّرًا فتكسيره يُبعده عن شبه ٱلفعل ، ويُلحقُه بٱلأسماء ٱلمحضة ، فلذٰلك ٱحتاج س[1] إلى شواهد لإعماله من ٱلكلام ومن ٱلشعر ، فقال بعض أصحابنا : ينبغي ألاَّ يدخل في ٱلٱشتغال لأنَّ عمله ملفق ضعيف ، وٱلٱشتغال كذٰلك باب ملفق، فيضعف عن ٱلدخول فيه لأنه لا يقوى على أن يفسِّر ، ولذٰلك لم يُمَثِّل عليه س ، ولا عرض له في مسألة من ٱلٱشتغال ، وإنما ذكره بحكم ٱلٱنجرار[2] ؛ لأنه لَمَّا ذكر ٱسم ٱلفاعل وٱسم ٱلمفعول ، ومنه جارٍ وغير جارٍ ـ ذكر أيضًا جمعهما ٱلمكسَّر[3] من حيث إنه غير جارٍ ، وهو قد يعمل .

ومِنَ ٱلناس مَنْ جَوَّزَ أنْ يدخل في ٱلٱشتغال ، قال : لأنه قد ثبت أنه يعمل ، وقد ذكرها س في أبواب ٱلٱشتغال ، فينبغي أن / يدخل فيه . وٱلذي يقتضيه [٣: ٧٣/ب] ٱلتحرز أنه لا يكون في ٱلٱشتغال إلا بسماع من ٱلعرب .

وقد أبهم ٱلمصنف في ٱلشرح ، فقال[4] : « وٱشتغال ٱلعامل يتناول ٱشتغال ٱلفعل ، نحو : أزيدًا ضَربتَه ؟ وٱشتغال غير ٱلفعل ، نحو : أزيدًا أنتَ ضارِبُه » ٱنتهى.

وٱحترز بقوله **ضميرُ ٱسمٍ سابقٍ** مِن أن يكون ٱلٱسم متأخرًا ، نحو : ضَربتُه زيدًا ، على ٱلبدل ، أو زيدٌ ، على ٱلٱبتداء . وٱحترز بقوله **مُفتقرٍ لِمَا بعده** مِن قولك : في ٱلدارِ زيدٌ فأَكْرِمْه .

وقوله **أو مُلابِسُ ضَميرِه** هو أن يكون مضافًا إلى ٱلضمير ، نحو : زيدٌ ضَربتُ أخاه ، أو مشتملاً صفته عليه ، نحو : هندٌ[5] ضَربتُ رجلاً يُغضُها ، أو

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٢) ك : ٱلإسرار. وفي حاشيتها: ٱلفرار. ح : ٱلجواز. ن: ٱلإقرار. وٱلتصويب من ص ٣٦٢ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٤) ٢ : ١٣٦ .

(٥) ضَربتُ أخاه أو مشتملاً صفته عليه نحو هند : سقط من ك .

ٱلصلة عليه ، نحو : هندٌ أكرمتُ ٱلذي يُحبُّها ، أو عُطف عليه عَطف بيان ، نحو : زيدٌ ضَربتُ عَمرًا أخاه ، أو عُطف عليه عَطف نسق بٱلواو خاصة ، نحو : زيدٌ ضَربتُ عَمرًا وأخاه ، أو مضاف [1] إلى واحد من هٰذه ٱلخمسة . فلو أُبدل منه لم يكن مُلابسًا ، أو عُطف عليه بغير ٱلواو لم يكن مُلابسًا ، أمَّا ٱلبدل فلأنه على تكرار ٱلعامل ، فتخلو [2] ٱلجملة ٱلواقعة خبرًا من ٱلرابط، وأمَّا ٱلعطف بـ« ثم » فلكون ٱلفعل يستحيل أن يكون مُتَّحدًا في ٱلمعطوف وٱلمعطوف عليه ، بخلاف ٱلواو ؛ لأنَّها إذ ذاك تكون جامعة بمعنى « مع » ، فكأنك قلت : ضَربتُ رجلاً مع أخيه .

ولا ينحصر ٱلشاغل للفعل فيما ذكره ٱلمصنف من ٱلضمير وٱلمُلابس له ، بل قد يَشغله ظاهر هو ٱلأول ، نحو : إذا زيدًا لَقيتَ زيدًا فأَكْرِمْه ، تريد : لَقيتَه ، ولا يكون هٰذا إلا في ٱلشعر ، نحو قوله [3] :

إذا ٱلوَحْشُ ضَمَّ ٱلوَحْشَ في ظُلُلاتِها سَواقِطُ مِنْ حَرٍّ ، وقد كان أَظْهَرا

وقوله **بجائزِ ٱلعملِ فيما قبله** أي : بعاملٍ يجوز له أن يعمل في ٱلٱسم ٱلذي قبله ، يعني : لو لم يشتغل بٱلضمير أو ٱلسببي ، فإنه مع ٱشتغاله بأحدهما لا يجوز له أن يعمل في ٱلٱسم ٱلذي قبله .

وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف ، وكرره في تصانيفه ، من أنه يجوز له أن يعمل في ٱلٱسم ٱلذي قبله ، وهو ٱلذي له ٱلضمير أو ٱلملابس ، لو لم يشتغل بٱلضمير أو ٱلسَّبَبِيِّ - ليس حاصرًا لمسائل ٱلٱشتغال ؛ لأنَّ منها قسمًا لا يجوز فيه للعامل أن

---

(١) ن : أو مضاف إلى مضاف .

(٢) ك : فتخرج ، ح .

(٣) هو ٱلنابغة ٱلجعدي كما في ٱلكتاب ١ : ٦٣ وتحصيل عين ٱلذهب ص ٨٧ وٱلحماسة ٱلبصرية ص ٢٢ [٩] . وليس في مشوبته ٱلمذكورة في جمهرة أشعار ٱلعرب ص ٧٧٣ - ٧٨٦ . ظللات : جمع ظُلَّة ، وهي ما يُستظلُّ به . وأظهر : صار في وقت ٱلظهيرة .

يعمل في ٱلآسم ٱلذي قبله ، وذكره ٱلمصنف في أواخر هٰذا ٱلباب ، ولِهٰذا يقول أصحابنا[1]: ولولا ذٰلك ـ أي: عمله في ٱلضمير أو ٱلسببي ـ لعمل في ٱلآسم ٱلسابق أو في موضعه، وذٰلك نحو: إنْ زيدٌ قامَ أَكرمتُه، وأَزيدٌ قامَ؟ فيجيزون هنا ٱلآشتغال وٱرتفاع زيد بفعل محذوف يفسره ٱلفعل ٱلذي بعده وإن كان لا يجوز أن يعمل قامَ في زيد لو فرضناه فارغًا من ٱلضمير. ويشترطون في هٰذا ٱلضرب أن يتقدم ٱلآسمَ ما يطلب ٱلفعل إمَّا على ٱللزوم وإمَّا على ٱلآختيار.

وذهب أبو ٱلقاسم حسين بن ٱلوليد ٱلمعروف / بٱبن ٱلعريف[2] إلى أنه لا يُشترط ما يَطلب ٱلفعل، فيجيز[3] في نحو «زيدٌ قامَ» أن يرتفع زيد بإضمار فعل يُفسره ما بعده، ٱلتقدير: قامَ زيدٌ قامَ، وهٰذه نزعة كوفية. [٣: ٧٤/أ]

فإن قلت: كيف جاز أن يفسِّر ما لا يعمل؟

فٱلجواب : أنه لَمَّا قَوِيَت ٱلدلالة هنا على ٱلفعل بٱلحرف ٱلطالب له جاز أنْ يُفَسِّر ما لا يعمل ؛ إذ قد يعمل في ٱسم آخر في موضع ذٰلك ٱلآسم ، كٱلظرف مثلاً ، فتقول : أَخَلْفَك زيدٌ قامَ ؟

وقال ٱلأستاذ أبو ٱلحسن علي بن جابر ٱلدَّبَّاج[4] : « لا يَعُد أنْ يُقال إنَّ

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٦١ وٱلمقرب ١ : ٨٧ .

(٢) أخذ عن ٱبن ٱلقوطية ، ورحل إلى ٱلمشرق ، وسمع من ٱبن رَشيق ، وأقام بمصر أعوامًا ، ثم عاد إلى ٱلأندلس . إمام في ٱلعربية ، أستاذ في ٱلآداب ، مقدَّم في ٱلشعر . له شرح على ٱلجمل ، وكتاب في ٱلنحو ٱعترض فيه على أبي جعفر ٱلنحاس في مسائل ذكرها في كتابه ٱلكافي . مات بطليطلة سنة ٣٩٠ . بغية ٱلوعاة ١ : ٥٤٢ ـ ٥٤٣ .

(٣) شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٩٢١ [رسالة] .

(٤) ٱلإشبيلي ٱللخمي. كان نحويًّا أديبًا مقرئًا جليلاً فاضلاً. قرأ ٱلنحو على ٱبن خروف وأبي ذرٍّ بن أبي رُكب، وٱلقرآن على أبي بكر بن صاف ونجبة، وتصدر لإقراء ٱلنحو وٱلقرآن نحو خمسين سنة. روى عنه ٱبن أبي ٱلأحوص وغيره . توفي سنة ٦٤٦ هـ . بغية ٱلوعاة ٢ : ١٥٣.

هٰذا ٱلفعل يَصِحُّ له ٱلعمل في ٱلأول مقدَّمًا عليه ، وذٰلك مع أداة تطلب ٱلفعل ، وذٰلك أنَّ ٱلعامل متصرف في نفسه ، فكذٰلك يتصرف في معموله إلا أنْ يَمنع مِن ذٰلك مانع ، وذٰلك ٱلمانع في ٱلفاعل هو أنه يلتبس بٱلمبتدأ في قولك قامَ زيدٌ ، وزيدٌ قامَ[1] ، فإذا جاء حرف لا يليه إلا ٱلفعل لفظًا أو تقديرًا زال ذٰلك ٱللبس ، فيصحُّ أنْ يكون فاعلاً مقدَّمًا إنْ قَدَّرت ٱلفعل فارغًا [2] من ٱلضمير ، وفاعلاً بإضمار فعل إنْ قدَّرت ٱلفعل مشغولاً بضمير »[3] .

وهٰذا ٱلذي قاله هٰذا ٱلأستاذ إنما هو بناء منه على أنَّ ٱلفاعل لا يتقدم لأجل ٱللبس بٱلمبتدأ ، فعلى هٰذا متى زال ٱللبس فينبغي أن يجوز تقدُّمه ، ونحن نجد ٱللبس يزول ، وٱلفاعل مع ذٰلك لا يتقدم[4] ، وما سبب ذٰلك إلا أنه يُنَزَّل من ٱلفعل كجزء منه مع ٱللبس ٱلمذكور في بعض ٱلمسائل، وحُمل ما لا لَبسَ فيه على ما فيه ٱللبس ، لكنه يسوغ أن يفسِّر وإن لم يعمل لقوَّة طلب ٱلفعل .

وقوله **بجائزِ ٱلعمل** هٰذا متعلق بقوله **إذا ٱنتصب**. قال ٱلمصنف في ٱلشرح[5]: « وخرج بذٰلك فعلُ ٱلتعجب ، نحو : زيدٌ ما أَحسَنَه ، وأسماءُ ٱلأفعال ، نحو : زيدٌ تَراكِه ، وأفعلُ ٱلتفضيل ، نحو : زيدٌ أَكْرَمُ منه عَمرٌو ، فليس للٱسم ٱلمتقدم على هٰذه إلا ٱلرفع ؛ لأنها لا تعمل فيما تقدم ، وما لا يعمل لا يُفَسِّر عاملاً على ٱلوجه ٱلمعتبر في هٰذا ٱلباب ، وهو كون ٱلعامل ٱلمشغول عوضًا في ٱللفظ من ٱلعامل ٱلمضمر دليلاً عليه ، ولكونه عوضًا ٱمتنع ٱلإظهار ؛ إذ لا يُجمَع بين ٱلعوض وٱلمعوَّض منه ، ولكونه دليلاً لزم أن يكون موافقًا في ٱلمعنى أو مقاربًا ، فلو قصدت

---

(١) في ٱلمخطوطات : زيد قام . بدون واو قبله . وٱلواو من شرح ٱلجزولية .

(٢) فارغًا من ٱلضمير وفاعلاً بإضمار فعل إنْ قدَّرت ٱلفعل : ليس في ك .

(٣) ٱلنص في شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٩٢٥ [رسالة] .

(٤) نحو : مررتُ برجلٍ راكبٍ أبوه .

(٥) ٢ : ١٣٧ .

ٱلدلالة دون ٱلتعويض لم تكن ٱلمسألة من باب ٱلٱشتغال ، كقول ٱلراجز[1] :

يا أَيُّها ٱلْمائحُ دَلْوِي دُونَكا

فـ(دَلْوِي) منصوب بعامل مقدر مدلول عليه بٱللفوظ به . نص على ذٰلك س[2] . وليس ٱللفوظ به عوضًا من ٱلمقدَّر ، فلو جُمع بينهما لم يَمتنع . وٱلحاصل أنَّ ٱلْمَجعول دليلاً دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالته ، بخلاف ٱلْمَجعول دليلاً وعوضًا ، ومِن كلام ٱلعرب : ٱلبَهْمَ أينَ هو ؟ / فنَصب قائل هٰذا [ٱلبَهْمَ][3] بفعلٍ مضمر ، وجعل (أينَ هو) دليلاً عليه مع عدم صلاحيته للعمل» ٱنتهى. [٣: ٧٤/ب]

وشرط أصحابنا[4] في ٱلعامل أن يكون متصرفًا ، فإن كان غير متصرف لم يجز أن يفسِّر ، وذكروا أنَّ « ليس » يجيء فيها ٱلٱشتغال ، ففي كتاب س[5] : «أزيدًا لَستَ مثلَه» ، وقدَّروه : أَبايَنتَ زيدًا لَستَ مثلَه . وهٰذا لا يتخرج إلا على مذهب مَن يجيز تقديم خبر ليس ، وقد نُسب[6] ذٰلك إلى س ، وسَبق ذكر ٱلخلاف فيها في باب كان وأخواتها[7] .

وقوله **فيما قبلَه** أي : في ٱلٱسم ٱلذي قبله ، وهو ٱلٱسم ٱلسابق ٱلذي ذكره

---

(١) هو راجز جاهلي من بني أُسيِّد بن عمرو بن تميم ، أو وائل بن صُريم ٱليشكري ، أو جارية من ٱلأنصار . ٱلسيرة ٱلنبوية ٢ : ٣١١ ومعاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٢٦٠ وٱلخزانة ٦ : ٢٠٠ ـ ٢٠٨ [٤٥٤] ، وإن رمت ٱلمزيد فٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٣٠ .
ٱلمائح : ٱلذي يترل ٱلبئر فيملأ ٱلدلو ، وذٰلك إذا قلَّ ماؤها .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

(٣) ٱلبهم : تتمة من شرح ٱلمصنف .

(٤) كٱبن عصفور في ٱلمقرب ١ : ٨٧ وشرح ٱلجمل ١ : ٣٦١ .

(٥) ٱلكتاب ١ : ١٠٢ .

(٦) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٦٥ .

(٧) تقدم ذٰلك في ٤ : ١٧٨ ـ ١٨٢ .

ٱلمصنف، ولو قال « بجائز ٱلعمل في ذٰلك ٱلٱسم » لكان أوضح[1] ، ولولا أنه فَسَّر قوله « فيما قبلَه » بٱلٱسم ٱلسابق لكنا نستنتج منه أن يدخل فيما قبله ٱلٱسم ٱلسابق، ومسألة : أَزيدٌ قامَ ؟ فإنَّ « قامَ » وإن لم يعمل في « زيد » ٱلرفع فإنه يجوز أن يعمل في ٱسم آخر في موضعه ، وقد بَيَّنَّا ذٰلك[2] .

وظاهر كلام ٱلنحويين أنه يشترط في باب ٱلٱشتغال تقدم ٱلٱسم وتأخر ٱلعامل ، فعلى ظاهر ما ذكروه لا يجوز « ضَربتُه زيدًا » على أن يكون ٱنتصاب «زيد» على إضمار فعل يفسِّره ضَربتُه ، ويكون منويًّا به ٱلتقديم ، ومنويًّا بـ«ضربتُه» ٱلتأخير؛ لأنه يلزم تقديم ٱلضمير على ما يعود عليه ، ولا مقتضي لتأخُّره عنه ، وليس ٱلتفسير كٱلخبر؛ لأنَّ ٱلأصل في ٱلتفسير أن يتقدم على ٱلمفسر ، ورتبة ٱلخبر ٱلتأخير، وإن لم يكن ذٰلك شرطًا فينبغي أن يجوز ، ووجهُه أنَّ ٱلمفسِّر هو في ٱلمعنى خبر. ويجوز رفعُ ٱلٱسم على ٱلٱبتداء ، وجعلُ هٰذه ٱلجملة خبرًا .

وقوله **غيرَ صلة** هٰذا ٱستثناء منقطع ؛ لأنَّ ما ذكر لا يندرج تحت قوله «بجائز ٱلعمل فيما قبله» . ومثاله : زيدٌ أنا ٱلضَّارِبُه ، وأَذَكَرٌ أنْ تَلِدَ[3] ناقتُك أَحَبُّ إليك أم أُنثَى[4] .

وقوله **ولا مُشَبَّهٍ بها** ٱلمشبَّه بٱلصلة ٱلصفةُ وٱلمضافُ إلى ٱلفعل، شُبِّها بها[5] في تتميم ما قبلهما بهما، فلا عمل لهما في ٱلٱسم على تقدير ٱلتفريغ، ولا يفسِّران عاملاً فيه مع ٱلٱشتغال، ومثال ذٰلك: ما رجلٌ تُحِبُّه يُهانُ، وزيدٌ يومَ تَراه يَفرحُ.

وقوله **ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته** مثاله : زيدٌ إنْ زُرْتَه يُكْرِمْك ؛ لأنَّ أداة

---

(١) ح : أرجح .

(٢) ذكر ذٰلك في ص ٢٩٥ .

(٣) ك : أن هٰذه .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٣١ ، ١٣٢ .

(٥) ك ، ح : يشبهانها . ن : تشبها بها .

ٱلشرط لها صدر ٱلكلام ، فلا يؤثر ما بعدها فيما قبلها عملاً ولا تفسيرًا . وٱحترز بقوله **مفصولٍ بأداته** من نحو : إنْ زيدًا زُرتَه أكرمَك ، وسيأتي حكمه .

وقياس مذهب مَن أجاز تقديم معمول الشرط على ٱلأداة أنْ يُجَوِّز فيه ٱلنصب على ٱلٱشتغال .

وفي شرح س لأبي ٱلفضل ٱلبَطَلْيَوْسِيِّ أنه لا خلاف في منع ٱلتقديم لمعمولِ فعل ٱلشرط على أداته ، فلا يجوز : زيدًا مَنْ يُكرِمْ [1] يُكْرِمْ هندًا . وليس ذٰلك بصحيح .

وقوله **ولا جوابٍ مجزومٍ** / مثاله : زيدٌ إنْ يَقُمْ أُكْرِمْه . [٣: ٧٥/أ]

ومَن أجاز تقديم معمول ٱلجواب ٱلمجزوم على أداة ٱلشرط ـ وهو ٱلأخفش ـ نحو: زيدًا مَنْ يُكْرِمْ هندًا[2] يُكْرِمْ لأجلها ، أجاز فيه ٱلٱشتغال ، فيقول : زيدًا مَنْ يُكرِمْ هندًا يُكْرِمْه لأجلها، وسيأتي تقديمُ ٱلٱسم على ٱلجواب ـ ويكون بعد ٱلشرط، نحو: إنْ يَقُمْ زيدًا أُكْرِمْ ـ وٱلخلافُ فيه، إن شاء ٱللهُ.

ومَن أجاز ذٰلك مطلقًا ـ وهو ٱلكسائي ـ أجاز فيه ٱلٱشتغال ، فيقول : إنْ يَقُمْ زيدًا أُكْرِمْه .وٱلمنع مذهب ٱلجمهور . وٱلتفصيل مذهب ٱلفراء ، فيُجيز ٱلتقديم إن كان ظرفًا أو مجرورًا ، ويَمنع إن كان مفعولاً .

فلو كان مرفوعًا جاز عند س [3] إعماله في ٱلٱسم ٱلسابق مع ٱلتفريغ ، وتفسيره عاملاً فيه مع ٱلٱشتغال ؛ لأنه عنده مقدَّر ٱلتقديْم ، مدلول به على جواب محذوف ، مثاله : زيدًا إنْ جاءك تَضرِبُ ، فيجوز فيه ٱلٱشتغال ، نحو : زيدًا إنْ جاءك تَضربُه .

---

(١) زيد هنا في ن : عمرًا .

(٢) هندًا : سقط من ك .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٣٣ وشرحه للسيرافي ٣ : ٢٧٤ .

ولا حاجة للفظ « مجزوم » ، بل يكفي قوله « ولا جواب » ؛ لأنه إذ ذاك يشمل ٱلمجزوم جوابًا لأداة ٱلشرط وٱلمرفوع جوابًا لـ« إذا » إذا لم تَجزم في ٱلشعر، نحو : إذا جاءك زيدٌ تُكرمُ عمرًا ، فلا يجوز تقديم عمرو على إذا ؛ لأنَّ تُكرم جواب إذا .

وقوله **ولا مُسنَدٍ إلى ضميرِ ٱلسابق مُتَّصلٍ** مثاله : أَزيدٌ ظَنَّه ناجيًا ؟ بمعنى : ظَنَّ نفسَه ، فلا يجوز نصب زيد لأنه يلزم من ذٰلك تفسير ٱلفاعل ـ وهو عمدة ـ بٱلمفعول ٱلذي حقه أن يكون فضلة . فلو ٱنفصل ٱلضمير جاز ، نحو : زيدًا لم يَظُنَّه ناجيًا إلا هو ؛ لأنَّ ٱلمنفصل كٱلأجنبي ، فهو نحو : زيدًا لم يَظُنَّه ناجيًا إلا بشْرٌ ، وٱلأصل : لم يَظُنَّه أحدٌ ناجيًا إلا هو ، ولا يلزم توقف ٱلعمدة في مفهوميته[1] على ٱلفضلة كما لزم وٱلمسند إليه ضمير مفسَّر بٱلمفعول .

وقوله **ولا تالي ٱستثناء** مثاله : ما زيدٌ إلا يَضربُه عمرٌو .

وقوله **أو مُعَلِّقٍ** مثاله : زيدٌ كيفَ وجدتَه ، وزيدٌ ما أَضربُه ، وعمرٌو لأَضْرِبَنَّه ، وٱلدرهمُ لَلْمُعطِيكَه عمرٌو ، وزيدٌ إنَّك تُكرمُه . فإنْ كان ٱلمعلِّق « لا » فينبني على ٱلمذاهب ٱلتي في « لا » . وٱلأصحُّ أنه إنْ كان في جواب قسم لم يتقدم معمول ٱلفعل ٱلمنفي بها ، فعلى هٰذا يجوز : زيدًا[2] لا أضربُه ، ويمتنع : زيدًا ـ والله ـ لا أضربُه . وإن كان ٱلمعلِّق « إنِ » ٱلنافية فلا يجوز ٱلنصب في نحو : زيدٌ إنْ أُكرمُه ، بمعنى : ما أُكرمُه .

وقوله **أو حرفٍ ناسخٍ** مثاله : زيدٌ ليتَني[3] أكرمتُه . **أو كم ٱلخبرية** زيدٌ كمْ لَقيتُه، أُجريت مُجرى كم ٱلٱستفهامية .

وقوله **أو حرفِ تحضيض** مثاله: زيدٌ هلاَّ ضَربتَه. **أو عرضٍ، أو تَمَنٍّ** بـ«ألاَ»

---

(١) ك : في مفهومية .

(٢) زيدًا ... وإن كان ٱلمعلق إن ٱلنافية فلا يجوز : سقط من ك ، ن .

(٣) زيدٌ ليتَني ... زيدٌ هلاَّ ضَربتَه : ذكر بدلاً منه في ك : زيدها أضربته .

مثاله بعد ٱلعرض : عمرٌو ألاَ تُكرِمُه ، ومثاله بعد ٱلتمنِّي بألاَ : ٱلعَونُ على ٱلخير ألاَ أَجِدُه .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[١] : « هٰذا مذهب ٱلمحققين من ٱلعارفين بكتاب س[٢] ، أعني إجراء ٱلتحضيض وٱلعرض وٱلتمنِّي بألاَ مُجرى ٱلٱستفهام في منعِ تأثُّر ما قبلَها بما بعدَها. وإنَّما أُجريتْ مُجراه لأنَّ معنى هلاَّ فعلتَ، وهلاَّ تَفعلُ : لِمَ لَمْ تَفعلْ[٣] ، ومعنى ألاَ تَفعلُ : أَتَفعلُ ، مع أنَّ هلاَّ / مركَّبة مِن هَلْ ولا، وألاَ مركَّبة [٣: ٧٥/ب] مِن ٱلهمزة ولا ، فوجبَ مع ٱلتركيب ما وجبَ قبلَه.

وقد عكس قوم الأمر ، فجعلوا توسط [٤] ٱلتحضيض وأخويه قرينة يرجح بها نصب ٱلٱسم ٱلسابق . ومِمَّن ذهب إلى هٰذا أبو موسى ٱلجزولي [٥] ، وهو ضد مذهب س » ٱنتهى .

وقال شيخنا أبو ٱلحسن ٱلأُبَّذي [٦] : « ٱلظاهر مِن كلام س أنَّ ٱلعرض وٱلتحضيض لا يجوز في ٱلٱسم قبلهما إلا ٱلرفع ؛ لأنَّها حروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسِّر . ومِن ٱلتمنِّي ما لا يُتصور خلاف في منع ٱلنصب فيه ، وذٰلك: زيدٌ ليتَك أَكرمتَه. وكذا قال ٱبن طاهر وٱبن خروف وٱلأستاذ أبو علي[٧] ، نصوا على ذٰلك . ولا أدري مِن أين ٱختار ٱلجزولي ٱلنصب ، وهو لا يجوز ، إلا أن يكون قاس ٱلتحضيض وٱلعرض على ٱلأمر وٱلنهي ؛ إذ هما لا يكونان إلا بٱلفعل ، كما أنَّ ٱلأمر وٱلنهي كذٰلك ، وبينهما فرق ، فإنَّ ٱلأمر وٱلنهي يعملان

---

(١) ٢ : ١٣٩ .
(٢) ٱلكتاب ١ : ١٢٧ .
(٣) بعده في شرح ٱلمصنف : ولِمَ لا تَفعل .
(٤) ك ، ن : توسطك .
(٥) ٱلمقدمة ٱلجزولية ص ١٠٠ .
(٦) شرح ٱلجزولية ١ : ٩٣٢ بتصرف .
(٧) شرح ٱلجزولية للشلوبين ص ٧٦٢ .

فيما قبلهما ، وٱلتحضيض وٱلعرض وٱلتمنِّي لا يعمل ٱلفعل ٱلذي بعدها في ٱلٱسم ٱلذي قبلها لأنَّها حروف طالبة للفعل ، فشُبِّهت بأدوات ٱلٱستفهام وٱلشرط ، وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يفسِّر » ٱنتهى .

وفي ٱلبسيط: «ٱلحروف ٱلتي تَقطع عن ٱلعمل حروف ٱلٱستفهام وأسماؤه، و«ما» في ٱلنفي، وحروف ٱلشرط وأسماؤه، وٱلقسم، وحروف ٱلتحضيض، وحرف ٱلعرض - وهو ألاَ - ولام ٱلٱبتداء. وقد جَوَّز بعضهم ٱلنصب في بعضها، ورجح ٱلٱبتداء نحو: شَرابَنا ألاَ تَشرَبُه، وزيدًا إنْ تَضرِبْه يَضرِبْك» ٱنتهى.

وزعم ٱبن ٱلطَّراوة وتلميذه ٱلسُّهيلي[1] أنَّ ٱلسين وسوف لا يتقدم عليهما معمول ما دخلتا عليه، نحو: زيدًا سأضرب أو سوف أضرب؛ لأنهما عندهما من حروف الصدر، فعلى مذهبهما لا يجوز: ألاَ زيدًا[2] سأضربه، أو زيدًا[3] سوف أضربه، فيتعين ٱلرفع في زيد، ولا يجوز ٱلنصب على ٱلٱشتغال. وٱلصحيح جوازه.

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح[4] : « ومِن موانع نصب ٱلٱسم ٱلسابق بٱلفعل ٱلمشغول وقوعه بعد (إذا) ٱلمفاجأة ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو ، ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعه إلا ٱلرفع ؛ لأنَّ ٱلعرب أَلزمتْ إذا هٰذه ألاَّ يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ، فمَن نصب ما بعدها فقد ٱستَعمل ما لم تستعمل ٱلعرب في نثر ولا نظم ، وقد ألحقها س بـ(أمَّا) قياسًا ، فأجاز نصب ٱلٱسم الذي يليها بفعل مضمر يفسِّره ٱلمشغول بعده ، نحو : خرجتُ فإذا زيدًا يضربُه عمرٌو ، كما يقال : أمَّا زيدًا فيضربُه عمرٌو . ولا ينبغي أن تُلحق (إذا) بـ(أمَّا) ، فإنَّ (أمَّا) - وإنْ لم يلها فعل - فقد يليها معمول ٱلفعل ٱلمفرَّغ كثيرًا ، كقوله تعالى

---

(١) نتائج ٱلفكر ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) ك ، ن ، ح : زيد .

(٣) ن ، ح : زيد .

(٤) ٢ : ١٣٩ - ١٤٠ .

﴿ فأمَّا ٱليتيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾ [1]، وقد يليها / معمولُ مقدَّرٍ بعده مفسِّر مشغول ، [٣: ٧٦/أ]
كقراءة بعض ٱلسلف ﴿وأمَّا ثَمودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [2] ، ولم يَلِ (إذا) فعلٌ ظاهر ولا معمولُ فعل، بل إنَّما يليها أبدًا في ٱلنثر وٱلنظم مبتدأ وخبره منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف ٱلخبر، فمَن أَوْلاها غير ذٰلك فقد خالف كلام ٱلعرب ، فلا يُلتَفَت إليه وإنْ كان سيبويه » ٱنتهى كلامه.

ونحن نذكر كلام س في ٱلمسألة وما قال ٱلناس فيه ، فنقول :

قال س [3]: «فإنْ قلتَ: لَقيتُ زيدًا وأمَّا عمرٌو فقد مررتُ به، ولَقيتُ زيدًا وإذا عبدُ ٱللهِ يَضربُه عمرٌو ـ فٱلرفع، إلا في قولِ مَن قال: زيدًا رأيتُه، وزيدًا مررتُ به؛ لأنَّ أمَّا وإذا يُقطَع بهما ٱلكلام، وهما من حروف ٱلٱبتداء، يَصرفانِ ٱلكلامَ إلى ٱلٱبتداء، إلا أنْ يَدخُلَ عليهما ما يَنصب [4]، ولا يُحمَل بواحد منهما آخرٌ على أوَّل كما يُحمَل بثُمَّ وٱلفاء؛ ألا ترى أنهم قرأوا ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾، وقبله نَصبٌ [5]، وذٰلك لأنَّها تَصرِف ٱلكلام إلى ٱلٱبتداء، إلا أنْ يقع بعدها فعلٌ، نحو: أمَّا زيدًا فضربتُ» ٱنتهى كلام س.

وظاهره ما ذكره عن س ٱلمصنفُ من أنك إذا أتيت بعد حروف ٱلعطف بـ«أمَّا» أو بـ«إذا» ٱلفجائية فٱلرفعُ في ذٰلك ٱلٱسم هو ٱلأَولى وٱلأَوجَه ؛ وٱلنصبُ

---

(١) سورة ٱلضحى : ٩ .

(٢) سورة فصلت : ١٧ . ونصب ثمود قراءة ٱلحسن وٱبن أبي إسحاق وعيسى ٱلثقفي وٱلمطوعي وٱلمفضل عن عاصم ، ورويت عن ٱلأعمش . معاني ٱلقرآن للفراء ٣ : ١٤ وشواذ ٱلقرآن لٱبن خالويه ص ١٣٣ ومشكل إعراب ٱلقرآن ص ٦٤١ وٱلبحر ٱلمحيط ٧ : ٤٧٠ وٱلإتحاف ٢ : ٤٤٢ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٩٥ .

(٤) قال ٱلسيرافي : « يعني : إلا أن تدخل على ما بعد أمَّا وإذا ، فتقول : لَقيتُ زيدًا وأمَّا عَمرًا فضربتُه » شرح ٱلكتاب ٣ : ١٤٢.

(٥) وهو قوله تعالى ﴿ فأرسَلْنا عليهم رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ . ٱلآية : ١٦ .

ضعيف على حَدِّه[1] في ٱلٱبتداء ؛ لأنَّهما يَفصلان ٱلكلام ٱلواقع بعدهما مِنَ ٱلذي قبلهما؛ ولأنَّهما لا يقع بعدهما فعلٌ، بل ٱلٱسم هو ٱلواقع بعدهما.

قال بعض شيوخنا[2] : « وهٰذا فيه إشكال ، فإنَّ ٱلنحويين - و(س) معهم - قالوا : إنَّ إذا ٱلفجائية لا يقع بعدها فعلٌ ٱلبتة لا ظاهرًا ولا مضمرًا ، ولا معمولُ فعلٍ أصلاً ، فكيف قال هنا (لا يجوز ٱلنصب إلا على حَدِّه في ٱلٱبتداء) ؟ وكيف قال : (إلا أن يدخل عليهما ما يَنصب) ؟ يعني : معهما . أمَّا (أمَّا) فما قال فيها صحيح ؛ لأنه[3] وإن كانت لا يقع ٱلفعل بعدها مظهرًا فيقع مضمرًا ، ويقع ٱلٱسم بعدها معمولاً له . وأمَّا (إذا) ٱلفجائية فلا يمكن على ما قال س ، وقرره هو ومَن بعده - أنْ يقع بعدها ٱلفعلُ لا مظهرًا ولا مضمرًا ولا معمولٌ له[4] » ٱنتهى كلامه .

وفسَّر ٱلسيرافيُّ[5] كلام س هنا على ظاهره. وخرَّجه ٱبن طاهر وٱبن خروف على أنه مما خُلط فيه حكم ٱلواحد بٱلآخر، على حد قوله تعالى ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾[6] ، و﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾[7]، وإنما ٱلنَّاسي أحدهما، وٱلذي يخرج منه أحدهما، فقال ٱبن خروف: « إنَّ قوله (فٱلرفعُ إلا في قولِ مَن قال كذا) أجري فيه[8] ٱلحكم عليهما لٱختلاطهما في ٱلذكر أولاً في ٱلمثال، وإن كان هٰذا ٱلحكم لا يرجع إلا إلى (أمَّا) خاصة ». وهٰذا تخريج فيه بعد.

---

(١) على حده : ليس في ك .

(٢) ح : أصحابنا . وموضعه بياض في ك .

(٣) ن : فإنها .

(٤) ح : ولا معمولاً له . ن : ولا معمول .

(٥) شرح ٱلكتاب ٣ : ١٤١ - ١٤٣ .

(٦) سورة ٱلكهف : ٦١ .

(٧) سورة ٱلرحمٰن : ٢٢ .

(٨) زيد هنا في ك : إذ .

وخرَّجه ٱلأستاذ أبو علي على أنه لَمَّا كانت/ (أمَّا) و(إذا) ٱلفجائية لٱبتداء ٱلكلام وقَطعِ ما تقدم فإنهما لا يقع بعدهما إلا ٱلٱسم ، وإنهما لا يبقى معهما ٱلحكم كما كان قبل ذكرهما سائغًا ، فقال : « لأنَّ أمَّا وإذا يُقطَع بهما ٱلكلام، ويرجع قوله (فٱلرفع) إلى ما يليق، وإلى ما يصح رجوعه، وذٰلك إلى أمَّا لا إلى إذا . وقول س (إلا أن يدخل عليهما ما يَنصب) ربما يتعلق به ٱبن طاهر وٱبن خروف، فإن أخذته راجعًا للمثال في إذا عبدُ ٱللهِ يَضربُه زيدٌ لم يكن فيه متعلَّق؛ لأنه يقول : يرجع هٰذا على ٱلفعل إلا[1] أنْ يكون ثَمَّ ما يَنصب، فينصب حينئذ » ٱنتهى . [٣: ٧٦/ب]

قال بعض أصحابنا : « ويمكن أن يُتأول على وجه آخر ، فيرجع إلى (أمَّا) وإلى (إذا) ، وكأنه تحرز من (إنَّ) إذا وقع بعدها منصوب بـ(إنَّ) ، نحو : خرجت فإذا إنَّ عَمرًا يَضربُه زيدٌ ، فكأنه قال : ٱلرفع ٱلأحسن إلا أن يقع بعد أمَّا معمول ٱلفعل، نحو قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾[2] ، وإلا إنْ وقع إنَّ بعد إذا؛ إذ هي ناقصة » ٱنتهى .

ودلَّ كلام ٱلجماعة على أنهم لم يحملوا كلام س على ظاهره ، بل تأوَّلوه . وٱلذي يظهر حَملُ كلامه على ظاهره ، ويكون كلامًا صحيحًا ، ويكون إذ ذاك في أمَّا وفي إذا ٱلفجائية ٱلوجهان :

ٱلأولى وٱلأَوجَه : أنه يختار ٱلرفع بعدهما وإنْ كان قد تقدم حرفَ ٱلعطف جملة فعلية، ولولا وجودهما لكان ٱلمختار في ٱلٱسم ٱلمشتغَل عنه ٱلنصب رعيًا لعطف جملة فعلية على جملة فعلية[3].

وٱلوجه ٱلثاني : جواز ٱلنصب ، وهو غير ٱلأَوجَه ، بل يتنَزَّل جواز ٱلنصب

---

(١) ك : زيد .

(٢) سورة ٱلضحى : ١٠ .

(٣) على جملة فعلية : ٱنفردت به ح .

فيه تَنَزُّلَه في قولك : زيدًا ضربتُه ، وذٰلك أنَّ أبا ٱلحسن ٱلأخفش حكى [1] عن ٱلعرب أنَّ إذا ٱلفجائية إذا كان ٱلفعل مقرونًا بقَدْ جاز أن يليَها ، فتقول : خرجتُ فإذا قد ضربَ زيدٌ عمرًا، وإن لم يكن مقرونًا بقَدْ فلا يجوز أنْ يليَها ٱلفعل، ووجب أن يليَها ٱلٱسم، وإنما أُجري ٱلفعل ٱلمقرون بقَدْ مُجرى ٱلجملة ٱلٱسمية في ولايته إذا ٱلفجائية لمعاملة ٱلعرب له معاملةَ ٱلجملة ٱلٱسمية في دخول واو ٱلحال عليه؛ ألا ترى أنه يقال: جاء زيدٌ وقد ضَحِكَ، كما يقال: جاء زيدٌ وهو يَضحَك، ولو قلت «جاء زيدٌ ويَضحَكُ» لم يَجُزْ ذٰلك في ٱلكلام، فإنْ جاء شيء من ذٰلك في ٱلشعر كان ضرورة، ويُؤَوَّلُ على إضمار قَدْ. وبعضهم تأوله على إضمار مبتدأ. فعلى هٰذا ٱلذي نقله ٱلأخفش كان حمل كلام س على ظاهره صحيحًا، وكان معنى قوله «إلا أن يدخل عليهما ما يَنصب» محمولاً على ما يجوز له أنْ ينصب، وٱلذي يجوز له أن ينصب [2] في إذا هو ٱلفعل ٱلمقرون بقَدْ على ما نقل ٱلأخفش عن ٱلعرب، و لم يقل س «إلا أنْ يدخل على إذا ٱلفعلُ مجرَّدًا من قَدْ» فيلزمه ما فهم عنه ٱلمصنف. وتبيَّنَ أنَّ ٱلمصنف لم يطلع على/ ٧٧ أ نقلِ ٱلأخفش عن ٱلعرب، [٣: ٧٧/أ] فلذٰلك ٱدَّعى أنَّ إذا ٱلفجائية لا يليها فعلٌ ظاهر ولا معمولُ فعل، وإنَّما يليها أبدًا مبتدأ وخبره منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف ٱلخبر، فمَنْ أَوْلاها غير [3] ذٰلك فقد خالف كلام ٱلعرب. وهٰذا كما ذكرناه ليس بصحيح؛ إذ يليها الفعل مقرونًا بقَدْ كما نَقل ٱلأخفش، وٱنظر إلى جسارته حيث قال «فلا يُلتَفَتُ إليه وإنْ كان سيبويه»، وكشف له ٱلغيب أنه هو ٱلذي لا يُلتفت إليه، وأنَّ كلامه مردود عليه.

ونقص ٱلمصنف من ٱلأشياء ٱلتي يرتفع ٱلٱسم ٱلمشغول عنه ٱلفعل ولا يجوز أن ينتصب مجيء ٱلفعل ٱلمشغول غير مصحوب بقَدْ لا لفظًا ولا تقديرًا وٱلٱسم يلي

---

(١) ذكر ٱبن ٱلنحاس في تعليقته على ٱلمقرب ق ٤١ / ب أنه روى ذٰلك في كتابه ٱلكبير .

(٢) وٱلذي يجوز له أن ينصب : ٱنفردت به ح .

(٣) ن ، ح : خلاف .

واو ٱلحال ؛ نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو يَضربُه بِشرٌ ، فلا يجوز أن تقول : وعمرًا يَضربُه بِشرٌ ؛ لأنه يكون التقدير : ويَضربُ عَمرًا يَضرِبُه بِشرٌ ، وواو ٱلحال لا تُباشِرُ ٱلمضارع . أو مجيئه خبرًا لذي لام ٱبتداء ، نحو : لَزيدٌ يَضربُه عمروٌ ، فلا يجوز فيها ٱلنصب لأنَّ لام ٱلٱبتداء لا تلي ٱلفعل إلا في خبر إنَّ ، نحو : إنَّ زيدًا لَيَقومُ .

وذكر ٱلمصنف [1] مما يجب فيه ٱلرفع بٱلٱبتداء مجيء ٱلٱسم بعد ليتما ، نحو : ليتما زيدٌ أضربُه ، بناءً على أنه لا يليها ٱلفعل ، وتقدم ذٰلك في باب إنَّ ، فيُنظَر هناك [2] .

ونقص ٱلمصنف أيضًا من ٱلمواضع ٱلتي يجب فيها رفع ٱلٱسم ما إذا فُصل بين ٱلٱسم وٱلفعل ٱلمشتغِل بٱلضمير أو ٱلسببي بأجنبي ، نحو : زيدٌ أنتَ تَضربُه ، وهندٌ عمرٌو يَضربُها ، فـ« س » وهشام لا يجيزان ٱلنصب بحال للفصل بين ٱلعامل وٱلمعمول بأجنبي ، وهو لا يعمل فيه ، فلا يفسِّر ، فوجب رفع ٱلٱسم .

وذهب ٱلكسائي إلى أنه يجوز ٱلنصب قياسًا على ٱسم ٱلفاعل ؛ لأنَّهم أجازوا : زيدًا أنتَ ضارِبٌ .

فيقال للكسائي : بينهما فرق، وذٰلك أنَّ ٱسم ٱلفاعل لا يعمل حتى يعتمد، فصار أنتَ ضارِب بمنْزلة أنت [3] ضربت، فكأنك لم تفصل بين ٱلعامل وٱلمعمول بشيء، بخلاف ٱلفعل ، فإنه يعمل غير مُعتمِد.

وقوله **وَجَبَ نَصبُ ٱلسابقِ إنْ تَلا ما يَختصُّ بٱلفعل** ٱلذي يختصُّ بٱلفعل هو كل ظرف زمان مستقبل ، نحو إذا ، وأدوات ٱلشرط ٱلجازمة ، ولو بمعنى إنِ

---

(١) شرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٦١٥ - ٦١٦ .

(٢) ٥ : ١٤٦ - ١٥٣ .

(٣) أنت : ليس في ك ، ح .

ٱلشرطية، أو ٱلتي لِمَا كان سيقع لوقوع غيره، وأدوات ٱلتحضيض، فيجب إذ ذاك ٱلحمل على إضمار ٱلفعل، فتقول: إذا زيدًا تَلْقاه فأَكْرِمْه، وإنْ زيدًا رأيتَه فأَكْرِمْه، وأَكْرِمْ زيدًا ولو عَمرًا أَهانَه، ولو زيدًا رأيتَه ضربتَ، وهلاَّ زيدًا ضَربتَ.

ويحتاج قوله **إنْ تَلا ما يَختصُّ بٱلفعل** إلى تفصيل ، وذٰلك أنَّ أدوات ٱلشرط ٱلجازمة إنْ كانت « إنْ » فيجوز في فصيح ٱلكلام أنْ يليَها ٱلٱسم على إضمار فعلٍ، بشرط ألاَّ يكون ٱلفعل / مجزومًا بها ، نحو : إنْ زيدًا ضربتَه أكرمتُه ، فلو [٣: ٧٧/ب] قلت إنْ زيدًا تَضربْه أُكرمْه لم يجز ذٰلك إلا في ٱلشعر ، وأمَّا غيرها من أدوات ٱلشرط فلا يليها ٱلٱسم إلا في ضرورة ٱلشعر ، نحو قوله [١] :

صَعْدةٌ نابتةٌ فِي حائرٍ أينَما ٱلرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

وقوله [٢] :

فَمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو هُ ، وتُعْطَفْ عليه كَأْسُ ٱلسَّاقِي

قال بعض أصحابنا : وهٰذا عندنا مقصور على ٱلسماع ، ولا نقيسه في ٱلشعر . وٱلكوفيون يقيسونه في ٱلشعر بشرط أن يكون ٱلٱسم ٱلمتقدم غير أداة ٱلشرط في المعنى ، فمثل هذين ٱلبيتين يقيسونه لأنَّ ٱلواغل خلاف متى ، وٱلرِّيح خلاف أين . ولا يجوز عندهم : مَنْ هو يَقُمْ أَقُمْ معه ؛ لأنَّ (هو) هو (مَن) ، فلا يجوز في شعر لأنه جَمع بين جازمين [٣] . وهٰذا عندنا خطأ لأنَّ ٱلمضمر لم يَجزم قَطُّ ، ولا ثَمَّ جازم سوى ٱلأداة .

وأمَّا (لو) فٱختُلف في وقوع ٱلٱسم بعدها على إضمار ٱلفعل أهو ضرورة

---

(١) هو كعب بن جُعَيل أو ٱلحسام بن ضرار ٱلكلبي . ٱلكتاب ٣ : ١١٣ وشرح أبياته ٢ : ١٩٦ وٱلأعلم ص ٤٢٨ وٱلأصول ٢ : ٢٣٣ وٱلخزانة ٣ : ٤٧ ـ ٥١ [١٦٢] وٱلعيني ٤ : ٤٢٤ ، ٥٧١ . ٱلصعدة : ٱلقناة ٱلمستوية . وٱلحائر : ٱلمكان ٱلذي يجتمع فيه ٱلماء .

(٢) تقدم في ص ١٨٣ .

(٣) ك : جارتين .

أم هو[1] جائز في ٱلكلام ؛ ومن ذهب إلى أنَّ (إنِ) ٱلشرطيةَ و(إذا) وأدواتِ ٱلتحضيض يجوز ٱلٱبتداء بعدها لا يوجب [2] في مسائلها ٱلنصب ، بل قياس مذهبه جواز ٱلرفع على ٱلٱبتداء ، وجواز ٱلنصب، وهو عنده ٱلأكثر . وكون (إذا) يقع بعدها ٱلٱبتداء هو مذهب ٱلأخفش وٱلكسائي ، وكون (إنْ) [3] كذٰلك هو مذهب ٱلكسائي .

وقوله **أو ٱستفهامًا بغير ٱلهمزة** مثاله: هل مُرادَك نلتَه ؟ فٱلنصب هنا واجب، وذٰلك أنَّ (هل) إذا جاء بعدها ٱسم وفعل وَلِيَها ٱلفعل دون ٱلٱسم ، ولا يجوز أنْ يليَها ٱلٱسم ، لو قلت : هل زيدًا ضربتَ ؟ لم يجز إلا في ٱلشعر ، فإذا جاء في ٱلكلام : هل زيدًا ضربتَه ؟ كان ذٰلك على ٱلٱشتغال ، وٱلتقدير : هل ضربتَ زيدًا ضربتَه ؟ فتكون (هل) وَلِيَتِ ٱلفعل، هٰذا مذهب س[4] .

وخالفه ٱلكسائي، وذهب إلى أنه يجوز أن يليَها ٱلٱسم وإنْ جاء بعده ٱلفعل، وأجاز أن يرتفع بٱلٱبتداء ، فتقول : هل زيدٌ ضربتَه ؟ فعلى رأيه يجوز رفع زيد ، ونصبه على ٱلٱشتغال .

ويشمل قوله **بغير ٱلهمزة** أدوات ٱلٱستفهام، نحو (هل) و(متى) وغيرهما ، فتقول : متى أَمَةَ ٱللهِ تَضربُها ؟

فإنْ وَلِيَتِ ٱسمَ ٱلٱستفهام ٱلأفعالُ، نحو: مَنْ رأيتَه؟ فيحتمل أن يُقَدَّر بوجهين:

أحدهما : تقدير ٱلهمزة وٱلٱسم بعدها ، كأنك [5] قلت : أزيدًا رأيتَه ؟

---

(١) هو : ٱنفردت به ن .

(٢) ح : لا يجوز .

(٣) ك ، ن : إلى . وسقطت من ح ٱلجملة ٱلتي فيها هٰذه ٱلكلمة .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٢٦ ـ ١٢٧ ، ١٠١ وٱلسيرافي ٣ : ٢٥٣ .

(٥) ك : فإنك .

فيكون في موضع نصب .

ويحتمل [1] أن يُقَدَّر تقدير ٱلآسم ٱلمتقدم على ٱلآستفهام ، كأنك قلت : زيدٌ أرأيتَه ؟ فلا يكون إلا ٱلرفع . ولذٰلك يصح ٱلرفع وٱلنصب فيها [2] . ويظهر ذٰلك في (أيّ) إذا قلت : أيّهم ضربتَه ؟ نصبًا ورفعًا . وكذٰلك أسماء ٱلشرط .

وإذا ٱجتمع بعد ٱسم ٱلآستفهام ٱلآسم وٱلفعل قُدِّم ٱلفعل كَهو مع (هل). وقال / س [3]: «إنْ قُلتَ أيُّهم زيدًا ضَرَبَ قَبُحَ» ٱنتهى. [٣: ٧٨/أ]

وقوله **بعاملٍ لا يَظهرُ مُوافقٍ للظاهرِ** أي : لفظًا ومعنًى إن أمكن ، مثاله : إنْ زيدًا رأيتَه أَحبَبتَه ، ٱلتقدير : إنْ رأيتَ زيدًا . وهٰذا ٱلذي ذكره هو مذهب ٱلبصريين [4] .

وذهب ٱلكسائي [5] إلى أنَّ هٰذا ٱلآسم منصوب بٱلفعل ٱلذي بعده على إلغاء ٱلعائد. وهٰذا ليس بجيد لأنَّ ٱلعائد قد يكون لا يتعدى إليه ٱلفعل إلا بحرف جر، فكيف يُلغَى، ويَنصب ٱلظاهر، وهو لا يتعدى إليه أيضًا إلا بحرف جر ، نحو: زيدًا غَضِبتُ عليه . وأيضًا فإنَّ ٱلفعل قد يكون متعلَّقه ٱلسببي ، ولا يمكن أن يُلغَى لأنه في ٱلحقيقة هو مطلوب ٱلفعل ، نحو : زيدًا ضربتُ غلامَ رجلٍ يُحبُّه ، فلا يمكن هنا أن يُلغَى ٱلسببي ، وإنَّما يُتَصَوَّر ما قاله إذا كان متعلَّق ٱلفعل هو نفس ضمير ٱلآسم ، فيحتاج إلى تقدير عامل في هٰذه ٱلمسائل إذ لا يمكن أنْ يعمل في ٱلآسم ٱلسابق نفس هٰذا ٱلعامل .

---

(١) هٰذا ٱلوجه ٱلثاني .

(٢) ح : وكذٰلك يصح ٱلرفع وٱلنصب فيهما .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٢٦ .

(٤) ٱلإنصاف ص ٨٢ [١٢] .

(٥) شرح ٱلكافية ١ : ٥١٨ ـ ٥١٩ [تحقيق د . حسن ٱلحفظي] وفيه أنَّ ٱلكسائي وٱلفراء ذهبا مذهبًا واحدًا في ذٰلك .

وذهب ٱلفراء إلى أنَّ ٱلفعل عامل في ٱلٱسم وفي ٱلضمير معًا . وهٰذا أيضًا لا يتناول جميع مسائل ٱلٱشتغال ، ويبطل بما بطل به مذهب ٱلكسائي ، وبأنَّ ٱلفعل ٱلمتعدي مثلاً إلى واحد صار يتعدى في باب ٱلٱشتغال إلى ٱثنين ، وما يتعدى إلى ٱثنين يتعدى إلى ثلاثة ، وهٰذا خرم للقواعد .

وقد رد ٱلفراء على ٱلبصريين بوجوه :

أحدها : أنك تقول : أعبدَ ٱللهِ هَدَمتَ دارَه ؟ فلا يستقيم إضمار (هَدَمتَ) لأنك لا تقول : هَدَمتَ عبدَ ٱللهِ .

ٱلثاني : أنه يلزم ٱلبصريين أن يقولوا : عبدَ ٱللهِ فضربته ، فتدخل ٱلفاء في (ضربته) إذ كنت مضمرًا للفعل قبله .

ٱلثالث : أنه ألزمهم أن يقولوا : أعبدَ ٱللهِ ضاربًا له أنتَ ؟ لأنَّ ٱلفعل ٱلمضمر قد عمل في (عبد ٱللهِ) ٱلنصب ، فإن كان ناقصًا فيكون نصب ضارب كنصب كان خبرها ، وإن كان تامًّا فيكون نصب ضارب على ٱلقطع .

وما ٱحتج به ٱلفراء ليس بشيء :

أمَّا ٱلأول فلا يذهب ٱلبصريون إلى أنك تضمر (هَدَمتَ) ، بل إذا لم يمكن أن يعمل فيه مثل لفظ ٱلثاني عمل فيه [مثله] [1] من ٱلمعنى ، فٱلتقدير : أَقَصدتَ عبدَ ٱللهِ هَدَمتَ دارَه ؟ على أنَّ من ٱلبصريين مَن قدَّر (هَدَمتَ) على حذف مضاف ، ٱلأصل : أَهَدَمتَ دارَ عبدِ ٱللهِ ؟ ثم حذفت كما حذفت [2] في ﴿وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[3]

وأمَّا ٱلثاني فلا يلزم ٱلبصريين أن يقولوا : فضَرَبته ؛ لأنَّ (ضَربته) بدل من

---

(١) مثله : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

(٢) كما حذفت : ليس في ك .

(٣) سورة يوسف : ٨٢ .

ٱلفعل ٱلمضمر، ولا يُحال بين ٱلبدل وٱلمبدل منه .

وأمَّا ٱلثالث فلا يلزمهم نصب (ضارِب) لأنه إنَّما يُضمَر في هٰذا مثل ٱلثاني ، فٱلتقدير : أَضارِبٌ أنتَ عبدَ ٱللهِ ضارِبٌ له أنتَ . وأيضًا فإنَّ ٱلنصب يَمتنع مِن حيث إنه لا معنَى له ، كما يمتنع : قامَ عبدُ ٱللهِ قائمًا .

وقوله / **أو مُقارِبٍ** مثاله : إنْ زيدًا مَررتَ به فأَحْسِنْ إليه ، وإنْ زيدًا كَلَّمتَ أخاه أَحْسَنَ إليك ، ٱلتقدير : إنْ جاوَزتَ زيدًا مَررتَ به ، وإنْ لابَسْتَ زيدًا كَلَّمتَ أخاه. [٣: ٧٨/ب]

قال ٱلمصنفُ في ٱلشرح[١] : « وقلت (بعامل) لأعمَّ ٱلفعل وشبهه ، نحو: أزيدًا أنت ضارِبُه ؟ ٱلتقدير : أضاربٌ زيدًا أنتَ ضارِبُه » ٱنتهى . و لم يبين ٱلمصنف إعراب هٰذا ٱلكلام.

وفي ٱلبسيط : إذا قلتَ : زيدًا أنتَ ضارِبُه ، وأدخلتَ ٱلحروف ٱلتي يَعتمد عليها ٱسم ٱلفاعل - جاز في ٱلٱسم ٱلنصب بإضمار فعل ، وجاز أن يكون بتقدير ٱسم فاعل لصحة ٱعتماده قبل ، ويجب أن يكون أنتَ مرتفعًا به ؛ لأنه إمَّا أنْ يكون ٱسم ٱلفاعل مبتدأ به أو خبرًا متقدمًا ، وهو في كل حال مفتقر إليه ، ويرتفع (ضارب) ٱلثاني بتقدير ٱبتداء آخر . وقد يقال : ومِن أينَ يبعد أن[٢] يقدر ٱسم ٱلفاعل معتمدًا، وٱلتقدير: أنتَ ضارِبٌ زيدًا أنتَ ضارِبُه. وفيه نظر.

وقوله **وقد يُضمَر مُطاوِعٌ للظاهر ، فيرفع ٱلسابق .**

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[٣]: « إنْ كان للفعل ٱلمشتغل مُطاوِع جاز أنْ يُضمَر، ويُرفَع به ٱلسابق، كقول لَبيد[٤]:

---

(١) ٢ : ١٤٠ .
(٢) يبعد أن : ليس في ح .
(٣) ٢ : ١٤٠ - ١٤١ .
(٤) تقدم في ٢ : ٢٢٣ .

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْديكَ ٱلقُرُونُ ٱلأَوائلُ

فـ(أنت) فاعل (لم تَنتَفِعْ) مضمرًا، وجاز إضماره لأنه مطاوع (يَنفَع)، وٱلمطاوِع يستلزم ٱلمطاوَع، ويدلُّ عليه، فلو أُضمر ٱلموافق لَنَصَب ، وجاء بـ(إياك) . ومثل هٰذا ٱلبيت ما أنشده ٱلأخفش من قول ٱلشاعر[1]:

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أتاها حِمامُها فهلاَّ ٱلتي عنْ بَيْنِ جَنْبَيكَ تَدْفَعُ

فرفع نفسًا بـ(مات) مقدَّرًا لأنه لازم لـ(أتاها حِمامُها) كلزوم ٱنتفع لِنفَع . ورُوي قول ٱلشاعر[2]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذٰلك فٱجْزَعِي

بنصب ٱلمُنْفِس على إضمار ٱلموافق ، ورفعه على إضمار ٱلمطاوع » ٱنتهى كلامه .

وهٰذا ٱلذي قرَّره ٱلمصنف منعه أصحابنا ، فلا يجيزون : إنِ ٱلإناءُ كسرتَه فٱغْرَمْه ، على تقدير : إنِ ٱنكسرَ ٱلإناءُ .

فأمَّا ما أنشده ٱلمصنف من قول لبيد :

فإنْ أنتَ لم يَنفَعْكَ عِلمُك ... .

فخُرِّج على وجوه[3] :

أحدها :أن يرتفع (أنتَ) على ٱلٱبتداء ، وهو وجه ذكره س إذا كان ٱلخبر فعلاً ، نحو : إنِ ٱللهُ أَمْكَنَني مِن فلانٍ[4] ، وذكره ٱبن جنِّيْ عن ٱلأخفش .

---

(١) تقدم في ٣ : ١٧٢ . وقد أنشده ٱلأخفش في معاني ٱلقرآن ص ٣٢٧ .

(٢) هو ٱلنمر بن تولب . ديوانه ص ٣٥٧ [ط. بيروت] وٱلكتاب ١ : ١٣٤ . وتخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٩٠ . ٱلمنفس : ٱلمال ٱلنفيس .

(٣) تقدم ذٰلك في ٢ : ٢٢٤ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٠٠ . وتتمته : فعلتُ .

ٱلثاني : أن يكون مما وُضع فيه ضمير ٱلرفع موضع ضمير ٱلنصب ، كما وضع ٱلمنصوب موضع ٱلمرفوع ، قالوا : لم يضربني إلا إيَّاه ، وفي ٱلحديث[1] « مَنْ خَرَجَ إلى ٱلصلاة / لا يَنْهَزُه إلا إيَّاها » ، وفي ٱلمحكي من كلام ٱلعرب : إذا هو إيَّاها ، وإذا هي إيَّاه[2] . وكلا هٰذين ٱلتخريجين للسهيلي . [٣: ٧٩/أ]

ٱلثالث : أن يكون مرفوعًا بإضمار فعل يفسره ٱلمعنى ، ولا يكون من باب ٱلٱشتغال ، وذٰلك أنه لا يجوز أن يُحمل « أنتَ » على « علمك » لأنه يؤدي إلى تعدي فعل ٱلمضمر ٱلمتصل إلى مضمره ٱلمتصل، وذٰلك لا يجوز؛ ألا ترى [أنك][3] لو وضعت « أنتَ » مكان « علمك » لكان ٱلتقدير : فإنْ لم يَنفَعك . ولا يجوز أيضًا حمله على ٱلكاف في « يَنفَعك » لأنه لو[4] فعل ذٰلك لنصب ، فقال : فإنْ إيَّاك ، فلم يبق إلا أن يكون محمولاً على إضمار فعل لفهم ٱلمعنى ، فيخرج عن ٱلٱشتغال ، كأنه قال : فإنْ ضَلَلتَ لم يَنفَعك علمُك ، فأضمر « ضَلَلتَ » لفهم ٱلمعنى ، وبرز ٱلضمير لَمَّا ٱستتر ٱلفعل ، فقال : فإنْ أنتَ . وهٰذا تخريج ٱلأستاذ أبي ٱلحسن بن عصفور[5] .

وأمَّا :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ .....

فرواية ٱلبصريين[6] بٱلنصب ، وهو ٱلصواب . ورواية ٱلكوفيين[7] ٱلرفع ،

---

(١) تقدم تخريجه في ٢ : ٢٢٤ .

(٢) تقدم تخريجه في ٢ : ٢٢٤ .

(٣) أنك : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

(٤) لو : ليس في ك .

(٥) شرح جمل ٱلزجاجي ١ : ٣٧٤ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ١٣٤ ومعاني ٱلقرآن للأخفش ص ٣٢٧ وٱلمقتضب ٢ : ٧٦ وٱلكامل ص ١٢٢٩ وإيضاح ٱلشعر ص ٩٠ .

(٧) شرح ٱلكافية ١ : ٢٢٠ [تحقيق د . حسن ٱلحفظي] .

وهي خارجة عن ٱلقياس؛ لأنَّ ٱلمفسِّر في هٰذا ٱلباب عندهم كأنه ٱلعامل، وكأنه غير مشغول بٱلضمير عن ٱلعمل ، وجعلتْه ٱلعرب كذٰلك لَمَّا لم تجمع ٱلعرب بينه وبين ٱلعامل ، فعاقبه ، وهي تَحكُم للمُعاقِب بحُكْم ما عاقَبَه ، فإذا كان محكومًا له بحكم ٱلعامل غير مشغول بٱلضمير فرفعُ « مُنْفِس » مع « أَهْلَكْتُ » ، وهو عامل نصب، شيءٌ لا ينبغي .

ووجه رواية ٱلكوفيين أنْ يرتفع بإضمار فعل، تقديره : إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُه، ويكون ذٰلك على سبيل ٱلشذوذ وٱلقلة بحيث لا تُبنَى عليه قاعدة.

وكذٰلك قوله :

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتاها حِمامُها .....

ويحتمل أن يرتفع « نَفْس » و« مُنْفِس » بٱلٱبتداء بعد « إنِ » ٱلشرطية على ما ذكره س .

ص: ويُرَجَّح نصبُه على رفعه بٱلٱبتداء إنْ أُجيبَ به ٱستفهامٌ بمَفْعولِ ما يليه، أو بمُضافٍ إليه مفعولُ ما يليه، أو وَلِيَهُ فعلُ أمرٍ، أو نَهْيٌ، أو دُعاءٌ، أو وَلِيَ هو همزةَ ٱستفهامٍ، أو حرفَ نفيٍ لا يَختصُّ، أو حيثُ، أو عاطفًا على جملةٍ فعليةٍ تحقيقًا أو تشبيهًا، أو كان ٱلرفعُ يُوهِمُ وَصْفًا مُخِلاً.

ش : إذا كانت ٱلجملة ٱلأولى تتضمن ٱلسؤال عنه فيترجح في ٱلٱسم أن يكون مبنيًّا على ٱلأول ، إنْ كان مرفوعًا رَفعتَ ، وإن كان منصوبًا نَصبتَ ، سواء أكان ٱلسؤال ذا وجهين أو ذا وجه واحد، فلا يراعى إلا ٱلٱسم . فإذا قلت : مَنْ رأيتَ ؟ وأيُّهم رأيتَ ؟ قلت : زيدًا رأيتُه ، فتنصب بحمله على « مَنْ » في ٱلجملة كما تحمله في ٱلمفرد إذا قيل : مَنْ رأيتَ ؟ فتقول : زيدًا . فإنْ كان مرفوعًا رفعت ، نحو : أيُّهم مَضروبُك ؟ فتقول : زيدٌ ضربتُه . وإذا قلت : أيُّهم ضربتَه ؟

[٣: ٧٩/ب] فكذٰلك[١] أيضًا تحمله على ٱلٱبتداء / ، ولا يُحمل على ٱلجملة ٱلفعلية فيه، كما يأتي في ٱلعطف على ٱلجملة ٱلتي لها وجهان.

وجوَّز ٱلأخفش ٱلحمل على ٱلفعلية كما في ذات ٱلوجهين. ولا يجيزه س[٢] إلا على إجازته في ٱلأصل . وكأنَّ ٱلأخفش سوَّى بين ٱلسؤال وغيره كما في ذات ٱلوجهين .

وتقول: هل رأيتَ زيدًا ؟ فتقول: لا، ولكنْ عبدَ ٱللهِ لَقيتُه، فهٰذا في حكم ٱلجواب وإن لم يكن هو ٱلمسؤول عنه، لكنه لَمَّا كان في ٱلجملة جوابًا جرى مجرى ٱلأول. وكذا لو عطفت، فقلت: لا، بل عَمرًا لَقيتُه، أو: نَعَمْ، وعَمرًا لَقيتُه. فإن كان بعد «لكنْ» جملة غير خبرية لم يُحمل على ٱلأول، بل على أصلها، نحو: هل مررتَ بزيدٍ؟ فتقول: لا، ولكنْ عَمرًا ٱمْرُرْ به.

وقوله **إنْ أُجيبَ به ٱستفهامٌ**[٣] مثال ذٰلك: زيدًا ضربتُه، جوابًا لِمَنْ قال: أيُّهم ضربتَ؟ وثوبَ زيدٍ لَبستُه، جوابًا لِمَن[٤] قال: ثوبَ أيِّهم لَبستَ؟

وٱحترز بقوله **بمَفعولِ ما يليه** وما بعدَه من أنْ يُجاب به ٱستفهامٌ بغيرِ مفعولِ ما يليه، نحو: أيُّهم ضربتَه؟ وثوبُ أيِّهم لَبستَه؟ فإنه يُختار ٱلرفعُ في ٱلجواب، فتقول: زيدٌ ضربتُه[٥]، وثوبُ زيدٍ لَبستُه.

وقوله **أو وَلِيَهُ فِعْلُ أَمْرٍ** مثاله: زيدًا ٱضْرِبْه، وزيدًا لِيَضْرِبْه عَمرٌو. ولامُ ٱلأمر ليست من حروف ٱلصدر، فيجوز أن يتقدم ٱلمعمول، فتقول: زيدًا لِيَضربْ عمرٌو، كما تقول: زيدًا ٱضْرِبْ. وسواء أكان بصيغة ٱلأمر كما مثلناه، أو بصيغة ٱلخبر

---

(١) في ٱلمخطوطات : وكذٰلك .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٩٣ .

(٣) إن أجيب به ٱستفهام : سقط من ك .

(٤) ك ، ن : جواب من .

(٥) وثوبُ أيِّهم لَبستَه فإنه يُختار ٱلرفعُ في ٱلجواب فتقول زيدٌ ضربتُه : سقط من ك .

ٱلآتي بمعنى ٱلأمر، نحو قولك: ٱلأولادَ يُرضِعُهنَّ ٱلوالداتُ[1].

وٱحترز بقوله **فعلُ أمرٍ** من أن يكون ٱسم فعل أمر ، نحو : زيدٌ مَنَاعه ، فإنه لا يجوز فيه ٱلنصب ، ويتعين ٱلرفع لأنه لا يَعمل فيه متقدمًا ، فلا يجوز أنْ يُفَسِّر . وسواء في ذٰلك ٱلأمر ٱلمراد بما قبله ٱلعموم أو ٱلخصوص ، نحو قولك : ٱللذَينِ يأتيانكَ ٱضْرِبْهُما ، وزيدًا ٱضْرِبْه ، هٰذا مذهب س ، نَصَّ عليه في كتابه[2] .

وزعم ٱبن بابشاذ وأبو محمد بن ٱلسِّيْد أنَّ ٱلأمر ٱلذي يراد بما قبله ٱلعموم يُختار فيه ٱلرفع ، نحو قوله تعالى ﴿ واللَّذَانِ يَأتِيَانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾[3] ، ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[4] ، قال[5] : « فهٰذا ٱلقسم يُختار فيه ٱلرفع لشبهه بٱلشرط لِمَا دخله من ٱلعموم وٱلإبهام ، وٱلأمر ٱلذي يراد به ٱلخصوص يُختار فيه ٱلنصب ، نحو : زيدًا ٱضربه » .

وعند س[6] أنَّ ٱلآيتين متأوَّلتان على إضمار، وأنَّ ٱلكلام في ذٰلك جملتان ، وأنَّ ٱلتقدير : « فيما فُرض عليكم حُكمُ ٱلسارق وٱلسارقة ، فٱقطعوا أيديهما » ، و« في ٱلفرائضِ ٱلزانيةُ وٱلزاني ، فٱجْلِدوا »[7] ، ونحو ذٰلك .

وقوله **أو نَهْيٌ** مثاله : زيدًا لا تَضْرِبْه . وسواء في ذٰلك ما صيغتُه صيغة ٱلنهي وما صيغتُه صيغة ٱلخبر، ومعناه ٱلنهي، نحو قوله[8]/: [٣: ٨٠/أ]

---

(١) ن : ٱلأولاد يرضعن ٱلأمهات . ح : ٱلأولاد يرضعون ٱلأمهات .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٣٩ .

(٣) سورة ٱلنساء : ١٦ .

(٤) سورة ٱلمائدة : ٣٨ .

(٥) إصلاح ٱلخلل ص ١٣١ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ١٤٢ - ١٤٣ .

(٧) هٰذا تأويل قوله تعالى ﴿ ٱلزَّانيةُ وٱلزَّاني فٱجْلِدُوا كُلَّ واحدٍ منهما مِائةَ جَلْدَةٍ ﴾ سورة ٱلنور : ٢ .

(٨) هو زهير بن أبي سلمى . شعره ص ٢٢٤ . يسار : غلام زهير . ولا تناظره : ٱقتله .

ٱلقائلينَ : يَسارًا ، لا تُناظِرُهُ غِشًّا لِسَيِّدِهِم ، في ٱلأمرِ ، إذْ أَمَرُوا

ومِن فروع ٱلأمر : زيدٌ أَسْمِعْ به ، لا يجوز نصب « زيد » ولا رفعه على ٱلفاعلية ولا [1] على ٱلٱشتغال ، لا على مذهب ٱلبصريين ، ولا على مذهب ٱلكوفيين .

وقوله **أو دعاءٌ** سواء أكان بصورة ٱلأمر أو بغير ذٰلك ، مثاله : زيدًا قَطَعَ ٱللهُ يدَه، وزيدًا أَمَرَّ ٱللهُ عليه ٱلعيش ، وعَمرًا لِيَجْزِهِ ٱللهُ خيرًا ، وزيدًا فأَصْلِحْ شأنَه [يا رَبِّ][2] ، وقال أبو ٱلأسود[3]:

أَميرانِ كانا آخَيانِي كِلاهُما فكُلاًّ جَزاهُ ٱللهُ عَنِّي بِما فَعَلْ

وفي ٱلبسيط : « وجرى مجرى ٱلفعل ما كان من ٱلمصادر موضع ٱلفعل ، نحو : زيدًا جَدْعًا له وعَقْرًا ، وٱللهَ حَمْدًا له ، وزيدًا ضَرْبًا له . وٱلمجرور هنا منصوب . وكذٰلك ما جرى مجرى ٱلأمر من أسمائه ، نحو : زيدًا ضَرابِه ، وٱلإبلَ مَناعِها ، وكذٰلك ٱلإغراء ، نحو : زيدًا عَلَيْكَه ، فيُنصَب بِما يدل عليه ما بعده » ٱنتهى .

وٱلنصب مع ٱسم ٱلفعل وفي ٱلإغراء لا يكون على مذهب ٱلبصريين ، إنَّما يكون على مذهب ٱلكسائي .

وقوله **أو وَلِيَ هو همزةَ ٱستفهام** ٱلضمير في « هو » عائد على ٱلٱسم ٱلسابق ٱلذي ٱشتغل عنه ٱلفعل . ومثاله : أزيدًا ضَربتَه ؟ وإنما خَصَّ ٱلهمزة بٱلذكر مع ما يُرَجِّح ٱلنصب لأنَّ غيرها من أدوات ٱلٱستفهام مِن مُوجِبات ٱلنصب ، وسواء أكان ٱلفعل ٱلذي وَلِيَ ٱلهمزةَ مِن باب ٱلظن أو غيره .

---

(١) ولا : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

(٢) يا رب : تتمة من ٱلٱرتشاف ص ٢١٦٧ . وٱلأمثلة في ٱلكتاب ١ : ١٤٢ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٤٢ وشرح أبياته ١ : ٨٨ وٱلأعلم ص ١٢٦ .

وقال ٱلفراء : إذا قلت : أعبدُ ٱللهِ ظَنَنتَه قائمًا ؟ فٱلرفع وجه ٱلكلام ؛ لأنَّ من عادات ٱلعرب أنْ يُلغوها إذا لم يكن فيها ٱلهاء وهي بين ٱسمين ، فتوهموا ذٰلك فيها وفيها ٱلهاء . وٱلنصب عند ٱلبصريين ٱلوجه .

وٱحترز بقوله **أو وَلِيَ هو همزةَ ٱستفهام** من أن يكون هو تليه ٱلهمزة ، فإنه لا يجوز فيه إلا ٱلرفع [1] نحو : زيدٌ أَضَرَبتَه ؟ لأنه لا يجوز : زيدًا أضَرَبتَ [2] ؟ وما لا يَعمل لا يفسِّر . ولا يُتَخيَّل فرق بين ٱلهمزة وغيرها من أدوات ٱلٱستفهام وإنْ كان قد جاز فيها أشياء لم تَجُز في سائر أدواته ، وإذا كانوا مع ٱتِّساعهم فيها دون أخواتها لم يُجيزوا أن يَعمل ما بعدَها فيما قبلَها فأَحْرَى سائر حروفه .

وحكى ٱلأستاذ أبو علي عن أبي محمد بن حوط ٱللهِ أنه كان يذهب أبدًا إلى أنَّ للألف مزيةً على سائر حروف ٱلٱستفهام ، وأنَّ ما بعدها يفسِّر ما قبلَها . وقد كنتُ نَبَّهته على هٰذا ٱلموضع من كلام س ، فلم يكن له بدٌّ مِنَ ٱلرجوع إليه . ٱنتهى . ويعني بـ« هٰذا ٱلموضع » قول س [3] في « هٰذا باب من ٱلٱستفهام يكون ٱلٱسم فيه رَفْعًا [4] » : « ألا ترى أنك تقول : زيدٌ هٰذا أَعَمْرٌو ضَرَبَه أم بِشْرٌ ، ولا تقول : عَمْرًا أضَربتَ . فكما لا يجوز هٰذا لا يجوز ذٰلك » ٱنتهى .

وسواء فيما وَلِيَ ٱلهمزةَ أكان ٱلسؤال عن ٱلفعل، نحو: أزيدًا/ ضربتَه؟ أم عن ٱلٱسم، نحو: أزيدًا ضربتَه أم عمرًا، ٱلمختار في ٱلمسألتين ٱلنصب، وأنشد س[5]: [٣: ٨٠/ب]

أَثَعْلَبَةَ ٱلفَوارِسَ أم رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وٱلْخِشابَا

---

(١) فيه إلا ٱلرفع : ليس في ك .

(٢) ك ، ح : أضربته .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٢٨ .

(٤) رفعًا : سقط من ك .

(٥) ٱلبيت لجرير . ديوانه ص ٨١٤ وٱلكتاب ١ : ١٠٢ و٣ : ١٨٣ .

وزعم أبو ٱلحسين بن ٱلطَّراوة أنه إذا كان ٱلسؤال عن ٱلفعل فٱلمختار ٱلحمل على ٱلفعل ، وإذا كان عن ٱلٱسم فلا يحمل على ٱلفعل ، بل على ٱلٱبتداء . وزعم أنَّ س أخطأ في ٱستشهاده بقوله « أَثَعْلَبَةَ ٱلفوارسَ »؛ إذ هو على خلاف ما ينبغي، فكأنه شاذ نادر لأنَّ ٱلسؤال فيه عن ٱلٱسم ، وهو قد نُصب حملاً على ٱلفعل ، وإنَّما كان حقه أنْ يكون مرفوعًا .

وقال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع : « لا يلزم من تقديم ٱلٱسم إذا كان ٱلسؤال عنه وجعله يلي ٱلهمزة أن يكون مبتدأ ، بل هو محمول على إضمار ٱلفعل ؛ لأنَّ ٱلهمزة تَطلب ٱلفعل ٱختيارًا ، سواء أكان ٱلسؤال عن ٱسم أم كان عن فعل ، إلا أنه إذا كان عن ٱسم يُجعَل ٱلٱسم في ٱللفظ خاصَّة يلي ٱلهمزة وأَمْ ، وإنْ كان عن فعل جُعل [1] يلي ٱلهمزة وأَمْ لفظًا وتقديرًا ، ثُمَّ ٱلمسموع مِنَ ٱلعرب هو ما قَعَّدَ س في هٰذا ٱلباب وغيره من ٱختيار ٱلحمل على ٱلفعل ، وفسد قول ٱبن ٱلطراوة إنه يجب ٱلرفع على ٱلٱبتداء » ٱنتهى .

ويدل على صحة ما ذهب إليه س قول ٱلعرب : أزيدًا ضربتَ أم عمرًا ؟ بٱلنصب ، وهو سؤال عن ٱلٱسم ، فلو كان ما ذهب إليه ٱبن ٱلطراوة صحيحًا لم يَجُز ٱلنصب ، ولوجب ٱلرفع على ٱلٱبتداء ، لكنه ينبغي أنْ يُقَدَّر ٱلفعل متأخرًا عن ٱلٱسم في مسألة ٱلٱشتغال ، فيقال في مثل « أزيدًا ضربتَه أم عمرًا » : إنَّ تقديره : ضربتَ ضربتَه أم عمرًا .

وٱلأخفش يَجعل أدوات ٱلٱستفهام كٱلهمزة ، فيختار ٱلنصب فيما يلي ٱلأداة[2] على ٱلٱشتغال ، فيقول : أيُّهم زيدًا ضَرَبَه ؟ ومَنْ أمةَ ٱللهِ ضَرَبَها ؟ كما يقول : أزيدًا مررتَ به ؟

---

(١) جعل : ليس في ك .

(٢) ٱلأداة : ليس في ك .

وقال س [1] : « وإنْ قلت : أيُّهم زيدًا ضَرَبَ ؟ قَبُحَ » . وإنما قَبُحَ لأنَّ أدوات[2] ٱلآستفهام غير ٱلهمزة أشبهت أدوات ٱلشرط غير إنْ ، فكما يقبح ذٰلك مع فعل ٱلشرط قَبُحَ معها .

وقوله **أو حرفَ نفيٍ لا يَخْتَصُّ** مثاله : ما زيدًا ضَربتُه ، ولا زيدًا قتلتُه ولا عمرًا .

وٱحترز بقوله **حرف نفي** من « ليسَ »، فإنَّها فعل، وإذا وليها ٱلآسم ٱلسابق كان آسمًا لها ، فيتعين رفعه، نحو : ليس زيدٌ أضربه، فتخرج ٱلمسألة من ٱلآشتغال .

وٱحترز بقوله **لا يَخْتَصُّ** من حرف نفيٍ يَختَصُّ ، وذٰلك « إنْ » و« لم » و« لَمَّا » ٱلجازمة ؛ لأنَّ ٱلآسم لا يلي واحدًا منها إلا في ضرورة ، فيكون إذ ذاك محمولاً على إضمار فعل على جهة ٱلوجوب ، كما قال ٱلشاعر[3]:

ظُنِنْتُ فقيرًا ذا غِنًى ، ثُمَّ نِلْتُهُ فلَمْ ذا رجاءٍ أَلْقَه غيرَ واهِبِ

/ أي : فلَمْ أَلْقَ ذا رجاءٍ أَلْقَه غيرَ واهِب . [٣: ٨١/أ]

وما ذكره ٱلمصنف من أنه إذا ولي ٱلمشتغَلُ عنه حرفَ نفي لا يَختص يُختار فيه ٱلنصب كحاله [4] إذا ولي همزة ٱلآستفهام مخالف لظاهر كلام س ، فإنَّ س لَمَّا ذَكر ٱلنصب [5] فيه قال بعد ذٰلك [6] : « وإنْ شئتَ رَفَعتَ ، وٱلرَّفعُ فيه أَقوَى إذ كان يكون في ألف ٱلآستفهام ؛ لأنَّهن نفيُ واجبٍ ، يُبتدأ بعدهنَّ ، ويُبنَى على ٱلمبتدأ بعدهنَّ ، ولم يَبلغنَ أنْ يكنَّ مثلَ ما شُبِّهْنَ به » . وهٰكذا قال أبو بكر بن

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٢٦ .

(٢) في ٱلمخطوطات : أداة .

(٣) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٤٢ وشرح أبيات ٱلمغني ٥ : ١٤٤ ـ ١٤٥ [٤٥٢]. ك، ن، ح: ثم عِلْتُهُ. وٱلتصويب من ٱلمصدرين ٱلسابقين.

(٤) ك : فحاله .

(٥) ٱلكتاب ١ : ١٤٥ ـ ١٤٦ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ١٤٦ .

طاهر في شرحه كلام س ، وأنَّ ٱلرفع أقوى من ٱلنصب لأمن ٱلرفع في حروف ٱلٱستفهام .

وقال ٱلأستاذ أبو علي : حروف ٱلنفي متوسطة بين حروف ٱلٱستفهام وٱلٱبتداء ، فٱلرفع فيها قريب من ٱلنصب ، فهي كحروف ٱلٱستفهام في أنَّها تُخرج ٱلواجب إلى حد ٱلنفي ، كما أنَّ حروف ٱلٱستفهام تُخرجه إلى حد ٱلٱستفهام ، وهي محمولة على ٱلٱبتداء لأنَّها تقتضيه ونفي له ، وأنَّها تُبقي لفظ ٱلٱبتداء ، فيبقى معها على حاله وقوة ٱلرفع فيه .

وقال ٱبن خروف : لما ضَعُفَ طلب حروف ٱلنفي للفعل شبَّهها بحروف ٱلٱستفهام ؛ لأنَّها دخلت لنفي ٱلواجب ، كما أنَّ ٱلٱستفهام غير واقع ، ولم يُشبِّهها بٱلجزاء وٱلأمر وٱلنهي لٱختصاص هٰذه بٱلفعل ، وقد ٱعتلَّ لتقديم ٱلنصب في ٱلٱستفهام بحمله على ٱلشرط ، فيجب أن يكون ٱلنصب هنا أضعف منه في ٱلٱستفهام ، وٱلرفع هنا أقوى منه في ٱلٱستفهام ، ولولا كثرة ٱلنصب هنا في كلامهم لكان ٱلرفع فيه أقوى من ٱلنصب ، فغايته أن يستوي معه ، وكلام س محتمل في ذٰلك ؛ إذ ضَعَّفه عن ٱلٱستفهام ٱلذي جعله مشبَّهًا بٱلشرط ، وٱلمشبَّه بٱلشيء لا يَقوَى قُوَّته .

وفي تعليق علي بن موسى بن حماد عن أبي ٱلحسن بن ٱلباذش أنَّ ٱلرفع وٱلنصب مستويان ، كقولك : ما زيدٌ ضربتُه ، وما زيدًا ضربتُه ، فٱلنصب لأنَّ ٱلنفي غير واجب كٱلٱستفهام ، وٱلرفع لأنه نفيٌ واجب ، فيجري مجرى ٱلواجب لأنه يقتضيه .

وذكر ٱبن عصفور أنَّ مذهب ٱلجمهور أنَّ ٱلنصب أقوى من ٱلرفع ، وٱختاره [1] . وٱتَّبَعَهم ٱلمصنف .

---

(١) ٱلمقرب ١ : ٩١ .

فصار في ٱلمسألة ثلاثة مذاهب : ٱستواؤهما ، وأرجحية ٱلرفع ، وأرجحية ٱلنصب .

ومِن غريب ٱلنقل ما ذكره ٱبن أصبغ مِن أنَّ س و عامة ٱلنحويين أجازوا ٱلرفع في قولك : ما زيدًا ضربته ولا عمرًا أكرمته ، ومنعه بعض ٱلمتأخرين ، وكأنه غلط ، أو هو يُتَأَوَّل [1] على معنى ٱختيار ٱلرفع .

وقوله **أو حيثُ** مثاله : حيثُ زيدًا تلقاه يُكرِمُك . وإنَّما كان ٱلنصب أرجح لأنَّ « حيثُ » في معنى حروف ٱلمجازاة .

وقوله **أو عاطفًا على جملة فعلية تحقيقًا** [2] مثاله : لَقيتُ زيدًا وعَمرًا كَلَّمتُه . وسواء / أكان ٱلفعل متعديًا أم لازمًا ، متصرفًا أم جامدًا ، تامًّا أم ناقصًا، نحو: لَستُ أخاك وزيدًا أُعينُك عليه، وكنتُ أخاك وعَمرًا كنتُ له أخًا. وسواء أَقَدَّمتَ ٱلفعل أم أخَّرتَه، نحو : عَمرًا لقيتُ [3] وزيدًا كَلَّمتُه، وتقول: قامَ زيدٌ وعَمرًا كَلَّمتُه. وإنما كان راجحًا للمشاكلة ؛ إذ يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، قال تعالى ﴿فدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا. وقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾ [4]، وقال ﴿فَرِيقًا هَدَى وفَرِيقًا حَقَّ عَلَيهِمُ الضَّلالَةُ﴾ [5]، ٱلتقدير: وأغرقْنا قومَ نوح، وأَضَلَّ فريقًا، وقال ٱلشاعر [6]: [٣: ٨١/ب]

وتَيْماءَ ، لَمْ يَتْرُكْ بِها جِذْعَ نَخْلةٍ ولا أُطُمًا إلا مَشِيدًا بِجَنْدَلِ

---

(١) ك : وكأنه أغلط أو يتأول . ن : وكأنه أغلط أو هو ماول . ح : وكأنه غلط أو يتأول .

(٢) تحقيقًا : سقط من ك .

(٣) ن : لقيته .

(٤) سورة ٱلفرقان : ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) سورة ٱلأعراف : ٣٠ .

(٦) هو ٱمرؤ ٱلقيس . ديوانه ص ٢٥ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ١٠٥ . ٱلأطم : ٱلبيت ٱلمسقّف . وٱلجندل : ٱلصخر .

أي : وخَرَّبَ تَيماءَ ، وهو معطوف على قوله [1] :

وأَضْحَى يَسُحُّ ٱلماءَ عن كُلِّ فِيْقَةٍ يَكُبُّ على ٱلأَذْقانِ دَوْحَ ٱلكَنَهْبَلِ

وهٰذا لا ٱختلاف فيه بين ٱلنحويين. إلا أنَّ ٱلفراء قال: إنْ أردت أن تكون ٱلجملة معطوفة على ٱلجملة نحو: زيد هٰكذا وعمرو هٰكذا، ٱخترت ٱلرفع. وإلا إذا كان ٱلفعل لازمًا، نحو: قام زيدٌ وعمرًا ضربتُه، فٱختار س وأصحابه ٱلنصب. قال ٱلجرمي: وٱختار غير س ٱلرفع. وإلا في «ليس»، نحو: لستُ أخاك وزيدًا أُعينُك عليه، فاختار س [2] ٱلنصب؛ [لأنَّها فعلٌ] [3] تَصَرَّفُ في معناها تَصَرُّفَ كانَ. وقال ٱلفراء: في ليس ٱلرفع لا غير.

وقوله **أو تشبيهًا** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [4] : « وليس ٱلغرض في ترجيح نصب ما بعد ٱلعاطف إلا تعادُل ٱللفظ ظاهرًا ، ولولا ذٰلك لم يرجَّح بعد حتى ؛ لأنَّها لا يُعطف بها جملة بل مفرد على كل ، فإذا قلت : ضربتُ ٱلقومَ حتى زيدًا ضربتُ أخاه ، فـ(حتى) حرف ٱبتداء ، ولكنْ لَمَّا وَلِيَها في ٱللفظ بعض ما قبلها أشبهت ٱلعاطفة ، فأُعطي تاليها ما أُعطي تالي ٱلواو . فإن قلت ضربتُ ٱلقومَ حتى زيدًا ضربتُه فٱلأجود أن تنصب زيدًا بمقتضي ٱلعطف ، وتجعل ضربتُه توكيدًا . فلو قلت ضربتُ زيدًا حتى عمرٌو ضربتُه تَعيَّنَ رفع عمرو بزوال شبه حتى ٱلٱبتدائية بٱلعاطفة ؛ إذ لا تقع ٱلعاطفة إلا بين بعض وكل » ٱنتهى كلامه .

---

(١) هو ٱمرؤ ٱلقيس . ديوانه ص ٢٤ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ١٠٣ . يسح : يصبُّ . وٱلفيقة : ما بين ٱلحلْبتين ، كأنه يَحلُب حَلبة ويسكن ساعة ثم يَحلُب أُخرى . يعني ٱلسحاب، وذٰلك أشدُّ ٱلمطر . ويكب على ٱلأذقان : يقلعه فيلقيه على وجهه . وٱلدَّوح : ٱلعظام من ٱلشجر ، واحدته دَوحة . وٱلكَنَهْبَل : شجر هو من أعظم ٱلعِضاه ، واحدته كَنَهْبَلة .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٨٩ .

(٣) لأنَّها فعل : تتمة من ٱلكتاب ١ : ٨٩ .

(٤) ٢ : ١٤٢ .

ولم يذكر ٱلمصنف مما يشبه حرف ٱلعطف غير « حتى » ، وكأنه قصد ٱلتمثيل لا ٱلحصر في شبيه ٱلعطف .

وذكر س حتَّى ، ولكنْ ، وبَلْ ، قال س [1] : « ومِمَّا يُختار فيه ٱلنصب قوله : ما لَقِيتُ زيدًا ولكنْ عَمرًا مررتُ به ، وما رأيتُ زيدًا بلْ خالدًا لَقِيتُ أباه ، تُجريه على قولك : لَقِيتُ زيدًا وعَمرًا لم أَلْقَه » .

وقال س أيضًا [2] : «ومِمَّا يُختار فيه ٱلنصبُ لِنَصبِ ٱلأول ، ويكون ٱلحرف ٱلذي بين ٱلأول وٱلآخر بمنْزلة ٱلواو وٱلفاء وثُمَّ ، قولُك : قد لَقِيتُ ٱلقومَ كُلَّهم / حتى عبدَ ٱللهِ لَقِيتُه، وضربتُ ٱلقومَ حتى زيدًا ضربتُ أباه، وأتيتُ ٱلقومَ [٣: ٨٢/أ]
أجمعينَ حتى زيدًا مررتُ به ، ومررتُ بٱلقومِ حتى زيدًا مررتُ به». وإنما ٱختير ٱلنصب لأنَّها حروف تشبه ٱلعاطفة من حيث إنَّها لا تكون إلا بعد كلام ، ولا تُبتدأ أصلاً ، ولأنَّها أيضًا يُعطف بِها في ٱلمفردات ، فٱختيرت ٱلمشاكلة لذٰلك ، كما ٱختير في حروف ٱلعطف .

وقول ٱلمصنف في ٱلشرح « فإنْ قلت ضربتُ ٱلقومَ حتى زيدًا ضربتُه فٱلأجود أن تنصب زيدًا بمقتضي ٱلعطف ، وتجعل ضربته توكيدًا » ليس بسديد ؛ لأنك إذا جعلت ذٰلك من باب ٱلعطف ٱقتضى أن تكون ٱلجملة توكيدًا كما ذكر، وإذا جعلت زيدًا منصوبًا من باب ٱلٱشتغال كانت ٱلجملة غير مؤكِّدة ؛ ألا ترى أنَّها في نحو « زيدًا ضربتُه » لا يقال إنَّها مؤكِّدة ، بل هي غير مؤكِّدة قطعًا ، بل هي مؤسِّسة ، وإذا دار ٱلأمر بين أن تكون ٱلجملة للتأكيد وبين أن تكون للتأسيس كان جعلها للتأسيس أَولَى ، بل لا يُذهب للتأكيد إلا عند عدم ٱحتمال ٱلتأسيس . وعلى أنَّ ٱلمسألة من باب ٱلٱشتغال أوردها س ، قال س : « لَقِيتُ ٱلقومَ كلَّهم

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٩٠ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٩٦ .

حتى عبدَ ٱللهِ لَقيتُه » ، جعله من باب ٱلٱشتغال ، وإنما جعل س ٱلجملة توكيدًا حيث لم يُمكن أن تكون مفسِّرة ، وذٰلك عند جر ٱلٱسم بـ(حتى) ، قال س [1] : « وقد يَحسُن ٱلجر في هٰذا ، وهو عربي ، وذٰلك قولك : لَقيتُ ٱلقومَ حتى عبدِ ٱللهِ لَقيتُه ، فإنَّما جاء بـ(لَقيتُه) توكيدًا بعد أنْ جعله غايةً ، كما تقول : مَررتُ بزيدٍ وعبدِ ٱللهِ مَررتُ به » ٱنتهى .

ولم يُجز س في «ضربتُ ٱلقومَ حتى زيدًا ضربتُه» أن تكون توكيدًا لأنَّها [2] مفسِّرة مؤسِّسة ، وحَملُ ٱلجملةِ على ٱلتأكيد إنَّما يُذهَب إليه حيث لا يُمكن ٱلتأسيس .

وقد ذهب بعض نحاتنا [3] إلى أنه لا يجوز ٱلتوكيد في نحو « ضربتُ ٱلقومَ حتى زيدٌ ضربتُه » ؛ لأنَّ ٱلجملة [4] لا تكون توكيدًا حتى تشتمل على ضميرِ ما عمل فيه ٱلعامل ٱلأول ، نحو : ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتُهم . وهو مخالف لِمَا ذهب إليه س .

وقول ٱلمصنف في ٱلشرح أيضًا « فلو قلت ضربتُ زيدًا حتى عمرٌو ضربتُه تَعيَّن رفع عمرو لزوال شبه حتى ٱلٱبتدائية بٱلعاطفة إذ لا تقع ٱلعاطفة إلا بين بعض وكل » - لم يتعرض س ولا غيره لِهٰذا ٱلشرط ٱلذي شَرَطه ٱلمصنف في (حتى) هٰذه مِن أنه لا يُحمل ٱلٱسم بعدها على إضمار فعل على سبيل ٱلٱشتغال حتى يكون فيها شرطُ (حتى) ٱلعاطفة مِن أنَّ ما بعدها يكون جزءًا مما قبلها .

وفي ٱلبسيط : « وجعل بعضهم من ٱلٱستئناف (إذا) ٱلمفاجأة في قولك : جئتُ فإذا عبدُ ٱللهِ تضربُه ، و(حتى) في / قولك : أكرمتُ ٱلقومَ حتى زيدٌ [٣: ٨٢/ب]

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٩٧ .

(٢) ح : توكيدًا وإنما هي .

(٣) ح : بعض نحاة ٱلأندلس .

(٤) زيد هنا في ح : عنده .

أكرمتُه، إلا أنْ يكون حرف عطف، فيجري مجرى حروف العطف» انتهى . وهٰذا مما يؤيد قول المصنف .

قوله **أو كان الرفعُ يُوهِمُ وصفًا مُخِلاً** قال المصنف في الشرح [1] : « من مُرَجِّحات النصب أنْ يكون مُخَلِّصًا من إيهام غير الصواب، والرفع بخلاف ذٰلك ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [2] ، فإنَّ نصب (كُلَّ شَيْءٍ) يَرفع تَوَهُّم كون (خَلَقْنَاهُ) صفة لـ(شَيْءٍ) ؛ إذ لو كان صفة له لم يفسِّر ناصبًا لِمَا قبله ، وإذا لم يكن صفة كان خبرًا ، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر ، خيرًا كان أو شرًّا ، وهو قول أهل السُّنَّة ، ولو قرئ ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ بالرفع لاحتمل أن يكون (خَلَقْنَاهُ) صفة مخصصة ، وأن يكون خبرًا ، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحًا » انتهى كلامه .

وهٰذا الذي ذكره المصنف من ترجيح النصب بالسبب الذي ذكر هو قول أكثر النحويين . وأمَّا س [3] فإنه ذكر أنَّ الرفع أقوى في نحو : إنِّي زيدٌ لَقيتُه ، وأنا عمرٌو ضربتُه ، ولَيتَني عبدُ اللهِ مَررتُ به . ثم قال بعد [4] : « فأمَّا قول الله عز وجل ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فإنَّما جاء على قوله : زيدًا ضربتُه ، وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [5] ، إلا أنَّ القراءة لا تُخالَف لأنَّها السُّنَّة » انتهى . فليس في كلام س إشارة إلى ترجيح النصب بسبب، وإنَّما خَرَّجَ ذٰلك على : زيدًا ضربتُه .

وظاهر كلام المصنف و(س) أنَّ قوله ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ ﴾ لم يُقرأ إلا

---

(١) ٢ : ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) سورة القمر : ٤٩ .

(٣) الكتاب ١ : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) الكتاب ١ : ١٤٨ .

(٥) سورة فصلت : ١٧ . وقد تقدم تخريج قراءة النصب في ص ٣٠٣ .

بٱلنصب ، وليس كذٰلك ، بل قُرئ بٱلرفع [1] على ٱلٱبتداء ، وعلى ما يقتضيه أكثر كلام ٱلعرب .

ورُوي عن ٱلأخفش [2] أنه جعل ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ في موضع ٱلصفة . ولا يتمُّ له ذٰلك إلا بقراءة ٱلرفع ؛ إذ يحتمل ٱلصفة وٱلخبر ، وأمَّا في قراءة ٱلنصب فلا يُتَصَوَّر ذٰلك ؛ لأنَّ ٱلفعل ٱلواقع صفةً لا يُفَسِّر .

قال ٱبن خروف : وإنَّما ٱعتذر س بقوله بأنَّ ٱلقراءة لا تُخالَف لضعف قراءة ٱلنصب ؛ لكونها بِمنْزلة : زيدًا ضربتُه .

وقال ٱبن عصفور : « ثم قال ـ يعني س ـ : (وأمَّا قول ٱلله تعالى) يريد أنَّ ٱلنصب فيه ضعيف ، وٱلرفع أحسن منه ؛ لأنه ليس قبله ما يوجب ٱلنصب ، فهو بِمنْزلة : زيدٌ ضربتُه » ٱنتهى .

وقول ٱبن خروف وٱبن عصفور إنَّ ٱلنصب ضعيف ، وقول ٱبن عصفور أيضًا في قراءة ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ يريد ـ يعني س ـ أنَّ هٰذا أيضًا جاء على ٱلوجه ٱلأضعف في ٱلنصب ـ ليس كما ذكرا أنه وجه ضعيف ولا أضعف ، بل هو ٱلوجه ٱلعربي ٱلكثير ، لا ٱلأكثر ، قال س هنا : « وهو عربي كثير » . وقال في أول أبواب ٱلٱشتغال [3] : « وإنْ شئتَ قلتَ: زيدًا ضربتُه ». ثم قال [4] : « وقرأ بعضهم ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾، / وأنشدوا هٰذا ٱلبيت على وجهين، على ٱلرفع وٱلنصب، قال بشر بن أبي خازم [5]: [٣: ٨٣/أ]

---

(١) قرأ به أبو ٱلسمال كما في ٱلمحتسب ٢ : ٣٠٠ . وذكرها غير منسوبة ٱلأخفش في معاني ٱلقرآن ص ٤٨٩ .

(٢) نص على ذٰلك في معاني ٱلقرآن ص ٤٨٩ . ح : عن ٱلعرب .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٨١ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٨٢ .

(٥) ديوانه ص ٢٥٧ [شرح د. صلاح ٱلدين ٱلهواري] وأمالي ٱبن ٱلشجري ٣: ١٣١ وفيه تخريجه. ٱلرَّوبَى: ٱلخُثَراء ٱلأنفس ٱلمستثقلون نومًا، ٱلواحد رَوْبان، أو رائب.ك: تميم بني مر.

فأمَّا تَميمٌ تَميمُ بنُ مُرٍّ فأَلْفاهُمُ القومُ رَوْبَى نِيامَا »

ثم قال [1] : « فٱلنصبُ عربيٌّ كثير ، وٱلرفعُ أَجوَدُ » ٱنتهى كلام س . وفُهم من قوله « وٱلرفعُ أجودُ » أنَّ ٱلنصب جيِّد ، وما كان عربيًّا كثيرًا جيِّدًا [2] لا يُقال فيه إنه ضعيف ولا أضعف . وظاهرُ كلام س « أنَّ ٱلقراءة لا تُخالَف لأنَّها ٱلسُّنَّة » رجوعُ هٰذا ٱلتعليل إلى ٱلآيتين .

وزعم ٱلأستاذ أبو علي وٱبن عصفور أنَّ ذٰلك تعليل لقراءة ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ فقط ؛ لأنَّ ٱلآية ٱلأولى فيها عندهما مُوجِب ترجيح ٱلنصب ، وهو مُوجِب ٱلعموم ، وٱلرفع لا دليل فيه عليه لٱحتمال أن يكون (خَلَقْنَاهُ) صفة ، ويكون (بِقَدَرٍ) هو ٱلخبر .

ص: وإنْ وَلِيَ ٱلعاطفُ جملةً ذاتَ وجهين ـ أي: ٱسْمِيَّةَ ٱلصدر فعليةَ ٱلعَجُز ـ ٱستوى ٱلرفعُ وٱلنصبُ مطلقًا، خلافًا للأخفش ومَن وافَقَه في ترجيح ٱلرفع إنْ لم يَصلُح جَعلُ ما بعدَ ٱلعاطف خبرًا، ولا أثرَ للعاطف إنْ وَلِيَه «أمَّا».

وٱبتداءُ ٱلمسبوق بٱستفهام أَولَى من نصبه إنْ وَلِيَ فَصلاً بغيرِ ظَرف أو شِبْهِه، خلافًا للأخفش، وكذا ٱبتداءُ ٱلمَتلُوِّ بـ«لَمْ» أو«لنْ» أو «لا»، خِلافًا[3] لٱبنِ ٱلسِّيْد.

ش : ٱلعاطف قد يكون من ٱلحروف ٱلتي تُشَرِّك في عطف ٱلمفردات في ٱلإعراب وٱلحكم، وقد يكون فيما يُشَرِّك في ٱلإعراب في عطف ٱلمفردات ، مثاله : زيدٌ ضربتُه وعمرٌو أكرمتُه ، وزيدٌ لَقيتُه لا بل عمرٌو مررتُ به .

وإذا قلت ما أحسنَ زيدًا فليس حكمه عندهم حكم : زيدٌ ضربتُه ، لا

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٨٢ .

(٢) ك ، ن : جدًّا .

(٣) للأخفش ، وكذا ٱبتداءُ ٱلمَتلُوِّ بـ« لَمْ » أو« لنْ » أو « لا » ، خِلافًا : سقط من ك .

يُلحَظ في قوله أَحسنَ زيدًا ما يُلحَظ في ضربتُه ؛ لأنَّ فعل ٱلتعجب قد جرى مجرى ٱلأسماء ، ولذٰلك صُغِّرَ ، وٱعتقد ٱلكوفيون [1] فيه أنه ٱسم ، فلذٰلك يُختار أن تقول : ما أَحسنَ زيدًا وعمرٌو مررتُ به ، برفع عمروٍ على المختار [2] ، كأنه معطوف على جملة ٱسمية ، أو كأنه مبدوء بجملته من غير عطف ، وقد أهمل ٱلمصنف ٱلتنبيه على ذٰلك .

وما أشبهَ ٱلعاطفَ حُكمُه كٱلعاطف ، وقد أهمله ٱلمصنف في ٱلفَصِّ وفي ٱلشرح ، نحو « حتى » ، تقول : أنا أضربُ ٱلقومَ حتَّى عمرٌو أَضرِبُه .

وإنَّما ٱحتاج في تفسير ذات ٱلوجهين إلى قوله « أي : ٱسمية ٱلصدر فعلية ٱلعَجُز » لأنَّ ذات ٱلوجهين يُراد بها كبرى وصغرى، فٱلصغرى في ضمن ٱلكبرى، وٱلصغرى أَعَمُّ من أن تكون ٱسمية أو فعلية ، فبيَّن أنَّ ٱلمراد بقوله « ذاتَ وجهين » ما يجوز فيه ٱلرفع بٱعتبار ٱلكبرى ، وٱلنصب بٱعتبار ٱلصغرى ، ولا تكون كذٰلك حتى تكون ٱسمية ٱلصدر فعلية ٱلعَجُز .

وأهملَ ٱلمصنف أنَّ ٱلوصف ٱلمخبَر به / عن ٱلمبتدأ يتنَزَّل منْزلة ٱلجملة ٱلفعلية [٣: ٨٣/ب] في ذٰلك، مثاله : هٰذا ضاربٌ عبدَ ٱللهِ وزيدٌ يَمُرُّ به ، وزيدٌ ضاربُ عمروٍ غدًا وبِشرٌ سَيَضربُه ، وهٰذا ضاربُ ٱلقوم حتى زيدٌ يضربُه ، إذا أردت معنى ٱلتنوين ، فجميع هٰذه ٱلمُثُل التي سردناها يجوز فيها ٱلرفع وٱلنصب .

وقوله **ٱستوى ٱلرفعُ وٱلنصب** هٰذا ٱلذي قاله ٱلمصنف قاله ٱلجزولي [3] من أنَّ ٱلوجهين على حدٍّ سواء . وقال ٱلمصنف في ٱلشرح في هٰذه ٱلمسألة [4] : « جاز

---

(١) ٱلإنصاف ص ١٢٦ [١٥] .

(٢) ن : على أنه ٱلمختار .

(٣) ٱلمقدمة ٱلجزولية ص ١٠١ .

(٤) ٢ : ١٤٣ .

رفعه ونصبه جوازًا حسنًا دون ترجيح ؛ لأنه إذا رُفع كان مبتدأً مخبَرًا عنه بجملة فعلية معطوفًا على مبتدأ مخبَر عنه بجملة فعلية ؛ وإذا نُصب كان معمولَ فعل معطوفًا في ٱللفظ على معمولِ فعل ، فمع كل واحد من ٱلعملين مُشاكَلة توجب عدم ٱلمفاضلة ، ولكلٍّ منهما ضَعفٌ وقُوَّة ، فضَعفُ ٱلرفع لِتَرَتُّبِه على أبعدِ ٱلمشاكلين ، وقُوَّتُه لِصلاحيةِ ٱلثاني فيه لأنْ يَسُدَّ مَسَدَّ ٱلأول ، وضَعفُ ٱلنصب لعدم صلاحية ٱلثاني فيه أنْ يَسُدَّ مَسَدَّ ٱلمحمول عليه ، وقُوَّتُه لِتَرَتُّبِه على أقرب ٱلمشاكلين ، فحصل بذٰلك تَعادُل في مراعاة ٱلتشاكل » ٱنتهى .

وفي ٱلبسيط : هما على ٱلسواء على رأي س ، وترجيح ٱلرفع على رأي أبي علي .

وقال بعض معاصرينا : لم يُصَرِّح س أنَّهما على حد سواء ، إنَّما ذهب إلى ذٰلك ٱلجزولي ، وٱلأظهر أن يكون ٱلحمل على ٱلفعل ٱلذي في ٱلجملة ٱلصغرى أحسن من ٱلحمل على ٱلكبرى ؛ لأنَّ ٱلصغرى أقرب ، وهي ٱلتي تلي ، وهم كثيرًا ما يُراعون ٱلجِوار ـ وإن كان ينقض ٱلمعنى ـ كقولهم : هٰذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ [1] .

وطائفة أنكرت هٰذا ومنعت من ٱلحمل على ٱلصغرى ٱلبتة . ونسبه ٱبن عصفور [2] للفارسي قولاً . وٱلصحيح أنه لأبي بكر بن طاهر ، وهو أنَّ ٱلعطف على كل حال إنَّما هو على ٱلكبرى ، فإنْ كان مرفوعًا فلا كلام فيه ، وإنْ كان منصوبًا فمحمول على ٱلكبرى ، مُلاحَظ فيه معنى ٱلصغرى للمشاكلة ، وكأنه نوع من ٱلتوهم ، ولا يلزم إذا لُحِظَت ٱلصغرى من جهة ٱلمشاكلة أنْ يكون ٱلعطف عليها ، بل هو معطوف على ٱلكبرى ، مُشاكَل [3] بينها وبين ٱلصغرى ،

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٦٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٢) ٱنظر شرح ٱلجمل ١ : ٣٦٨ وٱلمسائل ٱلبصريات ص ٢١٣ ـ ٢١٦ .

(٣) ن : مشاكلة . ح : مشاكلاً .

كقوله تعالى ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾ [1] ، وقوله [2] :

..... لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا .....

وٱختار هٰذا ٱلقولَ ٱبنُ عصفور [3] ، إلا أنه مخالف لظاهر كلام س ، فإنَّ س قال [4] : إذا كان منصوبًا فإنه [5] محمول على ٱلصغرى . وٱلحَمل لا يُفهَم منه إلا ٱلعطف .

وقول ٱلمصنف « وإذا نُصب كان معمولَ فعلٍ معطوفًا في ٱللفظ على معمولِ فعلٍ » ليس بجيد ، فإنه كما يُعطَف على ٱلجملة ٱلصغرى ٱلمتضمنة منصوبًا كذٰلك يُعطَف على ٱلصغرى وإنْ لم يكن / فيها منصوب ٱلبتة ، نحو : زيدٌ قامَ أخوه وعَمرًا كَلَّمتُه ، فمراعاة ٱلمشاكلة ليست لكون ٱلصغرى فيها منصوب ، بل لمجرد كونها فعلية . [٣: ٨٤/أ]

وقوله **مطلقًا** ، **خلافًا للأخفش ومَن وافَقَه** إلى قوله **خبرًا** ٱلجملة ٱلمعطوفة على ٱلجملة ٱلصغرى إمَّا أنْ يكون فيها ضمير يعود على ٱلمبتدأ ٱلذي في ٱلجملة ٱلكبرى أو لا يكون ، فإنْ كان فيها ضمير جازت ٱلمسألة ، نحو : هندٌ ضربتُها وزيدًا كَلَّمتُه في دارها ، وإنْ لم يكن فيها ضمير فأربعة مذاهب :

أحدها : ما ذهب إليه جماعة من ٱلقدماء وٱلفارسي [6] مِن جواز ٱلعطف على ٱلصغرى ، نحو : هندٌ ضربتُها وعمرًا أكرمتُه ، وهو ظاهر كلام س [7] .

---

(١) سورة ٱلمنافقون : ١٠ .

(٢) تقدم تخريجه في ٣ : ٢٤٩ .

(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٣٦٨ .

(٤) ٱنظر ٱلكتاب ١ : ٩١ ـ ٩٢ .

(٥) في ٱلمخطوطات : إنه .

(٦) ٱلتعليقة ١ : ١٢٢ وٱلمسائل ٱلبصريات ص ٢١١ ـ ٢١٣ .

(٧) ٱلكتاب ١ : ٩١ .

قيل للفارسي : إذا عطفت على ٱلصغرى لزم ٱلرابط .

قال : قد نجد ما يدلُّ على ما قلتُ؛ ألا ترى أنَّ (إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان)[1] لا يجوز في ٱلحكاية ، أي (زيد) لا يجوز ، فإذا قلت : إنَّك وزيدٌ قائمان ، أو : مَنْ زيدٌ - جاز . وإنَّما جاز ذٰلك مع ٱلضمير ٱلذي هو ٱلكاف في (إنَّك) وفي[2] (مَن) ، ولم يَجز في ٱلٱسم ٱلمعرب ؛ لأنك إذا عطفتَ على معرب فيلزمك أنْ تحمل عليه من نوعه كراهية ٱلخلاف ، وإذا عطفتَ على ما لا يظهر فيه إعراب ٱحتمل ذٰلك فيه ؛ لأنَّ ٱلخلاف في ظاهر ٱللفظ قد أُمن ، وكذٰلك ٱلعطف على ٱلجملة ٱلصغرى جائز لأنَّها لا يظهر فيها إعراب من حيث هي جملة ، فٱحتمل عروُّها من ٱلضمير كما ٱحتمل في (إنَّك وزيدٌ[3]) ٱلرفع ، وفي ٱلحكاية بـ(مَن) ؛ حيث لا يظهر فيهما إعراب .

وقال ٱلفارسي أيضًا : قد نجد معطوفًا على شيء لا يلزم فيه ما يلزمه لو كان ٱلمعطوفَ عليه ؛ ألا تراهم يقولون : رُبَّ رجلٍ وأخيه[4] ، وكُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها[5] ، ولا يقولون : رُبَّ أخيه ، ولا : كُلُّ سَخْلَتِها .

ٱلمذهب ٱلثاني : ما ذهب إليه ٱلأخفش[6] وٱلزيادي[7] ومَن تبعهما كٱلسيرافي[8] ، وهو أنه لا يجوز ؛ لأنَّ ٱلمعطوف على ٱلخبر خبر ، فكما لا يجوز خُلُوُّ ٱلجملة ٱلأولى ٱلواقعة خبرًا للمبتدأ من رابط يعود على ٱلمبتدأ ، فكذٰلك ٱلجملة

---

(١) ن : إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان . ك : زيد أو عمرو قائمان .

(٢) في : ليس في ك .

(٣) ك : وزيدًا .

(٤) ٱلكتاب ٢ : ٥٦ .

(٥) ٱلكتاب ٢ : ٥٥ .

(٦) ٱلٱنتصار ص ٦٠ وٱلبصريات ص ٢١١ وٱلمحتسب ٢ : ٣٠٢ .

(٧) ٱلٱنتصار ص ٦٠ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣: ١٣٠ وٱلمسائل ٱلبصريات ص ٢١٣.

(٨) شرح ٱلكتاب ٣ : ١٢٨ - ١٣٠ .

ٱلمعطوفة عليها ، فإنْ وُجد ٱلنصب فيما عَرِيَ مِنَ ٱلرابط فليس لكونه معطوفًا على ٱلجملة ٱلصغرى ، إنَّما ذٰلك لجواز « زيدًا ضربتُه » ٱبتداءً من غير مراعاة عطف على ٱلصغرى، ويكون من عطف ٱلجملة ٱلفعلية على ٱلجملة ٱلٱسمية، وذٰلك جائز ، لا خلاف فيه .

وٱلمذهب ٱلثالث : ما ذهب إليه هشام ، وهو أنه إنْ كان ٱلعطف بٱلفاء أو بٱلواو جازت ٱلمسألة لأنَّ ٱلفاء فيها تسبيب ، فيحتمل أن يكون ٱلرابط في ٱلجملتين بضمير واحد، وٱلواو فيها معنى ٱلجمع. وإنْ كان/ ٱلعطف بغيرهما لم يجز . [٣: ٨٤/ب]

ٱلمذهب ٱلرابع : ما ذهب إليه ٱلجمهور ، وهو أنه إنْ كان ٱلعطف بٱلفاء جازت ٱلمسألة ، وإن كان بغير ذٰلك لم تَجُز .

وما ٱحتال به أبو بكر بن طاهر ومَن تبعه من أنَّ ٱلعطف في ٱلحقيقة إنَّما هو على ٱلكبرى ، لكنْ إنْ نُصب راعيتَ مشاكلة ٱلصغرى ـ هو إحالة منه لصورة ٱلمسألة ، فإنَّ ٱلفرض في ٱلمسألة أنَّ ٱلعطف إنَّما هو على ٱلجملة ٱلصغرى .

وأمَّا س فإنه ذكر مُثلاً [1] ، وأجاز فيها ٱلنصب وٱلرفع ، وليس في ٱلجملة ٱلثانية ضمير . فقيل : ٱتَّكل على فهم ٱلقاعدة من أنَّ ٱلمعطوف على ٱلخبر خبر ، فيلزم في ٱلثاني ما يلزم في ٱلأول .

وٱستُدلَّ لجواز ٱلنصب ـ وإنْ عَرِيَت ٱلجملة مِنَ ٱلضمير ـ بورود ٱلوجهين في قوله ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [2] ، قرأه ٱلحرميان وأبو عمرو بٱلرفع ، وقرأه باقي ٱلسبعة بٱلنصب [3] ، وهو معطوف على قوله ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [4] ، وليس في ٱلجملة ٱلمعطوفة على ٱلصغرى ضمير يعود على ٱلشمس .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٩١ .

(٢) سورة يس : ٣٩ .

(٣) ٱلسبعة ص ٥٤٠ .

(٤) سورة يس : ٣٨ .

قال ٱبن عصفور [١] وٱلمصنف [٢] : أجمع ٱلقراء على نصب ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾[٣] ، وهي معطوفة على (يَسْجُدَانِ) من قوله ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [٤] ، وليس فيها ضمير يعود على (ٱلنجم وٱلشجر) .

وذكر ٱبن عصفور [٥] أنَّ س وغيره من أئمة ٱلنحويين حكوا أنَّ ٱلآختيار في مثل هٰذا ٱلنصب ، و لم يشترطوا ضميرًا . وليس في كتاب س أنَّ ٱلآختيار ٱلنصب ، وإنما فيه ما نصه [٦] : « فإنْ حَمَلتَه على ٱلآسم ٱلذي بُنِيَ عليه ٱلفعل كان بمنْزلته إذا بَنيتَ عليه ٱلفعلَ مبتدأً ، يجوز فيه ما يجوز إذا قلت : زيدٌ لَقيتُه ، وإنْ حَمَلتَه على ٱلذي بُنِيَ عليه ٱلفعل آختيرَ فيه ٱلنصبُ كما آختيرَ فيما قبله ، وجاز فيه ما جاز في ٱلذي قبله ، وذٰلك قولك : عمرٌو لَقيتُه وزيدٌ كَلَّمتُه ، إنْ حَمَلتَ ٱلكلامَ على ٱلأول . وإنْ حَمَلتَه على ٱلآخر قلت : عمرٌو لَقيتُه وزيدًا كَلَّمتُه » ٱنتهى . فلم يختر ٱلنصب على ٱلرفع بٱلنسبة إلى ٱلمسألة إذا رفعت مراعيًا ٱلجملة ٱلكبرى ، وإنَّما آختار ٱلنصب إذا راعيت ٱلجملة ٱلصغرى على ٱلرفع إذا عطفت عليها ، ولذٰلك قال : « وجاز فيه ما جاز في ٱلذي قبله » يعني من ٱلرفع . وإن كان ٱلعطف على ٱلجملة ٱلصغرى فيكون عطف جملة ٱسمية على جملة فعلية ، فٱلنصب هو ٱلمختار ؛ لأنه يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، فيحصل ٱلتشاكل .

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح [٧] : « جرت ٱلجملة ذات ٱلمحل وٱلتي لا محل لها مجرًى واحدًا ، كما أنَّ ٱسم ٱلفاعل حين لم يظهر ٱلضمير ٱلمرتفع به جرى مجرى ما

---

(١) شرح ٱلجمل ١ : ٣٦٧ .
(٢) ٢ : ١٤٤ .
(٣) سورة ٱلرحمٰن : ٧ .
(٤) سورة ٱلرحمٰن : ٦ .
(٥) شرح ٱلجمل ١ : ٣٦٧ .
(٦) ٱلكتاب ١ : ٩١ .
(٧) ٢ : ١٤٤ .

[٣: ٨٥/أ] لا ضمير فيه ، فقيل في تثنيته (قائمان) / كما قيل (فَرَسان) . وإذا كان ٱسم ٱلفاعل قد يظهر ضميره إذا جرى على غير ما هو له ، ثم أُجري مع ذٰلك مُجرى ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره في بعض ٱلمواضع ـ كان ما لا يظهر إعرابه أصلاً أحقَّ ألاَّ يُعْتَدَّ به » ٱنتهى .

وكان ينبغي للمصنف أن يستثني من ٱلجملة ذات ٱلوجهين مسألة ذكرها س[١] ، وهي قولك : « ما أحسنَ زيدًا وعمرٌو قد رأيناه » ، فٱلرفع أجود مراعاة للجملة ٱلكبرى ، ولا يُنصب إلا على قولهم : زيدًا ضربتُه ، ولا تراعى ٱلجملة ٱلصغرى ؛ لأنَّ هٰذا ٱلفعل لم يُستعمل منه مستقبل ولا ٱسم فاعل ، بل قد لزم طريقة واحدة ، و لم يُضمَر ، فيبقى عمله كٱلأفعال ، إذ لا تقول : ما زيدًا ! تريد : ما أحسنَ زيدًا ! ولا تقول : ما أَحْسَنَا ! ولا : ما أَحْسَنُوا ! فتلحقه ٱلضمائر كٱلأفعال ، ولا تقدِّمه ، ولا تؤخِّره ، إنَّما هو بمنْزلة : لَدُنْ غُدْوةً[٢] .

وقوله **ولا أثرَ للعاطف إنْ وَلِيَه** « أمَّا » أمَّا تُبطل حكم حرف ٱلعطف لأنَّها[٣] من أدوات ٱلصدر، فلا يُنظر إلى ما قبلها ، بل يكون للٱسم بعدها ما له مفتتحًا به، فلا تُراعَى مع « أمَّا » ٱلجملة ٱلصغرى ، ولذٰلك قرأ أكثرهم ﴿ وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُم ﴾[٤] بٱلرفع ، وقد تقدَّمَتْه جملة ذات وجهين ، فإنْ كان مع وجود «أمَّا» له مرجح ٱلنصب سوى ٱلعطف عمل بمقتضاه ، نحو : أمَّا زيدٌ فقام وأمَّا عمرًا فٱضربْه ، وإلا فٱلرفع راجح .

وقوله **وٱبتداءُ ٱلمسبوق بٱستفهام** إلى قوله **خلافًا للأخفش**[٥] **إنْ فُصِلَ**

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٩٦ .

(٢) فقد عمل عمل ٱلفعل وليس بفعل ولا ٱسم فاعل .

(٣) لأنَّها من أدوات ٱلصدر ... بل يكون : سقط من ك ، ح . وأثبت في حاشية ن .

(٤) سورة فصلت : ١٧ .

(٥) قوله « خلافًا للأخفش » ذكر في ٱلفص بعد قوله « أو شبهه » كما تقدم .

بينَهما بغيرِ ظرف أو شبْهه ، نحو : أأنتَ زيدٌ تضربُه ؟ وأهندٌ عمرٌو تضربُه ؟ فذكر ٱلمصنف في ٱلشرح[1] أنه يَبطل حكم ٱلٱستفهام عند س[2] لبعده من ٱلفعل ، ولا يَبطل عند ٱلأخفش[3] لوجود ٱلٱستفهام في أول ٱلكلام وٱلفعل في آخره ، فرفعَ « أنتَ » « تضربُ » مقدَّرًا ، ونَصب به زيدًا، وعند سيبويه « أنت» مبتدأ ، وٱلجملة بعده خبره .

وقد خَطَّأَ معظم ٱلنحويين ٱلأخفش في ٱختياره ٱلنصب على ٱلرفع ، وٱختلفوا في ٱلرد عليه : فزعم ٱبن وَلاَّد[4] أنَّ ٱلٱشتغال لا يكون بٱلنظر إلى ٱسمين أصلاً ، وأنَّ س لا يُجيز ما قاله ٱلأخفش ، وذٰلك أنَّ ٱلفعل ٱلمشتغل لا بد أن يكون خبرًا عن ٱلٱسم ، فإذا قلت أزيدًا ضربتَه ؟ فـ« ضربتَه » خبر ، وقد كان خبرًا له قبل ٱلٱشتغال حين قلت : زيدٌ ضربته ، ولو قلت : أأنتَ عبدُ ٱللهِ ضربتَه ؟ لم يكن « ضربته » خبرًا عن « أنت » ، وإنَّما يكون خبره ٱلجملة ، فخرج عن ٱلٱشتغال .

وقد ٱعتُرض[5] هٰذا ٱلقول بقولك: أزيدٌ أنتَ ضارِبُه؟ وليس خبرًا عن «زيد»، بل « أنت » وما بعده هو ٱلخبر ، وقد أجمعوا على جواز ٱلنصب[6] .

وينفصل عن هٰذا ٱلٱعتراض بأنَّ «أنت» مع «ضارِب» بمنْزلة «ضرب» ؛ لأنه لا يصح له عمل إلا معتمدًا بلا فاصل ،/ وهٰذا بناء على منع هشام و« س » : زيدًا أنا ضربتُ ، وإجازتِهما : زيدًا أنا ضاربٌ[7] . [٣: ٨٥/ب]

---

(١) ٢ : ١٤٤ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٠٤ وشرحه للسيرافي ٣ : ١٧٤ - ١٧٦ .

(٣) ٱلٱنتصار ص ٦٤ وشرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٦ وإصلاح ٱلخلل ص ١٣٠ .

(٤) ٱلٱنتصار ص ٦٤ .

(٥) هٰذا ٱعتراض ٱبن مضاء . ٱلرد على ٱلنحاة ص ١١٢ . وهو من غير نسبة في شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٩٣٩ - ٩٤٠ وفيه ٱلٱنفصال ٱلتالي ومذهب هشام .

(٦) ٱلكتاب ١ : ٩٣ ، ١٠٨ .

(٧) ٱلكتاب ١ : ٧٢ .

وزعم أبو جعفر بن مضاء [1] أنَّ ٱمتناع ما أجازه ٱلأخفش هو من أجل أنه يصير « ضربته » مفسِّرًا لعامل يطلب معمولين ملفوظًا بهما ، وهما : عبد ٱلله ، وأنت ، وٱلتفسير لا يَقوَى [2] هٰذه ٱلقوة .

وٱعترض ٱبن خروف هٰذا ٱلقول بأنْ قال : وكذٰلك هو ٱلتفسير أبدًا ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : أعبدَ ٱللهِ ضربتَه ؟ فتقدر له فعلاً ، يعمل في فاعِلٍ وفي ٱلمفعول ٱلمنطوق به .

ورُدَّ هٰذا ٱلٱعتراض بأنَّ ٱلمعمولين هنا منطوق بِهما ، وهناك لم يُلفظ بٱلمعمول ٱلواحد إلا حين لفظت بٱلعامل ، و لم يكونا ملفوظًا بِهما حتى يفتقرا إلى ما يفسِّر عاملهما ، فليس هٰذا مثل ذٰلك .

وزعم أبو بكر بن طاهر أنَّ ٱمتناع ذٰلك من أجل أنك إذا قلت : أعبدُ ٱللهِ ضربَ أخوه زيدًا ؟ وترفع « عبد ٱلله » بفعل مضمر يفسِّره ما بعده ـ فإنَّما تقول ذٰلك بحق ٱلحمل للفاعل على ٱلمفعول ، و إلا فلم يكن من حقه أنْ يفسِّره ؛ إذ لا يصح له [3] أن يعمل فيه ، فإذا فسَّرنا به على ذٰلك كان على طرف من ٱلضعف ، فلا يُتَعَدَّى به أكثر من ذٰلك ، فإذا رفعتَ « أنت » بفعل مضمر يفسِّره ٱلفعل ٱلمتصل بسببه ـ وهو ٱلتاء ـ فقد تَجَوَّزتَ به ٱلأمر ٱلمتوسَّع فيه بأنْ فسَّرتَ به فعلاً يعمل فيه مع بُعدِه [4] منه ووقوع ٱلفصل بينهما ، وهم إنَّما تسامحوا في ذٰلك حين ٱلٱتصال .

قال ٱلأستاذ أبو علي : « وهٰذا أيضًا يَقرُب أن يكون مانعًا في ٱلمسألة من ٱلنصب ، وأنْ يكون س منعه لِهٰذا ، ويحتمل أن لم يمنع س من ذٰلك إلا ما دام

---

(١) ٱلرد على ٱلنحاة ص ١١١ ـ ١١٢ .
(٢) لا يقوى ... وكذٰلك هو ٱلتفسير : سقط من ك .
(٣) له : ليس في ك .
(٤) ك ، ن : مع ما بعده .

«أنت» مبتدأً ، وأنه إنَّما ذكر ٱلوجه في ٱلمسألة ٱلتي وقعت فيها «أنت» مبتدأً ، و لم يتعرض لِهٰذا ، وكأنه قال [1] : لَمَّا كان فيها ٱلفصل بٱلمبتدأ بين ٱلهمزة ٱلتي تطلب ٱلفعل وبين ٱلكلام صار كأنه لا همزة ٱستفهام فيه » ٱنتهى كلامه .

وقال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن ٱلأُبَّذي [2] : « وهٰذه ٱلمسألة جعل قوم فيها ٱلخلاف بين س وٱلأخفش - وعلى هٰذا انبنى ردُّ ٱبن ولاَّد وٱبن مَضَاء وٱبن طاهر وغيرهم على ٱلأخفش - وقال قوم : لا خلاف بين س وٱلأخفش ، بل هما مقصدان ، فإذا أدخلت [3] ٱلهمزة على (أنتَ زيدًا ضربتَه) في حال نصبك لزيد فينبغي أن يكون (أنت) مرفوعًا بإضمار فعل يفسره ٱلفعل ٱلمضمر ٱلناصب لزيد ، فيكون تقديره : أضربتَ ضربتَ زيدًا ضربتَه ؟ فٱلأخفش [4] يختار هنا ٱلنصب لأجل همزة ٱلٱستفهام ، وليس بصواب .

وظاهر لفظ س [5] أنه لا يجوز عنده في (أنت) إلا أن يكون مرفوعًا بٱلٱبتداء لا بإضمار فعل . وعلة ذٰلك أنَّ همزة ٱلٱستفهام ليست مما تطلب الفعل بذاتها ، إنَّما تطلب ٱلفعل بٱلحمل على (إنِ) ٱلشرطية ؛ لأنَّ ٱلٱستفهام كما يكون عن ٱلفعل كذٰلك يكون [6] / عن ٱلٱسم ، فتقول : أزيدٌ أخوك ؟ وأزيدٌ قام ؟ إلا أنه إذا كان [٣: ٨٦/أ] خبر ٱلمبتدأ فعلاً ٱختير حينئذ في ٱلٱسم ٱلرفع بإضمار فعل ، وأمَّا إذا كان غير فعل فلا يجوز فيه إلا ٱلرفع بٱلٱبتداء، نحو: أزيدٌ أخوك؟ وٱلخبر في قولك : أأنتَ عبدُ ٱللهِ ضربتَه ؟ إنَّما هو ٱلجملة ٱلٱسمية لا ٱلفعل، وٱلجملة لا تعمل، فلا تفسِّر ، فهٰذا عند

---

(١) قال : سقط من ن ، ح .

(٢) شرح ٱلجزولية ١ : ٩٣٨ - ٩٣٩ بتصرف [رسالة] .

(٣) ح : فإذا أدخلت ٱلهمزة على أنتَ زيد ضربتَه فيختار ٱلرفع في زيد ويكون أنت مرفوعًا .

(٤) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٦ .

(٥) ٱلكتاب ١ : ١٠٤ وشرحه للسيرافي ٣ : ١٧٤ - ١٧٦ .

(٦) عن ٱلفعل كذٰلك يكون : سقط من ك .

س بمنْزلة أنْ لو قلت : أزيدٌ أبوه منطلقٌ ؟ » انتهى .

وما ذكره شيخنا أبو الحسن من أنه ينبغي أن يفسِّر فعلاً لِـ« أنت » وفعلاً لِـ«ضربت » ، ويكون الفعل الذي للفاعل هو الذي فسَّره المفعول ـ قول لم يسبقه إليه مَن فسَّر كلام الأخفش ، وإنَّما جعلوا العامل الذي في الفاعل والمفعول واحدًا يفسِّره ما بعده ، وأكثر الناس جعلوا ذلك خلافًا بين س والأخفش كما تقدم ، وكما هو ظاهر كلاميهما، فـ(س)[1] لا ينصب (زيدًا) في «أأنتَ زيدًا تضربُه» إلا على من قال : زيدًا ضربتُه .

قال الأستاذ أبو علي : في الحقيقة لا خلاف بينهما ، وإنَّما منع س مِنَ الذي ذهب إليه الأخفش ما دامت (أنت) مبتدأ ، وكذلك كان يقول الأخفش لو سئل عنه ، فأمَّا إذا جعلت (أنت) فاعلاً بالفعل الذي يفسِّره (ضربتَه) المتصل بسببيه فلا يُنكر ذلك س ، ولا يَمنع منه .

وقال أيضًا الأستاذ أبو علي : ومَن خَطَّأَ الأخفش على خَطَأٍ . قال : والصحيح أنَّ الأخفش غير مُعارِض لِـ(س) ، وكلامهما واحد من غير خلاف بينهما ، وإنَّما هو كالمتمِّم لا المعترِض ، والهمزة هنا ـ أعني في : أأنت عبدُ الله ضربتَه ـ تطلب الفعل[2] اختيارًا على أصلها ، وكأنَّ س فرض هذه المسألة على الوجه الأضعف لئلا يتوهم أنَّ أدوات الاستفهام لا يجوز أن يُحمَل ما بعدها إلا على فعلٍ مِن حيثُ إنه لم يَذكر فيما تقدم إلا مسائل محمولة على الفعل فيما ذكر منها بعد أداة تطلب الفعل اختيارًا ؛ فكأنه هنا كالمنكت ، ولِيُرِيَ أنَّ الهمزة إذا فصلتَ بينها وبين الاسم المشتغل عنه بمبتدأ لم تَقْوَ أن تطلب فعلاً[3] يعمل في المشتغل عنه من حيث الفصل ، ولِيُعْلِمَ أنَّ هذا جائز من كلامهم وجيد ، فإذا كان

---

(١) الكتاب ١ : ١٠٤ .

(٢) ك ، ح : تطلب بالفعل . وكذا في الموضع التالي .

(٣) في الأصول : بفعل .

على هٰذا ـ أعني على جعل (أنت) مبتدأ على ٱلوجه ٱلأضعف ـ لا يجوز في (عبد ٱلله) إلا ٱلرفع على ٱلوجه ٱلأضعف كما قال ؛ لأنَّ ٱلهمزة قد جعلها هنا كٱلعدم من حيث إنَّها لم تدخل على (عبد ٱلله) ـ فلا يُحمَل (عبد ٱلله) على فعل على ٱلٱختيار ٱلمعتاد في ٱلهمزة لأنَّها لم تله ، وٱلأخفش ٱختار ٱلمختار في هٰذه ٱلمسألة ٱلذي هو ٱلوجه ٱلأحسن ٱلذي أهمله هنا س ، و لم يذكره ، وهو أن يكون (أنت) فاعلاً بفعل يفسره ٱلفعل ٱلأخير ، ويكون (عبد ٱلله) منصوبًا على ٱلمفعولية [1] بٱلفعل ٱلرافع لـ« أنت » على ٱلفاعلية ، وإذا كان فاعلاً / بفعل مضمر لا يجوز في [٣: ٨٦/ب] (عبد ٱلله) إلا ٱلنصب لأنه مفعول .

فإن قلت :ٱلأخفش قال : ٱلنصب في عبد ٱلله أجود . يعني أنَّ ٱلرفع جائز .

فٱلجواب : أنَّ ٱلأخفش إنما أراد أن يقول : إنَّ ٱلوجه ٱلمؤدي لنصب (عبد ٱلله) على ٱللزوم أجود من ٱلوجه ٱلمؤدي لرفعه على ٱلاختيار » ٱنتهى كلامه .

وهٰذا ٱلحكم ٱلذي ذكره ٱلمصنف من أنَّ ٱبتداء ٱلمسبوق بٱستفهام أولى من نصبه ٱلمسألة لا تختص بهٰذه ٱلمسألة ، بل ٱبتداء ٱلمسبوق بحرف نفي لا يختص حكمه كذٰلك ، كما أنه مرجِّح للنصب كهمزة ٱلٱستفهام كذٰلك يكون ٱلترجيح في ٱلٱبتداء إذا سبق بحرف نفي لا يختص كٱلهمزة ، ومثال ذٰلك : ما أنت زيدٌ ضربتَه .

ومن غريب ٱلمنقول ما حكاه صاحب « رؤوس ٱلمسائل » من ٱختلاف ٱلنحويين في جواز رفع « زيد » وشبهه من قولك : ما أنا زيدٌ لَقيتُه . ولعلَّ هٰذا ٱلنقل غلط ، أو يُحمل على جواز ٱختيار رفع « زيد » .

وٱحترز ٱلمصنف بقوله **بغير ظرف أو شبهه** من أن يكون ٱلفصل بظرف أو مجرور، فإنه كلا فصل ؛ لأنه يُتَّسَع في ٱلظروف وٱلمجرورات ما لا يُتَّسَع في غيرهما .

---

(١) على ٱلمفعولية بٱلفعل ٱلرافع لأنت : سقط من ك .

ومثاله : أَكُلَّ يومٍ زيدًا تضربُه ؟ وأفي ٱلدارِ زيدًا تضربُه ؟ فٱلٱختيار هنا ٱلنصب ، وكأنَّ همزة ٱلٱستفهام وليت ٱلٱسم . وكذٰلك : ما ٱليومَ زيدًا تضربُه ، وما في ٱلدارِ زيدًا تضربُه . وٱلعامل في ٱلظرف وٱلمجرور هوٱلفعل ٱلمفسَّر ٱلناصب لزيد ، فإن قدَّرتَه متقدمًا على ٱلظرف وٱلمجرور أو متأخرًا يلي ٱلٱسم ٱلمشتغل عنه جاز ، وعلى ٱلتقدير هو فصل كلا فصل ؛ لأنَّ ٱلعامل في ٱلظرف أو ٱلمجرور وٱلمشتغَل عنه واحد ، بخلاف : أأنتَ عبدُ ٱللهِ ضربتَه ؛ لأنَّ « أنت » مبتدأ ، فهو فاصل .

وفي ٱلبسيط : إنْ فصلتَ بٱسم آخر بين ٱلٱسم وٱلحرف قوي ٱلرفع ، نحو أأنتَ عبدُ ٱللهِ تضربُه ؟ لبعد ٱلحرف ٱلطالب للفعل ، ويرجح على ٱلنصب كما كان قبل ٱلٱستفهام ، وكان ٱلٱسم ٱلذي يلي ٱلحرف أيضًا على ٱلٱبتداء للبعد بٱلثاني . فإن كان ٱلٱسم مما لا يَفصل عندهم كٱلظرف لم يرتفع طلبًا للفعل [1] ، نحو : أَكُلَّ يومٍ زيدٌ تضربُه ؟ فإنه إذا لم يؤثر مع ٱلفصل بين (ما) ومعمولها في جواز : ما ٱليومَ زيدٌ ذاهبًا ، ولم يمنعها عن ٱلعمل ـ فألاَّ يمنعها عن طلب ٱلفعل أولى ، وهٰذا رأي س .

وأما ٱلأخفش فيفرق بين أن يكون ٱلٱسم ٱلفاصل له في ٱلفعل ضمير أو لا يكون ، فإن كان له فيه ضمير بقي على ما كان من طلب ٱلفعل ، وٱلٱسمان معًا مبنيان على ٱلفعل بحسب ما يطلبهما ٱلفعل ، نحو : أأنتَ عبدَ ٱللهِ ضربتَه ؟ فٱلأول له في ٱلفعل ٱلتاء ، فيكون على ٱلفعل ، فيكون ٱلثاني كذٰلك . وكذٰلك أعبدُ ٱللهِ أخوه يضربُه ؟ وعند ٱلأخفش [2] / ٱلوجه ٱلنصب في ٱلثاني . وإن كان ٱلٱسم [٣: ٨٧/أ] ليس له في ٱلفعل ذكر وافق [3] س [4] على ٱلٱبتداء ، ويرجحه على ٱلنصب ، نحو:

---

(١) ك ، ن : طلب ٱلفعل .

(٢) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٨ .

(٣) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٨ ـ ١٧٩ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٠٥ وشرح للسيرافي ٣ : ١٧٨ .

أزيدٌ أخوه تَضربُه ؟ لأنَّ ٱلأول لا فعل له ، فحينئذ لا يكون للحرف به طلب ، فيتعين ٱلٱبتداء .

قال شيخنا ـ يعني أبا ٱلعُلا إدريس ـ : ويترجح ما ذهب إليه س ؛ فإنَّ ٱلمضمر ٱلذي لـ(أنت) في ٱلفعل الظاهر ٱلمتأخر ليس طلبه له ضروريًّا ، بل قد يستغنى عنه ، بخلاف طلب ٱلضمير ٱلآخر ٱلذي لـ(عبد ٱلله) ، وإذا لم يكن ما يطلب (أنت) طلبًا لازمًا فهو في حكم ٱلأجنبي ، فرفعه ٱبتداءً أولى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أعبدَ ٱلله ضربتَه ، و لم تذكر (أنت) ـ لصحَّ ٱلكلام ؛ لأنَّ ٱلتاء ليست طالبة لٱسم تعود عليه ، وترتبط به ، كٱلهاء [1] ، فلا عبرة بها [2] ، فطلبه في ٱلمعنى كطلب فعل ٱلسبب للٱسم ٱلأول في قولك : أعبدُ ٱلله أخوه يضربه [3] ؟ فكما لا يراعى هنا فعل ٱلسبب ٱتفاقًا فكذٰلك هناك ، ولا فرق ، ولذٰلك سوَّى بينهما س . وأمَّا ٱلفصل بحروف ٱلعطف فلا يمنع ، نحو : أوَزيدًا ضربتَه ، ونحوه .

وقوله **وكذا ٱبتداءُ ٱلمتلوِّ بلم أو لن أو لا ، خلافًا لٱبن ٱلسِّيْد** مثال ذٰلك : زيدٌ لم أضربْه ، وبشرٌ لن أُكرمَه ، وزيدٌ لا أَضربُه ، فذكر ٱلمصنف أنَّ ٱلٱختيار هنا ٱلرفع على ٱلٱبتداء .

وقال ٱبن ٱلسِّيْد [4] : « ٱلجحد ينقسم ثلاثة أقسام :

قسم لا يجوز فيه إلا ٱلرفع : وهو أن يكون ٱلنفي بِـ(ما) ، ويتقدم ٱلٱسم قبلها ، كقولك : زيدٌ ما ضربتُه .

وقسم يختار فيه ٱلنصب : وهو أن يكون فيه ٱلنفي بِـ(لا) أو بِـ(لم) أو

---

(١) ك ، ح : كٱلفاء .

(٢) ن : فلا عبرة بما يطلبه ٱلمعنى كطلب فعل ٱلسببي للٱسم ٱلأول .

(٣) ن : أعبد ٱلله يضربه أخوه .

(٤) إصلاح ٱلخلل ص ١٣٢ ـ ١٣٣ .

بِـ(لن) ، أو يتأخر ٱلٱسم بعد (ما) ، كقولك : زيدًا لا أضربُه ، وزيدًا لم أضربْه ، وزيدًا لن أضربَه ، وما زيدًا ضربتُه .

وقسم في جواز ٱلنصب فيه خلاف : وهو كقولك : أزيدًا لست مثلَه » ٱنتهى كلامه .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح [1] : « ليس بصحيح » ، يعني ما زعمه ٱبن ٱلسِّيْد من رجحان ٱلنصب على ٱلرفع . قال : « لأنَّ تقدم ٱلٱسم على فعل منفي بغير (ما) كتقدمه على فعل مثبت ، فإنهما متقابلان كتقابل ٱلأمر وٱلنهي ، فكما يستوي ٱلمتقدم على فعلي ٱلأمر وٱلنهي كذٰلك يستوي ٱلمتقدم على فعلي ٱلإثبات وٱلنفي بغير (ما) ، فلو كان ٱلنفيّ بِـ(ما) لم يجز ٱلنصب لأنَّها من بين حروف ٱلنفي مخصوصة بٱلتصدير » ٱنتهى .

وفي ٱلإفصاح : « أمَّا حروف ٱلنفي في قولك : ما زيدًا ضربتُه ، ولا عَمرًا أكرمتُه ـ ففيه خلاف : أكثر ٱلنحويين على أنَّها من هٰذا ٱلقسم ـ يعني من قسم ما يختار فيه ٱلنصب كهمزة ٱلٱستفهام ـ إلا أنَّ النصب فيها ـ وإن كان أقيس من ٱلرفع ـ فهو دون ٱلنصب بعد أدوات ٱلٱستفهام .

وقيل : هو من ٱلذي يختار فيه ٱلرفع ، إلا أنَّ ٱلنصب أقوى منه في ذٰلك ٱلباب » .

ص : وإنْ عُدِم ٱلمانعُ وٱلموجبُ وٱلمُسَوِّي رَجَحَ ٱلٱبتداء ، خلافًا للكسائيِّ في ترجيحِ نصبِ تالي / ما هو فاعلٌ في ٱلمعنى ، نحو : أنا زيدٌ ضربتُه ، وأنتَ عمرٌو كَلَّمتُه . [٣: ٨٧/ب]

ومُلابسةُ ٱلضميرِ بنعتٍ أو معطوفٍ بٱلواو غيرِ مُعادٍ معه ٱلعاملُ كمُلابَستِه بِدُونِهما ، وكذا ٱلمُلابَسةُ بٱلعطف في غير ذا ٱلباب .

---

(١) ٢ : ١٤٥ . ويليه فيه قوله ٱلتالي .

ولا يَمتنعُ نَصبُ ٱلمشتغَلِ عنه بِمَجرورٍ حَقَّقَ فاعلِيَّةَ ما عُلِّقَ به ، خلافًا لٱبن كَيْسانَ .

ش : يرجح ٱلٱبتداء عند فقد ما ذكر، نحو : زيدٌ رأيتُه، وإنِّي [1] زيدٌ لَقيتُه ، وعمرٌو مهجور [2] وزيدٌ أحببتُه، وكنتُ زيدٌ لَقيتُه ، وحَسِبتُني عبدُ ٱللهِ مررتُ به ، وما أشبه ذٰلك .

فلو تقدم على ٱلمشتغَل عنه ٱسم هو وفاعل ٱلمشغول دالاًّن [3] على شيء واحد فذكر ٱلمصنف عن ٱلكسائي أنه يُرجح ٱلنصب ؛ لأنَّ تقديمه ـ وهو ٱلفاعل في ٱلمعنى ـ منبه على مزيد ٱلعناية بٱلحديث عنه ، فكأنَّ ٱلمسند إليه متقدم . ولا يرجح بذٰلك عند غيره [4] ؛ لأنَّ ذٰلك ٱلٱسم لا يدلُّ على فعل ، ولا يقتضيه ، فوجوده وعدمه سيَّانِ .

ونقل ٱبن أصبغ أنَّ ٱلنحاة ٱختلفوا في جواز رفع « زيد » في نحو : إنِّي زيدٌ لَقيتُه . وكأنَّ هٰذا ٱلنقل غلط ، أو لعله « ٱختلفوا في ٱختيار رفع [5] زيد » ، فتصحَّف « ٱختيار » بـ« جواز » .

وقوله **ومُلابَسةُ ٱلضمير بنعتٍ أو معطوفٍ بٱلواو** تقدم تفسير ملابس ٱلضمير [6] ، وأنَّ ٱلملابسة تكون بٱلإضافة إلى ٱلضمير ، أو بٱشتمال صفته ، أو صلته عليه ، أو عطفه عطف بيان ، أو نسق بٱلواو ، أو إضافة إلى شيء من هٰذه ٱلخمسة .

---

(١) ح : وأنا .

(٢) ح : هجوته .

(٣) في ٱلمخطوطات : دالين . صوابه في شرح ٱلمصنف .

(٤) ك : عنده .

(٥) رفع : ليس في ك .

(٦) تقدم ذٰلك في ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

وقوله **غيرِ مُعادٍ معه ٱلعامل** ٱحتراز من أن يعاد معه ٱلعامل [1] ، لو قلت «زيدًا رأيت عمرًا ورأيت أخاه» لم يجز ، وكذٰلك لو عطفت بغير ٱلواو ، نحو : هندًا [2] رأيت عمرًا ثم أخاها ، أو أخاها .

وقوله **وكذا ٱلمُلابَسةُ بٱلعطف في غير ذا ٱلباب** أي: في غير باب ٱلٱشتغال ، وهو باب ٱلصفة وٱلحال وٱلخبر ، نحو : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه ، وجاء زيدٌ ضاحكًا عمرٌو وأخوه ، وزيدٌ قائمٌ عمرٌو وأخوه ، فلو عطفت بغير واو أو كررت ٱلعامل لم يجز .

وقوله **ولا يَمتنعُ نَصبُ ٱلمشتغَلِ عنه بمجرور** إلى آخره [3] مثاله : زيدٌ ظفرتُ به، إذا كان ٱلمعنى أنَّ زيدًا سبب ٱلظفر، فتكون ٱلباء على هٰذا باء ٱلسبب ، ويكون ٱلمظفور به غير زيد، فيجوز على مذهب غير ٱبن كيسان نصب « زيد » . ومنع ذٰلك ٱبن كيسان لكون ٱلمجرور فاعلاً في ٱلمعنى ، هٰكذا قال ٱلمصنف [4] .

وهٰذا فرع من أصل كبير ، ٱختلف ٱلنحويون فيه ، وهو أنَّ ٱلسببِي أو ٱلضمير إذا ٱنتصب من وجه غير ٱلوجه ٱلذي ينتصب منه ٱلٱسم ٱلسابق هل تجوز ٱلمسألة في باب ٱلٱشتغال أم شرطه أن ينتصبا من جهة واحدة ، وهي جهة ٱلمفعول به ، إمَّا أن يصل إليه ٱلفعل بنفسه أو بواسطة حرف ٱلجر . وهٰذا ٱلفرع ٱلذي نقل ٱلمصنف فيه مذهب ٱبن كيسان هو من هٰذا ٱلأصل ؛ إذ قولك « ظفرت به » ٱلباء للسبب ، فهو مفعول من أجله ، و« زيدًا » / ٱنتصب على أنه مفعول به ، [٣: ٨٨/أ] فقد ٱختلفت [5] جهة ٱلٱنتصاب ، فٱختلف في نصب زيد . ولو جعلت ٱلباء

---

(١) ٱلعامل : ليس في ك .

(٢) ك ، ن : زيدًا .

(٣) إلى آخره : ليس في ك .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٤٦ .

(٥) فقد ٱختلفت ... بظفرت على أنه مفعول : ليس في ك. فٱختلف ... ٱلذي : ليس في ح.

للتعدية ٱنتصب[1] « به » على أنه مفعول به ، فلو كان « به » هو ٱلذي تعلق بظفرت[2] على أنه مفعول لم يختلف في نصب « زيد » ؛ إذ يكون قد ٱتحدت جهة ٱلٱنتصاب [3] ، وهي ٱلمفعولية .

ونرجع إلى ذكر ٱلخلاف في هٰذا ٱلأصل، فنقول : ذهب أبو علي ٱلفارسي ، وأبو زيد ٱلسهيلي ، وٱلأستاذ أبو علي في أحد قوليه ـ إلى أنَّ ٱلمشغول عنه لا يُنصب إلا بفعل يفسره ٱلعامل في ضميره أو في سببيِّه[4] على حسب ٱنتصابه ، إن نُصب على ٱلظرفية نصبه عليها ، أو على ٱلمفعول به فكذٰلك . فعلى هٰذا لا ينتصب ٱلمشغول عنه نصب ٱلمفعول وضميرُه أو سببيُّه مفعولٌ له ، ولا ظرف ، ولا مفعول معه ، ولا خبر ، ولا مصدر ، فلو قلت : زيدًا قمت إجلالاً له ، أو زيدٌ جلست مجلسَه ، أو زيدٌ قمت وأخاه ، أو زيدٌ كنت غلامَه ، أو زيدٌ قمت قيامَه ـ لم يجز في « زيد » إلا ٱلرفع فقط .

قال ٱلسهيلي : لو قلت : زيدٌ جلست عنده ، أو حوله ـ لم يجز ٱلنصب في (زيد) لأنَّ ضميره ليس بمفعول ولا في معناه ، ولا (عند) و(حول) مما[5] يحذف ويقام ٱلمضاف إليه مقامه ، ومن ثَمَّ قال أبو علي : أزيد[6] بكيت عليه : إن جعلت (على) حرفًا نصبت (زيدًا) ؛ لأنَّ ضميره مفعول في ٱلمعنى ، وإن جعلت (على) ٱسمًا لم يجز ٱلنصب ٱلبتة ؛ لأنَّ ٱلفعل وقع على ٱلظرف ٱلمضاف إلى ضمير (زيد) ، وهو ضمير ، لا يصير مفعولاً أبدًا إذا كانت (على) ظرفًا ، وقس على هٰذا جميع ٱلظروف كفوق وتحت .

---

(١) في ٱلأصل : وٱنتصب .
(٢) زيد هنا في ن : مفعول .
(٣) ك ، ح : ٱلٱقتضاء .
(٤) ك ، ن : في سببه .
(٥) ن : ولا عند دخول ما .
(٦) أزيد : ليس في ك .

قال ٱلسهيلي : « وهٰذه تفرقة صحيحة، تركب عليها مسألة س حيث قال : آلخِوانَ أُكِلَ ٱللحمُ عليه[1] ، بنصب آلخوان لأنَّ ٱلفعل ٱلظاهر قد تعدى إلى ضمير آلخوان بحرف آلجر ، وهٰذا آعتماد من س على أنَّ (على) في هٰذه ٱلمسألة حرف جر ، ولو جعلناه آسمًا ك(فوق) لم يجز نصب آلخِوان » آنتهى .

وذهب س وٱلأخفش وٱلأستاذ أبو علي في آخر قوليه إلى أنه يجوز نصبه وإن كان ٱلضمير أو ٱلسببي ينتصب من غير ٱلوجه ٱلذي ينتصب ٱلمشغول عنه ، قال س : أعبدَ ٱللهِ كنتَ مثلَه[2]، أي : أَأَشْبَهْتَ عبدَ ٱللهِ ، وأزيدًا لستَ مثلَه[3]، أي: أبايَنْتَ. ومثل ذٰلك : كنتُ أخاك وزيدًا كنتُ له أخًا[4]، فآنتصاب (زيد) على جهة ٱلمفعول به ، وآنتصاب ٱلسببي من جهة أنه خبر .

وهٰذا ٱلمذهب هو ٱلصحيح، ويَعضده نقل ٱلأخفش عن ٱلعرب أنهم يقولون: أزيدًا جلستَ عنده ؟ ذكره في « ٱلأوسط » من تأليفه ، فنصب « زيد » على إضمار فعل ، تقديره : ألابَسْتَ زيدًا جلستَ عنده ، وٱلسببي هنا آنتصب آنتصاب ٱلظرف . وبهٰذه ٱلمسألة ونحوها يبطل قول ٱلمصنف في أول هٰذا ٱلباب[5] « بجائز ٱلعمل فيما قبله » ، فإنَّ « جلست » من قولك « زيدًا جلست عنده » لا يمكن أن يعمل في « زيد » .

[٣: ٨٨/ب] **ص : وإنْ/ رَفع ٱلمشغولُ شاغلَه لفظًا أو تقديرًا فحُكمُه في تفسير رافع ٱلآسم ٱلسابق حُكمُه في تفسير ناصبه ، ولا يجوز في نحو « زيدٌ ذُهب به » ٱلآشتغالُ بِمصدرٍ منويٍّ ونصبُ صاحب ٱلضمير، خلافًا للسيرافيِّ وآبن ٱلسراج.**

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٠٣ .
(٢) ٱلكتاب ١ : ١٠٢ .
(٣) ٱلكتاب ١ : ١٠٢ .
(٤) ٱلكتاب ١ : ٨٩ .
(٥) آنظر ص ٢٩٢ .

وقد يفسِّر عاملُ ٱلٱسم ٱلمشغولِ عنه ٱلعاملُ ٱلظاهرُ عاملاً [1] فيما قبلَه إنْ كان مِن سببيه ، وكان ٱلمشغول مسندًا إلى غير ضميريهما ، فإنْ أُسند إلى أحدهما فصاحبُه مرفوع بِمفسر ٱلمشغول ، وصاحبُ ٱلآخَر منصوبٌ به .

ش : ٱلمسألة ٱلأولى : إذا كان ٱلرفع في ٱلٱسم على ٱلٱبتداء أو على إضمار فعل - وينقسم ذٰلك ٱنقسام ٱلمنصوب - فينقسم [2] إلى حمل على ٱلٱبتداء فقط ، وإلى حمل على ٱلفعل فقط ، وإلى راجح ٱلرفع على ٱلٱبتداء فقط ، وإلى راجح ٱلحمل على إضمار فعل ، وإلى مساوٍ . فمثال ٱلحمل على ٱلٱبتداء فقط : زيدٌ قام ، فهٰذا لا يجوز فيه إلا ٱلرفع على ٱلٱبتداء ، ولا يجوز فيه ٱلحمل على ٱلفعل ، خلافًا لٱبن ٱلعَريف [3] ، وقد تقدم ذكر مذهبه .

وقال ٱلمصنف [4] : « وقد قسم ٱلرفع - يعني على إضمار فعل - إلى واجب وراجح ومرجوح ومساوٍ . مثال ٱلمرجوح رفعه - يعني على إضمار فعل - في نحو : زيدٌ قام » ٱنتهى . وهٰذا لا يقال فيه مرجوح ، بل هو شيء لا يجوز ٱلبتة [5] ، بل يجب فيه ٱلرفع على ٱلٱبتداء ، إلا أن يكون ٱلمصنف ذهب إلى ما ذهب إليه ٱبن ٱلعريف .

ومثال ٱلحمل على إضمار ٱلفعل فقط قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[6] ، وهلاَّ زيدٌ قام ، و﴿ إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[7] ، و«لو غيرُك قالها

---

(١) زيد هنا في ك : فيها .

(٢) زيد هنا في ك ، ح : ذٰلك .

(٣) شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٩٢١ [رسالة] .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٤٦ .

(٥) ن : بل هو ٱلشيء لا يجوز فيه ٱلبتة .

(٦) سورة ٱلتوبة : ٦ .

(٧) سورة ٱلٱنشقاق : ١ .

يا أبا عبيدة»[1]، فهٰذا لا يجوز فيه إلا ٱلحمل على إضمار فعل ، ولا يجوز بعد أدوات ٱلشرط ٱلرفع على ٱلٱبتداء عند ٱلبصريين، وأجازه ٱلأخفش وٱلكوفيون[2]. وكذٰلك ما بعد « إذا » لا يجوز ٱلٱبتداء به عند ٱلبصريين ، ويجوز عند بعض ٱلكوفيين وٱلأخفش ٱلرفع فيه على ٱلٱبتداء .

ومثال راجح ٱلرفع على ٱلٱبتداء على ٱلحمل على إضمار فعل قولك : خرجت فإذا زيدٌ قد ضربَ عَمرًا ، على ما تقدم من نقل ٱلأخفش[3] في « إذا » ٱلفجائية عن ٱلعرب .

ومثال راجح ٱلحمل على إضمار فعل[4] : أزيدٌ قام ؟ حيثُ زيدٌ يقومُ قُمْ ، أنتَ قُمْ ، زيدٌ لِيَقُمْ ، ما زيدٌ قامَ .

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح[5] : « ذكر ٱلسيرافي[6] في نحو (أزيدٌ قام) أنَّ ٱلفاعلية راجحة عند ٱلأخفش على ٱلٱبتداء ، مرجوحة عند ٱلجرمي ، وفي قول س ٱحتمال . كذا زعم ٱلسيرافي . وليس كما زعم ، بل صرح برجحان ٱلفاعلية ، فإنه قال[7] : (وتقول : أعبدُ ٱللهِ ضَربَ أخوه زيدًا ، لا يكون إلا ٱلرفع ؛ لأنَّ

---

(١) هٰذا قول عمر بن ٱلخطاب لأبي عبيدة بن ٱلجراح - رضي ٱلله عنهما - وكان عمر خرج إلى ٱلشام، وقبل أن يصل إليها بلغه أن فيها طاعونًا، فعزم على ٱلعودة بمن معه إلى ٱلمدينة ، فقال له أبو عبيدة : « أفرارًا من قدر ٱلله » ؟ فقال عمر : « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم ، نفرُّ من قدر ٱلله إلى قدر ٱلله » . أخرجه ٱلبخاري في صحيحه : كتاب ٱلطب : باب ما يذكر في ٱلطاعون ٧ : ٢١ ، ومسلم في صحيحه ص ١٧٤٠ .

(٢) ٱلإنصاف ص ٦١٥ - ٦٢٠ [٨٥] ومعاني ٱلقرآن للأخفش ص ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٣٢٧ .

(٣) تقدم ذٰلك في ص ٣٠٦ .

(٤) فعل : ليس في ك .

(٥) ٢ : ١٤٦ - ١٤٧ .

(٦) شرح كتاب سيبويه ٣ : ١٧٦ .

(٧) ٱلكتاب ١ : ١٠٢ - ١٠٣ .

ٱلذي من سبب (عبد ٱلله) فاعل ، وٱلذي ليس من سببه مفعول [1] ، فيرفع إذا ٱرتفع ٱلذي من سببه كما ينصب إذا ٱنتصب ، ويكون ٱلمضمر ما يرفع ، كما أضمرت في ٱلأول ما / ينصب ، فإنما جُعل هٰذا ٱلمضمر بيانَ ما هو قبله) . هٰذا [٣: ٨٩/أ] نصه ، فبانَ به خلاف ما زعم ٱلسيرافي » ٱنتهى .

فإن قلت : كيف أجاز س [2] في قوله [3] :

أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أنتَ فٱنْظُرْ لأَيِّ ذاكَ تَصيرُ

أنْ يكون « أنتَ » فاعلاً يفسره « ٱنظرْ » ، ولا يُفَسِّر إلا ما يعمل ، وما بعد ٱلفاء لا يعمل فيما قبلها ؟

فٱلجواب : أنه إذا كان ما قبل ٱلفاء مقدَّمًا لإصلاح ٱللفظ جاز إعمال ما بعد ٱلفاء ؛ لأنَّ ٱلنِّيَّة به أن يكون مؤخرًا ، ثم قُدِّم لإصلاح ٱللفظ ، فٱلأصل : تَنَبَّهْ فٱنظرْ ٱنظر ، قبل ٱلٱشتغال ، ثم أضمر « ٱنظرْ » كما تضمر « ضربت » في : زيدًا ضربته ، فٱنفصل ٱلضمير لأنه حذف عامله [4] ، فصار : تَنَبَّهْ فأنتَ ٱنظرْ ، ثم حذف « تَنَبَّهْ » ، فصار ٱلفاء صدرًا ، فقدم ما بعدها عليها ، فصار : أنتْ فٱنظرْ ، وهٰذا سبيل ما جاء من نحو هٰذا في ٱلٱشتغال، نحو : زيدًا فٱمْرُرْ به، وزيدًا فٱضْرِبْه .

ومثال ٱلمساوي : زيدٌ قامَ وعمرٌو قعدَ ، فإنْ راعيتَ ٱلكبرى رفعتَ عمرًا على ٱلٱبتداء ، وإنْ راعيتَ ٱلصغرى رفعتَه على ٱلفاعلية .

وقوله **ولا يجوز في نحو أزيدٌ ذُهب به** إلى آخر ٱلمسألة : نحو هٰذه ٱلمسألة : أعمرٌو ٱنْطُلِقَ به . ذهب ٱلمبرد وٱبن ٱلسراج [5] وٱلسيرافي [6] إلى أنه يجوز في

---

(١) مفعول ، فيرفع إذا ٱرتفع ٱلذي من سببه : ليس في ك .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٤٠ ـ ١٤١ .

(٣) تقدم في ٤ : ١٠٦ .

(٤) ك : فٱلفصل ٱلضمير لأنه حذف تامله .

(٥) شرح ٱلكافية ١ : ٥٦٠ [تحقيق ٱلدكتور حسن ٱلحفظي] .

(٦) شرح ٱلكتاب ٣ : ١٧٢ .

ٱلٱسم ٱلمشتغَل عنه ٱلنصب ، على أن يكون « به » في موضع نصب ، لا في موضع رفع ، ويكون ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعله ضمير ٱلمصدر ٱلذي تضمنه ٱلفعل ، كأنه قيل : ذُهِبَ هو ـ أيْ : ذَهابٌ ـ بزيدٍ .

قال ٱلمصنف [١] : « وهو رأي ضعيف لأنه مبني على ٱلإسناد إلى ٱلمصدر ٱلذي تضمنه ٱلفعل ، ولا يتضمن ٱلفعل إلا مصدرًا غير مختص ، وٱلإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد ، فكيف إذا لم يكن منطوقًا به » ٱنتهى كلامه .

وقوله فيه «ولا يتضمن ٱلفعل إلا مصدرًا غير مختص» مسلَّم ، لكنه إذا أسند إليه إنما يفيد معرفًا بأل ، حتى إذا أضمر ، فجعل ٱلمظهر مكانه ، إنما يكون ٱلمظهر معرفًا بأل ، فلما أسند إلى ذُهِبَ أو إلى ٱنطُلِقَ قُدِّرَ ذٰلك ٱلمضمر ٱلعائد على ٱلمصدر معرفًا بأل ؛ ألا ترى أنَّ س [٢] في مثل « ضَربتُ زيدًا شديدًا » لا يعرب «شديدًا» نعتًا لمصدر محذوف كما يقوله غيره ، بل يعربه حالاً من ٱلمصدر ٱلمقدر ، ٱلتقدير : ضربته ـ أي : ٱلضرب ـ في حال كونه شديدًا . وألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ٱعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [٣] ، لو صرح هنا بٱلمظهر لكان: ٱلعدلُ أقربُ للتقوى. وكذٰلك: «مَنْ كَذَبَ كانَ شَرًّا له» [٤] ، ٱلتقدير: كان هو، أي : ٱلكذب. فإذا كان ٱلمصدر ٱلدال عليه ٱلفعل إذا أُسند إليه لم يكن إلا مضمرًا أو مظهرًا بأل فلا يكون ٱلإسناد إذ ذاك إلى/ غير مختص . و«أزيدٌ ذُهب به» من أمثلة س [٥] ، فيرتفع «زيد» لأنَّ ٱلمجرور في موضع رفع ، ٱلتقدير : أَذَهَبَ [٦] زيدٌ ذُهِبَ به . [٣: ٨٩/ب]

وما أجازه ٱلمبرد ومن ذُكر معه من ٱلنصب قال فيه ٱلأستاذ أبو علي : « إنه

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٤٧ .
(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٢٨ وٱلنكت ص ٣٢١ .
(٣) سورة ٱلمائدة : ٨ .
(٤) تقدم في ٢ : ٢٥٤ .
(٥) ٱلكتاب ١ : ١٠٤ .
(٦) ح : أأذهب . وفي هامش ن ما نصه عن نسخة : « ٱلتقدير أذهب زيدًا ذهب به » .

قد يكون ، إلا أنَّ سيبويه لم يفرض ٱلمسألة إلا على أن يكون ٱلمجرورُ ٱلمرفوعَ لا ٱلمصدرُ ٱلمقدَّر » .

وقال بعض أصحابنا : لا يجوز إلا ما قال س ؛ لأنَّ ٱلمصدر ٱلذي يُقام لا يكون إلا ٱلمبيِّن لا ٱلمؤكِّد ؛ لأنه لا فائدة في إقامة ٱلمؤكِّد ، ولا يقال : إنه قد يُخصَّص بٱلمجرور ٱلذي هو « به » [1] من حيث إنه موقع به ؛ لأنه إذ ذاك يكون من صلته ، ولا يحذف ٱلموصول وتبقى صلته ، فصح قول س ، وبَطَلَ قول غيره .

وقوله **وقد يفسِّر** إلى قوله **ضميريهما** مثال ذٰلك : زيدٌ أخوه تَضربُه ، أو يضربه عمرٌو ، فزيدٌ : مبتدأ ، وأخوه : مبتدأ ثانٍ ، وتضربه : خبر عن أخوه ، وٱلجملة في موضع خبر ٱلأول . ويجوز نصب ٱلمبتدأ ٱلثاني بلا خلاف على ٱلٱشتغال ، فتقول : زيدٌ أخاه تَضربُه ، تقديره : زيدٌ تَضربُ أخاه تَضربُه [2] .

وفي نصب « زيد » - وهو ٱلذي كان مبتدأ أول - خلاف: فذهب س [3] وٱلأخفش [4] إلى جواز ٱلنصب، فتقول: زيدًا أخاه تَضربُه.

وذهب قوم من ٱلقدماء إلى أنه لا يجوز في « زيد » إلا ٱلرفع ، ولا يجوز ٱلنصب . نقل هٰذا ٱلقولَ عنهم ٱلأخفش . ومنعوا ٱلنصب في « زيد » لأنَّ ٱلمضمر عندهم لا يفسِّر ٱلمضمر .

وردَّ عليهم بأن يقال : أليس ٱلمضمر ٱلذي وقع على ٱلأخ قد عُرف إذ فسَّره ٱلظاهر ، وٱستبان حتى صار كأنه ملفوظ به ، فكيف لا يفسِّر ، ويكون هٰذا ٱلمظهَر تفسيرًا لهما جميعًا .

---

(١) به : ليس في ك .

(٢) ك ، ن : وقد تضرب أخاه . ح : وقد تضرب أخاه تضربه .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٠٥ .

(٤) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٨ - ١٧٩ .

قال ٱبن خروف: «وهٰذا ٱلرد قيل: هو للأخفش. وهو بعبارة س أشبه» .

وقال ٱبن تقي : « يحتمل هٰذا في ٱلقياس وجهين : أحدهما : أن ينتصب ٱلأخ بفعل يدل عليه ٱلظاهر ، ويكون هٰذا ٱلمضمر دالاً على ما ينصب ٱلأول ، فيكون ٱلظاهر قد دلَّ على ما هو من لفظه ومعناه ، وهو ٱلضَّرْب ، ويكون ٱلمضمر دالاً على ما هو من معناه ، وٱلدلالة على ما ليس من ٱللفظ أضعف ، وٱلمضمر أضعف من ٱلظاهر ، فتَضعُف ٱلدلالة على ذٰلك ، لكنَّ هٰذا أحسن من أن يكون ٱلظاهر يدلُّ عليهما جميعًا في حالة واحدة ، وقد يتجه هٰذا ، فيكون قد دلَّ على ما هو من لفظه ومعناه ، وعلى ما هو من معناه ، قياسًا على دلالته عليهما في مسألتين ، نحو : زيدًا مررتُ به ، وزيدًا ضربتُه ، فكما دلَّ عليهما في مسألتين فكذٰلك يجوز أن يدلَّ عليهما في مسألة واحدة ؛ لأنهما لا يتناقضان . ومثل دلالة ٱلشيء على معنيين مختلفين لجواز ٱجتماعهما في ٱلموضع ٱلواحد قوله تعالى ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْآنِ﴾ [1] ، فهٰذا يدلُّ على ٱلإخبار ٱبتداءً عن لعنها ، ويدلُّ أيضًا / على معهودة مفروغ من لعنها ؛ لأنه لم يجئ في ٱلقرآن ذكر لعنها في غير هٰذا ٱلموضع » ٱنتهى . [٣: ٩٠/أ]

وقال س [2] : « ومن قال أزيدًا أخاه تَضربُه فإنَّما نَصب زيدًا لأنَّ ألفَ ٱلٱستفهام وقعت عليه ، وٱلذي مِن سببه منصوبٌ » ، أي : إنَّ سببه منصوب بفعل مضمر ، وذٰلك ٱلمضمر يفسِّر ٱلذي وقع على ٱلأول بعد ٱلهمزة .

وهٰذه ٱلمسألة ليس نصب زيدٍ فيها سماعًا عن ٱلعرب ، وإنما هي مسألة قياسية ، وٱلقياس يقتضي منع ٱلنصب في « زيد » ؛ لأنه إن نصب لزم أحد ٱلأمرين ، وكلاهما ممتنع :

---

(١) سورة ٱلإسراء : ٦٠ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٠٥ .

أحدهما : أن يكون « ضربته » قد فَسَّر فعلين ، أحدهما ناصب للسَّبَبِيِّ ، وهو ٱلأخ ، وٱلآخر ناصب لزيد ، ولا يجوز ذٰلك ؛ لأنه ـ كما تقرر ـ لا يفسِّر إلا ما يعمل ، فلو لم يشتغل « ضربت » بضمير ٱلأخ لنَصب ٱلأخ ، وإذا نَصب ٱلأخ لم يكن لينصب زيدًا ؛ لأنه لا يتعدى إليه ، بل يجب أن يقول : زيدٌ أخاه ضربت .

وٱلأمر ٱلثاني: أن يكون « ضربته » مفسِّرًا للفعل ٱلمحذوف ٱلعامل في ٱلأخ ، ويكون هٰذا ٱلفعل ٱلمحذوف قد فسَّر ٱلفعل ٱلناصب لزيد ، وٱلمحذوف لا يفسِّر ٱلمحذوف ؛ لأنه إنما حُذف لدلالة [1] ٱلمثبت عليه ، ولا يُحذف لدلالة محذوف ؛ لأنَّ ٱلمحذوف عدم ، وٱلعدم لا دلالة له .

وقوله **إلى غير ضميريهما** لأنَّ « تَضربُه » ٱلفاعل هو ٱلمخاطب ، وليس ضميرَ زيد ، ولا ضمير أخيه .

وقوله **فإنْ أُسند إلى أحدهما** ـ أي : إنْ أُسند ٱلفعل إلى ضميرِ زيد أو إلى ضميرِ أخيه ـ **فصاحبُه** ـ أي : فصاحبُ ٱلضمير ـ **مرفوعٌ بمفسِّرِ ٱلمشغول ، وصاحبُ ٱلآخر مشغول به** مثاله : أزيدٌ أخوه يَضربُه ؟ إنْ جَعلتَ ٱلفاعل في «يضرب» عائدًا على زيد ، وٱلهاء للأخ ـ رَفعتَ زيدًا ، ونَصبتَ أخاه ، فٱلمرفوع للمرفوع ، وٱلمنصوب للمنصوب ، فقلت : أزيدٌ أخاه يَضربُه ؟ ٱلتقدير : أيضربُ زيدٌ أخاه يضربُه ؟ وإنْ جَعلتَ ٱلفاعل في « يضرب » عائدًا على ٱلأخ ، وٱلهاء لزيد ـ رَفعتَ ٱلأخ ، ونَصبتَ زيدًا ، فقلت : أزيدًا أخوه يَضربُه ؟ ٱلتقدير : أيضربُ زيدًا أخوه يَضربُه ؟ فٱلفعل ٱلمقدَّر في ٱلصورة ٱلأولى رافع لزيد وناصب لأخيه ، وفي هٰذه ٱلصورة ناصب لزيد رافع لأخيه .

* * *

---

(١) لدلالة ٱلمثبت عليه ولا يحذف : ليس في ك .

ٱلأولى : ٱلنصب يتفاوت في هٰذا ٱلباب، فـ« زيدًا ضربتُه » أقوى من « زيدًا ضربتُ أخاه » . و« زيدًا ضربتُ أخاه » أحسن من « زيدًا مررتُ به » . و« زيدًا مررتُ به » أحسن من « زيدًا مررتُ بأخيه » . وسبب هٰذا ٱلتفاوت أنَّ ٱلتفسير فيما عمل ٱلعامل في ضميره بنفسه يكون بٱللفظ وٱلمعنى من غير أن يدخل ٱلكلام مجاز ، وفيما عمل في سببه بنفسه يكون بٱللفظ على ٱلمجاز ، فتقدر : ضربتُ زيدًا ضربتُ أخاه ، فتجعل ضربَك أخاه زيدٍ ضربًا له مجازًا ، وإنْ / شئت قدَّرت : أَهَنتُ زيدًا ضربتُ أخاه . وفي « زيدًا مررتُ به » يكون ٱلتفسير من ٱلمعنى، إلا أنَّ ٱلفرق بينه وبين « زيدًا ضربتُ أخاه [1] » أنَّ هٰذا فسَّر ناصب ناصبًا، وهناك فسَّر متعدٍّ بحرفِ جر ناصبًا ، وٱلتقدير : لقيتُ زيدًا مررتُ به . وتُقدِّر في «زيدًا مررتُ بأخيه»: لابستُ زيدًا مررتُ بأخيه[2] ، إلا أنَّ دلالة «مررتُ» على «لقيتُ» أقوى من دلالتها على ٱلملابسة ؛ لأنَّ ٱللقاء هو ٱلمرور ، وليس بٱلملابسة . [٣: ٩٠/ب]

وزعم ٱبن كيسان أنَّ ٱلنصب في «زيدًا مررتُ به» أحسن منه في «زيدًا ضربتُ أخاه». قالوا: و لم يحتجَّ بشيء. ويمكن أن يُحتجَّ لٱبن كيسان بأنه في مسألة «زيدًا مررتُ به» ٱتحد متعلَّق ٱلفعلين ٱللذين هما «مررتُ» و«لقيتُ» ؛ لأنَّ ٱلضمير هو ٱلظاهر، غاية ما في هٰذا أنه فسِّر من ٱلمعنى، وكلاهما لمتعلَّق واحد في ٱلمعنى، وفي مسألة «زيدًا ضربتُ أخاه» صار فيه تجوُّز في ٱللفظ وفي ٱلمعنى؛ لأنَّ ٱلضرب حقيقة لم يحلَّ إلا بأخي زيد، وفسَّر «ضربتُ» فعلاً ينصب زيدًا، وسواء أكان «ضربتُ» أم « أهنتُ » فهو تجوَّز في ٱلفعل ٱلمفسَّر وفي متعلَّقه ، وأمَّا في ٱلمسألة ٱلأولى فليس فيه تجوُّز إلا في ٱلفعل فقط لا في متعلَّقه ، فلهٰذا كان أحسن .

ٱلمسألة ٱلثانية: كل مسألة تؤدي في ٱلٱشتغال إلى تعدِّي فعل ٱلمضمر ٱلمتصل

---

(١) ك : زيدًا ضربته . ح : زيدًا ضربت .

(٢) لابستُ زيدًا مررتُ بأخيه : ليس في ك .

إلى مضمره ٱلمتصل[١]، أو فعل ٱلظاهر إلى مضمره ٱلمتصل[٢] - لا تجوز إلا في باب ٱلظن وٱلفقد وٱلعدم[٣]. وكل مسألة تؤدي إلى تعدِّي فعل ٱلمضمر ٱلمتصل إلى ظاهره لا تجوز في باب من ٱلأبواب، نحو: أَزيدًا ضربَه، وأزيدًا ظَنَّ قائمًا[٤].

فعلى هٰذا ٱلذي تقرر نقول : ٱلفعل ٱلذي ٱشتغل عن ٱلٱسم إمَّا أن يكون من ٱلأبواب ٱلمستثناة أو غيرها . إنْ كان من ٱلأبواب ٱلمستثناة فإمَّا أن يكون للٱسم ضمير ، أو سببِيٌّ ، أو ضميران ، أو سببيَّان ، أو ضمير وسببِيٌّ :

فإنْ كان له ضمير أو سببِيٌّ حَملتَ عليه ، فقلت : أزيدًا ظننتَه قائمًا ، وأزيدًا ظننتَ أخاه قائمًا .

وإن كان له ضميران فإمَّا أن يكونا متصلين ، أو منفصلين ، أو أحدهما متصلاً وٱلآخر منفصلاً: فإن كانا متصلين حَملتَ على ٱلمرفوع لا على ٱلمنصوب ، فتقول : أزيدٌ ظنَّه قائمًا . وإن كانا منفصلين حَملتَ على أيِّهما شئت ، فتقول : أزيدًا إيَّاه لم يَظُنَّ إلا هو قائمًا . وإن كان أحدهما متصلاً وٱلآخر منفصلاً فإن كان ٱلمتصل مرفوعًا حَملتَ عليه لا على غيره ، فتقول : أزيدًا لم يَظُنَّ إلا إيَّاه قائمًا . وإن كان منصوبًا حَملتَ على أيهما شئت ، فتقول : أزيدًا ظَنَّ أخاه أبوه قائمًا .

وإن كان له ضمير وسببِيٌّ ، وٱلضمير متصل مرفوع ، حَملتَ عليه لا على ٱلسببِيِّ ، فتقول [٥] : أزيدٌ ظنَّ أخاه قائمًا ، أو منصوب حملت على أيِّهما شئت ، فتقول : أزيدًا ظنَّه أخوه قائمًا ، وإن كان ٱلضمير منفصلاً حَملتَ على أيِّهما شئت ، فتقول : أزيدٌ لم يَظُنَّ أخاه / إلا هو قائمًا . [٣: ٩١/أ]

وإن كان من غير ٱلأبواب ٱلمستثناة فذٰلك ٱلتقسيم :

---

(١) نحو : ضربتُني ، وضربتَك ، وزيدٌ ضربَه ، يعني : ضربَ نفسَه .

(٢) نحو : ضربَه زيدٌ ، يعني : ضربَ نفسَه .

(٣) ٱنظر ٱلأمثلة على ذٰلك في شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٧٢ إن شئت .

(٤) أي : ضرب نفسَه ، وظنَّ نفسَه قائمًا .

(٥) فتقول أزيدٌ ظنَّ أخاه قائمًا أو منصوب حملت على أيِّهما شئت : ٱنفردت به ح .

فإن كان له [1] ضمير أو سببِي حملتَ عليه ، نحو : زيدًا ضربتُه ، وزيدًا ضربتُ أخاه .

أو ضميران متصلان فلا تجوز ٱلمسألة. أو منفصلان حملت على أيهما شئت، نحو: أزيدٌ إياه لم يضرب إلا هو . أو أحدهما متصل وٱلآخر منفصل حملت على ٱلمنفصل[2]، نحو : أزيدٌ لم يضربه إلا هو ، وأزيدًا [3] لم يضرب إلا إياه .

أو سببيَّان حملت على أيهما شئت ، فتقول : أزيدًا ضرب أخوه أباه ، وأزيدٌ ضرب أخوه أباه .

أو ضمير وسببِي ، وٱلضمير منفصل ، حملت على أيهما شئت ، فتقول : أزيدًا إياه ضرب أخوه ، وأزيدٌ إياه ضرب أخوه . أو متصل حملته عليه ، ولا يجوز حمله على ٱلسببِي ، فتقول وٱلضمير منصوب : أزيدًا ضربه أخوه ، وتقول وٱلضمير مرفوع : أزيدٌ ضرب أخاه .

وخالف ٱبن ٱلطراوة إذا كان ٱلضمير منصوبًا وٱلسببِي مرفوعًا ، فزعم أنه جائز ، وٱستدل على ذٰلك بقول ٱلشاعر [4] :

فإنْ أنتَ لم يَنفعْكَ علمُكَ فٱنتَسِبْ ....

قال : ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون ٱلٱسم ٱلمضمر بعد « إنْ » محمولاً على غير ٱلفعل ؛ لأنَّ ٱلشرط لا يليه إلا ٱلفعل ، فهو محمول على فعل ، وله سببِي ، فهو محمول عليه ، فكأنه قال : فإنْ لم تَنفعْكَ ، فقد تعدى فعل ٱلمضمر ٱلمتصل إلى مضمره ٱلمتصل .

---

(١) له : ٱنفردت به ح .

(٢) في شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٧٤ وٱلأبذي ١ : ٩٤٤ [رسالة]: « على ٱلمتصل ». قال ٱلجزولي: « فإذا حملت على ٱلمنفصل كان ٱلتقدير : أ لم يضربْه زيدٌ لم يضربْه إلا هو؟ فيؤدي إلى تعدي فعل ٱلظاهر إلى مضمره ، وذٰلك لا يجوز » .

(٣) ك ، ن : أزيد .

(٤) تقدم في ص ٣١٣ .

ولا يجوز ما ذكره عندنا، لا يجوز: أزيدٌ ضربه أخوه؛ لأنه يكون في تقدير: أضربَه زيدٌ؟ وذٰلك لا يجوز. وما ذهب إليه أبو ٱلحسين بن ٱلطراوة وهم منه، فإنه إذا تعذر فيه ٱلٱبتداء لم يلزم أن يكون من باب ٱلٱشتغال أصلاً؛ ألا ترى قوله[1]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ .....

فرفع مُنْفِسًا، وليس له ضمير مرفوع ولا سببي فيحمل عليه، فعلى ٱلوجه ٱلذي يتخرج هٰذا يتخرج ذٰلك، وهو إضمار ٱلفعل في غير ٱلٱشتغال، كأنه قال: فإنْ ضَلَلتَ أو جَهِلتَ لم يَنفعْك عِلمُك، فتكون هٰذه ٱلجملة تفسيرًا لهٰذا ٱلفعل ٱلمضمر. وكذٰلك: إنْ مُنْفِسٌ أَهلكتُه، أي: إنْ أُهلك مُنْفِسٌ، وقد تقدم تأويل هٰذا ٱلبيت على غير هٰذا ٱلوجه.

وٱعتبار هٰذه ٱلمسائل بأن تضع ٱلٱسم ٱلسابق موضع ما حملتَه عليه إن أمكن، وإن لم يمكن حذفت ما حملته عليه، وتركته موضعه ناويًا به ٱلتأخير، فإن جازت ٱلمسألة بعد ذٰلك فهي جائزة قبله، وإلا فهي ممتنعة.

ٱلمسألة ٱلثالثة: إذا كان ٱلفعل يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، فقلت: زيدًا مررتُ به، نصبت في ٱلٱشتغال زيدًا، ولا يجوز أن تقول: زيدٍ مررتُ به، بٱلخفض؛ لأنه يؤدي إلى إضمار ٱلخافض وإبقاء عمله، وهو أضعف ٱلعوامل ، / لا يجوز : بزيدٍ مررتُ به، فتأتي بحرف ٱلجر؛ لأنَّ ٱلخافض يُنَزَّل من ٱلفعل منْزلة ٱلجزء منه؛ لأنه به يصل إلى معموله كما يصل بهمزة ٱلنقل، فكما لا يجوز إضمار بعض ٱللفظة وإبقاء بعضها، فكذٰلك لا يجوز هٰذا، ولَمَّا تعذر ٱلخفض رجعوا إلى ٱلنصب بإضمار فعل لقرب ٱلنصب من ٱلخفض؛ ألا ترى أنهما قد ٱشتركا في ٱلضمير في نحو ضربتك ، ومررت بك ، وفي أنَّ كل واحد منهما فضلة، وٱلمجرور منصوب من حيث ٱلمعنى ؛ إذ لا فرق في ٱلمعنى بين قولك: مررتُ بزيد، ولَقيتُ زيدًا. [٣: ٩١/ب]

---

(١) تقدم في ص ٣١٣ .

ومن ٱلنحويين مَن لم يُراعِ هٰذا ٱلشَّبه ، فأجاز : بزيد مررتُ به ، وعلى هٰذا حمل قراءة من قرأ ﴿ وَلِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [1] . ولا حجة في ذٰلك لٱحتمال أن يكون ﴿ لِلظَّالِمِينَ ﴾ متعلقًا بـ﴿ أَعَدَّ ﴾ هٰذه ٱلملفوظ بها ، و﴿ لَهُمْ ﴾ بدل منها .

ٱلمسألة ٱلرابعة : ٱلمصادر ٱلتي تعمل عمل ٱلفعل ٱختلفوا في دخولها في باب ٱلٱشتغال على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يجوز دخولها فيه ، وتفسِّر ، سواء أكانت مما تنحلُّ بحرف مصدري وٱلفعل أم كانت في باب ٱلأمر وٱلٱستفهام، فتقول : زيدًا ضَرْبَه [2] قائمًا، فتنصب زيدًا على إضمار فعل يفسره ٱلمصدر ، وتقول : أمَّا زيدًا فضربًا أباه ، وأزيدًا ضربًا أخاه .

وٱلثاني : أنه لا يجوز أن يفسِّر مطلقًا ، سواء أكان ينحلُّ أو يكون بدلاً من ٱللفظ بٱلفعل ، ولا يتقدم عليه معموله ، ولا يفسِّر عاملاً فيه ، وإنما يكون ٱلٱسم ٱلمشتغل عنه ٱلمصدر مبتدأ لا غير ، ويصير من باب ما يتقدم كٱلٱستفهام وٱلصلة وٱلشرط .

وٱلمذهب ٱلثالث : ٱلتفصيل بين أن يكون منحلاً أو بدلاً ، فإنْ كان منحلاً فلا يجوز أن يتقدم معموله ، ولا يفسِّر ، فلا ينصب ٱلٱسم ، وإن كان بدلاً جاز أن يفسِّر .

وٱلمبرد أجاز أن يعمل فيما قبله إذا كان نكرة غير موصوف .

---

(١) سورة ٱلإنسان : ٣١ . وقد نسبت إلى عبد ٱلله بن مسعود . معاني ٱلقرآن للفراء ٣ : ٢٢٠ وٱلكشاف ٤ : ٢٠١ وٱلبحر ٱلمحيط ٨ : ٣٩٣ . وهي من غير نسبة في إعراب ٱلقرآن للنحاس ٣ : ١١٠ .

(٢) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : ضربته .

قال ٱبن خروف: إذا كان بدلاً من فعله فسَّر، ولا يعمل فيما تقدم عليه لأنه ٱسم، فلم يقو قوة ٱلفعل في ذٰلك، و لم يمتنع أن يفسِّر لأنه معاقب للفعل وفي معناه، وليس في تأويل أنْ، وقد تفسِّر أشياء، ولا تعمل. ويأتي تمام ٱلقول في ٱلمصدر ٱلعامل في بابه إن شاء ٱللّٰه.

ٱلمسألة ٱلخامسة: من شرط ٱلمشغول عنه أن يكون مما يقبل[1] أنْ يُضمَر ويتقدم، فلا يصح ٱلشغل عن ٱلحال، وٱلتمييز، وٱلمصدر ٱلمؤكِّد، ومجرور كاف ٱلتشبيه وحتى، وغير ذٰلك مما ٱمتنع إضماره، فٱلظرف إنْ كان على ٱلتوسع في الفعل جرى مجرى ٱلمفعول به، وٱتصل بٱلفعل، نحو: يوم ٱلجمعة صُمتُه، رفعًا ونصبًا، فينصب إمَّا على ٱلسعة، وإمَّا على ٱلظرف، فإنْ كان على ٱلظرف قلت: يومَ ٱلجمعة ألقاك فيه، فرقًا بينه وبين ٱلمتَّسَع فيه.

/ وٱلمصدر إنْ كان مُتَّسَعًا فيه جاز ٱلشغل عنه، نحو: ضربتُ زيدًا ٱلضَّربَ ٱلشديدَ ، فتقول: ٱلضربُ ٱلشديدُ ضربته زيدًا، رفعًا ونصبًا. وٱلمطلق بمنْزلته لأنه مفعول. وٱلمفعول معه بمنْزلة ٱلمجرور، تقول: ٱلخشبةَ ٱستوى ٱلماءُ وإياها، فيصير بمنْزلة: زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه، أي: لابسَ ٱلماءُ ٱلخشبةَ. وأمَّا ٱلمفعول من أجله فإن كان ٱسمًا فكٱلمجرور، نحو: ٱللّٰهَ أطعمتُ كذا[2]، وإنْ كان مصدرًا فإنْ جوَّزنا إضماره جاز، وإلا فلا، كمسألته في ٱلإخبار. وتجري هٰذه ٱلمشغول عنها في ٱلفصل وٱلأدوات وٱلأحكام على ما تقدم. ملخص من ٱلبسيط. [٣: ٩٢/أ]

ٱلمسألة ٱلسادسة : جمع ٱلتكسير من خواص ٱلأسماء ، فعمله ضعيف لأنه يُبعده عن ٱلشبه بٱلفعل ، ويُلحقه بٱلأسماء ٱلمحضة ، ولذٰلك ساق له س[3] شواهد من ٱلكلام وٱلشعر . وينبغي لِهٰذا ٱلمكسَّر ألاَّ يدخل في ٱلٱشتغال لأنَّ عمله ملفَّق

---

(١) ك : يعمل .

(٢) ن ، ح : له . وفوقه في ن : كذا .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٠٩ ـ ١١٠ .

ضعيف، وٱلٱشتغال كذٰلك باب ملفَّق، فيضعف عن ٱلدخول فيه لأنه لا يَقوَى على أن يفسِّر، ولذٰلك لم يُمثِّل عليه س، ولا عرض له في مسألة من ٱلٱشتغال، وإنما ذكره بحكم ٱلٱنجرار؛ لأنه لَمَّا ذكر ٱسم ٱلفاعل وٱسم ٱلمفعول[1]، ومنه جارٍ وغير جارٍ، لكنه يعمل ـ ذكر أيضًا جمعهما ٱلمكسَّر من حيث إنه جارٍ وغير جارٍ، وهو قد يعمل كما يعمل ٱلمسلَّم.

ومِن ٱلناس مَن جوَّز أن يدخل في ٱلٱشتغال ، قال : لأنه قد ثبَت له ٱلعمل ، وقد ذكره [2] س في باب من أبواب ٱلٱشتغال ، فينبغي أن يدخل فيه .

ٱلمسألة ٱلسابعة: ذهب ٱلجمهور إلى أنه لا يجوز أن يفسِّر إلا ما يصح له ٱلعمل. وذهب ٱبن خروف إلى أنه يجوز أن يفسِّر ما لا يعمل، وزعم أنه مذهب س؛ لأنهم قالوا في «زيدًا عليكَه»: إنَّ زيدًا ٱنتصب بفعل محذوف[3]، و«عليك» تفسير له، وإن كان «عليك» لا يجوز أن يعمل في «زيد» فقد قدَّروه[4] مفسِّرًا للعامل.

* * *

تم بحمد ٱلله تعالى وتوفيقه
ٱلجزء ٱلسادس من كتاب ٱلتذييل وٱلتكميل
بتقسيم محققه ، ويليه ـ إن شاء ٱلله تعالى ـ
ٱلجزء ٱلسابع، وأوله:
« باب تعدي ٱلفعل ولزومه »

---

(١) ك : لما ذكر ٱسم ٱلمفعول . ح : لما ذكر ٱسم ٱلمفعول وٱسم ٱلفاعل .
(٢) في ٱلمخطوطات : ذكرها .
(٣) في حاشية ن ما نصه : وقد ذكر فيما مر أن النصب مع ٱسم الفعل لا يكون على مذهب البصريين ، بل إنما يكون على مذهب الكسائي .
(٤) ن : قدره . ح : أن يعمل في زيدًا وقدره .

فهرس الموضوعات

١٧ ـ باب ٱلأفعال ٱلداخلة على ٱلمبتدأ وٱلخبر (ظَنَّ وأخواتها) ..... ٥ ـ ١٧٢

ـ مذاهب ٱلنحويين فيها ٥

ـ عملها ٨

ـ حذف ٱلمفعولين معًا ٨

ـ حذفهما ٱختصارًا ٩

ـ حذفهما ٱقتصارًا ٩

ـ حذف أحدهما ٱقتصارًا أو ٱختصارًا ١٤

ـ حكمهما من حيث ٱلتقديم وٱلتأخير ١٨

ـ أقسام ثانيهما وأحواله ١٨

ـ وقوع ظرف أو شبهه أو ضمير أو ٱسم إشارة موقعهما ١٨

ـ فائدة هٰذه ٱلأفعال ٢١

١ ـ ٱلأفعال ٱلمختصة بٱلظن ٢١

٢ ـ ٱلأفعال ٱلمختصة بٱليقين ٢٧

٣ ـ ٱلأفعال ٱلصالحة لليقين وللظن ٣٢

٤ ـ ٱلأفعال ٱلمختصة بٱلتحويل ٣٨

ـ ما ألحق بِهٰذه ٱلأفعال ٤٤

ـ ٱلإلغاء ٥٤

ـ ٱلأفعال ٱلقلبية ٥٦

ـ قبح ٱلإلغاء ٥٦

ـ ضعف ٱلإلغاء ٦٠

ـ جواز ٱلإلغاء ٦٢

- فرع : زيدٌ ظننتُ مالُه كثيرٌ ٦٦
- ظننتُ زيدٌ قائمٌ ٦٧
- وقوع ٱلمُلغى بين معمولَي إنَّ ، وبين سوف ومصحوبها ، وبين معطوف ومعطوف عليه ٦٩
- إلغاء ما بين ٱلفعل ومرفوعه ٧٠
- توكيد ٱلملغى بمصدر منصوب ، وبمضاف إلى ٱلياء ، وبضمير أو ٱسم إشارة ٧١
- تأكيد ٱلجملة بمصدر ٱلفعل وإلغاؤه ٧٤
- إعمال ٱلمصدر ٱلمنصوب في ٱلأمر وٱلٱستفهام ٧٧
- ٱلتعليق ٧٨
- ٱلمُعلِّقات ٨١
- ما يُعلَّق من غير هٰذه ٱلأفعال ٨٧
- تقدُّم أحد ٱلمفعولين على ٱلٱستفهام ٩٣
- حكم ٱلٱسم ٱلمستفهم به وٱلمضاف إليه ١٠٣
- موضع ٱلجملة بعد ٱلمعلَّق ١٠٤
- ٱختصاص بعض هٰذه ٱلأفعال بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي ٱلمعنى ١٠٩
- ما يعامل معاملة هٰذه ٱلأفعال في هٰذه ٱلمسألة ١١٣
- ٱمتناع ٱلٱتحاد عمومًا ١١٥
- مسائل من هٰذا ٱلباب ..... ١١٦ - ١٢٩
١ - أظن أنك قائمٌ ١١٦
٢ - ظننتُ أنك قائمٌ ١١٦
٣ - أظنُّ أنْ يذهبُ زيدٌ ١١٧

٤ ـ أظنُّ يذهب زيدٌ ١١٧
٥ ـ ظننتُ زيدًا إنه قائمٌ ١١٨
٦ ـ تُراكَ منطلقًا ؟ ١١٨
٧ ـ لَزيدٌ ظننتُ ظنًّا قائمٌ ١١٩
٨ ـ أَظَنَّ زيدٌ ذاهبًا بحقي باطلَه ١١٩
٩ ـ عبدُ ٱللهِ ما علمتُ عالمٌ ١٢٠
١٠ ـ أزيدٌ زعمتَ أنه منطلقٌ ١٢١
١١ ـ كم زعمتَ أنَّ ٱلحَروريَّةَ رجلاً ١٢٢
١٢ ـ ظننتُه زيدٌ منطلقٌ ١٢٣
١٣ ـ ظننتُ زيدًا قائمًا ظنًّا حسنًا ١٢٣
١٤ ـ ظننتُ زيدًا يومَ ٱلجمعة قائمًا ، وظننتُ زيدًا خلفَكَ قائمًا ١٢٤
١٥ ـ ظننتُ أنَّ زيدًا ظنًّا حسنًا قائمٌ ١٢٤
١٦ ـ طعامَك ظننتُ أنَّ عبدَ ٱللهِ آكِلٌ ١٢٤
١٧ ـ ظننتُ زيدًا إنَّه منطلقٌ ١٢٤
١٨ ـ ظننتُه إنَّ زيدًا قائمٌ ١٢٤
١٩ ـ أظُنُّ عبدَ ٱللهِ مختصمًا وزيدٌ ١٢٥
٢٠ ـ أظنُّ عبدَ ٱللهِ مختصمًا فزيدًا ، وثُمَّ زيدًا ، وأو زيدًا ١٢٥
٢١ ـ أظُنُّ عبدَ ٱللهِ وأظُنُّ زيدًا مختصمَينِ ١٢٥
٢٢ ـ أنا ظانٌّ أنْ يقومَ زيدٌ ١٢٥
٢٣ ـ أنا ظنٌّ إنَّك لقائمٌ ١٢٥
٢٤ ـ أخواك مظنونان أن يذهبا ١٢٦
٢٥ ـ عرفتُ أيُّهم في ٱلدار ١٢٦
فصل : حكاية ٱلجمل بٱلقول وفروعه ..... ١٣٠ ـ ١٥٣

- نصب ٱلقول للمفرد ٱلمؤدي معنى ٱلجملة ١٣١
- إلحاق ٱلقول في ٱلعمل بٱلظنِّ ١٣٥
- فرع : ٱلفصل بين ٱلمفعولين بمعمول معمول لهما ١٣٩
- فرع : وقوع (إنَّ) بعد ٱلقول ١٤٠
- إلحاق ما في معنى ٱلقول بٱلقول في ٱلحكاية ١٤٣
- إضافة (قول) و (قائل) إلى ٱلكلام ٱلمحكي ١٤٧
- إغناء ٱلقول في صلة وغيرها عن ٱلمحكي ١٤٧
- تعلُّق مفرد لا يؤدي معنى جملة بٱلقول ١٤٨
- حكاية ٱلمفرد ٱلذي لا يؤدي معنى جملة ١٤٨
- فصل : ٱلأفعال ٱلتي تنصب ثلاثةً مفاعيلَ ..... ١٥٤ - ١٧٢
- أعْلَم وأرى ١٥٤
- حذف ٱلمفعول ٱلأول ، وٱلٱقتصار عليه ١٥٥
- حذف ٱلمفعولين ٱلثاني وٱلثالث، أو حذف أحدهما ١٥٧
- ٱلإلغاء وٱلتعليق في هٰذه ٱلأفعال ١٥٧
- ٱلأفعال ٱلملحَقة بأَرَى وأعلمَ ١٦٢
- ما صيغ للمفعول من هٰذه ٱلأفعال ١٧١
١٨ - باب ٱلفاعل ..... ١٧٣ - ٢٢٤
- حدُّه ١٧٣
- حكمه ٱلرفع ، ورافعه ١٨٠
- حكمه إن قُدِّم و لم يَلِ ما يطلب ٱلفعل ١٨٢
- حكمه إن قُدِّمَ وولي ما يطلب ٱلفعل ١٨٣
- لحاق تاء ٱلتأنيث ٱلفعل ٱلماضي ١٨٦
- حذف هٰذه ٱلتاء ١٩٥

- حكمها مع جمع ٱلتكسير وشبهه وجمع ٱلمذكر بٱلألف وٱلتاء ٢٠٠
- حكمها مع جمع ٱلتصحيح غير ٱلمذكور آنفًا ٢٠٠
- حكمها مع ٱلبنين وٱلبنات ٢٠١
- تاء مضارع ٱلغائبة ٢٠١
- نون ٱلتأنيث ٱلحرفية ٢٠٢
- لحاق ٱلفعل ٱلمسند إلى غير ما ليس واحدًا علامة كضميره ٢٠٢
- فرع : جريان ٱلصفة في هٰذه ٱللغة مجرى ٱلفعل ٢٠٦
- إضمار فعل ٱلفاعل جوازًا ٢٠٩
- حذف ٱلفاعل ٢١٦
- رفع توهم ٱلحذف إن خفي ٱلفاعل ٢١٨
١٩ - باب ٱلنائب عن ٱلفاعل ..... ٢٢٥ - ٢٩١
- حدّه ٢٢٥
- ٱلبواعث على حذف ٱلفاعل ٢٢٥
- ما يقوم مقام ٱلفاعل ٢٢٧
١ - ٱلمفعول به ٢٢٧
٢ - ٱلجار وٱلمجرور ٢٢٧
٣ - ٱلمصدر ٢٣٢
٤ - ٱلظرف ٢٣٩
- نيابة ٱلمنصوب لسقوط ٱلجار مع وجود ٱلمنصوب بٱلفعل نفسه ونيابة غير ٱلمفعول به وهو موجود ٢٤١
- نيابة غير ٱلأول من ٱلمفعولات ٢٤٨
- عدم نيابة خبر كان ٱلمفرد ٢٥٤
- بناء كان ٱلناقصة لِما لم يُسمَّ فاعله ٢٥٤

- عدم نيابة ٱلمميِّز ٢٦٠
- بعض ٱلأفعال ٱلتي لا تُبنى للمفعول على رأي بعضهم ٢٦٢
- فصل : كيفية بناء ٱلفعل للمفعول .....٢٦٤ - ٢٧٥
- كيفية بناء ٱلماضي ٱلمعتل ٱلعين للمفعول ٢٦٨
- كسر فاء فُعل ساكن ٱلعين ٢٧٤
- مسائل من هٰذا ٱلباب ..... ٢٧٦ - ٢٧٨
١ - ضُرب زيدٌ قيامًا وقعودًا ٢٧٦
٢ - يُضْرَبُ أيَّ رجل ٢٧٦
٣-هل صيغة ٱلفعل ٱلمبني للمفعول أصل أو مغيّرة من صيغة ٱلفاعل ٢٧٦
٤ - مررت برجل كفاك به رجلاً ٢٧٨
- حكم ما تعلق بٱلفعل غير فاعل أو مشبَّه به أو نائب عنه ٢٧٨
- قلب ٱلإعراب ٢٧٩
- فصل : حكم مرفوع ٱلفعل ومنصوبه من حيث ٱلرتبة ..... ٢٨٣ - ٢٩١
٢٠ - باب ٱشتغال ٱلعامل عن ٱلٱسم ٱلسابق بضميره أو مُلابِسه ٢٩٢ - ٣٦٢
- أحكام ٱلٱشتغال ومواضعه ٢٩٢
- وجوب نصب ٱلسابق ومواضعه ٣٠٧
- ٱلعامل في ٱلنصب ٣١٠
- جواز رفع ٱلسابق ٣١٢
- رجحان ٱلنصب على ٱلرفع ٣١٥
- ٱستواء ٱلرفع وٱلنصب ٣٢٩
- رجحان ٱلٱبتداء على ٱلنصب ٣٣٦
- ملابسة ٱلضمير بنعت أو معطوف بٱلواو ٣٤٥
- عدم ٱمتناع نصب ٱلمشتغل عنه بمجرور ٣٤٦

- رفع ٱلمشغول شاغله ٣٤٨
- عدم جواز ٱلٱشتغال بمصدر منويٍّ في نحو زيدٌ ذُهب به ٣٥١
- تفسير عامل ٱلٱسم ٱلمشغول عنه ٱلعامل ٱلظاهر عاملاً فيما قبله ٣٥٣
- مسائل من هٰذا ٱلباب .....٣٥٦ - ٣٦٢
١ - تفاوت ٱلنصب في هٰذا ٱلباب ٣٥٦
٢ - ما يجوز وما لا يجوز من مسائل هٰذا ٱلباب ٣٥٦
٣ - تعدي ٱلفعل إلى مفعوله بحرف جر ٣٥٩
٤ - ٱختلافهم في دخول ٱلمصادر ٱلتي تعمل عمل ٱلفعل في هٰذا ٱلباب ٣٦٠
٥ - عدم جواز ٱلشغل عما لا يقبل أن يضمر ويتقدم ٣٦١
٦ - ينبغي عدم دخول جمع ٱلتكسير في ٱلٱشتغال ٣٦١
٧ - لا يجوز أن يفسِّر إلا ما يصح له ٱلعمل ٣٦٢
- فهرس ٱلموضوعات ..... ٣٦٣ - ٣٦٩

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء السابع

كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

ⓒ دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي، أبوحيان
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / أبوحيان الأندلسي، حسن محمود هنداوي
الرياض ١٤٢٩هـ
ص٣٦٤؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٠-٣٥٠-٥٩-٩٩٦٠-٩٧٨
١- اللغة العربية – النحو ٢- اللغة العربية – الصرف
أ- حسن محمود (محقق) ب- العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٩/٥٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٥٤٣
ردمك: ٠-٣٥٠-٥٩-٩٩٦٠-٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ – ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠
E-mail: eshbelia@hotmail.com

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء السابع

كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

ⓒ دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي، أبوحيان

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / أبوحيان الأندلسي، حسن محمود هنداوي

الرياض ١٤٢٩هـ

ص٣٦٤؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٠-٣٥٠-٥٩-٩٩٦٠-٩٧٨

١- اللغة العربية – النحو ٢- اللغة العربية – الصرف

أ- حسن محمود (محقق) ب- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٩/٥٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٥٤٣

ردمك: ٠-٣٥٠-٥٩-٩٩٦٠-٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ – ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: باب تعدّي الفعل ولزومه

إن اقتضى فعلٌ مصوغًا له باطّراد اسمُ مفعول تامٌّ نَصَبَه مفعولاً به، وسُمِّيَ[1] متعديًا، وواقعًا، ومجاوزًا، وإلا فلازمًا. وقد يُشهر بالاستعمالين، فيصلح للاسمين. وإن عُلّق اللازم بمفعول به معنًى عُدّي بحرف جرّ، وقد يُجرى مُجرى المتعدي شذوذًا، أو لكثرة الاستعمال، أو لتضمين معنًى يوجب ذلك.

واطّرد الاستغناء عن حرف الجرّ المتعيّن مع «أنْ» و«أنَّ» محكومًا على موضعهما بالنصب لا بالجر، خلافًا للخليل والكسائيّ، ولا يُعامَل بذلك لتعيُّن الجارّ غيرهما، خلافًا للأخفش الأصغر، ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو:

..... **أشارتْ كُلَيبٍ /بالأكُفِّ الأصابِعُ** [٣: ٩٢/ب]

ش: التعدي لغة التجاوز، يقال: عدا طورَه، أي: جاوزه. وفي الاصطلاح هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به. فإن تجاوزه إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو حال أو غير ذلك فلا يسمى متعديًا.

ومعنى **مصوغًا له باطّراد اسمُ مفعول** أي: اسمًا مصوغًا له اسم مفعول، مثاله ضرب وقتل، تصوغ منهما اسم مفعول باطّراد، فتقول مَضروب ومَقتول.

واحترز بقوله **باطّراد** من الفعل المتعدي بحرف جر، ثم حُذف ذلك الحرف ضرورة، كقوله[2]:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ، ولم تَعُوجوا .....

فإنه إذا اضطر[3] قال: الديار ممرورة.

---

(١) التسهيل: ويسمى.

(٢) تقدم في ٤: ٢٦٥.

(٣) ك: فإنه إذا قال الديار ممرورة. ن: فإنه إذا اضطر قال ممرورة.

وقوله **تامّ** احتراز مما يصاغ منه اسم مفعول، لكنه مفتقر إلى حرف الجر، فيُعلم بذلك لزومه، نحو ذَهَل، فإنك تقول فلان مَذهول عنه، وطَمِع، فإنك تقول: فلان مَطموع فيه، فذَهَل وطَمِع فعلان غير متعدِّيين.

وقال أصحابنا في رسم اللازم: إنه الذي لا يُبنى منه اسم مفعول، ولا يصحُّ السؤال [عنه][1] بأيِّ شيء وقع[2].

وقوله **نَصَبَه مفعولاً به** ظاهره أنّ العامل في المفعول به النصب هو الفعل أو ما جرى مجراه. وهذه مسألة خلاف[3]: مذهب البصريين هذا. وقال هشام: العامل النصب فيه هو الفاعل. وقال الفراء: الفعل والفاعل معًا. وقال خلف الأحمر: معنى المفعولية.

ويُستدل لهشام بأنه إذا لم يوجد الفاعل[4] لا في اللفظ ولا في التقدير لم يوجد النصب، فوجوده مع وجوده وعدمه مع عدمه دليل على العِلِّيّة[5]. ورُدَّ بوجود النصب مع المصدر وإن لم يكن فاعل لا في اللفظ ولا في التقدير.

واستَدلَّ الفراء لمذهبه بأنهما كالشيء الواحد؛ بدليل الإسكان والتركيب في حَبَّذا، ومنع العطف عليه - يعني في نحو قمتُ - والنسب إليهما، كما قالوا كُنتِيّ، وما هو واحد، فإنّ عَمَل أحدهما كعمل بعض شيء، ولا يعمل لأنه غير مستقل، ولأنّ الفعل لو عمل لوليه، لكن لا يلزم، فلا يكون. انتهى.

وما ذكروه فاسد: أما الأول فلا نسلم أنهما كشيء واحد من جميع الوجوه، ولو كان لما جاز الفصل بينهما بالمفعول. وقولهم «لا يعمل بعض الشيء»

---

(١) تتمة من شرح الجمل.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٩٩ والمقرب ١: ١١٤ والأبذي ص ٧٢١.

(٣) الإنصاف ص ٧٨ - ٨١ [١١] والتبيان ص ٢٦٣ - ٢٦٥.

(٤) الفاعل لا في اللفظ ولا في التقدير لم يوجد: سقط من ك.

(٥) ك: العلمية.

غير مسلم؛ فإنك تقول: قام الضارب زيدًا، ولأن الحروف تعمل، وهي كالجزء مما دخلت عليه. وقوله «لو [عمل][1] لوليه» لا يلزم؛ لأنه[2] منقوض بإنَّ في الدار لزيدًا؛ ولأنه يتقدم عليهما باتفاق، نحو: زيدًا ضربَ عمرٌو.

وقال أبو علي: ويدل على فساد قول الفراء أنه يلزمه ألا يجوز قولك: ضربَ زيدًا عمرٌو، فيعمل النصب قبل تمام العامل، والعامل[3] لا يعمل حتى يتمّ.

ونقض مذهب الأحمر بما لم يُسَمّ فاعله، وبقولهم: لم أضربْ زيدًا، وبقولك: ماتَ زيدٌ، فإنه وقع به في الحقيقة.

واستدل البصريون /بوجهين: [٣: ٩٣]

أحدهما: أنه لا مستدعي له إلا الفعل، والمستدعي له هو العامل، ولأنَّ الفاعل لا يستدعي، فلا يكون عاملاً، ولا زائد غير الفعل.

والثاني: لا يكون الفاعل هو العامل لأنه اسم مثله، فعمله فيه ترجيح من غير مرجح، ولا أولوية[4] بينهما. قال أبو علي: ولأنه يختلف تصرفه بحسب تصرف الفعل، ولو كان ارتفاعه بالفاعل لم يختلف بحسب اختلاف الفاعل.

وقوله **ويسمّى**[5] **متعدّيًا وواقعًا ومُجاوِزًا** المشهور تسميته متعدّيًا.

وقوله **وإلا فلازمًا** أي: وإلا يقتضه[6] فيسمَّى لازمًا، ويسمَّى[7] أيضًا قاصرًا، وغير متعدٍّ.

---

(١) الذي في المخطوطات: كان.

(٢) لأنه: ليس في ك.

(٣) والعامل: سقط من ك.

(٤) ك: أولية.

(٥) كذا! والذي تقدم في الفص ص ٥: وسمي.

(٦) الذي في المخطوطات: يقتضيه.

(٧) ك: وسمي.

وقوله **وقد يشهر بالاستعمالين** - أي: بالتعدي واللزوم - **فيصلح للاسمين**، أي: لأن يسمّى متعدّيًا ولازمًا. قال المصنف في الشرح[1]: «ما تعدَّى تارةً بنفسه وتارة بحرف جر ولم يكن أحد الاستعمالين مستندرًا فيه قيل فيه: متعدٍّ بوجهين، نحو: شكرته، وشكرت له، ونصحته، ونصحت له»انتهى. وهذا النوع من الفعل قسم برأسه، لما تساويا في الاستعمال صار أصلاً بنفسه.

وزعم بعض النحويين[2] أنه لا يتصوَّر أن يوجد فعل يتعدى بنفسه تارة وبحرف جر أخرى على حد سواء؛ لأنه محال أن يكون الفعل قويًّا ضعيفًا في حالة واحدة، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محلٍّ للفعل في حين واحد.

وصحح الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3] وغيره[4] هذا المذهب، قال: «فينبغي أن يجعل نصحت زيدًا وأمثاله الأصل فيه أن يتعدى بحرف جر، ثم حذف حرف الجر منه في الاستعمال، وكثر فيه الأصل والفرع؛ لأنَّ النصح لا يحل بزيد، فإن كان الفعل يحلُّ بنفس المفعول ويوجد تارة متعدّيًا بنفسه وتارة بحرف جر جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائدًا، نحو: مسحت رأسي، ومسحت[5] برأسي، وخشَّنتُ بصدره وصدرَه[6]؛ لأنَّ التخشين يحلُّ بالصدر». انتهى.

وقال الأستاذ أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، عُرف بالشلوبين الصغير: «دعوى الاستحالة باطلة؛ إذ يتصور أن يكون بعض العرب يلحظه قويًّا بطبعه، فيوصله بنفسه، وآخر يضعف عنده، فيقويه بالحرف، ثم

---

(١) ٢: ١٤٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٠.

(٣) شرح الجمل ١: ٣٠٠ - ٣٠١.

(٤) كالأبذي في شرح الجزولية ص ٧٢٣.

(٥) رأسي ومسحت: سقط من ك.

(٦) خشنت صدره: أوغرته.

اختلطت اللغات وتداخلت، بل يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين، وإنما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمن الواحد من الشخص الواحد)).

وذهب أبو الحسن طاهر بن بابَشاذ إلى أنه إذا وجد فعل يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر فالأصل التعدي /بحرف جر؛ لأنَّ الزيادة لا يُقدَم عليها إلا [٣: ٩٣/ب] بدليل، ولذلك اعتقدنا أنَّ الحرف دخل لمعنى التعدية، ثم اتُّسع في الجار، فحذف. انتهى.

فتلخص في مثل نصحت زيدًا ونصحت لزيد مما كثر استعمال الوجهين فيه ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه قسم برأسه. والثاني أن الأصل فيه التعدي بحرف جر. والثالث: أن الأصل التعدي بنفسه، وحرف الجر زائد.

ووجه تعدي نصحَ بنفسه أنه محمول على ضده، وهو غشَّ، كما حمل في تعديه بحرف الجر على نظيره، وهو خلَص، فإذا قال نصحت لزيد فمعناه خلَص عملي له.

وكذلك شكرَ، وجهُ تعديه بحرف الجر أنَّ الشكر في اللغة هو الظهور، دابّة شَكور: ظهر أثر العلف[1] عليها، والشكر ظهور الاعتراف بالنعمة، فكما أنَّ ظهرَ تعدى بحرف جر كذلك شكر. ووجهُ تعديه بنفسه حمله على نظيره من الحمد لاجتماعهما في الثناء، وإن كان متعلّق الحمد راجعًا إلى المحمود في نفسه على شجاعته وحسبه[2] وفضيلته المختصة بذاته، ومتعلّق الشكر فيما تعدى منه إلى غيره، فلذلك تقول: شكرت فلانًا على معروفه عندي، ولا تقول: شكرته على حسبه، فالحمد لكونه الأصل يتسع فيه، فيستعمل فيه الأمران، تقول: حمِدته على فضيلته ومعروفه عندي.

---

(١) ك: أثر العلة.

(٢) ن: وحسنه. وكذلك في الموضع التالي.

وذكروا من هذه الأفعال أيضًا كالَ ووزنَ، تقول: كِلت زيدًا، وكِلت لزيد، ووزَنت زيدًا ووزَنت لزيد، وعدَدت زيدًا، وعدَدت لزيد. وهذا النوع من الأفعال مقصور على السماع.

وزعم ابن درستويه[1] أنَّ نصحَ من باب ما يتعدى لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر، والأصل: نصحتُ لزيدٍ رأيَه. واستدلَّ على ذلك بأنه منقول من نصحتُ لزيدٍ ثوبَه، بمعنى: خِطته، فشبه إصلاح الرأي لزيد بخياطة الثوب لأن الخياطة إصلاح للثوب[2]. وهذا فاسد لأنها دعوى لا دليل عليها؛ إذ لو كان الأمر على ما ذهب إليه لسُمع في موضع: نصحتُ لزيدٍ رأيَه، بوصول نصحت إلى منصوب ومجرور، وحيث لم يُسمع دل على فساده.

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع[3]: «الذي يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون الأصل حرف الجر، ثم أُسقط اتِّساعًا، نحو: شكرتُ لزيدٍ وزيدًا؛ وذلك أنَّ الفعل يطلبه بحرف إضافة طلب الفضلات لأنه قد أخذ عمدته، فالفعل يطلبه بالنصب، وحرف الإضافة يطلبه بالخفض، فوجب ظهور عمل الحرف لأنَّ الحروف لا تُعَلَّق، والأفعال تُعَلَّق، فإذا زال الحرف ظهر عمل الفعل.

الثاني: أن يكون أصله التعدي بنفسه، ثم زيد حرف الجر توكيدًا، نحو: قرأتُ السورةَ وبالسورة.

الثالث: /أن يكونا أصلين، نحو: جئتك وجئت إليك، فمن قال جئتك لحظ قصدتك، ومن قال جئت إليك لحظ وصلت إليك». [٣ :٩٤/أ]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٧٢٤، وفيهما الرد.

(٢) ك: «فشبه إصلاح للثوب» فقط.

(٣) الملخص ١: ٣٦٥ - ٣٦٦.

وقوله **وإن عُلّق اللازم بمفعول به معنًى عُدّي بحرف الجر** قال المصنف في الشرح[1]: «ما لا بد له من حرف الجر لازم، ولا يتميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق، فإنّ الفعلين قد يتحدان معنًى وأحدهما متعدٍّ، والآخر لازم، نحو صدّق وآمن ونسي وذهَل وحبَّ ورغِب وأراد وهَمَّ وخاف وأشفقَ واستطاع وقدر ورجا وطمِع وتجنَّب وأعرضَ.

وإنما يتميز باتصال كاف الضمير أو هائه أو يائه به باطِّراد، وبصوغ اسم مفعول تام باطِّراد. وبهذا عُلم أنّ «قال» متعدٍّ لاطِّراد نحو: قُلتُه فهو مَقول، ولو بني من ذهَل ورغِب ونحوهما لقيل: مَذهول عنه، ومَرغوب فيه» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وما لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به يجوز أن يُعدّى بحرف جر، وكذلك ما يتعدى يجوز أن يُعدّى إلى اسم غير ما ينصبه بحرف جر، فتقول: خرجت إلى زيد، وركبتُ الفَرسَ إلى عمرو، هكذا تَلَقّنّا[2] من الشيوخ.

وقال ابن هشام: «أمّا نحو خرجتُ إلى زيد، ووقفت إلى عبد اللّه - فلا ينبغي أن يسمى تعدّيًا؛ لأنّ الخروج لا يقتضي مخروجًا إليه ولا بد، وكذلك الوقوف. فأمّا خرجتُ من الدار فتعدٍّ ؛ لأنّ خروجًا بلا مخروج منه لا يصح» انتهى.

وما قاله ليس بصحيح؛ لأنّ الفعل اللازم إذا عُدّي بحرف الجر صار مقتضيًا للاسم بوساطة حرف الجر، وكونه لا يقتضيه بخصوصه لا يدلُّ على أنه لا يقتضيه مطلقًا؛ لأنّ الفعل قد يكون له متعلقات مخصوصة ومتعلقات مطلقة، كما أنّ الفعل المتعدي قد يكون له متعلق مخصوص بحسب الوضع، ومتعلق مطلق، لكن

---

(١) ٢: ١٤٩.

(٢) ك، ن: تلقينا.

إذا ذكر أحد المطلقات تعلق به، وصار إذ ذاك واصلاً إليه بوساطة الحرف؛ ألا ترى أنَّ سمعَ يقتضي مفعولاً مخصوصًا، وهو الصوت وما دلَّ عليه، ثم إنه قد يتعدى بحرف جر لشيء لا يقتضيه على جهة الخصوص، فتقول: سمعتُ من داري صوتَ زيد. والذي يدل على أنَّ حكم ما يقتضيه على جهة الخصوص وما يقتضيه على جهة الإطلاق حكمُهما سواء بناءُ الفعل للمفعول منهما، فيجوز خُرج إلى زيد، وخُرج من الدار، ورُكب الفرسُ، ورُكب إلى زيد.

وقوله **وقد يجري مجرى المتعدي شذوذًا** مثاله قولُ الشاعر[1]:

تَحِنُّ، فتُبدي ما بها مِن صَبابةٍ وأُخفي الذي لولا الأُسا لقَضاني

وقولُ الآخر[2]:

[٣ :٩٤/ب] /كأنِّيَ إذْ أسعى لأظفَرَ طائرًا مَعَ النَّحمِ في جَوِّ السماءِ يَصُوبُ

وقال تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[3]، و﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[4]، التقدير: لقضى عليَّ، وبطائرٍ، وعلى صراطِك، وعن أمرِ ربِّكم، وهذا من تمثيل المصنف في الشرح[5]. وقال الشاعر[6]:

---

(١) هو أعرابي من بني كلاب. الكامل ص ٤٧ والمسائل العسكرية ص ١٩٢ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٢٧ - ٢٣١ [٢٢١]. الأُسا: جمع أُسوة، والأسوة: التأسي وما يتأسى به الحزين ويتعزى، أي: يتصبر. ونسب لعروة بن حزام، وليس في نونيته المسطورة في النوادر للقالي ص ١٥٧ - ١٦٢.

(٢) البيت بهذه الرواية في معاني القرآن للأخفش ص ٢٩٥ وتفسير الطبري ١٢: ٣٣٧ وشرح التسهيل ٢: ١٤٨. وهو أول بيتين أنشدهما ابن قتيبة في عيون الأخبار ١: ٢٦٢، وذكر أنَّ أبا زيد أنشدهما، وآخره فيه: يَطيرُ، وفيه «طائرٌ» بالرفع. وآخر الثاني: غُرورُ. ولم أقف عليهما في النوادر. يصوب: ينْزل.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٦.

(٤) سورة الأعراف: الآية ١٥٠.

(٥) ٢: ١٤٨.

(٦) تقدم في ٤: ٢٦٥ وفي ص ٥ من هذا الجزء.

تَمُـرُّونَ الـدِّيارَ، ولـم تَعُوجُـوا طَعـامُكُمُ علـيَّ إذًا حَـرامُ

يريد: تمرون عن الديار.

وقال المصنف في الشرح[1]: «يدل على صحة تقدير الحرف في لأظفرَ طائرًا أنك لا تقول ظَفِرته فهو مَظفور، بل تقول: ظَفِرت به فهو مَظفور به، وكذا في الصراط، لا يقال إلا قَعدت عليه فهو مَقعود عليه».

وقوله **أو لكثرة الاستعمال** قال المصنف في الشرح[2]: «إن ورد حذفه وكثُر قُبل، وقيس عليه، نحو[3]: دخلتُ الدارَ والمسجدَ، فيقاس عليه نحو: دخلتُ البلدَ والبيتَ وغير ذلك من الأمكنة،[4] وإن لم يَكثُر قُبل ولم يُقَس عليه، نحو: توجَّه مكةَ، وذهبَ الشامَ، ومُطِرنا السَّهلَ والجبلَ، وضُرِب فلانٌ الظَّهرَ والبَطنَ، لا يقاس على هذه ما أشبهها».

وقوله **أو لتضمين معنًى يوجب ذلك** مثاله قول نصر بن سَيّار[5]: «أَرَحُبَكُم الدخولُ في طاعة الكِرْمانيِّ»، ورَحُبَ على وزن لا يجيء متعديا البتة، لكنه عدّاه لمّا ضمَّنه معنى وَسِع، فأجري مجراه، وليس بقياس فيُفعل ذلك في غيره دون سماع. وكذا قول عليٍّ: «إنَّ بُسرًا قد طَلُعَ اليمنَ»[6]؛ لتضمينه معنى بلَغ، فعداه تعديته.

وإذا شِيبَ اللازمُ معنَى فعل متعدٍّ فأكثر ما يكون فيما يتعدى بحرف جر، فيصير يتعدى بنفسه، فمِن النحويين مَن قاس ذلك لكثرته، ومنهم من قصره على

---

(١) ٢: ١٤٩.

(٢) ٢: ١٤٩.

(٣) نحو دخلت الدار والمسجد فيقاس عليه: سقط من ك.

(٤) زيد هنا في ك: يعني.

(٥) كتاب العين ٣: ٢١٥ وتهذيب اللغة ٥: ٢٦ والنهاية ٢: ٢٠٨. وانظر التاج (رحب).

(٦) جمهرة اللغة ص ٩١٥، وفيه: طَلَعَ، وهو بُسر بن أرطاة.

السماع لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال، والقائلون به جعلوا منه: أمَرتُك الخيرَ، بمعنى كلَّفتك، وكِلتُ بمعنى أعطيت، وكَسَبتُك كذا، بمعنى أعطيتك، ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾[1]، أي: لا تعقدوا، ونحوه كثير، والأصل حرف الجر، وإذا دخل التأويل فيما يتعدى بنفسه فنُقل إلى ما لا يتعدى بنفسه، كقوله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[2]، لَمّا دخله معنى الخروج والانفصال تعدّى بِعَنْ - فهنا أجوز؛ لأنه نُقل من الأضعف إلى الأقوى كما في أصل التعدي. والمنكرون يتأولونه على الحذف والاقتصار على الأول.

ورُدَّ بأنه لو كان على ما ذكروا ما كان متصلاً بالأول إذ تقول أمَرتُكَه، ولو كان الحذف ما وقع إلا منفصلاً، ولم يقع كذلك، وهذا التأويل ينقل المتعدي بنفسه إلى حرف الجر، وبالعكس، وما تعدى بحرف إلى غيره، وكذلك ما يتعدى إلى المصدر[3]؛ لأنك إذا قلت ضربت /واقتصرت فالمعنى فعَلتُ فعلاً، وهل يكون بالعكس، لم يُسمع إلا في قولهم: رَحُبَكُم الدخولُ، بمعنى: وَسِعَكم الدخول. وأنكره الأزهري[4]. وقد حُكي أنَّ بعض العرب يقول في قولك كاثرناهم: كَثَّرناهم[5]، وهو قبيح. [٣ :٩٥/أ]

وأما إذا لم يُشَب معنَى فعل آخر فإنه سماع، نحو: رجعَ زيدٌ، ورَجَعتُه، بمعنى: جعلت له ذلك وهيَّأته، أو بمعنى: أفعَلته. ملخص من البسيط.

وقوله **واطَّرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أنْ وأنَّ** مثال ذلك: غضبت أنْ تَخرج، وعجبت أنَّك تقوم، التقدير: مِن أنْ تَخرج، ومِن أنَّك تقوم،

---

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٣٥.

(٢) سورة النور: الآية ٦٣.

(٣) ك، ن: القصور.

(٤) قال: «لا يجوز رَحُبَكم عند النحويين، ونصر ليس بحجة». تهذيب اللغة ٥: ٢٦.

(٥) أي: غلبناهم في الكثرة.

فلو أتيت بصريح المصدر فقلت عجبت من خروجك لم يجز حذف الحرف، وإنما جاز مع أنْ وأنَّ لطولهما بمتعلقهما، واستدعى الطول التخفيف. وفي محفوظي أنَّ الكسائي أجاز حذف الحرف المتعيّن مع المصدر كما أجازه مع أنْ وأنَّ.

فإن لم يتعين الحرف بأن يكون الفعل يتعدى بحرفين مختلفي المعنى كرَغِب، تعدى بـ«في»، وتعدى بـ«عن» - لم يجز حذفه، فلا يجوز أن تقول: رغبت أن تقوم؛ إذ يحتمل أن يكون التقدير: رغبت في أن تقوم، فتكون مؤثرًا للقيام، ويحتمل أن يكون التقدير: رغبت عن أن تقوم، فتكون مختارًا عدم القيام، وقد جاء الحذف في قوله تعالى ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[1]، فقدَّر بعضهم[2]: في أن تنكحوهن، واستدلَّ كل لمذهبه بما هو مذكور في كتب التفسير.

وقوله **محكومًا على موضعهما بالنصب لا بالجر، خلافًا للخليل والكسائي** الأصل والأكثر أنه إذا حُذف حرف الجر ألا يبقى له عمل البتة، ولا يُضمر، وإنما يكون على حسب طلب الموضع، فإن كان الموضع للرفع رُفع الاسم، نحو كفى باللّه، وكفى اللّهُ، وما في الدار من أحدٍ، وأحدٌ، وإن كان الموضع للنصب نُصب الاسم، هذا الأكثر، وإنما وقع الخلاف هنا لأنّ حرف الجر لم يظهر له عمل وتأثير فيما دخل عليه، وإنما ذلك مقدر بشيء لو ظهر لظهر فيه التأثير.

وفي البسيط: أجاز الخليل[3] وس أن يكون في موضع جر في نحو قوله ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾[4]. وكذلك في المفعول من أجله، وهو قول الكسائي أيضًا. ومنع من ذلك الفراء. وأكثر النحويين على أنه إذا

---

(١) سورة النساء: الآية ١٢٧.

(٢) هو قول عائشة رضي اللّه عنها وجماعة. البحر المحيط ٣: ٣٧٨.

(٣) يأتي تحقيق قوله بعد قليل.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٥.

حُذف كان المحل نصبًا. وجوَّزه الكوفيون قياسًا على ما سُمع إذ كان كثير الاستعمال للتخفيف وفهم المعنى، ومنه[1]:

..... حتى تَبَذَّخَ فارتَقى الأعلامِ

يريد: إلى الأعلام.

وذكر المصنف أنَّ مذهب الخليل والكسائي أنهما بعد حذف الحرف في موضع جر، وأنَّ مذهب س والفراء أنهما في موضع نصب، قال[2]: «وهو الأصح؛ لأنَّ بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب /كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل، وقد استشهد لمذهب الخليل والكسائي بما أنشده الأخفش من قول الشاعر[3]: [٣ :٩٥/ب]

وما زُرتُ سَلمى أنْ تَكونَ حَبيبةً إليَّ ولا دَينٍ بها أنا طالبُه»

انتهى.

ولا حجة في هذا البيت؛ إذ يحتمل أن يكون في موضع نصب، وعطف على توهم الجر، كما قال[4]:

... ليسوا مُصلِحينَ عَشيرةً ولا ناعِقٍ .....

وما ذكره المصنف وصاحب البسيط من أنَّ مذهب الخليل أنه بعد الحذف في موضع جر، وأنه في مذهب س في موضع نصب - ليس بصحيح، بل مذهب

---

(١) صدر البيت: «وكريمة من آل قَيسَ أَلَفتُه». وهو في شرح التسهيل ٢: ١٥١ واللسان (ألف). كريمة: رُبَّ كَريمة، والتاء للمبالغة. وألَفته: أعطيته ألفًا. وتبذخ: تكبر. والأعلام: الجبال.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٥٠.

(٣) هو الفرزدق. ديوانه ص ٩٣ والكتاب ٣: ٢٩. ك: إلا أن تكون.

(٤) تقدم في ٤: ٣١٥.

الخليل أنه في موضع نصب، وهو منصوص في كتاب س، قال س في قوله «هذا باب آخر من أنّ»: «تقول: جئتك أنّك تريد المعروف، إنما أراد: جئتك لأنك[1]، ولكنّك حذفت اللام»[2]. ثم قال[3]: «وسألت الخليل عن قوله تبارك وتعالى ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾[4]، فقال: إنما هو على حذف اللام». قال[5]: «ونظيرها ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[6]؛ لأنه إنما هو: لذلك فليعبدوا، فإن حذفتَ اللام من أنّ فهو نصبٌ، كما أنك لو حذفت اللام من ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ كان نصبًا، هذا قول الخليل رحمه الله». ثم قال[7]: «وقال جل وعز ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾[8]، وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[9]، أراد: بأنّي مغلوب، وبأني لكم نذير مبين، ولكنه حذف الباء». ثم ذكر س مُثُلاً من ذلك. «وتقول: لَبَّيكَ إنّ الحمدَ والنعمة لك[10]، وإن شئت قلت: أنّ، ولو قال

---

(١) لأنك: انفردت به ن.

(٢) الكتاب ٣: ١٢٦.

(٣) الكتاب ٣: ١٢٦ - ١٢٧.

(٤) سورة المؤمنون: الآية ٥٢. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وإنّ)، وقرأ ابن عامر(وأنْ). السبعة ص ٤٤٦. والذي في المخطوطات «وأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون»، وهذه الآية ٩٢ من سورة الأنبياء، وليس قبل إنّ فيها واو، كما أنه لم يقرأها بفتح الهمزة أحد فيما أعلم.

(٥) الكتاب ٣: ١٢٧.

(٦) سورة قريش: الآية ١.

(٧) الكتاب ٣: ١٢٧.

(٨) سورة القمر: الآية ١٠.

(٩) سورة هود: الآية ٢٥. وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي، وقرأ باقي السبعة (إنّي) بكسر الهمزة. السبعة ص ٣٣٢.

(١٠) هذا حديث نبوي أخرجه البخاري صحيحه: كتاب الحج: باب التلبية ٢: ١٤٧، وكتاب اللباس: باب التلبيد ٧: ٥٩. ومسلم في صحيحه: كتاب الحج: باب التلبية ص ٨٤١، ٨٤٢ وباب حجة النبي ص ٨٨٧.

شئت قلت: أنَّ، ولو قال إنسان إنَّ أنَّ في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حذف لما كثر في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رُبَّ في قولهم[1]:

وبَلَـــــدٍ تَحـــــسبُهُ مَكـــــسوحا

لكان قولاً قويًّا، وله نظائر، نحو قوله: لاهِ أبوك، والأول قول الخليل، رحمه اللّه»[2] انتهى. فقول س «والأول»، أي: كونه في موضع نصب لا في موضع جر، وس إنما أورد كونه في موضع جر على سبيل أنه لو قيل، ولم يصرح أنه مذهب له كما صرح به صاحب البسيط وهذا المصنف أنه مذهب س[3].

وقوله **ولا يُعامَل بذلك لتعيُّن الجارّ غيرُهما** أي: غير أنْ وأنَّ، **خلافًا للأخفش الأصغر**، هو علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد، قال المصنف[4]: «وأجاز - يعني الأخفش هذا - أن يحكم باطِّراد حذف حرف الجر والنصب فيما ليس فيه، كقول الشاعر[5]:

..... وأُخفي الـــذي لـــولا الأُســـا لقَضاني

والصحيح أن يُتوقف فيه على السماع، قال س بعد أن حكى عَدَدتُك، ووَزَنتُك، وكِلتُك: (ولا تقول وَهَبتك؛ /لأنهم لم يُعدُّوه، ولكن وَهَبتُ لك)[6]. [أ/٩٦:] قال المبرد: لا يقال وَهَبتُك لئلا يوهم كون المخاطب موهوبًا، فإذا زال الإشكال، نحو وَهَبتُك الغلامَ - جاز. وحكى أبو عمرو الشيباني: انطلقْ معي أَهَبْك نَبْلاً، يريد: أَهَب لك»، انتهى كلام المصنف.

---

(١) البيت لأبي النجم. ديوانه ص ١٢٣ وشرح أبيات سيبويه ٢: ١٩٠. المكسوح: المكنوس.

(٢) الكتاب ٣: ١٢٨.

(٣) ك: كما صرح به صاحب البسيط أنه مذهب س وهذا المصنف.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٥٠.

(٥) تقدم في ص ١٢.

(٦) الكتاب ١: ٣١٨.

وتبع ابن الطراوة الأخفش، فأجاز حذف الحرف إذا تعين هو وموضعه. وأورَد أصحابنا خلاف الأخفش هذا على غير ما أورَده المصنف، فأورَدوه[1] فيما يتعدى إلى اثنين أحدهما بحرف جر، والآخر بنفسه، وأنا أُورِد ما ذكروه ملخصًا، فأقول: ما تعدى بحرف جر لا يجوز حذف الحرف منه ووصول الفعل إليه بنفسه إلى مع أنْ وأنَّ، أو في أفعال مسموعة، تحفظ، ولا يقاس عليها، وهي: اختار، واستغفر، وأمر، وسَمّى، ودعا، وكَنَى، وزَوَّج، وصَدَّق، ومنها عيَّر، تقول: اخترتُ زيدًا من الرجالِ، والرجالَ، واستغفرتُ اللَّهَ من الذنبِ، والذنبَ، وأمرتُ زيدًا بالخيرِ، والخيرَ، وسَمَّيت ولدي بمحمدٍ، ومحمدًا، ودعوتُه بمحمدٍ، ومحمدًا، وكَنَيته بأبي الحسن، وأبا الحسن، وزَوَّجتُه بامرأةٍ، وامرأةً، وصَدَقتُ زيدًا في الحديثِ، والحديثَ، وعيَّرتُ زيدًا بسوادِه، وسوادَه، فهذه الأفعال سُمع حذف حرف الجر منها، قال الشاعر[2]:

ومِـنّا الـذي اختيرَ الرِّجالَ سَماحةً وجُـودًا إذا هَـبَّ الـرِّياحُ الـزَّعازِعُ

وقال[3]:

أَسـتَغفِرُ اللَّـهَ ذَنـبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ربَّ العـبادِ ، إلـيه الـوَحهُ والعَمَـلُ

وقال[4]:

أَمَـرتُكَ الخَيرَ ، فافْعَلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقـد تَـرَكتُكَ ذا مـالٍ وذا نَـشَبِ

---

(١) انظر على سبيل المثال شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٧.

(٢) تقدم في ٦: ٢٤٢.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٧ وإيضاح الشعر ص ٥٥٧، وفيه تخريجه. الوحه: القصد والمراد.

(٤) هو عمرو بن معدي كرب الزبيدي أو غيره. الكتاب ١: ٣٧ والخزانة ١: ٣٣٩ - ٣٤٥ [٥٢]، وفيه ما قيل في نسبته. النشب: المال الأصيل الثابت كالدور ونحوها. ن، ح: نسب. وهي رواية الهجري في نوادره كما في الخزانة.

وقال[1]:

وسُمِّيتَ بِشرًا بِشَرِّ العِظامِ ... وكانَ أبوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ

وقال[2]:

دَعَتنِي أخاها أُمُّ عَمرٍو ، ولم أكنْ ... أخاها ، ولم أرضع لها بِلبانِ

وقال[3]:

أنا الذي سَمَّتْنِ أُمِّي حَيدَرَهْ ... أضربُ بالسَّيفِ رُؤوسَ الكَفَرَهْ

وقال[4]:

وما صَفراءُ تُكنَى أُمَّ عَوفٍ ... كأنَّ سُوَيْقَتَيها مِنْحَلانِ

وقال[5]:

/وعيَّرَتْنِي بَنو ذُبْيانَ خَشْيَتَهُ ... وهل عليكَ بأنْ أخشاكَ مِن عارِ [٩٦/ب:]

وقال تعالى: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾[6].

---

(١) هو عُتبة بن الوَغْل التغلبي - أو الأخطل - يهجو كعب بن جُعَيل، طبقات فحول الشعراء ص ٤٦٢ والشعر والشعراء ص ٦٤٩ والاشتقاق ص ٣٣٦ والمؤتلف ص ١١٥ وفرحة الأديب ص ٨٩ والسمط ص ٨٥٤ - وفيه تخريجه - وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٥ والخزانة ١: ٤٦٠ و ٣: ٤٩ - ٥٠. وقوله «بشرًا» كذا في المخطوطات، والذي في المصادر المذكورة «كعبًا»، وهو اسم المهجو. الجعل: خنفساء سوداء، يقال لها أبو جعران، توصف باللجاجة والخساسة وقذارة المسعى.

(٢) البيت من غير نسبة في الكامل ص ١٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٦. ونسب في العقد الفريد ٦: ٣٤٤ لعبد الرحمن بن أم الحكم.

(٣) تقدم في ٣: ٩٨.

(٤) هو حماد الراوية يخاطب أبا عطاء السندي. الشعر والشعراء ص ٧٦٧ والحيوان ٥: ٥٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٥ والخزانة ٩: ٥٤٦. أم عوف: كنية الجرادة.

(٥) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٧٨.

(٦) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

وزعم الجرجاني[1] أنَّ «من باب اختارَ قولهم: كِلتُه كذا وكذا جَريًا، ووَزَنتُه كذا درهمًا، والأصل: كِلتُ له، ووزنتُ له، ثم حُذفت اللام كما حُذف من والباء[2] في اختَرت وأمَرت، فتعدى الفعل إلى مفعولين، وجرى مجرى أُعطَيت في الظاهر، قال تعالى ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[3]، والمعنى: كالوا لهم أو وزنوا لهم، و لم يذكر المكيل والموزون» انتهى.

وزعم ابن الطراوة[4] وتلميذه السهيلي[5] أنَّ استغفر ليس أصلها التعدية إلى الثاني بحرف الجر، بل الأصل أن تتعدى إليه بنفسها، وأنَّ تعديتها بـ«من» إنما هو ثان عن تعديتها بنفسها، وإنما عُدِّيت بـ«من» لتضمينها معنى التوبة من الذنب والخروج منه، والأصل: استغفرت اللّهَ الذنبَ؛ لأنه من غَفَر إذا سَتَر، وتقول: غفَر اللّهُ ذنوبَنا، ولا تقل من ذنوبنا إلا أن تريد بعضها، ومعنى استغفرَ: طَلَب أن يغفر له، فهو بمنزلة استَسقَيتُ زيدًا الماءَ، واستَطعَمتُ عمرًا الخبزَ، أصله: سقاني زيدٌ الماءَ، وأطعمني عمرٌو الخبزَ، فكما أنَّ الماء والخبز في المثالين منصوبان في الحالتين كذلك يكون الذنب في الحالتين منصوبًا، ولا يكون منصوبًا في أحدهما مجرورًا في الآخر، فإذا دخل حرف الجر دلَّ على تضمينه معنى ما يتعدى بحرف الجر، فكأنك قلت: استَتَبْتُ اللّهَ من ذنبي، أو سألته النجاة منه. قال السهيلي: ولذلك لا يجوز الاقتصار على الاسم المنصوب بعد إسقاط من، لا تقول استغفرت ذنبي حتى تذكر المستغفَر المسؤول منه التوبة والنجاة من الذنب.

---

(١) المقتصد ص ٦١٦.

(٢) الذي في المخطوطات: واللام. صوابه في المقتصد.

(٣) سورة المطففين: الآية ٣.

(٤) الملخص ١: ٣٦٠.

(٥) نتائج الفكر ص ٣٣٢ - ٣٤٤.

وهذا الذي ذهبا إليه لا يلزم؛ إذ العرب تقول: استَفهَمتُ زيدًا عن المسألة، وتقول: فهَّمني زيدٌ المسألةَ، واستغفرتُ اللّهَ من الذنب كاستفهتُ زيدًا عن المسألة، ولم يجئ مجيء استَطعَمتُ، فلا يلزم من سين الاستفعال أن يتعدى الفعل بها إلى ما كان يتعدى إليه قبل دخولها. ويقطع ببطلان مذهبه أنّ س[1] نقل أنّ بعض العرب يقول: استغفرتُ اللّهَ ذنبي، والجميع يقولون: استغفرتُ اللّهَ من ذنبي، فلو كان الأصل أن يتعدى بنفسه لكثُر، ولَقَلّ[2] تعديه بـ«من». فهذه الأفعال التي حُذف من مفعولها حرف الجر لا يقاس عليها غيرها، وجاز ذلك فيها لأنّ حرف الجر متعين، وموضع الحذف متعين، وهذه علة قاصرة لا تتعدى إلى غيرها من الأفعال.

وزعم علي بن سليمان الأخفش - وتبعه ابن الطراوة - أنه يجوز حذف الحرف إذا تعين وتعين مكانه قياسًا على تلك الأفعال؛ /وطردًا لتلك العلة حيث وجدت، فأجاز أن تقول: بريتُ القلمَ السِّكِّينَ، أي: بالسِّكِّينِ؛ لأنه قد تعين المحذوف، وهو الباء، ومكان الحذف، وهو السِّكِّين، ومن ذلك قول زهير[3]: [٢ :٩٧/أ]

القائدِ الخيلَ مَنكوبًا دَوابِرُها قد أُحكِمَت حَكَماتِ القِدِّ والأَبَقا

أي: أُحكِمَت بحَكَمات القِدِّ وبحَكَمات الأَبَق[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ﴾[5]، أي: لأولادكم، دلّ على ذلك الاسترضاع؛ لأنه لا يكون إلا للأولاد.

---

(١) الكتاب ١: ٣٨، ولفظه: أستغفر الله ذنبًا.

(٢) الذي في المخطوطات: ونقل.

(٣) ديوانه بشرح ثعلب ص ٤٩. الدوابر: مآخير الحوافر، ومنكوبًا دوابرها، أي: أكلت الأرض دوابرها. والحكمات: جمع الحَكَمة، وهي حديدة في اللجام تكون على أنف الفرس. والأبق: الكتان، وقيل: حبال القنّب.

(٤) ك: محكمات القد ومحكمات الأبق. ن: بحكمات القد وحكمات الأبق.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

فإن اختلَّ الشرطان أو أحدهما منع، نحو: رغبتُ الأمرَ، لا يجوز؛ لأنه[1] لا يُعلم هل أردت رغِبت[2] في الأمر أو عن الأمر. وكذلك لا يجوز: اخترت إخوتك الزيدين؛ لأنه لا يعلم هل أردت: إخوتك من الزيدين، أو: اخترت الزيدين من إخوتك.

والصحيح أنه لا يقاس ذلك وإن وجد الشرطان، فلا يقال: أحببت الرجال زيدًا، ولا: اصطفيت الرجال زيدًا، والتقدير: من الرجال؛ لقلة ما وجد من ذلك؛ إذ لا يُحفظ إلا تلك الأفعال التي ذكرناها.

وأما قولُه[3]:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ، ولم تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عليَّ إذًا حَرامُ

وقولُه[4]:

تَحِنُّ، فتُبدي ما بِها مِن صَبابةٍ وأُخفي الذي لولا الأُسَى لقَضانِي

وقولُه[5]:

فَبِتُّ، كأنَّ العائداتِ فرشنَنِي هَراسًا، به يُعلى فِراشي ويُقشَبُ

وقولُه[6]:

---

(١) لأنه: سقط من ك.

(٢) رغِبت في الأمر أو عن الأمر ... لأنه لا يعلم هل أردت: سقط من ح.

(٣) تقدم في ٤: ٢٦٥ ، ص ٥، ١٣ من هذا لجزء.

(٤) تقدم في ص ١٢.

(٥) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٧٢. الهراس: الشوك. ويقشب: يُجَدَّد ويُتَعاهَد بالشوك.

(٦) هو الأخطل يصف امرأة. شعره ص ٥٨ والحلبيات ص ١٨٦ والشيرازيات ص ٩٢. أوله في المخطوطات «كأنه»، صوابه في الديوان والشيرازيات. الواضح: الأبيض وليس بالشديد البياض، والأقراب: الخواصر، واحدها قُرْب، أراد بواضح الأقراب الحمار الوحشي. واللقح: الأتن. وأسمى بمن: لزم بمن السماوة، والسماوة: موضع بين الكوفة والشام. وأناصيل البهمى: ما سقط من أكمامه.

كأنّهـــا واضِحُ الأقــرابِ في لِقَحٍ أسمــى بِهــنَّ ، وعَــزَّتهُ الأناصــيلُ

وقولُه[1]:

كأنّــيَ إذْ أســعى لأظفَــرَ طائــرًا مــعَ النَّحمِ في جَوِّ السمــاءِ يَصُوبُ

يريد: تمرون على الديار[2]، ولَقَضى علي، وفَرَشنَ لي، وعَزَّت عليه، ولأَظفَرَ على طائر - فضرورة شعر[3] لا يقاس عليها.

وذهب السهيلي[4] إلى أنه لا يجوز الحذف إلا[5] إذا تؤول في الأول معنى فعل يصل بنفسه، ولا يكون إلا بشرط، وهو ألا يفصل بينه وبين الفعل؛ لأن عامله معنوي، فلا يقوى على الفصل، فلا تقول: أمرتك يومَ الجمعة الخيرَ. وكذلك لا يكون على حذف، فلا تقول: أمرتك زيدًا، تريد: بزيد، أي: بأمره وشأنه؛ لضعف المعنى، فلمّا كان معنى أمَرتك كَلّفتك جاز /انتهى. [٩٧/ب:

وأصحابنا لم يشترطوا ما شرطه السهيلي، بل يجيزون حذف الحرف في تلك الأفعال مع الفصل كما يجيزونه مع عدمه. ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو[6]:

..... أشــارتْ كُلَــيبٍ بالأكُــفِّ الأصابِعُ

---

(١) تقدم في ص ١٢.

(٢) ك، ح: عن الديار.

(٣) ضرائر الشعر ص ١٤٥ - ١٤٧.

(٤) الروض الأنف ٦: ١٣٩ - ١٤٠ ونتائج الفكر ص ٣٣٦ - ٣٣٧. وللحذف عنده شرطان، هما: اتصال الفعل بالمجرور، وكون المأمور به حدثًا، فإن كان جسمًا أو جوهرًا لم تحذف الباء، نحو قولك: أمرتك بزيد. وقد مثّل له أبو حيان دون أن يذكره.

(٥) ك: لهما.

(٦) البيت للفرزدق. الديوان ص ٥٢٠ والخزانة ٩: ١١٣ - ١١٨ [٧٠٦]، وقد ذكر المصنف صدره بعده.

أي: إلى كُليب، وصدر البيت:

إذا قـيـلَ : أيُّ الـناسِ شَـرٌّ قَبـيلةٍ .....

ومثله قول الآخر[1]:

وكَـريمةٍ مِـن آلِ قَـيسَ أَلَفـتُهُ حـتى تَـبَذَّخَ ، فارتَقـى الأَعـلامِ

أي: إلى الأعلام.

---

(١) تقدم في ص ١٦.

ص: فصل

المتعدي من غير بابي ظنَّ وأعلَمَ متعدٍّ إلى واحد، ومتعدٍّ إلى اثنين، والأول متعدٍّ بنفسه وجوبًا، وجائزُ التعدي واللزوم، وكذا الثاني بالنسبة إلى أحد المفعولين. والأصل تقدُّم[1] ما هو فاعل معنًى على ما ليس كذلك، وتقديم ما لا يُجَرُّ على ما قد يُجَرُّ. وتركُ هذا الأصل واجبٌ وجائزٌ وممتنعٌ لمثل القرائن المذكورة فيما مضى.

ش: تقدَّم الكلام على ظنَّ وأعلَمَ وأخواتهما[2]، وكلامه في هذا الفصل فيما تعدّى من غيرهما، فقسَّم المتعدي إلى متعدٍّ لواحد[3]، ومتعدٍّ إلى اثنين[4]، والمتعدي إلى واحد متعدٍّ إليه أبدًا، كضربَ وأكلَ. وجائز التعدي واللزوم شرحه المصنف[5] بأنه متعدٍّ بنفسه تارة وبحرف الجر تارة، كشكرَ ونصحَ، ولغة القرآن في شكرَ ونصحَ التعدية بحرف الجر، وهذا[6] الذي يتعدى بحرف الجر يصدق عليه أنه متعدٍّ، ولذلك قسَّم أصحابنا[7] المتعدي إلى متعدٍّ بنفسه، ومتعدٍّ بحرف جر، ومتعدٍّ بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى. ولولا أنه شرح قوله «وجائز التعدي واللزوم» بما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر كنصحَ وشكرَ لتبادر الذهن إلى شرحه بنحو فَغَرَ وشَحا ورَجَع، فإنها تستعمل متعدية بنفسها، فتقول: فَغَرَ زيدٌ فاه، وشَحا زيدٌ فاه،

---

(١) التسهيل وشرحه: تقديم.

(٢) تقدم ذلك في الجزء السادس ص ٥ - ١٧٢.

(٣) ن: إلى واحد.

(٤) ح: لاثنين.

(٥) شرح التسهيل ٢: ١٥١.

(٦) وهذا الذي يتعدى بحرف الجر: سقط من ك. ح: وهو الذي ... الجر.

(٧) انظر على سبيل المثال شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٩٩ والملخص ١: ٣٦٣ - ٣٦٥.

ورَجَعَ فلانٌ فلانًا، أي: فَتَحَ، ورَدَّ، وتارة لازمة، فتقول: فَغَرَ فَمُ زيدٍ، وشَحا، أي: انْفَتَحَ، ورَجَعَ زيدٌ، أي: انقلبَ. وتقدَّم الكلام في شكرَ ونصحَ[1]، ولغة القرآن تعديتهما بحرف الجر، قال تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾[3].

وقوله **وكذا الثاني** - أي: الذي يتعدى إلى اثنين - **بالنسبة إلى أحد المفعولين** أي: يتعدى إليه [إما][4] بنفسه، نحو كسا وأعطى، وإما بحرف جر، نحو اختار وأمر، وتقدم حكم باب اختار[5]. وأمّا كسا فإنها تتعدى إلى اثنين، فلا يجوز أن يدخل على أحدهما حرف جر، وكذلك أعطى.

فأمّا كسا فتعديها لاثنين بحق أصالة الوضع. وذهب الكوفيون[6] إلى أنها تعدت بالحركة إلى اثنين، والأصل فيها: كَسِيَ زيدٌ الثوبَ، كما تقول: لبسَ زيدٌ الثوبَ، ثم إنها عُدِّيت بالحركة إلى اثنين، كما قالوا: شَتِرَتْ عينُ /الرجلِ[7]، [٣: ٩٨/أ] وشَتَرَها اللّهُ، فالنقل وقع بالتغيير من فَعِلَ إلى فَعَلَ. والصحيح أنّ كسا وشَتَرَها اللّه أصل، وأنّ النقل لا يكون بتغيير الحركة. ومما جاء في كَسِيَ بكسر السين قول الشاعر[8]:

وأن يَعرَيْنَ إنْ كَسِيَ الجَواري ... فتَنبو العينُ عن كَرَمٍ عِجافِ

---

(١) تقدم في ص ٨ - ١٠.

(٢) سورة لقمان: الآية ١٤.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٦٢.

(٤) إما: تتمة يلتئم بها السياق.

(٥) تقدم في ص ١٩ - ٢٣.

(٦) الملخص ١: ٣٦١.

(٧) شترت عينه شَتَرًا: انقلب جفنها من أعلى إلى أسفل.

(٨) تقدم في ١: ٢١٥.

وقد جاء «كسا» متعدية لواحد بمعنى غَطّى، قال[1]:

وأَركَبُ في الرَّوعِ خَيفانةً كسا وجهَها سَعَفٌ مُنتَشِرْ

واختلف النحويون في أقوى الأفعال بالنسبة للتعدي بعد إجماعهم على أنّ اللازم أضعف الأفعال، فقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى ثلاثة؛ لأنه قد صار إلى حالٍ عمل فيه ما لا يعمل غيره، وذهب عنه الإلغاء.

وقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما. قال النحاس: وهذا هو القول الصحيح؛ لأنّ ما يتعدى إلى ثلاثة إنما هو مما يتعدى إلى مفعولين مما يلغى.

ولم يتعرض المصنف إلى أنّ ما يتعدى بنفسه قد يجوز في بعضه أن يُعَدَّى باللام في حال ما. ونقول: المتعدي بنفسه إلى واحد يجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر، وهو اللام، وذلك إذا تقدم على الفعل، تقول: لِزيدٍ ضربت، ولا يجوز: ضربتُ لِزيد؛ بدخولها على المفعول متأخرًا إلا ضرورة أو نادرًا، قال الشاعر[2]:

فلمّا أَنْ تَواقَفْنا قَليلاً أَنَخْنا لِلكَلاكِلِ فارتَمَينا

وقال[3]:

ومَلَكتَ ما بينَ العِراقِ ويَثرِبٍ مُلكًا أَجارَ لِمُسلِمٍ ومُعاهَدِ

أي: أنخنا الكلاكلَ، وأجارَ مُسلمًا. قال الجرمي: قال الأخفش وأبو عمرو: تدخل تأكيدًا إذا قُدِّم المفعول، ولا يجوز في غير ذاك إلا إذا اضطر شاعر، نحو قول النابغة[4]:

---

(١) امرؤ القيس. الديوان ص ١٦٣. الخيفانة: الفرس السريعة الخفيفة.

(٢) عبد الشارق بن عبد العزى. الحماسة ١: ٢٤٨ [١٥٤] والمرزوقي ص ٤٤٧ [١٥٢].

(٣) ابن ميّادة. شعره ص ١١٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٠٧ - ٣٠٨ [٣٥٧].

(٤) كذا! والبيت لذي الرمة من قصيدة طويلة. الديوان ص ١٥٣٤. حصان: عفيفة. وموجبة: توجب الحدّ. والعضال: الشديد. وآخره في المخطوطات: غضابا.

ولم أقـــذِفْ لِمُـــسلِمةٍ حَـــصانٍ بِحَمـــدِ اللّـــهِ مُوجِـــبةً عُـــضالا

وظاهر كلام أبي الفتح أنّ دخول اللام في غير الشعر جائز، قال في «التنبيه»[1]: «لك أن تجعل اللام موصلة إلى المفعول توكيدًا، كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[2]، و﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[3]، غير أنّ هذا قُدِّم فيه المفعول، فحَسُنت اللام لإعانة الفعل». انتهى. وكذا قال المبرد، قال[4]: «هذه اللام يجوز أن تدخل تقدم أو تأخر، لكن أحسنها إذا تقدم، ومنه قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾» انتهى.

ولا يجوز أن تدخل عليه إذا تقدم غير اللام إلا أن يحفظ، فيكون من باب ما زيد فيه حرف الجر، فلا يتجاوز مسحت رأسه /وبرأسه، وخشَّنت صدرَه [٣: ٩٨/ب] وبصدره، أو في ضرورة، نحو قوله[5]:

هُـــنَّ الحَـــرائِـــرُ ، لا رَبّاتُ أحمِرةٍ سُـــودُ المَحاجِـــرِ ، لا يَقـــرأنَ بالسُّوَرِ

وقال الآخر[6]:

نَـــضربُ بالـــسَّيفِ ، ونَـــرجو بالفَـــرَجْ

وإن كان مما يتعدى إلى أكثر لم يجز دخول اللام على شيء منها تقدم أو تأخر. وعلَّلَ بعض أصحابنا[7] امتناع ذلك بأنه لو أدخلت اللام فإما أن تُدخلها

---

(١) هو التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، وقد قال ذلك في ق ٧٩/أ، عند شرحه بيت عبد الشارق السابق.

(٢) سورة النمل: الآية ٧٢.

(٣) سورة يوسف: الآية ٤٣.

(٤) المقتضب ٢: ٣٧، ومعناه في الكامل ص ١٠٠٠.

(٥) تقدم في ٣: ١٤٩. ك، ن: أحمرة. وهي رواية فيه.

(٦) هو النابغة الجعدي. ديوانه ص ٤٨. والبيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٢ والخزانة ٩: ٥٢٠ - ٥٢٣ [٧٨٩] وشرح أبيات المغني ٢: ٣٦٦ - ٣٦٨ [١٥٤].

(٧) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ١: ٣٠٩.

على كلها أو على بعضها، إن أدخلتَها على كلها لم يكن لذلك نظير؛ لأنه لا يوجد فعل يتعدى إلى مجرورين أو مجرورات بحرف واحد، وإن أدخلتَها على واحد وتركت ما بقي صار كأنه قوي ضعيف في حين واحد، قويّ من حيث قَوِيَ في حق الواحد، ضعيف من حيث لم يَقوَ في حق الآخر، وذلك تناقض.

وقال أبو عبد اللّه محمد بن علي الشلوبين الصغير: «ليس هذا تناقضًا؛ إذ ليس الضعف من حيث القوة، ولا غرو أن يجتمع في الموصوف الواحد وصفان متناقضان باختلاف النسب، وإنما التناقض أن لو كان من حيث قَوِي ضَعُف، فلم يحقق التناقض. وأمّا قوله (إن أدخلتها عليهما معًا أو عليها لم يكن لذلك نظير) فهذا غير لازم؛ إذ ليس كل ما سمع من العرب يوجد له النظير، فالأولى أن يعلل بامتناع دخول حرف واحد على اسمين ويؤثر فيهما. وإن شئت أن تقول: لعلّ العرب لم تقل ذلك لأنّ ما يتعدى إلى اثنين أو إلى ثلاثة قد طال لاتصال الكلام بعضه ببعض، فعسُر عليهم الزيادة في موضع الطول، هذا مما يناسب كلياتهم، وبعد ذلك لو سُمع لقَبِلناه، ولم يبعد أن يقولوا: لِزيدٍ أعطيتُ درهمًا» انتهى كلامه.

وهذا الذي ذكره أنه لم يبعد قد قالته العرب مع تأخير المفعول، فبالأحرى أن يجوز مع التقديم، قال الشاعر[1]:

أحَجّاجُ ، لا تُعْطِ العُصاةَ مُناهمُ ولا اللّهُ يُعطي لِلعُصاةِ مُناها

فأدخل اللام على مفعول أعطى الأول، وهو متأخر عن الفعل، لكن ذلك من القلة بحيث ينبغي ألاّ يقاس عليه.

وقوله **والأصل تقديم ما هو فاعل معنًى على ما ليس كذلك** الأول من باب أعطى هو مفعول في اللفظ فاعل من جهة المعنى؛ لأنه آخذ، بخلاف الثاني، فإنه مفعول في اللفظ والمعنى، فأصله أن يتأخر، وأصل الأول أن يتقدم، والأصل تقديم ما يتعدى إليه الفعل بنفسه وتأخير ما يتعدى إليه بحرف الجر؛ لأنّ عامة ما

---

(١) ليلى الأخيلية. الأمالي ١: ٨٦ وشرح أبيات المغني ٤: ٣١٨ - ٣٢٢ [٣٦٢].

يتعدى بلا واسطة أقوى مما يتعدى إليه بواسطة، قال المصنف في الشرح[1]: «فلذلك يقال: أعطيت درهَمه زيدًا، /ولا يقال: أعطيتُ صاحبَه الدرهمَ، إلا على قول من قال: ضربَ غلامُه زيدًا» انتهى. [٣: ٩٩/أ]

وقال ابن عصفور: «لا يجوز باتفاق: أعطيتُ مالكَه الغلامَ، ولا: مالكَه أعطيتُ الغلامَ، إلا عند الكوفيين، فإنه يجوز ذلك إذا قَدَّرت أنَّ الإعطاء آخذ للغلام أولاً، فالأول عندهم هو الذي يُقَدَّر الفعل آخذًا له قبل صاحبه.

وتقول: ظننت زيدًا ضاربًا نفسه، وإن شئت: ظننت ضاربًا نفسه زيدًا، إلا عند الكوفيين، فإن ذلك لا يجوز لأنَّ في ضارب ضميرًا مرفوعًا يعود على «زيدًا»، وعند من يمنع من البصريين: أعطيته درهَمه زيدًا. فإن قلت ضاربًا نفسه ظننت زيدًا جاز عند كافة البصريين، و لم يجز عند الكوفيين لأجل الضمير المرفوع في ضارب.

وتقول: ظننتُ في الدار صاحبَها، ولا يجوز: ظننتُ صاحبَها في الدار، ولا: صاحبَها ظننتُ في الدار، عند أحد من البصريين، والكوفيون يجيزون ذلك إذا قُدِّر أنَّ ظننتُ تناولت المفعول الذي هو خبر قبل المفعول الذي هو مبتدأ في الأصل. ولو قلت ظننتُ زيدًا غلامَه لم يجز التقديم عند أحد خوف التباس المعنى.

وتقول أعلمتُ هندًا قائمةً أباها، ولا يجوز أعلمتُ أباها هندًا قائمةً عند أحد من البصريين، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك إذا قُدِّر أنَّ الفعل تناول هندًا قبل تناول الأب.

وتقول: أعلمتُ زيدًا في الدار مالكَها، ولا يجوز أعلمتُ زيدًا مالكَها في الدار إلا عند الكوفيين إذا قُدِّر أنَّ أعلمتُ تناول في الدار قبل تناوله مالكها.

وتقول: أعلمتُ زيدًا هندًا في دارها، ويجوز أعلمتُ زيدًا في دارها هندًا[2] عند جميع النحويين إلا عند مَن منع مِن البصريين أعطيتُ درهَمه زيدًا» انتهى كلامه.

---

(١) ٢: ١٥٢.

(٢) هندًا: سقط من ك. ويجوز أعلمت زيدًا في دارها: سقط من ن.

وما ذكر المصنف في الشرح من أنه يجوز أعطيت درهَمه زيدًا فيه خلاف: ذهب البصريون إلى جواز ذلك لأنَّ النية به التأخير لأنه مفعول ثان، فهو نظير ضربَ غلامَه زيدٌ؛ إذ أصله: ضربَ زيدٌ غلامَه.

وذهب هشام إلى منع ذلك، قال هشام: محال أعطيتُ ثوبَه زيدًا؛ لتقدم المكنِيِّ قبل زيد؛ لأنَّ العامل في الثوب غير وصف زيد.

وقال ابن كيسان: «أعطيتُ درهَمه زيدًا قبيحة؛ لأنَّ الدرهم وزيدًا جميعًا يتصل بهما الفعل اتصالاً واحدًا؛ لأنَّ كل واحد منهما مفعول به، فليس أحدهما أولى بأن يكون الفعل أشدَّ له مواصلة من الآخر، إلا أنه لَمّا كان المعلوم أنَّ المقصود بالعَطِيّة هو زيد، وأنه من أجله اتصل الفعل بالدرهم - كان هو المقدم في الرتبة» انتهى كلامه.

ولو قدَّمت على الفعل المفعول الثاني متصلاً به ضمير الأول فقلت ثوبَه أعطيت زيدًا جاز ذلك عند البصريين /كحال توسطه. وتابعهم الفراء وأحمد بن [٩٩/ب:
يحيى. وقال هشام: هي محال، لا تجوز. وقال ابن كيسان: درهَمه أعطيت زيدًا أجود من أعطيت درهَمه زيدًا. وذكر ابن عصفور أنَّ بعض البصريين منع أعطيت درهَمه زيدًا، وبنى معه على أنَّ المفعولين في مرتبة واحدة، مرتبتهما أن يكونا بعد الفاعل، وأيهما تقدم فذلك مكانه، قال: «فإن قلت درهَمه أعطيت زيدًا جازت المسألة بلا خلاف؛ لأنَّ النية بالمفعول أن يكون بعد الفعل، فالنية فيه التأخير، وإذا كان النية به التأخير لزم أن يكون مقدَّرًا بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير؛ لأنَّ ذلك المفعول الذي عاد عليه الضمير قد وقع بعد الفعل، فهو في محله» انتهى.

وما ذكره من أنه لا خلاف في جواز درهَمه أعطيت زيدًا فيه الخلاف كما ذكرنا، ونقل الخلاف فيه ابن النَّحّاس.

قال ابن عصفور: ولو قلت أعطيتُ ما أرادَ زيدًا جاز عند البصريين إلا عند مَن منع منهم أعطيت درهَمه زيدًا، وما أراد أعطيت زيدًا جائزة عند جميع البصريين، ولا تجوز هذه والتي قبلها عند الكوفيين؛ لأنَّ الضمير ضمير رفع.

وقوله **وتقديم ما لا يُجَرُّ على ما قد يُجَرُّ** قال المصنف في الشرح: «فلذلك يقال: اخترتُ[1] قومَه عمرًا، ولا يقال: اخترتُ أحدَهم القومَ، إلا على قول من قال: ضربَ غلامُه زيدًا» انتهى. يعني أنَّ قومه هو الذي أصله أن يدخل عليه حرف الجر، وقد اتصل به ضمير المفعول الأول، وهو عمرو، والنية به التأخير، فكأنه قال: اخترتُ عمرًا قومَه، أي: مِن قومه. وأمّا المسألة الثانية ففي المفعول الأول ضمير يعود على المفعول الثاني الذي هو يدخل عليه حرف الجر، وقد وقع المفعول الأول موقعه من الرتبة، فتقدم المفسَّر، وهو الضمير، على المفسِّر، وهو القوم؛ إذ أصله: اخترتُ مِن القومِ أحدَهم، فإذا قدَّمت أحدَهم تقدم لفظًا ورتبة، فلا يفسِّر الضميرَ ما بعده، وصار نظير: ضربَ غلامُه زيدًا، وهو لا يجوز عند الأكثرين[2].

وقول المصنف **على ما قد يُجَرُّ** يشعر أنه ليس مجرورًا في الحال، ولو كان مجرورًا فالحكم كذلك، لو قلت اخترتُ مِن قومِه عمرًا جاز، ولا يجوز: اخترتُ أحدَهم من القوم، إلا على قول من قال: ضربَ غلامُه زيدًا، وهذه المسألة فيها خلاف، فإذا قلت لبستُ أليَنَها من الثياب، وأخذتُ درهَمه مِن زيد، وأنت تريد: لبستُ مِن الثيابِ أليَنَها، وأخذتُ مِن زيدٍ درهَمه - فذهب الكوفيون قاطبة إلى أنَّ ذلك لا يجوز، قالوا: إذا كان المكنِيُّ مِن مخفوض، والمخفوضُ في غير تأويل المنصوب - لم يجز لِمَكنِيِّه أن يتقدم عليه، ولذلك امتنع: دارَها يَسكنُ غلامُ هند،

---

(١) اخترت قومه عمرًا ولا يقال: سقط من ك. وقوله «قومه»: سقط من ن.

(٢) ك: عند الكوفيين.

[١٠٠/أ:] وفي دارها غلامُ جاريتك، فأمّا إذا كان /المخفوض بمعنى المنصوب فلا اختلاف بينهم في تقديمه، نحو: في داره مررتُ بزيد.

وقال ابن عصفور: «لا يجوز: لبستُ أليَنَها من الثياب، كما لا يجوز: أعطيتُ صاحبَها الجاريةَ. ويجوز ذلك عند الكوفيين إذا قدَّرت أنّ الفعل تناول المجرور قبل، فإن قلت أتيتُ في داره زيدًا جاز ذلك باتفاق» انتهى. وهو مخالف لما حكيناه عن الكوفيين قاطبة أنه لا يجوز: لبستُ[1] أليَنَها من الثياب من غير تفصيل. والذي حكيناه نقلناه عن أبي جعفر النحاس. وقال أبو جعفر النحاس: أكثر البصريين لا يجيز: لبستُ أليَنَها من الثياب. وحجته أنّ من الثياب بمنْزلة الظرف، وحق الكلام أن يذكر الفعل ثم الفاعل ثم المفعول ثم الظرف، فإذا قلت لبستُ أليَنَها من الثياب فقد وضعت كل شيء موضعه، فلم يجز أن تنوي بشيء منه التأخير، فتقدم مكنيًّا على ظاهر.

وقوله **وتركُ هذا الأصل واجب وجائز وممتنع** مثال الوجوب: ما أعطيتُ درهمًا إلا زيدًا، وأعطيتُ الدرهمَ صاحبَه، وهما نظيرا: ما ضَربَ عَمرًا إلا زيدٌ، وضَربَ زيدًا غلامُه. ومثال الامتناع: ما أعطيتُ زيدًا إلا درهمًا، وأضربتُ زيدًا عمرًا، بمعنى: جعلتُ زيدًا يَضرب عمرًا، وهذان نظيرا: ما ضَربَ زيدٌ إلا عمرًا، وضرب موسى عيسى. وما خلا من سبب الوجوب وسبب الامتناع جائز أن يبقى على الأصل، نحو: كسوتُ زيدًا ثوبًا، جاز أن يخالف الأصل، نحو: كسوتُ ثوبًا زيدًا، وهذه كلها مُثُل المصنف في الشرح[2]، إلا أنّ قوله أضرَبتُ زيدًا عمرًا في جوازه نظر، فإنّ الظاهر[3] من مذهب س أنّ التعدية بالهمزة قياس في اللازم سماع

---

(١) لبست: سقط من ك.

(٢) ٢: ١٥٢.

(٣) ذكر ذلك ابن أبي الربيع في الملخص ١: ٣٥٩.

في المتعدي، فعلى هذا يحتاج إلى سماع تعدية ضَرَبَ لمفعولين بالهمزة، وإلا لم يجز، وسيأتي حكم التعدية بعد هذا بقريب إن شاء الله.

ص: فصل

يجب تأخيرُ منصوب الفعل إن كان أنَّ مشددةً أو مخففة، وتقديمُه إن تضمَّن معنى استفهام أو شرط، أو أُضيف إلى ما تضمَّنهما، أو نَصَبَه جوابُ أمّا. ويجوز في غير ذلك إن عُلم النصبُ تأخيرُ الفعل غيرَ تعجُّبِيٍّ، ولا موصول به حرف، ولا مقرون بلام ابتداء أو قسم مطلقًا، خلافًا للكوفيين في [منع][1] نحو: زيدًا غلامُه ضرب، وغلامَه أو غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ، وما أراد أخذَ زيدٌ، وما طعامَك أكلَ إلا زيدٌ.

ولا يُوقَع فِعلُ مضمرٍ متَّصلٍ على مفسِّره الظاهر، وقد يقع[2] على مضافٍ إليه أو موصولٍ بفِعله.

ش: منصوب الفعل أعمُّ من أن يكون مفعولاً به أو ظرفًا أو غيرهما، ومعنى **/إن كان** - أي المنصوب - **أنَّ مشددةً**، فلا تقول في عرفتُ أنَّك منطلقٌ: أنَّك منطلقٌ عرفتُ. **أو مخففةً**، فلا تقول في علمتُ أنْ سيخرج زيدٌ: أنْ سيخرج زيدٌ علمتُ. ٢: ١٠٠/ب]

وقياسُ ما أجازه هشام[3] من: إنَّ أنَّ زيدًا منطلقٌ حقٌّ، وما أجازه الفراء[4] من الابتداء بـ«أنَّ» الثقيلة، فتقول: أنَّك قائمٌ يعجبني - يقتضي أن يجوز: أنَّك منطلقٌ عرفتُ. فأما قوله تعالى﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾[5]، ﴿وَأَنَّ

---

(١) منع: تتمة من التسهيل ص ٨٤ وشرحه ٢: ١٥٢.

(٢) ح: وقد تقدم. التسهيل ص ٨٤ وشرحه ٢: ١٥٢: وقد يوقع.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤: ٣٩ - ٤٠.

(٤) انظر ما تقدم في ٥: ١٥٥.

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٥٢. وفتح الهمزة وتشديد النون قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. السبعة ص ٤٤٦.

﴿ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾[1]، فزعم الأخفش[2] أنه على إضمار لام الجر، ولأنّ أمتكم، ولأنّ المساجد، فهي في موضع جر باللام. وهو عند س[3] أقوى من جعل أنّ في موضع نصب كما يراه الخليل[4]؛ لأنه إذا قدر نصبًا فلا يجوز التقديم كما لا يجوز في علمت أنّ زيدًا منطلقٌ تقديم أنّ على علمت، فإنّ المنصوب بعد حذف الحرف فرع المنصوب بالمتعدي، فلا يقع إلا حيث يقع.

وقوله **وتقديمُه إن تضمَّن معنى استفهام** مثال ذلك: مَن رأيتَ؟ وأيُّهم لقيتَ؟ ومتى قدِمتَ؟ وأينَ أقمتَ؟

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه يجب تقديم معمول الفعل إذا كان اسم استفهام هو مذهب البصريين، زعموا أنّ أسماء الاستفهام كلها لها الصدر، سواء أكان في ابتداء الاستفهام أم قصد بها الاستثبات، و لم يحفظوا من تقديم العامل عليها في الاستثبات إلا قولهم: ضربَ منْ مَنا، واعتقدوا شذوذه.

وأما الكوفيون فإنهم فصَّلوا في الاستفهام فما كان في ابتداء الاستفهام وافقوا فيه البصريين، وما كان يقصد به الاستثبات فإنه لا يلزم الصدر، حكى الكسائي ضرب منٌّ مَنًا، بالإعراب، وضرب مَنْ مَنا، ببناء مَن الأولى، وضربَ غلامُ مَنٍ مَنا، بالإعراب، وضربَ غلامُ مَنْ مَنا، ببناء الأولى.

وحكى الكوفيون أنّ العرب تفعل ذلك في ما، فيقولون لمن قال ضربتُ رجلاً: ضربتَ ما؟ وضربتَ ماذا؟ وضربتَ مَهْ؟ ولمن قال ضربتُ الرجلَ: ضربتَ الما؟ وضربتَ الماذا؟ وضربت المَهْ؟ بإدخال أل عليها، وبحذف الألف وإلحاق هاء

---

(١) سورة الجن: الآية ١٨.

(٢) معاني القرآن له ص ١٠٩ - ١١٠.

(٣) الكتاب ٣: ١٢٨.

(٤) الكتاب ٣: ١٢٦ - ١٢٩.

السكت لفظًا في الوقف، وخطًّا دون لفظ في الوصل، و(ما) في جميع ذلك مبقّاة على بنائها.

وحكى الطبري[1] أنّ العرب يقولون: تفعلَ ماذا؟ تصنعَ ماذا؟ بنصب المضارع، وكذلك يفعلون بكل مضارع يقع قبل ماذا، إلا تريد، فيقولون: تريدُ ماذا؟ بالرفع، ولا يجيزون نصبه، ونصب تفعل وتصنع وشبههما إنما هو بإضمار أنْ، و«أنْ تصنعَ» في موضع مفعول بفعل محذوف، تقديره: تريدُ أنْ تصنعَ ماذا؟ وتريد أنْ تفعلَ ماذا؟ وهذا هو الموجب لرفع تريد وامتناع نصبه؛ إذ لو جاز نصبه لكان يحتاج إلى إضمار تريد، /فكان يكون التقدير: تريد أنْ تريدَ ماذا؟ وذلك لا يجوز. [ا/١٠١:أ]

وحكى الكوفيون أنّ العرب تفعل ذلك في أيّ، فيقولون لمن قال ضربتُ رجلاً: ضربتَ أيًّا؟ ولم يقدِّموا العامل في الاستثبات على شيء من أسماء الاستفهام غير ما ومَن وأيّ إلا ما حكاه بعض الكوفيين عن بعض العرب أنه قال: إنّ أينَ الماء والعشب؟ جوابًا لمن قال: إنّ في موضع كذا ماءً وعشبًا. فعلى هذا لو قال قائل: ضربتُ عشرين رجلاً، فأردتَ أن تستثبت قلت: كم ضربتَ؟ ولم يجز أن تقول: ضربتَ كم؟

وقوله **أو شرطٍ** مثاله: مَنْ تُكرِمْ أُكرِمْه، وأيّهم تَضربْ أضربْه.

وقوله **أو أُضيف إلى ما تَضَمَّنَهما** مثال ذلك: غلامَ مَن رأيتَ؟ وغلامَ أيّهم رأيتَ؟ وغلامَ مَنْ تَضربْ أضربْه.

وقوله **أو نَصَبه جوابُ أمّا** مثاله ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[2].

ونقص المصنف مما يجب فيه تقديم منصوب الفعل عليه أن يكون ضميرًا منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله، ومثاله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[3]، ولو تأخر فجاز اتصاله لم يلزم

---

(١) الحكاية عنه في الروض الأنف ٤: ٢٢.

(٢) سورة الضحى: الآية ٩.

(٣) سورة الفاتحة: الآية ٥.

تقديمه؛ لأنه لو تأخر لم يجب اتصاله، بل يجوز، فتقول: الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيتُكه.

ونقص المصنف أيضًا أن يكون المعمول كم الخبرية، فإنه يجب تقديمها على العامل، فتقول: كم غلامٍ ملكت! تريد: كثيرًا من الغلمان ملكت.

وحكى الأخفش أنه يجوز تقدم العامل في كم الخبرية عليها في لغة رديّة للعرب، فتقول: ملكت كم غلامٍ! أي: ملكت كثيرًا من الغلمان.

ونقصه أيضًا أن يكون الناصب فعل أمر دخلت عليه الفاء، نحو: زيدًا فاضربْ، وجعفرًا فاشتمْ، ذكر ذلك بعض أصحابنا[1] فيما يلزم فيه تقدم المفعول.

وقوله **ويجوز في غير ذلك إن عُلم النصبُ تأخيرُ الفعل** سواء أعلم ذلك من جهة إعراب، نحو: زيدًا ضرب عمرٌو، أو من جهة قرينة، نحو: حُبارى صاد موسى. فإن جهل النصب لم يجز، فلا تقول: موسى ضربَ عيسى، فيكون موسى مفعولاً مقدمًا، بل يُحمل على أنه هو الضارب، ويُعرب مبتدأ.

وقوله **غيرَ تعجبِيّ** احتراز من نحو: ما أحسنَ زيدًا! فلا يجوز: ما زيدًا أحسنَ.

وقوله **ولا موصولٍ به حرفٌ** مثاله: مِن البرِّ أن تَكُفَّ لسانَك، لا يجوز[2] أن تقول: لسانَك أن تَكُفَّ، ولا: أنْ لسانَك تَكُفَّ.

وأطلق المصنف هذا الحرف، وينبغي أن يقيده بالناصب، فيقول: «ولا موصولٍ به حرفٌ ناصب»، فإنه إذا لم يكن ناصبًا جاز أن يتقدم على العامل، يجوز أن تقول في عجبتُ مِمّا تضرب زيدًا أن تقول: عجبت مِمّا زيدًا تضرب.

---

(١) في الارتشاف ص ١٤٦٩ أنه ذكر في الترشيح. وهو لخطّاب المارِديّ.

(٢) لا يجوز أن تقول لسانك أن تكف: سقط من ك، ن.

وقوله **ولا مقرونٍ بلامِ ابتداء** مثاله: لَسَوفَ يُرضي زيدٌ عمرًا، لا يجوز: عمرًا لَسوفَ يُرضي زيدٌ. /[١٠١/ب :١]

وأطلق المصنف في مكان التقييد، فكان [ينبغي أن][1] يقول: «لا تصاحب خبر إنَّ»، فإنها إذا صحبت خبر إنَّ جاز التقديم، فتقول: إنَّ زيدًا عمرًا لَيضرب.

وقوله **أو قسمٍ** مثاله: واللَّهِ لأضربنَّ زيدًا، لا يجوز أن تقول: واللَّهِ زيدًا لأضربَنَّ.

وقوله **مطلقًا** ليس راجعًا لقوله «أو قسمٍ» - وإن كان ظاهره ذلك - بل هو راجع لقوله «ويجوز في غير ذلك»، أي: إن خلا الفعل من ذلك جاز تقديم منصوبه عليه مطلقًا.

وقوله **خلافًا للكوفيين** هذه مسائل خمس أجاز البصريون فيها تقديم المفعول كما مثّل المصنف[2]، ومنع الكوفيون تقديم المفعول فيها. والصحيح مذهب البصريين لثبوت ذلك في لسان العرب، فمثال الأول قول الشاعر[3]:

كعبًا أخوه نَهى ، فانقادَ مُنتَهِيًا ... ولو أبَى باءَ بالتَّخليدِ في سَقَرا

ومثال الثانية قول الشاعر[4]:

رأيَه يَحمَدُ الذي أَلِفَ الحَزْ ... مَ، ويَشقَى بِسَعيِه المَغرورُ

ومثال الثالثة قول الشاعر[5]:

شَرٌّ يَومَيها، وأَغْواهُ لَها ... رَكِبَتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَلا

---

(١) ينبغي أن: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٥٣ - ١٥٤.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٥٣، وفيه أنه لرجل من طيئ في كعب بن زهير وأخيه.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٥) تقدم في ٢: ١٥٣، ٢٥٩. والذي في المخطوطات: وأغواه لنا، والتصويب من ٢: ١٥٣.

ومثال الرابعة قول الشاعر[1]:

مـــا شاءَ أنْشأَ ربِّي ، والذي هو لَمْ يَـــشأْ فلَـــستَ تَـــراهُ ناشـــئًا أبَـــدا

ومثال الخامسة قول الشاعر[2]:

مـــا المـــرءَ يَـــنفَعُ إلا ربُّه ، فعَلا مَ تُـــستَعمالُ بغـــيرِ اللّـــه آمـــالُ

وقوله **ولا يُوقَع فعلُ مضمرٍ متَّصلٍ على مفسِّره الظاهر** مثاله: زيدًا ضربَ، ففي ضربَ ضمير يعود على زيد، ولا خلاف أنَّ هذا لا يجوز، قال أبو العباس: إنما لم يجز ذلك لأنه يصير المفعول لا بد منه، وبه علل المصنف. قال[3]: «لأنَّ جوازه يستلزم توقف مفهومية ما لا يُستغنى عنه، وهو الفاعل على مفهومية ما يُستغنى عنه، وهو المفعول».

وقال غير أبي العباس من البصريين: لا يجوز لأنَّ المستعمل في هذا ضربَ نفسه[4]، ولا يسمون، يعني: ولا يسلطون العامل على الاسم.

وقال الفراء: لا يجوز ذلك لأنك لو جعلت الكلام في موضعه لم يجز؛ لأنك كنت تقول: ضرب زيدًا، فيتقدم مضمرٌ على مظهر، قال المصنف في الشرح[5]: «فلو كان الفاعل ضميرًا منفصلاً جاز إيقاع فعله على مفسره الظاهر، نحو: ما ضربَ زيدًا إلا هو؛ لأنَّ الضمير المنفصل مقدر قبله ظاهر مبدل منه الضمير، فيقدر ما ضرب /زيدًا إلا هو: ما ضربَ زيدًا أحدٌ إلا هو، فقيام الضمير المنفصل مقام [٣: ١٠٢/] الظاهر المقدَّر سهَّل إيقاع فعله على مفسِّره الظاهر، فحُكم بالجواز» انتهى.

---

(١) تقدم في ٢: ٢٦٠، وهو في شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٤) نفسه: سقط من ك.

(٥) ٢: ١٥٤.

ولو أبرز ذلك الضمير المستكن، فقيل: زيدًا ضربَ هو - فأجاز ذلك الكسائي وحده، قال: لأنّ قولك «هو» بمنزلة الأجنبي، والذي تقتضيه الأقيسة أنّ ذلك لا يجوز؛ لأنه ليس هذا من مواضع انفصال الضمير.

وقوله **وقد يقع على مضاف إليه** مثاله: غلامَ هند ضربَتْ، فاعل ضَرَبَتْ ضمير، قال المصنف[1]: «وجاز هذا لأنه في تقدير: ضربتْ هندُ غلامَها» انتهى.

وفي جواز هذه المسألة خلاف: ذهب الأخفش[2] والفراء إلى منعها، وذهب هشام إلى الجواز، واختُلف عن الكسائي والمبرد وأكثر البصريين، فنقل ابن كيسان عن الكسائي والمبرد[3] الجواز، ونقل أحمد بن جعفر الدِّينَوَريّ المنع[4] عن الكسائي، ومنعها المبرد في الشرح. ونقل الدِّينَوَريّ وابن عصفور جوازها عن البصريين، ونقل النحاس منعها عن أكثر البصريين. وقال المبرد[5] محتجًّا للجواز: ليس هذا بأبعد من قولك: ضربَ زيدًا غلامُه. وقال أيضًا محتجًّا للمنع: هو معلق بالثاني - يعني في مثل: ثوبَ أخويك يلبسان - والثوب مضاف إلى الأخوين، فلو قال يلبسان ثوبَ أخويك لم يجز لتقدم المكنِيِّ على الظاهر. وذكر غيره أنّ ذلك لا يجوز لأنّ المفعول فضلة، فيجوز الاستغناء عنه، وعودُ الضمير على ما اتصل به يُخرجه عن ذلك لأنه يلزم ذكر المفعول ليعود الضمير الفاعل عليه؛ وذلك مُخرج له عن أصل وضعه.

قال بعض أصحابنا: «والصحيح الجواز لأنّ المفعول لا يلزم، وإنما يلزم ما أضيف إليه المفعول؛ ألا ترى أنك لو قلت هند ضربتْ لساغ، وليس كذلك: زيدٌ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٥٤.
(٢) الأخفش والفراء إلى منعها وذهب: سقط من ك.
(٣) والمبرد الجواز ... المنع عن الكسائي: سقط من ك.
(٤) المنع: سقط من ن.
(٥) انظر رأي المبرد في إجازته ذلك في الأصول لابن السراج ٢: ٢٤٣ - ٢٤٤.

أظنُّ قائمًا؛ لأنه لا سبيل إلى حذف المفعول؛ إذ لو حذفته لم يبق للضمير ما يفسره)) انتهى كلامه.

والصحيح جواز المسألة لثبوتها في كلام العرب، قال الشاعر[1]:

أَجَلَ المرءِ يَستَحِثُّ ، ولا يَدْ ري إذا يَبتَغي حُصولَ الأماني

ففي يَستَحِثُّ ضمير فاعل به عائد على المرء الذي أضيف إليه المفعول، وهو أجَل، والمعنى: المرءُ في وقت ابتغاء الأماني يَستَحِثُّ أجلَه ولا يشعر.

وقوله **أو موصولٍ بفعله** أي: بفعلٍ مسنَدٍ إلى مفسِّر الضمير، نحو: ما أرادَ زيدٌ أخذَ، فما مفعول بأخذَ، وزيدٌ فاعل بأرادَ، وأرادَ زيدٌ: صلة لِما، وفي أخذَ ضمير يعود على زيد. وجاز هذا لأنَّ التقدير: أخذَ زيدٌ ما أراد. ومثله قول الشاعر[2]:

/ما حَبَّتِ النفسُ مما راق منظرُهُ رامت ، ولم يَنهَها يأسٌ ولا حَذَرُ [٣: ٥٢]

ولو اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل لم يلزم تأخير المفعول عند البصريين، وسواء أكان الضمير مرفوعًا أم منصوبًا. وفرَّق الكوفيون بين أن يكون الضمير ضمير رفع أو غيره، فإن كان ضمير رفع التزموا تأخيره، نحو: أخذَ زيدٌ ما أرادَ، ففي أراد ضمير رفع، هو صلة ما، وما: مفعول. والبصريون يجيزون: أخذَ ما أرادَ زيدٌ، ففي أرادَ ضمير يفسِّره زيد، وجاز ذلك لأنَّ التقدير: أخذَ زيدٌ ما أرادَ. وإن كان غيرَ ضمير رفع جاز التقديم عندهم كمذهب البصريين، نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ؛ إذ التقدير: ضربَ زيدٌ غلامَه.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٥٥. وأوله في ح وشرح المصنف: ما حنت النفس.

ص: فصل

يجوز الاقتصار قياسًا على منصوب الفعل مستغنًى عنه بحضور معناه، أو سببه، أو مُقارنه، أو الوعدِ به، أو السؤالِ عنه بلفظه أو معناه، أو عن متعلَّقه، وبِطَلَبه، وبالردِّ على نافيه، أو الناهي، عنه أو على مثبته، أو الآمر به.

ش: يعني بالقياس أنه لا يوقف فيه على مورد السماع. ومنصوب الفعل يشمل المفعول به وغيره من منصوباته وإن كان المقصود هنا التنبيه على الاقتصار على المفعول به، فتقول لمن قال مَن ضربتَ؟ زيدًا، والتقدير: ضربتُ زيدًا. ويجوز إظهار هذا الفعل. وتقول لمن قال متى[1] ضربتَ زيدًا؟ حينَ ظَلم، أي[2]: ضربتُه حين ظَلم. وكذلك الحال والمفعول له، ولغير المفعول به موضع يُستوفى فيه حذف الفعل العامل فيه إن شاء اللّه.

فحضور المعنى قولك: زيدًا، لمن رأيته قد شرع في عطاء مثلاً، أي: أعطِ زيدًا، أو في ذكر رؤيا: خيرًا، ولمن قطع حديثًا: حديثَك، أي: ذكرتَ خيرًا، وتَمِّم حديثَك.

وسببه مثاله قوله[3]:

إذا تَغَنَّـــى الحَمـــامُ الـــوُرقُ هَيَّجَنِي ولـــو تَـــسَلَّيتُ عـــنها ، أُمَّ عَمَّـــارِ

أي: ذكرتُ أُمَّ عَمَّار؛ لأنَّ التهييج سبب للذكر.

---

(١) ك، ح: من.

(٢) ك: إن.

(٣) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٢٠٣ والكتاب ١: ٢٨٦ وإيضاح الشعر ص ١١٦ - ١١٧ وفيه تخريجه.

والمقارِن[1] لمن تأهب للحج: مكةَ، أي: أراد، أو سَدَّد سهمًا: القِرطاسَ، أي: تُصيب. أو كبَّر مرتقب الهلال: الهلالَ، أي: رأى. ومن هذا القبيل قوله[2]:

لـــن تَـــراها - ولـــو تأمَّلـــتَ - إلا ولَهـــا في مَفـــارِقِ الـــرأسِ طِيـــبا

أي: إلا وترى لها؛ لأنَّ رؤية الشخص مقارنة لرؤية ما يشتمل عليه، و«ترى» المضمرة بمعنى تَعلم؛ لأنها إن كانت بمعنى تُبصر لزم من ذلك كونها حاسرة الرأس، و«ترى» المضمرة خبر مبتدأ، أي: وأنت ترى؛ لئلا يلزم من ذلك دخول واو الحال على المضارع المثبت، ولا يجوز عند الأكثرين. ومثل هذا البيت قولُ الشاعر[3]:

/وَجَـدنا الـصالحين لهـم جَـزاءً وجَـنّاتٍ وعَيـنًا سَلـسَبيلا [٣: ١٠٣/أ]

وقولُ الآخر[4]:

فَكَـرَّتْ تَبتَغـيهِ، فـصادَفَتهُ علـى دَمِـهِ ومَـصرَعِهِ الـسِّباعا

وقولُ الآخر[5]:

تَذَكَّـرتُ أرضًـا، بِهـا أهلُهـا، أخـوالَها فـيها، وأعمامَهـا

وقولُ الآخر[6]:

قـد سـالَمَ الحَـيَّاتُ مـنه القَدَما الأُفعُـوانَ والـشُّجاعَ الـشَّجعَما

---

(١) أي: ومثال المقارن قولك.

(٢) نسب البيت في الكتاب ١: ٢٨٥ إلى ابن قيس الرقيات، وعنه في ملحقات ديوانه ص ١٧٦. وهو له أيضًا في تحصيل عين الذهب ص ١٩٣.

(٣) تقدم في ٦: ١٢٠.

(٤) هو القطاميّ يصف بقرة وحشية فقدت ولدها، فجعلت تطلبه، فوجدت السباع قد اغتالته. الديوان ص ٤١ والكتاب ١: ٢٨٤ والنوادر ص ٥٢٦ وإيضاح الشعر ص ٥٤٠.

(٥) هو عمرو بن قميئة. الكتاب ١: ٢٨٥ وتحصيل عين الذهب ص ١٩٣.

(٦) تقدم الأول في ٢: ٨١ و٦: ٢٨٢. وهما في الكتاب ١: ٢٨٧ وإيضاح الشعر ص ٥٤٠.

التقدير: ووجدنا له جنَّات، وصادَفَت على دمه، وتذكَّرتُ أخوالَها، وسالمتِ القدمُ، فاستغنى بفعل أحدهما عن ذكر الآخر، ودلَّ عليه.

والوعد به: زيدًا، لمن قال: سأُطعمُ.

والسؤال عنه بلفظه: بلى زيدًا، لمن قال: هل رأيتَ أحدًا؟ **وبمعناه:** «بلى، وجاذًا»، لمن قيل له: أفي مكان كذا وَجذٌ[1]؟ **وعن متعلَّقه** ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾[2]، أي: أنزل.

وبطلبه: ألا رجلَ إمّا زيدًا وإما عمرًا، أي: اجعله إمّا زيدًا وإمّا عمرًا، و«اللهمَّ ضَبُعًا وذئبًا»[3]، أي: اجمعْ فيها.

وبالرد على نافيه: بلى زيدًا، لمن قال: ما لقيتُ أحدًا. **أو الناهي عنه:** «بلى، من أساء»، لمن قال: لا تضربْ أحدًا. **أو على مثبته:** «لا، بل زيدًا[4]»، لمن قال: ضربَ زيدٌ عمرًا. **أو الآمر به:** لا، بل زيدًا، لمن قال: اضربْ عمرًا، بإضمار: لقيتَ، واضربْ، وضربَ، واضربْ. فهذا وفق اللفظ والمعنى.

ومن المعنى دون اللفظ قوله تعالى ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[5]، أي: بل نتَّبع؛ لأنَّ معنى كونوا هودًا أو نصارى: اتَّبِعوا ملة الهود والنصارى.

ص: فإن كان الاقتصار في مَثَلٍ أو شبهِه في كثرة[6] الاستعمال فهو لازم. وقد يُجعل المنصوب مبتدأ أو خبرًا، فيلزم حذف ثاني الجزأين.

---

(١) التقدير: فأعرف به وجاذًا. والوجذ: موضع يمسك الماء. الكتاب ١: ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٢) سورة النحل: الآية ٣٠.

(٣) الكتاب ١: ٢٥٥. وقوله بعده «فيها» أي: في الغنم.

(٤) كذا في المخطوطات والارتشاف ص ١٤٧٤. وفي شرح المصنف ٢: ١٥٨: عامرًا. وهو أوضح.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٣٥.

(٦) في كثرة: سقط من ك.

ش: مثال الاقتصار في مثل قولهم «كلُّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ»[1]، أي: ائْتِ، ولا ترتكب، و«هذا ولا زَعَماتِك»[2]، أي: هذا هو الحق، ولا أتوهَّم. وقدَّره بعضهم: ولا أَزعُم زَعَماتِك، ومعناه أنَّ المخاطب كان يزعم زَعَمات، فلما ظهر خلاف قوله قال له قائل: هذا الحقّ، ولا أزعم، أو: ولا أتوهَّم زَعَماتِك. و«كِلَيهما وتَمرًا»[3]، وأصله أنَّ إنسانًا خُيِّر بين شيئين، فطلبهما، وطلب معهما تمرًا، ثم استُعمل لمن خُيِّر بين شيئين فطلبهما جميعًا، والتقدير: أعطِني كِلَيهما، وزِدني تمرًا.

وقوله **وشبهه**[4] **في كثرة الاستعمال** مثاله: حسبُك خيرًا لك، أي: وأْتِ خيرًا لك[5]، ووَراءَك أوسعَ لك[6]، أي: وأْتِ مكانًا أوسَعَ لك من /ورائك، [٣: ١٠٣] و﴿فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[7]، و﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[8]، أي: وأْتُوا خيرًا لكم. وهذا فيه خلاف[9]:

ذهب الخليل وس[10] إلى أنَّ هذه الأشياء نصبها بإضمار فعل دلَّ عليه الأول، فإنه ضده أو مثله، فإذا قال انتهِ خيرًا لك فإنما نهاه عن أمر لا خير فيه، وأمره بإتيان أمر فيه الخير، فدلَّ الأول على الآخر وإن كان ضده. وإذا قال اتَّبع

---

(١) الكتاب ١: ٢٨١.

(٢) الكتاب ١: ٢٨٠.

(٣) تقدم في ١: ٢٥٤.

(٤) كذا في المخطوطات! والذي سبق في الفص: أو شبهه.

(٥) الكتاب ١: ٢٨٢، ٢٨٣.

(٦) الكتاب ١: ٢٨٢، ٢٨٣.

(٧) سورة النساء: الآية ١٧٠.

(٨) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٩) انظر ذلك في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٥٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٩٩ - ١٠٠ وحواشيهما وشرح التسهيل ٢: ١٥٩ - ١٦٠.

(١٠) الكتاب ١: ٢٨٢ - ٢٨٤، وفيه مذهب الاثنين.

الحقَّ خيرًا لك فكأنه قال ائتِ الحق وأْتِ خيرًا لك، فدلَّ الأول على الآخر لأنه نظيره ومثله. ومنه ﴿فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾.

وذهب الكسائيّ[1] إلى جعل هذا كله خبرًا لـ«كان» مقدرة، كأنه قال: انتهِ يكن ذلك خيرًا لك، وائتِ الحق يكن الائتِباع خيرًا لك، وآمنوا يكن الإيمان خيرًا لكم. وهذا التقدير سهل إلا أنَّ فيه إضمارًا لـ«كان» لا يطرد في نحو هذا ؛ ألا ترى أنك إذا قلت «انتهِ يا فلان أمرًا قاصدًا»[2] لا يحسن فيه: انتهاؤك أمرًا قاصدًا؛ لأنك لم تُرد هذا المعنى، وإنما أردت: انتهِ عن هذا الأمر الذي ليس بقاصد ولا صواب، وأْتِ أمرًا فيه القصد والصواب. وكذلك انتهِ عن شتم الكريم شتمَ اللئيم، لم يحسن إلا على إضمار: وأْتِ شتمَ اللئيم، ولو أضمرت كان لم يصح.

قال السيرافي: «وأيضًا فإنه ليس فيه دليل على أنه إذا نهاه عن شيء أو أمره به أنه يُدخله في أمر آخر، فينقله إليه كما يكون ذلك في تقدير الخليل؛ لأنه يأمره بالتزام شيء على طريق التوكيد والتثبيت، مع أنَّ إضمار كان إنما ينبغي حيث يكون هناك حرف يطلب بالفصل، نحو: إن خيرًا فخيرٌ» انتهى.

وردَّ الفراء[3] على الكسائي بأنه لو صحَّ تقديره لجاز أن يقال: انتهِ أخانا، على تقدير : تكنْ أخانا . وذهب الفراء [4] إلى أنَّ خيرًا منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفات الأمر. وصرَّح بعضهم[5] عنه بأنَّ انتصابه على أنه صفة لمصدر محذوف، تقديره : انتهاءً خيرًا لكم . قال الفراء[6]: «ويُستدل على ذلك أنك ترى

---

(١) مجالس ثعلب ص ٣٠٧ وشرح التسهيل ٢: ١٥٩.

(٢) الكتاب ١: ٢٨٤.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٥٩.

(٤) معاني القرآن ١: ٢٩٥.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١: ٥٠٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٥٣.

(٦) معاني القرآن ١: ٢٩٥ - ٢٩٦.

الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول: اتقِ اللّه هو خير لك، فإذا أسقطت هو اتصل بما قبله، فنُصب» انتهى.

ولا يكون نصبه على إضمار يكن في قوله ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[1] على ما قاله الكسائي؛ لأنه لا يقع على هذا دعاء إلى التوحيد، وليس المراد النهي عن التثليث فقط، ولكن المراد النهي عنه والتوجيه إلى التوحيد.

وردَّ المصنف في الشرح[2] على الفراء بقولهم: حسبُك خيرًا لك، وبقولهم: وراءَك أوسعَ لك، ولا يتقدر هنا مصدر لأنه ليس قبله ما يكون عنه مصدرًا، ولأنَّ أوسعَ صفة لمكان لا لمصدر.

وردَّ على الفراء بعض أصحابنا بأنه لا يحسُن تقديره في ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾؛ لأنه إن كان خيرًا ضد /الشر قَبُح الوصف به لأنه اسم، ولا ينقاس [٣: ١٠٤/] الوصف بالأسماء وإن كان أفعل التفضيل، فلا يحسُن من حيث اللفظ لأنه ليس معه مِن، ولا من حيث المعنى لأنَّ التقدير إذ ذاك: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم من تركه، فيلزم أن يكون في تركهم الانتهاء خير؛ لأنَّ أفعل التفضيل يقتضي الاشتراك، وليس كذلك؛ ألا ترى أنَّ النهي إنما هو عن الكفر؛ لأنه يراد به ما تقدم من قوله ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ﴾، والكفر لا خير فيه أصلاً. انتهى.

وفي البسيط: «ومنه: انته أمرًا قاصدًا؛ لأنه لمَّا نهاه علم أنه يرشده على غيره، فدل على: فأْتِ أمرًا قاصدًا، وقال تعالى ﴿فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾، وقال ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾، أي: ائتوا خيرًا لكم؛ لأنَّ الأمر بالشيء أمر بما هو خير، وكذلك النهي أمر بإتيان بدله. وقيل: لا يكون مثل هذا في الخبر عند الخليل وس.

وأجاز الكسائي مثله في الخبر، وزعم أنه سمع: لتقومنَّ خيرًا لك، ولا تَبنِ البيت خيرًا لي. وقد قيل: هو على وصف المصدر المحذوف. وزعم الكسائي أن

---

(١) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٢) ٢: ١٥٩.

النصب بخروجه من الكلام، قال: والعرب تقوله بعد الكلام التام، فإن كان مطلوبًا لغيره رفعوا، نحو: انتهِ خيرٌ لك. وقال الفراء: ينصب؛ لأنه من تمام الأمر وصلته؛ ألا ترى أنك تقول: انتهِ هو خيرٌ لك، فلما حذف هو اتصل. ولم يذكرا - أي الكسائي والفراء - وجه النصب. وقد قيل: هو على التمييز. ولا يصح. وقال أبو عبيدة[1]: هو على إضمار يكن. وهو مردود؛ لأن يكن لا تضمر - بخلاف غيرها من العوامل - إلا في مواضع» انتهى.

وفيه: وقد أجاز ابن درستويه حذفها قياسًا بعد الأمر في نحو قوله تعالى ﴿مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ﴾. وقال ابن الوَرّاق[2] في قوله[3]:

تَرَوَّحـــــي أحـــــدَر أن تَقيلـــــي

على تقدير: يكن أحدرَ. ولا يجوز عند س؛ لأنه كالأمر، وأنت لا تقول: عبدَ اللّه المقتولَ، تريد: كن عبدَ اللّه المقتولَ[4]. قال أبو سعيد[5]: «إذ ليس قبله ولا بعده ما يدل عليه، ولا في الحال دلالة عليه». ومن هذا عند س قول عمر بن أبي ربيعة[6]:

---

(١) مجاز القرآن ١: ١٤٣.

(٢) أبو الحسن محمد بن عبد اللّه بن العباس البغدادي [- ٣٨١هـ] فقيه أصولي نحوي، من طبقة أبي طالب العبدي، كان ختن أبي سعيد السيرافي على ابنته. أخذ عن ابن مقسم، وأخذ عنه أبو علي الأهوازي، وصنف شرح كتاب سيبويه، وعلل النحو، والفصول في نكت الأصول، والهداية. مقدمة كتابه علل النحو ص ١١ - ١٩، وفيه مراجع ترجمته.

(٣) يخاطب ناقته. وبعده: «غدًا بِجَنَبَيْ باردٍ ظَليلِ». وقد نسبا في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٢٥ إلى أبي النجم، وليسا في ديوانه. ونسبهما العيني في ٤: ٣٦ إلى أحيحة بن الجلاح، وهما في ديوانه ص ٨١. وانظر تخريجهما في الديوان وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٠.

(٤) الكتاب ١: ٢٦٤.

(٥) شرح الكتاب ٥: ٣٣.

(٦) الديوان ص ٣٤٩ والكتاب ١: ٢٨٣ والخزانة ٢: ١٢٠ - ١٢٢ [١٠٠]. السرحة: واحدة السَّرح، وهو كل شجر عظيم لا شوك له. وروي: «سلمى عديه ... دونهما منزلا». فعليه لا شاهد فيه.

فَـــواعِدِيهِ سَـــرْحَتَيْ مالِـــكٍ أو الـــرُّبا بيـــنَهما أَسْـــهَلا

نصب أسهلَ بإضمار فعل؛ لأنه لَمّا قال واعِديه دلَّ على أنه يقول: ائتني مكان كذا. و«أسهَل» يحتمل أن يكون يريد به مكانًا سهلاً فيه رمل وليس بخشن، ويحتمل أن يكون مكانًا بعينه بين سرحتَي مالك والربا. وقيل: المعنى: يكون ذلك أسهل لك، أي: المواعدة من هذا وهذا؛ لأنه لم يُلجئها إلى تعيين أحدهما، فيشق /ذلك عليها ويصعب. ولا يحسن هذا التقدير؛ لأنه يبقى قوله «بينهما» ظرفًا مُفلتًا [٣: ١٠٤] لا عامل له، إلا إن كانت أو بمعنى الواو، فيكون التقدير: فواعِديه سرحتَي مالك والربا بينهما، فيكون «بينهما» بدلاً من سرحتَي مالك والربا. وجعل س من هذا القبيل قول ذي الرمة[١]:

ديـــارَ مَـــيَّةَ إذْ مَـــيٌّ تُـــساعِفُنا ولا يَـــرى مِـــثلَها عُجْـــمٌ ولا عَـــرَبُ

قال س[٢]: «كأنه قال: أذكر ديار ميَّة، ولكنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في كلامهم». وقال س حين ذكر: قال[٣]: «ونظير ذلك من الكلام قوله: انْتَهِ أمرًا قاصدًا، إلا أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل»، يعني أنَّ انْتَهِ أمرًا قاصدًا ليس مثل انْتَهِ خيرًا لك في كثرة الاستعمال، فيلتزم إضمار الفعل فيه كما التزم إضمار الفعل في ذلك. وقد غفل الزمخشري[٤] عن هذا، فجعل: ﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ وانْتَهِ أمرًا قاصدًا سواء في وجوب إضمار الفعل، وقد نصَّ س على أنه لا يجب إضمار الفعل في انْتَهِ أمرًا قاصدًا، وعلَّل[٥] ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل انْتَهِ خيرًا لك.

---

(١) الديوان ص ٢٣ والكتاب ١: ٢٨٠ والكامل ص ٩٣٤ والخزانة ٢: ٣٣٩ - ٣٤٥ [١٤٠]. وآخره في ك، ح: عرب ولا عجم. تساعفنا: تدانينا وتواتينا.

(٢) الكتاب ١: ٢٨٠.

(٣) الكتاب ١: ٢٨٤.

(٤) المفصل ص ٧٠ تحقيق د. فخر قدارة.

(٥) الكتاب ١: ٢٨٤.

قال المصنف في الشرح[1] «وقد تناول قولي (فإن كان الاقتصار في مَثَلٍ أو شبهه في كثرة الاستعمال) نحوَ: إيّاي وكذا، بإضمار نَحِّ، ونحوَ: إيّاك وكذا، بإضمار اتَّقِ، وهذا المسمَّى تحذيرًا. ولا يلزم إضمار الناصب فيه إلا مع إيّاك وأخواتها، ومع مكرَّر، نحو الأسدَ الأسَدَ، ومع معطوف ومعطوف عليه، نحو: (مازِ، رأسَك والسيفَ)[2]. ولا يُحذف العاطف بعد إيّاك إلا والمحذور مجرور بمِن، نحو: إيّاك مِن الشرّ، وتقديرها مع أنْ كافٍ، نحو: إيّاك أنْ تُسيء، فحذفت مِن لأنّ مثل هذا في أنْ مطرد، فلو وقعت الإساءة موقع أنْ تُسيء لم يجز حذف مِن إلا في الضرورة، كقول الشاعر[3]:

فإيّــاكَ إيّــاكَ المِــراءَ ، فإنّــهُ إلى الــشَّرِّ دَعّــاءٌ ، وبالــشَّرِّ آمِــرُ

أراد: إياك أنْ تُماري، ثم أوقع موقع أنْ تُماري المِراءَ، فعامله معاملة ما هو واقع موقعه. ويجوز أن يكون نصب المِراء بفعل مضمر غير الذي نصب إيّاك، وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا في الشعر.

وليس العطف بعد إيّاك من عطف الجمل، خلافًا لابن طاهر وابن خروف، ولا من عطف المفرد على تقدير: اتَّقِ نفسَك أنْ تدنوَ من الشرِّ، والشرَّ أنْ يدنوَ منك، بل هو من عطف المفرد على تقدير: اتَّقِ تلاقيَ نفسِك والشرَّ، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، /ولا شك في أنّ هذا أقل تكلُّفًا، فكان أولى. [١٠٥/أ:] ويساوي التحذيرَ في كل ما ذكرته الإغراءُ، نحو: أخاكَ أخاك، بإضمار الزَمْ وشبهه» انتهى كلامه، وقد أدرج فيه التحذير والإغراء.

---

(١) ٢: ١٦٠ - ١٦١.

(٢) الكتاب ١: ٢٧٥ ومجمع الأمثال ٢: ٢٧٩. ماز: يا مازن.

(٣) المشهور أن آخره: «وللشر حالبُ»، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم. الخزانة ٣: ٦٣ - ٦٥ [١٦٦] وشرح أبيات المغني ٨: ٥٠ - ٥١ [٩٠٩]. وهو في الكتاب ١: ٢٧٩. وانظر تخريجه في الارتشاف ص ١٤٧٩.

ويوجد في بعض نسخ هذا الكتاب القديمة باب معقود للتحذير والإغراء وما أُلحق بهما[1]، ومحله بين باب الاختصاص وباب أبنية الفعل، وقد أمعن المصنف فيه الكلام أكثر مما أمعنه هنا. ولَمّا شَرح ما شَرح من الكتاب أَسقط هذا الباب، واكتفى بما نبَّه عليه هنا من تناول قوله «فإن كان الاقتصار في مَثَلٍ أو شبهه»، ونحن أخَّرنا الكلام معه في هذا الفصل إلى أن نشرح ذلك الباب المعقود للتحذير والإغراء، فإنَّ الغرض شرح ذلك مستوفًى إن شاء اللّه في الموضع الذي ثبت فيه في النسخ القديمة.

وقوله **وقد يُجعل المنصوب مبتدأً أو خبرًا فيلزم حذف ثاني الخبرين** قال س[2]: «ومن العرب مَن يرفع الديار، كأنه يقول: تلك ديارُ فلانة». وقال أيضًا[3]: «ومن العرب مَن يقول: كِلاهما وتَمرًا، كأنه قال: كِلاهما لي وزِدني تَمرًا. وكلُّ شيء ولا شَتيمةَ حُرّ، كأنه قال: كلُّ شيء أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرّ، وتَرك ذِكرَ الفعل بعد لا». والأحسن أن يقول: فيلزم حذف أحد الجزأين؛ لأنه إذا حذف المبتدأ فليس هو ثاني الجزأين.

---

(١) التسهيل ص ١٩٢ - ١٩٤. وهو غير موجود في شرح المصنف. انظر ٣: ٤٣٥.

(٢) الكتاب ١: ٢٨١.

(٣) الكتاب ١: ٢٨١.

ص: فصل

يُحذف كثيرًا المفعولُ به غير المخبَر عنه، والمخبَر به، والمتعجَّب منه، والمُجاب به، والمحصور، والباقي محذوفًا عاملُه. وما حُذف من مفعول به فمنويٌّ لدليل، أو غيرُ منويّ، وذلك إمّا لتضمين الفعل معنًى يقتضي اللزوم، وإمّا للمبالغة بترك التقييد، وإمّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل.

ش: لَمّا ذَكر في الفصل قبله حذف الفعل العامل في المفعول به جوازًا ووجوبًا ذكر في هذا الفصل حذف المفعول به. وعنى بالمُخبَر عنه المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وبالمُخبَر به الثانيَ في باب ظنَّ وأعلمَ، **والمتعجَّبُ منه** مثاله: ما أحسنَ زيدًا! **والمجابُ به** مثاله: زيدًا، لمن قال: من رأيتَ؟ **والمحصورُ** [مثاله][1]: ما رأيت إلا زيدًا، **والباقي المحذوف عاملُه** مثاله: خيرًا لنا وشرًّا لعدُوِّنا.

والاستثناء في قوله «غير المخبَر» ومفهوم الصفة في قوله «يُحذف كثيرًا» يدلُّ على أنّ هذه الست تُحذف قليلاً. والحكم ليس كذلك، بل المفاعيل الثلاثة الأخيرة لا يجوز حذفها البتة. وكذلك المخبَر عنه، وهو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنه نائب عن الفاعل، فكما أنّ /الفاعل لا يُحذف كذلك ما قام مقامه. فهذه الأربعة [١٠/ب] لا تُحذف لا قليلاً ولا كثيرًا، بل يجب إثباتها.

وأمّا فعل التعجب فذَكر في بابه[2] أنه إذا عُلم جاز حذفه مطلقًا. وأقول: إنّ حذفه قليل عزيز، نحو قوله[3]:

---

(١) مثاله: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) التسهيل ص ١٣٠.

(٣) صدر البيت: «أرى أُمَّ عَمرٍو ، دَمعُها قد تَحَدَّرا». وهو لامرئ القيس. ديوانه ص ٦٩. عمرو: هو عمرو بن قميئة صاحبه.

ويأتي الكلام على ذلك في بابه إن شاء اللّه.

وأمّا المخبَر به في باب ظنَّ وأعلَمَ فتقدم الكلام على ذلك في باب الأفعال[1]، وأنّ الحذف في باب ظنَّ إما أن يكون اقتصارًا أو اختصارًا: إن كان الحذف اقتصارًا فإمّا على الفاعل دون المفعولين، وفيه ثلاثة المذاهب السابق ذكرها. وإمّا على الفاعل وأحد المفعولين، وذلك لا يجوز. وإن كان الحذف اختصارًا وحذفت المفعولين جاز، أو أحدهما فالجمهور على الجواز، وهو عزيز قليل. وخالف ابن ملكون، فقال: لا يجوز حذف أحدهما اختصارًا. وإن كان[2] في باب أعلمَ فيجوز حذف ما شئت من الثلاثة اختصارًا وحذفُ ثلاثتها اختصارًا، وأمّا اقتصارًا ففيه المذهبان المذكوران في فصل أعلَمَ وأرى[3].

وقوله **وما حُذف من مفعول فمنويٌّ لدليل** هذا هو الحذف اختصارًا، وهو حذف الشيء لدليل، ومثّله المصنف[4] بالضمير المنصوب العائد على الموصول، كقولـــه تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[5]، أي: يريده.

وقوله **أو غيرُ منويٍّ، وذلك إما لتضمين الفعل معنًى يقتضي اللزوم** مثاله أن يضمن جرح معنى عاث، ومنه قول الشاعر[6]:

فـــإن تَعتَذِرْ بالمَحلِ من ذي ضُروعِها إلى الـــضَّيفِ يَجرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي

---

(١) تقدم ذلك في ٦: ٨ - ١٨.

(٢) وإن كان ... من الثلاثة اختصارًا: سقط من ك.

(٣) انظر ٦: ١٥٤ - ١٥٧.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٦١.

(٥) سورة البروج: الآية ١٦.

(٦) ذو الرمة يذكر إبله. ديوانه ص ١٥٦ والخزانة ٢: ١٢٧ - ١٢٩ [١٠٣] وشرح أبيات المغني ٧: ١٣٢ [٧٦٧]. ذو ضروعها: اللبن. والعراقيب: جمع عرقوب، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. والنصل: السيف.

أي: يَعِثْ في عراقيبها، ولذلك عدّاه بفي. وكتضمين أصلحَ معنى لَطَفَ في قولك: أصلحَ اللّهُ في نفسك؛ إذ لو لم يضمّن لقال: أصلح اللّهُ نفسَك، ومنه - واللّه أعلم - ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾[1]، أي: الطفْ بي فيهم[2]. وكما جاز أن يُضمَّن اللازم معنى المتعدي فيصير متعدّيًا جاز أن يُضمَّن المتعدي معنى اللازم، فيصير لازمًا، ونصُّوا على أنّ التضمين ليس بقياس، وإنما يُذهب إليه إذا كان مسموعًا من العرب.

وقوله **وإمّا للمبالغة بترك التقييد** مثاله: فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع، فحذف المفعول هنا مبالغة في الاقتدار وتحكيم الاختيار، والمعنى أنّ هذا شأنه، ومنه: ﴿ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾[3].

وقوله **وإمّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل** فللإيجاز: ﴿ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟ ﴾[4]، ولمشاكلة المجاور: ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾[5].

ولإصلاح /النظم قول الشاعر[6]: [١٠/أ]

وخالدٌ يَحمَدُ ساداتُنا بالحقِّ، لا يُحمَدُ بالباطلِ

أي: يَحمَده، بحذف الهاء للوزن، وللعلم ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ ﴾[7]، ﴿ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ﴾[8]، ﴿ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ ﴾[9]، ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ

---

(١) سورة الأحقاف: الآية ١٥.

(٢) ك: الطف برفيهم.

(٣) سورة التوبة: الآية ١١٦.

(٤) سورة التغابن: الآية ١٦.

(٥) سورة النجم: الآيتان ٤٢ - ٤٣.

(٦) تقدم في ٤: ٤٠.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٤.

(٨) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٩) سورة الأعراف: الآية ٣٥.

وَيَصْبِرْ﴾[1]، ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾[2]، وهو كثير. وللجهل به: وَلدت فلانة، وأنت لا تدري ما ولدت. ولكون التعيين غير مقصود ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾[3]، (إذا ذَبحتُم فأَحسِنُوا الذِّبحة، وإذا قَتلتُم فأَحسِنُوا القِتلة)[4]. ولتعظيم الفاعل ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾[5]. ولتحقيره وتعظيم المفعول: شُتم فلان. وللخوف منه: أُبغضتُ في اللّه، ولا تذكر المبغض خوفًا منه.

---

(١) سورة يوسف: الآية ٩٠.

(٢) سورة القيامة: الآيتان ٣١ - ٣٢.

(٣) سورة الفرقان: الآية ١٩.

(٤) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه ص ١٥٤٨، وفيه تقدم وتأخير.

(٥) سورة المجادلة: الآية ٢١.

ص: فصل

تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين همزةُ النقل، فيزداد مفعولاً إن كان متعدّيًا، ويصير متعدّيًا[1] إن كان لازمًا، ويُعاقِب الهمزةَ كثيرًا، ويُغنِي عنها قليلاً - تَضعيفُ العين ما لم تكن همزة، وقلَّ ذلك في غيرها من حروف الحلق.

ش: لَمّا كان هذا الباب معقودًا لباب تعدي الفعل ولزومه أخذ يذكر ما به يتعدى الفعل، واحترز بقوله «في هذا الباب» من باب علمَ ورأى؛ لأنَّ الهمزة أوصلت فيه إلى مفعول ثالث، وتقدم ذكر ذلك[2]. والغرض هنا ذكر ما تدخل عليه الهمزة من غير باب علم. وبيَّن باستثناء المتعدي إلى اثنين أنَّ كسَوت ونحوه من المتعدي إلى اثنين لا تدخل عليه همزة النقل، ولا تضعَّف عينه على القصد المشار إليه بإجماع.

ومثال ما ازداد مفعولاً بالهمزة مما كان يتعدى إلى واحد قولك: أكفَلتُ زيدًا عمرًا، وأغشَيتُ الشَّيءَ الشيءَ. ومثال ما صار متعديًا مما كان لازمًا: أزَلتُ الشيءَ، وأبَنتُه.

وظاهر كلام المصنف اقتياس التعدي بالهمزة فيما ذكر إلا في الأفعال التي أغنى التضعيف فيها عن الهمزة، وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: أنه سماع في اللازم والمتعدي إلى واحد، وهو مذهب المبرد.

والثاني: أنه قياس فيهما، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي[3]، وظاهر كلام المصنف في غير المتعدي.

---

(١) ويصير متعديًا: سقط من ك.

(٢) تقدم في ٦: ١٥٣.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٩١ والبغداديات ص ١١٧ - ١١٨.

والثالث: أنه قياس في اللازم سماع في المتعدي، قال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[1]: وهذا ظاهر مذهب س.

والرابع: أنه قياس في كل فعل إلا في باب علِمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة.

وقال السهيلي وقد ذكر الفعل اللازم فقال: والنقل بالهمزة مذهب س أنه مسموع، ومذهب غيره أنه مقيس على الإطلاق . /قال[2] : « والصحيح التفصيل، [٣: ١٠٦/] فينظر إلى كل فعل اكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن[3] فيه قبل النقل، نحو قام وقعد ونام ومشى وجرى وفهم إلى غير ذلك، ففي مثل هذا يقال أفعَلته، أي : جعلتُه على الصفة، نحو أقَمتُه، وأنَمتُه، وأسمَعتُه الحديثَ، وأعلَمتُه الخبرَ، وأذكَرتُه ربَّه إن أردت الذِّكر الذي هو ضد النسيان ، فإن أردت الذِّكر الذي هو باللسان لم تقل أذكَرتُه فلانًا، كما لا تقول أمدَحتُه إياه، ولا أشتَمتُه، وكذلك لا تقول أذبَحتُه الكبشَ ، أي : جعلتُه يذبحه ؛ لأنَّ الفاعل في مثل هذه الأفعال لم يَصِر منها على هيئة لم يكن عليها، ولا حصل منها في ذاته وصف باقٍ فيه؛ ألا ترى كيف تقول : أشرَبتُ الرغيفَ اللبنَ ، وأُشرِبت اليهودُ حُبَّ العجل؛ لأنه شيء خالط الفاعل ، وهو الذي صار مفعولاً بعد دخول الهمزة ، ويَقبُح أن تقول: أشرَبتُ زيدًا ماءً ، لكن تقول : أروَيتُه ؛ لأنَّ الريَّ صفة حاصلة فيه بعد الشرب ، كما تقول في ضدها : أعطَشتُه ، فقس على هذا الأصل يتلئبّ هذا القياس» انتهى كلامه.

---

(١) الملخص ١: ٣٥٩.

(٢) معناه في نتائج الفكر ص ٣٢٧ - ٣٢٩.

(٣) لم تكن فيه قبل الفعل ... لم يصر منها على هيئة: سقط من ك.

وذكر س في آخر الكتاب[1] أنَّ العرب تزيد الهمزة للتعدي، فتقول: ذهبَ زيدٌ، وأَذهَبتُه، وخَرَجَ، وأَخرَجتُه، وأكثرَ هناك من المُثُل، وهي كلها غير متعدية، ثم قال في أثر مُثُله: «وهذا كثير» انتهى. ولاشك أنَّ مناط القياس الكثرة، فالظاهر أنَّ مذهب س أنه ينقاس في كل فعل لا يتعدى إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنًى آخر. وقال س[2]: «وليس كل فعل كأَوْلِني؛ ألا ترى أنك لا تقول: آخِذْني درهمًا». فهذا نص أنه لا يقال آخِذْني بمعنى اجْعَلْني آخذ، وأخذَ متعدٍّ، فمذهبه أنه لا ينقاس في المتعدي، وينقاس في اللازم.

وقوله **ويُعاقب الهمزةَ كثيرًا، ويُغني عنها قليلاً - تضعيفُ العين** مثاله أَنزَلتُ الشيءَ ونَزَّلتُه، وأَبنتُه وبَيَّنتُه. وفي التعدية بالتضعيف مذهبان: أحدهما: أنه سماعي في المتعدي واللازم، وهو ظاهر مذهب س[3]. والثاني: أنه قياس.

وإذا عاقب التضعيفُ الهمزة في التعدية فهل هما بمعنًى واحد أم معناهما مختلف؟ في المسألة خلاف: ذهب الزمخشري[4] والسهيلي ومن وافقهما إلى أنَّ التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار، وأنَّ التعدية بالتضعيف تدل على تكرار وتمهل في الفعل، فإذا قلت أَنزَلتُه فقد يكون دفعة واحدة من غير تكرر، كما تقول أَعلَمتُه الخبرَ، بخلاف عَلَّمتُه وفَهَّمتُه، فإنه يدل على التكرر والتمهل، ومن ثَمَّ جاء ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[5]؛ لأنه أُنزل فيها دفعة واحدة إلى سماء الدنيا، ثم قال ﴿نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾[6]، و﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[7]، يريد: تنْزيله شيئًا بعد شيء على مكث

---

(١) الكتاب ٤: ٥٥ - ٥٧.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٢ باختصار.

(٣) الكتاب ٤: ٥٥ - ٥٦.

(٤) الكشاف ١: ٢٣٨ - ٢٣٩، ٤١١.

(٥) سورة القدر: الآية ١.

(٦) سورة البقرة: الآية ٩٧.

(٧) سورة الإسراء: الآية ١٠٦.

ومَهَل، فاللفظ مشاكل للمعنى، لمّا تكرر في اللفظ العين دل على تكرر في المعنى، كما قالوا صرَّ الباب، فإذا تكرر الصرير قالوا صَرْصَرْ وصَرَّرَ. ونحو منه ضَرَّاب فيمن تكرر منه الفعل. انتهى.

وهذا المذهب فاسد بدليل قوله تعالى﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾[1]، فلو كان التضعيف يفيد التكرار لناقض أول الآية آخرها؛ لأنه إذا نزل جملة واحدة لا تكرار في نزوله، وإذا تكرر فيه النزول لم يكن نزوله جملة واحدة، وبدليل قوله /تعالى ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ﴾[2]، وأجمع المفسرون على أنّ قوله ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ هو قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾[3]، وهذه الآية التي أخبر الله تعالى أنه نزَّلها لم يتكرر نزولها، إنما نزلت مرة واحدة، وكثرة معاقبة التضعيف للهمزة في مضارع ينْزل في القرآن يدل على أنهما بمعنى واحد، فهذا المذهب هو الصحيح. [٣: ١٠٧]

وقوله **ويُغني عنها قليلاً** مثاله قوَّيت الشيء، وهَيَّأته، وحَكَّمتُ فلانًا، وطَهَّرت الشيء، ونَظَّفته، وسَلَّمته، وقَدَّمته، وأَخَّرته، وخَلَّصته[4]. وهذا النوع مع كثرة مُثُله قليل بالنسبة إلى النوع المستغنَى فيه بأَفْعَلَ عن فَعَّلَ، قال المصنف[5]: «ولذلك وُجد في أَفعَلَ ما يتعدى إلى ثلاثة دون حَمْل على غيره، ولم يوجد ذلك في فعَّل إلا في نبَّأ وحدَّث، وهما محمولان على أعلَم بتضمين معناها» انتهى.

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٣٢.

(٢) سورة النساء: الآية ١٤٠.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٦٨.

(٤) وخلصته: ليس في ك. ح: وحصلته.

(٥) شرح التسهيل ٢: ١٦٤.

ونقص المصنف خبَّر، فإنها في التضعيف مثل نَبَّأ وحَدَّث. وقول المصنف «ولم يوجد ذلك في فعَّل إلا في نَبَّأ وحَدَّثَ» ليس الاستثناء فيه صحيحًا؛ لأنه لم يتعديا بالتضعيف إلى ثلاثة، فليس التضعيف فيهما نظير الهمزة في أعلمَ وأرى؛ لأنَّ الهمزة في أعلَمَ وأرى عَدَّتْهما من اثنين إلى ثلاثة، بخلاف التضعيف في نَبَّأ وحَدَّث وخبَّر، فإنه لم ينقلهما من تعدِّيهما إلى اثنين إلى ثلاثة.

وقوله **ما لم تكن همزةً** يعني: فلا يُعَدَّى بالتضعيف، إنما يُعَدّى بالهمزة، ومثاله أَنْأَيتُ وأَنْأَيتُ[1]. وشذَّ التضعيف فيما عينه همزة، قال الشاعر[2]:

قَطاةٌ كَكِرْدَوْسِ الْمَحالةِ ، أَشْرَفَتْ إلى سَنَدٍ مِثلِ الغَبيطِ المُذأَّبِ

وقوله **وقلَّ ذلك في غيرها من حروف الحلق** يعني أنَّ الغالب التعدي بالهمزة في حلقيّ العين، نحو أَذْهَبْتُه وأَلْحَمْتُه وأَسْعَدَه وأَوغَلَه وأَدخَلَه. وقد يتعاقب في هذا النوع أَفْعَلَ وفَعَّلَ، نحو أَوْهَنَه ووَهَّنَه، وأَمْهَلَه ومَهَّلَه، وأَنْعَمَه ونَعَّمَه، وأَبْعَدَه وبَعَّدَه، وأَضْعَفَه وضَعَّفَه.

ولم يذكر المصنف في هذا الفصل ممّا يُعَدّى به الفعل إلا الهمزة والتضعيف للعين. وزاد بعضهم فيما يُعَدّي تضعيف اللام، وهو غريب، وذلك نحو صَعِرَ خدُّه[3] وصَعْرَرتُه. والسين والتاء، نحو حَسُنَ زيدٌ واستَحْسَنْتُه، وقَبُحَ الشيءُ واستَقبَحتُه، وطَعِمَ زيدٌ الخبزَ واستَطعَمتُه الخبزَ. وألف المفاعلة، نحو سايَرتُه وجالَستُه

---

(١) أنْأيت الخَرز: خرمته.

(٢) هو علقمة الفحل يصف فرسًا. ديوانه ص ٩٠. قطاة: يعني موضع الردف من مؤخره. والكردوس: عظم محال البعير. والمحال: الفَقار، وكل عظم تام ضخم فهو كردوس. وأشرفت: يعني القطاة، أي: علت. والسند: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح. والغبيط: مركب من مراكب النساء كالهودج. والمذأب: الموسَّع. والذئبة: عود في مقدم الرحل ومؤخره يُفرج به ويوسع.

(٣) صعر خده: مال.

وماشَيتُه في سارَ وجلسَ /ومَشى. والتغيير بحركة العين، وذلك في مذهب الكوفيين، [٣: ١٠٧/ب]
قالوا: شَتِرتْ عينُ الرجل[١]، وشَتَرَها اللّهُ، وكَسِيَ زيدٌ الثوبَ، وكَسا زيدٌ عمرًا ثوبًا. فهذه أربع معدِّيات، ولا يطَّرد شيء منها. وزادوا في المعدِّيات الباء، لكنَّها حرف جر، وإنما ذكرنا هنا ما يظهر به للمفعول النصب، أمّا الباء فإنها - وإن كان ما بعدها مفعولاً في المعنى - فإنه ليس مفعولاً في اللفظ، وسيأتي الكلام عليها في باب حروف الجر إن شاء اللّه تعالى.

(١) شترت عينه شَتَرًا: انقلب جفنها من أعلى إلى أسفل.

ص: باب تنازع العاملين فصاعدًا معمولاً واحدًا

إذا تعلّق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد أو مختلفان بما تأخر غير سببيٍّ مرفوع عمل فيه أحدهما، لا كلاهما، خلافًا للفراء في نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ. والأحقُّ بالعمل الأقربُ لا الأسبق، خلافًا للكوفيين.

ش: هذا الباب مصطلح عليه بباب الإعمال، وبباب التنازع، ولم يحدّه المصنف، بل أخذ ما حدَّه به الناس أو معظمهم، وأبرزه في صورة شرطية، وهو قوله «إذا تعلق» إلى آخره، ومن هذه الصورة يُفهم حدّ الإعمال.

فقوله **باب تنازع العاملين** أطلق في العاملين، ثم قيَّد بعدُ بقوله «إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه». وشَرط ابن عصفور في العاملين كونهما متصرفين. قال[1]: «وإنما شرطنا أن يكون العامل متصرفًا تحرزًا من إنَّ وأخواتها من العوامل غير المتصرفة؛ فإنه لا يجوز فيها الإعمال». واقتضى شرطه هذا أنَّ ذلك لا يكون في فعلي التعجب؛ لأنَّ فعل التعجب غير متصرف.

وقال بعض أصحابنا: قد لا يكون فيه فعل، نحو: هذا ضاربٌ وشاتمٌ عبدَ اللّه، وقد يكون أحدهما فعلاً والآخر غير فعل، نحو قوله تعالى ﴿ٱلْكَهْفَ مَرْيَمَ طٰهٰ﴾[2]، وتقول: تَرَاكِ وبَلْهَ زيدًا.

وفي البسيط: «ولا يقال[3]:

... هَـيهاتَ هيهاتَ العَقيقُ ....

---

(١) شرح الجمل له ٢: ٤٩٤.

(٢) سورة الحاقة: الآية ١٩.

(٣) هذه قطعة من قول جرير:

فهَـيهاتَ هَـيهاتَ العَقـيقُ وأهلُهُ وهَـيهاتَ خِـلٌّ بالعَقـيقِ نُواصِـلُهْ

ديوانه ص ٩٦٥. العقيق: واد لبني كلاب بالعالية.

وشبهه من باب الإعمال كما قال الجرجاني، وقاله أبو علي[1]. قال الجرجاني[2]: (العقيق في البيت مرفوع بهيهات الثاني، والأول قد أُضمر له على شريطة التفسير، فكأنه قال: هيهاتَ العَقيقُ هيهاتَ العَقيقُ[3]) انتهى. لأنه يلزم إما حذف الفاعل وإما إضماره، والأول لا يجوز، وأمّا الثاني فلأن قولنا قامَ قام زيد ليس من باب الإعمال، إذ لا نسلم أنّ الثاني عامل؛ لأنّ هذا الباب لا بدَّ فيه من اجتذاب عاملين مختلفين، وهذا ليس كذلك» انتهى.

وقوله **فصاعدًا** يعني: فأكثر، ولفظ فصاعدًا يشعر بأن يكون ثلاثة وما زاد من الأعداد، ومثالُ ثلاثة قولُ الشاعر[4]:

/أتاني ، فلم أُسرَرْ بهِ حينَ جاءني كتابٌ بأعلى القُنَّتَينِ عَجيبُ [٣: ١٠٨/]

وقولُ الآخر[5]:

سُئلتَ ، فلم تَبخَل ، ولم تُعط نائلاً فسيّانِ لا ذَمٌّ عليكَ ولا حَمْدُ

وقولُ الآخر[6]:

أرجو ، وأخشى ، وأدعو اللّهَ مُبتَغيًا عَفوًا وعافيةً في الروحِ والجَسَدِ

---

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٤١ والشيرازيات ص ٢٨٩، ٥٢٨ - ٥٢٩ والعسكرية ص ١١٣ - ١١٤ والعضديات ص ١٤١ - ١٤٢ والإغفال ٢: ٤٧٩ - ٤٨١.

(٢) المقتصد ص ٥٨٥.

(٣) هيهات العقيق: انفردت به ح، وهو في المقتصد.

(٤) هو حَزء بن ضِرار أخو الشمّاخ. الحماسة ١: ٢٠١ [١١٧]. القُنّة: أعلى الجبل، وأراد بالقنّتين هنا موضعًا بعينه. والعجيب هنا: المنكَر الشديد.

(٥) هذا أول بيتين للحطيئة في ديوانه ص ١٩٤ [دار صادر] والشعر والشعراء ص ٣٢٥. وهو بيت مفرد في ديوان الكميت ص ١١٨ [دار صادر]. وآخره في المخطوطات: «لا حمدٌ عليك ولا ذمٌّ». والتصويب من الديوان والشعر والشعراء. وهو بهذه الرواية من غير نسبة في شرح التسهيل ٢: ١٧٦ والبحر ٣: ٥٣٩. وفي المقرب ١: ٢٥٠: «فسيّان لا فقر ...». وقال ابن النحاس الحلبي: «وأنشد ابن الدهان آخره: فسيّان لا حمد لديك ولا ذم. كذا نقلته من خطه». التعليقة ص ٨٠٠.

(٦) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٦ وتذكرة النحاة ص ٣٣٧.

وقولُ الآخر[1]:

جِئْ ، ثُمَّ حالِفْ ، وثِقْ بالقومِ ، إنَّهُمُ لِمَنْ أحارُوا ذُرا عِزٍّ بلا هُونِ

وقولُ الآخر[2]:

تَمَنَّتْ ، وذاكم مِن سَفاهة رأيِها لأهجوَها لَمَّا هَجَتني مُحارِبُ

وقولُ الآخر[3]:

بِمثلِهما نَروحُ نُريدُ لَهوًا ويَقضي الهَمَّ ذو الأَرَبِ الرَّجيلُ

ومن ذلك ما روي في الحديث[4]: (كما صَلَّيتَ ورَحِمْتَ[5] وبارَكتَ على آل إبراهيم).

وظاهر كلام المصنف وابن عصفور[6] أنَّ العوامل تكون أربعة وأزيد لقولهما «فصاعدًا»، ولم يوجد في هذا الباب عوامل أربعة فيما استُقريَ، ولذلك قال الأستاذ أبو علي: «الإعمال أن يتقدم عاملان أو ثلاثة»، فنص على الثلاثة دون غيرها مما فوقها من رتب الأعداد.

وقوله **معمولاً واحدًا** قال غيره[7]: «فأكثر». والعذر للمصنف أنَّ في كون المعمول أكثر من واحد خلافًا، وقد ذكره آخر الباب، فذكر هنا المجمع عليه، وهو أن يكون المعمول واحدًا.

وقوله **إذا تعلَّق عاملان من الفعل** مثاله: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[8].

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٦٨، ١٧٦. وقد سقط هذا البيت من ح.

(٢) هو أرطاة بن سُهيّة. الحماسة ٢: ١٥٩ [٦٠٣].

(٣) هو أبو خِراش الهُذليّ. شرح أشعار الهذليين ص ١٢١٢. الأرب: الحاجة. والرجيل: القويّ على المشي. وأوله في ك: وبمثلها يروح. وفي ن: بمثلها تروح تريد. بمثلهما: يعني نعلين.

(٤) المستدرك على الصحيحين ١: ٤٠٢ وسنن البيهقي الكبرى ٢: ٣٧٩.

(٥) ن: وترحمت. انظر شرح الجمل لابن خروف ص ٦٠٨.

(٦) المقرب ١: ٢٥٠ وشرح الجمل ١: ٦١٣.

(٧) المقرب ١: ٢٥٠ وشرح الجمل ١: ٦١٣ وفيهما: «فصاعدًا».

(٨) سورة الكهف: الآية ٩٦.

وقوله وشبهه مَثَّل المصنف باسم الفاعل، نحو قوله[1]:

وإنِّـي - وإنْ صَدَّتْ - لَمُثْنٍ وصادِقٌ عليها بِما كانتْ إليـنا أَزَلَّتِ

ومَثَّل أيضًا بالامتزاج من اسم الفعل[2] والفعل[3]، ومن اسم الفاعل والفعل[4]، ونصَّ غيره على اسم الفاعل واسم المفعول، قال[5]: «وغيرهما».

وفي قول المصنف «إذا تعلق العاملان[6]» دلالة على أنه قد لا يتعلق العاملان بما تأخر، إذ يكون في اللفظ من الظواهر ما يستوفيه كل واحد منهما، فلا يتنازعان، كما جاء (اللهمَّ صَلِّ على محمدٍ وعلى آل محمد، كما صَلَّيتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارِكْ على محمدٍ وعلى آل محمد، كما باركتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم)[7]، أو بعضُها ظاهر وبعضها مضمر، نحو: ضربني زيدٌ /وضربته، فالعاملان لا يجب إذا استدعيا شيئًا واحدًا أن يجعلا متنازعين، بل يجوز [٣: ١٠٨/ب] أن يُفرَدا وأن يُشركا ويرجح أحدهما بحسب القصد، فإذا أُريد معنى التعظيم أُفردا، وإذا أُريد معنى الاختصار أُشركا، فالإفراد نحو قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[8]، والاختصار كقوله: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾[9].

وقوله متفقان يعني في العمل بأن يطلباه مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا بحرف جر.

---

(١) هو كُثَيِّر عزّة. ديوانه ص ٨٠ وشرح التسهيل ٢: ١٦٥. أزلّت: أحسنت واصطنعت.

(٢) ك، ح: من اسم الفاعل.

(٣) مثاله قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾. سورة الحاقة: الآية ١٩.

(٤) مثاله: أنت مكرم فيشكرك زيد.

(٥) هو ابن النحاس الحلبي. التعليقة ص ٨٠٠.

(٦) «العاملان» كذا في النسخ المخطوطة! والذي سبق في الفص «عاملان» بدون أل.

(٧) ورد الحديث بهذا اللفظ في صحيح ابن حبان ٥: ٢٨٩. وأخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما في عدة مواضع بألفاظ مختلفة.

(٨) سورة الفاتحة: الآية ٥.

(٩) سورة الجن: الآية ٧.

وقوله **لغير توكيد** احتراز من أن يكون الثاني توكيدًا، فإنه يكون في حكم الساقط، وذلك مثل قول الشاعر[1]:

..... أتـــاكَ أتـــاك اللاحقونَ احْبِسِ احبِسِ

قاله المصنف[2]. وقال المصنف أيضًا: «لك أن تنسب العمل لهما لكونهما شيئًا واحدًا في اللفظ والمعنى، ولك أن تنسبه للأول وتلغي الثاني لفظًا ومعنًى لتنزُّله منْزلة حرف زيد للتوكيد، فلا اعتداد به على التقديرين، ولولا عدم الاعتداد به لقيل: أتاك أتوك اللاحقون، أو أتوك أتاك اللاحقون[3]».

ووافقه على اشتراط كونهما لغير توكيد شيخنا[4] بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي، رحمه الله.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع: «قامَ قام زيدٌ، زيدٌ: فاعل بالثاني، وفاعل الأول مضمر، كأنه من باب الإعمال، أو يقال: إنَّ زيدًا فاعل بقام الأول، والثاني لا يحتاج إلى مسند إليه؛ لأنه لم يؤت به لذلك، إنما جيء به لتوكيد الأول». قال: «وهذا الوجه الثاني حسن» انتهى.

ولم يذكر أصحابنا[5] هذا القيد من كونهما لغير توكيد، فإطلاقهم يدل على جواز أن يكون ذلك من باب الإعمال، وقد أجاز ذلك أبو علي الفارسي في قول الشاعر[6]:

فهَـــيهاتَ هَـــيهاتَ العَقـــيقُ وأهلُـــهُ .....

---

(١) صدر البيت: «فأينَ إلى أينَ النَّجاءُ بِبَغلَتي». أمالي ابن الشجري ١: ٣٧٢ والخزانة ٥: ١٥٨-١٥٩ [٣٥٩]. قال البغدادي: «وهذا البيت مع شهرته لم يُعلم له قائل ولا تتمة».

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٦٥. وفيها أيضًا قوله الذي يليه.

(٣) أو أتوك أتاك اللاحقون: ليس في ك.

(٤) التعليقة ص ٧٩٨ - ٧٩٩.

(٥) انظر على سبيل المثال المقرب ١: ٢٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٣

(٦) تقدم في ص ٦٤.

قال[1]: «ارتفع العقيق بمبهات الثانية، وأضمرت في الأولى، أو بالأولى، وأضمرت في الثانية». وأما قولك:

..... أتـــاكَ أتـــاك اللاحقونَ احْبِسِ احبِسِ

فلا يلزم ما ذكر؛ إذ يجوز أن يكون أعمل الثاني، وأضمر في الأول مفردًا، كما حكى س[2]: ضربني وضربتُ قومَك، أي: ضربني مَن ثَمَّ، فجعل المضمر مفردًا على المعنى، وإذا كان قد جاء ذلك في الكلام فأحرى أن يجيء في الشعر.

وقوله **أو مختلفان** يعني في العمل، كأن يطلب أحدهما مرفوعًا والآخر منصوبًا أو مجرورًا بحرف جر.

وقوله **بما تأخَّر** يشمل أن يكون المتأخِّر واحدًا أو أكثر، وظاهر /كلام [٣: ١٠٩/أ] المصنف وأصحابنا أنه يشترط تقدم العاملين وتأخر ما يطلبانه عنهما، وقد نصَّ على ذلك الأستاذ أبو علي وغيره من أصحابنا، فقال الأستاذ أبو علي: «فلو قلت ضربتُ زيدًا وضربني لم يكن من الباب».

وقد أجاز أبو علي الفارسي في قوله[3]:

..... مَهمـــا تُـــصِبْ أُفُقًـــا مِن بـــارِقٍ تَشِمِ

أن تكون مِن زائدة، ومِن بارِق: في موضع نصب بتشم، ومفعول تُصب محذوف، وهو ضمير منصوب عائد على بارِق. وهذا الذي ذكره أبو علي من إعمال الفعلين والمعمول متوسط غريب، ويدل على أنَّ التقدم في العاملين ليس بشرط، وقلَّما ذكروه.

---

(١) تقدم تخريج قوله من كتبه في ص ٦٥.

(٢) الكتاب ١: ٧٩ - ٨٠.

(٣) صدر البيت: «قد أُوبِيَتْ كُلَّ ماء فهي طاويةٌ». وهو لساعدة بن جُؤيّة الهذلي، وصف حميرًا قد أجهدها العطش. شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧ - ٢١٠ [٣٩] والخزانة ٨: ١٦٣ - ١٦٦. أوبيت: مُنعت. وطاوية: ضامرة. وتصب أفقًا: تجد ناحية. وبارق: سحاب فيه برق. تشم: تقدِّر أين موقعه ثم تمضي إليه.

ونظير ما ذكره الفارسي قولك: إنْ تجدْ يومَ فراغٍ زيدًا تؤدِّب، المعنى: إنْ تجدْ زيدًا في يوم فراغ تؤدِّبه، فحذفت الضمير، وأعملت تؤدِّب في زيد وفي يوم، وحذفت من تجد ضمير ما أعملت فيه تؤدِّب، كأنك قلت: إنْ تجده، أو إنْ تجد فيه إن أردت اليوم.

وقد ذكر بعض أصحابنا كون المعمول يتقدم على العاملين[1]، نحو[2]: أيَّ رجلٍ ضربتَ أو شتمتَ؟ فعلى هذا وعلى ما أجازه أبو علي لا يكون[3] تقديم العاملين وتأخير المعمول شرطًا، بل يكون ذكره على أنه الأكثر والأغلب في لسان العرب.

وقال المصنف في الشرح[4]: «وفي قولي بما تأخر تنبيه على أنَّ مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخرًا؛ لأنك إذا قلت زيدًا أكرمتُ[5] ويكرمني، وزيد هل أنت مكرمه فيشكرك، وزيد أنا مكرمه وتحسن[6] إليه - أخذ كل واحد من العاملين مطلوبه، ولم يتنازعا» انتهى. وهذا يدل من المصنف على اشتراط تقدم العاملين، ومُثُل س[7] كلها بتقديم العاملين.

وقوله **غير سببيّ مرفوع** قال المصنف في الشرح[8]: «ونبهت بقولي (غير سببيّ مرفوع) على أنَّ نحو زيدٌ منطلقٌ مسرعٌ أخوه لا يجوز فيه تنازع؛ لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحد العاملين إلى السببيّ، وهو الأخ، وأسندت الآخر

---

(١) في حاشية ن عن نسخة ما نصه: «فتأخر المعمول ليس شرطًا، بل يكون ذلك على أنه الأكثر والأغلب في لسان العرب».

(٢) نحو ... لا يكون تقديم العاملين: ليس في ك.

(٣) لا يكون ... بل يكون ذكره على: ليس في ن.

(٤) ٢: ١٦٥.

(٥) في الشرح: زيد أكرمته.

(٦) في الشرح: ومحسن.

(٧) الكتاب ١: ٧٣ - ٨٠.

(٨) ٢: ١٦٥ - ١٦٦.

إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ؛ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره، ولا سبيل إلى إجازة ذلك، وإن سُمع مثله حُمل على أنّ المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه، وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع، وهما وما بعدهما خبر عن الأول، ومنه قول كثيِّر[1]:

قَضى كلُّ ذي دَينٍ ، فوَفَّى غَـريمَهُ وعَـزّةُ مَمطـولٌ مُعَنًّـى غَـريمُها

أراد: وعزّة غَريمُها مَمطولٌ مُعَنًّى. وفي تقييد السببيّ بمرفوع تنبيه على أنّ السببيّ غير المرفوع لا يمتنع من التنازع، كقولك: زيدٌ أُكرِم وأفضل إياه» انتهى. وإنّما أجاز /المصنف ذلك في غير المرفوع لأنّ غير المرفوع لا يُضمر، إنما هو يحذف، بخلاف المرفوع. [٣: ١٠٩/ب]

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من تقييد المعمول بغير سببيّ مرفوع لم يذكره معظم النحويين، ولا اشترطوه، وإنما اتَّبع فيه ابنَ خروف وبعضَ متأخري أصحابنا[2]. قال ابن خروف: لا يمكن الإعمال في الأفعال والصفات إذا رفعت الأسباب، نحو زيدٌ قامَ وقعدَ أبوه، وزيدٌ قائمٌ وقاعدٌ أبوه؛ لأنّ الأب مضاف إلى ضمير زيد، وبه صحَّ أن يجري الخبر على الأول، فإن أضمرت في الصفة الأولى على شريطة التفسير صار الضمير عائدًا إلى زيد، ولم يكن في الكلام دليل على أنه للأب. وأيضًا فإنك تخبر عن زيد بخبر غيره في المعنى، ولا ذكر له فيه، فلم يجز رفع أبوه إلا بالعامل الثاني لا الأول، فبطَل الإعمال، والعوامل في هذا الباب تطلب معمولاتها باتفاق واختلاف.

وقال الأستاذ أبو علي: وليس منه قوله:

..... وعَـزّةُ مَمطـولٌ مُعَنًّـى غَـريمُها

---

(١) ديوانه ص ٣٢٨ [دار الجيل].

(٢) التعليقة لابن النحاس ص ٧٩٩.

لأنه إن جُعل منه كان ممطول ومُعَنًّى جارين على عزّة، وهما غيرها، وأحدهما لم يعد منه ضمير إليها، وذلك لا يصح؛ لأنه يصير بمنْزلة: زيدٌ قائمٌ عمرٌو، وإنما التقدير: وغَريمُ عزّةَ ممطولٌ مُعَنًّى، ولكن قدم عزّة اهتمامًا، فارتفعت بالابتداء، وصار غريمها مبتدأ آخر.

وقال أبو محمد بن السِّيد: «الوجه عندي في هذا البيت أن يكون غريمُها مرفوعًا بالابتداء، وممطولٌ خبر مقدم، ومُعَنًّى صفة له، ولا يصح رفعه بممطول ولا بمُعَنًّى؛ لأنك إن رفعته بمُعَنًّى كان ممطول قد جرى خبرًا على غير من هو له، فلزم ظهور الضمير، وإن رفعته بممطول كان خطأ أيضًا؛ لأنه قد وصف ممطول[1] بمُعَنًّى، والاسم الذي يعمل عمل الفعل إذا وصف لم يعمل شيئًا، لا يجيز النحويون: مررت بضاربٍ ظَريفٍ زيدًا، ونحو ذلك، وإن جاء من ذلك شيء فهو محمول على الضرورة، ولا يجب أن يُحمل الشيء على الاضطرار إذا وُجد له وجه صحيح» انتهى كلامه.

ونقلت من خط أبي عبد الله النميري - وهو من تلاميذ الأستاذ أبي الحسن ابن الباذش، وغالب ظنّي أنّ ما كتبه هو من كلام ابن الباذش - ما نصه:

«قَـــضى كـــلُّ ذي دَيـــنٍ..... .....

البيت، رفع غريمها بممطول لا بمُعَنًّى، والتقدير: وعزةُ ممطولٌ غريمُها مُعَنًّى، فتقديم مُعَنًّى ضرورة، فبقي على حكم التأخير، وإنما لم يوجب له التقديم عملاً لأنّ الاسم إذا وصف بصفة سببه[2] أو أخبر عنه بخبره ظهر ذلك السبب بعد الصفة والخبر في مثل /قولك: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، وزيدٌ قائمٌ أبوه، فإذا أتوا بصفة [٣: ١١٠/أ] ثانية أو خبر ثانٍ لم يظهروا السبب وأضمروه، وحلت الصفة والخبر من عائد إلى الموصوف والمبتدأ، وكان العائد إلى الموصوف والمبتدأ من المعنى؛ لأنه ضمير يظهر

---

(١) ك: ممطولاً.

(٢) ح: سببية.

فيه عائد إلى الأول، وذلك قولك: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه لا قاعدٍ، وزيدٌ قائمٌ أبوه لا قاعدٌ، والتقدير: لا قاعدٌ أبوه، فأضمر الأب لتقدم ذكره، واقتضى العائد من المضمر المعنى، ولم يقولوا في نحو هذا: مررت برجلٍ قائمٍ لا قاعدٍ أبوه، وزيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ أبوه، على أن يضمروا في قائم، ويكون العائد في الصفة الأولى، هكذا كلام العرب.

ووجه ذلك عندي أنهم أتوا بالصفة الأولى على ما يجب لها في اللفظ والمعنى، ثم استسهلوا بعد ذلك في الصفة الثانية الحمل على المعنى، وقد نص س[1] على ذلك بقوله في قول العرب مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةً إنه لا يصلح أن تقدم لبيبة مضمرًا فيها الأم، ثم تقول عاقلة أمُّه. ولا وجه لقوله هذا إلا ما عقدنا عليه كلامنا من أنَّ الإضمار والحمل على المعنى في الصفة الثانية دون الأولى، وكذلك الخبر لما ذكرنا. ومن هذا الباب قول امرئ القيس[2]:

بِلَيلِ التِّمامِ، أو وُصِلْنَ بِمِثلِهِ مُقايَسةً أيّامُها نَكِراتِ

أي: نَكِرات أيامُها» انتهى كلامه. ونظير ذلك ما أنشده ابن الأعرابي[3]:

ليسَ أخو الفَلاةِ بالْهَبِيتِ ولا الذي يَخضَعُ كالسُّبُرُوتِ

ولا الضَّعيفِ أمرُهُ الشَّتِيتِ غيرَ فَتًى يُصبِحُ في المَبِيتِ

يَرْتَقِبُ النَّجمَ ارْتِقابَ الحُوتِ

أي: الشَّتِيت هو، أي: أمره. وقال الشاعر[4]:

---

(١) الكتاب ٢: ٥١ والتعليقة للفارسي ١: ٢٥٠.

(٢) الديوان ص ٧٩. التمام: أطول ليلة في السنة. وصلن: أي الهموم. ومقايسة أيامها: قد قيست أيام همومي بلياليها في الشدة والإنكار. ونكرات: شديدات منكَرات.

(٣) الرجز لأبي محمد الفقعسي في التكملة للصغاني (كلت) ١: ٣٣٤ - ٣٣٥ وعنه في تاج العروس (كلت). الهبيت: الجبان الذاهب العقل. والسبروت: الفقير.

(٤) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٦٣. صهب الظلال: يعني أنّ قطع السحاب صهب. والتين: جبل بنجد لبني أسد، وجبل بالشام.وعن عرض: عن جانب. والشبم: الماء البارد.

صُهْبُ الظِّلالِ أَتَينَ التِّينَ عن عُرُضٍ يُـزْجِينَ غَـيمًا قلـيلاً مـاؤُه شَـبِما

أي: شَبِمًا هو، أي: ماؤه. وقال الآخر[1]:

بِمـاءِ سَحابٍ زَلَّ عن ظَهرِ صَخرةٍ إلى بَطـنِ أُخـرَى طَـيِّبٍ ماؤُها خَصِرْ

يريد: خَصِرٍ هو، أي: ماؤها. فهذا نظير: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لَبيبةً.

وقال أبو القاسم بن الأبرش: «ليس العطف في هذا الباب بأصل، ولا يراعى فيه اتفاق لفظ الفعل، ولا الفعل أيضًا نفسه، بل لك ترك العطف واختلاف اللفظ واستعمال ما جرى على الفعل دون الفعل، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[2]، وقال عز من قائل: ﴿ قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[3]. ومما جاء /مما أعمل على غير الفعل قول الشاعر[4]: [١١٠/ب:]

قَـضى كـلُّ ذي دَيـنٍ ، فوَفَّى غَريمَهُ وعَـزَّةُ مَمطـولٌ مُعَنًّـى غَـريمُها

ترفع غريمُها بمعنًّى. وإن رفعته بمعنًّى وأضمرته في ممطول قلت في التثنية: وعزةُ ممطولان معنًّى غريماها، وفي الجميع: وعزةُ ممطولون معنًّى غرماؤها. وإن رفعته بممطول وأضمرته في معنًّى قلت في التثنية: وعزةُ ممطولٌ مُعَنَّيان غريماها، وفي الجميع: وعزةُ ممطولٌ مُعَنَّون غرماؤها، وهذا قول الكسائي. وهو ضعيف غير موافق لمذهب أهل البصرة في هذا الموضع، أعني إعمال الثاني، وهو معنًّى؛ لأنه إذا أعمل الثاني لزمه إظهار ذلك المضمر؛ لأنه قد جرى على غير من هو، فلما كان إعمال الثاني مما يُلزم في ممطول ما ذكرنا من إبراز الضمير، ولو أبرزنا الضمير لانكسر البيت - لم يكن إلا إعمال الأول لئلا ينكسر البيت، ولا يلزم مع إعمال الأول إبراز الضمير في مُعَنًّى؛ لأنَّ مُعَنًّى حينئذ جارٍ على من هو له» انتهى.

---

(١) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١١١. خصر: بارد.

(٢) سورة المنافقون: الآية ٥.

(٣) سورة الكهف: الآية ٩٦.

(٤) تقدم في ص ٧١.

وذكر أبو علي في البصريات[1] أنّ غريمها مرتفع بِمُعَنًّى، ولو ارتفع بمطول لقال: ممطولٌ مُعَنًّى غَريمُها هو. قال: ولا يكون بُدٌّ إذا أعمل الأول من أن يعمل الثاني على هذا الباب، ولا يكون على أن يعمل الأول ولا يعمل الثاني إلا في شيء حكاه س في قلت أنّ بعضهم قال: متى ظننتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا[2].

قال بعض أصحابنا: «هذا الذي ذكره أبو علي يكون في الفضلات، فأمّا ما لا بُدَّ منه من الفاعل وما لم يسم فاعله فطريقه الإضمار لا الحذف، فإعمال[3] الأول والثاني فيه سواء، فلو وجب إظهار الفاعل في معنًّى إذا حُمل غريمها على ممطول لوجب إظهاره في ممطول إذا حُمل على معنًّى» انتهى.

وذكر أيضًا أبو علي الرفع بممطول، وقال[4]: «لم يحتج إلى الإظهار في معنًّى لأنه جرى على الغريم، وهو هو، فإذا جرى عليه وكان إياه في المعنى ارتفع الضمير فيه به، و لم يحتج إلى إظهار لجريه على من هو له».

قال بعض أصحابنا: «ولا يكون هذا كما ذكر أبو علي إلا إذا كان غريمها مبتدأ، ويكون معنًّى وممطول جاريين على من هما له، فأمّا إذا ارتفع غريمها بأحدهما، وأضمر في الآخر - فهما جاريان على عزّة» انتهى.

وقيل: غريمها مرتفع بممطول، ومعنًّى خالٍ منه.

وقال الجرجاني[5]: «لا يخلو غريمها من أن يرتفع بالأول أو بالثاني، فلا يجوز رفعه بالأول؛ لأنك لو رفعت به لكان مقدمًا في النية، مثل أن تقول: وعزةُ ممطولٌ

---

(١) البصريات ص ٥٢٤ - ٥٢٦. والذي ذهب إليه أبو علي في هذا الكتاب هو أن غريمها مرتفع بممطول. وذكر أيضًا أنّ قياس قول من لم يظهر الضمير في اسم الفاعل وإن جرى على غير من هو له أن يجوّز رفع غريمها بمعنًّى. وقياس قول الكسائي عنده أن يرتفع بمعنًّى.

(٢) الكتاب ١: ٧٩. ولفظه: «متى رأيت ...» .

(٣) ك: فأعمل. ح: فإضمار.

(٤) المسائل البصريات ص ٥٢٥ - ٥٢٦.

(٥) المقتصد ص ٣٤٠ - ٣٤١.

غريمُها، وإذا تقدم وجب إضماره في مُعَنًّى الذي هو بعده، ومُعَنًّى قد جرى خبرًا على عزّة، وهو فعل[1] لغيرها، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له أُبرز ضميره، فلو كان في معنًّى ضمير لوجب أن يبرز، كما أنك إذا أتيت بمعنًّى بعد غريمها وجب أن /تقول: معنًّى هو، فلما لم يبرز هذا الضمير كان غريمها مرفوعًا [أ/١١١: ١] بالثاني، والأول قد أُضمر له فاعل، حتى كأنه قيل: وعَزَّةُ ممطولٌ غريمُها مُعَنًّى غريمُها.

فإذا قلت: إذا أضمرت غريمها في ممطول وجب أن تُبرز الضمير؛ لأنَّ الوصف لغير عزّة، وهو الغريم.

فالجواب: أنَّ ذلك لا يجب؛ لأنهم أرادوا من هذا الإضمار الاختصارَ، فلم يقولوا: ضربني عبدُ اللّه وضربتُ عبدَ اللّه، وقالوا: ضربني وضربتُ عبدَ اللّه؛ لئلا يَعرى الكلام من الاختصار، والضمير المنفصل بمنْزلة زيد وعمرو في كونه اسمًا ظاهرًا، فلمّا كان إظهار الضمير في ممطول ونحوه يؤدي إلى مثل ما وقع الفرار منه - إذ كان هو اسمًا منفصلاً كغريمها - تُرك، وحَسُنَ ذلك لأجل أنَّ ذكر الاسم في الثاني - وهو غريمها - يدل على أنَّ الفعل ليس للمبتدأ، حتى لو وضعت موضع عزّة اسمًا مذكرًا فقلت زيدٌ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُه عُلم أنَّ الفعل ليس لزيد، ولو كان الممطول له لكان المُعَنًّى كذلك لاتفاقهما في المعنى، ولو كان المُعَنًّى له لم يرفع الغريم به قط».

وفي البسيط في ذكر المتنازعين: إمّا أن يكون في اللفظ ما يُرجح أحدهما، أو لا:

إن كان - وذلك إذا كان الثاني معطوفًا بحرف الإضراب، نحو: ضربتُ بل أكرمتُ زيدًا - فيجب إعمال الثاني، وعكسه في لا، نحو: ضربتُ لا أكرمتُ زيدًا؛

---

(١) في المخطوطات: جعل. والتصويب من المقتصد.

لأنك لمّا أضربت عنه لم تُعمله، وكيف تُعمله وتترك الأصل المعتمد عليه. ومنه إذا كان العامل الثاني ملغًى، والاعتماد على الأول، نحو: كان - أرى - زيدٌ ذاهبًا، ونحوه. وقيل: منه قولك: زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ أبوه، إذا جعلتهما للأب، فيكون هنا إعمال الأول؛ لأنك لو أعملت الثاني لكان في الأول ضميره، وهو فاعل، فإمّا أن تذكره فيلزم إظهار ما هو مفرد، وإمّا أن يكون مستترًا فيلتبس أنه للأول. وأيضًا فإنه لا يعود على الأول منه ضمير لأنه للأب، وإنما يعود من المعطوف، وقد تقدم أنه ضعيف، فلا يكون. وأما قوله:

..... وعَـــزّةُ مَمطـــولٌ مُعَنًّـــى غَـــريمُها

فلا يلزم الأول لعدم الالتباس، ولا الثاني لأنه ليس معطوفًا، بل جُعلا كشيء واحد، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، ولأنه يلزم أن يكون مرفوعًا بمطول، ولا مرفوع في معنًّى، ولا يكون لأنه عامل، وهو لا يحذف.

وإن لم يكن في اللفظ ما يُرجح أحدهما، والمنازعة على فاعل الأول، فيتعين عند الفراء إعمال الأول أولاً في فاعله، فالبصري يرجح الثاني، والكوفي الأول. وبعض النحويين يتساويان عنده لتعارض الترجيحين عنده.

وتلخص من هذا الذي ذكرناه الخلاف في السببيّ المرفوع هل يتنازعه العاملان أم لا. وأما البيت:

قَـــضى كـــلُّ ذي دَيـــنٍ ....

ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها أنه ليس /من باب الإعمال؛ إذ لا يصلح أن يرتفع غريمها بواحد من [٣ :١١١/] الوصفين.

الثاني: أنه من الإعمال، ويجوز أن يرتفع بكل واحد من الوصفين.

الثالث: أنه يجوز أن يرتفع بمطول، ولا يجوز أن يرتفع بمعنًّى.

وقوله **عَمِلَ فيه أحدُهما** هذا جواب الشرط، وهو قوله «إذا تعلق»، وسواء أكان العاملان متفقي الطلب في الإعراب أم مختلفين.

ولا يكفي ما ذكره المصنف في الإعمال من تعلُّق العاملين بالمعمول من حيث المعنى حتى تزيد في ذلك: ما لم يمنع مانع لفظي، كقول الشاعر[1]:

كأنَّهنَّ خَوافي أجْدَلٍ قَرِمٍ ... وَلَّى لِيَسبِقَهُ بالأَمْعَزِ الخَرِبُ

فهذا من إعمال الأول، ولا يجوز أن يكون من إعمال الثاني؛ لأنَّ الخَرِب حينئذ يكون مفسرًا للضمير الذي في ولَّى، ولام كي تمنعه أن يتخطاها إلى تفسيره، فإنه لا يتقدم ما بعدها عليها، وكذلك لا يفسر ما بعدها[2] ما قبلها؛ لأنَّ المفسِّر نائب مناب المفسَّر، فكأنه قد تقدم ما بعدها عليها حينئذ، وهذا التعلق أو الطلب أو الاقتصار من جهة المعنى أقوى ما يكون بحرف العطف؛ لأنَّ قولك ضربني وضربتُ زيدًا في معنى تَضارَبْنا، فحَسُنَ لذلك فيه الفصل بين العامل ومعموله بجملة، ولولا الرابط في الباب بين العاملين - وإن كان[3] في بعض المسائل أضعف منه في بعض - لم يجز الفصل، ولذلك يمتنع[4]: ضربني ضربتُه زيدٌ؛ لأنه لا رابط بين العاملين في ذلك، فلا يتنزَّلان منزلة الواحد. وكذلك قولـه: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[5]، العامل الثاني فيه جواب للأول، فهو مرتبط به بمنزلة قولك: إنْ تضربْ أضربْه زيدًا.

---

(١) هو ذو الرمة. ديوانه ص ٧٣. كأنهن: أي: كأن الحُمُر في سرعتهن. والخوافي من الجناح: دون القَوادم بعشر ريشات مما يلي أصل الجناح. والأجدل: الصقر. وقرم: شديد الشهوة إلى اللحم. والأمعز: الأرض الغليظة. والخرب: ذكر الحبارى، وهو فاعل ولى.

(٢) عليها وكذلك لا يفسر ما بعدها: ليس في ك.

(٣) وإن كان ... لا رابط بين العاملين: سقط من ك.

(٤) ح: يقع.

(٥) سورة الكهف: الآية ٩٦.

وقوله **لا كلاهما، خلافًا للفراء في نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ** قال أبو علي: «هذا أقبح المذهبين»، يعني أنَّ إعمال قامَ وقعدَ في زيد أقبح من مذهب الكسائي[1] في إبقاء أحد الفعلين بلا فاعل، والفراء[2] رفعه بمجموعهما، فكل واحد منهما ليس له فاعل.

قال بعض أصحابنا: وللفراء أن يقول: لم يخل الفعل من إسناد، والذي لا يصح كون الفعل غير مسند، فكما يُسند للمبتدأ خبران، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، فكذلك يسند للفاعل فعلان، إلا أنَّ هذه دعوى لا دليل عليها.

وقال المصنف في الشرح[3]: «جعل الفراء الرفع في نحو قامَ وقعدَ زيدٌ بالفعلين معًا. والذي ذهب إليه غير مستبعد، فإنه نظير قولك: زيدٌ وعمرٌو منطلقان، على مذهب س؛ فإنَّ خبر المبتدأ عنده[4] مرفوع بما هو له خبر، فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعًا بالمعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهما يقتضيانه معًا. ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر[5]:

إنَّ الـرِّغاثَ إذا تكـونُ وَديعـةً يُمـسي ويُـصبِحُ دَرُّهـا مَمْحُـوقا

فلو كان العطف بـ«أو» أو نحوها مما لا يَجمع بين الشيئين لم يجز أن يشترك العاملان /في العمل، كقول الشاعر[6]: [3 :١١٢/أ]

وهل يَرجِعُ التَّسليمَ أو يَكشِفُ العَمَى ثَـلاثُ الأثـافي والرُّسـومُ الـبَلاقِعُ

---

(١) الجمل ص ١١٣.

(٢) المسائل الحلبيات ص ٢٣٨ - ٢٣٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٧.

(٣) ٢: ١٦٦ - ١٦٧.

(٤) الكتاب ٣: ١٢٧. وانظر ما سبق في ٣: ٢٥٧.

(٥) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل ٢: ١٦٦. الرغاث: جمع رَغوث، وشاة رغوث: مرضع. والدر: اللبن.

(٦) تقدم في ٦: ٢٠١.

فليس هذا من التنازع؛ إذ لو كان منه لكان أحد الفعلين بتاء؛ لأنَّ فاعله على ذلك التقدير ضمير مؤنث، فإنما يُحمل على أنه أراد: وهل يرجع التسليم ما أشاهده، واستغنى بالإشارة، كما قالوا: إذا كان غدًا فأْتِني، أي: إذا كان ما نحن عليه فأْتِني. ثم أبدل ثلاث الأثافي من الضمير المنوي» انتهى كلامه.

وإنما امتنع في مثل قامَ وقعدَ زيدٌ أن يكون زيد مرفوعًا بهما لأنه لا يجتمع مؤثّران على مؤثر واحد؛ لأنه يلزم بالضرورة أن يكون أحدهما لغوًا.

وأمّا قولُ المصنف إنَّ ما ذهب إليه الفراء غير مستبعد، وزعمُه أنَّ ذلك نظير زيدٌ وعمرٌو منطلقان على مذهب س - فليس هو نظيره؛ لأنه فرق بين أن يجتمع مؤثران وليس كل واحد منهما جزء علة، وبين شيئين كل واحد منهما جزء علة، والعلة إنما تستقل بمجموعهما، فإنه لمّا ثنّي الخبر فقيل منطلقان لم يصلح أن يقع خبرًا لكل واحد من زيد وعمرو، فلذلك[1] اجتمعا على رفعه وكونهما معًا مخبرًا عنهما به، بخلاف قامَ وقعدَ زيدٌ؛ لأنه يصح إسناد قام وحده وقعد وحده[2] إلى زيد. وكذلك عكس مسألة: زيدٌ وعمرٌو منطلقان، نحو: هذان زيدٌ وعمرٌو، لما ثُنّي المبتدأ أُخبر عنه بما يطابقه من اثنين، فارتفعا بالمبتدأ المثنّى، وهما شيئان مفترقان، كما ارتفع الخبر المثنّى بالمبتدأ وهما شيئان مفترقان.

وأما كلام المصنف في البيت الذي هو «وهل يَرجِعُ التَّسليمَ» فإنَّ الناس خرَّجوه على الإعمال[3]، وقالوا: اختار الكوفيون رفع ثلاث بترجع، واختار البصريون رفعه بيكشف. فعلى مذهب الفراء هو مرفوع بهما، وعلى مذهب

---

(١) فلذلك اجتمعا ... بخلاف قام وقعد زيد: ليس في ك.

(٢) وقعد وحده: سقط من ح.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٩ ولابن خروف ص ٦٣٨ - ٦٣٩ والملخص ١: ٢٨٥ والكافي لابن أبي الربيع ص ٦٠٩.

الكسائي الفاعل محذوف من الأول، فلا يُحتاج إلى التأنيث؛ لأنه ظاهر مؤنث مجازيّ. وعلى مذهب البصريين يُخرَّج على قوله[1]:

..... ولا أرضَ أبْقَـــــلَ إبقالَهـــــا

ويحسّنه في الأول أنه ضمير لم يعد على شيء سابق، وفي الثاني أنّ مفسّره أيضًا متأخر عنه، فكأنه لم يسبقه ما يعود عليه. وممن جوَّز فيه الإعمال أبو محمد بن السِّيْد[2].

وقوله **والأحقُّ بالعمل الأقربُ لا الأسبق، خلافًا للكوفيين** إعمال كل منهما مسموع من لسان العرب، والخلاف في الترجيح:

فرجَّح البصريون إعمال الثاني بوجوه:

أحدها: عدم توالي حروف الجر، نحو قولك: نُبِّئتُ كما نُبِّئتَ عن زيد بخير، ولو أعمل الأول لقال: نُبِّئتُ كما نُبِّئتَ عنه به عن زيد بخير.

الثاني: عدم كثرة الضمائر، تقول: ضربتُ وشتمتُ وقتلتُ زيدًا، ولو أعمل الأول لقال: ضربتُ وشتمتُه وقتلتُه /زيدًا. [٣: ١١٢/

الثالث: الفصل بين العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله.

الرابع: أنه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد، نحو: خَشَّنتُ بصدرِه وصدرِ زيد، فضّلوا الجر لقربه على النصب حملاً على عمل خَشَّنتُ لبعده.

الخامس: أنّ في إعماله ضربًا من التعادل والاعتناء؛ لأنه قوبل التقديم للأول بالإعمال للثاني، ولو أُعمل الأول لكان قد جُمع له بين التعادلين والاعتناءين، فيكون ذلك إخلالاً بالثاني.

---

(١) تقدم في ٢: ١٤١، ٦: ١٩٦.

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٧٣.

السادس: قال المصنف في الشرح[1]: «ومما يدل على ترجيح الأقرب إذا كان ثانيًا التزام إعماله إذا كان ثالثًا أو فوق ذلك بالاستقراء، ولا يوجد إعمال غيره، ومن أجازه فمستنده الرأي» انتهى. وليس كما ذكر، ولا المستند الرأي، بل سُمع إعمال غير الأقرب الثالث، وسيأتي ذكر ذلك في أواخر الباب.

ورجَّح الكوفيون إعمال الأول لوجوه:

أحدها: مراعاة السبق؛ ألا ترى إلى قولهم: ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط، آثروا مقتضى البط لسبقه، فأسقطوا التاء، وآثروا مقتضى الذكور [لسبقه][2]، فأثبتوها.

الثاني: أنَّ إعمال السابق مخلِّص من تقدم مضمره على مفسِّره على مذهب أهل البصرة، نحو: ضربوني وضربتُ قومَك، والمفسِّر مؤخر لفظًا ورتبة، ومن حذف الفاعل على مذهب الكسائي.

الثالث: قال المصنف[3]: «إنَّ إعمال السابق موافق لما أُجمع عليه في اجتماع القسم والشرط، فإنَّ جواب السابق منهما مُغنٍ عن جواب الثاني، فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيًا عن عمل الثاني» انتهى.

وليس كما ذَكر من أنه أُجمع عليه، بل قد ذهب بعض الكوفيين[4] إلى أنه قد يتقدم القسم، ويكون الجواب للشرط، وستأتي هذه المسألة في باب القسم، وفي الجوازم، إن شاء اللّه، والتفصيل الذي هناك.

وأورد بعضهم[5] هذا الترجيح على خلاف ما أورده المصنف، فقال: «ومما يَقوَى به مذهبهم أنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب لهما من جهة المعنى

---

(١) ٢: ١٦٨.

(٢) لسبقه: تتمة من شرح التسهيل يقتضيها السياق.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٦٩.

(٤) هو الفراء. معاني القرآن ١: ٦٦ - ٦٧، ٢: ١٣٠ - ١٣١.

(٥) هو ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٦١٣.

فالتأثير للمتقدم منهما. دليل ذلك القسم والشرط، إذا اجتمعا فإنَّ العرب تبني الجواب على المتقدم منهما، وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب المتقدم عليه».

وأجيب عن ترجيحات الكوفيين:

أما الأول - وهي مسألة العدد - فاعتُبر فيها أيضًا القرب، واتَّفَق مع القرب السبق، فلا أثر له، ولا يلزم من مراعاة سابق قريب مراعاة[1] سابق بعيد.

وأما الثاني - وهو الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل - فيقابله ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل؛ وذلك لا يجوز /في باب من الأبواب إلا في هذا الباب خاصة لتداخل الجملتين باشتراكهما [٣: ١١٣] في المعمول؛ وما يؤدي إليه في بعض المسائل ووجد في كلامهم قليلاً أولى مما يؤدي إليه في كل المسائل ولم يوجد إلا في هذا الباب[2].

وأورد المصنف الرد على هذا الترجيح بأن قال[3]: «تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مُجمَع على جوازه في باب نِعْمَ، كقول الشاعر[4]:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ ، لَمْ تَعْرُ نائبةٌ إلا وكانَ لِمُرْتاعٍ بِها وَزَرا

وفي باب رُبَّ، كقول الآخر[5]:

واهٍ رأبْتُ وَشيكًا صَدْعَ أعْظُمِهِ ورُبَّهُ عَطِبًا أنْقَذتُ مِنْ عَطَبِهْ

وفي باب البدل، كقول بعض العرب: اللهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ، وفي باب الابتداء وأبواب نواسخه، نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[6]، و﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ

---

(١) سابق قريب مراعاة: سقط من ك.

(٢) هذا الجواب في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٥.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٦٩ - ١٧٠.

(٤) تقدم في ٢: ٢٦٧.

(٥) تقدم في ٢: ٢٦٧.

(٦) سورة الإخلاص: الآية ١.

﴿مُجْرِمًا﴾[1]، فلجوازه في مسائل التنازع أُسوةٌ بتلك المواضع قياسًا لو لم يثبت به سماع، فكيف وقد سُمع في الكلام الفصيح»، وأنشد أبياتًا، ستأتي إن شاء اللّه. انتهى.

وما ذكره من الإجماع في باب نِعمَ ليس بصحيح، بل مذهب الكسائي والفراء أنَّ المرفوع بعد التمييز في باب «نِعمَ امْرَأً هَرِمٌ» وشبهه فاعل بنِعمَ[2]، ولا ضمير فيها أصلاً، وسيأتي ذلك في باب نِعمَ إن شاء اللّه.

وما ذكره من الإجماع في باب البدل ليس بصحيح، بل فيه الخلاف، وقد ذكرنا ذلك في الفصل الرابع من باب المضمر[3].

وقال أبو عبد اللّه الشَّلَوْبين الصغير: «أمّا ما رجحوا به من أنَّ الإضمار قبل الذكر موجود في غير هذا الباب كباب نِعمَ وباب الأمر والشأن، وأنَّ الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لم يوجد إلا في هذا الباب خاصة - فليس بباب ترجيح؛ لأنَّ المعنى الذي اختص به الإضمار قبل الذكر مفقود في بابنا، وهو التعظيم أو المدح، وكأنَّ الأمر ثابت في النفس، وقد فُرغ منه، وليس في بابنا من ذلك شيء، وإذا كان الإضمار قبل الذكر المُجمَع عليه في اللسان يخالف بمنْزعه الإضمار هنا فليس فيه طريق ترجيح، فهو باب بنفسه، امتزجت فيه الجملتان، وتداخلتا[4]، فسوَّغ ذلك الإضمار قبل الذكر، كأنه في رتبة التأخير. وسوَّغ ذلك أيضًا الفصل بين العامل والمعمول بناء على أنه يليه في الأصل، ولذلك أمكن إعادة الضمير من الثاني عند إعمال الأول».

---

(١) سورة طه: الآية ٧٤.

(٢) انظر ما سبق في ٢: ٢٦٧ وحاشيتها.

(٣) تقدم ذلك في ٢: ٢٦٧ - ٢٦٩.

(٤) في المخطوطات: وتداخلت.

وأمّا الثالث من ترجيح الكوفيين - وهو أنّ التأثير إنما هو للمتقدم من الطالبين - فقال المصنف في الشرح[1] ما ملخصه: «مقتضى الدليل أن يُستغنى بجواب المتأخر منهما لقربه من محل الجواب، فإذا كان القسمَ كان مؤكّدًا للشرط، فلا اعتداد به، بخلاف المؤكَّد، وهو الشرط، فأغنى عما هو من تمام معناه، فلمّا وجب [هذا الاعتبار أغنى][2] جعل الجواب /للأول فيما إذا تأخر فيه القسم [٣: ١١٣/] وأجري هذا المجرى، وأُخِّر فيه الشرط ليُسلك في اجتماعهما سبيل واحدة، لكنَّ الشرط لعدم صلاحيته للسقوط أبدًا فُضِّل على القسم، فإنه إذا سبقهما مبتدأ كان الجواب له، وإنه قد يغني جوابه بعد قسم لا مبتدأ قبله[3]، فهذا الفرق بين اجتماع الشرط والقسم وبين باب التنازع» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4]: «هذا غير مسلم على الإطلاق، بل لا يخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين، فإن كانا غير عاملين[5] أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك فربما كان الأمر على ما ذكروه. وإن كانا عاملين معًا فإنّ المعمول للمتأخر منهما، نحو: إن لم يقمْ زيدٌ قامَ عمرٌو، فالعامل لم بدليل[6] أنّ أداة الشرط إذا جزمت الفعل فإنه يقبح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد إلا في الشعر أو في نادر من الكلام، وكونه من كلام العرب الفصيح دليل على أنّ الجازم لم دون إنْ لمجاورتها له، بل إذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في قوله هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[7] فالأولى أن يلحظوا المجاورة مع صلاحه».

---

(١) ٢: ١٧٠ - ١٧١.

(٢) هذا الاعتبار أغنى: تتمة من شرح التسهيل يستقيم بها النص.

(٣) في المخطوطات: بعده. والتصويب من شرح المصنف.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ٦١٤.

(٥) فإن كانا غير عاملين: ليس في ح، ن، شرح الجمل.

(٦) ك: بدليل أن إذا بالشرط جزمت الفعل.

(٧) خرب: سقط من ك. والقول في الكتاب ١: ٦٧، ٤٣٦.

واحتج[1] أيضًا للبصريين بأنّ أكثر السماع على إعمال الثاني، وبه نزل القرآن، قال تعالى ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[2]، ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾[3]، ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[4]، ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾[5]، ﴿تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[6]، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾[7]، وفي الحديث (إنّ اللّهَ لَعنَ أو غضبَ على سِبْطٍ من بني إسرائيل)[8]، ولو كان على إعمال الأول لكان: أُفرِغه، واقْرَؤُوه، ويفتيكم فيها في الكلالة، وكَذَّبوا بها، يستغفر لكم إلى رسول اللّه، كما ظننتموه، أو غضب عليهم سبطًا؛ لأنّ المعمول مقدَّر الاتصال بعامله، فيلزم تقدير تقدُّمه على العامل الثاني، ولو كان في اللفظ كذلك لاتَّصل به ضمير المعمول، ووجب إبرازه إن كان مرفوعًا في حال التثنية والجمع، ومنصوبًا ومجرورًا على المختار على ما نبين إن شاء اللّه.

قال الشَّلَوْبين الصغير: «هذا تصور المذهبين واحتجاج كل فريق منهم لمذهبه، والمسألة خلافية، إلا أنّ خلافهم غير مُجدٍ لأنه في مكان الترجيح؛ لأنّ [كِلا][9] الإعمالين موجود في فصيح اللسان، ولم يثبت بطريق حَصْر أنّ إعمال الثاني أكثر فيُمال إليه لكثرته، ولا أيضًا أنّ إعمال الأول أكثر، وليس لهم في كونه

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٦١٥.

(٢) سورة الكهف: الآية ٩٦.

(٣) سورة الحاقة: الآية ١٩.

(٤) سورة النساء: الآية ١٧٦. وهذه الآية ليست في ك، ح.

(٥) سورة البقرة: الآية ٣٩.

(٦) سورة المنافقون: الآية ٥.

(٧) سورة الجن: الآية ٧.

(٨) أخرجه مسلم في كتاب الصيد والذبائح: باب إباحة الضَّبّ ص ١٥٤٦ [الحديث ١٩٥١]، وتتمته: «فمسخهم دَوابَّ يَدِبُّون في الأرض، فلا أدري لعلّ هذا منها، فلستُ آكلُها، ولا أنهى عنها».

(٩) كِلا: تتمة يلتئم بها السياق..

موجودًا في القرآن ولم يجدوا إعمال الأول فيه ما يقوي إعمال الثاني؛ لأنَّ القرآن لم يلزم فيه أن تكون عباراته كلها جارية على الأكثر، ولا الأقوى في القياس، بل فيه ما لا يوجد إلا في الشعر، نحو قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ /شُرَكَائِهِمْ﴾[1]؛ ألا ترى إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول كيف لا يجوز إلا في نادر من الشعر، وغير ذلك من المواضع؛ لأنه في منْزع الأخذ بالعموم وملاقاة الكل بما تميل إليه طباعهم، فاختلفت فيه الأساليب، وكثر التفنن، وإنما يَقوَى الاحتجاج بلغة القرآن من جهة طريقه، وليس بمكان النظر هنا، وليس ما عابوه على الكوفيين من الفصل بين العامل والمعمول بأضعف مما عابه الكوفيون عليهم من الإضمار قبل الذكر» انتهى كلامه. [٣: ١١٤/]

وهو غير سديد في غير ما موضع منه. والذي يدل على ترجيح قول البصريين في اختيارهم إعمال الثاني نقل س عن العرب أنَّ إعماله هو الأكثر، وأنَّ إعمال الأول قليل، قال س[2]: «ولو لم تجعل الكلام على الآخرِ لقلت: ضربتُ وضربوني قومَك، وإنما كلامهم: ضربتُ وضربَني قومُك»، وظاهر إنما الحصر، فلولا أنه نص بعد على[3] جواز إعمال الأول لدلَّ على أنهم يلتزمون إعمال الثاني، قال[4]: «وقد يجوز: ضربتُ وضربَني زيدًا؛ لأنَّ بعضهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا، والوجهُ: متى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ» انتهى. فهذا نقل س مجردًا عن الرأي على أنَّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأنَّ إعمال الأول قليل. قال المصنف[5]: «ومع قلته لا يكاد يوجد إلا في الشعر، بخلاف إعمال

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٣٧. السبعة ص ٢٧٠.

(٢) الكتاب ١: ٧٦. وفيه: «تحمل» بدلاً من «تجعل».

(٣) على: ليس في ك.

(٤) الكتاب ١: ٧٩.

(٥) شرح التسهيل ٢: ١٦٧.

الثاني، فإنه كثير في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن في مواضع كثيرة» انتهى.

وأنشد س على إعمال الثاني قولَ الشاعر[1]:

ولقد أرى، تَغنَى بها سَيْفانةٌ تُصْبِي الحَليمَ، ومِثلُها أَصْباهُ

وقولَ الآخر[2]:

ولكنَّ نِصْفًا لو سَبَبتُ وسَبَّني بَنُو عَبدِ شَمسٍ مِن مَنافٍ وهاشِمِ

وقولَ الآخر[3]:

وكُمتًا مُدَمّاةً، كأنَّ مُتونَها جَرى فَوقَها واستَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهَبِ

وعلى إعمال الأول قولَه[4]:

إذا هِيَ لم تَستَكْ بِعُودِ أَراكةٍ تُنُخِّلَ، فاسْتاكتْ به، عُودُ إسحِلِ

وقولَ الآخر[5]:

وقد نَغنَى بها، فنَرى عُصورًا بِها يَقْتَدْننا الخُرُدَ الخِدالا

وما ذكره المصنف من أنَّ مذهب الكوفيين ترجيح إعمال الأول تظافرت النصوص على نقله عنهم، إلا أنَّ أبا جعفر النحاس قال ما نصه: «حكى بعض النحويين /أنَّ الكوفيين يختارون إعمال الأول لأنَّ الكلام به أتم، و لم أجد ذلك على ما حكى». [١١٤/ب]

---

(١) هو رجل من باهلة، أو وعلة الجرمي، أو حنظلة. الكتاب ١: ٧٧ وشرح أبياته ١: ٢٥٨ وحاشيته. وصف منزلاً، وأنث الضمير في بها لأنه في معنى الدار. تغنى: تقيم. والسيفانة: الممشوقة الشبيهة بالسيف في إرهافه. ومفعول أرى محذوف، والتقدير: أرى سيفانةً.

(٢) هو الفرزدق. ديوانه ص ٨٤٤ والكتاب ١: ٧٧. النصف: العَدل.

(٣) طفيل الغنوي. ديوانه ص ٣٢ والكتاب ١: ٧٧. وصف خيلاً مشربة حمرة، وهي المدماة. واستشعرت: ألبست منه شِعارًا، وهو ما ولي الجلد من اللباس. والمذهب: اسم للذهب.

(٤) تقدم في ٢: ٢٦٨.

(٥) هو المرّار الأسدي، وقيل: ابن أبي ربيعة. الكتاب ١: ٧٨ وشرح أبياته ١: ٣٧٦ والأعلم ص ١٠١. وصف منزلاً. ويقتدننا: يملن بنا إلى الصبا. وخرد: جمع خَريدة، وهي الخَفِرة الحَيِيّة. وخدال: جمع خَدْلة، وهي الغليظة الساق الناعمة.

ص: ويعمل المُلغَى في ضمير المتنازَع مطابقًا له غالبًا، فإنْ أدَّت مطابقتُه إلى تخالفِ خبرٍ ومُخبَرٍ عنه فالإظهار.

ويجوز حذف المضمَرِ غيرِ المرفوع ما لم يَمنع مانع، ولا يَلزم حذفُه أو تأخيرُه معمولاً للأول، خلافًا لأكثرهم، بل حذفُه إن لم يَمنع مانع أَولى من إبقائه متقدِّمًا، ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا في باب ظنَّ، وإن أُلغي الأولُ رافعًا صحَّ دون اشتراطِ تأخيرِ الضمير، خلافًا للفراء، ولا حذفِه، خلافًا للكسائي.

ش: يعني بالملغى ما أُلغي عن العمل في الاسم الذي تنازعاه، ويشمل العامل الأول والعامل الثاني، ومعنى «مطابقًا له» أنَّ الضمير يطابق الاسم في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه، وضمير المتنازع يشمل المرفوع والمنصوب والمجرور، فمثال إعمال الأول الملغى في الضمير المرفوع قوله[1]:

جَفَونِـي، ولم أَجْفُ الأَخِلاَّءَ ، إنَّني لِغَـيرِ جَمـيلٍ مِـن خَليلـيَ مُهْمِـلُ

ومثاله في المنصوب قوله[2]:

إذا كُنتَ تُرضِيهِ ، ويُرْضِيكَ صاحِبٌ جِهـارًا ، فَكُنْ في الغَيبِ أَحْفَظَ لِلعَهدِ

ومثاله في المجرور قوله[3]:

وَثِقـتُ بِهـا ، وأَخْلَفَتْ أُمُّ جُندُبٍ فَـزادَ غَـرامَ القَلـبِ إخلافُها الوَعْدا

ومثال إعمال الثاني الملغى في الضمير المرفوع قوله[4]:

وقـد نَغنَى بـها..... .....

البيت. ومثاله في المنصوب قوله[5]:

---

(١) تقدم في ٢: ٢٦٧.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٧١ وشرح أبيات المغني ٦: ٧ [٥٤٢]. ويروى آخره: للودّ.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧١، والمقاصد الشافية ٣: ٢٠٠، وأوله فيه: وفيتُ لها.

(٤) تقدم في ص ٨٩.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٢.

أســـاءَ، ولَـــمْ أَجْـــزِهِ عامِـــرٌ فعـــادَ بِحِلمِـــي لَـــهُ مُحْـــسِنا

ومثاله في المجرور قوله[1]:

إذا هِـــيَ لم تَـــسْتَكْ..... .....

البيت. ومن المحتمل إعمال الأول والثاني قوله[2]:

علـــى مِـــثلِ أُهْـــبانٍ ، تَـــشُقُّ جُيوبَها وتُعْلِـــنُ بِالـــنَّوحِ النِّـــساءُ الفَـــواقِدُ

وقوله **في ضمير المتنازَع** ينفي أن يكون التنازع في التمييز وفي الحال؛ لأنهما لا يضمران، ولا يكون من باب التنازع: تَصبَّبتُ وامتلأتُ عرقًا، ولا: قمتُ وخرجتُ مسرورًا، وإنما ذلك على الحذف إن دلَّ دليل.

وقوله **غالبًا** احتراز من نحو قولهم: ضربَني وضربتُ قومَك، قال س[3]: «وإن قال ضربَني وضربتُ قومَك فجائز، وهو قبيح أن يجعل اللفظ كالواحد». ثم قال[4]: «ولا بُدَّ من هذا؛ لأنه لا يخلو الفعل عن مضمَر أو مظهَر مرفوع من الأسماء، كأنك قلت إذا مثَّلت: ضربَني مَن ثَمَّ وضربتُ /قومَك. وتركُ ذا أجود وأحسن للبيان الذي يجيء بعده، فأُضمر مَن لذلك، وهو رديء في القياس، يدخل فيه أن تقول: أصحابُه جَلس، تضمر شيئًا يكون في اللفظ واحدًا» انتهى كلام س، وهو واضح. [ل: ١١٥/أ]

---

(١) تقدم في ص ٨٨.

(٢) هو ابن أُهبان الفقعسي يرثي أخاه كما في الحماسة ١: ٥٢٦ [٣٧٨] وشرح المرزوقي ص ١٠٦٥ [٣٧٧]. وفي معجم الشعراء ص ٢٧: «عمرو بن أهبان بن دثار الفقعسي. جاهلي». ونسبت القطعة - وليس فيها البيت الشاهد - إلى أُهبان بن هَمّام بن نَضلة الأسدي في الحماسة البصرية ص ٧٢٨ [٥٥٧]، وفيها تخريجها. ونسب بعضها لأعرابي، ولامرأة من بني أسد. الكامل ص ٣٣١ - ٣٣٢، ١٤٠٣ والمرزوقي ص ٩٧٦ [٣٣٩]. والرواية: «على مثل هَمّام». ويتراءى لي أنَّ هناك تداخلاً بين أبيات القطعتين، أو أنهما في الأصل قطعة واحدة.

(٣) الكتاب ١: ٧٩ - ٨٠.

(٤) الكتاب ١: ٨٠ وشرحه للسيرافي ٣: ٩٧ - ٩٨.

وقوله **فإنْ أدَّتْ مُطابَقتُه إلى تَخالُفِ خبرٍ ومُخبَرٍ عنه فالإظهار** مثاله: ظَنّاني منطلقًا وظننتُ الزيدَينِ منطلقينِ، تظهر ثاني ظَنّاني، وكذلك ظننتُ وظنّاني قائمًا الزيدَينِ قائمينِ. فلو أضمرت لزمك أحد أمرين: إمّا أن تأتي بالضمير مطابقًا للمخبَر عنه، فتفرد، فيخالف المفسِّر المفسَّر، أو مطابقًا للمفسَّر، فتخبر عن مفرد بمثنًّى، وكلاهما ممتنع، فوجب الإظهار، وخرجت المسألة من باب التنازع؛ لأنّ كلّ واحد من العاملين قد استوفى معموليه في أصل الوضع، ولم يتنازعا شيئًا فيحتاج إلى أن يعمل أحدهما فيه. ولا يجيز المبرد غير هذا الوجه، وهو الإظهار.

وأجاز الكوفيون هذا الوجه، وأجازوا وجهين آخرين:

أحدهما حذف الضمير، فتقول: ظنّاني وظننتُ الزيدَينِ قائمينِ، وظننتُ وظنّاني الزيدَين قائمينِ، والتقدير: وظنّاني قائمًا، فحذف قائمًا لدلالة قائمَين عليه، كما جاز مثل ذلك في الابتداء، نحو قوله[1]:

نحنُ بِما عِندَنا، وأنتَ بِما عِنـ ـــــدَكَ راضٍ ، والرَّأيُ مُختلِفُ

التقدير: نحن بما عندنا راضون، نص على جوازه هشام.

والثاني: المجيء بالضمير مؤخَّرًا مطابقًا للمخبَر عنه، نحو قولك: ظننتُ وظنّاني الزيدَين قائمَين إيّاه، وظنّاني وظننتُ الزيدَين قائمَين إيّاه، فيدل عليه المثنّى لأنه يتضمن المفرد.

وأجاز بعض أصحاب أبي العباس إضماره متقدمًا، فتقول: ظننتُ وظنّاني[2] إيّاه أخويكَ منطلقَين، يقدِّره[3]: وظنّاني منطلقًا، ثم يجعل إيّاه في موضع منطلق.

وظاهر ما قيده المصنف أنه إذا لم تؤدّ مطابقة الضمير للمتنازَع إلى تَخالُفِ ما ذكر أنه يضمر؛ فتقول على إعمال الثاني: ظننتُه إيّاه وظنّني زيدٌ قائمًا، وعلى

---

(١) تقدم البيت في ١: ٢٣٠، ٥: ١٨٩.

(٢) في المخطوطات: وظنني.

(٣) ن: تقديره. ك: قدره.

إعمال الأول: ظننتُ وظنَّنيه زيدًا قائمًا، أو: وظنَّني إيّاه زيدًا قائمًا. وفي هذه المسألة ونحوها مما الفعل فيه من باب ظنَّ لا يجوز حذف الضمير عند البصريين؛ لأنك لمّا عدَّيت الظن إلى واحد لم يكن بُدٌّ من ثانٍ، وتحذف إيّاه على قول الكوفيين.

وقال أصحابنا[1]: إن كان المنصوب لا يجوز حذفه، وذلك كأحد مفعولي ظننت وبابه - ففيه ثلاثة مذاهب: منهم من أضمره قبل الذكر، أجراه كالمرفوع، فلم يجز حذفه، فيقول: ظنَّنيه وظننتُ زيدًا قائمًا. ومنهم من أضمره مؤخرًا، وفرق بينه وبين الفاعل في ذلك، فإنَّ الفاعل إذا أضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد، فيقول: ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا إيّاه. ومنهم من حذف لفهم المعنى، فيقول: ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا. /قال ابن عصفور[2]: «وهذا أسدّ المذاهب؛ إذ الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع إليه ضرورة، وحذف الاختصار في باب ظننت قد تقدم الدليل على جوازه في بابه» انتهى. [١١٥/ب]

ويقوِّي هذا ما أنشده س من قول الشاعر[3]:

إنِّـي ضَـمِنتُ لِمَنْ أتانِي ما جَنَى وأَبِـي، فكـانَ وكُـنتُ غَـيرَ غَدُورِ

فحذف خبر كان، وحذفُه أصعب من حذف مفعول ظنَّ؛ لأنَّ هذا يجوز حذفه اختصارًا، وخبر كان لا يجوز حذفه إلا في هذا الباب لذكره في الجملة الثانية. ومذهب س يردُّ على من أضمر مفعول ظنَّ مقدمًا أو مؤخرًا.

وزعم أبو الحسين بن الطراوة[4] أنَّ الإضمار في باب ظنَّ لا يجوز، فمنع ما أدّى إليه من مسائل ظنَّ؛ إذ ليس للمضمر مفسِّر يعود عليه؛ ألا ترى أنك إذا قلت ظننتُ وظنَّنيه زيدًا قائمًا لا يمكن أن تكون الهاء في ظنَّنيه عائدة على قائم؛ إذ يصير المعنى: وظنَّني ذلك القائم المذكور، وليس هو إياه؛ لأنَّ قائمًا هو زيد، وليس المعنى:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٧.

(٢) شرح الجمل ١: ٦١٦ - ٦١٧.

(٣) تقدم في ٤: ٢٠٦.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٢١ - ٦٢٢.

وظَنَّني زيد نفسه، وهذا ممتنع. واستشنع ابن الطراوة إجازة هذا من النحويين لكونه لا يُعقل؛ إذ هو مثل قول هَبَنَّقة الأحمق[1] لأخيه: أأنا أنت، أو: أنت أنا.

وقد رُدَّ هذا على ابن الطراوة بأنَّ الضمير في هذا الباب يعود على قائم من حيث اللفظ لا من حيث المعنى، وذلك ثابت كثير في كلام العرب، فمن ذلك قولهم: عندي درهمٌ ونصفُه، وقولُ الشاعر[2]:

كأنَّ ثِيابَ راكِبِهِ بِرِيحٍ خَرِيقٍ، وهيَ ساكِنةُ الهُبوبِ

وقولُ الآخر[3]:

أرى كلَّ قومٍ قارَبُوا قَيدَ فَحْلِهِمْ ونحنُ خَلَعْنا قَيدَهُ ، فهو سارِبُ

وقولُ الآخر[4]:

فسَقَى الغَضى والسَّاكِنِيهِ، وإنْ هُمُ شَبُّوهُ بينَ جَوانِحي وضلوعي

وقولُ الآخر[5]:

قالتْ ألا ليتَما هذا الحَمام لنا إلى حَمامتِنا ونِصفُه ، فَقَدِ

فقد عاد الضمير في «ونِصفه» على درهم، وفي «قَيده» على فحلهم[6]، وفي «وهي» على بريح، وفي «شبوه» على الغضا، وفي «ونصفه» على الحمام، من جهة اللفظ لا من جهة المعنى؛ إذ يمتنع ذلك، فكذلك يكون في «وظَنَّنيه» عائدًا على قائم لفظًا لا معنًى.

---

(١) هو ذو الوَدَعات، واسمه يزيد بن ثَرْوان، أحد بني قيس بن ثعلبة. يُضرب به المثل في الحمق، فيقال: أحمق من هَبَنَّقة. انظر قصته في معجم الأمثال ١: ٢١٧ - ٢١٨، ولفظه: «يا أخي، أنت أنا، فمن أنا؟».

(٢) تقدم في ٢: ٢٥٦.

(٣) تقدم في ٢: ٢٥٦.

(٤) هو البحتري. ديوانه ١: ٢٤٦. والبيت من قصيدة بائية، وآخره: «بين جوانح وقلوب». وبرواية أبي حيان ورد في بعض كتب البلاغة.

(٥) تقدم في ٢: ٢٥٦، ٥: ١٤٩.

(٦) ك، ح: «على قيد فحلهم». قال أبو حيان في ٢: ٢٥٦: «أي: قيد فحلنا».

وفي البسيط: «وإذا أُضمر في هذا الباب المفعول المشبَّه بخبر كان والثاني من ظننت /فالضمير منهما يعود على اللفظ؛ كقولك: ظننتُ وظنَّنيه زيدًا قائمًا. [١: ١١٦/أ] والكسائي يمنعها؛ لأنه لم يتفطن لهذا النحو من العود» انتهى.

وهذا الذي نقله عن الكسائي هو قول ابن الطراوة المنقول عنه قبل. والذي ينبغي أن يُسلك في هذا أن يُرجع فيه إلى السماع، فإن كانت العرب قد استعملت ذلك في ظنَّ في باب الإعمال اتُّبع، وإلا تُوُقِّف في إجازة ذلك؛ لأنَّ عوده على شيء لفظًا لا معنًى هو قليل، وليس ذلك هو الأصل، وهو مع ذلك محتمل للتأويل، فينبغي ألاَّ يجعل أصلاً يقاس عليه، وتبنى عليه المسائل.

وقوله **ويجوز حذف المضمر غير المرفوع** يشمل الجواز في إعمال الأول وفي إعمال الثاني، ويشمل **غير المرفوع** المنصوب والمجرور، مثال ذلك في إعمال الثاني: ضربتُه وضربَني زيدٌ، ومررتُ به ومرَّ بي زيد، فيجوز حذف الضمير من ضربته وبه في الصورة المذكورة. فأمّا إذا كان معمولاً للأول فسيذكر المصنف حكمه. وأمّا إذا كان معمولاً للثاني فأجاز بعض النحويين حذفه قليلاً، وخصه أصحابنا[1] بالضرورة، قال[2]:

بِعُكــــاظَ يُعْــــشِي النَّاظِــــرِيـــ ـــــنَ إذا هُـــمُ لَمَحُـــوا شُـــعاعُهْ

يريد: إذا هم لَمَحُوه. وقال آخر[3]:

يَــرنو إليَّ، وأَرنــو مَــن أُصــادِقُهُ في النائــبات، فأُرضــيهِ، ويُرضــيني

يريد: وأرنو إليه. والمنقول في ذلك عن الكوفيين والبصريين جواز حذف هذا الضمير على اختلاف بينهم[4].

---

(١) المقرب ١: ٢٥١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٦ والتعليقة لابن النحاس ص ٨١٨.

(٢) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب. الحماسة ١: ٣٨١ [٢٦٢] والمقرب ١: ٢٥١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٦.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٣ والتعليقة لابن النحاس الحلبي ص ٨١٨.

(٤) الحذف جائز عند الكوفيين قبيح عند البصريين. شرح الجزولية للشلوبين ص ٩١٣.

قال في المقنع[1]: «وتقول: ضربني وضربتُهم قومُك، على إعمال الأول، فهذه لا اختلاف فيها على هذا اللفظ. فإن قلت فيها: ضربني وضربتُ قومُك جاز عند الكوفيين على قول من قال: زيدٌ ضربتُ، وهو عند البصريين جيد حسن على الحذف، كما قال تعالى: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ ﴾[2]، وزيدٌ ضربتُ قبيح جدًّا» انتهى كلامه.

وفي الإفصاح: «مذهب أبي علي[3] أنك متى أعملت الأول أضمرت معمول الثاني وإن كان مفعولاً. ومذهب السيرافي أنه يجوز حذفه إذا كان مفعولاً جوازًا مطّردًا لأنه فضلة، وكذا كان الأستاذ أبو ذَرٍّ يقول لنا: لا شاهد في هذا كله» انتهى. يعني: في الاحتجاج على إعمال الثاني بما يمكن أن يكون مفعوله حذف اختصارًا.

ومثال إثبات الضمير قولُه[4]:

ولم أَمْدَحْ لأُرضِيَهُ بشِعري ... لَئيمًا أنْ يَكونَ أفادَ مالا

وقولُ الآخر[5]: / [٣: ١١٦/]

قَطوبٌ ، فما تَلقاهُ إلا كأنَّما ... زَوَى وَجهَه أن لاكَهُ فُوهُ حَنظَلُ

أضمر في لأرضيَه إذ أعمل أمدح في لئيمًا، وأضمر في لاكَه إذ أعمل في حَنظَل زَوى، فرفعه به.

---

(١) لعله يعني المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس. بغية الوعاة ١: ٣٦٢.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٥.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٦٦.

(٤) هو ذو الرمة. ديوانه ص ١٥٣٤.

(٥) أنشده ابن جني في التمام ص ٧٧ والتنبيه ق ٦٧/ب، وذكر أن أبا زيد أنشده. ولم أقف عليه في النوادر. وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٥.

وفي البسيط: «وإذا كان إعمال الأول يَرجَح إعمال الثاني في جميع معمولاته فلك حينئذ أن تقدم منها ما شئت منفصلاً؛ كما يقدم منها ما لم يتنازعا فيه؛ فكما تقول: ضربَ زيدٌ وزيدًا ضربَ خالدًا، على معنى: ضربَ زيدٌ خالدًا وضربَ خالدٌ[1] زيدًا، كقوله[2]:

وقد نَغنَى بِها، فنَرى عُصورًا بِها يَقتَدِنَنا الخُرُدَ الخِدالا

قدَّم «بها» وهي معمولة ليَقتَدِنَنا، ولم يقع التنازع فيه.

وقد يجوز الاشتغال فيه، فترفع، وتقول: ضربَ زيدٌ وزيدٌ ضربَه خالدًا، وكذلك تقول: ضربتُ وإياه ضربَ عمرٌو خالدًا، على ذلك النحو. والأحسن أن تبقي المفعول الذي لم يُتنازع [فيه][3] في موضعه.

فإن كان العامل الثاني قدمته للأول، ولا تؤخره؛ إذ لا ضرورة تضم إلى الفصل بينه وبين عامله، بخلاف المتنازع فيه، فتقول: ضربتُ زيدًا وأكرمَ خالدٌ عمرًا، وتقول: ظنّاني شاخصًا وظننتُ الزيدَين شاخصَين. ولك أن تؤخر، لكنه قبيح.

ولو أعملت الأول لجاز تقديمه وتأخيره؛ لأنك فاصل إمّا بين أحد المفعولين والآخر وإمّا بين العامل والمفعولين معًا، فلا بدَّ من أحدهما، بخلاف إعمال الثاني، فإنك لا تفصل، بل المفعول الأخير موضعه بعد الأول، كقولك: ظنَّني وظننتُهما شاخصَين الزيدان شاخصًا، وفي الثاني يقبح الفصل، فلا يؤخر معموله، فلا تقول: [ظنَّني][4] وظننتُهما الزيدان شاخصًا شاخصَين، وفي الجمع كذلك، نحو: ظنَّني وظنَنتُهم شاخصينَ الزيدون شاخصًا، وعلى هذا فقس».

---

(١) ك، ح: خالدًا.

(٢) تقدم في ص ٨٩، ٩٠.

(٣) فيه: تتمة يلتئم بها السياق.

(٤) ظنني: تتمة يلتئم بها السياق.

وقوله **ما لم يَمنع مانع** مثاله: مالَ عنِّي ومِلتُ إليه زيدٌ، فلا يجوز حذف هذا الضمير؛ إذ يصير الظاهر أن يكون التقدير: مالَ عنِّي ومِلتُ عنه زيدٌ، وهو خلاف المراد، وقال الشاعر[1]:

مالَ عنِّي تِيهًا، ومِلتُ إليه مُستَعينًا عمرٌو ، فكانَ مُعينا

وكذلك لا يجوز الحذف من نحو: رَغِبَ فيَّ ورَغِبتُ عنه زيدٌ؛ إذ لو حذف «عنه» لكان الظاهر: ورَغِبتُ فيه، وهو خلاف المراد.

وقوله **ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول، خلافًا لأكثرهم** مثال أصل المسألة: ضربتُه وضربَني زيدٌ، ومررتُ به ومَرَّ بي زيدٌ، فعلى ما اختاره المصنف، وقد أنشد ما يدل على إبقاء هذا الضمير لا حذفه ولا إضماره متأخرًا.

ومعنى قوله «ولا يلزم حذفه أو /تأخيره» أنه يجوز إثباته، وأنَّ الأكثرين على [٣ :١١٧/] مذهبين: منهم من يلتزم حذفه، فيقول: ضربتُ وضربَني زيدٌ، وهو اختيار أصحابنا[2]، لا يجيزون: ضربتُه وضربَني زيدٌ، إلا في ضرورة الشعر، وأنشدوا على ذلك قولَ الشاعر[3]:

ألا هل أتاها على نأيِها بما فَضَحَتْ قومَها غامدُ

وقولَ الآخر[4]:

عَلَّمُوني كيفَ أبكيهم إذا خَفَّ القَطينُ

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٣ وتعليقة ابن النحاس الحلبي ص ٨١٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٦، ٢: ٥٦٠ والمقرب ١: ٢٥١ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٢٨٢ [رسالة].

(٣) البيت أول ثلاثة أبيات في البيان والتبيين ١: ٢٤٩ لامرأة من غامد في هزيمة ربيعة بن مكدَّم لجمع غامد وحده. وهي من غير نسبة في الكامل ص ٣٦.

(٤) نسب ابن الأنباري البيت في شرح القصائد السبع ص ٥٣٠ إلى ابن شبيب. وهو بغير نسبة في الأمالي ١: ١٦٣، ١٦٤ - وفيهما: كيف أشتاق - وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٦، ٢: ٥٦٠ والمقرب ١: ٢٥١ وتعليقة ابن النحاس الحلبي ص ٨١٩.

وإنما لم يجز إبقاء الضمير لأنه مشتمل على تقديم ضمير هو فضلة على مفسِّر متأخر لفظًا ورتبة، فهو حَرٍ بالحذف، بخلاف أن لو كان مرفوعًا، فلا يُحذف لأنه عمدة.

وأمّا الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة في المنع، لا يجيزون: ضربتُه وضربَني زيدٌ، ولا: ضربوني وضربتُ قومَك، وسيأتي الكلام معهم في العمدة.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن الضائع شيخنا أنّ ما ورد من قولهم: كيف أبكيهم، وألا هل أتاها، وما جاء من هذا الباب - لا يلزم فيه أن يكون إضمارًا قبل الذكر كما ذكروا، بل يكون أعاد الضمير على ما في نفسه، فلما كانت غامد مذكورة في نفسه وحاضرة عنده أعاد عليها الضمير، وكذا ما جاء من هذا الباب. ومن هذا القبيل مجيئهم بواو رُبَّ أول الكلام، إنما ذلك حمل على كلام مقدر في النفس، حكموا له بحكم المذكور، وكذا ما أتى من هذا، فلا حجة في شيء منه. انتهى.

وما ذهب إليه خلاف الظاهر، ولا يطرد[1] له في جميع ما ورد من ذلك، وإن كان ما ذكره محتملاً في بيت غامد فلا يحتمل في قول الشاعر، وهو ما أنشدْنا قبلُ من قول الشاعر[2]:

إذا كُـنتَ تُرضِيهِ ويُرضِيكَ صاحِبٌ جِهـارًا فَكُـنْ في الغَيبِ أَحْفَظَ لِلعَهْدِ

لتنكير صاحب، وليس مذكورًا في نفسه كغامد، وأم جندب في قوله[3]:

وَثِقْـتُ بِهـا، وأَخْلَفَـتْ أُمُّ جُندبٍ .....

---

(١) ك: ولا مطرد.

(٢) تقدم في ص ٩٠.

(٣) تقدم في ص ٩٠.

لكونهما علمين يحضران في النفس لتعلق الغرض بهما في محبة وغيرها ولاختلاف التخاطب[1]، فقوله: ألا هل أتاها، وعلّموني، ووَثِقت بها - هو خطاب مع نفسه، فأمكن الإضمار، وأما قوله:

إذا كُـــنتَ تُرضِـــيهِ ويُرضِيكَ صاحِبٌ .....

فهو خطاب لغيره، وإسناد لنكرة ليس معهودًا في النفس.

ومن النحويين من لا يجيز تقديم المضمر، فيلزم تأخيره أو إظهاره إن لم يستغن عنه، نحو: ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا إياه، أو: ظنَّني فاضلاً وظننتُ زيدًا إياه.

وقوله **بل حَذفُه إن لم يَمنع مانعٌ أَولى من إبقائه متقدِّمًا** يعني أنَّ ضربتُ وضربَني زيدٌ أولى /من ضربتُه وضربَني زيدٌ، وهذا اختيار هذا المصنف، وقد نبّه هو على أنَّ الأكثرين على خلافه. [٣ :١١٧/ب]

واحترز بقوله «إن لم يمنع مانع» من نحو: استَعَنتُ به واستَعانَ عليَّ زيدٌ، فلا يجوز حذف «به» لأنه يكون المتبادر إلى الذهن: استَعَنتُ عليه، فحذف «عليه» لدلالة قوله «عليَّ»، فيكون خلاف المراد.

وقوله **ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا في باب ظن** قال المصنف في الشرح[2]: «حذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه ما لم يكن [عامله][3] من باب ظنَّ، فيظهر أو يؤخر، وكذا إن كان من غير باب ظنَّ وكان الحذف مُوقعًا[4] في لبس. ومثالُ ذلك والفعلُ من باب ظنَّ: حَسِبَني وحَسِبتُ زيدًا كريمًا إياه. ومثالُه والفعلُ من غير باب ظنَّ: استَعَنتُ به واستعان عليَّ زيدٌ».

---

(١) ح: المخاطب.

(٢) ٢: ١٧٣ - ١٧٤.

(٣) عامله: تتمة من شرح المصنف.

(٤) موقعًا: سقط من ك.

وقوله **وإن أُلغي الأول رافعًا صحَّ**[1] أي: إن أُلغي الأول عن العمل في الظاهر، وكان عاملاً طالب رفع صحَّت المسألة، واستكنَّ الضمير في فعل الواحد، وبرز في التثنية والجمع، فتقول: ضربَني وضربتُ زيدًا، وضربَتْني وضربتُ هندًا، وضرباني وضربتُ الزيدَين، وضربوني وضربتُ الرجالَ، وضربَتاني وضربتُ الهندَين، وضربْنَني وضربتُ الهنداتِ، وهذا إضمار قبل الذكر، يفسِّره ما بعده، هذا مذهب س والبصريين.

وذهب محمد بن الوليد[2] إلى أنه ليس إضمارًا قبل الذكر، والتقدير عنده في ضربوني وضربتُ قومَك: ضربتُ قومَك وضربوني، فالضمير المتقدم لفظًا هو منويّ به التأخير.

ورُدَّ عليه بأنه لو كان التقدير كما زعم[3] لم يكن في المسألة خلاف[4]، وكيف يكون هذا التقدير وإنما قيل لك إعمال الثاني، والثاني على هذا قد صار أولاً، وإنما هو معطوف على الأول، وكيف يقدر بواو العطف التقدم وأن يكون قبل ضربوني في أول الكلام، ويلزمه أن يقول: ضربتُه وضربني زيدٌ، فيقدره: ضربَني زيدٌ وضربتُه، إذا أعمل الثاني، ويلزمه: مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ، إذا أعمل الثاني، فيقدره: مرَّ بي زيدٌ ومررتُ به، وهذا لا يقوله أحد لأنه نقض للباب، ويلزمه إذا قال: عليك بما يُحبّان ويَسُرُّ أخويك أن يكون قد فرق بين الصلة والموصول؛ لأنه يجب أن يكون التقدير عنده: عليك بما يَسُرُّ أخويك وما يُحبّان.

---

(١) صح: سقط من ك.

(٢) أبو الحسين، اشتهر بمحمد بن ولاّد التميمي النحوي. أخذ عن أبي علي الدينوري، والمبرد وثعلب. كان جيد الخط والضبط. صنف «المنمَّق» في النحو. مات بمصر سنة ٢٩٨هـ. بغية الوعاة ١: ٢٥٩. وانظر مقدمة كتاب سيبويه ص ٣ - ٤، ٩، ١٠، ١١.

(٣) كما زعم ... يكون هذا التقدير: سقط من ك.

(٤) ح: اختلاف.

وقوله **دون اشتراط تأخير الضمير، خلافًا للفراء** المنقول عن الفراء[1] أنه لا يجيز كل مسألة تؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في مرفوع أو إلى حذف المرفوع، فلا يجيز: ضربَني وضربتُ زيدًا؛ لأنك أضمرت في ضربَني مرفوعًا أو حذفته، وإنَّ ذلك ليس مسموعًا من كلام العرب، وأمّا مثل قامَ وقعدَ زيدٌ فقد تقدم قبلُ أنَّ مذهبه فيه أنَّ زيدًا مرفوع بالفعلين معًا[2]، فلا إضمار في الأول، ولا حذف لمرفوع. ورددنا عليه ذلك. ويجب عند الفراء[3] /في مثل ضربَني وضربتُ زيدًا إعمال الأول ليخلص بذاك من حذف الفاعل ومن إضماره قبل الذكر. [٣: ١١٨/أ]

قال شيخنا بهاء الدين أبو عبد اللّه محمد بن إبراهيم بن النحاس[4]: «لم يرو أحد من العلماء المتقدمين - فيما علمت - في مثل هذه المسألة عن الفراء إلا إيجاب إعمال الأول. وروى جمال الدين محمد بن مالك صاحبنا، رحمه اللّه - يعني المصنف - أنَّ الفراء في مثل هذه المسألة يجيز إعمال الثاني في الظاهر، ويضمر في الأول كما يقول س وأصحابه، لكنه إذا أضمر في الأول أوجب أن يكون الضمير بارزًا بعد الثاني ومعموله، فتقول مثلاً: ضربني وضربت زيدًا هو، وضربني وضربت الزيدين هما. ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل. وكذلك أصحابنا نقلوا أنَّ الفراء يمنع، ولم يذكروا أنَّ المسألة تصح عند الفراء بشرط تأخير الضمير، إلا أنَّ بعض متأخري أصحابنا قال: وقد رأيت مَن حكى عن الفراء أنه يُعمل الأول، أو يضمر الفاعل بعد الجملة المعطوفة» انتهى.

واستدلوا على بطلان ما ذهب إليه الفراء بقول الشاعر[5]:

---

(١) تعليقة ابن النحاس ص ٨٠٩.

(٢) تقدم في ص ٧٩.

(٣) الأصول لابن السراج ٢: ٢٤٤.

(٤) التعليقة على المقرب ص ٨١٠.

(٥) تقدم في ص ٨٨.

وكُمـــتًا مُـــدَمّاةً، كـــأنّ مُـــتُونَها جـــرى فوقَها واستَشعَرَتْ لونَ مُذهَبِ

ففي جرى ضمير هو فاعل، ويفسره منصوب استشعرت، وهو: لون مذهب، هكذا أنشده س[1] وغيره[2] بنصب لون مذهب، ولا تُدفع هذه الرواية برواية الفراء وإنشاده بالرفع، وسيأتي أيضًا النص عن العرب بتصريح الإضمار قبل الذكر في صورة المسألة إن شاء اللّه.

وفي البسيط: حكي عن الفراء أنّ مثل ضربَني وضربتُ زيدًا يقصره على السماع، ولا يجعله قياسًا.

وقوله **ولا حَذفِه، خلافًا للكسائي** ذهب الكسائي إلى أنّ الفاعل محذوف[3]، وقد تقدم ذكر دليله على جواز حذف الفاعل في باب الفاعل[4]. وأمّا في صورة المسألة هنا فاستدلوا له على حذف الفاعل بقوله[5]:

لـــو كـــانَ حَـــيًّا قَـــبلَهُنَّ ظَعائـــنًا حَـــيَّا الحَطـــيمُ وُجُـــوهَهُنَّ وزَمْـــزَمُ

وبقول الآخر[6]:

تَعَفَّـــقَ بالأَرطَـــى لهـــا، وأَرادَهـــا رِجـــالٌ، فـــبَذَّتْ نَـــبلَهُمْ وكَلـــيبُ

وقول الآخر[7]:

وهل يَرجِعُ التَّسليمَ أو يَكشِفُ العَمَى ثَـــلاثُ الأَثـــافي والرُّســـومُ الـــبَلاقِعُ

---

(١) الكتاب ١: ٧٧.

(٢) المقتضب ٤: ٧٥ والإيضاح العضدي ص ٦٨.

(٣) المسائل الحلبيات ص ٢٣٧.

(٤) تقدم في ٦: ٢١٧ - ٢١٨.

(٥) هو عروة بن أذينة. ذيل الأمالي والنوادر ص ١٢٥ والأغاني ١٨: ٢٤١، ١: ١٨٤، ١٨٧ [طبعة دار صادر]. وهو رابع خمسة أبيات في الكامل ص ٣٨٦ لبعض القرشيين.

(٦) تقدم في ٢: ١٤٨.

(٧) تقدم في ٦: ٢٠١،وص ٨٠ من هذا الجزء.

ويتعين على هذا أن تكون هذه الأبيات من إعمال الثاني؛ إذ لو كانت من إعمال الأول /لأضمر في الثاني ما يحتاجه، فكان يقول: حَيَّيَا الحَطيمُ وُجُوهَهُنَّ وزَمزَمُ، وكان يقول: وأرادوها رجالٌ، وكان يقول: أو تكشفُ أو يَكشِفنَ العَمى، فلمّا صحَّ أنها على إعمال الثاني، والأول طالب مرفوع، ولم يبرز الضمير، فيقول: حيَّيَا قبلهن، ولا: تَعَفَّقُوا بالأرطى، ولا: وهل ترجع أو يرجعن - دلَّ على أنه محذوف لا مضمر. [٣ :١١٨/ب]

وممن ذهب إلى مذهب الكسائي من الكوفيين هشام، ومن أصحابنا أبو زيد السهيلي وأبو جعفر بن مضاء[١] صاحب كتاب «المشرق». وقال ابن مضاء[٢]: وهو أقيس من مذهب س في أنه مضمر؛ لأنَّ الإضمار قبل الذكر خارج عن الأصول.

وردُّوا على الكسائي في دعواه أنَّ الفاعل يحذف[٣] بما تقدم في باب الفاعل[٤]، وتأولوا هذه الأبيات على أنه عاد الضمير فيها على المثنى والمجموع كما يعود على المفرد، فممّا عاد على المثنى كما يعود على المفرد قولُه[٥]:

لِمَـــــن زُحلُـــــوقةٌ زُلٌ بِهـــــا العَيـــــنانِ تَـــــنهَـــلُ

وقولُ الآخر[٦]:

ولـــو بَخِلَـــت يَـــدايَ بِها وضَنَّتْ لَكـــانَ علـــيَّ لِلقَـــدَرِ الخِـــيارُ

وقولُ الآخر[٧]:

---

(١) انظر رأيه في كتابه الرد على النحاة ص ٩٤ - ٩٥.

(٢) صاحب كتاب المشرق وقال ابن مضاء: ليس في ك.

(٣) في المخطوطات: لا يحذف.

(٤) ٦: ٢١٧ - ٢٢٤.

(٥) تقدم في ٢: ٨٠، ٥: ٢١٣.

(٦) هو الفرزدق. ديوانه ص ٣٦٤ والخصائص ١: ٢٥٨ والمحتسب ٢: ١٨١.

(٧) تقدم في ٢: ٨٠، ٢٥٦.

فكـأنَّ في العَيـنَينِ حَـبَّ قَرَنفُلٍ أو سُـنبُلاً كُحِلَـتْ بـهِ فانهَلَّـتِ

فلم يقل: تنهلاّن، ولا: وضنَّتا، ولا: كُحِلَتا.

ومما عاد على المجموع كما يعود على المفرد قولهم[1]: هو أحسنُ الفتيان وأجملُه، وأحسنُ بني أبيه وأنبَلُه، وقولُه تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

أَلْـبانُ إبْـلِ تَعلَّـةَ بْـنِ مُـسافِرٍ مـا دامَ يَمْلِكُهـا عَلَـيَّ حَـرامُ

وطَعـامُ عِمْـرانَ بْـنِ أوفَـى مِثلُهُ مـا دامَ يَـسْلُكُ في الـبُطُونِ طَعـامُ

وقال آخر[4]:

لِـزُغْبٍ كأَولادِ القَطا ، راثَ خَلْفُها علـى عاجِـزاتِ النَّهْضِ حُمرٍ حَواصِلُهْ

وقال آخر[5]:

فـيها خُطـوطٌ مِـن سَـوادٍ وبَلَقْ كأنَّـه في الجِلْـدِ تَولِـيعُ الـبَهَقْ

وفي الأثر: (خيرُ النساء صَوالحُ نساءِ قُريش، أَحْناه على وَلَدٍ، وأَرْعاه على زَوجٍ في ذاتِ يَدِه)[6]، فلم يقل: وأَجمَلُهم، ولا: وأَنبَلُهم، ولا: مِثلُها[7] أو مِثلُهن،

---

(١) الكتاب ١: ٨٠.

(٢) سورة النحل: الآية ٦٦.

(٣) رجل من بني تميم كما في الكامل ص ٨٢.

(٤) هو الحطيئة. الديوان ص ٨٠ والمقرب ١: ٢٥٢ واللسان (خلف). الزغب هنا: الصبيان الصغار. وراث: أبطأ. والخلف: الاستقاء، أراد مُخلفها، فوضع المصدر موضعه. وفي المخطوطات: على عاجلات البيض. صوابه في المراجع المذكورة.

(٥) رؤبة. الديوان ص ١٠٤ ومجاز القرآن ١: ٤٣ - ٤٤ و٢: ١٢٣ ومجالس ثعلب ص ٣٧٥ والمحتسب ٢: ١٥٤ واللسان (ولع) و(بهق) وشرح أبيات المغني ٨: ٤٧ - ٤٩ [٩٠٨]. فيها: يعني الأتن. البلق: سواد يخالطه بياض. وتوليع: استطالة. والبهق: نوع من البرص.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء ٤: ١٣٩ وكتاب النكاح ٦: ١٢٠ وكتاب النفقات ٦: ١٩٣، ومسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة ص ١٩٥٨، ١٩٥٩.

(٧) في الكامل ص ٨٣ أنَّ أبا العباس روى هذا في البيت المذكور.

ولا: مما في بطونها، ولا: حواصِلُها أو حواصِلُهنَّ، ولا: كأنَّها أو كأنَّهنَّ، ولا: أَحْناها وأَرْعاها أو أَحْناهنَّ وأَرْعاهنَّ.

وقد أجاز س[1]: ضربَني وضربتُ قومَك، بنصب قومك على إعمال /الثاني [٣ :١١٩/أ] والإضمار في ضربَني ضمير مفرد، كأنه قال: مَن ثَمَّ، واستقبحه، وخرّجه على قولهم: هو أحسنُ الفِتيانِ وأَجمَلُه، ونَصَّ على عدم القياس في: هو أحسنُ الفِتيانِ وأجمَلُه[2].

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3]: «الذي يدل على صحة مذهب س أنه قد حكى[4] من كلام العرب: ضربوني وضربتُ قومَك، وضرباني وضربتُ أخويك، وهذا لا يتخرج إلا على مذهب س، وهذه الأبيات تخرَّج على هذا، ومثل ذلك قليل، فإنَّ الفصيح من كلام العرب: ضربوني وضربتُ قومَك» انتهى. ويعني بالأبيات ما استدلَّ به الكسائي، وبتخريجها على هذا أي: على أنه مما عاد فيها ضمير المثنى وضمير الجمع كما يعود على المفرد.

وقد نازعه الشلوبين الصغير، فقال: «هذا السماع يشهد للكسائي، وهو بيِّن، وتأويل س ومن تمذهب بمذهبه في الأبيات ضعيف، وهذه مغالبة من أصحاب س، فإنه لم ينقل س ذلك عن العرب، بل هو مثال مخرَّج على مذهبه من الإضمار، يعني: ضربوني وضربتُ قومَك». قال: «ولا يخفى عليك ضعف تأويلهم في الأبيات المتقدمة؛ لأنه خروج عن الظاهر، وغاية ما خرجوه عليه إذا وقع في موضعٍ أن يُتَخيل في ذلك الموضع خاصة، ولا يُحمل عليه غيره» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٧٩ - ٨٠.

(٢) في المخطوطات: وأجملهم. صوابه في الكتاب.

(٣) شرح الجمل ١: ٦٢٠ - ٦٢١.

(٤) أنه قد حكى ... على مذهب س: سقط من ح.

والإنصاف في هذه المسألة أنه يجوز حذف الفاعل، ويجوز إضماره؛ لثبوت الحذف في الأبيات التي استدلّ بها للكسائي وقوفًا مع الظاهر، ولثبوت الإضمار أيضًا قبل الذِّكر في لسان العرب، وبروز ذلك في التثنية وجمعي التذكير والتأنيث، وقال الشاعر[1]:

خالَفانِـــي، ولم أُخالِـــفْ خَليلَـــيْـ ـــــيَ ، فـــلا خَـــيرَ في خِلافِ الخَليلِ

وقال الآخر[2]:

جَفَـــوني ، ولم أَجْـــفُ الأَخِلاَّءَ إنَّني لِغَـــيرِ جَمـــيلٍ مِـــن خَليلِـــيَ مُهمِـــلُ

وقال الآخر[3]:

هَوِينَنِـــي، وهَـــوِيتُ الخُـــرَّدَ العُرُبا أَزْمـــانَ كُـــنْتُ مَنُوطًا بِي هَوًى وصِبا

وهذا الذي ذكره المصنف من أنّ مذهب الكسائيِّ في هذه المسائل حذف الفاعل موافق لما قاله جمهور النحويين من أنّ مذهبه فيها حذف الفاعل.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في «شرح الإيضاح» في باب الاستثناء: «حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا عند الكوفيين، وما حكاه البصريون عن الكسائيِّ من أنه يجيز حذف الفاعل في نحو قولك ضربني وضربتُ الزيدَين /باطل، بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل، مفرد في الأحوال كلها، [١١٩:ب] وجعله مضمرًا في الفعل لا يجوز لأنه ليس له ما يفسره» انتهى.

وخالفَ نقلُه هنا ما نقل في شرح الجمل[4] وغيره من أنّ مذهب الكسائيِّ حذف الفاعل في باب الإعمال وفي غيره.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٠ وتعليقة ابن النحاس ص ٨٣١.

(٢) تقدم في ص ٩٠.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٠ وتعليقة ابن النحاس ص ٨٣١. الخرد: جمع خَريدة، وهي البكر من النساء. والعرب: جمع عَروب، وهي المرأة الحسناء المتحببة إلى زوجها.

(٤) شرح الجمل ٢: ٦١٤.

ص: ونحو «ما قام وقعد إلا زيدٌ» محمول على الحذف لا على التنازع، خلافًا لبعضهم.

ويُحكَم في تنازعِ أكثرَ من عاملين بما تقدَّم من ترجيحٍ بالقُرب أو السَّبق، وبإعمال الملغَى في الضمير، وغير ذلك. ولا يَمنع التنازعَ تَعَدِّ إلى أكثرَ من واحد، ولا كونُ المتنازعين فعلَي تعجُّب، خلافًا لمن مَنع.

ش: يعني بقوله محمولٌ على الحذف أنه من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية عليه، وهذا التركيب مسموع من العرب، ويقاس عليه، قال الشاعر[1]:

مـــا صـــابَ قلبِي ، وأَضناهُ ، وتَيَّمَهُ إلا كَـــواعِبُ مـــن ذُهـــلِ بـــنِ شَيبانا

وقال آخر[2]:

مـــا جادَ رأيًا ، ولا أَحْدَى مُحاوَلَةً إلا امـــرؤٌ لم يُـــضِعْ دُنـــيا ولا دِيـــنا

واختلفوا في تخريجه، فزعم بعض النحويين أنه من باب الإعمال. وزعم بعضهم أنه ليس من باب الإعمال، وإنما هو من باب الحذف كما ذكرنا. واختار المصنف هذا المذهب، قال المصنف في الشرح[3]: «على تأويل: ما قام أحدٌ ولا قعد إلا زيدٌ، فحذف أحد لفظًا، واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه، كما كان في: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾[4]، ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[5]، ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[6]، وقال الشاعر[7]:

نَجـــا ســـالِمٌ ، والرُّوحُ منهُ بِشِدقِهِ ولم يَـــنْجُ إلا جَفْـــنَ سَـــيفٍ ومِئـــزَرَا

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٦. ك، ح: «وأصباه» بدلاً من: وأضناه.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٥.

(٣) ٢: ١٧٤ - ١٧٥. وفيه تقديم وتأخير.

(٤) سورة النساء: الآية ١٥٩.

(٥) سورة الصافات: الآية ١٦٤.

(٦) سورة مريم: الآية ٧١.

(٧) هو حذيفة بن أنس الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٥٥٨.

فالظاهر أنه أراد: ولم ينج شيء[1]، فحذف لدلالة النفي والاستثناء بعده على منفي عام للمستثنى وغيره» انتهى.

وليست المسألة من باب الآيات والبيت؛ لأنَّ المحذوف في الآيتين مبتدأ، وباب المبتدأ[2] أنه مما يجوز فيه الحذف إذا دلَّ الدليل عليه، فالتقدير: وما مِنّا أحدٌ إلا له مقام، وإنْ مِن أهل الكتاب أحدٌ[3] إلا ليؤمنَنَّ.

وأمّا قوله ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فليست كالآيتين؛ لأنَّ ما بعد إلا هو المبتدأ، وهو قوله ﴿وَارِدُهَا﴾، لكن من حيث المعنى اشتركت الثلاثة في حذف أحد.

وأمّا ما قامَ وقعدَ إلا زيدٌ فهي من باب حذف الفاعل، والفاعل لا يحذف، فقد تباين البابان في المحذوف.

[٣ : ١٢٠/أ] وأمّا «نجا سالم» البيت، وزعمُ المصنف أنَّ التقدير: /ولم ينجُ شيء[4] - فليس بظاهر كما ذكر، ولم يحذف فيه الفاعل، وإنما حذفت فضلة مرادة، والتقدير: ولم ينجُ بشيء، والفاعل ضمير يعود على سالم، وعليه المعنى، وإذا حذفت الفضلة المرادة المجرورة انتصب ما بعد إلا على الاستثناء، تقول: ما مررتُ إلا زيدًا؛ لأنك أردت أنَّ اللفظ كان: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا. وإن جعلته استثناء مفرَّغًا ولم تلحظ المحذوف جررت، فقلت: ما مررت إلا بزيد، وعلى هذا تأوَّلَ البيتَ أصحابنا[5] لا على ما تأوَّلَه المصنف.

---

(١) في شرح التسهيل: بشيء.

(٢) وباب المبتدأ: سقط من ك.

(٣) أحد: سقط من ك.

(٤) ح: بشيء.

(٥) انظر المقرب ١: ١٦٧.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وفاعل قعد ضمير أحد المقدر، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإن كان ما بعد إلا مثنًّى أو مجموعًا أو مؤنثًا[2]. وأيضًا لو كان من باب التنازع لزم في نحو ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر، ولزم أن يقال على إعمال الثاني: ما قاموا وقعد إلا نحن، وعلى إعمال الأول: ما قام وقعدوا إلا نحن، وكان يلزم من ذلك إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب؛ لأنَّ الفعل المنفيَّ إنما يصير موجبًا بمقارنة إلا لمعموله لفظًا أو معنًى، وعلى تقدير التنازع لم تقارن إلا معمول الملغى لفظًا ولا معنًى، فيلزم بقاؤه على النفي، والمقصود خلاف ذلك، فلا يصح الحكم بما أفضى إليه» انتهى.

وإذا سلم أنه حذف الفاعل - وهو أحد - فإعراب ما بعد إلا يكون على طريق البدل، فإن جعلته بدلاً من الضمير العائد على أحد المحذوف على ما زعم المصنف فلا تنصب الفعل الأول على البدل.

والذي يدل عليه المعنى أنَّ الفعلين ينصبان على البدل، فالذي أختاره على تقدير حذف الفاعل أنَّ المحذوف هو من الفعل الأول، وأنَّ التقدير: ما قام إلا زيدٌ ولا قعد إلا زيدٌ، فحذف إلا زيد لدلالة إلا زيد الثاني عليه، وبذلك يصح المعنى لا بما يجعل بدلاً من أحد المحذوف أو من الضمير في قعد العائد على أحد المحذوف.

وقال بعض أصحابنا: «ما قام وقعد إلا أنت لا يكون من الباب على مذهب س؛ لأنَّ الفاعل هنا لا يصح إضماره، ولا يجيز حذف الفاعل. ويكون من الباب على مذهبي الفراء والكسائي» انتهى. ويعني على اختلاف في التقدير؛ إذ[3] ما بعد إلا في مذهب الفراء مرفوع بالفعلين، فلا حذف، وفي مذهب الكسائي الفاعل محذوف إما من الأول إن أعملت الثاني، وإما من الثاني إن أعملت الأول.

---

(١) ٢: ١٧٥.

(٢) في شرح التسهيل هاهنا ما نصه: «ولو كان من باب التنازع لزم مطابقة الضمير في أحد الفعلين».

(٣) ك: أو.

وقوله **ويُحكَم في تنازع أكثر من عاملين** قال المصنف في الشرح[1]: «قد تقدمت الإشارة إلى تنازع أكثر من عاملين في ترجمة الباب، وفي الشرح لا في المتن، ونبّه عليه في هذا المكان، وما ورد منه /فبإعمال الآخر وإلغاء ما قبله، كقولِ الشاعر[2]: [١٢٠/ب:

سُـئِلْتَ، فلم تَبْخَلْ، ولم تُعْطِ نـائلاً .....

وقولِ الآخر[3]:

جِـئْ، ثُمَّ حالِفْ، وثِقْ بالقـومِ، إنَّهُمُ .....

ومثله[4]:

أَرجُـو، وأَخشَى، وأَدعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا .....

فهذه الأبيات الثلاثة قد تنازع في كل واحد منها ثلاثة عوامل، أُعمل آخرها، وأُلغي أولها وثانيها، وعلى هذا استقر الاستعمال، ومَن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأي؛ إذ لا سماع في ذلك. وقد أشار إلى هذا أبو الحسن بن خروف في شرح كتاب س، واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه» انتهى.

وما ذكره من تنازع أكثر من عاملين يجوِّز ثلاثة وأربعة فما زاد، والذي وقفنا عليه من المسموع إنما هو ثلاثة عوامل، وقد أشار الأستاذ أبو علي إلى ذلك، وما ذكره المصنف من أنه استقرأ الكلام فوجد على ما أشار إليه ابن خروف من أنه إذا كانت عوامل ثلاثة أُعمل آخرها، وأُلغي أولها وثانيها، وأنّ مجيز إعمال غير

---

(١) ٢: ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) تقدم في ص ٦٥.

(٣) تقدم في ص ٦٦.

(٤) تقدم في ص ٦٦.

الثالث مستنده الرأي لا السماع - غير صحيح، واستقراء ابن خروف والمصنف استقراء ناقص، وقد سُمع في لسان العرب إعمال الأول، وإلغاءُ الثاني والثالث من العامل، وشغلُه بما يناسب أن يشغله من الضمائر، قال أبو الأسود[1]:

كَساكَ، ولم تَستَكْسِهِ، فاشْكُرَنْ لَـهُ أَخٌ لَـكَ، يُعطِـيكَ الجَـزيلَ، وناصِرُ

فهذه ثلاثة عوامل، أُعمل فيها الأول الذي منع المصنف إعماله، ولذلك أضمر في كل من الثاني والثالث ما يحتاج إليه، فأضمر في تَستَكسِه ضمير المفعول، وعدَّى اشْكُرَنْ باللام إلى الضمير، ورفع أخ بكَساك، وهو العامل الأول. وأيضًا فمن مذهب المصنف واختياره جواز حذف[2] الضمير إذا لم يكن مرفوعًا ما لم يمنع مانع كما تقدم، فلا يتعين أن يكون العامل في قوله:

سُـئِلْتَ، فلـم تَبْخَلْ، ولم تُعْطِ نائلاً .....

أن يكون العامل هو الثالث كما زعم المصنف؛ إذ يجوز أن يكون العامل: سُئلتَ نائلاً فلم تَبخَل به ولم تُعطِه. وكذلك قوله:

أرجو[3]، وأخشى، وأدعو، اللّهَ .....

يجوز أن يكون العامل الأول، ويجوز أن يكون الثاني كما جاز أن يكون الثالث، ويكون التقدير: أرجو اللّهَ وأخشاه وأدعوه، إذا أعملت الأول، وأرجو وأخشى اللّهَ وأدعوه، إذا أعملت الثاني، فإذ ذاك لا يكون حجة للمصنف في تعيين إعمال الثالث /في هذين البيتين. [٣: ١٢١/

وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث قبل أن يُخلق ابن خروف وهذا المصنف؛ فثبت أنّ مَن أجاز ذلك ليس

---

(١) الديوان ص ١٦٦ والكامل ص ٧٠١ والأغاني ١٢: ٢٤١ [دار صادر].

(٢) حذف: سقط من ك.

(٣) أرجو: انفردت به ن.

مستنده الرأي ولا عدم السماع، بل مستنده الإجماع والسماع، لكن لا يحفظ سماعًا في إعمال الثاني وإلغاء الأول والثالث، لكن نص على الإجماع على جوازه.

وقال بعض أصحابنا: اختار البصريون إعمال الآخر، والكوفيون إعمال الأول، وسكتوا عن إعمال الأوسط واحدًا كان أو أكثر. وهذا النقل معارَض بالإجماع على أنه يجوز إعمال الثاني وإلغاء الأول والثالث.

وقوله **بما تقدم من ترجيحٍ بالقُرب أو السَّبق، وبإعمال الملغى في الضمير، وغير ذلك** مثال ذلك: ضربَني وضربتُ ومَرَّ بي زيد، فإنْ أعملتَ مَرَّ بي أضمرتَ فاعلاً في ضربَني، وأبرزت ضمير المفعول في ضربتُ، فقلت ضربْتُه. وإنْ أعملتَ ضربَني أضمرت الفاعل في ومَرَّ بي، والمفعول في ضربتُ، فقلت وضربتُه. وإنْ أعملتَ الثاني لكونه أسبق من الثالث نَصبتَ زيدًا، وأضمرتَ في ضربَني على مذهب س، وفي مَرَّ بي، وحذفت على مذهب الكسائي، ومنعت المسألة على مذهب الفراء، إلا أن تؤخر الضمير عن المفسر، فيلزم أن يؤخر الضميران على ما نقله المصنف عن الفراء؛ إذ إصلاح المسألة هو بتأخير الفاعل عن المفسر، فعلى هذا القياس تقول: ضربَني وضربتُ ومَرَّ بي زيدًا هو هو، فيكون هو الأول فاعلاً بضربَني، والثاني فاعلاً بمَرَّ بي، والتثنيةُ والجمع والتأنيث تجري على هذا المجرى.

وقوله **وغيرِ ذلك** يعني أنَّ الضمير يُحذف حيث يجوز حذفه.

وقوله **ولا يَمنع التنازعَ تعدٍّ إلى أكثر من واحد** قال المصنف في الشرح[1]: «منع بعض النحويين التنازع في متعد إلى اثنين أو ثلاثة بناء على أنَّ العرب لم تستعمله. وما زعمه غير صحيح؛ فإنَّ س حكى عن العرب[2]: متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا، على إعمال رأيتَ، ومتى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ، على إعمال قلتَ، أعني بإعمالها حكاية الجملة بها» انتهى.

---

(١) ٢: ١٧٧.

(٢) الكتاب ١: ٧٩.

وهذا الذي ذكره حجة فيما يتعدى إلى اثنين. ويحتاج إثبات التنازع في العامل الذي يتعدى إلى ثلاثة إلى سماع ذلك عن العرب، لكن المازني وجماعة قاسوه على ما يتعدى إلى اثنين وإلى واحد، فأجازوا فيه التنازع.

وذهب الجرمي وجماعة إلى منع التنازع فيما يتعدى إلى ثلاثة، ونُقل عنه أنه يمنع ما يتعدى إلى اثنين أيضًا. ولم يُسمع عن العرب التنازع في ذوات الثلاثة في نظم ولا /نثر، وبابُ التنازع خارج عن القياس، فيُقتَصر فيه على المسموع. [٣: ١٢١/ب]

قيل: إنما منعه لأنه تطويل لكثرة المفعولات. وهذا فاسد؛ لأنَّ تطويل المسائل بالفرض لا يدل على منعها بالوضع إذا أجري على قياسهم؛ ألا تراه صح في الابتداءات الكثيرة فرضًا، ولم يكن دليلاً على منعه وضعًا لأنه قياس أصولهم، وليس في كتاب س في التنازع في ذوات الثلاثة نص ولا إشارة، فإذا فرَّعنا على جواز ذلك قلت في إعمال الأول: أعلمَني وأعلَمتُه إيَّاه إيّاه زيدٌ عمرًا قائمًا، وفي إعمال الثاني: أعلمَني وأعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا إيَّاه إيّاه، هذا على قول من لم يُجز الاقتصار على المفعول الأول. ومن أجاز يقول في إعمال الأول: أعلمَني وأعلمتُه زيدٌ عمرًا قائمًا[1]، وفي إعمال الثاني: أعلمَني وأعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا. وكذلك إنْ قدمت أعلَمتُ على أعلَمَني يجوز فيه التفريع على المذهبين، فتقول في إعمال الأول على رأي من لا يقتصر: أعلَمتُ وأعلَمَني إيَّاه إيّاه زيدًا عمرًا قائمًا، وفي إعمال الثاني: أعلَمتُ وأعلَمَني زيدٌ عمرًا قائمًا إيَّاه إيّاه. وفي إعمال الأول على رأي من يقتصر: أعلَمتُ وأعلَمَني زيدًا عمرًا قائمًا، وفي إعمال الثاني: أعلمتُ وأعلَمَني زيدٌ عمرًا قائمًا إيّاه.

وقال أبو زكريا يحيى بن معطٍ في «شرح الجزولية»[2]: «وأمّا في باب أعلَمتُ فإنْ أَعمَلتَ الأول قلت: أعلَمتُ وأنبَأتُهما إيّاهما منطلقَين الزيدَين العَمرَين

---

(١) قائمًا: سقط من ك.

(٢) ذكر قوله هذا بهاءُ الدين بن النحاس الحلبي في تعليقته على المقرب ص ٨٢٥.

منطلقَين، ليس لك إلا ذلك لاستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، فلم يبق للثالث إلا إعادته». ثم قال بعدُ: «ألا ترى أنك لو قلت في باب المخالفة أَعلَمتُ وأَعلَمَني زيدٌ عمرًا شاخصًا وقعت المنازعة في ثلاثة، ويُبيَّن ذلك بأن تُعمل الأول، فتقول: أَعلَمتُ وأَعلَمَنيه إيّاه زيدًا بكرًا شاخصًا، فلم تقع المنازعة في معمول واحد بل في ثلاثة».

قال شيخنا بهاء الدين بن النحاس[1]: «لا أعلم لِمَ مَنع أولاً الإتيان به مضمرًا، وعلّل باستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، وإجازة هذا[2] تحتاج إلى فضل تأمل. وبالثلاثة مضمرة مثّل ابن الدهان في شرح الإيضاح».

وقوله **ولا كونُ المتنازعَين فعلَي تعجُّب، خلافًا لمن منع** قال المصنف في الشرح[3]: «منع بعض النحويين تنازع فِعلَي تعجُّب» انتهى. وهذا ظاهر مذهب س، وهو الذي نختاره، قال س[4]: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكّن تَمَكُّنَه، وذلك قولك[5]: ما أحسنَ عبدَ اللّه، زعم الخليل رحمه اللّه أنه بمنْزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللّه، ودخله معنى التعجب، هذا تمثيل، ولم يُتَكَلَّم به[6]».

ولا يجوز أن تقدِّم عبد اللّه وتؤخِّر ما ولا تُزيل شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يُحسن، ولا شيئًا [مما][7] يكون في الأفعال سوى هذا».

---

(١) التعليقة على المقرب ص ٨٢٥.

(٢) ك، ح: وأجازه هنا.

(٣) ٢: ١٧٧.

(٤) الكتاب ١: ٧٢ - ٧٣.

(٥) قولك: ليس في ك.

(٦) ولم يتكلم به ... ولا تقول فيه: سقط من ك.

(٧) مما: تتمة من الكتاب يقتضيها السياق.

فظاهر /هذا الكلام أنه لا يُتصرف في هذا الفعل بغير هذا التركيب، ولهذا [٣: ١٢٢/] استقرأ النحويون أنَّ مذهب س لا يجوز الفصل بين أَحْسَنَ ومفعوله بالظرف والمجرور والحال، وأنت إذا أعملت فصلت بالمعطوف إن أعملت الأول، وحذفت إن أعملت الثاني.

وذهب المبرد إلى جوازَ التنازع في فعلي التعجب، قال في «كتاب المدخل» له: «وتقول ما أحسنَ وأجملَ زيدًا، إذا نصبته بأجمل، فإن نصبته بأحسن قلت: ما أحسنَ وأجملَه زيدًا؛ لأنك أردت: ما أحسنَ زيدًا وأجملَه»[(١)]. وإلى مذهب المبرد ذهب أبو غانم المظفر بن أحمد في «كتاب المحلّى» من تأليفه.

وقال المصنف في الشرح[(٢)]: «والصحيح عندي جوازه، لكن بشرط إعمال الثاني؛ لأنك لو أعملت الأول لفصلت ما لا يجوز فصله». قال[(٣)]: «وكذلك أَحْسِنْ به وأَعْقِلْ بزيدٍ، بإعمال الثاني، ولا تعمل الأول فتقول: أَحْسِنْ وأَعْقِلْ به بزيد؛ للزوم فصل ما لا يجوز فصله» انتهى.

وهذا الذي ذكره ليس من باب الإعمال؛ لأنَّ شرط الإعمال جواز إعمال أيهما شئت في المتنازَع الذي يقتضيانه، وهاهنا لا يجوز من جهة اللفظ، وقد ذكرنا قبلُ أنه لا يكفي في الإعمال تعلق العاملين بالمتنازع فيه من جهة المعنى، بل يُضم إلى ذلك أنه لا يمنع مانع لفظي من عمل أيهما شئت، فينَزل المانع اللفظي منْزلة المانع المعنوي من كون أحد العاملين لا يقتضي المعمول، كقوله[(٤)]:

..... كَفاني ، ولَمْ أَطْلُبْ ، قَليلٌ مِنَ المالِ

---

(١) قال هذا أيضًا في المقتضب ٤: ١٨٤.

(٢) ٢: ١٧٧.

(٣) ٢: ١٧٧.

(٤) هو امرؤ القيس، وصدر البيت: «فلو أنَّ ما أسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ». الديوان ص ٣٩ والكتاب ١: ٧٩ والخزانة ١: ٣٢٧ - ٣٣٥ [٤٩].

بل من أورد هذا في الإعمال[1] فلأنه شبيه به بكون العاملين اجتمعا وإن اختلف مقتضى كل واحد منهما؛ لأنَّ مطلوب كفاني قليل، ومقتضى و لم أطلب الملك. وإذا تقرر هذا فليس ما ذكره المصنف من باب الإعمال، فإجازة مثل أحسِنْ به وأَعْقِلْ بزيدٍ ونحوه لا تجوز، وكذلك: ما أحسنَ وأعقلَ زيدًا، فإن ورد سماع بذلك من العرب جاز، ويكون هذا الفصل كلا فصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان، فهذا يكون وجهه إن سمع.

قال المصنف[2]: «ويجوز على أصل مذهب الفراء: أَحسِنْ وأَعقِلْ بزيدٍ، فتكون الباء متعلقة بأَحسِنْ وأَعقِلْ معًا، كما يكون عنده فاعل قامَ وقعدَ زيدٌ مرفوعًا بالفعلين معًا» انتهى.

وليس ما ذكر جائزًا على أصل مذهب الفراء؛ لأنَّ مذهب الفراء أنَّ بزيد في قولك أَحسِنْ بزيدٍ هو في موضع نصب على أنه مفعول به، وقد نص المصنف على ذلك في باب التعجب، قال فيه[3]: «وموضعه رفع بالفاعلية، لا نصب بالمفعولية، خلافًا للفراء والزمخشري وابن خروف»، فإذا كان /مذهب الفراء أنه في موضع [١٢٢/ب] نصب فكيف يرتفع بالفعلين، فيكون مثل قامَ وقعدَ زيدٌ.

قال المصنف[4]: «ولا يمتنع على مذهب البصريين أن يُقال: أَحسِنْ وأَعقِلْ بزيدٍ، على أن يكون الأصل: أَحسِنْ به وأَعقِلْ بزيدٍ، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها، ثم اتصل الضمير، واستتر كما استتر في الثاني من قوله ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[5]، فإن الثاني يُستدلّ به على الأول كما يُستدلّ بالأول على الثاني، إلا أنَّ الاستدلال بالأول على الثاني أكثر من العكس» انتهى.

---

(١) هم الكوفيون. الإنصاف ص ٨٣ - ٨٥. انظر ما يأتي في ص ١٢٣ - ١٢٧.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٧٧.

(٣) التسهيل ص ١٣٠.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٧٧.

(٥) سورة مريم: الآية ٣٨.

والاتفاق على أنه لا يكون التنازع في حَبَّذا لعدم الفصل؛ لأنه صار كالمركب مع الإشارة. وأمّا باب نِعم وبئس فإنك لو قلت: نِعْمَ في الحَضَر وبِئسَ في السفر الرجلُ زيدٌ، على إعمال الثاني - لكنت قد أضمرت في الأول، ولم يفسَّر، وهو لازم التفسير إذا أُضمر، ولو أضمرت لم يكن متنازعًا لأنه استوفى جميع ما له على النحو المطلوب، وكذلك يلزم في الثاني، قاله في البسيط.

وفيه: المتنازعان لا بد أن يكون الأول يجوز الفصل[1] بينه وبين معموله بالعامل الثاني؛ فإن لم يجز الفصل أصلاً لم يجز التنازع، كالمضافين، فلا تقول: رأيتُ غلامَ وضاربًا زيدًا، تريد: غلامَ زيدٍ وضاربًا.

[والمعمول في التنازع][2] فاعل ومفعول خاص أو عام، الفاعل لا يتنازعه فعلا متكلم، ولا مخاطب، ولا مختلط منهما، وفعلا الغائب يتنازعان، وما اتصل بهما من المفعولات لا يقع فيهما تنازع، ولا يتنازع فعلا متكلم ومخاطب الفاعل والمفعول المضمر إلا على صورة الغائب عند الفصل، نحو: ما قعد ولا قام إلا أنا[3]، وما أضرب وأكرم إلا إياي، ولا يكون هذا عند الاختلاط بينهما وبين الغائب لاختلاف الفاعل.

وأما المفعول به الصريح[4] فتتنازعه ثلاثة الأصناف والمختلط منها. وما تنازع[5] منها الفاعل جاز ذلك فيه وفي المفعول معًا، نحو: ضربَ وأكرمَ زيدٌ عمرًا، إلا إذا كانا في لفظ واحد؛ لأنه يكون تأكيدًا. فإن كان أحدهما متعديًا والآخر لازمًا جاز أن يفصل بينهما، نحو: قامَ وأكرمَ عمرًا زيدٌ، فيجوز رفع زيد بالأول

---

(١) الفصل: سقط من ك.

(٢) الذي في المخطوطات: «المعمول» فقط. واخترت ما في الارتشاف ص ٢١٤٩.

(٣) زيد هنا في الارتشاف: وأنت.

(٤) زيد هنا في ن: الخاص.

(٥) في المخطوطات: نازع. صوابه في الارتشاف.

وبالثاني، فلو قلت قامَ وأكرمَ زيدٌ عمرًا فقيل: يتعين الثاني لأنه لا يفصل بين الثاني ومعموله بفاعل قام، وقيل: لا يتعين. وقيل: يتعين، فيكون قد فصل بينهما بزيد، وفي معنى ذلك إذا بنيا للمفعول أو أحدهما.

والمجرور يتنازعه الثلاثة والمختلط، فإن كان لأحدهما فظاهر، نحو: ضربتُ ومررتُ بزيد، وإن كان لكل واحد[1] واختلفا في الحرف فكقولك: انفصلتُ ومررتُ بزيد، أو اتفقا في المعنى فكقولك: صلى اللّه وبارك على محمد، أو اختلفا فيه فلا يجوز؛ /لأنّ الثاني لا يدل عليه لالتباسه، نحو: قمتُ وذهبتُ بزيد، تريد: قمتُ بسببه وذهبتُ به، إلا أن يُفهم من قوة الكلام، كقولك: أَطعَمتُك ووَهَبتُك للّه[2]، ونحوه، فيجوز. [ب/١٢٣: أ]

وما يتعدى إلى مفعولين مع مثله في مفعوليه معًا وفي أحدهما إما وحده وإما مع الفاعل، وما يتعدى إلى واحد في مفعول واحد أو مع الفاعل، نحو: ضربَ وأعطى ثوبًا[3] عبدُ اللّه عمرًا، ولو قدَّمت الفاعل لتعيَّن الثاني كما تقدم.

وباب ظننتُ يتنازع مع مثلها المفعولين أو أحدهما وحده أو مع الفاعل. وقيل: تتنازع مع أعطى إذا كان مفعولاها شخصين، وقد يقال: إنه يبعُد لتباعد المعنيين؛ لأنّ أحدهما إخبار عن الآخر، وفي أعطى ليس كذلك، نحو: أعطى وظنَّ زيدٌ عمرًا بكرًا، كما لا يكون أحد المتنازعين خبرًا والآخر دعاءً، نحو: غفرَ اللّهُ ووهبتك لزيد. وقد يقال: إنه جائز؛ لأنّ كليهما خبر، بخلاف هذا. وإذا جاز فيتنازعان في الجميع، وفي المفعولين وفي أحدهما وحده أو مع الفاعل. وأبعد من ذلك ما يتعدى إلى واحد في الفاعل وأحد المفعولين أو أحد المفعولين أو الفاعل.

---

(١) واحد: انفردت به ن.

(٢) ك: ذلك.

(٣) ثوبًا ... مع مثلها: سقط من ح.

وأعلمت مع مثلها على مثل ظننتُ، فيتنازع ثلاث معمولات جمعًا أو تفريقًا، وحدها أو مع ثانٍ، وحكمها مع أعطى وضرب على ما ذكرنا. وكذلك حكم ضرب مع كان، والظاهر بعده لعدم مناسبته.

وأما المفعولات العامة والمصدر فلا تتنازع لاختلاف الأفعال فيه إلا في الفعل الواحد المختلف بالفاعل أو المفعول، نحو: ضربت وضرب عبد اللّه ضربًا، إلا أنه لمّا لم يكن ضروريًا للأفعال لم يكن فيه دليل على التنازع؛ إذ التنازع لا بد من احتياج كل منهما إلى المعمول، إما ضروريًا كما في الفاعل، وإما لازمًا لضعف الاستقلال دونه، كما في المفعول.

وما عدا هذه من المعمولات فليس كذلك، كالظرف والحال ونحوهما، وإذا قلت ضربتُ زيدًا وأكرمتُ عمرًا يومَ الجمعة فلا دليل على الإضمار في الأول، بل يحسن هذا الكلام وإن كان[1] الأول في يوم آخر، بخلاف: ضربتُ وأكرمتُ عمرًا.

وقد يَقرُب منها إلى المفعول التمييز؛ لأنّ عامله يشبه اسم الفاعل، نحو: اشتريتُ ثلاثين وأعطيتُ ثلاثين ثوبًا؛ لأنّ اسم العدد أُقيم مقام ضاربين، فجاز لهذا المعنى، وخالف أخواته.

وقد جوَّز بعضهم هذا في جميع المفعولات العامة والخاصة، فيجري في الظرف والحال ونحوهما.

---

(١) كان: سقط من ك.

[١٢٣/ب: الأولى: أعطيتُ وأعطاني أخوك درهمين: مفعولا أعطيت يجوز /الاقتصار على كل واحد منهما، فهل يجوز أن يكون الأول مُعمَلاً بالنسبة إلى درهمين، فيُنصب الدرهمان به، ومُلغًى بالنسبة إلى الفاعل الذي هو أخوك، ويكون الثاني مُعمَلاً بالنسبة إلى الفاعل، ومُلغًى بالنسبة إلى الدرهمين، فتكون قد حَذفت المفعول[١] الأول للأول والمفعول الثاني للثاني[٢]، اختُلف في ذلك: فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك؛ لأنّ هذا الفعل مما يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما. وذهب البصريون إلى أنه خطأ؛ لأنّ السبيل في هذا إذا أعملت الثاني أن تحذف ما كان للأول.

المسألة الثانية: كلّمتُ وكَلّمني أخوك كلمتين: هذه المسألة من مادّة المسألة الأولى، فعند البصريين لا يجوز أن تنصب كلمتين إلا بالفعل الثاني، ويجوز عند الكوفيين أن تنصبهما بالفعل الأول إذا كانتا في آخر الكلام. وهذا خطأ عند البصريين؛ لأنك إنما شرطت إعمال الثاني، فكيف تؤكد الأول، وتعمله، ويجب أن تقول: وكلمتهما، فيذهب إعمال الثاني، وتصير كأنك أعملت الأول، ولو أردت إعمال الأول لقلت: كلّمتُ وكلّمتُهما كلمتين أخاك، فإن قلت: كلّمتُ أو كلّمني كلمتين أخوك، فجئت بهما متوسطتين - فلا اختلاف بين النحويين في أن تنصب كلمتين بالثاني لا غير. وسبب الاتفاق أنك لو نصبت كلمتين بالأول لكنت قد فصلت بين كلّمني ومعموله الذي هو أخوك بأجنبيٍّ من كلّمني وأخوك؛ لأنه معمول لكلّمتُ، وهو لا يجوز.

المسألة الثالثة: قول امرئ القيس[٣]:

---

(١) في المخطوطات: «مفعول» بلا أل، وكذا في الموضع التالي.

(٢) للثاني: سقط من ك.

(٣) تقدم في ص ١١٧.

فلــو أنَّ مــا أَســعَى لأَدنَى مَعيشةٍ كَفــاني، ولم أَطْلُــبْ، قَلــيلٌ مِنَ المالِ

اختلفوا فيه: فذهب جمهور البصريين[1] إلى أنه ليس من الإعمال؛ لأنَّ شرطه أن يتنازع المعمولَ العاملان، قالوا: ولم يتنازعا لاختلاف المقتضى، وإنما لم يتنازعاه لأنك لو حذفت الجواب الأول وأقررت مكانه لم أطلب لفسد المعنى؛ إذ كان يكون التقدير: لو سعيتُ لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال، وليس كذلك، بل مَن سعى لأدنى معيشة طلب قليلاً من المال، وكفاه القليل، فلمّا كان جعله جوابا يُفسد المعنى لم يصحّ أن يكون من باب الإعمال. قال س[2]: «لو نصب لفسد المعنى». وقال البصريون: المعنى: كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب الملك؛ لأنه ينتظم لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب الملك. ويوضح أنَّ المراد هو هذا المعنى قوله بعد[3]:

/ولكــنَّما أَســعَى لِمَجْــدٍ مُــؤَثَّلٍ وقــد يُــدرِكُ الْمَجْــدَ الْمُــؤَثَّلَ أَمْثالي [٣: ٢٤]

وقدره الكوفيون: ولم أطلب الكثير. وهو تقديرٌ صحيح أيضًا، ولكنَّ تقدير البصريين أمكن في المدح.

فإن قلت: كيف جاء به أبو علي الفارسي[4] على الإعمال؟

قلت: إنما أراد أنه يُشبه الإعمال بتداخل الجملتين بالعطف، ونظير ذلك إنشاده لكثيِّر[5]:

---

(١) ن: جمهور البصريين والكوفيين. ح: الجمهور من البصريين والكوفيين. الارتشاف: الكوفيون وجمهور البصريين.

(٢) الكتاب ١: ٧٩.

(٣) تقدم في ٥: ١٥٠.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٦٧.

(٥) تقدم البيت الأول في ص ٦٧. والبيتان في ديوانه ص ٨٠ وشرح الجمل لابن عصفــــور ١: ٦٢٤. وفيه أنَّ أبا علي أنشدهما في التذكرة.

وإنِّـي - وإنْ صَدَّتْ - لَمُثْنٍ، وقائلٌ، عليها بِمـا كانـت إليـنا أَزَلَّـتِ
فمـا أنـا بالدّاعـي لِعَزّةَ بالرَّدَى ولا شـامتٍ إنْ نَعْـلُ عَـزّةَ زَلَّـتِ

على أنه شبيه الإعمال؛ لأنه لمّا عطف فصل بين مُثْنٍ ومعموله[1]، وفصل أيضًا بين قائل ومعموله[2] بمعمول مُثْنٍ، ففعل الفارسي في البيت ما فعل هنا، وليس قوله «ولم أطلب» أجنبيًّا من الكلام، ولهذا فصل به، وإنما هو تسديد؛ لأنّ المعنى: ولم أطلب الملك. ولم يجئ به س على الإعمال، بل جاء به على أنه من غير الإعمال؛ ألا ترى إلى قوله[3]: «فإنما رفع لأنه لم يجعل القليلَ مطلوبًا، وإنما المطلوب عنده الملك»، فالطلب لا يتوجه على القليل مطلوبًا؛ ألا تراه يقول: «ولو لم يُرِد ذلك ونَصب لَفَسَدَ».

ونظيرُ هذا البيت قولُ الشاعر[4]:

عِدِينـا بالتَّواصُـلِ مِـنكِ، إنّـا نُحِـبُّ - ولـو مَطَلْـتِ - الواعِدِينـا

لأنّ مَطَلْتِ لا يطلب الواعدينا، إنما يطلبه[5] نُحِبُّ، وإنما أراد: نُحِبُّ الواعدينا ولو مَطَلْتِنا، فلم يتوجه الثاني لمّا توجه الأول.

ومثله[6] ما قال أبو علي في «التذكرة» في قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[7]: إنّ الباء متعلقة بامْنُنْ؛ لأنّ المعنى: أَعْطِ مِن سعة، كقولـه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[8]، أي: يعطي مِن سعة، ولا يليق به الإمساك.

---

(١) هو: عليها. وقد فصل بينهما بقوله: وقائل.

(٢) هو: فما أنا بالداعي لعزّة بالردى.

(٣) الكتاب ١: ٧٩.

(٤) هو عبيد اللّه بن قيس الرقيات. ديوانه ص ١٣٧ والأغاني ٥: ٦٢، ٦٣ [دار صادر].

(٥) ك: يطلب.

(٦) ك، ن: ومثاله.

(٧) سورة ص: الآية ٣٩.

(٨) سورة آل عمران: الآية ٣٧.

وذهب الأستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخُشَنِيّ، والأستاذ أبو إسحاق بن مُلكُون في أحد قوليه، والأستاذ أبو علي فيما حكاه عنه أبو الفضل الصَّفّار - إلى أنه من الإعمال، قالوا: لا يكون و لم أطلب جوابًا للَوْ معطوفًا على كفاني، بل يكون على استئناف الجملة، أي: وأنا لم أطلب قليلاً من المال، وتكون هذه الجملة مستأنفة كما ذكرنا معطوفة على الجملة المنعقدة من لو وجوابها.

وردَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1] هذا القول «بأنَّ العاملين في هذا الباب لا بدَّ أن يشتركا، وأدنى ذلك أن يكون بحرف العطف؛ حتى لا يكون الفصل معتبرًا، /أو يكون الفعل الثاني معمولاً للأول، وذلك قولك: جاءني يضحك [٣: ١٢٤/] زيد، فتجعل في جاءني ضميرًا، أو في يضحك، حتى لا يكون هذا الفعل فاصلاً، فتكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك، فيسهل الفصل، وأمّا إذا جعلت و لم أطلب معطوفًا على فلو أنَّ ما أسعى فإنك تفصل بجملة أجنبية، ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون إذ ذك بمنْزلة: أكرمتُ وأهنتُ زيدًا، والعرب لا تتكلم بهذا أصلاً» انتهى.

وهذا الذي ذكره ابن عصفور من انحصار التشريك بين جملتي التنازع في العطف، وأن يكون الفعل معمولاً للأول، وأنه لا يقع الإعمال إلا على هذين الوجهين - ليس كما ذكر، وقد تتبعت موارد التنازع، فوجدته لا ينحصر فيما ذكر؛ ألا ترى أنهم جعلوا من التنازع قولَه[2]:

لـــو كـــانَ حَـــيًّا قَـــبلَهُنَّ ظَعائـــنًا حَـــيًّا الحَطـــيمُ وُجُـــوهَهُنَّ وزَمْـــزَمُ

فتنازع حيّا الأول وهو خبر كان، وحيّا الثاني وهو جواب لو، ولا اشترك بينهما بحرف عطف، ولا حيّا الثاني معمولاً لحيّا الأول. وقولَ الآخر[3]:

---

(١) شرح الجمل ١: ٦٢٣.

(٢) تقدم في ص ١٠٣.

(٣) تقدم في ص ٩٥.

بِعُكـــاظَ يُعـــشي الناظِـــرِيـــ ـــنَ إذا هُـــمُ لَمَحُـــوا شُـــعاعُهْ

تنازع يُعشي ولَمَحُوا، وليس ثَمَّ حرف عطف، ولا عمل للفعل الأول في الثاني. وقولَ الآخر[1]:

ولَـــمْ أمـــدَحْ لأُرضِـــيَهُ بـــشِعري لئـــيمًا أنْ يكـــون أفـــادَ مـــالا

تنازع أمدَح ولأُرضيَه. وقولَ الآخر[2]:

عَلَّمُونِـــي كـــيفَ أبـــ ـــكـــيهم إذا خَـــفَّ القَطـــينُ

تنازع أبكي وخَفَّ. وقولَ الآخر[3]:

ألا هـــل أتاهـــا علـــى نأيِهـــا بِمـــا فَـــضَحَتْ قـــومها غامـــدُ

تنازع أتى وفَضَحَت. وقولَ الآخر[4]:

أتـــاني ، فلـــم أُسرَرْ بهِ حينَ جاءني كـــتابٌ بأعلـــى القُنَّـــتَينِ عَجـــيبُ

تنازع أتاني وفلَمْ أُسْرَرْ وجاءني. وقولَه تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾[5]، تنازع ظَنُّوا وظَنَنتُم.

وكذلك ما أجازه ابن أبي الربيع[6] من الإعمال في قامَ قام زيدٌ. وكل هذه لا تشريك بينهما بحرف عطف، ولا أول العاملين عامل في الثاني.

وذهب بعض البصريين إلى أنَّ البيت من الإعمال على تقدير أن يكون «ولم أطلب» معطوفًا على «كفاني»، وأنه يصح أن /يكون جوابًا للو لو أفرد دون كفاني، ويكون التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال؛ لأنَّ قليل [١٢٥/أ :١]

---

(١) تقدم في ص ٩٦.

(٢) تقدم في ص ٩٨.

(٣) تقدم في ص ٦٥.

(٤) تقدم في ص ٩٨.

(٥) سورة الجن: الآية ٧.

(٦) تقدم قوله في ص ٦٨.

المال يمكنني دون طلب وكدّ لحصول القليل عندي، فلا أحتاج إلى تطلُّبه؛ لأنَّ امرأ القيس كان ابن ملك، فلم يكن سُبْرُوتًا[1] البتة، بل كان عنده من ذخائر الملوك آبائه ما يغنيه عن طلب القليل، فالمعنى: لو كان غاية سعيي لقليل من المال لم أتعنَّ لطلبه لكونه حاصلاً عندي. وهذا معنًى حسن سائغ يصح معه الإعمال.

وعلى هذا المعنى يكون أيضًا الإعمال جائزًا على وجه آخر[2]، وهو ألا يكون «ولم أطلب» معطوفًا على «كفاني»، بل تكون الواو واو الحال، ويكون التقدير: لو كان غاية سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له لحصوله عندي.

المسألة الرابعة: تقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا، على إعمال الأول، تنصب الجزأين، وتحذف من الثاني، ولا تضمر فيه. وإن أعملت الأول رفعت الجزأين على الحكاية بقلت، وحذفت مفعولي رأيت، هذا مذهب س[3].

وزعم أبو العباس[4] أنك تقول على إعمال الأول: متى رأيتَ أو قلتَ هو هو زيدًا قائمًا، قال: وذلك أنك إذا أعملت الأول أضمرت في الثاني جميع ما يحتاج إليه.

وما ذهب إليه س معتضد بالسماع والقياس:

أمّا السماع فإنه قال في كتابه ما نصه[5]: «وقد يجوز ضربتُ وضربني زيدًا؛ لأن بعضهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا. والوجه: متى رأيتَ أو قلتَ

---

(١) السبروت: الفقير.

(٢) هذا الوجه بلا نسبة في تعليقة ابن النحاس ص ٨٠٣. وفيه الرد عليه. ونسبه ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١: ١٣٥ - ١٣٦ إلى أبي علي الفارسي في إيضاحه. وليس فيه.

(٣) الكتاب ١: ٧٩.

(٤) المقتضب ٤: ٧٩.

(٥) الكتاب ١: ٧٩.

زيدٌ منطلقٌ». فهذا نص من السماع عن العرب أنها إذا أعملت الأول لم تضمر معمول القول المحكي.

وأمّا القياس فإنّ الجملة إذا حُكيت بالقول فالمعمول في الحقيقة إنما هو مضمون الجملة لا آحاد أجزائها؛ وإذا كان المعمول مضمون الجملة كان المعمول واحدًا، فلا يمكن أن يُضمَر واحد؛ لأنّ واحدًا لا يقوم مقام اثنين، ولا يمكن إضمار الجملة لأنّ آحادها ليس هو المعمول، فلم يكن بدٌّ من الحذف.

المسألة الخامسة: إذا قلت: ضربتُ وضربني زيدٌ، فأعملتَ الثاني - حذفتَ من الأول لأنه فضلة يجوز حذفها، وكان الأصل: ضربتُ زيدًا وضربَني زيدٌ، فيكرر بلفظه، إلا أنّ الأول هو كلام العرب الشائع، أعني أن تكون المسألة من الإعمال، ولا يجوز الأصل إلا على قلة وقبح، نحو قوله[1]:

يَمنَعُها شَيخٌ بِخَدَّيهِ الشَّيْبْ لا يَحذَرُ الرَّيْبَ إذا خِيفَ الرَّيْبْ

[١٢٥/ب] /وأجاز بعض النحويين تأخير المفعول بعد المرفوع، وذلك على إعمال الفعلين في الاسمين الظاهرين، فتقول: ضربتُ وضربَني قومَك قومُك، تريد: ضربتُ قومَك وضربَني قومُك، والشائع في لسان العرب حذف مفعول الأول، ولا يؤتى به ظاهرًا.

المسألة السادسة: ضربتُ وضربوني قومك: أجاز س[2] رفع قومك على وجهين:

أحدهما: على أنه الفاعل، والواو علامة جمع، على لغة: أكلوني البراغيث، لا ضمير.

---

(١) هو حارثة بن سُراقة الكندي، قال ذلك حين منعوا الصدقة أيام الرِّدّة. كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ١٠٧.

(٢) الكتاب ١: ٧٨.

والثاني: على أنه بدل من المضمر، قال: «كأنه قال: ضربتُ وضربني ناسٌ بنو فلان»، فيكون الضمير يفسره البدل.

واستقبح هذا الوجهَ الفارسيُّ، وذلك أنه إنما أجزنا الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لضرورة إعمال الثاني، أمّا هذا فلا ضرورة تدعو إلى ذلك، فإمّا أن يكون س قال بمذهب الأخفش من تفسير الضمير بالبدل - والصحيح لا يجوز - وإمّا أن يكون أجاز البدل في هذا الباب خاصّة لأنه عُهد فيه الإضمار قبل الذكر وإن كان لا يجيزه في: يقومان الزيدان، وإمّا لأنّ المضمر يعود على المحذوف الذي قبله؛ لأنك حذفت قومك من الأول، وعاد عليه الضمير، وهذا يصير إلى أنّ هذا المضمر يفسِّره ما بعده؛ لأنه عائد على ما يفسِّره ما بعده.

وقال س[1]: «وعلى هذا الحدّ تقول: ضربتُ وضربَني عبدَ اللّه، تُضمر في ضربني كما[2] أضمرتَ في ضربوني»، أي: تجعل عبد اللّه بدلاً من الضمير المستكن في ضربني، ويفسره البدل. وهذا الذي ذكره لا يخلو أن يكون فيه تهيئة وقطع، وذلك مما يفرُّ النحويون منه؛ لأنّ ضربني مهيَّأ أن يعمل في عبد اللّه، وهو قد قُطع عنه.

وأجاز س[3] أيضًا: ضربوني وضربتُهم قومَك، بنصب قومك على البدل من ضمير النصب في وضربتُهم، فيكون البدل قد فسَّر ضميرين، أحدهما مرفوع، والآخر منصوب، وهذا غريب جدًّا أن يفسِّر واحدٌ ضميرين متقدمين عليه في الذكر، ولا يوجد ذلك في الضمائر التي يفسِّرها ما بعدها. وهذه المسائل وشبهها ينبغي التوقف في إجازتها حتى تُسمع من العرب.

---

(١) الكتاب ١: ٧٨.

(٢) كما أضمرت ... في ضربني: سقط من ك.

(٣) الكتاب ١: ٧٩.

المسألة السابعة: تكلم س[1] على الوجوه الجائزة في المسألتين اللتين يدور عليهما الباب، وهما: ضربتُ وضربَني، وضربَني[2] وضربتُ:

فأمّا المسألة الأولى فأجاز[3] فيها خمسة أوجه:

فعلى إعمال الثاني الرفع من ثلاثة أوجه: أحدها على الفاعل بضربَني، وهو الظاهر. والثاني على البدل من الضمير المستكنّ في ضربَني، والجمع[4] والتثنية على هذين الوجهين. والثالث على أنّ الواو والألف والنون علامة، والفاعل الاسم بعدها.

وعلى /إعمال الأول وجهان: أحدهما[5] مطابقة الضمير في ضربَني للمنصوب بعده. والثاني ألا يطابق في الجمع. [أ/١٢٦: ٣

وأمّا المسألة الثانية فعلى إعمال الثاني وجهان: أحدهما: أن يُضمر في ضربَني ما يطابق المفسِّر، ويُنصب ما بعد ضربتُ به. الثاني: أن يُسلط ضربتُ على ضمير مطابق للمفسِّر مع نصب المفسِّر مع مطابقة الضمير في ضربَني.

وعلى إعمال الأول الرفع من ثلاثة أوجه: أحدها: أن تُضمر في ضربتُ مطابقًا للمفسِّر، وترفع ما بعد ذلك الضمير بضربني. الثاني: أن تحذف ذلك الضمير المنصوب من الوجه الذي قبله. والثالث: أن تضمر في ضربَني مطابقًا للمفسِّر، والظاهر المرفوع المفسِّر بدل من ذلك الضمير، أو فاعل، والألف والواو والنون علامات للتثنية والجمع.

---

(١) انظر هذه الأوجه في الكتاب ١: ٧٦ - ٨٠.

(٢) وضربني: انفردت به ح.

(٣) في المخطوطات: «أجاز» بلا فاء. صوابه في الارتشاف ص ٢١٥١.

(٤) والجمع والتثنية على هذين الوجهين والثالث: سقط من ك.

(٥) وجهان أحدهما: سقط من ك.

وهذا تمثيل الصور: ضربتُ وضربَني زيدٌ، الرفع من وجهين، ضربتُ وضرباني الزيدان، الرفع من وجهين، وكذلك الجمع. ضربتُ وضربَني زيدًا، تضمر في ضربَني مطابقًا للمفسِّر، أو مفردًا على كل حال. ضربَني وضربتُ زيدًا، وتضمر في ضربَني وفق المفسِّر. ضربَني وضربتُه زيدًا، تطابق بين ضمير ضربَني وضمير ضربته وبين المفسِّر. ضربَني وضربتُه زيدٌ. ضربَني وضربتُ زيدٌ. ضربَني وضربتُه زيد[1]. ضرباني وضربتهما الزيدان، فالرفع من وجهين في التثنية والجمع.

(١) ن: زيدًا.

ص: باب الواقع مفعولاً مطلقًا من مصدر وما جرى مجراه

المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنًى قائم بفاعلٍ، أو صادرٍ عنه حقيقة أو مجازًا، أو واقعٍ على مفعول. وقد يُسَمَّى فِعلاً وحَدَثًا وحَدَثانًا. وهو أصل الفعل لا فرعه، خلافًا للكوفيين. وكذا الصفة، خلافًا لبعض أصحابنا.

ش: إنما سمي مفعولاً مطلقًا لأنه لم يقيَّد بشيء؛ ألا ترى أنّ المفعول به والمفعول فيه والمفعول من أجله والمفعول معه كل واحد منها مقيَّد؛ بخلاف المصدر، وهو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يُحدثه الفاعل؛ لأنّ المفعول به هو محلّ للفعل خاصة، والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محلّ للفاعل والمفعول، ويستلزم أن يكون محلاً للفعل، والمفعول من أجله علة لوجود الفعل، والمفعول معه مصاحب للفاعل أو المفعول. وكون المفعول على هذه الأضرب من مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول معه ومفعول له هو مذهب البصريين. وأما الكوفيون فزعموا أنّ الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، /وإنما هو مشبه بالمفعول، وزعموا أنه يأتي بعد الفعل لأنه يؤكده، أو يدل على قلّة الفعل أو كثرته ونقصانه وزيادته، ولذلك لا يُكنى عن المصدر، وهو آلة للفعل لتبيين المعاني المذكورة؛ لأنه لا يعطي تلك المعاني إلا وهو ظاهر غير مستور ولا مكنيّ عنه. والصحيح أنه يُكنى عنه، ويراد به التأكيد، قال الشاعر[1]: [١٢٦/ب]

مِنْ كُلِّ ما نالَ الفَتَى قد نِلتُهُ إلا التَّحِيَّهْ

وقال آخر[2]:

---

(١) هو زهير بن جناب الكلبي كما في إصلاح المنطق ص ٣١٦ والشعر والشعراء ص ٣٧٩. التحية: الملك، أو البقاء.

(٢) البيت في الكتاب ٣: ٦٧ والأصول ٢: ١٩٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٩١ والخزانة ٢: ٣ - ٤ [٨٢] وشرح أبيات المغني ٤: ٣١٥ - ٣١٨ [٣٦١]. الرُّشا: جمع رِشوة.

هـــذا سُـــراقةُ لِلقـــرآنِ ، يَدرُسُـــهُ والمَـــرءُ عِـــندَ الرُّشـــا إنْ يَلْقَهـــا ذِيبُ

أي: قد نِلتُ النَّيلَ، ويَدرُس الدَّرْسَ، فأضمر المصدر، ولو صرّح به لكان تأكيدًا.

وتسمية ما انتصب مصدرًا مفعولاً مطلقًا هو قول النحويين فيما أعلم؛ إلا ما ذكره صاحب «البسيط» من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكد، وإلى متَّسَع فيه. والمفعول المطلق عنده ما كان من الأفعال العامة، نحو فعَلتُ وصنَعتُ وعمِلتُ وأوقَعتُ، فإذا قلت فعَلتُ فِعلاً فالواقع ذات الفعل؛ لأنَّ الذوات الواقعة هنا هي هذا، ولا تقع هنا الجواهر والأعراض الخارجة عنا، فلا تكون مطلقة في حقنا، بل في حق اللّه تعالى، كقولك: خلق اللّه زيدًا، فإنه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعمَّ من المصدر المطلق.

وحَدَّ المصدرَ[1] المنتصب على الإطلاق بأنه المصدر، وما في تأويله، الواقع بعد فعل بمعناه، أو ما عمل عمله، بيانًا للمعنى الصادر من الفاعل على جهة أنه فعله الفاعل. قال: وخصصنا هذا بقولنا «على جهة أنه فعله» احترازًا من المؤكد والممتنع، فإنه يصدق عليهما البيان. قيل: ويلزم أن يكون هذا المنصوب على الإطلاق غير حقيقي، يعني في المصدرية؛ لأنه ذهب به ذهاب الإنشاء؛ ألا تراه يصح جمعه وتثنيته، فهو إذًا للواحد. وقيل: لا يلزم ذلك إلا بحسب القصد. وهذا النوع إن كان بعد فعل ليس من لفظه نحو فعلتُ ضربًا فبيِّن أنه مفعول به، أو من لفظه نحو ضربتُ ضربًا، فقيل: أُوِّل في الفعل معنًى عامّ، وهو فعَلتُ، فكأنك قلت: فعلتُ ضربًا. وقيل: لا يؤول إمّا بأن تقدر فعلاً عامًّا بعده، وإما بألاّ تقدر، بل تجعله بيانًا، ولذلك اشترط بعضهم في انتصابه بعد فعل من لفظه أن يكون مقيَّدًا لتقع به الفائدة لفظًا، كقوله: ﴿ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴾[2]، فوصفه،

---

(١) ح: وحد المصنف.

(٢) سورة الفجر: الآية ١٩.

[٣ :١٢٧/أ] فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ﴾[١]، فحدده، ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً﴾[٢]. أو معنًى، نحو: ضربتُ ضربًا، تريد نوعًا منه، كقولـــه: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[٣]، أي: ظنًّا ضعيفًا. وإن لم يكن مقيَّدًا فينبغي أن يكون على التأكيد.

والعامل في هذا النوع مما لا يتعدى قيل: العامل الأول بما فيه من العموم؛ لأنَّ كل فعل ففيه معنى فعَلتُ، وإذا كانوا يشيبون الأفعال معنى أفعال خارجة، فتعمل عملها[٤]، كقوله: سمعتُ إلى حديثه، أي: أصغيتُ إليه، فأجري فيما هو معناه العام.

وأما من يقول إنه محذوف العامل، أي: ضربتُ ففعلتُ ضربًا - فلا يكون لوجهين: أحدهما: أنه لا يكون له نسبة الإطلاق إلى ذلك الفعل. والثاني: أنه منصوب بما لا يظهر ولا نائب عنه.

وإذا قصد بالفعل الإطلاق فقيل: يجب أن يغير الفعل المتعدي إلى القصور؛ لأنه يلزم أن يكون بمعنى فعل، وهو لا يتعدى إلا إلى نفس الفعل، فتحذف المفعول به، فتقول: ضربتُ ضربًا، بمعنى: فعلتُ ضربًا، وهذا لا يعمل في المفعول به الأول، وهذا على رأي من يتأول الفعل عامًّا، ومن لا يتأول لا يلزمه القصور، كما لا يكون في الظرف.

وقوله **وما يجري**[٥] **مجراه** يعني كاسم المصدر، نحو العَطاء في معنى الإعطاء، وكبعض الصفات، وبعض الأعيان، نحو: عائذًا بك، وتُرْبًا، وجَنْدَلاً، ويأتي الكلام في ذلك إن شاء اللّه.

---

(١) سورة الصافات: الآية ٨٨.

(٢) سورة طه: الآية ٩٦.

(٣) سورة الجاثية: الآية ٣٢.

(٤) عمرها ... فأجري: سقط من ك.

(٥) كذا! والذي سبق في الفص: جرى.

وقوله **اسمٌ دالٌ بالأصالة على معنًى قائم بفاعل** مثاله: حسُن حُسنًا، وفهِم فَهمًا. واحترز بقوله «دالٌ بالأصالة» من اسم يساوي المصدر في الدلالة، ويخالفه بعلميّة، كحَماد وحَماد، أو بتجرده دون عوض من زيادة في فعله، كاغتسلَ غُسْلاً، وتَوَضَّأَ وُضُوءًا. فهذه وأمثالها إذا عُبِّر عنها بمصادر فإنما ذلك مجاز، والحقيقة أن يُعَبَّر عنها بأسماء المصادر.

وقوله **أو صادرٍ عن فاعلٍ حقيقةً** مثاله خَطَّ خَطًّا، وخاطَ خِياطةً.

وقوله **أو مجازًا** مثاله: مات موتًا.

وقوله **أو واقعٍ على مفعول** مثاله: ضُرِب زيدٌ ضربًا. والمراد هنا بالفاعل والمفعول المصطلح عليه بذلك في النحو.

وقوله **وقد يُسَمَّى فِعْلاً وحَدَثًا وحَدَثانًا** أما تسميته فعلاً فذلك باعتبار اللغة؛ لأنَّ المصادر أفعال صدرت من فاعليها إمّا حقيقة وإمّا مجازًا، أو باعتبار تسميته بما هو جزء مدلوله، وهو الفعل الصناعي. وأمّا تسميته حَدَثًا وحَدَثانًا فباعتبار اللغة وباعتبار اصطلاح س على تسميته بذلك، قال س[1]: «وأمّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء»، يعني المصادر، وهو جمع حَدَث. وقال أيضًا س[2]: «واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعلَ يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي /أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذكر ليدلَّ على الحدث». [٣: ١٢٧/ب]

وقوله **وهو أصل للفعل لا فرعه، خلافًا للكوفيين** قال المصنف في الشرح[3]: «واتفق البصريون والكوفيون على أنَّ الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر» انتهى. ويعني اتفاق الأكثرين، وإلا فالمذاهب في الاشتقاق ثلاثة:

---

(١) الكتاب ١: ١٢.

(٢) الكتاب ١: ٣٤.

(٣) ٢: ١٧٨.

أحدها: مذهب الجمهور من الكوفيين والبصريين على أنَّ الكلمات منها ما هو مشتق، ومنها ما ليس بمشتق.

والثاني: أنَّ كل لفظ مشتق، وعزاه جماعة إلى الزجاج، وبعضهم إلى س.

والثالث: أنَّ كل لفظ ليس مشتقًّا من شيء، بل كل أصل، لم يوجد شيء منه من شيء.

وأمّا مسألتنا ففيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب جمهور البصريين[1] أنَّ المصدر أصل والفعل فرع عنه.

والثاني: مذهب الكوفيين، وهو العكس.

والثالث: مذهب ابن طلحة، وهو أنه ليس أحدهما مشتقًّا من الآخر، بل كل واحد أصل بنفسه.

وهذا الخلاف لا يجدي كبير منفعة؛ إذ ليس خلافًا راجعًا إلى نطق، ولا إلى اختلاف معنى نسبي.

وذكر المصنف الاستدلال لمذهب البصريين من وجوه[2]:

أحدها: أنَّ المصدر يكثُر كونه واحدًا، والأفعال ثلاثة، ولو اشتق المصدر من الفعل فإما من الثلاثة، وهو محال، أو من واحد منها، ويستلزم ترجيحًا دون مرجِّح. انتهى ملخصًا.

وهو معارَض بأنّا قد وجدنا الفعل له مصادر كثيرة، كمصادر شَتَّ[3] وقَدَرَ، فإنها تزيد على عشرة مصادر، فإما أن يُشتق الفعل من أحدها، وهو ترجيح من غير مرجح، وإما من جميعها، وهو محال.

---

(١) انظر مذهب البصريين والكوفيين في الإنصاف ص ٢٣٥ - ٢٤٥ [المسألة ٢٨].

(٢) انظر هذه الوجوه في شرح التسهيل ٢: ١٧٨ - ١٨٠.

(٣) ح: سين. ك، ن: شتى.

قال: «الثاني: أنَّ المصدر معناه مفرد، ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان، والمفرد سابق للمركب، فالدالُّ عليه أولى بالأصالة من الدال على المركب» انتهى.

ولقائل أن يمنع دعوى تركيب الفعل؛ لأنَّ المفرد الموضوع للدلالة على خصوصية شيء لا يسمى مركبًا.

قال: «الثالث: أنَّ مفهوم المصدر عام، ومفهوم الفعل خاص، والدال على عام أولى بالأصالة من الدال على خاص» انتهى.

ومثل هاتين الدلالتين لا يسمى عامًّا وخاصًّا، إنما يسمى إطلاقًا وتقييدًا.

قال: «الرابع: أنَّ كل ما سوى الفعل والمصدر من شيئين أحدهما أصل والآخر فرع فإنَّ في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة، كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان، فكان فرعًا، والمصدر أصل.

الخامس: أنَّ من المصادر ما لا فعل له لفظًا ولا تقديرًا، وذلك وَيْح ووَيْل ووَيْس /ووَيْب، فلو كان الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعًا لا أصول لها، [٣: ١٢٨/] وذلك محال. وإنما قلنا إنَّ هذه المصادر لا أفعال لها تقديرًا لأنها لو صيغ من بعضها فعل لاستحقَّ فاؤه في المضارع من الحذف ما استحق فاء يَعِدُ، ولاستحقَّ عينه من السكون ما استحقَّ عين يَبيع، فيتوالى إعلال الفاء والعين، وذلك مرفوض في كلامهم، فوجب إهمال ما يؤدي إليه» انتهى.

وما ذكره من الملازمة في قوله «وإنما قلنا إنَّ هذه المصادر لا أفعال لها تقديرًا إلى آخره» لا يلزم؛ لأنَّ التقدير لا وجود له، فيقول لها أفعال في التقدير، ولا يلزم ما ذكر؛ لأنها لم يلفظ بها، إنما كان يلزم ما ذكره لو كانت أفعالاً موضوعة، أمّا من حيث التقدير فلا يلزم، فكم أصل أهمل وفرع استعمل. قال: «وليس في

الأفعال ما لا مصدر له مستعمل إلا وتقديره ممكن، كتَبارَكَ، وفعل التعجب؛ إذ لا مانع في اللفظ، ويقابل تلك الأفعال مصادر كثيرة، تزيد على الأفعال[1]، كالأُبُوّة والبُنُوّة والخُؤُولة والعُمُومة والعُبُوديّة واللُّصُوصيّة، وقَعْدَكَ اللّهَ، وبَلْهَ زيد وبَهْلَه، فبطَلت المعارضة بتَبارَكَ ونحوه، وخلص الاستدلال بوَيْح وأخواته» انتهى كلامه.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «استدلّ أهل البصرة بأنّ الفعل خاصٌّ الزمان والمصدر مبهم الزمان، والمبهم قبل الخاصّ، فالمصدر قبل الفعل، والبعديُّ مأخوذ من القبليِّ، والفعل مأخوذ من المصدر. وبأنّ المصدر[2] منتشر الأبنية كثيرها، فلو كان مشتقًّا من الفعل لكان يجري على أوزان محصورة لا يتعداها، كاسم الفاعل واسم المفعول المبنيَّين[3] من الفعل، فلما كثُرت أبنيته وانتشرت دلّ ذلك على أنه أصل، وأنّ الفعل هو الذي اشتُقّ منه. وبأنّ المصدر من جنس الأسماء، والأسماء قبل الأفعال، فالمصدر قبل الفعل، والبعديُّ مأخوذ من القبليِّ.

والصحيح أنّ هذه الأدلة الثلاثة غير كافية في إثبات أنّ الفعل مشتقٌّ من المصدر؛ إذ لا تُثبت أكثر من أنّ المصدر قبل الفعل، وأنه أصل بنفسه، وإذا كان أصلاً في نفسه أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقًّا منه؛ ألا ترى أنّ الحرف بعد الاسم، وليس مأخوذًا منه» انتهى.

ولا نقول إنّ الحرف بعد الاسم؛ لأنّ الواضع وضع الحرف كما وضع الاسم، فلا نقول إنه وضع الأسماء، ثم بعد ذلك وضع الحروف، ولا يلزم من كون الحرف تتوقف مفهوميته على متعلّق أن يكون وضع بعد الاسم.

ثم قال الأستاذ أبو الحسن: «لكن الدليل القاطع أن يقال: استُقرِيَت المشتقات، /فوُجدت تدلُّ على ما اشتُقت منه وزيادة، وتلك الزيادة معنى فائدة [١٢٨/ب:

---

(١) مصادر كثيرة تزيد على الأفعال: سقط من ك.

(٢) ك: الفعل.

(٣) ك: المبني. ن، ح: المشتقين.

الاشتقاق، نحو أَحْمَر مشتق من الحُمرة، ويزيد على ذلك بالشخص، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص، والأفعال تدلُّ على المصدر مع زيادة الزمان، فدل على أنها مشتقة منه» انتهى.

واستدل الكوفيون بأنَّ الفعل عامل في المصدر؛ لأنه به انتصب، والعامل قبل المعمول، والبعديّ مأخوذ من القبليّ. وبأنّ المصدر مؤكّد للفعل، والفعل مؤكّد، والمؤكّد قبل المؤكّد. وبأنَّ المصدر يعتلُّ باعتلال الفعل، ويصحُّ بصحته، نحو قِيام، اعتلَّ، فقلبت واوه ياء، كما اعتلَّ قام، وصح اجْتِوار لصحة اجْتَوَر، والفروع أبدًا هي المحمولة على الأصول. وبأنه وُجدت أفعال لا مصادر لها، فلو كان الفعل مشتقًّا من المصدر لوجب ألاَّ يوجد فعل إلا وله مصدر.

ورُدَّ الأول بأنَّ العامل إنما هو قبل عمله لا قبل معموله، وعمله إنما هو النصب، وإذا كان الفعل قبل النصب الذي في المصدر لم يلزم أن يكون قبل المصدر. وأيضًا فالعمل إنما حصل في المصدر بعد التركيب، ونحن إنما ندعي أنَّ الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب. وقال المصنف في الشرح[1]: «الحرف يعمل في الاسم والفعل، ولا حظَّ له في الأصالة».

ورُدَّ الثاني بأنَّ التأكيد إنما طرأ بعد التركيب، وهذه الأفعال إنما اشتُقت من المصدر قبل ذلك. وأيضًا فالمصادر لا يلزمها أن تكون مؤكِّدة، إنما يكون ذلك فيها إذا انتصبت بعد أفعالها. وقال المصنف في الشرح[2]: «الشيء قد يؤكّد بنفسه، نحو: زيدٌ زيد قامَ، فلو دلَّ التوكيد على فرعية المؤكّد لزم كون الشيء فرع نفسه، وذلك محال».

ورُدَّ الثالث بأنَّ الأصل قد يُحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع وفرع في الأصل؛ ألا ترى أنَّ الأسماء تُحمل على الحروف، فتُبنى وإن كانت الأسماء قبلها؛

---

(١) ٢: ١٨٠.

(٢) ٢: ١٨٠.

لأنَّ البناء أصل في الحروف، فكذلك المصادر حُملت على الأفعال وإن كان المصدر قبلها؛ لأنَّ الإعلال أصل في الفعل[1]. انتهى[2]. ويمنع أنَّ الأسماء قبل الحروف، وأنَّ الاعتلال أصل في الفعل؛ إذ لا دليل على ذلك. وقال المصنف في الشرح[3]: «قد يُحمل أحدهما على الآخر وليس أحدهما أصلاً للآخر، كيَرضَيان، حُمل على رَضِيا، وأعطَيا على يُعطِيان، حُمل ذو الفتحة على ذي الكسرة ليجريا على سَنَن واحد».

ورُدَّ الرابع بأنَّ العرب قد ترفض الأصول، وتستعمل الفروع، نحو: كادَ زيدٌ يقومُ، فيقومُ في موضع قائم، ولا يستعمل قائم إلا ضرورة. ومثل ذلك /كثير. [٣: ١٢٩/أ] ويعارضون أيضًا بوجود مصادر لا أفعال لها.

وقال السهيلي: «في إجماع الكوفيين والبصريين على تسمية الحدث مصدرًا دليل على أنَّ الفعل صدر عنه، وهو فرع له، ولو كان الفعل الأصل لكان أولى أن يُسَمَّى مصدرًا.

فإن قيل: المصدر هو الصادر، وقيل مصدر كما يقال للزائر زَوْر، ورجل صَوْم وعَدْل، أي: صائم وعادل، والحدث صادر عن الفاعل، فسُمي المصدر من قولك صَدَرَ صُدُورًا ومَصدَرًا.

قلنا: زيادة الميم تمنع من هذا القياس؛ ألا ترى أنك تقول رجل زَوْر، ولا تقول: رجل مَزار، وما أنت إلا سَيْر، ولا تقول مَسير. وقول النحاة: المصدر يكون بالميم، كقولك قتلتُ مَقتَلاً، وذهبتُ مَذهَبًا - تسامح؛ لأنَّ الميم دخلت لمعنًى زائد على معنى الحدث، ولذلك تقول: ضَرَبَه وقَتَلَه، ولا تقول مَضْرَبة ولا مَقْتَلة إلا في المكان، ولو كان المَقْتَل بمعنى القَتْل على الإطلاق لم يمتنع هذا، ولم يمتنع رجل مَزار،

---

(١) في الفعل: سقط من ك.

(٢) كذا! ولم يسبق له الشروع في نقل نص. ولعله يعني: انتهى الرد.

(٣) ٢: ١٧٩ - ١٨٠.

وقد بيَّنَّا سرّ الميم وما دخلت له، فمَصْدَر ليس بمعنى صادرٍ بوجه، ولا يعطيه سماع ولا قياس» انتهى كلامه.

واستدلّ لابن طلحة بوجود مصادر لا أفعال لها، وبوجود أفعال لا مصادر لها، فلو كان أحدهما أصلاً للآخر لتوقف وجود الفرع على وجود الأصل، وقد وُجد أحدهما دون الآخر، فبطَل بذلك قول البصريين والكوفيين.

وقوله **وكذا الصفة، خلافًا لبعض أصحابنا** قال المصنف في الشرح[1]: «ببعض ما استدللنا على فرعية الفعل بالنسبة إلى المصدر نستدلُّ على فرعية الصفة بالنسبة إليه؛ لأنَّ كل صفة تضمَّنت حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث، وتزيد بالدلالة على ما هي له، كما زاد الفعل بالدلالة على الزمن المعيَّن، فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل؛ إذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمن معيَّن، فبطَل اشتقاقها من الفعل، وتعين اشتقاقها من المصدر».

ص: ويُنصب بمثله، أو فَرعه، أو بقائمٍ مقامَ أحدهما. فإن ساوى معناه معنَى عامله فهو لِمُجَرَّد التوكيد، ويُسَمَّى مبهمًا، ولا يثنَّى ولا يُجمع. وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويُسَمَّى مختصًّا ومؤقَّتًا، ويُثنَّى ويُجمَع. ويقوم مقام المؤكّد مصدرٌ مرادف واسمُ مصدر غير عَلَم، ومقامَ المبيِّن نوعٌ أو وصفٌ أو هيئةٌ أو آلةٌ أو كلٌّ أو بعضٌ أو ضميرٌ أو اسمُ إشارة أو وقتٌ أو ما الاستفهاميةُ أو الشرطية.

ش: نصبه بمصدر مثله قوله تعالى ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾[2]، وعجبتُ من ضربِ /زيدٍ عمرًا ضربًا، فهذا المصدر العامل يعمل في المصدر مؤكّدًا كان أو غير مؤكّد. [3: ١٢٩/ب]

---

(١) ٢: ١٨٠.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٦٣.

وفي البسيط: «الظاهر أنه يعمل في المطلق والمتوسَّع فيه المفعول؛ لأنه بتقدير الفعل الأعمّ، فإذا قلت عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا ضربًا فمعناه: مِن فِعلِ زيد بعمرٍو ضربًا، وأمّا التأكيد فلا يكون لوجهين: أحدهما أنه إن عمل فيه عمل[1] المؤكد في المؤكد، وإن لم يعمل فيه فإما مصدر أو فعل، فالأول يتسلسل، والثاني يؤدي إلى تأكيد المصدر بالفعل» انتهى.

ونصبه بفرع المصدر فباسم الفاعل، قوله تعالى: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ﴾[2]، وقول ميمون الأعشى[3]:

فأصبحتُ لا أَقْرَبُ الغانياتِ مُزْدَجِرًا عن هَواها ازْدِجارا

وباسم المفعول: أنت مطلوب طلبًا. وبالفعل ﴿ وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلَۢا ﴾[4].

وبالقائم مقام المصدر: عجبت من إيمانك تصديقًا، ومقامَ فرعه: أنا مؤمنٌ تصديقًا، هذا شرح المصنف لكلامه إلا التمثيل القرآني[5].

ونقول: والعامل في المصدر إمّا أن يكون من لفظه أو من غير لفظه:

إن كان من لفظه فإمّا أن يكون جاريًا أو غير جارٍ، فإن كان جاريًا انتصب به، لا خلاف في ذلك، سواء أكان مبهمًا أم مختصًّا، هكذا قال بعضهم.

وفي البسيط أنه إذا كان توكيدًا وهو من لفظ الفعل فقيل: العامل فيه فعل لا يظهر وهو المؤكِّد، والمصدر معمول له على غير التوكيد لئلا يتسلسل، ثم حُذف، ووضع موضعه، وهو رأي س؛ لأنه قال[6]: «ومما يجيء توكيدًا وينصب قولك: سِيرَ عليه سَيرًا».

---

(١) عمل: ليس في ك.

(٢) سورة الذاريات: الآية ١.

(٣) ديوانه ص ٩٥.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٢٣.

(٥) وإلا بيت الأعشى. شرح التسهيل ٢: ١٨٠.

(٦) الكتاب ١: ٢٣١.

ثم قال[1]: «ويُنصب على وجهين: أحدهما أنه حال»، يريد مؤكِّدة، ولم يذكر فيها إضمار فعل.

ثم قال[2] «وإن شئت نصبت على إضمار فعل، كأنه قال: يسيرون سيرًا»، فيظهر أنَّ المؤكد غير الحال، وأنَّ نصبه بإضمار فعل. وقيل: إنما كان العامل فعلاً مقدَّرًا لأنَّ المؤكَّد لا يعمل في المؤكِّد؛ لأنَّ التابع لا يعمل فيه المتبوع.

قال: «ولا يبعد عندي أن يكون مصدرًا مؤكِّدًا للفعل كما تؤكِّد الحال، ويكون العامل فيه الفعل نفسه، ولا يلزم ما ذكروه من عمل المؤكَّد في المؤكِّد، كما لا يلزم في الحال المؤكِّدة على ما ذكره س» انتهى.

وقال أيضًا: «إذا كان جاريًا على الفعل، نحو: ضربتُ ضربًا، أو ما اشتقّ للمصدر كالمَفعَل من فعَل - فلا خلاف في هذا أنه لا يقدر له عامل غير الأول إلا ما قيل في التأكيد» انتهى.

وفي الإفصاح: لا خلاف في قعدَ قُعودًا وبابه أنه منصوب بالفعل، إلا ما قاله ابن الطراوة[3] من أنه مفعول به، وأنَّ قولهم قعدَ قُعودًا /بمعنى: قعدَ فعلَ قُعودًا، هو [٣: ١٣٠/] منصوب عنده بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره على هذا الوجه؛ لأنَّ المؤكَّد عنده لا يعمل في تأكيده.

وقال السهيلي كذلك، إلا أنه قال: أنصبه بقعدَ أخرى، لا يجوز إظهارها[4]. وهذا كله تكلف بارد، وخروج عن الظاهر وقول الأئمة بلا دليل.

---

(١) الكتاب ١: ٢٣١.

(٢) الكتاب ١: ٢٣١.

(٣) نتائج الفكر ص ٣٥٨ - ٣٥٩.

(٤) نتائج الفكر ص ٣٥٨.

وإن كان غير جارٍ كقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[1]، وقول القطاميّ[2]:

وخَـيرُ الأَمـرِ مـا اسْـتَقبَلتَ مِـنهُ ولـيس بـأن تَتَـبَّعَهُ اتِّـباعا

فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر، وهو مذهب المازني[3].

والثاني: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرًا، والفعل الظاهر دليل على ذلك الفعل المضمر. وإلى هذا ذهب المبرد[4]، وابن خروف، وزعم أنه مذهب س[5]. قال ابن هشام: ونص س على أنَّ أَنبَتَ نَباتًا بإضمار فعل تقديره نَبَتَ[6]. وأجاز أبو الحسن[7] الوجهين.

والثالث: التفصيل بين ما يكون معناه مغايرًا لمعنى ذلك الفعل الظاهر، فتنصبه بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، فتقدر فنَبَتُّم نَباتًا، وساغ إضماره لدلالة أَنبَتَ عليه؛ لأنه إذا أنبتَ فقد نَبت. وإنما لم ينتصب عنده بالأول لأنَّ الغرض به تأكيد الفعل الذي نصبه أو تبيين معناه، والنبات ليس بمعناه، فكيف يؤكده أو يبيِّنه. أو غيرَ، مغاير فتنصبه بذلك الفعل الظاهر، نحو قوله[8]:

يَلُـوحُ بِجانِـبِ الجَـبَلَينِ مِـنهُ رَبـابٌ تَحفِـرُ التُّـربَ احْـتِفارا

وقول الآخر[9]:

---

(١) سورة نوح: الآية ١٧.

(٢) ديوانه ص ٣٥ والكتاب ٤: ٨٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٩٥ وفيه تخريجه.

(٣) البديع ١: ١٢٦.

(٤) المقتضب ٣: ٢٠٤.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٨١.

(٦) قال سيبويه: «لأنه إذا قال أنبتَه فكأنه قال: قد نَبَتَ». الكتاب ٤: ٨١.

(٧) انظر ما قاله في هذه الآية وأمثالها في كتابه معاني القرآن ص ٥٤، ٥١٠، ٥١٢.

(٨) نسبه النيسابوري في تفسيره ٣: ٤٧ إلى القطامي يصف الغيث، وليس في رائيته الموجودة في ديوانه ص ١٣٢ - ١٣٦. وأنشده أبو حيان بلا نسبة في البحر المحيط ٢: ٤٤٢. الرَّباب: واحدته رَبابة، وهي السحابة الرقيقة السوداء تكون دون الغيم في المطر.

(٩) رؤبة. ديوانه ص ١٦ والكتاب ٤: ٨٢. الحضب: الذكر الضخم من الحيّات.

وقـــد تَطَـــوَّيتُ انْطـــواءَ الحـــضْب

إذ الاحتفار والحَفْر بمعنًى واحد، وكذلك التَّطَوِّي والانْطِواء.

واختار الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أنه إن كان معناه مغايرًا فنصبه بإضمار فعل، أو غير مغاير فيجوز نصبه بالفعل السابق، ويجوز نصبه بإضمار فعل، قال: وهو الذي يعطيه كلام س، فترجح نصبه بالسابق إذ ليس فيه تكلف إضمار، وترجح نصبه بالمضمر إذ يكون ذلك المصدر جاريًا عليه.

وإن كان المصدر من غير لفظ الفعل فثلاثة مذاهب:

ذهب الجمهور إلى أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه. وحجته أنَّ الأكثر مجيء المصدر من لفظ الفعل، والقليل ما جاء من غير لفظه، فحمل القليل على الكثير في كونه ينتصب بفعل من لفظه، ومن السماع قول الشاعر[1]:

/الـــسالكُ الثُّغـــرةَ اليَقظان كالُئها مَـــشْيَ الهُلَـــوكِ ، عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ [٣: ١٣٠/ب]

فـ«مشيَ» منصوب بمضمر دلَّ عليه السالك؛ لأنَّ السلوك والمشي بمعنًى واحد، فلا جائز أن ينتصب بالسالك لأنه قد وصف باليقظان، فيلزم من عمله فيه وصف الموصول قبل استيفاء صلته، وذلك لا يجوز.

وذهب المازني[2] إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن لم يكن من لفظه. وحجته أنه لما كان في معناه تعدى إليه كما يتعدى إلى ما هو من لفظه.

وذهب أبو الفتح إلى التفصيل: فإن كان يراد به التأكيد عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه[3]، نحو: قعدتُ جلوسًا، وقمتُ وقوفًا. وإن كان يراد

---

(١) هو المتنخل الهذلي يرثي ابنه أثيلة. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨١. الثغرة: موضع المخافة. وكالئها: حافظها. والهلوك: الغَنجة المتكسِّرة تَهالَكُ وتَغَزَّلُ وتَساقَطُ. والخيعل: درع يخاط أحد شقيه ويترك الآخر. والفضل: التي ليس في درعها إزار.

(٢) المحتسب ٢: ١٣٩.

(٣) الذي في المخطوطات: «المضمر لا الذي من لفظه». صوابه في الارتشاف ص ١٣٥٥.

به بيان النوع عمل فيه الفعل الظاهر. وإنما عمل فيه لمّا كان بمعناه، فعمل فيه كما يعمل فيما هو من لفظه، و لم يجز أن يعمل فيه إذا كان للتأكيد لأنّ تأكيد الفعل بالمصدر هو من قبيل التأكيد اللفظي؛ ألا ترى أنّ معنى قمتُ قيامًا: قمتُ قُمتُ، والاختلاف الذي بين المصدر والفعل في اللفظ غير مانع من أن يكون من قبيل التأكيد اللفظي؛ بدليل قوله تعالى ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾[1]، فأَمْهِلْ تأكيد لفظي لَمَهِّلْ، وليس لفظهما على صيغة واحدة، لكنهما اشتركا في كون الحروف الأصول واحدة، فلما كان تأكيد الفعل بالمصدر من قبيل التأكيد اللفظي لم يجز أن يكون منصوبًا بالفعل الظاهر؛ بل بفعل مضمر من لفظه. وظاهر كلام الفارسي مثل مذهب أبي الفتح.

وقد نوزع أبو الفتح في دعواه أنّ المصدر المؤكّد من قبيل التأكيد اللفظي، قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبّذيّ[2]: «ليس التوكيد هنا بمنْزلة إعادة الفعل؛ لأنه ليس من التأكيد اللفظي، وإنما التوكيد هنا يعنى به البيان؛ لأنه يَرفع المجاز، ويُثبت الحقيقة، وكذلك التوكيد في المجاز، وعلى هذا قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[3]، أي: حقيقة من غير واسطة» انتهى.

وقال ابن عصفور: الصحيح أنه إذا كان للتأكيد عملَ فيه مضمر من لفظه للدليل الذي تقدم؛ وإن لم يكن للتأكيد فإما أن يكون وُضع له فعلٌ من لفظه، أو لم يوضع له فعلٌ:

فإن كان وُضع فيجوز الوجهان، كقوله[4]:

---

(١) سورة الطارق: الآية ١٧.

(٢) معناه في شرح الجزولية ١: ٦٦٩ [رسالة].

(٣) سورة النساء: الآية ١٦٤.

(٤) تقدم في ٤: ١٦٢.

....، وآلَـــتْ حَلْفَـــةً لَـــمْ تَحَلَّـــلِ

يجوز أن ينتصب بآلَتْ، ويجوز أن ينتصب بحَلَفَتْ مضمرة، فترجُّح الأول لعدم تكلف الإضمار، وترجُّح الثاني لجريان المصدر على الأكثر في كونه ينتصب بفعل من لفظه.

وإن لم يوضع له فعلٌ انتصب بالفعل الظاهر. قال: «ولا يمكن أن ينتصب بفعل من لفظه لأنه لم يوضع» انتهى[1]. وهذا مذهب طائفة من /الكوفيين، [٣: ١٣١/أ] يقدِّرون العامل في رجعَ القَهْقَرَى: رجعَ يُقَهْقِرُ القَهْقَرَى، وفي يمشي الخَطَرَى[2]: يمشي يَخْطِرُ الخَطَرَى، ويسوغ ذلك فيما سُمع له فعل.

قال ابن عصفور: «ولا يمكن أن يكون التقدير في مثل قعدَ القُرْفُصاءَ[3]، واشتَمَلَ الصَّمّاءَ[4]: قعدَ القعْدةَ القُرْفُصاءَ، ولا اشتمل الاشْتِمالةَ الصَّمّاءَ؛ لأنه لا يُحفَظ من كلامهم استعمال القُرْفُصاء والصَّمّاء صفتين» انتهى معنى كلامه.

ومِن النحويين مَن ذهب إلى أنَّ ذلك على حذف الموصوف كما ذكر، قال: إلا أنَّ الموصوف لم يُستعمل مع هذه الأشياء لأنه يدل عليه دليلان: دليل الفعل، ودليل الصفة؛ إذ لا صفة إلا لموصوف، ولا فعل متصرف إلا ويدل على حدثه، وهو مذهب المبرد[5]. وهذا ليس بجيد لأنه يلزم منه حذف الموصوف وجوبًا، ولا يوجد في لسان العرب موصوف يجب حذفه.

والظاهر من كلام المصنف أنَّ المصدر الجاري وغير الجاري، والذي من لفظ الفعل ومن غير لفظه - ينتصب بنفس الفعل الظاهر؛ لقوله أو «بقائم مقام أحدهما»،

---

(١) انتهى ... قال ابن عصفور: سقط من ح.

(٢) كذا في ك، ن. وقد سقطت من ح ضمن بضع جمل. ولم أقف عليها في مصادري، وأظنها محرفة من: الجَمَزَى. والجمزى: عَدْو دون الحُضْر وفوق العَنَق..

(٣) القُرْفُصَاء: هو أن يَجْلِسَ على أَلْيَتَيْه ويُلزِقَ فخذيه ببطنه ويَحْتَبِي بيديه.

(٤) اشتمال الصماء: هو أن يتحلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانبًا.

(٥) الأصول ١: ١٦٠ - ١٦١ والبديع ١: ١٢٧. «وهو قول المبرد»: سقط من ح.

وتمثيله في الشرح[1] بقوله: «عجبتُ من إيمانك تصديقًا، وأنا مؤمن تصديقًا، ولقاءُ اللّه مؤمِن به تصديقًا»، ولقوله: «وإن زاد معناه على معنى عامله فهو لبيان النوع، نحو: سرتُ خَبَبًا وعَدْوًا، ورجعتُ القَهْقَرَى، وقعدَ القُرْفُصاءَ»، بل قد نص على ذلك في الشرح[2].

والصحيح في المصدر الموافق معنًى لا لفظًا كونه معمولاً لموافقه معنًى، فحَلْفةً منصوبة بآلَتْ لا بحَلَفَتْ مضمرة؛ لقولهم: حَلفت يمينًا، و﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[3]، و﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[4]، ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا﴾[5]، ولا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها، فتعين أن يكون ما قبلها. ووجب اطِّراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجري الباب على سَنَن واحد.

وهذا الذي اخترتُه اختيار المبرد والسيرافي ومذهب المازني، ومن شواهد ذلك قراءة محمد بن السَّمَيْفَع ﴿فَتَبَسَّمَ ضَحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾[6]، ذكرها ابن جني في المحتسب[7]. انتهى. ولا شاهد في ذلك؛ إذ المخالف يقول: انتصب ضَحِكًا بإضمار فعل من لفظه، أي: ضَحِكَ ضحكًا.

وقوله **فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لِمُجَرَّد التوكيد، ويُسَمَّى مُبهَمًا، ولا يُثَنَّى ولا يُجمَع** قال المصنف في الشرح[8]: «لأنه بمنْزلة تكرير الفعل، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع؛ إذ هو صالح للقليل والكثير» انتهى. وقد تقدم من

---

(١) ٢: ١٨٠.
(٢) ٢: ١٨٠.
(٣) سورة النساء: الآية ١٢٩.
(٤) سورة النور: الآية ٤.
(٥) سورة هود: الآية ٥٧.
(٦) سورة النمل: الآية ١٩.
(٧) ٢: ١٣٩.
(٨) ٢: ١٨٠.

قول شيخنا أبي الحسن الأُبَّذيّ أنه ليس التوكيد بمنْزلة إعادة الفعل، وأنه يراد به البيان ورفع المجاز، قال[1]: «فإن قيل: قال الشاعر[2]:

/بَكى الخَزُّ مِن رَوحٍ ، وأَنكَرَ جِلدَهُ وعَجّــتْ عَجــيجًا مِن جُذامَ المَطارِفُ [٣: ١٣١/]

والمَطارِف لا تَعِجُّ حقيقة، فنراه قد أكّد المجاز.

فالجواب: أنّ هذا نادر لا يقاس عليه، لكنه أجرى المجاز مجرى الحقيقة مبالغة فيه» انتهى.

وقسّم أصحابنا[3] التوكيد إلى لفظي ومعنوي، فاللفظي يفيد تثبيت المعنى في النفس، والمعنوي إما لإزالة الشك عن الحديث - وهو التأكيد بالمصدر - أو عن المحدَّث عنه، وهو بالنفس والعين.

وفي البسيط: يكون من لفظ الفعل أو ما في معناه من اسم فاعل، نحو: ضربتُ ضربًا، كأنك قلت: ضربتُ ضربتُ، ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ﴾[4]، كأنه قال: والذّاريات الذاريات. ومن غير لفظه كقوله[5]:

---

(١) شرح الجزولية ١: ٦٦٩ [رسالة].

(٢) البيت لحُميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري أو لأختها هند، وكانت تزوجت روح بن زِنباع الجذامي، ثم فركته، فقالت فيه هذا، فطلقها. انظر القصة في السمط ص ١٧٩ - ١٨٠. وهو من غير نسبة في الكتاب ٣: ٢٤٨ والمقتضب ٣: ٣٦٤ . عجّت: صاحت. والمطارف: جمع مُطرَف، وهو رداء أو ثوب من خَزٍّ مربَّع ذو أعلام.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٦٢ - ٢٦٤ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٦٦٧ - ٦٧٠ [رسالة].

(٤) سورة الذاريات: الآية ١.

(٥) هو ذو الرمة يذكر ناقته. ديوانه ص ١٣٦٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ١٦٧. ونسب في الكتاب ١: ٢٣٢ والأعلم ص ١٧٥ للراعي. وليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. طرحًا: تطرح بصرها يمينًا وشمالاً. والليلح: الأبيض، يعني ثورًا وحشيًّا. والتحديد: حدّة النظر، أو حدّة النشاط. ك، ن: بعيني فناح. د: بعيني جناح. وآخره في ح: تحذير. وبعده فيها: «بالجيم وبالحاء». وتجديد: خطوط وطرائق.

نَظّـارةٌ حـينَ تَعلو الشَّمسُ راكبَها طَـرْحًا بِعَيْنَـيْ لَـياحٍ، فـيه تَحديدُ

أكّد نَظّارة بـ«طَرْحًا» لأنها إذا نَظَرتْ عُلم أنها تطرح بصرها. ومنه: قعدتُ جُلوسًا. وحكى س[1]: «هو يَدَعُه تَرْكًا»، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾[2]. وقيل: منه قول الشاعر[3]:

يُعجِـبُهُ الـسَّخُونُ والبَـرُودُ والتَّمـرُ حُـبًّا ، مـا لَـهُ مَـزِيدُ

أكد بـ«حُبًّا» يُعجبه لأنه في معنى يُحبُّه.

وقوله **وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويُسَمَّى مُختصًّا ومُؤَقَّتًا**[4] هذا التقسيم في المصدر إلى المبهم والمختصّ هو الصحيح، وتقسيمه إلى مبهم وعدد ومختصّ كما قسَّمه أبو موسى الجزولي[5] ومن تبعه[6] تقسيم غير صحيح؛ لأنه متداخل؛ إذ المعدود قسم من المختصّ، فلا يكون قسيمًا له، إنه يدل على عدد المرات، وهذا اختصاص.

فالذي هو مختصّ يكون مختصًّا بأل، وبالإضافة، وبالصفة، تقول في المختصّ بأل: ضربتُ الضَّربَ، تريد ضَربًا معهودًا بينك وبين المخاطب، كأنك قلت: الضَّربَ الذي تعلم، قال الشاعر[7]:

لَعَمْـرِي لقـد أَحْبَبْتُكَ الحُبَّ كُلَّهُ وزِدتُـكَ حُـبًّا لم يَكُـنْ قَـطُّ يُعْرَفُ

---

(١) الكتاب ٤: ٨٢.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٥.

(٣) هو رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٩٦، وفيه تخريجه. السَّخون: ما يُسَخَّن من المرق. والبَرود: ما يُبَرَّد منه.

(٤) البديع لابن الأثير ١: ١٢٢.

(٥) المقدمة الجزولية ص ٨٤.

(٦) كالشلوبين في التوطئة ص ٢٠٨ وابن عصفور في المقرب ١: ١٤٥.

(٧) هو عبد الله بن المعتزّ. ديوانه ٢: ٢٦٠ . والبيت بغير نسبة في الخصائص ٢: ٤٤٨، وصدره في المحتسب ١: ٢٣٨.

وقال بشر بن أبي خازم[1]:

فَـدَعْ عنكَ لَيلَى ، إنَّ لَيلَى وشَأنَها وإنْ وَعَـدَتْكَ الـوَعدَ لا يَتَيَسَّرُ

وقال مُضَرِّس بن قُرْط المُزَنيّ[2]:

فلـو تَعلَمِـينَ العِلـمَ أيقَنتِ أنَّني - ورَبِّ الهَـدايا المُـشْعَراتِ - صَـدُوقُ

فقد اختصَّ المصدر بالتعريف، والفعل لا يدلُّ إلا على مصدر مبهم، والمختصّ لا يؤكَّد به المبهم لأنه ليس في معناه، ولا يتصور أن تكون أل في الأبيات جنسية؛ /لأنَّ الجنس لا يمكن وقوعه، وإنما أريد بالحب أصناف الحب المعهودة من [٣: ١٣٢/] الناس، وبالوعد الوعد الذي كان يرجوه منها، وبالعلم العلم الذي يتوصل به إلى صدقه. ولكون المصدر المخصَّص المعرَّف لا يجوز أن يقع تأكيدًا للفعل منع النحاة[3]: ضربتُه أنْ أضربَه، وزعموا[4] أنَّ قول الناس: لعنَه اللّهُ أنْ يَلعَنَه، لحن.

قال أبو إسحاق: امتنع في مثل هذا أن يؤكد به الفعل لأن أنْ تخلِّص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم، وقد حُكي عن الأخفش[5] إجازة ذلك، والذي ذكره في الكتاب الكبير إنما منعه.

وقال بعض أصحابنا: الذي منع من وقوع أنْ والفعل مصدرًا للفعل إنما هو كون أنْ يفعل يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر، فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر.

---

(١) ديوانه ص ١١٦. وقد تقدم في ٥: ٥٤، ولم يخرج ثم.

(٢) البيت هو الخامس من قصيدة له في الأمالي ٢: ٢٥٧ - ٢٥٨. ويروى لغيره. ويروى آخره: صديق. انظر تخريجه وما قيل في نسبته في الحماسة البصرية ص ١٠١٠. المُشْعَرات: المُعْلَمات، يقال: أشْعَرَ البَدَنة: أعلَمها، وهو أن يشق جلدها أو يطعنها في أسْنِمَتها في أحد الجانبين بمبضَع أو نحوه، وقيل: طعن في سَنامها الأيمن حتى يظهر الدم ويعرف أنها هَدْيٌ.

(٣) الأصول ١: ١٦١ - ١٦٢.

(٤) البديع لابن الأثير ١: ١٢٤.

(٥) البديع ١: ١٢٤.

وتقول في المختص بالإضافة: قمتُ قيامَ زيدٍ، أصله: قيامًا[1] مثلَ قيامِ زيدٍ، حُذف المصدر، ثم حُذفت صفته، وقام مقامها المصدر، فأُعرب بإعرابه.

فإن قلت: يلزم أن يكون انتصاب قيامَ زيد على الحال لا على المصدر؛ لأنه قائم مقام مثل، ومثل المحذوفة حال من جهة أنَّ المصدر إذا حُذف وأُبقيت صفته انتصب على الحال لا على المصدر.

فالجواب: أنه لا ينتصب على الحال إلا إذا لم يكن [صفة][2] خاصة بجنس الموصوف، نحو: ساروا شديدًا؛ إذ شديد يكون صفة للسير وغيره، وليس كذلك: مثلَ قيامِ زيدٍ؛ لأنه صفة خاصة بجنس الموصوف المحذوف، وهو قيام؛ ألا ترى أنَّ مثلَ قيامِ زيدٍ لا يكون إلا قيامًا، فجاز أن يُقام مقام المصدر، وأن يُعرب بإعرابه.

وتقول في المختصّ بالوصف: قمتُ قيامًا طويلاً، فبالصفة خرج من الإبهام كما خرج بالإضافة وبالألف واللام.

وقوله **ويُثَنَّى ويُجمَع** يعني المختصّ، فأمّا ما كان معدودًا فإنه يثنى ويجمع، فتقول: ضربتُ ضربتينِ، وضَرَبات، لا خلاف في ذلك.

وقال السهيلي[3]: المحدود بالتاء يُثَنَّى ويُجمع؛ لأنك إذا أردت المرة الواحدة لم تدلّ على القليل والكثير كما دلّ الضرب والقتل، لكن هنا تنبيه على أمر مغفول عنه، وهو أنَّ المصادر لا يدخلها التحديد على الإطلاق في جميع أنواعها، وإنما يطرد إدخال هذه التاء إذا أردت المرة الواحدة في المصادر الظاهرة الصادرة عن الجوارح المدركة بالحسّ، نحو قَوْمة وضَرْبة وقَعْدة، وإذا كان من الأفعال الباطنة والخصال النفسية الثابتة كالظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال في شيء

---

(١) قيامًا: سقط من ك.

(٢) صفة: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) معنى هذا القول في نتائج الفكر ص ٣٧٠ - ٣٧١.

من ذلك فَعْلة، /لا تقول علمتُ عَلْمة، ولا فهمتُ فَهْمة، ولا صبرتُ صَبْرة، وكذلك الظنّ، لا يقال فيه ظَنَّة، كما لا يقال من اليقين فَعْلة، وما أجازه بعض النحويين من قوله زيد ظننتها منطلق فغير مسموع من العرب، ولكنه قياس يبطله الأصل الذي قدَّمناه، فقياس الظنّ على العلم أولى من قياسه على الضرب والقتل. [٣: ١٣٢/ب]

وأما غير المعدود من المختصّ فاختلفوا في تثنيته وجمعه عند اختلاف أنواعه، فمنهم من أجاز ذلك قياسًا على ما سمع منه. ومنهم من قال: لا يُثَنَّى ولا يُجمَع لاختلاف أنواعه، كما لا يثنى ولا يجمع لاختلاف آحاده؛ لأنه كما يقع على الآحاد كذلك يقع على الأنواع، وكذلك أسماء الأجناس وإن لم تكن مصادر، فلو جاء العُقُول[١] لم يقس عليه. وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب، وهو ظاهر كلام س، قال س[٢]: «واعلم أنه ليس كل جمع يُجمع، كما أنه ليس كل مصدر يُجمع، كالأشغال والعُقول والألباب والحُلوم؛ ألا ترى أنك لا تجمع الفِكر والنَّظَر والعِلم».

قال أبو محمد بن الخشاب: نصّ س على المنع من قياس جمع الجمع، و لم يعتدّ في الاستعمال بالأفكار والعلوم حتى نفى أن يكونا جمعين لفِكر وعِلم؛ إذ كان الاعتداد عنده باستعمال العرب لا استعمال المولّد من الكلام.

وقال أبو زيد السهيلي[٣]: أمّا اختلاف أنواعه فإنه لا يختلف على الحقيقة؛ لأنّ الأفعال حركات الفاعلين، والحركات متماثلة لذواتها، لكن الاختلاف راجع إلى ما تعلقت به الأفعال المتعدية إلى أنفس المصادر، فإذا قلت العُلوم والأشغال والحُلوم فإنما هنّ المعلومات والأمور المشتغل بها والمرئيات في النوم، فأمّا الأمراض فعِلَل، فلذلك جُمعت، وأمّا الحب من قول الشاعر[٤]:

---

(١) ح: المعول. ك، ن: الغسول. والصواب ما أثبتنا كما تراه في نص سيبويه التالي.

(٢) الكتاب ٣: ٦١٩.

(٣) معنى هذا القول في نتائج الفكر ص ٣٦٣ - ٣٦٥، وفيه بيت الشعر.

(٤) بيت يتيم أنشده ثعلب في مجالسه ص ٢٣ وشرح شعر زهير ص ٣٨ عن ابن الأعرابي.

ثلاثــةُ أَحْــباب: فحُــبّ عَلاقــة وحُــبّ تِمــلاّق، وحُــبٌّ هــو القَتْلُ

فإنما جُمع لأنّ الحُبَّ شُغْل القلب، ولذلك جاء على وزنه حتى تركوا القياس بالمصدر، فلم يقولوا: أَحْبَبْتُه إحْبابًا، ولكن حُبًّا، قال تعالى: ﴿ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾[1]، ولذلك عدّاه بعن، وجمع أهواء مرادًا بها المذاهب.

وقال صاحب البديع[2]: «المصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس، والجنس لا حصر له، إلا إذا اختلفت أنواعه جاز تثنيته وجمعه مبهمًا ومؤقتًا:

أما المؤقت - وهو المختصّ - فتقول فيه: ضربتُ ضربتين، وضَرَبات، إلا أنّ الجمع أنقص توقيتًا من المفرد والمثنى؛ لأنّ ضَرَبات يصلح لعقود القلّة كلها، ولكنه[3] لا يخرج عن حدّ التوقيت من حيث دلالته على عدد، بخلاف قولك: ضربتُ ضربًا، فإنه /لا يدلُّ على عدد، فإن قلت: ضربتُ ثلاثَ ضَرَبات، كان مثل [٣ :١٣٣/أ] ضَرْبة وضربتين في كمال التوقيت، إلا أنّ الفعل فيه واقع على ما هو مصدر من جهة المعنى؛ لأنّ العدد عبارة عن المعدود، وليس باسم له.

وأمّا المبهم فلا يجوز جمعه، فلا تقول: قَتلتُ قُتُولاً، وضربتُ ضُرُوبًا، إلا على إرادة تفريق الجنس، واختلاف أنواعه، كقوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[4]، وكقولــه: ﴿ أَضْغَثُ أَحْلَـٰمٍ ﴾[5]، وكقول الشاعر[6]:

هــل مِــنْ حُلُومٍ لأقوامٍ ، فتُنْذِرَهُمْ مــا جَرَّبَ الدَّهرُ مِنْ عَضِّي وتَضْرِيسي

---

(١) سورة ص: الآية ٣٢.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) في المخطوطات: ولكنها. صوابه في البديع.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ١٠.

(٥) سورة يوسف: الآية ٤٤.

(٦) هو جرير. ديوانه ص ١٢٨. ضَرَّسته الحروب والخطوب: جرَّبته وأحكمته.

وكقولك: فلانٌ ينظر في عُلوم كثيرة. وهذا النوع لم يطرد، فلم يقولوا السُّلُوب والنُّهُوب، وإنما يكون ذلك غالبًا فيما ينجذب إلى الاسمية، نحو العِلم والحِلم والظَّنّ وأشباه ذلك.

فإن قصدتَ بالمبهم الحَدَث[1] فالأكثر الأعرف أن يقال: ضُروبًا من القتل، وضُروبًا من العِلم.

وأمّا التثنية فأصلحُ قليلاً من الجمع، تقول: قُمتُ قِيامَين، وقَعدتُ قُعودَين، والأحسن فيهما أن يقال: قُمتُ نَوعَين من القيام، وقَعدتُ نَوعين من القعود».

وقوله **ويقوم مقام المؤكّد مصدرٌ مرادف** مثاله: جَلستُ قُعُودًا، نحو قوله[2]:

ويـومًا علـى ظَهرِ الكَثيبِ تَعَذّرتْ عليَّ، وآلَتْ حَلْفةً لَمْ تَحَلَّلِ

وقولِ رؤبة[3]:

لَوَّحَها مِن بَعدِ بُدْنٍ وسَنَقْ تَضميرَك السابقَ، يُطوَى لِلسَّبَقْ

وقوله **واسمُ مصدر غير عَلَم** مثاله: اغتسلتُ غُسْلاً، وتَوَضَّأتُ وُضُوءًا.

واحترز بقوله «غير علم» من اسم المصدر العلم، نحو حَماد، فلا يستعمل مؤكّدًا ولا مبيِّنًا، لا تقول: حمدتُ حَمادِ، ونحو ذلك؛ لأنَّ العلم زائد معناه على معنى العامل، فلا يُنَزَّل منْزلة تكرار الفعل، ولأنه كاسم الفعل، فلا يجمع بينه وبين الفعل، قاله المصنف[4].

---

(١) ك، ن: المبهم المحدث. ح: المبهم الحدث. صوابه في البديع.

(٢) تقدم في ٤: ١٦٢، وص ١٤٧ من هذا الجزء.

(٣) ديوانه ص ١٠٤ والكتاب ١: ٣٥٨ وشرح التسهيل ٢: ١٨١. لوحها: ضمَّرها. والبدن: السمن. والسنق: البشم. وأوله في ك، ن: لوحها. وفي الديوان: «لوَّح منه». وانظر حاشية الكتاب.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٨٠ - ١٨١.

وقوله **ومقامَ المبيِّن نوعٌ** مثاله القَهْقَرَى والقُرْفُصاء، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ﴾[1]، وقول الشاعر[2]:

على كلِّ مَوّارٍ أفانينَ سَيرَهُ شَؤُوٌّ لأنْواعِ الجِمالِ الرَّواتِكِ

وقوله **أو وصفٌ** قال المصنف[3]: «نحو: ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾[4]، وقول ليلى الأخيلية[5]:

نَظَرتُ - ودُوني مِن عَمايةَ مَنْكِبٌ وبَطنِ الرَّكاءِ - أيَّ نَظرةِ ناظِرِ

ومثله[6]:

وضابِعٌ إنْ جَرى أيًّا أردتُ بهِ لا الشَّدُّ شَدٌّ ، ولا التَّقريبُ تَقريبُ»

انتهى. /[ب/١٣٣:]

ومذهب س[7] أنَّ انتصاب هذا الوصف هو على الحال؛ لأنه صفة غير خاصة بالموصوف، وإذا حُذف الموصوف خرج الوصف عن أن يكون وصفًا لعدم التبعية، فكان على الحال؛ إذ شأنها عدم الإتباع، فإذًا لم يقم مقام الموصوف على هذا المذهب.

---

(١) سورة النازعات: الآية ١.

(٢) ذو الرمة. الديوان ص ١٧١٦. موّار: أي بعير يمور من النجابة، والمور: الحركة. والأفانين: الأنواع. وشؤوٌ: سَبوق. والأبواع: التي تتبوَّع في سيرها، تأخذ في الأرض شيئًا كثيرًا. ورَتَكان البعير: مقاربة خطوه في رملانه. في المخطوطات: لأنواع. صوابه في الديوان وشرح التسهيل.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٨١ - ١٨٢، وليس فيه بيت ليلى الأخيلية، وفيه بين الآية وبيت أبي دواد نص طويل.

(٤) سورة آل عمران: الآية ٤١.

(٥) البيت لها في معجم ما استعجم (الرَّكاء). ٢: ٦٦٩. عماية: جبل. والمنكب من الأرض: الموضع المرتفع. والركاء: وادٍ بِسُرَّة نجد في ديار بني عُقَيل.

(٦) البيت لأبي دُواد الإيادي. شعره ص ٢٩٥ وكتاب الخيل لأبي عبيدة ص ٢٨٩. وصدره في المخطوطات: «وضابع أي جرى ما أردت به». ضابع يمد أعضاءه عند الجري.

(٧) الكتاب ١: ٢٢٨ والسيرافي ٤: ٢١١ - ٢١٢.

وقوله **أو هيئةٌ** قال المصنف[1]: «نحو: يموت الكافرون مِيتةَ سوء، ويعيش المؤمنون عِيشةً مَرضيّة». وهذا يعمل فيه الفعل المذكور.

وقوله **أو آلةٌ** مثاله: ضربتُه سَوطًا، ورَشَقتُه سَهمًا، الأصل: ضَربةَ سَوطٍ، ورَشْقةَ سَهمٍ، حُذف المضاف، وأُقيمت الآلة مقامه، فأُعرب بإعرابه. ويطرد في جميع أسماء آلات الفعل، فلو قلت: ضربتُه خشبةً، ورميتُه آجُرّةً - لم يجز؛ لأنّ الآجُرّة ليست آلة للرمي، ولا الخشبة آلة للضرب.

وقوله **أو كُلٌّ** مثالــه: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[2].

أو بعضٌ مثالــه: ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا﴾[3].

أو ضميرٌ مثالــه: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4].

أو اسمُ إشارة مثاله: لأَجِدَنَّ ذلك الجِدَّ. والعامل هو المذكور أولاً؛ لأنّ كلاً وما ذكر محض اسم لا يشتق منه. قال المصنف[5]: «ولا بد من جعل المصدر تابعًا لاسم الإشارة المقصود به المصدر، ولذلك خُطِّئ من حمل قول المتنبي[6]:

هــذي بَــرَزتِ لــنا ، فَهِجتِ رَسيسا .....

على أنه أراد: هذه البَرزةَ؛ لأنّ مثل ذلك لا تستعمله العرب» انتهى.

وهذا خطأ، فمن كلام العرب: ظننتُ ذاك، يشيرون به إلى المصدر، ولذلك اقتصروا عليه؛ إذ ليس مفعولاً أول، ولم يذكروا بعده المصدر تابعًا له، وعلى هذا خرَّجه س[7].

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٨١.

(٢) سورة النساء: الآية ١٢٩.

(٣) سورة هود: الآية ٥٧.

(٤) سورة المائدة: الآية ١١٥.

(٥) شرح التسهيل ٢: ١٨١ - ١٨٢.

(٦) ديوانه بشرح المعري ١: ٢٠٩. وعجز البيت: «ثُمَّ انْصَرَفْتِ وما شَفَيتِ نَسيسا». وفيه الوجه الذي ذكر ابن مالك. الرسيس: حنين الحمى وهيجانها. والنسيس: العَطش.

(٧) الكتاب ١: ٤٠.

وقوله **أو وقتٌ** مثاله ما أنشده المصنف[1]:

أَلم تَغْتَمِضْ عَيناكَ لَيلةَ أَرْمَدا .....

أراد: اغتماضَ ليلةِ أَرْمَد. قال[2]: «حذف المصدر، وأقام الزمان مقامه، كما عكس مَن قال: كان ذلك طلوعَ الشمس، إلا أنَّ ذلك قليل، وهذا كثير».

وقوله **أو ما الاستفهاميةُ** مثاله[3] ما أنشده المصنف[4]:

ماذا يَغيرُ ابْنَتَيْ رِبْعٍ عَوِيلُهما لا تَرْقُدانِ، ولا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدا

قال الجوهري[5]: «غارَه يَغُوره ويَغيره، أي: نَفَعَه»، بغين معجمة، يقول: لا يَغير بكاؤهما علي أبيهما من طلب ثأره. ومثله: ما تضربُ زيدًا؟ كأنك قلت: أيَّ ضربٍ تضربُ زيدًا؟

وقوله **أو الشرطيةُ** مثاله ما أنشده المصنف في الشرح لجرير[6]:

نَعَبَ الغُرابُ ، فقُلتُ: بَيْنٌ عاجِلٌ ما شِئتَ إذْ ظَعَنُوا لِبَيْنٍ فانْعَبِ

ومثله[7]: ما شئتَ فَقُمْ، كأنك قلت: أيَّ قيامٍ شئتَ فَقُمْ.

---

(١) عجز البيت: «وعادَكَ ما عادَ السَّليمَ المُسَهَّدا». وهو للأعشى. الديوان ص ١٨٥ وشرح التسهيل ٢: ١٨٢. الأرمد: الذي يشتكي وجعًا في عينيه. والسليم: الذي لدغته الأفعى أو العقرب، سمي بذلك تفاؤلاً.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٨٢.

(٣) مثاله ... وقوله أو الشرطية: سقط من ح.

(٤) البيت مطلع قصيدة لعبد مناف بن ربع الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٦٧١ وإيضاح الشعر ص ٤١٩. وليس في شرح التسهيل. ولا بؤسى لمن رقد: أي: الذي ينام مستريح، وإنما البؤس على من حزن بسهر أو مرض.

(٥) الصحاح (غور).

(٦) ديوانه ص ٢٤٦، وليس في شرح التسهيل.

(٧) ومثله ... وقد يرجع إلى معنى الموصوف: موضعه في ك بعد قوله «انتهى وفيه بعض تلخيص» الآتي بعد قليل.

وكان ينبغي للمصنف أن ينصّ على أنه يقوم مقام المصدر اسم العدد، فإنه واقع موقع المبيِّن، وليس شيئًا مما ذكر، تقول: ضربتُ ثلاثين ضربةً، فتعرب ثلاثين مصدرًا، وليس بمصدر لكونه عددًا لِما هو مصدر.

وقد جاء إقامة أعيان وليست بآلات مقام المصدر، وهي على حذف مضاف، وذلك نحو قولِ الشاعر[1]:

حتى إذا اصْطَفُّوا لنا جدارا

وقولِ الآخر[2]:

ولم يَضعْ ما بينَنا لَحْمَ وَضَمْ

الأصل: اصطفافَ جِدار، وإضاعةَ لحمَ وَضَم، فحذف المصدر، وأقيم الاسم الذي كان مضافًا إليه مقامه، فأعرب بإعرابه.

وقال بعض أصحابنا: وغير التأكيدي ما أفاد معنًى لا يستفاد من الفعل، وهو على سبعة وجوه:

المحدود، نحو: ضربتُه ضربةً، وضربتين، وضَرَبات.

والذي في معناه: ضربتُه سَوطًا، وسَوطَين، وثلاثةَ أسْواط.

والنَّوعي: قعدَ القُرْفُصاءَ.

والمصدر المعرَّف، وهو المعرَّف تعريف الجنس: زيد يجلس الجلوسَ، تريد الجنس، ويعنى به التكثير، ويجلس لا يفهم منه الكثرة، إذ يكون للقليل والكثير، وتعريف العهد: جلستُ الجلوسَ الذي تعلم. ويكون علمًا، نحو بَرَّهُ بَرّةَ، وفَجَرَ به فَجارِ، وهو معلّق على الجنس.

---

(١) هو العجاج. ديوانه ٢: ١١٥ والخصائص ٣: ٣٢٢ - ٣٢٣ والمحتسب ٢: ١٢١ والبديع ١: ١٣٤.

(٢) هو العجاج. ديوانه ١: ٤٢٧ والخصائص ٣: ٣٢٢ - ٣٢٣ والبديع ١: ١٣٤. وفي الرواية اختلاف. الوضم: خِوان الجزّار.

والخامس الموصوف: قعدَ قُعودًا حَسَنًا.

والجاري مجراه: ضربتُ أيَّ ضربٍ، تريد: شديدًا، ويَسيرَ ضربٍ، وبعضَ ضربٍ، وكلَّ ضربٍ، وهو السادس.

والسابع: التشبيهي: ضربتُ ضربَ الأميرِ اللِّصَّ، وقد يرجع إلى معنى الموصوف، /كقوله تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾[1]، المعنى: أخذًا شديدًا، [٣ :١٣٤/أ]
وقولـه: ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾[2]، وقولـه[3]:

طَعَـنتُ ابـنَ عَبدِ القَيسِ طَعْنَةَ ثائرٍ لَهـا نَفَـذٌ ، لولا الشَّعـاعُ أضاءَها

وهو الثائر نفسه، فالمعنى: وسَعَى لها سعيًا يصلح للآخرة، وطَعَنتُ طَعنةً صالحةً لأخذ الثأر، وقد يريد: مثل ما يطعن الثائر غيري[4].

وإذا قلت: ضربتُ ضربًا مثلَ ضربِ الأميرِ فضَرْب مصدر لضربتُ، لا خلاف في ذلك إلا خلافًا لا يُعبأ به، فإذا قلت: ضربتُ مثلَ[5] ضربِ الأميرِ فمذهب س[6] أنه حال. وينبغي في القياس ألا يحذف مثل؛ لأنك إذا حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه أُعرب إعرابه، والمعرفة لا تكون حالاً، والصفة في هذا المعنى لا ينصبها س إلا على الحال، والعامل عندي فيه الفعل، وقد رأيته لجماعة.

وقال قوم: العامل فيه فعل آخر، أي: أوقعَ حَسَنًا. وسار زيدٌ شديدًا، تقديره عندهم: سارَ السيرَ أوقعَه شديدًا. وهو عندي تكلف.

---

(١) سورة القمر: الآية ٤٢.

(٢) سورة الإسراء: الآية ١٩.

(٣) هو قيس بن الخطيم. ديوانه ص ٤٦. ابن عبد القيس: رجل من بني عبد القيس كان قتل جد قيس بن الخطيم. الثائر: صاحب الثأر. والنفذ: ما ينفذ من الطعنة. والشعاع: انتشار الدم.

(٤) مثل ما يطعن الثائر غيري وإذا قلت ضربت ضربًا: سقط من ك.

(٥) ك: ضربت ضربًا مثل.

(٦) الكتاب ١: ٢٢٨ والسيرافي ٤: ٢١١ - ٢١٢.

فإن قلنا في ضربتُه شديدًا: نعت لمصدر محذوف، صحَّ في ضربتُه مثلَ ضربِ الأميرِ ذلك. وتحقيق «نعت لمصدر محذوف» أنه مصدر، كما تقول: رأيتُ النَّجّارَ، فيكون مفعولاً لأنه في الأصل نعت لمفعول. والنحويون يقولون: حُذف الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه، يعنون: يليه عامله، ويعرب بإعرابه، فـ«مثل» مصدر[1]، وإذا حَذفتَ المضاف وأقمتَ المضاف إليه مقامه كان ذلك أيضًا، فيكون ضربَ الأميرِ مصدرًا، والمصدر يكون معرفة ونكرة، فاستقامت المسألة. وأمّا س فلا يجعل ضَرْبَ الأميرِ حالاً، ولذلك نجده يذكر هذا النوع في أمثلة المصادر، وقد قال في باب ما ينتصب به المصدر المشبَّه [به][2]: «فإذا قلتَ: مررتُ به فإذا هو يُصَوِّتُ صوتَ الحمارِ، فعلى الفعل غير الحال»[3]. وقال في قوله[4]:

إذا رأتْني سَقطتْ أبصارُها ... دَأْبَ بِكارٍ، شايَحَتْ بِكارُها

: يكون حالاً وغير حال[5]. وقال في قول رؤبة[6]:

لَوَّحَها مِن بَعدِ بُدْنٍ وسَنَقْ ... تَضميرَك السابقَ، يُطوَى لِلسَّبَقْ

: يكون على الفعل[7]. نفى عن تضميرك أن يكون حالاً لتعريفه.

فإن قلت: على ما قدَّمتَ قبلُ يجب أن يكون حالاً، فكيف هذا التناقض؟

---

(١) ك: «يليه عامله العرب بإعراب كمثل مصدر». ن: «ثلاثة عامله...» . وفي حاشية ن: «يعنون بنية عامله العرب بإعراب».

(٢) به: تتمة من الكتاب.

(٣) الكتاب ١: ٣٥٦.

(٤) نسب في شرح أبيات سيبويه ١: ٣١٢ لحُريث بن غيلان. وهو بغير نسبة في الكتاب ١: ٣٥٧ والأعلم ص ٢٢٣. سقطت أبصارها: خشعت هيبة لي. والدأب: العادة. والبكار: جمع البَكر من الإبل، وهو الفتيّ. وشايحت: جدّت ومضت، أو حاذرت.

(٥) الكتاب ١: ٣٥٨.

(٦) تقدم في ص ١٥٥.

(٧) الكتاب ١: ٣٥٨.

قلت: المخلص منه أن يكون التقدير: ضَمَّرَها تضميرًا مثلَ تضميرِك، فحذف «تضميرًا مثلَ» حذفًا /واحدًا لا بتدريج، ويقوم تضميرك مقامهما، فينتصب انتصاب تضمير، فيكون مصدرًا لا حالاً، كما كان تضميرًا، فلا يحذف أولاً «ضربًا» لما تقدم، ولا تحذف أيضًا «مثل» وحدها؛ لأنه يصير التقدير: ضربًا ضربَ الأميرِ، على حذف مثل، وقد كان مثل صفة، فيكون المضاف قائمًا مقامه، فصار صفة ، كما أنَّ ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]، القرية: مفعول؛ لأنك أقمتها مقام أهل، وكان مفعولاً، فتصف النكرة بالمعرفة، وهذا أصعب، وهذا يتوجه على قول الخليل[2] إذ أجاز: «له صوتٌ صوتُ الحمارِ»، على أن يكون صفة لِصَوت؛ لأنه على تقدير مثل، ومثل نكرة لا تتعرف بالإضافة، وقد خطأه س[3] في هذا. انتهى، وفيه بعض تلخيص. [١٣٤/ب]

ص: ويُحذف عامل المصدر جوازًا[4] لقرينة لفظية أو معنوية، ووجوبًا لكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مُهمَل، /أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مُستَعمَل في طلب، أو خبر إنشائيّ أو غير إنشائيّ، أو في توبيخ مع استفهام، ودونه للنفس أو لمخاطب، أو غائب في حكم حاضر، أو لكونه تفصيلَ عاقبة طلب أو خبر، أو نائبًا عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر، أو مؤكِّدَ جملة ناصّةٍ على معناه، وهو مؤكِّد نفسه، أو صائرةٍ به نصًّا، وهو مؤكِّد غيره، والأصحُّ منع تقديمها. [١٣٥/أ]

ش: مثال ما حذف لقرينة لفظية قولك: حَثيًا، لمن قال: أيَّ سيرٍ سِرتَ؟ وبلى، قيامًا طويلاً، لمن قال: ما قمتُ. ولقرينة معنوية قولك: تَأَهُّبًا مأمونًا، لمن

---

(١) سورة يوسف: الآية ٨٢.

(٢) الكتاب ١: ٣٦١.

(٣) الكتاب ١: ٣٦١.

(٤) جوازًا: سقط من ك، ح.

رأيته تأهَّبَ لسفر، وحَجًّا مبرورًا، لمن قدم من حَجّ، وسَعيًا مشكورًا، لمن سَعى في مثوبة.

وقوله **ووجوبًا** أي: ويُحذف العامل على طريقة الوجوب؛ **لكونه** - أي: لكون المصدر - **بدلاً من اللفظ بفعل مُهمَل**، أي: ليس بموضوع في لسان العرب، بل أتت بالمصدر، ولم تستعمل منه وتشتقّ فعلاً. وقسّمه المصنف[1] إلى مفرد، وإلى مضاف، وإلى ما يستعمل مفردًا ومضافًا، فذكر من المفرد أُفَّةً له وتُفَّةً، ودَفْرًا بمعنى نَتْنًا، وبَهْرًا بمعنى تَبًّا، كقول الشاعر[2]:

تَفاقَدَ قَومي إذْ يَبيعُونَ مُهْجَتي بِجاريةٍ، بَهْرًا لهم بعدَها بَهْرا

وبمعنى: عَجَبًا، قال عمر بن أبي ربيعة[3]:

ثُمَّ قالُوا: تُحِبُّها؟ قُلتُ: بَهْرًا عَدَدَ الرَّملِ والحَصَى والتُّرابِ

فأمّا أُفَّةً وتُفَّةً ودَفْرًا فلم يُستعمل منها فعل كما ذكر. والتُّفّة في الأصل: ريح الأذن، والتُّفّة: وسخ الأظفار. وأمّا بَهْرًا بمعنى تَبًّا فهكذا فسَّره س[4] في البيت، بَهْرًا لهم بَهْرا، أي: تَبًّا لهم، فجعله لفظًا غريبًا؛ لأنّ بَهْرَة في معنى خَيبة غير معروف، فيحتمل أن تكون كلمة نادرة بمعنى التَّبّ، لا فعل لها على ما فَسَّر.

وقال أبو بكر بن طاهر في البيت: يعني بَهْرًا: قَهرًا، أي: غُلبوا غَلَبًا، كقولك: بَهَرَني الشيءُ: غَلَبَني، ومنه القمر الباهر: إذا تَمَّ ضوءُه وغَلَب.

وقال غيره بَهَرتُ فلانًا: غَلبتُه، وبَهَرها بكذا: قَذَفها.

وقال ابن الأعرابي: يقال للقوم إذا دعوتَ عليهم: بَهَرَهم اللّهُ، والمبهور: المكروب، وأنشد بيت عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) هو ابن ميّادة. شعره ص ١٣٥ والكتاب ١: ٣١١.

(٣) ديوانه ص ٤٣١ والكتاب ١: ٣١١ والكامل ص ٧٨٨.

(٤) الكتاب ١: ٣١١.

ثُـمَّ قالُـوا: تُحِـبُّها؟ قُلـتُ: بَهْـرًا .....

انتهى.

فعلى ما حكاه هؤلاء الأئمة لا يكون بَهْرًا منصوبًا بفعل مهمل، بل بفعل مستعمل، ويكون بَهْرًا في بيت عمر ليس معناه عَجَبًا كما زعم المصنف، بل معناه: غَلَبةً، أي: بَهَرَني حُبُّها بَهْرًا.

وقال ابن عصفور: «هو بمعنى غَلَبَ، يستعمل في الخبر لا في الدعاء، فلذلك كان الأحسن /أن ينتصب بَهْرًا بفعل من المعنى، تقديره: أَلزَمَه اللّهُ» انتهى. [١٣٥/ب:

وليس بصحيح بدليل ما حكيناه عن ابن الأعرابي أنه يقال للقوم إذا دُعيَ[(١)] عليهم: بَهَرَهم اللّهُ.

وذكر المصنف[(٢)] من المضاف بَلْهَ، وأنشد[(٣)]:

تَـذَرُ الجَمـاجِمَ ضـاحِيًا هاماتُها بَلْـهَ الأَكُـفِّ ، كأنَّهـا لم تُخلَـقِ

أي: تترك الأكفَّ تَرْكًا ، ويقال بَهْل مقلوبًا. وقد ذكر المصنف أنها تنصب، فتكون اسم فعل بمعنى دَعْ، وقد تكلمنا عليها في باب أسماء الأفعال والأصوات.

وذكر أيضًا قولهم في القسم الاستعطافي قِعْدَكَ اللّهَ إلا ما ذكرتَ كذا، أي: تَثبيتَك اللّهَ، ومثله: عَمْرَكَ اللّهَ، في لزوم الإضافة والاستعطاف، قال: «إلا أنَّ هذا مختصر من التَّعمير مصدر عَمَّرتك اللّهَ، بمعنى: نَشَدتُكَ اللّهَ، ومنه قول الشاعر[(٤)]:

---

(١) ك، ح: دعوت.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٨٤.

(٣) البيت لكعب بن مالك. السيرة النبوية: القسم الثاني ص ٢٦٢ وإيضاح الشعر ص ٣٤، وفيه تخريجه، وشرح التسهيل ٢: ١٨٤. تذر: أي السيوف. والضاحي: الظاهر البارز عن محله. والهامة من الشخص: رأسه.

(٤) هو الأحوص الأنصاري. ديوانه ص ٢٥٢ والكتاب ١: ٣٢٣ والمسائل الشيرازيات ص ٥٤، ٨٥، ٢٥٦.

عَمَّــرتُكِ اللّــهَ إلا مــا ذَكَرتِ لنا هــل كُــنتِ جارتَــنا أيّــامَ ذي سَلَمِ

وأصله من العمر، وهو البقاء، والمتكلم به متوسل باعتقاد البقاء للّه»[1] انتهى، وسيأتي الكلام على قَعْدَك وعَمْرَك في باب القسم، إن شاء اللّه.

وإذا كان عَمْرَكَ اللّهَ على ما ذكر المصنف مختصرًا من التّعمير مصدر عَمَّرتُكَ اللّهَ فلا يكون منصوبًا بفعل مهمَل؛ إذ عَمَّرتُكَ اللّهَ فعلٌ مستعمل، فكان ينبغي للمصنف ألاّ يعدَّه فيما ينتصب بفعل مهمَل.

وذكر المصنف مما[2] يُستعمل مفردًا ويُستعمل مضافًا، قال[3]: «قولهم للمصاب المرحوم: وَيحَه، ووَيحَ فلانٍ، ووَيحٌ له، وفي الحديث: (وَيحَ عَمّارٍ، تَقتُله الفئةُ الباغية)[4]. وللمتعجَّب منه: وَيْبًا له، ووَيْبَك[5]، ووَيْبَ غيرِك، قال الشاعر[6]:

فــلا تَجْبَهِــيهِ ، وَيْــبَ غَيرِكِ ، إنَّهُ فَتًــى عــن دَنِــيّات الخَلائــقِ نــازِحُ

وكذا يقال :وَيْحَ غيرِك، ووَيْسَه مثله أو قريب منه» انتهى.

قال الجزولي[7]: «ومنه مضافًا وَيحَك - أي: ألزمك اللّه - ووَيْسَك كذلك، وهو استصغار واحتقار».

وقال ابن طاهر: وَيح كلمة تقال رحمة، ووَيْس كلمة تقال في معنى رأفة، وهي مضافة إلى المفعول، يدلّ على ذلك تفسيرها، وعليه كلام س وتفسيره، ومتى أضفتها ألزمتها النصب، ولا يجوز فيها الرفع؛ لأنه مبتدأ لا خبر له، فإذا فصلته من

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٨٤.

(٢) كذا في المخطوطات! ولكي تستقيم العبارة ينبغي أن يحذف قوله الآتي «قال».

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٨٤ - ١٨٥.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير: باب مسح الغبار عن الناس في السبيل ٣: ٢٠٧.

(٥) وويبك: سقط من ك.

(٦) هو كثيِّر عزّة. ديوانه ص ٩٧. لا تجبهيه: لا تردّيه.

(٧) الجزولية ص ٢٧٣، ولفظه: «ومنه مضافًا ويحَك وويسَك وويلَك وويبَك».

الإضافة جاز فيه الرفع والنصب، تقول: وَيحٌ له، ووَيحًا له، ووَيلٌ له، ووَيلاً له، ولا يَقوى النصب في هذا قوته في غيره؛ لأنَّ هذا مصدر لا فعل له، وإنما يَقوى النصب في المصدر الذي له فعل، نحو حَمْدًا وشُكْرًا، فالرفع في وَيحٌ ووَيلٌ قويّ، وقد استُعمل منه لفظ /الفعل، أنشد ابن جني[1]: [٣ :١٣٦/أ]

فمـــــــــــا والَ، ولا واسَ ولا واحَ أبـــــــو هِـــــــندِ

وتقول: وَيحٌ له وتَبٌّ، وتَبًّا له ووَيْحًا، فهذا ونحوه من الدعاء، إذا جمعوا بينهما غلّبوا المتقدم، فالغالب على تَبّ النصب، وعلى وَيْح الرفع إذا أفردوا، وس[2] يختار أن يُحمل كل واحد منهما على وجهه إذا أُفرد، فإذا قالوا تَبًّا له ووَيْحًا فلم يأتوا بخبر الآخر وافقهم س[3] على النصب لعدم الخبر؛ لأنَّ العرب لا تقول وَيْح ولا وَيْلٌ إلا مع خبريهما.

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع ما ملخصه: «تَبًّا لك التُزم نصبه، ووَيحٌ لك التُزم رفعه، وويلٌ لك الوجهان، ولو قسنا لساوياه، لكن لا يتعدى السماع، فإن عطفت وَيحًا على تَبّ نصبته للعطف، ولا يجوز رفعه لأنه لا خبر له، وإن عطفت تَبًّا على وَيح فكحاله قبل العطف، ويكون [عطف جملة][4] فعلية على اسمية لتساويهما في المعنى. وتقول تَبًّا له ووَيْحٌ له، فلا يكون في وَيْح إلا الرفع كحاله[5] قبل العطف» انتهى.

---

(١) أنشده في المنصف ٢: ١٩٨، وقال فيه: «وهو من الشاذ، وأظنه مولّدًا»، وأنشده في التنبيه ق ١٦٢/ب، وقال فيه: «فأما ما وُلّد وأُنشد ... فغير خافي الإحداث والتوليد». وهو في إعراب القرآن للنحاس ٥: ١٧٣.

(٢) الكتاب ١: ٣١٨، ٣٣٠ - ٣٣٤.

(٣) الكتاب ١: ٣٣٤.

(٤) الذي في المخطوطات: ويكون جملتان. صوابه في الارتشاف.

(٥) كحاله: سقط من ك.

وقد رد المازني هذه الأمثلة، وقال: «كيف يتصور أن يكون يدعو له وعليه في حين واحد؛ ألا ترى أنّ معنى تَبًّا له: خسران له، ومعنى وَيح له: رحمة له، فلا يصح هذا الكلام» انتهى.

وخرّج هذا الكلام على وجهين:

أحدهما: أن يكون وَيح له لا يراد به الدعاء له، بل أُخرج مخرج الدعاء، وليس معناه الدعاء، كما كان قوله ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[1]، فالمعنى: خسران له، وهو لكونه ذا خسران ممن يجب أن يقال فيه: رحمة له.

والوجه الثاني: أن يكون تَبًّا له دعاء له على حد: قاتَلَه اللّهُ ما أَشْعَرَه! فلا يكون فيه تناقض، وهذا إذا فرض أنّ المثال من كلام العرب، ولعله مثال من أمثلة النحويين.

وحكي عن أبي عمر منع هذا الباب جملة؛ لأنه يؤدي إلى أن يرفع ما شأنه النصب، وينصب ما شأنه الرفع؛ لأنّ وَيح مناجاة فرفع، والثاني دعاء فنصب، كذا نُقل عنه.

وإذا قلت وَيحٌ له وتَبًّا فالواو جامعة لأنّ الكلام جملتان، ووَيحٌ وتَبٌّ له الواو عاطفة لأنه كلام واحد. وقال س[2]: «وقولك: وَيحٌ لك وتَبٌّ، وتَبًّا له ووَيْحًا، جعل النحويون التَّبّ بمنْزلة وَيْح، وجعلوا الوَيْح بمنْزلة التَّبّ، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب. ولا بد لوَيْح مع قبحها[3] من أن تُجعل[4] على تَبّ، فإذا قلت وَيْحٌ له ثم ألحقتها التَّبّ فالنصب فيه أحسن، وإذا

---

(١) سورة المرسلات: الآية ١٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٣٤.

(٣) ك، ن: مع فتحها.

(٤) الكتاب: أن تحمل.

قلت تَبًّا له ووَيْحٌ له فالرفع ليس فيه كلام، ولا يختلف النحويون في نصب التَّبّ إذا قلت وَيْحٌ له وتَبًّا له». وتقول: وَيلٌ له وَيلٌ كثير[1]، برفع الويلين وبنصبهما، وبرفع أحدهما ونصب الآخر.

[١٣٦/ب:] وذكر المصنف المصاب المغضوب عليه[2]، قال[3]: /«وَيْلَه ووَيْلٌ له، ووَيْلٌ له وَيْلٌ طَويلٌ، ووَيْلٌ له وَيلاً طويلاً، ووَيلٌ له وَيلاً كَيْلاً، ووَيلٌ له وعَوْلٌ، ووَيلَك وعَولَك، ولا يُفرد عَوْل، ويُفرد وَيل منصوبًا، قال[4]:

كَسا اللُّومُ تَيْمًا خُضْرةً في جُلُودها فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرابيلِها الخُضْرِ

وهذه الأسماء إذا أُضيفت لزمها النصب، وإذا أُفردت جاز رفعها ونصبها» انتهى. والوَيل: الفضيحة والحسرة، ووَيْب في معناها. ويقال: وَيًّا لك، أي: عجبًا لك.

وذهب بعض البغداديين إلى أنَّ وَيْحَه ووَيْلَه ووَيْسَه منصوبة بأفعال من لفظها؛ وتقديره: واحَ وَيْحَه، ووالَ وَيْلَه، وواسَ وَيْسَه، وأنشد البيت المتقدم، وهذا البيت مصنوع، ولا يُعلم له قائل.

وقال ابن عصفور: وَيلَه وأخواته تستعمل مضافة فصيحًا، وبابها اللزوم، ومضافها للتبيين، كـ«لك» في: سَقْيًا لك. وناصبها من غير لفظها، أو منه مُلتَزَمًا إضماره. ويجب نصبها ما دامت مضافة.

وفي البسيط: «وأمّا المضاف فما كان منه أُضيف إلى ما وقع عليه الدعاء فلا يجوز رفعه، قال المبرد: لأنه لا خبر له. وهذا على من يجعل الخبر في المجرور، فإن

---

(١) الكتاب ١: ٣٣٢، وفيه «طويل» في موضع «كثير».

(٢) ك: له.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٨٥. قال: ليس في ك. وكذا ما بعد بيت الشعر.

(٤) هو جرير. ديوانه ص ٥٩٦ والكتاب ١: ٣٣٣ والأعلم ص ٢١٤. الخضرة هنا: السواد. والسرابيل: جمع سِربال، وهو القميص.

كان محذوفًا فلا مانع منه إلا أن يكون في الكلام ما يدل عليه. وما كان منه أُضيف إلى غير ذلك مع بقاء المجرور الذي يكون خبرًا، كقولك: رحمة اللّه عليه ورضوانه وسلامه، ولعنة اللّه على الظالمين - فلا يكون فيه النصب على قول س، وأجازه المبرد» انتهى.

قال ابن عصفور: فإن فُصل - يعني وَيلاً - وأخواته فالرفع، والمجرور خبر، قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [1]، وقد نصبوا ويلاً، قال:

..... فَـوَيْلاً لِتَـيْمٍ مِـنْ سَـرابيلِها الخُضْرِ

وأمّا وَيحٌ له فترفعه، إلا إن عطفته على ما له النصب فتنصب، نحو: تَبًّا له ووَيحًا، إتباعًا، ولا ترفعه مبتدأ لأنه لا خبر له، ولا تقدره: وَيحٌ له، وتحذف «له» لدلالة «له» عليه في: تَبًّا له؛ لأنها ليست في معناها فتدل عليه؛ لأنّ الأولى للتبيين والثانية في موضع الخبر، ولو قدمت وَيحًا لأتبعت تَبًّا فرفعته، نحو: وَيحٌ له وتَبٌّ. ومعنى وَيحَه ووَيَبَه: رحمة له، ومعنى وَيْسَه ووَيْلَه: حسرة له. وأمّا عَوْلة[2] فإتباع لِوَيْلة، ولا يُستعمل بغير وَيْلة، فكأنه مشتق من العَويل، وهو صوت الباكي.

وفي البسيط: «وتقول ويلٌ له ويلٌ طويلٌ، على البدل أو صفة موطئة، ووَيلٌ له ويلاً طويلاً، على الحال الموطئة، كأنه قال: وَيلٌ له دائمًا، أي: ثبَت له الويل، وإنما هو حال من الويل[3] وإن كان نكرة لأنه صار في حكم المعرفة، ولذلك ابتدئ به. وأجاز بعضهم في وَيلٌ له ويلاً طويلاً أن يكون جملتين، كأنك قلت: وَيْلٌ له ألزمه اللّه وَيْلاً طويلاً، فيكون جملتي دعاء» انتهى.

وقال في البسيط: وكذلك إذا قال القائل: يا ويلاه[4]! /فقال له السامع: نَعَمْ وَيْلاً كَيْلاً! فوَيْلاً كَيْلاً على الحال؛ لأنّ نعمْ جواب وتصديق لقوله، فتضمن كلامًا، [٣: ١٣٧/أ]

---

(١) سورة المطففين: الآية ١.

(٢) وأما عولة ... فكأنه مشتق من العويل: سقط من ك.

(٣) من الويل: سقط من ك. وسقط من ح ضمن سطر كامل.

(٤) ك، ن: لي ويلاً. ح: يا ويلاً. والتصويب من الكتاب.

فكأنه أضمر الجملة، فقال: وَيلٌ لك وَيْلاً كَيْلاً. وكذلك لو لم يذكر نعمْ، أي: لك ما دَعوتَ به وَيْلاً كَيْلاً، أي: كثيرًا. قال س[1]: «وإن شاء حمله على قوله: جَدْعًا وعَقْرًا»، يريد فتنصب بالنيابة عن الفعل.

وإذا اختلط ما يجب فيه الرفع مع ما يجب فيه النصب، وذكرت لكلٍّ ما يتمّ به - بقي كل منهما على قياسه، وكان عطف جملة على جملة، نحو: وَيلٌ له وتَبًّا له، وبالعكس. ومع ذكر ما يتمّ به أحدهما دون الآخر فبدأت بما يُنصب أتبعته الآخر، فقلت: تَبًّا له ووَيلاً، أو بما يُرفع قلت: وَيلٌ له وتَبٌّ، على رأي النحويين. ورأي س[2] نصب تَبًّا هنا، وهو أولى من الرفع؛ لأنه لا ضرورة تجعله مشاركًا للأول؛ لأنّ المنصوب قد يستغني عن لك، وهذا قياس من النحويين لم يُسمع من العرب شيء منه.

وكذلك لو قيل: تَبًّا ووَيحٌ لك، لا يلزم رفعه ولا نصب الويح، وينتصب الويح على قول النحويين. ولو قلت: وَيحٌ وتَبًّا لك، رفعت بناء على مذهب الجميع.

وأمّا المعرَّف بأل فالرفع فيه أحسن من النصب للتعريف، قال س[3]: «وإنما استحبُّوا الرفع فيه لأنه صار معرفة، وهو خبر، فقَوِيَ في الابتداء، بمنْزلة عبد اللّه والرجل». وهو في رفعه بمنْزلة رفع النكرة من معنى الفعل ، وما بعده خبره، وهو قياس فيما يعرب، تقول: الويلُ لك، والخيبةُ لك، لكن إدخال أل ليس مطردًا في جميعها، وإنما هو سماع. قال س[4]: « ليس كل حرف تدخل فيه أل من هذا الباب، لو قلت: السَّقيُ لك، والرَّعيُ لك - لم يجز».

---

(١) الكتاب ١: ٣٣٣.

(٢) الكتاب ١: ٣٣٤، ٣٨٩.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٨.

(٤) الكتاب ١: ٣٢٩.

وقال الفراء والجرمي بجواز رفعهما وأخواتهما، وكأنهما رأياه قياسًا في هذه. وفيه نظر؛ لأنَّ الموضع للفعل، فإخراجه عنه ليس أصلاً، فلا يكون قياسًا. وقد قاسه بعضهم على: الحمدُ للّه، وليس بشيء؛ لأنه ليس من مواضع الفعل؛ لأنه خبر، بخلاف الدعاء.

وقال المصنف في الشرح[1]: «ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة: سُبْحانَ اللّه، أي: بَراءةً له من السوء، وليس بمصدر لِسَبَّحَ، بل سَبَّحَ مشتقّ منه كاشتقاق حاشَيتُ من حاشَى إذا نُطق بلفظها، وكاشتقاق لَولَيتُ وصَهصَيتُ وأَفَّفتُ وسَوَّفتُ وبَأْبَأتُ ولَبَّيتُ من لولا وصَهْ وأُفّ وسوفَ وبأبي ولَبَّيك. وقالوا أيضًا سَبْحَلَ[2]: إذا قال سُبْحانَ اللّه. وقد تُفرد في الشعر سُبْحان منونةً إن لم تنو الإضافة، كقول الشاعر[3]:

سُبْحانَهُ، ثُمَّ سُبْحانًا، نَعُوذُ بِهِ وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

/وغيرَ منونة إن نويت الإضافة، كقول الآخر[4]: [٣: ١٣٧/ب]

أَقُولُ لَمّا جاءَني فَخْرُهُ سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

أراد: سُبْحانَ اللّه، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل الحذف، كما قال الراجز[5]:

خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَياشِيمَ وَفا

يريد: وفاها. وهذا التوجيه أولى من جعل سُبْحانَ علمًا.

---

(١) ٢: ١٨٥ - ١٨٦.
(٢) ك، ح: سحبل.
(٣) تقدم في ٣: ١٣٠.
(٤) تقدم في ٣: ١٣٠.
(٥) تقدم في ١: ١٨٥.

ومثل سُبْحانَكَ في المعنى وإهمال الفعل «سَلامَكَ» في قول الشاعر[1]:

سَلامَكَ رَبَّنا في كُلِّ فَجْرٍ بَريئًا ما تَغَنَّتْكَ الذُّمُومُ

أي[2]: بَراءَتَكَ رَبَّنا من كل سوء، وبريئًا: حال مؤكِّدة، وتَغَنَّتْك أي: ما تَعلَق بك الذُّموم: جمع ذَمّ» انتهى.

ولا يقال سَبَحَ مخففًا، فيكون سُبْحان مصدرًا له، ولا راحَ رَيْحانًا بمعنى استَرزَقَ اسْترْزاقًا، بل سُبْحانَ اللّه، ورَيحانَ اللّهَ بمعنى اسْترْزاق اللّه: مصدران وُضعا موضع الفعل في الخبر، ولا يتصرفان، فإن أردتَ بـ«رَيحانَ اللّهِ» رِزقه تَصَرَّف، وخَرج عن أن ينتصب بفعل مضمر وجوبًا، قال الشاعر[3]:

سَلامُ الإلهِ، ورَيْحانُهُ ورَحْمَتُهُ، وسَماءٌ دِرَرْ

وقال تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[4].

وما ذكره المصنف من أنّ سبحانًا المنون لم تُنو فيه الإضافة، فصُرف لجعله نكرة - مذهبٌ لبعضهم[5]. وقيل[6]: تنوينه ضرورة.

وما ذهب إليه المصنف من أنه إذا لم ينوَّن كقوله «سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ» هو مضاف، تُرك بهيئته - هو قول بعض النحويين[7].

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت. ديوانه ص ٤٨٠ والكتاب ١: ٣٢٥ وشرح أبياتـه لابن السيرافي ١: ٣٠٤ - ٣٠٥وللأعلم ص ٢١٣.

(٢) أي ... جمع ذم: ليس في شرح المصنف.

(٣) هو النمر بن تولب. شعره ص ٣٤٥، وتخريجه في ص ٤١١ ومجاز القرآن ٢: ٢٤٣ واللسان (درر). سماء درَر: أي ذات درَر، والدَّرَر: جمع دِرّة، والدِّرّة في الأمطار: أن يتبع بعضها بعضًا، يقال: للسحاب دِرّة، أي: صَبٌّ.

(٤) سورة الواقعة: الآية ٨٩.

(٥) هو أحد قولين للفارسي في التذكرة القصرية كما في الخزانة ٦: ٢٨٦، ٧: ٢٣٧، وفي البصريات ص ٤١٣ - ٤١٥، وقول ابن الشجري في أماليه ٢: ١٠٧، ٥٧٨.

(٦) الكتاب ١: ٣٢٦.

(٧) هو الفراء كما في مجالس ثعلب ص ٢١٦ - ٢١٧ والبصريات ص ٤١٠ - ٤١١.

وذهب بعضهم إلى أنه إذا نُوِّنَ كان مقطوعًا عن الإضافة، فلَمّا قُطع عنها عاد إليه التنوين[1]، ومن لم ينوِّنه جعله بمنْزلة قَبل وبَعد.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ الأسماء المقطوعة عن الإضافة لا يُترَك تنوينها إلا إن كانت ظروفًا مبنيّة لقطعها عن الإضافة، نحو قَبل وبَعد، فإن كانت غير ظروف لم يكن بُدٌّ من تنوينها، نحو كُلٌّ وبَعضٍ.

وفي البسيط: وأمّا ما لا يتصرف منها فضربان: مفردة، ومثنّاة، فالمفرد نحو: سُبْحانَ اللّه، ومَعاذَ اللّه ورَيْحانَه، وسَلامًا[2]، وحِجْرًا[3]، فسُبْحانَ ليس بمصدر، بل اسم وضع موضعه، فجرى مجراه ومعناه التنْزيه، وهو قول اللّيث[4] والزَّجّاج[5] وغيرهما[6]، مأخوذ من التَّسبيح، وهو التنْزيه، وهو تبعيد اللّه - تعالى - في الاعتقاد عن الصفات غير اللائقة، وكأنه مغيَّر من التَّسبيح بحذف زوائده، ثم زيدت عليه ألف ونون، ووضع بدل التَّسبيح، /فصار بمنْزلة مصدر سَبَّح الكائن على غير [٣: ١٣٨/أ] صَدَره، بمنْزلة تَكَلَّم كَلامًا، وليس مثله، قال س[7]: «لأنه لو كان مصدرًا يتصرَّف تصرُّفه كالسَّلام والكَلام لعدِم فعله». وهو رأي س[8] والجماعة، وجاء على فُعْلان كالطُّغْيان ونحوه من المصادر.

---

(١) هذا أحد قولين للفارسي كما في الخزانة ٧: ٢٣٧.

(٢) سلامًا: تسلُّمًا منك. الكتاب ١: ٣٢٤.

(٣) حجرًا: حرامًا. الكتاب ١: ٣٢٦.

(٤) كتاب العين ٣: ١٥١ وتهذيب اللغة ٤: ٣٣٨.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣: ٢٢٥.

(٦) كأبي جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢: ٤١٣.

(٧) لم أقف على هذا القول في الكتاب.

(٨) انظر الكتاب ١: ٣٢٢.

واختلف فيه: فقيل: وُضع نكرة جاريًا مجرى المصادر يعرف بأل، كقوله[1]:

سُـــبْحانَكَ ـ اللّهُـــمَّ ـ ذا الـــسُّبْحانِ

وبالإضافة، نحو: سُبْحانَ اللّهِ، وبقي نكرة، كقوله:

..... ثم سُـــبْحانًا، نَعُـــوذُ بـــهِ .....

وقد يُتأول فيه التعريف، فيُمنع من الصرف للزيادة والتعريف، إمّا معدولاً عن أل أو الإضافة، كأَجْمَع، وباب سَحَر، كقوله[2]:

..... سُـــبْحانَ مِـــنْ عَلْقَمـــةَ الفاخِـــرِ

وقال س[3]: أصله الإضافة إلى اسم اللّه، واستُعمل مقطوعًا عنها، إمّا منوَّنًا في الشعر، وإمّا غيرَ منوَّن على تقدير التعريف والزيادة.

وقيل: هو اسم للتَّسبيح - يعنون علمًا - فلم ينصرف للزيادة والتعريف - وهو رأي المازني والمبرد[4] - وتنوينه في الشعر ضرورة، وإضافته على تأويل التنكير، كما تقول: زيدُكم. وكذا دخول اللام عليه، وهو قليل، وهو موضوع موضع المصدر.

وعلى المذهبين هو منصوب بسَبَّحَ ونائب عنه، ولم يستعمل معه مظهرًا. ويحتمل أن يقال: هو مصدر على غير الصَّدَر[5].

وقال يونس[6]: «معناه: بَراءةَ اللّهِ من السوء»، والبَراءة والتَّنْزيه بمعنًى واحد، وهو التبعيد، ولفظ السَّبْح فيه هذا المعنى، يقال سَبَحَ في الأرض سَبْحًا: أبعدَ فيها،

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ١٠٨، وعنه في شرح الكافية الشافية ص ٩٦١. وهو في الخزانة ٧: ٢٤٣ - ٢٤٧ [٥٢٨].

(٢) كقوله ... وقال س: سقط من ك. وقد تقدم الشاهد قريبًا.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٢٤، ٣٢٦.

(٤) المقتضب ٣: ٢١٧ - ٢١٨.

(٥) ن: المصدر.

(٦) كذا! وصاحب هذا القول هو أبو الخطّاب. الكتاب ١: ٣٢٤.

ومنه: ﴿وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا﴾[1]، يعني النجوم، تذهب في الفلك كما يذهب السابح في الماء.

وإذا كان بمعنى البراءة فأمّا على معنى[2] التَّنْزيه فينتصب في المعنى بسَبَّحَ، وإن كان بمعنى البراءة في نفسه، أي: بَرِئَ بَراءةً من السوء - فيكون سَبَّحَ على هذا ليس عاملاً؛ لأنه في المعنى من وصف اللّه بالبَراءة والنَّزاهة، فيكون سَبَّحَ أي: قالَ سُبْحانَ اللّه، فهو بمنْزلة حَوْقَلَ وهَلَّلَ. وقد نَبَّهَ س[3] على أنَّ سَبَّحَ ولبَّى وأفَّفَ لمن قال ذلك. وإنما نزَّله منْزلة تَسبيحًا في النصب خاصة، والعامل حينئذ فعل مما يصلح له، أي: أعتقدُ براءة اللّه وأُومن بها، أو من معناه، أي: بَرِئَ بَراءةً، كما يقول[4]:

....آلَـــتْ حَلْفـــةً.....

أي: بَرِئَ سُبْحانًا.

وقد يُستعمل في قصد التعجب، كما تقول: سُبْحانَ اللّهِ أهذا يكون! وأمّا «سُبْحانَ ما سَبَّحَ الرَّعدُ بِحَمدِه» فقيل: مضاف إلى «ما»، و«ما» لمن يعقل[5]. وقيل: سُبْحانَ مقطوعة، وما مصدرية ظرفية، أي: مدةَ تَسخيرِكُنَّ[6].

وقد يُوضع موضع فعل الأمر، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ﴾[7]، «أي: فَصَلُّوا»، فكأنه قال: فسَبِّحُوا سُبْحانًا، عبَّر بها عن الصلاة.

---

(١) سورة النازعات: الآية ٣.

(٢) ك: على مذهب. وقد سقط من ح ضمن سطر ساقط منها.

(٣) الكتاب ١: ٣٥٤.

(٤) تقدم في ٤: ١٦٢، وص ١٥٥، ١٦١ من هذا الجزء.

(٥) انظر ما تقدم في ٣: ١٢٩، وزد على ما فيها المسائل الشيرازيات ص ٤٩٣.

(٦) تقدم هذا في ٣: ١٣٠.

(٧) سورة الروم: الآية ١٧. انظر قول الفراء في كتابه معاني القرآن ٢: ٣٢٣.

وأمّا «مَعاذَ اللّهِ» فهو مَفْعَل للمصدر مرادف للعِياذ، كأنهم قالوا: عِياذًا باللّه، لكنه استُعمل بدلَ فعله. وفيه /أمران: أحدهما: أنه لا يتصرف. والثاني: أنه مضاف بغير حرف الجر، والأصل: مَعاذًا باللّه. [٣: ١٣٨/ب]

وأمّا «رَيْحانَه» فقيل[١]: رَيحانَه معناه الاسْترزاق. وقيل[٢]: الطِّيب. والرَّيحان في كلام العرب على هذين الوجهين، ومنه: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[٣]، وقولـه[٤]:

سَـــلامُ الإلـــهِ ورَيْحانُـــهُ .....

لأنّ السَّلام كثيرًا يكون بالطِّيب والعَبَق. وإذا كان بهذا المعنى تصرف وارتفع ودخلت أل. وبمعنى الاسترزاق لا يتصرف، ولم يخرج عن النصب والبدل من الفعل، ولا يكون إلا مضافًا، ومعناه اسْترْزاقًا، ولم يُنطَق له بفعل من لفظه، فكأنه ناب عن فعل، إمّا من معناه: نحو: أسترزقه، وإما بتقدير فعل يصح به المعنى، أي: وأسأله استرزاقه.

قيل: ولا يُستعمل مفردًا، بل مقترنًا مع سُبحانَ اللّه. وقيل: يُستعمل وحده؛ لأنّ س[٥] لم يذكره مقترنًا مع سُبحان، ولا نَبَّهَ على ذلك. ويحتمل أن يكون خبرًا، وهو الإقرار بالنعمة، كشُكرًا لك. ويحتمل ما احتمل سُبحان من كونه مصدرًا لا فعل له، أو اسمًا منَزَّلاً منْزلة المصدر عَلَمًا أو غير علم، لكن لِلُزوم الإضافة لم يظهر فيه ما يوجب العَلَميّة على رأي المبرد.

وأصله فَيْعَلان؛ لأنه من الرَّوح، فحكمه حكم سَيِّد من القلب والإدغام والتخفيف، وصار لازمًا للتخفيف بسبب الزيادة، بخلاف سَيِّد، وحكى

---

(١) الكتاب ١: ٣٢٢.

(٢) تهذيب اللغة (روح) ٥: ٢٢١.

(٣) سورة الواقعة: الآية ٨٩.

(٤) تقدم في ص ١٧٢.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٢٢.

الأزهري[1] الإجماع على ذلك. وذكر ابن خروف[2] أنّ أصله رَوْحان على فَعْلان، وقلبت ياؤه على غير قياس.

وأمّا «سَلامًا» فقال أبو الخطاب[3]: موضوع موضع تَسَلُّمًا[4]، أي: بَراءةً منكم، لا خيرَ بيننا ولا شرَّ. فإما أن يكون كسُبْحانَ اللّهِ اسمًا، وإمّا أن يكون بمنْزلة الكلام والتكلُّم، وفعله تَسَلَّمنا تَسَلُّمًا. وقال[5]: إذا لقيتَ فلانًا فقلْ سَلامًا، فَسَّره له [أبو][6] ربيعة بالبَراءة منه[7].

و«السَّلام» بمعنى التحيّة يتصرف، ومعنى[8]:

سَــلامَكَ - رَبَّــنا - في كُــلِّ فَجْــرٍ .....

سَلامتك، أي: بَراءتَك من كل سوء، كما تقول: سَلِمَ سَلامةً من هذا الأمر، أي: لم يتشبَّث منه بشيء، فيكون على هذا مصدرًا لكنه لا يتصرف؛ لأنه حذفت منه الهاء، فلزم النصب.

وقال س[9]: «إنّ مِن العرب مَن يرفع سَلامٌ[10]، وهو يريد معنى المبارأة، كما رفعوا حَنانٌ، على تقدير الخبر، سمع من العرب من يقول: لا يكونَنَّ مني إلا

---

(١) تهذيب اللغة (روح) ٥: ٢٢١.

(٢) هو تابع في هذا لابن جني، فقد ذكره في التنبيه ق ٤/ب.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٤.

(٤) في المخطوطات: تسلم. صوابه في الكتاب.

(٥) عبارة الكتاب هي: «وزعم أنّ أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيتَ فلانًا فقلْ له سَلامًا. فزعم أنه سأله، ففسَّره له بمعنى: بَراءةً منك». الكتاب ١: ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٦) أبو: تتمة من الكتاب.

(٧) في المخطوطات: عنه. صوابه في الكتاب.

(٨) تقدم في ص ١٧٢.

(٩) الكتاب ١: ٣٢٦ بتصرف.

(١٠) في المخطوطات: سلام. صوابه في الكتاب.

سَلامٌ فسَلام - وهو استثناء منقطع - أي: إلا أن تكون مُتارَكة ومُبارأة»، كأنه قال: إنما[1] أمرنا سَلام فسَلام، أي: مُبارأة فأخرى، يريد: مني ومنك، وكأنه قال: لا تكونَنَّ مني إلا مجانبًا ومسالمًا، و«كان» هنا تامة؛ لأنَّ النهي لا يكون في الناقصة كما لا يكون الأمر. وقد حمل على الناقصة، وهو للمبرد، فيكون «مني» متعلقًا بمحذوف، هو الخبر لها، على معنى: لا تكن منسوبًا إليَّ إلا بالمجانبة. /وقد يقال: إنها [٢: ١٣٩/أ] تامّة، وهو في موضع الحال، كأنه قال: لا تكونَنَّ إلا وأنتَ مُجانِبٌ لي.

وأمّا «حِجْرًا» فكأنه من الحَجْر، وهو المنع، فاستُعمل مكسورًا كاستعمال العَمْر في القَسَم مفتوحًا، وهو من العُمْر. وقيل: هو الاسم، وأُوقع موقع المصدر، فيكون على فِعْل من لفظه، كأنه قال: أَحجُر حَجْرًا، أي: أمنعه عن نفسي وأُبعده وأَبرأ منه، ويقول الرجل للرجل: أتفعل هذا؟ فيقول: حِجْرًا، أي: مَنعًا. وقال س[2]: «أي سِتْرًا وبَراءةً من هذا»، والحِجْر يراد به السِّتْر، ومنه ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[3]، أي: حرامًا، أي: الحرام ممنوعٌ منه، ومحجور تأكيد، يريد به حِجْرًا حجرًا، لكنه أتى بصيغة المفعول، وهذا لا يتصرف إذا كان بمعنى المبارأة والتعوذ. فإن كان على أصله من المنع أو السِّتر من غير أن يُشاب هذا المعنى تَصَرَّف، كقوله ﴿لِّذِى حِجْرٍ﴾[4]، يريد: لصاحبِ مانعٍ يَمنعه عن الباطل، أي: صاحب عقل، ولذلك فُسِّر هنا بالعقل.

فأمَّا ﴿بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[5] فمعناه سِترًا، فلم يجعله موضع الفعل على ذلك المعنى. وقيل: هو هنا على الأصل المذكور نائبًا عن فعل، كأنه لما جعل بينهما

---

(١) ح: إلا أمرنا سلام بسلام. ن: إلا أمرنا سلام فسلام. ك: إنما أمرنا بسلام فسلام.

(٢) الكتاب ١: ٣٢٦.

(٣) سورة الفرقان: الآية ٢٢.

(٤) سورة الفجر: الآية ٥.

(٥) سورة الفرقان: الآية ٥٣.

البرزخ وقدّر ذلك بينهما تنافرا، فصار كل واحد منهما كأنه يكون للآخر حِجْرًا محجورًا متعوذًا مبالغة في الحجر والانقياد، وكان المعنى على ما ذكرنا من الحذف.

وذهب المبرد إلى أنّ حِجْرًا يتصرف لِما ذكرناه، والفرق ما أثبتناه.

ومذهب س[1] أنّ سُبْحانَ علم ممنوع من الصرف. وقيل: هو مبنيّ، وكونه[2] لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فأشبه الحرف.

قال المصنف في الشرح[3]: «ومن المهملِ الفعلِ اللازمِ للإضافة قولُهم في إجابة الداعي: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، ومعناه: لزومًا لطاعتك بعد لزوم. قال س: «أراد بقوله لَبَّيك وسَعدَيك: إجابةً بعد إجابة، كأنه قال: كُلَّما أَجبتُك في أمر فأنا في الآخر مجيب[4]» انتهى.

وهذان اللفظان من ألفاظ ذكرها النحاة مُثَنّاة، وأوردوها إيرادًا واحدًا، إلا أنّ المصنف ذكر منها لَبَّيك وسَعْدَيك؛ إذ هما عنده مصدران، ينتصبان على إضمار الفعل المهمل، وباقيها ينتصب على إضمار الفعل المستعمل. ونحن نتكلم على جميعها كما تكلم النحاة، فنقول:

هذه الألفاظ هي: حَنانَيكَ، ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، ودَوالَيْكَ، وهَذاذَيْكَ، وحَجازَيْكَ، وحَذارَيْكَ، وهي مصادر لا تتصرف، بمنْزلة سُبْحانَ اللّه وأخواته في كونها لا تتصرف، وهي مُلتَزَم[5] فيها الإضافة والتثنية، فإن أُفرد منها شيء كان متصرفًا، نحو قوله[6]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٢٤.

(٢) ح، ن: فلذلك.

(٣) ٢: ١٨٦.

(٤) الكتاب ١: ٣٥٠.

(٥) وهي ملتزم: سقط من ك.

(٦) تقدم في ٣: ٣١٤.

[١٣٩:/ب] /فقالت: حَنانٌ، ما أتى بكَ هاهنا أذُو نَسَبٍ أم أنتَ للحَيِّ عارِفُ

وزعم[١] ابن الطراوة أنَّ الرفع في حَنان أقيس، وأنَّ قولك: الواجب علينا - آنس من: حَنَنًا[٢] عليك؛ لأنَّ هذا علاج.

ورُدَّ بأنه يمكن أن يكون حَنَنًا عليك واقعًا، وليس بعلاج، فيكون على حد: الواجب علينا حنان، فهذا الباب لَمّا كان مناجاة لا يستقلّ[٣] أحد فيه بالإخبار قَوِيَ فيه النصب؛ لأنَّ الجامع بينه وبين الدعاء أنَّ فعله ليس ماضيًا، وهو مناجاة.

واختلفوا في «لَبَّيكَ» أهو مفرد أم مثنى:

فذهب الخليل[٤] وس والجمهور إلى أنه تثنية لَبٍّ، كما أن حَنانَيك تثنية حَنانٍ.

وذهب يونس[٥] إلى أنه اسم مفرد، وأصله قبل الإضافة لَبَّى مقصورًا، وقلبت ألفه ياء لإضافته إلى المضمر، كما قلبوا في عليك ولديك.

ورُدَّ[٦] مذهب يونس بأنه لو كان انقلاب الألف لأجل الضمير ما انقلبت مع الظاهر في قول الشاعر[٧]:

دعوتُ لِما نابَني مِسوَرًا فلَبَّى فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

وزعم الفارسيُّ[٨] أنه لا حُجَّةَ في هذا البيت؛ لأنه يجوز في نحو هذه الألف التي تطرفت أن تُقلب ياء في الوقف، فتقول: هذه أفعَي، ومنهم من يُجري الوصل

---

(١) وزعم ... ليس ماضيًا وهو مناجاة: سقط من ك.

(٢) ح: حنا. وكذا في الموضع التالي.

(٣) في النسختين: لا يستقبل.

(٤) الكتاب ١: ٣٥١.

(٥) الكتاب ١: ٣٥١.

(٦) هذا رد سيبويه. الكتاب ١: ٣٥١ - ٣٥٢.

(٧) البيت لأعرابي من بني أسد في العيني ٣: ٣٨١ واللسان (لبي). وهو بلا نسبة في الكتاب ١: ٣٥٢ وشرح أبياته ١: ٣٧٩ وسر الصناعة ص ٧٤٧ والخزانة ٢: ٩٢ - ٩٨ [٩٣].

(٨) سر صناعة الإعراب ص ٧٤٧.

مجرى الوقف، فيمكن أن يكون «لَبَّي يَدَي مِسْوَر» من ذلك، ومثلُ ذلك قول زهير[1]:

قَفْـرًا بِمُـنْدَفَعِ الـنَّحائتِ مِـنْ ضَـفَوَيْ أُولاتِ الـضّالِ والـسِّدْرِ

قال الأصمعي[2]: هو على لغة من يقول في أَفْعَى أفعَي. وزعم غيره أنها تثنية ضَفًا، وهو بمعنى الجانب، وهو مضاف لما بعده.

وهذا الذي ذهب إليه أبو علي كان يمكن لو سُمع من كلامهم لَبَّى زيدٍ. واستدلَّ أيضًا على أنَّ لَبَّيكَ تثنية بأنه قد سُمع في المفرد لبٌّ[3]، ولم يُسمع لَبّى، قال الشاعر[4]:

دَعَـوني، فـيا لَبّـي إذا هَدَرَتْ لهمْ شَقاشِـقُ أَقـوامٍ ، فأَسْـكَتَها هَدْري

فقال: لَبِّي، ولو كان أصله لَبّى لقال على الأكثر لَبّاي، وعلى لغة هذيل لَبَيَّ.

وقال س بعد ما حكى عن بعض العرب لَبٌّ على أنه مفرد لَبَّيْكَ غير أنه مبنيّ كأمسِ وغاقِ لقلة تمكُّنه: «وليس يحتاج إلى أن يُفرد؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبيَّن أنه ليس بمنْزلة عليك ولديك؛ لأنك [لا][5] تقول: لَبّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ»[6].

---

(١) شعره بشرح ثعلب ص ٧٧. مندفع: حيث يندفع الماء إلى النحائت. والنحائت: آبار في موضع معروف يقال لها النحائت. وضَفَوَي: مكان دون المدينة المنورة. والضال: السدر البريّ.

(٢) شرح شعر زهير ص ٧٧. أراد ضَفَوَى، فقلب الألف ياء. وفيه القول الثاني أيضًا.

(٣) الكتاب ١: ٣٥١.

(٤) هو ابن مقبل. ديوانه ص ٩٣. والبيت بغير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤١٤ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٠٧ - ٢٠٨ [٨٠٨]، وآخره فيه: بدري. وقوله «دعوني فيا لبي» مكانه نقط في الديوان. الشقاشق: جمع شِقشقة، وهي شيء كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج. وهدرت شقشقة البعير: قرقرت وصوَّتت.

(٥) لا: تتمة من الكتاب يلتئم بها السياق.

(٦) الكتاب ١: ٣٥١.

وفي كلام س هذا ردٌّ على المصنف إذ زعم في الشرح[1] أنَّ إضافة لَبَّى إلى الظاهر شاذة كإضافتها إلى المضمر الغائب، نحو قوله[2]:

إنَّـكَ لـو دَعَوتَنِـي، ودُونِـي زَوْراءُ ذاتُ مَنْـزَعٍ بَـيُونِ

لَقُلْـتُ: لَبَّـيهِ لِمَـنْ يَدعُونِـي

ألا ترى إلى سياقة س ذلك مَساقَ المنقاس المطرد في قوله «لأنك [لا] تقول لَبَّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ».

والناصب لهذه المصادر أفعال من لفظها، وفي بعضها من معناها، وهي واجبة الإضمار، فكان التقدير: تَحَنَّنْ حَنانَيكَ، أي: تَحَنُّنًا بعدَ تَحَنُّن، وقد /نُطق بفعله، [٣ :١٤٠/أ] قال[3]:

تَحَـنَّنْ علـيَّ - هَـداكَ المَلِـيكُ - فـإنَّ لِكُـلِّ مَقـامٍ مَقـالا

وقد أُفرد في قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

ويَمـنَحُها بَـنو شَـمَجَى بنِ جَرْمٍ مَعِيـزَهُمُ، حَـنانَكَ، ذا الحَـنانِ

أي: رحمتَك يا ذا الرحمة.

وقولـه[6]:

---

(١) ٢: ١٨٦.

(٢) الرجز في الإغفال ١: ٢٤٠ عن أبي زيد، وسر صناعة الإعراب ص ٧٤٦ والعيني ٣: ٢٢٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٠٩ [٨٠٩] واللسان (لبب) و(بين). الزوراء: البئر البعيدة القعر. والمنْزع: الموضع الذي يصعد فيه الدلو إذا نزع من البئر، فذلك الهواء هو المنْزع. والبيون: البئر الواسعة الرأس الضيقة الأسفل التي إذا قام الساقي على شفتها لم ير الماء.

(٣) هو الحطيئة. ديوانه ص ٧٢ والكامل ص ٧٣٢ والمقتضب ٣: ٢٢٤.

(٤) سورة مريم: الآية ١٣.

(٥) امرؤ القيس. ديوانه ص ١٤٣ والمقتضب ٣: ٢٢٤. شمجى بن جرم: بطن ضخم من طيئ.

(٦) هو العجاج. ديوانه ١: ١٤٠ والكتاب ١: ٣٥٠ والخزانة ٢: ١٠٦ - ١٠٨ [٩٥]. هذاذيك: هَذًّا بعد هَذٍّ، أي: قطعًا سريعًا بعد قطع سريع. والوخض: الذي يردّد دماءهم في أجوافهم.

ضَــرْبًا هَــذاذَيْكَ وطَعــنًا وَخْــضَا

أي: يَهُذُّ هَذاذَيكَ. وقوله[1]:

إذا شُــقَّ بُــردٌ شُــقَّ بالبُــردِ مِــثلُهُ دَوالَــيكَ، حــتى كُلُّــنا غيرُ لابِسِ

أي: تَداوَلْنا دَوالَيكَ، ودَلَّ على تَداوَلْنا قوله «إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبُردِ مِثلُه»، وهذا من فعل الجاهلية، إذا أراد الرجل أن يعقد [مودّة][2] مع امرأة شَقَّ كلٌّ واحد منهما ثوبَ الآخر ليؤكد المودّة. ودَوالَيكَ مأخوذ من المُداولة.

وسَعْدَيْكَ أي: تسعد إسعادًا لأمرك بعد إسعاد، أي: كلّما أمرتَني أَطَعتُك وساعدتك، ولا يستعمل سَعدَيكَ وحده بل تابعًا لِلبَّيْكَ، كعَوْلة بعد وَيْلة[3]. ولَبَّيكَ يجوز أن يستعمل وحده.

وحَجازَيكَ أي: تَحجزُ حَجازَيكَ[4]، أي: تَمنَع. وحَذارَيكَ[5] أي: تَحذَر. ولَبَّيْكَ أي: أَلزَمُ إجابتَك، وكأنه من أَلَبَّ بالمكان: إذا أقام به، فهذا منصوب بفعل من معناه، بخلاف ما قبله، فإنه منصوب بفعل من لفظه.

وقد شرح س معاني هذه المصادر ، فقال[6]: «إذا قال المجيب لَبَّيكَ وسَعدَيكَ فقد قال: قُربًا منك ومُتابَعةً لك». ثم [برء][7] س، ففسر القرب من اللّه تعالى

---

(١) هو سحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص ١٦ والكتاب ١: ٣٥٠ والخزانة ٢: ٩٩ - ١٠٦ [٩٤]. دواليك: مداولة بعد مداولة.

(٢) مودة: تتمة يلتئم بها السياق من شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٢٥. وفي النكت للأعلم ص ٣٨٦: أن يقعد مع امرأة.

(٣) الكتاب ١: ٣٣٢.

(٤) حجازيك: حَجزًا بعد حَجز.

(٥) حذاريك: حذرًا بعد حذر.

(٦) الكتاب ١: ٣٥٣.

(٧) كذا في المخطوطات!

بقوله[1] «لا أنْأى[2] عنك في شيء تأمرني به». وزعم[3] أيضًا أنَّ معنى لَبَّيك: «إجابةً بعد إجابة»، وتقدَّم ذلك[4]. وقال س[5] في حَذارَيكَ: «أي: ليكنْ منك حَذَرٌ بعدَ حَذَر»، أي: احذرْ أبدًا.

واختلفوا في هذه المصادر أهي تثنية يُشفَع بها الواحد أم تثنية يُراد بها التكثير:

فذهب السيرافي[6] وجماعة[7] إلى أنها يُراد بها التكثير ومداومة الفعل، كقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[8]، أي: كَرّات؛ لأنَّ البصر لا ينقلب خاسئًا وهو حسير من كرتين ثنتين، وكَنَى بالتثنية عن الكثير، كما كُني عن الكثير بالثنتين[9] /في [١٤٠:١/ب] قولهم: إيّاك ثم إيّاك، قال السيرافي[10]: «وأصل التثنية العطف، وقد وجدناهم يريدون بعطف التثنية التكثير، كقولهم: جاؤوا رجلاً رجلاً، وادخُلوا الأولَ فالأولَ، وأوَّلاً فأوَّلاً، ومرادهم في ذلك تكرير الشيء أبدًا حتى يفنى بالغًا ما بلغ، فكذلك أرادوا تثنية هذه المصادر».

---

(١) الكتاب ١: ٣٥٣.

(٢) ح: لا أتأنى. ن: لا أباني.

(٣) الكتاب ١: ٣٥٠.

(٤) تقدم ذلك في ص ١٧٩.

(٥) الكتاب ١: ٣٤٩.

(٦) شرح الكتاب ٥: ١٢٢ - ١٢٣.

(٧) كالأعلم في النكت ص ٣٨٥.

(٨) سورة الملك: الآية ٤.

(٩) ذكر هاهنا في ك أيضًا ما يأتي في ق ١٤٥/أ - ١٤٥/ب، من أول قوله: «وقول س: وقد جاء بعض هذا رفعًا، يُبتدأ، ثم يُبنَى عليه» إلى آخر قوله: «قال س: كأنك قلت: حمدًا وعجبًا، ثم أتيت بلك لتبين من تعني». وزيد بعده ما نصه: «وأما المضاف فنحو: حمدُ اللّه وثناءٌ عليه، أي: وشأني، قاله بعض العرب جوابًا لمن قال: كيف أصبحتَ؟ وفيه معنى المنصوب، والرفع في هذا يفارق النصب بما ذكرناه في الدعاء».

(١٠) معنى هذا القول في شرح الكتاب ١: ١٢٢ - ١٢٣.

وذهب بعض النحويين إلى أنها تثنية حقيقية يُشفع بها الواحد، فالمراد: حَنان موصول بآخر، ومساعدة موصولة بأخرى، ولزوم طاعة موصول بآخر. وأمّا دَوالَيكَ وهَذاذَيكَ فثُنِّيا لأنّ المُداولة المشبَّهة بدَوالَيكَ من اثنين. وكذلك الهَذّ المشبَّه بهَذاذَيكَ في البيت من اثنين، أي: هَذًّا منّا وهَذًّا منهم، ومُداولةً منّا مثل مُداوَلتك، فجاء المصدران لذلك مُثَنَّيين حتى يكون المشبَّه وفق المشبَّه به. وإلى نحوٍ من هذا ذهب السهيلي، زعم في حَنانَيكَ[1] أنّ المراد رحمةٌ في الدنيا ورحمةٌ في الآخرة، وفي لَبّيك إجابة في امتثال الأوامر وإجابة في الازدجار عن المناهي.

وهذا الذي ذهب إليه لا يطرد له[2]،بل يَستعمل /العرب ذلك في المخلوق[3] [٣: ١٤١] الذي ليس له أخرى يُرحم فيها، ويَتكلم بذلك من لا يعتقد أخرى؛ ألا ترى إلى طرفة بن العبد - وهو جاهلي - يخاطب عمرو بن هند، وهو جاهلي أيضًا[4]:

..... حَنانَـيكَ، بعـضُ الـشَّرِّ أَهْوَنُ مِن بَعضِ

فليس المعنى على أنه يطلب منه رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة.

والكاف في لَبّيكَ وسَعْدَيكَ وحَنانَيكَ الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول؛ لأنّ المعنى: لُزومًا وانقيادًا لطاعتك، ومساعدةً وانقيادًا لما تحبه.

ومعنى قول العرب سبحان اللّه وحنانيه: أُسَبِّح اللّهَ وأَستَرحِمه.

والكاف في هَذاذَيك ودَوالَيك وحَنانَيك إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل، كأنه قال: هَذِّك ومُداوَلتَك. وفي قول طرفة «حَنانَيكَ» كأنه قال: تَحَنُّنَك.

---

(١) الروض الأنف ٢: ٣٦٨.

(٢) له: ليس في ك.

(٣) ك: المخلوف. وكذا في حاشية ن عن نسخة.

(٤) صدر البيت: «أبا مُنذرٍ، أفنَيتَ، فاستَبقِ بَعضَنا». ديوانه ص ١٧٢ والكتاب ١: ٣٤٨. قال فيه السهيلي: وإذا قيل هذا لمخلوق نحو قول طرفة ... فإنما يريد: حنانَ دَفْعٍ، وحَنانَ نَفْعٍ؛ لأن كل من أمَّل ملكًا فإنما يؤمله ليدفع عنه ضَيرًا، أو ليَجلب إليه خَيرًا». الروض الأنف ٢ : ٣٦٨.

وزعم أبو الحجاج الأعلم[1] أنَّ الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب، كهي في أَبْصِرْكَ والنَّجاءَكَ وأَلَستَك وذلك، وحذفت النون لشبه الإضافة، ولأنَّ الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتِّصالها باسم الإشارة، والنون تمنعها من ذلك، فحذفت النون لذلك.

واستدل على ذلك أنَّ الكاف إذا جعلت اسمًا فسد المعنى؛ وذلك أنَّ المصدر إذا أُضيف إلى غير فاعل الفعل الناصب له كان مصدرًا تشبيهيًّا، نحو: ضربتُ ضَرْبَك، فالمعنى في البيت: تَداوَلْنا مُداوَلَتَك، أي: مثلَ مُداوَلتك، وفي سَعدَيك: أَجَبْتُك إجابتَك، أي: مثلَ إجابتِك[2]، وفي لَبَّيك أي: أَلزَم طاعتَك لُزومَك[3] طاعة غيرِك، أي: مثلَ لُزومه، والمعنى ليس على المصدر التشبيهي. فإذا كانت الكاف حرف خطاب استقام المعنى[4].

ورَدُّوا على الأعلم بأنَّ جعل الكاف حرف خطاب لا ينقاس، وبأنَّ النون لا تُحذف لكاف الخطاب؛ ألا ترى إلى قولهم ذانِكَ وتانِكَ. وأمّا ما ذكره من أنه يلزم أن يكون المصدر تشبيهيًّا فقد التزمه بعضهم، وقالوا: يسوغ أن يكون المعنى في سَعدَيك: أجبتُك إجابتَك لغيرك إذا أجبتَه، وفي لَبَّيكَ: أَلزم طاعتَك لزومَك طاعة غيرك إذا لَزِمتَها، وفي دَوالَيكَ: تَداوَلْنا مثلَ مُداوَلتِك إذا داوَلْتَ، ويكون مثل قولهم: دَقَقتُه دَقَّكَ بالمِنْحازِ حَبَّ الفُلْفُلِ[5]، المعنى: مثلَ دَقِّكَ إذا دَقَقتَ. والذي يقطع ببطلان مذهب الأعلم مجيء الأسماء الظاهرة وضمير الغيبة مكان الكاف، ولا يمكن أن يقال إنَّ الاسم الظاهر وضمير الغيبة للخطاب، وذلك قولهم[6]:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤١٥ - ٤١٦. وفيه الاستدلال والردّ أيضًا.

(٢) أي مثل إجابتك: ليس في ك.

(٣) في المخطوطات: لزوم. صوابه في شرح الجمل. وكذا في الموضع التالي.

(٤) استقام المعنى ... حرف خطاب: سقط من ح.

(٥) المنحاز: الهاوَن، وهو ما يُدَقُّ فيه. وقوله هذا إشارة إلى قول الراجز: «دَقَّكَ بالمِنحازِ حَبَّ الفُلْفُلِ». اللسان (نحز). وانظر الكتاب ١: ٣٥٧.

(٦) تقدم قريبًا.

وسُبْحانَ اللّهِ وحَنانَيه. وأيضًا لم تجئ هذه الكاف حرفًا متصلة باسم متمكن.

فأمّا النَّجاءَكَ /فاسم فعل غير متمكن. وأمّا الإضافة فليست على معنى [٣: ١٤١/] التشبيه، ووجهها أنّ المصدر لَمّا ناب مناب فعله أُضيف إلى ما يتصل بالفعل من فاعل أو مفعول، فحَنانَيكَ مضاف إلى الفاعل الراحم إذا قدرته تَحَنَّنْ وارْحَمْ، وإذا قدَّرته اسْتِرْحامَك فإلى المُسْتَرْحَم. وكذلك لَبَّيكَ وسَعْدَيكَ إلى المجاب المتابع[١]، كقوله: ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾[٢]، لَمّا ناب مناب وَعَدَ اللّهُ وَعْدًا أُضيف إلى الفاعل، ولو أظهر[٣] الفعل لقال: وعدَ اللّهُ وَعْدَه؛ إذ يصح إضافة المصدر إلى الفاعل؛ لأنه معلوم أنه لا يضرب زيد أو غيره إلا ضَرْبَه، وكذلك هذه المصادر.

وانتصاب هذه المصادر المثنّاة على المصدر بفعل من لفظها إن استعمل، وإلا فمن معناها كما تقدم[٤].

وذهب س[٥] إلى أنه يجوز في هَذاذَيكَ ودَوالَيكَ في البيتين المتقدمين الحال، ونصبهما بفعل من غير لفظهما، كأنه قال: نفعله دَوالَيكَ، أي: مداولة، وتوقعه هَذاذَيكَ، أي: هذًّا. ولا حاجة إلى تكلف كونهما حالين؛ إذ الظاهر أنهما مصدران في البيتين.

وزعم ابن خروف وابن عصفور أنه إنما أجاز س ذلك لأنها مصادر تشبيهية، والمعنى: مثلَ دَوالَيكَ، ومثلَ هَذاذَيكَ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والمعنى على إرادته، فكما أنّ مِثلاً وإن كان مضافًا إلى معرفة نكرة فكذلك ما أُقيم

---

(١) ك: المتابع.
(٢) سورة الروم: الآية ٦.
(٣) ولو أظهر ... إذ يصح إضافة المصدر إلى الفاعل: سقط من ك.
(٤) تقدم في ص ١٨٢.
(٥) الكتاب ١: ٣٥٠.

مقامه، إلا أنَّ القائم مقام مِثل لا يجري مجرى مثل عند س إلا في الشعر، فلذلك أجاز ذلك في الشعر س، ومثل ذلك قول الشاعر[1]:

تـــأتي المُقـــيمَ ومـــا سَعى حاجاتُهُ عَـــدَدَ الحَصَى ، ويَخيبُ سَعْيُ الطالِبِ

نصب عَدَدَ الحصى على الحال - وهو مضاف إلى الحصى، وهو معرفة - إجراءً له مجرى مِثل؛ لأنَّ المعنى: مِثلَ عددِ الحَصى. وقد منع س[2] ذلك في مسألة: «له صَوتٌ صَوتُ الحمارِ»، وهو أن يكون صوتُ الحمارِ صفة لـ«صوتٌ» على تقدير مثل. ورد على الخليل إجازته، ولذلك قال س[3] ثَمَّ: «وهو قبيح لا يجوز إلا في موضع الاضطرار».

وهذا الذي اعتذر به ابن خروف وابن عصفور عن س ليس بشيء؛ لأنَّ التشبيه لا يكون في المصدر إلا إن انتصب نصب المصدر، أما إذا انتصب نصب الحال فلا يكون تشبيهيًّا؛ لأنَّ الحال لا تكون تشبيهية، لا يقال: جاء زيدٌ ضاحكَ بني فلان، تريد: جاء زيدٌ ضاحكًا مثلَ ضاحكِ بني فلان، هذا لا يجوز، وكذلك لا يجوز: جاء زيدٌ مشيَ بني فلان، وأنت تريد: جاء زيدٌ ماشيًا مِثلَ مشي[4] بني فلان.

وزعم الأعلم أنَّ س إنما أجاز الحال في دَوالَيكَ وهَذاذَيكَ لكونهما نكرتين؛ إذ الكاف حرف خطاب، وليست باسم قد أضيف /إليه المصدر، وبنى ذلك على [ب/١٤٢:أ] مذهبه في أنَّ الكاف حرف خطاب، وقد تقدم ذكر مذهبه والردُّ عليه[5].

وقد وجَّه بعض أصحابنا تخريج س ذلك على الحال بأن قال: «العرب قد نطقت بدَوالَيكَ وهَذاذَيكَ في البيتين، ويحتمل تخريجهما الوجهين، وكلا الوجهين[6]

---

(١) تقدم في ٥: ٢٨٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٦١.

(٣) الكتاب ١: ٣٦١.

(٤) في المخطوطات: ماشي.

(٥) تقدم ذلك في ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٦) وكلا الوجهين: سقط من ك.

لا ينقاس، أعني جعل المصدر المعرفة حالاً، ووضع المصدر موضع فعله، فلمّا اجتمعا في أنّ كل واحد منهما لا ينقاس وتقاربا عنده أجازهما» انتهى كلامه.

وليس الوجهان سواءً وإن اشتركا في عدم القياس؛ لأنّ المصدر ترجَّح بحمله على نظائره من المصادر المثنّاة، وهي لَبَّيكَ وسَعْدَيكَ، وحَذارَيكَ، وحَجازَيكَ.

وذكر صاحب البسيط في هذه الأسماء المثنّاة حَوالَيكَ، فقال: «وأمّا حَوالَيكَ فبمعنى الإقامة والقرب، فكأنه أراد الإحاطة من كل جهة؛ لأنه يقال: أحواله. ويحتمل أنه يريد إطافة بك بعد إطافة، وليس له فعل من لفظه. ويجوز نصبه على الظرف لأنه بمعناه، وعلى الحال أيضًا» انتهى. وقال أيضًا: «وقد جاء منه في الأمر، تقول حَذارَيكَ، أي: ليكنْ منك حَذَر بعد حَذَر[1]، كما قلت ذاك في الخبر والدعاء» انتهى.

قال المصنف في الشرح[2]: «وقد يغني عن لَبَّيكَ لَبٌّ مفردًا[3] مكسورًا، جعلوه اسم فعل بمعنى أَجَبتُ» انتهى. وليس باسم فعل كما زعم المصنف، وإنما هو مصدر مبنيّ على الكسر، وقد تقدم[4] من قول س إنه مفرد لَبَّيكَ، فانتصابه على المصدر كما أنّ انتصاب لَبَّيكَ على المصدر، ويكون في معنى إجابة لا في معنى أَجَبتُ. ويَقطع بكونه ليس باسم فعل إضافتُه، قال الشاعر[5]:

دَعَــوني، فــيــا لَبِّــي إذا هَدَرَتْ لَهُمْ .....

البيت. وإنما غَرَّ المصنفَ في ذلك - واللّه أعلم - أنه لَمّا رأى النحويين قدَّروه أجبت اعتقد أنه اسم فعل؛ وإنما فَسَّروا العامل في هذا المصدر لا المصدر، كما

---

(١) بعد حذر: ليس في ك.

(٢) ٢: ١٨٦.

(٣) في المخطوطات: مفرد. صوابه في شرح المصنف، وتمهيد القواعد ٤: ١٨٣٩.

(٤) تقدم في ص ١٨١.

(٥) تقدم في ص ١٨١.

فَسَّروا عامل حَنانَيكَ بتَحَنَّنْ. وقوّى ذلك عنده أنّ اسم الفعل لا عامل له، ولا تتسلط عليه العوامل لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى عامل.

ومذهب س[1] وغيره أنّ اسم الفعل في موضع نصب بعامل مضمر، وقد ذكرنا الخلاف في ذلك في شرح «باب أسماء الأفعال والأصوات» من هذا الكتاب.

وقوله **أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مُستَعمَلٍ في طلب** قال المصنف في الشرح[2]: «منه مضاف، نحو: غُفْرانَكَ، و﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[3]. ومنه مفرد، وهو أكثر من /المضاف، وليس مقيسًا عند س[4] مع كثرته، وعند الفراء والأخفش [١٤٢/ب] مقيس بشرط إفراده وتنكيره، نحو: سَقْيًا له ورَعْيًا، وجَدْعًا لعدُوِّك، وتَعْسًا، ومنه قول الشاعر[5]:

سَقْيًا لِقَومٍ لدينا هُمْ وإنْ بَعِدُوا ... وخَيْبةً لِلأُلَى وِجْدانُهُمْ عَدَمُ

ومثلُه في الأمر[6]:

فصَبرًا في مجالِ المَوتِ صَبرًا ... فما نَيلُ الخُلُودِ بِمُستَطاعِ

ومثلُه في النهي[7]:

قد زادَ حُزنُكَ لَمّا قِيلَ: لا حَرَبًا ... حتى كأنّ الذي يَنْهاكَ يُغْريكا»

انتهى كلامه.

وذكر أصحابنا هذه المصادر الموضوعة موضع فعل الدعاء، ولم يفصلوها فيذكروا منها ما العامل فيه فعل من معناه لكونه لم يستعمل منه فعل في مكان، وما

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٧.

(٢) ٢: ١٨٦ - ١٨٧.

(٣) سورة محمد: الآية ٤.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٠ - ٣٧١.

(٥) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٦) البيت لقطري بن الفجاءة. ديوان شعر الخوارج ص ١٢٢.

(٧) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل. وأوله في المخطوطات: هذا وحزنك. ح: لا حرحًا. حَرَبَه حَرْبًا: سلبه جميع ما يملك.

العامل[1] فيه فعل من لفظه لكونه استُعمل منه فعل في مكان، كما فعله المصنف؛ بل أوردوا ذلك إيرادًا واحدًا، فقالوا ما لخصته من كلامهم: «المصادر المستعملة في الدعاء للإنسان أو عليه تنتصب بفعل من لفظ المصدر إن كان له فعل من لفظه، وإلا فمن معناه». قالوا: «وهي سَقْيًا ورَعْيًا، وخَيْبةً، وجَدْعًا وعَقْرًا، وسُحْقًا، وبُعْدًا، وأُفَّةً وتُفَّةً ودَفْرًا، وتَعْسًا وبُؤْسًا، ونَتْنًا، وبَهْرًا». قالوا: «وقد يجوز أن يكون ما لا يُستعمل منه فعل منصوبًا بفعل من لفظه إلا أنه لم يُستعمل إظهاره».

وباب هذه المصادر أن تكون متعدية، وقد تجيء لازمة، فإن لم يجئ بعدها مجرور فالنصب، أو جاء نحو سَقْيًا لك فكذلك، وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعًا، قال[2]:

أقــامَ، وأَقْــوَى ذاتَ يــومٍ، وخَيْــبةٌ لأَوَّلِ مَــنْ يَلْقَــى، وشَــرٌّ مُيَــسَّرُ

فإن رفعت فالمجرور خبرٌ لها، وإن نصبت فهو خبر ابتداء مضمر، أي: هذا الدعاء له، ولا يجوز أن يكون معمولاً للمصدر؛ لأنه يلزم أن تقول: سَقْيًا إياك، لا لك، كما تقول: سَقاك اللّهُ، لا: سَقَى لك.

ولا تُستَعمل هذه المصادر مضافة إلا في قبيح من كلام، بل إذا أُضيفت فالنصب حتم، ومما جاء منها مضافًا بُعْدَك، وسُحْقَك، أنشد الكسائي[3]:

إذا مــا المَهــارَى بَلَّغَتْــنا بِلادَنــا فَــبُعْدَ المَهــارَى مِــنْ حَــسِيرٍ ومُتْعَبِ

وفي البسيط: مما له فعل من لفظه: متعدٍّ، نحو: سَقْيًا ورَعْيًا، أي: سَقاكَ اللّهُ سَقْيًا، إذا دعوت له. وجَدْعًا وعَقْرًا، أي: جَدَعَه اللّهُ، وهو القطع[4] في الأنف، إذا

---

(١) وما العامل ... في مكان: سقط من ك، ن.

(٢) هو أبو زُبيد الطائيّ يصف أسدًا. شعره ص ٦٠٩، وتخريج البيت في ص ٦٨٢. وهو في الكتاب ١: ٣١٣ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ١٥٣ وشرح التسهيل ٢: ١٩٢. أقوى: نفد ما عنده من زاد. وميسَّر: معجَّل.

(٣) البيت للكميت بن معروف. منتهى الطلب ٨: ٩٤. في المخطوطات: من حصير.

(٤) في المخطوطات: وهو من القطع.

[١٤٣/أ:] دعوت عليه. ولازم: بُعْدًا، وسُحْقًا، وتَعْسًا، ونُكْسًا، وبُؤْسًا. والتَّعْس: /ألاَّ ينتعش من عثرته، والنُّكْس: الرجوع في المرض. وكذاك: خَيْبةً، وجَوْعًا ونَوْعًا[١]، وتَبًّا، أي: خُسْرانًا، كأنك قلت: بَعِدَ، وجاعَ، وتَعِسَ، ونُكِسَ، وخابَ، وتَبَّ. وما ليس له فعل من لفظه: دَفْرًا، أي: نَتْنًا، وأُفَّةً وتُفَّةً كذلك، أو قذرًا؛ لأنَّ الأُفَّة وسخ الأذن، والتُّفَّة وسخ الأظفار. وبَهْرًا، أي: تَبًّا في قول س[٢]، ولم يُنطق له بفعل في هذا المعنى، وأنشد[٣]:

تَفاقَدَ قَومي إذْ يَسيعُونَ مُهجَتي بِحارِيةٍ، بَهْرًا لهمْ بَعدَها بَهْرا

وقيل: يكون بمعنى التعجب، نحو قوله[٤]:

ثُمَّ قالوا: تُحِبُّها؟ قُلتُ: بَهْرًا عَدَدَ الرَّملِ والحَصَى والتُّرابِ

وقيل: معناه جهرًا لا أكاتم، من قوله بَهَرَني الشيء: غَلَبَني، والقمر الباهر أي: الغالب ضوءه. ويحتمل أن يكون هنا بمعنى التَّبّ، كأنه قال: تَبًّا لهم، لَمّا أنكروا عليه حبها؛ لأنَّ قولهم «تحبها» على الإنكار.

ومنه قولهم: مَرْحَبًا وأَهْلاً وسَهْلاً، أي: رَحُبَتْ بلادُك، وأَهِلَتْ أَهْلاً، وسَهُلَتْ سَهْلاً. ويحتمل إضمار المصادفة.

ومذهب الأخفش والمبرد أنه قياسي في الدعاء[٥]، فتقول: ضَرْبًا له، أي: ضَرَبَه اللّهُ، وحذف، وقَتْلاً، ونحوه[٦]؛ لأنَّ هذا قد كثُر فيها، وفُهم المعنى.

قال شيخنا: ويظهر من قول س أنه ليس بقياس؛ لأنه منع القياس في الأسماء المنصوبة على الدعاء، نحو: تُرْبًا وجَنْدَلاً، وكذلك هذه لأنها مفعولات بمنزلتها،

---

(١) نوعًا: إتباع لـ«جوعًا».

(٢) الكتاب ١: ٣١١.

(٣) تقدم في ص ١٦٣.

(٤) تقدم في ص ١٦٣.

(٥) نص في المقتضب ٣: ٢٢٦ على أنه يطرد في موضع الأمر.

(٦) ك، ن: وحذف وقتًا أو نحوه.

ويعضده القياس؛ لأنَّ جَعْل الاسم في موضع الفعل ليس بقياس، وهذه قد جُعلت بمعنى الفعل[1]، فلا يكون قياسًا.

قلت: والفرق ظاهر؛ لأنَّ المصدر له دلالة بلفظه على فعله، فكأنَّ الفعل مذكور، وليس كذلك الأسماء، ولأنَّ س[2] قد جعل أسماء الأمر من الثلاثي قياسًا، وهو أبعد من هذا، وينبغي أن يفصَّل فيقال: ما كان منها لها أفعال من لفظها فلا يَبعُد فيها القياس، وأمّا ما لم يكن لها فلا قياس فيها. ويدلُّ عليه كون الرفع فيها، نحو: وَيْحٌ، ووَيْلٌ، ولا يكون النصب أو يقل. قالوا منه: سَلامٌ عليك، فرفعوا ليس إلا، ولعنةُ اللّهِ عليه، وهو على فعل من لفظه. وبهذا[3] استدلّ س[4] على أنَّ استعمالها سماع. انتهى ملخصًا.

وقد أدخل المصنفُ[5] فيما هو منصوب بفعل مستعمَل وهو بدل من اللفظ بالفعل غُفْرانَك، واتَّبع في ذلك أبا القاسم الزَّجّاجيّ[6]. ورُدَّ على الزَّجّاجيّ ذلك. وقيل: هي من قبيل ما ينتصب بإضمار فعل، ويجوز إظهاره.

واضطرب /في غُفْرانَكَ كلام الأستاذ أبي الحسن بن عصفور، فمرة قال: هي [٣: ١٤٣/ب] منصوبة بفعل لا يجوز إظهاره، وعدَّها مع سُبْحان[7]. ومرة قال:[8] إنها منصوبة بفعل يجوز إظهاره.

واختلفوا في الفعل الناصب لها، أهو بمعنى الطلب أم هو بمعنى الخبر:

---

(١) زيد هنا في ك ما نصه: فلا بمعنى الفعل.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨٠.

(٣) ن: وبهذا القياس.

(٤) الكتاب ١: ٣٣٠.

(٥) شرح التسهيل ٢: ١٨٦.

(٦) الجمل ص ٣٠٥.

(٧) المقرب ١: ١٤٨.

(٨) شرح الجمل ٢: ٤٢٣.

فذهب الزَّجّاج[1] - ونسبه السَّجاوَنْديّ إلى س[2] - إلى أنَّ التقدير: اغْفِرْ غُفْرانَكَ.

وقال الزمخشري[3]: «غُفْرانَكَ منصوب بإضمار فعل، يقال: غُفْرانَكَ لا كُفْرانَكَ، أي: نَستغفرك ولا نَكفرك».

فعلى التقدير الأول الجملة طلبية، وعلى التقدير الثاني الجملة خبرية.

وأجاز بعض النحويين[4] أن ينتصب على المفعول به، أي: نَطلب أو نَسأل غُفْرانَك.

وجوَّز بعضهم فيه الرفع[5] على الابتداء أو إضمار الخبر، أي: غُفْرانُك بغيتُنا.

وقد خلط المصنف في شرحه[6] بين ما هو مصدر بمعنى فعل الأمر وبين ما هو مصدر يُراد به الدعاء، كقوله: سَقْيًا لك، و[7]:

فَصَبْرًا في مَجالِ المَوتِ صَبْرًا .....

وغيرُه من النحويين ذكروا كلَّ واحد منهما وحده، لكنَّ المصنف لمّا رآهما قد اشتركا في الطلب خلطهما في كلامه.

وقال المصنف[8]: «ومثله في النهي[9]:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٦٩. وهذا تقدير الأخفش قبله. معاني القرآن ص ١٩٢.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٣) الكشاف ١: ٤٠٧.

(٤) نسبه ابن عطية في المحرر الوجيز ١: ٣٩٢ إلى غير الزجاج.

(٥) قال الفراء: «ولو قيل غُفرانُك ربَّنا لجاز». معاني القرآن ١: ١٨٨.

(٦) ٢: ١٨٦ - ١٨٧.

(٧) تقدم في ص ١٩٠.

(٨) ٢: ١٨٧.

(٩) تقدم في ص ١٩٠.

قـــد زادَ حُـــزنُكَ لَمّـــا قِيلَ: لا حَرَبًا .....»

سَمَّى هذا نهيًا، ويريد - واللّه أعلم - أنَّ المعنى على النهي، فهو تفسير معنًى لا تفسير إعراب، ولا يجوز أن يكون تفسير إعراب؛ لأنَّ «لا» التي للنهي من خصائص المضارع، فلا تدخل على الاسم، ولا يجوز أن يُدَّعى أنَّ فعلها محذوف وأنَّ التقدير: لا يَحْرُبُ حَرَبًا؛ لأنَّ فعل «لا» التي للنهي لا يجوز حذفه. والذي نختاره أنَّ «لا» للنفي، ودخلت على حَرَبٍ، فنفته، وهو مبنيّ على الفتح معها، ونُوِّن ضرورة كما نَوَّنوا[1]:

ســـلامُ اللّـــهِ يـــا مَطَـــرٌ علـــيها .....

وهو نفي معناه النهي، كما جاء قوله تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾[2] نفيًا معناه النهي على أحد التأويلين.

وقوله **أو خبرٍ إنشائيّ أو غير إنشائيّ** قال المصنف في الشرح[3]: «والوارد منه في خبرٍ إنشائيّ نحو: حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفرًا[4]، وعَجَبًا، وقَسَمًا لأَفْعَلَنَّ» انتهى.

وقد تَجَوَّز المصنف في قوله «أو خبرٍ إنشائيّ» لأنَّ الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، والإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب، وكأنه يعني أنَّ صورته صورة الخبر، والمعنى على الإنشاء.

وما ذكره المصنف من أنَّ حَمْدًا وشُكْرًا وعَجَبًا إنشاء غير موافَق عليه من بعض أصحابنا، قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «حَمْدًا وشُكْرًا وعَجَبًا ثلاثتها

---

(١) عجز البيت: «وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ». وهو للأحوص يذكر زوج أخت زوجته، واسمه مطر. الديوان ص ١٩٠ والكتاب ٣: ٢٠٢ وإيضاح الشعر ص ١٦٥ وفيه تخريجه.

(٢) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

(٣) ٢: ١٨٧.

(٤) ك، ح: لا فقرًا.

قائمة مقام أفعالها الناصبة لها، أي: أَحمَدُك حَمْدًا، وأَشْكُرُك شُكْرًا، وأَعْجَبُ /عَجَبًا، وتفارق ما قبلها - يعني وَيْلَه وأخواتها - في أنَّ معناها الخبر، وما قبلها معناه الدعاء، وتفارق سُبْحانَ اللّهِ وأخواتها - وإن كان معناها الخبر - من جهة أنها تتصرف، فتستعمل مرفوعة، نحو قوله[1]: [٢: ١٤٤/أ]

عَجَبٌ لِتِلكَ قَضِيَّةً، وإقامَتِي فيكم على تلكَ القَضيَّةِ أَعْجَبُ

وتلك لا تتصرف». فظاهر كلام الأستاذ أبي الحسن أنها خبر لا إنشاء.

وقد سَرَدَها س مع ما هو خبر، فقال[2]: «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. من ذلك قولك: حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا، وعَجَبًا، وأفعلُ ذلك وكَرامةً ومَسَرَّةً ونُعْمةَ عَينٍ، وحُبًّا ونَعامَ عَينٍ، ولا أفعلُ ذلك ولا كَيْدًا ولا هَمًّا، ولأَفعَلَنَّ ذلك ورَغْمًا وهَوانًا، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أَحْمَدُ اللّهَ حَمْدًا[3]، وأَشكُرُ اللّهَ شُكْرًا، وكأنك قلت: أعجَبُ عَجَبًا، وأُكرِمُكَ كَرامةً، وأَسُرُّكَ مَسَرّةً، ولا أكادُ كَيْدًا، ولا أَهُمُّ هَمًّا، وأُرْغِمُكَ رَغْمًا». ثم قال س[4]: «وقد جاء بعض هذا رفعًا، يُبتَدأ ثم يُبنَى[5] عليه». وأنشد س:

عَجَبٌ لِتِلكَ قَضِيَّةً..... .....

البيت. قال[6]: «وسمعنا بعضَ العرب الموثوق بهم يُقال له: كيفَ أصبحتَ؟ فيقول: حَمْدُ اللّهِ وثناءٌ عليه، كأنه قال: أمري وشأني حَمدُ اللّه وثناءٌ عليه» انتهى.

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٣١٩. وقد اختلف في قائله، فقيل: هو هُنَيّ بن أحمر الكناني، وقيل: ضمرة بن ضمرة النهشلي، ونسب لغيرهما، انظر ذلك في الخزانة ٢: ٣٤ - ٤١ [٨٨].

(٢) الكتاب ١: ٣١٨ - ٣١٩.

(٣) حمدًا: سقط من ك.

(٤) الكتاب ١: ٣١٩.

(٥) في المخطوطات: بني. صوابه في الكتاب.

(٦) الكتاب ١: ٣١٩ - ٣٢٠.

فظاهر كلام س وما قرَّره ابن عصفور يدلُّ على أنَّ ما ذكره المصنف من أنه إنشائيٌّ ليس كذلك، بل هو خبر.

وقد ذهب الأستاذ أبو علي إلى أنَّ قوله حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا يُراد به الإنشاء، كما ذهب إليه المصنف، فقال:

إن قلت: كيف قال إنَّ هذا لا يظهر فعله، ولا شك أنه يجوز أن تقول: حَمِدتُ اللّهَ حَمْدًا، وأَحْمَدُه حَمْدًا؟

فالجواب: إنما تكلم س في حَمْدًا الذي هو نفس الحمد - أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد - وهذا لا يظهر معه الفعل، بل يتعاقبان، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد.

وقال أبو عمرو بن تقيّ: قوله - يعني س - حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا كذا يُتَكَلَّم بالثلاثة مجتمعة، وقد تُفرَد، وقوله عَجَبًا مفرد عنها.

وقال ابن عصفور: لا يُستعمل كُفْرًا إلا مع حَمْدًا أو شُكْرًا، ولا يقال أبدًا حَمْدًا وحده أو شُكْرًا إلا أن يظهر الفعل على الجواز، ولا يُلتَزَم الإضمار إلا مع لا كُفْرًا، فهذه الأمور لَمّا جرت مجرى المثل ينبغي أن يُلتَزَم فيها ما التزمَتْه العرب.

وقال س[1]: «مما ينتصب على إضمار الفعل /المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب - قولك: كَرَمًا وصَلَفًا[2]، كأنه يقول: أَلزَمك[3] اللّهُ». ثم قال[4]: «لأنه صار بدلاً من قولك: أَكْرِمْ به وأَصْلِفْ». [٣: ١٤٤/ب]

قال المصنف في الشرح[5]: «هذا أيضًا مما يتناوله الخبر الإنشائي» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٣٢٨.

(٢) الصلف: مجاوزة قدر الظرف والادعاء فوق ذلك تكبرًا.

(٣) ن: أكرمك. ولفظ سيبويه هو: «ألزمَك اللّهُ وأدام لك كرمًا وأُلزِمتَ صلفًا».

(٤) الكتاب ١: ٣٢٨.

(٥) ٢: ١٨٧.

وتفسير س العامل بقوله «أَلزَمَكَ اللّهُ» هو تفسير من حيث المعنى؛ لأنه لا يُتَعَجَّب إلا مما صار للإنسان كالسَّجِيّة إذ كثُر[1] ذلك منه.

وقال بعض أصحابنا: «تنتصب بفعل من لفظها مضمر، تقديره: لَكَرُمَ كَرَمًا ولَصَلُفَ صَلَفًا، ولم يظهر الفعل لنيابة المصدر منابه وتحمُّله الضمير، ولذلك قلنا إنه انتصب بكَرُمَ لأنه من أبنية التعجب؛ لأنَّ أبنية التعجب ليس منها ما له مصدر إلا فَعُلَ» انتهى.

وقوله **أو غيرِ إنشائيّ** مثّل المصنف في الشرح[2] ذلك بقولك في وَعْد مَن يَعِزُّ عليك: أَفعَلُ وكَرامةً ومَسَرّةً، وكقولك للمغضوب عليه: لا أَفعَلُ ولا كَيدًا ولا هَمًّا، ولأَفْعَلَنَّ ما يَسُوءُك، ورَغْمًا وهَوانًا. انتهى. وهو بعض مُثُل س[3].

ولا يكون «أَفعَلُ ذلك وكَرامةً» إلا جوابًا أبدًا، وكأن قائلاً قال: افعلْ كذا، أو: أتفعَلُه؟ فقلت: أَفعَلُه وأُكرِمُكَ بِفعله كَرامةً وأَسُرُّكَ مَسَرَّةً، ولا يُستَعمَل مَسَرّةً إلا بعد كَرامة. وكذا نُعْمَى عَينٍ بعد حُبًّا، لا يقال: مَسَرَّةً وكَرامةً، ولا: نُعْمَى عَينٍ وحُبًّا.

وحُذف الفعل لأنه أبلغ من ذكره؛ إذ الفعل إنما يدل على زمان مخصوص، والمصدر مبهم، فكان أبلغ، ولِما يرى المخاطب من حاله الدالة على ذلك. ويمكن أن يكون ما بعد الواو إنشاء.

و«كَرامةً» هذا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام، كالعَطاء مع الإعطاء[4]. وكذلك نُعْمةَ عَينٍ، ونَعامَ عَينٍ، وهو بفتح النون وضمها وكسرها،

---

(١) ك: فكثر. ح: إذا كثر.

(٢) ٢: ١٨٧.

(٣) الكتاب ١: ٣١٨ - ٣١٩.

(٤) الإعطاء: سقط من ك.

وأنكر الأستاذ أبو علي الفتح، وهما اسمان في معنى إنعام، ولّما كانت بمعنى المصدر ذُكرت مع المصدر.

وتفسير س العامل في «ولا كَيدًا» بقوله «ولا أكاد»[1] في تفسيره خلاف: ذهب الأعلم إلى أنّ أكادُ هذه التي عملت في كَيدًا هي الناقصة. وذهب الأستاذ أبو بكر بن طاهر إلى أنها هي التامة، والمعنى: ولا مُقارَبةً. وقال ابن خروف: «يريد: ولا أكادُ كَيدًا، وهي من أفعال المقاربة. ويحتمل أن تكون ناقصة، أي: ولا أكادُ أُقارِبُ الفعلَ، وحُذف الخبر للعلم به. ويحتمل أن تكون تامة، وهَمًّا من هَمَمتُ بالشيء» انتهى.

وقول س[2] «ولأَفْعَلَنَّ ذلك ورَغْمًا وهَوانًا» جواب لمن قال: افعله وإن رَغِمَ أنفُه رَغْمًا وإن هانَ هَوانًا، وعلى النحو الذي جاء بها تستعملها، ولا تتعدى ذلك؛ إذ هي كالمَثَل، ويقال: أَرْغَمَ اللّهُ /أنفَه، ورَغَّمَ اللّهُ أنفَه. [٣: ١٤٥]

وفي قول س[3] «وقد جاء بعض هذا رفعًا» وإنشاده «عَجَبٌ لِتلكَ قَضيّةً» دليل على أنه لا يطرد، وهو مخالف لكلام ابن عصفور إنها تستعمل مرفوعة، وعجب مبتدأ، والخبر في لِتلكَ، وجاز الابتداء به لأنّ فيه معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل، كأنه قال: أعجب لِتلكَ، وقضيةً: تمييز أو حال.

وما ذهب إليه الأعلم[4] من أنّ «عَجَبٌ» مرفوعًا على الإهمال ليس بشيء، قال: لأنه لَمّا دخله معنى الفعل لم يحتج إلى خبر؛ لأنّ الفائدة تَمَّت بالمجرور، وهو الذي أفاد ما يفيده الخبر.

---

(١) الكتاب ١: ٣١٩.

(٢) الكتاب ١: ٣١٩.

(٣) الكتاب ١: ٣١٩.

(٤) تحصيل عين الذهب ص ٢١٠.

وقال صاحب كتاب «التمهيد»[1]: يقال: نُعمَ عينٍ، ونُعمَى عينٍ، ونُعامَى عينٍ، ونَعيمَ عينٍ، ونَعامَ عينٍ، وإنما قدّر الفعل الناصب لها رباعيًّا بالزيادة للدلالة على المعنى، لأنّ نَعَّمَكَ[2] لا يقال، وإنما يستعمل بحرف الخفض، قال[3]:

نَعَّمَ اللّهُ بالخَيالَينِ عَينًا ... وبِمَسراكِ - يا أُمَيمَ - إلينا

وكذلك يقدر في كَرامةً ومَسَرَّةً وإن كانت من لفظ الثلاثي.

[وقول س «وقد جاء بعض هذا رفعًا، يُبتدأ[4]، ثم يُبنى عليه»، قال في البسيط: صارت هذه بدلاً من الفعل، كما كانت في الدعاء والأمر لا يجوز إظهاره فيها لكونها بدلاً؛ كباب سَقيًا، ولا يكون الإضمار هنا إلا بعد ما يجري ذكر للمبني عليه، أو المتعجب منه، أو المحبوب، أو قول يدل عليه، أو حالة تقتضي ذلك، فذلك هو المجوِّز للإضمار. وقد يُرفع بعض هذه، وليس بقياس، إذا أردت معنى النصب كما كان في أخواته لأنه للفعل، خلافًا لبعضهم، قال:

عَجَبٌ لِتلكَ قَضيَّةً..... .....

وإنما يريد: أعجَبُ لِتلكَ القضية عَجَبًا، أي: لأجلها، فلما أنبته عن الفعل صار المجرور بعد المصدر على نحو ما هو بعد سَقيًا ورَعيًا، ورفعه على ذلك، ولذلك كان نكرة في معنى الفعل، كما كان في الدعاء والخبر في المجرور.

---

(١) ح: التخمير. وقد نصَّ في الارتشاف ص ٢٣٥٦ على أنّ صاحب كتاب التمهيد هو ابن بَطّال، ولم يذكر اسمه، وقد عرف بهذه الكنية عدة علماء، ولم أَتَهَدَّ إلى اسم صاحب هذا الكتاب. وذكر كتاب التمهيد في مواضع كثيرة من التذييل والتكميل، ولم يسمّ مؤلفه. انظر للوقوف على بعض من قيل له «ابن بطّال» بغية الوعاة ١: ٤٤، ٢: ١١٤، ٢٢٨ والأعلام ٢: ٥٨.

(٢) ك، ن: نعمتك. ح: يعجبك.

(٣) هذا أول بيتين في الموشى ص ١٢٩ حيث ذكر أنّ الأصمعي سمع قائلاً ينشدهما من قبر توسَّده ليلاً. وهو في رسالة الغفران ص ٥٢٢، وأوله فيهما: أنعمَ.

(٤) في المخطوطات: مبتدأ. صوابه في الكتاب.

ويحتمل أن يكون خبرًا، كأنه قال: أمري عجبٌ لتلك، ولما أبهم ميّز بقوله قضيّة. وقد رفعت على معنى: هي قضيةٌ. ونصبت على: أعني. وقيل: على التمييز.

ولو قلت حمدٌ للّه لكان على الفعل، أو على[1]: أمري حمدٌ للّه، وهو أبعد عن معنى الفعل.

وأما إذا كانت معارف فالرفع فيها الوجه - كما كان النصب في النكرة [الوجه][2] - لأجل التعريف، فتقول في أل: الحمدُ للّه، والعَجَبُ لك، والكرامةُ لك والمَسَرَّةُ. ويظهر أنه قياس فيها لأنها في الأصل خبر، بخلاف باب الدعاء. والرفع فيه معنى النصب، والمجرور خبر، أو صلة، والخبر محذوف، أي: شأني وأمري. ويجوز النصب نظرًا إلى الأصل[3]، فتقول: الحمدَ للّه، قال س[4]: «ينصبها عامة بني تميم وناس كثير من العرب». وكذلك العَجَبُ لك، و«لك» /بعده كما بعد النكرة، [٣: ١٤٥/] قال س[5]: «كأنك قلت: حَمدًا وعَجَبًا، ثم أتيت بِلَكَ لتبيِّن مَن تَعني».

وأما المضاف فنحو: حمدُ اللّه وثناءٌ عليه، أي: وشأني، قاله بعض العرب[6] جوابًا لمن قال: كيف أصبحتَ؟ وفيه معنى المنصوب، والرفع في هذا يفارق النصب بما ذكرناه في الدعاء][7].

---

(١) أو على أمري حمد للّه وهو أبعد عن معنى الفعل: ليس في ك.

(٢) الوجه: تتمة يلتئم بها السياق، وهي في الارتشاف ص ١٣٦٩.

(٣) ح: إلى الإضافة.

(٤) الكتاب ١: ٣٢٩.

(٥) الكتاب ١: ٣٣٠.

(٦) الكتاب ١: ٣١٩ - ٣٢٠.

(٧) ما بين القوسين مكرر في ك في ق ١٤٠/أ - ١٤٠ب، بعد قوله: «وكنى بالتثنية عن الكثير كما كني عن الكثير بالثنتين». وقوله: «وأما المضاف ... في الدعاء» انفردت به ك، لكن موضعه فيها في ق ١٤٠/أ - ١٤٠ب، بعد النص السابق الذي كرر فيها.

وقوله أو في توبيخٍ إلى قوله أو [غائب][1] في حُكمِ حاضر مثال التوبيخ مع الاستفهام قول الشاعر[2]:

أَذُلاً إذا شَبَّ العِدا نارَ حَربِهِمْ وزَهوًا إذا ما يَحنَحُونَ إلى السِّلمِ

ومثال التوبيخ دون الاستفهام قوله[3]:

خُمُولاً وإهمالاً، وغيرُك مُولَعٌ بِتَثبيتِ أسبابِ السِّيادةِ والْمَجْدِ

ومثاله للنفس قول عامر بن الطُّفَيل يخاطب نفسه[4]: «أَغُدَّةً كغُدَّةِ البَعير، ومَوتًا في بيتِ سَلُولِيّةٍ».

ومثاله لمخاطب قوله[5]:

أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسرِيُّ

ومثاله لغائب في حكم حاضر قولك وقد بلغك أنَّ شيخًا يلعب: أَلَعِبًا وقد عَلاكَ[6] المَشيبُ!

وفي البسيط: لا بد من مشاهدة الحال أو تقدير مشاهدتها، ففي الاستفهام لا يكون إلا مضمرًا إنكارًا عند كونه ملتبسًا بالفعل، أو تحسُّرًا وتندُّمًا، نحو:

أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسرِيُّ

أي: شيخ. والمقدَّر هنا فعلُ حال حاصلاً أو مقدرًا.

---

(١) غائب: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٨٧.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٨٨.

(٤) الكتاب ١: ٣٣٨، والقول فيه غير منسوب. وهو له في أمثال أبي عبيد ص ٢٦١، وفيه أنه أصابه الطاعون حين خرج من عند النبي ﷺ، فلحأ إلى بيت امرأة من سَلول، فمات هناك.

(٥) هو العجاج. ديوانه ١: ٤٨٠ والكتاب ١: ٣٣٨ والخزانة ١١: ٢٧٤ - ٢٧٨ [٩٢٤]. الطرب: خفة الشوق هنا. والقنسري: الشيخ.

(٦) في شرح التسهيل ٢: ١٨٨: علاه.

والمصدر ينتصب في الأصل على الإطلاق، ولكن غيَّره معنى التنكير لتغييره الخبر. وقد قيل: إنه على الحال المؤكدة؛ لأنه قال س[1] فيه: «ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وقيام»، وإنما يريد أنه في الزمان والحال في حال جلوس، فأدخل في على المصدر، فهو حال.

قلت: الفعل هو الحال، فعبر عنه بالمصدر والزمان، ولذلك قال[2]: «وإنما أراد: أتطرب، أي: أنتَ في حال طرب؟» ففسر الفعل بالحال. وقد يجوز أن يكون حالاً. وقيل: يدل عليه أنه لا يجوز أن تقع هنا المعرفة، فلا تقول: الضربَ والناسُ منطلقون؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة، فلزوم التنكير دلَّ على قصد الحال.

ومثال التحسُّر قول عامر بن الطفيل[3]: «أغُدَّةً» إلى آخره.

ومثال الذم والتوبيخ[4]:

أَعَبدًا حَلَّ في شُعَبَى غَريبًا ... أَلُؤْمًا - لا أبا لكَ - واغْترابا

أي: أَتَلْؤُمُ لُؤمًا، وتَغتَرِبُ اغْترابًا، أي: أتجمع بين الأمرين. قال س[5]: «وهو كثير في كلام العرب».

وفي غير استفهام إن تكرر نحو: زيدٌ سَيرًا سيرًا، فلا يجوز الإظهار، ويكون معرفة[6] ونكرة[7]. وإن أُفرد: فإن لم يقصد معنى التكرير /والتنبيه على الخبر كان [٣: ١٤٦/أ]

---

(١) الكتاب ١: ٣٣٨. وآخره فيه: «وفي قيام»، وهو أولى. والمثال المقصود بهذا قولك: أقيامًا يا فلانُ والناسُ قُعودٌ، وأجُلوسًا والناسُ يَعدُون.

(٢) يعني سيبويه. الكتاب ١: ٣٣٨.

(٣) تقدم قريبًا.

(٤) البيت لجرير. ديوانه ص ٦٥٠ والكتاب ١: ٣٣٩ والخزانة ٢: ١٨٣ - ١٨٩ [١١٢]. شعبى: جبال منيعة متدانية قريبة من ضَرِيّة. وقيل: هضبة بحمى ضريّة.

(٥) الكتاب ١: ٣٣٩.

(٦) فتقول: زيدٌ السَّيرَ السيرَ.

(٧) ونكرة: ليس في ح، ن.

الحذف على غير الوجوب لقرينة لفظية أو حالية، نحو: غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم[1]، كأنه قال: غَضِبتَ، إذ رآه غضبان. وإن لم يكن يقصد ذلك المعنى كان الوجوب، ومنه[2]:

وَعَـدت وكانَ الخُلفُ مِنـك سَجِيَّةً مَواعـيدَ عُـرقُوبٍ أخـاه بِيَثْـرَبِ

ومنه: أَوَفَرَقًا خيرًا من حُبّ[3]، أي: أَفْرَقُك فَرَقًا خيرًا من حُبّ، جوابًا لمن قال: أتُحِبُّني؟ فقطعته عليه بـ«أو»، وأنشد س في الإفراد الواجب[4]:

سَـماعَ اللّـهِ والعُلَمـاءِ أنّـي أعـوذُ بِحَقـوِ خالِكَ يا بـنَ عَمْرِو

يريد: أُسمِع إسماعًا اللّهَ[5]، قال س[6]: «جَعل نفسَه في حالِ من يُسمِع، فصار بمنْزلة من جَعله في حال سير[7]».

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٣.

(٢) هذا بيت سيّار، وقصته مشهورة. وهو لجُبَيهاء الأشجعي. ونسب للشماخ بيت يتفق في عجزه مع هذا البيت. أمثال أبي عبيد ص ٨٧ وشرح أبيات سيبويه ١: ٣٤٣ - ٣٤٤ وفرحة الأديب ص ٨٢ - ٨٣ ومجمع الأمثال ٢: ١١٣ وشرح المفصل ١: ١١٣ ومعجم البلدان (يترب) والخزانة ١: ٥٨. وعجزه في الكتاب ١: ٢٧٢. وانظر ملحق ديوان الشماخ ص ٤٣٠ - ٤٣٢، وفيه تخريجه. عرقوب: رجل من العماليق اشتهر بالمماطلة والتسويف. ويترب: قرية باليمامة. ويروى آخره: بيثرب.

(٣) الكتاب ١: ٢٦٨ - ٢٦٩. قال السيرافي: «وإنما هذا كلام تكلم به رجل عند الحجّاج، وذلك أنه كان قد فعل له فعلاً، فاستجاده، فقال الحجاج: أكلَّ هذا حبًّا؟ أي: فعلتَ كلَّ هذا حبًّا لي؟ فقال الرجل مجيبًا له: أوَ فرقًا خيرًا من حبّ، أي: أو فعلت هذا فرقًا، فهو أنبل لك وأجلّ». شرح الكتاب ١: ٣٨.

(٤) الكتاب ١: ٣٤٠ وشرح للسيرافي ٥: ١١٣ والأعلم ص ٢١٦ والمنصف ٣: ٦٩. الحقو: الخصر وما تحته.

(٥) في المخطوطات: «للّه». صوابه في الكتاب والسيرافي.

(٦) الكتاب ١: ٣٤٠.

(٧) يعني في قولك: أأنتَ سَيرًا؟

ولم يتعرض س للرفع في هذا النوع، ولا يبعد جوازه على تقدير الابتداء، أي: شأنُك الطَّرَبُ، والتعوُّذُ، ونحوه، كما يرفع: حَنانٌ، وسَمعٌ وطاعة، وقد رفعوا[1]: غَضَبُ الخيلِ على اللُّحُم، على تقدير: غَضَبُك غَضَبُ الخيلِ.

وفي البسيط: «أمّا ما بين محتمل الجملة فما وقع: أنتَ قد مَلَكتَ فإمّا عَدْلاً وإمّا جَوْرًا، ولو قلت فَعَدْلاً أو جَوْرًا لَصَحّ[2]»، ومنه[3]:

وقد كَذَبَتْكَ نَفسُكَ ، فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعًا ، وإنْ إجْمالَ صَبْرِ

وما لم يقع: إمّا أملِك فعدلاً وإحسانًا، أي: فأعدل وأُحسن. وكذلك: ألم تعلمْ يا فلانُ مَسيري فإتعابًا وطردًا.

ولا يَبعد أن يُفرد ولا يُكرر، فتقول: إما أعطي فمَنًّا، على ما جاز: زيدٌ سيرًا، من غير تكرير، ولم أقف عليه.

وأمّا ما يأتي لمقتضى الجملة فهو مشبه للتأكيد، لكنه قطعه عنه، وصيَّره إخبارًا مستأنفًا، كقول جرير[4]:

ألم تَعلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافي فلا عِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلابا

فقد عُلم أنّ المُسَرِّح لها هو الذي يأتي بها من غير تكلف، ولا يعيا بها، ولا يجتلبها، لكنه لمّا قدر على ذلك أخبر بأنه لا يعيا بها عِيًّا، ولا يجتلِبُها اجتلابًا، وقطعه بالفاء من الأول.

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٣.

(٢) ن: لم يصح. وتحتمل في ك، ح: لصح، ويصح. الارتشاف ص ١٣٧٢: صح.

(٣) البيت لدريد بن الصِّمّة. الكتاب ١: ٢٦٦، ٣: ٣٣٢ وشرح أبياته ١: ٢٠٨ - ٢١١ والخزانة ١١: ١٠٩ - ١٢١ وإيضاح الشعر ص ١٠٠ وفيه تخريجه. وقيل: الخطاب لمؤنث، والصواب: «لقد كذبتكِ نفسك فاكذبيها». إجمال الصبر: عدم الشكوى إلى الخلق.

(٤) ديوانه ص ٦٥١ والكتاب ١: ٢٣٣، ٣٣٦. الاجتلاب: الانتحال لأشعار الناس.

ويجوز الرفع في هذه، ونص س عليه؛ لأنه أجاز[1] الرفع في «إنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صبر» على: أمري ذلك» انتهى ملخصًا من البسيط.

وقوله **أو لكونه تفصيلَ عاقبةِ طلبٍ** مثالـه: ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[2].

وقوله **أو خبرٍ** مثالـه /قول الشاعر[3]: [١٤٦/ب]

لأَجْهَدَنَّ فإمّا دَرْءَ واقعةٍ تُخشَى، وإمّا بُلُوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ

وقوله **أو نائبًا عن خبرِ اسمِ عَينٍ بتكرير أو حصر** مثال التكرير قولُه[4]:

أنا جِدًّا جِدًّا ، ولَهْوُكَ يَزْدادُ ، إذًا ما إلى اتِّفاقٍ سَبيلُ

ومثالُ الحصر قولُه[5]:

ألا إنَّما المُستَوجِبُونَ تَفَضُّلاً بِدارًا إلى نَيلِ التَّقَدُّمِ والفَضْلِ

قال المصنف في الشرح[6]: «واشتُرط كون هذا بتكرير ليكون أحد اللفظين عوضًا من ظهور الفعل، فبيّنت[7] بذلك[8] سبب التزام إضمار الفعل، وقام الحصر مقام التكرير؛ لأنه لا يخلو من لفظ يدلُّ عليه، وهو إنَّما، أو إلا بعد نفي، فجعل ذلك أيضًا عوضًا، ولأنَّ في الحصر من تقوية المعنى ما يقوم مقام التكرير.

---

(١) الكتاب ١: ٢٦٧.

(٢) سورة محمد: الآية ٤.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ١٨٨.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٨٨.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٨٨.

(٦) ٢: ١٨٨ - ١٨٩.

(٧) ح، وشرح التسهيل: فنبت.

(٨) زيد هنا في ن: لزوم.

ويُشترط كون المخبَر عنه اسم عين لأنه لو كان اسم معنًى لكان المصدر خبرًا فيرفع، كقولك: جِدُّك جِدٌّ عظيم، وإنَّما بِدارُك بِدارُ حَريص، وإذا كان اسمَ عين لم يصلح جعل المصدر خبرًا له إلا على سبيل المجاز، فإذا لم يصلُح جعله خبرًا تعيَّن نصبه بفعل هو الخبر، فتقدير أنا جِدًّا جِدًّا: أنا أَجِدُّ جِدًّا، وتقدير إنَّما المُستَوجِبُون تَفَضُّلاً بِدارًا: إنَّما المُستَوجِبُون تَفَضُّلاً يُبادِرُون بِدارًا.

فلو عُدم الحصر والتكرير لم يلزم الإضمار، بل يكون جائزًا هو والإظهار».

والمصدر إن كُرِّر وجب إضمار الفعل، نحو: زيدٌ سَيرًا سيرًا، وإنَّ زيدًا سَيرًا سيرًا، وكان زيدٌ سَيرًا سيرًا، وكذا في أخواتهما. وفي النفي: ما أنت سَيرًا سيرًا. وفي الاستفهام: أأنتَ سَيرًا سيرًا؟ ويجوز أن يكون معرفًا، تقول: زيدٌ السَّيرَ السيرَ. وسواء أخبرت عن نفسك أم غيرك، ولا يكون ذلك إلا إذا رأيته على تلك الحال، أو ذُكر ذلك، أو قدَّرت ذلك لنفسك أو غيرك، وذلك على جهة الاتصال، أي: السير متصل بعضه ببعض، أي: توقعه سيرًا متواليًا.

ومثله في التكرير ما كان بغير لفظه، نحو: أنت قيامًا قعودًا، إذا كان لا يريد أحدهما. وكذلك ما عطف عليه مصدر آخر بحرف عطف، نحو: زيدٌ ضربًا وقتلاً، وزيدٌ سَيرًا ورَدًّا. وكذلك غير الواو، نحو: أمَا تقول زيدٌ إمّا قيامًا وإمّا قعودًا.

وإن لم يُكرر والمصدر مثبت بعد نفي أو ما في معناه وجب إضمار /العامل، [٣: ١٤٧/أ]
نحو: ما أنتَ إلا سيرًا، وما أنتَ إلا السيرَ، وإنَّما أنتَ سيرًا، وما أنتَ إلا ضَربَ الناسِ، وضَربًا الناسَ، على التشبيه، أي: تَضرب ضَربًا مِثلَ ضَربِ الناسِ، وما أنتَ إلا شُربَ الإبلِ، على التشبيه والإضافة ليس إلا، والإخبار فيه على ما تقدم من مشاهدة الحال والاتصال.

وإن لم يكن مثبتًا بعد نفي أو ما في معناه، وكان فيه الاستفهام، نحو: أأنتَ سَيرًا؟ لم يجز إظهاره، قيل: لأنَّ ما فيه من معنى الاستفهام[1] الطالب للفعل كأنه ناب عن التكرير.

وأمّا ما ليس فيه ذلك، نحو: زيدٌ سيرًا، وما زيدٌ سيرًا، ونحوه - فقيل[2]: لا يجب إضمار العامل، بل يجوز إظهاره وإضماره، وس[3] قد نصَّ على أنتَ سيرًا أنه مما لا يجوز إظهاره؛ لأنه أدخله في الباب، فكذلك: ما أنتَ سيرًا؛ لأنه لا يدلُّ على الفعل. وقد أطلق بعضهم جواز ذلك، ولم يفرق بين الاستفهام وغيره.

وهذا النوع - يعني ما نُصب على الفعل الواجب إضماره - يجوز فيه الرفع على جهة المجاز والاتساع:

أمّا ما كان غير مكرر فيجوز فيه. ويظهر من قول س أنه قياس مطرد، وكذلك في المعطوف، قال س[4]: «وإن شئتَ رفعتَ هذا كلَّه». وأنشد س[5]:

..... فإنَّمـــا هـــيَ إقْـــبالٌ وإدبـــارُ

ولم يذكر س نصب المعطوف، لكنه يخرج من الرفع، والرفع فيه على معنى النصب من المشاهدة أو تقديرها لأنه مرفوع من هذه الغاية[6]. وأمّا إنشاء الأخبار في هذا النوع نحو زيدٌ عدلٌ فلا يدخل هنا، بل يكون سماعًا، ولا تجعله إياه حتى تشاهد امتزاجه به حتى كأنه هو ثم تجوَّزت في التشبيه. ويجوز[7] في المتكرر بالعطف

---

(١) زيد هنا في ك ما نصه: نحو أأنت سيرًا لم يجز.
(٢) ك، ن: فصل. ح: فعل.
(٣) الكتاب ١: ٣٣٩.
(٤) الكتاب ١: ٣٣٦.
(٥) تقدم في ٤: ٣٤٨، ٥: ١٥٧.
(٦) ح: العائد. ن: العامة.
(٧) ح: ولا يجوز.

أن يُتَّسع في الأول دون الثاني إذا كان أحدهما منفصلاً في المعنى من الثاني، نحو: ما زيدٌ ضربٌ وقتلاً، أي: ولا يقتل قتلاً، أنشد س[1]:

لَعَمْــرُكَ مــا دَهــري بِتَأبِينِ هالِكٍ ولا جَــزَعٍ مِمّــا أَصــابَ ، فأَوْجَعــا

أنشده على التجوُّز فيهما؛ لأنه يريد: وما دَهري دَهرُ جَزَعٍ، قال[2]: «والنصبُ جائز».

وأمّا إن لم ينفصلا، نحو: زيدٌ سَيرًا ورَدًّا؛ لأنك تريد: لا يثبت على حالة - فهذا المعنى لا يستقلُّ به أحدهما، فلا بدَّ من رفعهما، كقوله:

..... فإنَّمــا هــيَ إقــبالٌ وإدبــارُ

وما كان مكرَّرًا يضعف الرفع فيه لقوة دلالة الفعل على المعالجة، لكنه جائز، ولا يكون في أحدهما دون الآخر، بخلاف الآخر. انتهى ملخصًا من البسيط.

وقوله **أو مؤكِّدَ جملة ناصّة** إلى آخره قال المصنف في الشرح[3]: «ومن المضمر عامله وجوبًا المصدر المؤكِّد مضمون جملة، فإن كان لا يتطرق إليها احتمال /يزول بالمصدر سُمي مؤكِّدًا لنفسه؛ لأنه بمنْزلة تكرير الجملة، فكأنه نفس [3: ١٤٧/ب] الجملة، وهو كقوله: له عليَّ دينارٌ اعترافًا. وإن[4] كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصًّا سُمي مؤكِّدًا لغيره؛ لأنه ليس بمنْزلة تكرير الجملة، فهو غيرها لفظًا ومعنًى، وذلك كقولك: هو ابني حقًّا» انتهى.

وهذا المصدر المؤكَّد به في ضربَيه يجوز أن يأتي نكرة، ومعرفة بالألف واللام، وبالإضافة، فمِمّا استُعمل معرفة بأل ونكرة: الحقّ، والباطل، تقول: هذا

---

(١) البيت لمتمم بن نُويرة يرثي أخاه مالكًا. المفضليات ص ٢٦٥ [٦٧] والكتاب ١ ٣٣٧.

(٢) الكتاب ١: ٣٣٧.

(٣) ٢: ١٨٩.

(٤) في المخطوطات وشرح التسهيل: فإن. صوابه في الارتشاف ص ١٣٧٤.

عبدُ اللّهِ حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ. وغير وقول تستعمل مضافة لمعروف، نحو: هذا القولُ لا قولَك، وهذا القولُ غيرَ ما تقول، ويجوز: هذا الأمرُ غيرَ قيلِ باطلٍ، وقال تعالى: ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾[1]، و﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾[2]؛ لأنَّ الكلام الذي قبله صُنْع ووَعْد.

وفي البسيط: فالنكرة هذا عبدُ اللّهِ حَقًّا وقَطْعًا ويَقينًا. وقيل: منه: هو عالمٌ جدًّا، كقوله[3]:

وإنَّ الـذي بَينـي وبـينَ بَني أَبي وبـينَ بَنـي عَمِّـي لَمُخْـتَلِفٌ جِـدًّا

وس يقول[4] في قولك هو[5] حَسيبٌ جِدًّا: إنه على الحال؛لأنه يجري عنده وصفًا في قولك: هو العالمُ جِدُّ العالمِ[6]، فكان على الحال. ومنه: لا إلهَ إلا اللّهُ قولاً حقًّا.

والمعرفة: هذا عبدُ اللّهِ الحقَّ لا الباطلَ، واليقينَ لا الشَّكَّ، ولا يبعد أن يكون غير مردود، فتقول: هذا عبدُ اللّهِ الحَقُّ، وجوَّزه المبرد[7]. وقد التزم في بعضها التعريف، فلا يستعمل على التأكيد إلا معرفة، نحو: البَتَّةَ، كقولك: لا أفعلُه البَتَّةَ، ومعناه القطع، ولا عودة له البَتَّةَ، وأنتِ طالقٌ البَتَّةَ، لا يستعمل دون ألف ولام، فأمّا قوله[8]:

---

(١) سورة النمل: الآية ٨٨.

(٢) سورة النساء: الآية ١٢٢.

(٣) هو المقنَّع الكِنديّ. الحماسة ١: ٦٠٤ [٤٤٣] والحماسة البصرية ص ٨٥١ [٦٩٨]، وفيهما تخريجه.

(٤) الكتاب ٢: ١١٨.

(٥) هو حسيب جدًّا ... وصفًا في قولك: سقط من ك.

(٦) الكتاب ٢: ١٢ - ١٣.

(٧) المقتضب ٣: ٢٦٦.

(٨) هو أبو صخر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧. وعجزه فيه: «أَوُ اوْذِمَا بالصُّرمِ ما وَضَحَ الفَجرُ». ولا شاهد فيه حينئذ.

وإنِّـــي لآتِـــيها، وفي النَّفسِ هَجْرُها بَـــتاتًا لأُخـــرى الدَّهـــرِ ما طَلَعَ الفَجْرُ

فهو على الحال. وقيل: من هذا الباب، وهو شاذ.

وما كان من اللفظ في الإثبات، كقولك: هذا القولُ قولَ الحقِّ، وهذا كلامُك لا كلامَ الناسِ، وهذا القولُ لا قولَك، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول، وهذا الأمرُ غيرَ قِيلٍ باطلٍ؛ لأنَّ الأمر بمنْزلة القول، أو لأنَّ «غيرَ قِيلٍ باطِلٍ» بمعنى حَقًّا. ومثله: غيرَ ذي شَكٍّ، وأصله الوصف، كأنك قلت: قولاً غيرَ ذي شَكٍّ.

قال أبو علي: تقول: غيرَ ذي شَكٍّ زيدٌ منطلقٌ، فتقدم وتؤخر عن العامل فيه المعنى وإن كان متقدمًا؛ لأنَّ «غيرَ ذي شك» نقيضة: ظَنِّي، وظَنِّي قد أُجري مجرى الظرف، والظرف يعمل فيه المعنى متقدمًا، نحو: أكلٌ يومٍ لك ثوبٌ، وكذلك هذا. فما كان مصدرًا نُصب بفعل من لفظه، كأنك قلت: أَحُقُّ وأَقطَعُ وأَبَتُّ. أو غيرها فبإضمار أقول، أي: أقولُ غيرَ ما تقول. وأجاز /الفراء[1] والمبرد[2] رفع جميع ذلك، [٣: ١٤٨/] ولم ينص س إلا على الأول، يعني: ما كان توكيدًا لنفسه[3].

قال في البسيط: «ولا يبعد القياس عليه، وهو أولى؛ لأنه إخبار[4] ثانٍ بزيادة فائدة، ورفعه على ما ارتفع عليه الأول، وقرئ بالوجهين: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾[5] رفعًا ونصبًا، والتقدير في الرفع: هذا القولُ قولُ الحَقِّ. وأجاز بعض النحويين أن يقع هنا الحقّ[6] تأكيدًا. وهذا لا يكون على التوكيد» انتهى.

---

(١) معاني القرآن ١: ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) المقتضب ٣: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٢.

(٤) ك: إضمار. وفي حاشيتها: لعله إخبار.

(٥) سورة مريم: الآية ٣٤. قرأ عاصم وابن عامر ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ نصبًا، وقرأه بقية السبعة رفعًا. السبعة في القراءات ص ٤٠٩.

(٦) ن: هنا الظن. ك: هذا الظن.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وأمَا قولهم أَجِدَّكَ لا تفعلُ فأجاز فيه أبو علي الفارسي تقديرين: أحدهما أن يكون لا تفعل في موضع الحال. والثاني أن يكون أصله: أَجِدُّكَ أنْ لا تفعل، ثم حذفت أنْ، وبطَل عملها. وزعم أبو علي الشَّلَوْبين أنَّ فيه معنى القسم، ولذلك قُدِّم» انتهى.

فإن قلت: كيف أدخل س[2] هذا في المصدر المؤكِّد لما قبله، وليس كذلك؛ لأنك إذا فرضته مؤكِّدًا فإنما يكون مؤكِّدًا لِما بعده.

قلت: إنما هو جواب لمن قال: أنا لا أفعلُ كذا،[3] وبلا شك أنَّ المتكلم يحمل كلامه على الجِدّ، فهو مُجِدٌّ فيما يقول، فإذا قلت أَتَجِدُّ ذلك جِدًّا فهو مؤكِّد لِما قبله، لكنه لم يُستعمل قطُّ إلا مضافًا.

وقال الشاعر[4]:

خليليَّ ، هُبَّا ، طالَما قد رَقَدتُما أَجِدَّكما لا تَقضِيانِ كَراكُما

وقال آخر[5]:

أَجِدَّكَ لن تَرى بُثَعَيلِباتٍ ولا بَيدانَ ناجِيةً ذَمولا

وقال آخر[6]:

أَجِدَّكَ لم تَغتَمِضْ ليلةً فتَرقُدَها مع رُقّادِها

استعمل لن ولم استعمال ما لأنها للحال. وقيل: ليس كذلك لأنه استفهم في الأول عن شيء مستقبل، وفي الثاني عن شيء ماضٍ.

---

(١) ٢: ١٨٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٩.

(٣) زيد هنا في ح، ن: وأنا أفعل كذا.

(٤) هو قس بن ساعدة أو غيره. الحماسة ١: ٤٢٣ [٢٩٢] والخزانة ٢: ٧٦ - ٩٢ [٩٢].

(٥) تقدم البيت في ٤: ٣١٧.

(٦) هو الأعشى. الديوان ص ١١٩.

وقولهم أجِدَّك لا تفعلُ كذا بمنزلة: أحقًّا لا تفعلُ كذا، وكأنه قال: أجِدُّ جدًّا، كما تقول: أَحُقُّ حَقًّا.

وقوله **والأصحُّ منع تقديمهما** يعني أنه لا يجوز أن تقول: اعترافًا له عليَّ دينارٌ، ولا: حَقًّا هو ابني، على الصحيح. وسبب ذلك أنَّ العامل في هذا المصدر هو فعل يفسره مضمون الجملة المتقدمة من جهة المعنى؛ إذ تقديره: أعترف بذلك اعترافًا، وأحُقُّه حَقًّا، فأشبهَ ما العاملُ فيه معنى الفعل، فكما لا يجوز تقديم ما عمل فيه معنى الفعل على معنى الفعل كذلك لا يجوز تقديم هذا المصدر على الجملة المفسِّرة ما كان عاملاً فيه. والذي منع التقديم هو الزجاج ومن أخذ بمذهبه. /وأجاز توسيطه، فتقول: هذا حَقًّا عبدُ اللّهِ. [٣: ١٤٨]

قيل له: كيف أجزتَ توسيطه و لم يتقدم شيء يدلُّ على الفعل؟

قال: إذا تقدم جزؤه فلا بدَّ له من جزء آخر ينضاف إليه، والجزء الأول المراد ضمُّه إلى غيره مبنيٌّ على التحقيق، فقد تقدم ما يدلُّ على الفعل، ويدلُّ على التوسط قوله[1]:

وكذاكُم مَصيرُ كُلِّ أُناسٍ ... سوفَ حَقًّا تُبلِيهمُ الأيّامُ

وقال[2]:

إنِّي - ورَبِّ القائمِ المَهْدِيِّ - ... ما زِلتُ حَقًّا - يا بَني عَدِيِّ -

أخا اغْتِلالٍ، وعلى أَدِيِّ

أي: سَفَرٍ.

ومن ذهب إلى جواز التقديم استدل بقولهم: أحقًّا زيدٌ منطلقٌ؟ وذلك أنَّ الهمزة تتعين أن تكون داخلة على الفعل الناصب للمصدر، فالمعنى: أَأَحُقُّ[3] حقًّا؛

---

(١) هو أبو دُواد الإيادي. شعره ص ٣٣٩.

(٢) لم أقف عليه. ك، ن: «... ما زلنا جذايا بني عدي ...».

(٣) في المخطوطات: الحق.

لأنَّ تقدير دخولها على ما بعد المصدر، فيكون المعنى أزيدٌ منطلقٌ حقًّا - يؤدي إلى الفصل بين همزة الاستفهام والمستفهم عنه بجملة، ولا نعلم أحدًا[1] أجاز ذلك إلا يونس، قال في قوله[2]:

أَحــارِ، تَــرَى بَــرْقًا، أُريــكَ وَميضَهُ .....

إنَّ الهمزة للاستفهام لا للنداء، والمعنى: أترى - يا حارِ - برقًا. قال: «ولا يجوز أن يكون نداء؛ لأنَّ المعنى في تَرى على الاستفهام، ولا يجوز حذف حرف الاستفهام إلا أن يكون في الكلام ما يدلُّ عليه، نحو[3]:

..... بِــسَبعٍ رَمَــينَ الجَمــرَ أم بِــثَمانِ»

انتهى. وعلى تقدير صحة مذهبه يكون ذلك جائزًا في الشعر، فلا يدَّعى في الكلام، وتبين بذلك أنه قد تقدم مع أنه لم يتقدمه دليل.

وأوَّلَ مَن منع ذلك على أنَّ قولهم: أحقًّا زيدٌ منطلقٌ؟ انتصب انتصاب الظرف لا انتصاب المصدر المؤكِّد، والمعنى: أفي حقٍّ زيدٌ منطلقٌ؟ وقد نص س[4] في أحقًّا أنك منطلقٌ على أنه ظرف خبر للمبتدأ الذي هو أنَّ المفتوحة.

وفي البسيط: قيل: يجوز أن يتوسط هذا المؤكِّد، فتقول: واللّهِ قَسَمًا لأفعلَنَّ، وله عليَّ عرفًا ألفُ درهم. وقيل: مثله قول الأحوص[5]:

إنِّــي لأَمْــنَحُكَ الصُّــدودَ ، وإنَّني قَــسَمًا إلــيــكَ مــعَ الصُّدودِ لأَمْيَلُ

---

(١) ك، ح: ولا يعلم أحد.

(٢) تقدم في ٢: ٨٩.

(٣) صدر البيت: «لَعَمرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ داريًا». وهو لعمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٢٦٦ والكتاب ٣: ١٧٥ والكامل ص ٧٩٣، ١٠٩٥ والخزانة ١١: ١٢٢ - ١٢٨ [٩٠٣].

(٤) الكتاب ٣: ١٣٤ - ١٣٧.

(٥) الديوان ص ٢٠٩ والكتاب ١: ٣٨٠ والخزانة ٢: ٤٨ - ٥٥ [٩٠].

وأصله: إنني لأَمْيَلُ قَسَمًا.

وعند الزَّجّاج أنَّ هذا النوع كله إنما يؤكَّد به لإزالة احتمالٍ ما، ولو على بُعد أو تقدير، وإلا لم تكن فيه الفائدة.

وهي في كلها بإضمار أفعال من لفظ المصدر، كأنه قال: أعترف اعترافًا، وصَبَغَ اللّهُ صِبغةً، وصَنَعَ صَنعةً، وكتبَ كتابَه، ونحوه.

ويجوز رفع ذلك كله بنص س[1] على تقدير الابتداء، ويكون /لازم [٣: ١٤٩/أ] الإضمار كالفعل، كأنك قلت: ذاك صُنعُ [اللّه][2]، وصِبْغَتُه، أو: هو، ونحوه.

ص: ومِنَ المُلتَزَم إضمارُ ناصبِه المُشَبَّهُ به مُشعِرًا بحدوثٍ بعد جملةٍ حاويةٍ فِعلَه وفاعلَه معنًى دون لفظ، ولا صلاحيةَ للعمل فيه، وإتباعُه جائز، وإن وقعتْ صفتُه مَوقعَه فإتباعُها أولى من نصبها، وكذا التالي جملةً خاليةً مما هو له.

ش: يعني بقوله **المُشَبَّهُ به** المصدرَ المشبَّه به، ومثال ذلك: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، ومررت به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثكلى، قال[3]:

مَقذُوفةٍ بِدَخيسِ النَّحْضِ، بازِلُها ... له صَريفٌ صَريفَ القَعوِ بالمَسَدِ

وقال الجَعديّ[4]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٢.

(٢) اللّه: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) هو النابغة الذبياني يصف ناقته. الديوان ص ١٦ والكتاب ١: ٣٥٥ وشرح القصائد العشر ص ٤٥٠. مقذوفة: مرميّة. والنحض: اللحم، ودخيسه: ما تداخل منه وتراكب. والبازل: السن التي تخرج عند بزول الناقة، وذلك في العام التاسع من عمرها. والصريف: الصياح. والقعو: ما تدور عليه البَكْرة إذا كان خشبًا. والمسد: حبل من ليف أو جلد. له: سقط من ك، ن. وسقط البيت من ح.

(٤) الكتاب ١: ٣٥٥ وشرح أبياته ١: ٩٦ - ٩٧ والأعلم ص ٢٢٣. وصف طعنة جائفة تمدر عند خروج دمها وفوره. والكليم: المجروح. وإسناده: إقعاده معتمدًا بظهره على شيء يمسكه لضعفه. وهدؤه: سكونه ونومه. والرنة: رفع الصوت بالبكاء. والروق: القرن. والضواري: التي ضَرِيَت على الصيد واعتادته.

لهـــا بعـــدَ إسنادِ الكَليمِ وهَدْئِهِ ورَنَّـــةِ مَـــن يَبكـــي إذا كـــانَ باكـــيا
هَـــديـــرٌ هَديرَ الثَّورِ ، يَنفُضُ رأسَهُ يَـــذُبُّ بِـــرَوقَيهِ الكِـــلابَ الـــضَّوارِيا

واحترز بقوله **مُشعِرًا بحدوث** مما لا يُشعر بتحدد حدوث، كقولك: له ذَكاءٌ ذَكاءُ الحكماء. قال المصنف[1]: «ولا يجوز النصب؛ لأنَّ نصب صوت وشبهه لم يثبت إلا لكون ما قبله بمنْزلة يفعل مسندًا إلى فاعل، فقولك مررتُ بزيدٍ وله صوتٌ بمنْزلة قولك: مررتُ به وهو يُصَوِّت، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه، وإذا قلتَ مررتُ بزيدٍ وله ذَكاءٌ فلست تريد أنك مررتَ به وهو يفعل، بل أخبرتَ عنه بأنه ذو ذكاء، فنُزِّل ذلك منْزلة: مررتُ به وله يدٌ يدُ أسد، فكما لا ينصب يدُ أسد لا ينصب ما هو بمنْزلته، فإن عبَّرت بالذكاء عن عمل دالٍّ على الذكاء جاز النصب» انتهى.

وقال س[2]: «فإنما انتصب هذا لأنك مررتَ به في حال تصويت، ولم تُرد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لَمّا قلت له صوتٌ عُلم أنه قد كان ثَمَّ عملٌ، فصار قولك له صوتٌ بمنْزلة قولك: فإذا هو يُصوِّت، فحملتَ الثاني على المعنى». ثم قال: «كأنه توهَّم بعد قوله له صوتٌ: يصوِّت صوتَ الحمار، أو يُبديه، أو يُخرجه صوتَ حمار»[3] انتهى.

فانتصابه على هذا هو على أن يكون مصدرًا مبيِّنًا إن قدَّرت العامل من لفظ صَوْت، أو على أن يكون حالاً إن قدَّرت العامل من غير لفظ صَوْت. قال س[4]: «فانتصب» وهو مرفوع فيه، وعلته لأنه قدَّره: «يصوِّت» تارة، و«يُبديه» أخرى، فإذا كان «يُبديه مثلَ صوتِ الحمار» فهذه حال وقع عليها الفعل؛ لأنَّ الصوت

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٩٠.

(٢) الكتاب ١: ٣٥٦.

(٣) الكتاب ١: ٣٥٦.

(٤) قال س ... لأن الضحك من صفة زيد لا من صفة المجيء: ليس في ك.

ليس من جهة صفة الإبداء، وإذا كان «يصوّت» كان حالاً وقع فيها الفعل بمعنى سقط؛ لأنَّ الصوت الذي هو مثل صوت الحمار من صفة التصويت، وسيبويه يجعل الحال إذا كانت من صفة الفعل حالاً وقع فيها الفعل[1]، نحو: جاء زيدٌ مسرعًا؛ لأنَّ السرعة من صفة المجيء، وإذا كانت من صفة الفاعل جعلها حالاً وقع عليها الفعل، نحو: جاء زيدٌ ضاحكًا؛ لأنَّ الضحك من صفة زيد لا من صفة المجيء.

واحترز بقوله **بعدَ جملةٍ** من أن يكون بعد مفرد، فإنه لا يجوز فيه النصب، مثاله: صوتُه صوتُ حمارٍ.

فإن كان المفرد يتضمن إسنادًا معنويًّا فهل يجري مجرى الجملة أم يجري مجرى المفرد؟ في ذلك نظر، مثاله: زيدٌ له صوتٌ صوتُ حمارٍ، إذا جعلت صوت /مرفوعًا بالمجرور، ويكون التقدير: زيدٌ كائن له صوتٌ صوتُ حمار. [٣: ١٤٩/ب]

واحترز بقوله **حاويةٍ فعلَه وفاعلَه معنًى دون لفظ** من نحو قوله: عليه نَوحٌ نَوحُ الحَمامِ؛ لأنَّ الهاء في عليه ليست بفاعل، وفيها صوتٌ صوتُ حمارٍ، فـ«صوتُ حمار» بدل أو صفة.

قال المصنف في الشرح[2]: «ويضعف النصب لأنه إنما استُحسن في له صوتٌ صوتَ حمارٍ لأنَّ له صوتٌ بمنْزلة هو يصوِّت لاشتماله على صاحب الصوت والصوت، فجاز أن يجعل بدلاً من اللفظ بيُصَوِّت مسندًا إلى ضمير، بخلاف فيها صوت، فإنه لم يتضمن إلا الصوت، فلم يَحسن أن يُجعل بدلاً من اللفظ بيُصَوِّت. ومع ذلك فالنصب جائز على ضعف؛ لأنَّ الكلام الذي قبله وإن لم يتضمن اسم ما هو فاعل في المعنى فكونه جملة متضمنة للصوت كافٍ، فإنك إذا قلت فيها صوتٌ عُلم أنَّ فيها مصوِّتًا لاستحالة صوت بلا مُصَوِّت».

---

(١) الفعل: ليس في ن.

(٢) ٢: ١٩٠.

قال س[1]: «هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ؛ لأنك لم تذكر فاعلاً، ولأنَّ الآخر هو الأول». ثم قال[2]: «وإن شبَّهتَ فهو رفع؛ لأنك لم تذكر فاعلاً يفعله». ثم قال[3]: «ولو نصبتَ كان وجهًا؛ لأنه قد عُلم أنَّ مع النوح والصوت فاعلَين».

وقال بعض أصحابنا: أفعال العلاج إمّا أن يتقدم فيها الضمير الذي هو فاعل في المعنى، نحو: فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، وإما أن يتأخر، نحو: فإذا صوتُه صوتُ حمارٍ، وإما أن يذكر لا متقدمًا ولا متأخرًا، نحو: هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ.

واحترز بقوله **ولا صلاحية للعمل فيه** مما يكون فيه صلاحية للعمل فيه، نحو قولك: هو مُصَوِّتٌ صَوتَ حمارٍ، فانتصاب صوتَ حمارٍ بقولك مُصَوِّت، فهذه جملة تضمنت ما فيه معنى الفعل والصلاحية للعمل، فهو العامل للنصب فيه.

وقال الأستاذ أبو علي: «مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ من هذه المسألة، إن كان منكرًا فنصبه على وجهين: على الحال، وعلى المصدر، وعلى الحال على وجهين:

على حذف مثل، وتقدر إن شئت: له صوتٌ يُبديه مثلَ صوتِ حمارٍ، أو: له صوتٌ يُصَوِّتُ مثلَ صوتِ حمارٍ.

أو لا على حذف مثل، وتجعل صوتَ حمار بإزاء: مُنْكَر، وتأخذ منه المعقول لأنه جنس، ويكون التقدير: يُبديه في حال أنه صوت حمار، أي: مُنْكَرًا.

أو تجعل صوتَ حمار صوته مجازًا، ولا تأخذ منه المعقول، بل تأخذه بإزاء نسبته إلى الحمار، كما تقول: فلانٌ يَضربُ ضَربَ زيدٍ أمسِ، فإنَّ هذا لا يُتَصَوَّر إلا على حذف مثل، أو على هذا الوجه الأخير، كأنك جعلتَ ضرب هذا الضارب هو ضرب زيد أمس مبالغة واتِّساعًا. ولا يمكن أن تفعل فيه ما فعلتَ في

---

(١) الكتاب ١: ٣٦٥، وقبله: «هذا بابُ ما الرفعُ فيه الوجهُ، وذلك نحو».

(٢) الكتاب ١: ٣٦٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٦٦.

صوتَ حمار من حمله على الوجه الثاني؛ /لأنك فيه أخذت صوتَ حمار معقولاً [٣: ١٥٠/أ] ذهنيًّا، فيمكن أن يوقع ، وهذا أخذته شخصيًّا حاصلاً في الوجود قد انقرض، فمحال أن يوقع.

فهذه ثلاثة أوجه، وفي كل واحد منها تترك الصوت على وضعه من أنه الحقيقة الناشئة عن التصويت، لا تجعله بمنْزلة التصويت الذي هو فعلك من تهيئة الأسباب الموجبة للصوت.

وإن جعلته مصدرًا تصوّرت فيه هذه الوجوه كلها، فيمكن أن تقدر: مررتُ به فإذا له صوتٌ يُصَوِّتُ تصويتًا مثلَ تَصويتِ حمارٍ، ثم حذفت تصويتًا، وتركت مثل في الكلام، وكان صفة له، فصار نصبه على المصدر لأنها صفة مضافة إلى المصدر، بخلاف رُوَيدًا، ثم حذفت المضاف، وأقمت المضاف إليه مقامه، وأعربته مصدرًا، ثم وضع الصوت موضع التصويت، هذا وجه.

والوجه الآخر: أن يكون: فإذا له صوتٌ يصوِّت صوتَ حمارٍ، وجعل صوتَ حمار مصدرًا يصل إليه يُصَوِّت بنفسه من غير حذف على التجويزين المتقدمين في الحال؛ ولا بدَّ في هذا كله من إخراج صوت عن وضعه وتصييره في موضع التصويت. وأمّا إن كان معرفة فلا يُتَصور فيه إلا نصبه على المصدر» انتهى كلامه.

فإن قلت: ما الداعي إلى أن يُضمَر ناصب لقوله صوتَ حمار؟ وهلاَّ نُصب بقوله صوتٌ من قوله: له صوتٌ، وكأنك قلت: له أن يُصَوِّتَ صوتَ حمارٍ.

فالجواب: أنه لم يُرد بقوله فإذا له صوتٌ أنه يعالج الصوت، ويخرجه على هذه الصفة، وإنما أريد به ما يسمع. وكذلك: له هديرٌ، لم يُرد أنه يحاول الهدير ، إنما أريد ما يسمع. والصوت هنا ليس المصدر الذي ينحلُّ بحرف مصدري والفعل، ولا الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل في الأمر والاستفهام، وإنما يُراد به ما هو ناشئ عن التصويت.

وقوله **وإتباعُه جائزٌ** يعني رفعه:

فإن كان نكرة جاز فيه وجهان: أحدهما الصفة، والثاني أن يكون بدلاً. وقد أشار س إلى الوجهين في صدر المسألة حين قال[1]: «ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه». ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو صوتُ حمار.

وإن كان معرفة كقوله[2]: «لها هديرٌ هديرَ الثَّورِ» فالبدل. ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف. ولا يجوز أن يكون صفة لأنه معرفة، وصوتٌ قبله نكرة. وأجاز ذلك الخليل[3]؛ لأنه عنده في معنى النكرة، ألا ترى أنها في المعنى مضاف إليها مثل. وزعم س[4] أنّ هذا قبيح ضعيف، لا يجوز إلا في موضع اضطرار. وهو الصحيح على ما يُبيَّن في باب النعت، إن شاء اللّه.

واختُلف في أيهما الوجه: النصب أم الرفع: فقال ابن /خروف: النصب في هذا الباب الوجه؛ لأنّ الثاني ليس بالأول، فيدخله المجاز والاتساع. وقال ابن عصفور: الرفع والنصب فيه متكافئان؛ لأنّ النصب فيه الإضمار وإن كان ثَمَّ ما يدل عليه، وفي الرفع المجاز؛ لأنه جعل الأول فيه الثاني، وليس به. [١٥٠/ب:

وقوله **وإن وقعتْ صفتُه مَوقعَه فإتباعُها أَولى من نصبها** مثال ذلك: له صوتٌ أيُما صوت، وله صوتٌ مثلُ صوتِ الحمارِ، ذكر س[5] أنّ الاختيار فيه الرفع. وكذلك إذا ذكرت صوتًا ووصفتَه[6]، نحو قولك: له صوتٌ صوتٌ حسنٌ؛ لأنك إنما أردت الوصف، فذكرتَ صوتًا توطئة له، فلمّا لم تُرد أن تحمله على الفعل، وكان الآخر الأول - رفعت.

---

(١) الكتاب ١: ٣٥٦.

(٢) يعني قول النابغة الجعدي في بيتيه المتقدمين في ص ٢١٦.

(٣) الكتاب ١: ٣٦١.

(٤) الكتاب ١: ٣٦١.

(٥) الكتاب ١: ٣٦٣.

(٦) ووصفته ... فذكرت صوتًا: سقط من ك.

وقال س[1]: «وإن قلت: له صوتٌ أيَّما صوتٍ، أو: مثلَ صوتِ الحمار، أو: له صوتٌ صوتًا حسنًا - جاز، زعم ذلك الخليل. ويقوِّي ذلك أن يونس وعيسى جميعًا زعما أنَّ رؤبة كان ينشد هذا البيت نصبًا[2]:

فـــيها ازْدهـــافٌ أيَّمـــا ازْدهـــاف

فحمله على الفعل الذي ينصب صوتَ حمار؛ لأنَّ ذلك الفعل لو ظَهر نَصب ما كان صفة وما كان غير صفة» انتهى. فالتقدير: يُصَوِّتُ صوتًا حسنًا، ويُصَوِّتُ أيَّما صوت، ويُصَوِّتُ مثلَ صوتِ الحمار.

وقوله **وكذا التالي جملةً خاليةً مما هو له** مثاله: هذا صوتٌ صوتُ حمار، وعليه نَوحٌ نَوحُ الحمام، وفيها صوتٌ صوتُ حمار. ويعني بقوله **وكذا** أي: الإتباع أولى من النصب، وتقدم كلام المصنف على شيء من هذا.

وقال[3]: «ولو نصبتَ كان وجهًا؛ لأنه إذا قال: هذا صوتٌ، أو هذا نوحٌ، أو عليه [نوحٌ][4] - فقد عُلم أنَّ مع النَوح والصوت فاعلَين، فحمله على المعنى، كما قال[5]:

لِيُـــبْكَ يَـــزيدُ ضـــارِعٌ لِخُـــصُومةٍ .....»

قال المصنف في الشرح[6]: «ويُلحق بِلَهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ قولُ أبي كَبير الهُذَلِيّ[7]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٦٤.

(٢) الديوان ص ١٠٠ والخزانة ٢: ٤١ - ٤٧ [٨٩]. فيها: أي الأقوال المذكورة في البيت المتقدم عليه. وازدهاف: استخفاف، وقيل: استعجال وتقحم.

(٣) الكتاب ١: ٣٦٦.

(٤) نوح: تتمة من الكتاب.

(٥) تقدم البيت في ج ٦ ص ٢١٠، ٢١٢.

(٦) ٢: ١٩١.

(٧) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٤. المنكب: مجتمع رأس العضد والكتف. والمحمل: محمل السيف. والمعنى: إذا اضطجع لم يمس الأرض إلا منكبه وحرف ساقه؛ لأنه خميص البطن.

مـــا إنْ يَمَـــسُّ الأرضَ إلا مَـــنْكِبٌ مـــنه، وحَـــرفُ الـــسّاقِ، طَيَّ الْمِحْمَلِ

ولذلك قال س[1]: صار ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ بمنْزلة: له طَيٌّ».

ص: وقد يُرفَع مبتدأً المُفيد طلبًا، وخبرًا المُكَرَّرُ والمحصورُ والمؤكِّدُ نفسَه والمُفيدُ خبرًا إنشائيًّا وغيرَ إنشائيٍّ.

ش: المفيد طلبًا قولك: صَبرٌ صبرٌ. ومنه غيرَ مكرر قولُ حسان[2]:

أهاجَيـــتُمُ حَـــسّانَ عـــندَ ذَكائـــهِ فَغَـــيٌّ لأولادِ الحِمـــاسِ طَـــويلُ

وقول الآخر[3]:

يَـــشكُو إليَّ جَمَلِـــي طُولَ السُّرَى صَـــبرٌ جَمـــيلٌ ، فكِلانـــا مُبْتَلَـــى

/ومثاله خبرًا: أنت سَيرٌ سيرٌ. ومثال المحصور: إنما أنت سيرٌ. ومثال المؤكِّد نفسَه: له عليَّ دينارٌ اعترافٌ، ورفعه على إضمار مبتدأ، أي: هذا الكلامُ اعترافٌ. [١٥١/أ:١]

ومثالُ المفيد خبرًا إنشائيًّا قولُ الشاعر[4]:

عَجَـــبٌ لِـــتلكَ قَـــضيَّةٌ..... .....

ومثالُ المفيد خبرًا غير إنشائيٍّ قولُ الشاعر[5]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٦٠.

(٢) الديوان ص ٢١٧ والكتاب ١: ٣١٤ وشرح التسهيل ٢: ١٩٢. والبيت في رواية سيبويه من الطويل. وهو من قصيدة من الكامل في الديوان، وروايته:

هَيَّجتُمُ حسّانَ عند ذكائه غَيٌّ لِمَنْ وَلَدَ الحماسُ طويلُ

الذكاء: انتهاء السن واجتماع العقل. والغيّ: الضلال. والحماس: بطن من بني الحارث بن كعب، وهم رهط النحاشي الذي كان يُهاجيه حسان. ك، ن: بغي. ح: بعي.

(٣) نسب للمُلبِد بن حرملة في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١: ٣١٧. ونسب في فرحة الأديب ص ١٧٩ لأحد السَّوّاقين. وهو بغير نسبة في الكتاب ١: ٣٢١ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٥٤، ١٥٦ والأعلم ص ٢١١.

(٤) تقدم في ص ١٩٦.

(٥) تقدم في ص ١٩١.

أقـــامَ، وأقـــوَى ذاتَ يـــومٍ، وخَيْـــبةٌ لأَوَّلِ مَـــن يَلقَـــى وشَـــرٌّ مُيَـــسَّرُ

ص:[1] وقد ينوب عن المصدر اللازمِ إضمارُ ناصبه صفاتٌ كعائذًا بك، وهنيئًا لك، وأقائمًا وقد قعدَ الناسُ، وأقاعدًا[2] وقد سارَ الرَّكبُ، وقائمًا قد علم اللّهُ وقد قعدَ الناسُ. وأسماءُ أعيان، كتُرْبًا وجَنْدَلاً، وفاها لِفيك، وأَأَعْوَرَ وذا ناب. والأصَحُّ كونُ الأسماء مفعولاتٍ، والصفاتِ أحوالاً.

ش: أمّا عائذًا وقائمًا وقاعدًا فأسماء فاعلينَ في الأصل، وانتصابها على أنها أحوال مؤكّدة لعاملها الملتَزَم إضمارُه، والتقدير: أتَقوم قائمًا، وأتَقعد قاعدًا، وأعُوذ عائذًا باللّه. قال بعض أصحابنا: «وهي موقوفة على السماع». وقال غيره: زعم س أنّ هذا مقيس[3]، يقال لكل من كان لازمًا صفة دائبًا عليها: أضاحكًا، وأخارجًا.

وزعم المبرد[4] أنّ انتصاب أقائمًا وأقاعدًا وعائذًا بك على أنها مصادر، وجاءت على فاعِل، كقولهم: فُلِجَ فالجًا، نحو العافِية والعاقِبة، فكأنك قلت: أقِيامًا، وأقُعودًا، وعِياذًا. قال: لأنّ الحال المؤكّدة تَضعُف.

وما ذهب إليه المبرد ليس بصحيح؛ لأنّ الحال المؤكّدة جاءت في أفصح كلام، قال تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[5]، وقال: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ

---

(١) زيد هنا في التسهيل ما نصه: «فصل: المجعول بدلاً من اللفظ بفعل مهمل مفردٌ كدَفْرًا، وجائزُ الإفراد والإضافة كوَيْلَه، ومضافٌ غير مثنًى كبَلْهَ الشيء وبَهْلَه، ومثنًى كلَبَّيكَ، وليس كلَدَى لبقاء يائه مضافًا إلى الظاهر، خلافًا ليونس، وربما أُفرد مبنيًّا على الكسر».

(٢) وأقاعدًا ... وقد قعد الناس: ليس في ك. وكرر هذا في ن.

(٣) لم ينص سيبويه على ذلك في هذا الباب في كتابه ص ٣٤٠ - ٣٤٢.

(٤) نُسب هذا إلى المبرد في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١١٤. وكلام المبرد في المقتضب ٣: ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢٦٤ يدل على أنّ هذا ونحوه عنده حال، لكنه يختلف مع سيبويه في تقدير العامل.

(٥) سورة النساء: الآية ٧٩.

وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾[1]. ولأنه ثَبت أنّ عائذًا وقائمًا وقاعدًا أسماء فاعلين بلا خلاف، والمصدرية فيها دَعوى لا دليل عليها. ولأنه لو كانت مصادر لوقعت في غير هذا المكان مصادر، فكنت تقول: قُمت قائمًا طويلاً، وقائم خاشع، والقائم المعروف، في معنى[2]: قيامًا طويلاً، وقيام خاشع، والقيام المعروف، وذلك لا يقال. ولأنه لو كانت مصادر لجاز أن تأتي معرفة ونكرة كما أتى: الحمدَ للّه، والعَجَبَ لك. فكونهم التزموا فيها التنكير دليل على أنها أحوال لا مصادر، وهذه الأحوال تحمَّلت ضميرًا لمّا وُضعت موضع الفعل الناصب لها، وصارت بدلاً منه، ولذلك لا يظهر معها الفعل، فلو أسندت إلى غير الضمير برز الفاعل، فكنت تقول: أقائمًا زيدٌ وقد قعدَ الناسُ، ومن ذلك قوله[3]:

/أتاركةً تَدَلُّلَها قَطامِ وضَنًّا بالتَّحيةِ والسَّلامِ [١٥١/ب:

فقَطامِ فاعل بقوله أتاركةً.

ولمّا كانت المصادر نائبة عن الأفعال في الاستفهام وغيره جاءت هذه الأسماء كذلك، فمن الاستفهام: أتاركةً تَدَلُّلَها قَطامِ. ومن غيره قول الشاعر[4]:

أَلْحِقْ عَذابَكَ بالقومِ الذينَ طَغَوْا وعائذًا بكَ أنْ يَعلُوا ، فيَطْغُونِي

التقدير: وأعوذُ عائذًا بك، حذف الفعل، وأقام الحال كما كان يفعل بالمصدر لو قال: عِياذًا بك.

ومن العرب من يقول[5]: عائذٌ باللّه، يضمر له مبتدأ، أي: أنا عائذٌ باللّه.

---

(١) سورة النحل: الآية ١٢. وهذه قراءة العشرة عدا ابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة ص ٣٧٠ والنشر ٢: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٢) في معنى ... والقيام المعروف: ليس في ك.

(٣) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ١٣٠ وشرح التسهيل ٢: ١٩٣.

(٤) هو عبد اللّه بن الحارث السهمي الصحابي. الكتاب ١: ٣٤١ - ٣٤٢، وفيه تخريجه.

(٥) الكتاب ١: ٣٤٧.

وأمّا «هَنيئًا لك» فهَنِيء صفة للمبالغة، تقول هَنَأني الطعامُ، أي: ساغَ لي وطاب، واسم الفاعل هانئ، وهَنِيء فَعيل للمبالغة. ويجوز أن يكون صفة من هَنُؤَ الطعام: إذا ساغَ ولا تنغيص فيه، كما تقول: شَرُفَ فهو شَريف. وكذلك مَرِيئًا، يحتمل أن يكون من هَنَأني الطعامُ ومَرَأني، ومن هَنُؤَ الطعامُ ومَرُؤَ. فإذا لم يكن هَنَأني قلت: أَمْرَأني، رباعيًّا، واستعمل مع هَنَأني ثلاثيًّا للإتباع. قيل: واشتقاق الهَنِيء من هناء البعير، وهو الدواء الذي يُطلى به، ويوضع في عَقْره، قال الشاعر[1]:

مُتَبَذِّلٌ، تَبدو مَحاسِنُهُ يَضَعُ الهِناءَ مَواضِعَ النُّقْبِ

والمَرِيء: ما يساغ في الحلق، ومنه قيل لمجرى الطعام من الحلقوم إلى فم المعدة: المَريء.

قال س[2]: «هَنيئًا مَريئًا صفتان، نصبوهما نصب المصادر المدعوِّ بها بالفعل غير المستعمَل إظهارُه؛ المختزَل للدلالة التي في الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثَبَتَ ذلك هنيئًا مريئًا» انتهى. ومَريئًا تابع لِهَنيئًا.

وذهب الزمخشريُّ[3] في قوله تعالى: ﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾[4] إلى أنَّ انتصابه على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: فَكُلُوه أَكْلاً هَنيئًا، أو على أنه حال من ضمير المفعول.

وهو قول مخالف لقول أئمة العربية س وغيره، فعلى ما قاله أئمة العربية يكون: ﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ من جملة أخرى غير قولـه: ﴿ فَكُلُوهُ ﴾، ولا تعلُّق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنى.

---

(١) هو دريد بن الصِّمّة. الأمالي ٢: ١٦١. والرواية فيه: متبذّلاً. النُّقْب: القطع المتفرقة من الجرب في جلد البعير.

(٢) الكتاب ١: ٣١٦ - ٣١٧.

(٣) الكشاف ١: ٤٩٩.

(٤) سورة النساء: الآية ٤.

وجماع القول في هَنيئًا أنها حال قائمة مقام الفعل الناصب لها، فإذا قيل: إنَّ فلانًا أصاب خيرًا، فقلت: هَنيئًا له ذلك - فالأصل: ثَبَتَ له ذلك هنيئًا، فحُذف ثَبَتَ، وأُقيم هَنيئًا مقامه.

واختلفوا إذ ذاك فيما يرتفع به «ذلك»:

فذهب السيرافي[1] إلى أنه مرفوع بذلك الفعل المختزل الذي هو ثَبَتَ، وهَنيئًا حال من «ذلك»، وفي هَنيئًا ضمير يعود على «ذلك». وإذا قلت هَنيئًا، ولم تقل ذلك، بل اقتصرت على قولك هَنيئًا ففي هَنِيء ضمير مستتر يعود على ذي الحال، وهو ضمير الفاعل /الذي استتر في ثَبَتَ المحذوفة. [٣: ١٥٢/أ]

وذهب الفارسي إلى أنَّ «ذلك» في قولك «هَنيئًا له ذلك» مرفوع بـ«هَنيئًا» القائم مقام الفعل المحذوف؛ لأنه صار عوضًا منه، فعمل عمله، كما أنك إذا قلت زيدٌ في الدار رَفع المجرورُ الضميرَ الذي كان مرفوعًا بمستقرّ لأنه عوض منه، ولا يكون في هَنيئًا ضمير؛ لأنه قد رَفع الظاهر الذي هو اسم الإشارة. وإذا قلت «هَنيئًا» ففيه ضمير فاعل بها[2]، وهو الضمير الذي كان فاعلاً لثَبَتَ، ويكون هَنيئًا قد قام مقام الفعل المختَزَل مفرَّغًا من الفاعل.

وإذا قلت «هَنيئًا مَريئًا» ففي نصب مَريء خلاف: ذهب بعضهم إلى أنه صفة لقولك هَنيئًا، وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن الحَوفيّ[3]. وذهب الفارسي[4] إلى أنَّ انتصابه انتصاب هَنيئًا، فالتقدير عنده: ثَبَتَ مَريئًا، ولا يجوز عنده أن يكون

---

(١) انظر شرح الكتاب ٥: ٨٧.

(٢) المسائل الشيرازيات ص ٢٩٠.

(٣) علي بن إبراهيم بن سعيد [- ٤٣٠هـ] من قرية شَبْرا من حَوْف بلبيس بمصر. كان نحويًّا قارئًا. أخذ عن أبي بكر الأدفويّ. وصنف: إعراب القرآن، والموضّح في النحو. إنباه الرواة ٢: ٢١٩ - ٢٢٠ وبغية الوعاة ٢: ١٤٠.

(٤) المسائل الشيرازيات ص ٢٨٧.

صفة لـ«هَنِيء» من جهة أنّ هَنيئًا لمّا كان عوضًا من الفعل صار حكمه حكم الفعل الذي ناب منابه، والفعل لا يوصف، فكذلك لا يوصف هو.

وقد ألمّ الزمخشري بشيء مما قاله النحاة في هَنيئًا، لكنه حرَّفه، فقال بعد أن قدّم انتصابه على أنه وصف للمصدر أو حال من الضمير في فكلوه: «أي: كُلُوه وهو هنيء»[1]، قال: «وقد يُوقَف على فَكُلُوه، ويُبتدأ هَنيئًا مَريئًا على الدعاء، وعلى أنهما صفتان أُقيمتا مقام المصدر، فانتصابهما على هذا انتصاب المصدر»[2]، ولذلك كأنه قال: هَنيئًا ومَريئًا، فصار كقولك: سَقْيًا ورَعْيًا، أي: هَنَأه ومَرَأه. والنحاة يجعلون انتصاب هَنيئًا على الحال، كما ذكرناه عنهم، وانتصاب مَريئًا على ما ذكرناه من الخلاف، إمّا على الحال وإمّا على الوصف.

ويدلُّ على فساد ما حرَّفه الزمخشري وصحةِ قول النحاة ارتفاعُ الأسماء الظاهرة بعد: هَنيئًا مَريئًا، ولو كانا منتصبين انتصابَ المصادرِ المرادِ بها الدعاءُ ما جاز ذلك فيها، تقول: سَقْيًا ورَعْيًا، ولا يجوز: سَقْيًا اللّهُ ذلك، وإن كان ذلك جائزًا في فعله، تقول: سَقاكَ اللّهُ، ورَعاكَ اللّهُ. والدليلُ على جواز رفع الأسماء الظاهرة بعدها قولُ الشاعر[3]:

هَنيـئًا مَـريئًا غـيرَ داءٍ مُخامِـرٍ لِعَـزَّةَ مِـن أعراضِـنا مـا اسْتَحَلَّتِ

وقولُ الآخر[4]:

هَنيـئًا لأَرْبـابِ البُـيُوتِ بُيُوتُهُمْ وِلِلْعَـزَبِ المِـسكينِ مـا يَـتَلَمَّسُ

---

(١) الكشاف ١: ٤٩٩.

(٢) الكشاف ١: ٤٩٩. وهذا النص يلي النص السابق بدون فاصل.

(٣) هو كثيِّر. ديوانه ص ٦٨ والأمالي ٢: ١٠٩ والشيرازيات ص ٢٨٧. المخامر: المخالط.

(٤) نسب ابن السيرافي البيت في شرح أبيات سيبويه ١: ١٩٢ إلى أبي الغطريف الهَدّاديّ في وقعة كانت بينهم وبين ابن أحمر. وهو من غير نسبة في الكتاب ١: ٣١٨ والمسائل الشيرازيات ص ٢٨٩. أراد بأرباب البيوت الذين لهم زوجات؛ لأنه يقال للمزوَّجة بيت.

فـ«ما استَحَلَّت» و«بيوتُهم» مرفوعان إما بهنيئًا أو بثَبَتَ المحذوفة على الخلاف الذي بين السيرافيِّ وأبي عليٍّ، وتقدم من قولنا إنَّ مريئًا تابع لِهَنِيء.

وذهب بعضهم إلى أنه يُستعمل وحده غير تابع لِهَنيئًا، ولا يُحفظ ذلك من كلام العرب إلا في بيت فُرق /بينهما، أنشده أبو العباس، وهو[1]: [١٥٢/ب:]

كُلْ هَنيئًا ، وما شَرِبتَ مَريئًا ثُمَّ قُمْ صاغِرًا ، فغير كريمِ

وتقدم[2] من قولنا إنَّ هَنيئًا ومَريئًا اسما فاعل للمبالغة.

وأجاز أبو البقاء العكبري[3] أن يكونا مصدرين جاءا على وزن فَعِيل كالصَّهِيل والهَدِير، وليسا من باب ما يطَّرد فيه فَعِيل في المصدر؛ لأنَّ ذلك لا يكون في غير الأصوات إلا قليلاً كالنَّقِير.

وقد أورد المصنف هَنيئًا مع: عائذًا بك، وأقائمًا وقد قعدَ الناس، وهما وأشباههما منصوبات بأفعال مضمرة من لفظها. وهَنيئًا ذكر فيه س[4] تقديرين: أحدهما أنه منصوب بثَبَتَ. والتقدير الثاني أنه منصوب بهَنَأَ، أي: هَنَأَه ذلك هَنيئًا. قال س[5]: «فاختزل الفعل لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك هَنَأَك»، فعلى هذا التقدير يكون هنيئًا موافقًا لقولك: عائذًا باللّه، وأقائمًا وقد قعدَ الناس، إلا أنه فيه معنى الدعاء. قال بعض أصحابنا: ونصبه بثَبَتَ أولى لكون الحال فيه مبيِّنة، وإن نصبتَه بِهَنَأَ كان هَنيئًا حالاً مؤكِّدة.

---

(١) هذا أول بيتين لأبي عطاء السندي في البيان والتبيين ٣: ٣٤٧ والأغاني ١٧: ٢٤٤ [دار صادر]. قال ذلك لزائر له وقد رآه يومئ إلى امرأته. وهو بلا نسبة في الكامل ص ١٦٣. وبعده بيت، آخره: «لِعِرْسِ النَّدِيم». وروي آخره: «وأنت ذميمُ»، على الإقواء.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٢٥.

(٣) التبيان ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٤) الكتاب ١: ٣١٦ - ٣١٧.

(٥) الكتاب ١: ٣١٧.

وقوله **وأسماءُ أعيانٍ كتُرْبًا وجَنْدَلاً** انتصاب هذا على تقدير: أَلزَمَك اللّهُ، أو أَطعَمَك تُرْبًا وجَنْدَلاً، قال س[1]: «واختُزل الفعل هنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تَرِبَتْ يداك»، ويعني س أنه لا يُقال تُرْبًا إلا في المعنى الذي يقال[2] فيه: تَرِبَتْ يَداك، لا أنّ تَرِبَتْ يداك هو الناصب لِتُرْبًا؛ لأنه ليس بمصدر.

ويجوز رفعه على الابتداء، و«لك» الخبر، قال الشاعر[3]:

لقد ألَبَ الواشونَ أَلْبًا بِجَمعِهِمْ فَتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ

وهو في الرفع بمعنى النصب من الدعاء.

ولا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يُدْعى بها، لو قلت: فُوها لِفيك، على قصد الدعاء - لم يجز. ولا تعريفها بالألف واللام؛ لأنّ الدعاء بالاسم قليل، والألف[4] واللام للاسم الذي لم يوضع موضع الفعل.

وفي البسيط: «وقد أدخلوا هنا الألف واللام، كما فعلوا في المصدر رفعًا ونصبًا، فقالوا: التُّرْبُ له، والتُّرْبَ له» انتهى.

ولا يقاس هذا الباب، لا يقال: أَرْضًا، ولا جَبَلاً، بهذا المعنى.

وقوله **وفاها لِفيك**[5] الضمير في فاها للداهية، قاله س[6]. ويُستعمل هذا في معنى: دَهاه اللّهُ. وإنما قال لِفيك لأنّ فم الإنسان في غالب أحواله منه يكون هلاكه، إمّا بأن يتكلم فيجني عليه كلامه، وإمّا أنّ الأغذية إنما تتوصل لهلاكه من فيه.

---

(١) الكتاب ١: ٣١٤ - ٣١٥.

(٢) إلا في المعنى الذي يقال: سقط من ك.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٣٥ والملخص ١: ٣٣٥ وفيه تخريجه. ألب الواشون: سعَوا في الإفساد. والجندل: الحجارة، واحدها جندلة. والترب والجندل: كناية عن الخيبة.

(٤) والألف: ليس في ك.

(٥) معناه: الخيبة لك. وهو مثل. أمثال أبي عبيد ص ٧٦.

(٦) الكتاب ١: ٣١٥.

وجعل بعضهم الضمير في فاها عائدًا على الخَيبة. وانتصب فاها بإضمار فعل، تقديره: أَلْزَمَ اللّهُ فاها لفِيك، وجَعَلَ اللّهُ فاها لفِيك، وأنشد س[1]:

/فقلتُ لـــه: فـــاهـــا لِفِيكَ ، فإنَّها قَلُـــوصُ امرئٍ ، قارِيكَ ما أنتَ حاذِرُهْ [٢: ١٥٣/أ]

وقوله **وأَأَعْوَرَ وذا نابٍ** قال المصنف في الشرح[2]: «ومن نيابة المفعول به عن فعل الإنكار قول رجل من بني أَسَد: «يا بني أَسَد، أَأَعْوَرَ وذا ناب»؟ يريد: أتستقبلون أعورَ وذا ناب، وذلك في يوم التقى فيه بنو أسد وبنو عامر، فرأى بعض الأسديين بعيرًا أعورَ، فتطيَّر، وقال لقومه هذا الكلام، فقَضى أنَّ قومه هزموا، وقُتل منهم» انتهى.

ويعُرف هذا اليوم الذي التقيا فيه يوم جبلة، وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوَّه الخلق ذا ناب، وهو المُسِنّ، فعلوا ذلك ليتطيَّر به الآخرون، فيكون ذلك سببًا لانهزامهم، فلما رأوه قال بعضهم: أَأَعْوَرَ وذا ناب؟ أي: أتستقبلون هذا، وأنكر عليهم استقبالهم إياه، فلم يسمعوا منه، فهُزموا، كأنه تطيَّر بالناب، وتفاءل منه غَمّاءَ[3] وشِدّة، وبالعَوَر؛ لأنه نقصان وتعوُّر أمر[4]، وكأنه قال: أتستقبلون من الأمر ما فيه عَوَرٌ وشدّة، هذا تفسير المعنى، وتفسير الإعراب ما ذكره س[5]، فانتصب على أنه مفعول به، والعرب تكره البعير الأعور إذا رأته في عسكر عدوِّها. وقيل: إنهم لَقُوا بعيرًا أعورَ وكَلِبًا. وقيل: بل البعير كان

---

(١) البيت لأبي سِدرة سُحيم بن الأعرف. الكتاب ١: ٣١٥ - ٣١٦ والنوادر ص ٥٠٥ - ٥٠٦ وفرحة الأديب ص ٦٤ - ٦٥ والخزانة ٢: ١١٦ - ١١٩ [٩٩]. فقلت له: أي لهَوّاس المذكور في البيت الذي قبله، وهو الأسد. والقلوص: الناقة الشابّة.

(٢) ٢: ١٩٥.

(٣) ن: ويقال منه عضا. ح: وتفاءل منه عصا. ك: ويقال منه عصا وشدة.

(٤) ك: «وتعذرا أمر». تعورَ الأمرُ: فسد.

(٥) قال: كأنه قال: «أتستقبلون أعورَ وذا ناب». الكتاب ١: ٣٤٣ والسيرافي ٥: ١١٦.

له نابٌ طويلة. قال س[1]: «ولو قال أَعْوَرُ وذو نابٍ كان مُصيبًا» انتهى. وارتفاعه على مبتدأ مضمر يقدَّر فيه ما يصلح للمعنى، أي: مُستَقبِلُكم، أو مُقابِلُكم، أو مُصادِفُكم أَعْوَرُ.

وقوله **والأصَحُّ كونُ الأسماءِ مفعولاتٍ والصفاتِ أحوالاً** أمّا الخلاف في الصفات فقد تقدم الكلام فيه، وأنّ المبرد يزعم أنها مصادر جاءت على وزن الصفة، وتقدم الردُّ عليه[2]. وأمّا الأسماء التي هي: تُرْبًا وجَنْدَلاً، وفاها لِفيك، وأَعْوَرَ وذا ناب - فقد قدَّر س[3] لها عوامل تنصبها نصب المفعول به، وهو الذي اختار المصنف[4]، وهو تأويل الأكثرين.

وذهب الأستاذ أبو علي وغيره[5] إلى أن تُرْبًا وجَنْدَلاً ينتصب كنصب المصادر؛ لأنها وإن كانت جواهر فقد وقعت موضع المصادر؛ لأنّ هذا المعنى كثُر فيها، فلذلك قدَّرها س[6] بأَلْزَمَكَ اللّهُ، أو أَطْعَمَك، ثم قال[7]: «لأنهم جعلوه بدلاً من تَرِبَتْ يَداك». فالأول هو التقدير الأصلي، والثاني هو الطارئ الذي قلناه. وكذلك قدّر في جَنْدَلاً فعلاً من لفظه[8] ينتصب عليه، ولذلك تدخل فيه اللام، فتقول: تُرْبًا لك، كما تقول: سَقْيًا لك، وقِصَّتُه قِصَّتُه. وأمّا «أَعْوَرَ وذا نابٍ» فقد تقدم تقدير س[9] له: أَتستَقبلون أَعْوَرَ وذا نابٍ، فظاهره ما ذهب إليه المصنف /من [3: ١٥٣/ب] أنه منصوب على المفعول به.

---

(١) الكتاب ١: ٣٤٧.
(٢) تقدم ما ذكره في ص ٢٢٣.
(٣) الكتاب ١: ٣١٤ - ٣١٥، ٣٤٣.
(٤) شرح التسهيل ٢: ١٩٥.
(٥) الملخص ١: ٣٣٥.
(٦) الكتاب ١: ٣١٤.
(٧) الكتاب ١: ٣١٥.
(٨) هو جُنْدلتَ. الكتاب ١: ٣١٥، ٣٤٥.
(٩) تقدم قريبًا.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1]: قول س «أتستَقبلون أعورَ» مشكل؛ لأنَّ الأسماء التي ذكر في هذا الباب أحوالٌ مبيِّنة.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف: ظاهره أنه مفعول، ولم يُرد ذلك، إنما قاله على جهة التفسير والبيان، وحقيقة التقدير فيه: أتستقبلونه أَعْوَرَ وذا نابٍ، ولم يذكر في الباب مفعولاً، فإنما أراد ما يظهر في التفسير، ولم يقصد الإعراب ولا إلى الفعل الذي هذا الاسم بدل منه.

وقال ابن عصفور: يَتَخَرَّج ذلك على وجهين: أحدهما أن يكون تفسير معنى، وإنما أراد: أتستقبلونه أَعْوَرَ، وإذا استقبلوه أَعْوَرَ فقد استقبلوا الأَعْوَر. والثاني أن يكون حذف المفعول اقتصارًا أو اختصارًا، فيكون تفسير إعراب.

وقد خلط المصنف في جمعه بين تُرْبًا، وجَنْدَلاً، وفاها لِفيك، وبين أَعْوَرَ وذا نابٍ، فذكرهما في فصل واحد، وس ذكر الثلاثة الأول في «باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها»[2]، وذكر أَعْوَرَ وذا نابٍ في «باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل»[3]، فذكر في هذا الباب: أَتَميميًّا مَرَّةً وقَيسيًّا أُخرى[4]، وأَأَعْوَرَ وذا نابٍ، وقولَ الشاعر[5]:

أفي السِّلْمِ أَعْيارًا جَفاءً وغِلْظَةً ... وفي الحَربِ أَشْباهَ النِّساءِ العَوارِكِ

---

(١) الذي في شرح الجمل ٢: ٤١٩ هو قول سيبويه فقط. فلعله ذكر غيره في كتاب آخر.

(٢) الكتاب ١: ٣١٤ - ٣١٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٤٣.

(٤) التقدير: أتتحوَّل تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى؟

(٥) البيت لهند بنت عتبة زوج أبي سفيان في السيرة النبوية ١: ٦٥٦ والخزانة ٣: ٢٦٣ - ٢٦٥ [٢٠٦]، قالته لِفَلِّ قريش حين رجعوا من بدر. وهو بغير نسبة في الكتاب ١: ٣٤٤ والكامل ص ١٠٩٠ والمقتضب ٣: ٢٦٥. أعيار: جمع عَير، وهو الحمار. والعوارك: جمع عارِك، وهي الحائض.

وقولَ الآخر[1]:

أفي الـــوَلائمِ أولادًا لِـــواحِدةٍ وفي العِـــيادةِ أولادًا لِعَـــلاَّتِ

ويجوز النصب في الخبر[2] أيضًا، فتقول: تَميمِيًّا مَرَّةً وقَيْسِيًّا أُخرى، وأنشد يعقوب[3]:

هَـــلاَّ غـــيرَ عَمِّكُـــمُ ظَلَمْـــتُمْ إذا مـــا كُنـــتُمُ مُتَظَلِّمِيـــنا

عَفارِيـــتًا علـــيَّ وأَكْـــلِ مالِـــي وجُبْـــنًا عـــن رِجـــالٍ آخَـــرِينا

ويجوز ارتفاع ذلك، فتقول: أَتَميميٌّ مَرَّةً وقَيْسِيٌّ أُخرى؟ على إضمار مبتدأ[4]، التقدير: أأنتَ تَميميٌّ مرةً.

---

(١) الكتاب ١: ٣٤٤ وشرح أبياته ١: ٣٨٢ والأعلم ص ٢١٨ والكامل ص ١٠٩٠ والمقتضب ٣: ٢٦٥. العلات: جمع عَلّة، وهي الضَّرَّة.

(٢) الكتاب ١: ٣٤٥ والكامل ص ١٠٩١.

(٣) أنشد البيتين مع بيتين آخرين من غير نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٦٩. والشاعر هو رافع ابن هُرَيم كما في تهذيب إصلاح المنطق ص ٥٨٩ واللسان (كيس). وانظر الخزانة ٤: ٤٧٨ - ٤٨٣ [٣٢٩].

(٤) الكتاب ١: ٣٤٧ والكامل ص ١٠٩١.

ص: باب المفعول له

وهو المصدر المُعلَّلُ به حَدَثٌ شاركه[1] في الوقتِ ظاهرًا أو مقدَّرًا، والفاعلِ تحقيقًا أو تقديرًا. ويَنصِبه مُفْهِمُ الحَدَثِ نَصْبَ المفعولِ به المصاحِبِ في الأصل حرفَ جرٍّ، لا نَصْبَ نَوعِ المصدر، خلافًا لبعضهم[2].

ش: مناسبة هذا الباب لما قبله أنه لمّا ذكر في الباب قبله المصدر وجملة من أحكامه ذكر المفعول له؛ لأنَّ من شرطه على الأشهر أن يكون /مصدرًا، ولأنَّ [ل ١٥٤/أ] بعضهم قد ذهب إلى أنه ينتصب انتصاب المصدر على ما سنذكره إن شاء اللّه.

وقوله **وهو المصدر** هذا جنس يشمل المفعول له وغيره، وتظافرت[3] النصوص من النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له، وذلك أنَّ الباعث إنما هو الحدث لا الذوات. وزعم يونس[4] أنَّ قومًا من العرب يقولون: أما العبيدَ فذو عَبيد، بالنصب، وتأوَّله على المفعول له وإن كان العبيد غير مصدر. وقَبَّح ذلك س[5]، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم تُرد عبيدًا بأعيانهم، فلو قلت: أمّا البصرةُ فلا بصرةَ لك، وأمّا الحارثُ فلا حارثَ لك، لم يجز لاختصاصهما. وقدَّر الزجاج[6] في نصب العبيد تقدير المِلك ليصيّره إلى معنى المصدر، كأنه قال: أمّا تَمَلُّكَ العبيد، أي: مهما تذكره من أجل تَمَلُّك العبيد، وهذا كله مراعاة للمصدر.

---

(١) ك، ن: يشاركه.

(٢) في شرح المصنف: للزجاج.

(٣) وتظافرت ... في المفعول له: سقط من ح.

(٤) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٥) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٧٤.

والمصدر إن كان أجنبيًّا عن مصدر العامل بحيث لا يصدق عليه باعتبار مجازي فاللام، نحو: فعلتُ ذلك لأمر اللّه، وتَركتُه لِزَحرك، ومنه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾[1]، إلا أن يكون مسبوكًا بأنْ وأنْ، نحو: (لَبَّيْكَ أنَّ الحمدَ والنِّعمة لك)[2]، وقوله[3]:

أَتَغْضَبُ أنْ أُذْنَا قُتَيْبةَ حُزَّتا .....

وقد حكي عن أبي علي جوازه، فتقول: جئتُك ضربَ زيد، أي: لِضَرب زيد[4]، وقاسه على: جئتُك طمعًا في الخير. وقيل: هو باطل؛ لأنَّ الطمع فعل الجائي وإن كان لا يصدق عليه المجيء، بخلاف الضرب.

وإن لم يكن أجنبيًّا حذفت اللام، نحو: ضربتُه تَقويمًا وتأديبًا، وقَعدتُ عن الحرب جبنًا؛ ألا ترى أنه يصدق أن يقال: ضَربي له تقويمٌ، وقُعودي عن الحرب جُبنٌ، كقولـه: ﴿وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا﴾[5]، انتهى ملخصًا من البسيط[6].

وقوله **المُعَلَّلُ به حَدَثٌ** احترز به مما ينتصب من المصادر لا يعلل به حدث، كقولك: قعدتُ جُلوسًا، ورجعَ القَهْقَرَى.

وقوله **شارَكَه في الوقت ظاهرًا** مثاله: ضربتُ ابني تأديبًا، فالفعل المعلَّل في هذا المثال ملفوظ به.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٨.

(٢) تقدم تخريجه في ص ١٧.

(٣) هو الفرزدق. وعجز البيت: «جِهارًا، ولم تَغضَبْ ليومِ ابنِ خازِمِ». الديوان ص ٨٥٥ والكتاب ٣: ١٦١ والانتصار ص ١٩٤ والخزانة ٩: ٧٨ - ٨٦ [٦٩٩]. قتيبة: هو قتيبة بن مسلم الباهلي. وابن خازم: هو عبد اللّه بن خازم السُّلَميّ أمير خراسان من قبل ابن الزبير.

(٤) أي لضرب زيد: ليس في ك. وفي ح: أي لمضروب زيد. وفي أوضح المسالك ٢: ٤٤: «أي لتضربَ زيدًا». وهو أولى.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣١.

(٦) يبدأ نص البسيط بقوله: «والمصدر إن كان أجنبيًّا» كما في الارتشاف ص ١٣٨٦.

وقوله **أو مُقَدَّرًا** مثاله ما جاء في حديث محمود بن لبيد الأشهلي: «قالوا ما جاء بك يا عمرو؟ أحَدَبًا على قومك أم رغبةً في الإسلام[1]»، الحدث المعلَّل به هنا مقدَّر، تقديره: أجئتَ حَدَبًا على قومك.

وقوله **والفاعلِ تحقيقًا** مثاله أن تذكر الفاعل ظاهرًا أو مضمرًا.

وقوله **أو تقديرًا** مثاله أن يُحذف الفاعل لبعض أسباب الحذف، ويُبنى الفعل للمفعول، كقولك: ضُرب الصبيُّ تأديبًا، فهذا يقدر أنَّ الضارب هو المؤدِّب حتى يتحد الفاعل.

قال بعض النحويين : « شرطوا في نصبه أربعة شروط : أن / يكون [١٥٤/ب] مصدرًا، وعلى غير لفظ الفعل الأول ، وسببًا له أو مسبَّبًا عنه ، وفاعلهما واحد. فالأول قد نص عليه س بقوله[2] : «ما ينتصب من المصادر» . وعلى الثاني بقوله: «وليس منه» ، وعلى الثالث بقوله : « لأنه عُذر له » ، والعذر يكون سببًا ومسبَّبًا. وعلى الرابع بقوله : « لأنه موقوع له » . وإنما كان مصدرًا لأنه علة، ولا يكون إلا معنًى ، ولو كان من لفظ الأول لانتصب انتصاب الأول لا السبب ، ولو لم يكن عُذرًا لانتصب انتصاب : أتيتُه رَكْضًا . ولو كان فاعلهما مختلفًا لبطَل الربط بينه وبين الفعل الأول ، فلم يصحّ نصبه لأنَّ الرابط إما لفظي أو معنوي ، فاللفظي حرف الجر ، وهو معدوم في النصب ، فلم يبق إلا المعنوي ، وهو ما ذكرنا ». انتهى كلامه.

---

(١) السيرة النبوية ٢ : ٩٠ وأسد الغابة ٤ : ٢٠٢ والإصابة ٤ : ٦٠٩ . وعمرو هو عمرو بن ثابت الأوسي الأشهلي . وقوله «الإسلام» : وضع في ك بعد قوله التالي : «وقوله والفاعل تحقيقًا».

(٢) قال: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه». الكتاب ١: ٣٦٧.

وزاد بعض النحويين في الشروط أن يكون المصدر غير نوع للفعل؛ إذ قد يكون المصدر من نوع الفعل وغير نوعه، فمثال ما تحرَّز منه: جاء زيدٌ ركضًا، فإنه إذا قصد بهذا أن يكون باعثًا على الفعل فلا بدَّ من اللام.

وزاد بعض المتأخرين[1] شرطًا آخر، وهو أن يكون من أفعال النفس الباطنة، ولا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: جاء زيد خوفًا، ورغبةً، ولو قلت جاء زيد قراءةً للعلم، وقتالاً للكافر، تريد جعل ذلك مفعولاً له - لم يجز لأنه من الأفعال الظاهرة.

وزاد بعضهم أيضًا ألاَّ يكون المصدر من لفظ العامل، نحو: أَجْلَلْتُك إجلالاً. وإنما امتنع ذلك لأنَّ الشيء لا يكون علة لوقوع نفسه.

ويمكن ردُّ جميع هذه الشروط التي زيدت إلى معنى الشروط التي تقدمت.

وقوله **ويَنصِبُه مُفْهِمُ الحَدَث نَصْبَ المفعولِ به المصاحِبِ في الأصل حرفَ جرٍّ** هذا مذهب س[2] وأبي علي الفارسي[3]، وهو الصحيح بدليلين:

أحدهما: أنك إذا أضمرتَ المصدر المنصوب على أنه مفعول من أجله وصلَ الفعلُ إلى ضميره باللام، نحو: ابتغائي ثَوابَ اللّه هو الذي تصدقتُ له، فدلَّ الوصول للضمير باللام على أنَّ الأصل أن يصل إلى الظاهر باللام؛ لأنَّ المضمرات كثيرًا [ما][4] ترد الأشياء إلى أصولها.

والدليل الثاني: ما ذكره س[5] وأبو علي[6] من أنه في جواب لِمَهْ، والجواب أبدًا على حسب السؤال في مختار كلامهم، فينبغي في جواب من قال: لِمَ ضربتَ

---

(١) كالسهيلي، وتلميذه الرُّنديّ، وابن الخبّاز. الروض الأنف ١: ٢٧٢ والتصريح ٢: ٤٩٠.
(٢) الكتاب ١: ٣٦٩.
(٣) الإيضاح العضدي ص ١٩٧ والمسائل المنثورة ص ١٣.
(٤) ما: تتمة يلتئم بها السياق.
(٥) الكتاب ١: ٣٦٩.
(٦) الإيضاح العضدي ص ١٩٧ والمسائل المنثورة ص ١٣.

زيدًا؟ أن يجاب بضربتُه للتأديب، إلا أنه أسقط اللام ونصبه لشبهه بالمصدر؛ ألا ترى أنه دخل معنى ضربتُ زيدًا تأديبًا: أدَّبت زيدًا بضربي له تأديبًا، فانتصب لذلك؛ إذ الفعل قد تعدى تعدية الفعل الذي في معناه، ولذلك إذا انخرم شرط تعدى الفعل إليه بحرف السبب.

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت ضربتُ زيدًا /تقويمًا له فكأنك قلت: قوَّمت زيدًا بضربي [ق ١٥٥/أ] له تقويمًا، وإذا قلت جئتك إكرامًا لك فكأنك قلت: أكرمك بمجيئي لك إكرامًا، وكذلك يتقدر عندهم كل ما جاء من هذا النوع. وكأنَّ الذي حملهم على ذلك أنهم رأوا العامل إذا وصل إلى معمول بحرف الجر لم يجز حذف الحرف ووصول الفعل بنفسه باطراد إلا مع أنَّ وأنْ لطولهما بالصلة؛ أو في ظرف الزمان والمكان، فلما رأوا المفعول له يصل إليه الفعل بنفسه باطِّراد، ولم يفهموا سببًا لذلك - حملوه على ما ذكرناه، ولم يحملوه على أنه منصوب بعد إسقاط حرف العلة.

وقوله **لا نَصبَ نوعِ المصدر، خلافًا لبعضهم** هذا المذهب نسبه المصنف إلى الزَّجّاج، فقال في النسخة القديمة من هذا الكتاب[1]: خلافًا للزَّجّاج، وقال في النسخة القديمة من شرحه لهذا الكتاب[2]: «وزعم الزَّجّاج أنَّ المفعول له منصوب نصبَ نوع المصدر، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا تدخل على الأنواع، نحو: سار الجَمَزى[3]، وعدا البَشَكى[4]، ولأنَّ نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل، ويُخبَر عنه بما هو نوع له، كقولك: كلُّ جَمَزَى سَيرٌ، ولو فعل

---

(١) التسهيل ص ٩٠ (الحاشية ٢) وشرحه ٢: ١٩٦.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٩٨.

(٣) الجمزى: عَدو دون الحُضْر وفوق العَنَق.

(٤) البشكى: عدو سريع.

ذلك بالتأديب والضرب من قولك ضربتُ تأديبًا لم يصحّ، فثبَت بذلك فساد مذهب الزجاج».

وقال ابن عصفور: وذهب الزَّجّاج إلى أنَّ المصدر في المُثُل المذكورة منصوب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير عنده في قولك جئتُ إكرامًا لك: أكرمتُك إكرامًا، فحذف الفعل، وجعل المصدر عوضًا من اللفظ به، ذكر ذلك في «المعاني»[1] له.

وما ذكره أبو موسى الجُزُوليُّ[2] من أنَّ أبا إسحاق يرى أنَّ المفعول له ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في المعنى دون الاشتقاق كما ذهب إليه الكوفيون وهم، وكأنَّ أبا إسحاق امتنع من أن يجعله منصوبًا على إسقاط الحرف لِما ذكرناه قبل، يعني في اعتلال الكوفيين لذلك.

قال ابن عصفور: «ورأى أيضًا أنَّ المصدر إنما ينتصب بعد فعلٍ من لفظه، نحو: قمتُ قِيامًا، أو من معناه، نحو قوله[3]:

..... وآلَـــتْ حَلْفـــةً .....

ورأى أنَّ الإكرام ليس من لفظ المجيء ولا معناه؛ إذ قد يكون المجيء إليه إكرامًا وغير إكرام، فجعله منصوبًا بفعل من لفظه، وجعل المصدر عوضًا من اللفظ بذلك الفعل، ولذلك لم يظهر» انتهى.

وقال المصنف في النسخة الجديدة من شرح هذا الكتاب ما معناه: «إنَّ الذي ذهب إلى أنه انتصب انتصاب نوع المصدر - وهو بعض المتأخرين - قال: وقد نسب إلى الزَّجّاج، وليس بصحيح، بل مذهبه مذهب س»[4] انتهى.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٩٧، ١٧٣.

(٢) الجزولية ص ٢٦١ - ٢٦٢، والقول فيه غير منسوب للزجاج.

(٣) تقدم في ص ١٤٧.

(٤) هذا النص ليس في مطبوعة شرح التسهيل.

وما ذكره ابن عصفور عنه ليس هو مذهب س؛ لأنَّ مذهب س[1] أنه منصوب بالفعل قبله الذي هو علة له بعد إسقاط الحرف، ومذهب /الزَّجّاج أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه واجب الإضمار، وقال: «نصَّ على ذلك في كتاب المعاني له»، فقد اختلف نقل المصنف ونقل ابن عصفور عن الزَّجّاج. [١٥٥/ب:

ص: وإن تغايرَ الوقتُ، أو الفاعلُ، أو عُدِمت المصدريَّةُ - جُرَّ باللام أو ما في معناها. وجَرُّ المستوفي لِشُروط النَّصب مقرونًا بـ«أل» أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف. ومنهم مَن لا يشترط اتِّحادَ الفاعل.

ش: مثال تغاير الزمان قول الشاعر[2]:

فجِئتُ وقد نَضَتْ لِنَومٍ ثِيابَها ... لَدى السِّتر إلا لِبسةَ المُتَفَضِّلِ

فنَضَتْ ماضٍ، والنوم لم يقع، فعُدِّي الفعل إليه باللام لمّا اختلف الزمان. وهذا لم يذكر المصنف فيه خلافًا لا في الفص ولا في الشرح. وذكر غيره فيه خلافًا، وأنه من اشتراط المتأخرين[3] كالأعلم، شرطَ أن يكون مقارنًا للفعل في الزمان، قال: ولم يَشرط[4] ذلك س ولا أحد من المتقدمين، فيجوز على هذا: أكرمتُك أمسِ[5] طمعًا غدًا في معروفك.

---

(١) تقدم مذهبه قريبًا.

(٢) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٤ وشرح القصائد السبع ص ٥١. نضت: ألقت. ولبسة المتفضل: الثوب الذي يلي الجسد. والمتفضل: الذي في ثوب واحد، وهو الفُضُل.

(٣) ومنهم الجزولي، والشلوبين، وابن عصفور، وابن أبي الربيع. الجزولية ص ٢٦١، والتوطئة ص ٣٤٥ وشرح الجزولية للشلوبين ص ١٠٨٠، والمقرب ١: ١٦١ وشرح الجمل ٢: ٤٥١، والملخص ١: ٣٨٢.

(٤) ح، ن: ولم يشترط.

(٥) أمس: ليس في ك.

ومثال تغايُر الفاعل قول الشاعر[1]:

وإنِّـــي لَتَعْرُونِـــي لِذِكْـــراك هَـــزَّةٌ كَمـــا انـــتَفَضَ العُـــصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

ففاعل تعروني هَزّة، وفاعل الذِّكرى الشاعر، أي: وإني لتَعْرُوني لذكراي إياك هَزّةٌ.

وذكر المصنف الخلاف في هذا الشرط بقوله: **ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل.**

وقال في الشرح[2]: «وأجاز ابن خروف حذف الجارِّ مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه، وزعم أنه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين. قال: ومِن حجة مَن أجازه شبهه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم: ضربتُه ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَّ، فكما نَصب الفعلُ في هذا المصدرَ وفاعلاهما غَيْران كذا ينصب حثتُ حذَر زيد؛ إذ لا محذور في ذلك من لبس ولا غيره. وظاهر قول س يشعر بالجواز، قال بعد أمثلة المفعول له: «فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا؟ فقال: لِكذا، ولكنه لَمّا طَرَحَ اللامَ عملَ فيه ما قبله كما عمل في دأبَ بِكارٍ ما قبله حين طرح مثل»[3]، يشير إلى قول الراجز[4]:

إذا رَأَتْنِـــي سَـــقَطَتْ أَبْـــصارُها دَأْبَ بِكـــارٍ شـــايَحَتْ بِكارُهـــا

فشبَّه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبَّه به، وفاعلُ المشبَّه به غير فاعل ناصبه، فكذلك لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه، وهذا بيِّن» انتهى.

---

(١) هو أبو صخر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧ والخزانة ٣: ٢٥٤ - ٢٦٣ [٢٠٥]. وصدره كما في السكري: «إذا ذُكرتْ يَرتاحُ قلبي لِذِكرها». الهزّة: الحركة، وأراد بها الرِّعدة. القطر: المطر.

(٢) ٢: ١٩٧ - ١٩٨. وقال في الشرح ... مع عدم اتحاد الفاعل: سقط من ح.

(٣) الكتاب ١: ٣٦٩ - ٣٧٠.

(٤) تقدم في ص ١٦١.

وليس هذا ببيِّن؛ لأنَّ س إنما شبهه في أنه نُصب على إسقاط الجار كما نصب دَأبَ بِكار بعد إسقاط الخافض، وهو مثل، ولا يلزم من ذلك ما ذكره المصنف.

وقال بعض /أصحابنا: اشترط المتأخرون كالأعلم[1] أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل، قالوا: فإن لم يكن كذلك فلا بدَّ من اللام أو الباء أو مِن، ولم يشترط ذلك س ولا أحد من المتقدمين، ومَن لا يشترط يستدلّ بقولـه: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[2]، فالإراءة من اللّه، والخوف والطمع من المخلوقين، وبقولِ الشاعر، وهو ابن أحمر[3]: [٣ :١٥٦/أ]

مَـدَّتْ عليـك المُلـكَ أطنابَها كـأسٌ رَنَـوْناةٌ وطِـرْفٌ طِمِـرْ

وقولِ الآخر[4]:

غَـشُوا نـاري، فقلـتُ: هَوانَ تَيْمٍ تَـصَلَّوها ، فقـد حَمِـيَ الوقـودُ

أي: لهوانِ تَيم، وقولِ النابغة[5]:

وحَلَّـتْ بُيوتـي في يَفـاعٍ مُمَنَّعٍ تَخـالُ بـهِ راعِـي الحَمُـولةِ طائـرا

حِـذارًا علـى ألاَّ تُـنالَ مَقادتِـي ولا نِـسوتِي حـتى يَمُـتْنَ حَرائـرا

وقولِ الآخر[6]:

---

(١) والجزولي والشلوبين. الجزولية ص ٢٦١، وشرحها للشلوبين ص ١٠٧٩ - ١٠٨٠.

(٢) سورة الروم: الآية ٢٤.

(٣) شعره ص ٦٢ والخصائص ٢: ٢٢ والمنصف ١: ١٧٧ واللسان (رنا). رنوناة: دائمة. والطِّرف من الخيل: الكريم العتيق. والطمرّ: الفرس الجواد.

(٤) هو جرير. الديوان ص ٣٣٥. ك: تُصَلُّوها. ح: حمد الوقودا.

(٥) الديوان ص ٦٩ - ٧٠ - وبينهما فيه بيت - والكتاب ١: ٣٦٨. اليفاع: المشرف من الأرض. والحمولة: الإبل التي قد أطاقت الحمل. والمقادة: الطاعة والانقياد.

(٦) تقدم في ص ١٩.

ومِـــنّا الـــذي اخْـــتيرَ الرِّجالَ سَماحةً .....

وقولِ الآخر[1]:

أَرَى أُمَّ عَمـــرٍو، دَمعُهـــا قد تَحَدَّرا بُكـــاءً علـــى عَمرٍو، وما - كان - أَصبَرا

فالمُلك ليس من أفعال الكأس، والهَوان من فعل تيم لا من فعل الغاشِين، والحِذار منه لا من البيوت، والسَّماحة ليست من فعل الذي اختار.

فأمّا من اشترط اتحاد الفاعل فتأوَّلَ هذا كله:

فتأوَّل الآية على أنَّ «خوفًا وطمعًا» مصدران في موضع الحال من المفعول، أي: خائفينَ وطامعينَ. أو في موضع الحال من الفاعل، وهما مصدران بمعنى الإخافة والإطماع، فهما مصدران على حذف الزيادة. وتأوَّل المصنف[2] الآية على أنَّ معنى يُريكم: يَجعلكم تَرَون، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير، فيتحد الفاعل.

ويُتَأَوَّل بيت ابن أحمر على أن يكون «المُلك» مفعول مَدَّتْ عليك الخلافةُ أطنابَها. وتُؤوِّل أيضًا على أن يكون المُلك مصدرًا معرفًا بالألف واللام في موضع الحال، نحو: أرسَلَها العِراكَ، كأنه قال: مَدَّتْ عليك مُمَلَّكًا أطنابَها، قاله السيرافي[3]. ورُدَّ بأنَّ الحال المعرفة لا تقاس.

وتُؤوِّلَ «هَوانَ تَيمٍ» على أن يكون منادًى مضافًا حذف منه حرف النداء، التقدير: يا هَوانَ تَيم.

وتُؤوِّلَ بيت النابغة بأنَّ المعنى في قوله وحَلَّتْ بُيوتي: أَحلَلتُ بُيوتي، فالفاعل متَّحد في التقدير. وقيل: المراد بالبيوت هو وأهله، وكأنه قال: وحَلَلْنا في يَفاعٍ

---

(١) تقدم في ص ٥٥. ولم يعلق عليه كما علق على الأبيات السابقة. وكان ينبغي أن يقول: والبكاء ليس من فعل الدمع.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٩٧.

(٣) شرح الكتاب ٥: ١٤٨.

مُمَنَّع حِذارًا على ألاَّ تُنالَ مَقادتي. وقيل: المراد بالبيوت القبائل، يقال: بيت فلان كريم، أي: قبيلته. وقيل: هو على حذف مضاف، أي: وحَلَّ أهلُ بُيوتي، /كما [١٥٦/ب:
قالوا: جاءت اليمامةُ، أي: أهلُ اليمامة. وقيل: مصدر في موضع الحال من الياء في بُيوتي. وقيل: هو مفعول من أجله، والعامل فيه الفعل في البيت الذي قبله، وهو[١]:

سأَكْعَمُ كَلبِي أنَ يَنالَكَ نَبْحُهُ وإنْ كُنتُ أَرْعَى مُسْحَلانَ فَحامِرا

وهذا أظهر؛ لأنه أراد بأَكْعَمُ أَكُفُّ، وكلبي استعاره للسانه[٢]، فالمعنى: إني لا أهجوك وإن كنتُ في هذه المواضع؛ لأني لا أتخلص منك بها، فيكون كما قال[٣]:

فإنَّكَ كاللَيلِ الذي هُوَ مُدْرِكِي وإن خِلتُ أنَّ المُنْتَأَى عنكَ واسِعُ

وأمّا «سَماحةً» فأُوِّل على أنه يمكن أن يكون من التمييز المنقول، والأصل: اختِيرَتْ سَماحتُه، ثم صار: اختيرَ هو سَماحةً.

وأمّا «بُكاءً على عمرٍو» فيتخرج على أنه مصدر في موضع الحال.

وقوله أو عُدِمَتِ المصدريَّةُ مثاله ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٤]، وقولُ الشاعر[٥]:

فلو أنَّ ما أسعَى لأدنَى مَعيشةٍ كَفانِي ولم أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المالِ

ويعني بالمصدرية أن يكون صريح المصدر، فلو كان اسم إشارة إليه أو ضميره لم ينتصب، وأنْ وأنَّ وما تعلق بهما يصل الفعل إليهما بنفسه، وهما مقدران بالمصدر، مثاله: أُزورُك أنْ تُحسِنَ إليَّ، أو أنَّك تُحسِنُ إليَّ، وسواء أكان الزمان

---

(١) ديوان النابغة ص ٦٩. مسحلان وحامر: واديان.

(٢) ك: للعناية. وكذا تحت «للسانه» في ن عن نسخة.

(٣) هو النابغة الذبياني أيضًا يخاطب النعمان. الديوان ص ٣٨ وإيضاح الشعر ص ٩٣. المنتأى: الموضع الذي يُتناءى فيه، أي: يُتباعَد.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٩.

(٥) تقدم في ص ١١٧.

متَّحدًا أو متغايرًا، سواء أيضًا أكان الفاعل متَّحدًا أم متغايرًا، وسواء أكان العامل فعلاً أم ما جرى مجراه أو معنى فعل؛ لأنَّ حرف الجر قد اطَّرد حذفه معهما كثيرًا بشرط ألاَّ يُلبس، وأمّا مع المصدر فيصل إليه الفعل بنفسه أو ما جرى مجراه. وأمّا معنى الفعل فلا ينصبه، بل لا بدَّ من حرف الجر، إلا مع أمّا في باب «أمّا سِمَنًا فسَمينٌ» في مذهب الزجاج، وتَبِعَه في ذلك ابن طاهر، وقَصَراه على هذا الباب. قال بعض أصحابنا: «وأنا أشك هل قصَره أبو إسحاق على ذلك الباب أو أجاز أن يعمل فيه المعنى على الإطلاق» انتهى.

وقوله **جُرَّ باللام** هذا هو الكثير، وهو أنه متى انخرمَ شرطٌ جُرَّ باللام.

وقوله **أو ما في معناها** الذي في معناها هو «من» التي للتسبب، كقوله تعالى ﴿خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[1]، والباءُ كقوله تعالى ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾[2]. قال المصنف في الشرح[3]: «وفي، كقوله عليه السلام: (إنَّ امرأةً دَخلت النارَ في هِرَّةٍ)[4]، أي: مِن أجلِ هِرَّة».

وقوله **وجَرُّ المستوفي لِشُروطِ النَّصبِ مقرونًا بأل أكثرُ من نَصبه** هذا يتضمن جواز مجيئه معرفة بالألف واللام، وهذه مسألة خلاف: ذهب س وجمهور البصريين إلى جواز ذلك، قال س[5]: «وحَسُنَ فيه الألفُ /واللام لأنه ليس بحال، فيكون في موضع فاعل حالاً، ولا يُشَبَّه[6] بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما» انتهى. [٣: ١٥٧/]

---

(١) سورة الحشر: الآية ٢١.

(٢) سورة النساء: الآية ١٦٠.

(٣) ٢: ١٩٩.

(٤) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المساقاة: باب فضل سقي الماء، ٣: ٧٧ وفي أبواب أخرى. وأخرجه مسلم في صحيحه ص ٦٢٢، ١٧٦٠، ٢٠٢٢، ٢١١٠.

(٥) الكتاب ١: ٣٧٠.

(٦) في المخطوطات: فشبه. صوابه في الكتاب، والسيرافي ٥: ١٤٥.

وذهب الجرميُّ[1] والرياشيُّ والمبرد إلى أنَّ من شرطه التنكير، فإن وجدت فيه أل كانت زائدة؛ لأنَّ المراد ذكر ذات السبب الحامل، فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا تحتاج.

وهذا فاسد، فإنَّ السبب الحامل قد يكون معلومًا عند المخاطب، فتحيله[2] عليه، فتعرِّفه ذات السبب وأنها المعلومة له، ولا تنافي بينهما، ولا يلزم عدم الاختصار إلا فيما يُذكر، ولا يحتاج إليه. والصحيح ما ذهب إليه س والجمهور.

وقد كثُر مجيئه بأل منصوبًا، قال الراجز[3]:

لا أَقعُـدُ الجُـبنَ عـنِ الهـيجاءِ ولـو تَـوالَت زُمَـرُ الأعـداءِ

وقال الشاعر[4]:

فلـيتَ لي بِهِـمُ قـومًا إذا رَكِبُوا شَـدُّوا الإغـارةَ فُرْسـانًا ورُكْـبانا

وقال الآخر[5]:

لكِ الخيرُ إنْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي وأَصْبَحَتْ قُـوَا الحَـبْلِ بُتْرًا جَذَّمَ الوَصلَ جاذِفُ

وقال الآخر[6]:

---

(١) المباحث الكاملية ٢: ٣٩٩ (رسالة).

(٢) ح، ن: فتحمله.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٩٨ وشرح الكافية الشافية ص ٦٧٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٨.

(٤) قُرَيط بن أُنَيف، أو أبو الغول الطُّهَويّ. الحماسة ١: ٥٨ [١] والتنبيه لابن جني ق ٨/ب وشرح أبيات المغني ٢: ٣٠٢ - ٣٠٤ [١٤٤].

(٥) هو مزاحم العقيلي. نوادر الهجري ص ٨٤٤. وآخره في ن: جَرَّها الصَّرْمَ حاذِقُ. وفي ك، ح: جَرَّها الصَّرمَ خاذِفُ. صوابه في النوادر. جذَّم الوصلَ: قطعه. وجاذف: قاطع.

(٦) ساعدة بن جُؤيّة الهذلي يصف البرق. شرح أشعار الهذليين ص ١١٠٤. حلَّ: أقام، يقول: حلَّه بكرفئه. والكرفئ من السحاب: ما تراكب بعضه على بعض. والعكر: الكثير. ولبج: ضرب بنفسه. والأركب: جمع رَكْب. وفي المخطوطات: «حل بكرمي». و«كما يهج».

لَمّـا رَأى نَعْمـانَ حَـلَّ بِكِرْفِـئٍ عَكَـرٍ، كَمـا لَـبَجَ النُّزُولَ الأَرْكُبُ

التقدير: لِلحُبنِ، ولِلإغارةِ، وللصرم، ولِلنُّزولِ. قال المصنف في الشرح[1]: «ويمكن أن يكون القسط من قولـه: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ ﴾[2] مفعولاً لـه؛ لأنه مستوفٍ للشروط» انتهى. والظاهر أنَّ (القِسْطَ) صفة للموازين؛ إذ هو مصدر وُصف به، أي: الموازين العادلة المقسطة، والوصف بالمصدر أكثر من مجيء المفعول له منصوبًا بأل.

وقوله **والْمُجَرَّدُ بالعكس** أي: المجردُ من أل ومن الإضافة نَصبُه أكثر من جرِّه، فمن النصب: ﴿ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾[3]، وقولُ حاتم[4]:

..... وأُعـرِضُ عـن شَـتْمِ اللَّئـيمِ تَكَـرُّما

وزعم أبو موسى الجزولي[5] أنه إذا كان نكرة لا يجوز جرُّه، فلا يجوز: قمتُ لإعظامٍ لك. قال الأستاذ أبو علي[6]: «هذا غير صحيح، بل هو جائز، ولا مانع منه، ولا أعرف له سلفًا في هذا القول» انتهى.

وقوله **ويستوي الأمران في المضاف** يعني أنَّ نصبه وجرَّه كثير، فمثال نصبه: ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾[7]، وقولُ حاتم[8]:

---

(١) ٢: ١٩٩.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٦٥.

(٤) سيأتي صدر البيت بعد عدة أسطر. ديوانه ص ٢٢٤ - وفيه تخريجه - والنوادر ص ٣٥٥ والكتاب ١: ٣٦٨. العوراء: الكلمة القبيحة أو الفعلة.

(٥) الجزولية ص ٢٦٢.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ص ١٠٨٢.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٦٥.

(٨) هذا صدر البيت السابق.

وأغفـــرُ عَـــوراءَ الكـــريمِ ادِّخـــارَهُ .....

ومثال جره قولـــه تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[1].

ويجوز تقديم المفعول له على عامله الفعل أو الجاري مجراه إن لم يكن فيه مانع، وما تلزم فيه اللام يَقوى فيه اللزوم في التقديم لضعف العامل، وأمّا ما تُحذف منه فيَقوَى ذكر اللام عند التقديم، فتقول: لِلطمعِ جئتُك، ويجوز تركها. ومنه تقديمه مع أمّا، نحو: أمّا تقويمًا فأنا أضربك. ويجوز أن يكون العامل فيه الفعل الذي دلّت عليه أمّا، ويكون أصله اللام، وحُذفت هنا سماعًا. /١٥٧/ب]

ومنع قوم تقديم المفعول له على العامل، منهم ثعلب. والسماع يردُّ عليهم، قال جحدر[2]:

فمـــا جَـــزَعًا - ورَبِّ الناسِ - أبكي ولا حِرْصًـــا علـــى الدُّنـــيا اعْتَرانـــي

وهذه الإضافة محضة، خلافًا للجرمي والرياشي والمبرد؛ إذ ذهبوا إلى أنها غير محضة؛ لأنهم يلتزمون تنكيره قياسًا على الحال والتمييز، وسيأتي ذلك في باب الإضافة إن شاء اللّه. وقال الكميت[3]:

طَـــرِبْتُ، وما شَوقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِـــبًا مِنِّـــي، وذُو الشَّيبِ يَلْعَبُ

فقدَّم شوقًا - وهو مفعول له - على العامل فيه، وهو أَطْرَبُ.

---

(١) سورة قريش: الآية ١.

(٢) جحدر بن مالك، وقيل: جحدر بن معاوية. كان لصًّا فاتكًا شجاعًا فارسًا، وقد حبسه الحجاج، ثم عفا عنه في حكاية عنه مشهورة. والبيت ليس في نونيته المذكورة في الأمالي ١: ٢٨١ - ٢٨٢ ومنتهى الطلب ٣: ٢٦٨-٢٧٢ ومعجم البلدان (حجر) ٢: ٢٢٢-٢٢٣ والخزانة ١١: ٢٠٨ - ٢٠٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٠٨ - ٢١٠، وهي في الأخيرين عن كتاب اللصوص للسكري. وبعضها في الحماسة البصرية ص ٩٩٧ - ٨٨٩ [٨٧١]، وفيه تخريجها. وانظر ما قاله البكري في السمط ص ٦١٧ - ٦١٩.

(٣) ديوانه ص ٥١٢ وهاشمياته ص ٤٣ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩ - ٣٣ [٧].

فرع: اشتركت كي وحتى في أحد معانيها في أنهما للتعليل، مثال ذلك: أسلمتُ كي أَدخلَ الجنة، وأسلمتُ حتى أدخلَ الجنة، ومع ذلك يجوز في كي وما بعدها أن يكون مفعولاً له، ولا يجوز ذلك في حتى.

وإنما جاز ذلك في كي لأنَّ لها محملين في لسان العرب:

أحدهما: أن تكون حرف جر، فيكون النصب بإضمار أنْ بعدها، وهي في هذه الحال لا تكون مفعولاً له.

والثاني: أن تكون حرف نصب، فتكون مصدرية كأنْ، فتكون في هذه الحال مفعولاً له.

وأمّا حتى فلا تنصب بنفسها، إنما النصب بإضمار أنْ بعدها، فهي حرف جر لم ينسبك مصدر منها ومن الفعل الذي بعدها، إنما ينسبك من أن المضمرة بعد حتى ومن الفعل المنصوب بأن المضمرة، ولا يكون مفعولاً له إلا ما كان مصدرًا أو مقدَّرًا به منصوبًا على الشروط التي تقدمت.

ص: باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولاً فيه

وهو ما ضُمِّنَ من اسمِ وقتٍ أو مكانٍ معنَى «في» باطِّراد لواقِعٍ فيه مذكورٍ أو مقدَّرٍ ناصبٍ له. ومُبْهَمُ الزمانِ ومُختَصُّه لذلك صالحٌ، فإن جاز أن يُخبَر عنه أو يُجَرَّ بغيرِ «مِن» فمتصرف، وإلا فغيرُ مُتصرِّف، وكلاهما مُنْصَرِف وغير مُنْصَرِف[1].

ش: **ما ضُمِّن** جنس يشمل الحال، والظرف، والسَّهل والجبل من قول العرب: مُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ[2].

وقوله **من اسمِ وقتٍ أو مكان** خرج بذلك الحال، كذا قال المصنف في الشرح[3]؛ لأنَّ الحال ليست مضمَّنة معنى في، إنما هي على معنى: في حال كذا، فإذا قلت جاء زيدٌ راكبًا فراكبًا لم يتضمن معنى في.

/وقوله **معنَى في باطِّراد** خرج بذلك السهل والجبل من قولهم: مُطِرنا السَّهلَ والجبلَ، فإنه[4] لا يقاس على ذلك لا في الفعل ولا في الأماكن، فلا تقول: أخصَبْنا السَّهلَ والجبلَ، ولا: مُطِرنا القيعانَ والتُّلولَ، بل يُقتصر على مورد السماع، ولا يزاد عليه إلا إن عُضد بسماع ممن يوثق به، وذلك بخلاف ما ينتصب على الظرفية، فإنه يجوز أن يخلف الفعل والاسم غيرهما، تقول: جلستُ خلفَك، فيجوز: قعدتُ خلفَك[5]، ويجوز: جلستُ أمامَك. [١: ١٥٨/أ]

---

(١) وغير منصرف: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ١٥٩.

(٣) ٢: ٢٠٠.

(٤) ك: «فلأنه». فإنه ... أخصبنا السهل والجبل: سقط من ح.

(٥) فيجوز قعدت خلفك: سقط من ك.

قال المصنف في الشرح[1]: «ويتناول أيضًا قولي **ضُمِّنَ معنَى في** ما نُصب بِدَخَلَ من مكانٍ مختصّ. وخَرج بذكر **الاطِّراد**، فإنّ المطّرد لا يختصُّ بعامل دون عامل، ولا باستعمال دون استعمال، فلو كان نصب المكان المختصّ بِدَخَلَ على الظرفية لم ينفرد به دَخَلَ، بل كان يقال: مكثتُ البيتَ[2]، كما يقال: دخلتُ البيتَ، وكان يقال: زيدٌ البيتَ، فينتصب بمقدَّر كما يُفعل بما تحققت ظرفيته؛ لأنّ كل ما ينتصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبرًا، فينتصب بعامل مقدر، ولذا قال س بعد أن مثّل بِقُلِبَ زيدٌ الظَّهرَ والبَطنَ، ودَخَلتُ البيتَ: «وليس المنتصب هنا بمنْزلة الظروف؛ لأنك لو قلت: هو[3] ظهرُه وبطنُه[4]، وأنت تريد شيئًا على ظهره وبطنه - لم يجز»[5] هذا نصه، وقد غفل عن هذا الموضع الشلوبين، فزعم أنّ نصب المكان المختصّ بِدَخَلَ عند س على الظرفية، وهذا عجيب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض» انتهى كلامه.

وقوله **ضُمِّنَ مِن اسمِ الوقت أو المكان**[6] **معنَى في** المفهوم منه أنّ الاسم يدلُّ بالوضع على الزمان أو المكان، ويدلُّ على معنى في بالتضمن، فيكون نظير أسماء الشرط والاستفهام، فإنك إذا قلت مَنْ يقمْ أقمْ معه فقد دلَّت مَنْ على شخص عاقل بالوضع، ودلَّت على ارتباط جملة بجملة وتوقفها عليها بتضمنها معنى إن الشرطية، ويلزمه على هذا أن يكون الظرف مبنيًّا؛ لأنه تضمن معنى الحرف،

---

(١) ٢: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) مكثت البيت ... وكان يقال: سقط من ك.

(٣) الكتاب: لو قلت قلب هو.

(٤) قال أبو علي في تفسير هذا القول: «لم يجز هذا لأنّ البطن والظهر مختصّان، والظروف المكانية لا تكون مختصّة». التعليقة ١: ١٣٥.

(٥) الكتاب ١: ١٥٩.

(٦) كذا بإدخال أل على وقت ومكان، وقد سبقا في الفص منكرين.

وليس كذلك، والنحويون يقولون إنَّ الظرف على تقدير في، وإنما فرَّ المصنف من قول النحويين - واللّه أعلم - لأنه لا يلزمه[1] من ذكر التضمين أن يجمع بين المتضمن والمتضمن، ووجد بعض الظروف لا يتقدر عنده، نحو عندك، فوقع في التضمين الذي يلزم منه بناء الظرف، ولا يلزم من قول النحاة إنَّ الظرف يقدَّر بفي أنه يجوز دخول في عليه وأنه يُتلفظ به، وكم من مقدَّر لا يُلفظ به، نحو الفاعل في اضربْ، فإنه مقدَّر، ونحو الفعل الناصب للمنادى في نحو: يا عبدَ اللّه، فإنه مقدَّر، وكلاهما لا يُلفظ به. وقد ذكر المصنف في مكان آخر[2] أنَّ «المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارنًا معنى في دون لفظها»، وزعم أنَّ ذكر المقارنة أعمُّ من ذكر تقدير /في؛ لأنَّ من الظروف ما لا تدخل عليه في، كعند ومع، وهما [١٥٨/ب: مقارنان لمعناها ما داما ظرفين[3]. وهذا كله بناءٌ منه على أنه يلزم من تقدير في أن تدخل عليه لفظًا، وقد بيَّنا أنَّ ذلك لا يلزم. والذي يقطع ببطلان التضمن أنه لو كان كما زعم ما جاز الجمع بين في والظرف[4]؛ لأنه يلزم منه الجمع بين المتضمن والمتضمن، وذلك لا يجوز؛ ألا ترى أنَّ مَن الشرطية أو الاستفهامية لا يجمع بينهما وبين أداة الشرط ولا أداة الاستفهام، وهذان[5] يجوز الجمع بينهما، تقول: جئتُك يومَ الخميس، وفي يومِ الخميس، وجلستُ مجلسَ زيد، وفي مجلسِ زيد، لا خلاف في ذلك، فدلَّ على بطلان التضمن.

وقوله في الشرح: إنَّ المكان المختصّ منصوب بدَخَلتُ نَصْبَ المفعول به لا نصب الظرف. ونقول: المذاهب في ذلك ثلاثة:

---

(١) ك: لأنه يلزم.

(٢) هو شرح الكافية الشافية ص ٦٧٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ٦٧٥.

(٤) ك، ن: وبين الظرف.

(٥) في المخطوطات: وهذا.

الأول: مذهب س[1] والمحققين أنه منصوب على الظرف تشبيهًا للمكان المختصّ بالمكان غير المختصّ.

الثاني: مذهب أبي علي الفارسي[2] ومن ذهب مذهبه أنها متعدية في الأصل بحرف الجر - وهو في - إلا أنه حُذف حرف الجر اتِّساعًا، فانتصب على المفعول به.

الثالث: مذهب الأخفش وجماعة[3] أنه مما تَعَدَّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر. وحجته أنك تقول: دخلتُ البيتَ، ودخلتُ في البيتِ، ودخلتُ في أمرِ فلان، ودخلتُ أمرَ فلان[4]، وكثرة ذلك فيها تقضي بكون ذلك فيها أصلين إلا أن يقوم دليل على خلاف ذلك. وأيضًا لو كان دخلَ زيدٌ الدارَ على تقدير إسقاط الحرف لوجب أن يكون أدخلتُ زيدًا الدارَ على تقدير إسقاطه، وما حكمه كذلك لا يجوز أن يقام مقام الفاعل مع وجود ما ليس كذلك؛ ألا ترى أنه لا يجوز: اختِيرَ الرجالَ زيدًا، بل: اختِيرَ زيدٌ الرجالَ، ويجوز: أُدخل الدارُ زيدًا، وأُدخل فوه الحجرَ، فدلَّ على أنهما مفعولان صريحان، ليس الثاني منصوبًا على إسقاط الحرف.

والجواب عن هذا أنَّ قولهم: أُدخِلَ فوه الحجرَ لا حجة فيه؛ لأنه إنما جاز بعد القلب، والتقدير: أُدخِلَ فوه [في][5] الحجر، وقد ثبت استعمال القلب في أَدخل في فصيح الكلام، حكى س[6] عنهم أنهم يقولون: أَدخَلتُ القَلَنْسُوةَ في رأسي.

---

(١) الكتاب ١: ٣٥.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٧٠ - ١٧١ والتعليقة على كتاب سيبويه ١: ٦١.

(٣) منهم الجرمي كما في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ٢٩٤ والملخص ١: ٣٧٦، والمبرد كما في المقتضب ٤: ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٤) ودخلت أمر فلان: انفردت به ح.

(٥) في: تتمة يلتئم بها السياق.

(٦) الكتاب ١: ١٨١.

وحجة[1] من ذهب إلى أنه حُذف اتِّساعًا أو تشبيهًا للمختصّ بالمبهم أنّ دَخَلتُ في معنى غُرْتُ، وغُرْتُ يتعدى بفي، فوجب أن يعتقد ذلك في دَخلتُ.

وأيضًا فإنهم نقلوه بالهمزة والباء، نحو أدخَلتُه، ودَخَلتُ به، وما كان يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر كنَصَحَ لم يجز نقله، فأمّا قولهم أجاءَه مع أنهم قالوا جئتُه وجِئتُ إليه فإنما ساغ من جهة أنّ جاء لازمة، وأنّ الأصل في جِئتُه[2] جِئتُ إليه.

وأيضًا فتَعَدِّيها بفي أعمُّ من تعديها بنفسها؛ إذ تَعَدِّيها بفي يكون في الأماكن وغيرها، وتَعَدِّيها للمعاني لا يكون إلا بفي، / فدلّ على أنّ تَعَدِّيها بفي [٣: ١٥٩/أ] هو الأصل، وذلك أنّ الدخول حقيقة لا يُتصور إلا فيما له جوف كالدار والمسجد، وأمّا المعاني فالدخول فيها مجاز، وحذف حرف الجر مجاز، فكرهوا المجاز في المجاز.

وأيضًا فنقيضها خَرج، وخرج لازم، فينبغي أن تكون هي لازمة؛ لأنّ الشيء يجري مجرى ما يناقضه؛ ألا ترى إلى جَوْعان وعَطْشان حُملا على نقيضهما شَبْعان وريّان، وقامَ وابْيَضّ لازمان، وقَعَدَ واسْوَدّ كذلك، وجَهِلَ ومَدَحَ يتعديان، وعَلِمَ وذَمّ كذلك.

وأيضًا مصدره الفُعُول، وفُعُول في الغالب للازم، وشُكُور قليل، فينبغي أن يُحمل على الكثير.

وأيضًا فجَعْلُ دَخَلَ مما يكون يتعدى إلى سائر معمولاته على السواء أولَى من الاختلاف في التعدّي؛ لكونها في الأماكن من قبيل ما تعدّى تارة بنفسه وتارة

---

(١) انظر هذه الحجج في الإيضاح العضدي ص ١٧١ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٣٨. والرد عليها في المقتصد ص ٥٩٩ - ٦٠٣

(٢) ك، ح: جئت.

بحرف الجر؛ وفي المعاني من قبيل ما تعدى بحرف جرّ، فيكون مرة من باب مَرَرتُ بالنظر إلى بعض المعمولات، و[مرة][1] من باب نَصَحتُ بالنظر إلى بعضها، ومثل ذلك قليل جدًّا، لم يجئ منه إلا بَعَثَ عند أكثر اللغويين، قالوا: يتعدَّى بنفسه إذا دخل على ما يصل بنفسه، وبالباء إذا دخل على ما لا يصل بنفسه، تقول: بَعَثتُ زيدًا، وبَعَثتُ بالكتاب، ولا تقول: بَعَثتُ بزيد، ولا: بَعَثتُ الكتابَ؛ لأنَّ زيدًا يصل بنفسه، والكتاب لا يصل بنفسه، ولذلك لُحِّن أبو الطيب في قوله[2]:

فآجَرَكَ الإلـهُ علـى عَلِيلٍ بَعَثتَ إلى المَسيحِ بهِ طَبيبا

واعتُذر عن أبي الطيب بأنَّ العليل صار من الضعف بحيث لا يقدر أن يصل بنفسه.

وظاهر[3] كلام المصنف أن دخل يُنصب المكان بعدها انتصاب المفعول به، وليس أصله أن يتعدى بفي، واتُّسع فيه كما يقول الفارسي، ولا أنَّ أصله أن يتعدى تارة بفي، وتارة بنفسه، كما يقوله الأخفش فيما نقلناه عنه.

وقد نُقل عن الأخفش[4] والجرمي[5] أنَّ قوله دخلتُ البيتَ مثل هَدَمتُ البيتَ، يعني أنه انتصب نصب المفعول به الصريح.

وقد فَصَّل السُّهَيليُّ في دَخَلَ تفصيلاً لم أر أحدًا ذكره غيره، وهو أنه إن اتَّسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بدَّ منه؛ كقولك: دخلتُ العراقَ، ويقبح أن تقول: دخلتُ في العراق، وإن كان كالبئر والحلقة كان النصب بعيدًا جدًّا؛ لأنَّ الدخول قد صار ولوجًا وتَقَحُّمًا، نحو: دَخَلتُ في البئر،

---

(١) مرة: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) الديوان ٢: ٣٤٧ بشرح المعري.

(٣) وظاهر ... انتصاب المفعول به: سقط من ك.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٨.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢: ١٣٨.

وأَدخَلتُ إصبعي في الحلقة، والإبرةَ في الثوب، وقال: فقس عليه. وسكتَ عن المتوسط. وقياس تفصيله يقتضي أنه يجوز فيه الوجهان: التعدي بنفسه، والوصول بوساطة في.

وأمّا ما استدلّ به المصنف من أنّ المطّرد لا يختص بعامل دون عامل، ولا /باستعمال دون استعمال إلى آخره - فكلام صحيح، إلا أنّ قولهم إنّ دخلَ تتعدى [١٥٩/ب:] إلى كل مكان مختصٌّ بنفسها دون وساطة «في» لا ينقض هذا؛ لأنّ ذلك عندهم جاء على سبيل الشذوذ، والاطّراد ما ذكر.

وأمّا قوله «ولذا قال س بعد أن مثّل بقُلِبَ زيدٌ الظّهرَ والبَطنَ، ودخلتُ البيتُ: وليس المنتصب هنا بمنْزلة الظروف؛ لأنك لو قلتَ: هو ظهرُه وبطنُه، وأنت تريد شيئًا على ظهره وبطنه لم يجز. هذا نصه» - فلا حجة له في ذلك على أنه ينتصب البيت بعد دخلتُ نصب المفعول به؛ لأنّ انتصاب الظهر والبطن ليس على تقدير في، إنما هو على تقدير على، والأصل قُلِبَ زيدٌ على ظهرِه وبطنِه، ولذلك قال في امتناع أن ينتصب على الظرف: «إنك لو قلتَ: هو ظهره وبطنه - وأنت تريد شيئًا على ظهره وبطنه - لم يجز»، فجعل المحذوف على، ولم يجعل المحذوف في؛ لأنّ حذف على ووصول الفعل إلى الاسم المجرور بها فينصبه لا يكون نصبه على الظرف، إنما هو مثل: مررتُ زيدًا، ولا ينقاس ذلك، ولم يمثّل س بدَخلتُ، وإنما معنى قوله «وليس المنتصب هنا» أي: في مسألة: قُلِبَ[1] زيدٌ الظهرَ والبطنَ، ولذلك مثّل بقوله: هو ظَهرُه وبَطنُه، وقد نص س على خلاف ما ادّعاه المصنف عليه من أنه ينتصب بعد دخلتُ انتصاب الظرف، قال س بعد أن ذكر تعدي الفعل إلى اسم المكان وإلى ما اشتُقَّ من لفظه اسمًا للمكان، ومَثّل بقوله: ذَهبتُ المَذهَبَ البعيدَ، وجَلستُ مَجلِسًا، وقَعَدتُ المكانَ الذي رأيت، وذَهبتُ وجهًا من الوجوه، قال[2]:

---

(١) في المخطوطات: يقلب.

(٢) الكتاب ١: ٣٥.

«وقال بعضهم: ذهبتُ الشامَ، فشَبَّهَه[1] بالمبهم إذ[2] كان مكانًا، وكان يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ، ليس في ذهبَ دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان. ومثل ذهبتُ الشامَ: دخلتُ البيتَ» انتهى. فهذا نص على أنّ انتصاب البيت بعد دخلتُ مثل انتصاب الشام بعد ذهبتُ، والشام ظرف مكان مختصّ، وقد نصَّ س على الشذوذ في ذهبتُ الشامَ؛ إذ وصل ذهبتُ إلى ظرف مختصّ، وليس مما اشتُقَّ من لفظه، ولا هو من لفظ المكان. ثم قال: «ومثل ذلك دخلتُ»، أي: مثله في الشذوذ ووصول دخلتُ إلى البيت، وهو ليس فيه دلالة على البيت؛ إذ ليس البيت مشتقًّا من لفظ دخلَ، ولا هو لفظ المكان.

وقوله «وقد غفل عن هذا الموضع الشلوبين» لم يغفل عنه الأستاذ أبو علي[3] كما زعم المصنف، بل رأى أنه لا حجة فيه. وقد بيَّنَّا أنه لا حجة فيه[4].

وقوله «وهذا عجيب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض» ، ليس هذا بعجيب، بل العجيب غفلة المصنف عن نص /س إنّ [٣: ١٦٠/أ] دخلتُ البيتَ مثل ذهبتُ الشامَ في الشذوذ.

وأمّا قوله «مع اعتنائه بجمع متفرقات[5] الكتاب» فإنّ الاعتناء بذلك هو الذي لم يجعله يقول بقول المصنف، ويغترُّ بما لا دليل فيه، ويترك النصَّ الذي لا يحتمل تأويلاً، وأين المصنف من رجل يقال إنه خُتم عليه كتاب[6] س بحثًا ونظرًا نحوًا من ستين مرة، وأقرأ النحو نحوًا من ستين سنة، ورحل إليه الناس من أقطار الأرض، ولم يكن في عصره بل في أعصار قديمة قبل عصره مثله، رحمه اللّه.

---

(١) ك، ن، الكتاب: يشبهه.

(٢) ك، ح: إذا.

(٣) انظر حواشي المفصل له ص ١٨٥.

(٤) وقد بينا أنه لا حجة فيه: سقط من ك.

(٥) ح: مفترقات.ذ

(٦) كتاب: ليس في ك، ن. وفي حاشية ن أنه في نسخة: «ختم على كتاب سيبويه».

وقوله **لِواقعٍ فيه مذكورٍ أو مقدَّرٍ ناصبٍ له** يعني أنَّ الناصب له[1] هو واقع فيه، فإذا قلت قمتُ يومَ الجمعة فالقيام واقع في يوم الجمعة، وإذا قلت قمتُ أمامَك فالقيام واقع في الأمام، وهذا العامل مذكور. والعامل المقدَّر مثل: زيدٌ أمامَك، والقتالُ يومَ الجمعة، فالعامل فيهما كائن أو مستقِرّ، وهو مقدَّر، وليس ملفوظًا به.

وهذا التقسيم الذي قسمه المصنف في المفعول فيه أنه اسم وقت ومكان لا يصح إلا على مذهب البصريين؛ لأنهم يسمُّون[2] المفعول فيه ظرفًا.

وأمّا الكوفيون فلا يسمونه ظرفًا لأمرين:

أحدهما: أنَّ العرب لم تُسَمِّ اسم المكان ولا اسم الزمان في موضع من كلامها بالظرف.

والآخر: أنَّ الظرف في اللغة اسم الوعاء، قالوا: والأوعية متناهية الأقطار، محاط بنواحيها، نحو الجِراب والعِدل[3]، واسم المكان الذي يسمونه ظرفًا ليس متناهي الأقطار، نحو: زيدٌ خلفَك، وأمامَك؛ ألا ترى أنه إذا كان كذلك لم ينتصب على الظرف، تقول: زيدٌ في داره، وزيدٌ في الحَمّام، ولا تقول زيدٌ دارَه، ولا: زيدٌ الحَمّامَ.

ولا يلزم ما ذكروه؛ إذ لا مُشاحّة في الاصطلاح، مع أنه إنما يُسمَّى ظرفًا على سبيل المجاز تشبيهًا بالظرف الحقيقيّ من جهة اشتماله على الفعل، كما سُمي بالزِّمام الكتابُ لضبط ما فيه كما تُضبَط الدابّة بالزِّمام.

وسَمّى الفراء وأصحابه المفعول فيه مَحَلاً. والكسائي ومن أخذ بقوله يُسَمُّون الظروف صفاتٍ. ولا مُشاحّة في الاصطلاح.

---

(١) يعني أن الناصب له: ليس في ك.

(٢) انظر قولهم وقول الكسائي والفراء في الأصول ١: ٢٠٤.

(٣) ح: والقول.

وقد ذكر أصحابنا[1] ظرف الزمان، فقالوا: هو اسم الزمان، نحو سرتُ اليومَ، أو عدده، نحو: سرتُ عشرين يومًا، أو ما قام مقامه مما حُذف قبله اسم الزمان وكان مضافًا إليه قبل حذفه، نحو: سرتُ قدومَ الحاجِّ، أي: وقتَ قدومِ الحاجِّ، وخُفوقَ النَّجم، أي: وقتَ خُفوقِ النجم، ونحو: لا آتيك معزَى الفِزْر[2]، ولا آتيك القارظَ العَنَزيّ[3]، أي: زمنَ تفرقِ معزَى الفِزْر، وزمنَ فقدِ[4] القارظِ العَنَزيّ، أو كان صفة له، نحو: مشى عليه طويلاً، أي: زمانًا طويلاً، فيجوز ذلك في صفة الظرف وإن لم تكن خاصّة به ولا من الصفات التي استُعملت استعمال الأسماء؛ كما جاز ذلك في الصفة المنتصبة على الحال أو ما شُبِّه به، نحو قولهم[5]: أحقًّا /أنك قائمٌ، قال[6]: [3: ١٦٠/ب]

ألا أبْلِغْ بَنِي جُشَمٍ رَسولاً أَحَقًّا أنَّ أخْطَلَكُمْ هَجانِي

وقولهم: ألحقَّ أنك قائمٌ؟ قال عمر بن أبي ربيعة[7]:

ألحقَّ أنْ دارُ الرَّبابِ تَباعَدَتْ أوِ انْبَتَّ حَبلٌ أنَّ قَلبَكَ طائرُ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٥ والمقرب ١: ١٤٤.

(٢) الفِزْر: لقب سعد بن زيد مناة بن تميم. وإنما لقب بذلك لأنه وافى الموسم بمعزًى، فأنمبها هناك، وقال: من أخذ منها واحدة فهي له، ولا يؤخذ منها فِزْر، وهو الاثنان فأكثر. مجمع الأمثال ٢: ٢١٢.

(٣) القارظ: الذي يجتني القَرَظ، وهو ورق السَّلَم يُدبغ به. والذي في مجمع الأمثال ٢: ٢١٢: لا آتيك حتى يؤوب القارظان. ويقال: هذا القارظان كانا من عَنَزة، خرجا في طلب القَرَظ، فلم يرجعا. وانظر ١: ٢١١. وخبر القارظ في طبقات فحول الشعراء ص ١٨٠ والكامل ص ٢٢٠ وسمط اللآلي ص ٩٩ - ١٠٠.

(٤) فقد: ليس في ك.

(٥) الكتاب ٣: ١٣٤ - ١٣٦.

(٦) تقدم في ٢: ٣١٩.

(٧) ديوانه ص ١٠٩ والكتاب ٣: ١٣٦. وأوله في الديوان: أحقًّا لئن. ونسب لغير عمر أيضًا.

فأنَّ في موضع مبتدأ، وحقًّا والحقَّ ظرف لأنه في تقدير في. ويدل على الابتداء أنهم إذا أبدلوا من أنَّ أتوا بالمصدر بدل أنَّ ورفعوه، قال[1]:

أحقًّا عبادَ اللّه جُرأةُ مُحلِق عليَّ، وقد أعيَيتُ عادًا وتُبَّعا

والدليل على أنَّ حقًّا منصوب على تقدير «في» تصريحهم بها في بعض الأماكن، قال[2]:

أفي حَقِّ مُواساتِي أخاكُمْ بمالِي، ثُمَّ يَظلمني السَّريسُ

وفي التصريح بـ«في» دليل على بطلان ما ذهب إليه أبو العباس في قولك: أحقًّا أنك قائمٌ، من أنَّ قولك أنك[3] قائمٌ في موضع رفع على الفاعلية. والصحيح ما ذهب إليه س[4] من أنَّ انتصابه على الظرف، وما بعده مبتدأ، فحقّ ليس اسم زمان، ولا عدده، ولا قائم مقامه، وإنما هو مشبَّه به من جهة أنه اسم معنًى، كما أنَّ اسم الزمان اسم معنًى، وأنه مشتمل على المحقق كاشتمال الزمان على ما وقع. ويدل على أنه سلك به مسلك الزمان وقوعه خبرًا عن المصادر لا عن الجثث.

ومثل حَقًّا أنك قائمٌ قولهم: غيرَ شَكٍّ أنَّك قائمٌ، وجهدَ رأيي أنَّك قائمٌ، وظنًّا مني أنَّك قائمٌ. وهذا النوع استعماله ظرفًا موقوف على السماع.

أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون إياه في المعنى، نحو: سرتُ جميعَ اليومِ، أو بعضه، نحو: سرتُ بعضَ اليومِ.

وشرط أن يكون على تقدير في، واحترز بذلك من أن يكون مرفوعًا أو مخفوضًا أو منصوبًا على غير تقدير في، فإنه لا يكون ظرفًا.

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٤٥٧، ٢: ٩، ١٩. محلق: رحل.

(٢) تقدم في ٥: ٨٨.

(٣) أنك: سقط من ك، ن.

(٤) الكتاب ٣: ١٣٤ - ١٣٥.

وذكروا[1] أيضًا ظرف المكان، فقالوا: هو اسم المكان، نحو: خلفك وأمامك. أو عدده، نحو: عشرين ميلاً. أو ما قام مقامه: إما صفته، نحو: قعدتُ قريبًا منك وأمامَك، وإمّا ما[2] كان الظرف مضافًا إليه، نحو: تركتُه بِمَلاحِسِ البقرِ[3] أولادَها[4]، فمَلاحِس مصدر بدليل نصب أولادها به، وهو هنا ظرف مكان، تقديره: مكان مَلاحِس. أو ما شُبِّه به، نحو: زيدٌ فوقَ عمرو في الشرف، ودونَ زيد في العلم، فليسا اسمي مكان، ولكنهما شُبِّها بفوق ودون للمكان. ومن ذلك ما حكاه الأخفش من قول العرب: هم هيئتَهم، فنصب على أنه ظرف مكان على تقدير في، أي: هم في هيئتهم، والهيئة ليست مكانًا، لكنها شبيهة بالمكان لاشتمالها على ذي الهيئة كاشتمال المكان على ما يحلّ فيه. ويدلّ على أنها ظرف مكان وقوعها خبرًا عن الجثث، وهذا النوع يُحفظ، ولا يقاس عليه. وما أضيف إليه بشرط أن يكون إياه في المعنى نحو: سرتُ /جميعَ الميل، أو بعضه، [نحو][5]: سرتُ نصفَ الميل. [٣: ١٦١/أ]

وشرط أن ينتصب على تقدير «في» احتراز من رفعه أو جره أو نصبه لا على تقدير في، فإنه لا يكون ظرفًا.

وقوله **ومُبهَمُ الزَّمانِ ومُختَصُّه لذلك صالح** أي: للظرفية صالح، فيتعدى إليه الفعل، وينصبه نصب الظرفية، والسبب في جواز تعدي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليها، كما أنّ السبب في تعديه إلى جميع ضروب المصادر قوة

---

(١) يعني أصحابه. انظر على سبيل المثال شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٥ - ٣٢٦ والمقرب ١: ١٤٤ - ١٤٥.

(٢) وإما ما: سقط من ك. وضرب في ن على «ما كان» بالقلم.

(٣) بملاحس البقر ... تقديره مكان ملاحس: سقط من ك.

(٤) أي: بحيث تَلحَس البقر أولادها، يعني بالمكان القفر. مجمع الأمثال ١: ١٣٥.

(٥) نحو: تتمة يلتئم بها السياق.

الدلالة عليها من حيث يدلُّ عليها من جهة المعنى واللفظ؛ فالفعل يدلُّ على المصدر بلفظه لتضمنه حروفه، ويدلُّ على الزمان بلفظه من حيث إنَّ الزمان إنما يتبين من صيغة الفعل.

وفي البسيط: «حكي عن الكوفيين أنهم لا ينصبون المكان المطلق عن الفعل، فيقتضي القياس ذلك في الزمان، فلا تقول: قمتُ زمانًا؛ لأنه مفهوم من الأول، فلا فائدة فيه، فإذا نصبت خصصت بالوصف.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ ما كان من الظروف معطيًا غير ما أعطى الفعل - كالظروف المعدودة والموقتة - فنصبُها نصب المفعول، على تقدير نيابتها عن المصدر، كأنه قال: سرتُ سيرًا مقدَّرًا بيومين، ونحوه؛ لأنه لا دلالة للفعل عليه. وقيل: هو بمنْزلة: ضربتُه سوطًا، أي: سيرَ يومين، فحذف. والصحيح أنه تعدى إليه بعد حذف الجار، فنصبه، وهو في جميع أنواع الظروف الزمانية مبهمًا وغير مبهم» انتهى ملفقًا.

وقال أيضًا ما معناه: «ينتصب المبهم على جهة التأكيد المعنوي؛ لأنه لا يزيد على دلالة الفعل، بل دلالة الفعل أخصّ منه، ومن التأكيد ما جاء بعد فعلٍ مخصص بزمان، نحو: ظللتُ نهارًا، وبتُّ ليلاً، ومنه ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[1]؛ لأنَّ الإسراء لا يكون إلا بالليل، ولا يُنكَر التأكيد في الظرفين كما لا ينكر في المصدر والحال» انتهى.

وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف في الزمان إلى مبهم ومختص هو الصحيح. وقسمه بعضهم[2] إلى مبهم ومعدود ومختص، فجعل المعدود قسيم المبهم والمختص، وهو في الحقيقة قسم من المختص.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١.

(٢) منهم الجزولي في الجزولية ص ٨٦، والشلوبين في التوطئة ص ٢٠٩، وابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٢٧ والمقرب ١: ١٤٥ - ١٤٦.

فالمبهم: ما وقع على قدر من الزمان غير معين، نحو: وقت، وحين، وزمان.

والمختص قسمان: معدود، وغير معدود.

المعدود: ما له مقدار من الزمان معلوم، نحو: سنة، وشهر، ويومين، والمحرم، وسائر أسماء الشهور، والصيف، والشتاء. ولا يعمل في المعدود من الأفعال إلا ما يتكرر ويتطاول، لو قلت: ماتَ زيدٌ يومين - وأنت تريد الموت الحقيقي - لم يجز.

والمختصّ غير المعدود أسماء الأيام، كالسبت، والأحد، وما يخصص بالإضافة، نحو: يوم الجمل، وبأل، نحو: اليوم، والليلة، أو بالصفة، نحو: قعدتُ عندك يومًا قعد عندك /فيه زيد، وما أضافت إليه العرب لفظة شهر من أعلام [٣: ١٦١/ب] الشهور، وهي: رمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر، فقط، وسيأتي ذكر ذلك في هذا الفصل إن شاء اللّه.

وقوله **فإن جاز أن يُخبَر عنه أو يُجَرَّ بغيرِ من فمتصرف، وإلا فغير متصرف** التصرف استعماله غير ظرف، كأن يكون فاعلاً أو مبتدأ، أو يرتفع خبرًا، أو ينتصب مفعولاً، أو ينجرّ بغير من، نحو: سَرَّني يومُ الخميس، ويومُ الجمعة مُباركٌ، واليومُ يومُ الجمعة، وأحببتُ يومَ الجمعة، و﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[1]، ومعنى «**وإلا**» أي: وإلا يُخبَر عنه أو يُجَرّ بمنْ فغيرُ متصرف. لم يحكموا بتصرف ما جُرَّ بمنْ وحدها نحو عندَ وقبل وبعد لأنّ من كثرت زيادتها، فلم يُعتدّ بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف.

وقوله **وكلاهما منصرف وغير منصرف** فيكون أربعة أقسام.

ص: **فالمتصرف المنصرف كحين ووقت، والذي لا يتصرف ولا ينصرف ما عُيِّن من سَحَر مجرد، والذي يتصرف ولا ينصرف كغُدْوة وبُكْرة عَلَمين، والذي ينصرف ولا يتصرف بُعَيْدات بَيْن، وما عُيِّن من ضُحًى وضَحْوةٍ وبَكَرٍ**[2]

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٢.

(٢) في شرح التسهيل ٢: ٢٠٠: وبكرة.

وسُحَيْر وصباح ومساء ونهار وليل وعَتَمة وعِشاء وعَشِيَّة، وربَّما مُنعت الصرفَ والتصرُّفَ.

وأُلحق بالممنوع التصرُّف ما لم يُضَف من مُرَكَّب الأحيان كصباحَ مساءَ، ويومَ يومَ. وأَلحق غير خَثْعَم «ذا» و«ذات» مضافين إلى زمان. واستقبح الجميع التصرُّف في صفةِ حينٍ عَرَضَ قيامُها مَقامه ولم تُوصَف.

ش: مثّل المصنف المنصرف بحين ووقت، وفي الشرح[1] بساعة وشهر وعام ودهر وحين وحينئذ ويومئذ، يقال: سيرَ عليه حينَئذ، ويومَئذ، حكاهما س[2]. أمّا الحين فإنه يقع على القليل والكثير من الزمان، قال[3]:

تَناذَرَها الرَّاقُونَ مِن سُوءِ سَمِّها تُطَلِّقُه حِينًا، وحِينًا تُراجِعُ

أنشده أبو علي[4] شاهدًا على ذلك. وعن الأصمعي استعمال الحين في الكثير أكثر من استعماله في القليل.

وقوله **ما عُيِّن مِن سَحَر مجرد** يعني بالتجريد تجريده من أل والإضافة، ويعني بالتعيين أن يكون من يوم بعينه، وسواء في ذلك أَذَكَرتَ اليوم أو الليلة معه، نحو: أزورُك يومَ الجمعة سَحَرَ، أم لم[5] تذكره، نحو: جئتُك سَحَرَ، وأنت تريد ذلك من يومٍ بعينه، أو عرَّفت اليوم أو نكَّرته، نحو: جئت يومًا سَحَرَ، فإن نُكِّر انصرف وتصرَّف.

---

(١) ٢: ٢٠٢.

(٢) الكتاب ١: ٢٢١.

(٣) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٣٤ والكامل ١٠٣٥ وشرح أبيات المغني ٢: ١٦٥، ٧: ١٩٩. تناذرها الراقون: أنذر بعضهم بعضًا. والراقي: الحاوي، وهو من يمسك الحيات. وتطلقه: تخفّ عنه. وتراجع: تشتد عليه. ورواية المبرد: «تطلقه طورًا وطورًا تراجع». ك: مطلقة.

(٤) أنشد صدره في الحجة ١: ١٦٥.

(٥) في المخطوطات: لا.

وإنما لم يتصرف لخروجه عن نظائره من النكرات، وذلك أنّ نظائره من النكرات إذا عُرّفت أدخلوا عليها أل، أو أضافوها، فلما عُرّف هذا من غير أداة تعريف خالف نظائره، فلم يتصرفوا فيه لذلك، و لم يَصرفوه أيضًا لعدله وتعريفه من غير أداة تعريف.

/واختلف النحويون في سحر هذا أهو مبنيّ أو معرب: [٣: ١٦٢

فذهب بعضهم إلى أنه مبنيّ لتضمُّنه معنى أل، كما بُني أَمْسِ لتضمنه معناها، وهو مذهب صدر الأفاضل[١].

وذهب ابن الطّراوة إلى أنه مبنيّ، وعلة بنائه عدم التقارّ، لا لتضمنه معنى الحرف؛ ألا ترى أنه لا يقع سَحَر إلا على سَحَرِ يومك، فلا تقول خرجتُ سَحَرَ إلا في يومك الذي خرجتَ في سَحَره[٢]، ولا تقول سَحَر في سَحَرِ (أمسِ) إلا أن تقيده، فتقول: خرجتُ يومَ الخميسِ سَحَرَ، فهذا هو الذي أوجب البناء. انتهى. وتقدم الرد على القول بأنّ التقارّ علة للبناء في باب اسم الإشارة[٣].

وذهب الجمهور إلى أنه معرب، واختلفوا في سبب منع التنوين منه:

فذهب بعضهم إلى أنه منوي فيه الإضافة، وهو معرفة بالإضافة؛ لأنك تريد سحر ذلك اليوم، فحذف التنوين كما حُذف في أجمع وأكتع حيث كان مضافًا في المعنى[٤].

---

(١) هو أبو محمد القاسم بن الحسين الخُوارَزميّ [٥٥٥ - ٦١٧هـ].له التخمير في شرح المفصل، والتوضيح في شرح المقامات، وغيرها. معجم الأدباء ١٦: ٢٣٨ - ٢٥٣ وبغية الوعاة ٢: ٢٥٢ - ٢٥٣. وانظر رأيه في هذه المسألة في التخمير ١: ٤٠٠ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٧٩. وقد وهم الأزهري، فنص في التصريح ٤: ٢٥٩ على أنّ صاحب هذا القول هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المُطَرِّزيّ [٥٣٨ - ٦١٠هـ] الملقب أيضًا صدر الأفاضل.

(٢) زيد هنا في ك ما نصه: ولا تقول في سحره.

(٣) ٣: ٢١٥ - ٢١٦.

(٤) ذكر هذا القول السهيلي في نتائج الفكر ص ٣٧٥، و لم ينسبه.

وذهب السهيلي[1] إلى أنَّ حذف التنوين منه لأنه معرفة بنية الألف واللام؛ قال: «كأنك حين ذكرتَ يومًا قبله، وجعلتَه ظرفًا - أردتَ السَّحَرَ الذي من ذلك اليوم، واستغنيت عن أل بذكر اليوم»، وزعم أنه مذهب س.

وذهب الجمهور إلى أنه حُذف التنوين منه لأنه لا ينصرف، فأحد علَّتيه العدل عن تعريفه بأل، والعلة الأخرى قيل: العَلَميّة، جُعل علمًا لهذا الوقت. وقيل: التعريف المُشبِه لتعريف العلمية. وقيل: لم يصرفوه لعدله وتعريفه من غير أداة تعريف، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعيَّن، وليس تعريفه تعريف علمية؛ لأنه في معنى السَّحَر، وتعريف العلمية ليس في رتبة تعريف أل.

ولا يجوز أن يكون تعريفه بأل التي عُدل عنها؛ لأنَّ أل التي يُعدل عنها الاسم لا تعرِّفه؛ ألا ترى أنهم لما عدلوا أُخر عن أل استعملوه نكرة؛ بدليل وصف النكرة في نحو: مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ، وإذا ثبت أنه غير متعرف بالعلمية ولا بأل التي عُدل عنها لم يبقَ إلا أن يكون تعريفه بالغلبة كما ذكرنا؛ والتعريف بالغلبة في معنى التعريف بأل لاستعمالهم الأسماء الغالبة بأل تارة وبغير أل تارة، ومعناهما في الحالين واحد، حكى ابن الأعرابي[2]: هذا العَيُّوق طالعًا، وهذا عَيُّوقٌ طالعًا، وكذلك سائر الأسماء الغالبة، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

ونابِغَةُ الجَعْدِيُّ بالرَّمْلِ بَيْتُهُ عليهِ تُرابٌ، مِن صَفيحٍ وجَنْدَلِ

وللنحويين كلام كثير في سَحَر هذا، تركناه؛ إذ ليس فيه إلا اختلاف في تعليل وتقدير تلك التعاليل، وتفريق بينه وبين أمس، ولا يتضمن أحكامًا يُرجع

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٧٥ - ٣٧٦، وفيه قوله التالي ونسبته هذا المذهب إلى سيبويه.

(٢) المحكم ٢: ١٩٥ (عوق)، تحقيق عبد الستار فراج.

(٣) هو مسكين الدارمي كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٢٤ - ٢٢٦ وفرحة الأديب ص ١٣٦، والبيت ليس في ديوانه المطبوع ببغداد. وهو بغير نسبة في الكتاب ٣: ٢٤٤ وإيضاح الشعر ص ٥٧١، وفيه تخريجه. الصفيح: الحجارة العريضة، جمع صفيحة.

فيها[1] إلى النطق إلا ما ذكروا من أنه لا ينتصب سَحَرُ ظرفًا إلا إذا كان اليوم الذي قبله انتصب /على الظرفية، فإن ارتفع على الفاعلية أو انتصب على أنه [3: ١٦٢/ب] مفعول به لم يجز أن ينتصب سحر على الظرف؛ بل يكون بدلاً من اليوم مضافًا لضميره، أو معرفًا بأل، فتقول: كرهتُ يومَ السبتِ سَحَرَه، أو السَّحَرَ منه، لا بُدَّ من أحد هذين في البدل. ولو قلت: سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ سَحَرَ، وجعلته مفعولاً على السعة - لم يجز لعدم الرابط بينه وبين اليوم، فإن أردت هذا المعنى فقل: سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ سَحَرَه، أو السَّحَرَ منه، حتى يرتبط به.

قال السهيلي[2]: «لأنك لا تقدِّر أل إلا إذا كان في الكلام ما يغني عنهما، وأما إذا كان اسمًا متمكنًا فلا بد من تعريفه كما تعرف الأسماء، أو تجعله نكرة، فلا يكون إذًا من ذلك اليوم.

فإن قلت: فقد أجازوا: سير بزيد يومُ الجمعة سحرَ، برفع اليوم ونصب سحر، فلِمَ لا يجوز بنصب اليوم ورفع سحر؟

قلنا: لأنَّ اليوم - وإن اتُّسع فيه - فهو ظرف في معناه، وهو يشتمل على السحر، ولا يشتمل السحر عليه، فلا يجوز إذًا أن يتعرف السحر تعريفًا معنويًّا حتى يكون ظرفًا بمنْزلة اليوم الذي هو منه؛ ليكون تقدم اليوم مع كونه ظرفًا بمنْزلة اليوم مغنيًا عن آلة التعريف» انتهى.

وقوله **كغُدْوةَ وبُكْرةَ عَلَمَين** قال المصنف في الشرح: «الذي يتصرف ولا ينصرف غُدْوةُ وبُكْرةُ عَلَمين قُصد بهما التعيين أو لم يقصد؛ لأنَّ علميتهما جنسيّة، فيُستَعمَلان استعمال أُسامة وذُؤالة، فكما يقال عند قصد التعميم: أُسامةُ شَرُّ السِّباع، وعند التعيين: هذا أُسامةُ فاحذَرْه - تقول عند قصد التعميم: غُدْوةُ وقتُ

---

(١) في المخطوطات: فيه.

(٢) نتائج الفكر ص ٣٧٧.

نشاطٍ، وقاصدًا للتعيين: لأسيرَنَّ الليلةَ إلى غُدْوةَ، وبُكْرةُ في ذلك كغُدْوة. وقد يخلوان من العَلَميّة فيتصرفان وينصرفان، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[1]» انتهى.

وجعلت العرب بُكْرةَ وغُدْوةَ عَلَمينِ لهذين الوقتين، ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعَتَمة وضَحْوة ونحوهما. واختلف في تعريفهما: فقيل: هو من قبيل تعريف الجنس، كأُمّ حُبَيْن[2] وأُسامة. وقيل: من قبيل تعريف العَلَميّة لوقت بعينه من يوم معين. وكلا القولين يظهر من لفظ س[3] في أبواب ما لا ينصرف من الأحيان.

وقال ابن طاهر: هما علمان إذا أردتهما من معين، فإن لم ترد ذلك فهما نكرتان.

والموضوع للنكرة هو غَداة، نحو قولهم: نحن في غَداةٍ باردة، ونحن في غَداةٍ طَيِّبة، ثم غيروا لفظ غَداة إلى غُدْوة؛ لأنّ موضع التعريف بتغيير اللفظ، فيكون أول أحوال هذا اللفظ التعريف، ثم يجوز أن ينكر بعد ذلك. والدليل على ذلك أنّا قد رأيناهم يضعون أسماءً مشتقّة موضوعة لمعارف لم تستعمل في شيء من النكرات، ولا تعرف معانيها /منكورة، نحو سُعاد وزَينب وغير ذلك مما لا يحصى. ٣ :١٦٣/أ]

وإن عُرف ما اشتقّت منه فغُدْوة قد اشتُقّت للتعريف من غَداة، كما أنّ سُعاد اشتُقّ من السعادة لأنْ يوضع لمعرفة.

والأصل في هذين الاسمين غُدْوة، وحُملت بُكْرة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي النية؛ كما حملوا يَذَرُ على يَدَعُ.

---

(١) سورة مريم الآية ٦٢.

(٢) أم حبين: دُوَيّبّة على خلقة الحرباء عظيمة الصدر عظيمة البطن. وقيل: هي أنثى الحرباء.

(٣) الكتاب ٣: ٢٩٣.

ويجوز أن تنكِّر اليوم وتعرّف غُدْوة وبُكْرة، فتقول: رأيته يومًا غُدْوةَ؛ لأنّ غُدْوة وقتها من اليوم معروف، كأنك قلت: رأيته يومًا في هذا الوقت.

وزعم أبو الحسن[1] أنه يجوز أن تقول: آتيك اليومَ غُدْوةً وبُكْرةً، وتجعلهما بمنْزلة ضَحْوة.

وزعم أبو الخَطّاب[2] أنه سمع مَن يوثق به من العرب يقول: آتيك بُكْرةً، وهو يريد الإتيان من يومه أو في غده، ومثله قوله تعالى ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[3]. قال السيرافي[4]: «وهذا من تنكير العلم؛ لأنّ الأعلام يجوز تنكيرها بعد تعريفها، واللفظ واحد».

قال الفراء[5] في المعاني له: «قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَميّ ﴿بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾[6]، ولا أعلم أحدًا قرأها غيره، والعرب لا تدخل الألف واللام في غُدْوة لأنها معرفة بغير ألف ولام، سمعت أبا الجَرّاح يقول: ما رأيتُ كغُدْوةَ قَطُّ، يعني غَداة يومه، وذلك أنها كانت باردة؛ ألا ترى أنّ العرب لا تُضيفها، فكذلك لا تُدخلها الألف واللام، وإنما يقولون: أتيتك غَداةَ الخميس، ولا يقولون: غُدْوة الخميس، فهذا دليل على أنها معرفة».

وقول الفراء «إنه لا يعلم أحدًا قرأ (بالغُدْوة) غير السُّلَميّ» قد قرأها كذلك أبو رجاء العطاردي[7]، وعبد اللّه بن عامر[8] من قُرّاء السبعة.

---

(١) هذا قول الخليل كما في الكتاب ٣: ٢٩٤.
(٢) الكتاب ٣: ٢٩٤.
(٣) سورة مريم: الآية ٦٢.
(٤) شرح الكتاب ٤: ق ١٢٧/أ.
(٥) معاني القرآن ٢: ١٣٩.
(٦) سورة الأنعام: الآية ٥٢، وسورة الكهف: الآية ٢٨.
(٧) وقرأها أيضًا مالك بن دينار والحسن ونصر بن عاصم وأبو عبد الرحمن. البحر ٤: ١٣٩.
(٨) السبعة في القراءات ص ٢٥٨، ٣٩٠.

وفي البسيط: «زعم يونس[1] عن أبي عمرو أنك تقول: أتيتُه العامَ الأولَ بُكْرةَ، ويومًا من الأيام بُكْرةَ، ولا تنوّن، سواء أقصدت بُكرة يوم بعينه أم لم تقصد. وزعم أبو الخَطّاب أنه سمع من يوثق بعربيته صَرف بُكرة وغُدوة، قيل: حملاً على عَشِيَّةٍ وضَحْوةٍ ونحوهما، إذا أردتَ وقت يوم بعينه، فتنكّرهما تنكيرًا أصليًا. وقيل: هذا تنكير بعد التعريف، كما تقول: جاءني يزيدُ ويزيدٌ آخر، كذلك هذا، كأنه جعل الوقت أوقاتًا، كل واحد منها بُكرة، وكأنه[2] قال: سرتُ بُكرةً من البُكرات، أي: وقتًا من ذلك الحين، كما تقول: جاءني يزيدٌ من اليزيدين. وأمّا قوله تعالى ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[3] فقيل[4]: لمّا أتى بها في سياق عَشِيًّا، وهو منوّن، وكان يجوز فيها التنوين وحدها - نوّنوا هنا[5] للسياق» انتهى.

وقال[6] الفراء[7] أيضًا: «العرب تُجري غُدْوة وبُكْرة، ولا تُجريهما، وأكثر الكلام في غُدْوة ترك الجَري، وأكثره في بُكْرة أن تُجرى، فمن لم يُجرها جعلها معرفة؛ لأنها اسم يكون أبدًا في وقت واحد بمنزلة أَمْسِ وغَد، وأكثرُ ما تُجري العرب غُدْوة إذا قُرِنت بعَشِيّة، يقولون إني /لآتيهم غُدْوةً وعَشِيَّةً، وبعضهم يقول غُدْوةَ، لا يجريها، وعَشِيَّةً، فيجريها، ومنهم من لا يُجري عَشِيّة[8] لكثرة ما صَحِبت غُدْوة». [١٦٣/ب:]

---

(١) الكتاب ٣: ١٩٣.

(٢) وكأنه قال سرت بكرة: ليس في ك.

(٣) سورة مريم: الآية ٦٢.

(٤) في المخطوطات: «قيل» بدون فاء.

(٥) ن: ونونوا فيها. ك: وحدها فيها.

(٦) سقط قول الفراء وقول الزجاج من ح.

(٧) معاني القرآن ٣: ١٠٩.

(٨) ذكر ذلك أيضًا في الكتاب ٣: ٢٩٤. ونسب الزجاج هذه الرواية إلى الخليل. ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠.

وقال الزجاج[1]: «بُكرة وغُدوة إذا كانتا نكرتين صرفتا، وإذا أردتَ بهما بُكْرةَ يومِك وغُدْوةَ يومِك لم تصرفهما».

وتقول: سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ غُدْوةَ، على الظرف فيهما جميعًا؛ لأنها بعض اليوم، وتقول: سيرَ بزيدٍ يومُ الجمعةِ غُدْوةُ، كأنها بدل من اليوم، ولا تحتاج أيضًا إلى الضمير كما يحتاج في بدل بعض من كل؛ لأنها ظرف في المعنى، ولو قلت: كُرِهَ يومُ الخميسِ غُدْوةُ، على البدل - لم يكن بُدٌّ من إضافة غُدْوة إلى ضمير المبدل منه؛ لأنَّ اليوم ليس بظرف، فيصير كقولك: كَرِهتُ يومَ الخميسِ سَحَرَه، إذا أردتَ البدل؛ لأنَّ المكروه هو السَّحَر دون سائر اليوم، وإنما تستغني عن ضمير يعود إلى اليوم إذا تركته ظرفًا[2] على حاله؛ لأنَّ بعض اليوم إذا كان لفعل كان جميع اليوم ظرفًا له.

وقوله **بُعَيْدات بَيْن** قال المصنف في الشرح[3]: «أي: أوقاتًا غير متصلة» انتهى. وبُعَيْدات جمع بَعْد مصغرة، [تقول: لقيتُه بُعَيدات بَين][4]، ومعناه: لقيتُه مِرارًا متفرقةً قريبًا بعضها من بعض، وجمعُ بَعد يدلُّ على ما أُريد من المرار، وتصغيرها يدلُّ على ما أرادوه من تقاربها؛ لأنَّ تصغير الظرف المراد به التقريب.

وقوله **وما عُيِّنَ** إلى قوله **وعِشاء** هذه الأسماء نكرات أُريد بها أزمان معينة، فوُضعت موضع المعارف وإن كانت نكرة، ولذلك لا تتصرف، وتوصف بالنكرة، يقولون: أتيتُك يومَ الخميسِ ضحًى، فترفعه، ولقيتُك يومَ الجمعةِ عَتَمةً متأخرةً، وكذلك البواقي. ونظيرها في ذلك: لقيتُك عامًا أولَ، وإنما تريد العام الذي يليه عامك، وكلها لا تتصرف إذا أريد بها زمان معين بلا خلاف.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٩١ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٩.

(٢) ح: ظرفًا يعود على حاله.

(٣) ٢: ٢٠٢.

(٤) تقول لقيته بعيدات بين: تتمة من الارتشاف ص ١٣٩٤ يقتضيها السياق.

وفي «الشيرازيات»[1] عن الأخفش أنه قال: «ضَحْوةٌ وعَتَمةٌ إذا أريد بهما وقت بعينه أرفعه وأنصبه حتى أسمع العرب تركت فيه الرفع، فأقول: سيرَ عليه عَتَمةٌ وعَتَمةً، وسيرَ عليه ضَحْوةٌ وضَحْوةً». ورواية س[2] فيه النصب. وقال[3]: «لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفًا».

فإن لم تُرد بضُحًى وسائر ما ذكر معه معيَّنًا بل شائعًا تصرف، فتقول: سيرَ عليه ضَحْوةٌ من الضَّحَوات.

وأجاز الكوفيون تصرُّف ما عُيِّن من عَتَمة وضَحْوة وليل ونهار، فتقول: سيرَ عليه عَتَمةٌ[4] وضَحْوةٌ، وسيرَ عليه ليلٌ ونهارٌ، وتقدم ذكر هذا في باب النائب عن الفاعل[5].

ولا يقاس على هذه الظروف، فلو أردتَ بيوم أو غيره واحدًا بعينه جاز لك التصرف فيه، ولا يعلل هذا.

وقوله **ورُبَّما مُنعت الصَّرفَ والتَّصَرُّفَ** يعني عَشِيّة، فتصير إذ ذاك علمًا، وينبغي على هذا ألاّ يقال: أتيتُك عَشِيّةَ الخميس. وامتناعها الصرف للعلمية والتأنيث، وعَلَميّتها من جنس عَلَميّة /غُدْوةَ وبُكْرةَ، وامتناعها من التصرف كامتناعهما. [١٦٤/أ: ١]

وفي البسيط: «وغُدْوة وبُكْرة عَلَمان وإن تقدم ذكر اليوم معرفة أو نكرة، وقد سُمع فيهما الرجوع إلى الأصل، وقد سُمع أيضًا في عَشِيّة وضَحْوة العلمية، والأكثر التنكير» انتهى.

---

(١) المسائل الشيرازيات ص ٣٤٥.

(٢) الكتاب ١: ٢٢٦.

(٣) الكتاب ١: ٢٢٥، ٢٢٦.

(٤) عتمة وضحوة وسير عليه: سقط من ك.

(٥) انظر ٦: ٢٣٩ - ٢٤٠.

ونقل الأخفش أنَّ ضَحْوة وعَشيّة يكونان معرفتين لفرط اقتران إحداهما بالأخرى، فتقول: عَشيّةَ وضَحْوةَ اتّفق كذا، والمعروف استعمال العرب لهما نكرتين.

وجعل الفارسي[1] فَيْنةَ والفَيْنةَ مما تعاقب عليه التعريفان العلمية والألف واللام، وليس فَيْنة معدولاً؛ لأنهم يقولون الفَيْنة.

وقوله **وأُلْحِقَ بالممنوع التصرُّف ما لم يُضَفْ من مُرَكَّب الأحيان، كصَباحَ مَساءَ ويومَ يومَ** احترز بقوله «ما لم يُضَف» من حالة الإضافة، فإنه إذا أُضيف صدره إلى عَجُزه استُعمل ظرفًا وغير ظرف، فمن استعماله ظرفًا قولُ الشاعر[2]:

مـــا بـــالُ جَهلِكَ بعدَ الحِلمِ والدِّينِ وقـــد عَـــلاكَ مَـــشيبٌ حـــينَ لا حِينِ

أنشده س، وقال[3]: «وإنما هو حِينَ حينٍ، ولا بمنْزلة ما إذا أُلغيت». ومثاله غيرَ ظرف قولُ الشاعر[4]:

ولـــولا يـــومُ يـــومٍ مـــا أَرَدْنـــا جَـــزاءَكَ، والقُـــرُوضُ لَهـــا جَـــزاءُ

أنشده س.

واحترز بقوله «من مُرَكَّب الأحيان» من أن يكون معطوفًا بالواو، نحو: فلانٌ يتعهدنا[5] صباحًا ومساءً، إذ العطف أصل الإضافة في: صباحَ مساءٍ، فإذا أضافوا أرادوا معنى العطف، فكان من إضافة الشيء إلى ما اقترن به، كما يضاف الشيء إلى ما يصاحبه ويقترن به، ولو لم يكن الأصل العطف ما وقع الفعل إلا في الأول،

---

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٨٧

(٢) هو جرير. الديوان ص ٥٥٧ والكتاب ٢: ٣٠٥ وشرح التسهيل ٢: ٢٠٣ والخزانة ٤: ٤٧ - ٥١ [٢٥٩].

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٥.

(٤) هو الفرزدق كما في الكتاب ٣: ٣٠٣، وعنه في الديوان ص ٩. وهو بيت مفرد فيه.

(٥) ن: «يتعاهدنا». وهما بمعنى.

كما يقع الضرب في ضربتُ غلامَ زيدٍ على الغلام لا عليه وعلى زيد. ومثالُ التركيب كخمسةَ عشرَ قولُك: فلانٌ يزورنا صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، أي: كلَّ يوم، وكلَّ صباحٍ ومساءٍ. وفي هذه الحالة - وهي التركيب - لا يستعمل إلا ظرفًا، وقال الشاعر[1]:

ومَـــن لا يَـــصرِفِ الواشِـــينَ عـــنهُ صَـــباحَ مَـــساءَ يُـــضنُوهُ خَـــبالا

وقال آخر[2]:

آتٍ الـــرِّزقُ يَـــومَ يـــومَ ، فأَجْمِـــلْ طَلَـــبًا، وابْـــغِ لِلقِـــيامةِ زادا

وإذا رُكِّبَ كان المعنى: صباحَ أيامه ومساءها، وجاز أن يضاف وأن يبنى، كما فعل ذلك ببَعْلَبَكَّ. وعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف.

وقد اختُلف فيه في العطف إذا قلت صباحًا ومساءً: فقال بعضهم: يعني واحدًا غير معين؛ لأنه نكرة، أي: واحدًا من هذا وواحدًا من هذا، فمعنى العطف فيه غير معنى البناء والإضافة، وقول /س[3]: «إنما معناه صباحًا ومساءً» لا يريد أنَّ حرف العطف مضمر؛ لأنه قد قال في بابه: «إنَّ حروف العطف لا تضمر»[4]. وتأول بعض الناس جواز ذلك من هنا، وهو فاسد لِما ذكرت من أنَّ معنى الإضافة والتركيب غير معنى ظهور الواو، وإنما أراد أنَّ الأصل ذلك، ثم حذفوا، ولم يريدوا العطف، بل حذفوا إما للبناء أو الإضافة. [١٦٤/ب:

وقال بعضهم: صباحًا ومساءً المراد به التكثير والمبالغة، وكل واحد فيه العموم بغير أداته، فلم يتمكن. وهذه الأسماء التي التُزم فيها الظرفية لا يجوز فيها الاتساع.

---

(١) هو كعب بن زهير. الديوان ص ٢٠١ وشرح التسهيل ٢: ٢٠٣. الخبال: الفساد. ورواية الديوان: ومن لا يَفُتْ الواشين ... يبغوه خبالا.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٠٣.

(٣) الكتاب ١: ٢٢٧.

(٤) لم أقف على هذا القول في الكتاب.

وزعم الحريريُّ صاحب المقامات أنه فُرق بين قولك: زيدٌ يأتينا صباحَ مساءٍ، على الإضافة، ويأتينا صباحَ مساءَ، على التركيب، وأنَّ الخَواصَّ يَهِمُون في ذلك، فلا يفرقون بينهما، وأنَّ الفرق هو أنَّ المراد به مع الإضافة إليه: يأتي في الصباح وحده؛ إذ تقدير الكلام: يأتينا في صباحِ مساءٍ، والمراد به عند تركيب الاسمين وبنائهما على الفتح أنه يأتي في الصباح والمساء، وكان الأصل: هو يأتينا صباحًا ومساءً، فحذفت الواو العاطفة، ورُكّب الاسمان، وبُنيا على الفتح لأنه أخفّ الحركات، كما فُعل في العدد المركب من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ. انتهى ما ذكره في «دُرَّة الغَوّاص»[1] من تأليفه.

ورَدَّ عليه ذلك أبو محمد بن برِّي، وقال: هذا الفرق ليس مذهب أحد من النحويين البصريين.

قال أبو سعيد السيرافي[2]: «يقال سيرَ عليه صباحَ مساءَ، وصباحَ مساءٍ، وصباحًا ومساءً، ومعناهن واحد». ثم قال[3]: «وليس سيرَ عليه صباحَ مساءٍ مثل قولك ضربتُ غلامَ زيدٍ في أنَّ السير لا يكون إلا في الصباح كما أنَّ الضرب لا يقع إلا بالأول - وهو الغلام - دون الثاني؛ لأنك إذا لم تُرد أنَّ السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة»، وهذا نص واضح. وقال س[4]: «وتقول: إنه لَيُسارُ عليه صباحَ مساءَ، ومعناه صباحًا ومساءً». وهذا أيضًا نص واضح في أنه لا فرق في المعنى بين أن يكون صباح في المعنى مضافًا إلى مساء أو مركبًا معه.

وقوله **وأَلْحَقَ غيرُ خَثْعَمَ ذا وذاتَ مضافين إلى زمان** يعني: وأَلحق جميع العرب ذا وذات مضافين إلى زمان بهذه الأسماء التي تقدمت في كونها ملتزَمًا فيها

---

(١) درة الغواص ص ٢٦٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤: ٢٠٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤: ٢٠٩.

(٤) الكتاب ١: ٢٢٧.

النصب على الظرفية؛ ولا يُتصرف فيها، إلا أنَّ خَثْعَمَ أجازت فيها التصرف، فتقول على لغة الجمهور: لقيتُه ذا صباحٍ وذا مساءٍ، وذاتَ مَرَّةٍ، وذاتَ يومٍ، وذاتَ ليلة، وقال الشاعر[1]:

إذا شَـــدَّ العِـــصابةَ ذاتَ يـــومٍ وقـــامَ إلَـــى الْمَحـــالِسِ والخُـــصُومِ

وعلى لغة خَثْعَمَ يُتصرف فيها، فتقول: سُري عليه ذاتُ ليلة، برفع ذات، وأمّا /على لغة غيرهم فينصب لأنه ملتزَم فيه الظرفية، وقال بعض الخَثْعَمِيِّين، وهو [١٦٥/أ:] أنس بن مدرك[2]:

عَـــزَمتُ علـــى إقامـــةِ ذي صـــباحٍ لأمـــرٍ مـــا يُـــسَوَّدُ مَـــنْ يَـــسُودُ

وهذا الذي ذكره المصنف من أنَّ ذا وذات المذكورين يتصرفان[3] عند خَثْعَم هو مذهب س[4] والجمهور. وزعم السهيلي[5] أنَّ ذاتَ مرّةٍ وذاتَ يومٍ لا يتصرفان في لغة خَثْعَم ولا في لغة غيرها، وأنَّ ما أنشده س من قوله:

عَـــزَمتُ علـــى إقامـــةِ ذي صَـــباحٍ .....

لا حجة فيه؛ لأنَّ ذا صباح يعني به اليوم؛ لأنَّ كل يوم ذو صباح، فالتقدير: عزمت على إقامة يوم. قال: وقد وجدت في حديث قَيْلة بنت مَخْرَمة - وهو حديث طويل وقع في مسند بن أبي شَيبة - أنَّ أختها قالت لبعلها[6]: «إنَّ أختي تريد المسير مع حُرَيث بن حَسّان ذا صباح بين سَمْع الأرض وبصرها». قال[7]: «وهذا

---

(١) هو أبو قيس بن الأسلت كما في البيان والتبيين ٣: ٩٧.

(٢) تقدم في ٣: ١٢٢.

(٣) في المخطوطات: يتصرف.

(٤) الكتاب ١: ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٥) الروض الأنف ٣: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٦) لم أقف على هذا القول في مسند بن أبي شيبة.

(٧) الروض الأنف ٣: ٣٠٠.

يكون من باب ذاتَ مرّةٍ وذاتَ يومٍ، غير أنه ورد مذكّرًا لأنه يُستثقل التأنيث مع الصاد وتوالي الحركات، فحذفوها، فقالوا: لقيته ذا صباح، وهذا لا يتمكن كما لا يتمكن[1] ذاتَ يومٍ وذاتَ حينٍ، ولا يضاف إليه مصدر ولا غيره».

وهذا الذي ذهب إليه من أنّ ذات هي التي لا تتصرف، وأنّ ذا يتصرف إلا أن يكون محذوفًا من ذات - باطل؛ لأنّ ذات صباح إنما جاء في كلامهم بمعنى صباح على ما ذكرناه، وحديث قَيْلة يدلُّ على ذلك، وما ادَّعاه من أنّ الأصل ذات وحُذفت التاء لِما ذكره دعوى لا دليل عليها، وما ذكره من التعليل غير موجب لحذف التاء في كلام العرب، وإذا تبين أنّ ذا صباح قد استُعمل بمعنى صباح وجب أن يُجعل ذلك في بيت أنس، وكأنه قال: عزمتُ على إقامة وقت، أي: وقت مسمًّى بهذا الاسم، والوقت المسمَّى بهذا الاسم هو صباح، ولا يحمل على ما ذكره؛ لأنه لم يثبت من كلامهم أنّ ذا صباح يراد به اليوم، وما توهمه من أنّ س إنما ادَّعى جواز الرفع في ذات في لغة خَثْعَم بسبب بيت أنس غير صحيح، بل حكى عنهم أنهم يرفعون ذات مرة، فيقولون: سيرَ عليه ذاتُ مرّةَ[2].

وسبب التزام العرب الظرفية في ذات أنها صفة في الأصل لظرف محذوف، فالتقدير: لقيتُه قطعةً ذاتَ يومٍ، أو ذاتَ مرّةٍ، وكذلك لقيتُه ذا صباح، أي: وقتًا ذا صباح، أي: صاحب هذا الاسم، فحُذف الموصوف، وأُقيمت صفته مقامه. ولم يتصرفوا في الصفة بعد حذف الموصوف لأمرين:

أحدهما: أنّ الصفة إذا لم تكن خاصة لم يجز إجراؤها مجرى الموصوف، /وذو [٣: ١٦٥] وذات بمعنى صاحب وصاحبة ليسا بخاصَّين بجنس الموصوف المحذوف؛ إذ قد يوصف بهما الزمان وغيره، فلم يجز لذلك أن يُجريا[3] مجرى الموصوف المحذوف

---

(١) كما لا يتمكن: سقط من ك.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢٠٦ - ٢٠٨، والكتاب ١: ٢٢٦ [الحاشية ١].

(٣) في المخطوطات: يجرى.

فيُتصرف فيهما كما كان يُتصرف فيه؛ كما أنَّ صفة المصدر إذا لم تكن خاصة به وحُذف موصوفها لم يجز إقامتها مقام المصدر، بل تبقى منتصبة على الحال.

والآخر: أنَّ إضافة ذات إلى مرة ويوم، وإضافة ذي إلى صباح - من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، وهي قليلة في كلام العرب، فلم يتصرفوا فيها لذلك، ولقيتُه صباحًا ويومًا ومرةً في معنى: ذا صباح وذاتَ يوم وذاتَ مرة، استُغني به عنه لمّا كان يؤدي معناه مع ما فيه من الاختصار.

وزعم أبو بكر بن الأنباري أنَّ قولك لقيتُه ذاتَ مرةٍ معناه: حقيقةَ مرة، وكذلك قال في قوله تعالى ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾[1]، أي: غيرَ حقيقةِ الشَّوكة.

قال ابن عصفور: «وهذا باطل؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب ذات بمعنى حقيقة، ولذلك لحَّن الزُّبيدي[2] من قال: الذاتيّ بمعنى الحقيقيّ، ولو ثبَت الذات بمعنى الحقيقة لم يكن ذلك لحنًا» انتهى. ومعنى [غير][3] ذات الشوكة أي: غير الطائفة ذات الشوكة، أي: صاحبة الشوكة.

وفي البسيط: ليس ذات مرة من أسماء الزمان، وإنما مَرَّة مصدر من مَرَّ مَرَّة، فنُقل إلى الزمان، وذات هي في الأصل وُضعت للمصدر، [تقول][4]: لقيتُه مرةً، أي: واحدة، فلمّا صار مرّة ظرفًا صارت ذات وصفًا لزمان، كأنك قلت: لقيتُه مدّةً ذاتَ مَرّة، أي: واحدة، ثم حُذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٧.

(٢) لم أجده في كتابه لحن العوام الذي حققه د. رمضان عبد التواب.

(٣) غير: تتمة يلتئم بها السياق.

(٤) تقول: تتمة يقتضيها السياق.

وذهب ابن جنّي[1] إلى أنّ ذات صارت ظرفًا لإضافتها إلى مرّة بعد ما تأول فيه الظرف، وجعله من باب إضافة المسمى إلى الاسم، أي: ذات الذي يقال فيها مرة، كقوله[2]:

إلـــيكم - ذَوِي آلِ النَّبِـــيِّ - تَطَلَّعَـــتْ .....

يريد: ذوي الذي يقال لهم آل النبي، والأصل: لقيتُه مرة، وإليكم آلَ النبيّ.

وقال أبو العباس: الذات هنا ليست تأنيث ذو، وإنما هي بمعنى النَّفس، كأنه قال: نفسَ مرةٍ، ونفسَ يومٍ.

وقال أيضًا في البسيط: «وربما كان في بعضها عدم التمكن، كظَلامًا. ومنه: لقيتُه مرةً، تريد: زمنًا واحدًا؛ لأنّ الزمن الواحد يلازمه الفعل الواحد كالمرة الواحدة، فوضع هذا المصدر موضع الزمن الواحد؛ إذ التاء للتحديد فيه، فدل على ذلك في الزمان».

وفي الإفصاح: ذاتَ مرة، الأصل في ذي أن تكون صفة بمعنى صاحب، وتؤنث بالتاء كما تؤنث الصفات، فكان الأصل: لقيتُه ساعةً ذاتَ مرة، فحُذف الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه، فضعف لذلك، ولم يستعمل إلا ظرفًا. هذا تعليل /الأستاذ أبي عبد اللّه بن أبي العافية، وهو موافق لكلام س؛ لأنه لا يجيء في صفات [٣: ١٦٦] الأحيان إذا قامت مقام الموصوف إلا أن تكون ظروفًا.

قال: «ومما يختار فيه أن يكون ظرفًا، ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان». وذكر: سيرَ عليه طويلاً، وحديثًا. ثم قال: «ولم يجز الرفع لأنّ الصفة لا

---

(١) الخصائص ٣: ٣٢.

(٢) عجز البيت: «نَوازِعُ مِن قلبي ظِماءٌ وأَلبُبُ». وهو للكميت. الديوان ص ٥١٨ والخصائص ٣: ٢٧ والمحتسب ١: ٣٤٧ والخزانة ٤: ٣٠٧ - ٣٢٠ [٣٠٢] ألبب: جمع لُبّ، وهو العقل.

تقع مواقع الاسم، كما أنه لا تكون إلا حالاً، [نحو][1] قوله: ألا ماءَ ولو باردًا[2]؛ لأنه لو قال ولو أتاني باردٌ كان قبيحًا». قال: «فكما لا تكون هذه الصفة إلا حالاً أو تجري على اسم كذلك هذه الصفات، لا تجوز إلا ظرفًا، ولم يجز أن تتمكن الصفة إلا أن تكون موصوفة على ضعف، نحو: سيرَ عليه طويلٌ من الدهر؛ لأنها إذا وُصفت قَرُبت من الأسماء، أو تكون صفة غَلبت على الموصوف، وكثُر استعمالها دونه، نحو: مَلِيٌّ من الدهر[3]، وقريبٌ»[4].

وقال غير ابن أبي العافية: الأصل في مَرّة أن تكون مصدرًا، فلم تستعمل للحين إلا ظرفًا. والصحيح في مرّة أنها تكون مصدرًا وظرفًا، وقيل: ذات مرة من إضافة المسمى إلى الاسم، وهو قلب، ولم يجعلوه إلا ظرفًا، وقد ذكر س تمكن ذات في المكان، وقال[5]: «تقول في الأماكن: سيرَ عليه ذاتُ اليمينِ وذاتُ الشِّمالِ؛ لأنك تقول: دارُه ذاتُ اليمينِ وذاتُ الشِّمالِ»، فهذا يُبطل تعليل أنها في الأصل صلة، أو أنّ العلة إضافة المسمى إلى اسمه؛ لأنها كذلك في المكان، وكأنه يقول إنّ مرّةً أصلها المصدر، وقد قال س[6] إثر ذاتَ مرة وذاتَ ليلة وذاتَ صباح: «فليس يجوز في هذه الأسماء التي لم تتمكن من المصادر التي وُضعت للحِين وغيرِها من الأسماء أن تُجرى مُجرى يوم الجمعة وخُفوق النجم».

وقوله **واستقبح الجميع** إلى آخر المسألة: يعني جميع العرب، ومثال ذلك: سيرَ عليه قديمًا، أو حديثًا، أو طويلاً، فهذه أوصاف عَرض حذف موصوفها،

---

(١) نحو: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) الكتاب ١: ٢٢٧، ٢٦٩.

(٣) أي: قطعة من الزمان. فتقول: سيرَ عليه مليٌّ من الدهر.

(٤) فتقول: سيرَ عليه قريبٌ.

(٥) الكتاب ١: ٢٢١.

(٦) الكتاب ١: ٢٢٧.

وانتصبت على الظرف، فلو تُصُرِّفَ فيها، فقيل: سيرَ عليه قدمٌ أو طويلٌ - قَبُحَ ذلك. وأجاز الكوفيون فيها الرفع.

واحترز بقوله «عَرَضَ قيامها مقامه» من صفة لم يَعرِض قيامها مقامه، بل استُعملت ظرفًا، وهي في الأصل صفة، نحو: قَريب، ومَلِيّ، فإنه يحسن إذ ذاك التصرف، فتقول: سيرَ عليه قريبٌ، وسيرَ عليه مَلِيٌّ، ومَلِيٌّ صفة استُعملت استعمال الأَبْطَح والأَبْرَق، وهو يلي العامل، ومعنى مَلِيّ من النهار: قطعة من النهار.

واحترز بقوله «و لم تُوصَف» من حالتها إذا وُصفت، فإنه يحسن إذ ذاك فيها التصرف، تقول عليه: سيرَ عليه طويلٌ من الدهر؛ لأنه لما وُصف ضارع الأسماء.

ص: ومظروف ما يصلح جوابًا لـ«كَمْ» واقعٌ في جميعه تعميمًا أو تقسيطًا. وكذا[1] ما يصلح /جوابًا لـ«متى» إن كان اسمَ شهرٍ غيرَ مضافٍ إليه شهر. [٣: ١٦٦/أ]
وكذا مظروفُ الأبد والدهر والليل والنهار مقرونةً بالألف واللام. وقد يُقصَد التكثير مبالغة، فيُعامَل المنقطعُ معاملةَ المتصل. وما سوى ما ذُكر من جوابِ «متى» فجائزٌ فيه التعميمُ والتبعيض إن صَلَح المظروف لهما.

ش: المظروف هو ما يقع في الظرف. والذي يصلح أن يقع جوابًا لـ«كم» ولا يصلح أن يكون جوابًا لـ«متى» هو ما كان موقتًا غير معرّف ولا مخصص بصفة، نحو: ثلاثة أيام، ويومين؛ ألا ترى أنّ ذلك يقع جوابًا لكم، تقول: كم سرتَ؟ فتُجاب: ثلاثة أيام، أو يومين، فهذا النوع يكون العمل في جميعه، إمّا تعميمًا وإمّا تقسيطًا، فإذا قلت: سرتُ يومين أو ثلاثةَ أيام - فالسير واقع في اليومين أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر، وقد يكون في كل واحد من اليومين أو الثلاثة وإن لم يعم من أول اليوم إلى آخره، وهو الذي عنى المصنف بقوله «أو تقسيطًا». ومَثّل[2] التعميم

---

(١) زيد هنا في التسهيل وشرحه: مظروف.

(٢) أي المصنف في الشرح ٢: ٢٠٥.

بقولك: صمتُ ثلاثةَ أيام، والتقسيط بقولك: أَذَّنت ثلاثةَ أيام، قال[1]: «وقد يكون العمل صالحًا لهما، فيجوز أن يقصد المتكلم ما شاء منهما، كقولك: تَهَجَّدتُ ثلاثَ ليالٍ، فيجوز أن تريد الاستيعاب، ويجوز أن تريد إيقاع تَهَجُّد في بعض كل واحدة منهن» انتهى. وإذا قلت سرتُ يومين فلا يجوز أن تكون إنما سرتَ في أحدهما.

وهذا النوع من الظروف لا يكون العامل فيه إلا ما يتكرر ويتطاول، ولو قلت: ماتَ زيدٌ يومين أو ثلاثةَ أيام، وأنت تريد الموت الحقيقي - لم يجز ذلك.

وقال في البديع[2]: «متى كان الظرف جوابًا لـ«كم» كان العمل مستغرقًا له؛ لأنها سؤال عن عدد، فلا يقع جوابه إلا بجميع ما تضمنه سؤاله، وإن أجيب ببعضه لم يحصل غرضه، فإذا قال: كم صمتَ؟ قلتَ: يومين، مثلاً، فلا يكون صومك دونهما، ولا أكثر منهما، ويكون الجواب نكرة كهذا، ومعرفة كاليومين المعهودين».

وأنكر ابن السَّرّاج أن يرد جواب كم معرفة، فقال[3]: «ولا يجوز أن تقول: الشهر الذي تعلم؛ لأنَّ هذا من جواب متى، ومتى كان الظرف جواب متى كان العمل مخصوصًا ببعضه؛ لأنها سؤال عن تعيين الوقت، فلا يجيء في جوابه إلا المخصوص، فإذا قال: متى قدمتَ؟ قلتَ: يومَ الجمعة، ولو قلت يومًا لم يجز، ويجوز أن يقع معرفة باللام، فتقول: اليومَ المعهود. فأمّا قولهم: سار الليلَ، والنهارَ، والدهرَ، والأبدَ - فهو - وإن كان لفظه لفظ المعارف - فإنه في جواب كم، ولا يجوز أن يكون في جواب متى؛ لأنه يراد به التكثير، وليس بأوقات معلومة محدودة، فإذا قيل: سيرَ عليه الليلَ والنهارَ - فكأنه قيل: سيرَ عليه دهرًا طويلاً».

---

(١) ٢: ٢٠٥.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ١٥٦.

(٣) الأصول ١: ١٩١ بتصرف. والنص بلفظه في البديع ١: ١٥٦ منسوبًا لابن السراج.

وقوله **وكذا ما يَصلح جوابًا لـ«متى» إن كان اسمَ شهرٍ غيرَ مضاف إليه /شهر** مثال ذلك المحرم وصفر وسائر أسماء الشهور، تقول: سرتُ المحرمَ، وسرتُ صفرَ، فالعمل يقع في جميع الشهر إما تعميمًا أو تقسيطًا؛ لأنّ علم الشهر إذا أطلق هو بمنْزلة الثلاثين يومًا، فتقول: اعتكفتُ المحرمَ، فهذا للتعميم، وتقول: أَذِنتُ المحرمَ، فهذا للتقسيط، فلا يمكن أن يخلو يومٌ منه من الأذان فيه. [٣: ١٦٧/أ]

وظاهر قول المصنف «إن كان اسمَ شهر» العموم في جميع أسماء الشهور الاثني عشر. وظاهر قوله «غيرَ مضاف إليه شهر» أنه يجوز أن يضاف شهر إلى جميعها، فتقول: شهر المحرم، وشهر صفر، إلى آخرها، وليس الحكم كما دلّ عليه ظاهر كلامه، ولم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافًا إليه شهر إلا رمضان وربيع الأول وربيع الآخر، وأمّا غير هذه الثلاثة من باقي أعلام الشهور فلا يضاف إليه شهر، لا يقال: شهر المحرم، ولا: شهر صفر، ولا: شهر جُمادى، إلا أنّ في كلام س ما يخالف هذا، وهو أنه أضاف شهرًا إلى ذي القعدة[١]، قال س[٢]: «ولو قلت: شهر رمضانَ، أو شهر ذي القعدة - صار بمنْزلة يوم الجمعة»، ولهذا أخذ أكثر النحويين بجواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور، ولم يخصُّوا ذلك بالثلاثة[٣] التي ذكرناها.

والشهر في أصل اللغة ليس للثلاثين يومًا، ولا للوقت الذي يشتمل عليها، وإنما هو اسمٌ للهلال، حكى ذلك أبو عبد اللّه بن الأعرابي وغيره من اللغويين، وأنشدوا شاهدًا على ذلك قول الشاعر[٤]:

---

(١) هذا موافق لما في شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٩٢، والذي في الكتاب ضمن نص سيبويه التالي: ذي الحجة.

(٢) الكتاب ١: ٢١٧.

(٣) بالثلاثة: سقط من ك. ح: ولم يحصروا ذلك بالثلاثة.

(٤) هو ذو الرمة ملحق ديوانه ص ١٩٩٠ وتهذيب اللغة ٦: ٨٠ ومقاييس اللغة ٣: ٢٢٢ وأساس البلاغة واللسان (شهر). وآخره فيهن: نحيل.

فأصبحَ أجلَى الطَّرفِ، ما يَستَزيدُهُ يَرى الشَّهرَ قبلَ الناسِ ، وَهْوَ ضَئيلُ

قالوا: وإنما قيل للثلاثين يومًا شهر لطلوع الهلال فيها.

ودلَّ كلام المصنف بمفهوم الصفة أنه إذا أُضيف «شَهْر» إلى عَلَم الشهر أنه لا يكون العمل في جميعه تعميمًا ولا تقسيطًا؛ بل يجوز أن يكون العمل في جميعه، ويجوز أن يكون في بعضه، فتقول: صام زيدٌ شهرَ رمضان، فيَعُمّ، وقدمَ زيدٌ شهرَ رمضان، فيكون القدوم في بعضه، وسارَ زيدٌ شهرَ رمضان، فيحتملهما.

وما ذكرناه من التفرقة بين «رمضان» و«شهر رمضان» هو مذهب الجمهور. وزعم الزَّجّاج أنه لا فرق بين رمضان وشهر رمضان، فإنه يجوز أن يكون العمل في بعضه، وأن يكون في جميعه. وهو مخالف لما قال س، قال س[1]: «ومما أُجري مجرى الدَّهر والليل والنهار: المحرَّمُ وصَفَرٌ وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحِجّة؛ لأنهم جعلوهنَّ جملة واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا: سيرَ عليه الثلاثون يومًا، ولو قلت شهر رمضان كان بمنْزلة يوم الجمعة والبارحة، ولصار جوابَ متى» انتهى كلام س، وقد فرَّق بين ذكر رمضان وشهر رمضان /كما ترى، فجعل المحرم في جواب كم، وجعل شهر رمضان في جواب متى. وهذه التفرقة إنما تكون بالاستقراء والسماع، وليس للقياس هنا مجال. [١٦٧/ب:

وفي الإفصاح: «ذكر س في أسماء الشهور كلها أنها لا تكون في كلامهم ظرفًا إلا بشرط أن يستوفيها الفعل، جعلوها أسماء لثلاثين يومًا موقتة، ومن غَلَّط س في هذا فقد أساء؛ لأنه موضع سماع وإن أعطى القياس خلافه، وعليه أن يأتي من كلامهم بنحو: مات زيد رمضانَ، وقدم رمضانَ، وعَمِيَ رمضانَ، أو صفرًا، أو المحرمَ، أو غيره من أسماء الشهور المعرفة» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٢١٧ - ٢١٨.

وقال بعض أصحابنا: «ومما يدل على أنَّ شهر المحرَّم قد يكون العمل فيه كله وقد يكون في بعضه قوله تعالى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[1]، وإنزال القرآن إنما هو في بعضه؛ بدليل ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[3] في قراءة من نصب، والصيام إنما هو في جميعه، بخلاف رمضان من غير إضافة شهر إليه، فإنَّ العمل لا يكون إلا في جميعه، نحو قوله عليه السلام (مَنْ قامَ رمضانَ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبه)[4]؛ إذ فهموا أنَّ هذا الثواب الجزيل إنما جُعل في مقابلة القيام في جميع رمضان لا في بعضه» انتهى.

والسببُ في أن كان العمل في جميع الشهر إذا أُضيف إلى علم الشهر وفي بعضه أنَّ الشهر بإضافته إلى الاسم العلم صار وقتًا عندهم؛ وخرج عن أن يكون معدودًا، وكأنه قال: سرتُ زمانَ رمضان، ووقتَ رمضان؛ لأنَّ الشهر إذا أُضيف إلى اسمه لم يُرد به معنى العدد؛ لأنَّ في اسمه معنى العدد؛ ألا ترى أنَّ رمضان كما قدمناه بمنْزلة قولك الثلاثين يومًا المُسمّاة بالمحرَّم، فلو أَضفتَ شهرًا إليه مُريدًا به العدد كان بمنْزلة: ثَلاثي[5] ثلاثين، وذلك لأنه لا وجه له، ولو أَفردتَ شهرًا، فقلت: سرتُ شهرًا، أو سرتُ الشهرَ الذي تعلم - عَمَّ العملُ جميعَه؛ لأنه حالةَ الانفراد لا يُراد به وقت، إنما هو بمنْزلة الثلاثين يومًا إن كان معرفة، وبمنْزلة ثلاثين يومًا إن كان نكرة.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

(٢) سورة القدر: الآية ١.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٨٤ - ١٨٥. وقد قرأه بالنصب مجاهد، وشهر بن حوشب، وهارون الأعور عن أبي عمرو، وأبو عمارة عن حفص عن عاصم. البحر المحيط ٢: ٤٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان: باب تطوع قيام رمضان من الإيمان، وباب صوم رمضان احتسابًا من الإيمان، وفي كتاب صلاة التراويح: باب فضل من قام رمضان، وفي أبواب أخرى. وأخرجه مسلم في صحيحه ص ٥٢٣.

(٥) ح، ن: ثلاثين.

وزعم ابن خروف[1] أنَّ الفرق بين «رمضان» و«شهر رمضان» من جهة أنَّ رمضان عَلَم، وشهر ليس كذلك، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان، وكذلك سائر أسماء الشهور، والعَلَم واقع على الشخص بجميع صفاته، فكذلك أسماء الشهور كالأعلام، فلا يقع على بعض الشهر، قال: «وليس كالشهر لأنه واقع على جزء من الشهر منفردًا أو مجتمعًا»؛ من جهة أنه ليس عنده علمًا، فأجاز على هذا القول أن تقول: سرتُ الشهرَ، وأنت[2] تريد أنَّ السير في بعضه. وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتطاول، نحو: لقيتُك الشهرَ. وكذلك زعم في أعلام الأيام أنها كأعلام /الشهور، فإذا قلت: سرتُ السبتَ، أو سرتُ الخميسَ - لم يكن العمل إلا [ل/١٦٨: أ] في جميعهما؛ لأنهما علمان، فإذا أُضيف إليها يوم أو ليلة، فقلت: سرتُ يومَ الخميس - جاز أن يكون السير في بعض اليوم أو في جميعه؛ لأنَّ تعريفه إنما هو بالإضافة. وأجاز كذلك أن يعمل في اليوم المضاف إليهما ما لا يتطاول، نحو قولك: لقيتُك يومَ الخميس، ولم يُجز إعماله في السبت والخميس وسائر أيام الأسبوع، لا يجوز عنده أن تقول: لقيتُك السبتَ، ولا: لقيتُك الخميسَ.

وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأنَّ الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو غير نكرة، معرفةً علمًا أو غير علم، وإنما التفرقة بين المحرَّم وأسماء الشهور إذا أُضيف إليها شهر وبينها إذا لم يُضَف إليها شهر؛ من جهة أنه إذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه؛ لأنه يراد به ثلاثون يومًا، ولا يجوز أن يكون[3] في بعضه كما زعم ابن خروف. وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها؛ لأنها من قبيل المختصّ غير المعدود، ويعمل فيه المتطاول وغيره، فسواء أضيف إليه يوم أو لم يضف، فتقول: ماتَ زيدٌ الخميسَ، ويومَ الخميس، كما تقول: ماتَ شهرَ رمضان، وصامَ زيدٌ الخميسَ، ويومَ الخميس، كما تقول: صامَ شهرَ رمضان.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٠٦.

(٢) في المخطوطات: وأن. والأولى ما أثبته.

(٣) أن يكون ... أسماء الأيام يجوز: ليس في ك.

وقوله **وكذا مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونةً بالألف واللام** يعني أنها مثل رمضان إذا لم يُضَف إليه شهر يكون للتعميم، قال س[1]: «ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله قولك: سيرَ عليه الليلَ والنهارَ، والدهرَ، والأبدَ». ثم قال[2]: «لا تقول: لقيته الدهرَ، والأبدَ، وأنت تريد يومًا فيه، ولا: لقيته الليلَ، وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات» انتهى.

وقوله **وقد يُقصَد التكثير مبالغةً، فيُعامَل المنقطع معاملة المتصل** مثال ذلك: سيرَ عليه الأبدَ، لا تريد التعميم، بل قصدت المبالغة مجازًا، وإن كان لم يقع السير في جميع الأبد، كما أنه إذا قال القائل: أتاني أهلُ الدنيا، لا يريد به الحقيقة، وإنما أتاه ناس منهم، نزَّلهم منزلة جميع أهل الدنيا على سبيل المبالغة والتحوز.

والصيف والشتاء والربيع واقعة على فصول من السنة معلومة، ولم يُقصد بها العدد، وكل ما وقع على معين ليس بعدد جاز أن يكون العمل في كله وفي بعضه، فإذا كان في كله كان جواب كم، وإذا كان في بعضه كان جواب متى، فيجوز: انطلقتُ الصيفَ، فهذا في جواب متى؛ لأنَّ الانطلاق من الأفعال التي لا تتطاول، ويجوز: سرتُ الصيفَ، وأنت تريد التعميم؛ لأنَّ السير مما يمتد، ويكون جواب كم، ومن ذلك قوله[3]:

فَقُصِرنَ الشتاءَ بَعدُ عليهِ ... وهْوَ لِلذَّودِ أنْ يُقَسَّمنَ حارُ

---

(١) الكتاب ١: ٢١٦.

(٢) الكتاب ١: ٢١٧.

(٣) نسب البيت في الكتاب ١: ٢١٩ والأعلم ص ١٧٢ - ١٧٣ لعدي بن الرقاع العاملي. وقد أثبت - عنهما - في ملحق ديوانه ص ٢٧٦. وهو لأبي دواد الإيادي في المعاني الكبير ص ٨٩ والخصائص ٢: ٢٦٥ وشرح أبيات سيبويه ١: ١٨١ واللسان (قصر)، وهو في شعره ص ٣١٨. قُصرن: حُبِسن. وعليه: أي: على الفرس. والذود: جماعة يسيرة من الإبل. والحار هنا بمعنى المُحير.

٣ :١٦٨/ب] يريد: قصر ألبان /الذَّود عليه في جميع هذا الفصل، و لم يرد أنه قصرها عليه في بعض الفصل.

ومن استعمال الربيع ظرفًا قول الشاعر[1]:

كـــأنَّ قُـــتُودي علـــى قـــارِحٍ أطـــاعَ الـــرَّبيعَ لـــه الغِرغِـــرُ

وقوله **وما سوى ما ذُكر من جواب متى** إلى آخره تقدم له مما يصلح أن يكون جواب متى أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر، والأبد، والدهر، والليل، والنهار. ثم قال: **وما سوى ما ذُكر**، وذلك نحو: اليوم، والليلة، ويوم الجمعة، وليلة الجمعة، وأسماء أيام الأسبوع، وأشباه ذلك، تقول: صامَ زيدٌ اليومَ، ولقيتُ زيدًا اليومَ، وسارَ زيدٌ اليومَ، فالأول يعمّ، والثاني وقع الفعل في بعضه، والثالث يحتمل أن يكون السير مستغرقًا لليوم، ويحتمل أن يكون وقع في بعضه؛ لأنَّ المظروف الذي هو السير صالح للتعميم والتبعيض.

وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف، وانتصب انتصاب الظروف - هو مذهب البصريين. وزعم الكوفيون أنه ليس بظرف، وأنه انتصب انتصاب المشبَّه بالمفعول؛ لأنَّ الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في، وإذا عَمَّ الفعلُ الظرفَ لم يتقدر عندهم فيه في؛ لأنَّ في تقتضي عندهم التبعيض، فلا يجوز عندهم: صمتُ في يوم الجمعة، ولا: يومَ الجمعة صمتُ فيه، ولا: سرتُ في ثلاثة أيام، إذا كان السير يستغرق الثلاثة الأيام، وإنما جعلوه مشبَّهًا بالمفعول لا مفعولاً به لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة.

---

(١) هو الراعي. ديوانه ص ١٠٥. والمحكم (غرر) ٥: ٢٢٠ واللسان (غرر). القُتود: جمع قَتَد، وهو خشب الرحل. والقارح من ذي الحافر: ما استتمّ الخامسة، وسقطت سنه التي تلي الرباعية، ونبت مكانها نابُه. وأطاع الربيع: أطاع زمنَ الربيع. والغِرْغِرُ: من عشب الربيع، وهو محمود، ولا ينبت إلا في الجبل، له ورق نحو ورق الخزامى، وزهرته خضراء، واحدته غِرغِرة.

وما ذهبوا إليه باطل؛ لأنهم بنوه على أنَّ في تقتضي التبعيض، وهي إنما هي للوعاء، قال تعالى ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾[1]، فأدخل في على الأيام، والعمل متصل فيها؛ بدلالة قوله تعالى ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[2]، وقال تعالى﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ﴾[3]، فأدخل في على ضمير الأيام والليالي مع أن الرؤية متصلة في جميعها.

وفي الإفصاح: «الكوفيون لا يجيزون: صمت في يوم الخميس، ولا: قرأت في يوم الخميس، إذا استوعبت، ويقولون: في تقتضي التبعيض، كما تقول: جلستُ في الدار. والكوفيون في ذلك على غير صواب؛ فإنَّ العرب تقول: تكلمتُ في القوم[4] أجمعين، وسرتُ في بعض النهار، وصمتُ النهارَ، فيستوعبه[5]».

وقَبِلَ هذا القولَ منهم ابنُ الطَّراوة، وزاد: إنك إذا[6] نصبت ما لا تدخل عليه «في» في مذهبهم فإنما تنصبه على أنه مفعول به، نحو: سرتُ ميلاً، وفَرْسَخًا، وبَريدًا، ونحو: صَلَّيتُ المحرَّم. وهذا كله ليس بشيء؛ لأنَّ المقصود بالظرفية الوقوع في الوقت استوعبه أو لم يستوعبه» انتهى.

وهذا تقسيم لظروف الزمان اختصرناه من كلام أصحابنا: ظرف الزمان ثلاثة أقسام:

قسم يقع جواب /كم لا جواب متى، وهو ما كان موقَّتًا غير معرَّف ولا مخصَّص بصفة، والعمل فيه جميعه لا بعضه، ولا يعمل فيه إلا ما يتكرر ويتطاول. [٣: ١٦٩/

---

(١) سورة فصلت: الآية ١٦.

(٢) سورة الحاقة: الآية ٧.

(٣) سورة الحاقة: الآية ٧.

(٤) ح، ن: في اليوم.

(٥) ك: فيستوعب.

(٦) إذا: سقط من ك، ح.

وقسم يقع جواب متى، وهو ما كان معرَّفًا أو مخصَّصًا، وهو قسمان: غير معدود: ويكون العمل فيه جميعه، وفي بعضه، ومنه شهر مضاف إلى أسماء الشهور، وأسماء أيام الأسبوع. ويعمل فيه ما يتطاول وما لا يتطاول. ومعدود: ولا يكون العمل إلا في جميعه، ومنه أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر، ولفظ شهر نكرة أو معرفًا بأل.

وقسم لا يصحُّ وقوعه جوابًا لـ«كم» ولا جوابًا لـ«متى»، وهو ما كان غير موقَّت ولا مخصَّص، نحو: حين، ووقت. وهذا النوع من قبيل ما يقع العمل فيه كله؛ لأنه يراد به من الزمان القدر الذي وقع فيه الفعل.

وفي البسيط ما ملخصه: الظرف صالح للاتصال، وغير صالح له، ومحتمل الأمرين: الأول معدود ومفرد ومعطوف، المعدود كاليومين والشهرين وشهرا ربيع، وكذلك المجموع، لا تقول: لقيتُه يومين، ويصح: سرتُ يومين. والمفرد ما وضع للتكثير أو للعدد، والتكثير كالدهر والأبد، ويكون للاتصال حقيقة أو مجازًا. وللعدد أسماء الشهور كالمحرَّم، كأنه وضع لثلاثين يومًا، وكذلك الأسبوع. وقيل: منه أسماء الأيام، فلا تقول: لقيتُه الأربعاءَ؛ فإنه اسم لعدد الساعات، وتقول: سرتُ الأربعاءَ، فإن أردتَ عدم الاتصال قلت: لقيتُه يومَ الأربعاء، وشهر رمضان لغير الاتصال، ورمضان للاتصال، خلافًا للزَّجّاج؛ إذ ذهب إلى أنَّ أسماء الشهور ليست للاتصال، بل هي كالسنة والعام، تكون لغير الاتصال، تقول: لقيتُه العامَ الأول، فكذلك هذه، فلا تفيد الاتصال إلا بالعطف، وقد ذكر س[1] الاتصال في أسماء الشهور، فكان حجة على الزَّجّاج. والمتَّسَع فيه من هذا النوع لا يكون إلا للاتصال، نحو: القتالُ شهران. فأمّا ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[2] فعلى حذف، كأنه

---

(١) الكتاب ١: ٢١٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٧.

قال: مَواقيتُ الحجِّ، أو: الحجُّ حَجُّ أشهُر. وقالوا[1]: الحرُّ شهران، والبردُ شهران. وأمّا: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾[2] فعلى الحذف، أي: مدةُ حملِه وفِصاله.

ومثل المحرم الشتاء والصيف، هو للاتصال المعطوف، [تقول][3]: سرتُ الليلَ والنهارَ، ولا تقول: لقيتُه الليلَ والنهارَ، والشتاءَ والصيفَ. ولا يلزم في هذه العطف؛ لأنه بانفراده دالّ على الاتصال، بخلاف الليل والنهار، فإن وقع ما لا يكون متصلاً يؤوّل، نحو: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾[4]، ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[5] يريد: تمام ذلك العدد، أو: تتمة هذا، ومثله[6]:

لقد أتى في رَمَضانَ الماضي جاريةٌ في درْعِها الفَضْفاضِ

يريد: في شهر رمضان، ولذلك منع الزَّجّاج[7] أن يكون ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾[8] منصوبًا بـ﴿كُتِبَ﴾[9]. /وأجازه الفراء[10] وغيره[11]، ومنه قولك: [3: ١٦٩/و]
وُلد لفلان الولدُ في ستين عامًا، أي: لاستكمال الستين. وقد يُتَجَوَّز بالظرف على هذا المعنى كما قالوا[12]: وُلد له ستون عامًا.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ١١٩.
(٢) سورة الأحقاف: الآية ١٥.
(٣) تقول: تتمة يقتضيها السياق.
(٤) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.
(٥) سورة البقرة: الآية ٥١.
(٦) نسب إلى رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٦ والخزانة ٨: ٢٣٢ - ٢٣٣ وشرح أبيات المغني ٨: ٩٤ - ٩٦ [٩٢٦].
(٧) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٥٢.
(٨) سورة البقرة: الآية ١٨٤.
(٩) أي من الآية ١٨٣، وهي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.
(١٠) معاني القرآن ١: ١١٢ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٨٤.
(١١) كالحَوفيّ، كما في البحر ٢: ٣٧ - ٣٨.
(١٢) الكتاب ١: ١٧٦، ٢٢٣، ٢٣٠.

وأمّا ما هو غير صالح للاتِّصال فالضَّيِّق من الزمان الذي لا يسع تكرار الفعل، كالآن والساعة والبُكرة، وهذا يصح أن يقرن به فعل الاتصال، كسرتُ الساعةَ، وغير الاتصال، كلقيتُك الساعةَ.

وأمّا المحتمل فكاليوم والشهر والسنة والعام، فيصح أن يقع الفعل فيه كله، وفي جزء منه، فتقول: سرتُ العامَ، ولقيتُك العامَ، وسواء أقارنَ الظرف في أم لم تقارن.

فإن استغرق الفعل الظرف فالبصريون يجيزون فيه الظرف والتوسع، فتقول: الصومُ يومُ الخميس، رفعًا ونصبًا. ومنع الكوفيون النصب، يعنون على الظرف.

وإن كان في بعضه جاز الرفع والنصب، نحو: رحيلُنا يومُ الخميس، لكن النكرة الرفع فيها الأكثر، قال تعالى ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[1].

وذكر بعضهم[2] أنَّ الاتِّساع للاتِّصال لا لغيره، فتقول: القتالُ اليومَ، ولا تقول: اللُّقيا اليومَ.

وجواب كم نكرة ومعرفة، يقول: كم سرتَ؟ فتقول: الشهرَ كلَّه، أو: المحرَّمَ.

وزعم ابن السَّرّاج[3] أنَّ جواب كم نكرة. ويحمل على أنه أراد الأصل، فتكون المعرفة فيه فضلاً وزائدًا على الحاجة، والزيادة لا تفسد[4]، كما يأتي في جواب «أزيدٌ عندك أم عمرو» بالاسم، وإن كان الأصل: نعمْ، أو: لا.

وجواب متى معرفة؛ لأنَّ المراد التعريف بالوقت، بخلاف كم؛ لأنَّ المراد العدد.

---

(١) سورة سبأ: الآية ١٢.

(٢) ك: وذكر بعضهم أن الاتصال لا لغيره.

(٣) الأصول ١: ١٩١.

(٤) ن: لا يقيد. ح: لا تفسر.

ص: فصل

وفي الظرف ظروف مبنيّة لا لتركيب، فمنها إذْ للوقت الماضي لازمةَ الظرفية، إلا إن أضيف[1] إليها زمانٌ، أو تقع مفعولاً بها، وتلزمها الإضافة إلى جملة، وإن عُلمت حُذفت، وعُوِّض منها تنوين، وكُسرت الذال لالتقاء الساكنين لا للجرّ، خلافًا للأخفش. ويَقبُح أن يليها اسمٌ بعدَه فعلٌ ماضٍ. وتجيء[2] للتعليل، وللمفاجأة[3]. وتَركُها بعد بَينا وبينما أقيسُ مِن ذكرها، وكلاهما عربيّ. وتلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة، وقد تضاف بينا[4] إلى مصدر.

ش: لمّا تكلم قبل في الظروف المعربة والمبنيّة أخذ في الكلام على الظروف المبنيّة، فذكر منها إذْ. والدليل على اسميتها الإخبار بها، والإبدال منها، وتنوينها في غير ترنم، والإضافة إليها بلا تأويل، نحو: مجيئُك إذْ جاء زيد، ورأيتُك أمسِ إذْ جئت، ويومَئذٍ، و﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[5]. وبُنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لما عُوِّض منها، وعلى رأي المصنف[6] لوضعها على حرفين.

وقوله **للوقت الماضي** هذا أصل وضعها، وسيذكر المصنف خروجها عن هذا الوضع بمجيئها للتعليل وللمفاجأة /وبمعنى إذا الاستقبالية، إن شاء اللّه. [٣: ١٧٠/]

---

(١) التسهيل وشرحه: إلا أن يضاف.

(٢) زيد هنا في التسهيل: حرفًا.

(٣) زيد هنا في التسهيل وشرحه ما نصه: «وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة، خلافًا لبعضهم». وسوف يذكر هذا أبو حيان عند شرحه قول المصنف: وللمفاجأة.

(٤) في التسهيل: بينما.

(٥) سورة آل عمران: الآية ٨.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٢٠٧.

وقوله **لازمةَ الظرفية** يعني أنها لا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة.

وقوله **إلا إن أضيف إليها زمان** لمّا كانت تدل على مطلق الزمان الماضي أضيف إليها ما يحصل لها به تخصيص، نحو يوم وليلة وساعة، أو مرادفها، نحو حين، فيكون من إضافة الشيء إلى مرادفه لاختلاف اللفظين، وكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية.

وقوله **أو تقع مفعولاً بها** وكونها تقع مفعولاً بها جعله المصنف من الدلائل على اسميتها، ومثّل ذلك بقوله تعالى ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[1]. وهذا الذي ذكره المصنف من أنّ إذْ تقع مفعولاً بها ذهب إليه جماعة من البصريين[2]، منهم الأخفش[3] والزّجّاج[4]، وخصوصًا فيما ورد من ذلك في القرآن، ولم يُمكن عندهم أن ينتصب على الظرف؛ لأنّ اذكرْ مستقبل، ومحال وقوع المستقبل في الماضي.

وفي البسيط: «إنه مفعول باذكر». قال: «ولا يريد تعيين الزمان، وإنما يريد الواقع فيه، واستغنى عن ذكر الواقع بكون[5] إذْ مضافة إليه» انتهى.

والذي أذهب إليه أنّ استعمال إذْ مفعولاً بها لا يجوز؛ إذ لا يوجد من كلامهم نحو: أحببتُ إذْ قدمَ زيدٌ، ولا: كرهتُ إذْ قدمَ، وإنما ذكروا ذلك مع اذكرْ لمّا اعتاصَ عليهم ما ورد من ذلك في القرآن، وتخريجه سهل، وهو أن تكون إذْ معمولة لمحذوف يدلُّ عليه المعنى، أي: واذكروا حالَكم أو قصّتكم أو أمرَكم، وقد

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٢٦.

(٢) ح: من المعربين.

(٣) معاني القرآن ص ٢٠٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤١٠.

(٥) ك، ن: فيكون.

جاء بعض ذلك مصرَّحًا به، قال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴾[1]، فـ«إذْ» ظرف معمول لقولـه: ﴿ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾، وهذا أولى من إثبات حكم كلّي بمحتمل بل بمرجوح.

وقوله **وتلزمها الإضافة إلى جملة** الجملة تكون خبرية فعلية مصدرة بماضٍ أو بمضارع في معنى الماضي، واسمية من مبتدأ وخبر، كقوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾[2]، فأمّا قولهم[3]: «قمتُ إذ ذاك»، و«فعلتُ إذ ذاك»، كما قال[4]:

هـل تَرْجِعَنَّ لَيالٍ، قـد مَضَينَ، لنـا والعـيشُ مُـنْقَلِبٌ إذْ ذاك أفْـنانَا

فليست مضافة إلى مفرد بل إلى جملة، والتقدير: إذْ ذاك كذلك، كما حذف الخبر في قوله[5]:

أيـامَ جُمـلٌ خَلـيلاً ، لو يَخافُ لَها هَجْـرًا لَخُـولِطَ منه العَقلُ والجَسَدُ

والتقدير: أيامَ جملٌ أكْرِمْ بها خليلاً. وإذا جاز هذا في أيام مع صحة إضافتها إلى المفرد فهو فيما لا يضاف إلا إلى الجملة أجدر؛ لأنّ الدلالة عليه أقوى.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٣.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٢٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٥٠٨.

(٤) نسب البيت في شرح أبيات المغني ٢: ١٧٦ - عن كتاب الهمز لأبي زيد - إلى أعرابي من بني تميم، وليس في مطبوعة كتاب الهمز. وهو بلا نسبة في النوادر ص ٤٩٤ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٨. و لعبد الله بن المعتز بيت يوافقه في صدره، ويخالفه في عجزه، وعجزه: «والدارُ جامعةٌ أزمانَ أزمانا»، ولا شاهد فيه حينئذ. ديوانه ٣: ٣٥٥ والأغاني ١٠: ٢١٨ [دار صادر]. الأفنان: جمع فَنَن، وهو الغصن الملتف، أو جمع فَنّ، وهو الحال والنوع.

(٥) نسب البيت للأخطل في الكتاب ٢: ٢٣٨ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٥١١ وللأعلم ص ٣٢٧، وليس في ديوانه. وهو بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٥٠٨ والإفصاح ص ٣٣٣. خولط: اختلّ وتغير.

ولا تضاف إلى الجملة الشرطية سواء أكانت فعلية، نحو قولك: أتذكرُ إذْ إنْ تأتنا نُكرِمْك، أم /اسمية، نحو قولك: أتذكرُ إذْ مَنْ يأتِك نُكرِمْه، فإن اضطر شاعر [١٧٠/ب:
جاز أن تليها الجملة الشرطية.

وقوله **وإن عُلمت حُذفت وعُوِّض منها تنوين** أي: وإن عُلمت الجملة حُذفت. والذي يظهر من قواعد العربية أنَّ هذا الحذف جائز لا واجب، فإذا حُذفت عُوِّض منها تنوين. والدليل على العوضيّة كونهما لا يجتمعان. قال المصنف في الشرح[١]: «حقُّ تنوين العوض أن يكون عوضًا من بعض كلمة، كتنوين يُعَيْلٍ مصغر يَعْلَى، فإنه عوض من لام الكلمة، وكتنوين جَنَدلٍ، فإنه عوض من ألف جَنادِل، فلما كانت الجملة التي تضاف إليها إذْ بمنْزلة الجزء منها، وحُذفتْ - عُوملت في التعويض منها معاملة جزء حقيقي».

وقوله **وكُسِرت الذالُ لالتقاء الساكنين لا للجرّ، خلافًا للأخفش** وذلك أنهم لّما عَوَّضوا التنوين التقى الساكنان، هو وذال إذْ، فكُسر لالتقاء الساكنين، كما كسروا صَهٍ حين نَوَّنوه تنوين التنكير[٢].

وزعم أبو الحسن[٣] أنَّ هذه الكسرة كسرة إعراب، وأنَّ إذْ معربة إذ ذاك، لّما أُضيف إليها اسم الزمان وحذفت الجملة بعدها أُعربت، وجُرَّت بالإضافة. قال المصنف[٤]: «وأظنُّ حامله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئًا عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربة».

وقد رُدَّ مذهب الأخفش بوجوه:

---

(١) ٢: ٢٠٧.

(٢) انظر تفصيل ذلك في سر صناعة الإعراب ص ٥٠٤ - ٥١١.

(٣) معاني القرآن ص ٢٧١ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٥.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٠٧.

أحدها: أنه قد سبق لإذْ حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل واضح على إعرابه.

الثاني: أنَّ العرب قد بنت الظرف المضاف لإذْ، ولا علة لبنائه إلا كونه مضافًا لمبنيّ، فلو كانت الكسرة إعرابًا لم يجز بناء الظرف.

الثالث: أنَّ العرب قالت: يومَئذًا، بفتح الذال منونًا، عُدل في البناء إلى الفتح لطلب التخفيف، فلو كان إذْ منجرًّا بالإضافة إعرابًا لم يجز فتحه؛ لأنه إذ ذاك مخفوض بالإضافة، فتظهر فيه الكسرة، ولمّا كان مبنيًّا بنوه مرة على الكسر على أصل التقاء الساكنين، ومرة على الفتح طلبًا للتخفيف.

الرابع: قول العرب: كان ذلك إذٍ[1]، بغير إضافة شيء إليه، فلو كانت الكسرة فيه إعرابًا بسبب الإضافة لم يوجد دون أن يضاف إليه شيء. وقال الشاعر[2]:

نَهَيتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍو بِعاقِبةٍ، وأنتَ إذٍ صَحيحُ

وتأوَّله الأخفش[3] على تقدير مضاف محذوف، أي: وأنتَ حينَئذٍ صحيح.

ورُدَّ هذا التأويل بأنه لا يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على إعرابه إلا بشرط أن يكون معطوفًا على مثله؛ نحو: ما مثلُ زيدٍ ولا أخيه يقولان ذلك[4]. فإن فات هذا الشرط /كان الحذف نادرًا ، نحو: رأيتُ التَّيميَّ تيمِ زيدٍ[5] ، وقولُ [٣: ١٧١/أ]

---

(١) المفصل ص ١١٢.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي يخاطب قلبه. شرح أشعار الهذليين ص ١٧١ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٧١ والمسائل الشيرازيات ص ٢١١، ٤٨٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٤، ٥٠٥.

(٣) معاني القرآن ص ٢٧١.

(٤) الكتاب ١: ٦٦.

(٥) التقدير: أحد تيم زيد. قال ابن مالك: «حكاه الفارسي». شرح التسهيل ٣: ٢٧١.

العرب «كان ذاك إذٍ» من الكلام الدائر في لسانهم، فلا ينبغي أن يُحمل على النادر.

ورُدَّ أيضًا بأنّ إبقاء المضاف إليه على إعرابه[1] من الجر إذا حُذف المضاف إليه قليل بالنسبة إلى إعرابه بإعراب ما أضيف إليه، وله مع إعرابه بإعراب ما أضيف إليه شرط، وهو أنه لا يصلح أن يؤدي ما يؤدي المحذوف؛ ألا ترى تباين أهل والقرية في قوله ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[2]، فإذا كان شرطًا في هذا فأحرى أن يكون شرطًا فيما بقي مجرورًا بعد الحذف، وحينَ وإذْ معناهما واحد، وتصلح إذْ لِما تصلح له حين، فلا يجوز فيها الحذف.

وقوله **ويَقبُح أن يليها اسمٌ بعدَه فعلٌ ماضٍ** مثاله: كان ذلك إذْ زيدٌ قام، فهذا قبيح. فإن وليها اسمٌ بعده مضارع، نحو: إذْ زيدٌ يقوم، أو ماضٍ، نحو: إذ قامَ زيد، أو مضارع، نحو: إذ يقوم زيد - كان ذلك حسنًا. وعلّلوا قبح ذلك بأنه لمّا كانت هي ظرف زمان لِما مضى، وكان الفعل الماضي مناسبًا له في الزمان وفي دلالة الماضي عليه بلفظه، وكانا في جملة واحدة - لم يحسن الفصل بينهما، بخلاف ما سواه[3] من حيث الصيغة[4]، وإن كان الزمان واحدًا.

وقوله **وتجيء للتعليل** ثبت في بعض النسخ: **وتجيء حرفًا للتعليل**. قال المصنف في الشرح[5]: «كقوله تعالى ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا إِلَى

---

(١) على إعرابه من الجر إذا حذف المضاف إليه: سقط من ك.

(٢) سورة يوسف: الآية ٨٢.

(٣) ح: ما بانيها. ن: ما تأتيها، ك: ما بابيهما. وفي شرح المصنف ٢: ٢٠٨: «بخلاف ما سواه؛ فإنّ الذي بعد إذ في جميعه غير موافق لإذ في مدلولها، فاستوى اتصالها به وانفصالها عنه».

(٤) ك: الصنعة.

(٥) ٢: ٢٠٨ - ٢٠٩.

ٱلْكَهْفِ ﴾[1]، وكقولـه: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ ﴾[2]، ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾[3]. ومثله قول الشاعر[4]:

فأصبحوا قد أعادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ ، وإذْ ما مِثلَهُمْ بَشَرُ

وأشار إليها س، فقال في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: (إنَّ أنْ في قولهم أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ بمعنى إذْ، وإذْ بمعنى أنْ، إلا أنَّ إذْ لا يُحذف فيها[5] الفعل، و«أمّا» لا يُذكر بعدها الفعل المضمر)[6]، هذا نصه» انتهى كلام المصنف.

وقال الأستاذ أبو علي: قال بعض المتأخرين: إنَّ إذْ تُستعمل بمجرد التسبيب مُعَرّاة من الظرفية، وزعم أنه مراد س بقوله «لأنها في معنى إذْ في هذا الموضع، وإذْ في معناها أيضًا»[7]، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾، وقال: محال أن تكون ظرفًا؛ لأنَّ الفعل المستقبل لا يقع في الظرف الماضي، فإنما هي لمجرد التسبيب. ومثله قول الشاعر[8]:

ألا رَجُلاً ، أحلُوهُ رَحْلِي وناقَتِي يُبَلِّغُ عنِّي الشِّعرَ إذْ ماتَ قائلُهْ

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٦.

(٢) سورة الأحقاف: الآية ١١.

(٣) سورة الزخرف: الآية ٣٩.

(٤) تقدم في ٤: ٢٦٦.

(٥) الكتاب: معها. وهو أولى.

(٦) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٧) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٨) هو علقمة بن عَبَدة، أو ضابئ بن الحارث البُرجمي. ديوان علقمة ص ١٣١ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٣٧٩، ٨٧٢. أحلوه: أهبه.

والجواب أنّ كلام س لا دليل فيه على ما ذُكر، وإنما معناه: لأنها في معنى إذْ في السببية ليس غير، بل ظواهر الكتاب في غير هذا الموضع تدلُّ على أنها /لا تخرج [١٧١/ب] من الظرفية. وأمّا البيت والآية فلا دليل فيهما؛ لأنّ العامل في إذْ في الآية محذوف، والتقدير: ولن ينفعَكم اليومَ اشتراكُكم في العذاب وجبَ لكم ذلك[١] إذْ ظلمتم أنفسكم بالكفر والطغيان، فإذْ ظرف ماض، فيه معنى التسبيب، وكذلك لا يكون التقدير في البيت وأمثاله. انتهى. ودلّ على أنّ ما اختاره المصنف هو قولٌ لبعض المتأخرين، وأنّ ظاهر كلام س مخالف لهذا القول.

وقوله **وللمفاجأة** ثبت في بعض النسخ[٢] بعد هذا ما نصه: **وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة، خلافًا لبعضهم.** أمّا كونها للمفاجأة فذكر ذلك ابن جِنّي[٣]، قال ابن جِنّيْ في بينما زيدٌ قائمٌ إذْ قعدَ عمرٌو: «قعدَ يَنصب إذْ؛ لأنها ليست بمضافة إليها، إنما هي الآن للمفاجأة، فهي على حد الشرط» انتهى.

ويظهر من كلام المصنف في الفَصّ والشرح[٤] أنها لا تكون للمفاجأة إلا بعد بَينا وبينما. ومذهبه فيها أنها حرفٌ إذا كانت للمفاجأة.

وذهب كثير من النحويين[٥] إلى أنها زائدة في مثل قوله[٦]:

بَيـــنَما نحـــنُ بـــالأَراكِ مَعًـــا إذْ أَتَـــى راكِـــبٌ علـــى جَمَلِـــهْ

---

(١) ذلك: انفردت به ح.

(٢) وقد ثبت في مطبوعة التسهيل ص ٩٣، وشرحه ٢: ٢٠٦.

(٣) ذهب إلى ذلك سيبويه وأبو علي الفارسي. الكتاب ٤: ٢٣٢ والإغفال ١: ٢٧٥.

(٤) ٢: ٢٠٩.

(٥) منهم الفراء. معاني القرآن ١: ٤٥٩ - ٤٦٠.

(٦) البيت لجميل بثينة. ديوانه ص ١٨٨ والمسائل الشيرازيات ص ٤٩٦ وفيه تخريجه. وأوله في معاني القرآن للفراء ١: ٤٥٩ والأغاني ٨: ٩٤: «بينما هنَّ»، وهو الصواب. الأراك: موقف بعرفة من ناحية الشام.

وقوله[1]:

بَينا كـذلكَ ، والأعـدادُ وِجْهَتُها إذْ راعَهـا لِحَفـيفٍ خَلفَهـا فَـزَعُ

ويأتي تأويل هذا البيت وما أشبهه إن شاء اللّه.

وحكى هذا المذهبَ السيرافيُّ[2] عن بعضهم. وحكى أيضًا أنَّ بعضهم جعلها ظرف مكان[3]، وكأنَّ هذا قاسها على «إذا» إذا كانت للمفاجأة في نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ، فإنَّ كثيرًا من أصحابنا ذهبوا إلى أنها ظرف مكان، وعزوه إلى س[4].

وقال المصنف[5]: «المختار عندي الحكم بحرفيتها». وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في أحد قوليه.

والذي نختاره نحن خلاف قوله، وأنها ظرف زمان على حالها التي استقرت لها، ولا نُخرجها إلى الزيادة ولا إلى الحرفية ولا إلى كونها ظرف مكان؛ لأنه يمكن إقرارها ظرف زمان على ما نبينه، إن شاء اللّه.

وقوله **وتركُها بعدَ بَينا وبَينَما أقْيَسُ مِن ذكرها** إنما كان أقيس لأنَّ المعنى يُستفاد بدونها، ولوضوح بيان العامل في بينا وبينما، وهو ما يشبه الجواب في نحو: بَينَما زيدٌ قائمٌ أقبلَ عمرٌو، فالناصب لـ«بَينَما» هو أقبلَ.

---

(١) هو زهير. ديوانه ص ١٨٢. الأعداد: جمع عِدّ، وهو كل ماء له مادّة. ووِجهتها: قصدها. وراعها: أفزعها، يعني القطاة. وحفيف: صوت جناحي الصَّقر.

(٢) شرح الكتاب ٥: ق ١٩٣/أ، ١٩٣/ب.

(٣) كذا! والذي في شرح الكتاب ٥: ق ١٩٣/أ أنها ظرف زمان، فقد قال في تقدير قولنا: بينما زيدٌ قائمٌ إذ جاء عمرٌو: «كأنّا قلنا: وقتَ زيدٌ قائمٌ وقتَ جاء عمرٌو».

(٤) انظر أقوال النحويين في إذا الفجائية في الارتشاف ص ١٤١٢ والجنى الداني ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢١٠.

وبعضهم يطلق عليه جوابًا، وليس بجيد؛ لأنّ ذلك ليس بشرط، ولو كان شرطًا لم يسغ أن يقال إنه يعمل فيه الجواب، وأمّا مع وجود إذْ فلا يمكن أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، سواء أكانت حرفًا أم ظرفًا؛ لأنه إذا كانت حرفًا للمفاجأة فلا يعمل ما بعد المفاجأة فيما /قبلها، وإن كانت ظرفًا فما بعدها مضافٌ إليه، [١٧٢/أ:١] والمضاف إليه شيءٌ لا يعمل فيما قبله، فلذلك ذكروا أنّ بينما وبينا ينصبهما فعلٌ يقدَّر مما بعد إذْ، ويكون ما بعد إذْ يفسِّر ذلك العامل، فيقدّر في مثل بينما زيدٌ قاعدٌ إذْ أقبلَ عمرٌو العامل في بينما أقبلَ محذوفة، ويفسِّرها قوله: إذْ أقبلَ عمرٌو، نص على ذلك ابن جنّيْ وابن الباذَش وغيرهما من أصحابنا.

وأمّا مَن جعل إذْ زائدة فالعامل في بينما وبينا العامل المذكور بعد إذ الزائدة، وذلك واضح. وإلى زيادة إذْ ذهب أبو عبيدة[١]، وحمل عليه إذْ في القرآن في قوله ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾[٢] حيث وقع في أول الكلام. وردَّه الزَّجّاج[٣]، وقال[٤]: «هذا إقدام منه في القرآن». وقال س[٥]: «بينا أنا كذا إذْ جاءَ زيدٌ، فهذا لِما تُوافِقُه وتَهجُم عليه».

ومثال تركها بعد بَيْنا قول الشاعر[٦]:

فَبَيْـــنا نحـــنُ نَـــرْقُبُهُ أَتانـــا مُعَلَّـــقَ وَفْـــضةٍ وزِنـــادَ راعٍ

---

(١) مجاز القرآن ١: ١١، ٣٦ - ٣٧، ٤١، ٩٣، ١٨٣، ٢٣١، ٣٣٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٣٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٠٨، ٤٠٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٠٨.

(٥) الكتاب ٤: ٢٣٢. ولفظه: «بينما أنا كذلك...».

(٦) هو رجل من قيس عيلان، أو نُصيب. الكتاب ١: ١٧١ وشعر نصيب ص ١٠٤ وإيضاح الشعر ص ٢٩١، وفيه تخريجه. الوفضة: خريطة يحمل فيها الراعي أداته وزاده. والزناد: ما تقدح به النار.

وقال آخر[1]:

فَبَيْـــنا تَمارِيـــنا وعَقْـــدُ عِـــذارِهِ خَـــرَجْنَ علينـــا كالجُمـــانِ المُـــثَقَّبِ

ومثالُ تركها بعد بَيْنَما[2] قولُ الشاعر[3]:

[بيـــنما نحـــنُ مُـــرْتَعُونَ بِفَلْـــجٍ قالـــتِ الـــدُّلَّحُ الـــرِّواءُ : إنِـــيهِ]

ومثالُ ذكرها بعد بَيْنا قولُ الشاعر[4]:

وكـــنتَ كَفَيْءِ الغُصْنِ، بَيْنا يُظِلُّني ويُعْجِبُنِـــي إذْ زَعْـــزَعَتْهُ الأَعاصِـــرُ

ومثالُ ذكرها بعد بَيْنما قولُ الشاعر[5]:

بَيْـــنَما الـــناسُ علـــى عَلْـــيائها إذْ هَـــوَوْا في هُـــوَّةٍ فـــيها فَغـــارُوا

وقال الآخر[6]:

اسْـــتَقْدِرِ اللّـــهَ خيرًا، وارْضَيَنَّ بـــهِ فبَيْـــنَما العُـــسْرُ إذْ دارَتْ مَياســـيرُ

---

(١) هو علقمة الفحل. ديوانه ص ٩٤. العذار من اللجام: ما سال على خد الفرس، وعقد العذار: إلجام الفرس. وخرجن: أي بقر الوحش.

(٢) «ومثال تركها بعد بينما»: سقط من ن.

(٣) هذا البيت ليس في النسخ المخطوطة. وموضعه بياض في ك، ح. وفي حاشية ك: كذا وجد. والبيت في الخصائص ١: ٢٣، ٢: ١٦٥ وكتاب الكتاب ص ٥٦ والمبهج ص ٩١ واللسان (قول) والتاج (قول) و(أنه) فلج: وادٍ بين البصرة وحمى ضَرِيّة. الدلح: جمع دالحة، وهي السحابة المثقلة بالماء. وإنيه: صوت رَزَمة السحاب.

(٤) البيت ثالث أربعة أبيات نسبت ليزيد بن الطثرية. شعره ص ٧٢. وهي لامرأة من غَنِيّ في الأمالي ٢: ٢٩٣. وفي السمط ص ٩٣٨ أنها أم العلاء الغنوية. ولم تنسب في الحماسة البصرية ص ١١٧٥ [١٠٦٤]، ونسبت في الطبعة القديمة ليزيد بن الطثرية.

(٥) هو الأفوه الأودي. ديوانه ص ١١ والحماسة البصرية ص ١٦٥ [١٠٩].

(٦) هو حُريث بن جبلة العذري، أو عبد المسيح بن بُقيلة الغسّاني، أو غيرهما. الكتاب ٣: ٥٢٨ والأعلم ص ٥٢٥ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥٥ والحماسة البصرية ص ٩٢٤ - ٩٢٥ [٧٨٨] وشرح أبيات المغني ٢: ١٦٨ - ١٧٠.

وقوله **وكلاهما عربيّ** يعني ألاّ تأتي بإذْ وأن تأتي بها. وكان الأصمعي[1] يؤثر تركها على ذكرها. وعن أبي عمرو[2]: ولا يجاوب بإذْ. وقال أبو علي[3]: الظاهر أنه لا يجوز؛ لأنّ العامل في بينما وبينا بعد إذْ، وهو مضاف، [وما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله][4]. ثم أجازه أبو علي[5] على إضمار عامل يدلُّ عليه المضاف، وشبهه بقولِه تعالى ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[6] الآية، وقولِه ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾[7]، وقولِ الشاعر[8]:

أبا خُراشةَ ....

البيت، التقدير: إذا مُزِّقْتُم تُجَدَّدون، فإذا نُفخ في الصور يَتَناكَرون، وأتفخَرُ[9] أن كنت.

وقال الأستاذ أبو علي : اللغويون /يمنعون : بينما أنا كذلك إذْ جاء فلان، [١: ١٧٢/ب] وقالوا : الصواب : جاء ، دون إذ. وقد حكاه س[10]. وهو مشكل لاحتياج بينَ إلى عامل ، وكذلك إذْ ، ولا يصح إعمال إذْ لأنه مضاف إليه ، فلا يعمل فيما قبله.

---

(١) شرح اختيارات المفضل ص ١٧٢٢ وشرح التسهيل ٢: ٢٠٩.

(٢) الإغفال ١: ٢٧٣.

(٣) الإغفال ١: ٢٧٤.

(٤) الذي في المخطوطات: «والمضاف لا يعمل فيما قبل المضاف إليه». صوابه في الإغفال.

(٥) الإغفال ١: ٢٧٥ - ٢٧٨.

(٦) سورة سبأ: الآية ٧. ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

(٧) سورة المؤمنون: الآية ١٠١.

(٨) تقدم في ٤: ٢٣٢.

(٩) ك، ح: واللحن.

(١٠) الكتاب ٤: ٢٣٢.

قال الأستاذ أبو علي: وأقول: إنَّ العامل في بينَ ما يُفهم من معنى الكلام. وأقول في إذْ: إنها بدل من بين، أي: حينَ أنا كذلك حينَ جاء زيدٌ وافقتُ مجيءَ زيد.

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا ﴾[1]: «العرب تجعل[2] إذا تكفي من فعلت، وهذا الموضع من ذلك، اكتُفي بإذا من فعلوا»[3]. قال: «وكذلك يفعلون بإذْ»[4]. قال: «وأكثر الكلام أن تطرح إذْ»[5].

وقوله **وتلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية** أصل بينَ أن تكون ظرفًا للمكان، وتتخلل بين شيئين أو ما في تقدير شيئين أو أشياء، ثم إنها استُعملت لمّا لحقتها ما أو الألف ظرف زمان، وصرَّح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى إذْ.

وقوله **والإضافة إلى جملة** الجملة تارة تكون اسمية، نحو الأبيات التي أنشدناها، وتارة تكون فعلية، وذلك قليل، تقول: بينَما أنصَفَني ظَلَمَني، وبينَما اتَّصَلَ بي قَطَعَني. وزعم ابن الأنباري أنَّ بينَ يُشرَط بها في مثل هذين المثالين.

وزعم بعض النحويين أنَّ «بَينا» إنما تضاف إلى الجملة الابتدائية، وحَمل قولَه[6]:

بينا أُنازِعُهُمْ ثَوبي، وأَحْذِبُهُمْ إذا بَنُو صُحُفٍ بالحَقِّ قد وَرَدُوا

---

(١) سورة يونس: الآية ٢١.

(٢) العرب تجعل: ليس في ك.

(٣) معاني القرآن ١: ٤٥٩.

(٤) معاني القرآن ١: ٤٥٩.

(٥) معاني القرآن ١: ٤٦٠.

(٦) نسب البيت في المخصص ١٣: ٢٠٢ إلى وبرة السارق، وهو لص معروف. والبيت بغير نسبة في المسائل الحلبيات ص ١٨ وإيضاح الشعر ص ٢٩١. بنو صحف: الشهود الذين يشهدون عليه بدَين.

وقول حُرْقة بنت النعمان[1]:

فَبَيْنا نَسُوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا .....

وقول الشَّمّاخ[2]:

بَيْنا كَذاكَ رَأَيْتَنِي مُتَعَصِّبًا بالْخَزِّ فَوقَ جُلالةٍ سِرْداحِ

على تقدير: بَينا أنا، وقولَ الآخر[3]:

بَيْنا تُراعِيهِ بِكُلِّ خَمِيلةٍ يَجري عليها الطَّلُّ ، ظاهِرُها نَدِي

غَفَلَتْ ، فَخالَفَها السِّباعُ ، فلَمْ تَجِدْ إلا الإهابَ ، تَرَكْتَهُ بِالْمَرْقَدِ

وقولَ زهير[4]:

فَبَيْنا نُبَغِّي الصَّيْدَ جاءَ غُلامُنا يَدِبُّ ويُخفي شَخْصَهُ ويُضائِلُهْ

على إضمار نحن. ولا دليل.

واختلف النحويون في الجملة التي تقع بعد بينا أو بينما على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها في موضع خفض بالإضافة، وبَينا وبَينَما مضافان إلى الجملة نفسها دون حذف مضاف له لكثرة وجود ذلك.

---

(١) عجز البيت: «إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ». الحماسة ١: ٦١٨ [٤٥٥] والمرزوقي ص ١٢٠٣ [٤٤٩]. والتقدير: فبينا نحن نسوس الناس.

(٢) كذا! وهو لابن ميّادة. شعره ص ٩٩ والكامل ص ٦٤ والحماسة البصرية ص ١٠٢٦ [٨٩٩]. الجلالة: الناقة الضخمة. والسرداح: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم. ك، ن: حبالة. ح: جمالة. وفي النسخ الثلاث: رأيتني.

(٣) هو زهير يذكر بقرة وحشية وولدها. ديوانه ص ١٩٧. تراعيه: ترعى معه، وقيل: تحفظه. وخميلة: رملة فيها شجر. والطل: الندى. والإهاب: الجلد. والمرقد: حيث يرقد ولدها. والتقدير فيه: بينا هي تراعيه.

(٤) ديوانه ص ١٠٥. نبغّي: نبتغي ونطلب. ويضائله: يصغّره لئلا يُفزع الصيدَ.

وذهب ابن جني[1] وشيخه أبو علي[2] إلى أنَّ إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة؛ لأنَّ المضاف إلى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولأنَّ «بينَ» تقع على أكثر من واحد؛ لأنها وسط، فلا بدَّ من اثنين فما فوقهما، /وتقديره: بَينا أوقاتِ زيدٌ قائمٌ أقبلَ عمرٌو، وهو اختيار أبي الحسن بن الباذش. [٣: ١٧٣/أ]

المذهب الثاني: أنَّ «ما» والألف كافّتان، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب.

المذهب الثالث: أنَّ «ما» كافّة بدليل عدم الخفض بعدها. فإنْ وليها مفردٌ فبشرط المصدرية، ولا يجوز فيه فيما سَمع الأصمعي[3] غير الخفض. أو جملةٌ فلا موضع لها من الإعراب، وأنَّ ألف بَينا إنْ وَلِيَتْها الجملة فالألف إشباع - والجملة في موضع خفض بالإضافة - لا كافّة ولا للتأنيث، فوزنها فَعْلا، خلافًا لزاعمي ذلك؛ لأنَّ كون الألف كافّة لم يَثبُت، وثبَت كونها إشباعًا[4] في رواية[5]:

بَيــنا تَعانَقــه الكُمــاةَ ....

ولأنَّ كون الألف للتأنيث فاسد؛ لأنَّ الظروف كلها مذكّرة إلا ما شذّ، وهو قُدّام ووَراء، والقول بذلك يؤدي إلى الدخول في الشاذّ من غير داعية. وهذا هو المذهب المختار عند أصحابنا.

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ق ١٧٣/أ.

(٢) الإغفال ١: ٢٦٩ - ٢٧٤.

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ٣٧ وشرح اختيارات المفضل ص ١٧٢٢. وانظر الخزانة ٧: ٧٢ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ٣٧ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥، ٧١٩.

(٥) هذه قطعة من بيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف شجاعًا يُدِلُّ بقوته وعلمه بفن الحرب، ويأتي كاملاً بعد قليل. شرح أشعار الهذليين ص ٣٧. تعانقه الكماة: دنوه منهم في الحرب والتزامه لهم. وروغه: حيدانه عن ضرباتهم. وأتيح له: قُدِّر. وسلفع: جسور سليط.

ورَدُّوا على ابن جنِّيْ بأمرين:

أحدهما: أنَّ العرب لا تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه إلا في المفردات.

والآخر: أنها لم تضفها لمفرد حتى يكون مصدرًا، ولم تضفها لزمان، وقول ابن جني «إنَّ الظرف في الزمان يشبه المصدر» ليس بمسوِّغ إضافة بينا إليه؛ لأنه ليس فيه دلالة على معنى الفعل المقتضي للجواب كما في المصدر دلالة عليه.

فإن قلت: إنما تضاف بينَ إلى شيئين فصاعدًا، فلذلك لزم أن يقدر: بَينا أوقاتِ زيدٌ قائمٌ.

فالجواب: أنها قد تضاف إلى الواحد المتجزِّئ، فكذلك تضاف إلى الجملة، فـ«بَينا زيدٌ قائمٌ» في المعنى بمنْزلة: بَينا قيامُ زيد، وبَينا تضاف إلى المصدر لأنه متجزِّئ، فكذلك إلى الجملة.

وقوله **وقد تُضاف بَينا إلى مصدر** اختصاصه بَينا دون بَينَما يدلُّ على أنَّ حكمهما في ذلك مختلف.

فأمّا بَينما فجعلها بعضهم من قبيل ما لا يليه إلا الجملة، وهو ظاهر كلام المصنف.

وذهب بعضهم إلى أنها من قبيل ما تليه الجملة تارة والمفرد أخرى، فأجازوا بَينما قيامِ زيدٍ قامَ عمرٌو. والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يُسمع، ولا يسوغ قياس بَينَما على بَينا.

وتخصيصه جواز إضافة بَينا إلى المصدر دليل على أنه لا تجوز إضافته إلى الجُثَث، والحكم كذلك لا يجوز في الجثة الخفض بحال. والسبب في أنَّ بَينا لا يليها إلا الجملة، أو المفرد بشرط المصدرية - أنها تستدعي جوابًا، فلم يقع بعدها إلا ما يعطي معنى الفعل، وذلك الجملة، والمصدر من المفردات.

ومثال إضافة بينا إلى المصدر قول الشاعر[1]:

بَيـــنا تَمـــارِيهمُ أُرْسِـــلَتْ على شَـبَهِ الـرَّأيِ لَـمْ تَـسْتَبِنْ

وقول الآخر[2]:

/بَيـــنا تَعانُقِـــهِ الكُمـــاةَ ورَوْغِـــهِ يَـــومًا أُتِـــيحَ لَـــهُ كَمِـــيٌّ سَـــلْفَعُ [٣: ١٧٣]

قال المصنف[3]: «ويروى تَعَنُّقُه بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف»، وأنشده المصنف تَعَنُّقِه بالخفض، ولم يعرف الأصمعي في تَعانُقه الرفع، وزعم [أنّ][4] ابن أبي طَرَفة[5] الهذلي أنشده تَعانُقِه بالخفض، وكان من أفصح الناس.

قال ابن عصفور[6]: «وزعم أبو محمد بن السِّيْد أنّ رواية الخفض غير جائزة؛ لأنّ تَعانُقًا مصدر تَعانَقَ، قال: وتَفاعَلَ لا يتعدى[7]. وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل في ذلك تفصيل، وهو أنّ التاء الداخلة على فاعَلَ لا تخلو أن تكون داخلة عليه وهو متعدٍّ إلى اثنين أو إلى واحد، فإن كان متعديًا إلى اثنين صار يتعدى إلى واحد، نحو: عاطَيتُ زيدًا الدرهمَ، وإذا أدخلت التاء قلتَ: تَعاطَيتُ الدرهمَ أنا وزيد. وإن كان متعديًا إلى واحد صار غير متعدٍ، نحو: ضارَبَ زيدٌ عمرًا، تدخل عليه التاء، تقول: تَضارَبَ زيدٌ وعمرٌو، وقد تدخل على المتعدي إلى واحد فيبقى على حاله، نحو قولك: تجاوزني موضع كذا، ومنه[8]:

---

(١) هو الأعشى. ديوانه ص ٧٣ والإغفال ١: ٢٧٨. شبه الرأي: قصده وصوابه.

(٢) تقدم في ص ٣٠٧.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢١٠.

(٤) أنّ: تتمة يقتضيها السياق. أي: وزعم الأصمعي أنّ ابن أبي طرفة ... الخ.

(٥) اسمه عُمارة. شرح أشعار الهذليين ص ٣. وهو الذي روى عنه الأصمعي شعر أبي ذؤيب كما ذكر السكري في مقدمة شرح أشعار الهذليين.

(٦) شرح الجمل ٢: ٤٠٦.

(٧) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٥٣، ولفظه: «لأن تعانق لا يتعدى إلى مفعول».

(٨) عجزه «عليَّ حِراصٍ لو يُسِرُّونَ مَقْتَلِي». وهو لامرئ القيس. ديوانه ص ١٣ ٩.

تَحـــاوَزتُ أَحْراسًـــا وأَهْـــوالَ مَعْـــشَرٍ .....

ووجهه عندي ألاّ تقدر التاء داخلة على فاعَلَ، بل هي أصل بنفسها، فكذلك تَعانق يكون من هذا القبيل، إلا أن ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه» انتهى كلام ابن عصفور. ويعني بقوله «بل هي أصل بنفسها» أنها بُنيت الكلمة عليها، ونُطق بها أولُ على تَفاعَلَ لا على أنّ الأصل كان فاعَلَ، ثم أُدخلت التاء.

وقال أستاذنا أبو جعفر بن الزبير: «لم يتعرض ابن السِّيْد لذكر خفض في تَعانُق ولا غيره، لا في النقد ولا في شرح الأبيات، إنما قال[1]: «وقع في نسخ الكتاب تَعانُقه، وهكذا قرأناه ، وهو غلط». وقال في شرح الأبيات[2]: «ووقع في نسخ الجمل تَعانُقه - بالألف - وهو خطأ، والصواب تَعَنُّقه، وكذا وقع في شعر أبي ذؤيب؛ لأنّ تَعانَقَ لا يتعدى إلى مفعول، إنما يقال: تَعانَقَ الرجلان[3]». وقال في النقد[4] مثل هذا. ويمكن أن ينفصل عنه بما ذكره ابن عصفور، إلا أنّ ذلك غايته أن يكون على الإمكان، فتمام هذا الانفصال إنما هو ما أبداه ابن سِيْدَه في «شرح الأبيات» من أنه يقال: تَعانَقتُه وتَعَنَّقتُه، بمعنًى واحد متعديين إلى مفعول» انتهى كلام الأستاذ أبي جعفر، رحمه اللّه.

وبإضافة «بَينا» إلى المصدر احتج أبو عليٍّ على أنّ «بَينا» ليست محذوفة من بينَما كما قال بعضهم؛ لأنّ بينما لا تضاف، وإنما هي مكفوفة بـ«ما» داخلة على الجملتين.

وقد يُحذف الخبر الذي للمبتدأ في هذا الباب لدلالة المعنى عليه، نحو قوله[5]:

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ص ٣٣٢.
(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٥٣.
(٣) في المخطوطات: تعانق إلى فلان. صوابه في الحلل.
(٤) إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ص ٣٣٢.
(٥) تقدم في ص ٣٠٣.

..... فبَيـــنَما العُـــسْرُ إذْ دارَتْ مَياسِـــيرُ

كما قد يُحذف الجواب لدلالة /المعنى عليه، كما قال مَصَادُ ابن مَذعُور[1]: [٣: ١٧٤/

فَبَيـــنـــا الفَتَـــى في ظِلِّ نَعْماءَ غَضَّةٍ تُباكِـــــرُهُ أفْـــــياؤها وتُـــــراوِحُ

إلى أنْ رَمَـــتْهُ الحادِثـــاتُ بِنَكْـــبةٍ تَـــضِيقُ بِـــهِ مِـــنها الرِّحـــابُ الفَسائِحُ

ص: ومنها «إذا» للوقت المستقبل مضمَّنةً معنى الشرط غالبًا، لكنَّها لما تُيُقِّنَ كونُه، أو رُجِّح، بخلاف «إنْ»، فلذلك لم تَجزم غالبًا[2] إلا في شعر، وربما وقعتْ موقع «إذْ»، و«إذْ» موقعها. وتضاف أبدًا إلى جملة مصدَّرة بفعلٍ ظاهر أو مقدَّرٍ قبلَ اسمٍ يليه فعلٌ، وقد تُغني ابتدائيةُ اسمٍ بعدَها عن تقدير فعل وِفاقًا للأخفش. وقد تفارقها الظرفية مفعولاً بها، أو مجرورةً بحتى، أو مبتدَأةً. وتدلُّ على المفاجأة حرفًا لا ظرفَ زمان، خلافًا للزَّجّاج، ولا ظرفَ مكان، خلافًا للمبرد، ولا يليها في المفاجأة إلا جملةٌ اسمية. وقد تقع بعد «بَينا» و«بَينَما».

ش: استَدلَّ[3] على اسمية إذا بدلالتها على الزمان دون تعرض للحدث، وبالإخبار معها بالفعل، نحو: القيامُ إذا طلعت الشمس، وبإبدالها من اسم صريح، نحو: أحيئك غدًا إذا طلعت الشمس. قال المصنف في الشرح[4]: «وبوقوعها مفعولاً بها، كقول النبي - ﷺ - لعائشة، رضي اللّه عنها: (إني لأَعلَمُ إذا كُنتِ عني راضيةً، وإذا كُنتِ عليَّ غَضْبَى)[5]» انتهى . ولا دليل في ذلك؛ لأنَّ مفعول علمت

---

(١) البيتان من قطعة له في الأمالي ١: ١٤٣. ك، ح: تضيق بها منه. به: سقط من ن. وآخر الثاني في ك: النسابح.

(٢) غالبًا: ليس في شرح المصنف.

(٣) أي المصنف. شرح التسهيل ٢: ٢١٠.

(٤) ٢: ٢١٠.

(٥) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح: باب غيرة النساء ووجدهن ٦: ١٥٨ ومسلم في صحيحه ص ١٨٩٠.

محذوف، يدل عليه المعنى، وإذا ظرفٌ على بابها، والتقدير: إني لأعلم حالك معي في وقت رضاك وفي وقت غضبك.

وقوله **مضمَّنةً معنى الشرط غالبًا** ولتضمُّنها معنى الشرط وقعت الفاء بعدها على حدٍّ وقوعها بعد أداة الشرط، نحو: إذا جاء زيدٌ فَقُمْ إليه. وكَثُرَ مجيء الماضي بعدها مرادًا به المستقبل، وغيرها من الظروف نحو حين ووقت لا يجوز فيه ذلك، لو قلت: حينَ جِئتَني أكرَمتُك، لم يكن إلا ماضي اللفظ والمعنى[1].

واحترز بقوله **غالبًا** من ألا تتضمن معنى الشرط في بعض مواردها، بل تتجرد للظرفية المحضة، نحو قوله تعالى ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[2]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[3]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[4]، والماضي بعدها بمعنى المستقبل، كما كان إذا كانت شرطية.

وزعم الفراء[5] أنَّ «إذا» لا يكون بعدها الماضي إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام، لو قلت: أكرمتُك إذا زُرتَني، تريد: إذ زرتَني[6] - لم يصحّ، وكذلك: لأضربَنَّ هذا الذي ضربَك إذا سَلَّمت عليه، فلو قلت: لا تضربْ إلا الذي ضربَك إذا سَلَّمت عليه، لجاز؛ لأنك أبْهَمتَ، ولم تُوَقِّت. وكذلك: كنتَ صابرًا إذا ضُربتَ، على معنى: كُلَّما ضُربتَ صَبَرتَ، ولو أردت زمنًا مخصوصًا بمنْزلة إذْ لم يجز، ومنه قوله /تعالى ﴿وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[7]، كأنه [١٧٤/ب] قال: كُلَّما ضَربوا في الأرض، أي: لا تكونوا كهؤلاء إذا ضَرب إخوانُهم في الأرض.

---

(١) زيد هنا في ك، وحاشية ن: يقتضي.

(٢) سورة مريم: الآية ٦٦.

(٣) سورة الضحى: الآية ٢.

(٤) سورة الليل: الآية ١.

(٥) معاني القرآن له ١: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٦) إذ زرتني: سقط من ك.

(٧) سورة آل عمران: الآية ١٥٦.

وقوله **لكنَّها لما تُيُقِّنَ كَونُه** أي: وجوده، نحو: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ. **أو رُجِّح**، نحو: آتيك إذا دَعَوتَني، ولا تقول: آتيك إنِ احمرَّ البُسْرُ.

وقد تُستعمل «إذا» في غير المقطوع بوقوعه، وذلك قليل، نحو قوله[1]:

إذا أنتَ لَمْ تَنْزِعْ عـــنِ الجَهلِ والخَنا أَصَـــبتَ حَليـــمًا، أو أَصابَكَ جـــاهِلُ

وقد يجوز أن تنْزع وألاّ تنْزع، ولا يحيط علمًا بأي ذلك يكون إلا اللّه تعالى.

وقوله **بخلاف إنْ** يعني فإنها تدخل على الممكن وجوده، وقد تدخل على ما تُيُقِّنَ كونه، لكنه منبهم الزمان، كقوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[2].

وهذا الاستدراك بـ«**لكنَّها**» من قوله «**مضمَّنةً معنى الشرط**» لأنها من حيث ضُمِّنت معنى الشرط كان مقتضى ذلك أن تكون كأدوات الشرط في دخولها على الممكن أو المنبهم الزمان دون ما ذكر؛ فاستدرك لها هذه الحالة التي انفردت[3] فيها بهذا الحكم.

وقوله **فلذلك لم تَجزم غالبًا إلا في شعر** الإشارة بـ«**ذلك**» إلى كونها تكون لما تُيُقِّنَ كونُه أو رُجِّحَ، وظاهر كلامه الاقتصار في عدم الجزم غالبًا على هذه العلة وحدها. وذكر في الشرح[4] أنه لم يجزم بها لأمور ثلاثة:

أحدها: هذا.

والثاني: كونُ تضمُّن الشرط ليس بلازم لها؛ إذ تتمحض للظرفية خاصة، أو تتجرد عن الشرطية والظرفية معًا، نحو: (إني لأعلمُ إذا كُنتِ راضيةً)[5]. وقد رددنا عليه هذا الحكم، وتأوَّلْنا ما جاء في الحديث.

---

(١) هو أوس بن حجر، أو زهير، أو كعب بن زهير. ديوان أوس ص ٩٩، وديوان زهير ص ٢١٩، وملحق ديوان كعب ص ٢٥٧، والحماسة البصرية ص ٨٩٣ [٧٤٩].

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٣٤.

(٣) في المخطوطات: انفرد.

(٤) ٢: ٢١١.

(٥) هذا جزء من حديث نبوي تقدم في ص ٣١١.

الثالث: إضافتها إلى ما يليها، والمضاف يقتضي جرًّا لا جزمًا، وإذا جُزم بها في الشعر فليست مضافة إلى الجملة. انتهى. ويأتي الكلام معه على هذه العلة الثالثة إن شاء اللّه، والاستدلالُ على الجزم مذكور في أواخر باب عوامل الجزم.

وقوله **ورُبَّما وقعتْ موقعَ إذْ، وإذْ موقعَها** هذا الذي ذكره المصنف هو قول بعض النحويين، والصحيح عند أصحابنا أنّ كل واحدة منهما لا تقع موقع الأخرى، بل جعلوا وقوع إذْ بعد المضارع مما يصرف المضارع إلى معنى المضي، نحو قوله[1]:

يَجزيهِ رَبُّ العالَمينَ إذْ جَزَى جَنَّاتِ عَدْنٍ في العَلالِيِّ العُلا

قالوا[2]: «كأنه قال: جزاه ربُّ العالمين إذ جَزى، وجعل الوعد بالجزاء جزاء، وهذا أولَى من أن يُعتقد في إذْ أنها بمنزلة إذا؛ لأنّ صرف معنى المبهم إلى الماضي بقرينة قد ثبَت من كلامهم، ولم يثبت وضعُ إذْ موضع إذا بقاطع».

وجعلوا[3] أيضًا وقوع إذا بعد الماضي /مما يَصرف الماضي إلى الاستقبال، [ب/١٧٥: ٢]
نحو قوله[4]:

ونَدْمانٍ، يَزيدُ الكأسَ طِيبًا سَقَيتُ إذا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

قال بعضهم[5]: «المعنى: أسقيه إذا تَغَوَّرت النجوم». وهذا ليس بجيد؛ لأنّ أكثر ما تدخل رُبَّ على ما يكون العامل ماضيًا من حيث المعنى. والأولى في مثل هذا البيت ما كان يُخَرِّجه عليه ونظائره أستاذنا أبو جعفر بن الزُّبير من أنّ «إذا»

---

(١) تقدم في ١: ١٠٩.
(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٥٥.
(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦١.
(٤) هو البُرج بن مُسْهِر الطائي. الحماسة ١: ٣٤ [٤٩٠] والمرزوقي ص ١٢٧١ [٤٨٤] وشرح أبيات المغني ٢: ٢٣٤ - ٢٤٢ [١٣٢].
(٥) هو الأبذي. شرح الجزولية ١: ٢٦١ [رسالة].

معمول لفعل محذوف، يدلُّ عليه سَقيتُ، التقدير: وأَسقيه إذا تَغَوَّرَت النجوم، فلا يجعل العامل فيه لفظ سَقَيت لِمُضِيِّه من حيث المعنى، ولا يتأوله بالمستقبل لكونه جاء بعد رُبَّ.

قالوا[1]: «فأمّا قول الحطيئة[2]:

شَهِدَ الحُطَيئةُ حينَ يَلْقَى رَبَّهُ أنَّ الوَليدَ أَحَقُّ بالعُذْرِ

فيحتمل أن يكون التقدير: يَشهد الحطيئة حين يلقى ربَّه».

واستدلَّ المصنف[3] على دعواه أنَّ «إذا» تقع موقع «إذْ» بقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾[4]، وبقوله: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾[5]، وقول الشاعر[6]:

حَلَلْتُ بها وِتْرِي، وأَدْرَكتُ ثُؤْرَتِي إذا ما تَناسَى ذَحْلَهُ كُلُّ غَيْهَبِ

وقول الآخر[7]:

ما ذاقَ بُؤسَ مَعيشةٍ ونَعيمَها فيما مَضى أحدٌ إذا لم يَعْشَقِ

واستدلَّ[8] أيضًا على دعواه أنَّ «إذْ» تقع موقع «إذا» بقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ﴾[9]، وهي بدل من: ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ﴾[10]، وهو مستقبل المعنى، فتعين استقبال

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ١: ٢٦١ [رسالة].

(٢) الديوان ص ١٧٩. الوليد: هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط. وآخره في ك، ح: بالغدر.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢١٢.

(٤) سورة التوبة: الآية ٩٢.

(٥) سورة الجمعة: الآية ١١.

(٦) هو الشويعر محمد بن حُمران الجُعفيّ. التنبيه والإيضاح ١: ١٢١ (عهب) وديوان الأدب ٢: ٣٩ وتهذيب اللغة ٥: ٣٨٨ واللسان (عهب). الغيهب: الضعيف عن طلب وِتره. والذحل: الثأر. وآخره في ح: «عيهب». وهي رواية فيه.

(٧) تقدم في ٤: ٣٣٤.

(٨) شرح التسهيل ٢: ٢١٢ - ٢١٣.

(٩) سورة المائدة: الآية ١١٠.

(١٠) في الآية ١٠٩. ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ﴾.

البدل. وبقولـه: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾[1]. وبقولـه: ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾[2] بعد: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾[3]. وبقول الشاعر[4]:

مـتى يَنـال الفتَى اليَقْظانُ حـاجتَهُ إذِ الْمُقـامُ بـأرضِ اللّهـوِ والغَـزَلِ

ويَحتمل ما استدلّ به التأويلَ.

وقوله **وتُضاف أبدًا إلى جملة مصدَّرة بفعلٍ ظاهر** شرطه أن يكون مضارعًا مجردًا، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ ﴾[5]، أو مصحوبًا بلَمْ، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ ﴾[6]، أو ماضيًا، نحو قوله: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾[7].

وقوله **أو مُقَدَّرٍ قبلَ اسمٍ يليه فعلٌ** نحو: ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ﴾[8]، فـ﴿ ٱلشَّمْسُ ﴾ مرفوع بـ«كُوِّرَتْ» مضمرة، وكذا: ﴿ ٱلنُّجُومُ ﴾ مرفوع بـ﴿ ٱنكَدَرَتْ ﴾ مضمرة. وأكثر ما يكون الفعل المقدَّر موافقًا للفعل المفسِّر، وقد لا يوافق، نحو قولـه[9]:

---

(١) سورة غافر: الآيتان: ٧٠ - ٧١.

(٢) سورة الزلزلة: الآية ٤.

(٣) سورة الزلزلة: الآية ١. ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾.

(٤) هو أبو سعيد المخزومي. الأمالي ١: ٢٥٩.

(٥) سورة الحج: الآية ٧٢.

(٦) سورة الأعراف: الآية ٢٠٣.

(٧) سورة المنافقون: الآية ١.

(٨) سورة التكوير: الآيتان ١ - ٢.

(٩) عجز البيت: «فقامَ بفأسٍ بينَ وِصْلَيكِ حازِرُ». وهو لذي الرمة يخاطب ناقته. الديوان ص ١٠٤٢ والكتاب ١: ٨٢ وإيضاح الشعر ص ٥٢٩ وفيه تخريجه. ولضبط بلال انظر الخزانة ٣: ٣٢ - ٣٣ [١٦٠]. ابن أبي موسى: هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. والوِصْل: كل ملتقى عظمين، وأراد بالوصلين هنا: العظمين اللذين عند موضع نحرها. والجازر: من جَزَرَ الناقة أي: نحرها.

إذا ابـــنُ أبي مُوســـى بِـــلالاً بَلَغْـــتِهِ .....

في رواية من رفع ابن ، التقدير: إذا بُلِغَ، مبنيًّا للمفعول وإن كان المفسِّر مبنيًّا للفاعل، وارتفاع الاسم في نحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[1] /بفعل مضمر، أي: إذا انْشَقَّت السماءُ انْشَقَّت، قال المصنف في الشرح[2]: «لا يجيز س غير ذلك» انتهى. [٣: ١٧٥/ب]

وقال السهيلي عن س: «إنه يجيز[3] على رداءةٍ الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً» انتهى.

وما ذكره المصنف من أنّ «إذا» تضاف أبدًا إلى جملة هو مذهب الجمهور. وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بعدها، بل هي معمولة للفعل بعدها، وليست معمولة بفعل الجواب كما ذهب إليه الجمهور. وهذا المذهب هو الذي نختاره حملاً لها على أخواتها من أسماء الشرط؛ ألا ترى أنك إذا قلت متى تقمْ أقمْ كان متى منصوبًا بالفعل الذي يليه، يدلك على ذلك قولك: أيًّا تضربْ أضربْ.

وما ذهب إليه الجمهور فاسد من وجوه:

أحدها: أنّ «إذا» الفجائية تقع جوابًا لـ«إذا» الشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ﴾[4]، وما بعد «إذا» لا يعمل فيما قبلها، وأجمعوا على أنّ جواب «إذا» هو «إذا» الفجائية مع ما بعدها، كما أُجيب بها إنْ في قولـــه: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[5].

---

(١) سورة الانشقاق: الآية ١.

(٢) ٢: ٢١٣.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٠٦ - ١٠٧ وشرحه للسيرافي ٣: ١٨٩ - ١٩٢.

(٤) سورة يونس: الآية ٢١.

(٥) سورة الروم: الآية ٣٦. ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾.

الثاني: وقوع الجواب لـ«إذا» وقد قرن بالفاء، نحو: إذا جاءك زيدٌ فاضربْه، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله.

الثالث: أنّ جوابها جاء منفيًّا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[1]، وما بعد «ما» النافية لا يعمل فيما قبلها.

الرابع: اختلاف الظرفين في بعض الصور، نحو: إذا جئتَني غدًا أجيئُك بعدَ غَدٍ، ولا يمكن إذ ذاك أن يكون الجواب عاملاً فيها وعاملاً في «بعد» لاستحالة وقوع الفعل الواحد في زمانين.

وقوله **وقد تُغني ابتدائيّةُ اسمٍ بعدها عن تقدير فعلٍ وفاقًا للأخفش** قال المصنف في الشرح[2]: «اختار[3] الأخفش ما أوجبه س، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ[4]، وبقوله أقول؛ لأنّ طلب إذا للفعل ليس كطلب إنْ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه، كهمزة الاستفهام، فكما لا تلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا تلزم بعد إذا، ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجلُ في المسجد فظُنَّ به خيرًا، ومنه قول الشاعر[5]:

إذا باهِلِيٌّ تَحتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ منها فَذاكَ الْمُذَرَّعُ

جعل بعد الاسم الذي ولي إذا ظرفًا، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بما هو مختصّ بالفعل. ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قولُ الشاعر[6]:

---

(١) سورة الجاثية: الآية ٢٥.

(٢) ٢: ٢١٣ - ٢١٤.

(٣) في المخطوطات: «أجاز». صوابه في شرح المصنف.

(٤) التنبيه لابن جني ق ٤٥/ب - ٤٦/أ.

(٥) هو الفرزدق. الديوان ص ٥١٤ وشرح أبيات المغني ٢: ٢١٦ - ٢٢٢ [١٢٩]. المذرَّع: الذي أمه أشرف من أبيه.

(٦) هو أوس بن حجر. والبيت من قصيدة فائية، وعجزه: «مُعاطي يد من حَمَّة الماء غارفُ». الديوان ص ٧١ وشرح أبيات المغني ١: ١٦٤ - ١٧٣ [٤٢]. الضمائر للصيد، وفاعل أمهله ضمير الصياد. والمعاطي: المتناول. وحمة الماء: مجتمعه.

فأَمْهَلَـــهُ حتَّـــى إذا أنْ كأنَّـــهُ مُعاطـــي يَـــدٍ في لُجَّـــةِ المـــاءِ غامِـــرُ

فأولى إذا أنِ الزائدة، وبعدها جملة اسمية، ولا يُفعل ذلك بما هو مختصّ بالفعل، /وأنشد ابن جنّيْ لضَيْغَم الأَسَديّ[1]: [٣: ١٧٦]

إذا هـــو لم يَخفِنـــي في ابنِ عَمِّي - وإنْ لَـــمْ أَلْقَـــهُ - الـــرَّجُلُ الظَّلُـــومُ

وقال[2]: في هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء؛ لأنّ هو ضمير الأمر والشأن، وضمير الشأن[3] لا يُرفع بفعل يفسِّره ما بعده. ومثل ما أنشده ابن جني قولُ الشاعر[4]:

وأنـــتَ امْرُؤٌ خِلْطٌ ، إذا هيَ أرسَلَتْ يَمِيـــنُكَ شـــيئًا أَمْـــسَكَتْهُ شِـــمالُكا

لأنّ هي ضمير القصة» انتهى كلام المصنف.

واستُدِلّ للأخفش أيضًا بقول الشاعر[5]:

فهـــلاّ أَعَدُّونـــي لِمِثْلِـــي تَفاقَـــدُوا إذا الخَـــصمُ أَبْـــزَى مائلُ الرأسِ أَنْكَبُ

---

(١) أنشده منسوبًا إليه في الخصائص ١: ١٠٤، وهو له في اللسان (ظلم).

(٢) يعني ابن جني. وهذا معنى قوله في الخصائص ١: ١٠٤.

(٣) وضمير الشأن: سقط من ك، ح.

(٤) البيت أنشده ابن الأعرابي. وهو في المحكم واللسان والتاج (خلط). خِلط: متملّق بالمقال ضنين بالنَّوال.

(٥) الحماسة ١: ١٢٤ [٥٠]. وفي شرح الحماسة للتبريزي ١: ١١٥ وللمعري ص ١٥٦ أنه مُرَّة بن عَدَّاء الفقعسي. وفي الحماسة البصرية ص ٢٣٨ [١٦١] أنه عمرو بن أسد الفقعسي. وفي إصلاح ما غلط فيه النمري ص ٥٨ أنّ الشعر لمرداس بن حشيش أخي بني سعد بن ثعلبة، وليس لرجل من فقعس. وانظر الخزانة ٣: ٢٩ - ٣٢ [١٥٩]. الأبزى: الذي خرج صدره ودخل ظهره، وهو مما يوصف به العزيز الشامخ الرأس. والأنكب: المائل في شق من الكِبْر. وفي المخطوطات: «تعاقدوا» بدلاً من «تفاقدوا».

والصحيح أنّ ذلك لا يجوز؛ إذ ما ذكروه محتمل للتأويل، ولا يتعين فيه الابتداء، ولا تُثبت قانونًا كليًّا ونَخرج عن القانون المستقر الثابت في لسان العرب بالمحتمل.

فأمّا قوله أولاً «لأنّ طَلَبَ إذا للفعل» فتلك دعوى مخالفة لنص الأئمة أنّ إذا وكل ظرف زمان مستقبل هو طالب للفعل كطلب إنْ.

وأمّا ما استدلّ به من السماع فمتأوَّل: أمّا:

إذا باهِلِـــيٌّ تَحـــتَهُ حَنْظَلِـــيَّةٌ .....

فالمعنى: استقرَّت تحته حنظليَّةٌ، فحَنْظَلِيَّةٌ: فاعل، لا مبتدأ، وتحته: خبر عنه، فباهِلِيٌّ مرفوع بفعل يفسِّره الفعل العامل في تحته.

وأمّا:

فأَمْهَلَـــهُ حتَّـــى إذا أنْ كأنَّـــهُ .....

فـ«أنْ» زائدة[1]، و«كان» محذوفة بعد إذا، التقدير: حتى إذا كان كأنه، و«كان» تحذف بعد الشرط كثيرًا، نحو: إنْ خيرًا فخيرٌ[2].

وأما «هو لم يَخَفْنِي» و«هي أرسلَتْ» فذلك مرفوع بفعل محذوف يفسِّره ما بعده؛ أي: إذا لم يَخف هو، وإذا أرسلَتْ هي، ولمّا حذف الفعل انفصل الضمير، والرجلُ الظَّلومُ: بدل من هو، ويمينُك: بدل من هي، وليسا فاعلين، ولا «هو» ولا «هي» ضميرا شأن وقصة، ويجوز الإضمار قبل الذكر في باب البدل، ويفسره البدل، حكاه الأخفش، وقد ذكر المصنف أنّ مما يفسر الضميرَ المتقدم بدلُه، نحو: مررتُ به المسكينِ[3]، واللّهم صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ.

وأمّا:

---

(١) فأن زائدة ... حتى إذا أن كأنه: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٨، ٣: ٧، ١١٣، ١٤٩.

(٣) الكتاب ٢: ٧٥، ٧٧.

..... إذا الخَصمُ أبْزَى مائلُ الرأسِ أنْكَبُ

فأبْزَى[1]: فعل ماض، وليس باسم، فيرتفع الخصمُ بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر، ومائلُ الرأس: خبر مبتدأ محذوف، التقدير: هو مائلُ الرأس.

وقوله **وقد تفارقها الظرفية مفعولاً بها** تقدم استدلاله على ذلك بما ورد في الحديث من قوله (إنِّي لأعلم إذا كنت راضية)[2] وتأويلنا له.

وقوله **أو مجرورةً بحتى** قال المصنف في الشرح[3]: «انفردت بدخول حتى الجارة عليها، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾[4]، كما انفردت إذْ بلحاق التنوين والإضافة إليها». ويعني بقوله «انفردت بدخول حتى الجارة» انفرادها دون إذْ، ولذلك قال «كما انفردت إذْ بلحاق التنوين والإضافة». ودخول حتى على الجملة المصدرة بإذا الشرطية /كثير في القرآن وكلام العرب. [٣: ١٧٦/ب]

وزعم المصنف أنَّ إذا في موضع جر بحتَّى، وهذا يُخرجها عن الظرفية، ويُصَيِّرها مع ما بعدها في حيز المفرد، ولا تبقى إذ ذاك جملة شرطية تستدعي جوابًا؛ لأنها تصير إذ ذاك مع ما بعدها غاية لما قبلها، وإذا كان الأمر على ما زعم المصنف لم يأت بعدها جواب لإذا لأنها معمولة لما قبلها، وأنت ترى جميع ما ورد في لسان العرب وكلام اللّه لا يخلو عن الجواب، فدلَّ ذلك على أنها ليست معمولة لما قبلها ولا مجرورة بحتى، قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾[5]، ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ

---

(١) أبزى الرجلُ: رفع عَجُزَه.

(٢) تقدم ذلك في ص ٣١١ - ٣١٢.

(٣) ٢: ٢١٠.

(٤) سورة الزمر: الآية ٧١.

(٥) سورة يونس: الآية ٢٢.

ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ۝ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ ﴾[1]، ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[2]، ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى ﴾[3]، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ﴾[4]، ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ ﴾[5]، ﴿ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾[6]، فأنت ترى هذه الآيات وما أشبهها «إذا» فيها باقية على كونها شرطًا، ولذلك جاء لها جواب تارة بالفعل الماضي، وتارة بالفاء، وكما جاءت لو الامتناعية بعد حتى وهي شرط في الماضي كذلك جاءت إذا، ولا يدعي أحد أنَّ لو في موضع جر بحتى، ومثال ذلك في لو قول كُثَيِّر[7]:

وما زالَ بي ذا الشَّوقُ، حتى لَوَ انَّني ... مِنَ الوَجْدِ أَستَبْكي الحَمامَ بَكى لِيا

وإذا تقرر هذا فأقول: حتى هنا دخلت على الجملة الشرطية؛ بدليل انتظام ما بعدها شرطًا وجزاءً كما رأيته في هذه الآيات؛ ونصُّوا على أنَّ حتى إذا دخلت على الجملة لا تعمل فيها ولا في شيء من أجزائها؛ بل تُخَرَّج على أحد وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف ابتداء، وليس من شرط تسميتها حرف ابتداء ألا يليها إلا المبتدأ، بل المعنى أنها يكون بعدها المبتدأ[8]، كقوله[9]:

---

(١) سورة فصلت: الآيتان ١٩ - ٢٠.

(٢) سورة الزمر: الآية ٧١. وزيد بعدها في المخطوطات «فهم يوزعون». وهذا ليس منها.

(٣) سورة النمل: الآية ٨٤.

(٤) سورة محمد: الآية ١٦.

(٥) سورة محمد: الآية ٤.

(٦) سورة يونس: الآية ٢٤.

(٧) كذا! وهو لجميل بثينة. الديوان ص ٢٢٣ والأمالي ١: ٢٢٤. ومنتهى الطلب ٢: ٣٦٨ وأوله: «وما زِلتِ بي يا بَثْن، حتى لَوَ انَّني».

(٨) ح: «الابتداء». «المبتدأ ... أو يصلح أن يقع بعدها»: سقط من ك.

(٩) صدر البيت: «سَرَيتُ بهم حتى تَكِلَّ مَطِيُّهم». وهو لامرئ القيس. الديوان ص ٩٣ والكتاب ٣: ٢٣، ٦٢٦.

..... وحتَّـــى الجِـــيادُ مـــا يُقَـــدْنَ بِأَرْســـانِ

أو يصلح أن يقع بعدها الابتداء[1] وإن لم يكن بعدها المبتدأ، كقولك: ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربتُه، بنصب زيد، فهي هنا حرف ابتداء؛ لأنه يصلح أن يكون بعدها المبتدأ، فتقول: حتى زيدٌ ضربتُه، كذلك في هذه المواضع يصلح أن يجيء بعدها الابتداء وإن لم يكن موجودًا فيها حالة النطق؛ ألا ترى إلى صلاحية التقدير في قوله: ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾[2]: حتى هم إذا ما جاؤوها شَهِدَ عليهم سمعهم. وقال ابن هشام في قول أبي علي في خطبة النصف الثاني من «الإيضاح»[3]: «حتى ما تجد إلا فقيرًا محبورًا أو غنيًّا موفورًا»: «حتى /هنا ابتدائية». [٣: ١٧٧]

والوجه الثاني أن تتقدر حتى بمعنى الفاء، كما قدرها النحويون في قولهم: سرتُ حتى أدخلُ المدينةَ[4]، برفع أدخل، وتقدير كونه قد وقع، قالوا: التقدير: سرتُ فدخلتُ المدينة، فكذلك حتى في هذه المواضع التي جاءت بعدها إذا تتقدر بالفاء، ولا ينخرم منها موضع. فهذان وجهان يجوز أن تخرّج عليها هذه الآيات وما أشبهها من كلام العرب.

والدليل على بقائها شرطيّة اتفاق النحويين على ذلك في قولـــه: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[5]، واختلفوا في الجواب[6]: فقيل: الواو زائدة. وقيل: الجواب محذوف. وقد طالعت كثيرًا من المبسوطات وغيرها في النحو، فلم أر من تعرض لهذه المسألة بخصوصها إلا

---

(١) ك: الابتدائية.

(٢) سورة فصلت: الآية ١٩. وقد تقدمت هذه الآية مع الآية ٢٠ في ص ٣٢٢.

(٣) التكملة ص ٣.

(٤) الكتاب ٣: ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٥) سورة الزمر: الآية ٧٣.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢: ٢١١ وللأخفش ص ٤٥٧ - ٤٥٨ ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٦٣ - ٣٦٤ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢ - ٢٣ وشرح القصائد السبع ص ٥٥ والإنصاف ص ٤٥٦ - ٤٦٢ [٦٤] والتبيان ص ١١١٤ والدر المصون ٩: ٤٤٧ - ٤٤٨.

الزمخشري، فإنه أجاز فيها أن تكون حرف ابتداء، وأن تكون جارّة لـ«إذا» بمعنى الوقت[1].

وأمّا أبو البقاء فإنه جرى على القواعد، فقال[2] في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ﴾[3]: «إذا في موضع نصب بجوابها. وهو يقول، وليس لِحتَّى هنا عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجمل» انتهى.

وأمّا صاحب البسيط فإنه قال فيه: «وتقول: اجلسْ حتى إذا جاء زيدٌ أعطيتُك، فحتى هنا غير عاملة لأنها دخلت على اسم معمول لغيرها؛ لأنّ إذا في موضع نصب بالجواب على الظرف، كأنك قلت: اجلسْ فإذا جاء زيدٌ أعطيتُك».

وأمّا المصنف فتعرض لها على قلة كلامه فيها وعدم جريه على القواعد. وكان بعض الأذكياء يستشكل مجيء هذه الجملة الشرطية من إذا وجوابها بعد حتى؛ ويذكر لي ذلك، ويقول: كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط؟ فقلت له: الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتبًا على فعل الشرط، فالتقدير المعنوي الإعرابي: فهم يُوزَعُون إلى أن يشهد عليهم سمعهم وأبصارهم وقتَ مجيئهم إلى النار فينقطع الوَزْع، وكذلك: وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرًا إلى أن تُفتح أبوابها وقتَ مجيئهم فينقطع السَّوق. وأمّا إذا كانت حتى بمعنى الفاء فيطيح هذا الإشكال؛ إذ لا تكون حتى إذ ذاك حرف غاية.

وقوله أو مبتدأ مثاله ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ﴾[4] في قراءة من نصب خافضةً رافعةً[5]، فـ«إذا وقعت» مبتدأ،

---

(١) الكشاف ١: ٥٠١ - ٥٠٢، ٢: ١٢، ٣: ٤١٠. ونُقل جر إذا بحتى عن الأخفش. المحتسب ٢: ٣٠٨.

(٢) التبيان ص ٤٨٨.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٢٥.

(٤) سورة الواقعة: الآيات ١ - ٤.

(٥) قرأ بها الحسن واليزيدي والثقفي وأبو حيوة وزيد بن علي وابن أبي عبلة وابن مقسم والزعفراني. المحتسب ٢: ٣٠٧ والبحر المحيط ٨: ٢٠٣.

و«إذا رُجَّت» خبر، و«ليس» و«خافضةً» و«رافعةً» أحوال ثلاثة، والمعنى: وقتُ وقوعِ الواقعةِ صادقةَ الوقوعِ خافضةَ قومٍ رافعةَ آخرينَ وقتُ رَجِّ الأرض. قال المصنف[1]: «هكذا أعربه أبو الفتح في المحتسب[2]»/وهو صحيح» انتهى. [٣: ١٧٧/ب]

ولا يتعين ما قاله أبو الفتح؛ إذ يجوز أن تكون إذا باقية على ظرفيتها، وتلك أحوال ثلاثة، و«إذا رُجَّت» بدل من «إذا وَقَعَت»، وجواب إذا[3] ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَٰثَةً ﴾[4] على زيادة الواو، كما خرَّجوا ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[5]، أي: فُتحَتْ، وقولَ الشاعر[6]:

فلَمّا أَجَزْنا ساحــةَ الحَيِّ، وانْتَحَــى بِــنا بَطــنُ حِقْــفٍ ذي رُكامٍ عَقَنْقَلِ

أي: انْتَحَى. وهذا تخريج كوفيّ[7] أخفشي[8].

وإما أن يكون الجواب محذوفًا: فإما أن تقدره قبل «وكنتم»، أي: انقسمتم وكنتم، وحذفت هذه الجملة لدلالة الكلام عليها. وإما أن تقدره بعد ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَٰثَةً ﴾، وتقديره: عرفتم مراتبكم ومنازلكم. وإما أن يكون الجواب ﴿ فَأَصْحَٰبُ

---

(١) لم أقف عليه في مطبوعة شرح التسهيل. وهو في شرح عمدة الحافظ ص ٤٦٣.

(٢) المحتسب ٢: ٣٠٧.

(٣) ك، ن: إذا ما. ح: إذا أما.

(٤) سورة الواقعة: الآية ٧.

(٥) سورة الزمر: الآية ٧٣. وقد تقدمت في ص ٣٢١.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٥ وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٥٥ والخزانة ١١: ٤٣ - ٥٤ [٨٩١]، وفي الأخيرين بيان جواب لَمّا. أجزنا: قطعنا. والساحة: الفناء. وانتحى: اعترض. والبطن: المكان المنخفض وحوله أماكن مرتفعة. والحِقف من الرمل: المعوجّ. وركام: متراكم بعضه على بعض. وعقنقل: متعقد متداخل.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢: ٥٠، ٢١١ وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٥٥.

(٨) معاني القرآن للأخفش ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

﴿ٱلْمَيْمَنَةِ﴾[1] وما بعده، والمعنى: فأصحابُ الميمنة ما أعظمَهم وما أنجاهم، وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم. وهذا الوجه أحسن؛ إذ لا يحتاج فيه إلى تكلف حذف.

وما ذكره[2] من أنه تكون إذا مبتدأ ينبغي ألا يجوز؛ لأنَّ إذا من الظروف التي لا يُتصرف فيها، ولا تكون فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة، فلا يجوز: سَرَّني إذا قام زيد، تريد: سَرَّني وقتُ قيام زيد، ولا يُحفظ من كلامهم: إذا جاء زيدٌ مباركٌ، تريد: وقتُ مجيءِ زيدٍ مباركٌ.

وقوله **وتدلُّ على المفاجأة حرفًا لا ظرفَ زمان، خلافًا للزجاج، ولا ظرفَ مكان، خلافًا للمبرد** وقال بعض الشراح للكتاب: «مذهب الرياشي والمبرد أنها ظرف زمان، ومذهب الفارسي[3] وأبي الفتح[4] أنها ظرف مكان، وقد نُسبا إلى س، وإلى أنها ظرف مكان ذهب س في باب عدة ما يكون عليه الكلم» انتهى. فيمكن أن يكون للمبرد[5] قولان. ومذهب أبي بكر بن الخياط أنها ظرف مكان.

فأما كونها حرفًا فهو قول الكوفيين.

وأما كونها ظرف زمان فهو مذهب الرياشي والزجاج[6]، واختاره ابن طاهر وابن خروف والأستاذ أبو علي[7]، فإذا قلت خرجتُ فإذا زيدٌ فلا يصح أن تكون إذا خبرًا عن زيد لأنه ظرف زمان، وزيد جثة، فيقدر من أجل هذا على حذف

---

(١) سورة الواقعة: الآية ٨.

(٢) سقطت هذه الفقرة من ح.

(٣) ظاهر كلامه في التعليقة ٢: ١٧٧ - ١٧٩ أنها كالفاء الرابطة لجواب الشرط.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٢٥٤ والتمام ص ١٢٧.

(٥) انظر قول المبرد في إذا الفجائية في المقتضب ٢: ٥٧ - ٥٨، ٣: ١٧٨، ٢٧٤.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ق ١٩٣/أ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٦٩.

(٧) حواشي المفصل للشلوبين ص ٦٩. وشرح التسهيل ٢: ٢١٤.

مضاف، التقدير: خرجتُ فالزمانُ حضورُ زيدٍ، أو مفاجأةُ زيدٍ. وقالوا هذا ظاهر كلام س، قال س[1]: «وتكون - يعني إذا - للشيء توافقه في حالٍ أنتَ فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ». قال ابن طاهر: إذا على بابها من الزمان، ودخلها معنى المفاجأة، فلم تعدّ الأسماء. وقال الأستاذ أبو علي: الأولى في إذا المفاجأة أنها ظرف زمان بقاء على ما ثبَت، وإذا قُدِر على إبقاء الشيء على أصله من وجه من الوجوه فهو أولى.

وأمّا كونها ظرف مكان فهو مذهب المبرد[2]، واختاره[3] بعض أصحابنا، وزعموا أنه مذهب س، قال المبرد: إذا قلت خرجتُ فإذا زيدٌ فهي خبر عن زيد، كأنك قلت: فبحضرتي زيدٌ، /أو فبمكاني زيد. وقول س «وتكون للشيء توافقه في [٣: ١٧٨/أ] حالٍ أنت فيها» هذا الأكثر، وهو التوافق في الزمان أو المكان على الخلاف. وقال الفراء: وقد يتراخى هذا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾[4]، ومنها قول أبي ذؤيب[5]:

ولقد حَرَصتُ بأنْ أُدافِعَ عَنهُمُ فإذا المَنِيَّةُ أقْبَلَتْ لا تُدْفَعُ

يريد: غير مدفوعة.

واختلفوا في هذه الفاء الداخلة على إذا التي للمفاجأة: فذهب المازني إلى أنها زائدة. وذهب الزجاج[6] إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط. وذهب أبو بكر مَبرَمان إلى أنها عاطفة[7].

---

(١) الكتاب ٤: ٢٣٢. هذا ما قاله في باب عدة ما يكون عليه الكلم.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٩٣/أ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٦٩، وفيه قوله التالي.
(٣) واختاره ... قال المبرد: سقط من ك.
(٤) سورة الروم: الآية ٢٠.
(٥) شرح أشعار الهذليين ص ٨.
(٦) الذي في سر صناعة الإعراب ص ٢٦٠: أبو إسحاق الزيادي.
(٧) المذاهب الثلاثة في سر صناعة الإعراب ص ٢٦٠ - ٢٦٣، وفيه ترجيح أبي الفتح مذهب المازني، وردُّ مذهبي الزيادي ومبرمان.

ورجَّح أبو الفتح قول المازني، وذلك أنَّ إذا الفجائية فيها معنى الإتباع، وكذلك كانت في جواب الشرط كما كانت الفاء، فقد اشتركت الفاء وإذا في هذا المعنى، فدخول الفاء عليها دخول حرف زائد للتأكيد، ولا يعترض على هذا بكون الفاء لا يجوز حذفها، فرُبَّ زائد يلزم، كقولهم: افعلْه آثرًا ما[1].

وقال بعض أصحابنا: «ولا يجوز أن تقول: خرجتُ إذا زيدٌ، ولكن مع ذلك إذا وجد له نظائر لم يبعد» انتهى. ويعني أنه قد وجد زوائد كثيرة حذفت.

ورُدَّ مذهب الزجاج بأنَّ قولك خرجتُ فإذا زيدٌ إخبار عن حال ماضية قد انقضت؛ والشرط مبنيٌّ على الاستقبال، ولأنه لو كان في الكلام معنى الشرط لاستغنى بما في إذا من معنى الإتباع عن الفاء كما استغني عنها في قولك: إنْ تفعلْ إذا زيدٌ يفعل.

ورُدَّ مذهب مَيرَمان بأنَّ الجملة التي هي خرجتُ مركبة من فعل وفاعل، وقولك فإذا زيدٌ جملة اسمية، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه.

فإن قلت: ألست تقول: قام زيدٌ وأخوك محمدٌ، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى؟

فالجواب: أنَّ الواو يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها من حروف العطف؛ ألا ترى أنَّ الثاني في العطف بالفاء معلّق بالأول، والواو ليست كذلك. انتهى معنى كلام أبي الفتح.

قال الشلوبين الصغير: «ويحتمل أن يُنتَصر لميرمان بأن يقال له: امتناع قولك قامَ زيدٌ فعمرٌو جالسٌ لم يكن من جهة العطف، إنما كان من أجل [أنَّ][2] الفاء يصحبها في عطفها الإتباع، ولا إتباع هنا، فإذا صحَّ الإتباع فلا مانع من العطف،

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٤ والمسائل البغداديات ص ٣١٧، ٣٤٤.

(٢) أنّ: تتمة يقتضيها السياق.

ومسألتنا هذه الإتباع فيها بيِّن على معنى المبالغة، فكأنه لارتباط حضور الأسد عند الخروج معلل بالخروج وإن كان ليس معلّلاً في الأصل، وإنما هي موافقة ومصادفة، /ولكن للزوم العلة والمعلول جعل هذا مثله يعطف بالفاء، ومع أنّ في قولك فإذا [٣: ١٧٨/ب] زيد معنى: فحضرني زيد، وأنت لو قلت خرجتُ فحضرني زيدٌ لم يكن خَلفًا[1] من الكلام، ولم يشك في أنّ الفاء عاطفة، فجاز هذا جواز ذلك، فعلى هذا يكون توجيه مبرمان صحيحًا» انتهى.

والذي يقطع بأنّ الفاء عاطفة وقوع غيرها من حروف العطف مقامها، كقوله ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾[2]، فـ«ثُمَّ» لا يصلح أن تكون دخلت دخولها في جواب الشرط؛ لأن ثُمَّ لا يُلَقّى بها جواب الشرط، ودعوى الزيادة فيها على خلاف الأصل، فثبت أنها عاطفة.

وما ذهب إليه المصنف من أنّ إذا الفجائية حرف هو اختيار الأستاذ أبي علي في أحد قوليه. قال المصنف[3]: «وروي عن الأخفش أنها حرف دالٌّ على المفاجأة، وهو الصحيح عندي، ويدل على صحته ثمانية أوجه:

أحدها: أنها كلمة تدل على معنًى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال» انتهى.

وما ذكر من أنها تدلُّ على معنًى في غيرها ليس كما ذكر، بل مَن جعلها ظرف زمان قدر: فالزمان زيدٌ قائمٌ، أي: ففي الزمان الذي خرجتُ فيه زيدٌ قائمٌ. ومن جعلها ظرف مكان قدَّر: فبِحَضرَتي زيدٌ قائمٌ. فقد دلت بهذين التقديرين على معنًى في نفسها.

---

(١) خلفًا: سقط من ك.

(٢) سورة الروم: الآية ٢٠.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢١٤. وبقية الأوجه في ص ٢١٤ - ٢١٥.

وأمّا قوله غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال فغير صحيح؛ لأنه ينعقد منها مع اسم مرفوع كلام، فقد وقعت خبرًا، واستقلّ الكلام منها، ولو كانت حرفًا لَمَا جاز أن ينعقد منها مع الاسم وحده كلام.

قال المصنف: «الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف، كلكنْ وحتى الابتدائية» انتهى. وليس كما ذَكر، بل وجد الاسم بين جملتين، كقولك: ما رأيتُه منذُ خلقَ اللّهُ كذا، فمنذُ اسم، وقد وقعت بين جملتين.

قال المصنف: «الثالث: [أنها][1] كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف» انتهى. وليس كما ذَكر من أنها لا يليها إلا جملة ابتدائية، بل قد حكى الأخفش أنه تليها الجملة الفعلية إذا كانت مصحوبة بقد، وقد أحكمنا ذلك في باب الاشتغال[2]، فيطالع هناك.

قال المصنف: «الرابع: أنها لو كانت ظرفًا لم يختلف مَن حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك» انتهى. وهذا منقوض بـ«حيث»، فإنّ النحويين اتفقوا على أنها ظرف، واختلفوا أتكون ظرف مكان فقط أم تأتي ظرف زمان، وقد ذكر المصنف[3] وغيره الخلاف في ذلك عن الأخفش.

قال المصنف: «الخامس: أنها لو كانت ظرفًا لم تربط بين جملتي الشرط والجزاء في نحو ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[4]؛ إذ لا يكون ذلك إلا حرفًا» انتهى. ولا نسلّم الحصر في أنه لا يكون ذلك إلا حرفًا؛ لأنه يقال: إذا هنا رابطة، وهي اسم. [٣: ١٧٩/أ]

---

(١) أنها: ليست في المخطوطات، وهي في شرح التسهيل.

(٢) تقدم ذلك في ٦: ٣٠٦.

(٣) التسهيل ص ٩٧.

(٤) سورة الروم: الآية ٣٦.

قال المصنف: «السادس: أنها لو كانت ظرفًا لوجب اقترانها بالفاء إذا صُدِّر بها جواب الشرط؛ فإنَّ ذلك لازم لكل ظرف صُدِّر به الجواب، نحو: إنْ تَقُمْ فحينَئذٍ أقوم، وإنْ تُقِمْ فعندَ مُقامك أُقيم» انتهى. ولا يلزم ما ذَكر لأنَّ جوابها مخالف لجواب بقية أدوات الشرط، فكذلك اختلفا في هذا، مثال ذلك أنَّ الفعل إذا وقع مرفوعًا فلا يكون جوابَ بقية الأدوات إلا إن اقترنت به الفاء، نحو قوله ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[1]، ويصح وقوعه جوابًا لـ«إذا» من غير فاء، كقوله تعالى ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ﴾[2]، ويقال: إنْ تزرْنا فما نحن نُكرمُك، فلا بدَّ من الفاء، وتقول: إذا تزورُنا ما نُكرمُك، فلا يحتاج إلى الفاء، قال تعالى ﴿وَإِنَا نُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[3].

قال المصنف: «السابع: أنها لو كانت ظرفًا لأغنت عن خبرِ ما بعدها، ولكان نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: عندي زيدٌ مقيمًا، وهنالك بشرٌ جالسًا، والاستعمال في نحو مررت فإذا زيدٌ قائمٌ بخلاف ذلك» انتهى. وليس كما ذَكر، بل تغني عن خبرِ ما بعدها في نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ، ولا خبر هناك محذوف، بل «إذا» هي الخبر، وقد تقدم تقرير هذا. وأمّا قوله «والاستعمال في نحو مررت فإذا زيدٌ قائمٌ بخلاف ذلك» ليس[4] كما ذكر، بل الاستعمال في لسان العرب مثل الاستعمال في الظروف، تقول: خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، وقائمًا، بل روى الكوفيون[5]: فإذا عبدُ اللّه القائمُ، والقائمَ، بالرفع والنصب.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٢) سورة الحج: الآية ٧٢.

(٣) سورة الجاثية: الآية ٢٥.

(٤) كذا في المخطوطات بدون فاء.

(٥) مجالس العلماء ص ٩ والإنصاف ص ٧٠٣.

قال المصنف: «الثامن: أنها لو كانت ظرفًا لم تقع بعدها إنَّ المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو: عندي أنك فاضلٌ، وأمرُ إنَّ بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك، كقوله[1]:

..... إذا إنَّـــهُ عَـــبدُ القَفـــا واللَّهـــازِمِ

انتهى».

قال الأستاذ أبو علي: وأمّا ما احتج به مَن جعلها حرفًا مِن كسر إنَّ الواقعة بعدها، والظروف لا تقع إنَّ بعدها - فلا يلزم؛ لأنَّ الظروف إنما يمتنع وقوع إنَّ بعدها إذا جُعل ما بعد إنَّ عاملاً فيها، وأمّا على غير هذا فلا يمتنع، إذ لا مانع منه، ويمكن أن يكون العامل في الظرف مع الكسر معنى الكلام الذي فيه إنَّ، فلا حجة في وقوع إنَّ المكسورة بعد إذا التي للمفاجأة لمن قال إنها حرف.

قال المصنف: «فثبت[2] الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء/الاسمية» انتهى. [١٧٩/ب:]
ويقال له: فثبت الاعتراف بثبوت الاسمية وانتفاء الحرفية.

وقال بعض أصحابنا: «الإشكال الذي يرد في فإذا إنَّ زيدًا قائمٌ أنَّ إذا لا بدَّ لها من عامل؛ فإن كانت زمانية فهي أبدًا مضافة لِما بعدها، فتحتاج لمضاف تضاف إليه، ثم لعامل يعمل فيها، فلا يعمل فيها[3] ما بعدها لأنَّ[4] المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا يعمل فيها ما قبلها، فإنَّ الفاء تمنع. وإن كانت مكانية فقد كان يعمل فيها قائم لولا إنَّ؛ لأنها غير مضافة، فلا يعمل فيها لمكان إنَّ، ولا ما قبلها لمكان الفاء، فلا يمكن أن يقال إلا العامل محذوف، تقديره: خرجتُ فإذا انطلاقُ عمرٍو إنه منطلقٌ، ويكون المحذوف المبتدأ، والجملة مفسرة للمحذوف دالّة عليه» انتهى.

---

(١) تقدم في ٥: ٨٣.

(٢) شرح التسهيل، وتمهيد القواعد ص ١٩٤٠: «فتعين». وفي ص ١٩٥٣: فثبت.

(٣) فلا يعمل فيها: سقط من ك.

(٤) الذي في المخطوطات: لأن المضاف لا يعمل في المضاف إليه.

وقوله **ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية** ليس كما ذَكر، وقد نبَّهنا على ذلك قبلُ[1]، وذكرنا في باب الاشتغال أنها تليها الجملة الفعلية المصحوبة بقد، نقل ذلك الأخفش عن العرب[2].

وقوله **وقد تقع بعد بينا وبينما** قال[3] الأصمعي: «إذ[4] وإذا في جواب بينا وبينما لم يأت عن فصيح» انتهى. ومثاله قولُه[5]:

وبَينا نَسُوسُ النـاسَ ، والأمـرُ أمـرُنا إذا نحـنُ فـيهم سُـوقةٌ نَتَنَـصَّفُ

ومثالُه بعد بينما قولُ الشاعر[6]:

وبَيـنَما المـرءُ مَـسرورًا بغِبطَـتِهِ إذا هـو الـرَّمسُ تَعلُـوهُ الأَعاصـيرُ

وقولُ الآخر[7]:

بَيـنَما الْمَـرءُ في فُـنونِ الأَمانـي إذا زائـرُ الْمَـنونِ مُوافـي

وزعم أبو عبيدة[8] أنَّ إذا قد تزاد، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر[9]:

---

(١) ذكره في ص ٣٣٠، و٦: ٣٠٦.

(٢) تقدم ذلك في ٦: ٣٠٦، وأشار إليه قبل قليل.

(٣) قال ... بينا وبينما: سقط من ن.

(٤) ك: إذا.

(٥) تقدم في ص ٣٠٦.

(٦) هو حُريث بن جبلة العذري، أو غيره. شرح أبيات المغني ٢: ١٦٨ - ١٧٦ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥٥، وفيه تخريجه. الرمس: القبر. والأعاصير: جمع إعصار، والإعصار: الريح التي تسطع في السماء. والذي في المراجع «تعفوه» في موضع «تعلوه». وتعفوه: تدرسه وتمحو أثره.

(٧) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢١٥. ك، ن: رائد.

(٨) مجاز القرآن ١: ٣٧.

(٩) هو عبد مناف بن رِبع الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٦٧٥ ومجاز القرآن ١: ٣٧ والخزانة ٧: ٣٩ - ٥٠ [٥٠٦]. قتائدة: ثَنِيّة. والشُّلّ: الطرد. والجَمّالة: أصحاب الجمال. والشُّرُد: جمع شَرود، وهي من الإبل التي تفرّ من الشيء إذا رأته. ح: ملكوهم. وكذا بعد البيت. والرواية في المصادر: أسلكوهم، وهي لغة في سلكوهم.

حـــتى إذا ســـلَكوهُم في قُـــتائدةٍ شَـــلاً كمـــا شَلَّتِ الجَمّالـــةُ الشُّرُدا

قال: فزادها لعدم الجواب، فكأنه قال: حتى سَلَكُوهم. وتؤول[1] حتى حذف جواب إذا[2].

ص: ومنها مُذ، ومُنذُ، وهي الأصل. وقد تُكسر ميمهما، ويضافان إلى جملة مصرَّحٍ بجزأيها، أو محذوفٍ فعلُها، بشرط كون الفاعل وقتًا يُجاب به «متى» أو «كم»، وقد يَجُرّان الوقت، أو ما يُستَفهَم به عنه، حرفين بمعنى «مِن» إن صلَح جوابًا لـ«متى»، وإلا فبمعنى «في»، أو بمعنى «مِن» و«إلى» معًا. وقد يُغني عن جواب «متى» في الحالين مصدرٌ معيَّنُ الزمان، أو أنَّ وصلتُها. وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين، خلافًا للبصريين. وسكونُ ذال «مُذ» قبل متحرِّك أَعرَفُ مِن ضمِّها، وضمُّها قبلَ ساكنٍ أَعرَفُ مِن كسرِها.

ش: مُنذُ بسيطة، ومُذ محذوفة منها . وذهب الكوفيون[3] إلى أنَّ /منذُ [٣ :١٨٠/أ] مركبة، واختلفوا: فقال الفراء[4]: أصلها: مِنْ ذُو، مِن الجارة، وذو التي بمعنى الذي في لغة طيئ. وقال غيره[5] من الكوفيين: أصلها: مِنْ إذْ، فحذفت الهمزة، فالتقت نون مِنْ وذال إذْ، وهما ساكنان، فحُركت الذال لالتقاء الساكنين، وجُعلت حركتها الضمة لأنهم ضمنوها معنى شيئين، وهما مِن وإلى؛ لأنَّ تأويلها إذا قلت ما رأيتُه منذُ يومان: ما رأيتُه مِن أوَّلِ هذا الوقت إلى آخره، فقامت منذُ مقام مِن وإلى، فقَوِيَتْ لذلك، فحَمَلت الضم الذي هو أثقل الحركات، ولهذه العلة نفسها

---

(١) ن: وتأول. حتى سلكوهم وتأول: سقط من ك.

(٢) والتقدير: بَلغوا أمرهم، أو: أدركوا ما أحبُّوا، ونحو ذلك. الخزانة ٧: ٤٠.

(٣) اللباب للعكبري ١: ٣٦٩.

(٤) اللباب ١: ٣٦٩ وشرح المفصل ٤: ٩٥.

(٥) اللباب ١: ٣٦٩ وشرح المفصل ٤: ٩٥.

قالوا: ما كلّمتُه قَطُّ، فضموا الطاء لأنّ المعنى: ما كلّمتُه مِن أوّلِ دَهري إلى هذا الوقت، فنابت قَطُّ عن مِن وإلى، ثم ضَمُّوا الميم إتباعًا لحركة الذال. ومَن قال مُذْ، فحذف النونَ - رَدَّ الذال إلى أصلها من السكون لزوال موجب تحريكها. ومَن قال مِنَ العرب: مُذُ يومان،ومُذُ اليوم - أتبَع.

ورُدَّ مذهب الفراء بعُرُوِّ الصلة عن رابط، وبأنّ ذو موصولة لا يَتكلم بها إلا طيئ، ومذْ ومنذُ يَتكلم بهما جميع العرب. ورُدَّ مذهب[1] التركيب مِنْ «مِنْ» و«إذْ» بأنّ مِن لا يجوز دخولها على إذ.

وقوله **وهي الأصل** يعني أنّ مُنْذُ أصل مُذْ. واستدلّ المصنف على كون منذ أصلاً لِمُذْ بدليلين، قال في الشرح[2]: «أحدهما أنّ ذال مُذ تُضم لملاقاة ساكن، كما يُفعل بميم هُم، وليس ذلك إلا لأنّ أصلها مُنذُ بالضم، فرُوجِع به الأصل حين احتيج إلى تحريكها، فقيل: لم أره مُذُ الجمعة، كما رُجع إلى الأصل في نحو: هُمُ القوم، ولو لم يكن الأصل الضم لقيل مُذِ الجمعة، كما قيل: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾[3]، وقد يقال: مُذِ الجمعة، كما قد يقال[4]:

..... وهُـــمِ القُـــضاةُ ومِـــنْهُمِ الحُكّـــامُ

والثاني: أنّ بني غَنِيّ يضمون الذال قبل متحرك باعتبار أنّ النون محذوفة لفظًا لا نيّة، فلو لم يكن الأصل منذ لم يصح هذا الاعتبار. ونظير هذا قولهم في لَدُنْ وقَطُّ لَدُ وقَطُ، بضم الدال والطاء بعد الحذف على تقدير ثبوت المحذوف» انتهى.

وقال ابن عصفور قريبًا مما قاله المصنف، قال: وإنما جُعلت محذوفة منها لاتفاقهما في الحروف والمعنى، ومما يبين صحة ذلك أنّ مِن العرب مَن يقول: ما

---

(١) زيد هنا في ك: ابن.

(٢) ٢: ٢١٦.

(٣) سورة المزمل: الآية ٢.

(٤) تقدم في ٢: ١٧٥.

رأيتُه مُذُ يومان، فيُبقي الذال على الضم الذي كان لها قبل حذف النون، ويَجعل حذفها عارضًا، فلا يَعتدُّ به. ومَن سكّن الذال اعتدَّ بالحذف، فرَدَّ الذال إلى أصلها من السكون لمّا زال موجب تحريكها، وهو النون الساكنة، ولو لم تكن محذوفة من مُنذُ لوجب أن تكون الذال ساكنة على كل /حال؛ إذ لا موجب لتحريكها. [١٨٠/ب:

ولا حجة فيما ذهب إليه المصنف وابن عصفور لاحتمال أن تكون الضمة في ذال مُذُ اليوم ومُذُ يومان[١] حركة إتباع؛ فمن سَكّن في مُذ يومان[٢] فعلى الأصل من البناء على السكون، ومن كسر في مُذ اليوم فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن ضم فيهما فإتباع لحركة الميم.

وقول المصنف «والثاني أن بني غَنِيّ يضمون الذال» عيّن بعضهم أن بني عُبَيْد من غَنِيّ يحركون الذال من مذ عند المتحرك والساكن.

وذهب الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون[٣] إلى أنّ مذ ليست محذوفة من منذ، قال: لأنّ الحذف والتصريف لا يكون في الحروف، ولا في الأسماء غير المتمكنة.

وردَّ عليه الأستاذ أبو علي[٤] بأنه قد جاء الحذف في الحروف؛ ألا ترى تخفيفهم لإنّ وأنّ وكأنّ، وقالوا في لعلّ عَلّ، قال[٥]: «وقد جعل س عَلّ[٦] من العلو».

وقوله **وقد تُكْسَرُ ميمُهما** قال المصنف في الشرح[٧]: «وبنو سُليم يقولون مِنذُ ومِذ بكسر الميم» انتهى. وقال اللّحياني في نوادره: «حُكي لي عن بعض بني

---

(١) ك: مذ يوم يومنا.

(٢) في المخطوطات: مذ يومنا.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٣٥٢ [رسالة].

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٢٥٢ - ٢٥٣ [رسالة].

(٥) يعني الشلوبين. شرح الجمل لابن الضائع ص: ٢٥٣،

(٦) الذي في المخطوطات «على»، و لم أقف في الكتاب على ما نسبه إلى سيبويه.

(٧) ٢: ٢١٦.

سُلَيم: ما رأيته منذُ ستٌّ، بكسر الميم ورفع[1] ما بعد، أراد: ستة أيام». قال: «وحُكي لي عن عُكْل: مِذُ يومان، بكسر الميم وطرح النون وضم الذال» انتهى.

وقوله **ويضافان إلى جملة** الإضافة دليل على الاسمية، وهما إذا ذاك ظرفا زمان. واستدلّ ابن عصفور[2] على اسميتهما بارتفاع الزمان بعدهما في جواب مَن قال: كم لك لم تر فلانًا؟ فتقول: مذ يومان، أو منذ يومان، وهذه جملة، فهما اسمان لا حرفان؛ لأنّ الحرف لا ينعقد منه ومن الاسم كلام باتّفاق إلا في النداء على خلاف فيه، سيأتي إن شاء اللّه. انتهى.

ومن رفع يومان على إضمار فعل صار الكلام بذلك الفعل جملة، وكان مذ ومنذ إذ ذاك غير مقوم لماهية الجملة، إلا أنّ هذا المذهب ضعيف، فيصح كلام ابن عصفور.

وقوله **مُصَرَّح بجزأيها** الجملة تارة تكون اسمية، وذلك قليل، قال الشاعر[3]:

وما زِلتُ مَحمولاً عليَّ ضَغِينةٌ ومُضْطَلِعَ الأَضْغانِ مُذْ أنا يافِعُ

وقال أبو دَهْبَل الجُمَحيّ[4]:

تَبُوع لِهَمٍّ ، لم يزل بِيَ طامحًا إلى أَمْجَدِ الأَخلاقِ مُذْ أنا يافِعُ

والفعلية أكثر، قال الشاعر[5]:

قالتْ أُمامةُ: ما لِجِسْمِكَ شاحِبًا مُنذُ ابْتُذِلْتَ، ومِثلُ مالِكَ يَنْفَعُ

---

(١) ورفع: سقط من ك.

(٢) شرح الجمل ٢: ٥٣.

(٣) هو الكميت بن معروف. الكتاب ٢: ٤٥ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٥٢٢ ومنتهى الطلب ٨: ١٢٥.

(٤) ليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي، و لم أقف عليه في مصادري.

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٥ والمفضليات ص ٤٢١ [١٢٦] وجمهرة أشعار العرب ص ٦٨٤ [٢٩].

وقال الآخر[1]:

/مـــا زالَ مُـــذْ عَقَـــدَتْ يَـــداهُ إزارَهُ فَـــسَما، فـــأَدْرَكَ خَمْـــسةَ الأَشْـــبارِ [١٨١/أ: ١]

وما ذهب إليه المصنف من أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة هو مذهب س[2] والفارسي[3] والسيرافي[4]. وذهب أبو الحسن إلى أنهما إذا وليتهما الجملة لفظًا لا يكونان إلا مرفوعين على الابتداء، ولا بدَّ من تقدير اسم زمان محذوف، يكون خبرًا عنهما؛ لأنهما لا يدخلان عنده إلا على أسماء الزمان ملفوظًا بها أو مقدرة، وهو اختيار ابن عصفور، قال[5]: «مذ ومنذ لا تدخلان إلا على الزمان، فإن دخلتا على جملة فعل حذف اسم الزمان، فإذا قلت ما رأيته مذ زيدٌ قائمٌ فالتقدير: ما رأيته مذ زمنِ زيدٌ قائمٌ» انتهى.

وفي البديع[6]: «ولا يجوز أن ترفع إلا زمانًا أو مقتضيًا[7] للزمان، قال ابن السراج: مذ إنما صيغت لتليها الأزمنة، فإذا وليها فعل فإنما هو لدلالة الفعل على الزمان، فإذا قلت ما رأيته مذ قدمَ فلان فالتأويل: مذ يومُ قَدِمَ فلان، فإن لم يظهر لمذ عمل وعطفت على ما عملت فيه [اسمًا][8] حملته على النصب دون حكم الإعراب المقدر بعد مذ، تقول: ما رأيته مذ قام ويومَ الجمعة، فإن ظهر العمل حملته على لفظه، تقول: ما رأيته مذ يومان وليلتان، ولك نصب الثاني، كأنك

---

(١) تقدم في ٤: ١٢٤.

(٢) الكتاب ٣: ١١٧.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٢: ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤: ق ١٧/ب، وقد أجاز فيهما الاسمية والحرفية.

(٥) شرح الجمل ٢: ٥٩، ٦٠.

(٦) البديع لابن الأثير ١: ٢٥٨.

(٧) ح: متقضيًا.

(٨) اسمًا: تتمة من البديع.

قلت: ما رأيته ليلتين، و[لا][1] تقول: ما رأيته مذ يومَ يومَ، فتبني كخمسةَ عشرَ، وقوم يجيزون: مذ يومُ يومُ، بلا تنوين، ولا يجيزون: مذ شهرُ شهرُ، ولا: دَهرُ دهرُ[2]. قال ابن السراج: ولا أعرف الضم بلا تنوين في هذا من كلام العرب» انتهى.

وقال س في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء ما نصه: «ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قولهم: ما رأيتُه مذ كان عندي، ومنذ جاءني»[3] انتهى. فهذا الكلام يدل على أنهما مضافان إلى الجملة الفعلية لا على حذف مضاف كما ذهب إليه أبو الحسن.

وقال أبو علي في التذكرة شارحًا لكلام س: «مُذْ فيمن رفع بها بمنْزلة إذا وحيث، وجه الجمع بينهما أنه إذا رفع بها تصير اسمًا من أسماء الزمان، كقولك: مذ يومان، وخبر المبتدأ يكون[4] المبتدأ في المعنى، فإذا كان كذلك علمت أنَّ مذ إذا رَفعت اسم من أسماء الزمان، وإذا جُعل اسمًا من أسماء الزمان جاز إضافته إلى الجملة كما جاز إضافة إذْ إليها، وذلك نحو قولهم: لم أره مذْ كان كذا، ومذْ خرجَ زيدٌ؛ أفلا ترى أنَّ مُذ المتصلة بالفعل لا تخلو من أن تكون اسمًا أو حرفًا، فلا يجوز أن تكون حرف جرٍّ لأنَّ حروف الجر لا تدخل على الأفعال، فإذا لم يجز أن تكون حرف جرٍّ ثبَت أنها اسم، وأنه أضيف إلى الفعل لّما كان اسمًا من أسماء الزمان» انتهى.

وقوله **أو محذوفٍ فعلُها بشرط كون /الفاعل وقتًا يُجاب به متى أو كم** [٣: ١٨١/ب] مثال ما يجاب به متى: ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة، وما يجاب به كم: ما رأيتُه منذ يومان.

---

(١) لا: تتمة من البديع.

(٢) ولا دهر دهر: ليس في ك.

(٣) الكتاب ٣: ١١٧.

(٤) ح: لا يكون. ن: لا يكون إلا المبتدأ.

واحترز من الوقت الذي لا يجاب به متى ولا كم، نحو وقت وزمان.

وهذا إذا جاء بعد مذ أو منذ زمان مرفوع في رفعه مذاهب[1]:

أحدها: مذهب الكوفيين[2]، واختاره ابن مضاء، والسهيلي، وهذا المصنف، وهو أن يكون فاعلاً بفعل محذوف، تقديره: منذ مضى يومان، أو كان يومان. وحمل الفراءَ على ذلك اعتقادُه أنَّ مذ ومنذ أصلهما: مِنْ ذو، فما بعدهما في صلة ذو. وحمل غيرَه من الكوفيين على ذلك اعتقادُه أنَّ أصله: مِنْ إذْ، فما بعدهما مضاف إليهما، فعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة.

قال المصنف في الشرح[3]: «والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذف صدرها، والتقدير: مذ كان يومُ الجمعة، ومذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيين. وإنما اخترته لأنَّ فيه إجراء منذ ومذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلُّص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادُّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعي التعريف. وفيه أيضًا تخلُّص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر» انتهى كلامه.

وقد رُدَّ هذا المذهب بأنه مبني على قول الكوفيين في أنها مركبة مِن «مِنْ» و«ذو» الطائية، أو مِن «مِن» و«إذ»، وتقدم بطلان هذين القولين[4].

والذي ذهب إليه المصنف غير مذهب الكوفيين من حيث زعم أنَّ منذ بسيطة في أصل الوضع، وأنَّ المرفوع بعدها فاعل.

---

(١) الإنصاف ص ٣٨٢ - ٣٩٣ [٥٦] واللباب ١: ٣٦٩ - ٣٧٠، ٣٧٢.

(٢) الإنصاف ص ٣٨٢ واللباب ١: ٣٧٠، ٣٧٢.

(٣) ٢: ٢١٧.

(٤) تقدم في ص ٣٣٤.

وقد رُدَّ هذا المذهب بأنَّ إضمار الفعل ليس بقياس. وأيضًا فإنَّ العرب تقول: ما رأيته مذْ أنَّ اللّه خلَقه، ومذْ إنَّ، بالفتح[1]، وبالكسر، ولو كان كما زعموا لم يجز إلا فتح أنَّ، أي: إنَّ الموضع الذي ينفرد بالاسم أو بالفعل تُفتح فيه أنَّ ليس إلا، وهذا قد انفرد بالفعل، فكان يجب التزام فتحها، وهم قد كسروها فيه، وقد تقدم الكلام على أنَّ بعد مذ ومنذ في «باب إنَّ»[2] والخلاف فيه مشبعًا.

المذهب الثاني: أنه مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو قول بعض الكوفيين[3]؛ لأنها عنده مركبة مِن مِنْ وذو الطائية، والتقدير: ما رأيته من الزمن الذي هو يومان. وتقدم بطلان هذا المذهب من التركيب، فبطَل ما انبنى عليه وعلى هذا المذهب، فالكلام جملة واحدة.

المذهب الثالث : أنه مرفوع على أنه خبر لِمُذْ ومنذ ، ومذ ومنذ مبتدآن، وتقديرهما في المنكور: الأمَد ، وفي المعرفة: أولُ الوقت ، وبه قال ابن السراج[4] والفارسي[5] ، فإذا قلت / ما رأيتُه[6] مذ يومان فالتقدير : أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان، وإذا قلت : ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة ، فالتقدير : أولُ انقطاعِ الرؤيةِ يومُ الجمعة. [٣: ١٨٢/أ]

---

(١) صرح سيبويه بجواز الفتح، وسكت عن إجازة الكسر وامتناعه. الكتاب ٣: ١٢٢. وذكر أبو حيان في ٥: ٩٣ أنَّ الأخفش صرح بإجازة الكسر.

(٢) تقدم ذلك في ٥: ٩٣ - ٩٥.

(٣) هو الفراء كما في الإنصاف ص ٣٨٢ واللباب للعكبري ١: ٣٧٠.

(٤) هذا قوله في الموجز ص ٥٩. وفي الأصول ٢: ١٣٧: «وإنَّ المعنى: بيني وبين رؤيته يومان».

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٦١ - ٢٦٢ وفيه قول ابن السراج. وانظر التعليقة على كتاب سيبويه ٢: ٢٢٨. ونسب في الإنصاف ص ٣٨٢ واللباب ١: ٣٧٠ إلى البصريين.

(٦) ما رأيته ... وإذا قلت: سقط من ك.

المذهب الرابع: أنه مرفوع على الابتداء، ومذ ومنذ الخبر، وهما منصوبان على الظرف كما إذا أضيفا إلى جملة، وهو مذهب الأخفش[1] والزجاج وطائفة من البصريين[2]، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان.

وإنما ذهبوا إلى ذلك لأنك إذا جعلتهما مبتدأين والمرفوع بعدهما الخبر كانا من قبيل الأسماء الملتزَم فيها الرفع على الابتداء، نحو ايْمُنُ اللّه، وما التعجبية، وعلى مذهبهم كانا من قبيل الأسماء الملتزم فيها النصب على الظرفية، نحو: بُعَيداتِ بين، وسَحَرَ من يوم بعينه، وعدمُ التصرف في الظروف أوسع منه في الأسماء التي ليست بظروف ولا مصادر، فكان حملها على الأوسع أولى.

قال بعض أصحابنا: والصحيح مذهب الفارسي وابن السراج من وجهين:

أحدهما: أنهما مفردان، لم يُعطف عليهما غيرهما، كما أنَّ الأمد وأول الوقت كذلك، فكان الحكم لهما بحكم ما يساويهما في الإفراد أولى، وليس كذلك بيني وبين لقائه؛ لأنهما اسمان منصوبان على الظرف معطوف أحدهما على الآخر.

والوجه الثاني: أنَّ تقديرهما بـ«بين» في بعض الصور لا يتصور، وذلك إذا قلت مثلاً يومَ الأحد: ما رأيت زيدًا مذ يومُ الجمعة، فليس بينك وبين لقائه يوم الجمعة، بل قدر من الزمان أوله يوم الجمعة، وآخره الوقت الذي أنت فيه، ولا يقدر بيني وبين لقائه يوم الجمعة وما بعده إلى الآن؛ لأنَّ فيه حذف حرف العطف والمعطوف، وهو قليل، وأيضًا فلم يصرحوا بهذا المعطوف المقدَّر في موضع ما، فدلَّ على عدم إرادته.

وعلى هذا المذهب الكلام جملتان، وإذا فرَّعنا على أنَّ الكلام جملتان فاختلفوا في الجملة من مذ أو منذ والمرفوع بعدهما هل لها[3] موضع من الإعراب:

---

(١) وهو مذهب الأخفش: سقط من ك.

(٢) منهم الزجاجي. الجمل ص ١٤٠.

(٣) في المخطوطات: لهما.

فذهب الجمهور إلى أنها[1] لا موضع لها[2] من الإعراب. وذهب أبو سعيد[3] إلى أنها في موضع الحال، كأنه قال: ما رأيتُه متقدمًا. وليس هذا بالوجه؛ لأنها خرجت مخرج الجواب، كأنه قيل له: ما أمدُ ذلك؟ فقال: يومان. ومما يبطل كونها حالاً أنّ الجملة إذا وقعت حالاً فلا بدَّ فيها من رابط يعود على ذي الحال، أو من واو الحال، وهذه الجملة خالية من الضمير ومن واو الحال.

وقوله **وقد يَجُرّان الوقتَ أو ما يُستَفهَم به عنه** مثال جرِّهما الوقتَ: ما رأيتُه مذْ يومِ الجمعة، أو منذُ يومِ الجمعة. ومثال جرِّهما ما يُستفهم به عن الوقت: مُذْ متى رأيتَه؟ ومُذْ كَمْ فَقَدتَه؟ واللغة الفصيحة في منذُ الخفض على كل حال، قال[4]:

قَفــا نَــبْكِ مِن ذِكْرَى حَبيبٍ وعِرْفانِ ورَسْــمٍ عَفَــتْ آياتُــهُ مُــنذُ أَزْمانِ

وقوله /**حرفين** أمّا كونهما حرفين إذا انجرَّ ما بعدهما فهو مذهب الجمهور. [٣: ١٨٢/و]
واستدلَّ على ذلك بإيصالهما الفعل إلى كَمْ كما يُوصِل حرفُ الجر، نحو قولك: منذُ كَمْ سِرتَ؟ كما تقول: بِمَنْ تَمُرُّ؟ ولو كانا منصوبين على الظرف لجاز أن يَستغني الفعل الواقع بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضمير عائد عليهما؛ فكنت تقول: منذُ كمْ سِرتَ فيه؟ أو سِرتَه، إن اتَّسَعتَ في الضمير، كما تقول: يومَ الجمعة قمتُ فيه، أو قمته، وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على أنهما حرفا جر، وكذلك قولهم: منذُ متى سِرتَ؟ وامتناعهم من قولهم منذ متى سِرتَ فيه، أو سِرتَه. وأيضًا فإنّ مذْ ومنذ يتقدَّران في موضع «في»، وفي موضع «من»؛ إذ هما بمعناهما إذا جَرّا، و«في» و«من» حرف، فكذلك ما بمعناهما.

---

(١) في المخطوطات: أنهما

(٢) في المخطوطات: لهما.

(٣) هو السيرافي. اللباب للعكبري ١: ٣٧٢.

(٤) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٨٩.

وذهب بعض النحويين إلى أنهما إذا انجرَّ ما بعدهما اسمان. واستدلَّ على ذلك بأن قال: قد ثبَت لهما الاسمية إذا ارتفع ما بعدهما، فلا نُخرجهما عن الاسمية ما أمكن بقاؤهما عليها، وقد أمكن ذلك بأن يُجعلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ الظرف إذا نُفي عنه الفعل لم يقع الفعل في جزء منه، تقول: ما رأيته يومَ الجمعة، فانتفت الرؤية في جميع اليوم وفي جزء منه، وإذا قلت ما رأيته منذُ يومِ الجمعة أمكن أن تكون رأيته في بعضه، ثم انقطعت الرؤية، أو لم تره. وأيضًا فالظرف إذا نُفي عنه الفعل لم يَنتفِ إلا عنه خاصّة، فإذا قلت ما رأيته يومَ الجمعة انتفت الرؤية عن يوم الجمعة خاصّة، وأمكن أن [تكون][1] رأيته قبل إخبارك إلى آخر انقضاء يوم الجمعة، ومنذ ليس كذلك، فإذا قلت ما رأيته منذ يومِ الجمعة فالمعنى انتفاء الرؤية منذ يوم الجمعة إلى زمان إخبارك. وأيضًا يَبطُل هذا المذهب بأنهما موصلان الفعل إلى اسم الزمان المستفهم به واسم العدد دون ضمير عائد عليهما؛ كما تقدم في الاستدلال لمذهب الجمهور.

وقوله **بمعنى مِن إن صلَح جوابًا لـ«متى»، وإلا فبمعنى «في»، أو بمعنى «مِن» و«إلى» معًا** مثال ما صلَح جوابًا لِمَتَى قولك: ما رأيته مذْ يومِ الجمعة، ومنذُ يومِ الجمعة، مذ ومنذ في هذين لابتداء الغاية في الزمان بمنْزلة مِن في: سِرتُ مِنَ البصرة، وهذا بمعنى مِن، ولا تكون[2] مذ ومنذ بمعنى مِن إلا إذا كان الزمان ماضيًا معرفةً دالاًّ على وقت معلوم.

ومثال كونهما بمعنى في قولك: أنت عندنا مُذ الليلة، أو ما رأيتُه منذُ الليلةِ، وهذه بمعنى في، ولا تكون بمعنى في إلا إذا كان الزمان حالاً، وكان معرفة.

---

(١) تكون: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) الذي في المخطوطات: سرت من البصرة وهذا لا تكون.

ومثال كونهما بمعنى من وإلى معًا: ما رأيتُه منذُ أربعةِ أيام، ولا تكون بمعنى
مِن وإلى /إلا إذا كان الزمان نكرة، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء [٣: ١٨٣]
الفعل وانتهاؤه، كمِن في نحو قولك: أخذتُه مِن ذلك المكان.

وقال أصحابنا: اسم الزمان الواقع بعد منذ أو مذ إن كان مرفوعًا معدودًا فهما للغاية، أو غير معدود فهما لابتدائها، وإن كان مخفوضًا فكذلك، إلا إن كان المخفوض حالاً، فإنَّ ما بعدهما يكون إذ ذاك غاية، ويكون معناهما كمعنى مِن.

وقالوا أيضًا[1]: إن دخلا على الحال فلا يكون إلا مخفوضًا، والحال هو اليوم والليلة والحين والساعة والآن وما أضفته إلى نفسك مثل يومنا؛ وما أشرت إليه من أسماء الزمان، ومعناهما إذ ذاك الغاية. وإن دخلتا على الماضي فمذ يرتفع الاسم بعدها، وحكي الخفض قليلاً، ومنذ ينجرَّ الاسم بعدها، والرفع قليل.

والظاهر من كلام المصنف أنَّ الجر بهما قليل لقوله «وقد يَجُرّان حرفين»، وأنهما يضافان إلى الجملة، وأنَّ ما جاء بعدهما مرفوعًا هو على إضمار الفعل، فلم يخرجا عنده عن إضافتهما إلى الجملة إلا إذا جَرّا، فهما حرفان.

وقال الأخفش: منذ لغة أهل الحجاز، يجرُّون بها كل شيء من المعرفة والنكرة، وبنو تميم وغيرهم يرفع بِمُذْ ما بعدها، فيقولون: لم أر زيدًا مذ يومان، أي: بيني وبين لقائه يومان. والحجازيون يقولون في هذا: لم أره مذ يومين، فيجعلونها حرفًا بمنزلة مِن. وأمّا عامة العرب فيقولون لشيء أنت فيه: لم أره مذ اليومِ، أو منذ العامِ، أو منذ الساعةِ، أو منذ الليلةِ، فيجرُّون. وإنما يختلفون فيما مضى، فيقول بنو تميم: لم أره منذ العامُ الماضي. وروى الكوفيون أنَّ مذ يرفع بها الماضي تميم وأسد، ويخفضه بها مُزَينة وغَطَفان وعامِر بن صَعصَعة ومن جاورهم من قيس، ورَوَوا عن جميع من ذكرنا الخفض بها في غير الماضي، فإن أدخلت النون فقلت منذ خفضتْ بها عامِر في الماضي، ورفعتْ بها هَوازن وسُلَيم.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٤ - ٥٥.

قال اللحياني: الرفع بعد مذ أكثر من الخفض ومن الرفع بعد منذ، وضبَّة والرِّباب تخفض بِمُذْ ما مضى وما لم يمض، وبعض العرب يرفع بِمُنذُ ما مضى وما لم يمض، وبنو عُبَيْد من غَنِيّ يحركون الذال من مذ عند المتحرك والساكن، ويرفعون بها ما بعدها، فيقولون: مُذُ اليومُ، ومُذُ يومان، وبعضهم يخفض الذال عند الساكن، فيقولون: مُذِ اليومُ.

وقال عبد القاهر[1]: «إذا رفعت ما بعدهما جاز التنكير، نحو: ما رأيته مذ يومان، تريد أول الوقت وآخره، والتعريف على أن تقصد ذلك أيضًا، نحو: ما رأيته مذ المحرمُ، تريد أنك لم تره في الشهر كله. وينبغي /أن تقول ذلك عند انسلاخ الشهر. والوجه الثاني أن تريد أول الوقت، نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة، وإذا جررت لم يجز إلا هذا الوجه، وهو قصد أول الوقت، كمِن في الأمكنة». [١٨٣/ب]

وقال أبو البقاء العكبري[2]: «إذا كانت للابتداء كان ما بعدها معرفة، نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة؛ لأنه جواب متى. وإذا كانت لتقدير المدة كان ما بعدها عددًا نكرة، نحو: ما رأيته مذ يومان».

وقال أيضًا[3]: «الفرق بين التي للابتداء والتي لتقدير المدة أنَّ الأولى لا يمتنع [معها][4] أن تقع الرؤية في بعض اليوم؛ لأنَّ اللازم أن تكون الرؤية انقطعت فيه، واستمر الانقطاع إلى حين الإخبار به، والتي تقع بعدها المدة لا يجوز أن تكون الرؤية وجدت في بعضها؛ لأنَّ العدد جواب كم، فكأنك قلت: كم زمانُ انقطاع الرؤية؟ فقال: يومان» انتهى.

---

(١) المقتصد ص ٨٥٧ - ٨٥٨.

(٢) اللباب ١: ٣٧١.

(٣) اللباب ١: ٣٧١.

(٤) معها: تتمة من اللباب.

وزعم أبو علي الفارسي[1] وغيره[2] أنَّ الأغلب على مذ أن تكون اسمًا، قالوا: وذلك أنَّ الحذف يكثر في الأسماء والأفعال، ويقل في الحروف، فلا يكاد يوجد الحذف فيها إلا في المضعف، نحو رُبَّ وإنَّ، فلما كانت مُذ محذوفة من مُنذ وليست من قبيل المضعف غَلَّبَت العرب فيها جانب الاسمية. وإنما جعلت محذوفة منها لاتفاقهما في الحروف والمعنى. ويبين صحة ذلك أنَّ من العرب مَن يقول: ما رأيته مُذُ يومان، مراعاة للأصل، ومَن سكَّن ردَّها إلى أصلها لَمّا زال موجب تحريكها، وهو التقاء الساكنين، بحذف النون. ويبين أيضًا صحة ذلك أنَّ الرفع بعد مُذ أكثر من الخفض بها، ومن الرفع بعد مُنذ. انتهى.

والعجب لهم أنهم يجعلون مُذْ فرعًا من مُنذُ، وأنَّ الغالب على مُذ الاسمية، والغالب على منذُ الحرفية. ويستدلون على ذلك بأنَّ الحذف في الأسماء أكثر منه في الحروف لأنه تصرف، والتصرف بابه أن يكون في الأسماء، وكون مُذ محذوفة مِن مُنذ يقتضي أن تكون مُنذُ اسمًا؛ لأنها هي، ومحال أن يكون الشيء حرفًا، فإذا حذف منه شيء صار اسمًا؛ لأنَّ الحذف من الشيء لا يغيِّر الماهيّة؛ ألا تراهم حين حذفوا مِن حِرِ الحاء وهو اسم بقي اسمًا، وحين حذفوا من رُبَ الباء وهو حرف بقي حرفًا، وحين حذفوا من يَعِدُ الواو وهو فعل بقي فعلاً، فالذي ينبغي أن يقال: إنَّ مُذْ إذا استعملت اسمًا مرفوعًا ما بعدها فهي محذوفة من منذُ الاسمية أيضًا، لكن جاء الرفع بعدها أكثر مما جاء بعد منذُ، وقد يغلب على الفروع حكم يَقِلُّ في الأصول.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٦١.

(٢) الأصول ٢: ١٣٧ واللمع ص ٧٥ والمفصل ص ١٥٨ والبديع لابن الأثير ١: ٢٥٧ والجزولية ص ١٣٥ وشرحها للشلوبين ص ٨٥٠ واللباب للعكبري ١: ٣٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٤ ولابن الضائع ١: ٣٥٢ [رسالة].

وقوله **وقد يغني عن جواب متى في الحالين مصدرٌ معيَّن الزمان** يعني بقوله **في الحالين** إذا كانا ظرفين، وإذا كانا حرفي جر. ومثاله: ما رأيته /مُذ قدومُ زيد، فيرفع، ويجر، وهو على حذف زمان، أي: مُذ زمنِ قدومُ زيدٍ، ومذ زمنِ قدومِ زيد، حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. ١٨٤/أ

واحترز بقوله **معيَّن الزمان** من أن يكون مبهم الزمان، نحو: ما رأيته مُذ قدومٍ، أو ما رأيته مُذ قدومِ رجلٍ.

وقوله **أو أنَّ وصِلَتُها** مثاله: ما رأيتُه مُذْ أنَّ اللّهَ خَلَقَني[1]، فيُحكم على موضعها بما حُكم للفظ المصدر من رفع أو جر؛ لأنها مؤولة به، ويكون ذلك على حذف مضاف، تقديره: مُذ زمنُ أنَّ اللّهَ خلقني[2].

قال ابن عصفور[3]: «ويجوز أن تكون أنَّ وما بعدها بتأويل المصدر الموضوع موضع الزمان، مثل: خُفوقَ النجم».

وقوله **وليسا قبل المرفوع مبتدأين، بل ظرفين، خلافًا للبصريين** تقدمت المذاهب[4] على أيِّ شيء ارتفع ما بعدهما، أعلى الفاعلية، أو على الابتدائية، أو على الخبر لهما، أو على الخبر لمبتدأ محذوف. إلا أنَّ في كلام المصنف نقدًا من حيث قال «بل ظرفين خلافًا للبصريين»، وليس البصريون قالوا كلهم إنهما مبتدآن لا ظرفان، بل هم في ذلك فرقتان كما نقلناه قبل، إحداهما قالت بأنهما اسمان مبتدآن لا ظرفان، والأخرى قالت إنهما ظرفان منصوبان في موضع الخبر للمرفوع بعدهما.

---

(١) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤: ق٢١/ب.

(٣) شرح الجمل ٢: ٦٠. وقد ذكر أنَّ هذا قول بعض الناس، ورجَّح القول الأول.

(٤) تقدم ذلك في ص ٣٤٠ - ٣٤٢.

وقوله **وسكون ذال مُذ قبل متحرك أعرف من ضمها مثاله مُذْ يومان، ومُذُ يومانِ**، تقدم أنّ الضم لغة بني عُبَيْد من غَنِيّ[1].

وقوله **وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها مثاله مُذُ اليوم ومُذِ اليوم**، وتقدم أن كسر الذال لغة لبعض بني عبيد من غني.

انتهى شرح كلام المصنف. ولنذكر مسائل من باب مُذْ ومُنذُ، تكون كالتتمة لكلام المصنف.

المسألة الأولى: مُذْ ومُنذُ لا يجرّان إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بُيِّن. وأجاز أبو العباس أن يجرّا مضمر الزمان، فتقول: يومُ الخميس ما رأيتك مُنْذُه أو مُذْه. والصحيح المنع لأنّ العرب لم تقله.

المسألة الثانية: اسم الزمان المخصَّص الواقع بعدهما إذا كان بمعنى أوَّل الوقت، نحو: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة - ذهب الأخفش[2] إلى أن نفي الفعل لا يكون أبدًا في جميعه بل في بعضه، فأنت قد رأيته في بعض يوم الجمعة، ثم فقدتَه بعد ذلك إلى الزمان الذي أنت فيه.

واختلف النقل عن المبرد: ففي «المقتضب» ما يدل على موافقة الأخفش، قال فيه[3]: «إن قال قائل: ما بالي أقول: لم أرَك مُذْ يومِ الجمعة، وقد رأيتك يوم الجمعة؟ قيل: /إنّ النفي إنما وقع على ما بعد يوم الجمعة، والتقدير: لم أرَك مذ [٣: ١٨٤] وقتِ رؤيتي لك يوم الجمعة، فقد أثبتَّ الرؤية، وجعلتَها الحدَّ الذي لم تره منه».

وقال ابن السراج عن أبي العباس: «إنه يجوز أن يكون نفى الفعل في جميعه، وأن يكون في بعضه». قال: «فيقال: كيف اجتمعا في النفي والإيجاب على أنّ

---

(١) تقدم ذلك في ٣٣٥، ٣٤٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٣ - ٥٤.

(٣) المقتضب ٣: ٣١.

الرؤية واقعة في يوم الجمعة؟ والجواب في هذا أنك تقول: رأيت زيدًا يومَ الجمعة، وإنما رأيتَه في بعضه أو في جميعه، فهل يستقيم على هذا أن تقول: ما رأيته مذ يومِ الجمعة، فيقع النفي في جميعه كما كانت الرؤية مستقيمة في جميعه؟ ويجوز أن يكون النفي واقعًا على بعضه».

والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن وأبو العباس في مقتضبه؛ لأنك لا تقول ما رأيته مذ يومِ الجمعة إلا وقد وقع فقد الرؤية بعد دخول الوقت الذي يقال له يوم الجمعة؛ إذ لو كان فقد الرؤية قبل طلوع الفجر لَمَا كان فاقدًا للرؤية يوم الجمعة بل ليلة الجمعة.

المسألة الثالثة: مذ ومنذ لا يتقدمهما من الأفعال إلا الأفعال المنفية لفظًا ومعنًى، أو المنفية لفظًا، أو الأفعال الموجبة التي تقتضي الدوام، نحو: ما رأيتُ زيدًا مذ يومِ الجمعة، وما زلتُ أُصحَبُك منذ سنةٍ، أو صَحِبتُه مذ يومِ الجمعة، وسرتُ مذ يومِ الجمعة إذا أردت اتصال السير.

قال أبو الحسن في «الكبير» له: لو قلت: رأيته مذ يومِ الجمعة، وأنت تعني أنك رأيته يوم الجمعة، ثم انقطعت الرؤية إلى ساعتك - لم يجز. وقال أبو بكر في «الأصول»[1] له: «تقول: أنا أراك مذ سنة تتكلم في حاله، إذا أردت أنك في حال رؤيته مذ سنة». قال: «ولذلك قلت أراك لأنك تخبر عن حال لم تنقطع، فإن أردت أنك رأيته ثم غَبَرتَ سنةً لا تراه قلت: رأيتك مذ سنة؛ لأنك أخبرت عن رؤيةٍ مضت وانقطعت».

وقال ابن عصفور: والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن من أنه لا يراد بما بعدهما تبيين مدة الانقطاع، أو تبيين أول مدة الانقطاع إلا بعد الفعل المنفي. وأمّا إذا وقعا بعد الفعل الموجب فإنما يراد بهما تبيين مدة دوام الفعل أو تبيين أول مدة

---

(١) لم أقف فيه على ما ذكر.

دوامه، وسواء في ذلك كون الفعل على صيغة الماضي أو صيغة المضارع. ويدلُّ على صحة ذلك قول سَلَمة بن يزيد الفَهْميّ[1]:

رأيتُ الناسَ مُذْ خُلِقُوا وكانوا يُحِبُّونَ الغَنِيَّ مِنَ الرِّجالِ

[٣: ٨٥] /ألا ترى أنَّ مراده أنه لم يزل يرى الناس مذ خُلق يحبون الغنيّ إلى ساعته التي قال فيها هذا البيت. والنفي إذا كان في المعنى موجبًا يجري مجرى الموجب في ذلك، نحو قول الفرزدق[2]:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداه إزارَهُ فَسَما، فأَدْرَكَ خَمْسةَ الأَشْبارِ

يُدْنِي خَوافِقَ مِنْ خَوافِقَ، تَلْتَقي في ظِلِّ مُعْتَرَكِ العَجاجِ مُثارِ

مراده الإخبار عن الممدوح بأنه مُذْ عَقَدت يداه إزارَه يُدني خَوافِقَ من خَوافِق. وكذلك أيضًا حكمهما إذا جَرّا الحال، نحو: ما رأيتُه مُذُ اليومِ، وأقامَ عندنا مُذُ اليومِ.

قال أبو الحسن: ولا يحسن: قَدِمَ فلانٌ مُذْ يومِ الجمعة، ولا: قَدِمَ فلانٌ مُذْ اليومِ، إلا أن تكون العرب تُجيز هذا، كأنك لم تذكر مذ، كما يقولون: رأيتُه مُذُ اليومِ، وهم يريدون: اليومَ. قال: وذلك قبيح إلا أن تدوم الرؤية. قال: وكذلك يقبح: ماتَ زيدٌ مُذُ اليومِ، إلا أن تجعل الموت شيئًا دائمًا له، وهو قبيح؛ لأنك لو قلت ماتَ مُذُ اليومِ إلى الساعة لم يَحسُن.

المسألة الرابعة: إذا كانا حرفين فلا إشكال في بنائهما، وإذا كانا اسمين فللزومهما طريقةً واحدة كالحرف.

المسألة الخامسة: اسم العدد الواقع بعدهما إذا كانا بمعنى الأمد فيه للعرب مذاهب[3]:

---

(١) المحاسن والأضداد للجاحظ ص ١٥١ والمحاسن والمساوئ للبيهقي ص ٣٦١. ك: رأينا.

(٢) تقدم البيتان في ٤: ١٢٤.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٥ - ٥٦.

أحدها: أنه لا يُعتَدُّ به إلا إذا كان كاملاً.

الثاني: أنه يُعتَدُّ بالأول والآخر وإن لم يكونا كاملين. قال أبو الحسن في «الكبير» له: يجوز أن يقول الرجل يومَ الاثنين لمن رآه يومَ الجمعة: ما رأيتُك مُذْ يومان، ولا يحتسب بالاثنين ولا بالجمعة؛ لأنه قد رآه فيهما، رأيت بعض العرب يذهب إلى هذا، وبعضهم يقول: مُذْ أربعةٌ، يحتسب الاثنين والجمعة من الأيام التي لم يره فيها لمّا كان قد ترك رؤيته في بعضها. وزعم أنَّ أرباب هذه اللغة لا يقولون: ما رأيتُه مُذْ يومان، لمن رآه أمس، وإنما يقولون: مُذْ أمسِ إلى اليوم. وإنما لم يقولوا ذلك لأنه يقع فيه لبس من جهة أنَّ اليومين جميعًا لم يتمّا، فكل واحد منهما على المجاز، و لم يحسن لمّا اجتمعا جميعًا على المجاز.

المذهب الثالث: أن يعتدَّ بالناقص الأول، ولا يعتد بالآخر، حكى أبو الحسن أيضًا في «الكبير» له أنه سأل بعض العرب عن قوله «لم أره مُذْ يومان»: متى رأيتَه؟ فقال: أولَ مِن أمسِ. وإنما حمل ذلك على الاعتداد بالناقص الأول لا الثاني أنهم لا يكادون يحتسبون بالذي هم فيه إذا كان ناقصًا؛ ألا ترى أنه إذا قال ما رأيتُه مُذْ اليوم كان /قد فقد رؤيته في اليوم، و لم يره في شيء منه؛ لأنَّ معناه: ما رأيته في [١٨٥/ب]
اليوم. هذا هو المختار. وقد أجاز الأخفش بالقياس أن يحتسب بالناقص الثاني دون الأول، ويجعل العدد على الليالي، فإنَّ العدد على ذلك يقع، قال: وهو قياس حسن.

المسألة السادسة: لمّا كان النفي ليس واقعًا في جميع ما بعد مُذْ ومُنذُ إذا كانا بمعنى أول الوقت منع أبو الحسن[1] أن يُعطف على اسم الزمان الواقع بعدهما اسم زمان مختصّ متقدم عليه أو متأخر عنه؛ فلا يقال: ما رأيته منذ شهرُ رمضان وشهرُ

---

(١) معظم قوله في هذه المسألة ورد في آخر ورقة من مجموع مخطوط في مكتبة حستربتي برقم (٣٤٥٣) تحت عنوان: «نوادر المسائل لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش»، وآخره مبتور. انظر نص المسألة في ص ٢٩ من مقدمة كتيب: مرشد القارئ إلى تحقيق المقارئ، لابن الطحان السُّماتي، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم الضامن، الشارقة ٢٠٠٧م.

شعبان؛ لأنَّ قولك ما رأيته مذ شهرُ رمضان يقتضي أنك رأيته فيه، فكيف تقول: منذ شهرُ شعبان، وأنت لا تقول «منذ شهرُ شعبان» إلا وقد رأيتَه فيه، ثم لم تره إلى أن قلت: ما رأيته مذ شهرُ شعبان.

وكذلك أيضًا عنده: ما رأيتُه منذ شهرُ رمضان وشهرُ شوال؛ لأنك إذا قلت ما رأيتُه منذ شهرُ رمضان وقد جزت شهر شوال عُلم أنك لم تره في شهر شوال.

قال: وكذلك لو قلت: ما رأيته منذ يومُ الجمعة ويومُ السبت [لم يجز][1]، ولو نصبت يوم السبت لم يجز أيضًا؛ لأنك إنما تريد إذ ذاك: وما رأيته يومَ السبت، وأنت إذا قلت يومَ الأحد: ما رأيته مذ يومُ الجمعة - عُلم أنك لم تره يوم السبت، فإن كان ما بعد[2] حرف العطف متقدمًا على الزمان الواقع بعدهما جاز عنده النصب، نحو: ما رأيته مُذْ يومُ الجمعة ويومَ الخميس، تريد: وما رأيته يومَ الخميس.

قال ابن عصفور: ويجوز عندي بالقياس أن يقال: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة ويومُ السبت، بالعطف على أن تجعل مُذْ بمعنى أمد، والتقدير: أَمَدُ انقطاع الرؤية يومُ الجمعة ويومُ السبت، وتكون الواو إذ ذاك لا تنوب مناب عامل يتكرر، مثلها في قولك: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، وتكون إذ ذاك قد عرَّفت مخاطبك بعدّة مدة الانقطاع، وزدت مع ذلك تعريفًا لتلك المدة، إلا أنَّ الذي منع أبا الحسن أن يذكر هذا الوجه ما حكاه عن العرب من أنها لا تَستعمل اسم الزمان المعرفة في كلامها بعد مُذْ ومُنذُ إلا إذا كانا بمعنى أول الوقت.

المسألة السابعة: منع أبو الحسن العطف إذا اختلف الاسمان الواقعان بعدهما بالتعريف والتنكير، فلا يجوز عنده: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة ويومان، ولا: ما رأيته مُذْ أمسِ ويومان، قال: لأنك لا تقول ما رأيتُه مُذْ أمسِ إلا وقد رأيته أمسِ،

---

(١) لم يجز: تتمة من مخطوطة جستربتي.

(٢) ك: فإن كان بعده. ح: فإن كان ما بعد حرف الجر العطف.

وكذلك: ما رأيتُه مُذْ يومانِ وأمسِ. وإنما منع ذلك لأجل المخالفة؛ لأنَّ اسم الزمان إذا كان معرفة بعدهما كانا بمعنى: أوَّل، ولزم إذ ذاك أن تكون الرؤية قد وقعت في ذلك الزمان، وإذا كان /نكرة كانا بمعنى: أمَد، ولم يلزم إذ ذاك أن تقع الرؤية في الزمان الواقع بعدهما، فلمّا اختلف المعنى امتنع العطف. [١٨٦/أ]

قال ابن عصفور: والعطف عندي أيضًا جائز في القياس مع الاختلاف على الوجه الذي ذكرته مع الاتفاق؛ وذلك بأن تجعل مُذْ بمعنى: أمَد، ويكون التقدير في قولك ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة ويومان: أمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومُ الجمعةِ ويومان، وتكون الواو مثلها في: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو.

وزعم ابن السَّرّاج في «الأصول»[1] له أنه يجوز أن تقول: ما رأيتُ زيدًا مُذْ يومان ويومُ الخميس، فالرفع على تكرير مذ، والنصب كأنك قلت: وما رأيتُه يومَ الخميس. قال: وتنسق على المعرفة المعرفة، فترفع إذا اتفق، وهو أحسن، ويجوز النصب، وتنصب إذا اختلف، وهو أحسن، ويجوز الرفع.

قال ابن عصفور: والصحيح ما ذكره أبو الحسن من أنَّ العطف ليس من كلام العرب، اتفق الاسمان في التعريف أو اختلفا، فكان أحدهما معرفة والآخر نكرة، للعلة التي تقدم ذكرها.

المسألة الثامنة: إذا وقع بعدهما اسم الزمان مختصًا، ولم يفد عِدّة مدة الانقطاع - لم يقع بعدهما إلا إذا كان المعنى: أوَّل، نحو: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة، تريد أنَّ انقطاع الرؤية كان أوَّلُه يوم الجمعة، وإن أفاد فالمحفوظ من كلام العرب إذا وقع بعدهما أن يكونا بمعنى: أوَّلُ الوقت، فتقول: ما رأيتُه مُنذُ الشهران الماضيان، تريد أنك رأيته في الشهرين الماضيين، ثم انقطعت الرؤية من أحدهما إلى وقت إخبارك.

---

(١) لم أقف فيه على ما ذكر.

قال ابن عصفور: ويجوز في القياس وقوعه[1] بعد مُذْ ومُنذُ إذا كان تخصيصه لا يُخرجه عن أن يفيد عِدّة مدة انقطاع الرؤية؛ إلا أنَّ العرب لم تَكَلَّم بذاك.

قال أبو الحسن في «الكبير» له: ولو قلت: ما رأيتُه مُذُ الشهران - كما تقول: ما رأيتُه مُذْ شهران[2] - تريد: بيني وبين لقائه الشهران الماضيان - كان جائزًا في القياس وإن كان لا يُتَكَلَّم به.

تم بحمد اللّه - تعالى - وتوفيقه

الجزء السابع من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه إن شاء اللّه - تعالى -

الجزء الثامن، وأوله:

«ص: ومنها الآنَ لوقتٍ حضرَ جميعُه أو بعضُه»

---

(١) في المخطوطات: وقوعها.

(٢) كما تقول ما رأيته مذ شهران: ليس في ك.

فهرس الموضوعات

٢١ - باب تعدِّي الفعل ولزومه **٥ - ٦٣**

- معنى التعدي لغة واصطلاحًا ٥
- الفعل المتعدي ٥
- العامل في المفعول به ٦
- مصطلحات التعدية ٧
- الفعل اللازم ٧
- مصطلحات اللزوم ٨
- ما يتعدى بحرف جر تارة ويكون لازمًا تارة ٨
- ما يتعدى بحرف جر ١١
- حذف الجار من المتعدي بحرف جر (نزع الخافض) ١٢
- اطِّراد الاستغناء عن حرف الجر المتعيّن مع أنْ وأنَّ ١٤
- موضع المصدر المؤول من الإعراب عند حذف الجارّ ١٥
- حذف الجارّ بين السماع والقياس ١٨

- فصل: المتعدي من غير بابي ظنَّ وأعلَمَ **٢٦**

- أقوى الأفعال بالنسبة إلى التعدي ٢٨
- ما يتعدى إلى واحد بنفسه قد يتعدى إليه باللام ٢٨
- الأصل تقدم ما هو فاعل معنًى على ما ليس كذلك ٣٠
- الأصل تقدم ما لا يُجَرُّ على ما قد يُجَرُّ ٣٣
- ترك الأصل في التقدم وأقسامه ٣٤

- فصل: تأخير منصوب الفعل وتقديمه **٣٦**

- وجوب التأخير ٣٦

- جواز التأخير ٣٩
- وقوع فعلِ مضمرٍ متصلٍ على مفسِّره الظاهر ٤١
- فصل: حذف الفعل العامل في المفعول به ٤٤
- حذفه جوازًا ٤٤
- حذفه وجوبًا ٤٦
- جعل المنصوب مبتدأ ٥٣
- فصل: حذف المفعول به ٥٤
- حذفه اختصارًا ٥٥
- حذفه اقتصارًا ٥٥
- فصل: طرق التعدية ٥٨
- التعدية بالهمزة ٥٨
- التعدية بتضعيف العين ٦٠
- التعدية بتضعيف اللام، وبالسين والتاء، وبألف المفاعلة ٦٢
- التعدية بتغيير حركة العين، وبالباء ٦٣
٢٢ - باب التنازع ٦٤ - ١٣١
- شروط العاملين المتنازعين ٦٤
- تنازع أكثر من عاملين ٦٥
- تنازع فعلين ٦٧
- تنازع اسمين مشبَّهين بالفعل ٦٧
- كون المتنازعين متفقين في العمل ٦٨
- كون المتنازعين مختلفين في العمل ٦٩
- موضع المتنازع فيه ٦٩
- كون المتنازع فيه غير سببي مرفوع ٧١

- عمل أحد العاملين في المتنازع فيه ٧٨
- رأي الفراء في عمل العاملين في المتنازع فيه ٧٩
- أيّ العاملين أحق بالعمل ٨١
- مذهب البصريين ٨١
- مذهب الكوفيين ٨٢
- مناقشة المصنف، وحجج الكوفيين ٨٣
- إضمار معمول العامل الملغى ٨٩
- إظهار معمول العامل الملغى ٩١
- جواز حذف المضمر غير المرفوع ٩٤
- عدم لزوم حذف المضمر أو تأخيره معمولاً للأول ٩٧
- حذف المضمر إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدمًا ٩٩
- عدم الحاجة إلى تأخير المضمر إلا في باب ظن ٩٩
- تأخير الضمير ١٠٠
- رأي الفراء ١٠١
- رأي الكسائي ومناقشته ١٠٣
- ما يحمل على الحذف لا على التنازع ١٠٧
- تنازع أكثر من عاملين ١١٠
- التنازع فيما تعدى إلى أكثر من واحد ١١٢
- كون المتنازعين فعلي التعجب ١١٤
- تنازع فعلي المدح والذم ١١٧
- من شروط المتنازعين ١١٧
- المعمول في التنازع ١١٧
- مسائل من هذا الباب ١٢٠

- المسألة الأولى: أعطيت وأعطاني أخواك درهمين ١٢٠
- المسألة الثانية: كلمت وكلمني أخوك كلمتين ١٢٠
- المسألة الثالثة: قول امرئ القيس:
فلو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني و لم أطلب قليلٌ من المالِ ١٢٠
- المسألة الرابعة: متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقًا ١٢٥
- المسألة الخامسة: ضربت وضربني زيد ١٢٦
- المسألة السادسة: ضربت وضربوني قومك ١٢٦
- المسألة السابعة: ضربت وضربني، وضربني وضربت ١٢٨
٢٣ - باب الواقع مفعولا مطلقًا من مصدر وما جرى مجراه ١٣٠ - ٢٣١
- سبب تسميته مفعولاً مطلقًا ١٣٠
- أقسام المصدر المنتصب ١٣١
- حد المصدر المنصوب على الإطلاق ١٣١
- ما يجري مجرى المصدر ١٣٢
- حد المصدر ١٣٣
- اسم المصدر ١٣٢
- المصدر أصل للفعل لا فرعه، والمذاهب في الاشتقاق ١٣٣
- المصدر أصل الصفة ١٣٩
- العامل في المفعول المطلق ١٣٩
- أغراض المفعول المطلق ١٤٦
- التوكيد ١٤٦
- بيان النوع أو العدد ١٤٨
- ما ينوب عن المصدر ١٥٣
- حذف عامل المصدر جوازًا ١٦٠

- حذف عامل المصدر وجوبًا ١٦١
- كونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل ١٦١
- كونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب ١٨٨
- كونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في خبر إنشائي ١٩٣
- كونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في خبر غير إنشائي ١٩٦
- كونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في توبيخ ... إلخ ٢٠٠
- كونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر ٢٠٤
- كونه نائبًا عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر ٢٠٤
- كونه مؤكد جملة ناصّة على معناه ...الخ ٢٠٧
- من الملتزَم إضمارُ ناصبه المشبَّهُ به ..الخ ٢١٣
- رفع المصدر ٢٢٠
- الصفات النائبة عن المصدر اللازم إضمار ناصبه ٢٢١
- أسماء الأعيان النائبة عن المصدر اللازم إضمار ناصبه ٢٢٧
- إعراب الصفات وأسماء الأعيان النائبة عن المصدر ٢٢٩
٢٤ - باب المفعول له ٢٣٢ - ٢٤٧
- حدّه ٢٣٢
- ناصبه ٢٣٥
- رأي الزجاج ٢٣٦
- جره باللام أو ما في معناها إن تغاير الوقت ٢٣٨
- جره باللام أو ما في معناها إن تغاير الفاعل ٢٣٩
- جره باللام أو ما في معناها إن عدمت المصدرية ٢٤٢
- ما في معنى اللام ٢٤٣
- جرّ المستوفي لشروط النصب مقرونًا بأل ٢٤٣

- جرّ المستوفي لشروط النصب مجردًا من أل والإضافة ٢٤٥
- جرّ المستوفي لشروط النصب مضافًا ٢٤٥
- فرع: يجوز في كي وما بعدها أن يكون مفعولاً له ٢٤٧
٢٥ - باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولا فيه ٢٤٨ - ٣٥٣
- حدّه ٢٤٨
- مبهم الزمان ومختصه صالح للظرفية ٢٥٩
- ظرف الزمان المتصرف ٢٦١
- أقسام ظرف الزمان: ٢٦١
- ما يتصرف وينصرف ٢٦٢
- ما لا يتصرف ولا ينصرف ٢٦٢
- ما يتصرف ولا ينصرف ٢٦٥
- ما ينصرف ولا يتصرف ٢٦٩
- بُعيدات بين ٢٦٩
- ما عُيِّن من ضُحًى وضَحْوة ..الخ ٢٦٩
- منعها من الصرف والتصرف ٢٧٠
- ما أُلحق بالممنوع التصرف مما لم يضف من مركب الأحيان ٢٧١
- إلحاق ذا وذات مضافين إلى زمان بهذه الأسماء ٢٧٣
- استقباح التصرف في صفة حينٍ عرض قيامها مقامه ٢٧٨
- مظروف ما يصلح جوابًا لِ«كم» ٢٧٩
- مظروف ما يصلح جوابًا لـ«متى» ٢٨١
- مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالألف واللام ٢٨٥
- قصد التكثير مبالغة، ومعاملة المنقطع معاملة المتصل ٢٨٥
- ما يجوز فيه التعميم والتبعيض سوى ما ذكر من جواب متى ٢٨٦

- فصل: الظروف المبنية لا لتركيب ٢٩١
- إذْ: ٢٩١
- لزومها الإضافة إلى جملة ٢٩٣
- حذفها ٢٩٤
- كسر ذالها ٢٩٤
- يقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض ٢٩٦
- مجيئها للتعليل ٢٩٦
- مجيئها للمفاجأة ٢٩٨
- تركها بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها ٢٩٩
- لزوم بينا وبينما الظرفية الزمانية ٣٠٣
- لزوم بينا وبينما الإضافة إلى جملة ٣٠٣
- إضافة بينا إلى مصدر ٣٠٦
- إذا: ٣٠٩
- الدليل على اسميتها ٣٠٩
- تضمينها معنى الشرط ٣١٠
- عملها الجزم في الشعر ٣١١
- وقوعها موقع إذ، ووقوع إذ موقعها ٣١٢
- لزومها الإضافة إلى جملة فعلية ٣١٤
- رأي الأخفش في إضافتها إلى جملة اسمية ٣١٦
- مفارقتها الظرفية مفعولاً بها أو مجرورة بحتى ٣١٩
- مفارقتها الظرفية مبتدأة ٣٢٢
- دلالتها على المفاجأة ٣٢٤
- لا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية ٣٣١

- وقوعها بعد بينا وبينما ٣٣١
- **مُذْ، ومنذ:** ٣٣٢
- كون منذ أصلاً لـ«مذ» ٣٣٣
- كسر ميمهما ٣٣٤
- إضافتهما إلى جملة مصرح بجزأيها ٣٣٥
- إضافتهما إلى جملة محذوف فعلها ٣٣٧
- جرّهما الوقت أو ما يُستفهم به عنه ٣٤١
- كونهما بمعنى مِنْ، أو بمعنى في، أو بمعنى مِنْ وإلى معًا ٣٤٢
- إغناء مصدر معين الزمان أو أنّ وصلتها عن جواب متى ٣٤٦
- محلهما من الإعراب قبل المرفوع ٣٤٦
- سكون ذال مُذْ وضمها ٣٤٧
- **فهرس الموضوعات** **٣٥٦ - ٣٦٣**

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء الثامن

دار كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

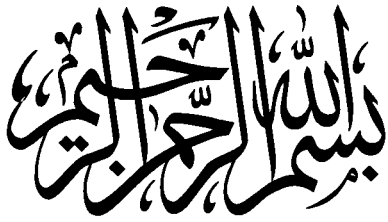
بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

٨

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع الرياض ١٤٣٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
أبوحيان النحوي، محمد بن يوسف
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المجلد الثامن./
محمد بن يوسف أبوحيان النحوي؛ حسن محمود هنداوي؛
الرياض ١٤٣٠هـ.
٣٨٩ صفحة ١٧×٢٤
ردمك: ٠-٤٣-٨٠١١-٦٠٣-٩٧٨
١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف
أ- هنداوي؛ حسن محمود (محقق) ب - العنوان
ديوي ٤١٥.١ ١٤٣٠/٦٨٤

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٦٨٤هـ
ردمك: ٠-٤٣-٨٠١١-٦٠٣-٩٧٨

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

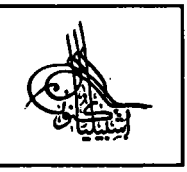

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨- ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠
E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: ومنها «الآنَ» لوقتٍ حضرَ جميعُه أو بعضه، وظرفيته غالبة لا لازمة، وبُني لتضمُّن معنى الإشارة، أو لِشَبَهِ الحرف في ملازمةِ لفظٍ واحد. وقد يُعرَب على رأي. وليس منقولاً من فِعْل، خلافًا للفراء.

ش: «الآنَ» اسم في أصل وضعه واستعماله بدليل دخول أل وحرف الجر عليه. وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه الأوان.

وقيل[1]: هي منقلبة من ياء لأنها من آنَ يَئِينُ: إذا قَرُبَ.

وقيل: أصلها أوان، فقلبت الواو ألفًا، ثم حذفت لالتقاء الساكنين. وهذا بعيد لأنَّ الواو قبل الألف لا تقلب، كالجَواد والسَّواد. وقيل[2]: حُذفت الألف، وغُيِّرت الواو إلى الألف، كما قالوا راحٌ ورَواح[3]، استعملوه مرة على فَعَلٍ، ومرة على فَعالٍ، كزَمَنٍ /وزَمان. [٣: ١٨٦/ب]

وقال المصنف في الشرح[4]: «مسمَّى الآن الوقت الحاضر جميعه، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به أو الحاضر بعضه، كقوله تعالى ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾[5]، وكقوله ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾[6]، وكقول النبي ﷺ: (تَصَدَّقُوا، فيُوشِكُ الرجلُ أنْ يَمشيَ بصدقته، فيقول الذي أُعطيها: لو جِئتَني بالأمس لأخذتُها، وأمّا الآنَ فلا حاجةَ لي بها)[7]. ومثله قول علي كرم الله وجهه: (كان

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٨.

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٨ - ٤٦٩.

(٣) في معاني القرآن: الرِّياح.

(٤) ٢: ٢١٨ - ٢١٩.

(٥) سورة الجن: الآية ٩.

(٦) سورة الأنفال: الآية ٦٦.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة: باب الصدقة قبل الرد ٢: ١١٣، وباب الصدقة باليمين ٢: ١١٦ - ١١٧، ومسلم في صحيحه: كتاب الزكاة: باب الترغيب في الصدقة ص ٧٠٠.

ذلك والإسلامُ قُلٌّ، وأمّا الآنَ فقد اتَّسَعَ نِطاقُ الإسلام، فامْرَأٌ وما اختار)[1]. ومثله قول الشاعر[2]:

فلو أنَّها إحدَى يَدَيَّ رُزِئتُها ولكنْ يَدِي بانَتْ على إثْرِها يَدِي»
فآلَيتُ لا آسَى على إثْرِ هالِكٍ قَدِي الآنَ مِن وَجْدٍ على هالِكٍ قَدِي

ومثله قول عنترة[3]:

فإنِّي لَسْتُ خاذِلَكُمْ ، ولكنْ سأَسْعَى الآنَ إذْ بَلَغَتْ إناها

وقوله **وظرفيتُه غالبة لا لازمة** أي: تغلب عليه الظرفية، وليست لازمة؛ إذ يخرج عنها إلى باب الاسمية غير الظرفية، قال المصنف[4]: «ومن وقوعها غير ظرف قول النبي ﷺ وقد سمع وَجْبة، قال[5]: (هذا حَجَرٌ رُمي به في النار مُنذُ سبعينَ خَريفًا، فهو يهوي في النار، الآنَ حينَ انتهى إلى قعرها)، فالآنَ هنا في موضع رفع بالابتداء، وحينَ انتهى: خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة مصدرة بفعل ماض. ومن وقوع «الآن» غير ظرف قول الشاعر[6]:

---

(١) نهج البلاغة ص ٤١٢ - ٤١٣ وشرحه لابن أبي الحديد ١٨: ١٢٢، وفيهما: «فامرؤ». والمحكم ٦: ٢٧٥ (نطق). قال ذلك حينما سئل عن الحديث: (غيِّروا الشَّيب ولا تشبَّهوا باليهود).

(٢) هو رُقَيع بن عبيد الأسدي يقول ذلك في أخ له مات بعد أخ. الحماسة ١: ٤٣٥ [٣٠٣]. والبيت الثاني ليس في مطبوعة شرح المصنف، وهو موضع الشاهد.

(٣) تقدم في ١: ٨٢.

(٤) ٢: ٢١٩.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب في شدة حر نار جهنم ص ٢١٨٥.

(٦) أنشد أبو حيان صدره في الارتشاف ص ١٤٢٤، وابن عادل الحنبلي في اللباب في علوم الكتاب ٢: ١٧٢ [دار الكتب العلمية]. والبيت في تمهيد القواعد ص ١٩٧٨.

أإلى الآنَ لا يَبِينُ ارْعِواءٌ لك بَعدَ المَشِيبِ عن ذا التَّصابِي»

وقوله **وبُنِي لِتَضَمُّنِ معنَى الإشارة**[1] لأنَّ معنى الآن: هذا الوقت، وهذا قول الزجاج[2].

وقوله **أو لِشَبَهِ الحرفِ في ملازمةِ لفظٍ واحد** لأنه لا يُثَنَّى، ولا يُجمَع، ولا يُصَغَّر، بخلاف حين ووقت وزمان ومُدَّة.

وقال أبو علي[3]: بُنِي لتضمُّنه معنى لام التعريف؛ لأنَّها استُعملت معرفة، وليست علمًا، والألف واللام فيها زائدتان.

وقال المصنف في الشرح[4]: «وضعفُ هذا القول بَيِّن؛ لأنَّ تضمين اسم معنى حرف اختصارٌ ينافي زيادة ما لا يُعتَدُّ به، هذا مع كون المزيد غير المضمَّن معناه، فكيف إذا كان إياه».

وقال المبرد وابن السراج[5]: «خالفت نظائرها لأنها نكرة في الأصل، استُعملت من أول وضعها بالألف واللام، وباب اللام أن تدخل على النكرة». انتهى.

ونسب المصنف هذا القول إلى الزمخشري، فقال[6]: «وجعل /الزمخشري [٣: ١٨٧/أ] سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام[7]؛ لأنَّ حق الاسم في أول أحواله

---

(١) انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٥٢٠ - ٥٢٤ [٧١].

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٢ - ١٥٣، ٣: ٢٥. وهو قول سيبويه والأخفش والجرمي والمازني كما في أمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٦ - ٥٩٧.

(٣) الإغفال ١: ٢٧٩ - ٢٩٣ وسر صناعة الإعراب ص ٣٥٠ - ٣٥٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٧.

(٤) ٢: ٢١٩.

(٥) الأصول ٢: ١٣٧، وفيه قول المبرد، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٧.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٢١٩.

(٧) نص الزمخشري على ذلك في المفصل ص ١٦٠ [تحقيق د. فخر قدّارة].

التجرد منها، ثم يعرض تعريفه، فيلحقانه، كقولك: مررت برجلٍ فأكرمَني الرجلُ، فلمّا وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء ، وأشبه الحروف. ولو كان هذا سبب بناء لَبُنِي الجَمّاءَ الغَفيرَ، واللات، ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام. ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجبَ بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره؛ وعدمُ اعتبار ذلك مُجمَع عليه، فوجب اطِّراح ما أفضى إليه» انتهى.

وبهذا الأخير وهو قول المصنف «ولو كانت مخالفة الاسم إلى آخره» يُرَدُّ على المصنف في قوله «إنه بُنِي لشبه الحرف في ملازمةِ لفظ واحد لأنه لا يُثَنَّى ولا يجمع ولا يصغر، بخلاف حين ووقت وزمان ومُدّة»؛ لأنَّ مخالفة الآن في هذه الأشياء ليست موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء، فيُرَدّ على المصنف قوله بقوله.

وقال الزجاج[1]: بُنيتْ لتضمُّنها معنى الإشارة؛ لأنك إذا قلت أُصَلِّي الآن فمعناه: في هذا الوقت.

وذهب الفراء[2] إلى أنه مبنيّ لأنه نُقل من فعل ماضٍ، فبقي على بنائه، وسيأتي ذكر مذهبه.

وقوله **وقد يُعرَب على رأي**[3] احتجَّ مَن ذهب إلى ذلك بقول الشاعر[4]:

كأنّهما مِ الآنِ لم يَتَغَيَّرا وقد مَرَّ لِلدّارَينِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

أراد: مِنَ الآنِ، فحَذف النون لالتقاء الساكنين، كما قال الشاعر[5]:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٧.

(٢) معاني القرآن له ١: ٤٦٨ - ٤٦٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٧.

(٣) قال ابن مالك في الشرح ٢: ٢٢٠: «وزعم بعض النحويين أنّ بعض العرب يُعرب الآن».

(٤) هو أبو صخر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٦. كأنهما: يعني الدارين المذكورتين في البيت الذي قبله.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٠٩.

ليسَ بَينَ الحَيِّ والمَيْتِ نَسَبْ إنَّما لِلْحَيِّ مِ الْمَيْتِ النَّصَبْ

وكسر نون الآن لدخول مِن عليه، فعُلم أنه معرب. قال المصنف[1]: «وفي الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في بناء الآن لغتان: الفتح، والكسر، كما في شَتّانَ، إلا أنَّ الفتح أكثر وأشهر» انتهى.

وقوله **وليس منقولاً من فعل، خلافًا للفراء** زعم الفراء[2] أنَّ الآن منقول من آنَ بمعنى حانَ، واستُصْحِبَت[3] فيه الفتحة، كقولهم: «مِنْ شُبَّ إلى دُبَّ»[4]، (وأنْهاكم عن قيلَ وقالَ)[5].

وردَّ المصنف في الشرح[6] هذا القول بأنه لو كان مثلَ هذا لم تدخل عليه الألف واللام؛ كما لا تدخلان على شُبَّ ودُبَّ، وقيلَ وقالَ، ولاشتهر فيه الإعراب والبناء كما اشتهر في تلك، فإنه يقال: مِنْ شُبٍّ إلى دُبٍّ، وعن قيلٍ وقالٍ، كما قيل: مْنِ شُبَّ إلى دُبَّ، وعن قيلَ وقالَ.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٢٠.

(٢)معاني القرآن له ١: ٤٦٨ - ٤٦٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٧.

(٣) ح، ن: واستصحب.

(٤) هذا جزء من مثل، وهو قولهم: أعيَيتني مِن شُبَّ إلى دُبَّ، ومِن شُبٍّ إلى دُبٍّ، يضرب لمن يكون في أمر عظيم غير مرضيّ، فيمتد فيه، أو يأتي بما هو أعظم منه. والمعنى: من لدن شَبَبت إلى أن دَبَبت على العصا. أمثال أبي عبيد ص ١٢٢ ومجمع الأمثال ٢: ٧ واللسان (دبب) و(شبب).

(٥) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة: باب قول الله تعالى ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ ٢: ١٣١، وفي مواضع أخرى، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأقضية: باب النهي عن كثرة المسائل حاجة ص ١٣٤٠، ١٣٤١، وليس في هذه المواضع (وأنْهاكم)، وإنما ورد باللفظ الذي استشهد به أبو حيان في صحيح ابن حبان ١٠: ٤٢٣ ومجمع الزوائد ٥: ٢١٧.

(٦) ٢: ٢٢٠.

و«أل» في «الآن» عند أصحابنا[1] معرِّفة، ويصحبها الحضور. وردَّ بأنها لو كانت للتعريف لَمَا لَزِمَتْ، لكنها لازمة؛ إذ لم يقولوا: افعله/ آنًا من الآنات. [٣: ١٨٧/ب] وقيل: لو لم تكن للتعريف للزم أن تكون نكرة؛ لأنه لو لم يتعرف بأل لكان علمًا، ولا يكون علمًا لأنه لا يختصّ.

وقال أبو إسحاق[2]: تعرَّف بالإشارة، فتضمَّنها، ولذلك بُنيت. وردَّ بأنَّ ما تضمن[3] حرف الإشارة بمنْزلة اسم الإشارة، واسم الإشارة لا تدخل عليه أل.

ص: ومنها قَطُّ للوقت الماضي عمومًا، ويقابله عَوضُ، ويختصّان بالنفي. وربما استُعمل قَطُّ دونه لفظًا ومعنًى، أو لفظًا لا معنًى. وقد يرد عَوضُ للمضيّ، وقد يضاف إلى العائضين، أو يضاف إليه، فيُعرب. ويقال قَطُّ وقُطُّ وقَطُ وقَطْ، وعَوْضُ وعَوْضِ.

ش: قَط اسم مبنيّ، وأصله التشديد، نقلت من القَطّ، وهو القطع إلى الطرف؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما رأيتُه قَطُّ فمعناه: ما رأيتُه فيما انقطع من عمري.

وإنما بُني لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تقدَّم من الزمان، كما أنَّ مِنْ إذا أردت التبعيض أتيتَ بها في كل متبعِّض.

وقيل: بُنيت لأنَّها أشبهت[4] الماضي؛ لأنها لزمانه، ولأنَّها تضمنت معنى في؛ لأنَّها لا تحسن فيها، بخلاف الظروف. وقيل: تضمنت معنى منذُ، فمعنى قولك ما رأيتُه قَطُّ: ما رأيتُه منذُ خُلقت.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١١ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٨٧ [رسالة]. وعدها المالقي في رصف المباني ص ١٦٤ زائدة فيها.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٣، ٣: ٢٤ - ٢٥.

(٣) ك، ن: ما لا تضمن.

(٤) أشبهت الماضي ... ولأنها تضمنت معنى في: سقط من ك.

وبُنيت على حركة لأنَّ لها أصلاً في التمكن؛ لأنَّها منقولة من القَطِّ، وهو القَطْع كما قلناه. وكانت الحركة ضمة تشبيهًا لقَطُّ بقَبْلُ. ووجه الشبه بينهما أنَّها تدلُّ على ما تقدَّم من الزمان كقَبْلُ، وقَبْلُ حُرِّكتْ للساكنين، وضُمَّت لأنَّها نائبة عن مُنذُ وما بعدها. وقيل: لشبهها بمُنْذُ. وتأتي بقية اللغات فيه إن شاء اللّه.

وذكر المصنف في الشرح أنَّ قَطُّ بُني لتضمُّنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم، قال[1]: «أو لشبه الحروف في الافتقار إلى جملة، وعدم الصلاحية لأن يضاف أو يضاف إليه أو يسند أو يسند إليه». قال[2]: «وبُني في التضعيف على حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمةً حملاً على قَبْلُ المنويّ إضافته، أو لأنه لو فُتح لَتُوُهِّمَ النصب بمقتضى الظرفية، ولو كُسر لَتُوُهِّمَ الجر بمِن المضمَّن معناها، وكان يُعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال».

وذهب الكسائي إلى أنَّ أصلها قَطُطْ بضم الطاء الأولى وسكون الثانية، فسكن الأولى، وأدغم، وجعل الآخر على حركة الأول.

وقوله **ويقابله عَوْضُ** يعني أنه للوقت المستقبل عمومًا، وقال ابن السِّيْد في بيت الأعشى[3]:

رَضيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ ، تَحالَفا بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

«عَوضُ: صنم كان لبكر بن وائل. وقيل: هو اسم من أسماء الدهر. وإذا كان من أسماء الدهر كان ظرفًا، كقولهم: لا آتيكَ عَوْضَ العائضين، كما تقول: دَهرَ الداهرين، ثم كَثُرَ حتى أجروه مجرى القسم»[4].

---

(١) ٢: ٢٢٢.

(٢) ٢: ٢٢٢.

(٣) الديوان ص ٢٧٥ والخزانة ٧: ١٣٨ - ١٦٦ [٥٢١]. الأسحم: الليل، وفيه أقوال كثيرة، انظر ذلك في الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٥ - ١٠٦ والخزانة.

(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٥.

[٣: ١٨٨/أ] قال[١]: «ومن جعل عَوض اسم صنم جاز أن يكون في موضع نصب على/ ألا تقدر فيه حرف الجر، وتحذفه، كقولك: يمينَ اللّه لأفعلنَّ.

ويجوز أن يكون في موضع خفض على إضمار حرف القسم، وهو أضعف الوجوه، والباء في بأسْحَم بمعنى في[٢].

ومن جعل عَوْض من أسماء الدهر فوجهان:

أحدهما: أن يكون القسم به لا بالأسحم، فالقول فيه كالقول فيه إذا كان اسم صنم.

والثاني: أن يكون القسم بالأسحم، ويكون عوض ظرفًا، كأنه قال: لا نتفرق عوض، أي: لا نتفرق طولَ دهرنا» انتهى.

وذكرتُ مسألة القسم مع عوض هنا لأنَّ المصنف لم يتعرض لعَوْض في القسم، إنما ذكر هاهنا، فنبهنا على ذلك حيث تعرض لها المصنف.

وقوله **ويختصان بالنفي** تقول: ما فعلتُه قَطُّ، ولا أفعلُه عَوضُ، قال الشاعر[٣]:

يَرضَى الخَليطُ ، ويَرضَى الجارُ مَنْزِلَهُ ولا يُرَى عَوْضُ صَلْدًا يَرْصُدُ العِلَلا

وقوله **ورُبَّما استُعمل قَطُّ دونه لفظًا ومعنًى** أي: دون النفي، مثاله قول بعض الصحابة رضي اللّه عنهم[٤]: (قَصَرْنا الصَّلاةَ في السفرِ معَ رسول اللّه ﷺ أكثر ما كنا قَطُّ وآمَنه).

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٢) أجاز فيه وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون مبتدأ محذوف الخبر.

(٣) هو جابر بن رألان السِّنبسيّ. الحماسة ١: ٣٠٩ [٢٠١] واللسان (عوض).

(٤) هو حارثة بن وهب الخزاعي ﷺ، قال: «ثم صَلّى بنا النبي ﷺ ونحن أكثرُ ما كُنَّا قَطُّ وآمَنُه بِمِنى ركعتين». صحيح البخاري: كتاب الحج: باب الصلاة بمنى ٢: ١٧٣.

وقوله **لفظًا لا معنًى** مثاله ما روي في الحديث أنّ أُبَيًّا قال[1]: (كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب)؟ فقال عبد اللّه[2]: (ثلاثًا وسبعين)، فقال: (قَطُّ)، أي: ما كانت كذا قَطُّ.

وقوله **وقد يرد عَوْضُ للمضيّ** يعني: فيكون بمعنى قَطُّ، قال[3]:

فَلَمْ أَرَ عامًا عَوْضُ أكثرَ هالِكًا ووَجهَ غُلامٍ يُستَرَى وغُلامَهْ

وقوله **وقد يُضاف إلى العائضين أو يضاف إليه فيُعرَب** كقولهم[4]: لا أفعل ذلك عوضَ العائضينَ، أي: دهرَ الداهرينَ، وقال الشاعر[5]:

ولولا نَبْلُ عَوْضٍ فِي حُظُبّايَ وأوصالِي
لَطاعَنْتُ صُدُورَ القَوْ مِ طَعْنًا ليسَ بِالآلِي

وقوله **ويقال قَطُّ وقُطُّ وقَطُ وقَطْ**[6]، ذكر في الشرح[7] لغة أخرى، وهي قَطٌّ، بفتح القاف وتشديد الطاء مع الكسر. فأمّا قَطُّ فتقدم الكلام عليها. وأمّا البناء على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ولا التفات إلى توهم الجر؛ لأنّ

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٤: ٤٠٠ والأحاديث المختارة ٣: ٣٧١ وسنن البيهقي الكبرى ٨: ٢١١.

(٢) كذا! والذي في المصادر السابقة أنّ المسؤول زرّ بن حُبَيش.

(٣) البيت في المذكر والمؤنث للفراء ص ١٢٠ ولابن الأنباري ص ٩١ والتصحيف للعسكري ص ٢٩٠ وشرح التسهيل ٢: ٢٢١ واللسان (عوض) والخزانة ٧: ١٢٩، ١٤٣. يسترى: يختار. وروي «يشترى» مصحفًا.

(٤) أمثال أبي عبيد ص ٣٨٣ ومجمع الأمثال ٢: ٢٢٩. أي: لا أفعله أبدًا. ومعنى الداهرين: الباقين على الدهر.

(٥) هو الفَنْد الزِّمّانيّ. الحماسة ١: ٢٨١ - ٢٨٢ [١٧٩] والمرزوقي ص ٥٣٨ [١٧٦]. عوض: اسم للدهر. حظبّاي: معظم بدني. الآلي: الفاتر المقصر.

(٦) انظر اللغات في قطّ في مجالس ثعلب ص ١٥٧.

(٧) ٢: ٢٢٢.

الكسرة لا تكون علامة جر إلا مع تنوين أو إضافة أو أل، ولا واحد منها في قَطِّ. وأما قُطُّ بضم القاف فإتباع. وأما قَطُ فالتخفيف منويٌّ فيه المحذوف، فلذلك استصحبت الحركة معه، ومن خفف بالتسكين لم ينو فيه المحذوف، كما قالوا مُذْ، ونقل الكسر فيها.

والتخفيف مع ضم الطاء أو تسكينه مخالف لما حتمه الأخفش من الضم، قال الأخفش: إذا أردت بها الزمان تضم أبدًا، تقول: ما رأيتُ /مثلَه قَطُّ، فإن قللت بقَطّ شيئًا فاجزمها، تقول: ما عندك إلا هذا قَطْ، فإن لقيتْ ألفَ وصل كسرت لالتقاء الساكنين، تقول: ما علمت إلا هذا قَطِ اليومَ، وما عندك إلا هذا قَطِ الآنَ. [٣: ١٨٨/ب]

وقوله **وعَوضُ وعَوضِ** قال ابن السِّيْد في عَوض: «زعم المازني أنه يضم ويفتح ويكسر»[(١)] انتهى.

وبُني عَوض لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان. وقال المصنف[(٢)]: «وبُني عوض لأنه مثل قَطُّ فيما نُسب إليه مما سوى عدم الصلاحية لأن يضاف ويضاف إليه. وبُني على حركة لئلا يلتقي ساكنان. ومَن ضَمَّ فحملاً على بَعْدُ، أو لتحرك آخره بحركة تجانس ما قبله. ومَن فتحَ كَرِهَ اجتماع مستثقَلَين: الضمة، والواو. ومَن كَسر راعى أصل التقاء الساكنين. وأُعرب حين يضاف أو يضاف إليه لأنه عومل بما لم يُعامَل مقابله مما هو خاصّ بالأسماء، فاستحقّ مزيّة[(٣)] عليه».

ص: «ومنها» أَمْسِ مبنيًّا على الكسر بلا استثناء عند الحجازيين، وباستثناء المرفوع ممنوعَ الصرف عند التميميين، ومنهم من يجعل كالمرفوع

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٥.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٢٢.

(٣) ن: مزيتين. عليه: ليس في ك.

غيره. وليس بناؤه على الفتح لغة، خلافًا للزجاجي. فإن نُكِّرَ[1]، أو أضيف[2]، أو قارنَ الألف واللام - أُعرب باتفاق، ورُبَّما بُنِّي المقارِنُ لهما.

ش: «أمسِ» اسم معرفة متصرف، يستعمل في موضع رفع ونصب وجر، وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه، في إرادة القرب وكونه معرفة، نحو قوله[3]:

أولئكَ قومٌ ، قد نَرَى أَمْسِ فيهمُ مَرابِطَ لِلأَمْهارِ والعَكَرِ الدَّثْرْ

ولا يخلو إمّا أن يُستَعمل ظرفًا أو غير ظرف، فإن استُعمل ظرفًا فهو مبنيّ على الكسر عند جميع العرب. وعلة بنائه تضمُّنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، ولم يُبنَ غَد - وهو معرفة كأَمْسِ - لأنه لم يتضمنها، وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع، وغد ليس بواقع. قال السهيلي: «هذا مذهب الخليل وس».

وقال غير السهيلي: هذا هو الظاهر من تعليل س، وهو أنه ضُمِّن معنى الحرف؛ إذ شبَّهه[4] بـ«أينَ» التي ضُمِّنت معنى حرف الاستفهام، فبُنيت.

والفرق بين أمسِ وسَحَرَ أنَّ سَحَرَ لَمّا عُدِل عن السَّحَر لم يُضَمَّن معنى الحرف، بل أُنيب مناب السحر المعرَّف، فصار معرفة مثله بالنيابة، كما صار عُمَرُ[5] معرفة بالنيابة عن عامر العلم.

وقال ابن كيسان: بُنِي لأنه في معنى الفعل الماضي، وأُعرب غَدٌ لأنه في معنى الفعل المستقبل وظرف له، والمستقبل معرب كما أنَّ الماضي مبنيّ.

---

(١) زيد هنا في التسهيل: «أو كُسِّر أو صُغِّر». وعنه في الفص في شرح المصنف.

(٢) ك: فإن نكروا فأضيف.

(٣) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١١٢. العَكَرة من الإبل: ما بين الستين إلى السبعين. والدَّثْر: الكثير.

(٤) الكتاب ٣: ٢٨٣.

(٥) عمر: سقط من ك.

وقال قوم: علة بنائه شبه الحرف؛ إذ افتقر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه، كما افتقر الحرف إلى غيره.

وقال قوم: بُنِي لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه؛ لأنه لا يختص بمسمًّى دون آخر.

[٣: ١٨٩/أ] وأجاز الخليل[١] في لقيتُه /أَمْسِ أن يكون التقدير[٢]: لقيتُه بالأمسِ، فحذف الحرفين الباء وأل، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب.

وزعم قوم[٣] منهم الكسائي أنه ليس مبنيًّا ولا معربًا، بل هو محكيّ، سُمِّي بفعل الأمر من المساء، كما لو سُمِّيَ بأَصْبِحْ من الصباح، فهو لفظ محكيّ، كما قال[٤]:

بئسَ مَقامُ الشيخِ أَمرِسْ أمرِسِ

فموضع أَمْرِسْ موضع المبتدأ، كأنه قال: بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال فيه أَمْرِسْ أمرِسْ، يريد مقام الاستقاء بالدلو. وكذلك: جئتُ أمسِ، أي: اليوم الذي كنا نقول[٥] فيه: أَمْسِ عندَنا أو مَعَنا، وكانوا كثيرًا ما يقولون ذلك للزَّور والخليط إذا أراد الانصراف عنهم، ولا سيَّما مع حبهم الأضياف، فكَثُرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صار اسمًا للوقت واليوم الذي قبل يومك وليلتك، وتعريفه بالإشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك، وخرج بذلك عن حكم الأسماء النكرات؛ لأنَّ بابها أن تتعرف بلام التعريف.

---

(١) الكتاب ٢: ١٦٢ - ١٦٣.

(٢) ك: المقدر.

(٣) نتائج الفكر ص ١١٣ - ١١٤.

(٤) كتاب البئر ص ٧٢ ومجالس ثعلب ص ٢١٣ وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٩، وفيه تخريجه. أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة. والمَرَس: الحبل.

(٥) نقول: سقط من ك. وسقط قوله بعده «فيه» من ن.

وزعم أبو زيد السهيلي أنّ تعريفه بالإضافة معنى كتعريف أَجْمَع، وسيأتي ذكر مذهبه في أَجْمَع في باب التوكيد، إن شاء اللّه.

وإن استُعمل[1] غير ظرف فذكر س[2] عن الحجازيين بناءه على الكسر رفعًا ونصبًا وجرًّا، كما كان حال استعماله ظرفًا، فتقول: ذهبَ أمسِ بما فيه، وأحببتُ أمسِ، وما رأيتك مُذْ أمسِ، وعليه قوله[3]:

اليومُ أعلَمُ ما يَجيءُ بهِ ومَضَى بِفَصْلِ قضائهِ أَمْسِ

وما ذكرناه معنَى ما ذكره المصنف بلا استثناء عند الحجازيين، يعني أنه مبنيّ على الكسر سواء استُعمل ظرفًا أو اسمًا غير ظرف.

وقال المصنف في الشرح[4]: «إذا قُصد بأمسِ اليوم الذي وليه اليوم الذي أنت فيه بناه الحجازيون في موضع الرفع والنصب والجر على الكسر». فظاهر هذا الكلام اقتصار استعماله على اليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، وقد ذكرنا أنه يُستعمل فيما قَرُبَ من يومك مما مضى، وهو مبنيّ على الكسر في هذا الاستعمال.

وقوله **وباستثناءِ المرفوعِ ممنوعَ الصرفِ عندَ التميميين** نقل س[5] عن تميم أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر في بناء أمسِ على الكسر، ويعربونه

---

(١) استعمل: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨٣.

(٣) هذا ثالث بيتين لأسقف نجران في الحيوان ٣: ٨٨ والبيان والتبيين ٣: ٣٤٢ - ٣٤٣ وثمار القلوب ص ٢٣٢، وفيه أنّ أسقف نجران هو قس بن ساعدة. وتأتي الأبيات الثلاثة في ص ٢٤. وذكر المرزباني في معجم الشعراء ص ٢٢٣ أنها نسبت له وللقمقام بن العباهل، وهو تُبَّع الثاني أو الثالث ملك حضرموت واليمن. وهي بغير نسبة في ذيل الأمالي ص ٢٩ - ٣٠ بتقديم الثالث على الأول والروض الأنف ١: ١٦٥.

(٤) ٢: ٢٢٣.

(٥) الكتاب ٣: ٢٨٣.

إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع، فيقولون: ذهب أمسُ بما فيه، واستحسنتُ أمسِ، وما رأيتك مذ أمسِ، وقال الشاعر على لغة تميم[1]:

اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عَنَّ بَأْسُ وتَناسَ الذي تَضَمَّنَ أَمْسُ

قال س[2]: «واعلم أنَّ بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما /رأيته مُذْ أمسُ ، فلا يصرفون في الرفع » . ثم قال[3] : «ألا ترى أنَّ أهل الحجاز يكسرونه في كل موضع ، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في الجر والنصب». [٣: ١٨٩/ب]

وقوله **ومنهم مَن يَجعل كالمرفوع غيرَه** أي: ومِن بني تميم مَن يجعل أمسِ في حالة النصب والجر غير منصرف كحالة الرفع، ولا يبنونه على الكسر في حالة النصب والجر.

وهذا الذي ذكره المصنف مختلَف فيه:

ذهب بعضهم[4] إلى أنَّ بني تميم يعربونه إذا لم يكن ظرفًا في الرفع والنصب والجر إعراب ما لا ينصرف، وهو قول ابن عصفور في «شرح الجمل»، قال ما نصه[5]: «وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف».

وذهب بعضهم[6] إلى أنه معرب في الرفع عند بني تميم إعراب ما لا ينصرف، مبنيّ على الكسر في حالة النصب والجر. قال الأستاذ أبو علي: أكثر الناس يغلطون في هذا، فينسبون لبني تميم أنَّهم يُعربونه في كل وجه، كما أنَّ

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٢٣. على لغة تميم: سقط من ن.
(٢) الكتاب ٣: ٢٨٣.
(٣) الكتاب ٣: ٢٨٣.
(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٩٤/ب.
(٥) شرح الجمل ٢: ٤٠٠.
(٦) النوادر ص ٢٥٧ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٢٤/ب.

الحجازيين يبنونه في كل وجه، وإنما يجريه بنو تميم على الوجهين، يعربونه في الرفع، ويُعَلِّلون منع صرفه بما تقدم في سَحَرَ - يعني من علّة العَدْل - ويبنونه فيما عدا ذلك، ويعلِّلونه بعلّة بنائه. والدليل على إعرابهم إيّاه في الرفع أنهم يجعلونه فيه على حركة أخرى، وليس ثَمَّ مبنيّ على أكثر من حركة؛ لأنّ ذلك هو الإعراب. ويدلُّ على بنائهم إيّاه في غير الرفع أنه لو كان عندهم معربًا لكان مفتوحًا في الجر والنصب، ولو كان منصرفًا لنوَّنوه في الجر.

وذهب بعضهم إلى ما ذكره المصنف من أنّ بني تميم تعربه في الرفع إعراب ما لا ينصرف، وتبنيه في النصب والجر على الكسر، وأنّ بعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا في الرفع والنصب والجر. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن الباذش. قال المصنف[1]: «وعليه قول الراجز[2]:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أمْسا»

وهذا هو الصحيح، وهو ظاهر كلام س، وحكاها الكسائي، أعني أنّ بعضهم يمنعه الصرف في الأحوال الثلاثة. وزعم الزجاج أنّ هؤلاء يعربونه إعراب ما لا ينصرف وإن كان ظرفًا، كما فُعل في سَحَرَ ظرفًا.

وقال الكسائي أيضًا: ومنهم من ينوِّنه في الأحوال الثلاثة. يعني تنوين الصرف، إلا في النصب على الظرف، فإنهم لا ينوِّنونه.

وحكى الزجاج[3] أيضًا أنّ بعض العرب ينوِّنه، وهو مبني على الكسر، قال: شبَّهوه بغاق وشبهه من الأصوات.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٢٣.

(٢) بعده: «عَجائزًا مِثلَ الأفاعي خَمْسا». ويأتيان بعد قليل. وقد نسبا للعجاج. النوادر ص ٢٥٧ والكتاب ٣: ٢٨٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٦ والخزانة ٧: ١٦٧ - ١٧٣ [٥٢١] وملحق ديوانه ٢: ٢٩٦.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٩٤/ب.

فتلخص فيه خمس لغات: بناؤه على الكسر مطلقًا دون تنوين، وبناؤه على الكسر مطلقًا بالتنوين، وإعرابه منصرفًا مطلقًا، وإعرابه غيرَ منصرف مطلقًا، وإعرابه غيرَ منصرف رفعًا وبناؤه على الكسر نصبًا وجرًّا.

وقوله **وليس بناؤه على الفتح لغة، خلافًا للزجاجي** قال المصنف في الشرح[1]: «زعم أبو القاسم الزَّجّاجيّ[2] أنَّ مِن / العرب مَن يبني أمس على [٣: ١٩٠/أ] الفتح، واستشهد بهذا الرجز، ومدَّعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأنَّ س استشهد بالرجز على أنَّ الفتح في (مذ أَمْسا) فتحة إعراب[3]، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحقَّ ألا يعوَّل عليه».

وقال ابن الباذش: «خرج الزَّجّاجيّ عن إجماع النحاة بقوله: ومِنَ العرب مَن يبنيه على الفتح، واستدلَّ على ذلك بقوله:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسا

ولا حجة فيه لأنَّ أمس ليس بظرف، وإنما هو اسم بدليل دخول حرف الجر عليه؛ لأنَّ حرف الجر إذا دخل على الظرف انتقل عن الظرفية، وإذا كان غير ظرف فإنْ كان في موضع نصب أو خفض لم يجز فيه عندهما إلا البناء على الفتح أو الكسر، أو في موضع رفع فيجوز فيه عندهما الوجهان: البناء، وإعراب ما لا ينصرف. ودليلهما أنَّ أمس إذا كان غيرَ ظرف وكان في موضع نصب أو خفض يجوز فيه البناء على الفتح، نحو قوله:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

---

(١) ٢: ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) الجمل ص ٢٩٩.

(٣) الكتاب ٣: ٢٨٤ - ٢٨٥.

وهذا لا حجة فيه لأنه يمكن أن يكون معربًا إعراب ما لا ينصرف. وأيضًا فإنَّ الدليل على أنه ليس بمبنيّ على الفتح أنه لم يأت إلا في موضع خفض، ولو كان مبنيًّا لجاء مثل: شهدتُ زيدًا أَمْسَ» انتهى.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]: «قال أبو القاسم - يعني الزجاجي - : ومِنَ العرب مَن يبنيه على الفتحة. هذه اللغة لم يحكها غيره، غير أنَّ ابن عصفور حكى عن الزَّجّاج ذلك، والذي رأيتُ للزجاج خلافه، قال في كتاب «الأنواء» لَمّا أنشد:

لقد رأيتُ[2] عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

(ترك صرفه مَن خفض بِمُذْ)» انتهى.

وقال س[3]: «وقد فتح قوم أمس في مُذْ، لَمّا رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع شبَّهوها بها، قال:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجائزًا مِثْلَ الأَفاعي خَمْسَا

وهذا قليل» انتهى.

قال بعض أصحابنا: «قوله (وقد فتح قوم) حمله قوم على أنه يريد البناء فيه على حركة الفتح إذا جروه. وحمله قوم على أنه يريد الإعراب، أي: يعربونه في الجر، لكن مع مُذْ. (لَمّا رفعوا)، أي: كما أعربوه في الرفع[4] أعربوه أيضًا في الجر، وهذا هو الأليق بالموضع؛ لأنه لو أراد البناء لم يكن لذكره الرفع معنًى، ولا لقوله (وكانت في الجر هي التي ترفع). وإنما غلط من قال بالقول الأول لقوله (فتح قوم)،

---

(١) شرح الجمل ٢: ق ١٩٤/ب.

(٢) لقد رأيت ... شبهوها بما قال: سقط من ك.

(٣) الكتاب ٣: ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٤) في الرفع ... بالموضع لأنه: سقط من ك.

وإنما ذلك على عادته في إطلاق الفتح على النصب، أو لأنَّ هذه الحركة ليست عن ناصب؛ لأنَّ الجار لا يطلب النصبة» انتهى.

فإن قلت: لعل مستند من حكى فيه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا هذا الرجز، ولا تكون في ذلك حجة على أبي القاسم، وهو ظاهر كلام س.

قلت: قد صرَّح غير س - وهو الكسائي - بأنَّ منعه الصرف في الأحوال الثلاثة لغة، فحملُ الرجز على ما استقرَّ من منع الصرف فيه أولى من حمله على البناء على الفتح الذي لم يستقرّ فيه.

[٣: ١٩٠/ب] وقوله **فإن نُكِّرَ** /مثال التنكير : مضى لنا أمسٌ حسنٌ ، لا تريد اليوم الذي قبل يومك ، ولذلك نعتُه بنكرة . ومثال الإضافة : إنَّ أمْسَنا يومٌ طَيِّبٌ. ومثال الألف واللام : إنَّ الأمْسَ لَيَومٌ حَسَنٌ . وكذلك يُعرب إذا ثُنِّيَ أو جُمِع ، قال الزجاج[١]: يجمع على آمُس وآماس كزَنْد وأزْنُد وأزْناد في القلة، وعلى أُموس في الكثرة. وأنشد[٢]:

مَرَّتْ بِنا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسِ تَمِيسُ فِينا مِشْيَةَ العَرُوسِ

قال الزجاج: «فهذا جميع ما روينا في أمس». يعني من صيغ الجمع.

وأما إذا صُغِّر فذكر المصنف في «شرح الشافية الكافية»[٣] له ما نصه: «ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف، أو لُفظ معه بالألف واللام، أو نُكِّر، أو صُغِّر، أو كُسِّر» انتهى.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٩٤/ب.

(٢) ذكر ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ق ١٩٤/ب أنَّ الزجاج أنشده، وهو في المحتسب ٢: ٢٢٤ والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١: ٢١٦ واللسان (أمس).

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٤٨٢.

فذكر أنه لا خلاف في إعرابه إذا صُغِّر، وهو مخالف لنص س وغيره من النحاة أنَّ أَمْسِ لا يصغر، قال س[1]: «وأمّا أَمْسِ وغَدٌ فلا يُحَقَّران»، ثم ذكر[2] تعليل امتناع تحقيرهما، ثم قال[3]: «كرهوا أن يحقروهما كما كرهوا تحقير أينَ، واستَغنَوا عن تحقيرهما بالذي هو أشدُّ تَمَكُّنًا، وهو اليوم والليلة» انتهى. ونصوص النحاة على ما قال س. وهذا يدل على قلة نظر هذا المصنف في كتاب س إذ ادعى الإجماع فيما الإجماع على خلافه.

وفي البسيط: «لو سَمَّيتَ بأَمْس على لغة من أعرب في الأحوال [الثلاث][4] لصرفت. وقيل: لا ينصرف لأنه إنما كان الأصل في التسمية بأَمْس في حالة العدل أن تمنعها؛ لأنك نقلت من أَمْس المعدولة، ولا أصل لها سواه، فصار بمنْزلة التسمية بالمعدول، فيكون معدولاً، والفرق بينه وبين سَحَرَ أنَّ سَحَرَ له أصل في النكرة، يرجع إليه في التسمية، ويحمل عليه. وفيه نظر» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: «أَمْس إن كان بأل معرب مصروف، أو مضاف فالإعراب[5]، أو غير مضاف مصغرًا فالإعراب والصرف، أو مكبَّرًا ظرفًا فالبناء ليس إلا. أو اسمًا فالحجاز تبنيه لتضمُّنه معنى أل، وتميم تعربه إعراب ما لا ينصرف. وقول الزجاجي في (مُذْ أَمْسَا) «إنه مبنيّ» ليس كما ذَكر، بل هو لغة تميم. فإن سميت به فليس فيه علة، قال الفارسي: كتب إسماعيل القاضي إلى أبي العباس مسألة في قوله[6]:

---

(١) الكتاب ٣: ٤٧٩.

(٢) الكتاب ٣: ٤٧٩ - ٤٨٠.

(٣) الكتاب ٣: ٤٨٠.

(٤) الثلاث: تتمة يلتئم بها السياق.

(٥) فالإعراب أو غير مضاف: سقط من ك.

(٦) تقدم تخريجها في ص ١٧ حيث استشهد بالبيت الثالث.

مَنَع الرُّقادَ تَقَلُّبُ الشَّمسِ وطُلُوعُها مِن حَيثُ لا تُمْسِي
وطُلُوعُها بَيضاءَ صافِيةً وتَغِيب في صَفراءَ كالوَرْسِ
اليومُ أَعلَمُ ما يَجيءُ بِهِ ومَضَى بِفَصْلِ قَضائِهِ أَمْسِ

فكتب إليه بالتقسيم الذي كتبناه قبل» انتهى.

وفي كلامه أنَّ أَمْسِ يُصَغَّر، والظاهر اتباع أبي علي المبرد على ذلك، وكله ذهول عن نص س. وقد ذهل عنه أبو محمد بن /الدَّهّان، فذكر في «الغُرّة شرح اللُّمَع» ما نصه: «ويُبنَى في الظرفية إجماعًا، هذا ما نص عليه الزجاج إذا كان معرفة بغير إضافة ولا لام تعريف مكبَّرًا مفردًا، فأمّا إذا عُرِّف بالإضافة، أو باللام، أو صُغِّر، أو نُكِّر، أو ثُنِّي، أو جُمِعَ - فإنه معرب». [٣: ١٩١/أ]

وقوله **وقد يُبنَى المقارن لهما** قال المصنف في الشرح[١]: «ومِن العرب مَن يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام، كقول الشاعر[٢]:

وإنِّي وَقَفتُ اليومَ والأَمْسِ قَبلَهُ بِبابِكَ حتى كادتِ الشَّمسُ تَغْرُبُ

فكسر السين[٣]، وهو في موضع نصب، والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف، واستصحب تضمين معنى المعرفة، واستدام البناء، أو تكون هي المعرِّفة، وقد زال البناء لزوال التضمين ومشابهة ضمير الغائبة، فتكون الكسرة كسرة إعراب على تقدير باء حُذفت وبقي عملها، كما حُذفت مِنْ وبقي عملها في رواية من يروي[٤]:

ألا رَجُلٍ جَزاهُ اللّه خَيرًا .....»

انتهى.

---

(١) ٢: ٢٢٤.

(٢) هو نُصَيب. الديوان ص ٦٢ واللسان (أمس).

(٣) ذكر ابن جني أن ابن الأعرابي رواه: والأمسِ، والأمسَ، جرًّا ونصبًا. الخصائص ١: ٣٩٤.

(٤) تقدم في ٤: ٣٢٤.

وقال الزجاج: «الأكثر في أمس إذا دخلت عليها الألف واللام الإعراب، فتقول: رأيته الأمسَ، كما قال نصيب:

وإنِّي حُبِسْتُ اليومَ والأمسَ قبلَهُ ببابِكَ حتى كادتِ الشَّمسُ تَغْرُبُ

فنصب الأمس بالعطف على اليوم، وقال العجاج[1]:

غُضْفٌ طَواها الأَمْسَ كلاّبِيُّ

فنصب». قال: «وبعض العرب يقول: رأيته الأمسِ»، ثم ذكر تأويله على الوجهين اللذين ذكرهما المصنف من البناء على زيادة أل، أو الإعراب على إسقاط حرف الجر، قال: كما قالوا: لاهِ أبوك[2]، يريدون: للّه أبوك، وكقول رؤبة في جواب: كيف أصبحت؟: «خيرٍ، عافاك اللّه»[3].

وفي البسيط: وقال بعضهم: لقيتُه الأمسِ الأَحْدَثَ، فجَرَّه، وفيه الألف واللام، وهو لا يكاد يُعرف.

---

(١) الديوان ١: ٥١٨ والمحتسب ١: ٣١١ والخصائص ٣: ١٠٤، ٢٠٥. يصف كلاب صيد ضمَّرها صاحبها. غضف: كلاب مسترخية الآذان. وطواها: ضَمَّرها. وكلاّبيّ: كلاّب، وهو صاحب الكلاب. ورواية الديوان: «غُضفًا»؛ لأنّ قبله:

حتى رأى وقد خلا مَلِيُّ مِنَ الضُّحى والمُكتِبُ المَرئِيُّ

رأى: أي الثور الوحشي.

(٢) الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ١٢٨.

(٣) الكامل ص ٦١٧ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٢.

ص: فصل

الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة ما دلَّ على مقدَّر[1]، أو مُسَمًّى إضافيّ محض، أو جارٍ باطِّراد مجرى ما هو كذلك. فإن جيء بغير ذلك لظرفية لازَمَهُ غالبًا لفظُ «في» أو ما في معناها، ما لم يكن كمَقْعَد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه، فيُلحَق بالظروف، قياسًا إنْ عملَ فيه أصلُه أو مشاركٌ له في الفرعيّة، وسَماعًا إنْ دلَّ على قُرب أو بُعد، نحو: هو مِنِّي مَنْزِلةَ الشِّغاف، ومَناطَ الثُّرَيّا.

ش: لَمّا فرغ من الكلام على ظرف الزمان، وأنَّ الفعل مطلقًا يتعدى[2] إلى جميع ضروبه من مبهم ومختصّ - أخذ يذكر ظروف المكان، وأنَّ الفعل يتعدى منها إلى أربعة، فينصبها. وإنما قال القياسيّة لأنَّ منها ما يتعدى /إليه العامل على سبيل [٣: ١٩١/ب] الشذوذ، وسيأتي ذكره.

قوله **ما دلَّ على مُقَدَّر** هذا هو الأول، وفي نسختي: مُقَدَّر، وثبت في بعض النسخ وفي بعض نسخ الشرح: على مقدار، وذلك ومُقَدَّر متقاربان، وذلك نحو مِيل وفَرْسَخ وبَريد وغَلْوة.

وهذا النوع من الظرف المقدَّر اختلفوا فيه هل هو داخل تحت حد المبهم أم لا:

فذهب الأستاذ أبو علي إلى أنه ليس داخلاً تحت حد المبهم؛ لأنَّ المبهم كما ذكروا لا تكون[3] له نهاية معروفة ولا حدود محصورة، وهذه الظروف المقدَّرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة؛ ألا ترى أنَّ الميل مقدار معلوم من المسافة، وكذلك البَريد والفَرْسَخ والغَلْوة.

---

(١) ن، وشرح التسهيل: مقدار.

(٢) يتعدى ... يذكر ظروف المكان وأن الفعل: سقط من ح.

(٣) لا تكون: سقط من ك.

وذهب غيره إلى أنها داخلة تحت حد المبهم، وهو ظاهر كلام الفارسي[1].

قال بعض أصحابنا: «وهو الصحيح؛ لأنه إنما يرجع تقديرها إلى الباع[2]؛ ألا ترى أنَّ الغَلْوة مئة باع، والميل عشر غِلاء، والفَرْسَخ ثلاثة أميال، والبَريد أربعة فَراسِخ، والباع لا ينضبط إلا بتقريب؛ لأنه يزيد وينقص، ويلزم من ذلك أن تكون هذه المقدَّرات غير محققة النهاية والحدود، بل تحديدها على جهة التقريب. ويبين أنَّها لا تكون محصورة كحصر الدار والمسجد أنَّ هذين لهما حدود محصورة، ما زاد عليهما غير داخل فيهما، وهذه المسافات ليست كذلك، بل تحتمل الزيادة والنقص. وأيضًا فإنْ كانت معلومة القَدْر على جهة التقريب كما ذكرنا فإنَّها مجهولة العين، بخلاف الدار والمسجد وأشباههما من الظروف المختصّة، فإنها معلومة العين والقدر» انتهى.

وقال س[3]: «ويتعدى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة كما يتعدى إلى ما كان وقتًا في الأزمنة؛ لأنه وقت يقع في المكان، لا يختص به مكان واحد، كما أنَّ ذلك وقت في الأزمان، لا يختص به زمن بعينه». ثم قال[4]: «وذلك قولك: ذهبتُ فَرْسَخَين، وسِرتُ ميلَين، كما تقول: ذهبتُ الشهرين، وسرت الميلين» انتهى. فمن حيث التوقيت ظاهره أنه مختص، ومن حيث قوله «لا يختص به مكان» ظاهره الإبهام. والصحيح أنه شبيه بالمبهم، ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه.

وما ذهب إليه المصنف من أنَّ هذا المقدَّر ينصبه الفعل نصب ظرف المكان هو قول النحويين إلا السهيلي، فإنه زعم أنَّ انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف، قال السهيلي:

---

(١) المسائل المنثورة ص ١٩.

(٢) ك، ن: إلى السماع.

(٣) الكتاب ١: ٣٦.

(٤) الكتاب ١: ٣٦.

«إن قيل: كيف نصبوا ميلاً وفرسخًا على الظرف والفعل لا يتضمنه كما يتضمن ما هو في حكم الوصف له؟ وكيف نَنَّوا الميل وجمعوه دون غيره من ظروف المكان؟ و لم لا يُخفَض بِفِي، فيقال: سرت في ميل، كجلست في مكان؟

فالجواب: إنَّ الميل ليس بظرف؛ ألا ترى أنه ليس كالجهات الست المضافة؛ لأنَّ الجهة /لا معنى لها إلا بإضافتها إلى من هي له، والميل لا يضاف، ولا معنى [٣: ١٩٢/أ] لإضافته إلى شيء، والظرف مقدَّر بفي، وقد يصرح بها في المتمكن، والميل لا يُقَدَّر بفي، ولو قُدِّرَ بفي لجاز إظهارها لأنه متمكن، يكون فاعلاً ومبتدأ، ويثنَّى، ويجمع، فما المانع من سِرتُ في ميلٍ لو كان ظرفًا؟

وأيضًا فالظرف يعمل[1] فيه كل فعل ناصب له، والميل لا يعمل فيه إلا ما كان في معنى المشي والحركة، لا تقول: رَقَدتُ ميلاً، ولا: قَعَدتُ ميلاً، فدلَّ هذا كله على أنه من باب المصادر لا من باب الظروف، وإنما هو اسم لِخُطًا معدودة، فكما تقول: سِرتُ خُطوةً وخُطًا، ولا يكون هذا ظرفًا، إنما هو مصدر - فكذلك سِرتُ ألفَ خُطوة، أو ثلاثةَ آلافِ ذراع، فالميل والفرسخ عبارة عن هذه الأعداد من الخُطا، كما أنَّ القِنْطار عبارة عن أعداد كبيرة من الدراهم أو غيرها، فكما تقول: قَبَضتُ درهمًا، وقَبَضتُ قِنطارًا، ولا يختلف الإعراب - فكذا ينبغي ألاَّ يختلف إذا قلت: مشيتُ خُطوةً أو خُطوتَين، ومَشَيتُ ميلاً أو ميلَين، ومحال أن يقع ظرفًا إذا كَثُرَ، ومصدرًا إذا قَلَّ، بل ينبغي ألاَّ يختلف الإعراب كما لم يختلف المعنى.

وسُمِّي هذا القدر من الخُطا ميلاً لأنَّهم كانوا ينصبون على الطرق أميالاً كانوا يعرفون بها مقادير الخُطا التي مشوها؛ فيجعلون على رأس كل ثلاثة آلاف ذراع بناءً كهيئة الميل، يكتبون فيه العدد مما مَشَوه، أنشد أبو عبيد[2]:

---

(١) في المخطوطات: يقع.

(٢) أنشده منسوبًا لأبي النجم في غريب الحديث ٤: ١٨٤، وهو له في تهذيب اللغة ١٢: ٢٦٣، وهو عنهما وعن اللسان (صوى) في ديوانه ص ٣٣٢.

وَعَنْ صُوا أَمْيالِها الْمَواثِلِ

وقال هشام[1] لأعرابي كان يسير معه: انظر في الميل، كم مشينا؟ وكان الأعرابي أميًّا لا يقرأ، فنظر، ثم جاء، فقال: «فيه مِخْطَف وحَلَقة، وثلاثةٌ كأَطْباءِ الكَلْبة، وهامة كهامة القَطا[2]». فضحك هشام، وعلم أنَّ في الميل خمسة. ذكر هذا الخبر قاسم بن ثابت[3]، وكشفُ القناع عن الحقائق أولى من لزوم حضيض التقليد» انتهى كلام السهيلي.

والنحاة سَمَّوا المسافة التي تقع فيها الخُطا المذكورة باسم الخُطا المذكورة، واللغة تساعد مذهب السهيلي؛ لأنَّ اللغويين حين شرحوا الغَلْوة والميل والفَرْسَخ والبَريد شرحوها بالخُطا والأنْواع.

وفي البسيط: إذا حُذف حرف الوعاء فيما من شأنه أن يُحذف انتصب ظرفًا مؤكِّدًا إن كان مبهمًا؛ ومبيِّنًا إن كان غير مبهم.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة، بل لا بد من وصف يخصصه، أو ما[4] في حكمه، نحو: قعدتُ مكانًا صالحًا، وكذلك في الجهة، فلا تقول: قعدتُ قُدّامًا، ولا خلفًا، إلا على الحال، كأنك قلت: متقدمًا، ومتأخرًا.

---

(١) هو هشام بن عبد الملك. والخبر عن قاسم بن ثابت في نتائج الفكر ص ٣٩٣ وبدائع الفوائد ٢: ٥٦٣ - ٥٦٤، وفي البيان والتبيين ٢: ٣٣٢ وأدب الكتّاب للصولي ص ٦٠ ومحاضرات الأدباء ١: ١٠٣. وأوله فيهن: «فيه مِحجَن»، وكلاهما العصا المعوجة.

(٢) الأطباء: جمع طُبْي، وهو لذوات الحافر وللسباع كالضَّرع لغيرها. والهامة: الرأس.

(٣) أبو محمد السَّرَقُسطيّ [- ٣٠٢هـ] كان عالمًا بالحديث والفقه، متقدمًا في النحو والغريب والشعر. طُلب للقضاء، فامتنع من ذلك. ويقال إنه أول من أدخل إلى الأندلس كتاب العين. ألف الدلائل في شرح الحديث، بلغ فيه الغاية من الإتقان، ومات بسَرَقُسْطة قبل إكماله، فأكمله أبوه بعده. بغية الوعاة ٢: ٢٥٢.

(٤) في المخطوطات: وما. صوابه في الارتشاف ص ١٤٣١.

[٣: ١٩٢/ب] فإن خَصَّصته[١] بالإضافة / جاز، نحو: قعدتُ قُدّامَك، وخلفَك، وهذا بناء على منع التأكيد، وهو فاسد.

وذهب أبو زيد إلى أنّ ما خرج عن المبهم فإنما ينتصب نصب المفعول على النيابة؛ كأنه قال في سِرتُ فَرسَخَين: سِرتُ سَيرًا مقدَّرًا بفَرسَخَين[٢].

وذهب ابن طلحة إلى تقديره بحذف المضاف، كأنه قيل: سَيرَ فَرسَخَين، كما في قولك ضربتُه سَوطًا، أي: ضَربةَ سَوط. وإنما قال ذلك[٣] لعدم دلالة الفعل عليه لخصوصه، فلا يكون ظرفًا. فإن كان مبهمًا دلّ عليه الفعل جاز[٤]. وقيل: لأنه ليس بظرف؛ لأنه لا يقال في جواب أين.

وهذا فاسد: أمّا الأول فلأنّ المستدعي للعموم مستدعٍ لخاصّ في الجملة؛ لأنّ العامّ لا بد له من الخاصّ، فيخرج مبيّنًا. وأمّا الثاني فلأنّ المعدود يقال في جواب كم[٥]، ولا يقال في جواب أين إلا غير المعدود، وكم يكون ظرفًا.

وفرّق أبو زيد بين مبهم الجهات والأمكنة، فجعل مبهم الجهات منتصبًا على معنى الفعل المأخوذ منها، كالخلف من تخلّفت، والأمام من أممتُ، فله دلالة عليه بهذا النحو، فانتصب على هذا.

وفيه نظر لأنه لا فرق بين استدعاء المكان والجهة إلا أن تجعل أنّ المكان من تمكّنت، فيجري الكل مجرًى واحدًا، وهذا تكلف لا يحتاج إليه؛ لأنه لو نصب الفعل ما دلّ عليه بلفظه لم ينصب المفعول به، ولا يقال ما دلّ عليه الفعل بلفظه انتصب نصب المصدر والزمان، وما لا يدل عليه انتصب نصب المفعول؛ لأنا نمنع هذا التقسيم، بل ما لم يدل عليه بلفظه ينقسم إلى الظرف وغيره.

---

(١) في المخطوطات: خصصت. صوابه في الارتشاف ص ١٤٣١.

(٢) بفرسخين ... كأنه قيل: سقط من ك.

(٣) وإنما قال ذلك: سقط من ك.

(٤) ك، ح: فجاز.

(٥) كم ولا يقال في جواب: سقط من ك.

وقوله **أو مُسَمًّى إضافيٌّ محض** قال الشارح[1]: «أي لا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه، كمكان وناحية وأمام ووراء ووجه وجهة وكجَنابَتَيْ في قول العرب: هما خَطّانِ جَنابَتَيْ أنْفِها[2]، يعنون خَطَّين اكتنفا أنفَ الظَّبية، وكجَنْبَيْ في قول الشاعر[3]:

نحنُ الفَوارِسُ يومَ الحِنْوِ ضاحيةً جَنْبَيْ فُطَيْمةَ ، لا مِيلٌ ولا عُزُلُ

وكأَقْطار في قولهم: قومُك أَقْطارَ البِلادِ[4]، وكمُسالَيْه في قول الشاعر[5]:

إذا ما نَعَسْناهُ على الرَّحْلِ يَنْثَني مُسالَيْهِ عنه في وَراءٍ ومُقْدَمِ

قال س[6]: (مُسالاه: عِطْفاه، فصار كجَنْبَيْ فُطَيْمة)» انتهى.

وإنَّما تعدَّى الفعل إلى المبهم بنفسه لأنه يطلب من جهة معناه مكانًا مبهمًا؛ من حيث إنَّ الفعل لا بد أن يكون في مكان، وكل مكان يصدق عليه اسم جانب وناحية وخلف وقُدّام ووراء، وغير ذلك من أسماء الأماكن المبهمة غير المشتقة من لفظ الفعل؛ ألا ترى أنَّ كل مكان خلف بالنظر إلى شيء، وقدام ووراء بالنظر إلى آخر.

---

(١) يعني ابن مالك. شرح التسهيل ٢: ٢٢٥.

(٢) الكتاب ١: ٤٠٥.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ١١٣ والكتاب ١: ٤٠٦ وجمهة اللغة ص ٩٢٠ والأعلم ص ٢٣٥ - ٢٣٦ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٤. الحنو: حنو قراقر، موضع قرب ذي قار. وفطيمة: موضع. وضاحية: علانية. والميل: جمع أميَل، وهو الذي لا يثبت على السرج. والعُزْل: جمع أعزَل، وهو الذي لا سلاح معه، وحرك الزاي للضرورة.

(٤) الكتاب ١: ٤١٢. والمعنى: قومك في نواحي البلاد.

(٥) هو أبو حية النميري. شعره ص ٧٨ والكتاب ١: ٤١٢ والأعلم ص ٢٣٧. نعشناه: رفعناه. وصف راكبًا أدام السرى حتى غشيه النوم وغلبه، فجعل ينثني في عطفيه من مقدم الرحل ومؤخره.

(٦) الكتاب ١: ٤١٢.

واحترز بقوله **محض** من الإضافي الذي يدل بنفسه على معنًى لا يصلح لكل مكان؛ نحو /جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج، فإنَّ هذه وما أشبهها من الأماكن المختصة إذا قُصد بشيء منها معنى الظرفية لازَمَه لفظُ «في» أو ما في معناها. [٣: ١٩٣/أ]

وقول المصنف في الشرح[١] «كمَكان» مَكان: مَفْعَل من الكون؛ لأنه الموضع الذي يكون فيه الكائن، ولزمت الميم، فصارت كالأصلي، فقالوا في الجمع أمكِنة، كما قالوا في زَمان أزمِنة، كأن وزنه فَعال، كذا قال الخليل[٢].

وقوله في الشرح «وكجَنابَتَيْ في قول العرب: هما خَطّانِ جَنابَتَيْ أنفِها»، وهذه فيها خلاف: ذهب الفارسي[٣] إلى أنَّ قولهم جَنابَتَيْ أنفِها من الأسماء المختصة المستعملة استعمال الظروف، وإن كان ذلك يحفظ، ولا يقاس عليه. وذهب س[٤] إلى أنه من قبيل الظروف المبهمة.

قال بعض أصحابنا: والذي غلّط الفارسي في ذلك هو أنَّ الموضع الذي تقع عليه جَنابة الأنف صغير ضيِّق، فتوهم لذلك أنه من قبيل المخصوص المحصور. والصحيح أنه من قبيل الاسم المبهم لأنه يقع على صَفْح[٥] الأنف وعلى ما اتصل به بغير تراخٍ أو بتراخٍ يسير، وليس له حد محقق ينتهي إليه، وإذا كان كذلك فهو من قبيل المبهم.

والجيم من جَنابتي تكسر وتفتح.

---

(١) ٢: ٢٢٥.

(٢) كتاب العين (مكن) ٥: ٣٨٧.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٨٢.

(٤) الكتاب ١: ٤٠٥ - ٤٠٦.

(٥) ن: «سفح». وهما بمعنى، والسين بدل من الصاد.

و«جَنابَتَيْ» من الأسماء غير الظروف، جُعل ظرفًا لأنَّ جانب أنف الظبية ليس بمكان، كما أنَّ خدها ليس بمكان؛ ألا ترى أنك لا تقول: رأيت خالاً خدَّ زيد، فكان ينبغي ألاَّ يقال جَنابَتَيْ، لكن حظه الحفظ، فهو مما نصبته العرب على الظرف، وهو مبهم؛ لأنه بمعنى ناحية، وناحية مبهم وإن أضيف إلى معرفة.

وأمّا «جَنْبَيْ فُطَيمة» فهو موضع، فليس مما جُعل من الأسماء ظرفًا بغير قياس.

وأمّا «أَقْطارَ البِلاد» فأَقْطار جمع قُطْر، وهو الناحية، فالمعنى: قومك في نواحي البلاد.

وأمّا «مُسالَيْه» فالمُسال عند س[1] العِطْف، وهو الجانب، وليس باسم مكان، فكان ينبغي ألا يكون ظرفًا، لكن استعمل ظرفًا، وشُبِّهَ بِجَنْبَيْ فُطَيْمة، كما جُعل هما خَطّانِ جَنابَتَيْ أَنفِها ظرفًا تشبيهًا له بِجَنْبَيْ فُطَيْمة. والمعنى: إذا ما رفعناه على الرحل انثنى لينظر في جانبيه من وراء ومقدم.

وزعم ثابت[2] في كتاب «خَلق الإنسان»[3] له أنَّ المُسال ما هبط من الصُّدْغ[4] إلى العِذار. ووجدت بخط ابن خروف: مُسالا الرجلِ: جانبا لِحيته[5]، واحدهما[6] مُسال، وأنشد ابن دريد[7]:

---

(١) الكتاب ١: ٤١٢.

(٢) هو ثابت بن أبي ثابت أبو محمد اللغوي، روى عن أبي عُبيد القاسم بن سَلاَّم، وروى عنه ابنه عبد العزيز، له كتب كثيرة في اللغة، منها كتاب خَلق الإنسان. بغية الوعاة ١: ٤٨١.

(٣) خلق الإنسان ص ١٠١، ولفظه: «المُسال، وهو الذي يسيل من الصُّدغ مُستَدِقًّا إلى معظم اللحية».

(٤) الصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مَرْكَب اللَّحيَين.

(٥) كذا في جمهرة اللغة ص ٨٥٩ عند إنشاده البيت التالي. وفي ص ٦٥٠ ما نصه: «المُسالات: جمع مُسالة، وهي جانب اللِّحية، وللِّحية مُسالتان». وفي اللسان (مسل): «ومُسالا الرجل: جانبا لَحْيَيه». واللِّحي: منبت اللحية.

(٦) الذي في المخطوطات: واحدها.

(٧) جمهرة اللغة ص ٦٥٠، ٨٥٩. وتخريجه في الموضع الأول. سواده: شخصه.

فلو كانَ في الحَيِّ النَّجِيِّ سَوادُهُ لَمَا مَسَحَتْ تلكَ المَسالاتِ عامِرُ

وقسم أصحابنا المبهم إلى أربعة أقسام:

قسم وضعته العرب عمومًا، وهو مكان وما في معناه من موضع، ومنْزل، والجهات: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف.

[٣: ١٩٣/ب] /الثاني: ما كان منسوبًا، نحو: شرقيَّ الدار، وغربيَّ المسجد.

الثالث: ما اشتقَّ من الفعل، نحو: المَذهَب، والْمَجلس.

الرابع: المصدر الموضوع موضع الظرف، نحو: هو قَصْدَك. ونتكلم في هذين قريبًا إن شاء اللّه عند تكلم المصنف عليهما.

وقد نصبت العرب على الظرف ما ليس بظرف، وهو يحفظ، والوارد من ذلك فوقَك ودُونَك إذا أردت بهما الرتبة في الشرف لا المكان، وسِواك ومَكانَك بمعنى بَدَلَك، وجَنابَتَيْ أنفها. وزاد الكوفيون: مِثْلَك، وقِرْنَك، وسِنَّك، ولِدَتَك، وموضع السمع عندهم مِثْلَك. وما استدلُّوا به متأوَّل عند البصريين.

وقوله **أو جارٍ باطِّراد مجرى ما هو كذلك** قال المصنف في الشرح[1]: «وذلك صفة المكان الغالبة، نحو: هم قريبًا منك، وشرقيَّ المسجد، قال الشاعر[2]:

هَبَّتْ جَنُوبًا ، فَذِكْرَى ما ذَكَرْتُكُمُ عندَ الصَّفاةِ التي شَرْقِيَّ حَوْرانا

ومصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرًا، نحو قولهم: هو قُرْبَ الدار، ووَزْنَ الجبلِ، وزِنَتَه، أي: مكان مُسامتته[3]. والمراد هنا بالاطِّراد ألاَّ تختص ظرفيته بعاملٍ ما، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه» انتهى.

---

(١) ٢: ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) هو جرير. ديوانه ص ١٦٥ والكتاب ١: ٢٢٢، ٤٠٤. الصفاة: الصخرة الملساء. وحَوران: بلد في الشام.

(٣) ك، ح: مسامته. ن: مساميته. صوابه في شرح المصنف.

قال ثعلب: «إن جعلت قَريبًا من القَرابة ثُنِّي، وجُمِع، وأُنِّث، أو من القُرْب أو خَلَفًا من موصوف فلا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث» انتهى. وإنما امتنعت في ذاك تثنيته وجمعه وتأنيثه لأنه خَلَف من موصوف مذكر، وهو مكان.

ومما ينتصب ظرفًا بمعنى قَريب الظرف قِبَلَك، ونَحْوَك، وقُرابتَك بمعنى قَريبًا، إلا أنه أشد مبالغة؛ ألا ترى أنَّ ثعلبًا قال[1]: «وتقول: عندي غلام يخبز الغَليظ والرَّقيق، فإن أردت الجَرْدَق قلت: الرُّقاق»، فجعل الرُّقاق ما تَناهى رِقّة، وكذلك الطَّويل والطُّوال، الطُّوال أبلغ في الطول. ومما يؤيد أنَّ الفُعَال أبلغ من الفَعِيل أنَّ س فَسَّر قُرَابتَك، فقال[2]: «صار هذا بمنْزلة قول العرب: هو حِذاءَه وإزاءَه»، فجعل[3] قُرابتَك بمعنى متصل به وموازٍ له، بخلاف قَريب الذي يكون لِمَا تأخَّر عنك. وذكر س[4]: هم حَوالَيك، وهي تثنية، لا شَفْع الواحد، معناها معنى أحوالَك وحَولَك.

وأمّا شَرْقِيّ المسجد فمنسوب إلى الشَّرْق، ومعناه: المكان الذي يلي الشرق، وهو من ذلك الموضع الذي تشير إليه بالشرق إلى منقطع العالم، فشَرق الدار معرفة؛ لأنَّ الشَّرق جزء من الدار، وكذلك غَرْبها، وأما شَرقيّها فليس كذلك، بل الذي يلي الشرق منها[5] غير معيَّن، فصار شرقيّ من شرقٍ بمنْزلة زَيديّ من زيد، عندما /دخلته ياء النسب انبهم. [٣: ١٩٤/أ]

وأمّا قول المصنف «وَزْن الجبل وزِنَته، أي: مكان مُسامَتَته[6]» فقد فرق س بين وَزْن الجبل وزِنَة الجبل، فزعم[7] أنَّ معنى وَزْن الجبل: ناحية تُوازنه، أي: تُقابله،

---

(١) الصحاح (رقق).

(٢) الكتاب ١: ٤١٢.

(٣) فجعل: سقط من ك.

(٤) الكتاب ١: ٣٥١. وليس فيه: هم. وفي ص ٤١٢: حَوالَيه بنو فلان.

(٥) الذي يلي الشرق منها: كرر في ك.

(٦) سامَتَه: قابلَه ووازاه.

(٧) الكتاب ١: ٤١١.

كانت قريبة منه أو بعيدة، وزنَة الجبل: حذاؤه، أي: متصلة به، وكلاهما يصل إليه الفعل اللازم بنفسه لإبهامهما[1].

وذكر س[2] من المصادر: هو قَصْدَك، وحِلَّةَ الغَوْر. وذكر س[3] أيضًا: هو صَدَدَك[4]، وصَقَبَك[5]، وليسا مصدرين؛ لأنَّ فعلهما على وزن فَعَلَ، فالمصدر صَقْب وصَدّ، فهما اسمان في معنى المصدر.

وقوله **أو ما في معناها** مثاله: قعدَ زيدٌ بالبصرة، فالباء الظرفية هي في معنى في.

وقوله **فإن جيءَ بغير ذلك لظرفية لازَمَهُ غالبًا لفظ في**. معنى «**بغير ذلك**»: بغير المقدَّر، والإضافيِّ المحض، والجاري باطِّراد مجراه، و«غير ذلك» هو الظرف المختص. قال بعضهم: وهو الذي له اسم[6] من جهة نفسه، كالدار والمسجد والحانوت. وقال بعضهم: ما كان لفظه يختص ببعض الأماكن دون بعض. وقيل: ما كان له أقطار تحصره، ونهايات تحيط به. فهذا المختص لا يتعدى إليه الفعل إلا بوساطة «في» إذا أردت معنى الظرفية.

وقوله **غالبًا** احتراز مما تعدى إليه الفعل بغير وساطة «في»، وذلك يُحفظ، وهو كل مكان مختصّ مع دَخَلتُ، وتقدم الخلاف في ذلك[7]، و«الشام» مع ذَهَبتُ خاصّة.

---

(١) ن: لأنهما مبهمان.

(٢) الكتاب ١: ٤٠٥. ومعنى حلة الغور: قصده.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٧، ٤١١.

(٤) معناه: القَصْد. الكتاب ١: ٤١١.

(٥) معناه: القُرب. والذي في الكتاب: «سقبك»، وهما بمعنى.

(٦) في المخطوطات: اسمه. صوابه في الارتشاف ص ١٤٣٥.

(٧) تقدم ذلك في ٧: ٢٥٤ - ٢٥٥.

وزعم الفراء[1] أنَّ العرب أنفذت[2] إلى أسماء الأماكن والبلاد دَخَلتُ وذَهَبتُ وانطلقتُ، وحكى أنهم يقولون: انطلقتُ العراقَ، وذهبتُ اليمنَ، ودخلتُ الكوفةَ. وهذا شيء لم يحفظه س ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما نقله.

وذهب بعض النحويين[3] إلى أنَّ ذهبتُ الشامَ مقيس؛ لأنه إنَّما سُمِّي بهذا لأنه شَأْمة، فكما أنَّ ذهبتُ شأمةً مقيس، فكذلك ذهبتُ الشامَ. وأجاز قياسًا على هذا: ذهبتُ اليمنَ؛ لأنه عنده إنَّما سُمِّي اليمنَ لكونه يَمْنة، فكما تقول: ذهبتُ يَمْنةً، ويكون ذلك مقيسًا، فكذلك تقول: ذهبتُ اليمنَ.

وقوى بعض الناس هذا المذهب بأن العرب قد قالت في اليمن يمنة، قال[4]:

فَبِتْنا يَقِينا ساقِطَ الطَّلِّ والنَّدَى من الليل بُرْدا يَمْنةٍ عَطِرانِ

المعنى: بردان من اليمن.

وألزم أبو سعيد[5] قائل هذا أن يجيز: ذهبتُ العاليةَ؛ لأنها في معنى عُلُوّ.

وهذا فاسد؛ لأنَّ العرب لو سمَّت مكانًا مختصًّا يَمْنة أو شَأْمة أو عُلُوًّا صار مختصًّا، فلا يُوصَل إليه إلا بوساطة في.

وفي البسيط : قال المبرد : / « ذهبتُ الشامَ ليس من الباب ، بل هو مما [٣: ١٩٤/ب] أُسقط منه حرف الجر - وهو إلى[6] - لا حرف الوعاء » . وما ذكره

---

(١) معاني القرآن له ٣: ٢٤٣.

(٢) ك، ح: أبعدت. ن: عدت. والتصويب من الارتشاف ص ١٤٣٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٠.

(٤) هو ابن الدمينة. زيادات الديوان ص ٢١١. ونسب في الموشى ص ٦٩ لبعض نساء العرب.

(٥) شرح الكتاب ٢: ٢٩٣.

(٦) انظر الانتصار ص ٤٧. ونسب هذا في البديع ١: ١٦٧ إلى سيبويه، وفيه أنَّ المبرد يقول: إنه متعدٍّ بنفسه.

محتمل[1]، لكن إنما أتى به س على أنَّ العمل فيه، ولا يكون ذلك [إلا حتى يفهمه عنهم][2]، وإلا لا حُجة فيه.

قيل: ويدل عليه أنه يقال: دارُه الشام، أي: في الشام، ولو كان على حذف إلى لَسُمع في الكوفة ونحوها، ولا يقال إنَّ ذهبتُ كنَصَحَ؛ لأنه لم يُسمع: ذهبتُ الدارَ، بمعنى: ذهبتُ فيها.

وقيل: الأصل ذكر حرف الوعاء، لكنه حذف لا تشبيهًا بالمبهم، بل بمنْزلة: مررتُ زيدًا.

ورُدَّ بأنه لو كان لكان مفعولاً لا ظرفًا، ولو كان لما قلت: دارُه الشام، وجوازه دلَّ على جواز الظرفية، فيكون من باب الظروف.

وزعم الفراء[3] أنَّ ذهبتُ تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن، نحو عُمان ونجد والعراق، وحكاه عن العرب. وتُؤُوِّلَ[4] على أنه في الشعر؛ لأنَّ ما حكاه البصريون هو بالحرف[5].

وقول العرب: رجعَ فلانٌ أدراجَه، أي: في الطريق الذي جاء فيه، حكاه س[6]، وقال الشاعر[7]:

لَمّا دَعا الدَّعوةَ الأُولى ، فَأَسْمَعَنِي أَخَذتُ بُرْدَيَّ ، واستَمْرَرْتُ أَدْراجي

فالأَدْراج ظرف مختص كالطريق.

---

(١) ك: يحتمل.

(٢) كذا وردت هذه العبارة في المخطوطات! و لم أهتدِ إلى المراد بها.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣١.

(٤) هذا تأويل ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٣١.

(٥) ح: بالحذف.

(٦) الكتاب ١: ٤١٥.

(٧) هو الراعي. ديوانه ص ٢٩. وشرح التسهيل ٢: ٢٢٧.

وقول العرب: صِيدَ عليه قَنَوَينِ[1].

وقال آخر[2]:

أَنُصْبٌ لِلْمَنِيَّةِ تَعتَرِيهِمْ رِجالِي أَمْ هُمُ دَرَجَ السُّيولِ

هذا ما حفظ في الاختيار.

وأما قولُه[3]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ ، يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيهِ كَما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وقولُ الآخر[4]:

قِلْنَ عُسْفانَ ، ثُمَّ رُحْنَ سِراعًا يَتَطَلَّعْنَ مِن نِقابِ الثُّغُورِ

وقولُ الآخر[5]:

فلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعُوارِضًا ولأُقْبِلَنَّ الخَيلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

---

(١) قال سيبويه: «وقالوا: صِدنا قَنَوَينِ، وإنما يريد: صدنا بِقَنَوَينِ، أو صدنا وحشَ قَنَوَينِ، وإنما قَنَوانِ اسم أرض». الكتاب ١: ٢١٣. وانظر معجم البلدان (قنوان).

(٢) هو ابن هرمة يبكي قومه لكثرة من فقد منهم. شعره ص ١٨١ والكتاب ١: ٤١٥ والمسائل الحلبيات ص ٥٩، وفيه تخريجه. درج السيول: الموضع الذي يمر به السيل، فيزل من موضع إلى موضع حتى يستقر.

(٣) هو ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي يصف رمحًا. شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ والكتاب ١: ٣٦، ٢١٤ وإيضاح الشعر ص ٣٧٣، وفيه تخريجه. لدن: لَيِّن. ويعسل: يشتد اهتزازه. وعسل الثعلب: مشى مشيًا خفيفًا كالهرولة. وعسل الطريق: عسل في الطريق، لكنه حذف حرف الجر، وأوصل الفعل، وهو موضع الشاهد.

(٤) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٩ وشرح التسهيل ٢: ٢٢٨. عسفان: قرية على مرحلتين من مكة على طريق المدينة.

(٥) هو عامر بن الطفيل. الكتاب ١: ١٦٣، ٢١٤ والمفضليات ص ٣٦٣ [١٠٧]، وفيهما تخريجه. لأبغينكم: لأطلبنكم. وقنًا: جبل في ديار بني ذبيان. وعوارض: جبل لبني أسد. ولأقبلن: لأوردن. واللابة: الحرة ذات الحجارة السود. وضرغد: حَرّة، أو جبل بعينه.

وقولُ الآخر[1]:

جَزى اللّه بالإحسانِ ما فَعَلا بِكُمْ رَفيقَينِ قالا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ

فضرورة؛ إذ الطريق وعُسْفان وقَنًا وعُوارِضًا وخَيمَتَيْ أُمِّ مَعْبَد أماكن مختصّة، وقد وصل إليها الفعل بغير وساطة في، وهي ظروف. وفي هذا خلاف:

ذهب س[2] إلى أنّ انتصابها على الظرف تشبيهًا للمختصّ بالمبهم، من جهة أنّ كل واحد منها اسم مكان محتوٍ على ما فيه.

[٣: ١٩٥/أ] وزعم الفارسي[3] أنّ انتصابها نصب المفعول به بعد / إسقاط حرف الجر تشبيهًا لها بالأناسي.

وذهب بعض النحويين إلى أنّ انتصاب الطريق ظرفًا يجوز أن يكون في فصيح الكلام بناءً منه على أن كل موضع يُستطرق فيه فهو طريق.

وأخذ بهذا المذهب ابن الطراوة[4]، فزعم أنّ تعدي الفعل إلى الطريق مشهور في الكلام جارٍ على القياس، قال: ومنه قول العرب: «أَبْعَدَه اللّه وأَسْحَقَه، وأَوقَدَ نارًا إثْرَه»، وقولُه[5]:

..... وقد قَعَدُوا أَنْفاقَها كُلَّ مَقْعَدِ

وقولُه[6]:

---

(١) السيرة النبوية ١: ٤٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٠. والروض الأنف ٤: ١٨٥. أم معبد: هي المرأة الخزاعية التي ضيَّفت رسول اللّه ﷺ وأبا بكر ﷺ، واسمها عاتكة بنت خالد.

(٢) الكتاب ١: ٣٥ - ٣٦، ١٦٣، ٢١٤، ٤١٢ - ٤١٥.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٨٢.

(٤) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٦٧ - ٦٨ وشرح التسهيل ٢: ٢٢٨.

(٥) صدر البيت: «ولم تَدرِ وَشْكَ البَينِ حتَّى رأَتْهُمُ». وهو لزهير يصف البقرة الوحشية والرماة. ديوانه ص ١٦٥. وشك البين: سرعته، يعني: مفارقة ولدها. ورأتهم: أي رأت الرماة. وأنفاقها: مخارجها وطرقها.

(٦) صدر البيت: «وإذا رَمَيتَ به الفجاجَ رأَيتَهُ». وهو لأبي كبير الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٤. الفجاج: الطرق، والمَخارم: أُنوف الجبال، والواحد مَخْرَم.

..... يَهوي مَخارِمَها هُوِيَّ الأَجْدَلِ

قال: ويقال: ذهبتُ طَريقي، ومُرُّوا طُرُقاتِكم، فهذا السماع عنده.

وأمّا القياس فإنَّ الطريق اسمٌ لما يمكن أن يُستَطرق، وإذا كان كذلك كان مبهمًا.

وهذا باطل عند جمهور البصريين؛ لأنَّ الطريق لا يقع لغة إلا على ما استُطرِق، لا على ما يمكن أن يُستَطرق، فهو مختص.

وأمَّا «أَوقَدَ نارًا إثْرَه» فالإثْر ليس بالطريق، وإنما هو بمعنى وراءه، فهو من قبيل المبهم.

وأمّا «وقد قَعَدُوا أَنْفاقَها»، و«يَهوي مَخارِمَها»، فضرورة.

وأمّا «ذهبتُ طَريقي»، و«مُرُّوا طُرُقاتِكم» - فقال الأستاذ أبو علي: الردُّ عليه تكذيبه.

وجعل المصنف في الشرح[1] قوله تعالى ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[2]، ﴿وَٱقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[3] من الظروف المختصة التي حُذف منها «في» في الاختيار. وهذا مذهب الفراء[4].

والصحيح أنه ليس انتصابه على الظرف، بل على المفعول به، على تضمين لأَقْعُدَنَّ لأَمْلِكَنَّ[5]، واقْعُدُوا: امْلِكُوا، وباب التضمين أوسع من تعدي الفعل إلى المختص على سبيل الظرفية بغير في.

---

(١) ٢: ٢٢٧.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٦.

(٣) سورة التوبة: الآية ٥.

(٤) معاني القرآن ١: ٣٧٥، ٤٢١.

(٥) قدَّره في البحر ٤: ٢٧٦ «لأَلْزَمَنَّ».

وقوله[1] **ما لم يكن كمَقْعَد في الاشتقاق** إلى قوله **في الفرعية** هذا هو النوع الرابع من الأنواع التي ذكرها المصنف، وهو ما دلَّ على محلِّ الحدث المشتقِّ هو من اسمه، كمَقْعَد ومَرْقَد ومُصَلًّى ومُعْتَكَف، فمثال عمل أصله: قُعودي مَقْعَدَ زيدٍ، ومثال عمل المشارك: قَعدتُ مَقْعَدَ زيدٍ، فلو عمل فيه غير الأصل أو المشارك، نحو: ضَحِكتُ مَجْلِسَ زيدٍ، أي: في مَجْلِسِ زيدٍ - لم يجز.

وقوله **وسَماعًا إنْ دَلَّ على قُربٍ أو بُعدٍ** قال المصنف[2]: «عُدَّ من الشواذِّ: هو مني مَقْعَدَ القابِلة، ومَعْقِدَ الإزارِ، ومَناطَ الثُّرَيَّا[3]، ونحو ذلك؛ لأنَّ العامل ليس أصلاً للفعل، ولا شريكًا له في الرجوع إلى أصل واحد».

ومن ذلك[4]: هو مني مَنْزِلةَ الولدِ، أي: داني المنْزلة، ومَنْزِلةَ الشَّغافِ، أي: لاصقًا بقلبي، و[5]:

..... مَقْعَدَ رابِئِ الضِّـــ ـــرَباءِ .....

أي: مكانًا يُشرف منه عليه، وكذلك: مَزْجَرَ الكلب، أي: مُقْصًى، ومَناطَ الثُّرَيَّا، /معناه: مرتفعًا. [٣: ١٩٥/ب]

وهذا الذي يدل على قرب أو بعد فيه خلاف:

---

(١) موضعه في ك بياض بقدر خمس كلمات، وفي الحاشية: كذا وجد.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٢٦.

(٣) هذه الأمثلة في الكتاب ١: ٤١٣ - ٤١٤.

(٤) الكتاب ١: ٤١٢ - ٤١٣.

(٥) هذا جزء من قول أبي ذؤيب الهذلي يصف حمرًا وردت الماء:

فَوَرَدْنَ ، والعُيُوقُ ، مَقْعَدَ رابِئِ الضِـــ ـــضُرَباءِ ، خَلفَ النَّجمِ ، لا يَتَتَلَّعُ

شرح أشعار الهذليين ص والكتاب ١: ٤١٣. العُيوق: كوكب يطلع بحيال الثريَّا، ولا يكون ذلك إلا في شدة الحر من آخر الليل. والرابئ: الذي يقعد خلف ضارب القداح. والضرباء: الذين يضربون بالقداح، واحدهم ضارب، أو ضَريب. والنجم: الثريَّا. ولا يتتلَّع: لا يتقدم.

ذهب س والجمهور إلى أنه لا يقال منه إلا ما سُمع، قال س[1]: «وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مني مَجْلِسَك، ومُتَّكَأَ زيدٍ، ومَرْبَطَ الفرسِ - لم يجز» انتهى.

وقال غيره: «لا ينبغي أن تنصب هذه الأسماء المسموعة على الظروف إلا على حد ما سُمعت؛ فلا ينبغي على هذا أن يقال: هو مَقْعَدَ الشِّعْرَيَيْنِ، ولا: هو مني مَعْقِدَ شِراكِ النَّعلِ[2]. وكذلك أيضًا لا ينبغي أن تُستعمل من غير أن يراد بها تمثيل القُرب والبُعد، فلا ينبغي أن يقال: هو مني مَزْجَرَ الكلبِ، تريد: هو في المكان الذي يُزجَر فيه الكلب، ولا: هو مَقْعَدَ القابلة، تريد: هو في الموضع الذي قَعَدتْ فيه القابلة؛ لأنَّ العرب لم تستعملها إلا على معنى التمثيل للقُرب والبُعد كما ذكرناه» انتهى.

وقالوا: مَكانَ السارية[3]، وكان ينبغي ألا يجوز؛ لأنَّ السارية في موضع لها بقرب أو ببعد معلوم، فكما لا يجوز: هو مني مَجْلِسَ زيدٍ، فكذلك هذا، لكن حكى أبو الحسن عن العرب أنهم يعنون به: مكانَ السارية مِنَ المَنارة، فعلى هذا يكون مما استعمل في القُرب.

وقول س[4] «في المكان الذي يَقعُد فيه الضُّرَباء» كان ينبغي أن يقول «في المكان الذي يقعد فيه رابِئ الضُّرَباء»؛ لأن المسموع منهم: هو مني مَقْعَدَ رابِئِ الضُّرَباءِ، فإنما يتوجه على: هو مني مَقْعَدَ الضُّرَباءِ مِنَ الرابِئ.

---

(١) الكتاب ١: ٤١٤.

(٢) شراك النعل: سيرها الذي على ظهر القدم.

(٣) الكتاب ١: ٤١٤.

(٤) الكتاب ١: ٤١٤.

وكان قياس هذه الأسماء ألاَّ تستعمل منصوبة على الظرف لاختصاصها، إلا أنه سهَّل ذلك أنَّها استُعملتْ على طريق التمثيل للقرب والبعد، فإذا قلت «زيدٌ مني مَناطَ الثُّرَيَّا» فالتقدير: مَكانًا مِثلَ مَناطِ الثُّرَيَّا مني؛ بدليل قول الشاعر[1]:

..... مَناطَ الثُّرَيَّا مِنْ يَدِ الْمُتَناوِلِ

أو الثُّرَيَّا مِنَ الدَّبَرانِ؛ بدليل قول الآخر[2]:

..... مَناطَ الثُّرَيَّا مِنْ يَدِ الدَّبَرانِ

وكذلك باقيها، فحُذف في جميع ذلك الظرف المبهم، وأُقيمت صفته مقامه، فأُعربت بإعرابه، وحُذف المضاف الذي هو مِثل، وأُقيمت هذه الأسماء المشتقة من الفعل مقامه، وأُعربت بإعرابه، فانتصبت لذلك على الظرف مِن قِبَلِ ما قامت مقامه لا من قبل أنفُسها. وانتصابُها على الظرف مع ذلك شاذٌّ؛ لأنَّ المضاف إذا حُذف لم يقم ما أُضيف إليه مقامه، ولم يُعرب بإعرابه، إلا بشرط ألاَّ يكون هناك ما يَمنع من إقامتها مقامه، وهذا المانع موجود هنا مِن جهة أنَّ مِثلاً نكرة مبهم، فساغ انتصابه على الظرف، وهذه معارف مختصة، فلم يصلح أن تنتصب على الظرف.

وذهب الكسائي إلى أنَّ انتصاب هذه الأسماء المختصَّة المشتقَّة من الفعل
[٣: ١٩٦/أ] انتصاب الظروف مقيس. وذلك نزعة من /الخليل؛ حيث أجاز[3] في «له صَوْتٌ صَوتُ الحمارِ» أن يعرب «صوتُ الحمارِ» صفة لـ«صَوتٌ» حكمًا له بحكم ما ناب عنه، وهو مِثْل، ولم يجعل التعريف مانعًا من ذلك.

---

(١) صدر البيت: «وأَقْرَب مِن هذا الذي قد أَردَته». وهو في ثمار القلوب ص ٦٥٣ وربيع الأبرار ١: ١٠٢.

(٢) لم أقف عليه في مصادري. الدَّبَرَانُ: نجم بين الثُّرَيَّا والجَوْزاءِ، وهو من منازل القمر، سُمِّيَ دَبَرَاناً لأنه يَدْبُرُ الثُّرَيَّا، أي: يَتبَعُها.

(٣) الكتاب ١: ٣٦١.

قال المصنف[1]: «ومِن العلماء مَن يَحكم باطِّراد ما دلَّ على بُعد أو قُرب من نحو: هو مني مَنْزِلةَ الشِّغاف، ونحو قول الشاعر[2]:

وإنَّ بَنِي حَرْبٍ ، كما قد عَلِمْتُمُ مَناطَ الثُّرَيَّا ، قد تَعَلَّتْ نُجُومُها

على تقدير مكان موصوف بمثل مضاف إلى شَغاف ومَناط، ثم فُعل به ما فُعل بضَربتُه ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَّ من حذف الموصوف وصفته وإقامة الثالث مقامهما، وهذا تقدير لائق، ولكن لا يقاس على نوعه لقلة نظائره ومغايرة لفظ باقيه[3] للفظ محذوفه، بخلاف: ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَّ» انتهى.

وفي الإفصاح: «وقد رَدَّ هذا القولَ أبو علي الشَّلَوبين بمثل ما رَدَّ به س[4] على الخليل في إجازة الخليل: له صوتٌ صوتُ الحمار؛ لأنه آل في هذا التقدير إلى نصب المختص بالاستقرار، كما آل الحذف هناك إلى وصف النكرة بالمعرفة، فتقديرٌ يَؤُول إلى ما لا يجوز ينبغي ألا يجوز».

وفي الإفصاح أيضًا: هذه كلها مختصّات، أفرد لها س بابًا[5]، وقال: (اتَّسَعوا فيها، وأَجرَوها مُجرى المبهم). وفي مثل هذا يقال: شَبَّهوا المختصَّ بغير المختصّ؛ لأنَّها وقعت منصوبة أخبارًا عن المبتدأ، فهي ظروف بلا شك. وأصل نصبها بالاستقرار، ولا ينصب إلا الظروف.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٢٦.

(٢) الكتاب ١: ٤١٣ حيث نسب للأحوص. وعنه في شعره ص ٢٤٠. ونسبه - مع بيت بعده - ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١: ٣٠٥ - ٣٠٦ إلى عبد الرحمن بن حسان. وهو لعبد الرحمن أيضًا في أمالي ابن الشجري ٢: ٥٨٥.

(٣) ك: باقيته. ن: ثابته.

(٤) الكتاب ١: ٣٦١.

(٥) الكتاب ١: ٤١٢ - ٤١٩.

وقيل: إنَّما كان ذلك فيها لأنَّها أمثال، المقصود باللفظ خلافه، فحُمل على المعنى؛ لأنَّ قولهم: أنت مني مَناطَ الثُّرَيَّا، لم يرد: أنت في موضعٍ تعلّق فيه الثُّرَيَّا، كما يقتضي وضع اللفظ، وإنَّما المراد: أنت مني مكانًا متباعدًا غاية البعد، فكما أنه لو تكلم بهذا جاز ، فكذلك جاز لمّا أراد موصوفه . وكذلك : مَعْقِدَ الإزارِ، لا يراد أنه في ذلك الموضع، وإنما هو كناية عن غاية القرب. وكذلك مَقْعَدَ القابِلة، فكأنه قال: أنت مني مكانًا على غاية القرب، وهذا قول حسن، وبه قال ابن الطراوة.

وقال بعضهم: «هو على حذف، والتقدير: مكانًا مثلَ مكانِ مَناط الثُّرَيَّا، صارت مِثْل ظرفًا لمّا نابت مناب الظرف لمّا حُذف الموصوف، وصار: مِثْلَ مَناطِ الثُّرَيَّا، ثم حُذف المضاف، فصار: أنت مَناطَ الثُّرَيَّا، فالنصب في الحقيقة إنما هو لِمَكان، ثم صار لِلمَناط بالنيابة، وهذا التقدير نحو مما[1] في قولهم: ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَّ[2]» انتهى.

وشذّ من أسماء الأمكنة المشتقة من الفعل و لم يعمل فيها ما اشتق منها ولا مشارك ولا يراد به تمثيل القرب والبعد ما حكاه س[3] من قولهم: «هو مني مرأًى ومَسْمَعًا»، بالنصب، وفي الضرورة نحو قوله[4]:

[٣: ١٩٦/ب] /بِمَحْنِيَةٍ ، قد آزَرَ الضالَ نَبْتُها مَجَرَّ جُيُوشٍ غانِمِينَ وخُيَّبِ

نصب «مَجَرَّ جُيوشٍ» على أنه ظرف في موضع صفة لـ«مَحْنِيَة»؛ إذ لم يمكنه أن يقول: في مَجَرِّ جُيوش.

---

(١) ك، وحاشية ن عن نسخة: عندهما.

(٢) اللص: انفردت به ن.

(٣) الكتاب ١: ٤١٥ - ٤١٦.

(٤) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٤٥. المحنية: واحدة المحانِي، وهي معاطف الأودية، والمحنية أخصب موضع في الوادي. والضال: شجر. وآزرَ: ساوى.

وإذا قلت: هو مني مَقْعَدَ القابلةِ مِنَ النُّفَساءِ، وهو مني مَعْقِدَ الإزارِ من المُؤْتَزِر، وهو مني مَنْزِلَةَ الولدِ من أبيه، وهو مني مَنْزِلَةَ الشَّغافِ مِنَ القلبِ، وهو مني مَقْعَدَ رابِئِ الضَّرَباءِ مِنَ الضَّرَباءِ، وهو مني مَناطَ الثُّرَيَّا مِنَ الدَّبَرانِ، وهو مني مَزْجَرَ الكلبِ مِنَ الزاجِرِ - فجميع ذلك تتعلق فيه «من»[1] الأولى بالظرف لِمَا تَضَمَّنَه من معنى الفعل لوقوعه موقع الخبر؛ أي: هو كائن مني. وتتعلق «من» الثانية بنفس اسم المكان لِمَا فيه من الدلالة على الفعل الذي اشتُقَّ منه. وجاز أن تتعلق «من» الثانية باسم المكان لأنَّ المجرور يعمل فيه اللفظ بما يتحمله من معنى الفعل، ومن ذلك قوله[2]:

ما أُمَّكَ اجْتاحَتِ الْمَنايا كُلُّ فُؤادٍ عليكَ أُمُّ

فتعلق «عليك» بما في «أُمّ» من معنى الفعل؛ إذ المعنى: كُلُّ فُؤاد عليك مُشْفِق.

فلو كان بعد اسم المكان مفعول به لم يعمل فيه، ولذلك جعل الفارسيُّ[3] مَجَرًّا من قول النابغة[4]:

كأنَّ مَجَرَّ الرامِساتِ ذُيُولَها عليهِ حَصِيرٌ ، نَمَّقَتْهُ الصَّوانِعُ

على حذف مضاف، أي: كأنَّ موضع جَرِّ الرامِساتِ ذُيولَها.

---

(١) ك، ح: مني.

(٢) هو ديك الجن الحمصي. ديوانه ص ١٤١ وديوان المعاني لأبي هلال العسكري ٢: ١٨١. وهو من غير نسبة في الخصائص ٣: ٢٧٢ واللسان (أمم). وانظر ثمرات الأوراق ص ٢٨٤، ففيه أنَّ امرأة قالته للشافعي.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٨٩ والمسائل الحلبيات ص ٥ - ٦.

(٤) ديوانه ص ٣١ والمسائل الحلبيات ص ٦. الرامسات: الرياح الشديدة الهبوب. وذيولها: مآخيرها. ونمّق الجلد: نقشه وزينه بالكتابة. والصوانع: جمع صانعة. ك: بحر الراسيات. وكذا في الموضع التالي.

وتَعَلُّقُ «مِن» الأخيرة باسم المكان هو مذهب س؛ بدليل أنه جعل مُغارًا من قول الشاعر[1]:

وما هِيَ إلا في إزارٍ وعِلْقةٍ مُغارَ ابْنِ هَمّامٍ على حَيٍّ خَثْعَما

اسم زمان مع أنه قد عمل في: على حَيٍّ خَثْعَمَ، وكما عمل اسم الزمان فكذلك يعمل اسم المكان.

وما ذهب المبرد[2] والزجاج إليه من تخطئة س في جعله مُغارًا اسم زمان مع أنه عدّاه بـ«على» باطل؛ لأنّ المجرور يعمل فيه اللفظ المتضمن لمعنى الفعل. وتأويلهما مُغارًا على أنه مصدر، وهو على حذف مضاف، أي: وقتَ إغارة - لا يحتاج إلى ذلك، بل ما ذكره س أولى؛ لأنه لا يحتاج إلى حذف .

وزعم ابن خروف أنّ حرفي الجر يتعلقان بمحذوفين تقديره: قَرُبَ زيدٌ مني قُرْبَ الشَّغافِ مِن القلب، وبَعُدَ مني بُعْدَ مَزْجَرِ الكلبِ مِن الزاجر، وكذلك باقيها.

وما ذكره - وإن كان المعنى عليه - لا يساعده الإعراب، ولا يتنَزَّل عليه، وإنما يُتَصَوَّر ذلك في لغة مَن رفع اسم المكان، فحذف المصدر من الأول، وأقام المضاف إليه مقامه، فرفعه بالابتداء، وحذف المصدر من الثاني، وأقيم المضاف إليه مقامه، فرفع على الخبر.

وذهب بعض النحويين إلى أنّ المختص الذي لا شكل له ولا صورة كـ«مَزْجَرَ الكلب» و«مَقْعَدَ القابلة» ونحوه على حذف الجارّ، كـ«أَمَرْتُكَ الخيرَ» انتهى.

[٣: ١٩٧/أ] وإذا لم تَذكر «مِن» الثانية، فقلت: هو منّي مَناطَ الثُّرَيَّا - /ففيما يتعلق به «منّي» وجهان:

---

(١) نسب البيت في الكتاب ١: ٢٣٥ إلى حميد بن ثور، وعنه في مستدرك ديوانه. ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب ص ٨٤ - ٨٦ إلى الطِّمَّاح بن عامر العقيلي. وهو بلا نسبة في الكامل ص ٢٦١ والمقتضب ٢: ١٢١ و٤: ٣٤٣. العلقة: قميص بلا كمين.

(٢) المقتضب ٢: ١٢١ - ١٢٢ و٤: ٣٤٣ والكامل ص ٢٦١ - ٢٦٢.

أحدهما: تعلقه بمحذوف، وهو خبر، أي: هو[1] من أتباعي، ومَناطَ الثُّرَيَّا خبر ثان.

والثاني: أن يتعلق بما في الظرف من معنى القرب أو البعد، وكأنك قلت: هو قريب منِّي، والمجرور يعمل فيه المعنى وإن تقدم.

---

(١) الذي في المخطوطات: أنت. والصواب ما أثبتناه.

[٤: ١/ب] /ص: فصل

من الظروف المكانية كثيرُ التصرف، كـ«مَكان» لا بمعنى بَدَل، ويَمين، وشِمال، وذات اليمين، وذات الشمال. ومتوسطُ التصرف، كغير «فوق» و«تحت» من أسماء الجهات، و«بَين» مجردًا. ونادرُ التصرف كـ«حيث» و«وَسْط»، و«دُونَ» لا بمعنى رديء. وعادمُ التصرف كـ«فوق» و«تحت» و«عند» و«لَدُن» و«مع» و«بَيْنَ بَينَ» دون إضافة، و«حَوالَ» و«حَوْلَ» و«حَوالَيْ» و«حَوْلَيْ» و«أحْوال»، و«هُنا» وأخواته، و«بَدَل» لا بمعنى بديل[1]، وما رادفه من مكان.

ش: يعني بالتصرف استعماله غير ظرف، كأن يكون مبتدأ وفاعلاً ونائبًا ومضافًا إليه، وتقدم أنَّ ظرف الزمان متصرف وغير متصرف، فكذلك ظرف المكان. وذكر من الظروف الكثيرة التصرف مَكانًا ويَمينًا وشِمالاً وذاتَ اليَمين وذاتَ الشمال، تقول: اجلسْ مَكانَك، ومَكانُك حسنٌ، وجلسَ يَمينَ زيدٍ، وشِمالَ بكرٍ، ويَمينُ الطريقِ أسهلُ، وشِمالُ الطريقِ[2] أقربُ، وقال تعالى ﴿تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾[3]، وقالت العرب[4]: مَنازِلُهم يَمينًا وشِمالاً، وقال الشاعر[5]:

---

(١) في المخطوطات: بدليل. صوابه في التسهيل ص ٩٦ وشرحه ٢: ٢٢٩.

(٢) ح: ويسار الطريق.

(٣) سورة الكهف: الآية ١٧.

(٤) الكتاب ١: ٤٠٤.

(٥) هو عمرو بن كلثوم. ويروى البيت لعمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش. شرح القصائد العشر ص ٣٢٣ والكتاب ١: ٢٢٢، ٤٠٤ والأعلم ص ١٧٤ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٩٠ ومعجم الشعراء ص ١١. وانظر الأوجه الجائزة في إعراب «اليمين» في البيت في الإيضاح العضدي ص ١٨٧ - ١٨٨ والمقتصد ص ٦٥٤ - ٦٥٦.

صَدَدتِ الكأسَ عنّا ، أُمَّ عَمرٍو وكانَ الكأسُ مَجْراها اليَمينا

وتقول: دارُك ذاتَ اليمين، ومنازلُهم ذاتَ الشِّمال، قال تعالى ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[1].

واحترز بقوله «لا بمعنى بدل» من استعماله بمعنى بدل، فإنه إذ ذاك لا يتصرف، ويأتي ذكره.

وقوله **ومتوسطُ التصرف، كغير فوق وتحت من أسماء الجهات** غير فوق هو: أمامَك، وقُدّامَك، ووراءَك، وخَلفَك، وأسفَلَ، وأعلى، تقول في استعمالها غير ظرف: أمامُ زيدٍ آمَنُ مِن ورائه، قال الشاعر[2]:

فغَدَتْ كِلا الفَرْجَينِ تَحْسبُ أنّهُ مَولَى المَخافةِ خَلفُها وأمامُها

وقرئ ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنكُمْ﴾[3]. وذكر المصنف أنّ هذا النوع متوسط التصرف.

وزعم الجرمي أنه لا يجوز استعمال الجهات الست إلا ظرفًا، ولا يقاس على استعمالها اسمًا. ونُقل عنه أيضًا أنه لا يجوز كما نقلناه استعمال خلف وأمام اسمين إلا في الشعر، هذا نص النقل عنه. والقياس يقتضي التسوية بينهما وبين ما ذكر من غير فوق وتحت من الجهات.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ استعمالهما ظرفين أحسن من استعمالهما اسمين.

قال بعض أصحابنا: وسببُ قلة تصرفهما وتصرف أمثالهما من الجهات المحيطة بالأشياء من أقطارها، نحو قُدّام ووراء وفوق وتحت وذات اليمين وأشباه

---

(١) سورة ق: الآية ١٧.

(٢) تقدم في ١: ٢٥٦.

(٣) سورة الأنفال: الآية ٤٢. وهي قراءة زيد بن علي. البحر المحيط ٤: ٤٩٦.

[٤: ٢/أ] ذلك - /توغلُهما في الإبهام، وذلك أنَّ أسماء الأماكن المختصة تُستعمل أسماء كزيد وعمرو، ولا تستعمل ظروفًا إلا في الشعر أو في شاذٍّ من الكلام، وإنما يُستعمل من أسماء الأماكن ظرفًا ما كان مبهمًا، فلذلك كان أكثر ما يُستعمل ظرفًا ما توغَّل في الإبهام، وإذا قَرُبَ من المختص كمكان زيد حَسُنَ فيه استعماله اسمًا.

وهذه في استعمالها استعمال الأسماء قسمان: أحدهما بلا تجوز، نحو: خلفُك مُجْدِبٌ، ووراؤُك أَوْسَعُ لك. والثاني بتجوّز، نحو: زيدٌ خلفُك، إمّا على إضمار، أي: مكانُ زيدٍ خلفُك، وإمّا على جعله زيدًا مجازًا لمّا كان حالاً فيه، كقولك: نَهارُك صائمٌ، وسواء في ذلك المعرفة والنكرة، وهذا مذهب البصريين.

وأمّا الكوفيون فلا يكون ظرف المكان عندهم إلا معرفة بالإضافة أو مشبهًا للمعرفة بها، نحو: خلفَك، وخلفَ حائط، فإن قيل وراءً وقُدّامًا وخَلفًا وبُقْعةً صالحةً ومكانًا طَيِّبًا فليس بظرف، بل قامَ عبدُ اللّه خلفًا ووَراءً بمعنى متأخرًا، وقُدّامًا بمعنى متقدِّمًا، ومكانًا طَيِّبًا وبُقْعةً صالحةً بمعنى شرفًا ومغتبطًا[1]، فقولك: رأيتُك مَكانًا طَيِّبًا، بمعنى: شرفًا، أو مغتبطًا.

وإذا وقع اسم المكان عندهم خبرًا وكان مضافًا إلى معرفة فإنْ وقع خبر الأسماء المواضع جاز فيه الرفع والنصب، نحو: داري خلفُك وخلفَك، أو لغير ذلك لم يجز فيه عندهم إلا النصب، نحو: زيدٌ خلفَك، وتقدم الكلام في شيء من ذلك في باب المبتدأ والخبر[2]، فأغنى عن إعادته هنا.

وقوله **وبَيْنَ مُجَرَّدًا** يعني من الظرفية، مثاله: هو بعيدُ بَينِ المنكبينِ، نَقِيُّ بَينِ الحاجبينِ، وقال الشاعر[3]:

---

(١) ومغتبطًا .... بمعنى شرفًا: انفردت به ن.

(٢) انظر الجزء الرابع ص ٦٦ - ٧١.

(٣) هو زهير، أو عبد اللّه بن عمر، أو أبو الأسود الدؤلي أو عبد اللّه بن معاوية الفزاري. ديوان زهير ص ٢٥٦ والأمالي ص ١٥ والسمط ص ٦٥ - ٦٦ والخزانة ٥: ٢٧٢ - ٢٧٤. وديوان أبي الأسود ص ٤٠٢.

يُدِيرُونَنِي عن سالِمٍ ، وأُدِيرُهُمْ وجِلْدةُ بَينِ العَينِ والأَنْفِ سالِمُ

وقال تعالى ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[1]، وقوله ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2]، في قراءة من رفع، وقال ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾[3] في قراءة من أضاف (مَوَدَّة) إلى (بين)[4].

قال المصنف[5]: «ومن تجرُّد بين عن الظرفية قول الشاعر[6]:

ولم يَتْرُكِ النَّبلُ المُخالَفُ بَينَها أخًا لأخٍ يُرجَى ، ومأثورة الهندِ

بينَها: في موضع رفع بإسناد المُخالَف إليه، إلا أنه بُني لإضافته إلى مبنيّ مع إبهامه» انتهى.

وقال الفراء[7] في قول الشاعر[8]:

---

(١) سورة الكهف: الآية ٧٨.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٩٤. قرأ ﴿بَيْنُكُم﴾ رفعًا ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة، وقرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصبًا. السبعة ص ٢٦٣.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٢٥.

(٤) قرأ حمزة وعاصم في رواية حفص ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ بنصب مودة مع الإضافة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي﴿مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ﴾ بالرفع مع الإضافة، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ﴿مَوَدَّةٌ﴾ منونًا بالنصب ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصبًا. السبعة ص ٤٩٨ - ٤٩٩.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٣١.

(٦) البيت في شرح المصنف ٢: ٢٣١، ٣: ٢٦٢، ٢٦٥. وقال بعده في الموضع الأخير: «أراد: المخالف خلاف بينها [في الشرح «خلافًا بينها»]، صوابه في تمهيد القواعد ص ٣٢٤٠]، فحذف الموصوف، وهو مفعول ما لم يسمّ فاعله، وأقام صفته مقامه». وهو أيضًا في اللباب في علوم الكتاب ٨: ٢٩٩ [دار الكتب العلمية].

(٧) شرح القصائد السبع ص ٩٤.

(٨) هو امرؤ القيس ص ٢٢ وشرح القصائد السبع ص ٩٤. أدبرن: أي النعاج المذكورة في البيت الذي قبله. والجزع: الخرز. والمفصل: الذي فصل بينه باللؤلؤ. وبجيد معمّ مخول: أي بجيد غلام كريم العم والخال.

فأَدْبَرْنَ كالجَزْعِ المُفَصَّلِ بَيْنَهُ بِجِيدِ مُعَمٍّ ، في العَشيرةِ مُخْوَلِ

«إنَّ «بينَه» في موضع رفع لأنه اسم ما لم يسم فاعله، وأُقِرَّ على نصبه ليدل على أصله. ولا وجه لرفعه بأن يقال «المُفَصَّلِ بَينُه» بضم النون؛ لأنَّ «بين» ليست مفعولاً في حال تسمية الفاعل، إنما هي مثال محل، ولكنه سائغ[1] إضمار «ما»، فتكون اسم ما لم يسم فاعله، ويقدر: /كالجَزع المُفَصَّلِ ما بينَه» انتهى قول الفراء. [٤: ٢/ب]

ومعنى قوله «ليدل على أصله» أي: من غلبة الظرفية عليه. وقوله «لأنَّ بين ليست مفعولاً في حال[2] تسمية الفاعل» كلام يشعر بأنها لا يُتصرف فيها إلا فيما كان أصلها أن تنتصب على الظرف فيه، ويدل على ذلك قوله «ولكنه سائغ إضمار ما» إلى آخره. وظهر من كلام الفراء أنَّ بين إذا تُصُرِّفَ فيها لم تُستعمل مرفوعة اللفظ ولا منصوبة، إنما تكون في موضع رفع أو نصب مع كونها بحركة الفتح.

قال المصنف[3]: «وقد يكون بينَ ظرف زمان كما يكون ظرف مكان، فمن ذلك حديث ساعة يوم الجمعة (بينَ[4] خروج الإمام وانقضاء الصلا ة)[5]».

وقوله **ونادرُ التصرُّف كحيث** قال المصنف[6]: «وكونه مجردًا عن الظرفية كقول زهير[7]:

---

(١) ح: شائع.

(٢) ك، ن: في حالة.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٣٢.

(٤) ك، ح: من.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجمعة: باب في الساعة التي في يوم الجمعة ص ٥٨٤، ولفظه: (هي ما بينَ أن يجلس الإمام إلى أن تُقضى الصلاة).

(٦) شرح التسهيل ٢: ٢٣٢.

(٧) ديوانه ص ٢٩ وشرح القصائد السبع ص ٢٧٧ والخزانة ٧: ٨ - ١٩ [٥٠٢]. أم قشعم: الحرب، وقيل: المنيّة.

فَشَدَّ ، ولم تَفْزَعْ بُيوتٌ كَثيرةٌ لَدَى حيثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ

وكقول الآخر[1]:

إنَّ حيثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أنتَ راعيـ ـهِ حِمًى ، فيهِ عِزَّةٌ وأَمانُ»

انتهى.

جعل حيثُ اسم إنَّ، وحِمًى: خبر. وهذا خطأ؛ لأنَّ كونها اسمًا لإنَّ فرع عن كونها تكون مبتدأ، ولم يُسمع ذلك فيها، ولا في لفظ واحد، لا يحفظ من كلامهم: حيثُ قعدَ زيدٌ فَسيحٌ، يريدون: المكان الذي قعد فيه زيد فسيح، وهذا البيت الذي أنشده المصنف دلالة على أنَّ حيث اسم إنَّ لا حجة فيه على تصرف حيث، بل اسم إنَّ هو قوله حِمًى، وحيثُ: في موضع خبر إنَّ؛ لأنه ظرف، نحو: إنَّ حيثُ زيدٌ قائمٌ عمرًا، التقدير: إنَّ حِمًى فيه عِزَّةٌ وأمانٌ حيثُ استقرَّ مَن أنتَ راعيه.

والصحيح أنَّ حيثُ ظرف لا يتصرف، فلا يكون فاعلاً ولا مبتدأ ولا مفعولاً به، وجرُّه بـ«مِنْ» كثير، وبـ«في» شاذ، نحو قوله[2]:

فأصبحَ في حيثُ التَقَينا شَريدُهُمْ طَليقٌ ومَكْتُوفُ اليَدَينِ ومُزعَفُ

وقوله **ووَسْط** هي ساكنة السين، قال المصنف[3]: «وأما تجرده عن الظرفية فقليل، لا يكاد يُعرَف، ومنه قول الشاعر يصف سحابًا[4]:

وَسْطُهُ كاليَراعِ أو سُرُجُ الْمِجْـ ـدَلِ ، طَوْرًا يَخبُو ، وطَوْرًا يُنيرُ

---

(١) شرح أبيات المغني ٣: ١٣٩ - ١٤٠ [١٩٩].

(٢) تقدم في ٤: ٢٤٩.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٣٣.

(٤) ذكر أبو حيان بعد البيت أنه عدي بن زيد. ديوانه ص ٨٥ وإيضاح الشعر ص ٢٨٧. اليراع: ذباب يطير في الليل كأنه نار. والمجدل: القصر.

فوَسْطُه: مبتدأ، خبره كاليَراع» انتهى. والبيت لعَدِيٍّ بن زيد. وقال الفرزدق[1]:

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ ، كأنَّ جَبِينَهُ صَلاءةُ وَرْسٍ ، وَسْطُها قد تَفَلَّقا

فرفعه بالابتداء. وقال القَتّال[2]:

/سائلْ رَبيعةَ : هل رَدَدتُ لِقاحَها والخيلُ مُقْعِيةٌ على الأَذْنابِ [٤: ٣/أ]

مِنْ وَسْطِ جَمعِ بَنِي قُرَيْطٍ بعدَ ما هَتَفَتْ رَبيعةُ : يا بَنِي جَوّابِ

أسكنَ مع دخول حرف الجر عليه.

ويروى في بيت عدي «وَسْطَهُ كاليَراعِ» بالنصب على الظرفية، والحكم بأنَّ وَسْطَه خبرٌ مقدم، والكاف اسم في موضع رفع بالابتداء[3].

وفي البسيط: جعلوا الساكن ظرفًا والمتحرك اسم ظرف. وقال الفراء: إذا حَسُنَتْ فيه بَيْنٌ كان ظرفًا، نحو: قعدتُ وَسْطَ القومِ، وإن لم تَحسُن فاسمٌ، نحو: احْتَجَمَ وَسَطَ رأسه. وقال بعضهم: إذا كان الآخر هو الأول فهو اسم، نحو: وَسَطُ رأسِه صُلبٌ، وإلا فظرف، نحو: وَسْطَ رأسِه دُهنٌ. وقد يحتملان نحو: وَسْط الدارِ آجُرٌ. وحكي عن الفراء أنَّ المسكَّن والمحرَّك يكون اسمًا وظرفًا، وفرّق بين ما يصلح فيه بَيْن فسكّنه، وما لا يصلح فيه فحرّكه، وجوَّز في كل واحد منهما الآخر.

وفي شرح كتاب س المعزوّ للصفار: العرب تقول: زيدٌ وَسْطَ الدار، فهذا بلا شك ظرف، ويقولون: ضربتُ وَسَطَه، فهذا اسمٌ مفعولٌ بمنْزلة: ضربتُ ظَهرَه،

---

(١) ديوانه ص ٥٩٦ وإيضاح الشعر ص ٢٨٧، وفيه تخريجه. يصف رَكبًا، أي: فَرْجًا. مجلوم: محلوق. والصلاءة: مدق الطيب. والورس: نبت أصفر يصبغ به.

(٢) ديوانه ص ٣٦ وإيضاح الشعر ص ٢٨٨، وفيه تخريجه. وفي المخطوطات: قريظة.

(٣) لم يجز أبو علي الفارسي هذا الوجه في الإعراب، وذهب إلى أنَّ الكاف في موضع رفع بأنّها فاعلة بالظرف. إيضاح الشعر ص ٢٨٨.

وإذا أتوا بِفِي إنما يقولونه بالفتح، فدل على أنَّ الظرف إنما هو المنصوب، وأنَّ المجرور إنما هو اسم، فوَسْط عندنا بمنْزلة بَيْن، والوَسَط: مَنْصَف الشيء، فإذا قلت حفرتُ في وَسَطِ الدار بئرًا فمعناه: في مَنْصَفها، وهو بمنْزلة النقطة من الدائرة، وتقول: جلستُ وَسْطَ الدارِ، إذا جلست في ناحية منها لا في مَنْصَفها، فهذا الفرق بينهما.

وأما الكوفيون فلا يفرقون بينهما، ويجعلونهما ظرفين؛ ألا ترى ثعلبًا قال[1]: «واحْتَجَمَ وَسَطَ رأسه». وهذا عندنا لا يجوز؛ لأنَّ احتجمَ لا يتعدى، وس يقول[2]: ضربتُ وَسَطَه، والكوفيون يقولون: هو ظرف بمنْزلة وَسْطَ، ولا فرق بينهما، إلا أنَّ وَسْطَ يقال في المفترق الأجزاء: نحو: وَسْطَ القومِ، ووَسَطَ يقال فيما لا تتفرق أجزاؤه، نحو: وَسَطَ الرأسِ.

ولا يُستعمل وسط مرفوعًا عندنا إلا في الشعر، نحو[3]:

.... وَسْطُها قد تَفَلَّقا

فهو شاذ عندنا من حيث استُعمل اسمًا، وعند الكوفيين شاذ من حيث استُعمل فيما لا تتفرق أجزاؤه، وهو الصَّلاية.

وقوله **ودُونَ لا بمعنى رديء** احترز بقوله «لا بمعنى رديء» مما حكى س[4] أنه يقال: «هذا ثوبٌ دُونٌ: إذا كان رديئًا»، فهذا ليس بظرف. أمّا إذا كان ظرفًا فسواء أكان حقيقة، نحو: جلستُ دُونَ زيدٍ، أو مجازًا، نحو: زيدٌ دُونَك: إذا أردت في الشرف - فإنه لا يُرفع.

---

(١) تصحيح الفصيح ص ٣٧٤ تحقيق د. محمد المختون، القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٢) الكتاب ١: ٤١١.

(٣) تقدم ذكره في ص ٥٦.

(٤) الكتاب ١: ٤١٠.

وهو ظرف لا يُتَصرف فيه بغير مِن، وندرَ تصرفه، قال الشاعر[1]:

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيتُ حَقيقتِي وباشَرْتُ حَدَّ المَوتِ ، والمَوتُ دُونُها

بالرفع، وقال آخر[2]:

[٤: ٣/ب] /وغَبْراءُ ، يَحمي دُونُها ما وَراءَها ولا يَختَيطها الدَّهرَ إلا المُخاطِرُ

وقال ذو الرمة[3]:

جاورتُ أَرْضًا يَحْسِرُ الآلُ مَرَّةً فتَبْدُو ، وأُخرى يَحْسِرُ الآلَ دُونُها

وقال الأخفش[4] في قوله ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[5]: «إنَّ دُونَ مبتدأ، وبُنِي لإضافته إلى مبنيّ». فظاهر قول الأخفش اطِّراد تصرف دُون. وغير الأخفش يقدر: ما دُونَ ذلك، بحذف ما. وقال س[6]: «وأما دُونَك فإنه لا يُرفع أبدًا، وإنْ قلت: هو دُونَك في الشرف؛ لأنَّ هذا إنَّما هو مَثَلٌ»، يعني[7] به الانحطاط عن علو الشرف، فلازمه الظرفية أيضًا؛ لأنَّ استعماله بذلك المعنى مثل استعماله في المكان الأدنى.

وقال الفراء: سِواك ومَكانَك وبَدَلك ونحوَك ودُونَك لا تُستعمل أسماءً مرفوعة، فإذا قالوا: قام سِواك، وبَدَلَك، ومَكانَك، ونحوَك، ودُونَك - نصبوا، ولم

---

(١) هو موسى بن جابر الحنفي. الحماسة ١: ٢١٥ [١٢٩] والمرزوقي ص ٣٧١ [١٢٧].

(٢) هو ذو الرمة. ديوانه ص ١٠٢٥. غبراء: أرض. ولا يختطيها: لا يتخطاها.

(٣) ديوانه ص ١٧٨٦. في المخطوطات: «يحصر» في الشطرين، صوابه في الديوان. وفي الشطر الثاني في الديوان: «يكتسي» بدلاً من «يحسر». يحسر: يمصح ويذهب.

(٤) إيضاح الشعر ص ٣٣٨ ومشكل إعراب القرآن ص ٢٦٢ وشرح التسهيل ٢: ٢٣٤. ونسب في مشكل إعراب القرآن ص ٥٢٥ إلى الفراء.

(٥) سورة الجن: الآية ١١.

(٦) الكتاب ١: ٤٠٩.

(٧) النص في شرح التسهيل ٢: ٢٣٣ - ٢٣٤، وقد زيد فيه هنا: «أنه حين أريد».

يرفعوا على اختيار، وربما رفعوا، قال[1] أبو ثَرْوان: أتاني سَواؤُك[2]. قال الفراء: وسِواك يجري مجرى قَصْدَك ومَكانَك. وحكى: زيدٌ سِوَى عمرو، بمعنى: حِذاءَ عمرٍو. قال الفراء: الرفع في سِوى وبَدَل أقوى منه في دُون؛ لأنَّ انفراد هذه الحروف أكثر من انفراد دُون، فقد قالوا: هما سواء، وقد ينفرد[3] دُون، فيقال: هذا رجلٌ دونٌ، يريدون خسيسًا، فإذا قصدوا هذا عرّبوا دُونًا بوجوه الإعراب.

وفي كتاب «الواضح» مسائل مبنيّة على تصرف «دُون» بالجر[4]، منها: فإن قيل مررتُ بابنِ عشرٍ أو دُونَه جاز النصب والخفض. ومنها: مررتُ بابنِ عشرٍ ودونه، فخفض دُون مع الواو أسبق، وقد يجوز: مررتُ بابنِ عشرٍ ودُونَه، بالنصب. وكذلك: منْزِلُك بالحِيرةِ أو دُونَها. ومنها: فإن قيل: ما مررتُ بابنِ عشرٍ إلا دُونَه، ففي دُونه النصب والخفض. وقال: فتلخص من هذه النقول أنَّ دُونَ مختلفٌ فيها، والذي عليه س وأصحابه أنَّها لا تتصرف، ومذهب الأخفش والكوفيين أنَّها تتصرف، لكن ذلك فيها قليل.

وقوله **وعادِمُ التصرف كفوق وتحت** قال المصنف في الشرح[5]: «ومِنَ الظروف العادمة التصرف فوق وتحت، نص على ذلك الأخفش، فقال: (اعلم أنَّ العرب تقول: فوقَك رأسُك، فينصبون الفوق لأنَّهم لم يستعملوه إلا ظرفًا). ثم قال: (وتقول: تحتَك رِجلاك، لا يختلفون في نصب التحت). هذا نصه، وقد جاء جر «فوق» بـ«على» في قول أبي صخر الهذلي[6]:

---

(١) ح، ن: وقال.

(٢) من أمثلة الفراء: «أتيت سواءك». معاني القرآن ١: ٧٣.

(٣) ك: يفرد.

(٤) ك، ن: الجر.

(٥) ٢: ٢٣٤.

(٦) شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٩.

فأُقْسِمُ بِاللّه الذي اهْتَزَّ عَرْشُهُ على فَوقِ سبعٍ لا أُعَلِّمُهُ بُطْلا

وهذا نادر» انتهى.

وقال ابن الأنباري: «قال بعض النحويين: يقال: فوقُك رأسُك، وفوقَك قَلَنْسُوَتُك، وكذلك: تحتُك رِجْلاك، وتحتَك نَعْلُك وفِراشُك، يعني أنه فرق /بين [٤: ٤/أ] الرأس وما كان عليه، وبين الرِّجل وما كان تحته، فأجاز الرفع فيما أخبر به عن الرأس وعن الرِّجل، وجعل النصب فيما أخبر به عن القلنسوة والنعل. قال: وهذا عند أحمد بن يحيى مردود؛ لأنَّ فوق ترتيبها النصب في كل الحالات إلا أن تختص في بعضها فوق[1] برفع، ولا فرق عند أحمد بن يحيى بين: تحتَك رِجلاك، وتحتَك فراشُك» انتهى.

وتتصرف «تحت» و«فوق» بجَرِّهما بـ«من»، قال تعالى ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾[2]، وقال ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[3]، ولا تجر بالباء، ولذلك قال س في قولهم «أخَذْتُنا - يعني السماء - بالجَودِ وفَوقَه»: لا يجوز إلا الحمل على المعنى[4]؛ لأنَّ فوق لا تُجَرُّ بالباء، إنَّما تُجَرُّ بِمِنْ، والمجرور بها الذي هو «بالجَود» وقع حالاً، فله موضع.

وقد شذَّ جَرُّها بالباء في قول الشاعر[5]:

كَلِّفُوني الذي أُطِيقُ ؛ فإنِّي لَسْتُ رَهْنًا بِفَوْقِ ما أَسْتَطِيعُ

وأمّا قول الآخر[6]:

---

(١) فوق: سقط من ك.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥.

(٣) سورة النحل: الآية ٢٦.

(٤) الذي في الكتاب ١: ٦٨: «لأنه ليس من كلامهم وبِفَوقه».

(٥) أنشد الرعيني البيت في شرح ألفية ابن معطٍ ٣: ٥٩ [رسالة]. وأنشد أبو حيان عجزه في الارتشاف ص ١٤٥٢.

(٦) هو سُحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص ٦٩ والشعر والشعراء ص ٤٠٨.

وشَبَّهْتَنِي كَلْبًا ، ولَسْتُ بِفَوْقِهِ ولا مِثْلُهُ أنْ كانَ غَيرَ قَلِيلِ

فالباء زائدة.

وقوله **وعند ولَدُنْ ومَعَ** سيأتي الكلام على هذه الثلاثة قريبًا إن شاء الله.

وقوله **وبينَ بَينَ دون إضافة** مثاله قول الشاعر[1]:

نَحمي حَقيقَتَنا ، وبَعـ ـضُ القَومِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

الأصل: بينَ هؤلاءِ وبينَ هؤلاءِ، فأُزيلت الإضافة، ورُكِّب الاسمان تركيب خمسةَ عشرَ.

واحترز بقوله «دُونَ إضافة» من أن يضاف إليها، فإذا أُضيف إليها تعين زوال الظرفية، ولذلك خطّأ أبو الفتح من قال همزة بَينَ بينَ بالفتح، وقال: «الصواب همزة بين بينٍ، بالإضافة» انتهى. ولو أُضيف صدر «بَينَ بين» إلى عَجُزها جاز بقاء الظرفية، كقولك: من أحكام الهمزة: التسهيلُ بَينَ بينٍ، وزوالُها، كقولك: بَينَ بَينٍ أقيسُ من الإبدال.

وقوله **وحَوالَ وحَوْلَ وحَوالَيْ وحَوْلَيْ وأَحْوال** قال الراجز[2]:

أَهَدَمُوا بَيتَكَ ، لا أَبا لَكا وأنا أَمشي الدَّأَلَى حَوالَكا

وقال النبي ﷺ: (اللَّهمَّ حَوالَيْنا ولا علينا)[3]، وقال تعالى ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾[4]، وقال الراجز[5]:

---

(١) هو عبيد بن الأبرص. ديوانه ص ١٣٦ وسر صناعة الإعراب ص ٤٩.

(٢) تقدم في ١: ٢٥٢ و٥: ٢٥٤.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة: باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة ١: ٢٢٤، وفي مواضع أخرى، ومسلم في كتاب صلاة الاستسقاء: باب الدعاء في الاستسقاء ص٦١٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٧.

(٥) هو الزَّفَيان السَّعْديّ. النوادر ص ٣٣١ - ٣٣٢ - وفيه تخريجه - والخصائص ١: ٣٣٢ وشرح التسهيل ٢: ٢٤٢. وقد نص ابن جني على أنّ تسكين الياء قبل الهاء رواية الكوفيين، فهم ينشدونه من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد بفتح الياء. الذام: العيب. ورواء: عذب. والنصي: نبت سبط أبيض ناعم من أفضل المرعى.

يا إبِلِـي ما ذامَـه فتَأْبَيْهْ مـاءٌ رَواءٌ ، ونَصِـيٌّ حَوْلَيْهْ

وقال امرؤ القيس[1]:

فقالتْ : يَمينَ اللّه إنَّكَ فاضِحِي أَلَسْتَ تَرَى السُّمّارَ والناسَ أَحْوالِي

وتقول: هم حَوالَيْك، ولا يقال: التثنية هنا شفع الواحد، ومعناها ومعنى أَحْوالَك /وحَوْلَك واحد. [٤: ٤/ب]

وذكر س[2] من المنتصب ظرفًا - وهو غريب -: صَدَدَك، وصَقَبَك، ووَزْنَ الجبلِ، أي: ناحية توازنه، أي: تقابله، كانت قريبة أو بعيدة، وزِنَةَ الجبلِ، أي: حِذاءَه متصلاً به، وهم قُرابَتَك، أي: قريبًا، وهو أشد مبالغة في القرب؛ إذ معناه الاتصال، وقريب قد يكون لما تراخى عنك، وقومُك أَقْطارَ البلادِ، أي: في نواحيها. وهذه كلها ينصبها الفعل اللازم لإبهامها، وهذه الغرائب يجوز أن تستعمل أسماء، إذ قياس كل ظرف أن يُتَصَرَّف فيه إلا إن نُقل أنه مما يلزم أن يكون ظرفًا.

وقوله **وهُنا وأخواته** أخواته هِنَّا وهَنَّا وهَنَّتْ وثَمَّ، وتقدم الكلام عليها في آخر باب اسم الإشارة[3].

وقوله و«**بَدَل**» **لا بمعنى بَديل، وما رادفه من مكان** مثاله: هذا بَدَلَ هذا، تريد: مكان هذا. ولم يذكر الكوفيون بدل ظرف مكان، وإنما ذكره البصريون. قال ابن خروف[4]: «البدل والمكان إذا استُعملا بمعنًى واحد لا يُرفعان، فإن ذُكر كل منهما في موضعه، ولم يُحمل أحدهما على الآخر في المعنى - رُفعا، نحو قولك: هذا مكانُك، تشير إلى المكان، وهذا بَدَلٌ من هذا، فترفع لأنك أشرت بـ«هذا» إلى

---

(١) ديوانه ص ٣١.

(٢) تقدم ذكرها في ص ٣١، ٣٥ - ٣٦.

(٣) تقدم ذلك في الجزء الثالث ص ٢١٠ - ٢١٤.

(٤) النص في شرح التسهيل ٢: ٢٤٣ حيث نص على أنه قال ذلك في شرح كتاب سيبويه.

البدل، وهو هو. وإنَّما انتصب البدل والمكان و لم يجز فيهما الاتساع حين[1] أُخرج كل واحد منهما عن موضعه، فلزما طريقة واحدة» انتهى.

وترك المصنف من ظروف المكان التي لا تتصرف سِوى وسَواء. وإنَّما لم يتصرفا لأنَّهما بمعنى مكانك الذي يدخله معنى عِوَضَك وبَدَلَك؛ ألا ترى أنك تقول: مررتُ برجلٍ سِواك وبَدَلَك، و«مكان» إذا أريد به هذا المعنى لا يتصرف، فكذلك ما هو بمعناه. وسبب ذلك أنَّ «مَكانَك» بهذا المعنى ليس بمكان حقيقي؛ لأنَّ مكان الشيء حقيقة إنما هو موضعه ومُستَقَرُّه، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون في الظروف الحقيقية، وتقدم نقلنا[2] عن الفراء أنهما لا يُرفعان في الاختيار، وسيأتي الكلام مشبعًا على سوى حيث ذكره المصنف في آخر باب الاستثناء، إن شاء اللّه.

ومما أهمل ذكرَه أكثرُ النحويين من الظروف التي لا تتصرف «شَطْر» بمعنى «نحو»، قال تعالى ﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[3]، وقال ﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي رَسُولاً ... وما تُغْنِي الرِّسالةُ شَطْرَ عَمْرِو

أي: نحوَ عمرو، وقال الآخر[6]:

أَقُولُ لأُمِّ زِنْباعٍ : أَقِيمي ... صُدُورَ العِيسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمِ

---

(١) في شرح المصنف: حتى إذا أخرج.

(٢) تقدم في ص ٥٨ - ٥٩.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٤٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٤٤.

(٥) هو خفاف بن ندبة كما في أحكام القرآن للشافعي ١: ٦٩ والرسالة ص ٣٤ - ٣٥، وفي المحرر الوجيز ١: ٢٢٢: خفاف بن عمير، وعمير أبوه، وندبة أمه. والبيت بلا نسبة في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢: ١٠٨، وفيهن: «عمرًا» في موضع «عني».

(٦) البيت مطلع قصيدة لأبي جندب الهذلي، وتروى لأبي ذؤيب. شرح أشعار الهذليين ص ٣٦٣. أم زنباع: امرأته. والعيس: الإبل البيض.

وقال الآخر، وهو ابن أحمر[1]:

[٤: ٥/أ] /تَعْدُو بِنا شَطْرَ نَجْدٍ ، وَهْيَ عاقِدَةٌ قد كارَبَ العَقدُ مِن إيفادِها الحَقَبا

وقال آخر[2]:

وأَطْعَنُ بالقومِ شَطْرَ المُلو كِ .....

أي: نحوَهم، وقال آخر - وجَرَّها بِمِنْ[3] -:

وقد أَظَلَّكُمُ مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكُمُ هَوْلٌ ، لَهُ ظُلَمٌ ، تَغْشاكُمُ قِطَعا

والشَّطْرُ أيضًا: نِصف الشيء، والشَّطْرُ أيضًا: الجزء من الشيء، فهو مشترك بين هذين وبين الجهة.

ص: فـ«حَيثُ» مبنية على الضم، وقد تُفتح أو تُكسر، وقد تخلف ياءها واو. وإعرابها لغة فَقْعَسيّة. وندرت إضافتها[4] إلى مفرد، وعدم إضافتها لفظًا أندر. وقد يراد بها الحين عند الأخفش.

و«عندَ» للحضور أو القرب، حِسًّا أو معنًى، وربَّما فُتحت عينُها، أو ضُمَّت.

---

(١) يصف ناقة له. شعره ص ٤٣ والسيرة النبوية ١: ٥٥١ وتفسير الطبري ٣: ١٧٥ والخزانة ٦: ٢٥٥. عاقدة: عقدت ذنبها بين فخذيها. وكارب: أوشك وقارب ودنا. والإيفاد: الإسراع. والحَقَب: حبل يُشد به الرحل إلى بطن البعير مما يلي ثِيلَه، أي: ذكره، كيلا يجتذبه التصدير. ك: من إيقادها.

(٢) تتمة البيت «حتى إذا خَفَقَ الْمُجْدَحُ»: وهو لدرهم بن زيد. طبقات فحول الشعراء ص ٢٩٥ واللسان (جدح) و(خفق) و(طعن). طعن في المفازة: مضى فيها وأمعن. والمجدح: اسم نجم كانت العرب تزعم أنها تمطر به، كقولهم في الأنواء. وخفق النجم: انحط للغروب فتلألأ وأضاء، ثم غاب، وذلك في آخر الليل.

(٣) البيت للقيط بن يعمر الإيادي. مختارات ابن الشجري ص ٣ والحماسة البصرية ص ٢٨٢ [١٩٥]، وفيه تخريجه. الثغر: موضع المخافة.

(٤) إضافتها ... وعند: سقط من ك.

ش: زعم ابن سِيْدَه[1] أنَّ أصل حيث حَوْث بالواو. وعلة بناء حيث إذا كانت شرطية تضمنها معنى حرف الشرط، وإذا لم تكن للشرط فعلة بنائها شبهها بالحرف في افتقارها؛ إذ لا تُستعمل إلا مضافةً، أو في إبهامها، كما أنَّ الحرف مبهم. وحُرّك لئلا يلتقي ساكنان. فمن بناها على الضم فلشبهها بقبل وبعد؛ لأنَّها مضافة إلى جملة، والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد، فكأنَّها مقطوعة عن الإضافة. ومن بناها على الفتح فطلبًا للتخفيف. ومن بناها على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.

وقوله **وقد تَخلف ياءها واو** يقال حَوْث هي لغة طيئ، قاله اللحياني[2]، يقولون: حَوْثُ عبدِ اللّه زيدٌ. ومن العرب[3] من يفتح حوث .

وقوله **وإعرابُها لغة فَقْعَسيّة** حكى ذلك عنهم الكسائي[4]، يقولون: جلستُ حيثَ كنت، بالفتح، وجئتُ مِن حيثِ جئتَ[5]، فيجرُّونها بـ«مِن»، وصارت عندهم كعِنْد. وقرأ بعض القراء ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[6]، فتحتمل هذه القراءة أن تكون على هذه اللغة، وتحتمل أن تكون على لغة من بنى حيث على الكسر دائمًا. وقال الكسائي[7]: «سمعت في بني تميم من بني يَربوع وطُهَيّة من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع، فيقول: حيثَ التقينا،

---

(١) المحكم ٣: ٣٨٥ (حوث) وانظر ٣: ٣٣٢ (حيث)، فقد وصف هذا القول بأنه غير قوي.

(٢) المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث)، و٣: ٣٨٤ - ٣٨٥ (حوث).

(٣) الكتاب ٣: ٢٩٢. والمحكم ٣: ٣٨٥ (حوث).

(٤) المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث).

(٥) ك: وحيث من حيث.

(٦) سورة الأعراف: الآية ١٨٢. وفي شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٠٨ أنَّ الكسائي حكى أنَّ بعض العرب يكسر حيث في هذه الآية. وكذا في المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث)، لكنه لم ينص على أنها قراءة. ولم أقف على اسم القارئ.

(٧) المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث).

و﴿مِنْ حَيثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾، ولا يصيبه الرفع في لغتهم». قال[1]: «وسمعت في بني الحارث بن أسد بن الحارث[2] بن ثعلبة، وفي بني فقعس كلها، يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقولون ﴿مِنْ حَيثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وكان ذلك حيثَ التقينا».

وقوله **ونَدَرَتْ إضافتُها إلى مفرد** هذا مذهب البصريين، لا يجيزون إضافة حيث إلى المفرد، وما سُمع من ذلك نادر، وأجاز الكسائي ذلك[3]، وقال الراجز[4]:

أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعا

يروى برفع سُهَيْل وجره، وقال الشاعر[5]:

[٤: ٥/ب] /ونَطْعُنهم تحتَ الحُبا بَعدَ ضَربِهِمْ ببِيضِ المَواضي حَيثُ لَيَّ العَمائمِ

فهذا عند البصريين نادر، لا تُبنى عليه القواعد، وقاس عليه الكسائي.

والجملة التي تضاف إليها حيث شرطها أن تكون خبرية اسمية، أو فعلية مثبتة مصدرة بماض أو بمضارع مثبتين، أو منفيّ[6] بـ«لم» أو «لا». وأمّا قوله[7]:

---

(١) المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث).

(٢) ح: وسمعت في بني الحارث راشد بن الحارث. وفي المحكم: وسمعت في بني أسد بن الحارث ابن ثعلبة.

(٣) حكاه عنه اللحياني كما في المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث).

(٤) الأزمنة والأمكنة ٢: ٢٨٧ وإيضاح الشعر ص ٢٠٧ - وفيهما أنّ الكسائي أنشده - والمحكم ٣: ٣٢٣ (حيث) وشرح التسهيل ٢: ٢٣٢ والخزانة ٧: ٣ - ٧ [٥٠١] وشرح أبيات المغني ٣: ١٥١ - ١٥٣ [٢٠٢]. وبعده: «نَجْمًا يُضيءُ كالشِّهابِ لامِعا». سهيل: نجم يطلع وقت السحر.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٣٢ والخزانة ٦: ٥٥٣ - ٥٦٠ [٥٠٠] وشرح أبيات المغني ٣: ١٤٠ - ١٤٧ [٢٠٠]. وآخره في شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٠٩. الحبا: جمع حُبوة، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته، وقد يحتبي بيديه.

(٦) الذي في الارتشاف ص ١٤٤٨: منفيّين.

(٧) تقدم في ١: ١٨٢.

..... مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدنُو ، فأَنظُورُ

فمن أجاز جرها المفرد فله أن يجعل ما مصدرية، ومن لم يجز ذلك إلا ضرورة جوَّز هذا، وجوَّز أن تكون ما زائدة، أي: مِن حيث سلكوا.

ولا تستعمل غالبًا إلا ظرفًا، وقد تُجَرُّ بالباء، نحو قوله[1]:

..... كانَ مِنّا بِحَيثُ تُعْكَى الإزارُ

أو مِنْ ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[2]، أو إلى[3]:

..... إلى حيثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ

أو في[4]:

فأَصبَحَ في حيثُ الْتَقَينا شَرِيدُهُمْ .....

وقوله[5]:

على فَتْخاءَ ، تَعْلَمُ حيثُ تَنْحُو وما في حَيثُ تَنْحُو مِنْ طَرِيقِ

وقد أضاف إليها في قوله[6]:

---

(١) الشطر في الإيضاح العضدي ص ١٨٢ والمقتصد ص ٦٤٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢١٧ - ٢١٨ - وفيه تخريجه وما قيل فيه - واللسان (أزر). وأنشده أبو حيان في الارتشاف ص ١٤٤٧، وعنه في الخزانة ٧: ٩. تُعكى: تُعقد. وفسَّر الجرمي الإزار هاهنا: المرأة، يريد أنَّ قربه منه قرب المرأة.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٤٩.

(٣) تقدم في ص ٥٥.

(٤) تقدم في ص ٥٥.

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٨١. الفتخاء: رجله؛ لاعوجاج فيها أو لين.

(٦) صدر البيت: «يَهِزُ الهَرانِعَ ، هَمُّهُ عَقدُ الخُصَى». وهو للفرزدق يذكر أبا جرير. ديوانه ص ٧٢٠ وإيضاح الشعر ص ٢٠٥، وفيه تخريجه. يهز: يترع. والهرانع: القمل، جمع هِرْنِع، وقوله «عَقْد» يريد به عقد الثلاثين، وهو هيئة تناول القملة بإصبعين الإبهام والسبابة.

..... بِأَذَلَّ حَيثُ يكونُ مَنْ يَتَذَلَّلُ

وقوله **وعدمُ إضافتها لفظًا أندر** قال المصنف في الشرح[1]: «أندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدرة، كقول الشاعر، وهو أبو حَيّة[2]:

إذا رَيْدةٌ مِنْ حَيثُ ما نَفَحَتْ لَهُ أَتاهُ بِرَيّاها خَليلٌ يُواصِلُهْ

أراد: إذا رَيدةٌ نَفحتْ له من حيث ما هَبَّتْ أتاه برياها خليل، فحذف هَبَّتْ للعلم به، وجعل ما عوضًا كما جُعل التنوين في حينَئذٍ عوضًا» انتهى.

ولا حجة في هذا البيت على ما ادَّعاه؛ لأنه يحتمل أن تكون حيث مضافة إلى الجملة التي بعدها، وهي: نَفَحَتْ له، ويرتفع «رَيدةٌ» بفعل محذوف يفسره المعنى، التقدير: إذا نَفَحَتْ رَيدةٌ. وهذا التأويل أولى؛ لأنه ليس فيه إلا حذف رافع لـ«رَيدة»، دلَّ عليه المعنى، وفي تأويله حذف هذا الرافع، إذ التقدير: إذا نَفحتْ رَيدةٌ نَفحتْ له من حيثُ هَبَّتْ، وحذف الجملة التي أضيفت إليها حيث، وفيه دعوى أنَّ «ما» جاءت عوضًا مما تضاف إليه، كالتنوين في حينَئذٍ، ولم يثبت ذلك فيها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه.

وقوله **وقد يُراد بها الحين عند الأخفش** استدلَّ بقوله[3]:

لِلفَتَى عَقْلٌ ، يَعيشُ بِهِ حَيثُ تَهْدي ساقَه قَدَمُهْ

ولا حجة في ذلك، بل الظاهر أنَّها في هذا البيت ظرف مكان؛ ألا ترى أنه أضاف حيث إلى قوله «تَهدي ساقَه قَدَمُه»، وهو عبارة عن المشي، فكأنه قال: حيث مَشى وتَوَجَّه.

---

(١) ٢: ٢٣٢ - ٢٣٣. قال المصنف في الشرح أندر: سقط من ك.

(٢) هو أبو حية النميري يصف حمارًا. شعره ص ٧٢ وإيضاح الشعر ص ٥٢٤ وشرح أبيات المغني ٣: ١٤٨ - ١٥١ [٢٠١]. ريدة: ريح لينة. ونفحت: هبت. وخليل: يعني أنفه.

(٣) هو طرفة. ديوانه ص ٨٠ وإيضاح الشعر ص ٢٠٩، وفيه مذهب الأخفش واستدلاله بهذا البيت.

/وقوله و«عندَ» **للحضور أو القُرب حسًّا أو مَعنًى** قال المصنف في الشرح[1]: «لا تُستعمل إلا مضافة، ولا يفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورة بمن، وهي لبيان كون مظروفها حاضرًا حسًّا أو معنًى، أو قريبًا حسًّا أو معنًى، وقد اجتمع الحضور المعنوي والحسِّيّ في قوله تعالى ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2]، وقال ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[3]. ومثال القُرب الحسِّيّ ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾[4]. ومثال القُرب المعنوي ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾[5]، و﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا﴾[6]، ومن القُرب المعنوي قول الرجل: عندي مئة، يريد أنه مالكها وإن كان موضعها بعيدًا، ومنه قوله تعالى ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[7]. وقد يكون مظروفها معنًى، فيراد بها الزمان، كقوله عليه السلام (إنَّما الصَّبرُ عِندَ الصَّدْمةِ الأُولى)[8]. [٤: ٦/أ]

وكَسرُ عينها هو المشهور، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها» انتهى.

وإنما لم يتصرف «عند» لأنه أشدُّ تَوَغُّلاً في الإبهام من خَلف وأمام وأخواتهما؛ ألا ترى أنَّ «عند» تَصدُق على الجهات الست، فلما بَعُدَتْ عن المختصِّ الذي بابه أن يُستعمل اسمًا أكثر من بُعد الجهات السِّتِّ عنه لم تُستعمل اسمًا.

---

(١) ٢: ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢) سورة النمل: الآية ٤٠.

(٣) سورة النمل: الآية ٤٠.

(٤) سورة النجم: الآيتان ١٤ - ١٥.

(٥) سورة ص: الآية ٤٧.

(٦) سورة التحريم: الآية ١١.

(٧) سورة النحل: الآية ٩٦.

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز: باب زيارة القبور ٢: ٧٩، وباب الصبر عند الصدمة الأولى ٢: ٨٤، وليس فيه في الموضع الثاني «إنَّما»، وكذا في صحيح مسلم: كتاب الجنائز: باب في الصبر على المصيبة ص ٦٣٧. وهذا مثل أيضًا. أمثال أبي عبيد ص ١٦٢.

ص: و«لَدُنْ» لأولِ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ، وقَلَّما تَعدَم «مِنْ». وقد يقال لَدَنْ ولَدِنْ ولَدُنْ ولُدُنْ ولُدْنَ[1] ولَدْ ولُدْ ولَدُ. وإعراب اللغة الأولى لغة قيسية. وتُجبَر المنقوصةُ مضافةً إلى مضمر. ويُجَرُّ ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان جملة. وإن كان «غدوةً» نُصب أيضًا، وقد يُرفع. وليست «لَدَى» بمعناها، بل بمعنى «عِندَ» على الأصح. وتُعامَل ألفها معاملة ألف «إلى» و«على»، فتَسلَم مع الظاهر، وتُقلَب ياءً مع المضمر غالبًا.

ش: «لَدُنْ» مبنية لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحدًا، وهو كونها مبدأ غاية، وامتناع الإخبار بها وعنها، فلا يُبنى عليها المبتدأ، بخلاف عند ولدى، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحدًا، بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها، ويُبنى عليهما المبتدأ، قال تعالى ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾[2]، وقال ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾[3]، ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[4].

وقوله لأولِ غايةِ زمانٍ مثاله: لَدُنْ غُدْوة، وما رأيته مِن لَدُنْ ظُهرِ الخميس.

وقوله أو مكانٍ مثاله ﴿ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا﴾[5]، أي: من جهتنا ونحونا.

وفي البسيط: هي بمعنى عند، لكنها أشد منها إبهامًا، يدل على ذلك أنَّها لا تقع جوابًا عن أين كما تقع فيه عند، ولذلك بُنيت، بخلاف عند. وقيل: إنَّ عند تكون لِما هو حاصل أو في تقدير الحاصل، فتقول: هذا عندي، وإن لم يكن حاصلاً، ولا كذلك /لدنك، إنما هي للحاصل المتصل. [٤: ٦/ب]

---

(١) ولُدْنَ: سقط من ح. ولُدْنِ ولُدْنَ: سقط من ن.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٥٩.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ٦٢.

(٤) سورة ق: الآية ٣٥.

(٥) سورة طه: الآية ٩٩.

وقوله **وقَلَّما تَعدَم مِن** أكثر مجيئها بِمِنْ، كقوله ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ﴾[1]، ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ﴾[2]. ومجيئها بغير مِن نحو قولهم: لَدُنْ غُدْوة، وما رأيته لَدُنْ شَبَّ.

وقوله **وإعرابُ اللغة الأولى لغة قيسية** اللغة الأولى هي لَدُنْ، أعربتها قيس تشبيهًا بعند، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾[3]، جَرَّ النون، وسَكَّن الدال، وأشَمَّها الضم، والأصل من لَدُنْه بضم الدال. وحكى أبو حاتم ﴿مِنْ لَدُنِه﴾ بضم الدال وكسر النون. وتقول في النصب: لَدُنَه، ولَدُنْه، بضم الدال، وسكونها مشمّة الضمة. وأمّا قول الراجز[4]:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدةُ في ظُهَيري مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

فيجوز أن يكون كسر النون إعرابًا على هذه اللغة، ويجوز أن تكون مبنيّة على السكون، وكسر النون لالتقاء الساكنين.

قال المصنف في الشرح[5]: «وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات[6]: سكونُ النون مع ضم الدال أو فتحها أو كسرها، وكسرُ النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها، وفتحُ النون مع سكون الدال وضم اللام، وحذفُ النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها، وحذفُ النون مع ضم الدال وفتح اللام» انتهى.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٨.

(٢) سورة مريم: الآية ٥.

(٣) سورة الكهف: الآية ٢. السبعة ص ٣٨٨. ويكسر الهاء، ويصلها بياء في الوصل.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٣٧.

(٥) ٢: ٢٣٧.

(٦) انظر حديث لدن واللغات فيها في أمالي ابن الشجري ١: ٣٣٨ - ٣٤١ والمراجع المذكورة في حواشيه.

ووجدت في طُرَّة نسختي من هذا الكتاب - أعني أصلي الذي بخطي من كتاب تسهيل الفوائد مخرجًا - «ولَتِ»، بلام مفتوحة وتاء مكسورة، وينبغي أن يكشف هذه اللفظة.

وقوله **وتُجبَرُ المنقوصةُ مضافةً إلى مضمر** قال س[1]: «أمّا لَدُ فهي لَدُن محذوفة، كما حذفوا يَكُنْ؛ ألا ترى أنك إذا أضفتَه إلى مضمر رَدَدتَه إلى أصله، تقول: مِن لَدُنْهُ، ومِنْ لَدُنِّي» انتهى. ولا يجوز: مِن لَدُك، ولا: مِن لَدُه.

وقوله **ويُجَرُّ ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان جملة** جازت[2] إضافتها إلى الجمل، وكان القياس ألا تضاف إلى الجمل؛ لأنها ظرف غالبه للمكان، ولا يضاف إلى الجمل من ظروف المكان إلا «حيث» و«لدن». وتضاف إلى الجملة الاسمية، نحو قوله[3]:

وتَذْكُرُ نُعْماهُ لَدُنْ أنتَ يافِعٌ ... إلى أنتَ ذو فَودَينِ أبيضَ كالنَّسْرِ

وإلى الفعلية، قال[4]:

لَزِمْنا لَدُنْ سالَمْتُمُونا وِفاقَكُمْ ... فلا يَكُ مِنكُمْ لِلخِلافِ جُنُوحُ

وقال[5]:

صَريعُ غَوانٍ ، راقَهُنَّ ، ورُقْنَهُ ... لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوائبِ

---

(١) الكتاب ٣: ٢٨٦.

(٢) ح، ن: جاءت.

(٣) أنشده الشارح في الارتشاف ص ١٤٥٣ والبحر ٢: ٣٨٨. وهو في الدر المصون ٣: ٣٢. وفي المخطوطات: إلى أنت ذا فدين.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣: ٢٦٠ وتمهيد القواعد ص ٣٢٣٦ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٨٦ [٦٦٣].

(٥) هو القطامي. ديوانه ص ٤٤. والخزانة ٧: ٨٦ - ٩١ [٥١٢].

فأمّا قول الآخر[1]:

/وَليتَ ، فلَمْ تَقْطَعْ لَدُنْ أنْ وَلِيتَنا قَرابةَ ذي قُرْبَى ولا حَقَّ مُسْلِمِ [٤: ٧/أ]

فخُرِّج[2] على زيادة «أنْ» وإضافة «لَدُنْ» إلى الجملة الفعلية، وعلى جعل «أنْ» مصدرية، أي: لَدُنْ وِلايتِك إيّانا.

وقال ابن الدهان: ولا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث وحدها، وقيل: لَدُنْ أيضًا. وليس كذلك، فأمّا قول الشاعر[3]:

وأنَّ لُكَيزًا لم يَكُنْ رَبَّ عُكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ ، فتَفَرَّقُوا

فـ«أنْ» مرادة مع «صَرَّحَتْ»[4] بدليل ظهورها معها في قوله[5]:

أراني لَدُنْ أنْ غابَ رَهْطِي ....

فأضافه إلى المفرد.

وقوله **وإنْ كانَ غُدْوة نُصب أيضًا** أي: وإنْ كان المفرد لفظ غُدْوة فيجوز الجر على الأصل، والنصب، قال الأخطل[6]:

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٢٦٠.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٦٠.

(٣) هو الممزق العبدي. المفضليات ص ٣٠١ [٨١] والمسائل الشيرازيات ص ٦٧، وفيه تخريجه. لكيز: قبيلة. والعكة: جلد صغير يوضع فيه السمن. وصرحت حجاجهم: خرجت من منى.

(٤) المسائل الشيرازيات ص ٦٧.

(٥) تتمة البيت: «كأنّما يَرَى بِيَ فيكُم طالبُ الحقِّ أرْنَبا». وهو للأعشى. ديوانه ص ١٦٥ والمسائل الشيرازيات ص ٦٧.

(٦) شعره ص ٦٢٤. تغيَّظت الهاجرة: اشتدَّ حميها. وفي ن: تعطنت. والهواجر: جمع هاجرة، وهي منتصف النهار في القيظ. وشعبان: الشهر المعروف. والأصيل: ما بين العصر والمغرب.

لَدُنْ غُدْوةً ، حتى إذا ما تَغَيَّظَتْ هَواجِرُ مِنْ شَعْبانَ حامٍ أَصيلُها

وقال آخر[1]:

وما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ

وقد تزاد «ما» بين «لَدُنْ» و«غُدْوة» المنصوبة، قال الشاعر[2]:

وَقَفتُ بِها القَلُوصَ ، وقُلتُ : عُوجا فَعاجَ الرَّكْبُ مِنْ قُلُصٍ عِجالِ

لَدُنْ ما غُدْوةً حتى اكْتَسَينا لِمَثْنَى اللَّيلِ أَثْناءَ الظِّلالِ

وقال يونس في كتاب «النوادر» له: «بعضهم ينصب ما بعد لَدُنْ، فيقول: لَدُنْ غُدْوةً، وبعضهم ينصب مع حذف النون، فيقول: لَدُ غُدْوةً». ولا يعني يونس أنه ينتصب بعد لَدُنْ كل اسم، إنَّما المحفوظ نصب غُدْوة فقط، قال س[3]: «لا ينصب لَدُنْ غيرَ غُدْوة، فلا تقول: لَدُنْ بُكْرةً؛ لأنه لم يكثر في كلامهم» انتهى. وأما قوله[4]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها

فهو على إضمار كان الناقصة، وتقدم الكلام على ذلك في باب كان[5].

---

(١) هو أبو سفيان بن حرب. السيرة النبوية ٢: ٧٥.

(٢) أنشد أبو حيان البيتين في تذكرة النحاة ص ٢٤٠، وذكر أنّ ابن خروف نسبهما لكثيِّر. والبيت الثاني في المقاصد الشافية ٤: ١٢١ منسوبًا لكثيِّر، وليسا في قصيدته المثبتة في ديوانه الذي نشره قدري مايو ص ٢٨٨ - ٢٩١، وفيها ما يدل على سقط بيتين مفترقين منها. وآخر البيت الثاني في ك: الطفال. وآثرت ما في ع، ن، وهو موافق لما في التذكرة والمقاصد.

(٣) يبدو أنّ أبا حيان أخذ هذا القول من سر صناعة الإعراب ص ٥٤٣ حيث نسبه ابن جني إلى سيبويه، ومعناه في الكتاب ٣: ١١٩، وانظر ١: ٥١، ٥٨، ١٥٩، ٢١٠، و٢: ٢٨١، ٣٧٥.

(٤) تقدم في ٤: ٢٣٠.

(٥) انظر ٤: ٢٣٠ - ٢٣١.

وقال ابن خروف: الإضافة في لَدُنْ غُدْوة أكثر. وقد وَجَّهوا[1] نصب غُدْوةً بِلَدُنْ بأنَّها شُبِّهت نونُها - وإنْ كانت من بنية الكلمة - بالتنوين؛ إذ صارت هذه النون تثبت تارةً وتُحذف أخرى، فأشبهت ضاربًا، فكما قالوا ضاربٌ زيدًا قالوا لَدُنْ غُدْوةً.

وأجاز بعضهم انتصاب غُدْوةً على إضمار كان مضمرًا فيها اسمها، كما قال س[2] في: «مِنْ لَدُ شَولاً»[3]، أي: مِن لَدُ كانتْ شَوْلاً.

وأجاز بعضهم[4] انتصاب غُدْوةً بعد لَدُنْ على التمييز. وهو إعراب يعسر تعقله.

وإذا انتصبت غُدْوة بعد لَدُنْ فالمحفوظ أنَّها منوَّنة وإن كان حقها أن تمتنع من الصرف؛ وإنما /صرفوها لأنَّهم[5] لَمَّا عزموا على إخراجها عن النظائر في حالها [٤: ٧/ب] غيَّروها في ذاتها بالصرف. وأيضًا لو لم يصرفوها لفتحوا، فلم يُعلم أمنصوبة هي أم مجرورة؛ لأنَّها لا تنصرف، فلمّا عزموا على نصبها وإخراجها لكثرة الاستعمال عن حال نظائرها صرفوها ليكون ظهور التنوين مع الحركة يُحَقِّق قصدهم.

فإن قلت: فمَنْ رفع، فقال: غُدْوةٌ، وجَرَّ، فقال: غُدْوةٍ، ما الذي دعاه إلى الصرف، ولا إشكال فيه كما في النصب؟

فالجواب: أنَّهم لَمّا أوجبوا صرفها منصوبة - وهو الأكثر من أحوالها - حملوا الجر عليه لأنه أخوه، فصار لها تنوين في الحالين، فحملوا الرفع عليهما، والرفع هنا

---

(١) إيضاح الشعر ص ١٢ والمسائل الشيرازيات ص ٦٥ - ٦٦ وسر صناعة الإعراب ص ٥٤٢ - ٥٤٣ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٠٠.

(٢) الكتاب ١: ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٣) شولاً أي من لد: سقط من ك.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢: ٥٨٣.

(٥) لأنهم: سقط من ك.

دخيل على النصب، فلما كان فرعًا في هذا الموضع حُمل على النصب في التنوين. انتهى ملخصًا من كلام ابن جني[1].

وإذا عطفت على غُدْوةً المنصوبةِ بعد لَدُنْ، فقلت: لَدُنْ غُدْوةً وعَشِيَّة - فقد أجاز أبو الحسن[2] الجر في المعطوف والنصب: أمّا الجر قيل: فلأنّ غُدوة وإن لم يجر لفظًا فهو في موضع جر. وأمّا النصب فلأنه معطوف على منصوب، قال المصنف في شرح الشافية الكافية له[3]: «والنصب في المعطوف بعيد عن القياس» انتهى. وهذه المسألة مما زادته «الشافية الكافية» على «تسهيل الفوائد».

والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب، ولا يجوز الجر لأنّ غُدْوةً عند من نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف على الموضع، وهو نصب صحيح، فإذا عُطِف عُطف عليه، ولا سيما على مذهب من جعل غُدْوةً منصوبًا بكان مضمرة، فلا يتخيل فيه إذ ذاك جر البتة.

فإن قلت: يلزم من ذلك أن تكون لَدُنْ قد انتصب بعدها ظرف غير غُدْوة، ولم يُحفَظ نصب بعدها إلا في غُدْوة[4].

فالجواب: أنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل؛ ألا ترى أنك تقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك[5]، وكُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ[6]، و[7]:

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٥٤٣ - ٥٤٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ص ٩٥٣.

(٣) ص ٩٥٣.

(٤) الكتاب ١: ١٥٩، ٢١٠.

(٥) الكتاب ٢: ٥٤ - ٥٦.

(٦) الكتاب ٢: ٨٢، ٣٠٠. السخلة: ولد الشاة من المعز والضأن، ذكرًا كان أم أنثى.

(٧) عجز البيت: «إذا ما رِجالٌ بالرِّجالِ استَقَلَّت». وهو في الكتاب ٢: ٥٥، ١٨٧ والأصول ٢: ٣٩ والأعلم ص ٢٥٩. جارها: المجير منها الكافي لها. واستقلّت: نهضت. وأوله في المخطوطات: نعم.

أيُّ فَتَى هَيجاءَ أنتَ وجارِها .....

ولا تقول: رُبَّ أخيه، ولا: كُلُّ سَخْلَتِها، ولا: أيُّ[1] جارِها، فكذلك هذه المسألة، لو باشرت المعطوف لَدُنْ لم يكن فيه إلا الجر، فلما كان معطوفًا جاز فيه النصب لأنه معطوف على معرب صحيح الإعراب، ولا موضع له، أعني غُدْوةً.

وقوله **وقد يُرفَع** حكى الكوفيون[2] رفع غُدْوة، وتأويله على تقدير كان، أي: لَدُنْ كانت غُدْوةٌ، كذا قال بعضهم[3]. والظاهر من كلام ابن جني أنه مرفوع بلَدُنْ، قال ابن جني[4]: «وقد شبهه بعضهم بالفاعل، فرفع، فقال: لَدُنْ غُدْوةٌ، كما تقول في اسم الفاعل: ضارِبٌ زيدٌ، والقياس الجر بها لأنها ظرف، وقد أجراها بعضهم على القياس».

وقوله /**وليستْ «لَدَى» بمعناها بل بمعنى «عِندَ» على الأصح** صرح س[5] بأنَّ لَدَى بمعنى عِندَ، وقد تقدم مخالفتها[6] لـ«لَدُنْ» في كونها يخبر بها كـ«عِندَ». [٤: ٨/أ]

وقوله **وتُعامَل ألفُها إلى آخره** قال تعالى ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[7]، وقال ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[8]، كما تقول: علينا وإلينا. وبعض العرب لا يقلب مع المضمر، بل يُقِرُّ الألف معه كما يُقِرُّها مع المظهر، وكذلك إلى وعلى، قال الشاعر[9]:

---

(١) في المخطوطات: نعم.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٣٨. وقد حكى ذلك ثعلب عن المبرد في مجالسه ص ١٦٠. وحكاه أبو عمر عن ثعلب والمبرد كما في تهذيب اللغة ٨: ١٧١، و١٤: ١٢٤.

(٣) نص عليه ثعلب في مجالسه ص ١٦٠، وأضاف: «ويقال أيضًا إذا رفعت: هي بمعنى مُذْ». وانظر تهذيب اللغة ٨: ١٧١، و١٤: ١٢٤.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٥٤٣.

(٥) الكتاب ٤: ٢٣٤.

(٦) تقدم ذلك في ص ٧٠.

(٧) سورة غافر: الآية ١٨.

(٨) سورة ق: الآية ٣٥.

(٩) الأبيات في شرح التسهيل ٢: ٢٣٨. ن: يا جناحة. وأول الثالث في ح، ن: وذلكم.

إلاكم - يا خُناعةُ - لا إلانا عَزا الناسُ الضَّراعةَ والهَوانا
فلو بَرِئَتْ عُقُولُكُمُ بَصُرْتُمْ بِأَنَّ دَواءَ دائكُمُ لَدانا
ودَلَّكُمُ إذا واثَقْتُمُونا على نَصْرِ اعْتِمادِكُمُ عَلانا

ص: و«مَعَ» للصحبة اللائقة بالمذكور، وتسكينُها قبلَ حركةٍ وكسرُها قبلَ سكونٍ لغةٌ رَبَعِيَّةٌ، واسميَّتُها حينئذٍ باقيةٌ على الأصح. وتُفرَد، فتساوي «جميعًا» مَعْنًى، و«فَتًى» لفظًا لا يدًا وفاقًا ليونس والأخفش، وغيرُ حاليَّتِها حينئذٍ قليلٌ.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «ومن الظروف العادمة التصرف (مع)، وهو اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب. ويدل على اسميته دخول مِن عليه في قولهم: ذهب مِن مَعه، حكاه س[2]، ومنه قراءة بعض القراء ﴿هذا ذِكرٌ مِن مَعِي وذِكرٌ مِن قَبلِي﴾[3]. وكان حقه أن يُبنى لشبهه بالحروف في الجمود المحض والوضع الناقص؛ إذ هو على حرفين بلا ثالث محقق العود، والمراد بالجمود المحض ما لزمه وجهٌ واحد من الاستعمال، إلا انه أُعرب في أكثر اللغات لمشابهته عند في وقوعه خبرًا وصفة وحالاً وصلة ودالاً على حضور وعلى قرب، فالحضور كـ﴿وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ﴾[4]، والقرب كـ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[5]، وكقول الراجز[6]:

إنَّ مَعَ اليومِ أخاهُ غَدْوَا»

---

(١) ١: ٢٣٨ - ٢٣٩.
(٢) الكتاب ١: ٤٢٠.
(٣) سورة الأنبياء: الآية ٢٤. وهذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف. المحتسب ٢: ٦١.
(٤) سورة الشعراء: الآية ١١٨.
(٥) سورة الشرح: الآية ٦.
(٦) كتاب الألفاظ ص ١٩٧، ٤٤٧ والمقتضب ٢: ٢٣٨، ٣: ١٥٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٠ وفيه تخريجه.

وقوله **وتسكينُها قبل حركة** مثاله: زيدٌ مَعْ عَمرٍو، **وكسرُها قبلَ سكون** مثاله: زيدٌ مَعِ القومِ، ومَعِ ابنِك **لغة رَبَعيّة**، روى ذلك الكسائي[1] عن ربيعة، قاله المصنف[2]. وفي المحكم[3]: «رَبيعة وغَنْم يسكنون مَع قبل حركة»، ولم يحفظ س أنّ السكون لغة، فزعم أنّ السكون لا يكون إلا في الاضطرار[4]، نحو قول الشاعر[5]:

رِيشِي مِنْكُمُ ، وهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانتْ زِيارتُكُمْ لِماما

وحركةُ مَعَ حركة إعراب، ولذلك تأثّرت بالعامل في: مِنْ مَعِه، ومَن سَكّنَ بَنَى، وهو القياس.

وقوله **واسميَّتُها حينئذٍ باقيةٌ على الأصح** أي: حين تسكن؛ لأنّ /معناها [٤: ٨/ب] معربةً ومبنيَّةً واحد.

وزعم أبو جعفر النحاس[6] أنّ الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. وليس ذلك بصحيح، بل الأصح كونها اسمًا إذ ذاك، وكلام س مشعر بذلك، وأنّ الشاعر إنما يسكنها اضطرارًا.

وقوله **وتُفرَد، فتُساوي «جميعًا» معنًى** أي: تفرد عن الإضافة، وتفوق بذلك عند لأنه تمكن ما، وعند لا تفرد. وأمّا مساواتها «جميعًا» معنًى فليس بصحيح.

---

(١) المحكم (مع) ١: ١١٠ [طبعة بيروت].

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٤١.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (مع) ١: ١١٠ [طبعة بيروت]، فيقولون: مَعْكم ومَعْنا، بسكون العين. وفيه أنّ اللحياني روى ذلك عن الكسائي.

(٤) الكتاب ٢: ٢٨٧.

(٥) نسب البيت في الكتاب ٣: ٢٨٧ للراعي. وهو لجرير، ديوانه ص ٢٢٥. وصدره فيه: «وريشي منكم وهواي فيكم»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ١: ٣٧٥. اللمام: الشيء اليسير.

(٦) إعراب القرآن ٣: ٢١٣، ١: ١٩١.

وهذه المسألة جرت[1] بين أحمد بن يحيى وأحمد بن قادم[2]، وهما من شيوخ الكوفيين، سأل أحمد بن يحيى عنها ابن قادم، قال: فلم يزل يركُض فيها إلى الليل، وفرق أحمد بن يحيى بأنَّ جميعًا يكون للقيام في وقتين، وفي وقت واحد، إذا قلت قامَ زيدٌ وبكرٌ جميعًا احتمل الوجهين، و«معًا» لا يكون إلا في وقت واحد إذا قلت: قامَ زيدٌ وبكرٌ معًا.

وقوله و«فَتًى» **لفظًا لا** «يَدًا» **وفاقًا ليونس والأخفش** اختلف في فتحة مَعًا:

فذهب الخليل وس[3] إلى أنها فتحة إعراب كفتحتها حالة الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حالة الإفراد وحالة الإضافة، فهي كالفتحة في: رأيتُ زيدًا.

وذهب يونس والأخفش إلى أنَّ الفتحة فيها كفتحة تاء فَتًى، وأنَّها حين أُفردت رُدَّ إليها المحذوف - وهو لام الكلمة - فصار مقصورًا، قال المصنف في الشرح[4]: «وهو الصحيح»، يعني مذهب يونس والأخفش، قال[5]: «لقولهم: الزيدان مَعًا، والعمرون مَعًا، فيوقعون مَعًا في موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة، نحو: هو فتًى، وهُم عِدًا، ولو كان باقيًا على النقص لقيل: الزيدانِ معٌ، والعمرون معٌ، كما يقال: هم يدٌ واحدة، وهم جميعٌ» انتهى.

والصحيح ما ذهب إليه س والخليل؛ لأنَّ الأصل أنَّ المحذوف الآخر لا يُرَدُّ لا في حالة الإفراد ولا في حالة الإضافة، وذلك نحو يَد ودَم وحِر، وقد رُدَّ بعضها في حالة الإضافة، نحو أب وأخ، وأمّا أن يُرَدّ حالة الإفراد ولا يُرَدّ في الإضافة فلا يوجد له نظير سوى هذا الذي فيه الخلاف، فحَملُ معًا على ما يوجد له نظير كثير

---

(١) مجالس ثعلب ص ٣٨٦.

(٢) أو محمد بن عبد الله بن قادم النحوي أبو جعفر. كان من أعيان أصحاب الفراء، وأخذ عنه ثعلب. صنف: الكافي في النحو، وغريب الحديث. بغية الوعاة ١: ١٤٠ - ١٤١.

(٣) الكتاب ٣: ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٤) ٢: ٢٣٩.

(٥) ٢: ٢٣٩ - ٢٤٠.

أولى من حمله على ما لا نظير له. وإتمام معًا عكس أب وأخ؛ لأنه أُتِمَّ في الإفراد، وحُذف في الإضافة، فإذًا مَعًا ليس من باب أب، وإذا لم يكن منه وجب حمله على باب يَد ودَم، وهذا كان يكون القياس في باب أب، وذلك على الخلاف الذي مر في باب أخ وأب حالة الإضافة، أهي لام الكلمة رُدَّت أم هي إعراب أو إشباع، فلم يرد المحذوف فيصير على هذين القولين من باب يد ودم، ويكون كل ما حذف منه اللام جنسًا واحدًا لا يُرَدّ لا في إفراد ولا إضافة.

وأمّا ما ذكره المصنف من أنه كان يلزم إذا وقع خبرًا للمبتدأ أن يُرفع، /فيقال: الزيدون مَعٌ - فهذا خطأ فاحش؛ لأنَّ «مَعَ» قد تقرر أنها ظرف لا [٤: ٩/أ] يتصرف، وقد ذكر هو ذلك، فلا يستعمل مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تصرف بدخول «مِن» عليه على سبيل الندور[1]، ولم يُزِلْه ذلك عن عدم التصرف، فقولهم الزيدانِ معًا هو منصوب على الظرف الواقع خبرًا، كما تقول: الزيدان عندَك، وإذا كان ظرفًا لا يتصرف فلا يُرفع؛ ألا ترى أنه حالة الإضافة أيضًا لا يُرفع إذا قلت: زيدٌ مَعَ بكرٍ.

وقوله، **وغيرُ حالِيَّتِها حينَئذٍ قليلٌ** يعني أنَّ الأكثر فيها أن تكون منصوبة على الحال، نحو: جاء زيدٌ وبكرٌ مَعًا، وجاء الزيدون معًا. وأمّا استعمالها في موضع رفع خبرًا فقليل، ومن ذلك قولُ الشاعر[2]:

أَفِيقوا - بَنِي حَرْبٍ - وأَهْواؤُنا مَعًا ... وأَرْحامُنا مَوصُولةٌ - لَمْ تقَضَّبِ

---

(١) الندور: سقط من ك.

(٢) هو معبد بن علقمة العبشمي. الحماسة ١: ١٨٣ [١٠٢]. والحماسية التي منها البيت في شرح الحماسة للأعلم ص ٦٣١ [٣٩٤] منسوبة للأحوص، وقد ضرب بنو عمه مولًى له يقال له حَوشَب، وعنه في شرح أبيات المغني ٦: ٨ [٥٤٣]: «للأخوص». وليست في ديوان الأحوص. وقيل: إنها لجندل بن عمرو. أفيقوا: ارجعوا عما أنتم عليه. وتقضب: تقطع.

وقولُ الآخر[1]:

حَنَنْتَ إلَى رَيَّا ، ونَفْسُكَ باعَدَتْ مَزارَكَ مِن رَيَّا ، وشَعْباكُما مَعَا

وقولُ الآخر، وهو حاتم الطائي[2]:

أَكُفُّ يَدِي عَن أنْ يَنالَ الْتِماسُها أَكُفَّ صِحابِي حِينَ حاجتُنا مَعَا

وأمّا قول عَلْقَمة[3]:

فأَوْرَدْتُها ماءً ، كأنَّ جِمامَهُ مِنَ الأَجْنِ حِنّاءٌ مَعًا وصَبِيبُ

فيظهر أنه انتصب على الحال من حِنّاء وصَبيب، وتقدم على أحد المتعاطفين ضرورة. ويحتمل أن يكون في موضع رفع على الصفة لهما، وتقدم على أحد المتعاطفين ضرورة.

وذهب بعض النحويين[4] إلى أنَّ «مَعًا» في نحو «وأهواؤنا مَعًا» في موضع نصب على الحال، والخبر محذوف، وهو العامل في الحال، والتقدير: وأهواؤنا كائنة معًا. وهذا باطل بالإجماع على بطلان نظيره، لو قلت: زيدٌ قائمًا، تريد: كائن - لم يجز.

---

(١) هو الصمة بن عبد اللّه القشيري. ديوانه ص ٩٣ والحماسة ٢: ٣ [٤٦٠] والمرزوقي ص ١٢١٥ [٤٥٤] والأمالي ١: ١٩٠ والسمط ص ٤٦١ - ٤٦٢. ونسب لغيره. انظر حاشية الحماسة.

(٢) ديوانه ص ١٧٤ والحماسة ٢: ٣٤٣ [٧٦٤] وشرح أبيات المغني ٥: ٣٥١ - ٣٥٢.

(٣) هو علقمة الفحل. ديوانه ص ٤٢ وإيضاح الشعر ص ٢٩٣ وفيه تخريجه. فأوردتها: يعني ناقته. وجمام: جمع جَمّ، وهو ما اجتمع من الماء وكثر. والأجن: أجون الماء، وهو أن يغشاه العِرْمِض والورق، فيتغير طعمه ولونه. والصبيب: عصارة العندم، وقيل: صبغ أحمر.

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ق ٢٣٣/أ - ٢٣٣/ب، وعنه في شرح أبيات المغني ٥: ٣٥٢، ٦: ٨.

ص: ويُتَوَسَّعُ في الظرف المتصرف، فيُجعل مفعولاً به مجازًا. ويَسوغ حينئذٍ إضمارُه غيرَ مقرون بـ«في»، والإضافةُ، والإسنادُ إليه. ويَمنع من هذا التوسع - على الأصح - تعدِّي الفعل إلى ثلاثة.

ش: ظاهر كلامه اختصاص الظرف المتصرف بالتوسع فيه بأن يُجعل مفعولاً به على طريق المجاز؛ ولا يختص ذلك بهذا الظرف، بل يجوز ذلك في المصدر المتصرف أيضًا، فينصب مفعولاً به على التوسع والمجاز، ولو لم يصح فيه ذلك ما جاز أن يُبنى لفعلٍ ما لم يُسَمَّ فاعله حين قلت: ضُرِبَ ضَربٌ شديدٌ؛ لأنَّ بناءه لفعلٍ /ما لم يُسَمَّ فاعلُه فرعٌ عن التوسع فيه بنصبه نصبَ المفعول به، وتقول: الكرمُ [٤: ٩/ب] أكرمتُه زيدًا، وأنا ضاربٌ الضربَ زيدًا.

قال في البسيط: «وهذا الاتِّساع إن كان لفظيًّا جاز اجتماعه مع المفعول الأصلي إن كان له مفعول؛ وإن كان معنويًّا بأن يوضع بدل المفعول به فإذا قلت ضُرِبَ الضَّربَ فكأنك قلت: ضُرب الذي وقعَ به الضربُ ضربًا شديدًا، فوضعت بدله مصدره، فلا يكون فيما لا يتعدى - فلا يجتمع مع المفعول الأصلي لأنه كالعوض منه حال التوسع.

وقيل: يجوز الجمع بينهما على أن يكون المفعول منصوبًا نصب التشبيه بالمفعول به؛ وإذا كان الاتِّساع معنًى فلا يجمع بين المتَّسَع فيه والمطلق.

وقيل: لا يجوز الجمع بين شيئين من نوع واحد وإن اختلفا بالوصف؛ لأنه معنًى واحد به أحد الأوصاف، فإذا أخذ مع أحدهما فلا يؤخذ مع غيره. وفيه نظر. وقد جوَّز س[1]: سيرَ عليه أيُّما سيرٍ سيرًا شديدًا، وقال الشاعر[2]:

---

(١) الكتاب ١: ٢٢٩.

(٢) ذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٤٣٧ - ٤٣٩ [٧٧٣] أنَّ ابن بري نسبه لغَيلان بن حُرَيث. والأول غير منسوب في الكتاب ٣: ٤٥٣. وانظر تخريجه في الخزانة. وصف إبلاً وردت الماء في فلاة من الأرض. تنوش: تتناول.

فَهْيَ تَنُوشُ الحَوضَ نَوْشًا مِن عَلا نَوْشًا ، به تَقْطَعُ أَجْوازَ الفَلا»

انتهى وفيه بعض تلخيص.

وفي البسيط أيضًا: «المصادر يُتَوَسَّعُ فيها، فتكون مفعولاً[1]، كما يُتَوَسَّعُ في الظروف، فتكون إذا جَرَتْ أخبارًا بمنْزلة الأسماء الجامدة، ولا تجري صفة بهذا الاعتبار، وإذا كان بمعنى فاعل جاز، يعني أن يكون صفة». قال: «وإذا تُوُسِّعَ فيها فكانت عامّة على أصلها لم تُثَنَّ ولم تُجمَع رعيًا للمصدر، أو خاصّة، نحو: ضَرْبَ زيدٍ، وسَيرَ البريدِ - فربما جاز التثنية والجمع» انتهى.

والظرف هنا يتناول ظرف الزمان وظرف المكان، وإنما شرط في الظرف التصرف لأنَّ ما لزم الظرفية لا يجوز فيه التوسع؛ لأنَّ التوسع منافٍ لعدم التصرف؛ إذ يلزم من التوسع فيه كونه يُسنَد إليه، ويُضاف إليه، وهذا لا يجوز في عادم التصرف.

ويشمل المتصرف ما كان مشتقًّا نحو المَشْتَى والمَصِيف والمَضْرِب، وما ليس مشتقًّا نحو اليوم، فيجوز التوسع فيه كما جاز في اليوم. وكذلك المصدر الذي أوله ميم كالمَضْرَب.

ولا يمنع التوسع إضافة الظرف إلى الظرف المقطوع عن الإضافة المعوَّض مما أُضيف إليه التنوين، نحو حينَئذٍ وساعتَئذٍ، فتقول: سيرَ عليه حينَئذ.

وما يُنصَب من المصادر انتصاب الظرف، نحو: أتيتُك خُفُوقَ النَّجمِ، ومَقْدَمَ الحاجِّ - يجوز فيه التوسع.

ولا ينتصب انتصاب الظرف إلا المصادر المتمكنة، وأصل «بين» المصدر بان يبين بَيْنًا إذا افترق، ولما كان الافتراق يقتضي زمانًا وضع موضعه، ويجوز فيه التوسع، ومنه ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2].

---

(١) ك: مفعولات.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٩٤.

وأما صفة الظرف، /نحو: سِرتُ قليلاً - فيضعف فيه التوسع إلا إن وصف، [٤: ١٠/أ]
وقد يحسن في بعضها إذا كثُر فيها التصرف كقَريب، وهو سماع.

وقوله **فيُجعل مفعولاً به مجازًا** هذا مذهب البصريين. وفصّل الكوفيون، فزعموا أنّ ما كان العمل في جميعه انتصب على التشبيه بالمفعول به، ولا يجوز انتصابه على الظرف؛ لأنّ الظرف يلزم عندهم أن يكون العمل في بعضه من جهة أنه ينتصب على تقدير «في»، و«في» للتبعيض عندهم، وإن كان العمل في بعضه جاز أن يكون انتصابه على الظرف، أو على التشبيه بالمفعول به.

وقوله **ويَسوغُ حينَئذٍ** - أي: حين التوسع - **إضمارُه غيرَ مقرون بـ«في»** وذلك أنّ أصل الظرف أن يتعدى إليه الفعل بوساطة في، ولذلك يجوز التصريح بها في كثير من الظروف، لكنه استُغني عن «في» بمعناها في الأسماء الظاهرة، فإذا أُضمرت تعدَّى الفعل إلى الضمير بوساطة «في»؛ لأنّ الضمير غالبًا يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها؛ ألا ترى قولهم في لَدُ زيد: لَدُنْه، وفي لم تَكُ صديقَنا: إنْ لم تَكُنْهُ فمَنْ يَكونُه، وفي قَعَدت جُبنًا: الجُبنُ قَعَدت لَهُ، وفي المالُ لِزيد: المالُ لَهُ، فردّ النون في لَدُنْه، وفي تَكُنْهُ، واللام في لَهُ، وفتح اللام في لَهُ رجوعًا إلى الأصل - لأجل الضمير، فعلى هذا تقول: اليومُ سرتُ فيه، فإذا جاء بمثل «اليومَ سِرتُه» عُلم أنه لم يقصد الظرفية، وإنما جُعل مفعولاً به على سبيل التوسع. فمِن التوسع في ظرف الزمان قولُه[1]:

ويومٍ شَهِدْناهُ سُلَيمًا وعامِرًا قَليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

وقولُ الآخر[2]:

---

(١) تقدم في ٦: ٢٦١.

(٢) هو أبو ثروان العكلي. كما شرح أبيات المغني ٣: ٣٥٣ - ٣٥٨ [٢٥١] عن تذكرة أبي حيان. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢: ٢٤٥. رَمِضَت قدمُه: احترقت من الرمضاء، وهي الأرض الحامية من حر الشمس. وضَحِيَ الرجلُ: أصابه حر الشمس.

يا رُبَّ يومٍ لِيَ ، لا أُظَلَّلُهْ أَرْمَضُ مِنْ تحتُ وأضحى من عَلُهْ

وقولُ الآخر[1]:

في لَيلةٍ يُحَبُّها الطَّعامُ

ومِن التوسع في ظرف المكان قولُه[2]:

ومَشْرَبٍ ، أَشْرَبُهُ ، رَسِيلِ لا آجِنِ الطَّعمِ ولا وَبِيلِ

فالضمير في «شَهِدناه» عائد على يوم، وفي «لا أُظَلَّلُه» عائد على يوم، وفي «يُحَبُّها» عائد على ليلة، وفي «أَشْرَبُه» عائد على مَشْرَب، وهو مَفْعَل من الشُّرب، أي: مكان شُرْب، وكان الأصل: شَهِدْنا فيه، ولا أُظَلَّلُ فيه ، ويُحَبُّ فيها، وأَشْرَبُ فيه، فاتُّسع، ونُصب الضمير نصب المفعول به مجازًا، ومن تمثيل س[3]: سِيرَ عليه فَرْسَخانِ.

قال ابن هشام الخضراوي: الضمائر من الزمان والمكان لا تقع خبرًا للمبتدأ منصوبة كما يقع الظرف في شيء من كلام العرب؛ تقول: يومُ الخميسِ سفري فيه، ولا تقول : / سفري إيّاه[4] ، ولا : إنّ سفري إيّاه[5] ، ولا : كان سفري [٤: ١٠/ب] إيّاه،[6] إلا أن تُدخل عليه « في ». فدل هذا على أنّ الضمائر لا تنتصب

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٣٢ والكامل ص ٥٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٧، ٢٨٧.

(٢) نسبه العيني لأُحَيحة بن الجُلاح في ٤: ٦٣٠، وليس في أرجوزته المذكورة في ديوانه. وهو بلا نسبة في كتاب الجيم ٢: ١ والمصباح في شرح أبيات الإيضاح لابن يسعون ق ٦٨/ب. ك: أشربه وسبيل. ح، ن: أشربه وسيل. وفي تمهيد القواعد ص ٢٠٣٢: وَشيل. آجن: متغير الطعم. والرسيل: الماء العذب. والوبيل: الذي لا يُستَمرأ.

(٣) الكتاب ١: ٢١٩، ٢٢٣.

(٤) ولا تقول سفري إيّاه: ليس في ح، ن.

(٥) ولا إنّ سفري إياه: ليس في ك.

(٦) ولا كان سفري إياه: سقط من ن.

ظروفًا؛ لأنّ كل ما ينتصب ظرفًا يجوز وقوعه خبرًا إذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه، و لم أر أحدًا نبّه على [ذلك][1] هذا التنبيه.

وقوله **والإضافةُ** تارة يضاف إليه المصدر على طريق الفاعلية، كقوله تعالى ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[2]. وتارة على طريق المفعول به، كقوله تعالى ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[3]، أي: إمضاء أربعة أشهر بتربُّص. وتارة يضاف إليه الوصف على طريق الفاعلية، كقولهم[4]:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

وتارة على طريق المفعول به، كقولهم: يا مَسرُوقَ الليلةِ أهلَ الدارِ، ذكرهما س[5]، وقال[6]:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

وقال[7]:

فإنْ أنتَ لم تَقْدِرْ على أنْ تُهِينَهُ فَدَعْهُ إلى اليومِ الذي أنتَ قادِرُهْ

---

(١) ذلك: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) سورة سبأ: الآية ٣٣.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

(٤) البيت في الكتاب ١: ١٧٥، ١٩٣ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٨٠ وإيضاح الشعر ص ٢٠٥ والخزانة ٣: ١٠٨ - ١١٠ [١٧٤].

(٥) الكتاب ١: ٤٣، ١٧٥ - ١٧٦، ١٩٣.

(٦) نسب الرجز في الكتاب ١: ١٧٧ والكامل ص ٢٥٨ إلى الشماخ. وهو في ديوانه ص ٣٨٩ - ٣٩٠، ونسب فيه إلى جبار بن جزء بن ضرار، وهو ابن أخي الشماخ، وفيه تخريجه. وانظر الخزانة ٤: ٢٣٣ - ٢٤١ [٢٩١]. المشمعلّ: الجادّ في الأمر السريع.

(٧) هو المغيرة بن حبناء. الحماسة ١: ٣٢٩ [٢٢١] والحماسة البصرية ص ٩٣٥ [٨٠٠]، وأضاف البصري: «وتروى للجَعجاع الزِّياديّ».

قال الفارسي[1]: «إذا أضفت إلى شيء منه، فقلت: يا سائرَ اليومِ، ويا ضاربَ اليوم - لم يكن إلا اسمًا، وخرج بالإضافة إليه عن أن يكون ظرفًا؛ لأنها إذا كانت ظروفًا كانت في مرادة فيها ومقدرة معها؛ بدلالة ظهورها مع علامة الضمير، فإرادة ذلك فيها تمنع الإضافة إليها؛ ألا ترى أنك إذا حُلْتَ بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر نحو اللام في غلامٌ لِزيدٍ لم تصح الإضافة، ومنع منها الحرف».

قال ابن هشام الخضراوي: «ولا يظهر عندي؛ لأنَّ كل مضاف سوى باب الحسن الوجهِ يُقَدَّر باللام أو بِمِنْ، وعند قوم أنَّ اللام أو مِن هو الخافض، و لم يمنع ذلك من الإضافة. وقولنا الظرف مقدَّر بِفِي معناه تَصلُح في اللفظ إن كان متمكنًا، لا نعني إضمارها لعدم الخفض، ولا تضمينها لعدم البناء، وإذا لم تضمر و لم تضمن فتقدرها تقدير معنى، كتقدير لام الملك في: غلامُ زيدٍ، ومِن التبيين في: ثوبُ خَزٍّ، فكذا تقول هنا في الوعاء، ولا تمنع الإضافة كما لم يمنعها تقدير لام الملك. والذي أراد س أنَّ الأول يخفض الثاني بالنيابة عن حرف الجر، فصار بمنْزلته، وقام الدليل عند س على أنَّ حرف الجر يخرج الظرف عن ظرفيته بدليل سين وَسط[2]، سكنوه متى جعلوه ظرفًا، وفتحوه غير ظرف، فإذا قالوا «في وَسَط» فكلهم يفتحها، ولا يسكنها أحد، وهذا وجدته لابن طاهر، وهو كلام صحيح، ولو قال الفارسي: الظرف إذا عمل فيه الفعل صحَّ دخول الجر عليه، فإذا دخل لم يصحّ دخول آخر، وكذا إذا /أُضيف إليه لم يصحّ دخول حرف الجر، ومعنى الظرفية مصاحب[3] لجواز دخول الحرف أو تقدير دخوله - كان صحيحًا» انتهى. [٤: ١١/أ]

---

(١) انظر الإغفال ٢: ٦٤ - ٦٥.

(٢) وسط: سقط من ك.

(٣) زيد هنا في ك: وكذا إذا. ويبدو أن نظر الناسخ استرقها من السطر الذي قبله.

وقال ابن عصفور: «هذا الذي استدلّ به - يعني الفارسي - هو الذي عوّل عليه أكثر النحويين، وهو عندي ضعيف؛ لأنّ العرب تفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر ملفوظًا به في باب لا، نحو قولك: لا أبا لك، وفي باب النداء، نحو قوله[1]:

..... يا بُؤْسَ لِلجَهلِ ضَرّارًا لأَقْوامِ

وإذا لم يعتدوا به فاصلاً وهو ملفوظ به فالأحرى ألاّ يَعتدُّوا به فاصلاً[2] وهو مقدَّر، وليس ما ذكروه من أنّ المقدَّر بمنْزلة الملفوظ به صحيحًا؛ إذ لو كان كذلك لم يصل الفعل إلى نصب الظرف كما لا يصل إليه مع التلفظ بـ«في»، بل لقائل أن يقول: كما لم يعتدُّوا بـ«في» المقدرة، ولذلك نصبوا، كذلك ينبغي ألا يعتدوا بها إذا أضافوا، وإلى ذلك ذهب أبو موسى الجزولي، فإنه أجاز الإضافة مع بقاء الظرفية.

فإن قال قائل: إنما جاز الفصل باللام لأنها مؤكّدة لمعنى الإضافة من حيث كانت على معنى اللام، ولذلك لم يجز الفصل بغيرها من حروف الجر التي لا يوافق معناها معنى الإضافة، فأمّا قوله[3]:

وقد علمتْ أن لا أخا بِعَشَوْزَنٍ ولا جارَ إذْ أَرْهَقْتَها بالحَوافِرِ

فالأخ ليس بمضاف، وإنما جاء به على لغة من يقول أخا كعصا، والظرف على تقدير في، ومعنى في غير موافق لمعنى الإضافة، فلذلك لم تجز الإضافة إلى الظرف.

---

(١) تقدم في ١: ٧٦، ٤: ٣٩، ٥: ٢٦٤.

(٢) وهو ملفوظ به فالأحرى ألاّ يعتدوا به فاصلاً: سقط من ك.

(٣) تقدم في ٥: ٢٦٥. والبيت أيضًا في الأمكنة والمياه والجبال للزمخشري ص ١٨٥. وفيه: لعشوزن. العشوزن: الملتوي العَسِر الخُلُق من كل شيء، وما صعب مسلكه من الأماكن. واسم موضع.

فالجواب: أنَّ الإضافة إلى الظرف من قبيل إضافة التخفيف، وليست على معنى اللام فيناقض معناها معنى في، وإنما المخفوض منصوب في التقدير. والدليل على أنَّ الإضافة للتخفيف أنَّ المضاف لا يتعرف بها وإنْ كان الذي أضيف إليه معرفة؛ ألا ترى أنَّ طَبّاخًا لم يتعرف بإضافته إلى ساعات الكرى، ولذلك أُجري على النكرة.

والصحيح عندي أنه لا يضاف إليه إلا بعد الاتِّساع فيه كما ذهب إليه أبو علي، لكنَّ العلة فيه غير ما ذكره، وهو أنَّ الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية؛ ألا ترى أنَّ وَسطًا إذا دخل عليها الخافض صارت اسمًا بدليل التزامهم فتح سينها، و«وَسَط» المفتوحة السين لا تكون إلا اسمًا. والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية إلى الاسمية ما ذكره أبو الحسن في كتابه الكبير من أنهم جعلوا الظرف بمنْزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل؛ لشبهه به من حيث كان أكثر الظروف أُخرج منها الإعراب، وأكثرها أيضًا لا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يوصف، قال: فلمّا كانت كذلك كرهوا أن يُدخلوا فيها ما يدخلون في الأسماء»[1].

وقوله **والإسنادُ إليه** قال المصنف في الشرح[2]: «من ضروب المجاز التوسع بإقامة الظرف /المتصرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه، ومقام المفعول الموقَع به [٤: ١١/ب] الحدث، فالأول كقوله تعالى ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[3]، وقوله ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾[4]، وكقول الشاعر[5]:

---

(١) هنا ينتهي قول ابن عصفور. تمهيد القواعد ٤: ٢٠٣٦.

(٢) ٢: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٣) سورة إبراهيم: الآية ١٨.

(٤) سورة الإنسان: الآية ١٠.

(٥) هو تأبط شرًّا. الحماسة ١: ٧٢ [١١] والمرزوقي ص ٧٧ [١١] والأعلم ص ٢١٠ [٦٨]. لحيان: بطن من هذيل كان تأبط شرًّا راغَمَهم ووَتَرَهم. والوطاب: زِقاق اللبن، وصَفِرت: خلت من الشراب، ضربه مثلاً لإشرافه على الموت حين أُحيط به. والجُحر: المذهَب والمسلك. وفي ح، ن: «الحَجْر». وهي رواية. والمُعْوِر: البادي العورة للعدوّ.

أَقُولُ لِلحْيانِ ، وقد صَفِرَتْ لَهُمْ وِطابِي ، ويَومِي ضَيِّقُ الجُحْرِ مُعْوِرُ

والثاني كقولهم: وُلِدَ له ستُّون عامًا[1]، وصِيدَ عليه الليلُ والنهارُ[2]، وكقول الشاعر[3]:

أمّا النَّهارُ فَفِي قَيْدٍ وسِلْسِلةٍ واللَّيلُ في جَوفِ مَنْحُوتٍ مِنَ السّاجِ

يعني نفسه، وكان مأسورًا، فأخبر أنَّ نَهارَه مُقَيَّد، ولَيلَه مسجون، مبالغة ومجازًا» انتهى.

وقد يُتَوَسَّعُ فيه بأن يرتفع خبرًا، نحو: الضربُ اليومُ.

وزاد بعض الشيوخ وجهًا آخر مما يخالف فيه الظرفُ الظرفَ المتوسّع فيه[4]، وهو أنَّ الظرف لا يؤكّد، ولا يُبدَل؛ لأنَّ الظرف زيادة في الكلام غير معتمد عليها، بخلاف المفعول. قال صاحب البسيط: «وفي هذا نظر» انتهى.

وظاهر كلام المصنف أنَّ كل ظرف يجوز فيه التوسع، فيجوز فيه ما ذكر من الأحكام.

وفي البسيط: ليس هذا التوسُّع مطردًا في كل ما يكون ظرفًا من الأمكنة كما كان في الزمان؛ بل المتوسَّع فيه من الأمكنة سماع، وغير المتوسَّع فيه من الأزمنة سماع، يقال في المكان: نُحِيَ نَحوُك، وقُصِدَ قَصْدُك، وأُقْبِلَ قِبَلُك، رفعوا، فدلَّ على نصب التوسع، ولا يجوز في خلف وأخواتها، فتقول: ضَرَبتُ خَلفَك، فتجعله مضروبًا، وكذلك لا يُتوسَّع فيها فتجعلها فاعلاً كما في ظرف الزمان، فتوسُّع الفاعل والمفعول غير مطَّرد في المكان، وإنما كان ذلك لأنَّ ظروف الزمان

---

(١) الكتاب ١: ١٧٦، ٢٢٣، ٢٣٠.

(٢) الكتاب ١: ١٦٠.

(٣) تقدم في ٤: ١٢.

(٤) ك: «مما يخالف فيه الظرف للتوسع فيه». الظرف المتوسع ... ولا يبدل لأن: سقط من ح.

أشد تَمَكُّنًا منها في هذا، وقد نَبَّهَ عليه س[1]. ولا يقال: ظروف المكان هي أشد تمكنًا لقربها من الأشخاص؛ لأنّا نقول: ظرف المكان أشد تمكنًا من الزمان من وجه، وهو قربها من الأناسي، وهو الموجب لأنْ يتعدى الفعل لها بالوساطة[2] إلا ما أشبه الزمان منها،[3] وظرف الزمان أشدُّ منه تمكنًا في الانتصاب بعد الفعل، والتوسع معلول به، فلذلك لم يكن هذا التوسع في المكان، وإنما كان معلولاً لقوة فهم المعنى والدلالة. وأمّا التوسع في الرفع بأنه خبر الابتداء فجائز في كلها إلا ما لزم الظرفية كدُونَك، وهو في هذا كظرف الزمان، وهو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون والجرمي إلى أنه لا يجوز كما في الأول إلا في ضرورة من قافية، كقوله[4]:

.... خَلفُها وأمامُها

[٤: ١٢/أ] وقوله **ويَمنع من هذا التوسع على الأصح تعدي الفعل إلى ثلاثة** /هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: جواز ذلك، وهو مذهب الأخفش، وهو ظاهر كلام س، وعزاه ابن خروف إلى س، قال ابن خروف[5]: «وإنما قاسه س، ولم يقس النقل - يعني في باب أعلمَ - لأنَّ النقل فيه نصب الفاعل، ولا يُنصب الفاعل إلا تشبيهًا بما ثبَت أصله في الكلام، كما نُصب الفاعل في: حسنٍ الوجهَ، تشبيهًا بضاربٍ زيدًا. ونَصبُ الظرف على الاتِّساع ليس فيه تغييره عما كان عليه، وجميعه مجاز في متعدٍّ لواحد

---

(١) الكتاب ١: ٤١٩.

(٢) ك: بالواسطة.

(٣) زيد هنا في ك: وظرف الزمان منها.

(٤) تقدم في ١: ٢٥٦، وص ٥١ من هذا الجزء. خلفها: ليس في ك.

(٥) قوله هذا في شرح التسهيل للمصنف ٢: ٢٤٦.

أو أكثر، والنقل كله حقيقة، فاقتصر فيه على السماع، بخلاف نصب الظرف على الاتِّساع، فإنه مجاز، ولا معنى لمراعاة التعدي وغير التعدي فيه» انتهى.

قال س[1] في «باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين» ما نصه: «واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرتُ لك من المفعولينَ، فلم يكن بعد ذلك مُتَعَدًّى - تَعَدَّتْ إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، وذلك قولك: أعطَى عبدُ اللَّه زيدًا المالَ إعطاءً جميلاً، وسَرَقتُ عبدَ اللَّه الثوبَ الليلةَ، لا تجعله ظرفًا، ولكن كما تقول: يا سارقَ الليلةِ زيدًا الثوبَ، لم تجعلها ظرفًا» انتهى. يريد س أنَّها - وإنْ وصلت إلى غاية التعدي - فلا يمنعها ذلك من أن تتعدى اتِّساعًا لِما تعدى إليه اللازم والمتعدي لواحد ولاثنين في الاتِّساع من نصب الظرف والمصدر نصب المفعولية؛ وهذا مذهب الجمهور.

المذهب الثاني: جواز ذلك في اللازم، وفي المتعدي إلى واحد، وفي المتعدي إلى اثنين، ولا يجوز في المتعدي إلى ثلاثة؛ وذلك أنَّ الاتِّساع مع الفعل اللازم له ما يُشَبَّه به، وهو المتعدي إلى واحد[2]، والاتِّساع مع المتعدي[3] إلى واحد له ما يُشَبَّه به، وهو المتعدي إلى [اثنين، والاتِّساع مع المتعدِّي إلى اثنين له ما يُشَبَّهُ به، وهو المتعدِّي إلى][4] ثلاثة، وأمّا ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يُشَبَّه به؛ إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة. وقال ابن عصفور: «هذا قول أكثر النحاة» انتهى.

ونسبه بعضهم إلى المبرد، وهذا هو اختيار المصنف، قال في الشرح[5]: «جواز تعدي ذي ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به يستلزم مشبَّهًا دون مشبَّه به؛

---

(١) الكتاب ١: ٤١.

(٢) واحد والاتِّساع إلى واحد له ما يُشَبَّه به وهو المتعدي إلى: سقط من ن.

(٣) مع المتعدي: سقط من ك.

(٤) ما بين القوسين تتمة يقتضيها السياق.

(٥) ٢: ٢٤٦.

لأنه إذا فُعل ذلك بما له مفعول واحد أو مفعولان لم يَعدم أصلاً يُحمل عليه، بخلاف نصبه بما له ثلاثة، فإنه يلزم منه فرع لا أصل له، ومشبَّه دون مشبَّه به، فوجب منعه، ولأنَّ جواز ذلك في غير باب أعلمَ مُرَتَّب على ما سُمع من إقامة الظرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه، ومقام ما يوقع به في إخبار عنه وإضافته إليه، ولم يُسمع من ذلك شيء في باب أعلمَ - فلا يُحكم فيه بجواز ذلك المجاز لعدمِ سماعِ ما يترتب[1] عليه» /انتهى. [٤: ١٢/ب]

وما ذكره المصنف وغيره من أنَّ علة جواز الاتِّساع هي التشبيه ليس بصحيح؛ وإنما جوَّز س ذلك من وجه آخر، وذلك أنَّ تعدي الفعل إلى الظرف اتِّساعًا غير معتدٍّ به، ولا يُراعى مراعاةَ تعدِّيه إلى المفعول به غيرِ المتَّسع فيه. ويدلك على ذلك تعدي ما لا يتعدى إليه، فلولا أنه لا يعتدُّ به لم يجز في قام ونحوه مما لا يقتضي مفعولاً به، فلمّا كان كذلك صح الاتِّساع في الظرف فيما يتعدى إلى ثلاثة، ولم يلتفت س إلى ما يكون نظيرًا له في كلام العرب أصحَّ أم لا؛ لأنه لا يلزم ذلك، ولا يعتدُّ بهذا التعدي، فكأنه لم يجعل الظرف مفعولاً به، ولم يتوسع فيه؛ إذ ذاك مجاز لا حقيقة، ولولا ذلك لم يجز في قام ونحوه؛ لأنَّ ذلك ممتنع في الحقيقة، وإنما جاز لضرب من المجاز.

وأمّا قوله «لم يُسمع من ذلك شيء في باب أعلمَ، فلا يُحكم فيه بجواز ذلك المجاز لعدم سماع ما يترتب عليه» فهذا أمر لازم له فيما يتعدى إلى اثنين، وقد جوَّز هو التوسع فيما يتعدى إلى اثنين، ولم يُسمع من ذلك شيء فيما يتعدى إلى اثنين، فينبغي على ما قَرَّرَ[2] ألاَّ يجوز ذلك، وقد جوَّز هو الاتِّساع فيما يتعدى إلى اثنين، فناقض.

---

(١) ح، وشرح التسهيل: يرتب.

(٢) ح، ن: قررنا.

المذهب الثالث: أنه لا يجوز الاتساع مع ما يتعدى إلى ثلاثة، ولا مع ما يتعدى إلى اثنين؛ لأنه ليس له أصل يُشبَّه به؛ لأنه لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل؛ ألا ترى أنَّ أعلمَ وأرَى منقولان من عَلِمَ ورَأى، وما عداهما مما يتعدى إلى ثلاثة محمولٌ عليهما ومُضَمَّن معنييهما، فإذا كان ما يتعدى إلى ثلاثة فرعًا كله فلا يُحمل عليه غيره؛ لأنَّ الحمل لا بد أن يكون على الأصول لا على الفروع.

قال ابن عصفور: «وهذا هو الصحيح قياسًا وسماعًا:

أمّا القياس فلأنه لَمّا كان الظرف المتَّسع فيه مشبَّهًا بالمفعول به؛ بدليل وصول الفعل إلى ضميره بنفسه - وَجب أن يكون العامل مشبَّهًا بالعامل في المفعول به.

وأمّا السماع فلأنه قد سُمع الاتساع فيما لا يتعدى، نحو: يومُ الجمعةِ صُمتُه، وفيما يتعدى إلى واحد، نحو قوله[1]:

ويومًا شَهِدْناهُ سُلَيمًا وعامِرًا .....

ولا يُحفظ فيما عدا ذلك» انتهى.

وقد ذكرنا أنَّ س لم يُجز الاتساع من جهة التشبيه، فلا يلزم ما ذكر ابن عصفور. وأمّا السماع فهو كما ذكر، ولا يمتنع القياس؛ إذ الجامع كون الاتِّساع فيه إنما هو على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة، وهذا شيء يَشترك فيه المتعدي إلى ثلاثة وإلى اثنين مع المتعدي لواحد ومع اللازم.

ولم يُبيِّن المصنف العامل الذي يُتَوَسَّع في الظرف معه، والظرف تارة يعمل فيه الفعل أو ما جرى مجراه من الأسماء ، وتارة يعمل فيه الحرف أو الاسم الجامد بما فيه من معنى الفعل ، وذلك قليل ، فإذا عمل /فيه الحرف أو الاسم الجامد [٤: ١٣/أ]

---

(١) تقدم في ٦: ٢٦١ وص ٨٥ من هذا الجزء.

بما فيه من معنى الفعل[1] فلا يُتوسَّع فيه مع شيء منهما؛ لأنَّ الظرف المتوسَّع فيه مشبَّه بالمفعول به، والعامل في المفعول به لا يكون حرفًا ولا اسمًا جامدًا، فلا يعملان في المشبَّه به، وهو الظرف المتوسَّع فيه.

فرع: هل يُتوسَّع[2] في الظرف مع كان وأخواتها؟ هو مبنيّ على الخلاف في كان أتعمل في الظرف أم لا، فإن قلنا لا تعمل فلا يُتوسع، وإن قلنا يجوز لها أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز التوسع في الظرف معها. وإنما قلنا ذلك لأنه يكثر المجاز فيها؛ لأنها إنما رَفعت المبتدأ ونَصبت الخبر تشبيهًا لها بالفعل المتعدي إلى واحد، فعملُها بالتشبيه هو مجاز، فإذا نَصَبَتِ الظرف على طريق الاتِّساع فهو مجاز أيضًا، فيكثر المجاز، فيُمنع منه. ونظير ذلك قولهم: دخلتُ في الأمر، لا يجوز حذف «في» لأنَّ هذا الدخول مجاز، ووصول دخلَ إلى الظرف بغير وساطة «في» مجاز، فلم يُجمع عليها مجازان. وقال ابن عصفور: وأمّا كان وأخواتها فإنه يجوز معها الاتِّساع في الظرف لأنها على كل حال فعل، والفعل قد يعمل في المفعول به.

فرع: إذا جوّزنا التوسُّع مطلقًا أو خاصًّا فهل يجوز في كل فعل أن يُتوسَّع فيه في أكثر من واحد؟ فإذا تَوسَّعنا معه في الظرف فهل يتوسَّع في المصدر؟ إن قلنا إنه توسّع في اللفظ فلا يَبعد، وإن قلنا إنه في المعنى فيَبعد؛ لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد، بل إن توسَّعت في الظرف فلا تَتوسَّع في غيره.

فرع: إذا تُوُسِّع في واحد فلا يُتَوَسَّع فيه نفسه مرة أخرى، مثال ذلك أن تَتوسَّع فتضيف إليه مثلاً، ثم تنصبه نفسه نصب المفعول توسُّعًا.

ومِن النحويين مَن ذهب إلى أنه لا يُتَوَسَّع في شيء من الأفعال إلا إذا حُذف المفعول الصريح إن كان التوسُّع في المعنى؛ وإن كان توسُّعًا في اللفظ فحينئذ يجوز

---

(١) زيد هنا في ك، ن: وذلك.

(٢) ك: يتسع.

مطلقًا. وسببه أنَّ التوسُّع في المعنى يجعل المتوسَّع فيه[1] واقعًا به المعنى، ولا يكون معنًى واحد في محلَّين من غير عطف ولا ما يجري مجراه.

ورُدَّ بقولهم[2]:

يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

فذكرَ المفعول. وأُجيب بأنه توسع في اللفظ.

مسألة: لا خلاف أنَّ الاتِّساع على وجهين:

أحدهما: أن يكون على حذف المضاف، فإذا قلت: صِيدَ عليه يومين، فأردتَ: وحش يومين - جاز بلا خلاف.

والآخر: أن تجعل اليومين مَصيدَين مجازًا[3].

وهذا مذهب س[4] والجمهور.

وزعم ابن كيسان أنَّ هذا الاتِّساع لأمر يلطف إدراكه، وهو أنَّ القائل: يومُ الجمعةِ صُمتُه - فإنما اتَّسعتَ على أنك اعتمدته بالصوم، ولم تصم غيره، ولو قلت صُمتُ فيه احتمل أن تكون صمت فيه وفي غيره[5]، فالاتِّساع على معنى /اختصاصه بالفعل، ودخل الفعل معنى اعتمدته بكذا، فانتصب على معنى [٤: ١٣/ب] اعتمدت. قال : والدليـــل على ذلك أنهم لا يفعلـــون ذلك إلا في الظرف

---

(١) في المعنى يجعل المتوسَّع فيه: سقط من ك.

(٢) تقدم في ص ٨٧.

(٣) مجازًا: ليس في ك.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٧٦، ٢١١، ٢٢٣، ٣: ٤٧٨.

(٥) احتمل أن تكون صمت فيه وفي غيره: ذكر منه في ك «وفي» فقط.

المختص ، ولو قلت صُمتُ الدهرَ لم يجز أن ينتصب على السعة. وزعم أنك لا تقول: الدهرُ صُمتُه؛ لأنه لا يمكن الاعتماد في هذا، وأثار هذا الاختلاف.

أما إذا قلت «يومُ الجمعة صُمتُه» فمعناه على قول الأكثرين أنَّ الصوم وقع بهذا اليوم؛ وعلى مذهب ابن كيسان لم يصم سواه.

ومذهبه في الاتِّساع في ظرف المكان كمذهبه في ظرف الزمان. ويَستدلُّ بأنه لا يجوز ذلك إلا في المختص لا في المبهم، فإذا قلت سِيرَ عليه فرسخان فالمعنى: لم يُسَرْ عليه إلا هذين لا غيرهما، ولا يجوز: سِيرَ عليه مكانٌ.

والمصدر إذا اتُّسع فيه، فانتصب نصب الظرف، نحو: سِيرَ عليه خُفُوقَ النَّجمِ - فإما على إرادة: زَمَنَ خُفُوقِ النَّجمِ، وإما على جعل الخُفُوق حينًا. ولا يكون ذلك في ظرف المكان، لو قلت: سِيرَ عليه ضَرْبَ زيدٍ، تريد: مَكانَ ضربِ زيدٍ - لم يجز؛ لأنَّ ظرف المكان يقع فيه قليلاً وكثيرًا، والزمان قدر للفعل، إن قليلاً فقليل، وإن كثيرًا فكثير، فاستُسهل فيه ذلك، فصار يعبَّر بالمصدر عنه مطلقًا غير مقتصر بذلك على مصدر دون مصدر، وينبغي أن يرتكب في ذلك أنه على حذف المضاف لاطِّراده في جميع العربية.

وزعم ابن كيسان أنَّ الاتِّساع على الطريق الآخر، ويسهِّله ما ذكرناه من كونه مقدارًا للزمان، ومعبَّرًا عنه به. وينبغي أن [يكون][1] في «وُلِدَ له ستُّون عامًا» أقوى؛ إذ ليس فيه إلا تجوُّز واحد، وهنا قد تَجوَّزتَ قبل السعة بأن جَعلتَ المصدر حينًا، فينبغي أن يكون الاتِّساع أبعد. والاتِّساع عندنا على طريق الحذف، وعند ابن كيسان على أن يكون المصدر مفعولاً[2].

---

(١) يكون: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) هنا نهاية الجزء الثاني من نسخة ن.

ص : باب المفعول معه

وهو الاسم التالي واوًا تجعله بنفسها في المعنى كمجرورِ مع، وفي اللفظ كمنصوب مُعَدًّى بالهمزة. وانتصابه بما عمل في السابق من فعلٍ أو عاملٍ عملَه، لا بمضمر بعد الواو، خلافًا للزَّجّاج، ولا بها، خلافًا للجُرجاني، ولا بالخلاف، خلافًا للكوفيين. وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصلح عطفه، خلافًا لابن جنّي. ولا يُقدَّم المفعول معه على عامل المصاحب باتِّفاق، ولا عليه، خلافًا لابن جنّي.

ش: قوله **التالي واوًا** جنس يشمل واو العطف في نحو: مزجت عسلاً وماءً. وقال المصنف: «قلت في حده **التالي واوًا** ليخرج التالي غير الواو مما يُطلق عليه في اللغة مفعول معه، كالمجرور بمع وبباء المصاحبة، نحو: بعتُ الفرسَ بلجامه، وجلستُ مَعَ زيد، فإنَّ /عُرف النحاة يقصر المفعول معه على المبوَّب له هنا» انتهى ملفقًا [٤: ١٤/أ] معناه من كلام المصنف[١]. وجرى في ذلك على عادته كابن عصفور من ذكر[٢] الجنس أولاً، وأنه يحترز به من كذا[٣]، وقد تكلمنا معهما في أوائل هذا الشرح[٤] على أنَّ الجنس لا يورد للاحتراز.

وقوله **تجعله بنفسها في المعنى كمجرورِ مع** إلى **بالهمزة** هذا فصل يخرج به المعطوف بعد ما تُفهم منه المصاحبة، نحو: أشركتُ زيدًا وعَمرًا، ومَزجتُ عسلاً وماءً، بخلاف: سرتُ والنيلَ، فإنَّ المصاحبة لم تُفهم إلا من الواو.

ونَبَّهَ بقوله **وفي اللفظ كمنصوب معدًّى بالهمزة** على أنَّ الواو تُعَدِّي ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها، فينتصب به بوساطة الواو، فعلاً كان ما عَدَّته

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٢) ن: في ذكر. ح: ومن ذكر.

(٣) من كذا: ليس في ك، ن.

(٤) انظر الجزء الأول ص ١٦.

كصنعَ، أو عاملاً عملَ الفعل، نحو: عرفتُ استواءَ الماء والخشبةَ، والناقةُ متروكةٌ وفصيلَها، ولستُ زائلاً وزيدًا حتى يفعل. وس[1] يسميه مفعولاً معه، ومفعولاً به.

وقال ابن عصفور[2]: «المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع المضمَّن معنى المفعول به، وذلك نحو قولك: ما صنعتَ وأباك؟ ألا ترى أنَّ الواو بمعنى مع، والأب في المعنى مفعول به، كأنك قلت: ما صنعتَ بأبيك؟ ولو لم تُرد هذا المعنى لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفًا على الاسم الذي قبله» انتهى.

وزعم بعض النحويين أنه لا يكون إلا مصاحب فاعلِ فعلٍ مذكور أو مقدَّر؛ ليخرج منه مصاحب المفعول في قولك: ضربتُ زيدًا وعمرًا، وتخيَّل أنه من المعطوف ليس إلا[3]، وأنه لو أريد المفعول معه هنا لأُتي بالأصل، وهو مع؛ لأنَّ فائدة النصب التنصيص على المعيَّة، ولمَّا اشتبهت هنا وجب العدول إلى الأصل، فإن لم يعدل فيحمل على العطف الأصلي.

وبعضهم جوَّز فيه الأمرين. وبعضهم حمله على العطف لأنه أولى وإن كان يجوز أن تكون بمعنى مع، ولا تُنكر المعية للمفعول، نحو قولهم: كفاك وزيدًا درهم، وامرأً ونفسَه[4].

وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام كلام. وزعم الصيمري[5] أنه يجوز أن ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز: كلُّ رجلٍ وضيعتَه، وقاس ذلك على قول العرب: كيف أنت وقصعةً من ثَريد[6]؟ وهذا قياس فاسد؛ لأنَّ جملة المبتدأ والخبر هنا في

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٧.

(٢) المقرب ١: ١٥٨.

(٣) ك، ن: ليس في لا.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٤.

(٥) التبصرة والتذكرة ص ٢٥٧.

(٦) انظر قول العرب هذا في الكتاب ١: ٣٠٣ حيث ذكر أن هذا قول ناس منهم.

معنى الفعل، فعُوملت معاملته؛ إذ المعنى: كيف تكون وقصعةً؟ وإذا لم تكن الجملة في معنى الفعل لم يجز النصب، لو قلت زيد أخوك وعمرًا لم يجز، فإذا لم يجز بعد الجملة التي ليست في معنى الفعل فكيف بعد المفرد. وأيضًا فالمفعول معه فضلة، والفضلات هي من قبيل المفعولات، فلا تنتصب إلا بالفعل أو ما جرى مجراه.

وقوله **وانتصابه بما عمل في السابق من فعل**[1] مثاله: جاء البردُ والطيالسةَ[2]، واستوى الماءُ /والخشبةَ[3]. [٤: ١٤/ب]

وفي كان الناقصة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنَّ المفعول معه لا يكون بعدها لأنها ليس فيها معنى حدث يُعدَّى بالواو، ولا تعمل إلا في اسمها وخبرها لا غير، وتأوَّل ما ورد من ذلك بعد كان، نحو قوله[4]:

فآليتُ لا أَنْفَكُّ أحدو قَصيدةً تَكونُ وإيَّاها بِها مَثَلاً بَعْدِي

وقول الآخر[5]:

فكُونُوا أَنتُمُ وبَنِي أَبيكُم مَكانَ الكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحالِ

وقول الآخر[6]:

فكانَ وإيَّاها كَحَرَّانَ ، لَمْ يُفِقْ عَنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حتَّى تَقَدَّدا

على أنَّ «كان» في هذه الأبيات تامَّة، ومَثَلاً والظرف والمجرور أحوالاً، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو علي.

---

(١) انظر الخلاف في عامل النصب في المفعول معه في الإنصاف ص ٢٤٨ - ٢٥٠ [المسألة ٣٠] وأسرار العربية ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٨ والأصول ١: ٢١١ وسر صناعة الإعراب ص ١٢٦.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٨ والأصول ١: ٢١١ وسر صناعة الإعراب ص ١٢٦.

(٤) تقدم في ٢: ٢٢٦، ٤: ١٢٧.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٢٩٨ ومجالس ثعلب ص ١٠٣ وسر صناعة الإعراب ص ١٢٦، ٦٤٠. وقد سقط هذا البيت من ن.

(٦) تقدم في ٢: ٢٢٦.

وذهب الجمهور إلى جواز ذلك في «كان» الناقصة؛ لأنَّ الصحيح أنها مشتقَّة، وأنها تدلُّ على معنًى سوى الزمان، فعلى هذا تعمل في الظرف، ويتعلق بها الجارّ، وتَنصب المفعول معه كسائر الأفعال، وأنت ترى افتقار «كان» في الأبيات المذكورة إلى ما بعدها افتقار المسند للمسند إليه، وجَعلُ «مَثَلاً» و«مكانَ الكُلَيتَين» و«كَحَرَّان» أحوالاً يُفَوِّت هذا المعنى. والذي ينبغي أن يكون ذلك مقيسًا في كل اسم يصحُّ عطفه على اسم كان الناقصة؛ لأنه كثُر هذا فيها، كتلك الأبيات وغيرها.

وقال في البديع[1]: «المفعول معه يكون من الفعل المتعدي وغير المتعدي عند الأكثرين، تقول: لو خُلِّيتَ والأسدَ لأَكَلَكَ[2]، ولو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصيلَها لَرَضِعَها[3]. وقال قوم: إنَّ هذا لا يكون إلا مع غير المتعدي؛ لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال ضربتُك وزيدًا، وزيدًا: مفعول معه».

وقوله **أو عاملٍ عَمَلَه** مثال ذلك: لستُ زائلاً وزيدًا حتى يَفعل، وأعجبني استواءُ الماء والخشبةَ، والناقةُ متروكةٌ وفَصيلَها، وأنشد أبو علي[4]:

لا تَحْبِسَنَّك أثوابي ، فقد جُمِعَتْ هذا رِدائيَ مَطْوِيًّا وسِربالا

وجعل سِربالاً مفعولاً معه، وعامله مَطْوِيًّا.

ومذهب س أنه لا ينصبه العامل المعنوي، كحرف التشبيه والظرف المخبر به والجار والمجرور واسم الإشارة، ولذلك[5] لم ينصبه[6] بـ«لك» في قوله: هذا لك وأباك[7]، ولا في: حسبُك وزيدًا درهم[8].

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ١٧٧.

(٢) الأصول ٢: ١٢٩ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٠.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٧ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٠.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٤٨ وشرح الكافية الشافية ص ٦٨٩ وابن الناظم ص ٢٧٩.

(٥) الذي في المخطوطات: وكذلك. وفي الارتشاف ص ١٤٨٤: ولهذا.

(٦) الكتاب ١: ٣١٠.

(٧) الذي في المخطوطات: وأباه. صوابه في الكتاب.

(٨) التقدير عند سيبويه: حسبك ويُحسب زيدًا درهم.

وأجاز أبو علي[1] في قوله «وسِربالا» أن يكون العامل فيه «هذا». وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه.

وصحَّ للفعل وما جرى مجراه العمل في المفعول معه مع توسط الواو لمّا كانت حرف عطف في الأصل؛ فكما يصحُّ للفعل العمل في المعطوف مع توسط /حرف العطف بدليل مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأبوه فكذلك هذا. [٤: ١٥/أ]

قال أبو الحسن بن الباذش: «المفعول معه يعمل فيه الفعل بتوسط الواو، بمنْزلة حرف الاستثناء، إلا أنَّ حرف الاستثناء يُسلِّط الفعل ومعنى الفعل، ولا تُسلِّط الواو بمعنى مع إلا الفعل عند س، فهي متروكة على العطف أبدًا، إلا في الفعل، فإنها[2] تنقل من العطف إلى التعدية، وتُسَلِّط الفعل» انتهى. ويعني أيضًا وما جرى مجرى الفعل من مصدر واسم فاعل ومفعول.

وقوله **لا بمضمر بعد الواو، خلافًا للزجاج** فإذا قلت: ما صنعتَ وأباك؟ فالتقدير عنده[3]: ولابَستَ أباك، وإنما لم يُجز عمل الفعل فيه لفصل الواو.

وما ذهب إليه باطل؛ لأنَّ في نصب الاسم بفعل مضمر إحالة لباب المفعول معه؛ إذ يصير منصوبًا على أنه مفعول به لا مفعول معه. وأيضًا فقد بيَّنا أنَّ توسط الواو في العطف لا يمنع عمل العامل، فكذلك في هذا. وأيضًا فإذا كان الفعل يطلب المفعول على معنًى يقتضي توسط حرف بينهما[4] عمل فيه مع توسطه؛ ألا ترى أنك تقول: ما ضربتُ إلا زيدًا، فتنصب زيدًا بتوسط إلا، ولم تُبال بهذا الفصل؛ لأنَّ المعنى يقتضيه، وكذلك الفصل بـ«إمّا»، نحو: ضربتُ إمّا زيدًا وإمّا عمرًا.

---

(١) شرح المصنف ٢: ٢٤٨ وشرح الكافية الشافية ص ٦٨٩ وابن الناظم ص ٢٧٩.

(٢) ك، ن: بأنها.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٧١.

(٤) ن، ح: يقتضي توسط بينهما.

قال المصنف في الشرح[1]: «ومما يبين فساد تقدير الزجاج أنه إمّا أن[2] يقصد تشريك صنعتَ ولابَستَ في الاستفهام، ولا يصح؛ لأنّ شرط عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام[3] جواز الاستغناء بالثاني عن الأول، والأمر بخلاف ذلك في التقدير؛ إذ لا معنى لقول القائل: ما لابستَ أباك؟ أو لا يقصد التشريك، ولا يصح؛ إذ لا تعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما، فألاّ يجوز[4] ذلك مع عدم الاستقلال كما في المثال المذكور أحقُّ وأولى» انتهى.

وهذا مخالف لمذهب س، قد أجاز س[5] التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام، فأجاز: هذا زيدٌ ومَن عمرٌو.

قال المصنف في الشرح[6]: «وأيضًا لو كان كما قال الزجاج لم يحتج إلى الواو مع إضمار الفعل، كما لا يحتاج إليها مع إظهاره، لو قلت: ما شأنُك تُلابس زيدًا؟ دون واو صح، فينبغي مع الإضمار الاستغناء عنها، والاستغناء عنها باطل، وما أفضى إلى الباطل باطل» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله **ولا بها، خلافًا للجرجاني**[7] شُبهة الجرجاني - واللّه أعلم - أنه رآها مختصَّة بالاسم؛ إذ لا يقع الفعل بعدها، ولاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم

---

(١) ٢: ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٢) أن: سقط من ك، ن.

(٣) ك، ن: استفهام.

(٤) ك، ح: فإذًا لا يجوز.

(٥) لم أقف على مذهبه هذا في الكتاب. وقد غلّط ابن هشام أبا حيان في نسبة ذلك إلى سيبويه. المغني ص ٥٣٥ - ٥٣٦، ٥٣٨. وانظر الكتاب ٢: ٦٢.

(٦) ٢: ٢٥٠.

(٧) كذا! وقد نص في المقتصد ص ٦٥٩ - ٦٦١ على أنّ ناصب زيدًا في نحو ما صنعتَ وزيدًا إنما هو الفعل صنعتَ بوساطة الواو.

أورد النحويون سؤالاً فيها، فقالوا: إن قيل: لِمَ لَم تخفض هذه الواو الاسم وهي مختصَّة به؟ فالجواب: أنها لم تخفضه لأنَّ أصلها العطف، وحرف العطف لا يخفض /الاسم لعدم اختصاصه، فلذلك لم يجز الخفض بها، وسيأتي الدليل على أنها حرف [٤: ١٥/ب] عطف في الأصل.

وقال المصنف في الشرح[١]: «وكان حق الواو إذ كانت معدِّية أن تجرَّ ما عدَّت العامل إليه كما فعلت حروف الجر؛ إلا أنها أشبهت الواو العاطفة لفظًا ومعنًى، فلم تُعط عملاً، بل أُعطيت مثل ما أُعطيت العاطفة من إيصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الإتباع. وكان في ذلك أيضًا تنبيه على أنَّ أصل المجرور بحرف أن يكون منصوبًا، ولكنه جُرَّ لفظًا، ثم حُكم على موضع معموله بالنصب؛ إذ لم تتمحض عامليته، فإنه مُعَدٌّ، ولتظهر بذلك مزية المتعدي بنفسه على المتعدي بواسطة» انتهى.

فلمّا رأى الجرجاني اختصاصها بالاسم ادَّعى أنَّ النصب بها نفسها.

ورُدَّ[٢] هذا المذهب بأنها لو كانت هي العلة للنصب في الاسم لاتَّصل الضمير بها، ولم ينفصل في نحو[٣]:

فكانَ وإيَّاها كَحَرَّانَ ....

كما اتَّصل بإنَّ وأخواتها، فقلت: إنَّك وليتَك، فأمّا قول ابن أحمر[٤]:

وكُنَّا وهُمْ كابْنَيْ سُباتٍ ، تَفَرَّقا جميعًا ، وكانا مُنْجِدًا وتَهامِيا

---

(١) ٢: ٢٤٩.

(٢) انظر الرد في شرح التسهيل ٢: ٢٥٠.

(٣) تقدم في ص ١٠١.

(٤) البيت له في اللسان (سبت) و(تهم). وهو بغير نسبة في الأزمنة والأمكنة ١: ٢٣٠. ابنا سبات: الليل والنهار. وقيل: هما رجلان. ك، ن: سباب. شعر ابن أحمر ص ١٧٤.

فالواو للعطف، والضمير ضمير رفع عطفًا على الضمير في كُنَّا، وليست واو مع، ولا «هم» بعدها ضمير نصب متصل.

وبأنه[1] حكم بلا نظير؛ لأنه ما مِن[2] حرف ينصب إلا وهو مُشبَّه بالفعل أو مُشبَّه بما شُبِّه بالفعل.

وبأنه لو كان كما زعم لم يُشترط في وجود النصب تقدُّم فعل أو ما جرى مجراه، فكان يقال: كلُّ رجلٍ وضَيعتَه، بالنصب، وذلك لا يقال.

وقوله **ولا بالخلاف، خلافًا للكوفيين** هذا الذي نسبه إلى الكوفيين هو قول بعضهم. ومعظم الكوفيين والأخفش[3] ذهبوا إلى أنَّ الواو مهيِّئة لِما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف؛ لا بالخلاف كما نسبه المصنف إلى الكوفيين، قالوا: وذلك أنَّ الواو في قولك جاء البردُ والطَّيالسةَ إنما هي واقعة موقع مَعَ، وكأنك قلت: جاء البردُ مَعَ الطَّيالسةِ، فلما حَذفت مَعَ، وقد كانت منتصبة على الظرف، ثم أقمتَ الواو مقامها - انتصبت الطَّيالسة بعدها على معنى انتصاب مَعَ الواقعة الواو موقعها؛ إذ لا يصحُّ انتصاب الحرف، كما أنه في قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[4] ارتفع (اللّه) إذ لا يمكن أن يظهر الرفع[5] في إلا؛ إذ الأصل: غيرُ اللّه، فجُعل الرفع الذي في غير في اسم اللّه.

وهذا المذهب باطل؛ إذ لو كان انتصاب هذا الاسم على الظرف لكان إذا أُضمر يتعدى إليه الفعل بوساطة في، وأنت لا تأتي به إلا منفصلا، نحو قوله[6]:

---

(١) ن: ورُدَّ بأنه. وفي الحاشية أنه في نسخة: وبأنه.

(٢) ك: ما بين. ن: ما بين.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ١٢٨.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

(٥) ك، ن: الواقع.

(٦) تقدم في ص ١٠١. وفي المخطوطات: أكون. والتصويب من الرواية المتقدمة للبيت.

..... تَكونُ وإيَّاها بِها مَثَلاً بَعدِي

ولم يقل: تكون وفيها.

وأمّا /المذهب الذي عزاه المصنف إلى الكوفيين - وهو النصب بالخلاف - [٤: ١٦/أ] فالخلاف معنًى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ، وأيضًا لو كان الخلاف ناصبًا لقيل: ما قام زيدٌ لكنْ عمرًا، ويقوم زيدٌ لا عمرًا، ولا يقال، بل يرفع العرب عَمرًا في المسألتين.

وقوله **وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه، خلافًا لابن جني** قال المصنف في الشرح ما ملخصه[١]: «إنّ ابن جني زعم[٢] أنّ العرب لا تستعمل واو مَعَ إلا في موضع[٣] يصلح أن تكون فيه عاطفة، وإنّ ابن خروف أنكر ذلك».

قال[٤]: «والعرب تستعملها في مواضع لا يصلح فيها العطف، وذلك على ضربين[٥]:

أحدهما: تُرك فيهما العطف لفظًا ومعنًى، كقولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وما زلت أسير والنيلَ، وقوله[٦]:

فكان وإيَّاها كحرَّان ....

البيت. يصف رجلاً مات معانق امرأة لقيها بعد فراق.

والثاني: استُعمل فيه العطف لمجرد اللفظ كاستعمال النعت على الجوار، ومنه قولهم: أنت أعلمُ ومالُك، أي: أنت أعلم مع مالك كيف تدبِّره، ومالك معطوف

---

(١) ٢: ٢٥٠ - ٢٥١.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١٢٧ - ١٢٨ والخصائص ١: ٣١٣، ٢: ٣٨٣.

(٣) في موضع ... والعرب تستعملها: سقط من ن.

(٤) ٢: ٢٥١.

(٥) ك: وزنين. ن: وجهين.

(٦) تقدم في ص ١٠١، ١٠٥.

في اللفظ، ولا يجوز أن يكون مبتدأً محذوف الخبر؛ لأنَّ المال لا يُخبَر عنه بأعلم، وشرطُ عطف المبتدأ المضمر خبرُه أن يكون الخبر المضمر مثل خبر المعطوف عليه» انتهى.

وهذا الذي اختاره المصنف وابن خروف من أنَّ واو معَ قد تقع قبل ما لا يصح عطفه؛ وأنَّ استعمال العرب على ذلك - ليس مذهب الجمهور، ولا ينبغي أن ينسب أنها لا تقع إلا قبل ما يصح عطفه لابن جني وحده، بل قولُ ابن جني محكيٌّ عن أبي الحسن الأخفش[1]، وتلقاه جُلُّ النحويين بالقبول، وبه قال السيرافي والفارسي[2]، وغيرهم، وكفى بهذا حجةً، فكلام الأخفش وحده كالنقل[3] عن العرب، فلا ينبغي أن يُتعدَّى، وهذا اختيار الأستاذ أبي علي[4]، وابن عصفور[5]، وابن الضائع[6]، وغيرهم. وقد ادَّعى الإجماع على ذلك أبو الحسن بن الباذش، قال: «ويمتنع بإجماع أن يكون المفعول معه غير منقول من العطف، ولا يكون فيه إلا النصب في شيء من الأفعال، كما زعم أبو القاسم - يعني الزَّجاجي[7] - في قولهم استوى الماءُ والخشبةَ أنه لا يجوز فيه إلا النصب؛ لأنَّ المعنى: ساوَى الماءُ الخشبةَ، وهذا خلاف ما الباب عليه من أنَّ بعض المعطوف هو الذي لا يجوز فيه النصب» انتهى.

---

(١) الخصائص ١: ٣١٣، ٢: ٣٨٣.

(٢) مذهبهما هذا في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٢٦٣/ب (مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٢٠).

(٣) ك، ن: والنقل. وما أثبته من ح، وهو موافق لِما في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٢٦٣/ب، فإن النص فيه بلفظه.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٢٦٣/ب.

(٥) المقرب ١: ١٥٨ وشرح الجمل ٢: ٤٥٢.

(٦) شرح الجمل له ٢: ٢٦٣/ب.

(٧) الجمل ص ٣١٧.

وفي البديع[1]: «وتقول: جلست والساريةَ، والأخفش[2] لا يجيز هذه. قال: ولا أقول: ضحكتُ وطلوعَ الشمس؛ حيث لا يصح فيه العطف؛ إذ الطلوع لا يكون منه ضَحِكٌ، وأجاز: جاء البردُ والطيالسةَ؛ لأنَّ المجيء يصح منها[3]، وأجاز ابنُ جني ذلك جميعه».

والدليل على أنها حرف عطف في الأصل ثلاثة أشياء:

الأول: أنه لو لم تكن العاطفة /لكانت مختصَّة بالاسم، وللزم خفضه بها، [٤: ١٦/ب] فلما لم يُخفض دلّ على أنها حرف عطف في الأصل، فروعي ذلك، فلم يمنع.

والثاني: امتناع تقدم ما بعدها على الفعل كما لا يتقدم المعطوف على الفعل؛ ولو لم يكن أصلها العطف لتقدم كما تُقدم سائر المفعولات.

والثالث: أنه لا يجوز أن تُستعمل إلا حيث يجوز فيه العطف حقيقة، نحو: جاء البردُ والطيالسةَ، وما صنعتَ وأباك، أو مجازًا، نحو: سار زيدٌ والنيلَ؛ ألا ترى أنه يصح عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق زيدًا في حال سيره؛ كما لا يفارقه مَن سايره. وقد منعت العرب والنحاة إجازة: انتظرتُك وطلوعَ الشمس، بالنصب؛ لأنه لا يجوز إسناد هذا الفعل إلى طلوع الشمس.

فأما قولهم ما زلتُ أسيرُ والنيلَ فلامتداد النيل معه لا يَبعُد أن يُنسب إليه السير، فمن حيث لا يفارقك جزء من النيل يمكن أن يُنسب إليه أنه سائر معك.

وأمّا استوى الماءُ والخشبةَ - بالنصب - فقد غلط الزجاجي[4] في دعواه أنّه لا يجوز في والخشبة إلا النصب؛ فزعم ابن عصفور[5] أنّ الذي غلّطه هو أنه لا يجوز

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ١٧٥ - ١٧٦.

(٢) الخصائص ١: ٣١٣، ٢: ٣٨٣.

(٣) ك، ح: منهما.

(٤) الجمل ص ٣١٧. ح: الزجاج.

(٥) شرح الجمل ٢: ٤٥٥.

استوى الماءُ واستوى[1] الخشبةُ. وهذا لا حجة فيه؛ لأنه - وإن لم يُسمع ذلك - فلا يَمتنع العطف، كما لم يَمتنع: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، بالرفع وإن لم يُسمع: واختصمَ عمرٌو[2].

وقال ابن الضائع[3]: «الأولى أن ينسب إليه - يعني الزجاجي - أنّ نسبة الفعل إلى الخشبة مجاز؛ لأنها لم تتحرك من موضعها، فالذي تحرك حتى ساواها هو الماء، فيقرب هذا - وإن لم يكن مثله - من قولهم: ما زلتُ أسيرُ والنيلَ،[4] فالأولى أن يقال: يضعف العطف في: استوى الماءُ والخشبةَ، وألاّ يُقطع فيه بالمنع من جهة القياس» انتهى.

وأما:

فكانَ وإيَّاها كَحَرَّانَ ....

فزعم أكثر النحويين أنّ المراد: كحرَّان والماء؛ لأنه لا يُشَبَّه اثنان بواحد، فعلى هذا يصح العطف، فيجوز: فكان هو وهي كحَرَّان والماء.

وقَدَّره ابن الطَّراوة[5]: كحرَّانَين، قال: «لأنه لا تشبّه اثنين بواحد». قال الأستاذ أبو علي: «غلط ابن الطَّراوة في هذا التقدير، أراد أن يثني ما تعلق به المجرور، فالتبس عليه». قال: «والصحيح أن يقدر: فكان وإياها كاثنين كحَرّان والماء، فغلط فقدر: كحَرّانَين». قال ابن الضائع: «والغلط في هذا بعيد جدًّا،

---

(١) واستوى: سقط من ن. شرح الجمل: واستوت.

(٢) وإن لم يسمع واختصم عمرو: سقط من ح.

(٣) شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٣/ب.

(٤) زيد هنا في شرح الجمل ما نصه: «ألا ترى أنه لا يكون: ما زلت أسير أنا والنيل، بالتشريك؛ للمجاز الذي في نسبة السير إليه».

(٥) تقدير ابن الطراوة وقوله وقول الشلوبين وابن الضائع في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٤/أ.

فالأولى أن ينسب لابن الطراوة أنَّ المعنى: شدة شوق[1] كل واحد منهما إلى صاحبه، فكل واحد منهما حَرّان، فهما كحَرّانَين مع الماء، غير أنَّ نظير الماء أحدهما، فكل واحد منهما مع صاحبه كحَرّان مع الماء، فكلاهما كحَرّانَين مع الماء، فعلى هذا يصح أن يقدر: كحَرّانَين».

وأمّا قولهم أنتَ أعلَمُ ومالُك فلمّا كان النظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيء المال مع اختيار الناظر فيه صار مواتيًا له، فنسب إليه[2] العلم مجازًا؛ على /أنه [٤: ١٧/أ] قد يمكن أن يكون المال مشتركًا مع أعلَم، كأنه قال: أنتَ ومالُك، ولا سيَّما على مذهب ابن خروف حيث يجعل كلُّ رجلٍ وضيعتُه ليس له خبر محذوف، بل خبره المعطوف؛ لأنه كـ«مَعَ»، فتكون في المسألة قد عطفت خبرًا على خبر[3]، ويكون على تقدير: أنتَ أعلمُ ومالُك، فاجتزأ باللفظ[4] الأول؛ لأنَّ المعنى يدل على ذلك، وحذف المبتدأ بحرف العطف؛ لأنه لو حُذف وحده أدَّى إلى اجتماع حرفي عطف، فيقبح اللفظ، ونظير حذف الحرف والمعطوف ﴿اَضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾[5]، أي: فضربَ فانفلقَ، ويأتي الكلام على هذه المسألة حيث ذكرها المصنف مشبعًا إن شاء الله تعالى.

وقوله **ولا يُقَدَّم المفعول معه على عامل المصاحب**[6] **باتِّفاق** قال المصنف في الشرح[7]: «قد تقدَّم بيان كون الواو التي بمعنى مَعَ معدِّية وأنَّ لها شبهًا بالواو

---

(١) شدة شوق: موضعه بياض في ن.

(٢) فنسب إليه: ليس في ك، ن.

(٣) ك: فيكون في المسألة قد عطف خبرًا. ن: فيكون في المسألة قد عطف خبر.

(٤) ك: فأخبرا باللفظ. ن: فأخبرا ما للفظ.

(٥) سورة الشعراء: الآية ٦٣.

(٦) ك، ن: المصاحبة.

(٧) ٢: ٢٥٢.

العاطفة في اللفظ والمعنى؛ ولذلك لم تعمل عمل حروف الجر في لفظ ما عدَّت إليه العامل، بل أوصلتْ إليه عمل العامل لفظًا ومحلاً، فالتزمت محلاً واحدًا لشبهها بهمزة التعدية، ولا تتقدم على عامل المصاحب كما تتقدم مَعَ في قولهم: مَعَ الخشبةِ استوى الماءُ[1]» انتهى. وملخصه أنه إنما لم تتقدم على العامل تشبيهًا لها بواو العطف، لأنها[2] واو عطف في الأصل، والجمهور منعوا ذلك من حيث هي واو عطف في الأصل، وقد تقدم الكلام في ذلك.

وقوله **ولا عليه، خلافًا لابن جني** إنما لم يجز تقديمه على الفاعل فقط دون العامل فتقول استوى والخشبةَ الماءُ لأنها حرف عطف في الأصل، ولا يجوز ذلك فيها في العطف إلا بشروط، وبابه الشعر، فلمّا أخرجوها عن أصلها من العطف المحض لم يتصرفوا فيها تصرفهم في الأصل[3].

وقد عورضت هذه العلة بأنَّ الأصل في المفعول معه ألاَّ يمتنع فيه التقدم، بخلاف المعطوف، فإنه تابع، والأصل في التابع ألاَّ يتقدم على متبوعه، فليست في المفعول معه العلة المانعة من التقدم، وإنما المانع فيه تشبيهه به، فإذا جاز قليلاً فيما هو الأصل في امتناع التقدم فجوازه فيما حُمل عليه أولى؛ إذ ليس فيه العلة المانعة.

وقال المصنف في الشرح[4]: «أشار في الخصائص[5] - يعني ابن جني - إلى جوازه، وله شبهتان:

إحداهما: أنَّ ذلك قد جاز في العاطفة، فليجز فيها؛ لأنها محمولة عليها.

---

(١) الماء: ليس في ك.

(٢) ك: لا أنها. لأنها واو عطف في الأصل: سقط من ح.

(٣) الأصل: ليس في ك. ن: العطف.

(٤) ٢: ٢٥٢ - ٢٥٤.

(٥) الخصائص ٢: ٣٨٣.

والثانية: أنَّ ذلك قد ورد في كلامهم، قال[1]:

أكنيهِ حينَ أُناديهِ لأُكرِمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ ، والسَّوْءةَ اللَّقَبا

وقال الآخر[2]:

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبةً ونَميمةً خِصالاً ثَلاثًا، لَستَ عنها بِمُرْعَوِي

/ولا حجة في الشبهة الأولى[3] لأنَّ العاطفة أقوى وأوسع مجالاً، فجعل لها [٤: ١٧/ب] مزية بتجويز التقديم، ففيه إبداء مزية الأقوى على الأضعف، فلو أشرك بينهما في الجواز خفيت المزية، ولأنَّ واو مع وإن أشبهت العاطفة فلها شبه بهمزة التعدية مقتضٍ لها لزوم مكانٍ واحد كما لزمت الهمزة مكانًا واحدًا.

وأمّا السماع فلا يتعين ما ذكر فيه، بل قوله (جَمعتَ وفُحشًا) من باب العطف، وبه وجَّهَه أكثر النحويين. وأما (ولا أُلَقِّبُه والسَّوءةَ اللَّقَبا) فهو من باب[4]:

..... وزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيونا

---

(١) هو رجل من بني فزارة. الحماسة ١: ٥٧٤ [٤١٨] والحماسة البصرية ص ٧٩٧ [٦٣٩].

(٢) هو يزيد بن الحكم. المسائل البصريات ص ٢٩٢. والبيت من قصيدة طويلة أوردها أبو علي في كتابه هذا، وفيه تخريجها.

(٣) ح: في البيت الأول.

(٤) صدر البيت كما يأتي في ص ١٣٣ وفي المصادر: «إذا ما الغانياتُ بَرَزنَ يومًا». وقد نسب بهذه الرواية إلى الراعي في ديوانه ص ١٥٦ تحقيق ناصر الحاني. وللراعي بيت قريب منه في قصيدة طويلة، وهو:

وهِزَّةِ نِسوةٍ مِن حَيِّ صِدْقٍ يُزَجِّجنَ الحَواجبَ والعُيونا

كما في ديوانه ص ٢٦٩ ومنتهى الطلب ٦: ١٠٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٩٢ - ٩٦ [٥٧٥]. وذكر الفراء في معاني القرآن ٣: ١٢٣ أنَّ بعض العرب أنشده إياه. وهو بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ والخصائص ٢: ٤٣٢. زجَّجنَ الحواجبَ: دَقَّقنَها وطَوَّلنَها.

الأصل: ولا أُلَقِّبُه اللَّقَبَ وأسوءُه السَّوءةَ، فحذف أَسُوءُه لدلالة أُلَقِّبُه عليه، ثم قَدَّم مُضطرًّا، والتقدير على ما كان عليه» انتهى كلامه، وفيه بعض اختصار وتلخيص.

ص: ويجب العطفُ في نحو: أنتَ ورَأْيَك، وأنتَ أعلَمُ ومالُك، والنصبُ عند الأكثر في نحو: ما لَكَ وزيدًا، وما شأنُك وعَمرًا، والنصب في هذين ونحوهما بـ«كان» مضمرة قبل الجارّ، أو بمصدرٍ «لابَسَ» منويًّا بعد الواو، لا بـ«لابَسَ»، خلافًا للسيرافيِّ وابنِ خروف، فإن كان المجرور ظاهرًا رجح العطف، وربما نُصب بفعل مقدَّر بعد «ما»، أو «كيف»، أو زمنٍ مضاف، أو قبلَ خبرٍ ظاهر في نحو: ما أنتَ والسيرَ، وكيف أنتَ وقَصْعَةً، و:

أَزْمانَ قَومي والجماعةَ ....

و(أنا وإيَّاه في لِحاف).

ش: أخذ المصنف يذكر مسائل هذا الباب بالنسبة إلى العطف والمفعول معه، وقد قسمها بعض أصحابنا أربعة أقسام:

القسم الأول: يجب فيه العطف، ولا يجوز النصب على المفعول معه، وذلك قسمان:

أحدهما: ألا يتقدم الواوَ إلا مفرد، نحو: كلُّ رجل وضَيعتُه، وأنتَ ورأْيُك، و«الرجالُ وأعضادُها، والنساءُ وأعجازُها»[1]، «وإنَّك ما وخيرًا»، وقوله[2]:

..... فإنِّي وجِروةَ .....

وكل هذا مسموع من العرب.

والثاني: أن تتقدم الواوَ جملة غير متضمِّنة معنى فعل، نحو قولك: أنتَ أعلمُ ومالُك.

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٣٤٦، ١٨٧٢.

(٢) تقدم في ٣: ٢٨٤، ٥: ٥٤، ٢١٣.

وعبَّر المصنف[1] عن هذين القسمين بأن تكون الواو بمعنى «مع» بعد ذي خبر لم يُذكر، أو ذُكر وهو أَفعَلُ تفضيل. وعلَّل لزوم العطف فيه بعدم فعل وما يعمل عمله، قال: «والمراد بعمله عمله أن يكون من جنس ما ينصب مفعولاً به». قال: «ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين» انتهى. يعني: أنتَ ورأيُك، وأنتَ أعلمُ ومالُك.

وقد ذكرنا الخلاف عن الصيمري[2] في جواز النصب في: كلُّ رجلٍ وضَيعتُه، وهو جارٍ في: أنت ورأيُك. فقول المصنف «ولا خلاف» ليس بجيد لوجود الخلاف. قال[3]: «ومن ادَّعى جواز النصب في نحو كلُّ رجلٍ وضَيعتُه على تقدير: كلُّ رجلٍ كائنٌ وضَيعتَه - فقد ادَّعى ما لم يقله عربي، فلا التفات إليه، ولا تعريج /عليه» انتهى. [٤: ١٨/أ]

فعلى هذا تكون المذاهب في هذه المسألة ثلاثة: أحدها وجوب الرفع، وهو قول الجمهور والصحيح. والثاني جواز النصب بلا تأويل أنَّ ما قبل الواو جملة بل مفرد، وهو مذهب الصيمري. والثالث هذا الذي حكاه، وهو جواز النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حُذف ثاني جزأيها.

فأما أنتَ أعلمُ ومالُك فقد تقدم توجيه الرفع[4] في «ومالُك» على وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفًا على أنت، ونُسب العلم إلى المال على سبيل المجاز وإن كانا في الحقيقة لم يشتركا في العلم، وإنما المعنى: أنتَ أعلمُ بمالك، والواو للمصاحبة.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٥٤، وفيه قولاه التاليان.

(٢) ذكره في ص ١٠٠.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٥٤.

(٤) تقدم في ص ١١١. ن: في مالك.

والثاني: أن يكون «ومالُك» مقدرًا قبله مبتدأ، والتقدير: أنتَ أعلمُ وأنتَ ومالُك.

وقال أبو القاسم بن القاسم الخضراوي: «أنتَ أعلمُ ومالُك: لا يصح عطف ومالك على أنت على حد: أنتَ أعلمُ وزيدٌ؛ لأنك تضمر في هذا خبرًا من جنس ما أظهرته[1]، والمال لا يَعلم. ولا يصح عطفه على أعلم لأنَّ المعطوف على الخبر خبر يصحُّ انفراده، فلو قلت أنتَ مالُك لم يصحّ. ولا يصحُّ عطفه على الضمير في أعلمُ لاستتاره غير مؤكّد، ولأنَّ أفعَل التفضيل لا يرفع الظاهر إذا وَلِيَه، فكذلك إذا عُطف على مضمر رفعه، وقد يكونان هذان الوجهان[2] بشذوذ، يعني العطف دون توكيد، ورفع الظاهر».

قال: فإذا استحالت هذه الأوجه كان معطوفًا على أنت لا على ذلك الوجه، بل هو بمنْزلة: شاةٌ ودرهمٌ، أي: معطوف في اللفظ، خبر في المعنى، لنيابته منابه.

وهكذا أعرب المسألة الجرمي في «الفرخ»، قال: الشاءُ شاةٌ ودرهمٌ. قال: من قال هذا جعل الشاء مبتدأً، وشاةٌ مبتدأ[3]، ودرهم خبره، والجملة خبر الأول.

وقال أبو بكر بن طاهر: «هو معطوف على أعلم؛ لأنَّ الأصل: بمالك، فوضعت الواو موضع الباء، فعطفت على ما قبلها، ورفعت ما بعدها في اللفظ، وهو بمعنى الباء متعلقة بأعلم».

وهذا أقرب لتفسير كلام س؛ لأنه قال في الواو[4]: «يعمل فيما بعدها المبتدأ». يريد أنك تعطفه على أعلم، فيعمل فيه ما عمل في أعلم، وهو المبتدأ.

---

(١) ك، ن: أظهره.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة، وكذا سبق ضمن النص نفسه في ٣: ٢٨٥.

(٣) وشاة مبتدأ: سقط من ك، ن.

(٤) الكتاب ١: ٣٠٠، ٣٠١.

وأمّا أنتَ أعلمُ وعبدُ اللّه فثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون الواو بمعنى مع، وعُطف بها في اللفظ مبتدأ حذف خبره وجوبًا لوقوعه موقع المجرور بـ«مع» والاستطالة.

والثاني: أن تكون الواو لمجرد العطف، وعبد اللّه مبتدأ محذوف الخبر جوازًا، والتقدير: أنت أعلمُ بعبد اللّه وعبدُ اللّه أعلمُ بك، ثم دخله الحذف كما دخل في: أأنتَ خيرٌ أم زيدٌ، والأصل: أأنتَ خيرٌ من زيد أم زيدٌ خيرٌ منك.

والثالث: أن يكون عبد اللّه معطوفًا على أنت، وأعلمُ /خبر عنهما، كأنه [٤: ١٨/ب] قال: أنتَ وعبدُ اللّه أعلمُ من غيركما، فيشتركان في المعنى، ويكون أعلمُ خبرًا لهما متوسطًا بينهما.

قال أبو الفضل البطليوسي في شرح كتاب س: «فعلى هذا يجوز : زيدٌ قائمان وعمروٌ، ولا مانع منه» انتهى.

ولا ينبغي أن يجوز إلا بسماع من العرب، والفرق بين المسألتين ظاهر، وذلك أنّ أعلمُ أفعَل تفضيل، فيجري مفردًا مذكرًا على المفرد المذكر[1] وفروعهما، فلا يظهر في ذلك مخالفة خبرٍ لمخبرٍ عنه، فتقول فيه: أنتَ وزيدٌ أعلمُ، فلا يظهر مخالف، بخلاف ما يصح تثنيته وجمعه وتأنيثه إذا قلت: زيدٌ[2] قائمان وعمروٌ؛ إذ لا يصح: زيدٌ قائمانِ، بخلاف: زيدٌ أعلمُ، فالذي ينبغي منع: زيدٌ قائمانِ وعمروٌ؛ لأنّ فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما هو خبر لهما مخالفٌ لفظه للفظ المبتدأ.

---

(١) ن: فيجري مفردًا مذكورًا على المفرد المذكور. ك: فيجري مفردًا مذكرًا على المفرد المذكور.

(٢) زيد: سقط من ك

وأمّا: أنتَ ومالُك، وأنتَ وشأنُك، ونحوهما فذكر أبو الحسن في «الأوسط» اختلاف النحويين في توجيه ذلك:

فذهب بعضهم إلى أنْ لا إضمار، وأنَّ الواو تسد مسدَّ الخبر.

ومنهم من أضمر، وقدَّر: مقرونان، وإلى تقدير مقرونان ذهب س[1] والأكثرون، إلا أنَّ ابن خروف زعم أنَّ تقدير س ذلك تقدير معنًى لا تقدير[2] إعراب، وزعم أنَّ س نصَّ على أنَّ الواو وما بعدها الخبر في: اشتريتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ[3].

وقال ابن الضائع[4]: «لا نص في كلام س على ذلك، فإن زعم أنَّ وضَيعتُه ارتفع بكونه خبر المبتدأ لا بالتشريك مع الأول فيلزمه أن ينصبه في خبر كان ويرفعه في خبر إنَّ، و لم تفعل العرب ذلك، بل قالت: إنَّ رجلاً وضَيعتَه، وإنَّك ما وخيرًا. وقال[5]:

فكان تنادينا وعَقْدُ عِذارِهِ .....

ولو نصب «وعَقد عِذاره»[6] لكان كنصب: كنتُ وزيدًا كالأخوَين. وإن زعم أنه [مرفوع][7] بالتشريك [والعطف][8] فحكمه حكم ما عُطف عليه؛ لأنه شريكه في العامل، فهو مبتدأ مثله، فلا بد من دلالة[9] شيء عليهما في المعنى».

---

(١) الكتاب ١: ٣٠٠.

(٢) تقدير: انفردت به ن.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٩٣.

(٤) شرح الجمل له ٢: ٢٦٥/أ.

(٥) تقدم في ٣: ٢٨٤.

(٦) بالنصب ورد في الديوان.

(٧) مرفوع: تتمة من شرح الجمل لابن الضائع.

(٨) والعطف: تتمة من شرح الجمل لابن الضائع.

(٩) دلالة: ليس في ك، ح.

قال ابن خروف[1]: «ويدل على عدم الإضمار أنَّ الكلام لا يدل على الاقتران، بل يمكن أن يكونا غير مقرونين». قال: «فمعنى تقدير س مقرونان أي: إنَّ وضيعتُه في موضع مقرونان، كما تقدَّر: زيدٌ ضربتُه، في الاشتغال: تريد: أخوك؛ لتري أنَّ ضربته في موضع الخبر». قال: «ولا دليل على ذلك الخبر».

وهذا باطل؛ فإنَّ الواو التي بمعنى مع تدل على الاقتران، وليس يراد بالاقتران[2] هنا الملامسة والصلاح، وهذا الذي غلَّط ابن خروف، بل يراد به أنَّ كل إنسان مع ضيعته، يفعل فيها ما يشاء من إصلاح أو إفساد.

وأمّا قول س في شاةٌ ودرهمٌ إنه خبر ف«س» قد يسمِّي ما ليس خبرًا خَبرًا[3] إذا كان في معنى الخبر، وفي كلام س ما يدل على خلاف ما زعم ابن خروف، قال س في المسألة[4]: «إنه يريد: شاةٌ بدرهمٍ، وهذا /المجرور خبر». قال[5]: «فصارت [٤: ١٩/أ] الواو بمنْزلة الباء في المعنى». فقوله «في المعنى» يدل على أنها ليست في اللفظ بخبر، وهذا ظاهر الدلالة، وتقدَّم الكلام في هذه المسألة في باب الابتداء[6].

وقوله **والنصبُ عند الأكثر في نحو: ما لَكَ وزيدًا، وما شأنُكَ وعَمرًا** قال المصنف في الشرح[7]: «أشرت بذلك إلى كل جملة آخرها واو المصاحبة وتاليها

---

(١) قول ابن خروف هذا وقوله السابق وأقواله التالية في هذه المسألة والرد عليه مفصلة في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٢٦٤/ب - ٢٦٥/أ.

(٢) بالاقتران ... بل يراد: سقط من ن، ح.

(٣) خبرًا: سقط من ك، ن. وهو ملحق في حاشية ح.

(٤) الكتاب ١: ٣٩٣.

(٥) الكتاب ١: ٣٩٣.

(٦) انظر الجزء ٣: ٢٨٣ - ٢٨٦.

(٧) ٢: ٢٥٥.

وأولها (ما) المستفهم بها على سبيل الإنكار قبل ضمير مجرور باللام أو الشأن أو ما يؤدي ما يؤديانه».

«ونسبتُ وجوب النصب إلى الأكثر لأنَّ ابن خروف حكى عن الكسائي أنه قال: إذا أوقعت: ما بال، وما شأن، وما لِ، على اسم مضمر، ثم عطفت عليه باسم ظاهر - كان الوجه في المعطوف النصب، والخفض جائز، فصرَّح الكسائي بجواز الجر، وبه أقول، لا على العطف، بل على حذف مثل ما جُرَّ به الضمير لدلالة السابق عليه»[1] انتهى.

وهذا الذي أدرجه المصنف فيما يتعيّن فيه العطف عند الأكثر هو شيء من أحد الأقسام الأربعة التي قسَّم بعض أصحابنا مسائل هذا الباب إليها، وهو أن تكون الجملة فعلية أو اسمية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير رفع منفصل، وليس في الكلام طول يقوم مقام التأكيد، أو ضمير خفض متصل باسم لا يمكن عطف ما بعد الواو عليه، نحو قولك: ما صنعتَ وأباك، وما شأنُك وزيدًا، ولا يجوز رفع الأب وخفض زيد إلا في ضرورة، ولا يجوز رفع زيد وعطفه على الشأن، فهذا القسم - وهو الثاني - يكون الاسم فيه مفعولاً معه، ولا يجوز فيه العطف إلا في الضرورة.

وقوله **والنصبُ في هذين ونحوهما بـ«كان» مضمرة قبل الجارّ، أو بمصدرِ لابَسَ منويًّا بعد الواو، لا بـ«لابَسَ»، خلافًا للسيرافي وابن خروف** تقدير كان ومُلابَسة مصدر لابَسَ في كتاب س، قال س[2]: «ومن نصب أيضًا قال: ما لزيد وأخاه، كأنه قال: ما كان شأنُ زيد وأخاه». وقال أيضًا[3]: «فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنُك وملابسةٌ زيدًا، [أو][4] وملابستُك زيدًا».

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٥٧.

(٢) الكتاب ١: ٣١٠.

(٣) الكتاب ١: ٣٠٩.

(٤) أو: تتمة من الكتاب.

والذي ينبغي أن يُجعل تقدير س «ومُلابسة» تفسير معنًى[1] لا تفسير إعراب؛ ويكون المضمر كان. ويدل على ذلك ترجمة الباب، قال س[2]: «هذا بابٌ منه يُضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمل آخره على أوله وذلك قولك: ما لَك وزيدًا، وما شأنُك وعَمرًا»، فقد بنى الباب على إضمار الفعل، هذا مع ما تقرر من أنَّ مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف /المصدر وإبقاء معموله لأنه موصول، ولا [٤: ١٩/ب] يجوز حذف الموصول، وقد منع ذلك س في قوله[3]:

.... إلا الفَرقَدانِ

وبما اختاره المصنف من إعمال المصدر مضمرًا هنا قال الأستاذ أبو علي[4] في قديم إقرائه؛ وحمل كلام س على ظاهره، واعتذر الأستاذ أبو علي عن إعمال المصدر مضمرًا بأنه هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه، ودعاه إلى الاعتذار منع س[5] ذلك في باب الاستثناء في «إلا الفَرقَدانِ» كما ذكرناه.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[6]: «آخر ما أخذت عن الأستاذ أبي علي في ذلك هو أنَّ الاسم هنا منصوب على أنه مفعول معه، وأنَّ تقدير س معنوي لا إعرابيّ، بل تقدير الإعراب فيه: ما لك تلتبس وزيدًا»، قال[7]: «ويدل على أنه عند س كذا ذكر هذه المسألة في باب المفعول معه، ولو كان النصب على أنه مفعول به لم يذكرها معه» انتهى.

---

(١) وملابسة تفسير معنًى: سقط من ك، ن.

(٢) الكتاب ١: ٣٠٧.

(٣) تقدم في ٤: ٢٣١.

(٤) شرح التسهيل للمصنف ٢: ٢٥٥.

(٥) الكتاب ٢: ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٦) شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٥/ب.

(٧) شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٥/ب.

وإذا أُخذ بظاهر كلام س في تقديره وملابسةٌ زيدًا[1] فلا يكون مفعولاً معه، إنما يكون مفعولاً به. وعلى هذا أخذه أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف[2]، غير أنهما قالا: الناصب لزيد فعل مضمر لا مصدر؛ لأنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء شيء من صلته، وقد نصَّ على ذلك س[3]، فتقدير الناصب له حقيقةً: وتُلابس زيدًا، غير أنَّ فيه قبحًا لعطف الفعل على الاسم، فلذلك لمّا أراد س إظهار الناصب قدَّره بما لا قُبح فيه. ونظير ذلك امتناع الحكاية بـ«أيّ» وجوازها بـ«مَن» في الأعلام؛ لأنهم لو قالوا أيٌّ زيدًا لظهر القبح في اللفظ لاختلاف إعرابي المبتدأ والخبر واستتاره في: مَن زيدًا. وكذلك هذه المسألة جاز عطف الفعل على الاسم مع الإضمار لاستتار القبح، فإذا أُظهر غيّر[4]، فهذا هو السبب في تقدير س الناصب مصدرًا.

وأطال المصنف في الشرح الاستدلال على حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو مذهب الكوفيين، قال[5]: «وحذفه إذا قويت الدلالة عليه واردٌ في الكلام الفصيح، كقوله تعالى ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[6]، أي: وصدٌّ عن المسجد الحرام، وضعُف عطفُه على (سبيلِ اللّه) لأجل الفصل، وعطفُه على الضمير[7] لأنَّ ذلك لا يجوز عند الأكثرين، ولأنه لا يصح أيضًا[8] من جهة

---

(١) ن: زيد.

(٢) انظر قولهما في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٥/أ.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣٥.

(٤) زيد هنا في ح: المصدر.

(٥) ٢: ٢٥٦.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

(٧) يعني الهاء في به.

(٨) في المخطوطات: قال. صوابه في شرح المصنف.

المعنى؛ لأنَّ المشركين كانوا يعظِّمونه، إلا إن جعل تعظيمهم كلا تعظيم لكونه مستندًا إلى أهوائهم، وكقول الشاعر[1]:

لَصَوْنُكَ مَنْ تَعُولُ أَتَمُّ نَفْعًا ... لهم ، عن ضَلَّةٍ وهَوًى مُطاعِ

ومثلُه[2]:

المَنُّ لِلذَّمِّ داعٍ ، بالعطاء ، فلا ... تَمْنُنْ ، فتُلفَى بِلا حَمْدٍ ولا مالِ

/أي: صون عن ضَلَّة، ومَنّ بالعطاء، والمحذوفان بدل من الموجودين، فاستغني بمعمول البدل كما استغني في الآية بمعمول المعطوف». [٤: ٢٠/أ]

وما ذهب إليه المصنف من هذا الاستدلال لا حجة فيه، وقد خرَّجنا الآية على العطف على الضمير[3]، وأوردنا من لسان العرب كثيرًا مما يدل على جواز ذلك في كتابنا في تفسير القرآن المسمَّى بـ«البحر المحيط»[4].

وأما البيتان فيتعلق المجرور فيهما بفعل محذوف يدل عليه المصدر، التقدير: تصونهم عن ضَلَّة، وتَمُنّ بالعطاء، فلم يتعين إضمار المصدر؛ إذ يحتمل إضمار هذا الفعل، وهو أولى. والعجب من جرأة هذا الرجل على س حيث قال[5]: «ولو صرَّح س بمنع حذف المصدر مطلقًا لكان محجوجًا بثبوت ذلك عن العرب، فإنَّ كلامهم هو المأخوذ به» انتهى.

وأين يثبت ذلك في كلام العرب؟ إنما استدل بشيء خلاف الظاهر وخلاف القواعد[6]:

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٣) ن: على المجرور المتصل بلا إعادة الجار.

(٤) البحر المحيط ٢: ١٥٥ - ١٥٧.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٥٧.

(٦) البيت للمتنبي. الديوان ٣: ٥١٠. الهاء في وحده للحبان.

وإذا ما الجبانُ حَلَّ بأرضٍ طَلَبَ الطَّعنَ وَحدَه والنِّزالا

وقوله **فإن كان المجرور ظاهرًا رجح العطف** مثاله: ما لزيدٍ وعمرو، وما شأنُ زيدٍ وعمرو، وهذا هو شيء من أحد الأقسام الأربعة التي قسَّم بعض أصحابنا[1]، وهو أن تكون الجملة اسمية مضمَّنة معنى الفعل، وتقدَّم الواوَ اسمٌ لا يتعذر العطف عليه، نحو قولك: ما شأنُ عبدِ اللّه وزيد، وما أنت وزيد، فالأحسن جرُّ زيد في المثال الأول، ورفعه في المثال الثاني، وهذا هو القسم الثالث يُختار فيه أن يكون معطوفًا، ويجوز فيه أن يكون مفعولاً معه.

وقوله **وربما ينتصب بفعل مقدَّر بعد «ما» أو «كيف»** ربما تدل على القلة، فمثل ما شأنُ عبدِ اللّه وزيد الأرجح فيه العطف على عبد اللّه، ويجوز على قلة أن ينتصب مفعولاً معه.

وقد منع من ذلك بعض المتأخرين وقوفًا مع ظاهر قول س[2]: «فإذا أظهر الاسم فقال ما شأنُ عبدِ اللّه وأخيه يَشتِمه فليس إلا الجر؛ لأنه قد حسن أن تحمل الكلام على عبد اللّه؛ لأنَّ المظهر المجرور يُحمل عليه المجرور. وسمعنا بعض العرب يقول: ما شأنُ عبدِ اللّه والعرب يَشتُمُها».

وهذا وهم منه، نظر إلى كلام س أولاً، ولم ينظر إليه آخرًا[3]، فقول س «فليس إلا الجرّ» يعني في الأفصح، ويدل على هذا التقييد بالأفصح قول س بعد ذلك[4]: «ومن قال ما أنتَ وزيدًا قال ما شأنُ عبدِ اللّه وزيدًا ، وحمله على كان؛ لأنَّ كان تقع هاهنا ، والرفع أجود وأكثر ، والجر في قولك ما شأنُ عبدِ اللّه وزيدٍ أحسن وأجود، كأنه /قال: ما شأنُ عبدِ اللّه وشأنُ أخيه، ومن [٤: ٢٠/ب]

---

(١) كابن عصفور في المقرب ١: ١٥٩ - ١٦٠.

(٢) الكتاب ١: ٣٠٩.

(٣) ن: ولم ينظر آخره.

(٤) الكتاب ١: ٣٠٩ - ٣١٠.

نصب أيضًا قال: ما لِزيدٍ وأخاه» انتهى. فهذا نصٌّ من س على ترجيح العطف وتجويز النصب على أنه مفعول معه، وكلام س في هذا بيِّن.

وأشار المصنف بقوله «في نحو وما أنتَ والسَّيرَ» لِما أنشده س[1]:

وما أنتَ والسَّيرَ في مَتْلَفٍ يُبَــرِّحُ بالذَّكَــرِ الضَّابِــطِ

وكذلك: كيف أنتَ وقصعةً من ثَريد، الرفع فيه هو الفصيح الكثير، والنصب قليل، قال س[2]: «وزعموا أنَّ ناسًا يقولون: كيف أنتَ وزيدًا، وما أنت[3] وزيدًا، وهو قليل في كلام العرب، لم يحملوا الكلام على ما ولا كيف[4]، ولكن حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم يَنقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثَريد، وما كنتَ وزيدًا؛ لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعان هنا كثيرًا» انتهى.

وزعم ابن عصفور[5] أنَّ هذا مما يجب فيه النصب على المعية، فقال[6]: «ولا يجوز التشريك؛ لأنه يلتبس بالسؤال عن حال كل واحد منهما على الانفراد».

قال ابن الضائع[7]: «وهذا غلط، بل قد نص س على اختيار الرفع، وذلك أنك إذا سألت مَن بينه وبين زيد اختلاط والتباس فهم المقصود، فلا يقع لبس، فقد

---

(١) البيت مطلع قصيدة لأسامة بن الحارث الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٩. وهو بغير نسبة في الكتاب ١: ٣٠٣. وفيهما: «أنا» في موضع «أنت». المتلف: القفر الذي يتلف فيه من سلكه. وبرَّح به: جهده. والذكر: الجمل. والضابط: العظيم.

(٢) الكتاب ١: ٣٠٣.

(٣) ن: وناسًا ما أنت.

(٤) زيد هنا في ن: أنت وزيدًا وما أنت وزيدًا.

(٥) شرح الجمل له ٢: ٤٥٥.

(٦) هذا القول بلفظه نُسب إليه في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٤/ب.

(٧) شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٤/ب.

كان ينبغي ألا يجوز فيه النصب إذ لا ناصب له، لكن زعم س أنه جارٍ على توهّم كان أو تكون» انتهى.

وظاهر كلام س أنّ الرفع في: ما شأنُ عبدِ اللّه وزيدًا، وما أنتَ وزيدًا، وكيف أنتَ وزيدًا، إذا نصب ما بعد الواو هو على إضمار كان، وقد صرَّح بذلك س كما ذكرناه في نصّه، وفي قوله أيضًا، قال[1]: «ما كانَ شأنُ زيدٍ وأخاه»، فعلى هذا ارتفاع شأن بـ(كان) المضمرة، وارتفاع أنت في: كيف أنتَ، وما أنتَ - بـ(كان) المضمرة، ولا يتخيل أنّ معنى ما أنتَ وزيدًا - وهو ما كنتَ وزيدًا - هو الذي يعمل؛ لأنّ المعاني لا تعمل في المفعولات الصحاح.

واختلفوا في «كان» هذه المضمرة: فنص أبو علي الفارسيّ وغيره على أنها التامّة؛ لأنّ الناقصة مجردة للدلالة على زمان نسبة أمر إلى آخر فيما مضى، ولا تعمل، وإنما عملت في المبتدأ والخبر بالتشبيه[2]، فلا تعمل في غيره. وهو اختيار الأستاذ أبي علي، وأبي عمرو بن تَقِيّ. وعلى هذا «كيف» في موضع نصب على الحال، وأمّا «ما» فلا تكون حالاً؛ لأنها سؤال عن الذات لا عن الأحوال. وزعم بعضهم أنها مجردة عن أصلها إلى السؤال عن الحال.

والصحيح أنّ كان المضمرة ناقصة، وأنها ليست مجردة من الحدث، فتكون كيف في موضع الخبر. وكذلك ما، التقدير: على أيٍّ حال تكون مع قصعة من ثريد، وأيَّ شيء تكون مع زيد، وأيَّ شيء يكون شأنُ عبد اللّه مع زيد.

[٤: ٢١/أ] وقال ابن /خروف[3]: «إنّ أنت ونحوه اسم كان، و(ما) الخبر، ولا يجوز أن تكون التامة؛ لأنه تكون ما مبتدأ، وما بعدها الخبر، ولا ضمير فيه. ويجوز فيها مع كيف الوجهان، يعني لأنّ كيف تنتصب على الحال» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٣١٠.

(٢) ح: بالشبه. ن: للتشبيه.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٧/ب.

واختُلف في تقدير س مع «ما» «كنت»، ومع «كيف» «تكون»: أذلك مقصود لـ«س» أم لا:

فزعم السيرافي[1] أنه غير مقصود، ولو عُكس لأمكن.

وردَّ المبرد[2] على س، وقال: يصلح في كل واحد منهما الماضي والمستقبل، نحو: ما تكون وزيدًا، وكيف كنت وزيدًا.

وتابعه ابن طاهر، وقال: إنما قدّر مع ما[3] الماضي ومع كيف المستقبل لكثرة ذلك في الكلام، ولا يمتنع في القياس العكس كما قال المبرد، إلا أنَّ الاستعمال ورد على ما ذكر س، وتوقف عنده.

وردّ ابن ولاّد[4] على المبرد، فزعم أنه لا يجوز إلا ما قال س، وذلك أنَّ «ما» دخلها معنى التحقير والإنكار، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة، ولا يُنكَر[5] إلا ما ثبت واستقرَّ، ولو كانت هنا لمجرد الاستفهام لجاز فيه الماضي والمضارع.

وقال بعضهم: إنَّ ذلك مقصود من س، وذلك أنَّ قولهم ما أنت وزيدًا إنما يقال لمن أنكر[6] عليه أن قال: خالطتُ زيدًا، أو لابَستُه، فيقال له: ما كنتَ وزيدًا؟ ولا يقال له إذا قال ما لابسته: ما أنت وزيدًا؟ لأنه لا يُنكر ما لم يقع، إنما يُنكَر الواقع. وأما كيف أنتَ وقَصعةً من ثَريد فإنما يقال على معنى: كيف تكون، كذا يستعمل عندهم، ولم ينقل خلاف هذا، فهذا النصب إنما يقال منه ما سمع.

---

(١) شرح الكتاب ٥: ٧٥.

(٢) الانتصار ص ١٠٠ - ١٠١ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٧٥ وحواشي المفصل للشلوبين ص ١٩٥.

(٣) ما: سقط من ك، ن.

(٤) الانتصار ص ١٠٠ - ١٠١.

(٥) ن: ولا يتمكن.

(٦) زيد هنا في ن: قائل.

وقال ابن خروف: إذا قال ما أنت فهو منكِر عليه محقِّر أمره، وإذا قال كيف فهو يريد: على أيِّ حال، ولما حَقَّر أتى بـ(كان) ماضية مع ما، وأتى مع كيف بالمستقبل.

وقال غيره: لَمّا كان السؤال إنما يقع في الأكثر عما يُستقبل قُرن المستقبل بكيف، ولَمّا كان ما أنتَ وزيدًا بمعنى التوبيخ على صحبته[1] - وذلك في الأغلب إنما يقع على ما مضى - قُرن الماضي بـ(ما)[2].

وقوله **أو زمنٍ مضاف** مثّله المصنف بقوله: «أزمانَ قومي والجماعةَ»، وهذا من بيت أنشده س، وهو[3]:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي مَنَعَ الرِّحالةَ أن تَميلَ مَميلا

هكذا أنشده س في كتابه[4]. وقال المصنف[5] عن س إنه أنشده: «كالذي لَزِمَ الرحالة». ولعل ذلك وقع في نسخة من كتاب س وقعت للمصنف، وإلا فهو وهم منه ، قال س[6]: «كأنه قال: أزمانَ كان قومي والجماعةَ، فحمله على كان لأنها تقع في هذا الموضع كثيرًا، ولا تَنقض ما أرادوا من المعنى» انتهى.

ودلَّ على الفعل هنا إضافة الظرف إلى الاسم؛ لأنَّ ظروف الزمان تضاف إلى الأفعال كثيرًا، /فبإضمار الفعل صلح المعنى. وظاهر كلام س أنَّ كان هي الرافعة لقومي، وأنها تامَّة. وقيل: ناقصة. والخلاف في هذا كالخلاف في: ما أنت وزيدًا، هل المضمر التامَّة أم الناقصة. [٤: ٢١/ب]

---

(١) ح، ن: على صحته.
(٢) ن: على ما مضى قُرن الماضي بما. ك: على ماض قرن الماضي بما.
(٣) تقدم في ٤: ٢٣١.
(٤) الكتاب ١: ٣٠٥.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦٥.
(٦) الكتاب ١: ٣٠٥.

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[1]: «ظاهر كلام س عندي أنه ليس كان في هذه المواضع محذوفة، ويكون قومي مبتدأ، فكما أنّ توهم الباء في[2]:

..... لَستُ مُدْرِكَ ما مَضى .....

لا يُصَيِّر مُدرِك مخفوضًا [بها][3] فكذلك توهُّم كان هنا لا يصيِّر قومي مرفوعا بها، وكذلك: ما أنت وزيدًا، وما مثله من الأبيات» انتهى.

وخبر «كان قومي» هو المفعول معه - وهو والجماعةَ - على مذهب ابن خروف[4] في «إنَّك ما وخيرًا» أنّ «وخيرًا» هو الخبر[5] لنيابته مناب الخبر.

والصحيح[6] أنّ خبر كان في البيت هو قوله: كالذي، ويريد: أزمانَ كان قومي مع الجماعة كالمتجسِّر بالرَّحْل أو السَّرْج[7] المانعه أن يميل. أشار إلى لزوم قومه الجماعة وترك الخروج عن طاعة السلطان. وقيل: إنه يصف استقامة الأمور وعدم الفتن قبل قتل عثمان.

وقوله **وقبلَ خبرٍ ظاهر** مثّل المصنف[8] بما ورد في الحديث من قول عائشة رضي اللّه عنها (كان النبي ﷺ ينْزل عليه الوحي وأنا وإيّاه في لِحاف)[9]. وروى

---

(١) شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٧/أ - ٢٦٧/ب بتصرف.

(٢) تقدم في ٣: ٢٤٩، ٤: ٣٠٥.

(٣) بها: تتمة من شرح ابن الضائع على الجمل.

(٤) مذهبه هذا في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٧/أ - ٢٦٧/ب.

(٥) هو الخبر: انفردت به ح.

(٦) أجاز هذا الوجه ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ق ٢٦٧/ب، والفقرة بنصها منه.

(٧) ك: بالرحال أو السرج. ن: بالرحال أو السروج.

(٨) شرح التسهيل ٢: ٢٥٩.

(٩) الحديث بهذه الرواية في مصنف ابن أبي شيبة ١٧: ٢١٨ [باب الفضائل: ما ذكر في عائشة رضي اللّه عنها]، وفي المستدرك على الصحيحين ٤: ١١ [طبعة دار الكتب العلمية] برواية «وأنا وهو».

أبو محمد ثابت السَّرَقُسْطيُّ في «كتاب الدلائل» أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: (أبشروا باللَّه، لأنا وكثرةَ الشيء أخوَفُني عليكم[1] مِن قِلَّته)[2].

قال ابن خروف: «لم يذكر س في كلِّ رجلٍ وضَيعتُه وما أشبهه مما لم يتقدمه استفهام إلا الرفع، وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر، وذلك قليل لأنه يُتوهم الفعل ومعنى مع».

وقال المصنف في الشرح[3]: «كأنها قالت: وكنتُ وإيّاه في لِحاف، أو: وأنا كائنة وإيّاه في لِحاف. ويجوز عندي أن يكون إيّاه في موضع رفع عطفًا على أنا، على سبيل النيابة عن ضمير الرفع، كما ناب عن ضمير الجر في: مررت بإيّاك[4]، وفي: هو الغَداةَ كأنا[5]» انتهى.

وينبغي ألا تُبنى على مثل هذه الآثار قاعدةُ نحوٍ لجواز النقل بالمعنى، فلا يتعين أنه لفظ عائشة، ولا لفظ الرسول، ولكون الرواة قد يلحنون.

ص: ويترجَّح العطف إن كان بلا تكلُّف ولا مانعٍ ولا مُوهنٍ، فإن خيفَ به فَواتُ ما يَضُرُّ فَواتُه رَجح النصب على المعيَّة، فإن لم يَلِق[6] الفعل بتالي الواو

---

(١) الذي في المخطوطات: «عليه»، صوابه في دلائل النبوة للبيهقي.

(٢) ليس في القسم المطبوع من كتاب الدلائل. وهذا جزء من حديث أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٦: ٣٢٧ عن عبد اللَّه بن حَوالة، والرواية فيه: «لأنا بكثرة الشيء».

(٣) ٢: ٢٥٩ - ٢٦٠ بتصرف.

(٤) في شرح المصنف أنَّ الفراء حكى ذلك عن بعض العرب، وفي مجالس ثعلب ص ١٣٣ ما نصه: «قال: وما رأيتُ كإيّاك، لم يجئ إلا في الشعر».

(٥) حكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له: مَن تعدُّون الصُّعلوك فيكم؟ فقال: هو الغداة كأنا. ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٨. وانظر الخزانة ١٠: ١٩٦ - ١٩٩ [عند الشاهد ٨٣٥].

(٦) ك، ح: لم يكن.

جاز النصب على المعيَّة وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسُن «معَ» موضعَ الواو، وإلا تعيَّن الإضمار.

ش: قال المصنف في الشرح[1] ما ملخصه: «أشرت بقولي **بلا تكلُّف** إلى نحو قوله[2]:

فكونُوا أنتمُ وبَنِي أبيكُمْ .....

البيت، فيحسُن العطف من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى؛ لأنَّ المراد: كُونوا لِبَنِي أبيكم، فالمخاطَبون هم المأمورون، فإذا عُطف كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود./وكذا قول الآخر[3]: [٤: ٢٢/أ]

إذا أعجَبَتْكَ الدهرَ حالٌ من امرئ فَدَعْهُ ، وواكِلْ أمرَهُ واللَّياليا

معناه: وواكِلْ أمرَه لِلَّيالي، وتقدير العطف فيه تكلُّف».

قال[4]: «وأشرت بقولي **ولا مانعٍ** إلى نحو: لا تنهَ عن القبيح وإتيانَه، أي: مع إتيانه، فالعطف هاهنا ممتنع. وكذا في: استوى الماءُ والخشبةَ، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ، ونحوهما» انتهى.

وتقدم الكلام[5] في هذه الواو، وأنَّ الجمهور ذهبوا إلى أنها لا تقع إلا في مكان يصح فيه العطف حقيقة أو مجازًا، فتبين كيف العطف في: استوى الماءُ

---

(١) ٢: ٢٦٠ - ٢٦١.

(٢) تقدم في ص ١٠١.

(٣) البيت من قطعة لأفنون التغلبي في حماسة البحتري ص ١٦٤. ونسب لزهير من قصيدة في ديوانه ص ٢٠٦ - ٢١٢ (حاشية ص ٢٠٩). وقيل: القصيدة التي منها البيت لصرمة بن أبي أنس الأنصاري (ص ٢٠٦ من الديوان). وانظر الخزانة ٨: ٤٩١ - ٤٩٤ [عند الشاهد ٦٥٥]. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٥٧.

(٤) ٢: ٢٦١.

(٥) تقدم في ص ١٠٧ - ١١٠.

والخشبة، وفي: ما زلتُ أسيرُ والنيل، فعلى ما قرره الجمهور لا مانع من العطف هنا، ولا يتعين كون الواو واو مع.

قال المصنف[1]: «وأشرت بقولي **ولا مُوهن** إلى نحو: ما صنعتَ وأباك، فنصبه مختار، وعطفه جائز على ضعف».

وقوله **فإن خيف** إلى **المعية** مثاله: لا تَغتَذِ بالسَّمَك واللبنَ، ولا يُعجِبْك الأكلُ والشِّبَعَ، أي: مع اللبن، ومع الشِّبَع، فالمعية تبيِّن مراد المتكلم، والعطف لا يُبَيِّنه، فتعيَّن رجحان النصب للسلامة به من فوات ما يضرُّ فواته، وضعف العطف؛ إذ هو بخلاف ذلك.

وقوله **فإن لم يَلِقِ** (المسألة)[2] قال المصنف في الشرح[3]: «مثاله قوله تعالى ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[4]، فلا يجوز أن يُجعل (وشركاءَكم) معطوفًا؛ لأنَّ أجمعَ لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما. ولك أن تجعل (وشركاءَكم) مفعولاً معه[5]، وأن تجعله مفعولا بأجمعوا مقدرًا، كأنه قيل: فأجمِعوا أمرَكم وأجمِعوا شركاءَكم. ومثله ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾[6]، فلك أن تجعل (الإيمانَ) مفعولاً معه، ولك أن تنصبه باعتَقَدوا مقدَّرًا.

فإن كان الفعل غير صالح للعمل فيما بعد الواو، ولم تصلح «مع» في موضعها - تعيَّن إضمار فعل صالح للعمل[7]، فمن ذلك قول الشاعر[8]:

---

(١) ٢: ٢٦١.

(٢) أي: إلى آخر المسألة.

(٣) ٢: ٢٦١ - ٢٦٢.

(٤) سورة يونس: الآية ٧١.

(٥) ك، ن: مفعولاً به.

(٦) سورة الحشر: الآية ٩.

(٧) زيد هنا في ن: فيما بعد الواو.

(٨) تقدم في ص ١١٣.

إذا ما الغانياتُ بَرَزنَ يومًا وزَجَّجنَ الحَواجِبَ والعُيُونا

لأن زَجَّجنَ غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لِمَعَ» انتهى.

فأمّا قوله «لأنَّ أجمعَ لا يَنصب[1] إلا الأمر والكيد ونحوهما» فهذا[2] على المشهور في اللغة، لا يقال: أجمَعتُ شُركائي، إنما هي[3] بمعنى عزمَ، يقال أجمعَ أمرَه: إذا عزمَ عليه، وجَمَعَ بمعنى ضَمَّ المفترق[4]، يقال جمعَ الدراهمَ: إذا ضمّها، والشركاءَ: ضَمَّهم، فعلى هذا يقال: جمَعتُ شركائي، لا أجمَعتُ شركائي، وقد حُكي[5] أنَّ أجمعَ بمعنى جَمَعَ، قال أبو ذؤيب[6]:

فكأنَّها بالحَزْمِ حَزْمِ نُبايعٍ وأُولاتِ ذي العَرجاءِ نَهبٌ مُجْمَعُ

أي: مضمومٌ ما تفرق منه، ومُجْمَع: اسم مفعول من أُجمِع، فعلى هذا يقال: أجمَعتُ /شركائي، وإذا جاز ذلك أمكن عطف الشركاء على الأمر، ولم يُحتج إلى [٤: ٢٢/ب] تأويل الآية، وإنما تُؤَوَّل على أنها من هذا الباب على المشهور من اللغة.

فإن قلت: إذا كان مذهب الجمهور أنه لا تكون واو مع إلا حيث يصلح العطف ففي هذه الآية لا يصلح العطف على مشهور اللغة؛ فكيف أجزتم فيه أن تكون واو مع؟

---

(١) لا ينصب ... لا يقال أجمعت شركائي: ليس في ك، ن.

(٢) في المخطوطة: هذا.

(٣) إنما هي ... ضم المفترق: ليس في ح.

(٤) ن: المتفرق.

(٥) حكى ذلك ابن حبيب. شرح أشعار الهذليين ص ١٧.

(٦) شرح أشعار الهذليين ص ١٧ وإيضاح الشعر ص ١٨٩ وفيه تخريجه. كأنها: أي الحُمُر. والحزم من الأرض: الغليظ المتماسك المرتفع. ونبايع: موضع. وأولات ذي العرجاء: أماكن، والعرجاء: أكمة وهضبة، وأولاتها: قطع من الأرض حولها، وقيل: ذو العرجاء: أرض مُزَينة. ونهب مجمع: إبل انتُهبت فأُجمِعت.

قلنا: إن كان لا يصلح العطف على «أمركم» فيصلح العطف على الضمير في فأجمِعوا؛ إذ قد فصل بينهما بالمفعول، وقد قرأ برفع ﴿وشركاؤكم﴾ عطفًا على الضمير يعقوب الحضرمي[1].

وأما قوله بإضمار الفعل جوازًا إذا كان لا يعمل فيما بعد الواو وتتقدر الواو بمع، ووجوبًا إذا كان لا يعمل فيما بعدها ولا تتقدر بمع، وتجويزه في (وشركاءكم) و(الإيمان) أن يكون مفعولاً معه، وعلى إضمار الفعل، وتعيينه الإضمار في:

..... وزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونا

ففي الحمل على إضمار الفعل اللائق خلاف:

ذهب أبو عبيدة[2] وأبو محمد اليزيدي والأصمعي والجرمي والمازني والمبرد[3] وجماعة إلى أنَّ الثاني معطوف على الأول، ويكون العامل قد ضُمِّن معنًى يتسلط به على المتعاطفين، قال أبو عمر في «الفرخ»: يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد، نحو: أكلتُ خبزًا ولَبَنًا، وأنشد[4]:

يا ليتَ زَوجَكِ قد غَدا مُتَقَلِّدًا سَيفًا ورُمْحا

إذ ضُمّن مُتَقَلِّدًا معنى حاملاً، وضُمّن يَجدَع في قوله[5]:

تَراهُ ، كأنَّ اللّه يَجدَعُ أنفَهُ وعَينَيهِ إنْ مَوْلاهُ ثابَ لهُ وَفْرُ

---

(١) النشر ٢: ٢٨٦. وقرأ بها آخرون. معجم القراءات القرآنية ٣: ٨٥.

(٢) مجاز القرآن ٢: ٦٨.

(٣) المقتضب ٢: ٥١ والكامل ص ٤٣٢، ٤٧٧، ٨٣٦.

(٤) هذا بيت يتيم في شعر عبد اللّه بن الزَّبَعْرَى ص ٣٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ١٢١ والكامل ص ٤٣٢، ٤٧٧، ٨٣٦، والمقتضب ٢: ٥١. وعجزه في إيضاح الشعر ص ٥٧١.

(٥) البيت من أبيات لخالد بن الطّيفان في الحيوان ٦: ٣٩ - ٤٠، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٩٦ والخصائص ٢: ٤٣١. ثاب: رجع وعاد. والوفر: هو من المال والمتاع الكثير الواسع.

معنَى يُذهِب، لأنه إذا جَدَعَ أنفَه فقد أذهَبَه، وضُمّن تَسمَع معنَى تَعلَم في قول الشاعر[1]:

تَسمَعُ للأحشاءِ منه لَغَطا وفي اليدينِ جُسْأةً وبَدَدا

وضُمِّنَ أَطْفَلَتْ معنَى وَضَعَتْ في قوله[2]:

فَعَلا فُرُوعُ الأَيْهُقَــانِ ، وأَطْفَلَتْ بالجَلْهَتَــينِ ظِبــاؤُها ونَعــامُها

وضُمِّنِ وزَجَّجنَ معنَى وحَسَّنَّ؛ لأنَّ التَزجيج تَحسين، وضُمّن يُحَلِّينَ معنَى يُعطَين ويُناوَلنَ في قوله[3]:

غَرائرُ في كِنٍّ وصَونٍ ونعمةٍ يُحَلِّينَ ياقوتًا وشَذْرًا مُفَقَّرا

وريحَ سَنًا في حُقّةٍ حِميَرِيَّة تُخَصُّ بِمَفروكٍ من المِسكِ أَذْفَرا

وذهب الفراء[4]، وجماعة من الكوفيين، والفارسيُّ[5]، وجماعة من البصريين[6]، إلى أنَّ ما جاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب لتعذُّر

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣: ١٢٣ والخصائص ٢: ٤٣٢ والتمام ص ١٧٩ وأمالي المرتضى ٢: ٢٥٩. اللغط: الأصوات المختلطة. والجسأة: اليبس والتصلب. والبدد: التفرق. ك، ن: جشأة. وروي «صردا» في موضع «لغطا».

(٢) هو لبيد. ديوانه ص ٢٩٨ وإيضاح الشعر ص ٥٧١ وفيه تخريجه. الأيهقان: جرجير البر. وأطفلت: ولدت فصار معها أطفالها. والجلهتان: جانبا الوادي.

(٣) هو امرؤ القيس يصف الظعائن. ديوانه ص ٥٩. والكنّ: ما يردّ الحر والبرد من الأبنية. والشذر: قطع الذهب. والمفقّر: المصوغ على هيئة فِقار الجرادة، وهو مربَّع. والسنا: ضرب من الطيب. والحقة: وعاء منحوت من الخشب والعاج وغيرهما. وخص الحقة الحميرية لأن أكثر ملوك العرب من حمير، فحقّتهم تخصّ بأطيب الطيب. والمفروك: المسك الذي فُتّقت نافجته فانتشرت رائحته وقويت. والأذفر: القوي الرائحة.

(٤) معاني القرآن ١: ١٢١، ٣: ١٢٣ - ١٢٤.

(٥) الإيضاح العضدي ص ١٩٤ - ١٩٥ والحجة ١: ٣١١ - ٣١٢، ٤: ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٦) الخصائص ٢: ٤٣١ - ٤٣٢ والتمام ص ١٧٨ - ١٨٠.

عطفه على ما قبله؛ فيصير من عطف الجمل، فيضمرون: ويَفقأ عينيه، وترى في
[٤: ٢٣/أ] اليدين، وباضتْ نَعامُها، /وكَحَلنَ العيونَ[١].

واحتج هؤلاء على المنع من عطف الاسم على الاسم الذي قبله بأنه لا يسوغ: عَلَفتُها ماءً وتِبنًا، كما يقال: عَلَفتُها تِبنًا وماءً، قال الشاعر[٢]:

فَعَلَفتُها تِبْنًا وماءً باردًا حتى شَتَتْ هَمَّالةً عَيناها

فلو كان على التضمين لجاز هذا العطف، ولا حجة في قول الحطيئة[٣]:

سَقَوْا جارَكَ العَيْمانَ لَمّا جَفَوتَهُ وقَلّصَ عن بَردِ الشَّرابِ مَشافِرُهْ

سَنامًا ومَحْضًا أَنْبَتا اللَّحمَ ، فاكْتَسَتْ عِظامُ امرئٍ ما كاد يَشبَعُ طائرُهْ

فالرواية المشهورة[٤]: قَرَوْا جارَك، وعلى تقدير صحة رواية سَقَوْا فلا حجة فيها؛ لأنهم كانوا يُذيبون السَّنام في المحض ويشربونه.

ولا حجة أيضًا في قول عنترة[٥]:

ويَمنَعُهُنَّ أنْ يأكُلنَ منهُ حَياةُ يَدٍ ورِجْلٍ تَرْكُضانِ

---

(١) لم يذكر الفعل المضمر في بيت امرئ القيس، ولعل تقديره: ويشممن.

(٢) البيت لبعض بني أسد يصف فرسه كما في معاني القرآن للفراء ١: ١٤، وفي ٣: ١٢٤ قال: وأنشدني بعض بني دبير. وهو في إيضاح الشعر ص ٥٧٣ وفيه تخريجه. شتت: صارت. وهملت العين: أرسلت دمعها مدرارًا.

(٣) الحطيئة. ديوانه ص ٢٥ والمقتضب ٢: ٥١ - ٥٢ وتأويل مشكل القرآن ص ١٥٤ وأسرار البلاغة ص ٣٧. العيمان: المشتهي لِلّبن سقي الماء في الشتاء فقلصت شفته من شدة البرد. ومشافره: شفتاه، والمشافر للإبل. والمحض: اللبن ما لم يخالطه الماء. والطائر: البطن.

(٤) هي رواية المصادر السابقة.

(٥) ديوانه ص ٢٩٦. الضمير في يمنعهن يعود على «الطير» المذكورة في البيت الذي قبله. منه: من قِرنه الذي صرعه و لم يجهز عليه. والركض يكون بالرجل، والضرب باليد.

لجواز أن يكون تَركُضان صفة للرِّجْل، وثنّى لأنه يريد الرِّجلَين، كقولهم: عَينٌ حَسَنَتان، كما قال امرؤ القيس[1]:

وعَينٌ لها حَدْرةٌ بَدْرةٌ شُقَّتْ مآقيهما مِنْ أُخُرْ

والذي يدل على التضمين ويقطع ببطلان إضمار الفعل أنه قد وُجد في كلامهم ما ادَّعَوا أنه لا يوجد؛ وهو مثل: عَلَفتُها ماءً وتِبْنًا، قال طَرَفة[2]:

أعمرَو بنَ هندٍ ما تَرَى رَأْيَ صِرْمةٍ لها سَبَبٌ تَرعَى به الماءَ والشَّجَرْ

[و][3]:

ونابِغةُ الجَعديُّ بالرَّملِ بَيتُهُ عليه صَفيحٌ مِن تُرابٍ وجَنْدَلِ

ضُمِّنَ صَفيح معنى سِتر، وكأنه قال: سِترٌ مِن تُرابٍ وجَنْدَلٍ.

وإذا كانوا قد عطفوا ما لا يدخل في العامل لا بتضمين ولا غيره فلأن يعطفوا ما يدخل بتضمين أولى وأحرى، أنشد الأَحْوَل[4]:

---

(١) يصف عين فرس. ديوانه ص ١٦٦وإيضاح الشعر ص ٢٤٢ وفيه تخريجه. حدرة: مكتنزة ضخمة. وبدرة: تبدر بالنظر إليها، أي: يبدر نظرها نظر الخيل. وشقت مآقيها من أخر: يعني أنها مفتوحة واسعة. والمآقي: جمع مأقي العين، وهو طرفها المؤخر.

(٢) ديوانه ص ١٦١ وأبيات المغني ٧: ٣٢٣ - ٣٢٥ [٨٦٥]. الصرمة: القطعة من الإبل. والسبب: العهد والحبل. ن: لها سميت. ك: لها سمت. وفي الديوان: لها شنب.

(٣) الواو ليست في المخطوطات. والبيت أنشده سيبويه في الكتاب ٣: ٢٤٤، وعجزه فيه: «عليه تُرابٌ مِن صَفيحٍ مُوَضَّعُ». وقال الأعلم في شرح أبيات الكتاب ص ٤٥٩: ويروى: «عليه صفيحٌ مِن تُرابٍ وجَندَلُ». وروي آخره في أمالي ابن الشجري ٢: ٣٦٠: مُنَضَّدُ. وهو لمسكين الدارمي من قصيدة عينية كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٢٤ وفرحة الأديب ص ١٣٦ - ١٣٧ والخزانة ٤: ١٠١. الصفيح: الحجارة الرقاق العراض.

(٤) البيتان لعمرو بن الأهتم في ص ٥٩٩ - ٦٠٠ من شرح اختيارات المفضل [المفضلية ٢٢]، وعجز الأول فيه: «وقد حان من نجم الشتاء خفوقُ». وفي إيضاح الشعر ص ٥٧٠ أنّ أبا عبد الله اليزيدي أنشدهما عن الأحول. المستنبح: ابن سبيل يطلب مثوًى يقصده، وقد ضل عن الطريق، فيحكي بصوته نباح الكلاب طمعًا في أن يكون في جانب من جوانب السمت الذي يريد كلب يجيبه فيعدل إليه. ودعوته: أوقدت له نارًا يستضيء بها. والعرنين: الصدر من الليل.

ومُستَنبِحٍ بعدَ الهُدُوِّ دَعَوتُهُ وقد حانَ من ساري الشتاء طُروقُ

يُكابِدُ عِرنينًا منَ الليلِ باردًا تَكُفُّ رِياحٌ ثَوبَهُ وبُرُوقُ

فالرياح تَكُفُّ الثوبَ لا البُروق، لكنه عطفها على الرياح لالتباسها بها.

ومما يُضعف مذهب الإضمار أنه جاء منه ما هو بعد مخفوض الإضافة، نحو قوله[1]:

شَرّابُ أَلبانٍ وتَمْرٍ وأَقِطْ

لأنه إذا أضمر وأَكّال تَمْرٍ كان قد حذف المضاف، ولم يقم الثاني مقامه مع أنه لم يتقدم له ذكر في اللفظ، وهو غير سائغ، وأنه جاء منه ما هو مخفوض بحرف جر، نحو قوله[2]:

فلمّا دَعَتْ شِيبًا بِجَنبِ عُنَيزةٍ مَشافِرُها في ماءِ مُزنٍ وباقِلِ

[٤: ٢٣/ب] /فـ«شِيب» في الماء لا في النبت، فإن أضمرت ورَعَتْ في باقِل كان من قبيل: «خيرٍ، عافاكَ اللّه»[3]، وهو في غاية الشذوذ.

واختُلف في هذا النوع من العطف أهو قياس أم سماع[4]، والأكثرون على أنه قياس، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنًى عامّ لهما.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الكامل ص ٤٣٢، ٤٧٧، ٨٣٧ والمقتضب ٢: ٥١ والحجة ١: ٣١٢، ٤: ٢٨٨ واللسان(زجج). الأقط: شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يَمصُل.

(٢) البيت للراعي. ديوانه ص ٧٧ [ط. بغداد] وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٤. أبقل المكان فهو باقل: خرج بَقْلُه. وفي الديوان: «شِيَبِيْ».

(٣) روي عن رؤبة أنه كان يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ، عافاك اللّه. الكامل ص ٦١٧ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٢ والخصائص ١: ٢٨٥، ٢: ٢٨١. وفي شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٦٣: خيرٍ والحمد للّه.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٩٥ والحجة ٤: ٢٨٩.

ص: والنصب في حَسبُك وزيدًا درهمٌ بـ«يُحسِبُ» منويًّا، وبعد ويلَه وويلاً له بناصب المصدر، وبعد ويلٌ له بـ«أَلْزَمَ» مضمرًا، وفي: رأسَه والحائطَ، وامرأً ونفسَه، وشأنَك والحَجَّ - على المعيَّة، أو العطف بعد إضمار «دَعْ» في الأول والثاني، و«عليك» في الثالث. ونحو «هذا لك وأباك» ممنوع في الاختيار.

ش: قال س[1]: «ومِن ثَمَّ قالوا: حَسبُك وزيدًا درهمٌ، لَمَّا كان فيه معنَى كَفاك، وقَبُحَ أن يحملوه على المضمر - نَوَوُا الفعل، كأنه قال: حَسبُك ويُحسِبُ أخاك درهمٌ، وكذلك: كَفْيُك» انتهى. كَفْيُك هو من كَفاه يَكفيه، وكذلك قَطْك، تقول: كَفْيُك وزيدًا درهمٌ، وقَطْكَ وزيدًا درهم، وقال[2]:

..... فحَسبُكَ والضَّحَّاكَ سَيفٌ مُهَنَّدٌ

وليس هذا من باب المفعول معه كما زعم الزمخشري[3]؛ لأنَّ المفعول معه لا يعمل فيه إلا الفعل أو ما جرى مجراه، فليس حَسبُك مما جرى مجرى الفعل.

وأمَّا ما قاله ابن عَطِيَّة[4] من أنَّ الكاف في موضع نصب فلا يصح؛ لأنَّ حَسبك إضافته محضة؛ إذ ليس باسم فاعل ولا مصدر، وإنما جاء س به حجةً للحمل على الفعل للدلالة، فحَسبُك يدلُّ على كَفاك.

ويُحسِبُني مضارع أَحسَبَني فلانٌ: إذا أعطاني حتى أقول حَسبِي، فالناصب في هذا فعل يدلّ عليه المعنى، وهو في كَفْيُك وزيدًا درهمٌ أوضح؛ لأنه مصدر للفعل المضمر، أي: ويكفي زيدًا، وفي قَطْكَ وزيدًا درهمٌ التقدير فيه أبعَد؛ لأنَّ قَطْكَ

---

(١) الكتاب ١: ٣١٠.

(٢) صدر البيت: «إذا كانت الهَيجاءُ وانْشَقَّتِ العَصا». نسب في ذيل الأمالي ص ١٤٠ لجرير، وليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. وهو بلا نسبة في الأمالي ٢: ٢٦٢ والسمط ص ٨٩٩ والتمام ص ٣٢ وشرح أبيات المغني ٧: ١٩١ - ١٩٣ [٧٩٧].

(٣) المفصل ص ٧٦ - ٧٧.

(٤) المحرر الوجيز ٢: ٥٤٩.

ليس في الفعل المضمر شيء من لفظه[1]، إنما هو ناصب مفسر من حيث المعنى فقط، وفي ذلك الفعل المضمر فاعل مضمر، يعود على الدرهم، والنية بالدرهم التقديم، فيصير من عطف الجمل. ولا يجوز أن يكون من باب الإعمال لأنَّ طلب المبتدأ للخبر وعمله فيه ليس من قبيل طلب الفعل أو ما جرى مجراه ولا عمله؛ فلا يُتَوَهَّم ذلك فيه.

وزعم الزَّجَّاج أنَّ حَسْبك اسم فعل، والكاف في موضع نصب. وهو خطأ لدخول العوامل عليه، تقول العرب: بِحَسبِك درهمٌ، وقال تعالى ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[2].

فإن قلت: إذا دخلت عليه العوامل يكون غير اسم فعل، وإذا لم تدخل كان اسم فعل، كرُوَيْدَ وبَلْهَ؛ ألا ترى أنهما إذا كان بعدهما مخفوض لم يكونا اسم فعل، وإذا لم يجئ كانا اسمي فعل.

فالجواب: أنَّ رُوَيْدَ وبَلْهَ جاءا في مكان تعيَّن أن يكونا فيه اسمي فعل، وحَسبك / لم يقع في مكان يتعين فيه أن يكون اسم فعل، فبان الفرق. [٤ :٢٤/أ]

وقوله[3] **وبعد ويلَه وويلاً له بناصب المصدر** قال س[4]: «وأمّا ويلاً له وأخاه، وويلَه وأباه - فانتصب على معنى الفعل الذي نَصب، كأنه قال: أَلزَمَه اللّهُ ويلَه وأباه» انتهى، لمّا امتنع أن يُحمل على المخفوض[5] وعلى ويلاً لأنَّ المعنى[6]

---

(١) شيء من لفظه ... وفي ذلك الفعل المضمر: سقط من ن.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٦٢.

(٣) وقوله وبعد ويله وويلاً له ... لا من الواو نفسها، بخلاف واو مع: سقط من ح.

(٤) الكتاب ١: ٣١٠.

(٥) المخفوض ... ألزم الأول وقوله: سقط من ن.

(٦) لأن المعنى ... وكأنه قال ألزمه الله ويلاً: انفردت به د.

يأباه حُمل على الفعل الذي انتصب عليه ويلاً، وكأنه قال: أَلزَمَه اللَّهُ ويلاً وأخاه، ويكون معطوفًا على مفعول أَلزمَ الأول.

وقوله [وبعد][1] **ويلٌ له** بـ«**أَلزَمَ**» **مضمرًا** قال س[2]: «وإنْ قلتَ ويلٌ له وأباه نصبتَ؛ لأنَّ فيه ذلك المعنى» انتهى، كأنك قلت: ويلٌ له وأَلزَمَ اللَّهُ الويلَ أباه، ودلَّ على هذا الفعل وَيلٌ له؛ لأنه في معنى المنصوب الذي هو: وَيلاً له.

وقوله **وفي رأسَه** إلى قوله **والثاني** قال س[3]: «ومن ذلك: رأسَه والحائطَ، كأنه قال: خَلِّ أو دَعْ رأسَه مع الحائط، فالرأس مفعول، والحائط مفعول معه، فانتصبا جميعًا.

ومن ذلك قولهم: شأنَك والحَجَّ، كأنه قال: عليك شأنَك مع الحجّ.

ومن ذلك: امرأً ونفسَه، كأنه قال: دَعِ امرأً ونفسَه[4]، فصارت الواو في معنى مع كما صارت في معنى مع في قولهم: ما صنعتَ وأباك.

وإن شئتَ لم يكن فيه ذلك المعنى، فهو عربي جيد، كأنك قلت: عليكَ رأسَك، وعليكَ الحائطَ، وكأنه قال: دَعِ امرأً ودَعْ نَفسَه، فليس يَنقُض هذا ما أردتَ في معنى مع من الحديث» انتهى.

وفي تجويز س كون المنصوب في هذه المُثُل على المعية ردٌّ على من يعتقد أنَّ المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل.

وهذا كله مقيس، أعني المعطوف والمعطوف عليه، لك أن تقول: زيدًا وعمرًا، وما كان نحوه، على إضمار الفعل الذي لا يظهر.

---

(١) وبعد: ليس في المخطوطات، وقد سبق في الفص.

(٢) الكتاب ١: ٣١٠.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٤) الذي في الكتاب: مع نفسه.

فإذا عطفت فالمعنى: دَعْ رأسَه مع الحائط، واتْرُكِ الحائطَ معَ رأسه، فالرأس والحائط متروكان، وهذا المعنى بعينه هو معنى مع، ولا فرق بينهما إلا أنَّ معَ يُفهَم منها أحد المعاني التي تحتملها الواو، وهو كونهما في حين[1] واحد، وإذا كانت الواو عاطفة احتمل الكلام إلا أن[2] تكون قرينة، فيكون ذلك من خارج لا من الواو نفسها، بخلاف واو مع.

وقوله و«**عليك**» **في الثالث** يعني أنَّ المحذوف في[3] قولهم شأنَك والحَجَّ هو لفظ الإغراء، وهو عليك، بمعنى: الْزَمْ شأنَك والحَجَّ، وغرَّ المصنفَ[4] في أن جعل الناصب لشأنك عليك محذوفة تمثيل س ذلك بعَلَيك في قوله «ومن ذلك قولهم[5]: شأنَك والحَجَّ، كأنه قال: عليك شأنَك معَ الحَجِّ».

وهذا الذي قدّره س هو تمثيل وتقدير معنًى لا تفسير إعراب، وتفسير الإعراب هو: الْزَمْ شَأنَك، وبهذا قدَّره النحويون، وقالوا: لا يُضمر عليك، وإنما يُضمر الفعل.

ويظهر لي في[6] تعليل ذلك أنه لما كان أصل العمل في المفعول به للفعل، وأنابوا عليك منابه لكونه اسم فعل، وكان قياسه ألا يعمل - لم يتصرفوا فيه /تصرُّف الفعل؛ لأنه فرع عنه، فلم يجيزوا إعماله مضمرًا لئلا تساوي الفروع الأصول؛ ألا ترى أنَّ «ما» لَمّا شُبهت بـ«ليس» نقص عملها عن عمل ليس، و«لا» التي للنفي العام لما شُبِّهت بـ«إنَّ» نقص عملها أيضًا. [٤ :٢٤/ب]

---

(١) ن: في حيز. د: في خبر.

(٢) ن: ألا.

(٣) في: سقط من ك.

(٤) ن: ومع النصب.

(٥) ك: قوله.

(٦) ح: من.

وقوله ونحوُ «هذا لك وأباك» **ممنوع في الاختيار** قال س[1]: «وأمّا هذا لك وأباك فقبيح؛ لأنه لم يَذكر فعلاً ولا حرفًا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل» انتهى.

قال المصنف في الشرح[2]: «كثُر في كلام س التعبير بالقبح عن عدم الجواز، وقد استعمله قبلُ إذ قال في حَسبُك وزيدًا درهمٌ: (لّما كان فيه معنى كَفاك وقبُح أن يحملوه على المضمر - نَوَوُا الفعل)[3]. واستعمله أيضًا هنا. والحاصل أنّ س قد أفصحَ بأنّ اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه؛ لأنه حَكم على أنّ هذا لك وأباك قبيح، ومراده أنه غير جائز، ولو كان اسم الإشارة صالحًا عنده لِنصب المفعول معه أو ما[4] تضمَّن معنى الاستقرار من ظرف أو حرف جرٍّ لأجاز أن يقال: هذا لك وأباك، مخيِّرًا بين أن ينسب العمل لهذا أو لـ«لَك»[5]. وقد أجاز أبو علي في قول الشاعر[6]:

..... هذا رِدائيَ مَطْوِيًّا وسِربالا

أن ينصب السربال بـ(هذا) مفعولاً معه.

وأجاز بعض النحويين أن يعمل في المفعول معه الظرف وحرف الجر» انتهى.

وقد تم الكلام على انقسام مسائل هذا الباب على ما ذكره المصنف إلى: واجب العطف، وراجحه، وواجب المعية، وراجحها، ومتساوي العطف والمعية،

---

(١) الكتاب ١: ٣١٠.

(٢) ٢: ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٣) الكتاب ١: ٣١٠.

(٤) ن: وما.

(٥) ح: أو لك. ك، ن: أو لكل.

(٦) تقدم في ص ١٠٢.

فصارت خمسة أقسام، وتقدم من تقسيم أصحابنا إلى واجب العطف، ومختاره، وواجب المعية، ومتساوي المعية والعطف. وقسم شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1] المسائل إلى ما قسمها المصنف.

فالواجب المعية قولهم: جلستُ والساريةَ، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ؛ وذلك أنَّ العطف هنا لو كان حقيقة من جهة المعنى لقبُح من جهة اللفظ العطف على المضمر؛ على أنه لا يجوز: جلسَ عمرٌو والساريةُ؛ لأنه مجاز لا معنى له في هذا الموضع.

والواجب التشريك: كلُّ رجلٍ وضَيعتُه، وأنت وشأنُك، خلافًا للصَّيمَريّ[2]، فإنه أجاز فيه المعية، والصحيح مذهب الجمهور.

والراجح المعية: ما لَكَ وزيدًا.

والراجح العطف: ما لِزيدٍ وعمرٍو، وما أنتَ وقصعةٌ من ثَريد.

والمستوي فيه العطف والمعية: ما صنعتَ أنت وأبوك، ولو تُرِكَتْ هي وفَصيلها لَرَضعها. انتهى ملخصًا غاية التلخيص.

ص: وفي كون هذا الباب مقيسًا خلاف. ولِمَا بعدَ المفعول معه من خبرِ ما قبلَه أو حالِه ما[3] له متقدِّمًا، وقد يُعطى حكمَ ما بعد المعطوف، خلافًا لابن كَيسان.

ش: قال المصنف في الشرح[4]: «بعض النحويين يقتصر في مسائل هذا الباب على السماع، والصحيح استعمال القياس فيها /على الشروط المذكورة» انتهى. [٤ :٢٥/أ]

---

(١) انظر شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٣/أ - ٢٦٨/أ.

(٢) التبصرة والتذكرة ص ٢٥٧.

(٣) ك، ح: أو ما. وقد سقط «ما» من د.

(٤) ٢: ٢٦٣.

وقال أبو الحسن[1]: «قوم يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سُمع منه». قال ابن عصفور: «ويعني بالذين يقصرونه على السماع أنهم لا يجيزون ذلك إلا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض؛ لأنَّ السماع إنما ورد به هنالك. ويعني بالذين يقيسون أنهم يجيزون ذلك حيث يراد به معنى العطف المحض[2]، نحو: قام زيدٌ وعمرًا، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلاً، نحو: قعدتُ وطلوعَ الشمس» انتهى.

وقال الفارسي في التذكرة: «من لم يقس يقول إنَّ الواو حرف غير عامل، كما أنَّ إلا حرف غير عامل، وقد وصل الفعل بكل واحد منهما إلى ما بعده، فكما لا يقاس على إلا غير الاستثناء كذلك لا يقاس: استوى الماءُ والخشبةَ، إلا ما سُمع. والذي يقيس يقول: إنَّ الواو حرف قد أُبدل من الباء في نحو: واللّهِ، وفي نحو: لك الشاءُ شاةٌ ودرهم، أي: بدرهم، فلما أشبه الباء في هذا، وقاربه في المعنى أيضًا - جعله بمنزلة حرف الجر».

قال ابن عصفور: «والصحيح عندي أنَّ ذلك لا يقاس في كل شيء، فلا يجوز انتصاب الاسم على أنه مفعول معه حيث لا يُتصور معنى العطف أصلاً؛ لقيام الأدلة على أنَّ واو مع واو عطف في الأصل، ولا حيث يراد معنى العطف المحض؛ لأنه لا موجب إذ ذاك للعدول عما يقتضيه العطف من المشاكلة إلى النصب[3]، مع أنَّ العرب تؤثر المشاكلة على غيرها، وإنما يجوز ذلك حيث يدخل المعطوف بالواو معنى المفعول به؛ لأنَّ دخول ذلك المعنى فيه هو الذي سوَّغ نصبه» انتهى.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ١٩٥ والحجة ٤: ٢٨٩.

(٢) المحض: انفردت به ح.

(٣) ح: مع النصب.

وقال الأستاذ أبو علي[1]: «متى كان العطف نصًّا على معنًى مع، وكان حقيقة في المعنى - ضَعُفَ النصب، كقولك: قام زيدٌ وعمرٌو، فهذا لا يقال بالنصب إلا إن سُمع، ومنه على ما زعم قول الشاعر[2]:

فالشمسُ طالعةٌ ليستْ بِكاسِفةٍ تَبكي عليكَ نُجومُ الليلِ والقَمَرا

أي: مع القمر. فإذا كان العطف ليس بنصٍّ في المعنى، أو كان مجازًا - قوي النصب على[3] المفعول معه».

قال: «وفي هذين ينبغي أن يكون الخلاف، أقياس هو أم لا». قال: «ومثال الأول: استوى الماءُ والخشبةَ، ومثال الثاني مشيتُ والنيلَ».

قال: «فما حكى الفارسي في الإيضاح[4] أنَّ قومًا يقيسونه وآخرين[5] يقصرونه على السماع ينبغي[6] أن يكون مخصوصًا بهذين القسمين لا بالقسم الأول، فإنه ليس بمقيس أصلاً».

وقال ابن هشام الخضراوي: المفعول معه اختلف: هل يقاس أم لا. والقيّاسون اختلفوا: فقيل: في كل ما جاز فيه العطف حقيقة أو مجازًا، وقيل: قياسه في المجاز، وسماعه في العطف الحقيقي.

ومذهب الفارسي عدم القياس، والنصب[7] بما قبل الواو من فعل /أو معناه بتوسط الواو فيما جاء منه، وأنه لم يجز منه شيء إلا مع صلاحية العطف، فلا يجيز: [٤ :٢٥/ب]

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٧/ب، وأقواله التالية فيه أيضًا بلا فواصل بينها.

(٢) هو جرير يرثي عمر بن عبد العزيز. الديوان ص ٧٣٦ والكامل ص ٨٣٣. ك، ن: والشمس.

(٣) ك، ن: مع.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٩٥.

(٥) الذي في المخطوطات: وآخرون. وفي شرح الجمل لابن الضائع: وآخر.

(٦) الذي في المخطوطات: فينبغي. صوابه في شرح الجمل لابن الضائع.

(٧) الإيضاح العضدي ص ١٩٣ والمسائل البصريات ص ٧٠١.

جلستُ والساريةَ، أي: مع السارية؛ لأنه ليس في معنى المعطوف، ولا: جلستُ وطلوعَ الشمس، وإن قلت مع طلوع الشمس، ولا: أنت وشأنك، بالنصب؛ لأنه لم يتقدم فعل، ولا: قام زيدٌ وعمرًا، وإن كان سُمع فيما هو في معناه، إلا أنه لا يقيسه، وعلى هذا أكثر النحويين، وهو ظاهر مذهب الكتاب[1].

وأمّا نصبه بفعل ظاهر أو مضمر فنصٌّ من س[2] لا يحتمل تأويلاً، ونصبه بمعنى الفعل فيه احتمال. وقد أجاز جماعة ما ذكرت عن أبي علي منعه، والنص معدوم في كل ما خالف شروطه.

وزعم السيرافي أنّ: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ - لا يجوز فيهما إلا النصب، وهذا مطرد في كل ما كان الثاني مؤثرًا للأول، وكان الأول سببًا له، فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة، وإذا قلت: جئتُ وزيدًا - أي: كنت السبب في مجيئه - فلا يجوز فيه إلا النصب، وهذا القول قول أبي العباس[3] وأبي عمر. ونحو هذا: ما زلتُ وعبدَ اللّه حتى فعل[4]، فألزموا النصب هنا، ولم يجيزوا العطف؛ لأنّ المعنى ليس عليه، والقصد الإعلام بتأثر الثاني عن الأول عندهم.

وغيرهم يرى جواز العطف في هذا؛ لأنّ كل واحد منهما مشارك للأول في الاستواء والمجيء وإن كان في الثاني بعض تجوز.

ورأيت الشلوبين يجيز القياس في هذا النوع، وفي قولهم: ما زلتُ أسيرُ والنيلَ؛ لأنّ العطف في هذه الأشياء يجوز، فينبغي أن يقاس عليه.

ورأيت لغيره من المتقدمين من أصحابنا مثل هذا فيما يقبح عطفه من جهة اللفظ لا المعنى؛ نحو: ما صنعتَ وزيدًا، وما لك وزيدًا؛ لأنّ العطف على الضمير

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٧، ٣٠٧ - ٣١٠.

(٣) الكامل ص ٤٣٢، ٨٣٦.

(٤) الذي في المخطوطات: قعد. والتصويب من الكتاب ١: ٢٩٨ والكامل ص ٤٣٢.

المرفوع دون توكيد وعلى ضمير الخفض على الإطلاق قبيح؛ فيقيسون في هذا الموضع لاختلال العطف.

وهذان مذهبان ليسا مأثورين عن جلّة المتقدمين، ولا مذهب السيرافي مشهور عمن كان قبله، والاتفاق[1] على أنّ هذا مطرد في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظة سُمعت.

وينبغي عندي أن يقاس على ما سُمع ما في معناه وإن لم يكن من لفظه؛ فتقيس وصلَ على جاءَ، ووافقَ على استَوى، وفَعَلت على صَنَعت.

وذكر س[2]: لو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصيلَها لَرَضَعها، وما زِلتُ وزيدًا حتى فَعل. وهذا يجب نصبه في قول السيرافي.

وما أنت وزيدًا، وكيف أنت وعبد اللّه، الأكثر في كلامهم في هذين الرفع، وقليل منهم نصب بإضمار: ما كنتَ، وكيف تكون؛ لاستعمالهم «كنتَ» بعد «ما»، و«تكون» بعد «كيفَ» كثيرًا.

وذَكر[3]: ما لَكَ وزيدًا، وما شأنُك وعبدَ اللّه، مما لا يصح فيه العطف، فإذا قلت: ما لِزيدٍ وعمرٍو، وما شأنُ زيدٍ وعمرٍو - لم يجز فيه إلا الخفض، إلا في لغة /من يقول: ما أنت وزيدًا، على إضمار: ما كان شأنُك، وما كان لِزيد. [٤ :٢٦/أ]

وحَكى[4]: حَسبُك وزيدًا وزيدٌ درهمٌ، وجعله على تقدير: يكفي. وويلاً له وأباه، على العطف، أي: أَلزَمه اللّه ويلاً له، وأَلزَم أباه. ووَيلٌ له وأباه، بالإضمار، أي: وأَلزَم أباه الوَيل.

---

(١) ح: ولا اتفاق.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٧، ٢٩٨.

(٣) الكتاب ١: ٣٠٧.

(٤) الكتاب ١: ٣١٠.

فهذه الفصول هي الجائزة في هذا الباب، وكذا ما في معناها، وما يمكن أن يقاس عليه وليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز.

وقوله **ولِمَا بعد** إلى قوله **متقدِّمًا**[1] مثال ما هو خبرٌ لِما قبله: كان زيدٌ وعمرًا متفقًا، فمُتَّفِقًا: خبر كان، وهو مفرد كحاله لو تقدم فقلت: كان زيدٌ متفقًا وعمرًا. ومثال ما هو حال لِما قبله: جاء البردُ والطيالِسةَ شديدًا، فشديدًا حال من البرد، وهو مفرد كحاله لو تقدم فقلت: جاء البردُ شديدًا والطيالِسةَ.

وقوله **وقد يُعطى حكمَ ما بعد المعطوف** أي: وقد يُعطى الخبر والحال مع المفعول معه حكمَهما بعد الاسم المعطوف عليه بالواو؛ فيطابق الاسمَ والمفعولَ معه كما يطابق الاسم والمعطوف عليه، فتقول: كان زيدٌ وعمرًا مذكورَين، وجاء زيدٌ وعمرًا ضاحكَين، كما تقول: كان زيدٌ وعمرٌو مذكورَين، وجاء زيدٌ وعمرٌو ضاحكَين، وهذا مذهب الأخفش، واختاره المصنف، والإفراد معهما أولى كما يكون بـ«مع».

وقوله **خلافًا لابن كَيسان** يعني أنَّ ابن كَيسان لا يجيز مطابقة الاسم والمنصوب على المعية في الخبر والحال؛ بل لا يجعل ذلك إلا مطابقًا للاسم وحده دون ما بعد واو مع، قال المصنف في الشرح[2]: «ومما يدل على أنَّ مع يكون ما بعدها بمنْزلة المعطوف بالواو قول الشاعر[3]:

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرى حتى ذَهَبنَ كَلاكِلاً وصُدُورا

أراد: مَزَّقَتِ الهَواجِرُ والسُّرى لَحمَهُنَّ، فأقام مع مقام الواو» انتهى.

وهذا لا ينهض أن يكون حجة على ابن كيسان.

---

(١) هو: ولِمَا بعدَ المفعول معه مِن خبرِ ما قبلَه أو حالِه ما له متقدِّمًا.

(٢) ٢: ٢٦٣.

(٣) جرير. الديوان ص ٢٢٧ والكتاب ١: ١٦٢.

وإجراء مع مجرى الواو العاطفة فيراعى مجرورها مراعاة المعطوف فيه خلاف: أجاز الكسائي وهشام: عبدُ اللّه معَ جاريته قاعدان، على أنّ مع محمولة على الواو والتقدير: عبدُ اللّه وجاريتُه قاعدان[1]. وأبطل هذا الفراء. وأجاز الكسائي وأصحابه: اختصمَ زيدٌ معَ عمرٍو، بمعنى: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، ولم يجزه الفراء.

والذي نختاره مذهب ابن كيسان؛ لأنّ باب المفعول معه بابٌ ضيِّق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن يُقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب.

فرع: يجوز الفصل بين الواو العاطفة وبين معطوفها بالظرف، فتقول: قام زيدٌ واليومَ عمرٌو، وضربتُ زيدًا واليومَ عمرًا. ولا يجوز ذلك في الواو التي بمعنى مع لا بظرف ولا بغيره، فإذا قلت قام زيدٌ وعمرًا فلا يجوز فيه: واليومَ عمرًا؛ لأنه قد صار بمنْزلة معَ عمرٍو كالجار والمجرور، فمنعوا الفصل بينهما.

---

(١) على أنّ مع ... وجاريته قاعدان: ليس في ك، ن.

ص: باب المستثنى

/وهو المُخرَج تحقيقًا أو تقديرًا مِن مذكور أو متروكٍ بإلا أو ما بمعناها بشرط الفائدة؛ فإن كان بعضَ المستثنى منه حقيقة فمُتَّصِلٌ، وإلا فمُنقَطِعٌ مقدَّرُ الوقوع بعد لكنْ عند البصريين، وبعد سِوى عند الكوفيين. [٤ :٢٦/ب]

ش: جرت عادة النحاة س[١] فمن بعده أن يُبَوِّبوا هذا الباب باب الاستثناء؛ وكأنَّ المصنف إنما عدل إلى باب المستثنى لأنه أجراه على ما قبله من باب المفعول معه؛ فكما بَوَّبَ لِما بعد واو مع بالمفعول معه كذلك بَوَّبَ لِما بعد إلا وما أشبهها بالمستثنى.

وقوله **وهو المُخرَج** جنس، يدخل تحته المُخرَج بالاستثناء، والمُخرَج بالتخصيص، وغير ذلك من المخصَّصات.

وقوله **تحقيقًا** مثاله: قام إخوتُك إلا زيدًا.

وقوله **أو تقديرًا** هو الاستثناء المنقطع، نحو قوله تعالى ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٢]، فإنَّ الظن - وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا - فهو في تقدير الداخل فيه؛ إذ هو مُستَحضَر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استُثني مُخرَج مما قبله تقديرًا.

وأتى المصنف في الشرح[٣] بِمُثُل من الاستثناء المنقطع، من ذلك الفائق ما قبله مع اتحاد الجنس، نحو: له عليَّ ألفٌ إلا ألفَين، ذكره الفراء[٤]. قال المصنف في

---

(١) الكتاب ٢: ٣٠٩.

(٢) سورة النساء: الآية ١٥٧.

(٣) ٢: ٢٦٤.

(٤) معاني القرآن ٢: ٢٨ ولفظه: لي عليك ألف إلا الألفين اللذين من قِبَل فلان.

الشرح[1]: «فمثل هذا لم يكن داخلاً فيخرج بإلا، لكنه في التقدير مخرج؛ لأنَّ المُقرَّ إذا اقتصر على مقدارٍ بمنزلة المُنكر غيرَه، فكأنه قال: له عليَّ ألفٌ لا غير إلا ألفين، فبان بهذا أنَّ ألفين مخرجان تقديرًا.

ومن هذا القبيل ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[2] إذا لحظت في الإضافة معنى الإخلاص، فلم يندرج الغاوون فيهم فيُخرَجون، وتفاوت الغاوين أكثر من تفاوت ألفين بكثير[3]، يدل عليه حديث بعث النار[4]، فكأنه قيل: إنَّ عبادي ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم إلا من اتبعك من الغاوين. وقد يُجعل متصلاً إذا كان العباد عامًّا، والانقطاع قول ابن خروف، والاتصال قول الزمخشري[5].

ومن المُخرَج تقديرًا ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[6] على أصح الوجوه، فالتقدير: لا عاصمَ اليوم من أمر الله لأحد. أو لمّا ذكر العاصم استدعى معصومًا، فكأنه قيل: لا معصومَ عاصمٍ إلا من رحم الله.

---

(١) ٢: ٢٦٥ - ٢٦٦ بتصرف.

(٢) سورة الحجر: الآية ٤٢.

(٣) لفظ المصنف هو: «وتفاوت ما بينهم وبين المخلصين أعظم من تفاوت ما بين ألفين وألف بكثير»، وهو أوضح من لفظ أبي حيان.

(٤) عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ، قال «يقول الله تعالى: يا آدم. فيقول: لَبَّيكَ وسَعدَيكَ، والخير في يديك. فيقول: أخرِج بَعْثَ النار. قال: وما بَعْثُ النار؟ قال: من كُلِّ ألف تسعَمئة وتسعةً وتسعين. فعندَه يَشيبُ الصغيرُ، وتَضَعُ كُلُّ ذاتِ حَمْلٍ حَمْلَها، وتَرى الناسَ سُكارَى، وما هم بسُكارَى، ولكنَّ عَذابَ الله شَديدٌ». أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء: باب قصة يأجوج ومأجوج ٤: ١٠٩ - ١١٠ وكتاب التفسير (سورة الحج) باب وترى الناس سُكارى ٥: ٢٤١، وكتاب الرقاق: باب قوله عز وجل ﴿إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾ ٧: ١٩٦. وأخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٠١، ٢٢٥٩.

(٥) الكشاف ٢: ٣٩١.

(٦) سورة هود: الآية ٤٣.

ومن ذلك المستثنى السابق زمانه زمان المستثنى منه، نحو ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾[1]، لم يدخل (ما قد سلف) فيما قبله، لكنه جائز أن تبقى المؤاخذة به، فبيّن بالاستثناء عدم بقائها، فكأنه قيل: الناكح ما نكح أبوه مؤاخَذ بفعله إلا ما قد سلف.

ومن ذلك قولهم: لأفعَلَنَّ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أنْ أفعل كذا، مثّل به س[2]، ثم قال[3] : « فأنْ أفعل كذا وكذا بمنزلة فِعْلِ كذا وكذا ، وهو مبني على حِلّ، وحِلّ مبتدأ ، كأنه قال : ولكنْ حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا». ولّما كان حِلّ مرفوعًا اعتذر عنه بأنه جملة ، فلو كان موضعه مفرد كان منصوبًا ، فالجملة في موضع نصب ، ولذلك احتاج[4] إلى ذكر : واللّهِ لا أفعلُ إلا أنْ / تَفعلَ ؛ [٤ :٢٧/أ] لأنه فعل، فلم يظهر فيه حكم الاستثناء. وفسَّره س بـ«حتى تفعل»، وهو تفسير معنًى؛ لأنّ أنْ قد نصبت الفعل ، فهو مصدر ، فلم تدخل حتى ، فإنما الكلام على حذف مضاف ، كأنه قال : لا أفعلُ ذلك إلا وقتَ فعل ، فيكون استثناء من عموم الحكم.

وزعم المبرد أنّ هذا على معنى: لا أفعلُ إلا بأنْ تَفعل، أي: لا أفعلُ إلا بسبب فعلك.

وما ذهب إليه يمكن أن يساعده المعنى، لكن إنما يقال ذلك بمعنى أنّ الفعل مقترن بالفعل الآخر غير متراخٍ عنه. ومذهب المبرد لا يتعرض لشيء من هذا، وإنما دلّ على أنّ الفعل بسبب هذا الفعل، فيمكن أن يكون بعده بزمان، فإن نقل أنه يقال في هذا المعنى كان حسنًا.

---

(١) سورة النساء: الآية ٢٢.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٢ ولفظه: واللّه لأفعلَنَّ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٢.

(٤) أي سيبويه. الكتاب ٢: ٣٢٤، وفيه تفسيره بحتى تفعل، قال: «والمعنى حتى تفعل».

قال السيرافي[1]: «إلا بمعنى لكنْ؛ لأنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها، وذلك أنَّ قوله واللّه لأفعلَنَّ كذا وكذا عَقْد يمين عَقَدَه على نفسه، وحلّه إبطاله ونقضه، كأنه قال: عليَّ فعلُ كذا معقودًا[2] لكنْ أبطلَ هذا العقدَ فعلُ كذا».

قال المصنف[3]: «وتقدير الإخراج في هذا أن يُجعل قوله (لأفعلَنَّ كذا) بمنْزلة: لا أرى لهذا العقد مُبطِلاً إلا فعلَ كذا، فهذا استثناء منقطع بجملة».

وجعل ابن خروف[4] من هذا القبيل ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾[5] على أن يكون (مَنْ) مبتدأ، و(يعذبه اللّه) خبره، ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الجزاء.

وجعل الفراء[6] من هذا ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[7]، على تقدير: إلا قليلٌ منهم لم يشربوا. واستحسنه ابن خروف.

ومن هذا النوع قوله عليه السلام[8] (ما للشياطين سلاحٌ أبلغُ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون، أولئك المُطَهَّرون المُبَرَّؤون من الخَنا).

---

(١) شرح الكتاب ٣: ق ١٢٢/ب. والباب الذي فيه هذا النص سقط من مطبوعة شرح السيرافي مع ثلاثة أبواب قبله وبيت بعده.

(٢) في شرح السيرافي: معقودٌ.

(٣) ٢: ٢٦٦.

(٤) مذهب ابن خروف هذا في شرح المصنف ٢: ٢٦٦.

(٥) سورة الغاشية: الآيات ٢٢ ـ ٢٤.

(٦) شرح المصنف ٢: ٢٦٦.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٤٩. وهذه قراءة عبد اللّه بن مسعود وأُبَيّ والأعمش. شواذ ابن خالويه ص ١٥ والكشاف ١: ٣٨١ والبحر المحيط ٢: ٢٧٥.

(٨) الحديث بهذه الرواية في مسند أحمد ٣٥: ٣٥٥، وفيه تخريجه [طبعة مؤسسة الرسالة]. والرواية الأخرى: إلا المتزوجين.

ويمكن أن يكون من هذا ﴿إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾[1] في قراءة من رفع، على أن يكون (امرأتُك) مبتدأ، وخبره ما بعده، وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، وهو أولى من أن يكون المنصوب من (أهلك)، والمرفوع من (أحد).

ومن ذلك: إنَّ لِفُلانٍ مالاً إلا أنه شقيٌّ[2]، وما زادَ إلا ما نَقَص، وما نَفَع إلا ما ضَرّ، ولا تَكُونَنَّ مِن فلانٍ في شيء إلا سَلامًا بِسَلام[3]، وهي من أمثلة س. ومِن أمثلة غيرِه: جاء الصالحون إلا الطالحين[4]، وجاء زيدٌ إلا عمرًا، وما في الأرض أخبثُ منه إلا إياه. فالمستثنى في هذه الأمثلة ليس مُخرَجًا تحقيقًا بل تقديرًا، فكأنك قلت: عَدِمَ البؤس، ثم استثنيت من البؤس كونه شقيًّا، وكأنك قلت: ما عَرَضَ له عارضٌ، ثم استثنيت من العارض النقص، وكأنك قلت: ما أفادَ شيئًا إلا ضُرًّا، وكأنك قلت: لا تُعامِلْه بشيء إلا مُتارَكةً، وكأنَّ السامع توهَّم مجيء غير الصالحين، فأزلتَ توهمه بالاستثناء، وكأنك عرفت علم السامع بمرافقة زيد لعمرو، وقدَّرت أنه توهم أنك اقتصرت على زيد اتِّكالاً على علم السامع بترافقهما؛ فأزلتَ توهمه بالاستثناء، وكأنك قلت: ما يَليق حُبُّه بأحد إلا إياه، وتسلك[5] هذا السبيل فيما ورد من أمثال هذا.

---

(١) سورة هود: الآية ٨١. ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾. وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿إلا امرأتُك﴾ برفع التاء، وقرأ بقية السبعة بنصبها. السبعة ص ٣٣٨.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٩.

(٣) الكتاب ٢: ٣٢٦.

(٤) في المخطوطات: الصالحين. صوابه في المقتضب ٤: ٤٢٣.

(٥) ك، ن: ويسالك.

[٤ :٢٧/ب] /قال ابن السراج[١]: «إذا كان الاستثناء منقطعًا فلا بدَّ من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دلَّ على ما يستثنى، فتأمل هذا فإنه يَدِقُّ، فمِن ذلك ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[٢]، فالعاصم الفاعل، ومَن رَحِم قد دلَّ على العصمة والنجاة، وكأنه قال: ولكنْ من رَحِم يُعصَم أو معصوم».

وقال[٣] في ما زادَ إلا ما نَقص، وما نَفع إلا ما ضَرّ: «وإنما حَسُنَ هذا الكلام لأنه لمّا قال ما زاد دلَّ على قوله: هو على حاله، فكأنه قال: هو على حاله إلا ما نَقَص، وكذلك: هو على أمره إلا ما ضَرّ» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله **مِن مذكورٍ** مثاله: قام القومُ إلا زيدًا، فزيد مستثنًى من مذكور، وهو القوم.

وقوله **أو متروكٍ** مثاله: ما ضربتُ إلا زيدًا، التقدير: ما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا، فزيد مستثنًى من متروك لا من مذكور، وهو أحد.

وظاهر قول المصنف أنَّ المستثنى مُخرَج من الاسم المستثنى منه مذكورًا كان أو متروكًا؛ وهذا مذهب الكسائي، زعم أنك إذا قلت قام القومُ إلا زيدًا فمعناه الإخبار بالقيام عن القوم الذين ليس فيهم زيد؛ وزيد مسكوت عنه، لم يُحكم عليه بقيام ولا بنَفيه، فيحتمل أنه قام، ويحتمل أنه لم يقم.

وذهب الفراء[٤] إلى أنه لم يخرج زيد من القوم، وإنما أخرجت إلا وصف زيد من وصف القوم؛ لأنَّ القوم موجب لهم القيام، وزيد منفيٌّ عنه القيام.

وذهب س[٥] وجمهور البصريين إلى أنَّ الأداة أخرجت الاسم الثاني من الاسم الأول، وحكمَه من حكمه.

---

(١) الأصول ١: ٢٩١.

(٢) سورة هود: الآية ٤٣.

(٣) الأصول ١: ٢٩١.

(٤) معاني القرآن له ١: ٨٩، ٢: ٢٨٧.

(٥) لم ينص سيبويه على ذلك فيما أعلم. انظر الكتاب ٢: ٣١٠.

وهذا الخلاف الذي ذكرناه هو في الاسم المتصل.

واحتج الكسائي لمذهبه بقولك: قام القوم إلا زيدًا فإنه لم يقم، فلو كان قولك إلا زيدًا يقتضي نفي القيام عن زيد لكان قولك فإنه لم يقم فضلاً[1] لا يحتاج إليه. ويدلّ على جواز هذا التركيب قوله تعالى ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[2]، وبقوله ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[3].

وأجيب عن قوله ﴿لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾، وعن قولهم «إلا زيدًا فإنه لم يقم» - بأنّ ذلك جاء على طريقة التأكيد لا على جهة الإخبار بأحد المحتملين، وهو نظير قولهم: أكلتُ السمكة حتى رأسِها أكلتُه، بخفض رأسها؛ ألا ترى أنّ أكلتُه تأكيد لِمَا دلّ عليه الكلام الأول من أنّ الرأس مأكول؛ حتى إذا كان ما بعدها جزءًا مما قبلها كان داخلاً في حكم الأول إلا إنْ دل دليل على خلاف ذلك.

واعتُرض هذا بأنّ المعاني التي تدل عليها الحروف لا تؤكّد، فلا يقال: ما قام زيدٌ نفيًا، ولا: أتقوم استفهامًا، فيكون «نفيًا» تأكيدًا لمعنى ما، و«استفهامًا» تأكيدًا لمعنى الهمزة. ولا: ما قام زيد أنفي ذلك، ولا: أيقوم زيد أستفهم عن ذلك؛ لأنّ الحروف وُضعت على الاختصار؛ ألا ترى أنّ الهمزة أخصَر من أستفهم، و«ما» أخصَر من أنفي، والتأكيد مبنيّ على الإطالة، فلم يُجمع بينهما للتناقض. وهذا الاعتراض قويّ.

وأجيب عن قوله ﴿أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ بأنّ في هذه الجملة زيادة معنًى لا تدلُّ عليه / إلا، فليست لتأكيد نفي السجود عنه فقط، وهو دلالتها على [٤ :٢٨/أ] أنّ عدم سجوده إنما كان ناشئًا عن إبائه وتكبره، وهذا المعنى لا تدل عليه إلا، إنما تدل على انتفاء السجود، فلما كان في الجملة مزيد بيان جاز ذلك.

---

(١) ك، ن: فضل.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١١.

(٣) سورة الحجر: الآية ٣١.

وهذا الذي أجيب به في هذه الآية مجاب به في قوله ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾؛ لأنَّ نفي كونه من الساجدين أبلغ من نفي السجود؛ إذ نفي الكون يقتضي نفي الأهلية، ففرق بين قولك: ما كان زيدٌ من الصالحين، وبين قولك: ما زيد صالح؛ لأنَّ في الأول نفي الكون، وهو مشعر بنفي الأهلية، وفي الثاني نفي الصلاح فقط.

قال بعض أصحابنا: «ويَبطل مذهب الكسائي بالاستثناء المنقطع؛ لأنَّ إلا أخرجت الثاني من حكم الأول ضرورة، ولولا ذلك لم يكن في الاستثناء فائدة، ولم يخرج الاسم من الاسم؛ إذ لم يندرج تحته أصلاً، وإذا ثبَت ذلك في الاستثناء المنقطع كان ذلك في المتصل؛ لأنَّ معنى إلا في الحالين واحد، وهو الاستثناء.

ويَبطل أيضًا بقولك: لا إله إلا اللَّه؛ إذ هذا اللفظ مُثبِت الأهلية للَّه وحده فقط بإجماع الأمة، ولو كان ما بعد إلا مسكوتًا عنه لم يكن المتلفِّظ بذلك مقرًّا للَّه بالإلهية، ولا مُثبِتًا للربوبية، بل ساكت عن ذلك.

ويدلُّ أيضًا على ذلك أنَّ الذي يتبادر إلى الفهم في قولك «لا فتى إلا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار»[1] هو الثناء على عليٍّ وعلى ذي الفقار؛ ولو كان ما بعد إلا مسكوتًا عنه لَمَا تبادر ذلك إلى الفهم» انتهى ملخصًا.

والذي يقطع ببطلان مذهب الكسائي أنه لا يوجد من كلام العرب: قام القوم إلا زيدًا فإنه قام؛ إذ لو كان يحتمل ما بعد إلا القيام ونفي القيام لجاز أن يَرد ذلك من كلامهم كما زعم أنه وُجد: قام القوم إلا زيدًا فإنه لم يقم.

---

(١) المفصل ص ٥٥ والإيضاح في شرح المفصل ١: ١٨٤ - ١٨٥، وحواشيه. قال السخاوي: «هو في أثر واه عند الحسن بن عرفة في جزئه الشهير، قال: حدثني عمار بن محمد عن سعد بن طريفٍ الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر أنه قال: نادى ملك من السماء يوم بدر يقال له رضوان: لا سيفَ، وذكره». المقاصد الحسنة ص ٧٢٤ - ٧٢٥ [الحديث ١٣٠٧]. ذو الفقار: سيف كان لمُنَبِّه بن الحَجّاج، تنفله النبي ﷺ يوم بدر.

وحجة الفراء أنه قد ثبَت في الاستثناء المنقطع أنه من الحكم لا من الاسم؛ فوجب أن يكون كذلك في الاستثناء المتصل؛ لأنك إذا قلت ما رأيتُ أحدًا إلا حمارًا فمحال أن يستثنى الحمار من الأحدين؛ لأنه ليس منهم، وإنما استثنيت رؤيته من الرؤية المتقدمة لأنها من جنسها.

وأجيب بأنه قد يمكن أن يُستثنى الحمار من أحد وإن لم يكن من جنسه على أوجه من المجاز تأتي إن شاء اللّه.

قالوا: والصحيح مذهب س وجمهور البصريين؛ لأنه إذا ثبَت أنَّ الإخراج من الحكم ثبَت إخراج الاسم من الاسم؛ إذ محال أن يكون حكم ما بعد إلا خارجًا عن حكم ما قبلها، ويكون الاسم داخلاً تحت الاسم الذي قبلها؛ ألا ترى أنَّ معنى قام القوم إلا زيدًا: إخراج زيد عن القيام، فيلزم من ذلك ألا يكون داخلاً في القوم المحكوم عليهم بالقيام؛ لأنه يكون غير قائم قائمًا، وذلك لا يكون.

وقول المصنف «وهو المُخرَج»، وقول النحاة «الاستثناء إخراج كذا» ليس بجيد أصلاً ولا بمحرَّر؛ فإنَّ المستثنى قَطُّ ما دخل تحت الاسم الأول ولا تحت حكمه فيوصف بالإخراج؛ إذ لو دخل فيهم أو في حكمهم ما صح إخراجه البتة. وإصلاح ذلك أن يقال: المستثنى هو المنسوب إليه بعد الأداة /مخالفة المنسوب إليه [٤ :٢٨/ب] قبلها.

وقوله **بإلا** قال المصنف في الشرح[١]: «الباء في بإلا متعلقة بالمُخرَج. واحترز بذلك من إلا بمعنى غير، كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٢]، والتي بمعنى الواو، كقوله تعالى ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[٣]، أي:

---

(١) ٢: ٢٦٨.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٥٠.

ولا الذين ظلموا، قاله الأخفش[1]، والتي بمعنى إنْ لم، كقوله تعالى ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾[2]، والزائدة، كالأولى من اللتين في قول الشاعر[3]:

أرى الدهرَ إلا مَنْجَنُونًا بأهلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَلَّلا

أي: أرى الدهر مَنجَنُونًا بأهله، أي: يتقلب بهم، فتارة يرفعهم، وأخرى يخفضهم، كذا قال ابن جني[4]، ثم قال[5]: (وعلى ذلك تأولوا أيضًا قول ذي الرمة[6]:

حَراجيجُ ، ما تَنفَكُّ إلا مُناخةً على الخَسفِ ، أو نَرمي بها بَلَدًا قَفْرا

أي: ما تنفكُّ مُناخةً، وإلا زائدة). هذا قول ابن جني» انتهى كلام المصنف.

فأمَّا احترازه من «إلا» بمعنى «غير» فكان ينبغي أن يقيد غيرًا بالصفة؛ لأنَّ غيرًا تكون استثناء، وتكون صفة.

وأمّا قوله «والتي بمعنى الواو» فلا تكون إلا في معنى الواو في مذهب المحققين من النحويين؛ وقد تُؤُوِّلَ ما استدلُّوا به على أنه من الاستثناء المنقطع.

---

(١) كذا! وقد جعل الأخفش إلا في الآيتين بمعنى لكن، معاني القرآن ص، ١١٥، ١٥٢، لكنه أجاز أن تكون إلا بمعنى الواو في قول المخبَّل السَّعديّ:

وأرى لها دارًا بأغْدِرةِ السِّـــــيدانِ لَم يَدْرُسْ لها رَسْمُ
إلا رَمادًا هامدًا دَفَعَتْ عنه الرياحَ خَوالدٌ سُحْمُ

فقال: «أراد: أرى لها دارًا ورَمادًا». ص ١٥٢. قلت: وقد نص أبو عبيدة على أنَّ إلا في آية سورة البقرة بمعنى الواو. مجاز القرآن ١: ٦٠. وهو قول الكوفيين. الإنصاف ص ٢٦٦ - ٢٧٢ [المسألة ٣٥].

(٢) سورة الأنفال: الآية ٧٣.

(٣) تقدم البيت في ٤: ٢٠١، ٢٧٣.

(٤) المحتسب ١: ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٥) يعني ابن جني. المحتسب ١: ٣٢٩.

(٦) تقدم البيت في ٤: ٢٠٠.

وأمّا قوله «والتي بمعنى إن لم» فليس توجد إلا البسيطة التركيب بمعنى «إن لم» بحال من الأحوال؛ والتي ذكر من قوله ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ هي «إن» الشرطية و«لا» النافية، ولم تتركبا، بل كل واحدة منهما باقية على موضوعها، وليست بمعنى «إن لم»، ولا دخلت إن الشرطية على فعل ماض منفيّ بلم، فقلبته مستقبلاً، بل دخلت على فعل منفيّ بـ«لا» مستقبل.

وأمّا قوله «والزائدة»، وإنشاده:

أرى الدهرَ إلا مَنْجَنُونًا بأهلِهِ .....

فليست إلا زائدة، بل هي باقية على إيجاب نفي سابق، و«أرى» منفيّ بـ«لا»، جواب قسم محذوف، ولا يجوز حذفها في جواب القسم، كقوله[1]:

فقلتُ : يَمينُ اللّه أبْرَحُ قاعِدًا .....

أي: لا أبرح، فالتقدير في البيت: واللّه لا أرى الدهر إلا مَنجَنونًا بأهله، فهو موافق في المعنى للرواية الشهيرة في البيت، وهو قوله:

وما الدهرُ إلا مَنجَنُونًا بأهلِهِ .....

وأمّا إنشاده البيت وأنّ آخره «مُعَلَّلا» فالذي ينشده النحاة[2]:

..... وما صاحِبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا

وأمّا: حَراجيجُ ... البيت - فقد أُوِّلَ على عدة من التأويلات، ذُكرت في باب كان[3]، وإنما خَرَّجه على زيادة إلا الأصمعي، وكان يُضَعَّف في النحو، وتَبِعه ابنُ جِنّيْ على ما ذَكر المصنف.

---

(١) عجز البيت: «ولو قَطَعُوا رأسي لديك وأوصالي». وهو لامرئ القيس. الديوان ص ٣٢ والكتاب ٣: ٥٠٤ والخزانة ١٠: ٤٣ - ٤٦ [٨٠٩]. الأوصال: المفاصل، وقيل: الأعضاء التي ينفصل بعضها عن الآخر، واحدها: وُصْل.

(٢) انظر المصادر التي ذكر فيها البيت في ٤: ٢٠١.

(٣) انظر ٤: ٢٠٠ - ٢٠٣، وفيه تخريج الأصمعي وابن جني وغيرهما.

وبدأ المصنف بـ«إلا» لأنها أُمُّ الباب؛ بدليل كثرة تصرفها في باب الاستثناء؛ إذ تُستعمل وما قبلها تامّ[1] وغير تامّ، ولا يستعمل غيرها إلا حيث يكون تامًّا، إلا غيرًا، فإنها تُستعمل استعمال إلا، إلا أنَّ الغالب عليها الوصفية، بخلاف إلا، فإنَّ /الغالب عليها الاستثناء. وتُستَعمَل إلا بين الصفة والموصوف، وبين الحال [ا/٢٩: ٤] وصاحبها، ويقع بعدها كل ما يصح أن يكون صفة، كالجمل الاسمية، والفعلية، ولذلك قال س[2]: «فحرف الاستثناء إلا»، يعني أنه حرفه الموضوع له الأصلي فيه.

وقوله **أو ما بمعناها** هي الأدوات التي يأتي ذكرها في هذا الباب إن شاء اللّه.

وقد قدم المصنف ذكر نوعي الاستثناء المتصل والمنفصل، وذكر أنَّ الإخراج يكون بإلا أو ما بمعناها، ولا يستوي في الأدوات التي بمعنى إلا الاستثناء المتصل والمنفصل، فإنَّ الأفعال التي يُستثنى بها لا تقع في الاستثناء المنفصل، لا تقول: ما في الدار أحد خلا حمارًا، وكان ينبغي للمصنف أن يبيِّن ذلك؛ إذ ظاهر كلامه يقتضي التسوية بين المتصل والمنفصل في إلا وفي بقية الأدوات.

وقوله **بشرط الفائدة** نبَّه المصنف بهذا على أنَّ النكرة لا يُستثنى منها في الموجب ما لم تُفد، فلا يقال: جاء قومٌ إلا رجلاً؛ لعدم الفائدة، وإن دخلت فائدة جاز، كقوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[3].

وقال أصحابنا: لا يُستثنى من النكرة غير العامة النكرةُ المجهولة عند السامع، نحو: قام رجالٌ إلا رجلاً، لا على الاتصال، ولا على الانقطاع، فإن تخصصتا[4] جاز، نحو: قام رجالٌ كانوا في دارك إلا رجلاً منهم، فإن عمَّت جاز، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا رجلاً.

---

(١) وما قبلها تام ... فإنها تستعمل: سقط من د.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠٩.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ١٤.

(٤) في المخطوطات: تخصصا.

ولا تستثنى المعرفة من النكرة التي لا تَعُمُّ ولم تُخَصَّص، نحو: قام رجالٌ إلا زيدًا، فإن عمَّت، نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، أو تخصَّصت، نحو: قام رجالٌ كانوا في دارك إلا زيدًا منهم - جاز. ولا من المعرفة النكرةُ التي لم تخصص، نحو: قام القومُ إلا رجلاً، فإن تخصصت جاز، نحو: قام القومُ إلا رجلاً منهم.

ونص أصحابنا على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقًا للمستثنى منه ولا زائدًا عليه؛ لا يجوز أن تقول: عندي عشرةٌ إلا عشرةً، ولا: عندي عشرةٌ إلا أحدَ عشرَ، وذكروا اتفاق النحاة على ذلك. وهذا مخالف لما نقله المصنف[1] عن الفراء أنه يجوز: له علي ألفٌ إلا ألفين، وسيأتي الخلاف في قدر المستثنى عند تعرض المصنف له إن شاء اللّه.

واختلف النحويون في الاستثناء من العدد على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يجوز مطلقًا، وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع[2].

والثاني: المنع مطلقًا، وهو اختيار ابن عصفور[3].

والثالث[4]: التفصيل بين أن يكون المستثنى عَقدًا فلا يجوز، نحو: له عندي عشرون إلا عشرة، أو غير عقد فيجوز، نحو: له عندي عشرة دراهم إلا اثنين.

فأمّا مَن أجاز ذلك فاستدلّ بقوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾، فقد استثنى عددًا من عدد، وهو استثناء عَقْد، ففيه رد على من فصل فمَنع استثناء عَقْد.

---

(١) انظر ما تقدم في ص ١٥١.

(٢) شرح الجمل له ١: ٩٢٢ [رسالة].

(٣) شرح الجمل له ٢: ٢٥١ - ٢٥٢.

(٤) ذكره ابن عصفور بلا نسبة في شرح الجمل ٢: ٢٥١.

وأمّا مَن منع ذلك مطلقًا فقال: أسماء العدد نصوص، ولا يجوز أن تَرد إلا على ما وُضعت له، فكما لا يجوز أن تخرج عن النَّصِّية في غير الاستثناء فكذلك في الاستثناء، إلا إن كان اسم العدد قد أُخرج عن النَّصِّية إلى أن صار مما يُكثَّر به ولا يراد به ظاهره، فيصير إذ ذاك ظاهرًا في العدد، فيجوز /أن يستثنى منه؛ لأنه صار كسائر الظواهر التي يُستثنى منها، وعلى ذلك جاء قوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾؛ إذ لو لم يستثن لجاز أن يكون قوله ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ يراد به الزمان الطويل، بل كان يكون ذلك راجحًا من حيث العادة؛ لأنَّ حياة إنسان ألف سنة مما تُحيله العادة، والألف والمئة والسبعون مما يُكثَّر به من ألفاظ العدد، كما قال الشاعر[1]:/ [٤ :٢٩/ب]

هو المنْزِل الآلافُ مِن جَوِّ ناعِطٍ ... بَنِي أَسَدٍ ، حَزْنًا مِنَ الأرضِ ، أَوْعَرَا

وقال الآخر[2]:

الواهبُ المِئةَ المِعكاءَ ، زيَّنَها ... سَعْدانُ تُوضِحَ في أَوبارِها اللِّبَدِ

وقال تعالى ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾[3].

ولَمّا اختار ابن عصفور هذا المذهب ردَّ عليه ابن الضائع على عادته معه؛ فقال[4]: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد، فقوله (أسماء العدد نصوص) يقال له: نعمْ،

---

(١) امرؤ القيس. الديوان ص ٦٥. جو: أرض باليمامة. وناعط: حصن بأرض هَمْدان. والحَزْن: الغليظ الخشن. والأوعر: المكان الحَزْن ذو الوُعورة ضدّ السهل.

(٢) النابغة الذبياني. الديوان ص ٢٢ وشرح القصائد العشر ص ٤٦٠. المعكاء: الغلاظ السِّمانِ الشِّداد، ك: المعطاء، د: العكاء. والسَّعدان: نبت تسمَن عليه الإبل، وتَغزُر ألبانها، ويطيب لحمها. وتوضح: موضع بالحمى، وكانت إبل الملوك ترعاه. واللبد: ما تلبَّد من الوبر، والواحدة لِبْدة.

(٣) سورة التوبة: الآية ٨٠.

(٤) شرح الجمل له ١: ٩٢١ - ٩٢٢ [رسالة].

ما لم يقترن بها ما يزيل نصّيّتها، وقد سلّم ذلك في الأعداد التي يراد بها التكثير، ثم الآية دليل عليه، فإنه لم يرد بها التكثير، فقد أوقع الألْف على ما دونه، وإبداؤه بعد سببًا على ما ظن لا يقدح في أنّ الألْف ليس بنص إذا اقترن به الاستثناء؛ ثم ما ذكر ليس بسبب موجب، فلو كان يمتنع الاستثناء من العدد لنصّيّته لقال: تسعَمئة وخمسين عامًا.

فإن قال: لمّا كان العدد للكثير قد صار غير نص لكونه يستعمل في التكثير ولا يراد به تحقيق العدد.

قلت: ما من عدد إلا ويتصور فيه التكثير بالنظر إلى ما دونه إذا كان[1] المعدود يتعدد فيه، أو يقل مثل ذلك العدد، فقد يقول القائل لشخص ما: إنك لم تأتني اليوم، فتقول له: قد أتيتك عشر مرات، قاصدًا بذلك التكثير، وهذا موجود في الفِطَر، لا ينبغي أن يكون مختصًّا بلغة دون لغة، وقد تقول لشخص: لِمَ لَمْ تنتظرني؟ فيقول لك: قد انتظرتك عشر ساعات أو أكثر، وهذا لا ينكره أحد. ثم النحويون مجمعون على جواز: عندي عشرة إلا واحدًا إلا ثلاثةً، ثم اختلفوا في المُقَرّ به: فزعم أكثرهم أنه أقرّ بستة، وزعم آخرون أنه أقرّ باثني عشر، وسيأتي بيانه[2].

وقد تكلم ابن عصفور في هذه المسألة، وصحّح الرأي الأول، ونسي مذهبه في امتناعه، إلا أن يكون تكلم على تسليمه على مذهب من أجازه». انتهى ما رد به ابن الضائع على ابن عصفور ومن قال بقوله.

وردُّه ليس بشيء، وفيه تحامل كبير على ابن عصفور، وكان أستاذنا أبو جعفر بن الزبير يقول[3] لنا: من كثرة ولوعه بالرد عليه قد نزل في بعض رده عليه،

---

(١) كذا في المخطوطات وشرح الجمل المحقق، وفي مخطوطته ١: ق ٢١٠/أ: «إلى ما كان».

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٩٤ - ٩٩٥ [رسالة].

(٣) يقول: ليس في ك، ن.

وقد سلّم ابن الضائع له أنها نصوص، وادَّعى أنه يقترن بها ما يزيلها عن النَّصِّية، وهذا أمر مدركه اللغة، ولا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في الآية الكريمة لَمّا كانت الألْف مما يكثُر به؛ وقد طالعت كثيرًا من دواوين العرب جاهليّها /وإسلاميّها فلم أقف فيها على استثناء من عدد؛ وأول ما ردَّ به [٤ :٣٠/أ] ابن الضائع هو من باب الجدال والمغالطة، ليس فيه شيء من التحقيق، وقوله «ما من عدد إلا يُتَصَوَّر فيه التكثير» إلى آخره دعوى، لا يكثُر بأربعة عشر ولا بسبعة ولا بما أشبهها، إنما يكثُر بما كثُرت به العرب.

وأمّا قوله «وهذا موجود في الفِطَر السليمة» فلا[1] يسلّم له ذلك؛ لأنَّ اللغة ليست توجد من الفِطَر ولا من الذَّوق، بل هي تراكيب، وضعَها أهلها، ولذلك نجد الفِطَر متساوية في نسب، ثم يختلف التركيب في تلك النسب بالتقديم والتأخير والحذف والإثبات وغير ذلك.

وأما قوله «ثم النحويون مجمعون» كيف ينقل الإجماع والخلاف موجود، هذا عجب!

وقال ابن عصفور: «فإن قال قائل: ما المانع من أن يقال: جاءني إخوتك العشرة إلا تسعةً منهم، وعندي عشرة إلا واحدًا، على أن يكون المخبِر قد توهَّم أولاً أنَّ الإخوة العشرة جاؤوه، وأنَّ العشرة عنده، ثم تذكَّر بعد ذلك أنَّ الذي جاءه إنما هو واحد الإخوة، وأنَّ الذي عنده هو تسعة، فاستثنى من الإخوة الذي تحقق أنه لم يجئه، ومن العشرة الذي تحقق أنه ليس عنده.

فالجواب: أنَّ العرب إنما تستعمل في هذا المعنى بل، فتقول: جاءني إخوتك العشرة بل واحد منهم، وعندي عشرة بل تسعة، ولا يُحفظ من كلامهم استعمال إلا في هذا المعنى، فإن وُجد من كلامهم استعمالها في هذا المعنى ساغ ذلك» انتهى. وأحال في جواز ذلك على استعمال العرب، وهو الصحيح.

---

(١) في المخطوطات: لا.

وأمّا من فصَّل، فمنع ذلك في العَقد، فلم يُجز: عندي مئة إلا عشرة ـ فلأنَّ الكلام مبنيّ على الاختصار، فقولك «عندي تسعون» أخصر، ويجوز عنده: عندي مئة إلا خمسة؛ لأنه ليس «عندي خمسة وتسعون» بأخصر منه. قال: ولذلك جاء في القرآن في الآية المتقدمة، وهذا مبنيّ على جواز الاستثناء من العدد، وقد بَيَّنَّا أنه لا يجوز إلا من الألفاظ التي يُكَثَّر بها لخروجها عن النصِّيَّة إلى الظهور. وأيضًا يلزمه في غير العَقد مما يكون غيره أخصر منه ما يلزم في العَقْد من المنع؛ فتخصيصه العَقد بالمنع غير سديد؛ ألا ترى أنه قال: له عندي تسعة إلا ثلاثة يقوم مقامه: له عندي ستة، وهو أخصر، فكان ينبغي له ألا يجوز الاشتراك هذا وما أشبهه مع العَقد في علة الاختصار.

وقوله **فإن كان بعضَ المستثنى منه حقيقةً فمتَّصل، وإلا فمنقطع** أي: فإن كان المُخرَج. وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا لم يكن بعضَ المستثنى منه حقيقة هو المنقطع هو مذهب الأستاذ أبي علي[1].

وردَّه بعض أصحابنا بقوله تعالى ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[2] فالموتة /الأولى هي بعض الموت ، والاستثناء مع ذلك منقطع، ولا يمكن فيه الاتصال؛ لأنَّ الجنة لا موت فيها، ولأنَّ الموتة الأولى قد انقضت في الدنيا، وما انقضى في الدنيا لا يمكن أن يكون هو بعينه في الآخرة[3]. [٤ :٣٠/ب]

وذهب أبو علي الفارسي[4] إلى أنَّ الاستثناء المنقطع ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه؛ أي: لا يكون المستثنى[5] من آحاد جنس المستثنى منه.

---

(١) انظر التوطئة ص ٣١٠ حيث قال: «والمنقطع الذي لا يمكن أخذه بدلاً البتة».

(٢) سورة الدخان: الآية ٥٦.

(٣) هنا حاشية صغيرة في ك ظهر بعضها ، وليست من الكتاب.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢١١.

(٥) من جنس المستثنى منه أي لا يكون المستثنى: سقط من د.

ورُدَّ ذلك بقوله ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾، فهذا من جنس المستثنى منه، وهو منقطع. وبقولك: رأيت زيدًا إلا وجهَه، فالوجه ليس من جنس زيد؛ لأنه ليس من آحاد جنسه، وهو مع ذلك استثناء متصل باتفاق من النحويين.

والصحيح أن يقال: الاستثناء المنقطع هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، أو يكون بعضه إلا أنَّ معنى العامل غير متوجِّه عليه.

وهذا النوع من الاستثناء أنكره بعض الناس[1]، وزعموا أنه غير جائز في الكلام؛ لأن معقول الاستثناء عندهم إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما؛ وذلك غير موجود فيما هو منقطع من الأول. وتأوَّلوا ما استدلَّ بظاهره على وجود ذلك في كلام العرب، فقالوا في قوله ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[2]: إنَّ الظن يسمَّى علمًا، وقوله ﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3] بأنه اندرج تحت قوله ﴿مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ﴾[4]؛ لأنهم كانوا يعبدون اللّه، وقوله ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾[5]؛ لأنه من الملائكة، وهو مندرج في عموم (اسجدوا) للملائكة، وقولِ النابغة[6]:

---

(١) جوَّزه أصحاب أبي حنيفة ومالك والقاضي أبو بكر وجماعة من المتكلمين والنحاة، ومنع منه الأكثرون. الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٤٢٤ - ٤٣٣.

(٢) سورة النساء: الآية ١٥٧.

(٣) سورة الشعراء: الآية ٧٧.

(٤) سورة الشعراء: الآيتان ٧٥ ـ ٧٦.

(٥) سورة البقرة: الآية ٣٤.

(٦) هذا صدر قوله:

إلا الأَوارِيَّ لأيًا ما أُبَيِّنُها والنُّؤيُ كالحَوض بالمَظلومة الجَلَد

الديوان ص ١٥ وشرح القصائد التسع ص ٧٣٥. ويأتي في ق ٤٤/أ. الأَوارِيّ: التي تُحبس بها الخيل من وتد أو حبل، الواحد آريّ. واللأي: البُطء. والنؤي: حاجز من تراب يُجعل حول البيت والخيمة لئلا يصل إليهما الماء. والمظلومة: الأرض التي قد حُفر فيها في غير موضع الحفر. والجلد: الأرض الغليظة الصلبة من غير حجارة.

إلا الأوارِيَّ ....

بأنَّ أحدًا في قوله[1]:

.... وما بالرَّبعِ مِنْ أحَدِ

هو يقع على ما يعقل، تقول: ركبتُ أحدَ الفَرَسَين .

وهذه التأويلات كلها مدخولة، لا تصح في النظرة.

وقد جاء هذا النوع فيما لا يمكن فيه تأويل على الاتصال أصلاً، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ﴾[2]،فـ(ابتغاء وجه اللّه) ليس جزءًا من (نِعمة) ترتبت لأحد غير اللّه. ونحو قوله ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾[3] استثنى القول الطيب الذي هو (سَلامًا سلامًا) من اللغو والتأثيم، وليس من جنسهما.

وقوله **مُقَدَّرُ الوقوع بعد لكنْ عند البصريين**[4] قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[5]: «المستثنى الذي ليس من جنس ما قبله ليس مستثنًى منه حقيقة، فإذا قلت ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا فلا شك في أنَّ الحمار ليس بمستثنًى من أحد، والدليل على ذلك أنه لا يصلح أن تقول: استثنيت الحمار منهم، فإذًا هذه إلا توجد بمعنى لكنْ؛ وذلك أنَّ ما بعدها مخالف لِما قبلها، كما أنَّ لكنْ كذلك، فاتَّسَعوا فيها ـ أعني في إلا ـ فأجروها مجرى لكنْ، فهي بالحقيقة استدراك، غير أنهم

---

(١) تقدم في ٣: ٣٠، ٦: ٢٩. وسيأتي في ص ٢٢٣. وهذا البيت قبل البيت السابق في القصيدة.

(٢) سورة الليل: الآيتان ١٩ ـ ٢٠.

(٣) سورة الواقعة: الآيتان ٢٥ ـ ٢٦.

(٤) الأصول ١: ٢٩٠.

(٥) شرح الجمل له ١: ١٠٠٧ [رسالة].

لَمّا أوقعوا بعدها اللفظ المفرد كما يقع بعدها وهي استثناء سمَّوها استثناء؛ فإذا قلت ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا فالمعنى: لكنَّ فيها حمارًا، ويُفهم هذا من مخالفة /ما بعدها لِما قبلها، إلا أنَّ لكنْ لا يجوز فيها ذلك حتى يقع بعدها كلام تامّ، إلا أن تكون عاطفة، فلذلك سَمَّوا لكن الخفيفة حرف ابتداء واستدراك، بمعنى أنها حرف يقع بعدها كلام مبتدأ، ولم يصح ذلك في إلا لأنها لا يقع بعدها كلام[1] مستأنف، فلقبوها بالاستثناء تشبيهًا بها إذا كانت استثناءً حقيقة، وتفريقًا بينها وبين لكنْ لاختلاف حكمهما» انتهى كلامه. [٤ :٣١/أ]

وتقدير إلا بلكنْ هو تفسير معنًى؛ لأنَّ[2] لكن كما ذكر يكون بعدها كلام مستأنف، وإلا مع ما بعدها ليست بكلام مستأنف، فلم يبق إلا أن تكون من تمام الكلام الأول، وإذا كانت من تمامه وجب أن يُعتقد فيما بعدها أنه منصوب على الاستثناء؛ إذ ليس له نظير من المنصوبات إلا المنصوب على الاستثناء المتصل؛ ألا ترى أنه واقع بعد إلا، ومنتصب عن تمام الكلام الأول، وخارج عن حكم ما قبله، كما أنَّ الاسم الواقع بعد الاستثناء المتصل كذلك، لا فرق بينهما أكثر من أنَّ ما يبقى بعد إلا في الاتصال لولا الاستثناء لكان داخلاً فيما قبله، وفي الانقطاع ليس كذلك.

وزعم بعض النحويين ـ ومنهم أبو الحجاج بن يسعون ـ أنَّ إلا مع الاسم الواقع بعدها إذا كان منقطعًا من الأول تكون كلامًا مستأنفًا؛ فزعم أنَّ مثل قوله:

.... وما بالرَّبعِ مِن أَحَدِ

إلا أَوارِيَّ ....

---

(١) مبتدأ ولم يصح ذلك في إلا لأنها لا يقع بعدها كلام: ليس في شرح الجمل.

(٢) لأنَّ: سقط من ك، ن.

«إلا» فيه بمعنى لكنَّ، والأُواريّ: اسم لها منصوب بها، والخبر محذوف، كأنه قال: لكنَّ الأُواريَّ بالرَّبع، وحذف خبر إلا كما حذف خبر لكنَّ في قول الشاعر[1]:

فلو كُنتَ ضَبِّيًّا عَرَفتَ قَرابَتِي ولكنَّ زَنجيًّا عَظيمَ المَشافِرِ

أي: لا يَعرف قَرابتي.

وهذا المذهب غير صحيح، وقد ردَّه الفارسي في بغدادياته[2] بأنه لو كان المنصوب له خبر مقدَّر للزم أن يقدَّر خبرًا مرفوعًا بعد غير في قول ذي الرمة[3]:

عَشِيَّةَ ما لي حيلةٌ غيرَ أنَّني بِعَدِّ الحَصى والخَطِّ في الأرضِ مُولَعُ

وذلك باطل لأنه ليس له ما يرفعه. انتهى.

فإن قلت: تقدير الأداة في الاستثناء المنقطع بـ«لكنْ» يدل على مخالفة ما بعدها لما قبلها؛ فكيف ادَّعيتم الانقطاع في قول الشاعر[4]:

فَتًى كَمَلَتْ خَيراتُه غيرَ أنَّهُ جَوادٌ ، فما يُبقي مِنَ المالِ باقِيا

وتقدير غير بـ«لكن» لا يخالف قوله «كَمَلَتْ خَيراتُه»، فكيف صحَّ التقدير: لكنَّه جواد.

فالجواب: أنه ذهب إلى معنى: لكنْ عيبُه الجودُ، كما يقول القائل: عَيبُ زيدٍ جُودُه، على معنى: ليس فيه عيب؛ لأنَّ الجود ليس بعيب، فإذا لم يكن فيه عيب إلا الجود فما فيه عيب، فكأنه قال: كَمَلَتْ خَيراتُه لكن نقصه جوده، فيصير عيبه ونقصه مخالفًا /لقوله: كَمَلَتْ خَيراتُه. [٤ :٣١/ب]

---

(١) تقدم في ٥: ٤٠، ١٣٠، ٢١٢، ٦: ١٢١، ١٢٢.

(٢) المسائل البغداديات ص ٤٩٣ - ٤٩٦.

(٣) الديوان ص ٧٢٠.

(٤) هو النابغة الجعدي يرثي أخاه. الكتاب ٢: ٣٢٧ والحماسة ١: ٤٧٩ [٣٣٥] والشعر والشعراء ص ٢٩٣.

وقوله **وبعدَ سِوى عند الكوفيين**[1] قال في البسيط: الفراء[2] يقدِّره بسِوى، وبعضهم جعل إلا هنا بمعنى لكن، فيكون استدراكًا لا استثناءً. ولغة أهل الحجاز[3] فيه النصب، وبني تميم البدل من الأول. وعند البصريين هو المقدّر على معنى لكنَّ المشددة. وإنما قُدِّر بلكنَّ لأنها في حكم جملة منفصلة عن الأولى مستدرَكة. وانتصب لأنه اسم واقع بعد إلا مخالف حكمه لِما قبله كالمتصل، فكان له إعراب المتصل. والعامل فيه الأول، وهو أقوى من البدل، حتى قال بعض النحويين: إنَّ البدل ليس بشيء. فإن أراد أنه لا تشهد له قياسات أصل الاستثناء فمسلَّم، وإن أراد خلاف ذلك فممنوع، وقد حكاه س[4].

وقال بعض النحويين: إنه إذا ظهرت لكنَّ فلا بُدَّ من ذكر الخبر، وقد يظهر الخبر وإن لم تكن لكنَّ، كقوله تعالى ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟﴾[5]. فيظهر من هذا أنَّ إلا عنده بمنْزلة لكنَّ.

والاستثناء المنقطع يكون في الإيجاب كما يكون في النفي، تقول: ضربت القومَ إلا الحمارَ، وحكى س[6] على الانقطاع في الإيجاب: واللّه إنَّ لِفُلانٍ مالاً إلا أنه شَقِيٌّ، على معنى: ولكنَّه شقيّ، أي: إلا شقاوتَه، أي: ولكنَّ شقاوتَه لا تُبقيه، ولأَفعَلَنَّ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أن أفعل كذا[7]، معناه: واللّه لأَفعَلَنَّ كذا إلا إنْ فعلت كذا، فجعله حِلاًّ ليمينه.

---

(١) الأصول ١: ٢٩٠.

(٢) معاني القرآن ٢: ٢٨.

(٣) الكتاب ٢: ٣١٩، وفيه أيضًا لغة بني تميم التي ذكرها الشارح.

(٤) الكتاب ٢: ٣١٩ - ٣٢٠.

(٥) سورة يونس: الآية ٩٨.

(٦) الكتاب ٢: ٣١٩، وقد سبق في ص ١٥٥.

(٧) الكتاب ٢: ٣٤٢، وقد تقدم في ص ١٥٣.

ص: وله بعدَ «إلا» من الإعراب إن تُرك المستثنى منه وفُرِّغَ العامل له ما له مع عدمها؛ ولا يُفعل ذلك دون نهيٍ، أو نفيٍ صريحٍ أو مُؤَوَّل. وقد يُحذَف على رأيٍ عاملُ المتروك. وإن لم يُترَك المستثنى منه[1] فللمستثنى بإلا النصبُ مطلقًا بها، لا بما قبلها معدًّى بها، ولا به مستقلاً، ولا بـ«أستثني» مضمَرًا، ولا بـ«أنَّ» مقدَّرة بعدها، ولا بـ«إنْ» مخففة مركبًا منها ومن «لا» «إلا»، خلافًا لزاعمي ذلك، وفاقًا لـ«س» والمبرد.

ش: ذكر أنَّ المستثنى يكون على حسب العامل، إن طلَبه مرفوعًا رفَعه، أو منصوبًا نصَبه، أو مجرورًا بحرفِ جَرٍّ جُرَّ به.

وشَرط في ذلك شرطين:

أحدهما: أن يُترك المستثنى منه، وهو الذي كان تسلط عليه العامل بأحد الأعاريب.

والثاني: أن يكون العامل قد فُرِّغ لِما بعد إلا. ومعنى التفريغ: أنه يشغل بالعمل فيه.

واحترز بالشرط الأول من أن يكون العامل قد أثَّر في المستثنى منه لكونه مفرَّغًا له؛ وبالشرط الثاني من أن يكون المستثنى منه[2] متروكًا، ولكن العامل لم يُفَرَّغ لِما بعد إلا، نحو: ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا، وما قام زيدٌ إلا عمرًا، فإنَّ ذلك قد تُرك فيه المستثنى منه، ولم يُفَرَّغ العامل لقوله إلا عمرًا؛ إذ قد شُغل بقولك: إلا زيد، وكذلك التقدير في: ما قام زيدٌ إلا عمرًا، حُذف المستثنى منه، ولم يُفَرَّغ قام لقولك إلا عمرًا؛ إذ قد شُغل بزيد: وتقديره: ما قام زيدٌ ولا غيرُه إلا عمرًا، /فعمرو مستثنًى من هذا المقدَّر الحذف، وهو قولك: ولا غيرُه. [٤ :٣٢/أ]

---

(١) منه: سقط من ك.

(٢) منه: سقط من ك، ن.

وقول المصنف **وفُرِّغ العامل له فيه قصور**؛ لأنَّ المُفَرَّغ للمستثنى[1] أعم من أن يكون عاملاً أو غير عامل، ولهذا كان قوله في ألفيته[2]:

وإنْ يُفَرَّغْ سابقٌ ....

أوجز من قوله هنا: وفُرِّغَ له العامل. ومثال تفريغ العامل: ما قام إلا زيدٌ، ومثال تفريغ غير[3] العامل قولك: ما في الدار إلا عمرٌو، فقولك «ما في الدار» يقتضي: إلا عمرو، وليس بعامل فيه الرفع، بل هو مرفوع بالابتداء، كقولك: ما في الدار زيدٌ.

والتفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره إلا المصدر المؤكِّد؛ فإنه لا يكون فيه، ولذلك تُؤوِّل قوله تعالى ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[4] على حذف الوصف، أي: ظنًّا ضعيفًا[5]. أو على تضمين نَظُنُّ معنى نَعتقد[6]، فيكون مفعولاً. أو على وضع إلا غير موضعها، والتقدير: إنْ نحن إلا نَظُنُّ ظنًّا[7]، وعلى هذين التأويلين يُخَرَّج قول الأعشى[8]:

---

(١) الذي في المخطوطات: للمستثنى منه.

(٢) قال:

وإنْ يُفَرَّغْ سابقٌ إلا لِما بَعدُ يَكُنْ كَما لَوِ الاَّ عُدِما

وقوله «في ألفيته ... أوجز من قوله»: انفردت به د. وقوله «أوجز» ورد في د: أو جرد.

(٣) غير: سقط من ك.

(٤) سورة الجاثية: الآية ٣٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٧.

(٦) الاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٧) المسائل الحلبيات ص ٢٢٩. وفي إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٥٥ ومشكل إعراب القرآن لمكي ص ٦٦٣ أنَّ هذا تقدير المبرد.

(٨) تقدم في ٤: ٣٠١. وتقدير التأويل الثاني: وما هو إلا اغترَّه الشيب. المسائل الحلبيات ص ٢٢٩.

وَحَلَّ به الشَّيبُ أَثقالَهُ وما اغْتَرَّهُ الشَّيبُ إلا اغْتِرارا

وعند أكثر النحاة لا يكون إلا في غير الموجب، وهو النفي والنهي والاستفهام، والموجب ما عداها، نحو الخبر والأمر والتمني والشرط.

وإذا فُرِّغ لشيء من أسماء الاستفهام فلا يُفَرَّغ إلا لما يدل[1] عليه، لو قلت: متى قام إلا زيدٌ؟ لم يصح؛ لأنَّ التقدير: أشيء من الأزمان قام فيها إلا زيد؟ فيكون تفريغًا على الإيجاب، وهو لا يجوز.

وزعم بعض المتأخرين أنَّ غير الموجب هو الوجه الذي يكون فيه النفي، وما عداه ليس بموجب، وبنى عليه أنَّ التفريغ لا يكون إلا فيه، وعزاه إلى س لقوله[2] «فأما الاسم بمنْزلته[3] قبل أن تلحق فهو أن تُدخل الاسمَ في شيء تنفي عنه ما سواه»، وهذا ينبغي أن يحمل النفي فيه على الترك الشامل للنفي والنهي والاستفهام المراد به النفي.

وقوله **ولا يُفعَل ذلك** أي: جعلُ[4] ما بعد إلا بالنسبة إلى ما قبلها كحاله لو لم تدخل إلا.

وقوله **دونَ نَهي** مثاله: لا يقمْ إلا زيدٌ، ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[5]، ولا تَمرُرْ إلا بزيد.

وقوله **أو نفيٍ صريح** مثاله ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[6]، وما قام إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيد.

---

(١) ك، ن: يدار.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٠. وأول النص فيه كما يلي: «فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلا فهو ...».

(٣) ك، د: فبمنْزلته.

(٤) جعل: انفردت به د.

(٥) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٦) سورة آل عمران: الآية ١٤٤.

وقوله أو مُؤَوَّلٍ ظاهره أنَّ قوله «صريح أو مؤول» قيد في قوله «أو نفي» لا في قوله «أو نهي»، وبيّن في الشرح[1] أنَّ ذلك راجع إلى النهي، قال: كقوله تعالى ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾[2]، قال: «معناه لا تُوَلُّوا الأدبار إلا متحرِّفين لقتال أو متحيِّزين إلى فئة».

وذَكر من النفي المؤول الاستفهامَ، نحو قوله تعالى ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[3]، وقولك: زيدٌ غيرُ آكلٍ إلا الخبزَ، وقوله ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[4]، قال[5]: «المراد بالكِبَر[6] هنا الصعوبة، كأنه قيل: لا تَسهُل إلا على الخاشعين». / وقولهم: قَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، وأَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ. وذكره هذين المثالين في النفي المؤول صحيح، لكنه بالنسبة لما يتكلم فيه ليس بصحيح؛ لأنه يتكلم في النفي المفرَّغ فيه العامل، وفي هذين المثالين لا يُفَرَّغ فيهما العامل لِما بعد إلا، فلا يجوز: قَلَّ إلا المال؛ لأنَّ «قَلَّ» لفظة موجبة[7]، فلا يمكن فيها التفريغ، أما «أَقَلّ» فلأنه لازم الإضافة، فلا يمكن أيضًا فيه التفريغ. [٤ :٣٢/ب]

فلو كان الموجب لازمًا له نفي، نحو لولا ولو - فذهب المبرد إلى جواز التفريغ، تقول: لولا القومُ إلا زيدٌ لأكرمتك، ولو كان معنا إلا زيدٌ [لَغُلِبنا][8]، قال: يقتضي القياس جوازه لأنه تفريغ كالبدل.

---

(١) ٢: ٢٧٠.

(٢) سورة الأنفال: الآية ١٦.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٤٧.

(٤) سورة البقرة: الآية ٤٥.

(٥) ٢: ٢٧٠.

(٦) ن: بالكبير. ك، وشرح المصنف: بالكبيرة.

(٧) ك: لفظة توجب. ن: لفظه موجب.

(٨) لغلبنا: تتمة من الارتشاف ص ١٥٠٣.

ورُدَّ ذلك في لولا بأنَّ التفريغ يدخل في جملة بعد لولا، وهي ثابتة، والجواب خارج عما دخلت فيه إلا. وأمّا مسألة لو فيأتي الكلام فيها عند تعرض المصنف للوصف بإلا.

ولا بُدَّ أن يكون النفي محققًا في اللفظ أو في المتضمن، وكل منهما تارة يباشر ما دخلت عليه إلا، نحو: ما ضربتُ إلا زيدًا، وقَلَّما يقوله إلا زيدٌ، أو غير مباشر[1]، وشرطه أن يكون ما دخل عليه النفي غير مقصود النفي، بل دخل ليبين جهة ما في المنفي الذي هو الخبر، فيكون كالمباشر، وذلك إنما يوجد في أفعال القلوب في بعضها، وهي المفيدة[2] في الجملة وجهًا من وجوه الاعتقاد، نحو: ما علمتُ أنَّ فيها إلا زيدًا، وما ظننتُ أن يقول هذا أحدٌ إلا زيدٌ، وكذا سمعت وشهدت، كأنك قلت: ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ في علمي، وما يقول ذلك أحدٌ في ظَنِّي، وفي تفريغٍ لِما بعد أنَّ وقد تقدمه «ما علمت»، نحو: ما علمتُ أنَّ فيها إلا زيدًا، وهو مثال س[3] - نَظَرٌ، وينبغي ألاَّ يُقدَم على إجازته إلا بسماع.

وأجاز الأخفش التفريغ في نحو، ما علمته، وما ظننته يقول ذلك إلا زيد، والهاء ضمير الشأن. ومنعه غيره. وقال الأخفش: «لو قلت ما أرى، وما أعلم بقي من الشهر إلا يومان لم يحسن؛ لأنك جئت إلى جنب أرى بفعل، وإنما ينبغي أن تجيء[4] باسم» انتهى.

---

(١) كذا وردت هذه العبارة في المخطوطات والارتشاف. وينبغي أن يقول: وتارة لا يباشره.

(٢) في المخطوطات: البعيدة. صوابه في الارتشاف ص ١٥٠٣.

(٣) الكتاب ٢: ٣١٧.

(٤) في المخطوطات: أن تخبر. صوابه في الارتشاف ص ١٥٠٤.

وأمّا ما تقدم من قولهم أَقَلُّ[1] رجلٍ يقول ذلك إلا زيد، وقَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيد - وإن كانا موجبين صورة - فمعناهما النفي، والبدل على المعنى لا على «أَقَلُّ رجلٍ»، وعلى رجل من «قَلَّ رجلٌ»؛ لأنَّ المعنى: ما رجلٌ يقول ذلك. ويجوز النصب على الاستثناء.

ودلَّ كلام المصنف على أنَّ ما قبل إلا يتسلط على ما بعدها، كحاله لو لم تكن إلا، بشرط نهي أو نفي صريح أو مؤوَّل، فدلَّ ذلك على أنَّ الموجب المحض لا يكون فيه ذلك، لا تقول: قام إلا زيدٌ، ولا: ضربتُ إلا زيدًا ولا: مررتُ إلا بزيدٍ. قال المصنف وغيره: «لأنه يلزم منه الكذب»[2]، قال[3]: «ألا ترى أنَّ حقيقة قولك رأيت إلا زيدًا: عَمَّ نظري الناسَ إلا زيدًا، وذلك غير جائز. فلو كان في الإيجاب معنى النفي عومل معاملته، نحو: عدمتُ إلا زيدًا، وصمتُ إلا يومَ الجمعة، فإنهما بمعنى: لم أجِد، و لم أُفطِر» /انتهى. [٤ :٣٣/أ]

وهذا الذي ذكره سائغ تقديره في كل موجب؛ إذ ما من فعل موجب إلا ويمكن نفي نقيضه، فيقدر قوله ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[4]: لا يريد الله إلا أن يُتِمَّ نورَه، وتقدير قام إلا زيدٌ: لم يفعل إلا زيدٌ، أو: لم يَجلس إلا زيدٌ. والذي يمكن أن يذهب إليه أنَّ الفعل الموجب إذا أمكن تعلقه بعامٍّ محذوف جاز أن يُفَرَّغ لِما بعد إلا؛ فيعمل فيه، ما لم يكن ذلك العامُّ مرفوعًا بالفعل، نحو: بَرئتُ إلا من ذِمامك، التقدير: بَرئتُ من ذِمام كلِّ أحدٍ إلا من ذِمامك، وقد جاء نحو من ذلك في أشعار المولَّدين، وينبغي ألا يُقْدَم على تجويز ذلك إلا بسماع من العرب.

---

(١) ك، ن: هل.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٧٠.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٧٠.

(٤) سورة التوبة: الآية ٣٢.

ونقول: غير الموجب بالنسبة إلى تفريغه لِما بعد إلا إمّا أن يكون ما قبل إلا تامًّا في اللفظ، أو غير تامّ:

إن كان تامًّا فإنه يقتضي منصوبًا، أو مجرورًا، نحو: ما ضربتُ إلا زيدًا، وما مررتُ إلا بعمرٍو، فيجوز فيما بعد إلا وجهان:

أحدهما: أن يكون معمولاً لِما قبل إلا على سبيل التفريغ، فيكون زيدًا منصوبًا بضربت، وبعمرو متعلقًا بما مررت.

والثاني: النصب فيهما على الاستثناء، ويكون معمول الفعل محذوفًا لأنه فضلة، والفضلات بابها أن يجوز فيها الحذف، ويكون مستثنًى من ذلك المعمول المحذوف، ومن ذلك قوله[1]:

نَجا سالِمٌ ، والنَّفسُ مِنهُ بِشِدْقِهِ ولم يَنْجُ إلا جَفْنَ سَيفٍ ومِئزَرا

وإن كان غير تامٍّ فإمّا أن يمكن أن يقدَّر له محذوف يَتِمّ[2] به، أو لا يمكن:

فإن أمكن وجب[3] أن يرفع ما بعد إلا إن لم يقدر المحذوف، فإن قدرته جاز فيه الرفع والنصب، ومثال ذلك قوله[4]:

هل هو إلا الذِّيبُ لاقى الذِّيبا كِلاهما يَطمَعُ أنْ يُصيبا

روي برفع الذِّيب، ونصبه على تقدير: هل هو شيء إلا الذِّيبَ، فحذف خبر المبتدأ لدلالة المعنى عليه، ويجوز رفع الذِّيب على أن تجعله خبرًا للمبتدأ، ولا تقدر محذوفًا. فأمّا قوله[5]:

---

(١) تقدم في ٧: ١٠٧. والتقدير: ولم ينج بشيء.

(٢) يتم: انفردت به د.

(٣) وجب: انفردت به د.

(٤) أنشدهما ابن الدهان في الغرة [باب الاستثناء] ق: ١٠٨/ب [نسخة كوبريلي برقم ١٤٩٥] وأنشد الأول أبو حيان في منهج السالك ص ١٦٥ وفي الارتشاف ص ١٥٠٥.

(٥) هو عروة بن حزام كما في ذيل الأمالي ص ١٦٠، والبيت من نونيته المكسورة، وعجزه فيه: «وما لي - والرحمنِ - غير ثمانِ». وهو كرواية أبي حيان في شرح الكافية للرضي ١: ٧٥٥ والخزانة ٣: ٣٧٥ [٢٣٠]. والرواية المشهورة: يطالبني عمي.

يُطالِبُني عمرٌو ثَمانينَ ناقةً وما لِيَ - يا عَفْراءُ - إلا ثَمانِيا

فيحتمل أن تكون «ما» استفهامية، فلا يُقَدَّر محذوف، وأن تكون نافية، فيقدر مبتدأ محذوف، أي: وما لي نوقٌ، كما قدّر الخبر محذوفًا في: «هل هو إلا الذِّيبَ».

وإن لم يمكن وجب رفع ما بعد إلا، نحو: ما قام إلا زيد، وإنما وجب الرفع لأنه فاعل، ولا يمكن أن يقدَّر ما قبل إلا محذوف؛ لأنه يكون فاعلاً، والفاعل لا يُحذَف.

[٤ :٣٣/ب] وأجاز الكسائي في نحو هذا الرفع على الفاعل، والرفع على البدل /من الفاعل المحذوف، والنصب على الاستثناء وحذف الفاعل.

وما أجازه من البدل ومن النصب مبنيّ على جواز حذف الفاعل، وهو لا يجوز. ولا يجوز أن يُضمَر فيكون التقدير: ما قام هو - أي: قائمٌ - إلا زيدٌ؛ لأنه يلزم أن يكون أحد ركني الإسناد مستفادًا من الآخر، فكأنك[١] لم تأت إلا بالفعل خاصةً، والفعل لا يكون منه كلام، ولذلك منع النحاة: رَبُّ الجاريةِ سَيِّدُها؛ لَمّا كان أحد الجزأين مستفادًا من الآخر.

فأما قول الشاعر[٢]:

لم يَبقَ إلا المَجدَ والقَصائدا غيرَكَ ، يا بنَ الأكرَمينَ والِدا

فروي بنصب المجد وفتح غير، فلا حجة فيه، ولا يكون التقدير: لم يبق أحدٌ غيرَك، فحذف الفاعل؛ لاحتمال أن يكون غير مرفوعًا، وبُني لإضافته إلى مبنيّ، كما بُني [في][٣] قوله[٤]:

---

(١) ك، ن: وبأنك.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في: تتمة يلتئم بها السياق.

(٤) تقدم في ١: ١٣٣.

لم يَمنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ حَمائمٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقالِ

وأمّا قول العرب «ما قامَ إلا امرأةٌ»[1] فلا حجة فيه على البدل من فاعل محذوف - وإن كان ظاهره يقتضي ذلك - من حيث أُسند الفعل بلا علامة تأنيث في فصيح الكلام؛ ولا يُلحقونها إلا في ضرورة، وهي لا تُحذف من فعل المؤنث الحقيقي إلا في نادر أو ضرورة؛ لأنه يحتمل أن يكون المسوِّغ لحذفها كون الكلام في معنى كلام لا تَلحق الفعلَ فيه العلامة؛ ألا ترى أنّ «ما قامَ إلا امرأةٌ» في معنى: ما قام أحدٌ إلا امرأةٌ.

وفي البديع[2]: «أجاز قوم: ما قامَ إلا زيدًا»، وأنشد:

يُطالبني عمرٌو ....

البيت.

وفي الإفصاح ما نصه: وقد زعم بعضهم[3] أنّ ما بعد العامل هنا بدلٌ، فقولك[4]: ما جاءني إلا زيدٌ، [زيدٌ][5]: بدل من فاعل دلّ عليه الفعل، أي: ما جاءني جاءٍ إلا زيدٌ. وكذلك يُقَدَّر في ما رأيتُ إلا زيداً، [وما مررتُ إلا بزيدٍ][6]: ما رأيتُ مَرْئيًّا إلا زيدًا، وما مررتُ بمرورٍ به[7] إلا بزيدٍ.

وقد رَدُّوا هذا بقولهم: ما جاءني إلا امرأةٌ، و لم يقولوا غيره، وبامتناع النصب في الرفع، وقد حكاه أهل الكوفة، و لم يأت ما استشهدوا به إلا فيما يُؤَوَّل.

---

(١) انظر اللباب ١: ١٨٧.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ٢٢٦.

(٣) بعضهم: انفردت به د.

(٤) ك، ن: بقولك. وقوله «فقولك ما جاءني إلا زيد بدل»: سقط من د.

(٥) زيد: تتمة يلتئم بها السياق.

(٦) وما مررتُ إلا بزيد: تتمة يقتضيها السياق.

(٧) به: انفردت به ن، وهو في الارتشاف ص ١٥٠٥.

وقوله **وقد يُحذَف على رأي عاملُ المتروك** مثاله قول الشاعر[1]:

تَنُوطُ التَّميمَ ، وتَأبَى الغَبُو قَ مِن سِنَةِ النَّومِ إلا نَهارا

خرَّجه الفارسيُّ على أنه يريد: لا تغتذي الدهرَ إلا نهارًا، فحذف «لا تغتذي»، وهو عامل في المستثنى المتروك، وهو الدهر، يصف امرأة بالتنعم وكثرة الراحة، فهي تأبى أن تغتبق - أي: تغتذي بالعشيّ - لئلا يَعوقها عن الاضطجاع للراحة.

وقال المصنف في الشرح[2]: «وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد: وتأبى الغَبوق والصَّبوح، فحذف المعطوف، وأبقى المعطوف عليه، وهو كثير».

وقوله **وإن لم يُترَك المستثنى منه فللمستثنى بإلا النصبُ مطلقًا بها** أي: النصب في الموجب وغيره بـ«إلا». وقال المصنف في الشرح[3]: /«يُنصب في الموجب وغيره[4]، لكن في الموجب لا يُشارَك النصب، وفي غير الموجب يشاركه البدل راجحًا أو مرجوحًا» انتهى. فقوله «في الموجب لا يُشارَك النصب» ليس بصحيح؛ لأنه يشاركه النعت على ما يبين، وقد ذكر هو ذلك. وقوله «وفي غير الموجب يُشاركه» لا يقتصر فيه على البدل، بل يجوز فيه النعت على ما يبين. [٤ :٣٤/أ]

وقوله **لا بما قبلها مُعَدًّى بها**[5] هذا مذهب السيرافي[6]، وهو أنَّ الناصب ما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا.

---

(١) الأعشى. الديوان ص ٩٩. تنوط: تعلّق.

(٢) ٢: ٢٧٠.

(٣) ٢: ٢٧١.

(٤) وغيره ... وفي غير: سقط من ك. وغيره لكن في الموجب: سقط من ن. وفي غير الموجب ... انتهى فقوله: سقط من ن.

(٥) انظر الإنصاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ [المسألة ٣٤] وأسرار العربية ص ١٨٥ - ١٨٩.

(٦) قال: «والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدًا بالفعل الذي قبل إلا». شرح الكتاب ٨: ١٨٤.

ونقل ابن عصفور[1] عن السيرافي وابن الباذش أنه منصوب بالفعل بوساطة إلا، وانتصب «غير» وما في معناه بالفعل من غير واسطة، وشبَّهه ابن الباذش في ذلك بالظروف، فكما أنَّ الفعل يصل إلى الظرف المختص بحرف الجر فكذلك ما بعد إلا بمنْزلته، فلا يصل الفعل إليه إلا بوساطتها، وغير لإبهامها مشبهة بالظرف المبهم، فكما أنَّ الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه فكذلك غير وما في معناها.

ونَسب هذا المذهبَ شيخُنا الحافظ أبو الحسن الأُبَّذيُّ[2] إلى الفارسيّ وابن بابشاذ وأبي علي الرُّنْديّ.

وقال ابن عصفور: «ذهب جماعة من البصريين والفارسي في هذا الكتاب - يعني الإيضاح[3] - إلى أنَّ الناصب للاسم المستثنى الفعل أو معنى الفعل المتقدم في الجملة بوساطة إلا، وشبَّهه بالمفعول معه، وصل الفعل بوساطة إلا كما وصل بوساطة الواو».

وقال الأستاذ أبو علي: «هو مذهب المحققين، والصواب نصبه بما قبله فعلاً كان أو غيره».

قال أستاذنا أبو جعفر: هو مذهب س؛ لأنه قال[4]: «انتصب بما قبله»، وشبَّهه بعشرين. وهو اختيار شيخنا ابن الضائع[5].

وقال ابن عصفور: هو قول س، والفارسي في تذكرته، وجماعة من البصريين.

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٥٣.

(٢) قال في شرح الجزولية ٢: ٢١٣ [مخطوط]: «وهو مذهب السيرافي وغيره وابن الباذش».

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٠٥.

(٤) الكتاب ٢: ٣١٠. ولفظه: «عاملاً فيه ما قبله».

(٥) شرح الجمل له ١: ٩٥٣ [رسالة].

وقد رد المصنف[1] مذهب من زعم أنه منصوب بما قبله من فعل أو غيره بوساطة إلا بصحة تكرير الاستثناء؛ نحو: قبضتُ عشرة إلا أربعة إلا درهمًا إلا رُبعًا؛ إذ لا فعل في المثال المذكور إلا قبضتُ، فإذا جُعل معدًّى بـ«إلا» لزم تعديته إلى الأربعة بمعنى الحط، وإلى الدرهم بمعنى الجبر، وإلى الربع بمعنى الحط، وذلك حكمٌ بما لا نظير له، فإنه استعمال فعل واحد معدًّى بحرف واحد على معنيين متضادين. انتهى هذا الوجه من الرد.

ولا حجة فيه؛ لأنه قد يُعَدَّى الفعل بحرفٍ واحد إلى معنيين مختلفين إذا كان الحرف صالحًا لذلك؛ ولا فرق بين كونهما متضادين أو مختلفين، تقول: رأيت زيدًا بثيابه بالبصرة بقصدٍ مني، فالباء الأولى للمصاحبة، والثاني للظرفية، والثالثة للسبب، وكلها تتعلق برأيت، فكذلك تعدى الفعل بوساطة إلا إلى هذه المنصوبات؛ لأنه قد تقرر أنَّ الاستثناء من الموجب منفيّ، ومن المنفيّ موجب، فمعنى إلا أربعةً: لم أقبضها، ومعنى إلا درهمًا: فقبضته، ومعنى إلا رُبعًا: لم أقبضه.

[٤ :٣٤/ب] قال المصنف[2]: «وكذا لو كررت إلا دون[3] /تخالف[4] في المعنى، نحو: قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا، فإنَّ الثاني موافق للأول في المعنى، فإن جُعلا منصوبين بالفعل مُعَدًّى إليهما بإلا لزم من ذلك عدم النظير؛ إذ ليس في الكلام فعل مُعَدًّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف، فوجب اجتنابه» انتهى.

وردَّ ما نقله ابن عصفور عن السيرافي وابن الباذش بأنه قد ينتصب الاسم بعد إلا و لم يتقدمه فعل؛ نحو قولك: القومُ إخوتُك إلا زيدًا.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٧٧.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٧٧.

(٣) إلا دون ... فإن الثاني موافق: سقط من د.

(٤) ن: بخلاف. وفي شرح المصنف: عطف.

وقوله **ولا به مستقلاً** أي: ولا بما قبل إلا مستقلاً دون أن يكون تعدى إليه بوساطة إلا. وهذا ذكر المصنف[1] أنه مذهب ابن خروف. وحجته[2] في ذلك انتصاب غير إذا وقعت موقع إلا المنتصب ما بعدها بلا واسطة. قال[3]: «فلو كان المنصوب على الاستثناء مفتقرًا إلى واسطةٍ لم تنصب غير بلا واسطة. وجرّأه قولُ س في باب غير: (ولو جاز أن تقول أتاني القوم زيدًا تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لَما كان إلا نصبًا)[4]».

وأجيب[5] عن نصب غير في الاستثناء بأنها انتصبت على الحال، وفيها معنى الاستثناء، وسيأتي الكلام على نصب غير والخلاف في ذلك إن شاء اللّه.

وأجيب[6] عن كلام س بأنه يُحمل على حذف إلا وإبقاء عملها، أو على حذف غير وإقامة زيد مقامها في الإعراب، كما يفعل في كل مضاف إليه إذا حُذف المضاف وأقيم هو مقامه.

وقوله **ولا بـ«أستثني» مضمرًا** هذا مذهب المبرد والزجاج فيما حكاه عنهما السيرافي[7]. قال المصنف في الشرح[8]: «وكلامه - يعني المبرد - في المقتضب بخلاف ذلك، فإنه قال في أول أبواب الاستثناء[9]: (وذلك أنك إذا قلت جاءني القوم وقع

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٧٧.

(٢) أي: ابن خروف.

(٣) يعني ابن خروف. شرح التسهيل ٢: ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٤) الكتاب ٢: ٣٤٣.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٧٨.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٢٧٨.

(٧) شرح الكتاب ٨: ١٨٤.

(٨) ٢: ٢٧٣.

(٩) المقتضب ٤: ٣٩٠.

عند السامع أنَّ زيدًا فيهم، فلما قلت إلا زيدًا كانت إلا بدلاً من قولك: لا أعني[1] زيدًا، أو: أستثني[2] ممن جاءني زيدًا، فكانت بدلاً من الفعل). فهذا نصه مبينًا بأنَّ العامل إلا، فإنها بدلٌ من الفعل، ولو كان الفعل عاملاً لكان في حكم الموجود، ولزم من ذلك جمعٌ بين البدل والمبدل منه في غير إتباع ولا ضرورة.

وقال[3] أيضًا: «هو مردود لمخالفته النظائر؛ إذ لا يُجمع بين فعلٍ وحرف يدلُّ على معناه لا بإظهارٍ ولا بإضمار، ولو جاز ذلك لنُصب ما ولي ليت وكأنَّ ولا بأَتَمَنَّى وأُشَبِّه وأَنفي، وفي الإجماع على امتناع ذلك دليل على فساد إضمار أستثني».

وقوله **ولا بأنَّ مقدَّرةً بعدها** هذا المذهب معزوّ إلى الكسائي، عزاه إليه السيرافي[4].

وقال ابن عصفور: «حكاه ابن بابشاذ عن الكسائي، وأنَّ التقدير: إلا أنَّ زيدًا لم يقم، فأضمر أنَّ، وحذف خبرها. وهذا شيءٌ لم يحكه أحد من أصحابه عنه، وإنما حكوا عنه أنَّ المستثنى ينصب بخروجه من الوصف[5]، ويعني بذلك أنه خرج عن معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركنًا من أركانها؛ بل فضلةً مطلوبةً لها» انتهى.

وهذا قريب من مذهب من زعم أنه منتصب بالجملة المتقدمة عليه بوساطة إلا؛ وهو الذي عزاه أستاذنا لـ«س»، وابن عصفور لـ«س» /والفارسيِّ في «التذكرة». [٤ :٣٥/أ]

---

(١) الذي في المقتضب: «أعني» بدون لا.

(٢) زيد هنا في ك: فيهم فلما قلت.

(٣) يعني المصنف. شرح التسهيل ٢: ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٤) شرح الكتاب ٤: ١٨٦، ولفظه: «فيما حُكي عنه».

(٥) ذكر السيرافي أنَّ هذا حُكي عن الكسائي، ولم يسمّ من حكاه عنه. شرح الكتاب ٨: ١٨٧.

ورُدَّ مذهب من ادَّعى إضمار أنَّ بأنه يؤدي إلى إضمار الموصول وإبقاء صلته. وأيضًا فإنها بتأويل مصدر، فلا بدَّ لها من عامل، وذلك العامل الذي يعمل فيها ينبغي أن يُجعل عاملاً في الاسم نفسه، ولا يُتكلف إضمار أنَّ. وأيضًا فإنَّ العرب لا تُضمر أنَّ وأخواتها وتُبقي عملها لضعفها عن العمل، ولا يُحفظ في كلامهم شيءٌ من ذلك.

وقال ابن عصفور[1] أيضًا: «ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب لمخالفته الأول؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام القوم إلا زيدًا كان ما بعد إلا منفيًّا عنه القيام، وما قبله موجبٌ له القيام، وهو مذهب الكسائي» انتهى. وهذا هو الذي فهم الفراء عن الكسائي، وهو معنى ما حكى ابن عصفور عنه من أنه انتصب بخروجه من الوصف.

وردَّ الفرَّاء[2] ذلك بأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لأوجبه في قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو، وفي: ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو؛ لأنَّ ما بعد لا ولكنْ مخالفٌ لِما قبلها.

وقوله **ولا بـ«إنْ» مخففةً مركبًا منها ومن لا إلا** هذا المذهب عزاه السيرافي[3] إلى الفراء، وهو أنَّ إلا مركبةٌ من لا ومن إنْ مخففة من إنَّ.

وزاد ابن عصفور في تقرير هذا المذهب أنَّ مَن نصب في نحو قامَ القومُ إلا زيدًا غلَّب حكم إنَّ، فجعل زيدًا منتصبًا بها، وخبرها محذوف، و«لا» كافية منه، والتقدير: إنَّ زيدًا لم يقم. ومَن رفع غلَّب حكم لا، فكان زيد معطوفًا بها على

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٥٣.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ١٨٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥٣.

(٣) شرح الكتاب ٨: ١٨٧، وانظر ما قيل في مذهب الفراء فيما تقدم في ٢: ٢٣٣ - ٢٣٤.

القوم، وكأنه قال: قامَ القومُ لا زيدٌ، قال: وإذا غلّبت حكم إنَّ مع المضمر اتَّصل الضمير بإلا، ومن ذلك قوله[1]:

وما علينا إذا ما كُنتِ جارتَنا ألاَّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيّارُ

وإن غلّبت حكم لا فصلتَ الضمير، فقلت: قامَ القومُ إلا أنت، إجراءً له مجرى قوله: قامَ القومُ إلا زيد، ومن ذلك قوله[2]:

ويومَ الحربِ إذْ حَشَدَتْ مَعَدٌّ وكانَ الناسُ إلا نحنُ دِينا

ورُدَّ هذا المذهب بأنك تقول: ما قام القوم إلا زيدٌ، برفع زيد ونصبه، فلو كان الرفع على ما ذكرهُ من تغليب حكم لا لم يجز مع النفي؛ لأنَّ «لا» لا يُعطف بها بعد النفي، لا يقال: ما قام القومُ لا زيدٌ، ولو كان النصب على ما ذكره للزم اتصال الضمير المنصوب بها في الفصيح كما يتصل بإنَّ، فتقول: قام القومُ إلاك، والعرب لا تقول ذلك إلا في الضرورة، وأما في الفصيح فلا بدَّ من فصله: فتقول: إلا إيَّاك.

ورَدَّ المصنف هذا المذهب بأنَّ التركيب دعوى لا دليل عليها. ولأنه لو صح التركيب لتغير العمل لتغير المعنى معه، كما تغير الحكم بتركيب إذما وحيثما[3]، لمَّا جوزي بهما زال معنى الإضافة والعمل اللائق بهما. ولأنه لو صحَّ لم يلزم نصب ما وليَ إلا في موضع، ولكان الإلغاء أولى كما كان قبل التركيب إذا خففت، بل كان يمتنع النصب لازدياد الضعف بالتركيب. ولأنه لو صح لوجب ألاَّ يتم الكلام /بالمنصوب مقتصرًا عليه؛ كما لا يتمُّ به بعد إنَّ؛ لأنَّ العامل المنقوص لا ينقص عمله. انتهى ملخَّصًا. [٤ :٣٥/ب]

---

(١) تقدم في ٢: ٢٣٣، ٤: ٢٢١.

(٢) هذا أول بيتين في معاني القرآن للفراء ٣: ٨١. وهو في شرح المصنف ٢: ٣٠٠، وقال بعده: «أراد: وكان الناس المغايرون لنا دينًا». وفيهما: ويوم الحزن.

(٣) ك، د: وحيث.

وقوله **خلافًا لزاعمي ذلك** قد ذكرنا مَن نُسبت إليهم هذه الأقوال.

وقوله **وِفاقًا لـ«س» والمبرِّد** أمّا هذا المذهب - وهو أنّ النصب بإلاّ نفسها - فعزاه المصنف[1] إلى س والمبرِّد وعبد القاهر الجرجاني[2]. قال ابن عصفور: ذهب المبرد والمازني ومن أخذ بمذهبهما إلى أنّ الناصب للمستثنى ما في إلاّ من معنى أستثني؛ ألا ترى أنّ قولك قام القوم إلاّ زيدًا بمنْزلة قولك: قام القومُ أستثني زيدًا. وهذا فاسد؛ لأنّ معاني الحروف لا تعمل لا في ظرف ولا مجرور ولا حال، إلاّ أنّ بعضها قد عمل بما فيه من معنى الفعل إذا أشبه الفعل، نحو كأنّ، فإنها تعمل في الحال، وأمّا المعنى مجردًا من اللفظ فلا يعمل في شيء في ذلك. وأيضًا فإنك قد تقول: قام القومُ غيرَ زيد، فيكون حكم غير في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلاّ، فكما أنّ معنى الاستثناء المفهوم من غير لا يصحُّ إعماله فيها لأنّ ذلك يؤدي إلى أن يعمل في الكلمة معناها؛ فكذلك أيضًا لا ينبغي أن يجعل الناصب للاسم الواقع بعد إلاّ ما فيها من معنى الاستثناء، بل يكون الناصب له هو الناصب لغير.

وقال الرُّمّاني: «روي عن الزجّاج أن نصبه بإلاّ لأنها بمعنى أستثني. ويَبطل بنصب غير، ولا يصح معها تقدير أستثني لفساد المعنى، ولأنّ إعمال الحروف بمعانيها غير مطرد، كـ«ما» النافية، ولأنه ليس تقدير أستثني بأولى من تقدير تخلّف أو امتنع مما يَرفع، ولأنّ المستثنى يُرفع في مواضع مع وجود إلاّ، ولأنّا إذا قدّرنا أستثني صار الكلام جملتين، وتقديره على الجملة الواحدة أولى» انتهى كلام الرماني.

وظاهرُ نقل ابن عصفور عن المبرد غير موافق لِما نقلَه المصنف عنه؛ لأنّه نقل عنه من المقتضب أنّ إلا بدل من قولك: لا أعني زيدًا، أو: أستثني ممن جاءني زيدًا،

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٧١ - ٢٧٧.

(٢) كذا! وقد قال في المقتصد ص ٦٩٩: «ونصبه بالفعل الذي قبله بوساطة إلا».

فكانت بدلاً من الفعل. وابن عصفور نقل أنّ النصب بما في إلاّ من معنى أستثني. وغير موافق أيضًا لما يدلُّ عليه كلام المصنف أنّه منصوب بنفس إلاّ من غير مراعاةِ أنّ مدلولها أستثني، ولا أنها بدلٌ من الفعل.

وأمَّا مذهب س فقد تقدَّم النقل أنّه منصوب بالجملة المتقدِّمة عليه بوساطة إلا. وزعم المصنف أنّه منصوب في مذهب س والمبرد والجرجاني بنفس إلا، وهو اختياره، قال[1]: «وقد خفي كون هذا مذهب س على جمهور الشُّراح لكتابه، وأنا أستعين اللّه على بيان ما خفيَ عليهم من ذلك بنصوص يَعضُد بعضها بعضًا، فمن ذلك قوله[2]: (إلاّ يكون الاسم بعدها على وجهين:

أحدهما: ألاّ تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أنّ «لا» حين قلت: لا مَرحَبًا ولا سَلامٌ، لم تُغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلاّ، ولكنها تجيء لمعنًى كما تجيء «لا» لمعنًى.

والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه /ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهمًا). [٤ :٣٦/أ]

فجعل «إلاّ» نظيرة «لا» المحمولة على «إنّ» في أنّ ما تدخل عليه تارةً تصادفه مشغولاً بعاملٍ غيرها، فتؤثر في معناه دون لفظه، وتارةً تصادفه غير مشغول بعاملٍ غيرها فتؤثر في لفظه ومعناه. ثم صرَّح بأنّ العامل في زيد من نحو قاموا إلاّ زيدًا ما قبله من الكلام، فإما أن يريد بما قبله «إلا» وحدها، أو الفعل وحده، أو كليهما، فدخول «من» مانع من أن تريد كليهما؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس؛ فإنّ التي لبيان الجنس لا تدخل بعد «ما» إلا على نكرة، كقوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٧١ - ٢٧٢.

(٢) الكتاب ١: ٣١٠.

مِن شَيْءٍ ﴾[1]، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ﴾[2]، ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ﴾[3]، فلو كانت «مِن» في قول س لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معرَّفًا، بل كانت تدخل عليه منكرًا، وإذا لم تدخل عليها إلا معرَّفًا فهي للتبعيض، ويلزم من ذلك انتفاءُ أن تريد كليهما وثُبوتُ إرادة الفعل وحده أو إلا وحدها، وإرادة «إلا» أولى؛ لأنها قبل المستثنى لا قبل غيره، والفعل قبله وقبل غيره، فإرادته مرجوحة، وإرادة «إلا» راجحة. ولأنَّ ما قبل الشيء إذا لم يُرَد به الجميع حُمل على الذي يلي، ولهذا إذا قال النحوي: (ياء التثنية مفتوحٌ ما قبلها وياء الجمع مكسور ما قبلها) عُلم محل الفتحة والكسرة. ويَعضُد إرادة إلا قوله (كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهمًا)، فجعل موقع المستثنى من عامله موقع الدرهم من العشرين، فعُلم أنه لم يُرد الفعل لأنه منفصل مكتفٍ، بخلاف إلا، فإنها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء، فكانت مرادة» انتهى ذكره النص الأول من كلام س واستدلاله.

ولا دليل له في شيء منه، بل هو دليل عليه، وكلامه مدخول على ما نُبيِّنه إن شاء اللّه، وكلام س يدل على أنَّ الناصب هو الجملة بوساطة إلا كما نسبه الجماعة إليه، فنقول:

أمّا تشبيهه إلا في الاستثناء المفرغ بـ«لا» الداخلة على «مَرحَبًا وسلامٌ» فليس[4] فيه أكثر من أنَّ ما بعد إلا مشغول بما قبلها، فهو على حسبه، لا يجوز فيه إلا شغله بما قبله، فكأنك لم تذكر إلا، كما أنَّ مَرحَبًا مشغول بعامل له ناصب له

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٨٥.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٤١.

(٣) سورة النحل: الآية ٥٣.

(٤) فليس: سقط من د. ك، ن: فلي منه.

مضمر، فكأنك لم تذكر لا؛ لأنها دخلت على متأثرٍ بشيءٍ قبلها، كما دخلت إلا على شيء متأثر بشيءٍ قبلها.

وأمّا أنّ في ذلك إشعارًا بأنّ إلا هي العاملة النصب في المستثنى فلا.

وأمّا قوله «فجعل إلا نظيرة لا المحمولة على إنّ» إلى آخره فليس كذلك، ليست لا هذه هي المحمولة في العمل على إنّ، بل هي للدعاء في قولك: لا مَرحَبًا بهم، ولا سلامٌ على عمرو، وليست للنفي العام؛ بدليل أنّ الجملة التي هي فيها[1] ليست خبرية؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب، بل في تشبيهها بـ«لا» التي للدعاء إشعار بأنّ إلا لا تعمل، كما لا تعمل لا التي للدعاء.

وأمّا قول المصنف «ثم صرَّح بأنّ العامل في زيد من نحو: قاموا إلا زيدًا، ما قبله من الكلام» فهذا هو مُدَّعى الجماعة ومُستَنَدهم أنّ مذهب س أنّ زيدًا منصوب /بما قبله من الكلام، وهي الجملة بأسرها، ولذلك عبَّر بعض أصحابنا[2] [٤ :٣٦/ب] عن هذا المعنى بأنه انتصب عن تمام الكلام، وهو في ذلك بمنزلة التمييز.

وأمّا ترديد المصنف في أن يريد بـ«ما قبله» إلا وحدها، أو الفعل وحده، أو كليهما، وحصره ذلك في هذا التقسيم - فليس هذا التقسيم حاصرًا؛ إذ بقي قسم، وهو أن يريد بـ«ما قبله» من الكلام الجملة بأسرها، وهو مُدَّعى الجماعة في أنه مذهب س.

وأمّا قول المصنف «فدخول مِن مانع مِن أن تريد كليهما» فلا حاجة لهذا؛ لأنه لم يذهب أحد إلى أنّ الاسم بعد إلا منصوب بالفعل وإلا معًا.

وقوله «لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس» الظاهر أنها لبيان الجنس، هذا إذا فرَّعنا على أنّ مِن تكون لبيان الجنس، وأمّا على من نفى ذلك المعنى عنها فتكون

---

(١) في المخطوطات: فيه.

(٢) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٢٥٤.

للتبعيض، ومعنى التبعيض هنا أنَّ ما قبل إلا هو كلام من جملة الكلام، ولا يراد بالتبعيض هنا جزء الكلام، بل كلام من جملة الكلام.

وأمّا قوله «فإن التي لبيان الجنس لا تدخل بعد ما إلا على نكرة»، وذكره آيات من القرآن جاء فيها[1] بعد «ما» الاسم المجرور بمن نكرة فلا يدل ذلك على أنها لا تجر المعارف بعد «ما»، لا يمنع أحد: اشتريت مِن عندك مِن الثياب، وما تريد مِن الفضة أُعطيك، ونظرتُ إلى ما نظرتَ مِن الخيل، وأكلتُ ما أَشبَعَني مِن اللحم، والقرآن ملآن[2] من مجيء المعرفة بعد «ما»، قال تعالى ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]، ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[4]، ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡحِكۡمَةِ﴾[5]، ﴿أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾[6]، ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِ﴾[7]، فاشتراط التنكير في ذلك ليس بشيء. وهكذا عادة هذا الرجل، يُقَعِّد قواعد يَستبدُّ فيها برأيه، ولا دليل عليها: ثم كلام المصنف بعد ذلك تكثير لا طائل[8] تحته ولا فائدة.

وقوله «ويَعضُد إرادة إلا قوله كما يعمل عشرون» إلى آخره بل يَعضُد ما قال الجماعة؛ لأنَّ لفظ س[9] «عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها»، فشَبَّه عمل الجملة بعمل عشرين، وليس في ذلك تشبيه إلا بعشرين.

---

(١) في المخطوطات: فيه.

(٢) ك، ن: ما إن.

(٣) سورة النساء: الآية ٣.

(٤) سورة النساء: الآية ٢٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣١.

(٦) سورة النساء: الآية ٥٤.

(٧) سورة الأحزاب: الآية ٣٤.

(٨) ن: بعد ذلك ليس بكثير طائل. ك: بعد ذلك بكثير طائل.

(٩) الكتاب ٢: ٣١٠.

ثم قال المصنف[1]: «وأظهرُ من هذا قوله[2] في خامس أبواب الاستثناء: (حدثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحدٍ إلا زيدًا). ثم قال س[3]: (فعلى هذا: ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا، فتنصب زيدًا على غير رأيتُ، وذلك أنك لم تجعل الآخرِ بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول، فيعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم)، فصرح بأنَّ نصب زيدًا في المثال المذكور على لغة من لا يُبدل، إنما هو بغير رأيت فتعيَّن نصبه بإلا، فلم يكتف بذلك التصريح حتى قال (ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول)، فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غير ما قلناه إلا بمكابرة وعناد» انتهى ما ذكره في هذا النص.

وكلام س عليه لا له؛ لأنه إذا انتصب في الاستثناء لا يدعي س أنه منصوب بالفعل /الناصب لأحد في قوله : ما رأيتُ أحدًا، وإنما هو منصوب بالجملة نفسها [٤ :٣٧/أ] لا بجزئها الذي هو الفعل، بخلاف جعله بدلاً، فإنه منصوب بالفعل وحده، إما نفس رأيت الناصب لأحد، وإما بتكرره على الخلاف في العامل في البدل، وسيأتي. وقول المصنف «فتعين نصبه بإلا» لا يتعين من انتفاء نصبه بالفعل وحده أن يكون الناصب إلا، بل الجملة بأسرها. وقول س «ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول» أي: لم يُسَلَّط عليه الفعل فينصبه كما نصب أحدًا. ثم قال «وعمل فيه ما قبله» أي: الجملة بكمالها، فهو منتصب عن تمامها لا عن جزئها، ولم يختلف كلام س في أنَّ الناصب له ما قبله.

وقول المصنف «هذان تصريحان» إلى آخره، نَعَمْ، هما تصريحان يشهدان بخلاف دعواه، وهو المكابر المعاند.

---

(١) ٢: ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٩.

(٣) الكتاب ٢: ٣١٩.

ثم قال المصنف[1]: وقال - يعني س - في تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثّل بأتاني[2] القوم إلا أباك: (وانتصب[3] الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام)[4]، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوبًا بلفظة أتى، كما لم يكن لمعناه حظ من معناه، فإذا لم يكن النصب بأتى تعيَّن أن يكون بإلا، فحاصل كلام س أنَّ إلا هنا ناصبة ما استُثني بها إذا لم يكن[5] بدلاً ولا مشغولاً عنها بما هو أقوى منها، ومَن نسب إليه خلاف هذا فقد تقوَّل أو غلط فيما تأوَّل» انتهى ما فهمه عن س في هذا الفصل.

ولا حجة له فيه، بل هو حجة عليه؛ لأن س إنما نفى أن يكون داخلاً في الإتيان الذي دخل فيه القوم، ولم يكن صفةً فيتبع ما قبله في الرفع، بل بقي فضلةً من الفضلات، عمل فيه ما قبله من الكلام، فليس العامل[6] فيه الفعل، ولا يتعيَّن إذ ذاك في قوله «ما قبله من الكلام» أن يكون العامل فيه إلا، بل تكرار س أنَّ العامل فيه ما قبله من الكلام ينفي أن يكون العامل إلا؛ لأنَّ إلا ليست كلامًا، وس يقول «يعمل فيه ما قبله من الكلام»، فهذا هو النص على أنَّ العامل فيه الجملة بأسرها لا الفعل ولا إلا.

وقوله «فحاصل كلام س أنَّ إلا هي ناصبة» إلى آخره ليس بصحيح، بل حاصل كلام س أنَّ الناصب لِما بعد إلا ما قبله من الكلام، والذي قبله من الكلام هو الجملة.

---

(١) ٢: ٢٧٣.

(٢) ك، ن: لا يأتي. د: ما يأتي. صوابه في الكتاب وشرح المصنف.

(٣) ك، د: فانتصب. صوابه في الكتاب وشرح المصنف.

(٤) الكتاب ٢: ٣٣١.

(٥) النصب بأتى ... إذا لم يكن: سقط من ك، ن.

(٦) فليس العامل فيه الفعل ولا يتعيَّن إذ ذاك في قوله ما قبله من الكلام: سقط من ك، ن.

وقوله «ومن نسب إليه خلاف هذا - أي خلاف أنّ الناصب إلا - فقد تقوّل أو غلط فيما تأوّل» وهو الذي تقول أو غلط فيما تأوّل، وكلامه هذا من ضِنّته[1] بنفسه، وهو جسور على الرد على الأئمة س فمن دونه، وهي عادةُ مَن نظر وحده، واستبدَّ برأيه، وهذا الرجل قليل النظر في كتاب س، ويجهل كثيرًا من مذاهبه ومن نقوله عن العرب، فيخالفه، وقد بَيَّنّا من ذلك كثيرًا في هذا الشرح، وحين أمعن النظر في كتاب س في هذه المسألة التي لا يجدي الخلاف فيها شيئًا؛ لأنه خلاف ليس راجعًا إلى نطق ولا إلى اختلاف في المعنى - فهمَ كلام س[2] غير ما فهمه المفتشون كتاب س /المنقّرون عن معانيه، كالأستاذ أبي علي وأصحابه. [٤ :٣٧/ب]

ثم قال المصنف[3] «وإذ قد بيَّنت النصوص الشاهدة بأني فيما اخترته موافق لـ(س)، فلم يبق إلا تبيين ما يدل على صحة ذلك».

قلت: وأي نصوص شهدت بأنه موافق لـ«س»؟ بل شهدت بمخالفته، وقد بيَّنّا ذلك.

ثم أخذ المصنف[4] في الاستدلال على أنّ إلا هي العاملة، وملخَّص ما طَوَّل به أنها مختصة بدخولها على الاسم، وليست كجزء منه، فيجب لها العمل كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك، ما لم تتوسط بين عامل مفرَّغ ومعمول، فتُلغى وجوبًا إن كان التفريغ محقَّقًا، وجوازًا إن كان مقدَّرًا، نحو: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ.

ثم[5] اعترض على نفسه بأنّ إلا قد ثبت دخولها على الفعل، فلا تصح دعوى الاختصاص. وأجاب بأنّ الفعل في موضع الاسم، فلم يَزُل اختصاصها،

---

(١) ن: من ظنه. ولعله يريد بضِنّته بنفسه إعجابه بها، فإنّ الضَّنَن: الشجاع. وأمّا ما في ن فإنّ الظنّ هاهنا بمعنى اليقين.

(٢) ك، ن: ولا إلى اختلاف في معنى كلام س.

(٣) ٢: ٢٧٣.

(٤) ٢: ٢٧٣ - ٢٧٥.

(٥) زيد هنا في د: عمرو.

نحو: نَشَدتُك اللّه[1] إلا فعلتَ، معناه: ما أسألك إلا فعلَك، وما زادَ إلا ما نقصَ، وما نفعَ إلا ما ضرَّ، أي: إلا النقصان، وإلا الضرر، وما تأتيني إلا قلت حقًّا، وما أتيتك إلا تكلمت بالجميل، وما زاد إلا نفع، وما قل إلا ضرَّ، وما تكلّم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرمته، فجميع هذه أحوال، وهي أفعال مؤولة بالاسم، ولو كان مطلق الدخول على الفعل يبطل الاختصاص بالاسم ما أضيف اسم إلى فعل؛ ولا وقع القول حالاً، ولا ثانيًا لظنَّ، ولا خبر كان أو إنَّ؛ لأن هذه مسلط عليها عامل الاسم، فكما لم يبطل اختصاص هذه بالأفعال لا يبطل اختصاص إلا بدخولها على الفعل.

ثم اعترض[2] على نفسه بأنها لو كانت عاملةً لاتصل الضمير بها كما اتصل بإنَّ، فكونه فُصل بقوله تعالى ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[3]، وفي الاستثناء المنقطع: ما في الأرض أخبثُ منه إلا إياه - دليل على أنها ليست بعاملة، وبهذا رُدَّ [على][4] من ذهب إلى أنَّ «إلا» هي الناصبة.

وأجاب بأنه انفصل تشبيهًا بالمنصوب على التحذير والنداء من حيث هو منصوب لا مرفوعَ معه. وبأنه انفصل حملاً على انفصاله في التفريغ ليجري الباب على سَنَن واحد. وبأنَّ إلا والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة، فكُره اختصار الضمير باتصاله، والاختصار بعد الاختصار إجحاف. وبأنَّ نسبة ما النافية في موافقة الفعل معنًى لا لفظًا، وفي الإعمال تارة والإهمال تارة، ومعمول ما إذا كان مضمرًا كان منفصلاً، فأُلحقت بها. وبأنَّ إلا تشبه لا العاطفة في لزوم التوسط

---

(١) في المخطوطات: باللّه. والتصويب من شرح المصنف.

(٢) الاعتراض والجواب في ٢: ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٣) سورة الإسراء: الآية ٦٧.

(٤) على: تتمة يقتضيها السياق.

وجعل ما بعدها مخالفًا لِما قبلها، والضمير بعد لا منفصل[1]، فجرت في ذلك إلا مجراها، ومع ذلك فللمستحقِّ بعد إلا النصب على الاستثناء شبهٌ بالمفعول المباشِره عامله، فكان له بذلك حظ في الاتصال إذا كان مضمرًا، فنبهوا على ذلك بقوله[2]:

..... ألاَّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ

وقوله[3]:

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرشِ مِن فئةٍ بَغَتْ عليَّ ، فما لي عَوضُ إلاَّه ناصِرُ

[٤ :٣٨/أ] /وليس هذا ضرورة لتمكن أن يقال: أن لا يكون لنا ظلٌّ ولا جار، وأن يقال: عليَّ فما لي غيرَه عوضُ ناصر. وأيضًا فالمعروف من كلام العرب إيقاع المنفصل موضع المتصل في الضرورة، نحو قوله[4]:

..... قد ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ .....

والعكس غير معروف، فلو لم يكن الأصل في الضمير في الاستثناء الاتصال لم يَسُغ في البيتين أن يتصلا، كما لا يسوغ في المعطوف ولا في المفعول معه.

قلت: قد نص المصنف في باب المضمر على أنَّ «إلاك» شاذ، وأمّا «إلاه ناصر» فلا يتعين أن يكون ضمير نصب، بل يجوز أن يكون ضمير رفع، حذف منه الواو، كقوله[5]:

فبينا هُ يَشري رَحلَهُ ....

---

(١) منفصل: سقط من د.

(٢) تقدم في ٢: ٢٣٣، ٤: ٢٢١، وفي ص ١٨٨ من هذا الجزء.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل من مصادري.

(٤) تقدم في ٢: ٢٤٧.

(٥) تقدم في ٦: ١٣٧.

والتقدير: إلا هو، وارتفع بعد إلا وإن كانَ مقدَّمًا كما ارتفع في قوله[1]:

..... فلم يَبقَ إلا واحدٌ منهمُ شَفْرُ

وأما قوله «وليس هذا بضرورة» إلى آخره فهذا ليس بشيء؛ لأنه ليس من ضرورة إلا ويتمكن الشاعر من أن يبدلها بنظم آخر، فعلى هذا يستحيل أن توجد ضرورة، فالمصنف لا يفهم معنى الضرورة، وقد تكلمنا معه في ذلك في باب الجوازم كلامًا طويلاً في كتاب التكميل.

ثم اعترض المصنف على نفسه فقال[2]: «فإن قيل: لو كانت عاملة لعملت الجر، كما عمل غيرها من الحروف التي لا تشبه الفعل، ولذلك حكم بحرفية عدا وخلا وحاشا إذا جَرَّت، وفعليتها إذا نَصبت».

وأجاب[3] بأنه لا يُسَلَّم ذلك، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل وهو جر أو نصب لا رفع معه، فكان النصب أولى بالأربعة؛ لأنه أخف من الجر، لكن مُنعت منه عدا وأختاها لأنهن يكنَّ أفعالاً، فتستوجب النصب حينئذ، فلو عملته وهن أحرف لجُهلت الحرفية، فتعيَّن الجر بها إذا كُنَّ أحرفًا، ولم يَمنع من النصب مانع، فعملته. وأيضًا فإنَّ إلا مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار، فأُوثرت من بين أخواتها الحرفية بأخفِّ الإعرابين. انتهى ما لُخِّصَ من كلامه.

---

(١) صدر البيت: «رأتْ إخوتي بعد الولاء تَتابَعوا»، ويأتي كاملاً في ق ٤٧/ب. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٣ والمقرب ١: ١٦٩ واللسان والتاج (شفر) والخزانة ٧: ٣٥٩. وهو أول بيتين لتوبة بن مضرس العذري في حماسة البحتري ص ٢٢٨ والحماسة البصرية ص ٧٢٦ [٥٥٤]، وآخرهما فيهما: «فَردُ»، و«عَهْدُ». يقال: ما في الدار شفر، أي: ما فيها أحد.

(٢) ٢: ٢٧٦.

(٣) ٢: ٢٧٧.

وذكر[1] شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[2] الخلاف في ناصب المستثنى، فقال: «زعم س أنه منتصب بما قبله، كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهمًا»، فظاهر هذا أنه انتصب بعد تمام الكلام على التشبيه بالمفعول به، كما انتصب الدرهم.

ثم ذكر مذهب السيرافي أنه انتصب بالفعل، ومذهب المبرد أنه انتصب بما في إلا من معنى الاستثناء، ومذهب الكسائي أنه انتصب بمخالفته للأول، ومذهب الفراء. وذَكر ما رُدَّت به هذه المذاهب.

ثم قال: «المقصود في ذكر هذه العوامل ربط القوانين وتثبيتها في النفس، فأولى هذه بالنظر إلى ذلك المعنى أن يكون انتصابه بما تقدم أولاً على التشبيه، ويكون في ذلك كالتمييز، والأمر في ذلك قريب».

ص: فإن كان المستثنى «بإلا» معصلاً مؤخَّرًا عن المستثنى منه المشتمل عليه نفيٌ أو معناه ، أو /نفيٌ صريح، أو مؤوَّلٌ غيرُ مردودٍ به كلامٌ تضمَّن الاستثناءَ - اختيرَ فيه متراخيًا النصبُ ، وغيرَ مُتَراخٍ الإتباعُ إبدالاً عند البصريين، وعطفًا عند الكوفيين. ولا يُشتَرط في جواز نصبه تعريفُ المستثنى منه، خلافًا للفراء، ولا في جواز الإبدال عَدَمُ الصلاحية للإيجاب، خلافًا لبعض القدماء. [٤ :٣٨/ب]

ش: غرضه تبيين المواضع التي يشرك[3] فيها بين النصب والبدل، وكان قد ذكر أنه يجوز في المستثنى بإلا النصب مطلقًا، أي: في موجب وغير موجب إذا ذكر المستثنى منه، وإذا حصر المشترك تعين النصب لما سواه.

---

(١) الذي في المخطوطات: وقال. والصواب ما أثبتناه.

(٢) ذكر ذلك كله في شرح الجمل ١: ٩٥١ - ٩٥٣ [رسالة].

(٣) ن: يشترك.

واحترز بقوله **بإلا** من المستثنى بغيرها فإن له أحكامًا ستأتي. وبقوله **متصلاً** من الاستثناء المنقطع، فالنصب فيه راجح أو واجب. وبقوله **مؤخرًا عن المستثنى منه** من أن يكون مقدَّمًا عليه. وبقوله **المشتمل عليه كذا** من الموجب.

وقال **المشتمل**، ولم يقل: الكائن معه، أو نحوه - تنبيهًا على أنه إذا انتقض النفي أو النهي فلا يكون له حكم، نحو: ما شربَ[1] أحدٌ إلا الماءَ إلا زيدًا، ولا تأكلوا إلا اللحمَ إلا عمرًا. وكذا إن انتقض الحال، نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائمًا إلا زيدًا. فهذا وما أشبهه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي؛ إذ المعنى: شربوا الماءَ إلا زيدًا، وأكلوا اللحمَ إلا زيدًا، ومررتُ بهم قائمينَ إلا زيدًا. ولا يجوز في قائمًا أن يكون صفة لأحد؛ لأنَّ «إلا» لا تعترض بين الصفة والموصوف. ولا حالاً من التاء؛ لأنَّ معنى ما مررتُ إلا قائمًا: مررتُ قائمًا، ولو قلت مررتُ قائمًا بأحدٍ لم يجز، فكذلك ما في معناه، فثبت أنَّ قائمًا حال من أحد، وزيدًا منصوب؛ لأنه بعد إيجاب، ذكر هذا أبو علي في «التذكرة».

وقوله **أو معناه** أي: معنى النهي. ومثَّل المصنف[2] بقول عائشة رضي الله عنها (نَهى عن قتلِ جِنّانِ البيوتِ إلا الأبْتَرُ وذو الطُفْيَتَين)[3]، فهو محمول على تقدير: لا يُقتَل جنّانُ البيوت إلا الأبتَرُ، هكذا مثّل المصنف هذه المسألة، وخرَّج هذا الأثر على أنَّ التقدير: لا يُقتَل جِنّانُ البيوتِ إلا الأبترُ، فالرفع على البدل من

---

(١) ك: ما شربه.

(٢) ٢: ٢٨٠.

(٣) الأثر بهذا اللفظ في إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٣٣٢. وفي المعجم الأوسط للطبراني ٥: ٢٦٧ - ٢٦٨ عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: «وذا الطفيتين»، وفي الحاشية ما نصه: «في المخطوطة (وذو) وهو خطأ من الناسخ». وهو عن عائشة - رضي الله عنها - في حلية الأولياء ٩: ٢٢٦ - ٢٢٧. وأخرجه البخاري والمسلم بروايات أخرى لا شاهد فيها لما نحن فيه. الأبتر: قصير الذنب. والجنّان: الحيّات، جمع جانّ، وهي الحيّة الصغيرة. وذو الطفيتين: حيّة خبيثة، والطفيتان: الخطان الأسودان على ظهر الحيّة.

تقدير المرفوع الذي هو معمول لقوله «لا يُقتَلُ» الذي هو معنى نَهى. ويمكن أن يكون الرفع من تحريف الرواة؛ لأنه لا وجه له؛ لأنَّ [ما][1] قبله موجب. وإن صحت الرواية بالرفع فله تخريج غير الذي ذكره المصنف، وهو أن يرتفع صفةً على الموضع؛ لأنَّ «جنّان البيوت» - وإن كان مجرورًا - هو مرفوع الموضع بإضافة المصدر المقدَّر أنَّ ما ينحلُّ إليه مبني للمفعول، والتقدير: نَهى عن أن يُقتَل جِنّانُ البيوت إلا الأبتَرُ وذو الطُّفْيَتَين.

وقوله والمؤوَّل مثاله ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2]، ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[3]، فهذا هو استفهام في اللفظ ونفي في المعنى، وأكثر ما يكون ذلك في هل ومَن، وقد جاء في أيّ، ولذلك عطف بعدها بـ«ولا»، قال[4]:

/فاذهبْ ، فأيُّ فتًى في الناسِ أحرَزَهُ عن حَتفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ [٤ :٣٩/أ]

فلو قيل على هذا: أيُّ الناس يَنظر الغَنِيَّ إلا الجاهلون، على الإبدال من ضمير يَنظر - لَحَسُنَ.

ومن النفي المؤوَّل: قَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، وأَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ، إذا أريد بهما النفي، وارتفاع زيد على أنه بدل من الضمير المستكن في يقول في المسألتين؛ لأنَّ المعنى: ما يقول ذلك إلا زيدٌ. ولا يجوز أن يكون بدلاً من رجل في: قَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ.

وعلَّل الأستاذ أبو علي ذلك بأمرين:

---

(١) ما: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٣٥.

(٣) سورة الحجر: الآية ٥٦.

(٤) هو المتنخِّل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٣ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٦٤، ٤٢٣ والمسائل الشيرازيات ص ٢٦٦، ٣٩٧.

أحدهما: أنّ قَلّ لا تعمل إلا في نكرة، ولذلك قيَّد س[1] قوله «وقَلّ مَن يقول ذلك»، فقال: «إذا جعلت مَنْ بمنْزلة رجل»، يعني: نكرة.

والثاني: أنها لا تعمل إلا في منفيّ، فهو بدل من الضمير محمول على المعنى، ولا يجوز في أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ أن يكون «إلا زيدٌ» بدلاً من «أَقَلّ»؛ لأنّ «أَقَلُّ رجلٍ» لا يمكن تفريغه لقولك إلا زيدٌ. وأجازه ابن خروف حملاً على المعنى. والمنع مذهب السيرافي[2]، وهو الراجح؛ لأنّ أَقَلّ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البدل إلا أن يكون المبدل منه يبقى في اللفظ المقدَّر المحمول عليه؛ وأَقَلّ لا يبقى، فالبدل من الضمير.

فإن أردت بأَقَلّ رجلٍ التقليل لا النفي المحض فزعم ابن خروف أنه لا يجوز في إلا زيدًا إلا النصب؛ لأنه موجب محض. وأجاز السيرافي[3] فيه البدل؛ لأنه نفيٌ للكثير، فالمعنى: ما يقول ذلك كثيرٌ إلا زيدٌ، أي: ما يقوله إلا زيدٌ.

قال بعض شيوخنا: وظاهر كلام س قول السيرافي؛ لأنه لم يفصِّل في أَقَلّ بين أن يكون للنفي المحض أو للتقليل.

ونقول: لا يحتاج فيه إلى التفصيل؛ لأنه قد تقرر أنّ الموجب لا يكون فيه البدل، فالذي يظهر أنّ مذهب ابن خروف هو الصواب.

قال المصنف[4]: «ومن النفي المؤوَّل قراءة بعض السلف ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قليلٌ﴾[5]؛ لأنّ قبله ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾، فبذلك صار فشربوا بمعنى: لم يتركوه» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ٣١٤ - ٣١٥.

(٢) شرح الكتاب ٨: ١٧٣.

(٣) شرح الكتاب ٨: ١٧٤.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٨١.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٤٩. ورفع قليل قراءة أُبَيّ والأعمش وعبد الله بن مسعود. شواذ ابن خالويه ص ١٥ والكشاف ١: ٣٨١ والبحر المحيط ٢: ٢٧٥.

وزعم الفراء[1] وتبعه ابن خروف أنَّ ارتفاع (إلا قليلٌ) على الابتداء، والخبر محذوف، التقدير: لكنْ قليلٌ منهم لم يشربوا منه، ونظيره ما حكى س[2] من قولهم: واللّه لأفعلَنَّ كذا إلا حِلُّ ذلك أنْ أفعلَ كذا، أي: لكنْ حِلُّ ذلك، وإلا منقطعة، وحِلّ مبتدأ.

وهذا الذي ذهبا إليه ضعيف؛ لأنه لا دليل على الخبر؛ لأنَّ شربوا لا يدل على أنَّ غيرهم لم يشربوا؛ ألا ترى أنه لو جاء هنا بخبر آخر غير لم يشربوا المقدَّر لأمكن، فيحتمل: إلا قليل اغترفوا غُرفة، ويحتمل: إلا قليل لم يشرب. ولا تدلُّ قراءة النصب على الاستثناء على أن يكون التقدير: إلا قليل منهم لم يشرب؛ لأنَّ لكل قراءة حكمها؛ ألا ترى أنَّ س[3] منع في: أكلتُ السمكةَ حتى رأسُها، بالرفع على أن يكون مبتدأً محذوف الخبر؛ لاحتمال أن يكون الخبر لا يقدَّر بـ«مأكول» وإن كانت حتى إذا عَطفت أو جَرَّت تدلُّ /على أنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها ؛ [٤ :٣٩/ب] فلا تجعل قراءة الاستثناء دليلاً على تعين الخبر أنه: لم يشربوا، كما لم يجعل تعين الخبر بعد حتى أنه «مأكول» لأنها إذا جَرَّت أو عطفت كان ما بعدها داخلاً فيما قبلها، وإذا لم يتعين ذلك فلا دليل على الخبر.

وزعم الزمخشريُّ[4] أنه محمول على المعنى، أي: لم يبق إلا قليل منهم، كذا قدره. واستبعد ابن خروف[5] قول الزمخشري لترك ظاهر اللفظ، وحذف فعل وفاعل، والبدل من شيءٍ مقدَّر، ولا يكون البدل إلا من ملفوظ به.

---

(١) شرح المصنف ٢: ٢٦٦. وقد تقدم هذا في ص ١٥٤.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٢.

(٣) لم أقف عليه في الكتاب. وهذا القول منسوب له في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٣.

(٤) أخذ أبو حيان هذا التخريج من شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤١. والذي في الكشاف ١: ٣٨١ هو: «فلما كان معنى فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه حُمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم». والذي حمله الزمخشري على ما ذكره أبو حيان هو قول الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يَدَعْ من المال إلا مُسحَتًا أو مُجَلَّفُ

فإنه قال فيه: «كأنه قال: لم يبق من المال إلا مُسحَتٌ أو مُجَلَّف». وقد نقل أبو حيان قول الزمخشري هذا في البحر ٢: ٢٧٥ عند تفسيره الآية المذكورة.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٢.

وزعم ابن عصفور[1] أنَّ قوله (إلا قليلٌ) صفة للضمير في (فشربوا)، وأنَّ الوصف بإلا يخالف جميع الأوصاف، فتكون صفة للضمير، وسيأتي الكلام على ذلك عند تكلم المصنف على الوصف بـ«إلا»، إن شاء اللّه.

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[2]: «الأولى عندي أن تكون بدلاً من الضمير، حُكم لها بحكم غير، وأُبدلت كما أُبدلت غير، فلو قال فشربوا منه غير قليل منهم لجاز بالرفع على البدل، فكذلك يجوز في إلا.

فإن قيل: فليجز أن تقول: قام إلا زيدٌ، كما تقول: قام غيرُ زيد.

قلت: من شرط إجراء «إلا» مجرى «غير» جواز الاستثناء في ذلك الموضع الذي تجري مجراها فيه؛ ومع ذلك يجوز[3] الاستثناء؛ لأنَّ الاسم المستثنى منه مذكور، فلا يجوز: قام إلا زيدٌ؛ لأنه لا يجوز أن يكون استثناء هنا.

فإن قيل: ليس أصل غير أن تكون بدلاً، فكيف تُحمل على غير فيما ليس أصلاً فيها؟

قلت: «غير» صفة استُعملت استعمال الأسماء، فحكمها أن يجوز فيها كل ما يجوز في الأسماء، فلِمَ لا تكون «إلا» مثلها مع إبقاء جواز حكم الاستثناء فيها؟ ثم إنَّ البدل يجوز في إلا في الواجب إذا تُؤُوِّل فيه معنى النفي، فلِمَ لا يجوز هنا على أن يُتَأَوَّل فيها حكم غير؟ وهذا أقرب في تأويل الشاذ وتوجيهه» انتهى كلامه، وكان قد قدَّم[4] أنَّ قراءة ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ شاذة.

---

(١) شرح الجمل له ٢: ٢٥٤ ولابن الضائع ١: ٩٤١.

(٢) شرح الجمل له ١: ٩٤٣ - ٩٤٤.

(٣) د: لا يجوز.

(٤) ذكره في شرح الجمل ١: ٩٤١ قبل ذكره توجيه الزمخشري.

قال المصنف في الشرح[1]: «ومن النفي المؤوَّل ما أنشده الأخفش من قول الشاعر[2]:

لِدَمٍ ضائعٍ ، تَغَيَّبَ عنهُ أَقْرَبُوهُ إلا الصَّدى والجَبُوبُ

ومن قول الآخر[3]:

وبالصَّريمة منهم مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ

لأن تغيَّب بمعنى: لم يحضر، وتغيَّر بمعنى: لم يبق على حاله» انتهى. وما ساغ من التأويل في ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ هو سائغ هنا ومحتمل.

وقوله **غيرُ مردودٍ به كلامٌ تَضَمَّنَ الاستثناء** مثاله قول القائل: قاموا إلا زيدًا، وأنت تعلم أنَّ الأمر بخلاف ذلك، فتدخل النفي، وتأتي بالكلام مثل ما كان تعلق به المردود عليه، فتنصب زيدًا، /ولا ترفعه؛ لأنك لم تقصد معنى: ما قام إلا [٤٠/أ] زيدٌ، فتقول: ما قاموا إلا زيدًا. وكذلك إذا قال: لي عندك مئةٌ إلا درهمين، فأردتَ جَحدَ ما ادَّعاه - فإنك تقول: ما لك عندي مئةٌ إلا درهمين، فيكون هذا بمنزلة قولك: ما لك عندي الذي ادَّعيتَه. ولو رفعت الدرهمين لكنتَ مُقِرًّا بهما جاحدًا الثمانية والتسعين؛ لأنَّ المستثنى المبدل مما قبله في حكم الاستقلال، فكأنك قلت إذا رفعت: ما لك عندي إلا درهمان[4].

---

(١) ٢: ٢٨١.

(٢) هو أبو زُبَيد الطائي كما في طبقات فحول الشعراء ص ٦١٣ والمعاني الكبير ص ١٠٢٣. وآخره فيهما: إلا الصَّدى والجَبُوب. الصدى عند أهل الجاهلية: طائر يخرج من هامة القتيل الذي لم يدرك به الثأر يظل يصيح اسقوني، اسقوني، فإذا قُتل قاتله كف عن صياحه. والجبوب: وجه الأرض ومتنها من سهل أو حزن أو جبل.

(٣) هو الأخطل. شعره ص ٤٣٤ وشرح أبيات المغني ٥: ١٢٦ - ١٢٧ [٤٤٣]. الصريمة: الرملة المنقطعة. والنؤي: حفيرة حول الخيمة تقيها الماء.

(٤) هذه الفقرة من شرح المصنف ٢: ٢٨١ - ٢٨٢.

وهذا الشرط الذي هو «غير مردود به كلام تضمَّن الاستثناء» لم يذكره أصحابنا؛ إلا أنَّ ابن عصفور ذكر عن ابن السراج أنه ذهب إلى أنَّ قولك «ما جاءني القوم إلا زيدٌ» إنْ قُدِّر أنَّ الأصل: ما جاءني القومُ، ثم أُتي بعد ذلك بالاستثناء - فالمختار الرفع. وإن قُدِّر أنَّ الأصل: جاءني القومُ إلا زيدًا، ثم دخل حرف النفي - فالنصب؛ لأنَّ حرف النفي لا يُغَيِّر عمل العامل الذي يدخل عليه.

قال ابن عصفور: وهذا الذي ذهب إليه من دخول حرف النفي في هذا الباب على إيجاب ملفوظ به قبل ذلك ليس من كلام العرب؛ بدليل أنَّ قولك قام القومُ إلا زيدًا معناه: قام القومُ و لم يقمْ زيدٌ، وأنت إذا نفيتَ قام القومُ و لم يقمْ زيدٌ احتمل الكلام ثلاثة معان: أحدها ألا يكون واحد من القوم قد قام. والثاني أن يكون جميعهم قد قاموا. والثالث أن يكون بعضهم قد قام وبعضهم لم يقم. فلو كان النفي من قولك ما قام القوم إلا زيدًا داخلاً على الإيجاب كان الكلام محتملاً لهذه المعاني الثلاثة، وليس كذلك، بل لا[1] يستعملون هذا الكلام إلا إذا أرادوا أن يجيزوا أنَّ زيدًا قام من القوم و لم يقم غيره.

وقوله **اختير فيه متراخيًا النصبُ** مثاله: ما ثبتَ أحدٌ في الحرب ثَباتًا نفعَ الناسَ إلا زيدًا، ولا تَنْزلْ على أحد مِن بني تميم[2] إن وافيتَهم إلا قيسًا؛ لأنه قد ضعُف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه، وهذا أيضًا لم يذكره المصنف.

قال المصنف[3]: «والأصل في هذا قول النبي ﷺ[4] (لا يُختَلى خَلاها، ولا يُعْضَد شَوكُها). فقال العباس: يا رسول اللّه، إلا الإذْخِرَ. فقال: (إلا الإذْخِرَ). وقد

---

(١) لا: سقط من د، ن.

(٢) تميم: سقط من ك، ن.

(٣) ٢: ٢٨٣.

(٤) الحديث في فضل مكة، وقد أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي: باب من شهد الفتح ٥: ٩٨، ومسلم في كتاب الحج: باب تحريم مكة ص ٩٨٦ - ٩٨٨. الخلى: النبات الرقيق ما دام رطبًا. ويعضد: يقطع. والإذخر: نبات عشبي له رائحة عطرة.

يكون من هذا: (ما لِعَبدي المؤمنِ عندي جزاءٌ إذا قَبَضتُ صَفِيَّه مِن أهل الدنيا ثُمَّ احتَسَبَه إلا الجنة)[1].

وعلَّل قوم هذا النوع بعروض الاستثناء، قال ابن السراج: فإن لم تقدر البدل، وجعلت قولك: ما قام أحدٌ، كلامًا تامًّا[2] لا تنوي فيه الإبدال من أحد، ثم استثنيت - نصبت، فقلت: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، فعلى هذا يكون للزوم النصب بعد النفي سببان: التراخي، وعروض الاستثناء» انتهى.

وقول المصنف «فعلى هذا يكون للزوم النصب بعد النفي سببان» ليس بجيد لفظه لـ«لزوم»؛ لأنه قال في الفص: «اختير النصب»، فليس بلازم.

[٤ :٤٠/ب] وقوله **وغيرَ مُتَراخٍ الإتباعُ** مثاله: /ما قام القومُ إلا زيدٌ، وما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ.

ونذكر تقسيم أصحابنا في المستثنى بالنسبة إلى الموجب وغير الموجب إذا ذُكر المستثنى منه وكان المستثنى متصلاً مؤخرًا؛ فنقول:

الموجب: ما ليس بمنفي في المعنى، وسواء أكان في اللفظ منفيًّا أم لم يكن، فقام القوم إلا زيدًا، واضرب القوم إلا زيدًا، وإن قام القوم إلا زيدًا قمت، وما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدًا، وما جاء القوم إلا ركبانًا إلا زيدًا، وأمثال هذه - كل هذا موجب، وكل هذا نصب.

وحكى الأخفش عن بعض العرب أنهم جعلوا الاستثناء من المخفوض مخفوضًا، فتقول: مررت بالقوم إلا بزيد. قال: «وهذا ضعيف؛ لأنَّ الباء مُعَدِّية، وإلا مُعَدِّية، ولا يُجمَع بين مُعَدِّيَين» انتهى. وينبغي أن تجعل الباء زائدة؛ لأنَّ الجمع

---

(١) حديث قدسي، أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق: باب العمل الذي يبتغى به وجه الله، ٧: ١٧٢، والرواية فيه برفع الجنة. وانظر إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٢٦٨.

(٢) تامًّا: سقط من ك. «كلامًا تامًّا ... ما قام أحد»: سقط من ن.

بين أداتي تعدية ليست إحداهما في معنى الأخرى لا يجوز؛ فإن كانت في معناها فربما جاء ذلك في الشعر، نحو قوله[1]:

فأَصبَحنَ لا يَسألَنني عَن بِما بِهِ .....

وغير الموجب: ما هو منفيّ في المعنى، وسواء أكان في اللفظ منفيًّا أم لم يكن، فما قام إلا زيدٌ، ولا تَضربِ القومَ إلا زيدًا، وهل قام أحدٌ إلا زيدٌ، وقَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ - كل هذا غير موجب، وحكمه اختيار الإتباع على ما يبين. فأمّا إذا دخل حرف النفي على المبتدأ، أو على نواسخه، أو كانت أداة النفي هي الناسخة - فسنذكره[2] عند تعرض المصنف لذلك.

مسألة من المثل السابقة: قال أبو علي: وتقول: ما أكلَ أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدًا. قال ابن هشام: هذا فصل عظيم المنفعة في هذا الباب، وذلك أنه قد تقدم أنَّ المُخرَج في هذا الباب من المنفي موجب، ومن الموجب منفي[3]، والاستفهام الذي بمعنى النفي كالنفي، والاستفهام الحقيقي إعرابه كالنفي، يُفَرَّغ لِما بعد إلا العامل، ولا يُفَرَّغ، فإذا كان اللفظ نفيًا والمعنى إيجابًا، أو كان الأمر بالعكس، أو[4] التفتَّ هنا المعنى أم اللفظ - فالمُلتَفَت في هذا الفصل المعنى دون اللفظ، ولذلك لا يجوز في هذه المسألة إلا النصب وإن صدرت بالمنفي؛ لأنك إنما تستثني زيدًا ممن أوجبتَ لهم[5] أكل الخبز، وأخرجتَ زيدًا عنهم فيما أوجبتَه لهم، وصار المعنى: كلهم أكلوا الخبز إلا زيدًا، فإنه لم يأكل الخبز، أو أكله وغيره من الأطعمة، أو لم يأكل شيئًا أصلاً؛ إذ المعنى خروجه من حكم الأول، وعلى كل واحد من هذه المعاني يخرج من حكم الأول، فهذا ما تقتضيه جميعه «ما» و«إلا» من الحصر.

---

(١) تقدم في ٤: ٢٥٨، ٥: ٩٦.

(٢) في المخطوطات: فسنذكر.

(٣) في المخطوطات: نفي.

(٤) أو: انفردت به د. د: أو تلنفت. ك، ن: اتلتفت. ولعله يريد بالْتَفَتَّ: قصدتَ.

(٥) لهم: انفردت به د.

ومثل هذا: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائمًا إلا زيدًا، أوجَبتَ لكل واحد منهم حالة القيام، ونفيتَ عنهم كل ما يناقضه، وأخرجتَ زيدًا منهم فيما أوجبت لهم من القيام، فلم يجز فيه إلا النصب.

ومثل ذلك: ما أتاني بنو محمد إلا بنو جعفر إلا خالدًا، فنفيت عن بني محمد الإتيان سوى بني جعفر، وأوجبته لبني جعفر، ثم أخرجتَ خالدًا - وهو /منهم - مما أدخلتهم فيه من الإتيان، فلم يكن فيه إلا النصب لا غير. [٤ :٤١/أ]

وعكس هذه المسألة: أتاني بنو محمد إلا بني جعفر إلا خالدٌ، ترفعه، تحمله[١] على المعنى؛ لأنك حين استثنيتَ من إيجاب نصبتَ كما قدَّمنا، فبنو جعفر قد نفيتَ عنهم الإتيان، فكأنك قلت: ما أتاني بنو جعفر، ثم استثنيتَ منهم خالدًا، فأدخلتَه فيما نفيتَ، فصار موجبًا له عن نفي، فرفعه على المعنى.

فإن قلت: قد رفعت، ولا ترفع هنا بعد «إلاَّ» إلاَّ ما ترفعه[٢] قبلها، أو كان بدلاً من مرفوع.

قلنا: هذه القسمة غير حاصرة، العربُ تُبدل في هذا الباب على التوهم، كأنك قلت: ما أتاني بنو جعفر، فلذلك قلت: إلا خالدٌ، لاسيَّما البدل، فإنك تحمله على عامل آخر، فالتقدير: ما أتاني من بني عمك[٣] إلا خالدٌ.

ومن هذا الباب: أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ، فأَقَلُّ موجب في اللفظ منفيّ في المعنى، فكأنك قلت: ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ، فأَقَلُّ: مبتدأ، وزيدٌ: بدل منه على توهم: ما أحدٌ يقولُ ذلك.

ثم تقول العرب: قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ، قال س[٤]: «فليس زيدٌ بدلاً من الرجل في قَلَّ، ولكن قَلَّ رجلٌ في موضع: أَقَلُّ رجلٍ، ومعناه كمعناه، وأَقَلُّ

---

(١) في المخطوطات: فحكمه. وفي تمهيد القواعد ص ٢١٤١: حملاً.

(٢) ك، ن: رفعه.

(٣) كذا! وينبغي أن يكون: جعفر.

(٤) الكتاب ٢: ٣١٤.

رجلٍ: مبتدأ مبنيّ عليه، والمستثنى بدل منه». يريد أنَّ قَلَّ رجلٌ لَمّا كان في معنى أَقَلُّ رجلٍ حملت ما استثني فيه على ما استثني فيما هو في معناه؛ فزيد هنا بدل من متوهَّم لا ملفوظ به حملاً على المعنى كما قدَّمنا.

ومثل هذا: ما جئتَني فأُكرمَك[1]، نصبوه بأنْ، وعطفوه على متوهَّم من المعنى؛ لأنَّ ما جئتني [بمنْزلة][2]: لم يكن منك مجيءٌ، فـ«أنْ أُكرِمَك» بمنْزلة: فإكرام[3]. انتهى. وتقدم الكلام[4] في أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك، وقَلَّ رجلٌ يقول ذلك.

ومن هذا الفصل ما حكى الخليل وس[5] عن العرب من قولهم: ما علمتُ أحدًا يقولُ ذلك إلا زيدٌ، ترفع زيدًا بدلاً من الضمير في يقول من حيث كان منفيًّا في المعنى وإن لم يدخل على فعله حرف النفي.

ومن هذا الفصل قولهم: أَبيت إلا الخروجَ، فسلَّطوا الفعل على ما بعد إلا في الإيجاب لأنه في معنى النفي، كأنه قال: ما أردت إلا الخروجَ، وقال تعالى ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[6]. ويقولون: أعطيتُه إلا ثيابي، أي: لم أمنحه. ويأتي هذا في كلامهم، ومنه عندي قول ابن اللَّبّانة[7]:

---

(١) فأكرمك ... لأن ما جئتني: سقط من د.

(٢) بمنْزلة: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) ك، ن: فأكرم.

(٤) تقدم في ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٥) الكتاب ٢: ٣١٢، ٣١٣.

(٦) سورة التوبة: الآية ٣٢.

(٧) البيت في نفح الطيب ٤: ٢٢٣ ضمن قصيدة له في المعتمد بن عبّاد أيام كان مسجونًا.
وابن اللَّبّانة هو أبو بكر محمد بن عيسى بن محمد اللخمي [- ٥٠٧ هـ]. من أهل دانية، شاعر أندلسي أديب ناثر، تردد كثيراً على ملوك الطوائف وخصوصاً على صاحب ميورقة ناصر الدولة مبشر بن سليمان، ثم على المعتمد بن عَبَّاد صاحب إشبيلية الذي ربطته به صداقة حميمة حتى بعد سجن ابن عباد. كانت أمه تبيع اللَّبَن. توفي بميورقة. صنف«مناقل الفتنة»، و«نظم السلوك في وعظ الملوك» في رثاء بني عباد، و«سقيط الدرر ولقيط الزهر». المُغرب في حلى المَغرب ٢: ٤٠٩ - ٤١٦.

أنكرتُ إلا الْتِواءاتِ القُيودِ بهِ وكيفَ تُنكَرُ في الرَّوضاتِ حَيّاتُ

كأنه قال: لم أعرف، فلعله سمع هذا من كلامهم، وإن كان قاسه فقياس صحيح على ما تمهد مما أعطى أبو علي أصله وإن لم يمد فروعه.

وقوله **إبدالاً عند البصريين، وعطفًا عند الكوفيين** مذهب س[1] والبصريين أنَّ تبعية المستثنى للمستثنى منه في مثل هذه المسألة هي على طريقة البدل، وهو بدل بعض من كل؛ لأنه على /نية تكرار العامل، فيتقدر ما قامَ القومُ إلا زيدٌ : ما قامَ إلا زيدٌ، ولما كان معنى النصب على الاستثناء والتبعية على البدل واحدًا كان البدل أولَى لِما فيه من مشاكلة الإعراب. ويدل على اختيار الرفع قراءةُ السبعة ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[2] بالرفع، وقراءةُ أكثرهم ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[3]، وقال أبو عمرو[4]: الرفع في لغة العرب الوجه. [٤ :٤١/ب]

وذهب الكسائي والفراء[5] إلى أنه تابع على العطفية لا على البدلية. وقد رَدَّ أحمد بن يحيى ثعلب[6] البدل؛ لأنَّ البدل يكون على وفق المبدل منه في المعنى، وهذا مخالف؛ لأنَّ الأول منفيٌّ عنه القيام، والثاني مثبَت له القيام، والعطف توجد فيه المخالفة، نحو: ما قام زيدٌ بل عمرٌو، وما قام جعفرٌ لكنْ خالدٌ، فـ«إلا» إذ ذاك حرف عطف.

---

(١) الكتاب ٢: ٣١١.

(٢) سورة النور: الآية ٦.

(٣) سورة النساء: الآية ٦٦. قرأ ابن عامر (إلا قليلاً)، وقرأ بقية السبعة (إلا قليلٌ). السبعة ص ٢٣٥.

(٤) الكتاب ٢: ٣١١.

(٥) مذهبهما في شرح الكتاب للسيرافي ٨: ١٦٨. ومذهب الفراء في معاني القرآن ٢: ٢٤.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ١٦٩.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي[1]: «وهذا فاسد؛ لأنَّ الذي يعنى بالبدل هنا إنما هو بدل البعض من الكل،[2] وبدلُ البعض من الكل الثاني فيه مخالف للأول في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت رأيتُ القومَ بعضَهم[3] فتكون رأيتَ القومَ أولاً مجازًا، ثم تبيَّنتَ بعد ذلك مَن رأيتَ منهم، وهو البعض، وإنما يُشترط في البدل أن يكون شريك الأول في العامل خاصة، وأنت إذا قلتَ ما قامَ القومُ إلا زيدٌ كان زيد شريك القوم في العامل، والتقدير: ما قام إلا زيدٌ» انتهى.

وقد وجدنا من البدل ما يكون فيه الثاني مخالفًا للأول، نحو: مررتُ برجلٍ لا زيدٍ ولا عمرٍو[4]، فهذا بدل، وليس بعطف؛ لأنَّ من شرط «لا»[5] العاطفة أن تكون مؤكدة، ولو جاز هنا أن تكون[6] عاطفة لجاز: مررتُ برجلٍ لا زيدٍ، كما تقول: مررتُ بزيدٍ لا عمرو، فلزوم تكريرها دليل على أنها ليست بعاطفة. وكما جاز في النعت المخالفة إثباتًا ونفيًا، نحو: مررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا شجاعٍ، كذلك جاز في البدل.

فإن قلت: إذا كان بدلَ بعض من كل فلا بدَّ فيه من ضمير يعود على المبدل منه؛ فإن حُذف فذلك قليل، وهذا البدل لم نجد العرب تصرح [معه][7] بالضمير إلا قليلاً، كقوله ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾.

---

(١) شرح الجزولية له ٢: ٢١٢ [مخطوط].

(٢) زيد هنا في الأبذي ما نصه: «لأن زيدًا بعض من القوم».

(٣) زيد هنا في الأبذي ما نصه: «كان البعض مرئيًّا والقوم غير مرئيِّين، والتقدير: رأيت القوم رأيت بعضهم».

(٤) د: مررت برجل إلا زيد إلا عمرو.

(٥) ك: إلا.

(٦) د: أن لا تكون.

(٧) معه: تتمة يلتئم بها السياق.

فالجواب: أنه أغنى عن الضمير في أكثر الكلام قوةُ تشبُّث المستثنى بالمستثنى منه بالأداة؛ لأنه إذا قيل ما قامَ القومُ إلا زيدٌ عُلم أنَّ زيدًا من القوم، وأنه أوجب له ما نفي عنهم، ولقوة الاتصال بإلا جاز: ما قامَ زيدٌ إلا قعدَ عمرٌو، فأغنتْ «إلا» عن الواو وقد، وإن كان الأصل: إلا وقد قعدَ عمرٌو.

وقال ابن عصفور: «إلا مع الاسم المقرون بها بمنْزلة غير لو أضيف إلى ذلك الاسم؛ ألا ترى أنك لو قلت ما جاءني القومُ إلا امرأةٌ كان معناه ومعنى قولك ما جاءني القومُ غيرُ امرأة واحدًا، فكما أنَّ (غيرُ امرأة) بدل من القوم إذ لا يمكن أن يكون معطوفًا عليهم عطف نسق؛ إذ ليس في الكلام حرف عطف، ولا نعتًا له ولا عطف بيان؛ لأنه نكرة، والقوم معرفة - فكذلك (إلا امرأةٌ)؛ لأنه في / معناه» [٤ :٤٢/أ] انتهى.

وقد رُدَّ مذهب العطف بوجهين:

أحدهما: أنه لو كانت إلا عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيدٌ، وحروف العطف لا تلي العوامل.

والثاني: أنها لو كانت عاطفة لعطفت في الإيجاب كما عطفت في النفي. وهذا لا يلزم؛ لأنَّ لبعض الحروف خصوصيات في العطف، فهذه «لا»، يعطف بها في الإيجاب، ولا يعطف بها في النفي[1]، وهذه لكنْ، يُعطف بها في النفي، ولا يُعطف بها في الإيجاب.

وقوله **ولا يُشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه، خلافًا للفراء**[2] ومذهب الفراء مردود بالسماع والقياس:

---

(١) ولا يعطف بها في النفي ... ولا يُعطف بها في الإيجاب: سقط من ك، ن.

(٢) انظر معاني القرآن ١: ٢٣٤.

أمّا السماع فهو ما روى س[1] عن يونس وعيسى جميعًا أنّ بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررتُ بأحد إلا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدًا، بالنصب بعد النكرة، ويرجح أن يكون من هذا قراءة من قرأ ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[2] في قراءة من نصب لتتفق القراءتان في الاستثناء من شيء واحد، ولأنه قيل[3]: أخرجها معهم، وأمر ألا يلتفت[4] منهم أحد إلا هي، فلما سمعتْ هَدَّةَ العذاب التفتتْ، وقالت: يا قوماه. فأدركها حجرٌ فقتلها. ويحتمل أن تكون قراءة النصب استثناء من ﴿بأهلك﴾[5]، فيكون من معرفة، فلا يكون في ذلك حجة على الفراء.

قال المصنف في الشرح[6]: «ويمكن في قراءة ابن كثير وأبي عمرو أن تجعل ﴿امرأتُك﴾ مبتدأ، و﴿إنه مُصيبُها ما أصابَهم﴾ خبره، والاستثناء منقطع» انتهى.

وأمّا القياس فالنصب هو الأصل، والإتباع داخل عليه، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة، فلو جعل تقدير ترجيحه عليه مانعًا منه لكان ذلك إجحافًا بالأصل، فضعف بهذا الاعتبار.

وقوله **ولا في جواز الإبدال** إلى آخر المسألة حكى س[7] عمن لم يُسَمّ أنّ المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء، ولا يجوز البدل، نحو: ما أتاني القومُ إلا أباك؛ لأنه بمنْزلة: أتاني القومُ إلا أباك.

---

(١) الكتاب ٢: ٣١٩.

(٢) سورة هود: الآية ٨١. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿إلا امرأتُك﴾ برفع التاء، وقرأ بقية السبعة ﴿إلا امرأتَك﴾ نصبًا. السبعة ص ٣٣٨.

(٣) الكشاف ٢: ٢٨٤.

(٤) ن: وإن أمر ألا يلتفت. ك: وإن مر ألا يلتفت. واخترت ما في د، وهو موافق لما في الكشاف.

(٥) هذا قول الفراء في معاني القرآن ٢: ٢٤ والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٦٩ - ٧٠.

(٦) ٢: ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٧) الكتاب ٢: ٣١١.

واستدلُّوا على ذلك بأنَّ الأصل قبل دخول الحرف النافي النصب؛ فإذا دخل حرف النفي لم يتغير الإعراب عما كان عليه، وإنما يجوز ذلك عندهم فيما لا يصلح للإيجاب، نحو: ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ.

وما ذهبوا إليه مردود بالسماع والقياس:

أمّا السماع فقوله تعالى ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1] في قراءة الجمهور، وحكى يونس[2] عن أبي عمرو أنَّ الوجه في اللغة: ما قام القومُ إلا عبدُ اللّه، بالرفع، و(فعلوه) و«قام القوم» يقع في الإيجاب.

وأمّا القياس فللنفي أحكام لا تكون في الواجب، منها: حذف المستثنى منه وتفريغ العامل للمستثنى، قال س[3]: «ولو كان حكم النفي حكم الواجب ما جاز: ما أتاني أحدٌ» انتهى. ومسوِّغ جواز البدل فيما أجمع عليه صلاحيته للتفريغ، وهذا موجود في: ما أتاني القومُ إلا زيدٌ، كما هو موجود في: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فوجب تساويهما في الحكم بجواز البدل، كما تساويا في تضمُّن المسوِّغ، وهو صلاحيَّة التفريغ.

وزعم /بعض النحويين أنَّ البدل يختصُّ بما يكون ما بعد إلا مستثنًى مما يكون فيه المستثنى منه مفردًا؛ نحو رجل وامرأة. [٤ :٤٢/ب]

وقد رُدَّ بقوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾[4]، فشهداء ليس مفردًا، بل هو جمع، وقد أُبدل منه.

---

(١) سورة النساء: الآية ٦٦. وقد تقدم تخريجها في ص ٢١٢.

(٢) الكتاب ٢: ٣١١. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٣) الكتاب ٢: ٣١١.

(٤) سورة النور: الآية ٦.

ص: وإتباعُ المتوسِّطِ بين المستثنى منه وصفتِه أَولَى من النصب، خلافًا للمازني في العكس. ولا يُتْبَعُ المجرورُ بـ«من» و«الباء» الزائدتين ولا اسمُ «لا» الجنسيةِ إلا باعتبار المحلّ، وأجاز بنو تميم إتباعَ المنقطعِ المتأخِّرِ إنْ صَحَّ إغناؤه عن المستثنى منه، وليس من تغليب العاقل على غيره فيُخَصّ بـ«أحد» وشبهِه، خلافًا للمازني.

ش: مثال ذلك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا خيرٌ منك، وما قام القومُ إلا زيدًا العقلاءُ، وما بالبادية غَنَمٌ إلا غَنَمك خيرٌ مِن غَنَمي، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك، فيجوز في زيد الإتباع بدلاً، والنصب على الاستثناء، كحاله لو تأخر عن الصفة، وكما كان المختار البدل حال التأخر كذلك هو المختار حال التقدم على الصفة، هذا ظاهر مذهب س[1]، وهو اختيار المبرد[2] أيضًا.

واختلف النقل عن المازني، فالمشهور عنه أنه يجوز الوجهين، ويختار النصب[3] على الاستثناء. ونقل ابن عصفور[4] عنه في بعض تصانيفه أنه لا يجيز فيه المازني إلا النصب على الاستثناء؛ وأنّ يونس وغيره أجازوا البدل. ونقل عنه في بعض تصانيفه أيضًا أنه يختار النصب، ولا يوجبه، واختلف اختياره: فمرة اختار البدل، ومرة اختار النصب على الاستثناء.

فحجة من اختار النصب أنّ المبدل منه منويٌّ به الطرح، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك، بل إذا أردت الوصف نصبته على الاستثناء؛ لأنّ المستثنى منه إذ ذاك لا يكون منويًّا به الطرح، وإذا لم يكن منويًّا به الطرح ساغ وصفه.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣٦ - ٣٣٧.

(٢) المقتضب ٤: ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٣) المقتضب ٤: ٣٩٩.

(٤) ذكر ذلك في شرح الجمل ٢: ٢٦٤.

وأيضًا فإنَّ البدل على نية تكرار العامل، فإذا أبدلت كنت قد فصلت بين النعت والمنعوت بجملة، وإذا نصبت على الاستثناء كنت قد فصلت بينهما بمفرد معمول لِما تقدم، فسهُل الفصل به. وأيضًا فإنَّ حكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدَّمة على البدل.

وحجة من اختار الرفع أنَّ الصفة فضلة، ولا اعتداد بالتقدم عليها، ولأنَّ المستثنى في نحو ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ إنما رجح إتباعه على نصبه لأنه إذا أُتبِع شاكل ما قبله وما بعده؛ فكان إتباعه متوسطًا أولى من إتباعه غير متوسط.

قال المبرد[1]: «والقياس عندي قول س؛ لأنَّ الكلام إنما يراد لمعناه، والمعنى الصحيح أنَّ البدل والمبدل منه موجودان معًا، لم يوضعا على أن يَسقُط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإنَّ المبدل منه بمنْزلة ما ليس في الكلام».

والبدل - وإن كان في تقدير جملة أخرى - إنما أُتي به ليبين المبدل منه، كما أنَّ النعت كذلك، وإذا كانت جمل الاعتراض يحسن الفصل بها بين الصفة والموصوف لِما فيها من /تسديد الكلام وإن لم يكن لها موضع من الإعراب - [٤ :٤٣/أ] فالأحرى أن يَحسُن الفصل بين المنعوت والنعت بالبدل؛ لأنه مفرد في اللفظ، وتابع لِما قبله، ومبين له كالنعت، فالفصل به أيضًا بين المنعوت والنعت أسهل من الفصل بالاستثناء بينهما؛ لأن الاستثناء لا يشبه النعت.

وقال ابن عصفور[2]: «النصب أضعف من البدل؛ لأنَّ فيه الفصل بينهما بالاستثناء». قال[3]: «ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا في الشعر، كقوله[4]:

---

(١) المقتضب ٤: ٤٠٠.

(٢) شرح الجمل ٢: ٢٦٤.

(٣) شرح الجمل ٢: ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٤) البيت ثاني ثلاثة أبيات في الأمالي ١: ١٩٥. وهو في شرح القصائد السبع ص ٨٨، ١٦٤ والشيرازيات ص ٦٢٢. ويروى عجزه: جَرِيًّا إلى أُخرى قَريبًا تُعينُها. وهو في الخصائص ٢: ٣٩٦ والمحتسب ٢: ٢٥٠. أمرَّت خيطًا: أحكمت فتله. والجري: الرسول. هذه امرأة كانت تنتظر عودة زوجها، فأرسلت رسولاً إلى جارة لها تنتفها لتزيَّن».

أَمَرَّتْ مِنَ الكَتَّانِ خَيطًا ، وأَرْسَلَتْ رَسُولاً ، إلى أُخرَى ، جَرِيًّا ، تُعِينُها»

ولولا السماع ما أجزنا: ما لي أحدٌ إلا أباك صديقٌ، وكان ينبغي ألاَّ يجوز؛ ألا ترى أنه لا يجوز: ضرب زيدٌ عمرًا العاقلُ.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]: «إذا كان الفصل بين الصفة والموصوف بما هو من تمام الموصوف لم يكن ضعيفًا، والاستثناء من تمام المستثنى منه؛ لأنه بيان له، بل إن قيل إنه أشدُّ اتصالاً من البدل كان؛ ألا ترى أنَّ أسماء العدد مع المستثنى قد صار لها دلالة أخرى خلاف ما وُضعت له، فإنَّ اسم العدد نص في معدوده، لا يجوز أن تقول: (عندي عشرة) وعندك تسعة، ومع المستثنى تصير العشرة اسمًا للتسعة إذا قلت: عندي عشرة إلا واحدًا، فقياس ابن عصفور الفصل بالاستثناء على ما ذكر فاسد. والصحيح في المسألة أنَّ النصب في المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه أجود من النصب [فيه][2] متأخرًا».

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذِيُّ[3]: «مَن لَحَظَ أنَّ الصفة هي في المعنى الموصوف، فإذا تقدم الاستثناء عليها فكأنه تقدم على الموصوف - نصب. ومَن لَحَظَ أنَّ المستثنى منه قد تقدَّم على المستثنى أجاز البدل كما أجازه في مثل قولك: ما قام القومُ إلا زيدٌ، والوجهان متكافئان» انتهى.

ومِن أمثلة هذه المسألة: ما لي أحدٌ إلا زيدٌ صديقٌ، ومَن لي إلا زيدٌ صديقٌ، فـ«إلا زيدٌ» بدل مِن مَن، ومَن: مبتدأ، خبره: لي. ومثل س[4] هذا بنصب صديق حالاً مِن مَن، فقال: مَن لي إلا أبوك صديقًا.

---

(١) شرح الجمل له ١: ١٠٠٤ [رسالة].

(٢) فيه: تتمة من شرح الجمل.

(٣) شرح الجزولية له ٢: ٢١٩ - ٢٢٠ [مخطوط].

(٤) الكتاب ٢: ٣٣٦، ٣٣٧.

وزعم المبرد[1] أنَّ «إلا أبوك» خبر لـ«مَن»، كقولك: ما لي إلا أبوك، وأدخلت إلا على الخبر لأنَّ الكلام في معنى النفي، فإذا أنكر أن يكون له أحد غير الأب صديقًا[2] فكأنه قال: ما لي إلا أبوك، وصديقًا: حال متعلق به. وغرَّه قول س[3]: «لأنك أخليتَ مَن للأب»، فتوهم أنه خبر له. ومقصود س أن يكون «مَن لي[4]» مستقلاً، و«لي» هو الخبر، وكأنه قال: أيّ إنسان كائن لي، ففي «لي» ضمير مرفوع ،ومنه استثني، وصديقًا: حال منه، والحال صفة في المعنى، فقد تقدم المستثنى على الصفة، وبهذا دخل في باب تقديم المستثنى على الصفة.

والصحيح أنه بدل؛ لأنه يبقى المجرور لا عامل له؛ لأنَّ مَن لا تعمل، وكذلك الأب، وقد[5] فصل بين صديقًا وبين ما يعمل فيه بخبر المبتدأ، فهو[6] لحن، وس في مسألة تقديم المستثنى على /الصفة بدأ بالبدل، ثم حكى النصب عن بعض العرب[7]، ومن ذلك قول الشاعر[8]: [٤ :٤٣/ب]

وإنِّي لَعَبدُ الضَّيفِ ما دامَ نازِلاً وما شِيمةٌ لي غيرَها تُشبَهُ العَبدَا

وفي شرح أبي الفضل الصَّفّار: «س فصل بتابع، فهو بمنْزلة الصفة، ولا يجوز: ضرب زيدٌ عمرًا العاقلُ، ولولا السماع ما أجزنا: ما لي أحدٌ إلا أباك صديقٌ؛ ألا ترى قوله[9]: (وقال بعضُهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا خيرٍ منه)، فهو قد حكاه عن بعض العرب».

---

(١) المقتضب ٤: ٣٩٨.
(٢) ك، ن: غير إلا تصديقًا.
(٣) الكتاب ٢: ٣٣٦.
(٤) لي: ليس في ك، ن.
(٥) ك، ن: وبه.
(٦) د: فهي.
(٧) الكتاب ٢: ٣٣٦ - ٣٣٧.
(٨) هو المُقَنَّع الكِنديّ. الحماسة ١: ٦٠٤ [٤٤٣].
(٩) الكتاب ٢: ٣٣٦.

وقوله **ولا يُتْبَعُ** إلى قوله **إلا باعتبار المحلّ** هذه مسائل ثلاث، مثالها: ما في الدار مِن أحدٍ إلا زيدٌ، ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعبأ به، لا إلهَ إلا اللهُ. رفعت المبدل من «أحد» لأنَّ أحدًا في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتجره لأنه معرفة موجب، و«مِن» الزائدة لا تجرُّ إلا منكَّرًا غير موجب. ونصبت المبدل من «بشيء» لأنه في موضع نصب بليس، ولم تحمله على اللفظ فتجره لأنه خبر موجب، ولا عمل للباء الزائدة في خبر موجب. ورفعت المبدل من اسم «لا» لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه لأنه معرفة موجب، و«لا» إنما تعمل في منكَّر منفيّ.

وهذا ظاهر قول س[1] وأبي علي[2]، ومقتضاه أنه يجوز في النكرة. وقد قال بعض النحويين إنه لا يجوز إجماعًا.

وقال ابن هشام: «فإن قيل: إذا كان هذا الاسم نكرة، نحو: لا رجلَ في الدار إلا رجلاً من بني تميم أو إلا تميميًّا - قلنا: قد كان يجوز لولا أمر آخر يمنع من جوازه، وهو أنَّ «لا» لا تعمل في الواجب، بمنْزلة مِنْ، فلذلك لا يجوز حمل البدل بعد إلا على اللفظ هنا في معرفة ولا نكرة. وهذا الموضع مما استفدته بنظري ومباحثتي، ولم أستفده بتعليم ولا من كتب القوم» انتهى.

ومِن الإتباع على محلّ الباء الزائدة قولُه[3]:

يا بَنَـيْ لُبَـينَى ، لَستُمـا بِيَـدٍ إلاَّ يَدًا ، لَيسَـتْ لَها عَضُـدُ

والعطف والبدل من باب واحد، فكما تقول: ما أتاني مِن أحدٍ لا عبدُ اللّه ولا زيدٌ، ولا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمرٌو، فتحمل على الموضع لا على اللفظ - فكذلك تفعل في البدل.

---

(١) الكتاب ٢: ٣١٥ - ٣١٦ وشرحه للسيرافي ٨: ١٧٧ - ١٨٠.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٠٦ - ٢٠٧ والتعليقة ٢: ٥١ - ٥٢.

(٣) تقدم في ٤: ٢٦١.

وقال الأستاذ أبو علي: «إن قلت كيف يكون عبدُ الله في قوله لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله بدلاً من أحد، وأنت لا يمكنك أن تُحلّه محلّه؟

فالجواب: أنّ هذا إنما هو على توهُّم: ما فيها مِن أحدٍ إلا عبدُ الله؛ إذ المعنى واحد، وبلا شك أنّ هذا يُمكنك فيه الإحلال، والتقدير: ما فيها إلا عبدُ الله».

قال ابن عصفور: «وهذا الإشكال الذي ذكره لا يتقدر في المسألة، وإذا لم يتقدر لم يحتج إلى الانفصال عنه؛ من جهة أنه لا يلزم أن يحل (إلا عبدُ الله) محل (أحد) الواقع بعد «لا»؛ لأنّ البدل إنما يلزم أن يكون على نية تكرار العامل، وقد حصل ذلك في هذه المسألة وأمثالها؛ ألا ترى أنّ (عبد الله) بدل من موضع (لا أحد)، /فيلزم أن يكون العامل فيه الابتداء، كما أنّ العامل في موضع (لا أحد) [٤ :٤٤/أ] الابتداء، وبلا شك أنك إذا أبدلته منه كان مبتدأ في التقدير، وخبره محذوف، وكذلك حرف النفي؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لا أحدَ فيها لا فيها إلا عبد اللّه، ثم حذف، واختصر» انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف في مسألة «ما في الدار مِن أحدٍ إلا زيدٌ» هو على مذهب جمهور أهل البصرة؛ وكذلك مذهب الكوفيين في هذه المسألة؛ لأنهم لا يجيزون دخول مِن الزائدة على معرفة[1]، فلو كان نكرة جاز عندهم الحمل على اللفظ، نحو: ما أتاني مِن أحدٍ إلا غلامٌ.

وفي البسيط: ذكر الفراء[2] أنّ الكسائيَّ يجوِّز هذا بالجر، فيقول: ما جاءني من أحدٍ إلا رجلٍ، وما من إلهٍ إلا إلهٍ واحدٍ. قال: وليس ذلك بشيء.

وأمّا الأخفش[3] فيجيز دخولها على النكرة والمعرفة في الواجب وغيره، فيجوز عنده حمل زيد على اللفظ.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٣١٨.

(٢) معاني القرآن ١: ٣١٧ - ٣١٨، ٢: ١٠١.

(٣) معاني القرآن ص ٩٨ - ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٧٤، ٣٠٧.

فإن كان الحمل على اللفظ وعلى الموضع لا يتعذر جاز فيه الوجهان، والاختيار الحمل على اللفظ لما فيه من المشاكلة في لفظ الإعراب، مثاله: ما خَشَّنتُ بصدرِ رجلٍ إلا صدرَ زيدٍ، بخفض صدر على اللفظ، ونصبه على الموضع؛ لأنَّ موضع صدر المتقدم نصب؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول: ما خَشَّنتُ صدرَ رجلٍ[1].

ويجوز النصب على أصل الاستثناء، فتقول: لا رجلَ في الدار إلا زيدًا، وما جاءني من أحد إلا زيدًا، ومنه قوله[2]:

مَهامِهًا وخُرُوقًا ، لا أَنيسَ بِها إلا الضَّوابِحَ والأَصداءَ والبُوما

ويجوز جر الاسم فيما كان قبله مجرور، على أن تكون «إلا» وما بعدها صفة لذلك المجرور، وأنشدوا بيت النابغة بالخفض[3]:

إلا الأَوارِيَّ لأيًا ما أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوضِ بالمَظلُومةِ الجَلَدِ

على الصفة لـ«مِن أَحَد» مِن قوله:

..... عَيَّتْ جَوابًا ، وما بالرَّبعِ مِن أَحَدِ

وأنشد الفراء والكسائي[4]:

أَبَنِـيْ لُبَيْـنَى ، لَسْتُـما بِيَدٍ إلا يَدٍ ، لَيسَـتْ لها عَضُـدُ

---

(١) خشَّنت صدره: أغضبته وهيَّجته.

(٢) هو الأسود بن يعفر. الديوان ص ٦٠ والمفضليات ص ٤١٩ [١٢٥] والخزانة ٣: ٣٨٢ - ٣٨٥ [٢٣١]. المهامه: جمع مَهْمَه، وهو القَفْر. والخُروق: جمع خَرْق، وهي الفلاة التي تنخرق فيها الرياح. والضوابح: جمع ضابِح، وهو الثعلب. والأصداء: جمع صَدًى، وهو ذكر البوم.

(٣) تقدم هذا البيت والذي يليه في ص ١٦٩. وتقدم الثاني في ٣: ٣٠، ٦: ٢٩.

(٤) تقدم في ٤: ٢٦١، وص ٢٢١ من هذا الجزء.

وأجاز هذا الفراء، ولم يجز مثل بيت النابغة. قال[1]: «ورأيت الكسائي يخفضه، وأنزلَ إلا بعد الجحد بمنْزلة غير، وحمله على (إلا يدٍ)، وليس مثله؛ لأنَّ الباء قد تدخل في الجحد في المعرفة».

وقال بعض أصحابنا: ولا دليل فيه، ولا فرق بين المسألتين، والباء - وإن دخلت على المعارف - لا تدخل في الإيجاب، فهي لا يصح تقديرها داخلة على ما بعد إلا، وإذا كانت إلا لا تدخل بعدها الباء ولا من فقد استويا من هذا الوجه، وهو المطلوب هنا في الإثبات والنفي، وقد ذكرنا أنَّ ذلك يجوز على الصفة، وإنما امتنع ذلك على تقدير البدل.

[٤ :٤٤/ب] وقوله **وأجاز بنو تميم إتباع المنقطع المتأخِّر إن صحَّ إغناؤه عن /المستثنى منه** مثال ذلك: ما في الدار أحدٌ إلا وَتِدٌ، فبنو تميم[2] يجعلون المنقطع المؤخَّر من المستثنيات في غير الإيجاب كالمتَّصل، والحجازيون ينصبونه وجوبًا.

واحترز بقوله «المتأخِّر» من أن يكون متقدمًا، نحو: ما في الدار إلا حمارًا أحدٌ، فإنه لا يجوز فيه على مذهب البصريين إلا النصب، وسيأتي ذكر تقدم المستثنى على المستثنى منه فقط، إن شاء الله.

واحترز بقوله «إن صحَّ إغناؤه عن المستثنى منه» من كونه لا يصحُّ ذلك فيه، وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل إلا للاسم الواقع بعدها، من ذلك قولهم: ما زادَ إلا ما نقصَ، وما نفعَ إلا ما ضَرَّ، ففي زادَ ونفعَ ضميران فاعلان، فالمعنى: لكنَّه نقصَ، ولكنَّه ضَرَّ، وما مصدرية، كأنه قال: ما زاد إلا النقصَ، وما نفع إلا الضرَّ، قال س[3]: «فـ(ما) مع الفعل اسم»، يعني: هي مصدرية، ولذلك شبَّهه بقولهم: ما أحسَنَ ما كَلَّمَ زيدًا! أي: ما أحسنَ كلامَه زيدًا! فلو فرَّغت

---

(١) معاني القرآن ١: ٣١٧ - ٣١٨.

(٢) لغة تميم والحجاز في الكتاب ٢: ٣١٩ - ٣٢٢.

(٣) الكتاب ٢: ٣٢٦، ولفظه: «فما مع الفعل بمنْزلة اسم».

العامل على النقص والضر لم يصحّ. فهذا النوع لا يجوز فيه عند جميع العرب إلا النصب.

وزعم السيرافيُّ[1] أنّ المصدر المقدَّر مبتدأ، خبره محذوف، أي: لكنِ النقصانُ أمرُه، فكأنه قال: ما زاد النهرُ لكنِ النقصانُ أمرُه، وما نفعَ زيدٌ لكنِ الضَّرَرُ شأنُه، ونقله عن مَبرَمان.

ولو كان على ما ذهب إليه السيرافي لجاز عند أهل الحجاز: ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ، على أن يكون مبتدأ، خبره محذوف.

وزعم الأستاذ أبو علي[2] أنّ المصدر هنا مفعول به حقيقة لـ«زادَ»، والتقدير: ما زادَ شيئًا إلا النُّقصانَ، ثم فرَّغه له، كـ«ما ضربَ إلا زيدًا»، وجعله متصلاً. وكان الذي قام مقام الزيادة النُّقصان، ومقام النفع الضَّرَر.

ورُدَّ هذا بأنّ الضَّرَر لا نسبة بينه وبين النفع.

وجعل ابن الطراوة ما زائدة، وخَطَّأَ س في جعل ما مصدرية؛ لأنه يكون المعنى: ما زادَ إلا النَّقصُ، وما نفعَ إلا الضَّرَرُ، وهذا خَلْفٌ؛ لأنّ الضَّرَر لم ينفع، والنقص لم يزد.

ورُدَّ على ابن الطراوة بأنّ س لم يُرد الاتصال، وهو جعله متصلاً، وإنما أراد س: ما نفع، لكنِ الضَّرَرُ حصَل أو وقَع، فلم يجعل الضرر مفرغًا له العامل كما توهمه ابن الطراوة عليه، وإنما قال بزيادتها لأنه لم يفهم عن س إلا أنّ الفعل مفرَّغ.

ووَجَّهَ زيادتها بأن قال: فرقوا بين فَعَلَ الذي يكون حالاً، فلا تزاد فيه ما، وما لا يكون حالاً، فزادوا فيه ما.

وهذا الذي قال لم يَثبت نظيره، وفيه دعوى الزيادة من غير داعية إلى ذلك.

---

(١) شرح الكتاب ٨: ٢٠٤.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠١٣ [رسالة].

ومن هذا النوع عند المصنف[1] قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[2]، فـ«مَن» في موضع نصب عنده؛ لأنك لو حذفت المستثنى منه - وهو عاصِم - واستغنيت بالمستثنى[3] عنه - /لم يصحّ. [٤ :٤٥/أ]

ومنه عنده[4] قول الشاعر[5]:

ألا لا مُجيرَ اليومَ مِمّا قَضَتْ بِهِ ... صَوارِمُنا إلا امْرأً كانَ مُذْعِنا

ومن هذا النوع عند ابن عصفور قوله تعالى ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[6]، فـ(الموتةَ الأولى) منصوبة على الاستثناء. ولا يجوز أن يجعل مع إلا بدلاً من الموت؛ لأنه لا يستقيم ذلك لفساد المعنى.

وفي قوله **وأجاز بنو تميم** دلالة على أنه لا يتحتم عندهم البدل، بل الأفصح عندهم النصب، وأمّا البدل فهو ضعيف؛ لأنه لا يتصور إلا على ضربين من التأويل:

أحدهما: أن يكون مجازًا، وتنْزيل ما ليس من الجنس منْزلة ما هو من الجنس، فإذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ، جعلت الحمار في الدار قائمًا مقام الأناسي، على حد قولهم: عِتابُك السَّيفُ[7]، وقول أبي ذؤيب[8]:

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٨٧.

(٢) سورة هود: الآية ٤٣.

(٣) ك، ن: بالمستثنى منه.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٨٧.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٨٧ وتمهيد القواعد ص ٢١٥١.

(٦) سورة الدخان: الآية ٥٦.

(٧) الكتاب ٣: ٥٠. وانظر ٢: ٣٢٠.

(٨) شرح أشعار الهذليين ص ١٥٠ والكتاب ٢: ٣٢٠. رهوة: اسم عقبة. وثاويًا: مقيمًا. والأصداء: الهام، الواحد صَدًى.

فإنْ تُمْسِ في قَبرٍ بِرَهْوَةَ ثاوِيًا أَنِيسُكَ أَصْداءُ القُبورِ تَصِيحُ

ويكون البدل في هذا الوجه من قبيل بدل بعض من كل.

والثاني: أن يكون الاسم الذي قبل إلا ذُكر توكيدًا، فمراده: ما في الدار إلا حمارٌ، وذُكر أحد توكيدًا لِيُعلم أنه ليس بها آدميّ. والبدل على هذا من قبيل بدل الإضراب، بمنْزلة قوله[1]: ما أعانَه إخوانُه إلا إخوانُكم. وهذان الضربان عامّان في كل ما أبدل من الأول وليس بعضه.

وزعم بعض النحويين أنّ البدل في الاستثناء المنقطع قد يجوز على وجه آخر؛ وهو ألاّ تريد نفي الأول خاصّة، بل نفيه ونفي ما يلابسه؛ لأنّ الدار إذا عُلم أنه ليس بها أحد فليس بها ما يُلابِس الأَحَدين، كالأَوارِيِّ وغيرها مما يُلابِسهم، فجاز لذلك إبدال «الأَوارِيّ» في قوله[2]:

.... وما بالرَّبعِ مِن أَحَدِ

إلا الأَوارِيُّ لأيًا ما أُبَيِّنُها .....

من «أحد» لعمومه في المعنى، على طريق بدل بعض من كل؛ لأنّ أحدًا إذ ذلك بمنْزلة الخاصّ الموضوع موضع العامّ.

وهذا المذهب لا يصح؛ لأنه لا يَطّرد في هذا الباب؛ إذ قد يكون ما بعد إلا ليس بعض الأول ولا ملابسًا له، نحو قوله[3]:

وبَلدةٍ ليسَ بِها أَنيسُ إلا اليَعافيرُ ، وإلا العِيسُ

فاليَعافير ليس بعض الأَنيس ولا مُلابِسًا له.

---

(١) يعني سيبويه، فهذا من أمثلته. الكتاب ٢: ٣٢٥. ولفظه: ما أعانه إخوانُكم إلا إخوانُه.

(٢) تقدم قريبًا.

(٣) تقدم في ٤: ٢٢٦، ٥: ٢٠٧.

وزعم بعض المتأخرين - ونقل ابن الضائع[1] أنه الأستاذ أبو عليّ - أنّ البدل يُتَصور على تقدير حذف حرف العطف والمعطوف، والتقدير: ما في الدار أحدٌ ولا غيرُه إلا الأَواريُّ، والعرب قد تحذف المعطوف لفهم المعنى.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «وهذا غير سائغ عندي لأمرين:

أحدهما: أنّ حذف المبدل منه وإبقاء البدل لم يثبت من كلام العرب.

[٤ :٤٥/ب] والآخر: أنه لا يمكن /أن يكون التقدير : ولا غيرُه إلا الأَواريُّ؛ لفساد المعنى؛ لأنه لم يرد نفي غير الأحدين عنها؛ إذ معلوم أنه قد يكون بها نبات وشجر ووحش وغير ذلك مما هو غير الأحدين» انتهى.

والوجه الأول قد تنازع فيه، فقد أجازوا: الذي ضربتُ زيدًا أخوك، استغنت الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه، وسيأتي الكلام على هذه المسألة إن شاء الله في باب البدل حيث تعرض لها المصنف.

وتقدير «ولا غيرُه» يُخرج أن يكون ما بعد إلا من الاستثناء المنقطع؛ لأنّ قوله (الأَواريّ)[2] مندرج تحت عموم تقديره: ولا غيرُه، فهو تقدير يحيل الاستثناء المنقطع، فلا يجوز.

وذكر المصنف[3] أنّ بني تميم يقرؤون ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾[4] بالرفع، إلا مَن لُقِّنَ النصب، وهذا مخالف لِما حكيناه عنهم مِن أنّ الأفصح عندهم النصب، قال[5]: «وعلى لغتهم:

وبَلدةٍ ليسَ بِها أَنِيسُ .....

---

(١) شرح الجمل له ١: ١٠٠٩ [رسالة].

(٢) د: إلا ولا. ن: بها ولا. ك: لها ولا.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٨٦.

(٤) سورة النساء: الآية ١٥٧.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٨٦.

البيت، وقول الفرزدق[1]:

وبيتَ كَريمٍ قد نَكَحنا ، ولم يَكُنْ لنا خاطِبٌ إلا السِّنانُ وعامِلُهْ»

قال المصنف[2]: «ويلتحق بهذا إتباع أحد المتباينين الآخر، نحو: ما أتاني زيدٌ إلا عمرٌو، وما أعانَه إخوانُكم إلا إخوانُه، وهما من أمثلة س[3]، والأصل: ما أتاني أحدٌ إلا عمرٌو، وما أعانَه أحدٌ إلا إخوانُه، فجعل مكان (أحد) بعض مدلوله، وهو: زيد، وإخوانكم، ولم يُذكر زيد ولا إخوانكم فيمن نفي عنه الإتيان والإعانة لذاتهما، لكن ذُكرا توكيدًا لقسطهما من النفي، ودفعًا لتوهُّم المخاطب أنَّ المتكلم لم يعرِض له هذا الذي أكَّد به، فذكرهما توكيدًا» انتهى. وأنشد[4]:

والحَربُ لا يَبقَى لِجا حِمِها التَّخيُّلُ والمِراحُ
إلا الفَتَى الصَّبَّارُ في الـ ـنَّجَداتِ والفَرَسُ الوَقاحُ

وأنشد أيضًا[5]:

عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّماحُ مَكانَها ولا النَّبْلُ إلا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

---

(١) الديوان ص ٧٣٧، وأوله فيه: «وبنت كريم». عامل الرمح: أعلاه مما يلي السِّنان بقليل.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٢: ٣٢٥.

(٤) البيتان للحارث بن عُباد أو لسعد بن مالك. الكتاب ٢: ٣٢٤ والحماسة ١: ٢٦٥ - ٢٦٦ [١٦٩] وشرح المصنف ٢: ٢٨٦ والخزانة ١: ٤٦٧ - ٤٧٤. جاحم الحرب: معظمها وأشدها. والتخيل: الخيلاء والتكبر. والمِراح: المرح واللعب. والنجدات: جمع نجدة، وهي الشدة. والوقاح: الصلب الحافر.

(٥) البيت لضرار بن الأزور ﷺ. الكتاب ٢: ٣٢٥ وشرح المصنف ٢: ٢٨٧ والخزانة ٣: ٣١٨ - ٣٢٧ [٢٢٢]. مكانها: أي مكان الحرب. والمشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف الشام، وهي قرًى من أرض العرب تدنو من الريف. والمصمم: الذي يمضي في العظم ويقطعه.

وقوله **وليس من تغليب العاقل** إلى قوله **للمازني**[1] وذلك أنَّ أحدًا من الألفاظ الخاصة بمن يعقل، فيقع على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل، نحو مَنْ، قال تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾[2].

وهذا الذي ذهب إليه المازني لا يطرد في باب الاستثناء المنقطع[3]؛ لأنهم قد يفعلون ذلك حيث لا يمكن تغليب، نحو قوله[4]:

ليسَ بَيني وبينَ قَيسٍ عِتابٌ غيرُ طَعنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ

فالطعن والضرب ليسا من العتاب، وقد أبدلت «غير» المضافة إليهما مع أنه لا يمكن التغليب.

وقال ابن خروف رادًّا على قول المازني: «لا يُتَوَهَّم ذلك محصورًا في /لفظ أحد وما يشبهه؛ لأنَّ ما جاء مما ليس بلفظ أحد أكثر من أن يحصى» انتهى. [٤ :٤٦/أ]

والاستثناء إن كان بلفظ «إلا» أو «غير»، وكان لا يمكن توجه العامل عليه - وجب النصب. أو يمكن فالحجاز تنصبه[5] وجوبًا، وتميم تجيز فيه الإبدال، وهذا كما تقدم.

وإن كان الاستثناء بأداة غير لفظ «إلا» و«غير» كان حكم الاسم المستثنى كحكمه إذا كان الاستثناء متصلاً في جميع ما ذكر؛ ومن الاستثناء المنقطع بأداة غير «إلا» و«غير» قول الشاعر[6]:

لم أُلْفِ في الدارِ ذا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ قد كادَ يَعفُو ، وما بالعَهْدِ مِنْ قِدَمِ

---

(١) رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٧ ولابن الضائع ١: ١٠١٠ - ١٠١١.

(٢) سورة النور: الآية ٤٥.

(٣) انظر الرد في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٧ ولابن الضائع ١: ١٠١١ - ١٠١٢.

(٤) البيت لعمرو بن الأيهم التغلبي. الكتاب ٢: ٣٢٣ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ٣٧.

(٥) ك، ن: تنصب.

(٦) البيت في شرح المصنف ٢: ٣١٤ والمقاصد النحوية ٣: ١١٩.

فقوله «ذا نُطق» كلفظ «أَحَد»، و«سِوَى طَلَلٍ» استثناء منقطع. فعلى هذا الذي تقرر تقول: ما بالدار أحدٌ ليس حمارًا، أو لا يكون حمارًا، أو عدا حمارًا، أو عدا حمارٍ، أو سِوَى حمارٍ، وكذلك باقي الأدوات.

ص: وإن عاد ضمير قبل المستثنى بـ«إلا» الصالحِ للإتباع على المستثنى منه العاملِ فيه ابتداءٌ أو أحدُ[1] نواسخه أُتبع الضميرَ جوازًا وصاحبَه اختيارًا، وفي حكمهما المضافُ والمضافُ إليه في نحو: ما جاء أخو[2] أحدٍ إلا زيدٌ. وقد يُجعل المستثنى متبوعًا، والمستثنى منه تابعًا. ولا يقدَّم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معًا، بل على أحدهما، وما شذ من ذلك فلا يقاس عليه، خلافًا للكسائي.

ش: مثال ذلك في المبتدأ: ما أحدٌ يقول ذلكُ إلا زيدٌ. ومثال ذلك في الناسخ: ما حسبتُ أحدًا يقولُ ذلك إلا زيدًا، وما كان أحدٌ يَجترئُ عليك إلا زيدٌ.

فيجوز في هذه المسائل ونحوها أن تجعل زيدًا تابعًا للمبتدأ، أو المفعولِ[3] الأول لحسبت، أو لاسمِ كان، فيكون بدلاً منه على حسب إعرابه؛ لأنَّ المسوِّغ للإتباع هو النفي، وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر، وهو المختار.

ويجوز أن تجعل زيدًا تابعًا للمضمر الذي في الخبر، أو في المفعول الثاني، أو في خبر كان[4]، فيكون بدلاً منه؛ لأنَّ النفي متوجِّه عليه من جهة المعنى.

ويشمل قوله **وإن عادَ ضميرٌ** هذه المسائلَ التي عاد فيها الضمير من الخبر على المبتدأ، أو على المفعول الأول من الثاني لظننت، وعلى اسم كان من خبرها،

---

(١) ك: ابتداء واحدًا.

(٢) أخو: سقط من ك، ن.

(٣) الذي في المخطوطات: والمفعول.

(٤) أو في خبر كان فيكون بدلاً منه ... أو على المفعول الأول: كرر في ك.

وقد مثّلنا ذلك، والمسائلَ التي يعود فيها من صفة المبتدأ عليه، ومن صفة المفعول الأول عليه، ومن صفة اسم كان عليه، ومثال ذلك: ما فيهم أحدٌ اتَّخذتُ عنده يدًا إلا زيدٌ، وما ظننتُ فيهم أحدًا يقولُ ذلك إلا زيدٌ، وما كان فيهم أحدٌ[1] يقولُ ذلك إلا زيدٌ، فحكم هذه المسائل في الصفة حكمها في الخبر، فالأولى الإبدال من الظاهر، ويجوز الإبدال من المضمر، وقال س /عن الخليل محتجًّا على جواز الحمل [٤ :٤٦/ب] على ما توجه عليه النفي في المعنى بقولهم: ما رأيتُه يقول ذاك إلا زيدٌ، وما ظننتُه يقوله إلا عمرٌو[2]، فالهاء ضمير الأمر، وفاعل يقول ما بعد إلا، وجاز تفريغه وإن كان ليس فيه ضمير المبتدأ لأنه المنفي في المعنى.

ومن ذلك قوله[3]:

يَهدي كَتائبَ خُضْرًا ، ليسَ يَعصِمُها إلا ابْتِدارٌ إلى مَوتٍ بإلْحامِ

ففي ليس ضمير الأمر، وابتدار: فاعل بيَعصمها. ويمكن حمل «ليس» هنا على «ما»، فلا عمل لها.

ويشمل قوله **قبل المستثنى بإلا** الاستثناء المتصل، كهذه المسائل التي مثّلنا بها، والاستثناء المنقطع، نحو: ما أحدٌ يُقيمُ بِدارِهم إلا الوَحْشُ، فلك أن تُتبع الوحش للمبتدأ، ولك أن تُتبعه للضمير في: يُقيمُ بِدارِهم. وكذلك: ما حَسِبتُ أحدًا يُقيمُ بها إلا الوَحشُ، وما كان أحدٌ يُقيمُ بها إلا الوَحشُ. والدليل على مجيء ذلك في الاستثناء المنقطع قولُ الشاعر[4]:

---

(١) أحد: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٤.

(٣) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٨٤.

(٤) هو أُحَيحة بن الجُلاح أو عدي بن زيد. ملحقات ديوان عديّ ص ١٩٤ والكتاب ٢: ٣١٢. وانظر والخزانة ٣: ٣٤٨ - ٣٦٣ [٢٢٧] والارتشاف ص ١٥١٥. اللَّبّات: جمع اللَّبّة، وهي موضع القلادة من الصدر. والترائب: عظام الصدر ما بين التَّرقُوتَين إلى الثدي.

ما أحسنَ الجيدَ مِن مُلَيكةَ والـــــــــلَّـبّاتِ إذْ زانَها تَرائبُها!
يا لَيتَني ليلةً ، إذا هَجَعَ النـّـــــــاسُ ، ونامَ الكِلابُ ، صاحِبُها
في لَيلةٍ ، لا نَرى بِها أحَدًا يَحكي علينا إلا كَواكِبُها

فـ«كواكبُها»: بدل من الضمير المستكن في يَحكي، وهو استثناء منقطع؛ لأنَّ أحدًا وضميره مختصّ بمن بعقل، و«نَرى» هنا بمعنى نَعلم، و«يَحكي» في موضع المفعول الثاني لها، ومعنى يَحكي علينا: يُخبر عنَّا.

واحترز بقوله **قبل المستثنى** من أن يكون مذكورًا بعده، فإنه لا يُتَصور فيه ذلك، نحو: ما أحدٌ[1] إلا زيدًا يقولُ ذلك، فهذا لا يكون فيه إلا النصب على الاستثناء، ولا يجوز أن يكون بدلاً من الضمير في يقولُ.

واحترز بقوله **بإلا** من أن يكون مستثنًى بأداة غير إلا، فإنه إن كانت الأداة اسمًا فالمستثنى مجرور بالإضافة، أو حرفًا فمجرور بالحرف، أو فعلاً فمنصوب، فلا يمكن فيه الإبدال.

ولم يمثل النحويون إلا بالمستثنى بإلا، والذي يظهر أنَّ غيرًا حكمها حكم المستثنى بإلا في ذلك، فيجوز: ما ظننت أحدًا يقول ذلك غيرَ زيدٍ، بالنصب تبعًا لأحد، وبالرفع تبعًا للضمير في يقول.

واحترز بقوله **الصالح للإتباع** من أن يكون ما بعد «إلا» لا يصلح للإتباع، وهو أن يكون استثناءً منقطعًا لا يمكن أن يتوجه عليه العامل ولا يفرَّغ له، مثال ذلك: ما أحدٌ ينفعُ إلا الضر، وما[2] مالٌ يَزيد إلا النقص، فهذا يصدق عليه أنه عاد ضمير قبل المستثنى بإلا على المستثنى منه، إلا أنَّ المستثنى بإلا لا يصلح أن يكون تابعًا، فهذا لا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لا من «أحد»، ولا من «مال»، ولا من الضمير في يَزيد ولا في يَنفع.

---

(١) ك، ن: ما أحدًا.

(٢) د: ولا.

واحترز بقوله **العاملِ فيه ابتداءٌ أو أحدُ نواسخه** من أن يكون العامل فيه غير ذلك، مثاله: ما شكرَ رجلٌ أكرمتُه إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ أعرفُه إلا عمرٍو، /فيلزم إتباع الظاهر، ولا يجوز إتباع الضمير؛ لأنَّ المعنى: ما شكرَ مِمَّن أكرمتُهم إلا [٤٧/أ: ٤] زيدٌ، وما مررتُ مِمَّن أعرفُهم إلا بعمرٍو، ولا تأثير للنفي في أكرمتُ، ولا في أعرفُ، بل هما مثبتان، فلذلك امتنع إتباع معموليهما.

والظاهر أنَّ قوله «العاملِ فيه ابتداءٌ أو أحدُ نواسخه» يشمل أن يكون المبتدأُ أو معمولُ أحد النواسخ نكرةً ومعرفة، لكنِ النحويون - فيما وقفت عليه - لا يمثِّلون إلا بالنكرة، والذي يظهر مساواة المعرفة للنكرة في ذلك، فتقول: ما القومُ يقولون ذاك إلا زيدٌ، وما إخوتُك يقولون ذلك إلا زيدٌ. وهل تجري الحال مجرى الصفة فيما ذكر، نحو: ما إخوتُك في البيت عاتبين عليك إلا زيدٌ، فيكون يجوز في زيد أن يكون بدلاً من القوم، وأن يكون بدلاً من الضمير المستكن في عاتبين؟ في جواز ذلك نظر، والقياس يقتضيه؛ لأنَّ الحال متوجِّه عليها النفي في المعنى.

ويَرِدُ على قوله **أو أحدُ نواسخه** أنَّ بعض النواسخ مما دخل عليه حرف النفي أو ما أشبهه لا يجوز فيه ما ذكر؛ وذلك ما زال وأخواتها، فإذا قلت: ما زال وافدٌ من بني تميم يَستَرفِدُنا[1] إلا زيدٌ ، فإنه لا يجوز في إلا زيد أن يكون بدلاً من وافد، ولا من الضمير؛ لأنه ليس هنا نفي حقيقة، بل هو نفي معناه الإيجاب، فكان ينبغي للمصنف أن يحترز منه؛ لأنه يصدق عليه جميع ما ذكر من القيود في المسألة.

وذكرُ المصنف وغيره الإتباعَ في ذلك على البدل يدلُّ على أنَّ المبتدأ أو الناسخ يدخل عليه النفي أو ما جرى مجراه؛ فلا يحتاج في ذلك إلى نص على النفي؛ لأنَّ البدل لا يكون إلا مع النفي أو ما أشبهه، كما ذكره بعضهم، فقال: وإذا توجَّه النفي على مبتدأ، أو على فعل داخل عليه، ووقع في الخبر ضمير له، ثم

---

(١) زيد هنا في ك، ن: ما زال.

استثنيتَ من ذلك المبتدأ اسمًا - فإنه يجوز أن تبدله من الظاهر، وأن تبدله من الضمير. وكذلك إذا وصفتَه بصفة يجوز الحمل على ضميرها.

ومما يلحق بالنفي قولهم: أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ، فـ«زيدٌ» بدل من الضمير في يقول؛ لأنَّ المعنى: ما يقول ذلك إلا زيدٌ.

واختلفوا: هل يجوز أن يكون بدلاً من أقلّ؟

فذهب السيرافي[1] إلى أنه لا يجوز أن يكون بدلاً من أقلّ؛ لأنه لا يمكن التفريغ إليه.

وذهب ابن خروف إلى جواز ذلك حملاً على المعنى.

والصحيح ما ذهب إليه السيرافي؛ لأنَّ أَقَلّ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البدل إلا إن كان المبدل منه يبقى في اللفظ المقدَّر المحمول عليه، وأَقَلُّ لا يبقى، فـ«زيد» بدل من الضمير.

وإذا أردت بـ«أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك» التقليل الذي يقابله التكثير لا النفي المحض فاختلفوا: هل يجوز البدل من الضمير أم لا؟ فأجازه السيرافي[2]، ومنعه ابن خروف، وأوجب النصب في: إلا زيدًا. وهذا أظهر لأنه استثناء من موجب، فلا يجوز فيه البدل. وقال السيرافي[3]: /«المعنى: ما يقولُ ذلك كثيرٌ إلا زيدٌ»، أي: ما يقوله إلا زيدٌ. [٤٧/ب: ٤]

والمسائل التي يجوز فيها الإبدال من الضمير يجوز فيها النصب على الاستثناء، والبدل أحسن من النصب، نص عليه السيرافي[4] وغيره، وهو ظاهر كلام س[5].

---

(١) شرح الكتاب ٨: ١٧٣.

(٢) شرح الكتاب ٨: ١٧٤.

(٣) شرح الكتاب ٨: ١٧٤.

(٤) شرح الكتاب ٨: ١٧١ - ١٧٣.

(٥) الكتاب ٢: ٣١٢.

ويظهر من كلام ابن عصفور أنهما مستويان؛ لأنه قال فيها[1]: «حسُن النصب والبدل، النصب بالنظر إلى اللفظ، والبدل بالنظر إلى المعنى».

وقوله **وفي حكمِهما المضافُ والمضافُ إليه** في نحو: ما جاء أخو أحدٍ إلا زيد، معناه: في حكم الظاهر والمضمر من إتباع «إلا زيد» ما شئت[2] من المضاف، فترفع[3]، ومن المضاف إليه، فتجرّ.

وقوله **وقد يُجعَل المستثنَى متبوعًا والمستثنَى منه تابعًا** مثال ذلك ما حكاه س، قال[4]: «حدثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحدًا بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثلِه أحدٍ، فجعلوه بدلاً» انتهى.

وفي الإفصاح: «وقد قال جماعة: جعله س من باب الصفة وإبدال الموصوف منها، نحو: جاءني مُقبِلٌ رجلٌ، أي: شخصٌ مقبلٌ رجلٌ، فهي (إلا زيد) التي تكون صفة.

وهذا باطل أن يكون، مذهبه ما ذكرنا عنه قبل، وهو منصوص في كتابه، فلا يلي (إلا زيد) عامل إذا كان صفة؛ لأنه عنده كأجمعين، وإنما أراد أنّ هذا اللفظ جعلوه في تقدير الحلول محلّ (إلا) و(زيد) المتقدمين، وكأنه قال: ما أتاني إلا زيدٌ، والأولى أن يكون (إلا زيدٌ) فاعلاً، والثاني بدل، على تقدير: ما أتاني أحدٌ، وهو صريح مذهبه في البدل تكرير العامل» انتهى.

وأنشد يونس والفراء[5]:

رأتْ إخْوَتِي بعدَ الوَلاءِ تَتابَعُوا فلَمْ يَبقَ إلا واحِدٌ مِنهُمُ شَفْرُ

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٥٥، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) ما شئت: سقط من ك، ن.

(٣) فترفع: سقط من ك، ن.

(٤) الكتاب ٢: ٣٣٧.

(٥) تقدم في ص ١٩٩.

وأنشد الفراء[1]:

مُقَزَّعٌ أَطْلَسُ الأَطْمارِ ، ليسَ لهُ إلا الضِّراءُ وإلا صَيدُها نَشَبُ

وقال حسان[2]:

لأنَّهمُ يَرجُونَ منهُ شَفاعةً إذا لم يَكُنْ إلا النَّبِيُّونَ شافِعُ

وقال الفراء: أنشدني أبو ثروان[3]:

ما كان منذُ تَركنا أهلَ أَسْنِمةٍ إلا الوَجيفَ لها رِعْيٌ ولا عَلَفُ

فنصب الوجيف، ورفعه غيره، وأنشدوا[4]:

..... ليسَ لهُ إلا بَنيهِ ، وإلا عِرْسَهُ ، شِيَعُ

ويُنشَد: إلا بَنُوه وإلا عِرْسُه.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من جواز جعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا فيه خلاف:

قال الفراء في المعاني[5]: «ومن العرب من يرفع الاستثناء /المتقدم على أن يجعل الثاني بدلاً من الأول». [٤ :٤٨/أ]

---

(١) أنشده في معاني القرآن ١: ١٦٨ منسوبًا لذي الرمة. وهو في شرح المصنف ٢: ٢٩١. يصف صائدًا. الديوان ص ١٠٠. مقزَّع: خفيف الشعر. وأطلس: أغبر. والأطمار: جمع طِمر، وهو الثوب الخَلَق. والضراء: كلاب الصيد، واحدها ضِرْو، وضِرْوة. والنشب: المال.

(٢) الديوان ١: ٢٦٧ وشرح التسهيل ٢: ٢٩٠.

(٣) معاني القرآن ١: ١٠٠. وهو لجرير. الديوان ص ١٧٣. أسنمة: موضع في بلاد تميم. والوجيف: ضرب من سير الإبل والخيل. والرِّعي: الكلأ.

(٤) أول البيت: «بالثِّنْي أسفلَ مِن جَمّاءَ». وهو لأبي زُبَيد الطائي في وصف أسد. الديوان ص ٦٤٤ والطرائف الأدبية ص ٩٩ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٦٨. الثِّني: منعطف الوادي ومنقطعه. وجَمّاء: موضع.

(٥) معاني القرآن ١: ١٦٨.

وقال ابن أصبغ: «إذا قدَّمت المستثنى على المستثنى منه لم يجز عند البصريين إلا النصب خاصة، وأجاز البغداديون فيه الرفع».

وقال ابن عصفور[1]: «إذا قدَّمته على المستثنى منه لم يجز فيه إلا النصب، نحو: ما قام إلا زيدًا أحدٌ، ولا يجوز الرفع على الفاعلية وأحدٌ بدل منه؛ لأنه أعمُّ من إلا زيد، والأعمُّ لا يُبدل من الأخصّ، ولا على البدل وأحد فاعل بقام كما كان لو تأخر؛ لأنَّ البدل لا يتقدم على المبدل منه».

وأجاز الكوفيون الرفع، وأنشدوا شاهدًا على ذلك:

..... فلم يَبقَ إلا واحدٌ مِنهمُ شَفْرُ

والصحيح أنَّ ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه. ووجهه أن يكون شَفْر بدلاً من أحد، ووضع العام موضع الخاص.

وقال ابن عصفور أيضًا - وقد ذكر الدليل على امتناع أن يكون ما بعد إلا مبنيًّا على ما قبلها - وحكى عن بعض النحويين جوازه، قال[2]: «ويجوز ذلك على وضع العام موضع الخاص، فيكون من بدل الشيء من الشيء، إلا أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة، مثل قوله:

..... فلَمْ يَبْقَ إلا واحدٌ مِنهمُ شَفْرُ

ونظير ذلك من وضع العام موضع الخاص قولُه[3]:

أُحِبُّ رَيًّا ما حَيِيتُ أَبَدا ولا أُحِبُّ غَيرَ رَيًّا أَحَدا

وقولُ الآخر[4]:

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٦٣ باختصار.

(٢) شرح الجمل ٢: ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٣) أنشد الأول ابن جني في التنبيه ق ٧٦/أ. والاثنان في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٩١.

(٤) البيتان في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٤ وعنه في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٩٢ [رسالة]. وهما في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٢١٩ [مخطوط]. وفي ك: دع التفنيد.

نَهانِي أبِي عن لَذَّةٍ أنْ أنالَها فقلتُ: دَعِ التَّقييدَ - وَيحَكَ - في الخَمرِ
فلَستُ - على ما كانَ مِنِّي - بِراكِبٍ حَرامًا سِواها ما حَيِيتُ يَدَ الدَّهرِ

فأبدل أبدًا ويدَ الدهر من: ما حَيِيتُ، وهما أعمّ، فكذلك في مسألتنا، تجعل أحدًا بدلاً من إلا زيدٌ، وهو أعمّ منه».

وقال ابن عصفور أيضًا في «المقرب»[1]: «وإن قدمته على المستثنى منه لم يجز فيه إلا النصب على كل حال، نحو: ما قامَ إلا زيدًا القومُ، وقد يجعل على حسب العامل الذي قبله، ويجعل ما بعده بدلاً، وذلك قليل» انتهى.

وقد نص الفارسي[2] وغيره من البصريين على أنه لا يجوز في المستثنى إلا النصب. قال ابن عصفور: «إنما يعني به إذا حملت الكلام على الوجه المختار وإلا فقد حكى يونس أنَّ بعض العرب يقول: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ[3]؛ ألا ترى أنَّ ذاك لُغَيَّة ضعيفة، ووجهها أن يكون الاسم العام فيها قد أريد به الخصوص، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ، كان المراد بأحد غير زيد من الآدميين».

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[4] رادًّا على ابن عصفور: «واعلم أنَّ الذي قاله خطأ، وذلك /أنه زعم أنَّ أحدًا من قولنا ما قامَ إلا زيدٌ أحدٌ يراد به [٤: ٤٨/ب] زيد، وهو بدل منه، وكذلك شَفْر في البيت، فيلزم على قوله أن يكون أحدٌ وشَفْر مستعمَلَين في الواجب، وقد نص أئمة اللغة على خلاف ذلك، ولو كان ذلك لجاز: ما قامَ إلا أحدٌ زيدٌ، وما قامَ إلا شَفْرٌ عمرٌ،و وما هما إلا طُورِيٌّ[5] زيدٌ، وذلك غير جائز.

---

(١) المقرب ١: ١٦٩.
(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٠٦.
(٣) الذي في الكتاب ٢: ٣٣٧: ما لي إلا أبوك أحدٌ.
(٤) شرح الجمل ١: ٩٩٢ [رسالة].
(٥) ابن الضائع: صورة.

ويلزم على قوله إنْ قِيسَ مثل هذا أن يقال: ما قامَ[1] إلا زيدٌ إخوتُك، وتريد بالإخوة زيدًا، وهو أقرب على بعده من ذلك الذي أجاز؛ لأنَّ الإخوة ليس يمتنع مجيئه[2] في الإيجاب، وهذا كله خطأ[3].

والوجه فيه أن يقال: إنه بدل من الاسم مع إلا مجموعين، فيقدر العامل: لم يَبقَ إلا شَفْر.

فإن قلت: من أيِّ أقسام البدل هو هذا[4]؟

فالجواب: أنه شبيه ببدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، فإذا قلت ما قام إلا زيدٌ فهو في قوة: غيرُ زيدٍ، وغيرُ زيدٍ هو أحد، فيصح انطباقه عليه» انتهى كلامه.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذِيّ[5]: «لا يُتَصَوَّر هاهنا في (إلا) أن تكون وما بعدها بدلاً؛ لأنَّ البدل تابع، ولا يتقدم على المبدل منه، ولا صفة لذلك، ولأنَّ إلا التي للصفة لا تلي العامل لضعفها، فتعيَّن النصب على الاستثناء، هذا هو المشهور من اللغة. وزعم يونس أنَّ العرب قد تجيز فيه مع التقديم ما كانت تجيز فيه مع التأخير، فيقولون: ما قامَ إلا زيدٌ أحدٌ، وأنشد الكوفيون:

..... فلم يَبقَ إلا واحدٌ مِنهُمُ شَفْرُ

ويتخرج على أن يكون شَفْر بدلاً من واحد، وُضع العام موضع الخاص» انتهى. وقد ردَّه ابن الضائع كما ذكرناه قبلُ، إلى آخر المسألة.

---

(١) ما قام ... والوجه فيه أن يقال: سقط من د.

(٢) كذا في مخطوطات التذييل وشرح الجمل المحقق، وفي نسخته المخطوطة ق ٢١٩/أ: «ليس بممتنع مجيئهم».

(٣) هنا ينتهي كلام ابن الضائع في شرح الجمل، وبقية النص ليس فيه.

(٤) في حاشية ك ما نصه: «كذا وجد».

(٥) شرح المقدمة الجزولية ٢: ٢١٩ [مخطوط]، وفيه تصرف.

ومن مسائل هذا: ما أتاني إلا عمرًا إلا[1] بِشرًا أحدٌ[2]، وهو جائز على ضعف، ويكون من وضع العامّ موضع الخاصّ.

وما أتاني إلا بِشرٌ[3] إلا عمرًا أحدٌ، فنصُّوا على أنه لا يجوز[4]؛ لأنّ فيه الفصل بالفضلة بين البدل والمبدل منه.

ولا يُقَدَّمُ دُونَ شُذوذ[5] إلى آخر المسألة مثاله: إلا زيدًا قامَ القومُ، وهذه المسألة فيها خلاف[6]:

ذهب الجمهور إلى المنع، واستدلوا بأنّ ذلك لم يُسمع من كلامهم، وأنّ[7] إلا مشبَّهة بلا العاطفة وواو مع، نحو: قام القومُ لا زيدٌ، وجاء البردُ والطَّيالِسةَ، وهذان لا يتقدَّمان، فكذلك ما أشبههما.

وذهب الكسائيُّ والزجاجُ[8] إلى جواز ذلك، واستدلّ له بقولِ الشاعر[9]:

خلا اللّه لا أرجُو سِواكَ ، وإنّما أَعُدُّ عِيالِي شُعْبةً مِنْ عِيالِكا

---

(١) د: وإلا.

(٢) قال سيبويه: «كأنك قلت: ما أتاني إلا عمرًا أحدٌ إلا بِشرٌ، فجعلت بِشرًا بدلاً من أحد، ثم قدَّمتَ بِشرًا، فصار كقولك: ما لي إلا بِشرًا أحدٌ؛ لأنك إذا قلت: ما لي إلا عمرًا أحدٌ إلا بِشرٌ، فكأنك قلت: ما لي أحدٌ إلا بِشرٌ». الكتاب ٢: ٣٣٩.

(٣) ك، ن: إلا بشرًا.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ١٢٠/ب.

(٥) وقوله ولا يقدم دون شذوذ: موضعه في ك، ن قبل قوله السابق: «ومن مسائل هذا». وقوله «إلى آخر المسألة»: سقط من ك، ن.

(٦) الإنصاف ص ٢٧٣ - ٢٧٧ [المسألة ٣٦].

(٧) ك، د: ولأن.

(٨) مذهبهما في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ١٣٠/أ. والإنصاف ص ٢٧٣.

(٩) نسب البيت في الخزانة ٣: ٣١٤ إلى الأعشى، وليس في قصيدته المثبتة في ديوانه ص ١٣٩-١٤١. وأنشده ابن مالك غير منسوب في شرح التسهيل ٢: ٢٩١، ٣١٠.

وقول الآخر[1]:

وبَلْدةٍ ليسَ بِها طُورِيٌّ ولا خَلا الجِنّ بِها إنْسِيُّ

[٤ :٤٩/أ] /ووجه الدلالة من هذا أنَّ الاستثناء بإلا هو الأصل، وسائر الأدوات محمول عليها، وقد صحَّ الاستثناء مقدمًا بها، ولا يقع الفرع في موضع لا يقع فيه الأصل، فلو لم يكن تقديم إلا جائزًا ما جاز ذلك في خلا؛ لأنه لا يتصرف في الفرع أكثر من التصرف في الأصل.

واستدلَّ الزجاج[2] على جواز ذلك بقوله[3]:

خَلا أنَّ العِتاقَ مِنَ المَطايا أَحَسْنَ بهِ ، فَهُنَّ إليهِ شُوسُ

وهذا من الزجاج غلط بَيِّن؛ لأنَّ الاستثناء لم يتقدم أول الكلام المستثنى منه؛ ألا ترى أنَّ قبل هذا البيت قوله[4]:

إلى أنْ عَرَّسُوا ، وأَغَبَّ عنهُمْ قَريبًا ، ما يُحَسُّ لهُ حَسِيسُ

ألا ترى أنَّ المعنى: ما يُحَسُّ له حَسيسٌ خلا أنَّ العِتاق من المطايا أَحَسْنَ به.

---

(١) هو العجاج. الديوان ١: ٤٩٨، والتخريج في ٢: ٤١٠ - ٤١١.

(٢) ذكر استدلالَه هذا والردَّ عليه السيرافيُّ في شرح الكتاب ٩: ٢٢ - ٢٣ والأُبَّذيُّ في شرح الجزولية ٢: ٢١٨ [مخطوط].

(٣) هو أبو زبيد الطائي يصف الذئب. ديوانه ص ٦٣١ وطبقات فحول الشعراء ص ٦٠٠. وانظر تخريجه في معجم شواهد العربية ص ١٩٨. العتاق: جمع عتيق، وهو الكريم الرائع من كل شيء. وأَحْسَنَ: أحسَسْن. وشُوس: جمع أَشْوَس، والشَّوَس: أن ينظر بإحدى عينيه، ويميل وجهه في شق العين التي ينظر بها.

(٤) الديوان ص ٦٣١ وطبقات فحول الشعراء ص ٥٩٩. عَرَّسَ المسافرون: نزلوا عن رواحلهم آخر الليل للراحة. وأغَبَّ: من الغِبِّ، وهو أن تشرب الإبل يومًا، ويومًا لا تشرب. والحسيس: الحس أو الصوت الخفي.

وقال مَن تأول السماع: قدَّر أنه قال: سِواكَ خَلا اللَّه لا أرجو. وقدَّر أنه قال: ولا بها إنْسِيٌّ خَلا الجِنّ، فاستجاز مع المقدَّر ما استجاز مع المحقَّق، وخَلا الجِنّ استثناء منقطع.

ووهم ابن هشام وابن عصفور في زعمهما أنَّ تقديم المستثنى وجعله أول الكلام لا يجوز باتفاق، لا يقال: إلا زيدًا قام القومُ، وقد نصَّ المصنف وغيره[1] على إجازة الكسائي ذلك، ونقله غير المصنف عن الزجاج، ونقله ابن عصفور أيضًا في بعض تصانيفه عن الكسائي، فقال: «تقديمه أول الكلام لا يجوز عند أحد إلا الكسائي، فإنه أجازه، أجاز: إلا زيدًا ما أكلَ أحدٌ طعامَك. والصحيح المنع قياسًا على التمييز في كونهما انتصبا عن تمام الكلام» انتهى.

وقال ابن أصبغ: إن قدَّمته على حرف النفي لم يجز عند الجمهور مطلقًا، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع، ومنعه هشام إلا مع الدائم.

وفي البسيط ما معناه: أجمع البصريون على أنَّ المستثنى لا يتقدم على المستثنى منه، فلا تقول: إلا زيدًا ضُربَ القومُ. وخالفهم طائفة من الكوفيين، فجوزوا ذلك. وأظن الاتفاق وقع على عدم تجويزه في المفرَّغ للفاعل.

ولا يتقدم معمول ما بعد «إلا» عليها، لا تقول: ما قومُك زيدًا إلا ضاربون، فإن وقع ففي الشعر، ويؤوَّل على إضمار ناصب من جنس المذكور.

ولا يجوز تقديم معمول معمولها عليه وبعدها، نحو: ما قام قومُك إلا زيدًا ضاربينَ، أي: إلا ضاربينَ زيدًا، ولم نر نصًّا لهم فيه؛ لأنَّ «إلا» بمنْزلة الحروف المعدِّية، ولا يُفصل بين الحرف والمفعول، كالباء وواو المفعول معه.

وشمل قول المصنف **والمنسوبِ إليه** - أي: إلى المستثنى منه - أن يكون المنسوب إليه مسندًا إليه، نحو: قام إلا زيدًا القومُ، والقومُ إلا زيدًا[2] ذاهبون، وفي

---

(١) كالسيرافي في شرح الكتاب ٩: ٢٣.

(٢) والقوم إلا زيدًا: سقط من ك، ن.

[٤ :٤٩/ب] الدار إلا عمرًا أصحابُك، وهاهنا[١] إلا زيدًا /قومُك، وأين إلا زيدًا قومُك[٢]، وكيف إلا زيدًا قومُك، وهذه الثلاثة من مُثُل الأخفش[٣]. وواقعًا على المستثنى منه، نحو: ضربتُ إلا زيدًا القومَ.

ولَمّا تنَزَّل المستثنى منْزلة الصفة المخصِّصة ومنْزلة المعطوف بـ«لا» كان القياس ألاّ يجوز تقديمه؛ كما لا يتقدمان، إلا أنه احتمل ذلك إذا تقدَّم ما يُشعر بالمستثنى منه من مسند إليه أو واقع عليه.

وحُسن تقدُّم المستثنى على المستثنى منه إنما يكون في الرفع، فإن تقدَّم على المفعول لم يحسن، نحو: ضربتُ إلا زيدًا قومَك، نصَّ عليه الرماني. وإنما ضعُف لأنَّ طلب الفعل لِما هو فَضلة ليس كطلبه لِما هو عُمدة، فتقدُّم ما يطلب العُمَد بمنْزلة تقدُّمها بنفسها، ولا كذلك ما يطلب الفَضَلات.

ويظهر من كلام المصنف أنه لا يجوز: ما إلا زيدًا في الدار أحدٌ. ونصَّ على منع جوازه شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع، وقال[٤]: «لا يجوز التقديم على المستثنى منه إلا أن يكون المستثنى متوسطًا بين[٥] أحد جزأي الكلام».

ويظهر من كلام شيخنا الأستاذ أبي الحسن الأُبَّذيِّ [عدم][٦] إجازته؛ لأنه قال في قوله:

..... ولا خَلا الجِنّ بِها إنْسِيُّ

---

(١) الذي في شرح المصنف: أهاهنا.

(٢) وأين إلا زيدًا قومك: سقط من ك، ن.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٩١. ولفظه: «وقال الأخفش: لو قلت: أين إلا زيدًا قومك، وكيف إلا زيدًا قومك، لجاز؛ لأنَّ هذا بمنْزلة: أهاهنا إلا زيدًا قومك».

(٤) شرح الجمل له ١: ٩٨٨ [رسالة].

(٥) ك، ن: بين بين.

(٦) عدم: تتمة يقتضيها السياق. انظر شرح الجزولية ٢: ٢١٨ [مخطوط].

قال: «لم يقدِّمه على الكلام بجملته لأنه قد تقدّم على الاستثناء (لا) النافية، والتقدير: ولا بها إنْسِيٌّ خلا الجنّ».

وفي البسيط: وقع الإجماع على جواز تقديمه على أحد جزأي الجملة من فاعل أو مفعول؛ فأما تقدم النفي أو حرف إن فيمنع من ذلك أنه لا يليها إلا، وقد جوزه بعضهم.

ويظهر من كلام المصنف أنه لا يجوز: القومُ إلا زيدًا جاؤوا؛ لأنّ «إلا زيدًا» تقدم على المنسوب إلى المستثنى منه وعلى المستثنى منه، وهو الضمير في جاؤوا؛ لأنّ زيدًا ليس مستثنًى من القوم، بل هو مستثنى من الضمير المسند إليه المجيء.

وقد مثّل المصنف[1] بجواز: القومُ إلا زيدًا ذاهبون، وهو مستثنًى مقدم على المسند، وهو اسم الفاعل، وعلى المستثنى منه، وهو الضمير المستكنّ في ذاهبون.

وهذه المسألة أعني تقديم المستثنى على[2] المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم، وتوسط بين جزأي كلام، فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق، سواء أكان العامل متصرفًا أم غير متصرف، فلا يجوز: القومُ إلا زيدًا قاموا، ولا: القومُ إلا زيدًا قائمون، ولا: القومُ إلا زيدًا في الدار؛ لأنّ العامل الفعل واسم الفاعل والظرف بما فيه من معنى الفعل؛ وإنما لم يجز ذلك لأنّ المستثنى يشبه المفعول معه في نصب العامل له بوساطة الحرف الذي هو إلا؛ كما نصب المفعول معه بوساطة الحرف الذي هو الواو، فكما لا يجوز التقديم مع الواو فكذلك لا يجوز مع إلا، وهذا مذهب من يرى العامل في المستثنى الفعل ومعنى الفعل.

المذهب الثاني: جواز ذلك على الإطلاق.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٩١.

(٢) المستثنى على: سقط من د.

[٤: ٥٠/أ] المذهب /الثالث: التفصيل بين أن يكون العامل متصرفًا، فيجوز، نحو: القومُ إلا زيدًا جاؤوا. أو غير متصرف، فلا يجوز، نحو: القومُ إلا زيدًا في الدار، وهو مذهب الأخفش.

قال بعض أصحابنا: «والصحيح جواز ذلك على الإطلاق؛ لأنَّ الناصب للمستثنى إنما هو تمام الكلام، وإذا كان ذلك لم يتقدم على العامل؛ إذ قد تقدم جزء الكلام الذي انتصب التمييز عن تمامه، بل كان يتقدم على العامل لو كان أتى به أول الكلام، والدليلُ على جواز توسيطه - وإن أدى ذلك إلى تقديمه على المستثنى وعلى العامل فيه - قولُ ذي الرُّمَّة[١]:

مُعَرِّسًا في بَياضِ الصُّبحِ وَقْعَتُهُ وسائرُ السَّيرِ إلا ذاكَ مُنْحَذِبُ

فـ«إلا ذاك» مستثنًى من الضمير المستتر في مُنحَذِب، ومُنحَذِب عامل فيه» انتهى.

وقال الآخر[٢]:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللّهَ باطِلُ وكُلُّ نَعيمٍ - لا مَحالةَ - زائلُ

فـ«ما خَلا اللّهَ» استثناء من الضمير المستتر في باطِل، وباطِل عامل في ذلك الضمير. ومثل[٣] ذلك قولُ ابن أبي الصَّلت[٤]:

كُلُّ دِينٍ يومَ القِيامةِ عندَ الـــــــلّهِ إلا دِينَ الحَنِيفةِ بُورُ

وقولُ الآخر[٥]:

---

(١) الديوان ص ٤٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٩٥٥. التعريس: النّزول. والوقعة: النومة في وجه السحر. ومنحذب: ماض سريع. وتقدير العجز: وسائر السير منحذب إلا ذاك التعريس. والذي في المخطوطات: «وسائر الشيء». وفي الجمهرة: «وسائر الليل».

(٢) تقدم في ١: ١٥.

(٣) ك، ن: ومثال.

(٤) ديوان أمية ص ٣٩٣. ك، ن: الحنفية. الحنيفة: دين إبراهيم عليه السلام. وبور: باطل.

(٥) هو أُسَيد بن أبي إياس الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٦٢٧.

تَعَلَّمْ بأنَّ الوَفدَ إلا عُوَيْمِرًا هُمُ الكاذِبُونَ المُخْلِفُو كُلِّ مَوعِدِ

والذي نختاره مذهب الأخفش؛ لأنَّ السماع إنما هو محفوظ فيما كان العامل في المستثنى منه متصرفًا، أمّا[1] إذا كان غير متصرف، نحو: القومُ إلا زيدًا في الدار - فينبغي ألاَّ يُقْدَم على جوازه إلا بثبت من العرب.

وأمّا إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وحده، نحو: قامَ إلا زيدًا القومُ - فلا خلاف في جوازه، ويصير الوجه الذي كان غير مختار في التأخير مختارًا في التقدم، وهو النصب. وإنما تبع في حال التأخر إعراب المستثنى منه لأنه شبيه ببدل بعض من كل، ولا يجوز في هذا التقدم، فكذلك لا يجوز فيما أشبهه.

وشَبَّهه س[2] بنعت النكرة المتقدم عليها، وهو تشبيه حسن، وذلك أنهما مؤخران تابعان ما قبلهما في الإعراب، ويجوز فيهما النصب على الاستثناء والحال ضعيفًا، فإذا تقدما لم يجز فيهما إلا النصب، وبطل التبع.

وعلَّل س[3] لزوم النصب في الاستثناء المقدَّم وامتناع البدل بأنَّ الأصل في الاستثناء أن يأتي بعد المستثنى منه؛ فحدُّه أن يكون بدلاً لا مبدلاً منه؛ لأنَّ البدل ثانٍ عن المبدل منه، فلذلك لم يجز: ما أتاني إلا زيدٌ أحدٌ، على أن يكون أحدٌ بدلاً من إلا زيد، كأنه في التقدير: ما أتاني إلا زيدٌ ما أتاني أحدٌ، قال س[4]: «فلما لم يكن حدُّه أن يكون مبدلاً منه بل بدلاً، ولم يمكن مع التقديم أن يكون بدلاً - /حملوه على وجه قد يجوز فيه وهو مؤخر، وهو النصب». ويظهر من س أنه يمكن [٤: ٥٠/ب] أن يكون المستثنى منه بدلاً من المستثنى، ولذلك علله بذلك التعليل.

---

(١) أما: سقط من ك، ن.

(٢) الكتاب ٢: ٣٣٥. وقوله «وشبهه»: سقط من د. وهذه الفقرة بلفظها في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٨ [رسالة].

(٣) ذكر سيبويه أنَّ هذا تعليل الخليل. الكتاب ٢: ٣٣٥. وهذا معنى كلام س لا لفظه، والفقرة بلفظها في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٨ - ٩٨٩ [رسالة].

(٤) الكتاب ٢: ٣٣٥، وهذا معنى قوله لا لفظه.

وقد عدل النحويون[1] عن تعليل س، فقالوا: امتنع البدل لأنَّ الثاني أعمُّ من الأول، فلا يجوز أن يقع بدلاً منه؛ لأنه لا بدلَ كلٌّ من بعض في كلامهم، ولذلك قال ابن خروف: «كرهوا أن يبدلوا الأكثر من الأقل»، يعني كلاً من بعض.

فإن قلت: أقول: «إلا زيدٌ» أعمُّ من «أحد»؛ لأنَّ «إلا زيدٌ» بمعنى: غيرُ زيد، وغيرُ زيد يكون من الأحدين ومن غيرهم، فإذا أبدلنا أحدًا من إلا زيد كان من إبدال البعض من الكل.

فالجواب أن نقول: إنَّ[2] العرب لا تستعمل «إلا زيدًا» وتريد به كل ما عدا «زيد» من أي الأصناف كان؛ وإنما تريد ما عداه من صنفه؛ ألا ترى أنك لو قلت ما رأيتُ إلا زيدًا إنما تريد: ما رأيتُ غيرَ زيد من الناس، ولولا ذلك لكان قولك ما رأيتُ إلا زيدًا كذبًا؛ لأنه معلوم أنك رأيت السماء والأرض وأشياء كثيرة هي غير زيد، وكذلك كل اسم يقع بعد إلا يُراد به: إلا غير ذلك الاسم من صنفه، لا غيره من أي صنف كان، وإذا ثبت أنَّ المراد بقوله «إلا زيدٌ» غير زيد من صنفه كان أحد أعمَّ منه؛ لأنه يقع عليه وعلى المغاير له من صنفه، و لم يجز لذلك إبداله[3] منه.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[4]: «وعندي أنهم لم يفهموا عن س، فاعلم أنَّ البدل في الاستثناء إنما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه، فإذا قلت ما قام أحدٌ[5] إلا زيدٌ[6] فليس (زيد) وحده بدلاً من (أحد)، و«إلا زيدٌ» هو[7]

---

(١) هذه الفقرة في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٩ [رسالة].

(٢) إنَّ: انفردت به د.

(٣) ن: البدل. وفي ك بياض في موضع جزء من الكلمة، والباقي منها رسم هكذا: الد.

(٤) شرح الجمل ١: ٩٨٩ - ٩٩٠ [رسالة].

(٥) أحد: سقط من ك، ن.

(٦) زيد هنا في شرح ابن الضائع ما نصه: «فإلا زيد هو البدل، وهو الذي يقع موقع أحد».

(٧) هو: سقط من ك، ن.

الأحد الذي نفيتَ القيام عنه، فـ(إلا زيدٌ) بيان للأحد الذي عنيتَ؛ ألا ترى أنَّ (إلا زيدٌ) هو (غير زيد) في المعنى. وإذا قلت ما أتاني أحدٌ غيرُ زيد فـ(غيرُ زيد) بدل من (أحد)، بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، فـ(غير زيد) هو الأحد الذي عنيتَ، و(إلا زيدٌ) هو (غير[1] زيد) في المعنى، فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء - وهما لعين واحدة - من بدل البعض من الكل.

والدليل على ذلك أنَّ بدل البعض من الكل إنما هو على أن وضعت الكل في موضع البعض مجازًا؛ ثم بيَّنت[2] بالبعض الذي أردته بالكل بيانًا، وليس كذلك في الاستثناء، بل البعض في الاستثناء ليس هو البعض الذي وضعت الكل موضعه، بل هو بعض[3] آخر مخالف لذلك البعض في الحكم.

وأيضًا فالبدل من شرطه وقوعه مكان المبدل منه، والبعض في الاستثناء لا يقع موقع المبدل منه وحده إلا مع إلا، فليس البدل إلا الحرف مع الاسم.

والدليل على أنَّ س أراد هذا الذي فسَّرتُ تشبيهه - أعني البدل في الاستثناء - بقولك: مررتُ برجلٍ زيدٍ[4]، وهذا ليس بدل بعض من كل، ولا تعرَّض حيث ذكر البدل لبدل البعض من الكل أصلاً، وتعليله في منع البدل في المستثنى /المقدَّم [٤: ٥١/أ] دليل على ذلك، ولم يفهم عنه أحد مراده.

ولو قيل إنَّ البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي بينت في غير الاستثناء لكان وجهًا، وهو الحق وحقيقة البدل فيه؛ لأنه[5] يقع موقع (إلا زيد) لا موقع (زيد) وحده» انتهى.

---

(١) غير: سقط من ك، ن.

(٢) في ابن الضائع: جئت.

(٣) بعض: سقط من ك، ن.

(٤) الكتاب ٢: ٣١١.

(٥) زيد هنا في ابن الضائع ما نصه: «يقع موقع الأول، ويبدل مكانه، فهو».

وأنشد س على تقديم المستثنى على المستثنى منه قول الشاعر، وهو كعب بن مالك[1]:

الناسُ أَلْبٌ علينا فيكَ ، ليسَ لنا إلا السُّيوفَ وأطرافَ القَنا وَزَرُ

وأنشد أبوا القاسم الزجاجي قول الكميت[2]:

وما لِيَ إلا آلَ أحمدَ شِيعةٌ وما لِيَ إلا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

فرع: إذا عطفتَ على المستثنى المقدَّم المنصوب اسمًا نصبتَ، نحو: قامَ إلا زيدًا وعمرًا القومُ، ولا يجوز غير النصب، فإن أخَّرتَ المعطوف بعد المستثنى منه فالاختيار النصب، نحو: قامَ إلا زيدًا القومُ وعمرًا، ويجوز[3] أن يُرفَع حملاً على المعنى؛ لأنَّ قامَ إلا زيدًا القومُ في معنى: لم يقمْ زيدٌ من القوم، فكما يجوز: لم يقمْ زيدٌ من القوم وعمرٌو، فكذلك يجوز: قام إلا زيدًا القومُ وعمرٌو.

---

(١) كذا في الكتاب ٢: ٣٣٥ - ٣٣٦ والكامل ص ٦١٤. والصحيح أنه لحسان بن ثابت. ديوانه ص ١: ٢٦٥ والسيرة النبوية ٢: ٤٩٨ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ١٧٥. الألب: القوم يجتمعون على عداوة إنسان. والقنا: الرماح. والوزر: الملجأ والحصن. فيك: سقط من المخطوطات، وبعد علينا في د بين السطرين: «كذا».

(٢) الديوان ص ٥١٧ والكامل ص ٦١٤ والجمل ص ٢٣٤. ويروى آخره: «وما لِيَ إلا مَذهَبَ الحقِّ مَذهَبُ».

(٣) ك: ونحو.

ص: فصل

لا يُستَثنَى بأداةٍ واحدةٍ دُونَ عطفِ شيئان، ومُوهِمُ ذلك بدلٌ ومعمولُ عاملٍ مُضمَر لا بَدَلان، خلافًا لقوم.

ولا يَمتنع استثناءُ النِّصف، خلافًا لبعض البصريين، ولا استثناءُ الأكثر وفاقًا للكوفيين. والسابقُ بالاستثناء منه أَولَى من المتأخِّر عند توسُّط المستثنى، وإنْ تأخَّر عنهما فالثاني أَولَى مطلقًا، وإنْ تقدَّم[1] فالأوَّلُ أَولَى إنْ لم يكن أحدُهما مرفوعًا لفظًا أو معنًى، وإن يكنه[2] فهو أَولَى مطلقًا إن لم يَمنع مانعٌ.

ش: مثال ذلك بحرف العطف: قام القومُ إلا زيدٌ وعمرٌو، وضربتُ القومَ إلا زيدًا وعمرًا، ومررت بالقومِ إلا زيدًا وعمرًا. ومثاله دون حرف العطف: أعطيتُ الناسَ [المال][3] إلا عمرًا الدنانيرَ، قال ابن السراج[4]: «فهذا لا يجوز؛ لأنَّ حرف الاستثناء إنما يُستثنَى به واحد، بل تقول: أعطيتُ الناسَ الدنانيرَ إلا عمرًا» انتهى.

قال[5]: «فإن قلت: ما أعطيتُ أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانقًا[6]، وأردت الاستثناء - لم يجز، فإن أردت البدل جاز، فأبدلت عمرًا من أحد، ودانقًا من درهم، كأنك قلت: ما أعطيتُ إلا عمرًا دانقًا» انتهى.

---

(١) وإن تقدم ... فهو أولى مطلقًا: سقط من د.

(٢) ك: تكنفه.

(٣) المال: تتمة من الارتشاف ص ١٥٢٠ وتمهيد القواعد ص ٢١٦٤. وفي البديع ١: ٢٣٣: «فلا تقول: أعطيتُ الناسَ الدنانيرَ إلا زيدًا الدراهمَ».

(٤) الأصول ١: ٢٨٣.

(٥) الأصول ١: ٢٨٣.

(٦) الدانق: سدس الدرهم.

وهذا التقدير الذي قدَّره في البدل - وهو: ما أعطيتُ إلا عمرًا دانقًا - لا يؤدي إلى أنَّ حرف الاستثناء يُستثنى به واحد، بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل، إنما نصبهما على أنهما مفعولا أعطيتُ، وأعطيتُ المقدَّرة لا تتوقف على وساطة إلا؛ لأنه استثناء مفرَّغ، فلو أسقطتَ إلا، فقلتَ: ما أعطيتُ عمرًا درهمًا - جاز عملها في الاسمين، بخلاف عمل العامل في المستثنى الواقع بعد إلا، فهو متوقف على وساطتها.

[٤ :٥١/ب] وذهب الزجاج إلى أنَّ البدل هنا ضعيف، قال: لأنه لا يجوز بدل اسمين /من اسمين[(١)]، لو قلت: ضربَ زيدٌ المرأةَ أخوك هندًا، لم يجز، وإنما جاز هنا تشبيهًا لأداة الاستثناء بحرف العطف، فكما يجوز: ضربَ عمرٌو زيدًا وبكرٌ سعدًا كذلك جاز هذا، إلا أنه ضعيف؛ لأنَّ المشبَّه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به.

والسماع على خلاف مذهب الزجاج، وهو أنه يجوز إبدال اسمين من اسمين مع عدم إلا، قال الشاعر[(٢)]:

فلَمّا قَرَعْنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بَعضَهُ ببَعضٍ أَبَتْ عِيدانُهُ أنْ تَكَسَّرا

فقوله بعضَه بدل من النَّبع، وببعض[(٣)] بدل من بالنبع.

وأمّا قول الشاعر[(٤)]:

وليسَ مُجيرًا إن أتى الحيَّ خائفٌ ولا قائلاً إلا هو المُتَعَيَّبا

---

(١) من اسمين: سقط من د.

(٢) هو زفر بن الحارث الكلابي. الحماسة ١: ٩٧ [٢٨] والمرزوقي ص ١٥٥ [٢٨]. النبع: خير الأشجار التي تتخذ منها القسي وأصلبها، وهو هنا الأصل. والعيدان: أراد بها الرجال. ونسبه البغدادي في الخزانة ٣: ١٧١ [عند الشاهد ١٨٦] إلى النابغة الجعدي، وأنشده ضمن أبيات من رائيته المشهورة. ديوان الجعدي ص ٧١.

(٣) ك: وبعضه.

(٤) هو الأعشى. الديوان ص ١٦٣. والبيت بلا نسبة في البديع لابن الأثير ١: ٢٣٤.

فشاذ، وهو محمول على فعل آخر.

وقال المصنف في الرد على ابن السراج ما نصه[1]: «حاصل كلامه جواز أن يقال: ما أعطيت أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانقًا، على أن يكون الاسمان بعد إلا بدلين لا منصوبين على الاستثناء. وفي هذا ضعف بَيِّن؛ لأنَّ البدل في الاستثناء لا بُدَّ من اقترانه بإلا، فكان لذلك[2] أشبه شيء بالمعطوف بحرف، فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان؛ فإن ورد ما يُوهم[3] ذلك قُدِّر ناصب للثاني كما يقدر خافض للثاني في نحو[4]:

أَكُلَّ امرئٍ تَحسبينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدِ باللَّيلِ نارا»

انتهى كلامه.

وفيه تعقب؛ لأنَّ قوله «لأنَّ البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه بإلا» ليس بصحيح؛ لأنه إمّا أن يعني أن يُبدل من المستثنى منه أو من المستثنى، وكلاهما لا يلزم فيه؛ ألا تقول: ما ضربَ القومُ بعضَهم إلا بعضًا، وما قامَ القومُ إلا إخوتُك بعضُهم، وقد ذكر هو في الفصل بعد هذا الفصل[5] أنه يجوز أن تكرر إلا على سبيل التوكيد، فتبدل ما يليها مما يليه، نحو: ما مررتُ إلا بأخيك إلا زيدٍ، ولا خلاف بين النحويين في جواز: ما مررتُ بأحدٍ إلا أخيك زيدٍ.

وأمّا قوله «فكان لذلك أشبه شيءٍ بالمعطوف فكما لا يقع بعد حرف معطوفان كذلك لا يقع[6] بعد حرف الاستثناء [بَدَلان][7]» فليس بصحيح؛ لأنَّ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٢) د، ن: كذلك.

(٣) يوهم: سقط من ك، ن.

(٤) البيت لأبي دُواد الإيادي في الكتاب ١: ٦٦ والأصمعيات ص ١٩١ [٦٦]. ونسب في الكامل ص ٣٧٦، ١٠٠٢ إلى عدي بن زيد، وهو في ديوانه ص ١٩٩. د: في الليل.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٩٥.

(٦) كذلك لا يقع ... بعده معطوفان: سقط من د.

(٧) بدلان: ليس في المخطوطات.

حرف العطف يقع بعده معطوفان وثلاثة، تقول: ضربَ زيدٌ عمرًا وبِشرٌ خالدًا، وضربَ زيدٌ عمرًا بِسَوطٍ وبِشرٌ خالدًا بجريدة، وأعلَمَ زيد[1] عَمرًا كَبشَك سمينًا وبشرٌ خالدًا فرسَك مُلجَمًا، فهذا حرف العطف هنا قد عطف أربعةً على أربعة، والعجب للمصنف في ذلك.

والنحويون مَن أجاز ذلك منهم علَّل الجواز بتشبيه[2] إلا بحرف العطف، وجعل ذلك المصنف مانعًا. وإنما علَّل المنع منهم مَن منع بأنَّ الحروف المؤدية معنى عمل العامل إلى المعمول لا يُوصل واحد منها العمل إلا إلى معمول واحد، نحو واو مع وحرف الجر، فإذا جعلناهما في مسألة /«ما أعطيت» بَدَلَين لم تكن «إلا» [٤ :٥٢/أ] وصلتْ أعطيتُ إليهما؛ لأنَّ أعطيتُ يتعدى إلى مفعولين.

وهذا الذي ذكر المصنف من أنه لا يجوز أن يُستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان قد أجازه قوم من النحويين؛ ذهبوا إلى إجازة: ما أخذَ أحدٌ إلا زيدٌ درهمًا، وما ضربَ القومُ إلا بعضُهم بعضًا.

ومنع ذلك الأخفش والفارسي، واختلفا في إصلاحها:

فتصحيحها عند الأخفش بأن تقدم على إلا المرفوع الذي بعدها، فتقول: ما أخذَ أحدٌ زيدٌ إلا درهمًا، وما ضربَ القومُ[3] بعضُهم إلا بعضًا، وهذا موافق لما ذهب إليه ابن السراج والمصنف من أنَّ حرف الاستثناء إنما يُستثنى به واحد.

وتصحيحها عند الفارسي بأن تزيد فيها منصوبًا قبل إلا، فتقول: ما أخذَ أحدٌ شيئًا إلا زيدٌ درهمًا، وما ضربَ القومُ أحدًا إلا بعضُهم بعضًا.

ولم ندر تخريجه لهذا التركيب، قيل: هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما، كما ذهب إليه ابن السراج في: ما أعطيتُ أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانقًا،

---

(١) د: وأعلمت زيدًا. ك: وأعلمت زيد. وسقط قوله «بجريدة ... وبشر خالدًا» من ن.

(٢) ك، ن: تشبيه. د: بنسبة.

(٣) القوم: سقط من ك، ن.

فتبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب، أو هو على أن تجعل أحدهما بدلاً والثاني معمول عامل مضمر، فيكون «إلا زيدٌ» بدلاً من «أحد»، و«إلا بعضُهم» بدلاً من «القوم»، ودرهمًا منصوب بـ«أخذَ» مضمرة، و«بعضًا» منصوب بـ«ضربَ» مضمرة، كما اختاره المصنف.

والظاهر من قول المصنف **خلافًا لقوم** أنه يعود إلى قوله: بَدَلان، فيكون ذلك خلافًا في التخريج لا خلافًا في صحة التركيب، والخلاف كما ذكرناه موجود في صحة التركيب، فمنهم من قال: هذا التركيب صحيح، ولا يحتاج إلى تخريج، لا بتصحيح الأخفش ولا بتصحيح الفارسي، وقد ورد السماع بإبدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله:

فلَمّا قَرَعْنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بعضَه ببعضٍ .....

فالمنفي جائز فيه ذلك، وكذلك الإيجاب بعد النفي[1]، فتقول: ما قَرَعنا النَّبعَ بالنَّبع إلا بعضَه ببعضٍ.

وقوله **ولا يمتنع استثناء النِّصف، خلافًا لبعض البصريين**[2]، **ولا استثناء الأكثر وفاقًا للكوفيين** اتفق النحويون[3] على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرِقًا للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه، وأنه يجوز أن يكون أقل منه، نحو: قام إخوتُك إلا زيدًا.

واختلفوا فيما سوى ذلك: فأكثر النحويين على أنه لا يجوز إذا كان المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين، وإياه

---

(١) زيد هنا في ك: بعد.

(٢) ك، ن: النحويين.

(٣) الأقوال في هذه المسألة مع الأدلة في البديع لابن الأثير ١: ٢٣٦ - ٢٣٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٤٩ - ٢٥٢ ولابن الضائع ١: ٩٢٠ - ٩٢٦ [رسالة] وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٢٠٣ - ٢٠٤ [مخطوط] والاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٥٣٦ - ٥٤٨.

اختار ابن عصفور في بعض تصانيفه[1]، وشيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[2]، وأكثر الكوفيين، وكثير من الفقهاء[3] أجازوا ذلك، وهو مذهب أبي عبيد، والسيرافي، وإياه اختار ابن خروف، والأستاذ أبو علي، وابن عصفور في بعض تصانيفه، على تفصيل ذكره ابن عصفور في الأكثر: فقال: «إن جاز وقوع المستثنى منه على المنفي بعد الاستثناء فلا بعد في جوازه؛ لأنَّ العرب قد توقع اسم الشيء على أقل /من نصفه، كقوله ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾[4]، وإن لم يجز لم يجز الاستثناء، نحو: عندي إخوتُك العشرةُ إلا تسعةً منهم؛ لأنك أوقعت الإخوة على واحد منهم، وذلك لا يجوز». [٤ :٥٢/ب]

وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون المخرَج النصف فما دون ذلك؛ ولا يجيزون أن يكون أكثر.

واستدلَّ من ذهب إلى جواز استثناء الأكثر بقوله ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[5]، والغاوون أكثر من الراشدين، وبقوله ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[6]، وقوله ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾[7]، وبقول الشاعر[8]:

---

(١) منها شرح الجمل ٢: ٢٥٢ والمقرب ١: ١٦٦.

(٢) شرح الجزولية ٢: ٢٠٤ [مخطوط].

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٤٣٣ - ٤٣٨ والاستغناء ص ٥٣٦.

(٤) سورة الأحقاف: الآية ٢٥.

(٥) سورة الحجر: الآية ٤٢.

(٦) سورة البقرة: الآية ١٣٠.

(٧) سورة الأعراف: الآية ٩٩.

(٨) نُسب البيت إلى أبي مُكْعِت أخي بني سعد بن مالك في الخزانة ١٠ : ٢٥٠ [عند الشاهد ٨٤٤] عن ضالة الأديب لأبي محمد الأعرابي، وهو ثالث خمسة أبيات ميمية فيه، وآخره: عَلاَّما. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٤٩ والاستغناء ص ٥٣٨.

أَدُّوا التي نَقَصَتْ تِسعينَ مِن مِئةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بالحَقِّ قَوَّالا

وتأوَّل من منع ذلك بأن قوله ﴿إِنَّ عِبَادِى﴾ لا يراد به العموم، بل المراد المؤمنون، ويكون العِباد جمع عبد، وأضافهم إليه، وهي إضافة تشريف وتقريب، كقوله ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[1]، أو يكون جمع عابِد، كنائم ونِيام، وصاحِب وصِحاب، وكافِر وكِفار، قال[2]:

وشُقَّ البَحرُ عن أَصحابِ مُوسى وغُرِّقَتِ الفَراعِنةُ الكِفارُ

ويكون الاستثناء على هذين منقطعًا، أي: لكن من اتبعك من الغاوين فلك عليهم سلطان، والخلاف إنما هو في الاستثناء المتصل.

ويجوز أن يكون متصلاً، ويكون (عبادي) يعم الملك والإنس والجانّ، فيكون الاستثناء إذ ذاك أقلّ.

وأمّا ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ فاستثناء منقطع، والإنكار وقع على كل من يرغب عن ملة إبراهيم، وكأنه قال: لكن من سفه نفسه يرغب عنها.

وأمّا ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ فاستثناء مفرَّغ، ولم يذكر المستثنى منه فيه، وعلى تقدير أن لو صرح بالمستثنى منه قدِّر عامًّا، أي: فلا يأمن مكرَ اللَّه أحدٌ، و«أحد» يعمّ العاقل ملكًا وإنسًا وجانًّا.

وأمّا البيت فليس فيه استثناء، لا بـ«إلا» ولا بما هو في معناها.

واستدلّ من أجاز إخراج النصف فما دونه بقوله تعالى ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ﴾[3]، فـ(نصفَه) عنده بدل من قوله (إلا قليلاً)، بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، وكأنه قال: قُم الليلَ إلا نِصفَه، وأطلق القليل على النصف، وليس

---

(١) سورة الزخرف: الآية ١٦٨.

(٢) هو القطامي. ديوانه ص ١٤٣. واللسان (كفر) و(فرعن).

(٣) سورة المزمل: الآيتان ٢ - ٣.

القليل معلوم القدر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل، والضمير عائد إلى الليل، والمعنى: قُم نِصفَ الليل، فالضمير في منه عائد إلى النصف، وكذا الضمير في عليه، والتقدير - والله أعلم - قُم نصفَ الليل أو أقلَّ منه أو أكثرَ منه، قاله ابن خروف، قال[1]: «فخرج من هذا أنَّ المستثنى النصف[2] أو أقلّ منه أو أكثر، ولا يصح عود الضمير إلى القليل؛ لأنه غير معلوم القدر، فلا يُعلم نصفه، ولا يعود الضمير في منه ولا في عليه إلى الليل لفساد المعنى؛ لأنه يؤول إلى: قُم أكثر من الليل».

وقال ابن عصفور[3]: «بل ضمير نصفه يعود إلى القليل، وهو بدل منه، بدل بعض من كل، وجاز - وإن كان القليل مبهمًا - لأنَّ القليل قد تعيَّن /بالعادة [٤ :٥٣/أ] والعرف، أي: ما سمي قليلاً في العادة».

قال[4]: «ويدل على بطلان أن يكون القليل هو النصف أنَّ النصف ليس بقليل، فمن قام نصف الليل لا يقال له فيه: قام الليلَ إلا قليلاً».

وردَّ شيخنا الأستاذ ابن الضائع على ابن عصفور، فقال[5]: «أما تَعيُّن القليل بالعادة فإن أراد به أنَّ العادة قد عَيَّنت شخصه حتى صار يقع على ثلث الليل مثلاً أو جزء منه متعين فهو باطل، بل كل ما دون النصف قليل، فيقع على الثلث والربع والسدس إلى غير ذلك، وإن أراد خلاف ذلك، بل ما يقع عليه القليل، فلا فائدة لبيانه بأن يبدل منه نصفه، فلو قال قائل: أكلتُ قليلاً من الرغيف نصفَه، يريد: نصف القليل - لم يكن له معنًى؛ لأنَّ القليل يتناوله».

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٢٢ - ٩٢٣ [رسالة].

(٢) النصف: سقط من ك، ن.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٢٣.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٢٣. وهذا القول يلي قوله السابق بدون فاصل.

(٥) شرح الجمل ١: ٩٢٣.

قال[1]: «والأولى أن يقال في الانفصال: إنَّ النصف بدل من الليل بدل إضراب، وهو جائز على مذهب ابن خروف» انتهى.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي[2]: «وهذا - يعني قول من استدلَّ بالآية على جواز أن يُستثنى النصف - مردود؛ لأنَّ النصف لا يقال فيه أبدًا قليل، فوجب ألاَّ يُجعل بدلاً من قليل، بل يكون مفعولاً بفعل مضمر[3]، يدلُّ عليه ما قبله، كأنه قال: قُم نصفَه إن شئت[4]، فلا يكون النصف على هذا مستثنًى» انتهى.

وما قاله فيه نظر؛ وذلك أنه يكون قد أمره أولاً بقيام الليل إلا قليلاً، فيكون أمرًا بقيام أكثر الليل، وتقدير قم نصفَه أو انقصْ منه قليلاً أو زِدْ عليه أمرٌ بقيام نصف الليل أو أقلَّ منه أو أزيدَ؛ وهو مخالف للأمر الأول، فيلزم أن يكون ناسخًا له، وليس كذلك؛ لأنه متصل به، وشرط الناسخ أن يكون الخطاب الثاني متراخيًا عن الأول، كما ثبت في أصول الفقه[5].

وأجاز بعض النحويين أن يكون (نصفَه) بدلاً من الليل[6]، بدل بعض من كل، فيكون قد أُمر بقيام نصف[7] الليل. وغاب عنه أنَّ الليل لم يُرد به جملته، بل الليل المستثنى منه القليل، فيلزم أن يكون أُمر بقيام نصف الباقي من الليل، وذلك مبهم؛ لأنَّ الاستثناء من المبهم مبهم.

---

(١) شرح الجمل له ١: ٩٢٣. وهذا القول يلي قوله السابق بدون فاصل.

(٢) شرح الجزولية له ٢: ٢٠٣ [مخطوط].

(٣) هذا قول أبي جعفر النحاس. إعراب القرآن ٥: ٥٦.

(٤) إن شئت: ليس في شرح الجزولية.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ٣: ١٥٠ - ١٥٥، ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٦) ممن قال هذا الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٥: ٢٣٩ والزمخشري في الكشاف ٤: ١٧٥.

(٧) نصف: سقط من د.

والذي ينبغي أن يُسلك في مقدار ما يُخرج إنما هو ما سُمع من لسان العرب؛ لأنَّ هذه تراكيب ينبغي أن يراعى فيها التركيب المسموع، والذي لا شك فيه أنَّ المسموع من اللسان هو استثناء الأقل، ويبقى المستثنى منه بعد الإخراج أكثر من المستثنى، قال تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[1]، وقال تعالى ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾[2]، وقال تعالى ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[3]، ولم يَثبت من اللسان أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه ولا أكثر؛ لأنَّ ما استدلوا به محتمل، وإذا دخل الدليلَ الاحتمال سقط به الاستدلال.

وقد استدلَّ بعض النحويين على هذا بأن قال: «إنَّ الاستثناء في الموجب[4] نظير الاستثناء في النفي، فكما أنَّ المستثنى منه في النفي من نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وفي الاستفهام، نحو: هل قامَ أحدٌ إلا زيدًا، ونحو ذلك - لا[5] يكون ما يبقى بعد الاستثناء إلا أعمّ من المستثنى، فكذلك ينبغي أن يكون في الموجب./ ويدلُّ على صحة ما ذكرته أنَّ أحدًا لا يجيز: قام زيدٌ إلا عمرًا، وما قام زيدٌ إلا عمرًا» انتهى. [٤ :٥٣/ب]

وقوله **والسابقُ بالاستثناء منه أولى من المتأخِّر عند توسُّط المستثنى** مثال ذلك قوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١ نِّصْفَهُ﴾[6]، فـ(إلا قليلاً) قد توسَّط بين الليل ونصفه، فهو مستثنًى من الليل؛ لأنَّ تأخُّر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل، ولا يُعدَل عنه إلا بدليل.

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ١٤.

(٢) سورة الحجر: الآيتان ٥٩ - ٦٠.

(٣) سورة هود: الآية ٨١.

(٤) د: الواجب.

(٥) ك، ن: ألا.

(٦) سورة المزمل: الآيتان: ٢ - ٣.

وقوله **فإن تأخَّر عنهما فالثاني أولى مطلقًا** قال المصنف[1]: مثاله: غَلَبَ مِئةُ مؤمنٍ مِئَتَي كافرٍ إلا اثنين.

ومعنى **مطلقًا** أنه سواء أكان الثاني فاعلاً أو مفعولاً مراعاة للقرب.

وقوله **وإن تقدَّم فالأول أولى إن لم يكن أحدُهما مرفوعًا لفظًا أو معنًى** مثاله: استبدلتُ إلا زيدًا من أصحابنا بأصحابكم، فـ«إلا زيدًا» مستثنًى من قوله: بأصحابكم.

وقوله **وإن يَكُنْه فهو أولى مطلقًا** أي: وإن يكن أحدهما مرفوعًا لفظًا أو معنًى فهو أولى بأن يكون الاستثناء منه، مثال ذلك وأحدهما مرفوع لفظًا: ضربَ إلا زيدًا أصحابُنا أصحابَكم. ومثال ذلك وأحدهما مرفوع معنًى لا لفظًا: ملَّكتُ إلا الأصاغرَ عَبيدَنا أبناءَنا، فـ«أبناءنا» فاعل من حيث المعنى؛ لأنهم هم المالكون للعبيد، فـ«إلا الأصاغرَ» استثناء منهم لا من عبيدنا.

ومعنى **مطلقًا** أنه سواء أَوَلِيَ الاستثناء الفاعل لفظًا أو معنًى، أم وَلِيَه الذي ليس فاعلاً لا لفظًا ولا معنًى، نحو: ضربَ إلا زيدًا أصحابُكم أصحابَنا، وملَّكتُ إلا الأصاغرَ أبناءَنا عَبيدَنا.

قال الرماني: ما ضربَ إلا زيدًا قومُك أصحابَنا: إن استثنيته من قومك جاز، أو من أصحابنا لم يجز. والفرق أنَّ الفاعل أصل في الجملة.

وكذا قال الأخفش: إنه إذا تقدم الاستثناء على اسمين: أحدهما فاعل، والآخر مفعول - فالمستثنى من الفاعل، ولا يجوز أن يكون مستثنًى من المفعول وإن كان المعنى قابلاً لذلك.

فإذا قلت: ضربَ إلا زيدًا القومُ إخوتَك، فـ«زيد» عنده مستثنًى من القوم لا من الإخوة. وسبب ذلك أنَّ الاستثناء من معمول الفعل إنما هو بالنظر إلى الفعل

---

(١) ٢: ٢٩٤.

لِما تبيّن أنّ الاستثناء من الاسم والفعل لا من الاسم وحده كما ذهب إليه الكسائي؛ ولا من الفعل كما ذهب إليه الفراء، وإذا كان كذلك وجب أن يُجعل من الفاعل؛ لأنّ طلب الفعل له أقوى من جهة أنّ الفعل مبنيّ له لا للمفعول.

وقوله **إن لم يَمنع مانع** يعني: فيكون المستثنى على حسب المعنى، ولا يُلحَظ فيه تقديم ولا تأخير ولا توسيط، نحو: طلّق نساءَهم الزيدون إلا الحُسْنَيات، فـ«إلا الحُسْنَيات» استثناء من نسائهم؛ لأنه لا يمكن أن يكون مستثنًى من الزيدون. وتقول: أصبَى الزيدينَ نساؤهم إلا ذَوي النُّهى، فـ«إلا ذوي النُّهى» استثناء من الزيدين؛ لأنه لا يمكن أن يكون مستثنًى من «نساؤهم». وتقول: استبدلتُ إلا زيدًا من إمائنا بعبيدنا، وضربَ إلا هندًا بنونا[1] بناتِنا[2]، فهذه المسائل تُركت فيها القرينة اللفظية لأنّ المعنى يمنع من الحمل عليها.

[٤ :٥٤/أ] **ص: وإذا أمكن أن يشرك /في حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يُقتَصر عليه إن كان العامل واحدًا. [وكذا[3] إن كان غيرَ واحد والمعمولُ واحد في المعنى].**

ش: قال المصنف في الشرح[4]: «وإذا ذُكر شيئان أو أكثر، والعامل واحد، فالاستثناء معلّق بالجميع إن لم يمنع مانع، نحو: اهجُرْ بني فلان وبني فلان إلا مَن صلَح، فـ«مَن صلَح» مستثنًى من الجميع؛ إذ لا موجب للاختصاص.

فلو ثبت موجب فعلى مقتضاه، نحو: لا تحدِّث النساءَ ولا الرجالَ إلا زيدًا، وقد تضمنت الأمرين آيةُ المائدة ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[5] إلى ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾،

---

(١) بنونا: سقط من د.

(٢) ك: بأبنائنا. ن: بإمائنا.

(٣) وكذا إن كان غير واحد والمعمول واحد في المعنى: ليس في المخطوطات، ويأتي في الشرح.

(٤) ٢: ٢٩٤.

(٥) سورة المائدة: الآية ٣. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾.

فاشتملت على ما فيه مانع، وهو (ما أُهِلَّ) وما قبله، وعلى ما لا مانع فيه، وهو ما بين (به) و(إلا)، فـ(ما[1] ذكَّيتم) مستثنًى من الخمسة؛ إذ كانت تذكيته سبب موته» انتهى.

وينبغي أن يكون الحكم كذلك إذا كُرِّر العامل للتأكيد لا للتأسيس، نحو: اهجُرْ بني فلان واهجُرْ بني فلان إلا مَن كان صالحًا.

ويعني بكون العامل واحدًا العامل الذي يعمل فيما يصلح أن يكون المستثنى منهما.

وقوله وكذا إن كان غيرَ واحد والمعمولُ واحد في المعنى قال المصنف في الشرح[2]: «نحو قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾[3] إلى ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾.

واتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع في نحو: لا تَصحَبْ زيدًا ولا تَزُرْه ولا تُكَلِّمْه إنْ ظلمَني.

واختلف في الاستثناء [في][4] نحو: لا تَصحَبْه ولا تَزُرْه ولا تُكَلِّمْه إلا تائبًا من الظُّلم: فمذهب مالك والشافعي[5] تساوي الاستثناء والشرط في التعليق بالجميع، وهو الصحيح للإجماع على سدّ كل منهما مسدَّ الآخر في نحو: اقتُل الكافرَ إن لم يُسلم، واقتُله إلا أن يُسلم» انتهى.

وهذه المسألة قلَّما تعرض لها النحويون، ولم أر أحدًا تكلم فيها فيما وقفت عليه غير هذا المصنف، وغير رجل يعرف بالمُهاباذي، قال في «شرح اللُّمَع» من

---

(١) في المخطوطات: «ما» بدون فاء، وهي في شرح المصنف.

(٢) ٢: ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٣) سورة النور: الآيتان ٤ - ٥. ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾.

(٤) في: تتمة يستقيم بها السياق، وهي في تمهيد القواعد ص ٢١٧٢ ضمن نص المصنف.

(٥) انظر مذهب أصحاب الشافعي في الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٤٣٨ - ٤٥١ والاستغناء ص ٦٥٧.

تصنيفه: «إذا استثنيت من جمل مختلفة لم يكن المستثنى إلا من الجملة التي تليه، نحو قوله ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾، فـ(الذين تابوا) مستثنًى من الفاسقين لا غير، وحَمْلُه على أنه مستثنًى من جميع الكلام خطأ ظاهر؛ لأنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين، ويستحيل ذلك، ولأنك لو حملته على أنه مستثنًى من جميع[1] ما قبله لصار تقدير الكلام: فاجلدوهم ثمانين جلدةً إلا الذين تابوا ولا تقبلوا لهم شهادةً أبدًا إلا الذين تابوا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا» انتهى كلامه. وهو مخالف لما قاله المصنف.

وإنما أجاز المصنف[2] أن يعود إلى الجميع لأنَّ العامل عنده في المستثنى إنما هو إلا لا الأفعال السابقة المسلَّطة على المستثنى منهم، بخلاف قول المُهاباذيّ، فإنه علَّل منع ذلك بأنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين، ويستحيل ذلك لأنه يُفهم من كلامه أنَّ المستثنى بعد إلا هو معمول لما هو[3] عامل في المستثنى منهم، فلا يمكن أن تكون تلك العوامل جميعها عاملة في المستثنى.

والذي نختاره هو أنَّ الجملة الأخيرة هي المستثنى منها.

وأمّا تسوية المصنف الاستثناء بالشرط فليس بسديد؛ لأنَّ الشرط ليس معمولاً /لشيء قبله، بخلاف المستثنى، فإنه معمول لما قبله، وإن كانوا قد اختلفوا [٤ :٥٤/ب] في العامل، وإذا كان كذلك ظهر الفرق بين الاستثناء والشرط، فلا يُلحق به.

ومذهب أبي حنيفة[4] أنَّ الاستثناء راجع إلى المسند إليه الحكم في الجملة الأخيرة؛ ولا يجوز أن يعود إلى الجمل كلها. وهذه المسألة تُكُلِّم عليها في أصول الفقه، وفيها خلاف وتفصيل مذكور في ذلك العلم.

---

(١) جميع: سقط من ك، ن.

(٢) وإنما أجاز المصنف: سقط من ك، ن.

(٣) معمول لما هو: سقط من د.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٤٣٨ والاستغناء ص ٦٥٧.

ص: فصل

تُكَرَّر «إلا» بعد المستثنى بها توكيدًا، فيُبدَل ما يليها مما تليه إن كان مُغْنيًا عنه، وإلا عُطف بالواو. وإن كُرِّرَتْ لغيرِ توكيد ولم يُمكن استثناءُ بعضِ المستثنَيات من بعض شُغِل العاملُ ببعضها إن كان مُفَرَّغًا، ونُصب ما سواه، وإن لم يكن مُفَرَّغًا فلجَميعها النصبُ إن تقدَّمتْ، وإن تأخَّرتْ فلأَحَدِها ما له مُفردًا، وللبواقي النصبُ. وحُكمُها في المعنى حُكمُ المستثنى الأوَّل.

ش: يقول إذا كُرِّرت «إلا»، وكان معناها التوكيد - جعلتَها كأنها زائدة لم تُذكَر، نحو: قامَ القومُ إلا محمدًا إلا أبا بكر، إذا كان أبو بكر كنية لمحمد، وكقولك: ما قامَ القومُ إلا زيدٌ إلا أخوك. وشرط في هذا التكرار أن يكون الثاني يُغني عن الأول، فإذا قلت: قامَ القومُ إلا أبا بكر، أو ما قامَ القومُ إلا أخوك - أغنى ذلك عن ذكر محمد، وعن ذكر زيد؛ لأنَّ أبا بكر هو محمد، وأخوك هو زيد، وأنشدوا[1]:

ما لكَ مِن شَيخِكَ إلا عَمَلُهْ إلا رَسِيمُهُ ، وإلا رَمَلُهْ

والرَّسيم والرَّمَل ضربان من العدو، وهما يُغنيان عن قوله: إلا عَمَلُه، فلو قلت: ما لكَ مِن شَيخِك إلا رَسيمُه وإلا رَمَلُه[2] أغنى.

وقوله **وإلا عُطف بالواو** أي: وإلاَّ يكن مُغنيًا عُطف بالواو، ومثاله: قامَ القومُ إلا زيدًا وإلا جعفرًا وإلا خالدًا، وقولُه: وإلا رَمَلُه؛ لأنَّ قوله «وإلا رَمَلُه» لا يغني عن قوله: عَمَلُه؛ لأنَّ هذا من البدل التفصيلي الذي تجب في ثانيه الواو[3]، نحو قوله[4]:

---

(١) الرجز في الكتاب ٢: ٣٤١ والأعلم ص ٣٧١.

(٢) الذي في المخطوطات: «عمله». وفوقه في د: كذا! والتصويب من تمهيد القواعد.

(٣) ك، ن: بالواو.

(٤) تقدم في ١: ٢٦٥.

وكُنتُ كَذِي رِجلَينِ: رِجلٍ صَحيحةٍ ورِجلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ ، فَشَلَّتِ

وهو بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة.

وجَعلُ «إلا رَسيمُه وإلا رَمَلُه» في البيت من البدل التفصيلي مذهب ابن خروف، وهما كل عمل الشيخ.

وذهب السيرافي[1] إلى أنه يعني: بالرَّمَل في الطواف، وبالرَّسيم في السعي - والرَّسيم: الوَطء بشدة - وزعم أنه بدل بعض من كل؛ لأنَّ الرَّسيم والرَّمَل بعض العمل.

وتقول: ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو، وما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ وإلا عمرٌو. قال أبو علي[2]: «ولا يجوز رفعهما جميعًا إلا أن تُدخل حرف العطف، فتقول: وإلا عمرٌو». ويجوز أيضًا: وعمرٌو، دون إلا.

وذكر أبو علي في «التذكرة» رفع الاسمين بغير حرف عطف، ورواه عن جماعة، وزعم أنه من إيقاع البعض موقع الكل، فقولك «إلا زيدٌ» كقولك: أحدٌ، فكأنك قلت: ما جاءني لا زيدٌ ولا غيرُه[3]، فرفعتَ إلا عمرٌو كما رفعتَه بعد أحد، وتنصبه / كما تنصبه بعد أحد، قال: «ولو أظهرتَ أحدًا لم ترفع اثنين؛ لأنَّ فعلاً واحدًا لا يرفع اثنين دون عطف». قال: «وإلا زيدٌ هو الفاعل، وليس قبله مضمر ولا محذوف». [٤ :٥٥/أ]

قال ابن هشام: «الأجود أن يُحمل على حذف حرف العطف. وقد أجازه ابن الطراوة على غير هذا، بل حمل الثاني على المعنى؛ لأنَّ معناه كمعنى الأول، وهو مستثنًى منه؛ ألا تراه يجوز عطفه عليه بإلا وبغير إلا، والحمل على المعنى في هذا

---

(١) شرح الكتاب ٣: ق ١٢٢/أ.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٠٧.

(٣) د: ولا عمرو.

الباب قويّ، وقد ذكر س ما هو أبعد من هذا إذا تأملته، [إلا أنَّ هذا إذا لم نجد[1] غيره][2]، وقد ذكر س رفع الاسمين هنا، ولم يذكر في ذلك وجهًا من الثلاثة لما وجد مأخذًا أحسن منها، وأنشد لحارثة[3]:

يا كَعبُ صَبرًا على ما كانَ مِن حَدَثٍ ... يا كَعبُ لم يَبقَ مِنّا غَيرُ أَجْلادِ

إلا بَقِيّاتُ أَنْفاسٍ ، نُحَشْرِجُها ... كَراحِلٍ رائحٍ ، أو باكِرٍ غادِ

فجعل غيرًا هنا غير استثناء بل صفة كمثل، ورفعه على حذف الموصوف، ثم أبدل منه إلا بَقِيّات، فصار كقولك: ما جاءني مثلُك إلا زيدٌ.

وكذلك أنشد قول الفرزدق[4]:

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ ... دارُ الخليفةِ إلا دارُ مَرْوانا

جعل «غير» صفة لـ«دار» لا استثناءً، و«إلا دارُ مروان»: بدل من «دار» الأولى، قال[5]: «ومَن جعلها - يعني غيرًا - بمنْزلة الاستثناء لم يكن له بُدٌّ مِن أن يَنصب أحدَهما».

وهنا قال س[6]: «فأمّا إلا زيدٌ فلا يكون بمنْزلة مثل إلا صفةً»، يريد: لا تقول: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرٌو، على أن تجعل إلا زيدٌ صفة قامت مقام الموصوف، ثم تبدل منها.

---

(١) د: لم يجر.

(٢) كذا في المخطوطات! ولم أهتدِ إلى تصويبه، وقد يكون في الكلام سقط.

(٣) هو حارثة بن بدر الغُدانيّ كما في الكتاب ٢: ٣٣٩ - ٣٤٠ والأعلم ص ٣٧٠. نحشرجها: نرددها في حلوقنا.

(٤) نسب البيت في الكتاب ٢: ٣٤٠ إلى الفرزدق، واختار المحقق رواية: مروانِ، بكسر النون، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٩٠ والمقتضب ٤: ٤٢٥ والأصول ١: ٣٠٣ والأعلم ص ٣٧١. مروان: هو مروان بن الحكم.

(٥) الكتاب ٢: ٣٤١.

(٦) الكتاب ٢: ٣٤١.

وما ذكره س من رفع الاثنين وتأوُّله على ما ذكرنا بلفظ غير لا يجوز، فإذًا ما جاءَ إلا زيدٌ إلا عمرٌو لا يصح على ما قال س، ولا يصح فيه ما تأوَّل في غير. وإذا تأوَّلنا تأويل أبي علي في ما جاءني إلا زيدٌ أنه فاعل ليس في الكلام حذف ولا إقامة، و«إلا عمرٌو» بدل - فكذلك يجوز أن يكون صفة؛ لأنه متى صح البدل صحت الصفة، فيكون في المسألة إذا وُجدت هكذا وسُمعت أربعة أوجه» انتهى.

و«إلا» المكررة إذا كانت للتوكيد فإمّا أن يكون ما بعدها هو الأول أو غيره: فإن كان الأول كان ما بعدها جاريًا على ما قبلها في الإعراب كما مثلناه. وإن كان غيره فجميعها مستثنًى من الأول، ولا بُدَّ من العطف بالواو وتكرارها توكيدًا، ليس على سبيل التحتم، بل يجوز أن تكرر، ويجوز ألا يؤتى بها، فيبدل الاسم مما قبله، أو يعطف عليه بالواو، على حسب المثل السابقة. ومن تكرارها والعطف بالواو لكون الثاني لا يغني عن الأول قول الشاعر[1]:

هل الدَّهرُ إلا لَيلةٌ ونَهارُها وإلا طُلوعُ الشَّمسِ ثُمَّ غِيارُها

/وإنما وجب العطف لأنَّ ما دخلت عليه إلا الثانية مباين بالكلية لما دخلت عليه إلا الأولى. فإن كان المتكلم غالطًا أو مضربًا جاز أن يكون بدلاً على جهة الغلط أو الإضراب، قال ابن عصفور: «ومن البدل على جهة الإضراب[2]: [٤ :٥٥/ب]

أمّا قُرَيشٌ فَلَنْ تَلْقاهُمُ أبدًا إلا وَهُمْ خَيرُ مَن يَحفَى ويَنتَعِلُ

إلا وَهُمْ جَبَلُ اللّهِ الذي قَصُرَتْ عنه الجِبالُ ، فَما ساواهُمُ جَبَلُ

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي. والبيت مطلع قصيدة له في شرح أشعار الهذليين ص ٧٠، وأوله في المخطوطات: «وما الدهر»، والصواب ما أثبتناه عن السكري ومجالس ثعلب ص ٥٨٣. وإنما أُتي أبو حيان من قبل المصنف، فقد أنشده هكذا في شرحه ٢: ٢٩٦. غيارها: غُيوبها.

(٢) البيتان للقطامي. جمهرة أشعار العرب ص ٨١١. ك، ن: فما سواهم. وفي الجمهرة: فما ساوى به.

فأبدل إلا الثانية مع الجملة التي دخلت عليها من إلا الأولى والجملةِ التي دخلت عليها وإن لم يتحد معنى الجملتين على جهة الإضراب» انتهى.

ولا يعني بالإضراب أنه أضرب عن الجملة السابقة على جهة الإبطال، بل على جهة الانتقال من غير إبطال؛ على أنه لا يتعين هنا الإضراب، بل يجوز أن يكون إبدالاً صحيحًا؛ لأنَّ قوله «إلا وهم خيرُ مَن يَحفى ويَنتَعِل» وصف لهم بأنهم خير الناس، وقوله «إلا وَهُمْ جَبَلُ اللّهِ» وصف لهم أيضًا بأنهم العالون في الناس، الراسخ قدمهم في العلياء، وهذا الوصف هو الأول من جهة المعنى، فهو بدل منه لا على جهة الغلط، ولا على جهة الإضراب، بل هُو هو من حيث المعنى؛ لأنه أراد بهاتين الحالتين تفوقهم[1] على الناس.

قال المصنف في الشرح[2] بعد ما أنشد :

ما لكَ مِن شَيخِكَ ..... البيت.

«ومثله قول الفرزدق:

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخَليفةِ إلا دارُ مَرْوانا»

انتهى.

وليس مثله؛ لأنَّ إلا لم تتكرر فيه، لكنه لَمّا كان يقع موقع «غير» هنا «إلا» ذكر س البيت في باب تثنية المستثنى، قال س[3]: «جعلوا غيرًا صفة للدار بمنْزلة مثل، ومَن جعلها بمنْزلة الاستثناء لم يكن له بُدٌّ مِن أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي إسحاق» انتهى.

قال ابن خروف: «والوجهان متباينان؛ وذلك أنه إذا جعل (غيرُ واحدة) صفة فقد أنبأ أنه ليس بالمدينة دار خليفة إلا دار مروان، وإذا جعله استثناءً أخبر أنه

---

(١) د، وتمهيد القواعد ص ٢١٧٧: شرفهم.

(٢) ٢: ٢٩٦.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤١.

ليس بالمدينة دار إلا داران: إحداهما دار الخليفة، والأخرى دار مروان، وقد زعم بعضهم أنها دار الخليفة» انتهى.

وما تقدم من قول س «لم يكن له بُدٌّ من أن ينصب أحدهما» نص على أنه لا يجوز رفعهما على أن يكونا بدلين؛ وظاهر كلام س أنه لا يجوز أن تكون غير بدلاً وإلا صفة، وذلك صحيح؛ لأنه إذا اجتمع صفة وبدل فالصفة أولى بأن تقدَّم، ويضعف تقديم البدل. هذا في الصفات المتمكنة، وأما في إلا فينبغي ألا يجوز لقلة تمكُّنها، على ما نبينه إن شاء الله، ولو جاز هذا لكان قول س «لم يكن بُدٌّ من نصب أحدهما» خطأً.

وأجاز أبو محمد بن السِّيد[1] في هذا البيت ثلاثة أوجه: أحدها ما ذكره س من أنَّ غيرًا صفة، وإلا /دار: بدل. والثاني أن تكون غير بدلاً ، وإلا دار: صفة، وقد بيَّنَّا ضعف ذلك. والثالث أن يكونا صفتين. [٤ :٥٦/أ]

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[2]: «ولو قال قائل: لا يجوز أن يكونا صفتين؛ لأنه لا يقال: مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ غيرِ عمرٍو؛ لأنَّ قولك (غيرِ زيدٍ وعمرٍو) أحصر، مع[3] كراهة تكرير اللفظ الواحد في كلام واحد، وإذا لم يتمكن تكرير غير صفة فهو في إلا أبعد - فكذلك ينبغي[4] ألا تجيء إلا صفة بعد غير.

وزعم السيرافيُّ[5] أنَّ المعنى في الرفع على وجهين:

أحدهما: - وهو جعل غير صفة - أن يريد: ما بالمدينة دارٌ ليست بواحدة كدور الخلفاء إلا دار مروان، فدار الخليفة[6] بدل، على معنى: مثل دار الخليفة، فمعنى هذا: ما بالمدينة دار تصلح للخلافة إلا دار مروان؛ لأنها بمنزلة دور الخلافة.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٠٠ [رسالة].
(٢) شرح الجمل له ١: ١٠٠٠ - ١٠٠١ [رسالة].
(٣) ك، ن: من.
(٤) الذي في المخطوطات: وكذلك ينبغي. والذي في شرح الجمل: فينبغي.
(٥) شرح الكتاب ٣: ق ١٢٠/ب - ١٢١/أ.
(٦) فدار الخليفة ... تصلح للخلافة إلا دار مروان: سقط من ك، ن.

والثاني: أن تكون(غير) استثناءً، أي: ما بالمدينة دار إلا واحدة، هي دار الخلافة، و(إلا[1] دار مروان): توكيد، ويعني بدار مروان الواحدة التي هي دار الخلافة، فيكون كقولهم: ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ إلا أبو عبد اللّه، وأبو عبد اللّه كنية زيد، كرَّره توكيدًا».

وقوله **وإن كُرِّرَتْ** إلى قوله **ونُصِبَ ما سواه** مثال ذلك: ما قامَ إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا. والذي يلي العامل من هذه الأسماء أولى أن يفرَّغ له العامل. ويجوز أن يفرَّغ للأخير، وتنصب المتقدمين، فتقول[2]: ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرٌ[3]. ويجوز أن يفرَّغ للمتوسط، فتنصب المتقدم والمتأخر، فتقول: [ما][4] قامَ إلا زيدًا إلا عمرٌو إلا بكرًا.

ودلَّ قول المصنف «شُغِل العامل ببعضها» على أنه لا يتعين ما يُشغل به العامل، فيحوز أن تشغله بالمتقدم وبالمتوسط وبالمتأخر ولكن شغله بما يليه أولى.

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا كُرِّرت إلا، ولم يمكن فيها استثناء ما بعدها مما قبلها، وفُرِّغ العامل لِما بعد إلا - فيه تفصيل، ذكره بعض شيوخنا، فقال: «إن كان المفرَّغ طالب فاعل أو مفعول لم يُسَمَّ فاعله كان أحد المستثنيات على حسبه: فإن رفعتَ الأول جاز فيما بعده الرفعُ على البدل بدل البداء، والنصبُ على الاستثناء. وإن رفعتَ الآخر نصبت المتقدم على الاستثناء؛ لأنَّ التابع لا يتقدم على المتبوع. وإن رفعتَ المتوسط لم يجز فيما قبله إلا النصب على الاستثناء، ويجوز فيما بعده النصب على الاستثناء والرفع على التبعية بدل البداء، فتقول: ما قامَ إلا زيدًا إلا عمرٌو إلا بكرًا، وإن شئت: إلا بكرٌ.

---

(١) الذي في مخطوطات التذييل ومخطوطة ابن الضائع: «إلا»، بدون واو، والتصويب من شرح ابن الضائع المحقق.

(٢) فتقول ... فتنصب المتقدم والمتأخر: سقط من ن.

(٣) ك: إلا بكرًا.

(٤) ما: سقطت من المخطوطات.

وإن لم يطلب فاعلاً ولا مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله فإن كان المعمول محذوفًا لفهم المعنى لم يجز في الأسماء التي بعد إلاَّ إلا النصب على الاستثناء، نحو: ما ضربتُ إلا زيدًا إلا عمرًا، أي: ما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا إلا عمرًا. وإن لم يقدَّر المعمول محذوفًا لفهم المعنى فلا بُدَّ من جعل أحد الأسماء الواقعة بعد إلا على حسب العامل، فإن جعلتَ الأول كان معمولاً لضربتُ، والباقي منصوب على الاستثناء أو على البدل المتقدم. وإن جعلته الآخر لم يجز فيما قبله إلا النصب على /الاستثناء؛ لأنَّ [٤ :٥٦/ب] التابع لا يتقدم على المتبوع. وإن جعلته المتوسط كان منصوبًا على الاستثناء، وما بعده إما تابع وإما منصوب على الاستثناء. وكل موضع امتنع فيه البدل في حال انفراد الاستثناء على اللفظ فإنه يمتنع أيضًا ذلك فيه مع التكرار» انتهى.

وتقول على هذا التفصيل: ما مررتُ إلا بزيدٍ إلا عمرًا إلا خالدًا، وإلا عمرٍو إلا خالدٍ، وما مررتُ إلا زيدًا إلا بعمرٍو إلا خالدًا، وإلا خالدٍ، وما مررتُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بخالدٍ.

وقوله في هذا التفصيل «فإن كان المعمول محذوفًا لفهم المعنى» إلى آخره لا يجيء هذا التقسيم؛ لأنه فرض ذلك في تفريغ العامل، فإذا كان معموله محذوفًا لفهم المعنى فلا تفريغ إذ ذاك.

ويجوز في نحو ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرًا أن تعطف بالواو داخلة على إلا، فتقول: ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو. وتعطف بغير إلا إن شئت، فتقول: ما جاءني إلا زيدٌ وعمرٌو، وتزيد على الاثنين ما شئت.

قال أبو علي[1]: «ولا يجوز رفعهما جميعًا إلا أن تُدخل حرف العطف: فتقول وإلا عمرٌو». قال[2]: «لأنَّ فعلاً واحدًا لا يرتفع به فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف»، يعني حرف العطف.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٠٧.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٠٧. وهذا القول يلي قوله السابق بغير فاصل.

وقد ذكر أبو علي في «التذكرة» رفع الاسمين بغير حرف العطف، ورواه عن جماعة، وقال: «إنه موجود»، وزعم أنه من إيقاع البعض موقع الكل، فقولك إلا زيد كقولك أحد، وكأنك قلت: ما جاءني أحدٌ لا زيدٌ ولا غيرُه، فرفعت إلا عمرو كما رفعته بعد أحد، وتنصبه كما تنصبه بعد أحد، قال: «ولو أظهرت أحدًا لم يرفع اثنين؛ لأنّ فعلاً واحدًا لا يرفع اثنين دون عطف، وإلا زيد هو الفاعل، وليس قبله مضمر ولا محذوف». وتقدم الكلام[1] على هذه المسألة وذكر مذهب ابن الطراوة فيها.

وقوله **وإن لم يكن مُفَرَّغًا فلجميعها النصب إن تقدَّمتْ** مثاله: ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا أحدٌ، وما لي إلا اللّهَ إلا إياك ناصرٌ، وقام إلا زيدًا إلا عمرًا القومُ. ويعني المصنف بقوله «فلجميعها النصب» أي: على الاستثناء.

وزعم ابن السِّيْد[2] أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه:

أحدها: النصب على الاستثناء، كما نص عليه النحويون.

والثاني: النصب على الحال فيهما، قال: لأنهما متأخرين يجوز أن يكونا صفتين، تقول: ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، فيكون إلا زيدٌ صفة لأحد، كما تقول: قام القومُ إلا زيدٌ، فإذا تقدم إلا زيدٌ على موصوفه انتصب على الحال، وكذلك: قامَ إلا زيدًا القومُ، يجوز أن يكون منصوبًا على الحال.

الثالث: أن تجعل الأول حالاً والثاني منصوبًا على الاستثناء.

والرابع: عكسه وهو جعل الأول منصوبًا على الاستثناء والثاني حالاً. انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه ابن السِّيْد من جواز الحال لا يجوز[3]؛ وذلك أنها غير متمكنة في الوصف بها، فلا تكون إلا تابعة لموصوفها في اللفظ، فلا يجوز تقديمها

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٦٥ - ٢٦٨.

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣١٧ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٩٧ - ٩٩٨.

(٣) هذا ردّ ابن الضائع في شرح الجمل ١: ٩٩٨ - ٩٩٩. ويأتي بعد قليل نصّ أبي حيان على ذلك.

[٤ :٥٧/أ] عليه أصلاً، كما لا يجوز: قامَ /إلا زيدٌ، تريد: قامَ غيرُ زيدٍ، وإذا كان من شرط وقوعها صفة وقوعها بعد المستثنى منه امتنع فيها الحال عند التقدم.

وأيضًا فنصبهما على الحال ممتنع من جهة أنه لا ينتصب حالان إلا على جهة التشريك. وأيضًا فإنه تضعف الحال في قوله «إلا اللّهَ» من قول الشاعر[١]:

..... وما ليَ إلا اللّهَ غيرَكَ ناصرُ

مع نصب غيرَك على الاستثناء من جهة المعنى؛ لأنه يكون قد نص على أنّ المخاطب هو الناصر، وليس ذلك في اللّه تعالى من جهة اللفظ.

ثم فيه من الضعف عكس ما عليه الأصل في إلا وغير، وهو أنه الأصل في إلا الاستثناء، والأصل في غير الصفة، وقد يمتنع الشيء عند زيادة الضعف.

وينبغي على ابن السِّيْد أن يجوز في قام القومُ إلا زيدًا النصب على الحال، بل يكون ذلك أولى بالجواز من الذي قال؛ لأنه واقع بعد المستثنى منه.

ومما يدلُّ على أنّ إلا لا يجوز أن تكون صفة إلا والعامل فيها تبعُها للموصوف من كلام س قوله فيها «لا يجوز فيها ذلك إلا صفة»[٢]، فلا يعني هنا بالصفة إلا التابعةَ بدليل تنظيرها بأجمعين، ونصه على أنّ أجمعين «لا يجري في الكلام إلا على اسم، ولا يعمل فيه رافع ولا ناصب»[٣]، يريد: إلا تبعها لاسم قبلها، وفي ذلك نظّرها بأجمعين، وقد قال س في باب تثنية المستثنى[٤]: «وأمّا إلا زيدٌ فلا يكون بمنْزلة مثل إلا صفة»، وليس يعني بالصفة هنا إلا التابعة، ولا يريد الصفة المعنوية.

---

(١) صدر البيت: «فما ليَ إلا اللّهُ لا ربَّ غيرَهُ». وهو للكميت. الكتاب ٢: ٣٣٩، وعنه في ديوانه ص ١٩٧. وهو في المقتضب ٤: ٤٢٤ بلا نسبة.

(٢) الكتاب ٢: ٣٣٤.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣٤.

(٤) الكتاب ٢: ٣٤١.

وقوله **وإن تأخَّرتْ فلأَحَدِها ما له مُفرَدًا وللبَواقي النَّصب** مثال ذلك: قامَ القومُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا، وما جاء أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا، فيجوز في الإيجاب الرفع في الجميع على النعت، ونصب الجميع على الاستثناء، ورفع أحدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء، هكذا قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[1]، واتَّبع في جعل إلا المكررة صفة فيهما ابنَ السِّيْد، وقد تقدَّم رَدُّ شيخنا أبي الحسن بن الضائع على ابن السيد ذلك في قوله:

ما بالمدينة دارٌ ..... البيت.

ويجوز في النفي الرفعُ على البدل فيها، والنصبُ على الاستثناء فيها، والرفعُ فيها على النعت، وتقدَّم رَدُّ ابن الضائع لذلك، ورفعُ أحدها على البدل أو النعت والباقي على الاستثناء.

وقوله **وحكمُها في المعنى حكمُ المستثنى الأول** يعني أنَّ ما بعد الأول من هذا النوع مساوٍ له في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفي الخروج إن كان من موجب.

ص: **وإن أمكنَ استثناءُ بعضها من بعض استُثنِيَ كلٌّ مِن مَتْلُوِّه، وجُعِلَ كُلُّ وَتْرٍ خارجًا، وكُلُّ شَفْعٍ داخلاً، وما اجتمعَ فهو الحاصل. وكذا الحكم في نحو: له عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً، خلافًا لِمَن يُخرِج الأوَّلَ والثاني، وإن قُدِّرَ المستثنى الأوَّلُ صفةً لم يُعتَدّ به، وجُعِل الثاني أولاً.**

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «نحو: عندي مئةٌ إلا خمسين /إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة، أُخرج أولٌ وثالثٌ وما أشبههما في الوَتْريّة، وأُدخل ثانٍ ورابعٌ وما أشبههما في الشَّفْعيّة، فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون؛ لأنّا [٤ :٥٧/ب]

---

(١) شرح الجزولية ٢: ٢١٠ [مخطوط].

(٢) ٢: ٢٩٦ - ٢٩٧.

أخرجنا من المئة خمسين لأنها أول المستثنيات، فهي إذًا وِتر، وأدخَلنا عشرين لأنها ثانية المستثنيات، فهي إذًا شَفع، وأخرَجنا عشرة لأنها ثالثة المستثنيات، فهي إذًا وِتر، فصار الباقي ستين، ثم أدخلنا خمسة لأنها رابع المستثنيات، فهي إذًا شفع، فصار الباقي خمسة وستين. وما زاد من المستثنيات عُومل بهذه المعاملة» انتهى.

ونقول: إذا أمكن استثناء بعضها من بعض فأربعة مذاهب:

أحدها: أنها كلها راجعة إلى الاسم المستثنى منه، فإذا قال: له عليَّ مئةُ درهم إلا عشرة إلا اثنين، لزمه ثمانية وثمانون درهمًا، وإلى هذا ذهب أبو يوسف القاضي.

المذهب الثاني: أنَّ الأخير مستثنًى من الذي قبله، والذي قبله مستثنًى من الذي قبله، إلى أن تنتهي إلى الأول، ويكون المُقَرُّ به على هذا اثنين وتسعين درهمًا، وهو مذهب أهل البصرة والكسائي.

والمذهب الثالث: أنَّ الاستثناء الثاني منقطع، ويكون المُقَرُّ به أيضًا على هذا المذهب اثنين وتسعين؛ لأنه يصير المعنى: له عندي مئة غير عشرة سوى الاثنين اللذين له، فإنما عندي، فيتَّحد مدلول الإقرار في هذا المذهب والمذهب الذي قبله وإن اختلف التخريج، وهذا مذهب الفراء. وإنما ذهب الفراء إلى الانقطاع لأنك إذا رددت المستثنيات إلى الأول، أو رددت بعضها إلى بعض إلى أن تصير إلى الأول - كان في ذلك من عيّ الطول والإسهاب ما لا يخفى؛ لأنَّ قولك له عندي عشرةٌ إلا أربعةً أخصَر من قولك: له عندي عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا واحدًا، وله عندي عشرةٌ إلا اثنين أخصَر من قولك: له عندي عشرةٌ إلا ثلاثة إلا واحدًا.

والمذهب الرابع: أنه يجوز فيه الأمران، وهو أن تعود كلها إلى الاسم الأول، وأن يعود بعضها إلى بعض حتى تنتهي إلى الاسم الأول. وصحَّح بعض أصحابنا[1] هذا المذهب، وقال: «إلا أنَّ الأظهر فيه أن يكون الاستثناء من الاستثناء؛ لأنه يجيء عليه صرف الاستثناء إلى الأقرب» انتهى.

---

(١) هو ابن عصفور، ذكر ذلك في شرح الجمل ٢: ٢٥٨، وفيه قوله التالي.

فعلى هذا إذا استثنيتَ من عدد عددًا يليه، ثم منه عددًا يليه، وهكذا إلى أن تنتهي إلى مبدأ العدد - فلا يخلو أن يكون المستثنى منه شَفعًا أو وِترًا: فإن كان شَفعًا فحكمه حكم الوِتر الذي تحته، وإن كان وِترًا فحكمه حكم الشَّفع الذي فوقه، فإذا كان شَفعًا فعُدَّ الأوتار، وأسقِط لكلِّ وِتر واحدًا، فما بقي فهو الباقي المستثنى منه، وما سقط فهو المستثنى. وإن كان وِترًا فعُدَّ الأشفاع، وأسقِط لكلِّ شَفع واحدًا، فما بقي فهو المستثنى منه، وما سقط فهو المستثنى. تمثيل ذلك في الشَّفع: له عشرةٌ إلا تسعةً إلا ثمانيةً إلا سبعةً إلا ستةً إلا خمسةً إلا أربعةً /إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا [٤ :٥٨/أ] واحدًا، فالأوتار تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد، أسقِط لكل وِتر واحدًا، فيصير المُسقَط خمسة، ويصير الباقي المُقَرُّ به خمسة. وتمثيل ذلك في الوِتر: له أحدَ عشرَ إلا عشرةً إلا تسعةً إلا ثمانيةً إلا سبعةً إلا ستةً إلا خمسةً إلا أربعةً إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا واحدًا، فالأشفاع عشرة وثمانية وستة وأربعة واثنان، أسقِط لكلِّ شَفع واحدًا، فيصير المُسقَط خمسة، ويصير الباقي المُقَرُّ به ستة.

وطريقة أخرى، وهي أنك تجمع الأشفاع ضامًّا كل شَفع إلى ما يليه، وتضبط ما انتهى إليه جميعها من العدد، ثم تخرج مجموع الأوتار من مجموع الأشفاع، فما بقي فهو الباقي. مثال ذلك في التمثيل المتقدم أنك تجمع الأشفاع عشرة وثمانية وستة وأربعة واثنين، فيصير الجميع ثلاثين، ثم تجمع الأوتار تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدًا، فيصير الجميع خمسة وعشرين، ثم تخرجها من الأشفاع التي هي ثلاثون، فالباقي خمسة. ومثال ذلك في التمثيل الثاني أنك تجمع الأوتار أحد عشر وتسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدًا، فيصير الجميع ستة وثلاثين، ثم تجمع الأشفاع عشرة وثمانية وستة وأربعة واثنين، فيصير الجميع ثلاثين، ثم تخرجها من الأوتار التي هي ستة وثلاثون، فالباقي ستة.

وطريقة أخرى، أنك تأتي إلى آخر العدد، فتُسقط واحدًا من اثنين، فيبقى واحد، فتُسقطه من ثلاثة، فيبقى اثنان، فتسقطهما من الأربعة، فيبقى اثنان،

فتسقطهما من الخمسة، فيبقى ثلاثة، فتسقطهما من الستة فيبقى ثلاثة، فتسقطهما من السبعة، فيبقى أربعة، فتسقطها من السبعة فيبقى خمسة، فتسقطها من العشرة، فيبقى خمسة.

وطريقة أخرى، أنك تُسقط الاستثناء الأول من المستثنى منه، ثم تضيف ما بقي إلى ما بعد المُسقَط، ثم تُخرج من الجميع ما بعده، ثم تُضيف ما يبقى إلى ما بعد المُسقَط، إلى أن تنتهي إلى الآخر، فما بقي فهو المُقَرُّ به. تمثيل ذلك المثال السابق، تسقط تسعة من عشرة، فيبقى واحد، تضيفه إلى ما بعد المسقط - وهو ثمانية - يصير تسعة، تُخرج منها ما بعده - وهو سبعة - فيبقى اثنان، تضيفه إلى ما بعد المُسقَط - وهو أربعة - فيبقى سبعة، تُسقط منها ما بعده - وهو ثلاثة - فيبقى أربعة، تضيفه إلى ما بعد المُسقَط - وهو اثنان - فيبقى ستة، تُسقط منها ما بعده - وهو واحد - فيبقى خمسة. ولاستخراج ذلك طرق غير هذه الأربعة، وهذا كله مخرج على قول من أجاز استثناء الأكثر.

وأمّا مَن لم يُجزه ففي ذلك وجهان:

أحدهما: أنّ جميع الاستثناء باطل؛ لأنّ الأول قد بطل؛ لأنه استثناء الأكثر، فيبطل ما تفرع عليه.

والوجه الثاني: أنه يبطل الأكثر إلى أن تصل إلى النصف، فيصحّ، / ثم تنظر [٤ :٥٨/ب] في الباقي على هذا السياق.

ومخرج أيضًا على مذهب من أجاز الاستثناء من العدد، وقد تقدم أنّ فيه ثلاثة مذاهب[1]، يفرق في الثالث بين أن يكون المستثنى عَقدًا، فلا يجوز، أو يكون غير عَقد، فيجوز، وأنّ الصحيح أنه لا يجوز إلا فيما كان اسم العدد قد أُخرج عن النَّصيَّة إلى أن كُثِّر به وبولغ، فيجوز.

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٦٣.

وعلى أنه يجوز مطلقًا بنى الفقهاء مذاهبهم في الأقارير، ولا يلزم من ترتب الأحكام على الألفاظ أن تكون التراكيب عربية، بل الأحكام تلزم بمقتضى الألفاظ، سواء أكان التركيب على قانون كلام العرب أم لم يكن، فلو قال: أنتِ طالق إن تدخلي الدار، فدخلت - لزمه الطلاق وإن لم يكن هذا التعليق على قانون كلام العرب؛ لأنَّ العرب لا تحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه إلا إذا كان فعل الشرط ماضيًا، يقولون: أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلتَ[1]، ولا يقولون: أنتَ ظالمٌ إنْ تَفعل.

فإن قال قائل: ما المانع من أن تقول: جاءني إخوتك العشرة إلا تسعةً منهم، وعندي عشرةٌ إلا واحدًا، على أن يكون المُخبِر قد توهَّم أولاً أنَّ العشرة جاؤوه، وأنَّ العشرة عنده، ثم تذكَّر بعد ذلك أنَّ الذي جاءه إنما هو واحد من الإخوة، وأنَّ الذي عنده إنما هو تسعة، فاستثنى من الإخوة الذي تحقق أنه لم يجئه، ومن العشرة الذي تحقق أنه ليس عنده.

فالجواب: أنَّ العرب إنما تستعمل في هذا المعنى بل، فتقول: جاءني إخوتك العشرة بل واحدٌ منهم، وعندي عشرةٌ بل تسعةٌ، ولا يُحفظ من كلامهم استعمال إلا في هذا المعنى، فإنْ وُجد من كلامهم استعمالها في هذا المعنى ساغ ذلك.

وقوله وكذا الحكم في نحو: له عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً، خلافًا لمن يُخرج الأول والثاني قال المصنف في الشرح[2]: «أشرتُ بذلك إلى قول السيرافي[3]: (فإن كان بعض المستثنيات أكثر من الذي قبله، نحو: له عليَّ عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً، فالفراء يَستثني الثلاثة، ويَزيد على السبعة الباقية الأربعةَ، فيكون المُقَرُّ به أحدَ عشرَ. وغير الفراء يَستثني من العشرة الأربعةَ بعد استثناء الثلاثة، فيكون المُقَرُّ به ثلاثة)». قال المصنف: «وقول الفراء عندي هو الصحيح؛ لأنه جارٍ على القاعدة السابقة، أعني جعل الاستثناء الأول إخراجًا والثاني إدخالاً» انتهى.

---

(١) الكتاب ٣: ٧٩.

(٢) ٢: ٢٩٧، ويليه النص التالي بلا فاصل.

(٣) شرح الكتاب ٣: ق ١٢١/ب - ١٢٢/أ بتصرف.

وهذه المسألة من المسائل التي لا يمكن استثناء بعضها من بعض؛ ألا ترى أنَّ قوله «إلا أربعةً» لا يمكن استثناؤه من المستثنى الذي قبله، وهو «إلا ثلاثةً»، وقد تقدم لنا أنه إذا لم يمكن ذلك، نحو: قام القومُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا - كانت مستثنيات من الاسم الأول، فينبغي في العدد أن تكون كذلك، وأنه إذا قال: لفلان عندي عشرةٌ إلا واحدًا إلا ثلاثةً، تكون مستثناة من الأول، فيكون مُقِرًّا بستة، وإلى هذا ذهب أكثر النحويين.

ولم يبين المصنف مذهب الفراء في كونه جعله مقرًّا بأحدَ عشرَ، وذلك أنه لمّا لم يُمكن له أن يجعل[1] /وله «إلا أربعةً» مستثنًى من قوله «إلا ثلاثةً» عدل إلى [٤ :٥٩/أ] أنه من الاستثناء المنقطع، فالمعنى عنده: له عندي عشرةٌ إلا ثلاثةً سوى الأربعة التي له عندي، فلذلك كان مُقرًّا بأحد عشر.

وقد رُدَّ[2] على الفراء بأنَّ حمله على الاتصال يمكن، فلا يُحمل على الانفصال.

وله أن يقول: يتعيَّن الحمل على الانفصال؛ لأنه لو أراد استثناءهما منه لقال: إلا سبعةً، فتخصيصه الثلاثة بالاستثناء من الأول، ثم جاء بالأربعة - دليل على أنَّ الأربعة تُزاد على ما أَقَرَّ به أولاً، وهي السبعة.

وهذا[3] [يكون][4] إذا لم يكن المستثنى الثاني بعض المستثنى الأول [كما في مسألة العدد، فأمّا إن كان بعضه][5]، نحو: قامَ القومُ إلا إخوتَك إلا زيدًا - وزيد بعض الإخوة - فهو مستثنًى، ولا بُدَّ، فيجب أن يكون زيد قد قام، ولا يجوز أن يكون مستثنًى مع الإخوة؛ لأنَّ الإخوة تشمله، فلم يحتج لتخصيصه.

---

(١) يجعل: سقط من ك، ن.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥٨.

(٣) أي: القول بإخراج الأول والثاني معًا من الأول.

(٤) يكون: تتمة يلتئم بها السياق، وهي في تمهيد القواعد ص ٢١٨٤.

(٥) كما في مسألة العدد فأمّا إن كان بعضه: تتمة يقتضيها السياق، وهي في تمهيد القواعد ص ٢١٨٤ ضمن نص منسوب للمصنف، وليس في شرحه هذه المسألة.

وقوله **وإنْ قُدِّرَ المستثنى الأول صفةً لم يُعتَدَّ به، وجُعل الثاني أولاً** قال المصنف[1] «إنَّ له عندي مئةً إلا عشرين إلا عشرةً إلا خمسةً، فالعشرون خارجة من المئة، فيصير ثمانين، والعشرة داخلة فيصير تسعين، والخمسة خارجة، فالباقي إذًا خمسة وتسعون» انتهى.

وقوله «فالعشرون خارجة من المئة فيصير ثمانين» إلى آخره ليس بصحيح؛ لأنَّ قوله «إلا عشرين» صفة، فكأنك قلت: إنَّ له مئةً تُغاير عشرين، فلم تدخل العشرين في المئة فتخرج، ومتى كانت إلا مع ما بعدها صفة فليس فيها معنى الاستثناء، وكذلك «غير» إذا كانت صفة ليس فيها معنى الاستثناء، وهذا هو المفهوم من كلام س، ونص على ذلك ابن السراج، قال[2]: «إذا قلت: لك عندي مئة إلا درهمين، فقد أقررت بثمانية وتسعين». قال[3]: «وإذا قلت: له عندي مئة إلا درهمان، فجعلت إلا صفة، فقد أقررتَ له بمئة؛ لأنك زعمت أنَّ له عندك مئة غير درهمين؛ وذلك أنَّ غيرًا نقيضة مثل، فإذا قلت: له عندي مئة مثل درهمين، فأردت أن تنفي هذا قلت: غير درهمين، أي: ليست مثل درهمين» انتهى، وسيأتي الفرق واضحًا بعد هذا - إن شاء الله - بين معنى إلا التي يُستثنى بها وبين إلا التي يوصف بها.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٩٧.

(٢) الأصول ١: ٣٠٤.

(٣) الأصول ١: ٣٠٤ بتصرف كبير.

ص: فصل[1]

تُؤَوَّل «إلا» بـ«غير»، فيُوصَف بها وبتاليها جمعٌ أو شبهُه مُنَكَّر أو معرَّف بأداة جنسية، ولا تكون «إلا»[2] كذلك دون متبوع، ولا حيث لا يصلح الاستثناء.

ولا يليها نعتُ ما قبلها، وما أَوهَم ذلك فحالٌ أو صفةُ بدلٍ محذوف، خلافًا لبعضهم.

ويليها في النفي فعلٌ مضارع بلا شرط، وماضٍ مسبوقٌ بفِعلٍ، أو مقرونٌ بـ«قد». ومعنى أَنْشُدُك إلا فَعَلتَ: ما أَسأَلُك إلا فعلَك.

ش: أصل «غير» أن تكون وصفًا، وأصل «إلا» أن تكون استثناءً، ثم قد تُحمل إحداهما على الأخرى فيما هو أصل فيها.

وقد اضطرب كلام النحويين في الوصف بإلا، فالظاهر أنه يراد به /الوصف الصناعي، وهذا هو المتفهم من كلام الأكثرين. [٤ :٥٩/ب]

وقال بعضهم: «قول النحويين (إنه يوصف بها) يعنون بذلك أنه عطف بيان».

والذين قالوا إنه وصف صناعي اختلفوا: فقال الأخفش في (الأوسط): إلا والاسم الذي بعدها تكون صفة للاسم الذي قبلها إذا كانت في معنى الاستثناء، أو كان الاسم نكرة، أو فيه ألف ولام، نحو: مررتُ بالقوم إلا أخيك، وجاءني القومُ إلا أخوك، قال الشاعر[3]:

---

(١) فصل: انفردت به ن، وهو في التسهيل وشرح المصنف أيضًا.

(٢) إلا: ليس في ك، ن.

(٣) صدر البيت: «أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلدةً فوقَ بَلدة». ويأتي كاملاً في ص ٢٨٥. وهو لذي الرمة. ديوانه ص ١٠٠٤ والكتاب ٢: ٣٣٢ ومعاني القرآن للأخفش ص ١١٦ والمسائل الشيرازيات ص ٣٩٤ والخزانة ٣: ٤١٨ - ٤٢١ [الشاهد ٢٣٩]. يذكر ناقة. البلدة الأولى: الصدر، والثانية: الأرض.

..... قَليلٍ بِها الأَصواتُ إلا بُغامُها»

انتهى.

وقول الأخفش «إذا كانت في معنى الاستثناء» إن عنى به أنه يوصَف بها حيث تصلح أن تكون للاستثناء فهو قريب، وقد ذكروا أنَّ ذلك شرط في الوصف بإلا، وسيأتي ذلك[1] عند ذكر المصنف لذلك. وإن عنى أنَّ إلا تكون صفة للاسم حال كونها في معنى الاستثناء فليس بصحيح، وقد بيَّنا ذلك قبل.

وقال بعض أصحابنا: «إنَّ الوصف بإلا يخالف سائر الأوصاف بأنه يجوز أن يوصَف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة».

وقال صاحب «الضوابط» أبو عبد اللَّه محمد بن أبي الفضل السُّلَميّ[2] ما معناه: «تجرى إلا مجرى غير، فيُوصَف بها، وذلك إذا كان المستثنى منه نكرة، نحو: قامَ كلُّ أحدٍ إلا زيدٌ، فإن قلت: قامَ إخوتُك إلا زيدٌ، لم يجز إلا النصب، ولا يجوز الرفع على الصفة».

وقال بعض أصحابنا: إن كان ما بعد إلا معرفة جرت مجرى غير إذا أُضيفت إلى معرفة، فتجري وصفًا على النكرة، نحو قوله[3]:

وكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلا الفَرْقَدانِ

يريد: وكُلُّ أخٍ غيرُ الفَرقَدَين مُفارِقُه أخوه، وعلى المعرفة، نحو قوله:

..... قَليلٍ بِها الأَصواتُ إلا بُغامُها

أي: قليلٍ بها الأصواتُ غيرُ بُغامها.

---

(١) يأتي ذلك قريبًا في ص ٢٩٦ - ٢٩٩.

(٢) محمد بن عبد اللَّه بن محمد بن أبي الفضل [٥٧٠ - ٦٥٥هـ]. نحوي أديب زاهد مفسر محدث فقيه أصولي، أخذ عن ابن غلبون، والشلوبين. كان نبيلاً ضريرًا. من تصانيفه: الضوابط النحوية في علم العربية، والإملاء على المفصل، وتفسير القرآن، والكافي في النحو. بغية الوعاة ١: ١٤٤ - ١٤٦.

(٣) تقدم في ٤: ٢٣١.

وإن كان ما بعد إلا نكرة جرت مجرى غير إذا أضيفت إلى نكرة، فتجري وصفًا على النكرة دون المعرفة، فتقول: قامَ كلُّ أحدٍ إلا غلامٌ من غلمانك، كأنك قلت: قامَ كلُّ أحدٍ غيرُ غلامٍ من غلمانك. ولا يجوز: قام القومُ إلا غلامٌ من غلمانك، كما لا يجوز ذلك مع غير لأنها مضافة إلى نكرة.

وقد تجري إلا مع ما بعدها على المضمر قبلها، إلا أنَّ ذلك لا يكون نعتًا؛ لأنَّ المضمر لا يُنعَت، بل يكون ذلك عطف بيان، وعليه قوله[1]:

وبالصَّريمةِ مِنهُم مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ ، تَغَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ

فـ«إلا النُّؤْيُ» عطف بيان من المضمر المستكنّ في تَغَيَّر.

وقول من قال «إنه يوصف بها» فيه تجوُّز؛ لأنَّ الحرف لا يُوصَف، ولا يُوصَف به، لكنه مع ما بعده يؤدي معنى الوصف، وهو المُغايَرة، فالصفة إنما استُفيدت من مجموعهما، والشيئان حالة /الاجتماع يَحدث لهما حكم لا يكون في [٤ :٦٠/أ] كل واحد منهما حالة انفراده، وهذا معنى قول المصنف «فيوصف بها وبتاليها».

ولِتَأَصُّل «غير» في الوصفية يُوصَف بها جمع، وشبه جمع، وما ليس جمعًا ولا شبه[2] الجمع، نحو: جاء رجالٌ غيرُ زيدٍ،[3]:

وكَفى بِنا فَضلاً على مَن غَيرِنا .....

ورجلٌ غيرُك أحبُّ إليّ. وجاز أن يُحذف الموصوف بها وتقام مقامه كما يحذف الموصوف بـ«مثل» وتقام مقامه، و«إلا» الموصوف بها لا يعامل بذلك.

وقوله **فيُوصَف بِها وبِتاليها جمعٌ أو شِبهُه مُنَكَّر أو معرَّف بأداة جنسية** قال ابن السِّيْد[4]: «الوصف حصل من إلا والاسم بعدها، وكل واحد بالانفراد لا

---

(١) تقدم البيت في ص ٢٠٦.

(٢) ك، د: أشبه. وفي شرح المصنف: شبه جمع.

(٣) تقدم في ٣: ١١٩، ١٤٤.

(٤) الحلل ص ٣١٧ - ٣١٨ بتصرف.

يعطيه، كما في قولك: دخلتُ إلى رجل في الدار، فإنّ كون في الدار صفة لم يكن إلا بالمجموع؛ لأنه يحدث مع المجموع معنًى لا يكون في الإفراد، وكقولك: مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، إذ الصفة للمجموع من الاسمين بواسطة الحروف، ولا يكونان وصفًا إلا بها» انتهى.

ومثال الجمع المنكّر: جاءني رجالٌ قُرَشيُّون إلا زيدٌ. ومثال شبه الجمع: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، إذا أعربت «إلا زيدٌ» صفة، وقول الشاعر[1]:

لو كان غَيري - سُلَيْمَى - الدهرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوادثِ إلا الصارِمُ الذَّكَرُ

فـ«غَيْري» شبيه بالجمع المنكّر، ووصف بقوله: إلا الصارِمُ الذَّكَرُ، التقدير: لو كان غَيْري غَيْرُ الصارِمِ الذَّكَر غَيَّرَه.

ومثال المعرف بأداة جنسية قولُ الشاعر[2]:

ويوم الحَزنِ إذ حشدَتْ مَعَدٌّ وكان الناسُ إلا نحنُ دِينا

أي: وكان الناس المغايرون لنا دِينًا، وقولُ الآخر[3]:

أُنِيخَتْ ، فَأَلْقَتْ بَلدةً فوقَ بَلدةٍ قَليلٍ بِها الأَصواتُ إلا بُغامُها

أي: الأصواتُ غيرُ بُغامها، قاله س[4]، وقد أثبت بها أصواتًا قليلة.

وأجاز السيرافيُّ[5] أن يكون «قليل» بمعنى النفي، كأنه قال: ما بها أصوات إلا بُغامُها، وهو استثناء وبدل صحيح، كما تقول: أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ.

---

(١) هو لبيد. ديوانه ص ٦٢ والكتاب ٢: ٣٣٣. الصارم: القاطع من السيوف. والذكر: الذي حديده فولاذ.

(٢) هذا أول بيتين في معاني القرآن للفراء ٣: ٨١، وقد ذكر أن المفضل أنشده إياهما. وهو في شرح المصنف ٢: ٣٠٠.

(٣) تقدم البيت في ص ٢٨٣.

(٤) الكتاب ٢: ٣٣٢.

(٥) شرح الكتاب ٣: ق ١١٦/ب وشرح المصنف ٢: ٣٠٠.

ورَدَّ ذلك عليه الأستاذ أبو علي، وقال[1]: «لا يُتَصور البدل في هذا؛ لأنه يؤول إلى التفريغ، وذلك فاسد؛ ألا ترى أنه لم يُرد أن يقول: ما بها إلا بُغامُها، وكيف يقول ذلك وبها القائل والراحلة ورَحْلها وغير ذلك، وإنما أراد: ما بها صوت مغاير لِبُغامها» انتهى.

وهذا الذي اختاره المصنف من كون «إلا» لا يوصف بها إلا جمع أو شبهه منكَّر أو معرف بأداة جنسية تبع في ذلك ابنَ السَّرَّاج، فإنه قال ما معناه[2]: «إنها لا تكون وصفًا إلا بعد جماعة، أو واحد في معنى الجماعة، إما نكرة، وإما فيه الألف واللام على غير معهود».

وقال الأستاذ أبو علي[3]: «الأصوات - يعني في البيت السابق - جنس، فيجوز أن ينعت بغير. قال: ولا يجوز ذلك في المعهود غير الجنس/ إلا أن تريد بغير المعرفة». [٤ :٦٠/ب]

وقال المبرد في (المقتضب)[4]: «لا يوصف بها إلا ما يوصف بغير، وذلك النكرة، والمعرفة التي بالألف واللام على غير معهود، نحو: ما يَحسُن بالرجلِ مِثلك أن يفعل ذلك، وقد أُمُرُّ بالرجلِ غيرِك فيُكرمني» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[5]: «وإنما وُصفت الأصوات - وهي معرفة - بما في معنى غير - وغير نكرة - لأنَّ التعريف بالألف واللام الجنسية، وتعريفها كلا تعريف، ولذلك وصف ما هما فيه بالجملة في قوله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[6]، فكما وُصف ما هما فيه بـ(غير) في قولهم: إنِّي لأُمُرُّ بالرجلِ غيرِك

---

(١) قوله هذا في شرح المصنف ٢: ٣٠٠.

(٢) الأصول ١: ٢٨٥ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٩.

(٣) قوله هذا في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٩.

(٤) المقتضب ٤: ٤١١.

(٥) ٢: ٣٠٠.

(٦) سورة يس: الآية ٣٧.

فيُكرمني، وُصف بـ(إلا) الواقعة موقعها وبما بعدها» انتهى. وقد تكلمنا معه في تخريج قوله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ﴾ في باب المعرف بالأداة[1].

وقال المصنف في الشرح[2]: «وحاصل هذا الفصل أنَّ إلا الموصوف بها لا يُوصَف بها مفرد محض، ولا معرفة محضة، فلا يجوز أن يقال: قامَ رجلٌ إلا زيدٌ؛ لأنَّ رجلاً مفرد محض. ولا يجوز: جاء الرجالُ إلا زيدٌ، على أن يكون الرجال مَعهودينَ؛ لأنَّ تعريفهم تعريف محض، فلو قصد الجنس لم يمتنع» انتهى.

وفي البسيط: «جمهور النحويين على جواز كون غير تجري على المعرفة، فكذلك إلا». وفيه أيضًا: والظاهر أنها تقع فيما تقع فيه غير إلا الموضع[3] الذي لا يتقدمها موصوف، سواء أكان في النفي أم الإثبات، أو منفردًا، أو مجموعًا، أو منكَّرًا، أو معرَّفًا[4] على قصده[5] في التعريف، ولمّا كانت غير من أخوات مِثل وشِبه، وكان يصح فيها قصد التعريف - صحَّ جريها على المعرفة والنكرة، فكذلك إلا بمعناها، تجري على النكرة وعلى المعرفة. ويجوز فيها البدل إذا كانت بمعنى غير، كما يجوز في غير.

وهل يجوز فيها الحال كما في غير؟ فيه نظر، وأجازه ابن السِّيْد، وقال[6]: إنها قد تكون صفة للنكرة، وتتقدم، وتنتصب على الحال، فتقول: هذا رجلٌ إلا ضاحكٌ، ثم تقول: هذا إلا ضاحكًا رجلٌ. وكذلك أجاز[7] في قوله[8]:

---

(١) ٢: ١٠٩ - ١١٠.

(٢) ٢: ٣٠١.

(٣) د: إلا في الموضع.

(٤) في المخطوطات: معروفًا.

(٥) ك: على ما يفيده. د: على تقييده.

(٦) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣١٦.

(٧) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣١٧.

(٨) تقدم في ص ٢٧٤.

..... وما لِيَ إلا اللّهَ غيرَكَ ناصِرُ

أربعة أوجه: أن يكونا معًا حالين من ناصر، واستثناءين مقدَّمَين، أو أحدهما استثناء والآخر حال. قال[1]: «وأكثر النحويين ينكرون هذا» انتهى.

وتمثيله هذا رجلٌ إلا ضاحكٌ على الصفة منازَع فيه؛ لأنهم قالوا: «لا تكون صفة إلا حيث يصح أن تكون استثناء»، ولا يصح أن يكون (إلا ضاحكٌ) استثناءً.

وأمّا س فإنه قال[2]: «هذا باب ما تكون فيه إلا وما بعدها وصفًا بمنزلة غَيْر ومِثْل، وذلك [قولك][3]: لو كان مَعَنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنا. والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان مَعَنا إلا زيدٌ لَهَلَكْنا - وأنت تريد الاستثناء - لكنت قد أَحَلْتَ» انتهى.

يعني س أنّ «لو» لا يُفَرَّغ معها العامل كما يفرغ مع النفي، وإذا كان كذلك فارتفاع «إلا زيدٌ» على الصفة لا على البدل، فـ«لو» - وإن استلزمت امتناع الفعل - فلم تُجرها العرب مجرى النفي؛ ألا ترى أنها لا يعمل الفعل بعدها في مختص بالنفي، كأَحَد وعَرِيب وكَتِيع، ولا تزاد في النكرة بعد فعلها، /ولا ينتصب الفعل [٤: ٦١/أ] بإضمار أنْ بعد الفاء جوابًا لها إلا إذا أُشرِبت معنى التمني، و«لو» في اللفظ كالموجب؛ لأنها كإنْ، ولا يجوز: إنْ قام إلا زيدٌ قمت.

وقال س[4]: «ونظير ذلك قوله عز وجل ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[5]» انتهى. يعني أنه ارتفع (إلا اللّهُ) على الوصف.

وهذا الذي قاله س من أنّ «لو» لا يصح التفريغ معها ولا البدل وافقه عليه المبرد في كتابه «المقتضب»[6]، وأبو الحسن الأخفش.

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣١٧.
(٢) الكتاب ٢: ٣٣١.
(٣) قولك: تتمة من الكتاب.
(٤) الكتاب ٢: ٣٣١ - ٣٣٢.
(٥) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
(٦) المقتضب ٤: ٤٠٨ وحواشيه.

ونقل أبو بكر بن السراج عن المبرد إجازة التفريغ والبدل، قال[1]: «لو كان معنا إلا زيدٌ لَغُلبنا أجودُ كلام وأحسنُه».

وقَبِلَ هذا النقل عن المبرد ابنُ ولاّد[2]، والأستاذ أبو علي[3] وأصحابه.

وأنكر ابن خروف[4] ثبوته عن المبرد.

وعلى تسليم هذا النقل عن المبرد شيوخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[5]، والأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[6]. ونقله ابن عصفور عنه أيضًا، قال المبرد[7]: «الدليل على ذاك أنك إذا قلت لو كان معنا إلا زيد لَغُلبنا فزيدٌ معك، كقولك: ما معنا إلا زيدٌ». قال[8]: «وكذلك ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾».

وقال السيرافي[9] في قول س «لكنتَ قد أَحَلْتَ»: «لأنه يصير المعنى: لو كان معنا زيد لهلكنا؛ لأن البدل بعد إلا في الاستثناء موجب. وكذا ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، لو كان على البدل لكان التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا فاسد» انتهى.

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[10]: «وفي هذا الذي قاله السيرافي نظر، فإنه لا يلزم[11] أن يكون حكمه هنا في التفريغ حكم النفي، فإذا قلت ما قامَ القومُ

---

(١) الأصول ١: ٣٠١.

(٢) الانتصار ص ١٦٦ - ١٦٩.

(٣) شرح المصنف ٢: ٢٩٩.

(٤) شرح المصنف ٢: ٢٩٩.

(٥) شرح الجمل ١: ٩٤٦ [رسالة].

(٦) شرح الجزولية ٢: ٢١٤ [مخطوط].

(٧) الأصول ١: ٣٠١ - ٣٠٢ والانتصار ص ١٦٦ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٦.

(٨) الانتصار ص ١٦٦.

(٩) شرح الكتاب ٣: ١١٦/ب.

(١٠) شرح الجمل ١: ٩٤٦ [رسالة].

(١١) لا يلزم: سقط من ك، ن.

إلا زيدٌ فالمعنى إثبات القيام لزيد، وإذا قلت هل قامَ أحدٌ إلا زيدٌ فمن أين يلزم أن يكون زيد قائمًا كما هو في النفي، وكذلك حكمه مع لو، فإذا قلتَ لو قامَ أحدٌ إلا زيدٌ لقمتُ فمن أين يلزم أن يكون المعنى: لو قامَ زيدٌ لقمتُ، والبدل معناه معنى الاستثناء».

وقد ذكر أبو جعفر بن مضاء في كتابه «المشرق» أنَّ قول السيرافي «معنى ما قام إلا زيدٌ: قام زيدٌ» مسلَّم أنَّ القيام موجب لزيد، وكذلك لو أسقطت لو وجوابها كان المعنى: كان معنا زيدٌ، فكما تسقط «ما» في النفي تسقط «لو» وجوابها، وأمّا أن يعامل[1] «لو كان معنا زيدٌ» كـ«قام[2] زيد» فخطأ فاحش؛ لأنَّ لو عنها كان العموم[3]، كما كان العموم في النفي لـ«ما»، فيجوز إذًا في زيد البدل والنعت.

وقال الأستاذ أبو علي[4]: معنى قول س (قد أَحَلتَ) أنك إذا قلت: لو كان معنا أحَد إلا زيدٌ لَغُلِبنا فمعنى[5] (غير) فيه: لو كان معنا أحدٌ مكانَ زيدٍ لَغُلِبنا، فهذا معنى.

وإذا جعلت إلا استثناء أو بدلا فمعناه: لو كان معنا أحدٌ ليس فيهم زيدٌ لَغُلِبنا، فأراد س: لو قلت إلا زيدًا أو إلا زيد، تريد البدل مع أنك تريد المعنى الأول، لأَحَلْتَ، وإنما نزَّل المسألة على الآية، وذلك أنه لا يصح في الآية الاستثناء ولا البدل؛ لأنه يلزم أن يكون المعنى: لو كان فيهما آلهةٌ ليس اللَّهُ فيهم لفسدتا، ومقصود الآية: لو كان فيهما / آلهة لفسدتا، فاشتراط ألا يكون اللَّه فيهم يُفسد المعنى. [٤ :٦١/ب]

---

(١) د: يقال.
(٢) د: بقائم. وسقط لفظ زيد الذي يليه من ن.
(٣) د: المعمول.
(٤) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٧ [رسالة].
(٥) في المخطوطات: معنى، والتصويب من ابن الضائع.

فإن قلت: إنَّ الوصف أيضًا بهذا المعنى.

فالجواب: أنَّ الوصف قد يكون تأكيدًا، فلا يكون قيدًا وشرطًا فيما قبله، ولا يكون الاستثناء إلا كذلك.

قال: فلا بُدَّ أن يكون المعنى في البدل والوصف: ليس اللَّه فيهم، إلا أنَّ الوصف قد يكون توكيدًا، وليس بشرط فيما قبله، ولا يفسد المعنى إلا بجعله شرطًا.

قال: ولا يجوز أن يكون المعنى: آلهة ليسُوا اللَّه؛ لأنه لا يصح أن يقال: ليس الجمع الواحد؛ لعدم الفائدة».

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]: «هذا الذي زعم الأستاذ أبو علي من التفريق بين الوصف والبدل لا يصح على ما قال؛ لأنه إذا كان معنى الوصف: ليس اللَّه فيهم، فهذا هو معنى الاشتراط، ثم هو اشتراط مناقض للمعنى المقصود؛ ألا ترى أنَّ المعنى: لو كان فيهما آلهة لفسدتا، على الإطلاق، كان اللَّه فيهم ومن جملتهم أو لم يكن، بل المراد: لو كان فيهما آلهة مع اللَّه لفسدتا. وقولنا ليس اللَّه فيهم نقيض هذا المعنى. وإذا كان المعنى في الوصف والبدل واحدًا فأي فائدة لمجيء الوصف مؤكدًا في غير هذا الموضع.

ثم لقائل أن يقول: قد يكون البدل أيضًا مؤكِّدًا، وقد نص عليه س[2].

فاعلم أنه لا يصح المعنى عندي إلا على أن تكون إلا في معنى غير التي يراد بها البدل، أي: لو كان فيهما آلهة عوض واحد، أي: بدل الواحد الذي هو اللَّه لفسدتا، وهذا المعنى أراد س[3] في المسألة التي جاء بها توطئة، ولذلك زعم أنَّ البدل فيها محال على ذلك المعنى» انتهى كلام الأستاذ أبي الحسن.

---

(١) شرح الجمل ١: ٩٤٧ - ٩٤٧ [رسالة].

(٢) الكتاب ٢: ٣٨٧ - ٣٨٩.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣١.

ولا يريد الأستاذ أبو علي ما فهمه عنه؛ لأنَّ معنى قول الأستاذ أبي علي «فلا بُدَّ أن يكون المعنى في البدل والوصف: ليس اللّه فيهم» إذا حملنا الوصف على التأسيس لا على التأكيد.

ثم قال الأستاذ أبو علي: «إلا أنَّ الوصف قد يكون توكيدًا»، فهذا فرق ما بين البدل والوصف، وهو أنَّ البدل في باب الاستثناء إذا كان مفيدًا ما يفيده الاستثناء لا يمكن أن يراد به التوكيد؛ وقد بيَّن الأستاذ أبو علي أنه لا يصح في الآية الاستثناء ولا البدل، وقد قال هو: «فاشتراط ألا يكون اللّه فيهم يفسد المعنى»، فإذا كان قد ذكر أنَّ اشتراط ذلك يُفسد المعنى فكيف يقدر في الآية: ليس اللّه فيهم، وإنما أشار إلى أنَّ الوصف حقيقته هكذا، ثم قد يكون للتأكيد، فهو في الآية للتأكيد، ولا يريد أنه ليس في الآية للتأكيد كما فهم عنه الأستاذ أبو الحسن؛ لأنه قد ذكر أنَّ تقدير ليس اللّه فيهم يُفسد المعنى.

وأمّا الذي اختاره الأستاذ أبو الحسن من أنَّ المعنى: لو كان فيهما آلهة عوض اللّه وبدل اللّه، فهو قول الأستاذ أبي علي الذي قدمناه مِن أنَّ قولك: لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لَغُلبنا، أي: مكان زيد.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: زعم المبرد في المسائل التي ردَّها على س أنَّ قوله تعالى ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ينبغي أن يجعل(إلا اللّه) بدلاً من (آلهة)؛ لأنَّ ما بعد لو غير موجب في المعنى، والبدل /في الكلام غير الموجب أحسن من الوصف. [٤: ٦٢/أ]

واستدلَّ على أنَّ ما بعد لو غير موجب من جهة المعنى بأنك إذا قلت لو قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو كان قيام زيد غير واقع؛ كما أنَّ القيام من زيد غير واقع إذا قلت: ما قامَ زيدٌ.

ومما يستدلُّ لهذا المعنى أن يقال: الدليل على أنَّ ما بعد لو غير موجب استعمال أحد بعدها، وهي من الأسماء التي تختص بالنفي، قال الشاعر[1]:

---

(١) هو الراعي. ديوانه ص ٧٩ واللسان (بيض) و(رقع).

لو كُنتَ مِن أَحَدٍ يُهجَى هَجَوتُكُمُ يا بْنَ الرِّقاعِ ، ولكنْ لَستَ مِن أَحَدِ

فاستعمل أَحَدًا بعد لو.

ولا حجة له في شيء من ذلك؛ لأنَّ أَحَدًا في البيت بمعنى ناس، حكى الكسائي[1] أنَّ العرب تقول: ما أنتَ مِنَ الأَحَدِ، أي: ما أنت من الناس، وأنشد[2]:

وليسَ يَطلُبُني في أمرِ غانِيةٍ إلا كَعَمرٍو ، وما عَمْرٌو مِنَ الأَحَدِ

وتعريفها بالألف واللام يدل على أنها ليست المختصة بالنفي؛ لأنَّ تلك لا يجوز تعريفها. ومما يبين لك ذلك أنَّ أخوات «أحد» التي لا خلاف في اختصاصها بالنفي كَعَرِيب وطُورِيّ لا يُحفظ من كلامهم استعمالها بعد لو.

وما ذكره من أنَّ الفعل بعد لو غير واقع كما أنه بعد أداة النفي كذلك فصحيح، إلا أنه - وإن كان غير واقع - فهو مقدَّر الوقوع، ومفروض الوقوع، وإذا كان كذلك فينبغي أن تكون[3] الأحكام تابعة للفرض والتقدير، كما[4] أنَّ «إلا» إذا كان الفعل واقعًا لم يتبع ما بعدها لِما قبلها على البدلية أيضًا.

ومما يبين لك أنَّ إلا وما بعدها وصف لا بدل أنه لم يُسمع من كلامهم: لو قامَ إلا زيدٌ قام عمرٌو، ولو كان بدلاً لَمَا مَنع من ذلك مانع، فلمّا لم يُسمع ذلك من كلامهم دلَّ على أنَّ إلا وما بعدها وصف؛ لأنها إذا كانت وصفًا لم يجز حذف الموصوف الذي جرت عليه.

---

(١) اللسان (وحد).

(٢) تقدم في ٣: ٢٣٦.

(٣) د: أن لا يكون.

(٤) في المخطوطات: فكما.

وقال صاحب كتاب (المشرق): «لو كان عندنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا، إلا صفة، ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلاً مما قبل؛ لأنه لا يصلح أن يقال: لو كان عندنا إلا زيدٌ لَغُلِبنا، هذا مذهب س[1].

وقال غير س: ذلك جائز. والدليل على جوازه دخول أحد في هذا الموضع، لو قيل لو كان عندنا أحدٌ غيرُ زيدٍ لَغُلِبنا لَساغ، كما يسوغ قولنا: ما قام أحدٌ غيرُ زيد، فكما تقول ما قامَ إلا زيدٌ كذلك تقول لو كان عندنا إلا زيدٌ، ولو لم يصح الاستثناء لَمَا صحَّ أن تكون صفة؛ لأنَّ إلا لا تكون صفة إلا في الموضع الذي يصلح أن تكون فيه استثناء.

ومما يقوي صحة الاستثناء أنَّ القائل إذا قال لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا فإنه لو أسقط من كلامه إلا زيد وقعت الغلبة مع كون زيد معهم، فدلَّ ذلك على أنَّ زيدًا وغيره داخل في عموم رجل، فإذا أراد المتكلم أن يُخرج زيدًا من هذا العموم، ويُعلم أنَّ زيدًا كان معهم، وأنَّ كونه معهم هو الموجب لئلا يُغلَبوا - قال: إلا زيدًا، فحكم زيد غير حكم غيره من الرجال؛ لأنَّ غيره من الرجال /لو كان [٤ :٦٢/ب] معهم لَغُلبوا، وكون زيد معهم هو الموجب لئلا يُغلَبوا، فهو إذًا بمنْزلة: ما كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ، في أنَّ زيدًا لو سُكت عنه لكان داخلاً تحت النفي، وباستثنائه خرج من النفي، وليس بمنْزلة: معنا رجلٌ إلا زيدٌ، لو قيل؛ لأنَّ رجلاً هو واقع على واحد بعينه، لو اقتُصر عليه لاحتمل أن يكون زيدًا وغيره» انتهى.

وما ذكره غير س ليس بصحيح:

أمّا جواز دخول أحد الذي يختص بالنفي العام في هذا الموضع فليس بجائز، لا يُحفظ من كلامهم: لو جاء أحدٌ لكان كذا، وكذلك لا يُحفظ من كلامهم ما بناه على الجواز مِن أنك تقول: لو كان عندنا إلا زيدٌ، من التفريغ للفعل بعد لو.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣١.

وأمّا قوله «ولو لم يصح الاستثناء» إلا آخره فنحن نتكلم على ذلك، وهل من شرط الوصف بـ«إلا» أن تصلح للاستثناء، حيث تعرض له المصنف[1]، إن شاء الله.

وأمّا قوله «ومما يُقوي صحة الاستثناء» إلى آخره فهو مبنيّ على جواز إسقاط رجل وتفريغ الفعل بعد لو لما دخلت عليه إلا؛ وقد ذكرنا أنّ ذلك لا يُحفظ من كلامهم.

وأمّا التفرقة بين ذكر «إلا زيد» وعدم ذكره فذلك مستفاد[2] من الصفة كما يستفاد من الاستثناء، و«رجل» الواقع في: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا، ليس موضوعًا في هذا التركيب للعموم الاستغراقيّ، إنما هو موضوع لعموم البدل، فالمعنى إذا وصفته بقولك «إلا زيدٌ» أنّ زيدًا معهم هو من حيث[3] مفهوم الصفة، فيكون وقوع الغلبة على تقدير وجود رجل ليس زيدًا معهم، ومفهومه أنه إذا كان ذلك الرجل زيدًا لم يُغلَبوا. أمّا لو حذفت «إلا زيدٌ»، فقلت: لو كان معنا رجلٌ لَغُلِبنا - فمن حيث عموم البدلية صلح أن يدخل تحته زيد، كما صلح أن يدخل تحته غير زيد، فتكون الغلبة تقع على تقدير وجود رجل أي رجل كان على سبيل البدل، و«زيد» صالح لإطلاق رجل عليه، فكانت الغلبة تقع على ذلك التقدير.

وقوله **ولا تكون «إلا» كذلك دون متبوع** يعني أنّ موصوفها لا يُحذف وتقام هي وما بعدها مقامه، وهذا حكم خالف فيه الوصف بـ«إلا» الوصف بـ«غير»، فلا يجوز أن تقول في قام القومُ إلا زيدٌ: قامَ إلا زيدٌ، وتحذف الموصوف لدلالة المعنى عليه، وتسند الفعل لقولك: إلا زيدٌ، ويجوز ذلك في غير، فتقول في قام القومُ غير زيد: قام غيرُ زيد. وعلة ذلك أنّ الوصف بها ليس بمتأصل، فلم يكونوا

---

(١) يأتي ذلك قريبًا.

(٢) ك، ن: مستقلاً.

(٣) هو من حيث ... ليس زيدًا معهم: سقط من د، ن.

ليحذفوا الموصوف بها ويقيموها مقامه، وقد نصَّ س[1] على منع ذلك، وشبّه إلا هذه التي يوصف بها بأجمعين، في أنها لا تكون إلا تابعة، ولا يُنكر أن تكون صفة لا يجوز أن تقام مقام موصوفها[2]؛ ألا ترى أنَّ الجمل والظروف والمجرورات إذا وقعت صفات لا تقام مقام موصوفها. والوصف بـ«إلا» يجوز فيما يجوز فيه البدل وفيما لا يجوز فيه.

وزعم أبو العباس أنَّ الوصف بـ«إلا» لم يجئ إلا فيما يجوز فيه البدل، ولذلك منع: قام إلا زيدٌ، بحذف الموصوف وجعل إلا صفة؛ لأنه لا يجوز فيه البدل.

[٤ :٦٣/أ] وما / ذهب إليه خَلْف؛ لأنه قد جاء الوصف بـ«إلا» حيث لا يجوز البدل، نحو قوله[3]:

وكُلُّ أَخٍ مُفارِقُــهُ أَخُــوهُ ـ لَعَمْــرُ أَبيكَ ـ إلا الفَرْقَــدانِ

فـ«إلا الفرقدان» صفة، ولا يمكن فيه البدل.

ورَدَّ عليه الزجاج بقوله[4]:

..... قَليلٍ بِها الأَصواتُ إلا بُغامُها

وقيل: وللمبرد أن يقول: يجوز هنا؛ لأنَّ قليلاً قد تستعمل في النفي.

وقوله **ولا حيث لا يصلح الاستثناء** هذا أيضًا من الفرق بين الوصف بـ«إلا» والوصف بـ«غير»، فيجوز أن تقول: عندي درهمٌ إلا دانقٌ، فتكون وصفًا؛ لأنك لو قلت إلا دانقًا لصَحَّ، ولا يجوز أن تقول: عندي درهمٌ إلا جيِّدٌ؛ لأنك لو قلت عندي درهمٌ إلا جيدًا لم يجز. ويجوز ذلك في غير، فتصف بها ما يمكن الاستثناء فيه وما لا يمكن، فتقول: عندي درهمٌ غيرُ دانِق، وعندي درهمٌ غيرُ جيِّد.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣٤.

(٢) الذي في المخطوطات: أن يقام موصوفها مقامه.

(٣) تقدم في ٤: ٢٣١، وفي ص ٢٨٣ من هذا الجزء.

(٤) تقدم في ص ٢٨٣، ٢٨٥.

وهذا الفرق الذي بين الوصف بـ«إلا» وبين الوصف بـ«غير» كالمجمع عليه من النحويين. وفي كلام س ما يقضي ظاهره بخلاف ذلك، وذلك قوله: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنا، فـ«إلا زيدٌ» عند س[1] وصف لرجل، ولا يجوز أن يستثنى منه فتقول: إلا زيدًا، وقد منع س الاستثناء المفرَّغ فيه، وكذلك الاستثناء غير المفرَّغ. وسبب ذلك أنَّ رجلاً في قولك لو كان معنا رجلٌ ليس عامًّا استغراقيًّا، وإنما هو مطلق، فعمومه عموم بدل، فلا يصح الاستثناء منه. وكذلك قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2]، لا يصح النصب فيه على الاستثناء؛ لأنَّ (آلهة) ليس بعامٍّ عموم الاستغراق، فيندرج فيه ما بعد إلا، بل هو عامٌّ عموم البدل.

وقد تكلم أهل أصول الفقه في الاستثناء أهو مما لو لم[3] يُستثن لوجب أن يدخل في حكم الأول، أو هو مما لو لم يُستثن لجاز أن يدخل في حكم الأول[4]، والأصح عندهم القول الأول.

وأمّا النحويون فكالمجمعين على أنَّ المستثنى المتصل لا بُدَّ أن يكون يندرج تحت المستثنى منه لو لم يُستثن. وإذا تقرر هذا فما بعد إلا في تمثيل س وفي الآية ليس مما وجب اندراجه في رجل ولا في آلهة؛ فقولهم «إنَّ الوصف بإلا شرطه صحة الاستثناء» لا يصحّ.

وقد انفصل بعض أصحابنا عن ذلك بأنه لا يُعنى بصحة الاستثناء الاستثناءُ المتصل بل الاستثناء مطلقًا، سواء أكان متصلاً أم منفصلاً، قال:

فإن قال قائل: الدليل على أنَّ إلا مع ما بعدها ليس وصفًا في الآية أنه لا يجوز النصب على الاستثناء لِما تقدم من أنَّ الوصف لا يجوز إلا حيث يجوز

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣١.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

(٣) ك: أهو مما لم و لم. ن: أهو مما لم.

(٤) أو هو مما لو لم يستثن لجاز أن يدخل في حكم الأول: سقط من ك، ن.

الاستثناء؛ وإنما امتنع النصب على الاستثناء لأنَّ معنى الآية يكون إذ ذاك: لو كان فيهما آلهة و لم يكن اللّه في تلك الآلهة لفسدتا، وهذا المعنى غير مستقيم؛ لأنه يلزم عنه أنه لو كان فيهما آلهة فيها اللّه لم تفسدا، وذلك باطل.

فالجواب أن تقول: إنَّ الاستثناء إنما يمتنع في الآية إذا قُدِّر متصلاً، وأمّا إذا قُدِّر منقطعًا فمعنى الاستثناء /صحيح؛ لأنَّ المعنى إذ ذاك يكون: لو كان فيهما آلهة لفسدتا، لكن فيهما اللّه، وهو واحد، فلم تفسدا، فلمّا ساغ الاستثناء المنفصل ساغ الوصف؛ لأنَّ الوصف إنما يكون حيث يُتصور الاستثناء على وجه من الوجوه، والاستثناء المنفصل في الآية سائغ، فالوصف أيضًا سائغ، ولذلك قال الجرمي والمبرد[1] في قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[2]: لو رفع القليل على الصفة للمرفوع قبله لكان حسنًا لو قرئ به. فأجازا الوصف بـ«إلا» وما بعدها مع أنَّ الاستثناء بها في الآية لا يكون إلا منقطعًا. [٤ :٦٣/ب]

ومما يدلُّ على أنَّ الوصف بـ«إلا» حيث لا يكون الاستثناء إلا منقطعًا سائغ قولُ أبي زُبَيد[3]:

لِدَمٍ ضائعٍ ، تَغَيَّبَ عنهُ أَقْرَبُوهُ إلا الصَّبا والجَنُوبُ

فـ«أقربوه» موصوف بـ«إلا الصَّبا والجنوب»، والصَّبا والمعطوف عليه ليس من جنسه، قال أبو الحسن الأخفش: «والقصيدة التي منها هذا البيت مرفوعة» انتهى.

وكما تُؤَوَّل الآية يمكن أن يُؤَوَّل المثال الذي ذكره س، وهو: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا، أي: لكنْ معنا زيدٌ فلا نُغلَب.

---

(١) المقتضب ٤: ٤١٦.

(٢) سورة هود: الآية ١١٦.

(٣) تقدم في ص ٢٠٦.

وتقول: جاءني رجلٌ غيرُ زيد، ورجُلان غيرُ زيد، ورجالٌ غيرُ زيد، ولا تدخل إلا مكان غير. وما جاءني إخوتُك إلا زيدٌ أصلحُ منهم[1]، وجاءني رجلٌ غيرُ صالح، لا تدخل إلا لأنه لا يصلح فيه الاستثناء. وما رأيتُ أحدًا إلا زيدٌ خيرٌ منه، ولا أقومُ إلا أن تقومَ، لا تكون فيهما غير. وعندي أصحابُك غيرَ جُلوس، لا يجوز: إلا جلوسًا، جعلوا الحال هنا كالصفة، و﴿غَيْرَ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[2] من هذا عند بعض المتأخرين، أي: لا يستوي القاعدون أصِحّاءَ. ويدلُّ على ذلك ذكرُ س[3] الآية في (باب ما تكون فيه إلا وما بعدها صفة)، وذكره فيما لا يكون إلا صفة من الأمثلة، ثم فصل ما يجوز فيه الوجهان، ورجع لباقي الباب.

وقوله **ولا يَليها نعتُ ما قبلَها، وما أوهَم ذلك فحالٌ أو صفةُ بدلٍ محذوف** قال أبو الحسن في (كتاب المسائل): «لا يُفصل بين الموصوف والصفة بإلا». ثم قال: «ونحو ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ تقديره: إلا رجلٌ راكبٌ، وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم».

وقال أبو علي في (التذكرة): «تقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائمًا إلا أخاك، لا يجوز كون قائمًا صفة لأحد؛ لأنَّ إلا لا تعترض بين الصفة والموصوف. ولا كونُه حالاً من التاء؛ لأنَّ معنى ما مررتُ إلا قائمًا: مررتُ قائمًا، ولو قلت مررتُ قائمًا بأحدٍ لم يجز، فكذلك ما في معناه، فإذا بطل هذان ثبت أنَّ قائمًا حال من أحد، وإذا ثبت ذلك تعيَّن أن تنصب أخاك؛ لأنه بعد إيجاب صحيح».

---

(١) ك، د: «أصلح منهما». أصلح منهم ... وما رأيت أحدًا: سقط من ن.

(٢) سورة النساء: الآية ٩٥. ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾. قرأ نافع والكسائي وابن عامر ﴿غيرَ أُولي الضَّرَرَ﴾ نصبًا، وقرأ بقية السبعة برفع الراء. السبعة ص ٢٣٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣٢ - ٣٣٣.

قال المصنف في الشرح[1]: «وما ذهبا إليه هو الصحيح؛ لأنَّ الموصوف والصفة كشيء واحد، وشيئان هما كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر، كالمتوسط بينهما إلا، فإنَّ الصفة توضِّح موصوفها كما توضح الصلة /الموصول، وكما يوضِّح المضاف إليه المضاف، فكما لا تقع إلا بين [٤: ٦٤/أ] الموصول والصلة، ولا بين المضاف والمضاف إليه - كذا لا تقع بين الموصوف والصفة، ولأنَّ إلا وما بعدها في حكم جملة مُستأنفة، والصفة لا تُستأنف، ولا تكون في حكم مُستأنف».

وقوله **خلافًا لبعضهم** هو الزمخشري، قال في ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه: «يكون ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد»[2]، وزعم في الكشاف[3] في قوله تعالى ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[4] أنَّ قوله ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ واقعة صفة لقرية، ووسطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني وعليه ثوبٌ.

وفي البسيط: «ما ضربتُ أحدًا إلا عمرٌو خيرٌ منه، معناه: إلا مفضَّلاً عليه عمرٌو، فهي مفرَّغة للحال. وقال الزمخشري[5]: (إنَّ ما بعد إلا صفة لِما قبله - وهو أحد - و(إلا) لغو في الكلام، معطية في المعنى فائدتها، جاعلة عمرًا خيرًا مِمَّن ضربت).

وإذا جاز أن تدخل على الجملة التي هي صفة على هذا صحَّ أن تدخل على الصفة المفردة، فتقول: ما مررتُ برجلٍ إلا صالحٍ، فتكون إلا إيجابًا في العُمَد وفي

---

(١) ٢: ٣٠١ - ٣٠٢.

(٢) المفصل ص ٩٠ [تحقيق د. فخر قدّارة].

(٣) الكشاف ٢: ٣٨٧.

(٤) سورة الحجر: الآية ٤.

(٥) المفصل ص ٩٠.

الفَضَلات وفي التَّمامات، ولا تدخل في البدل الذي هو عين الأول، ولا في عطف البيان، ولا في كل تابع هو الأول؛ لأنَّ الشيء لا يكون منفيًّا موجبًا. قال: وإنما كانت هذه في موضع الصفة لأنها لو كانت حالاً لدخلت الواو. وأجيب بأنَّ إلا أغنت عن الواو لأجل الاتصال، ولأنه فيها ضمير الأول، وأنت تقول: مررت بزيدٍ أبوه قائمٌ)) انتهى.

وتابعه صاحب البديع[1] وابن هشام.

وقد رَدَّ عليه المصنف[2] في قياسه في ذلك الصفة على الحال - وبينهما فروق - بجواز[3] تقديمها على صاحبها، وتخالفهما في الإعراب، وبالتنكير والتعريف، وإغناء الواو عن الضمير، وبأنه مذهب لم يُعرف لبصري ولا كوفي، فلا يُلتفت إليه، وبأنه معلَّل بما لا يناسب؛ لأنَّ الواو تدلُّ على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزِم لتغايرهما[4]، وهو ضد[5] لِما يراد من التوكيد. ولأنَّ الواو فصلت الأول من الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال: إنها أكدت لصوقها[6]. ولأنَّ الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال، نحو: إنَّ رجلاً رأيه سَديدٌ لَسعيدٌ، فـ(رأيه سَديدٌ) جملة نُعت بها[7]، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحية موضعها للحال، بخلاف ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾، فإنها جملة تصلح في موضعها الحال؛ لأنها بعد منفيّ، والمنفيُّ صالح لأن

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ٢٣١.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٣) ك، : كجواز.

(٤) ك: لتغايرها.

(٥) د: كضد.

(٦) د، وشرح المصنف: لصوقهما.

(٧) ك: نعتتهما.

يُجعل صاحب حال، كما هو صالح لأن يُجعل مبتدأً، وإذا ساغ في شبه النفي في قوله[1]:

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإحْجامِ يومَ الوَغى مُتَخَوِّفًا لِحِمامِ

فليَجُز بعد النفي، وهو أولى؛ لأنَّ النهي لا يصحب المبتدأ، والنفي يصحبه. انتهى رده /على الزمخشري، وفيه تلخيص وبعض حذف. [٤: ٦٤/ب]

وقوله **ويليها في النفي فعل مضارع بلا شرط** يعني أنه لا يُشترط في مجيء المضارع بعد «إلا» إلا وجود النفي، سواء تقدمه فعل أم اسم، نحو: ما كان زيدٌ إلا يضرب عمرًا، وما خرج زيدٌ إلا يَجُرُّ ثوبه، وما زيدٌ إلا يفعل كذا.

وقوله **وماضٍ مسبوقٌ بفعلٍ، أو مقرونٌ بـ«قد»** مثال الماضي المسبوق بفعل قوله تعالى ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[2]. ومثال المقرون بفعل مصحوب بـ«قد» قوله[3]:

ما المجدُ إلا قد تَبَيَّنَ أنه بِنَدًى وحُكْمٍ لا يزالُ مُؤَثَّلا

قال المصنف في الشرح[4]: «وإنما أغنى اقتران الماضي بقد عن تقدم فعل لأنَّ اقترانه بها يقرِّبه من الحال، فيكون بذلك شبيهًا بالمضارع. وإنما كان المضارع مستغنيًا عن شرط[5] في وقوعه بعد إلا لشبهه بالاسم، والاسم بـ«إلا» أولى؛ لأنَّ المستثنى لا يكون إلا اسمًا أو مؤوَّلاً بالاسم. وإنما ساغ بتقدم الفعل وقوع الماضي

---

(١) تقدم في ٦: ١١٣.

(٢) سورة يس: الآية ٣٠.

(٣) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٠٤. وفيه: بندًى وحِلم. الندى: الجود. والحكم: الحكمة. والحلم: الأناة. والمؤثل: الموصل.

(٤) ٢: ٣٠٤.

(٥) ن: عن شروطه.

بعد إلا لأنَّ تقدم الفعل مقرونًا بالنفي يجعل الكلام بمعنى: كلّما كان كذا وكذا كان كذا وكذا، فكان فيه فعلان، كما كان مع كلّما» انتهى.

وقال أبو بكر بن طاهر: لا يجوز: ما زيدٌ إلا قام، فإن قلت إلا يقوم صح[1]، ولم يقل[2] مَن تقدم مِن النحاة أكثر من هذا. وأجاز المبرد: ما زيدٌ إلا قد قام، قال: لأنَّ قد تقرِّبه من المضارع ومن الأسماء؛ ألا تراه يصلح للحال بها، ولا يصلح[3] دونها.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي[4]: «لا تدخل (إلا) إلا على الاسم، أو على الجملة الاسمية، أو على الفعل المضارع، فتقول: ما قام إلا زيدٌ، وما زيدٌ إلا أبوه قائمٌ، وما زيدٌ إلا يقوم. ولو قلت: ما زيدٌ إلا قام، لم يجز، وسبب ذلك أنَّ إلا إنما هي أبدًا للاستثناء في اللفظ أو في المعنى، فلما كان الذي يُتَصوَّر استثناؤه إنما هو الاسم لم تدخل (إلا) إلا عليه، أو على ما أشبهه، وهو المضارع؛ لأنه يشبهه، ولذلك أُعرب. وكذلك الجملة الاسمية؛ لأنَّ إلا إذا دخلت عليها كانت في اللفظ مباشرة للاسم، فأشبه دخولها على الجملة الاسمية دخولها على الاسم، ولمّا كان الماضي ليس باسم ولا يشبهه[5] لم يجز دخولها عليه» انتهى، وفيه بعض اختصار.

وولاية الفعل المضارع إلا والماضي بشرطه من الفوارق بين إلا وغير، فلا يلي غيرًا فعل، وكذلك لا يليها جملة ابتدائية، وتلي إلا، فتقول: ما رأيتُ أحدًا إلا زيدٌ خيرٌ منه، ولا تقول: غيرَ زيدٌ خيرٌ منه، برفع زيد؛ لأنَّ غيرًا لا تضاف إلى الجمل، فلو خفضت زيدًا بعد غير، ورفعت غيرًا بالابتداء، وخير خبر عنه - جاز

---

(١) ك، ن: صلح.

(٢) ك: ولم يطل. د: ولم نقل. ن: ولم يطل.

(٣) للحال بها ولا يصلح: سقط من ك، ن.

(٤) شرح الجزولية ٢: ٢١٥ [مخطوط].

(٥) ك: «ولا شبهه». واخترت ما في د لأنه موافق لما في شرح الجزولية.

ذلك، واختلف مدلول إلا وغير؛ لأنه في مسألة إلا أنَّ: كل من رأيته زيدٌ خيرٌ منه، وفي مسألة غير المعنى: ما رأيتُ أحدًا مُتَّصفًا بأنَّ غيرَ زيدٍ خيرٌ منه،ولم تقصد تفضيل زيد[1] على أحد، وإنما نفيت أن يكون غيرُ زيد خيرًا منه، وهذا معنى يخالف المعنى /الأول. [٤: ٦٥/أ]

وإن قلت: قد منع النحويون: ما زيدٌ إلا قام، إلا بدخول قد على قام، فتقول: ما زيدٌ إلا قد قام، وشرطوا في مجيء الماضي بعد إلا أن يتقدم إلا فعل منفيّ، نحو ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[2]، أو يكون النفي سابقًا على اسم دون فعل، ويكون ذلك الماضي مقرونًا بقد، نحو: ما زيدٌ إلا قد قام. وإذا كان كذلك فما تصنع بقول الشاعر[3]:

وكُلُّهمُ حاشاك إلا وَجَدتُهُ كَعَينِ الكَذُوبِ جَرِيها واحْتِفالِها

قلت: قد زعموا أنَّ كلّهم في تأويل الجحد، والمعنى: ما منهم أحدٌ حاشاك إلا وجدتُه، فهو نظير: أنشُدُك باللّه إلا فَعلتَ.

وفي البديع[4]: «لو قلت: ما زيدٌ إلا قامَ - لم يجز، فإن أدخلت قد أجازها قوم».

وقوله **ومعنى أنشُدُك إلا فَعَلتَ: ما أسألُك إلا فعلَك** أنشُدُك صورته صورة واجب، فكان القياس ألا تجيء بعده إلا، فكما لا يجوز ضربتُ إلا زيدًا كان ينبغي ألاّ يجوز[5]: أنشُدك إلا فعلَك، لكنه كلام محمول على معنى النفي، كما جاء «شَرٌّ

---

(١) ك: بفضل زيد. ن: بفضل لزيد.

(٢) سورة يس: الآية ٣٠.

(٣) تقدم في ٤: ٤٤، ٢٠١. وآخره في ن: واختلافها.

(٤) البديع لابن الأثير ١: ٢٣١.

(٥) الذي في المخطوطات: كان لا يجوز.

أَهَرَّ ذا نابٍ»[1]، صورته صورة المثبت، والمعنى على النفي المحصور فيه نسبة الحكم إلى المبتدأ، وقُدِّر فَعَلتَ هنا بالمصدر وإن لم يكن فيه حرف مصدري لضرورة افتقار المعنى إلى ذلك، فهو كلام يعنون به النفي المحصور فيه المفعول، وقد صُرِّح بـ(ما) المصدرية مع الفعل بعد إلا، قال الشاعر[2]:

عَمَّرتُكِ اللّهَ إلا ما ذَكَرتِ لنا هل كُنتِ جارتَنا أيامَ ذي سَلَمِ

وقال بعض أصحابنا: «قولهم (باللّهِ[3] إلا فَعَلتَ) جاؤوا بإلا جوابًا للقسم؛ لأنها في الكلام على معنى الحصر، فدخلت هنا لذلك المعنى، وكأنك قلت:[4] باللّه لا تفعل شيئًا إلا كذا، فحُذف الجواب، وتُرك ما يدل عليه؛ لأنَّ الإيجاب لا بُدَّ أن يتقدمه نفي: وعَمَّرتُك بمعنى ذكَّرتُك وسألتك به، وهو مثبت معناه النفي، أي: ما سألتُك باللّه إلا ذِكرَك لنا».

وفي البسيط: «الصحيح أنَّ إلا جواب القسم، والأصل: نَشَدتُك اللّهَ لَتَفعَلَنَّ كذا، ثم أوقعوا موضع المضارع الماضي، كما قالوا: غفرَ اللّهُ لفلان، و لم يدخلوا لام التوكيد لأنها لا تدخل على الماضي، فجعلوا بدلها إلا، ثم حملوا عليها لَمّا. أو يقال: إنه لَمّا امتنع دخول اللام بنفسها فصلوا بينهما بـ(ما)، فقالوا: لَمّا فعلتَ، كما يقولون: ربما يكون كذا، فصارت موطئةً، ثم حُملت عليه إلا لأنها في معناها من الإيجاب».

وقال في البديع[5]: «قد أوقعوا الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم: أَقسَمتُ عليك إلا فَعَلتَ، ونَشَدتُك باللّه إلا جئتَ، وعَزَمتُ عليك إلا أَجَبتَني، ومنه قول

---

(١) تقدم في ٣: ٣٣٠.

(٢) تقدم في ٧: ١٦٣.

(٣) باللّه: ليس في ك، ن.

(٤) قلت: سقط من ك.

(٥) البديع لابن الأثير ١: ٢٣٨.

ابن عباس للأنصار - وقد نهضوا له - (بالإيواء والنصر إلا جَلَستُم)[1]، التقدير: ما أطلب إلا فعلَك، ولا أُريد إلا جلوسَكم[2]».

ص: ولا يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها مطلقًا، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنًى، أو مستثنًى منه، أو تابعًا له، وما ظُنَّ من غير الثلاثة معمولاً لِما قبلها قُدِّر له عاملٌ، خلافًا للكسائي/ في منصوب ومخفوض، وله ولابن الأنباري في مرفوع. [٤: ٦٥/ب]

ش: قال المصنف في الشرح[3]: «الاستثناء في حكم جملة مستأنفة؛ لأنك إذا قلت: جاء القومُ إلا زيدًا، فكأنك قلت: جاء القومُ ما منهم زيدٌ، فمقتضى هذا ألاَّ يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها على الإطلاق، كما لا يعمل ما بعد (ما) فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها، فاستمرَّ على ما اقتضته هذه المناسبة[4] من هذا المنع فيما تقدمها، نحو: ما زيدٌ إلا أنا ضاربٌ، فلا يجوز إعمال ضارب في زيد، بل تقدر هاء عائدة على زيد، وترفع زيدًا بالابتداء» انتهى.

وقال الرُّمّانيّ: «لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، كقولك: ما قومُك زيدًا إلا ضاربون؛ لأنَّ تقدم الاسم الواقع بعد (إلا) عليها غير جائز، فكذلك معموله؛ لِما تقرَّر أنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع[5] العامل إذ كان تابعًا له وفرعًا عليه، فإن جاء ذلك في الشعر أُضمر له فعل من جنس المذكور».

---

(١) المفصل ص ٩٠ وأساس البلاغة (أوى)، وربيع الأبرار ٢: ٢٩٣. يريد قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟﴾. سورة الأنفال: الآية ٧٢.

(٢) في المخطوطات: «جلوسكم»، والتصويب من البديع، والارتشاف ص ١٥٣١.

(٣) ٢: ٣٠٤.

(٤) في شرح المصنف: المسألة.

(٥) إلا حيث يقع: سقط من ك.

وقوله **ولا ما قبلَها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنًى** يعني: مستثنًى فُرِّغ له العامل، نحو: ما قام إلا زيدٌ. وإنما شرط في المستثنى كون العامل فُرِّغ له لأنه إن لم يكن مفرَّغًا له فنصبه إنما هو بـ(إلا) على مذهبه.

وقوله **أو مستثنًى منه** نحو: ما قام إلا زيدًا أحدٌ، **أو تابعًا** له نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا خيرٍ من عمرو.

وقوله **وما ظُنَّ من غير الثلاثة** هي المستثنى والمستثنى منه وتابعه **معمولاً لما قبلها قُدِّر له عامل** فإذا وُجد مثل: ما ضربَ إلا زيدٌ عمرًا، وما ضربَ إلا زيدًا عمرٌو، وما مَرَّ إلا زيدٌ بعمرٍو - قُدِّر له عامل بعد إلا، يُفَسِّره ما قبله.

وقوله **خلافًا للكسائي في منصوب ومخفوض** مثال تأخر المنصوب قوله[1]:

وما كَفَّ إلا ماجدٌ ضَيرَ بائسٍ أمانيُّه منه أُتيحَتْ بِلا مَنِّ

ومثال تأخر المخفوض قوله تعالى ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾[2]، التقدير: كَفَّ ضَيرَ بائس، وأرسَلناهم بالبَيِّنات والزُّبُر.

وقوله **وله ولابن الأنباريّ في مرفوع** أي: وخلافًا للكسائي وابن الأنباري، ومثال تأخر المرفوع قولُه[3]:

تَزَوَّدتُ مِن لَيلَى بِتَكليمِ ساعةٍ فما زادَني إلا غَرامًا كَلامُها

وقولُ الآخر[4]:

وهل يُنبِتُ الخَطِّيَّ إلا وَشِيجُهُ وتُغْرَسُ إلا في مَنابِتِها النَّخْلُ

---

(١) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٠٥.

(٢) سورة النحل: الآيتان ٤٣ - ٤٤.

(٣) تقدم في ٦: ٢٨٨.

(٤) تقدم في ٦: ٢٨٨.

وقولُ الآخر[1]:

مَشائيمُ ، لَيسُوا مُصلِحِينَ عَشيرةً ولا ناعِبًا إلا بِبَيْنٍ غُرابُها

وهذه المسألة والخلاف فيها عن الكسائي في المنصوب والمجرور، وعنه وعن ابن الأنباريّ [في المرفوع][2] - تكرر ذكرها للمصنف هنا، وقد سبق له ذكرها في آخر الفصل الثاني من فصلي باب /النائب عن الفاعل[3]، وأمعنَّا الكلام عليها هناك[4]، واخترنا هناك مذهب الكسائي. وذكر هنا المصنف في الشرح[5] عن ابن الأنباريّ فرقًا بين المرفوع وغيره، وقد أشرنا إليه مختصرًا في آخر ذلك الفصل. [٤: ٦٦/أ]

قال ابن الأنباري[6]: «الدليل يقتضي ألاّ يتأخر مرفوع ولا غيره؛ لأنّ مسائل الاستثناء المفرَّغ فيها العامل لِما بعد إلا حقيقةٌ بأن تُختم بالمستثنى. فإن كان الواقع بعده مرفوعًا نُوي تقديمه واتصاله برافعه لأنه كجزء منه، وتأخرُه لفظًا لا يمنع أن يُنوى تقديمه، فإنه الأصل، ويلزم من ذلك تقدير المستثنى مختومًا به. وإن كان الواقع بعد المستثنى غير مرفوع لم يجز أن يُنوى تقديمه؛ لأنه متأخر بالأصالة، وقد وقع في موضعه، فيلزم من تجويزه منعُ كون المستثنى المفرَّغ له العامل غير مختوم به لفظًا ولا تقديرًا» انتهى.

وقد وافق[7] الأخفش الكسائي في الظرف، والجار والمجرور، والحال، فأجاز: ما جلس إلا زيدٌ عندَك، وما مَرَّ إلا عمرٌو بك، وما جاء إلا زيدٌ راكبًا، والقياس على قوله:

---

(١) تقدم في ٤: ٣١٥، ٧: ١٦.

(٢) في المرفوع: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) التسهيل ص ٧٨ - ٧٩.

(٤) ٦: ٢٨٦ - ٢٩٠.

(٥) ٢: ٣٠٥.

(٦) القول بلفظه في شرح المصنف ٢: ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٧) وافق: سقط من ك، ن.

وما كَفَّ إلا ماجدٌ ضَيرَ بائسٍ .....

لا يمنع، بل هذا أولى؛ لأنه تسامح في الظرف[1] والمجرور بالتقديم والتأخير والفصل ما لا[2] يتسامح بغيره.

---

(١) إلا ماجد ... في الظرف: ليس في د.

(٢) ك، ن: والفصل بإلا.

ص: فصل

يُستثنَى بـ«حاشا» و«خلا» و«عَدا»، فيَجرُرنَ المستثنَى أحرُفًا، ويَنصِبنَه أفعالاً، ويَتعيَّن الثاني لـ«خَلا» و«عَدا» بعدَ «ما» عند غير الجرميّ. والتَزم سيبويه فِعليّة «عَدا» وحرفيّة «حاشا»، وإن وَلِيَها مجرور باللام لم تَتعيَّن فِعليَّتها، خلافًا للمبرد، بل اسميَّتُها لجواز تنوينها. وكثُر فيها حاشَ، وقلَّ حَشا وحاشْ، وربَّما قيل: ما حاشا، وليس أُحاشي مضارع حاشا المستثنى بها، خلافًا للمبرد، والنصب في «ما النساءَ وذِكرَهنَّ» بـ«عدا» مضمرة، خلافًا لمن أوَّل «ما» بـ«إلا».

ش: ذكر المصنف من أدوات الاستثناء حاشا وخلا وعدا، وأنه إذا انجرَّ ما بعدهن كُنَّ حروفًا، وإذا انتصب كُنَّ أفعالاً. وإنما دلَّ على تباين الماهية فيها بالعمل لأنَّ الجر من عمل الحروف، والنصب من عمل الأفعال، ولا يمكن إذا انجرَّ ما بعدهنَّ أن يُدَّعى فيهن أنهن أسماء؛ لأنَّ عمل الجر بالأصالة إنما هو للحروف، فلذلك ادُّعي فيها أنها حروف.

ولو زعم زاعم أنَّها أسماء، وما بعدها انجرَّ بالإضافة، واستُثنِي بها كما استُثنِي بغير وسوى، وشاركت الأفعال في الوزن - لم يكن ذلك ببعيد.

وأمّا إذا انتصب ما بعدها فهي أفعال، وهي لا تتصرف حالة كونها استثناء، فلا يُستعمل منها مضارع ولا أمر.

ولو زعم زاعم أنها حروف، نَصبت ما بعدها حملاً على إلا؛ لأنهما متوافقان معنًى - لم يبعد. ولا تكون حجة في اتصال نون الوقاية بها على فعليَّتها؛ لأنَّ نون الوقاية قد تتصل بالحروف، نحو إنَّني وليَتَني.

ولكنا نتكلم على ما قرَّره النحاة من كونها إذا انجرَّ ما بعدها حروفًا، وإذا انتصب كنَّ أفعالاً، وقد نظموا دليلاً على ذلك، فقالوا: يتعين أن يكنَّ إذا انجرَّ ما /[٤: ٦٦/ب]

بعدهن حروفًا لأنها لو كانت أسماء - وليست بظروف - لجاز أن يباشرن العوامل كما باشرتْها غير، ولو كانت أفعالاً لم يباشرن الجر بغير واسطة حرف جر. ويتعين أن يكنَّ إذا انتصب ما بعدهن أفعالاً لانتفاء الاسمية بما سبق، ولنصب ما بعدهن، ولسْنَ من قبيل الأسماء العاملة، ولانتفاء الحرفية لاستلزام ثبوتها أن يلين العوامل، فكما تقول ما قام إلا زيدٌ كنت تقول: ما قام القومُ خلا زيدٌ، بالرفع، ولم يقولوا ذلك. وإذا بَطَلت الاسمية والفعلية إذا انجرَّ ما بعدهن تعيَّنت الحرفية، وإذا بَطَلت الاسمية والحرفية إذا انتصب ما بعدهن تَعَيَّنت الفعلية.

وفي البسيط: مذهب س[1] - وهو الأكثر - أنهما - يعني خلا وعدا - فِعلان ضُمِّنا معنى الاستثناء، أمّا خلا فالأصل فيه ألاّ يتعدى، تقول: خلا المكان: بمعنى تفرغ، ويدخله معنى فارقَ وجاوزَ وانفصل، فتقول: خلوتُ من المكان، وخلوتُ المكانَ، بمعنى: فارَقْته وجاوَزْته، قالوا: خلاكَ ذمّ، أي: جاوزَك، فلما لحقه معنى المفارقة والانفصال صار فيه معنى الخروج عن الشيء، فضمَّنوه ذلك، وأدخلوه في الاستثناء، فإذا قلت قام القومُ خلا زيدًا فمعناه: خلا بعضُهم زيدًا، أي: جاوزَ بعضُهم زيدًا، والبعضُ هنا خلاف زيد من القوم، كأنك قلت: جاوزَ أكثرُهم زيدًا، بخلاف البعض المقدَّر في ليس ولا يكون؛ لأنه هو زيد في المعنى، فيكون في هذا بمنْزلة ليس ولا يكون، بمعنى أنه محذوف الفاعل، وهو غير الأول، فلذلك لم يظهر، وهو بعيد لأنَّ فيه حذف الفاعل، ولا يجوز. وقد يقال: إنَّ خَلا خرجت عن أصلها إلى معنى إلا، فصارت بمنْزلتها سواء، فلا تحتاج إلى فاعل أصلاً.

وأمّا عَدا فالأصل فيه عَدا من العَدْو، وهو ضرب من المشي السريع، وهو مما تلزمه المفارقة، فضُمِّن ذلك، فصار على معنى: عَدا زيدٌ عمرًا، فإذا قلنا قامَ القومُ عدا زيدًا كان المعنى: عدا بعضُهم زيدًا، أي: جاوزَ.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٨.

والجملتان حكمهما ما تقدم في كونهما[1] في موضع إعراب أم لا، لكن هل يجوز أن تكونا[2] صفة؟ فيه نظر، ونصَّ على منعه بعض النحويين؛ لأنهما لا يبقى فيهما معنى غير، أعني من احتمال الاستثناء.

ومن الجر بـ«حاشا» قولُ الشاعر[3]:

مَن رامَها حاشا النَّبِيِّ ورَهطِهِ في البَحرِ غَطْمَطَهُ هناك المُزْبِدُ

وقولُ الآخر[4]:

في فِتيةٍ جَعَلُوا الصَّليبَ إلهَهُمْ حاشايَ إنِّي مُسلِمٌ مَعذورُ

وقولُ الآخر[5]:

..... وما لك حاشا بيتِ مكةَ من عدْلِ

[٤: ٦٧/أ] /وقولُ الآخر[6]:

حاشا أبي ثَوبانَ ، إنَّ أبا ثَوبانَ ليسَ بِبُكْمةٍ فَدْمِ

عمرَو بنَ عبدِ اللّهِ ، إنَّ بهِ ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتمِ

وأكثر النحاة يُركب صدر البيت الأول على عجز الثاني ، فينشدونه كذا[7]:

---

(١) في كونهما: سقط من د.

(٢) الذي في المخطوطات: تكون.

(٣) نسب البيت لعمر بن أبي ربيعة في تهذيب اللغة ٥: ١٤٠ واللسان (حشا). وهو من قطعة له في الأغاني ١٦: ١٢٤ طبعة دار صادر (أخبار الفضل بن العباس) وملحقات ديوانه ص ٤٩١. الغَطمَطة: اضطراب الأمواج. وبحر مُزبِد: مائج يقذف بالزَّبَد. د: غطبطه.

(٤) هو الأُقَيشر الأسدي. اللسان (حشا) وشرح المصنف ٢: ٣٠٧. المعذور: المختون.

(٥) صدره: «فلا أهلَ إلا دونَ أهلك عندَنا»، ويأتي كاملاً في ق ٦٨/أ. ن: من جدل.

(٦) هو الجميح الأسدي. المفضليات ص ٣٦٧ [١٠٩] والأصمعيات ص ٢١٨ [٨٠]. بكمة: أبكم. والفدم: العيي عن الكلام في ثقل وقلة فهم. والملحاة: الإلحاح باللائمة.

(٧) شرح المصنف ٢: ٣٠٨.

حاشا أبي ثَوْبانَ ، إنَّ بهِ ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

وعلى الصواب أنشدهما ابنُ عصفور، والمصنف في الشرح[1]، وهما للجُمَيح الأسدي، وقبلهما[2]:

وبَنُو رَواحةَ يَنظُرونَ إذا نَظَرَ النَّديُّ بِآنُفٍ خُشْمِ

ثم استَثنَى، فقال: حاشا أبي ثوبان. وقال المرزوقي: رواه الضَّبِّيّ[3]: حاشا أبا ثَوْبان، بالنصب.

ومن الجر بـ«خلا» قولُ الشاعر[4]:

خَلا اللّهِ لا أرجُو سِواك، وإنَّما أعُدُّ عِيالِي شُعْبةً مِن عِيالِكا

ومن الجر بـ«عدا» قولُ الشاعر[5]:

تَرَكْنا في الحَضيضِ بَناتِ عُوجٍ عَواكِفَ ، قد خَضَعنَ إلى النُّسورِ

أَبَحْنا حَيَّهُمْ قَتلاً وأَسْرًا عَدا الشَّمطاءِ والطِّفلِ الصَّغيرِ

ومن النصب بـ«حاشا» قولُ الشاعر[6]:

---

(١) ٢: ٣٠٨.

(٢) المفضليات ص ٣٦٧ والأصمعيات ص ٢١٨. النديّ: النادي، أراد أهله. وخُشم: كبار عظام.

(٣) المفضليات ص ٣٦٧.

(٤) تقدم البيت في ص ٢٤١.

(٥) البيتان في شرح المصنف ٢: ٣١٠. ك، ن: بنت عِرج. د: بنات عوج كواعب. عوج: جمع أعوج، وهو فرس كريم تنسب إليه الخيل الكرام. والشمطاء: التي يخالط سواد شعرها بياض.

(٦) أنشده المصنف في شرحه ٢: ٣٠٧، وذكر أنّ ابن خروف أنشده في شرح الكتاب. وهو في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٧٨ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٢١٦ [مخطوط]. وللفرزدق في ديوانه ص ٢٦٦ بيت من قصيدة رائية قريب من هذا، وهو:

إلا قريشًا ، فإنّ اللّـهَ فَضَّلَهـا مع النُّبوَّةِ بالإسـلام والخَـيرِ

حاشا قُرَيشًا، فإنَّ اللّه فَضَّلَها على البَرِيّةِ بالإسلامِ والدِّينِ

وحكى أبو زيد الأنصاري، قال: كنا في جماعة، وفينا رجل يقال له أبو الأصبغ، فوقع علينا أعرابي، فدعا لنا، وقال : فَعَلَ اللّه لكم وصَنَع حاشا الشَّيطانَ وأبا الأصبغ. والدعاء الذي دعا به الأعرابي روي أنه قوله: اللّهمَّ اغفرْ لي ولمن سمعني حاشا الشَّيطان وأبا الأصبغ[1]. وروى هذا أيضًا أبو عمرو الشيباني[2]، وغيره.

وفي البسيط: مذهب س[3] وأكثر البصريين[4] أنَّ حاشا حرف خافض دالٌّ على الاستثناء كإلا. وزعم بعض الكوفيين والمبرد[5] والفراء[6] أنَّها فعل ناصبة للاسم بعدها بمنْزلة: عدا زيدًا، وخلا عمرًا. واستدلوا بالتصريف حاشَى يُحاشي، وبدخول حرف الجر، وبالحذف، قالوا حاشَ، وبحكاية الشيباني. ورُدَّ جميع ذلك، وأنَّ ما حكاه الشيباني شاذّ. وجوَّز المبرد في الاستثناء الوجهين[7]. وقال بعض الكوفيين[8]: هي فعل استُعملت استعمال الحروف، فحُذف فاعلها.

والذي يظهر لي أنَّ س لا يُنكر أن يُنطق بها فعلاً لغير الاستثناء، ففي الاستثناء حرف، وفي غيره فعل، تقول: قد فعل زيدٌ كذا، فنقول: حاشى له أن

---

(١) الأصول ١: ٢٨٨ وشرح المصنف ٢: ٣٠٦.

(٢) المفصل ص ٢٩٥ وشرح المصنف ٢: ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٤) انظر الخلاف فيه في الإنصاف ص ٢٧٨ - ٢٨٧ [المسألة ٣٧].

(٥) المقتضب ٤: ٣٩١ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٧٦.

(٦) قال السيرافي: ((فأما الفراء فزعم أن حاشى فعل، وزعم أنه لا فاعل له)). شرح الكتاب ٩: ١٩.

(٧) المقتضب ٤: ٣٩١ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٩ - ٢٠.

(٨) هذا تفسير ابن الضائع لقول الفراء: إنما فعل لا فاعل له. شرح الجمل له ١: ٩٧٦.

يفعل كذا، ومعناه: جانَبَه ذلك الفعل. ويتعدى بنفسه وباللام: حاشاك السوءُ، وحاشى لك السوءُ، حكاه الجوهري[1].

ومن النصب بـ«خلا» قولُ الشاعر[2]:

/وبَلدةٍ ليس بِها طُورِيٌّ ولا خلا الجِنَّ بِها إنْسِيُّ [٤: ٦٧/ب]

ومن النصب بـ«عدا» قولُ الراجز[3]:

يا مَن دَحا الأرضَ ، ومَن طَحاها أَنْزِلْ بِهِمْ صاعِقةً ، أَراها

تَحترقُ الأحشاءُ مِن لَظاها عَدا سُلَيمى ، وعَدا أباها

ويحتمل أن تكون هنا جارّة؛ لأنّ «سُليمى» مقصور، لا يظهر فيه إعراب، و«أباها» يحتمل أن يكون على لغة من استعمله مقصورًا، فقال: قام أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك. وأوضحُ من هذا في استعمالها ناصبةً قولُ الشاعر[4]:

تُمَلُّ النَّدامى ما عَداني ، فإنَّني بِكُلِّ الذي يَهوى نَديميَ مُولَعُ

وقوله **ويَتعيَّن الثاني لـ«خلا» و«عدا» بعدَ «ما» عند غير الجرمي** أي: ويتعين النصب إذا قلت: قام القومُ ما خلا زيدًا، وما عدا زيدًا، هذا قول الجمهور إنه يتعين النصب وكونهما فعلين. ومن النصب بعد «ما خلا» قولُ الشاعر[5]:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللّهَ باطِلُ وكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ

وقال الفراء[6]: «إذا استثنيت بـ(ما عدا) و(ما خلا) ضمير المتكلم قلت: ما عداني وما خلاني. ومَن نصب بحاشا قال: حاشاني، ومَن خفض قال: حاشاي».

---

(١) الصحاح (حشا)، وليس فيه: السوء.

(٢) تقدم في ص ٢٤٢، ٢٤٤.

(٣) الرجز في شرح المصنف ٢: ٣١٠. د، وشرح المصنف: تحرّق.

(٤) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٠٧.

(٥) تقدم البيت في ١: ١٥.

(٦) نصه هذا في شرح المصنف ٢: ٣٠٧.

و«ما» الداخلة عليهما مصدرية، وانتصاب الاسم بعدهما على أنه مفعول، وموضع ما والفعل نصب. واختلفوا في محل انتصابه: فزعم السيرافيُّ أنه بتأويل مصدر منصوب، وأنه لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين، قال[1]: «وهو مصدر موضوع موضع الحال، وجاز وقوع ما المصدرية مع صلتها موضع الحال إجراء لها مجرى المصدر الذي هي في تقديره، كما وصف بها في قولك: مررتُ برجلٍ ما شِئتَ مِن رَجلٍ، إجراء لها مجرى المصدر الموصوف به في نحو قولك: مررتُ برجلٍ عَدْلٍ».

وزعم ابن خروف[2] أنَّ انتصابه على الاستثناء كانتصاب غير في قولك: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ؛ ألا ترى أنَّ «ما» وما بعدها بتقدير اسم فيه معنى إلا كما أنَّ غيرًا كذلك.

قال بعض أصحابنا: والصحيح ما ذهب إليه السيرافي بدليل أنها لا يُفَرَّغ لها الفعل، لا يقال: ما جاءني ما خلا زيدًا، ولو كانت بمنْزلة غير لجاز ذلك فيها كما يجوز في غير، فلما التزمت العرب فيها أن تكون في موضع نصب دلَّ ذلك على أنها موقع الحال، ولما كانت (ما) مصدرية لم يكن بدٌّ من أن يكون لهذا المصدر موضع من الإعراب.

وقال س[3]: «ما هنا اسم، وعدا وخلا صلة له»، وقدره س: أتوني[4] مُجاوَزَتَهم زيدًا.

---

(١) شرح الكتاب ٩: ١٨، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٢.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٤) الذي في المخطوطات: «أتاني»، صوابه في الكتاب ٢: ٣٤٩.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]: «قول السيرافي أقرب من قول ابن خروف لبقائه على ما استقر فيه قبل الاستثناء، وأقرب عندي من قول السيرافي أن يكون موضع /ما عدا نصبًا على الظرف، أي: قام القوم في وقت مجاوزتهم [٤: ٦٨/أ] زيدًا، ودخله معنى الاستثناء، وما المصدرية كثيرًا ما تكون ظرفًا، ولم يثبت فيها النصب على الحال» انتهى.

وفي البسيط: ويحتمل أن ينصبا نصب الظرف، والمعنى: وقتَ خُلُوِّهم، كما تقول: أتاني مَقدَمَ الحاجِّ، وخُفوقَ النَّجم.

وأجاز الكسائيّ، والجرميّ[2]، وأبو عليّ في «كتاب الشعر»[3]، والربعي الجرَّ بعد: ما خلا، وما عدا، فعلى قولهم تكون ما زائدة، وخلا وعدا حرفا جر.

قال بعض أصحابنا: «النصب هو الكثير الشائع، والجرمي يخفض، فإن كان ذلك منه قياسًا فهو فاسد؛ لأنه ليس من مواضع زيادتها، وإن كان حكى ذلك فهو شذوذ» انتهى. والجرميّ حكاه عن العرب[4]، ذكر ذلك في باب الجر من كتاب (الفَرخ).

فإن قلت: هلا جعلت ما زائدة في النصب كما جعلت زائدة مع الخفض؟

فالجواب: أنَّ دخول ما المصدرية على الفعل جائز منقاس، وزيادة ما قبل الفعل لا تنقاس، فكان حملها على ما ينقاس أولى.

وقوله **والتزمَ سيبويه فعليّة عدا وحرفية حاشا** لمّا كان الجر بـ«عدا» قليلاً لم يعرفه س، وكذلك خلا، لم يعرف الجرَّ بها س، وإنما نَقل الجرَّ بهما الأخفش، وقال

---

(١) شرح الجمل له ١: ٩٨٢ - ٩٨٣، وفيه اختصار.

(٢) المسائل البصريات ص ٨٧٤ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٣.

(٣) إيضاح الشعر ص ٣٣. ك، ن، س: «كتاب الشعراء»، وهو أحد أسماء هذا الكتاب.

(٤) قال أبو علي الفارسي: «لا أدري أجازه أم رواه». المسائل البصريات ص ٨٧٤.

الأخفش[1] في الأوسط: «كل العرب يَجُرُّون بخلا، وقد زعموا أنه يُنصب بها، وذلك لا يعرف» انتهى. فهذا الذي التزمه س من النصب بـ«خلا» قال فيه الأخفش: «إنه لا يُعرف».

وقال الأخفش[2] في الأوسط أيضًا: «وأمّا عدا فإنهم يَنصبون بها ويَجُرُّون، فإذا جَرُّوا فهو حرف جاء لمعنًى، وُضع للجرِّ بمنْزلة مِن، وإذا نصبوا فهو فعل، كأنك قلت: جاوزَ بعضُهم زيدًا، وكذلك تفسير خلا» انتهى.

وأمّا حاشا فلا يُجيز س[3] في المستثنى بها إلا الخفض؛ لأنه لم يحفظ النصب بعدها، وأجاز النصب الأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد، والزَّجّاج، وحكي ذلك بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته، حكاه أبو زيد الأنصاري، والفراء، والأخفش، وأبو عمرو الشيباني[4]، وابن خروف.

وذهب الكوفيون إلى أنّ حاشا فعل. وهو فاسد لورود الجر، قال الشاعر[5]:

فلا أهلَ إلا دونَ أهلِك عندَنا وما لك حاشا بيتِ مكةَ مِن عَدلِ

وإذا كانت عدا وخلا وحاشا حروفًا فجَرَّت ما بعدها فمن النحويين من ذهب إلى أنها تتعلق بالفعل أو معنى الفعل، فموضع الجارّ والمجرور نصب به. ومنهم من ذهب إلى أنّ الجارّ والمجرور في موضع نصب عن تمام الكلام.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٣٤، ٩٨٠.

(٢) مذهبه هذا في المسائل البصريات ص ٣٢٨، وبعض هذا القول في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٠ حيث ذكر أنّ ابن خروف حكاه عن أبي الحسن.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ٢٠.

(٥) لم أقف عليه.

وإذا كانت أفعالاً فنصبت فالنصب بـ«عدا» ظاهر؛ لأنّها كانت متعدية قبل أن يُستثنَى بها، قالت العرب: عدا فلانٌ طَورَه، أي: جاوَزَه.

وكذلك حاشا، هي فعل متعدٍّ، حكى ابن سِيْدَه[1] أنّ حاشَيتُ بمعنى استَثنَيتُ[2]، /وأُحاشي بمعنى أستثني. وزعم بعض أصحابنا[3] أنها مشتقّة من الحَشى، وهي الناحية؛ لأنّ المستثنى بها لمّا خالفه المستثنى منه صار لذلك كأنه في حَشًى خلاف حَشاه، أي: في ناحية خلاف ناحيته. [٤: ٦٨/ب]

وأمّا خلا فإنها في غير الاستثناء لا تتعدى البتة، ومعناها مخالف له في الاستثناء، لكنها ضُمِّنت معنى جاوَزَ؛ لأنّ مَن خلا مِن شيء فقد جاوَزَه.

واختلف النحويون في فاعل هذه الأفعال: فذهب س[4] وأكثر البصريين إلى أنه ضمير مستكنّ في الفعل ، لا يبرز ، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يُثنَّى، ولا يُجمع، ولا يؤنث؛ لأنه عائد على مفرد مذكر، فإذا قلت قام القومُ عدا زيدًا فالتقدير: عدا هو، أي: بعضُهم زيدًا، فإذا كان البعض واقعًا على مَن عدا زيدًا من القوم فينبغي ألاّ يجوز ذلك على مذهب الكسائي وهشام؛ لأنهما زعما أنّ بعضًا لا يقع إلا على ما دون النصف ، والصحيح وقوعه على أزيد مما ذكراه، قال الشاعر[5]:

دايَنتُ أروَى ، والدُّيونُ تُقضَى فمَطَلَتْ بعضًا ، وأدَّتْ بَعضَا

فـ«بعض» في هذا البيت لا بدَّ أن يكون واقعًا على النصف أو على أكثر منه، وحكى ابن الأعرابي عن العرب أنها توقع بعضًا على النصف.

---

(١) المحكم ٣: ٣١٩ (حشي).

(٢) ن: حاشيته بمعنى استثنيته.

(٣) كذا! وهذا قول الزجاج. معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٠٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٢٠ - ٢١ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٧٧.

(٤) الكتاب ٢: ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٥) الرجز لرؤبة. الديوان ص ٧٩ والكتاب ٤: ٢١٠.

وذهب المبرد إلى أنَّ الضمير فيها واقع على «مَن» المفهوم مِن معنى الكلام المتقدم، فإذا قلت «قام القومُ» علم المخاطب أنَّ ثَمَّ مَن قام، وجعل في نفسه أنَّ زيدًا بعض مَن قام، فإذا قلت «عدا زيدًا» فالتقدير: عدا هو، أي: عدا مَن قام زيدًا[1]. وكأنَّ الذي حمله على التقدير الفرار من إيقاع «بعض» على أكثر القوم.

وذهب الفراء[2] إلى أنَّ حاشا فعل، ولا فاعل له - ويمكن القول في عدا وخلا بذلك - وأنَّ النصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا، والتزم فيه النصب لأنه لم يتمحَّض للحرفية، والفروع يُقتصر فيها على بعض الأحكام، ولا يُنكَر أن يَعرَى الفعل من الفاعل إذا استُعمل استعمال الحروف؛ ألا ترى «قَلَّما» قد استُعملت للنفي المحض، فاستَغنت عن الفاعل، فتقول «قَلَّما يقومُ زيدٌ» إذا أردت معنى: ما يقوم، فلا تحتاج إلى فاعل، وكذلك هذه الأفعال، لَمّا كانت معانيها في الاستثناء بمعنى إلا، ولم يظهر فرق من جهة المعنى بين قولنا: قام القومُ إلا زيدًا، وقام القومُ عدا زيدًا - أُجريت مُجرى إلا في العُرُوِّ عن الفاعل.

وقال المصنف في الشرح[3]: «يُقَدِّر أكثر النحويين فاعل عدا وخلا (بعضهم). وفيه ضعف؛ لأنَّ قولك قاموا عدا زيدًا إن جُعل تقديره جاوَزَ بعضُهم زيدًا لم يستقم إلا بأن يراد بالبعض [مَن][4] سوى زيد، وهذا - وإن صح إطلاق البعض على الكل إلا واحدًا - فلا يحسن لقلته في الاستعمال. فالأجود أن يُجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيُقدّر قاموا عدا زيدًا: جاوزَ /قيامُهم زيدًا، [٤: ٦٩/أ] ويُستمرّ على هذا السَّنَن أبدًا إذا دعت إليه حاجة» انتهى.

---

(١) الذي في المقتضب ٤: ٤٢٦: «أي جاوز بعضهم زيدًا».

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٩.

(٣) ٢: ٣١١.

(٤) من: تتمة من شرح المصنف.

وهذا الذي ذهب إليه لا يطرد له ، فإنَّ من صُور الاستثناء ألاَّ يتقدم فعل ولا ما جرى مجرى الفعل، نحو قولهم: القومُ إخوتُك ما عدا زيدًا، والقومُ قُرَشيُّون ما خلا زيدًا، فهاهنا لا يمكن أن يقدر: جاوزَ فعلُهم زيدًا؛ لأنه لم ينسب إليهم فعل، وإذا كان كذلك بَطَلَ هذا التقدير ، ورجعنا إلى تقدير ما هو عامّ في الاستثناء، وهو ضمير بعض يدل عليه سياق الكلام، إذ هو المطرد دون تقدير المصدر.

واختلف النحويون هل لجملة عدا زيدًا، وخلا زيدًا، وحاشا زيدًا موضع من الإعراب أم لا:

فجوَّز السيرافيُّ أن تكون في موضع نصب على الحال، والماضي يقع موقع الحال، وكأنك قلت: خالين زيدًا، وعادين زيدًا، ومُحاشين زيدًا[1]، أي: مجاوزًا هو - أي بعضهم - زيدًا. وجوَّز أيضًا أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب - وإن كانت جملة مفتقرة من جهة المعنى إلى الكلام الذي قبلها - من حيث كان معناها كمعنى إلا، ولا يُنكَر[2] ذلك؛ ألا ترى أنَّ قولك «ما رأيتُه مُذْ يومان» الجملة الابتدائية التي هي «مُذْ يومان» لا موضع لها من الإعراب، وهي مفتقرة إلى ما قبلها، ولو قطعت «مُذْ يومان» من الكلام الذي قبله لم يكن له فائدة.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «والصحيح أنه لا يكون لها موضع من الإعراب؛ لأنك إذا جعلتها حالاً احتاجت إلى رابط يربطها بذي الحال، ولا رابط؛ لأنَّ الضمير في عدا وخلا وحاشا ليس عائدًا على المستثنى منهم، وإنما هو عائد على البعض المفهوم، وهو مضاف إلى القوم، ولا يقال: إذا كان البعض مضافًا إلى القوم فقد حصل الرابط لأنه كالمصرح به، وكأنك قلت: عدا بعضُهم زيدًا؛ لأنَّ هذا هو ربط بالمعنى، والربط بالمعنى لا ينقاس؛ ألا تراهم قصروه على السماع في نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَين، ومنعوه في: مررتُ برجلٍ قائمينِ لا قاعدٍ

---

(١) ومحاشين زيدًا: سقط من د.

(٢) س: يمكن. وسقط «ينكر» من ن.

أبواه، على إعمال قاعد في الأبوين، لأنَّ الرابط بالمعنى إنما سُمع في الصفة الثانية لا في الصفة الأولى، فلم يتجاوزوا به موضع السماع، وعدا وخلا وحاشا لا يجوز فيها أن تكون صفة لِما قبلها إن كان مما يوصف بالجمل، بل يلزم الاستثناء، ولذلك كان الضمير الذي تحملته مفردًا مذكرًا دائمًا».

وذكر في البسيط الخلاف في «ليس» و«لا يكون» في الاستثناء، أللجملة موضع من الإعراب أم لا. وحكمها في ذلك الخلاف حكم عدا وخلا وحاشا إذا نَصبن، قال: «فقال قوم: لا موضع لها؛ لأنها جملة منفصلة، أُعطيت معنى الاستثناء بإعقابها الجملة الأخرى قياسًا على غيرها من الجمل. وقال قوم: لها موضع من الإعراب؛ لأنَّ تغييرهم لها واختصاصهم هذه من سائر الجمل يدلُّ على إرادة الاتصال كما بعد إلا. وإنما يكون ما ذكروه في الجمل التي لم تغير هذا النوع / من [٤ :٦٩/ب] التغيير. وأيضًا فإنه كلام يجري تابعًا لا يكون ابتداءً، فدلَّ على الافتقار إلى ما قبل وجعلها جزءًا منه. وهؤلاء قالوا: إنها في موضع الحال، والتقدير: أتوني غيرَ مُلابِسينَ زيدًا، أي: مُستَغنِينَ عنه وغير كائنين معه. وفيه نظر، فإنَّ هذا التقدير يدفع التقدير المتقدم في حذف الاسم ، وإنَّ الاسم البعض لا الأول، وسبك الجملة إنما يكون بما يبقي فيها المعنى الأول» انتهى.

وقال بعض أصحابنا ما معناه: يدلُّ على تشبث (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء بما قبلهما أنَّ العرب لو قَصدت أن تكونا جملتين منفصلتين يحصل منهما الاستثناء بحكم الانجرار أو أن تكونا حالاً لأتت بالواو فيهما؛ لأنَّ كلام العرب أن تذكر جملة بعد جملة حمّلتها الواو، فتقول: قام القومُ وخرجَ عمرٌو، ولا تستعمل بغير الواو إلا قليلاً، كذا قال الأخفش. وكذلك لو قصدوا الحال لأتَوا بالواو، ولو في موضع واحد، فكونهم لم يُدخلوا عليهما الواو قطُّ دليل على أنهم لحظوا فيهما معنى الاستثناء، فلم يُدخلوا فيهما الواو كما لا يُدخِلونها على إلا وغير، ولو قلت: قامَ القومُ ولم يقمْ زيدٌ، أو: وتقصَ منهم زيدٌ، جئت بالواو، فلم يلحظوا معنى الاستثناء إلا في هاتين الجملتين.

وقوله **وإن وَلِيَها مجرور باللام لم تَتَعَيَّنْ فعليَّتُها، خلافًا للمبرد، بل اسْمِيَّتُها لجواز تنوينها** قال المصنف في الشرح[1]: «إذا وَلِيَها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف؛ إذ لا يدخل حرف جرّ على حرف جرّ، وإذا لم تكن حرفًا فهي إما فعل وإما اسم» انتهى.

وذكر غيره[2] أنّ الفراء زعم أنّ حاشا فعل، ولا فاعل له، وزعم أنّ الأصل: حاشى لِزيدٍ، لكن كَثُرَ الكلام بها حتى أسقطوا اللام، وخفضوا بها. فإذا كان قد زعم في «حاشا زيدٍ» أنها فعل، وأنّ أصلها حاشى لزيدٍ - فهي فعل إذا وليها مجرور باللام، وإذا قلت حاشى لِزيدٍ فليس معناها الاستثناء، وإنما يؤتى بها لتنْزيه الاسم المذكور حيث يذكر فيه سوء أو في غيره، وقد يريدون تنْزيه الاسم من السوء، فيبتدرون تنْزيه اسم اللّه تعالى على جهة التعجب والإنكار على من ذكر السوء فيمن برَّؤوه[3] منه، كقوله تعالى ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[4] كـ«مَعاذ اللّه»، و«سُبحان اللّه» في ذلك المعنى .

ويمكن أن يُستَدَلّ للمبرد على فعليتها بأنها قد ثبتت فعليتها في الاستثناء حالة النصب، ولم تثبت اسميتها قبل، وانتفت حرفيتها بدخول حرف الجرّ على الاسم، ولا يدخل حرف جرّ على حرف جرّ إلا في الشعر، بشرط أن يكون الفعل يتعدى تارةً بهذا الحرف وتارةً بهذا الحرف، كقوله[5]:

فأصبحنَ لا يَسألنَني عَن بِما بِهِ .....

---

(١) ٢: ٣٠٨.

(٢) هو السيرافي، وقد ذكر ذلك في شرح الكتاب ٩: ١٩.

(٣) في المخطوطات: «لم يروه». صوابه في شرح الكتاب.

(٤) سورة يوسف: الآية ٥١.

(٥) تقدم في ٤: ٢٥٨، ٥: ٩٦.

و«حاشى لِزيدٍ» ليس مدلول حاشى مدلول اللام.

ويلزم على مذهب المبرد أن تكون اللام في لِزيدٍ زائدة؛ لأنَّ حاشى تتعدى بنفسها، فيكون نحو قوله[1]:

[٤: ٧٠/أ] ..... /أَنخْنا لِلكَلاكِلِ ، فارْتَمَينا

أي: أَنَخْنا الكَلاكل، وفاعل حاشى مضمر يفسره سياق الكلام، والمعنى: جاوز هو - أي: السوء - زيدًا.

وذهب الزجاج[2] إلى أنَّ حاشى للّه[3] في معنى: براءة للّه، وهو مشتق من الحَشَى، وهو الناحية، يقال: كنت في حَشَى فلان، أي: في داره وناحيته، وهو من قوله[4]:

..... بأيِّ الحَشَى صارَ الخَليطُ المُباينُ

قال: فإذا قلت حاشى لزيد فالمعنى: قد تنحَّى زيدٌ من هذا وتَباعد منه. قال: وكذلك تَحاشى، أي : صار في حَشًى منه.

وقال السيرافي[5]: «وعلى هذا زعم بعض أصحابنا أنَّ حاشا في معنى المصدر، قال: ويقال: حاشَى[6] اللّهُ، وحاشَ[7] للّه، كما يقال: براءةَ اللّه، وبراءةً للّه».

---

(١) تقدم في ٧: ٢٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٠٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٢٠ - ٢١. والنص موافق لِما في شرح الكتاب.

(٣) للّه: ليس في ك، ن. وفي معاني القرآن: «فالمعنى في حاشَ للّه: برَّأه اللّه».

(٤) صدر البيت: «يقولُ الذي أمسى إلى الحِرزِ أهلُهُ». وهو من قصيدة لمالك بن خالد الخناعي الهذلي، ويقال: إنما للمعطّل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٤٤٦. الحرز: الموضع الحصين. والخليط: الذين يخالطون الناس. والمباين: المُفارق والمُزايل.

(٥) شرح الكتاب ٩: ٢١.

(٦) ك، س: حاش. ن: حاشا.

(٧) في شرح الكتاب: وحاشا.

وقال السيرافي[1] للزجاج: «لِم لَمْ ينوّن حاشا للّه إذا جعله مصدرًا؟ فقال: هو مبني كـ«بَلْهَ» ، جعله س[2] مصدرًا، وهو مبنيّ».

قال[3]: «ويُنقَص، فيقال: حاشَ لِلّه، وحَشا لِلّه، كغَدٍ في غَدْو».

وقال المصنف في الشرح[4]: «الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، فمن قال حاشى للّه فكأنه قال: تنْزيهًا للّه. ويؤيد هذا قراءةُ أبي السَّمّال ﴿حاشَى للّه﴾[5] بالتنوين، فهذا مثل قولهم: رَعْيًا لزيد، وقراءةُ ابن مسعود[6] ﴿حاشى اللّهِ﴾ بالإضافة، فهذا مثل سُبحانَ اللّهِ ومَعاذَ اللّه، فأمّا القراءة المشهورة ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ بلا تنوين فالوجه فيها أن يكون (حاشَ) مبنيًّا لشبهه بحاشا الذي هو حرف، فإنه شبيه به لفظًا ومعنًى، فجرى مجراه في البناء كما جرى (عن) في قوله[7]:

..... مِنْ عَنْ يَمينِي تارةً وأمامي

مجرى (عن) في نحو: رويتُ عن زيد».

وقوله **وكَثُرَ فيها حاشَ، وقَلَّ حَشا** يعني في التي تستعمل للتنْزيه والبراءة من السوء. ولا يُحفظ حاشَ في المستثنى بها، وحُفظ حَشا، قال الشاعر[8]:

---

(١) ألحق هذا النص بحاشية شرح الكتاب ٣: ق ١٢٩/ب، ولفظه: «وقال الباهلي: لم ينوّن حاشا إذا جعله مصدرًا لأنه مبنيّ مثل بله ...». وليس في المطبوع.

(٢) الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٣) النص في شرح الكتاب للسيرافي ٩: ٢١، وموضعه فيه بعد قوله السابق: «كما يقال براءة اللّه وبراءة للّه».

(٤) ٢: ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٥) سورة يوسف: الآية ٣١. شواذ ابن خالويه ص ٦٣ والكشاف ٢: ٣١٧.

(٦) شواذ ابن خالويه ص ٦٣ والكشاف ٢: ٣١٧. وفي معاني القرآن للفراء ٢: ٤٢: حاشا للّه.

(٧) تقدم في ٦: ١١٣.

(٨) البيت في تهذيب اللغة ٥: ١٤٠ (حشا) وفيه أنّ الفراء أنشده، وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥٩.

حَشا رَهطِ النَّبيِّ ، فإنَّ منهم بُحُورًا لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: ويقال: حاشا وحَشا وحاشَ إلا أنَّ حاشَ لا تستعمل في الاستثناء.

وقوله **ورُبَّما قيل ما حاشا** قال المصنف في الشرح[1]: «قد قيل: ما حاشا، في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول اللّه ﷺ: (أُسامةُ أَحَبُّ الناس إلي ما حاشا فاطمةَ)[2]» انتهى.

وقول المصنف «ورُبَّما قيل ما حاشا» يُوهم أنَّ ذلك في حاشا المراد بها التنْزيه لا المراد بها الاستثناء، وتمثيله بما ورد في الحديث يدلُّ على أنه أراد في الاستثناء.

وقد اختلف النحويون في جواز دخول «ما» المصدريـــة على «حاشا» في الاستثناء : فمنع من ذلك س ، قال س [3] : « لو قلتَ أتَونِي ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا».

وأجاز ذلك بعضهم على قلة، وقد سُمع ذلك من كلامهم، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُرَيشًا فإنّا نحنُ أفضَلُهُمْ فَعالا

---

(١) ٢: ٣٠٨.

(٢) مسند عبد اللّه بن عمر لأبي أمية الطرسوسي ١: ٤٧ [الحديث ٩١] طبعة دار النفائس ١٣٩٣هـ. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ٩: ٥١٨ [٥٧٠٧]، وبعده: «ولا غيرها»، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، وفيه تخريجه. وانظر تخريجه أيضًا في السلسلة الصحيحة للألباني ٢: ٣٨١. وقيل: «قوله ما حاشا فاطمة ولا غيرها» من قول ابن عمر ﷺ.

(٣) الكتاب ٢: ٣٥٠.

(٤) نسب البيت للأخطل، وليس في ديوانه. الخزانة ٣: ٣٨٧ - ٣٨٨ [٢٣٣] وشرح أبيات المغني ٣: ٨٥ - ٨٦ [١٨٢].

/واختلف النحويون في جواز دخول إلا على حاشا: [٤: ٧٠/ب]

فذهب الكسائي[١] إلى جواز ذلك إذا جَرَّتْ حاشا، ومَنع ذلك إذا نَصَبَتْ، نحو: قام القومُ إلا حاشا زيدٍ.

ومنعَ البصريون ذلك على كل حال.

وحكى أبو الحسن الأخفش[٢] عن العرب أنهم يقولون: قام القوم إلا حاشا زيدٍ.

وهذا عندنا شذوذ لا ينبغي أن يقاس عليه غيره، وهو جمع بين أداتين على جهة التأكيد.

وقوله **وليس أُحاشي مضارع حاشا المستثنى بها، خلافًا للمبرد**[٣] استدل المبرد[٤] على فعلية حاشا بقول النابغة[٥]:

ولا أَرى فاعلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

قال المصنف في الشرح[٦]: «وهذا غلط؛ لأنَّ حاشا إذا كانت فعلاً، وقُصد بها الاستثناء - فهي واقعة موقع إلا ومؤدية معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون، بل هي أحقُّ بمنع التصرف؛ لأنَّ فيها مع مساواتها للأربع شبهها بحاشا الحرفية لفظًا ومعنًى.

---

(١) الأصول ١: ٣٠٣.

(٢) البديع ١: ٢٣٦، والذي فيه أنه أجازه، ولم يذكر أنه حكاه عن العرب.

(٣) اللباب ١: ٣٠٩.

(٤) الانتصار ص ١٦٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٩ - ٢٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٨٠، ٢: ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٥) الديوان ص ٢٠.

(٦) ٢: ٣٠٩.

وأمّا أُحاشي فمضارع حاشَيتُ بمعنى استَثنَيتُ، وهو فعل متصرف مشتق من لفظ حاشا، كما اشتُقَّ سَوَّفتُ من لفظ سَوْفَ، ولَوْلَيتُ من لفظ لولا، ولالَيْتُ من لفظ لا، وأَيَّهتُ من لفظ أَيّها، وأمثال ذلك كثيرة» انتهى.

وقال بعض شيوخنا: زعم المبرد أنّها تكون فعلا كـ(خلا). واستدلّ على ذلك بتصريف الفعل: حاشَيتُ زيدًا أُحاشيه، وبقولهم: حاشى لزيدٍ، ولو كانت حرف جر لم تدخل على حرف جر.

قال السيرافي[1]: «ولا حُجَّة له في حاشيتُ لأنه مشتقّ من (حاشا) حرف الاستثناء، كهَلَّلَ، وبَسْمَلَ، وسَوَّفَ من سَوْفَ».

وقوله **والنصبُ في «ما النِّساءَ وذِكرَهُنَّ»** بـ**(عدا) مضمرة** روي من كلام العرب: «كُلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النِّساءَ وذِكرَهُنَّ»[2]، وخرَّجه المصنف على أنّ صلة ما محذوفة، وهي عدا، حذفوها، وأبقوا معمولها، قال المصنف[3]: «ومعناه: كلُّ شيءٍ يَسيرٌ ما عدا النساءَ وذِكرَهُنَّ».

وقال غيره: والْمَهَهُ: الطَّراوة والنَّضارة، يقال: زانَ المرأةَ مهَهُهَا، قال الراجز[4]:

إنَّ سُلَيمى زانَها مَهَهُها

وإنما أضمر عدا لأنها مُتَّفَق على فعليتها، بخلاف خلا وحاشا، فإنه مُختَلَف في فعلِيَّتها، فكان المُتَّفَق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف.

---

(١) شرح الكتاب ٩: ٢٠، باختصار.

(٢) هذا مثل. أمثال أبي عبيد ص ١٠٩ ومجمع الأمثال ٢: ١٣٢ والرواية فيه: ما خلا النساء. أي: إنّ الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣١٠.

(٤) لم أقف عليه.

وقوله **خلافًا لِمَنْ أوَّلَ ما بإلا** قال المصنف في الشرح[1]: «وزعم بعض الناس أنَّ ما هاهنا بمعنى إلا، وليس بشيء» انتهى.

وإنما قال «وليس بشيء» لأنَّ ما لم يثبت لها قَطُّ معنى إلا في لسان العرب، بخلاف كونها مصدرية، فهو ثابت في لسان العرب، وقد حصر النحويون مواقع ما في نيف على ثلاثين قسمًا، ليس منها أنها تكون بمعنى إلا.

وقال أبو زيد السهيلي: «ليس ما تدخل فيه ليس تحسن فيه ما، فيستثنى بليس دونَ ما إلا في كلمة جاءت مثلاً، وهي: كلُّ شيءٍ مَهَهْ ما النساءَ وذِكرَهُنَّ، أي: ليس النساءَ وذِكرَهن» انتهى.

فهذا ثالث؛ لأنها عنده نافية، ليست مصدرية ولا بمعنى إلا، /واستعمال ما [٤: ٧١/أ]
النافية كـ«ليس» في الاستثناء غير معهود، وحذف صلة ما المصدرية كذلك أيضًا، فتتكافأ دعوى إضمار عدا ودعوى كون ما بمعنى ليس مستثنًى بها، ووقوعُ الشيء موقع الشيء لاشتراكهما في المعنى أقرب من حذف صلة ما، ولا يوجد حرف مصدري حُذفت صلته، فأمّا قول الشاعر[2]:

إذا رَيدةٌ مِن حيثُ ما نَفَحَتْ له أتاهُ بِرَيَّاها خَليلٌ يُواصِلُهْ

فقد قدَّره المصنف[3]: مِن حيثُ ما هبَّت، فحَذف صلة ما.

وقد تكلمنا عليه في باب المفعول المسمَّى ظرفًا، وخرَّجناه على غير تخريج المصنف بما ظهر لنا أنه أرجح، فيُنظر هناك.

وقال بعض أصحابنا: وزعم الفراء والأحمر أنَّ العرب تستثني بـ(ما)، وحكيا من كلامهم: كلُّ شيءٍ مَهَهْ ما النساءَ وذِكرَهنَّ، وهذا شيء لا يُحفظ منه غير هذا

---

(١) ٢: ٣١٠.

(٢) تقدم البيت في ص ٦٨.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٣٣.

الذي حكيناه، وقد يتخرج على أن يكون (النساءَ) منصوبًا بفعل استثناء مضمر يدل عليه المعنى، فالتقدير: ما خلا النساءَ وذِكرَهنَّ، فأبقى ما المصدرية والمفعولَ، وحذف الفعل، كما قالوا: أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، أبقَوا أن المصدرية، وحذفوا الفعل الذي هو كان، وأبقَوا اسمها وخبرها.

ص: ويُستَثنَى بـ«ليس» و«لا يكون»، فينصبان المستثنَى خبرًا، واسمُهما بعضٌ مضاف إلى ضمير المستثنَى منه لازمُ الحذف، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة. وقد يُوصَف على رأيٍ المستثنَى منه مُنكَّرًا أو مصحوبَ أل الجنسية بـ«ليسَ» و«لا يكون»، فيلحقهما ما يلحق الأفعالَ الموصوف بها من ضمير وعلامة.

ش: مثال ذلك: قامَ القومُ ليسَ زيدًا، وخرجَ الناسُ لا يكونُ عمرًا، و «لا» قيد في «يكون»، وهو أن تكون منفية بـ«لا»، فلو كانت منفية بما أو بلَمْ أو لمّا أو لن أو إنْ لم تقع في الاستثناء؛ وتكون هي الناقصة، ولا يُدَّعى أنَّها أُخرى ارتُجلت للاستثناء؛ لأنَّ كونها الناقصةَ التي تقررت ممكن فيها، فلا يُعدَل إلى غيره.

ومِن وقوع ليس استثناءً قول الشاعر[1]:

عَدَدتُ قَومي كعَديدِ الطَّيسِ ... إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيسي

يريد: لَيسَني. وقال آخر[2]:

فأصبحَ ما في الأرضِ مِنِّي تَقِيَّةً ... لِناظِرِها ليسَ العِظامَ العَواريا

وذُكر في الحديث قول النبي ﷺ: (يُطبَعُ المؤمنُ على كلِّ خُلُقٍ ليسَ الخيانةَ والكذبَ)[3]، وعن علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه: (كان رسولُ الله ﷺ

---

(١) تقدم في ٢: ١٨٥، ٢٤٠.

(٢) البيت في تهذيب اللغة ١٣: ٧٤ واللسان (ليس)، وآخره فيهما: العواليا.

(٣) الحديث بهذه الرواية في الجامع لشعب الإيمان للبيهقي ٦: ٤٥٥ - ٤٥٦ [٤٤٧١]، وفيه تخريجه. و في مسند أحمد ٣٦: ٥٠٤ [٢٢١٧٠]: «إلا الخيانة والكذب»، وفيه تخريجه.

يَخرج من الخلاء يقرأ القرآن، ويأكل معنا اللحم، ولم يكن يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنابةَ)[1].

وقوله **واسمُهما بعضٌ مضاف إلى ضميرِ المستثنى منه لازمُ الحذف** هذا الذي قاله لم يذهب إليه أحد من النحويين، وهو أنَّ اسمهما - كما قال - بعضٌ مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازمُ الحذف، بل اتَّفق البصريون والكوفيون على أنه مضمر فيهما ليس ظاهرًا محذوفًا، /بل هو مضمر مفرد مذكر، قال البصريون[2]: هو عائد [٤: ٧١/ب] على البعض المفهوم من الكلام السابق؛ لأنَّ القائل «قام القومُ» يسبق إلى فكره أنَّ بعضهم زيد، فقيل: ليس زيدًا، أو: لا يكون زيدًا، أي: ليس هو زيدًا، ولا يكون هو زيدًا.

وقال الكوفيون[3]: هو عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، ولذلك كان مفردًا مذكرًا على كل حال، كما أنَّ الفعل كذلك، فإذا قلت قام القومُ ليس زيدًا فمعناه: ليس هو زيدًا، أي: ليس فعلُهم فعلَ زيد، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

ورُدَّ هذا المذهب بأن فيه دعوى مضاف محذوف لم يُلفظ به قطُّ.

وأقول: قد يأتي الاستثناء بهما حيث لا يتقدر ما قدره الكوفيون، نحو قولك: القومُ إخوتُك ليس زيدًا، أو: لا يكون زيدًا، وما أشبه هذا، فهنا لا يمكن تقدير: ليس فعلُهم فعلَ زيد؛ إذ لم يُسند إليهم فعل البتة.

---

(١) أخرجه النسائي في سننه ١: ١٤٤ [كتاب الطهارة: الباب ١٧١] تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، وأبو داود في سننه: كتاب الطهارة: باب في الجنب يقرأ القرآن، وأخرجه غيرهم. وفي سنن ابن ماجه ١: ١٩٥ [كتاب الطهارة: الباب ١٠٥] «إلا الجنابة».

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٥ - ١٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٦.

وإنما التُزم إضماره لجريان هذه الأفعال مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه، وهي إلا، فكما أنه لم يظهر بعد إلا سوى اسم واحد فكذلك بعد ما جرى مجراه.

وإنما أُفرد لكونه عائدًا على مفرد كما قررناه، ولذلك تقول: جاء الناسُ ليس الزيدَين، أو[1]: ليس الزيدينَ، أو: ليس هندًا، أو: ليس الهندات، وكذلك لا يكون، فأُفرد إذ التقدير: ليس هو، أي: بعضُهم.

وإنما لم يذهبوا إلى أنَّ اسم ليس لا يكون[2] ظاهرًا محذوفًا لأنَّ اسم كان وأخواتها لا يحذف لأنه مشبه بالفاعل، والفاعل لا يحذف، فكذلك ما شبِّه به، وإنما هو من باب الإضمار.

إلا أنَّ في البسيط ما يوافق قول المصنف، قال: هما باقيان على أصلهما في رفعهما الاسم ونصبهما الخبر، وإنما خرجا عن أصلهما تنبيهًا على معنى الاستثناء في أنَّ اسمهما لا يظهر لفظًا، ولا يُثنَّى، ولا يُجمع، وكأنه محذوف من باب حذف المبتدأ لدلالة الكلام، وليسا حرفي استثناء، وإنما فُهم الاستثناء من التأليف وإعقابهما الجملة المتقدمة، والجمل الباقية سواءٌ في ذلك، إلا أنه اختصت هذه سماعًا بذلك، فلو أتيت بجملة نحو جاء القوم لكنَّ زيدًا ما جاء لم يكن استثناء؛ لأنه لم يغير تغييرًا يلزم منه أن يكون في حكم أدواتها، وهذا التغيير هو أن حذفوا الاسم، وذلك لقوة دلالة الكلام عليه، فإن القائل إذا قال جاء القومُ فكأنه تُوهم عليه أنَّ بعضهم زيد، فقال: لا يكون زيدًا ، أي: لا يكون بعضُهم زيدًا، ولو حذفوا الخبر لجاز، لكنهم لم يقولوا إلا هذا لأنه أقوى، وفيه الفائدة.

ويدلُّ على أنه محذوف وجهان:

---

(١) ليس الزيدين أو: سقط من د.

(٢) د: إلى أن ليس ولا يكون.

أحدهما: أنه لم يتقدم ذكره فيضمر؛ لأنه ليس إلا ذكر القوم.

والثاني: أنه لا يتبع الأول لا في التأنيث ولا في الجمع ولا في التثنية، تقول: جاء الرجالُ لا يكون زيدًا، وجاءت النساءُ لا يكون هندًا.

وقيل: إنما كان ذلك لأنها جُعلت في معنى إلا، و«إلا» لا تتغير بحسب ذلك، فلم يتغير ما هو بمعناه. ويدل على جعلها بمنزلة «إلا» أنك لا تقول: جاءني القومُ ليس زيدًا ولا عمرًا؛ لأنها صارت بمعنى إلا، وخرجت عن معنى الجحد الذي بسببه يعطف / بـ«لا». [٤: ٧٢/أ]

وقدره بعضهم : لا يكون الآتي زيدًا ، وليس القائمُ زيدًا ، يقدره باسم الفاعل الذي تدل عليه الجملة . وهذا لا يطرد له في قولك : القومُ إخوتُك ليس[١] عمرًا.

وما ذهب إليه صاحب البسيط والمصنف من حذف اسم ليس واسم لا يكون لا يجوز لأنه مشبه بالفاعل؛ وأفعال هذا الباب - أعني باب كان - مشبَّهة[٢] بالمتعدي إلى واحد، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز حذفه، فكذلك أسماء هذه الأفعال.

واختلف النحويون في ليس ولا يكون إذا استثني بهما هل لهما موضع من الإعراب أو لا موضع لهما من الإعراب؟ والخلافُ فيهما كالخلاف في عدا وخلا وحاشا إذا كنَّ أفعالاً، وقد سبق الكلامُ في ذلك[٣].

وقوله **وكذا فاعل الأفعال الثلاثة** يعني عدا وخلا وحاشا، فإنَّ فاعلها بعضٌ محذوف مضاف إلى ضمير المستثنى منه، وقد سبق لنا ذكر الخلاف في ذلك[٤]، وأنه اختار في الشرح غير ما ذكر في الفص من أنَّ الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى

---

(١) الذي في المخطوطات: إلا.

(٢) الذي في المخطوطات: مشبه.

(٣) تقدم ذلك في ص ٣٢١ - ٣٢٢.

(٤) تقدم ذلك في ص ٣١٩ - ٣٢١.

منه، فيقدر في قاموا عدا زيدًا: جاوز قيامُهم زيدًا، وظاهر كلامه هذا أنَّ الفاعل مصدر لازم الحذف ، كما ادَّعى أنَّ ليس ولا يكون حذف اسمهما ، وقد رددنا عليه ذلك.

وقوله **وقد يُوصف على رأيِ المستثنى منه مُنَكَّرًا أو مصحوبَ أل الجنسية** بـ«**ليسَ**» و«**لا يكون**» لفظ «وقد» يشعر بالقلّة، وكذا لفظ س، قال س[1]: «وقد يكونان صفةً، وهو قول الخليل، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ ليس زيدًا، وما أتاني رجلٌ لا يكون بِشرًا، إذا جعلتَ ليس ولا يكون بمنْزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقول ذلك» انتهى.

وقوله «على رأي» مشعر بالخلاف، ولم يذكر أحدٌ ممن رأينا كلامَه في هذه المسألة خلافًا.

وقال س[2]: «ويدلك على أنه صفة أنَّ بعضهم يقول: ما أتَتْني امرأةٌ لا تكون فلانةَ، وما أتَتْني امرأة ليست فلانةَ، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوا؛ لأنَّ الذي لا يجيء صفةً فيه إضمارُ مذكَّر؛ ألا تراهم يقولون: أتَيتَنِي لا يكون فلانةَ، وليس فلانةَ، يريدون: ليس بعضُهن فلانةَ، والبعض مذكر» انتهى.

وقال السيرافي[3]: «أجازوا الوصف بليس ولا يكون لأنهما نص في النفي عن الثاني، وهو معنى الاستثناء، وليس ذلك في عدا وخلا إلا بالتضمين» انتهى. فلا يقال: ما أتتني امرأةٌ عَدَتْ هندًا، ولا: ما مررتُ بامرأة خَلَتْ دعدًا؛ لأنهما ليسا بلفظَي جحد كليسَ ولا يكون. و«خلا» لا يتعدى إلى منصوب إلا هنا لا[4] صفة ولا حالاً.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٨.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٨.

(٣) شرح الكتاب ٩: ١٦ - ١٧، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٤) لا: سقط من ك، ن. د: إلا.

وفي قول المصنف «وقد يُوصَف على رأي المستثنى منه» تجوُّز؛ لأنه إذا وُصف بليس ولا يكون لم يكن إذ ذاك مستثنًى منه؛ إذ لا تكون أداةَ استثناء ليس ولا يكون، وإذا لم تكونا أداةَ استثناء فلا يكون ما بعدهما مستثنًى، وإذا لم يكن مستثنًى لم يكن مستثنًى منه. وينبغي أن يُحمل قول المصنف «المستثنى منه» على الذي كان يكون مستثنًى منه لو لم يُوصَف.

وقال المصنف في الشرح[1]: «ولا يكون الموصوف إلا نكرة أو معرفًا تعريف الجنس لا تعريف /العهد، وذلك قولك: أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةَ، وأتاني القوم [٤: ٧٢/ب] ليسوا إخوتَك، وهما من أمثلة أبي العباس، مثَّل بهما بعد أن قال: (فإن جعلته وصفًا فجيِّد، وكان الجرمي يختاره)[2]» انتهى.

وتمثيله بقولك أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةَ ليس بصحيح فيما ادَّعاه؛ لأنَّ قوله «امرأة» في سياق النفي، فيصح أن تكون مستثنًى منها، و س مثَّل بها في سياق النفي، فيصح أن تكون مستثنًى منه؛ ألا تراه قال[3]: «ما أتتني امرأةٌ لا تكون فلانةَ، وما أتتني امرأةٌ ليست فلانةَ».

وقول النحويين «إنَّ ليس ولا يكون قد يوصف بهما» إنما يعنون أنهما يكونان وصفين في المكان الذي يكونان فيه صالحين للاستثناء.

وقول المصنف أيضًا « إنهما يوصف بهما المعرَّف تعريف الجنس» هذا بناء على مذهبه في جواز وصف المعرَّف تعريف الجنس بالجمل ، وذلك عندنا لا يجوز؛ لأنَّ الجمل نكرات، والمعرَّف تعريف الجنس عندنا معرفة، فلا يوصف بالنكرات؛ ألا ترى أنه يوصف بالمعرفة. و لم يمثِّل س في استعمال ليس ولا يكون وصفين إلا وما قبلهما نكرة كما نقلناه عنه.

---

(١) ٢: ٣١١.

(٢) المقتضب ٤: ٤٢٨.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٨.

وقوله **فيلحقهما إلى آخره** يعني أنه يطابق الضميرُ الذي في ليس ولا يكون في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع الاسمَ الذي جرتا صفة عليه؛ ويلزم أن يطابق الضميرُ الاسمَ الواقع خبرًا، فتقول: ما جاءني نساءٌ لسنَ الهنداتِ، وما جاءني رجالٌ ليسوا زيدًا، وما جاءتني امرأةٌ ليست فلانةَ، كما تقول إذا كان قبلهما ما لا يصلح للاستثناء، نحو: أتتْني امرأةٌ لا تكون فلانة، وجاءني رجالٌ لا يكونون الزيدينَ، وصاحَبَني رَجُلانِ ليسا أخوَيك.

والقياس يقتضي أنه إذا وقع قبلهما ما يصلح للاستثناء، وكان معرفة، أن يكونا في موضع نصب على الحال، نحو: جاء القومُ ليسوا إخوتَك، وجاءتني النساءُ لسنَ الهنداتِ. ونص على ذلك شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[1].

وتمثيل س في الصفة بـ«ليس» و«لا يكون» من قوله: «وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ ليس زيدًا، وما أتاني رجلٌ لا يكون بِشرًا»، واستدلاله على أنهما يكونان وصفين بالتأنيث في قولهم: ما أتتْني امرأةٌ لا تكون فلانةَ، وما أتتْني امرأةٌ ليست فلانةَ، وجعل ذلك بمنْزلة قولك «ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذلك» في موضع «قائلٌ ذلك» - مما يدلُّ على أنَّ الضمير يطابق في التثنية والجمع كما طابق في التأنيث.

وقد قال بعض أصحابنا: «لا تجوز الصفة إلا أن يكون الثاني بعدد الأول». يعني أنه إذا كان الأول جمعًا كان ما بعد ليس ولا يكون جمعًا، وكذلك في التثنية والإفراد، فتقول: ما قامَ رجالٌ ليسوا الزيدينَ، ولا يكونون الزيدينَ، وكذلك ما أشبهه.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[2]: «أجاز س أن تكون ليس ولا يكون صفة لما قبل، وزعم أنه قول الخليل، واستدلَّ على ذلك بقول بعضهم: ما

---

(١) شرح الجزولية ٢: ٢١٨ [مخطوط].

(٢) شرح الجمل ١: ٨٩٣.

أتتْني امرأةٌ لا تكون فلانةَ. قال[1]: (فتأنيث تكون[2] دليل على أنه صفة). قال[3]: (لأنَّ الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مذكر؛ بدليل قولهم: أتينَني لا يكون فلانةَ، وليس فلانةَ، /يريد: لا يكون بعضُهن). وقياس هذا أن يقال: أتوني ليسوا زيدًا، ولا يكونون عمرًا، إلا أن يقول[4] قائل: إنما أجازوا ذلك حيث لم يظهر ضميره في اللفظ، وقد قاسوه ، وهو ظاهر» انتهى. [٤: ٧٣/أ]

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[5]: «ويجوز أن يكون الضمير الذي في ليس ولا يكون على حسب الذي تقدمهما، فلا يكونان إذ ذاك استثناءين، بل تكون واحدة منهما مع معموليها في موضع صفة للاسم المتقدم، نحو قولك: جاءني نساءٌ لَسْنَ الهنداتِ، وجاءني رجالٌ ليسوا الزيدينَ» انتهى.

وأما قولهم: قام القومُ إلا أن يكون زيدٌ، وما جاءني أحدٌ إلا أن يكون زيدٌ - فيجوز فيما بعد يكون الرفع والنصب، فالرفع على أنَّ «يكون» تامَّة، فرفعه على الفاعلية، هذا هو الظاهر والمنقول عن الجمهور.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها يجوز أن تكون ناقصة ، ويجوز أن تكون تامَّة ، قال في قولك : ما جاءني أحدٌ إلا أن يكون زيدٌ : إنما رفعت زيدًا يكونه ، وجعلت الخبر مضمرًا في يكون ، كأنك قلت : إلا أن يكونه زيدٌ . وإن شئت لم تجعل ليكون خبرًا ؛ لأنَّ كان قد تجيء ولا خبر لها ، نحو : كان الأمرُ ، وكان الرجلُ.

---

(١) يعني سيبويه، ولفظه: «فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه»، الكتاب ٢: ٣٤٨.

(٢) د: لا يكون.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٨.

(٤) إلا أن يقول .... وهو ظاهر: ليس في النص المحقق من شرح ابن الضائع، وقد سقطت منه صفحة كاملة، وهي التي تحمل الرقم ٩٨٤.

(٥) معناه في شرح الجمل ٢: ٢٦٢.

وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من تجويز أن تكون الناقصة، ويكون خبرها مضمرًا محذوفًا - لا يجيزه أصحابنا؛ لأنه لا يجوز عندهم حذف خبر كان ولا أخواتها للعلة التي ذُكرت في باب كان[1]. قال س[2]: «فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلام العرب» انتهى.

والنصب جائز، قال س[3]: «وبعضهم ينصب، على وجه النصب في لا يكون، والرفع أكثر»، بمعنى أنه يضمر في يكون ضميرًا مفردًا مذكرًا، لا يبرز في تثنية ولا جمع، ولا يؤنث، كما لا يكون ذلك في «لا يكون» إذا استُثني بها، ويكون التقدير: إلا أنْ يكونَ هو - أي: بعضُهم - زيدًا.

وقال الأخفش: «وقد يقول بعض العرب: ما ضربني أحدٌ إلا أن يكون زيدًا، يضمر في يكون اسم الفاعل» انتهى. ويحتمل كلامه هذا أن يكون الفاعل الضمير العائد على أحد، ويحتمل أن يكون ضمير البعض المفهوم الذي في قولك: جاء القومُ لا يكون زيدًا.

فأمّا قوله تعالى ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾[4] فقرئ بالرفع والنصب وتأنيث (تكون) ، والتأنيث ظاهر على قراءة الرفع. وأمّا مع نصب التجارة فالقياس لفظ التذكير؛ لأنّ المراعى البعض، وهو مذكر؛ ألا ترى أنّ الأول يكون مؤنثًا، والإضمار مذكر.

ولأنّ المتقدم هنا (الذين) - وهو مذكر - فزعم السيرافي[5] أنّ التأنيث على إضمار الأموال، أي: إلا أن تكون الأموالُ تجارةً، وحسّنه أنّه اللفظ المستعمل مع الرفع الذي هو أكثر كلام العرب.

---

(١) ذكرها في ٤: ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٨٢. قرأ عاصم نصبًا، وقرأ بقية السبعة بالرفع. السبعة ص ١٩٤.

(٥) شرح الكتاب ٩: ١٨.

وأداة الاستثناء في «إلا أن يكون» هي إلا، و«أن يكون» في موضع اسم منصوب في لغة أهل الحجاز؛ لأنَّ الكون غير المستثنى منه، والتقدير: ما جاءني أحدٌ إلا كونَ زيد، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حمارًا. وهو في لغة بني تميم مرفوع على البدل من أحد، وهو أقيس، وكذا قاله الأخفش في «الأوسط».

وقال بعض شيوخنا: «ينبغي أن تكون هنا تامّة حتى يكون المستثنى وجود زيد؛ لأنَّ وجود الشيء يعبر به /عن ذاته، بل هو ذاته في الحقيقة، فيكون قولهم إلا [٤: ٧٣/ب] أن يكون زيد في تقدير: إلا كونَ زيد، أي: إلا وجودَه، أي: إلا زيدًا. ونظير التعبير بوجود الشيء عن ذاته في كلامهم قولهم: ما أحسنَ ما كان زيدٌ، بالرفع، أي: ما أحسنَ كونَه، أي: وجودَه، ولا يُتصور أن تكون هنا تامّة إلا برفع الاسم الذي بعدها، فالرفع في التعجب وهنا هو الوجه» انتهى.

وهو استثناء منقطع؛ لأنَّ كون زيد ليس من جنس الذوات. وقد رام بعض أصحابنا أن يجعله استثناءً متصلاً، فقال: «أن يكون: في موضع نصب بإلا، كأنك قلت: إلا كونَ زيد.

فإن قلت: ليس المعنى على استثناء كون زيد، وإنما المعنى على استثناء زيد.

فالجواب: أنه يُتصور على أن تكون أن وصلتها في موضع مصدر منصوب على الاستثناء، ويكون واقعًا موقع الاسم، وكأنك قلت: قام القومُ إلا الكائنَ زيدًا، والكائن زيدًا هو زيد، وساغ لأنْ وصلتها أن تقع موقع الاسم كما يسوغ ذلك في المصدر الذي هي بتقديره، ومن ذلك قول الشاعر[1]:

لَعَمْرُكَ ما الفِتيانُ أنْ تَنْبُتَ اللِّحَى ... ولكنَّما الفِتيانُ كُلُّ فَتًى نَدِي

فأوقع أنْ تَنبُتَ اللِّحى موقع النابِتِي اللِّحَى» انتهى.

---

(١) تقدم في ٤: ٣٤٩. وهو ملفق من بيتين، وقد بيَّنَّا ذلك في الموضع السابق.

وهذا الذي ذهب إليه من كونه استثناء متصلاً لا يسوغ؛ لأنَّ المشهور الأفصح هو رفع زيد بعد: إلا أن يكون، وإذا كان الأفصح ذلك، و«كان» كما قررنا تامة - فلا يمكن أن تتقدر أنْ والفعل في موضع مصدر، ويكون واقعًا موقع اسم الفاعل؛ لأنه يلزم من ذلك إضافة اسم الفاعل إلى الفاعل، وهو لا يجوز؛ إذ التقدير: إلا الكائنَ زيدٍ، والكائن اسم فاعل من كان التامة، فلا يجوز أن يضاف إلى الفاعل.

وأمّا إذا نُصب زيد فينبغي أيضًا ألاّ يسوغ؛ لأنَّ أنْ والفعل لا تجري مجرى المصدر في كل مكان، والمصدر أيضًا لا يجري مجرى اسم الفاعل بقياس، فلا يجرى المقدر به مجراه.

وأيضا فلا حجة في البيت الذي قد استشهد به؛ لأنه يحتمل أن يكون على حذف مضاف، التقدير: لَعَمرُك ما كمالُ الفتيانِ أنْ تَنبُتَ اللِّحى، فأنْ تَنبُت اللحى باقٍ على وضعه، لا يراد به أنه يتقدر بالمصدر الموضوع موضع اسم الفاعل.

ص: فصل

يُستَثنَى بـ«غير»، فتجرّ المستثنى مُعرَبةً بما له بعد «إلا»، ولا يجوز فتحُها مطلقًا لتضمُّن معنى «إلاّ»، خلافًا للفراء، بل قد تُفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبنيّ. واعتبارُ المعنى في المعطوف على المستثنى بها[1] جائز. ويساويها في الاستثناء المنقطع «بيدَ» مضافًا إلى أنّ وصلتها.

ش: تقدم أنّ غيرًا أصل في الوصف، وأنها محمولة في الاستثناء على إلا، كما حُملت إلا في الوصف عليها.

وقوله **مُعرَبةً بما له** - أي: للمجرور بها - **بعد إلا**، فلِغَير من الإعراب ما للاسم بعد إلا من نصب واجب، أو جائزٍ يرجح على الإتباع، أو مرجَّحٍ الإتباع عليه، أو كونه مفرَّغًا للعامل، فيكون في الإعراب على نحو طلبه، فجميع ما يُعرب به الاسم الواقع بعد إلا تُعرب به غير، فتقول: جاؤوني غيرَ زيدٍ، بنصبها، ويجوز الرفع على النعت للضمير على مذهب من يجيز ذلك، /أو على عطف البيان عند [٤: ٧٤/أ] من تأول ما ورد من ذلك على أنه تابع عطف بيان.

فإن قلت: هل يجوز أن تكون غير بدلاً في الإيجاب؛ لأنه يجوز فيه تكرار العامل كما جاز أن تكون بدلاً في النفي في نحو: ما قام القومُ غيرُ زيد، لجواز تكرار العامل، وهو في النفي بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة؛ لأنّ غيرًا هي المستثنى منه، ولذلك قال س في أتاني القومُ غيرَ زيد: «فغيرٌ هم الذين جاؤوا»[2]، فليكن كذلك في الإيجاب؟

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ١٠٦: «و«إلا»». وقوله «بها» سقط من ن، وفيها بدلاً منه: «وإلا».

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٣، وفيه «فغيرُهم ...»، وكذا في شرح السيرافي ٣: ق ١٢٣/أ.

فالجواب: أنَّ غيرًا إذا وقعت في الإيجاب الأولى بقاؤها على أصلها من الصفة، ولا تُجعل بدلاً، وإنما قيل في النفي إنها بدل لّما ضُمنت معنى إلا، وظهر منهم إعرابها إعراب الاسم الذي بعد إلا؛ ألا ترى كثرة النصب في الإيجاب وقِلّته في النفي، ولو كانت على أصلها لاستوى الإيجاب والنفي في ذلك.

وتقول: ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ، برفع غير، وهو أرجح من النصب. وما لزيدٍ علمٌ غيرَ ظَنٍّ، فتجيء فيه لغة الحجاز ولغة تميم. وما جاءني غيرُ زيدٍ، فيتعين أن يكون على حسب العامل.

وإذا انتصب غير على الاستثناء، نحو: قاموا غيرَ زيدٍ - ففي انتصابه خلاف:

ذهب أصحابنا إلى أنَّ انتصابها انتصاب الاسم الواقع منصوبًا بعد إلا، وأنَّ الناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، وهذا موجود في غير.

وذهب السيرافي[1] وأبو الحسن بن الباذش[2] إلى أنها منصوبة بالفعل السابق، وهي عند ابن الباذش مشبهة بالظرف المبهم، فكما يصل الفعل إليه بنفسه فكذلك يصل إلى غير بنفسه.

وهذا مردود بقولهم: القومُ إخوتُك غيرَ زيدٍ؛ إذ لا فعلَ ولا اسمًا جاريًا مجراه في الجملة السابقة.

وذهب أبو علي الفارسي في «التذكرة» إلى أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء، كما أنَّ ما عدا في نحو قاموا ما عدا زيدًا يتقدر بمصدر في موضع الحال، وفيها معنى الاستثناء. قال المصنف[3]: «وهو الظاهر من قول س في (باب

---

(١) الكتاب ٣: ق ١٢٣/ب [مخطوط].

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥٣، وفيه مذهب الاثنين.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٧٨.

غير) بعد تمثيله بأتاني القومُ غيرَ زيدٍ: (فغير[1] الذين جاؤوا، ولكن فيه معنى إلا)[2]، هذا نصه)).

وقوله **ولا يجوز فتحها مطلقًا لتضَمُّن معنى إلا، خلافًا للفراء** قال المصنف في الشرح[3]: ((أجاز الفراء بناء غير على الفتح عند تفريغ العامل، سواء أكان المضاف إليه معربًا أم مبنيًّا، نحو: ما جاء غيرَ زيدٍ، وما جاء[4] غيرَك، بالنصب، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني، قال[5]: (بعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى إلا نصبوها، تمَّ الكلام قبلها أو لم يتمّ، فيقولون: ما جاءني غيرَك، وما جاءني أحدٌ غيرَك). وكأنَّ حامله على العموم جعل سبب البناء تضمن غير معنى إلا، وذلك عارض، فلا يُجعل وحده سببًا، بل إذا أضيفت غير إلى مبنيّ جاز بناؤها، صلَح موضعها لـ((إلا)) أو لم يصلُح، لكن بناؤها إذا أضيفت إلى مبنيّ وصلَح موضعها لـ((إلا)) أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبنيّ ولم يصلُح موضعها لـ((إلا)). فمثال الأول قول الشاعر[6]:

/لم يَمنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حَمامةٌ في سَحوقٍ ذاتِ أوقالِ [٤: ٧٤/ب]

السَّحوق: الشجرة العالية.

ومثال الثاني قول الشاعر[7]:

---

(١) الكتاب، والسيرافي ٣: ق ١٢٣/أ: ((فغيرهم)). وفي حاشية السيرافي أنه في نسخة أخرى: ((فزيد غير الذين جاؤوا)). وذكر السيرافيُّ في المتن وجود خلاف بين نسخ الكتاب في هذه المسألة. قلت: ولعل الصواب: ((فغيرٌ هم الذين جاؤوا)).

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٣ وشرحه للسيرافي ٣: ق ١٢٣/أ.

(٣) ٢: ٣١٢ - ٣١٣.

(٤) زيد هنا في شرح المصنف: أحد.

(٥) معاني القرآن ١: ٣٨٢.

(٦) تقدم في ١: ١٣٣.

(٧) شرح أبيات المغني ٣: ٣٩٨ - ٤٠٠ [٢٦٠].

لُذْ بِقَيسٍ حينَ يَأبَى غَيرَهُ تُلفِهِ بَحرًا مُفيضًا خَيرَهُ»

انتهى.

وظاهر قول الفراء جواز قولك: قامَ غيرَ زيدٍ، بالنصب؛ لأنه عَمَّم الحكم في قوله «نصبوها تمَّ الكلامُ قبلَها أو لم يَتِمّ»، ونِسبتُه ذلك إلى بني أسد وقضاعة تجعله مما اختصت به هاتان القبيلتان من بين العرب، وأمّا تمثيله بالمضاف إلى المبنيّ فلا يحصر الحكم العامّ فيه .

وقوله **واعتبارُ المعنى في المعطوف على المستثنى بها جائز** تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرًا، وجاءني القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا ، فيجوز في المعطوف وجهان:

أحدهما: الجرّ عطفًا على المجرور بـ«غير»، وهو الأجود.

والثاني: أن يكون إعرابه على حسب إعراب «غير» نفسها، ولا يكون إذ ذاك معطوفًا على «غير» نفسها، قال س[1] - وحكاه عن الخليل ويونس -: «وذلك أنَّ غير زيد في موضع إلا زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع، وشبَّهوه بقول الشاعر[2]:

..... فَلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا»

وظاهر كلام س أنه عطف على الموضع؛ لأنَّ غيرًا دخيلة في باب الاستثناء، والأصل في الاستثناء أن يكون بأداته التي هي إلا، فمتى استُثني بغيرها فليس ذلك بطريق التأصل، فالمستثنى بعد غير أصله أن يكون معمولاً لِما قبل إلا، فالمجوَّز[3]

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٤.

(٢) صدر البيت: «مُعاوِيَ، إنَّنا بَشَرٌ، فأَسْجِحْ». وهو لعُقَيبة الأسدي. الكتاب ١: ٦٧، ٢: ٢٩٢، ٣٤٤، ٣: ٩١ وسر صناعة الإعراب ص ١٣١ وفيه تخريجه وما قيل في نسبته. أسجح: أحسن وسهّل.

(٣) ك، ن: فالمجرور. د: فالمحرز. والتصويب من تمهيد القواعد ص ٢٢٢٢.

موجود، وهو طالب الرفع أو النصب، وإن كانت غيرٌ قد أضيفت إلى الاسم، فانجرّ، فنظير الجر بعدها نظير الجر في رُبَّ والباءِ في خبر ليس من حيث إنَّ طالب الرفع أو النصب موجود؛ وهو رُبَّ وليس، وطالب الموضع في الاستثناء موجود، وهو تمام الجملة تفريغًا على الأصح المنصور، وجواز العطف هنا لا نعلم فيه خلافًا، وأنشدوا[1]:

لم يَبقَ غيرُ طَريدٍ غيرِ مُنفَلِتٍ ومُوثَقٍ في حِبالِ القِدِّ مَسلُوبِ

روي بخفض «وموثق» حملاً على لفظ طَريد، وبالرفع حملاً على المعنى.

وزعم الأستاذ أبو علي أنَّ قول س في «ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٌو» بالرفع «إنه معطوف على الموضع»[2] لا يريد به أنَّ زيدًا في «غيرُ زيد» موضعه رفع؛ لأنه لا عامل رفع هنا، فليس كقوله:

..... فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا

ألا ترى أنَّ أصل الجبال هنا النصب، وعامله حاضر يطلب به، قال: «فإنما معناه أنه لمّا كان يجوز أن يقع في موضع «غيرُ زيد» «إلا زيدٌ» نُطق بـ«غيرُ زيد»، وتُوُهِّم إلا زيدٌ».

وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو علي يظهر من كلام ابن عصفور؛ لأنه لم يصرح بأنه عطف على الموضع، بل قال: إنَّ ذلك حمل على المعنى. قال: لأنَّ /المعنى في جاءني القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا: جاءني القومُ إلا زيدًا وعمرًا، وفي ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٌو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وعمرٌو. [٤: ٧٥/أ]

وأمّا المصنف فقال في الشرح[3]: «وذلك أنَّ غيرَ زيدٍ في موضع إلا زيد، وفي معناها، فحملوه على الموضع، كما قال:

---

(١) البيت للنابغة الذبياني. الديوان ص ٥٢. وقد أنشده ابن عصفور في المقرب ١: ١٧٢.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٤.

(٣) ٢: ٣١٣.

..... فلَسنا بالجبالِ ولا الحديدا

فلما كان في موضع إلا زيد كان معناه كمعناه، وحملوه على الموضع. والدليل على أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قلت إلا زيد أنك تقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو» انتهى.

ولا يجوز أن يكون المعطوف - وإن أُعرب إعراب غير - معطوفًا على «غير» نفسها مع إرادة هذا المعنى؛ لأنه يلزم إذ ذاك تشريك المعطوف مع غير في العامل، ويصير معنًى آخر غير ذلك المعنى، فإذا قلت: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو، وجعلته معطوفًا على غير - كان المعنى: ما أتاني غيرُ زيدٍ وما أتاني عمرٌو، وهذا خلاف ذلك المعنى؛ لأنك إذا لحظت في «غير زيد» معنى «إلا زيد»، وعطفت مراعيًا لهذا المعنى - كان زيد وعمرو آتيين، وكأنك قلت: ما أتاني إلا زيدٌ وعمرٌو، فيلزم من إرادة هذا المعنى أن تنَزّل غير منزلة إلا، ويُعرب عمرو بإعراب ما بعد إلا، وبإعراب ما بعد غير، ومراعاة ذلك في العطف تقتضي مراعاة ذلك في سائر التوابع، نحو النعت وعطف والبيان والتأكيد والبدل، فتقول على هذا: ما جاءني غيرُ زيدٍ نفسُه، أو غيرُ زيدٍ العاقلُ، أو غيرُ زيدٍ أبي حفص، أو غيرُ زيدٍ أخيك، فالقياس يقتضي جواز هذا كله بالجر والرفع، و لم ينصُّوا إلا على العطف.

إلا أنَّ في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم، لأنه قال: «وأمّا المستثنى بغير - وهو الاسم الواقع بعدها - فلا يكون إلا مخفوضًا بالإضافة، وكذلك تابعه، نحو قولك: جاءني القوم غيرَ زيدٍ وعمرٍو. وقد يجوز في تابعه أن يكون إعرابه على حسب إعراب غير نفسها حملاً على المعنى، فتقول: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا، بنصب عمرو، وما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٌو، برفع عمرو» انتهى.

وظاهر كلام المصنف أنه لا يراعى موضع مجرور غير إلا إذا كانت استثناءً لا صفة؛ لأنه قال: «واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها جائز».

وفي البسيط: «وإذا كانت غير صفة جاز العطف على موضع الاسم بعدها، وذلك إذا كانت صفة في الموضع الذي تصح فيه إلا، تقول: ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمرٌو، فلك أن تحمل على المعنى فترفع؛ لأنَّ المعنى: ما جاء إلا زيدٌ، وكذلك: جاء القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا، نصبًا؛ لأنَّ المعنى: جاءني القومُ إلا زيدًا.

وأمّا إن كانت صفة فيما لا تصلح فيه إلا فلا موضع لها؛ لأنه تقدير تفريغ في الإيجاب.

وأمّا إذا كانت استثناء فيجوز الحمل على اللفظ والحمل على الموضع، وهو أقوى من الصفة؛ لأنَّ الأول حمل على المعنى، وهذا على اللفظ، وهذا ذكره س، واحتجَّ[1] على جوازه بأنه في معنى إلا.

وقال قوم: إنه خاصّ بالاستثناء، فلا يكون /في الصفة. والظاهر جوازه ، ولا فرق بينهما في المعنى، أعني في الحمل على اللفظ والحمل على الموضع. [٤: ٧٥/ب]

ويجوز وجه آخر، وهو القطع على الابتداء كما كان في الاستثناء».

وإذا عطفت على المستثنى بإلا فلا يجوز في المعطوف إلا مشاركة ذلك الاسم في الإعراب؛ فإذا قلت قام القومُ إلا زيدًا وعمرًا فلا يجوز عمرٍو، بالخفض على تقدير: قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو؛ لأنَّ زيدًا بعد إلا لا موضع له يخالف لفظه، بل لفظه وموضعه واحد.

وقد ذهب بعض النحويين - ومنهم ابن خروف - إلى إجازة ذلك، وحَمل عليه قول الشاعر[2]:

وما هاجَ هذا الشَّوقَ إلا حَمامةٌ تَغَنَّتْ على خَضْراءَ سُمرٍ قُيودُها

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٤.

(٢) هو علي بن عَميرة الجرمي كما في سمط اللآلي ص ١٩. ونسب البيت في الأضداد لابن الأنباري ص ٢٤١ لبعض الأعراب. وهو بلا نسبة في الأمالي ١: ٥.

روي برفع سمر على لفظ حمامة، وبجره، قال: على معنى: وما هاج هذا الشوقَ غيرُ حمامةِ سُمرٍ قُيودُها.

ومَن مَنع ذلك تأوَّل الجرَّ في سُمر على أنه خفض على الجوار، أو على أنَّ سُمرًا نعت لخضراء، والمراد بالقُيود عروق الشجرة، وقد حُكي ذلك لغة[1].

وفي الاستدلال بقوله «سُمرٍ قُيودُها» على أن يكون نعتًا لحمامة، على تقدير «إلا حمامةٌ» بـ«غيرُ حمامةٍ» - دليلٌ على إجراء النعت مجرى العطف؛ فعلى هذا يجوز أن يراعى المعنى في قولك: ما جاء غيرُ زيدٍ العاقلُ، برفع العاقل على معنى : ما جاء إلا زيدٌ العاقلُ، فلا تتقيد المسألة بالعطف كما قيَّدها المصنف وأكثر النحويين.

وإذا كانت غيرٌ استثناءً ففي العطف بعدها بـ«لا» خلافٌ:

فذهب أبو عبيدة[2] والأخفش وابن السراج[3] والزجاج وأبو علي والرماني إلى جواز ذلك، إمّا على تقدير زيادة لا، وإمّا على الحمل على المعنى؛ لأنَّ الاستثناء فيه معنى النفي، فإنَّ قولك جاءني القومُ إلا زيدًا معناه : جاءني القومُ لا زيدٌ، وهو هنا أولى لأنَّ غيرًا في أصلها تعطي النفي، ويدل عليه أنك تقول: أنت غيرُ القائمِ ولا القاعدِ.

وذهب الفراء[4] وثعلب إلى[5] أنه إذا كانت استثناء فلا يجوز العطف بعدها بـ«لا» كما لا يكون بعد إلا، فلا تقول: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ ولا عمروٍ، كما لا تقول: جاءني القومُ إلا زيدًا ولا عمرًا.

---

(١) سمط اللآلي ص ١٩.

(٢) مجاز القرآن ١: ٢٥.

(٣) مذهبه في الأصول ١: ٣٠٥ هو المنع.

(٤) معاني القرآن ١: ٨.

(٥) إلى: انفردت به د.

وأجاز النحويون: عندي غيرُ زيدٍ ولا عبدِ اللّه، ولم يجيزوا: عندي سِوى عبدِ اللّه ولا زيدٍ.

وأجاز بعضهم: أنت زيدًا غيرُ ضاربٍ، ولم يجيزوا: أنت زيدًا مثلُ ضاربٍ، لجعلهم غيرًا بمنْزلة لا.

مسألة: ما لي إلا زيدًا صديقٌ وعمرًا، بالنصب، وعمرٌو، بالرفع، فالنصب عطف على إلا زيدًا، والرفع على الابتداء، والخبر محذوف لأنه تقدَّمه ما يدلُّ عليه، كأنه قال: وعمرٌو لي صديقٌ أيضًا، وحذفت لأنَّ معنى ما لي إلا زيدًا صديقٌ في معنى: زيدٌ صديقي، كما حذفت في: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو؛ لأنَّ معنى إنَّ زيدًا قائمٌ: زيدٌ قائمٌ، وهذا تخريج الخليل[1].

وقال غيره: إلا زيدًا كان يجوز فيه الرفع على أن يبدل منه صديق، كما جاز: ما لي إلا عمرٌو أحدٌ، وهو وضع العام موضع الخاص، /وقد كان لو وقع في [٤: ٧٦/أ] موضعه اختير فيه الرفع، فرفع الثاني حملاً عليه؛ ألا ترى أنَّ ما لي صديقٌ إلا زيدٌ كان يختار فيه الرفع، وهذا قد وقع موقعه، فرفعوه بالعطف على التوهم، ولا يجوز على هذا: ما لي صديقٌ إلا زيدًا وعمرٌو، ويعطف على زيد لأنه قد يرتفع؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك، فإنما سُمع الرفع في الآخر على هذه الصورة، وهو الفصل بينه وبين المستثنى الأول، فوجهت على ما ذكر.

وقوله **ويساويها في الاستثناء المنقطع بَيدَ مضافًا إلى أنَّ وصِلَتها** قال المصنف في الشرح[2]: «مثاله قول النبي ﷺ: (أنا أفصَحُ مَن نَطَقَ بالضاد بَيدَ أنِّي مِن

---

(١) ويونس. الكتاب ٢: ٣٣٨.

(٢) ٢: ٣١٤.

قُريش، واسترضعتُ في بَني سَعد)[1]» انتهى. وكون «بَيد» بمعنى «غير»[2] كما ذكر هو المشهور.

وذهب الأمويُّ[3] إلى أنَّ معنى «بَيدَ»: «على»، وأورد الحديث المذكور.

وقال في البديع[4]: «وأمّا بَيدَ فأكثر ما تُستعمل مع أنَّ، تقول: ذهب الناسُ بَيدَ أنِّي لم أذهب، ومعناها معنى غير، وقد تكون بمعنى على، وقد تُبدل من بائها ميم».

ص: ويساويها مطلقًا سِوى، وينفرد بلزوم الإضافة لفظًا، وبوقوعه صلةً دون شيء قبله، والأصحُّ عدمُ ظرفيَّته ولزومِه النصبَ. وقد تُضَمُّ سينُه، وقد تُفتَحُ، فيُمَدُّ.

ش: يعني بقوله «ويساويها» أي: يساوي غيرًا، ويعني بقوله «مطلقًا» أي: في الاستثناء المتصل، والاستثناء المنقطع، والوصف بها، فتقول: قام القومُ سِوى زيدٍ، قال[5]:

كُلُّ سَعيٍ سِوى الذي يُورِثُ الفَوْ زَ فعُقْباهُ حَسرةٌ وخَسارُ

وتقول: ما في الدار أحدٌ سِوى حمارٍ، وقال[6]:

---

(١) الحديث في الفائق ١: ١٤١ والنهاية ١: ١٧١ ومجالس ثعلب ص ١١. قال ابن كثير: «لا أصل له». تفسير ابن كثير ١: ١٤٣. وقال السخاوي: «معناه صحيح، ولكن لا أصل له، كما قاله ابن كثير». المقاصد الحسنة ص ١٦٧.

(٢) مجالس ثعلب ص ١١.

(٣) أبو محمد عبد الله بن سعيد بن أبان، ذكره الزبيدي في الطبقة الثالثة من اللغويين الكوفيين، وقال: روى عنه أبو عبيد وغيره. بغية الوعاة ٢: ٤٣.

(٤) البديع لابن الأثير ١: ٢٢٠.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣١٤.

(٦) تقدم البيت في ص ٢٣٠.

لم أُلْفِ في الدار ذا نُطقٍ سِوى طَلَلٍ .....

وتقول: جاءني رجلٌ سِوى زيدٍ، قال[1]:

أصابَهُمُ بَلاءٌ كانَ فيهِمْ سِوى ما قد أصابَ بَنِي النَّضيرِ

قال المصنف في الشرح[2]: «وتساويها أيضًا في قبول تأثير العوامل المفرَّغة رافعة وناصبة [وخافضة][3] في نظم ونثر» انتهى. وسنورد ما أورده المصنف في ذلك والخلاف فيه قريبًا[4]، إن شاء اللّه.

وقوله **ويَنفرد بلزوم الإضافة لفظًا، وبوقوعه صلةً دون شيء قبله** أي: وينفرد سِوى عن غير بلزوم الإضافة لفظًا، يعني أنها لّما ساوتها فيما ذكر من الاستثناء المتصل والمنفصل والوصف وتأثير العوامل انفردت عنها بأنها لازمة الإضافة لفظًا دون معنًى، وسيأتي ذلك إن شاء اللّه.

ولا يُعترض على سوى بقوله تعالى ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[5]، فإنها هنا قد استعملت بلا إضافة لأنها مغايرة لها في المعنى، إذ هي هنا بمعنى مُستَوٍ، فـ«سوى» لفظ مشترك.

وأمّا وقوعه صلة فتقول: مررتُ بالذي سِواك، فتصل به الموصول في فصيح الكلام، وسنذكر علة ذلك، /ولا تصله بـ«غيرك»، لو قلت «جاءني الذي غيرك» لم يجز فصيحًا إلا عند الكوفيين. [٤: ٧٦/ب]

وقوله **والأصحُّ عدمُ ظرفيته ولزومه النصب** يعني أنه لا يكون ظرفًا البتة، ولا يُلتزم فيه النصب، يعني أنه مرادف لـ«غير» أبدًا، فكما أنّ غيرًا لا تكون ظرفًا، ولا يُلتزم فيها النصب، فكذلك سِوى.

---

(١) هو حسان بن ثابت. الديوان ١: ٣٢٨.

(٢) ٢: ٣١٤.

(٣) وخافضة: تتمة من شرح المصنف.

(٤) يأتي ذلك في ص ٣٥٢ - ٣٦١.

(٥) سورة طه: الآية ٥٨.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أنَّ الأصحَّ عدم ظرفية سوى لا نعلم له سلفًا في ذلك إلا الزَّجّاجيّ، فإنَّ شيخنا الأستاذ أبا الحسن بن الضائع نقل عنه أنها أسماء غير ظروف[1] كغير، قال[2]: «وإنما غلطه في ذلك أنها ليست أمكنة». والمشهور بل المنقول أنَّ سوى ظرف.

وإنما الخلاف[3] فيه أهو متصرف أو غير متصرف، بمعنى أنه يستعمل ظرفًا وغير ظرف:

فذهب س[4] والفراء وأكثر النحويين[5] إلى أنه لازم الظرفية.

وذهب بعضهم - ومنهم الرماني والعكبري[6] - إلى أنه ظرف متمكن ، أي: يُستعمل ظرفًا كثيرًا وغير ظرف قليلاً.

فعلى المذهب الأول لا يجوز أن يُفَرَّغ العامل لها كغير لأنها ظرف غير متمكن.

وعلى المذهب الثاني يجوز، وحكاه شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع عن ابن عصفور، قال[7]: «وزعم ابن عصفور[8] أنَّ سوى ظرف متمكن، ورَدَّ على أبي

---

(١) يقصد سوى بلغاتها، كما يدل عليه نص ابن الضائع التالي. وفي شرح ابن الضائع المحقق ١: ٩٧٥ وتمهيد القواعد ص ٢٢٣٠ والارتشاف ص ١٥٤٦: «اسم غير ظرف». وما في التذييل موافق لِما في مخطوطة شرح ابن الضائع ١: ق ٢١٦/ب، ففيها ما نصه: «وهي عند أبي القاسم كغير أسماء غير ظروف»؛ لأنه كان يتحدث على سوى بلغاتها.

(٢) شرح الجمل ١: ٩٧٥.

(٣) الإنصاف ص ٢٩٤ - ٢٩٨ [٣٩].

(٤) الكتاب ١: ٣١ - ٣٢، ٤٠٧ - ٤٠٨، ٢: ٣٥٠.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٦) اللباب ١: ٣٠٩ وإعراب لامية الشنفرى ص ٥٨.

(٧) شرح الجمل ١: ٩٣٢ [رسالة].

(٨) شرح الجمل ٢: ٢٥٩ والمقرب ١: ١٧٢. وليس فيهما رده على الفارسي.

عليّ الفارسي لأنه سَوّى بينها وبين الممدودة[1]، وقد زعم س أنّ الممدودة غير متمكنة، فزعم ابن عصفور أنّ الأصل في الظروف التمكن، فلا يجوز أن يقال في شيء منها غير متمكن إلا بثبت، وقد أثبت س أنّ الممدودة غير متمكنة، و لم ينصّ في المقصورة على ذلك، فالأولى أن تُحمل على الأصل».

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن[2]: «وليت شعري! ما الفرق بين النص من س على أنّ المقصورة متمكنة والنص على ذلك من أبي علي؟ فإن كان النص من س محمولاً على أنه عن العرب فكذلك يكون عن أبي علي.

فإن قال: س باشر العرب، فيُحمل كلامه على النقل، وليس كذلك أبو علي.

قلت: هما مستويان في النفي؛ فإنّ س إذا نفى تمكُّن سواء الممدودة فنحمله على الاستقراء، أي: لم يسمعها من كلامهم إلا كذا ظرفًا، وأي فرق بين س وأبي علي في ذلك؟ فكلام العرب مرويّ موجود، فنقول: يمكن لكل متأخر أن يتتبعه ويستقريه. وأيضًا فكلامُ أبي علي إذا أطلقه كذا فقال ليس بمتمكن إنما يُحمل على ما قد ثبت عنده - ولا بُدَّ - إمّا من استقراء كلام العرب أو من النقل من كلام الأئمة.

ثم إذا كانت سِوى في معنًى سَواءٍ الممدودة فالقياس أن يكون حكمهما واحدًا، فاللفظان المتفقان ينبغي - ولا بُدَّ - أن تكون أحكامهما متفقة، لا سيما والظرفية فيهما ليست متمكنة» انتهى كلام الأستاذ أبي الحسن شيخنا.

ولا أدري مِن أي موضع نقل هذا الاختيار عن ابن عصفور، والذي نص عليه ابن عصفور في غير ما تصنيف له موافقة الجمهور مِن أنّ سِوى ظرف غير

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٠٩.

(٢) شرح الجمل ١: ٩٣٢ - ٩٣٣.

متمكن، قال ابن عصفور: «ولم يتصرف سِوى وسَواءٌ لأنهما بمعنى مكانَك الذي يدخله معنى عِوضَك وبَدَلَك؛ ألا ترى أنك إذا قلت (مررت برجلٍ سِواك) فمعناه: مررتُ /برجلٍ مَكانَك، أي: عِوَضَك وبَدَلَك، ومكانٌ إذا أريد به هذا المعنى لا يتصرف، فكذلك ما هو في معناه. وسبب ذلك أنَّ مَكانك بهذا المعنى ليس بمكان حقيقي؛ لأنَّ مكان الشيء حقيقةً إنما هو موضعه ومُستَقَرُّه، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون في الظروف الحقيقية». [٤: ٧٧/أ]

وقال: سِوًى وسَواءٌ لا يُرفعان، لا يقال: قامَ سِوى زيدٍ، ولا: قام سَواءُ زيدٍ، ولا ينتصبان على غير الظرفية إلا أن يجيء شيء من ذلك في ضرورة شعر.

وقال أيضًا[1]: «سِوى وسُوى وسَواءٌ بمنزلة غَيرٍ في المعنى، إلا أنه يكون أبدًا في موضع نصب على الظرف، فإذا قلت: قام القومُ سِواك وسُواك وسَواءَك فكأنك قلت: القومُ مكانَك وبَدَلَك.

ولا تُستَعمل بعد عامل مُفَرَّغ، فلا تقول: ما قام سِواك، كما تقول: ما قام غيرُك، وكذلك لا تقول: ما ضربتُ سِواك، ولا: ما مررتُ بِسواك، كما تقول: ما ضربت غيرَك، وما مررت بغيرك؛ لأنها لزمت الظرفية».

وقال المصنف في الشرح ناصرًا لمذهبه الذي اختاره[2]: «وتساويها أيضًا في قبول تأثير العوامل المفرَّغة رافعة وناصبة وخافضة في نثر ونظم، كقولِ النبي ﷺ: (دعوتُ ربي ألاّ يُسَلِّطَ على أُمَّتي عَدُوًّا مِن سِوى أنفسِهم)[3]، وقولِه: (ما أنتم في سِواكُم مِنَ الأُمَمِ إلا كالشَّعرةِ البَيضاءِ في جِلدِ الثَّورِ الأسودِ، أو كالشَّعرةِ السَّوداءِ

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٥٩.

(٢) ٢: ٣١٤ - ٣١٧.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٢١٥.

في جلدِ الثورِ الأبيضِ)[1]، وكقول بعض العرب: أتاني سواؤُك[2]، نقله الفراء، ومن أمثلته: أتيتُ سواك، وكقول أبي دُواد[3]:

وكُلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموتَ مُخْطِئُهُ ... مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحَقِّ مَكذُوبُ

وكقول الآخر[4]:

أَأَترُكُ ليلى ليسَ بَيني وبَينَها ... سِوَى لَيلةٍ، إنِّي إذًا لَصَبُورُ

وكقول الآخر[5]:

لَدَيكَ كَفيلٌ بالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ ... وإنَّ سِواكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشقَى

وكقول الآخر[6]:

وإذا تُباعُ كَريمةٌ أو تُشتَرَى ... فَسِواكَ بائعُها ، وأنتَ المُشتَرِي

وكقول الآخر[7]:

ذِكرُكَ اللّهَ عِندَ ذِكرِ سِواهُ ... صارِفٌ عَن فُؤادِكَ الغَفَلاتِ

وكقول الآخر[8]:

فلَمّا صَرَّحَ الشَّرُّ ... فأمسَى وَهْوَ عُريانُ

ولَم يَبقَ سِوى العُدوا ... نِ دِنّاهُمْ كَما دانُوا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٠١.

(٢) ك، ن، د: سواك.

(٣) الديوان ص ٢٩٤.

(٤) هو مجنون ليلى أو عمر بن أبي ربيعة أو أبو دهبل الجمحي. ديوان المجنون ص ١٠٨ [تحقيق عبد الستار فراج]، وفيه تخريجه.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣١٥ ومنهج السالك ص ١٧٢ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٥.

(٦) هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن المولى. الحماسة ٢: ٣٧٧ [٧٩٦].

(٧) البيت في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ ومنهج السالك ص ١٧٢.

(٨) هو الفِنْد الزِّمَّانيّ. الحماسة ١: ٦٠ [٢]. صرَّح الشر: انكشف. ودِنّاهم: جزيناهم.

وكقول الآخر[1]:

وقال نساءٌ: لو قُتِلتَ لَساءَنا ... سِواكُنَّ ذو الشَّجوِ الذي أنا فاجِعُ

وكقول الآخر[2]:

فقلتُ لهم: بَني ذُبيانَ عُودُوا ... كما كانتْ أوائِلُكُمْ تَعُودُ

على المَولَى بألاّ تَخذلُوهُ ... فإنَّ أخا سَوائكُمُ الوَحيدُ

وجعل س سِوى ظرفًا غير متصرف، فقال في باب ما يحتمل الشعر مما لا يحتمل في غيره[3]: (وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفًا بمنْزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المزَّار العجلي[4]:

ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ ... إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِنْ سَوائنا)

ثم قال[5]: (فعلوا ذلك لأنَّ معنى سَواء معنى غير).

قلت: قد صرَّح س بأنَّ معنى /سَواء معنى غير، وذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير؛ فإنَّ الظرف في العرف ما ضُمِّنَ معنى في مِن أسماء الزمان والمكان، وسِوى ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفًا، ولو سُلِّمَ كونه ظرفًا لم نُسَلِّم لزومَ الظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثرًا ونظمًا. [٤: ٧٧/ب]

فإنْ تُعُلِّق في ادعاء الظرفية بقول العرب: رأيتُ الذي سِواك، فوصلوا الموصول بِسواك كما وصلوه بـ(عندك) ونحوه من الظروف - فالجواب أنْ يقال: لا

---

(١) قيس بن عيزارة الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٥٩٢. وهذا البيت والبيتان التاليان ليسا في شرح المصنف.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الكتاب ١: ٣١.

(٤) الكتاب ١: ٣١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٢٤ وللأعلم ص ٦٨. وصف نادي قومه ومتحدَّثهم بالتوقير والتعظيم.

(٥) الكتاب ١: ٣٢.

يَلزم من معاملته مُعاملةَ الظرف كونه ظرفًا؛ فإنَّ حرف الجر يُعامَل معاملة الظرف، ولم يكن بذلك ظرفًا، وإن سُمِّي ظرفًا فمجاز. وإن أُطلق على سِوى ظرف إطلاقًا مجازيًا لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميته ظرفًا بقصد الحقيقة، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقّ.

فإن قيل: فَلِمَ استُجيزَ الوصل بـ«سِوى»، ولم يُستَجَز بـ«غير»، وهما بمعنًى واحد؟

فعن ذلك جوابان:

أحدهما: أنَّ هذا في النوادر كنصب غُدْوة بعد لَدُنْ، وكإضافة ذي إلى تَسْلَمُ في قولهم: اذهبْ بِذي تَسْلَمُ[1].

والثاني: أنَّ «سِوى» لازمة الإضافة لفظًا ومعنًى، فشُبِّهَ بـ«عِند» و«لَدَى» في ذلك مع كثرة الاستعمال، فعُومل في الوصل به معاملتهما، ولم تُعامَل «غير» هذه المعاملة لأنها قد تنفكُّ عن الإضافة لفظًا.

فإن قيل: فما موضع «سِوى» من الإعراب بعد الموصول؟

قلت: يحتمل أن يكون موضعه رفعًا على أنه خبر مبتدأ مضمر، ويحتمل أن يكون موضعه نصبًا على أنه حال، وقبله «ثَبَتَ» مضمرًا، كما أُضمر قبل أنَّ في قولهم: لا أفعلُ ذلك ما أنَّ حِراءً مَكانَه[2]. ويُقوّي هذا الوجه قولُ مَن قال: رأيتُ الذي سَواءَك. ونظيره أيضًا قولهم: كلُّ شيء مَهَهْ ما النساءَ وذِكرَهُنَّ[3]. ولنا أن نجعل سَواءَك بعد الموصول خبر مبتدأ مضمر على أن يكون مبنيًّا لإبهامه وإضافته إلى مبنيّ، كما فُعل ذلك بـ«غير» في قوله[4]:

---

(١) تقدم في ٣: ٥١.

(٢) تقدم في ٣: ١٧٢.

(٣) تقدم في ص ٣٢٨.

(٤) تقدم البيت في ص ٣٤٤.

لُذْ بِقَيسٍ حينَ يَأبَى غَيرَهُ تُلْفِهِ بَحرًا مُفيضًا خَيرَهُ»

انتهى كلام المصنف في الشرح.

وإنما كَثَّرَ الشواهد على زعمه لأنه ذهب مذهبًا قلَّ أن يُتَّبَع عليه؛ لأنَّ مستقري اللغة وعلم النحو لا يكاد أحد منهم يذهب إلى مقالته ، وهي عندهم منصوبة على الظرف، ولا حجة فيما كَثَّرَ به من الشواهد؛ لأنها كلَّها جاءت في الشعر، وهو محل ضرورة، ولم يجئ شيء منه في الكلام.

وأمَّا ما جاء في الحديث فقد تكلَّمنا معه في ذلك، وبيَّنَّا أنَّ النحاة لم يستدلوا بما ورد في الحديث على إثبات القواعد النحوية، وبيَّنَّا العلة في ذلك.

وأمّا رواية الفراء «أتاني سَواؤك» فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، وناهيك أنَّ س حكى[1] أنَّ سَواءك لا يجري في الكلام إلا ظرفًا، وأنشد بيت المرَّار على أنه ضرورة، وكذلك عجز بيت الأعشى، وصدرُه[2]:

تَجانَفُ عَنْ أَهلِ اليَمامةِ ناقَتِي وما قَصَدَتْ مِن أهلِها لِسَوائكا

[٤: ٧٨/أ] /وأمّا كلامه في تخريج «سِوى» إذا كانت[3] وصلاً للموصول فهو في غاية التكلف ومخالف لكلام الناس.

وذكر في البسيط أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنهما - يعني سِوى وسَواء - قد يكونان اسمين بمنزلة غير، واحتجُّوا بقوله:

ولم يَبقَ سِوى العُدوا نِ .....

وقولِه:

---

(١) الكتاب ١: ٣١ - ٣٢، ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٢) ديوانه ص ١٣٩ والكتاب ١: ٣٢، ٤٠٨ وإيضاح الشعر ص ٤٩٢. تجانف: تميل وتنحرف.

(٣) ك، ن، س: كان.

..... وما قَصَدَتْ مِن أَهلِها لِسَوائكا

وقوله:

..... مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحَقِّ مَكذُوبُ

وقالوا في الكلام: أتاني سَواؤك، أي: غيرك. وقال البصريون: هذا من الشاذ.

وأمّا «سَواءٌ» من قوله ﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾[1]، وقولهم «مررتُ برجل سَواءٍ والعدمُ»، وسواءٌ عليَّ أقُمتَ أم قَعدتَ، و﴿فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ الْجَحِيمِ﴾[2]، و[3]:

.... في سَواءِ القَبرِ مَلحُودُ

وقوله ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[4] - فهما اسمان لا ظرفان اتفاقًا.

وقال بعضهم: «الفرق بين (سِوى) و(غير) أنَّ غيرًا تضاف إلى المعرفة والنكرة، وسِوى لا تضاف إلا إلى المعرفة» انتهى.

وما ذكر هذا القائل من أنَّ «سِوى» لا تضاف إلا إلى المعرفة فقد تقدم إنشادنا[5]:

..... سِوى طَلَلٍ .....

و[6]:

..... سِوَى لَيلةٍ .....

وهما نكرتان.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٥٨.

(٢) سورة الصافات: الآية ٥٥. والذي في المخطوطات: (فألقوه في سواء الجحيم)، وليس في القرآن الكريم آية بهذا اللفظ.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سورة طه: الآية ٥٨.

(٥) تقدم البيت في ص ٢٣٠، ٣٥١ ٤٦.

(٦) تقدم البيت في ص ٣٥٥.

وقوله **وقد تُضم سينُه، وقد تُفتح فيُمَدّ** المعنى أنّ سِوى الواقعة في الاستثناء تُضم سينه، فيقال: قام القوم سُوى زيدٍ، وقد تُفتَح فيُمَدّ، فيقال: قام القومُ سَواءَ زيدٍ، وروى ضمَّ السين والقصر الأخفشُ، وروى فتح السين والمدّ س[1]، ولم يذكر فيما يُستثنى به منهن إلا سِوى المقصورة المكسورة السين[2]، وظاهر كلام الأخفش أنه يُستثنى بالثلاثة. وذكر ابن الخَبّاز المَوصِليّ في «شرح ألفية ابن مُعْطٍ» لغة رابعة، وهي كسر السين مع المدّ.

وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: «الصحيح أنّ جميعها - يعني سِوى وسُوى وسَواء - منتصب على الظرف، ولم يُشرب منها معنى الاستثناء إلا سِوى المكسورة السين، فإن استُثني بما عداها فبالقياس عليها» انتهى. ولذلك لم يمثل س إلا بـ«سِوى» المكسورة السين، قال س[3] في الاستثناء في باب لا يكون وليس: «وأمّا أتاني القومُ سِواك فزعم الخليل - رحمه الله - أنّ هذا كقولك: أتاني القومُ مَكانَك، إلا أنّ في سِواك معنى الاستثناء».

وقال غير س: سِوى وسُوى لا يحكم على موضعهما إلا بالنصب؛ لأنهما ظرفان بمنزلة بَدَلك ومَوْضعك، ومتى مددت ظهر الإعراب، إلا أنه لا يكون إلا نصبًا ، نحو: قام القومُ سَواءَك، وما مررتُ بأحدٍ سَواءَك، ولا يُجَرّ إلا في الشعر.

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القَيروانيّ أنّ سَواء مبنية على الفتح. وكأنه لمّا رأى قولهم: قام القومُ سَواءَك، وما مررتُ بأحدٍ سَواءَك، يُلتزم في همزة سَواءٍ الفتح، ولم تتغير تغيُّر غير بوجوه الإعراب، وهي في هذه المواضع بمعنى غير - ادَّعى أنها مبنية.

---

(١) الكتاب ١: ٣١ - ٣٢، ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٠.

(٣) الكتاب ٢: ٣٥٠.

و«سَواءٌ» المعربة إنما هي بمعنى مُستَوٍ، نحو قوله تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[1]، أو بمعنى وَسَط، نحو قوله تعالى ﴿فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ الْجَحِيمِ﴾[2]، أو بمعنى حِذاء، نحو قولهم: زيدٌ سَواءَ عمرٍو، أي: حِذاءَ عمرٍو.

ولِما ذكره عبد الدائم وجهٌ من القياس، وهو أنَّ /سَواءً بُنيت لتضمُّنها معنى الحرف - وهو إلا - مع قلّة تصرفها؛ ألا ترى أنها لا يُبتدأ بها، ولا تكون مفعولاً صريحًا، ولا تُجَرُّ إلا في الشعر ضرورة، بخلاف غير، فإنها يكون فيها ذلك. ويَلزم عبدَ الدائم أن يقول ذلك في سِوى وسُوى، أو يُبدي فرقًا بين هذين وسَواء. [٤: ٧٨/ب]

والصحيح أنَّ الفتحة في سَواء هي فتحة إعراب، وهي ظرف ملتزم فيها الظرفية إلا في الشعر.

ص: وقد يقال: «ليس إلا»، و«ليس غيرُ»، و«غيرَ» إذا فُهم المعنى، وقد يُنَوَّن، وقد يقال: «ليس غيرُه»، و«ليس غيرَه»، و«لم يكنْ غيرُه» و«غيرَه» وِفاقًا للأخفش.

ش: يجوز حذف ما بعد «إلا» وبعد «غير»، وذلك بعد ليس خاصة، تقول: جاءني زيدٌ ليس إلا، وليس غير، أي: ليس الجائيَ إلا هو، أو غيره.

وتقول: قبضتُ عشرةً ليس إلا، وليس غيرُ وغيرَ، فالأول على تقدير: ليس غيرُ ذلك مقبوضًا، والثاني على تقدير: ليس المقبوضُ غيرَ ذلك.

وليس قولهم «جاءني زيدٌ ليس إلا، وليس غير» استثناءً من الأول؛ لأنه يكون تابعًا لِما ليس متبعضًا كالشخص، ولأنَّ ما بعد ليس هو الأول كيف كان.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٦.

(٢) سورة الصافات: الآية ٥٥.

وقدَّر س[1] في «ليس غيرُ» الخبر محذوفًا، و«غير» هو الاسم، أي: ليس غيرُ ذلك جاءني.

وجوَّز الأخفش أن يكون المحذوف الاسم، فيكون «غير» الخبر، لكنه مبنيّ، كذا نقل في «البسيط».

وذكر ابن خروف أنَّ قول س «ليس غير» في «باب مجاري أواخر الكلم من العربية»[2] رُوي بفتح الراء وضمها، والأخفش يجعلها معربة في الحالين، ونُزع التنوين للإضافة، والمضاف إليه ثابت في التقدير.

وكذا قال في «الإفصاح»، قال: قال أبو الحسن[3]: ليس غيرُ: غيرُ اسم ليس، وحذفوا التنوين لاعتقاد الإضافة، والخبر محذوف للاختصار، والمعنى: ليس غيرُ ذلك موجودًا. ورُوي فيه «ليس غيرَ» بالنصب، قال: وهو خبر ليس على ذلك التقدير. وذكر أنَّ بعض العرب ينوِّن غيرًا مرفوعةً ومنصوبةً لأنه في اللفظ غير مضاف.

وذهب الجرميُّ[4] والمبرد[5] وأكثر المتأخرين إلى أنَّ قولك «ليس غيرُ» الضمة فيه حركة بناء، وحكاه صاحب البسيط عن س. وكان البناء على الضم للقطع عن الإضافة، وتكون مبنيَّة سواء أكانت اسمَ ليس أم خبرها تشبيهًا بقَبْل وبعْدُ في الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه. وإن شئت قلتَ: ضُمِّنتْ معنَى إلا؛ لأنَّ العرب تقول في هذا الموضع : ليس إلا.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٢) الكتاب ١: ١٥، قال: «وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنًى ليس غير».

(٣) يعني الأخفش. شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٠.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١١.

(٥) المقتضب ٤: ٤٢٩.

ويُستَدَلُّ للإعراب بتنوينها؛ لأنه إمّا أن يكون للصرف أو للعوض من المضاف إليه، وأيًّا ما كان لزم كون ما فيه معربًا؛ لأنَّ تنوين الصرف لا يلحق مبنيًّا، وتنوين العوض يبقي ما دخله على حاله السابق من إعراب، نحو كلّ وبعض، أو من بناء، نحو حينَئذٍ.

وتجوز إضافة غير، فيُرفع أو يُنصب، فيقال: ليس غيرُه، فتقول في تقدير الرفع: ليس الجائيَ غيرُه، وفي تقدير النصب: ليس الجائي غيرَه. وهذا التقدير يصح في «ليس إلا»، أي: ليس الأمرُ إلا ذاك، أو ليس الأمرَ إلا ذاك، فتَحذف الاسم أو الخبر، وتقدره على ما يليق بالمعنى، والأجود التصريح مع «غير» بالمضاف إليه، فقولك قبضتُ عشرةً ليس غيرُها، أو ليس غيرَها، أجود من ليس غيرُ أو غيرَ.

واختُلف /في الحذف، هل يجوز مع «لم يكن»: [٤: ٧٩/أ]

فأجاز ذلك الأخفش[(١)]، فأجاز أن تقول: لم يكن غيرُه أو غيرَه، فتحذف الاسم أو الخبر مع «غيره» مضافةً كحذفهما مع ليس. ووافقه على ذلك المصنف.

وزعم السيرافيُّ[(٢)] أنَّ هذا الحذف لا يجوز مع «لم يكن»؛ لأنَّ حذف الاسم أو الخبر في «ليس» القياس فيه ألاَّ يجوز؛ لأنها من باب كان، والأصل في كان وأخواتها ألاَّ يجوز فيها حذف الاسم ولا حذف الخبر لعلّة ذُكرت في باب كان[(٣)]، فلا ينبغي أن يقاس على ما شذَّ من ذلك في قولهم: ليس إلا، وليس غير.

ص: والمذكور بعد «لا سيَّما» منبَّه على أولويَّته بالحكم لا مستثنًى، فإن جُرَّ فبالإضافة، و«ما» زائدة، وإن رُفع فخبرُ مبتدأ محذوف، و«ما» بمعنى الذي. وقد توصل بظرف أو جملة فعلية، وقد يقال «لا سِيَما» بالتخفيف، ولا سَواءَ ما.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٠.

(٢) شرح الكتاب ٩: ١٠.

(٣) ٤: ٢٥١ - ٢٥٢.

ش: أدوات الاستثناء المتفق عليها والمختلف فيها[1]: إلا، وغير، وسِوى، وعَدا، وخَلا، وحاشا، وليس، ولا يكون، وسُوى بضم السين، وسَواء بالمدّ وفتح السين وكسرها، وما النافية، وبَيدَ، وإلا أن يكون، وتقدم الكلام على هذه. ولا سيَّما، وبَلْهَ، ولَمَّا، وفي كلام بعض الفقهاء الحنفيِّين ما يدلُّ على أنَّ «دون» من أدوات الاستثناء، ونحن نتكلم على هذه الأربعة، فنقول:

أما «لا سيَّما» فعدَّها الكوفيون وجماعة من البصريين كالزجاج وأبي علي والنحاس، ومن أصحابنا أبو جعفر بن مضاءٍ صاحب كتاب «المشرق» وغيرُه من أدوات الاستثناء.

ووجه ذكرها في أدوات الاستثناء أنك إذا قلت قام القوم لا سيَّما زيد فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية.

والصحيح أنَّ «لا سيَّما» لا تُعدّ من أدوات الاستثناء لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يُخرجه عن أن يكون قائمًا، ولذلك لم يذكرها س إلا في باب النفي، ودخول الواو عليها يمنع أن تكون من أدوات الاستثناء. ويدلُّ على بطلان كونها أداة استثناء عدم صلاحية «إلا» مكانها، بخلاف سائر الأدوات، فإنه تصلح إلا مكانها، وهذا واضح من دلالتها.

وقال ابن هشام: لمَّا كان ما بعدها بعضًا مما قبلها وخارجًا عنه بمعنى الزيادة كان استثناءً من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له، وأقرب ما يشبه به قول النابغة[2]:

فتًى كَمَلَتْ أخلاقُه غيرَ أنهُ جَوادٌ، فما يُبقي مِنَ المالِ باقِيا

---

(١) الذي في المخطوطات: المتفق عليه والمختلف فيه.

(٢) هو النابغة الجعدي، وقد تقدم البيت في ص ١٧١.

لأنَّ كونه جوادًا خيرٌ، لكن زاد في هذا الخير على خيره بما هو خير.

وقوله **فإنْ جُرَّ فبالإضافة، و«ما» زائدة** يعني: إذا قلت «لا سيَّما زيدٍ» فمعناه[1]: لا مِثلَ زيدٍ، وزيادة «ما» بين المضاف والمضاف إليه مسموعة من كلام العرب، وإن لم تطرد زيادتها بين كل مضاف ومضاف إليه، وهي في هذا المكان من المسموع عن العرب. ويجوز حذف ما، فتقول: /ولا سيَّ زيدٍ، نصَّ عليه س[2]. [٤: ٧٩/ب]

وقال ابن هشام في «شرح الإيضاح» عن س: إنه زعم أنَّ ما زائدة لازمة لا تحذف. كأنه وقف على أول كلام س فيها، ولم يطالع آخره، فإنَّ س زعم أنَّ ما يجوز حذفها، قال س[3]: «وإن حذفتَ ما ومِنْ فعربي جيِّد». يريد «ما» مِن لا سيَّما زيدٍ، و«مِنْ» مِنْ كائن.

وزعم الأستاذ أبو علي[4] أنَّ الخفض ضعيف لزيادة ما، قال[5]: «لأنه ليس من مواضع زيادتها».

وما ذهب إليه ليس بجيد؛ لأنَّ هذا مما علم زيادة «ما» فيه بالسماع فصيحًا، فكما نقول تطرد زيادة ما بعد إذا كذلك نقول تطرد زيادة ما في لا سيَّما زيدٍ. و«لا» عاملة النصبَ في سيَّ، وخبرها محذوف لفهم المعنى، والتقدير: لا مِثلَ قيامِ زيدٍ قيامٌ لهم. وإنما قدَّرنا الخبر نكرة لأنَّ «لا» لا تعمل في المعارف، وإنما عملت في سيَّ زيدٍ لأنَّ سيًّا بمعنى مِثلٍ، فهي لا تتعرف بما تضاف إليه.

وزعم أبو علي في «الهيتيَّات»[6] أنَّ قولك قام القومُ لا سيَّما زيدٍ ليست «لا» عاملةً النصبَ في سيَّ، بل سيَّ منصوب على الحال من الجملة السابقة، ولم

---

(١) ك، د، س: فمعنى.

(٢) الكتاب ٢: ١٧١.

(٣) الكتاب ٢: ١٧١.

(٤) التوطئة ص ٣١١ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٣٧ [رسالة].

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٣٧ [رسالة].

(٦) الهيتيَّات: مسائل لأبي علي الفارسي أملاها في «هيت»، وهي بلدة على الفرات.

تتكرر «لا» وإن كان قياسها أن تتكرر، وذلك كما تقول: جاء زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا، وكأنه قال: قام القومُ غيرَ مُماثلينَ زيدًا في القيام.

وما ذهب إليه فاسد لجواز دخول الواو على لا، فتقول: قام القوم ولا سيَّما زيد، ولو كان منصوبًا على الحال لم يجز دخول الواو عليه، كما لا يجوز: جاء زيدٌ ولا ضاحكًا ولا باكيًا.

ومِن غريب القول ما حكاه صاحب «البديع»[1]، وهو أنَّ مِن النحويين مَن زعم أنَّ «لا» في «لا سيَّما» زائدة.

وقوله **وإن رُفع فخبرُ مبتدأ محذوف، و«ما» بمعنى الذي** مثال ذلك: لا سيَّما زيدٌ، فـ«ما» مخفوضة بالإضافة، وزيدٌ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: لا سِيَّ الذي هو زيدٌ، ونظيره قول العرب[2]: دَعْ ما زيدٌ، أي: دع الشخص الذي هو زيدٌ.

وهذا الوجه فيه ضعف من جهتين:

إحداهما: حذف صدر الصلة من غير طول، وليس الموصول أيًّا، والتزام حذفه دائمًا، فلا يُحفظ من كلامهم: لا سيَّما هو زيدٌ.

والثانية: إطلاق «ما» على آحاد مَن يعقل، والمشهور أنَّ ذلك لا يجوز، وخبر «لا» محذوف، كما كان حين[3] كان «زيد» مخفوضًا. هذا هو المشهور في إعراب «ما» إذا ارتفع ما بعد: لا سيَّما.

وزعم الأخفش أنَّ سِيَّ ليس مضافًا لـ«ما»، بل «ما» موصولة بمعنى الذي في موضع رفع، و«لا» مع «سِيَّ» كهي في قولك: لا رَجُلَ، و«ما» هو خبر «لا»، فكأنه قال: لا مثلَ الشخص الذي هو زيد.

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ٢٢٠.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٦.

(٣) كان خبر: ليس في ك، ن. د: كان حين.

وهذا فاسد؛ لأنَّ فيه عمل «لا» في خبرها، وهو معرفة، و«لا» لا تعمل في المعارف.

وأجاز ابن خروف[1] إذا ارتفع ما بعد لا سيَّما أن تكون «ما» نكرة موصوفة، وزيد: خبر مبتدأ محذوف، في موضع الصفة.

ولم يذكر المصنف في إعراب ما بعد لا سيَّما إلا الخفضَ، وبدأ به لأنه أقيس وأقل تكلفًا، والرفعَ، وكلاهما جائز في المعرفة والنكرة.

ولم يذكر س غير الخفض والرفع.

وأهمل المصنف وجهًا آخر ذكروا أنه جائز في النكرة، /وهو النصب، وقد [٤: ٨٠/أ]
ضُبط بيت امرئ القيس[2]:

ألا رُبَّ يَومٍ لكَ مِنهنَّ صالحٍ ولا سيَّما يَومٌ بِدارةِ جُلْجُلِ

بالرفع والنصب والجر، والنصب في النكرة على التمييز، وفي إعراب «ما» وجهان:

أحدهما: أن تكون في موضع خفض بالإضافة، نكرة تامة، كأنه قال: ولا مثلَ شيء، ثم ميّز وفسّر بالنكرة المنصوبة، وهذا الإعراب الذي تلقفناه من أفواه الشيوخ.

وقال الفارسي في تذكرته: «رَوَوْا في «ولا سيَّما يوم» الوجوه الثلاثة، النصب عندي ليس بالسهل، ووجهُه أن تجعل ما بمنْزلة شيء، وتنصب يومًا عن تمام الاسم بالإضافة، مثل: أفضلُ الناسِ رجلاً. ولا يجوز أن تجعل ما بمنْزلة الذي، وتنصب اليوم على الظرف، فتقول: لا مثلَ الذي يومًا بدارةِ جُلْجُل، وتجعله صلة الذي» انتهى.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٣٧ [رسالة].

(٢) الديوان ص ١٠ وشرح القصائد السبع ص ٣٢ والخزانة ٣: ٤٤٤ - ٤٥٩ [٢٤٤]. دارة جلجل: هي عند غَمْرِ ذي كندة، وقيل: هي في الحمى.

وفي البسيط: وذكر بعضهم أنه يجوز النصب في الاسم تمييزًا، وتكون «ما» نكرة غير موصوفة، كأنك قلت: لا مثلَ شيءٍ رجلاً. وفيه ضعف؛ لأنَّ مِثلَ يضاف إلى معرفة ليتخصص، فيقال : لي مِثلُه رجلاً، وقد روي قول امرئ القيس:

..... ولا سيَّما يوم بِدارةِ جُلْجُلِ

بالثلاثة الأوجه.

وقال أبو القاسم بن القاسم: هو ظرف صلة لـ«ما»، أراد: ولا مثلَ الذي اتفق يومًا، فحذف للعلم.

قال ابن هشام: وبهذا قال أكثر من رأيتُ، ومن كلامهم: قد عرفتُ الذي أمْسِ، أي: الذي وقعَ واتفق. وحكى س[1] في (باب ما حذف من المستثنى): هذا الذي أمسِ، قال: «يريد الذي فَعلَ أمسِ». ومجيء الظرف صلة كثير إلا أنَّ فيه قلقًا؛ لأنَّ اليوم لا يقع في اليوم، لكنه يتصور أن يريد: ألا رُبَّ وصلِ يومٍ، أو لذاذةِ يومٍ، فيُتَصَوَّر ذلك.

والوجه الثاني: أن تكون «ما» لا موضع لها من الإعراب ، وتكون حرفًا كافًّا لـ«سِيَّ» عن الإضافة إلى ما بعدها، فأشبهت الإضافة في قولهم «على التمرةِ مِثلُها زُبْدًا» من جهة منعه الإضافة إلى ما بعدها، وهذا توجيه الفارسي.

وحكي[2] عن الأستاذ أبي علي أنه كان يستحسنه. وقال المصنف في الشرح[3]: «ولا بأس به في كل ما وقع بعد لاسيَّما من صالح للتمييز» انتهى. وجوَّزه أيضًا شيخنا أبو الحسن بن الضائع، قال[4]: «ويجوز أن ينتصب يومًا على

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٦.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٣١٩ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٣٨ [رسالة]. وانظر التوطئة ص ٣١١.

(٣) ٢: ٣١٩.

(٤) شرح الجمل ١: ٩٣٨ [رسالة].

الظرف، كأنه أراد: ولا مثلَ ما كان لك في يومٍ بِدارةِ جُلْجُل، هذا تفسير المعنى، وتكون ما كافّةً».

وقوله **وقد تُوصَل بظرف** مثاله: يعجبني الاعتكاف ولاسيَّما عندَ الكعبة، أو: لاسيَّما إذا قَرُب الصبح، وقال الشاعر[1]:

يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سِيَّما لَدى ... شهادةِ مَنْ في خيره يتقلَّبُ

وجوَّز المصنف في الشرح[2] في قول امرئ القيس:

.... ولا سِيَّما يومًا بِدارةِ جُلْجُلِ

أن يكون «يومًا» ظرفًا صلةً لـ«ما»، و«بِدارةِ جُلجُل» /صفة لقوله «يومًا»، أو متعلقًا به لِما فيه من معنى الاستقرار. [٤: ٨٠/ب]

وهذا الذي جوَّزه فيه بُعد لأنَّ «ما» إذ ذاك موصولة بمعنى الذي، ويعني بها اليوم، كأنه قال: ولا مثلَ اليومِ يومًا بِدارةِ جُلجُل، أي: ولا مثلَ اليومِ الذي في يوم بِدارةِ جُلجُل.

وقد جوَّزه أيضًا شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[3]، فقدَّره : ولا مثلَ اليومِ الذي ثَبَت لك في وقتٍ بِدارةِ جُلْجُل. وجوَّز أيضًا أن يكون التقدير: ولا مثلَ الصلاحِ والحُسْن الذي في يومٍ بِدارةِ جُلجُل، لمّا قال «ألا رُبَّ يومٍ لك منهن صالحٍ» استدرَك.

وقوله **أو جملة فعلية** مثاله: يُعجبني كلامُك لاسيَّما تَعظ به، وقال الشاعر[4]:

فُقِ الناسَ في الخير لا سِيَّما ... يُنيلُكَ مِن ذي الجَلال الرِّضا

---

(١) شرح المصنف ٢: ٣١٩.

(٢) ٢: ٣١٩.

(٣) شرح الجمل ١: ٩٣٨ [رسالة].

(٤) شرح المصنف ٢: ٣١٩.

وقوله **وقد يقال لاسيَما بالتخفيف** زعم ابن عصفور أنه لا يجوز تخفيف الياء من لاسيَّما؛ لأنَّ ذلك لم يُحفظ من كلام فصيح، ولا يقتضيه القياس؛ لأنَّ تخفيفها يؤدي إلى إبقاء الاسم المعرب على حرفين، وثانيهما حرف علة، وذلك غير محفوظ في حال إفراد ولا في حال إضافة إلا ما جاء من قولهم فُوكَ وذُو مال، وهما خارجان عن القياس.

وما منعه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور قد حكاه الأخفش في «الأوسط»، قال فيه: «ومن العرب من يخفف لاسيَّما». وحكاه أيضًا أبو جعفر النحاس، وأبو الفتح بن جنِّيْ، وأبو عبد اللّه بن الأعرابي في نوادره، قال: «يقال: ولاسيَّما، وقد تخفف، ويُرفع بها ويخفض، مَن جعل سيَّما حرفًا واحدًا رفع ما بعده، ومن جعل ما حشوًا خفض به» انتهى كلامه[1]. ونسبة الرفع إليها والخفض على طريق المجاز، ولا يعني أنَّ لا سيَّما تَرفع وتخفض حقيقة، إلا أنه لَمّا كان الرفع في الاسم بعدها والخفض نُسب ذلك إليها. وقال الشاعر في تخفيف الياء في لاسيَّما[2]:

فِ بالعقودِ وبالأيمانِ لا سِيَما عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَبِ

وإذا خففت الياء في لا سيَّما فما المحذوف؟ أعينُ الكلمة أم لامها؟ وذلك أنَّ سيًّا عينها واو، ولامها ياء، فهي من باب طويت، وأصلها سِوْيٌ؛ لأنها من سَوَّيتُ، فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها على حد ميزان، أو لوقوع الياء بعدها، أو لهما جميعًا، وأُدغمت في الياء، فقيل سِيٌّ.

فذهب ابن جني إلى أنَّ المحذوف هو لام الكلمة، وانفتحت الياء بإلقاء حركة اللام عليها، قال: فكان ينبغي أن ترجع واوًا لأنها عين، وتصح كما صحت في عِوَض وحِوَل، وأن يقال: لا سِوَما زيد، لكنها أُقِرَّت على قلبها دلالة على أنَّ المراد سكونها ووقوع الياء بعدها، وإن شئت قلت لأنها الآن قد وقعت طرفًا، فضعُفت.

---

(١) وحكاه ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٣.

(٢) شرح المصنف ٢: ٣١٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٢١٩ [٢١٩]. د: فِ بالعهود.

قال ابن يسعون: «وإنما آثر القول بحذف اللام لأنها أولى بذلك» انتهى. وأولويتها بذلك لأنَّ حذف /اللام أكثر من حذف العين. [٤: ٨١/أ]

والأحسن عندي الوقوف فيها مع الظاهر وأن يكون المحذوف العين وإن كان أقل من حذف اللام.

وقد أبدلت العرب سين سيَّما تاءً، فقالوا: لا تيَّما، كما قالوا في الناس: النات، وفي الأكياس: الأكيات، وقال بعضهم {قل أعوذُ بِرَبِّ النات. مَلِكِ النات. إلهِ النات}[1].

وأبدلت أيضًا «لا» بـ«نا»، فقالوا: نا سيَّما، أي: لا سيَّما، كما قالوا: قام زيدٌ نا بل عمرٌو، ويريدون: لا بل عمرٌو.

وقوله **ولا سواءَ ما** أي: يقال: ولا سواءَ ما، فتقول: قام القومُ لا سواءَ ما زيد. وإطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعد: لا سواءَ ما، كما جاز ذلك بعد: لا سيَّما.

وحكى ابن الأعرابي في نوادره وأبو الحسن الهنائي[2] في «المجرَّد»[3] أنَّ العرب تقول: «لا مثلَ ما» بمعنى: لا سيَّما، وأنهما بمعنًى واحد. ونصَّ ابن الأعرابي على أنَّ ما بعد «لا مثلَ» يُرفع ويُخفض كما بعد: لا سيَّما.

وقال الهنائي[4]: «لا ترَ ما، ولا سيَّما، ولا مثلَ ما، بمعنًى واحد». وذكر ابن الأعرابي «ولو ترَ ما» بمعنى: لا سيَّما، إلا أنه قال: «لا يكون فيها إلا الرفع»، يعني أنَّ الاسم الذي بعد «ترَ ما» لا يكون فيه إلا الرفع. وذكر أنَّ الأحمر ذكر «ولو ترَ

---

(١) ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾. سورة الناس: الآيات ١ - ٣ مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٨٣، وفيه أنَّ إبدال السين تاء لغة قضاعة.

(٢) هو كراع النمل، وقد تقدمت ترجمته في ١: ١٧١.

(٣) المجرد ١: ٣٢٣ [باب التاء: فصل تر].

(٤) المجرد ١: ٣٢٣ [باب التاء: فصل تر].

ما». وإنما لم يكن بعد «تَرَ ما» إلا الرفع لأنَّ «تَر» فعل، فلا يمكن أن تكون «ما» بعدها زائدة، وينجرّ ما بعدها بالإضافة؛ لأنَّ الفعل لا يضاف فينجرّ ما بعده بالإضافة، فـ«ما» موصولة بمعنى الذي، وهي مفعولة بـ«تَر»، وزيد: خبر مبتدأ محذوف.

و«تَرَ» إن كان قبلها لا فتحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون مجزومة بـ«لا»، فتكون لا للنهي، والتقدير: لا تَرَ أيُّها المخاطب الذي هو زيد، فإذا قلت «قام القومُ لا تَرَ ما زيدٌ» فالمعنى: لا تُبصِرِ الشخص الذي هو زيد، فإنه في القيام أولى به منهم.

والوجه الثاني: أن تكون «تَرَ» غير مجزومة، وتكون «لا» حرف نفي، وحُذفت ألف «تَرَ» على جهة الشذوذ ، كما حذفت ياء أدري وأُبالي في قولهم: لا أدْرِ[1]، ولا أُبالِ، وهما منفيّان، ولهذا قالوا حين أدخلوا الجازم على أُبالِ: لم أُبَلْ[2]، بجزم اللام.

وإن كان قبل «تَرَ» «لو» فحذف ألف ترى أيضًا هو على وجه الشذوذ كما ذكرنا حين قدَّرنا «لا» نافية، وتكون لو حرفًا لِما كان سيقع لوقوع غيره، وجواب لو محذوف، والتقدير: ولو تُبصِرُ الذي هو زيد لَرَأيتَه أولَى منهم بالقيام؛ إذ القيام بالنسبة إليه أولى منه بالنسبة إليهم.

ونظير ذلك قولك: لقد جاد الناسُ ولو رأيتَ زيدًا، ولقد قاتل العَبسيُّون ولو رأيت عنترة، فجواب لو محذوف، والتقدير: ولو رأيتَ زيدًا لرأيتَ الجود العظيم، ولو رأيتَ عنترة لرأيتَ القتال البليغ، فمعنى هذا الكلام أنَّ زيدًا وعنترة هما أولى بالفعل ممن أُسند إليهم.

---

(١) الكتاب ١: ٢٥، ٢: ١٩٦، ٢٠٤، ٢٥٦، ٣: ٥٠٦.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٤، ٢: ١٤٠، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٥٦، ٣: ٥٠٦.

فإن قلت: كيف أدَّت هذه الجملة الفعلية المركبة من «لا تَرَ ما زيد» أو من «لو تَرَ ما زيد» معنى لا سيَّما زيد، ولا سيَّما جملة اسمية؟

فالجواب: أنَّ الشيء قد يشارك الشيء في تأدية المعنى وإن كانا مختلفي الحد؛ ألا /ترى أنَّ خلا وعدا وحاشا إذا انتصب ما بعدها[1]، وليس ولا يكون - قد أدت [٤: ٨١/ب] معنَى «إلا» في الاستثناء وإن كانت قد خالفت «إلا» في الحد، فكما جاز الاستثناء بهذه وتأديتها معنى إلا كذلك جاز أن يدلّ قولهم «ولو تَرَ ما» «ولا تَرَ ما» على معنى «لا سيَّما» في دخول ما بعدها في الحكم الذي قبلها على طريق الأولوية. ولم أر لأحد من النحويين كلامًا على «لا تَرَ ما» ولا «لو تَرَ ما»، وإنما خرَّجنا ذلك على قواعد ما اقتضته صناعة العربية.

ومن أحكام «لا سيَّما» أنه قد تجيء بعدها الجملة الشرطية، نحو قولك: السؤالُ يَشفي من الجهل لا سيَّما إن سألتَ خبيرًا، وقال الشاعر[2]:

أَرى النَّيكَ يَحلُو الهَمَّ والغَمَّ والعَمَى ولا سيَّما إنْ نُكْتُ بالمِدْسَرِ الضَّخْمِ

وحكى الأخفش أنهم يقولون: إنَّ فلانًا كريمٌ ولا سيَّما إن أتيتَه قاعدًا، «ما» نائبة عن المضاف، تقديره: ولا مثلَه قاعدًا. قال في البسيط: «يكون - يعني قاعدًا - على هذا منصوبًا على التمييز بعد «ما»؛ لأنها في المعنى ضمير، وكأنَّ المستثنى محذوف، كأنه قال: في جميع حالاته إلا في هذا الحال فهو أكرم ما يكون» انتهى. وفي هذا التخريج نظر.

---

(١) في المخطوطات: بعدهما.

(٢) البيت لبعض نساء بني فهم بن عمرو بن قيس عيلان، أنشده مع بيتين قبله أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٥٨ عن كتاب «المُفاحشات عن العرب» لعاصم بن الحدثان. والذي في المخطوطات والتذكرة: «نكتَ» بفتح التاء، وأرى أنَّ الصواب ما أثبتُّه، ببناء الفعل لِما لم يُسَمَّ فاعله.

ومن أحكامها أنه لا تجيء بعدها الجملة بالواو، نحو ما يوجد في كلام كثير من العلماء المصنفين من قولهم: لا سيَّما والأمر كذلك، أو: لا سيَّما والحالة هذه، وما أشبه هذا التركيب. ولا حذف «لا» من لا سيَّما، وقد أُولع بذلك كثير من المصنفين أيضًا، لأنَّ حذف الحرف خارج عن القياس، فلا ينبغي أن يقال بشيء منه إلا حيث سمع، وسبب ذلك أنهم يقولون إنَّ حروف المعاني إنما وُضعت بدلاً من الأفعال طلبًا للاختصار، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف واحد، أو على حرفين، وما وُضع مؤديًا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف، ولم يُسمع حذف لا من قولهم لا سيَّما في كلامِ مَن يُحتَجُّ به، فلا يجوز حذفها، وإنما سُمع ذلك في أشعار المولَّدين، نحو قول الحسين بن الضَّحَّاك الخَليع[1]:

كُلّ مُشْتاقٍ إليه فَمِنَ السُّوءِ فِداه
سيَّما مَن حالتِ الأَحْـ ـراسُ مِن دُونِ مُناه

يريد: لا سيَّما.

وأمّا «بَلْهَ» فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، وأجاز الكوفيون والبغداديون فيه النصب على الاستثناء، نحو: أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ. وإنما جعلوه استثناءً لأنهم رأوا ما بعدها خارجًا عما قبلها في الوصف من حيث كان مرتَّبًا عليه؛ لأنَّ معنى أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ أنَّ إكرامك للأحرار يزيد على العبيد.

والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء؛ بدليل انتفاء وقوع «إلا» مكانها، وأنَّ ما بعدها لا يكون /إلا[2] من جنس ما قبلها، وبجواز دخول حرف [٤: ٨٢/أ]

(١) الأغاني ٧: ١٦٩ [ترجمة الحسين بن الضحّاك] طبعة دار صادر ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
(٢) إلا: انفردت به د، وهو في الخزانة ٦: ٢٣١ ضمن نص أبي حيان هذا.

العطف عليها و لم يتقدمها استثناء، قال شيخنا ابن الضائع[1]: «ومما يُضعف إدخال بَلْهَ ولا سيَّما في أدوات الاستثناء أنهم لم يأتوا بـ«حتى» في الاستثناء؛ ألا ترى أنَّ قولهم قامَ القومُ حتى زيد قد أخرج زيدًا عن القوم لصفة اختصَّ بها في القيام لم تَثبت لهم، فلو كان هذا المعنى حقيقة في الاستثناء للزم - ولا بُدَّ - ذكر حتى في أدوات الاستثناء» انتهى.

وما ذهب إليه الجمهور من البصريين من أنه لا يجوز فيما بعدها النصب ليس بصحيح، بل النصب بها محفوظ من لسان العرب، قال الشاعر[2]:

تَمشي القَطُوفُ إذا غَنَّى الحُداةُ بها ... مَشْيَ الجَوادِ ، فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبا

وأنشد أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي في كتاب «شجر الدُّرّ» لجرير في النصب بـ«بَلْهَ» يهجو الفرزدق[3]:

وهل كُنْتَ يا بنَ القَينِ في الدَّهرِ مالِكًا ... لِغَيرِ بَعيرٍ ، بَلْهَ مَهْرِيَّةً نُجْبا

وقال آخر[4]:

تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها ... بَلْهَ الأَكُفِّ ، كأنَّها لم تُخْلَقِ

روي بخفض الأَكُفّ.

---

(١) شرح الجمل ١: ٩٤٠ [رسالة].

(٢) هو إبراهيم بن هرمة كما في الصحاح واللسان (بله) وشرح المفصل ٤: ٤٩ والخزانة ٦: ٢١٤ [عند الشاهد ٤٦٥]، وليس في ديوانه المطبوع بدمشق. والبيت بلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٣٥. القطوف من الدوابّ: البطيء. وجِلّة الإبل: مَسانّها، واحدها جليل. وقيل: الجليل: ما بين الثني إلى البازل. والنجب: جمع النجيب، وهو الكريم العتيق.

(٣) البيت في الخزانة ٦: ٢٣١ ضمن نص أبي حيان هذا، وعنه في ملحقات ديوان جرير ص ١٠٢٢. وفي شجر الدر ص ٨٤: «... بعيرَ بعيرٍ ...» لجرير.

(٤) تقدم في ٧: ١٦٢.

وقد روي الرفع بعد بَلْهَ على معنى كيفَ، فيرفع، ذكره قطرب، وأنكره أبو علي. وفي مختصر العين[1]: بَلْهَ بمعنى كيفَ، وبمعنى دَعْ.

فأمّا الجرُّ بعدها - وهو المجمَع على سماعه من لسان العرب - فذهب بعض الكوفيين إلى أنها إذ ذاك اسم بمعنى غير، فينجرّ ما بعدها بالإضافة، فمعنى قوله «بَلْهَ الأُكُفِّ»: غيرَ الأُكُفِّ، فيكون هذا استثناء منقطعًا.

وذهب الفارسي[2] إلى أنها مصدر لم يُنطق له بفعل، وهو مضاف لِما بعده، وهي إضافة من نصب. وذهب الأخفش[3] إلى أنها حرف جر.

وأمّا النصب فيكون على أنه مفعول، وبَلْهَ مصدر موضوع موضع الفعل، أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل، فإذا قلت «قامَ القومُ بَلْهَ زيدًا» فكأنك قلت: تَركًا زيدًا، أو دَعْ زيدًا.

وأمّا الرفع فعلى الابتداء، وبَلْهَ بمعنى كيف في موضع الخبر، وهو شبيه بقولهم: ما مررتُ برجلٍ مُسلمٍ فكيفَ رجلٌ راغبٌ في الصدقة.

وقال ابن عصفور[4]: «فأمّا بَلْهَ فإدخالها في باب الاستثناء فاسد؛ لأنك إذا قلت قام القومُ بَلْهَ زيدًا فإنما معناه عندنا: دَعْ زيدًا، ولا يتعرض للإخبار عنه، وليس المعنى: إلا زيدًا؛ ألا ترى أنّ المعنى في البيت: دَع الأُكُفَّ فهذه صفتها، ولم يُرد استثناء الأُكُفّ من الجَماجم».

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[5]: «زعم - يعني ابن عصفور - أنّ معناها في البيت: دَعِ الأُكُفَّ فهذه صفتها، وهذا مناقض لقوله «كأنها لم تخلق»،

---

(١) العين ٤: ٥٥. ومختصر العين للزبيدي ٢: ٣٨٠.

(٢) إيضاح الشعر ص ٣٣ - ٣٥.

(٣) إيضاح الشعر ص ٣٢.

(٤) شرح الجمل ٢: ٢٦٢.

(٥) شرح الجمل ١: ٩٣٩ [رسالة].

فإنما يريد: إذا كان فعلها في الجماجم كذا فالأُكُفُّ أحرى بذلك، فكأنها لم تكن قَطُّ، فيقال إنها قطعتها، فلا فرق بين معنى لا سِيَّما وبَلْهَ» انتهى.

وقالت العرب[1] بَهْلَ في بَلْهَ.

وأمّا «لَمّا» فتكون بمعنى إلا، وهي قليلة الدور في /كلام العرب، وينبغي ألاّ [٤: ٨٢/ب] يُتَّسع فيها، بل يُقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب، نحو قوله تعالى ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾[3] في قراءة من شدد الميم، فـ(إنْ) نافية، و(لَمّا) بمعنى إلا.

وممن حكى أنّ لَمَّا بمعنى إلا الخليل وس[4] والكسائي، وقرأ ابن مسعود ﴿وإِنْ مِّنَّآ لَمَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[5]، أي: إلا له. وقالوا: نَشَدتُكَ اللّهَ لَمَّا فَعلتَ كذا[6]، وعَمْرَكَ اللّهَ لَمَّا فَعلتَ كذا، وقَعْدَكَ اللّهَ لَمَّا فَعلتَ كذا، و«لَمَّا» مع هذه بمعنى إلا، وقد يُحذف نَشَدتُك أو سَألتُك وما أشبهه، فيقال[7]: باللّهِ لَمَّا صَنعتَ كذا، أي: سَألتُك أو نَشَدتُكَ باللّهِ إلا صَنعتَ كذا، قال الشاعر[8]:

---

(١) إيضاح الشعر ص ٣٤.

(٢) سورة الطارق: الآية ٤. وتشديد الميم قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم. التبصرة ص ٣٠٦ والإقناع ص ٦٦٦ - ٦٦٧.

(٣) سورة يس: الآية ٣٢. وتشديد الميم قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم. التبصرة ص ٣٠٦ والإقناع ص ٦٦٦ - ٦٦٧.

(٤) الكتاب ٣: ١٠٥ - ١٠٦.

(٥) سورة الصافات: الآية ١٦٤. وفي شواذ ابن خالويه أنه قرأ (وإن كلُّنا لما له مقام معلوم). والذي في ك، ن: «وإن منا لَمّا ليُوفيّنهم له مقام معلوم»، وليس في القرآن الكريم آية بهذا اللفظ.

(٦) المسائل الشيرازيات ص ٢٥٦ والحجة للقراء السبعة ٤: ٣٨٧.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٩.

(٨) تقدم في ١: ١٠٣.

قالتْ له : باللّهِ ، يا ذا البُرْدَيْنْ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَسًا أوِ اثْنَيْنْ

فهذه التراكيب وما أشبهها من المسموع ينبغي أن تعتمد في مجيء لَمَّا بمعنى إلا.

وزعم أبو القاسم الزَّجَّاجي[1] حين ذكر أنَّ لَمَّا تكون بمعنى إلا أنه يجوز أن تقول: لم يأتِني من القوم لَمَّا أخوك، و لم أرَ من القوم لَمَّا زيدًا، تريد: إلا زيدًا.

وينبغي أن يُتَوَقَّف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب، فأمّا قراءة حمزة ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[2] بتشديد (إنَّ) ونصب قوله (كلاً) وتشديد (لَمَّا) فهي قراءة صعبة التخريج، ولذلك قال المبرد[3]: هذا لحن، لا تقول العرب: إنَّ زيدًا لَمَّا خارجٌ، ولا : إنَّ زيدًا إلا خارجٌ. وقال الكسائي[4]: «ما أدري ما وجه هذه القراءة». وقال الفراء[5]: «التقدير: لَمَنْ ما، فلمّا كثُرت الميمات حذف منهن واحدة»، فعلى هذا القول هي لام التوكيد. وقال المازني[6]: «إنْ بمعنى ما، ثم ثُقِّلت». قال أبو جعفر النحاس: «يذهب المازني إلى أنَّ إنْ إذا كانت خفيفة كانت بمعنى ما، ثم تُثَقَّل، كما أنَّ «إنَّ» المؤكدة تخفف، ومعناها الثقيلة» انتهى.

---

(١) ذكر في كتابه حروف المعاني ص ١١ أنَّ لَمّا تكون بمعنى إلا، لكنه لم يذكر في هذا الموضع ما نسبه إليه أبو حيان.

(٢) سورة هود: الآية ١١١. وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٠٥.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٨٨.

(٥) معاني القرآن ٢: ٢٩.

(٦) نقل الزجاج هذا القول عن بعضهم، وذهب إلى أنه لا يجوز غيره. معاني القرآن وإعرابه ٣: ٨١ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٠٦، وفيهما أنَّ المازني زعم أنَّ لَمَّا أصلها لَمَا مخففة ثم شدِّدت الميم، و لم يذكرا له قولاً في إنْ.

والحكم على هذه القراءة بأنها لحن ضعيف جدًّا؛ لأنها قراءة تلقفتها الأمة بالقبول لتواترها، وتقدير الفراء والمازني في غاية من الضعف، وقد لاح لي[1] تخريجها على قواعد العربية، والحمد للّه، فنقول: (إنْ) على حالها من كونها حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(كلاً) اسمها، و(لَمَّا) هنا حرف جزم حذف فعله لدلالة الكلام عليه[2]، والتقدير: وإنْ كلاً لَمَّا يُهمَل، أو لَمَّا يُترَك سُدًى، وما أشبه هذا من التقدير، و(لَيُوَفِّيَنَّهم) جواب قسم محذوف، والكلام يدل على هذا الفعل المحذوف بعد لَمَّا، وهذا جائز فصيح - أعني حذف المضارع المجزوم بعد لَمَّا لدلالة المعنى عليه - وذلك نحو قولهم: قاربتُ المدينةَ ولَمَّا، بخلاف حذفه بعد لم، فإنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وإذا كان الفعل بعد لَمَّا يجوز حذفه لدلالة الكلام عليه وَضَحَ تخريج هذه الآية عليه، ولم أر أحدًا تنبَّه لهذا التخريج الذي خرَّجناه، إلا أني بعد هذا وصلت في تفسيري للقرآن في كتابي المسمى بـ«البحر المحيط» إلى هذه الآية، فرأيت /شيخنا مصنف كتاب «التحرير والتحبير» جمال [٤: ٨٣/أ] الدين محمد بن سليمان بن حسن المقدسي - عُرف بابن النَّقيب - حكى عن أبي عمرو بن الحاجب تخريج لَمَّا على نحو الذي خرَّجناه.

وأمّا «دُونَ» فقد تقدم ذكرها في ظروف المكان[3]، فإذا قلت «قعدَ زيدٌ دُونَ عمرو» فالمعنى أنَّ قعود زيد في مكان منخفض عن مكان قعود عمرو، وكذلك «زيدٌ دونَ عمرو» معناه: المكان الذي فيه زيد هو منخفض عن المكان الذي فيه عمرو، هذه حقيقة هذه اللفظة.

وقد يطلقون ذلك على المرتبة والمكانة، لكنه مجاز، فيقولون:زيدٌ دونَ عمرو، يعنون في الشرف لا في المكان.

---

(١) لي: انفردت به ن.

(٢) الذي في المخطوطات: عليها.

(٣) تقدم ذكرها في ص ٥٧ - ٥٩.

وقد تكون دلالتها على المكان مجازيَّة، ولا يراد بها حقيقة الجهة، كقوله تعالى ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾[1]، وقوله ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾[2]، فدلالته في هذا ونحوه على المكان هو على سبيل المجاز.

وأمّا قولهم «الموتُ دُونَ بلوغ كذا»[3] بمعنى أنَّ الموت يحول بينه وبين كذا فمجازه أنَّ مكان الموت منخفض عن مكان بلوغ كذا، وإذا كان منخفضًا عنه لم يجتمعا؛ إذ كل منهما في مكان غير مكان الآخر، وإذا لم يجتمعا وقعت الحيلولة.

وقد يُتَجَوَّز بـ«دُونَ»، فيصير كالوصف للأفعال، ولا يكاد يُلحظ فيه المكان، فيقول: ضربتُ زيدًا دُونَ عمرٍو، وأعطيتُه دُونَ خالدٍ، والمعنى أنه ضَرب زيدًا ضربًا دُونَ ضَربِ عمرٍو، وأعطاه إعطاءً دُونَ إعطاءِ خالدٍ، كأنَّ ضربَ زيدٍ منخفض، أي: أقلُّ مِن ضربِ عمرو، وكأنَّ إعطاءَه منخفضٌ وأقلُّ مِن إعطاءِ خالدٍ. وأمّا ما يتبادر إلى أفهام بعض الناس أنك إذا قلتَ ضربتُ زيدًا دُونَ عمرٍو فمعناه أنَّ الضرب حَلَّ بزيدٍ دُونَ عمرو - فليس بمفهوم عربي، ولهذا المفهوم زعم بعض الفقهاء أنه إذا قال القائل[4].

---

(١) سورة الصافات: الآية ٨٦.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٥٥.

(٣) قال موسى بن جابر الحنفي:

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيتُ حَقِيقَتِي وباشَرتُ حَدَّ الموتِ، والموتُ دُونُها

الحماسة ١: ٢١٥ [١٢٩] والمرزوقي ص ٣٧١ [١٢٧]، وقد وردت «دون» في هذا البيت متصرفة. انظر ما تقدم في ق ٣/أ - ٣/ب.

(٤) من هذا الموضع إلى آخر الباب بياض في ك مقداره صفحة وسطران، وفي حاشيتها ما نصه: «هذا البياض مثله في نسخة الشيخ، ترك لينظر فيما يسد به ويثبت إن شاء الله تعالى». وفي د بياض مقداره صفحتان وسطر، وفي حاشيتها ما نصه: «كذا بيض له في الأصل». وفي ن: بياض مقداره سطر، وفي حاشيتها ما نصه: «كذا وجد في الأصل مقدار سطر مع نقصان الكلام».

تم بحمد الله وتوفيقه

الجزء الثامن من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء التاسع، وأوله

«باب الحال»

فهرس الموضوعات

تتمة باب المفعول فيه ٥ - ٩٨

- الآن: ٥

- تأصيله ٥

- مسمّاه ٥

- ظرفيته غالبة لا لازمة ٦

- بناؤه وعلّته ٧

- إعرابه على رأي ٨

- رأي الفراء في أنه منقول ٩

- «أل» في الآن ١٠

- قَطّ وعَوْض: ١٠

- تأصيل قَطّ، ومعناه، وبناؤه ١٠

- معنى عَوض ١١

- اختصاصهما بالنفي ١٢

- استعمال قط دون نفي ١٢

- ورود عوض للمضي، وإضافته، والإضافة إليه، وإعرابه ١٣

- اللغات في قَطّ ١٣

- اللغات في عَوْض ١٤

- أمس: ١٤

- معناه، وتعريفه، واستعماله، وبناؤه وإعرابه ١٥

- تنكيره، وإضافته، واقترانه بالألف واللام، وإعرابه ٢٢

- فصل: الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة ٢٦- ٤٩
١ - ما دل على مقدَّر ٢٦
٢ - ما دل على مسمى إضافي محض ٣١
٣ - الجاري باطراد مجرى الإضافي المحض ٣٤
- ما يلازمه غالبًا لفظ في ٣٦
٤ - ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه ٤٢
- فصل: ظروف المكان المتصرفة وغير المتصرفة ٥٠ - ٩٨
١ - ما كان كثير التصرف ٥٠
٢ - ما كان متوسط التصرف ٥١
٣ - ما كان نادر التصرف ٥٤
٤ - ما كان عادم التصرف ٥٩
- تفصيل القول في بعض الظروف: ٦٤
- حيث ٦٤
- عند ٦٩
- لدن ٧٠
- بناؤها ومعناها ٧٠
- إعرابها، ولغاتها ٧١
- جبر المنقوصة مضافة إلى مضمر ٧٢
- جر ما يليها ٧٢
- حكم «غدوة» بعدها ٧٣
- لدى: معناها وحكم ألفها عند الإضافة ٧٧
- مع: ٧٨
- معناها وإعرابها ٧٨

- إفرادها ٧٩
- خروجها عن الحالية بعد إفرادها ٨١
- **التوسع في الظرف المتصرف:** ٨٣
- ما يسوغ فيه إذا جعل مفعولاً به: ٨٥
١- إضماره غير مقرون بـ«في» ٨٥
٢- الإضافة ٨٧
٣ - الإسناد إليه ٩٠
- ما يمنع هذا التوسع ٩٢
- **فرع:** التوسع في الظرف مع كان وأخواتها ٩٦
- **فرع:** عدم التوسع في الظرف مرتين ٩٦
- **مسألة:** الاتساع على وجهين ٩٦
٢٦ - باب المفعول معه **٩٩ - ١٥٠**
- تعريفه ٩٩
- انتصابه والعامل فيه ١٠١
- وقوع الواو قبل ما لا يصح عطفه ١٠٧
- عدم تقدمه على عامل المصاحب ١١١
- عدم تقدمه على المصاحب ١١٢
- مسائل هذا الباب بالنسبة إلى العطف والمفعول معه: ١١٤
١- ما يجب فيه العطف، ولا يجوز النصب على المفعول معه ١١٤
٢- ما يترجح فيه العطف، ويجوز النصب على المفعول معه ١٢٤
٣- ما تجب فيه المعية، ولا يجوز العطف ١٣١
٤ - ما تترجح فيه المعية، ويجوز فيه العطف ١٣٢
٥ - ما يتساوى فيه العطف والمعية ١٣٢

- عامل النصب في نحو: حسبك وزيدًا درهم ١٣٩
- عامل النصب بعد: ويلَه، وويلاً له ١٤٠
- عامل النصب بعد: ويلٌ له ١٤١
- عامل النصب في: رأسَه والحائطَ، وامرأً ونفسَه، وشأنَك والحجَّ ١٤١
- امتناع نحو: هذا لك وأباك، في الاختيار ١٤٣
- الاختلاف في كون باب المفعول معه مقيسًا ١٤٤
- حكم ما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ١٤٩
- فرع: الفصل بين الواو وما بعدها ١٥٠
٢٧ - باب المستثنى ١٥١ - ٣٨٠
- تعريفه ١٥١
- الاستثناء من العدد ١٦٣
- الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع ١٦٧
- مذهب البصريين في المنقطع ١٦٩
- مذهب الكوفيين في المنقطع ١٧٢
- الاستثناء المفرَّغ ١٧٣
- إعرابه ١٧٣
- حذف عامله ١٨٢
- الاستثناء التام ١٨٢
- نصبه ١٨٢
- العامل فيه النصب، ومذاهب النحويين فيه ١٨٢
- المواضع التي يشرك فيها بين النصب والبدل ٢٠٠
- اشتراط الفراء في جواز نصبه تعريف المستثنى منه ٢١٤
- اشتراط بعضهم في جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب ٢١٥

- إتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب ٢١٧
- إتباع المجرور بمن والباء الزائدتين واسم «لا» الجنسية ٢٢١
- إجازة بني تميم إتباع المنقطع المتأخر ٢٢٤
- حكم الضمير العائد على المستثنى منه قبل المستثنى بإلا ٢٣١
- جعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا ٢٣٦
- لا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معًا ٢٤١
- فرع: العطف على المستثنى المقدم المنصوب ٢٥٠
- فصل: ٢٥١ - ٢٦٤
- لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ٢٥١
- لا يمتنع استثناء النصف، ولا استثناء الأكثر ٢٥٥
- السابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى ... ٢٦٠
- تعدد المستثنى منه ٢٦٢
- فصل: تكرير إلا توكيدًا ولغير توكيد ٢٦٥ - ٢٨١
- تكريرها توكيدًا ٢٦٥
- تكريرها لغير توكيد: ٢٧١
- أ: عدم إمكان استثناء بعض المستثنيات من بعض ٢٧١
١- في الاستثناء المفرَّغ ٢٧١
٢- في الاستثناء التام ٢٧٣
- ب: ما أمكن فيه استثناء بعض المستثنيات من بعض ٢٧٥
- الاستثناء من العدد ٢٧٥
- حكم نحو: له عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً ٢٧٩
- فصل: تأويل «إلا» بـ«غير» ٢٨٢ - ٣٠٩
- الوصف بـ«إلا» وبتاليها ٢٨٢

- ما يوصف بها وبتاليها ٢٨٤
- عدم جواز حذف موصوفها وإقامتها هي وما بعدها مقامه ٢٩٥
- لا يوصف بها حيث لا يصلح الاستثناء ٢٩٦
- لا يليها نعت ما قبلها ٢٩٩
- ما يليها في النفي ٣٠٢
- معنى: أَنشُدك إلا فعلت ٣٠٤
- عمل ما بعد إلا فيما قبلها ٣٠٦
- عمل ما قبل إلا فيما بعدها ٣٠٧
- فصل: الاستثناء بـ«حاشا»، وخلا، وعدا، وليس، ولا يكون ٣١٠ - ٣٤٠
- استعمال حاشا وخلا وعدا أحرفًا تارة، وأفعالاً تارة أخرى ٣١٠
- تعين نصب المستثنى بخلا وعدا بعد «ما» عند غير الجرمي ٣١٥
- التزام سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا ٣١٧
- إن ولي حاشا مجرور باللام لم تتعين فعليتها، بل اسميتها ٣٢٣
- اللغات في حاشا ٣٢٥
- أُحاشي ٣٢٧
- النصب في «ما النساءَ وذِكرَهنَّ» بـ«عدا» مضمرة ٣٢٨
- الاستثناء بـ«ليس»، و«لا يكون» ٣٣٠
- فاعل عدا وخلا وحاشا ٣٣٣
- وصف المستثنى منه بـ«ليس» و«لا يكون» ٣٣٤
- فصل: الاستثناء بـ«غير» و«بَيْدَ»، و«سوى»، وأحكام المذكور بعد «لا سيَّما». و«بَلهَ»، و«لَمَّا»، و«دون» ٣٤١ - ٣٨٠
- الاستثناء بـ«غير»: ٣٤١
- إعرابها ٣٤١

- إجازة الفراء فتحها مطلقًا ٣٤٣
- جواز اعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها ٣٤٤
- الاستثناء بـ«بَيد» في الاستثناء المنقطع ٣٤٩
- الاستثناء بـ«سوى» ٣٥٠
- ما ينفرد به «سوى» ٣٥١
- الأصح عدم ظرفية سوى ولزومه النصب ٣٥١
- اللغات في سوى ٣٦٠
- جواز حذف ما بعد «ليس إلا»، و«ليس غير»، و«غير» ٣٦١
- قولهم «ليس غيره»، و«لم يكن غيره» ٣٦٣
- أحكام المذكور بعد «لا سيَّما» ٣٦٣
- أدوات الاستثناء ٣٦٤
- حكم المجرور بعد «لا سِيَّما» ٣٦٥
- حكم المرفوع بعد «لا سِيَّما» ٣٦٦
- وصل «لا سِيَّما» بظرف أو جملة فعلية ٣٦٩
- «لا سِيَما» بتخفيف الياء ٣٧٠
- لا سَواءَ ما، ولا تَرَ ما ، ولا مثلَ ما ٣٧١
- وقوع الجملة الشرطية بعد «لا سِيَّما» ٣٧٣
- لا تجيء بعد «لا سِيَّما» الجملة بالواو ٣٧٤
- لا تحذف «لا» من «لا سِيَّما» ٣٧٤
- بَلْهَ ٣٧٤
- «لَمَّا» بمعنى «إلا» ٣٧٧
- دون ٣٧٩

من إصدارات الدار

للأستاذ الدكتور حسن محمود هنداوي

* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان النحوي الأندلسي ٨/١ [تحقيق].
* سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (مجلدان) [تحقيق].
* إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة في الإعراب) لأبي علي الفارسي (مجلد) [تحقيق].
* مناهج الصرفيين ومذاهبهم (مجلد) [تاليف].
* المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (مجلد) [تحقيق].
* المبهج في تفسير اسماء شعراء الحماسة لأبي الفتح عثمان بن جني [تحقيق].
* كتاب مقاييس المقصور والممدود لأبي علي الفارسي [تحقيق].
* المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي (مجلدان) [تحقيق].
* فهارس التراكيب النحوية في كتاب سيبويه [تاليف].
* المخترع في إذاعة سرائر النحو لأبي الحجاج يوسف الشنتمري [تحقيق].

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء التاسع

دار كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

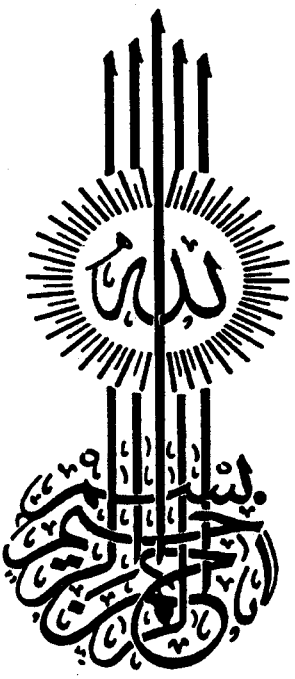

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

٩

ⓒ دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي، أبو حيان

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (الجزء التاسع)/ أبو حيان الأندلسي؛ حسن محمود هنداوي – الرياض ١٤٣١هـ

٤٠٠ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩-١٩-٨٠٥٥-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية-النحو ٢- اللغة العربية-الصرف

أ- هنداوي؛ حسن محمود (محقق) ب- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣١/٣٦٤٦

رقم الإيداع: ١٤٣١/٣٦٤٦

ردمك: ٩-١٩-٨٠٥٥-٦٠٣-٩٧٨

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨– ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: باب الحال

وهو ما دَلَّ على هيئةٍ وصاحبِها متضمِّنًا ما فيه معنى «في» غيرَ تابعٍ ولا عُمدةٍ. وحقُّه النصب، وقد يُجَرُّ بباء زائدة. واشتقاقُه وانتقاله غالبان لا لازمان.

ش: الحال تذكر وتؤنث، يقال: نحن في حال[1] حَسَنة، وفي حالٍ حَسَنٍ. والحال في الاصطلاح قد رسمه المصنف، فقوله **ما دلَّ على هيئةٍ** جنس يشمل[2] الحالَ، ونحوَ: تَرَبَّعْتُ، والقَهقَرَى، ومُتَّكئ في قولك: زيدٌ مُتَّكئ، وراكِب في قولك: مررتُ برجلٍ راكبٍ، فكل هذه تدل على هيئة.

وقوله **وصاحبِها** فصل يُخرج الفعل واسم المعنى؛ لأنَّ تَرَبَّع والقَهقَرى لا يدلاَّن إلا على هيئة فقط لا على صاحبها.

/وقوله **مُتَضَمِّنًا ما فيه معنَى «في»** فصل يُخرج ما ليس معنَى «في» في نفسه ولا في جُزءِ مفهومِه مما[3] هو يدل على هيئة وصاحبها، نحو[4]: بَنَيتُ صَومَعة، فإنَّ هذا التركيب من مجموع بَنَيتُ صَومَعةً يدلُّ على هيئةٍ وصاحبها، ولم يتضمن هذا التركيب شيئًا فيه معنَى «في»، بخلاف الحال وما يحترز[5] منه بعدُ. [٤: ٨٤/أ]

---

(١) الذي في المخطوطات: «حالة». وهذا تأنيث لفظي لها، والصواب ما أثبتناه.

(٢) د: يشتمل.

(٣) الذي في المخطوطات: بما. صوابه في شرح المصنف ٢: ٣٢١.

(٤) نحو ... يدل على هيئة وصاحبها: سقط من ك.

(٥) ن: يتحرز.

واحترز بقوله **ما فيه معنَى «في»** مما معنَى «في» لمجموعه لا لجزءٍ مفهومه، نحو: دخلتُ الحَمّام، فإنّ معناه: دخلتُ في الحَمّام، فليس بعض الحَمّام أولى بمعنَى «في» من بعض، بخلاف الحال وما يتحرز[1] منه بعدُ، فإنّ معنى «في» مختصّ بجزء مفهومه؛ لأنك إذا قلت جاء زيدٌ ضاحكًا فـ«ضاحك» دلّ على الهيئة وصاحبها، ويتقدر معنَى «في» بجزءِ مفهومِ ضاحك - وهو المصدر - على حذفِ مضاف؛ إذ التقدير: جاء زيدٌ في حالِ ضحكٍ.

وقوله **غيرَ تابع** احتراز من نحو: مررتُ برجلٍ مُتَّكئٍ، فإنه يصدق عليه: في حالِ اتِّكاء.

واختلفوا من أيِّ بابٍ نَصْبُ الحال:

فقيل: نَصْب المفعول به، وهو قول أبي القاسم[2]، يجعلها من أصول المفاعيل.

وقيل: نَصْب الظرف؛ لأنّ س قال[3]: «لأنّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل»، فقد دلّ هذا على أنّ الحال وقع فيها الفعل، فوجب أن يكون نَصْبها من نَصْب الظروف.

وقيل: نَصْب الشبيه بالمفعول به، وهو قول أبي علي[4] وأبي بكر[5]، وهو[6] ظاهر مذهب س؛ لأنه قال[7]: «وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوتُ الثوبَ زيدًا»، ولأنّ الظرف أجنبيّ من الاسم، والحال هي الاسم الأول.

---

(١) د: يحترز. وزيد بعده فيما عدا س: به.

(٢) إن أراد الزجاجي فهو واهم؛ لأنه جعلها من المفعول فيه. الجمل ص ٣١٦.

(٣) الكتاب ١: ٤٤. أي في قولك: كسوتُ الثوبَ، وفي قولك: كسوتُ زيدًا الثوبَ.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٩٩.

(٥) الأصول ١: ٢١٣.

(٦) هو: سقط من د.

(٧) الكتاب ١: ٤٤.

وقوله **ولا عُمْدة** احتراز من نحو: زيدٌ مُتَّكئ، فإنه يصح تقديره: زيدٌ في حالِ اتِّكاء. انتهى[1] شرح هذا الرسم للحال، وهو في غاية الطول وكثرة الفضول، وهو منتزع من شرح المصنف له[2].

وقال في الشرح[3]: «ولا يُعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال، نحو: ضَربي زيدًا قائمًا، فيُظنّ أنه قد صار بذلك عُمدة، فإنّ العُمدة في الاصطلاح: ما عَدَمُ الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارض، كالمبتدأ والخبر، والفَضلة في الاصطلاح: ما جوازُ الاستغناء عنه أصيل لا عارض، كالمفعول والحال. وإنْ عَرض للعُمدة جواز الاستغناء عنها لم تَخرج بذلك عن كونها[4] [عُمدة، وإن عَرض للفَضلة امتناع الاستغناء عنها لم تَخرج بذلك عن كونها][5] فَضلة» انتهى.

أمّا عُروض امتناع الاستغناء عن الفَضلة فهو موجود في: ضَربي زيدًا قائمًا، وقوله ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾[6]، وقوله ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[7]، وما أشبه هذا. وأمّا عُروض الاستغناء عن العُمدة فلا نعلمه موجودًا في لسان العرب، إلا إن[8] كان يعني بذلك الحذف، كحذف المبتدأ، أو الخبر، أو الإغناء عنه بالفاعل، فيمكن ذلك، ولا نقول فيما حُذف من العُمَد وهو مُراد إنه عَرض له جواز الاستغناء عنه.

---

(١) انتهى: ليس في ك.

(٢) ٢: ٣٢١.

(٣) ٢: ٣٢١ - ٣٢٢.

(٤) الذي في المخطوطات: «جواز الاستغناء عنه لم يخرج بذلك عن كونه». صوابه في شرح المصنف.

(٥) ما بين القوسين تتمة من شرح المصنف ٢: ٣٢٢.

(٦) سورة الشعراء: الآية ١٣٠.

(٧) سورة الدخان: الآية ٣٨.

(٨) زيد هنا في ن: الاستغناء عن العمدة.

وقوله **وحَقُّه النَّصب** إنما كان ذلك لأنه فَضلة، وإعراب الفَضلات النَّصب.

وقوله **وقد يُجَرُّ بباء زائدة** استدلَّ المصنف على جواز جره بباء زائدة بقول رجل فصيح من طيئ[1]: / [٤: ٨٤/ب]

كائنْ دُعِيتُ إلى بأساءَ داهيةٍ فما انْبَعَثْتُ بِمَزؤُودٍ ولا وَكِلِ

ويُستَدَلُّ له أيضًا بقول الشاعر[2]:

فما رَجَعَتْ بِخائبةٍ رِكابٌ حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنتَهاها

التقدير عنده: فما انْبَعَثْتُ مَزؤُودًا ولا وَكِلاً، وتقدير البيت الثاني: فما رَجَعتْ خائبةً ركابٌ[3].

ولا حُجَّة في هذا على ما ادَّعاه؛ إذ تحتمل الباء فيهما ألاَّ تكون زائدة، بل الباء فيهما للحال:

أمّا في البيت الأول فالتقدير: فما انْبَعَثْتُ مُلْتَبِسًا بِمَزؤُود، ويعني بذلك المتكلم نفسه؛ ألا ترى أنه قد يُسند الحكم إلى اسم ظاهر، ويعني بذلك نفسه، نحو قوله: لقد صَحِبَك مني رجلٌ صالح، ولو جئتَهم بي لجئتَ بفارس بطل، أي: لجئتَ مُلتَبِسًا بفارس بطل، وهو يعني نفسه.

وأمّا البيت الثاني فالتقدير: فما رجعتْ مُلتَبِسةً بحاجةٍ خائبةٍ ركابٌ.

وإذا احتمل أن تكون للحال لم يكن في ذلك دليل على زعمه أنَّ الحال قد تُجَرُّ بباء زائدة.

ولو فرضنا أنَّ الباء زائدة في هذين البيتين لم يصحّ إطلاقه قوله «وقد يُجَرُّ بباء زائدة»؛ لأنَّ مُحَسِّن دخول الباء الزائدة إنما هو تقدُّم النفي قبلها، كما جاء

---

(١) شرح المصنف ١: ٣٨٥، ٢: ٣٢٢. وقد تقدم البيت في ٤: ٣١٣.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٣١٣.

(٣) خائبة ركاب ... فما رجعت ملتبسة بحاجة: سقط من ك، ن.

ذلك مُحَسِّنًا في قوله ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[1]، فكان ينبغي أن يُقيّد ذلك بالنفي. وذكر في (باب حروف الجر)[2] أنّ «مِن» الزائدة ربما دخلت على حال، ومَثّلَ ذلك بقراءة مَن قرأ ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾[3] مَبنيًّا (نُتَّخَذَ) للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، أي: نُتَّخَذ مِن دونك أولياءَ.

وقوله **واشْتِقاقُه وانْتِقالُه غالِبانِ لا لازِمانِ** الاشتقاق في الوصف كونه مصوغًا من الاسم دالاً على معقولية الاسم وشيء آخر لأجله كان الصوغ؛ نحو راكِب، فإنه يدل على ذاتٍ مُتَّصفة بالركوب. وإنما قلنا «مَصُوغًا من الاسم» ليشمل ما اشتُقَّ من المصدر، نحو راكِب ومَضروب، وما اشتُقَّ من الاسم غير المصدر، نحو قولهم: رَجُلٌ أَظْفَرُ، أي: طويل الظُّفر، ونحو قولهم: طينٌ مُستَحجِر، وبُغاثٌ مُستَنْسِرٌ، فإنهما مُشتَقّان من الحَجَر والنَّسْر، وليسا مُشتَقّين من مصدر. والانتقالُ هو كون الوصف غير لازم.

وقال المصنف في الشرح[4]: «ومن ورود الحال بلفظ غير مشتقّ قوله تعالى ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[5]، و﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[6]، و﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[7]» انتهى. فـ(أربعين) عنده منصوب على الحال.

---

(١) سورة الأحقاف: الآية ٣٣.

(٢) شرح التسهيل ٣: ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) سورة الفرقان: الآية ١٨. وقد قرأ بها أبو جعفر، وهي قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي رجاء وزيد بن علي وجعفر الصادق وإبراهيم النخعي والحسن وغيرهم. المحتسب ٢: ١١٩ والبحر ٦: ٤٤٨ والنشر ٢: ٣٣٣، وانظر معجم القراءات القرآنية ٤: ٢٧٩.

(٤) ٢: ٣٢٢.

(٥) سورة النساء: الآية ٧١.

(٦) سورة النساء: الآية ٨٨.

(٧) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.

وانتصاب (أربعين) عندي على أنه تمييز منقول من الفاعل، والتقدير: فتمَّتْ أربعون لميقات ربه. ويجوز انتصابه على الظرف؛ لأنَّ التقدير في قوله ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾[1]: وواعَدْنا موسى المناجاةَ ثلاثين ليلة، فتمَّ ميقات ربه، وهو ما وَقَّته وحَدَّده له[2] من المناجاة في أربعين ليلة.

وقال المصنف في الشرح[3]: «ومن وروده دالاً على معنًى غير منتقل قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾[4]» انتهى - ويحتمل أن يكون (مُفَصَّلاً) انتصب نعتًا لمصدر محذوف، أي: إنزالاً مُفَصَّلاً - قال ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[5]، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[6]، و﴿طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[7]، ومن كلام العرب: (خلقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يَدَيها أَطْوَلَ مِن رِجْلَيْها)[8].

ولَمَّا كانت الحال خبرًا في المعنى، والخبر يكون مشتقًّا وغير مشتق، ومُنتَقلاً وغير مُنتَقل، جاءت الحال كذلك. وكثيرًا ما يُسمِّيها س خبرًا، وقد يُسمِّيها مفعولاً[9] فيها ، / وصفةً، فسمّاها خبرًا في تمثيله : فيها عبدُ اللَّه قائمًا[10]، وفي: مررتُ بكلٍّ قائمًا[11] ، وفي : هذا مالُك درهمًا[12] . وسمَّاها مفعولاً فيها في [٤: ٨٥/أ]

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.
(٢) د: وهو ما وقّته له وحدّه.
(٣) ٢: ٣٢٢ - ٣٢٣.
(٤) سورة الأنعام: الآية ١١٤.
(٥) سورة النساء: الآية ٢٨.
(٦) سورة مريم: الآية ٣٣.
(٧) سورة الزمر: الآية ٧٣. طبتم: ليس في ك.
(٨) الكتاب ١: ١٥٥.
(٩) مفعولاً: ليس في ك.
(١٠) الكتاب ٢: ٨٨.
(١١) الكتاب ٢: ١١٤.
(١٢) الكتاب ١: ٣٩٦.

مسألة: كَلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ[1] . وسَمَّاها صفة في : أَمَّـا صَديقًا مُصافيًا فليس بِصَديقٍ مُصافٍ[2].

وقال الفارسي[3]: «الحال تُشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أنَّ الظرف كذلك، وذلك قولك: جاء زيدٌ راكبًا، وخرج زيدٌ مسرعًا، فمعنى هذا: خرج زيدٌ في حالِ الإسراع ووقتِ الإسراع، فأشبهتْ ظرف الزمان». وإنما سمَّاها مفعولاً فيها على طريق المجاز لشبهها بالمفعول فيه من جهة المعنى إذ أفادت ما يفيد «وقت كذا». كما سمَّاها[4] مفعولاً صحيحًا تشبيهًا بالمفعول به؛ إذ نَصبُها الفعل لا على تقدير «في»، ولا بعد واو «مع»، ولا على إسقاط لام العلة، كما نُصب المفعول به كذلك.

وقول المصنف «**واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان**» فيه إبهام، ونحن نوضح القول في ذلك، فنقول: الحال قسمان: مُبَيِّنة، ومُؤَكِّدة، فالمُبَيِّنة لا بُدَّ أن تكون مُنتَقلة أو مُشَبَّهة بالمُنتَقلة، فالمُشَبَّهة[5] بالمُنتَقلة نحو قولك: خُلِقَ زيدٌ أَشْهَلَ[6]، ووُلِدَ قَصيرًا، فالشُّهولة والقِصَر ليسا من الأوصاف المُنتَقلة، لكنها شَبيهة بالمُنتَقلة، فقد خُلق ووُلد لأنه كان يمكن أن يُخلق ويُولَد غيرَ أَشهَل وغيرَ قصير، وقال الشاعر[7]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٩١.

(٢) الكتاب ١: ٣٨٧.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٩٩. وانظر المسائل المنثورة ص ٣٠.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٩٩.

(٥) س: والشبيهة.

(٦) الشُّهلة: حمرة تخالط سواد العين.

(٧) هو أبو الشَّغْب عكرشة بن أزيد العبسي. الحماسة ١: ١٥٣ [٧٥]. والبيت لزيد بن كَثْوة العنبري في البيان والتبيين ٣: ١٠٤ - ١٠٥ بلفظ: فجاءت به عَبْلَ القَوام. ونسب إلى بعض بني العنبر في الخزانة ٩: ٤٨٨. سبط العظام: طويل العظام تامّ الخَلق. وانظر إصلاح ما غلط فيه النمري ص ٦٣ - ٦٤.

فجاءتْ به سَبْطَ العِظامِ ، كأنّمـا عِمامتُـهُ بـينَ الرِّجـالِ لِـواءُ

فـ«سَبْطَ العِظام»: منصوب على الحال، وليست بمنتقلة، لكنها مشبَّهة بالمنتقلة لمجيئها بعد «جاءت به» بمعنى: وَلَدَتْه.

وأمّا الحال المُؤَكِّدة فيجوز أن تكون غير مُنتَقلة، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[1]، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2]، ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[3]، ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[4]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

ولا عيبَ فيها غيرُ شُكْلةِ عَينِها كَذاكَ عِتاقُ الطَّيرِ شُكْلاً عُيُونُها

فهذه أحوال مُؤَكِّدة لا مُبَيِّنة؛ لأنه لم يَنْبَهِم ما قبلها فتكون مُبَيِّنة له، وإنما هي مُؤَكِّدة لِما قبلَها.

ولا يجوز أن تكون الحال غير مُنتَقلة ولا شَبيهة بالمُنتَقلة إلا إذا كانت مؤكِّدة، فأمَّا قوله[7]:

إذا قُلتُ : هاتِي نَوِّلِيني ، تَمايَلَتْ عليَّ هَضيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ

فـ«هَضيم» منصوب على المدح لا على الحال؛ لأنها صفة لازمة، وليست بمؤكِّدة، وكذلك قوله تعالى ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[8]. وأمَّا قوله ﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾[9]

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩١.

(٣) سورة البقرة: الآية ٦٠.

(٤) سورة مريم: الآية ١٥.

(٥) سورة النمل: الآية ١٩.

(٦) البيت في غريب الحديث لأبي عبيد ٣: ٢٨ والحيوان ٤: ٢٣٠، ٥: ٣٣٠ والزاهر ١: ٥٧٧، ٢: ١٦٩ وتهذيب اللغة ١٠: ٢٣. الشُّكلة: حُمرة تخالط بياض العين.

(٧) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٥ وشرح القصائد السبع ص ٥٦. الهضيم: الضامر. والكشح: الخَصْر. وريَّا: ممتلئة. والمخلخل: موضع الخلخال.

(٨) سورة آل عمران: الآية ١٨.

(٩) سورة التوبة: الآية ٣١.

فبدَل. وقد أنكر الفراء[1] - وتبعه السُّهَيلي[2] - وجود الحال المؤكِّدة، وسيأتي الكلام[3] على ذلك إن شاء اللّه عند ذكر المصنف الحال المؤكِّدة.

وفي البسيط: أمَّا الثابتة[4] فقد اختُلف فيها:

فقال بعضهم: لا تكون حالاً إلا بعد كلام تكون بالإضافة إليه ممكنة أن تكون وألاَّ تكون، نحو: وُلد زيدٌ أزرقَ، ولو قلت جاء زيدٌ أزرقَ لم يجز، وجعلوا ما ورد من قولهم: خلقَ اللّهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ مِن رِجلَيها، وقوله:

فجاءتْ / به سَبْطَ العِظامِ .... [٤: ٨٥/ب]

محمولاً على التأكيد لأنه في حكم المعلوم.

وقال آخرون: لا يُشترط فيها ذلك؛ لأنه لا يلزم أن تُقيِّد الفعل تقييدًا، بل تُفيد وصفًا في الاسم، بخلاف المُنتقلة، فإنها تُفيد تخصيصًا في الفعل كالظرف، ولذلك قُدِّرت بـ«في»، بخلاف هذا، فتقول: مررتُ بزيدٍ أكْحَلَ، ولَقيتُه أسْوَدَ، تريد: لقيتُه بهذا الوصف، وعلى هذه الحال، وهذه جُبَّتُكَ خَزًّا[5]، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا﴾[6]، ودعوتُ اللّهَ سَميعًا[7].

---

(١) الذي أنكره الفراء كون الحال غير منتقلة فيما أظن. معاني القرآن له ١: ١٤٢، ٢: ١٠٤.

(٢) كذا! ولم ينكر السهيلي الحال المؤكدة، وإنما أنكر تخريج بعض الأمثلة على الحال المؤكدة، كقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾. نتائج الفكر ص ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٣) وسيأتي الكلام ... عند ذكر المصنف الحال المؤكدة: ليس في ك، ن.

(٤) د، ن: الثانية.

(٥) الكتاب ٢: ١١٨.

(٦) سورة مريم: الآية ٥٣.

(٧) المثال في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٨. وزيد بعده في ك ما نصه: «نصبها الفعل لا على تقدير في، ولا بعد واو مع، ولا على إسقاط لام العلة كما نصب المفعول به كذلك». وقد تقدم هذا النص في ص ١١.

ص: ويُغني عن اشتقاقه وَصفُه، أو تقديرُ مضاف قَبلَه، أو دلالتُه على مُفاعَلة، أو سِعْر، أو تَرتيب، أو أَصالة، أو تَفريع، أو تَنْويع، أو طَور واقع فيه تَفضيل. وجَعْلُ «فاهُ» حالاً من «كَلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ» أَولَى من أن يكون أصلُه: جاعِلاً فاهُ إلى فِيَّ، أو: من فيه إلى فِيَّ. ولا يقاس عليه، خلافًا لهشام.

ش: مثال إغناء الوصف عن الاشتقاق قوله تعالى ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[1].

ومثال تقدير مضاف قبله قول العرب: «وَقَعَ المُصْطَرِعانِ عِدْلَيْ عَيْر، يريدون: مِثلَ عِدْلَيْ عَيْر»[2]. قال المصنف في الشرح[3]: «أو كقول الشاعر[4]:

تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطنُ نَعْمانَ أنْ مَشَتْ ... بِهِ زَينَبٌ في نِسْوَةٍ خَفِراتِ»

انتهى. يريد: مِثلَ مِسكٍ.

والأجود عندي أن يكون «مِسكًا» منصوبًا على التمييز، وهو منقول من الفاعل، وهو أمدح.

---

(١) سورة مريم: الآية ١٧.

(٢) ويقال: وقعا كعِكمَي عَير. انظر أمثال أبي عبيد ص ١٣٤ وجمهرة اللغة ٢: ٩٤٦ وثمار القلوب ص ٣٧٣ ومجمع الأمثال ٢: ٣٦٤. والمعنى: وقعا معًا، ولم يصرع أحدهما صاحبه.

(٣) ٢: ٣٢٤.

(٤) هو محمد بن عبد الله بن نُمير الثقفيّ. الكامل ص ٦٢٩، ٧٧٠، ١٠٩٤ والسمط ص ٦٥٨. نعمان: هو نعمان الأراك، وادٍ بين مكة والطائف، بين أدناه ومكة نصف ليلة. زينب: هي أخت الحجاج بن يوسف، وكان الشاعر يشبِّب بها. ويروى آخر البيت: عَطِرات.

ومثال دلالته على مُفاعَلة: كَلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ[1]، أي: مُشافَهة، وبايَعْتُه[2] يَدًا بِيَدٍ[3]، أي: مُناجَزة، وفسَّره س، فقال: «بايَعتُه نَقدًا»[4]، وهو تفسير معنًى؛ لأنَّ المعنى على التعجيل والمُناجَزة. ولا يصح أن تقدر: جاعِلاً يدًا بيد؛ لأنك لم تُرِد أنك جعلتَ يدك في يده، ولا أن يكون اسمًا وُضع مَوضعَ المصدر؛ لأنه لا مصدرَ له من لفظه، وهو حالٌ من الضمير في بايَعتُه، والمعنى: ذا يدٍ، أي: في حالِ أنه ذو يدٍ على ملكه، ويصح أن يكون حالاً من المَبيع المحذوف، والمعنى: بايَعتُه شيئًا في حال أنَّ ذلك الشيء المَبيع ذا يد، أي: مجعولاً عليه اليد. وبِعتُه رأسًا برأسٍ[5]، أي: مُماثَلة. ولا يُقتَصَر على «فاهُ»، ولا على «يدًا»، ولا على «رأسًا»، بل يَلزم الجارُّ فيه لُزومَه في مثل[6]: سادُوا كابِرًا عن كابِرٍ، وابْتَعْ هذا ناجِزًا بِناجِزٍ.

ومثالُ دلالته على سِعر قولهم: بِعْتُ الشاءَ شاةً ودِرهمًا، والبُرَّ قَفيزًا بِدِرهَمٍ، والدارَ ذِراعًا بِدِرهَمٍ[7]، أي: مُسَعَّرًا.

ويجوز رفع «شاةٌ ودرهم، وقَفيزٌ بدرهم، وذِراعٌ بدرهم» على الابتداء، وهو مبتدأ محذوف منه الصفة، التقدير: شاةٌ منها، وقَفيزٌ منه، وذِراعٌ منه.

فأمَّا قولهم بِعتُه رِبْحُ الدرهمِ درهمٌ[8] فلا يجوز فيه إلا الرفع، والجملة حال، أي: ومَربوحُ الدرهمِ درهمٌ. وكذلك: بِعتُ داري الذِّراعان بدرهمٍ[9].

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٧، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٧.

(٢) الذي في المخطوطات: «بعته»، صوابه في الكتاب، والشرح.

(٣) الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٢.

(٤) الكتاب ١: ٣٩١.

(٥) الكتاب ١: ٣٩٧.

(٦) مثل: ليس في س، د.

(٧) الأمثلة في الكتاب ١: ٣٩٢.

(٨) الكتاب ١: ٣٩٤.

(٩) الكتاب ١: ٣٩٤.

[٤: ٨٦/أ] وأجاز بعض الكوفيين نصب / الرِّبح والدرهم، ونصب الرِّبح ورفع الدرهم، وذلك على إسقاط الباء، أي: بعتُ المتاعَ بِربحِ الدرهمِ درهمًا[١]، أي: بأنْ رَبِحَ الدرهمُ درهمًا إن جعلت المصدر مضافًا إلى الفاعل[٢]، وبرفعه إن جعلته مضافًا للمفعول، أي: بأنْ رَبِحَ الدرهمَ درهمٌ.

وتقول: قامَرْتُ فلانًا درهمًا في درهمٍ، أي: باذلاً، وأخذتُ منه الزكاةَ درهمًا لكلِّ أربعين، أي: فارضًا، وتَصَدَّقتُ بمالي دِرهمًا درهمًا[٣].

ومثالُ دلالته على ترتيب: ادْخُلُوا رَجُلاً رَجلاً[٤]، وتَعَلَّمتُ الحِسابَ بابًا بابًا، أي: مُفَصَّلاً أو مُصَنَّفًا، وادْخُلُوا أَوَّلَ أَوَّلَ، أي: مُرَتَّبِينَ واحدًا بعدَ واحد[٥]. ولا يُفرَد شيءٌ من هذه الألفاظ.

وتقول: لكَ الشاءُ شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهمٍ[٦]، وإن ألغيتَ «لك» فلم تجعله خبر المبتدأ قلتَ[٧]: شاةٌ بدرهمٍ شاةٌ بدرهم[٨]، وإذا قلتَ: الشاءُ لك - فيجوز[٩] الرفع والنصب.

وفي نصب الثاني من المكرَّر نحو علَّمتُه الحسابَ بابًا بابًا[١٠] خلافٌ:

---

(١) درهمًا: ليس في ك؟

(٢) ك: للفاعل.

(٣) الأمثلة الثلاثة في الكتاب ١: ٣٩٢. والمثال الأخير ليس في س، د.

(٤) الكتاب ١: ٣٩٨، وأوله: دَخَلوا.

(٥) ك، ن: وتعلمت الحساب بابًا وادخلوا أولَ أول أي مرتبين واحدًا بعد واحد أي مفصلاً أو مصنفًا.

(٦) الكتاب ١: ٣٩٦.

(٧) الذي في المخطوطات: «فقلت». والصواب ما أثبتناه.

(٨) شاة بدرهم: ليس في ك.

(٩) فيجوز: سقط من ك.

(١٠) زيد هنا في د: أي مفصَّلاً ومصنَّفًا.

ذهب أبو علي الفارسيّ[1] إلى أنّ بابًا الأول لَمَّا وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني.

وذهب ابن جنّي[2] إلى أنه في موضع الصفة للأول، تقديره: بابًا ذا باب، ثم حَذفتَ ذا، وأقمتَ الثاني مُقامه، فجرى عليه جَرَيانَ الأول، كما تقول: زيدٌ عمرٌو، أي: مثلُ عمرٍو، هذا نقلُ بعضهم.

ونقلَ بعضهم[3] أنّ الفارسيَّ زعم أنّ بابًا الأول حال، لكن لا يُفهم التفصيل به وحده، فجعل الباب الثاني صفة للأول؛ لأنه لا يجوز أن يُجعل توكيدًا؛ إذ لو كان توكيدًا لأدّى ما أدّى الأول، وزعم أنّ الاسمين مركّبان.

قيل له: فالتركيب ثلاثة أنواع: بناؤهما، نحو: خمسةَ عشرَ، والإعراب في الثاني: بعلَبكُّ، وإضافة الأول إلى الثاني: بعلَبكَّ، ولم يستقرّ رابع. قال: قد جاء التركيب بإعراب الاسمين، قال[4]:

تَزَوَّجتُهـــا رامِيَّـــةً هُرْمُزِيَّـــةً .....

وزعم الزَّجّاج أنّ الباب الأول حال والثاني توكيد.

قيل له: فكيف يكون توكيدًا، ولا يفهم التفصيل إلا به؟

---

(١) ذكر مذهبه هذا ابن الدهان في الغرة [باب الحال] والأبذي في شرح الجزولية ١: ٨٤٩ [رسالة].

(٢) نُسب هذا المذهب له الأبذي في شرح الجزولية ١: ٨٤٩ [رسالة]. والذي في كتابه التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٧٤ أنه من باب ما حذف فيه حرف العطف اتّساعًا. وفي الغرة لابن الدهان [باب الحال] أنّ هذا قول الفارسي.

(٣) هو ابن الدهان، ذكر ذلك في الغرة [باب الحال].

(٤) عجزه: «بِفَضلِ الذي أعطى الأميرُ مِن الرِّزقِ». وهو في شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٦٥/ب والمقرب ٢: ٥٨ والمقاصد الشافية ٧: ٥١٦، ٥١٨، ٥٣٣ وشواهد شرح الشافية ص ١١٥ - ١١٦. راميّة هرمزيّة: منسوبة إلى رَامَ هُرْمُزَ.

قال: قد قالت العرب: بعتُه الشاءَ شاةً بدرهم[1]، دون تكرار، وهو على معنى: شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهمٍ، ولم تستعمل العرب: بيَّنتُ له حسابَه بابًا بابًا، إلا هكذا، ولو أفرَدَتْ لفهمنا التفصيل كما فهمناه في: لك الشاءُ شاةً بدرهم.

قال بعض أصحابنا: ((ومذهب الزَّجَّاج أرجح من مذهب الفارسي؛ لأنَّ التكرار للتأكيد ثابت من كلامهم، وأمَّا التكرار للتفصيل فلم يَثبُت في موضع. انتهى)).

والذي أختاره غير ما قالاه، بل كلاهما منصوب بالعامل قبله؛ لأنَّ مجموعهما هو الحال لا أحدهما، ومتى اختلف بالوصفية أو بكونه معمولاً للأول لم يكن له مدخل في الحالية، والحالية مستفادة منهما لا من أحدهما ، فصارا يُعطيان معنى المفرد، فأُعطيا إعرابه، وهو النصب، ونظيرُ ذلك قولهم: هذا حُلوٌ حامِضٌ، فكلاهما مرفوع على الخبرية، والخبر إنما حصل بمجموعهما، فلمّا نابا مناب المفرد الذي هو مُزٌّ أُعربا / بإعرابه، وهو الرفع، كذلك هذا. [٤: ٨٦/ب]

ولو ذهب ذاهب[2] إلى أنَّ النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، وأنَّ المعنى: بيَّنتُ له الحسابَ بابًا فبابًا، وادْخُلُوا أوَّلَ فأوَّلَ، لكانَ وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلف؛ لأنَّ المعنى: بَيَّنتُ له الحسابَ بابًا بعد باب، وادْخُلُوا رَجُلاً بعد رجل. والذي يدلُّ على إرادة الفاء كونُه يجوز ذلك في المرفوع والمنصوب والمجرور، فمثال المرفوع قول الشاعر[3]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٤.

(٢) ذكر هذا القول الأبذي غير منسوب في شرح الجزولية ١: ٨٤٨ [رسالة]، وهو مذهب ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٧٤ كما ذكرت قبل قليل.

(٣) البيت في منهج السالك ص ١٨٤ لبعض المولَّدين. وهو ثاني بيتين في النجوم الزاهرة ١٥: ٣٥٨ [ط. الهيئة المصرية للتأليف]. وهو في التاج (كرو): طُرحت بِصَوالجة. صوالجة: جمع صَولَجان، وهو العود المعوجّ، فارسي معرب. وفي حاشية د: ((ضربت بصو)).

كُـــرَةٌ وُضِـــعَتْ لِـــصَوالِجةٍ فَتَلَقَّفَهـــا رَجُـــلٌ رَجُـــلُ

أي: فَرَجُل. ومثال المنصوب: (ونُفِّلُوا بَعيرًا بَعيرًا)[1]، أي: فَبَعيرًا. ومثال المجرور: (قِيراطٍ قيراطٍ)[2]، أي: فَقيراط.

إلا أنه يُعَكِّر على هذا المذهب ما زعم أبو الحسن من أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكرَّرات إلا الفاء في الموضع الذي يكون فيه الترتيب؛ نحو: ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، ولا تقول: بَيَّنتُ له الحسابَ بابًا فبابًا، ولا: بابًا وبابًا، ولا: ادْخُلُوا رَجُلاً فَرَجُلاً، ولا تقول لثلاثة: ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، ولا لاثنين: ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ. انتهى. والتكرار في نحو هذا لا يدلُّ على أنه يراد به شَفْع الواحد، بل المراد به الاستغراق لجميع الأبواب والرجال ونحو ذلك.

ومثالُ دلالته على أصالة قوله تعالى ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[3]، ونحو: هذا خاتمُك حديدًا، وهذه جُبَّتُك خَزًّا، وهُما من أمثلة س[4].

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير ٤: ٥٥ عن «ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ بعثَ سَرِيَّةً فيها عبد الله بن عمر قِبَلَ نَجد، فغَنموا إبلاً كثيرًا، فكانت سِهامُهم اثْنَيْ عَشَرَ بَعيرًا أو أَحَدَ عَشَرَ بَعيرًا، ونُفِّلوا بَعيرًا بعيرًا». وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير: باب الأنفال ص ١٣٦٨ [الحديث ١٧٤٩].

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإجارة: باب الإجارة إلى العصر ٣: ٥٠، وكتاب الأنبياء: باب ما ذُكر عن بني إسرائيل ٤: ١٤٥، ولفظه كما في الموضع الأول: عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال «ثم إنما مَثَلُكم واليهود والنصارى كرَجُلٍ استَعملَ عُمَّالاً، فقال: مَن يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود على قيراط قيراط، ثم عملت النصارى على قيراط قيراط، ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مَغارِبِ الشمس على قيراطَين قيراطَين، فغضبت اليهود والنصارى، وقالوا: نحن أكثرُ عملاً وأقلُّ عَطاءً. قال: هل ظَلَمتُكم من حقِّكم شيئًا؟ قالوا: لا. فقال: فذلك فَضلي أُوتيه مَن أشاء».

(٣) سورة الإسراء: الآية ٦١.

(٤) المثال الأول في الكتاب ١: ٣٩٦، والثاني في ٢: ١١٨.

ومثالُ دلالته على فَرعيّة الشيء: هذا حَديدُك خاتمًا.

ومثال دلالته على النوع: هذا تَمرُك شُهريزًا[1]، وهذا خاتمُك ذهبًا. هكذا مثّل المصنف في الشرح[2]، وليس ذهبًا دالاً على نوع الخاتم، بل هذا المثال من باب ما دلّ على أصالة، نحو ما مثّل به[3] المصنف[4] عن س من قوله: هذا خاتمُك حديدًا، وهذه جُبَّتُك خَزًّا.

ومثالُ ما دلّ على طَورٍ واقع فيه تفضيل قولك: هذا بُسْرًا أَطيَبُ منه رُطَبًا[5].

وقولُه وجَعلُ «فاهُ» حالاً مِن «كلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ أولَى» مِن أن يكون أصلُه: جاعِلاً فاهُ إلى فِيَّ، أو: مِن فيه إلى فِيَّ قال المصنف في الشرح[6]: «مذهب س أنه نصب على الحال؛ لأنه واقع موقع مُشافِهًا ومُؤَدٍّ معناه» انتهى.

وزعم الفارسيُّ أنه حال نائبة مَناب جاعِلاً، ثم حُذف، وصار العامل فيها كَلّمتُه، قال: «وهذا مذهب س» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[7]: «ومذهب الكوفيين[8] أنّ أصله: كَلّمتُه جاعِلاً فاهُ إلى فِيَّ - يعني فهو مفعول به - ومذهب الأخفش[9] أنّ أصله : مِن فِيهِ إلى فِيَّ» انتهى. ومالَ إلى قول الكوفيين أبو علي في «الحلبيّات»[10].

---

(١) الشهريز: ضرب من التمر، معرَّب، ويقال سهريز، بالسين. وقيل: هو بالسين أعرب.

(٢) ٢: ٣٢٤.

(٣) به: انفردت به د.

(٤) سقط هذا المثال من شرح المصنف المطبوع ٢: ٣٢٤، وهو في النسخة التي حققها الأخ النبيل الدكتور محمد علي إبراهيم أبو طالب في رسالته للدكتوراه ١: ٥٢٤.

(٥) الكتاب ١: ٤٠٠.

(٦) ٢: ٣٢٤.

(٧) ٢: ٣٢٤.

(٨) شرح الكتاب للسيرافي ٦: ٧.

(٩) رأيه في الغرة لابن الدهان [باب الحال].

(١٠) هذا القول ليس في مطبوعة الحلبيات، وليس ثَمَّ نسخة مخطوطة كاملة منها فيما أعلم.

فعلى مذهب س[1] تكون «إلى فيَّ» ليست مبنيَّة على «فاهُ»، إنما جاءت للتَّبيين، كـ«لك» بعد «سَقْيًا» في قولهم: سَقْيًا لك. وعلى مذهب الأخفش حُذف منه الحرف كما / حُذف في قوله ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾[2]، أي: على عُقدة النكاح. وعلى مذهب الكسائي والفراء وهشام يكون قد دلَّ كَلَّمني أو كَلَّمتُ على جاعِل. [٤: ٨٧/أ]

وردَّ السيرافيُّ[3] على الكوفيين بامتناع :كَلَّمتُه وجهَه إلى وجهي، وعينَه إلى عيني، ولو كان على الإضمار لم يَمتنع هذا، لكنَّه لَمَّا كان على ما قال س لم يصح اطِّراده؛ لأنه من وقوع الأسماء موقع الصفات، والأصل غير ذلك. انتهى. وأيضًا فالعرب ترفعه على المعنى الذي تنصبه، وليس للرفع وجه إلا الحال.

وقال الكوفيون كلهم: يجوز كَلَّمني عبدُ اللَّه فُوه إلى فِيَّ[4]، وقالوا: «إلى» خبر «فوه». وعلة رفعه أنَّ معه واوًا مضمرة، أي: وهذه حاله، فلو أدخلت الواو لم يجز النصب. وهذا الذي أجازه الكوفيون حكاه س[5] عن العرب. وما قالوه من أنَّ علة رفعه أنَّ معه واوًا مضمرة لا يحتاج إلى هذه العلة، ولا يحتاج إلى تقدير واو مضمرة، بل يجوز الرفع على الابتداء دون الواو؛ لأنَّ في الجملة ضميرًا يعود على ذي الحال، وسيأتي الاحتجاج لذلك إن شاء اللَّه.

وذهب السيرافيُّ[6] إلى أنَّ ذلك اسم وُضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومعناه: كَلَّمتُه مُشافَهةً، وبذلك[7] قدَّره س[8]، فوضع «فاهُ إلى فِيَّ» موضع

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٤.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.
(٣) شرح الكتاب ٦: ٧.
(٤) فيما عدا د: فوه إلي.
(٥) الكتاب ١: ٣٩١.
(٦) شرح الكتاب ٦: ٧، ١١.
(٧) ك، د، ن: وكذلك.
(٨) الكتاب ١: ٣٩١.

مُشافَهة، ومُشافَهة موضع مُشافِهًا، فهو عنده بمنْزلة «الجَمَّاءَ الغَفيرَ» و«قَضَّهم» إلا أنَّ هذا اسم في الأصل نُقل إلى المصدر، وذلك لم يُستعمل قَطُّ إلا مصدرًا، فهذا هو الفرق بينهما.

ورُدَّ ذلك بأنَّ الاسم الذي[1] تنقله العرب إلى المصدر لا بُدَّ أن يكون نكرة، كذا زعم س[2]، وبأنَّ الأسماء الموضوعة موضع المصادر[3] لا بدَّ أن يكون لها مصادر من ألفاظها، كالدُّهْن[4]، والعَطاء، و«فُوهُ إلى فِيَّ» ليس كذلك.

وقال الفراء: «أكثر كلام العرب: فاهُ إلى فِيَّ، بالنصب، والرفع مَقول صحيح.

وفيما أشبه هذا من قولهم: حاذَيتُه[5] رُكْبَتَه إلى رُكبَتي، وجاوَرتُه مَنْزِلَه إلى مَنْزِلي، وناضَلتُه قَوسَه عن قَوسي، والأكثر فيه: رُكْبَتُه، ومَنْزِلُه، وقَوسُه، بالرفع.

وإذا كان نكرةً فالنصب المُؤْثَر المختار، نحو: كَلَّمتُه فَمًا لِفَمٍ، وحاذَيتُه رُكبةً إلى رُكبة، وناضَلتُه قَوسًا عن قَوس. ورفعُه وهو نكرة جائز على ضعف إذا جعلت اللام خبرًا لفم، وكذلك غيرها من الصفات.

وإن وُضعت الواو موضع الصفة، فقيل: كَلَّمتُه فُوه وفِيَّ، وحاذَيتُه[6] رُكبتُه ورُكْبَتِي ، فالواو تعمل ما تعمل إلى، والنصب معها سائغ على إعمال المضمر». انتهى كلام الفراء ملخصًا.

---

(١) الذي: ليس في ك.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٦.

(٣) س: المصدر.

(٤) ك: مصادر من الفقهاء كالذهني. س: كالذهن. ن: كالدهنّ. الدُّهن: عصارة ما فيه دسم. والدَّهْن: مصدر دَهَنَ يَدْهُن، أي: مَسَحَ بالدُّهْن.

(٥) ك: حاذبته. وكذا فيما يلي. ن: حادثته. وكذا فيما يلي في ن.

(٦) ك: وجاريته.

ويعني بقوله «والنصبُ معها» أي: مع الواو في الثاني «سائغٌ على إعمال[1] المضمر» يعني: جاعلاً، فتقول: حاذَيتُه رُكبتَه ورُكبَتي، وكلَّمتُه فاهُ وفِيَّ، أي: جاعِلاً فاهُ، وجاعِلاً رُكبتَه.

وقال المصنف في الشرح[2] مرجِّحًا مذهب س ما معناه: «ليس في مذهبِ س إلا تنْزيل جامد منْزلة مشتقّ، وهو موجود في هذا الباب وغيره بإجماع، ولا يلزم منه لبس ولا عدم نظير.

ومن الجامد / في هذا الباب : بِعتُه[3] يَدًا بيَدٍ ، والبُرَّ قَفيزًا بدرهم ، والدارَ [٤: ٨٧/ب] ذِراعًا بدرهم ، فلا[4] خلاف في نصب هذه أحوالاً ، لا مفعولاً بها بإضمار ، ولا بعد إسقاط جارّ.

وأمّا إضمار جاعِل أو مِن فلا نظير[5] له في هذا الباب. وفي تقدير مِن ضعف زائد، وهو أنه يلزم منه تقديرُ مِن في موضعِ إلى، ودخولُ إلى في موضعِ مِن؛ لأنَّ مبدأ غاية المتكلم فمه لا فم المكلَّم، فلو كان معنى مِنْ مقصودًا لقيل: كلَّمتُه مِن فِيَّ إلى فيه، على إظهار مِن، وكلَّمتُه فِيَّ إلى فيه، على تقديرها» انتهى.

ورُدَّ بعد تسليم صحة معنى الكلام بأنه لم يوجد قطُّ حذف حرف[6] الجر مُلتَزَمًا. وأيضًا فإنه من القلّة بحيث لا يقاس عليه. وأيضًا فإنَّ العرب قد رفعته.

وزعم المبرِّد أنه تقدير لا يُعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل أحد من فيه، وإليه أشار المصنف فيما نقلناه عنه قبل، ومِن المبرِّد أخذه.

---

(١) س: على إضمار.

(٢) ٢: ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٣) في الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٢: بايعته.

(٤) ك: ولا.

(٥) د: فلا يظهر.

(٦) حرف: سقط من ك.

وانفصل أبو علي عن هذا بأنَّ العرب إذا ضمَّنت شيئًا ما معنَى شيء عَلَّقتْ به ما يتعلق بذلك الشيء، دليله قولهم: زيدٌ اليومَ أفضلُ منه غدًا، لا يُتصور أن يعمل [أفضل][1] في ظرفي زمان، لكنَّه لَمَّا كان معناه: يزيدُ فضلُه اليومَ على فضلِه غدًا، جاز، فكذلك كَلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ، إنما يقال في معنى: كَلَّمني وكَلَّمتُه، فهو من المُفاعَلة، فإذا قلت كَلَّمتُه فقد تضمَّن معنى كَلَّمني، وكَلَّمني مِن فيه صحيح، أي: لم يُكَلِّمني من كتابه ولا بوساطة، فصحَّ لهذا النائب[2] أن يتعلق به الجارُّ. انتهى.

فلو قدَّمت حرف الجر، فقلت: كَلَّمني عبدُ اللَّه إلى فِيَّ فُوه، لم يجز النصب بإجماع من الكوفيين، وتقتضيه قاعدةُ قول س[3] في أنَّ «إلى فِيَّ» تبيين كـ«لك» بعد «سَقيًا»، وتقديم «لك» على «سَقيًا» لا يجوز، فينبغي ألاَّ يجوز هذا.

فلو قدَّمت «فاهُ إلى فِيَّ» على كَلَّمت، فقلت: فاهُ إلى فِيَّ كَلَّمتُ زيدًا - فأجازه س وأكثر البصريين لتصرُّف العامل، واتَّفق الكوفيون على منعه ، وتبعهم بعض البصريين، وعُزي المنع أيضًا إلى س. ومِن حجة مَن منع[4] أنها حال متأوَّلة لم تَقْوَ قُوَّة غيرها، و لم يُسمَع فيها تقديم.

فلو قلت فُوهُ إلى فِيَّ كَلَّمني عبدُ اللَّه لم يَجُز ذلك عند أحد من الكوفيين، ولا أحفظ نصًّا عن البصريين في ذلك، والقياس يقتضي الجواز.

وقوله **ولا يُقاس عليه خلافًا لهشام** يعني أنه لا يُقاس على «فاهُ إلى فِيَّ»، بل يُقتصر على مورد السماع، وهو ما حكاه الفراء قبل، وما حكاه ابن خروف[5] عنه أنه حكى: صارَعتُه جَبْهَتُه على جَبْهَتِي، بالرفع والنصب. وأجاز هشام القياس

---

(١) أفضل: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) س: الباب.

(٣) الكتاب ١: ٣٩٤.

(٤) ك: رفع.

(٥) شرح المصنف ٢: ٣٢٥.

على ذلك، فتقول: ماشَيتُه قَدَمَه إلى قَدَمي[1]، وكافَحتُه وَجهَه إلى وجهي، ونحو ذلك.

وذكر المصنف في الشرح[2] عن الفراء: جاوَرتُه بَيتَه إلى بيتي، بالرفع والنصب، وقال في الشرح[3]: «ولا يرد شيء من ذلك، ولكن الاقتصار على السماع أولى؛ لأنّ / فيه إيقاع جامد موقع مشتقّ، ومعرفة موقع نكرة، ومركّب موقع مفرد». [٤: ٨٨/أ]

* * *

(١) فيما عدا د: ماشيته قدمي إلى قدمه.

(٢) ٢: ٣٢٥، وفيه أنّ ابن خروف حكاه عن الفراء.

(٣) ٢: ٣٢٥.

ص: فصل

الحال واجب التنكير، وقد يجيء معرَّفًا بالأداة، أو الإضافة، ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدَّم، ويجعله التميميون توكيدًا، وربَّما عُومل بالمعاملتَين مركَّبُ العدد، و«قَضَّهم بِقَضيضهم». وقد يجيء المؤوَّل بنكرة عَلَمًا.

ش: قال المصنف في الشرح ما ملخصه[1]: «إنه لَمّا كان الغالب على ذي الحال التعريف، والغالب عليها الاشتقاق، وهي خبر في المعنى - أُلزمت التنكير لئلا يُتوهَّم أنها نعت - يعني إذا كان ذو الحال منصوبًا[2]، أو كانت هي لا يظهر فيها الإعراب[3] - وأيضًا فلزومُها الفضليَّة استحقَّ تثقيلها، فأُلزمت التخفيف بلزوم التنكير؛ ألا ترى[4] أنها لا تقوم مقام الفاعل، بخلاف غيرها من الفضلات، فلذلك يُعَرَّف غيرها لأنه قد يقوم مقام الفاعل. ولا يعترض بدخول مِن على بعض التمييزات، فيجوز إذ ذاك حذف الفاعل وإقامته بدخول مِن عليه مقام الفاعل، نحو: امتلأَ الكوزُ مِن ماء، فتقول: امتُلئ مِن ماء؛ لندور هذا في التمييز. على أنَّ الكسائيَّ حكى: خُذْه مَطيُوبةً به نفسي[5]، فإذا كان التمييز قد تُصُرِّفَ فيه هذا التَّصَرُّف وقد ألزم التنكير فأحرى أن يلزم ذلك في الحال» انتهى.

---

(١) ٢: ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) نحو: ضربت زيدًا الضاحكَ.

(٣) نحو: جاء سعدٌ المرتضى.

(٤) ترى: ليس في د.

(٥) الذي في المخطوطات: نفس. صوابه في شرح المصنف.

وزعم الأستاذ أبو علي أنَّ سبب تنكيرها أنه يحصل بالتنكير ما يحصل بالتعريف، فلم تكن فائدة لتكلُّفه، وذلك سبب تنكير التمييز.

ورُدَّ ذلك عليه بأنَّ قوله هذا يقتضي إمكان التعريف فيهما، واجتزأوا بالتنكير لَمّا كان المعنى يحصل به، وليس التعريف فيهما بممكن؛ لأنك إذا قلت جاءَ زيدٌ اقتضى الفعل حالاً منكورة[1] يجيء الفاعل عليها من إسراع أو إبطاء أو غضب أو رضًا أو نحو ذلك، ولم يدل على حال مختصَّة ولا معهودة فتكون معرفة. وكذلك التمييز، إذا قلت امتلأَ الإناءُ لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في المالئ له، فلا يمكن أن يأتي معرفة، فلذلك وجب التنكير في الحال والتمييز.

وزعم الفراء ومن أخذ بمذهبه أنَّ موجب التنكير كونها[2] مبنيَّة على معنى الشرط متصرحًا، نحو: يجيء عبد الله راكبًا، المعنى: إنْ ركب، ومتى ركب[3]، وغير متصرح في اللفظ، نحو: جاء زيد راكبًا، لا يحسن: جاء زيد إنْ ركب، وحكمه حكم الشرط؛ لأنَّ جاء مبني على مجيء[4]. قال: والشرط منبهم، فلذلك كانت الحال نكرة؛ ألا ترى أنَّ معنى راكبًا: إنْ ركب، فهو ركوب غير محدود، ولا يحصل بتعيين؛ لأنه ممكن أن يكون وألا يكون.

ورُدَّ على الفراء قوله بأنَّ مبنى الحال على الشرط دعوى لا دليل عليها، وبأنَّ الحال قد تكون واقعة، فلا يدخلها إذ ذاك معنى الشرط الذي يمكن أن يقع وألا يقع[5]، نحو: جاء زيد / راكبًا، فمعنى الركوب واقع فيما مضى. [٤: ٨٨/ب]

---

(١) ك: متكررةً.

(٢) ن: أن موجب التنكير في الحال والتمييز كونهما.

(٣) ومتى ركب ... جاء زيد إن ركب: سقط من د.

(٤) س، د: على يجيء.

(٥) وألا يقع: سقط من ك.

وما ذكره المصنف من وجوب تنكير الحال هو مذهب الجمهور.

وزعم يونس[1] والبغداديون أنَّ الحال يجوز أن تأتي معرفة، نحو: جاء زيدٌ الراكبَ، قياسًا على الخبر، واستدلالاً[2] بما رُوي عن العرب في ذلك مما نذكره بعد.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الحال إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة، فأجازوا أن تقول: عبدُ اللَّه المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، وعبد اللَّه عندنا الغنيَّ فأمَّا[3] الفقيرَ فلا، وأنت زيدًا أشهرُ منك عمرًا، التقدير: عبدُ اللَّه إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساء، وعبدُ اللَّه عندنا إذا استَغنى فأمَّا إذا افتقرَ فلا، وأنت إذا سُمِّيتَ زيدًا أشهرُ منك إذا سُمِّيتَ عمرًا. فإن لم يكن في الحال معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ، لا يقال: جاء زيدٌ الراكبَ؛ لأنه لا يتقدر عندهم بالشرط؛ إذ ليس المعنى: جاء زيدٌ إنْ رَكب، ولأنه قلَّما جاء منها معرفة في اللفظ مبنيًّا على المفعول.

وأجازوا أيضًا أن تقول: عبدُ اللَّه إيَّاه أشهرُ منه إيَّاها، على أنَّ كل واحد من المكنيَّين منصوب على الحال لِما في ضمير الغائب من الإبهام. ولا يجوز ذلك عندهم في مَكنيِّ المخاطب والمتكلم، لا يقال: زيدٌ إيَّاي أشهرُ منه إيَّاك، على أنَّ إيَّاي وإيَّاك منصوبان على الحال؛ لأنهما محصوران على الإخبار والخطاب، لا يُتَّسَع فيهما كما يُتَّسَع في الغائب. دليل هذا قول العرب: رُبَّه رجلاً فاضلاً قد زارني، ورُبَّها امرأةً عاقلةً قد أكرمتْني، ولم يقولوا: رُبِّي، ولا رُبَّك؛ لِما في هاتين من الاختصاص.

---

(١) الكتاب ٢: ٧٦.

(٢) ن: واستدلا.

(٣) د: وأما.

وقال هشام: حكى الكسائي عن العرب[1]:

لَـــذو الرُّمَّـــة ذا الرُّمَّـــة ـــــة أشـــهرُ منـــه غَيلانَـــا

فانتصب (ذا الرُّمَّة) و(غَيلان) على الحال، وهما عَلَمان؛ لأنَّ المعرفة سَدَّت هنا مَسَدَّ النكرة، وإبقاء (أل) في ذا الرُّمَّة وترك إجراء غَيلان دليل على بقاء تعريفهما، ولو أُمحضا التنكير لقيل: لَذُو الرُّمَّة ذا رُمَّة أشهرُ منه غَيلانًا.

قالوا: ونظير إقامة المعرفة مقام النكرة في هذا قول العرب: لا أبا حمزةَ عندك[2]، ولا أبا عُمَرَ لك، فنصبوا المعرفة كما نصبوا النكرة، ولم يجروا لأنَّ أصله التعريف وأن يَسُدَّ المعروف مسدَّ المنكور.

وحكى الفراء عن العرب: «إنْ كان أحدٌ في هذا الفَجِّ فلا هو يا هذا»[3]، فموضع «هو» نصب بـ(لا)، وأنشد الفراء[4]:

فلا هي إلا أنْ تُقَرِّبَ وَصلَها عَلاةٌ كِنازُ اللَّحمِ ذاتُ مَشارةِ

وقول حسان[5]:

إذا مـــا تَرَعْـــرَعَ فينـــا الغُـــلامُ فما إنْ يُقـــالُ لـــهُ : مَـــنْ هُـــوَهْ

/ إذا لم يَـــسُدْ قَبـــلَ شَـــدَّ الإزارِ فـــذلكَ فينـــا الـــذي لا هُـــوَهْ [٤: ٨٩]

فأعمل (لا) في (هو) كما يعملها في النكرة.

---

(١) في تعليقة ابن النحاس ص ٣٤١ أنَّ ابن عمرون ذكر أنَّ ابن خروف زعم أنَّ الفراء أنشد هذا لذي الرمة، وعنه في تذكرة أبي حيان ص ٦٤٩. وقد تقدم البيت في ٣: ٢٩٤.

(٢) تقدم في ٥: ٢٨٨ أنَّ الكسائي حكى هذا القول.

(٣) تقدم هذا القول وتخريجه في ٥: ٢٩٢.

(٤) تقدم البيت في ٥: ٢٩٢. وآخره في س، د: يسار. وفي ك: «يسارةِ» بلا إعجام.

(٥) الديوان ١: ٥٢٠.

قال الفراء: دليل هذا حذف الخبر الذي لا يحذف إلا مع المنكور حين يقال: لا درهمَ ولا دينارَ، ولا يقال: لا الدرهم ولا الدينار، حتى يظهر الخبر على اختيارٍ واستحسانٍ وكثرةٍ في كلام العرب.

وما ذهب إليه الكوفيون باطل عند البصريين، بل الحال عندهم أبدًا نكرة، والمحسنَ والمسيءَ في المثال الذي ذكروه منصوبان على خبر كان مضمرة، أي: إذا كان المحسنَ أفضلُ منه إذا كان المسيءَ. و«ذا الرُّمَّة» و«غيلانَ» منصوبان على أنهما مفعولان لفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليهما المعنى، التقدير: إذا سُمِّيَ ذا الرُّمَّة أعرَفُ منه إذا سُمِّيَ غَيلانَ.

وأمَّا الضميران الغائبان فإن سُمع ما أجازوه[1] فهما منصوبان على خبر كان، أي: عبدُ اللَّه إذا كان إيَّاه أشهرُ منه إذا كان إياها، ولا يمكن حمل هذا التركيب على ظاهره، بل المعنى: عبدُ اللَّه إذا كان مثلَه أشهرُ منه إذا كان مثلَها.

وأمَّا «لا أبا عُمَرَ لك» وشبهُه فعلى حذف «مثل»، وذلك قليل، وقد أجازه الخليل[2] في «له صوتٌ صوتُ الحمار» في جعله نعتًا للنكرة مراعيًا فيه مثل.

وأمَّا «لا هو» و«لا هي» فمبتدأ، والخبر محذوف، وذلك قليل، ولم تعمل، ولم تكرر. ويدل على أنهما مرفوعان كونهما ضميري رفع، ولو كانا منصوبين لقيل: لا إيَّاها ولا إيَّاه.

وقوله **وقد يجيء مُعَرَّفًا بالأداة** ليس قوله «مُعَرَّفًا بالأداة» بجيد؛ لأنه ليس معرفة على مذهب الجمهور، فكان ينبغي أن يقول «وقد يجيء فيه أل»؛ لأنها وإن كانت بصورة المعرفة نكرة عندهم من حيث المعنى.

والمسموع مما جاء من الحال مقرونًا بأل قولهم: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ، وأورَدَها العراكَ، وادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ. وعلى هذه قاس يونس والبغداديون، فأجازوا: جاء زيد الضاحكَ.

---

(١) يعني الكوفيين. والذي في المخطوطات: أجازه.

(٢) الكتاب ١: ٣٦١.

فأمَّا «الجَمَّاءَ الغَفيرَ»[1] فأل فيهما زائدة، وقد قالت العرب: جاؤوا جَمَّاءَ غَفيرًا، وجمًّا غَفيرًا.[2] وحكى القالي: الجَماءَ الغَفيرةَ، بالتاء، وجَمَّاءً غَفيرةً، بالتاء أيضًا والتنوين، وليس من بناء جَمَّاءَ غير منونة، وإنما هو فَعّال كالجَبّان[3] والقَذّاف[4]، وهمزته مجهولة، والمعنى واحد.

وهو عند س[5] اسم موضوع موضع المصدر، أي: مررتُ بهم جُمومًا غَفيرًا[6]. وقد جعله غير س مصدرًا، و(س) لا يرى ذلك لعدم تصرف الفعل منه. والجَمّاء الغَفير: هي البَيضة التي تجمع الرأس وتضمُّه، قاله الكسائيُّ، وابن الأعرابيّ[7].

واختلفوا في هذه الأسماء المعارف لفظًا: فذهب الأخفش والمبرد[8] إلى أنها ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي العوامل المضمرة الناصبة لها. واختلف

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٥ ومجمع الأمثال ٢: ٢٧١. المخصص ٣: ١٢٤.

(٢) المقصور والممدود للقالي ص ٣٧٧، ولم تنون «جَمَّاء» فيه. وفي حواشي المفصل للشلوبين ص ٢١٥ عن القالي ما نصه: «جاؤوا جماءً غَفيرًا، وجَمًّا غَفيرًا».

(٣) الجبّان: الصحراء، والمقبرة.

(٤) القذّاف: الميزان، والمركب، والمنجنيق.

(٥) الكتاب ١: ٣٧٥.

(٦) ما في الارتشاف ص ١٥٦٣ وتمهيد القواعد ص ٢٢٥٧ موافق لما في التذييل، وفي السيرافي ٥: ١٥١ والمخصص ٣: ١٢٤، ١٧: ١٣٣: «الجُموم الغُفْر على معنى: مررت بهم جامّين غافرين للأرض». وأصل الجَمَّاء من الجُموم، وهو الاجتماع والكثرة. والغَفير: من الغَفْر، وهو التغطية والسَّتر، والمعنى: جاؤوا كثيرين ساترين الأرض من كثرتهم.

(٧) اللسان (جمم).

(٨) المقتضب ٣: ٢٣٧ - ٢٣٨. وانظر الأصول ١: ١٦١ وشرح الجمل لابن خروف ص ٣٨٠ - ٣٨١.

هؤلاء: فبعضهم قدَّر تلك العوامل أفعالاً، والأفعال نكرات، وهو مذهب الفارسي[1]. وبعضهم قدَّرها / أسماء مشتقة من تلك الأفعال. [٤: ٨٩/ب]

وذهب أبو بكر بن طاهر الخِدَبّ وتلميذه أبو الحسن بن خروف في جماعة إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة، بل واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال مشتقّة من ألفاظها أو من معانيها، وزعم ابن خروف أنه مذهب س.

فيكون التقدير في نحو أرسَلَها العِراكَ إمّا: تَعتَرِك العِراكَ، أو مُعتَرِكةً العِراكَ، أو مُعتَرِكةً، على حسب المذاهب التي ذكرنا.

ورجح مذهب ابن طاهر بأنه ليس فيه تكلف إضمار. وعورض بأنّ وضع المصدر موضع اسم الفاعل إذا لم يرد به المبالغة لا ينقاس.

وزعم ثعلب أنّ انتصاب «الجَمَّاءَ الغَفيرَ» ليس على الحال، بل ينتصب على المدح.

وأجاز الجرميُّ نحو «مررتُ بإخوتِك الجَمَّاءِ الغَفيرِ».

قال أبو بكر بن الأنباري: «ويجوز وجه ثالث، وهو: مررت بإخوتك الجَمَّاءُ الغَفيرُ، بالرفع، كما تقول: مررتُ بإخوتِك العُقَلاءُ الفاضلون، أي: هم. وإذا كانت هذه الأوجه الثلاثة جائزة، وليس فيها مستضعف، كان نصب الجَمَّاءَ الغَفيرَ على الحال غير مختارٍ ولا مُؤْثَر؛ إذ لم يَدْعُ إليه اضطرار» انتهى.

وقال الكسائي: العرب تنصب الجَمَّاءَ الغَفيرَ في التمام، وترفعه في النقصان، قال[2]:

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٠٠.

(٢) هو الراعي. ملحقات الديوان ص ٣٠٤ تحقيق راينهرت فايبرت. ونسب البيت في شرح الكتاب ٥: ١٥١ للأعشى، وعنه في حواشي المفصل للشلوبين ص ٢١٥، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في البرصان والعرجان ص ٢٣٦ والمخصص ٣: ١٢٤، ١٧: ١٣٣، ومجمع الأمثال ٢: ٢٧١. وروي في معظم هذه المصادر: في اللؤم الغفير.

كُهـــولُهُمُ وطِفْلُهُـــمُ سَـــواءٌ هُمُ الجَمّاءُ - في القـــومِ - الغَفِـــيرُ

وأمّا «أورَدَها العِراكَ» فتقدم توجيه الحال فيه، وقال لبيد[1]:

فأورَدَهـــا العِـــراكَ ، ولم يَـــذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَـــصِ الـــدِّخالِ

وزعم أحمد بن يحيى أنّ العِراك ليس منصوبًا على الحال، وإنما انتصب على أنه مفعول ثانٍ لـ«أورَد»، كما تقول: أورَدتُك الحربَ، وأورَدتُك الأمرَ العظيمَ، وقال تعالى ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[2]، وقولهم «أرسَلَها العِراكَ» مضمَّن عند الكوفيين معنى أورَدَها.

وزعم ابن الطَّراوة أنّ قولهم أرسَلَها العِراكَ ليس بحال[3]، وإنما هو صفة لمصدر محذوف، والمعنى: الإرسالَ العراكَ، وكذا فعلَ في جميع هذه الأبواب.

ورُدَّ عليه بأنه لم نجد صفة تُلتَزم فيها أل، بل المعهود في الصفات أن تكون معارف ونكرات.

وأمّا «ادْخُلوا الأولَ فالأولَ» فـ«أل» زائدة في قول بعضهم[4]، وليست للعهد؛ إذ لا عهد لك في الأول، والمعنى: ادخُلوا مُرَتَّبين، وهذا ونحوه مما لا ينقاس

---

(١) الديوان ص ٨٦ والكتاب ١: ٣٧٢ والخزانة ٣: ١٩٢ - ١٩٤ [١٩٠]. يصف عَيرًا يسوق أُتُنه نحو الماء. العراك: الجماعة، أي: أوردها جماعة. ولم يذدها: لم يحبسها. ولم يشفق على نغص الدِّخال: لم يخف أمرًا ينغِّص عليها دخالها، والدِّخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء. والدِّخال للإبل خاصة، ولكنه شبَّه الفحل وأتنه بالإبل التي وردت الماء وهي عِطاش. د: وأوردها. س، ك، د: على نغض الدِّخال.

(٢) سورة هود: الآية ٩٨.

(٣) ليس بحال ... الإرسال العراك: سقط من ك.

(٤) الكتـــاب ١: ٣٧٥ والمقـــرب ١: ١٥١ وشرح الجزوليـــة للأبـــذي ١: ٨٤٦ [رسالة].

عند البصريين، ولذلك كانت قراءة من قرأ ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[1] شاذّة لمجيء (الأَذَلّ) حالاً، وهو بصورة المعرفة.

قال بعض أصحابنا: وأمّا الكوفيون فينبغي على مذهبهم أن يكون من قبيل ما ينقاس؛ لأنّ الحال عندهم إذا كانت في معنى الشرط يجوز أن تأتي على لفظ المعرفة.

وذهب الأخفش إلى أنه ليس حالاً، وهو منصوب بالفعل على أنه مشبَّه بالمفعول، والتشبيه[2] يكون في الفعل كما يكون في الصفات، كما ذهب إليه الكوفيون في ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[3].

وذهب يونس إلى أنه حال / بنفسه، وهو معرفة ، وحَكى[4] أنّ العرب [٤: ٩٠/أ] تقول: قدمَ زيدٌ أخاك ، وهذا زيدٌ سَيِّدَ الناسِ ، ومذهبه أنّ الحال تجيء معرفة ونكرة كالخبر.

وذهب المبرد[5] والسيرافي[6] إلى أنّ «أل» مُعَرِّفة لا زائدة، لكنَّ الاسم لم يتعرف هنا على حد تعرف الأسماء، بل إنما يعلم كونه أولاً بعد ما يكون أولاً، فلما كانت «أل» على هذا الحد سهل ذلك فيها.

---

(١) سورة المنافقون: الآية ٨. وفي البحر ٨: ٢٧٠ أنّ الكسائي والفراء حكيا هذه القراءة. وانظر معاني القرآن للفراء ٣: ١٦٠ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٤٣٥ ومشكل إعراب القرآن ص ٧٣٦. وفي شواذ ابن خالويه ص ١٥٧ أنّ الخليل حكاها في كتاب العين.

(٢) ك: والمشبه.

(٣) سورة القصص: الآية ٥٨. ومعيشتها عند الفراء تمييز. معاني القرآن ٢: ٣٠٨ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٤٠.

(٤) الكتاب ٢: ١١٣ وشرحه للسيرافي ٧: ٤٢ - ٤٣.

(٥) المقتضب ٣: ٢٧١ وشرح الكتاب للسيرافي ٦: ١٦.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٦: ١٦.

ومما خالفت فيه العرب القياس قولهم في الأمر للمؤنثات: ادْخُلْنَ الأولَ فالأولَ، فالقياس: ادْخُلْنَ الأُولى فالأُولى، لكنهم شذُّوا في ذلك كما شذُّوا في إدخال أل. فإذا قالوا: دَخلوا الأولُ فالأولُ - بالرفع - كان بدلاً، فإذا قلت: ادْخُلُوا الأولُ فالأولُ لم يُتَصَوَّر البدل؛ لأنك لا تقدّر أبدًا أمرًا بغير لام إلا وفاعله مضمر لا ظاهر، فارتفاعه على فعل دلَّ عليه هذا، تقديره: لِيَدخُل الأولُ.

وقوله أو الإضافة هذا أيضًا ليس بجيد؛ لأنه ليس معرفة على مذهب الجمهور، بل أتى بصورة المعرفة، وهو نكرة عندهم من حيث المعنى، والمسموع من ذلك قولهم: كَلِّمتُه فاهُ إلى فِيَّ - وتقدم الكلام عليه[1] - وطَلَبتُه جَهْدي وطاقَتي[2]، ورجعَ عَوْدَه على بَدئه[3]، ومررتُ بزيدٍ وَحدَه[4]، وتَفَرَّقُوا أيادي سَبَا[5]، ومررتُ بهم ثلاثَتهم إلى العشرة[6]، وقَضَّهم بِقَضِيضِهم[7].

فأمّا طَلَبتُه جُهْدي وطاقَتي، وفعلَ ذلك جُهدَه وطاقَته، فالتقدير: جاهدًا ومُطيقًا، أو: أجتهد جُهدي، وأُطيق طاقتي، أو مُجتهدًا جُهدي، ومُطيقًا طاقتي، على اختلاف المذاهب السابقة.

وزعم الكوفيون أنَّ جُهدي وطاقتي من قبيل المصادر المعنوية، التقدير: اجتهدتُ جُهدي، وأَطَقتُ طاقتي.

---

(١) تقدم في ص ٢٠ - ٢٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٣.

(٣) الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٧.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨.

(٥) مجمع الأمثال ١: ٢٧٥ - ٢٧٧. أي: تفرقوا تفرقًا لا اجتماع بعده. وانظر الكتاب ٣: ٣٠٤ والمقتضب ٤: ٢٥.

(٦) الكتاب ١: ٣٧٣ - ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨.

(٧) الكتاب ١: ٣٧٤ - ٣٧٥، ٣٧٧.

وأمّا رجعَ عَودَه على بَدئه فعَودَه عندنا منصوب على الحال، تقديره: رجعَ يَعودُ عَودَه، أو عائدًا عَودَه، أو عائدًا، على اختلاف المذاهب.

وزعم الكوفيون أنَّ عَودَه منصوب على المصدر، المعنى: عادَ عَودَه على بَدئه. وأجاز بعض النحويين[1] نصبه على المفعول به، أي: رَدَّ عَوْدَه على بَدئه.

فإذا انتصب عَودَه على الحال لم يجز تقديم المجرور عليه لأنه من صلته، وإن كان مفعولاً به جاز.

ويجوز فيه الرفع، فتقول: رجعَ عَوْدُه على بدئه. وفي رفعه وجهان: أحدهما أنه فاعل برجعَ. والثاني أنه مبتدأ، وعلى بَدئه في موضع الخبر، والجملة حالية. ويجوز تقديم المجرور على عَوده في حالتي رفعه.

وأمّا مررتُ بزيدٍ وَحدَه، وجاء زيدٌ وَحدَه، فذهب[2] الخليل و«س» إلى أنه اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال، كأنه قال: إيحادًا، وإيحادًا [وُضعَ][3] موضع مُوْحِدًا، فمع الفعل المتعدي هو حال من الفاعل، أي: مُوْحِدًا له بمروري، ومُفْرِدًا له بالضرب في: ضَرَبتُ زيدًا.

وذهب المبرد[4] إلى أنه يجوز أن يكون حالاً من المفعول، أي: ضربتُه في حال أنه مُفرَد بالضرب.

ومذهب س أولى؛ لأنَّ وضعَ المصادر التي تنوب عنها الأسماء موضعَ اسم الفاعل أكثر من وضعها موضعَ المفعول[5].

---

(١) هو الخليل كما في الكتاب ١: ٣٩٥ وشرحه للسيرافي ٦: ١٢. وقوله: «وأجاز بعض النحويين ... رد عوده على بدئه»: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٣ - ٣٧٥.

(٣) وضع: تتمة من منهج السالك ص ١٨٦.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٦٢، والأشباه والنظائر ٤: ١٦١ [الرفدة في معنى وحده للسبكي]. وانظر المقتضب ٣: ٢٣٩.

(٥) هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ١٦٣.

وذهب ابن طلحة[1] إلى أنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررتُ /به وحدي، كقوله[2]: [٤: ٩٠/ب]

والذِّئبَ أخشاهُ إنْ مَرَرتُ بهِ وَحْدِي ، وأخْشَى الرِّياحَ والمَطَرا

وذهب جماعة[3] من النحويين إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال: فمنهم من قال: هو مصدر على حذف حروف الزيادة، أي: إيحادَه. ومنهم من قال: إنه مصدر لم يُلفظ له بالفعل كالأُخُوّة. ورُدَّ قول من ذهب إلى أنه مصدر بأنَّ المصادر التي وضعت موضع الحال لا تتصرف، وهذا يتصرف.

وذهب يونس[4] وهشام[5] في أحد قوليه إلى أنه منصوب انتصاب الظروف[6]، فيجريه مجرى عندَه، فإذا قلت جاء زيدٌ وحدَه فكأنَّ التقدير: جاء زيدٌ على وَحده، ثم حُذف حرف الجر، ونُصب على الظرف، وحكى[7] من كلام العرب: جَلَسا على وَحدَيْهما. وإذا قلت زيدٌ وحدَه فكأن التقدير: زيدٌ موضعَ التفرُّد، وينبغي على هذا أن يكون مصدرًا؛ لأنَّ الأصمعي حكى[8] عن العرب وَحَدَ يَحِدُ.

---

(١) الأشباه والنظائر ٤: ١٦١ [الرفدة في معنى وحده].

(٢) هو الرَّبيع بن ضَبُع الفَزاريّ. النوادر ص ٤٤٦.

(٣) هم جماعة من البصريين كما في الزاهر ١: ٣٣٧. وهذه الفقرة من شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٥٩، ١٦٠ بتصرف.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٧، ٣٧٨.

(٥) الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ [الرفدة في معنى وحده للسبكي].

(٦) الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ [الرفدة في معنى وحده للسبكي]. ونسب هذا القول إلى الكوفيين في الصحاح (وحد) وشرح الكافية ١: ٦٤٧ تحقيق د. حسن الحفظي.

(٧) يعني يونس كما في منهج السالك ص ١٨٦، ١٨٧. وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٥٩ أنَّ ابن الأعرابي حكاه. وانظر اللسان (وحد).

(٨) الزاهر ١: ٣٣٨.

ورُدَّ مذهب يونس بأنَّ حذف حرف الجر لا يجوز بقياس. وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ يونس لم يحذف الحرف بقياس، بل العرب حذفته، وذلك بعد ما أدخلته؛ ألا ترى إلى ما حكى يونس عن العرب: جَلَسا على وَحدَيهما، أي: موضع انفرادهما. والذي يدلُّ على أنه منتصب على الظرف لا على الحال قول العرب: زيدٌ وَحدَه، فجعلته العرب خبرًا للمبتدأ لا حالاً، ولو قلت زيدٌ جالسًا لم يجز ذلك.

وقد أجاز هشام[1] في قول العرب زيدٌ وَحدَه وجهًا آخر، وهو أن يكون منصوبًا بفعل مضمر يخلفه وَحدَه، كما قالت العرب: زيد إقبالاً وإدبارًا، والمعنى: يُقبِل إقبالاً ويُدبِر إدبارًا، وتأويله عنده: زيد وَحَدَ وَحدَه، وقد تقدمت حكاية الأصمعي عن العرب: وَحَدَ يحِدُ.

قال هشام[2]: ومثل زيدٌ وَحدَه في هذا المعنى: زيدٌ أمرَه الأولَ، وسعدٌ قِصَّتَه الأولى وحالَه الأولى. يذهب هشام إلى خلاف هذا المنصوب الناصب كما خلف وَحدَه وَحَدَ، وكان يسمي هذا منصوبًا على الخلاف للأول، وقال: لا يجوز: وحدَه زيدٌ، كما لا يجوز: إقبالاً وإدبارًا عبدُ اللّه، وكذلك قِصَّتَه الأولى زيدٌ، من قبل أنَّ الفعل لا يُضمَر إلا بعد الاسم. وأما على قول هشام الذي وافق فيه يونس - وهو أنه ينتصب على الظرف - فيجوز أن تقول: وحدَه زيدٌ، كما يجوز: عندَك زيدٌ.

وأمَّا «تَفَرَّقُوا أيادي سَبَا» فيأتي الكلام عليه في آخر باب العدد إن شاء اللّه[3]. ومعناه: تَبَدُّدًا لا بقاءَ معه.

وقوله **ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدَّم** أي: ومما جاء مضافًا إلى معرفة، وانتصب على الحال، تقول: مررتُ بهم

---

(١) الزاهر ١: ٣٣٨ والأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ [الرفدة في معنى وحده للسبكي].

(٢) الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ - ١٦٤ [الرفدة في معنى وحده للسبكي].

(٣) ذكره في ص ٣٨٧ و لم يتكلم عليه. «إن شاء الله ... عند الحجازيين»: سقط من ك.

ثلاثتهم، ومررتُ بالقوم خَمْستَهم، فلغة الحجازيين[1] نصب هذا على الحال، ومذهب س فيه كمذهبه في وحدَه من أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنك قلت: مُخْمِسًا لهم، فوضع خَمْسة موضع خَمْس الذي هو مصدر خَمَستُ القومَ خَمْسًا، وخَمْسًا موضوع موضع مُخْمِس.

وذهب يونس إلى أنها صفة في الأصل[2]، / فتكون حالاً بنفسها. ورُدَّ بأنه [٤: ٩١/أ] لا يكون صفة إلا نكرة.

وذهب المبرد[3] إلى أنه تقدّر هنا من لفظ الخمسة فعلاً، تقول: مررتُ بالقوم فخَمَستُهم. وهذا تكلُّف لم يُنطَق به.

وذهب غيرهم إلى أنه ينتصب[4] انتصاب الظرف، كما ذهب إليه في مررتُ بزيدٍ وَحدَه. والدليل على صحة هذا المذهب ما روى الكسائي أنَّ العرب تقول: القومُ خَمْستُهم وخَمْستَهم، وكذلك عَشرتُهم وعَشرتَهم، فمن رفع الخمسة رفعها بالقوم، ومن نصبَ نصب على الظرف، فكونهم جعلوه في موضع الخبر دليل على أنه ليس بحال؛ لأنَّ قولك زيدٌ جالسًا لا يجوز.

وإذا أراد الحجازيون معنى التوكيد لم يقولوا إلا كلّهم وأجمعين، ولا يؤكدون بثلاثتهم إلى العشرة، إنما ينصبونها على الحال كما ذكرنا.

ولم يذكر س اثْنَيْهما، وقد قاسه بعضهم على ثلاثتهم، وقد غُلِّط فيه، قاله في البسيط، قال: «والفرق بين الموضعين أنك إذا قلت لَقيتُهما فقد عُلم عِدَّة ذلك، فلا يُحتاج إلى زيادة، وإذا قلت لَقيتُهم لم يُعلم عددهم، فاحْتِيج إلى ذلك ليبين هذا القدر».

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٣، وفيها مذهب سيبويه.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٧. في الأصل: ليس في ك، ن.

(٣) المقتضب ٣: ٢٣٩.

(٤) د: منتصب.

وفيه نظر؛ فإنَّ المراد هنا بإتيان ثلاثتهم وأربعتهم تجريدهم عن الانضياف إلى الغير، بمنْزلة قولهم منفردين، وبهذا المعنى يحسن دخول اثنيهما قياسًا، كقوله ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[1] لمّا أراد التجريد، وقولِه تعالى ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[2] لمّا أراد مجرد الاثنيّة.

وقوله **ويجعله التميميون**[3] **توكيدًا** أي يُتبعون ذلك لِما قبله في الإعراب، فيقولون: قام القومُ ثلاثتُهم، بالرفع، ورأيت القومَ ثلاثتَهم، بالنصب، ومررت بالقومِ ثلاثتِهم، بالجر، وإذا أرادوا معنى الانفراد بالمرور لم يقولوا إلا: وَحدَهم، نحو: مررتُ بالقومِ وَحدَهم.

والفرق بين النصب والإتباع أنك إذا نصبت كان التقدير أنَّ المرور مقيَّد بهم خمسة، إما تقييد الحال على مذهب س، وإما تقييد الظرف على مذهب غيره، فلو مرَّ بغيرهم معهم كانوا أكثر من خمسة إذا قلت: مررتُ بالقومِ خَمْسَتَهم، وإذا أتبعتَ جاز أن تكون مررت بغيرهم، وجاز أن تكون مررت بهم خاصة.

وقال بعض شراح الكتاب: «إذا نصبت فعلى الحال، كأنك قلت: مررت بهم في حال أنهم ثلاثة، فمحال على هذا أن يكون معهم غيرهم، وإلا فيكون الكلام كذبًا، فالحال اقتضت هذا المعنى.

وأمَّا الجر فعلى معنى أنك مررت بالثلاثة كلهم، ولا يقتضي[4] هذا أن يكون معهم غيرهم؛ لأنه إذا كان معهم غيرهم صحَّ أن تقول: مررت بالثلاثة كلهم، ولا يكون كذبًا، فلهذا فرَّق النحويون بينهما، أي: بين النصب والجر.

---

(١) سورة النساء: الآية ١٧٦.

(٢) سورة النحل: الآية ٥١.

(٣) الكتاب ١: ٣٧٤.

(٤) س، ك، ن: ولا ينقض.

ويقولون في مررتُ بالقومِ ثلاثتِهم: إن ثلاثتهم توكيد، وأجمعوا على ذلك، ولم يقل أحد إنه بدل، وإن كان يسبق إلى الخاطر جوازه. وحملهم على ذلك أنه يقال في معنى أن القوم ثلاثة، وكذلك أربعتهم، والمعنى أنهم أربعة، وكذلك ما بقي، فلو قلنا إنه بدل كان من بدل الشيء من الشيء، وفيه ضمير القوم، فيكون فيه إضافة الشيء إلى نفسه، واحتمل ذلك في التأكيد ؛ / لأنه في معنى كل[1]، [٤: ٩١/ب] وقد استُسهل في كل إضافتها إلى ما هو هي، فيقولون كل القوم لأنها نقيضة بعض، فسَهُل ذلك فيها. فهذا هو الذي حملهم على أنه تأكيد لا بدل» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

والمؤنث كالمذكر في ذلك، فتقول: قام النساءُ ثلاثَهنَّ، إلى: عشرَهن.

وقال المصنف في الشرح[2]: «النصب عن الحجازيين على تقدير جميعًا، ورفعه التميميون توكيدًا على تقدير : جميعُهم» انتهى. فيظهر من كلامه هذا أنه لا فرق بين المعنَيَيْن إلا من جهة الصناعة، أنه في النصب يقدر بجميعًا، وفي التوكيد يقدر بجميعهم، وهذا خلاف ما فرق به الناس بينهما مما ذكرناه قبل .

وقوله **ورُبَّما عُومِلَ بالمعاملتين مُرَكَّب العدد** يعني بالمعاملتين النصب على الحال والإتباع على التوكيد. وفي انتصاب مركّب العدد انتصابَ ثلاثتهم وأخواته خلافٌ: منهم من أجاز ذلك، ومنهم من منعه، والصحيح الجواز. وفيه إذا فُسِّر العدد بواحد منصوب ثلاثة أوجه:

أحدها: حذف ذلك المفسِّر وإضافة المركّب إلى ضمير الاسم، فتقول: جاؤوا خمسةَ عَشرِهم، وجئن خمسَ عَشرَتهن، أي: جميعًا، حكاه الأخفش في «الأوسط» عن بعض العرب. ومن أجاز ذلك قال : قام القومُ عشرتهم.

---

(١) كل ... فهذا هو الذي حملهم: سقط من ك، وفيه بدلاً منه: فكلهم.

(٢) ٢: ٣٢٧.

والوجه الثاني: ألاّ تضيف العدد إلى الضمير، بل تأتي بالتمييز، فتقول: مررتُ بالقومِ أحدَ عشرَ رجلاً، ومررت بالقوم عشرينَ رجلاً.

والثالث: أن تحذف التمييز فتقول: مررتُ بالقومِ أحدَ عشرَ، ومررتُ بالقومِ عشرين.

وقوله **وقَضَّهم بِقَضيضِهم** تقول: جاء القومُ قَضَّهم[1] بِقَضيضِهم، حكى س فيه الرفع والنصب، فإذا رفعنا فعلى التوكيد، فيتبع ما قبله في الرفع والنصب والجر، قال س[2]: «ومثل خمستَهم قَضَّهم بِقَضيضِهم، كأنه قال: مررتُ بهم انْقِضاضًا. هذا تمثيل، وإن لم يُتكلم به، كأنه قال: انقضَّ آخرهم على أولهم. وبعض العرب يجعل قَضَّهم بمنزلة كلّهم، يُجريه على الوجوه[3]» انتهى.

وقد حُكِيَ لِقَضّهم فعل، قالوا: قَضَضتُ عليهم الخيلَ: إذا جمعتَها عليهم[4]. وإذا نَصبنا نصبنا على الحال.

ومعنى قَضَّهم بِقَضيضهم: مُنقَضًّا آخرهم على أولهم، قال الشماخ[5]:

أَتَتْنِي تَمِيمٌ قَضَّها بِقَضيضِها ... تُمَسِّحُ حَولِي بالبِقاعِ سِبالَها

فهو من الانْقِضاض، أي: أتوني انقضاضَهم، أي: مُنقَضِّين، وهو كالجَمَّاء في أنه مأخوذ من الانْقِضاض لا مشتقّ للصفة، وهو بمنزلة جُهدي[6] في أنه للفاعل.

---

(١) قضَّهم: ليس في ك.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٤ - ٣٧٥ باختصار.

(٣) يعني وجوه الإتباع من الرفع والنصب والجر.

(٤) قالوا قضضتُ عليهم الخيل إذا جمعتَها عليهم: ليس في س. وفي ك: «فقالوا» فقط.

(٥) الديوان ص ٢٩٠ والكتاب ١: ٣٧٤. السبال: جمع سَبَلة، وهي مقدم اللحية. س: تمسَّح. ك: تُمسَحُ.

(٦) ك، د: جهدك.

ويونس[1] يجعله كالجَمّاءِ وصفًا، فهو حال بنفسه، والإضافة غير محضة، وهو أبعد من المصدر لكونه اسمًا. والمبرِّد[2] يقدر الفعل.

وقوله **وقد يجيء المؤوَّل بنكرة علمًا** قالت العرب[3]: جاءت الخيلُ بَداد، وبَداد عَلَم جنس، وإنما جاز أن يقع حالاً لتأوُّله بنكرة، ومعناه: جاءت الخيلُ مُتَبَدِّدَةً.

ص: إن[4] وقع مصدرٌ موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف، خلافًا للمبرد والأخفش، ولا يَطَّرد فيما هو نوع للعامل، نحو: أَتَيتُه سُرْعةً، خلافًا للمبرد، بل يُقتَصَر فيه وفي غيره على السماع، إلا في نحو: أنتَ الرجلُ عِلمًا، وهو زُهيرٌ شِعرًا، وأمّا عِلمًا فعالِمٌ.

وتَرفع / تَميم المصدرَ التاليَ «أمّا» في التنكير جوازًا مرجوحًا، وفي التعريف وجوبًا. وللحجازيين في المعرَّف رَفعٌ ونَصبٌ، وهو في النصب مفعول له عند س، وهو والمُنَكَّر مفعولٌ مُطلَقٌ عند الأخفش. [٤: ٩٢/أ]

ش: قال المصنف في الشرح[5]: «تقدم التنبيه على أنّ الحال خبر في المعنى، وأنّ صاحبه مخبر عنه، فحقُّ الحال أن يدلَّ على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألاّ يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنًى عن جُثّة، فإن ورد عن العرب منه شيء حُفظ ولم يُقس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتًا» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٧.

(٢) المقتضب ٣: ٢٤٠.

(٣) جمهرة اللغة ص ٩٩٩ وتهذيب اللغة ١٤: ٧٨، ٧٩.

(٤) في التسهيل وشرحه: «فصل وإن».

(٥) ٢: ٣٢٨.

وبمجيء المصدر حالاً أكثر من مجيئه نعتًا، فمن المسموع ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[1]، و﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[2]، ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[3]، و﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾[4]، وقَتَلتُه صَبْرًا، ولَقيتُه فُجاءةً ومُفاجأةً، وكفاحًا ومُكافَحةً، وعيانًا، وكَلَّمتُه مُشافَهةً، وأَتَيتُه رَكْضًا ومَشْيًا وعَدْوًا، وطَلَعَ بَغْتةً، وأعطَيتُه المالَ نَقْدًا، وأخَذتُ ذلك عنه سَماعًا وسَمْعًا، ووَرَدتُ الماءَ الْتِقاطًا[5]، وقال الشاعر[6]:

فَلأيًا بِلأيٍ مـا حَمَلْنـا وَليـدَنا ... على ظَهرِ مَحبُوكِ السَّراةِ مُحَنَّـبِ

واختلف النحويون في تخريج هذه الكلم المسموعة وما أشبهها من المسموع: فذهب الكوفيون والأخفش والمبرد إلى أنها مفاعيل مطلقة، واختلفوا:

فقال الكوفيون: إنها منصوبة بالأفعال السابقة، وليست في موضع الحال؛ لأنَّ أعطيتُ في معنى نَقَدتُ، وقَتَله في معنى: صَبَرَه، وطَلَعَ بَغتةً في معنى: بَغَتَ بَغتةً.

وذهب الأخفش[7] والمبرد[8] إلى أنَّ قبلَ كلِّ مصدرٍ منها فعلاً مقدَّرًا هو الحال، أي: زيدٌ طَلَعَ يَبْغَتُ بَغتةً، وقَتَلتُه أصبُره صَبْرًا، وأعطَيتُه المالَ أنقُده نَقْدًا، وكذلك سائرها.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٠. أي: يأتينك ساعيات.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٧٤. أي: مُسرِّين ومُعلنين.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٥٦. أي: خائفين وطامعين.

(٤) سورة نوح: الآية ٨. أي: مجاهرًا.

(٥) يعني: من غير قصد، لم أعلم به حتى وردت عليه.

(٦) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٥٠. اللأي: الجهد. ومحبوك: قوي مجدول. والسراة: الظهر. والمحنَّب: الذي في يديه وصلبه انحناء، وذلك مستحبّ في الخيل. وآخره في س، د، ن: مجنَّب. والمجنَّب: البعيد ما بين الرجلين من غير فج، وهو مدح.

(٧) شرح المصنف ٢: ٣٢٨ وشرح الكافية: القسم الأول ص ٦٧١.

(٨) المقتضب ٣: ٢٣٤، ٢٦٨ - ٢٦٩، ٤: ٣١٢ والسيرافي ٥: ١٤٦. ونسبه الشلوبين في حواشي المفصل ص ٢٠٩ إلى المبرد وابن السراج وأبي علي. ومذهب ابن السراج في الأصول ١: ١٦٣. وانظر مذهب أبي علي في الإيضاح العضدي ص ٢٠٠.

قال المصنف في الشرح[1]: «وهذا ليس بصحيح؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المقدَّر لفظَ المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل، ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسّره[2] الفعل الأول؛ لأنَّ القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركض» انتهى.

وذهب س[3] وجمهور البصريين[4] إلى أنها مصادر في موضع الحال، أي: أعطيتُ زيدًا المالَ مُنتَقَدًا، وقَتَلتُه مَصبورًا، ودعوتُهم مُجاهرًا، وكذلك باقيها.

وظاهر قول المصنف في ألفيَّته[5]:

ومَـــصدَرٌ مُنَكَّـــرٌ حـــالاً يَقَـــعْ بِكَثْـــرةٍ كـ«بَغْتَـــةً زيـــدٌ طَلَـــعْ»

أنه ينقاس؛ لأنَّ الكثرة دليل الاقتياس، لكن قد نص هنا على عدم القياس.

وفي الإفصاح ما نصه: «وقد رأيتُ لبعضهم أنَّ هذه مصادر على حذف مضاف أي: لَقيتُه لِقاءَ فُجاءةٍ[6]، وأَتَيتُه إتْيانَ رَكْضٍ، وسارَ سَيْرَ عَدْوٍ، فتقدّر مضافًا مصدرًا من لفظ /الفعل، فيجيء (العِراك) على تقدير: إرسالَ العِراكِ، [٤: ٩٢/ب] وكذلك (جُهدَك) على تقدير: طَلَبَتَه طَلَبَ جُهْدِك، ورَجعَ عَودَه على تقدير: رُجُوعَ عَوْدِه، فتكون هذه المعارف منتصبة انتصاب المصادر، فتكون معرفة على الواجب، وهذا تقدير حسن سهل، وكأنه حُذف للعلم واستقباحًا لتكرير اللفظ، وتكون المعارف على هذا التقدير على وجهها[7].

---

(١) ٢: ٣٢٨.

(٢) الذي في المخطوطات: «يفسر»، صوابه في شرح المصنف.

(٣) الكتاب ١: ٣٧٠ وشرحه للسيرافي ٥: ١٤٦.

(٤) قال السيرافي: «وكان الزجاج يذهب إلى تصحيح مذهب سيبويه، وهو الصواب». شرح الكتاب ٥: ١٤٦.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢: ٢٥٢.

(٦) ك: فجاء.

(٧) ك: وجوهها.

ويصح أن يكون مررتُ به وحدَه على هذا، أي: مُرورَ إيحادٍ له، أي: اختصاص، وجاؤوا الجَمّاءَ، أي: مَجيءَ الجَمَّاءِ، ودَخلوا دُخُولَ الأَوَّلِ فالأَوَّلِ، وكَلَّمتُه كَلامَ فيه إلى فيَّ، فهذا عندي لا يَبعُد.

وقد قيل: إنها أحوال على حذف مضاف، أي: ذا فُجاءةٍ[1]، وهذا يَبطل بالمعارف المذكورة)) انتهى.

وقوله **ولا يَطَّرد فيما هو نوع للعامل، نحو: أَتَيتُه سُرْعةً، خلافًا للمبرد، بل يُقتَصَر فيه وفي غيره على السَّماع** أجمع[2] الكوفيون والبصريون في نحو هذه المصادر أنه لا يُستعمَل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يُقاس على المستعمَل من ذلك غيرُ المستعمَل، وإن كانوا قد اختلفوا في التخريج، فلا يجوز[3]: جاء زيدٌ بُكاءً، تريد: باكيًا، ولا: ضحكَ زيدٌ اتِّكاءً، تريد: مُتَّكِئًا.

وشذَّ المبرد، فقال: يجوز القياس. وذلك على خلافٍ في النقل عنه، فنَقل بعض أصحابنا عنه أنه أجاز ذلك مطلقًا، وقيَّد عنه ذلك بعضُ أصحابنا والمصنف[4] باطِّراده فيما هو نوع للفعل[5]، نحو: أَتَيتُه سُرْعةً.

والصحيح أنه يُقتصر في هذا ونحوه على السماع، وقال س[6]: ((لا تقول: أَتيتُه سُرْعةً ولا رُجْلةً، بل حيث سُمع)).

---

(١) في تمهيد القواعد ٥: ٢٢٦٨ أنَّ الصفّار اختار هذا في شرح الكتاب.

(٢) ك، د: وأجمع.

(٣) فلا يجوز ... تريد متكئًا: سقط من ك.

(٤) والمصنف: سقط من س، د. وقد نسبه إليه ابن مالك في التسهيل وفي شرح الكافية الشافية ص ٧٣٦، والرضي في شرح الكافية: القسم الأول ص ٦٧١.

(٥) نص على ذلك في المقتضب ٣: ٢٣٤، ونسبه إليه الزمخشري في المفصل ص ٨٠.

(٦) الكتاب ١: ٣٧٠.

و«أنْ» والفعل - وإن قُدِّر بمصدر - لا يجوز أن يقع حالاً؛ لأنَّ العرب أجرتها مجرى المعارف، سوى المضمر في باب الإخبار بكان، ولأنَّ س نصَّ[1] على أنَّ أنْ إذا دخلت على المبهم صيّرته مستقبلاً، والمستقبلُ لا يكون حالاً. ولا يصح أن يكون حالاً مقدَّرة كقولهم في: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا[2]؛ لأنه[3] إنما يكون ذلك في الحال التي يُجعل مكانها فعل آخر يكون ذلك الفعل حالاً، وأمّا في أنْ والمضارع فلا يمكن تقديره بعد أنْ إلا ويكون مستقبلاً، فلا يجوز أن يكون حالاً، وهذا مذهب س[4].

وذهب ابن جني إلى أنه يجوز أن تكون أنْ وما بعدها في موضع الحال، فقال في قول الشاعر[5]:

وقالوا لهـا : لا تَنْكِحِيـهِ ؛ فإنَّـهُ لأوَّلِ سَـهْمٍ أنْ يُلاقِـيَ مَجْمَعَـا

ما نصه[6].

وقوله **إلا في نحو أنتَ الرجلُ عِلمًا** هذا الاستثناء هو من قوله «في هذا ونحوه[7] على السماع» يعني: إلا فيما ذُكر من الأنواع الثلاثة، فإنه لا يُقتصر على السماع، بل ينقاس، فذكر أولاً أنتَ الرجلُ عِلمًا، فيجوز أن تقول: أنتَ الرجلُ

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٠.

(٢) الكتاب ٢: ٥٢.

(٣) لأنه: ليس في ك.

(٤) الكتاب ١: ٣٩٠.

(٥) تقدم تخريجه في ٣: ١٥٣. وفي حاشية س، ومتن ك، ومتن د: نَصْلٍ، وفوقه خ.

(٦) هاهنا بياض في س، والكلام متصل في ك، ن. وفي د: «كذا». قلت: لم يذكر ذلك في التنبيه ص ١٩٤ حيث شرح هذا البيت.

(٧) كذا! والذي سبق في الفص هو: «فيه وفي غيره».

عِلْمًا، وأَدَبًا، ونُبْلاً، والمعنى: أنتَ الرجلُ الكاملُ[1] في حالِ علمٍ، وحالِ أدبٍ، وحالِ نُبْلٍ، وهذا معنى قول الخليل[2]: «أنتَ الرجلُ في هذه الحال».

وذهب ثعلب[3] إلى أنَّ المصدر المنتصب في مثل هذا هو مصدر مؤكِّد لا حال، ويتأول الرجل باسمِ فاعلٍ مما جاء بعده، فإذا قال أنتَ الرجلُ علمًا فهو بمنزلة: أنتَ /العالمُ عِلمًا، والمتأدِّبُ أَدَبًا، والنَّبيل[4] نُبْلاً. [٤: ٩٣/أ]

ويحتمل عندي أن يكون منصوبًا على التمييز[5]، كأنه قال: أنتَ الكاملُ أَدَبًا[6]؛ لأنَّ الرجل يُطلَق ويُراد به الكامل، وأصله: أنتَ الكاملُ أَدَبُه، ثم حُوِّل الكمال إلى ضمير المبتدأ الذي تحمَّله الرجل، وانتصبَ أَدَبًا ونُبلاً وعِلمًا على التمييز. ولإجراء الرجل مجرى الوصف بمعنى الكامل أجازوا: أَرَجُلٌ عبدُ اللَّه؟ على أن يكون رجلٌ مبتدأ، وعبدُ اللَّه فاعلٌ به لإجرائه مُجرى كامل، وأغنى عن الخبر؛ إذ لم يُرد أن يستفهم عن عبد اللَّه أهو رجل أم امرأة.

وقوله **وهو زهيرٌ شعرًا** هذا هو الثاني من أقسام المصدر الذي ينقاس وقوعه حالاً، تقول: زيدٌ حاتمٌ جودًا، والأحنفُ حِلمًا، ويوسفُ حُسنًا، وما أشبه هذا التركيب، أي: مثلُ زهير في حالِ شعر، وكذلك باقيها. ومن هذا القبيل قول الشاعر[7]:

---

(١) فيما عدا د: أي الكامل.

(٢) الكتاب ١: ٣٨٤.

(٣) شرح المصنف ٢: ٣٢٨ وشرح الكافية: القسم الأول ص ٦٧١.

(٤) ك: والمنبل.

(٥) سبق أبا حيان في هذا الإعراب الرضي في شرح الكافية: القسم الأول ص ٦٧١.

(٦) أنت الكامل أدبًا ... وأصله: سقط من ك.

(٧) هو أبو العميثل الأعرابي كما في تهذيب اللغة ١٠: ٤٢٥ - ٤٢٦، وفيه: «البلكساء». والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٢: ٣٢٩. رجل أحوذيّ: نسيج وحده. والبلسكاء: نبت يلزق بالثياب ولا يكاد يتخلص منها.

تُخَبِّرُنـــا بأنَّـــكَ أخْـــوَذِيٌّ وأنـــتَ البَلْـــسَكاءُ بنـــا لُـــصُوقا

أي: مثلُ البَلْسَكاء في حالِ لُصوق.

ويحتمل أن يكون هذا كله منصوبًا على التمييز؛ لأنه على تقدير «مثل» محذوفة لفظًا، مرادة معنًى، ضرورةَ أنَّ ذات زيد ليست ذات زهير، والتمييز يأتي بعدَ مِثل، نحو قولهم: على التَّمرةِ مِثلُها زُبدًا[1]، و[2]:

..... فإنَّ الهَوى يَكفيكَهُ مِثلُه ، صَبْرَا

وتخريج نصب[3] هذه على التمييز أظهر من نصبه على الحال، وقد نَصُّوا على أنه تمييز في قولك: زيدٌ القمرُ حُسنًا، وثوبُك السِّلقُ خُضْرةً[4].

وقوله **وأمّا عِلْمًا فعالِمٌ** هذا هو الثالث من أقسام المصدر الذي ينقاس وقوعه حالاً، والأصل في هذا أنَّ رجلاً وُصف عنده شخص بعلمٍ وغيره، فقال الرجل للواصف: أمّا عِلمًا فعالِمٌ، يريد: مهما يُذكَرْ إنسانٌ في حالِ عِلمٍ فالذي وَصَفتَ عالِمٌ، كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم.

فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط.

وقال المصنف في الشرح[5]: «ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء، وصاحبه ما فيه من ضمير، والحال على هذا مؤكِّد، والتقدير: مهما يكنْ من شيء فالمذكور

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٢ والمقتضب ٢: ١٤٤، ٣: ٦٧.

(٢) صدر البيت: «إذا خِفْتَ يومًا أنْ يَلَجَّ بكَ الهَوى». وهو لجرير في الأزمنة والأمكنة ٢: ٢٨٤، وليس في ديوانه. وهو مع بيت قبله بلا نسبة في اللسان (ظنب)، وفيه أنَّ ابن الأعرابي أنشدهما. وبعده في الأزمنة والأمكنة ما نصه: «أراد: فإنَّ الهوى يكفيك هوًى مثله، أي: هوًى آخر، وتمَّ الكلام، ونصب صبرًا على معنى: فاصبرْ صَبرًا. وقال آخر: أراد: يكفيكه أن تَصبر صبرًا».

(٣) س: مثل.

(٤) السِّلق: بقلة لها ورق طوال، وورقه رخص يؤكل مطبوخًا.

(٥) ٢: ٣٢٩.

عالمٌ في حال علم، فلو كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله تعيَّن نصب ما وَلِيَ أمّا بفعل الشرط المقدر، نحو قولك: أمّا عِلمًا فلا عِلْمَ له، وأمّا عِلْمًا فإنّ له عِلمًا، وأمّا عِلمًا فهو ذو عِلم» انتهى.

وقال س[1]: «وينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور قولك: أمّا سِمَنًا فَسَمِينٌ، وأمّا عِلمًا فعالمٌ، وأمّا نُبْلاً فَنَبيلٌ».

ثم قال[2]: «وعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده، ولم يَحسن في هذا الوجه الألفُ واللام، ومن ذلك: أمّا عِلمًا فلا عِلمَ له، وأمّا عِلمًا فلا عِلمَ عنده، وأمّا عِلمًا فلا عِلمَ، تضمر: له» انتهى. ومعنى قوله «وعَمل فيه ما قبله وما بعده» يعني أنك يجوز أن تقدر الناصب لقولك عِلمًا فعل الشرط المقدَّر قبله، ويجوز أن يكون الناصب ما بعد الفاء، وهو فعالمٌ. ثم أتى بالصُّوَر التي يتعيَّن أن يكون الناصب /ما[3] قبله، وهو [٤: ٩٣/ب] أمّا عِلْمًا فلا عِلمَ له، ونحوه مما لا يمكن أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها. وقول س «ولم يَحسُن في هذا الوجه الألف واللام» لأنّ انتصابه على الحال، فلا يحسن فيه دخول أل، والمعنى أنه لا يجوز ذلك.

وقوله **وترفع تميم المصدرَ التاليَ أمّا في التنكير جوازًا مرجوحًا** فيقولون: أمّا عِلمٌ فعالمٌ، قال س[4]: «وقد يرفع في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن». وتخصيصه الرفع بلغة تميم دليل على أنّ غيرها من العرب ينصب المنَكَّر، وليس فيه نصٌّ على أنّ النصب لغة أهل الحجاز بعينهم، ونصَّ عليه المصنف في الشرح، فقال[5]: «ويلتزمون - أي: أهل الحجاز - نصب المُنَكَّر».

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٤.

(٢) الكتاب ٢: ٣٨٤.

(٣) زيد هنا في ك: «بعد الفاء وهو فعالم». والسبب انتقال النظر.

(٤) الكتاب ١: ٣٨٤.

(٥) شرح المصنف ٢: ٣٢٩.

وقوله **وفي التعريف وجوبًا** فيقولون: أمّا العلمُ فعالٌم، قال س[1]: «فإن أُدخلت الألفُ واللام رفعوا»، يعني بني تميم، وعبارة س أخلص من عبارة المصنف لأنه قال «وفي التعريف»، وهذا أَعَمُّ مِن أن يكون التعريف بالألف واللام أو بغيرها، والمنقول إنما هو في المعرَّف بالألف واللام.

وقوله **وللحجازيين في المعرَّف رفعٌ ونصب** ظاهره أنهما مستويان في الجواز، والذي يدل عليه كلام س أنَّ الرفع هو الأكثر لأنه بدأ به[2]، وتكلَّم في جُمَل من مسائله، ثم قال[3]: «وقد يَنصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام، وذلك قولهم: أمّا النُّبْلَ فَنَبيلٌ، وأمّا العَقلَ فهو الرجلُ الكاملُ العقلِ والرأي، أي: هو للعقل والرأي، وكأنه أجاب من قال: لِمَهْ؟ وأما بنو تميم فيَرفعون، فيقولون: أمّا العِلمُ فعالٌم، كأنه قال: فأنا أو فهو عالٌم به» انتهى ملخصًا بلفظ س. وإنما كان الرفعُ أكثرَ في لغة الحجاز[4] والنصبُ أقلَّ لأنه لّما كان معرَّفًا بأل قَوِيَتْ فيه جهة أن يكون مسندًا إليه، فكان جعله عُمدة أحسن من جعله فَضلة.

وقوله **وهو في النصب مفعول له عند س** أي: المعرَّف بأل في النصب مفعول من أجله عند س؛ ألا ترى أنَّ س قال: «كأنه أجاب مَن قال: لِمَهْ»؟ وبهذا يتقدَّر المفعول من أجله، وذلك أنه لّما انتصب وهو معرفة بأل لم يمكن أن يكون نصبه على الحال لتعريفه، ولم يمكن أن يكون نصبه على المصدر المؤكِّد لتعريفه أيضًا؛ لأنَّ المصدر التوكيدي لا يكون معرَّفًا؛ لأنه لا يدل إلا على ما دلَّ عليه الفعل، والفعل لا يدلُّ إلا على مطلق الحدث، فكذلك توكيده، والمعرَّف يدلُّ على خصوصيّة الفعل، فلا يمكن أن يَنتصب على أنه مؤكِّد لذلك.

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٨٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٥ - ٣٨٦.

(٤) د: في لغة أهل الحجاز.

وقوله **وهو والمنكّر مفعول مطلق عند الأخفش** قال المصنف في الشرح[1]: «الأخفش يجعل المنصوب مصدرًا مؤكّدًا في التنكير والتعريف، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله، فتقدير أمّا عِلمًا فعالمٌ في مذهبه: مهما يكنْ من شيء فالمذكور عالمٌ عِلمًا، فلَزِم تقديمه كما لَزِم تقديم المفعول في ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[2]، والأصل: مهما يكنْ من شيء /فاليتيمَ لا تَقهر، أو: فلا تَقهر اليتيمَ، وقد قال س[3] في أمّا الضَّربَ فضارِبٌ مثل قول الأخفش في أمّا عِلمًا فعالمٌ» انتهى. [٤: ٩٤/أ]

وأجاز بعضهم انتصاب المصدر نكرة ومعرفة بعد أمّا على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر، فيقدّر متعديًا على حسب المعنى، فكأنه قال: مهما تَذكرْ عِلمًا أو العلمَ فالذي وُصف عالمٌ، وهذا مذهب الكوفيين، يجيزون: أمّا العَبيدَ فلا عَبيدَ لك، وإن أردت عَبيدًا بأعيانهم؛ لأنهم يحملون هذا الباب كله على تقدير فعل، كأنه قال: مهما تَذكر العبيدَ، وهو عندهم فعل لا يظهر مع أمّا، كما لا يظهر الفعل في قول العرب: أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك[4]، وحَكَوا: أمّا البصرةَ فلا بَصرةَ لك، وأمّا أباك فلا أبَ لك. قال بعض أصحابنا: «وإذا صح ما حَكَوا فالقول قولهم، ولم يسمعه س، فجرى على الصنعة» انتهى.

واختار هذا المذهب المصنف في الشرح، وصوّبه، وقال[5]: «لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله؛ لأنّ الحكم بالحالية فيه إخراج المصدر عن أصله ووضعه موضع

---

(١) ٢: ٣٢٩.

(٢) سورة الضحى: الآية ٩.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٥.

(٤) الكتاب ٣: ٧، وانظر ١: ٢٩٣، ٣: ١٠١، ١٤٩، ٣٣٢.

(٥) ٢: ٣٣٠.

اسم فاعل». قال[1]: «ولأنه لا يمنع من اطراده مانع، والقول بالحالية فيه عدم الاطراد لجواز[2] تعريفه. وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد، فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وأمّا الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض ما يمنع منه في لفظ ولا معنى، فكان أولى من غيره، وقد ذهب إلى ذلك السيرافي[3] في قول ابن مَيّادة[4]:

ألا ليتَ شِعْري هل إلى أُمِّ مالكٍ سَبيلٌ ، فأمّا الصَّبرُ عنها فلا صَبْرا

في رواية النصب فقدره: مهما تَرُم الصبر عنها فلا صبر».

قال المصنف[5]: «ويؤيد هذا التقدير في المصدر مجيئه فيما ليس مصدرًا، نحو:

أمّا قُريشًا فأنا أَفْضَلُها[6]

رواه الفراء[7] عن الكسائيّ عن العرب، وتقديره: مهما تَذكر قريشًا أو تصف قريشًا فأنا أفضلُها. ومنه ما روى يونس[8] عن قوم من العرب أنهم يقولون: أمّا العَبيدَ فذو عَبيد، وأمَّا العبدَ فذو عبد، بالنصب، فتقديره عندي: مهما تَذكر العَبيدَ فهو ذو عبيد، ومهما تَذكر العبدَ فهو ذو عَبد» انتهى ما اختاره المصنف وما رَجَّح به.

---

(١) ٢: ٣٣٠.

(٢) س: ولجواز.

(٣) شرح الكتاب ٥: ١٦٩.

(٤) تقدم في ٤: ٣٢.

(٥) ٢: ٣٣٠.

(٦) نصَّ السيرافيُّ على أنَّ هذا جزء من بيت. شرح الكتاب ٥: ١٦٦. ولم أقف له على تتمة. وقال الرضي: في تفسيره: «أمّا قُريشًا فأنا أفضُلهم، أي: أغلبهم في الفضل». شرح الكافية: ٢: ١٤٢٧، فهذا يدل على أنَّ (أفضُل) هنا فعل مضارع لا اسم تفضيل.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٦٦.

(٨) الكتاب ١: ٣٨٩.

وما ذهب إليه الأخفش من انتصاب النكرة والمعرفة نصب المصدر المؤكِّد، وما ذهب إليه بعضهم - واختاره المصنف - من نصبه على أنه مفعول به - فاسدان على ما نذكره إن شاء اللّه، ويتضح أنّ الصواب مذهب س رحمه اللّه، فنقول:

الدليل على فساد قول الأخفش من وجهين:

أحدهما: أنّ المصدر المؤكِّد لا يكون معرفًا بالألف واللام؛ لأنّ الألف واللام يُخرجانه من الإبهام إلى التخصيص، ودعوى زيادة أل على خلاف الأصل.

والثاني: أنه لا يصح أن يكون مصدرًا مؤكِّدًا إذا كان ما بعد الفاء لا يمكن أن يعمل فيما قبلها، نحو: أمّا عِلمًا فلا /عِلمَ له. [٤: ٩٤/ب]

والدليل على فساد المذهب الآخر الذي اختاره المصنف أنه لو كان على إضمار الفعل المتعدي الناصب له لم يكن ذلك مختصًّا بالمصدر؛ نحو: أمّا عِلمًا فعالمٌ، أو بالصفات نحو: أمّا صديقًا فصديقٌ، على ما سيأتي، وكان ذلك جائزًا في كل الأسماء. وقد نص س[1] على أنّ قولك: أمّا الحارثُ فلا حارثَ لك، وأمّا البصرةُ فلا بصرةَ لك، وأمّا أبوك فلا أبَ لك، لا يجوز فيه إلا الرفع، وذكر أنه لا سبيل إلى النصب، ولو كان على ما اختاره المصنف لجاز النصب، فكنت تقول: أمّا البصرةَ فلا بصرةَ لك، أي: مهما تَذكر البصرةَ فلا بصرةَ لك، فلمّا التزموا فيه الأوصاف والمصادر دلّ على أنّ نصبه ليس نصب المفعول به.

ولو كان أيضًا على ما زعموا من نصبه نصب المفعول به ما اختلفت فيه لغات العرب بالنسبة للتنكير والتعريف؛ وقد قال س[2]: «هذا باب يُختار فيه الرفع، ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات، وذلك قولك: أمّا العَبيدُ فذو عَبيد، وأمّا العبدُ فذو عبد، وأمّا عَبدانِ فذو عَبدَينِ.

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٨٧ - ٣٨٨.

وإنما اختير الرفع لأنَّ ما ذكرت في هذا الباب أسماء، والأسماء لا تجري مجرى المصادر؛ ألا ترى أنك تقول: هذا الرجلُ علمًا وفقهًا، ولا تقول: هو الرجلُ خَيلاً وإبلاً، فلما قُبح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له، كأنهم قالوا: أمّا العَبيدُ فأنت فيهم، أو أنت منهم ذو عبيد، أي: لك من العبيد نَصيبٌ».

ثم قال س[1] بعد كلام: «وزعم يونس أنَّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العَبيدَ فذو عَبيد، وأمّا العبدَ فذو عبد، يُجرونه مُجرى المصدر، وهو قليل خبيث؛ وذلك أنهم شبَّهوه بالمصدر كما شبَّهوا الجمَّاءَ الغَفيرَ بالمصدر، وشبَّهوا خَمسَتَهم بالمصدر، وكأنَّ هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العَبيدَ والدراهمَ، أي: للعبيد والدراهم، فهذا لا يُتَكَلَّم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمروٍ ويونس، ولا أعلم الخليل - رحمه اللّه - خالفهما. وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: أمّا العِلمَ والعَبيدَ فذو عِلم وذو عَبيد، وهذا قبيح؛ لأنك لو أفردته كان الرفعُ الصوابَ».

وقال س[2]: «ولو قال: أمّا العَبيدُ فأنت ذو عبيد، يُريد عبيدًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطب كمعرفتك، كأنك قلت: أمّا العَبيدُ الذين تعرف - لم يكن إلا رفعًا» انتهى ما نُقل من كلام س في هذه المسألة.

ودلَّ كلام س على أنَّ نصب «أمَّا العَبيدَ» إذا لم يُرَد بهم عبيد بأعيانهم خبيث قليل حيث أجري الاسم مجرى المصدر، وفرّق س بين المصدر والاسم، ولو كان النصب على المفعول به لجاز كما قلناه في كل اسم، سواء أكان مصدرًا أم غيره[3].

وأمّا ما حكى المصنف من قولهم «أمّا قريشًا فأنا أفضلُها» فالنصب قد منعه س، وإن صحت حكاية الكسائي ذلك عمن يُحتَجُّ بكلامهم من العرب فهو قليل

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٣) د: أم غير مصدر.

جدًّا، ويُخَرَّج على إضمار المصدر وإبقاء معموله، والتقدير: أمّا ذكرُك قريشًا فأنا أفضلُها، حذف المصدر، وأبقى معموله، كما حذفه الآخر في قوله[1]:

/هل تَذكُرُنَّ إلى الدَّيرَينِ هِجرَتَكُمْ ومَسْحَكُم صُلبَكُمْ ، رَحْمانُ قُرْبانا [ا/٩٥]

التقدير: وقولَكم يا رَحمانُ تَقَرَّبْنا إليك قُرْبانًا، ولا يقاس على حذف المصدر وإبقاء معموله.

وأما قولهم «أمّا صَديقًا فصديقٌ» فانتصابه[2] عند س على الحال، والحال فيها أظهر من الحال في المصدر؛ إذ هي صفة على كل حال، وانتصابه إمّا بفعل الشرط المحذوف أو بالصفة التي بعد الفاء، وتكون إذ ذاك حالاً مؤكّدة. فلو قلت «أمّا صديقًا فليس بصديقٍ» فالنصب على التقديرين[3].

ومنعَ المبردُ[4] الوجهَ الثاني لاقتران الصفة العاملة بباء الجر. والباء الزائدة لا تمنع، تقول: ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ، تريد: بضاربٍ عمرًا. ويمكن أن يكون تعليل[5] منعه بأنّ الصفة الواقعة خبرًا لـ«ليس» لا يجوز[6] تقديمها على مذهبه[7] على ليس، وإذا لم يجز تقديمها على ليس لم يجز تقديم معمولها عليها.

---

(١) هو جرير. الديوان ص ١٦٧ والرواية فيه: «هل تتركُنَّ إلى القَسَّينِ ... رَحمان قربانا». ورحمان لغة في رحمان. والبيت بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٧.

(٢) فانتصابه: سقط من ك.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٧.

(٤) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٠٩ والنكت للأعلم ص ٤١٠ - ٤١١.

(٥) د: تعليله.

(٦) لا يجوز تقديمها على مذهبه على ليس وإذا: سقط من ك.

(٧) انظر ما سبق في ٣: ١٧٨ [الحاشية ٣]، واحذف منها قولنا ثَمَّ: «وقد نصَّ في المقتضب ٤: ١٩٤، ١٩٥، ٤٠٦ على جوازه»، فقد سهونا فيه؛ إذ المراد فيه توسيط خبرها بينها وبين اسمها لا تقديمه عليها.

وذهب الأخفش[1] إلى أنَّ انتصاب صديقًا بـ«أن يكون» مضمرة، فليس انتصابه على الحال، والتقدير: أمّا أنْ يكونَ إنسانٌ صديقًا فالمذكورُ صديقٌ.

وردَّه المبرد، ولم يذكر له حُجَّة.

قال المصنف في الشرح[2]: «والحجة أنَّا إذا قدَّرنا (أنْ يكونَ) لزِم كون أنْ وصلتِها في موضع نصب على المذهب المختار، وينبغي أن يُقَدَّر قبله (أنْ يكونَ) آخر، ويؤدي ذلك إلى التسلسل، والتسلسلُ محال» انتهى.

ولا يلزم ما قال من كون أنْ وصلتِها في موضع نصب على المذهب المختار كما قال؛ بل تكون في موضع رفع على الابتداء، والتقدير: أمّا كونُ إنسان صديقًا فأنت صديقٌ، والراجع محذوف، أي: فأنت صديقٌ مثلُه، أي: مثلُ كونه صديقًا، ولو فرضنا أنَّ (أنْ يكونَ) في موضع نصب لم يلزم أن يكون منصوبًا بـ«أنْ يكونَ» مضمرة؛ لأنه إذ ذاك يكون العاملُ فيه النصبَ الوصفَ الذي بعد الفاء، ويكون «أنْ يكونَ» مفعولاً له، والتقدير: أمّا لأنْ يكونَ إنسانٌ صديقًا فالمذكورُ صديقٌ، وكأنه قال: أمّا لِكينونة[3] الصداقةِ فالمذكورُ صديقٌ، كما قال س[4] في أمّا العلمَ فعالِمٌ، أي: أمّا للعلمِ فعالِمٌ.

وإنما يُرَدُّ مذهب الأخفش بأنَّ فيه إضمار المصدر وإبقاء معموله، وقد ذكرنا أنَّ ذلك من القلة والندور بحيث لا يقاس عليه.

وقد خَرَّج س حين صرّح بـ«أنْ يكونَ» بعد «أمّا» على أنه مفعول له، سَبَكَ من أنْ يكونَ مصدرًا، وهو مفعول له، قال س[5]: «وأمّا قول الناس للرجل: أمّا أنْ

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٠٩، وفيه ردُّ المبرد.

(٢) ٢: ٣٣١.

(٣) ك، د، ن: الكينونة. س: للكينونة.

(٤) الكتاب ١: ٣٨٥ - ٣٨٦ والانتصار ص ١١٠ والنكت للأعلم ص ٤١١ - ٤١٢.

(٥) الكتاب ١: ٣٩٠.

يكونَ عالمًا فهو عالمٌ، وأمّا أنْ يعلمَ شيئًا فهو عالمٌ - فهذا يشبه أن يكون بمنْزلة المصدر؛ لأنَّ «أنْ» مع الفعل الذي يكون صلة بمنْزلة المصدر، كأنك قلت: أمّا علمًا وأمّا كَينونةَ علمٍ فأنتَ عالمٌ». ومنع س أن تقع أنْ والفعل حالاً. ثم قال في آخر الباب[1]: «فمِن ثَمَّ أُجريت مُجرى المصدر الأول الذي هو جواب لِمَهْ»؟

وتقدَّم من قولهم: أمّا العبيدُ فذو عَبيد[2]، فالعَبيد: مبتدأ، وذو: خبرُ مبتدأ تقدِّره على حسب ما جرى الكلام فيه من غيبة أو خطاب أو تكلم، أي: فهو أو فأنت أو فأنا، والجملة في موضع خبر المبتدأ، ولا بُدَّ فيها من رابط، فلا يجوز أن يكون التكرار؛ لأنه يلزم أن يكون بأل، فكان يكون التركيب: أمّا العَبيدُ فذو العبيد. وقال س[3]: «التقدير فأنت /منهم أو فيهم ذو عبيد». ولا يظهر هذا [٤: ٩٥/ب] التقدير؛ لأنه لا يوافق المعنى المقصود من الكلام؛ إذ المعنى: فأنت تملكهم، ومِلكُهم ثابت لك، وقول س «فأنت منهم أو فيهم» معناه أنه من صنف العبيد، وله عبيد، وهذا لم يُقصَد قطُّ، لكنْ يَتخرج ما قدرَّه س على أن يكون العامل في «فيهم ومنهم» ما في «ذو» من معنى المِلك، كأنك قلت: أمّا العَبيدُ فأنت مالكٌ فيهم أو منهم، وذو عبيد: بمعنى مالِك عَبيد.

و[أمَّا][4] «أمّا العبيدَ فذو عَبيد» - بنصب العبيد - فذهب الزَّجّاج[5] إلى أنه على حذف مضاف، كأنك قلت: أمَّا مِلْكَ العَبيدِ فذو عَبيد، ويكون مفعولاً من أجله، ويعمل فيه مضمر يفسِّره ذو عَبيد، كأنك قلت: مهما تصف[6] مِلكَ العَبيدِ فهو ذو عَبيد. أو تعمل فيه أمّا على مذهبِ مَن رأى ذلك.

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٠.

(٢) تقدم ذلك في ص ٥٤ - ٥٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٨.

(٤) أما: تتمة يلتئم بها السياق.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٧٤ والنكت للأعلم ص ٤١٢.

(٦) الذي في المخطوطات: يتصف.

وذهب السيرافي[1] إلى أنه من وضع الاسم موضع المصدر، كما تقول: عجبتُ من دُهنك لحيتَك، أي: من دَهن، كأنه قال: أمّا التَّعبيدَ فهو ذو عبيد، وقد نطقوا بهذا المصدر، قال[2]:

يَرْضَونَ بالتَّعبيدِ والتَّأَمِّي

وهذا هو ظاهر قول س؛ لأنه قال[3]: «يُجرونه مُجرى المصدر». وقال[4] في قولهم أمّا العِلمَ والعَبيدَ: «حملوه على المصدر»، أي: عطفوه عليه. ونظَّره بـ«وَيلٌ له وتَبٌّ» من حيث كان التَّبُّ بابه النصب، فرفعوه حملاً على الوَيل، وهنا كان العَبيد بابه الرفع، فنُصب حملاً على العِلم، شبَّهوه بالمصدر فنصبوه[5].

* * *

(١) شرح الكتاب ٥: ١٧٤.

(٢) هو رؤبة. الديوان ص ١٤٣ والمبهج ص ٢٠٧. وقبله: «ما الناسُ إلا كالنُّمامِ الشَّمِّ». وبعده: «لنا إذا ما خندَفَ المُسَمِّي». التعبيد: الاستعباد. وتأمَّيت أمةً: اتخذتها. وخندفَ الرجل: انتسب إلى خِنْدِف، وهي امرأة إلياس بن مضر بن نزار، واسمها ليلى بنت حُلْوان، نُسب إليها ولد إلياس، وهي أمهم.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٤) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٥) : شبّهوه بالمصدر فنصبوه: سقط من س.

ص: فصل[1]

لا يكون صاحبُ الحال في الغالب نكرةً ما لم يختصّ، أو يَسبقْه نفيٌ أو شبهُه، أو يَتقدَّم الحالُ، أو يكنْ جملةً مقرونةً بالواو، أو يكن الوصفُ به على خلاف الأصل، أو تُشاركه فيه معرفةٌ.

ش: لَمّا كانت الحال خبرًا في المعنى، وذو الحال مُخبَرًا عنه، وكان يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة - جاز أن يكون ذو الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللَّبس.

وقوله **في الغالب** احتراز من قولهم: عليه مئةٌ بِيضًا[2]، وفيها رجلٌ قائمًا[3]، فإنّ ذا الحال نكرة، وليس فيه شرط مما ذكر المصنف. ولا يُشعر قوله «في الغالب» بأنّ ما ليس غالبًا هل يجوز ذلك فيه قياسًا مطّردًا أو يُقتصر فيه على السماع.

وزعم بعض أصحابنا أنه إذا لم يَقبح أن يكون وصفًا للنكرة فالانتصاب على الحال ضعيف جدًّا، نحو قول الشاعر[4]:

وما حلّ سَعْدِيٌّ غَريبًا بِبَلْدةٍ ... فَيُنْسَبَ ، إلا الزِّبْرِقانُ لَهُ أَبُ

انتهى.

وليس كما زعم، بل قد ذكر س الحال من النكرة كثيرًا قياسًا، وإن لم يكن بمنْزلة الإتباع في القوة، والقياسُ قول يونس والخليل، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن

---

(١) فصل: انفردت به ن. وهو في التسهيل وشرحه.

(٢) الكتاب ٢: ١١٢، ١٨١.

(٣) الكتاب ٢: ٥٢، ١١٢، ١٢٢، ١٢٦، ٣٣٨.

(٤) هو اللَّعين المنقري، واسمه مُنازل بن زَمَعة. الكتاب ٣: ٣٢ والخزانة ٣: ٢٠٦ - ٢٠٩ [١٩٤]. الزبرقان: هو حُصين بن بدر. ك: إلى الزبرقان.

العرب، منها: به داءٌ مخالطَه[1]، ومررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ[2]، أي: مَمْسُوحًا[3] بذلك، ووقعَ أمرٌ فُجاءةً، وعليه مئةٌ بِيضًا، وفي الحديث[4]: (جاء رسول الله ﷺ على فَرَسٍ سابقًا).

وقيل: لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعًا ما لم تتقدم عليه، وأنشد الفارسي[5]:

جُنونًا بها فيما اعْتَشَرْنا عُلالةً عُلالةَ حُبٍّ مُسْتَسِرًّا وباديا

/جعله حالاً من حُبٍّ، وهو نكرة. [٤: ٩٦/أ]

وقوله ما لم يختصّ الاختصاص يكون بالنعت نحو: مررتُ برجلٍ تَميميٍّ راكبًا، وحكى س[6]: هذا غلامٌ لك ذاهبًا.

وقال بعض أصحابنا: إنّ ذلك لا يجوز إلا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين. ويَرُدُّ عليه ما حكاه س، وقولُه تعالى ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[7]، وقولُ الشاعر[8]:

---

(١) الكتاب ٢: ٢١.

(٢) الكتاب ٢: ١١٢.

(٣) د: مسموحًا.

(٤) لم أقف على هذه الرواية في كتب الحديث، وهو هكذا في اللباب للعكبري ١: ٢٨٧. ولفظه في شرح الكافية للرضي: «سابق رسول الله - ﷺ - بين الخيل، فأتى فرسٌ له سابقًا». القسم الأول ص ٦٥٠.

(٥) البيت لسُحَيم عبد بني الحَسحاس. ديوانه ص ١٧. وهو في البديع ١: ١٩١ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤٥ - ٣٤٨، وفيه إعرابه وتفسيره. اعتشرنا: تصاحبنا. والعلالة: البقية من كل شيء.

(٦) الكتاب ٢: ٢١.

(٧) سورة الدخان: الآيتان ٤ - ٥.

(٨) البيتان في شرح المصنف ٢: ٣٣١ والأول في شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣١٩. ماخر: من مخرت السفينة، أي: جرت تشقّ الماء. وموضع ماخر في س بياض.

نَجَّيتَ - يا ربِّ - نوحًا، واستَجَبْتَ لهُ ... في فُلْكِ ماخِرٍ في الـيَمِّ مَـشْحُونَا

وعـاشَ يَـدعُو بآيـاتٍ وَبَيِّنـةٍ ... في قَومِه ألفَ عامٍ غـيرَ خَمـسينا

ويكون الاختصاص بالإضافة كقوله ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[1]، ﴿وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلٗا﴾[2] في قراءة من ضم القاف والباء.

ويكون الاختصاص بالعمل نحو: مررتُ بضاربٍ هندًا قائمًا.

والوجه في هذه المسائل الإتباع لا الحال.

وقوله **أو يَسبقُه نَفيٌ أو شِبهُه** مثال النفي ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾[3]، حسَّنَ تقدُّمُ النفي هنا مجيءَ الحال من النكرة كما حسَّنَ الابتداءَ بها في نحو: ما قريةٌ إلا لها[4] كتابٌ معلوم. ومن ذلك: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائمًا إلا أخاك، وقد تقدَّمَ الكلام[5] على هذا المثال في الاستثناء، والكلام مع الزمخشري فيه في قوله﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾[6]، وقال الشاعر[7]:

ما حُمَّ مِن مَـوتٍ حِمًـى واقِيـا ... ولا يُـرَى مِـن أَحَـدٍ باقِيـا

وقال الآخر[8]:

وما حَلَّ سَـعْدِيٌّ غَريبًـا بِبَلْـدةٍ ... .

---

(١) سورة فصلت: الآية ١٠.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١١١. قرأ نافع وابن عامر ﴿قِبَلًا﴾، وقرأ بقية السبعة ﴿قُبُلًا﴾. السبعة ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٣) سورة الحجر: الآية ٤.

(٤) د: ولها.

(٥) تقدم ذلك في ٨: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٦) سورة الحجر: الآية ٤. وتقدم رده على الزمخشري في ٨: ٣٠٠ - ٣٠٢.

(٧) تمهيد القواعد ص ٢٢٧٨.

(٨) تقدم في ص ٦٠.

قال[1] في البديع[2]: «النكرة المنفيَّة تستوعب جميع أنواعها، فتنزَّلت منزلة المعرفة».

وشبه النفي هو النهي والاستفهام، نحو قول قَطَرِيّ[3]:

لا يَـرْكَنَنْ أحـدٌ إلى الإحْجـامِ يـومَ الـوَغَى مُتَخَوِّفًـا لِحِمـامِ

ونحوُ قول الآخر[4]:

يا صاحِ، هل حُمَّ عَيشٌ باقيًا، فترى لِنَفسِكَ العُذرَ في إبعادِها الأَمَلا

وقوله **أو يَتَقَدَّم الحالُ** يعني: أو يتقدم الحال على ذي الحال النكرة[5]، ومثال ذلك: هذا قائمًا رجلٌ، قال س[6]: «لمّا لم يَجز أن تُوصَف الصفةُ بالاسم، وقَبُحَ أن تقول: فيها قائمٌ رجلٌ[7]، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قَبُحَ: مررتُ بقائم، وأتاني قائمٌ - جَعلتَ القائم حالاً، وكان المبنيُّ على الكلام الأول ما بعده». ثم قال[8]: «وحُمل هذا على جواز: فيها رجلٌ قائمًا، وصار حين أُخِّر وجه الكلام[9] فرارًا من القبح»، وأنشد س لذي الرمة[10]:

---

(١) د: وقال.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ١٩٠.

(٣) تقدم في ٦: ١١٣.

(٤) نسب ابن مالك البيت في شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣ لرجل من طيئ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢: ٣٣٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢١. حُمَّ: قُدِّر.

(٥) النكرة: ليس في س.

(٦) الكتاب ٢: ١٢٢.

(٧) رجل: ليس في الكتاب ولا في شرح السيرافي ٧: ٥٧.

(٨) الكتاب ٢: ١٢٢.

(٩) د: وصار حين أخرجوه الكلام.

(١٠) الديوان ص ١٠٢٤ والكتاب ٢: ١٢٣ والمسائل الشيرازيات ص ١٣٠ والتنبيه ص ١٠٤. العوالي: عوالي الهودج، والقنا: عيدانه. والجآذر: جمع جُؤْذُر، وهو ولد البقرة الوحشية.

وتحتَ العَوالي في القَنا مُستَظِلَّةً ظِباءٌ ، أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ

وأنشد لغيره[1]: / [٤: ٩٦/ب]

وبالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ، وإنْ تَسْتَشْهِدِي العَينَ تَشْهَدِ

وأنشد غير س[2]:

وما لامَ نَفسي مثلَها لِيَ لائمٌ ولا سَدَّ فَقري مِثلُ ما مَلَكَتْ يَدِي

وقال الآخر[3]:

فهلاً أَعَدُّونِي لِمِثْلي - تَفاقَدُوا - وفي الأرضِ مَبْثُوثًا شُجاعٌ وعَقْرَبُ

ويظهر من كلام س أنَّ صاحب الحال في نحو «فيها رجلٌ قائمًا» هو المبتدأ. وذهب قوم إلى أنَّ صاحبه الضمير المستكن في الخبر. قال المصنف في الشرح[4]: «وقول س هو الصحيح؛ لأنَّ الحال خبر في المعنى، فجَعْلُه لأَظهَرِ الاسمين أَولَى من جَعْلِه لأَغمَضِهما» انتهى. وهذا الذي ذكره يستقيم لو تَساوَيا، وأمّا إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة فجَعلُه حالاً للمعرفة أَولَى.

وزعم ابن خروف[5] أنَّ الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لا ضمير فيه عند س والفراء إلا إذا تأخر، وأمّا إذا تقدَّم فلا ضمير فيه. واستدلَّ على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدَّم لجاز أن يؤكَّد، وأن يُعطَف عليه، وأن يُبْدَل منه، كما فُعل ذلك مع المتأخر.

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٣ وشرحه للسيرافي ٧: ٥٧ والأعلم ص ٢٨٣.

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي في معجم الشعراء ص ٢٢٩. وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٢: ٣٣٣ وشرح الكافية الشافية ص ٧٣٨.

(٣) هو مُرَّة بن عَدّاء الفقعسي أو غيره. الحماسة ١: ١٢٤ [٥٠] والتنبيه ص ١٠٣ والمرزوقي ص ٢١٤. تفاقدوا: دعاء عليهم بأن يفقد بعضهم بعضًا. والشجاع: الحيّة. وكنى به وبالعقرب عن الأعداء. ك، د: لمثلي تعاقدوا.

(٤) ٢: ٣٣٣.

(٥) الفقرة في شرح المصنف ٢: ٣٣٣.

ومع ذلك فنصبُ الحال[1] المتقدمة من النكرة لا يكون إلا في قليل من الكلام، قال س[2]: «ومع ذلك أكثرُ ما يكون في الشعر، وأقلُّ ما يكون في الكلام»، وإن كان قد أطلق القول في جواز وقوع الحال من النكرة، ولم يجعله في الشعر أكثر منه في الكلام.

ويجوز أن تقول «هذا قائمٌ رجلٌ» على طريق البدل. وحكى الفراء[3]: هذه خُراسانيةً وخُراسانيةٌ جاريةٌ[4]، بنصب خُراسانية على الحال المتقدمة[5]، وبالرفع على طريق البيان.

وقوله **أو يَكُنْ جملةً مقرونة بالواو** مثاله ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[6]، وقال[7]:

مَضَى زَمَنٌ والناسُ يَستَشفِعُونَ بِي ... فهل لِي إلى لَيلَى الغَداةَ شَفِيعُ

أو يَكُن الوصف به على خلاف الأصل مثاله: هذا خاتمٌ حديدًا، وعندي راقودٌ[8] خَلًّا، هكذا مَثَّلَ المصنف[9]، وقال[10]: «ظاهر كلام س أنَّ المنصوب في هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحال، وأنَّ الذي سوَّغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلُّصُ من جعله نعتًا مع كونه جامدًا غير مؤوَّل بمشتقّ، وقد تقدم أنَّ ذلك

---

(١) فنصب الحال ... ومع ذلك: سقط من د.

(٢) الكتاب ٢: ١٢٤. ولفظه: «وهذا كلام أكثر ... ».

(٣) معاني القرآن ١: ١٦٨.

(٤) ك، د: هذه خراسانيةً جاريةً.

(٥) ك: المقدمة.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.

(٧) هو قيس بن الملوَّح أو قيس بن ذَريح. الحماسة البصرية ٣: ١٢١٠ [١١٠١] - وفيها تخريجه - وشرح المصنف ٢: ٣٣٤.

(٨) الراقود : دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الإرْدَبّة يُسَيَّع داخله بالقار.

(٩) ٢: ٣٣٤.

(١٠) ٢: ٣٣٤.

يُغتَفَر في الحال؛ لأنه بالأخبار أشبهُ منه بالنعوت. والمشهور في كلام غير[1] س نصب ما بعد خاتم وراقود وشبههما على التمييز. فلو كان ما قبله معرفة لم يكن إلا حالاً، نحو: هذا خاتمك حديدًا، وهذه جُبَّتك خَزًّا» انتهى.

ومِن مجيء الحال بعد ما يَقبُح الوصف به قولُهم: مررتُ بِبُرٍّ قفيزًا بدرهم[2]، ومررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ[3].

وقوله **أو تُشاركه فيه معرفة** نحو: هؤلاء ناسٌ وعبدُ اللَّه منطلقِينَ، وهذا رجلٌ وعبدُ اللَّه منطلقَينِ[4]. /[٤: ٩٧/أ]

ص: يجوز[5] تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم، كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير، كاقترانه بـ«إلا» على رأي، وكإضافته إلى ضميرِ ما لابَسَ الحال. وتقديمُه على صاحبه المجرور بحرفٍ ضعيفٍ على الأصح لا ممتنع.

ش: لَمّا كانت الحال خبرًا في المعنى تَنَزَّلتْ من صاحبها منْزلة الخبر من المبتدأ، فالأصلُ فيها التأخير[6] عن صاحبها، كما أنَّ ذلك هو الأصل في خبر المبتدأ.

ثم قد يعرض تأخيرها عنه وجوبًا، وجوازًا:

فمن الوجوب إضافة العامل إلى صاحبها، نحو: عرفتُ قيامَ هندٍ مسرعةً، فلا يجوز تقديم مسرعة على هند لِما يلزم في ذلك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

---

(١) غير: سقط من د.

(٢) الكتاب ١: ٣٩٦.

(٣) الكتاب ٢: ١١٢. قعدة الرجل: مقدار ما أخذ من الأرض قعوده.

(٤) الكتاب ٢: ٨١ - ٨٢ والمقتضب ٤: ٣١٤.

(٥) كذا في المخطوطات، والذي في التسهيل وشرحه: ويجوز.

(٦) د: التأخر.

ومن ذلك قولهم: ما أحسنَ هندًا متجردةً، فيجب تأخير هذه الحال عن صاحبها، فلا يجوز: ما أحسنَ متجردةً هندًا، وفيه خلاف سيأتي في باب التعجب.

ومِمّا عَرض فيه مانعٌ من التأخير عند قوم فخرجَ عن الأصل اقترانُ ذي الحال بإلا، مثاله: ما قام مسرعًا إلا زيدٌ، أنشد الأخفش[1]:

وليس مُجيرًا إنْ أتَى الحَيَّ خـائفٌ ... ولا قـائلاً إلا هـو المُتَعَيَّبـا

ثم قال: فإنَّ هذا ليس بحسن، وهو كلام يجوز في الشعر. وهو مثل: ما أكلَ إلا زيدٌ الخبزَ، وما ضرب إلا عمرٌو زيدًا، لا تريد به: ما أكلَ الخبزَ إلا زيدٌ، وما ضربَ زيدًا إلا عمرٌو[2]، ولكنك تُضمر الفعل بعد المستثنى على قُبحه، وإنما قَبُحَ لأنَّ المخاطب إذا سمع «ما ضربَ إلا عمروٌ» ووضعه على فعل لم يتعدّ إلى مفعول، فإذا وقع عنده على ذلك لم يجز أن تعديه إلى مفعول، فلذلك قَبُحَ: ما يدري إلا زيدٌ ما هو؛ لأنَّ «ما هو» في موضع المفعول.

ولو جئت بعده بما لا يُغيِّر العمل لجاز، نحو: ما ضربني إلا أبوك منهم؛ لأنَّ «منهم» شيء زِدتَ به المخاطب علمًا، ولم[3] تفسد شيئًا من العمل الذي مضى في أصل كلامك.

وكذا لو جئت بالحال أو الظرف لجاز؛ لأنَّ الظرف[4] والحال يعمل فيهما الفعل المتعدي وغير المتعدي، وذلك أنك لو قلت: ما جلسَ إلا زيدٌ عندَك، وما جاءَ إلا زيدٌ راكبًا، وما جاءَ إلا أَمَةُ اللّه راكبةً - جاز، وليس شيء من هذا كان متقدمًا.

---

(١) تقدم في ٨: ٢٥٢.

(٢) الذي في المخطوطات: ما ضرب إلا زيدًا عمرو. صوابه في تمهيد القواعد ٥: ٢٢٨٤.

(٣) ك: ولا.

(٤) لأن الظرف: سقط من د.

وأمّا ما جاء راكبًا إلا زيدٌ فلا يجوز تأخيره؛ لأنَّ هذه الحال تلتبس بالحال التي ليست مؤخَّرة؛ لأنك إذا قلت ما جاء راكبًا إلا عبدُ اللّه فأنت تنفي عن حال الركوب كلَّ شيء إلا مجيء عبد اللّه، وإذا قلت ما جاء إلا عبدُ اللّه راكبًا فلم تنفِ عن الركوب شيئًا. هذا نص أبي الحسن في «المسائل».

قال أبو الحسن: «ولو قلت «ما جاءني أحدٌ راكبةً إلا أمةُ اللّه» كان محالاً، وليس مثل ما جاء راكبًا إلا زيدٌ؛ لأنَّ المجيء هنا لزيد ، و لم تجعله بدلاً من شيء قبله، وفي ما جاءني أحدٌ راكبةً إلا أمةُ اللّه قد جعلته بدلاً من أحد، ووقع الحال الذي هو لـ«أمة اللّه» في موضع قد يكون فيه حال «أحد»، فكره اللبس» انتهى.

فإن وُجد نحو ما قام إلا زيدٌ مسرعًا أُضمر ناصب الحال بعد صاحبها، كقول الراجز[1]: / [٤: ٩٧/ب]

/ما راعَنِـي إلا جَنـاحٌ هابِطـا حَولَ البُيـوتِ قَوْطَـهُ العُلابِطـا

التقدير: ما راعَني إلا جَناحٌ راعَني هابطًا، وجَناح: اسم رجل.

وقوله **وكإضافته إلى ضميرِ ما لابَسَ الحالَ** ما لابَسَ الحالَ يشمل الملابسة بإضافة[2] وبغيرها، مثاله: جاء زائرَ هندٍ أخوها، وجاء منقادًا لعمرٍو صاحبُه.

وقوله **وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيفٌ على الأصح لا ممتنع** أطلق المصنف في حرف الجر، وينبغي أن يقيد بأن يكون غير زائد، فإنه إذا كان زائدًا جاز تقديم الحال عليه كما جاز ذلك في المفعول، مثاله: ما جاء من أحدٍ عاقلاً، وكفى بزيدٍ مُعينًا، إذا أعربتَ مُعينًا حالاً فيجوز التقديم، فتقول: ما جاء عاقلاً من أحدٍ، وكفى معينًا بزيدٍ.

---

(١) النوادر ص ٤٧٥ وجمهرة اللغة ص ٣٦٣، ٤٠٣، ٩٢٥، ١١٢٦، ١٢٦٢ والخصائص ٢: ٢١١ والمنصف ١: ٢٧ والمحتسب ١: ٩٢. القوط: القطيع من الغنم. والعلابط: الكثير، والغليظ.

(٢) ك، س: بإضافته.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وإذا كان صاحب الحال مجرورًا بحرف[2] لم يجز عند أكثر النحويين[3] تقديم الحال عليه، نحو: مررتُ بهند ضاحكةً، فيُخَطِّئون من يقول: مررتُ ضاحكةً بهند. ودليلهم في منع ذلك أنّ تعلُّق العامل بالحال ثانٍ لتعلُّقه بصاحبه، فحقُّه إذا تعدَّى لصاحبه بواسطة أن يتعدَّى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنّ فعلاً واحدًا لا يتعدَّى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضًا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير. وبعضهم يعلّل منع التقدم بالحمل على حال المجرور بالإضافة. وبعضهم يعلّل بأنّ حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمَّن معنى الاستقرار، نحو: زيدٌ في الدار مُتَّكئًا، فكما لا تقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله لا تقدم عليه في نحو: مررتُ بهند جالسةً».

وقد اعترض المصنف هذه العلل، فقال في الأولى[4]: «لا نسلّم ذلك الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضًا، بل حقُّ الحال لشبه الظرف[5] أن يستغني عن واسطة، على أنّ الحال أشدُّ استغناءً عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يُعَدَّى بحرف جرّ، كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتمني».

وقال في الثانية[6]: «المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فلا يصح أن تحمل حال المجرور بحرف عليه؛ لئلا يكون الأصل تابعًا والفرع متبوعًا. وأيضًا فالمضاف بمنْزلة موصول، والمضاف إليه بمنْزلة صلة[7]، والحال منه بمنْزلة جزء صلة،

---

(١) ٢: ٣٣٦.

(٢) بحرف: انفردت به ن، وهو في شرح المصنف.

(٣) شرح الكافية للرضي: القسم الأول ص ٦٥٩.

(٤) ٢: ٣٣٩.

(٥) في شرح المصنف وتمهيد القواعد: لشبهه بالظرف.

(٦) ٢: ٣٣٩.

(٧) في تمهيد القواعد: «بمنْزلة صلته». وكذا في الموضع التالي.

فوجب تأخيره كما يجب تأخير أجزاء الصلة، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء صلة، فأجيز تقديمه إذ لا محذور في ذلك».

وقال في الثالثة[1]: «بين البابين بَون بعيد، فإنّ جالسةً من (مررتُ بهندٍ جالسةً) منصوب بمررت، وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق، وحرف الجر الذي عدّاه لا عمل له إلا الجر، ولا جيء به إلا لتعدية مررت، فالمجرور به بمنْزلة منصوب، فيتقدّم[2] حاله كما يتقدّم حال المنصوب، /ولكونه بمنْزلة منصوب [٤: ٩٨/أ] أجري في اختيار النصب نحو: أزيدًا مررتَ به؟ مُجرى: أزيدًا لقيتَه؟

وأمّا مُتَّكئًا في المسألة [الثانية][3] فمنصوب بـ«في» لتضمنها معنى الاستقرار، وهي أيضًا رافعةٌ ضميرًا عائدًا على زيد، وهو صاحب الحال، فلم يجز لنا أن نقدّم مُتَّكئًا على في لأنّ العمل لها، وهي عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه، فمانع التقدم في نحو (زيدٌ في الدار متكئًا) غير موجود في نحو: مررتُ بهندٍ ضاحكةً، وربما قُدِّم الحال في نحو: زيدٌ في الدار مُتَّكئًا» انتهى ما ذكره المصنف في هذه العلل التي ذكرت أنها تمنع من تقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد.

وقال غيره معلّلاً للمنع: الباءُ في نحو مررتُ بهندٍ ضاحكةً من حروف الصفات، وتتعلق بالحدث، فكان الحدث مطلقًا، ثم تقيّده الباء، فصار الحدث مخصوصًا بهند لا مطلقًا، وضاحكة من صفات هند وقَيد لها، فقد اجتمع صفتان: إحداهما الباء المقيِّدة للمرور، والأخرى الحال المقيِّدة لهند، وإذا اجتمع صفتان لموصوفين لم يجز إلا أن تلي صفة أحدهما موصوفها، أو تلي صفة الموصوف الثاني صاحبها، وتلي صفة الأول صفة الثاني، تقول: مررتُ برجلٍ على فرسٍ، فإذا

---

(١) ٢: ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٢) ك، ن: فتقدم.

(٣) الثانية: تتمة من شرح المصنف. وهي في تمهيد القواعد ضمن نص المصنف.

وصفتهما جاز أن تلي كل صفة موصوفها، فتقول: مررتُ برجلٍ عاقلٍ على فرسٍ أشهَبَ، ومررتُ برجلٍ على فرسٍ أشْهَبَ عاقلٍ، ولا يجوز أن تلي صفة الأول الموصوف الثاني وتلي صفة الثاني صفة الأول، فلا يجوز: مررتُ برجلٍ على فرسٍ عاقلٍ أشْهَبَ؛ لما يلزم في ذلك من إيلاء الصفة موصوفًا غير موصوفها، فلو قلتَ «مررتُ ضاحكةً بهندٍ» كنتَ قد أوليتَ ضاحكةً الذي هو من صفات هند المرور الذي هو غير موصوفها، وذلك لا يجوز.

فإن قلت: الحال مشبَّهة بالظرف[1]، والظرف يجوز فيه ذلك، فتقول: مررتُ بهندٍ اليومَ، ومررتُ اليومَ بهندٍ، فينبغي أن يجوز ذلك في الحال.

فالجواب: أنَّ الظرف مقدر بـ«في»، وهو متعلق بالمرور، وليس بصفة لغيره، والحال هي هند، والشَّبَه الذي بينهما إنما هو في المعنى لا في اللفظ، والمشبَّه بالشيء لا يكون[2] كالمشبَّه به.

قالوا: وحُجَّة[3] مَن أجاز ذلك من جهة القياس هي أنَّ العامل هو الفعل من حيث المعنى، إلا أنَّ حرف الجر موصل معناه إلى الاسم، فهو من حيث المعنى مفعول لذلك الفعل، فالعامل في الحال هو العامل في صاحبها، وإن كان لم يَقْوَ على نصبه، فاحتاج في التوصل إليه إلى الحرف.

قال المصنف في الشرح[4] ما ملخصه: «أجزت ذلك للسماع، ولضعف دليل المنع، فالسماع ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[5] فـ(كافَّة) حال من الناس.

---

(١) انظر ما تقدم في ص ١١ وسر الصناعة ص ٦٤٥.

(٢) لا يكون: سقط من ك.

(٣) حجة: سقط من ك.

(٤) ٢: ٣٣٦ - ٣٣٩.

(٥) سورة سبأ: الآية ٢٨.

وتأويل الزمخشري[1] أنَّ (كافَّة) صفة لـ(إرسالة) حذفت، وقامت (كافَّة) مقامها، فيُبطله نقل ابن بَرْهان[2] أنَّ العرب لم تستعمل قَطُّ كافَّةً إلا حالاً. وتجويز الزمخشري ذلك شبيه بما أجازه في خطبة (المفصَّل)[3] من إدخال باء الجر على (كافَّة) والتعبير به عما لا يعقل، وشرط الصفة الْمُستغنَى / بِها عن الموصوف [٤: ٩٨/ب] أن يُعتاد ذكر موصوفها معها قبل الحذف، وألاَّ تصلح الصفة لغيره، و(كافَّة) بخلاف ذلك.

وتأويل الزجاج[4] أنه حال من الكاف، فلا[5] يُعرف كونه حالاً من مفرد في غير محل النِّزاع، ولا ينبغي أيضًا ذلك لتأنيثه، ولا يقال إنَّ التاء للمبالغة؛ لأنها لا تلحق غالبًا إلا ما كان من صفات المبالغة، نحو نسَّابة وفَرُوقة ومِهْذارة، ولحاقُها هذه شاذّ، ولحاقها لـ(راوية)[6] أشذّ، فحَملُ كافَّة على راوية حَمْلٌ على شاذّ الشاذّ، وقول الشاعر[7]:

فإنْ تَكُ أذوادٌ ، أُصِبْنَ ، ونِسْوةٌ فلن تَذهبوا فِرْغًا بِقَتلِ حِبالِ

---

(١) قال في تفسير الآية في الكشاف ٣: ٢٩٠: «إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفَّتهم أن يخرج منها أحد منهم».

(٢) شرح اللمع له ص ١٣٨.

(٣) يعني قوله: «ولقد نَدَبني ما بالمسلمين من الأرَب إلى معرفة كلام العرب ... لإنشاء كتاب في الإعراب، مُحيط بكافَّة الأبواب». المفصل ص ٣١.

(٤) قال في تفسير الآية: «والمعنى: أرسلناك جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ». معاني القرآن وإعرابه ٤: ٢٥٤.

(٥) د: ولا.

(٦) في المخطوطات: لرواية. صوابه في شرح المصنف.

(٧) هو طُليحة بن خويلد الأسدي كما في تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٠. والبيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٩ والمحتسب ٢: ١٤٨ وشرح التسهيل ٢: ٣٣٨. أذواد: جمع ذَوْد، وهي الثلاث من الإبل فما زاد إلى العشرة. وذهب دم فلان فِرغًا، أي: هَدَرًا باطلاً. وحبال: ابن أخي طليحة.

وقول الآخر[1]:

لَئنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادِيًا ... إليَّ حَبِيبًا إنَّها لَحَبِيبُ

وقول الآخر[2]:

إذا المَرءُ أعْيَتْهُ المُروءةُ ناشِئًا ... فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليهِ شَديدُ

وقول الآخر[3]:

تَسَلَّيتُ طُرًّا عنكُمُ بَعدَ بَينِكُمْ ... بِذِكْراكُمُ حتى كأنَّكُمُ عِنْدِي

ففرْغًا حال، أي: فلن تذهبوا بدم حِبالٍ فرغًا، وحِبال رجلٌ، وفمَطلَبُها عليه كهلاً شَديد، وتَسَلَّيتُ عنكم طُرًّا.

وربَّما قُدِّمَ الحال على صاحبه[4] المجرور وعلى ما يتعلق به الجارّ، كقول الشاعر[5]:

غافِلاً تَعرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ... ءِ، فَيُدْعَى، ولاتَ حِينَ إباءِ

ومثله[6]:

مَشغُوفةً بكَ قد شُغِفْتُ، وإنَّما ... حُتِمَ الفِراقُ، فما إليكَ سَبيلُ

أي: تَعرِض المَنِيَّةُ للمرء غافلاً، وشُغِفتُ بكَ مَشغُوفةً»[7].

---

(١) نُسب في الكامل ص ٧٨٩ لقيس بن ذَريح، ونُسب لغيره، انظر حاشية الكامل. وهو بلا نسبة في التنبيه ص ٣٧٩.

(٢) هو المَعلوط بن بَدَل القُرَيعيّ أو غيره. الحماسة ١: ٥٧٥ - ٥٧٦ [٤١٩] والتنبيه ص ٣٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٣٨ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٦.

(٤) فيما عدا د: على صاحب المجرور.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٣٣٨ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٨ وشرح الكافية الشافية ص ٧٤٦.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٣٣٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٨ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٥. د: وإنما حُمَّ.

(٧) هنا ينتهي ما لخصه أبو حيان من كلام المصنف في شرحه.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور[1] بحرف شيء ذهب إليه من المتأخرين الفارسيُّ[2] وابن كَيسان[3] وابن بَرْهان[4]، ومن أمثلة أبي علي في «التذكرة»: زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك، على أنَّ المراد: زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما تكون، فجعل «خيرَ ما تكون» حالاً من الكاف المجرورة، وقدَّمها.

وهذه المسألة فيها تفصيل، وذلك أنَّ صاحب الحال إمّا أن يكون مضمرًا أو مظهرًا:

فإن كان مضمرًا جاز تقديمها عليه، نحو: مررتُ ضاحكةً بكِ، عند الكوفيين[5]. وكذا إن كان لمضمرَين أحدهما مجرور بحرف، نحو: مسرعَينِ مررتُ بك، ومررتُ مُسرعَينِ بك.

وإن كان مظهرًا فإمّا أن تكون الحال غير اسم، أو اسمًا:

فإن كانت غيرَ اسم، نحو «مررتُ بهندٍ تَضحك» جاز تقديم الحال على المجرور، فتقول: مررتُ تَضحك بهندٍ، عند الكوفيين.

وإن /كانت اسمًا فلا يجوز التقديم، لا يجوز: مررتُ ضاحكةً بهندٍ، ودخلتُ هاجرةً إلى سُعدى. وذكر ابن الأنباريُّ الاتفاق على أنَّ ذلك[6] خطأ، وأنَّ الإجماع منعقد على ذلك. [٤: ٩٩/أ]

---

(١) المجرور: سقط من ك.

(٢) شرح اللمع لابن برهان ص ١٣٧ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٢٠٦ [رسالة] وشرح المصنف ٢: ٣٣٧.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٧: ٥٩ وشرح اللمع لابن برهان ص ١٣٨ وأمالي ابن الشجري ٣: ١٥ وشرح المصنف ٢: ٣٣٧.

(٤) شرح اللمع ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٥) شرح الكافية للرضي: القسم الأول ص ٦٥٨ - ٦٥٩.

(٦) أي: التقديم.

ولا يجوز عند البصريين[1] تقدُّم حال المخفوض بحرف غير زائد، سواء أكان المخفوض ظاهرًا أم مضمرًا؛ لأنَّ حرف الجر عامل غير متصرِّف.

وقد تُؤُوِّلَ ما استدلَّ به المصنف من السماع: أمّا ﴿كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ فعلى أنه حال من الكاف، أو على أنه صفة[2] لـ(إرسالة) محذوفة. وأمّا «فلن يذهبوا فِرْغًا» فعلى تقدير: ذَهابًا فِرغًا. وأمّا «هَيْمانَ صاديًا» فمفعول بـ«بَرْد»، وهو مصدر[3]، والتقدير: لئن كان أنْ بَرَدَ الماءُ هَيمانَ صاديًا حبيبًا إليّ، ويعني بهَيْمانَ صاديًا نفسَه. وأمّا «كَهْلاً» فحال من فاعل المصدر المحذوف، ومجيء الحال من المحذوف لدليل المعنى عليه جائز، كقوله ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[4]، والتقدير: فمَطْلَبُها المرءُ كَهْلاً شديدٌ عليه[5]. وأمّا «طُرًّا» فحال من «عنكم» محذوفة، تدل عليها «عنكم» المثبتة، التقدير: تَسَلَّيتُ عنكم طُرًّا عنكم.

قال بعض أصحابنا: وعلى تقدير أنْ يَبعُد تأويل هذه الأبيات لا حُجَّة فيها؛ لأنَّ الشعر يجيء[6] فيه ما لا يجوز في الكلام.

وفي الإفصاح: «لم يُجز س: مررتُ قائمًا بزيدٍ؛ لأنَّ الباء لما عَدَّت الفعل، ولم يستغن عنها، وكان لها حظٌّ من العمل في الاسم - لم يتقدم الحال عليها، ولم يُسمع تقديمه هنا من كلام العرب. وقد قال أبو بكر بن طاهر: إنَّ مذهب س[7] أنَّ

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٤ والمقتضب ٤: ١٧١، ٣٠٢ والأصول ١: ٢١٤ - ٢١٥ واللمع ص ٦٣ وأمالي ابن الشجري ٣: ١٥ - ١٦.

(٢) الذي في المخطوطات: «مصدر»، والصواب ما أثبته، وهو في حاشية س. وانظر ص ٧٢.

(٣) وهو مصدر ... هيمان صاديًا: سقط من ك.

(٤) سورة الفرقان: الآية ٤١.

(٥) د: كهلا شديد شديد عليه. س: أشد عليه.

(٦) س: يجوز.

(٧) الكتاب ٢: ١٢٤.

الباء هي العاملة، فلذلك لم يتقدم عليها الحال، وهذا الذي ذكر مذهب أبي العباس، نصَّ عليه[1]» انتهى.

ولم يتعرض المصنف في الأصل لتقدم الحال على المجرور بالإضافة، وذَكر ذلك في الشرح، فقال ما معناه[2]: «إن كانت الإضافة غير محضة جاز تقدم الحال على المضاف، نحو: هذا شاربُ السَّويقِ مَلتوتًا الآنَ أو غدًا؛ لأنَّ الإضافة في نية الانفصال، فلا يُعْتَدّ بها. وإن كانت محضة[3] لم يجز تقدم الحال[4] عليه بإجماع؛ لأنَّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فأمّا قوله[5]:

نحنُ وَطِئْنا خُسَّأً دِيارَكُمْ ... إذْ أَسْلَمَتْ حُماتُكم ذِمارَكُمْ

فـ(خُسَّأً) ليس حالاً من المخاطبين فيكونَ بمعنى بُعَدَاءَ من قوله ﴿قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[6]، بل هو حال من ضمير المتكلم، جمع خاسئ بمعنى زاجِر، من خَسَأتُ الكلبَ. وأمّا قول الآخر[7]:

لَيسَتْ تُجَرَّحُ فُرّارًا ظُهورُهُمُ ... وفي النُّحورِ كُلُومٌ ذاتُ أبلادِ

فـ(فُرَّارًا) ليس حالاً من الضمير في ظهورهم، وظهورهم مرفوع بتُجَرَّح، بل تُجَرَّح مسند إلى ضمير الجماعة الموصوفة، وفُرَّارًا حال من ذلك الضمير، وظهورهم بدل من ذلك الضمير بدل بعض من كل».

وفي كلامه هذا تعقب في موضعين:

---

(١) المقتضب ٤: ١٧١.

(٢) ٢: ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٣) ك: غير محضة. وكذا في د، وفوق غير فيها: كذا.

(٤) في المخطوطات: صاحب الحال.

(٥) لم أقف عليه. ك: إذ أسلمتم.

(٦) سورة البقرة: الآية ٦٥.

(٧) هو القطاميّ. ديوانه ص ٨٩ وإصلاح المنطق ص ٤١٠ وتهذيبه ص ٨٤٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٩٩ والخزانة ٧: ٤٩٥. أبلاد: جمع بَلَد، وهو الأثَر.

أحدهما: قوله «إن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم[1] الحال /على [٤: ٩٩/ب]
المضاف»، وليس كل ما إضافته غير محضة يجوز تقديم الحال فيه على المضاف، نحو: هذا مثلُ هندٍ ضاحكةً.

والثاني: قوله «وإن كانت الإضافة محضة لم يجز تقديم الحال[2] على المضاف بإجماع»، وامتناع جواز التقديم في هذا فرع عن جواز مجيء الحال من المجرور بالإضافة إضافة محضةً، وليس كل ما أُضيف إضافة محضة تجوز الحال فيه من المجرور بالإضافة؛ ألا ترى إلى امتناع نحو: ضربتُ غلامَ هندٍ ضاحكةً.

وإصلاح كلام المصنف أن يقال: تجوز الحال من المجرور بالإضافة إذا كانت الإضافة في تأويل الرفع أو النصب، نحو: أعجبني قيامُ زيدٍ مُسرِعًا، ويُعجبني رُكوبُ الفَرَسِ مُسْرَجًا، ومررتُ برجلٍ راكبِ الفَرَسِ ضاحكًا.

ص: ولا يمتنع تقديمه على المرفوع والمنصوب، خلافًا للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقًا، وفي المرفوع الظاهر المؤخَّر رافعُه عن الحال. واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً. ولا يُضافُ غيرُ عاملِ الحال[3] إلى صاحبه إلا أن يكون المضافُ جزأه أو كجُزئه.

ش: مثال تقدُّمه على المرفوع: جاء مُسرعًا زيدٌ، وقال الشاعر[4]:

فَسَقَى بِـلادَكِ غَـيرَ مُفْـسِدِها ... صَوبُ الغَمـامِ ودِيْمـةٌ تَهْمِـي

وقال الآخر[5]:

تَرَحَّلَ مِن أَرضِ العِراقِ مُرَقِّشٌ ... على طَرَبٍ، تَهوي سِراعًا رَواحِلُهْ

---

(١) تقدم الحال ... يجوز: سقط من ك.

(٢) س، د: صاحب الحال.

(٣) د: ولا يضاف غير العامل.

(٤) تقدم في ٤: ١٢٤.

(٥) هو طرفة. الديوان ص ١٢٣ وشرح المصنف ٢: ٣٤١.

وقال الآخر[1]:

فما كانَ بينَ الخيرِ لو جاءَ سالِمًا ... أبو حُجُرٍ إلا لَيالٍ قَلائلُ

وقال[2]:

يَطيرُ فُضاضًا بينَهم كُلُّ قَوْنَسٍ ... ويَتبَعُها منهم فَراشُ الحَواجِبِ

وقال الآخر[3]:

تَبَيَّنُ أَعْجازُ الأُمورِ إذا انْقَضَتْ ... وتُقْبِلُ أَشْباهًا عليكَ صُدُورُها

ومثال تقديمه على المنصوب: لقيتُ راكبةً هندًا، وقال الشاعر[4]:

وَصَلتُ ، ولم أَصْرِمْ مُسيئينَ أُسرَتي ... وأَعْتَبْتُهُمْ حتى يُلاقُوا وَلائيا

وقال الحارث بن ظالم[5]:

وقَطَّعَ وَصْلَها سَيفي ، وأَنِّي ... فَجَعتُ بِخالِدٍ طُرًّا كِلابا

وقال آخر[6]:

لن يَرانِي حتى يَرى صاحبٌ لي ... أَجتَنِي سُخْطَهُ يَشيبُ الغُرابا

---

(١) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ١٢٠ وشرح المصنف ٣: ٣٧٩ وشرح الكافية الشافية ص ١٢٦٢. بين الخير، أي: بين الخير وبيني. وأبو حجر: كنية النعمان بن الحارث الغسّاني.

(٢) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٤٤ وشرح المصنف ٢: ٣٤١. الفضاض: المتفرق من كل شيء. والقونس: أعلى الناصية. وفراش الحواجب: عظامها.

(٣) هو شبيب بن البرصاء. الحماسة ١: ٥٦٢ [٤٠٧] والمرزوقي ص ١١٢٤ [٤٠٣].

(٤) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٤٠ وشرح الكافية الشافية ص ٧٤٧ والمقاصد الشافية ٣: ٤٧٠. وفي ك، د، والمقاصد: حتى تلافَوا.

(٥) المفضليات ص ٣١٤ [٨٩] وشرحها للتبريزي ص ١٣٣٤ وشرح المصنف ٢: ٣٤٠. خالد: هو خالد بن جعفر بن كلاب، وكان الحارث قد قتله وهرب. وآخر البيت في المفضليات والتبريزي: عمدًا كلابا.

(٦) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٤٠.

أراد: لن يراني صاحبٌ لي أجتني سُخطَه حتى يَرى الغُرابَ يَشيبُ. وقال آخر[1]:

يَرُدُّ حَسْرَى حَدَقَ العُيونِ

وقوله **خلافًا للكوفيين /في المنصوب الظاهر مطلقًا** يعني بالإطلاق هنا سواء [٤: ١٠٠/أ] أكانت الحال اسمًا أم كانت فعلاً، فلا يجوز عندهم: لقيتُ راكبةً هندًا، ولا: لقيتُ تَركبُ هندًا. وعلّتهم في منع لقيتُ راكبةً هندًا وشبهه[2] مما الحال فيه اسمٌ تَوَهُّم كون الاسم مفعولاً، وما بعده بدل منه؛ لأنَّ الاسم وقع موقع المفعول، فغلب الفعل عليه، وسبق إليه، فتناوله الفعل كما يتناول الطعام والماء في نحو: أكلتُ الطعامَ، وشربتُ الماءَ.

وما ذهبوا إليه من اعتبار اللَّبس لا يُلتَفت إليه؛ لأنَّ الذي يتبادر إليه الذهن إنما هو النصب على الحال، ولو كان مثل هذا التوهُّم مُلتَفَتًا إليه لم يجز: رأيتُ هندًا ضاحكةً؛ لاحتمال أن تكون[3] ضاحكةً بدلاً من هند، وليس كذلك؛ لأنَّ هذا الاحتمال ضعيف من جهة إبدال المشتق من الجامد، وقد تقدَّم ذكر السماع في الاسم، نحو: مُسيئينَ أُسرتي، وفي الفعل، نحو: يَشيبُ الغُرابا.

وقوله **وفي المرفوع الظاهر المؤخَّر رافعُه عن الحال** يعني: وخلافًا للكوفيين أيضًا في هذه المسألة، ومثالها: مُسرعًا قام زيدٌ[4].

وزعم بعض النحويين أنَّ الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل [متقدمًا، نحو: قام مُسرعًا زيدٌ، وإنما يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر

---

(١) قبله: ((يُغْضي كإغْضاءِ الدَّوَى الزَّمِنِ)). المقصور والممدود للقالي ص ٩٤ ولابن ولاد ص ٣٩ والتنبيه ص ١٤٧ والمخصص ١٥: ١٢٨. الدوى: المريض.

(٢) وشبهه ... لأنَّ الاسم: سقط من د.

(٣) أن تكون ... الاحتمال: سقط من ك.

(٤) د: ومثاله قام مسرعًا زيد.

إذا كان الفعل متأخرًا، نحو: مُسرعًا قام زيدٌ] [1]، وسيأتي الكلام على تقديم الحال على العامل بعد هذا إن شاء الله.

وقوله **واستثنى بعضُهم من حال المنصوب ما كان فعلاً** أي: استثنى بعض الكوفيين مسألة: رأيتُ تَضحكُ هندًا، يعني: فأجازها؛ لأنه لا يتسلط رأيت على تضحك تَسلُّطَ[2] المفعول به، فلا تُتَوَهَّم فيه المفعولية، وفي المنصوب بعده البَدَلِيَّة.

وقوله **ولا يُضاف غير عامل الحال إلى صاحبه** قال المصنف في الشرح[3]: «حقُّ المجرور بالإضافة ألاَّ يكون صاحب حال، كما لا يكون صاحب خبر؛ لأنه مكمِّل للمضاف وواقع منه موقع التنوين. فإن كان المضاف بمعنى الفعل حَسُنَ جعل المضاف إليه صاحب حال، نحو: عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعًا، وهو راكبُ الفَرَسِ عُرْيًا، ومنه ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[4]، وقولُ الشاعر[5]:

تَقولُ ابْنَتِي : إنَّ انْطِلاقَكَ واحِدًا إلى الرَّوْعِ يومًا تارِكِي لا أبا لِيا»

وقوله **إلا أن يكون المضاف جزأه أو كجزئه** أي: إلا أن يكون المضاف جزءَ ما أُضيف إليه - وهو ذو الحال - أو مثلَ جزئه، قال المصنف[6]: «نحو قوله ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[7]، وقوله ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[8].

---

(١) وردت هذه العبارة في ك كما يلي: «متقدما كذلك المثال وإنما يمنعون تقديم حاله إذا كان الفعل متقدمًا كذلك المثال وإنما يمنعون تقديم حاله إذا كان الفعل متأخرًا نحو مسرعًا قام زيدٌ». وفي د: «كذلك المثال وإنما يمنعون تقديم حاله إذا كان الفعل متأخرًا نحو مسرعًا قام زيد».

(٢) س، د: كتسلط.

(٣) ٢: ٣٤٢.

(٤) سورة المائدة: الآية ٤٨.

(٥) هو سَلامة بن جَنْدَل. الديوان ص ١٩٨، وتخريجه في ص ٢٨٥.

(٦) ٢: ٣٤٢.

(٧) سورة الحجر: الآية ٤٧.

(٨) سورة النحل: الآية ١٢٣.

وإنما حَسُنَ ذلك لأنه قد يُستغنى به عن المضاف، لو قيل في الكلام: نَزَعنا ما فيهم[1] مِن غِلٍّ إخوانًا، واتَّبعْ إبراهيمَ حنيفًا - لَحَسُنَ، بخلاف ما ليس جزءًا ولا كجزء، لو قلت: ضربتُ غلامَ هند جالسةً، أو نحو ذلك - لم يجز بلا خلاف» انتهى.

وقال أبو نصر أحمد بن أبي حاتم[2] في قول طُفَيل[3]:/ [٤: ١٠٠]

وأَطْنابُهُ أَرْسانُ جُرْدٍ ، كأنَّها صُدورُ القَنا مِن بادئٍ ومُعَقَّبِ

«أراد: إنَّ أطنابَ البيتِ أَرسانُ الخيل، وجُرْد: قِصار الشعر، وقوله كأنَّها صدورُ القنا في طولها، وأراد: كأنَّها القنا، ثم قال: صدور القنا، والعرب تفعل ذلك، كقولك[4]: جاء فلانٌ على صدر[5] راحلته، وإنما تريد: على راحلته» انتهى.

وقال الشاعر[6]:

كأنَّ حَوامِيَهُ مُدْبِرًا خُضِبْنَ ، وإنْ كانَ لَمْ يُخْضَبِ

الحوامي: جمع حامية، وهي ما عن يمين الحافر وشماله. وقال الآخر[7]:

---

(١) ك: ما في صدورهم.

(٢) الباهلي، صاحب الأصمعي، وقيل: إنه كان ابن أخته. روى عنه كتبه، وعن أبي عبيدة وأبي زيد، أقام ببغداد. صنَّف: النبات والشجر، وأبيات المعاني، واشتقاق الأسماء، والجراد، والخيل، وغيرها. توفي سنة ٢٣١هـ وله نيِّف وسبعون سنة. الفهرست ص ٨٨ وبغية الوعاة ١: ٣٠١، وفيهما: «أحمد بن حاتم».

(٣) الديوان ص ١٩ والمصون ص ٨٣ ومقاييس اللغة ٤: ٨٢. التعقيب: غزوة بعد غزوة.

(٤) د، ن: كقوله.

(٥) د: على صدور.

(٦) هو النابغة الجعدي. الشعر والشعراء ص ١٢٩ والخزانة ٣: ١٦١ - ١٧٣ [١٨٦].

(٧) البيت ثاني أربعة أبيات للمسيَّب بن عامر يمدح عُمارة بن زياد العبسيّ في أمالي ابن الشجري ١: ٢٣ - ٢٤. وفي شرح ما يقع فيه التصحيف ص ١٩١ - ١٩٢ وتصحيح التصحيف ص ٢٥٠ بيتان للمسيَّب بن عَلَس، وهما الأول من أربعة الأبيات التي عند ابن الشجري وبيت آخر غيرها. الفرند: جوهر السيف.

كسَيفِ الفِرِنْدِ، أَخْلَصَ القَينُ صَقلَهُ تُراوِحُهُ أَيـدي الرِّجـالِ قِيامـا

وقول المصنف «بلا خلاف» ليس كما ذكر، بل ذهب بعض البصريين إلى إجازة الحال من المضاف إليه الصريح[1].

وقال في البديع[2]: «فإن لم يكن المضاف إليه فاعلاً ولا مفعولاً قلّت الحال منه، كقولك: جاءني غلامُ هند ضاحكةً، ومنه قوله تعالى ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[3]، فـ(مُصبحين)[4] حال من (هؤلاء)، وأنشد الفارسي[5]:

عَوْذٌ وبُهْثةُ حاشِـدُونَ ، علـيهِمُ حَلَقُ الحَديدِ مُـضاعَفًا ، يَتَلَهَّـبُ

فـ«مضاعفًا» حال من الحديد» انتهى.

ولا يتعين ما قال في الآية ولا في البيت.

والذي نختاره أنّ المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه، وسواء أكان المضاف جزأه أو كجزئه أم لم يكن. وما استدلّ به المصنف لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون (إخوانًا) منصوبًا على المدح، نحو قول الشاعر[6]:

---

(١) الصريح وقال في البديع فإن لم يكن المضاف إليه: سقط من ك.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ١٨٤ - ١٨٥. د: وقال في البسيط.

(٣) سورة الحجر: الآية ٦٦.

(٤) فمصبحين: ليس في ك.

(٥) أنشده في المسائل الشيرازيات ص ٢٨٤. وهو لزيد الفوارس بن حصين الضبيّ في النوادر ص ٣٥٩ والخزانة ٣: ١٧٣ - ١٧٧ [الشاهد ١٨٧]. عوذ: هو عوذ بن غالب الغطفاني، وبهثة: هو بهثة بن عبد الله الغطفاني. وحاشدون: مجتمعون. وحلق الحديد: يعني الدروع، والدرع المضاعفة هي المنسوجة حلقتين حلقتين. ويتلهب: يشتعل، استعير للمعانه.

(٦) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٥ وشرح المصنف ٢: ٣٤٦. محقبو أدراعهم: يجعلونها خلفهم في موضع الحقائب، والحقيبة: خرج صغير يربطه الراكب خلفه.

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ ، مُحْقِبِي أَدْراعِهِمْ فيهم ، ورَهْطُ رَبيعةَ بنِ حُذَارِ

ولاحتمال أن يكون (حنيفًا) حالاً من (ملة) على معنى: دين إبراهيم[1]، أو حالاً من الضمير في (اتَّبِعْ)، ومع هذا الاحتمال لا يكون في الاستدلال بذلك حجة على إثبات قاعدة كلية، وهي أنَّ المضاف إذا كان جزءًا من المضاف إليه أو كالجزء جاز أن تأتي الحال من المضاف إليه، ومثلُ هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين، وهي تحتمل غير الحال احتمالاً واضحًا، إنما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن أنَّ الحكم منوط به.

وإنما لم تجز الحال من المجرور بالإضافة إذا كان ليس في موضع رفع ولا[2] نصب، نحو: مررتُ بغلامِ هندٍ ضاحكةً؛ لِمَا تقرَّر مِن أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، و«هند» الجارُّ لها إمّا معنى الإضافة، وهو نسبة الغلام إليها نسبة تقييدية، وإمّا اللام التي كانت قبل حصول الإضافة، وأيّما قدَّرتَه منهما لا يصلح أن يكون عاملاً في الحال؛ لأنه يقيِّد هذه النسبة التي هي تقييدية بِضَحِكِ هند، والنسبة ثابتة كانت هند ضاحكة أو لم تكن، فلذلك امتنع مجيء الحال من المضاف إليه الصريح الذي ليس في موضع فاعل ولا مفعول.

ص: **يجوز[3] تقديم الحال /على عاملها إن كان فعلاً متصرفًا، أو صفةً تُشبهه، ولم يكن نعتًا، ولا صلةً لأل أو حرفٍ مصدري، ولا مصدرًا مقدَّرًا بحرف مصدري، ولا مقرونًا بلام الابتداء أو القسم.** [٤: ١٠١/أ]

ش: لَمّا فرغ من تقديم الحال على صاحبها وجوبًا ومنعًا وجوازًا أخذ[4] يتكلم في تقديم الحال على عاملها: وجوبًا، ومنعًا، وجوازًا:

---

(١) أمالي ابن الشجري ١: ٢٥ - ٢٦ والبديع ١: ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) رفع ولا: سقط منك.

(٣) صُدِّرت هذه الفقرة في التسهيل وشرح المصنف وتمهيد القواعد بلفظ: فصل.

(٤) أخذ ... وجوازًا: سقط من د. وفوق «فمن» بعده: كذا.

فمِن الجائز أن يكون العامل فيها فعلاً متصرفًا، نحو: جاء، وذهب، فيجوز: مسرعًا جاءَ زيدٌ، وضاحكةً خرجتْ هندٌ؛ لأنَّ العامل فيها - وهو الفعل - قويٌّ لتصرُّفه، فكما يجوز تقديم المفعول به عليه فكذلك يجوز تقديم الحال، وهو في الحال أجوز لشبهها بالظرف، والظرف يُتَّسَع فيه ما لا يُتَّسع في غيره، هذا مذهب البصريين[1] إلا الجرمي، فإنه لا يجيز تقديم الحال على العامل، شبَّهها بالتمييز في ذلك.

والقياس والسماع يردان عليه:

أمّا القياس فما ذكرناه من شبهها بالمفعول فيه، وهو الظرف، والفرق بين التمييز والحال واضح؛ لأنَّ الحال يقتضيها الفعل بوجهٍ ما، فقُدِّمتْ كما تُقَدَّم سائر الفَضَلات، وعلى أنَّ في تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلاً أو ما جرى مجراه وسُلِّم أنَّ العامل فيه ذلك في تقديمه عليه خلاف، وسيأتي أنَّ جواز تقديمه إذ ذاك هو الصحيح.

وأمّا السماع فقوله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[2]، وخُشَّعًا حال، وذو الحال الضمير في يخرجون، والعامل يخرجون، وقد تقدَّمت الحال عليه، وقالت العرب: شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَة[3]، فشَتَّى حال من الحَلَبة[4]، وقد تقدَّمت على تَؤُوب، وهو العامل فيها، وقال الشاعر[5]:

سَريعًا يَهُونُ الصَّعبُ عندَ أُولي النُّهى ... إذا بِرَجاءٍ صادقٍ قابَلُوا اليأسا

---

(١) س، ك: البصري.

(٢) سورة القمر: الآية ٧.

(٣) تقدم في ٢: ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤.

(٤) فشتى حال من الحلبة: سقط من ك، د.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٤٢.. وآخره في د، ن: اليأسا.

فـ«سريعًا» حال من الصعب، وتقدمتْ على يَهون، وقال الآخر[1]:

مُزْبِـــدًا يَخْطِـــرُ مـــا لم يَرَنِـــي وإذا يَخلُـــو لـــه لَحمـــي رَتَـــعْ

فـ(مُزبِدًا) حال من الضمير في يَخطِر، وقد تقدَّم على العامل، وهو يَخطِر، وقال الآخر[2]:

دُلُـــقُ الغـــارةِ فِـــي إفْـــزاعِهِمْ كَرِعـــالِ الطَّـــيرِ أَسْـــرابًا تَمُـــرْ

فأسرابًا حال من الضمير في تَمُر، وقد تقدَّمتْ على العامل، وهو تَمُر.

وسواء أكانت الحال مصدرًا، كقوله[3]:

فَلأْيًا بِـــلأْيٍ مـــا حَمَلْنـــا وَلِيـــدَنا على ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمـــاءٍ مَفاصِـــلُهْ

أم غير مصدر، كالآية والأبيات السابقة. ومؤكِّدةً وغير مؤكِّدةٍ، وفي المؤكِّدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكِّد.

وقد منع الأخفش[4] راكبًا زيدٌ جاء لبعدها عن العامل.

---

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو مركب من بيتين، وروايتهما:

مُزْبِدًا يَخْطِرُ ما لم يَرَنِي فإذا أَسمَعتُهُ صوتِي انْقَمَعْ

ويُحَيِّينِي إذا لاقَيتُـــهُ وإذا يَخلو له لَحمي رَتَعْ

المفضليات ص ١٩٨ [٤٠]، وبينهما ثلاثة أبيات، والرواية فيه: مُزبدٌ، بالرفع. والبيت في المقتضب ٤: ١٧٠ وشرح المصنف ٢: ٣٤١. مزبد: من أزبد الجمل: إذا ظهر الزبد على مشافره ساعة هياجه. ويخطر: من الخَطْر، وهو ضرب الفحل بذنبه حين هياجه. وانقمع: دخل بعضه في بعض. ورتع: أكل بشره. د: يخلو.

(٢) هو طرفة بن العبد يصف خيلاً. ديوانه ص ٧١ واللسان (دلق) و(رعل). خيل دُلُق: مندلقة شديدة الدُّفْعة. والإفزاع: الإخافة، والإغاثة. ورِعال: جمع رَعْلة، وهي القطعة من الطير.

(٣) هو زهير بن أبي سُلمى. ديوانه ص ١٠٧ والكتاب ١: ٣٧١. اللأي: البطء. ومحبوك: مدمج. والظماء هنا: القليلة اللحم. د: ضخمًا مفاصله.

(٤) الغرة لابن الدهان (باب الحال) ق ٩٥/أ.

وأمّا الكوفيون فيزعمون أنّ انتصاب الحال لانقطاعها من إعراب ذي الحال لتخالفهما بالتنكير والتعريف، فلما لَزِمها خلاف صاحبها، ولم يمكن أن يعمل فيها العامل في ذي الحال لاشتغاله به عنها - نُصبت على القطع، وعمل فيها النصب[1] عندهم الحديث والمحدَّث /عنه كلاهما، ولذلك أجازوا أن تقول: قائمًا في الدار أنت، ومُسرعًا أقبلت، فقدَّموا الحال فيهما، ولم يفرقوا بين الفعل وغيره. [١٠١/ب]

وليس تقديم الحال وتوسيطها جائزًا على الإطلاق عندهم، بل لهم في ذلك تفصيل[2]:

فإن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخَّرتْ وتوسَّطتْ والرافع قبلها، ولم تتقدَّم على الرافع والمرفوع كليهما، فلا يجوز عندهم[3]: راكبًا جاء زيدٌ. وحجتهم أنّ الحال مبناها على الشرط، فبطَل راكبًا يجيء زيدٌ من حيث لم يجز[4] إنْ يَركبْ يَجئْ زيدٌ، وإنْ ركبَ جاءَ زيدٌ. وإنما بطَل هذا التقديم لأنّ كناية زيد مع حرف لا يُنوى به تأخير، دليل ذلك انجزام يَجئْ بعد إنْ يَركبْ، ومحال أن يجيء إن بعد الجزاء المجزوم[5]، فإذا ثبت لها التقدم فسدت المسألة بتقدم[6] المكني على الظاهر.

قالوا: وليس سبيل راكبًا جاء زيدٌ كسبيل غلامَك ضربَ زيدٌ؛ لأنّ الحال تخالف الغلام من جهة أنّ الغلام لا يخلو من نية التأخير[7]؛ إذ هو منصوب لم

---

(١) النصب: سقط من س.

(٢) الإنصاف ص ٢٥٠ - ٢٥٢ [٣١] والتبيين ص ٣٨٣ - ٣٨٥ [٦٢].

(٣) نسب هذا المنع إلى الكسائي والفراء في الأصول ٢: ٢٤٠، وإلى الفراء في الغرة لابن الدهان (باب الحال) ق ٩٥/أ. وانظر ما تقدم في ٢: ٢٥٩، ٢٦٣.

(٤) لم يجز ... لأن كناية زيد: سقط من ك.

(٥) د: المجرور.

(٦) د: فيقدم.

(٧) ك: من هذا التأخير.

يدخل عليه ما يَمنعه التأخير ويُلزمه التقديم، والحال قد دخل عليها مذهب الشرط، وبُنيت على معناه، فلزمها التأخير من حيث لا ينفكُّ الشرط من نية السبق إذا وُضع أول الكلام وأتى جوابه بعده. وإنما جاز توسط الحال في نحو جاء راكبًا زيدٌ لأنها إذا صُرِّح بالشرط فيها لم يكن خطأً؛ ألا ترى أنه ليس بمحال أن يُقال: يجيء إنْ يَركبْ زيدٌ، على أنَّ زيدًا رافعه يجيء، والشرط مبنيّ على التأخير إذا لم تدخل عليه علة تُلزمه ألاَّ يتأخر كما دخل عليه وهو أول[1] ما أوجبَ له رتبة السَّبق، ومن هذه الجهة شاكَل عندهم جاء راكبًا زيدٌ ضربَ غلامَه زيدٌ، وخالفَ راكبًا جاء زيدٌ غلامَه ضربَ زيدٌ.

وإن[2] كانت من مرفوع مضمر جاز تأخيرها وتوسيطها وتقديمها على الرافع والمرفوع كليهما؛ فيجوز عندهم: في الدار أنتَ قائمًا، وفي الدار قائمًا أنتَ، وقائمًا في الدار أنت، وجئتُ راكبًا، وراكبًا جئتُ؛ لأنه لا يلزم من تقديمها على الرافع والمرفوع تقدُّم مضمر على ظاهر، كما لزم ذلك إذ كانت من مرفوع ظاهر.

وإن كانت من مخفوض ظاهر جاز تأخيرها، ولم يجز جعلها أول الكلام لِما يَلزم في ذلك من تقديم المضمر على الظاهر لفظًا ورتبة على ما بُيِّن في المرفوع، ولا يجوز توسيطها إجراء للمخفوض مُجرى المنصوب من حيث كان في موضع نصب، فكما أنَّ المنصوب لا يجوز عندهم تقديم حاله عليه للعلّة التي تُذكَر بعد، فكذلك ما هو بمنْزلته، فيجوز عندهم: مررتُ بهندٍ ضاحكةً، ولا يجوز: مررتُ ضاحكةً بهندٍ، ولا: ضاحكةً مررتُ بهندٍ[3].

---

(١) وهو أول ... جاء راكبًا زيد ضرب: سقط من د.

(٢) ك: فإن.

(٣) ولا ضاحكة مررت بهند: سقط من د.

وإن كانت من مخفوض مضمر جاز تأخيرها وتقديمها أول الكلام، ولا يجوز توسيطها، نحو: مرَّتْ بي هندٌ ضاحكًا، وضاحكًا مرَّتْ بي هندٌ؛ لأنه لا يلزم في ذلك تقديم مضمر على ظاهر، ولا يجوز: مرَّتْ ضاحكًا بي هندٌ، كما لا يجوز توسيطها إذا كانت من منصوب.

وإن كانت من منصوب ظاهر جاز تأخيرها عنه، نحو: لقيتُ زيدًا مسرعًا، ولا يجوز تقديمها، لا يقال: ضاحكةً لقيتُ هندًا؛ لِما يلزم من تقديم المضمر على الظاهر، ولا توسيطها؛ لئلا يَسبق أنها /مفعولة. [٤: ١٠٢/أ]

وإن كانت من منصوب مضمر جاز تقديمها، نحو: ضاحكًا لَقِيَتْنِي هندٌ، وقد تقدَّم الكلام في بعض هذه الصور.

وهذا الذي ذهبوا إليه من امتناع تقديم الحال أول الكلام إذا كانت من ظاهر باطل؛ لأنهم بَنَوا ذلك على أنَّ الحال مبنيّة على معنى الشرط، وذلك شيء لم يستدلُّوا عليه بأكثرَ مِن أنَّهم وجدوها تكون خبرًا عن المصدر في نحو: ضَرْبِي زيدًا قائمًا، وأكثرُ شُربِي السَّويقَ مَلتوتًا، كما أنَّ الشرط يكون خبرًا عن المصدر في نحو: ضَربِي زيدًا إنْ قام، وأكثرُ شُربِي السَّويقَ إنْ كان مَلتوتًا. ولا حجة في شيء من ذلك؛ لأنَّ الحال ليست بخبر المصدر، وإنما الخبر محذوف أُقيمت الحال مقامه على ما بُيِّن في باب الابتداء[1]. وقد تقدم الدليل[2] على مجيء الحال متقدمة أول الجملة على الاسم المرفوع مُظهَرًا، كما حكى الرياشي من قول العرب: شَتَّى تَؤوبُ الحَلَبةُ، وقول الشاعر[3]:

---

(١) انظر الجزء الثالث ص ٢٨٨ - ٢٩٥.

(٢) انظر ص ٨٤ - ٨٥.

(٣) تقدم في ص ٨٤.

سَريعًا يَهُونُ الصَّعبُ ....

وما أشبههما، وقد تقدَّم الاستدلال[1] على جواز: ضربتُ راكبةً هندًا، وما أشبهه مما تقدم فيه حال المنصوب عليه وحده.

فأمّا تقديم الحال على العامل في نحو ضاحكةً لقيتُ هندًا مما ذو الحال[2] فيه منصوبٌ ظاهرٌ فالقياس يقتضيه، كما جاز ذلك في المرفوع الظاهر، ولكنّي لا أحفظ من المسموع ما يدل على ذلك.

وفي البسيط: ذهب بعض الكوفيين[3] إلى أنه لا يجوز - يعني تقديم الحال على العامل[4] - إذا كان ذو الحال اسمًا ظاهرًا؛ نحو: جاء[5] زيدٌ راكبًا، فإن كان مضمرًا جاز، نحو: راكبًا جئتُ[6]. قالوا: لأنَّ فيه تقديم المضمر على الظاهر، فإنَّ في الحال مضمرًا، بخلاف المضمر.

وهو فاسد، أمّا السماع فمذكور، وأمّا ما ذكروه فلأنه إنما امتنع حيث لا يكون في حكم التأخير، بخلاف هذا.

وحُكي[7] عن الفراء والكسائي المنع مطلقًا. واحتُجّ بتقديم[8] الضمير على من يعود عليه.

---

(١) تقدم في ص ٧٨ - ٧٩.

(٢) ن: مما دون الحال.

(٣) في الإنصاف ص ٢٥٠ [المسألة ٣١]: ذهب الكوفيون.

(٤) على العامل ... فإن في الحال: سقط من د. وفوق المضمر بعده: كذا.

(٥) جاء: سقط من ن.

(٦) راكباً جئت ... فإنَّ في الحال: سقط من ن.

(٧) انظر الأصول ٢: ٢٤٠ وأسرار العربية ص ١٧٧ - ١٧٨. وحكي المنع عن الفراء في اللباب ١: ٢٨٩.

(٨) في حاشية د: لعله بمنع.

وهو جائز عندنا إذا كان مؤخرًا معنًى، كقولهم: في أكفانه كُفِّنَ الميِّتُ[1]، وقال تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[2].

وقوله **أو صفةً تُشبِهُه** شَبَهُها للفعل مِن جهةِ تَضَمُّنِ معنى الفعل وحروفه وقبولِ علامات الفروع، وقد نصَّ س[3] وغيره[4] على جواز تقديمها على الفعل وما جرى مجراه من أسماء الفاعلين وما في حكمها، تقول: مسرعًا زيدٌ راحلٌ، وزيدٌ مجردًا مضروبٌ، وزيدٌ مُوسرًا ومُعدمًا سَمحٌ، وذلك أنَّ الحال تجيء يعمل فيها ما يصح أن يكون من باب الصفة المشبهة، قال[5]:

لَهِنَّكَ سَمْحٌ ذا يَسارٍ ومُعْدِمًا كما قد أَلِفْتَ الحِلْمَ مُرْضًى ومُغْضَبا

فإذا قدّمت الحال على سَمْح جاز.

وقوله **ولم يكن نعتًا** أي: ولم يكن العامل نعتًا، قال المصنف في الشرح[6]: «وإذا كان صفة تشبهه تتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية فهو قويّ، ويستوي في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فلو كان العامل القويّ نعتًا لم يجز تقديمه، نحو: مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسورًا سَرجُها[7]» انتهى.

---

(١) التبيين ص ٣٨٥، ولفظه: «في أكفانه لُفَّ الميت».

(٢) سورة طه: الآية ٦٧.

(٣) نص في الكتاب ٢: ١٢٤ على جواز تقديمها على الفعل، ولم يذكر تقديمها على ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين وما في حكمها، وكذا في شرح السيرافي ٧: ٥٩ - ٦٠.

(٤) المقرب ١: ١٥٦.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٤٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٧.

(٦) ٢: ٣٤٣.

(٧) ذكر هذا المثال سيبويه. الكتاب ٢: ٩٢.

وهذا نص من هذا المصنف أنه / إذا كان العامل في الحال نعتًا لم يجز تقديم [٤: ١٠٢/ب
الحال عليه ؛ فلا يجوز على ما قرره أن تقول : مررتُ برجلٍ ضاحكًا مسرعٍ ، إذا أردت: مسرعٍ[١] ضاحكًا ، ولا : جاءني رجلٌ باكيًا ماشٍ ، إذا أردت : ماشٍ باكيًا، ولا : رأيتُ رجلاً مسرعًا ذاهبًا ، إذا أردت : ذاهبًا مسرعًا ، ولا ما أشبه هذه التراكيب . ولا يجوز في التركيب الذي ذكره : مررتُ برجلٍ مكسورًا سَرجُها ذاهبةٍ فرسُه ؛ لأنَّ مكسورًا حال ، والعامل فيها : ذاهبةٍ فرسُه ، وذاهبةٍ فرسُه: نعت لرجُل.

وهذا النص منه على منع ذلك غفلة ووهم، ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها، وإنما منعوا من تقديم المعمول على المنعوت لا على النعت العامل فيه، فيجوز في نحو مررتُ برجلٍ يَركبُ الفرسَ مُسرَجًا أن تقول: مررتُ برجلٍ مُسرَجًا يَركبُ الفرسَ، وكذلك تقول في جاءني رجلٌ ضاربٌ امرأةً جائرًا: جاءني رجلٌ جائرًا[٢] ضاربٌ امرأةً، إذا تريد: يضربها في حال كونه جائرًا.

ويمتنع في هذه المسائل وأشباهها تقديم الحال على المنعوت بالعامل فيها، فلا يجوز: مررتُ مُسرَجًا برجلٍ يَركبُ الفرسَ، ولا: جاءني جائرًا رجلٌ ضاربٌ امرأةً.

وأمّا التمثيل الذي مثّله المصنف فلم يمتنع تقديم «مكسورًا سَرجُها» من جهة أنَّ العامل في مكسورًا النعت، وهو: ذاهبةٍ فرسُه. وإنما امتنع من جهة تقدُّم المضمر على ما يفسِّره؛ إذ يصير التركيب: مررتُ برجلٍ مكسورًا سَرجُها ذاهبةٍ فرسُه، وقد نص النحويون على منع تقدُّم المضمر في هذه المسألة وما أشبهها، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال؛ إذ ليس من المواضع التي يفسِّر فيها المضمرَ ما بعده.

---

(١) د: مسرعًا.

(٢) جائرًا: سقط من ك. رجل جائرًا: سقط من د.

وقوله **ولا صلةً لأل** مثاله: الجائي مُسرعًا زيدٌ، فلا يجوز: ال مُسرعًا جائي زيدٌ.

وقوله **أو حرفٍ مصدريّ** مثاله: يُعجبني أنْ يقوم زيدٌ مسرعًا، فلا يجوز: يُعجبني أنْ مُسرعًا يقومَ زيدٌ. وقال المصنف في الشرح[1]: «وكذا لو كان صلة لأل أو أنْ أو إحدى أخواتها لم يجز أن يتقدم عليه ما يتعلق به من حال وغيره» انتهى.

وقد أطلقَ في قوله «أو حرفٍ مصدري»، وتركَ ما شَرَطَه الناسُ فيه من كونه يكون ناصبًا؛ لأنَّ من الحروف المصدرية «ما»، ويجوز أن يتقدَّم معمولُ صلتها عليها لا على ما، نحو: عجبتُ مما يُرى زيدٌ باكيًا، فيجوز: عجبتُ مما باكيًا يُرى زيدٌ، كما جاز ذلك في المفعول به، نحو: عجبتُ مما تَضرب زيدًا، فإنه يجوز: عجبتُ مما زيدًا تَضرب، فلو كان العامل صلةً لغير أل ولا لحرفٍ عامل جاز تقدم الحال عليها كما جاز تقدم المفعول، نحو قولك: مَنِ الذي جاء خائفًا؟ فتقول: مَنِ الذي خائفًا جاء؟

وقوله **ولا مصدرًا مقدَّرًا**[2] **بحرفٍ مصدري**، نحو: يُعجبني رُكوبُ الفرسِ مُسرَجًا، لا يجوز: يُعجبني مُسرَجًا رُكوبُ الفرسِ.

وقوله **ولا مقرونًا بلام الابتداء أو القسم** مثاله: لأَصبرُ مُحتَسِبًا، ولأَقُومَنَّ طائعًا. وينبغي أن يفهم قوله «ولا مقرونًا بلام الابتداء» أن يكون العامل متَّصلاً بلام الابتداء أو لام القسم[3]، فإنه إذا لم /يكن متَّصلاً به جاز أن تتوسط الحال بين [٤: ١٠٣/أ] اللام وبين العامل، نحو: لَمُحتَسِبًا أَصبرُ، ولإلى زيدٍ راغبًا أذهب، كما يجوز ذلك في المفعول، فتقول: لَزيدًا أَضربُ، ووَاللَّهِ لَزيدًا أَضرب[4].

---

(١) ٢: ٣٤٣.

(٢) فيما عدا ن: ولا مصدرٍ مقدر.

(٣) س، ك: ولام القسم.

(٤) د: ولزيدًا والله أضرب.

فإن كانت لام الابتداء في إنَّ فقد منعوا دخول لام الابتداء على الحال فيه، نحو: إنَّ زيدًا لَمُسرِعًا ذاهبٌ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب إنَّ[1].

ونقص المصنف مسألة لا[2] يجوز فيها تقديم الحال على العامل، وإن كان متصرفًا، ذكرها أصحابنا[3]، وهي إذا كانت الحال جملة معها الواو، نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، لا يجوز: والشمسُ طالعةً جاء زيدٌ.

وأجاز الكسائي والفراء وهشام: وأنت راكبٌ تَحسُن[4]، وأنت راكبٌ حَسُنتَ، تريد: تَحسُن وأنت راكبٌ، وحَسُنتَ وأنت راكبٌ.

وحكى صاحب «رؤوس المسائل» ما نصه: «لا يمتنع عند الجمهور تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل فيها إذا كان فعلاً، ومنعه الفراء». وهذا النقل مخالف لِما ذكرناه.

ص: ويَلزمُ تَقديمُ عاملِها إن كان فعلاً غيرَ متصرِّف، أو صلةً لـ«أل» أو حرفٍ مصدريّ، أو مصدرًا[5] مقدَّرًا بحرفٍ مصدريّ، أو مقرونًا بلامِ الابتداءِ أو القَسَم.

ش: مثال الفعل غير المتصرف: ما أحسنَ هندًا متجردةً، فلا يجوز: ما متجردةً أحسنَ هندًا. وتقدمت أمثلة[6] ما بعد الفعل غير المتصرف.

---

(١) انظر الجزء الخامس ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٢) ن: ولا.

(٣) التوطئة ص ٢١٣ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٧٣٣ والمباحث الكاملية ١: ٤٥١ [رسالة] وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٥٣ [رسالة].

(٤) وأنت راكبٌ تحسن ... حسنت: سقط من ك، ن.

(٥) ن: أو مصدر.

(٦) تقدمت قبل هذا مباشرة.

ولّما كان قول المصنف «يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفًا أو صفة تشبهه، و لم يكن - يعني العامل - كذا ولا كذا» صار الجواز مشروطًا بشيء مثبت، وهو كون العامل متصرفًا أو صفة تشبهه، ومشروطًا بانتفاء العامل عما ذكر، وانتفاء العامل عما ذكر يكون بأحد أمرين: إما بوجوب تقديم الحال على العامل، وإما بوجوب تقديم العامل على الحال، فالمسألة الأولى لم يتعرض إليها المصنف، وهي أن تكون الحال اسم استفهام، نحو «كيف» على الأصح، فإنه إذا[1] وقعت حالاً وجب تقديمها على العامل[2]، نحو: كيف قام زيدٌ؟ وكيف ضربتَ هندًا؟ وإنما قلت «على الأصح» لأنَّ بعضهم[3] يزعم أنَّ انتصاب «كيف» على الظرف. والدليل على أنها حال جواز إبدال الحال منها، نحو: كيفَ قام زيدٌ أضاحكًا أم باكيًا؟ والمسألة الثانية تعرض لها المصنف.

وما وردَ على المصنف في قوله قبلُ «أو حرفِ مصدريّ» يَردُ عليه هنا، فإنه قال فيه «أو حرفِ مصدريّ» فلم يقيِّد بكون الحرف عاملاً كما لم يقيِّد قبلُ.

ص: أو جامدًا ضُمِّنَ معنَى مُشتَقٍّ، أو أفعَلَ تَفضيلٍ، أو مُفْهِمَ تَشبيهٍ[4].

واغتُفر تَوسيطُ ذي التفضيل[5] بين حالَينِ غالبًا، وقد يُفعَل ذلك بذي التَّشبيه.

فإن كان الجامد ظرفًا أو حرفَ جَرٍّ مَسبوقًا بِمُخْبَرٍ عنه جازَ على الأَصَحِّ توسيطُ الحالِ بقُوَّةٍ إن كان ظرفًا أو حرفَ جَرٍّ، وبِضَعفٍ إن كانت غيرَ ذلك. ولا تَلزَم الحاليةُ في نحو: فيها زيدٌ قائمًا فيها، بل تَتَرَجَّحُ على الخبريَّة، وتَلزَم هي في نحو: فيك زيدٌ راغبٌ، خلافًا للكوفيِّين في المسألتين.

---

(١) فإنه إذا ... على الأصح: سقط من د.

(٢) ك: على الحال. س، ن: على الحال. وهي ضمن نص سقط من د.

(٣) ذكرها سيبويه في (هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة) الكتاب ٣: ٢٨٥. وانظر ما قيل في ظرفيتها في مغني اللبيب ص ٢٢٦.

(٤) ك: يفهم.

(٥) توسيط ذي التفضيل ... جاز على الأصح: سقط من د.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامدُ المتضمّن معنَى /مشتقّ، كأمّا، وحرفِ التنبيه، والتمني، والترجّي، واسمِ الإشارة، واسم الاستفهامِ[2] المقصودِ به التعظيم، نحو[3]: [٤: ١٠٣/ب]

..... يا جارَتَا ، مَا أنتِ جَارَهْ

والجنسِ المقصود به الكمال، نحو: أنت الرجلُ علمًا، والمشبَّه به، نحو: هو زُهيرٌ شِعرًا» انتهى.

ولم يُمعن الكلام على هذه التي ذكر أنها جوامد تضمّنت معنى المشتقّ، ونحن نتكلم عليها، فنقول: قوله «كأمّا» يعني بها في مثل: أمّا علمًا فعالمٌ، وقد تقدم الخلاف[4] في هذه المسألة بأطرافها، وهل انتصب ما بعدها إذا كان مصدرًا على أنه حال، أو على أنه مفعول مطلق، أو على أنه مفعول به.

وكذلك إذا كان بعد أمّا صفة، نحو: أمّا صَديقًا فأنت صديقٌ، هل انتصابه على الحال، أو على إضمار[5] «أن تكون»، فهو خبر تكون. ونَسَبُه[6] العمل لأمّا هو على سبيل المجاز؛ لأنّ الناصب إنما هو فعل الشرط المقدر.

وزعم بعض النحويين أنّ لولا بمنْزلة أمّا في تضمُّن الفعل؛ لأنه يتضمَّن معنَى يَمنع، فإذا قلت لولا زيدٌ لكان كذا فالمعنى: لو لم يَمنعني زيدٌ لكان كذا، وعلى

---

(١) ٢: ٣٤٤.

(٢) اسم: ليس في س.

(٣) صدر البيت: «بانَتْ لِطِيَّتِها عَرارَهْ». وهو مطلع قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٢٠٣، وقد جعل فيه الصدر عجزًا والعجز صدرًا. وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٥٣ - ٢٥٤. بانَت: من البَين، وهو الفِراق. والطِّيَّة: النية والقصد. وعرارة: امرأة. وقيل: الجارة هنا: امرأته، وقيل: عشيقته.

(٤) تقدم في ص ٤٩ - ٥٩.

(٥) فيما عدا د: أو هو على إضمار.

(٦) د: ونسبة.

هذا فتقول: لولا زيدٌ قائمًا لكان كذا، فيعمل فيه معنى الفعل، وقالوا: لولا رأسُك مدهونًا لكان كذا، وهذا مبنيٌّ على أنَّ ما بعد لولا مرتفع[1] بها على الفاعلية، وهو رأي الكوفيين[2]، ولا نقول به، بل هو مرتفع بالابتداء، ونصب الحال إنما يكون على جهة أنَّ العامل فيها الخبر، لكنه لازم الحذف لِسَدِّ الجوابِ مَسَدَّه، كأنه قال: لولا زيدٌ مستقرٌّ قائمًا لكان كذا، قاله في البسيط.

وظاهر قوله «وقالوا: لولا رأسُك[3] مدهونًا[4]» أنه سماع من العرب، ونقلَ الأخفش أنَّ العرب لم تلفظ بحال المرفوع[5] بعد لولا.

وأمّا قوله «وحرفِ التنبيه» فمثاله: هذا زيدٌ قائمًا، أجازوا أن يكون العامل حرف التنبيه، وأن يكون اسم الإشارة، وبَنَوا على ذلك فرعًا، وهو: هل يجوز: ها قائمًا ذا زيد؟ فقالوا[6]: إنْ كان العامل حرف التنبيه جازت المسألة؛ لأنَّ الحال لم تتقدم على حرف التنبيه، وإنْ كان العامل اسم الإشارة لم تجز المسألة لتقدُّم الحال عليه، وأبطلوا كلهم: قائمًا هذا زيدٌ[7].

وذهب ابن أبي العافية والسهيلي إلى أنه لا يجوز أن يكون العامل في هذه الحال حرف التنبيه، قال ابن أبي العافية: «إنما لم يعمل الحرف بمعنى التنبيه لأنهم قد حذفوا لفظ الفعل، واستَغنَوا بحرف التنبيه عنه، فلم يكونوا لِيُعمِلوه عمل الفعل، فيكونوا قد رجعوا إلى ما خفَّفوه من كلامهم، فيكون ذلك نقضًا لِما قصدوا».

---

(١) ك: يرتفع.

(٢) انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٧٠ - ٧٨ [١٠] ورصف المباني ص ٣٦٢ - ٣٦٣.

(٣) س: رأسه.

(٤) بعده في د بين السطرين: كذا.

(٥) د: للمرفوع.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٦ [رسالة]. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٤.

(٧) المقتضب ٣: ٣٦ واللمع ص ٦٣ ونتائج الفكر ص ٢٢٩ وأسرار العربية ص ١٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٤ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٦ [رسالة].

وقال السهيلي[1]: «ها حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف ولا الأحوال».

وقال ابن أبي العافية: «العامل هو اسم الإشارة، وإن كان بمعنى الفعل، كحرف التنبيه، لكن لم يفعلوا بالأسماء ذلك، بل أعمَلوها عمل الأفعال، وأجرَوها مُجراها، وقَدَّروا فيها معنى الفعل، نحو قولهم: ضاربٌ زيدًا، فلمّا كانت الأسماء قد أُجريتْ مُجرى الأفعال، وأُخرِجت إليها، لم يكونوا ليمنعوها من العمل في الحال؛ إذ[2] قد أعملوها فيما هو أقوى من الحال».

وقال السهيلي[3]: «قولك هذا زيدٌ قائمًا العامل في الحال ما دلّ عليه الاسم /المبهم، إذا قلت (هذا) فإنك أشرتَ إلى المخاطب لِيَنظُر، فكأنك قلت: انظرْ إليه [٤: ١٠٤/أ] قائمًا، فانظرْ هي العاملة في الحال، ولا يصح أن يكون العامل اسم الإشارة؛ لأنه غير مشتقّ من لفظ الإشارة ولا من غيرها، إنما هو كالمضمر، ولا يعمل (هو) ولا (أنت) بما فيه من معنى الإضمار في حالٍ ولا ظرف، فكذلك اسم الإشارة، وقد تكون الإشارة بيدٍ أو رأسٍ إلى جهةِ شيء بعينه، فيكون في ذلك تنبيه له على النظر، فيعمل في ذلك النظر في الحال، كما حكى س[4] (لِمَن الدارُ مفتوحًا بابُها)، ولم يقل: لِمَن هذه الدار، فدلّ على أنّ التوجُّه يقوم مقام الإشارة، ولا يكون العامل في (مفتوحًا بابها) ما تعلّقتْ به اللام من الاستقرار أو معنَى الملك لفساد المعنى؛ لأنك لو قدَّرتَ الاستقرار ظاهرًا لم يكن له اختصاص بالحال، ولا هي ملك

---

(١) نتائج الفكر ص ٢٢٩.

(٢) ك: لو.

(٣) ذكر النص منسوبًا إلى السهيلي مع خلاف يسير في شرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٨ [رسالة]. ومعناه في نتائج الفكر ص ٢٢٩ - ٢٣٠. ورأي السهيلي في هذا القول في أماليه ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٤) الكتاب ٢: ٦١.

لصاحبها في حالِ فتحِ بابها على الخصوص، ولذلك أعرض س عن ذلك المعنى، و لم يجعله عاملاً في مثل هذه الحال.

ولا يجوز تقديم الحال على مثل هذا العامل المعنوي؛ لأنه ليس بفعلٍ ملفوظ به فيُشَبَّه بالمفعول، ولا هو صفة كما تقدم. ولو جعلت مكان الحال (اليوم)، فقلت (هذا زيدٌ اليومَ) لم يجز، قدَّمتَ اليومَ أو أخَّرتَه؛ لعدم الفائدة في ذلك الظرف؛ لأنَّ المخاطب قد عَلم من التوجُّه والإشارة أنك لا تريد إلا ذلك الحين الذي أشرتَ إليه، فلا معنًى لتقييد هذا في هذا المعنى بحين آخر، والحال ليست كذلك، إنما هي صفة تريد تنبيه المخاطب على النظر إلى زيد فيها لغرض مقصود، كما جاء في التنزيل ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[1]، نَبَّهت على الشيخ المانع من الولادة، فهذا الفرق بين الحال والظرف» انتهى.

وتلخص في العامل في قائمًا في نحو هذا زيدٌ قائمًا على مذهب البصريين ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يجوز أن يكون العامل حرف التنبيه أو اسم الإشارة، وهو قول الجمهور.

الثاني: أنَّ العامل هو اسم الإشارة فقط.

الثالث: أنه محذوف، تقديره: انظرْ إليه قائمًا.

وسيأتي ما يرد على مذهب مَن أجاز أن يكون العامل فيها حرف التنبيه واسم الإشارة، أو اسم الإشارة وحده، عند ذكر المصنف أنه قد يعمل في الحال غيرُ عامل صاحبها إن شاء اللّه.

وأمّا مذهب السهيلي فيظهر في بادي النظر أنه أقرب من المذهبين؛ لأنَّ فيه إبقاءَ العمل للفعل ونسبتَه إليه، إلا أنَّ فيه تقديرَ عامل لم يُلفظ به قطُّ، ولأنَّ الكلام يصير في تقدير جملتين، وظاهرُ الكلام أنه جملة واحدة.

---

(١) سورة هود: الآية ٧٢.

ولَمّا كان قول البصريين في دعواهم الحال في هذه المسألة لا يخلو من إشكال ارتكب الكوفيون طريقة أخرى في هذه المسألة؛ فقال الفراء والكسائي[1]: يقال: هذا زيدٌ قائمًا، على أنّ قائمًا خبر التقريب الذي يُشبِه فيه «هذا» «كان» حين يقال: كيفَ تخافُ الظلمَ وهذا الخليفةُ قادمًا؟ وكيفَ تجدُ البردَ وهذه الشمسُ طالعةٌ؟ يُقرِّب «هذا» و«هذه» قدومَ الخليفة وطلوعَ الشمس، ولم يكن[2] «هذا» في المعنى إشارة؛ لأنّ الخليفة لا يُجهل ولا يُشكّ فيه فتُعَرِّفه /الإشارة، وكذلك الشمس [٤: ١٠٤/ب] قد غَنِيَتْ بشهرتها عن الإشارة التي تُحَدِّدها وتُعَيِّنها.

وأجاز الكسائي أيضًا في هذا زيدٌ قائمًا ما أجازه البصريون من أنّ قائمًا حال إمّا من اسم الإشارة وإمّا من زيد.

فلو وسَّطتَ قائمًا بين اسم الإشارة وزيد، فقلت: هذا قائمًا زيدٌ - فقال الكوفيون: انتصب على الحال إمّا من اسم الإشارة وإمّا من زيد.

وأجاز الكسائي نصبه على أنه خبر التَّقريب.

وقال الفراء: لا أنصب قائمًا هنا على الحال من زيد؛ لأنه لَمّا جاورَ اسمَ الإشارة، وكان لاسمِ الإشارة رتبةُ السَّبق وقُوة الابتدائية - غلب على الحال، فلم يصل معه إلى الأخير، فليس بجائز أن يقال هذا قائمًا زيدٌ على خبر التقريب؛ لأنه كلام يُبنى[3] على الجواب، وألفاظه لا تغيَّر، وخبره لا يزال مكانه.

قال الفراء: ولو أجزتُ هذا قائمًا زيدٌ في التقريب استغلقَ عليّ القول في المكني حين أقول: ها أنا ذا قائمًا، وها أنتَ ذا قائمًا، وها هو ذا قائمًا، وها هي ذه قائمةً، وها أنتِ ذه قائمةً؛ لأني إذا أردتُ توسيط الخبر فإن جُعل بين (أنا) و(ذا)

---

(١) معاني القرآن له ١: ١٢ - ١٣ ومجالس ثعلب ص ٤٢ - ٤٤، ٣٥٩ - ٣٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٧ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٩٤٩ [رسالة].

(٢) د: ولم يذكر.

(٣) ك، د: بني. ن: مبني.

أفسد ترتيبه من أجل أنَّ المَكنيَّ خُلط بهذا[1] حين جُعل بين (ها) و(ذا)، وإذا دخل بين المَكنيِّ و(ذا) داخلٌ فسد الاختلاط، وإن جُعل بين (ها) و(أنا) لم يكن ذلك له موضعًا؛ إذ (ها) لا تعرف له مُزايلة المَكنيّ، فكلُّ هذا يدلُّ على أنَّ خبر التقريب لا يتوسط مع ظاهر ولا مَكنيّ.

واتَّفق الكوفيون على إحالة «قائمًا هذا زيدٌ»، على أنَّ هذا يفيد الإشارة أو التقريب، وكذلك اتَّفق البصريون[2] على منعها، وقد تقدَّم الكلام على شيء من هذا الذي يسميه الكوفيون تقريبًا في باب كان وأخواتها[3].

وقد جاء السماع بنظير: قائمًا زيدٌ، وها قائمًا ذا زيدٌ، ودلَّ ذلك على فساد ما ذهب إليه السهيلي من أنه لا يجوز أن تتقدم هذه الحال على شيء من أجزاء الجملة. ودلَّ ذلك أيضًا على فساد مذهب ابن أبي العافية حيث أوجب أن يكون العامل في الحال اسم الإشارة. والدليل على سماع ذينك التركيبين من العرب قول الشاعر[4]:

أَتَرضى بأنَّا لم تَجِفَّ دِماؤُنا ... وهذا عَرُوسًا باليَمامةِ خالدُ

وقول الآخر[5]:

ها بَيِّنًا ذا صَريحُ النُّصحِ ، فاصْغَ لَهُ ... وطُعْ ، فَطاعةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ

---

(١) ك: هذا.

(٢) الكتاب ٢: ١٢٤ والمقتضب ٣: ٣٦، ٤: ١٧٠ والأصول ١: ٢١٩ واللمع ص ٦٣ وأسرار العربية ص ١٧٧.

(٣) تقدم ذلك في الجزء الرابع ص ١٦٧ - ١٦٨.

(٤) البيت ثاني سبعة أبيات لحسان بن ثابت في الاشتقاق ص ١٤٩، وعنه في الديوان ١: ٤٥٩. وهو بلا نسبة في الأصول ١: ١٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٤٩ وتثقيف اللسان ص ١٠٣ وتقويم اللسان ص ٢٦٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٦٠، وتصحيح التصحيف ص ٣٧٩. ويروى «عروس» بالرفع.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٥٥ وشرح أبيات المغني ٧: ١٩٣ [الإنشاد ٧٩٨].

وفي هذا البيت الثاني دليل على فساد قول ابن أبي العافية: إنَّ اسم الإشارة عامل في الحال؛ ألا ترى إلى تقدُّمها عليه، ولو كان عاملاً فيها ما جاز تقديمها عليه.

وأمّا قول السُّهَيليّ وابن أبي العافية «إنَّ معنى الحرف لا يعمل في الحال» فغير مُسَلَّم لهما؛ لأنه يرد على قولهما إعمال كأنَّ في الحال، وهي حرف عملت بما فيها من معنى التشبيه. وكذلك كاف التشبيه تعمل في الحال، وهي حرف جرٍّ على ما نُبَيِّنه إن شاء اللّه. إلا إن قيّد الحرف بأنه الذي لم يستقرّ له عمل فيخرج كأنَّ وكاف التشبيه؛ لأنهما قد استقرَّ لهما عمل في غير الحال.

وأما قول الشارح في الشرح: «والتَّمَنِّي والتَّرَجِّي واسمِ الإشارة» فتقدَّم قولنا في اسم الإشارة واختلاف /الناس فيه هل يعمل في الحال أم لا. [٤: ١٠٥/أ]

وأمّا حرف التمني والترجي - وهما ليت ولعل - فمُختَلَف فيهما: فنصَّ الزمخشريُّ[١] على أنَّ ليت ولعلَّ وكأنَّ يَنصبن الحال، بخلاف أخواتها، وهي إنَّ وأنَّ ولكنَّ، فإنهن لا يَنصبن الحال. وقال بهذا القول هذا المصنفُ وابنُ عصفور، أعني القول بأنَّ ليت ولعلَّ يعملان في الحال.

والصحيح أنَّ ليت ولعلَّ وباقي الحروف لا تعمل في حال ولا ظرف، ولا يتعلق بها حرف جر إلا كأنَّ وكاف التشبيه، قال النابغة[٢]:

كأنَّهُ خارِجًا مِن جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفْتَأَدِ

ويدلُّ على ذلك أنك لو قلت: ليت زيدًا اليومَ ذاهبٌ غدًا، ونحوه - لم يَجز ذلك بإجماع.

---

(١) المفصل ص ٧٩.

(٢) تقدم في ٥: ٢١٩.

وعلَّلَ الفارسيُّ مَنعَ ذلك في «الحَلَبِيَّات»[1] بأنَّها في دلالتها على المعاني قُصد بها غاية الإيجاز، فالألف تُغني عن أستَفهِم، و«ما» عن أنفي، و«إنَّ» عن أُؤَكِّد، فلو أُعمِلتْ في الظرف والحال، ومُكِّنتْ تمكين الفعل - لكان نقضًا لِما قُصد من الإيماء. وهذا التعليل هو الذي نصَّ عليه ابن أبي العافية في أنَّ حرف التنبيه لا يجوز له أن يعمل في الحال.

وإنما اختصَّت كأنَّ وكاف التشبيه بالعمل في الحال لأنَّ فيها - وإن كانت حرفًا - دلالةً على التشبيه والشبه، فالتشبيه معنًى في نفس المتكلم، فمِن هذا الوجه هي حرف كسائر الحروف؛ لأنَّ معنَى الحرف في نفس المتكلم، بخلاف معنَى الفعل، فإنه مُسنَد إلى ما دَخل عليه من الاسم، ولا يعمل هذا المعنى، والشبه مسند[2] إلى زيد ونحوه إذا قلت: كأنَّ زيدًا أسدٌ، فشاركت الأفعالَ من هذا الوجه، فعمِل ذلك المعنى الذي هو الشَّبَه المُسنَد إلى زيد في الحال والظرف والجارّ والمجرور، وليس ذلك في التمنِّي ولا التأكيد ولا النفي ونحوها، فمِن هنا فارقتْ كأنَّ أخواتِها، فعملتْ بلفظها كعمل أخواتها في الأسماء، وعمِل معناها في الظرف والحال، وفارقَتْها أيضًا في وقوعها نعتًا لنكرة، وحالاً من معرفة، وخبرًا لـ«كان» ونحوها، قال[3]:

فَبِتُّ كـأنِّي سـاوَرَتْنِي ضَـئِيلةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيابِها السُّمُّ نـاقِعُ

وفي البسيط: العاملُ عملَ الفعلِ كأنَّ وأخواتُها وما:

فقيل: لا يعمل واحدٌ منها؛ لأنَّ الشَّبَه اللفظيَّ الذي به عَملتْ لا يُؤَثِّر في الحال.

---

(١) هذا التعليل ليس في مطبوعة الحلبيات، ولعله في الجزء المفقود منه. وهو في إيضاح الشعر ص ٧٦.

(٢) د: ولا يعمل هذا في المعنى والشبيه مسندًا.

(٣) تقدم في ٥: ٢٢٠.

وقيل: ما كان منها يُفهَم منه معنَى فعلٍ يكون مرفوعُها فاعلَه ومنصوبُها مفعولَه عَمِل[1]، وما لم يكن لا يعمل، فحُكم بعمل كأنَّ وحدها، وهو رأي أبي زيد - يعني السُّهَيليّ - لأنَّ معنَى قولك كأنَّ زيدًا عمرٌو: يُشبِه زيدٌ عمرًا[2]، وعليه أنشدوا: كأنَّه خارجًا. البيت. ويجري الظرفُ هذا المجرى، يعني مجرى الحال.

وقيل: ما كان منها في معنَى فعلٍ يستدعي معموليها[3] عَمِل، ولا يؤثر في نفس الخبر، وما كان موجَّهًا نحو الخبر لا يَعمل، فحُكم بعملِ كأنَّ، وليتَ، ولعلَّ؛ لأنَّها بمعنى أُشَبِّه[4]، وأَتَرَجَّى، وأَتَمَنَّى؛ لأنها لم يُؤتَ لها بمعنًى في الخبر، بل بمعنًى[5] في الاسمين، بخلاف /إنَّ وما ، فإنهما لفائدة في الخبر من إثبات أو نفي، فضَعُفَ [٤: ١٠٥/ب] معنى الفعل فيهما.

وفي البسيط أيضًا ما ملخصه: كأنَّ وليتَ ولعلَّ تُغيِّر معنى الجملة، بخلاف الثلاثة الأُخَر، فلذلك اختصَّت بأمورٍ في العمل لا تكون في تلك، فمنها ما قيل إنها تعمل في الحال والظرف؛ لأنه إذا صحّ عمل المجرور والظرف بالنيابة عن الفعل و(ها) التي للتنبيه فهذه أولى وأقوى من جهة أنَّ معناها تَمَنٍّ وتشبيه، فإذا قلت: إنَّ هذا زيدٌ منطلقًا، وكأنَّ هذا زيدٌ منطلقًا، فالأولُ انتصب على ما كان عليه في حال الابتداء؛ لأنَّ إنَّ ما غيَّرَته[6]، فانتصب بالإشارة، بخلاف كأنَّ، فإنَّه[7] حالة كونه

---

(١) عمل: سقط من ك.

(٢) الذي في المخطوطات: يشبه عمرو زيدًا.

(٣) ك: معمولها.

(٤) أشبّه ... لم يؤت لها بمعنى: سقط من ك.

(٥) س، ك: لمعنى.

(٦) قوله «لأنَّ إنَّ ما غيرته» لفظه في ك: «لا إنَّ باعدته ه». وفي د: «ما عدته». وفي ن: «إلا باعه به».

(٧) فيما عدا ن: فإن.

حالاً من الإشارة في الابتداء[1] قد تغيّر إلى أنه يُشبه في هذه الحالة، فلما غيّرت معنى الخبر غيّرت نسبة الحال، فكما عملتْ في الأولين عملتْ في الثالث بمنْزلة الفعل المتعدي، فنَصبت الحالَ لكونه من وصفِ معموله، كضربَ زيدٌ عَمرًا قائمًا.

وهذا الرأي يظهر من كلام س وقد أنشد[2] في هذا بيت النابغة «كأنه خارجًا». وهذا أخص من المشار؛ لأنه لا يعمل المضمر في الحال، بخلاف الإشارة.

وقال في الظرف[3]:

يُرَى الثَّعلبُ الحَولِيُّ فيها كأنَّهُ إذا ما عَلا نَشْزًا حِصانٌ مُجَلَّلُ

وقيل: العامل معناها من الأفعال. ولا يصحّ لأنَّ الحروف لا تعمل بمعانيها من الأفعال، بل بما لها من حكم الفعل، وهو تغيير الجملة.

وقيل: إنما تعمل في الحال (كأنَّ) وحدها، وفيها سُمع، وما عداه يحتمل أن يكون على الإشارة؛ لأنَّ المذكور بعدها هو الفاعل، والمفعول المعنى المقدَّر، فقولك: كأنَّ زيدًا عمرٌو، كأنك قلت: يُشبه زيدٌ عمرًا، بخلاف ليت ولعلَّ؛ إذ الفاعل للفعل المقدَّر ليس مذكورًا، فإنك تُقَدِّره: أَتَمَنَّى، وأَتَرَجَّى.

وقيل: لا يعمل شيء منها فيما عدا الاسمين؛ لأنَّ الأحوال لا بُدَّ لها من اقتضاء، ولا يقتضيها إلا المصدر، ولا تدل على ذلك، بل غاية اقتضائها تلك النسبة، فتعمل فيما هو ضروري في وجود النسبة، وهو المنتسبان. انتهى.

وأمّا قول الشارح في الشرح[4]: «والاستفهام المقصود به التعظيم نحو[5]:

---

(١) في الابتداء: سقط من س.

(٢) كذا! والبيت ليس في الكتاب.

(٣) البيت للأخطل، شعره ص ٢٣. الحولي: ما أتى عليه حول. والنشز: المكان المرتفع. والمجلّل: الذي عليه الجُلّ، وجُلّ الدابّة: ما تُلبَسه لِتُصان به. ك: يجلّل.

(٤) ٢: ٣٤٤.

(٥) تقدم في ص ٩٥.

..... يا جارَتـا ، مـا أنـتِ جـارَهْ»

فـ«جارة» عنده منصوب على الحال، والعامل فيها (ما) الاستفهامية بما تضمَّنتْ من معنى التعظيم، فكأنه قال: ما أعْظَمَكِ جارةً! وهذا تفسير معنى، وتفسيرُ الإعراب: أي عظيمة أنتِ في حال كونكِ جارةً.

وهذا عجُز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدره:

بانتْ لِتَحْزُنَنا عَفارَهْ .....

ولا يَتَعَيَّن فيه ما زعمه المصنف مِن أنَّ جارة انتصب على الحال، والعامل فيه اسم الاستفهام بما فيه من معنى التعظيم، بل أجاز فيه الفارسي[1] أن يكون منصوبًا على التمييز، وبدأ به، واستدلَّ على صحة التمييز فيه بصلاحية دخول مِن عليه كما دخل في قول الشاعر[2]:

يا سَيِّدًا ، ما أنـتَ مِـنْ سَـيِّدٍ .....

وسيأتي تقرير /التمييز في مثل هذا في بابه إن شاء اللّه. [٤: ١٠٦/أ]

وأجاز الفارسي أيضًا أن ينتصب على الحال، كما ذهب إليه المصنف، قال[3]: «ويجوز أن يكون موضعها نصبًا على الحال، والعامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل؛ لأنَّ معنى ما أنتِ جارة: نَبُلْتِ جارةً» انتهى.

قال بعض أصحابنا: «ووجه جعل جارة حالاً أنَّ المخاطب كما انبهم عليه من أيِّ أجناس النساء الممدوحات، فجعلها باحتياج لذلك إلى التمييز - كذلك أيضًا انبهم عليه الوصف الذي به مدحها، فأتى بجارة مبيِّنًا له، ألا ترى أنه قد فهم

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢١٣.

(٢) عجز البيت: «مُوَطَّأ البيتِ رَحيبِ الذِّراعْ». وهو للسَّفَّاح بن بُكَير اليربوعي. المفضليات ص ٣٢٣ [٩٢] وشرحها للتبريزي ص ١٣٦٣ [٩٠] وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢١٤.

منه أنه وصفها بحسن المجاورة، فلما كان جارة على هذا التقدير مفسِّرًا للوصف الذي به وقع المدح كان حالاً؛ لأنَّ الحال تفسير لِما انبهم من الصفات، والدليلُ على صحة ما ذكره أبو علي من أنَّ العامل في جارة إذا كان حالاً ما في الكلام من معنى الفعل قولُ الكميت[1]:

وأنتَ ما أنتَ في غَبراءَ مُظْلِمةٍ إذا دَعَتْكَ إليها الكاعِبُ الفُضُلُ

ألا ترى أنه ليس في البيت ما يصح أن يعمل في المجرور إلا ما في قوله من معنى المدح والتعظيم، كأنه قال: عَظُمْتَ حالاً في غَبراءَ مُظلِمة، وإذا صحَّ إعماله في المجرور من جهة ما ذكرنا جاز إعماله في جارة» انتهى.

وليست الحال كحرف الجر ولا كالظرف؛ لأنَّهما يعمل فيهما روائح الأفعال حتى الأسماء الأعلام بما فيها من معنى الشهرة، و«ما» الاستفهامية - وإن أُريدَ بالاستفهام التعظيم - لا ينبغي لها أن تعمل في الحال، كما لا تعمل همزة الاستفهام إذا صحبها معنى الإنكار أو التوبيخ، ولم يَرد ثبت من كلام العرب بمجيء الحال بعدَ «ما أنت» المراد به التعظيم، بل ذكروا ذلك على جهة التجويز في قولهم «ما أنتِ جارة»، ولا حُجَّةَ فيه لِظُهورِ كونِه تمييزًا؛ بدليلِ دخولِ مِن عليه.

وجوَّزوا أيضًا في قوله «ما أنتِ جاره» أن تكون ما نافية، وجارة خبر أنتِ، وهو مبتدأ على لغة تميم، أو خبر ما، فيكون في موضع نصب على لغة الحجاز.

---

(١) البيت له في الفاخر ص ٣٢٢ وتهذيب اللغة ١٥: ٤٣٥ واللسان (ألل)، وفي إيضاح الشعر ص ٢٥٣: «قال الكميت أو غيره». وهو بيت مفرد في شعر الكميت ٢: ٩، وتخريجه في ص ٢٦٩. والرواية المشهورة في البيت: «إذا دَعَتْ أَلَيها». قال أبو عبيد: «يقال: ألَّ يؤلُّ ألاًّ وأَلَلاً وأليلاً، وهو أن يرفع الرجل صوته بالدعاء ويجأر فيه ... فقد يكون أليها أنه أراد الأَلَل ثم ثنّاه، كأنه يريد صوتًا بعد صوت. وقد يكون أَليها أن يريد حكاية أصوات النساء بالنبطيّة إذا صرخن، وقد يقال لكل شيء محدَّد: هو مؤلَّل». غريب الحديث ٢: ٢٦٩ - ٢٧٠. والكاعب: الجارية التي نهد ثَديُها. والفُضُل: المرأة في ثوب واحد تخالف بين طرفيه على عاتقها، وليس تحته شيء، ولا يكون ذلك إلا في بيتها.

واحتمل هذا النفي وجهين: أحدهما أن يقول: ما أنتِ جارة لِبَينُونَتِكِ عنَّا وفِراقِكِ لنا. والوجه الثاني: أن يكون: ما أنت جارة بل أعظم من ذلك، كقوله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، أي: هو أعظم من ذلك؛ بدليل قوله بعده ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

فإذا كان قوله «ما أنتِ جاره» محتملاً هذا مِن كون ما نافية، ومِن كون جارة منتصبًا على التمييز على تقدير كون ما استفهامًا - وهو الظاهر - فلا تثبت بذلك قاعدة كلية على أنَّ اسم الاستفهام المراد به التعظيم يَنصب الحال.

فأمَّا قول العرب «ما لك قائمًا»[2] فقائمًا حال، والعامل فيها هو العامل في الجار والمجرور.

وذهب الفراء[3] إلى أنه ينتصب على معنى كان، وجوّز كونه معرفة، نحو: ما لك الناظرَ في أمرنا، فينصب النكرة والمعرفة كما تنصب كان وظنَّ.

وأنكرَ الزَّجَّاجُ هذا، وقال[4]: «ما حرفٌ من حروفِ الاستفهام، لا يَعمل عَمَلَ كان، والموضعُ للحال، ولا تكون الحال معرفة، ولو جاز: ما لكَ القائمَ لجاز: ما عندَك القائمَ، وما بكَ القائمَ، وهذا خطأ بالإجماع[5]، وما لكَ القائمَ /مثله» انتهى. [٤: ١٠٦/ب]

مسألة: «ما شأنُكَ قائمًا»[6] يقال على معنيين: على السؤال المحض، لمّا رآه قائمًا، وجهل السبب في قيامه الآن، وهو يعلم منه على الدوام أنه لا يقوم إلا لسبب - سأل عن السبب، فالعامل في الحال «شأنُك»، وكأنه قال: أيُّ شيءٍ

---

(١) سورة يوسف: الآية ٣١.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٦٠ - ٦١.

(٣) معاني القرآن ١: ٢٨١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٨٨.

(٥) ك: بإجماع.

(٦) الكتاب ٢: ٦٠ - ٦١.

صنعك قائمًا. والثاني أن يُنكر عليه القيام، فالعامل فيه «ما شأنُك» كله، وكأنك قلت: لِمَ صِرتَ قائمًا؟

فإن قلت: كيف يعمل في الحال معنى الكلام، وصاحبُ الحال قد عمل فيه «شأنك»؟

قلتُ: لأنه مُسَلَّط[1] من طريق المعنى على الاسم؛ لأنه إذا قال «لِمَ صِرتَ قائمًا» فهو قد سَلَّط[2] عليه العامل.

وعلى ذَينك المعنيين أيضًا: ما لأخيك قائمًا، فعلى معنى الإنكار العاملُ معنَى الكلام، كأنه قال: لِمَ صار أخوك قائمًا. وعلى المعنى الآخر الذي هو السؤال المحض عن السبب العاملُ المجرورُ لنيابته مناب الخبر، وكأنه قال: أيُّ شيء كائن لأخيك قائمًا، أي: أيُّ صُنع له في هذه الحال، ويكون الصُّنع مُسَلَّطًا[3] على ذي الحال.

وأمّا قول الشارح «والجنسِ المقصودِ به الكَمالُ نحو: أنتَ الرجلُ عِلْمًا» فقد تقدَّم الكلام[4] على ذلك، ومذهبُ ثعلب في كونه انتصب على المصدر، واختيارُنا فيه أنه انتصب تمييزًا.

وأمَّا قوله «والمُشَبَّه به نحو: هو زُهيرٌ شِعرًا» فقد تقدَّم الكلامُ[5] فيه وجَوازُ أن يكون شِعْرًا[6] منصوبًا على التمييز، والعاملُ فيه هو «مِثل» المقدَّرة؛ إذ المعنى: هو مِثلُ زُهيرٍ شِعرًا.

---

(١) س: متسلط. ن: سلط.

(٢) س: تسلط.

(٣) س: متسلطًا.

(٤) تقدم ذلك في ص ٤٧ - ٤٨.

(٥) تقدم ذلك في ص ٤٨ - ٤٩.

(٦) شعرًا: ليس في س.

وقوله **أو أَفْعَلَ تفضيل** يعني أنه إذا كان العامل في الحال أَفْعَلَ تفضيل لم يَجُز أن تتقدَّم الحال عليه، كما لا يجوز أن تتقدَّم على الجامد المضمَّن معنَى المشتقّ إذا عمل في الحال. قال المصنف في الشرح[1]: «وأفعل التفضيل نحو[2]: هو أكفاهم ناصرًا. وكان حقّ أَفعَل التفضيل أن تُجعَل له مزيّة على الجوامد المتضمّنة معنَى الفعل؛ لأنّ فيه ما فيهنّ مِن معنَى الفعل، ويَفُوقهنّ بتَضَمُّن حروفِ الفعل ووَزنِه ومشابهةِ أبنية المبالغة في اقتضاء زيادة المعنى، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والتثنية والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة، فجعل موافقًا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين» انتهى.

وقوله **أو مُفْهِمَ تَشبيه** مثاله: زيدٌ مِثْلُك شُجاعًا، وليس مِثْلَك جوادًا. قال المصنف في الشرح[3]: «وكذا إذا حُذف مِثل، وضُمِّن المشبَّه به معناه، كقولك: زيدٌ زهيرٌ شعرًا، وأبو يوسف أبو حنيفة فقهًا، ومنه[4]:

فـإنِّي اللَّيـثُ مَرهُوبًـا حِمـاهُ ... وعِيدي زاجِـرٌ دُونَ افْتِراسِـي»

انتهى.

وتقول: زيدٌ الشمسُ طالعةً، وبكرٌ القمرُ مُنيرًا، فلا يجوز التقديم في قول البصريين، لا تقول: زيدٌ طالعةً الشمسُ. وأجاز ذلك الكسائيُّ لأنّ الحال توسَّطتْ، والمتوسِّطة كالمتأخِّرة.

وقوله **واغْتُفِرَ تَوسيطُ ذي التَّفضيل بينَ حالَينِ** يعني أنه كان القياس إذا كان العامل أَفعَل التفضيل، واقتَضى حالين ـ أن تتأخر الحالان عنه؛ لأنه إذا كان يقتضي

---

(١) ٢: ٣٤٤.

(٢) نحو هو أكفاهم ناصرًا وكان حق أفعل التفضيل: سقط من ك.

(٣) ٢: ٣٤٥.

(٤) أنشده المصنف هنا وفي ٢: ٣٥٦ وفي شرح عمدة الحافظ ص ٤٣٥. وفي المقاصد الشافية ٣: ٤٨٨ أنّ ابن خروف أنشده.

حالاً واحدة وجبَ تأخيرها عنه. ولا ينتصب الحالان مع أَفعَل التفضيل إلا لمختلفي[1] الذات مختلفي الحالين، /نحو: زيدٌ مُفرَدًا أَنفَعُ مِن عمرٍو مُعانًا، أو مُتَّفِقَي [٤: ١٠٧/أ] الحال، نحو: زيدٌ مُفرَدًا أَنفَعُ مِن عمرٍو مُفرَدًا، أو إلا لمُتَّحِد الذات مختلف الحالين، نحو: هذا بُسْرًا أَطيَبُ منه رُطَبًا، وزيدٌ قائمًا أَخْطَبُ منه قاعدًا. فإن اشتركَ المختلفان في وصفٍ هو لأحدهما أكثرُ على كلّ حال ارتفعَ الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين، فتقول: هذا بُسْرٌ أَطيَبُ منه عِنَبٌ، وصار بُسْرٌ خبرًا للمبتدأ، وأَطيَبُ وما بعده جملة ابتدائية في موضع الصفة لِبُسْر، وأَطيَبُ هو المبتدأ، وعِنَبٌ خبره، وهو الاختيار لوقوع المبتدأ في محله، ويجوز العكس، وهو أن يكون أَطيَبُ خبرًا مقدَّمًا، وعِنَبٌ مبتدأ، وجاز الابتداء به وهو نكرة لأنه لا يُراد به عنبٌ بعينه، فدخله لذلك معنى العموم، فهو نظير: تَمْرةٌ خيرٌ مِن جَرادة[2].

واختلف النحويون في العامل في هذين الحالين: فذهب المبرد[3]، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي[4]، والفارسي في حَلَبِيَّاته[5] - وهو اختيار ابن عصفور في أحد قوليه - ومَن وافقهم إلى أنهما منصوبان على إضمار (كان) التامَّة صلةً لـ«إذا» إن كانت الحالان مما يَؤُول إليه المحكوم عليه، نحو: هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا، إذا أَشَرتَ إليه وهو بَلَحٌ، وصلةً لـ«إذ» إن كانت الحالان مما تقدَّم وجودهما، كالمثال المذكور إذا أشرت إليه وهو تَمْر، فبُسْرًا حال من الضمير المستكنّ في «كان» الأولى، ورُطَبًا حال من الضمير المستكنّ في «كان» الثانية، والعاملُ في الظرفين

---

(١) إلا لمختلفي سقط من ك. د: إلا المختلفي الذات.

(٢) نسب هذا القول إلى ابن عباس وإلى عمر بن الخطاب. الموطأ: كتاب الحج ١: ٤١٦ (الباب ٧٧) وأوله فيه: «لَتمرة». ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وكشف الخفاء ١: ٣٧٩ [مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥] ونتائج الفكر ص ٤٠٩ والتوطئة ص ٢١٦.

(٣) المقتضب ٣: ٢٥٠ - ٢٥١.

(٤) شرح الكتاب ٦: ١٩.

(٥) المسائل الحلبيات ص ١٧٦ - ١٧٩.

أَفْعَلُ التفضيل وإن كان أحدهما متقدمًا عليه؛ لأنَّ الظروف والمجرورات تتقدَّم على العامل فيها وإن كان معنَى فعلٍ، وقالوا: زيدٌ يومَ الخميس أحسنُ منه يومَ الجمعة، وحكى أبو الحسن تقديم الظرف على أفعل التفضيل مسموعًا، وقال الفرزدق[1]:

لأُختُ بَنِي ذُهْلٍ غَداةَ لَقِيتُها فُكَيْهَةُ فينا منكَ أَرْغَبُ في الخَيرِ

التقدير: لأُختُ بَنِي ذُهْل فُكَهيةُ أَرغَبُ فينا غَداةَ لَقِيتُها منك في الخير، وتقدُّم[2] «منك» على «أَرغَب» قبيح جدًّا؛ لأنه من كمال أفعل، لا يتمُّ معناه إلا به.

فإن كان المشار إليه تَمرًا لم يحتج إلى إضمار[3]، بل العامل في بُسْر «هذا»[4] بما فيه من معنى الإشارة. وقيل: حرف التنبيه. وقد تقدم الكلام[5] على إعمال حرف التنبيه في الحال، وعلى إعمال اسم الإشارة في الحال.

وقال بعض أصحابنا: يجوز أن تقدّر (كان) المضمرة ناقصة، فيكون انتصاب بُسْرًا ورُطَبًا على أنهما خبر (كان) الناقصة و(يكون) الناقصة المضمرتين. واستدلَّ على ذلك بمجيء الاسم المنصوب معرفة، فيقال: زيدٌ المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، وقد تقدَّم الكلام[6] على هذه المسألة.

وقال المصنف في الشرح[7]: «فيه إضمار ستة أشياء من غير حاجة». يعني إضمار إذا، وإذ، وكان، أو يكون، والضمير المستكنّ في كان، أو يكون. وقال[8]:

---

(١) ليس في ديوانه، و لم أقف عليه في مصادري.

(٢) ك، ن: وتقديم.

(٣) د: إلى إضماره.

(٤) انظر المسائل الحلبيات ص ١٧٦ - ١٧٨.

(٥) تقدم ذلك في ص ٩٦ - ١٠٤.

(٦) تقدم ذلك في ص ٢٨.

(٧) ٢: ٣٤٤.

(٨) ٢: ٣٤٤.

«وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أَفعَل في إذا وإذ، فيكون ما وقع فيه شبيهًا بما فرَّ منه» انتهى.

وذهب المازني في الأظهر من كلامه، والفارسي في /تذكرته، وابن كيسان، وابن جنِّيْ، وابن خَروف - وهو اختيار ابن عصفور في بعض كتبه[1] - إلى أنَّ أَفعَل التفضيل عامل في الحالين معًا، فبُسْرًا حال من الضمير المستكنّ في أَطيَب، ورُطَبًا حال من الضمير المجرور في منه، والعامل فيهما أَطيَب. ٤: ١٠٧/ب]

وزعم المصنف في الشرح أنَّ هذا مذهب س، قال[2]: «قال[3] س[4] بعد تمثيله بهذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا: (فإن شئتَ جَعلتَه حينًا قد مضى، وإن شئتَ جَعلتَه حالاً مستقبلاً). ثم قال س[5]: (وإنما قال الناسُ هذا منصوبٌ على إضمار إذا كان فيما يُستَقبَل، وإذْ كان فيما مضى؛ لأنَّ هذا لمّا كان ذا معناه أَشبَهَ عندهم أن يَنتصب على[6] إذا كان وإذْ كان). فهذا نص منه على أنَّ تقدير كان لم تدع إليه حاجة من قِبَل العمل، بل من قِبَل تقريب المعنى، والعامل إنما هو أفعل» انتهى.

واحتجَّ لهذا المذهب بأنَّ أَفْعَلَ أقوى من الألفاظ العاملة بما تضمَّنته من معنى الفعل، من جهة أنها قد أشبهت الفعل في أنها لا تُثنَّى، ولا تُجمَع ولا تُؤنَّث، كما أنَّ الفعل كذلك، وأنها على وزن الفعل، وأنَّ لفظ الفعل موجود فيها، وأنها دلَّت على الفعل المعلَّق في قوله تعالى﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾[7]، التقدير: يَعلم مَن يَضِلُّ عن سبيله، فاستغنى بأَعلَم عن إضمار ذلك الفعل المعلَّق، فساغ لذلك عندهم

---

(١) المقرب ١: ١٥٥.

(٢) ٢: ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٣) قال: ليس في ك. قال س ... مستقبلاً: ليس في شرح المصنف.

(٤) الكتاب ١: ٤٠٠.

(٥) الكتاب ١: ٤٠٠.

(٦) د: على إذا كان فيما يستقبل وإذا كان فيما مضى.

(٧) سورة الأنعام: الآية ١١٧.

تقديم الحال التي عملت فيها عليها وإن لم يَسُغ ذلك في الألفاظ التي عملت في الحال بما تضمَّنته من معنى الفعل.

قال بعض أصحابنا: «وهذا الذي ذهبوا إليه باطل من جهة أنَّ هذه المشابهات لم تُلحقها بالفعل؛ بدليل أنها لا تَنصب المفعول به[1] وإن كانت مشتقَّة من الفعل المتعدي؛ ولو كانت تجري مجرى الفعل للأشباه التي ذكروها لنَصَبَت المفعول به، فالصحيح إضمار إذْ كان أو إذا كان، وهو الذي ارتضاه الفارسي في حَلَبِيَّاته وإن كان قد جوَّز الوجه الآخر إلا أنه استضعفه» انتهى.

ولا يلزم من إجراء أَفْعَلَ مُجرى الفعل في العمل في الحال والظرف للأشباه التي ذكرت أن تَعمل في المفعول به؛ إذ ما أَشْبَهَ الشيءَ لا يُعطَى حُكمَ ذلك الشيء كله، وما ادَّعَوه من الإضمار لم يُنطَق به في موضع من المواضع.

والذي نختاره أنَّ أَفْعَلَ التفضيل عامل في الحالين لأنه تضمَّن معنَى فعل يتعلق بمصدرين، والتقدير: هذا يَزيدُ طِيبُه بُسْرًا على طِيبه[2] رُطَبًا، هذا أصل الكلام، ثم حُذف، وضُمِّنَ أَفْعَلُ التفضيل معنَى يَزيد المتعلِّق بمصدرين، فبُسْرًا في الحقيقة معمول لمصدر محذوف، وكذلك رُطَبًا، فلما ضُمِّنَ أَفْعَلُ التفضيل معنَى هذين المصدرين لدلالته على يَزيد المتعلِّق بهما جاز أن يَعمل فيهما مراعاة للأصل. وأيضًا فالحالان في اللفظ لا يَرجعان إلى ذي حال واحدة بل إلى ذَوَيْ حال؛ ألا ترى أنَّ الواحدة حال من الضمير المجرور.

وكان القياس منع هذه المسألة على المذهبين لولا أنَّ السماع ورد بها؛ لأنَّا إذا ادَّعينا إضمار كان ادَّعَينا ما لم تَلفظ به العرب[3] قطُّ ، ولا يَعُمُّ أيضًا جميع /المسائل؛ لأنك لو أخبرت عن المحكوم عليه بأَفْعَل التفضيل حالة التباسه بإحدى [٤: ١٠٨]

---

(١) د: بدليل أنها انتصب المفعول معه.

(٢) على طيبه: سقط من ك.

(٣) ك، د: العرب به.

الحالين لم يَصِحّ تقدير إذْ كان ولا إذا كان ؛ ويلزم من ذلك أيضًا مخالفة سائر العوامل القويَّة في العمل مِن حيثُ نَصْبُ أَفْعَل التفضيل لظرفين من غير عطف ولا بدل، فيترجَّح بذلك العامل الضعيف على العامل القويّ ، وهو الفعل ، وإذا لم نَدَّعِ إضمار كان ، وجعلنا أَفْعَلَ التفضيل عاملاً في الحالين - لَزِمَ منه أيضًا ترجيح العامل الضعيف على العامل القوي من جهة عمله في حالين من غير عطف ولا بدل، ولَزِمَ منه أيضًا مخالفة ما عمل في الحال من المتضمِّن لمعنَى الفعل لجواز تقديم إحدى الحالين عليه ، وذلك لا يكون في غيره ، وإذا كان المجرور بـ«مِن» بعد أَفْعَل التفضيل لا يجوز تقديمه عليه إلا في شذوذ أو ندور فلأَنْ يُمنع تقديم الحال عليه أولَى.

ولا تختصُّ هذه المسألة بكون أَفْعَلِ التفضيل يقع خبرًا للمبتدأ، بل قد يقع صفة وحالاً، نحو: مررتُ برجلٍ أَخْبَثَ ما يكونُ أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكونُ، ومررتُ بزيدٍ أَخْبَثَ ما يكونُ أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكونُ[1]. ولا يجوز تأخير المنصوبين على الحال عن أَفْعَل التفضيل ولا تقديمهما عليه، لا يقال: تَمْرُ[2] هذه النخلة أَطْيَبُ منه بُسْرًا رُطَبًا، ولا: تَمْرُ هذه النخلة بُسْرًا منه رُطَبًا أَطْيَبُ، ولم يُسمَع ذلك من كلام العرب.

وعلَّل الزَّجَّاج[3] ذلك بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضَّل والمفضَّل عليه لئلا يقع الإلباس ولا يُعلم أيُّهما المفضَّل، فلذلك قُدِّمَ عنده المفضَّل، وأُخِّرَ المفضَّل عليه.

وعلَّل أبو عليّ الدِّينَوَريّ عدم تأخير العرب للحالين بأنَّ المعنى: طِيبُ هذا بُسْرًا يَزيدُ على طِيبه رُطَبًا، وهو صلة للمصدر، وصِلةُ المصدر لا يُحال بينها وبينه بما ليس من الصلة، فكما لا يجوز عنده: طِيبُ هذا يَزيدُ على طِيبه رُطَبًا بُسْرًا؛ لِما

---

(١) ومررت بزيد أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون: سقط من ك.

(٢) د: تمر. وكذا في الموضع التالي.

(٣) في تمهيد القواعد ٥: ٢٣٠٨ أنَّ ابن عصفور نسب هذا للزجاج في شرح الإيضاح.

يَلزَم فيه من الفصل - كذلك لم يجز عنده: هذا أَطْيَبُ منه رُطَبًا بُسْرًا، حملاً له على ما هو في معناه.

قال بعض أصحابنا: وهذا التعليل فاسد؛ لأنه إذا عامَلَ «أَطْيَب منه» معاملة «طيبُه يَزيدُ على طِيبه» من حيث كانت أَفْعَل التي للمفاضلة تَتَضَمَّن معنَى المصدر والفعل لَزِمَه ألاَّ يُقَدِّم بُسْرًا على أَطْيَب كما لا يُقَدِّمه على المصدر الذي هو طِيبُه.

وقوله **غالبًا** لم يبيِّن المصنف في الشرح ما احترز عنه بقوله «غالبًا»، ويظهر من قوله غالبًا أنَّ الغالب اغتفار توسيط أَفْعَل التفضيل بين حالين أنَّ لنا صورة لا يتوسط، فيحتمل أن تتقدم الحالان على أَفْعَل التفضيل، ويحتمل أن تتأخَّرا عنه، وقد ذكروا أنَّ كلتا هاتين الصورتين لم تُسمعا من لسان العرب.

إلا أنَّ بعض أصحابنا[1] أجاز تأخير الحالين عن أَفْعَل التفضيل على شرط أن تلي أَفْعَلَ التفضيل الحالةُ الأولى مفصولاً بها بينه وبين المفضَّل عليه، وتلي الثانية المفضَّل عليه، فتقول: هذا أَطْيَبُ بُسْرًا منه رُطَبًا، وزيدٌ أَشْجَعُ أَعْزَلَ من بكر ذا سلاح، فتقع الحال الأولى فاصلة بين المفضَّل والمفضَّل عليه إذ لا يكون بعد مِن إلا /المفضول، ولا يحتاج ذلك إلى إضمار «إذْ كان» ولا «إذا كان» لأنه لا ضرورة [٤: ١٠٨/ب] تدعو إلى ذلك. وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب حسنٌ في القياس، ويحتاج هذا التركيب إلى سماع من العرب.

وقوله **وقد يُفعل ذلك بذي التَّشبيه** قال المصنف في الشرح[2]: «وقد يتوسط هذا النوع بين حالين، فيعمل في إحداهما متأخرة وفي الأخرى متقدمة، كقول الشاعر[3]:

---

(١) هو ابن عصفور، ذكر ذلك في شرح الإيضاح كما في تمهيد القواعد ٥: ٢٣٠٨ - ٢٣٠٩.

(٢) ٢: ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري. الفذّ: الفرد.

أنا فَذًّا كَهُمْ جَميعًا ، فـإنْ أُمْـــ ـــدَدْ أُبِدْهُمْ، ولاتَ حـينَ بَقـاءِ

وقال آخر[1]:

تُعَيِّرُنـــا أَنَّنـــا عالـــةٌ ونحـنُ صَـعاليكَ أنـتم مُلُوكـا

أراد: ونحن في حال تَصَعْلُكنا مثلُكم في حال مُلككم، فحذف مِثلاً، وأقام المضاف إليه مُقامه مضمَّنًا معناه، وأعمَلَه بما فيه من معنى التشبيه» انتهى كلامه.

وفيه مناقشتان:

إحداهما: قوله: **وقد يُفعَل ذلك**، فدلَّ على أنه يقع ذلك قليلاً. وهذا التركيب الذي ذكره لا يمكن فيه إلا ذلك، ولا يجوز تقديمهما ولا تأخيرهما[2]، فما كان هكذا لا يقال فيه «وقد» لأنه يُشعر بالقلة وأنَّ الكثير غيره، وذلك الذي يُظَنُّ أنه كثير لا يقع البَتَّة، لا يجوز: زيدٌ فقيرًا غنيًّا مِثلُك، ولا: زيدٌ مِثلُك فَقيرًا غنيًّا.

والمناقشة الثانية: أنه أشار بقوله **ذلك** من قوله **وقد يُفعَل ذلك** إلى اغتفار التوسط في أَفْعَل التفضيل، وقيَّده في أفعل التفضيل بقوله **غالبًا**، وهنا لا يمكن تقييد ذلك بقوله **غالبًا** لأمرين:

أحدهما: أنَّ **غالبًا** يُدافِع قوله **وقد يُفعَل**؛ لأنَّ الغَلَبة مُشعِرة بالكثرة، **وقد يُفعَل** مُشعِرة بالقلة، فتدافعا.

والأمر الآخر: أنه قد أمكنَ إبراز صورة ما في أَفْعَل التفضيل على ما جوَّزه بعض أصحابنا مخالفة للغالب، وهي[3]: هذا أَطْيَبُ بُسْرًا منه رُطَبًا، وهنا لا يمكن ذلك البتَّة؛ لأنَّ أداة التشبيه لا يمكن أن يُفصَل بينها وبين مجرورها بحال.

---

(١) البيت في سفر السعادة ص ٥٧٠، وذكر البغدادي أنَّ الكرماني نسبه للنابغة، وليس في ديوانه. شرح أبيات المغني ٦: ٣٢٩ - ٣٣٢ [٦٨٢]. عالة: جمع عائل، وهو الفقير. وصعاليك: جمع صُعلوك، وهو الفقير.

(٢) د: ولا يجوز تقديمها ولا تأخيرها.

(٣) ك: وفي.

وما ذهب إليه المصنف من أنَّ أداة التشبيه تعمل في حالين تتقدم إحداهما عليها، وكذلك الضمير لقيامه مقام الأداة - لا يصحّ لأنها ليست كأَفْعَل التفضيل؛ لأنَّ مَن قال بإعمالِ أَفْعَلِ التفضيل في حالين وتوسُّطه بينهما لأنه نابَ مَنابَ عاملين، وأداة التشبيه ليست كذلك، ولأنَّ تقدم الحال على أداة التشبيه غير جائز، ولأنَّ إعمال الضمير لا يجوز، فالصحيح أن ينتصب «فَذًّا» و«صَعاليكَ» على إضمار: إذا كان، كأنه قال: أنا إذا كُنتُ فَذًّا كَهُم جميعًا ، ونحن إذا كُنَّا صَعاليكَ، فلا تعمل أداة التشبيه ولا الضمير.

وقوله **فإن كان الجامد ظرفًا أو حرفَ جرٍّ مسبوقًا بمُخْبَرٍ عنه جاز على الأَصَحِّ توسيطُ الحالِ بقُوَّةٍ إنْ كان ظرفًا أو حرفَ جرٍّ، وبضَعفٍ إنْ كانت غيرَ ذلك** يعني إذا كان الجامدُ العامل في الحال ظرفًا أو حرف جرّ، وكانت الحال /ظرفًا أو حرف جرّ، فيجوز على الأصحِّ توسيط الحال، مثال ذلك « زيدٌ عندَ هند في بستانها»، إذا جعلتَ «عندَ هند» حالاً و«في بستانها» خبرًا، و«زيدٌ في بُستانِ هند معَها»، إذا جعلتَ «في بستانِ هند» حالاً و«معها» خبرًا. وكذلك إذا كان الخبر والحال ظرفين، أو كانا حرفي جرّ. ومثال كونها غير ظرف ولا حرف جرّ: زيدٌ مُتَّكئًا في الدار. [٤: ١٠٩/أ]

واحترز بقوله «مسبوقًا بمُخْبَرٍ عنه» من كونه متأخرًا عنه، فإنه لا خلاف في جواز توسيط الحال بين العامل الظرف أو حرف الجرّ وبين المُخبَر عنه المتأخِّر، نحو: في الدار عندَك زيدٌ، وفي الدار قائمًا زيدٌ.

وقوله **جازَ على الأَصَحِّ** مذهب الأخفش[1] في أحد قوليه والفراء[2] أنه يجوز توسط الحال بين المخبَر عنه المتقدم والخبر الظرف أو المجرور؛ سواءً أكانت الحال ظرفًا أم مجرورًا أم اسمًا صريحًا نحو ما مثّلنا، أم جملة حالية بالواو، نحو: زيدٌ ومالُه كثيرٌ بالبصرة؛ لأنه في تقدير: زيدٌ إذْ مالُه كثيرٌ بالبصرة.

---

(١) المحتسب ١: ٢٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٥.

(٢) معاني القرآن ٢: ٤٢٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢.

وحجة الأخفش السماع، فمن ذلك قولُه تعالى ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[1] في قراءة من نصب (مَطْوِيَّات)، وقولُ النابغة الذبياني[2]:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْراعِهِمْ ... فيهم ، ورَهْطُ رَبيعةَ بنِ حُذارِ

وقولُ الآخر[3]:

أَبَنُو كُلَيْبٍ في الفَخارِ كَدارِمٍ ... أم هل أَبوكَ مُدَعْدِعًا كَعِقالِ

وقول الآخر[4]:

بنا عاذَ عَوفٌ ، وهو بادِيَ ذِلَّةٍ ... لَدَيكُم ، فلَم يَعْدَمْ وَلاءً ولا نَصْرا

وقول الآخر[5]:

ونحن مَنَعْنا البحرَ أن تَشرَبُوا بِهِ ... وقد كان منكم ماؤُهُ بِمَكانِ

وقول ابن عباس: «نَزَلَتْ هذه الآيةُ ورسولُ اللَّه مُتَوارِيًا بمكة»[6]، ذكره المصنف في الشرح[7] مستدلاً به لمذهب الأخفش على عادته في الاستدلال بالمأثور في الحديث على إثبات القواعد الكلية النحوية.

---

(١) سورة الزمر: الآية ٦٧. وهذه قراءة عيسى بن عمر كما في شواذ ابن خالويه ص ١٣١ والمحرر الوجيز ٤: ٥٤١. ونسبت له وللحجدري في البحر المحيط ٧: ٤٢٢.

(٢) الديوان ص ٥٥. ابن كوز وربيعة بن حذار: من أشراف بني أسد. أحقبت المتاع: أردفته.

(٣) هو الفرزدق يهجو جريرًا. الديوان ص ٧٢٦. الدعدعة: زجر الغنم.

(٤) البيت في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٠.

(٥) هو ابن مقبل. ديوانه ص ٢٤٣ وشرح اللمع لابن برهان ص ١٣٦ واللسان (بحر).

(٦) الحديث بهذه الرواية في إعراب الحديث للعكبري ص ٢٢٣، وفي مسند ابن حنبل ٣: ٣٥٢ [١٨٥٣]: (متوار). وفي صحيح البخاري: كتاب التوحيد: باب قول النبي ﷺ الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ٦: ٢٧٤٣ [دار ابن كثير ١٤٠٧]: «كان النبي ﷺ متواريًا بمكة»، وفي موضعين آخرين منه. والآية هي: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾. سورة الإسراء: الآية ١١٠.

(٧) ٢: ٣٤٦.

وذهب الجمهور من البصريين إلى منع ما أجازه الأخفش في بعض كتبه والفراء من تقديم الحال متوسطةً[1] بين المخبَر عنه المتقدِّم والخبر إذا كان الخبر ظرفًا أو حرف جرّ؛ سواء أكانت الحال اسمًا صريحًا أم ظرفًا أم حرف جرّ أم جملة حالية بواو أو بغير واو؛ لأنّ[2] العامل ضعيف، فلا يتقدَّم معموله عليه، كما لم يجز تقديمه عليه وعلى المخبَر عنه، لا يجوز: قائمًا زيدٌ في الدار، ولا: قائمًا في الدار زيدٌ، بإجماع من البصريين، هكذا قال بعضهم، وسواء أكانت الحال لظاهرٍ كما مثّلنا، أم لمضمرٍ، نحو: قائمًا أنت في الدار، وقائمًا في الدار أنتَ.

وذهب الكوفيون إلى جواز توسطها إذا كانت من مضمر مرفوع، كما أجازوا ذلك في التقديم على الجزأين إذا كانت من مضمر مرفوع، فأجازوا في نحو أنت في الدار قائمًا أن تقول: /في الدار قائمًا أنتَ، وأنت قائمًا في الدار، وقائمًا في [٤: ١٠٩/ب] الدار أنتَ، وقائمًا أنتَ في الدار؛ لأنه لا يلزم من تقديمها على الرافع والمرفوع تقدم مضمر على ظاهر كما لزم ذلك إذ كانت من مرفوع ظاهر.

وقال أبو بكر بن طاهر: لم يختلفوا - يعني النحاة - في امتناع: قائمًا في الدار زيد. هكذا قال، وليس بصحيح؛ فإنّ الأخفش أجاز في قولهم «فداءً لك أبي وأمي» أن يكون فداءً منصوبًا على الحال، والعامل فيه «لك»، فهذا نظير: قائمًا في الدار زيدٌ.

وذهب ابن بَرهان إلى التفصيل بين أن تكون الحال ظرفًا أو حرف جرّ، فيصحّ تقديمها على العامل إذا كان ظرفًا أو حرف جرّ، قال: ومنه قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[3]، قال[4]: «﴿هُنَالِكَ﴾ ظرف مكان، وهي حال،

---

(١) ك، د: بتوسطه.

(٢) ك: ولأن.

(٣) سورة الكهف: الآية ٤٤.

(٤) شرح اللمع ص ١٣٦.

و﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ مبتدأ، و﴿لِلَّهِ﴾ في موضع الخبر، ولام الجرّ عامل في الحال مع تقدمها على اللام؛ لأنّ الحال بلفظ الظرف».

وهذا الذي ذكره ابن بَرْهان يقتضي بجهة الأولى جواز التوسط؛ لأنه إذا أجاز ذلك مع التقدم على الجزأين فلأن يكون ذلك أجوز مع التوسط.

واختار المصنف قولاً مخالفًا لهذه الأقوال، وهو أنه إذا كانت الحال اسمًا صريحًا ضَعُفَ التَّوَسُّط، وإذا كانت ظرفًا أو مجرورًا جاز التَّوَسُّط.

فتلخَّص[1] في هذه المسألة أقوال: المنع مطلقًا، والجواز مطلقًا، والتفصيل بين أن تكون من مضمر مرفوع فيجوز، أو من ظاهر مرفوع فلا يجوز، والتفصيل[2] بين أن تكون ظرفًا أو حرف جر فيجوز، أو غير ذلك فيَضعُف.

قال المصنف في الشرح[3]: «ولا يَضعُف القياس على تقديم غير الصريحة لشَبَه الحال فيه بخبر إنَّ إذا كان ظرفًا، فكما استُحسِن القياس على «إنَّ عندك زيدًا مُقيمٌ» لكون الخبر[4] فيه بلفظ الظرف الملغى، ولتوسعهم في الظروف بما لا يُتَوَسَّع في غيرها بمثله - كذا يُستَحسَن القياس على:

..... وقد كان منكم ماؤُهُ بِمَكانِ

وغيرُ الأخفش يَمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي[5] مطلقًا، والصحيح جوازه محكومًا بضعفه، ولا يُجرى مُجرى العامل الظرفيّ غيرُه من العوامل المعنوية باتِّفاق؛ لأنَّ في العامل الظرفيّ ما ليس في غيره من كون الفعل الذي

---

(١) ك: فيتلخص.

(٢) التفصيل: سقط من د.

(٣) ٢: ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٤) الذي في المخطوطات: الظرف. صوابه في شرح المصنف.

(٥) ك: اللفظي.

ضُمِّنَ معناه في[1] حكم المنطوق به لصلاحيته[2] أن يُجمَع بينه وبين الظرف دون استقباح، بخلاف غيره، فإنه لازم التَّضَمُّن غير صالح للجمع بينه وبين لفظِ ما تَضَمَّن معناه، فكان للعامل الظرفيّ بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية أوجبتْ له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه» انتهى.

وكان قد ذَكر قبلُ[3] أنَّ توسيط الحال عند الأخفش صريحةً كانت الحال أو بلفظِ ظرفٍ أو حرفِ جرٍّ جائزٌ إذا كان العامل ظرفًا أو حرف جرّ. وقد ذكرنا نحن أنَّ للأخفش في ذلك قولين: الجواز، والمنع.

والصحيح منع التوسط مطلقًا، وهو الذي صحَّحه أصحابنا، وتأوَّلوا ما وردَ مما ظاهرُه ذلك:

فخرَّجوا[4] نصب (مَطْوِيّات) على الحال من (السموات)، و(السموات) هي العاملة /في الحال بنفسها لِما فيها من معنى الفعل، وهو السُّموّ، لا المجرور الذي في [٤: ١١٠/أ] موضع الخبر، وذو الحال يجوز أن يعمل في الحال إذا كان فيه معنى الفعل، فقد أجاز النحويون أن يقال[5]: هذا قائمًا زيدٌ، على أن يكون «قائمًا» حالاً من هذا، وعمِل في قائم بِما فيه من معنى الإشارة[6].

وخرَّجوا «مُحْقِبِي أَدْراعِهم» على أنه منصوب على المدح، و«مُدَعْدِعًا» و«بادِيَ ذِلَّة» منصوبان على الذَّمّ - والدَّعْدَعة: زجر الغنم - ويكون قد اعترض

---

(١) الذي في المخطوطات: من. صوابه في شرح المصنف.

(٢) د: بصلاحيته.

(٣) ٢: ٣٤٦. وقد تقدم ذلك في ص ١١٩.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٧ [رسالة]، وفيه أنَّ هذا تخريج العبديّ، يعني أبا طالب شارح إيضاح الفارسي. وخرجها ابن عصفور على إضمار عامل، والتقدير: أعني مطويات. شرح الجمل ١: ٣٣٦.

(٥) في شرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٧ [رسالة] أنَّ الخِدَبّ قال: إنَّ هذا من كلام العرب.

(٦) د: الإشارة والتنبيه.

بالجملة التي تدل على المدح أو الذمّ بين المبتدأ والخبر، وقَطعُ النكرات إذا جاءت بعد المعارف على المدح أو الذم جائز، ومن ذلك قوله[1]:

طَليــقُ اللّــهِ لَــمْ يَمْــنُنْ عليــه ... أبــو داودَ وابــنُ أَبــي كَــثيرِ

ولا الحَجَّاجُ عَيْنَــيْ بِنــتِ مــاءٍ ... تُقَلِّبُ طَرْفَهــا حَــذَرَ الــصُّقُورِ

وخُرِّج ذلك أيضًا على النصب بإضمار أعني، كأنه قيل: أعني مَطْوِيَّات، وأَعْنِي مُحْقِبِي أدراعِهم[2]، وأعني باديَ ذِلّة.

وأمَّا إجازة الكوفيين: أنتَ قائمًا في الدار، وقائمًا في الدار أنتَ، وقائمًا أنتَ في الدار - فهو شيء قالوه بالقياس و لم يَصِحّ سَماعه من لسان العرب.

وأمَّا ما ذهب إليه ابن بَرْهان من تخريج ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[3] على أنّ (هنالك) ظرف منصوب على الحال فهو خلافُ ما أجمع عليه الكوفيون والبصريون.

وإجازةُ الكوفيين قائمًا في الدار أنتَ إنما هو لأنّهم زعموا أنّ النصب على القطع، وعمِل فيها النصبَ عندهم الحديثُ والمُحَدَّث عنه كلاهما، وهو مع ذلك لم يُسمَع من لسان العرب، فهو تركيب فاسد.

وقوله ولا تَلزم الحالية في نحو: فيها زيدٌ قائمًا فيها، بل تترجَّح على الخبريَّة

أي: نَصبُ قائمًا على الحالية أَرجَحُ من رفعه على الخبريَّة، وذلك بتقدم «فيها»؛ لأنه من حيث التقدُّم الأولى به أن يكون عُمدة لا فَضلة، قال المصنف في

---

(١) هو إمام بن أقرمَ النُّمَيريّ كما في البيان والتبيين ١: ٣٨٦ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٦ - ٨ وفرحة الأديب ص ١٣٢. والبيتان بلا نسبة في الكتاب ٢: ٧٣ والكامل ص ٩٣٠. والشاهد نصب «عيني بنت ماء» على الذم بإضمار فعل.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٦ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٧ - ٨٥٨ [رسالة].

(٣) سورة الكهف: الآية ٤٤.

الشرح[1]: «وإذا وقعَ اسمٌ يَحسُن السكوت عليه مع ظرف أو جارٌّ ومجرور وله ما يصلح للخبرية والحالية[2] جاز جَعلُه خبرًا وحالاً بلا خلاف إن لم يُكَرَّر ما في الجملة من ظرف أو حرف جرّ» انتهى.

ولا يخلو أن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم أو لا: إن قدِّمت، نحو: في الدار زيدٌ قائمٌ، وأمامَك عمرٌو جالسٌ - فاختار س[3] والكوفيون النصب في قائم وجالس. وإن لم تقدِّم فاختاروا الرفع في قائم وجالس، نحو: زيدٌ في الدار قائمٌ، وعمرٌو أمامَك جالسٌ. وقال أبو العباس[4]: التقديم والتأخير في هذا واحد. وحكى ابن سَلاّم[5] في «طبقات الشعراء»[6] له أنّ عيسى كان يلحِّن النابغة في قوله[7]:

.... في أَنْيابِها السُّمُّ ناقِعُ

ويقول: لا يجوز إلغاء الظرف مقدَّمًا لأنّ التَّهَمُّم به يُناقض تقديمه مُلغًى.

ولا ينبغي أن يُلَحَّن العربي، وأيضًا فقد سُمع[8]:

.... وعِندي البُرُّ مَكنُوزُ

---

(١) ٢: ٣٤٧.

(٢) والحالية: سقط من س.

(٣) الكتاب ٢: ٨٨ - ٩١.

(٤) المقتضب ٣: ٢٥٦ - ٢٥٧، ٤: ١٣٢، ١٦٦، ١٦٧.

(٥) ك: ابن هشام.

(٦) طبقات فحول الشعراء ص ١٦، ولفظه: «كان عيسى يقول: أساء النابغة في قوله ... يقول: موضعها ناقعًا».

(٧) تقدم في ٥: ٢٢٠، وفي ق ١٠٥/أ.

(٨) هذه قطعة من قول الشاعر:

لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أَطْعَمتُ نازِلَكُمْ قِرْفَ الحَتِيِّ ، وعِندي البُرُّ مَكنُوزُ

وهو مطلع قصيدة للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٣. وفي شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب ص ٤٨٨ - ٤٨٩ أنّ القصيدة لأبي ذؤيب الهذلي. والبيت في الكتاب ٢: ٨٩. الحتيّ: المُقْل، وهو الدَّوْم، والقرف: القشر. ك، س: وعندي الدر.

و[1]:

..... عليه الوَدْعُ مَنْظُومُ .....

وجاء في كتاب الله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[2]، فألغى (له) مع تقدُّمه، فإذا نصبنا قائمًا تعيَّن أن يكون /(في الدار) الخبر، وإذا رفعنا قائمًا جاز [٤: ١١٠/ب] في المجرور أن يكون في موضع نصب متعلقًا بقائم، وجاز أن يكون خبرًا، ويكون مما أُخبر فيه عن المبتدأ بخبرين على مذهب من يُجيز ذلك.

وقد منع بعضهم هذا الوجه، قال: فإن قلت: ولِمَ جَعل س بيتَ النابغة و«فيها عبدُ الله قائمٌ» على الإلغاء؟ وهلاَّ جَعله خبرًا، ويكون الاسم له خبران بمنْزلة: هذا حُلوٌ حامضٌ.

قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ الخبرين إنما جازا إذا كانا في معنَى خبرٍ واحد؛ لِما تقرَّر أنه لا يُقَضَّى الشيءُ مما يطلبه أكثرَ من واحد، ويكونان بمنْزلة الشيء الواحد، فلا[3] يجوز الفصل بينهما، فلهذا جعله س على الإلغاء.

وقال المصنف في الشرح[4]: «فإن كُرر الظرف أو حرف الجر جاز الوجهان أيضًا، وحُكم برجحان النصب لنُزول القرآن به، كقوله تعالى ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا

---

(١) هذه قطعة من بيت لابن مقبل، وهو كما في الديوان:

كأنَّها مارِنُ العِرنِينِ مُفْتَصَلٌ مِنَ الظِّباءِ ، عليه الوَدْعُ مَنظُومُ

ديوانه ص والكتاب ٢: ٩٠. كأنها: أي المرأة. والمارن: ما لانَ من الأنف، والعرنين: الأنف، أي: كأنها غزال مارن العرنين. ومفتصل: مفطوم. والودع: الخرز. يريد أنه مُرَبَّب محلًّى بالخرز. وآخره في د: عليه الدرع مطبقة. وفي س: عليه الدرع منظومة. وفي ك، ن: عليه الدرع منظوم.

(٢) سورة الإخلاص: الآية ٤.

(٣) د: ولا.

(٤) ٢: ٣٤٧.

فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[1]، وكقوله تعالى ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾[2]» انتهى. ولا فرق بين أن يتقدم الاسم على الظرف كالآيتين، أو يتأخر نحو: في الدار زيدٌ قائمًا فيها، أو قائمٌ فيها.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وادَّعى الكوفيون[4] أنَّ النصب مع التكرار لازم؛ لأنَّ القرآن نزل به لا بالرفع. وهذا لا يدلُّ على أنَّ الرفع لا يجوز، بل يدلُّ على أنَّ النصب أجود منه، فلو كُرِّرَ الظرف والمُخبَر به لجاز الوجهان أيضًا، وحُكم برجحان الرفع لِنُزول القرآن به في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[5]» انتهى.

وقال صاحب الإنصاف ما ملخصه[6]: «احتجَّ الكوفيون بالسماع، وهو إجماع القُرَّاء على النصب في ﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾، و﴿أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾. وبالقياس، وهو أنَّ الفائدة في الظرف الثاني إنما تَحصل مع النصب لا مع الرفع؛ لأنه في النصب يكون الظرف الأول خبرًا، والثاني ظرف للحال[7]، ويكون الصلةَ لقائم منقطعًا عما قبله، ويكون كلامًا مستقيمًا لم يُلغَ منه شيء. وفي الرفع بَطَلَتْ فائدته في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، وحَملُ الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة[8].

---

(١) سورة هود: الآية ١٠٨.

(٢) سورة الحشر: الآية ١٧.

(٣) ٢: ٣٤٧، وهذا النص يلي النص السابق بلا فاصل بينهما.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٧: ٦٤ والإنصاف ص ٢٥٨ [المسألة ٣٣].

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٠٧.

(٦) الإنصاف ص ٢٥٨ - ٢٦٠ [المسألة ٣٣].

(٧) الذي في الإنصاف: ويكون الثاني ظرفًا للحال.

(٨) الذي في المخطوطات: بالجملة. صوابه في الإنصاف.

واحتجَّ البصريون بأنَّ الإجماع قد وقع على جواز الرفع والنصب إذا لم يُكَرَّر، فكذلك إذا كُرِّر.

وما ذكروه من إجماع[1] القُرَّاء على النصب ليس بصحيح، بل قرأ الأعمش ﴿ففي الجنَّةِ خالدُونَ فيها﴾[2]، وقُرئ ﴿أنَّهما في النارِ خالِدانِ فيها﴾[3]. وعلى تقدير إجماعهم على النصب لا يدلُّ ذلك على أنه لا يجوز الرفع؛ ألا ترى إجماع القراء على لغة الحجاز في (ما) في نصب الخبر، ولا[4] يُبطل ذلك لغة تميم، بل هي المشهورة المقيسة.

وأمَّا أنَّ التكرار مع الرفع يُفيد ما أفادت الأُولى فلا يَصلُح أن يكون ذلك مانعًا؛ لأنه تكرّر على طريق التأكيد، والتأكيد في كلام العرب شائع، وهذا كقولهم: فيك زيدٌ راغبٌ فيك، ومع هذا التأكيد لا تمتنع صحة المسألة» انتهى.

وقد وافق الكوفيين ابنُ الطَّراوة، فقال: «لا يجوز: في الدار زيدٌ قائمٌ فيها، بالرفع؛ إذ لا يكون لأحد /الجارَّين متعلَّق ؛ إذ لا يتعلقان بقائم . ولا يُتَصَوَّر [٤: ١١١/أ] التوكيد؛ إذ لا يؤكَّد الظاهر بالمضمر ، ولا المضمرُ بالظاهر ؛ إذ ليس من لفظه، فإن أظهرتَ الضمير، فقلت: في الدار زيدٌ قائمٌ في الدار - جاز على التأكيد اللفظي» انتهى.

وما قاله غير لازم؛ لأنَّ الظاهر هنا هو المضمر في المعنى وإن كان بغير لفظه، كـ«مررتَ به أنت». و يحتمل أن يكون« في الدار» خبرًا مقدَّمًا، وقائمٌ خبر ثانٍ،

---

(١) ك: من احتماع.

(٢) لم أقف على هذه القراءة في مصادري.

(٣) قرأ بها الأعمش كما في شواذ ابن خالويه ص ١٥٤ ومشكل إعراب القرآن ص ٧٢٦. وفي الكشاف ٤: ٨٦ أنه قرأ بها ابن مسعود. وزاد في البحر ٨: ٢٤٨ زيد بن علي وابن أبي عبلة. وفي الإتحاف ٢: ٥٣١: المطوعي.

(٤) ك: وما.

و«فيها» متعلق بقائم، فلا يلزم ما قال من أنه لا يكون لأحد الجارَّين متعلَّق، فلا مانع من جواز الرفع.

وقد احتجَّ بعضهم لجواز التكرار على سبيل التأكيد بقوله تعالى ﴿وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾[1]، فكرّر (هم) للتأكيد، فكذلك الظرف. وفرقٌ بين «في الدار» وبين «هم»؛ إذ لا يتعلق «هم» بشيء، بخلاف الظرف.

وإن اختلف الظرف فهو يجري هذا المجرى، تقول: زيدٌ في الدار جالسٌ في صدرها، وجالسًا في صدرها، وزيدٌ في الدار راغبٌ في شرائها، وراغبًا في شرائها، فحُكمُ المختلف حُكم المُكَرَّر، وقال الشاعر[2]:

والزَّعْفَرانُ على ترائبِها ... شَرِقًا به اللَّبّاتُ والنَّحْرُ

ولا يُجيز الفراء[3] في هذا النوع إلا النصب، ويَجعل اللَّبّات والنَّحر كأنَّ معهما عائدًا على الترائب.

وقال ابن كيسان: «الرفع عندي جائز، وإنما أراد: والزَّعفَرانُ على الترائب في حالِ شُروقِ اللَّبَّةِ والنحرِ به، وإذا رفع أراد: والزَّعفَرانُ شَرِقٌ به لَبَّتُها ونَحرُها على الترائب منها، فبيَّن موضع شروقه، كأنَّ موضع النحر واللَّبَّة شَرِق بالزعفران على هذا الموضع الآخر، أعني الترائب» انتهى.

---

(١) سورة هود: الآية ١٩.

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة، أو المخبَّل. ديوان عمر ص ١٤١ ومعاني القرآن للفراء ٣: ١٤٦ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٤٠١ والمحكم ٦: ١٠٣ (شرق) والأغاني ٨: ٣٢٣ [ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب] وأمالي ابن الشجري ١: ١١٤، ٢: ٢٧٩، ٣: ١٢٠، ٢٠٣ واللسان (شرق). وفي الأغاني: «الشعر ينسب إلى أبي بكر بن المِسْوَر بن مَخْرَمة الزُّهري، وإلى الحارث بن خالد المخزومي، وإلى بعض القرشيين من السبعة المعدودين من شعراء العرب». وروي «شَرِقٌ» بالرفع. شَرِقَ الجسدُ بالطيب: امتلأ فضاق. والترائب: جمع تَريبة، وهي عظم الصدر. ولَبّات: جمع لَبّة، وهي الموضع الذي يكون عليه طرف القلادة.

(٣) معاني القرآن ٣: ١٤٦.

ويقتضي مذهب الكوفيين جواز الرفع والنصب في هذه المسألة، وهي إذا اختلف الظرفان؛ لأنه لا يؤدي إلى إلغاء أحدهما، فلا يكون توكيدًا.

وتلخَّص من هذه المسائل أنَّ الظرف إذا كُرِّرَ بلفظه أو بضميره أو اختلف جاز في الاسم الرفع والنصب عند البصريين، وإذا تكرَّر بالضمير لم يَجُز إلا النصب عند الكوفيين، وقياسُ مذهبهم ذلك إذا تكرَّر بلفظه، وإذا اختلف لم يَجُز عند الفراء إلا النصب، وقياسُ مذهب الكوفيين جواز الرفع والنصب.

وقوله **وتَلزَم هي في نحو: فيك زيدٌ راغبٌ** أي: تَلزَم الخبرية، ولا تجوز الحالية. وقال المصنف في الشرح[1]: «فإن كان ما تضمَّن الكلامُ من ظرفٍ أو حرفِ جَرٍّ غيرَ مُستَغنًى به تَعَيَّنَ جَعلُ المخيّل للحالية والخبرية خبرًا مع التكرر ودونه، نحو: فيك زيدٌ راغبٌ، وفيك زيدٌ راغبٌ فيك. وأجاز الكوفيون[2] نصب راغب وشبهه على الحال، و أنشدوا[3]:

فلا تَلحَنِي فيهـــا ، فـــإنَّ بِحُبِّهـــا أحاكَ مُصابُ القَلبِ جَمًّا بَلابِلُـــهْ

والرواية المشهورة: مُصابُ القَلبِ جَمٌّ، بالرفع، على أنَّا لا نَمنع رواية النصب، بل نجوِّزها /على أن يكون التقدير :فإنَّ بِحُبِّها أخاك شُغِف أو فُتِن مصابَ[4] القلب، فإنَّ ذِكر الباء داخلة على الحب يدلُّ على معنى شُغِف أو فُتِن، كما أنَّ ذكر (في) داخلةً على زمان أو مكان يدلُّ على معنًى استقرَّ، وليس كذلك[5] ذكرُ (في) داخلة على الكاف في قولهم: فيك زيدٌ راغبٌ، فلا يَلزَم من جواز نصب (مُصابَ القلبِ جمًّا) الحكم بجواز نصب راغب ونحوه» انتهى. [٤: ١١١/ب]

---

(١) ٢: ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٢) الأصول ١: ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) تقدم البيت في ٥: ٣٧، ٥٤.

(٤) مصاب القلب ... شغف أو فتن: سقط من ك.

(٥) ك: وليس كما أن.

وقوله **خلافًا للكوفيين في المسألتين** أي: أنهم يوجبون النصب في: فيها زيدٌ قائمًا فيها[1]، ويجيزونه في: فيك زيدٌ راغبٌ[2].

وإذا اجتمع ظرفان تامّ وناقص، فبدأت بالتامّ، فقلت: إنّ عبدَ اللّه في الدار بك واثقًا، وإنّ في الدار عبدَ اللّه بك واثقًا، جاز الرفع والنصب.

وزعم ابن سَعدان أنّ هذا لا يجوز؛ لأنّ بك في صلة واثق، قال: ولا يجوز: إنّ فيك زيدًا راغبٌ.

وقال ابن كَيسان: الرفع الاختيار؛ لأنّ الحال في تقدير الأسماء، وتمامها يجب أن يكون بعدها، فلمّا قدّمت بك وهو من تمامها اخترتَ إخراجها عن الحال لأنْ تجعلها خبرًا. وكذا: إنّ عبدَ اللّه في الدار عليك نازلٌ، وفيك راغبٌ.

فإن قدّمتَ الناقص في أول الكلام، فقلت: إنّ فيك عبدَ اللّه في الدار راغبٌ، أو: إنّ فيك في الدار عبدَ الله راغبٌ[3]، أو: إنّ عبدَ الله فيك في الدار راغبٌ - جاز الرفع والنصب.

والكوفيون لا يجيزون النصب؛ لأنك حين بدأتَ بما هو تمام للخبر قبل الظرف التامّ صِرتَ كأنك بدأتَ بالخبر، أي: كأنك قلت: إنّ عبدَ اللّه راغبٌ فيك في الدار.

قال أبو جعفر النحاس: وهذا لا يلزم لأنّ الظرف إنما هو تبيين عن موضع الفعل، فكأنه في تقدُّمه مؤخَّر.

وإذا اجتمعا بعد المبتدأ، وتوسَّط بينهما اسم يجوز أن يكون خبرًا، وقدَّمْتَ التامّ، وكان مع الناقص ذِكْرٌ عائد على التامّ - اختير نصب الاسم المتوسط عند

---

(١) فيها: ليس في د.

(٢) الأصول ١: ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) راغب: سقط من ك.

الجمهور، ووجب النصب عند الفراء، ومثاله: زيدٌ في الدار مُفتَتنٌ بها، فالجمهور يختارون انتصاب مُفتَتن لأنَّ الظرف التامّ قد وقع موقع الخبر، فانتصب مُفتَتنًا على الحال، ويجيزون رفعه إمّا على أن يكون مُفتَتن خبرًا بعد خبر، وإمّا [أنْ][1] يكون في الدار متعلقًا[2]، بمُفتَتن.

فإن قدَّمتَ التامَّ على المبتدأ، وأخَّرتَ الناقص، نحو: في الدار زيدٌ مُفتَتنٌ بها - فالمسألة بحالها عند البصريين، والكوفيون جميعًا يوجبون النصب.

فإن قَدَّمتَ الناقص على العامل فيه وعلى التامّ، وأخَّرتَ التامَّ عن المبتدأ، نحو: زيدٌ فيك راغبٌ في الدار، فهي عند البصريين كالتي قبلها، والكوفيون يوجبون الرفع.

فإن قَدَّمتَ الظرفين جميعًا على المبتدأ، وبدأت بالناقص - فالبصريون على ما تقدَّم، وذلك في نحو: فيك راغبًا في الدار زيدٌ، وقياسُ قول الكوفيين إيجاب النصب، وحكى النحاس عنهم إيجاب الرفع.

فإن كان بدلَ الناقص مفعول للخبر، فقدَّمتَ المبتدأ ثم الظرف التامَّ ثم المفعول، نحو: زيدٌ في الدار طعامَك آكلٌ - لم يجز عند البصريين إلا الرفع. وأجاز الكسائي النصب، هذا نقل /ابن أصبغ. وقال أبو جعفر النحاس: أكثر النحويين [٤: ١١٢/أ] يجيز الرفع والنصب. وقال ابن كيسان: لا يجوز عندي النصب؛ لأنَّ الظرف لاشتماله على الفعل تقديمُه كتأخيره، والمفعول إنما هو تمام الفعل كبعض حروفه، فليس هو قبلَه مثلَه بعدَه.

---

(١) أن: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) الذي في المخطوطات: متعلق.

ص: فصل[1]

يجوز اتحادُ عامل الحال مع تعدُّدِها واتحادِ صاحبها أو تعدُّدِه بجمعٍ وتفريق، ولا تكون لغير الأقرب إلا لِمانع، وإفرادُها بعد «إمّا» ممنوع، وبعد «لا» نادر.

ش: مثال ذلك: جاء زيدٌ راكبًا مسرعًا، فزيد صاحب الحال، وقد تعدَّدتْ، واتَّحد عاملها.

وقال المصنف في الشرح ما معناه[2]: «إنَّ للحال شَبَهًا بالخبر والنعت، فكما جاز تعدُّد الأخبار والنعوت مع كون المُخبَر عنه والمنعوت واحدًا جاز ذلك في الحال».

ثم قال[3]: «وزعم ابن عصفور[4] أنَّ فعلاً واحدًا لا يَنصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسًا على الظرف، واستثنى الحال المنصوب بأَفعَل التفضيل، فإنه يعمل في حالين كما يعمل في ظرفين». ثم ذكر علَّة عمل أَفعَل التفضيل في حالين وظرفين.

وأخذ المصنف يُنَدِّد على ابن عصفور في تمثيله جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا بقُمتُ يومَ الخميس يومَ الجمعة، فقال[5]: «تنظيره هذا بذلك لا يَليق بفضله، ولا يُقبَل مِن مِثله؛ لأنَّ وقوعَ قيامٍ واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوعَ

---

(١) فصل: انفردت به ن، وهو في التسهيل وشرح المصنف وتمهيد القواعد.

(٢) ٢: ٣٤٨.

(٣) ٢: ٣٤٩.

(٤) المقرب ١: ١٥٥. وليس فيه المثالان اللذان ندَّد ابن مالك على ابن عصفور في تمثيله بهما.

(٥) ٢: ٣٤٩.

بمجيء واحد في حالِ ضَحِكٍ وحالِ إسراع غيرُ محال». ثم قال[1]: «ولكنَّ المَشْرَفِيَّ قد يَنبُو، واللاحِقِيَّ قد يَكبُو» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور من امتناع تعدُّد الحال لذي حال واحدة واتحاد العامل، نحو: جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا - هو مذهب كثير من المحققين، منهم أبو علي الفارسي، ذهبوا إلى أنه لا يُقَضَّى العاملُ أزيدَ من حالٍ واحد من غير وساطة حرفٍ لذي حالٍ واحد مع اتحاد العامل، فإذا جاء في كلامهم مثل خرج زيدٌ مسرعًا باكيًا احتمل عندهم وجهين: أحدهما أنَّ باكيًا صفة لـ«مُسرعًا» الذي هو حال. والثاني أنَّ باكيًا حال من الضمير المستكن في مُسرعًا. والعجب للمصنف وعدم إطلاعه على أنَّ هذا مذهب الفارسي وكثير من محققي النحويين حتى[2] ينسبه لابن عصفور وحده، ويوهم لفظه أنه مما انفرد به ابن عصفور.

وذهب أبو الفتح[3] وجماعة إلى أنه يجوز أن يُقَضَّى العامل الواحد من الأحوال التي لذي حالٍ واحد أزيدَ من حال واحدة من غير توسُّط حرف. ولم يختلفوا في أنَّ العامل إذا لم يكن أفعَل التفضيل لا يُقَضَّى من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من المصادر أزيدَ من شيء واحد إلا بحرف عطف؛ ولا يجوز إسقاط الواو في ذلك كما لا يجوز في نحو: ضربتُ زيدًا وعمرًا، واختلفوا في الحال كما ذكرنا.

وحُجَّة مَن منع أنَّ الحال مع عاملها شبيهة بالمفعول والفعل المتعدي إلى واحد، وشبيهة بالظرف ، وقد تقدَّم كيفية /ذلك الشبه ، فكما أنَّ المتعدي إلى [ك: ١١٢/ب]

---

(١) ٢: ٣٤٩. المشرفي: سيف منسوب إلى المشارف، وهي: قرى العرب تدنو من الريف. ويقال: بل هي منسوبة إلى مَشرف، وهو رجل من ثقيف، وقيل: من لخم. واللاحقي: المنسوب إلى لاحِق، وهو اسم لأفراس مشهورة، منها فرس غني بن أعصر.

(٢) ك: كيف.

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٤ - ٢٥.

واحد لا يتعدَّى إلى اثنين بغير وساطة حرف، فكذلك الحال وعاملها[1]، وكما أنَّ الفعل لا يتعدَّى إلى ظرفين إلا بوساطة حرف العطف، فكذلك الحال ؛ لأنها في تقدير[2] : في حالِ كذا ، ولو صرَّحتَ بقولك «في حالِ كذا» لم يمكن أن تصل إلى آخر إلا بوساطة حرف العطف ، فتقول : في حالِ كذا وفي حالِ كذا ، ولا يلزم من إمكان أحوالٍ لذي حالٍ واحد جواز نسبة تلك الأحوال إليه بغير حرف العطف ، كما لم يلزم ذلك في نحو : مررتُ بزيد وبعمرو، وإن كان المرور الواحد يمكن وقوعه بمتعلق كثير ، ومع ذلك لا يجوز : مررتُ بزيد بعمرو، فلا بُدَّ فيه من حرف العطف.

وإذ قد انجرَّ الكلام إلى أنَّ العامل إذا لم يكن أفعَل التفضيل لا يُقَضَّى من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من المصادر أزيَدَ من شيءٍ واحد إلا بحرف عطف؛ وأنهم لم يختلفوا في ذلك، فهو نَقلُ بعضهم، وقد وقع خلاف في مسألة الكتاب، وهي قول س[3]: وتقول: أعلمتُ هذا زيدًا قائمًا[4] العلمَ اليقينَ إعلامًا: فذهب الفارسي[5] إلى أنَّ العلمَ اليقين منصوب بفعل مضمر يفسِّره أَعلَم، أي: فعَلِمَ العلمَ اليقين، وإعلامًا مصدر لأَعْلَم. وقد ردَّ مذهبَ أبي عليّ أبو الفتوح ابن فاخر العبدريّ[6].

---

(١) وعاملها ... فكذلك الحال: سقط من د.

(٢) س: لأنها بتقدير.

(٣) الكتاب ١: ٤١.

(٤) هذا زيدًا قائمًا: سقط من ك، د، ن، وموضعه بياض في س.

(٥) التعليقة ١: ٧٣.

(٦) هو أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري، من أهل فاس، وبها أخذ كتاب سيبويه عن ابن خروف تفقهًا، وسكن إشبيلية، كان نحويًّا عارفًا، أخذ عنه كثيرون. وتوفي بمراكش سنة ٦٣٦هـ. صلة الصلة لابن الزبير ٤: ١٨٩.

وذهب ابن الطَّراوة إلى أنَّ أَعْلَمَ تعدَّى إلى مصدرين: أحدهما مبيِّن، وهو العلم اليقين، وهو عنده مصدر على غير المصدر، والآخر مؤكِّد، وهو قوله إعلامًا، فنصبهما من وجهين مختلفين. واختاره ابن عصفور.

وذهب بعضهم إلى أنَّ العلم اليقين بدل من المفعولين، قال: لأنَّ المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر هما المعلوم، فأبدل منهما، فكأنه قال: المعلوم المتيقَّن.

والذي نختاره أن[1] انتصاب العلم اليقين مفعولاً به على السعة، وإن كان أصله مصدرًا مبيِّنًا في الأصل، فانتصب بأَعلَمَ على أنه مفعول به اتِّساعًا، وانتصب إعلامًا على المصدر المؤكِّد بأَعلَمَ أيضًا، وكأنَّ س أراد أن يُري كيف تعدَّى أَعلَمَ بعد استيفائه مفعولاً به إلى المصدر اتِّساعًا.

وتقرير هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعه، وإنما أردنا التنبيه على أنَّ من النحاة من قال: يتعدَّى الفعل إلى مصدرين إذا اختلفتْ جهتاهما.

وقوله **أو تعدُّده بجمعٍ وتفريقٍ، ولا تكون لغيرِ الأقربِ إلا لمانعٍ** عطف «أو تعدُّده» على قوله «واتِّحادِ صاحبها»، فيعني أنه اتَّحد عامل الحال، وتعدَّدتْ هي، وتعدَّدَ صاحبُها. ومثال ذلك فيما اتَّفق إعرابه وتعدُّدها بجمعٍ: جاء زيدٌ وعمرٌو مُسرِعَين، وضربتُ زيدًا وعمرًا مَظلومَين، ومررتُ بزيدٍ وسعدٍ باكِيَين، ومنه ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾[2]، و«هذه ناقةٌ وفَصيلُها راتِعَين»[3] فيمن جعل فَصيلها معرفة، وهي أفصح اللغتين، ومَن جعله نكرة قال «راتعان» على النعت.

---

(١) أن: سقط من د.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٣٣.

(٣) الكتاب ٢: ٨٢.

ومثال تعدُّدها فيما اختلف إعرابه: لقيَ زيدٌ عمرًا ضاحِكَين، وقال الشاعر[1]: / [٤: ١١٣/أ]

تَعَلَّقتُ ليلى ، وهي ذاتُ مُؤَصَّدٍ ولم يَبدُ لِلأَتْرابِ مِن ثَدْيِها حَجْمُ

صَغيرَينِ ، نَرعَى البَهْمَ، يا ليتَ أَنَّنا إلى اليومِ لم نَكْبَرْ ، ولم تَكْبَرِ البَهْمُ

وقال الآخر[2]:

وأَشْعَثَ ، قد نَبَّهتُهُ عندَ رَسْلةٍ مُقيمَينِ ، بِلْوَيْ شُقَّةٍ وتَنائفِ

وقال الآخر[3]:

متى ما تَلْقَني فَرْدَينِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ ، وتُسْتَطارا

ومن فروع هذه المسألة اتِّفاق الكوفيين على إبطال: راكِبَينِ لَقِيَ زيدٌ عمرًا، ولَقِيَ زيدٌ راكِبَينِ عمرًا[4]، ولَقِيَ راكِبَينِ زيدٌ عمرًا. وكل هذا جائز على قياس البصريين لأنَّ العامل فعل متصرف.

ولا يجوز عند الكوفيين: لقيتُ مُسرِعَينِ زيدًا، ولا: مُسرِعَينِ لقيتُ[5] زيدًا. ويجوز عندهم: مُسرِعَينِ لَقِيتُك، وراكِبَينِ لَقِيتَني. ولا يجوز في قولهم: مرَّ زيدٌ مُسرِعَينِ بسعدٍ، ولا: مَرَّ مُسرِعَينِ زيدٌ بسعدٍ، ولا: مُسرِعَينِ مرَّ زيدٌ بسعدٍ. ويجوز

---

(١) هو مجنون ليلى، وقد تقدم تخريج البيت الثاني في ٥: ١٥٦، والأول في مصادر الثاني. المؤصد: صدار تلبسه الجارية، فإن أدركت درعت.

(٢) هو ذو الرمة. الديوان ص ١٦٣٢. أشعث: رجل أشعث الرأس، يعني صاحبه. ورسلة: ناقة سهلة السير. وبلوا شقة: بلاَّهما السفر، والبلو: المهزول. والشقة: السفر البعيد. والتنائف: القفار، جمع تَنوفة.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٧٨.

(٤) ولقي زيد راكبين عمرًا: سقط من ك، د.

(٥) مسرعين زيدًا، ولا: مسرعينِ لقيتُ: سقط من ك.

عندهم: مُسرِعَينِ مررتُ بك، ومررتُ مُسرِعَينِ بك. ولا يجوز عند البصريين تقدم حالٍ لمخفوضٍ ظاهرٍ ولا مَكنِيّ.

وهذه المسائل من فصلِ تقدُّمِ الحال على ذي الحال وعلى عامله، ومذهب الكوفيين أنه متى أدَّى تقديم الحال إلى تقدُّم مضمر على ذي الحال، وهو اسم غائب، أو شَرِكَه اسم غائب - فإنَّ ذلك لا يجوز، ولا يُجمَع الحالان حتى يصلح انفرادُ كلٍّ وصفٍ بالموصوف، فإن اختلفا في هذا المعنى لم يُجمَعا.

وأجاز الكسائي وهشام أن تجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه، نحو «لَقِيتُ صاحبَ الناقةِ طَليحَين»، على أنَّ طَليحَين حال الصاحب[1] والناقة، إذ هما معنيّان كلاهما.

والمختار عندنا أنَّ طليحين حال من الصاحب ومن المعطوف المحذوف، التقدير: لقيتُ صاحبَ الناقةِ والناقةَ طليحين. وإنما لم يكن حالاً من الصاحب والناقةِ المضافِ إليها الصاحبُ لأنَّ المضاف إليه من تمام الأول وحالٌ منه محلّ التنوين، لم يُقصد الإخبار عنه، إنما الإخبار عن المضاف، والحالُ خبرٌ من الأخبار، فلذلك لم يكن طَليحَين حالاً من المضاف والمضاف إليه، وهذه العلة هي المانعة من امتناع مجيء الحال من المخفوض بالإضافة الذي ليس بفاعلٍ ولا مفعول.

وإن تعدَّد ذو الحال وتفرَّق الحالان فيجوز أن يلي كلُّ حالٍ[2] صاحبَه، ويجوز أن يتأخَّرا عن صاحبيهما، فالأول نحو: لَقيتُ مُصعِدًا زيدًا مُنحَدِرًا، والثاني: لَقِيتُ زيدًا مُصعِدًا مَنحَدِرًا، فيكون مُصعِدًا حالاً من زيد، ومُنحَدِرًا حالاً من التاء في لَقِيتُ، فتلي الحال الأولى ذا الحال الثاني، وتكون الحال الأخيرة لذي الحال الأول، وهذا هو الأولى؛ لأنَّ فيه اتِّصالَ أحد الحالين بصاحبه، /وعاد ما فيه من [٤: ١١٣/ب]

---

(١) د: حال من المصاحب.

(٢) ن: كل حال صاحب ونحوه.

ضمير إلى أقرب المذكورَين . واغتُفر انفصالُ الثاني وعَودُ ما فيه من ضميرٍ إلى أبعَد المذكورَينِ إذ لا يُستطاع غيرُ ذلك مع أنَّ اللَّبس مأمون حينئذ ، ومِن ذلك قولُ الشاعر[1]:

وإنّـــا ســـوفَ تُـــدْرِكُنا المَنايـــا مُقَـــدَّرةً لَنـــا ومُقَـــدَّرينا

وقولُ الآخر[2]:

عَهِدتُ سُعادَ ذاتَ هَـــوًى مُعَنَّـــى فَزِدتُ ، وعـــاد سُـــلْوانًا هَواهـــا

ويتعيَّن هذا إن خِيفَ اللَّبس، فإن أُمِنَ اللَّبسُ جاز جعلُ الحال الأولى لأوَّلِ الاسمين والثانيةُ لثانيهما، كما قال امرؤ القيس في إحدى الروايات[3]:

خَرَجْتُ بِها أَمشي تَجُـــرُّ وَراءَنـــا على أَثَرَيْنا ذَيـــلَ مِـــرْطٍ مُرَحَّـــلِ

وقال صاحب التمهيد: «لو قلت لَقِيتُ زيدًا مُصعِدًا مُنحَدِرًا لجاز، وهو من كلام العرب، تجعل ما تقدَّم من الحالين للفاعل الذي هو متقدِّم، وما تأخَّر للمفعول، ولو جعلت الآخِر للأول جاز ما لم يُلبِس، ولذلك منع بعضهم: أعطيتُ ضاحكًا زيدًا، إذا لم يكن ضاحكًا للتاء، وأجاز: أعطيتُ يَضحك زيدًا؛ لارتفاع اللَّبس مع الفعل» انتهى. وما ذكره صاحب التمهيد مخالف لِما قرَّرناه قبل.

وقال ابن السَّرَّاج[4]: «إذا أزلتَ الحال عن صاحبها، ولم تلاصقه، لم يجز ذلك[5] إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير ذلك لم يجز».

---

(١) هو عمرو بن كلثوم. شرح القصائد العشر ص ٣٢٤.

(٢) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٥٠ وشرح أبيات المغني ٧: ١٩٥ [٨٠٠]. المعنَّى هنا: العاشق. والسلوان: النسيان.

(٣) الديوان ص ١٤، والرواية المذكورة في شرح القصائد السبع ص ٥٣. المرط: كساء من خزّ أو غيره. والمرحَّل: الموشَّى، وهو ضرب من البرود، ويقال لوشيه الترحيل. ك: مرحل.

(٤) الأصول ١: ٢١٤.

(٥) ذلك: سقط من ك، س.

وقال أبو العباس[1] في نحو لَقيتُه مُصعدًا مُنحَدِرًا: «إذا كان أحدكما مصعدًا والآخر منحدرًا». وكذلك قال في قولك: رأيت زيدًا ماشيًا راكبًا: «إذا كان أحدكما ماشيًا والآخر راكبًا». وليس هذا بمُعارِض لِما ذهب إليه ابن السَّرَّاج وقرَّرناه قبلُ من اشتراط العلم أو عدم اللَّبس؛ لأنَّ أبا العباس إنما تَعَرَّضَ لجواز ذلك في اللسان، و لم يَتَعَرَّض لِلوَجه الذي يجوز ذلك عليه، فهو مسكوت عنه.

وفي البديع[2]: «فإن اختلفتْ حالاهما فلهما طريقان:

أحدهما: أن تَقرن كلَّ حال بصاحبها، تقول: لَقِيَ زيدٌ مُصعِدًا عَمرًا مُنحَدِرًا.

والثاني: أن تُؤَخِّر الحالين عنهما، وتَقرن حالَ الثاني منهما به، فتقول: لَقِيَ زيدٌ عَمرًا مُنحَدِرًا مُصعِدًا، ومُنحَدِرًا: حالٌ لِعَمرو، ومُصعِدًا: لزيد؛ لأنك لو لَزِمتَ الرتبة التي للفعل معها لم تُوَفِّ أحدًا منهما حقَّه.

قال ابن السَّرَّاج[3]: إذا قلتَ رأيتُ زيدًا مُصعِدًا مُنحَدِرًا تكون أنت المُصعِد وزيدٌ المُنحَدِر، فيكون مُصعِدًا حالاً للتاء، ومُنحَدِرًا حالاً لزيد، وكيف قدَّرتَ بعد أن يَعلم السامعُ مَنِ المُصعِدُ ومَن المُنحَدِرُ جاز» انتهى.

وقد تجيء الحال مفردةً من أحد ما دلَّ عليه ضمير التثنية أو الجمع لا من مجموع الضمير، نحو: زيدٌ وهندٌ خَرَجا طائفًا بها، قال الشاعر يصف حمارَ وحشٍ وأتانًا[4]: / [٤: ١١٤/أ]

---

(١) المقتضب ٤: ١٦٩.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ١٨٣ - ١٨٤.

(٣) الأصول ١: ٢١٨.

(٤) البيت لزهير. الديوان ص ١٩٥. صافا: أقاما في الصيف. وقلل الصوى: رؤوسها. وواحدة الصوى صُوَّة، وهو مرتفع من الأرض غليظ. وشتا: في الشتاء. وذَلْقٌ: حَدٌّ. والزُّجّ: الحديدة التي في أسفل الرمح. ومُقَهَّد: بادن سمين.

صافا يَطُوفُ بِها على قُلَلِ الصُّوَى وشَتَا كَذَلْقِ الزُّجِّ غيرَ مُقَهَّدِ

وقوله: **وإفرادُها بعد إمَّا ممنوع** قال المصنف[1]: «ويجب للحال إذا وقعتْ بعد إمَّا أن تُردَف بالأخرى[2] مُعادًا معها إمَّا، كقوله تعالى ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[3]، وإفرادُها بعد إمَّا ممنوع في النثر والنظم» انتهى.

وما ذَكره من أنه يجب أن تُردَف بالأخرى مُعادًا معها «إمَّا» ليس كما ذَكر، بل قد ينوب عن إمَّا «أو»، فلا يتعين إذ ذاك الإتيان بإمَّا، تقول: ايتني إمَّا راكبًا أو ماشيًا، وقد نصَّ على ذلك النحويون[4]، وقال الشاعر[5]:

وقد شَفَّني أنْ لا يَـزالُ يَرُوعُنِـي خَيالُكِ إمَّـا طارِقًـا أو مُغادِيـا

وقوله **وبعدَ «لا» نادر** تقول: جئتُك لا رغبًا ولا راهبًا، فتكرر لا، وقد تُفرَد في الشعر، قال[6]:

فَهَرْتُ العِدا لا مُـستَعينًا بِعُـصبةٍ ولكنْ بِـأنواعِ الخَـدائعِ والمَكْـرِ

ص: ويُضمَر عاملُها جوازًا لحضورِ معناه أو تقدُّمِ ذِكرِه في استفهامٍ أو غيرِه، ووجوبًا إن جَرَتْ مَثَلاً، أو بَيَّنَتِ ازْديادَ ثَمَنٍ أو غيرِه شيئًا فشيئًا مقرونةً بالفاءِ أو بِثُمَّ[7]، أو نابَتْ عن خبرٍ، أو وقعتْ بَدَلاً من اللَّفظِ بالفعلِ في تَوبيخٍ وغيرِه.

---

(١) ٢: ٣٥٠.

(٢) كذا في المخطوطات، والذي في شرح المصنف: «بأخرى».

(٣) سورة الإنسان: الآية ٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ٣٨٩ - ٣٩٠.

(٥) أنشده ابن مالك في شرحه ٣: ٣٦٦ للأخطل، وليس في شعره الذي حققه د. فخر الدين قباوة.

(٦) تقدم في ٥: ٢٨٥.

(٧) ما عدا س: أو ثم.

ويجوزُ حذفُ الحالِ ما لم تَنُبْ عن غيرها، أو يَتَوَقَّف المرادُ على ذِكرها. وقد يَعمل فيها غيرُ عاملِ صاحبِها، خِلافًا لِمَن مَنَع.

ش: مثال ما حضر معناه قولك للراحل: راشِدًا مَهْدِيًّا، أي: تَذهب، وللقادم: مَبرورًا مأجورًا، أي: رجعتَ، وللمحدِّث: صادقًا، أي: تقول، هذه مُثُل المصنف في الشرح[1]. وذكر س[2] هذه المُثُل، وذكر أيضًا قولهم: مُصاحَبًا مُعانًا، أي: اذهبْ مُصاحَبًا مُعانًا، وتقول[3]: مُتَعَرِّضًا لِعَنَن لم يَعنِه، أي: دنا من هذا الأمر مُتَعَرِّضًا، تقول ذلك للرجل واقعَ أمرًا وتَعَرَّض له.

وذكر س[4] جواز الرفع في هذا، وهو على إضمار مبتدأ، أي: أنت. وذكر[5] أنَّ الرفع في هذه الأشياء[6] هو على أنَّ الذي في نفسك ما أَظهرتَ، وأراد بذلك ترجيح الرفع على النصب، وذلك أنك إذا أَضمرتَ المبتدأ، وبقي الخبر - كان هو إياه، فقَوِيَتْ دلالته عليه من كلِّ جهة، بخلاف الفعل، فإنَّ الدلالة عليه من جهة[7] الحال فقط لأنه غير ما بقي، ولقوَّة الرفع احتاج أن يستدلَّ على النصب، فقال[8]: «وإن شئتَ نَصبتَ، حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما». وذَكَرَ كثرة النصب في: راشِدًا مَهْدِيًّا، واعتلَّ له بأنه صار بِمنْزلة ما صار بدلاً من

---

(١) ٢: ٣٥١.

(٢) الكتاب ١: ٢٧١.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٢. والعنن: الأمر. وهذا مثل، انظر مجمع الأمثال ٢: ٣٢٠، وأوله فيه: معترضٌ.

(٤) الكتاب ١: ٢٧٣.

(٥) الكتاب ١: ٢٧١.

(٦) ك، س: الأسماء. آثرت ما في د، ن لأنه موافق لما في الكتاب.

(٧) بخلاف الفعل فإن الدلالة عليه من جهة: سقط من ك.

(٨) الكتاب ١: ٢٧١.

اللفظ بالفعل، أي: أنه دخله معنى: رَشِدتَ راشِدًا، فصار بمنْزلة المنصوب على الفعل الذي لا يَظهر، وإن كان على معنى اذْهَبْ.

وهذا النوع ليس بموقوف على السماع، بل كلُّ ما فُهم معناه يجوز إضمار الفعل فيه، ويُجتَزأ عن الفعل بما يُفهم عن الحال.

وقوله أو تَقَدُّمِ ذِكرِه /في استفهامٍ وغيرِه مَثَّله المصنف[1] بقوله «راكبًا» لمن قال: كيف جئتَ؟ وبَلى مُسرعًا، لمن قال: لَمْ تَنطلقْ، فالناصب لِراكبًا جئتُ في الاستفهام المتقدم، ولِمُسرعًا انطلقتُ في غير الاستفهام. [٤: ١١٤/ب]

ومنه قوله تعالى ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[2]، أي: نَجمعها قادرين، حُذف لدلالة ما تقدم قبله من قوله ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[3]، كذا قدره س[4].

وذهب الفراء[5] إلى أنَّ (قادرين) مفعول بـ(يَحسب)، دلَّ عليه قوله (أَيَحسَبُ)[6]، كأنه قيل: بلى فليَحسَبنا قادرين على أن نُسَوِّيَ بَنانَه، أي: على أَزيَدَ من ذلك. وقيل[7]: معناه: نَقدِر قادرين، فيكون من باب: قائمًا عَلِمَ اللَّهُ، فأوقَعه موقع الفعل.

وردَّ بأنَّ الباب لا بُدَّ فيه من مشاهدة الحال، كما في: قائمًا وقد سار الركب، ولأنه بالواو والنون، ولا ينوب مناب الفعل إلا المفرد لأنه أقرب وأشبه بالمصدر. انتهى من البسيط.

---

(١) ٢: ٣٥١.

(٢) سورة القيامة: الآية ٤.

(٣) سورة القيامة: الآية ٣.

(٤) الكتاب ١: ٣٤٦.

(٥) انظر كتابه معاني القرآن ٣: ٢٠٨.

(٦) ك، د: أيحسب الإنسان.

(٧) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٠٨، قال: «وقول الناس: بلى نقدر، فلما صُرفت إلى قادرين نصبت - خطأ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل».

وقوله **وُجوبًا**[1] **إن جَرَتْ مَثَلاً** مثاله: حَظِيِّينَ بناتِ صَلِفينَ كَنّاتٍ[2]، أي: عُرِفْتُم[3]. وإنما لم يَجز إظهار العامل هنا لأنه مَثَل، والأمثال لا يجوز تغييرها عمّا وردتْ عليه؛ ألا ترى إلى قولهم: الكِلابُ على البَقَر[4]، وقولِهم: في كُلِّ وادٍ بنو سَعْد[5]، حيث لم يَجز في الأول تقدمُ الخبر، ولا في الثاني تقدمُ المبتدأ.

وقوله **أو بَيِّنَتِ ازديادَ ثَمَنٍ** قال المصنف في الشرح[6]: «كقولك: بِعتُه بدرهمٍ فصاعدًا، تريد: فذهبَ الثمنُ صاعدًا».

وقوله **أو غيرِه** مثّله المصنف في الشرح[7] بقوله: «وتَصَدَّق بدينارٍ فَسافلاً، تريد: فانْحَطَّ المُتَصَدَّقُ به سافلاً» انتهى كلامه. ولم أر أحدًا مَثَّلَ في هذه المسألة بمثل: تَصَدَّق بدينارٍ فَسافلاً، فإن لم يُنقَل عن العرب فهو ممنوع لأنَّ حَذْفَ الفعل العامل في الحال وجوبًا على خلاف الأصل.

---

(١) د: ووجوبا.

(٢) هذا مثل يضرب في أمر يعسر طلب بعضه، ويتيسر وجود بعضه. الحظيّ: الذي له حُظوة ومكانة عند صاحبه، والصَّلِف ضده، يقال: امرأة صَلِفة: إذا لم تحظ عند زوجها. والكَنَّة: امرأة الابن وامرأة الأخ أيضًا. مجمع الأمثال ١: ٢٠٩ - ٢١٠.

(٣) د: أعرفهم.

(٤) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني: لا ضرر عليك فخَلِّهم. أمثال أبي عبيد ص ٢٨٤ ومجمع الأمثال ٢: ١٤٢. وانظر الكتاب ١: ٢٧٣ حيث مثّل سيبويه بـ«الظِّباءُ على البقر»، وذكر أنّ بعض العرب رفعه.

(٥) . المثل للأضبط بن قريع السعدي، وكان سيد قومه، فرأى منهم تنقصًا له وتهاونًا به، فرحل عنهم، ونزل بآخرين، فرآهم يفعلون بأشرافهم فعل قومه به، فقصد آخرين، فرآهم على مثل حالهم، فقال: «أينما أُوَجِّهْ أَلْقَ سعدًا»، ورحل إلى قومه، وروى أنه قال: «في كل واد بنو سعد». أمثال العرب للضبي ص ٥٠ والحيوان ١: ٣٥٨، ٣: ١٠٤، ٤: ٣٩٤، وأوله فيه: بكل، وجمهرة المثال ١: ٦١. ويروى: «في كل أرض سعدُ بن زيد». مجمع الأمثال ٢: ٨٣.

(٦) ٢: ٣٥١.

(٧) ٢: ٣٥١.

وقال س[1]: «أخذته بدرهم فصاعدًا، وأخذته بدرهم فزائدًا»، وقدَّر س الناصب: فزادَ الثمنُ صاعدًا، أو فذهبَ صاعدًا. وهذا الكلام إنما يقال جوابًا لمن قال: بِكَم اشتريتَ هذا المتاع؟ فأخبر أنَّ أدناه مُشْتَرًى بدرهم، والثمنُ حالُه الزيادة بعد ذلك، كذا نَقل س[2] أنه يقال في هذا المعنى.

وقال أبو عمرو بن تَقِيّ: «لا يقال في مُشْتَرًى واحد، إنما يقال في أشياءَ[3] متعددة مختلفةِ الأثمان، أي: أَدْوَنُ ما فيها بدرهم، وما عداه أكثر من درهم، فلذلك قال: فزاد الثمنُ، أي: ثمنُ ما عدا الذي هو بدرهم زاد على الدرهم صاعدًا، أي: زيادةً مبهمةً على السائل».

وقال ابن خروف: «انتصبَ صاعدًا على الحال، والمعنى أنه لَمّا اشتراه زاد ثمنُه، فاشترى منه بأكثر من ذلك الثمن، ثم زاد، فاشترى منه بأكثر من ذلك الثمن، فأَخبرَ بأدنى الثمن، وهو درهم، ثم زاد عليه، ولم يخبر بأعلى الثمن الذي انتهى إليه، ولا بمقدار الزيادة».

وقال الأستاذ أبو علي: «هذا الكلام يقوله من اشترى ثوبًا مَثَلاً بأثمانٍ مختلفة، أدناها درهم، ثم ترقّى، والترتيبُ إنما هو في الأثمان لا في الأخذ، فإنه لا يعطي هذا أنك أخذتَه بالدرهم ثم أخذته بدرهم، ثم أخذتَه بثلاثة، بل ممكنٌ أن تكون أخذتَه أولاً بثلاثة، /وإنما تريد أن تقول: أَقَلُّ ما أخذتُ هذا الثوب بدرهم، فذهبَ الثمنُ بعد الدرهم صاعدًا» انتهى. [٤: ١١٥/أ]

ولا يجوز الجرُّ في قوله: فصاعد، أو: ثم صاعد. قال س[4]: «حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنَّهم أَمِنُوا أن يكون على الباء، لو قلت أخذتُه بصاعدٍ

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٠.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٣) ك، س: أسماء.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٠.

كان قبيحًا لأنه صفة، ولا تكون في موضع الاسم». يعني بقوله «قبيحًا»: ممتنعًا، ويعني بقوله «لأنه صفة» أي: للثمن لا للدرهم، ومعنى «ولا تكون في موضع الاسم» أي: لا يلي العوامل لكونه صفة. ولمّا لم يُمكن فيه الخفض لأنّ الصفة لا تلي العوامل، ولأنه كان يكون المعنى أنه اشتراه مرتين بمعلوم ومجهول لأنّ الفاء مُرَتِّبة، ولم يُمكن الرفع - لم يبقَ إلا النصب، فقَوِيَت الدلالة عليه من جهة المعنى ومن جهة اللفظ.

وقال ابن خروف: «وقد يجوز الجر بالفاء وثم على إقامة الصفة مُقام الموصوف» انتهى.

وظاهرُ كلام س مَنعُ العطف.

وقال بعض أصحابنا: «قال بعض المتأخرين: ما قدَّره س من إضمار ناصب لا يحتاج إليه، وبدرهم: في موضع الحال، والعامل فيه كائنًا، وصاعدًا معطوف عليه، والضمير فيه عائد على الثوب مجازًا، وهو يريد ثمنه، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو كثير في كلامهم، وبهذا ينفصل عمن ألزم أن يظهر الضمير لأنّ حامله جارٍ على غير من هو له، والتقدير: أخذتُه مُشْتَرًى بدرهمٍ فصاعدًا عليه، أي: في هذه الحال وفي هذه، وإحداهما قبل الأخرى».

وهذا الذي قاله هذا المعترض فاسدٌ من جهة اللفظ، كثيرُ التكلُّف، غيرُ مخلِّص من جهة المعنى، وذلك أنه انتقد على س كونه قد عَدل إلى الحذف، ثم عَدل هو إلى حذفٍ لا يجوز، وذلك أنه قَدَّرَ العامل في «بدرهم» مُشْتَرًى، وتَرَكَ الفعلَ الظاهر، وهو يمكن أن يعمل فيه، وهو تكلُّف لا يجوز، فإنه لم يقل أحدٌ من النحويين إنك إذا قلتَ ضربتُه في الدار إنّ في الدار يعمل فيه كائن؛ لأنه تكلُّف لا يحتاج إليه، ثم أَربَى على س بالمجاز[1] في صاعدًا في أن أعادَ الضمير على المثمَّن، وهو للثَّمَن.

---

(١) ك، ن: في المجاز.

وأمّا من جهة المعنى فإنه قدَّر المعنى بأنه أخذه في حالين: إحداهما كونه مُشْتَرًى بدرهم، والأخرى كونه صاعدًا ثمنُه على الدرهم، وهذا لا يعطي كونه زائدًا على الدرهم بأثمانٍ شتَّى، بل يمكن ألاَّ يزيد عليه إلا ربع درهم مثلاً، فلفظه ليس بمخلِّص للدلالة على هذا المعنى الذي قاله س فهمًا عن العرب، والذي قدَّره س مخلِّص للدلالة عليه، فإنه قدَّره: فزادَ صاعدًا، أي: زادَ وحالةُ البُسوق[1] بعدُ لم تقف، فـ«س» أَسْعَرَ[2] بالمسألة من طرفيها اللفظي والمعنوي.

وفي البسيط: «وقد قيل: إنَّ صاعدًا هنا في موضع المصدر، كأنه قال: فصعدَ صُعودًا». قال: «وفاعِلٌ من أبنية المصادر، كالفالج، وكقوله ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[3]، كما قال بعضهم[4] في الهَنِيء: إنه كالشَّهيق والصَّهيل» انتهى.

وقوله **مَقرُونةً بالفاء أو بثُمَّ** هذا شرطٌ في نصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء أو بثُمَّ، ولم يبيِّن المصنف أيُّهما أكثر في لسان /العرب، ونصَّ س [٤: ١١٥/ب] على أنَّ الفاء أكثر من ثم، قال س[5]: «وثُمَّ بمنْزلة الفاء، تقول: ثُمَّ صاعدًا، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم» انتهى. قال بعض أصحابنا: إنما كان ذلك لأنَّ في ثُمَّ مُهلة، وليس المعنى عليها.

---

(١) ك، د: «النسوق». ن: «السوق». البسوق: ارتفاع الثمن.

(٢) ك: «أسعد». د: «أسعر بالمسألة بين طرفيها». أسعر أهلُ السوق: اتفقوا على سعر، وأسعرَ السلعةَ: حدَّد سعرها.

(٣) سورة الواقعة: الآية ٢.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول إلى أبي البقاء العكبري في الجزء السابع ص ٢٢٦ وفي البحر ٣: ١٧٦. وقال العكبري: «هَنيئًا: مصدر جاء على فَعيل، وهو نعت لمصدر محذوف، أي: أكلاً هَنيئًا. وقيل: هو مصدر في موضع الحال من الهاء، والتقدير: مهنَّأً أو طيِّبًا». التبيان ص ٣٢٩. وإنما يطرد فَعيل في المصدر إذا دلَّ على صوت.

(٥) الكتاب ١: ٢٩١.

ونَصُّوا على أنَّ الواو لا تكون هنا، لا يجوز أن تقول: وصاعدًا، لا بالنصب ولا بالجر. وامتنع ذلك لأنَّ الواو لا تعطي هذا المعنى من جعل الدرهم أدنى الثمن؛ إذ يحتمل «أخذتُه بدرهمٍ وصاعدًا» أي: وذهبَ صاعدًا قبل أَخْذِيه بالدرهم، أي: أخذتُه بربعِ درهمٍ مثلاً، ثم ذهبَ صاعدًا إلى الدرهم، وهو إنما أراد أن يجعل الدرهم الأدنى. وعن هذا عبَّر س بقوله[1]: «ولكنك أَخبَرتَ بأَدنَى الثمن، فجعلتَه أوَّلاً، ثُمَّ قَرَوْتَ[2] شيئًا بعد شيء لأثمانٍ شَتَّى، فالواو لم يرد[3] فيها هذا المعنى، ولم تُلزِم الواوُ الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر».

وقوله **أو نابَتْ عن خبر** مثاله: ضَربِي زيدًا قائمًا، وقد تقدَّم الكلام مشبعًا على هذه المسألة في باب الابتداء[4].

وقوله **أو وقعتْ بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخٍ** مثاله: أقائمًا وقد قعدَ الناسُ. وأقاعدًا وقد سارَ الرَّكبُ. وكذلك إذا أردتَ التوبيخ ولم تَستفهم تقول: قاعدًا قد علمَ اللهُ وقد سارَ الرَّكبُ. وتقول لِمن لا يَثبتُ على حال: أَتَميميًّا مرةً وقَيسيًّا أُخرى، أي: أَتَحَوَّلُ[5]، ولِمَن يلهو وقُرَناؤه يَجِدُّون: أَلاهِيًا وقد جَدَّ قُرَناؤك. أي: أَتَثْبُتُ، وقال الشاعر[6]:

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٢) الذي في المخطوطات: قررت. والتصويب من الكتاب. وقَرَوت: تَتَبَّعْت. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٦٠.

(٣) ك: شتى بالواو ولم يرد.

(٤) تقدم ذلك في ٣: ٢٨٧ - ٢٩٩.

(٥) د: أتتحول. وما اخترته موافق لما في الكتاب ١: ٣٤٣، وما في د موافق لما في شرح السيرافي ٥: ١١٦. وكل صواب.

(٦) هو المغيرة بن حبناء يخاطب أخاه صخرًا - وهو وأخوه ابنا خالة، وهما أخوان من أب - أو الحارث بن ظالم. الكتاب ١: ٢٤٢ وشرحه للسيرافي ٥: ١١٥ وشرح أبياته لابن السيرافي ١ : ٢٠٤ - ٢٠٥ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٢٨٠ واللسان (أنن). والتقدير: وتُرَى عند الفقر زَحَّارًا أُنانا.

أراكَ جَمَعتَ مَسألةً وحِرصًا وعندَ الحَقِّ زَحَّارًا أُنانا

الأُنان: الأنين، والعامل فيه زَحَّارًا؛ لأنَّ زَحَرَ قريب المعنى من أنَّ.

وقوله وغيرِه أي: غير توبيخ، مثاله: هَنيئًا مريئًا، قال س[1]: «وإنما نصبتَه لأنه ذَكر خيرًا أصابَه إنسانٌ، فقلت: هَنيئًا مَريئًا، كأنك قلت: ثَبَتَ له هَنيئًا مَريئًا، أو: هَنَأه ذلك هَنيئًا»، فتكون حالاً مؤكِّدة، وقد تقدم الكلام على ذلك مُشبعًا في باب المصدر الواقع مفعولاً مطلقًا[2].

ومِن غير التوبيخ مما عاملُه في الإنشاء[3] مضمر قولُ الشاعر[4]:

أَلْحِقْ عَذابَكَ بالقومِ الذينَ طَغَوْا وعائذًا بكَ أنْ يَعْلُوا فيُطغُوني

أراد: وأعوذُ بك عائذًا، حَذف الفعل وأقامَ الحالَ مُقامَه. وقولُ النابغة[5]:

أتارِكةً تَدَلُّلَها قَطامِ وضَنًّا بالتَّحيَّةِ والسَّلامِ

وتقدَّم مذهب المبرد[6] في: عائذًا بك، وأقاعِدًا وقد سارَ الرَّكبُ، ونحوهما، أنها مصادر جاءت على وزن فاعِل.

فرع: إذا كان العامل معنويًّا - أي: فيه معنى الفعل - كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوه، فلا يجوز حذفه عاملاً في الحال لضعفه في نفسه، فُهم ذلك أو لم يُفهَم؛ لأنه إنما عمل بالنيابة عن الفعل لفظًا أو معنًى، والفرعُ لا يَقوَى قوة الأصل، ولأنه يجتمع فيه تَجَوُّزان، فيَبعُد المفهوم، أحدهما تَنَزُّل العامل منْزلة الفعل، والثاني /حذفه، فلا يجوز: الدارَ زيدٌ قائمًا، تريد: فيها قائمًا. [٤: ١١٦/

---

(١) الكتاب ١: ٣١٧.

(٢) تقدم ذلك في ٧: ٢٢١ - ٢٢٦.

(٣) د: في الأشياء.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٢٢٢.

(٥) تقدم البيت في ٧: ٢٢٢.

(٦) تقدم في ٧: ٢٢١.

وأجاز المبرد ذلك في الظرف؛ لأنه حَمَلَ[1]:

.... وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

على أنَّ مِثلَهم منصوب على الحال، وأنَّ التقدير: وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم.

وأباه الأكثرون، كما لا تتقدم الحال عليه لضعفه، إلا في نحو: ضربي زيدًا قائمًا، وهي الحال التي تَنَزَّلتْ منْزلة الخبر عن المصدر، فهنا حُذف المعنوي، ونابت الحال عنه.

وقوله **ويجوز حذف الحال ما لم تَنُبْ عن غيرها** يعني الحال التي ما سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر، وما لم تقع بدلاً من اللفظ بالفعل، وتقدَّم ذكرهما.

وقوله **أو يتوقَّف المرادُ على ذِكرها** مثاله ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[2]، و﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[3]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[4]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾[5]، ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾[6]، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[7]، و(نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الحيوان اثنين بواحد)[8]، أي: متفاضلاً[9]، وقال الشاعر[10]:

---

(١) تقدم البيت في ٤: ٢٦٦، ٢٧٢، ٥: ٥٣، ٨٨، ٧: ٢٩٧. وانظر قول المبرد في المقتضب ٤: ١٩١ - ١٩٢ والانتصار ص ٥٤.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ١٦.

(٣) سورة النساء: الآية ٤٣.

(٤) سورة الإسراء: الآية ٣٧.

(٥) سورة الإسراء: الآية ١٠٥.

(٦) سورة الشعراء: الآية ١٣٠.

(٧) سورة هود: الآية ٧٢.

(٨) هذا جزء من حديث أخرجه أحمد عن جابر، وهو (نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الحيوان بالحيوان نَسيئةً اثنين بواحد، ولا بأسَ به يدًا بيد). مسند أحمد ٢٢: ٢٣٤ [١٤٣٣١].

(٩) هذا التقدير في إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ١٤٤ [الحديث ٧٨].

(١٠) تقدم البيت في ٦: ٤٨.

مـــتى تَبعَثُوهـــا تَبْعَثُوهـــا ذَميمـــةً وتَـــضْرَ إذا ضَـــرَّيتُمُوها ، فَتَـــضْرَمِ

وقول الآخر[1]:

فَجُزِيتِ خيرَ جَـــزاءِ ناقـــةِ واحـــدٍ ورَجَعْـــتِ ســـالِمةَ القَـــرا بِـــسَلامِ

وقول الآخر[2]:

عَدُوُّكَ مَن يُرضِيكَ مُـــبْطِنَ إحْنـــةٍ ومُبدي دليلَ البُغضِ مثـــلُ صَـــديقِ

وقول الآخر[3]:

إنَّما المَيْـــتُ مَـــن يَعـــيشُ كَئيبًـــا كاسِـــفًا بالُـــهُ ، قَليـــلَ الرَّخـــاءِ

وكذلك الحالُ التي لا يُفهَم المرادُ إلا بثبوتها المجابُ بها استفهام، نحو: جئتُ راكبًا، لمن قال: كيف جئتَ؟ ولا يُنكَر كون الحال يَعرِض لها ما لا يُجيز حذفها، فتصير إذ ذاك كالعُمَد وإن كان أصلها فَضْلة، كما عرض ذلك للمجرور وللصفة في قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[4]، وفي قولك: ما في الدنيا رجلٌ يُبغِضك، ولو حذفتَ (له) و«يُبغضك» انْتَفَت الفائدة.

وقوله **وقد يَعمل فيها غيرُ عاملِ صاحبِها، خلافًا لِمَن مَنَع** قال المصنف في الشرح[5] ما ملخصه: «الأكثر أنَّ العامل في الحال العاملُ في صاحبها؛ لأنهما كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضًا كالمميِّز والمميَّز، والخبر والمُخبَر عنه، والعاملُ

---

(١) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١١٦. القَرا: الظهر.

(٢) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٥٤. الإحنة: الحقد في الصدر.

(٣) هو عدي بن الرِّعلاء الغسَّاني. الأصمعيات ص ١٥٢ [٥١] وكتاب الألفاظ ص ٣٢٧ وسمط اللآلي ص ٨ والخزانة ٩: ٥٨٣. والمشهور أن آخره: «قليلَ الرجاء». ونسب مع البيت الذي قبله في حماسة البحتري ص ٤٢٠[ط. أبو ظبي] ومعجم الأدباء ١٢: ٩ إلى صالح بن عبد القدوس. الكاسف البال: الحزين المغتم. والرخاء: سعة العيش.

(٤) سورة الإخلاص: الآية ٤.

(٥) ٢: ٣٥٤.

في هذين يكون واحدًا وغير واحد، فكذلك الحال، فالواحد: طابَ زيدٌ نَفْسًا، وإنَّ زيدًا قائمٌ، وجاء زيدٌ راكبًا. والمختلف: لي عشرون درهمًا، وزيدٌ منطلقٌ، على مذهب س[1]، و﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[2]، فالعامل في ﴿أُمَّتُكُمْ﴾ إنَّ، وفي الحال اسم الإشارة».

قال[3]: «وتقدَّم من كلام س[4] ما يدلُّ على أنَّ صاحب الحال في[5]:

لِعَـــزَّةَ مُوحِـــشًا طَلَـــلُ .....

هو المبتدأ لا الضمير المستكنُّ في الخبر.

ومن ورود الحال والعاملُ /فيها غيرُ العامل في صاحبها قولُه[6]: [٤: ١١٦/ب]

ها بَيِّنًا ذا صَرِيحُ النُّصْحِ ، فاصْغَ لَهُ وطُعْ، فَطاعةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ»

انتهى. يعني أنَّ قوله «غير عامل صاحبها» أنه عامل في الحال النصب، ولا يكون عاملاً في صاحبها، كاسم الإشارة و«ها» التنبيه، فالعامل في اسم الإشارة في قوله ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ﴾ هو إنَّ، وليست عاملة في ﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، وكذلك انتصاب «بَيِّنًا» بما في «ها» من معنى التنبيه، وليس عاملاً في ذي الحال.

ويظهر من كلام س[7] أنَّ اسم الإشارة يعمل في الحال في نحو: هذا زيدٌ منطلقًا، وأنك إذا أدخلتَ عليه إنَّ، كان الخبر معمولاً لإنَّ، وكانت الحال معمولة لاسم الإشارة، فقد عمل في الحال غيرُ العامل في صاحبها.

---

(١) الكتاب ٣: ١٢٧. وانظر ما تقدم في ٣: ٢٥٧.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٩٢.

(٣) ٢: ٣٥٥.

(٤) تقدم ذكر ابن مالك كلام سيبويه في شرح التسهيل ٢: ٣٣٢ - ٣٣٣. وانظره في الكتاب ٢: ١٢٢ - ١٢٤.

(٥) تقدم في ٤: ٧.

(٦) تقدم في ص ١٠٠.

(٧) الكتاب ٢: ١٤٧.

وممن ذهب إلى أنَّ العامل في الحال قد يكون اسم الإشارة كما ذهب إليه المصنف ابنُ عصفور.

وتقدم[1] أنَّ مذهب السُّهَيليّ أنَّ الحروف سوى الكاف وكأنَّ لا تعمل في الأحوال ولا اسم الإشارة. ومذهب ابن أبي العافية أنَّ حرف التنبيه لا يعمل في الحال. ومذهب الكوفيين في أنَّ قولك هذا زيدٌ منطلقًا لم ينتصب منطلقًا على الحال، وأنه خبر التَّقريب.

والذي نختاره مذهب الأكثرين، وهو أنَّ العامل في الحال هو العامل في[2] ذي الحال. وأقول: إنَّ حرف التنبيه واسم الإشارة لا يعملان في الحال. ويكون العامل في منطلقًا من نحو هذا زيدٌ منطلقًا محذوفًا تدلُّ عليه الجملة السابقة، وتقديره: انظرْ إليه منطلقًا، وفي كتاب س ما يدلُّ على ذلك، وينبغي أن يُرَدَّ إليه ما ظاهره خلاف هذا، وذلك أنَّ الحال قَيْد للمحكوم عليه من فاعل أو مفعول حالةَ وقوع الفعل منه أو به أو حالةَ نسبة الحكم على المبتدأ بالخبر إن كان جامدًا؛ فلو جعلنا حرف التنبيه عاملاً في الحال كنا قد أعمَلْنا شيئًا لم يَثبُت له قَطُّ عملٌ لا في اسم الإشارة ولا في زيد ولا في غيرهما؛ وزيدٌ الخبر عن اسم الإشارة مُتَّصف بالانطلاق ومُلتَبِس به، سواء انتبهتَ أنت[3] لانطلاقه أم لم تَنتَبه، ولو جَعلنا اسم الإشارة عاملاً في الحال كُنَّا قد حكمنا على اسم الإشارة بأنه زيدٌ في حالة الانطلاق؛ والمشار إليه بأنه زيدٌ ثابتة له الزَّيديَّة سواء أكان المشار إليه منطلقًا أم غير منطلق، وقد سوَّى س[4] في كتابه بين قولك: هذا زيدٌ منطلقًا، وهو زيدٌ معروفًا، فكما لا يُدَّعَى أنَّ «هو» عامل في الحال فكذلك لا يُدَّعَى أنَّ اسم الإشارة عامل في

---

(١) تقدم ذلك في ص ٩٦ - ١٠١.

(٢) الحال هو العامل في: سقط من ك. د: «في خبر الحال». وفوق خبر: كذا.

(٣) س: انتبهت إليه.

(٤) الكتاب ٢: ٧٨.

الحال؛ وقد قال س[1]: «كأنه قال أَثْبِتْه[2] أو الْزَمْه معروفًا». وقال[3] في هذا زيدٌ منطلقًا: «فكأنك قلت: انظرْ إليه منطلقًا». وإذا تقرر هذا فلا يجوز: ها منطلقًا[4] ذا زيدٌ، ولا: هذا منطلقًا زيدٌ، فإن وردَ شيء من هذا في كلامهم أُضمر له ناصب، ولا يكون انتصابه على الحال العامل فيها حرف التنبيه ولا اسم الإشارة.

وفي البسيط: «لا تعمل (ها) التنبيه لوجهين:

أحدهما: أنها زيادة لا عُمدة، وإنما دخلت لإبهام الإشارة؛ ألا تراها لا تدخل على /خاصّ، فلا تقول: ها زيدٌ، وما لا يكون عُمدة في الكلام فلا يكون العامل. [٤: ١١٧/أ]

والثاني: أنها قد تُحذف والعمل موجود، فتقول: مَنْ ذا قائمًا بالباب؟ وذلك الرجلُ ذاهبًا».

* * *

(١) الكتاب ٢: ٧٨ - ٧٩.

(٢) الذي في المخطوطات، وشرح الكتاب للسيرافي ٦: ١٦٥، والارتشاف ص ١٦٠١: انتبه. وآثرت ما في الكتاب لأنه الصواب فيما أرى.

(٣) الكتاب ٢: ٧٨.

(٤) «فكأنك قلت: انظر إليه منطلقًا. وإذا تقرر هذا فلا يجوز: ها منطلقًا»: سقط من ك.

ص: [فصل][1]

يُؤَكَّدُ بالحال ما نَصَبَها مِن فِعلٍ أو اسمٍ يُشبِهُه، وتَخالُفُهما لفظًا أكثرُ مِن تَوافُقِهما. ويُؤَكَّد بِها أيضًا في بيانِ يَقينٍ أو فَخرٍ أو تَعظيمٍ أو تَصاغُرٍ أو تحقيرٍ أو وَعيدٍ خبرُ جملةٍ جُزآها مَعرِفَتان جامدانِ جُمودًا مَحْضًا. وعامِلُها أَحَقُّ أو نحوه مُضْمَرًا بعدَهما، لا الخبرُ مُؤَوَّلاً بِمُسَمًّى، خِلافًا للزَّجَّاج، ولا المبتدأُ مُضَمَّنًا تَنبيهًا، خِلافًا لابنِ خَرُوف.

ش: الحال إمَّا أن تدلَّ على معنًى لا يُفهَم مما قبلَها، وهي المُبَيِّنة، أو تدلَّ على معنًى يُفهَم مما قبلَها، وهي المؤكِّدة. وفي المؤكدة خلافٌ: ذهب الجمهور إلى إثباتها، وذهبَ الفراءُ والمبرِّد[2] والسُّهَيليُّ[3] إلى إنكارها، قال الفراء: «الحالُ لا تكون إلا مُبَيِّنة، ولا يَدُلُّ عليها ما قبلَها، ولا تخلو مِن تَجَدُّدٍ فائدةٍ عند ذِكرها، كقولهم: عبدُ الله عندَك قائمًا، ومحمدٌ خَلفَك جالسًا؛ لأنه ليس في عندَك وخَلفَك دليلٌ على جلوس ولا قيام».

قال: «والمنصوب على القطع هو الذي يدلُّ ما قبله عليه، ولا يفيد سواه، كقيلهم: عبدُ الله على الفرس راكبًا، وسعدٌ في الحمَّام عُريانًا، لا يغلب على «في الحمام» إلا الدّلالة على العُري، وكذلك «على الفرس» لا يفيد غير الركوب، فانتصاب هذا وما يُشبهه على القطع، وهو توكيد لِما قبله، يجري مجرى «سِرتُ به سَيرًا» في أنهم ذكروا سَيرًا ليؤكدوا به سِرتُ».

---

(١) فصل: ليس في المخطوطات، وهو في التسهيل وشرح المصنف وشرح ناظر الجيش.

(٢) كذا! وقد عقد في المقتضب ٤: ٣١٠ - ٣١١ بابًا للحال المؤكدة، ولم ينكرها.

(٣) نتائج الفكر ص ٣٩٧.

وزعم أيضًا أنَّ القطع في موضعين آخرين يرجعان إلى معنى هذا، فقال: «إذا قال القائل: قام زيدٌ الظريفُ، وبناؤه على أنَّ زيدًا لا يُعرف إلا بالظريف - ففي الظريف مَكنيٌّ مِن زيد؛ لأنه مشبه[1] بالصلة مع الموصول. فإن كان زيد يُعرَف دون الظريف فلا ضميرَ في الظريف من زيد، وهو مُكَرَّرٌ عليه؛ لأنه كان تقديره: قام زيدٌ قام الظريفُ، كما يقول القائل: نظرتُ إلى شيءٍ بَغْلٍ أو حمارٍ، كأنه انصرف عن الشيء إلى البَغل والحمار»، يعني أنه أتى بعد الأوَّل بآخَر هو أكشفُ لمعناه وأبلغُ لمَقصَده، والأوَّل قد حصلَ معناه ولم ينعت.

قال: «فإذا كان زيد لا يُعرَف إلا بالظريف، ثم سقطت الألف واللام منه، قيل: قام زيدٌ ظريفًا، فيُنصب على القطع من زيد؛ لأنَّ زيدًا يدلُّ عليه في حال نصبه، كما دلَّ الظريف وهو مرفوع عليه، فهو بإزاء: عبدُ الله على الفَرَسِ راكبًا. وإذا كان زيد يُعرَف دون الظريف، وسقطت منه أل، فهو نصبٌ على الحال؛ لأنه لا دلالة عليه في زيد، فهو بإزاء: عبدُ الله في الدار قائمًا، حين لم يكن في (عندك)[2] ما يدل على قيام ولا جلوس».

وقال أيضًا: «إذا قيل زيدٌ قائمٌ حقًّا فحَقًّا مقطوعٌ من الكلام كله؛ لأنه ليس زيدٌ مختصًّا بالحق دون قائم كما اختصَّ زيد بالركوب؛ فلمَّا وصف الكلام كله بالحق لم يَصلُح حَملُه على إعراب زيد؛ إذ لم يكن له دون قائم، فلَزِمَه الضعف حين زايَلَه أن يكون /وصفًا للمحدَّث عنه القوي، فنصبَه قائم وزيد جميعًا». [٤: ١١٧/ب]

وقد رُدَّ مذهب الفراء من أنَّ الحال لا تأتي مؤكِّدة بقوله تعالى ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾[3]، وبقول الشاعر[4]:

---

(١) فيما عدا د: مشبهه.

(٢) كذا في المخطوطات! والأولى أن يقول: في الدار.

(٣) سورة البقرة: الآية ٨٣.

(٤) هو عمرو بن مِخلاة الكِلابيّ. الحماسة ١: ٣٢٥ [٢١٧] والمرزوقي ص ٦٤٨ [٢١٤]. زياد: هو زياد بن عمرو العُقَيليّ. ونور: هو نور بن يزيد السلميّ.

طَعَنًا زِيادًا في اسْتِهِ وَهْوَ مُدْبِرٌ وتَوْرًا أبادَتْهُ السُّيوفُ القَواطِعُ

فهاتان جملتان في موضع الحال بدليل دخول واو الحال عليهما، وهما مؤكِّدتان للكلام الذي قبلهما، فوجب أن يجعل عُرْيانًا من قولك زيدٌ في الحَمَّام عُرْيانًا حالاً، وكذلك أمثاله من المنتصب على الحال؛ لأنَّ الحال قد ثَبَتَ أنها تكون مؤكِّدة، و لم يَثبُت النصب على القَطْع.

وأمَّا «زيدٌ قائمٌ حَقًّا» وأمثاله فحَقّ مصدر منصوب بفعلٍ مضمرٍ أُتي به لتوكيد الكلام الذي قبله.

وقد يُمكن أن يُدَّعَى في قوله ﴿وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ أنَّها حال مُبَيِّنة؛ لأنَّ التَّوَلِّي قد يكون عن إعراض وعن غير إعراض، ولو فرضْنا أنَّ التَّوَلِّي والإعراض مترادفان أمكَن أن يختلفا باختلاف متعلَّقَيهما، وقد قال ذلك المفسرون، قال[1].

وأمَّا «وهو مُدْبِر» فيمكن أن يكون حالاً مُبَيِّنة؛ لأنَّ الطعن في الاسْت لا يدلُّ على أنَّ المطعون مُدْبِر عن القتال؛ لأنه يمكن أن يجيئه الطَّعن من ورائه في اسْتِه وهو مُقْبِل على القتال وعلى أقرانه، فجاء قوله «وهو مُدْبِر» حالاً مُبَيِّنة أنه كَعَّ عن القتال، وولَّى دُبُرَه.

---

(١) بعد هذا سطر فارغ في ك، د، وفي حاشية ك: كذا وُجد. وفي حاشية د: كذا. وفي ن فراغ مقداره سطر وثلث، وفي حاشيتها ما نصه: «هكذا وجد في الأصل مكشوفًا مقدار سطرين». قلت: قال القرطبي في تفسيره ٢: ١٤: «وأنتم معرضون: ابتداء وخبر، والإعراض والتولي بمعنى واحد، مخالَف بينهما في اللفظ. وقيل : التولي بالجسم، والإعراض بالقلب. قال المهدوي : وأنتم معرضون حال؛ لأنَّ التولي فيه دلالة على الإعراض».
وقال أبو حيان في البحر المحيط ١: ٤٥٦: «وأنتم معرضون: جملة حالية، قالوا: مؤكِّدة. وهذا قول من جعل التولي هو الإعراض بعينه، ومن خالف بينهما تكون الحال مبيِّنة، وكذلك تكون مبيِّنة إذا اختلف متعلق التولي والإعراض، كما قال بعضهم: إن معناه: ثم توليتم عن عهد ميثاقكم وأنتم معرضون عن هذا النبي ﷺ». وانظر التبيان للعكبري ص ٨٥.

وقال السُّهَيلي: «الحال التي يُسَمُّونَها مؤكِّدةً للفعل، وزعموا أنَّ منها قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[1]، ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2]، إنما هو تَظَنٍّ منهم، ولا وجود للحال المؤكِّدة في كلامٍ فصيح، لا تقول: ضَربتُ زيدًا مَضروبًا، ولا: تَكَلَّمَ عمرٌو مُتَكَلِّمًا؛ لأنَّ الفعل إنما يؤكَّد بفعلٍ مثله أو بالمصدر الذي هو أصله، وهو مُضَمَّن في لفظه، وأمَّا الحال فصفةٌ للفاعل أو المفعول، فكيف يؤكَّد الفعل بما هو صفة لغيره؟ وأيضًا فإنَّ في الحال ضميرًا فاعلاً، فحكمُه حُكمُ جملةٍ من فعل وفاعل، والشيءُ الواحد لا يؤكَّد بجملة ولا بما فيه زيادة على معنَى الفعل، بل في الفعل زيادة على معنى المصدر، وهو المضيّ والاستقبال.

فأمَّا ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ فمعناه ناطقًا بالتصديق لِما بين يديه، فناطقًا حال كسائر الأحوال، والعاملُ فيه ما في الحقّ من معنَى الفعل؛ لأنه صفة مشتقّة من حَقَّ يَحِقُّ، أي: ثَبَتَ، وقد يكون الشيء حقًّا ولا يكون مصدِّقًا لغيره ولا مُكَذِّبًا، والقرآنُ حَقٌّ، وهو مع ذلك ناطق بتصديقِ ما سَبق من الكتب المنَزَّلة، فصحَّ النصب في مُصَدِّق كما صحَّ في ناطِق.

وأمَّا ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ فلم يقل: وأرسَلناك مُرسَلاً، فيكون لهم حجة؛ ألا تراه كيف قال ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[3]، ولم يقل مُكَلِّمًا، ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾[4]، ولم يقل مُنَزَّلاً، فهذا كله يدلُّ على أنَّ الفعل لا يؤكَّد بالحال، فلا تقول: أرسلَ اللهُ محمدًا /مُرسَلاً، وتقول: أرسَلَه للناس رَسولاً؛ لأنَّ الشيء المرسَل قد لا يكون رسولاً، قال تعالى ﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾[5]، فالريح مُرسَلة، [٤: ١١٨/أ]

---

(١) سورة النساء: الآية ٧٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩١. ونفي السهيلي كون ﴿مصدِّقًا﴾ في الآية حالاً مؤكِّدة في نتائج الفكر ص ٣٩٧، وليس فيه النص الذي ذكره أبو حيان.

(٣) سورة النساء: الآية ١٦٤.

(٤) سورة الإسراء: الآية ١٠٦.

(٥) سورة الذاريات: الآية ٤١.

وليست برسول، وكذلك ﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا﴾[1]، ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا﴾[2]، فبيَّن - تعالى - أنه - عليه السلام - ليس بعذابٍ أرسَله، بل أرسَله رحمةً مُبَلِّغًا لرسالته، وحقيقةُ الرسول مَن جاءتك الرسالة والهداية على يديه أو على لسانه، كما قال ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾[3]، ومن هنا صار الرسول كالجامد، ولم يكن مثل ضَرُوب وقَتُول فيَعمل عمل الفعل، بل هو من باب الصَّبوب والحَدور والهَبوط[4] وما يجري عليه الفعل، أو هو طريق له، ومِن ثَمَّ قال س[5]: (أزيدٌ أنت رسولٌ إليه، لا يجوز أزيدًا وإن كان ضميره مجرورًا لأنه مجرور لا يتعلق بفعل لفظي)، ولو قلت: أزيد أنت مُرسَلٌ إليه لنصبتَ زيدًا لأنه بمنْزلة مَن يقول: أأنتَ أُرسِلتَ إليه، وبمنْزلة: أزيدًا مررتَ به؟ وإذا لاح الفرق بين رسول ومُرسَل بَطَلَ ما تعلَّقوا به من إثبات الحال المؤكِّدة، وإنما هي أحوال وقع الفعل فيها، ولم يؤكَّد بها، وكذلك جميع ما تخيَّلوا أنه حال مؤكِّدة للفعل، إذا فَحَصتَ عنه لم تجده إلا كسائر الأحوال» انتهى.

وأمَّا دليل الجمهور فيأتي في الكلام على ما ذكره المصنف.

وقوله **وتَخالُفُهما لفظًا أكثرُ من تَوافُقِهما** مثال تَخالُفِهما ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[6]، ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[7]، ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[8]،

---

(١) سورة القمر: الآية ٣٤.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٦٢.

(٣) سورة المائدة: الآية ٧٨.

(٤) هذه أسماء أماكن وقعت مؤنثة، ومعناها: الموضع الذي يُهبِطك من أعلى إلى أسفل.

(٥) الكتاب ١: ١١٧، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٦) سورة التوبة: الآية ٢٥.

(٧) سورة البقرة: الآية ٦٠.

(٨) سورة مريم: الآية ١٥.

﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[1]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾[2]، وقال لبيد[3]:

وتُضِيءُ في وَجْهِ الظَّلامِ مُنِيرةً ... كَجُمانةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها

وقال أيضًا[4]:

فَعَلَوْتُ مُرْتَقِبًا على ذي هَبْوةٍ ... حَرِجٍ إلى أَعْلامِهِنَّ قَتَامُها

وقال آخر[5]:

فإنِّي اللَّيْثُ مَرْهُوبًا حِماهُ ... وَعِيدِي زاجِرٌ دُونَ افْتِراسِي

فمرهوبًا حال مؤكّدة للخبر، وهو العامل فيها بما تضمَّن من معنى التشبيه.

ومن ذلك ما مثَّلَ به س[6] من قولهم: «هو رجلُ صِدقٍ مَعلومًا ذلك»، أي: معلومًا صلاحُه، ورجلُ صِدق بمعنى صالح، فأجري مجراه إذا قيل: هو صالحٌ مَعلومًا صَلاحُه.

ومن هذا القبيل قول أُمَيَّة بن أبي الصَّلْت[7]:

سَلامَكَ - رَبَّنا - في كُلِّ وَقْتٍ ... بَرِيئًا ما تَغَنَّتْكَ الذُّمُومُ

---

(١) سورة يونس: الآية ٩٩.

(٢) سورة النمل: الآية ١٩.

(٣) الديوان ص ٣٠٩ وشرح القصائد السبع ص ٥٦١. تضيء: يعني البقرة الوحشية لأنها بيضاء. وجه الظلام: أوله. والجمانة: اللؤلؤة الصغيرة. والبحري: الغواص. والنظام: الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ.

(٤) الديوان ص ٣١٥ وشرح القصائد السبع ص ٥٨٠ وشرح القصائد العشر ص ٢٤٥، والرواية فيهن: مرتقبًا، فلا شاهد فيه. مرتقبًا: أي يرقب أصحابه. والهبوة: الغبار. وحرج: دائم. والأعلام: الجبال. والقتام: الغبار.

(٥) تقدم البيت في ص ١٠٩.

(٦) الكتاب ٢: ٩٢.

(٧) تقدم البيت في ٧: ١٧٠، ١٧٥.

معنى ما تَغَنَّتُك: ما تَلزَّق بك، وبريئًا حال مؤكِّدة لِسَلامك، ومعناه: البراءة مما لا يليق بجلاله، وهو العامل في الحال لأنه من المصادر المحولة بدلاً من اللفظ بالفعل.

ومثال تَوافُقهما لفظًا ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[1]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ / وَٱلْقَمَرَ﴾ والنجومَ مُسَخَّراتٍ بِأَمْرِهِۦ﴾[2]، ومنه قولُ امرأة من العرب[3]: [٤: ١١٨/ب]

قُمْ قائمًا ، قُمْ قائمـــا صـــادَفتَ عَبـــدًا نائمـــا

وعُشَـــرَاءَ رائـــما

وقولُ الشاعر[4]:

أَصِخْ مُصيخًا لِمَنْ أَبْـدَى نَـصيحَتَهُ والْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْـطِ الجِـدِّ باللَّعِـبِ

انتهى ما ذكره المصنف في الشرح من الحال المؤكِّدة ما نصبها من فعل أو شبهه.

وذكر غيره أنَّ الحال المؤكِّدة لا تكون إلا غير منتقلة، نحو قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[5]، يعني القرآن، قال: ألا ترى أنَّ قوله ﴿مُصَدِّقًا﴾ حال مؤكِّدة مِن

---

(١) سورة النساء: الآية ٧٩.

(٢) سورة النحل: الآية ١٢. وهذه قراءة السبعة عدا ابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة ص ٣٧٠.

(٣) قالت ذلك وهي ترقص ابنها. وفي الخصائص ٣: ١٠٣ أنه لرجل يدعو لابنه وهو صغير. وانظر الصاحبي ص ٣٩٤ والأمالي الشجرية ٢: ١٠٥ وشرح المصنف ٢: ٣٥٧. العشراء من النوق: التي أتى على حملها عشرة أشهر، ويستمر لها هذا الوصف حتى تضع. والرائم: التي تعطف على ولدها. د: صادفت عيدًا دائما.

(٤) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٥٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٥ والعيني ٣: ١٨٥ - ١٨٦. أصخ: استمع.

(٥) سورة البقرة: الآية ٩١.

جهة أنه قد عُلم أنَّ الحق إذا توارَدَ مع حقٍّ آخرَ على الإخبار بأمرٍ فلا بُدَّ أن يكون أحدهما مُصَدِّقًا للآخر لا محالة، وقوله ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[1]، فتصديق القرآن واستقامة الصراط حالان مؤكِّدان؛ إذ هما معلومان من الكلام الذي قبلهما، وهما وصفان لازمان.

ومثلُ ذلك قول الشاعر[2]:

ولا عَيْبَ فيها غَيرَ شُكْلةِ عَينِها كَذاكَ عِتاقُ الطَّيرِ شُكْلاً عُيُونُها

ألا ترى أنَّ شُكْلة العين لازمة لها، وأنَّ قوله «شُكْلاً عُيُونُها» مؤكِّد للكلام؛ لأنه معلوم من قوله «كَذاكَ عِتاقُ الطَّيرِ» أنَّ عِتاقَ الطَّيرِ شُكْلُ العُيون.

وزعم المصنف في الشرح[3] أنَّ من قبيل ما اختلف لفظهما قولك: هو أبوك عَطُوفًا، وهو الحقُّ بَيِّنًا، قال: «لأنَّ الأب والحقَّ صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلُّف إضمارِ عاملٍ بعدهما».

ومثالهما في **بيان يقين**: هو زيدٌ مَعلومًا، وقال[4]:

أنا ابنُ دارةَ مَعروفًا بِها نَسَبِي وهل بِدارةَ - يا لَلنَّاسِ - مِنْ عارِ

كأنه قال: لا شكَّ فيه.

وفي **فخر**: أنا فلانٌ شُجاعًا، أو كريمًا. وفي **تعظيم**: هو فلانٌ جَليلاً مَهيبًا. وفي **تَصاغُر**: أنا عبدُك فقيرًا إلى عفوك. وفي **تحقير**: هو فلانٌ مأخوذًا مَقهورًا. وفي **وَعيد**: أنا فلانٌ مُتَمَكِّنًا منك فاتَّقِ غَضَبِي، وقال الراجز[5]:

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٣.

(٢) البيت في غريب الحديث لأبي عبيد ٣: ٢٨ والحيوان ٤: ٢٣٠، ٥: ٣٣٠ والزاهر ١: ٥٧٨، ٢: ١٦٩ وتهذيب اللغة ١٠: ٢٣. الشُّكلة: كهيئة حمرة تكون في بياض العين.

(٣) ٢: ٣٥٧.

(٤) سالم بن دارة. الكتاب ٢: ٧٩ وابن الشجري ٣: ٢٢ والخزانة ٣: ٢٦٥- ٢٦٧ [٢٠٧].

(٥) هو عطاء بن أسيد السعدي المعروف بالزَّفَيان. تهذيب اللغة ١: ٥٧ واللسان (عقق). رحل عَقّ: عاقّ. ومِدْسَر: مِفْعَل من الدَّسر، وهو الدفع الشديد بقهر. ودِلَظّ: شديد دفع.

أنـــا أبـــو الْمِرقـــالِ عَقًّـــا فَظًّـــا لِمَـــنْ أُعـــادي مِدْسَـــرًا دِلَظًّـــا

قال المصنف في الشرح[1]: «ولا تكون هذه الحال لهذه المعاني إلا بلفظٍ دالٍّ على معنًى مُلازمٍ أو شَبيهٍ بالمُلازم. وأشَرتُ بقولي (أو شَبيهٍ بالمُلازم في تقدُّمِ العلمِ به) إلى قول س: (وذلك أنَّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك [لو][2] أراد أن يُخبرك عن نفسه أو غيره بأمر، فقال: أنا عبدُ الله منطلقًا، أو: هو زيدٌ منطلقًا - كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق، فلم يقل هو ولا أنا حتى استَغنَيتَ أنت عن التسمية؛ لأنَّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يُضمِر إذا علِم أنك قد عرفتَ مَن يَعني)[3]. ثم قال: (إلا أنَّ رجلاً لو كان[4] خلف /حائط أو في موضع تجهله [٤: ١١٩] فيه، فقلت: من أنتَ؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقًا في حاجتك، كان حسنًا)[5]».

قال المصنف في الشرح[6]: «الانطلاق في الأول مجهول، فالإعلام به مقصود غير مُستَغنًى عنه، فحقه أن يُرفع بمقتضى الخبريَّة، والاسم الذي قبله معلوم مستغنًى عن ذكره، فحقُّه ألاَّ يُجعل خبرًا، وإذا جُعل خبرًا ما حقُّه ألاَّ يكون خبرًا، وجُعل فَضلةً ما حقُّه أن يكون عُمدة - لَزِمَ كون الناطق بذلك مُحيلاً، وكون المنطوق به مُحالاً عما هو به أولى، فهذا معنى قول س (كان مُحالاً)، وإنما استحسنَ قول مَن قال أنا عبدُ الله منطلقًا في حاجتك لأنَّ السائل كان عهده منطلقًا في حاجته من قبل أن يقول له: من أنت؟ فصار ما عهده بمنْزلة شيء ثبَت له في نفسه كشُجاع وكَريم، فأجراه مُجراه» انتهى.

---

(١) ٢: ٣٥٨.

(٢) لو: ليس في المخطوطات، وهو في الكتاب، وبه تستقيم العبارة..

(٣) الكتاب ٢: ٨٠ - ٨١.

(٤) الذي في المخطوطات: قال. والتصويب من الكتاب.

(٥) الكتاب ٢: ٨١، وهذا النص يلي النص السابق بلا فاصل.

(٦) ٢: ٣٥٨ - ٣٥٩.

وقوله **خبرُ جملة** يعني أنّ الخبر إذا أُسند إلى المبتدأ كان مُشعِرًا بشيءٍ من هذه الأحوال ودليلاً على معانيها؛ وأنه إنما قُصد بذلك الخبر ونِسبته إلى المبتدأ تيقُّن تلك الصفات في المبتدأ، فجاءت هذه الأحوال بعد الخبر تأكيدًا له لِما تضمَّنه من الدلالة على تلك الأوصاف.

وقوله **جزآها معرفتان** لأنّ هذه الأحوال إنما تأتي تأكيداتٍ لشيء قد استقرَّ وعُرف. قال في البسيط: «لأنّ التأكيد يكون للمعارف، وهي تؤكِّد الخبر، فيَلزم كون الخبر معرفة، فيَلزم أيضًا كون المبتدأ معرفة، ولأنها حال، والحال لا تكون إلا من معرفة. وقد يجوز أن يكون الخبر نكرة تغليبًا لطرَف الحال. والمبتدأ يكون ضميرًا، كقولك: هو زيدٌ معروفًا، وهو الحقُّ بَيِّنًا، وأنا الأميرُ مفتخرًا، ويكون ظاهرًا، كقولك: زيدٌ أبوك عطوفًا، وأخوك زيدٌ معروفًا، والأوَّلُ أقوى لِشبهه بالمُبهَمات».

وقوله **جامدانِ جُمودًا مَحْضًا** احتراز من أن يكون شيء منهما ليس بجامد، فإنه إذ ذاك تكون الحال غير مؤكِّدة؛ إذ تكون معمولة لِما يكون مشتقًّا منهما أو في حكم المشتقّ.

وقوله **وعاملُها أَحُقُّ أو نحوه مُضمَرًا بعدهما** فإذا كان المخبَر عنه غير «أنا» قُدِّرَ العامل أَحُقُّه أو أَعرِفه، وإن كان «أنا» قُدِّرَ أُحَقُّ أو أُعرَفُ أو اعرِفْني، وقد قَدَّرَ س[1] في قولك هو زيدٌ معروفًا العامل في معروفًا «أَنْبِئْه[2] أو الْزَمْه معروفًا»، فجَعل العامل في الحال غير المبتدأ وغير الخبر.

وإنما كان يُقَدَّر بعدهما العامل في الحال لأنّ الدالّ عليه هو الجملة السابقة، فصار نظير: زيدٌ قائمٌ غيرَ شَكٍّ، فكما لا يجوز أن يُقَدَّر العامل في «غيرَ شك» إلا بعد تمام الجملة كذلك لا يجوز ذلك هنا.

---

(١) الكتاب ٢: ٧٨ - ٧٩.

(٢) الذي في المخطوطات: «انتبه». صوابه في الكتاب.

وقوله **لا الخبرُ مُؤَوَّلاً بِمُسَمًّى، خِلافًا لِلزَّجَّاج**[1] وإنما رجَّح إضمارَ العامل في هذه الأحوال لأنَّ ما قبلها لا يصلح أن يعمل في الحال؛ لأنَّ الاسم /العلم لا [٤: ١١٩] يصلح أن يعمل في الحال؛ لأنَّ لها شَبَهًا بالمفعول به، فهي أقوى من الظرف وإن كان لها به شَبَهٌ، فلم يَقْوَ الاسم الجامد الجمودَ المحضَ أن يعمل فيها.

وقوله **ولا المبتدأُ مُضَمَّنًا تَنبيهًا** المُضمَر بما هو مُضمَر لا يمكن أن يعمل في شيء البَتَّة، حتى مَنع البصريون أن يعمل في الجارِّ والمجرور وإن كان كناية عمَّا لو صُرِّح به لجاز له العمل، فلا يمكن أن يُضَمَّن معنى التنبيه، وإنما ضُمِّنَ معنَى التنبيه الحروف لا الأسماء.

* * *

(١) الذي في معاني القرآن وإعرابه ١: ١٧٤ يدل على أنَّ العامل عنده فعل مضمر تقديره: انتبه، فقد قال في قولك: هو زيد معروفًا: «كأنك قلت: انتَبِهْ له معروفًا».

ص: فصل

تقعُ الحالُ جملةً خبريَّةً غيرَ مُفتَتَحةٍ بدليلِ استقبالٍ مُضَمَّنةً ضميرَ صاحبِها. ويُغني عنه في غيرِ مؤكِّدةٍ ولا مُصَدَّرةٍ بمضارعٍ مُثبَتٍ عارٍ من «قد» أو مَنفيٍّ بـ«لا» أو «ما» أو بماضي اللفظِ تالٍ لـ«إلا» أو مَتْلُوٍّ بـ«أو» واوٌ تُسَمَّى واوَ الحالِ وواوَ الابتداءِ، وقد تُجامِعِ الضميرَ في العاريةِ من التصديرِ المذكورِ.

ش: احترز بقوله الخبريَّة من الجملة الطلبية، فإنْ وقعَ ما يُوهِم ذلك تُؤُوِّلَ، نحو قولِ أبي الدرداء - ﷺ - «وجدتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِه»[1]، وتأويلُه أنه معمولٌ لحالٍ محذوفة، أي: مقولاً فيهم عند رؤيتهم: اخْبُرْ تَقْلِه، وقولِ الشَّمَّاخ يصف حُمُرًا[2]:

فَظَلَّتْ بِتَمُّوزٍ كأنَّ عُيونَها ... إلى الشَّمسِ هل تَدنُو رَكِيٌّ نَواكِزُ

رَكِيّ: جمع رَكِيَّة، على حد تَمْر وتَمْرة، ونَواكِزُ: غائضٌ ماؤها، التقدير: ناظرةً هل تدنو.

وفي البسيط: «جوَّز الفراء وقوع الأمر ونحوه حالاً، تقول: تركتُ عبدَ الله قُمْ إليه، وتركتُ عبدَ الله غفرَ الله له، على تقدير الحال».

ويَدخل تحت قوله خبريَّةً جملة الشرط. وفي البسيط: «تقع جملة الشرط حالاً، نحو: افعلْ هذا إنْ جاء زيدٌ، فقيل: تلزم الواو. وقيل بغير لزومها، وهو قول ابن جنِّي».

---

(١) هذا القول جرى مجرى المثل. وهو في عيون الأخبار ٢: ١ وأمثال أبي عبيد ص ٢٧٦ ومجمع الأمثال ٢: ٣٦٣ والفائق ٣: ٢٢٣ والمفصل ص ١١٩. يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم. المعنى: إذا خبرت الناس قَليتهم، أي: أبغضتهم.

(٢) الديوان ص ١٧٦. ظلت: يعني الأتن. والرَّكِيَّة: البئر الصغيرة ما لم تُطْوَ، فإذا طُويت فهي البئر. وقوله بتموز كذا في المخطوطات، والذي في الديوان: بِيَمْوُود، وفيه روايات أخر، وليس منها بتموز. وتموز: الشهر السابع من شهور السنة الشمسية. ويموود: حساء بأعلى الرمة لبني مرة وأشجع.

واحترز بقوله غيرَ مُفتَتَحة بدليلِ استقبالٍ من الجملة المُفتَتَحة بحرفِ تنفيس كالسين وسوف، أو بلَنْ، لا يجوز: أمرُّ بزيدٍ سيقوم، ولا: لن يقوم، فتكون حالاً.

وترك المصنف قيدًا آخر، وهو ألاَّ تكون الجملة تعجُّبيَّة، فلا يجوز: مررتُ بزيدٍ ما أحسَنَه! على الحال. وهذا القيد إنما هو على مذهب مَن يرى أنَّ جملة التعجب خبرية.

والجملة الواقعة حالاً تقع ابتدائية، نحو ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[1]، أو مصدرة بإنَّ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾[2]، أو بكأنَّ ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3]، وقال زهير[4]:

يُلْحَنَ ، كأنَّهُنَّ يَدا فَتاةٍ ... تُرَجِّع في مَعاصِمِها الوُشُومُ

وقال ربيعة بن مَقروم[5]:

فدارَتْ رَحانا بِفُرْسانِهِمْ ... فَعادُوا كأنْ لَمْ يَكُونُوا رَميما

/وقال امرؤ القيس[6]: [٤: ١٢٠/أ]

فَظَلْتُ في دِمَنِ الدِّيارِ كأنَّني ... نَشْوانُ باكَرَهُ صَبُوحُ مُدامِ

أو بـ«لا» التبرئة، نحو ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾[7]، وقال بعض طَيِّئ[8]:

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٢٤.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٢٠.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٠١.

(٤) الديوان ص ١٥٢. يلحن: أي العَرَصات.

(٥) تقدم البيت في ٤: ٢٣٩.

(٦) الديوان ص ١١٥.

(٧) سورة الرعد: الآية ٤١.

(٨) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٠.

مَنْ حادَ لا مَنَّ يَقفُو جودَه حُمِدَا وذُو نَدًى مَنَّ مَذمومٌ وإنْ مَجُدَا

أو بـ«ما»، قال عنترة[1]:

فرأيتُنا ما بينَنا مِن حاجزٍ إلاّ الْمِجَنُّ وَحَدُّ أبيضَ مِقْصَلِ

أو بمضارع مُثبَتٍ عارٍ مِن قد ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[2]، أو مقرونٍ بـ«قد» ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[3]، أو منفيٍّ بـ«لا» ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[4]، أو منفيٍّ بـ«ما»[5]، نحو قوله[6]:

عَهِدتُكَ ما تَصبو، وفيكَ شَبيبةٌ فما لكَ بعدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّما

وقوله[7]:

ظَلِلتُ رِدائي فوقَ رأسيَ قاعِدًا أَعُدُّ الحَصى ، ما تَنقضي عَبَراتي

أو بـ«لم»، نحو ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[8]، ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾[9]، وقال زهير[10]:

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنا لَمْ يُحَطَّمِ

---

(١) الديوان ص ٢٥٨ وشرح المصنف ٢: ٣٦٠. المِجَنّ: التُرس. وحدّ أبيض: يعني سيفًا صقيلاً. ومقصل: قاطع.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥.

(٣) سورة الصف: الآية ٥.

(٤) سورة المائدة: الآية ٨٤.

(٥) وما لنا لا نؤمن ... أو منفي بما: سقط من د.

(٦) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٠.. د: لا تصبو.

(٧) هو امرؤ القيس، الديوان ص ٧٨. د: رأسي كأنني.

(٨) سورة آل عمران: الآية ١٧٤.

(٩) سورة الأحزاب: الآية ٢٥.

(١٠) الديوان ص ٢٢. العهن: الصوف، وفتاته: ما تفتت منه. والفنا: شجر ثمره حب أحمر، وفيه نقطة سوداء.

أو بماضٍ تالٍ لـ«إلا» ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[1]، أو مَتْلُوٍّ بـ«أو»، نحو قوله[2]:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصيرًا جارَ أو عَدَلا ولا تَشِحَّ عليه جادَ أو بَخِلا

قال س[3]: «وتقول: لأَضْرِبَنَّه ذهبَ أو مَكَثَ». «أو» خاصَّة تُحذف معها أداة الشرط دون أدوات العطف، ولا بدَّ أن يكون الفعل ماضيًا؛ لأنَّ الجواب لا يُحذف إلا بشرط مُضيِّ الفعل. ولا يجوز أن تقع ثَمَّ أم. ولا يجوز: لأَضْرِبَنَّه أَذَهَبَ أو مَكَثَ، ولا: لأَضْرِبَنَّه يَذهب أو يَمكُث، ولا: سواءٌ علي ذهبَ أو مكَث.

وقال أبو علي[4] في مسألة «لأَضْرِبَنَّه ذهبَ أو مَكَثَ»: يجوز ظهور حرف الشرط لعدم البدل منه.

أو مُخالفٍ لِذَينك، نحو ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[5]. انتهى ما لخَّصتُه من كلام المصنف في الشرح[6] في حصر مَوارد الجملة الحالية.

وقوله **في غير مؤكِّدة** يعني أنَّ /٧٧ب الواو لا تُغني عن الضمير إذا كانت الجملة الحالية مؤكِّدة، نحو قولك: أبو بكر الخليفةُ قد علمه الناس، وقال امرؤ القيس[7]:

خالي ابنُ كَبْشَةَ قد عَلِمتَ مَكانَـهُ وأبـو يَزيـدَ ، ورَهْطُـهُ أَعْمـامي

---

(١) سورة يس: الآية ٣٠.

(٢) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦١.

(٣) الكتاب ٣: ١٨٥ - ١٨٧.

(٤) المسائل المنثورة ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٥) سورة النساء: الآية ٩٠.

(٦) ٢: ٣٥٩ - ٣٦١.

(٧) الديوان ص ١١٨.

وهو زيدٌ لا شَكَّ فيه، فلا يجوز هنا دخولُ الواو والاستغناءُ بها عن الضمير العائد من جملة الحال على ذي الحال[1] ولا دخولُها مع الضمير.

وقوله **ولا مُصَدَّرةٍ بمضارعٍ مُثْبَتٍ عارٍ من قد** يعني أنه لا تُغني الواو عن الضمير فيما صُدِّر بما ذكر، لا يجوز: جاء زيدٌ ويَضحكُ عمرٌو.

وقوله /**أو مَنفيٍّ** بـ«بلا» لا يجوز: جاء زيدٌ ولا يضحكُ عمرو، فتُغني الواو عن الضمير. [٤: ١٢٠/ب]

وقوله **أو** بـ«مَا» لا يجوز: جاء زيدٌ وما يضحكُ عمرٌو.

وقوله **أو بماضي اللفظ تالٍ لـ«إلا»** لا يجوز: ما جاء زيدٌ إلا وضحكَ عمرٌو.

وقوله **أو مَتْلُوٍّ** بـ«أو» لا يجوز: اضربْ زيدًا وذهبَ عمرٌو أو مَكَثَ.

وقوله **واوٌ تُسَمَّى واوَ الحالِ وواوَ الابتداء** ارتفاع «واو» على أنه فاعل بقوله «وتُغني عنه»، أي: وتُغني عن الضمير العائد من جملةِ الحال على ذي الحال في غير كذا واوٌ.

ومعنى قوله **تُسَمَّى واوَ الحالِ** أنه لَمَّا دخلت على الجملة الواقعة حالاً سُمِّيَتْ باسمِ ما صَحِبَتْه. وسُمِّيَتْ واوَ الابتداء باعتبار أنه قد تجيء بعدها الجملة الابتدائية. وواوُ الحال أَعَمُّ من واو الابتداء[2]؛ لأنها إذا دخلت على الجملة غير الابتدائية تكون واوَ الحال، ولا تكون واوَ الابتداء إلا بمجاز بعيد، وقدَّرها س[3] بـ«إذ».

وإنما وقعت الجملة في مثل «جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ» حالاً، وليست هيئةً لزيد، على تقدير: جاء زيدٌ مُوافِقًا طُلوعَ الشمس.

---

(١) على ذي الحال: سقط من ك.

(٢) فيما عدا د: الابتدائية.

(٣) الكتاب ١: ٩٠.

وواوُ الحال هذه ليست عاطفة، ولا أصلُها العطف، خلافًا لِمَن زعمَ مِنَ المتأخرين أنَّها عاطفة كواوِ رُبَّ، قال: ويدلُّ على ذلك أنَّ (أو) لا يصحُّ دخولها عليها، قال تعالى ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [1]، فلو قلت: أو وَهُمْ قائلون [2] لم يجز، فلو كانت خلافَ العاطفة لم يمتنع ذلك فيها بحال، فهي [3]، كواو رُبَّ، لا يجوز دخول حرف العطف عليها.

وقوله **وقد تُجامِعُ الضميرَ في العارية من التصدير المذكور** العاري من التصدير المذكور من الجمل الحاليَّة المشتملةِ على ضميرٍ هو الجملة الابتدائية، والمصدَّرة بـ«إنَّ»، وبـ«كأنَّ»، وبـ«لا» للتبرئة، وبـ«ليس»، والماضي غير التالي لـ«إلا»، والمَتْلُوّ بـ«أو»، فمثالُ الجملة الابتدائية ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [4]، ومثالُ إنَّ قولُ الشاعر [5]:

مـــا أَعْطَيـــانِي ، ولا سَـــأَلْتُهُما ... إلا وإنِّـــي لَحـــاجِزِي كَرَمِـــي

ومثالُ كأنَّ: جاء زيدٌ وكأنَّه أسدٌ. ومثالُ «لا» للتبرئة قولُه [6]:

نَصَبتُ لهُ وَجهي ، ولا كِنَّ دُونَهُ ... ولا سِتْرَ إلا الأَتْحَمِيُّ المُرَعْبَلُ

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٤.

(٢) فلو قلت أو وهم قائلون: سقط من ك.

(٣) بحال فهي: سقط من س. فيها بحال: سقط من د.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٤٣.

(٥) هو كثيِّر. الديوان ص ٣٥٠ [دار الجيل] والكتاب ٣: ١٤٥.

(٦) البيت من لامية الشنفرى. ذيل الأمالي والنوادر ص ٢٠٦ وإعراب لامية الشنفرى ص ١٣٩ والحماسة البصرية ص ٨٠٩ [٦٤٩]. له: يعني اليوم المذكور في البيت الذي قبل هذا البيت. والأتحمي: ضرب من البرود. والمرعبل: الممزق. وآخره في ك، س، د: «إلا الأر المعلّب»، وبعد «الأر» في س، د بياض، وفوقه في د: كذا. ن: إلا الإزار المقلّب.

ومثالُ ليس ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ﴾[1]. ومثالُ الماضي غيرِ التالي إلا والمَتْلُوّ بـ«أو» قولُه تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[2].

ص: واجتماعُهما في الاسميَّة والمُصَدَّرة بـ«ليسَ» أكثرُ من انفرادِ الضمير. وقد تخلو منهما الاسميَّةُ عندَ ظهورِ الملابسة، وقد تَصحَب الواوُ المضارعَ المُثبَتَ عاريًا من «قد»، والمنفيَّ بـ«لا»، فيُجعَلُ على الأصحِّ خبرَ مبتدأ مُقَدَّر. وثُبوتُ «قد» قبل الماضي غيرِ التالي لـ«إلا» والمَتلُوّ بـ«أو» أكثرُ من تَركِها إنْ وُجد الضمير، وانفرادُ الواو حينَئذٍ أقلُّ من انفرادِ «قد»، وإنْ عُدِمَ الضميرُ لَزِمَتا.

ش: **واجتماعُهما** أي: اجتماع الواو والضمير، ومثال ذلك /﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾[3]، ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾[4]، ﴿خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[5]، ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾[6]، ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾[7]، ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[8]، (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)[9]، وقال الشاعر[10]: [٤: ١٢١/أ]

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨. وقوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾: ليس في س، ك.

(٣) سورة البقرة: الآية ٤٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٥) سورة البقرة: ٢٤٣.

(٦) سورة آل عمران: الآية ٧٠.

(٧) سورة آل عمران: الآية ٩٨.

(٨) سورة آل عمران: الآية ١٠٢.

(٩) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في كتاب المظالم: باب النُّهبى بغير إذن صاحبه ٣: ١٠٧، وفي مواضع أخرى، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ص ٧٦.

(١٠) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٣٣. المشرفي: السيف يوصف بالجودة، منسوب إلى مشارف الشام أو اليمن، وهي التي تشرف على حد الريف. والزرق: نصال الرماح والسهام، نعتت بالزرقة لشدة التماعها وبريقها، فهي ترى زرقًا.

أَيَقْتُلُنـــي والمَـــشْرَفِيُّ مُـــضاجِعِي ومَـــسْنُونةٌ زُرْقٌ كأنْيـــابِ أغْـــوالِ

وقال[1]:

لَيالِيَ يَدعُوني الهَوَى ، فأُجِيبُهُ وأَعْيُنُ مَنْ أَهْوَى إلَيَّ رَوَانِ

وأنشد المصنف قول امرئ القيس[2]:

نَظَرتُ إليها ، والنُّجُومُ كأنَّها مَصابِيحُ رُهْبانٍ ، تُشَبُّ لِقُفَّالِ

فيما اجتمع فيه الواو والضمير، وذلك وهم؛ لأنه ليس في الجملة الحالية ضمير عائد على الفاعل في نظرتُ، ولا على المجرور في إليها، بل هذا البيت مما استُغني فيه بالواو عن الضمير.

ومثالُ اجتماعهما في المصدَّرة بـ«ليس» قولُه تعالى ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ﴾[3]، وقولُ الشاعر[4]:

أَعَنْ سَيِّئٍ تَنْهَى ، ولَسْتَ بِمُنْتَهٍ وتُوصي بِخَيرٍ ، أنتَ عنهُ بِمَعْزِلِ

وقولُ الآخر[5]:

وقد عَلِمتْ سَلمَى، وإنْ كانَ بَعْلَها بأنَّ الفَتَى يَهذي ، وليسَ بِفَعَّالِ

وقولُه[6]:

---

(١) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٨٥. روان: دائمات النظر في سكون.

(٢) الديوان ص ٣١ وشرح المصنف ٢: ٣٦٢. إليها: أي إلى المرأة التي وصفها في الأبيات التي قبل هذا البيت. وقُفَّال: جمع قافِل، وهو الراجع من سفره، وأراد المسافرين بلا قيد، ذاهبين أو آيبين.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٦٧.

(٤) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٩.

(٥) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٣٤.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٣٥. الردى هنا: الفضيحة. والخِلال: المُخالّة، أي: الصداقة، أو جمع خُلّة. والقالي: المبغِض.

صَرَفتُ الهَوى عنهنَّ مِن خَشيةِ الرَّدَى ولَستُ بِمَقْلِيٍّ الخِلالِ ولا قالِ

وقد تنفرد الواو في الجملة الاسمية وفي المصدَّرة بـ«ليس»، مثالُ ذلك في الجملة الابتدائية[1] قولُه تعالى ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[2]، ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[3]، ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[4]، (كُنتُ نَبيًّا وآدَمُ بينَ الماءِ والطِّين)[5]، وقال امرؤ القيس[6]:

وقد أغتَدي ، والطَّيرُ في وُكُناتِها بِمُنْجَرِدٍ قَيدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

---

(١) د: الاسمية.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٤، وقبل هذه الجملة فيها: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾.

(٣) سورة يوسف: الآية ٨، وقبل هذه الجملة فيها: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾.

(٤) سورة الأنفال: الآية ٥، وقبل هذه الجملة فيها: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾.

(٥) قال السخاوي: «فلم نقف عليه بهذا اللفظ». المقاصد الحسنة ص ٥٢١، وذكر ما قيل فيه. وفي سنن الترمذي «عن أبي هُرَيرة قال: قالوا: يا رَسُولَ اللّه، مَتَى وَجَبَتْ لك النُّبوَّةُ؟ قال: (وآدَمُ بين الرُّوحِ والجَسَدِ). قال أبو عيسى: هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ غَريبٌ من حديث أبي هُرَيرةَ، لا نَعرِفُه إلا من هذا الوَجه». سنن الترمذي ٥: ٥٤٦. وأخرجه بهذا اللفظ أيضًا أحمد في مسنده، والحاكم في المستدرك ٢: ٦٦٥ [الحديث ٤٢٠٩] تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠م وصحح إسناده. وقال ابن تيمية: «هكذا لفظ الحديث الصحيح. وأما ما يرويه هؤلاء الجهال ... (كنت نبيًّا وآدم بين الماء والطين)، (كنت نبيًّا وآدم لا ماء ولا طين) فهذا لا أصل له، ولم يروه أحد من أهل العلم الصادقين، ولا هو في شيء من كتب العلم المعتمدة بهذا اللفظ، بل هو باطل، فإنّ آدم لم يكن بين الماء والطين قطُّ، فإنّ الله خلقه من تراب، وخلط التراب بالماء حتى صار طينًا، وأيبس الطين حتى صار صلصالاً كالفخار، فلم يكن له حال بين الماء والطين مركب من الماء والطين ... وإنما قال: (بين الروح والجسد)». مجموع الفتاوى ٢ : ١٤٧ مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

(٦) ديوانه ص ١٩ وشرح القصائد السبع ص ٨٢. الوكنات: المواضع التي تأوي إليها الطير، واحدها: وُكْنة. ومنجرد: قصير الشعر. والأوابد: الوحش الذي يُصاد. وهيكل: عظيم.

وقال[1]:

بَعَثْتُ إليها ، والنُّجومُ طَوالِعٌ حِذارًا عليها أنْ تَقُومَ فَتَسْمَعَا

وقال[2]:

له الوَيلُ إنْ أَمْسَى ولا أُمُّ هاشِمٍ قَريبٌ ، ولا البَسْباسةُ بْنةُ يَشْكُرَا

وقال[3]:

إذا رَكِبُوا الخَيلَ ، واسْتَلأَمُوا تَحَرَّقَتِ الأرضُ ، واليومُ قَرْ

[٤: ١٢١/ب] /وقال طَرَفة[4]:

أرَّقَ العينَ خَيالٌ لَمْ يَقِرْ طافَ ، والرَّكْبُ بِصَحْراءِ يُسُرْ

وقال عنترة[5]:

يَدْعُونَ : عَنْتَرُ ، والرِّماحُ كأنَّها أشْطانُ بِئرٍ في لَبانِ الأدْهَمِ

ولا يقدَّر ضمير محذوف من هذه الجمل الواقعة أحوالاً.

وذهب ابن جني في «سر الصناعة»[6] إلى أنه لا بُدَّ من تقدير الضمير الرابط مع الواو، فإذا قلت جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ فتقديره: والشمسُ طالعةٌ وقتَ مجيئه، ثم حُذف الضمير، ودَلَّت الواو على ذلك.

ومثالُ انفراد الواو في المصدَّرة بـ«ليس» قولُ الشاعر[7]:

---

(١) البيت من قصيدة نُسبت لامرئ القيس وليزيد بن الطثرية. الديوان ص ٢٤١، ٤٤٢.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٣٤٣.

(٣) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٥٤. استلأموا: لبسوا اللأمة، وهي السلاح. والقَرّ: البارد.

(٤) الديوان ص ٥١. أرَّقَ: أسهرَ. ويُسُر: موضع بالحزن.

(٥) الديوان ص ٢١٦. أشطان: حبال. واللَّبان: الصدر.

(٦) سر صناعة الإعراب ص ٦٤٥.

(٧) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠. دهمه الأمر: فَجَأه. والسبرات: جمع السَّبْرة، وهي الغداة الباردة.

دَهِمَ الشتاءُ ، ولَسْتُ أَمْلِكُ عُدَّةً والصَّبْرُ في السَّبَراتِ غيرُ مُطِيعِ

وقولُ الآخر[1]:

تَسَلَّتْ عَمَايَاتُ الرِّجالِ عنِ الصِّبا وليسَ صِبايَ عن هَواها بِمُنْسَلِ

وقوله **أكثرُ من انفراد الضمير** يعني في الجملة الاسمية وفي المصدَّرة بـ«ليس»، أمَّا في المصدَّرة بـ«ليس» فنحو قول جرير[2]:

إذا جَرى في كَفِّهِ الرِّشاءُ خَلَّى القَليبَ ليسَ فيه ماءُ

وقد ينوب الظاهر مناب الضمير في ليس، قال جرير[3]:

قَتَلَتْ أباكَ بنو فُقَيْمٍ عَنْوةً إذْ حُرَّ ، ليسَ على أَبيكَ إزارُ

كأنه قال: ليس عليه إزار.

وأمَّا انفراد الجملة الاسمية بالضمير ففي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب الفراء، وتبعه الزمخشري في أحد قوليه إلى أنَّ ذلك نادر شاذّ، ولذلك زعم الزمخشري[4] في قول العرب «كَلَّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ» أنه نادر.

والثاني: مذهب الأخفش، وهو أنَّ الجملة إذا كان خبر المبتدأ فيها اسمًا مشتقًّا[5] متقدِّمًا فلا يجوز دخول الواو عليه، فلا يجوز عنده: جاءَ زيدٌ وحَسَنٌ

---

(١) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٨ وشرح القصائد السبع ص ٧٣. تسلت: ذهبت. والعماية: الغواية واللجاجة في الباطل. والصبا: اللعب.

(٢) كذا في المخطوطات! وهو ليس في ديوان جرير. والرجز لأعرابي في دلائل الإعجاز ص ٢١٠ وقبله فيه شطران، والشاهد بلا نسبة في شرح المصنف ٢: ٣٦٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠. والذي في المخطوطات: «جري القليب»، صوابه في دلائل الإعجاز. «إذا جرى ... قال جرير»: سقط من س.

(٣) هذا أول بيتين خاطب بهما الفرزدق. ديوانه ص ٧٠١.

(٤) المفصل ص ٨٢. وقوله الثاني جواز ذلك، ومنه عنده قوله تعالى ﴿ قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ سورة الأعراف: الآية ٢٤. الكشاف ٢: ٧٣.

(٥) مشتقا: ليس في س.

وجهُه، تريد: ووجهُه حسنٌ؛ لأنك لو أَزَلتَ الواوَ لانْتَصَبَ حسنٌ، فكنتَ تقول: مررتُ بزيدٍ حَسَنًا وَجهُه.

وهذا الذي قاله الأخفش ليس بلازم؛ لأنك إمَّا أن تُقَدِّرَ الحالَ اسمًا مفردًا، فتنصب كما ذكر، أو جملة ابتدائية تقدَّم خبرها على المبتدأ فيها، فترفعه على أنه خبرٌ مقدَّم مَنويٌّ به التأخير، فكأنَّ الواو دخلت على المبتدأ، وقد سُمع دخول الواو التي للحال على خبر المبتدأ، قال[1]:

وقد أَغْتَدي ، ومَعِي القانِصانِ ... وكُـلٌّ بِمَرْبَـأَةٍ مُقْتَفِـرْ

وقال[2]: / [٤: ١٢٢/أ]

عَهدِي بِها الحَـيَّ الجَميـعَ وفـيهِمُ ... عنـدَ التَّفَـرُّقِ مَيْـسِرٌ ونِـدامُ

والثالث: مذهب الجمهور، وهو جواز انفراد الجملة الابتدائية بالضمير، وهو فصيح كثير في لسان العرب، قال تعالى ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[3]، وقال ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[4]، وروى س[5]: كَلَّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، ورجعَ فلانٌ عَودُهُ على بَدْئه، وقال الشاعر[6]:

حتى تَرَكْناهُمْ لَـدَى مَعْـرَكٍ ... أَرْجُلُهُمْ كالخَشَبِ الـشائلِ

---

(١) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٦٠. القانصان: الصائدان. والمَربأة: المكان العالي يقف عليه عين القوم. ومقتفر: متتبع آثار الوحش. وآخره في ك: مفتقر.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٣٠٦.

(٣) سورة البقرة: الآية ٣٦، والأعراف: الآية ٢٤.

(٤) سورة الزمر: الآية ٦٠.

(٥) الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٢.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٢١. الشائل: الساقط، والمرتفع. ك: حتى تركنا لذي معرك.

وقال الآخر[1]:

وتَشْرَبُ أَسْآري القَطا الكُدْرُ بعدَ ما ... سَرَتْ قَرَبًا أَحْناؤُها تَتَصَلْصَلُ

وقال الآخر[2]:

لَهُمْ لِواءٌ بِكَفَّيْ ماجِدٍ بَطَلٍ ... لا يَقْطَعُ الخَرْقَ إلا طَرْفُهُ سامِ

وقال الآخر[3]:

راحُوا بَصائرُهُمْ على أَكْتافِهِمْ ... وبَصيرتي يَعْدُو بِها عَتَدٌ وَأَى

وقال الآخر[4]:

ثُمَّ راحُوا ، عَبَقُ المِسْكِ بِهِمْ ... يُلْحِفُونَ الأَرضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

وقال الآخر[5]:

فَغَدَتْ كِلا الفَرجَينِ تَحْسَبُ أَنَّهُ ... مَولَى المَخافةِ ، خَلْفُها وأَمامُها

وقال الآخر[6]:

---

(١) البيت من لامية الشنفرى. ذيل الأمالي والنوادر ص ٢٠٥ وإعراب لامية الشنفرى ص ١٠٥. الأسآر: جمع سُؤْر، وهو بقية الماء. والقَرَب: السير ليلاً لورود الغد. والأحناء: الجوانب. وتتصلصل: تُصَوِّت.

(٢) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٨٤. الخرق: الأرض الواسعة التي تنخرق فيها الرياح.

(٣) البيت من أصمعية للأَسْعَر الجُعفي. الأصمعيات ص ١٤١ [٤٤]. البصيرة: ما استدار من الدم مقدار الدرهم. والعتد: الفرس الشديد التام الخلق، السريع الوثبة، المعدّ للجري، ليس فيه اضطراب ولا رخاوة. والوأى: الطويل من الخيل. وقيل: الصلب. يعني أنهم حملوا دم أبيهم على أكتافهم، وتركوا طلب الثأر، وأخذوا الدية. وبصيرتي: ثأري.

(٤) هو طرفة. الديوان ص ٦٥. عبق المسك: رائحته. يلحفون الأرض: يجرّون أزرهم على الأرض من الخيلاء، ويغطونها بها. وهُدّاب الإزار: الخيوط التي تبقى في طرفيه دون أن يكمل نسجها. ك: «ملحفون الأرض».

(٥) تقدم البيت في ١: ٢٥٦.

(٦) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٥ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٧.

ظَعَنَتْ أُمامةُ قَلبُها بكَ هائمٌ فَاعْصِ الذي يُغْرِيكَ بالسُّلْوانِ

وقال الآخر[1]:

ما بالُ عَينِك دَمعُها لا يَرْقأُ وحَشاك مِن خَفَقانِه لا يَهْدأُ

وقال الآخر[2]:

أَتاني المُعَلَّى عُذْرُهُ مُتَبَيِّنٌ فَمَنْ يَعْزُهُ لِلبَغْيِ فَهْوَ ظَلومُ

وقال الآخر[3]:

الذِّئبُ يَطرُقُها في الدَّهرِ واحِدةً وكُلَّ يومٍ تَراني مُدْيَةٌ بِيَدِي

وقال الآخر[4]:

نَصَفَ النَهارُ الماءُ غامِرُهُ ورَفيقُهُ بالغَيبِ ما يَدري

قال المصنف في الشرح[5]: «وزعم الزمخشريُّ أنَّ قولهم (كلَّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ) نادر، وهي من /المسائل التي حرفته عن الصواب، وعجَّزتْ ناصرَه عن الجواب، [٤: ١٢٢/ب] وقد تنبَّه في الكشاف، فجعل قوله تعالى ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[6] في موضع نصب على الحال. وكذا فعلَ في ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[7]، فقال: (جملة محلُّها النصب على

---

(١) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٥ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٧.

(٢) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٥ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٧.

(٣) الحماسة ٢: ٢٥٠ [٦٨٣] والمرزوقي ص ١٥٧ [٦٧٨] وشرح الأعلم ص ٩٦٨ بلا نسبة.

(٤) هو المُسيَّب بن عَلَس، ونُسب للأعشى. إصلاح المنطق ص ٢٤١ والخزانة ٣: ٢٣٣ - ٢٤١ [الشاهد ٢٠٢]، وانظر تخريجه في سر الصناعة ص ٦٤٢. يصف غائصًا غاص في الماء من أول النهار إلى انتصافه، ورفيقه على شاطئ الماء ينتظره، ولا يدري ما كان منه. نصف النهار: انتصف.

(٥) ٢: ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٦) سورة الأعراف: الآية ٢٤. وقبل هذه الجملة ﴿قَالَ اهْبِطُوا﴾. الكشاف ٢: ٧٣.

(٧) سورة الرعد: الآية ٤١. والجملة التي قبلها هي ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ﴾.

الحال، كأنه قيل: واللهُ يَحكُم نافذًا حُكمُه، كما تقول: جاء زيدٌ لا عمامةَ على رأسه ولا قَلَنْسُوة، تريد: حاسرًا»[1]. هذا نصُّه في الكَشَّاف».

قال[2]: «وعندي أنَّ إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأنَّ إفراد الضمير قد وُجد في الحال وشبهها، وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مُستَغنًى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو» انتهى.

وقد يجب انفراد الضمير، ولا يجوز الإتيان بالواو معه، وذلك في الجملة الابتدائية الواقعة حالاً إذا عُطفت على حال، وذلك كراهة اجتماع حرفي عطف، نحو: «جاء زيد ماشيًا أو هو راكبٌ»، لا يجوز: أو وهو راكبٌ، قال تعالى ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[3].

وكذلك إذا وقعت الجملة الاسمية حالاً مؤكِّدة لم يَجُز دخول الواو عليها، نحو: هو الحقُّ لا ريبَ فيه، لا يجوز: ولا ريبَ فيه، على الحال، وقد تقدَّم ذكر هذه المسألة.

وفي البسيط: من قال بوجوبها لفظًا في فصيح الكلام قال: إنها قد تُحذف إذا وَلِيَها حرف عطف كراهةَ اجتماعِ حرفي عطف، وبعد (إلا)، كقولك: ما ضربتُ أحدًا إلا عمرٌو خيرٌ منه؛ لأنَّ الاتِّصال يحصل بإلا.

وقوله **وقد تخلو منهما الاسمية عند ظهور الملابسة** أي: وقد تخلو من الواو والضمير ، قال المصنف في الشرح[4] : « وحكى س[5] الاستغناء عن الواو بنيَّة

---

(١) الكشاف ٢: ٣٦٤.

(٢) ٢: ٣٦٦.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٤.

(٤) ٢: ٣٦٧.

(٥) الكتاب ١: ٣٩٤، وقد مثّل بقوله: بعتُ داري الذِّراعان بدرهم، وبعتُ البُرَّ القفيزان بدرهم. الذِّراعان منها والقفيزان منه بدرهم. شرح الكتاب للسيرافي ٦: ١١.

الضمير إذا كان معلومًا، كقولك: مررتُ بالبُرِّ قَفيزٌ بدرهمٍ، أي: قَفيزٌ منه بدرهم. وجاز هذا كما جاز في الابتداء: السَّمنُ مَنَوانِ بدرهم[1]، على تقدير: مَنَوانِ منه بدرهم، فلو قيل: بِيعَ السَّمنُ مَنَوانِ بدرهم، على تقدير منه، وجعل الجملة حالاً، لجاز وحَسُن)).

ولا يريد النحويون بقولهم عَرِيَت الجملة من ضمير إلا أنه لا يكون مظهرًا ولا مقدرًا، وهذه المسألة مما فيه الضمير مقدَّر. فأمَّا قول الحطيئة[2]:

يـــا ليلـــةً قـــد بِتُّهـــا بِجَدُودَ نَـــومُ العَـــينِ ســـاهِرْ

فتخريجه على حذف الضمير، أي: نومُ العين منِّي ساهرٌ، أو تغني الألف واللام في العين عن الضمير على رأي الكوفيين، كأنه قال: نومُ عيني ساهر.

وقال في البديع[3]: ((وقد جاءت بلا واو ولا ضمير، قال[4]:

ثم انتَصَبْنا جِبالُ الصُّفْرِ مُعْرِضةً عَنِ اليَسارِ ، وعن أَيْمانِنا جُدَدُ

فـ(جِبالُ الصُّفْرِ مُعْرِضةً): حال من (نا) في انتصبنا)) انتهى. وتخريجه[5] كتخريج بيت الحطيئة، أي: عن اليَسار مِنَّا، أو: عن يَسارِنا، ويدل عليه أَيْماننا.

---

(١) الأصول ١: ٦٩، ٢: ٣٠٢.

(٢) ديوانه ص ٣٢ [دار صادر]. جدود: ماء لبني سعد.

(٣) البديع لابن الأثير ١: ١٩٥ - ١٩٦.

(٤) هو غاسل بن غُزَيَّةَ الجُرَبِيّ الهُذَلِيّ. شرح أشعار الهذليين ص ٨٠٧. والذي في المخطوطات في البيت وفيما بعده: ((جبال الصُّعْد))، والتصويب من السكري والتمام ص ١٢١ ومعجم ما استعجم ص ٣٧٠، ٨٣٦ ومعجم البلدان ٣: ٤١٣، فقد نصَّ ياقوت على أنه بلفظ جمع أصفر من اللون. وما أثبتُّه أولى لأنَّ جبال الصُّفْر، وجدد: من تهامة. و((جُدَد)): كذا ضبط في س بضم أوله، والذي في السكري والتمام ومعجم البلدان بالفتح، ونص البكري في معجم ما استعجم ص ٣٧٠ على أنه بضم أوله. وهو موضع في بلاد بني هُذيل.

(٥) ذكر الوجهين ابن جني في التمام ص ١٢٢.

[٤: ١٢٣/أ] وقوله **وقد تَصحَب** إلى قوله /**مُقَدَّرٍ** مثاله ما حكاه الأصمعي عن بعض العرب: قُمتُ وأَصُكُّ عَينَه[١]، وقال[٢]:

عُلِّقْتُها عَرَضًا ، وأَقْتُلُ قَومَها ... زَعْمًا ، وَرَبِّ البيتِ ليسَ بِمَزْعَمِ

وقال[٣]:

بَلِينَ ، وتَحْسَبُ آياتِهِنَّ عَن فَرْطِ حَولَينِ رَقًّا مُحِيلا

وقال[٤]:

فلَمَّا خَشِيتُ أَظافيرَه ... نَجَوتُ ، وأَرْهَنُهُمْ مالِكا

أنشدها المصنف في الشرح[٥]، وقال فيه[٦]: «ويمكن أن يكون من هذا قولُه تعالى ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾[٧]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٨]، وقراءةُ غير نافع ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾[٩]، وقراءةُ ابن ذَكْوان ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾[١٠] بتخفيف النون. والتقدير: وأنا أَصُكُّ،

---

(١) إصلاح المنطق ص ٢٣١ ودلائل الإعجاز ص ٢٠٥.

(٢) هو عنترة. الديوان ص ١٩١ وجمهرة أشعار العرب ص ٤٨٤ وشرح القصائد السبع ص ٣٠٠.

(٣) هو زهير. ديوانه ص ١٤٦. بلين: دَرَسْنَ، يعني الطُّلول المذكورة في البيت الذي قبل هذا. وآياتهن: علاماتهن. وعن فرط حولين: عن مُضيّ حولين. ومُحيل: أتى عليه حَول.

(٤) هو عبد الله بن هَمَّام السَّلوليّ. إصلاح المنطق ص ٢٣١، ٢٤٩ وتهذيبه ص ٥٢٥. والذي خشيه الشاعر عُبيدُ الله بن زياد، وكان قد توعَّده، فهرب إلى الشام، واستجار يزيد فآمنه وكتب إلى عُبيد الله يأمره أن يصفح عنه. ومالك: اسم عريفه، تركه في يدي عُبيد الله.

(٥) ٢: ٣٦٧.

(٦) ٢: ٣٦٧ - ٣٦٨.

(٧) سورة البقرة: الآية ٩١.

(٨) سورة الحج: الآية ٢٥.

(٩) سورة البقرة: الآية ١١٩.

(١٠) سورة يونس: الآية ٧٩. السبعة ص ٣٢٩ والتيسير ص ٣١١.

وأنا أقتُل قومَها، وأنتَ تَحسَبُ آياتهنَّ، وأنا أَرْهَنُهم، وهم يَكفُرون، وهم يَصُدُّون، وأنت لا تُسْأَل، وأنتما لا تَتَّبِعان».

ولم تَدخل الواو على المضارع المنفيّ بـ«لا» كما لم تَدخل على مُثبَت، ولم تَدخل على مُثبَت لأنه واقعٌ مَوقعَ الاسم، والاسم إذا وقع حالاً لم تَدخل الواو عليه، ولا فرق بين الاسم في ذلك والمضارع، إلا أنه يلزم تكرارها مع الاسم، فتقول: جاء زيدٌ زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا، ولا يلزم ذلك مع المضارع، قال الحطيئة[1]:

تَوَلَّيتُ لا آسَى على نائلِ امرئٍ طَوى كَشحَهُ دُوني ، وقَلَّتْ أَواصِرُهْ

وفي البسيط ما معناه: إن كان منفيًّا بـ«لا» حَسُنَ ترك الواو، فإن كان المضارع منفيًّا فإمّا بِلَمْ، أو لَمَّا، أو ما، أو إنْ:

إن كان منفيًّا بِلَمْ وليس في الجملة ضمير وَجَبت[2] الواو، نحو: جاء زيدٌ ولم تَطلُع الشمسُ. وإن كان فيها ضمير جاز أن يُكتَفَى به، وجاز أن يَجتمع هو والواو.

وزعم ابن خروف[3] أنه لا بُدَّ فيها من الواو، كان فيها ضمير أو لم يكن، والمستعمل في لسان العرب خلاف ما زعم، قال تعالى﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾[4]، ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

---

(١) الديوان ص ٢٢. لا آسى: لا أحزن. والنائل: العطاء. وطوى كشحه: أعرض ونأى بجانبه. والأواصر: جمع وِصْر، وهو العهد.

(٢) وجبت الواو نحو جاء زيد ولم تطلع الشمس وإن كان فيها ضمير: سقط من ك.

(٣) شرح جمل الزجاجي له ص ٣٨٥.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٧٤.

(٥) سورة الأحزاب: الآية ٢٥.

(٦) تقدم البيت في ص ١٦٦.

كأنَّ فُتَاتَ العِهْنِ في كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

وقال الآخر[1]:

فأَدْرَكَهُ لم يَجْهَدْ ، ولم يَثْنِ شَأْوَهُ يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الوَلِيدِ المُثَقَّبِ

وقال الآخر[2]:

إذْ يَتَّقُونَ بِيَ الأَسِنَّةَ ، لَمْ أَخِمْ عنها ، وَلَوْ أَنِّي تَضايَقَ مُقْدَمِي

وقال الآخر[3]:

وأَضْرِبُ القَوْنَسَ يومَ الوَغَى بالسَّيفِ ، لَمْ يَقْصُرْ بهِ باعِي

٤: ١٢٣/ب] /ومن إفراد الضمير قولُ الآخر[4]:

وقد كُنتُ أَخشى أن أَموتَ ولَمْ تَقُمْ قَرائبُ عَمرٍو وَسْطَ نَوْحٍ مُسَلَّبِ

وقولُ الآخر[5]:

ولقد خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ ولَمْ تَدُرْ لِلحَرْبِ دائرةٌ على ابْنَيْ ضَمْضَمِ

وقولُ الآخر[6]:

---

(١) تقدم البيت في ٢: ١١٨.

(٢) هو عنترة. الديوان ص ٢١٥ وجمهرة أشعار العرب ص ٥٠٠ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٧. لم أخم: لم أنكُل ولم أضعُف. ومقدمي: موضع إقدامي.

(٣) هو أبو قيس صيفي بن الأسلت الأنصاري. المفضليات ص ٢٨٦ [المفضلية ٧٥] وجمهرة أشعار العرب ص ٦٦٩. القونس: عُظَيم تحت الناصية، يريد أنه يضرب الرأس.

(٤) هو عنترة. ديوانه ص ٢٧٨. قرائب عمرو: نساؤه المنتسبات إليه، واحدها قريبة. والنَّوْح: النساء يجتمعن للحزن. والمسلَّب: الذي لبس ثياب الحزن. وفي حاشية ك ما نصه: «هذا البيت من إفراد الواو لا من إفراد الضمير كما ترى، وكذا ما بعده، ولعل في النسخة سقمًا». قلت: هذا يصدق على هذا البيت والبيت الذي يليه فقط.

(٥) هو عنترة. الديوان ص ٢٢١ وجمهرة أشعار العرب ص ٥٠٣ وشرح القصائد السبع ص ٣٦٣. ابنا ضمضم: حصين ومرّة، وهما من ذبيان من بني مرّة.

(٦) هو حسان. الديوان ١: ٧٥.

إنَّ التي ناوَلْتَني ، فَرَدَدْتُها قُتِلَتْ ، قُتِلْتَ ، فهاتِها لَمْ تُقْتَلِ

أي: فهاتِها غيرَ ممزوجة بالماء، يعني الخمر.

ومن اجتماع الواو والضمير قوله تعالى ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾[1]، ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

سَقَطَ النَّصيفُ ، ولم تُرِدْ إسْقاطَهُ فتَناوَلَتْهُ ، واتَّقَتْنا بِاليَدِ

وقال الآخر[4]:

لا تَأخُذَنّي بِأَقْوالِ الوُشاةِ ولَمْ أُذْنِبْ ، وإنْ كَثُرَتْ فِيَّ الأَقاوِيلُ

وقال الآخر[5]:

بِأيدي رِجالٍ لَمْ يَشيمُوا سُيوفَهُمْ ولَمْ تَكْثُرِ القَتلَى بِها يومَ سُلَّتِ

وزعم ابن عصفور أنَّ النفي بـ«لم» نحو «قامَ زيدٌ ولم يَضحَك» قليلٌ جدًّا. وهذا السماع من القرآن وكلام العرب يَرُدُّ عليه.

وإن كان منفيًّا بـ«لَمَّا» فقال المصنف في الشرح[6]: «المنفيُّ بـ(لَمَّا) كالمنفيِّ بـ(لم) في القياس، إلا أني لم أجده مُستعملاً إلا بالواو، كقوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾[7]، وكقول الشاعر[8]:

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٩٣.

(٢) سورة مريم: الآية ٢٠.

(٣) هو النابغة. الديوان ص ٩٣. «سقط النصيف ... وقال الآخر»: ليس في س.

(٤) هو كعب بن زهير. الديوان ص ٢٠.

(٥) البيت للفرزدق في الكامل ص ٤٠١، ونسب في العمدة ص ٨٩٤ لسليمان بن قَتَّة، وزاد أنه يروى للفرزدق. وعنهما في ديوان الفرزدق ص ١٣٩. لم يشيموا: لم يغمدوا. ولم تكثر القتلى، أي: لم يغمدوا سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتلى يوم سلت.

(٦) ٢: ٣٧٠.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢١٤. وأولها: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾.

(٨) أنشد أبو حيان البيت في منهج السالك ص ٢١٦. المقة: المحبَّة.

بانَتْ قَطامِ ولَمَّا يَحْظَ ذُو مِقَةٍ منها بِوَصلٍ ولا إنجازِ ميعادِ»

انتهى. وقال[1]:

فإنْ كُنتُ مأكولاً فَكُنْ خيرَ آكِلٍ وإلا فَأَدْرِكْنِي ولَمَّا أُمَزَّقِ

وقد وجدتُ مجيء لَمَّا بغيرِ واوٍ في الجملة الحالية في شعر بعض الفصحاء، إلا أنه يغلب على ظني أنه مولَّد، فلا يكون في ذلك حجة، قال عبد الله بن محمد بن أبي عُيَينة[2]:

أَبَعْدَ بَلائي عندَه إذْ وَجَدتُهُ طَريحًا كَنَصْلِ السَّيفِ لَمَّا يُرَكَّبِ

وقال أيضًا[3]:

فَفَلَلْتُ منهُ حَدَّهُ ، وتَرَكْتُهُ كَهُدْبةِ ثوبِ الخَزِّ لَمَّا يُهَدَّبِ

وقد أنشد بعض النحويين من شعر هذا الرجل مستدلاً به قوله[4]:

هَبِيني ـ يا مُعَذِّبَتي ـ أَسَأْتُ وبِالهِجْرانِ قَبْلَكُمُ بَدَأْتُ

[٤: ١٢٤/أ] /وزعم ابن عصفور أنَّ الأولى أن يكون النفي بـ«لَمَّا»، نحو: جاء زيد ولَمَّا يَضحكْ. وعَلَّلَ ذلك بأنَّ «لَمَّا يَفعلْ» نفيٌ لقوله: قد فَعَلَ.

وإنما ادَّعى أنَّ النفي بـ«لَمَّا» أَولَى من النفي بـ«لم» و«ما» لأنَّ من مذهبه[5] أنَّ الماضي لا يقع حالاً إلا مع «قد» ظاهرة أو مقدرة، ولذلك عَلَّل بأنَّ «لَمَّا» نفيٌ لـ«قد فَعل»، و«لَمَّا» تدلُّ على نفي الفعلِ متصلاً بزمان الإخبار، و«قد» تُقَرِّب الماضي من زمان الإخبار، فلذلك قال «الأَولَى لَمَّا» حتى يكون النفي مناسبًا للإثبات، ويأتي الخلاف في وقوع الماضي بنفسه حالاً إن شاء الله.

---

(١) البيت للمُمَزَّق العبدي. الأصمعيات ص ١٦٦ [الأصمعية ٥٨].

(٢) الكامل ص ٥٤١.

(٣) الكامل ص ٥٤٢.

(٤) تقدم الشاهد في ٦: ٢٧، وهو لإبراهيم السَّوَّاق لا لابن أبي عيينة كما تقدم ثَمَّ.

(٥) المقرب ١: ١٥٣.

وإن كان منفيًّا بـ«ما» فتقول: جاء زيدٌ وما يَضحكُ، وجاء زيدٌ ما يَضحكُ، وجاء زيدٌ وما تَطلعُ الشمسُ.

وزعم ابن عصفور أنَّ نفي المضارع بـ«ما» قليل جدًّا. وذكر غيرُه نَفيَه بـ«ما» و«لا»، ولم يقل إنَّ النفي بـ«ما» قليل. والقياس يقتضي ألاَّ يكون قليلاً جدًّا كما زعم ابن عصفور؛ لأنَّ «ما» نفيٌ للحال، فكما أنَّ المضارع المُثبَت يقع حالاً كثيرًا، فكذلك ينبغي أن يكون ما نُفي بـ«ما».

وإن كان منفيًّا بإنْ، نحو: «جاء زيدٌ إنْ يدري كيفَ الطريقُ» فلا أحفظه من لسان العرب، والقياس يقتضي جوازه، وكما جاز وقوع ذلك خبرًا يجوز أن يقع حالاً، كما جاء: (حتى يَظَلَّ إنْ يَدري كم صَلَّى)[1].

وقوله **وثبوتُ** «قد» إلى قوله **إنْ وُجد الضمير** مثال اجتماع «قد» والضمير في الجملة المصدَّرة بالماضي المُثبَت غيرِ التالي لـ«إلا» ولا المتلوِّ بـ«أو» قولُه تعالى ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[2]، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾[3]، ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾[4]، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾[5]، وقال امرؤ القيس[6]:

---

(١) هذا جزء من حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه: أبواب ما جاء في السهو: باب إذا لم يَدرِ كَم صَلَّى ٢: ٦٧، ولفظه: عن أبي هُرَيْرَةَ - ﷺ - قال: قال رسول الله - ﷺ -: (إذا نُوديَ بالصَّلاة أدبَرَ الشَّيطانُ ولهُ ضُراطٌ حتى لا يَسْمَعَ الأذانَ، فإذا قُضيَ الأذانُ أقبَلَ، فإذا ثُوِّبَ بها أدبَرَ، فإذا قُضيَ التَّثويبُ أقبَلَ حتى يَخْطِرَ بين المَرْء ونَفسه يقول: «اذْكُرْ كَذا وكَذا»، ما لم يَكُنْ يَذكُرُ، حتى يَظَلَّ الرَّجُلُ إنْ يَدري كَمْ صَلَّى، فإذا لم يَدْرِ أحدُكم كَمْ صَلَّى ثَلاثًا أو أربَعًا فَلْيَسجُدْ سَجْدتَين وهو جالسٌ). وأخرجه في كتاب الأذان: باب فضل التأذين ١: ١٥١ برواية (لا يدري). وأخرجه مسلم في صحيحه ١: ٢٩١ برواية (ما يدري).

(٢) سورة البقرة: الآية ٧٥. وأولها ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ﴾.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١١٩. وأولها ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

(٤) سورة آل عمران: الآية ٤٠. وأولها ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ﴾.

(٥) سورة يونس: الآية ٩١.

(٦) الديوان ص ٣٣. المهنوءة: المطليَّة بالقطران.

أَيَقتُلُنـــي وقـــد شَـــغَفْتُ فُؤادَهـــا كما شَغَفَ المَهْنُوءةَ الرَّجُلُ الطَّـــالي

وقال زهير[1]:

كأنِّي وقد خَلَّفْتُ تِـــسعينَ حِجَّـــةً خَلَعتُ بِها عَـــن مَنْكِبَـــيَّ رِدائيـــا

وقال عَلقَمة[2]:

تُكَلِّفُنِي لَيلَى وقـــد شَـــطَّ وَلْيُهـــا وعادتْ عَـــوادٍ بَينَنـــا وخُطـــوبُ

ومثالُ ترك «قد» ووجود الضمير قوله تعالى ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3] على أحد التأويلات[4]، وقوله ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[5]، ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾[6] في أحد التأويلين، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا۟﴾[7]، وقالت العرب: ما تأتيني إلا قلتَ حقًّا، وما أتيتَني إلا تكلَّمتَ بالجميل، وما تكلَّم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرَمتُه، فجميع هذه أحوال، وهي بلفظ الماضي، ونصَّ س على أنَّ الفعل

---

(١) ديوانه ص ٢٠٨. «زهير»: سقط من س، د.

(٢) ديوانه ص ٣٣. تكلفني ليلى: تدعوني إلى الدنوّ منها. وشطَّ وليها: بعُد عهده بها وما وَلِيَه من قُربها وجوارها. والعوادي: الشواغل والموانع. والخطوب: الأمور العظام.

(٣) سورة النساء: الآية ٩٠.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ٢٤، ٢٨٢ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٤٧٩ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٦٨ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤١ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٦، ٢٧٥، ٣: ١٢ - ١٣.

(٥) سورة يوسف: الآية ٦٥.

(٦) سورة التوبة: الآية ٩٢.

(٧) سورة يوسف: الآيتان: ١٦ - ١٧.

بعد «إلا» لا يقع إلا حين[1] يكون مؤوَّلاً باسم، وهو في هذه المواضع مؤوَّل باسمِ فاعلٍ في موضع الحال. وقال امرؤ القيس[2]:

لَهُ كَفَلٌ كالــدِّعْصِ لَبَّــدَهُ النَّــدَى إلى حارِكٍ مِثــلِ الغَبِــيطِ المُــذَأَّبِ

وقال[3]: /[٤: ١٢٤/ب]

دَرِيرٍ كَخُذْرُوفِ الوَلِيــدِ ، أَمَــرَّهُ تَقَلُّبُ كَفَّيــهِ بِخَــيطٍ مُوَصَّــلِ

وقال[4]:

إذا قامَتا تَــضَوَّعَ المِــسْكُ مِنــهُما نَسيمَ الصَّبا جاءتْ بِرَيَّــا القَرَنْفُــلِ

وقال[5]:

فيا لَكَ مِن لَيلٍ ، كأنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وقال طَرَفة[6]:

---

(١) الذي في المخطوطات: حتى.

(٢) يصف فرسًا. الديوان ص ٤٧. الدعص: الكثيب الصغير من الرمل. ولبّده الندى: جعله قويًّا لا تسوخ فيه الأرجل. والحارك: أعلى الكاهل. والغبيط: مركب من مراكب النساء كالهودج. وغبيط مذأَّب: جُعل له فُرجة. و«إلى» هنا بمعنى «مع».

(٣) هو امرؤ القيس يصف فرسه. الديوان ص ٢١ وشرح القصائد السبع ص ٨٨. دربر: سريع خفيف. والخذروف: الخرّارة التي يلعب بها الصبيان، تسمع لها صوتًا، وهي سريعة المرّ. وأمَرَّه: أحكم فتله. د: «تتابع كفيه»، وهي رواية فيه.

(٤) هو امرؤ القيس. شرح القصائد السبع ص ٢٩ ، وقد أخلّ به الديوان. الضمير في قامتا يعود على أمّ الحُويرث وأمّ الرَّباب في البيت الذي قبله. وتضوَّع: فاح متفرِّقًا، ونسيم الصَّبا: تَنَسّمها، وهو هبوبها بضعف. وريَّا القرنفل: رائحته، ولا تكون الريَّا إلا ريحًا طيِّبة.

(٥) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٩ وشرح القصائد السبع ص ٧٩. المُغار: المُحكَم الفتل. ويَذبُل: جبل. والذي في المخطوطات: شُدَّ، صوابه في المصادر المذكورة؛ فإنه خبر كأنَّ.

(٦) الديوان ص ٣٣ وشرح القصائد السبع ص ١٩٤. كرِّي: عطفي. والمضاف: المُلحأ المُدرَك الذي أحاط به العدوّ. والمخنَّب: فرس أقنى الذِّراع. والسِّيد: الذئب. والغضى: شجر، وذئب الغضى أخبث الذئاب. ونبَّهته: هيَّجته. والمتورِّد: الذي يطلب الورد.

وكَرِّي ، إذا نادَى المُضافُ ، مُحَنَّبًا كَسِيدِ الغَضَى ، نَبَّهْتَهُ ، المُتَوَرِّدِ

وقال النابغة[1]:

سَبَقْتَ الرِّجالَ الباهِشِينَ إلى العُلا كَسَبْقِ الجَوادِ اصْطادَ قَبلَ الطَّوارِدِ

وظاهر قول المصنف أنَّ «قد» لا تدخل على الماضي التالي لـ«إلا» ولا المتلوّ بـ«أو». ومثال التالي لـ«إلا»: ما جاء زيدٌ إلا ضربَ عمرًا، فعلى هذا لا يجوز: إلا قد ضربَ عمرًا. ومثال المتلوّ بـ«أو»: لأضرِبَنَّ زيدًا ذهبَ[2] أو مكثَ.

وعلة امتناع دخول قد على المتلوّ بـ«أو» أنَّ أصله فعل شرط، وأصله[3]: لأضرِبَنَّ زيدًا إنْ ذهبَ أو مكثَ، أي: ذاهبًا أو ماكثًا، والمراد على كل حال، فكما أنَّ «إن» الشَّرطية لا تَدخل على الماضي المصحوب بـ«قد» فكذلك لا تَدخل عليه إذا كان حالاً مراعاة لأصله، فلذلك منع النحويون وقوع المضارع هنا، فلا يجوز: لأضرِبَنَّه يَمكُث أو يذهب؛ لأنَّ الشرط إذا حُذف جوابه لَزِمَ أن يكون الفعل ماضيًا.

وهذا الذي ذكرناه من وقوع الماضي المثبَت حالاً فيه خلاف[4]: فالذي في كتب أصحابنا المتأخرين، كابن عصفور[5]، وأبي الحسن الأُبَّذيّ[6]، والجُزُوليّ[7] - أنه لا بُدَّ من «قد» معه ظاهرةً أو مقدَّرة.

---

(١) الديوان ص ١٤٠. الباهش: المسرع إلى الشيء سرورًا به. د: الرجال الناسئين. والطَّوارد: التي تطرد الصيد وتتبعه.

(٢) س: إن ذهب.

(٣) د: فأصله.

(٤) انظر الإنصاف ص ٢٥٢ - ٢٥٨ [٣٢].

(٥) المقرب ١: ١٥٣.

(٦) شرح المقدمة الجزولية له ١: ٨٦١ [رسالة].

(٧) المقدمة الجزولية ص ٩٢.

وقال[1] ابن أصبَغ: لا يمتنع وقوع الماضي موقع الحال وإن لم يكن معه الواو ولا «قد» في قول الجمهور. ومنعه أبو العباس المبرِّد[2].

وقال صاحب «اللُّباب» وقد تكلم على المسألة خلافًا للكوفيين[3]: «فإنهم يجيزون ذلك دون (قد) لا ظاهرة ولا مضمرة، قالوا: لأنَّ أكثر ما فيها أنها غير موجودة في زمن الفعل، وذلك لا يمتنع كما لا تمتنع الحال المقدَّرة».

وذكر بعض الناس[4] أنَّ وقوع الماضي حالاً بغير «قد» ولا الواو مذهب الأخفش.

وذكر بعضهم أنَّ الفرَّاء[5] والمبرِّد يقولان بتقدير[6] «قد» قبل الماضي الواقع حالاً، وهو قول أبي علي، ذكر[7] ذلك في «الإيضاح»[8] و«الإغفال»[9].

والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير «قد»، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًّا؛ لأنَّا إنَّما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.

وكان ينبغي للمصنف أن يستثني من الماضي الفعل /الجامد، نحو ليس، فإنه [٤: ١٢٥/أ] لا تدخل عليه «قد» كما لا تدخل على المتلوّ بـ«أو».

وقوله **وانفرادُ الواو حينَئذٍ أقلُّ من انفرادِ قد** أي: حينَ إذْ وُجد الضمير، ومثاله ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[10]، ﴿الَّذِينَ قَالُوا

---

(١) د: قال.

(٢) المقتضب ٤: ١٢٤.

(٣) اللباب للعكبري ١: ٢٩٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٦٧ وشرح الكافية للرضي ١: ٦٨٠.

(٥) معاني القرآن له ١: ٢٤، ٢٨٢ وشرح الكافية للرضي ١: ٦٨٠.

(٦) د: تتقدر.

(٧) د: حكى.

(٨) الإيضاح العضدي ص ٢٧٦ - ٢٧٧ وإيضاح الشعر ص ٦٨.

(٩) الإغفال ١: ٦٢ - ٦٣.

(١٠) سورة البقرة: الآية ٢٨.

لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾[1]، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ ﴾[2]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾[3]، ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا ﴾[4]، ﴿قَالُوٓا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

أَراهُنَّ لا يُحْبِبْنَ مَنْ قَلَّ مالُهُ ولا مَن رَأينَ الشَّيبَ فيهِ وَقَوَّسَا

ومثالُ انفراد «قد» مع وجود الضمير قولُ الشاعر[7]:

أَتَيناكُمُ قد عَمَّكُمْ حَذَرُ العِدا فَنِلْتُمْ بِنا أَمْنًا ، ولَمْ تَعْدَمُوا نَصْرَا

وقولُ الآخر[8]:

بَصُرَتْ بي قد لاحَ شَيْبِي ، فَصَدَّتْ فَتَسَلَّيتُ ، واكْتَسَيتُ وَقارَا

وقولُ الآخر[9]:

وَقَفتُ بِرَبعِ الدَّارِ قد غَيَّرَ البِلَى مَعارِفَها والسَّارِياتُ الهَواطِلُ

وقوله **وإن عُدم الضمير لَزِمَتا** أي: الواو و«قد»، قال امرؤ القيس[10]:

فَجِئْتُ وقد نَضَتْ لِنَومٍ ثِيابَها .....

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٦٨.

(٢) سورة هود: الآية ٤٢.

(٣) سورة يوسف: الآية ٤٥.

(٤) سورة مريم: الآية ٨.

(٥) سورة الشعراء: الآية ١١١. والتمثيل بهذه الآية وبالبيت التالي انفردت به د.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٠٧. قوَّسَ الشيخ: انحنى ظهره. وهذا البيت انفردت به د.

(٧) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٧٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣.

(٨) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٧٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٢.

(٩) هو النابغة. الديوان ص ١١٥. المعارف: ما تُعرف به الدار، مثل النُّؤي والأثافيّ والوتد. والسارية: السحابة تأتي ليلاً.

(١٠) تقدم البيت في ٧: ٢٣٨.

وقال النابغة[1]:

فلو كانتْ غَداةَ البَينِ مَنَّتْ وقد رَفَعُوا الخُدُورَ على الخِيامِ

وقال علقمة[2]:

فَحالدتَهُمْ حتى اتَّقَوكَ بِكَبْشِهِمْ وقد حانَ مِن شَمسِ النَّهارِ غُرُوبُ

قال المصنف[3]: «وكقوله[4]:

أَيَقْتُلُني وقد شَغَفَتْ فُؤادَها كَما شَغَفَ المَهْنُوءةَ الرَّجُلُ الطالي»

وهذا من المصنف وَهْم؛ لأنه لم يُعدم الضمير في قوله: «وقد شَغَفَتْ فؤادَها»، فهي جملة حالية، وذو الحال هو ضمير النصب في يقتلني، كأنه قال: أَيَقْتُلني شاغِفًا فؤادَها، وقد أنشده قبلُ[5] على الصواب فيما اجتمع فيه الواو والضمير.

وهذا الذي ذكره المصنف إنما يكون في الفعل الماضي المثبَت، فإن كان منفيًّا فنفيه بـ«ما»، فإن عَرِيَت الجملة من الضمير فلا بُدَّ من الواو، نحو: جاء زيدٌ وما طلعت الشمس، وإن كان فيها ضمير جازت الواو، تقول: جاء زيدٌ وما درى[6] كيف جاء، وجاء زيدٌ ما درى كيف جاء.

مسألة: «زيدٌ خَلفَ هند ضاحكةً» لا يجوز بإجماع، قاله بعض أصحابنا، لأنه لا يعمل الظرف في الحال إلا بالنيابة مناب الخبر، فلو قدَّرناه عاملاً في هند

---

(١) الديوان ص ١٣٠. الخيام هنا الهوادج.

(٢) الديوان ص ٤٤. كبشهم: رئيسهم.

(٣) ٢: ٣٧٤.

(٤) تقدم البيت في ص ١٨٦.

(٥) ٢: ٣٧١.

(٦) ك: وما نرى.

كان عاملاً دون نيابة، وذلك لا يجوز. ولو قلت «زيدٌ خلفَ هند ضاحكًا» جاز لأنه حال من الضمير في خَلف، فهو يعمل بالنيابة.

وكذلك أجمعوا على أنه لا يجوز: «قام غلامُ هند ضاحكةً»؛ لأنه لا يعمل في الحال إلا معنى الفعل، إلا أن تريد بغلام هند خادم هند /فيجوز، كأنك قلت: [٤: ١٢٥/ب] يخدمها في هذه الحال. وكذلك «زيدٌ خلفَ هند ضاحكة» يجوز إذا أردت يخلفها، فيكون عاملاً بما فيه من معنى الفعل، وأمَّا إذا أخذته من طريق الظرفية فلا يكون عاملاً؛ لأنَّ الظروف لا تعمل في الحال إلا من طريق النيابة، وهو هنا ليس عاملاً في هند بالنيابة، فلا يكون عاملاً في حالها.

ص: لا محلَّ إعرابٍ للجملة المُفَسِّرة، وهي الكاشفةُ حَقيقةَ ما تَلته مما يفتقر إلى ذلك، ولا للاعتراضية، وهي المُفيدةُ تَقويةً بينَ جُزأي صِلةٍ أو إسنادٍ أو مُجازاةٍ أو نحوِ ذلك. ويُمَيِّزها من الحالية امتناعُ قيامِ مفردٍ مَقامَها، وجوازُ اقترانها بالفاء و«لن» وحرفِ تنفيسٍ، وكَونُها طَلَبيَّةً. وقد تَعتَرض جملتان، خِلافًا لأبي علي.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «لَمّا انقضى الكلام على الجملة الحالية، وكان من الجمل جملتان تُشبهانها وتُغايرانها - وجبَ التنبيه عليهما وعلى ما تتميَّزان به، فالجملتان[2] هما المُفَسِّرة والاعتراضية، وكلتاهما لا موضع لها من الإعراب، فالمُفَسِّرة كقوله تعالى ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾[3] بعد قوله ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾، وكقول النابغة:

---

(١) ٢: ٣٧٥.

(٢) ك: والجملتان.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٥٩.

..... يُكْوَى غَيرُه ، وهْو راتِعُ .....

في قوله[1]:

لَكَلَّفْتَنِي ذَنْبَ امرئٍ ، وتَرَكْتُهُ كَذِي العُرِّ ، يُكْوَى غَيرُه، وهْو راتِعُ»

انتهى.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفَّار: «لا تُفَسَّر الجملة إلا بمثلها، ولا المفرد إلا بمثله، فإن جاء خلاف ذلك لم يَكثر، وذلك قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾، فهذه الجملة مفسِّرة لـ«آدم»، وكذلك قوله ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾[2]، ثم قال: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾[3]» انتهى.

وما ذهب إليه من أنَّ جملة التفسير لا موضع لها من الإعراب هو المشهور فيها. وذهب بعض النحويين إلى أنها على حسب ما كانت تفسيرًا له، فإن كان[4] له موضع من الإعراب كانت هي لها موضع من الإعراب على حسب ذلك المفسَّر؛ وإن لم يكن له موضع من الإعراب كان لا موضع لها من الإعراب، فمثال ما لها موضع من الإعراب قوله تعالى ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[5]، فقوله ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به، ولو صُرِّح بالموعود[6] به لكان في موضع نصب، فهذه الجملة التفسيرية له في موضع نصب.

---

(١) الديوان ص ٣٧. العُرّ: الجَرَب.

(٢) سورة الصف: الآية ١٠.

(٣) سورة الصف: الآية ١١.

(٤) ك: وإن لم يكن له.

(٥) سورة المائدة: الآية ٩. والذي في المخطوطات: (ورزق كريم) في موضع (وأجر عظيم).

(٦) فيما عدا د: الموعود.

قال الأستاذ أبو علي: «قول النحويين (إنَّ التفسير لا موضع له من الإعراب) ليس على ظاهره مطلقًا، والتحقيق في ذلك أنَّ من التفسير ما يكون له موضع وما لا يكون له موضع، وذلك أنه على حسب ما يفسَّر، فإن كان المفسِّر قد فسَّر ما له موضع كان له موضع، وإلا فلا، مثال ذلك: زيدًا ضربتُه، فضربته فَسَّرَ عاملاً في زيد، وذلك العامل لا موضع له لو ظهر فقال: ضربتُ زيدًا، والمفسَّر أيضًا مثله لا موضع له. وكذلك قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾[1]، /للتفسير هنا موضع كما للمفسَّر؛ لأنه خبر إنَّ». [٤: ١٢٦/أ]

وعلى هذا مسألة أبي علي: زيدٌ الخبزَ آكِلُه، فآكِلُه مفسِّر للعامل في الخبز، وله موضع لكونه خبرًا عن زيد، فكذلك تفسيره. وبيان ذلك ظهور الرفع في المفسِّر، وهذا دليل قوي[2] على ما تقدم. وكذلك مسألة الكتاب[3]: إنْ زيدًا تُكرِمْه يُكْرِمْك، فتُكْرِمه تفسير للعامل في زيد، وقد ظهر الجزم، وهذا بديع» انتهى.

وقوله **وهي المُفيدة تَقويةً** قال أصحابنا: وهي التي تُفيد تأكيدًا وتَسديدًا للكلام الذي اعتَرَضَت بين أجزائه.

وفي البسيط: «شرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتوكيد لها أو التنبيه على حالٍ ما من أحوالها، وألاَّ تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة، وألاَّ يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها، بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ الثاني كالتنوين منه».

وقوله **بين جُزأي صِلة** قال المصنف في الشرح[4]: «والاعتراضية الواقعة بين موصول وصلة، كقول الشاعر[5]:

---

(١) سورة القمر: الآية ٤٩.

(٢) س، ك، د: «قولي»، وفوقه في س: كذا. وفوق كذا: قوي. وفوقه: ظ. ن: قول أبي علي.

(٣) الكتاب ١: ١٣٤، والمثال فيه: إنْ زيدًا تَرَه تضربْ.

(٤) ٢: ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٥) تقدم البيت في ٣: ١٦٥، وهو أيضًا في شرح الكافية الشافية ص ٣١١.

ماذا - ولا عَتْبَ في المقدورِ- رُمْتَ، أمَا يُحظِيكَ بالنُّجْحِ ، أم خُسْرٌ وتَضليلُ

وكقول الآخر[1]:

وتَرْكِي بِلادي - والحَوادِثُ جَمَّةٌ - طَريدًا ، وقِدْمًا كُنْتُ غيرَ مُطَرَّدِ

وكقول الآخر[2]:

ذاكَ الذي - وأبيكَ - يَعرِفُ مالِكًا والحقُّ يَدفَعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ»

انتهى. وهذا الذي ذكره في الشرح لا يَصدق على الجملة الاعتراضية فيه أنها بين جُزأي صِلة:

أمَّا[3] البيت الأول فيحتمل[4] أن تكون فيه «ذا» موصولة، فتكون قد وقعت بين موصول وصلته، فيكون موافقًا لِما في الشرح. ويحتمل أن تكون «ماذا» كلها[5] استفهامًا في موضع نصب بـ«رُمْتَ»، فلا تقع إذ ذاك بين موصول وصلته، إنما تقع بين مفعول وناصبه.

وأمَّا البيت الثاني فوقعت فيه بين الحال وبين العامل فيها الذي هو تَركي، فليست واقعة بين جزأي صلة ولا بين موصول وصلته؛ لأنَّ طريدًا ليس صلة ولا جزء صلة، إنما هو معمول لِما هو مقدَّر بموصول وصلة، وهو تَركي.

وأمَّا البيت الثالث ففيه الفصل بين الموصول وصلته بالقسم، فليس في هذه الأبيات جملة اعتراض بين جُزأيْ صلةٍ كما ذكر في المتن.

ومثال ذلك بين جزأي صلة: أُحِبُّ الذي جُودُه - والكَرَمُ زَينٌ - مبذولٌ للناس.

---

(١) تقدم البيت في ٣: ١٦٦، ٤: ٢١١.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٦٤.. س، د: يعرف مالك.

(٣) فيما عدا د: إنما.

(٤) فيحتمل: سقط من د. س، ك، ن: محتمل.

(٥) «ماذا كلها ... فلا تقع إذ ذاك»: ليس في ك، وأثبت بدله فيها: «فتكون قد وقعت».

وقوله أو إسناد مثاله قولُه[1]:

وقد أدْرَكَتْني - والحَوادِثُ جَمَّةٌ - أَسِنَّةُ قَومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

وقوله أو مُجازاة قال المصنف في الشرح[2]: «كقوله تعالى ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ﴾[3]» انتهى. وهذا على قول من لم يجعل ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ﴾ جوابًا للشرط، وأكثرُ النحويين على هذا، فلا يكون إذ ذاك جملة اعتراض، ولذلك تكلفوا[4] الجواب في كون الضمير جاء مثنًّى في قوله ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ﴾؛ إذ العطف بـ«أو» يقتضي إفراد الضمير. [٤: ١٢٦/ب]

ومن الفصل بجملة الاعتراض بين الشرط وجزائه قولُ عَنترة[5]:

إمَّا تَرَيني قد نَحَلتُ، ومَن يَكُنْ غَرَضًا لأَطْرافِ الأَسِنَّةِ يَنْحَلِ

فَلَرُبَّ أَبْلَجَ مِثلِ بَعْلِكِ بادِنٍ ضَخْمٍ على ظَهرِ الجَوادِ مُهَبَّلِ

غادَرتُهُ مُتَعَفِّرًا أَوْصالُهُ والقَومُ بَينَ مُجَرَّحٍ ومُجَدَّلِ

---

(١) نسب البيت في النقائض ١: ٣٠٨ - ٣٠٩ وشرح شواهد المغني ص ٨٠٧ إلى جويرية بن بدر، وقيل: حويرثة. وفي شرح أبيات المغني ٦: ١٨٣ - ١٨٤: جويرية بن زيد. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٤٧٩ والمسائل الشيرازيات ص ١٨٧ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٠. عُزْل: جمع أعْزَل، وهو من لا رُمح له.

(٢) ٢: ٣٧٦.

(٣) سورة النساء: الآية ١٣٥.

(٤) انظر ذلك في معاني القرآن للفراء ١: ٢٥٨، ٢٨٧، ٣: ١٥٧ وللأخفش ص ٢٤٧ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٤٩٥ وإيضاح الشعر ص ٢٤٣ وشرح اللمع لابن برهان ص ٢٥٥ والمقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٩٤٣ والمقرب ١: ٢٣٥ - ٢٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٤٨.

(٥) الديوان ص ٢٥٦ - ٢٥٧. الأبلج: النقيّ ما بين الحاجبين. والبادن: العظيم البدن. والمهبّل: الثقيل. والمجدَّل: المصروع على الجَدالة، وهي الأرض.

وقوله أو نحوِ ذلك يعني نحو الشرط وجوابه مما وقعت الجملة الاعتراضية فاصلة بينهما، كالقسم وجوابه، كقوله تعالى ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

لَعَمْرِي - وما عَمْري عليَّ بِهَيِّنٍ - لقدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عليَّ الأَقارِعُ

وكالنعت والمنعوت، نحو قوله ﴿لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[3].

وبين الفعل ومفعوله، نحو قوله[4]:

وبُدِّلَتْ - والدَّهرُ ذُو تَبَدُّلِ - هَيْفًا دَبُورًا بالصَّبا والشَّمْأَلِ

وبين كأنَّ واسمها، قال[5]:

كأنَّ - وقد أَتى حَولٌ جَديدٌ - أَثافِيَها حَمامـاتٌ مُثُـولُ

وبين الفاعل ومفعوله، نحو قوله[6]:

تَعَلَّمْ - ولو كاتَمْتُهُ الناسَ - أَنَّني عليكَ - ولم أَظْلِمْ بذلكَ - عاتِبُ

وبين الفعل والفاعل ومصدره، نحو قوله[7]:

---

(١) سورة الواقعة: الآيات: ٧٥ - ٧٧.

(٢) هو النابغة. الديوان ص ٣٤ والكتاب ٢: ٧٠. البُطل: الباطل. وأراد بالأقارع بني قريع بن عوف، وهم من بني تميم، وكانوا قد وَشَوا به إلى النعمان، وذكروا أنه يصف في شعره المتجرِّدة زوج النعمان.

(٣) سورة الواقعة: الآية ٧٦.

(٤) هو أبو النجم العجلي. الديوان ص ٣٤٢ [تحقيق محمد أديب جمران] والحلبيات ص ١٤٨. بُدِّلَت: أي الإبل. والهيف: ريح حارة تأتي من قبل الجنوب. والدبور: الريح التي تأتي من جهة الغرب.

(٥) تقدم البيت في ٥: ٣٧.

(٦) هو عبيد الله بن الحُرِّ الجُعفيّ. والبيت له في أشعار اللصوص ص ٢٥٠ والخصائص ١: ٣٣٦. والبيت من قصيدة يعتذر فيها إلى مصعب بن الزبير.

(٧) تقدم البيت في ٥: ٢٧٢. وآخره في ك: غير منيب.

أَوَيتُ - ولا كُفْرانَ باللهِ - أيَّةً لِنفسيَ لو طالبتُ غيرَ مُنيلِ

أي: رَحِمتُها رَحمةً.

وبين المفعول الأول والثاني، نحو قوله[1]:

أَراني - ولا كُفْرانَ بالله - أنَّني أُواخي مِنَ الأقوامِ كُلَّ بَخيلِ

وبين إنَّ وخبرها، نحو مسألة الكتاب[2]: «إنه - المسكينُ - أحمقُ»، أي: هو المسكين، وقوله[3]:

إنِّي - وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا - لَقائلٌ: يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا

وبين المبتدأ والخبر[4]، نحو قوله[5]:

وفيهنَّ - والأيَّامُ يَعْثُرْنَ بالفتَى - نَوادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ ونَوائحُ

و﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾[6].

وبين لعلَّ واسمها وخبرها قوله[7]:

لَعَلَّكَ - والمَوعُودُ صِدْقٌ لِقاؤُهُ - بَدا لكَ مِن تلكَ القَلُوصِ بَداءُ

وبين الصفة والموصوف، نحو: مررتُ بزيدٍ - واللهِ - الكريمِ.

وفي البسيط: وقد سُمع بين المضاف والمضاف إليه إذا كان ظاهر الانفصال بحسب اللفظ، من ذلك مسألة الكتاب[8]: «لا أخا - فاعلمْ - لك»، فقوله «فاعلمْ»

---

(١) تقدم البيت في ٥: ٧٢. س: من الإخوان.

(٢) الكتاب ٢: ٧٦.

(٣) هو رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٤ والكتاب ٢: ١٨٥. نصر: هو نصر بن سيّار.

(٤) وبين المبتدأ والخبر ... كقولك لا عصا لك: سقط من ك.

(٥) هو معن بن أوس. الأمالي ٢: ١٩٠ والخصائص ١: ٣٣٩ والسمط ص ٨٠٤ والحماسة البصرية ص ٧٦٦ [٦٠٨] وفيه تخريجه.

(٦) سورة ص: الآية ٥٧.

(٧) تقدم البيت في ١: ٥٧، ٦: ٢١٩.. د: في تلك.

(٨) الكتاب ٢: ٢٨٠.

اعتراض بين المضاف والمضاف إليه، كذا الظاهر. وأجاز أبو علي[1] أن يكون «لك» خبرًا، ويكون «أخا» اسمًا مقصورًا تامًّا غير مضاف، كقولك: لا عَصَا لك.

وقوله **ويُمَيِّزها من الحاليَّة امتناعُ قيامِ مفردٍ مَقامَها** جمل الاعتراض التي سردناها لا يقوم مفرد مقامها، بخلاف جملة الحال، فإنها لا يمتنع أن يقوم مقامها مفرد. وهذا الذي ذكره لا يكون فارقًا إلا بين جملة الاعتراض وجملة الحال، وأمَّا جملة التفسير فلا يكون فارقًا إلا على المذهب المشهور من أنَّ جملة التفسير لا موضع لها من الإعراب، وأمَّا على مذهب مَن قال: قد يكون منها ما له موضع من الإعراب، فلو /جئت مكان الجملة بمفرد جاز - فلا يكون فارقًا، وذلك كقوله [٤: ١٢٧/أ] ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾[2]، لو كان في غير القرآن لجاز: وعدَ اللهُ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحاتِ مغفرةً، كما قال تعالى ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[3].

وقوله **وجَوازُ اقْترانِها بالفاءِ و«لن» وحرفِ تنفيس** قال المصنف في الشرح في التمثيل بالفاء[4]: «كقوله تعالى ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[5]، وكقول الشاعر[6]:

ألا أَبْلِغْ بَنِيَّ بَنِي ربيعٍ ... فأَشْرارُ البَنينَ لهم فِداءُ

بِأَنِّي قدكَبِرتُ، وطالَ عُمْرِي ... فلا تَشْغَلْهُمُ عَنِّي النِّساءُ

وكقول الآخر[7]:

---

(١) الخصائص ١: ٣٣٨. وانظر ما تقدم في ٥: ٢٥٥.

(٢) سورة المائدة: الآية ٩.

(٣) سورة الفتح: الآية ٢٩.

(٤) ٢: ٣٧٧.

(٥) سورة النساء: الآية ١٣٥، ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾.

(٦) هو الربيع بن ضَبُع الفَزاريّ. ذيل الأمالي ص ٢١٤ والحماسة البصرية ص ١٥٩٩ [١٥٣٠]، وفيه تخريجه.

(٧) شرح أبيات المغني ٦: ٢٣١.

واعْلَمْ - فَعِلْمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ - أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا»

انتهى. وتقدم ذكرنا[1] الخلاف في ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ أهو جواب الشرط أو جملة اعتراضية.

ومثالُ اقترانها بـ«لن» قولُه تعالى ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟﴾[2].

ومثالُ حرف التنفيس قولُ زُهير[3]:

وما أدري - وسوف، إخالُ، أدري - أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ

وتقدم كلامنا في المُفتَتَح بحرف الاستقبال[4]، وأنّ منه ما جاء يشهد ظاهره بوقوع ما دخل عليه حرف التنفيس حالاً، فإنْ صحَّ ذلك فلا يكون حرف التنفيس إذ ذاك فارقًا بين الجملة الحالية والجملة الاعتراضية.

وقولُه وكونُها طَلَبِيَّةً مثالُه قولُ الشاعر[5]:

إنَّ سُلَيْمَى - واللهُ يَكْلَؤُها - ضَنَّتْ بِشَيءٍ، ما كانَ يَرْزَؤُها

«واللهُ يكلؤها» دعاء. وجعل المصنف في الشرح من ذلك قوله ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾[6]، قال[7]: «هي معترضة بين ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟﴾، و﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾». والخلاف فيها مذكور في كتب التفسير[8].

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٩٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٢٢٨، ٦: ٦٩.

(٤) تقدم ذلك في ص ١٦٥، وليس ثَمَّ أمثلة لما ذكر.

(٥) هو ابن هَرْمة. ديوانه ص ٥٥ ومجاز القرآن ٢: ٣٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٨، وفيه تخريجه. يكلؤها: يحرسها. وضَنَّت: بخلت. ويرزؤها: ينقُصها.

(٦) سورة آل عمران: الآية ٧٣. ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾.

(٧) ٢: ٣٧٧.

(٨) تفسير الطبري ٦: ٥١٢ - ٥١٦ والكشاف ١: ٤٣٧ - ٤٣٨ والبحر ٢: ٥١٩ - ٥٢١.

وقوله ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[1] اعترضت بين ﴿فَاسْتَغْفَرُوا﴾ ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا﴾، وهما متعاطفان في صلة الذين، وليس هذه جملة طلبيَّة في الحقيقة، إنما هي استفهامية في الصورة، معناها الخبر، أي: لا يَغفرُ الذنوبَ إلا اللهُ.

وقوله **وقد تَعترضُ جُملتان، خلافًا لأبي عليّ** قال المصنف في الشرح[2]: «وزعم أبو عليّ أنّ الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح ما زعم، بل الاعتراض بجملتين كثير، من ذلك قول زهير[3]:

لَعَمْرُ أَبِيكَ والأَنباءُ تَنمي ... وفي طُولِ المُعاشَرةِ التَّقالِي

لقد بالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى ... ولكنْ أُمُّ أَوْفَى لا تُبالِي

/ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾[4] [٤: ١٢٧/ب]، وقال الزمخشري في الكشاف[5]: إنّ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ اعتراض بين قوله ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا﴾[6] الآية وبين قوله ﴿أَفَأَمِنَ﴾[7]». قال[8]: «وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل» انتهى.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٣٥. ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

(٢) ٢: ٣٧٨.

(٣) قال ذلك حين طلق امرأته أمّ أوفى. ديوانه ص ٢٥٧. التقالي: التباغض.

(٤) سورة النحل: الآيتان ٤٣ - ٤٤.

(٥) الكشاف ٢: ٩٨. قال: «﴿ولو أنّ أهل القرى﴾ إلى ﴿يكسبون﴾ وقع اعتراضًا بين المعطوف والمعطوف عليه».

(٦) سورة الأعراف: الآية ٩٥. ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾﴾. الذي في شرح المصنف وشرح ناظر الجيش ٥: ٢٣٥٢: ﴿فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً﴾، وهو موافق لما في الكشاف.

(٧) سورة الأعراف: الآية ٩٧. ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿٩٧﴾﴾.

(٨) يعني ابن مالك.

وتسميةُ ما تضمنه هذا الكلام سبع جمل فيه تسامح، بل هي أربع جمل: جملة لو، وجملة جوابها، وجملة الاستدراك، وجملة العطف عليها. وهو نظر إلى أنَّ «لو» إلى «آمنوا» جملة، و«اتَّقَوا» جملة، و«لفتحنا» جملة[1]، و«لكنْ كَذَّبُوا» جملة، «فأخذناهم» جملة، «كانوا» جملة[2]، «يكسبون» جملة.

ولما كان المصنف قد تعرَّض للجمل التي لا موضع لها من الإعراب، وذكر أنهما جملتان - أشعَر ذلك بأنَّ ما سواهما له موضع من الإعراب، وليس كذلك، فأردنا حصر الجمل في هذا الذي نذكره، وتبيين ما هو منها له موضع من الإعراب وما لا موضع له، فنقول:

أصل الجملة ألاَّ يكون لها موضع من الإعراب؛ لأنَّ ما له موضع من الإعراب إنما هو لوقوعه موقع المفرد، والأصل في الجملة أن تكون مستقلَّة، لا تتقدَّر بمفرد فتكون جزء كلام.

والجملة التي لا موضع لها من الإعراب تنحصر في اثني عشر قسمًا:

أحدها: أن تقع ابتداءَ كلامٍ لفظًا ونيّة، نحو: زيدٌ قائمٌ، وقامَ زيدٌ، أو نِيَّةً لا لفظًا، نحو: راكبًا جاءَ زيدٌ. فإن انعكس هذا نحو«أبوه قائمٌ زيدٌ» كان لها موضع من الإعراب.

الثاني: أن تقع بعد أدوات الابتداء، فتشمل الحروف المكفوفة، و«إذا» الفجائية، وهل، وبل، ولكنْ، وإلا، وأمَا، و«ما» غير الحجازية، وبينما، وبَينا.

الثالث: أن تقع بعد أدوات التحضيض.

الرابع: أن تقع بعد أدوات التعليق غير العاملة، نحو لولا، ولو، ولمَّا على مذهب س[3].

---

(١) ولفتحنا جملة ... يكسبون جملة: سقط من ك.

(٢) جملة: سقط من د.

(٣) الكتاب ٤: ٢٣٤ - ٢٣٥.

الخامس: أن تقع جوابًا لهذه الحروف.

السادس: أن تقع صلة لاسم أو لحرف.

السابع: أن تقع اعتراضية.

الثامن: أن تقع تفسيرية على المشهور.

التاسع: أن تقع جوابًا للقسم.

العاشر: أن تقع توكيدًا لما لا موضع له.

الحادي عشر: أن تُعطف على ما لا موضع له.

الثاني عشر: أن تكون جملةً شرطية حُذف جوابها لتقدُّم الدليل عليه نفسه، أو تقدُّم طالب الدليل عليه.

والجملة التي لها موضع من الإعراب تنقسم بانقسام نوع الإعراب:

ففي موضعِ رفعٍ باتِّفاقٍ الواقعةُ خبرًا للمبتدأ، أو لـ«لا» التي لنفي الجنس، ولـ«إنَّ» وأخواتها، وصفةً لموصوف مرفوع، ومعطوفةً على مرفوع، وبدلاً من مرفوع.

وباختلافٍ الواقعةُ في موضعِ فاعل، وفي موضعِ مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعله.

وفي موضعِ نصبٍ باتِّفاقٍ الواقعةُ خبرًا لكان وأخواتها، وثانيًا لظننتُ، وثالثًا لأَعلَمْتُ، وخبرًا لـ«ما» الحجازية، ولـ«لا» أختها، ومحكيَّةً للقول، ومُعَلَّقًا عنها العامل، ومعطوفةً على منصوب، وصفةً لمنصوب، وحالاً.

وباختلافٍ في الواقعة بعد مُذْ ومُنذُ[1]: فذهب /السيرافيُّ إلى أنها في موضع نصب على الحال، وذهب الجمهور إلى أنه لا موضع لها من الإعراب. وفي الواقعة في الاستثناء بالفعل، فقيل: لا موضع لها من الإعراب. وقيل: هي في موضع نصب [٤: ١٢٨/

---

(١) كذا في المخطوطات! وقد تقدم ذكر هذه الجملة في ٦: ٣٤٠ - ٣٤١، وقال ثَمَّ: «فاختلفوا في الجملة من مذ أو منذ والمرفوع بعدهما ... »، وهو الصواب. وقال في منهج السالك ص ٢١٩: «أن تقع مصدرة بمذ ومنذ».

على الحال. وفي الجملة الواقعة استفهامًا بعد ما يتعدى إلى واحد، وقد أخذ مفعوله، فاتَّفقوا على أنها في موضع نصب، واختلفوا: أهي في موضعِ بدلٍ، أو مفعولٍ ثانٍ على التضمين، أو حال.

وفي موضعِ جرٍّ: فباتِّفاقٍ أن تكون مضافًا إليها أسماء الزمان غير الشرطية التي لا تجزم، أو تقع صفةً لمجرور، أو معطوفةً على مجرور، أو ما هو في موضع جرّ. وباختلاف في الواقعة بعد «ذو» في قول العرب: «اذهبْ بِذِي تَسْلَمُ»[1]، فقيل: ذو موصولة، فلا موضع للجملة. وقيل: ذو بمعنى صاحب، فهي في موضع جر. وفي الواقعة بعد «آية» بمعنى علامة، فقيل: الجملة في موضع جر بالإضافة. وقيل: «ما» المصدرية محذوفة. وفي الواقعة ابتداءً بعد حتى، فالجمهور على أنه لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج[2] وابن درستويه إلى أنها في موضع جرٍّ بحتى.

وفي موضعِ جزمٍ في الواقعة غيرَ مجزومة جوابًا للشرط العامل، أو عُطفت على مجزوم، أو على ما موضعه جزم.

وهذه الأقسام كلها مذكورة هي وأمثلتها في كتاب «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» من تصنيفنا[3].

* * *

(١) الكتاب ٣: ١١٨، ١٢١، ١٥٨ والأصول ٢: ١٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٨٦.

(٣) منهج السالك ص ٢١٧ - ٢٢٠.

ص: باب التمييز

وهو ما فيه معنى «مِن» الجنسيَّة من نكرةٍ منصوبةٍ فَضلةٍ غيرَ تابع. ويُمَيِّز إمَّا جملة - وسيُبَيَّن - وإمَّا مفردًا عَدَدًا، أو مُفْهِمَ مِقدارٍ، أو مِثْليَّة، أو غَيْريَّة، أو تَعَجُّبٍ بالنَّصِّ على جنسِ المُراد بعدَ تَمامٍ بإضافةٍ، أو تنوينٍ، أو نونِ تثنيةٍ، أو جمعٍ أو شِبْهِه.

ش: يُطلَق على التَّمييز التَّبْيينُ والتَّفسير والمُمَيِّز والمُبَيِّن والمُفَسِّر.

قوله ما فيه مَعنَى «مِن» جنس يشمل - على زعمه[1] - التمييزَ، وثانيَ منصوبَي أَستَغفِر، والمُشَبَّهَ بالمفعول، وما أُضيف إليه من التمييز، واسمَ «لا» التبرئة، وتابعَ عددٍ من جنس المعدود، وصفةَ اسم «لا» المنصوبة.

وقوله **الجنسيَّة** فصل يُخرج مثل[2]:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا ....

فإنه على معنى «مِن»، لكنَّها ليست جنسيَّة.

وقوله **مِن نكرةٍ** فصل يُخرج مثل: هو حَسَنٌ وجهَه، فإنه ليس بتمييز، بل هو منصوب على التَّشبيه بالمفعول به[3].

وقوله **منصوبةٍ** فصل يَخرج به ما أُضيف إليه من نحو: رِطْلُ زيتٍ، فإنه على معنى «مِن» الجنسية، ولا يُعرب تمييزًا.

وقوله **فَضْلةٍ** يَخرج به اسمُ لا، نحو: لا خيرًا من زيدٍ فيها.

---

(١) شرح المصنف ٢: ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٢) هذا جزء من بيت تقدم في ٧: ١٩.

(٣) بالمفعول به: سقط من س.

وقوله غيرَ تابع يَخرج به مثل: قبضتُ عشرةً دراهمَ، فإنَّ دراهمَ فيه معنَى مِن الجنسية، وهو نكرة منصوبة فَضلة، لكنه تابع، فلم يتناوله التمييز. ومثلُ: لا رجلَ ظريفًا، فإنَّ ظريفًا نكرة فَضلة منصوبة بمعنى مِن الجنسية، لكنها تابع، ففارقت التمييز. انتهى شرح هذا الحد، وهو منقود /من وجوه: [٤: ١٢٨/ب]

أحدها: ذِكر «ما» في الحد، وهو لفظ مبهم، والحدودُ تُصان عن الألفاظ المبهمة.

الثاني: قوله «فيه معنَى مِن الجنسيَّة»، فإنَّ التمييز الذي هو منقول من الفاعل، ومن المفعول على مذهب مَن أجازه[١]، ومن المبتدأ، ونحو قولهم: داري خلفَ دارك فَرْسَخًا[٢] - ليس فيه معنى مِن الجنسية. وقد سبقه إلى نحو من كلامه العبدي، فقال: «التمييز يتقدر[٣] بـ(مِن) مِن طريق المعنى». واحترز بذلك المصنف - على زعمه - «من الحال، فإنها تشاركه فيما سوى ذلك من القيود»[٤].

الثالث: قوله مِن نكرة، وهذا قيد مختلَف في اشتراطه، فلا يدخل في ماهية الحدّ. ونقول: ذهب البصريون[٥] إلى اشتراط تنكير التمييز، وذهب الكوفيون[٦]

---

(١) قال في الارتشاف ص ١٦٢٣: «فذهب أكثر المتأخرين إلى أنه جائز». ومنهم ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٢٨٢.

(٢) الكتاب ١: ٤١٧.

(٣) ك: مقدر.

(٤) شرح المصنف ٢: ٣٧٩.

(٥) الكتاب ١: ٢٠٥ وشرحه للسيرافي ٤: ١٤٨ والمقتضب ٣: ٣٢ والأصول ١: ٢٢٣ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٦٣، ٣: ٢٤٠. وانظر الإنصاف ص ٣١٢ - ٣٢٢ [٤٣].

(٦) معاني القرآن للفراء ١: ٧٩، ٢: ٣٠٨ والبديع لابن الأثير ١: ٢٠٧ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٧٥ [رسالة] والبسيط لابن أبي الربيع ص ١٠٨٣. وانظر الإنصاف ص ٣١٢ - ٣٢٢ [٤٣].

وابن الطَّراوة[1] إلى أنه يجوز أن يكون معرفة، واستدلُّوا على ذلك[2] بقول الشاعر، وهو أُميَّة بن أبي الصَّلْت[3]:

لـــه داعٍ بِمَكَّـــةَ مُـــشْمَعِلٌّ ... وآخَـــرُ ، فـــوقَ رابِيـــةٍ يُنـــادِي

إلى رُدُحٍ مِـــنَ الـــشِّيزَى مِـــلاءٍ ... لُبـــابَ البُـــرِّ يُلْبَـــكُ بالـــشِّهادِ

وقولِ الآخر[4]:

رأيتُـــكَ لَمَّا أنْ عَرَفْـــتَ وُجُوهَـــنا ... صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيسُ عَن عَمْرِو

وقولِ الآخر[5]:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ، والحَربُ لم تَقِدْ ... لَظاها ، ولم تُستَعمَلِ البِيضُ والسُّمْرُ

قالوا: ولغة للعرب مشهورة: ما فَعَلَت الخمسةَ عشرَ الدرهمَ[6]، والعشرون الدرهمَ، وقالت العرب: سَفِه زيدٌ نفسَه، وألِمَ رأسَه، وغَبِنَ رأيَه ، و﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[7]، فهذه كلها منصوبات على التمييز، وهي معارف بالإضافة أو بأل.

وتأوَّلَ البصريون هذا كله، تأوَّلُوا «لُبابَ البُرِّ» على أنه أسقط حرف الجر، فانتصب، وتقديره: مِلاءٍ بِلُبابِ البُرّ، أو: مِن لُبابِ البُرِّ[8]. وأمَّا «وطِبْتَ النَّفسَ»[9]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨١ ولابن الضائع ١: ١٠٧٥ [رسالة] وشرح المقدمة الجزولية للأبذي ٢: ٢٣٤ [مخطوط].

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨١. على ذلك: انفردت به د، وهو في شرح الجمل.

(٣) تقدم البيت الثاني في ٣: ٢٣٩، والأول قبله في ديوانه ص ٣٨١. مشمعلّ: نشيط سريع. وفي شرح الجمل لابن عصفور ولابن الضائع أنّ الذي استدلّ به هو ابن الطراوة.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٢٣٨.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٢٨٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٩.

(٦) انظر ما تقدم في ٣: ٢٣٨، وزد على ما فيه معاني القرآن للفراء ٢: ٣٣.

(٧) سورة القصص: الآية ٥٨. ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾.

(٨) المسائل الشيرازيات ص ٢٩٦.

(٩) البديع لابن الأثير ١: ٢٠٧.

و«مُلِئتَ الرُّعبَ» فعلى زيادة أل. وأمَّا «سَفِهَ زيدٌ نفسَه» وأخواتها فيأتي الكلام عليه عند تكلُّم المصنف عليه إن شاء الله.

وأمَّا قوله في الشرح[1] «إنه احترز به من المعرفة المنتصبة على التشبيه بالمفعول به في نحو: هو حَسَنٌ وجهَه» فإنَّ فيه ما في «هو حَسَنٌ وجهًا» إلا التنكير، ولا يحتاج إلى ذكره ليحترز به مما ذكر؛ لأنَّ ما ذكر[2] لم يدخل تحت ما قبله فيحترزَ منه؛ لأنه منقول من الفاعل، والمنقول من الفاعل كما قدَّمناه لا يكون فيه معنى مِن الجنسية.

الرابع: قوله «منصوبة» لا يحتاج إلى هذا القيد لأنه يحدُّ التمييز. وقوله «فَضْلة» يُغني عن «منصوبة»؛ لأنه قد ذكر قبل باب المبتدأ، وقرَّر أنَّ النصب للفَضلة، وعدَّ الفضلات، فذكرَ فيها التمييز[3].

الخامس: قوله «غير تابع» لا يحتاج إليه لأنه أخذ في القيد كونه منصوبًا، وإنما يعني لازم النصب، والتابع الذي ذكره إنما هو بحسب المتبوع، فليس فيه النصب ملتزمًا، /فلا ينبغي أن يحترز منه. [٤: ١٢٩/أ]

السادس: قوله في الشرح إنه احترز أيضًا من ظريفًا في نحو: لا رجلَ ظريفًا، قال[4]: «فإنه نكرة منصوبة فضلة بمعنى مِن الجنسية، لكنه تابع، ففارق التمييز»، ولا يحترز من هذا لأنه ليس ملتزم النصب؛ إذ يجوز رفعه بخلاف التمييز، فإنه يلتزم فيه النصب. وأمَّا قوله «إنه فَضلة منصوبة بمعنى مِن الجنسية» فمكابرة، هب أنَّ الاسم منصوب على معنى مِن الجنسية، أتكون الصفة منصوبة أيضًا على معنى مِن الجنسية؟ هذا لا يصح.

---

(١) ٢: ٣٧٩.

(٢) لأنَّ ما ذكر: سقط من ك.

(٣) انظر ما تقدم في ٣: ٢٤٢.

(٤) ٢: ٣٨٠.

وقوله **ويُمَيِّز إما جملة وسيُبَيَّن** هذا هو الذي يعبر عنه النحويون بأنه منتصب عن تمام الكلام، فقوله «ويُمَيِّز إمَّا جملة» فيه تسامح؛ لأنَّ الجملة لا تُمَيَّز، إنما هذا التمييز الآتي بعد الكلام هو مفسِّر لِما انطوى عليه الكلام الذي قبله من جهة أنك إذا قلت: تَصَبَّبَ زيدٌ، وامتلأَ الإناءُ - عُرف أنَّ المتصبِّب من زيد والمالئ للإناء شيء، ففسّر المتصبِّب بالعَرَق والمالئ بالزيت، والمنتصب عن تمام الاسم هو الذي يكون تفسيرًا لاسمٍ مبهم قبله، فقد اشتركا في أنَّ كلاًّ منهما يفسِّر مبهمًا، غير أنَّ الذي يفسِّر عن تمام الاسم مُبهَمُه مذكور، والذي يفسِّر عن تمام الكلام مُبهَمُه غير مذكور، بل هو[1] مفهوم من مضمون الجملة، ويجوز أن يأتي بعد كل كلام منطوٍ على شيء مبهم إلا في موضعين:

أحدهما: أن يؤدي إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه، نحو قولك: ادَّهَنتُ زيتًا، لا يجوز نصب زيت على التمييز؛ إذ الأصل: ادَّهَنتُ بزيتٍ، فلو نُصب على التمييز لأدَّى إلى حذفِ حرف الجرّ، والتزامِ التنكير في الاسم، ونصبهِ بعد أن لم يكن منصوبًا، وهذا كله إخراج اللفظ عن أصل وضعه، فلا يجوز شيء من ذلك بقياس، بل يوقف ما ورد من ذلك على السماع، والذي ورد من ذلك قولهم[2]: امتلأَ الإناءُ ماءً، وتَفَقَّأَ زيدٌ شحمًا، الأصل: مِن الماءِ، ومِن الشَّحم، فحذفت مِن وأل، وانتصب تمييزًا لا على أنه مفعول بعد إسقاط حرف الجر. ويدلُّ على أنه تمييز التزامُ[3] التنكير فيه، وكونُهم لا يُقَدِّمونه على الفعل، على خلاف في هذا الأخير، ولو كان منصوبًا على المفعول بعد إسقاط الحرف لجاء معرفة ونكرة، ولجاز تقديمه على الفعل بإجماع.

---

(١) بل هو: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٣) التزام: سقط من ك.

والموضع الثاني: أن يؤدي إلى تدافع الكلام، نحو «ضُرِبَ زيدٌ رجلاً»، إذا جعلت رجلاً تفسيرًا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل[1]، فتنصب رجلاً على التمييز، أي: إنَّ الضارب ليس بامرأة ولا فرس ولا غيرهما مما يمكن أن يكون ضاربًا، وذلك أنَّ الكلام مبني على حذف الفاعل، فذِكره تفسيرًا آخره متدافع؛ لأنَّ ما حذف لا يذكر.

وقد ذهب إلى إجازة ذلك بعض النحويين[2]، وخرَّج على ذلك قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾[3]، فنصب ﴿كَلَٰلَةً﴾ على التمييز لما انطوى عليه الكلام السابق من إبهام الوارث، فـ﴿كَلَٰلَةً﴾ عنده تمييز يفسِّر الوارث لا الموروث. وقد يَتَخَرَّج على ذلك قول الراجز[4]: / [ب/١٢٩ :]

يَبْسُطُ للأضيافِ وَجْهًا رَحْبا بَسْطَ ذِراعَينِ لِعَظْمٍ كَلْبا

نصبَ «كَلْبًا» تفسيرًا لِما انطوى عليه قوله «بَسْطَ ذِراعَين»، ويكون قد نوى في المصدر[5] بناءه للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، ثم أضافه، والتقدير: بَسْطًا مثلما بُسط ذراعان، فلما حَذف الباسط للذراعين أتى بقوله «كلبًا» تفسيرًا لذلك الباسط المحذوف.

---

(١) ك: الكلام.

(٢) منهم مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١: ١٩٢. وفي مغني اللبيب ص ٥٨٣ أن نحويًّا من كبار طلبة الجزولي قد أعرب (كلالةً) في الآية تمييزًا.

(٣) سورة النساء: الآية ١٢.

(٤) الرجز في شرح أبيات المغني ٧: ١٥١ - ١٥٣ [٧٧٥]. وقد خرَّجه على ذلك ابن الحاجب في أماليه ص ٦٥٣. وأنشد أبو عُبيد في الغريب المصنف ص ٤٦٧ شطرين يشبهان هذا الشاهد، وذكر أنَّ أبا القعقاع اليشكري أنشده إياهما، وهما:

يَصْفَحُ لِلقُنَّةِ وَجهًا حاجِبا صَفْحَ ذِراعيهِ لِعَظمٍ كَلْبَا

وذكر الأزهري في تهذيب اللغة ٤: ٢٥٦ أنَّ أبا الهيثم أنشده هذين الشطرين، وفي ٨: ٢٩٣ أنَّ الأصمعي قال: «وأنشدنا القعقاع اليشكري».

(٥) فوقه في س: «صح». وفي بقية النسخ: «بالمصدر».

ويَحتمل هذا البيت أن يكون من باب القلب، فأصله: بَسْطَ كَلبٍ ذِراعَين، فقال: بَسْطَ ذِراعَينِ كَلبًا.

وقوله **وإمَّا مُفردًا عددًا** مثاله: أحدَ عشرَ رجلاً، وعشرون امرأة، وقد يكون سؤالاً عن عدد كتمييز «كم» الاستفهامية.

وقوله **أو مُفْهِمَ مقدارٍ** يَعُمُّ الكيل والوزن والمساحة وما أشبهها كمثْقال ذرةً، وذَنُوب ماءً، وحُبّ[1] بُرًّا، ونِحْي[2] سَمْنًا، ومِسْأب[3] عَسَلاً، وراقُود[4] خَلاًّ، وجُمام المَكُّوكِ[5] دَقيقًا.

وجعلُ المصنف «مُفْهِمَ مقدار» قسيمًا للعدد هو قول أبي علي الفارسي، قال في الإيضاح[6]: «والمقادير على ثلاثة أضرب: مَمسوح ومَكيل ومَوزون». وكذا قال ابن عصفور[7].

وأدرج شيخانا أبو الحسن الأُبَّذِيُّ وابنُ الضائع تحت المقادير العددَ، قال ابن الضائع[8]: «والمقادير أربعة أنواع: معدود، ومَكيل، ومَوزون، ومَمسوح». وقال الأُبَّذيُّ[9]: «والمقادير المبهمة تحصرها المعدودات والمكيلات والموزونات». ومَثَّلا المقدر في العدد بخمسة عشر.

---

(١) الحُبّ: الجَرَّة الضخمة.

(٢) النِّحْي: وعاء من جلد يحفظ فيه السمن خاصة.

(٣) المسأب: وعاء من أدَم يُجعل فيه العسل. د: ومشأب.

(٤) الراقود: دَنٌّ طويل كهيئة الإرْدَبَّة يُسَيَّع داخله بالقار. وإناء خزف مستطيل مقيَّر.

(٥) المكوك: مكيال يختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد، قيل: يسع صاعًا ونصفًا. وجمام المكوك: ما يحمله رأسه.

(٦) الإيضاح العضدي ص ٢١٢.

(٧) المقرب ١: ١٦٤.

(٨) شرح الجمل له ١: ١٠٨٤ [رسالة].

(٩) شرح المقدمة الجزولية ٢: ٢٣٦ [مخطوط].

وقال في البديع: «والعدد وإن كان مقدرًا إلا أنه ليس له آلة يعرف بها».

وأمّا قولهم «داري خلفَ دارك فَرْسَخًا» فـ«س» يقول[1]: هو تمييز، على ما فُهم عنه[2]. والمبرد يجعله حالاً[3]، وخلف لا يكون مقدارًا، إنما يريد الإخبار بأنها مستقرّ لا مقدار، فاقتضى احتمال الوصف بالبعد وغيره، وكان ما بعدها مفسِّرًا للصفة المحتملة. وقد تُؤُوِّلَ هذا على س أيضًا بأن يكون من الأحوال غير المشتقّة.

وقوله **أو مِثْلِيَّة** مثاله قوله عليه السلام: (دَعُوا لي أصحابي، فلو أَنفَقَ أحدُكم مِثلَ أُحُد ذَهَبًا ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهم ولا نَصِيفَه)[4]، وقال بعضهم: ما لنا مِثلُه رجلاً[5]، ولنا أمثالُها إبلاً، وقال الشاعر[6]:

فإنْ خِفْتَ يومًا أنْ يَلَجَّ بكَ الهَوَى فإنَّ الهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثلهُ صَبْرا

وعطفُ المصنف قوله «أو مِثْلِيَّة» على قوله «مقدار» يدلُّ على أنَّ مِثلاً ليس من المقادير، وهو مذهب الفارسي[7]. وقد عدَّ س[8] مِثله من المقادير، ووجهه أنَّ مثل الشيء يساويه ويُقادره في الشيء الذي أشبهه فيه، فإذا قلت «لي مثلُ زيد فارسًا» فأنت قد زعمت أنَّ لك مَن له من الفُروسيَّة قدر فروسيَّة زيد.

---

(١) الكتاب ١: ٤١٧.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٦: ٤٢.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١١٣.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب قول النبي ﷺ لو كنتُ متخذًا خليلاً ٤: ١٩٥ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة: باب تحريم سبّ الصحابة ٤: ١٩٦٧ - ١٩٦٨، وأوله فيهما: (لا تسبُّوا أصحابي).

(٥) في الكتاب ١: ٤٤، ٢: ١٧٤، ١٨١: لي مثله رجلاً.

(٦) نسب البيت في الأزمنة والأمكنة ٢: ٢٨٦ لجرير، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في اللسان (ظنب) وشرح المصنف ٢: ٣٨٠ وشرح الكافية الشافية ص ٧٧٣.

(٧) الإيضاح العضدي ص ٢١٣.

(٨) الكتاب ٢: ١٧٢.

وقال ابن الضائع[1]: «ومما انتصب[2] أيضًا وهو شبيه بالمقدار قولهم: لي مِثلُه رجلاً، وذلك أنه لمَّا حذف موصوف مِثله وانْبَهَمَ أشبه المقدر. وقد جعله س لشبهه بالمقادير منها، قال[3]: (لأنك إذا قلت لي مِثلُه فقد أبهمت الأنواع /لأنَّ مثله يقع [٤: ١٣٠/أ] على الشجاعة والفروسية والعبيد والرجال، فإذا قلت عبدًا أو فارسًا فقد اختصصت كما اختصصت بالدرهم النوع المقدر بالعشرين؛ غير أنَّ الفرق بينهما أنَّ الفارس والعبد في قوله لي مِثلُه عبدًا هو المِثل، وليس الدرهم بالعشرين) يعني أنه يجوز في لي مِثلُه عبدًا أن يقدّم التمييز ويصير مِثلُه تابعًا له، ولا يجوز ذلك في العشرين، فما جاز[4] فيه جريان المفسِّر على المفسَّر إذا قُدِّم عليه جعله الأول، وما لم يجز فيه جريانه لو قُدِّم عليه جعله غير الأول».

قال ابن عصفور: ومذهب الفارسي أولى؛ لأنَّا إنما نريد بالمقدار ما صَحَّ إضافة المقدار إليه لفظًا أو نية، و(مِثْل) لا يصحُّ فيها ذلك.

وقال ابن الضائع[5]: «على التَّمرةِ مِثلُها زُبْدًا: هذا شبيه بالمقدار؛ لأنَّ المعنى: على التمرة قَدْرُ مِثلها، كما أنَّ المعنى في رِطل وقَفيز: قَدْرُ رِطل وقَفيز، وهذا مما تمَّ فيه الاسم بالإضافة. وقد يقال: إنَّ هذا من مقدار المساحة أو من مقدار الوزن لأنَّ المعنى: قَدْرُ مِثلها مساحةً أو وزنًا. وأمَّا مَوضِعُ راحة فمن المساحة».

«ونظير لي مِثلُه رجلاً قولهم: لا كَزَيدٍ فارسًا[6]، وقولُ الشاعر[7]:

---

(١) شرح الجمل له ١: ١٠٨٨ - ١٠٨٩ [رسالة].

(٢) ك: انتصابه.

(٣) الكتاب ٢: ١٧٢ بتصرف.

(٤) الذي في المخطوطات: كان. صوابه في شرح الجمل لابن الضائع.

(٥) شرح الجمل له ١: ١٠٨٥ [رسالة].

(٦) الكتاب ٢: ١٧٣.

(٧) هو كعب بن جعيل. الكتاب ٢: ١٧٣ وشرح أبياته ٢: ١٩، والبيت بلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٣٣٨. والمرفد: الجيش. والأصل: فهل في معدٍّ مرفد فوق ذلك؟

لنا مِرْفَدٌ سبعونَ ألفَ مُدَجَّجٍ فهل في مَعَدٍّ فوقَ ذلكَ مِرْفَدَا

لَمَّا حذف اسم لا وحذف المبتدأ انبهمَ المفسَّر، فأتى بقوله فارسًا ومِرفَدًا تمييزًا»[1] انتهى.

س[2]: «والعبد ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المِثل». قال الأستاذ أبو علي: «يعني من الضروب المقدرة بمقدار المِثل المقيسة عليه». وقال أيضًا: «يعني أنَّ المِثل مقدار، إذا قلت مِثل هذا فكأنك قلت: مِقدار هذا، إلا أنه مقدار معنوي، فالمِثل مقدار، وإضافة المقدار إليه هنا كإضافة الخاتم في قولك خاتمُ حديدٍ لما انبهمَ هل هو مقدار حقيقي حِسِّي أو مقدار مِثلي معنوي».

وقوله **أو غَيريَّة** مثاله: لنا غيرُها شاءٌ.

وقوله **أو تَعَجُّبٍ** مثاله: وَيحَه رجلاً، وحَسْبُكَ به رجلاً، ولله دَرُّهُ فارسًا، وأبْرَحْتَ جارًا، و[3]:

..... يـا جارَتـا ، مـا أنـتِ جـارَهْ

وقال بعض أصحابنا: الذي يأتي عن تمام الاسم يفسِّر عددًا أو مقدارًا أو شبيهًا بالمقدار. وذكروا شبيه المقدار في[4] نحو: ما في السماء موضعُ راحةٍ سَحابًا[5]، وعليه شَعرُ كَلَبَينِ دَينًا[6]، وتقديره: مِثلُ شعر. قال: «ولا يجيء بعد ما

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٨٩ [رسالة]، والبيت فيه مقدم على المثال.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٢.

(٣) صدر البيت: «بانتْ لطيَّتها عَرارهْ»، وهو مطلع قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٢٠٣، وقد جعل فيه الصدر عجزًا والعجز صدرًا، وهو في إيضاح الشعر ص ٢٥٤، وتخريجه في ص ٢٥٣. الطية: النية والقصد. وعرارة: امرأة. وقيل: الجارة هنا امرأته، وقيل: عشيقته.

(٤) في: سقط من د.

(٥) المثال في الأصول ١: ٣٠٧، ولفظه: ما في السماء قدر راحة سحابًا. وما ذكره أبو حيان موافق لما في شرح الجمل لابن خروف ص ١٠٠٠.

(٦) المثال في الكتاب ٢: ١٧٣.

ليس بعدد ولا مقدار ولا شبيه به إلا قليلاً، يحفظ ولا يقاس عليه، نحو قولهم: للهِ دَرُّهُ رجلاً، ووَيْحَهُ فارسًا، و(مِثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا)[1]، ولنا أمثالُها إبِلاً، ولنا غيرُها شاءً، وأَبْرَحتَ جارًا، و«يا جارَتا ما أنتِ جارَهْ»، و[2]:

يا سَيِّدًا ، مـا أنـتَ مِـنْ سَـيِّدِ .....»

انتهى.

ومن التعجب الذي يجيء بعده التمييز المنتصب عن تمام الاسم قولهم: وَيْلُمِّهِ مِسْعَرَ حَربٍ، وقولهم: يا طِيبَها لَيلةً، ويا حُسْنَها لَيلةً، وقال الشاعر[3]:

يا نُعْمَها ....

/وقولهم: ناهيكَ رجلاً، وقولهم: تَاللهِ رجلاً[4]، المعنى: تَاللهِ ما رأيتُ مِثلَه رجلاً، وقولهم: يا لكَ ليلاً، قال الشاعر، وهو جرير[5]: [٤: ١٣٠/ب]

فيا لكَ يَومًا خَيرُهُ قَبلَ شَرِّهِ تَغَيَّبَ واشِيهِ ، وأَقْصَرَ عاذِلُهْ

وأمَّا ما انتصب بعد تمام الكلام في التعجب فسأذكره - إن شاء الله - عند ذكر المصنف التمييز[6] المنتصب عن الجملة.

---

(١) هذا جزء من حديث نبوي تقدم في ص ٢١٢.

(٢) عجز البيت: «مُوَطِّأُ البيتِ رَحْبِ الذِّراعْ»، ويأتي ثانية في ص ٢٣٦. وهو للسَّفَّاح بن بُكير اليربوعي. المفضليات ص ٣٢٢، ٣٢٣ [٩٢] والخزانة ٦: ٩٥ - ٩٨ [٤٣٥].

(٣) هذا مطلع بيت للراعي في ديوانه ص ٢٩ [تحقيق راينهرت فايبرت] والكامل ص ٣٦٨، وهو:

يا نُعْمَها لَيلةً حتى تَخَوَّنَها داعٍ دَعا في فُروعِ الصُّبحِ شَحَّاجِ

تخوَّنها: تنقَّصها. والداعي: المؤذن. وشَحَّاج: أصله للبغل، واستعاره لشدة الصوت. وبعد قوله «يا نعمها» بياض في ك إلى آخر السطر، وفي حاشيتها: كذا وجد.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٤، ٢٣٧، ٢٩٣.

(٥) ديوانه ص ٩٦٥، وأول البيت فيه: «وذلك يومٌ»، وفي ديوان المعاني ١: ٣٥٢ «فيا لك يوم».

(٦) التمييز المنتصب ... ما ذكر المصنف: سقط من ك.

ومما جاء تفسيرًا لغير ما ذَكر المصنفُ تمييزُ «كم» الخبرية، وتمييز «كائن»، وتمييز «كذا»، وكلها تمييز مما[1] انتصب عن تمام الاسم.

وأمَّا ما مَثَّل به من قولهم: وَيْحَهُ رجلاً، وحَسبُك به رجلاً، ولله دَرُّه فارِسًا - فر(س)» جعلها شبيهًا بالمقادير، وذلك أنه لما ذُكر زيد أو عمرو، وأردتَ التعجب به، ونَطقتَ بهذه الألفاظ، وانبهمَ المعنى الذي تمدحه به، فجئتَ به تفسيرًا لأنه قد يُبَرِّز في شيء على غيره، وينقص منه في آخر، فلزم تفسير ما فيه برَّز، فصار كقولك «ما مثله» إذا أردت الاستفهام. ويُبين أنه تمييزٌ جوازُ دخولِ «من» عليه، ويجوز نصبه على الحال.

وأمَّا «أَبْرَحتَ جارًا» فمن قول الشاعر[2]:

..... فَأَبْرَحْتَ رَبًّا ، وأَبْرَحْتَ جارَا

أنشده س[3]، وقال الأعلم[4]: هو عجز بيت، وأوله[5]:

تقولُ ابْنَتِي حينَ جَدَّ الرَّحيـ ـلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وأَبْرَحْتَ جارا

واختُلف في هذا: فذهب الأعلم[6] إلى أنه مما انتصب عن تمام الكلام، وأنه منقول من فاعل، وتقديره: أَبْرَحَ ربُّك ، وأَبْرَحَ جارُك، فأسند الفعل إلى غيرهما، ثم نصبهما تفسيرًا نحو: طابَ زيدٌ نفسًا.

---

(١) مما: ليس في د. س، ك: لما. ن: ما.

(٢) انظر ما يأتي في الأسطر التالية.

(٣) الكتاب ٢: ١٧٥.

(٤) تحصيل عين الذهب ص ٣٠٥.

(٥) هو للأعشى. الديوان ص ٩٩ والخزانة ٣: ٣٠٢ - ٣٠٧ [٢١٧]. أبرحت: جاوزت ما يكون عليه أمثالُك.

(٦) تحصيل عين الذهب ص ٣٠٥.

وذهب ابن خروف إلى أنه مما انتصب عن تمام الاسم، وعلى هذا أنشده س، وجاء به على أنَّ الرَّبَّ هو التاء في أَبْرَحْتَ، فهو خطاب الشاعر لممدوحه، ويُقَوِّي ذلك إنشاده إياه «فأَبْرَحْتَ» بالفاء، ولا يصح اتِّصاله بصدر البيت على أن يكون معمولاً للقول[1]، فلا يكون عجزًا لذلك الصدر. ونظيره ما أنشده س[2]:

ومُرَّةُ يَحميهِمْ إذا ما تَبَدَّدُوا ويَطْعُنُهمْ شَزْرًا ، فأَبْرَحْتَ فارِسَا

أي: فأَبْرَحْتَ مِن فارسٍ، كأنه تَعَجَّب منه، وأَبْهَمَ، ثم فَسَّر.

وليس هذا في هذا البيت منتصبًا عن تمام الكلام؛ إذ ليس المعنى على: أَبْرَحَ فارِسُك، بل فاعلُ أَبْرَحَ التاءُ، غير أنه انْبَهَمَتْ ذاتُه المتعجَّبُ منها، ففُسِّرتْ، كما انْبَهَمَ العشرون.

وأمَّا ما أنشده الأعلم من قوله: «تقولُ ابنتي» البيت - فظاهرٌ فيه ما قال، وكأنَّ ابنته تعجبتْ من ممدوحه، والرَّبُّ هنا الملك الممدوح، وما رَدَّه به عليه ابن خروف من أنه أفسد المعنى، فصَيَّرَ الفعل للرَّبِّ والجار - ليس بصحيح، بل المعنى على ما أنشده الأعلم صحيح.

واختُلف في اشتقاق أَبْرَحْتَ: فقال الأعلم[3]: مِن البَراح[4]، أي: صِرتَ في بَراحٍ لاشتهار أمرك في فروسيتك. وقال السيرافي[5]: من البَرْح، وهو[6] الشدة المتعجَّب منها، أي: صِرتَ ذا بَرْح، ومنه البُرَحين والبُرَحاء[7]، /فمعنى أَبْرَحْتَ: [٤: ١٣١/أ]

---

(١) س: للفعل.

(٢) البيت للعباس بن مرداس. الكتاب ٢: ١٧٤ والأصمعيات ص ٢٠٦ [٧٠]. الطعن الشزر: ما كان في جانب، وهو أشد من الطعن المستقيم.

(٣) تحصيل عين الذهب ص ٣٠٥.

(٤) البَراح: المُتَّسَع من الأرض المنكشف.

(٥) شرح الكتاب ٣: ق ٢٧/أ.

(٦) س، ن: وهي.

(٧) البرحين، والبرحاء: من أسماء الدواهي.

جئتَ بما لم يأتِ به غيرك. وقيل: معناه تَناهَيتَ واشتهرتَ. وقيل: عَظُمْتَ ، فهذا تعجُّب[1]. وقيل: دَهُوْتَ[2].

وقوله **بالنَّصِّ على جنسِ المُراد** يتعلق «بالنَّص» بقوله «ويُمَيِّز»، وينبغي أنَّ النكرة إذا لم يكن فيها بيان ألاَّ تقع تمييزًا، وقد اختلفوا من ذلك في مسائل:

منها «ما» في باب نِعْمَ، أجاز الفارسيُّ[3] أن تكون نكرة تامَّة بمعنى شيء[4]، وتنتصب تمييزًا. وتبعه الزمخشري[5]. ومنع ذلك غيره، منهم أبو ذَرٍّ مُصعب بن أبي بكر الخُشَنِيّ.

ومن ذلك «مِثل»، أجاز س التمييز بها، فتقول: لي عشرون مِثلَه[6]، وحكى[7]: لي مِلْءُ الدارِ أمثالَك.

وفي كتاب أبي الفضل[8] البَطَلْيُوْسِيّ: لي عشرون مثلَه لا يجيزه الكوفيون لأنَّ التمييز إنما هو مُبَيِّن، ومِثل مبهمة، فلا ينبغي أن تقع موقع ما يُبَيَّن به، وهذا كما ترى، فإنَّ س نقله عن العرب. وأيضًا فالضمير في «مِثله» يُعلم على مَن يعود، فكأنه[9] قال: مما يُبَيَّن لهذا[10] الشخص، ولا شَكَّ أنَّ في هذا إفادة. ومنع ذلك الفراء.

---

(١) د: عظُمت بهذا العجب.

(٢) س: زهوت.

(٣) المسائل الشيرازيات ص ٤٨٧ - ٤٨٩ والبغداديات ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤) شيء: سقط من ك.

(٥) المفصل ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٦) الكتاب ١: ٤٢٧.

(٧) الكتاب ٢: ١٧٣.

(٨) د: أبي الفضل الصفار.

(٩) ك: وكأنه.

(١٠) د: فهذا.

ومن ذلك «غير»، أجاز يونس[1] التمييز بها، فتقول: لي عشرون غيرَك. ومنع ذلك الفراء. وهذا أحرى أن يمنعه الكوفيون لأنه أشدُّ إبهامًا[2]، لكن تلقّى س مذهب يونس بالقبول، ولم يَرُدّ عليه، فينبغي أن يُنسَب إليه جوازه لأنه لا يخلو من فائدة؛ إذ أفاد أنّ عنده ما ليس بمماثل لهذا، وهذا المقدار فيه تخصيص.

ومن ذلك «أيّما رجل»، أجاز التمييز بذلك الجمهور، ومنع ذلك الخليل وس[3].

وينبغي ألاّ يجوز شيء من هذه المبهمات إلا بسماع من العرب.

وقوله **بعدَ تمام بإضافة** مثاله: لِلّهِ دَرُّه إنسانًا، و﴿مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[4]، ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[5].

وقوله **أو تنوينٍ** مثاله: رِطلٌ زيتًا. وقالوا: يكون التنوين مقدَّرًا، وذلك في المركّب، نحو: خمسةَ عشرَ رجلاً، فيكون التمام بالتنوين المقدَّر.

وقوله **أو نونٍ**[6] **تثنية** مثاله: مَنَوانِ سَمنًا.

وقوله **أو جمعٍ** مثاله ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[7]، كذا مَثّلَ المصنف[8]، فجعل هذا من التمييز الذي يُمَيِّز مفردًا، وهو المعبَّر عنه أنه منتصب عن تمام الاسم. وليس كذلك عند أصحابنا، وإنما هو من قبيل ما انتصب عن تمام الكلام[9].

---

(١) الكتاب ١: ٤٢٨.

(٢) أشد إبهامًا: مكانه بياض في ك، وفي حاشيتها كذا وجد. د: أشد انبهامًا.

(٣) الكتاب ٢: ١٨٠ - ١٨١.

(٤) سورة آل عمران: الآية ٩١. ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ﴾.

(٥) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٦) المقدر وقوله أو نون: سقط من ك.

(٧) سورة الكهف: الآية ١٠٣.

(٨) ٢: ٣٨٠.

(٩) زيد هنا في د: وسيبين بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

وقوله أو شِبهِه أي: أو شبه نون الجمع، ومثاله ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾[1]، قال المصنف[2]: «وفُهِمَ من سكوتي عن نونِ شبه المثنَّى أنَّ التمييز لا يقع بعده». انتهى. ويعنى بشبه المثنى «اثنان» و«اثنتان».

ص: ويَنصبه مُمَيِّزُه لِشَبَهِه بالفعل أو شِبهِه. ويَجُرُّه بالإضافة إنْ حُذف ما به التَّمامُ. ولا يُحذَف إلا أنْ يكونَ تنوينًا ظاهرًا في غيرِ «مُمتلئ ماءً» ونحوِه، أو مقدَّرًا في غير «مَلآن ماءً»، و«أحدَ عشرَ درهمًا»، و«أنا أكثرُ مالاً»، ونحوِهنَّ، أو يكونَ نونَ تثنيةٍ، أو جمعِ تصحيحٍ، أو مضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مَقامه[3] في غير «مُمتَلِئَينِ أو مُمتَلِئِينَ غَضَبًا».

ش: قال المصنف في الشرح[4]: «ثم قلت / (ويَنصبه مُمَيِّزُه) - والكلام فيما [٤: ١٣١/ب] يُمَيِّز مفردًا - فمثال ما ينصبه لِشَبَهِ الفعل[5] نحو: هو مسرورٌ قلبًا، ومُنشَرِحٌ صَدرًا، وطَيِّبٌ نَفْسًا باشتعالِ رأسِه شَيبًا، وسَرْعانَ ذا إهالةً[6]. وأمَّا ما ينصبه مُمَيِّزه لِشَبَهِه بِشِبهِ الفعل فمُمَيِّزُ المقادير وما ذُكر بعدها إلا: أَبْرَحْتَ جارًا[7]» انتهى.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.

(٢) ٢: ٣٨٠ - ٣٨١.

(٣) مقامه: سقط من ك.

(٤) ٢: ٣٨١.

(٥) لشبه الفعل ... وأما ما ينصبه مميزه: ليس في مطبوعة شرح المصنف، وهو في شرح المصنف الذي حققه الدكتور محمد علي إبراهيم ص ٥٨٨ [رسالة]. وفي النص الذي نقله أبو حيان سقط من أوله، وهو كما في شرح المصنف: «ثم قلت: وينصبه مميِّزه لشبهه بالفعل أو شبهه».

(٦) هذا مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته. أمثال أبي عبيد ص ٣٠٥ - وأوله فيه: لَوَشْكانَ - ومجمع الأمثال ١: ٣٣٦ - ٣٣٧ الإهالة: الوَدَك المُذاب.

(٧) هذه قطعة من بيت للأعشى تقدم في ص ٢١٦.

والذي ذُكر بعدَ المقادير[1]، كمثقال ذَرَّة خيرًا، وذَنوب ماءً، وحُبّ بُرًّا، ونحْي سَمْنًا، ومِسْأَب عَسَلاً، وراقُود خَلاًّ، وجُمام المَكُّوك دَقيقًا، إلى سائر الأمثلة التي ذكرت بعد هذه مما يقتضي مِثْلِيَّة أو غَيريَّة أو تَعَجُّبًا.

وإنما قال «إلا أَبْرَحْتَ جاراً» لأنَّ جارًا هو منصوب بالفعل لا لِشَبَه[2] الفعل ولا لِشَبَه شِبْه الفعل، ولذلك استثناه مما قبله.

وما ذهب إليه المصنف من تمثيله ما ينصبه مُمَيِّزه لِشَبَه الفعل بقوله: هو مَسرورٌ قَلبًا، ومُنشَرِحٌ صَدرًا، وطَيِّبٌ نَفْسًا باشتعالِ رأسِه شَيبًا، وسَرْعان ذا إهالةً - بعيد عن كلام النحاة ومغاير له؛ لأنَّ المصنف جعل هذا التمييز مما يفسِّر المفرد، فهو منتصب عن تمام الاسم، وهذا عندهم مما انتصب عن تمام الكلام لا عن تمام الاسم، وكأنه التبسَ عليه مرادهم، وذلك أنَّ الإبهام الذي يفسِّره التمييز ويُبَيِّنه يشمل النوعين، لكنَّ ما انتصب عن تمام الاسم يكون الإبهام حاصلاً في الاسم خاصَّةً، وما انتصب عن تمام الكلام يكون الإبهام حاصلاً في الإسناد لا في الاسم الذي هو أحد جزأي الكلام، فإذا قلت «زيدٌ مسرورٌ» فمسرورٌ ليس مُبهَمًا في نفسه، بل حصلت نسبة السرور إلى زيد، ولم يُبَيَّن[3] من أيِّ جهة سروره، فإذا قلت «قَلبًا» زال الإبهام الذي في الإسناد، وليس كذلك ما انتصب عن تمام الاسم؛ لأنَّ الاسم في ذاته وفي وضعه هو المبهم، فإذا قلت «عندي عشرون» فعشرون مُبهَم في وضعه، فإذا قلت «درهمًا» بيَّنتَ العشرين ما هي. وكذلك إرْدَبٌّ ورِطْلٌ وذِراعٌ من المَكيل والمَوزون والمَمسوح، الإبهامُ حاصل فيها من ذوات الأسماء وموضوعاتها لا من حيث النسبة . والتمييز في قوله مُنْشَرِحٌ صدرًا، وطَيِّبٌ نَفْسًا باشتعالِ رأسِه شَيبًا، وسَرْعانَ ذا إهالةً، جميعها عند النحويين مما انتصب عن تمام الكلام لا عن

---

(١) ٢: ٣٨٠.

(٢) د: لا لشبهه.

(٣) د: ولم يتبين.

تمام الاسم، فهي من التمييزات التي تُفَسِّر ما انطوى عليه الكلام من الإبهام - وهو الحاصل في نسبة الإسناد - لا من التمييزات التي تُفَسِّر الاسم المفرد.

وأمَّا «سَرْعانَ ذا إهالةً» فواضح جدًّا أنه مما انتصب عن تمام الكلام؛ لأنَّ «ذا» فاعل باسم الفعل الذي هو سَرْعانَ في معنى سَرُعَ، فهو محوَّل من الفاعل؛ إذ أصله: سَرْعانَ إهالةُ هذا، فنَسب السرعة إلى اسم الإشارة، ونَصب إهالةً تفسيرًا لِما انطوى عليه الكلام من الإبهام ، فهو نظير: طابَ هذا نَفْسًا.

وقال أصحابنا: إنَّ الذي يُفَسِّر ما انتصب عن تمام الاسم يَنصبه مفسَّره، فإذا قلت: عندي عشرون درهمًا، أو قَفيزٌ /بُرًّا، أو رِطلٌ سَمنًا، أو ذِراعٌ ثوبًا - فالناصب للتمييز ما قبله من عشرين وقَفيز ورِطل وذِراع. وجاز لها أن تعمل وإن كانت جامدةً لأنَّ عملها على طريق التشبيه. [٤: ١٣٢/أ]

واختلف البصريون في الذي شُبِّهَتْ به:

فقيل: شُبِّهت باسم الفاعل لطلبها اسمًا بعدها كما أنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كذلك.

وقيل: لِشَبَهِها بـ«أَفْعَلَ مِن» في طلبها اسمًا بعدها على طريق التبيين مُلتَزَمًا فيه التنكير كما أنه كذلك، فالفعل هو الأصل، يعمل معتمدًا وغير معتمد، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدًا، ويعمل في السببي والأجنبي، والصفة المشبهة تعمل في المعرفة والنكرة، ولا تعمل إلا في السببي، و«أَفْعَل مِن» لا تعمل إلا في النكرة، لكنها تتحمل الضمير، والمقادير وما أشبهها لا تعمل إلا في المنصوب، فكل واحد من هذه أضعف من الذي قبله من الجهات التي ذكرناها، فشَبَهُ هذه الأسماء بـ«أَفعَلَ مِن» أقوى من شَبَهِها باسم الفاعل؛ لأنَّ الحمل على ما تَمَكَّنَ شَبَهُه أَولَى من الحمل على ما ليس كذلك.

وزعم أحمد بن يحيى أنَّ درهمًا من قولك «له عندي عشرون درهمًا» إنما انتصب من جهة أنَّ عشرين بمنْزلة قولك: معدود، ودرهمًا بمنْزلة قولك: عددًا،

فكما[1] أنك إذا قلت «معدود عددًا» كان عددًا منتصبًا بمعدود فكذلك انتصب درهم بعشرين.

ورُدَّ هذا بأنه قد يجيء من المنتصب عن تمام الاسم ما لا يمكن فيه هذا التقدير، نحو قوله: وَيْحَه رجلاً، ولله دَرُّه رجلاً.

ولا نعلم خلافًا في أنَّ الناصب للمنتصب عن تمام الاسم هو المفسِّر الذي قبله[2]، إلا أنَّ في «البديع» لابن الأثير ما نصه[3]: «عامل[4] التمييز على ضربين: فعلٌ مَحْضٌ، ومعنًى فعل:

فالفعل نحو: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا، وطِبْت به نَفْسًا، وبابه.

والمعنى: [الحاجز][5] المقدَّم ذكره في الأعداد والمقادير، وهو التنوين والنون والإضافة. وقيل: إنَّ العامل في هذا النوع إنما هو الظرف، نحو: عندي قَفيزانِ بُرًّا، والجارُّ والمجرور في نحو: لي مِثلُه رجلاً، فيكون حينئذ لفظيًّا» انتهى.

فظاهر هذا الكلام أنَّ التنوين والنون والإضافة هي العامل، ولا نعلم أحدًا ذهب إلى ذلك، وأمَّا القول الذي حكاه فلم نجده إلا في هذا الكتاب.

وفي البسيط: «النحويون جميعهم[6] يرون أنَّ العامل في قولك (أعطيت عشرين درهمًا) عشرون لشبهه بضاربين، وكذا ما تَنَزَّل منْزلته كأحدَ عشرَ؛ لأنَّ الاسم الثاني صار كالنون في عشرين. وكذلك ما كان فيه التنوين، نحو: راقودٌ

---

(١) ك: كما.

(٢) وقيل: العامل فيه المقدار الذي دل عليه الكلام. ونُقل عن الكوفيين أنَّ التمييز منصوب بإسقاط الخافض. شرح ألفية ابن معط للرعيني: السفر الثالث ص ٢٠٧ [رسالة دكتوراه]، جامعة أم القرى، تحقيق إبراهيم رجب بخيت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٣) البديع ١: ٢١٢.

(٤) ك: إن عامل.

(٥) الحاجز: تتمة من البديع.

(٦) ك، د: بجميعهم. ن: فجميعهم.

خَلاً. والضابط فيه عندهم أنَّ كل ما كان عن تمام جملة كان العامل فيه الفعل، وما كان عن تمام المفرد كان العامل فيه ذلك المفرد».

وقوله **ويجرُّه بالإضافة إنْ حُذف ما به التَّمام** أي: ويجرُّ التمييز بإضافة ما قبله إليه إن حُذف ما به التمام، والذي به التَّمام هو: المضاف إليه، والتنوين، ونون التثنية، أو نون الجمع، ونون شبه الجمع.

وقوله **ولا يُحذَف إلا إن كان تنوينًا ظاهرًا** / مثاله : رِطْلُ زيتٍ ، وإرْدَبُّ شَعيرٍ ، وذِراعُ ثوبٍ ، وعلى ما مَثَّله هو قبلُ : مسرورُ قلبٍ ، ومُنشَرِحُ صدرٍ ، وطَيِّبُ نفسٍ . واحترز بقوله **ظاهر** من أن يكون التنوين مقدَّرًا ، فإنه له حكم سيذكره. [٤: ١٣٢/ب]

وقوله **في غير «مُمْتَلئ ماءً»** احتراز من: مُمتلئ ماءً، فإنَّ فيه تنوينًا ظاهرًا، ولا يجوز جرُّ[١] تمييزه بإضافة ممتلئ إليه وإن كان عنده من قبيل تمييز المفرد المعبَّر عنه بانتصابه عن تمام الاسم، قال في الشرح[٢]: «ولا يفعل ذلك[٣] - يعني الجر بالإضافة - في التمييز بتنوين ظاهر[٤] إن كان ما هو فيه مقدَّر الإضافة إلى غير التمييز، نحو: البيتُ مُمتَلئٌ بُرًّا، فإنَّ تقديره: البيتُ مُمتَلئُ الأقطارِ بُرًّا، فلمَّا كان المُمَيَّز في هذا الباب ونحوه مضافًا إلى غير التمييز تقديرًا امتنع أن يضاف إلى التمييز، كما لا يضاف إليه المضاف صريحًا، فإن كان التنوين الظاهر فيما لا يقدَّر بذلك جاز بقاءُ التنوين ونصب المُمَيِّز بالمُمَيَّز[٥]، وزوال التنوين وإضافة المُمَيَّز إلى المُمَيِّز» انتهى.

---

(١) س، د: جره.

(٢) ٢: ٣٨١.

(٣) ذلك: سقط من س.

(٤) ظاهر: سقط من ك.

(٥) بالمميز: سقط من ك.

وقوله ونحوه أي: ونحو: مُمتَلئ ماءً، ومثاله: مُتَفَقِّئٌ شَحْمًا، فتقديره على زعمه: زيدٌ مُتَفَقِّئُ الأقطارِ شَحْمًا.

وما ذهب إليه مِن أنَّ قولك: الإناءُ مُمتَلئٌ ماءً، وزيدٌ مُتَفَقِّئ شَحمًا، أنَّ انتصاب التمييز فيه هو فيما يُمَيِّز مفردًا، وهو المعبَّر عنه بأنه منتصب عن تمام الاسم كالجائي بعد العدد والمقدار حتى يستثنيه من ذي التنوين الظاهر - هو خلاف مذهب س ومن وقفنا على كلامه من النحويين، بل هذه الصفة جارية مجرى الفعل، فالتمييز منتصب عن تمام الجملة كما هو منتصب عن تمامها في فعله، وقد ذهب هو إلى ذلك في الفعل، وسيأتي ذكره ذلك في الفصل بعد هذا، وإنما هذا من قَبيل ما التمييزُ فيه فاعلٌ من حيث المعنى، وهو منتصب في الفعل وفي الوصف عن تمام الكلام، وقد بيَّنَّا الفرق بينهما - أعني بين ما انتصب عن تمام الاسم وبين ما انتصب عن تمام الكلام - حين تكلمنا معه في تمثيله بقوله «هو مسرورٌ قَلبًا» إلى آخره[1].

إلا أنَّ ابن خروف[2] أشكلَ عليه كون المنصوب في: امتلأَ الإناءُ ماءً، وتَفَقَّأَ زيدٌ شَحمًا - هو المرفوع في المعنى بالنظر إلى الأصل وبالنظر إلى اللفظ، قال: «لأنَّ الأصل: مِن ماءٍ، ومِن شَحمٍ، فليس ما كان أصله الجر بحرف الجر مرفوعًا من حيث المعنى». وقال: «ولا يقال: امتلأَ ماءُ الإناءِ، كما يقال: تَصَبَّبَ عَرَقُ زيدٍ» انتهى.

ولا يَلزم ذلك مَن قال إنه فاعل في المعنى؛ لأنه لم يقل إنه فاعل في المعنى بـ«امتلأَ»، إنما أراد أنه فاعل في المعنى من حيث إنه مالئ للإناء؛ لأنَّ المطاوع الذي

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٢١.

(٢) مذهبه هذا في شرح الجمل له ص ٩٩٩، وليس فيه لفظه الذي ذكره أبو حيان. وانظر شرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٨٠ [رسالة].

هو امتلأ يتضمنه الحامل الذي هو مَلأ، وقد استعملت العرب: مَلأ الماءُ الإناءَ، خلافًا لِمَنْ أنكرَ استعمالَه، قال الشاعر[1]:

تَصَرَّمَ مِنِّي وُدُّ بَكْرِ بْنِ وائلٍ ... وما كانَ ظَنِّي وُدَّهُمْ يَتَصَرَّمُ

قَوارِصُ تَأتيني، ويَحتَقِرونَها ... وقد يَمْلأُ الماءُ الإناءَ، فَيَفْعَمُ

[٤: ١٣٣/أ] /فإذا أردت المطاوع قلت: امتلأ الإناءُ ماءً.

وقوله **أو مقدَّرًا في غير «مَلآن ماءً»، و«أحدَ عشرَ درهمًا»، و«أنا أكثرُ مالاً»، ونحوِهنَّ** أمَّا ما كان غير الثلاثة التي ذكر فنحو: رأيتُ رجلاً أَشْعَثَ رأسًا، وهند شَنْباءُ أنيابًا[2]، يجوز فيه النصب على التمييز والجر بالإضافة، فتقول: أَشْعَثُ رأسٍ، وشَنْباءُ أنيابٍ.

وهذا عندنا أيضًا ليس من قَبيل ما انتصب عن المفرد الذي عبَّر النحويون عنه بأنه منتصب عن تمام الاسم، وإنما هذا مما انتصب عن تمام الجملة والكلام، وقد تقدَّم الفرق بينهما[3]، وهذا فاعل من حيث المعنى، تقول: زيدٌ أشعثُ رأسُه، وهند شنباءُ أنيابُها، فهذا التمييز هو من التمييز المنقول من الفاعل، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله.

وأمَّا قوله **مَلآن ماءً** فـ«مَلآنُ ماءً» هو عندنا من التمييز الذي هو فاعل من حيث المعنى، وانتصب عن تمام الجملة لا عن تمام المفرد.

وأمَّا **أحدَ عشرَ درهمًا** فهذا مما انتصب عن تمام المفرد لا عن تمام الكلام، ولا خلاف في ذلك.

---

(١) هو الفرزدق. الديوان ص ٧٥٦ وطبقات فحول الشعراء ص ٣٥٧ - ٣٥٨ والكامل ص ٤٢ والحيوان ٣: ٩٦. تصرَّم: تقطَّع. وقوارص: جمع قارصة: وهي الكلمة المؤذية. وفعمَ الإناءَ: ملأه وبالغ في ملئه. د: قوارض. وهي بمعنى قوارص.

(٢) الشَّنَب: برد في الأسنان وعذوبة في الريق.

(٣) تقدم في ص ٢٢١.

وأمَّا أنا أكثرُ مالاً فهو عندنا من التمييز المنقول عن المضاف، وتقديره: مالي أكثرُ، وهو مما انتصب عن تمام الكلام لا عن تمام الاسم.

وقال في الشرح[1]: «ومن الممنوع الإضافة للتمييز[2] لِلُزوم تنوينه تقديرًا أحدَ عشرَ وبابه، وكذلك أَفْعَلُ التفضيل المميَّز بسببيّ، نحو: زيدٌ أكثرُ مالاً، وعلامةُ السببيّ صلاحيتُه للفاعلية بعد تصيير أَفْعَلَ فعلاً، كقولك في زيدٌ أكثرُ مالاً: زيدٌ كَثُرَ مالُه، فإن لم يَصلح ذلك تعيَّنت الإضافة، كقولك: زيدٌ أكرمُ رجلٍ» انتهى.

والذي أقول: إنه ليس في أحدَ عشرَ ولا في «أنا أكثرُ» تنوينٌ مُقَدَّر البَتَّةَ، فالذي[3] مَنع الصرف منع منه التنوين، فكيف يقال: إنَّ فيه تنوينًا مقدرًا؟ وكذلك أحدَ عشرَ مبنيٌّ ومحكوم له بأنه اسم واحد، والتنوين الذي هو فيما يقابله هو تنوين الأَمْكَنيَّة، فكيف يقال: إنَّ فيه تنوينًا مقدَّرًا؟

وقوله **أو يكونَ نونَ تثنية** مثاله: رِطْلا زَيت.

وقوله **أو جمعِ تصحيح** مثاله: هم حَسَنُو وُجوهٍ، وذلك على ما قال في أنَّ مثل هذا تمييز عن المفرد لا عن الجملة.

وقال المصنف في الشرح[4]: «ومما لا يضاف إلى مميِّزه عِشرون وأخواته، فلا يقال: عِشْرُو درهمٍ، بل عِشرون درهمًا، هذا هو المشهور.

وحكى الكسائيُّ[5] أنَّ مِن العرب مَن يقول: عِشْرُو درهمٍ».

وبعض النحويين قاس على هذا الشاذِّ، فأجاز: عِشْرُو درهمٍ، وكذلك العقود بعدها.

---

(١) ٢: ٣٨١.

(٢) ك، د، ن: التمييز.

(٣) ك: والذي. ن: والذي منع الصرف منع منه التنوين.

(٤) ٢: ٣٨١.

(٥) المقرب ١: ٣٠٥.

وقوله أو مضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مَقامه قال المصنف في الشرح[1]: «فإن كان أَفْعَلُ[2] مضافًا إلى جمعٍ بعده تمييزٌ لا يمتنع جعله مكان أَفْعَلَ جاز بقاؤهما على ما كانا عليه، وجاز حذف الجمع والإضافة إلى ما كان تمييزًا، كقولك: زيدٌ أَشْجَعُ الناسِ رجلاً، وأَشْجَعُ رجلٍ» انتهى.

واحترز بقوله «صالحًا لقيام التمييز مقامه» من مضاف إليه لا يَصلح إن حُذف أن يقوم التمييز مقامه، مثاله: زيدٌ لِلّهِ /دَرُّهُ رجلاً! ويا وَيْحَهُ رجلاً! لو [٤: ١٣٣/ب] حذفت المضاف إليه لم يَصلح التمييز لقيامه مقامه، فلا يجوز حذفه وجرُّ ما بعده، لا يجوز: لِلّهِ دَرُّ رجلٍ، ولا: وَيْحَ رجلٍ.

وأمَّا قول المصنف في الشرح «إن كان أَفْعَلُ مضافًا» إلى آخر كلامه، وتفسيره قوله «أو مُضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مَقامه» بقولك: زيدٌ أَشْجَعُ الناسِ رجلاً، فيقرهما[3] على ما كانا عليه من إبقاء المضاف إليه ونصب التمييز، أو يحذف الجمع، ويضيف إلى ما كان تمييزًا - فتخليط فاحش وسوء فهم؛ لأنك إذا قلت زيدٌ أَشْجَعُ رجلٍ فليس رجل هنا في هذا التركيب هو الذي كان في: زيدٌ أشجعُ الناسِ رجلاً، فحذفتَ الناس، وأضفتَ أَشجعَ إلى تمييزه، بل لم يكن هذا تمييزًا البتة، وإنما هو اسم مفرد قام مقام الجمع، واكتُفي به عن الجمع، والمعنى: زيدٌ أشجعُ الرجالِ، فليس التمييز لـ«أشجعَ»، ألا ترى أنه يجوز أن تأتي بالتمييز[4] بعده، فتقول: زيدٌ أشجعُ رجلٍ[5] قلبًا، وأحسنُ رجلٍ وجهًا، ولو كان هو التمييز لم يجز أن يكون لأشجع ولا لأحسن تمييزان اثنان.

---

(١) ٢: ٣٨١.

(٢) س: أفعل التفضيل.

(٣) ك: فيفسرهما.

(٤) بالتمييز: سقط من ك.

(٥) د: الناس.

وقال س في أثناء باب الصفة المشبهة[1]: «فإن أضفتَ، فقلتَ: هذا أوَّلُ رجلٍ - اجتمع فيه لزومُ النكرة وأن يُلفظ بواحد، وذلك أنه إنما أراد أن يقول: أوَّلُ الرجالِ، فحذف[2] استخفافًا واختصارًا، كما قالوا: كلُّ رجلٍ، يريدون: كلّ الرجال، فكما[3] استَخَفُّوا بحذف الألف واللام استَخَفُّوا بترك بناء الجميع، واستَغنَوْا عن الألف واللام بقولهم: خيرُ الرجالِ، وأوَّلُ الرجالِ».

وقال س أيضًا في باب كم، وقد ذكر تمييزها، فقال[4]: «لو قلتَ كَمْ لك الدرهمَ لم يَجز كما لم يَجز في قولك عشرون الدرهمَ؛ لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم. هذا معنى الكلام، ولكنَّهم حذفوا الألف واللام، وصيَّروه إلى الواحد، وحذفوا من استخفافًا، كما قالوا: هذا أوَّلُ فارسٍ في الناس، وإنما يريدون: هذا أوَّلُ من الفُرسانِ» انتهى.

وتبيَّن من كلام س أنَّ المجرور هو المفضَّل عليه زيدٌ؛ لأنك إذا قلتَ زيدٌ أشجَعُ رجلٍ فمدلوله: أشجَعُ الرجالِ، فهو مُفَضَّل عليهم، ولذلك قدَّره س مرة بالجمع المعرَّف مضافًا إليه أَفْعَلُ، فقال: أوَّلُ الرجالِ، وتارة قدَّره بالجمع المعرَّف مجرورًا بِمِنْ، فقال: أوَّلُ مِن الفُرسانِ، واتَّضح أنَّ المجرور المفرد هو بمعنى الجمع المعرَّف، وهو المفضَّل عليه مَن سَبق ذكره، والمفضَّل عليه لا يكون هو التمييز.

وقوله **في غير مَمتَلِئَين أو مُمتَلِئِينَ غَضَبًا** قال المصنف في الشرح[5]: «ومما لا يضاف مُمتلئانِ ومَمتلئونَ ونحوهما. والعلة في ذلك مفهومة مما ذُكر في ممتلئ وملآن» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٣.

(٢) الذي في المخطوطات: «فحذفوا»، والتصويب من الكتاب.

(٣) الذي في المخطوطات: «كما»، بلا فاء، والتصويب من الكتاب.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٧ - ١٥٨.

(٥) ٢: ٣٨٢.

هذا بناءٌ منه على ما قال: إنّ مثل هذا هو[1] من تمييز المفرد المعبَّر عنه في الاصطلاح بأنه منتصب عن تمام الاسم. وفَهم العلة هو أنه - عنده - مضاف من حيث المعنى، أي: ممتلئا الأقطارِ، أو: ممتلئو الأقطارِ غضبًا. وسيأتي كلام أصحابنا فيما خالفهم فيه المصنف وقال: إنه تمييز عن مفرد، وهم /يقولون: إنه تمييز عن جملة، في الفصل بعد هذا، إن شاء الله. [٤: ١٣٤/أ]

ص: وتَجِبُ إضافةُ مُفْهِمِ المقدارِ إن كان في الثاني معنَى اللام، وكذا إضافةُ بعضٍ لم تُغَيَّر تسميتُه بالتبعيض، فإن تَغَيَّرَتْ به رُجِّحَت الإضافةُ والجرُّ على التنوين والنصب، وكونُ المنصوبِ حينَئذٍ تمييزًا أولَى من كَونِه حالاً، وِفاقًا لأبي العباس. ويجوز إظهار مِنْ مع ما ذُكر في هذا الفصل إن لم يُمَيِّزْ عَدَدًا، ولم[2] يكن فاعلَ المعنى.

ش: المقادير إذا يراد بها الآلات التي يقع بها التقدير فلا يجوز إلا إضافتها، نحو: عندي مَنَوَا سَمْنٍ، وقَفيزُ بُرٍّ، وذِراعُ ثوبٍ، تريد الرِّطْلَينِ اللَّذَينِ يُوزَن بهما السَّمن، والمِكيالَ الذي يُكال به البُرُّ، والآلةَ التي يُذْرَعُ بها الثوب، فإضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى مِن.

وأفهَمَ كلامُ المصنف أنه إذا لم يكن في الثاني معنَى اللامِ لا تجبُ الإضافة، وتحتَ نفي وجوبِ الإضافةِ المنعُ والجوازُ، ففي هذا المفهوم إبهام، فكان ينبغي أن يُبَيِّن الحال في المميِّز والمميَّز، لكنه قال في الشرح ما نصُّه[3]: «لي ظَرفُ عَسَلٍ، وكيسُ دَراهمَ، تريد ظَرفًا يَصلُح للعسل، وكيسًا يَصلُح للدراهم، فالإضافة في هذا النوع متعيّنة، فلو أردتَ عسلاً يَملأ ظرفًا، ودراهمَ تَملأُ كيسًا - جاز لك أن تُضيف وتَجُرّ، وأن تُنَوِّن وتَنصب» انتهى.

---

(١) هو: سقط من س.

(٢) ك: أو لم.

(٣) ٢: ٣٨٢.

وفي البسيط: «لا يكون النصب إلا إذا كان الأول مقدارًا: كيلاً، أو وزنًا، أو ما في حكمهما، ونويت فيه ذا المقدار، فإن نقَص أحدهما لم يَجز النصب، والمقدار كالمثقالِ، والرِّطلِ، والكُرِّ[1]، وعَدْلِ كذا، ووَزْن كذا، ونحوه. وقد تُنَزَّلُ أشياءُ مَنْزلة المقادير وإن لم تكن مَقاديرَ، نحو: عندي بيتانِ تِبْنًا، وحُزْمَتانِ بَقلاً، وجُبَّتانِ خَزًّا، وخاتمانِ ذهبًا، لا تنصب[2] إلا حين[3] تريد مِقدار الجُبَّتَينِ مِن الخَزِّ، والخاتمين من الذهب، ولو أردتَ نفس ذلك لخفضتَ، كقولك: ما فَعلتْ جُبَّةُ الخَزِّ؟ وما فَعلتْ جُبَّتُك الخَزُّ؟ إتباعًا، إلا أن تقطع كالنعت والحال. وتقول: عندي قَضيبانِ عَوسَجٌ وشَوْحَطٌ، ترفع لأنَّ القَضيب وما أشبهه ليس مقدارًا لشيء، فإن نويتَ قَدرَ قَضيبَينِ مِن ذلك جَرَرتَ ذلك» انتهى.

وقال أصحابنا: إذا أريد بالآلات الأشياءُ المقدَّرة بها جاز أربعة أوجه:

أحدها: نصب ما بعدها على التمييز. وجاز النصب لأنَّ الأصل في عندي رِطلٌ زيتًا: عندي مقدارُ رِطلٍ زيتًا[4]، وكذلك في: قَفيز بُرًّا، وذِراع ثوبًا، وإضافةُ «مقدار» إلى تمييزه لا تُمكِن لحجز المضاف بينهما، فلمَّا تقرَّر النصب لِما ذكرناه حذفوا المضاف الذي هو مِقدار، وأقاموا ما كان مضافًا إليه مُقامه، فأعربوه بإعرابه، وأبقَوا النصب في التمييز على ما كان عليه في الأصل.

الوجه الثاني: الإضافة على معنى مِن؛ لأنه بعض ما أُضيف إليه، وذلك أنَّ القَفيز والرِّطل والذِّراع إنما يراد بها المقدار المحذوف، وليس لها في اللفظ ما يمنعها من الإضافة ويحجز[5] عنها، فأُوثِرت[6] الإضافة على النصب.

---

(١) الكرّ: مكيال لأهل العراق، ستون قفيزًا، أو أربعون إردبًّا.

(٢) ك: لانتصب.

(٣) فيما عدا ن: حتى.

(٤) عندي مقدار رطل زيتا: سقط من ك.

(٥) كذا في المخطوطات. وفي شرح ناظر الجيش ٥: ٢٣٦٨: ويحجزها.

(٦) ك: فآثرت.

الوجه الثالث: جعل ما بعد المقادير صفة لها، فتُعرب بإعرابها، وهو قول[1] س، وضعَّفه[2]، تقول: عندي /مَنَوانِ سَمنٌ، وقَفيزٌ بُرٌّ، وذِراعٌ ثوبٌ. وهذا الوجه [٤: ١٣٤/ب] ضعيف لأنَّ أسماء الأجناس جوامد، والجامد لا يوصف به إلا بعد أن تتكلف تضمينه معنى المشتقّ، وذلك قليل فيه. انتهى.

وقال ابن السراج[3]: ويجوز أن تقول: عندي رطلٌ زيتٌ، وخمسةٌ أثوابٌ، ولي مثله رجلٌ، على البدل.

الوجه الرابع: نصبه على الحال، ويكون أيضًا في هذا الوجه قد ضُمِّن معنَى المشتقّ كما كان في الصفة. قيل: وحسَّن وقوعَ الحال بعد النكرة كونُه غير وصف في الأصل، نحو: مررتُ بماءٍ قعدةَ رجلٍ، ووقعَ أمرٌ فُجاءةً.

واعلم أنَّ انتصاب التمييز عن تمام الاسم في الأعداد والمقادير إنما يكون إذا تعذَّرت الإضافة، فإن لم تتعذر لم يَجُز النصب لأنَّ النصب في هذا الباب ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل؛ لأنَّ النصب بعدها مُشَبَّه[4] بنصب أَفْعَلَ مِن، وأَفْعَلُ مِن مُشَبَّه بالصفة المشبَّهة[5]، وهي مُشَبَّهة باسم الفاعل، وهو مُشَبَّه بالفعل، فلا يُتَكَلَّف النصب إلا عند تعذُّر الإضافة، تقول: ثلاثةُ أثوابٍ، ومئةُ ثوبٍ، وألفُ درهمٍ، ولا يجوز التنوين والنصب إلا في اضطرار الشعر.

وإنما نصبوا في عشرين وأحدَ عشرَ وبابهما لأنَّ الأصل: مِنَ الرجالِ، واختصروا تخفيفًا بحذف (مِنْ) و(أَلْ)، واجتزائهم بالمفرد المراد به الجنس عن الجمع إذ يدلُّ على ما يدلُّ الجمع، وهو أخفُّ، ونصبوه.

---

(١) فوقه في د: كذا.

(٢) الكتاب ١: ٣٩٦ وشرحه للسيرافي ٦: ١٤ والتعليقة ١: ٢١١.

(٣) الأصول ١: ٣٠٨.

(٤) ك: مشتبه.

(٥) المشبهة: سقط من ك.

ولم يُجيزوا: عشرو رجلٍ، ولا أحدَ عشرَ رجلٍ؛ لأنَّ الإضافة على معنى مِن، ولو صَرَّحت بـ«مِنْ» عاودتَ الأصل، وهو الجمع بأل، فكما امتنع دخول مِنْ على المفرد امتنعت الإضافة إليه لأنه مفرد، وجاز النصب في «رِطْل سَمنًا» باعتبار أنَّ الأصل: مِقدارُ رِطلٍ سَمنًا، وتقدَّم تقرير ذلك.

فرع: إذا كان المقدار مختلطًا من جنسين فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، بل تقول: عندي رطلٌ سَمنًا عَسَلاً، إذا أردت أنَّ عندك من السمن والعسل مقدارَ رطل؛ لأنَّ تفسير الرِّطل ليس السمن وحده ولا العسل وحده، وإنما هو مجموعهما، فجعل سَمنًا عَسَلاً اسمًا للمجموع على حد قولهم: هذا حُلوٌ حامِضٌ.

وذهب غيره إلى العطف بالواو، وتكون جامعة، والواو الجامعة تُصَيِّر ما قبلها وما بعدها بمنْزلة شيء واحد؛ ألا ترى أنك تقول: هذانِ زيدٌ وعمرٌو، فصيَّرتِ الواوُ الجامعةُ زيدًا وعمرًا خبرًا عن هذان، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبرًا، وعمرٌو خبر آخر عُطف عليه؛ لأنَّ كلاً منهما مفرد، وهذانِ مثنًّى، والمفردُ لا يكون خبرًا عن المثنَّى. وكذلك: زيدٌ وعمرٌو قائمان، الواو جامعة، لا يجوز أن يكون زيد مبتدأ على انفراده، وعمرو معطوف عليه؛ لأنَّ كلاً منهما مفرد، ولا يكون المثنَّى خبرًا عن المفرد.

قال بعض أصحابنا: وكلا القولين سائغ عندي.

وقوله **وكذا إضافةُ بعضٍ لم تُغَيِّر تسميتُه بالتبعيض** يعني أنه تجب إضافته، ومثَّل ذلك المصنف في الشرح بجَوزِ قُطْنٍ، وحَبِّ رُمَّانٍ، وغُصنِ رَيحان، وتَمْرةِ نَخلة، وسَعْفِ مُقْلٍ[1]، قال[2]: «فهذا النوع إذا مُيِّزَ بما هو منه فلا بُدَّ من إضافته إليه؛ لأنَّ اسمه / الذي كان له غير مستبدل به». [٤: ١٣٥/أ]

---

(١) المقل: حَمل الدَّوم، والدَّوم: شجر كالنخل.

(٢) ٢: ٣٨٢.

وقال ابن السَّرَّاج[1]: «إذا قلت ماءُ فُراتٍ، وتَمرُ شِهْريزٍ، وقَضيبا بانٍ، ونَخْلَتا بَرْنِيٍّ - فذلك ليس بمقدار معروف مشهور، وكلام العرب [الخفض][2]، والاختيار فيه الإضافة أو الإتباع، ولا يجوز فيه التمييز إذا لم يكن مقدارًا».

وقوله فإنْ تَغَيَّرَتْ [به][3] رُجِّحَتِ الإضافةُ والجرُّ على التنوين والنصب إلى قوله لأبي العباس[4] مثَّله المصنف في الشرح بِجُبَّةٍ خَزٍّ، وخاتمِ فِضَّةٍ، وسِوارِ ذهبٍ، قال[5]: «فإنَّ أسماءها حادثة بعد التبعيض والعمل الذي هيأها بالهيئات اللائقة بها، فلك في هذا النوع الجرُّ بالإضافة، والنصب على التمييز أو على الحال، والثاني هو ظاهر قول س[6]، وقد تقدم في باب الحال بيان شُبهة س في جعله حالاً[7]، والأول قول أبي العباس[8]، وهو أولى لأنه لا يُحْوِج إلى تأويل، مع أنَّ فيه ما في المُجْمَع على كونه تمييزًا، بخلاف الحكم بالحالية، فإنه يُحْوِج إلى تأويلٍ بمُشتَقٍّ مع الاستغناء عن ذلك، ويُحْوِج إلى كثرة تنكير صاحب الحال، وكثرة وقوع الحال غير منتقلة، وكلُّ ذلك على خلاف الأصل، فاجتنابه أولى. فلو كان ما قبل خَزّ وفِضّة معرفة رُجِّحت الحالية، وقد تقدم ذلك في باب الحال» انتهى.

---

(١) الأصول ١: ٣٢١ - ٣٢٢.

(٢) الذي في المخطوطات: «يحفظ». والتصويب من الأصول.

(٣) به: ليس في المخطوطات، وهو في الفص.

(٤) يعني قوله: فإن تَغَيَّرَتْ به رُجِّحَت الإضافةُ والجرُّ على التنوين والنصب، وكونُ المنصوبِ حينَئذٍ تمييزًا أولَى مِن كَونِه حالاً، وِفاقًا لأبي العباس.

(٥) ٢: ٣٨٢.

(٦) الكتاب ٢: ١١٧ - ١١٨.

(٧) تقدم ذلك في ص ١٩ - ٢٠.

(٨) المقتضب ٣: ٢٧٢.

وهذا الذي ذكره المصنف في الفَصِّ والشرح غير موافَق عليه، بل في ذلك تفصيل: قال بعض أصحابنا: «إذا قلت عندي جُبَّة خَزّ فإمّا أنْ تريد أنّ عندك مقدار جُبّة أو الجُبّة نفسها التي نُسجت من الخَزّ:

فإن أردت الأول كان بمنْزلة: عندي رِطلٌ سَمنًا، تجوز فيه الأربعة الأوجه: الجرّ بالإضافة، والنصب على التمييز، أو الحال، أو التبعية على الوصف.

وإن أردت الثاني فالجرّ بالإضافة. ولا يجوز النصب على التمييز، بل إن جاء منصوبًا فعلى الحال، وذلك لِما تقدم من أنه لا يجوز النصب على التمييز في هذا الباب إلا إذا تعذر الخفض في لفظ المسألة أو في أصلها، وخَفضُ خَزّ في هذه المسألة على هذا التقدير بإضافة جُبّة إليه غير متعذر لا في اللفظ ولا في الأصل؛ لأنه لا تُقَدَّر على هذا المعنى إضافة مقدار إلى جُبّة؛ لأنه ليس عندك مقدار جُبّة، وإنما عندك الجُبّة بنفسها، وإذا لم يكن الأصل عندي مقدار جُبّة لم يكن في المسألة ما يمنع من الإضافة، ولهذا حَمل س انتصاب خَزّ في قول العرب عندي جُبَّةٌ خَزًّا على الحال، ولم يجعله على التمييز، وخالفه في ذلك المبرد، وزعم أن انتصابه على التمييز. والصحيح ما ذهب إليه س من أنه منصوب على الحال للعلة التي ذكرناها، ويكون إذ ذاك متضمنًا معنى المشتق، والعامل فيه ما في عندي من معنى الفعل» انتهى.

فعلى ما قاله هذا القائل لا يجوز في جُبّة خَزّ، ولا سِوار ذهب، ولا خاتم فِضّة - النصب على التمييز إذا أُريد بذلك أنّ الجُبّة منسوجة من الخَزّ، وأنّ السِّوار مصوغ من الذهب، وأنّ الخاتم مَصُوغ من الفِضّة، وإنما يجوز ذلك إذا أُريد أنّ عنده من الخَزّ مقدار جُبّة، ومن / الذهب مقدار سوار، ومن الفِضّة مقدار خاتم، [٤: ١٣٥/ب] وهذا مخالف لِما قَرَّره المصنف.

ويجري إذ ذاك جُبّةُ خَزّ وبابه مجرى رِطل زيتٍ في التقسيم، إن أُريد بها الآلات فالجرّ بالإضافة، أو المقادير فالوجوه الأربعة.

وفي الإفصاح: «يُنوَّن الأول، ويُنصب الثاني، وهو كثير، يعني في: ثوبٌ خَزًّا، ونحوه. ومذهب أبي العباس أنه تمييز، و(س) يجعله حالاً، وهو الصحيح؛ لأنه يوصف به بدليل رفعه السبب.

وإذا أُتبع فقول س[1] إنه صفة، وضعَّفَه س، وذكر أنَّ من العرب من يرفع به، فيقول: [مررتُ][2] بسَرْجٍ خَزٌّ صُفَّتُهُ، وبكتابٍ طِينٍ خاتمُه. وجعله غيره عطف بيان، وهو قول أبي العباس[3]، والزَّجّاجيّ[4]. وقد قيل: إنه بدل. قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأنَّ الثاني أعمّ من الأول بوجه، والأول أعمّ بوجه آخر؛ إذ ليس كلّ باب ساجًا ولا كلّ ساج بابًا، وهو جائز عندي على حذف مضاف، أي: هذا بابٌ [بابُ][5] ساجٍ».

وقوله **ويجوز إظهار مِنْ مع ما ذكر في هذا الفصل** يعني أنك تقول: مِلْءُ الأرض مِن ذهبٍ، وإرْدَبٌّ مِن قمحٍ، وجُمامُ المَكُّوكِ مِن دَقيقٍ، ولي أَمثالُها مِن إبلٍ، وغيرُها مِن شاءٍ، ووَيْحَه مِن رجلٍ، ولِلهِ دَرُّه مِن فارسٍ، وحَسْبُكَ به مِنْ رجلٍ، وأَبْرَحْتَ مِنْ جارٍ، وما أنتَ مِنْ فارسٍ، قال[6]:

يا سَيِّدًا ! مـا أنـتَ مِـنْ سَـيِّدٍ مُوَطَّأُ الأَكْنـافِ رَحْـبِ الـذِّراعْ

وكذلك ما ذكرناه نحن[7]، تقول: وَيْلُمِّهِ مِنْ مِسْعَرِ حَرْبٍ، ويا طِيبَها مِنْ لَيلةٍ، ويا لكَ مِنْ رَجُلٍ، قال[8]:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٤١، ١١٧ - ١١٨.

(٢) مررت: تتمة يلتئم بها السياق، وهي في الكتاب ٢: ٢٣.

(٣) نص في المقتضب ٣: ٢٥٩ على أنه محمول على البدل والإيضاح.

(٤) الجمل ص ٦٥، وقد نصّ فيه على أنه بدل.

(٥) باب: تتمة يقتضيها السياق.

(٦) تقدم البيت في ص ٢١٥.

(٧) ذكره في ص ٢١٥.

(٨) تقدم البيت في ص ١٨٧.

فيا لَكَ مِنْ لَيلٍ ، كأنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وناهيكَ مِنْ رجلٍ، وما في السَّماءِ مَوضِعُ راحةٍ مِنْ سَحابٍ، وعليه شَعرُ كَلْبَينِ مِنْ دَينٍ، ومُمتلئ مِن ماءٍ.

ولم يُبَيِّن المصنف ما معنَى «مِن» التي تظهر مع ما ذُكر في هذا الفصل من المقادير وما أشبهها، واختلف النحويون فيها:

فذهب بعضهم إلى أنها للتبعيض، ولذلك لم تَدخل على التمييز المنقول عنه الفعل؛ لأنه ليس أعمَّ من المبهم الذي أُتي به لتفسيره، فإذا قلت طابَ زيدٌ نَفسًا فـ«نَفسًا» ليس أعمَّ من المبهم الذي انطوت عليه الجملة، وإذا لم يكن أعمَّ لم تدخل عليه مِن التي معناها التبعيض.

وقال الأستاذ أبو علي: ويمكن أن تكون (مِن) الداخلة على التمييز بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند س[1] كما زيدت في « ما جاءني مِن أحدٍ»؛ لأنه جعل مِن في قوله «وَيحَه مِن رجلٍ» مؤكِّدةً لمعنَى التبعيض، وشَبَّهها في ذلك بقولهم: ما جاءني مِن أحدٍ. قال: «إلا أنَّ المشهور مِن مذهب النحويين ما عدا الأخفش[2] أنَّ مِنْ لا تزاد إلا في غير الواجب».

قال ابن عصفور: «والصحيح عندي أنها ليست بزائدة؛ لأنَّ الاسم المنتصب بعد المقادير وما أشبهها يحتمل أن يكون حالاً وأن يكون تمييزًا؛ فإذا أتيت بـ(مِن) كان المعنى معنَى التمييز لا الحال؛ لأنَّ مِنْ لا تدخل على الحال، فلما كانت مِنْ تُعطي ما لا يعطيه النصب - وهو النص على إرادة معنى التمييز والتبيين - لم يجز جعلها زائدة؛ لأن الزائد هو الذي يكون معنى الكلام في حال ثبوته وسقوطه واحدًا».

---

(١) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٢) معاني القرآن له ص ٩٨ - ٩٩، ٢٢٣، ٢٧٤.

وقال ابن عصفور أيضًا: «مِنْ هذه مؤكِّدة لمعنَى التبعيض، وذلك أنك إذا قلت: عندي راقُودٌ خَلاً، ولي مِثلُه رجلاً، وعندي ذِراعٌ ثوبًا، فمِثلُه والذِّراع والراقود بعض هذه الأجناس المنتصب على التمييز، فإذا أتيت بـ(مِنْ) كانت مؤكِّدة لمعنَى التبعيض المفهوم قبل الإتيان به، كما أنَّ (مِنْ) في قولك ما جاءني مِن أحدٍ مؤكِّدة لمعنَى التبعيض الذي كان يعطيه الكلام قبل دخول مِن؛ ألا ترى أنَّ المراد بقولك « ما جاءني أحدٌ » نفي مجيء كل أحد من الناس منفردًا أو مع غيره، وبذلك حصل في هذا الكلام معنى النفي العام؛ إذ لو كان المراد نفي مجيء الناس كلهم لم يلزم من ذلك نفي مجيء بعضهم، وإذا كان المعنى على ما ذكرناه فالموضع موضع تبعيض؛ لأنَّ كل واحد من الناس بعض الناس، فأُتِي بـ(مِنْ) لتأكيد ما في الكلام من معنى التبعيض».

وقوله **إن لم يُفَسِّرْ**[1] **عددًا** أي: فلا تدخل عليه من، نحو: أحدَ عشرَ درهمًا، وعشرين رجلاً، فلا يجوز: مِن درهمٍ، ولا: مِن رجلٍ. ويعني بذلك إذا بقي على إفراده، فإنْ جَمَعتَه لَزِمَتْه مِنْ والتعريف، فتقول: قبضتُ أحدَ عشرَ مِنَ الدراهم، ورأيتُ عشرين مِنَ الرجال.

وإنما لم تدخل مِنْ على تمييز الأعداد وهو مفرد لأنَّ التمييز إذ ذاك لا يحتمل معنيين قبل دخول مِنْ، فيكون دخولها مُبَيِّنًا أنَّ المراد أحد المعنيين، كما كان ذلك في المقادير وفي كم، فإذا أدخلتَ مِنْ على ما يُبَيِّن الأعداد رَدَدتَ الكلام إلى الأصل، فجَمعتَ المُبَيِّن، وعرَّفته بأل، ولم يكن إذ ذاك تمييزًا لأنه معرفة، والتمييز لا يكون معرفة، فالذي بقي على إفراده إذا دخلت عليه مِنْ في هذا الباب هو تمييز كم، وكلُّ تمييز يجوز فيه أن ينتصب على الحال، نحو: لي مِثلُه فارسًا، ولِلَّهِ دَرُّه عالمًا، ووَيْحَهُ راكبًا، وعندي راقُودٌ خَلاً، وما أشبه ذلك.

---

(١) كذا في المخطوطات! والذي تقدم في الفص: لم يميز.

وقوله **ولم يكن فاعلَ المعنى** قال المصنف في الشرح[1]: «نحو: زيدٌ أكثرُ مالاً، وطَيِّبٌ نَفْسًا بتَفَجُّرِ أرضِه عُيونًا» انتهى. وهذا بناءٌ منه على ما قرَّره مِن أنَّ التمييز في هذه المُثُل ونحوها هو تمييز مفرد لا تمييز جملة، وسيُبَيَّن في الفصل بعد هذا أنَّ مثل هذا مندرج تحت تمييز الجملة لا تحت تمييز المفرد.

وفي كلامه مناقشتان:

إحداهما: أنَّ قوله «فاعلَ المعنى» ليس بجيد؛ لأنَّ مِن مُثُله أَفْعَلَ التفضيل، فإذا قلت: زيدٌ أكثرُ مالاً، وأحسنُ وجهًا - فمالاً ووجهًا ليسا فاعلَين في المعنى؛ إذ لا يَتقَدَّر بـ«كَثُرَ مالُه»، ولا بـ«حَسُنَ وجهُه»؛ لأنَّ كَثُرَ يدل على مطلق الكثرة، وكذلك حَسُنَ، وأكثرُ وأحسنُ يَدُلاَّن على الأَكثَرِيَّة والأَحسَنِيَّة، ولم تَبنِ العرب فعلاً يدلُّ على هذا المعنى، فليس لنا لفظُ فعلٍ يتضمَّن /[2] معنَى أَفْعَلِ التفضيل، فلا [٤: ١٣٦/] يصح أن يقال إنه فاعلُ المعنى؛ إذ لا فعل له، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذا التمييز غير منقول لا من فاعل ولا مفعول، وسيأتي إن شاء الله.

المناقشة الثانية: أنَّ مِن مُثُل المصنف في شرحه: هو مسرورٌ قلبًا، وقلبًا ليس فاعلاً، فعلى ظاهر كلامه يجوز أن تدخل عليه مِن، ولا يجوز ذلك، وقلبًا هو مفعولٌ [لِما][3] لم يُسَمَّ فاعلُه، لكنه قد يكون عنى: ولم يكن فاعلَ المعنى ولا نائبًا عنه. وأمَّا تمثيله بقوله «طَيِّبٌ نفسًا بتَفَجُّرِ أرضه عيونًا» فهذا فاعل في المعنى؛ إذ كان قبل صيرورته تمييزًا: طَيِّبٌ نفسُه بتَفَجُّرِ عيونِ أرضه، فـ(عيون) و(نفس) حالة التمييز فاعلان من حيث المعنى.

---

(١) ٢: ٣٨٣.

(٢) اللوحة ١٣٥/ب - ١٣٦/أ ليست في مصورة ك.

(٣) لما: تتمة من شرح ناظر الجيش ٥: ٢٣٧١ حيث نقل كلام أبي حيان.

وقد ضبط بعض أصحابنا ما تدخل عليه «مِنْ» وما لا تدخل، فقال: «إن كان التمييز جنسًا بقي على لفظه، نحو: مِلْؤُه عَسَلاً، ويجوز: مِنْ عَسَلٍ. أو غيرَ جنس - وكان مما لا يجوز جمعه - فكذلك، نحو: لي مِثلُه خيرًا منك، ومِن خيرٍ منك، أو جاز جمعه والمفسَّر واحد فكذلك، نحو: لي مِثلُه عَبدًا، ولِلّهِ دَرُّه فارسًا، ومِن عبدٍ، ومِن فارسٍ، حافظوا على المشاكلة. أو جمعَ غيرِ عدد جاز جمعه وإفراده، نحو : لي ملءُ الدار مِن عبدٍ، ومِنَ العبيدِ، وعَبدًا، وعَبيدًا، أو عددٍ[1] غير (كم) انتصب مفردًا، ودخلتْ مِن مردودًا إلى الجمع المعرَّف بأل، نحو: عشرين درهمًا، أو: من الدراهم، رَفَضتَ الأصل حين نَصبتَ، و لم ترفضه في: لي ملءُ الدارِ رجالاً، أو (كم) خبرية فيجوز فيها مع مِن الإفراد والجمع، أو استفهامية فالإفراد» انتهى ملخصًا.

* * *

(١) ك، د: وعدد.

ص: فصل

مُمَيِّزُ الجملةِ منصوبٌ منها بفعلٍ يُقَدَّرُ غالبًا إسنادُه إليه مضافًا إلى الأوَّل، فإنْ صَحَّ الإخبارُ به عن الأوَّلِ فهو له أو لِمُلابِسِه المقدَّر، وإنْ دَلَّ الثاني على هيئةٍ وعُني به الأوَّلُ جازَ كَونُه حالاً، والأجْوَدُ استعمالُ (مِنْ) معه عندَ قَصْدِ التَّمييز.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «المراد بمميِّز الجملة ما ذُكر بعد جملة فعلية مُبهَمة النِّسبة، نحو: طِبْتُ نَفْسًا، واشتعلَ رأسي شَيبًا، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]، وامتلأَ الكُوزُ ماءً، وكَفى الشَّيبُ ناهيًا. وإنما أُطلق مميِّز الجملة على هذا النوع خصوصًا - مع أنَّ كل تمييز فضلة على جملة - لأنَّ لكل واحد من جزأي الجملة في هذا النوع قسطًا من الإبهام يرتفع[3] بالتمييز، بخلاف غيره؛ فإنَّ الإبهام في أحد جزأي جملته، فأُطلق على مميِّزه مميِّز مفرد، وعلى تمييز هذا النوع مميِّز جملة» انتهى.

وهذا الذي شَرَطه المصنف في مميِّز الجملة أن يكون بعد جملة فعلية لم يَشترطه النحاة، بل ذلك عندهم يكون بعد جملة فعلية، أو جملة اسمية، أو اسمِ فِعل، فمثلُ: زيدٌ طَيِّبٌ نفسًا، وأكثرُ مالاً، ومَسرورٌ قلبًا، ومُمتلئٌ غضبًا، ومُتَفَقِّئٌ شَحمًا، وسَرْعانَ ذا إهالةً، والزيدانِ حَسَنانِ وُجوهًا، والزيدُونَ حَسَنونَ وُجوهًا - كلُّ هذا من قَبيل ما انتصب عن الجملة، وهو الذي يعبرون عنه بأنه انتصب عن تمام الكلام. ولَمَّا أخذ المصنف في تمييز الجملة شرطَ الفعل جَعَلَ هذه الأمثلة جميعها / مِن قَبيل [٤: ١٣٧/أ] تمييز المفرد، ولا نعلم له سَلَفًا في هذا الاصطلاح. وتعليله تمييز الجملة يقتضي

---

(١) ٢: ٣٨٣.

(٢) سورة القمر: الآية ١٢.

(٣) يرتفع بالتمييز، بخلاف غيره فإن الإبهام: سقط من ك.

اشتراك الجملة الاسمية مع الجملة الفعلية في ذلك، وهو قوله «لأنَّ لكل[1] واحد» إلى آخره.

وقد ذكر شيوخنا[2] تقسيم التمييز إلى ما هو منتصبٌ عن تمام الكلام، وهو ما كان واقعًا بعد فعلٍ، أو اسمٍ فيه معنَى الفعل، نحو الصفة المشبهة باسم الفاعل وأَفْعَلَ مِن، وتأتي تقاسيمه. ومنتصبٌ عن تمام الاسم، وهو الذي يأتي بعد الأعداد والمقادير من المكيل والموزون والممسوح وما شُبِّهَ بها، وذكروا أنَّ هذا يكون تفسيرًا لاسمٍ مبهمٍ قبله. وأنَّ الذي عن تمام الكلام يكون مفسِّرًا لِما انطوى عليه الكلام الذي قبله. وملخَّص ما ذكروه أنَّ هذا مبهم في النسبة، وذلك مبهم في الجزء لا في النسبة، وإذا فُهم هذا المعنى لم يكن لِما قاله المصنف وجه، ولا لِما اصطلح عليه وحده؛ إذ صار فيما اصطلح عليه أنه تفسير للمفرد تخليط في المعنى؛ إذ جَمع فيه بين ما الإبهام فيه من جهة النسبة وبين ما الإبهام فيه من جهة الجزء، وفيما اصطلح عليه من تمييز الجملة قصور؛ إذ خَصَّ إبهام النسبة بالجملة الفعلية، وهو معنًى تشترك فيه الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وقوله **منصوبٌ منها بفعلٍ** أي: منصوبٌ مِنَ الجملة بفعلٍ، هذا على ما اختاره.

وأمَّا أصحابنا فيقولون: منصوبٌ بعد فعلٍ أو مصدرٍ[3] ذلك الفعل أو ما اشتُقَّ منه مِن وصفٍ، نحو: اشتعلَ الرأسُ شَيبًا، وزيدٌ طَيِّبٌ نفسًا، ومَسرورٌ قلبًا، وأكثرُ مالاً، وأَفْرَهُ عبدًا.

---

(١) الذي في المخطوطات: كل. والصواب ما أثبتناه كما في شرح المصنف.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٢٢٢ - ٢٢٣ والتوطئة ص ٣١٤ - ٣١٥ والمقرب ١: ١٦٣ والملخص ١: ٣٩٥، ٣٩٨، ٤١١.

(٣) ك: أو اسم مصدر.

ونصبُه بالفعل أو ما جرى مجراه من المصدر والوصف واسم الفعل، كقولهم: سَرْعانَ ذا إهالةً، هذا مذهب س[1]، والمازني[2]، والمبرد[3]، والزَّجَّاج، والفارسي[4].

قال ابن عصفور: وذهب المحققون إلى أنَّ العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه.

وإليه ذهب ابن عصفور، قال: «والدليل على ذلك شيئان:

أحدهما: أنَّا وجدنا المنتصب عن تمام الكلام قد لا يتقدمه فعل ولا اسم يجري مجراه، نحو قوله: داري خلفَ دارك فَرْسَخًا، وليس فَرْسَخًا من قَبيل ما انتصب عن تمام الاسم، فلا تنصبه داري لأنها ليست الفَرْسَخ، ولا خَلْف لأنَّ الخلف ليس بالفَرْسَخ؛ إذ الخلف ليس له مقدار يحصره، والفَرْسَخ معلوم المقدار، وإنما هو تفسيرٌ لما انطوى عليه الكلام من المسافة، فبُيِّنَتْ بهذا التمييز.

والآخر: أنه قد يكون في الكلام فعل، ولا يكون طالبًا للتمييز، نحو: امتلأَ الإناءُ ماءً، فليس الماء تَبْيينًا للفعل ولا لمعموله الذي هو الإناء، وإنما هو تفسير لما انطوى عليه الكلام؛ ألا ترى أنه إذا قلت «امتلأَ الإناءُ» عُلم أنَّ له مالئًا إلا أنه لا يُدرى ما هو، ففسَّرتَه بقولك ماءً» انتهى ملخصًا.

وقد يُنازَع في هذين الدليلين:

أمَّا الأول فقد يُدَّعى أنَّ هذا المثال من قَبيل ما انتصب عن تمام الاسم، وهو شبيه بقولهم: لي مِثلُه فارسًا؛ لأنه لَمَّا قال «لي مِثلُه»[5] انبهمت المِثْليَّة، ففُسِّرتْ

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٢) المقتضب ٣: ٣٦ والانتصار ص ٨٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٤٠.

(٣) المقتضب ٣: ٣٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٤٠.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٠٣.

(٥) لي مثله انبهمت المثلية، ففسرت بقوله فارسًا، وكذلك لما قال: سقط من ك.

بقوله فارسًا، وكذلك لَمَّا قال «داري خلفَ دارِك» انبهمت / مسافة الخَلف، ففُسِّرتْ بقوله فرسخًا. وأمَّا قوله «لأنَّ الخَلف ليس بالفَرْسَخ» أمَّا من حيث المدلول والقطع عن هذا التركيب فصحيح، وأمَّا في هذا التركيب فليس بصحيح، بل مسافة خلف دارك هي الفَرْسَخ. [١٣٧/ب :

وأمَّا الثاني فلا أُسَلِّم أنَّ امتلأَ لا يطلب ماءً، بل هو طالبٌ له من حيث إنَّ المطاوع دالٌّ على الحامل، فهو طالبٌ له من حيث المعنى وإنْ لم يَصِحَّ إسناده إليه.

وقوله **يُقَدَّر غالبًا إسناده إليه مضافًا إلى الأول** شمل قوله «إسنادُه إليه» أن يكون منقولاً من فاعل، نحو: طابتْ نفسُ زيدٍ، في قولك: طابَ زيدٌ نفسًا، وقال الشاعر[١]:

تَلَفَّتُّ نحوَ الحَيِّ حتى وَجَدتُني ... وَجِعْتُ مِنَ الإصْغاءِ لِيتًا وأَخْدَعَا

وأن يكون منقولاً من المفعول، نحو ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٢]؛ لأنَّ إسناد الفعل إلى ما كان تمييزًا وإضافته إلى ما كان انتصب بعدهما يشمل الإسناد إلى النوعين، لكنَّ المصنف فسَّر في شرحه أنه يريد بالإسناد الإسناد إلى الفاعل، قال[٣]: «واحترزتُ بقولي (يُقَدَّرُ غالبًا مِن نحو ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، وامتلأَ الكوزُ ماءً، و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٤]، وما أحسنَ الحليمَ رجلاً».

فأمَّا قوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ فقد استدلَّ به على مجيء التمييز منقولاً من المفعول، وإلى أنَّ التمييز يكون منقولاً من المفعول ذهب أكثر المتأخرين، وبه قال ابن عصفور[٥] وهذا المصنف.

---

(١) تقدم البيت في ٦: ١١٤.

(٢) سورة القمر: الآية ١٢.

(٣) ٢: ٣٨٤.

(٤) سورة الرعد: الآية ٤٣.

(٥) شرح الجمل له ٢: ٢٨٤.

وقال الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[1]: «هذا القسم لم يذكره النحويون، وإنما الثابت كون التمييز منقولاً من الفاعل». وتأوَّل[2] كلامَ الجزولي على أنه يمكن أن يريد بقوله «منقولاً من مفعول» أي: من المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، نحو: ضُرب زيدٌ ظهرًا وبطنًا، وفُجِّرت الأرضُ عيونًا.

وحَمل الأستاذ أبو علي[3] (عُيونًا) على أنه منتصب على الحال لا على التمييز، ويكون حالاً مقدرَّة تسمية بالمآل، كقوله ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾[4]، أي: صارت عيونًا بعد التفجير.

قال ابن الضائع[5]: «والأولى أن يقال: إنَّ التفجير وكونَها عيونًا متلازمان، ليس أحدهما قبل الآخر بالزمان، وإنما غلّطه في ذلك كون التفجير سببًا في كونها عيونًا، فليست عيونًا قبل التفجير، بل فُجِّرَتْ في حال أنها عيون» انتهى.

وهذه الحال جامدة، ويُتَأَوَّلُ فيها الاشتقاق، وهو أنَّ عيونًا في معنَى مَحالّ أو حوامل للماء، وكثيرًا ما تأتي الحال جامدة، وقد نصَّ على ذلك س[6]. قال الأستاذ أبو علي[7]: «فعلى هذا لم يثبت التمييز منقولاً من المفعول، فينبغي ألاَّ يقال به» انتهى.

وتأوَّله أبو الحسين بن أبي الربيع[8] تأويلين:

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢: ٢٣٥ [مخطوط].

(٢) يعني الأبذي. شرح المقدمة الجزولية ٢: ٢٣٦ [مخطوط].

(٣) التوطئة ص ٣١٤ - ٣١٥ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٨٠ [رسالة]، وقد رجَّح الحال في هذه الآية على التمييز.

(٤) سورة يوسف: الآية ٣٦.

(٥) شرح الجمل له ١: ١٠٨٠ - ١٠٨١ [رسالة].

(٦) الكتاب ١: ٣٩١ وما بعدها.

(٧) التوطئة ص ٣١٤ - ٣١٥ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٨١ [رسالة]، وأول الفقرة من كلام أبي علي أيضًا.

(٨) الملخص ١: ٣٩٦.

أحدهما: أنَّ انتصاب (عيونًا) على البدل من الأرض، أي: وفَجَّرْنا عيونَ الأرض، وحذف الضمير، أي: عُيونَها.

والثاني: أنَّ انتصابه على إسقاط حرف الجر، والأصل: فَجَّرْنا الأرضَ بعيونٍ، وغَرَستُ الأرضَ بشجرٍ.

ورُدَّ ذلك عليه بالتزام العرب التنكير في ذلك، ولو كان مفعولاً على إسقاط حرف الجر أو بدلاً لجاز[1] أن يأتي معرفة ونكرة، فتقول: فَجَّرتُ الأرضَ عيونَها، وغَرَستُ[2] الأرضَ شجرَها، وفَجَّرتُ الأرضَ العيونَ، وغَرَستُ الأرضَ / الشجرَ، ولو كان معمولاً على إسقاط الحرف لجاز تقديمه على الفعل. [٤: ١٣٨/أ]

وأمَّا «امتلأَ الكوزُ ماءً» فلا نعلم خلافًا أنَّ انتصاب ماء على التمييز عن الجملة وعن تمام الكلام، ولا يجوز أن يكون ماءً منصوبًا على إسقاط حرف الجر وإن كان أصله حرف الجر، ويجوز أن تصرح به فتقول: امتلأَ الكوزُ مِن الماء؛ لأنه لو كان كذلك لجاز أن يأتي نكرةً ومعرفة، ولجاز تقديمه على الفعل، ولكنه لَمَّا التُزم فيه التنكير والتأخير عن الفعل دلَّ على أنَّ العرب إنما نصبتْه على التمييز، وقد تقدَّم[3] لنا أنَّ الماء من حيث المعنى هو فاعل، لكنه ليس فاعلاً لـ«امتلأَ»، إنما هو فاعل لـ«مَلأَ» الذي امتلأَ مطاوعه.

وكذلك تَفَقَّأ زيدٌ شَحمًا، هو مطاوع فَقَأَ، فالشَّحمُ فاعل، لكنه بـ«فَقَأَ»، كما أنَّ الماء فاعلٌ بـ«مَلأَ»، والشَّحم غير المُتَفَقَّئ، والماءُ غير المُمتَلئ، فهما بخلاف: طابَ زيدٌ نَفسًا، النَّفس هي الطَّيِّبة، وحَسُنَ وجهًا، الوجه هو الحَسَن، فكأنه قال: تَشَقَّقَ زيدٌ مِن أجلِ الشَّحمِ أو به، وامتلأَ الإناءُ بالماءِ أو من الماء. ويجوز أيضًا التصريح في تَفَقَّأ زيدٌ شَحمًا بـ«مِنْ»، فتقول: مِنْ شَحمٍ.

---

(١) لجاز أن يأتي معرفة ونكرة ... ولو كان معمولاً على إسقاط الحرف: سقط من س.

(٢) وغرست الأرض شجرها، وفجرت الأرض العيون: انفردت به د.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

وأمَّا ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] فهذا تمييز، يدلُّ عليه جواز دخول مِن عليه، فتقول: كَفى باللهِ مِن شَهيدٍ. وجعلَ المصنف هذا التمييز مما انتصب عن الجملة، ولا يصح أن يكون فاعلاً بـ«كفى»؛ إذ ليس المعنى على: كَفى شهيدُ الله.

وهذا النوع فيه خلاف: عدَّه المصنف مما انتصب عن تمام الجملة، وهو الظاهر في بادي الرأي.

وعدَّه بعضهم مما انتصب عن تمام الاسم، فذكر أنَّ الذي يأتي عن تمام الاسم ثلاثة أضرب: أعداد، ومقادير، ومحمول عليها، فذكرَ الأعداد والمقادير، ثم قال: «الضرب الثالث المحمول عليها، وذلك كقولك: حَسبُك به فارسًا، ولِلَّهِ دَرُّه شُجاعًا، وكَفى به ناصرًا، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾[2]، ووَيحَه رجلاً، ولي مِثلُه رجلاً، وعلى التَّمرةِ مِثلُها زُبْدًا، فهذا النوع - وإنْ لم يكن داخلاً تحت المقادير - فإنه يُناسبها مِن حيث إنه يزيل الاحتمالات المبهمة، فإنك في قولك هذا قبل دخول المميِّز متعجب من الأجناس التي احتملها، فإذا قلت فارسًا أو شجاعًا أو رجلاً بيَّنتَ المقصود. والباء في «حَسبُك به» يجوز أن تكون زائدة، فتكون الكاف مفعولة والهاء فاعلة في المعنى. ويجوز أن تكون غير زائدة، فتكون الكاف[3] فاعلةً في المعنى، التقدير: اكْتَفِ به» انتهى.

ويظهر من كلام الأخفش في الأوسط أنَّ «كَفاكَ به رجلاً» من المحمول على المقادير؛ لأنه ذكره مع: حَسبُك مِن رجلٍ، وناهيكَ مِن رجلٍ، وهَدَّكَ وشَرْعَكَ وكَفْوَك، قال الأخفش: «واعلم أنَّ هَدَّكَ وشَرْعَكَ وكَفْيَكَ[4] لا تُثَنَّى ولا تُجمَع ولا تؤنَّث. ويجيء فيها نحو كَفاك ونَهاك، تقول: هَدُّوك وكَفُوْك، وتقول:

---

(١) سورة الرعد: الآية ٤٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٨١.

(٣) زيد هنا في ك: مفعولة والهاء.

(٤) هدَّك، وشرعك، وكفيك: بمعنى حَسبك.

أَحْسَبُوك وأَحْسَباك، ولا يجيء ذلك في: شَرْعك. ومَن قال كَفاكَ به رجلاً قال: كَفاكَ هم، للجميع، وكَفاكَ هما، للاثنين؛ لأنَّ اسم الفاعل هو الذي بعد الباء، والباء زائدة» انتهى.

وإذا استعملوا هَدَّك ونَهاك وكَفاك وأَحْسَبَكَ وهي أفعال في معنى هَدَّك وناهيك وكَفْيك وحَسْبك ألحقوها الضمائر وعلامة التأنيث إذا أُسندت إلى المثنى والمجموع / والمؤنث؛ وجاء بعدها التمييز كما جاء بعد الأسماء، والكلامُ فيها [١٣٨/ب :
كالكلام في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾.

وقد ذكر بعض شيوخنا مع «أَبْرَحْتَ فارسًا» «لِلَّهِ دَرُّه»، وقال: «وكذلك: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ كـ(اكْتَفِ باللهِ شهيدًا)، وكذلك قولهم: تاللهِ رجلاً».

وأمَّا «ما أَحْسَنَ الحَليمَ رجلاً» فكان قبل همزة النقل: حَسُنَ الحليمُ رجلاً، فهذا تمييز ليس منقولاً من فاعل، فهو شبيه بقولهم: كَفى بزيدٍ ناصرًا، فيمكن أن يجري فيه الخلاف كما جرى في ذلك، فلو قلت ما أَحسنَ الحليمَ عقلاً كان هذا من قَبيل ما انتصب عن تمام الكلام بلا خلاف؛ لأنَّ أصله: حَسُنَ الحَليمُ عقلاً، أي: حَسُنَ عقلُ الحليمِ، فهو منقول من الفاعل كـ«طابَ زيدٌ نفسًا».

وقد قسم بعض أصحابنا[1] التمييز المنتصب عن تمام الكلام إلى:

منقول من فاعل أو مفعول أو مبتدأ، نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]، وزيدٌ أحسنُ وجهًا منك، الأصل: طابتْ نفسُ زيدٍ، وفَجَّرْنا عُيونَ الأرضِ، ووجهُ زيدٍ أحسنُ من وجهك، وهذه الثلاثة يحصرها أنها منقولة من مضاف.

وإلى مُشَبَّه بالمنقول، وذلك نحو: امتلأَ الإناءُ ماءً، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ. ووجهُ الشَّبَه أنَّ امتلأَ مطاوع مَلأَ، فكأنك قلت: مَلأَ الماءُ الإناءَ، ثم صار تمييزًا بعد أن

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٢) سورة القمر: الآية ١٢.

كان فاعلاً. وأمَّا نِعْمَ رجلاً زيدٌ فكان الأصل: نِعْمَ الرجلُ، ثم أُضمرتَ، وصار بعد أن كان فاعلاً تمييزًا.

وإلى ما ليس بمنقول ولا مُشَبَّه بالمنقول، نحو: حَبَّذا رجلاً زيدٌ.

وزعمَ ابن الضائع أنَّ التمييز في باب نِعْمَ وحَبَّذا شبيه بالمنقول، فإذا قلت نِعْمَ رجلاً زيدٌ فالأصل: نِعْمَ الرجلُ، فلما أُسندتَ الفعل إلى ضمير مبهم جئتَ برجل بيانًا، وكذلك حبَّذا. قال[1]: «والظاهر مِن كلام س[2] أنَّ التمييز في نِعْمَ رجلاً زيدٌ[3] ونحوِه أشبهُ بالمقادير» .

وقول ابن عصفور[4] إنه أشبه بالمنقول ليس كذلك، بل هو كـ(وَيْحَه رجلاً) وبابه. ومنه أيضًا: رُبَّه رجلاً، فهذا كله نمط واحد.

وقوله **فإنْ[5] صحَّ الإخبار به عن الأوَّل فهو له أو لِمُلابِسِه المقدَّر** مثاله: كَرُم زيدٌ أبًا، فهذا يصح أن يقع أبٌ خبرًا لزيد، فتقول: زيدٌ أبٌ، فيجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون زيد هو الأب، أي: كَرُمَ زيدٌ نفسُه أبًا، أي: ما أكرَمَه مِن أبٍ، وإذ ذاك لا يكون هذا التمييز منقولاً من الفاعل، ويجوز إذ ذاك دخول مِنْ عليه.

والثاني: أن يكون التمييز ليس زيدًا، وإنما هو أبوه، فيكون الأصل: كَرُمَ أبو زيدٍ، أي: ما أكْرَمَ أباه، ويكون منقولاً من الفاعل، ولا يجوز إذ ذاك دخول مِنْ عليه.

---

(١) شرح الجمل له ١: ١٠٨٤ [رسالة].

(٢) الكتاب ٢: ١٧٤ - ١٧٦.

(٣) زيد: ليس في س، د. والذي في شرح الجمل: «في هذا وفي ويحه رجلاً».

(٤) شرح الجمل ٢: ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٥) ك: وإن.

وقوله وإنْ دَلَّ الثاني على هيئةٍ وعُنِي به الأوَّلُ جازَ كَونُه حالاً إلى آخره مثال ذلك: كَرُمَ زيدٌ ضيفًا، إذا أُريد أنَّ زيدًا هو الضيف جاز أن يكون ضيفًا منصوبًا على الحال لدلالته على هيئة، وجاز أن يكون تمييزًا لصلاحية مِن. والأجود المجيء بـ«مِنْ» عند قصد التمييز رفعًا لتوهم الحالية.

وإن لم يُعْنَ به الأوَّلُ، بل المعنى: كَرُمَ ضيفُ زيدٍ - لم يَجز نصبه على الحال، /بل يتعين أن يكون تمييزًا، ولا يجوز دخول مِنْ عليه لأنه فاعل في الأصل. [٤: ١٣٩/أ]

ص: ولِمُمَيِّزِ الجملةِ مِن مُطابقةِ ما قبلَه إنِ اتَّحَدا معنًى ما له خبرًا، وكذا إن لم يتَّحدا، ولم يلزم إفرادُ التمييز لإفرادِ معناه أو كونه مصدرًا لم يُقصَد اختلاف أنواعه، وإفرادُ المُباينِ بعدَ جمعٍ إن لم يُوقِع في محذورٍ أولَى.

ش: مثال المسألة الأولى: كَرُمَ زيدٌ رجلاً، وكَرُمَ الزيدانِ رَجُلَين، وكَرُمَ الزيدون رجالاً، فالتمييز مطابق لِما قبله في الإفراد والتثنية والجمع لاتِّحاده بما قبله في المعنى كما يُجعَل مطابقًا له في الإخبار؛ فأمَّا قوله ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[1] فرَفيق وخَليط وصَديق وعَدوّ يُخبَر بها وهي مفردة عن جمعٍ كثيرًا، ويزيده هنا حُسنًا أنه تمييز، والتمييز قد اطَّرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع. ويحتمل أن يكون الأصل: وحَسُنَ رَفيقُ أُولئك، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، وجاء التمييز على وَفق المحذوف.

وقوله وكذا إن لم يَتَّحدا أي: يُطابق ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع إذا كان غير مُتَّحد بما قبله من حيث المعنى؛ ومثاله: حَسُنَ الزيدون وجوهًا.

واحترز بقوله «ولم يَلزم إفرادُ التمييز لإفراد معناه» من قولهم: كَرُمَ الزيدون أصلاً، إذا كان أصلهم واحدًا، فأصل لم يتَّحد من حيث المعنى بالزيدينَ،س

---

(١) سورة النساء: الآية ٦٩.

وأصلهم واحد، فلا تجوز المطابقة لإبهام اختلاف أصولهم. فإذا كان الأصل واحدًا لزم إفراده لإفراد مدلوله.

وكذلك أيضًا شرطَ ألاَّ يكون التمييز مصدرًا لم يُقصَد اختلاف نوعه، نحو: زَكا الزيدون سَعيًا. فإن قُصد اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالّه جاء التمييز جمعًا، كقوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[1]؛ لأنَّ أعمالهم مختلفة المحالّ، هذا خَسِر بكذا وهذا خَسِر بكذا، وكقولك: تخالفَ الناسُ آراءً، وتفاوَتُوا أذهانًا.

وقوله **وإفرادُ المُباين** إلى آخره مثاله ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[2]، والزيدون قَرُّوا عَينًا، الإفراد هنا أولَى من الجمعية لأنه أخصَر، ولأنه يدلُّ على أنه أُريدَ به الجمعُ لِجَمعِ ما قبلَه؛ إذ معلوم أنَّ الجمع لا يكونون ذَوِي نفس واحدة ولا ذَوِي عين واحدة. ويجوز أن يأتي جمعًا مطابقًا للجمع قبله، فتقول: طابُوا أنفُسًا، وقَرَّ الزيدون أعيُنًا.

وقوله **إن لم يُوقِع في / محذور** شرطٌ في كون إفراد المُباين أولَى من المطابقة في الجمع، ومفهوم الشرط أنه إذا أوقَع في محذور كان الجمع أولَى، وليس كذلك، بل إذا أوقَع في محذور لَزِمَت المطابقة، كقولك: كَرُمَ الزيدون آباءً، بمعنى: ما أكْرَمَهم مِنْ آباء؛ لأنك لو أفردتَ لَتُوُهِّمَ أنَّ المراد كون أبيهم متَّصفًا بالكرم.

ويحتمل أيضًا هذا المثال أن يكون المعنى: كَرُمَ آباءُ الزيدين[3]، فإذا أردتَ هذا المعنى لَزِمَت المطابقة. وقد يلزم الجمع أيضًا بعد المفرد في المباين إذا كان معنَى الجمع يَفوت بقيام المفرد مقامه، نحو قولك: نَظُفَ زيدٌ ثيابًا؛ لأنك / لو قلت ثوبًا [٤: ١٣٩/و] تُوُهِّمَ أنه له ثوب واحد نظيف.

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٠٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٤.

(٣) ك: أن يكون المعنى آباء الزيدون.

فرع: طابَ الزيدانِ أبًا وأخًا، تريد الأب لأحدهما والأخ للآخر، لا يجوز أن يُجمَع ولا أن يُعطَف، ولا يقال إنه يجوز كما كان في النعت، كقولك: قام الزيدان الضاحكُ والعاقلُ؛ لأنَّا نقول: الأصل في التمييز الإضافة، وأنت لو قلت: طابَ أخو الزيدَين وأبوهما - وأنت تريد أحدهما - لم يجز.

والتمييز في التعجب غير المبوَّب له، وفي باب نِعْمَ وبِئسَ، وفي حَبَّذا - يُطابق المتعجَّبَ منه والمخصوصَ بالمدح والذمِّ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: زيدٌ لِلّه دَرُّه رجلاً! والزيدان لِلّه دَرُّهُما رجلَين! والزيدون لِلّه دَرُّهم رجالاً! وهندٌ لِلّه دَرُّها امرأةً! والهندان لِلّه دَرُّهُما امرأتَين![1] والهنداتُ لِلّه دَرُّهُنَّ نساءً! وكذلك: حَسْبُك، وشَرْعُك، وهَدُّك، وكَفْيُك، ووَيْحَه، وأَبْرَحْتَ، وما أنتَ. وتقول: نِعْمَ رَجُلَين الزيدان، ونِعْمَ رجالاً الزيدون، ونِعْمَ امرأةً هندٌ، ونِعْمَ نساءً الهنداتُ. وحَبَّذا رجلاً زيدٌ، وحَبَّذا امرأةً هندٌ، وحَبَّذا رجلَين الزيدان، وحَبَّذا رجالاً الزيدون.

وأمَّا التعجب المبوَّب له في النحو فإنْ كان المتعجَّب منه عَينًا والتمييز معنًى فالإفراد، إلا أن تقصد الأنواع فيُجمع، نحو: ما أحسنَ زيدًا أدبًا! وما أحسنَ الزيدَين أدبًا! وما أحسنَ الزيدِينَ أدبًا! وكذلك أَحْسِنْ بزيدٍ أدبًا! إلى آخره. وإن كان التمييز عينًا طابق المتعجَّب منه في إفراد وفي تذكير وفروعهما، فتقول: ما أحسنَ زيدًا رجلاً! وما أحسنَ الزيدَينِ رجلَينِ! وما أحسنَ الزيدِينَ رِجالاً! وكذلك: أَكْرِمْ بزيدٍ رجلاً! إلى آخره.

وأمَّا أَفْعَلُ التفضيل فإنْ كان التمييز معنًى فكتمييز المتعجَّب منه، وإن كان عينًا جاز إفراده وجمعه، فتقول: الزيدون أحسنُ الناسِ وجهًا، وأحسنُ الناسِ وجوهًا، ومن كلام العرب: هم أحسنُ الناسِ وجوهًا وأَنْضَرُهُمُوها.

---

(١) والهندان لله درهما امرأتين: ليس في ك.

وأمَّا «كَفى بزيدٍ ناصرًا» فيُطابق ما قبله في إفراد وفي تذكير وفي فروعهما، قال تعالى ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾[1]، وتقول: كَفى بالزيدَينِ شاهِدَينِ. وكذلك هَدَّك وأَحْسَبَك ونَهاك.

ويجوز في نحو «داري خلفَ دارِك فَرْسَخًا» أن يُثَنَّى ويُجمَع، فتقول: فَرسَخَين، وفَراسِخ.

والتمييز بعد (كَمْ) و(كائن) و(كذا) و(رُبَّهُ) يأتي ذكره عند ذكر هذه إن شاء الله.

ص: ويَعرِضُ لِمُمَيِّز الجملة تعريفُه لفظًا، فيُقَدَّرُ تَنكيرُه، أو يُؤَوَّلُ ناصبُه بِمُتَعَدٍّ بنفسه أو بحرفِ جرٍّ محذوف، أو يُنصَبُ على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكومًا بتعريفه، خلافًا للكوفيين. ولا يُمنَع[2] تقديمُ المميِّز على عامله إن كان فعلاً متصرفًا، وفاقًا للكسائيِّ والمازنيِّ والمبرِّد، ويُمنَع إن لم يَكُنْه بإجماع، وقد يُستَباحُ في الضرورة.

ش: قد تقدَّم[3] لنا ذِكر طرف من تعريف التمييز عند ذكر المصنف في حدِّه «من نكرة»، وذكرنا اختلاف النحويين في ذلك. وتخصيصُ المصنف عُروض التعريف بمميِّز الجملة لا فائدة له؛ إذ الخلاف واقع في مميِّز المفرد ومميِّز الجملة، والسماع ورد في / بعض هذا وبعض هذا، فالتخصيص ليس بجيِّد. [٤: ١٤٠/أ]

وقوله **فيُقَدَّر بنكرة** يعني أنه إن كان بـ(أل) قُدِّرَتْ زائدةً، وإن كان بالإضافة نُوي فيها الانفصال، وحُكم بتنكير المضاف، قال المصنف في الشرح[4]: «كما فُعل

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

(٢) ك: ولا يمتنع.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٠٥ - ٢٠٨.

(٤) ٢: ٣٨٦.

في قولهم: كم ناقةٍ وفَصيلَها لك، فقُدِّر: كم ناقة وفصيلاً لها[1]، وكما قال س [في][2] قولهم: كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهم[3]، قال[4]: «وإنما يريد: كلُّ شاةٍ وسَخْلة لها بدرهم»، وحَكى عن بعضهم: هذه ناقةٌ وفَصيلُها راتعان، على تقدير: هذه ناقةٌ وفَصيلٌ لها راتعان، ثم قال: «والوجهُ: كلُّ شاةٍ وسَخْلتُها بدرهم، وهذه ناقةٌ وفصيلُها راتعَين؛ لأنَّ هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخر قاله بعض العرب» انتهى.

ولا يتخرج غَبِنَ زيدٌ رأيَه[5]، ووَجِعَ بَطنَه، على أنها إضافة يراد بها الانفصال؛ لأنَّ هذا ضمير يعود على معرفة، وليس من مواضع انفصال الإضافة، فهي إضافة محضة، ولا يسوغ قياسه على: كم ناقةٍ وفصيلَها لك، ولا على: كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهم، وهذه ناقةٌ وفَصيلُها راتعان؛ لأنَّ الضمير في هذه عائد على نكرة، فيمكن أن يُلحظ فيه التنكير بالنسبة إلى ما عاد عليه من النكرة، وإن كان الأكثر أن يُلحَظ فيه التعريف؛ ألا ترى إلى جعل س[6] قول الشاعر[7]:

..... أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أَمْ حِمارُ

مِن قَبيل ما أُخبر فيه عن النكرة بالمعرفة؛ إذ الضمير في كان عائد على ظَبي، فهو نكرة من حيث المعنى لِعَوده على نكرة.

---

(١) الأصول ١: ٣٢٣.

(٢) في: تتمة من شرح المصنف.

(٣) السخلة: ولد الشاة من المعز والضأن، ذكرًا كان أو أنثى.

(٤) انظر أقوال سيبويه وما حكاه عن العرب في الكتاب ٢: ٨٢.

(٥) غَبِنَ زيدٌ رأيَه: نُقصَه.

(٦) الكتاب ١: ٤٨.

(٧) تقدم البيت في ٤: ١٩٣.

وقوله أو يُؤَوَّل ناصبه بمُتَعَدٍّ بنفسه فيُؤَوَّل غَبِنَ بـ«سَوَّأَ»، أي: جعله سَيِّئًا، وأَلِمَ بـ«شَكا». وأمَّا سَفِهَ نفسَه[1] فذكر بعضهم أنه متعدٍّ بنفسه، وأنَّ معناه: أهلكَ نفسَه[2]. وقال المبرد[3]: ضَيَّعَ نفسَه. وقال الزمخشري[4]: امتهنَ نفسَه. وجَعَلَه نظير قوله ﷺ (الكِبْرُ أنْ تَسْفَهَ الحَقَّ)[5]. ويدل على أنهم أرادوا التعدية أنهم يقولون: سَفِهَ زيدٌ وسَفُهَ، ولا يقولون في نصب الرأي إلا سَفِهَ بالكسر، ولَمَّا كان لا يتعدى لم يُسقطوا معه حرف الجر.

وقال صاحب «العجائب والغرائب»[6] في قوله تعالى ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[7]: إنَّ نفسَه توكيد لـ(مَنْ)، و(مَنْ) منصوب على الاستثناء، كما تقول: ما قام أحدٌ إلا زيدًا نفسَه.

وقوله أو بحرف جر محذوف كأنه قيل: غَبِنَ في رأيه، ووَجِعَ في بطنه، وأَلِمَ في رأسه، ثم أُسقط حرف الجر، فتعدَّى الفعل ونَصب.

---

(١) انظر ما قيل فيه في معاني القرآن للفراء ١: ٧٩ وللأخفش ص ١٤٨ - ١٤٩ وتهذيب اللغة (سفه) ٦: ١٣١ - ١٣٥ ومشكل إعراب القرآن لمكي ص ١١١ والبحر المحيط ١: ٥٦٥ والدر المصون ٢: ١٢٠ - ١٢٢.

(٢) مجاز القرآن ١: ٥٦ وتهذيب اللغة (سفه) ٦: ١٣٢.

(٣) شرح المصنف ٢: ٣٨٧ وغرائب التفسير ١: ١٧٧.

(٤) الكشاف ١: ٣١٢.

(٥) الحديث في مسند أحمد ٢٨: ٤٣٨، ٤٤٠، ولفظه: (الكبر مَن سَفِهَ الحقَّ). وهو برواية أبي حيان في المعجم الكبير للطبراني ٢: ٦٩، ٣: ١٣٢ [الطبعة الثانية تحقيق حمدي السلفي، الموصل ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م]، وضبط فيه (تُسَفِّه)، وتهذيب اللغة (سفه) ٦: ١٣٣، ١٣٤ و(غمط) ٨: ٦٥ والنهاية ٣: ٣٨٧. الكبر: سقط من ك.

(٦) أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، المقرئ المفسر النحوي المعروف بتاج القراء، من تصانيفه: غرائب التفسير وعجائب التأويل، وشرح اللمع، والبرهان في متشابه القرآن. كان في حدود الخمسمئة، ومات بعدها. غاية النهاية ٢: ٢٩١ وطبقات المفسرين للداودي ٢: ٣١٢.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٣٠. وإعرابه هذا في كتابه غرائب التفسير ١: ١٧٧.

وقوله أو يُنصَب على التشبيه بالمفعول به فيُحمَل الفعل اللازم على الفعل المتعدِّي، كما حُملت الصفة اللازمة على اسم الفاعل المتعدي، فقالوا: غَبِنَ رأيَه والرأيَ، ووَجِعَ بَطنَه والبَطنَ، كما قالوا: هو حَسَنٌ وجهَه والوجهَ. قال المصنف في الشرح[1]: «ومن ذلك قراءة بعضهم ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قلبُه﴾[2]، ومنه قول الشاعر[3]:

وما قَومي بِثَعْلَبةَ بْنِ سَعْدٍ ولا بِفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا»

انتهى. ولا يتعين ما قاله في قراءة ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قلبُه﴾؛ إذ يجوز أن يكون (قلبُه) منصوبًا على البدل / من اسم إنَّ، أي: فإنَّ قلبَه آثمٌ. [١٤٠/ب]

وقال المصنف في الشرح[4]: «إلا أنَّ النصب على التشبيه بالمفعول به شاذٌّ في الأفعال مطَّرد في الصفات. وإنما كان الأمر كذلك لوجهين:

أحدهما: أنَّ الصفة اللازمة تساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالإضافة، بعد رفعها ضميرًا، والجرُّ أخو النصب وشريكه في الفَضليَّة، فجاز أن تساويها في استبدال النصب بالجر، والفعل بخلاف ذلك.

الثاني: أنَّ المنصوب على التشبيه بالمفعول به لو حُكم باطِّراده في الفعل اللازم كما حُكم باطِّراده في الصفة اللازمة لم يتميز لازم الأفعال من متعدِّيها، بل كان اللازم يُظَنُّ متعدِّيًا، ولا يَعرِض مثل ذلك إذا كان النصب على التشبيه

---

(١) ٢: ٣٨٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٣. ونسبت هذه القراءة لابن أبي عبلة في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٨ والمحرر الوجيز ١: ٣٨٨. وفي الكشاف ١: ٤٠٦ أنَّ ابن أبي عبلة قرأ (أثم قلبَه)، وقال أبو حيان في البحر المحيط ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤: «ونقل الزمخشري وغيره أنَّ ابن أبي عبلة قرأ (أثَّمَ قلبَه) بفتح الهمزة والثاء والميم وتشديد الثاء، جعله فعلاً ماضيًا، و(قلبَه) بفتح الباء نصبًا على المفعول بـ(أثَّمَ)، أي: جعله آثمًا».

(٣) هو الحارث بن ظالم المري. والبيت من قصيدة مفضلية، المفضليات ص ٣١٤ [٨٩] والكتاب ١: ٢٠١.

(٤) ٢: ٣٨٧ - ٣٨٨.

بالمفعول به مقصورَ الاطِّراد على الصفات شاذًّا في الأفعال. ومما شَذَّ وُروده في الفعل ما في الحديث من قول راويه (إنَّ امرأةً كانتْ تُهَرَاقُ الدِّماءَ)[1]، أراد: تُهَراقُ دماؤها، فأسندَ الفعل إلى ضمير المرأة مبالغةً، ثم نَصب الدماء على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز وإلغاء الألف واللام. ويجوز أن يكون أراد: تُهَرِيقُ الدماءَ، ثم فَتح الراء، وقلبَ الياء ألفًا لا لأنه فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعله، بل على لغة طَيِّئ، كما[2] قال شاعرهم[3]:

نَسْتَوْقِدُ النَّبلَ بالحَضيضِ ، ونَصْـ ـطادُ نُفُوسًا بُنَتْ على الكَرَمِ

وكما قال الآخر[4]:

أَفِي كُلِّ عامٍ مَأْثَمٌ تَبعَثُونَهُ على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُموهُ ، وما رُضَا

إلا أنَّ المشهور في لغة طَيِّئ أن يُفعَل هذا بلام الفعل لا بعينه، وحرفُ العلة في تُهَراق عين، فمعاملتُه معاملةَ اللام على خلاف المعهود)) انتهى.

وهذا تخريجٌ في غاية البعد؛ لأنَّ ذلك إنما تفعله طَيِّئ بالياء المتحركة لفظًا بالفتح، وتكون لام الكلمة، وهذا ليس كذلك، وأصل هذا التخريج لأبي زيد السُّهَيليّ، زعم[5] أنَّ الدماء مفعول به صحيح، وأصله (أنَّ امرأةً كانت تُهَرِيقُ الدِّماءَ)، وهو في معنى تُستَحاض، وهو مبنيٌّ للمفعول به، فغُيِّرَتْ ياء تُهَرِيقُ في اللفظ، فصار في اللفظ كتُستَحاض مبنيًّا للمفعول، ومرفوعُه في المعنى فاعل، والدماء مفعول صحيح.

---

(١) أخرجه أصحاب السنن، وهو في الموطأ: كتاب الطهارة: باب المستحاضة ١: ٦٢.

(٢) الذي في المخطوطات: ((وكما))، صوابه في شرح المصنف.

(٣) البيت لبعض بني بولان من طيئ. الحماسة ١: ١٠١ [٣١] وشرحها للمرزوقي ص ١٦٥ [٣١]. وذكر الغندجاني أنه لرجل من بَلْقَين. إصلاح ما غلط فيه النمري ص ٥٠ - ٥١.

(٤) تقدم البيت في ٤: ٦١، ٦: ٢٦٥.

(٥) الروض الأنف ٦: ٤٧٧ [غزوة الحديبية: من شرح حديث الحديبية].

وأمَّا قوله تعالى ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[1] فخرَّجه المصنف في الشرح[2] على تقدير انفصال الإضافة والتنكير، وعلى إسقاط حرف الجر، وعلى أن يكون الأصل: بَطِرَتْ مدةَ معيشتِها، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، فانتصب على الظرفية، نحو ﴿وَإِدْبَرَ ٱلنُّجُومِ﴾[3].

وقوله **لا على التمييز محكومًا بتعريفه، خلافًا للكوفيين** قد تقدَّم[4] أنَّ ابن الطَّراوة وافقهم على ذلك، ومما استدلَّ به على ذلك بابُ الصفة المشبهة باسم الفاعل، ولا خلاف في جوازه فصيحًا، وليس بتمييز عندهم، فإنَّ التمييز عندهم لفظةٌ اصطلاحيةٌ منهم على المفسِّر الذي لا يجوز فيه التعريف إلا شذوذًا كمفسِّر المقادير ، ولا يُحفظ في لسان / العـــرب : عندي رِطلٌ الزيتَ ، ولا قفـــيزٌ الشعيرَ. [٤: ١٤١/أ]

وقوله **ولا يُمنَع تقديمُ المميِّز على عامله إن كان فعلاً متصرفًا** تقدَّم الخلاف في العامل في التمييز في نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، وتَصَبَّبَ زيدٌ عرقًا، ونحوه، وأنَّ ابن عصفور حكى[5] أنَّ مذهب المحققين أنه ليس منصوبًا بـ«طاب» ولا بـ«تصبب» ولا بما أشبههما من الأفعال، وأنه منصوب عن تمام الكلام، فالعامل فيه هو تمام الكلام، وهو عامل معنوي، وبَنى على ذلك منع تقدُّمه على الجملة بأسرها. واستدلَّ على صحة هذا المذهب بأنَّ ما انتصب عن تمام الكلام قد لا يكون فيه فعل، نحو: داري خلفَ دارك فرسخًا، وبأنه قد لا يكون الفعل فيه طالبَه، فكيف يكون ناصبًا له، نحو: امتلأَ الكوزُ ماءً. وتقدَّمت منازَعتُنا له في المثالين. ولم يُشعر المصنف بهذا الخلاف الذي ذكرناه، فلم يُودِعه فَصَّ كتابه ولا شَرْحَه.

---

(١) سورة القصص: الآية ٥٨.

(٢) ٢: ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٣) سورة الطور: الآية ٤٩. ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَرَ ٱلنُّجُومِ﴾.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٥) تقدم ذلك في ص ٢٤٢ - ٢٤٤.

ولم يتعرض المصنف لتوسُّط التمييز بين الفعل ومرفوعه، نحو: طابَ نفسًا زيدٌ، وكَرُمَ أصلاً عمرٌو، وحَسُنَ وجهًا عمرٌو، وضُرِبَ ظَهرًا وبَطنًا بكرٌ، ولا نعلم خلافًا في جواز ذلك في نحو هذا الفعل، قال زُفَرُ بن الحارث[1]:

فلو نُبِشَ المَقابرُ عَن عُمَيرٍ ... فَيُخبَرَ عن بَلاءِ أَبِي الهُذَيْلِ

يُطاعِنُ عنهمُ الأَقْرانَ حتَّى ... جَرَى مِنهمْ دَمًا مَرْجُ الكُحَيْلِ

وقال آخر[2]:

تَضَوَّعَ مِسكًا بَطنُ نَعْمانَ أنْ مَشَتْ ... بِهِ زَينَبٌ في نِسوةٍ خَفِراتِ

في أحد التوجيهين في مِسكًا. والتوجيه الآخر نصبه على الحال.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[3]: «التمييز المنتصِبُ بعد تمام الكلام العاملُ فيه الفعلُ يجوز توسيطه، فتقول: تَفَقَّأَ شَحمًا زيدٌ، وحَسُنَ وجهًا عبدُ الله، وهو متَّفَق عليه» انتهى.

وقياس توسُّطه مع الفعل توسُّطه مع الوصف، فتقول: أَطيَبٌ[4] نفسًا زيدٌ، وما حَسَنٌ وجهًا عمرٌو، وما أحسنُ وجهًا منك أحدٌ.

ومَن زعم أنه يكون منقولاً من مفعول فقياس قوله أن يجيز التوسط، فيقول: غَرَستُ شجرًا الأرضَ، وفَجَّرتُ عيونًا الأرضَ.

---

(١) البيتان له في الأغاني ١٢: ١٩٩ - ٢٠٠ [ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب] ومعجم ما استعجم ١: ٣٣٨، وزاد صاحب الأغاني أنّ الأبيات تنسب لغيره. عمير: هو عمير بن الحباب. وأبو الهذيل: زفر بن الحارث. والكحيل: نهر أسفل من الموصل. والبيت الثاني ليس في ك.

(٢) تقدم البيت في ص ١٤.

(٣) شرح الجمل له ١: ١٠٨١ [رسالة].

(٤) س: أطيبًا.

ومَن زعم أنَّ قولهم داري خلفَ دارك فَرْسَخًا هو من المنتصب عن تمام الكلام لا يجيز توسيطه بين الجزأين، فلا يقول: داري فَرْسَخًا خلفَ دارك. وأمَّا مَن يجعله منصوبًا عن تمام الاسم فهو أحرى بالمنع.

وأمَّا المسألة التي ذكرها المصنف، وهي أنه يجوز تقدُّم التمييز على العامل إذا كان فعلاً متصرفًا، فاحترزَ بقوله «متصرِّفًا» من أن يكون غير متصرِّف، فإنه لا يجوز، وذكر المصنف الإجماع على ذلك، ومثاله: ما أحسَنَ زيدًا رجلاً! وأَحْسِنْ بزيدٍ رجلاً! فلا يجوز: ما رجلاً أحسنَ زيدًا، ولا: رجلاً أحسِنْ بزيدٍ.

ونقص المصنفَ شرطٌ آخر في جواز التقديم على العامل إذا كان فعلاً متصرفًا؛ وهو أن يكون التمييز غير منقول، فإنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وإن كان فعلاً متصرفًا، وهو قولك: كَفى بزيدٍ ناصرًا، فإنه لا يجوز: ناصرًا كَفى /بزيدٍ، [٤: ١٤١/ب] بإجماع ، ولا : شَهيدًا كَفى باللهِ . وقد عدَّه المصنف في مميِّز الجملة ، وأمَّا غيره فعدَّه فيما انتصب عن تمام الاسم ، فامتنعَ التقديم كما امتنع فيما انتصب عن تمام الاسم.

وقد أثبتَ المصنف كون التمييز منقولاً من المفعول، فيندرج جواز تقديمه على العامل إذا كان فعلاً متصرفًا، فيجوز: شجرًا غرستُ الأرضَ، وعيونًا فجَّرتُ الأرضَ.

وأمَّا ما العاملُ فيه الوصف فإنَّ المصنف جعله مما انتصب عن تمام المفرد، فقياسُ قوله يقتضي ألاَّ يجوز تقديمه على الوصف، فلا يجوز: ما نَفْسًا طَيِّبٌ زيدٌ، ولا: أغضبًا ممتلئٌ عمرٌو؟ وقياسُ من جعل ذلك منتصبًا عن تمام الكلام أن يُجيز ذلك لجريان الوصف مجرى الفعل.

أمَّا في أَفْعَلِ التفضيل فإنه لا يجوز تقديم التمييز عليه بحال، لا يقال: ما وجهًا أحسَنُ منك أحدٌ، ولا: زيدٌ وجهًا أحسنُ منك. والفرق بينه وبين الوصف الذي قبله أنَّ الوصف له فعل بمعناه، وأفعَل التفضيل لم تَبنِ العرب فعلاً بمعناه، فضَعُفَ

عن أن يلحق بالوصف الذي ذكرناه، ولضعفه اقتُصر به على العمل في الضمير غالبًا، ولا يعمل في المظهر إلا في لغة ضعيفة أو بشرط، وسيأتي ذلك في بابه إن شاء الله.

وقوله **وِفاقًا للكسائيِّ والمازنيِّ والمبرِّدِ** يعني أنَّ الكسائيَّ والمازنيَّ والمبرِّدَ أجازوا: نفسًا طابَ زيدٌ، وعَرَقًا تَصبَّبَ بَكرٌ، وما أشبه ذلك. وقال في الشرح[1]: «حَكى ابن كَيسان أنَّ الكسائي أجاز: نفسَه طابَ زيدٌ، وأنَّ الفراء منع ذلك» انتهى.

وما ذهب إليه المصنف في نقله عن الكسائيِّ أنه يُجيز تقديم التمييز على العامل من حكاية ابن كيسان عن الكسائيِّ «نفسَه طابَ زيدٌ» وهمٌ؛ لأنَّ الكسائيَّ ليس مذهبه في: طابَ زيدٌ نفسَه، ووَجِعَ زيدٌ بَطنَه، وأَلِمَ بكرٌ ظَهرَه - أنه تمييز، بل مذهبه في ذلك أنه مشبَّه بالمفعول، ولذلك اختلف هو والفراء في ذلك، فالفراء يعتقد أنه تمييز، فمَنع من تقديمه على الفعل، والكسائيُّ يعتقد أنه مشبَّه بالمفعول، فيُجيز تقديمه، ولذلك أجاز الكسائيُّ بناء هذا للمفعول لاعتقاده أنه مشبَّه بالمفعول، وحَكى عن العرب: مَن المَسفُوهُ رأيُه؟ ومَن المَوجوعُ ظَهرُه؟ وخُذْهُ مَطيوبةً به نفسٌ، وقد بيَّنَّا وهم المصنف على الكسائيِّ في أنه يُجيز بناء الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله للتمييز في باب النائب عن الفاعل[2] في قوله «ولا مميِّز خلافًا للكسائيِّ»، وذكرنا هناك أنَّ الكسائيَّ لا يعتقد كونه تمييزًا بل مشبَّهًا بالمفعول، وقد وافق البصريون الكسائيَّ في جواز التقديم في: رأسَه وَجِعَ زيدٌ، ورأيَه سَفِهَ عمرٌو، وذلك لاعتقادهم أنه غير تمييز.

---

(١) ٢: ٣٩٠.

(٢) انظر ٦: ٢٦١ - ٢٦٢.

ونقول: اختلف النحويون[1] في تقديمه على الفعل:

فذهب س[2] والفراء[3] وأكثر البصريين[4] والكوفيين[5] إلى منع ذلك، وبه قال أبو علي في شرحه الأبيات[6]، وأكثر متأخري أصحابنا[7].

وذهب الكسائيُّ[8] - إن صحَّ النقل عنه من غير طريق المصنف - والجرميُّ والمازني[9] والمبرد[10] ومَن أخذ بمذهبهم من البصريين وبعضُ الكوفيين إلى جواز ذلك، وهو اختيار هذا المصنف. وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياسًا على سائر الفَضَلات، قال الشاعر[11]: /[٤: ١٤٢/أ]

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلفِراقِ حَبِيبَها وما كانَ نَفْسًا بالفِراقِ يَطِيبُ

---

(١) انظر الإنصاف ص ٨٢٨ - ٨٣٢ [المسألة ١٢٠] وأسرار العربية ص ١٨٢ والتبيين ص ٣٩٤ - ٣٩٨ [٦٥] واللباب للعكبري ١: ٣٠٠.

(٢) الكتاب ١: ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٣) معاني القرآن له ١: ٧٩.

(٤) الإنصاف ص ٨٢٨ [المسألة ١٢٠].

(٥) الأصول ١: ٢٢٣.

(٦) لم أقف عليه في كتابه «شرح الأبيات المشكلة الإعراب».

(٧) كابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٢٨٤.

(٨) شرح الكافية للرضي ١: ٧١٢ تحقيق د. حسن الحفظي.

(٩) المقتضب ٣: ٣٦ والأصول ١: ٢٢٣ والانتصار لسيبويه ص ٨٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٤٠.

(١٠) المقتضب ٣: ٣٦ والانتصار لسيبويه ص ٨٥ - ٨٦.

(١١) هو المُخبَّل السعدي، وقيل: أعشى همدان، وقيل: مجنون ليلى. المقتضب ٣: ٣٧ والأصول ١: ٢٢٤ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٣١ وشرح الجمل لابن خروف ص ١٠٠٢، وفيه تخريجه.

وقد تكلف المتأخرون[1] في تأويل هذا البيت على أنه خبر كان على حذف مضاف، أي: وما كان ذا نفسٍ بالفراق يَطيب[2]. أو على أنه خبر كان بغير إضمار؛ لأنَّ النفس يُراد بها الإنسان، كما قالوا[3]:

ثلاثةُ أَنْفُسٍ ....

حين أرادوا الذكر، وعليه قراءة ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ﴾[4] بالفتح[5]، وفي يَطيب ضمير النفس؛ إذ الفعل صفة للنفس.

وقال ابن السِّيد[6]: «لا حُجَّة فيه لوجهين:

أحدهما: أنه ضرورة؛ بدليل أنه لم يُسمع إلا في هذا البيت». قال: «فكما أنَّ جميع ما يرد من الضرائر لا يكون حُجَّة على ما يستعمل في فصيح الكلام فكذلك هذا». قال: «والوجه الثاني أنَّ الزجاج قال[7]: إنَّ الرواية:

..... وما كانَ نَفْسي بالفِراقِ تَطِيبُ»

انتهى.

---

(١) منهم ابن خروف في شرح الجمل ص ١٠٠٣، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢) أي: وما كان الحبيب ذا نفس طَيِّبًا بالفراق. شرح الجمل لابن خروف.

(٣) هذا مطلع بيت للحطيئة، وهو:

ثلاثةُ أَنْفُسٍ ، وثَلاثُ ذَودٍ لقد جارَ الزَّمانُ على عيالي

الديوان ص ٢٧٠ [دار صادر] والكتاب ٣: ٥٦٥ والخزانة ٧: ٣٦٧ - ٣٧٠ [٥٤٢]. وأوله في طبقات فحول الشعراء ص ١١٤ والديوان: «ونحن ثلاثة»، فلا شاهد فيه حينئذ. وفي الخزانة عن أمالي الزجاجي الوسطى أنَّ البيت ورد ضمن أبيات لرجل من بني عامر بن صعصعة.

(٤) سورة الزمر: الآية ٥٩. ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى ﴾.

(٥) يعني: بفتح الكاف، ولم يتقدم مذكر قبل ذلك، وإنما الحديث عن مؤنث هو (نفس) في قوله سبحانه: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُّ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾.

(٦) انظر أقواله هذه في الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٧) ذكر ذلك أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي ص ٢٠٣.

أمَّا الوجه الثاني فهو ضعيف جدًّا؛ لأنه لا تُعارَض[1] رواية برواية لا بتخطئة ولا بتكذيب.

وأمَّا الوجه الأول فوافقه عليه ابن عصفور[2]، فقال: «لم يجئ إلا في بيت واحد من الشعر، ولا حجة فيه لأنه قد يتقدَّم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام».

وهذا من ابن السِّيد وابن عصفور ومن قال بقولهما عدم اطِّلاع على كلام العرب وتقليد لـ«س»، قال س[3]: «وهو - يعني الفعل - في أنهم قد ضَعَّفوه مثلُه»، يعني مثل عشرين. وقال قبل ذلك: «ولا يُقَدَّم فيه المفعول فيُقالَ: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقَدَّم في الصفات المشبَّهة». قال ابن الضائع[4]: «وهذا فصل قد جمع السماع والقياس، فظاهر قوله (ولا يُقَدَّم) أنه ليس من كلامهم، وقاسه على الصفة لأنَّ الحكم فيهما واحد في النقل والتفسير. وأيضًا فالصفة تعمل فيه معرفةً ونكرةً، فعملها أقوى، وهذا لا يعمل فيه إلا نكرةً، فهو أحرى بمنع[5] التقديم» انتهى.

وهذا غير مُتَّجه لأنَّ كلام س لم ينقل فيه المنع عن العرب، إنما هذا من رأيه، ولو اطَّلع على ما قالته العرب في ذلك من التقديم لاتَّبعه، لكنه هو لم يَطَّلع على ذلك، وقد جاء منه جملة في كلام العرب[6] تُبنى القواعد الكلية على مثلها، ولم

---

(١) ك: لأنه تعارض.

(٢) وافقه في شرح الجمل ٢: ٢٨٤ في الوجه الثاني. ولعله وافقه في الوجه الأول في شرح الإيضاح.

(٣) الكتاب ١: ٢٠٥.

(٤) شرح الجمل له ١: ١٠٨٤ [رسالة].

(٥) الذي في المخطوطات: «مع»، والتصويب من ابن الضائع.

(٦) العرب: سقط من س.

ينقل نَصًّا عن أحد من العرب أنها تمنع ذلك، فوجب القول بالجواز، والحق أَحَقُّ أن يُتَّبَع، قال ربيعة بن مَقروم الضبِّيّ[1]:

ووارِدةٍ كأنَّها عُصَبُ القَطا تُثيرُ عَجاجًا بالسَّنابِكِ أَصْهَبَا
رَدَدتُ بِمِثلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفاهُ ماءً تَحَلَّبَا

وقال بعض طَيِّئ[2]:

إذا المَرءُ عَينًا قَرَّ بالأَهلِ مُثْرِيًا ولم يُعْنَ بالإحسانِ كان مُذَمَّمَا

وقال آخر[3]:

ولَسْتُ إذا ذَرْعًا أَضيقُ بِضارِعٍ ولا يائسٍ عندَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

/ وقال آخر[4]: [٤: ١٤٢/ب]

أَنفْسًا تَطيبُ بِنَيلِ المُنَى وَداعِي المَنُونِ يُنادي جِهارَا

وقال آخر[5]:

---

(١) المفضليات ص ٣٧٦ [١١٣] والأصمعيات ص ٢٢٤ [٨٤] وشرح أبيات المغني ٧: ٢١ - ٢٤ [٧٠٣]. الواردة: قطع من الخيل. وعصب القطا: جماعاتها. والعجاج: الغبار. والسنابك: جمع سُنْبُك، وهو طرف مقدَّم الحافر. وأصهب: مائل إلى الحمرة. والسِّيد: الذئب. والنهد: الضخم. والمقلص: الطويل القوائم الممحوصها. والكميش: الجاد في عدوه المنكمش المسرع. وعطفاه: جانباه. والماء هنا: العرق. وتحلب: سال.

(٢) نسب البغدادي البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٥ [٧٠٤] إلى حسان بن ثابت. وليس في ديوانه الذي حققه د. وليد عرفات.

(٣) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٨٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ٧٧٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٥٢. ضارع: ذليل. ك: ولست إذا ضرعًا.

(٤) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٨٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٦ [٧٠٦].

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٨٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧٨ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٥ - ٢٦ [٧٠٥].

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبْعادِيَ الأَمَلا وما ارْعَوَيتُ ، وشَيبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلا

وحُجَّة مَن منع ذلك إنما هو عدم السماع على زعمه - وقد بيَّنا كثرة ذلك - وأقيسته مدخولة منقوضة كلها، معارضة للنصوص الواردة في كلام العرب[1]، فلا التفات إليها، وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتاب «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك»[2]، فلا نُطَوِّل بها هنا؛ إذ لا فائدة في ذكرها، والأقيسة إنما ينبغي أن يُستَأنَس بها بعد تقرُّر السماع، ولا يُبنَى عليها وحدها دون السماع حُكم نحوي، وقد أَطَلْنا الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتاب آخر التمييز، فيُطالع هناك.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وانتُصر لـ«س» بأنَّ مميِّز هذا النوع فاعل في الأصل، وقد أُوهِن بجعله كبعض الفَضَلات، فلو قُدِّمَ لازداد إلى وَهنه وَهنًا، فمُنع ذلك لأنه[4] إجحاف».

قال[5]: «وهذا الاحتجاج مردود بوجوه:

أحدها: أنه دفع روايات برأي، ولا دليل عليه، فلا يُلتَفَت إليه.

الثاني: أنَّ جعل التمييز كبعض الفَضَلات محصِّل لضرب من المبالغة، ففيه تقوية لا توهين، فإذا حُكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية، وتأكدت المبالغة، فاندفع الإشكال.

الثالث: أنَّ أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في نحو: جاء راكبًا رجلٌ، فإنَّ أصله: جاء راكبٌ، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجلٌ راكبٌ،

---

(١) العرب: سقط من ك.

(٢) منهج السالك ص ٢٢٨ - ٢٣١.

(٣) ٢: ٣٩٠.

(٤) فيما عدا د: لأنها. وما في د موافق لما في شرح المصنف.

(٥) ٢: ٣٩٠.

على عدم الاستغناء بها، فالصفة والموصوف شيء واحد في المعنى، فقُدِّم راكب[1]، ونُصب بمقتضى الحاليَّة، ولم يَمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يُزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحيته للاستغناء به عن الموصوف، فكما تُنُوسِيَ الأصل في الحال كذلك تُنُوسِيَ في التمييز - انتهى هذا الوجه، ولا أعلم أحدًا ذهب إلى أنَّ الحال أصلها أن تكون فاعلة ولا أنها منقولة من الفاعل غير هذا الرجل.

الرابع: أنه لو صح اعتبار الأصالة في عُمدة جُعلت فَضلة لصحَّ اعتبارها في فَضلة جُعلت عُمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقدم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك؛ لأنَّ حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا تعتبر حاله التي انتقل عنها، فكذلك لا تعتبر الحال التي انتقل عنها التمييز المذكور.

الخامس: أنَّ منع تقدم التمييز المذكور عند مَن مَنَعَه مُرَتَّب على كونه فاعلاً في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك، نحو: امتلأَ الكُوزُ ماءً، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]، وفي هذا دلالة على ضعف علَّة المنع لقصورها عن عموم الصور.

السادس: أنَّ اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقدم على العامل متروك / في [٤: ١٤٣/أ]
نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فإنَّ زيدًا في الأصل فاعل، وبعدَ جعله مفعولاً لم يُعتَبر ما كان له من منع التقدم، بل أُجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعليَّة له في الأصل ، فكذا ينبغي أن يُفعَل بالتمييز المذكور» انتهى.

وليس التمثيل بأعطيتُ زيدًا درهمًا نظيرًا لطابَ زيدٌ نفسًا؛ لأنَّ فاعليَّة زيد في أعطيتُ زيدًا درهمًا لم تكن لأعطيتُ، إنما كانت لـ«عَطا يَعطو» بمعنى تناولَ، وفاعليَّة نفسٍ كانت لـ«طابَ» نفسه، ففرق بين ما يصحُّ إسناده إلى الفعل من غير

---

(١) الذي في المخطوطات: «ذلك»، صوابه في شرح المصنف.

(٢) سورة القمر: الآية ١٢.

تغيير للفعل وبين ما لا يصحُّ إسناده للفعل؛ لأنه بعد النقل بالهمزة يمتنع أن يكون فاعلاً لذلك الفعل، ففاعليَّة زيد في: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وأخرجتُ زيدًا، قد أُميتَت، وجيء بصيغة لا تقبله على طريقة الفاعليَّة، وفاعليَّة ذلك التمييز يقبلها[1] الفعل، فلا ينبغي أن يُشبَّه طابَ زيدٌ نَفسًا بأعطيتُ زيدًا درهمًا.

وقوله **ويُمنَع إن لم يَكُنْه بإجماع** أي: ويُمنَع التقدم إن لم يكن العامل فعلاً متصرفًا بإجماع، قال المصنف في الشرح[2]: «أجمع النحويون على منع تقدم المميِّز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفًا». وقال أيضًا[3]: «فإن كان عامل التمييز غير فعل أو فعلاً غير متصرف لم يجز التقدم بإجماع» انتهى. وكثيرًا ما يتسرع هذا الرجل إلى الإجماع، ويكون في المسألة خلاف.

أمَّا قوله «فإن كان عامل التمييز غير فعل» فإنَّ قوله «غيرَ فعل» يشمل الوصف، ويشمل غير الوصف من العدد والمقادير وما حُمل على ذلك. فأمَّا الوصف فقد ذكرنا أنَّ قياس مَن أجاز التقدم مع الفعل أن يُجيزه مع الوصف إلا في أَفْعَلِ التفضيل؛ وأمَّا غير الوصف فإنَّ في بعض صوره خلافًا بين النحويين، وذلك إذا انتصب التمييز بعد اسم شُبِّهَ به الأول، نحو: زيدٌ القمرُ حُسنًا، وثوبُك السِّلْقُ خُضْرةً، فيجوز[4] عند الفراء: زيدٌ حُسنًا القمرُ، وثوبُك خُضْرةً السِّلقُ، وذلك على أن يكون زيد وثوبك هما المبتدآن ، والقمر والسِّلق هما الخبران، فإن عكست لم يُجز التقدم، لأنَّ صلة الاسم لا تتقدم عليه، والخبر مبنيٌّ على التصرف، فلو قلت مررتُ بعبدِ اللهِ القمرِ حُسنًا لم يجز تقدم حُسنًا على القمر؛ لأنَّ القمر

---

(١) الذي في المخطوطات: «يقبله»، والتصويب من تمهيد القواعد ٥: ٢٣٩٦.

(٢) ٢: ٣٨٩.

(٣) ٢: ٣٩٠.

(٤) فيجوز: سقط من ك.

ليس بخبر. فهذا نوع من التمييز المنتصب عن تمام الاسم وقع فيه[1] الخلاف؛ إذ العامل فيه هو القمر والسِّلق لقيامهما مقام مِثلٍ المحذوفة التي يَنتصب عنها التمييز في قوله: زيدٌ مِثلُ زُهيرٍ شِعرًا.

وقد ارتكبَ مذهبَ الفراء في هذه المسألة بعضُ الشعراء المُحْدَثين، قال الخالديَّان من أبيات يَمدحان بها سيف الدولة ممدوح المتنبي - وكان قد أهدى لهما هدية فيها وَصيف ووَصيفة -[2]:

رَشَأٌ أتانا ، وهو حُسْنًا «يُوسُفٌ» وغَزالةٌ ، هي بَهْجةً «بِلْقِيسُ»

وقوله **وقد يُستَباحُ في الضَّرورة** قال المصنف في الشرح[3]: «فإن استُجيز في ضرورة عُدَّ نادرًا، كقول الراجز[4]:

ونارُنا لَمْ يُرَ نارًا مِثلُها قد عَلِمَتْ ذاكَ مَعَدٌّ كُلُّها

/ أراد: لم يُرَ مِثلُها نارًا، فنصب نارًا بعد مِثل بِمِثلٍ كما نصبوا زُبْدًا في [٤: ١٤٣/ب] قولهم: على التَّمرةِ مِثلُها زُبْدًا، ثم قَدَّم نارًا على مِثل مع كونه عاملاً لا يتصرف، ولولا الضرورة لم يُستَبَح» انتهى.

ولا ضرورة فيه على مذهبه؛ لأنَّ الضرورة عنده هو ما لا يمكن أن يقع فيه تغيير، فإن أمكن لم يكن ذلك ضرورةً، وقد أمكن ذلك بأن يُبنَى يُر لِما لم يُسَمَّ فاعله، ويرفع نارًا به، ويكون مِثلُها صفة، فيقول: لم يُرَ نارٌ مِثلُها.

---

(١) ك، ن: عن تمام الاسم وفيه. د: ووقع.

(٢) البيت من قصيدة طويلة، وهو ومناسبة القصيدة في ديوان الخالديين ص ١٦٢ ويتيمة الدهر ١: ٣٥ ودرة الغواص ص ١٠٣ ووفيات الأعيان ٣: ٤٠٥.

(٣) ٢: ٣٩٠ - ٣٩١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٣ وشرح الكافية الشافية ٢: ٧٧٩ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٨١ [رسالة] وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٥٣.

وتأوَّل أصحابنا هذا البيت على أن تكون «لم يُرَ» فيه عِلْميَّة، و«مِثلُها» المفعول الأول، وهو مرفوع بـ«يُرَ»، وانتصب نارًا على أنه المفعول الثاني، والتقدير: لم يُعْلَمْ مثلُها نارًا.

ووهم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرحه الكبير[1]، وفي نسخة كتابه «المقرَّب» القديمة، وتبعه شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع في شرحه للجمل[2]، فحملا هذا البيت على أنه من توسُّط التمييز بين الفعل العامل فيه ومعموله، نحو: طابَ نفسًا زيدٌ.

وهو وهم فاحش؛ لأنَّ هذا تمييز منتصب عن تمام الاسم، وهو قوله «مِثلُها»، والتمييز المنتصب عن «مِثل» لا يجوز تقديمه، فتقديمه في البيت ضرورة.

مسألة: يجوز حذف التمييز إذا قُصد إبقاء الإبهام[3]، أو كان في الكلام ما يدلُّ عليه[4]. ويجوز أن يُبدل، كقوله تعالى ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[5]، و﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[6].

قيل: ويكون في المعطوف عليه، نحو: ثلاثةٌ وعشرون درهمًا، ونحوه، الأصل: ثلاثةُ دراهم، لكنهم تركوه تشبيهًا بخمسةَ عشرَ لدلالة ما بعده عليه.

---

(١) شرح الجمل له ٢: ٢٨٣.

(٢) شرح الجمل له ١: ١٠٨١ [رسالة].

(٣) كقولك: قبضتُ عشرين، إذا لم يكن في الكلام ما يدل على المقبوض.

(٤) كقولك: قبضت عشرين، جوابًا لمن قال: كم قبضت من الدراهم؟

(٥) سورة الكهف: الآية ٢٥. ﴿وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾. فـ(سنين) بدل من ثلاثمئة، والتمييز محذوف، تقديره: ثلاثمئة زمان أو وقت.

(٦) سورة الأعراف: الآية ١٦٠. ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾. فـ(أسباطًا) بدل من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف، تقديره: اثنتي عشرة فرقة.

ولا يجوز حذف المميَّز؛ لأنه يزيل دلالة الإبهام[1]، إلا أن يُوضَع غيره موضعه، كقولهم: ما رأيتُ كاليومِ رجلاً[2]. وقد يُحذف من غير بدل، كقولهم: تاللهِ رجلاً، أي: تالله ما رأيتُ كاليومِ رجلاً[3].

* * *

(١) فلا يقال في عندي رطلٌ سمنًا: عندي سمنًا.

(٢) التقدير: ما رأيت مثلك رجلاً، فحذف (مثلك)، وعوّض عنه (كاليوم).

(٣) الكتاب ٢: ١٧٤، ٢٣٧، ٢٩٣.

ص: باب العدد

مُفَسِّر ما بين عشرة ومئة واحدٌ منصوبٌ على التمييز، ويُضاف غيرُه إلى مُفَسِّره مجموعًا مع ما بين اثنين وأحدَ عشرَ، ما لم يكن مئةً فيُفرَد غالبًا، ومُفرَدًا مع مئة فصاعدًا، وقد يُجمَع معها، وقد يُفرَد تمييزًا، وربَّما قيل: عِشْرُو درهمٍ، وأَربَعُو ثوبِه، وخمسةٌ أثوابًا، ونحو ذلك. ولا يُفَسَّر واحدٌ واثنان، و«ثِنْتا حَنْظَل» ضرورة.

ش: مناسبة هذا الباب لما قبله هي أنَّ بعض ما ينتصب عن تمام الاسم يكون تفسيرًا لعدد، فناسب[1] ذكره بعقب باب التمييز، وانجرَّ معه ذكر أحكام العدد. و«ما بين عشرة ومئة» يشمل أحدَ عشرَ، وإحدى عشرةَ، وتسعةً وتسعين، وتسعًا وتسعين، وما بينهما، فتفسير هذا كما ذكر بواحد منصوب، قال تعالى ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[2]، ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[3]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾[4]، ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[5]، ويتعين كونه واحدًا عند جمهور النحويين، فلا يجيزون في التمييز المنصوب بعد العدد الجمع.

وذهب الفراء إلى أنَّ ذلك جائز، فتقول: عندي أحدَ عشرَ رجالاً، وقام ثلاثون رجالاً. ويمكن أن يُستدلّ له بقوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ/ أَسْبَاطًا﴾[6]، فظاهر قوله ﴿أَسْبَاطًا﴾ أنه تمييز، وهو جمع، وعلى ذلك حمله [٤: ١٤٤/أ]

---

(١) ك: يناسب.

(٢) سورة يوسف: الآية ٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ٦٠.

(٤) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.

(٥) سورة الأعراف: الآية ١٥٥.

(٦) سورة الأعراف: ١٦٠.

الزمخشري، قال[1]: «فإن قلت: مميِّز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعًا»؟ وأجاب بأنَّ المراد: وقطَّعناهم اثنتي عشرة قبيلةً، وأنَّ كل قبيلة أَسْباط لا سِبْط، فأَوقَع أَسْباطًا موقع قبيلة، كما قال[2]:

..... بينَ رِماحَيْ مالِكٍ ونَهْشَلِ

قال المصنف في الشرح[3]: «فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيت إحدى عشرة أنعامًا، إذا أريد إحدى عشرة جماعة كل واحدة[4] منها أنعامٌ، ولا بأس برأيه لو ساعده استعمال، لكن قوله (كل قبيلة أَسْباط لا سِبط) مخالف لِما يقوله أهل اللغة[5]: إنَّ السِّبط في بني إسرائيل بمنْزلة القبيلة في العرب. فعلى هذا معنى قطَّعناهم اثنتي عشرة أسباطًا: قطَّعناهم اثنتي عشرة قبائل، فأَسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة، فلا يصح كونه تمييزًا، وإنما هو بدل، والتمييز محذوف» انتهى.

ولم يُبَيِّن المحذوف، وتقديره: اثنتي عشرة فرقةً، ولا بيَّن ما يكون بدلاً منه، ولا يجوز أن يكون بدلاً من المحذوف؛ لأنَّ العامل فيه إذ ذاك يكون هو العامل في المبدل منه أو تكريره، فيلزم ما فَرَرْنا منه، وإنما هو بدل من اثنتي عشرة، أي: وقَطَّعناهم أسباطًا، أي: قبائل.

قال المصنف في الشرح[6]: «وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل: عندي عشرون دراهمَ لعشرين رجلاً، قاصدًا أنَّ لكل منهم عشرين درهمًا». قال المصنف في الشرح[7]: «وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن وإن لم تستعمله

---

(١) الكشاف ٢: ١٢٤، وفيه جوابه التالي.

(٢) تقدم في ١: ٢٢١.

(٣) ٢: ٣٩٣.

(٤) الذي في المخطوطات: واحد، صوابه في شرح المصنف، وتمهيد القواعد ٥: ٢٤٠١.

(٥) كتاب العين ٧: ٢١٨.

(٦) ٢: ٣٩٣.

(٧) ٢: ٣٩٣.

العرب؛ لأنه استعمال لا يُفهَم معناه بغيره» انتهى. وكيف يكون استعماله حسنًا ولم تستعمله العرب؟

وقوله «إنه يفيد ذلك معنى[1] أنَّ لكل واحد عشرين درهمًا» مُنازَع فيه؛ لأنَّ المفرد في عشرين درهمًا واقع موقع الجمع، فكما أنَّ هذا المفرد لا يدلُّ على ذلك المعنى فكذلك هذا الجمع لا يُفيده، بل لو صُرِّح فيه بالتركيب العربي الذي لا خلاف في جوازه، وهو أن تقول: عندي دراهم عشرون، أو: عندي عشرون من الدراهم لعشرين رجلاً - لم يُفد ذلك أنَّ عنده لكل رجل عشرين درهمًا.

قال المصنف في الشرح[2]: «إن وقع موقعَ تمييز شيءٌ منها جمع فهو حال أو تابع، كـ(بَني مَخاض) في قول ابن مسعود ﷺ[3]: (قَضى رسول الله - ﷺ - في دية الخطأ عشرين بنتَ مَخاض، وعشرين بَني مَخاض، وعشرين ابنةَ لَبُون، وعشرين حِقَّة، وعشرين جَذَعة)، فـ(بَني مَخاض) نعت أو حال» انتهى. ويعني أنه نعت لعشرين أو حال منها، ويكون التمييز محذوفًا، أي: وعشرين جَمَلاً بَني مَخاض. وهذا إذا صح أنَّ بَني مَخاض من كلام ابن مسعود، وكثيرًا ما يقع اللحن في الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من رواته يكونون لَحَّانين وعَجَمًا.

ولا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا في ضرورة، نحو قوله[4]:

---

(١) ك: يعني.

(٢) ٢: ٣٩٣.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الديات: باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل ٤: ٥ [الحديث ١٣٨٦] طبعة دار الكتب العلمية، وأخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الديات: باب دية الخطأ ٢: ٨٧٩. بنت مخاض: هي التي لها سنة من الإبل وطعنت في الثانية. وبنت اللبون: هي التي لها سنتان من الإبل وطعنت في الثالثة. والحِقّة: هي التي لها ثلاث سنين من الإبل وطعنت في الرابعة. والجذعة من الإبل: هي التي لها أربع سنين وطعنت في الخامسة.

(٤) البيت لجرير. ديوانه ص ٥٠٧ ومعجم البلدان (الأَحَصّ) ١: ١١٤، وأوله فيهما: لي. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣: ٥٦.

في خمسَ عَشْرةَ مِن جُمادَى ليلةً لا أستَطيعُ على الفِراشِ رُقادِي

وقال الآخر[1]:

على أنَّني بعدَ ما قد مَضَى ثَلاثُونَ لِلهَجرِ حَولاً كَمِيلا

[٤: ١٤٤/ب] / وقال آخر[2]:

..... وعِشرُونَ مِنها إصْبَعًا مِن وَرائِيا

فرع: ذكره في البسيط: إذا أتيتَ بنعتٍ مفردٍ جاز فيه الحمل على المفسِّر كالصفة، نحو: عندي عشرون رجلاً صالحًا، وعشرون درهمًا وازِنًا[3]، على اللفظ، ووازِنةً، على المعنى، ووَزنَ سبعة، على المصدر.

وما صحَّ منها أن يكون للعدد جارٍ عليه، نحو: عندي عشرون درهمًا وزنَ[4] سبعةٍ، وإن شئتَ رفعت على عشرون.

وإن كان جمعًا: فإن كان سالمًا فلا يكون إلا على العدد، نحو: عندي عشرون رجلاً صالحون[5]. وإن كان مكسَّرًا جاز أن يكون للعدد وللتمييز، نحو: عندي عشرون رجلاً كرامًا، وقال[6]:

---

(١) البيت للعباس بن مرداس في العين ٥: ٣٧٥، وعنه وعن الموعب في المصباح لابن يسعون ١: ٤٧٥، وفيه تخريجه. وهو بلا نسبة في الكتاب ٢: ١٥٨ ومجالس ثعلب ص ٤٢٤. وانظر الخزانة ٣: ٢٩٩ - ٣٠١ [٢١٦].

(٢) صدر البيت: «وأشهَدُ عندَ اللهِ أنْ قد رأيتُها». وهو من قصيدة لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ٢١ وثمار القلوب ص ١٠٩ وشرح المفصل ٤: ١٣٠. ونسب في الأغاني ٢: ٧٥ [ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب] لمجنون ليلى.

(٣) درهم وازن: ثقيل ذو وزن.

(٤) فيما عدا س: ووزن.

(٥) رجلا صالحون ... عندي عشرون : سقط من ك.

(٦) هو عنترة. الديوان ص ١٩٣ وشرح القصائد السبع ص ٣٠٥ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٣٠ والأصول ١: ٣٢٥. الحلوبة: الناقة ذات اللبن. والخافية: واحدة الخوافي، وهي الريش دون الريشات العشر من مقدَّم الجناح. والأسحم: الأسود.

فيها اثْنَتانِ وأَربَعُونَ حَلُوبةً سُودًا كَخافِيةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ

وقوله **ويضاف غيره** - أي:غير مفسِّر ما ذكر - **إلى مفسِّره مجموعًا مع ما بين اثنين وأحد عشر** مثال ذلك: ثلاثةُ أثواب، وثلاثُ ليال، وعشرةُ أشهر، وعشرُ سنين، وكذا ما بينهما. وتخصيصه ما ذكر بقوله «مجموعًا» يدلُّ على أنه يُفرد مع غيره، نحو: ألفُ درهم، ومئةُ رجل. وشذَّ ما حكى أبو زيد: شربتُ ثلاثةَ مُدِّ البصرةِ[1]، قال: أوقعوا الواحد موقع الجمع.

وقوله **ما لم يكن مئةً** أي: ما لم يكن المفسِّر للعدد مئة، فيفرد غالبًا، فتقول: ثلاثُمئة، وذلك بخلاف الأَلْف، فإنه يجمع، فتقول: ثلاثةُ آلاف، قال المصنف في الشرح[2]: «والقياس يقتضي أن يقال: ثلاثُ مئاتٍ، أو مِئينَ، كما يقال: ثلاثةُ آلاف، إلا أنَّ العرب لا تجمع المئة إذا أضيف إليها عدد إلا قليلاً، كقول الشاعر[3]:

ثَلاثُ مِئينَ لِلمُلوكِ ، وَفَى بِها رِدائي ، وجَلَّتْ عن وُجوهِ الأَهاتِمِ

ومن أجل هذا الوارد بجمع[4] قلت: فيُفرَد غالبًا» انتهى.

وقال الآخر، أنشده المبرِّد في المقتضب[5]:

ثَلاثُ مِئينَ قد مَرَرْنَ كَواملاً وها أنا هذا أَرتَجي مَرَّ أَرْبَعِ

وقال الآخر[6]:

---

(١) أي: ثلاثة مثله. وفي المساعد ٢: ٧١: أنَّ أبا زيد حكى: شربت اثنَي مُدِّ البصرة.

(٢) ٢: ٣٩٤.

(٣) تقدم في ١: ٣٢٤.

(٤) الذي في المخطوطات: الجمع، والتصويب من شرح المصنف، وتمهيد القواعد ٥: ٢٤٠٤.

(٥) المقتضب ٢: ١٧٠. والبيت لكعب بن جمة الدوسي في المعمرون والوصايا ص ٩. وهو ثالث خمسة أبيات لعامر بن الظَّرِب العَدواني في مجمع الأمثال ١: ٣٩. وآخره في المخطوطات: «رابع»، والتصويب من المصادر المذكورة.

(٦) كعب بن مالك. السيرة النبوية ٢: ١٣٤ وطبقات فحول الشعراء ص ٢٢٠. والنصية: الخيار والأشراف. وقال الآخر ... كثرنا وأربع: سقط من ك.

ثَلاثـــةُ آلافٍ ، ونحـــنُ نَـــصِيَّةٌ ثَلاثُ مِئِينَ ، إنْ كَثُرْنـــا ، وأَرْبَـــعُ

وقال الآخر[1]:

بِخَمسِ مِئِينَ مِن دَراهِمَ عُوِّضَتْ مِنَ العَنْزِ ما جادتْ به كَفُّ حاتِمِ

وما ذكره من أنَّ القياس ما ذكر هو قول أبي علي في «الإيضاح»، قال[2]: «وهكذا كان القياس في ثلاثمئة وأربعمئة أن تُبَيَّن بالجمع، فيقال: مئات أو مئين، ولكنه مما استُغني فيه بلفظ الواحد عن الجميع» انتهى.

وكذا قال س، قال[3]: «وأمَّا تسعمئة وثلاثمئة فكان ينبغي أن تكون في القياس مِئِين ومِئات، ولكنَّهم شبَّهوه بعشرين وأحدَ عشرَ حين جعلوا ما يُبَيَّن به العدد واحدًا؛ لأنه اسم لعدد، وليس بِمُستَنكَر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جميعٌ» انتهى.

قال بعض أصحابنا: إنما استُغني بلفظ الواحد عن الجميع في ثلاثمئة إلى تسعمائة / لينبهوا بذلك على أنَّ الأصل في الأعداد أن تكون مُبَيَّنة بمفرد. [٤: ١٤٥/أ]

وذكر الفارسي في «الشِّيرازيات»[4] أنَّ الأصل في الأسماء التي تُبَيِّن العدد أن تكون مفردة؛ وذلك أنَّ المعدود قد عُلم قَدْره بذكر العدد، فإنما[5] يحتاج إلى ما يبيِّن جنسه، والواحد يكفي في ذلك، ولفظه أخفُّ من الجمع، فكان التَّبيين به أَولَى، وعلى ذلك جاء الاستعمال في ضروب العدد، إلا ما كان من الثلاثة إلى

---

(١) البيت من قطعة لأعرابي في الفاضل ص ٣٢ والخزانة ٨: ٢٨٢ [عند الشاهد ٦٢٢]، وفيهما: «من دنانير عوضت». والذي في المخطوطات: «من العين»، والتصويب من الخزانة. س، د: «ما جادت بما». والمراد بحاتم هنا عبيد الله بن العباس، رضي الله عنهما. وقد تقدم بيت من هذه القطعة في ١: ٢٠٧.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢١٥.

(٣) الكتاب ١: ٢٠٩.

(٤) المسائل الشيرازيات ص ٢٩٧ - ٣١٧ [المسألة ٢٢].

(٥) ك، ن: بما.

العشرة، فإنه يُبَيَّن بالجموع الموضوعة لأقلّ العدد، وسببُ ذلك مشابهتها للآحاد من جهة تكسيرها تكسيرَ الآحاد، وتحقيرها على لفظها كما تُحَقَّر الآحاد، فتقول في تصغير صِبْية: صُبَيَّة، وفي تصغير أَوْطُب[1] وأَبْيات وأَسْقية: أُوَيْطِب وأُبَيَّات وأُسَيقية، وتقول في تكسيرها: أواطِب وأبايِيت وأساق، وليس تكسير جموع الكثرة في الحسن كتكسير جموع القلّة. ومن جهة أنها تُوصَف بها الآحاد، نحو: بُرْمَة أَعْشار، وحَبْل أَقْطاع، وثوب أَخْلاق[2]. ومن جهة عودة الضمير المفرد المذكر عليها، نحو قوله تعالى ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[3]. ومما حَسَّن تَبيينها بها مناسبتها لها في القلّة. ومما يُبَيِّن لك أنّ الأصل في الأعداد من الثلاثة إلى العشرة التبيين بالمفرد أنهم قد بَيَّنوا ضربًا منها به، وذلك قولهم ثلاثمئة وأربعمئة إلى الألف، وجاء الاستعمال به في حال السعة والاختيار، وقولهم ثلاث مئين ومئات شاذٌّ في القياس، وإنما يجيء في الشعر، نحو قوله، وأنشد البيتين اللذين تقدم ذكرهما[4].

ثم قال[5]: فأمَّا إضافة الثلاثة وأخواتها إلى صيغ جمع الكثرة، نحو قولهم: ثلاثةُ شُسُوعٍ[6]، وقوله تعالى ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[7] - فقليل وغير مقيس، ومع ذلك فإنهم

---

(١) أوطب: جمع وَطْب، وهو سقاء اللبن.

(٢) البرمة: القدْر. وأعشار: جمع عِشْر، وهو: قطعة تنكسر من البُرمة كأنها قطعة من عَشْر، وبُرمة أعشار: انكسرت قِطْعًا قِطْعًا. أقطاع: جمع قِطْع، وحبل أقطاع: مقطوع، كأنهم جعلوا كل جزء قِطْعًا وإن لم يُتكلَّم به. أخلاق: جمع خَلَق، وثوب أخلاق وخَلَق: بالٍ.

(٣) سورة النحل: الآية ٦٦.

(٤) كذا! وإنما أنشد الفارسي في ص ٣١٥ بيت الفرزدق المتقدم: «ثلاث مئين للملوك ...»، وفي ص ٣٠٠ أنشد بيتًا آخر لمزرِّد.

(٥) المسائل الشيرازيات ص ٣٠٦.

(٦) الشُسوع: جمع الشِّسْع، وهو سَير يُدخَل بين الإصبعين، ويُدخَل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

رفضوا العدد القليل من شُسُوع، فلم يقولوا أَشْساع، واستَغنَوا بلفظ الكثير عن ذلك. انتهى كلام الفارسي في الشيرازيات.

فعلى هذا قولُه في «الإيضاح» وقول س إنَّ القياس في ثلاثمئة وأربعمئة أن تُبَيَّن بالجمع مُخالفٌ لِما ذَكر في «الشيرازيات» مِن أنَّ الأصل في ذلك أن تكون مفردة.

والجمع بين القولين أنَّ لنا قياسين:

أحدهما أصل: وهو أنَّ أصل التمييز في العدد أن يكون واحدًا.

والثاني: أنهم حين[1] خالفوا هذا الأصل، فأضافوا في ثلاثة وتسعة وما بينهما إلى جمع - صار هذا أصلاً ثانيًا، فلمَّا أضافوا ذلك إلى مئة كان القياس فيها أن تُجمع، فتُرك هذا القياس، وأُضيف ذلك إلى لفظ المئة مفردة.

وزعم الفراء أنَّ السبب في إفراد مئة في العدد، نحو ثلاثمئة إلى تسعمئة - أنَّ العدد لَمَّا كان عَقده من غير لفظ العشرة، فلم يقولوا عشر مئة، بل قالوا ألف، أُلحق بباب عشرين وثلاثين حين خالف كل عَقد منها، و لم يُعَشَّر بلفظ العشرة؛ ألا ترى أنك تقول: تسع وعشرون، ثم تقول: ثلاثون، وتقول: تسع وثلاثون، ثم تقول: أربعون، فَجَرَتِ المئة لذلك في توحيدها مجرى / الدرهم وأشباهه بعد [٤: ١٤٥/ب] عشرين وخمسين وأشباهها. وحَكى أنَّ بعض العرب يقول: عَشْر مئة، فيجعل العَقْد من لفظ العشرة، وأنشد في ذلك[2]:

يـــومَ يَـــشُدُّ الغَنَـــويُّ أُرَبَـــهْ بِعَقْـــدِ عَـــشْرِ مِـــئةٍ لـــن تُتْعِبَـــهْ

قال: «وأهل هذه اللغة يقولون: ثلاثُ مِئين، وأربعُ مِئين» انتهى.

---

(١) حين: سقط من ك.

(٢) الرجز في المحكم ٧: ٣٢٦ (نجب) واللسان والتاج (نجب). الأُرَب: جمع الأُرْبة، وهي العقدة التي لا تنحلّ حتى تُحَلّ. والذي في المخطوطات: «لا تتعبه»، والتصويب من المصادر المذكورة.

وفي كتاب الصَّفّار عن الفراء: «لا يقول ثلاثُ مِئين إلا من لا يقول أَلْف، وإنما يقول: عَشرُ مِئين. ومَن يقول أَلْف ولا يقول عَشرُ مِئين لا يقول: ثلاثُ مِئين» انتهى.

وقولُ المصنف في الشرح «إلا أنَّ العرب لا تجمع المئة إذا أُضيف إليها عدد إلا قليلاً» يدلُّ على جواز ذلك في قليل من الكلام، ويَعضده ما حكيناه عن الفراء؛ لأنه زعم أنَّ مَن لغتُه عَشرُ مئةٍ يَجمع، فيقول: ثلاثُ مِئين، فجعلها لغةً كما ترى، وهو مُخالف لِما نصَّ عليه أبو علي في «الإيضاح»، قال: «وربما جاء في الشعر: ثلاثُ مئات، وأربعُ مِئين»[1]. وتقدَّم قوله في الشيرازيات «إنَّ قولهم ثلاثُ مئاتٍ ومِئين[2] شاذ في القياس، وإنما يجيء في الشعر».

ويظهر من كلام س جواز ذلك في الكلام؛ لأنه شَبَّهَ به ما يجوز في الكلام، قال س[3]: «ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[4]، وقَرِرْنا به عَينًا، وإن شئتَ قلتَ: أَنْفُسًا وأَعْيُنًا، كما قلتَ: ثلاثُمئة وثلاثُ مِئين ومئاتٍ» انتهى، وهو قول بعضهم: إنه يجوز في الكلام، والأكثرون يَخصُّون ذلك بالشعر.

وتقدَّم في باب التمييز علَّة الجر في باب العدد[5]، فالإضافة في ثلاثة أثواب، ومئة درهم، وألف درهم - جاءت على الأصل. وعلَّة النصب في عشرين وبابه والمركَّب تقدَّم ذكرها هناك.

وقوله **ومُفرَدًا مَعَ مئةٍ فصاعدًا** مثاله: مئةُ دينارٍ، وألفُ درهمٍ.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢١٥.

(٢) ك: مئين ومئات.

(٣) الكتاب ١: ٢١٠ - ٢١١.

(٤) سورة النساء: الآية ٤.

(٥) تقدم ذلك في ص ٢٣٢.

وقوله **وقد يُجمَع معها** أي: مع المئة، ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي ﴿ثَلَٰثَ مِئَةٍ سِنِينَ﴾[1] بإضافة (مئة). وأجاز ذلك الفراء، قال[2]: «مِن العرب مَن يضع السنين موضع السنة». قال بعض أصحابنا: «هو جمع شاذّ في الاستعمال خارج عن القياس، ووجهه أنه شبّه مِئة بعشرة من حيث كانت المئة تَعشير العَشَرات، كما أنّ العشرة تَعشير لِما تُضاف إليه من المعدودات» انتهى.

وقال المبرد[3]: «هو خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز في الشعر للضرورة»، وجَوَّزه على أن تريد بالجماعة الواحد، كما يكون العكس في قوله[4]:

كُلُـوا في بَعـضِ بَطْـنِكُمُ تَعِفُّـوا .....

قيل: ويحتمل أن تكون إضافة غير محضة بتقدير مِن، كما كان ذلك في خمس كلاب، أي: ثلاثمئة من السنين.

وقد أجاز أبو العباس في قولهم «عليه مئةٌ بيضًا» أن يكون بيضًا تمييزًا. ورُدَّ عليه بأنّ المئة لا تفسَّر بجمع منصوب، وإنما تفسَّر بمفرد مجرور. وخرَّج س[5] ذلك على الحال من النكرة، ألا ترى أنه لو رُفع لكان صفةً للمئة، والمئة / مبهمة الوصف، فلذلك كان النصب حالاً والرفع صفةً. [٤: ١٤٦/أ]

ومَن قرأ بالتنوين فتُخَرَّج على عطف البيان أو البدل. قيل[6]: ولا يجوز أن يكون ﴿سنين﴾ تفسيرًا؛ لأنه يلزم أن يكون أقل ما لبثوا تسعمئة سنة سوى التسع، فلا تجوز إضافة المئة إلى السنين، وقد قرئ به، وهو ضعيف.

---

(١) سورة الكهف: الآية ٢٥. ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا﴾. وقرأ بقية السبعة بتنوين (مئة). السبعة في القراءات ص ٣٩٠.

(٢) معاني القرآن ٢: ١٣٨.

(٣) المقتضب ٢: ١٧١ - ١٧٢.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٨٣.

(٥) الكتاب ٢: ١١٢.

(٦) نسب هذا القول إلى الزجاج في شرح المفصل ٦: ٢٤ والإيضاح في شرح المفصل ٢: ٥٨٩ وشرح الكافية للرضي ٢: ٥٧٨.

وقوله **وقد يُفرَد تَمييزًا** أي: يُفرد ما كان مجرورًا مع مئة، فينصب تمييزًا. وظاهر كلامه أنه يجوز أن تقول: عندي مِئةٌ رجلاً، وعندي مِئةٌ دينارًا. وقال المصنف في الشرح[1]: «وأشرتُ بقولي (وقد يُفرد تمييزًا) إلى قول الربيع بن ضَبُع الفزاري[2]:

إذا عـاشَ الفَتَـى مِئـتَينِ عامًـا ... فقـد ذَهَـبَ المَسَرَّةُ والفَتـاءُ»

انتهى. وأنشد س[3]:

أَنْعَتُ عَـيرًا مِـن حَمـيرٍ خَنْـزَرَهْ ... في كُـلِّ عَـيرٍ مِئتـانِ كَمَـرَهْ

وقال أيضًا[4]: «وهو يقوِّي[5] ما ذهب إليه ابن كيسان من جواز: الألف درهمًا، والمئة دينارًا» انتهى.

وقال أصحابنا[6]: لا يجوز تنوين المئة ونصب التمييز إلا في ضرورة، وكذلك أيضًا تثنيتها في لزوم إضافتها إلى التمييز بمنْزلتها، نحو قولك: مائتا درهم، ولا يجوز إثبات النون ونصب التمييز إلا في ضرورة شعر، وأنشدوا البيتين السابقين.

---

(١) ٢: ٣٩٤.

(٢) البيت له في الكتاب ١: ٢٠٨، وليزيد بن ضَبَّة في ٢: ١٦٢ منه. وانظر الخزانة ٧: ٣٧٩ - ٣٨٩ [٥٤٥].

(٣) الكتاب ١: ٢٠٨، ٢: ١٦٢. ونسب الرجز إلى الأعور بن براء الكلابي يهجو أم زاجر - وهما عبدان - في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٢٦٣ - ٢٦٥ وفرحة الأديب ص ٦٥ - ٦٧ ومعجم البلدان (خنزرة) ٢: ٣٩٣. خنْزرة: هضبة طويلة عظيمة في ديار الضِّباب. وروي الثاني: «في كل عَير أربعون كَمَرَهْ»، وهما يفوت الاستشهاد.

(٤) ٢: ٣٩٥. وفي مطبوعته سقط، والنص كما ذكره أبو حيان في شرح المصنف الذي حققه الأخ النبيل الدكتور محمد علي إبراهيم ٢: ٦٠٤ [رسالة].

(٥) وهذا: سقط من س. ك، ن: وهو. وآثرت ما في د، وهو موافق لما في شرح المصنف بتحقيق د. محمد علي إبراهيم، ولما في شرح ناظر الجيش ٥: ٢٤٠٥.

(٦) المقرب ١: ٣٠٥ - ٣٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٦ ولابن الضائع ١: ٣١٩ - ٣٢٠، ١٠٨٦ - ١٠٧٨ [رسالة] والملخص ١: ٤٢٦.

قالوا: وإثبات النون في مئتين ونصب التمييز أحسن من إثبات التنوين في مئة ونصب التمييز؛ لشبه مئتين بعشرين في أنَّ آخرها النون كما أنَّ آخر عشرين كذلك.

وقال س[1]: «وقد جاء في الشعر بعض هذا مُنَوَّنًا»، وأنشد البيتين.

قال المصنف في الشرح[2]: «ومثله في رواية من نصب مئة من قول حذيفة - ﷺ - فقلنا: (يا رسولَ الله! أتخاف علينا ونحن ما بين السِّتِّمِئةً إلى السَّبعمِئةً)[3]؟ فأجرى الألف واللام في تصحيح نصب التمييز مُجرى النون من «مِئتين عامًا» لاستوائهما في المنع من الإضافة».

قال[4]: «ويروى: (ما بين السِّتِّمِئةِ إلى السَّبعمِئةِ) بجرِّ مِئة، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون أراد مئات على أنه بدل، ثم استعمل المفرد مكان الجمع اتِّكالاً على فهم المعنى، كما قيل ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾[5].

والثاني: أن تكون الألف واللام زائدتين، فلم تَمنعا من الإضافة، كما لم تَمنعا في قول الشاعر[6]:

تُولِي الضَّجيعَ إذا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا كالأُقْحُوانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٨.

(٢) ٢: ٣٩٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب الاستسرار بالإيمان للخائف ١: ١٣١ - ١٣٢، وضبط فيه بالنصب والجر.

(٤) ٢: ٣٩٥.

(٥) سورة القمر: الآية ٥٤.

(٦) هو القطامي، والبيت ملفق من بيتين في قصيدة له في ديوانه ص ١١٠ - ١١١، هما:

تُعطي الضَّجيعَ إذا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا منها وقد أَمِنَتْ له مَن يَتَّقي
عَذْبَ المَذاقِ مُفَلَّجًا أطرافُـهُ كالأُقْحُوانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقي

الثالث: أن يكون أراد: ما بين السِّتِّ ستِّ مئة، ثم حَذف المضاف، وأبقى عمله، كقراءة بعض القراء ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[1]، أي: عَرَضَ الآخرةِ، فحَذف المضاف، وأبقى عمله».

وقوله **ورُبَّما قيل: عِشْرُو درهمٍ، وأربَعُو ثَوبه، وخمسةٌ أثوابًا لَمَّا** كان قد قرَّر أنَّ تمييز العقود مفرد منصوب، وأنَّ تمييز ما بين ثلاثة وأحدَ عشرَ مجموع مجرور - نبَّه هنا على ما خالف ذلك، حكى الكسائي / أنَّ مِن العرب مَن يضيف العشرين وأخواته إلى المفسِّر مُنَكَّرًا ومُعَرَّفًا. وفي قوله «ورُبَّما» إشارة إلى تقليل ذلك، وأنه جائز على قِلَّة. [٤: ١٤٦/ب]

فأمَّا «عشرو درهمٍ» فهو عند أصحابنا شاذٌّ لا تُبنَى على مثله قاعدة.

وأمَّا قوله[2] «خمسةٌ أثوابًا» فقالوا: المعدود من ثلاثة وعشرة وما بينهما إمَّا أن يكون جامدًا أو صفة:

فإن كان جامدًا فالأحسن فيه الإضافة، مثل: ثلاثةُ رجالٍ، ثم الفصل بـ«مِنْ»، نحو: ثلاثةٌ مِن الرجال، ثم النصب على التمييز، نحو: ثلاثةٌ رجالاً. وقد ذكر[3] س أنَّ نحو ثلاثة أثوابٍ قد يُنَوَّن في الشعر، ويُنصَب ما بعده، ولم يُجزه في الكلام، وأجازه الفراء قياسًا.

وإن كان صفةً فالأحسن الإتباع، نحو قولك: ثلاثةٌ صالحون، ثم يليه النصب على الحال، ثم الإضافة، وهو أضعفها. وسبب ضعفها أنها استُعملت استعمال الأسماء في كونها تلي العوامل، والصفة لا تُستعمل كذلك بقياس.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٧. وهي قراءة سليمان بن جَمَّاز المدني. المحتسب ١: ٢٨١ والبحر ٤: ٥١٤.

(٢) قوله: ليس في ك.

(٣) ك: حكى. الكتاب ٢: ١٦١ - ١٦٢.

وقوله **ولا يُفَسَّر واحد واثنان** يعني أنه لا يقال: واحدُ رجلٍ، ولا: اثنا رجلٍ، ولا: واحدُ رجالٍ، ولا: اثنا رجالٍ، لا بمفرد ولا بجمع، استَغنَوا عن ذلك بالنص على المفرد والمثنَّى، فقالوا رجلٌ لأنه يدلُّ على أنه واحد، وقالوا رجلانِ لأنه يدل على التثنية، فكان ذلك أخصَر وأجود.

وقوله و«**ثِنْتا حَنْظَل**» **ضرورة** يريد: من قول الراجز[1]:

كـــأنَّ خُـــصْيَيْهِ مِـــنَ التَّدَلْـــدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ ، فيـــه ثِنْتَـــا حَنْظَـــلِ

وكان القياس أن يقول: فيه حَنْظَلَتانِ، ولكنه لما اضطرَّ جمعَ بين العدد والمعدود غير مثنًّى ليكون للعدد فائدة، ولا يضافان في الشعر إلى مثنًّى، لا يقال: اثْنا رجلين، ولا: ثِنْتا امرأتين.

وقوله **ضرورةٌ** كان ينبغي أن يقول: لا يضاف اثنان واثنتان إلى معدود إلا في ضرورة أو في شذوذ من الكلام، فالضرورة: ثِنْتا حَنْظَل، والشذوذ ما حكى أبو زيد: شربتُ قَدَحًا واثْنَيْهِ[2]، وشربت اثْنَيْ مُدِّ البصرة[3]، يريد: واثْنَي قَدَحٍ، واثْنَي مُدٍّ.

ص: ولا يُجمَع المفسِّر جمعَ تصحيح ولا بمثالِ كثرةٍ من غير بابِ مَفاعِلَ إنْ كَثُرَ استعمالُ غيرهما إلا قليلاً، ولا يُسَوِّغُ ثَلاثةَ كِلاب ونحوَه تَأَوُّلُه بثلاثةٍ من كذا، خلافًا للمبرِّد. وإن كان المفسِّرُ اسمَ جنسٍ أو جَمعٍ فُصِلَ بـ«من»، وإن ندر مضافًا إليه لم يُقَسْ عليه. ويُغني عن تمييزِ العدد إضافتُه إلى غيره.

---

(١) هو خطام الريح المجاشعي، أو جندل بن المثنى، أو سَلمى الهذلية، أو شمّاء الهذلية، أو دُكين. الكتاب ٣: ٥٦٩، ٦٢٤ وشرح أبياته ٢: ٣٦١ وفرحة الأديب ص ١٥٨ والحماسة ٢: ٤٣٢ والمقصور والممدود للقالي ص ٢١٤ وحواشيه وشرح الفصيح للزمخشري ص ٦٤٥ وحواشيه وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨ وحواشيه والخزانة ٧: ٤٠٠ - ٤٠٧ [٥٤٨].

(٢) المحكم ١٠: ١٩٥ [ط. دار الكتب العلمية]. أي: واثنين مثله.

(٣) المحكم ١٠: ١٩٥ [ط. دار الكتب العلمية] واللسان والتاج (ثني).

ش: اللفظ الذي يؤدِّي معنى الجمع إن كان اسم جمع أو اسم جنس فسيأتي حكمه. وإن كان جمعًا فإمَّا أن يكون جمع تصحيح أو جمع تكسير:

إن كان جمع تصحيح فلا يضاف إليه إلا إذا لم يكن لذلك المفرد جمعٌ غير هذا الجمع، نحو قوله تعالى ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[1]، و﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾[2]، و﴿تِسْعَ ءَايَٰتٍ﴾[3]، أو كان له جمع غير هذا الجمع، لكنَّه جاورَ ما أُهمِل فيه هذا الجمع، نحو قوله تعالى ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾[4]، لَمَّا عُطف على ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾ وجاوَره حَسُنَ فيه جمعه بالألف والتاء.

وإن كان له جمع تكسير فإمَّا أن يكون نوعاه من القِلَّة والكثرة موجودَين للاسم[5]، أو أحدهما: /[٤: ١٤٧/أ]

فإن كان لم يوجد إلا أحدهما أُضيف إلى أحدهما، نحو قوله تعالى﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾[6]، وثلاث أَرْجُل، وتقول: عندي ثلاثة رِجال، وثلاثة قِرَدة، وثلاثة صِرْدان[7].

وإن وجدا معًا فإمَّا أن يكون الذي للكثرة[8] من باب مَفاعِل[9] أو من غيره:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٩. ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾.

(٢) سورة يوسف: الآية ٤٣. ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾.

(٣) سورة الإسراء: الآية ١٠١. ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.

(٤) سورة يوسف: الآية ٤٣. ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾.

(٥) ن: في الاسم.

(٦) سورة فصلت: الآية ١٠. ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾.

(٧) صردان: جمع صُرَد، وهو طائر يصيد العصافير أكبر منها شيئًا.

(٨) وإن وجدا ... الذي للكثرة: موضعه في ك بعد قوله قبل قليل: أضيف إلى أحدهما.

(٩) ك: مفاعيل.

إن كان من باب مَفاعِل أُوثِرَ على جمع التصحيح، فتقول: جاءني ثلاثةُ أحامِد، وثلاث زَيانب، قال تعالى ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[1]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾[2]، ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾[3]، ﴿فَكَفَّارَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾[4]. ويجوز التصحيح على قلة، فتقول: ثلاثةُ أَحمَدِينَ، وثلاثُ زَينَبات.

وإن لم يكن من باب مَفاعِل فإمَّا أن يَكثُر فيه غير التصحيح وغير جمع الكثرة أو يَقِلَّ:

إن كَثُرَ فيه غير التصحيح وغير جمع الكثرة فلا يجوز التصحيح وجمع الكثرة إلا قليلاً، مثال ذلك: جاءني ثلاثة زُيود، وثلاث هُنود، وعندي ثلاثة أَفْلُس، قال تعالى ﴿ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾[5]، ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾[6]، ولا يجوز: ثلاثة زَيدِينَ، ولا: ثلاث هندات، ولا: ثلاثة فُلُوس، إلا قليلاً.

وإنْ قَلَّ فيه أُوثِرَ التصحيح وجمع الكثرة، فتقول: ثلاث سُعادات، وثلاثة شُسُوع[7]، ويجوز على قلة: ثلاث سَعائد، وثلاثة أَشْسُع.

والذي يدلُّ عليه كلام المصنف أنه يَقِلُّ جمع المفسَّر بالواو والنون وبالألف والتاء وبناء جمع الكثرة من غير باب مَفاعِل إذا كَثُرَ استعمال جمع التكسير وجمع القِلَّة، وأنه يَكثُر جمع المفسَّر بواو ونون وبألف وتاء إذا قَلَّ استعمال جمع التكسير أو جمع القِلَّة، فثلاثة زَيدِينَ، وثلاث هندات، وثلاثة فُلُوس قليل لكثرة زُيُود وهُنُود وأَفْلُس، وثلاث سُعادات، وثلاثة شُسُوع كثير؛ لقلة استعمال سَعائد وأَشْسُع.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦١.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ١٧.

(٣) سورة الحاقة: الآية ٧.

(٤) سورة المائدة: الآية ٨٩.

(٥) سورة القصص: الآية ٢٧.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

(٧) شسوع: جمع شِسْع، وهو سَير يُمسك النعل بأصابع القدم.

وأمَّا باب مَفاعِل فيدلُّ كلام المصنف[1] على أنه مستثنًى من جمع الكثرة، وأنَّ حكمه مع جمع الكثرة غيره، ومع جمع القلة الترجيح بأن يضاف إليه، فثلاث صحائف أفصح وأكثر من ثلاث صُحُف، قال تعالى ﴿سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾[2]، و﴿سَبْعَ لَيَالٍ﴾[3]، و﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[4] أفصح من ﴿سَبع سُنْبُلات﴾[5]، وثلاثة أحامِد أكثر من ثلاثة أحْمَدِينَ.

وقال بعض شيوخنا: إذا كان للاسم جمع قلة أُضيفَ اسم العدد إليه، ولا يجوز أن يضاف إلى الكثير إلا قليلاً، وجموع القلّة أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ وأَفْعِلةٌ وفِعْلةٌ، وكذلك الجمع السالم، هو من جموع القلة لمذكر كان أو مؤنث، ولذلك تقول: ثلاثة أَحْمَدِينَ، ولا يحسن: ثلاثة أحامِد، وقد نَصَّ س[6] على أنَّ الجمع بالألف والتاء وبالواو والنون لتثليث أَقَلّ أدنى العدد إلى تعشيره، وهو الواحد. انتهى ملخصًا. وهو مخالف لما ذكرناه وذكره المصنف في الشرح أنه حقيق بأن يجيء على مثال مَفاعِل من جمع التصحيح.

وقال ابن عصفور: وكذلك أيضًا يضاف إلى جموع السلامة إذا لم تكن صفات، نحو: ثلاثة زَيدِينَ، وأربع هِندات.

/ فإن قلت: فقد جاء قوله تعالى ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[7] مخالفًا لهذا الذي قررته؛ لأنه جمع كثرة؟ [١٤٧/ب]

---

(١) المصنف: سقط من س.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ١٧.

(٣) سورة الحاقة: الآية ٧.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٦١.

(٥) سورة يوسف: الآية ٤٣. ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾.

(٦) الكتاب ٣: ٤٩٢.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٢٨. ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾.

فالجواب: أنه ليس مخالفًا؛ لأنَّ جمع القلّة فيه أَقْراء، وهو شاذٌّ لأنَّ الواحد قَرْء بفتح القاف، وجمعُ فَعْل الصحيح العين على أَفْعال شاذ. قال معناه المصنف في الشرح[1]. وأمَّا غيره فزعم أنه جمع قُرْء بضم القاف، وفُعْلٌ بالضم يَطَّرد فيه في القِلّة أَفْعال، فجاء هذا بجمع الكثرة على سبيل الاستغناء ببعض الجموع عن بعض، وهو عنده قليل.

قال المصنف في الشرح[2]: «ومثل إيثار قُروء على أَقْراء لخروجه عن القياس إيثار شُهَداء[3] على أَشْهاد في ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[4]؛ لأنَّ واحد شُهَداء إمَّا شَهيد وإمَّا شاهد، ولكل واحد منهما نصيب في أَفْعال، كشَريف وأَشْراف وصاحب وأَصْحاب، وكلاهما شاذّ، فعُدِل إلى فُعَلاء كما عُدِل مِن أَقْراء إلى قُرُوء» انتهى.

فإن قلت: فكيف جاء ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾[5]، وجاء ﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[6]؟

فالجواب: أنه قد تقدَّم أنه يُؤثَر جمع التصحيح إذا جاورَ ما أُهمل فيه مَفاعِل، وهذا معطوف على ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾.

وجعل الزمخشري هذا مما قد يُستَغنَى فيه ببعض الجموع عن بعض، نحو قُرُوء.

---

(١) ٢: ٣٩٦.

(٢) ٢: ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٣) شهداء ... لأن واحد: سقط من ك.

(٤) سورة النور: الآية ١٣.

(٥) سورة يوسف: الآية ٤٣.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٦١. ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾.

وقوله **ولا يُسَوِّغُ** إلى قوله **للمبرد** قال المبرد في المقتضب[1]: «فإن قلت: ثلاثةُ حَمير، وخمسةُ كِلاب - جاز على أنك تريد: ثلاثةٌ من الحمير، وخمسةٌ من الكلاب». وجَعل من ذلك ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾. قال المصنف في الشرح[2]: «ولو جاز هذا لم يكن معنًى في الجر بجمع القِلّة؛ لأنّ كل جمع كثرة صالح لأن يُراد به مثل هذا، فكان يقال: ثلاثةُ فُلُوس، وثلاثُ دُور، على تقدير: ثلاثةٌ مِن فُلوس، وثلاثٌ مِن دُور».

وقوله **وإن كان المفسِّر**[3] **اسمَ جنس أو جمعٍ فُصِلَ** بـ«مِنْ» مثاله: ثلاثةٌ من القوم، وقال تعالى ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[4]، وتقول: عندي ثلاثٌ من الشجر وسبعٌ من النَّخل.

وقوله **وإن نُدر مضافًا إليه لم يُقَسْ عليه** قال المصنف في الشرح[5]: «إن فُسِّرَ عدد باسم جنس أو باسم جمع لم يُضف إليه إلا بسماع، كقوله (ليس فيما دون خمس ذَوْدٍ من الإبل صَدَقة)[6]، وكقول العرب: خمسة رَجْلة[7]. والأصل أن يُجاء بمفسِّرِ هذا النوع مقرونًا بمِن، نحو: ثلاثةٌ من القوم، وأربعةٌ من الحيّ، وعشرٌ من البَطّ» انتهى.

وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: «العدد من الثلاثة إلى العشرة إذا كان مفسِّره جمعًا إضافته لمفسِّره أكثر من فصله، وإن كان اسم جمع أو اسم جنس

---

(١) المقتضب ٢: ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) ٢: ٣٩٧.

(٣) المفسر: انفردت به ن.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٦٠.

(٥) ٢: ٣٩٧.

(٦) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة [الباب ٤٢] ٢: ١٢٥، ومسلم في صحيحه: كتاب الزكاة [الحديث السادس] ٢: ٦٧٥.

(٧) الكتاب ٣: ٥٦٤، ولفظه: ثلاثة رجلة.

فالفصل هو الفصيح[1]، وإضافته إليهما قليل». فظاهر قوله «قليل» أنه ليس بنادر لا يصلح للقياس عليه. وكذلك ظاهر كلامه في الشرح الكبير[2] أنه يضاف إلى اسم الجمع المذكر كقوم ورَهط، والمؤنث كذَود وإبل ونسوة، وإلى اسم الجنس.

وقال أيضًا في موضع آخر: «وكذلك أيضًا أضافوها إلى أسماء الجمع التي تكون للقليل، فقالوا: ثلاثةُ نَفَرٍ، وثلاثُ ذَوْدٍ، قال الشاعر[3]: / [٤: ١٤٨/]

ثلاثـــةُ أنْفُـــسٍ وثَـــلاثُ ذَوْدٍ لقد جـــارَ الزَّمـــانُ علـــى عِيـــالِي

وتسعةُ رَهْطٍ، قال تعالى ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[4]، ولم يقولوا ثلاثةُ بَشَرٍ، ولا ثلاثةُ قومٍ؛ لأنَّ بَشَرًا يكون للكثير، وقوم يكون للقليل والكثير، وليس كذلك ذَوْد ورَهْط ونَفَر؛ لأنها لا تكون إلا للقليل، فلذلك أضافوها إليها» انتهى.

وقال محمد بن يزيد[5]: إنَّ بَشَرًا يقع على الواحد والجميع، كقوله تعالى ﴿مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[6]، أي: من هذا الجنس، وكذلك ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[7]، و﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[8]، فإذا أُضيفت هذه الأعداد إليه لم يخل من أن يراد به الواحد أو الكثير، فإن أريد به الواحد لم تجز إضافة العدد إليه من حيث لم تجز إضافة العدد إلى المفرد، وإن أريد به الكثير لم تجز إضافتها إليه أيضًا من جهة أنها لا تضاف في

---

(١) ك: الصحيح.

(٢) شرح الجمل ٢: ٣١.

(٣) تقدم البيت في ص ٢٦٣.

(٤) سورة النمل: الآية ٤٨.

(٥) المسائل الشيرازيات ص ٣١٢.

(٦) سورة الشعراء: الآية ١٥٤.

(٧) سورة الكهف: الآية ١١٠.

(٨) سورة يوسف: الآية ٣١.

الأمر الشائع إلى العدد الكثير، بل ثلاثة شُسوع وثلاثة قُروء ليس بالوجه ولا بالقياس.

وقال الأخفش: «كل جمع لا يُبنَى على الواحد لا تجوز إضافة العدد إليه، وإنما تأتي فيه بـ(مِن)، فتقول: ثلاثةٌ من الخيل، وأربعٌ من الإبل. وإن كان على لفظ الواحد، ولم يكن جمعه على القياس، نَظَرتَ مفرده، فإن كان مذكرًا أثبتَّ التاء، وإن كان مؤنثًا حذفتها، تقول: له خمسةٌ من الطير، وخمسٌ من البط. ولا يضاف إلى الأجناس لأنها صالحة للمفرد، فلا تقول: ثلاثةُ رُطَبٍ[1]» انتهى.

وتلخَّص من هذه النقول أقوال:

أحدها: أنَّ اسم الجمع واسم الجنس لا تنقاس الإضافة إليهما، وهو قول المصنف، واتَّبع فيه الأخفش.

والثاني: أنه يجوز ذلك وينقاس، وإن كان قليلاً.

والثالث: التفرقة بين ما يُستَعمَل من اسم الجمع للقِلَّة، فيجوز، أو يُستَعمَل للكثير أو للقليل والكثير، فلا يجوز.

وفي البسيط: وأمَّا اسم الجمع ففيه شَبَهٌ بالجمع، فلذلك تقول: ثلاثةُ نَفَرٍ، وثلاثةُ رَهْطٍ، وثلاثُ ذَوْدٍ، فتُضيف كالجمع، ولذلك صَحَّت الإضافة إلى مئة. وكذلك اسم الجنس، نحو: ثلاثُ نَخْلٍ. ومَنع الأخفش إضافته، وطريقه عنده أن يُبين بـ(مِن)، فتقول: ثلاثٌ مِنَ الذَّود، والحديث حُجَّة عليه.

وفيه أيضًا: والأحسن أن يضاف إلى ما عدا الجمع بـ(مِن)، تقول: ثلاثٌ من الشَّجَر والنَّخْل، وهو في الجنس آكَدُ مِن اسم الجمع[2]. وقيل: إذا كان اسمًا لجنسٍ لغير الآدميين فلا يكون إلا بـ(مِن)، نحو: ثلاثٌ مِنَ البَطِّ، ومِنَ الغَنَم، ونحوه.

---

(١) ك: ثلاث رطب.

(٢) فيما عدا س: من اسم الجنس.

وفي الإفصاح: قال أبو علي: إضافة العدد إلى أسماء الأجناس جائزة، وإن لم تَكثُر، فقد جاء عنهم[1]:

خَمسَ بَنانٍ قانئِ الأَظْفارِ

وضعَّفه أبو عمر.

وقال[2] ابن هشام: لا يجوز: خمسةُ قومٍ، وثلاثُ إبلٍ، وما أشبه هذا، إلا ما سُمع. وكذلك أسماء الأجناس، وهي أسماء مفردة، وتُكسَّر كما تُكَسَّر أسماء الجموع، قد قالوا: دُرٌّ ودُرَرٌ، ورُطَبٌ وأَرْطاب، وعِنَب وأَعْناب، وطَلْح وطِلاح، فصارت كالمفرد، فكما لا يُضاف إلى المفرد لا ينبغي أن يُضاف إلى هذه، / وتجري [٤: ١٤٨/و] مجرى أسماء الجموع، ويوقف ما أُضيف العدد إليه على السماع، ولا يُقاس. ومن الدليل على هذا[3] أنك لا تُضيف هذا العدد إلى المصادر، وهي كانت أَحرى بذلك؛ لأنها تقع على القليل والكثير بمنْزلة ما لا يُجمَع جمع قِلّة. وكذا قال أبو علي في التذكرة: لَمَّا كَثُرَ استعمالُ أسماءِ الأجناسِ استعمالَ الآحاد، وهي آحاد، ووُصِفَت[4] بالآحاد - قَلَّ إضافة أسماء العدد إليها كما لا تضاف إلى الآحاد.

وفي الإفصاح: مِنَ النحويين مَنْ قال: إنها تضاف إلى الاسم المفرد إذا كان جمعًا في المعنى، كما جاء: ثلاثُ ذَودٍ، وتسعةُ رَهْطٍ، وثلاثةُ نَفَرٍ، وخمسُ نِسوةٍ، وهذا كله مسموع.

---

(١) سيأتي هذا الشطر مع شطر آخر قبله في الصفحة التالية، وهو: قد جَعَلَتْ مَيٌّ على الطِّرارِ. وهما لابن أحمر في شعره ص ١١٦، وبلا نسبة في الكتاب ٣: ٥٧٠، ٦٢٤ والمقتضب ٢: ١٥٩ والمخصص ٢: ٧ والأعلم ص ٥٣٢، ٥٤٤. الطرار: جمع طُرَّة، وهي عَقيصة من مُقَدَّم الناصية تُرسل تحت التاج في صُدغ الجارية، وربما اتُّخذت من رامَكٍ، وهو ضرب من الطيب. والقانئ: الشديد الحمرة من الخضاب.

(٢) ك: وضعّفه أبو عمرو قال.

(٣) ك: على ذلك.

(٤) ك: وصفت.

ومِنَ الناس مَنْ قَصَرَ هذا على ما سُمع، قال أبو حاتم: ثلاثُ ذَوْدٍ شاذٌّ. يريد أنه ليس بالأصل أن يضاف إلى اسم الجمع لأنه مفرد. ولو صح هذا قلتَ ثلاثةُ جمعٍ، وثلاثةُ ضيفٍ[1]، والعرب تقول: مئةُ جمعٍ، ومئةُ ضيفٍ، وما يضاف إلى المئة لا يضاف إلى ثلاثة، والقياس ألا يضاف ثلاثة إلى العشرة لمفرد ولا لِما هو بمنْزلته، وهذا مذهب المبرد[2]، وبه قال السيرافي في «شرح الكتاب» لَمّا ذَكر ما جاء من ثلاثة نَفَرٍ وتسعة رَهطٍ، وهذا ليس بمستمرٍّ في أسماء الجمع، لا تقول: ثلاثُ إبلٍ، وخمسُ غنمٍ، وثلاثةُ باقرٍ، ولا: خمسُ نَخلٍ، فمَنع الإضافة إلى هذا النوع، وهو عنده اسم جمع، واحده من لفظه[3]، كباقِر وجامِل. والصحيح أنه اسم جنس، يقع لِما لا ينحصر كثرةً، ويُقتَطَع منه المفرد بالتاء، وجَعل منه[4] قول الشاعر[5]:

قد جَعَلَتْ مَيٌّ على الطِّرارَ خَمسَ بَنانٍ قانئِ الأَظْفارِ

قال: وهذا بمنْزلة قوله[6]:

ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

من ضرورة الشعر.

وقال قوم: إذا كان اسم الجمع لا يقع إلا للكثير لا يضاف إليه أدنى العدد، وكذلك إن وقع[7] للقليل والكثير، فإن وقع للقليل فقط أُضيف إليه، وحكاه أبو

---

(١) فيما عدا س: «صنف»، وكذا في الموضع التالي.

(٢) المقتضب ٢: ١٨٦.

(٣) من لفظه كباقر وجامل ... على الطرار: موضعه في ك، ن بعد قوله الآتي: ولا ثلاثُ بَطٍّ، ولا ثلاثُ شاءٍ.

(٤) منه: انفردت به د.

(٥) تقدم في الصفحة التالية.

(٦) تقدم في ص ٢٨٥.

(٧) ك: وضع.

علي في «الشيرازيات» عن أبي عثمان، قال[1]: «أضافوا إلى رَهْطٍ ونَفَرٍ، و لم يُضيفوا إلى بَشَرٍ لأنه يكون للكثير، ولا إلى قَوم لأنه يكون للقليل والكثير. ووهم أبو عثمان في قوله في بَشَرٍ: لا يقع إلا للكثير».

وصرَّح س[2] أنه لا يقال: ثلاثُ غَنَمٍ. وظاهر كلامه أنه لا يقال: ثلاثُ إبلٍ، ولا ثلاثُ بَقَرٍ[3]، ولا ثلاثُ بَطٍّ، ولا ثلاثُ شاءٍ.

وقوله **ويُغني عن تَمييزِ العددِ إضافتُه إلَى غيره** مثاله: اقبض عَشرتَك وعِشْرِي زيدٍ؛ لأنك لم تُضف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس، فاستغنى عن المفسِّر، ومن كلامهم: بَرئتُ إليك مِن خَمسٍ وعِشْرِي النَّخَّاسِين[4]، وقال الشاعر[5]:

وما أنتَ ، أَمْ مـا رُسُـومُ الـدِّيارِ وَسِـتُّوكَ قـد كَرَبَـتْ تَكْمُـلُ

* * *

(١) الشيرازيات ص ٣١١، ٣١٣، وفي النقل تصرف.

(٢) الكتاب ٣: ٥٦٢.

(٣) ك: ولا ثلاثة نفر.

(٤) ك: اليمانين.

(٥) تقدم البيت في ٤: ٣٣٨.

ص: فصل

[٤: ١٤٩/أ] **تُحذَفُ تاءُ الثلاثة[١] وأخواتِها إنْ كان واحدُ المعدودِ مؤنثَ / المعنى حقيقةً أو مجازًا، أو كان المعدودُ اسمَ جنسٍ أو جمعِ مؤنثًا[٢] غيرَ نائبٍ عن جمع مذكّر، ولا مسبوقٍ بوصفٍ يدلُّ على التذكير، وربَّما أُوِّل مذكّر بمؤنَّث، ومؤنَّث بمذكّر، فجيء بالعدد على حَسَب التأويل، وإنْ كان في المذكور لغتانِ فالحذفُ والإثباتُ سيَّان، وإن كان المذكورُ صفةً نابتْ عن الموصوف اعتُبر غالبًا حالُه لا حالُها.**

ش: تكلم النحويون في العلة الموجبة لإثباتِ تاء التأنيث من ثلاثة إلى عشرة مع المذكر المضاف إليه اسمُ العدد وحذفِها مع المؤنث؛ وذلك من الوضعيَّات، ونحن لا نرى تعليل الوضعيات، لكنه ينبغي أن نوافقهم، فنذكر شيئًا مما ذكروا، فقال المصنف في الشرح[٣]: «الثلاثة[٤] وأخواتها أسماء جماعات، كزُمْرة وأُمَّة وفِرقة وعُصْبة وسِرْبة[٥] وفِئة وعَشيرة وقَبيلة وفَصيلة، فالأصل أن تكون بالتاء لتُوافق الأسماء التي هي بمنْزلتها، فاستُصحب الأصل[٦] مع المعدود المذكر لتقدُّم رتبته، وحُذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخُّر رتبته» انتهى.

---

(١) فيما عدا ن: تاء التأنيث.

(٢) فيما عدا ن: «مؤنث». وفي التسهيل، وشرح المصنف، وشرح ناظر الجيش: «مؤنثًا»، وهو الصواب؛ لأنه نعت لقوله (اسم).

(٣) ٢: ٣٩٨.

(٤) الذي في المخطوطات: «من الثلاثة»، صوابه في شرح المصنف، وعنه في ناظر الجيش.

(٥) السربة: القطعة من الخيل، وجماعة النحل. والسربة من القطا والظِّباء والشاء: القطيع.

(٦) الذي في المخطوطات: «الفعل»، صوابه في شرح المصنف، وعنه في ناظر الجيش.

وهذا معنى ما[1] قال بعضهم[2]: أرادوا التفرقة بين عدد المذكر وعدد المؤنث، واختصَّ المذكر بالتاء لأنَّ العدد كله مؤنث لمذكرٍ كان أو لمؤنث، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة تدلُّ على تأنيثه، والمذكر هو السابق بحقِّ الأصالة، فحصلت له العلامة.

وقال بعضهم: العدد كله مؤنث، فجعلت تاء التأنيث في المذكر لأنه أخفُّ من المؤنث، ولم يجعلوها في المؤنث لأنهم كرهوا أن يجمعوا بين علامتي تأنيث: علامة تأنيث العدد، وعلامة تأنيث المعدود، فيقولوا: ثلاثةُ نِسوةٍ، وثلاثةُ جَفَنات، فحذفوا العلامة من عدد المؤنث، وأثبتوها في عدد المذكر هروبًا من اجتماع العلامتين.

وقال أبو القاسم الزجاجي[3] وابن بابشاذ: وأيضًا فإنَّ العدد مؤنث قبل دخول تاء التأنيث، فهو كعَناق مؤنث بالصيغة وكهند؛ بدليل أنه إذا سميت بـ«ثلاث» من ثلاث نسوة لم تصرفه للتعريف والتأنيث، فجرى مجرى هند ونحوها من الأسماء المؤنثة المعنى، فمن حيث لم يجز إدخال تاء التأنيث على هذا، والمراد بها المؤنث، فكذلك ثلاث ونحوها من العدد لا تدخل التاء عليه وهو مضاف إلى مؤنث.

وقال بعضهم: العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع، وقد وجدنا من الجموع ما هو مذكر، ويجمع بتاء التأنيث، نحو غُراب وأَغْرِبة، وما هو مؤنث، ويجمع بغير تاء التأنيث، نحو عُقاب وأَعْقُب.

---

(١) ك، ن: لما.

(٢) انظر هذه التعليلات في أسرار العربية ص ١٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٠ ولابن الضائع ١: ٣١١ [رسالة] والمقدمة الجزولية ص ١٧١ وشرحها للأبذي ٢: ١١٨ [مخطوط].

(٣) الجمل ص ١٢٥.

وقال بعضهم: إنما كان عدد المذكر بالتاء لأنه لو كان بغير تاء لأوهمَ أنه مذكر؛ لأنه مضاف إلى مذكر، ولفظه لفظ المذكر، والعدد هو المعدود في المعنى، وهم قد جعلوا العدد مؤنثًا، فأدخلوا فيه التاء ليرتفع الإبهام. وهذا اختيار ابن عصفور[1].

وهذه الأسماء إذا أُردت بها مجرد العدد وضعتها العرب مؤنثة بالتاء ، وهي مسكّنة . وبعض النحويين[2] يقول إنها مبنيَّة على السكون . / فإذا سردتها ، ولم [١٤٩/ب] تُخبر بها ولا عنها ، ولا عَطفت بعضها على بعض - كانت ساكنة كحروف الهجاء، فتقول : واحدْ اثنانْ ثلاثْ أربعْ ، كما تقول: أَلِفْ با تا ثا ، ولهذا[3] تقول: ثَلاثَهَ أَرْبَعَه[4]، فتطرح حركة الهمزة من أربعة على الهاء من ثلاثة ، ولا تقلبها تاءً.

فإن أُخبر بها أو عنها، أو عُطف بعضها[5] على بعض - أُعربت، فتقول: هذا واحدٌ، ورأيتُ ثلاثةً، ومررت بخمسةٍ، كما تقول: هذه باءٌ، وكتبتُ عينًا، ونظرتُ إلى جيمٍ وحاءٍ.

وإذا أُخبرت عن عدد مجرد من المعدود كان كله بالتاء، نحو قولك: ستةُ نصفُ اثني عشر، وثلاثةُ نصفُ ستةَ، ويُمنع الصرف للتأنيث والعلمية. وقد مرَّ ذكر هذه المسألة في «باب العلم»[6] من شرح هذا الكتاب، وذكرنا خلافًا في منع الصرف هناك.

---

(١) شرح الجمل له ٢: ٣٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٧٨٢ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٣٠٩ [رسالة].

(٣) س: لهذا.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦٥، وقد نص على أنّ هذا سمعه بعضهم من بعض العرب.

(٥) بعضها: سقط من ك.

(٦) انظر ٢: ٣٣٢ - ٣٣٣.

وإن أُردت بالعدد المعدودَ فإمَّا أن تذكر المعدود في اللفظ أو لا تذكره، فإن لم تذكره فالفصيح أن يكون بالتاء لمذكر وبحذفها لمؤنث، فتقول: صُمتُ خمسةً، تريد: خمسةَ أيامٍ، وسِرتُ خمسًا، تريد: خمسَ لَيالٍ. ويجوز أن تحذف تاء التأنيث، حكى الكسائي[1] عن أبي الجَرَّاح: صُمْنا من الشَّهر خَمْسًا، وحكى الفراء[2]: أفطَرْنا خَمْسًا وصُمْنا خَمْسًا، وصُمْنا[3] عَشْرًا من رمضان.

وقال بعضهم: «وما[4] حكى الكسائي من قولهم صُمْنا من الشَّهر خَمْسًا لا يَصِحُّ عن فصيح، ولا يُلتفت إليه» انتهى. وعلى ذلك أنشدوا قول الشاعر[5]:

وإلا فَسِيرِي مِثلَما سارَ راكِبٌ تَيَمَّمَ خَمْسًا ليس في سَيرِهِ أَمَمْ

قالوا[6]: يريد: خمسةَ أيامٍ، وفي الحديث: (مَن صامَ رَمَضانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِستٍّ مِن شَوَّالٍ)[7]، المعنى: بستةِ أيامٍ.

وإن ذَكرتَ المعدود في اللفظ فاسم العدد بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث.

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٢: ٢٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٠ والمقرب ١: ٣٠٦.

(٢) معاني القرآن ١: ١٥١، وفيه المثال الأخير فقط. وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ص ٦٣٧ أنَّ الفراء حكاه عن أبي فقعس.

(٣) صمنا: ليس في ك.

(٤) وما: سقط من ك.

(٥) هو عمرو بن شأس الأسدي. الحماسة ١: ١٦٣ [٨٥] وطبقات فحول الشعراء ص ٢٠٠ والشعر والشعراء ص ٤٢٥. الأمم: القصد والقرب.

(٦) الأمالي ٢: ١٨٩ وشرح الحماسة للأعلم ص ٦٩١ [٤٤٤]. وهذا على رواية (خَمسًا) بفتح الخاء، ويروى (خِمسًا) بكسرها، والخِمس: ورود الإبل في اليوم الرابع بعد اليوم الذي وردت فيه، فهي حينئذ ظماء.

(٧) أخرجه بهذه الرواية ابن ماجه في سننه: كتاب الصوم (الباب ٣٣) ١: ٥٤٧، وتتمته: (كانَ كصَومِ الدَّهر). وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصيام (الباب ٣٩) ٢: ٨٢٢، وروايته (ثم أتبعه ستًّا من شوال).

وقال بعض أصحابنا[1]: شذَّت ثلاثة ألفاظ من المؤنث، فجاء عددها بالتاء، قالوا: ثلاثةُ أَنْفُسٍ، وثلاثةُ أَعْيُنٍ، جمع عَين بمعنى الرَّبيئة، وهو الحافظ للقوم والحارس، وثلاثةُ دَوابَّ، قال تعالى ﴿مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[2]، وقالوا في الرَّبيئة: جاءتْ عينُ القوم، وقالوا: هذه دابَّة. ثلاثةُ أَنفُس لُحظ معنى الشخص، وهو مذكر، وثلاثةُ أَعيُن لُحظ حارس القوم، وهو رجل، فهو مذكر، وثلاثةُ دَوابَّ، فالأصل: ثلاثةُ أَشخاصٍ دَوابَّ، حُذف الموصوف، وأُقيمت صفته مقامه، وبقي لفظ العدد على ما كان عليه قبل حذف الموصوف. انتهى ملخصًا.

وقال غيره: ويقولون: ثلاثُ أَنفُسٍ، فيحذفون التاء - وإن عَنَوا رجالاً - لأجل اللفظ، على أنَّ النفس تذكَّر، وثلاثةُ أَنْفُسٍ إذا عَنَوا مذكَّرًا، وهذا في كلامهم وأشعارهم كثير فاشٍ. ويقولون في الرَّبيئة: ثلاثُ أَعيُنٍ، وثلاثةُ أَعيُنٍ، وثلاثُ دوابَّ، وثلاثةُ دَوابَّ[3]، حملاً على اللفظ والمعنى، وحَكى ثلاث دَوابَّ أبو زيد والجرمي.

والمُعتَبَر في التذكير والتأنيث المفرد لا الجمع، سواء أكان كل واحد منهما حقيقة أم مجازًا، ولا يُعتَبَر تأنيث الجمع، فلذلك تقول: ثلاثةُ سِجِلَّات، / وثلاثةُ دُنَينيرات، خلافًا لأهل بغداد، فإنهم يقولون: ثلاثُ حَمَّامات، فيعتبرون لفظ الجمع[4]. وقال الكسائي: تقول: مررتُ بثلاث حَمَّامات، ورأيتُ ثلاثَ سِجِلَّات[5] - بغير هاء - وإن كان الواحد مذكَّرًا؛ لأن به التاء[6]، وقول العرب على قول س بالتاء. [٤: ١٥٠/أ]

---

(١) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٤٤ - ٤٥.

(٢) سورة الزمر: الآية ٦.

(٣) وثلاثة دواب: سقط من ك.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٧٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣١ والملخص ١: ٤٢١.

(٥) الحكاية في إعراب القرآن للنحاس ٤: ٥١ بلا نسبة.

(٦) لأن به التاء ... على قول س بالتاء: ليس في س، د.

وقال ابن الأنباري[1]: «إذا قلت عندي ثلاثُ بناتِ عِرسٍ وثلاثُ بناتِ آوَى فالأولى أن تُدخل التاء في المذكر؛ لأنَّ الواحد ابنُ عِرْس وابنُ آوَى»، جمعه بالتاء[2] كما يجمع المؤنث، أخرجوه على اللفظ، وتركوا المعنى، وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل.

ولا يعتبر أيضًا تأنيث المفرد[3] إذا كان عَلَمًا لمذكر، نحو طَلْحة وسَلَمة؛ لأنه تأنيثٌ لا تَعَلُّقَ له بالمعنى لا حقيقة ولا مجازًا، ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه، فتقول: الطَّلَحاتُ ذهبوا، وهذا طلحة قد ذَهب.

وقوله **مؤنثَ المعنى حقيقةً أو مجازًا** مثاله: عندي ثلاثُ فَتَياتٍ، وعَشرُ خَشَباتٍ، وخمسُ أَعْنُقٍ[4]، وثلاثُ أَذْرُعٍ.

وقوله **أو كان المعدودُ اسمَ جنسٍ** إلى قوله **يدلُّ على التذكير** مثاله اسمَ جنس: عندي ثلاثٌ من البَطِّ، وخمسٌ من النَّخل، فالبَطُّ والنَّخل من اسم الجنس الذي استعملته العرب مؤنثًا فقط، ومَدْرَك هذا النوع السماع.

وزعم أبو موسى[5] أنَّ البَقَر مما استُعمل مؤنثًا لا غير، وهو خطأ، بل البقر يُذَكَّر ويؤنَّث، ومِن تذكيره ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[6] فيمن قرأه فعلاً ماضيًا، ومِن تأنيثه قراءة من قرأ ﴿تَشابَهُ﴾[7]، جعله فعلاً مضارعًا بالتاء، أي: تَتَشابه.

---

(١) المذكر والمؤنث له ص ٦٤٠.

(٢) جمعه بالتاء ... ولم يقل: ليس في س، د.

(٣) ك: المذكر.

(٤) أعنق: جمع عَناق، وهي الأنثى من أولاد المعز.

(٥) المقدمة الجزولية ص ١٧٩.

(٦) سورة البقرة: الآية ٧٠. وهذه قراءة السبعة.

(٧) قرئ تَشَابَهُ بتخفيف الشين، ونسبت إلى الحسن. وتَشَّابَهُ بتشديدها، ونسبت إلى الحسن والأعرج. إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٣٦ ومختصر ابن خالويه ص ٧ والجامع لأحكام القرآن ١: ٣٠٦.

ومثاله اسمَ جمع: عندي ثلاثٌ من الإبل.

واحترز بقوله «مؤنثًا» من اسم جنس مذكر، ومن اسم جمع مذكر، فمثال اسم الجنس المذكر عِنَب وسِدْر ومَوْز وقَمْح، نصُّوا على أنَّ العرب استَعملتها مذكَّرة، ومَدْرَك هذا السماع، واستَعملت سائر أسماء الجنس مؤنَّثة ومذكَّرة، وقالوا: الغالب عليها التأنيث، فعلى هذا تقول: عندي ثلاثةٌ من المَوز، لأنَّ المَوز مذكَّر، وتقول: عندي ثلاثٌ من النَّخل، وثلاثةٌ من النَّخل، لأنه استُعمل مذكَّرًا ومؤنَّثًا.

ومثال اسم الجمع المذكر ما كان منه لِمَن يعقل فحكمه حكم المذكر[1]، فتقول: عندي تسعةٌ من النَّفَر.

وقال صاحب التمهيد: «قد قالوا: ثلاثُ نَفَرٍ، فأنَّثوه، والأكثر التذكير» انتهى.

وقال أبو موسى[2]: «وكل اسم يقع على الذكور مِمَّن يعقل فالأَعَمُّ فيه التذكير»، ومثّل ذلك بالنَّفَر والبَشَر والرَّهْط.

وقد جاء التأنيث أيضًا في القوم، وهو مختص بالرجال، لقوله تعالى ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

وما أدري، وسوفَ - إخالُ - أدري أَقَـــومٌ آلُ حِـــصْنٍ أم نِـــساءُ

وقوله تعالى ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾[5] من باب تغليب المذكر.

---

(١) المذكر: سقط من ك.

(٢) المقدمة الجزولية ص ١٧٨، وليس فيه الأمثلة المذكورة.

(٣) سورة الحجرات: الآية ١١.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٢٢٨، ٦: ٦٩.

(٥) سورة نوح: الآية ١.

وأمَّا ما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث، نحو ذَوْد وإبل.

وشذَّ من هذا النوع «أشياء» على مذهب س[1]، فقالوا: ثلاثةُ / أشياءَ، [٤: ١٥٠/ب]
وكان قياسه حذف التاء؛ لأنه اسمُ جمع [لِما][2] لا يعقل، كالطَّرْفاء[3] والحَلْفاء[4]، لكنه بُني العدد على المفرد، وهو شيء.

وقد جاء من اسم الجمع الذي لا يعقل فقط ما هو مذكَّر، وذلك نحو جامِل[5]، قال الشاعر[6]:

وجامِلٍ خَوَّعَ مِن نِيبِهِ ... زَجْرُ المُعَلَّى أُصُلاً والسَّفِيحْ

وقال الآخر[7]:

فلا يَحْزُنْكَ أيَّامٌ تَوَلَّى ... تَذَكُّرُها ولا طَيرٌ أَرَنَّا

وقال تعالى ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[8].

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦٤.

(٢) لما: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) الطرفاء: شجر من الحمض، وقيل: من العِضاه، وهو واحد وجمع. وقيل: واحدته طَرَفة وطَرفاءة.

(٤) الحلفاء: نبت أطرافه محدَّدة كأنها أطراف سَعَف النخل والخوص، ينبت في مغايض الماء والنُّزوز، وهو واحد وجمع. وقيل: واحدته حَلَفة، وحَلفاءة.

(٥) الجامل: الإبل، ويكون فيها الذكور والإناث.

(٦) هو طرفة. الديوان ص ١٤٦ ومجاز القرآن ١: ٣٦٠ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٤. خَوَّعَ: نقص. والنيب: مَسانّ إناث الإبل، واحدها ناب. والمعلى: من سهام الميسر التي لها نصيب. والسفيح: من سهام الميسر التي ليس لها نصيب. ك، د، ن: جوع. ك: وَجْرَ المُعَلَّى. وآخره في الديوان: «والمنيح»، وهو من أقداح الميسر أيضًا.

(٧) هو بُرَيه بن النعمان الأشعري أو غيره. الأمالي ١: ٦ والزاهر ١: ٤١٧ - ٤١٨ والسمط ١: ٢٠ والتنبيه لأبي عبيد البكري ص ١٦ وحواشيهن.

(٨) سورة البقرة: الآية ٢٦٠.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وأمَّا قولهم ثلاثةُ أشياءَ وثلاثةُ رَجْلة ففيهما شذوذان:

أحدهما: الإضافة إلى المفسِّر، وكان حقه أن يُفصَل مقرونًا بـ(مِن) كسائر أسماء الأجناس.

الثاني: ثبوت التاء في عددهما، والقياس الحذف؛ لأنَّ اسم الجنس أو الجمع لا يُعتبر في التأنيث والتذكير حالُ واحده، وإنما يُعتبر فيهما حاله، ولذلك[2] قالوا: ثلاثٌ مِن البَطِّ ذُكور، واحده بَطَّةٌ ذَكَرٌ، ومع ذلك لم يقل ثلاثة بل ثلاث.

وقد وُجِّه ثبوت التاء[3] في عددِ أشياءَ ورَجْلة بأنهما نائبان عن جمعِ مُفرَدَيهما، فعُدل في جمع شَيء على أَفْعال إلى فَعْلاء، وعُدل عن جمع راجِل من أَفْعال كصاحِب وأَصْحاب إلى فَعْلة، وثَبتت التاء في عدديهما كما كانت تَثبت مع المنوب عنه» انتهى.

والرِّجْلة بفتح الراء وكسرها، فإذا زالت التاء فالفتح لا غير، كالرَّكْب والصَّحْب والسَّفْر[4]، قال[5]:

ورَجْلةً يَضربون البَيضَ عن عُرُضٍ ضَرْبًا تَواصَى به الأبطالُ سِجِّينا

واحترز بقوله «ولا مسبوق بوصفٍ يدلُّ على التذكير» من قولك: لي ثلاثةٌ ذكورٌ من البَطِّ، وأربعةٌ فُحولٌ من الإبل. فإن تأخَّر الوصف الدالُّ على التذكير لم يُعتبر، فتقول: عندي ثلاثٌ من البَطِّ ذُكورٌ، وأربعٌ من الإبل فُحولٌ.

---

(١) ٢: ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) ك: وكذلك.

(٣) انظر الكتاب ٣: ٥٦٤.

(٤) ك: والسَّفن.

(٥) هو ابن مقبل. الديوان ص ٢٣٦ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٨٦٦. الرجلة: المشاة. والبيض: جمع بيضة، وهي من السلاح الخوذة. وعن عرض: عن كل جانب وناحية. وسجّين: شديد.

وظاهر كلام المصنف أنه إذا سَبق الوصف الدال على التذكير لزمت التاء، وكذا نص عليه في الشرح[1]، قال: «فإن تَوَسَّطَ دليل تذكير لزم بقاء التاء، نحو: لي ثلاثةٌ ذكورٌ من البَطِّ، وأربعةٌ فُحولٌ من الإبل».

وقال بعض أصحابنا[2]: «فإن قدَّمتَ الذكور قلت: ثلاثةٌ ذكورٌ من البَطِّ؛ لأنَّ الذكور جمع، المعتبر منه الواحد، وهو ذَكَرٌ، ولو قلت ثلاثٌ، ولم تَلحظ الذكور[3]، ولحظتَ البَطَّ - كان جائزًا، لكن الأولى أن تَلحظ المقدَّم» انتهى. وهذا مخالف لما قاله المصنف.

وقال س[4]: «وتقول: له ثلاثٌ من الشاء، وثلاثُ شِياه ذُكورٌ، وخمسٌ من الغنم ذُكورٌ، والشِّياه والغَنَم أنثى». قال[5]: «وتقول: له ثلاثةٌ ذُكورٌ من الغَنَم، وخمسةٌ ذكورٌ من الإبل؛ لابتدائك بالمذكر» انتهى. فلو كان الفاصل غير مناقض[6] لم يُعتدّ به، نحو: له ثلاثٌ حسانٌ من الخيل ذكورٌ.

وقوله **وربَّما أُوِّلَ إلى قوله التأويل** مثال الأول قوله[7]: / [٤: ١٥١/أ]

وإنَّ كِلابًا هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ وأنتَ بَريءٌ مِن قَبائِلِها العَشْرِ

أُوِّلَ الأَبْطُن بالقبائل. وقال الآخر[8]:

---

(١) ٢: ٣٩٨.

(٢) هو الأبذي، قال ذلك في شرح المقدمة الجزولية ٢: ١٢٦ [مخطوط].

(٣) الذكور ... أن تلحظ: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٣: ٥٦١ - ٥٦٢، وفيه اختصار.

(٥) الكتاب ٣: ٥٦٢.

(٦) أي: غير مناقض للتأنيث.

(٧) البيت لرجل من بني كلاب سمّاه العيني «النَّوَّاح». واسمه في الأشباه والنظائر ٣: ١٢٣: الأعور بن البراء الكلابي. وهو في الكتاب ٣: ٥٦٥ والكامل ص ٨٠٢ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٢٦ والمقاصد النحوية ٤: ٤٨٤ وغيرها من كتب النحو.

(٨) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ١٠٠ والكتاب ٣: ٥٦٦ والكامل ص ٧٩٨، ٨٠٢. الكاعب: الجارية التي كعب ثديها ونهد. والمعصر: الجارية أول ما أدركت.

فكانَ مَجَنِّي دُونَ مَن كُنتُ أَتَّقي ثَلاثُ شُخُوصٍ : كاعِبانِ ومُعْصِرُ

أوّل الشُّخوص بالجَواري.

ومثال الثاني قوله[1]:

وَقَـــائع في مُـــضَرٍ تِـــسعة وفي وائـــلٍ كانَـــتِ العاشِـــرَهْ

وقال آخر[2]:

ثَلاثَـــةُ أَنْفُـــسٍ وثَـــلاثُ ذَوْدٍ .....

أوّلَ الوَقائع بمَشاهِد، والأَنْفُس بأَشْخاص.

وقول المصنف «ورُبَّما» يدلُّ على جواز ذلك على قِلَّة.

وقال صاحب البديع[3]: «ويقولون[4] ثلاثُ شُخوصٍ إذا عَنَوا مؤنثًا حملاً على المعنى».

وقال ابن عصفور في «المقرّب»، وقد ذكر شذوذ ثلاثة أنفس، قال[5]: «والنفسُ مؤنَّثة، لكن عُوملت معاملة المذكَّر حملاً على معنى شخص، وما عدا ذلك فلا يحمل على المعنى إلا في ضرورة، نحو قوله:

فكانَ مِجَنِّي ....

البيت، فأسقط التاء لأنَّ الشخوص[6] في المعنى هي الكاعِبانِ والمُعْصِر».

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ١٢٦ وتهذيب اللغة ١٥: ٦٤٦ والإنصاف ص ٧٦٩. وفي هذه المصادر أنَّه ذهب بالوقائع إلى الأيام.

(٢) تقدم في ص ٢٦٣، ٢٩١.

(٣) البديع لابن الأثير ٢: ٣٠٠.

(٤) س: وتقول.

(٥) المقرب ١: ٣٠٧.

(٦) الذي في المخطوطات: «الشخص»، والتصويب من المقرب.

وزعم يونس[1] عن رؤبة «ثلاثُ أَنْفُسٍ»، على تأنيث النفس. وذكر س[2] أنَّ العرب تقول: نَفْسٌ واحِدٌ، وأنها تقع مذكَّرة ومؤنَّثة، وقد جاء في القرآن ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾[3]، و﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ﴾[4]، وقرئ ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ﴾[5] على التأنيث والتذكير.

وقوله **وإن كان في المذكور لغتان فالحذف والإثبات سيَّانِ** مثال ذلك حالٌ وعَضُدٌ ولِسانٌ وأسماء الأجناس المميَّز واحدها بالتاء دون ما التُزم فيه منها التذكير أو التأنيث. وقوله **فالحذف** أي: إن راعيتَ التأنيث حَذفتَ، أو التذكيرَ أَثْبَتَّ.

وقوله **وإن كان المذكورُ صفةً** إلى آخر المسألة مثال ذلك: ثلاثةُ رَبَعاتٍ[6]، بالتاء إذا أردت رجالاً، وثلاثُ رَبَعاتٍ، بسقوطها إذا أردت نساءً. ومِن اعتبار حال الموصوف قوله تعالى ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[7]، أي: فله عشرُ حسنات أمثالها، فلولا قصدُ الحسنات لقال: عشرةُ أمثالها؛ لأنَّ واحد الأمثال مِثل، وهو مذكَّر.

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦٥.

(٢) الكتاب ٣: ٥٦٢.

(٣) سورة النساء: الآية ١.

(٤) سورة الفجر: الآيتان ٢٧ - ٢٨.

(٥) سورة الزمر: الآية ٥٩. قرأ الجمهور بفتح الكاف من ﴿جاءتكَ﴾ وفتح تاء ما بعدها خطابًا للكافر ذي النفس، وقرأ ابن يعمر، والجحدري، وأبو حيوة، والزعفراني، وابن مقسم، ومسعود بن صالح، والشافعي عن ابن كثير، ومحمد بن عيسى في اختياره وعن نصير، والعبسي ﴿جاءتكِ آياتي فكذّبتِ بها واستكبرتِ وكنتِ﴾ بكسر الكاف والتاء خطابًا للنفس المذكورة في الآية ٥٦: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُّ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾. البحر المحيط ٧: ٤١٩.

(٦) الرَّبْعة من الناس: الذي ليس بالطويل ولا بالقصير.

(٧) سورة الأنعام: الآية ١٦٠.

قال المصنف في الشرح[1]: «ومِن العرب مَن يُسقط تاء العدد المضاف إلى دَوابَّ لتأنيث لفظها[2] مع قصد تذكير الموصوف؛ لأنَّ الدابَّة صفة جرت مجرى الأسماء الجامدة، فاعتُبر في العدد لفظها، ومنه احترزت بقولي: اعتُبر غالبًا حاله لا حالها» انتهى، أي: حال الموصوف لا حال الصفة.

وقال ابن عصفور[3]: «وتقول: ثلاثةُ نَسّابات؛ لأنه صفة لمحذوف، التقدير: ثلاثةُ رِجالٍ نَسّابات، وكذلك تفعل في أمثاله. فأمَّا قولهم ثلاثُ دَوابَّ ذكور فعلى جعل الدابَّة اسمًا».

وقال س[4]: «تقول: ثلاثةُ نَسّاباتٍ؛ وهو قبيح لأنَّ النَسّابة صفة، كأنه قال: ثلاثةُ رجالٍ نَسّابات»، استقبح حذف الموصوف.

* * *

(١) ٢: ٤٠٠.

(٢) لفظها ... في العدد: سقط من ك.

(٣) المقرب ١: ٣٠٧.

(٤) ٣: ٥٦٢ - ٥٦٣.

ص: فصل[1]

يُعطَفُ العشرون وأخواتُه على التَّيِّف، وهو إنْ قُصِد التعيينُ واحدٌ أو أحدٌ[2] واثنان وثلاثة وواحدةٌ أو إحدى[3] واثنتان وثلاثٌ إلى تسعةٍ في التذكير، وتسعٍ في التأنيث. / وإن لم يُقصَد التعيينُ فيهما[4] فبِضْعةٌ وبِضْعٌ. ويُستَعمَلان أيضًا دون تَنْييف، وتُجعَل العَشَرةُ مع التَّيِّف اسمًا واحدًا مبنيًّا على الفتح ما لم يَظهَر العاطفُ. [٤: ١٥١/و]

ولِتاءِ الثلاثةِ والتسعةِ وما بينهما عندَ عَطفِ عشرين وأخواتِها ما لَها قبلَ التَّيِّف. ولِتاءِ العَشَرةِ في التركيب عكسُ ما لها قبلَه، ويُسَكِّنُ شينَها في التأنيث الحجازيُّون، ويَكسِرها التَّميميُّون، وقد تُفتَح، وربَّما سُكِّن عينُ عَشَر.

ش: قسم أصحابنا[5] العدد إلى أربعة أنواع:

مفرد: وهو واحد واثنان للمذكر، وواحدة واثنتان - قال الجرمي: لغة الحجاز، وثِنْتان لغة تميم - للمؤنث. وعشرون والعقود بعدها إلى مِئة: ويستوي فيها المذكر والمؤنث.

ومضاف[6]: من ثلاث وعشرة وما بينهما، ومئة وألف.

ومركَّب: من أحدَ عشرَ إلى عشرين.

---

(١) فصل: انفردت به ن.

(٢) ك: واحد.

(٣) ك: وإحدى.

(٤) فيما عدا س: فيها.

(٥) المقرب ١: ٣٠٥ - ٣١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٩.

(٦) ك: ويضاف من ثلاثة.

ومعطوف: وهو العقود المعطوفة على النَّيِّف[1] من واحد وعشرين وتسعة وتسعين وما بينهما من ذلك.

وتقدَّم للمصنف ذكر المضاف، وشرعَ هنا في ذكر المعطوف.

فقوله **وأخواتُه** هي الثلاثون والأربعون والخمسون والستون والسبعون والثمانون والتسعون.

وقوله **على النَّيِّف** لا يقال نَيِّف إلا لِما بعده عشرة أو عشرون. وقال الجوهري[2]: «النَّيِّف: الزيادة، يُخَفَّف ويُشَدَّد، وأصله من الواو، ويقال: عشرة ونَيِّف، ومئة ونَيِّف، وكلُّ ما زاد على العَقد فهو نَيِّف حتى يبلغ العَقد الثاني، ونَيَّفَ فلانٌ على السبعين، أي: زاد، وأنافَت الدراهمُ، أي: زادت، وأنافَ: أشرَف».

وقوله **واحدٌ أو أحدٌ** فتقول: واحدٌ وعشرون، وأَحَدٌ وعشرون. وهمزة أَحَد هذا مبدلة، أصلها الواو لأنه من الوَحدة، كما قالوا: أَنَاة[3]، وأصله وَنَاة؛ لأنه مشتقٌّ من الوَنَى[4]، وهو الفُتُور.

وقوله **وواحدةٌ أو إحدى** أمَّا واحدة فهو القياس لأنه تأنيث واحد، وأمَّا بناء إحدى فليس القياس، كما أنَّ أَحَدًا بمعنى واحد ليس القياس؛ ألا ترى أنَّ أوَّلَ[5] العدد هو الواحد، ولم يقولوا إذا عَدُّوا: أحد. اثنان، إنما قالوا: واحد.

وهمزة إحدى بدل من واو، وهو بدل في اقتياسه خلاف[6]، بخلاف همزة أَحَد، فإنها بدل لا ينقاس. والألف في إحدى هي للتأنيث، ولذلك مُنعت الصرف، فلم تُنَوَّن، يدلُّك على ذلك قولهم: إحدَى وعشرون جاريةً.

---

(١) ك: المعطوف عليها النيِّف.

(٢) «وقال الجوهري ... أشرف»: سقط من ك. وقوله هذا في الصحاح (نيف).

(٣) الأناة من النساء: التي فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها.

(٤) كذا ضبطت في س. ويقال أيضًا: «الوُنِيّ»، وهو صواب أيضًا.

(٥) س: أقل.

(٦) انظر ذلك الخلاف في المنصف ١: ٢٢٨ - ٢٣١ والممتع ١: ٣٣٢ - ٣٣٥.

وقوله **وإن لم يُقصَد التَّعيينُ فيهما فَبِضْعةٌ وبِضْعٌ** أي: وإن لم يُقصَد تَعيين العدد في المذكر والمؤنث فالنَّيِّف الذي يُعطَف عليه هو[1] بِضْعة مع المذكر، فتقول: عندي بِضْعةٌ وعشرون درهمًا، وبِضْعٌ وعشرون جاريةً، فتفيد أنَّ عندك زائدًا على العشرين من الدراهم والجواري، لكنَّه لا يتعين ذلك الزائد؛ لأنَّ بِضْعة وبِضْعًا يُطلَقان في اللغة على ثلاث إلى تسع.

وظاهر كلام المصنف أنَّ استعمال بِضْع وبِضْعة يكون مع المعطوف فقط، وليس كذلك على ما نُبيِّنه بعد.

وهما بكسر الباء، مشتقَّان من بَضَعتُ الشيءَ: قَطَعته[2]، كأنه قِطعة من العدد.

وقوله **ويُستَعملان أيضًا دون تَنييف** أي: لا يكون بعدهما عشرة ولا عشرون، ومنه قوله تعالى ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[3].

وقوله **وتُجعَل العَشرة مع النَّيِّف اسمًا واحدًا** يريد: أو العشر. والنَّيِّف يشمل ما قُصد به التعيين / وما لم يُقصَد به التعيين، وهما بِضْعة وبِضْع، فكما تبني أحد مع عشر وإحدى معها كذلك تبني معها بِضْعة وبِضْعًا، فتقول: جاءني بِضْعةَ عَشَرَ رجلاً، واشتريتُ بِضْعَ عَشرةَ جاريةً. [٤: ١٥٢/أ]

وحين شرح المصنف كلامه قال في النَّيِّف[4]: «أحدَ عشرَ وتسعةَ عشرَ وما بينهما»، ولم ينصّ على بِضْعةَ عشرَ وبِضْعَ عشرةَ، لكنه يشمل النَّيِّف ذلك، ولا يختصُّ بالمعطوف ولا بالمركَّب، بل هو عدد مبهم من ثلاث إلى تسع، يُجرى مفردًا

---

(١) ك: وهو.

(٢) فيما عدا د: قطعت.

(٣) سورة الروم: الآية ٤.

(٤) شرح المصنف ٢: ٤٠١.

ومع العشرة مُجرى الثلاثة إلى التسعة في الإعراب والبناء، تقول: هؤلاءِ بِضْعةُ رجالٍ، وبِضْعُ نِسوةٍ، قاله أبو علي الفارسي[1].

وقال الفراء[2]: البِضْعُ لا يذكر إلا مع العشرة ومع العشرين إلى التسعين، كذلك رأيت العرب تقول، ولا يقولون: بِضع مئة، ولا أَلْف، وهو نَيِّف لِما بين الثلاثة إلى التسعة، وإن كان للذكر قيل بِضْعة.

وأمَّا النَّيِّف فيكون بغير هاء للذكر والأنثى، يكون مع العقود بحسبها، إن كان مع العشرة فما بين الواحد إلى أقلَّ من العشرة، وإن كان بعد المئة فهو عشرة أو أقلُّ، وبعد الألف عشرة فأكثر.

والعَرْج: ما بين السبعين إلى التسعين من الإبل، وقال الأعلم في قول الشاعر[3]:

يومَ تُبدِي البِيضُ عن أَسْؤُقِها ... وتَلُفُّ الخيلُ أعراجَ النَّعَمْ

الأعراج: جمع عَرْج، وهو ما بين الخمسين والمئة من الإبل.

وقال أبو عمرو بن تَقِيٍّ: البِضْع ليس نَصًّا في عدد بعينه، إنما هو من الثلاثة إلى التسعة، وهو اسم جمع كالنَّفَر، ويُستَعمَل وحده، كقوله تعالى ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾، ومركبًا ومعطوفًا. وحكمه حكم العشرة فما دونها، تثبت فيه التاء[4] في عدد المذكر، وتسقط في المؤنث، وهو من البَضْع: القَطْع، بفتح الباء المصدر،

---

(١) قوله هذا في المخصص ١٧: ١١١.

(٢) قوله هذا في تفسير الطبري ١٦: ١١٥ [تحقيق محمود شاكر]: الآية ٤٢ من سورة يوسف.

(٣) هو طرفة. ديوانه بشرح الأعلم ص ١٠٩، والذي فيه: «والأعراج: جمع عرج، وهو ما بين الخمسين والمئة إلى المئتين من الإبل»، وفي حاشيته أنَّ لفظتي «المئة إلى» ليستا في النسخة الشنقيطية من الديوان. تلف الخيل أعراج النعم: تجمعها وتسوقها. وقيل: العرج: القطعة من الإبل ما بين ثلاثمئة إلى الألف. جمهرة اللغة ١: ٤٦٢.

(٤) ك: الهاء.

وبكسرها[1] اسم[2]، كالذِّبْح والذِّبْح. وبمنزلته النَّيِّف[3]، مِن أَنافَ على الشيء: إذا زاد عليه، وهو ينطلق على الواحد إلى التسع، ولا يُستَعمل مفردًا، بل تقول: عندي عشرةٌ أو عشرٌ ونَيِّفٌ.

وقوله **مَبنِيًّا على الفتح** أمَّا علة البناء فهي لتضمُّن معنى الحرف، وهو حرف العطف الذي هو الواو؛ إذ أصل هذا العدد من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ العطفُ، إلا أنَّ العرب اختَصرت، فحَذفت حرف العطف، وركَّبت الاسمين، وبَنَتْهما على الفتح، وصار العدد إذ ذاك نصًّا في المجموع؛ إذ كان - لو أَقَرُّوا العطف - يحتمل الكلام معنيين: أحدهما الحمل على أنَّ المراد المجموع. والثاني الحمل على أنَّ المراد التوزيع، فإذا قلت اشتريتُ هذا الثوبَ بتسعةٍ وعشرةٍ احتَمل أنك اشتَريتَه بمجموع ذلك، فتكون الواو إذ ذاك جامعةً، واحتَمل أنكَ اشتَريتَه مرةً بتسعة ومرة بعشرة، فتكون الواو عاطفة لا جامعةً، فلما أرادوا أن يُزيلوا هذا الاحتمال الثاني، وينصُّوا على الأول - حَذفوا الحرف، وركَّبوا، فلم يَحتمل إلا هذا المعنى الواحد.

ولم يَبْنُوا فيما دون العشرة فيقولوا: اشتريتُ هذا الثوبَ بثلاثةَ أربعةَ، يريدون: / بثلاثةٍ وأربعةٍ في وقت واحد ؛ لأنهم وجدوا ما يُغني عن ذلك ، وهو [٤: ١٥٢/ب] سبعة، إذ هي رتبة ناصَّة في العدد ، وليس لهم اسم واحد موضوع لـ«خمسةَ عشرَ» وأخواته.

ولم يُرَكِّبوا في المعطوف لأنهم لم يَجدوا له نظيرًا في المُرَكَّبات، لا يُحفَظ من كلامهم اسمان مركَّبان، واحدهما جمع، نحو: زيدَ عَمرِينَ، وفي كلامهم مثل أحدَ عشرَ. وعشرون وأخواته بمنزلة جموع السلامة في الإعراب، فلم تُرَكَّب مع الأسماء المفردة كما لم يُرَكَّبوا جموع السلامة معها. ومَنع من التركيب في جموع السلامة

---

(١) فيما عدا ن: وبكسره.

(٢) د: الاسم.

(٣) النيف: سقط من ك.

أنَّ التركيب يُوجب البناء، وجمع السلامة لا يكون مبنيًّا إلا في موضع يُحكَم فيه للبناء بحكم الإعراب في الإتباع على اللفظ، وذلك في باب النداء وفي باب «لا»، فأمَّا «الذينَ» فصيغة جمع، وليس بجمع.

وأمَّا كون بنائه على حركة فلأنَّ المُعرَب إذا طَرأ عليه ما يوجب بناءه كان بناؤه على الحركة. وكانت حركة الثاني فتحةً طلبًا للتخفيف، وكانت حركة الأول فتحةً إمَّا طلبًا للتخفيف أو لِشَبَهِ آخره بما هو في كَنَف تاء التأنيث؛ لأنَّ الاسم[1] الثاني بمنْزلة تاء التأنيث[2]، ولذلك مُنع الصرف مع العلمية، وحُذف في النسب كما كان ذلك في تاء التأنيث. وبناء هذا المركَّب لازم.

وأجاز الكوفيون[3] إضافة النَّيِّف إلى العشرة، واستدلُّوا على ذلك بقوله[4]:

عُلِّقَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ ... بِنْتَ ثَماني عَشْرةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

قال بعض أصحابنا: «وهذه الإضافة لا معنًى لها؛ لأنَّ الإضافة المحضة إمَّا على معنى اللام أو معنى مِن، ولا يُتَصَوَّر معنًى ذلك في النَّيِّف؛ لأنه ليس للعَشرة ولا منها، بل هو زيادة عليها، وإنْ صَحَّ البيت الذي أنشدوه فضرورة مشبَّهة بقولهم: كَفَّةَ كَفَّةَ، فإنهم قالوا: كَفَّةَ كَفَّةٍ[5]، بالإضافة، فشُبِّه به ثماني عشرةٍ تشبيهًا لفظيًّا؛ إذ الإضافة في ثماني عشرةٍ لا معنًى لها، وفي كَفَّةَ كَفَّةٍ لها معنًى، أي: كَفَّةً منه لِكَفَّةٍ مني» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

---

(١) ك، ن: اسم.

(٢) لأنَّ الاسم الثاني بمنْزلة تاء التأنيث: سقط من س.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٤ والإنصاف ص ٣٠٩ - ٣١٢ [٤٢]. وقد أجازها الفراء في الشعر.

(٤) الرجز لُنَفَيْع بن طارق في الحيوان ٦: ٤٦٣ وبين هذين الشطرين شطران، والإنصاف ص ٣٠٩ والخزانة ٦: ٤٣٠ - ٤٣٣ [٤٨٢]. وهما في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٤، وقد ذكر أنَّ أبا ثروان العُكْليّ أنشده إياهما.

(٥) الكتاب ٣: ٣٠٤. لقيته كفةَ كَفَّةَ، أي: استقبلته مواجهة.

قال بعض أصحابنا[1]: «ليس في خمسة عشر إلا البناء عندنا؛ لأنه قد تضمَّن معنى الحرف، فليس فيه إلا البناء، وأجاز الكوفيون إضافة الأول إلى الثاني، واستَحسَنُوا ذلك إذا أُضيف، فقالوا: هذا خمسةُ عَشرٍ، وخمسةُ عَشرِكَ؛ لأنَّ هذا تُعربه العرب قليلاً، فتقول: هذا خمسةُ عشرِك، وهي لغة قليلة رديَّة. وهذا الذي ذهبوا إليه لا يُحفَظ من كلام العرب، ولا له قياس يجري عليه» انتهى.

وقوله **ما لم يَظهر العطف** ظاهره أنه يقال: عندي خمسةٌ وعشرةٌ، فيمنع إذْ ذاك البناء والتركيب. وقال المصنف[2] في الشرح: «ومنه - يعني من العطف المانع من البناء والتركيب - قولُ الشاعر[3]:

كأنَّ بها البدرَ ابنُ عَشْرٍ وأربَعٍ إذا هَبَواتُ الصَّيفِ عنه تَجَلَّتِ»

وهذا التركيب الذي في الشعر مخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم النَّيِّف على عَشر، فلا يصحُّ الاستدلال به على هذا التركيب، وإن كانت العرب فَكَّت التركيب ورَدَّتْ ذلك إلى الأصل فينبغي أن يكون في كل واحد من النَّيِّف والعَشر تاء التأنيث للمذكر وإسقاطها منهما للمؤنث، / وما أظنُّ العرب فاهت بمثل: [٤: ١٥٣/أ] عندي خمسة وعشرة رجالاً، ولا: عندي خمس وعشر أَمَةً.

وقوله **ولِتاءِ الثلاثة إلى قوله قبلَ النَّيِّف** يعني أنها تثبت للمذكر، وتسقط للمؤنث، فتقول: عندي ثلاثة وعشرون عبدًا، وثلاث وثلاثون جاريةً.

وقوله **ولِتاءِ عَشرة[4] في التركيب عكسُ ما لها قبلَه** يعني أنك تحذف التاء من عَشرة في مركب المذكر، فتقول: ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وتُثبتها للمؤنث، فتقول: ثلاثَ عشرةَ جاريةً، وكانت عشرة قبل التركيب بالعكس، تثبت فيه التاء

---

(١) قال بعض أصحابنا ... ولا له قياس يجري عليه انتهى: سقط من س.

(٢) ٢: ٤٠١. «وقال المصنف ... والتركيب»: سقط من ك.

(٣) هبوات: جمع هَبْوة، وهي الغَبَرة. ولم أقف عليه في مصادري.

(٤) كذا في المخطوطات! والذي سبق في الفص: ولتاء العشرة.

للمذكر[1]، وتحذف للمؤنث، فخالفوا في التركيب، ولم يجمعوا فيه بين علامتي تأنيث إلا فيما سيأتي ذكره.

وقوله **ويُسَكِّنُ شينَها في التأنيث**[2] لأنها مع المذكر مفتوحة، فتقول: ثلاثةَ عَشَرَ.

وقوله **ويَكسرها التميميون**[3] أي: يكسرونها في التأنيث، وعلى لغتهم قرأ بعض القراء ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْنًا﴾[4]، وكان القياس في لغتهم ألاَّ يكسروا الشين؛ لأنَّ من لغتهم أن يقولوا في كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، فإذا كانوا قد سَكَّنوا ما الكسر فيه بأصل الوضع فكان ينبغي ألاَّ يكسروا ما أصلُ الوضع فيه الفتح؛ ألا ترى أنَّ العرب قاطبة تميمًا وغيرها قالوا في العدد: عَشَرةُ رجالٍ، لكنْ لَمَّا غيَّر الحجازيون شينها في التركيب من الفتح إلى السكون غيَّرتْ ذلك تميم إلى الكسر.

وزعم أبو العباس أنَّ الحجازيين إذ قالوا عَشْرة إنما سَكَّنوا الشين كما يقولون في فَخِذ: فَخْذٌ، وفي كَتِف: كَتْفٌ. وهذا غلط منه؛ لأنَّ الحجازيين لا يُسَكِّنون فَخِذًا، وإنما ذلك لغة تميم[5].

---

(١) للمذكر: سقط من ك.

(٢) أي: يسكنها الحجازيون، كما سبق في الفص. الكتاب ٣: ٥٥٧.

(٣) الكتاب ٣: ٥٥٧ - ٥٥٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ٦٠. وهي قراءة مجاهد وطلحة بن مصرِّف وعيسى ويحيى بن وثاب وابن أبي ليلى ويزيد والأعمش، ورويت عن أبي عمرو. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٣٢ - ٦٣٣ ومختصر ابن خالويه ص ٥ والمحتسب ١: ٢٦١ والبحر المحيط ١: ٣٩١. وانظر معجم القراءات القرآنية ١: ٦٢. ورويت عن بعض هؤلاء في الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٥) الكتاب ٤: ١١٣، ٤٨٢.

وقوله وقد تُفتَح فتحها هو الأصل، وكان ينبغي أن يقال: وقد تُقَرُّ على أصلها من الفتح، وقرأ الأعمش[1] ﴿اثْنَتَا عَشَرَةَ﴾ بالفتح.

وقوله وربَّما سُكِّنَ عينُ عَشر قال في (التمهيد): «ومِن العرب مَن يُسكن لتوالي الحركات في كلمة واحدة، فيقول: أَحَدَ عْشَرَ، بسكون العين» انتهى. وقرأ يزيد بن القَعقاع ﴿أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا﴾[2] بسكون العين، وقرأ هُبَيرة صاحب حفص بسكون عين ﴿اثْنَا عْشَرَ شَهْرًا﴾[3]، وهي أشذّ من قراءة ابن القَعقاع؛ لأنّ فيها التقاء الساكنين[4] على غير حدِّهما.

ومنهم مَن يُسكن الحاء في أَحْدَ عَشَرَ استثقالاً لتوالي الحركات.

ص: ويقال في مذكّر ما دون ثلاثةَ عشرَ: أحدَ عشرَ، واثنا عشرَ، وفي مؤنثه: إحدى عشرة، واثنتا عشرة، وربما قيل: وَحَدَ عشرَ، وواحدَ عشرَ، وواحدةَ عشرةَ.

وإعراب اثنا واثنتا باقٍ لوقوع ما بعدهما موقع النون، ولذلك لا يُضافان، بخلاف أخواتهما، وقد يُجرى ما أضيف منها مجرى بَعْلَبَكَّ أو ابن عِرْس. ولا يقاس على الأول، خلافًا للأخفش، ولا على الثاني، خلافًا للفراء، ولا يجوز بإجماعٍ «ثماني عشرةٍ» إلا في الشعر.

ش: القياس أن يقال: واحد عشر؛ لأنه هو اسم العدد؛ ألا ترى أنهم إذا عَدُّوا قالوا: واحد. اثنان. ثلاثه. أربعه، والغالب في الاستعمال في المركب «أَحَد»،

---

(١) والعباس بن الفضل الأنصاري أيضًا. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٣٣ والمحتسب ١: ٨٥، ٢٦١.

(٢) سورة يوسف: الآية ٤. ورويت عن نافع وطلحة بن سليمان أيضًا. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٣٢ والمحتسب ١: ٣٣٢ والنشر ٢: ٢٧٩ والبحر ٥: ٤٠. وانظر معاني القرآن للفراء ٢: ٣٤.

(٣) سورة التوبة: الآية ٣٦. النشر ٢: ٢٧٩ والبحر ٥: ٤٠.

(٤) ك: ساكنين.

٤: ١٥٣/ب] وتقدم الكلام[١] في همزته. وذكر المصنف / أنه قد يقال: وَحَدَ عشرَ، فلا يبدلون واوه همزةً، كما لم يبدلوها حين استُعمل صفةً، نحو قوله[٢]:

كأنَّ رَحْلي ، وقد زالَ النَّهارُ بِنا يومَ الجَليلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ

وقوله **وفي مؤنثه إحدى عشرة** تقدم أنَّ ألف إحدى للتأنيث[٣]، والتاء في عشرة للتأنيث، فكيف يُجمع بين علامتي تأنيث في المؤنث، ولم يُجمع بينهما في المذكر فيقال: ثلاثةَ عشرةَ؟

وأجاب المصنف في الشرح[٤] بأنه «استُثقل ذلك في المذكر لأنهما بلفظ واحد وبمعنًى واحد، فإنَّ مدلول تاء[٥] ثلاثة وعشرة تذكير المعدود، فاتَّحَدا لفظًا ومعنًى، فكُره اجتماعهما في شيئين كشيء واحد، بخلاف إحدى عشرة، فإنَّ علامتَيه مختلفتا اللفظ والمعنى، أمَّا اللفظ فظاهر، وأمَّا المعنى فلأنَّ ألف إحدى دالَّة على التأنيث، وتاء عشرة دالة على التذكير، وكذا واحدة عشرة، فإنَّ[٦] علامتَيه - وإن اتَّحَدَتا لفظًا - فقد اختلفتا معنًى؛ لأنَّ مدلول تاء واحدة تأنيث، ومدلول تاء عشرة تذكير، فلم يكن اجتماعهما كاجتماع تاءي ثلاثة عشرة» انتهى كلامه.

ويُفهَم من هذا الجواب في الجمع بين علامتي تأنيث في قولهم اثنتا عشرة، وهو أنَّ التاء في اثنتا لتأنيث المعدود، وفي عشرة تدلُّ على التذكير، فجاز الجمع بينهما لاختلاف معنييهما.

---

(١) س: الخلاف. وقد تقدم ذلك في ص ٣١٠.

(٢) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ١٧ وشرح القصائد السبع ص ٤٥٠. زال النهار: انتصف. وبنا: علينا. والجليل: النُّمام، وهو ضرب من النبات. وأراد بالمستأسد الوحد ثورًا وحشيًّا شبَّه به ناقته.

(٣) تقدم في ص ٣١٠.

(٤) ٢: ٤٠٢.

(٥) ك: فإن مدلول تأنيثه وغيره تذكير المعدود.

(٦) ك: فلأن.

وقال بعض شيوخنا: جُمع في ذلك بين علامتي تأنيث بلفظ واحد لأنَّ إحدى الكلمتين مُعرَبة والأخرى مَبنيَّة، فكأنهما قد تباينتا[1]؛ ولأنَّ[2] اثنتا بمنْزلة ثِنتا، وتاء ثِنتا للإلحاق، بمنْزلة بِنت وأُخت، وإذا كانت للإلحاق، ولم تكن لخالص التأنيث - لم يكن جمعًا بين علامتي تأنيث.

وأمَّا إحدى عشرة فالألف للتأنيث، وجاز الجمع بينها وبين التاء لأنهما في الحقيقة كلمتان مع أنَّ لفظهما مختلف، وإذا كانوا قد قالوا خامسة عشرة مع أنَّ لفظهما مُتَّفق فأحرى إذا اختلف اللفظ.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وبُني عجُز هذا المركَّب لتضمُّنه معنى الواو، وبُني صدره لوقوع العجُز منه موقع تاء التأنيث في ثلاثَ عشرةَ وأخواته، ولِشَبَهِه بما هو كذلك في البواقي» انتهى.

وهذا مخالف لكلام أصحابنا، فإنهم يقولون: «بُني الاسمان لتضمُّنهما معنَى حرف العطف»، والمصنف يقول: «بُني العجُز لتضمُّنه معنَى الواو». فالموجب عند أصحابنا لبنائهما معًا هو تضمُّن معنَى الحرف؛ إذ العطفية نسبة بين المعطوف عليه والمعطوف، فلا يمكن أن يوجد العطف إلا بوجودهما، فكلٌّ منهما يَطلب حرف العطف لحصول هذه النسبة، فليس العجُز وحده هو الذي تضمَّن معنى الواو، ولمَّا أفردَ المصنف علةً لبناء العجُز بقي يحتاج إلى علة لبناء الصدر، فقال: «بُني الصدر لوقوع العجز منه موقع تاء التأنيث» إلى آخره، وهذه عند أصحابنا علة لكون الصدر بُني على الفتح، قالوا: لأنَّ الاسم الثاني من الاسمين بمنْزلة تاء التأنيث، فعنده أنَّ المركَّب فيه علَّتا بناء: علَّة للصدر، وعلَّة للعَجُز، وعند أصحابنا هي علَّة واحدة.

وهذا البناء في أحدَ عشرَ وشبهه متحتِّم عندنا.

---

(١) الذي في المخطوطات: تباينا.

(٢) س: لأن.

(٣) ٢: ٤٠٢.

وأجاز / الكوفيون [1] إضافة الأول إلى الثاني ، واستَحسَنُوا ذلك إذا أُضيف، فقالوا : هذا خمسةُ عَشر [2] ، وخمسةُ عَشرِك ؛ لأنَّ هذا تُعربه العـرب قليلاً ، فتقـول : هذا خمسةَ [3] عشرُك [4] . ويأتي ذكر هذه اللغـة عند تعـرُّض المصنف لها. [٤: ١٥٤/أ]

وهذا الذي ذهبوا إليه من جواز إضافة الأول إلى الثاني - وإن لم يُضَف - لا يُحفَظ من كلام العرب، ولا له قياس فهو يجري عليه.

وقوله **وإعراب اثنا واثنتا باقٍ لوقوعِ ما بعدهما مَوقِعَ النون** هذا مذهب الجمهور، وهو أنهما مُعرَبان. وذهب ابن دُرُسْتوَيه وابن كَيسان إلى أنهما مبنيَّان كأخواتهما [5] المركَّبات.

ويدلُّ على أنهما مثنَّيان كونهما بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا، ولو كان مبنيًّا لكان بالياء على كل حال، كما أنَّ يَدَينِ من قولهم «لا يَدَينِ بها لك» [6] لمَّا بُني على الحرف جُعل بالياء لأنها في التثنية نظير الفتحة في المفرد، فكما بُني [7] لا رجلَ في الدار على الفتحة بُني لا يَدَينِ على الياء، وكما بُني [8] أحدَ عشرَ على الفتح في الصدر كذلك كان ينبغي أن يكون صدر اثني عشرَ مبنيًّا على الياء دائمًا لو كان مبنيًّا.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٣ - ٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٣.

(٢) ك: عشرك.

(٣) ك: هذا خمسةً عشرُك.

(٤) الكتاب ٣: ٢٩٩.

(٥) الذي في المخطوطات: «كأخواته»، والتصويب من شرح ناظر الجيش ٥: ٢٤٣٠.

(٦) الكتاب ٢: ٢٧٩، ٢٨٣.

(٧) س: يبنى.

(٨) س: يبنى.

والذي مَنع من تركيبهما وتضمينهما معنَى حرف العطف كأخواتهما أنه لم يوجد شيء من الأسماء المثنَّاة قد رُكِّب مع غيره من الأسماء؛ وسبب ذلك أنَّ التركيب يوجب البناء، والأسماء المثنَّاة لا تكون مبنيَّة إلا في موضع يُحكَم فيه للبناء بحكم الإعراب في الإتباع على اللفظ، وذلك في باب النداء وباب (لا)، فأمَّا هذانِ واللَّذانِ واللَّتانِ فصِيَغُ تثنية، وليست تثنية.

وإنما لم يرجعوا إلى الأصل من العطف حين تعذَّر التركيب أنهم أجرَوا اثنَي عشرَ مُجرى أحدَ عشرَ وسائر أخواته في حذفِ حرف العطف، وجعلِ الاسمين بمنْزلةِ اسمٍ واحد، وبناءِ الآخر على الفتح في كل حال؛ فحذفوا الحرف، وحذفوا النون من اثنين، وجعلوا العشرة مُعاقِبة لها، وبَنَوها لوقوعها موقع النون - وهي حرف - على الفتح طلبًا للتخفيف، وصار اثنا عشرَ لذلك بمنْزلة اثنين، كما صارت ثلاثةَ عشرَ وأخواته بمنْزلة اسم واحد، وبقي اثنان على إعرابه لأنه لا موجب لبنائه، كإعراب الاسم المضاف، حُذفت النون منه لأجل الاسم الذي بعده كما حذفت النون من المثنَّى المضاف لأجل الإضافة، ولم تُحذَف النون فيه لأجل الإضافة؛ إذ لو كانت محذوفة لها لَلَزِمَ خفض عشر، وأيضًا فإنه لا معنَى لإضافة اثنين إلى عشرة لِما تقدَّم مِن أنَّ الإضافة على معنى اللام أو مِنْ، وكلاهما ممتنع هنا.

وتعليل المصنف بقاء الإعراب في اثني عشرَ واثنتي عشرةَ بوقوع ما بعدهما موقع النون حسن، فكأنَّ النون موجودة، فكما أنه إذا كانت النون موجودة كان معربًا فكذلك مع وجود معاقبها، وهو هذا الاسم.

وفي البسيط: عشر مبنيٌّ لتضمنه حرف العطف كأحدَ عشرَ. وعلى هذا فتكون الإضافة لفظيَّة. وقيل: هو مبنيٌّ لوقوعه موقع النون، وهو حرف. ولا يكون مضمنًا للعطف لأنه يَمنع الإضافة / لفظًا، فيمنعها تقديرًا، وهو لا يكون لأنها [٤: ١٥٤/ب] مضافة إلى عشر عندهم.

واستدلُّوا على أنه غير مضاف[1] بأنَّ الحكم المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه، كقولك: قبضتُ درهمَ زيدٍ، فزيد ليس مقبوضًا، وهو منسوب إليه، إذا قلت: قبضتُ اثني عشرَ درهمًا، فالعشر مقبوضة، فليس[2] مضافًا.

وقيل: لا يَبعُد أن تكون مضافة[3] إلى عشر المبنيّ لتضمُّن الواو، وتضمُّنه يدلُّ على أنها داخلة في الحكم، فعُلم ذلك من تضمُّنها الواو لا من الإضافة.

وفي البسيط أيضًا ما معناه: أضافوا إمَّا إضافة حقيقيَّة كما تقول أعطيتُه ثوبًا لثوب، وزِدتُه درهمًا لدرهم، أي: مضافًا إلى درهمه، فكأنه قيل: اثنان لِعشرة، ثم أضاف. وإمَّا لفظيَّة، فلا يُتَأوَّل هذا، بل يُحذف، وتصير صورته صورة الإضافة تخفيفًا[4].

وقيل: هو مبنيٌّ لأنَّ المضاف إليه ليس داخلاً في حكم العامل في المضاف، والاختلاف بالعامل لا يدلُّ على الإعراب كما في مبنيِّ المبهمات، والنون هنا مثل التنوين، فحُذفت من المبنيّ كما يُحذف التنوين. ويدلُّ على أنه مركب معه كخمسةَ عشرَ حذفُ الهاء من عشرة، ولو كانت مضافة لثبَتت علامةً على أصلها. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقال بعضهم: إنما أُعرب اثنا عشرَ لأنَّ التثنية لا تختلف حالها، ولا تتغير؛ لأنها للمذكر والمؤنث ومَن يعقل وما لا يعقل على صورة واحدة، ولا يُتَصَوَّرُ في التثنية البناء؛ ألا ترى أنَّ الاسم المبنيَّ إذا ثُنِّيَ أُعرب، نحو: هذا وهذان وهذين، واللذان واللتان واللذين واللتين.

---

(١) ك، ن: على أنه مضاف.

(٢) ك، ن: وليس.

(٣) س: أن يكون مضافًا.

(٤) ك: تحقيقًا.

وقوله **ولذلك لا يُضافان** أي: ولأجل وقوع ما بعدهما موقع النون لا يضافان، وذلك لأنه عاقب الاسمُ النونَ، فكأن[1] النون موجودة، ولا تكون الإضافة مع وجودها.

فإن قلت: هلاَّ حُذف هذا الاسم، وأضيف اثنا واثنتا، كما تُحذف نون المثنَّى ويضاف؟

فالجواب: أنه كان يَعرِض اللَّبس، فلا يُدرى هل أُضيف اثنان فقط أو أضيف اثنا عشر، فلو قلت جاءني اثناك لم يُدر هل المعنى: جاءني اثنان لك، أو جاءني اثنا عشر لك، ولمَّا تعذَّرت الإضافة لم يَبق إلا الفصل، وهو أن تقول: هذه اثنا عشر لك.

وقال الأستاذ أبو علي: سبب ذلك أنَّ زيادتي التثنية لا تُزادان إلا معًا، فإذا حُذفت النون للتركيب طلبَتْها الزيادة الأولى؛ لأنها لا تُزاد إلا معها، فأقَمْنا الاسم المركب الذي كان سبب حذفها مقام النون، فكما لا يُجمع بين النون والإضافة كذلك لا يُجمع بين الاسم المركَّب والإضافة، وليس في بقية الأسماء المركَّبات ما يَطلب بأن يُقام الاسم الثاني من المركَّبَين مُقامَ التنوين كما كان في اثني عشر، فلذلك جازت إضافة جميعها إلا اثني عشر.

وقوله **بخلاف أخواتهما** أخواتهما هي أحدَ عشرَ وثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، وكذلك المؤنث، فهذه تجوز إضافتها، فيبقى الاسمان على تركيبهما، فتقول: قامَ أحدَ عشرَك، ورأيتُ أحدَ عشرَك، ومررتُ بأحدَ عشرَك، أجرَوا الإضافة مُجرى الألف واللام، فكما أنَّ التركيب باقٍ مع الألف واللام كذلك هو باقٍ مع الإضافة؛ إذ كلٌّ من الألف واللام والإضافة / مختصٌّ بالاسم، والعرب مجمعون على [٤: ١٥٥/أ] بقاء التركيب مع الألف واللام.

---

(١) فكأن النون ... هلا حُذف هذا الاسم: سقط من ك.

وقال المصنف في الشرح[1]: «والأجود فيما أُضيف من هذا المركب أن يبقى مبنيًّا».

وقال ابن عصفور[2]: وبعض العرب يُبقي الاسمين على بنائهما، فتكون الراء مفتوحة في جميع الأحوال، وذلك ضعيف.

وفي البسيط: وأمَّا الإضافة فيُحذف فيها التنوين المقدَّر كما يُحذف في قولك: «هنَّ حَواجُّ بيتَ الله»[3] لأنه لا ينصرف، وتُبقيه مبنيًّا، وهو القياس، وعليه أكثر كلام العرب، وفي المؤنث: ثلاثَ عشرتَهنَّ، وثماني عشرتَهنَّ.

وقد يُجرى ما أضيف منها مُجرى بَعْلَبَكَّ أو ابنِ عِرْسٍ. ولا يقاس على الأول، خلافًا للأخفش، ولا على الثاني، خلافًا للفراء قال في البسيط: وقوم من العرب يُعربون، فيقولون هذه خمسةَ عشرُك، ومررت بخمسةَ عشرِك، وله وُجَيْه، وهو أن تردَّه الإضافة إلى الإعراب كما تَرُدُّ أمسِ، لأنك تقول: ذهبَ أمسِ بما فيه، فإذا أضفت قلت: ذهبَ أمسُنا، فتُعرب. وإنما كان الأول القياس لأنَّ خمسةَ عشرَ نكرة، وما لم تَرُدّه النكرة إلى الأصل لا تَرُدّه المعرفة بالإضافة، وأمَّا أمسِ وقبلُ وأخواتها من الغايات فمعارف، لو جَعلتَهنَّ نكراتٍ لَرَجَعنَ إلى الإعراب، نحو: مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ، وكذلك في النداء، لَمَّا كان المنكور يرجع إلى أصله رجع المضاف، فلما أعربتَ قولك يا زيدًا إذا نَكَّرتَ أعرَبتَ يا زيدَنا.

قال المصنف في الشرح[4]: «وحكى س[5] عن بعض العرب إعراب المضاف مع بقاء التركيب، كقولك: أحدَ عشرُك معَ أحدَ عشرِ زيدٍ، وهي لغة ضعيفة عند

---

(١) ٢: ٤٠٢.

(٢) المقرب ١: ٣٠٩.

(٣) الكتاب ١: ١٠٩ والمقتضب ٢: ١٧٨.

(٤) ٢: ٤٠٢ بتصرف.

(٥) الكتاب ٣: ٢٩٩.

س، فيبقى الصدر مفتوحًا، ويغيَّر آخر العجز بالعوامل، كما يُفعل ببَعْلَبَكَّ إذا دعتْ حالة إلى إضافته. والقياس على هذا الوجه جائز عند الأخفش، واستحسنه. ولا وجه لهذا الاستحسان، فإنَّ المبنيَّ قد يضاف، نحو: كمْ رجلٍ عندك، و﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[1]، ورأيت[2] أيُّهم في الدار، فلا تُخرجه الإضافة إلى الإعراب.

وأجاز الفراء[3] إذا دعت حاجة إلى إضافة العدد المركب إضافةَ صدره إلى عجُزه مزيلاً بناءهما، وحكى أنه سمع من أبي فَقْعَس[4] الأسدي وأبي الهيثم العُقَيليّ: ما فعلت خمسةُ عشرِك؟

وإلى هذين الوجهين أشرت بقولي: وقد يجرى ... إلى آخره».

ومعنى «مُجرى[5] بَعْلَبَكَّ أو ابنِ عِرْسٍ»: وقتَ أن يضافا، فإذا أُضيف بَعْلَبَكُّ تَسَلَّطَ[6] العامل على آخر الجزأين، وبقي الأول مفتوحًا، وإذا أُضيف ابنُ عِرْسٍ تَسَلَّطَ العامل على ابن، وبقي عِرْس مجرورًا، فتقول: هذه بَعْلَبَكُّ زيدٍ[7]، وحَلَلتُ بَعْلَبَكَّ زيدٍ، ومررتُ بِبَعْلَبَكَّ زيدٍ، وهذا ابنُ عِرْسِك، ورأيتُ ابنَ عِرْسِك، ومررتُ بابْنِ عِرْسِك.

وهذا الوجه الذي حكى المصنف عن س أنه حكاه عن بعض العرب، وقال: إنه لا يقاس عليه، وإنَّ الأخفش قاسه - هو الذي اختاره ابن عصفور، وبدأ به، ورجحه، قال[8]: «فإذا أُضيفَتْ - يعني المركّبة - فالأفصح فيها أن تُعرب الاسمَ

---

(١) سورة هود: الآية ١. ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾.

(٢) ورأيت ... إلى الإعراب: سقط من ك.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٣ - ٣٤.

(٤) ك: الفقعس.

(٥) ك: ومعنى يجري.

(٦) ك: تسلط.

(٧) زيد: سقط من س من هذا المثال ومن المثال الذي يليه؟

(٨) مذهبه هذا في شرح الجمل ٢: ٣٣ والمقرب ١: ٣٠٩، وليس فيهما أقواله المذكورة.

الثاني، وتُبقي الاسم الأول على بنائه»، ثم ذكر الوجه الآخر، وهو بقاؤهما على البناء، وقال: «هو / ضعيف»، كما ذكرنا عنه. ثم قال: «والسبب في إعرابها إذا أُضيفت أنَّ الأسماء هي معربة في الأصل، ثم طَرأ عليها ما يوجب بناءها، فإنَّ الإضافة تَرُدُّها إلى أصلها من الإعراب». [٤: ١٥٥/ب]

وما ذكر المصنف من إعرابهما وأنَّ الفراء قاس ذلك نسبه ابن عصفور إلى الكوفيين، قال: «وزعم الكوفيون أنَّ هذه الأعداد المركَّبة إذا أُضيفت لم يَجُز فيها إلا الإعراب في الأول والثاني، فالأول على حسب العوامل، والثاني مجرور بالإضافة على كل حال. والسبب في ذلك عندهم أنَّ الإضافة تَرُدُّ الاسم الذي عرض فيه البناء إلى أصله من التمكُّن، فوجب لذلك رَدُّ النَّيِّف والعشرة إلى أصلهما من الإعراب. وذلك باطل عند البصريين لِما ذكرناه من أنه لا وجه لإضافة النَّيِّف إلى العشرة» انتهى.

وهذا الذي حكاه ابن عصفور عن الكوفيين حكاه في «شرح الجمل» عن الفراء، وقال[1]: «وهذا الذي ذهب إليه الفراء باطل لأنه لم يُسمع من كلامهم» انتهى. وقد ذكر المصنف أنَّ الفراء سَمع ذلك من أبي فَقْعَس[2] وأبي الهيثم.

وقوله **ولا يجوز بإجماعٍ ثماني عشرةٍ إلا في الشعر** يعني إضافة النَّيِّف إلى العَقد في المركب دون إضافة، وظاهر اختصاص هذا اللفظ بهذا الحكم وحده دون سائر أخواته لأنَّ[3] هذا اللفظ جاء في الشعر مضافًا، وهو قوله[4]:

عُلِّقَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ ... بِنْتَ ثَماني عَشْرةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

---

(١) شرح الجمل ٢: ٣٤.

(٢) ك، د، ن: من أبي الجراح. س: من أبي الفقعس. والتصويب من معاني القرآن ٢: ٣٣.

(٣) فيما عدا ن: لأنه.

(٤) تقدم في ص ٣١٤.

وهذا الذي ذكره من أنه لا يجوز بإجماع إلا في الشعر ليس بصحيح، وقد تقدَّم لنا النقل[1] عن الكوفيين أنهم يُجيزون إضافة الصدر إلى العجز في المركَّب مطلقًا دون إضافة، وإن كان البناء هو الأجود، ولا يَخُصُّون ذلك بثماني عشرة كما يُفهَم من كلام المصنف، وأنَّ أصحابنا البصريين حملوا ذلك على الضرورة على تقدير صحة النقل فيه.

ص: وياءُ الثَّماني في التركيب مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة بعد كسرة أو فتحة، وقد تُحذَف في الإفراد، ويُجعَل الإعراب في مَتْلُوِّها، وقد يُفعَل ذلك بِرَباعٍ وشَناحٍ، وجَوارٍ وشِبهها.

ش: الياء في الثَّماني زائدة، وهو اسم أُجري في الإعراب مُجرى المنقوص، فتقول: جاءني ثمان، ومررت بثمان، ورأيت ثمانيًا، قال الشاعر[2]:

ولقد شَرِبْتُ ثَمانِيًا وثَمانيًا ... وثَمان عَشرةَ واثْنَتَينِ وأَرْبَعا

وقد تكلَّمنا عليها في آخرِ فصلٍ في بابِ النَّسَب مِن شرحِ هذا الكتاب، ففتحها في ثمانيَ عشرةَ هو الوجه؛ لأنه لَمَّا رُكِّبَ الاسمان فُتحا، والياء قابلة للفتحة إعرابًا، فكذلك تقبلها بناءً، وسكونُها كسكونها في مَعْدِيْ كَرِبَ حالة البناء، وسكونُها في مَعْدِيْ كَرِبَ تشبيهًا بياء دَرْدَبِيس[3]؛ إذ مَعْدِيْ كَرِب جُعِل اسمًا لواحد كما أنَّ دَرْدَبِيسًا كذلك.

وأمَّا حذفُها فلأنها حرف زائد ليس من سِنْخ الكلمة، وأُبقيت الكسرة قبلها لتدلَّ على الياء المحذوفة. وأمَّا فتحُها فيظهر أنَّ ذلك على لغةِ مَن حذفَ الياء في

---

(١) تقدم ذلك في ص ٣١٤.

(٢) البيت للأعشى في أدب الكاتب ص ٢٣٣، ٢٥٤. وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في المقرب ١: ٣٠٩. وفي الاقتضاب ٣: ١٩٠: «هذا البيت لأعشى بكر، ولم تقع هذه القصيدة فيما رويناه عن أبي علي البغدادي من شعره، وأنشد»، وأنشد بيتين ذكر أنَّ أبا عمرو الشيباني أنشدهما قبل هذا البيت، وهما في تهذيب إصلاح المنطق ص ٨١٧ حيث ذكر أنهما نسبا لعمر بن عبد العزيز. وهما للأعشى في اللسان (حمر). ك: وثماني عشرة.

(٣) الدردبيس: الداهية، والشيخ، والعجوز الفانية.

الإفراد قبل أن تُرَكَّب في العدد، فلما رُكِّبت بُنيت على الفتحة، كما أنها في الإفراد في هذه اللغة تُعرَب حالة النصب بالفتحة. /[٤: ١٥٦/أ]

وقوله **فيُجعَل الإعرابُ في مَتْلُوِّها** أي: في مَتْلُوِّ الياء، وهو النون، فتقول هذه ثمانٌ، ورأيت ثمانًا، ومررت بثمان، وقال الشاعر[(١)]:

لَهـا ثَنايـا أَرْبَـعٌ حِسانُ ... وأَرْبَـعٌ، فَتَغْرُهـا ثَمـانُ

وقوله **وقد يُفعل ذلك** - أي: حذف الياء وجعل الإعراب في مَتلُوِّها - **برَباعٍ**، الرَّباعي: ما فوق الثَّنْي من الحيوان، **وشَناحٍ**، وهو الطويل، وهذان الاسمان أجراهما معظم العرب مُجرى المنقوص، فتظهر الفتحة في حالة النصب، وتقدر الضمة والكسرة في حالة الرفع والجر. وبعض العرب يحذف الياء، ويجعل الإعراب في العين والحاء، فيقول: هذا رَباعٌ وشَناحٌ، ورأيت رَباعًا وشَناحًا، ومررت برَباعٍ وشَناحٍ. ومُسوِّغ حذف الياء كونُها حرفًا زائدًا، فاستسهلوا حذفه. ويحتمل أن يكون قائل هذا بَنى الكلمة على فَعالٍ كصَباحٍ لا على الفَعالي، فلا يكون ثَمَّ حذف، بل تكون هذه لغةً، لا أنَّ الكلمة بُنيت على الياء، ثم حُذفت.

وقوله **وجَوارٍ وشِبْهِها** يعني من جمع فاعِلة المعتلة اللام على فَواعِل، نحو: جارية وجَوارٍ، وغاشِية وغَواشٍ، وناصِية ونَواصٍ. والفرق بين هذا الجمع وما قبله أنَّ الياء في ثَمانٍ ورَباعٍ وشَناحٍ زائدة، والياء في هذا الجمع ليست كذلك؛ إذ هي في مفرده ياءٌ إمَّا أصلية وإمَّا منقلبة عن واو أصلية، وقرأ ابن مسعود ﴿وَلَهُ الجَوارُ﴾[(٢)] برفع الراء، وبعض السلف ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَواشٌ﴾[(٣)].

---

(١) الرجز بلا نسبة في الفرق لثابت ص ٧٠ وتهذيب اللغة ١٥: ١٠٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١٠٣٠ والكشاف ٤: ٤٦ والبديع لابن الأثير ٢: ٢٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢١٩ والخزانة ٧: ٣٦٥ - ٣٦٧ [الشاهد ٥٤١].

(٢) سورة الرحمن: الآية ٢٤. وهي قراءة عبد الله، والحسن، وعبد الوارث عن أبي عمرو. الكشاف ٢: ٧٩، ٤: ٤٥ والبحر المحيط ٨: ١٩١.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٤١. والقراءة بلا نسبة في الكشاف ٢: ٧٩.

ص: وقد يُستَعمَل «أَحَدٌ» استعمالَ «واحد» في غيرِ تَنييف، وقد يُغني بعدَ نَفيٍ أو استفهامٍ عن «قومٍ» أو «نِسوة»، وتعريفُه حينَئذٍ نادرٌ. ولا تُستَعمَل «إحدى» في تَنييفٍ وغيرِه دونَ إضافة. وقد يُقالُ لِما يُستَعظَمُ مما لا نظيرَ له: هو أَحَدُ الأَحَدينَ، وإحدى الإحَد. ويَختَصُّ «أحدٌ» بعد نَفيٍ مَحضٍ أو نَهيٍ أو شِبهِهما بِعُمومِ مَن يَعقِل لازِمِ الإفراد والتذكير، ولا يقع بعدَ إيجابٍ يُراد به العُموم، خلافًا للمبرِّد. ومثلُه عَريبٌ ودَيَّارٌ وشُفْرٌ وكَتيعٌ وكَرَّابٌ ودُعْوِيٌّ ونُمِّيٌّ[1] وداريٌّ ودُوريٌّ وطُوريٌّ وطُوئيٌّ وطُؤْويٌّ وطَأويٌّ ودُبِّيٌّ ودِبِّيجٌ ودِبِّيحٌ وأَريمٌ وأَرِمٌ ووابِرٌ ووابِنٌ وتَأمورٌ وتُؤْمورٌ[2]. وقد يُغني عن نفيٍ ما قبلَ «أَحَدٍ» نفيُ ما بعدَه إن تَضَمَّنَ ضميرَه أو ما يَقومُ مَقامَه، وقد لا يَصحَبُ «شَفْرٌ» نَفيًا، وقد تُضَمُّ شينُه.

ش: هذه المسائل ليست من باب العدد، وإنما ذكرها استطرادًا على عادته، ومثالُ استعمال أَحَد في معنى واحد قولُه تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3]، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[4]، وقولُ الشاعر[5]:

وقد ظَهَرتَ ، فما تَخفَى على أَحَدٍ ... إلا على أَحَدٍ لا يَعرِفُ القَمَرا

أي: إلا على واحد، وقولُه[6]:

---

(١) ونمي ... وطأوي: سقط من ك.

(٢) وتؤمور: سقط من ك.

(٣) سورة التوبة: الآية ٦.

(٤) سورة الإخلاص: الآية ١.

(٥) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ٢: ١١٦٣. ونسب في الانتصار ص ٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧ إلى الأخطل، وهو وهم.

(٦) هو أوس بن حجر. ديوانه ص ١٠٠ والمسائل الشيرازيات ص ٢٢٧ وإيضاح الشعر ص ٢٧٠. النمرق: الطنفسة التي فوق الرحل. والرواية في هذه المصادر: «إلى حَكَمٍ بعدي»، وبها يفوت الاستشهاد.

إذا ناقةٌ شُدَّتْ بِرَحْلٍ ونُمْرُقٍ إلى أَحَدٍ بَعدي فَضَلَّ ضَلالُها

أي: إلى واحدٍ بعدي.

وقوله **وقد يُغني بعد نفيٍ أو استفهامٍ عن قومٍ أو نِسوةٍ** مثال إغنائه عن قوم بعد نفي ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[1]. ومثالُ ذلك بعد استفهام قولُ أبي عبيدة - ﷺ -: / (يا رسول الله[2]، أَحَدٌ خيرٌ منا؟)[3]، أصله: أأَحَدٌ، فحذف همزة الاستفهام، أوقَع[4] أحدًا فيهما موقع قوم. ومثال إغنائه عن نسوة ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[5]. [٤: ١٥٦/ب]

وهذه مُثُل المصنف في الشرح[6] لهذا الحكم الذي ادَّعاه في أَحَد، وليس بصحيح؛ لأنَّ أحدًا هذا المستعملَ في ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ وفي قول أبي عبيدة ليس هو أَحَد المستعمل في التَّنبيف ولا في غير التَّنبيف الذي ذكره؛ لأنَّ هذا معناه واحدٌ.

فأمَّا[7] الذي في ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ وفي «أحدٌ خير منا»؟ فهو من القِسم الذي يذكره بعد ذلك في قوله «ويَختَصُّ أحدٌ بعد نَفيٍ مَحضٍ أو نَهيٍ أو شِبهِهما بِعُمومِ مَن يَعقِل لازِم الإفراد والتذكير»، فقولُه ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾

---

(١) سورة الحاقة: الآية ٤٧.

(٢) يا رسول الله: سقط من ك، ن.

(٣) هذا جزء من حديث أبي جمعة حبيب بن سباع - ﷺ - قال: تَغَدَّينا مع رسول الله - ﷺ - ومعنا أبو عُبيدة بن الجَرَّاح، فقال: «يا رسولَ الله، أحدٌ خيرٌ منَّا؟ أسلَمنا معك، وجاهدنا معك». قال: (نَعَمْ، قَومٌ يَكُونونَ من بعدكم، يُؤمِنُونَ بي ولم يَرَوني). وهو في مسند أحمد بن حنبل ٤: ١٠٦ مؤسسة قرطبة - مصر، وسنن الدارمي ٢: ٣٩٨، وإعراب الحديث النبوي للعكبري ص ١٧٧.

(٤) شرح المصنف: وأوقع.

(٥) سورة الأحزاب: الآية ٣٢.

(٦) ٢: ٤٠٤.

(٧) الذي في المخطوطات: «وأما»، والصواب ما أثبناه.

كقولك: ما مِن أحدٍ يضرب عمرًا، وقوله «أحدٌ خيرٌ منا»؟ كقوله: هل أحدٌ يضربُ عمرًا؟ و«أَحَدٌ» هذه التي لعموم مَن يَعقل مخالفة في المادة لـ«أَحَدٍ» بمعنى «واحدٍ» الواقع في التَّنبيف وفي غيره؛ لأنَّ مادة هذا «و ح د» ومادة الذي للعموم «همزة وحاءٌ ودال»، نصَّ النحاة على ذلك.

وأمَّا قوله ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ فالذي يظهر أنَّ أَحَدًا فيه واقع موقع واحدة المراد بها واحدات، أو موقع واحدة، والمعنى: ليست واحدة منكن كواحدة من النساء. ولا يؤنث أحدٌ إن أُطلق على مؤنث بالتاء فيقال أَحَدة.

وقوله **وتعريفُه حينَئذٍ نادرٌ** أي: حين إذ يُغني بعد نفيٍ أو استفهامٍ عن قومٍ أو نِسوة. وقال المصنف في الشرح[1]: «وحقُّه إذا أَغنى عن قوم أو نسوة أن يكون نكرة، وقد ندر تعريفه في قول الشاعر[2]:

وليس يَظلِمُني في أمرِ غانيةٍ إلا كَعَمرٍو، وما عَمرٌو مِنَ الأَحَدِ

قال اللحياني: قالوا: ما أنتَ مِن الأَحَدِ، أي: من الناس» انتهى. وهذا يدل على أنَّ أحدًا هنا هو الواقع في عمومِ مَن يَعقل، ولذلك ندر تعريفه؛ لأنَّ غالب ذلك أن يُستعمل نكرةً.

وقوله **ولا تُستَعمَل «إحدى» في تَنبيف وغيره دونَ إضافة** لم يتعرض المصنف في شرحه لشرح هذا الكلام، وبعضُه وهْم؛ لأنَّ إحدى تُستَعمل في تَنبيف دون إضافة؛ ألا ترى أنك تقول: إحدى وعشرون امرأةً، وتقول في المركَّب: إحدى عشرةَ جاريةً، فقد استُعملتْ إحدى في التَّنبيف دون إضافة، وإصلاحُه أن يقول: «ولا تُستَعمل إحدى في غيرِ تَنبيفٍ دونَ إضافة»، فهذا حكم صحيح، قال

---

(١) ٢: ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٢٣٦.

تعالى ﴿لِإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾[1]، ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[2]، ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا﴾[3]، ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾[4].

ولها شرط في الإضافة، وهي أنها لا تضاف إلى العَلَم، فأمَّا قول النابغة[5]:

إحْدَى بَلِيٍّ ، وما هامَ الفُؤادُ بِها إلا السَّفاهَ ، وإلا ذِكْرَةً حُلُما

وبَلِيّ: حيٌّ من قُضاعة عَلَمٌ - فقد تُؤُوِّلَ على حذف مضاف، تقديره: إحدى نساءِ بَلِيّ، وقد اتَّبَعَ النابغةَ في ذلك أبو تمام، فقال[6]: / [٤: ١٥٧/أ]

أيا وَيْحَ الشَّجِيِّ مِنَ الخَلِيِّ ويا لَلدَّهرِ مِنْ إحْدَى بَلِيِّ

يريد: مِن إحدى نساءِ بَلِيّ.

ومِن إضافتها إلى غير العلم قولُه ﴿إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾[7]، وقولُه ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ﴾[8].

وقوله **وإحدى الإحد** قال الراجز[9]:

حتى استَثاروا بِيَ إحدى الإحَدِ لَيْثًا هِزَبْرًا ذا سِلاحٍ مُعْتَدِ

---

(١) سورة المدثر: الآية ٣٥. ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٣) سورة القصص: الآية ٢٥.

(٤) سورة القصص: الآية ٢٦.

(٥) ديوانه ص ٦١.

(٦) الديوان ٣: ٣٥١.

(٧) سورة التوبة: الآية ٥٢. ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾.

(٨) سورة القصص: الآية ٢٧. ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ﴾.

(٩) هو المَرَّار بن سعيد الفَقْعَسيّ. وقبلهما: «عَدُونيَ الثعلبَ عند العَدَد». الأغاني ١٠: ٣١٧ [ذكر المرار وخبره] والخزانة ٧: ٣٤٧ - ٣٥٣ [الشاهد ٥٤٠] وشرح المصنف ٢: ٤٠٥. استثاروا: هيَّجوا. وإحدى الإحد: إحدى الدواهي. والهزبر: الأسد. ومعتد: اسم فاعل منقوص من اعتدى، وهو منصوب، أجراه مجرى المرفوع والمجرور.

وقال ثعلب[1]: يقال هو إحدَى الإحَدِ، وأَحَدُ الأَحَدِينَ، وواحدُ الآحادِ، على معنَى: لا مِثلَ له، وقالوا الأُحَدُ كما قالوا الكُبَرُ، كما قالوا ظُلَمةٌ وظُلَمْ وسِدرة وسِدَر.

وقوله **ويَخْتَصُّ أَحَدٌ إلى قوله والتذكيرِ** أَحَدٌ هذا هو الذي ذكر النحاة أنَّ مادته «همزة وحاء ودال»، وليس مشتقًّا من الوحدة، وهو مخالف لـ«أَحَدٍ» بمعنى واحد مادةً[2] ومعنًى واستعمالاً، ومَساقُ المصنف له مَساقُ ما مادَّتُه وما مادَّة أحدٍ بمعنى واحدٍ[3] سواء.

وقوله **بعدَ نَفيٍ مَحْضٍ** مثالُه ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[4]. واحترز بقوله «محض» من أليس وما زالَ ونحوهما، قاله المصنف في الشرح[5]، يعني: فلا يجوز: أليس أحدٌ يقوم؟ ولا: ما زالَ أحدٌ يفعلُ كذا.

أمَّا «أليسَ» فلا أعلم فيها خلافًا.

وأمَّا «ما زالَ أحدٌ يذكرُ كذا» فثلاثة مذاهب:

أحدها: المنع، سواء[6] أكان ذلك بالماضي أم بالمضارع، وهو مذهب الفراء.

والثاني: إجازتها مطلقًا، وهو مذهب هشام.

والثالث: التفصيل بين أن يكون بالماضي فيمتنع، أو بالمضارع فيجوز، وهو مذهب الكسائي، وقد ذكرنا ذلك في «باب كان»[7].

---

(١) وقال ثعلب: ... وسدرة وسدر: سقط من ك.

(٢) مادة ... بمعنى واحد: سقط من ك.

(٣) زيد هنا في د ما نصه: مادة ومعنى.

(٤) سورة الإخلاص: الآية ٤.

(٥) ٢: ٤٠٦.

(٦) ك: وسواء.

(٧) تقدم ذلك في ٤: ٢٥١.

والصحيح مذهب الفراء؛ لأنَّ هذا صورته صورة النفي، وليس بنفي؛ ألا ترى أنه لا يجوز دخول إلا في خبره، ولا نصب الفعل بعد الفاء والواو في جوابه، فكذلك لا يقع «أحدٌ» فيه.

وقوله **أو نَهْيٍ** مثالُه ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾[1].

وقوله **أو شِبْهِهما** يريد شبه النفي وشبه النهي، فشِبهُ النفي قولُه تعالى ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[2]، صورتُه استفهام، ومعناه النفي، أي: ما تُحِسُّ منهم من أحد، ونحوُ: قلَّما يقولُ ذلك أحدٌ إلا زيدٌ، وليتني أسمع أحدًا يتكلَّم؛ لأنَّ المعنى: لا أسمعُ أحدًا يتكلم، ذكره الفراء في «كتاب الحَدّ»[3].

ومِن شِبه النفي قولُ الراعي[4]:

لو كُنتَ مِن أَحَدٍ يُهجَى هَجَوتُكمُ ... يا بْنَ الرِّقاعِ ، ولكنْ لَستَ مِنْ أَحَدِ

أي: ما أنتَ مِن أحدٍ يُهجَى.

وشِبهُ النَّهي قول الفراء في «كتاب الحَدّ»: لأَضرِبَنَّ أحدًا يقولُ ذلك، وساقه سياقًا يُشعر بشهرته، والمعنى فيه: لا يَقُلْ ذلك أحدٌ[5].

وقوله **بِعُمومِ مَنْ يَعقِل** وذلك عموم الشمول والإحاطة، ولذلك لا يُثَنَّى ولا يُجمَع ولا يؤنَّث ولا يُعَرَّف؛ لأنه قُصد به حالة واحدة، فاستَغنى عن علامة تدل على غيرها، وغيرُه من النكرات - وإن استُعمل في النهي والنفي للعموم كاستعمال أَحَد - فقد يُستَعمَل ويُراد به نفي الوحدة، فإذا قلتَ ما في الدار رجلٌ احتَمل العموم الاستغراقيّ، واحتمل نفي الوحدة، ولهذا يصح إذا أُريدَ به هذا الاستعمال أن تقول: بل رجلان.

---

(١) سورة هود: الآية ٨١.

(٢) سورة مريم: الآية ٩٨.

(٣) ذكر ذلك المصنف في شرحه ٢: ٤٠٥ - ٤٠٦.

(٤) تقدم البيت في ٨: ٢٩٣.

(٥) ذكر ذلك المصنف في شرحه ٢: ٤٠٦.

وقوله ولا يقع إلى للمبرد[1] أجاز المبرد: جاء كلُّ أَحَدٍ[2]، ومَنع ذلك /غيرُه، قال س[3]: «ولا يجوز لأحد أن تضعه واجبًا»، أي: إنه وضع للنفي، فإذا [٤: ١٥٧/ب] قلت ما جاءني رجلٌ احتمل نفيَ الوحدة، أو نفيَ مقابل المرأة، أو نفيَ الكمال في الرجولية، فإذا قلت ما جاءني أحدٌ كان نفيًا لهذا كله ولمقابله.

وزعم أبو العباس[4] أنَّ أحدًا وُضع على العموم، فيصلح في كل موضع عامّ، فتقول «كلُّ أحدٍ يفعلُ كذا» لأنه عامّ، ولا تقول «قام أحدٌ» لأنه لا يُتَصَوَّرُ العموم هنا؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون قام رجل دون امرأة، وامرأة دون رجل، واثنان دون واحد،وواحد دون اثنين، وقويّ دون ضعيف، وضعيف دون قويّ، فلما لم يُتَصَوَّر العموم هنا لم يَجُز لـ«أحد» أن يقع ثَمَّ[5].

ورَدُّوا عليه[6] بأنَّ أحدًا الذي زَعم أنه يكون عامًّا لا يُتَصَوَّرُ في كلٍّ لأنه موجب؛ ألا ترى أنَّ الوجه الذي لأجله منع «قام أحدٌ» مستتبٌ هنا؛ إذ لا يُتَصور أن تقول: كلُّ أحدٍ يفعل كذا، وتريد الرجل دون المرأة، والمرأة دون الرجل، والواحد دون الاثنين، والاثنين دون الواحد؛ إذ لا يُتَصور أن تجتمع المتضادّات في الإيجاب، ويُتَصور ذلك في النفي؛ لأنك إذا قلت ما يَفعلُ ذلك أحدٌ كان المعنى: لا يفعل الرجل دون المرأة، ولا المرأة دون الرجل، ولا القويّ دون الضعيف، ولا عكسه؛ لأنَّ المتضادات تَعم بالنفي، ولا يُتَصور عمومها بالإيجاب. برهان ذلك أنك تقول: زيدٌ لا أسودُ ولا أبيضُ، ولا يصح أن تقول: زيدٌ أسودُ أبيضُ، فالذي قاله أبو العباس خطأ.

---

(١) يعني قوله: ولا يقع بعدَ إيجابٍ يُراد به العُموم، خلافًا للمبرِّد.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧.

(٣) الكتاب ١: ٥٤.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧.

(٥) زيد هنا في ك: كذا.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨.

فإن قلت: لا يُنكَر من كلامهم: كلُّ أحدٍ يفعلُ كذا.

فالجواب: أنَّ أحدًا هنا بمعنَى واحد، أي: منفرد، كما قال[1]:

..... يومَ الجَليلِ على مُستَأنِسٍ وَحَدِ

فإن قلت: هذا لا يكون عامًّا، وهو في «كلُّ أحدٍ» عامٌّ، فليس هو ذاك.

فالجواب: أنَّ الذي أدخله في العموم هو كلّ؛ ألا ترى أنك لو قلت «كلُّ زيدٍ» كان عامًّا لا يُراد به واحد؛ لأنَّ وَضْعَ كُلٍّ اقتضى ذلك، فالذي أورد المبرد هو الذي يكون بمعنى واحد، وهو يكون في الواجب[2] لأنه لا يُحيل معنىً؛ ألا ترى قوله[3]:

لقد بَهَرتَ ، فما تَخفَى على أَحَدٍ إلا على أَحَدٍ لا يَعرِفُ القَمَرا

أي: إلا على واحد، فالصحيح ما ذهب إليه س.

وقوله **ومثلُه عَرِيب** إلى آخره[4] أي: ومثلُ أَحَدٍ في استعماله ذلك الاستعمالَ بعد نفيٍ أو نهيٍ أو شِبهِهما عَريبٌ. وذكر المصنف اثنتين[5] وعشرين كلمةً.

---

(١) تقدم البيت في ص ٣١٨.

(٢) ك: في الواحد.

(٣) تقدم البيت في ص ٣٢٩.

(٤) يعني قوله: ومِثلُه عَريبٌ ودَيَّارٌ وشَفْرٌ وكَتِيعٌ وكَرَّابٌ ودُغْوِيٌّ ونُمِّيٌّ وداريٌّ ودُوريٌّ وطُوريٌّ وطُوئيٌّ وطُؤْويٌّ وطَأويٌّ ودُبِّيٌّ ودِبِّيجٌ ودِبِّيحٌ وأَرِيمٌ وأَرِمٌ ووابِرٌ ووابِنٌ وتَأمورٌ وتُؤْمورٌ. انظر هذه الكلمات ومعانيها والكلمات التي ذكر أبو حيان أنَّ غير ابن مالك ذكرها في كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ١٨٥ وإصلاح المنطق ص ٣٩١ وتهذيبه للتبريزي ص ٨٠٥ - ٨٠٦ والزاهر ١: ٣٧٠ - ٣٧٣ والأمالي ١: ٢٤٩ - ٢٥١ والخزانة ٧: ٣٥٣ - ٣٦٥ [عند الشاهد ٥٤٠].

(٥) فيما عدا د: اثنين.

وزاد غيره: طُورانيّ، وصافِر، ولاعي قَرْوٍ، ونافِخ ضَرَمَةٍ، ودُوِّيّ، وآرِمٌ، وأَيْرَميّ، وأَرَميّ، وآبِر، وعَيْنٌ بفتح الياء، وعَيْن بسكونها، وعائن، وعائنة، وطارِف، وأنيس، ودُؤْرِيّ[1] بالهمز، وقال اللحياني[2]: الهمز غلط. فهذه ستّ عشرةَ[3] كلمةً.

وأنشد المصنف في الشرح أبياتًا فيها استعمالُ شيء من هذه الأسماء الاستعمالَ المذكور، وهي[4]:

ليتَ هذا الليلَ شَهرٌ ... لا نَرى فيه عَريبا

/ ليس إيَّاي وإيَّـ ... ـاكَ، ولا نَخشَى رَقيبا [٤: ١٥٨]

وبَلْدةٍ ليس بها طُوْوِيُّ ... ولا خَلا الجِنَّ بِها إنْسِيُّ[5]

ويروى: طُورِيّ.

تلك القُرونُ ، وَرِثْنا الأرضَ بَعـدَهُمُ ... فما يُحَـسُّ عليهـا منـهمُ أَرِمُ[6]

يَمينًا أَرَى مِـنْ آلِ شَـيْبانَ وابِـرًا ... فيُفْلِتَ مِنِّي دُونَ مُنْقَطَـعِ الحَبْـلِ[7]

أَجَدَّ الحَـيُّ ، فـاحْتَمَلُوا سِـراعًا ... فمـا بالـدارِ بَعـدَهُمُ كَتِيـعُ[8]

---

(١) الذي في س: ودؤوي. وهي محرفة في بقية النسخ. والتصويب من الأمالي ١: ٢٥٠.

(٢) كذا! والذي في الأمالي ١: ٢٥٠ أنّ القائل أبو علي.

(٣) ك، ن: ستة عشرة. س، د: ستة عشر.

(٤) تقدم البيتان في ٢: ٢٤٦. شهر: سقط من ك.

(٥) الرجز للعجاج. ديوانه ١: ٤٩٨، وتخريجه في ٢: ٤١٠ - ٤١١ وزد على ما فيه الزاهر ١: ٣٧٢.

(٦) البيت في الزاهر ١: ٣٧٢ والأمالي ١: ٢٥٠ والسمط ١: ٥٦٥.

(٧) البيت في الأمالي ١: ٢٥٠ والسمط ١: ٥٦٦.

(٨) البيت لبشر بن أبي خازم. الديوان ص ١٥٢ والزاهر ١: ٣٧١ والأمالي ١: ٢٥١ والسمط ١: ٥٦٧.

وقوله **وقد يُغني إلى قوله ضميرَه**[1] مثالُه ما حكى س[2]: إنَّ أحدًا لا يقول ذلك، فاستعمل أحدًا بعد إنَّ، وهي للإيجاب، لأنه داخل تحت «لا يقول» في المعنى، فكأنه نفي، قال: «وهو ضعيف خبيث». وقولُ الشاعر[3]:

إذا أَحَدٌ لم يَعْنِهِ شأنُ طارِقٍ لِعُدْمٍ ، فإنَّا مُؤثِرُوهُ على الأَهْلِ

وقوله **أو ما يقوم مَقامه** أي: مقام الضمير، ومثاله قول الشاعر[4]:

ولو سُئِلَتْ عنها نَوارُ وقَومُها إذا أَحَدٌ لم تَنْطِقِ الشَّفَتانِ

أراد: إذا لم تَنطق شفتاه، أقام الألف واللام مُقام الضمير، هكذا قال المصنف في الشرح[5]، وهو منْزع كوفي. وأمَّا تخريجه على مذهب البصريين فنقول: حذف الضمير منه، وتقديره: لم تَنطق الشفتان منه.

وقوله **وقد لا يَصحَب شَفْرٌ نَفيًا** مثاله قول الشاعر[6]:

فَوَاللهِ لا تَنْفَكُّ مِنَّا عَداوةٌ ولا مِنهُمُ ما دامَ مِن نَسْلِنا شَفْرُ

* * *

---

(١) يعني قوله: وقد يُغني عن نفي ما قبلَ أَحَدٍ نفيُ ما بعدَه إن تَضَمَّنَ ضميرَه.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٨.

(٣) البيت في شرح المصنف ٢: ٤٠٧ بلا نسبة، ونسب في حاشيته لدعبل الخزاعي، وليس في شعره الذي صنعه د. عبد الكريم الأشتر.

(٤) هو الفرزدق. الديوان ص ٨٧٠ والمسائل الشيرازيات ص ٢٦٢. ك: سألت عنا. وعجزه في الديوان: «إذا لم تُوارِ الناحذَ الشَّفتانِ»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٥) ٢: ٤٠٧.

(٦) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في السيرة النبوية ١: ٢٦٨ والسمط ١: ٥٦٦. وهو بلا نسبة في الزاهر ١: ٣٧٢ والأمالي ١: ٢٥١.

ص: فصل

لا يُثَنَّى ولا يُجمَع من أسماءِ العددِ المُفتَقِرةِ إلى تمييز إلا مِئةٌ وأَلْفٌ؛ واختُصَّ الأَلْفُ بالتمييز به[1] مطلقًا، ولم يُمَيَّز بالمِئةِ إلا ثلاثٌ وإحدى عشرةَ وأخواتُهما.

ش: أسماء العدد على قسمين: مُفتقِر إلى تمييز، وغير مُفتَقِر إليه:

فغيرُ المُفتقر إليه واحدٌ واثنان، ولا يُثَنَّى واحدٌ إذا أريد به العدد، فيقال واحدانِ، ولا يُجمَع. أمَّا امتناع التثنية فلإغناء اثنين عنه، وأمَّا جمعه فلإغناء ثلاث وما بعده من أسماء العدد عنه، وأمَّا إذا كان صفة كقوله ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[2] فإنه يُجمع على وُحْدان، كقوله[3]:

..... طاروا إليه زَرافات ووُحْدانا

وقد جُمع بالواو والنون في قوله[4]:

..... وقد رَجَعُوا كَحَيٍّ واحِدِينا

وقد ثُنِّيَ في قوله[5]:

فلَمَّا الْتَقَينا واحِدَيْنِ عَلَوتُهُ .....

---

(١) به: سقط من س، والتسهيل. ويأتي في الشرح، وهو في شرح المصنف وشرح ناظر الجيش.

(٢) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٣) صدر البيت: «قومٌ إذا الشَّرُّ أبدَى ناجذَيه لَهُمْ». وهو لقُريط بن أُنيف أو لأبي الغُول الطُّهَويّ. الحماسة ١: ٥٨ [الحماسة الأُولى]. الناجذ: آخر الأضراس. والزَّرافة: الجماعة.

(٤) صدر البيت: «فَضَمَّ قَواصِيَ الأحياءِ منهم». وهو للكميت. الديوان ص ٤٢٨ والتكملة ص ٦٦ والمسائل البغداديات ص ٥١١ والعضديات ص ٣٤ والحجة ٦: ٤٥٩.

(٥) عجز البيت: «بِذي الكَفِّ إنِّي لِلكُماةِ ضَرُوبُ». وهو في تهذيب اللغة ٥: ١٩٥ واللسان (وحد).

وكذلك اثنان، لا يُثَنَّى لأنه تثنية، و إن لم ينطق له بواحد، والمثنى لا يُثَنَّى، ولأنه يُغني عنه أربعة، ولا يُجمع أيضًا.

وقول المصنف «من أسماءِ العددِ المُفتَقرة إلى مُمَيِّز» لا حاجة به[1] إلى هذا القيد؛ لأنَّ أسماء العدد ما افتَقَر منها إلى تمييز / وما لم يَفتَقر لا يُثَنَّى ولا يُجمَع ما عدا مئةً وألفًا ، وهكذا أطلق النحويون أنَّ أسماء العدد لا تُثَنَّى ولا تُجمَع إلا مئةً وألفًا. [١٥٨/ب]

وإنما لم تُثَنَّ الثلاثة وأخواتها و لم تُجمَع لأنَّ لكل منها لفظًا يُغني عن ذلك إن قُصد؛ ألا ترى أنَّ ستَّة يُغني عن تثنية ثلاثة، وعشرة يُغني عن تثنية خمسة، وعشرين يُغني عن تثنية عشرة، وكذلك أيضًا ثلاثون فما بعدها أَغنَتْ عن جمع عشرة، ولما كانت أَلْفٌ لم يُوضَع لها اسم يُستَغنَى به عن تثنيتها ولا عن جمعها ثُنِّيَتْ وجُمِعت، فقيل: أَلْفانِ وأُلوف وآلاف، فجرت إذ ذاك بجرى سائر الأسماء في التثنية والجمع، وسواء أكانت مفسَّرة نحو ثلاثة آلاف أم غير مفسَّرة، نحو قوله ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[2]، وقولِ الشاعر[3]:

هو المَنْزِلُ الآلافُ مِنْ جَوِّ ناعِطٍ بَنِي أَسَدٍ ، حَزْنًا مِنَ الأَرضِ ، أَوْعَرَا

وأمَّا مِئة فلم يُوضَع لها لفظ يُستَغنَى به عن تثنيتها، فلذلك ثُنِّيت، فقيل مِئتان. وأمَّا جمعها فإنه لَمَّا كان لها شَبَهان: شَبَهٌ بالثلاثة وأخواتها في أنَّ لها لفظًا يُغني عن جمعها إن كانت المئة عشر مئات، وهو أَلْف. وشَبَهٌ بِأَلْفٍ في إهمال ما يُغني عن جمعها إن كانت دون عشرة، فتوسط أمرها، فأُفردت، فقيل خمسمئة، وجُمعت، فقيل ثلاث مِئين.

---

(١) ك، ن: فيه. وسقط هذا اللفظ من د.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤٣. ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾.

(٣) تقدم البيت في ٨: ١٦٤.

وقوله **واختُصَّ الألْف بالتمييز به مطلقًا** أي يُمَيَّز به العدد المضاف والمركَّب والعقود والمعطوف، فيقال: ثلاثةُ آلافٍ، وأحدَ عشرَ ألفًا، وعشرون ألفًا، وثلاثةٌ وثلاثون ألفًا، ومئةُ ألف، وألفُ ألف.

وقوله **ولم يُمَيَّز بالمئة إلا ثلاثٌ وإحدى عشرة وأخواتُهما** يعني أنه يقال: ثلاثُمئة إلى تسعمئة، وأنه يقال: إحدى عشرةَ مئةً إلى تسعَ عشرةَ مئةً، وكذا قال المصنف في الشرح[1]. وقال فيه: «ولا يقال: عشر مئةٍ، ولا عشرون مئةً، استغناءً بألف وألفين» انتهى.

وقد تقدَّم[2] ما حكيناه عن الفراء أنَّ بعض العرب يقول: عشرُ مئةٍ، وأنَّ أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: ثلاثُ مئينَ، وأربعُ مئينَ، فيجمعون، فينبغي أن يُحمَل كلام المصنف «أنه لا يقال عشر مئةٍ استغناءً بألْف» على لغة أكثر العرب، ولا يكون ذلك ممنوعًا مطلقًا.

وأمَّا ما ذكره المصنف من أنه يميَّز المركب بمئة، فتقول: إحدى عشرةَ مئةً، واثنتا عشرةَ مئةً، إلى تسعَ عشرةَ مئةً - فإنه يحتاج في ذلك إلى صحة نقل أنَّ ذلك مسموع من كلام العرب، بل المعروف في ذلك أن يقال: ألفٌ ومئةٌ، وألفٌ ومئتان، وألفٌ وثلاثُمئة، إلى ألف وتسعمئة.

قال المصنف في الشرح[3]: «ومن تمييز المركَّب بمئة قولُ جابر - ﷺ -: (كُنَّا خمسَ عشرةَ مئةً)[4]، يعني أهل الحديبية، وفي حديث البراء[5]: (كُنَّا يومَ الحُدَيبية أربعَ عشرةَ مئةً)[6]» انتهى.

---

(١) ٢: ٤٠٨، وفيها قوله التالي.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٣) ٢: ٤٠٨.

(٤) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب : باب علامات النبوة في الإسلام ٤: ١٧٠.

(٥) وفي حديث البراء كنا يوم الحديبية: سقط من ك.

(٦) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب ٤: ١٧٠.

وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بَناه إلا على ما رُوي في ذلك من حديث جابر والبراء، فإنَّ عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عادةُ مَن لم يَشتغل على العلماء، بل يَنظر بنفسه، ويَستَبِدُّ برأيه، وقد تكلَّمنا معه في ذلك، / وأمعنَّا الكلام في «كتاب التكميل»[1]، وبيَّنا علة [٤: ١٥٩/أ] كون علماء العربية الذين أسَّسوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث، كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب وسيبويه والأخفش والجرمي والمازني والمبرد والكسائي والفراء وهشام والأحمر وثعلب وغيرهم، رحمهم الله، وجاء هذا الرجل متأخرًا في أواخر قرن سبعمئة، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها.

ص: وإذا قُصد تعريفُ العدد أُدخل حرفُه عليه إن كان مفردًا غير مفسَّر أو مفسَّرًا بتمييز، وعلى الآخِر إن كان مضافًا، أو عليهما شذوذًا لا قياسًا، خلافًا للكوفيين، ويُدخل على الأول والثاني إن كان معطوفًا ومعطوفًا[2] عليه، وعلى الأول إن كان مركَّبًا، وقد يُدخل على جزأيه بضعف، وعليهما وعلى التمييز بقُبح.

ش: المفرد من العدد هو من واحد إلى عشرة إذا لم تُضف ثلاثة وما بعدها. والعقود عشرون وأخواته، ومئة وألف إذا لم يضافا. فإذا أردت تعريف هذا النوع أدخلت عليه أل كتعريف سائر الأسماء المفردة، فتقول: الواحد، والاثنان، والثلاثة، والأربعة، والعشرون، والمئة، والألف. ويشمل قوله «غير مفسَّر» ما لا يَقبل التفسير كواحد واثنين، وما يقبله كما بعدهما من الأعداد.

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٧: ٩٩/ب - ١٠١/أ [مخطوطة مكتبة كوبريلي].

(٢) ومعطوفًا: انفردت به ن، وهو في التسهيل، وشرح المصنف، وشرح ناظر الجيش.

وقوله **أو مفسَّرًا بتمييز** مثاله: العشرون رجلاً. وقال المصنف في الشرح[1]: «والمئة درهمًا». ثم قال[2]: «وهذا على لغة من لا يُضيف، عُومل فيها ذو الألف واللام معاملة المنوَّن، ذكر ذلك ابن كَيسان، وعليه ورد قول حذيفة - ﷺ -: (يا رسول الله، أتخاف علينا ونحن ما بين الستِّمئةِ إلى السَّبعمئةِ)[3]» انتهى.

وقد تقدَّم كلامنا[4] معه في تجويزه ذلك في قوله في أوائل باب العدد «وقد يفرد تمييزًا»، وبيَّنَّا أنه إن قيل ذلك فهو من باب الضرائر، وأفهمَ كلامه هنا أنَّ ذلك لغة للعرب، وقال «ذكرَ ذلك ابن كيسان، وعليه وردَ قول حذيفة»، وقال هناك، وقد أنشد بيت الربيع: «ومثلُه في روايةِ مَن نصب مئة مِن قول حذيفة»، وأورد الحديث.

وقال أيضًا حين أنشد بيت الربيع: «وهذا يقوِّي ما ذهب إليه ابن كيسان من جواز الألف درهمًا والمئة دينارًا». وهذا يُشعر أنَّ هذا تجويز من ابن كيسان انفرد به، فلا يكون ذلك لغةً، ونصوص أئمة العربية أنه متى ذُكر تمييز مئة وألف فلا يكون إلا مجرورًا إلا ما حكى هذا المصنف عن ابن كيسان أنه أجاز نصبه.

وقوله **وعلى الآخِر إن كان مضافًا** أي: إن كان العدد مضافًا، مثاله: ثلاثةُ الأثوابِ، ومئةُ الدرهمِ، وألفَ الدينارِ. وقال المصنف «على الآخِر»، ولم يقل على الثاني، ليشمل ما إضافته واحدة وما تضمن إضافتين فأكثر، نحو: قبضتُ خمسَمئةِ ألفِ الدينارِ، فيتعرَّف الأول بالثاني كما تقول: غلامُ الرجلِ، وهذا / التركيب لا خلاف في جوازه، وهو جارٍ على تعريف المضاف بما أُضيف إليه، وعليه جاء قولُ الشاعر[5]: [٤: ١٥٩/ب]

---

(١) ٢: ٤٠٨.

(٢) ٢: ٤٠٨.

(٣) تقدم في ص ٢٨٣.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

(٥) تقدم البيت في ٦: ٢٠١، ٧: ٧٩، ١٠٢.

..... ثَلاثُ الأَثــافِي والرُّسُــومُ البَلاقِــعُ

وقولُ الآخر[1]:

..... فَسَما ، فــأَدْرَكَ خَمــسةَ الأَشْــبارِ

وينبغي أن يقيّد قوله «وعلى الآخِر إن كان مضافًا» بـ«ألاّ يكون المفسِّر مضافًا إلى ما لا يَقبل أل»؛ فإنه إن كان مضافًا إلى ذلك لم يدخل حرف التعريف عليه، نحو: عندي ثلاثةُ أثوابِك، وقال الشاعر[2]:

..... فكــــانَ ثَلاثــــةَ أَشْــــبارِها

وقوله[3] **وعليهما شذوذًا لا قياسًا، خلافًا للكوفيين** قال المصنف في الشرح[4]: «وروى الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام، كقولك: قبضتُ العشرةَ الدنانيرِ، واشتريتُ الخمسةَ الأثوابِ، وهو شاذ، فيحفظ، ولا يقاس عليه» انتهى. وحكى أبو زيد[5] ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء، وقال الفارسي[6]: «حكى الكسائي: الثلاثةُ الأثوابِ» انتهى. وقاسه أهل الكوفة[7] على: الحسن الوجهِ.

فأمَّا السَّماع فحمله البصريون - إن صحَّ - على زيادة الألف واللام في الأول. وأمَّا القياس فقالوا: لا يُشبه الحسن الوجهِ؛ لأنَّ الوجه مجرور اللفظ مرفوع التقدير؛ لأنه: الذي حسُن، وليس المعدود مع العدد كذلك. والدليل عليه أنهم قد

---

(١) تقدم البيت في ٤: ١٢٤، ٧: ٣٣٦، ٣٤٩.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) وقوله: سقط من ك، وفي حاشيتها ما نصه: كذا وجد.

(٤) ٢: ٤٠٩.

(٥) ذكر الفارسي في التكملة ص ٦٨ أن أبا عمر حكاه عنه.

(٦) التكملة ص ٦٨. وانظر إصلاح المنطق ص ٣٠٢ ومجالس ثعلب ص ٥٩٠.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٧.

اتفقوا على المنع في أجزاء الدرهم، لا يجيزون: الثلثُ الدرهمِ، بالإضافة. فإن قلت: الثلاثةُ الأثوابُ، والعشرةُ الغلمانُ، على البدل جاز، ولا خلاف في امتناع: الثلاثةُ أثوابٍ، بإدخال أل على الثلاثة ونزعها من الآخر، كما امتنع: الغلامُ رجلٍ؛ لأنَّ الباب أن يكتسي المضاف التعريف من المضاف إليه، أمَّا العكس فلا.

قال ابن عصفور: «وبعض الكتاب يجيزون ذلك، وهو قليل جدًّا، ويقولون[1]: عندي الخمسةُ أثوابٍ» انتهى. وينبغي - إن كان ورد مثل هذا في قليل - أنه لا يعتقد إضافة الخمسة إلى أثواب[2]، بل يكون الجر في أثواب على تقدير مضاف، أي: الخمسةُ خمسةُ أثوابٍ، فحُذف خمسة لدلالة الخمسة عليه، وأُبقي أثواب مجرورًا كحاله قبل الحذف، كقول الشاعر[3]:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

أي: أَعْظُمَ طلحة.

وقوله **ويُدخل على الأول والثاني إن كان معطوفًا ومعطوفًا**[4] عليه هذا بإجماع، ومثاله قول الشاعر[5]:

إذا الخمسَ والخمسينَ جاوزتَ فارْتَقِبْ ... قُدُومًا على الأمواتِ غيرَ بَعيدِ

ولا يجوز دخولها على التمييز.

وأجاز ذلك قوم[6]، فتقول: ما فعلت الخمسةُ والعشرونَ الدرهمَ؟

---

(١) س: ويقول.

(٢) إلى أثواب ... فحذف خمسة: سقط من ك.

(٣) تقدم البيت في ١: ٢٨١.

(٤) ومعطوفًا: انفردت به س في حاشيتها، وفوقه: صح.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٤٠٩.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٣ وإصلاح المنطق ص ٣٠٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٨.

وأجاز بعض النحويين[1] أن تُدخَل أل في المعطوف عليه ويُترَك إدخالها في العَقد، فأجاز أن تقول: الأحدُ وعشرون، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن الأُبَّذيّ[2]، قال: «ويجوز: / الثلاثةُ وعشرونَ رجلاً؛ لأنَّ الثاني معطوف على الأول، فأشبَها [٤: ١٦٠/أ] المركَّب الذي أصله العطف، ولو قلت ثلاثةَ العشرَ درهمًا لم يجز؛ لأنَّ تعريف الثاني لا يُغني عن الأول، وتعريف الأول يُغني عن الثاني، وكذلك: ثلاثةٌ والعشرون، لا يجوز لهذه العلة؛ لأنَّ العطف بمنْزلة التركيب» انتهى.

وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يتعرَّف الثاني بإدخال أل في الأول؛ لأنه ليس معه كالاسم الواحد، فكلُّ اسمٍ منهما مُعرَب على حياله، فإذا أردت تعريف الثاني فلا بدَّ من إدخال أل عليه.

وقوله **وعلى الأول إن كان مركَّبًا** أكثر[3] أهل البصرة لا[4] يجيزون في تعريف المركب إلا إدخال أل على الأول منهما؛ فتقول: ما فَعلت الأحدَ عشرَ درهمًا؟ وسبب ذلك أنَّ المركب مبنيٌّ ومحكوم له جميعه بحكم الاسم المفرد المعرب من حيث إنه جميعه يكون في موضع رفع وموضع نصب وموضع جر؛ وإذا كان كذلك فلا يكون تعريفه إلا بإدخال أل في أوله، ولا تدخل أل في الاسم الثاني لأنه كوسط الاسم، قال الفارسي[5]: «وروى أبو عمر عن الأخفش أنَّ بعض العرب يقول: الخمسةَ عشرَ الدرهمَ، قال: وليس له وجه من القياس».

---

(١) ذكر الأُبَّذيّ أنَّ من هؤلاء الرندي. شرح المقدمة الجزولية ٢: ١٢٣ [مخطوط].

(٢) كذا! وفي شرح الجزولية للأُبَّذيّ ٢: ١٢٣ [مخطوط] ما نصه: «وأجاز بعضهم - ومنهم الرندي - أن تعرف الأول فقط، فتقول: ما فعلت الخمسة وعشرون رجلاً؟ وهذا مردود لأنهما اسمان منفصلان، ولا يتعرف الاسم الثاني هنا بإدخال الألف واللام على الأول؛ لأنه ليس معه كالاسم الواحد، فإذا أردت تعريف الثاني أدخلت عليه الألف واللام».

(٣) أكثر: سقط من س.

(٤) لا: سقط من ك.

(٥) التكملة ص ٦٨.

وقوله **وقد يُدخَل على جزأيه بضعف** هذا جنوح من المصنف إلى مذهب الأخفش والكوفيين[1]، فإنّ مذهبهم جواز تعريف الاسمين المركبين، وحكاه الأخفش عن العرب، نحو: عندي الخمسةَ العشرَ[2] درهمًا، فإنّ الأصل فيهما العطف، فهما اسمان في اللفظ، فإن أردت التعريف أدخلت أل على كل منهما؛ ألا ترى أنك لو فككت التركيب، فعطفت أحدهما على الآخر، لعرَّفت الاسمين، فكذلك هذا لأنه في ضمنهما، وهذا الوجه جيِّد، والأول أقيس.

وقال الفارسي[3]: «لا يجوز هذا لأنّ الاسم لا يعرف من وجهين». قال[4]: «وكذلك عرَّفته العرب، قال ابن أحمر[5]:

تَفَقَّــعُ فوقَــه القَلَــعُ الــسَّواري وجُــنَّ الخازِبــازُ بــهِ جُنونــا

فعرَّف الاسم الأول من الاسمين».

وقوله **وعليهما وعلى التمييز بِقُبح** ذهبت طائفة من الكتاب إلى إدخال أل على المركَّبَين والتمييز. وحكى ابن عصفور أنّ بعض النحويين أجاز ذلك، وأنّ

---

(١) الإنصاف ص ٣١٢ - ٣٢٢ [٤٣].

(٢) ك: عشر.

(٣) التكملة ص ٦٨.

(٤) التكملة ص ٦٨.

(٥) البيت له في التكملة ص ٦٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٤٣٧ - ٤٤١ [١١٤]، وفيه تخريجه، والخزانة ٦: ٤٤٢ - ٤٤٦ [٤٨٥]. وعجزه بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣٠١. القلع: جمع قَلَعة، وهي القطعة العظيمة من السحاب. والسواري: جمع سارية، وهي السحابة التي تأتي ليلاً. والخازباز: نبت، أو ذباب يطير في الربيع، وجنون النبات: طوله وسرعة نباته، وللذباب: طيرانه وهزجه. وأوله في هذا المصادر: «تَفَقَّأُ»، وكذلك أنشده أبو حيان في ص ٣٩٢ من هذا الجزء على أنّ الخازباز فيه هو الذباب، وهي الرواية المشهورة، أي: تنشقُّ. وروي تَفَقَّعُ في العين ٤: ٢١٠ وتهذيب اللغة ٧: ٣١٣. وفي مجمع الأمثال ١: ٢٤٨: تَكَسَّرُ. تفقع: سقط من ك، ن.

الأخفش حكاه عن بعض العرب[1]. وحكاه صاحب البسيط عن الكوفيين. وقال المصنف في الشرح[2]: «ولا يُستعمل منه إلا ما سمع». وسوَّغ الفراءُ[3] القياسَ على ذلك. وينبغي أن يُحمَل ما سُمع من ذلك على زيادتها في ثاني المركبين وفي التمييز.

وقد أجاز قوم من النحويين إدخال أل على التمييز في المفرد، فتقول: العشرون الدرهمَ، والثلاثون الرجلَ، وإدخال أل على التمييز مناسب لمذهب الكوفيين[4].

* * *

(١) شرح الجمل ٢: ٣٨، وفيه أنَّ أبا زيد حكاه.

(٢) ٢: ٤٠٩.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٣.

(٤) نسبه إليهم ابن الأثير في البديع ٢: ٣٠٤.

ص: فصل[1]

حُكمُ العددِ المُمَيَّزِ بشيئين في التركيبِ لِمُذَكَّرِهما مُطلقًا إنْ وُجدَ العقلُ، وإلا فَلسابقِهما بشرطِ الاتِّصال، ولِمُؤَنَّثِهما إنْ فُصلا بـ«بَينَ» وعُدِمَ العقلُ، ولِسابقِهما في الإضافة مطلقًا. والمرادُ بـ«كُتِبَ لِعَشْرٍ بينَ يومٍ وليلة» عَشرُ لَيالٍ وعشرةُ أيام، / وبـ«اشتريتُ عشرةً بينَ عبدٍ وأَمَةٍ» خمسةُ أعْبُدٍ وخمسُ آمٍ. [٤: ١٦٠/ب]

ش: مثال المسألة الأولى: عندي خمسةَ عشرَ عبدًا وأَمَةً، وخمسةَ عشرَ جاريةً وعبدًا. ومعنى **بشيئين** أي: بمذكر ومؤنث، ومعنى **مطلقًا** أي: لا يُعتبر التقدم في المذكر ولا التأخير، ولا اتِّصالُ التمييز بالمركَّب أو فصلُه منهما بـ«بين»، بل الحكمُ للمذكر إذا كان العقل في المذكر والمؤنث. وسواء اتَّصل التمييز بهما كما مثَّلنا أو انفصلَ منهما بـ«بين»، نحو: اشتريتُ ستةَ عشرَ بينَ عبدٍ وأَمةٍ، أو ستةَ عشرَ بينَ أَمةٍ وعبدٍ. ولا يُشترط تنصيف العدد بينهما ولا كثرة المذكر، بل لو كان عشر نساء ورجل واحد لقلت: أحدَ عشرَ، وغَلَّبتَ المذكر.

وقوله **وإلا** أي: وإن لم يوجد العقل فيهما فالحكم لِما سَبق من مذكر أو مؤنث بشرط اتِّصال التمييز بهما، مثاله: اشتريتُ ستةَ عشرَ جَمَلاً وناقةً، واشتريتُ ستَّ عشرةَ ناقةً وجَمَلاً.

وقوله **ولِمُؤَنَّثِهما إن فُصلا بـ«بين»وعُدِمَ العقلُ** مثاله: اشتريتُ ستَّ عشرةَ بين ناقةٍ وجملٍ، وستَّ عشرةَ بينَ جملٍ وناقةٍ، وقال الشاعر[2]:

---

(١) فصل: انفردت به حاشية ن عن نسخة. وهو في التسهيل، وشرحي المصنف وناظر الجيش.

(٢) النابغة الجعدي يذكر بقرة وحشية أكل السَّبُع ولدها. الكتاب ٣: ٥٦٣ وأدب الكاتب ص ٢٧٥ والخزانة ٧: ٤٠٧ - ٤١٩ [٥٤٩]، وأوله فيهن: فطافت، وفي معاني القرآن للفراء ١: ١٥١ وإصلاح المنطق ص ٢٩٨ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٣٧: «أقامت». النكير: الإنكار. وتضيف: تشفق. وتجأر: تصيح.

فضافَتْ ثلاثًا بينَ يومٍ ولَيلةٍ وكانَ النَّكيرُ أنْ تُضيفَ وتَحْأَرا

قالوا: وإنما غُلِّب المذكر فيما يَعقل لأنه ليس تحته عدد يحتوي على جمعين، وغُلِّب في الثانية السابق لأنَّ الحكم للأول؛ إذ يصح الاستغناء عن الثاني، وغُلِّبَ في الثالثة التأنيث لأنَّ المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث، وهذه التَّعاليل وجدتُها بخطِّ الخَفَّاف، فلتُنظَر.

وقال س[1]: «يجوز في القياس: خمسةَ عشرَ مِن بينِ يومٍ وليلةٍ، وليس بحدِّ كلامِ العربِ». قال أبو سعيد[2]: «إنما جاز ذلك لأنَّا نقول: ثلاثة أيام، ونريد: مع لياليها، قال تعالى: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾[3]، وقال: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾[4]، وهي قصة واحدة» انتهى.

وظاهر كلام المصنف تخصيص هذه الأحكام بالعدد المميَّز بمذكر ومؤنث في التركيب. وظاهر كلام ابن عصفور أنَّ ذلك لا يختصُّ بالمركب، فإنه قال[5]: «وإن نَصبتَ المعدود المختلط بعد العدد»، فظاهر قوله «بعد العدد» أنه لا يُخَصُّ بالمركب، فعلى هذا تجيء هذه التقاسيم في العدد المعطوف، فتقول: عندي أحدٌ وعشرون عبدًا وأَمةً، أو أَمةً وعبدًا، واشتريتُ أربعةً وعشرين بينَ عبدٍ وأَمةٍ، أو بين أَمةٍ وعبدٍ، فتجعل الحكم للمذكر لوجود العقل فيهما، وتقول: اشتريتُ أربعةً وعشرين جملاً وناقةً، واشتريتُ أربعًا وعشرين ناقةً وجملاً؛ لأنه لم يوجد العقل فيهما، وقد اتصل التمييز بالعدد، وتقول: سرتُ أربعًا وعشرين بينَ ليلةٍ يوم، أو بينَ يومٍ وليلة؛ لأنه فُصل بينهما بـ«بين» وعُدم العقل.

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦٤.

(٢) قوله هذا في المخصص ١٧: ١١٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٤١.

(٤) سورة مريم: الآية ١٠.

(٥) المقرب ١: ٣١٠.

فرع: لو كان أحد التمييزين من مذكر أو مؤنث عاقلاً، والآخرُ غيرَ عاقل، فالذي يقتضيه القياس تغليب المذكر العاقل؛ لأنه إذا كان يُغَلَّبُ مع المؤنث العاقل فلَأَنْ يُغَلَّبَ مع المؤنث غير العاقل / أولى، مثالُه: اشتريتُ أربعةَ عشرَ عبدًا وناقةً، واشتريتُ أربعةَ عشرَ ناقةً وعبدًا. [٤: ١٦١/أ]

فإن كان العاقل مؤنثًا والذي لا يعقل مذكرًا فالذي يقتضيه القياس تغليب المؤنث إن فُصل بـ«بين»؛ لأنه إذا كان يَغلِب المؤنثُ الذي لا يَعقل المذكرَ غيرَ العاقل فلَأَنْ يَغلِبه المؤنثُ الذي يَعقل أولَى، مثالُه: اشتريتُ أربعَ عشرةَ بينَ أمةٍ وجملٍ، أو بينَ جملٍ وأمةٍ.

فإن اتَّصل التمييز فالظاهر أنه يُعتبر العاقل المذكر تقدَّم أو تأخَّر؛ لأنه إذا كان يَغلِب المذكرُ العاقلُ المؤنثَ العاقلَ فلَأَنْ يَغلِبَ المؤنثَ الذي لا يَعقل أولَى، ومثالُه: اشتريتُ أربعةَ عشرَ ناقةً وعبدًا، أو عبدًا وناقةً.

والتمييز المختلط المنصوب أو المجرور بـ«بين» فيما ذكرناه إن كان العدد يَقبل التَّنصيف كان التمييز مُنَصَّفًا بين المذكر والمؤنث، وإن كان لا يَقبل التَّنصيف فيكون التمييز مُجمَلاً، نحو: اشتريتُ أحدَ عشرَ عبدًا وأمةً، أو بينَ عبدٍ وأمةٍ، وكذلك نَحَرتُ خمسةَ عشرَ جملاً وناقةً، أو خمسَ عشرةَ بينَ جملٍ وناقةٍ.

وقوله **ولِسابِقِهما في الإضافة مطلقًا** أي: الحُكمُ لِما سَبق من المذكر والمؤنث، فتقول: عندي عشرةُ أَعْبُدٍ وإماءٍ، وعشرُ إماءٍ وأَعْبُدٍ، وذلك فيما له تنصيف جمعي، وذلك عشرة وثمانية وستة، فإن لم يكن له تنصيف جمعي عَطفتَ على العدد لا على المعدود، وصار المعطوف مجهولاً للمخاطب عدده، فتقول: عندي أربعةُ رجالٍ ونساءٌ، وعندي ثلاثُ جوارٍ ورجالٌ، نصَّ على ذلك أصحابنا، وهو قول الكسائي.

وحكى ابن سِيْدَهْ في «المُخَصَّص»[1] من تأليفه أنَّ الفراء لا يُجيز أن يُنسَق على المؤنث بالمذكر ولا على المذكر بالمؤنث، وذلك أنك إذا قلت عندي ستةُ رجالٍ ونساء فقد عقدت أنَّ عندي ستة رجال، فليس لي أن أجعل بعضهم مذكرًا وبعضهم مؤنثًا، وقد عقدت أنهم مذكَّرون.

وقال صاحب البديع[2]: «وبعضهم لا يُجيز الجر فيما له نِصف؛ لأنك إذا قلت ستة عُلم أنهم رجال، فكيف تجعل بعضهم نساءً» انتهى.

فإن جمعتَ بين المذكر والمؤنث ولم تُضف العدد إليهما بل أخَّرتَه غَلَّبتَ المذكر، فتقول: عندي رجالٌ ونساءٌ ستةٌ، ونساءٌ ورجالٌ ستةٌ.

وقوله والمراد بـ«كُتبَ» إلى قوله وخمسُ آمٍ[3] والفرق بينهما استتباع الليالي الأيام واستتباع الأيام الليالي، ألا ترى إلى ما تقدَّم ذكره من قوله تعالى ﴿ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾، وقال: ﴿ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ والقصة واحدة، وعدم استتباع العبيد الإمَاء، فإذا[4] قلت «سار خمسَ عشرةَ مِن بينِ يومٍ وليلةٍ» دخلت الأيام في الليالي، وإنما قوله «مِن بينِ يومٍ وليلةٍ» توكيد، بعد ما وقع على الليالي غُلِّبَ التأنيث على التذكير على خلاف المعروف، وأعطاه خمسةَ عشرَ مِن بينِ عبدٍ وجارية، لا يكون في هذا إلا هذا؛ لأنَّ المتكلم لا يجوز أن يقول خمسةَ عشرَ، فيعلم أنَّ ثَمَّ مِن الجواري بعدَّتهم، ولو قال خمسَ عشرةَ لم يعلم أنَّ ثَمَّ مِن العبيد بعدَّتهن، فهذا الفرق بين المسألتين.

* * *

---

(١) المخصص ١٧: ١١٨.

(٢) البديع لابن الأثير ٢: ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٣) يعني قوله في الفص: والمرادُ بـ«كُتبَ لعَشْرٍ بينَ يومٍ وليلةٍ» عَشرُ لَيالٍ وعشرةُ أيام، وبـ«اشتريتُ عشرةً بينَ عبدٍ وأَمَةٍ» خَمسةُ أعْبُدٍ وخمسُ آمٍ.

(٤) ك، ن: وإذا.

يؤرَّخ بالليالي لسَبقها، فيقال أوَّلَ الشهر: كُتب لأوَّلِ ليلةٍ منه، أو لغُرَّته، أو مُهَلِّه، أو مُسْتَهَلِّه، ثم لِلَيلةٍ خَلَتْ، ثم خَلَتَا، ثم خَلَونَ، إلى العَشر، ثم خَلَتْ إلى النِّصف من كذا، وهو أجودُ من لِخَمْسَ عشرةَ خَلَتْ أو بَقِيَتْ، ثم لأربعَ عشرةَ بقيتْ إلى عشرٍ بَقِينَ، إلى ليلةٍ بَقِيتْ، ثم لآخرِ ليلةٍ منه أو سَلْخه أو انسلاخه، ثم لآخرِ يومٍ منه أو سَلخِه أو انسلاخِه. وقد تَحذِف التاءُ النونَ، وبالعكس.

ش: التاريخ عدد الليالي والأيام بالنظر إلى ما مضى من السنة أو الشهر وإلى ما بقي منهما، وفعله أَرَّخَ ووَرَّخَ، وهما لغتان، فلذلك جاء فيهما تأريخ وتَوريخ كتأكيد وتوكيد، ولا يخلو أن تُذكر الليالي والأيام من حيث هي لا بالنظر إلى شيء، فلا بدَّ من ذكر التمييز، وقد يُحذف لفهم المعنى، نحو: صُمْنا خمسةً، وإن ذُكرت التمييز فالعدد على حسبه من تذكير أو تأنيث، فتقول: خمسةُ أيامٍ، وثلاثُ ليالٍ، وخمسةَ عشرَ يومًا، وخمسَ عشرةَ ليلةً.

فإن كان ما بعد العدد يَجمَع مذكَّرًا ومؤنثًا[1] أَنَّثتَ على كل حال باعتبار رعيين:

أحدهما: الحمل على المُدَد، فإذا قلت سِرْنا خمسًا بينَ يومٍ وليلةٍ فالتقدير: خمسَ مُدَدٍ، ثم فَسَّرت المُدَد بالليالي والأيام.

والثاني: الحمل على الليالي والأيام، فيُغَلَّب المؤنث على المذكر لأنه أخفُّ من حيث كان عدده بغير تاء، كما غُلِّب ضَبٌّ على ضِبْعَان، أو لأنه أسبق؛ لأنَّ الليل أسبق من النهار، أو تذكر الليالي والأيام بالنسبة إلى السنة والشهر.

---

(١) ك: مؤنثًا.

فإن ذكَرت المعدود كان على حسبه من تذكير أو تأنيث، فتقول[1]: سرتُ مِن شهرِ كذا خمسَ ليالٍ أو خمسةَ أيامٍ، وإن لم تَذكر المعدود فالعرب تستغني بالليالي عن الأيام، فتقول: كتبتُ هذا[2] لخمسٍ من رمضان، قال الشاعر[3]:

خُطَّ هذا الكتابُ في يومِ سَبْتٍ لِثَلاثٍ خَلَوْنَ مِنْ رَمَضانِ

وإنما استُغني بالليالي عن الأيام للعلم أنَّ مع كل ليلة يومًا، فإذا مضى عدد من الليالي مضى مثله من الأيام، فيجوز أن يُستغنى بذكر أحدهما عن الآخر. وكان الاستغناء بالليالي أولى لأنَّ أول الشهر ليلة، فأوَّل ما يقع التأريخ على الليالي، وأرَّخوا ما بقي من الشهر بها، فإذا قيل: كُتب لثلاثٍ خَلَونَ مِن شهرِ كذا، فالمعنى لخمس[4]، فقُصدت الليالي، وسُكت عن الأيام للعلم بأنَّ مع كل ليلة يومًا.

وذهب قوم منهم الزجاجي[5] إلى أنَّ هذا من تغليب المؤنث على المذكر، وزعم أنه ليس في العربية موضع يُغَلَّب فيه المؤنث على المذكر إلا في باب التأريخ، فأمَّا سوى هذا فيُغَلَّب فيه المذكر على المؤنث.

وكلا القولين فاسد:

أمَّا أنه من باب التغليب فليس بصحيح؛ لأنَّ التغليب إنما هو في لفظٍ يَعُمُّ القَبيلين[6]، ويجري عليهما معًا حكم أحدهما، كقوله تعالى ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم﴾[7]، فأعاد ضمير الذكور العقلاء[8] على ﴿كلّ دابَّة﴾ على سبيل التغليب.

---

(١) فتقول: سقط من س.

(٢) هذا: سقط من س.

(٣) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨٠ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٢٨ [مخطوط].

(٤) د: لخمس ليال.

(٥) الجمل ص ١٤٥.

(٦) ك: السلين.

(٧) سورة النور: الآية ٤٥.

(٨) س: فأعاد ضمير العقلاء الذكور.

وأمَّا حَصْرُه التغليب للمؤنث على المذكر في باب التأريخ فليس بصحيح؛ لأنه قد تقدَّم[1] لنا تغليب المؤنث على المذكر في: اشتريتُ خمسَ / عشرةَ بينَ جملٍ وناقة، أو بينَ ناقةٍ وجملٍ . وكذا إن لم يقعا بعد «بين»، وانتصبا على التمييز ، وقُدِّمَ المؤنث. [٤: ١٦٢/أ]

وقوله **فتقول أوَّلَ الشهر: كُتب لأوَّلِ ليلةٍ منه أو، لِغُرَّته أو مُهَلِّه أو مُسْتَهَلِّه** وقال غيره: إذا أَرَّخْتَ أوَّلَ ليلة من الشهر قلت: في أوَّلِ شهرِ كذا، أو في أوَّلِ ليلةٍ من كذا، أو في غيره، أو في مُهَلٍّ، أو في مُسْتَهَلٍّ.

وإن أَرَّخْتَ في أوَّلِ يومٍ قلت: في أوَّلِ يومٍ، أو في غُرَّةِ يوم، وغُرَّةُ الشهر إذا مضى منه يوم ويومان وثلاثة، ومُفْتَتَح في أوَّلِ يومٍ منه.

و«هِلال»[2] فيه خلاف: منهم من يجعله مثل الغُرَّة، ومنهم من يجعله في أوَّلِ يوم، فإن خَفِيَ ففي الثاني، وهو الصحيح؛ لأنه من لفظ استُهِلَّ، ولا يُستَهَلُّ بالهلال إلا في أوَّل يوم، فإن خَفي ففي الثاني، ولا يُسَمَّى هِلالاً في هُلوك[3] الشهر إلا مجازًا، وعليه قول الشاعر[4]:

أَرَى مَرَّ السِّنين أَخَذنَ مِنِّي كَما أَخَذَ السِّرارُ مِنَ الهِلالِ

وقوله **ثم لِلَيلةٍ خَلَتْ، ثم خَلَتَا، ثم خَلَونَ إلى العَشر** وقال غيره: إذا أردتَ بعد مُضيِّ ليلة قلت: لِليلةٍ مَضَتْ. أو بعد مُضيِّ ليلتين قلت[5]: لليلتين خَلَتَا أو مَضَتَا، أو بعد مُضيِّ يوم قلت: ليومٍ مَضى، أو يومين قلت: ليومينِ مَضَيَا. انتهى.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٣٤٩.

(٢) هذه الفقرة بلفظها مع بيت الشعر في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨١.

(٣) في المخطوطات: «طول»، والتصويب من شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨١، وهلوك الشهر: انقضاؤه.

(٤) تقدم البيت في ١: ٣٣٠.

(٥) قلت: سقط من ك.

وإنما قال **خَلَونَ إلى العَشر** لأنه يريد: لثلاثِ لَيالٍ خَلَونَ، ولأربعِ لَيالٍ خَلَونَ، وكذا إلى العَشر، فالعدد مضاف إلى معدود يُراد به القِلّة؛ إذ من الثلاث إلى العَشر هو قليل، وجمعُ القِلّة الأحسنُ فيه النون، نحو: الأَجْذاعُ انكَسَرنَ، وإنما كانت النون أحسن لأنها نَصٌّ على الجَمعيَّة والتأنيث، والتاء ليست كذلك.

وقوله **ثم خَلَتْ** يعني من مُضيٍّ إحدى عشرةَ ليلةً تَحسُن التاءُ لأنه إذ ذاك جمع كثرة، فكما يَحسُن: الجُذوعُ انكَسَرَتْ، كذلك يَحسُن: لإحدى عشرةَ خَلَتْ، ويجوز: خَلَونَ.

وهذا الذي ذكره المصنف هو ما لم يُذكر التمييز، فإن ذكرته فإمَّا أن تردّ الإخبار إليه أو إلى العدد المميَّز، فإن رددتَه إليه قلت: خَلَتْ وبَقِيَتْ إن كان مؤنثًا، وخَلا وبَقِي إن كان مذكرًا، نحو: لأحد[1] عشر يومًا، خَلا[2] أو بَقي.

وقوله **إلى النصف من كذا** أي: تؤرخ بالنصف، فتقول: كتبتُه لِنصفِ شهرِ كذا.

وقوله **وهو أَجْوَدُ** أي: التأريخ بالنِّصف أجود من أن تقول: لخمسَ عشرةَ خَلَتْ أو بَقِيتْ. وقال المصنف في الشرح[3]: «وقالوا فيما فوق العَشر: خَلَتْ وبَقِيتْ لأنَّ مميِّزه ليلة مقدَّرة، ولو ذُكِرت لكان الفعل بعدها هكذا[4]، فجيء به مع تقديرها على ما كان ينبغي له مع ذكرها. وقالوا في العَشرة وأخواتها: خَلَونَ وبَقِينَ؛ لأنَّ مميِّزها[5] في التقدير جمع مؤنث، ولو ظهر لكان خَلَونَ وبَقِينَ أولَى من خَلَتْ وبَقِيتْ» انتهى.

---

(١) ك: لإحدى.

(٢) خلا: سقط من س، ك.

(٣) ٢: ٤١١.

(٤) ك: كذا.

(٥) لأن مميزها ... خلون وبقين: سقط من ك.

وقوله **ثم لأربعَ عشرةَ بَقِيتْ إلى عشرٍ بَقِينَ إلى ليلةٍ بَقِيتْ** وقال بعض أصحابنا: «في التأريخ خلاف: منهم من يؤرِّخ بالنظر إلى ما مضى لأنه محقَّق، وما بقي غير محقق، والأكثرون يؤرِّخون بالقليل فيما مضى أو بقي، فإذا تساويا[1] أرَّخَ بأيِّهما شاء، وهم على مذهبين: منهم من يتحفَّظ فيما بقي، فيقول: إن بقيت، ومنهم من لا يتحفظ»[2].

وقوله **ثم في آخرِ ليلةٍ منه إلى قوله أو / انسلاخِه**[3] قال بعض أصحابنا[4]: [٤: ١٦٢/ب]
«والمُنسَلخ آخر يوم من الشهر، والدَّأداء كذلك، وجمعه دآدئ، وهي الثلاثة الأخيرة من الشهر، ويُكتب العُقْبُ في أول يوم وفي الثاني وفي الثالث من الشهر، والعَقِبُ في الثلاثة الأخيرة من الشهر».

وقوله **وقد تخلف التاءُ النونَ وبالعكس** فتقول: لِثلاثٍ خلتْ، إلى عشرٍ خَلَتْ، ولإحدى عشرةَ خَلَونَ، إلى تسعَ عشرةَ خَلَونَ.

فرع: تقول: كتبته في العَشْرِ الأُولى والأُوَل، والوُسْطى والوُسَط، ولا تقول: في العَشر الأوَّل ولا الأَوْسَط؛ لأنَّ العَشْر مؤنث، ولها لفظُ مفردٍ، فيُحمل عليه، فيقال الأُولى والوُسطى، وله معنَى جمعٍ، فيُحمل عليه، فيقال الأُوَل والوُسَط.

وقال بعض النحويين: وتقول: كتبتُ في العَشر[5] الآخرة أو الأواخر، ولا تقل: الأُخرى ولا الأُخَر؛ لئلا يلتبس بالثواني.

* * *

---

(١) الذي في المخطوطات: تساوى، صوابه في شرح الجزولية للأبذي ٢: ١٢٨ [مخطوط] والارتشاف ٢: ٧٧٤.

(٢) ورد هذا القول في شرح الجزولية للأبذي ٢: ١٢٨ [مخطوط].

(٣) هو قوله: ثم لآخرِ ليلةٍ منه أو سَلْخَه أو انسلاخَه، ثم لآخرِ يومٍ منه أو سَلخه أو انسلاخِه.

(٤) ك: قال بعضهم. والقول في شرح الجزولية للأبذي ٢: ١٢٩ [مخطوط].

(٥) ك، ن: في العشرة.

ص: فصل

يُصاغ مُوازِنُ «فاعِلٍ» من اثنين إلى عشرة بمعنَى بعضِ أصلِه، فيُفرَد، أو يُضاف إلى أصله[1]، ويَنصبه إن كان اثنين لا مطلقًا، خلافًا للأخفش، ويُضاف المَصُوغ من تسعة فما دونَها إلى المركَّب المصدَّر بأصله، أو يُعطَف عليه العِشرونَ وأخواتُه، أو تُرَكَّب معه العَشرة تركيبَها مع النَّيِّف مُقْتَصَرًا عليه، أو مضافًا إلى المركَّب المطابق له، وقد يُعرَب الأوَّلُ مضافًا إلى الثاني مبنيًّا عند الاقتصار على ثالث عشرَ ونحوه، ويُستَعمَل الاستعمالَ المذكورَ في الزائد على عشرةٍ الواحدُ مَجعولاً حاديًا.

ش: هذا الفصل هو المبوَّب له: هذا باب اسم الفاعل المشتقّ من العدد[2].

ومعنى قوله **من اثنين إلى عشرة** يعني أنك تقول: ثانٍ وثالثٌ ورابعٌ وخامسٌ وسادسٌ وسابعٌ وثامنٌ وتاسعٌ وعاشرٌ، ويكون في التذكير والتأنيث كاسم الفاعل، تقول في المذكر: ثانٍ، وفي المؤنث: ثانية، وكذلك باقيها.

ويجوز في خامس وسادس إبدال السين ياء في المذكر والمؤنث، وقال الشاعر[3]:

مَضَتْ ثَلاثُ سِنِينَ مُنذُ حُلَّ بِها ... وعامُ حُلَّ ، وهذا التابِعُ الخامي

---

(١) فيفرد أو يضاف إلى أصله: انفردت به ن.

(٢) التكملة ص ٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٩ والمقدمة الجزولية ص ١٧٥ وشرحها للأبذي ٢: ١٢١ [مخطوط]. وانظر المقتضب ٢: ١٨١.

(٣) هو الحادرة كما في شرح شواهد شرح الشافية ص ٤٤٧، وانظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٧٤٢، وزد على ما فيه كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٤٣٧.

وقال آخر[1]:

بُوَيْزِلُ عامٍ قد أَذاعَتْ بِخَمْسةٍ وتَعْتَدُّني - إنْ لم يَقِ اللهُ - ساديا

ويجوز مع إبدال السين ياءً في سادِس أن تبدل الدال تاءً، فتقول: ساتٍ وساتية.

وذكر بعض أصحابنا[2] حين عدَّ بناء اسم الفاعل أنَّ أولها واحدٌ ثانٍ ثالثٌ إلى آخرها، فتقول: واحد وواحدة إلى آخرها[3]. فقول المصنف **يُصاغ مُوازِنُ «فاعِلٍ» من اثنين إلى عشرة بمعنَى بعضِ أصلِه** لا يُتَصور في الواحد لأنَّ الواحد نفسه هو اسم العدد، يبنى على صيغة فاعِل، فليس له أصل يكون واحد الذي هو اسم الفاعل بعضًا له؛ ألا ترى أنه لا يقال: واحدُ واحدٍ، فتضيف اسم الفاعل إلى اسم العدد، فلذلك أسقطَه المصنف من اسم الفاعل، وعدَّه غيره - وإن لم يُضَفْ - لجريانه على فعله كما جرى ثانٍ وثالثٌ وباقيها على أفعالها، تقول العرب: وَحَدَ يَحِدُ فهو واحِد، كما تقول: ثَنَى يَثْنِي فهو ثانٍ، وثَلَثَ يَثْلِثُ فهو ثالِث، وكذلك باقيها.

وقوله **ويَنصبه إن كان اثنين لا مطلقًا، خلافًا للأخفش** أي: ويَنصب أصلَه إن كان ذلك الأصل لفظَ اثنين لا مطلقًا، أي: لا كلّ / بعض غير ثانٍ، فتقول: [٤: ١٦٣/أ] هذا ثانٍ اثنين، ولا تقول: ثالثٌ ثلاثةً، ولا رابعٌ أربعةً، ولا خامسٌ خمسةً إلى

---

(١) البيت لرجل كانت له امرأة تقارعه ويقارعها أيهما يموت قبل، وكان قد تزوج نساء قبلها فمتن، وتزوجت هي أزواجًا قبله فماتوا، وهو في كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٤٣٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٤٤٧، وانظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٧٤١. بويزل: تصغير بازل، يعني أنها شابة بلغت منذ أعوام. وأذاعت بخمسة: أبعدتهم عن الناس فهلكوا. «وقال آخر ... ساديا»: سقط من ك.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٩.

(٣) فتقول واحد وواحدة إلى آخرها: سقط من ك.

آخرها، وتقول في المؤنث: ثانيةٌ اثنتين بالتنوين والنصب، ولا تقول ثالثةٌ ثلاثًا إلى آخرها، بل تُضيف، ويكون قولك ثالثُ ثلاثةٍ بمعنَى أحدِ ثلاثةٍ.

ومعنى قول المصنف **ويَنصبه إن كان اثنين** ينبغي فيه التقييد بأن يقول «إن كان في ثانٍ الألف واللام» فإن عَرِيَ عنهما، وكان بمعنى الحال أو الاستقبال نصبَ أصله على سبيل الجواز لأنه فاعل، فحُكمُه حُكمُه. ويُفهَم من كلام المصنف أنه إذا كان اسم الفاعل ثانيًا فإنه ينصب اثنين ، وليس ذلك بِحَتْم، بل تجوز الإضافة عنده، ولا يَتحتَّم.

وأمَّا غيره من النحويين فالمشهور أنه لا يُجَوِّز إعمال ثانٍ في مُوافقه في الحروف؛ بل تجب إضافته كما تجب إضافة ثالث ورابع وخامس وباقيها إذا أُضيف إلى مُوافقه في الاشتقاق؛ فتقول: ثاني اثنين، بالإضافة، كما تقول: ثالثُ ثلاثة، ورابعُ أربعة، وبالإضافة جاء القرآن، قال تعالى ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾[1]، وقال ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[2].

والمتحصّل في إعمال هذا النوع ثلاثة مذاهب:

المشهور: أنه لا يجوز.

والثاني: أنه يجوز مطلقًا، فتقول: ثانٍ اثنين، وثالثٌ ثلاثةً، إلى آخرها، وحُكمه[3] كاسم الفاعل. وهذا المذهب عزاه المصنف إلى الأخفش، وعزاه أصحابنا[4] إلى ثعلب، وعزاه صاحب البديع إلى الكسائي[5]، وعزاه صاحب الإفصاح إلى الكسائيّ وقُطْرُب.

---

(١) سورة التوبة: الآية ٤٠.

(٢) سورة المائدة: الآية ٧٣.

(٣) ك، ن، د: وحكمها.

(٤) المخصص ١٧: ١٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٠.

(٥) رأي الكسائي في كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٤٣٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٥٥ عن ابن السكيت.

والثالث: التفصيل بين أن يكون اسم الفاعل «ثانيًا» أو غيره، إن كان «ثانيًا» جاز إعماله بشرطه، وإن كان غيرَه وجبت إضافته، وهذا اختيار المصنف.

حُجَّة المشهور أنَّ ثالثًا وأخواته إذا جاء بعده مُوافقه في الحروف الأصلية لا تأتي العرب منه بفعل، فلا تقول ثَلَثْتُ الثلاثةَ، ولا رَبَعتُ الأربعةَ، ولا خَمَسْتُ الخمسةَ، وكذلك باقيها، واسم الفاعل إنما يعمل إذا كان فعله يعمل، فإذا كانت العرب لا تقول ثَلَثتُ الثلاثةَ فكيف تقول ثالثٌ ثلاثةً، واسم الفاعل فرع في العمل عن الفعل؟ وإنما لم يَجُز ذلك لأنه لو قيل ثَلَثتُ الثلاثةَ كان قد ثَلَثَ نفسَه لأنه أحد الثلاثة، وهو لا يجوز لأنه يؤدي إلى تعدية فعل المضمر إلى ظاهره، مثل قوله «زيدًا ضَرَب» إذا أردتَ أنه ضَرب نفسَه.

وحُجَّة الثاني أنه يكون معناه إذ ذاك: متممٌ ثلاثةً، ومتممٌ أربعةً. وهذا ليس بجيِّد؛ لأنه يلزم منه أن يُتَمِّم نفسَه، وفيه تَعَدِّي فعلِ المضمر إلى ظاهره لأنه أحد الثلاثة، فيلزم أن يُتَمِّم نفسَه.

وحُجَّة ما اختاره المصنف أنه زعم أنَّ العرب تقول ثَنَيتُ الرجلين إذا كنت الثاني منهما، قال في الشرح[1]: «فمن قال ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذر لأنَّ له فعلاً، ومن قال ثالثٌ ثلاثةً لم يُعذَر لأنه لا فعلَ له» انتهى.

وهذا الذي حكاه المصنف أنَّ العرب تقول ثَنَيتُ الرجلين نَقْلُ النحاة يَنفي ذلك؛ لأنهم نقلوا أنَّ العرب لا تأتي بفعلٍ إذا كان بعده / ما يوافق اسم الفاعل في [٤: ١٦٣/ب] الحروف، فليس بمسموع من كلامهم: ثَنَيتُ الاثنين، كما أنه ليس بمسموع من كلامهم ثَلَثتُ الثلاثةَ، والقياس يأباه، فإنْ صَحَّ ما نَقله المصنف أنَّ العرب[2] تقول ثَنَيتُ الرجلين وجبَ تأويله على حذف مضاف، تقديره: ثَنَيتُ أحدَ

---

(١) ٢: ٤١٢.

(٢) في حاشية س ما نصه: «ك حكى ابن القطّاع في أفعاله: ثَنَيتُ الرجلين: صِرتُ الثاني منهما. قال: وهذا كلام العرب وإن كان القياس غيره. انتهى». كتاب الأفعال ١: ١٤٤.

الرجلين، وأيضًا فقولهم ثَنَيتُ الرجلين ليس نَصًّا في ثَنَيتُ الاثنين حتى يُبنَى عليه ثانٍ اثنين بالإعمال.

وقوله ويُضاف المَصُوغ مِن تسعةٍ فما دونَها إلى المركَّبِ المصدَّرِ بأصله فتقول: هذا تاسعُ تسعةَ عشرَ، وهذه تاسعةُ تسعَ عشرةَ، إلى: حادي أحدَ عشرَ، وحادية إحدى عشرةَ. وتعرب اسم الفاعل لزوال التركيب؛ إذ كان أصله: تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ، ولا يُشعر كلام المصنف لا في فَصِّه ولا في شرحه أنَّ أصله التركيب، ونصَّ أصحابنا[1] عليه، وهذا مسموع من العرب، كما أنَّ ثاني اثنين وثالث ثلاثةٍ مسموع من العرب. وقياس مَن أجاز الإعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا؛ إذ يصير المعنى عنده: هذا متممٌ تسعةَ عشرَ. وهذا الوجه أحسن من الذي يأتي بعده، وهو حادي عشرَ أحدَ عشرَ، ببناء حادي عشرَ[2] وإضافته إلى المركب بعده.

وقوله أو يُعطَف عليه العشرون وأخواتُه فتقول: التاسعُ والعشرون، والحادي والعشرون، وكذلك باقي أخوات العشرين.

وإذا اختَلط عدد مذكر بعددٍ مؤنث غُلِّبَ المذكر، فتقول: حادي[3] إحدى عشرةَ[4]، ولو عنيتَ امرأة منهن لقلت: حاديةُ أحدَ عشرَ، إذ لو لم يذكَّر لم يُدْرَ أفيهم رجل أم لا. وقد حكى يعقوب[5] وغيره عن الفراء أنه حكى عن العرب: «كان معي عشر فآحَدْتُهنَّ، أي: صَيَّرْتُهنَّ أحدَ عشرَ»[6].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤١.

(٢) الذي في المخطوطات: أحد عشر

(٣) حادي: سقط من ك.

(٤) الذي في الكتاب ٣: ٥٦١: «وتقول: هذا حادي أحدَ عشرَ إذا كُنَّ عشرَ نسوة معهن رجل». وانظر الأصول ٢: ٤٢٧ والارتشاف ٢: ٧٦٨.

(٥) كتاب الألفاظ له ص ٤٣٦ وإصلاح المنطق ص ٣٠٠.

(٦) كذا في المخطوطات، والذي في كتاب الألفاظ ص ٤٣٦ وإصلاح المنطق ص ٣٠٠ وتهذيبه ص ٦٤٤: «معي عشرة فآحِدْهُنَّ لي، أي: صَيِّرهنَّ أحدَ عشرَ».

وقوله أو تُرَكَّب معه العَشرة تركيبَها مع النَّيِّف مُقتَصَرًا عليه مثاله التاسعَ عشرَ، والحاديَ عشرَ، وكذلك ما بينهما، وتقول: التاسعةَ عشرةَ، والحاديةَ عشرةَ، بتاء التأنيث فيهما في المؤنث. وقال في الشرح[1]: «إنَّ هذا المركَّب يُقتَصَر عليه غالبًا» انتهى.

وهذا الوجه الذي ذكره فيه خلاف، وقد أبطله أصحابنا، قالوا[2]: وزعم بعض النحويين أنه يجوز بناء كل واحد من الاسمين لحلوله محل المحذوف من صاحبه. يعني أنَّ أصل المسألة: حادي عشرَ أحدَ عشرَ، فحذف عشر الأول، وهي مرادة، فبقي حادي على بنائه، وحذف أحد[3]، وهي مرادة، فبقي عشر على بنائه. قالوا: وهذا باطل لأنه يلتبس باسم الفاعل المفرد غير[4] المضاف، فإنه مبنيّ، فلا يعلم أنه الذي حُذف منه عشر وأحد.

وأجاز بعض النحويين حذفَ عشر من أحدَ عشرَ، وحذفَ أحد من[5] أحدَ عشرَ وإعرابَهما، فتقول: هذا حادي عشرٍ، وثالثُ عشرٍ؛ لزوال الموجب لبنائهما، وهو التركيب، ولأنه[6] لا يلتبس باسم الفاعل غير المضاف؛ لأنَّ إعرابه يدلُّ على أنه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الإعراب لِما تضمَّنه من معنى الحرف، وينبغي ألاَّ يجوز ذلك إلا إن سُمع من العرب؛ لأنَّ هذا إجحاف كثير[7] بالكلام.

---

(١) ٢: ٤١٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤١.

(٣) الذي في المخطوطات: «ثلاثة». والصواب ما أثبته؛ لأنه يتحدث عن حادي عشر أحد عشر، وإنما قال «ثلاثة» لأنه ينقل من شرح الجمل لابن عصفور، ومثال ابن عصفور هو: ثالث عشر ثلاثة عشر.

(٤) ك، ن: وغير.

(٥) من: سقط من ك.

(٦) ك: لأنه.

(٧) ك، د: لأن هذا إجحافًا كثيرًا.

[٤: ١٦٤/أ] واسم الفاعل المبنيُّ من النيِّف إن كان في آخره ياءٌ جاز فيه / فتح الياء وإسكانها ، فتقول : جاء حادي عشرَ ، وثاني عشرَ . وإن لم يكن في آخره ياءٌ لم يَجز فيه إلا البناء على الفتح . وهذا البناء لأجل التركيب لا لتضمُّن معنى حرف العطف.

وقد خالف هذا النوع ما كان البناء فيه جائزًا، نحو بَعْلَبَكَّ، وذلك أنه خرج عن نظائره من المضافات لكونه ليس مضافًا إليه ما بعده ولا معمولاً له؛ لأنَّ حادي عشرَ مثلاً لو كان مضافًا لوقع على واحد من عشرة؛ لأنَّ المعنى يكون: واحد العشرة، وهو لا يقع إلا على واحد من أحدَ عشرَ، ولأنه لو كان معمولاً له لكان له فعل يجري عليه، بل هو مأخوذ من أحدَ عشرَ، ضُمَّ إليه عشر كما ضُمَّ أحد إليه ضَمَّ تركيب، فلمَّا خالف غيرَه بُني مع أنه كثير الشياع؛ ألا ترى أنه يقع على كل واحد من أحدَ عشرَ كائنًا ما كان، وكذلك باقيها، نحو: تاسع عشر.

وزعم ابن السِّيْد[1] أنَّ أصله: حادي عشرَ أحدَ عشرَ، حذف عشر من الأول لدلالة الثاني عليه، وحذف أحد لدلالة حادي عليه، فبُني الاسم لحلول كل واحد منهما من صاحبه محلَّ المحذوف. وكان الموجب لبنائه عنده وقوعه موقع المبنيِّ؛ ألا ترى أنَّ حاديًا قد حلَّ محلَّ أحد المركَّب مع عشر، فلما وقع موقعه بُني.

وقوله **أو مضافًا إلى المركَّب المطابق له** يعني أنه يضاف التاسعَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، إلى حادي عشرَ أحدَ عشرَ، وهذا في المذكر. وتقول في المؤنث تاسعةَ عشرةَ تسعَ عشرةَ، إلى حاديةَ عشرةَ إحدى عشرةَ. ولا يتغير اسم الفاعل المركَّب ولا ما أُضيف إليه من العدد المركَّب بحسب العوامل لأنهما مبنيَّان لأجل التركيب.

وقوله **وقد يُعرَب الأول مضافًا إلى الثاني مبنيًّا عند الاقتصار على ثالثَ عشرَ ونحوه** وقال المصنف في الشرح[2]: «وقد يُقتَصَر على صيغة فاعِلٍ وتاليه

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) ٢: ٤١٣، وفيه بعض اختصار.

مضافًا ومضافًا إليه مع إعراب الأول وبناء الثاني على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه فاعِل؛ فيقال: هذا ثالثُ عشرَ، ورأيتُ ثالثَ عشرَ، ومررتُ بثالثِ عشرَ،[1] فحُذف الصدر، ونُوي بقاؤه، فاستُصحب بناء العَجُز، وهذا شبيهٌ بقولِ مَن قال: لا حولَ وقوةَ[2] إلا بالله، بالتركيب والبناء، ثم حَذف لا، ونَوى بقاءها، فاستصحب البناء» انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف من جواز هذا الوجه حكاه الكسائي، وحَكى[3] من كلامهم: السَّواءُ ثالثُ عشرَ، بإعراب ثالث وبناء عشر، ووجهُه ما ذكر المصنف من أنه جعل الثلاثة المحذوفة من قوله ثلاثةَ عشرَ مرادة، فبنَى عشر من أجل ذلك، وحَذف عشر من الأول، وهو لا يريده، فأعرب ثالثًا لذلك. وأصحابنا قالوا[4]: هذا من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه.

وتلخَّص في اسم الفاعل في هذه المسألة متفقًا عليها ومختلفًا فيها وجوهٌ خمسة:

أحدها: حادي عشرَ أحدَ عشرَ، تبنيهما، وتضيف المبني الأول إلى الثاني، وهذا هو الأصل، وهو أقلُّها استعمالاً، وأنكره بعض النحويين[5].

الثاني: حادي أحدَ عشرَ، بإعراب الأول وحذف عشر وبناء أحدَ عشرَ، وهو أكثر استعمالاً / من الأول. [٤: ١٦٤/ب]

الثالث: حَذف العَقد والتَّيف وبناء ما بقي مرادًا ما حُذف منهما.

---

(١) على تقدير: ثالث ثلاثة عشر، كما في شرح المصنف.

(٢) ك: ولا قوة.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٢٦ والمقرب ١: ٣١٧. والسواء: ليلة ثلاث عشرة، أو أربع عشرة، وفيها يستوي القمر.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤١، وفيه حكاية الكسائي محرفة.

(٥) نُسب الإنكار إلى ثعلب وإلى الكوفيين. شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٤/أ [مخطوط]، والإنصاف ص ٣٢٢ [٤٤]. وانظر الكتاب ٣: ٥٦٠ والمقتضب ٢: ١٨٢.

الرابع: حذفهما وإعراب ما بقي.

الخامس: إعراب اسم الفاعل مع حَذف عَقده، وبناء عشر مع حَذف نَيِّفه.

وتقول في المؤنث: ثالثةَ[1] عشرةَ ثلاثَ عشرةَ، وثالثةُ ثلاثَ عشرةَ، وثالثةَ عشرةَ فيمن بناهما. قال صاحب البديع[2]: «هذا مذهب س[3]، يجمع بين تأنيثين. قال السيرافي في شرحه: (ولا أعلم خلافًا في جواز: حاديةَ عشرَ[4]) ، يعني بحذف التاء من الثاني. وقال الزمخشري: (تقول: الأول والثاني والثالث، والأولى والثانية والثالثة إلى العاشر والعاشرة، والحادي عشر والثاني عشر بفتح الياء وسكونها، والحاديةَ عشرةَ والثانيةَ عشرةَ[5] إلى التاسعَ عشرَ والتاسعةَ عشرةَ[6]، تبني الاسمين على الفتح كما تبنيهما في أحدَ عشرَ)[7].

ومعنى ثالثُ ثلاثةَ عشرَ: واحدٌ من ثلاثةَ عشرَ، إلا أنَّ بين المعنيين فرقًا، وهو أنك مع لفظ الواحد لا يُعلم هل هو الذي انتهى به العدد أم غيره، وأمَّا مع ثالثِ ثلاثةَ عشرَ وثالثِ ثلاثةٍ فيُعلم أنه الذي انتهى إليه العدد». انتهى كلام صاحب البديع.

وقوله **مَجعولاً حاديًا** يعني أنَّ اسم الفاعل هو حادٍ مكان واحدٍ، فتقول: حادي عشرَ، وحاديةَ عشرةَ. وحكى الكسائي[8] أنه سمع من الأَزْد أو بعض عبد القيس: واحدَ عشرَ. وهذا هو القياس إذ فعلُه وَحَدَ يَحِدُ.

---

(١) ك: ثالث.

(٢) البديع لابن الأثير ٢: ٣١٠ - ٣١١.

(٣) الكتاب ٣: ٥٦٠.

(٤) ك: «حادية عشرة». وانظر منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير ص ٥٤٩.

(٥) الذي في المخطوطات: «والحادية عشر والثانية عشر»، صوابه في المفصل والبديع.

(٦) فيما عدا ك: عشر.

(٧) المفصل ص ٢١٢ تحقيق د. فخر قدارة.

(٨) المخصص ١٧: ١١٠.

وحادي عشرَ مقلوب من واحدَ عشرَ، جُعلت فاؤه مكان لامه، فانقلبت ياءً لكسر ما قبلها، وجُعلت عينه مكان فائه.

وقال الفراء: ليس بمقلوب، بل هو من قولك يَحدُو، أي: يَسوق، كأنَّ الواحد الزائد يسوق العشرة، وهو معها. وأنشد الفراء[1]:

أَسُوقُ عَشْرًا ، والظليمُ حادي ... كأنَّهُنَّ بِأَعالِي الوادي

يَرْفُلْنَ في مَلاحِفٍ جِيادِ

ص: وإن قُصد بفاعِلٍ المَصُوغِ من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ جَعْلُ الذي تحتَ أصله مَعدودًا به استُعمِلَ مع الْمَجْعُولِ استعمالَ «جاعِلٍ»؛ لأنَّ له فعلاً، وقد يُجاوَز به العشرة، فيقال: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، أو رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، ونحو ذلك، وفاقًا لسيبويه، بشرط الإضافة. وحُكمُ «فاعِلٍ» المذكورِ في الأحوال كلِّها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حُكمُ اسمِ الفاعل.

ش: إنما قال **المصوغ من ثلاثة** لأنه لا يُصاغ من اثنين فاعِلٌ، فيضاف إلى واحدٍ، أو يعمل كاسم الفاعل، فلا يقال: هذا ثانٍ واحدٍ، ولا ثانٍ واحدًا، هذا مذهب س[2]، وإنما استُعمل ثانٍ مضافًا إلى اثنين بمعنى: أحد اثنين.

وأجاز ذلك بعض النحويين قياسًا، حكى هذا المذهبَ بعضُ أصحابنا، وقال الأستاذ أبو علي: «هو يعقوب، قال: (تقول: ثانٍ واحدٍ)[3]، وأظنه قياسًا منه؛ لأنَّ س نفاه، وهو ضابط لمثل هذا». وقال ابن الضائع: «بل هو محكيٌّ عنهم».

وقوله **المَصُوغ من ثلاثة** فيه تسامُح وتقريب على المتعلم، وبالحقيقة صوغه إنما هو من المصدر ، وهو الثَّلْثُ والرَّبْعُ / إلى التِّسْع والعَشْر، وهذه المصادر[4] على وزن فَعْلٍ كضَرْبٍ لأنَّ فعلها متعدٍّ، فقياس المصدر فَعْلٌ. [٤: ١٦٥/أ]

---

(١) الرجز في المخصص ١٧: ١١٠. والأول في ١٤: ٩٤. حادي: أي: حادي عشر.

(٢) الكتاب ٣: ٥٥٩.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٠٠ وتهذيبه ص ٦٤٤.

(٤) ك: وهذه المصادر هي.

وقوله **جَعْلُ الذي تحتَ أصله** أي: جَعْلُ العدد الذي هو تحتَ أصلِ المَصُوغِ معدودًا به، فتقول: ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثة، وخامسُ أربعة، إلى عاشر تسعة.

وقوله **استُعمل هو**[1] - أي: المَصُوغ - **مع**[2] **المَجْعُول استعمالَ جاعِلٍ** يعني جاعِل بمعنى مُصَيِّر، وبهذا قدَّره النحويون، أي: تصير الاثنين به ثلاثة، وتصير الثلاثة به أربعة، وكذلك إلى عاشر تسعة، أي: تصير التسعة به عشرةً. قال المصنف في الشرح[3]: «وأشرتُ باستعمال جاعِلٍ إلى أنه إذا كان بمعنى المُضِيِّ وجبتْ إضافته، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وإعماله[4]، على ما يُفعل بجاعِلٍ وغيره من أسماء الفاعلين، وكان ذكرُ جاعِلٍ أولى لأنه مُوافق لفاعِلٍ المذكور وزنًا ومعنًى» انتهى.

وتفسير النحاة ذلك بـ«مُصَيِّر» أوضَح من تفسير المصنف ذلك بجاعِلٍ؛ لأنَّ جاعلاً اسم فاعِلٍ من جَعَلَ، وجَعَلَ مشتركة بين مَعانٍ، فجاعِلٌ مشترك، بخلاف مُصَيِّر، فإنه نَصٌّ من حيثُ المعنى في ذلك.

وقوله **لأنَّ له فعلاً** أي: يُستَعمل لاسم الفاعل مع العدد الذي تحته فِعل، فتقول: ثَلَثْتُ الاثنين، ورَبَعْتُ الثلاثةَ، فأنا ثالثُهم ورابعُهم، وكذلك إلى العشرة، وقال تعالى ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[5]، ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[6].

---

(١) كذا! ولم يسبق ذكر (هو) في الفَصّ.

(٢) ك: أي.

(٣) ٢: ٤١٤.

(٤) الذي في المخطوطات: «وإعرابه»، صوابه في شرح المصنف.

(٥) سورة المجادلة: الآية ٧.

(٦) سورة الكهف: الآية ٢٢.

وأشار إلى استعمال رابع وثالث وأخواته اسمَ فاعِل بقوله **لأنَّ له فعلاً** إلى أنَّ ما لا يكون له فِعل مع العدد الذي يليه لا يكون حكمه حكم اسم الفاعل؛ كثالث ثلاثة؛ لأنَّ العرب لا تقول: ثَلَثْتُ الثلاثةَ، ولا رَبَعْتُ الأربعةَ.

قال المصنف في الشرح[1]: «وينبغي أن يُتَنَبَّهَ بهذا إلى جواز: هذا ثالثٌ تسعةً وعشرين؛ لأنه يقال: كانوا تسعةً وعشرين فثَلَثْتُهم، أي: صَيَّرتُهم ثلاثين» انتهى.

وقال أبو عبيد[2]: «كانوا تسعةً وعشرين فثَلَثْتُهم[3]، أي: صِرتُ لهم تمامَ ثلاثين، وكانوا تسعة وثلاثين فرَبَعْتُهم، مثل لفظ الثلاثة والأربعة، وكذلك جميع العقود إلى المئة، فإذا بلغت المئة قلت: كانوا تسعةً وتسعين فأَمْأَيْتُهم، مثل أَفْعَلْتُهم، وكانوا تسعمئة وتسعةً وتسعين فآلَفْتُهم، ممدودة، وكذلك إذا صاروا هم كذلك قلت: قد أَمْأَوْا، وآلَفُوا، مثال أَفْعَلُوا، أي: صاروا مئةً [وألفًا][4]».

وقال أبو عبيد أيضًا[5]: «كانوا ثلاثةً فرَبَعْتُهم، أي: صِرتُ رابعَهم، إلى العشرة. وكذلك إذا أخذت الثُّلُثَ من أموالهم إلى العُشْر. وفي العدد يَثْلِثُ ويَخْمِسُ إلى العَشَرة، وفي الأموال يَثْلُثُ ويَخْمُسُ إلى العُشر، إلا ثلاثة أحرف، فإنها بالفتح في الحَدَّين: يَرْبَع ويَسْبَع ويَتْسَع، وتقول: كانوا ثلاثةً فأَرْبَعُوا، أي: صاروا أربعةً، إلى العشرة، على أَفْعَلَ».

وهذا الذي ذكره النحويون في المختلف اللفظ من أنَّ اسم الفاعل يجري مجرى أسماء الفاعلين، فإن كان للمُضيِّ لم يعمل، وإن كان للحال أو الاستقبال

---

(١) ٢: ٤١٤.

(٢) الغريب المصنف ٣: ٦٨٨. والقول أيضًا في المخصص ١٧: ١٢٩ والارتشاف ٢: ٧٧١ - ٧٧٢.

(٣) «أي: صيَّرتُهم ثلاثين.انتهى. وقال أبو عبيد: كانوا تسعةً وعشرين فثلثتهم»: سقط من ك.

(٤) وألفًا: تتمة من الغريب المصنف.

(٥) الغريب المصنف ٣: ٦٨٧ - ٦٨٨. وهذا القول فيه قبل القول السابق. ونَصَّ قبله على أنَّ الكسائي حكى ذلك. وهو أيضًا في المخصص ١٧: ١٢٩ والارتشاف ٢: ٧٧١.

٤: ١٦٥/ب] جازت الإضافة[١]، والعملُ أجودُ قياسًا على أسماء الفاعلين على / الإطلاق - لم يذكر س فيه إلا معنَى المُضيّ، ولم يذكر فيه إلا الإضافة، وقال: إنه قليل في كلام العرب، قال[٢]: «وتقول: هذا خامسُ أربعة، وذلك أنك تريد أن تقول: هذا الذي خَمسَ الأربعةَ، كما تقول: خَمَسْتُهم ورَبَعْتُهم». ثم قال[٣]: «وإنما تريد: هذا الذي صَيَّر أربعةً خمسةً، وقلَّما تريد العرب هذا، وهو قياس؛ ألا ترى أنك لا تسمع أحدًا يقول: ثَنَيتُ الواحدَ، ولا: ثاني واحد». ثم قال في آخر الباب[٤]: «وتقول: هذا خامسُ أربعٍ إذا أردت أنه صَيَّر أربعَ نسوةٍ خمسةً، ولا تكاد العربُ تَكَلَّمُ به كما ذكرتُ لك. وعلى هذا تقول: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، كما قلت: خامسُ أربعةٍ». فهذا جملة ما تكلم عليه س في المختلف اللفظ، فلم يَذكر فيه التنوين والنصب، ولا معنَى الحال والاستقبال، ولم يَذكر فيه إلا معنَى المضيّ، وذَكر أنه قلَّما تَكَلَّم به العرب، وجعله قياسًا فيما سُمع من الماضي، وقاس عليه: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، ويأتي الكلام فيه بعدَ هذا إن شاء الله.

وفي البسيط: وأمَّا إن أضفتَه إلى غير لفظه، نحو: ثالثُ اثنين - فهو على معنى الفعل، أي: الذي صَيَّرَ الاثنين ثلاثةً بنفسه، إلى عشرة، فتقول: عاشرُ تسعةٍ، وكأنه مأخوذ من ثَلَثْتُهم ورَبَعْتُهم[٥] وخَمَسْتُهم، وقَلَّله س في كلام العرب، وذكر أنه قياس، ولم يذكر س النصب به، وتأوَّله على الماضي؛ لأنه قال: «هذا الذي خمسَ الأربعةَ»، فلم يُجرِه مُجرى اسم الفاعل مطلقًا، فإضافته على هذا تكون محضة.

---

(١) الأنسب أن يقول: جازت الإضافة والعمل.

(٢) الكتاب ٣: ٥٥٩.

(٣) الكتاب ٣: ٥٥٩.

(٤) الكتاب ٣: ٥٦١.

(٥) ك: ثالثتهم وأربعتهم. س: ثلاثتهم وأربعتهم. ن: ثالثتهم ورابعتهم. وضبط «وخمسَتهم» بعدهما في س بفتح السين وكسر التاء.

وذكر النحويون النصب به كالمبرِّد[1] وغيره[2]، وذلك - والله أعلم - قياس؛ لأنهم لم يسمعوه فيه، فتكون إضافته على هذا - إن قصد العمل بمعنى الحال والاستقبال - غير محضة.

وفي شرح الخَفَّاف: لم يذكر س في الوجهين إلا الإضافة، ولم يذكر التنوين والنصب في المختلف اللفظ، وقدَّره بالفعل، فقال: (هذا الذي خَمَسَ الأربعةَ، كما تقول خَمَسْتُهم ورَبَعْتُهم). وقال أيضًا: (هذا الذي صَيَّر أربعةً خمسةً)، فقَدَّره بالماضي، وصار بمنْزلة: ضارِب زيدٍ أمس، ولو أراد العمل لقَدَّره بالمستقبل ، ونَوَّن، ونَصب به، وقد ذكر غيرُه النصب، ويجعله بمنْزلة اسم الفاعل، إذا كان بمعنى الماضي لم يكن إلا مضافًا، وبمعنى المضارع أجازوا النصب والتنوين، ولم يستشهدوا على النصب بكلمة واحدة، فدلَّ ذلك على أنه منهم قياس، وجاء القرآن بالإضافة في قوله تعالى ﴿إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[3]، وفي قوله ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[4]، إلا أنَّ ابن السِّكِّيت حكى في ألفاظه عن الكسائي في ثاني اثنين وثالث ثلاثة إجازة النصب والتنوين، قال: (والخليل والفراء لا يُجيزانه)[5]، ولو حكاه عن العرب لم يَسَعْهما منعه، فإذا كان قياسًا منه فلا يُعَوَّل عليه، مع أنَّ إجازته ذلك فيما كان مضافًا إلى جنسه لا يُختَلف في منعه، فلا يُعَوَّل عليه. وقال في الإصلاح له: (هو مضاف إلى العشرة، ولا ينوَّن، فإذا اختلفا[6] كان الوجهان)[7].

---

(١) المقتضب ٢: ١٨١ - ١٨٣.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٠ - ٤١.

(٣) سورة المجادلة: الآية ٧. ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾.

(٤) سورة الكهف: الآية ٢٢. ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

(٥) كتاب الألفاظ ص ٤٣٦.

(٦) الذي في المخطوطات: ((اختلف))، صوابه في إصلاح المنطق وتهذيبه.

(٧) إصلاح المنطق ص ٣٠٠ وتهذيبه ص ٦٤٤.

وقد زعم س أنَّ المختلف اللفظ قليل في استعمال العرب. وكذا ذكر الأخفش، قال: (وهذا / كلام يَقِلُّ في كلام العرب، إنما كلامهم الكثير: ثالثُ ثلاثة). قال: (ويقولون في هذا القياس: ثاني واحد، والكلام الجيد: ثاني اثنين). وحكى الكسائي أيضًا أنَّ من العرب مَن يقول: ثاني واحد. وقال بعضهم: ثَنَيتُ الرجلين: صرتُ ثانيَهما، ولا يقال: ثَنَيتُ فلانًا، ولكن يقال[1]: صرتُ له ثانيًا، وثَنَيتُ الرجلين وأنتَ أحدُهما ليس بقياس؛ لأنَّ مثله لا يجري على فعل، ولا يُنَوَّن. [٤: ١٦٦/أ]

ومن استعمال الفعل في خامسٍ أربعةٍ قول عبد الله بن الزَّبير الأسديّ[2]:

ونحـــن قَتَلْنـــا بـــالمَنيحِ أخـــاكُمُ ... وَكيعًا ، ولا يُوفي مِنَ الفَرَسِ البَغْـــلُ

فإنْ تَنْلِتُوا نَرْبَعْ ، وإنْ يَكُ خـــامِسٌ ... يكن سادِسٌ حتى يكونَ لنا الفَـــضْلُ

وإنْ تَسْبَعُوا نَثْمِنْ ، وإنْ يَكُ تاسِـــعٌ ... يَكُنْ عاشِرٌ حـــتى يُـــبيرَكُمُ القَتْـــلُ

وقال السيرافي[3]: «أجمع النحويون على ذلك إلا ما حكاه ابن كَيسان عن ثعلب أنه أجاز: ثالثٌ ثلاثةً، وثَلَثْتُ الثلاثةَ، والمعروف قول الجمهور».

وتقول في المؤنث: ثالثةُ ثلاث، تَحكُم لاسم العدد بالحكم الذي كان له حين كان مفردًا، وتَحكُم لفاعِلٍ بحُكمه أن لو انفرد.

وقوله **وقد يُجاوَز به العشرة** يعني أنه يُستَعمَل مع المركَّب كما استُعمل مع اثنين وثلاثة، فيكون اسمَ فاعِلٍ مع المركَّب كما كان مع العدد الموافق له في الاشتقاق.

---

(١) يقال: ليس في س.

(٢) البيت الأول له في اللسان (منح)، والثاني والثالث له في التنبيه والإيضاح لابن بري والتكملة للصغاني واللسان (ثلث). والثلاثة بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ١٠٥ - ١٠٦، والأول بعد الثالث، وبينهما بيتان. المنيح: رجل من بني أسد من بني مالك. في المخطوطات: حتى يبزكم القتل، والتصويب من المصادر المذكورة.

(٣) شرح الكتاب ٥: ١٤/أ [مخطوط].

وقوله **فيُقال رابعُ ثلاثةَ عشرَ** وأصله: رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، فحُذف عشر من الأول، وأُعرب رابع، وأُضيف إلى المركَّب الذي هو ثلاثةَ عشرَ، وكذلك باقيها.

وقوله **ورابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ** هذا هو الأصل، فتجيء باسم الفاعل وعشر، وتبنيهما على الفتح، وتضيفه إلى ثلاثةَ عشرَ.

وقوله **وفاقًا لـ«س» بشرط الإضافة** أجاز س[1] وجماعة معه صوغ اسم الفاعل مع المركَّب على الوجهين اللذين ذكرهما المصنف، وهما أن يُحذف عشر من اسم الفاعل، ويضاف هو إلى العدد المخالف الذي هو دونه. وأن يُثبَت، ويُبنَى مع اسم الفاعل، ويُضاف إلى ما بعده من العدد الذي هو دونه، وذلك بشرط الإضافة، فلا يجوز فيه أن يَنصب ما بعده، سواءٌ أحُذف منه عشر أم أُثبِت، فلا تقول: رابعٌ ثلاثةَ عشرَ، بتنوين رابع واعتقاد أنَّ ثلاثةَ عشرَ في موضع نصب به، ولا: رابعَ عشرَ، فتُعمله وهو مبنيٌّ، وتعتقد نصب ما بعده؛ لأنَّ مثل هذا لم يُسمع منه فِعل، لا تقول: كانوا ثلاثةَ عشرَ فرَبَعْتُهم، أي: صاروا بك أربعةَ عشرَ.

وتركَ المصنف وجهًا ثالثًا في هذه المسألة على مذهب س ، وذلك أنه قال: «هذا المختلف مثل الموافق»[2]، فكما جاز في حادي عشرَ أحدَ عشرَ وأخواته حذْفُ العَقد من الأول وإضافتُه إلى الموافق ، وإثباتُه والإضافةُ إلى الموافق ، وحذفُ العَقد من الأول وحذفُ تَيِّف الثاني - كذلك جاز هنا . والوجه الذي تركه المصنف هو : هذا خامس عشر ، إما ببنائهما ، وإما / بإعرابهما ، على الخلاف [٤: ١٦٦/ب] الذي مرَّ في الموافق.

قال بعض شيوخنا: وفي هذا الوجه إلباسٌ بالمتَّفق اللفظ، فلا يجوز، وهذا الذي أجازه س هو قياس كما ذكرناه، ولم تتكلم به العرب، ولا هو مسموع

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦٠ - ٥٦١.

(٢) لم أقف على هذا القول في الكتاب.

منها، وخالفه الجمهور الأخفش والمازني والمبرد والفارسي[1]، قال الأخفش[2]: «إذا قلت رابعُ ثلاثة فإنما تُجريه مُجرى ضارِب زيدٍ ونحوه؛ لأنك تقول: كانوا ثلاثةً فرَبَعْتُهم، وكانوا خمسةً فسَدَسْتُهم، ولا يجوز أن تبني فاعِلاً من خمسة وعشرة جميعًا[3]؛ لأنَّ الأصل: خامسَ عشرَ أربعةَ عشرَ».

وفي البسيط: قال الأخفش: ولا يجوز بمعنى العمل، فلا تقول: ثالثَ عشرَ[4] اثني عشرَ. قالوا: لأنه إنما جاز في الإفراد على معنى العمل لأنهم اشتَقُّوا فعلاً منه، نحو: خَمَسْتُهم، وثَلَثْتُهم، بمعنى صَيَّرْتُهم، ولم يَشتَقُّوا من خمسةَ عشرَ فعلاً بهذا المعنى، فلم يَجُز، وقاسه النحويون المتقدمون، فجوَّزوه.

ومنعَه[5] الكوفيون في الوجهين محتجِّين بأنه لا يُشتَقُّ مِن أكثرَ مِن اسمٍ واحد.

والذي يظهر أنهم إن قالوا هذا قياسًا ففيه نظر، وإن سُمع فيُرجَع إليه، ويكون وجهه أنهم إذا قالوا ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ أنهم اشتَقُّوا من ثلاثةَ عشرَ ثالثَ عشرَ، فقالوا: ثالثُ[6] ثلاثةَ عشرَ، أي: أحد الثلاثة التي هي مع عشرة، ثم أقحموا عشر بيانًا بأنه ليس ثالثَ ثلاثةٍ خاصَّة، فلا يلزم ما قال الكوفيون.

فأمَّا الْمُجَوِّزون في غير الموافق فيقولون[7]: هذا ثالثَ عشرَ اثني عشرَ، اتِّكالاً على المعنى، ولا يلتفت إلى خَمَسْتُهم ونحوه؛ لأنَّ القائل به لا يُعمله، وإنما يكون

---

(١) التكملة ص ٧١.

(٢) المقتضب ٢: ١٨٣، وقال المبرد بعد قول الأخفش هذا: «والقياس عندي ما قال، وهو قول المازني». ومذهب هؤلاء الثلاثة في الانتصار لسيبويه من المبرد ص ٢٣٩.

(٣) جميعًا: سقط من ك.

(٤) «قال الأخفش: ولا يجوز بمعنى العمل، فلا تقول: ثالث عشر»: سقط من ك.

(٥) الذي في المخطوطات: ومنع.

(٦) ك: ثالث عشر.

(٧) الذي في المخطوطات: فيقول.

مضافًا، كما تقول: خمسةَ عشرَ زيدٍ؛ لِما تقدم من أنه لا يُشتَقُّ فعل منه، وإن كان معناه معنَى المصيِّر كما في اسم الفاعل بمعنى الماضي، لكنه لا يقصد هذا المعنى، وفيه نظر. انتهى.

وقال المبرد[1]: اسم الفاعل لا يكون من شيئين، والمختلِف اللفظ في الآحاد جارٍ على الفعل كاسم الفاعل.

وقال أبو علي في الإيضاح[2]: «ومَن قال خامسُ أربعةٍ لم يقل: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، ولا: رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ؛ لأنَّ اسم الفاعل الجاري على الفعل لا يكون هكذا»، يعني أنه لا يُبنَى من شيئين، كما قال المبرد.

وفي الإفصاح: هذا الوجه من القياس الذي قاسه س قال أبو العباس[3]: «إنه مذهب المتقدِّمين»، قال: «وكان الأخفش لا يراه صوابًا»، وبه قال المازنيُّ وأبو بكر وأبو علي. واستدلَّ بما أشير إليه قبلُ من أنَّ اسم الفاعل يكون جاريًا على المضارع، فإذا كان اسم الفاعل مركَّبًا لزم أن يكون المضارع مركَّبًا ليصحَّ جَرَيانه عليه، والفعلُ لا يكون مركَّبًا، فلا يَصِحُّ جَرَيان اسم الفاعل عليه، وجَرَيانه عليه شرطٌ لازم له، وإذا عُدم الشرط عُدم المشروط، وإذا لم يكن فعلٌ لم يكن اسمُ فاعل؛ لأنَّ اسم الفاعل لا بُدَّ له من فِعل يجري عليه.

وقد رَدَّ بعض المتأخرين على هذا القول بأنَّ العرب إنما تَشتَقُّ من الصدر الأول، فلا تركِّب، ومنه اشتَقَّتْ ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، اشتَقَّتْ ثالثًا من ثلاثة، ثم ركَّبْته بعدُ مع عشر[4]. قال: والعرب تقول: رَبَعْتُ الثلاثةَ عشرَ، أي: رَدَدْتُهم أربعةَ عشرَ، فاشتَقَّتْ من الصدر، ولم تُرَكِّب الفعل، فكذلك تَشتَقُّ / اسم الفاعل [٤: ١٦٧/أ]

---

(١) انظر الانتصار لسيبويه من المبرد ص ٢٣٩.

(٢) التكملة ص ٧١، وهو الجزء الثاني من الإيضاح.

(٣) المقتضب ٢: ١٨٣، وفيه قوله التالي.

(٤) س: مع عشرة.

من الصدر، ولا تُرَكَّب. وإنما قال س رابعُ ثلاثةَ عشرَ، ولم يُعلم أنه محذوف من تركيب، واسم الفاعل تابع للفعل. هكذا قال ابن الباذش[1].

ولا أرى أبا علي يصحِّح رَبَعْتُ الثلاثةَ عشرَ[2]، وقد حكاه بعض أهل اللغة، وبعضٌ يُنكره[3]، ويمكن أن يكون س ممن يراه، فيصحّ هذا التوجيه.

ويَبعُد عندي لأنّ العرب لم تَتَّسع في الاشتقاق من اسم العدد هذا الاتِّساع؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا: ثَنَيتُ الواحدَ، ولا ثالثٌ ثلاثةً، بالتنوين، لم يحكه س. وقال أبو الحسن: العرب لا تقول: خامسٌ خمسةً غدًا، بالنصب، ولا: ثانٍ اثنين غدًا، بالنصب، وقد يجوز فيما دون العشرة أن تُنوِّن وتَنصب، وأنْ تُدخل الألف واللام؛ لأنّ ذلك بناء[4] يكون في الأفعال، وإن كانت العرب لا تتكلم به هنا، ولكنه في القياس جائز أن تقول: الثاني اثنين أنا، والثالثُ ثلاثةً أنا، وهذا نظير ما رواه[5] الكسائي. وهو كله تَقَوُّلٌ على العرب، وكذلك التنوين والنصب.

والمختلف اللفظ لم يَصِحّ به سماع، ومن قال رابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ أربعةً - أشبهُ من ثالثِ اثنين بالتنوين؛ لأنك تريد: الذي جَعَلَ اثنين ثلاثةً، ومع ذلك هو ضعيف لأنه ليس له فعل معلوم، إنما هو مشتقٌّ من العدد، وليس له مصدر معروف، فالوجه الإضافة، وإنما يجوز هذا في الألف واللام للضرورة؛ لأنّ هذه الأشياء التي اتَّسَعت فيها العرب بجراها بجرى الأمثال، ولا ينبغي أن يُتَجاوَز بها استعمالهم، ومَنع من قولك: أنا إياهما ثالثٌ، وهؤلاءِ الثلاثةُ أنا إياهم رابعٌ، وأشباه هذا. وكل هذا حكاه أبو بكر عنه.

---

(١) سبقه إلى ذلك ابن وَلّاد في الانتصار لسيبويه من المبرد ص: ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) عشر: سقط من ك.

(٣) المخصص ١٧: ١١٠.

(٤) ك: فيما.

(٥) ك: رآه.

وقول س[1]: «وعلى هذا تقول: رابعُ ثلاثةَ عشرَ»، ظاهره القياس، ولو لم يُقَسْ كان أجود. وقول أبي الحسن «بجراها مجرى الأمثال» حَسَنٌ جدًّا، لا يقاس ما لم يُسمع على ما سُمع، لا على أنه موقوف كله، لكن يقاس على ما سُمع على النحو الذي سُمع.

وقال س: «وليس قولهم ثالثُ ثلاثةَ عشرَ كثالثِ ثلاثة في الكثرة؛ لأنهم قد يكتفون بـ(ثالثَ عشرَ)»[2]؛ ألا تراه قد قلّل شيئًا قياسه أن يَكثُر كثرةَ: ثالثُ ثلاثة، لكنه كما قال أولاً استَغنَوا عنه بغيره.

وقال السيرافي: «أمَّا مَن يقول: هذا ثالثُ اثنين، وعاشرُ تسعةً - فإنّ كثيرًا من النحويين يمنعون أن يقال فيما جاوز العشرة من هذا، وذلك أنّ القوم إذا كانوا تسعةً، فصِرتَ عاشِرَهم، جاز أن تقول: عَشَرْتُهم، وإذا كانوا عشرة فكَمَّلْتَهم أحدَ عشرَ لم يكن مِن هذا فعلٌ مشتقٌّ في تكميلك العشرة، وهذا هو القياس. ومنهم من يُجيزه، ويَشتقُّه مِن لفظ النِّيف، ويقول: هذا ثانٍ أحدَ عشرَ، وثالثٌ اثنَيْ عشرَ، وينوِّن».

قال: «وإنما جاز له أن يشتقَّ مِن لفظ النِّيف مِن قِبَلِ أنّ العشرة في الأصل معطوفة على النِّيف، والأصل: ثلاثةٌ وعشرةٌ، فيَشتَقُّه مِن الأول، ويَجعل الثاني معطوفًا عليه».

قال: «وقد حُكي نحوٌ مِن هذا عن العرب، قال الراجز[3]:

/ أنْعَتُ عَشْرًا والظَّليمُ حادِي [٤: ١٦٧/ب]

أراد: حادي عشر».

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦١.

(٢) الكتاب ٣: ٥٦١.

(٣) تقدم في ص ٣٦٧.

وقال ابن طاهر: «أُجيز ثاني أحدَ عشرَ على إجازة أبي الحسن ثاني واحدٍ، ونَفى س لسماعه مع إجازته لقياسه حملاً على ثاني اثنين». يريد أنَّ س قاس على ثاني اثنين: ثالثُ اثني عشرَ؛ لأنَّ كلَّ رابعِ أربعةٍ ونحوه يكون فيه رابعُ ثلاثةٍ، فقياس المركب كالمضاف.

وذكر أبو علي[1] أنَّ الياء في حاديْ عشرَ وثانيْ عشرَ يجوز فيها الفتح، وقياسُ المركب إذا كان في[2] آخره ياء أن تسكن ولا تُفتح، لكنه لمَّا كانت تُفتح في حادية عشر وثانية عشر لأجل تاء التأنيث أجراها بعض العرب على ذلك في المذكر.

وقوله **وحكمُ فاعلٍ** إلى آخر الفصل[3] يعني أنه يكون بالتاء للمؤنث وبغير تاء للمذكر في جميع الأحوال؛ سواءٌ أكان مفردًا، نحو ثانٍ وثالثٍ، أم مضافًا إلى غير مركَّب، نحو: ثالثُ ثلاثة، وثالثُ اثنين[4]، وثالثةُ ثلاث، وثالثةُ اثنتين. أو معطوفًا، نحو: الثالثُ والثلاثون رجلاً، والثالثةُ والثلاثون امرأةً. والثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، والثالثُ ثلاثةَ عشرَ، وثالثَ عشرَ[5]، والثالثةَ عشرةَ[6] ثلاثَ عشرةَ، والثالثةُ ثلاثَ عشرةَ، وثالثةَ عشرةَ. وعلى مذهب س في المختلف تقدم تمثيل المذكر. وتقول في المؤنث: رابعةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ[7]، ورابعةُ ثلاثَ عشرةَ. وعلى الوجه الثالث: رابعةَ عشرةَ.

---

(١) التكملة ص ٧١.

(٢) في: سقط من ك.

(٣) يعني قوله: وحُكمُ «فاعلٍ» المذكورِ في الأحوال كلِّها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حُكمُ اسمِ الفاعل.

(٤) وثالث اثنين: سقط من ك.

(٥) وثالث عشر: ليس في ك، د.

(٦) س: عشر.

(٧) ثلاث عشرة: ليس في ك، ن.

وبقي الكلام في العقود، فنقول: أمَّا عشرون وسائر العقود إلى تسعين والمئة والألف فلم يُسمَع من العرب بناء اسمِ فاعلٍ منها؛ لم يقولوا: عاشِرُ عشرين، ولا: ثالثُ ثلاثين، ولا: رابعُ أربعين[1]، والقياس يقتضي ألاَّ يقال من ذلك إلا ما سُمع؛ لأنَّ الاشتقاق من الأسماء الجامدة لا يُقاس لقلّته. والذي حُكي من ذلك: هذا عاشِرُ عشرين. وقال الكسائي[2]: «تقول: هذا الجزء العاشُر عشرين»، وقياسه: الثالثُ ثلاثين، والرابعُ أربعين، إلى آخره.

وقال س والفراء: هذا الجزء العشرون، وهذه الورقة العشرون، على معنى: تَمام العشرين، فتَحذف التمام[3].

وقال بعضهم: تقول هذا مُتَمِّمُ عشرين، أو مُكَمِّل عشرين. وهذا ليس بشيء لأنه يُلزم أن يُتَمِّمَ نفسَه أو يُكَمِّل نفسَه.

وقال أبو علي[4] في العقود كلها: هو المُوَفِّي كذا، وهي المُوَفِّية كذا، كقولك المُوَفِّي عشرين، والمُوَفِّية عشرين.

وقال بعض أصحابنا: والصحيح أن تقول: هو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو تأتي بأسماء العقود، فتقول: العشرون، والثلاثون، والأربعون، إلى تمام العقود.

* * *

(١) أربعين: سقط من ك.

(٢) المخصص ١٧: ١١١.

(٣) المخصص ١٧: ١١١.

(٤) المخصص ١٧: ١١٢.

ص: فصل

استُعمل كخمسةَ عشرَ ظروفٌ[1]، كيَومَ يَومَ، وصَباحَ مَساءَ، وبَينَ بَينَ. وأحوالٌ أصلها العطف، كتَفرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ، وخِذَعَ مِذَعَ، وأَخْوَلَ أَخْوَلَ، وتركتُ البلادَ حَيْثَ بَيْثَ، وهو جاري بَيْتَ بَيتَ، ولَقِيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ، وأخبرته صَخْرَةَ بَخْرَةَ. وأحوالٌ أصلها الإضافة، كبادي بَدا، وبادي بَدِي، وأَيدِي سَبا، وأيادي سَبا.

وقد يُجَرُّ بالإضافة الثاني مِن مركَّب الظروف، ومِن بَيْتَ بَيْتَ وتالِيَيْه، ويَتَعيَّن ذلك للخُلُوِّ من الظرفية، وقد يقال: باديَ بَدْءٍ، وبادي بَداءٍ أو بَدْءٍ، وبَدْءَ ذي بَدْءٍ[2] أو ذي[3] بَدْأة أو ذي بَداءة. / وقد يقال سَبًا بالتنوين، وحاثِ باثِ، وحَوْثًا بَوْثًا، وكَفَّةً عن كَفَّةٍ. [٤: ١٦٨/أ]

وأُلحق بهذا: وَقَعوا في حَيْصَ بَيْصَ، وحِيْصَ بِيصَ، والخازَبازَ.

ش: هذا الفصل ليس من أبواب العدد في شيء، إلا أنه استطرد إليه من حيث جعل اسمين اسمًا واحدًا مركبًا كخمسةَ عشرَ، ومناسب ما فيه من الظروف أن يُذكر مع الظروف، وما فيه من الأحوال أن يُذكر[4] في باب الحال، وقد تكلّم المصنف على شيء من هذه الظروف في باب الظرف في الشرح[5]، وأشار إليه في الفَصّ في قوله «وألحق بالممنوع التصرف ما لم يُضَف مِن مُرَكَّب الأحيان، كصَباحَ

---

(١) ظروف: سقط من ك.

(٢) ك: بدي.

(٣) ذي: ليس في س.

(٤) «مع الظروف، وما فيه من الأحوال أن يذكر»: سقط من س.

(٥) ٢: ٢٠٣.

مساءَ، ويَومَ يَومَ»[1]، وهذا النوع[2] من الظرف المركب مسموع، والمسموع صَباحَ مَساءَ ويَومَ يَومَ، وأزمانَ أزمانَ، هذا من ظرف الزمان، ولا يقاس عليه فيقال: فلانٌ يأتينا وَقْتَ وَقتَ، ولا نَهارَ لَيلَ، ولا عامَ عامَ، ولا ساعةَ ساعةَ. وأمَّا المسموع من ظرف المكان فبَيْنَ بَينَ، ولا يقاس عليه فيقال: خَلْفَ خَلْفَ، ولا أَمامَ أَمامَ، وإذا لم يَنقس ذلك في ظروف الزمان مع أنها أكثر فالأحرى ألاَّ يقاس على ظرف المكان؛ إذ ظرف المكان تَبَعٌ لها في هذا الحكم، كما أنه تَبَعٌ لها في الإضافة إلى الجمل؛ إذ لم يُضَفْ منها إلا حيثُ، فأمَّا ما جاء في حديث حذيفة من قول إبراهيم - صلى الله على نبينا وعليه - (إنَّما كُنتُ خَليلاً مِن وَراءَ وَراءَ)[3] فمن رواه بالضم فهو قطع عن الإضافة، نحو: مِن تحتُ، ومِن عَلُ، والثاني توكيد، ومن رواه بالفتح كان ذلك بناءً على جهة الشذوذ، وكان القياس لَمَّا تُصُرِّفَ فيه بدخول مِن عليه أن يضاف الأول إلى الثاني، فيقال: مِن وَراءِ وراءٍ؛ لأنهم لَمَّا تَصَرَّفوا في مثل يَومَ يومَ أضافوا الأول إلى الثاني، فقالوا[4]:

ولولا يومُ يومٍ ....

وقال المصنف في الشرح[5]: «هذا - يعني الإضافة - حكم ما خرج عن الظرفية مما رُكِّبَ من الظروف تركيبَ خمسةَ عشرَ». قال[6]: «وعلى هذا أنشد س:

ولــولا يــومُ يــومٍ مــا أَرَدْنــا .....»

---

(١) التسهيل ص ٩١.

(٢) وهذا النوع ... صباح مساء ويوم يوم: سقط من س.

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان [الباب ٨٤] ١: ١٨٧.

(٤) هذا جزء من بيت تقدم في ٧: ٢٧١.

(٥) ٢: ٤١٦.

(٦) ٢: ٤١٦.

البيت. قال[1]: «وأنشد أيضًا[2]:

ما بالُ جَهلِكَ بعدَ الحِلْمِ والدِّينِ وقد عَلاكَ مَشِيبٌ حينَ لا حِينِ

أنشده، وقال: (إنما هو: حينَ حينٍ، ولا بمنْزلة ما إذا أُلغيتْ[3])» انتهى. فجعل المصنف «حينَ لا حينٍ» من باب «ولولا يومُ يومٍ»، وليس كذلك لوجهين:

أحدهما: أنَّ «يومُ يومٍ» سُمع فيه التركيبُ وجَعلُهما اسمًا واحدًا في موضع نصب على الظرف، ولم يُسمَع ذلك في «حينَ حينٍ».

والثاني: أنَّ قوله «ولولا يومُ يومٍ» تُصُرِّفَ فيه بالخروج عن الظرفية، واستُعمل مبتدأً، و«حينَ لا حينٍ» في البيت هي ظرف، لم يُتَوَسَّعْ فيها في البيت بالخروج عن الظرفية.

وقوله **وأحوالٌ أصلُها العطفُ** لَمَّا كانت الحال مُشْبِهة للظرف حتى قيل فيها إنها مفعول فيها من حيث المعنى أُجريتْ مُجراه في الجَرَيان مَجرى خمسةَ عشرَ؛ والجامعُ بينهما تضمُّن معنى حرف العطف، وتلك ألفاظ محفوظة لا يُقاس عليها أيضًا، وهي أكثر من الظروف، ولذلك كان منها ما أصله العطف وما أصله الإضافة ، وليس في الظروف[4] المركّبة ما أصله / الإضافة. [ك: ١٦٨/ب]

قال المصنف في الشرح[5]: «وكان الحال جديرًا بالغلبة لأنَّ الواقع حالاً من هذا النوع قائم مقام مفردٍ ومُغْنٍ عنه، كما أنَّ مركّب العدد قائم مقام مفرد ومُغْنٍ عنه، وذلك أنَّ ما دون العشرة إذا زيدَ عليه واحدٌ استحقَّ مفردًا يدلُّ على الزائد والمزيد عليه، كقولنا للاثنين المزيد عليهما واحد: ثلاثة، وهكذا إلى التسعة المزيد

---

(١) ٢: ٤١٦.

(٢) زيد هنا في ك: س. وقد تقدم البيت في ٧: ٢٧١.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٥.

(٤) ولذلك كان منها ... وليس في الظروف: سقط من ك.

(٥) ٢: ٤١٦ - ٤١٧.

عليها واحد، وأمَّا العشرة المزيد عليها فتُرك فيها هذا الأصل، واستُغني بالمركَّب عنه، ثم رُجع إليه في تضعيف العشرة وما فوقه. والأحوال المشار إليها بمنْزلة مركَّب العدد في القيام مقام مفرد؛ لأنَّ شَغَرَ بَغَرَ بمعنى منتشرين، وشَذَرَ مَذَرَ بمعنى متفرقين، وخِذعَ مِذَعَ بمعنى منقطعين، وأَخْوَلَ أَخْوَلَ في قوله[1]:

..... سِقاطَ شَرارِ القَينِ أَخْوَلَ أَخْوَلا

بمعنى متفرقًا، وحَيْث بَيْثَ بمعنى مبحوثة، وبَيْتَ بَيتَ بمعنى مقاربًا، وكَفَّةَ كَفَّةَ بمعنى مُواجهًا، وصَحْرَةَ بَحْرَةَ بمعنى منكشفًا، وبادي بَدا أو بَدِي بمعنى مبدوءًا به. وسبب بناء ما أصله العطف كسبب بناء العدد المركَّب، وهو في مركَّب الأحوال أوكَد؛ لأنَّ تركيبه ألزم» انتهى.

يعني: والبناء في مركَّب الأحوال أوكَد منه في مركَّب الظروف؛ لأنَّ تركيبه في الأحوال ألزَم منه في الظروف؛ لأنَّ الظروف المركَّبة قد يُفَكُّ عنها التركيب وتضاف. ويعني فيما أصله العطف.

قال المصنف في الشرح[2]: «وأمَّا ما أصله الإضافة فسبب بنائه شَبَهُه بما أصله العطف في التركيب من شيئين يؤديان معنًى واحدًا، وفي لزوم معنًى في، وامتناع الألف واللام والإضافة والتصغير. وبُنيا على حركة لأنَّ لهما أصلاً في التمكن. وكانت الحركة فتحةً لأنَّ مع التركيب ثقلاً، فكرهوا اجتماع ثقلين لو جيء معه بكسرة أو ضمة» انتهى.

وفي البسيط ما ملخصه: إنَّ حذف التنوين يكون من الثاني للإتباع، فيُشَبَّه بخمسةَ عشرَ، وليس مبنيًّا بمنْزلته، وحركة الإتباع ليست حركة إعراب، فهو

---

(١) صدر البيت: «يُساقطُ عنه رَوقُهُ ضارياتها». وهو لضابئ بن الحارث البُرجُميّ، يصف ثورًا وحشيًّا. الأصمعيات ص ١٨٣ [٦٣]. الروق: القرن. وضارياها: ضاريات الكلاب. والقين: الحدّاد.

(٢) ٢: ٤١٧.

مخفوض في التقدير، والظروف والأحوال غير متمكنة، فكان ترك التنوين فيها أنسب، كما فعلوا ذلك في النداء، فقالوا: يا بنَ أمَّ، ويا بنَ عمَّ، ونحوه؛ لأنَّ النداء باب لا تتمكن فيه الأسماء، فساغ لهم في ذلك ترك التنوين، فهو محذوف لا للبناء، وذلك نحو: هو جاري بَيتَ بَيتَ، ولولا يومَ يومَ، وأتيتك صباحَ مساءَ، ولقيته كَفَّةَ كَفَّةَ، وبَينَ بَينَ.

وقال بعض النحويين: «إنها مركبة بمنْزلة خمسةَ عشرَ، وعلة البناء أنَّ أصلها العطف بالواو، فحُذفت الواو، وضُمِّن معناها، فبُني كخمسةَ عشرَ؛ إذ الأصل: أتيتك صباحًا ومساءً، ويومٌ ويومٌ، وكذلك في أخواتها. وهو معزي إلى س لقوله (يجعله بعضهم كاسم واحد)[1]، وليس يمنع التنوين إلا بناء، وأيضًا لا عهد بترك التنوين للإتباع.

وما ذكروه عن س فالظاهر خلافه؛ لأنه قال فيها: (والآخِر من هذه الأسماء في موضع جر)[2]، ولو[3] كانت كخمسةَ عشرَ ما كان في موضع شيء، فدلَّ على أنَّ الإضافة عنده أصلها، وأنَّ هذا طارئ عليها، وإنما يريد بقوله (كاسمٍ واحد) أي بحسب / ظاهره. [٤: ١٦٩/أ]

وقولهم إنَّ التنوين لا يُحذف للإتباع، قلنا: ليس الإتباع بما هو إتباع هو السبب، بل السبب جَعلُه مع الأول كشيء واحد كخمسةَ عشرَ، فحذف من الآخر كما حذف التنوين في قولك: هذا زيدُ بنُ عمرٍو، وحكم الطَّرَف[4] كحكم الوسط، ولتأويله تأويل اللفظ الواحد جاز الإتباع فيه كما جاز في اللفظ الواحد» انتهى.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٠٣.

(٢) الكتاب ٣: ٣٠٣.

(٣) ك، ن: فلو.

(٤) ك: الظرف.

ونَرجع إلى الكلام على هذه الألفاظ:

فقوله[1] **تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ** معناه: في كل وجه ، وهذا معنى قول المصنف[2] «منتشرين»؛ لأنهم إذا انتشروا في الأرض كانوا قد تفرَّقوا في كل وجه، وكأنَّ شَغَرَ مأخوذ من قولهم: شَغَرَ البلدُ: إذا خلا من الناس، وكأنهم حين فارقوا أماكنهم، وسَلكوا جهاتٍ شتَّى - خَلَتْ أماكنُهم منهم. ويقال: اشْتَغَرَ في الفلاة: إذا أبعَدَ فيها. وبَغَرَ النجم يَبغُرُ بُغُورًا: إذا سقطَ وهاج بالمطر، والنَّجم: الثُّرَيَّا، وكأنَّ بَغَرَ منه؛ لأنهم إذا تفرَّقوا في كل وجه سَقَطوا في تلك الأوجه.

وقوله **شَذَرَ مَذَرَ** يقال: تَفَرَّقوا شَذَرَ مَذَرَ، بفتح الشين والميم، وبكسرهما، ومعناه: ذهبوا في كل وجه. ومَذَر إتباع، والشَّذْر: قِطَع الذهب، والشَّذْر: اللؤلؤ الصغار، والشَّذْرة: القطعة، وكأنهم بِتَوَجُّههم كلٌّ وجه[3] تقطَّعوا في نواحي الأرض. ومَذَرَت البيضةُ: فسَدت ، ومَذِرَت - بكسر الذال - مَعِدتُه: فَسَدت، وكأنهم بتفرُّقهم وخروجهم إلى غير مواطنهم فسَدت أحوالهم. وفي البسيط أنَّ الميم في مذَر بدل من الباء.

وقوله **خِذَعَ مِذَعَ**[4].

وأَخْوَلَ أَخْوَلَ معناه[5]: شيئًا بعد شيء، وقال الشاعر[6]:

يُساقِطُ عنه رَوْقُهُ ضارياتِها ... سِقاطَ حَديدِ القَينِ أَخْوَلَ أَخْوَلا

---

(١) ك: وقوله.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٤١٦.

(٣) كل وجه: سقط من ك.

(٤) بياض مقداره سطران وثلث في كل من س، د. وسطر في ك، وفي حاشيتها: كذا وجد. وسطر في ن، وفي حاشيتها: هكذا نقص في الأصل. وقال في الارتشاف ٣: ١٦١١: «وخَذَعَ مَذَعَ، أي: منقطعين».

(٥) ك: ومعناه.

(٦) تقدم البيت في ص ٣٨٣. ك: حديد القبر.

في المجمل[1]: «ذهبَ بنو فلان أخْوَلَ أخوَلَ: إذا تفرَّقوا».

وقوله **وتركتُ البلادَ حَيْثَ بَيْثَ** يقال: استَحاثَ واستَباثَ: استَخرجَ، واستَحاثَ الشيءَ: إذا تَطَلَّبَه وقد ضاع في التراب. ويقال: باثَ عن الشيء يَبوث بَوثًا: بحثَ عنه، واستَباثَ: استَخرجَ، وابْتاثَ عن الشيء: بحثَ عنه، مثل باثَ، وقال الشاعر[2]:

لَحَقٌّ بَنِي شِعارةَ أنْ يَقُولُوا ... لِصَخْرِ الغَيِّ: ماذا تَستَبِيثُ

ويقال: تركَهم حَوْثًا بَوْثًا، وحَوْثَ بَوْثَ، وحَيْثَ بَيْثَ، وحاثَ باثَ، وحِيثَ بِيثَ، بكسر الحاء والباء: إذا فرَّقهم وبَدَّدهم، فيكون معنى قول المصنف[3] «تركت البلادَ حيث بيث، أي: مبحوثة»، أي: أنها بُحث أهلها، واستُخرجوا منها. ويقال: أوقَعَ بهم فلانٌ فتركهم حَوْثًا بَوْثًا، أي: فَرَّقهم. وقال الفراء[4]: معنى هذه الكلمات: أذْلَلْتُهم ودَقَقْتُهم.

وقوله **وهو جاري بَيْتَ بَيتَ** أي: مُلاصقًا، وبعض العرب يضيف، فيقول: بيتَ بيت، حكاه س[5].

وقوله **ولَقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ** قال الأحمر: لَقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ مثل لَقيتُه مُواجَهةً[6].

[٤: ١٦٩/ب] وقوله / **وأخبَرتُه صَحْرةَ بَحْرةَ** شرحه المصنف[7]: «منكشفًا»، ويقال: أتَيتُه صَحْرةَ بَحْرةَ: إذا رأيتَه وليس بينك وبينه ساتر. والمُصاحِر: الذي يقابل قِرنَه في

---

(١) مجمل اللغة لابن فارس ١: ٣٠٧ (خول).

(٢) هو أبو المُثَلَّم الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٢٦٤. شعارة: لقب لصخر الغي الهذلي الذي يخاطبه أبو المثلم بالقصيدة التي منها هذا البيت. ك: ماذا يستبيث.

(٣) ٢: ٤١٧.

(٤) اللسان (حوث).

(٥) الكتاب ٣: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٦) قالوا: لقيته كفاحًا، أي: مواجهةً. مجمع المثال ٢: ١٩٨. «قال الأحمر: ومثله قولهم: كَفَّةَ كَفَّةَ». كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٣٧٧.

(٧) ٢: ٤١٧.

الصحراء، ولا يُقاتله. ووقع في كلام بعض اللغويين: «صَحْرَةَ بَحْرَةَ، غير مُجْراة»[1]، فظاهره أنهما ممنوعان الصرف ، وما أظنه يريد ذلك ، وإنما أراد أنهما غير منوَّنين؛ إذ هما مبنيَّان.

وقوله **وأحوالٌ أصلُها الإضافةُ كبادي بَدا وبادي بَدِي** فسَّرها المصنف[2]: «مبدوءًا به»، تقول: افعلْ هذا بادي بَدا، أي: مبدوءًا به. وبادي: اسم فاعل، وبَدا: مصدر، ولا همز فيهما، وجاء هذا على لغة بَدِيَ على وزن فَعِلَ بغير همز، وبَدًا هو مصدره؛ إذ ذلك[3] لغة في بدأ، يقال: بَدِيَ، مثل بَقِيَ، وهو لغة الأنصار[4]، قال راجزهم[5]:

باسمِ الإلهِ ، وبه بَدِينا

والمشهور من اللغات الهمز. وباديْ بَدا مبنيَّان، والياء ساكنة كياء مَعْدِيْ كَرِب.

وبادِيْ بَدِي - بكسر دال الثاني - ينبغي أن يُجعل اسم فاعل، كشَجِيَ فهو شَجٍ، ويكون لـ«بَدِيَ» اسم فاعِل على وزن فاعِلٍ، وهو بادي، وعلى وزن فَعِلٍ، وهو بَدِي.

وقوله **وأيْدِيْ سَبا وأيادِيْ سَبا**[6].

---

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٣٧٧.

(٢) ٢: ٤١٧.

(٣) ك: مصدره وذلك.

(٤) جمهرة اللغة ٢: ١٠١٩.

(٥) هو عبد الله بن رواحة. ديوانه ص ١٤٢ وتخريجه في ص ١٧٦منه، وهو له في مجاز القرآن ١: ١٨ وجمهرة اللغة ٢: ١٠١٩.

(٦) هنا بياض في س مقداره ٣ أسطر. وفي ك ٣ أسطر ونصف السطر، وفي حاشيتها كذا وجد. ولم يفسره في الارتشاف. تفرق القوم أيدي سبا: تفرقوا تفرقًا لا اجتماع بعده.

وقوله **وقد يُجَرُّ بالإضافة الثاني مِن مركّب الظروف** فيقال: جئتُك يومَ يومٍ، وصباحَ مساءٍ، وبينَ بينٍ. ومدلولها مدلول البناء، أي: كلَّ يومٍ، وكلَّ صباحٍ، وكلَّ مساءٍ، وبينَ هؤلاء وبينَ هؤلاء.

وقوله **ومِن بَيْتَ بَيتَ وتالِيَيْه** أي: تقول: هو جاري بَيتَ بيتٍ، وكَفَّةَ كَفّةٍ، وصَحْرةَ بَحْرةٍ، والمعنى معنى المبنيّ.

وقوله **ويَتَعَيَّنُ ذلك لِلخُلُوِّ مِن الظَّرفية** أي: تَتعيَّن الإضافة إذا استُعمِل غيرَ ظرف، كقوله[1]:

ولولا يومُ يومٍ..... .....

أخرجه عن الظرفية باستعماله مبتدأ، فوجبت الإضافة.

وقوله **وقد يُقالُ بادي بَدْءٍ** إلى آخر اللغات فيه[2]، أضاف الأول إلى الثاني، ولم يَبْنِهما، كما أضاف في الظروف، والمعنى واحد، والهمز فيه جاء على اللغة الشهيرة.

وقوله **وقد يُقالُ سَبًا بالتنوين** أصله - كما تقدم - الهمز، فلمَّا أبدلها ألفًا، وأضاف أيدي أو أيادي إليها، نَوَّنَها، والمعنى مع الإضافة والبناء واحد.

وفي البسيط: ذهب الزمخشري[3] إلى أنَّ بادي بَدا وأيادي سَبا من المركّب تركيب ما لا ينصرف. وفيه ما ترى؛ لأنَّ ذلك لا يُؤثَر إلا مع[4] الأعلام.

وقوله **وحاثِ باثِ** يعني أنهما بُنيا على الكسر، وفَرَّ قائل ذلك من توالي فتحاتٍ ستٍّ تقديرًا؛ لأنَّ الألفين[5] بمنزلة فتحتين، وقبلهما فتحتان، فإذا فُتح

---

(١) هذا جزء من بيت تقدم في ٧: ٢٧١، وفي ص ٣٨١ من هذا الجزء.

(٢) هو: وقد يقال: باديَ بَدْءٍ، وبادي بَداءٍ أو بَدْءٍ، وبَدْءَ ذي بَدْءٍ أو ذي بَدْأةٍ أو ذي بَداءةٍ.

(٣) المفصل ص ١٦٢ تحقيق د. فخر قدّارة.

(٤) ك: في.

(٥) لأن الألفين ... ست فتحات تقديرًا: سقط من س.

تالياهما[1] اجتمعت ستُّ فَتَحات تقديرًا / فأُوثِرَ الكسرُ تَخَلُّصًا من توالي الأمثال، [٤: ١٧٠/أ]
قاله المصنف في الشرح[2].

ونقول: إنه بَنى الاسمين على الكسر على أصل التقاء الساكنين، وبناؤهما على الفتح طلبٌ للتخفيف.

وقوله **وحَوْثًا بَوْثًا** مَن قال حَيْثَ بَيْثَ أتبع الثاني الأول؛ إذ أصل الياء في بَيث الواو، فصار نظير: (لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ)[3]، وأصله تَلَوتَ، فأتبعه دَرَيتَ.

ومن قال حَوْثًا بَوْثًا، أو حَوْثَ بَوْثَ[4]، أتبع الأول الثاني، كما قالوا: وَقَعُوا في حَوْصَ بَوْصَ[5]، فأتبعوا الأول الثاني، وهو من ذوات الياء، على ما سيبين[6] إن شاء الله.

ومن قال: حاثَ باثَ، أو حاثِ باثِ - فإنه بناه على فَعَل بفتح العين، فتحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما، فقلبا ألفين.

ومن قال حِيْثَ بِيْثَ فإنَّ الواو في بِيْثَ انقلبت ياءً لكسرة ما قبلها.

---

(١) ن: ثاؤهما.

(٢) ٢: ٤١٧.

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب الميت يسمع خفق النعال ٢: ٩٢، وباب ما جاء في عذاب القبر ٢: ١٠٢ وهو: عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال: (العَبدُ إذا وُضِعَ في قَبرِه وتَوَلَّى وذَهَبَ أصحابُه حتى إنه لَيَسمَعُ قَرْعَ نِعالِهم أتاهُ مَلَكَان فأقعَدَاه، فيَقُولان له: ما كُنتَ تَقُولُ في هذا الرَّجُلِ مُحَمَّد ﷺ؟ فيقول: أشهَدُ أنه عبد اللَّه ورَسُولُه. فيُقَالُ: انْظُرْ إلى مَقْعَدِكَ من النَّارِ أبدَلَكَ اللهُ به مَقْعَدًا من الجَنَّة. قال النبي ﷺ: فيَرَاهُما جميعًا. وأمَّا الكَافِرُ أو المُنافِقُ فيقول: لا أدري، كنتُ أقُولُ ما يقول الناس. فيُقالُ: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ. ثُمَّ يُضرَبُ بِمِطْرَقةٍ من حَدِيدٍ ضَرْبَةً بينَ أُذُنَيه فيَصِيحُ صَيْحةً يَسْمَعُها من يَليهِ إلا الثَّقَلَيْن).

(٤) الذي في المخطوطات: وبوث.

(٥) فيما عدا د: وبوص.

(٦) ك: سنبين.

وقوله **وكَفَّةً عن كَفَّةٍ** فعلى هذا يكون في ذلك ثلاثة أوجه: كَفَّةَ كَفَّةَ، ببنائهما، وكَفَّةَ كفَّةٍ، بالإضافة، وكَفَّةً عن كَفَّةٍ.

وقوله **وأُلْحِقَ**[1] **بهذا: وَقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ** أي: وأُلحق[2] بهذا المبنيّ - وهما اسمان - ما لم يقع ظرفًا ولا حالاً. وقال الفراء: حاصَ عنه يَحيصُ حَيْصًا وحُيُوصًا ومَحِيصًا وحَيَصًا: إذا عدلَ وحادَ، والانْحياص مثله، يقال للأولياء: حاصُوا عن العدو، وللأعداء: انهزموا. ويقال: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، وحِيصَ بِيصَ، أي: في اختلاطٍ من أمرهم، لا مَخرج لهم منه، ويقال: في ضيق وشدة. وهما اسمان، جُعلا اسمًا واحدًا، وبُنيا على الفتح، مثل: هو جاري بيتَ بيتَ، وأنشد الأصمعي لأميَّة بن أبي عائذ الهذلي[3]:

قد كنتُ خَرَّاجًا وَلُوحًا صَيْرَفًا ... لم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

ومَن زعم أنَّ بَيْص مِن باصَ يَبُوص بَوْصًا: إذا تقدَّم - أخرج البَوصْ على لفظ الحَيص ليزدوجا. والحَيْص: الرَّواغ والتَّخَلُّف، والبَوْص: السَّبق والفِرار، ومعناه: كلُّ أمرٍ يُتَخَلَّفُ عنه ويُفَرُّ. وحكى أبو عمرو: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، وحِيْصَ بِيْصَ، وحِيْصٍ بِيْصٍ. وحكى: إنك لتحسب علي الأرض حَيْصًا بَيْصًا. ويقال: حِيصِ بِيصِ، قال الراجز يذكر خاطبًا[4]:

---

(١) الذي في المخطوطات: وألحقوا، صوابه ما تقدم في الفص.

(٢) ن: وألحقوا.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢: ٤٩١ وإصلاح المنطق ص ٣١. الصيرف: المتصرف في الأمور. وتلتحصني: تنشب بي. ولحاص: شدّة واختلاط.

(٤) الرجز لعَقيل بن عُلَّفة. الأغاني ١٢: ٢٦٥، وفيه المناسبة التي قيل فيها الرجز. [ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب]. حيص بيص: ضيِّقة. والعيص: الأصل.

صارتْ عليه الأرضُ حِـيْصٍ بِـيْصٍ حـتى يَلُـفَّ عِيْـصَهُ بِعِيْـصِي

وحاصَ باصَ لغة في حيصَ بيصَ.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، أي: في شدة ذات تأخُّر وتقدُّم، وهو مِن حاصَ عن الشيء: تأخَّر عنه. وباصَ يَبوص بَوْصًا: تقدَّم، أُتبِع بَوْصٌ حَيْصًا. ومَن قال في حَوْصٍ وبَوْصٍ أَتبَع حَيْصًا[2] بَوْصًا، كقوله (مَأْزُورات غيرَ مَأْجُورات)[3] لأنه من الوِزْر» انتهى ملخصًا.

وفي كتاب الصفار البطليوسي: «حيصَ بيصَ: التُزِمَ في هذا المركَّب أحد الأوجه، وهو البناء، وقد كان يجوز خلاف ذلك، لكن طريق ذلك السماع، وقد سُلب كل واحد من الاسمين معناه، وصارا يدلاّن على شيء واحد. وَقَعُوا في حيصَ بيصَ، أي: في أمرٍ شديد، ومع هذا هي قليلة التمكن، ومعنى ذلك أنها قليل ما يُتَكَلَّمُ بها، فلَمَّا قَلَّ دَورُها بُنِيتْ».

وقوله / والخازَبازَ فيه سبع لغات، هذه واحدة، بناؤهما على الفتح، وخازِ بازِ، بناؤهما على الكسر، وخازَ بازُ، بفتح الأول وضم الثاني، وخازِ بازُ، بكسر الأول وضم الثاني، وخازُ بازٍ بإعراب الأول وإضافته إلى الثاني معربًا، وخِزْبازٌ على وزن قِرْطاسٍ مُعرَب، وخازِباءُ على وزن قاصِعاءَ، لا ينصرف، وهذه اللغات [٤: ١٧٠/ب]

---

(١) ٢: ٤١٧.

(٢) ك: حوصًا.

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الجنائز: باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ١: ٥٠٢ - ٥٠٣، وهو: «عن علي قال: خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوةٌ جُلوسٌ، فقال: (ما يُجْلِسُكُنَّ)؟ قلنَ: ننتظر الجنازة. قال: (هل تَغْسِلْنَ)؟ قلنَ: لا. قال: (هل تَحْمِلْنَ)؟ قلنَ: لا. قال: (هل تُدْلِينَ فيمن يُدْلِي)؟ قلنَ: لا. قال: (فارْجِعْنَ مأزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ)».

لخمسة معانٍ، أحدها الذُّباب، الثاني صوته، الثالث نبتٌ، الرابع داءٌ يأخذ الإبل في حلوقها والناسَ، الخامس اسمٌ للسِّنَّوْر، وأنشدوا في الذُّباب[1]:

تَفَقَّأُ فوقَه القَلَعُ السَّواري /١٤٧أ وجُنَّ الخازِبازُ به جُنُونا

وفي النَّبت[2]:

رَعَيتُها أَكرَمَ عُودٍ عُودَا الصِّلَّ والصَّفْصِلَّ واليَعْضِيدا

/والخازِبازِ السِّنَمَ المَحُودا بحيثُ يَدعو عامرٌ مَسعُودا

عامر ومسعود: راعيان.

وفي الداء[3]:

يا خازِبازِ، أَرْسِلِ اللَّهازِما إنِّي أَخافُ أنْ تكونَ لازِما

وأنشد الأخفش[4]:

..... وَرِمَتْ لهازِمُها من الخِزْبازِ

---

(١) تقدم البيت في ص ٣٤٧.

(٢) الرجز في تهذيب اللغة ٧: ٢١٣، ١٢: ١١٤ والإنصاف ١: ٣١٤ والخزانة ٦: ٤٤٥. رعيتها: (ها) ضمير البقعة. الصل: شجر. والصفصل: نبت أو شجر. واليعضيد: نبت أو شجر. والسنم: العالي. والمحود: الذي أصابه الجَوْد، وهو المطر القويّ. وقد أُدخل في ك بين البيتين الثاني والثالث ما يعدل ورقة من الباب التالي «باب كم وكائن وكذا»، وأول ذلك قوله: «وظاهر قول المصنف ولا يحذف إلا لدليل»، وآخره: «فلذلك حسن الفصل في كم ولم يحسن في عشرين وأمثاله». ويبدأ ذلك بدءًا من الربع الثاني من الورقة ١٧٠/ب، وينتهي قبيل نهاية الورقة ١٧١/أ من ك.

(٣) الرجز بلا نسبة في النوادر ص ٥٤٩، ٥٧٠ وإصلاح المنطق ص ٤٤ وجمهرة اللغة ١: ٢٨٩ وإيضاح الشعر ص ٤٣، ونسب في شرح المفصل ٤: ١٢٢ للعدوي. اللهازم: جمع لِهزِمة، وهي مضغة في أصل الحنك.

(٤) صدر البيت: «مثلُ الكِلاب تَهرُّ عندَ دِرابِها». وهو في الكتاب ٣: ٣٠٠ والأعلم ص ٤٨٢ وجمهرة اللغة ١: ٢٨٩. هرير الكِلاب: صوتها دون النباح. والدراب: جمع درب، وهو باب السكة الواسع.

تمّ بحمد اللّه وتوفيقه

الجزء التاسع من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء اللّه تعالى -

الجزء العاشر، وأوله

«باب كم وكائن وكذا»

فهرس الموضوعات

٢٧ - باب الحال	**٥ - ٢٠٤**
- تعريفه	٥
- حكمه	٨
- شروطه: اشتقاقه وانتقاله	٩
- ما يغني عن اشتقاقه	١٤
- وصفه	١٤
- تقدير مضاف قبله	١٤
- دلالته على مفاعلة	١٥
- - - سعر	١٥
- - - ترتيب	١٦
- - - أصالة	١٩
- - - تفريع	٢٠
- - - تنويع	٢٠
- - - طور واقع فيه تفضيل	٢٠
- كلّمته فاه إلى فِيَّ	٢٠
- فصل: وجوب تنكيره	**٢٦ - ٥٩**
- تعريفه بأل	٣٠
- - بالإضافة	٣٥
- العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدم	٣٨
- عند الحجازيين	٣٨

- عند التميميين ٤٠
- مركّب العدد ٤١
- جاء القوم قَضَّهم بقَضيضهم ٤٢
- مجيء المؤول بنكرة علمًا ٤٣
- وقوع المصدر موقع الحال ٤٣
- عدم اطراده فيما هو نوع العامل ٤٦
- أنت الرجل علمًا ٤٧
- هو زهير شعرًا ٤٨
- أمَّا علمًا فعالم ٤٩
- لغة تميم في المصدر التالي أمَّا ٥٠
- لغة الحجاز ٥١
- المصدر المنصوب بعد أمَّا عند سيبويه ٥١
- - - - - - الأخفش ٥٢
- أمَّا العبيد فذو عبيد ٥٥
- **فصل: تنكير صاحب الحال** ٦٠ - ١٣٠
- كونه مختصًّا ٦٠
- كونه مسبوقًا بنفي أو شبهه ٦٢
- تقدم الحال على صاحبه ٦٣
- كونه جملة مقرونة بالواو ٦٥
- كون الوصف به على خلاف الأصل ٦٥
- مشاركة المعرفة صاحب الحال النكرة ٦٦
- تقدم الحال على صاحبه وتأخيره ٦٦
- ما يمنع من التأخير ٦٧

- تقديمه على صاحبه المجرور ٦٨
- - - - المرفوع والمنصوب ٧٧
- تقديم الحال على عاملها ٨٣
- لزوم تقديم عاملها ٩٣
- العامل الجامد المضمَّن معنى مشتقّ ٩٤
- كون العامل أفعل تفضيل ١٠٩
- - - مفهم تشبيه ١٠٩
- توسيط العامل بين حالين ١٠٩
- توسيط الحال ١١٧
- فصل: اتحاد عامل الحال مع تعددها ١٣١ - ١٥٢
- إضمار عاملها جوازًا ١٣٩
- - - وجوبًا ١٤٢
- فرع: كون العامل في الحال معنويًّا ١٤٧
- حذف الحال ١٤٨
- كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ١٤٩
- فصل: الحال المؤكِّدة ١٥٣ - ١٦٣
- فصل: وقوع الحال جملة ١٦٤ - ٢٠٤
- ما لا تغني فيه الواو عن الضمير في الجملة الحالية ١٦٧
- اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية ١٦٩
- ما تنفرد فيه الواو ١٧٢
- نيابة الظاهر مناب الضمير ١٧٤
- انفراد الجملة الاسمية بالضمير ١٧٤
- خلوّ الجملة الاسمية من الواو والضمير ١٧٨

- دخول الواو على المضارع ١٨٠
- دخول «قد» على الماضي ١٨٥
- لزوم الواو و«قد» ١٩٠
- الجملة المفسِّرة ١٩٢
- الجملة الاعتراضية ١٩٤
- ما يميز الجملة الاعتراضية من الجملة الحالية ١٩٩
- الاعتراض بجملتين ٢٠١
- الجمل التي لا موضع لها من الإعراب ٢٠٢
- الجمل التي لها موضع من الإعراب ٢٠٣
٢٨ - باب التمييز **٢٠٥ - ٢٧١**
- حدّه ٢٠٥
- تمييز الجملة ٢٠٩
- تمييز المفرد ٢١١
- تمييز العدد ٢١١
- تمييز مفهم مقدار ٢١١
- - - مثليَّة ٢١٢
- - - غيريَّة ٢١٤
- - - تعجب ٢١٤
- العامل في تمييز المفرد ٢٢٠
- الحكم الإعرابي لتمييز المفرد ٢٣٠
- فصل: تمييز الجملة **٢٤١ - ٢٧١**
- العامل فيه ٢٤٢
- مطابقته ما قبله ٢٥٠

- تعريفه لفظًا ٢٥٣
- الحكم الإعرابي للمعرَّف لفظًا ٢٥٥
- تقديمه على عامله ٢٥٨
- منع تقديمه على عامله ٢٦٨
- تقديمه في الضرورة ٢٦٩
٢٩ - باب العدد ٢٧٢ - ٣٩٣
- الحكم الإعرابي لتمييز العدد ٢٧٢
- جمع المفسِّر ٢٨٥
- كون المفسِّر اسم جنس أو اسم جمع ٢٩٠
- ما يغني عن تمييز العدد ٢٩٥
- فصل: حذف تاء الثلاثة وأخواتها ٢٩٦ - ٣٠٨
- فصل: عطف العشرين وأخواته على النيِّف ٣٠٩ - ٣٣٨
- حكم تاء الثلاثة والتسعة وما بينهما ٣١٥
- حكم تاء العشرة في التركيب ٣١٥
- حركة شين العشرة ٣١٦
- تسكين عين عشر ٣١٧
- أحد عشر واثنا عشر ٣١٧
- أحد عشر وثلاثة عشر إلى تسعة عشر ٣٢٣
- ثمان عشرة ٣٢٦
- ياء الثماني ٣٢٧
- أحد وإحدى ٣٢٩
- ما يختصّ به أحد ٣٣٣
- عَريب وديَّار ونحوهما ٣٣٦

- فصل: تثنية أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز وجمعها ٣٣٩ - ٣٤٨
- ما يختص به الألف ٣٤١
- ما تُميَّز به المئة ٣٤١
- تعريف العدد ٣٤٢
- فصل: حكم العدد المميَّز بشيئين في التركيب ٣٤٩ - ٣٥٢
- فصل: التأريخ ٣٥٣ - ٣٥٧
- فصل: اسم الفاعل المشتقّ من العدد ٣٥٨ - ٣٧٩
- الأسماء المركبة المبنيَّة ٣٨٠ - ٣٩٣
- الظروف ٣٨٠
- أحوال أصلها العطف ٣٨٢
- أحوال أصلها الإضافة ٣٨٧
- جرّ الثاني من المركّبات ٣٨٨
- ما ألحق بالمركب المبنيّ مما لم يقع ظرفًا ولا حالاً ٣٩٠

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء العاشر

دار كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

(١٠)

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع الرياض ١٤٣٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الأندلسي، أبوحيان
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ج١٠/.
أبوحيان الأندلسي، حسن محمود هنداوي الرياض ١٤٣٢هـ.
٣٧٢ صفحة ١٧×٢٤
ردمك: ٦-٨١-٨٠٥٥- ٦٠٣-٩٧٨
١. اللغة العربية. النحو ٢. اللغة العربية – الصرف
أ. هنداوي، حسن محمود (محقق) ب. العنوان
ديوي ٤١٥ ١ ١٤٣٢/٣٨٣٤

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٣٨٣٤هـ
ردمك: ٦-٨١-٨٠٥٥- ٦٠٣-٩٧٨

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٩١٤٧٧٦- ٤٩٦٨٩٩٤- فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣
E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: باب كم وكأيِّن وكذا

كم: اسمٌ لعدد مُبهَم، فيفتقر إلى مميِّز، لا يُحذف إلا لدليل، وهو إن استُفهم بها كمميِّز عشرين وأخواته، لكنَّ فصله جائز هنا في الاختيار، وهناك في الاضطرار، وإن دخل عليها حرف جرٍّ فجرُّه جائز بـ«من» مضمرة لا بإضافتها إليه، خلافًا لأبي إسحاق. ولا يكون مميِّزها جمعًا، خلافًا للكوفيين، وما أوهمَ ذلك فحال، والمميِّز محذوف.

ش: مناسبة هذا الباب لأبواب العدد ظاهرة من حيث إنّ كم اسم لعدد مبهم، وكأيِّن وكذا كذلك أيضًا، وكلٌّ منها مفتقر إلى تمييز.

واختلف النحويون[1] في كم: أهي مفردة، وهو قول الجمهور، أو مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية، وحُذفت ألفها كما تُحذف مع سائر حروف الجر، كما قالوا: لِمَ وبِمَ وعَمَّ، وكثُر الاستعمال لها، فأُسكنت، وأُجريت مجرى ما يكون مُسَكَّنًا في الشعر، نحو قول الشاعر[2]:

فلِمْ دَفَنتُم عُبَيدَ اللهِ في جَدَثٍ ولِمْ تَعَجَّلتُم ، ولِمْ تَرُوحُونا

وهذا مذهب الكسائي[3] والفراء[4].

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لو كان كما ذهب إليه لقيل في جواب من قال: كم مالُك؟ كمالِ زيدٍ، كما يقال في جواب من قال: كمَن زيدٌ؟ كبكرٍ، وهذا لا يقوله أحد، فدلَّ على فساد قوله. انتهى.

---

(١) انظر الإنصاف ص ٢٩٨ - ٣٠٣ [٤٠] وتوجيه اللمع ص ٣٩٨.

(٢) البيت في الزاهر ٢: ٤٠٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢٩. وآخره في ك: ولم تَرُو.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢٩ وتوجيه اللمع ص ٣٩٨.

(٤) معاني القرآن ١: ٤٦٦. ورد هذا المذهب في إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢٩ - ١٣٠.

ولا حجة في هذا؛ لأنه يقول: هذا هو الأصل، ولما رُكِّب الكاف و«ما» صُيِّرا شيئًا واحدًا، فحدَث لهما بالتركيب معنًى غير الذي كان لكل واحد منهما، كما قال النحويون في لولا وفي هلاَّ، فإنهم زعموا أنها مركبة من «لو» ومن «لا»، ومن «هل» و«لا»، ثم صار لهما بالتركيب معنًى لم يُلحظ فيه معنَى كل واحد منهما، وحُكمٌ لم يكن لواحد منهما، وصار مدلولهما غير مدلول كل واحد منهما، والكسائي لم يدَّعِ أنَّ كلاً من كاف التشبيه و«ما» الاستفهامية باقٍ على مدلوله قبل التركيب.

ورُدَّ مذهبه أيضًا بدخول حرف الجر عليها، واستعمالها مبتدأةً ومفعولةً في فصيح الكلام، فدلَّ على فساد مذهبه؛ لأنَّ كاف التشبيه لا تُستعمل اسمًا إلا في ضرورة الشعر. انتهى.

ولا حجة في هذا؛ لأنَّ حرف الجر يدخل على «كذا»، وهي مركبة من كاف التشبيه ومن اسم الإشارة، فتقول: اشتريته بكذا، فلا ينافي دخول حرف الجر على ما هو مركَّب من كاف التشبيه وغيره؛ لأنه قد أُميت فيه مدلول حرف التشبيه وما رُكِّب معه الذي كان له قبل التركيب، وأُريد به معنًى آخر، حدث بالتركيب. وكذلك استعملوا «كذا» مبتدأةً، فقالوا: له عندي كذا. وكذلك «كأيِّن»، هي مركبة من كاف التشبيه و«أيّ»، واستُعملت مبتدأً ومفعولاً بها؛ لأنه حدث لها بالتركيب معنًى لم يكن لكل واحد منهما حالة الإفراد.

ويؤنِّس ما قاله الكسائي من التركيب أنَّ «كم» كناية مثل كأيِّن وكذا، فكما أنَّ كأيِّن وكذا مركبان /من كاف التشبيه وشيء آخر، كذلك ينبغي أن [٤: ١٧٢/أ]
تكون «كم»؛ لتجري الكنايات على نسق واحد في أنَّ أصلها كلمتان صُيِّرتا كالكلمة الواحدة، وصار لها معنًى خلاف ما كان لكلٍّ واحد منهما قبل التركيب.

وقوله اسمٌ استُدِلَّ على اسميتها بدخولِ حرف الجر عليها، وبالإضافةِ إليها، وعودِ الضمير عليها، والإسنادِ إليها، وكونِها تكون معمولة لعوامل النصب.

ولا نعلم في اسميتها خلافًا إلا ما ذكره صاحب «البسيط» في الخبرية أنَّ بعضهم ذهب إلى أنها حرف للتكثير في مقابلة «رُبَّ» الدالَّة على التقليل؛ قال: «وهو فاسد لوجوه: أحدها أنك تقول: كم رجلٌ أفضلُ منك، فترفع، ولا يكون كلام بمرفوع واحد. ولأنَّ حروف الجر تدخل عليها، بخلاف رُبَّ، تقول: بكم مررتُ. وتقول: كم رجلاً ضربت، فتكون مفعولاً، ولذلك فرّغت. ولأنها بمعنى كأيِّن، وهي اسم».

وقوله **لعددٍ مُبهَم، فيفتقر إلى مميِّز** «كم» تنتظم العدد أولاً وآخرًا. قال الرماني: «الحكمة في وضعها الاختصار والعموم الذي لا يُستفاد بصريح العدد، لو قلت: أعشرون رجلاً جاؤوك؟ لم يلزمه أن يجيبك بكمية، بل يقول: لا، أو: نعم، وإن قال «لا» لم يحصل لك غرض السؤال مع الإطالة. ولو قلت: كم رجلاً جاءك؟ استغنيت عن لفظ الهمزة والعدد، وألزمت الجواب بالكمية» انتهى.

وزعم بعضهم أنها في الاستفهام للتكثير. والصحيح أنها وُضعت مبهمة، تقبل قليل العدد وكثيره لصلاحية الجواب بالأقل،حكى الأخفش عن العرب: كم مكثَ عبد الله أيومًا أم يومين؟ وهي أشدُّ إبهامًا من أسماء العدد؛ لأنه ينبهم معها العدد والمعدود، وأسماءُ العدد نصٌّ فيه، فلا إبهام فيه، لكنها لا تدلُّ على جنس المعدود، فيحتاج من أجل ذلك إلى ذكر جنسه ليتميز به العدد. واحتياجُ كم إلى مميِّز أشدُّ من احتياج أسماء العدد.

وقوله **لا يُحذف إلا لدليل** تقول: كم مالُك؟ وكم غلمانُك؟ وكم درهُمك؟ وكم سرتَ؟ وكم زيدٌ ماكثٌ؟ وكم جاءك بكرٌ؟ والتقدير: كم دينارًا أو درهمًا مالُك؟ وكم نَفْسًا غلمانُك؟ وكم دانقًا[1] درهُمك؟ وكم فَرسَخًا سرتَ؟ وكم يومًا أو شهرًا زيدٌ ماكثٌ؟ وكم مرةً جاءك بكرٌ؟ وقال الشاعر[2]:

---

(١) الدانق: سُدس الدينار والدرهم.

(٢) هو جعفر بن عُلبة الحارثي. الحماسة ١: ٦٤ [٤] والتنبيه ص ٢٧ والمرزوقي ١: ٤٧ [٤]. حضنا: عدلنا منهزمين. وفيهن: «من الموت».

ولم نَدْرِ - إنْ جِضْنا عن الموتِ جَيْضةً - كَمِ العُمرُ باقٍ ، والمَدَى مُتَطاوِلُ

وظاهر قول المصنف[1] **ولا يحذف إلا لدليل** يشمل تمييز الاستفهامية وتمييز الخبرية.

ونصَّ بعض شيوخنا وأبو المحاسن مُهَلَّب بن حسن[2] في كتاب «نَظم الفَرائد وحَصر الشَّوارد» من تأليفه على أنه لا يجوز حذف مميِّز الخبرية، قال مُهَلَّب[3]: «لأنَّ المضاف لا يُقتصر عليه دون المضاف إليه، فكما لا يجوز: عندي ثلاثةُ، تريد: أثواب، فكذلك لا تقول كم وأنت تريد: غلمان، ولا يجوز حذفها وإقامة المضاف إليه مقامها لذهاب لفظ الكَمِّية وبُطلان المعنى لذلك» انتهى.

وقال صاحب البسيط وابن عصفور: يجوز حذف تمييز الخبرية إذا دلَّ عليه الدليل. قال ابن عصفور[4]: «ويَحسُن إذا كان ظرفًا، نحو[5]:

كَمْ عَمَّةٌ لكَ - يا جَريرُ - وخالةٌ .....

في رواية من رفع».

---

(١) وظاهر قول المصنف ... ولم يحسن في عشرين وأمثاله: موضعه في ك بعد قول الراجز في أواخر باب التمييز: الصلّ والصفصلّ واليَعضيدا.

(٢) هو أبو المحاسن مُهَذَّب الدين مهلَّب بن الحسن بن بركات المُهَلَّبيّ البَهْنَسيّ المصري النحوي اللغوي الأديب [- ٥٨٣هـ]. أخذ عن ابن برّي، وعبد الجبار بن محمد المَعافريّ. وأخذ عنه الجزولي. وصنف: نظم الفرائد وحصر الشرائد، وشرحه، والجواهر المنثورة في شرح المقصورة. إنباه الرواة ٣: ٣٣٣ - ٣٣٤ وتذكرة النحاة لأبي حيان ص ٣١٦ - ٣١٧ وبغية الوعاة ٢: ٣٠٤ - ٣٠٥ ومقدمة نظم الفرائد لمحققه ص ٩ - ٣٣.

(٣) نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ٩٢ - ٩٣.

(٤) شرح الجمل له ٢: ٥١.

(٥) عجز البيت: «فَدعاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري». وهو للفرزدق. الديوان ص ٤٥١ والكتاب ٢: ٧٢، ١٦٢، ١٦٦ والخزانة ٦: ٤٨٥ - ٤٩٩ [٤٩٢]. الفدعاء: التي تمشي على ظهر قدميها، والفدع من صفات العبيد والإماء. العِشار: جمع عُشَراء، وهي الناقة التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر. ورواية الرفع في الكتاب ٢: ١٦٦.

ومثّل صاحب البسيط بهذا البيت، وبقوله[1]:

كَمْ بِجُـودٍ مُقْـرِفٌ نـالَ العُـلا .....

في رواية مَن رفع مُقْرِف[2]، وكم قد أتاني زيدٌ، وكم عبدُك ضاربٌ زيدًا.

والذي ينبغي أن يقال في الحذف أنه إن قُدِّرَ تمييز الخبرية منصوبًا أو مجرورًا بـ«من» جاز الحذف لدليل، وإن قُدِّرَ مجرورًا بالإضافة فلا يجوز حذفه. وقيل: يَقبُح حذفه إلا أن يُقَدَّر منصوبًا.

وقوله **وهو[3] إن استُفهِم بها كمميِّز عشرين وأخواته** إنما قال «إن استُفهِم بها» لأنها تأتي على قسمين: استفهامية، وخبرية. وشرعَ المصنف يذكر أحكام الاستفهامية، فبدأ منها بتمييزها، فذكر أنه كمميِّز عشرين وأخواته[4]، يعني من العقود، أي: منصوب كما هو منصوب بعد عشرين. قال المصنف في الشرح[5]: «لَمّا كانت الاستفهامية بمنْزلة عددٍ مقرون بهمزة الاستفهام أُشبهت العدد المركّب، فأُجريتْ مُجراه بأن جُعل مميِّزها كمميِّزه في النصب والإفراد، ثم قُصد امتياز الخبرية، فحُملت من العدد على ما يُضاف إلى مميِّزه» انتهى. ويعني: فَجُرَّ التمييز.

وقال الرماني: نُصب تمييزها لأنها جُعلت بمنْزلة عدد متوسط، وهو من أحدَ عشرَ إلى تسعة وتسعين؛ لأنَّ المستفهِم جاهل بالمقدار، فجُعلت للوسَط لقربه من القليل والكثير.

---

(١) عجز البيت: وكريمٌ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ. وقد نسبت الأبيات التي منها هذا الشاهد لأُنس بن زُنَيْم، ولعبد الله بن كُرَيْز، ولأبي الأسود. الكتاب ٢: ١٦٧ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٧٧ - ١٧٨ والحماسة البصرية ٢: ٨٠٧ [٦٤٨] والخزانة ٦: ٤٦٨ - ٤٧٦ [٤٨٩] وديوان أبي الأسود ص ٣٥١. المقرف: الخسيس الأب. وأوله في ظ: كم بجد.

(٢) الرواية في الكتاب ٢: ١٦٧.

(٣) هو: سقط من ك.

(٤) س: وأخواتها.

(٥) ٢: ٤١٨ - ٤١٩.

فإن قلت: لو كانت للوسَط لم يجز أن يُبدَل منها القليل ولا الكثير، وقد جاز: كم رجلاً جاءك أخمسةٌ أم مئة؟

[٤: ١٧٢/أ] /قيل: الجيِّد أن يُبدَل منها العدد الوسَط لِما ذكرنا، وإنما جاز خلافه لأنَّ كم مبهمة في نفسها، تحتمل القليل والكثير والوسَط، ولهذا يصحُّ الجواب بكلٍّ منها، وإنما جُعلت بمنزلة الوسَط في نصب التمييز فقط.

وفي البسيط: «كم وُضعت وضعًا صالحًا لجميع المقادير، وعند بعضهم هي للتكثير، والظاهر الأول لصلاحية الجواب بالأقلِّ» انتهى.

وقوله **لكنَّ فَصلَه جائز هنا في الاختيار، وهناك في الاضطرار** أي: فصله مِن كم جائز في سعة الكلام، وأمَّا في عشرين وأخواته فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وقد تقدَّم[١] ما أنشدناه على ذلك. قال المصنف في الشرح[٢]: «وإنما كان الأمر كذلك لأنَّ العدد المميَّز بمنصوب مُستَطال بالتركيب إن كان مركَّبًا، وبالزيادتين في آخره إن كان[٣] العشرين أو إحدى أخواتها، فموقع التمييز منه بعيد دون فصل، فلو فُصل منه ازداد بُعدًا، فمُنع الانفصال إلا في ضرورة، وكم بخلاف ذلك، فلم يلزم اتصال مميِّزها» انتهى. فعلى هذا يجوز أن تقول: كم لك درهمًا؟ وكم أتاك رجلاً؟ وكم ضربتَ رجلاً؟ ولكن اتِّصال التمييز هو الأصل، وهو أقوى.

وزعم س[٤] أنَّ السبب في جواز فصل تمييزها منها أنها لَمَّا لَزمت الصدر، ونظيرُها من الأعداد التي يُنصب تمييزها ليس كذلك، بل يقع صدرًا وغير صدر - جُعل هذا القدر من التصرف فيها عوضًا من ذلك التصرف الذي سُلِبَتْه.

---

(١) تقدم ذلك في ٩: ٢٧٥.

(٢) ٢: ٤١٩.

(٣) كان: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٨.

وزعم ثعلب أنه إنما جاز ذلك في المنصوب أن تجعله في آخر كلامك لأنه ليس مما يُسأل عنه؛ لأنك إذا قلت: كم مالُك؟ فـ«كم» سؤال عن العدد، والمال مسؤول عن عدده، وقولك «درهمًا» إنما هو شيء تضعه[1] من قِبلك ليُعلم أنك إنما سألتَ عن عدد المال لتميِّزه به، ولو لم تذكره به لم يَعلم المسؤول ما يميِّز مالَه لك به؛ لأنه قد يكون له أموال مختلفة، فإذا قلت: كم مالُك درهمًا؟ عُلم أنك إنما تريد الدراهم، وأنَّ عنايتك بها، وأنك إنما سألتَ عن المال من أجلها، فأنت محتاج إليه في تعريفه إياك العدد، وهو محتاج فيما سألتَه إلى معرفة النوع الذي تميِّز له به العدد، فلذلك وُضع مخرجًا عن الجملة.

قال ابن عصفور: «وهذا الذي ذكره عندي حسن جدًّا. فإن قيل: فلأيِّ شيء كان الأكثر في الكلام أن يتصل تمييز «كم» بها؟ فالجواب أن تقول: إنَّ السبب[2] في ذلك كونها عاملة فيه، وهي من العوامل الضعاف، فكان الأحسن في ذلك ألاَّ يُفصَل بينهما، ومَن فَصل راعى المعنى الذي ذكره ثعلب» انتهى.

وزعم الأخفش الصغير أنهم جعلوا ذلك الذي يقع به الفصل يقوم لـ«كم» مقام التنوين، فلذلك حسُن الفصل به في «كم»، ولم يَحسُن في عشرين وأمثاله. ويعني أنَّ الاسم الذي ينتصب تمييزه إنما ينبغي أن يكون منوَّنًا، فجعلوا ذلك الفصل كأنه عوض من التنوين في اللفظ، وكأنهم لم يكتفوا بنيَّة التنوين فيه.

قال ابن عصفور: «وهذا التعليل فاسد؛ لأنَّ العرب لم تَرع[3] ذلك، بدليل أنهم لم يُجيزوا الفصل في خمسةَ عشرَ وأمثاله في فصيح الكلام مع أنه غير[4] منوَّن» انتهى.

---

(١) س، ك: تصفه.

(٢) إن السبب: سقط من ك.

(٣) ك: لم تدع.

(٤) ظ، د: مميز.

وللأخفش أن يقول: الفرق بينهما أنَّ خمسةَ عشرَ وأمثاله كانت قبل التركيب منوَّنة جزآها، وبعد التركيب حكمها حكم المنوَّن، بخلاف كم، فإنه ليس فيها تنوين لا في الأصل ولا في التقدير.

وزعم السيرافي وأبو علي[1] الدِّينَوَريّ /أنَّ السبب في ذلك أنهم أرادوا أن [٤: ١٧٢/ب] يجعلوا الفصل عوضًا من التمكن الذي سُلبته. وعَنى بالتمكن الإعراب، قال[2]: «وذلك أنها مستحقَّة للإعراب بحق الأصالة لأنها اسم، فمُنعت ذلك لعارِض عَرض فيها، فجُعل هذا التصرف عوضًا عن ذلك».

واعتُرض عليه بخمسةَ عشرَ وبابه. فاعتَذر[2] بأنَّ «كم» خَرجت عن التمكن أكثر من خروج الأعداد المركَّبة من حيثُ بناؤها على السكون، وتلك الأعداد مبنيَّة على حركة. وأيضًا[3] فـ(كم) كثُر استعمالهم لها لأنها تُستعمل في كل مستفهَم عنه من المقدار، وما يَكثر استعماله يَكثر تصرُّفهم فيه.

قال بعض أصحابنا: «وما ذهب إليه أقيس؛ لأنَّ العِوض فيه من جنس المعوَّض منه، أعني أنك عوَّضت تصرُّفًا من تصرُّف، وليس الإعراب من جنس التصرف بالتقديم والتأخير» انتهى.

وهذه كلها[4] علل تسوِّد الأوراق، وليس تحتها طائل، وهي من العلل التي نحن ننكرها.

وهذا الفصل يكثر بالظرف والمجرور، وقد يُفصل بالخبر، نحو: كم قد أتاني رجلاً. وبعاملها نحو: كم ضربتَ رجلاً. وإذا فصلتَ جاز دخول مِن على التفسير لبُعده عنها بالفصل، ويَقبح دونه لأنَّ مِن إنما تكون مع الجمع.

---

(١) ظ: وأبو عمرو. د: وأبو عمرو والدينوري.

(٢) أي: السيرافي. شرح الكتاب ٣: ق ٢٠/ب.

(٣) وأيضًا ... بالتقديم والتأخير: سقط من س.

(٤) وهذه كلها ... نحن ننكرها: سقط من س، ك.

ويجوز أن تميز «كم» بـ«مِثلك» و«غيرك» و«أفعل مِن»، فتقول: كم مِثلَه لك؟ وكم غيرَه لك؟ وكم خيرًا منه لك؟ قال س[1]: «لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس» انتهى. وتقدَّم لنا ذكر الخلاف في باب التمييز[2]، وأنَّ الفراء منع: لي عشرون مثلَه، وعشرون غيرَه.

وفي كتاب «رؤوس المسائل» لابن أصبغ: «أجاز س[1]: كم غيرَه مثلَه[3] لك؟ وحكاها عن يونس، ومنعها غيرهما» انتهى. ولم ينص على المانع من هو، وهو مقتضى مذهب الفراء؛ إذ ذاك نصٌّ منه، منع التمييز بمثلك وغيرك في العشرين. وقال س[1]: «تقول: كم غيرَه مِثلَه[3] لك؟ انتَصب (غير) بـ(كم)، وانتصب المِثل لأنه صفة له» انتهى.

فرع[4]: لا خلاف في جواز قولك: كم رجلاً رأيتَ ونساءَه، أو نساءَهم، فإن قلت «وامرأته» أجازها الجمهور، ومنعها الفراء[5].

وقوله **وإن دخل عليها حرف جر فجرُّه جائز بـ«مِن» مضمرة لا بإضافتها إليه، خلافًا لأبي إسحاق** هذه مسألة خلاف، وهو: هل يجوز حمل مميِّز الاستفهامية على مميِّز الخبرية؟ فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من منع، ومنهم من أجاز ذلك بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر، مثاله: على كم جِذعٍ بيتُك؟ قال س[6]: «وسألته - يعني الخليل - عن قولهم: على كَم جِذعٍ بَيتُك مَبنيٌّ؟ فقال: القياسُ

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٩.

(٢) تقدم ذلك في ٩: ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) ك: مثلك.

(٤) انظر ذلك في الأصول ١: ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٥) لأنَّ تأويل رجل عنده جمع، فلا يرد عليه بالتوحيد. الأصول ١: ٣٢٣.

(٦) الكتاب ٢: ١٦٠.

النصب، وهو قول عامَّة الناس. وأمَّا الذين جَرُّوا فإنَّهم أرادوا معنى مِنْ، ولكنَّهم حذفوها تخفيفًا، وصارت (على) عوضًا منها» انتهى.

ومذهب س والخليل والفراء[1] والجماعة أنَّ الخفض هو بإضمار مِن، إلا الزجاج، فإنَّ النَّحاس حكى[2] عنه أنه مخفوض بإضافة كَم لا بإضمار مِن. قال ابن خروف[3]: «ولا يكون الخفض بها؛ لأنَّها بمنْزلة عدد يَنصب ما بعده قولاً واحدًا، فيجب لِما حُمل عليه ونُزِّلَ منْزلته أن يكون كذلك» انتهى.

[٤: ١٧٣/أ] وقال شيخنا /أبو الحسن الأُبَّذيّ: «حين خَفَضوا بعد الاستفهامية لم يَخفضوا إلا بعد تقدُّم حرف جر، فكونُهم لم يتعدَّوا هذا دليلٌ لِما ذكره س مِن أنَّ الخفض بإضمار مِن، وحُذفت تخفيفًا، وصار حرف الجر المتقدِّم عوضًا منه، أي: دليلاً عليه، إلا أنه عامِل في كم خاصةً، وجِذْع مخفوض بإضمار مِن. ومثَّل س[4] ذلك بقولهم: ها اللهِ[5] لا أفعلُ ذلك، يقول: مما حُذف منه حرف الخفض للعوض منه. وحين لم يكن عوضًا لم يخفضوا، كما قالوا: كم جذعًا؟ فنصبوا، فلما قالوا (على كم) أمكن أن يقولوا (جذعٍ) بالخفض لتقدُّم العوض» انتهى.

ولا يلزم أن يقع العوض موقع المعوض منه؛ ألا ترى أنَّ التاء في زَنادقة عوض من الياء في زَناديق، و لم تقع موقعها.

والدليل على أنَّ حرف الجر عوض مِن «مِنْ» أنهما لا يجتمعان، فلا تقول: على كم مِن جِذعٍ، والحذف للعوض كثير، كقولهم: آللهِ؟ ولا ها اللهِ، فالهمزة والهاء عوض من حرف القسم.

---

(١) والفراء: ليس في ك.

(٢) الحكاية في إصلاح الخلل ص ٢٢٩ وشرح الجمل لابن خروف ص ٦٥٥.

(٣) شرح الجمل له ص ٦٥٥.

(٤) الكتاب ٢: ١٦٠.

(٥) ك، ظ، د: تاللهِ.

ولو كان الخفض هو على الإضافة، كما ذهب إليه الزجاج من أنها خُفضت حملاً على الخبرية، وأنه لو كان[1] على إضمار مِن على الأصل لكان مجموعًا، فتقول: كم الأجذاع؟ كما تقول: عشرون[2] من الدراهم - لجاز[3] الخفض مع عدم الحرف الداخل على كم.

وأمَّا الحمل على الخبرية فلا يصح لأنهم لَمّا خَفضوا في الخبرية جعلوها بمنْزلة عدد مضاف، وهذا النوع يجوز فيه النصب على تقدير إثبات التنوين، فصحَّ الحمل هناك على الاستفهامية لقبول النصب، وأمَّا الاستفهامية فهي بمنْزلة ما فيه نون كعشرين، وهو لا يقبل الإضافة، فلا يُحمَل على الخبرية.

وقول الزجاج «لو كان لَجُمِع» لا يلزم؛ لأنَّا لو سَلَّمنا أنَّ الأصل الجمع لقلنا: حَذفوا الجمع حين حذفوا اللام، كما حذفوا في: أفضل رجل، وكان الأصل حذف مِن لما تقدم، لكنهم أَبقَوا عملها دونها ليخالفوا باب «عشرين رجلاً» لا من كل وجه، بل بالعمل فقط، ولَمّا كان الحذف مع العمل عَوَّضوا.

وذهب بعض النحويين إلى أن مِنْ إذا حُذفت جاز فيما بعدها الجر والنصب في الاستفهامية والخبرية مطلقًا، وهو قول الفراء وأكثر النحويين.

وقال المصنف في الشرح[4]: «لو خَفضت ما بعدها مرةً ونَصبته مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل؛ لأنها بمنْزلة عدد يَنصب ما بعده، ولو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جر لصَلَحت للجرِّ بها إذا عَرِيَتْ من حرف الجر؛ إذ لا شيء من المميَّزات الصالحة لنصب مميِّزها وجرِّه بإضافتها إليه يُشترط في إضافته أن يكون هو مجرورًا، فالحُكم بما حَكم به الزجاجُ ومَن وافقه حُكمٌ بما لا نظيرَ له، فخُولِف مُقْتَفِيه، ورُغِب عنه لا فيه».

---

(١) وأنه لو كان ... وأما الحمل على الخبرية: سقط من ن.

(٢) ظ، د: عشرين من الدراهم وأنهم جعلوا الخفض مع عدم الحرف.

(٣) ك: «فجاز» وفي موضعه في ظ، د: «وأنهم جعلوا». وهذه الكلمة ضمن ما سقط من ن.

(٤) ٢: ٤٢٠.

ونَصبُ التمييز هنا أجودُ في الاستفهامية، ويجوز فيه الخفض لتقدُّم حرف الجر[1]، ولم يذكر س الخفض إلا هنا، وذكره الفراء في كل موضع، كالنصب في الخبرية، وكذا ذكر أبو بكر[2] والزجاج[3] وجماعة، وعليه حَمل أكثرُهم[4]:

كَمْ عَمَّةً ....

[٤: ١٧٣/ب] وقوله **ولا /يكون مميِّزها جمعًا خلافًا للكوفيين إلى آخر المسألة**[5] مثال ذلك؛: كم غلمانًا لك؟ وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز أن يكون تمييز الاستفهامية جمعًا.

الثاني: أنه يجوز، وهو مذهب الكوفيين، حكاه عنهم الأخفش[6]، كما يجوز ذلك في تمييز الخبرية.

الثالث: أنك إذا أردت بالجمع أصنافًا من الغلمان جاز[7]، فتقول: كم غلمانًا لك؟ تريد: كم عندك من هذه الأصناف، وهو مذهب الأخفش[8]. وإليه جنح بعض أصحابنا، فقال: «كم الاستفهامية لا تُفَسَّر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، وأمَّا إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع؛ لأنه إذ ذاك بمنْزلة المفرد، وذلك نحو: كم رجالاً عندك؟ تريد: كم جمعًا من الرجال عندك؟ إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عندك لا

---

(١) زيد هنا في ظ: عليه.

(٢) الأصول ١: ٣١٨.

(٣) والزجاج: ضرب عليه بالقلم في ظ.

(٤) تقدم في ص ٨.

(٥) يعني قوله: «وما أوهمَ ذلك فحال، والمميِّز محذوف».

(٦) الأصول ١: ٣١٧.

(٧) جاز: سقط من ك.

(٨) البديع لابن الأثير ١: ٦٥٢.

عن مبلغ أشخاصهم، ويسوغ باسم الجنس، نحو: كم بَطًّا عندك؟ تريد: كم صنفًا من البطّ عندك؟» انتهى.

وقال صاحب «رؤوس المسائل»: «لا خلاف في جواز: كم لك غلمانًا؟ فإن قلت: كم غلمانًا لك؟ جازت عند الكوفيين، وامتنعت عند البصريين» انتهى.

أمَّا المسألة الأولى فيخرِّجها البصريون[1] على أنَّ غلمانًا انتصب على الحال، والتمييز محذوف مفرد، التقدير: كم نفسًا لك؟ و«لك» في موضع الخبر، وجاءت الحال جمعًا على المعنى؛ إذ يجوز أن يُراعى لفظ كم، فيفرد الخبر والحال، كما أجازوا في: كم لك غلامًا؟ نصب الغلام[2] على الحال من الضمير[3] في «لك»، والتمييز محذوف[4]، ويجوز أن يُراعى المعنى، فيكون ذلك على حسَبه.

وأمَّا الكوفيون فذلك عندهم تمييز لـ«كم»، وجاء جمعًا على مذهبهم في إجازة الجمع في تمييز الاستفهامية.

وأمَّا المسألة الثانية فمنعها البصريون[5]؛ لأنَّ انتصاب غلمانًا عندهم على الحال، والعامل فيها عندهم معنى الفعل، وهو: لك، وإذا كان العامل في الحال معنى الفعل لم يجز أن تتقدم الحال عليه. وأمَّا الكوفيون فذلك عندهم تمييز، وهو يجيء جمعًا ومفردًا، فجاء هذا جمعًا.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون من كون تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفردًا. والدليل على ذلك وجهان: أحدهما أنه لم يُسمع من كلامهم: كم غلمانًا

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٢١ والمقتصد ٢: ٧٤٥ - ٧٤٦ والمفصل ص ١٦٧، ونسب إلى البصريين في الكافي لابن أبي الربيع: حاشية الملخص ١: ٤٣٥.

(٢) ك: غلام.

(٣) من الضمير ... فيكون ذلك: سقط من ك.

(٤) ظ: محذوف التمييز.

(٥) الكتاب ٢: ١٥٩ والأصول ١: ٣٢٢.

لك؟ والثاني هو أنه حين دخل عليه مِنْ لم يأت إلا مفردًا منكرًا، نحو: كم من رجلٍ عندك؟ بخلاف تمييز العدد من أحدَ عشرَ إلى تسعة وتسعين، فإنه إذا دخلت عليه مِن لزم جمعه وتعريفه بأل، هذا وإن كانت كم جَرت مجراه فالتزام التنكير فيه منصوبًا ومجرورًا بـ«مِنْ». وكذا[1] إن كانت مجرورة بـ«مِنْ» مقدَّرة على مذهب س إذا دخل عليها حرف جر أو بالإضافة على مذهب أبي إسحاق دليلٌ على أنَّ إفراده شرط فيه.

وبخطِّ بعض أصحابنا ما نصه: «ويجوز في الباب: كم ثلاثةٍ لك؟ وأعشرون ثلاثة لك؟ وأأربعون عبدين لك؟ تجريها مجرى المفرد على قول أبي الحسن» انتهى.

ومن أحكام الاستفهامية أنها تقتضي جوابًا، وإذا أُبدل منها أُعيد مع البدل همزة الاستفهام، وأنه يجوز حذف تمييزها إذا دلَّ الدليل عليه، وإذا دخلت إلا في حيِّزها كان إعراب ما بعدها /على حد إعراب كم، وأفادت معنى التحقير [٤: ١٧٤/أ] والتقليل، ولا يُعطف عليها بـ«لا».

وزاد أبو المحاسن مهلَّب بن حسن - من تلاميذ أبي محمد بن برِّي - أنه لا يتحتم فيها التكثير[2]، بخلاف الخبرية، وسيأتي الخلاف في هذه المسألة - إن شاء الله - عند الكلام على الخبرية.

وتقول: كم ضربتَ رجلاً؟ فيجوز أن يكون رجلاً مفعولاً بضربتَ، وتمييز كم محذوف، فإذا دخلت مِن على رجل لزم أن يكون «مِن رجلٍ» هو التمييز.

وقال الرماني: وقد تُرفع النكرة بعد كم إذا كانت استفهامًا، ويكون التمييز محذوفًا، ويقدّر ما يحتمله الكلام، كقولك: كم رجلٌ جاءك؟ أي: كم مرةً أو يومًا؟ ورجلٌ: مبتدأ، وما بعده الخبر. وإذا رفعت لم يتعدد الرجل، بل تتعدد فَعَلاته.

---

(١) ك: فكذا.

(٢) نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ٩١، ٩٥.

ص: وإن أُخبر بـ«كم» قصدًا للتكثير فمميِّزُها كمميِّز عشرة أو مئة مجرورٌ بإضافتها إليه لا بـ«مِن» محذوفة، خلافًا للفراء. وإن فُصل نُصب حملاً على الاستفهامية، وربما نُصب غيرَ مفصول، وقد يُجَرُّ[1] في الشعر مفصولاً بظرف أو جارٍّ ومجرور، لا بجملة، ولا بهما معًا.

ش: هذا هو القسم الثاني لـ«كم»، وهو أن تكون خبرية. وما ذكره المصنف من كون كم الخبرية يراد بها العدد الكثير هو مذهب المبرد[2] ومَن بعده مِن النحاة إلا أبا بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف[3]، فإنهما زعما أنها تقع على القليل والكثير من حيث كان معناها معنى رُبَّ، فكما أنَّ رُبَّ تكون للتقليل، وتكون للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار، فكذلك كم. وزعما أنَّ ذلك هو مذهب س والكسائي، قال س[4]: «ومعناها معنى ربَّ»، وقال الكسائي: وتقول كم رجلٍ كريمٍ قد أتاني، فكم إخبار بمعنى رُبَّ، ورجل خفض بـ«كم»، وكريم: نعت، و«قد أتاني» خبر كم، والمعنى: رُبَّ رجلٍ كريمٍ قد أتاني، إلا أنَّ كم اسمٌ مبتدأ، وقد أتاني خبره، ورُبَّ حرف. قالا: «فهذا نص منهما على أنها تقع على القليل والكثير، كما أنَّ ربَّ كذلك». قال ابن خروف: «ومن الدليل على وقوع كم على القليل ما حكاه الأخفش عن العرب: كم مكث عبد الله أيومًا أم يومين؟ ففسر بالواحد والاثنين». فوجه الدليل من ذلك عنده أنَّ كم الاستفهامية هي كم الخبرية في اللفظ والمعنى، لا تفارقها في أكثر من أنها متضمنة لحرف الاستفهام، وإلا فهما معًا واقعان على عدد مبهم، فكما أنَّ كم الاستفهامية تقع على القليل، فكذلك الخبرية؛ إذ لا يختلف مسمى الاسم بالنظر إلى الاستفهام والخبر.

---

(١) الذي في المخطوطات: «يجيء»، صوابه في التسهيل، وشرح المصنف، وما يأتي في الشرح.

(٢) في المقتضب ٣: ٥٧، ٦٥ أنَّ معنى كم كمعنى رُبَّ. أي: تقع على القليل والكثير.

(٣) شرح الجمل له ٢: ٦٥١، ٦٥٥.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٦.

قال ابن عصفور: «ومما ينبغي عندي أن يُستدلَّ به على أنَّ كم الخبرية تقع على القليل والكثير قول الفرزدق[1]:

كَمْ عَمَّةٍ لك - يا جَريرُ - وخالةٍ ... فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري

شَغَّارةً ، تَقِذُ الفَصيلَ بِرِجْلِها ... فَطَّارةً لِقَوادِمِ الأَبْكارِ

كُنَّا نُحاذِرُ أنْ تُضيعَ لِقاحَنا ... وَلْهَى إذا سَمِعَتْ دُعاءَ يَسارِ

ألا ترى أنه لا يمكن أن يكون لجرير عمَّات وخالات كثيرة كلُّهن فُدْع يَقِذن الفُصلان بأرجلهن حالبات لعِشار الفرزدق كَلِفات براعيه يسارٍ؟ ومما يبين أنه ليس يريد تكثير العمات /والخالات روايةُ مَن رَوى برفع عمّة وخالة؛ ألا ترى [٤: ١٧٤/ب] أنَّ العمة والخالة إذ ذاك لا يراد بهما إلا الإفراد، وأنَّ كم واقعة على المراد، فهذه الرواية مبيِّنة ما ذكرته من أنه لم يُرِد تكثير العمات والخالات».

وقوله **فمُمَيِّزها كمميِّز عشرة أو مئة** يعني أنه يكون جمعًا مجرورًا كمميز عشرة، ومفردًا مجرورًا كمميِّز مئة، فمن الجمع قولُ الشاعر[2]:

كَم مُلوكٍ بادَ مُلكُهُمُ ... ونَعيمٍ سُوقَةٍ بادُوا

---

(١) تقدم الأول في ص ٨. والثاني والثالث في ص ٤٥٢ بتقديم الثالث على الثاني. والأول والثاني في الكتاب ٢: ٧٢. وانظر الخزانة ٦: ٤٨٥ - ٤٩٩ [٤٩٢]. الشغارة: التي ترفع رجلها ضاربة للفصيل لتمنعه الرضاع عند الحلب. وتقذ الفصيل: تضربه ضربًا شديدًا. والفصيل: ولد الناقة. وفطّارة: من الفطر، وهو القبض على الضرع بأطراف الأصابع لصغره. والأبكار: التي نتجت أول بطن. وقوادمها: أخلافها، وهي أربعة: قادمان وآخران، فسماها جميعًا قوادم على المجاز. وإنما نعتها بهذا الضرب من الحلب لأنه أصعب مراسًا. واللقاح: جمع لَقوح، وهي الناقة الحلوب. ووَلْهَى: فاعل تُضيع، وهو فَعْلى من الوَلَه، ورسمت في المخطوطات والديوان: ولها. ظ: نظارةً. ظ: ولهًا.

(٢) البيت بهذا الروي في الشرح الكبير ٢: ٤٨ وشرح أبيات المغني ٤: ١٦٣ - ١٦٥ [٣٠٥]. وآخره في الجمل المنسوب للخليل ص ٩٨: بارا، وذكر البغدادي في شرح أبيات المغني أنَّ البيت بهذه الرواية من قصيدة رائية لعدي بن زيد. انظر ديوان عدي ص ١٠٠، ١٣١.

وقولُ الآخر[1]:

كَـــم دُونَ سَـــلمَى فَلَـــوات بِيـــدٍ مُنْـــضِيَةٍ للبـــازِلِ القَيْـــدُودِ

والإفراد أكثر من الجمع، وقال الشاعر[2]:

وكَم لَيلـــةٍ قـــد بِتُّهـــا غـــيرَ آثِـــمٍ بِساجِيةِ الحِجْلَينِ ، مُفْعَمـــةِ القُلْـــبِ

وتشبيه المصنف تمييزها بتمييز عشرة وبتمييز مئة مُشعرٌ بأنَّ سبب الإفراد والجمع هو التشبيه بهما في أنَّ تمييزها يكون مفردًا كتمييز مئة، وجمعًا كتمييز عشرة، وهو قول مخالف لِما نُقل عن النحويين في سبب ذلك؛ لأنَّ بعضهم قال: جَرَتْ في تمييزها بالمفرد مجرى ثلاثمئة وأربعمئة ، وهو قول الفارسي[3] وجماعة، زعموا أنه لَمَّا كان معناها معنى التكثير جَرَت لذلك مجرى ثلاثمئة وأربعمئة، فكما أنَّ الثلاث والأربع يضافان إلى مئة - وهي مفردة - فكذلك كم. ومَن أضافها إلى الجمع فعلى قول مَن قال[4]:

ثلاثُ مِئين ....

ولذلك كانت إضافتها إلى المفرد أفصح، كما أنَّ ثلاثمئة أفصح من ثلاث مئين، وتقدَّم الخلاف[5] في «ثلاث مئين» أهو مما لا يقال إلا في الشعر، أو هو لغة.

وقال الفارسي[3]: «والقياس أن تُبَيَّن بالواحد مِن حيث كان عددًا كثيرًا، وأمَّا تبيينهم لها بالجمع فعلى القياس المتروك في ثلاثمئة ونحوها».

---

(١) الرجز في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٣٠ [مخطوط]. البازل: البعير الذي فطر نابه بدخوله في السنة التاسعة. والقيدود: الطويل.

(٢) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير. وهو مع بيتين قبله له في الأمالي ٢: ٦٠. وانظر السمط ٢: ٦٩٢. وأوله فيهما: ومن ليلة. وتأتي الأبيات الثلاثة في ص ٣٦. الحجلان: الخلخالان. ومفعمة: مملوءة. والقلب: سوار المرأة.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢١٩.

(٤) هذا جزء من بيت تقدم في ١: ٣٢٤، ٩: ٢٧٦.

(٥) تقدم ذلك في ٩: ٢٧٦ - ٢٨٠.

وقال بعضهم: سبب ذلك شبهها بـ«رُبَّ» في الوجوه التي سيأتي ذكرها عند الكلام على بنائها، فكما أنَّ رُبَّ تارةً تجرُّ المفرد والجمع أخرى، نحو قوله[1]:

ورُبَّ أُمورٍ لا تَضيرُكَ ضَيرةً ولِلقَلبِ مِن مَخْشاتِهِنَّ وَجِيبُ

فكذلك كم.

وإضافة كم إلى المفرد أكثر من خفضها للجمع لأنه أخفّ، وهو يفيد من المعنى ما يفيده الجمع، ولهذا السبب كان خفض رُبَّ للمفرد أكثر من خفضها للجمع. وإلى هذا ذهب ابن كيسان.

ويمكن أن يقال: إنَّ المصنف ما قصد بالتشبيه السبب في أن جَرَّت الجمع والمفرد، وإنما قصد أنها تَجُرُّهما كما أنَّ عشرة تَجُرُّ الجمع، ومئة تَجُرُّ المفرد، إلا أنَّ في كلام المصنف ما يشعر بتساوي الوجهين الجمع والإفراد، أو ترجيح الجمع على الإفراد؛ إذ قَدَّمه، فقال «كمُمَيِّز عشرة»، ونصوص النحويين على خلاف ذلك؛ إذ ذكروا أنَّ الإفراد أكثر وأفصح من الجمع، بل زعم بعضهم أنَّ تمييزها بالجمع شاذ، قال العكبري في «شرح الإيضاح»[2]: «كم الخبرية تُمَيَّز /بالمفرد، وتُمَيَّز شاذًّا [٤: ١٧٥/أ] بالجمع. وإنما كان الإفراد أولَى لأنَّ الخبرية تضاف إلى ما بعدها، والمضاف إليه كجزء من المضاف، فلم يَطُل الكلام به، وأمَّا العدد المنوَّن والجاري مجراه فقد طال إمَّا بالتركيب أو بالنون، فلم يَطُل أيضًا بتمييزه بالجمع، فاقتَصروا منه على واحد مَنكور تخفيفًا، وقد ذكرنا في باب التمييز[3] أنه قد مُيِّزَ بالواحد ما يجوز تمييزه بالجمع، كقوله تعالى ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[4]» انتهى.

---

(١) هو ضابئ بن الحارث البُرجُميّ. الأصمعيات ص ١٨٤ [٦٤] والكامل ص ٤١٦، ٤٢٠.

(٢) شرح الإيضاح له ٣: ١٠٨٣، ١٠٧٢ [رسالة].

(٣) شرح الإيضاح للعكبري ٣: ٩٦٦ - ٩٦٧ [رسالة].

(٤) سورة النساء: الآية ٤. قال: «لأنَّ الأصل: فإن طابت أنفسهنَّ، ثُمَّ حُوِّل عن ذلك ... وكان القياس أن يقول: أَنْفُسًا؛ لأنَّ الفاعل في الأصل جمع، والمنصوب هنا هو المرفوع، إلا أنه اكتفى بالواحد لحصول الغرض به». شرح الإيضاح ٣: ٩٦٧ [رسالة].

وقيل: يكون الجمع على معنى الواحد، فإذا قلت: كم رجالٍ، كأنك قلت: كم جماعةٍ من الرجال.

وقوله **مجرورٌ بإضافتها إليه لا بـ«مِنْ» محذوفة، خلافًا للفراء** قال المصنف في الشرح[1]: «وزعم الفراء أنَّ الجر بعدها بـ(مِن) مقدرةٌ. ولا سبيل إلى ذلك، كما لا سبيل إليه فيما حُملت عليه، ولأنَّ الجر بعدها لو كان بـ(مِن) مقدرةً لكان جوازه مع الفصل مساويًا لجوازه بلا فصل؛ لأنَّ معنى مِن مراد، واستعمالها شائع مع الاتصال [فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع][2] الانفصال[3] في النثر والنظم، وفي كون الواقع بخلاف ذلك دلالة على أنَّ الجر بالإضافة لا بـ(مِن) مقدرة» انتهى.

وهذا المذهب[4] الذي نسبه المصنف إلى الفراء نسبه غيره إلى الكوفيين[5]، زعموا أنَّ الخفض هو بـ«مِن» مقدرة، وحُذفت، وأُبقي عملها، كقولِ العرب[6]: «لاهِ أنتَ»، وكقولهم[7]: «اللهِ لأفعَلَنَّ»، وقولِ الشاعر[8]:

رَسْمِ دارٍ ، وَقَفْتُ في طَلَلِهْ .....

---

(١) ٢: ٤٢٠.

(٢) ما بين القوسين من شرح المصنف.

(٣) الذي في المخطوطات: والانفصال.

(٤) المذهب: سقط من ك.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٣٤.

(٦) كتاب العين ٤: ٩٠. أي: لِلّهِ أنت. وفي الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ١٢٨: لاهِ أبوك.

(٧) الكتاب ٣: ٤٩٨، ٤٩٩. أي: واللهِ لأفعلَنَّ.

(٨) عجز البيت: «كِدتُ أَقضي الغَداةَ مِن جَلَلِهْ». وهو مطلع قصيدة لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٨ والأمالي ١: ٢٤٦ والخزانة ١٠: ٢٠ - ٢٥ [٨٠٥]. من جلله: من أجله، أو: من عظمه في صدري. رسمِ دار: أي: رُبَّ رسمِ دار.

وقول الآخر[1]:

رأينَ خَلِيسًا بعدَ أَحْوَى ، تَلَفَّعَتْ بِفَوْدَيْهِ سَبعُونَ السِّنِينَ الكَوامِلِ

أي: سَبعُونَ مِن السِّنين. وقال الأعشى[2]:

يا عَجَبِ الدَّهرِ متى سُوِّيا كَمْ ضاحِكٍ مِنْ ذا ، ومِنْ ساخِرِ

قالوا: يريد: كَم مِن ضاحِكٍ مِن ذا، بدليل قوله: ومِن ساخِرِ.

وضُعِّف مذهبهم بأنَّ إضمار حرف الجر وإبقاء عمله إنما هو في ضرورة أو شذوذ من الكلام، والخفض بعد كم فصيح[3]، فدلَّ على أنه ليس على الإضمار. وبأنه[4] لا حجة في البيت لأنه يحتمل أن يكون عامَل «كم ضاحكٍ مِن ذا» - وإن كان مجرورًا بالإضافة - معاملتَه في قولك: كم مِن ضاحكٍ من ذا، لَمَّا كانا في معنًى واحد، فعطف عليه المجرور لذلك.

وقوله **وإن فُصل نُصب حملاً على الاستفهامية** مثاله قول الشاعر[5]:

تَؤُمُّ سِنانًا ، وكَمْ دُونَهُ مِنَ الأَرضِ مُحْدَوْدِبًا غارُها

---

(١) نسب البيت لأبي حية النميري في أمالي ابن الشجري ٢: ١٣١ - ١٣٢. وأنشده أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص ٦٢، ونسبه لجرير أو غيره، ولم أقف عليه في ديوان جرير. وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤٤. وأوله في س، ظ: «رأيت حليمًا». الخليس: الشعر الأشمط. والأحوى: الأسود. والفودان: شعر جانبي الرأس مما يلي الأذنين. ظ: ببرديه سبعون.

(٢) البيت من قصيدة هجا فيها علقمة بن علاثة ومدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينهما. الديوان ص ١٩١ وإيضاح الشعر ص ٦٢.

(٣) فصيح: سقط من ك.

(٤) ك: ولأنه.

(٥) نسب البيت في الكتاب ٢: ١٦٤ - ١٦٥ والجمل المنسوب للخليل ص ٩٧ والأصول ١: ٣١٩ إلى زهير، وليس في ديوانه. ونسب في المحتسب ١: ١٣٨ إلى الأعشى، وليس في ديوانه. تؤم: يعني ناقته. والغار: الغائر. أوله في ك: توجه.

وقال الآخر[1]:

كَمْ نالَني مِنهُمُ فَضلاً على عَدَمٍ إذْ لا أَكادُ مِنَ الإقْتارِ أَحْتَمِلُ

وزعم بعض قدماء النحويين أنَّ الأصل في تمييز[2] كم الخبرية والاستفهامية النصب، ولا يكون الخفض فيهما إلا بتقدير مِن، كما تقدم في: على كم جِذعٍ؟ ويدلُّ عليه ظهورها.

وقَوّاه /الخليل[3] بأنَّ حروف الجر قد تُضمَر وتَعمل، كقوله «لاهِ أبوك»، ولقيتُه أمسِ، تريد: بالأمس؛ لأنهم لا يستعملونه إلا بالباء؛ لأنه صار كالاسم للظرف، وقد تحذف رُبَّ، وتُبدَل منها الواو. [٤: ١٧٥/ب]

وضَعَّف س هذا بوجوه[4]:

أحدها: أنَّ الأكثر في الاستفهام النصب، فأُوِّل جَرُّها[5]، والأكثر هنا الجر، فلا يُؤَوَّل[6].

والثاني: أنَّ إضمار حرف الجر ليس بقياس، فلا يُصار إليه. وأمَّا «لاهِ أبوك» فشاذ، وأمَّا «لَقيتُه أمسِ» فيحتمل أن تستعمله هنا ظرفًا كما في الأصل مراعاة لأصله، كما تقول: لَقيتُه بالأمسِ.

فعلى هذا المذهب الذي لبعض القدماء لا يكون النصب في الخبرية حملاً على الاستفهامية، إنما يكون على الأصل، والخفض مُتَأَوَّل على إضمار مِنْ.

---

(١) هو القطامي. الديوان ص ٣٠ والكتاب ٢: ١٦٩ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٨١١.
أحتمل: يكون لي حمولة أحتمل عليها. وقيل: أحتمل من بلد إلى بلد.

(٢) ك، ن: في قسمي.

(٣) الكتاب ٢: ١٦٢ - ١٦٣.

(٤) الكتاب ٢: ١٦٣، ١٦٤.

(٥) ظ: جزءها.

(٦) ك: تأول.

وقوله وربما نُصب غير مفصول مثاله[1]:

كَمْ عَمَّةً لكَ - يا جَريرُ - وخالةً .....

في رواية من نصب عَمَّةً وخالةً.

وزعم بعض النحويين أنَّ هذا النصب بلا فصل هو لغة تميم[2]، وذكره س[3] عن بعض العرب، وهي لغة قليلة. ولمَّا حُملت في الخفض على ثلاثمئة فيمن علَّل بذلك أُجريت مُجرى ذلك إذا نوّن، فكما يقال ثلاثٌ مئةً قالوا: كم رجلاً. ومن علَّل الجر بجرِّ رُبَّ ما بعدها قال: هي محمولة عليها أيضًا في لغة من قال: رُبَّه رجلاً، فكما انتصب رجلاً في هذه اللغة انتصب بعد كم.

قال بعض أصحابنا: وهذا الوجه عندي أولَى؛ لأنَّ (رُبَّه رجلاً) فصيحٌ، وكذلك (كم رجلاً) فصيح، وإن كان (كم رجلٍ) أفصح منه، وأمّا (ثلاثٌ مئةً) فلا يُتكلم به إلا في ضرورة الشعر.

وزعم بعض النحويين أنَّ السبب في نصب تمييزها في هذه اللغة الحمل على كم الاستفهامية؛ لأنها أصل لها من جهة أنها مبهمة، والإبهام يناسب الإبهام؛ لأنَّ المستفهِم إنما يَسأل عمَّا انبهمَ عليه لِيُفَسَّر له، والخبر ليس بابه الإبهام؛ لأنه موضع إبانة. وإلى ذلك ذهب السيرافي[4].

وإذا نُصب تمييز الخبرية بفصل أو بغير فصل في هذه اللغة جاز أن ينتصب مفردًا وجمعًا، كما كان ذلك حالة خفضه. ونصَّ على جواز الجمع في هذه اللغة القليلة السيرافي[4]، وفي كتاب س ما يدلُّ على ذلك، قال س[5]: «واعلم أنَّ ناسًا

---

(١) تقدم في ص ٨.

(٢) شرح المصنف ٢: ٤٢١.

(٣) الكتاب ٢: ١٦٢. وبعد البيت فيه: «وهم كثير، فمنهم الفرزدق».

(٤) شرح الكتاب ٣: ق ٢١/ب.

(٥) الكتاب ٢: ١٦١.

من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون، كأنها اسم منوَّن، ويجوز لها أن تعمل في جميع ما عملت فيه رُبَّ» انتهى. ولا خلاف في أنَّ رُبَّ تعمل في المفرد والجمع.

وذهب الأستاذ أبو علي[1] إلى أنها إذا انتصب تمييزها التُزم فيه الإفراد. وحَمَلَه على ذلك أنه رأى كل ما يكون تمييزه من الأعداد أو الكنايات عنها - نحو كم الاستفهامية، وكذا وكذا، وكأيِّن - منصوبًا التَزمت العرب فيه الإفراد، فلمَّا كانت كم الخبرية كناية عن العدد ومميِّزة بمنصوب في هذه اللغة وجب عنده أن يكون تمييزها مفردًا.

قال بعض أصحابنا: والصحيح جواز جمعه، كما كان ذلك حالة الجر؛ لحملها في النصب على رُبَّ أو على ثلاثمئة، كما يقال ثلاث مئين إذا نون العدد، وإنما يلزم الإفراد إذا /كان النصب واجبًا، وأمَّا في كم فيجوز نصبه وخفضه، فجاز [٤: ١٧٦/أ] أن يجيء مجموعًا في حالة النصب كما جاز ذلك في ثلاثمئة.

ثم ذكر هذا المصحِّح أنَّ السيرافيَّ أجاز ذلك في هذه اللغة، وأنَّ في نص س دليلاً على ذلك.

ولا حجة في كلام س إلا لو نصَّ على ذلك، وإنما أخذ ذلك المصحِّح من عموم قول س[2] «في جميع ما عملت فيه رُبَّ»، ولا حُجَّة في هذا العموم؛ لأنَّ مِن مجرور رُبَّ الضمير، ولا تَجُرُّ كم الضمير، ومِن مجرور رُبَّ «مَنْ»، كقوله[3]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجتُ غَيظًا صَدرَهُ .....

ولا تُفَسَّر كم بِمَنْ وما ولا بنحوهما مما توغَّل في البناء، ولا بما توغَّل في الإبهام، نحو: شيء، وهذا منصوص عليه.

---

(١) التوطئة ص ٢٨٥.

(٢) الكتاب ٢: ١٦١.

(٣) عجز البيت: «قد تَمَنَّى لِيَ مَوتًا لَمْ يُطَعْ». وهو لسُوَيد بن أبي كاهل اليشكري. المفضليات ص ١٩٨ [٤٠] والخزانة ٦: ١٢٣ - ١٢٧ [٤٣٩].

وفي «الإفصاح»: «ظاهر كلام أبي علي وكلام س وأبي العباس أنه يجوز نصب مميِّز الخبرية مفردًا كان أو جمعًا، وعلى الظاهر حمله بعضهم».

وقال ابن هشام: «لا يكون منصوب كم - يعني الخبرية - جمعًا لأنه تمييز، والتمييز يلزمه ألاَّ يُجمع إلا ما استُثني منه» انتهى، وفيه بعض تلخيص وتقديم وتأخير.

وقوله **وقد يُجَرُّ في الشعر مفصولاً بظرف أو مجرور** مثال ذلك قولُ الشاعر[1]:

كَمْ - بِجُودٍ - مُقْـرِفٍ نـالَ العُـلا ... وكَـريمٍ ، بُخْلُـهُ قـد وَضَـعَهْ

وقولُ الآخر[2]:

كَمْ - في بَني بَكرِ بْنِ سَعْدٍ - سَيِّدٍ ... ضَخمِ الدَّسيعةِ ، ماجِدٍ ، نَفَّاعِ

وقولُ الآخر[3]:

كَمْ - فِيهِم - مَلِكٍ أَغَرَّ وسُوقةٍ ... حَكَمٍ بِأَرْدِيةِ المَكارِمِ يَحْتَبِي

وهذه المسألة فيها مذاهب[4]:

أحدها: ما ذهب إليه الكوفيون من أنه يجوز ذلك في الكلام؛ لأنَّ الخفض عندهم هو على إضمار مِنْ، فكما يجوز ذلك مع إظهارها، كقول الشاعر[5]:

---

(١) تقدم في ص ٩.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ١٦٨ والخزانة ٦: ٤٧٦ - ٤٧٧ [٤٩٠]. الدسيعة: العطية، ويقال: هي الجفنة. والماجد: الشريف. ظ: ضخم الرسيقة.

(٣) البيت للفرزدق. ديوانه ص ٣٨، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢: ١٦٧، وآخره فيهما: «محتبي». وأوله في الديوان: «كم فيِّ من ملك». أغرّ: مشهور.

(٤) الإنصاف ص ٣٠٣ - ٣٠٩ [٤١] وشرح الكافية ٢: ٣٨٣ - ٣٨٤ [تحقيق د. الحفظي].

(٥) هو الأعشى. ديوانه ص ١٢٣ والكتاب ٢: ٥٦ وشرح أبياته ١: ٤٧٤. المهمه: المفازة البعيدة. والدكداك من الرمل: اللين. والأعقاد: جمع عَقَد، وهو ما تعقد من الرمل وتراكم بعضه على بعض.

وكَـــمْ دُونَ بَيتِـــكَ مِـــنْ مَهْمَـــهٍ وَدَكْـــداكِ رَمْـــلٍ وأَعْقادِهـــا

كذلك يجوز مع إضمارها. وتقدَّم الكلام على خفض ما بعدَ كَم.

وذكر صاحب «البسيط» أنَّ مذهب الكوفيين هو رأي يونس؛ لأنَّ الفصل بين المضافين جائز في الضرورة، وأجوز منه بالظرف والمجرور، لكنه لَمَّا كانت هذه يجوز الفصل بينها وبين معمولها في النصب كان موطئًا لجوازه في الخفض في غير الضرورة، ولأنها مجرورة بـ«مِن»، وذلك لا يختلف تقديمًا ولا تأخيرًا.

المذهب الثاني: أنَّ ذلك لا يجوز إلا في الشعر؛ لأنَّ في[1] ذلك فصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وذلك في الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين، وسواء أكان الظرف والمجرور تامًّا أم ناقصًا.

المذهب الثالث: أنه يجوز إذا كان الظرف أو المجرور ناقصًا، ولا يجوز إذا كان تامًّا، فتقول: كم بك مأخوذٍ أتاني، وكم اليومَ جائعٍ جاءني، تجعل بك متعلقًا بمأخوذ، واليوم /منصوبًا بجائع، وهو مذهب يونس[2]. وهو باطل؛ لأنَّ العرب لم [٤: ١٧٦/ب] تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل، بل تُجريهما مُجرًى واحدًا، وقال الشاعر[3]:

كَمْ - دُونَ سَلْمَى - فَلَواتٍ بِيدِ .....

وقال الآخر[4]:

---

(١) في: انفردت به حاشية ظ.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٠ - ٢٨١ وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ص ٩٤٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٠ وشرح الكافية ٢: ٣٨٣ [تحقيق د. حسن الحفظي].

(٣) تقدم في ص ٢١.

(٤) نسب البيت في المقاصد النحوية ٤: ٤٩٦ لذي الرمة، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٢: ٤٢١ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٤. المومأة: الصحراء. ويهال: يفزع. وتيمَّمها: قصدها. والخريت: الدليل الماهر الحاذق. والجلد: القوة.

كَمْ - دُونَ مَيَّةَ - مَوْماةٍ ، يُهالُ لها إذا تَيَمَّمَها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ

فصل بالظرف التامّ بين «كم» و«فَلَوات»، وبين «كم» و«مَوماة»، و«دُونَ» ظرف تامّ.

وقوله **لا بجملة** مثاله: كم جاءني رجلٍ، بخفض رجل. وهذه المسألة فيها مذهبان:

أحدهما: أنه لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأنَّ الفصل بالجملة بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز البتة، وهو مذهب البصريين.

والمذهب الثاني: أنه يجوز ذلك في الكلام، وهو مذهب الكوفيين[1]. وبَنَوا جواز ذلك على أنَّ الجر للتمييز هو بإضمار مِنْ، وتقدَّم الكلام على ذلك. وحكى بعضهم خفض «فضل» من قول الشاعر[2]:

كَمْ نالَني مِنهم فَضْلٍ على عَدَمٍ .....

فإن ثبت فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه لا في كلام ولا في شعر.

وظاهر كلام المبرد أنه يجيز الفصل بالجملة في الشعر؛ لأنه أنشد قول الشاعر[3]:

وكَمْ قد فاتَني بَطَلٍ كَمِيٍّ وياسِرِ فِتيةٍ سَمْحٍ هَضُومِ

قال[4]: «ولولا أنَّ القافية مخفوضة لاختير الرفع أو النصب». فنصُّه بالاختيار ينبئ أنه يجيز الجر مع الفصل بغير الظرف في الشعر. و س يمنع ذلك. ورَوى س قوله:

---

(١) قال الرضي: «وأمَّا الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه إلا الفراء». شرح الكافية ٢: ٣٨٤.

(٢) تقدم في ص ٢٥.

(٣) البيت في الكتاب ٢: ١٦٦ والأعلم ص ٣٠١ والمقتضب ٣: ٦٢ بلا نسبة. وهو للأشهب ابن رُمَيلة في شعره المنشور ضمن كتاب شعراء أمويون ٤: ٢٤٠ من قصيدة ميمية مضمومة الروي، وهو له في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٧٥ وفرحة الأديب ص ١٨٨ - ١٩٦. الياسر: الداخل في الميسر. والهضوم: الذي يهضِم ماله للصديق والجار والسائل.

(٤) المقتضب ٣: ٦٢، وفيه: «لاختير في هذين البيتين الرفع».

وكَمْ قد فاتَني بَطَلٌ كَمِيٌّ .....

بالرفع[1]، ولم يجز فيه الجر.

وقوله **ولا بهما** يعني ولا بالجملة والظرف أو المجرور، وإذا لم يجز بالجملة وحدها فلأن لا يجوز بها وبالظرف أو المجرور أولى.

ويجوز دخول مِنْ على تمييزها[2]، ويَكثر اتصال تمييز الخبرية بها، نحو قوله تعالى ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾[3]، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾[4]. ولا يَكثر في الفصل، نحو: كم فيها مِن رجل، فلا يَكثر استعمال مِن فيه كثرته إذا اتَّصل.

ولا يجوز أن يكون التمييز منفيًّا لا في الاستفهامية ولا الخبرية، لو قلت[5] في الاستفهامية: كم لا رجلاً[6] ولا رجلينِ جاءك؟ لم يجز، كما لا يجوز: له عشرون لا رجلاً ولا رجلين. ولو قلت في الخبر: كم لا رجلٍ ولا رجلينِ صحبتُ، لم يجز أيضًا، نصَّ على ذلك س[7].

وأجاز بعض النحويين: كم لا رجلاً ولا امرأةً عندك، وعندي عشرون لا رجلاً ولا امرأةً. فإن أراد: كم عندك غيرَ رجل وامرأة، أي: كم عندك بهيمةً غير رجل وامرأة، جاز. وإن أراد أنَّ لا رجل هو المميِّز فهو فاسد لانبهامه، ولا يظهر ذلك من مقصده. وإن أراد أنَّ المجموع هو المميِّز على معنى بهيمة أو شيء يصح العطف عليه بلا فهو شيء لا يوجد. وإن أراد أنَّ المميِّز محذوف للعلم به، فحُذف

---

(١) الكتاب ٢: ١٦٦.

(٢) ظ: تمييزهما.

(٣) سورة النجم: الآية ٢٦.

(٤) سورة الأعراف: الآية ٤.

(٥) ك: ولا الخبرية نحو قلته.

(٦) ك، س، د: لا رجل.

(٧) الكتاب ٢: ١٦٨.

[٤: ١٧٧/أ] المعطوف عليه، وتُرك المعطوف - فهو سائغ. هكذا رَدَّد بعض أصحابنا في /كلام هذا المجيز. والذي يظهر أنه قصد به التمييز لا أنه معطوف؛ ألا ترى أنه أورده مع قوله: له عشرون لا رجلاً ولا امرأةً، على أنَّ هذا مما يحتمل حذف التمييز، وهو المعطوف عليه. والذي يقال إنه لم يسمع ذلك من كلام العرب.

ويجوز أن يُعطَف على كم بالنفي، فتقول: كم أتاني لا رجلٌ ولا رجلان، أي: كثيرٌ أتاني لا رجلٌ ولا رجلان. وكذلك: كم فَرَسٍ ركبتُ لا فرسًا ولا فرسَين، أي: كثيرًا من الأفراس ركبتُ لا قليلاً.

ص: فصل[1]

لَزِمَت «كم» التصدير، وبُنِيتْ في الاستفهام لِتَضَمُّنِها معنَى حرفه، وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنًى. وتقع في حالتيها مبتدأً، ومفعولاً، ومضافًا إليها، وظرفًا، ومصدرًا.

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «أداة الاستفهام منبهة للمستفهَم، ومؤذنة بحاجة المستفهِم إلى إبداء ما عنده، فتنَزلت مما في حيزها منْزلة حرف النداء من المنادى في استحقاق التقدم، فلذلك امتنع تأخيرها، والتُزم تصديرها، ولا فرق في ذلك بين كم وغيرها، فلذلك وجب رفع صاحب الضمير في نحو: زيدٌ كم ضربتَه؟ كما وجب في نحو: زيدٌ أينَ لَقيتَه؟ وبِشرٌ متى رأيتَه؟ والخبرية جارية مجرى الاستفهامية في وجوب التصدير، فلذلك[3] لا يجوز في نحو: زيدٌ كم دراهمَ أعطيتُه، إلا الرفع» انتهى.

فأمَّا ما ذكر من لزوم كم التصدير في الاستفهام والخبر فعليه مناقشتان[4] فيهما:

أمَّا في الاستفهام فإنه ذكر التزام تصدير كم، وأنه لا فرق في ذلك بين كم وغيرها. وهذا ليس على إطلاقه كما ذكر، بل بعض أدوات الاستفهام في الاستثبات يجوز ألاَّ تتصدر، وأن يتقدمها العامل اللفظي غير الجارّ، وذلك مَن وما وأيّ، فتقول لمن قال «لقيتُ زيدًا» إذا استثبت: لقيتَ من؟ ولمن قال أكلتُ خبزًا: أكلتَ ما؟ ولمن قال ضربتُ رجلاً: ضربتَ أيًّا؟ ومُجَوِّز ذلك هو أنَّ الذي تكلم

---

(١) فصل: انفردت به ن، وهو في التسهيل، وشرح المصنف، وشرح ناظر الجيش.

(٢) ٢: ٤٢١ - ٤٢٢.

(٣) فيما عدا د، وشرح المصنف: فكذلك.

(٤) س: مناقشات.

بالكلام قبلك قد كان أجرى الفعل في كلامه، فاستغنيتَ به عن إعادة آخر مثله، فوقع ذكرك لذلك الفعل كالتكرار، فكأنك لم تذكر قبل أداة الاستفهام فعلاً، ولذلك لم يفعلوه إلا في الاستثبات، ولا يجوز ذلك في بقية أدوات الاستفهام، يقول القائل: خرجتُ يومَ الجمعة، فتقول في الاستثبات: متى خرجتَ؟ ولا تقول: خرجتَ متى؟ ويقول: سرتُ ضاحكًا، فتقول في الاستثبات: كيفَ سرتَ؟ ولا تقول سرتَ كيفَ، ويقول: قعدتُ خلفَ بكر، فتقول في الاستثبات: أين قعدتَ؟ ولا تقول: قعدتَ أين؟ وقد حكي في أين دخول العامل عليها في الاستثبات، وإجراؤها في ذلك مجرى مَن وما وأيّ، حكي من كلامهم: إنَّ أينَ الماءَ والعشبَ؟ جوابًا لمن قال: إنَّ في موضع كذا الماءَ والعشبَ. وتقول لمن قال: اشتريتُ عشرين فرسًا، إذا استثبتَّ: كم فرسًا اشتريتَ؟ ولا تقول: اشتريتَ كم فرسًا. وقد يجيء ذلك في كم[1] في العطف، حكي من كلامهم: قبضتَ عشرين وكم؟ إذا استثبتَّ من قال: قبضتُ عشرين كذا وكذا. ومحسِّن ذلك هو أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف /عليه. فهذه مناقشة على المصنف في نفس كم إذ جاز تقدم العامل عليها في العطف وكونها لم تلزم الصدر، وعلى قوله «ولا فرق في ذلك بين كم وغيرها»، وقد بيَّنا الفرق بينها وبين بعض أدوات الاستفهام في كون أيّ ومَن وما للاستفهام يجوز ألاَّ تقع صدرًا، وأن يتقدم عليها العامل في الاستثبات. [٤: ١٧٧/ب]

وأمَّا في الخبر فإنه ذكر أنَّ الخبرية تجري مجرى الاستفهامية في وجوب التصدير. وهذا الذي ذكره بالنسبة إلى أشهر اللغات، وأمَّا في بعض اللغات فإنه يجوز ألاَّ تتصدر، ويتقدمها العامل، فتقول: فككتُ كم عانٍ، وملكتُ كم غلامٍ، وهي لغة قليلة، وهذه اللغة كانت القياس لأنها بمعنى كثير، فإذا قلت: كم عانٍ فككتُ، فالمعنى: كثير من العُناة فككتُ، فكما يجوز : فككتُ كثيرًا من العُناة،

---

(١) كم: ليس في ك.

وهو الأصل، أعني تقديم العامل هنا، فكذلك كان ينبغي أن يجوز في كم الخبرية. وهذه اللغة حكاها الأخفش[1]. واضطُرِبَ في القياس عليها، فقيل: يقاس عليها، فيجوز: ملكتُ كم غلامٍ. وقيل: هي من القلّة بحيث لا يُلتفت إليها. والأول هو الصحيح لأنها لغة، فينبغي أن يقاس عليها.

ويناقض قولَ المصنف إنها لزمت التصدير قولُه بعدُ حين ذكر مَحالّ[2] إعرابها: «ومضافًا إليها»[3]، فإنها إذا كانت مضافًا إليها لم تلزم التصدير؛ إذ قد تقدَّمها ما عمل فيها وما انخفضت بسببه. وكذلك إذا دخل عليها حرف جرّ لم تلزم التصدير، نحو: بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبك؟ لأنه دخل عليها عامل يخفضها، فكان ينبغي أن يقيِّد كلامه فيها، فيقول: كم لَزِمَت التصدير إلا إذا أُضيف إليها، أو دخل عليها حرف جر، أو كانت استفهامًا وعُطفت في الاستثبات، فإنه يجوز ألاّ تتصدر. أو كانت خبرًا في اللغة الشهرى، وأمَّا في اللغة الأخرى فيجوز ألاّ تتصدر.

وقوله **وبُنيت في الاستفهام لتضمُّنها معنى حرفه** هذا الذي قاله هو قول النحاة، وهو أنه لَمَّا تضمَّنت معنى همزة الاستفهام بُنيت، ومذهب المصنف يقتضي أنها بنيت في الاستفهام والخبر لمشابهتها للحرف في الوضع على حرفين، وقد نصَّ هو في الشرح على ذلك، فقال[4]: «وهي أيضًا - يعني الخبرية - مساوية لها - أي للاستفهامية - في وجوب البناء لتساويهما في مشابهة الحرف وضعًا وإبهامًا».

وقوله **وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنًى** يريد بقوله **ومعنًى** أنها لعدد مبهم كما أنَّ الاستفهامية كذلك. وقال في الشرح حين ذكر تساويهما في

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٠.

(٢) س: محل.

(٣) شرح المصنف ٢: ٤٢٢.

(٤) ٢: ٤٢٢.

مشابهة الحرف وضعًا وإهامًا، قال[1]: «وتنفرد الاستفهامية بتضمُّن معنى حرف الاستفهام، والخبرية بمناسبة رُبَّ إن قُصد بها التكثير، وبمقابلتها إن قصد بها التقليل، وهو الغالب على رُبَّ» انتهى.

وما ذكره المصنف في بناء كم الخبرية هو قولان للنحويين[2]:

زعم بعضهم أنها بُنيت لشبهها بالاستفهامية في أنَّ لفظهما واحد، وهي كناية عن عدد مبهم كالاستفهامية.

وزعم بعضهم أنها بنيت لشبهها بـ«رُبَّ» في أنَّ كل واحدة منهما تُستعمل /في المباهاة والافتخار، ولذلك عُطفت كم على رُبَّ ، قال عُمارة بن عقيل بن [٤: ١٧٨/أ] بلال بن جرير[3]:

فإنْ تَكُنِ الأيامُ شيَّبْنَ مَفْرِقِي ... وكَثَّرْنَ أشْجانِي ، وفَلَّلْنَ مِنْ غَرْبِي

فيا رُبَّ يومٍ قد شَرِبْتُ بِمَشْرَبٍ ... شَفَيتُ به عَنِّي الظَّما باردٍ عَذبِ

وكَمْ لَيلةٍ ، قد بِتُّها غيرَ آثِمٍ ... بِساحِيةِ الحِجْلَينِ مُفْعَمةِ القُلْبِ

فاستعمل رُبَّ وكم في معنًى واحد حيث أراد أن يفتخر بكثرة الجواري اللواتي تمتَّع بهن.

وقيل[4]: حُملت على رُبَّ في البناء لأن ربَّ للتقليل، وكم للتكثير، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

وقال الأستاذ أبو علي: بُنيت لتضمُّنها معنَى حرفٍ للكثرة، فلم يُستعمل، وذلك أنهم كما جعلوا للتقليل حرفًا انبغى لهم أن يجعلوا للتكثير كذلك، كما

---

(١) ٢: ٤٢٢.

(٢) أسرار العربية ص ٤٩ - ٥٠، ١٩٦ وشرح اللمع لابن برهان ص ٤٢٧ واللباب للعكبري ١: ٣١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦.

(٣) تقدم البيت الثالث في ص ٢١، وتَمَّ تخريج الثلاثة. شفيت: في حاشية ظ: لعله نفيت.

(٤) ذكر العكبري في اللباب ١: ٣١٤ أنَّ هذا قول معظم النحويين.

جعلوا للإيجاب حرفًا كما جعلوا للنفي، فلم يفعلوا ذلك، لكنهم ضمَّنوا كم معناه، فلذلك بُنيت.

قال ابن هشام: ولا أعرف أحدًا قال هذه المقالة، ولا نظير له من كلامهم، والقياس لا يعطيه؛ لأنَّ التضمن[1] فرع على الوجود، فإذا لم توجد الكلمة لم ينبغ أن تُضَمَّن كلمة معناها.

وقوله **وتقع في حالتيها مبتدأً** حالاها هما الاستفهام والخبر. أخذ المصنف في ذكر[2] محالّها من الإعراب لئلا يُتَوَهَّم أنها لَمَّا أشبهت رُبَّ كانت حرفًا. ومن استعمالها مبتدأةً قول العرب[3]: كم رجلٍ أفضلُ منك، برفع أفضل، ولا يقولون: رُبَّ رجلٍ[4] أفضلُ منك، في فصيح الكلام، فأمَّا قوله[5]:

.... ورُبَّ قَتلٍ عارُ

فـ«عار» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عارٌ، وقد أظهره الشاعر في قوله[6]:

يا رُبَّ هَيْجَا ، هِيَ خَيرٌ مِن دَعَهْ .....

وإنما جاز ذلك في رُبَّ تشبيهًا للصفة بالصلة، فكما لا يجوز ذلك في الصلة إلا في الطول، فكذلك في الصفة في باب رُبَّ، ولما كان تمييز كم مبهمًا كما أنها مبهمة كان - إذا كانت مبتدأة - الأحسن في خبرها أن يكون فعلاً أو اسمًا[7] نكرة،

---

(١) ك، د، ن: المتضمن.

(٢) من هذا الموضع إلى آخر قوله في ص ٦٧ «وقد ذكرنا أن كل تركيب شخصي ليس»: ليس في ظ.

(٣) الكتاب ٢: ١٦١.

(٤) أفضل ولا يقولون ربَّ رجلٍ أفضل: سقط من ك.

(٥) هذا جزء من بيت تقدم في ٤: ٤١.

(٦) هو لبيد. الديوان ص ٣٤٠ والخزانة ٩: ٥٤٧ - ٥٥٩ [٧٩٦]. الهيجا: الحرب. والدعة: الخفض والراحة.

(٧) ك: أن يكون فعلاً واسمها.

نحو قولك: كم رجلٍ قائمٌ، وكم رجلٍ ذهب، وكم رجالٍ قاموا، وكم رجالٍ ذاهبون، ويقبح أن يكون خبرها اسمًا معرفة، نحو قولك: كم رجالٍ قومُك. وكم غلمانٍ غلمانُك، تريد قومًا معهودين أو غلمانًا معهودين. فإن لم تُرد ذلك، بل أردتَ أن تقول: كم رجالٍ هم قومُك، وكم غلمانٍ هم غلمانُك - جاز ذلك. وكذلك أيضًا لا يحسن أن يُخبَر عنها بالظرف ولا بالمجرور؛ لأنَّ في ذلك ضربًا من التخصيص؛ ألا ترى أنَّ قولك «كم غلمانٍ لك» معناه ومعنى قولك «كم غلمانٍ غلمانُك» سواءٌ، فضعُف لذلك.

ومما يبين لك أنَّ الأحسن في خبرها أن يكون مبهمًا أنه لا يجوز الإخبار عنها بالموقت، لو قلت: كم رجلٍ عشرون، وكم امرأةٍ ثلاثون - لم يَسغ ذلك؛ لأنَّ الإخبار عنها بالموقت ينافي ما وُضعت له من الإبهام.

وإذا قلت: كم رجلٍ جاءني، فكم مبتدأ، وجاءني خبره. ونقل العكبري[1] عن العبدي أنه أجاز أن يكون «أتاني» صفة لرجل، ويُحذف الخبر، ويُقَدَّر /بما يليق [٤: ١٧٨/ب] بالمعنى، قال - يعني العبدي -: «ويجوز ألا تحتاج إلى خبر؛ لأنَّ الصفة قد أغنت عنه، وهذا كقولهم[2]: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيد، فأقلُّ مبتدأ، ويقول صفة رجل، وأغنت الصفة عن الخبر» انتهى. ويظهر الفرق بينهما؛ لأنه لمدَّع أن يقول هو الخبر. ولئن سلمنا أنه صفة فإنما أغنت عن الخبر لأنَّ المعنى: قلَّ رجلٌ يقول ذلك، بخلاف: كم رجلٍ جاءني، فلمَّا كان في معنى ما لا يحتاج إلى خبر أغنت الصفة عنه.

وقال بعض أصحابنا: وجاز الابتداء بها - يعني الخبرية - لأنها - وإن كانت نكرة - محمولةٌ على الاستفهامية في مواضع، ولأنَّ تمييزها يبينها، فتصير مخصوصةً من جهة المعنى.

---

(١) شرح إيضاح الفارسي له ص ١٠٧٥ [رسالة]، وفيه نص العبدي.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٤.

وقد يُحذف الخبر إذا دلَّ المعنى عليه، كقوله[1]:

وكَمْ مالئٍ عَينَيه مِنْ شيءِ غيرِهِ إذا راحَ نحوَ الجَمرةِ البِيضُ كالدُّمَى

كأنه قال: في الحج، أو: بِمِنَى، لدلالة الكلام عليه.

وإذا كانت كم مبتدأة فلا يدخل عليها من العوامل إلا ما يعمل[2] فيما قبله، نحو ظننت، تقول: كم ظننتَ[3] إخوتك؟ وكم عبدًا علمتَ ملكًا لزيدٍ؟ وكم كان إخوتُك؟ ولا تعمل إنَّ وأخواتها ولا ما؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها.

وذكر أبو علي[4] إعمال الظن فيها وإلغاءه، فقال: كم تُرى الحرورية رجلاً؟ بنصب الحرورية على الإعمال، ورفعها على الإلغاء، ويقدر بناؤها للمتعدي إلى ثلاثة، ولم يُستعمل ذلك، وإن لم يكن بُدٌّ من تقديره.

وقوله **ومفعولاً** يريد: ومفعولاً به، سواء أتعدّى الفعل إليه بحرف جر أو بنفسه، مثال ما وصل إليه الفعل بنفسه: كم غلامًا اشتريتَ؟ وكم غلامٍ اشتريتُ، فموضع كم نصب على المفعول به، وكأنك قلت: أعشرين غلامًا اشتريتَ أم ثلاثين؟ وكثيرًا من الغلمان اشتريتُ. والدليل على أنَّ كم مفعول بها أنَّ اشتريت فعل متعدٍّ إلى واحد، وهو مفرَّغ للعمل في كم؛ لأنه لم يشتغل بغيرها، فوجب لذلك أن يُحكَم عليها بأنها في موضع نصب على المفعول باشتريت؛ لأنك لو لم تفعل ذلك لكنت قد هيَّأت العامل للعمل، وقطعتَه عنه، وذلك غير جائز. ومثال وصول الفعل بحرف جر: على كم مسكينٍ تصدقتُ، أو تصدقتَ؟

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٤٥٩ ودلائل الإعجاز ص ٤٧. وأوله: «ومِن مالئٍ عينيه». والبيت الذي قبله:

وكم من قتيلٍ لا يُباءُ به دَمٌ ومِن غَلِقٍ رَهْنًا إذا ضَمَّهُ مِنَى

(٢) س: إلا ما لا يعمل.

(٣) تقول كم ظننت: سقط من ك.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٢٣.

وقوله **ومضافًا إليها** مثاله: غلامَ كم رجلٍ ضربتَ؟ ورقبةَ كم أسيرًا فككتَ؟ قال بعض أصحابنا: وذلك بشرط أن يكون الاسم المضاف معمولاً لِما بعدها، نحو ما مثّلنا به، فغلام معمول لضربت، ورقبة معمولة لفككت[1]. وهذا الشرط الذي شرطه يقتضي ألاّ يجوز: غلامُ كم رجلٍ قام، أو أتاك؟ ولا: غلامُ كم رجلاً دخل في ملكك؟ ولا أرى هذا إلا جائزًا. ولا فرق بين كم والمضاف إليها ، فكما أنّ كم تقع مبتدأة في: كم رجلٍ قام، أو زارك؟ وفي: كم غلامًا دخل في ملكك؟ فكذلك ما أضيف إليها.

وقوله **وظرفًا ومصدرًا** مثال ذلك: كم ضربةً ضربتَ زيدًا؟ وكم ميلاً سرتَ؟ وكم يومًا صمتَ؟

فهذه خمسة مواضع ذكرها المصنف لموضع إعراب كم، وترك ثلاثة مواضع:

أحدها: /أن تكون خبرًا للمبتدأ، مثاله: كم درهمُك؟ في أحد الوجهين، فإنه يجوز أن تُعرب كم مبتدأة، ويجوز أن تُعرب خبرًا، ودرهمُك هو المبتدأ، وهو أقيس الوجهين. [٤: ١٧٩/أ]

الثاني: أن تكون خبرًا لـ«كان» وأخواتها المتصرفة في معمولها، نحو قولك: كم غلامًا كان غلمانُك؟ وكم كريمٍ كان قومُك.

والثالث: أن تكون مجرورة بحرف جر، بشرط أن يكون ذلك الحرف متعلقًا بالفعل بعدها، نحو قولك: بِكَمْ درهمًا اشتريتَ ثوبك؟ وبِكَمْ جاريةٍ تمتعتُ، ولِكم غرضٍ قصدتَني. إلا أنّ من قاس على اللغة التي حكاها الأخفش في الخبرية من أنه يتقدم عليها العامل في نحو «ملكتَ كم غلامٍ» يجوز في قوله أن يتقدم هنا الفعل الذي يتعلق به حرف الجر، فيقول: تمتعتُ بِكَمْ جاريةٍ.

---

(١) ك: بفككت.

ويوجد في كلام س[1] وأبي علي الفارسي[2] أنه تكون فاعلةً، وليس المعنى أنه يتقدم الفعل مسندًا إليها، وإنما يعنون أنها تكون مبتدأة فاعلةً من حيث المعنى، نحو: كم رجلٍ أتاك، ولا تكون فاعلةً في اللفظ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى إخراجها عما وُضعت عليه مِن أن تكون صدرًا.

وزعم ابن هشام أنها أيضًا تكون مفعولاً لها، نحو: لِكَمْ إكرامًا لك وصلتُ. قال: ولا بُدَّ من حرف العلة؛ لأنه لا يُحذف إلا في لفظ المصدر. وتوقف أبو عبد الله السُّوسي[3] من نحاة تونس في إجازة ذلك. ولا نعلم أحدًا نصَّ على جواز ذلك غيره. قال ابن هشام: ولا تكون - يعني كم - مفعولاً معه؛ لأنه لا يتقدم.

وهذه تنبيهات: قال بعضهم: إذا كانت كم استفهامًا نصبت النكرة الواقعة بعدها التي تحسن فيها مِن كما تنصب في العدد. وقال أيضًا: إذا قلت: كم درهمًا عندك؟ فالتقدير: أيُّ عدد من الدراهم حاصل عندك؟ فاختير للتمييز بصلاحية دخول مِن عليه. وقدَّر كم في المثال المذكور بقوله: أيُّ عدد؟ وتقول في الاستفهامية: كم مالُك إلا درهمان؟ وكم عطاؤك إلا عشرون؟ إذا كنت تستقلُّه، كما تقول: هل الدنيا إلا ظلٌّ زائل، فما بعد إلا بدل، ترفعه إذا كانت كم رفعًا، وتنصبه إذا كانت نصبًا، نحو: كم أعطيتَ إلا درهمًا؟ وتجرُّه إذا كانت جرًّا، نحو[4]: بكم أخذتَ ثوبَك إلا بدرهمٍ؟ ولا يكون هذا البدل في الخبرية لأنه استثناء من موجب.

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٦.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٢٢ والمسائل المنثورة ص ٧٨.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار بن محمد الرُّعينيّ التونسي، من نحاة القرن السابع. أخذ عنه إبراهيم بن حسن الربعي التونسي، ومحمد بن إبراهيم التحيي عرف بتوبة، وآخرون، كان قاضيًا. الارتشاف ٢: ٧٨٦ وبغية الوعاة ١: ١٥٣ وبرنامج الوادي آشي ص ٤١، ٥٦، ٥٨، ٥٩.

(٤) نحو: انفردت به د. وفي بقية النسخ: وبكم.

وتقول في الخبرية: كم رجلٍ جاءك لا رجلٌ ولا رجلان، فتعطف على كم بـ«لا» لأنَّ الكلام موجب، ولا يكون هذا في الاستفهامية لأنَّ «لا»[1] لا يُعطف بها في الاستفهام.

وتمييز كم يجوز دخول مِن عليه، سواء أكان متصلاً بها أم متأخرًا عنها، وسواء أكانت خبرية أم استفهامية، إلا إذا كان قد دخل على كم الاستفهامية حرف جر، فلا يجوز أن تدخل على تمييزها مِن؛ لأنَّ ذلك الحرف جُعل عوضًا مِن «مِن»، فلا يجتمعان. [٤: ١٧٩/ب]

و«كم» لفظها مفرد، ومعناها الجمع، واللفظ يتبع تمييزها في التذكير والتأنيث، تقول: كم رجلٍ لقيتُه، وكم امرأةٍ رأيتُها، قال تعالى ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَهَا﴾[2]. ويتبع المعنى، فيكون العائد جمعًا، فتقول: كم رجلٍ رأيتُهم، وكم امرأةٍ رأيتُهنَّ، /وقال تعالى ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾[3]. والحمل على اللفظ هو الأقيس؛ لأنَّ الضمير والمظهر من قبيل الألفاظ. فإن كان التمييز جمعًا - وذلك في الخبرية - فلا يعود الضمير إلا ضمير جمع، نحو قوله[4]:

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُم .....

ولا يعود مفردًا، لا تقول: كم رجالٍ قام. وقد تقدَّم ذكر المصنف[5] الإشارة إلى الحمل على لفظ كم وعلى معناها من الجمع في باب الموصول في أوائل الكتاب في أول الفصل الثاني من الباب في شرح الحمل على مَنْ وما بالنسبة إلى اللفظ والمعنى.

---

(١) لا: سقط من ك، ن.

(٢) سورةالأعراف: الآية ٤.

(٣) سورة النجم: الآية ٢٦.

(٤) تقدم في ص ٢٠.

(٥) شرح المصنف ١: ٢١٢، ٢١٣ والتذييل ٣: ١٠٧ - ١٠٨.

وفي «الإفصاح»[1]: إذا حملوا تارةً على اللفظ وتارةً على المعنى، وسبق الحمل على اللفظ - فلا خلاف في جواز هذا وحسنه وكثرته، فإذا كان الأمر بالعكس فلا يخلو أن يكونا في كلام مرتبط متصل غير منفصل، أو في منفصل، فإن كان في منفصل فقد منعه قوم لأنه عدول عن مراعاة اللفظ، فالرجوع إلى ما عُدل عنه نكث، والصحيح أنه جائز لأنه الأصل.

وقال بعضهم: أصل كم أن تكون استفهامًا، والخبر داخل على الاستفهام، فالاستفهامية أصل للخبرية، والدليل على هذا أنها إذا كانت خبريةً تلزم الصدرَ، فلا يعمل فيها ما قبلها، فلولا أنَّ الاستفهامية أصل للخبرية ما امتنع أن يعمل في الخبرية ما قبلها؛ لأنها في معنى: كثير من كذا عندك. قال شيخنا أبو الحسن الأُبَّذيّ: «وهذا يمكن أن يكون بالحمل للشبه اللفظي والمعنوي، فلا تكون إحداهما أصلاً للأخرى» انتهى.

كلّ واحدة من «كم» و«رُبَّ» لا تُستعمل إلا في الماضي أو المستقبل المتحقق الوقوع، تقول: كم عالمٍ لقيتُه، ورُبَّ عالمٍ لقيتُه، ولا تقول: كم عالمٍ سألقاه، ولا: رُبَّ عالمٍ سألقاه، وقال تعالى ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾[2]، و(يَوَدُّ) مستقبل متحقق الوقوع ثابت، كما أنَّ الماضي متحققٌ وقوعه. ومثلُه قول الشاعر[3]:

فإنْ أَهْلِكْ فَـرُبَّ فَتًـى سَـيَبكي عليَّ ، مُخَضَّبٍ ، رَخْـصِ البَنـانِ

ولو وقعت كم هنا، فقيل: كم فتًى سيبكي - لساغ ذلك.

وتقول: كم تُرى الحروريةَ رجلاً، إذا أعملت تُرى، وهذا الكلام معزوّ إلى الحَجّاج بن يوسف. وكم يحتمل أن تكون استفهامية كما ذكره أبو علي في

---

(١) ك: وفي الإيضاح.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢.

(٣) تقدم البيت في ١: ١٠٦.

الإيضاح[1]، وخبرية كما أجازه في تذكرته، ولا يكون إذ ذاك قصده السؤال عن مبلغهم، بل تكثير عددهم، وتُرى مبنيَّة للمفعول، وتقدم الكلام[2] عليها في باب ظننت. ويجوز إلغاؤها وإعمالها، فإن أعملتها فـ«كم» في موضع نصب مفعول ثانٍ لها[3]، والحرورية الثالث، والضمير فيها[4] المستكنّ هو المفعول الأول.

وأجاز أبو علي في تذكرته أن تكون كم المفعول الأول مما دخلت عليه تُرى، والحرورية المفعول الثاني مما دخلت عليه تُرى، قال: لأنَّ كم ترتفع بالابتداء في نحو هذا؛ ألا ترى أنَّ س قد قال في: كم جَريبًا أرضك؟ إنَّ كم مبتدأ[5]، ويكون في تُرى ضمير مرفوع بها مستترًا، وهو المفعول الأول الذي بُنيت له تُرى.

[٤: ١٨٠/أ] وإن أُلغيتَها كانت كم في موضع رفع على /الابتداء، والحرورية خبر، أو مبتدأ، وكم خبره. وأُلغيت تُرى لتوسُّطها. ورجلاً في الحالين تمييز مفصول بينه وبين كم. والأحسن: كم رجلاً تُرى الحرورية؟ أو كم رجلٍ تُرى الحَرورِيّة. والحَرورِيّة صنف من الخوارج، يقال: إنَّ عليًّا سمّاهم بذلك نسبة إلى حَرُوراء - موضع - قالوا فيه حَرُوريّ، وهو من شاذّ النسب[6].

وتقول: بكم ثوبُك مصبوغًا؟ النصب على الحال، وهو يسأل: كم يساوي الثوب في تلك الحال؟ ويكون خبر الابتداء في المجرور الذي قبله. وإن قال: بِكَمْ ثوبُك مصبوغٌ؟ فهو يسأل: بِكَمْ صُبِغ الثوبُ؟ فثوبُك: مبتدأ، ومصبوغٌ: خبره، وبِكَمْ: متعلق بمصبوغ.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٢٣.

(٢) تقدم ذلك في ٦: ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) مفعول ثانٍ لها: سقط من س.

(٤) فيها: سقطٌ من س.

(٥) الكتاب ٢: ١٦٠.

(٦) الكتاب ٣: ٣٣٦.

تقييد في إعراب كم: إن تقدم عليها حرف جر فهي مجرورة به، وإن لم يتقدم عليها حرف جر: فإن كانت كنايةً عن مصدر[1] أو ظرف زمان أو ظرف مكان فهي في موضع نصب على المصدر، أو الظرف. وإن لم تكن كناية عن ذلك: فإن لم يكن بعدها فعل، أو كان[2] فعل لازم بعدها، أو فعل متعدٍّ مسندٌ إلى ضمير كم أو إلى سببيِّها - فهي في موضع رفع على الابتداء، أو مسندٌ لغير ضميرها وغير سببيِّها، و لم يأخذ معموله - فهي معمولة له، أو أخذ معموله، فيجوز في كم الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال.

جواب[3] كم الاستفهامية يجوز أن يكون مرفوعًا وإن اختلف موضع كم من الرفع والنصب والجر. ويجوز أن يكون على حسب موضعها، إنْ رفعًا فرفعٌ، وإنْ نصبًا فنصبٌ، وإنْ جرًّا فجرٌّ، وهذا هو الأولى والأجود. مثال ذلك: كم عبدًا دخلَ في ملكك؟ وكم عبدًا اشتريتَ؟ وبكم عبدًا استعنتَ؟ فيجوز في جواب هذه كلها أن تقول: عشرون عبدًا، ويجوز أن تقول في المثال الأول: عشرون، وفي المثال الثاني: عشرين، وفي المثال الثالث: بعشرين. وكذلك إذا كانت مما يَسوغ فيها الاشتغال، نحو: كم عبدًا اشتريتَه؟ يكون في الجواب إن اعتقدت أنَّ كم مبتدأة الرفع، وإن اعتقدت أنها منصوبة بإضمار فعل يكون في الجواب الرفع والنصب.

---

(١) ك: عن المصدر.

(٢) كان: ليس في ك.

(٣) ك، ن: مع جواب.

ص: فصل

معنى «كأيِّنْ» و«كذا» كمعنى «كم» الخبرية، ويقتضيان مُمَيِّزًا منصوبًا مفردًا[1]، والأكثرُ جرُّه بـ«مِن» بعد كأيِّنْ. وتنفرد من «كذا» بلزوم التصدير، وأنها قد يُستَفهَم بها، ويقال: كَيْءٍ، وكاءٍ، وكَا، وكَأْيٍ[2]. وقلَّ ورود «كذا» مفردًا، أو مكررًا بلا واو. وكنى بعضهم بالمفرد المميَّز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميَّز بمفرد عن مئة وبابه، وبالمكرَّر دون عطف عن أحدَ عشرَ وبابه، وبالمكرَّر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه.

ش: «كأيِّن» زعموا أنها مركبة من كاف التشبيه و«أيّ»، قال بعضهم: الاستفهامية، وحُكيت ، وصارت كـ«بِزَيدٍ» لو سُمِّي به، فإنه يُحكى، ويُحكم على موضعه بالإعراب.

قال ابن عصفور: «والكاف فيها زائدة؛ ألا ترى أنك لا تريد بها معنَى تشبيه، وهي مع ذلك لازمة كلزوم ما الزائدة في قولهم[3]: افعلْه آثرًا ما[4]، وقولهم: لا سيَّما زيدٍ[5]. وهي غير متعلقة بشيء؛ لأنَّ حروف الجر الزوائد لا تطلب ما تتعلق به. والدليل /على أنَّ الكاف وأيًّا صُيِّرَتا كالكلمة الواحدة استعمالها مبتدأةً، نحو قوله: كأيِّن مِن رجلٍ في الدار، ومفعولةً، نحو قوله: كأيِّن مِن رجلٍ ضربتُ، [٤: ١٨٠/ب]

---

(١) مفردًا: ليس في ك، ن، التسهيل، شرح المصنف، شرح ناظر الجيش. منصوبًا: ليس في د.

(٢) ك، ن، شرح المصنف: ويقال كيءٍ وكاءٍ وكأيٍ. د: ويقال كيءٍ وكاءٍ وكيءٍ وكأيٍ.

(٣) ك: في قوله.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٤ والزاهر ١: ٣٩٤ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦١، ٣٠٣. ومعناه: افعله آثرًا مختارًا له معنيًّا به.

(٥) الكتاب ٢: ١٧١، ٢٨٦.

ومجرورةً، نحو: بِكَأَيِّن مِن رجلٍ مررتُ، ولو لم يكونا كالكلمة الواحدة ما ساغ ذلك» انتهى.

ولا تلزم «ما» في «لاسيَّما زيدٍ» كما ذكر، وقد نص س[1] على أنَّ حذف ما في «لا سيَّما زيدٍ» عربي.

وقال بعض أصحابنا - وقد قرر أنها مركبة من كاف التشبيه ومن أيٍّ الاستفهامية عن العدد، وصارت بمنْزلة كم في الخبر والاستفهام - قال: «ويحتمل أن تكون بسيطة» انتهى.

وهو الذي كنتُ أذهب إليه قبل أن أقف على قول هذا القائل إنه يحتمل أن تكون بسيطة. ويدلُّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات التي سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من كاف التشبيه[2] ومن أيِّن، وهو اسم على وزن فَيْعِل، فالنون من أصل الكلمة. ولم يُستعمل هذا الاسم مفردًا بل مركبًا مع كاف التشبيه، وهو مبني على السكون من حيث استُعمل في معنى كم قبل.

وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ جَعْلَها مركبة مما استقرَّ في كلام العرب وعُرف معناه أولى مِن جَعْلِها مركبة من كافِ الجر ولفظٍ لم يَستَقرّ في كلامهم، ولا عُرف له معنًى.

وأمَّا «كذا» فقالوا هي مركَّبة من كاف التشبيه ومن «ذا» اسم الإشارة، أُوقع على عدد مبهم.

قال ابن عصفور: «الكاف في قولك كذا وكذا زائدة؛ لأنه لا معنًى للتشبيه في هذا الكلام، إنما معناه: لي عليه عدد ما، وزيادتها فيه كزيادتها في قولهم: فلان كذي الهيئة، يريدون: ذو الهيئة، ولزمت لزوم ما الزائدة في «آثرًا ما»، وذا مجرورة

---

(١) الكتاب ٢: ١٧١.

(٢) ك: من كاف اسم ومن أين وهو اسم على وزن فعل.

بالكاف الزائدة كانجرارها بالكاف الزائدة في كأيِّن، ولا تتعلق بشيء، وصُيِّرت مع ذا كالشيء الواحد، وكُني بهما عن عدد مبهم. ويدلُّ على أنهما كالكلمة الواحدة أنّ ذا لا تختلف بحسب المشار إليه، تقول: له عندي كذا وكذا ملحفةً، ولا تقول: كذه وذه ملحفة، فجرت مجرى حبَّذا، وعلى هذا قالوا: إنّ كذا وكذا مالُك، فرفعوا المال» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقال العكبري في «شرح الإيضاح»[1]: «كذا مركبة من الكاف [وذا، والكاف] للتشبيه[2] وذا اسم إشارة، أُوقع على عدد مبهم. وإذا جعلت الكاف حرفًا لم تحتج إلى ما تتعلق به؛ لأنّ التركيب غيَّر حكمها كما غيَّر حكم كأنَّ. فإذا قال: له عندي كذا درهمًا، فـ(كذا) في موضع الصفة لمبتدأ محذوف، أي: شيء كالعدد، أو الكاف اسم مبتدأ كمثلٍ» انتهى.

وإذا جعلنا كذا في موضع الصفة لزم أن تتعلق الكاف بمحذوف ضرورة، كما تقول: قام رجلٌ كأسدٍ، أي: كائنٌ كأسد، فلا يصح في كذا إذ ذاك دعوى التركيب.

وقال صاحب (البسيط): «له عليَّ كذا وكذا درهمًا، أصلها ذا التي للإشارة، تقول: عنده ذا العددُ، تشير إليه، ثم تَركبتْ مع كاف التشبيه، كأنك قلت: عنده عددٌ كهذا العدد، ثم تركَّبا بمنْزلة حبَّذا وكأيِّن، فصارت اسمًا واحدًا مبنيًّا بالتركيب، ودخله الإبهام، وصلاحيتُه /للأعداد بحسب أصله، وجُعل كالكنايات [٤: ١٨١/أ] عن أعدادٍ معلومة؛ لأنّ الإشارة إنما تكون إلى معلوم، أو تقيِّده، فجُعل مبهمًا في المعلوم منه، فلذلك كان كنايةً كـ(فلان)؛ لأنها كناية عن علم» انتهى.

وتلخَّص لنا من هذه النقول الخلاف في كذا، أهي باقية على أصل وضعها مِن أنّ الكاف للتشبيه وذا للإشارة، وهو المتفهم مِن جَعْل مَن جعَلها صفة لمبتدأ

---

(١) شرح الإيضاح له ٣: ١٠٩٤ - ١٠٩٧ [رسالة].

(٢) ما بين القوسين من شرح الإيضاح.

محذوف إن كانت الكاف حرفًا، أو جعَل الكاف اسمًا مبتدأة عاملة الجر في اسم الإشارة، أم هي مركبة من كاف التشبيه الزائدة واسم الإشارة، وُجعلا كالكلمة الواحدة، أم هي مركبة من كاف التشبيه غير الزائدة واسم الإشارة، ثم جُعلت بالتركيب اسمًا واحدًا مبنيًّا.

وقوله **معنَى كأيِّن وكذا كمعنى كم الخبريَّة** أمَّا «كم» فقد تقدَّم فيها الخلاف[1] إذا كانت خبريَّة: هل موضوعها العدد الكثير، أو تكون للتقليل، وتكون للتكثير.

وأمَّا «كأيِّن» فالذي يظهر من استعمال العرب لها أنها للتكثير.

وأمَّا «كذا» فالذي يظهر[2] أنها لم توضع للتكثير، بل هي مبهمة في العدد، سواء أكان كثيرًا أم قليلاً.

ومما يدلُّ على أنَّ كأيِّن بمعنى كم الخبرية قولُ الكُميت[3]:

وكائنْ وكَم مِن مُحدِثٍ قد أَجَرْتُمُ ... بِلا سَبَبٍ دانٍ إليكم ولا صِهْرِ

عطفَ كم على كائن توكيدًا، كأنه قال: كَمْ وكَمْ.

وزعم س[4] أنَّ معنى كأيِّن معنى رُبَّ. قال بعض أصحابنا: وذلك غير خارج عما قاله غيره من النحويين من أنها بمعنى كم؛ لأنَّ معنى رُبَّ وكم وكأيِّن واحد؛ لأنَّ جميعها تستعمل في المباهاة والافتخار.

وقوله **ويقتضيان مميِّزًا منصوبًا** يعني أنَّ كأيِّن وكذا تميَّزان بمنصوب، مثال ذلك في كأيِّن قول الشاعر[5]:

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٩ - ٢٠.

(٢) «من استعمال العرب لها أنها للتكثير. وأما كذا فالذي يظهر»: سقط من ك.

(٣) البيت ليس في ديوانه، ولم أقف عليه في مصادري، وللكميت بيتان يبدآن بـ«وكائن وكم»، ورويهما لام مفتوحة موصولة بـ«ها». الديوان ص ٢٧٩، ٢٨٠.

(٤) الكتاب ٢: ١٧١.

(٥) شرح المصنف ٢: ٤٢٣ وشرح أبيات المغني ٤: ١٦٧ [٣٠٧].

اطْـرُدِ اليـأسَ بالرَّجـا ، فَكَـأَيِّنْ آمِلاً ، حُـمَّ يُـسرُهُ بَعـدَ عُـسْرِ

وقول الآخر[1]:

وكائنْ لنا فَـضلاً علـيكم ونِعمـةً قَديمًا ، ولا تَدرُونَ ما مَـنُّ مُـنْعِمِ

وقال س[2]: «وكذلك: كأيِّنْ رجلاً قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأيِّنْ قد أتاني رجلاً». ومثالُ ذلك في كذا قوله[3]:

عِدِ النَّفسَ نُعْمَى بعدَ بُؤساكَ ذاكِرًا كذا وكذا لُطفًا به نُسِيَ الجَهدُ

ولا يجوز أن تضاف كأيِّن وكذا إلى التمييز؛ لأنَّ المحكيَّ لا يضاف، ولأنَّ في آخر كأيِّن تنوينًا، فهو مانع من الإضافة أيضًا، وفي كذا اسم إشارة، واسم الإشارة لا يضاف.

وقوله **والأكثرُ جَرُّه بـ«مِن» بعدَ كأيِّن** قال س بعد أن ذَكر النصب، قال[4]: «إلا أنَّ أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع مِن» انتهى. ويظهر من كلام س أنها لتأكيد البيان، فهي زائدة، وقد يقال: إنها لا تزاد في غير الواجب، فيقال: إنَّ هذا رُوعِيَ فيه /أصله من الاستفهام، وهو غير واجب، ولَمَّا تعذَّرت الإضافة لم يَبق إلا [٤: ١٨١/ب] النصبُ أو جرُّه بِمِنْ، وكان جرُّه بِمِنْ أكثر من استعماله منصوبًا؛ لأنَّها بمنزلة كم الخبرية في المعنى، وكم الخبريةُ يقلُّ نصب تمييزها إذا لم يُحَلْ بينها وبينه.

وذهب أبو العباس[5] إلى أنَّ الاختيار في جرِّه بِمِنْ سببُه أنه مع عدمها لا يتعين أن يكون المنصوب هو التمييز، بل يحتمل في نحو قولك «كأيِّن رجلاً

---

(١) الأعشى. الديوان ص ١٧٧. والبيت بلا نسبة في شرح أبيات المغني ٤: ١٦٧ [٣٠٨] مضموم الروي.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٠.

(٣) البيت في شرح المصنف ٢: ٤٢٣ وشرح أبيات المغني ٤: ١٦٩ [٣١٠].

(٤) الكتاب ٢: ١٧٠.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ٢٣/ب.

ضربتُ» أن يكون رجلاً مفعولاً بضربت، ويكون التمييز محذوفًا، ويقدَّر: كأيِّن مرةً رجلاً ضربتُ، فيكون رجلاً واحدًا لفظًا ومعنًى. ويحتمل أن يكون تمييزًا، فيكون واحدًا في معنَى جمع، و«مِن» تَرفع هذا اللبس، فاستُعمل التمييز مقرونًا بها، وليست في ذلك مثل كم الخبرية؛ لأنَّ اللبس يرتفع بالإضافة، وكأيِّن لا تضاف إلى التمييز، بل إذا حُذفت مِن انتصب ما بعدها. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وهذا الذي قاله أبو العباس مبنيٌّ على أنه هل يجوز حذف تمييز كأيِّن أم لا يجوز؟ وإيراد النحويين كلام أبي العباس من غير اعتراض عليه في تقدير حذف التمييز دليل على جوازه.

وقال صاحب البسيط: «وأمَّا حذفُه فضعيف فيه لِلُزوم مِن؛ لأنه حذفُ عامل ومعمول» انتهى.

ومَن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذف وهو مجرور بِمِنْ، بل حُذف وهو منصوب كما حُذف من كم الاستفهامية وهو منصوب. ولا يُحفَظ جرُّ التمييز بعد كأيِّن، فإن جاء كان بإضمار مِن، وهو مذهب الخليل والكسائي. ولا يُحمَل على إضافة كأيِّن كما ذهب إليه ابن كيسان لِما تقدَّم مِن أنه لا يجوز إضافة كأيِّن إلى ما بعدها. وقال س[1]: «وقال: إنْ جَرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يَجُرَّها بإضمار مِن» انتهى.

وقال ابن خروف: «يكون في مميِّزها النصب، ويجوز الجر بِمِنْ وبغير مِنْ، بفصل وبغير فصل، ومعناها التكثير، ولها حكم كم الخبرية في جميع أحوالها».

والوقف عليها على ما زعم السيرافيُّ[2] بغير تنوين، وهو القياس، وإنما كُتبت بالنون لَمَّا أشبهت اسمَ الفاعل مِن (كان) في الوزن واللفظ ، ثم حُمل سائر اللغات عليها.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧١.

(٢) شرح الكتاب ٣: ق ٢٤/أ.

ويقتضي الاستقراء أنَّ تمييز كأيِّن لا يكون جمعًا، فليست مثل كم الخبرية في التمييز إذ الصحيح والمسموع[1] أنه يكون جمعًا، وإن كان الأكثر أن يكون مفردًا. وأمَّا تمييز كذا فملتزَم فيه النصب.

واختلف النحاة في الوقف على كأيِّن: فذهب السيرافي[2] والفارسي[3] وجماعة من البصريين إلى أنه بحذف التنوين؛ لأنه الذي كان في أيٍّ. وذهب ابن كيسان، وتبعه ابن خروف، إلى أنها لَمَّا تَركَّبتْ جُعل التنوين فيها كالنون الثابتة في الحرف، فوُقف عليها بالنون، وكُتبت بالنون.

وقوله **وتنفرد مِن كذا بلزوم التصدير** يعني أنَّ كأيِّن تلزم الصدر، بخلاف كذا، فإنه لا يُلتزم فيه التصدير، بل يجوز أن تتقدَّم عليها العوامل، وقد تقدَّم في تمثيل ابن عصفور[4] أنه يدخل عليها حرف الجر، فمثَّل بقوله: بِكأيِّن مِن رجلٍ مررتُ. وقد تقدَّم ابنَ عصفور إلى ذلك ابنُ قتيبة، فقال في «الكتاب الجامع» له في النحو: «كأيِّن بمعنى كم، تقول: بِكأيِّن /تبيع هذا الثوب؟ أي: بِكَمْ تَبيعه؟». [٤: ١٨٢/أ]

وقال ابن تقي: «كأيِّن أصلها أيٌّ التي يُسأل بها عن كل شيء، فلمَّا دَخلت الكاف عليها لزمت بجملتها العدد، وزالَ معنى الاستفهام منها، فكان الأصل: كأيٍّ عددٍ عددُ دراهمك[5]؟ ثم حذفوا الثاني، ونَوَّنوا ، ورَكَّبوا، وغَلَّبوا الاسمية، وصارت لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأنَّ أحد جزأيها في الأصل استفهام» انتهى.

ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى نقل، ولا ينبغي أن تقاس في ذلك على كم الخبرية؛ لأنَّ قياس كأيِّن عليها يقتضي أن يُضاف إليها أيضًا كما يُضاف إلى

---

(١) أي: في تمييز كم.

(٢) شرح الكتاب ٣: ق ٢٣/ب.

(٣) الحجة ٣: ٨٢.

(٤) تقدم ذلك في ص ٤٧.

(٥) الذي في المخطوطات: دراهم.

كم الخبرية، فتقول: غلامَ كأيِّن مِن صديقٍ أكرمتُ، كما تقول: غلامَ كم مِن صديقٍ أكرمتُ، ولا يُحفَظ هذا من كلامهم.

وتكون مبتدأة، نحو ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ﴾[1]، وقد استقرأت جملةً مما وقعتْ فيه مبتدأ، فوجدت الخبر لا يكون إلا جملة فعلية مصدَّرة بماضٍ أو مضارع، ولم نقف على كونها اسمًا مفردًا، ولا جملةً اسمية، ولا مصدَّرةً بمستقبل، ولا ظرفًا، ولا مجرورًا، فينبغي ألاَّ يُقْدَم على شيء من ذلك إلا عن سماع من العرب.

ومفعولةً، نحو قوله[2]:

وكائنْ رَدَدْنا عَنكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ ... يَجيءُ أَمامَ القومِ يَرْدي مُقَنَّعا

والقياس يقتضي أن تكون في موضع نصب على المصدر، وعلى الظرف، وعلى خبر كان، كما كان ذلك في كم.

وفي «البسيط» أنها تكون مبتدأ وخبرًا ومفعولاً.

وقوله **وأنها قد يُستَفهَم بها** الذي وقفنا عليه من كلام النحويين ينصُّ على أنَّ كأيِّن استُعملت في الخبر، وهذا المصنف ذكر أنها قد يُستَفهَم بها، فقال في الشرح[3]: «وانفردت كأيِّنْ أيضًا - يعني من كذا - بأنَّها قد يُستَفهَم بها، كقول أُبَيّ ابن كعب - ﷺ - لعبد الله - ﷺ -: (كأيِّنْ تَقرأ سورة الأحزاب؟ أو: كأيِّنْ تَعُدُّ سورة الأحزاب؟). فقال عبد الله: (ثلاثًا وسبعين)[4]. فقال أُبَيّ: (قَطُّ)[5]. أراد: ما كانت كذا قَطُّ». انتهى كلامه.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٤٦.

(٢) هو عمرو بن شأس، وقد أنشده أبو حيان منسوبًا إليه في ص ٥٩. الكتاب ٢: ١٧٠ والمسائل البغداديات ص ٣٩٣ وسر صناعة الإعراب ١: ٣٠٦. مدجج: لابس السلاح. ويردي: يمشي الرديان، وهو ضرب من المشي فيه تبختر. والمقنَّع: المتغطي بالسلاح.

(٣) ٢: ٤٢٣.

(٤) في شرح المصنف: ثلاثًا وتسعين.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٣٥: ١٣٤ [الحديث ٢١٢٠٧]، وفيه أنَّ السائل أُبَيُّ بن كعب، والمسؤول زِرُّ بن حُبَيش.

ولم يَذكر دليلاً على أنه يُستَفهَم بها سوى هذا الخبر، وقد تقدَّم لنا الكلام[1] معه في أنه مخالف للنحاة في إثبات القواعد النحوية بما ورد في الآثار، كهذا الأثر وغيره، وبيَّنَّا العلة التي عدَل النحويون لأجلها عن الاستشهاد بذلك.

وقوله **ويقال كَيْءٍ وكاءٍ وكَأْ وكَأْيٍ** تقدمت اللغة الأصلية التي ذكروا فيها أنها مركبة من كاف التشبيه ومن أيٍّ، وهي أفصح اللغات فيها.

وهذه اللغة بياء ساكنة بعد الكاف وبهمزة مكسورة منونة، وهذه اللغة حكاها المبرد[2]، قال المصنف في الشرح[3]: «وأصله كَيًّا[4]، بتقديم الياء على الهمزة، ثم عُوملت معاملة مَيِّت، فقيل: كَيْءٍ، ثم أُبدلت ياؤه ألفًا، فقيل: كاءٍ، وبه قرأ ابن كثير[5]، ثم حُذفت ألفه، فقيل: كَأْ. وأمَّا كَأْيٍ فمقلوب كَيْءٍ، وبه قرأ ابن مُحَيصن والأشهب[6]» انتهى.

ودلَّت قراءة ابن محيصن والأشهب بها على صحتها، وحكاها ابن كَيسان والأعلم[7].

وزعم ابن خروف أنَّ الأعلم غلطَ فيها، وإنما هي كايٍ بالألف والياء.

وليس ذلك بغلط لِما ذكرناه /مِن قراءةِ مَن قرأ بها، ولِحكاية ابن كيسان لها، وضبطها ضبطًا لا يلبس، قال ابن عصفور: «وأمَّا ما قاله ابن خروف مِن أنها [٤: ١٨٢/ب]

---

(١) فصَّل القول في ذلك في المجلد السابع ق ٩٩/ب - ١٠١/أ [مخطوطة مكتبة كوبريلي].

(٢) الكامل ٣: ١٢٥٢.

(٣) ٢: ٤٢٣ - ٤٢٤.

(٤) نص أبو علي الفارسي في البغداديات ص ٣٩٤ على أنَّ الياء الثانية المدغم فيها مفتوحة.

(٥) في قوله تعالى ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾، سورة آل عمران: الآية ١٤٦. السبعة ص ٢١٦

(٦) والأعمش أيضًا. المحتسب ١: ١٧٠.

(٧) تحصيل عين الذهب ص ٣٠٤. وذكرها قبله ابن جني في التنبيه ص ٤٧٩ والمحتسب ١: ١٧٠.

كايٍ بالألف والياء، فلم يَحك ذلك غيره، وهي جائزة في القياس، كما أبدلوا الهمزة في رأس، فقالوا راس، لَمّا كانت كَأْيٍ أبدلوها» انتهى[1]. وليست جائزة في القياس، بل كونها مسهَّلة لقلبها ياءً بعد الألف هو على غير قياس.

وأمَّا كائن فهي تلي كأيِّن في الفصاحة، واختلفوا في تعليل تغييرها من كأيِّن:

فقال المبرد[2]: حذفوا الياء الأولى من كأيِّن، وجعلوا التنوين عوضًا من الياء المحذوفة. والذي يوجبه مذهبه أنهم بنوا من كأيِّن اسمًا على وزن فاعِل، الكاف منه فاء الفعل، وبعد الكاف ألف فاعِل، وبعدها الهمزة التي هي أوَّل أيّ في موضع عين الفعل، والياء الباقية في موضع لام الفعل، ودخل عليه التنوين الذي كان في أيٍّ، فسقطت الياء لاجتماع ساكنين، فصار كاء، ولزمت النون عوضًا.

وقال الزجاج: لَمّا صيَّروا الكاف مع أيٍّ كالكلمة الواحدة أبدلوا الهمزة ألفًا، على حدِّ قولهم في سألَ: سالَ، وخففوا الياء، فصار كايٍ، فدخل في باب قائل وبائع، فهُمز.

وقال الفارسي[3]: قلبوا، فصار: كَيًّا، ولحق الهمزةَ التنوينُ كما لحق الياءَ المشددة، وجاز القلب فيما تركَّب[4] من كلمتين - وحكمُه أن يكون في كلمة واحدة، نحو قِسِيّ - لكونهما صارا كالكلمة الواحدة، ولكثرة الاستعمال، كما قالوا: رَعَمْلِي في لَعَمْرِي، ثم حُذفت الياء المتحركة كما حذفت من كَيْنونة، فقالوا: كَيْنونة، فصار كَيْءٍ، مثال كَيْعٍ، وإذا كانوا قد حذفوها من أيٍّ قبل التركيب في نحو قول الشاعر[5]:

---

(١) انتهى ... هو على غير قياس: سقط من س.

(٢) الفقرة في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢٤/أ.

(٣) الحجة ٣: ٨١ والمسائل البغداديات ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

(٤) ك: ركّب.

(٥) تقدم البيت في ٣: ١٤٥.

تَنَظَّرتُ نَصْرًا والسِّماكَينِ أيْهُما عَلَيَّ مِنَ الغَيثِ اسْتَهَلَّتْ مَواطِرُهْ

فالأحرى بعد التركيب؛ لأنَّ الطول أدعى للتخفيف، ثم أبدلوا من الياء الساكنة ألفًا، كما قالوا في دُوَيَّبَة: دُوَابَّة، وكما قالوا طائيّ في النسب إلى طيِّئ. قال أبو علي في «البغداديات»[1]: «وهذا قول بعض البصريين. إلا أنه لم يشرحه هذا الشرح».

وقال ابن خروف: قلبوا الياء المتحركة قبل الهمزة، ثم قلبوها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفوا الياء الساكنة، وكسروا[2] الهمزة لمّا صارت طرفًا، وكان السبب في حذف الياء الساكنة على هذا اجتماعها مع النون، وهي ساكنة.

قال بعض أصحابنا: «وما ذهب إليه الفارسي أولى؛ لأنَّ ما ادَّعاه من القلب والتخفيف قد ثَبَتَ في هذه الكلمة سماعًا؛ بدليل قولهم فيه كَيْءٍ، فوجب أن يُجعل أصلاً لـ(كاءٍ) لقربه منه، وأن يُقَدَّر أنَّ ألف كائن بدل من ياء على حدِّ دُوابَّة في دُوَيْبَة. وما ذهب إليه المبرد والزجاج وابن خروف لم يرد به سماع، وإنما أجازوه بالقياس من عندهم» انتهى.

وفي الوقف أيضًا على كائن خلاف: فابن كيسان والمبرد يقفان بالنون. وعلة ابن كيسان ما تقدم في وقفه على كَأَيٍّ. وعلة المبرد أنَّ النون صارت عوضًا من الياء المحذوفة، فلزمت لذلك.

وذهب جماعة إلى الحذف؛ لأنها التنوين الذي كان في أيٍّ، فحُذف كما حذف.

وأجاز الفارسي الوجهين، قال في «الحجة»[3]: «فأمَّا النون فهو التنوين، وقياسه الحذف وتسكين الهمزة المجرورة للوقف، وقياسُ من قال مررت /بِزَيدِي أن يقول: كائي، فيبدل من التنوين ياء. [٤: ١٨٣/أ]

---

(١) البغداديات ص ٣٩٦.

(٢) وكسروا الهمزة ... على هذا: ليس في ك.

(٣) ٣: ٨١ - ٨٢. وأول النص فيه: «فأمَّا النون فهي التنوين».

ولو قال قائل: إنه بالقلب الذي حدث في الكلمة صارت بمنْزلة النون التي من نفس الكلمة، كما جعلت النون في لدن بمنْزلة[1] التنوين الزائد في قول من قال: لَدُنْ غُدْوةً - لكان قولاً)).

وقال ابن يسعون[2]: ((يمكن أن يكون كائن مشتقًّا من قولهم: كاءَ يكيء كَيْئًا وكَيْئةً: إذا رجع وارتدع، وأيضًا إذا هاب[3]، فهو كاءٍ من هذا اللفظ، كجاء ونحوه، ثم أُلزم الاستعمال بمعنى كم من حيث كان الرجوع والارتداع تردُّدًا وانضمامًا واجتماع بعض الشيء إلى بعضه؛ وهذا المعنى قريب من العدد والكثرة)).

وينبغي أن يكون الوقف عليه في هذا القول بحذف النون لأنها تنوين. وهذا القول فاسد لأنها لو كانت اسم فاعل من كاءَ في الأصل لجاز إضافتها إلى التمييز كإضافة ما هي في معناه، وهي كم؛ إذ لا مانع من ذلك، لكنها بمنْزلة المحكي، فتمتنع الإضافة.

وحكى قطرب عن يونس[4] أنَّ كائن اسم فاعل من كان، وعلى هذا تثبت النون وقفًا وخطًّا لأنها من نفس الكلمة.

وهذا فاسد؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن لبنائه[5] وجه إلا حمله على كم من حيث استُعمل في معنى كم، ولو كان كذلك لوجب أن تكون نونه متحركةً حتى يكون بناؤه على حركة؛ لأنه معرب في الأصل، طرأ البناء عليه. وأيضًا فإنَّ قولهم فيه كَأَيِّنْ وكَيْءٍ يبين فساد ذلك.

---

(١) كما جعلت النون في لدن بمنْزلة: سقط من ك.

(٢) المصباح له ١: ٤٨١.

(٣) الذي في المخطوطات ((آب)). والتصويب من كتاب الأفعال لابن القطاع ٣: ١٠٠ والمصباح وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٣٢ [مخطوط]. وانظر اللسان (كيأ).

(٤) رأي يونس في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢٤/أ والمحتسب ١: ١٧١ والمصباح لابن يسعون ١: ٤٨١ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٦٤ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٣٢ [مخطوط].

(٥) لم يكن لبنائه ... ولو كان كذلك: سقط من ك.

وأمَّا كَيْءٍ فإنه لما قلب، وحذفت الياء تخفيفًا، لم تقلب الياء ألفًا.

ومن قال كَأْيٍ فكأنه قلبٌ من هذا مراجعةً للأصل؛ إذ الهمزة في الأصل متقدمة على الياء، ولكثرة تلعبهم بهذه الكلمة.

وأمَّا كَئِنْ فإنه كائن في الأصل حذفوا الألف منه اجتزاءً بالفتحة عنها، كما قالوا: أمَ واللهِ لقد كان كذا[1]، ولو تَرَ أهل مكة[2]، أي: أمَا، ولو ترى.

وقال ابن جني[3]: «من قال كَأْ فإنه حذف الياء من كَيْءٍ». وهذا الوجه يَرجح الأولَ بقلَّة العمل، ورَجَحه الأولَ بكون المحذوف قد بقي ما يدلُّ عليه بعد الحذف، وهو الفتحة.

وفي الوقف على هذه اللغات خلاف: فمنهم من يحذف لأنه التنوين الذي كان في أيٍّ، فحَكم له بحكمه. ومنهم من يُثبته لأنها كالنون التي هي من نفس الكلمة، فجعل الكاف مع أيٍّ كالكلمة الواحدة.

وإنما جُعلت هذه اللغات كلها مغيَّرة من كأيِّن لتقاربها في الحروف واتحادها في المعنى.

وقد انتهى الكلام في تعليل هذه اللغات وجريانها على قوانين العربية، وذكرنا اختلاف الناس فيها، وهي جميعها تسويد للورق، وإكثار في الكلام، ولا طائل تحته، فالأولى ادِّعاء البساطة في هذه الكلمة؛ إذ هي الأصل، ويكون التغيير فيها كالتغيير الذي جاء في لَدُنْ، وفي رُبَّ، وفي حيث، وما أشبهها. ولو كانت أحكامٌ نحوية مكان هذه التعاليل والاختلاف لكان الاشتغال بها أولى وأنفع، ولكن كل علم لا بد فيه من فضول.

---

(١) في صحيح مسلم ٢: ٩٢٥: كتاب الحج [باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف] أنَّ عمر بن الخطاب - ﷺ - قبَّل الحجر، ثم قال: (أمَ واللهِ! لقد علمتُ أنك حَجَرٌ، ولولا أنِّي رأيتُ رسولَ الله - ﷺ - يُقَبِّلُكَ ما قَبَّلْتُك).

(٢) المسائل الشيرازيات ص ١٧١، ولفظه: «أصابَ الناسَ جهدٌ، ولو تَرَ ما أهلَ مكة».

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٣٠٨.

والأفصح اتصال تمييزها بها مجرورًا بـ«مِنْ»، وكذا وقعت في القرآن ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ﴾[1]، و﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2]، و﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا﴾[3]، و﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾[4]. ويجوز الفصل بينهما بالجمل، وبالجار /والمجرور، وبالظرف، قال الشاعر، وهو عمرو بن شأس[5]: [٤: ١٨٣/ب]

وكائنْ رَدَدْنا عَنكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ يَجيءُ أَمامَ الحَيِّ يَرْدي مُقَنَّعا

وقال الفرزدق[6]:

وكائنْ إليكم قادَ مِن رأسِ فِتنةٍ جُنودًا ، وأَمثالُ الجِبالِ كَتائبُهْ

وقال السُّليك[7]:

وكائنْ حَواها مِنْ رئيسٍ ، سِلاحُهُ إلى الرَّوعِ صَحْنٌ ، مائلِ الشِّقِّ أَبْكَمِ

وقال ذو الرمة[8]:

وكائنْ تَرى مِن رَشْدةٍ في كَريهةٍ ومِن غَيَّةٍ تُلْقَى عليها الشَّراشِرُ

وقال أيضًا[9]:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٤٦. وقوله ﴿قَاتَلَ﴾ ضبط في س: ﴿قُتِلَ﴾، ولم يضبط في النسخ الأخرى. و﴿قُتِلَ﴾ قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، و﴿قَاتَلَ﴾ قراءة بقية السبعة. السبعة في القراءات ص ٢١٧.

(٢) سورة يوسف: الآية ١٠٥.

(٣) سورة الحج: الآية ٤٥.

(٤) سورة الطلاق: الآية ٨.

(٥) تقدم البيت في ص ٥٣.

(٦) الديوان ١: ١٠١.

(٧) ليس في ديوانه، ولم أقف عليه في مصادري. وآخره في د: «فجر مائل الروع أبكم». ن: «مائل الشوق». وسقط البيت من ظ ضمن عدة لوحات ليست في مصورتها. الصحن: القدح الواسع الضخم.

(٨) الديوان ٢: ١٠٣٧. الشراشر: المحبة.

(٩) الديوان ٢: ٦٨٨. المهاة: بقرة الوحش. ورامح: ثور له قَرن؛ لأنَّ قَرنه بمنزلة الرمح.

وكائنٍ ذَعَرْنا مِن مَهاةٍ ورامِحٍ بِلادُ العِدا ليستْ لهُ بِبِلادِ

وقال الكميت[1]:

وكائنْ تَرَى فينا مِنِ ابْنِ أخيذةٍ أَبَى العِتْقُ مِنْ خالاتِهِ أنْ تُغَيَّرَا

وقال آخر[2]:

وكائنْ تَرَى فينا مِنِ ابْنِ سَبِيَّةٍ إذا لَقِيَ الأَبْطالَ يَضْرِبُهُمْ هَبْرَا

وقال آخر[3]:

وكائنْ تَرَى مِنْ يَلْمَعِيٍّ مُحَظْرَبٍ وليسَ لهُ عندَ العَزائمِ جُولُ

وقال الآخر[4]:

وكائنْ بالأَباطِحِ مِنْ صَديقٍ يَرانِي لو أُصِبْتُ هو المُصابا

وقال الأَدْهَم بن أبي الزَّعراء[5]:

وكائنْ بنا مِن ناشِصٍ قد عَلِمتُمُ إذا نَفَرَتْ كانتْ بَطيئًا سُكُونُها

وجاءت هذه اللغة كثيرة في كلام العرب خصوصًا في أشعارها، وهي تلي في الفصاحة لغة كأيِّن، وقراءة الجمهور[6] (كأيِّن)، وقرأ ابن كثير بهذه اللغة.

---

(١) البيت ليس في ديوانه، ولم أقف عليه في مصادري. الأخيذة: السَّبِيَّة.

(٢) هو حاتم الطائي، أو غيره. ديوانه ص ٢٨٣، وفيه تخريجه والخلاف في نسبته. وآخره فيه: «يَطعُنُهم شَزْرًا». ك: من ابن سبيئة. ضربٌ هَبْر: يسقط الهبر. والهبر: اللحم. وطعنه شزرًا: طعنه من عن يمين وشمال.

(٣) طرفة بن العبد. ديوانه ص ١٨٧ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٢٣٥ والسمط ١: ١٩٢. اليلمعي: الحديد اللسان والنظر. والمحظرب: الشديد الفتل. وليس له جول: ليس له عزيمة تمنعه. س، ك: يلميع مخطرَف.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٢٩٧.

(٥) الحماسة ٢: ١٨٨ [٦٢٨] والمرزوقي ٣: ١٤٧٥ [٦٢٢] والأعلم ٢: ١٠٨٨ [٨٥١]. الناشص: الفارك لزوجها المتكبرة عليه، فاستعاره للشعر والهجو. س: الأدهم بن الزعراء.

(٦) السبعة ص ٢١٦.

ومن غريب الحكايات في هذه اللغة ما حدثني به بعض أدباء تونس - والعهدة عليه - أنَّ الفقيه المحدِّث أبا القاسم بن البراء كان يحرِّض شيخنا الأديب الحافظ المستبحر أبا الحسن حازم بن محمد بن حازم[1] على أن يشتغل بالفقه، ويكفّ عن الأدب، فحضر حازم وجماعة عند المستنصر أبي عبد الله محمد ابن الأمير أبي زكرياء ملك إفريقية، وذكروا قراءة ابن كثير (وكائن)، واستغربوها، وقالوا: لم يجئ منها في كلام العرب إلا قول الشاعر:/ [٤: ١٨٤/أ]

وكائنْ بالأباطِحِ مِنْ صَديقٍ .....

فقال لهم حازم: قد جاء منها ما لا يُحصى. فطلبوا منه ذلك، فأنشدهم من هذه اللغة ألف بيتٍ، فدفع له المستنصر ألف دينارٍ من الذهب، فجاء بها إلى ابن البراء، فقال له: هذه مسألة من الأدب، أخذت فيها ألف دينار، فأرني أنت مسألة من الفقه حصل للمخبر بها ألف دينار؟ انتهى.

والذي أقوله إنَّ هذه المسألة كانت - والله أعلم - مبيَّتة، طُولِع فيها دواوين العرب أيامًا كثيرة، على أنَّ حازمًا كان من الحفظ في غاية لا يشاركه فيه غيره من أدباء عصره.

وأمَّا ثلاث اللغات الباقية فنقلها النحويون ،ولم يُنشدوا فيها شعرًا فيما علمت.

وقوله **وقلَّ ورود كذا مفردًا أو مكررًا بلا واو كنّا قد ألّفنا كتابًا في** أحكام كذا، سميناه بـــ((كتاب الشَّذا في أحكام كذا))، بسؤال قاضي القضاة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الوهاب الأنصاري الحنفي[2]، عرف بابن الحريري،

---

(١) هو حازم القرطاجنّيّ المشهور [٦٠٨ - ٦٨٤هـ]. بغية الوعاة ١: ٤٩١ - ٤٩٢.

(٢) ك، ن، د: ((شمس الدين الحنفي)) فقط. و((الدين)): سقط من س. هو أبو عبد الله شمس الدين محمد ابن الشيخ صفي الدين أبي عمرو عثمان بن أبي الحسن بن عبد الوهاب الأنصاري الحنفي المعروف بابن الحريري، كان قاضي قضاة مصر والشام، وأحد أعيان الأعلام. ولد سنة ٦٥٣، وتوفي سنة ٧٢٨هـ. الرد الوافر ١: ٥٣.

أولَ قدومه من الشام متوليًا قضاء الديار المصرية، وجمعنا في آخره الأحكام مجردةً، ثم اخترنا منها ما قام عليه الدليل من لسان العرب، وأنا الآن أسرد تلك الأحكام، وأذكر ما اخترناه منها، حرفًا بحرف من ذلك الكتاب، فنقول:

أمَّا الكاف فأصلها التشبيه، و«ذا» أصلها أنها اسم إشارة للمفرد المذكر، فمتى أُبقيت كل واحدة منهما على موضوعها الأصلي فلا تركيب فيها، ولا تكون إذ ذاك كناية عن شيء، وإن أُخرجت عن موضوعها الأصلي فإنَّ العرب استعملتها كناية عن عدد وعن غير عدد، وفي كلتا الحالتين تكون مركبةً، ولذلك لا يثنَّى ذا، ولا يجمع، ولا يؤنَّث، ولا يُتبَع بتابع، لا نعت، ولا عطف، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا تتعلق الكاف بشيء، ولا تدلُّ على تشبيه؛ لأنهما بالتركيب حدث لهما معنًى لم يكن قبله، ولا تلزم الصدر، ولا تكون مقصورة على إعراب خاصّ، بل تُستعمل في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جر بالإضافة وبالحرف.

ومِن النحويين مَن حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسمًا[1]. ومنهم مَن حكم عليها بالزيادة، ولزمتْ[2]، وكل هذا فرار من دعوى التركيب فيها.

فإذا كانت كناية عن غير عدد، فتكون مفردةً ومعطوفة، تقول العرب: مررتُ بدارِ كذا، ونزلَ المطرُ مكانَ كذا فمكانَ كذا، وقالت العرب: أمَا بمكانِ كذا وكذا وجْذٌ؟ فقال: بلى، وحاذًا[3]. ولا يراد بالمتعاطفين أنَّ المكان يوصف بصفتين معطوفة إحداهما على الأخرى. وهو كناية عن معرفة، ومن وقوعه على النكرة قوله[4]:

---

(١) ممن ذهب إلى ذلك أبو طالب العبدي، وابن أبي الربيع. الملخص ١: ٤٣٩ والأشباه والنظائر ٤: ٢٨٩.

(٢) ممن ذهب إلى ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣٠٣. وتابعه ابن عصفور. الأشباه والنظائر ٤: ٢٩١ - ٢٩٢.

(٣) الكتاب ١: ٢٥٥ - ٢٥٦، أي: أعرف بها وحاذًا. والوحذ: موضع يمسك الماء.

(٤) شرح أبيات المغني ٤: ١٦٧ - ١٦٨ [٣٠٩]. أسلمني: خذلني. والأنس: الطمأنينة.

وأَسْـــلَمَنِي الزَّمـــانُ كَـــذا فـــلا طَـــرَبٌ ولا أَنَـــسُ

أوقع كذا موقع الحال، وهي نكرة. وتقول العرب: مررت بدارٍ كذا، فتصف به النكرة، فدلَّ على أنه نكرة، وبدارٍ كذا، واشتريته بثمن كذا، وله عندي كذا.

فإذا كانت كناية عن عدد فاختلف النحويون في ذلك:

فمذهب البصريين أنَّ تمييزها يكون مفردًا، سواء أكانت مفردة أم معطوفة، وأُريد بها عدد قليل أو عدد كثير، فتقول: له عندي كذا درهمًا، وله عندي كذا وكذا درهمًا. وبه قال ابن طاهر وابن خروف. وقد نازع ابنُ خروف في إفرادها /في العدد، فزعم أنه غير مستعمل في كلام العرب. [٤: ١٨٤/ب]

وأمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنها تُفسَّر بما يُفسَّر به العدد الذي هي كناية عنه، فمن الثلاثة إلى العشرة بالجمع المخفوض، نحو: له عندي كذا جوارٍ، وتكون هي مفردة. وعن المركب بالمفرد المنصوب، وتُركَّب هي، فتقول: له عندي كذا كذا درهمًا. وعن العقود بالمفرد المنصوب، وتُفرد هي، نحو: له عندي كذا درهمًا. وعن المعطوف بالمفرد المنصوب، وتكون هي معطوفةً على مثلها، نحو: له عندي كذا وكذا درهمًا. وعن المئة والألف بالمفرد المجرور، وتُفرد هي، نحو: له عندي كذا درهمٍ.

وقد وافق الأخفشُ - على ما نقله صاحب البسيط - والمبردُ[1] وابنُ الدَّهَّان وابنُ مُعط[2] وابنُ عصفور[3] الكوفيين في هذا التفصيل. وذكر أبو بكر عتيق بن داود اليمانيّ[4] موافقة الأخفش وابن كيسان والسيرافي في المركب والمعطوف

---

(١) الكامل ص ١٢٥٢.

(٢) الفصول الخمسون له ص ٢٤٤.

(٣) المقرب ١: ٣١٤ وشرح الجمل ٢: ٥٢. وانظر ما يأتي بعد قليل.

(٤) فقيه حنفي، له رسالة مشهورة في فضل الإمام أبي حنيفة، ورسالة السماع والغناء. توفي سنة ٤٦٠هـ. الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١: ٣٤٣ وكشف الظنون ١: ٨٧٢.

للكوفيين، إلا أنَّ ابن عصفور قال في الكناية عن الثلاثة إلى العشرة، وعن المئة والألف: «له عندي كذا من الدراهم»[1]، فردَّ التمييز إلى الجمع، وعرَّفه، وأدخل عليه مِن، كما يفعل في العدد المركب وغيره من التمييز المفرد إذا أراد إدخال من عليه، تقول: له عندي أحدَ عشرَ من الدراهم.

وأمَّا حكاية ابن السِّيْد مِن[2] أنَّ الكوفيين والبصريين اتفقوا على أنَّ كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأنَّ كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة - فوجهُ الجمع بينه وبين ما نقلناه من مذهب البصريين أنَّ ابن السِّيْد وقف على قول المبرد أو على قول مَن حكى عنهم عتيقٌ اليماني، فتوهم أنه قول البصريين؛ لأنَّ المبرد ومَن ذكر عنه ذلك من كبراء البصريين، ولم يحفظ خلاف غيرهم من البصريين، فجعل ذلك اتِّفاقًا. وقول ابن عصفور إنه يظهر له أنَّ اتفاق البصريين والكوفيين على أنَّ كذا وكذا كناية عن العدد المعطوف، وكذا كذا كناية عن العدد المركب - إنما هو عن سماع من العرب، ولذلك لم يختلفوا فيه، بناء من ابن عصفور على ما نقل ابن السِّيْد من الاتفاق؛ لأنَّ ابن عصفور ذكر ذلك مستندًا إلى نقل ابن السِّيْد. وقد ذكرنا نحن أنَّ مذهب البصريين خلاف ما ذكره ابن السِّيْد، وتأوَّلنا قول ابن السِّيْد[3] في نقل اتفاقهم. وقد تقدَّم قول ابن خروف في: كذا كذا درهمًا، وزعمُه أنَّ ذلك لا يستعمل في كلام العرب.

وتحصَّل[4] مما لخصناه أنَّ المذاهب ثلاثة:

مذهب البصريين غير المبرد ومن وافقه أنها كناية عن العدد مطلقًا، سواء أكان مركبًا أم معطوفًا أم عقدًا أم غير ذلك من سائر العدد.

---

(١) شرح الجمل ٢: ٥٢.

(٢) كذا في المخطوطات، والعبارة في الارتشاف ٢: ٧٩٦ بلا «مِن».

(٣) وتأولنا قول ابن السيد: سقط من ك.

(٤) ك: فحصل ما.

ومذهب الكوفيين ومن وافقهم أنها كناية عن العدد، فتطابق هي وتفسيرها ما هي كناية عنه من إفراد وتفسير بجمع مجرور، أو تركيب وتفسير بمفرد منصوب، أو إفراد وتفسير بمفرد منصوب، أو عطف وتفسير بمفرد منصوب، أو إفراد وتفسير بمفرد مجرور.

ومذهب ثالث - وهو مركب من هذين المذهبين - وهو موافقة الكوفيين في المركب والعقد والمعطوف، ومخالفتهم في المضاف، وهو الثلاثة إلى العشرة، والمئة والألف، فيفسَّران بجمع معرف بالألف واللام مجرور بـ«مِنْ»، وهو اختيار ابن عصفور، وزعم /أنه مذهب البصريين. [٤: ١٨٥/أ]

وقد اضطرب في ذلك قول أبي علي الفارسي، فمرة قال بقول البصريين[١] على ما حكيناه نحن، ومرة قال بقول الكوفيين.

فلمَّا اطَّلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة واختلافهم فيها رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب؛ فما وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به، وما لم يُنقل من لسانهم اطَّرحناه، وذلك مذهبنا في إثبات القواعد[٢] النحوية، إنما نرجع فيها إلى السماع، فلا نثبت شخصيًّا من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه، ولا نثبت شيئًا منه بالقياس؛ لأنَّ كل تركيب له شيء يخصه، فلو قسنا شيئًا على شيء لأوشك أن نثبت تراكيب كثيرة، ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها. والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقرُّر السماع، فلا نُثبت الأحكام بالقياس، إنما نُثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع، ومَن تأمَّل كلام س وجده في أكثره سالكًا هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع، فنقول: المسموع من لسان العرب أنَّ «كذا» إذا كانت كناية عن غير عدد كانت مفردة، ومعطوفة خاصةً، ولا يُحفظ تركيبها، فإذا كانت

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٢٤ والبصريات ص ٦٢٩.

(٢) ك: الأحكام.

كناية عن عدد فلا يُحفظ إلا كونها معطوفة، ولا تُحفظ[1] مفردة ولا مركبة، ولذلك لم يمثِّل بها س[2] والأخفش والفارسي[3] في الأعداد إلا معطوفة. ثم ذكر س[4] أنها كناية للعدد، فلم يخصّ عددًا من عدد، بل ذكر أنه مبهم في الأشياء، وبذلك ورد السماع، قال الشاعر[5]:

عِدِ النَّفسَ نُعْمَى بعدَ بُؤساكَ ذاكِرًا كذا وكذا لُطفًا به نُسِيَ الجهدُ

وسائر التراكيب التي أجازها الكوفيون ومن وافقهم ليست من لسان العرب؛ ألا ترى أنّ ابن خروف قال عند ذكر قول المبرد: «هو دعوى وقياسٌ في اللغة، وإنّ توقيفه كذا وكذا على المعطوف قياسٌ في اللغة، ولا تؤخذ إلا عن أفواه العرب بالمشافهة». وقال ابن عصفور في إجازة الكوفيين: كذا درهمٍ، وكذا دراهمَ: «لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس، ونهايتهم أن قالوه بالقياس». وقال ابن أبي الربيع حين حكى مذهب الكوفيين: «وهذا كله إنما قالوه بنوع من القياس، و لم يرد به سماع». وقال أبو علي حين سأله أبو الفتح عن التفصيل في كذا وتنْزيله على مذهب الكوفيين، فقال: «هذا من استخراج الفقهاء، وليس هو في النحو كذا، إنما كذا بمنْزلة عدد منوَّن». وقد خطَّأ هو والزجاجيُّ وابنُ أبي الربيع وابنُ عصفور مَن جَرَّ التمييزَ بعد «كذا».

وقال الزجاجي في «شرح مقدمة أدب الكاتب»[6]، وقد بحث في كذا: «إنه عُملت عليه مسائلُ كالمصطلح عليها، وهي عندي غير جائزة». ثم سرد تلك التراكيب على مذهب الكوفيين.

---

(١) ولا يحفظ تركيبها ... إلا كونها معطوفة: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٠، ٣: ١٥١.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٢٤ والمسائل البغداديات ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٠.

(٥) تقدم البيت في ص ٥٠.

(٦) طبع باسم: تفسير رسالة أدب الكاتب. والقول هذا في ص ١١٧ منه.

وقال المصنف في الشرح[1]، وقد ذكر التفصيل في كذا: «مستندُ هذا التفصيلِ الرأيُ لا الرواية».

وقال ضياء الدين أبو عبد الله بن العِلج، وقد ذكر موافقة الأخفش للكوفيين: «ما ذكره صحيح في القياس، فإن ساعده النقل أُخذ به، /وإلا تُرك، وأمَّا [٤: ١٨٥/ب] تجويزهم بعد كذا الرفعَ فخطأ؛ لأنه لم يُسمع من لسانهم، وإنما تجويز ابن قتيبة الخفضَ بعد كذا وكذا المعطوف فمنصوص على أنه لحن؛ إذ هو مخالف لما حكي عن العرب من النصب بعد المعطوف[2]، وأمَّا كذا درهمٍ بالخفض فلا يجوز، لا على الإضافة ولا على البدل، خلافًا لزاعميهما».

فهذه النصوص كلها تدلُّ على أنَّ مذهب الكوفيين في ذلك وتفصيلهم ليس بمسموع، وإنما قالوه بالقياس. وقد ذكرنا أنَّ كل تركيب شخصي ليس[3] له أصل[4] في لسانهم من تركيب نوعيّ فهو ليس معدودًا من كلام العرب.

فعلى هذا الذي اخترناه لو قال قائل: له عندي كذا وكذا درهمًا - لنَزَّلناه[5] على درهم واحد، إلا إن قال: أردتُ به عددًا أكثر من ذلك - فيُرجع في ذلك إلى تفسيره. وكذلك لو قال «كذا كذا درهمًا» لم نجعله تركيبًا، بل نجعله مما حُذف منه حرف العطف على مذهب من يُجيز ذلك. وكذلك لو قال «كذا درهمًا» لم نجعله مفردًا، بل يكون مما حُذف منه المعطوف، وإنَّ أصله: كذا وكذا. كلُّ ذلك حفظٌ لِما استقرَّ في كلامهم مِن أنَّ «كذا» لا تُستعمل في العدد إلا معطوفة. وكذلك لو لحنَ، فخفض الدرهم، أو رفعه؛ لأنَّ اللحن لا يبطل الإقرار.

---

(١) ٢: ٤٢٤.

(٢) فمنصوص على أنه لحن ... من النصب بعد المعطوف: سقط من ك.

(٣) هنا نهاية السقط من ظ الذي بدأ بقوله «محالّها من الإعراب لئلا يتوهم في» ص ٣٧.

(٤) د: ليس بالأصل.

(٥) ظ: أنزلناه.

وقد اختلفت مذاهب الفقهاء في الإقرار بهذه الكناية اختلافًا كثيرًا جدًّا، وإذا لم يكن للناس عُرف فيها، ولا اصطلاح خاصٌّ لبعضهم[1] - وجبَ حملها على اللغة، وإذا نظرنا في لغة العرب لم نجد لهم ما يتحقق إثباته فيها من التراكيب إلا ذلك التركيب الذي ذكرناه؛ فوجب الحمل عليه إذ ذاك. وقد ذكرنا في «كتاب الشذا» أقاويل الفقهاء في ذلك، والعجب أنه لم يقل أحد منهم بما يوافق اللغة.

وفي قول المصنف **وقلَّ ورود كذا مفردًا أو مكررًا بلا واو** دليل على وروده كذلك في لسان العرب، لكنه لم يستشهد على ذلك بشيء. وتقدَّم من قولنا إنها إذا كانت كنايةً عن غير عدد كانت مفردة ومعطوفة، وإذا كانت كناية عن عدد فالعطف، فينبغي أنه إن وردت مفردة في غير العدد يؤول ذلك على حذف المعطوف، وإذا وردت مكررة بلا واو حُملت أيضًا على حذف حرف العطف، كما كانت كَيْتَ كَيْتَ بمنزلة كيتَ وكيتَ، وذَيْتَ ذَيتَ كذَيَّةَ وذَيَّة[2].

---

(١) ك، ن: ليفهم.

(٢) هكذا في المخطوطات، والأولى أن يقول: كذيت وذيت.

ص: باب نِعْمَ وبِئْسَ

وليسا باسْمَين فَيَليَا عواملَ الأسماء، خلافًا للفراء، بل هما فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاءَ المدح والذمّ على سبيل المبالغة. وأصلهما فَعِلَ، وقد يَرِدانِ كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء أو كسرها، أو بكسرهما، وكذا كل ذي عين حلقية من فَعِلَ فعلاً أو اسمًا، وقد تُجعل العين الحلقيَّة مُتبَعةَ الفاء في فَعِيل، وتابعتَها في فَعْل، وقد يُتبَع الثاني الأولَ في مثل نَحَرٍ ومَحَمُوم، وقد يقال في بئس: بَيْسَ.

ش: مناسبة هذا الباب لِما قبله هي أنَّ نِعمَ وبئسَ قد يكون معهما تمييز كما كان ذلك في الباب الذي قبله، وقد ذكره بعض النحويين[1] عَقيب باب الفاعل، وهو مناسب، وأُفرد بالذكر لأنه جرى الفاعل فيهما على طريقة لم يجر /في غيرهما. [٤: ١٨٦/أ]

وقوله **وليسا باسْمَين** إلى قوله **بل هما فِعلان** أورد النحويون الخلاف[2] في نعم وبئس على طريقتين:

الطريقة الأولى: قالوا: في كونهما فعلين خلاف: ذهب أكثر النحويين - ومنهم البصريون والكسائي - إلى أنهما فعلان. واستدلُّوا على ذلك بوجوه:

أحدها: أنه يرتفع بعدهما الفاعل كما يرتفع بعد الفعل، فتقول: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، وبكرٌ بئسَ الرجلُ.

---

(١) كابن عصفور في المقرب ١: ٦٥.

(٢) انظر الخلاف والأدلة في شرح أسماء الله الحسنى ص ٢٤٤ - ٢٤٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٤ - ٤٢٢ [المجلس ٦٠] والإنصاف ص ٩٧ - ١٢٦ [المسألة ١٤] والتبيين ص ٢٧٤ - ٢٨٢ [المسألة ٤٠] وأسرار العربية ص ١٠٢ - ١١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٨ - ٥٩٩.

الثاني: أنه يُضمر فيهما كما يُضمر في الفعل، تقول: نِعمَ رجلاً زيدٌ، ويبرز في بعض الكلام على ما حكي، وسيأتي بيانه، فتقول: نعما رجلَين الزيدان، ونِعمُوا رجالاً الزيدون، ونَعِمْنَ نساءً الهنداتُ، حكاه الكسائي[1] والأخفش[2].

والثالث: أنهما تلحقهما تاء التأنيث مع المؤنث، وتسقط مع المذكر على حد غيرهما، فتقول: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ.

والرابع: بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية.

والخامس: أنّا لم نجد في كلامهم مضمرًا فيه المرفوع على شريطة التفسير إلا فعلاً، نحو: ضَرَبَني وضربتُ زيدًا.

وذهب الفراء[3] وكثير من الكوفيين[4] إلى أنهما اسمان. واستدلُّوا على ذلك بوجوه:

أحدها: كونهما لا مصدر لهما.

الثاني: كونهما لا يتصرفان.

الثالث: الإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ، قال الرؤاسي: سمعت العرب تقول: فيك نِعمَتِ الخَصلةُ.

الرابع: عطفهما على الاسم. قال الفراء: سمعت العرب تقول: الصالحُ وبئسَ الرجلُ في الحقِّ سواءٌ.

الخامس: دخول حرف الجر عليهما، قال رجل من بني عُقيل، وقد وُلدت له بنت، فقيل له: نِعمُ الولدُ، فقال[5]: «واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولدُ، نَصرُها بكاءٌ، وبِرُّها

---

(١) الإنصاف ص ١٠٤.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٦.

(٣) معاني القرآن له ١: ٢٦٨، ٢: ١٤١ والمراجع السابقة.

(٤) كثعلب وأصحابه. أمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٤.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٥.

سَرِقةٌ». وقال بعضهم: «سِرتُ على عَيري هذا خمسةَ عشرَ ميلاً»، فقيل له: «نِعْمَ السَّيرُ على بِئسَ العَيرُ»[1]. وقال حسان بن ثابت[2]:

أَلَستُ بِنِعْمَ الجارُ ، يُؤْلَفُ بَيتُهُ كذي العِرض ذا مالٍ كَثيرٍ ومُصْرِما

السادس: إضافتها إلى ما بعدها، قال الشاعر[3]:

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيرٍ عاجلٍ بِنِعْمَ طَيرٍ ، وشَبابٍ باكِرِ

وقال آخر[4]:

فقد بُدِّلتُ ذاك بِنِعْمَ مالٍ وأيامٍ ، لَياليها قِصارُ

واستعمالها مبتدأ يقتضي دخول النواسخ عليها، فتقول: كان نَعمَ الرجلُ زيدًا، وإنَّ نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وظننتُ نِعمَ الرجلُ زيدًا.

السابع: النداء، قالوا[5]: «يا نِعمَ المولى ويا نِعمَ النَّصيرُ».

الثامن: دخول لام الابتداء عليها في خبر إنَّ، ولا تدخل على الماضي.

التاسع: أنه سُمع فيها: نَعِيمَ الرجلُ[6]، على وزن فَعِيل، وهو من أوزان الأسماء لا أوزان الأفعال.

---

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٢٤٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٥.

(٢) الديوان ١: ٣٥ والإنصاف ص ٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٥. ويروى آخره: ومُعْدِما. المصرم: المعدم الذي لا يجد شيئًا.

(٣) الرجز أنشده الكسائي كما في تهذيب اللغة ٣: ١٠. وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٨ وشرح المصنف ٣: ٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٠٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٧. وهو في منهج السالك ص ٣٨٧ كما في التذييل. وفي تهذيب اللغة: «بِنُعْمِ عَينٍ»، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٣٣ عن الزهرة. وهو بلا نسبة في المقرب ١: ٦٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٩. ظ: بنعم بال.

(٥) أي: العرب. اشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٢٤٤ - ٢٤٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٥.

(٦) رواه قطرب. المحتسب ١: ٣٥٧.

وتأول القائلون بالفعلية جميع ما احتجَّ به هؤلاء:

[٤: ١٨٦/ب] أمَّا كونهما لا يتصرفان فلا حجة في ذلك على الاسمية؛ /لأنَّ لنا ما لا يتصرف، وهو فعل بالإجماع بيننا وبينكم، وهو عسى، إلا قولاً شاذًّا إنَّ عسى حرف[١].

وأمَّا كونهما لا مصدر لهما فلا حجة فيه أيضًا لوجهين: أحدهما أنهما في ذلك كعسى. والثاني على مذهبكم، وذلك أنَّ المصدر هو فرع عن الفعل في الاشتقاق، فلا يلزم من وجود الفعل أن يُشتق منه مصدر.

وأمَّا دخول حرف الجر والنسق على الاسم فهو مما حُذف فيه الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه، تقديره: فيك خَصلةٌ نِعمَت الخَصلةُ[٢]، والصالحُ ورجلٌ بئسَ الرجلُ في الحقِّ سَواءٌ. وحسَّن ذلك - وإن كانت الصفة غير خاصة - دلالة نِعمَت الخصلةُ وبئسَ الرجلُ على الموصوف المحذوف. ونظيرُ دخول حرف الجر على الفعل بإجماع قولُ الشاعر[٣]:

واللهِ ما زيدٌ بِنامَ صاحِبُهْ ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانِبُهْ

تقديره: واللهِ ما زيدٌ برجلٍ نامَ صاحبُه.

وأمَّا إضافتهما إلى ما بعدهما فـ«نِعْمَ» في قوله «بِنِعْمَ طيرٍ» و«بِنِعْمَ بالٍ» اسم بدليل إضافتها إلى ما[٤] بعدها، ولا يضاف إلا الاسم، وكأنها في الأصل نِعْمَ التي

---

(١) حكي هذا القول عن ثعلب، ونقل عن ابن السراج. الجنى الداني ص ٤٦١. ونسبه السيرافي إلى سيبويه، وذلك إذا اتصل بعسى ضمير نصب متصل. شرح الكتاب ٩: ٨٦، ونسبه المرادي في الجنى ص ٤٦٨ إلى السيرافي.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة! وهذا مثال للإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ كما تقدم قبل قليل، وليس لدخول حرف الجر عليهما.

(٣) الرجز للقناني في شرح أبيات سيبويه ٢: ٤١٦، وهو بلا نسبة في الكامل ص ٤٩٧ والتنبيه ص ٤٧١ والخزانة ٩: ٣٨٨ - ٣٩٠ [٧٦٢]. الليان: النعيم وخفض العيش.

(٤) بعدهما فنعم ... بدليل إضافتها إلى ما بعدها: سقط من ك.

هي فعل، فسُمِّي بها، وحُكيت، ولذلك فُتحت الميم منها مع دخول حرف الجر. ونظير ذلك: قيلَ وقالَ، فإنَّ العرب لَمَّا جعلتهما اسمين للقول حُكيا. وقالوا[1]: «ما رأيته مُذْ شُبَّ إلى دُبَّ»، فجعلهما اسمين، وحكي فيهما لفظ أصلهما، وهو الفعل، وعرضت الاسمية فيهما كما عرضت في «لا» في قول الشاعر[2]:

بُثَيْنُ ، الْزَمِي «لا» ، إنَّ «لا» إنْ لَزِمْتِهِ على كَثرةِ الواشينَ أيُّ مَعُونِ

فأوقع الزمي على «لا»، ثم أجراها مجرى اسم، فعاملها معاملة الأسماء، وأدخل عليها إنَّ، ولا يلزم من ذلك أن يُحكم بالاسمية إذا لم يُستعمل هذا الاستعمال.

وأمَّا دخول حرف النداء فلا حجة فيه لأنه يدخل على الفعل، نحو قوله[3]:

ألا يا اسْقِياني قَبلَ خَيلِ أَبي بَكرِ .....

وعلى الحرف، نحو ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[4]، وقوله[5]:

فيا رُبَّ يـومٍ قـد لَهَـوتُ ولَيلـةٍ بآنِـسةٍ ، كأنَّهـا خَـطُّ تِمثـالِ

وعلى هذه الطريقة[6] حكى الخلافَ فيهما المصنفُ في الشرح[7] وأكثرُ أصحابنا[8].

---

(١) الكتاب ٣: ٢٦٩. أي: مذ كان شابًّا إلى أن دَبَّ على العصا.

(٢) جميل بثينة، ديوانه ص ٢٠٨ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٦٧ - ٦٨. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٢ وإصلاح المنطق ص ٢٢٣.

(٣) عجز البيت: «لعلَّ مَنايانا قَريبٌ ولا نَدري». وهو أول خمسة أبيات لحُرقوص بن النعمان في معجم البلدان ١: ٤٢٧ (البشر)، وفيه المناسبة التي قال فيها الأبيات.

(٤) سورة النساء: الآية ٧٣.

(٥) تقدم البيت في ١: ١٠٨.

(٦) ظ: الطريقة الأخرى.

(٧) ٣: ٥ - ٨.

(٨) الشرح الكبير ١: ٥٩٨ - ٥٩٩، والتعليقة لابن النحاس ص ٢٣٤ - ٢٣٦ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٢٧٢ [رسالة] وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٨٥ - ٨٨ [مخطوط].

وأمَّا دخول اللام عليها في خبر إنَّ فلأنها قَرُبت من الأسماء بعدم التصرف والزمان والمصدر، فبعُدت عن الماضي، فجاز ذلك فيها. وهذا على مذهب مَن يُجوِّز ذلك فيها. ومِن النحويين مَن منع دخول اللام عليها في خبر إنَّ.

وأما كونها سمع فيها «نَعِيمَ» فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه فخُرِّج على الإشباع، كقول الشاعر[1]:

..... يُحِبُّكِ عَظمٌ في التُّرابِ تَريبُ

يريد: تَرِبٌ، فأشبع، وكقوله[2]:

.... تَنْقادُ الصَّيارِفِ

يريد: الصيارف، جمع صَيْرَف.

والطريقة الأخرى من ذكر الخلاف فيهما[3] حرَّرها الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في تصانيفه المتأخرة[4]، /قال: لم يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أنَّ نِعمَ وبِئسَ من قولك: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئسَ الرجلُ عمرٌو، وأشباه ذلك - فعلان، وأنَّ الاسم المرفوع بعدهما فاعلٌ بهما، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل: [٤: ١٨٧/أ]

فذهب البصريون إلى أنَّ «نِعمَ الرجلُ جملة»، وكذلك: بِئسَ الرجلُ.

---

(١) تقدم في ١: ١٨٢.

(٢) ظ: وكقول الآخر. وهذه قطعة من قول الفرزدق يصف سرعة الناقة في سير الهواجر:

تَنفي يَداها الحَصى في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّراهيمِ تَنْقادُ الصَّيارِفِ

الديوان ص ٥٧٠ والكتاب ١: ٢٨ والمسائل الحلبيات ص ١١٤ - ١١٥ وفيه تخريجه.

الهاجرة: وقت اشتداد الحر في الظهر. والتنقاد: من نقد الدراهم، وهو التمييز بين جيدها ورديئها.

(٣) فيهما: سقط من ك.

(٤) نص ناظر الجيش في شرح التسهيل ٥: ٢٥٢٥ على أنه ذكر ذلك في كتابه شرح المقرب.

وذهب الكسائيُّ إلى أنَّ قولك نِعمَ الرجلُ وبئسَ الرجلُ اسمان محكيَّان بمنْزلة: تأبَّطَ شرًّا، وبَرَقَ نَحرُه، فـ«نِعمَ الرجلُ» عنده اسم للممدوح، و«بئسَ الرجلُ» اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل، نُقلا عن أصلهما، وسُمِّي بهما.

وذهب الفراء إلى أنَّ الأصل في نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو: رجلٌ نِعمَ الرجلُ زيدٌ، ورجلٌ بئسَ الرجلُ عمرٌو، فحُذف الموصوف الذي هو «رجل»، وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نِعمَ وبئسَ وفاعلهما مقامه، فحُكم لهما[1] بحكمه، فنِعمَ الرجلُ، وبئسَ الرجلُ - عندهما - رافعان لزيد وعمرو، كما أنك لو قلت: ممدوحٌ زيدٌ، ومذمومٌ عمرٌو - لكان زيد مرفوعًا بممدوح، وعمرو مرفوعًا بمذموم.

وقد رُدَّ مذهب الكسائي والفراء بأنه لو كان محكومًا لهما بحكم الأسماء لوقعا في مواضعها في فصيح الكلام، فكنت تقول: إنَّ نِعمَ الرجلُ قائمٌ، وإنَّ بئسَ الرجلُ منطلقٌ، وظننتُ نِعمَ الرجلُ قائمًا، وظننتُ بئسَ الرجلُ منطلقًا، وكان نعمَ الرجلُ منطلقًا، وكان بئسَ الرجلُ ضاحكًا، فلمَّا لم يُسمع ذلك في فصيح الكلام دلَّ على بطلان ما ذهبا إليه.

وقد يجاب عن ذلك بأنهما لَمَّا خَرجا عن أصلهما: إمَّا بكونهما صارا اسمين محكيَّين، أو صارا خلفًا من موصوف لم يُنطق بموصوفهما - التُزم فيهما طريقة واحدة في باب المبتدأ والخبر. فلم يُتصرَّف فيهما بالنواسخ لذلك، كما التُزم في بعض المبتدآت الرفع بالابتداء، فلم يُتصرَّف فيه بدخول النواسخ عليه، نحو «ايْمُن» في القسم، ونولُك أن تفعل[2].

وقال صاحب البسيط فيه: «القائلون بأنَّ نِعمَ وبئسَ اسمان فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعًا عندهم لنِعمَ إمَّا بدلاً أو عطفًا، ونِعمَ اسم يراد به

---

(١) ك، ظ: لها.

(٢) أي: ينبغي لك أن تفعل.

الممدوح، فكأنك قلت: الممدوحُ الرجلُ زيدٌ، وهو مشتقٌّ لتضمُّنه معنى المدح، وأصله أن يكون بالحرف[1]، فكأنه تضمَّنه» انتهى. وقوله «ينبغي» يدلُّ على أنه لم يقف على النقل في إعراب نعمَ الرجلُ زيدٌ على قولِ مَن قال بأنَّ نِعمَ وبِئسَ اسمان، والنقل عنهم في إعراب ذلك ما نقله ابن عصفور.

وقد رُدَّ مذهب الكسائي بأنه إمَّا أن يكون اسمًا لممدوح معلوم أو لممدوح منكور، فالأول مقصور على السماع، لا يقاس عليه، نحو قولهم: شابَ قَرْناها، فإنه سُمِّي بذلك مِن فَوره، ولا يمكن أن يُدَّعى أنه لمعروف في الناس كتَأَبَّطَ شَرًّا، ولا لمنكور؛ إذ المعنى ليس عليه.

وقوله **لا يَتَصَرَّفانِ لِلُزُومِهما إنشاءَ المدح والذمِّ على سبيل المبالغة** ووجه[2] امتناع تصرُّفهما أنَّ نِعمَ لَزِمَت المدح، وبِئسَ لزمت الذمّ، فلم تخرجا عن المدح والذمّ، وقد كانا قبل أن يُرَكَّبا هذا التركيب يُستَعمَلان في غير المدح والذمّ؛ /لأنَّ نِعمَ منقولة مِن قولك نَعِمَ الرجلُ: إذا أصابَ نعمةً، وبِئسَ منقولة مِن بَئِسَ: إذا أصاب بؤسًا. [٤: ١٨٧/ب]

وقال العبديّ: هذان الفعلان قد خالفا سائر الأفعال الموضوعة للمدح والذمّ؛ لأنَّ كل فعل استعملته لجهة من المدح كان مقصورًا عليها لا يتعدى إلى غيرها، وكذلك الذمّ، نحو: كَرُمَ الرجلُ، إذا وصفتَ جوده، ولَؤُمَ الرجل، إذا وصفتَ بخله، وسَخُفَ الرجل، إذا وصفتَ بذاء لسانه، وشَعُرَ إذا وصفتَ ما يختصُّ به النظم من بيانه، وليس كذلك نِعمَ؛ لأنَّ صفة كل مدح تدخل تحتها، وبِئسَ كل صفة ذم تدخل تحتها، ولذلك استُعمل معها الاسم الشائع. والمضمر هنا بمنْزلة الأجناس التي فيها الألف واللام، ولهذا فُسِّر بالنكرة.

---

(١) ك: في الحرف.

(٢) كذا في المخطوطات! والأولى أن يقول: «وجه» بلا واو.

وقال بعض أصحابنا: الفعل القاصر منه ما لزم معنًى من المعاني، وسُلبت عنه دلالته على الزمان بحسب صيغته، فامتنع التصرف فيه، وعلى المصدر، فلا ينصبهما، كأفعال المدح والذمّ. ومنه ما بقي[1] على أصله، كغيرها من الأفعال. وإنما سُلبت ذلك لأنها لزمت المدح والذمّ، وهما لا يكونان إلا بما ثَبَت واستمرّ، ولا يُمدح بمعدوم، فلزم الاستمرار، فدلّ على وقوع مستمرّ، ولذلك لا يقال: نِعمَ الرجلُ أمسِ أو غدًا أو الآنَ، وقد يُقطع استمرارها بـ(كان)، تقول: لقد كان نِعمَ الرجلُ، ويدلُّ على الصيرورة إلى ذلك بـ(صار)[2]، فتقول: لقد صار نِعمَ الرجلُ.

وقال ابن أبي الربيع[3]: «لم يتصرفا لنقلهما عما وُضعا له من الدلالة على الماضي؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ نِعمَ رجلاً، أو بِئسَ رجلاً - فالمعنى أنه في حال مدح أو ذمّ، وإذا أردتَ الماضي أدخلتَ كان، فتقول: كان زيدٌ نِعمَ رجلاً، وإذا أردتَ المستقبل قلتَ: سيكون زيدٌ نِعمَ رجلاً» انتهى. ويجوز أيضًا: سيكون نِعمَ رجلاً زيدٌ.

وقوله **إنشاءَ المدح والذمّ** أي أنَّ نِعمَ لإنشاء المدح، وبِئسَ لإنشاء الذمّ. وقد يُسند نِعمَ إلى مَن يراد تقديمه في أمرٍ ونفوذُه فيه وإن كان ذمًّا، وبِئسَ حيث يراد التأخر وعدمُ النفوذ وإن كان مدحًا، قال الحطيئة[4]:

فَنِعْمَ الشَّيخُ أنتَ لدى المَخازي ... وبِئْسَ الشَّيخُ أنتَ لَدى المَعالي

وقوله **على سبيل المبالغة** ولذلك جاء في صفة الله تعالى والأنبياء. وربما تُوُهِّمَ أنَّ ذلك ليس على سبيل المبالغة في المدح والذم، روي[5] أنَّ شُرَيك بن عبد

---

(١) ومنه ما بقي ... لأنها لزمت المدح والذم: سقط من ك.

(٢) بصار: انفردت به ن.

(٣) معنى قوله هذا في كتابه الكافي في الإفصاح ص ٦٨٢ - ٦٨٣.

(٤) الديوان ص ٢٦٩ والشعر والشعراء ص ٣٢٤.

(٥) الحكاية في شرح اللمع لابن برهان ص ٤١٧ ووفيات الأعيان ٢: ٤٦٨.

الله النَّخعي القاضي[1] ذكر علي بن أبي طالب - كرَّم الله وجهه - فقال جليس[2] له: نِعمَ الرجلُ عليٌّ. فغضب، وقال: أَلعَليٌّ تقول: نِعمَ الرجلُ؟ فأمسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه، ثم قال له: يا أبا عبد الله! ألم يقل الله تعالى ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ﴾[3]، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[4]، و﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[5]؟ قال شريك: بلى. فقال: ألا ترضى لعليٍّ ما[6] رضيه الله لنفسه ولأنبيائه؟ فنبَّهه على موضع غلطه.

وقوله **وأصلهما فَعِلَ، وقد يَرِدانِ كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء، أو كسرها، أو بكسرهما** قال المصنف في الشرح[7]: «وفيهما أربع لغات: نَعِمَ وبَئِسَ، وهو الأصل، /ونَعْمَ وبَأْسَ بالتخفيف، ونِعِمَ وبِئِسَ بالإتباع، ونِعْمَ وبِئْسَ بالتخفيف بعد الإتباع، وهذه اللغة أقعد من الأصل وأكثر في الاستعمال. وحكى أبو علي[8]: بَيْسَ، بياء ساكنة بعد فتحة، وهو غريب» انتهى. وأصل بَيْسَ: بَأْسَ، أبدلت من الهمزة ياء على غير قياس. [٤: ١٨٨/أ]

---

(١) أبو عبد الله الكوفي، محدِّث فقيه، ولي قضاء الكوفة ثم الأهواز، وكان عادلاً. ولد ببُخارى، وتوفي ببغداد سنة ١٧٧هـ. تاريخ بغداد ٩: ٢٧٩ - ٢٩٤ [٤٨٣٨] دار الكتاب العربي - بيروت ووفيات الأعيان ٢: ٤٦٤ - ٤٦٨ [٢٩١].

(٢) هو سليمان بن عمرو بن عبد الله أبو داود النخعي الكوفي ابن عم شريك كما في تاريخ بغداد ٩: ١٥ [٤٦١٣] دار الكتاب العربي، وفي شرح اللمع لابن برهان أنه رجل من بني أمية، وعنه في درة الغواص ص ١٤٥، وعنه في وفيات الأعيان ٢: ٤٦٨.

(٣) سورة الصافات: الآية ٧٥.

(٤) سورة المرسلات: الآية ٢٣.

(٥) سورة ص: الآية ٣٠.

(٦) ظ: بما.

(٧) ٣: ٦.

(٨) س: أبو عبيد. ويأتي بعد قليل أنَّ الأخفش حكاها.

وهذه الأوجه التي ذكروها جائزة فيهما وهما غير متصرفين كانت جائزةً فيهما وهما متصرفان. وتقدَّم[1] قول من قال في نِعْمَ: نَعِيمَ، وأنه على سبيل الشذوذ، فلا يجعل ذلك لغةً.

وظاهر قوله **وقد يَرِدانِ كذلك** إلى آخره أنه ورد كذلك من لسان العرب مسموعًا ذلك فيهما، والذي يظهر أنَّ بعض تلك الأوجه هو بالقياس، فأمَّا نِعْمَ فسُمع فيها الأصل[2]، قال[3]:

فَفِداءٌ لِبَنِي قَيسٍ على ... ما أَصابَ الناسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرْ

خالَتِي والنَّفسُ قِدْمًا إنَّهم ... نَعِمَ السَّاعُونَ في القومِ الشُّطُرْ

وأمَّا نِعِمَ بالإتباع فقال تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[4]، و﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾[5].

وأمَّا نِعْمَ بالسكون بعد الإتباع فهي الكثيرة الفاشية، ووجه فُشُوِّها أنَّ التغيير يأنس بالتغيير، وأنَّ في الإتباع ثقلاً بتوالي كسرتين.

وأمَّا نَعْمَ بفتح النون وسكون العين فلم يذكروا شاهدًا عليه من السماع.

وأمَّا بِئْسَ فقال بعض أصحابنا: إنه لم يسمع فيها إلا لغتان: إحداهما بِئْسَ مخففة عن الإتباع، وبَيسَ مخففة عن الأصل، فدلَّ هذا على أنَّ بِئِسَ بكسر الباء والهمزة، وبَأْسَ بفتح الباء وسكون الهمزة، غير مسموع، وأنه إنما قيل بالقياس.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٧١.

(٢) قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنَعِمَّا هي﴾. سورة البقرة: الآية ٢٧١. السبعة ص ١٩١ والحجة ٢: ٣٩٦ - ٣٩٩.

(٣) طرفة. الديوان ص ٧٢ والخزانة ٩: ٣٧٦ - ٣٨٣ [٧٥٩]. السُّرّ: السَّرَّاء. والشطر: البُعداء من الناس الغرباء، واحده: شطير. ويروى آخر البيت الثاني: في الأمر المُبِرْ.

(٤) سورة النساء: الآية ٥٨.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

وما حكاه المصنف أنَّ أبا علي حكى بَيْسَ - وهو غريب - قد حكاه الأخفش. ووجه ذلك أنَّ أصله بَئِس، فخُفِّفت الهمزة بأن جُعلت بين الهمزة والياء، ثم سُكِّنت بعد التسهيل، وأُخلصت ياءً على حد قولهم في يومَئِذٍ: يومَيْذٍ.

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: «وأجاز[1] السيرافيُّ[2] في بِئْسَ: بَئِسَ وبِئِسَ وبَأْسَ، والمسموع إنما هو بِئْسَ، بالهمز وتركه، وحكى الأخفش: بَيْسَ» انتهى.

قال بعض أصحابنا: الأفصح نِعْمَ، وهي لغة القرآن، ثم نِعِمَ، وعليه ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3]، ثم نَعِمَ، وهي الأصلية، ثم نَعْمَ، وهي في الرتبة الرابعة.

وقوله **وكذا إلى أو اسمًا**[4] مثاله شَهِدَ وسَئِمَ ونَعِمَ وسَخِرَ ووَغِرَ[5] ووَحِرَ[6]، ووَحِلٌ[7] وفَخِذٌ وسَهِكٌ[8] ووَغِرٌ وفَئِرٌ[9] ووَغِلٌ[10] وزَعِرٌ[11]، وسواء أكان الاسم اسمًا أو صفة، فكل هذه يجوز فيها ما ذكر المصنف.

وقد أطلق المصنف وغيره هذا، وينبغي أن يقيد ذلك بشرط ألاَّ يكون مما شذَّت العرب في فكِّه، نحو: لَحِحَتْ عينُه[12]، أو اتَّصل بآخر الفعل ما يُسَكَّن له، نحو شَهِدتُ، أو كان اسمَ فاعلٍ من فَعِلَ معتلَّ اللام، نحو: ضَحٍ، من قولهم: ضَحِيَ

---

(١) وأجاز: سقط من ك. ظ: أجاز.

(٢) شرح الكتاب له ٣: ق ٢٩/أ.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٧١. ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾.

(٤) يعني قوله: وكذا كل ذي عين حلقية من فَعِلَ فعلاً أو اسمًا.

(٥) وغر صدره يَغِرُ فهو وَغِرٌ: امتلأ غيظًا.

(٦) وَحِرَ صدرُه يَحِرُ فهو وَحِرٌ: حقد ووغر.

(٧) وَحِلَ فهو وَحِلٌ: وقع في الوَحل، وهو الطين الرقيق.

(٨) رجل سهك الريح: كريه الريح بسبب العرق.

(٩) مكان فئر: كثير الفأر.

(١٠) الوغل: الرجل الضعيف.

(١١) شعر زعر: قليل رقيق.

(١٢) لححت عين الرجل: لصقت بسبب ما نشأ فيها من رطوبة.

الثوبُ ضَحًى فهو ضَحٍ إذا اتَّسخ، وسَخِيَ سَخًى فهو سَخٍ أيضًا إذا اتَّسخ، وسَخِيَ البعيرُ: ظَلَعَ من وُثوبه[1] بالحِمل الثقيل، فتعترضه الريح بين الجلد والكتف، وهو بعير سَخٍ، فإنَّ هذه لا يجوز تسكين عينها. وأنشدوا[2]:/ [٤: ١٨٨/ب]

لو شَهْدَ عادًا في زَمانِ عادِ ... لابْتَزَّها مَبارِكَ الجِلادِ

وقال آخر[3]:

إذا غابَ عَنَّا غابَ عَنَّا رَبيعُنا ... وإنْ شِهْدَ أَجْدَى خَيرُهُ ونَوافِلُهْ

وقوله **وقد تُجعَل العين الحلقيَّة مُتبَعة الفاء في فَعِيل، وتابعتَها في فَعْل** مثال المسألة الأولى شَهيد وضَئيل وبَعير وصَغير ونَحيف وسَخيف وبَخيل، وسواء أكان اسمًا أم صفة، ومؤنثًا بالتاء كبهيمة أو غير مؤنث، وسواء أكانت الصفة بمعنى فاعِلٍ أو بمعنى مفعول، نحو رَئِيّ من الجن[4]، فيجوز في هذه كلها إتباع فاء الكلمة في الحركة لحركة العين، وهي لغة تميم[5].

ومثال المسألة الثانية فَخْم وقَعْر ودَهْر ونَخْل وكَأْس ووَغْد[6]. وهذه المسألة فيها خلاف[7]:

ذهب البصريون إلى أنَّ هذا النوع مقصور على السماع؛ لأنَّ الوارد من ذلك هو مما جاء فيه لغتان: الفتح والسكون، فليس الأصل السكون، ثم عَرض له الفتح لأجل حرف الحلق، وليس أصله الفتح، ثم سُكِّن طلبًا للتخفيف.

---

(١) ك، ظ: وقوفه.

(٢) الكتاب ٣: ٢٥١ والأعلم ص ٤٦٢ والإنصاف ص ٥٠٤. مبارك الجلاد: وسط الحرب ومعظمها. وشَهْدَ: أراد شَهِدَ، فأسكن الهاء تخفيفًا.

(٣) هو الأخطل. الديوان ص ٣٤٨ والكتاب ٤: ١١٦، وآخره فيهما: «وجَداوِلُهْ».

(٤) الرئي: الذي يعتاد بعض الناس من الجن.

(٥) الكتاب ٤: ١٠٧ - ١٠٨.

(٦) الوغد: الأحمق الضعيف، واللئيم.

(٧) المنصف ٢: ٣٠٥- ٣٠٧ والمحتسب ١: ٨٤ - ٨٥، ١٦٦- ١٦٧ والخصائص ٢: ٩- ١٠.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ بعضه فيه اللغتان، وبعضه أصله السكون، ثم فُتح لأنَّ الفتحة من الألف، وهو من حروف الحلق، فكان في جعلها على العين - والعينُ حلقية مسبوقة بفتحة - مشاكلةٌ ظاهرة ومناسبات متجاورة، قاله المصنف في الشرح[1].

وقوله **وقد يُتْبَعُ الثاني الأول في مثل نَحَو ومَحَموم** قال المصنف في الشرح[2]: «واختار ابن جني[3] مذهب الكوفيين» - يعني في نحو فَخْم - قال[4]: «مستدلاً بقول بعض العرب في نَحْو: نَحَو، وفي مَحْمُوم: مَحَمُوم، فقال: لو لم تكن الفتحة عارضة لزم[5] انقلاب الواو ألفًا، لكنها فتحة في محل سكون، فعومل ما جاورها بما كان يعامل مع السكون، ولم يُعتدّ بها. وكذا فتحة مَحَموم، لو لم تكن عارضة لزم ثبوت مَفَعُول أصلاً، ولا سبيل إلى ذلك، لكن فتحة الحاء منه في محل سكون، فأُمن بذلك عدم النظير، وكان هذا التقدير أحسن تقدير[6]» انتهى.

وهذا في العُروض شبيه جَيْئَلَ[7] وتَوْءَم ويَسَعُ ويَضَعُ وبِيُوت إذا قلت: جَيَلُ وتَوَمٌ، فلم تقلب الياء والواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم تقل يَوْسَعُ ويَوْضَعُ كيَوْجَلُ لِعُروض هذه الفتحة؛ إذ الأصل يَوْسِعُ ويَوْضِعُ، ولم تَعتدّ بكسرة بِيُوت، فاحتملتها لعُروضها، ولم تحتمل في فِعُل المفرد.

---

(١) ٣: ٧.

(٢) ٣: ٧.

(٣) المحتسب ١: ٨٤ - ٨٥، ١٦٦ - ١٦٧.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٧. وهذا النص يلي قوله السابق بلا فاصل.

(٥) لزم انقلاب الواو ألفًا ... لو لم تكن عارضة: سقط من ظ.

(٦) ظ، د: تقديرًا. وسقط قوله «تقدير» من ن. وفي شرح المصنف: التقدير.

(٧) جيئل: اسم من أسماء الضَّبُع.

وقوله **وقد يقال في بِئْسَ: بَيْسَ** تقدَّم نقل ذلك[1] عن أبي عليٍّ في كلام المصنف في الشرح، ونقلناه نحن عن الأخفش، وتقدَّم توجيهه. وقال المصنف في الشرح[2]: «الوجه فيه أنَّ أصل بَيْسَ: بِئْسَ، فخفف: بِيسَ، ثم فُتحت الباء التفاتًا إلى الأصل، وتُرك ما نشأ عن الكسرة؛ لأنَّ استعمالها أكثر، فكانت جديرةً بأن تُنوى مع رجوع الفتحة لشبهها بالعارضة في قلة الاستعمال» انتهى. وهو توجيه مخالف لما ذكرناه نحن في توجيه ذلك.

ص: فاعلُ نِعْمَ وبِئْسَ في الغالب ظاهرٌ معرَّف بالألف واللام، أو مضافٌ إلى المعرَّف بهما /مباشِرًا أو بواسطة، وقد يقوم مقام ذي الألف واللام «ما» معرفةً تامةً، وفاقًا لسيبويه والكسائي، لا موصولةً، خلافًا للفراء والفارسيّ. وليست بنكرة مميِّزة، خلافًا للزمخشريّ والفارسيّ في أحد قوليه. ولا يؤكَّد فاعلهما توكيدًا معنويًّا، وقد يُوصَف، خلافًا لابن السَّرَّاج والفارسيّ، وقد ينكَّر مفردًا أو مضافًا. [٤: ١٨٩/أ]

ش: تقدَّم القول في نِعمَ الرجلُ وبِئسَ الرجلُ في ذكر الخلاف، وكيف يكون إعرابهما على مذهب من ادَّعى فيهما الاسمية[3]. وأمَّا القائلون ببقائهما على الفعلية فالأكثرون على أنَّ ما بعدهما مرتفع بهما على أصله من الفاعلية.

وذهب ابن الطَّراوة إلى أنه مركب بمنزلة حبَّذا لِلزومه طريقةً واحدة وتغيُّر الفعل عن أصله، وذلك يدلُّ على التركيب، فيكون عنده على مذهبه في تغليب الاسم في باب حبَّذا، فيكون بمعنى الممدوح، فيَقرُب من مذهب الكوفيين.

ورُدَّ عليه بأنهم لو رَكَّبوا لَبَنَوُا الآخر على الفتح كخمسةَ عشرَ، ولأنهم لم يلزموا به طريقةً واحدةً؛ ألا تراه يكون بالمضاف وبـ«من» و«ما» وبالنكرة على

---

(١) تقدم ذلك في ص ٧٨، ٧٩، ٨٠.

(٢) ٣: ٧ - ٨.

(٣) تقدم ذلك في ص ١٧٥ - ١٧٦.

مذهب مَن أجاز ذلك، فقد تصرَّف، ولم يُسمع مثله في حبَّذا، وبأنَّ التاء تلحق لتأنيث الفاعل، وكل ذلك لا يدلُّ على التركيب.

وقوله في **الغالب** لأنه يجيء على خلاف ما ذكر مما سيذكر إن شاء الله. ومثالُ ما عُرِّف بأل ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[1]، ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾[2]. ومثال ما أُضيف إلى ذي أل مباشرًا ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[3]، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[4]. ومثالُ ذلك بواسطة قولُ الشاعر[5]:

فإنْ تَكُ فَقْعَسٌ بانَتْ وبِنَّا ... فَنِعْمَ ذَوُو مُحامَلةِ الخَليلِ

وقولُ الآخر[6]:

فَنِعْمَ ابنُ أُختِ القومِ غيرَ مُكَذَّبٍ ... زُهَيرٌ حُسامٌ مُفْرَدٌ مِن حَمائلِ

ولم يتعرض المصنف لـ«أل» هذه، وفيها خلاف:

ذهب الجمهور إلى أنها جنسية، واختلف هؤلاء:

فقال قوم: هي جنسية حقيقة، فإذا قلت: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، فالرجل عامّ، والجنس كله هو الممدوح، وزيد مندرج[7] تحت الجنس لأنه فرد من أفراده، فأل فيه للجنس.

واستدلَّ[8] على أنها للجنس بوجهين[9]:

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٤٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠٦.

(٣) سورة النحل: الآية ٣٠.

(٤) سورة الزمر: الآية ٧٢.

(٥) البيت في شرح المصنف ٣: ٣: ٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨١.

(٦) هو أبو طالب عم نبينا محمد ﷺ. السيرة النبوية ١: ٢٧٩. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٠٥.

(٧) وزيد مندرج: سقط من ك.

(٨) واستدل: سقط من ك.

(٩) الوجهان في شرح الجمل ١: ٦٠٣ - ٦٠٤.

أحدهما: التزام أل في فاعلهما أو فيما أضيف إليه فاعلهما، ولو لم تكن للجنس لكان فاعلهما كل اسم، والمفرد المعرف بأل تكثر إرادة الجنس به، كما قالوا: أهلكَ الناسَ الدينارُ الصُّفْرُ والدرهمُ البِيضُ[1]، وقال تعالى ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[2]، فاستثنى من (الإنسان)، وهو مفرد، فلولا أنه أريد به الجنس لما حسُن الاستثناء، وقال الشاعر[3]:

بِهِمْ هَدى اللهُ جميعَ الإنسانْ مِنَ الضلالِ ، وهُمُ كالعُمْيانْ

وقال آخر[4]:

إنْ تَبْخَلِي - يا جُمْلُ - أو تَعْتَلِّي أو تُصْبِحي في الظاعِنِ المُوَلِّي

/وكذلك المضاف إلى ما عُرِّف بهما، كقوله[5]: (مَولَى القومِ منهم)؛ ألا ترى أنه يريد بذلك جميع الموالي. [٤: ١٨٩/ب]

والوجه الثاني: قول العرب في فصيح كلامها: نِعمَ المرأةُ هندٌ، وبئسَ المرأةُ جُملٌ، فلا تلحقهما تاءَ التأنيث، ولا يقولون «قامَ فلانةُ» في فصيح الكلام، فدلَّ ذلك على أنَّ أل للجنس، فمن ذَكَّرَ فلأنَّ الجنس مذكر، ومن أنَّثَ فَرَعْيًا للَّفظ، كقولهم: قال النساء، وقالت النساء، أحدهما على الجمع، والثاني على الجماعة، كذلك هنا على الجنس واللفظ.

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٦: ٣٥٧ والكشف لمكي ٢: ٣٥٥ وحجة القراءات ص ٧٤١.

(٢) سورة العصر: الآيات ١ - ٣.

(٣) الرجز في اتفاق المباني وافتراق المعاني للدقيقي ص ١١٣. وقبله: وعصبة تنميهم من عدنان.

(٤) منظور بن مرثد الأسدي، وينسب إلى أمه فيقال له: منظور بن حَبَّة. النوادر ص ٢٤٨ ومجالس ثعلب ص ٥٣٣ - ٥٣٦ وإيضاح الشعر ص ٥٢٢ والخزانة ٦: ١٣٢ - ١٣٨ [٤٤٢] وشواهد الشافية ص ٢٤٩. والشاهد في قوله: «في الظاعن المولِّي»، فإنَّ الظاعن اسم جنس، والتقدير: في الظاعنين المولِّين.

(٥) يعني رسول الله ﷺ، وهذا جزء من حديث أخرجه أحمد في مسنده ٣١: ٣٢٦ [الحديث ١٨٩٩٢].

واختلف الذاهبون إلى أنَّ أل للجنس حقيقة في سبب كونه جنسًا وتوجيه المدح فيه للشخص مع أنه واقع على الجنس:

فقيل: لَمَّا كان الغرض عموم المدح واستغراقه في الثبوت للممدوح المخصوص، وكان الأبلغ في إثبات الشيء أن يُجعل للنوع الذي الممدوح منهم، حتى لا يكون طارئًا عليه، وبحسب أنه يزول ويرتفع - عدلوا إلى مدح الجنس، فكأنك قلت: زيدٌ نِعمَ جنسُه وقومُه، أي: ثَبَتَ لهم الوصف الجميل والصلاح، وما ثَبَتَ للجنس ثَبَتَ لأفراده، فتَثبُت للممدوح تلك الفضيلة، ولا تكون إلا بالاستغراق في واحدٍ واحدٍ، وهذا تأويل س، ولذلك قال[1]: «لأنك تريد أن تجعله من أُمَّةٍ كلُّهم صالحٌ»، ولذلك[2] شبَّهه بقولك: زيدٌ فارِهُ العبدِ، تريد أنَّ في ملكه العبد الفارِهَ لا عبدًا بعينه.

وقد رُدَّ هذا بوجهين:

أحدهما: أنك إذا مدحت الجنس جعلت المقصود بالمدح تبعًا لهم، فيصير المقصود غير مقصود، ولأنَّ ما ثبَت للشيء على جهة الشِّركة فيه لا يكون مدحًا يؤثِّر ميلاً إلى الممدوح بخصوصيته، والمراد بالمدح ذلك.

والثاني من وجهي الرد: أنه يؤدي إلى التكاذب في مدح الجنس وذمه إذا قلت: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو، ولا يكون الشيء ممدوحًا مذمومًا، وقال تعالى ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[3] يعني أيوب، وليس كل العبد ممدوحًا.

وقيل: السبب في ذلك أنه لَمَّا كان الفعل عامًّا في المدح جعلوا فاعله عامًّا ليطابق الفعل؛ إذ لا يكون الفعل عامًّا والفاعل خاصًّا.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٧.

(٢) ك: فلذلك.

(٣) سورة ص: الآية ٣٠.

وقيل: السبب في ذلك أنهم أرادوا الإبلاغ في المدح حتى تعدَّى إلى جنسه بسببه؛ كما يقال: شَقِيَ بابنِه، وعَظُمَ بأخيه، إذا كان ذلك سبب تعظيمه لكونه بحيث يعظُم غيره بسببه، فمعناه: زيدٌ يُمدَح جنسه لأجله، فتُرك هذا للعلم به، كما تقول لمن لبس ثيابًا: أنتَ الآنَ حسنٌ، تريد: بسبب ثيابك.

وقد رُدَّ هذا بأنه لو كان المعنى على هذا لَلُفِظ بالسبب في بعض المواضع، ولم يُلفَظ به، فدلَّ على فساد هذا القول.

وقال قوم[1]: هي جنسية مجازًا، فإذا قلت «زيدٌ نِعمَ الرجلُ» فزيدٌ جعلتَه جميع الجنس مبالغةً، ولم تقصد غير مدح زيد بذلك، وكأنك قلت: نِعمَ زيدٌ الذي هو جنس الرجال، كقولهم: أكلتُ شاةً كلَّ شاة[2]، جُعلت لَمَّا كانت هذه من الوفور والسِّمن كأنها كلُّ الشِّياه، وكقولهم: كُلُّ الصَّيدِ في جَوفِ الفَرا[3]، وهو حمار الوحش، جُعل لجلالته كأنه بمنزلة جميع الصَّيد.

ووجه التثنية[4] على هذا أنَّ /كل واحد من الشخصين كأنه على حدته [٤: ١٩٠/أ] جنس، فاجتمع جنسان، فثنِّيا، فكأنك قلت: الزيدانِ نِعمَ الرجلان اللذان كلُّ واحد منهما جنس.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ أل في نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو، عهدية. واختلف هؤلاء على مذهبين:

أحدهما[5]: أنه معهود ذهني لا خارجي، كما نذكره في تعريف أل؛ إذ من أنواعها التعريف الذهني، فتشير إلى ما في الأذهان من تصور رجل، كما تقول:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٤ والمقرب ١: ٦٧.

(٢) الكتاب ٢: ١١٦.

(٣) هذا مثل. أمثال أبي عبيد ص ٣٥ ومجمع الأمثال ٢: ١٣٦. يُضرَب لمن يفضَّل على أقرانه.

(٤) أي في قولهم: الزيدان نعم الرجلان.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢: ٩٠ - ٩١.

اشتريتُ اللحمَ، ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدَّم، فكذلك هذا. وصحَّ أن يكون خبرًا، على ما نذكره بعد إن شاء الله.

المذهب الثاني: أنها للعهد في الشخص الممدوح، فكأنك قلت: زيدٌ نعمَ هو. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو إسحاق بن مُلكون[1] من أصحابنا، وأبو منصور الجواليقي اللغوي[2] من أهل بغداد.

واستُدلَّ لهذا المذهب بتثنية المرفوع بهما وجمعه، فلو كانت أل للجنس أو للعهد الذهني لا الخارجي لم تجز تثنيته ولا جمعه؛ لأنها إذا كانت للجنس استَغرقت جميع أفراده، ولأنها إذا كانت للعهد الذهني كانت لمعقول الماهية، وذلك شيء مفرد، فلا يصحُّ فيها إذ ذاك لا تثنية ولا جمع.

وهذا المذهب لا يتأتى إلا على مذهب الأخفش[3] في كون الرابط يكون تكرار المبتدأ بغير لفظه، كما أجاز: زيدٌ قام أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كنية زيد. وقد أبطلوا مذهب الأخفش في كون الربط يكون بهذا، وما ابتنى على الباطل باطلٌ. وأمَّا على مذهب س في أنَّ أل للعموم فلا ينبغي أن تصح التثنية ولا الجمع.

وأمَّا من جعله للجنس مجازًا فيسوغ له ذلك؛ لأنك تجعل كل واحد من المثنَّى والمجموع كأنه جميع الجنس مجازًا. وقد نُوزِع أهل هذا المذهب في كون الجنس لا يثنَّى، وزعموا أنه قد جاء مثنًّى في قول الشاعر[4]:

فإنَّ النارَ بالعُودَينِ تُذْكَى ... وإنَّ الحَربَ أَوَّلُها الكَلامُ

ألا ترى أنه لا عهد في قولك: فإنَّ النارَ بالعُودَين.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٥ .

(٢) حكى ذلك عنه تلميذه أبو البركات الأنباري. معجم الأدباء ١٩: ٢٠٥.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٥.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٢٣٥.

وقال بعض أصحابنا: «فإن قيل: كيف طريق الاستقراء في هذا، ولم يسمع النحوي[1] سوى نِعمَ واسمٍ بعدها معرَّف بالألف واللام، والاسمُ المعرَّف بالألف واللام مشترك بين الجنس والعهد، فما الذي حمله على أن يقول: لا تكون إلا للجنس؟

فالجواب: أن ذكر حذف التاء[2] في (نعمَ المرأةُ هندٌ) في الفصيح والتزام أل في فاعلها، ولا يُلتزم في اسمٍ من جهة الإخبار عنه إلا لأحد أمرين: إما لحصرِ الصنف، وإما لعهدٍ في شخص، وكلُّ ما تكون فيه أل للعهد يَسوغ زوالها منه وتصريفه على غير معنى العهد؛ إذ معنى العهد عارض في الكلام وراجع إلى وضعٍ باختيار من المتكلم، وأل المُنبِئة بالحصر لا يمكن زوالها؛ لأنها مبيِّنة لحقيقة الاسم، تتنَزل من الكلام منْزلة بنية الجمع؛ ألا ترى أنه لا سبيل لك إلى هدم بنية الجمع من الإخبار؛ لأنه لا تؤدي بنية المفرد معناه، وأل العهدية ليس لها من جهة حقيقة الاسم في نفسه /زيادة سوى تخصيصه، والتخصيصُ أمرٌ زائد عليه، ووجدنا العرب [٤: ١٩٠/ب] قد التزمت أل هنا، فعرفنا أنها لم تلتزمها إلا لكونها تفيد في حقيقة الاسم ما لا يمكن تحصيله دونهما من جهة ضرورة الإخبار.

فإن قيل: هاتان الدلالتان اللتان ذكرنا غايتُهما[3] أن تؤثرا ظنًّا في الموضع لا قطعًا، وربما يُعترض فيهما، فيقال: قولهم: نِعْمَتِ المرأةُ، ونِعمَ المرأةُ، في فصيح الكلام - إنما سقطت التاء لأنَّ الفعل غير متصرَّف فيه كما تُصرَّفَ في سائر الأفعال، ولا يلزم عليه اطِّراد ذلك في ليس، وإن كانت لم تتصرف؛ لأنه ما ثبتَ فيه حكم أصل قوي لا يُسأل عنه لأي شيء ثبت فيه، إنما يُسأل عنه إذا لم يثبت فيه، فهذه الدلالة الواحدة معترضة. والدلالة الثانية كذلك؛ لأنَّ مجرد التزام أل لا

---

(١) ظ: النحويون.

(٢) ك: وذكر حرف التاء. ظ، د: وذكر حذف التاء.

(٣) غايتهما: سقط من ك.

يدل على الجنس؛ إذ يمكن أن تكون للعهد، وتكون أولاً موضوعة عليه، فإذا كان الكلام موضوعًا عليه كان المعنى لا يحصل دونه، فلا سبيل إلى إزالتها؛ لأنها إن أُزيلت لم يبق ما يدل على ما وُضع الكلام عليه؛ ألا ترى أنَّ هذه الجملة - أعني جملة المدح والذمّ - كيف التُزم فيها أن تكون خبرًا لمبتدأ، هو المخصوص بالمدح أو الذمّ إن تقدم، أو مفسِّرًا فاعلها به إن تأخر، فلا بدَّ من ذكره على كل حال، فتلك إحالة عليه، ولا مانع من هذا التصور.

فإن قيل: قد ذكرتَ الدلالتين ومعارضتهما، وأوجبتَ عند ذاك أن تكون أل عهدية، أو حمَّلت الموضع ذلك، فهلاَّ بسطتَ القول في معنى المحتملين؛ إذ هما متباينان، وتنسب ذلك لمعنى المدح أو الذمّ، فربما يلوح عند ذلك أحد المحتملين، فيُصار إليه ، ويُعوَّل عليه، أو يتكافأ الأمران، فتكون المسألة مسألة خلاف.

قلت: أمَّا المعنى المؤدَّى بأل الجنسية منسوبًا لمدح أو ذمّ في حق المخصوص بأحدهما فهو بطريق سِراية، ولهم في ذلك منْزعان[1]:

أحدهما: أنك إذا قلت زيدٌ نعمَ الرجلُ كنت مادحًا لزيد بإسنادك بنية المدح لجنسه، وإذا كنت قد مدحت جنسه ضمن ذلك مدحه، وهذا هو الذي جرى عليه أكثرهم، والجنس مع هذا مأخوذ على الحقيقة.

والمنْزع الآخر: هو أن تجعل الممدوح هو جميع الجنس مبالغة، فإذا قلت: زيدٌ نعمَ الرجلُ، فكأنك قلت: زيدٌ نِعمَ زيدٌ، ولكن وضعتَ اسم الجنس موضعه مضمنًا تشبيه زيد بجنسه، والجنسية مستفادة على هذا. وجعل صاحب هذا المنْزع هذا المعنى من باب[2]:

---

(١) انظر ذلك في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٩٠ - ٩١ [مخطوط].

(٢) البيت لأبي نواس. الديوان ص ٤٥٤ والحيوان ٣: ٦٤ ودلائل الإعجاز ص ١٩٦، ٤٢٤، ٤٢٨ والحماسة البصرية ٢: ٥٨٦ [٤٣٥] وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٩١ [مخطوط]. ويروى صدره: «ليس على الله بمستنكر».

ولـــــيسَ لِلّـــــهِ بِمُـــــستَنْكَرٍ أنْ يَجمَـــعَ العـــالَمَ في واحـــدِ

ومثل المعنى في قولهم «أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ»[1] إذ جعلت الشاة المذكورة كأنها جميع الشياه مبالغةً. قال: ومثل قولهم: «كلُّ الصَّيد في جَوفِ الفَرَا»[2].

قلت: هذا لا يُنكر في المعاني، وهو من قبيل المبالغة وتشبيه الأقل بالأكثر، وإقامة الجزء مقام الكل عند وصف فيه مستحسن من باب التجوز، ولكن لم ترد العرب هذا المعنى إلا /بألفاظ تنصّ عليه، وموضعنا هذا[3] ليس فيه من التنصيص [٤: ١٩١/أ] على هذا المعنى قليلٌ ولا كثيرٌ، فهو حال لا يعوَّل عليه.

واعلم أنَّ النحوي ليس في استطاعته فهم هذا من العربي إلا لو شرحه ونظَّره، وهذا لم يُنقل فعله عن العرب، فلا سبيل إليه إلا أن يكون المدح يسري إلى زيد من ذكر جنسه بعد صيغة[4] المدح على المنْزع الأول.

وأمَّا إذا أخذنا أل عهدية فتقول[5]: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، أو نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وعنيت بالرجل زيدًا، وبزيد الرجل، كنت قد قرنت بنية المدح بالعبارة الدالَّة بمطابقه على الممدوح من غير تكلُّف.

لكن بقي عليك أن يقال: ما فائدة ذكرك الرجل مع زيد إذ هو هو، هلاَّ قلت «نِعْمَ زيدٌ» إذا أردت مدحه، كما تقول: ما أحسنَ زيدًا! إذا أردت التعجب منه من غير زيادة شيء آخر؟

فنقول: قد كان ذلك لهم لو اختاروه، ولكن جرت طباعهم على أن يذكروا الممدوح أو المذموم بعبارتين، إحداهما ليس لها به اختصاص؛ لأنها صادقة على آحاد

---

(١) الكتاب ٢: ١١٦.

(٢) تقدم في ص ٨٧.

(٣) ك، د: ينص عليها وموضعها هذا. ن: ينص عليه وموضعها هذا.

(٤) ك، ن: بعرضية.

(٥) فيما عدا د: وتقول.

جنسه، ثم يبينونها بالعبارة المختصة به ليكون أمدح له وأبين لحقيقته؛ إذ الاسم الدالُّ عليه مفردًا إذا اجتمع مع الاسم الذي يفهم بالجنس لم يبق إشكال على السامع. وهذا[1]، وليناسب الإسهاب المألوف في المدح والترقي من الإبهام إلى الشهرة، وهو حسنٌ.

ومما يُسَنِّي هذا، بل يُنَزِّل منْزلة البرهان على أنَّ المقصود بالاسم المعرف بأل ذات المخصوص بالمدح والذم - كونه يثَّنى بتثنيته، ويُجمع بجمعه، ويُفرد لإفراده، ولو كان عبارة عن الجنس - كما زعموا - لم يَسغ ذلك؛ ألا ترى أنَّ المستفيض: الزيدان نعمَ الرجلان، ونعمَ الرجلان الزيدان، والزيدون نعمَ الرجالُ، فقد وضح صحة هذا المعنى وسهولة المنْزع في اللفظ الدالّ عليه. ونذكر ارتباط الجملة بالمبتدأ بعد هذا، إن شاء الله» انتهى كلامه[2]، وهو ترجيح لمذهب من ذهب إلى أنَّ أل عهدية في الشخص خارجًا لا في الذهن.

وقال أبو بكر خطّاب الماردي مؤلف كتاب «الترشيح في النحو»: «كل شيء لا نظير له، ولا هو واحد من جنس يَشرَكه في اسم - لا يجوز وقوع نعمَ وبئسَ عليه، لو قلت: نِعْمَت[3] الشمسُ هذه، ونِعمَ القمرُ هذا - لم يجز من حيث جاز: نِعمَ الرجلُ، ولو قلت: نِعمَ القمرُ زيدٌ، ونِعمَت الشمسُ هندٌ - لجاز على التشبيه، ولو قلت: نِعمَ القمرُ ما يكون لأربعَ عشرةَ، ونِعمَت الشمسُ شمسُ السُّعود - جاز ذلك؛ لأنك أردت تفضيل أحوالهما، كما تقول: هذه الشمس حارّة، وهذه الشمس باردة» انتهى. وهذا بناء على أنَّ أل جنسية، وشرط في الجنس أنه لا يكفي[4] تصوره بل وجوده في الخارج في أشخاص.

---

(١) هاهنا فراغ في س، ظ بقدر كلمتين. وبقدر سبع كلمات في د. وبقدر كلمة في ك.

(٢) أي: كلام بعض أصحابه الذي بدأ في ص ٨٩.

(٣) ك: نعم.

(٤) ك: أنه يكفي.

وقوله **وقد يقوم إلى قوله في أحد قوليه**[1] قال المصنف في الشرح[2]: «ما في نحو نِعمَ ما صَنَعتَ عند س[3] والكسائي[4] فاعلٌ بمنْزلة ذي الألف واللام، وهي معرفة تامَّة، أي: غير مفتقرة إلى صلة. وهي عند الفراء[4] والفارسي[5] فاعلة موصولة مكتفًى بها وبصلتها عن المخصوص.

وأجاز الفراء[6] أن تُرَكَّب نِعمَ وبئسَ مع ما تركيب حبَّ مع ذا، فيليهما مرفوع بهما، كقول العرب[7]: بِئْسَما /تزويجٌ ولا مهرَ. [٤: ١٩١/ب]

والصحيح جعلُ (ما) فاعلة ببئسَ، وكونهما خبر: تزويجٌ ولا مهرَ، والتقدير: بئسَ التزويجُ تزويجٌ مع انتفاء المهر. وجعل الزمخشري[8] والفارسي[9] - في أحد قوليه - ما نكرةً مميِّزة، وسيأتي إبطال ذلك».

وقال أيضًا[10]: «ويُقَوِّي تعريف ما بعد نِعْمَ كثرةُ الاقتصار عليها في نحو: غَسَلتُه غَسلاً نعمًّا[11]، والنكرة التالية نِعمَ لا يُقتصر عليها إلا في نادر من القول، كقول الراجز[12]:

---

(١) يعني قوله: «وقد يقوم مقام ذي الألف واللام (ما) معرفةً تامةً، وفاقًا لسيبويه والكسائي، لا موصولةً، خلافًا للفراء والفارسيّ. وليست بنكرة مميِّزة، خلافًا للزمخشريّ والفارسيّ في أحد قوليه».

(٢) ٣: ٩.

(٣) الكتاب ١: ٧٣ وشرحه للسيرافي ٣: ٧٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ٥٧.

(٥) المسائل البغداديات ص ٢٥١ - ٢٥٤ والشيرازيات ص ٤٨٧ - ٤٨٨.

(٦) معاني القرآن له ١: ٥٧ - ٥٨.

(٧) معاني القرآن للفراء ١: ٥٨ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٤٧ وتهذيب اللغة ١٣: ١٠٩.

(٨) المفصل ص ٢٧٣ - ٢٧٤ وشرحه لابن يعيش ٧: ١٣٤.

(٩) الحجة ٢: ٣٩٩ والمسائل الشيرازيات ص ٤٨٩ والمسائل البغداديات ص ٢٥٢: ٢٥٣.

(١٠) ٣: ١٣.

(١١) الكتاب ١: ٧٣.

(١٢) الرجز لبعض العرب. والبيتان في الاشتقاق ص ١٥ وجمهرة اللغة ص ٧٧٣، ١١٧٦ والشيرازيات ص ٤٨٨. عرسي: امرأتي. وعومرة: خصومة وشرّ. والمعنى: بئس امرأً أنت.

تقولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي في عَوْمَرَهْ بِئْسَ امْرأً ، وإنَّني بِئسَ المَرَهْ»

انتهى. وليس بنادر كما قال، لقوله تعالى ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[1]، فهذا كقوله: بئسَ امرأً.

ولم يبيِّن المصنف ما موضع الجملة الفعلية بعد «ما» إذا كانت ما معرفةً تامَّة؛ ولا استوفى الخلاف في المسألة.

وجماع القول فيها أنه إذا جاءت بعد نِعمَ وبئسَ «ما» فإمَّا أن يجيء بعدها اسم أو فعل:

إن جاء بعدها اسم نحو: نِعمَّا زيدٌ، وبِئسَما عمرٌو، كانت تمييزًا نكرة غير موصوفة، وتكون نعمَ وبئسَ قد أُضمر فيها ما كانت «ما» تمييزًا له، والمرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذمّ، والتقدير: بئسَ شيئًا عمرٌو، ونِعمَ شيئًا زيدٌ.

وإن جاء بعدها فعلٌ، نحو قوله تعالى ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[2] كانت «ما» أيضًا تمييزًا نكرة موصوفة بالفعل الذي بعدها، وفيها[3] ضمير مفسَّر بـ«ما»، والمخصوص بعدها مذكور أو محذوف لدلالة المعنى عليه. هذا مذهب البصريين في نقل بعض أصحابنا.

وقد قال س في قولهم «غَسَلتُه غَسلاً نِعمَّا»: «أي: نِعْمَ الغَسلُ ، وكقولهم: إنِّي مِمَّا أنْ أَصنعَ، أي: مِن الأمرِ أنْ أصنعَ»[4]، فحَمل ما على أن تكون معرفةً كالموصول، ويكون قوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[5] من هذا، أي :فنِعمَ الشيءُ هي، أي: بذلك الوصف من الإبداء. ويُروى جواز ذلك عن الكسائي في قوله «بِئسَما

---

(١) سورة الكهف: الآية ٥٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩٠.

(٣) في حاشية ظ: «لعله وفيه». قلت: يريد بقوله «وفيها» الفعلين نعم وبئس.

(٤) الكتاب ١: ٧٣ وشرحه للسيرافي ٣: ٧٢ - ٧٣، وفي الكلام تقديم وتأخير.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

تَزويجٌ ولا مَهرَ»، أي: بئسَ التزويجُ تزويجٌ عَرِيَ عن المهر، كما تقول: نِعمَ الرجلُ زيدٌ. وكذلك: ساءَ ما صَنعتَ، أي: ساءَ الصنعُ صنعُك. وكذلك قدَّره المبرد[1] في: دَقَقْتُه دَقًّا نِعمَّا، أي: نِعْمَ الدَّقُّ.

وكونها معرفةً تامَّة هو مذهب ابن السراج[2] والفارسي وأحد قولي الفراء. وإذا كان النقل عن س والمبرد[1] وابن السراج والفارسي أنها معرفة تامَّة فلا ينبغي أن يُطلق أنَّ مذهب البصريين أنها تكون نكرة منصوبة؛ إذ قول هؤلاء - وهم جِلَّة البصريين - يخالف هذا القول.

وقد أجاز الجرميُّ في نِعمَ ما صنعتَ أن تكون ما اسمًا تامًّا، كأنك قلت: نِعمَ الشيءُ صنعتَ، وأن يكون نكرة منصوبة، أي: نِعمَ شيئًا صنعتَه[3]. قال صاحب «البسيط» فيه: «ورَدَّه بعض البصريين؛ لأنَّ ما لا تكون معرفة إلا موصولةً، وحملوا هذه على أنها نكرة منصوبة. وجوَّزه الكسائي أيضًا. والمعنى: ساءَ شيئًا صنعُك، وبئس شيئًا تزويجٌ ولا مهرَ، كما تقول: نِعمَ رجلاً زيدٌ. وهذا أيضًا ضعيف؛ لأنها لا تكون نكرةً في كلامهم غير موصوفة، وإنما يجوز تأويلها بذلك في قوله تعالى ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[4]، وكقوله تعالى ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾[5] انتهى.

وقد أجاز /هذين الوجهين في «ما» ابن كيسان[6]، أجاز أن تكون اسمًا تامًّا مرفوعًا، وأجاز أن يكون منصوبًا، فيجري مجرى المعرفة مرة ومجرى النكرة مرةً. [٤: ١٩٢/أ]

---

(١) المقتضب ٤: ١٧٥.

(٢) انظر الأصول ١: ١٢١.

(٣) ك، ن: صنعت.

(٤) سورة البقرة: الآية ٩٠.

(٥) سورة البقرة: الآية ٩٣.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٩٤ - ٩٥ [مخطوط].

وقد ضُعِّفَ النصبُ على التمييز بأنَّ التمييز لا بُدَّ أن يكون قابلاً للألف واللام؛ وهذا معلوم بالاستقراء، وبأنَّ التمييز إنما يجاء به لتبيين جنس المميَّز إذا أُبهم، و«ما» في غاية الإبهام، فلا تكون تمييزًا ، وقد قال س[1]: «فأمَّا ما فإنها مُبهَمة تقع على كل شيء»، وقد نص أصحابنا على أنه لا يُمَيَّز بالأسماء المتوغِّلة في البناء ولا بالأسماء المتوغِّلة في الإبهام كشيء وموجود وشبههما، ولا اسمَ أدخلُ في البناء والإبهام من «ما»، فلا يجوز التمييز بها.

وقد ردَّ أبو ذَرٍّ مُصعب بن أبي بكر الخُشَنِيّ على أبي علي الفارسيّ تخريجه قوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2] على أن تكون[3] «ما» تامَّة في موضع نصب على التمييز، وكان يقول: هي كالمضمر المجهول الذي في نِعمَ، لا يُدرى ما يُعنَى به، وكذلك ما، ولا يُفَسَّر الشيء بما هو مثله في الإبهام، وإنما ينبغي أن تكون «ما» فاعلة نِعمَ، أي: فنِعمَ الشيءُ هي.

وهذا الذي قاله أبو ذَرٍّ مخالف لقول ابن مُلكون، قال: «(ما) هنا أشدُّ إبهامًا من (شيء)، وموقعها هنا أحسن موقع؛ لأنَّ القصد في المدح والذم تعميم جنس الممدوح والمذموم، فكأنه هنا مدح كل شيء لأجل الذي ذكر، أو ذم كل شيء» انتهى.

وذهب قوم[4] إلى أنَّ ما مع نِعمَ وبئسَ كالشيء الواحد، لا موضع لها من الإعراب، قالوا: والاسم الواقع بعدها مرفوع بنِعمَ وبئسَ، ومَن قال: بَئسَت المرأةُ هندٌ لم يقل: بِئسَتْ ما هندٌ، ومَن أجاز: نِعمَت المنْزلُ مكةُ لم يلزمه أن يقول: نِعمَتْ ما جاريتُك.

---

(١) الكتاب ٤: ٢٢٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

(٣) تكون: سقط من ك.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ٥٧.

فإذا جئت بعدَ «ما» بالفعل، نحو: نِعمَ ما صنعتَ - فـ«ما» محذوفة، والتقدير: نِعْمَ ما ما صَنعتَ، فـ«ما» الأولى مبهمة، والثانية يفسِّرها ما في صلتها، وكفَت إحداهما عن الأخرى.

واختلفوا في المحذوفة: فقال الكسائي[1]: المحذوفة هي الثانية. وقال الفراء[2]: المحذوفة هي الأولى.

وذهب قوم إلى أنه لا حذف هنا، و(ما) مصدرية، وتأويله: بئسَ صنعُك. ولا يَحسُن في الكلام «بئسَ صنعُك» حتى تقول: بئسَ الصنعُ صنعُك، وهذا كما تقول: أظنُّ أن تقوم، لا يَحسُن: أظنُّ قيامَك، وإن كان بمعناه، حتى تقول: أظنُّ قيامَك سريعًا، أو نحوه مما تريد من المعنى. وإنما حسُن: نِعمَ ما صنعتَ، وأظنُّ أن تقوم، حين صار الكلام على قسمين، وكفى من الاسمين اللذين بعد الظنّ ونِعمَ.

قالوا: فإن قدَّرتَ (ما) تقدير (الذي)، و(الذي) لا يجوز أن يلي نِعمَ وبئسَ، وليس الآن قبله ما تعتمد نِعمَ عليه من المفسر، فهناك (ما) محذوفة مكتفًى منها بالذي وصلت بالفعل، وتقديرها لو جيء بها تقدير المنصوب. وإن جعلتَ ما في معنَى ما فيه أل اكتفيتَ بها من التي في معنى الذي، فصارت كقول العرب: نِعمَ الرجلُ عندك، ونِعمَ الرجلُ أكرمت. انتهى نقل هذا المذهب.

وهذا الذي ذُكر أنه من كلام العرب فيه خلاف، ذكره ابن أصبغ، قال: «أجاز الكسائي[3]: نِعمَ الرجلُ يقوم، ونِعمَ الرجلُ عندي، ومنعه أكثر النحويين» انتهى. /وقد جاء في الشعر ما يدل على جواز: نِعمَ الرجلُ يقوم، قال الأخطل[4]: [٤: ١٩٢/ب]

إلى خالـــدٍ ، حـــتى أُنِخْـــنَ بخالـــدٍ فنِعْمَ الفَتى يُرجَى ، ونِعْـــمَ المُؤَمَّـــلُ

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٥٧.

(٢) نص في معاني القرآن ١: ٥٧ على أنه لا يجيز ما أجازه الكسائي من إضمار ما.

(٣) الأصول ١: ١١٨.

(٤) الديوان ص ٢٧.

وقال الآخر[1]:

لَبِئسَ المَرءُ قد مُلِئَ ارْتِياعًا ... ويَأبَى أنْ يُراعِي ما يُراعَى

التقدير: فَتًى يُرجَى، ومَرءٌ قد مُلِئ، حَذف المبتدأ، وأقام الصفة التي هي فعل مقامه، كما قال[2]:

وما الدهرُ إلا تارتانِ : فمِنهُما ... أَمُوتُ ، وأُخرى أَبتَغي العَيشَ أَكْدَحُ

أي: فمنهما تارةٌ أموت فيها.

وهذا الذي روي عن الكسائي من حذف الموصوف هو مع المرفوع، ومَنع من ذلك مع المنصوب[3]، فيقول: نِعمَ الرجلُ يقوم، ولا يجيز: نِعمَ رجلاً يقوم. ويعني أنه يُجيز الحذف بعد الاسم الظاهر المرفوع بنِعمَ، ولا يُجيز الحذف بعد الاسم المنصوب بعد نِعمَ. وعلّة ذلك عنده بعد النكرة أنّ الاسم فاعل بنِعمَ، والفاعلُ لا يجوز حذفه وإقامة الفعل مقامه، وأمّا بعد المرفوع فإنه مبتدأ.

وتلخص من هذه النقول أنّ في [ما في][4] مثل «بِئْسَما تَزويجٌ ولا مَهْرَ»[5] ثلاثة أقوال: فاعل، أو تمييز، أو تركبت مع بئسَ، وتزويج فاعل. وفي مثل «نِعمَّا[6] صنعتَ» سبعة أقوال: أن تكون ما فاعلاً اسمًا معرفة تامًّا، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، والتقدير: نِعمَ الشيءُ شيءٌ[7] صنعتَ، وهذا مذهب المحققين من أصحاب س، يجعلون التقدير: نعمَ الشيءُ شيءٌ صنعتَ. أو تكون منصوبة على

---

(١) البيت في شرح عمدة الحافظ ص ٧٩٦، وضبط آخره في س «يراعِي» بالكسر.

(٢) هو ابن مُقبل. الديوان ص ٣٨ والكتاب ٢: ٣٤٦ والمقتضب ٢: ١٣٨ والكامل ٣: ١٠٩٦.

(٣) الأصول ١: ١١٨.

(٤) ما بين القوسين تتمة يلتئم بها السياق.

(٥) هذا قول حكي عن العرب، وقد تقدم في ص ٩٣.

(٦) فيما عدا س: بئسما.

(٧) شيء: سقط من ك، ن، د.

التمييز موصوفة بالفعل، والمخصوص محذوف. أو منصوبةً[1] على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف، التقدير: نعمَ شيئًا شيءٌ صنعته. أو موصولةً، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. أو موصولةً، وهي المخصوص، و(ما) أخرى تمييز محذوف، التقدير: نِعمَ شيئًا الذي صنعته. أو تمييزًا، والمخصوص (ما) أخرى موصولة، والفعل صلة لها. أو مصدرية، وينسبك منها مصدر تقديرًا، وهو فاعل نِعمَ.

وقوله **ولا يؤكَّد توكيدًا معنويًّا** قال المصنف في الشرح[2]: «لا يؤكَّد فاعل نِعمَ وبِئسَ توكيدًا معنويًّا باتِّفاق؛ لأنَّ القصد به رفعُ توهُّم إرادة الخصوص بما ظاهرُه العموم، أو رفعُ توهُّم المجاز بما ظاهرُه الحقيقة، وفاعلُ نِعمَ وبِئسَ في الغالب بخلاف ذلك؛ لأنه قائم مقام الجنس إن كان ذا جنس، أو مؤوَّل بالجامع لأكمل خصال المدح اللائقة، أو لأكمل خصال الذمّ، والتوكيد المعنوي منافٍ للقصدين، فاتُّفق على منعه» انتهى.

ومَن ذهب إلى أنَّ أل عهدية وأنَّ الرجل هو نفس المخصوص فلا تجيء هذه العلة على مذهبه؛ بل يمكن أن يُجيز أن يؤكَّد توكيدًا معنويًّا؛ لأنه لا يراد به الجنس، بل يصير نظير: جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ نفسَه.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وأمَّا التوكيد اللفظي فلا يمتنع لك أن تقول: نِعمَ /الرجلُ الرجلُ زيدٌ» انتهى. [٤: ١٩٣/أ]

وينبغي ألا يُقدَم على جواز ذلك إلا بسماع من العرب؛ لأنَّ فاعل نِعمَ وبِئسَ له أحكام مغايرة لكثير من أحكام فاعلِ غيرهما من الأفعال.

---

(١) الذي في المخطوطات: منصوبًا.

(٢) ٣: ٩ - ١٠.

(٣) ٣: ١٠.

وقوله **وقد يُوصَف، خلافًا لابن السراج والفارسي** أمَّا مَن منعَ وصفَه فهو قول الجمهور، وأجازه قوم، وقال أبو عبد الله النُّمَيري[1]: لا يجوز وصف فاعلِ نِعمَ وبئسَ عند البصريين لِما في ذلك من التخصيص الذي ينافي الشياع المقتضى منه عموم المدح والذم. ومما استُدِلَّ به على جواز النعت قول الشاعر[2]:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أنتَ إذا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحُجُراتِ نارَ المُوقِدِ

ومَن مَنع[3] ذلك تأوَّلَه على البدل، فالتقدير عنده: نِعْمَ الفَتى نِعْمَ المُرِّيُّ أنت.

وتخصيص المصنف من التوابع التوكيد المعنوي والوصف بالذكر دليل على جواز العطف والبدل، وينبغي ألا يجوز منهما إلا ما جاز أن تباشره نعمَ وبئسَ.

وقال صاحب «البسيط» فيه: «والاسم المرتفع بهما الأحسن فيه أن يكون جامدًا؛ لأنَّ المراد بيان الجنس على قول الأكثرين، وهو بيانٌ لذات، ولأنَّ الوصف يُشعر بأنه هو الممدوح به، وبابُ نِعمَ وبئسَ عامّ، لا يُذكر فيه الممدوح به» انتهى.

وينبغي ألا يُفصل بين نعمَ وبئسَ وفاعلهما بظرف ولا مجرور ولا غيرهما إلا بسماع من العرب؛ وقد قال ابن أبي الربيع[4]: «ولا يجوز أن يُفصل بين نعمَ وفاعلها بشيء ولا بالظرف ولا بالمجرور، لا تقول: نعمَ في الدار الرجلُ زيدٌ، وتقول: نِعمَ الرجلُ في الدار زيدٌ».

---

(١) محمد بن عبد الرحمن بن علي الحافظ الغرناطي المتوفى سنة ٥٤٤هـ. كان صاحب ابن بشكوال. وهو صهر أبي الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري النحوي الغرناطي المعروف بابن الباذش وتلميذه. كتب عن أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتّاب وطبقته. الصلة ص ٥٥٩، ٤٠٥ وتاريخ الإسلام للذهبي ٣٧: ٢٠٦.

(٢) زهير. الديوان ص ١٩٨ والخزانة ٩: ٤٠٤ - ٤١٠ [٧٦٦].

(٣) الأصول لابن السراج ١: ١٢٠. وذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٤٠٥ أنَّ الفارسي نقل في تذكرته كلام ابن السراج في أصوله، وأقرَّه.

(٤) الملخص ١: ٤٤٦.

وقال في البسيط: «ويصحُّ الفصل بين الفعل والفاعل لتصرُّفه في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب» انتهى.

فإن كان معمولاً للفاعل، نحو: نعمَ فيك الراغبُ زيدٌ - فمنعَ ذلك عامَّة النحويين، وأجازه الكسائي[1]. ورُدَّ لأجل الفصل، ولأنَّ فيه تقديم معمول صلة أل عليها، وقد جاء في الشعر ما يدلُّ على الجواز، قال رِفاعةُ الفَقعَسيُّ[2]:

يُبادِرْنَ الدِّيارَ يَزِفْنَ فيها وبِئْسَ مِنَ المَليحاتِ البَديلُ

ووجدتُ في شعر العرب الفصل بين بئسَ ومرفوعها بـ«إذًا»، قال الشاعر[3]:

أَرُوحُ ، ولم أُحْدِثْ لِلَيلَى زِيارةً لَبِئسَ إذًا راعي المَوَدَّةِ والوَصْلِ

وقوله **وقد يُنكَّر مفردًا أو مضافًا** المشهور أنه لا يجوز في فاعلهما إذا كان ظاهرًا إلا كونه ذا أل أو مضافًا إلى ما هما فيه، فلا يجوز: نعمَ رجلٌ زيدٌ، ولا: نعمَ ابنُ رجلٍ زيدٌ، ولا: بئسَ غلامُ سفرٍ زيدٌ، وهو مذهب س؛ لأنَّ فاعل نعمَ وبئسَ عنده[4] لا يكون واقعًا إلا على الجنس، لو قلت: أهلكَ الناسَ شاةٌ وبعيرٌ، على حدِّ: الشاةُ والبعيرُ - لم يَحسن.

وحكى الكسائي أنه يقال: له بعيرٌ كثيرٌ وشاةٌ كثيرٌ، وهناك رغيفٌ كثيرٌ ولَبُونٌ كثيرٌ، في ألفاظ غير هذا، /فعلى هذا يمكن أن يكون فاعل نعمَ وبئسَ نكرة، [٤: ١٩٣/ب]

---

(١) الأصول ١: ١١٩ والمسائل البصريات ص ٨٣٤.

(٢) يذكر الغربان. والبيت بلا نسبة في ربيع الأبرار ٤: ٤٤٨، وقبله ثلاثة أبيات، وذكر فيه أنَّ ثعلبًا أنشدها، وهو في رسالة الصاهل والشاحج ص ٣٤٧، وقبله فيها بيت. س: تبادَرن. ك، ك: فبادرن. وآخره في ك: الديل. يزفن: يتبخترن ويملن.

(٣) هذا أول بيتين لأبي هلال غُصين بن بَرَّاق الأحدب الأعرابي في المؤتلف والمختلف ص ٨٩ - ٩٠ وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ٣٢٩. وهما في ديوان مجنون ليلى ص ١٨١. وبلا نسبة في الحماسة ٢: ٧٣ [٥٢٦] وشرحها للمرزوقي ٣: ١٣١٨ [٥٢٠] وللأعلم ٢: ٧٩٥ [٥٥٥] والفاضل ص ٢٥.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٧ - ١٧٨.

ويراد به الجنس، وقد ورد ذلك[1] قليلاً جدًّا، فمن ذلك في النثر قول الحارث بن عُبَاد[2]: «نعمَ قتيلٌ أصلحَ اللهُ به بين ابْنَي وائل»، وقد روي[3]: «نعمَ القتيلُ قتيلاً أصلحَ اللهُ به». وأمَّا في الشعر فقوله[4]:

أَتَحْسِبُنِي شُغِفتُ بَغَيرِ سَلْمَى ... وسَلْمَى بِي مُتَيَّمَةٌ تَهِيمُ

وسَلمَى أَكمَلُ الثَّقَلَينِ حُسْنًا ... وفي أثوابِها قَمَرٌ ورِيمُ

نِيافُ القُرْطِ ، غَرَّاءُ الثَّنايا ... ورِئْدٌ لِلنِّساءِ ، ونِعْمَ نِيْمُ

ونُقل عن الأخفش[5] أنَّ ناسًا من العرب يرفعون بهما النكرة المفردة، نحو: نعمَ خليلٌ زيدٌ. فأمَّا رفعهما النكرة المفردة وما أضيف إلى نكرة فأجاز ذلك الكوفيون[6] والأخفش[7] وابن السراج[8]، ومنعه عامة النحويين إلا في الضرورة، وتقدَّم رفعهما النكرة المفردة.

---

(١) ك: وقد ورد ذلك في النثر قول الحارث بن عباد.

(٢) هذه الرواية في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٨٨ [مخطوط].

(٣) الأمالي ٢: ١٣١ وذيل الأمالي ص ٢٦، وقد قال ذلك حين قُتل ابنه بُجير.

(٤) البيت الثالث من قصيدة لتأبط شرًّا في ديوانه ص ٢٠٢ والمحكم ١٠: ٥٢٦ (نوم)، واللسان (نوم). والأبيات الثلاثة في شرح المصنف ٣: ١٠ بلا نسبة. الريم: ولد الظبية. والنياف: الطويلة في ارتفاع. والقرط: ما يعلق في الأذن من الحلي. ونياف القرط: كناية عن طول العنق. والرئد: التِّرب. والنيم: الضجيع والضجيعة.

(٥) قال في معاني القرآن ص ٢٤٢ : «لأنَّ نعمَ لا يقع إلا على اسم فيه الألف واللام أو نكرة». وقال ابن مالك: «وأجاز الأخفش وحده إسنادهما إلى نكرة غير مضافة». شرح عمدة الحافظ ص ٧٨٩ وشرح الكافية الشافية ص ١١٠٨، وزاد في الأخير: ومضافة.

(٦) معاني القرآن للفراء ١: ٥٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٨ - ٧٨٩.

(٧) شرح المفصل ٧: ١٣١ وشرح المصنف ٣: ١٠ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٨ - ٧٨٩.

(٨) الأصول ١: ١١٩ - ١٢٠.

ومما جاء في الشعر من رفعهما ما أُضيف إلى نكرة ما أنشده الهَجَرِيّ في نوادره، وأبو موسى الجزولي في «شرح الإيضاح» له من قولِ الشاعر[1]:

فَنِعْمَ مُناخُ أَزْفَلَةٍ عِجافٍ ... ومُلْقَى نِسْعَتَينِ على رُحَيْلِ

رِجالٌ مِنْ خُوَيْلِدَ آلِ عَوفٍ ... حِيالَ الشَّمسِ أو مَجْرَى سُهَيْلِ

حِيال الشمس: جانب الشمس، يقال: قَعَدتُ حِيالَه أي: جانبه، وقولِ الآخر[2]:

مالَ قَتيلاً بينَ أَسيافِكُمْ ... شُلَّتْ يَدَا وَحْشِيِّ مِنْ قَاتِلِ

غَداةَ جِبْريلُ وَزِيرٌ لَهُ ... نِعْمَ وَزِيرُ فارسٍ حامِلِ

وقولِ الآخر[3]:

بِئْسَ قَرينا يَفَنٍ هالِكٍ ... أُمُّ حُبَيْشٍ وأبو مالِكِ

لعله: أُمُّ حُبَيْن، ويروى: أُمُّ عُبَيْد، وقولِ الآخر[4]:

فَنِعْمَ صاحِبُ قَومٍ ، لا سِلاحَ لهمْ ... وصاحِبُ الرَّكبِ عُثمانُ بنُ عَفَّانا

---

(١) البيتان في التعليقات والنوادر للهجري ص ٩٣٩ بتقديم الثاني على الأول، وقبلهما بيت، وهما كما أوردهما أبو حيان في إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٢٠ عن نوادر الهجري، وكذا في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٨٨ [مخطوط]. الأزفلة: الجماعة. وعجاف: جمع أعجف وعجفاء، وهي الهزيلة. والنِّسعة: قطعة من سير يُنسج عريضًا تُشدُّ به الرحال.

(٢) هو حسان بن ثابت - ﷺ - يبكي حمزة بن عبد المطلب ﷺ. الديوان ١: ٣٢١ - ٣٢٢ والسيرة النبوية ٢: ١٥٦، وبين البيتين تسعة أبيات، وآخر الثاني فيهما: الفارس الحامل. ك: نعم وزيرٌ.

(٣) البيت في الأمالي ٢: ١٨٣ وثمار القلوب ص ٢٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠١. اليفن: الشيخ الكبير. وأم عبيد: كنية المفازة. وأبو مالك: كنية الجوع، وكنية الهَرَم.

(٤) هو حسان، أو كثير بن عبد الله النهشلي، أو أوس بن مَغراء. إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١١٩ - ١٢٣ [١٤] وديوان حسان ١: ٥١٥ وفيهما تخريجه، والخزانة ٩: ٤١٥ - ٤٢٠ [٧٦٨].

وقد كان[1] يمكن تأويل هذه الأبيات على حذف التمييز عند من يجيز ذلك؛ وجعلُ المرفوع هو المخصوص، ورفعُ ما بعده على البدل حيث جاء بعده مرفوع لولا أنَّ الأخفش حكى أنَّ ذلك لغة للعرب[2]، قال الأخفش في «الأوسط»: «اعلم أنَّ ناسًا من العرب يرفعون النكرة إذا أضافوها إلى نكرة في باب نعمَ وبئسَ، فيقولون: نعمَ أخو قومٍ أنت، فمن قال ذا قال: نعمَ أخو قومٍ وصاحبُهم أنت، إذا جعلتَ الثاني نكرة، فإن جعلتَه معرفةً لم يَجز هاهنا؛ لأنَّ نعمَ لا تقع على معرفة إلا أن تكون بالألف واللام، وتكون النكرة مفردةً ومضافة. ومنهم من يرفعها إذا كانت مضافة».

وقال الأخفش أيضًا: «مَن قال: هذا رجلٌ وأخوه ذاهبان، فرفع - أجاز: نعمَ غلامُ /قومٍ وصاحبُهم أنت، ومَن قال (ذاهبَين) على تعريف الأخ لم يُجز العطف [٤: ١٩٤/أ] هنا؛ لأنَّ نعمَ لا ترفع معرفةً إلا بالألف واللام، أو بإضافةٍ إلى ما فيه الألف واللام».

وقال الفراء[3]: «يجوز رفع النكرة المضافة إلى نكرة ونصبها، فتقول: نعمَ غلامُ سفرٍ غلامُك، ونعمَ غلامَ سفرٍ غلامُك».

وما ذهب إليه صاحب «البسيط» من أنه لم يَرد نكرةً غيرَ مضافة - وإن كان المعنى واحدًا في النكرة المفردة وفي النكرة المضافة - ليس بصحيح؛ وقد حكينا وروده نكرة مفردةً فيما تقدَّم. ويظَهر من كلام المصنف في قوله **وقد يُنكَّر مفردًا أو مضافًا** تساويهما في القلّة، وليس كذلك، بل الوارد منه مفردًا قليل جدًّا، والنكرة المضافة أكثر من المفردة.

---

(١) كان: سقط من ك، ن.

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٢١ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٨٨ [مخطوط].

(٣) معاني القرآن ١: ٥٧، ٢٦٧.

قيل: «وقد تأتي النكرة المفردة واقعة على الجنس، كقوله[1]:

فقَتْلاً بِتَقتيلٍ ، وعَقْرًا بِعَقْرِكُمْ جَزاءَ العُطاسِ ، لا يَنامُ مَنِ اتَّأَرْ

جعل قَتلاً للجنس، وعادَلَ به تَقتيلاً الذي هو للتكثير، فدلَّ على أنه يَسوغ وقوعه موقع الكثير، وهو معنى الجنس» انتهى.

وأجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعمَ وبئسَ مضافا إلى ضمير ما فيه الألف واللام، فأجاز[2]: القومُ نعمَ صاحبُهم أنت، إجراءً للمضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام مجرى ما أضيف إلى ما هما فيه، وأنشد[3]:

فَنِعْمَ أخو الهَيْجا ، ونِعْمَ شِهابُها .....

وقال[4] بعض أصحابنا: والصحيح المنع، وهذا يُحفظ، ولا يقاس عليه؛ إذ لا يكون إلا مما يجوز تنكيره، ومع إضافته للضمير لا يجوز تنكيره.

ص: ويُضمَر ممنوعَ الإتباع مفسَّرًا بتمييزٍ مؤخَّرٍ مطابقٍ قابلِ أل لازمٍ غالبًا، وقد يَرد بعد الفاعل الظاهر مؤكِّدًا وفاقًا للمبرد والفارسيّ، ولا يمتنع عندهما إسناد نعمَ وبئسَ إلى «الذي» الجنسية، وندر[5]: نعمَ زيدٌ رجلاً، ومرَّ

---

(١) هو المهلهل كما في البيان والتبيين ٣: ٣٢٠ وتهذيب اللغة ١١: ١٤٥. والبيت بلا نسبة في الحيوان ٣: ٤٧٦ وإيضاح الشعر ص ٥٢٢. جزاء العطاس: تشميته، يريد: نعجل بذلك كقدر ما بين التشميت والعطاس. واتَّأر: طلب الثأر. ك: جزاء العطاش.

(٢) فأجاز ... الألف واللام: سقط من ك.

(٣) عجز البيت: «إذا البِيضُ تحتَ المَشرَفيَّاتِ صَلَّتِ». وهو ثالث ستة أبيات للكميت في أنساب الأشراف ٨: ٤٠٤ [دار الفكر] يرثي معاوية بن هشام. وقد أخلَّ الديوان بهذه القطعة. وفي ك وضع صدر البيت في موضع عجزه، وبقي مكان الصدر فارغًا، وكتب في الحاشية: «كذا وجد».

(٤) ك: قال.

(٥) التسهيل، وشرح المصنف: وندر نحو.

بقومٍ نِعْمُوا قومًا، ونِعْمَ بِهم قومًا، ونِعمَ عبدُ الله خالدٌ، وبئسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا، وشهدتُ صِفِّينَ وبِئستْ صِفُّون.

ش: لَمَّا فرغ من الكلام على فاعل نعمَ وبئسَ إذا كان ظاهرًا أخذ يتكلم فيه إذا كان مضمرًا، وينبغي أن يؤخذ قوله **ويُضمَر** على أنه ابتداء كلام، لا أنه معطوف على قوله **وقد يُنكَّر مفردًا أو مضافًا**، وإن كان يوهم العطف عليه؛ لأنَّ ذلك قليل ومختلف فيه، وهذا عند البصريين كالمجمع عليه. ومثال رفعهما المضمر قولُه تعالى ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

نِعْمَ امْرَأً هَـرِمٌ ، لَـمْ تَعْـرُ نائبـةٌ إلا وكـانَ لِمُرْتـاعٍ بِهـا وَزَرَا

وقولُ الآخر[3]:

لَنِعْمَ مَوئلاً المَولَى إذا حُذِرَتْ بَأْساءُ ذي البَغْيِ واستِيلاءُ ذي الإحَنِ

وعلى أنَّ في نِعمَ وبئسَ مضمرًا هو فاعلٌ بهما في نحو «نِعمَ رجلاً زيدٌ» معظم البصريين: /س[4] وغيره[5]. [٤: ١٩٤/ب]

وذهب الكسائي والفراء إلى أنَّ الفاعل هو زيد، والنكرة المنصوبة بعد نعمَ وبئسَ حالٌ عند الكسائي، وتمييز عند الفراء، وهو عنده من التمييز الذي هو من قبيل المنقول، والأصل عنده: رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ، فحُذف رجل، وقامت صفته مقامه، ثم نُقل الفعل إلى اسم الممدوح، فقيل: نعمَ رجلاً زيدٌ.

---

(١) سورة الكهف: الآية ٥٠.

(٢) تقدم البيت في ٢: ٢٦٧، ٧: ٨٣.

(٣) شرح المصنف ٣: ٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٠٦. الإحن: الأحقاد.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٧، ١٧٨ وشرحه للسيرافي ٣: ٣٠/أ والتعليقة للفارسي ١: ٣٢٣.

(٥) المقتضب ٢: ١٤١، ١٤٤ والأصول ١: ١١٤، ٤١٩ والإيضاح العضدي ص ٨٢ - ٨٣ والخصائص ١: ٣٩٥، ٣٩٦ واللمع ص ١٤١.

ويَقبح عنده تأخره؛ لأنه تمييز وقع موقع المرفوع، وأفاد إفادته؛ لأنَّ كلاً منهما بيَّن الجنس الذي مدحتَ[1] به زيدًا. ولا يجوز تقدُّمه على نِعمَ كما لا يجوز تقديم ما وقع موقعه.

وأمَّا الكسائيُّ فيجيز تأخير النكرة عن زيد، فيقول: نعمَ زيدٌ رجلاً[2]، ولا يجوِّز تقديمها على نعمَ، كمذهب الفراء، وإن اختلفا في التوجيه، فعلى رأي الكسائيّ لا يجوز لأنَّ العامل في الحال عامل غير متصرف.

قالوا: والصحيح مذهب س ومعظم البصريين لقولهم: نعمَ رجلاً أنتَ، وزيدٌ بئسَ رجلاً هو، ولو كان الضمير - وهما أنت وهو - فاعلين لاتَّصلا بالفعل، ولم ينفصلا. ولقولهم: إخوتُك نعمَ رجالاً، فيقدمون الممدوح، ولا يضمرون في نعمَ ضميرًا يطابق المخصوص، فدلَّ على أنَّ في نعمَ ضميرًا مستترًا؛ إذ لا يخلو الفعل من الفاعل. ولقولهم: نعمَ رجلاً كان زيدٌ، فيُعملون فيه ناسخ الابتداء، ولو كان فاعلاً لم يعمل فيه ناسخ الابتداء.

ونسب صاحب «البسيط» إلى الكوفيين أنَّ انتصاب رجلاً هو على التفسير للممدوح، ولا يحتاجون إلى تقدير فاعلٍ[3]، فكأنك قلت: زيدٌ الممدوحُ رجلاً، كما تقول: امتلأَ الإناءُ ماءً، والإناءُ ممتلئٌ ماءً.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا إضمار في الفعل، وأنَّ الفاعل محذوف؛ لأنه لا يَبرُز في التثنية ولا الجمع، ولأنه موضع إبهام لأجل استغراق المدح، ومواضع الإبهام يحسُن فيها الحذف، كقوله[4]:

---

(١) الذي مدحت: مكانه بياض في س.

(٢) حكى ثعلب هذا عن العرب. مجالس ثعلب ص ٢٧٣. وذكر ابن السراج في الأصول ١: ١١٧ أنَّ قومًا يجيزونه، ولم يسمِّهم.

(٣) فاعل: سقط من ك.

(٤) صدر البيت: «فإنَّ المَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَها». وهو للنمر بن تَولَب. أدب الكاتب ص ٢١٤ والحلل ص ٣٤٤ والخزانة ١١: ١٠١ وشرح أبيات المغني ١: ٣٨٥.

حذف لإبهام المحل، كذلك هنا، وصار التفسير بدلاً من اللفظ به، وهو مركّب مع الفعل على ما كان لو ظهر.

ورُدَّ عليه بأنَّ الفاعل لا يُحذف إلا حيث يراد الفعل، على خلاف فيه، إلا على مذهب الكسائي. وأمَّا احتجاجه بعدم بروزه فلعِلَّة تُذكَر، ويأتي الكلام على كونه حُكي إبرازه إن شاء الله.

وما نقله صاحب «البسيط» من قوله: «وقال س: حذفوه لكثرة استعمالهم إياه لزومًا كما ألزموا نِعم الإسكان، واكتفوا في ذلك بالذي يفسره» فظاهره حجة لابن الطراوة في الحذف، لكن عبارةُ س ليست كهذه التي نقل صاحب «البسيط»، قال س بعد أن قرر أنَّ في نِعم ضميرًا في عدة مواضع من كلامه، قال[1]: «واعلم أنك لا تُظهر علامة المضمرين في نعمَ، لا يقولون: نعمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسِّره، كما قالوا: مررتُ بكلٍّ، وقال جل وعز ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[2]، فحذفوا علامة الإضمار، والتزموا[3] الحذف كما ألزموا نِعْمَ وبِئْسَ الإسكان» انتهى. يُفهم من هذا أنَّ المعنى أنهم[4] لم يُبرزوا علامة الإضمار في الجمع، /لا أنَّ[5] الفاعل محذوف. [٤: ١٩٥/أ]

واختلف القائلون بالإضمار هل ذلك المضمر جنس أو شخص: فمن قال في نعمَ الرجلُ زيدٌ بالشخص يقول به هنا، وما بعده تمييز لذاته. ومن قال بالجنس اختلفوا هنا: فقال بعضهم: هو شخص، كأنك قلت: زيدٌ نعمَ هو رجلاً. وقيل: هو جنس.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٩.

(٢) سورة النمل: الآية ٨٧.

(٣) ك، د، ن، ظ: وألزموا. وكذا في الكتاب، والسيرافي ٣: ٢٩/أ.

(٤) س: أنَّ المعنى أنه. ظ، د: أنَّ المعني به.

(٥) ك، د، ن: في الجمع لأن.

احتجَّ من قال بالشخص في الموضعين بالتفسير بالمثنى والمجموع في نحو: نعمَ رجلَين الزيدان، ونعمَ رجالاً الزيدون، والجنس لا يُجمع ولا يثنى، فلا يفسَّر به، فدلَّ على أنه شخص. ومَن قال بأنه هناك على المجاز في الجنس كان كذلك هنا، كأنك أضمرت نوعين، ثم فسَّرت.

وأجاب أصحاب الجنس بأنَّ التثنية هي على نحو: هما خيرُ اثنينِ في الناس[1]، فيُضمر على ما أظهر. وقالوا: الذي يدلُّ على أنه ليس شخصًا كونه لا يَبرز في تثنية ولا جمع، فلولا أنه جنس - وهو لا يثنى ولا يجمع - لَبَرز في التثنية والجمع.

وأجيبوا بأنه كالمثل، نحو: أكرِمْ بزيدٍ! وأحسِنْ بعمرٍو! ولأنهم استغنَوا عن ذلك بتثنية المفسِّر وجمعه.

واحتجُّوا أيضًا بالحمل على الظاهر، والأصل الظاهر، كما يكون في البدل في الشخص، نحو: مررتُ به زيدٍ، لكنه هنا امتنع التمييز لأنه شخص.

قال صاحب «البسيط»: «وقد فرق بعض النحويين بين الظاهر والمضمر؛ لأنَّ المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصًا، نحو: لله درُّه فارسًا، وويحَه رجلاً، وربَّه رجلاً؛ ألا ترى أنَّ رُبَّ لَمَّا عملت في الظاهر كان نكرةً، ولَمَّا كانت مع المضمر كان شخصًا، ولو كان نكرةً لكان المعنى: رُبَّ رجلٍ، ولا يفيد المقصود من المدح، وهذا كذلك» انتهى.

وقوله **ممنوعَ الإتباع** قال المصنف في الشرح[2]: «هذا الضمير المجعول فاعلاً في هذا الباب شبيه بضمير الشأن في أنه قُصد إبهامُه تعظيمًا لمعناه، فاستَوَيا لذلك في عدم الإتباع بتوكيد أو غيره» انتهى. فلا يجوز أن يؤكَّد بضمير، نحو: نعمَ هو رجلاً زيدٌ، ولا بغيره، ولا يُعطَف عليه، ولا يُبدَل منه، فأمَّا ما رُوي من نحو «نعمَ

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٥، أي: هما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين.

(٢) ٣: ١٢.

هم قومًا أنتم» فشاذٌّ لا يُعَرَّج عليه، و«هم» تأكيد للضمير المستكنِّ في نعمَ على المعنى.

وقوله **مفسَّرًا بتمييز** تقدَّم خلاف الكسائي[1] في أنه حال؛ إذ مذهبه أنه لا إضمار في الفعل، بل هو رافع للمخصوص بالمدح أو الذم.

وقوله **مؤخَّرٍ** يعني عن نعمَ وبئسَ، فلا يجوز له أن يتقدم عليهما، لا يجوز: رجلاً نعمَ زيدٌ، ولا: رجلاً بئسَ عمرٌو. وأمَّا تأخيره عن نعمَ والمخصوص، نحو: نعمَ زيدٌ رجلاً - فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

وقوله **مُطابِقٍ** يعني للمخصوص، فتقول: نعمَ رجلَين الزيدانِ، ونعمَ رجالاً الزيدون، وكذلك في التأنيث.

وقوله **قابلِ أل** يشمل أن يكون مضافًا إلى نكرة، نحو: نعمَ غلامُ سفرٍ غلامُك، وموصوفًا نحو: نعمَ رجلاً شجاعًا زيدٌ، ومفردًا غير ذلك، نحو: نعمَ رجلاً زيدٌ. وفي «البسيط»: «ويجوز وصف هذا المفسِّر، فتقول: نعمَ رجلاً صالحًا، وقالوا: حَسُنَ إيمانًا نَفَعَك، ورَجُحَ عقلاً رَدَعَك».

[٤: ١٩٥/ب] وقال المصنف في الشرح[2]:/«ونبَّهت على أنَّ مميِّزه لا يكون إلا صالحًا للألف واللام، مع أنَّ كل تمييز لا يكون إلا كذلك بالاستقراء؛ لأنَّ أبا عليٍّ[3] والزمخشريَّ[4] يُجيزان التمييز في هذا الباب بـ(ما)».

«ونبَّهت بقبول أل على أنه لا يجوز أن يكون بلفظ (مثل) ولا (غير) ولا (أيّ) ولا (أفعل من)؛ لأنه خَلَف عن فاعل مقرون بالألف واللام، فاشترط

---

(١) تقدم في ص ١٠٦.

(٢) ٣: ١٢.

(٣) الحجة ٢: ٣٩٩ والمسائل الشيرازيات ص ٤٨٩ والمسائل البغداديات ص ٢٣٢، ٢٥٣.

(٤) المفصل ص ٢٧٣ - ٢٧٤ وشرحه لابن يعيش ٧: ١٣٤.

صلاحيته لهما، وما ذكرته لا يصلح لهما، فلم يجز أن يخلف مقترنًا[1] بهما»[2] انتهى.

ويَرِدُ على ما قاله ما كان مفردًا في الوجود؛ فإنه يقبل أل، ولا يجوز أن يقع تمييزًا لهذا المضمر.

ونقول: شرطَ أصحابنا في هذا التمييز شروطًا ثلاثة:

أحدها: أن يكون مبينًا للنوع الذي قُصد فيه المدح أو الذم، فلو قلت: نعمَ غيرَك زيدٌ - لم يجز؛ لأنَّ «غيرك» لا يُبين النوع الذي قصدتَ مدح زيد فيه، فيندرج في هذا الشرط «مثلك» ونحوه مما هو متوغِّل في الإبهام.

الثاني: ألا يكون فيه معنى المفاضلة، نحو أفعل التفضيل، لو قيل: نعمَ أفضلَ مِن زيد أنتَ، ونعمَ أفضلَ رجلٍ أنتَ - لم يجز؛ لأنَّ نعمَ لم تزد فيه شيئًا لم يكن قبل دخولها.

الثالث: أن يكون عامًّا في الوجود، لو قلت: نعمَ شمسًا هذه الشمسُ، أو: نعمَ قمرًا هذا القمرُ - لم يجز؛ لأنَّ شمسًا وقمرًا مفردان في الوجود، فلو قلت: نعمَ شمسًا شمسُ هذا اليوم، ونعمَ قمرًا قمرُ هذه الليلة - جاز؛ لأنك أردت أن تمدح شمس اليوم المشار إليه في سائر الشموس[3] التي تكون في الأيام.

ولا يجوز أن يقع تمييزًا الأسماء المختصة بالنفي، ولا «أيما رجل» ونحوه؛ لأنها ثناء، فلا بدَّ من ذكر المُثْنَى عليه، وتقع صفة لأنَّ الموصوف مذكور قبلها، وحالاً لأنَّ صاحب الحال مذكور، ولا تقع فاعلةً ولا مفعولةً لأنَّ المُثْنَى عليه لا يكون معها، وتقع في الابتداء، فتقول: أيُّما رجلٍ زيدٌ، وزيدٌ أيُّما رجلٍ؛ لأنَّ صاحب الصفة - وهو زيد - مذكور معها.

---

(١) الذي في المخطوطات: «معرفًا»، صوابه في شرح المصنف.

(٢) ٣: ١٣.

(٣) ك، ن: الشمس.

وقوله **لازمٍ غالبًا** قال المصنف في الشرح[1]: «وقلتُ **غالبًا** بعد التقييد بـ(لازم) احترازًا مِن حذف المميز في قول النبي ﷺ: (مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِها ونِعْمَتْ)[2]، أي: فبالسُّنَّة، ونِعْمَت السُّنَّةُ سُنَّةً، فأضمر الفاعل على شريطة التمييز، وحذف المميَّز للعلم به» انتهى.

ولفظ «لازم» و«غالبًا» متنافيان؛ لأنَّ اللزوم يدلُّ على الوجوب، والغلبة تدلُّ على الجواز، فتَنافَيا، وكان الأولَى أن يقول: مذكورٍ غالبًا، أو: مُثبَتٍ غالبًا. وتقديره «ونِعْمَتِ السُّنَّةُ سُنَّةً» ليس بجيد؛ لأنه قدّم في التقدير المخصوص على التمييز، وصحة التقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ.

وهذا الذي ذكره من جواز حذف التمييز[3] ذكره ابن عصفور، قال[4]: «ولا بدَّ مِن ذكر اسم الممدوح أو المذموم، ومِن ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمرًا، وقد يجوز حذف ذلك لفهم المعنى، ومن كلامهم: إنْ فَعَلتَ كذا وكذا[5] فَبِها ونِعْمَتْ، أي: ونِعْمَتْ فَعْلةً فَعْلتُك، فحذف[6] التمييز واسم الممدوح» انتهى.

وفي البسيط: «ولا يجوز حذف التمييز من المضمَر فاعلُه؛ لأنه كالعوض منه، إلا بعوض، كالتاء في نِعْمَتْ، /كقولك: إنْ تزوجتَ هذه فنِعْمَتْ هي. وقيل: يجوز لأنه تمييز، فيجوز حذفه، وقوله عليه السلام: (مَن توضَّأ فَبِها ونِعْمَت) حذف التمييز للعوض، وإنما منع في المفسِّر للمضمر لبقاء الإبهام، ولعدم عَوده على شيء» انتهى كلامه. [٤: ١٩٦/أ]

---

(١) ٣: ١٣ - ١٤.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ١: ٣٤٧ [الحديث ١٠٩١] والترمذي في سننه ٢: ٣٦٩ [الحديث ٤٩٧].

(٣) التمييز: سقط من ك.

(٤) المقرب ١: ٦٦ - ٦٧.

(٥) وكذا: سقط من س.

(٦) كذا في المخطوطات وإحدى نسخ المقرب، وفي متنه: «بحذف»، وهو أولى.

والصحيح أنه لا يجوز ذلك وإن فُهم المعنى، وقد نص بعض أصحابنا على شذوذ (فَبِها ونِعْمَتْ)، فقال: «والتفسير واجب إن أُضمر الفاعل؛ لأنه إضمارٌ قبل الذكر على شريطة التفسير، وقد شذّ (فَبِها ونِعْمَتْ) في قولهم: إن فعلتَ كذا فَبِها ونِعْمَتْ، أي: ونِعْمَتِ الحاجةُ حاجتُك، فأضمر، ولم يأت بالتفسير» انتهى.

وقد نصَّ س على وجوب ذكر هذا التمييز ولزومه، قال س بعد ما ذكر: نِعمَ رجلاً عبدُ الله، وبعد ما قال: ومثلُه: رُبَّه رجلاً، قال[1]: «ولا يجوز لك أن تقول: نِعمَ، ولا: رُبَّه، وتسكت؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمارٌ مقدَّم قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز السكوت عليه إضمار بعد ما ذكر الاسم مظهرًا، فالذي تقدَّم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبيِّنه» انتهى.

والذي ورد في الحديث من قوله (مَنْ توضَّأَ يومَ الجمعة فَبِها ونِعْمَتْ) جاء على سبيل ما ورد من قولهم: إنْ فَعلتَ كذا وكذا فَبِها ونِعْمَتْ، وقد اختُلف في تخريجه، فخرَّجه ابن عصفور[2] على أنَّ التقدير: فبالرُّخصة أَخَذَ ونِعْمَتْ رُخصةً الوضوءُ، فحذف التمييز والمخصوص. وخرّجه المصنف على ما حكيناه عنه، وقدَّره: ونِعْمَتِ السُّنَّةُ سُنَّةً. ونبَّهنا على أنه كان ينبغي أن يقدَّر على تخريجه: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ. وخرّجه ابن هشام على أنَّ التقدير: نِعْمَتِ الفَعْلةُ الأخذُ بالسُّنَّة، قال: «فالفَعْلة فاعلُ نِعم، والأخذُ بالسُّنَّة مبتدأ، والخبر في الجملة المتقدمة». قال[3]: «وجائز أن يكون خبر مبتدأ مضمر، حذف مع المبتدأ أيضًا لدلالة الكلام عليه». قال: «وكونه مبتدأ أقوى» انتهى. وهذا التخريج ليس جاريًا على قواعد البصريين؛ لأنه زعم فيه أنَّ الفَعلة فاعل نِعم، وهو محذوف، والفاعلُ لا يُحذف.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٦.

(٢) شرح الجمل ١: ٦٠٢.

(٣) قال: سقط من ك.

فرع: إذا كان المضمر مؤنثًا، وأتيت بتفسيره - فهل تلحق نعمَ وبئسَ تاء التأنيث اعتبارًا بالتفسير أم لا تلحق، نصَّ المصنف في تمثيله في الشرح على لحوقها، فقال[1]: «ويقع فاعل هذا الباب ضميرًا مستترًا مفسَّرًا بعده بتمييز مطابق للمخصوص بالمدح أو الذم، نحو: نِعمَ رجلاً زيدٌ، ونِعمَتِ امرأةً هندٌ، ونِعمَ رجلينِ الزيدانِ، ونِعْمَتِ امرأتين الهندانِ، ونِعْمَ رجالاً الزيدون، ونِعْمَ نساءً الهنداتُ».

ونصَّ أبو الحسين بن أبي الربيع على أنه لا تلحق تاء التأنيث، وإن كان المفسَّر مؤنثًا، قال[2]: «لا تقول: نِعْمَتِ امرأةً هندٌ، إنما يقال: نِعْمَ امرأةً هندٌ، استَغنَوا بتأنيث المفسِّر» انتهى. فيكون لحاق التاء في قولهم إنْ فعلتَ كذا وكذا فَبِها ونِعْمَتْ على سبيل الشذوذ كما شَذُّوا في حذف التمييز.

ونصَّ أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان في كتابه «المحلى» على تأنيث /الضمير المستكنّ، وإلحاق العلامة في الفعل لتأنيث المفسِّر، فقال: «وإن شئت قلت: بِئْسَتْ جاريةً جاريتُك، ونِعْمَتْ جاريةً جاريتُك». [٤: ١٩٦/ب]

ونصَّ خطّاب المارِديُّ على جواز إلحاق العلامة وعدم إلحاقها، فقال: «نِعْمَ جاريةً هندٌ، وإن شئت: نِعْمَتْ جاريةً هندٌ، بنصب[3] النكرة [على][4] الحال والتمييز، والفاعل مضمر» انتهى. فأجرى الضمير مجرى الظاهر المؤنث، فكما تقول: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ - فكذلك الفعل مع المضمر.

ولا يجوز الفصل بين نِعْمَ ومفسِّر المضمر، لا تقول: نِعمَ في الدار رجلاً زيدٌ، قاله ابن أبي الربيع[5]. والصحيح أنه يجوز، قال تعالى ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[6]، ففصَل بين (بئس) وتفسير المضمر بقوله (للظالمين).

---

(١) ٣: ١١ - ١٢.

(٢) الملخص ١: ٤٤٧.

(٣) د، ظ: فنصب النكرات. ك: بنصب النكرات.

(٤) على: تتمة يقتضيها السياق.

(٥) الملخص ١: ٤٤٧.

(٦) سورة الكهف: الآية ٥٠.

وقوله وقد يَرِدُ بعد الفاعل الظاهر مؤكّدًا وفاقًا للمبرد والفارسي قال المصنف في الشرح[1]: «منع س[2] الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز ذلك أبو العباس[3] والفارسي[4]، وقولهما هذا هو الصحيح، وحاملُ س على المنع كون التمييز في الأصل مسوقًا لرفع الإبهام، والإبهامُ إذا ظهر الفاعل زائل، فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه، كقولك: له من الدراهم عشرون درهمًا، ومثلُ هذا جائز بلا خلاف، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[5]، ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[6]، ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[7]، ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[8]، فكما حُكم بالجواز في مثل هذا، وجُعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام - فكذلك يُفعل في نحو: نِعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، ولا يُمنع؛ لأنّ تخصيصه بالمنع تحكُّم بلا دليل، هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته، كقول جرير يهجو الأخطل[9]:

والتَّغلِبِيُّونَ نِعـــمَ الفَحـــلُ فَحلُهـــمُ فَحـــلاً ، وأُمُّهـــمُ زَلاَّء مِنْطِيـــقُ

---

(١) ٣: ١٤ - ١٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٥، ١٧٦.

(٣) المقتضب ٢: ١٥٠.

(٤) الإيضاح ص ٨٨ والتعليقة ١: ٣١٩ - ٣٢٠.

(٥) سورة التوبة: الآية ٣٦.

(٦) سورة الأعراف: الآية ١٥٥.

(٧) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.

(٨) سورة البقرة: الآية ٧٤.

(٩) ديوان جرير ص ١٩٢. وفي المخطوطات: «نعم الفحل». زلاّء: لا عجُز لها. ومنطيق: تنتطق على حشيَّة تأتزر عليها لتعظُم عجيزتها. ورواية الديوان وشرح المصنف وغيرهما من المصادر: بئس الفحل.

ومثله لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز[1]:

فما كَعْبُ بْنُ مامةَ وابْنُ سُعْدَى ... بِأَجْوَدَ منكَ يا عُمَرُ الجَوادَا

ومثله[2]:

نِعْمَ الفَتاةُ فتاةٌ هندُ لو بَذَلَتْ ... رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أو بإيْماءِ

ومثله على الأظهر الأبعد من التكلف[3]:

تَزَوَّدْ مِثلَ زادِ أَبيكَ فينا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبيكَ زادَا

ومن ورود التمييز للتوكيد لا لرفع الإبهام قول أبي طالب[4]:

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ محمدٍ ... مِن خيرِ أَديانِ البَرِيَّةِ دِينا

[٤: ١٩٧/أ] ومثله قول الآخر[5]:/

فأمَّا التي خَيرُها يُرتَجَى ... فَأَجْوَدُ جُودًا مِنَ اللافِظَهْ»

انتهى.

وفي الأمالي[6] أنَّ بُجير بن الحارث بن عُبَاد قتله مهلهل، فقال أبوه حين بلغه الخبر: «نِعْمَ القَتيلُ قَتيلاً أَصلَحَ بين بَكر وتَغلب». هكذا جاء «قتيلاً» بالفتح، وهو شاهد لأبي العباس ومن قال بقوله؛ لأنه كلام غير شعر.

---

(١) الديوان ص ١١٨. والبيت ليس في شرح المصنف.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٩ [٧٠٩] والخزانة ٩: ٣٩٨. وليس في شرح المصنف.

(٣) البيت لجرير، ديوانه ص ١١٨.

(٤) تهذيب اللغة ١٠: ١٩٤ وشرح المصنف ٣: ١٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٠٧.

(٥) نسب البيت لطرفة. ذيل ديوانه ص ١٧٥. وفي المستقصى ١: ١٧١ أنه ينسب إلى الخليل. وليس في شعره الذي جمعه د. حاتم الضامن، ونشره في كتاب «شعراء مقلّون». وهو بلا نسبة في مقاييس اللغة ٥: ٢٥٩. اللافظة: البحر، وقيل: الرحى، وقيل: العنْز تُستدعى للحلب فتجيء إليه وهي تلفظ بجرتها فرحًا بالحلب.

(٦) الأمالي ٢: ١٣١ وذيل الأمالي ص ٢٦، وقد تقدم في ص ١٠٢.

وبجواز الجمع بينهما قال ابن السراج[1].

وما نسبه المصنف إلى س من المنع هو ظاهر كلامه، وبه قال السيرافي[2] وجماعة[3]، واختاره ابن عصفور[4]، قال س[5]: «فالذي تقدَّم من الإضمار لازمٌ له التفسير حتى يبيِّنه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر». فظاهر هذا الكلام أنَّ الظاهر الفاعل[6] والتمييز لا يجتمعان. وتأوَّل الفارسيُّ[7] كلام س على أنَّ معناه[8]: لا يكون الفاعل ظاهرًا حيث يلزم التمييز، بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمر لا غير؛ ألا ترى أنك تقول: نِعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، فلا يكون التمييز لازمًا. وأمَّا ما ذكره المصنف من أنَّ الحامل لـ«س» على المنع ما ذَكر فليس ذلك مذكورًا في كتاب س.

وأمَّا تسوية جواز ذلك بجوازه فيما ذُكر من الآيات وأبيات الشعر التي ليست من هذا الباب فليس بجيد؛ لأنَّ الفرق ظاهر، وذلك أنَّ التمييز مبناه على التبيين، ثم يَعرِض له في بعض المواضع أن يقترن بالكلام ما يُغني عنه، فيصير مؤكِّدًا؛ ألا ترى أنَّ عشرين وأربعين وأمثال ذلك محتاجة في أصل وضعها إلى التفسير، فإن اقتَرن بها في بعض المواضع ما يبيِّنها كان التمييز حينئذٍ مؤكِّدًا[9]، وليس كذلك:

---

(١) الأصول ١: ١١٧.

(٢) شرح الكتاب ٣: ق ٢٩/ب - ٣٠/أ.

(٣) كابن جني في الخصائص ١: ٨٣، ٣٩٥ - ٣٩٦، وأبي علي الشلوبين كما في الكافي لابن أبي الربيع ص ٧٠٤.

(٤) شرح الجمل ١: ٦٠٦.

(٥) الكتاب ٢: ١٧٦.

(٦) كذا في المخطوطات! والأولى أن يقول: أنَّ الفاعل الظاهر.

(٧) التعليقة ١: ٣١٩ - ٣٢٠، وكلامه فيه غير واضح الدلالة على ما ذكره أبو حيان.

(٨) ك: على أن يكون معنا. ن: على أن يكون معنى.

(٩) مؤكدا ... إلى أن يبين: سقط من ك.

نِعمَ الرجل زيدٌ، فإنَّ الرجل غير محتاج إلى أن يبيَّن أنه رجل في موضع من المواضع، فبانَ الفرق بينهما، وهذا على تسليم أنَّ المضمر هو جنس كالرجل، فحينئذ يكون توكيدًا له لأنه قد تقدَّم لنا الخلاف[1] في المضمر أهو جنس أم لا، وأنَّ القائلين بأنَّ الألف واللام في الرجل في نِعمَ الرجلُ زيدٌ هي للجنس اختلفوا في هذا الضمير أهو جنس أم لا، وعلى تقدير التسليم أنه جنس لا يلزم أن تساوي حالة إضماره في البيان حالة إظهاره.

وأمَّا السماع الوارد في نِعمَ وبئسَ فقد تأوَّله المانعون[2] لذلك، وتأوَّلوا فحلاً وفتاةً على الحال المؤكِّدة لا على التمييز، وتأوَّلوا زادًا على أنه منصوب بـ«تَزَوَّدْ» على أنه مصدر[3] محذوف الزوائد - وقد حكى الفراء استعماله مصدرًا - أو على أنه مفعول به، و«مثل» منصوب على الحال؛ لأنه لو تأخر لكان صفة، ولمَّا تقدم انتصب على الحال، وفُصل بجملة الاعتراض التي هي «فنِعمَ الزادُ زادُ أبيك» بين تَزَوَّدْ ومعموله، أو على أنه بدل من «مثل»، كأنه أوقعه على الخصوص، أي: تَزَوَّدْ مثلَ زاد أبيك زادًا حسنًا، ودلَّ على الصفة قوله: فنِعمَ الزادُ زادُ أبيك.

وعندي تأويل غير ما ذكروه، وهو أقرب، وذلك أن يُدَّعى أنَّ في نِعمَ وبئسَ ضميرًا، وفَحلاً وفتاةً وزادًا تمييز لذلك الضمير، وتأخَّر عن المخصوص على جهة الندور، كما روي نادرًا: نِعمَ /زيدٌ رجلاً[4]، على نية التقديم، أي: نِعمَ رجلاً زيدٌ، والفحل والفتاة والزاد هي المخصوصة، وفَحلُهم وهندُ وزادُ [٤: ١٩٧/ب]

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٦ والمقرب ١: ٦٨ - ٦٩ والكافي لابن أبي الربيع ص ٧٠٣. وقد نقل ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٥: ٢٥٥٩ - ٢٥٦٠ نصًّا لابن عصفور فصَّل فيه القول في هذه المسألة.

(٣) أي: مفعول مطلق.

(٤) حكاه ثعلب عن العرب. اللسان (نعم)، ويأتي الحديث عن هذه المسألة في ص ١٢٣.

أبيك[1] أبدال من المرفوع قبلها، والتقدير: والتَّغلبيُّون بئسَ فَحلاً الفحلُ فَحلُهم، أي: بئسَ فحلاً فحلُهم، ونِعمَ فتاةً الفتاةُ هندٌ، أي: نِعمَ فتاةً هندٌ، وفنِعمَ زادًا الزادُ زادُ أبيك، أي: فنِعمَ زادًا زادُ أبيك، كما تأوَّلنا نِعمَ زيدٌ رجلاً على التقديم والتأخير، أي: نِعمَ رجلاً زيدٌ. وهذا تأويل سائغ سهل، وفيه إبقاءُ نِعمَ على ما فيها من الإضمار وتفسير ذلك المضمر بالاسم المنصوب.

وفصَّل بعض أصحابنا[2]، فقال: إن أفاد التمييز معنًى لا يفيده الفاعل جاز، نحو: نِعمَ الرجلُ رجلاً فارسًا زيدٌ، لمَّا وصف التمييز بقوله فارسًا أفاد ما لم يُفِدْه الفاعل. واستدلَّ هذا المفصِّل على ما اختاره بقول أبي بكر بن الأسود[3]:

ذَرِيني أَصْطَبِحْ ، يـا هنـدُ ، إنِّـي رأيتُ الموتَ نَقَّـبَ عـن هِـشامِ

تَخَيَّـرَهُ ، ولَـمْ يَعْـدِلْ سِـواهُ فَـنِعْمَ الحَـيُّ مِـنْ حَـيٍّ تَهـامِي

ويروى: فَنِعْمَ المَرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهامي، وبقول الكَرَوَّس بن حِصْن[4]:

وقائلةٍ: نِعْمَ الفَتَى أنتَ مِـنْ فَتًـى إذا المُرْضِعُ الهوجـاءُ جـالَ بَرِيمُهـا

وصف حيًّا بتَهامٍ، فأفاد ما لم يُفده الفاعل[5]. وأراد بفتًى مُتَفَتٍّ[6]، وأعمله في الظرف، فأفاد ما لم يُفده الفتى.

---

(١) ك: وهند ونعم زادًا الزاد زادك.

(٢) منهم ابن عصفور في المقرب ١: ٦٨، لكنه لم يستدل بما ذكره أبو حيان.

(٣) هو أبو بكر شدّاد بن الأسود الليثي المعروف بابن شعوب. والبيتان له في كتاب نسب قريش للمصعب الزبيري ص ٣٠١. ونسبا إلى بَحير بن عبد الله القُشيري في الاشتقاق ص ١٠١ والوحشيات ص ٢٥٧، وفيه تخريجه. وانظر شرح أبيات المغني ٤: ١٧١ - ١٧٢ والمؤتلف والمختلف ص ٧٦. هشام: هشام بن المغيرة. نقّب: طوَّف حتى أصاب هشامًا.

(٤) البيت له في اللسان والتاج (برم)، وفي التاج: «الكروس بن زيد». البريم: خيط فيه ألوان تشده المرأة على حَقوَيها. ك: إذا الموضع.

(٥) الفاعل ... ما لم يفده: سقط من ك.

(٦) أي: كريم.

وقد تُؤُوِّلَ «مِن حَيٍّ تَهام» على أنَّ «مِن» فيه مبعِّضة[1]، فليس بتمييز، فكأنه قال: نِعمَ الحيُّ كائنًا مِن بعضِ الحيِّ التِّهاميّ، أي: فَخِذًا منه. وأمَّا «إذا» فالعامل فيها نِعمَ.

ويحتمل أن يكون في نِعمَ ضمير، ومِن فتًى: تفسير لذلك الضمير، والفتى هو المخصوص، وأنتَ بدل منه، وليس هو الفاعل، والتقدير: نِعمَ مِن فتًى الفتى أنتَ، أي: نِعمَ مِن فتًى أنتَ. وقال بعض شيوخنا: «يجوز قليلاً على جهة التوكيد، حُكي: نِعْمَ القتيلُ قتيلاً أصلحَ اللهُ به بين فئتين[2]».

وتلخَّص لنا في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: المنع، والجواز، والتفصيل بين أن يزيد معنًى على الفاعل فيجوز، أوْ لا فلا.

ومِن أحكام هذا التمييز أنه لا تدخل عليه «مِن» إلا في ضرورة شعر، نحو: مِن حَيٍّ تَهام، ومِن فتًى، فلا يجوز في الكلام: نِعمَ من رجلٍ زيدٌ.

وقوله **ولا يمتنع عندهما إسناد نِعمَ وبئسَ إلى «الذي» الجنسية** ذكر المصنف في الشرح أنَّ ظاهر قول الأخفش أنه [لا][3] يجيز: نِعمَ الذي يفعل زيدٌ، ولا يجيز: نِعمَ مَن يفعلُ زيدٌ، قال[4]: «ولا ينبغي أن يُمنع؛ لأنَّ (الذي يفعل) بمنْزلة (الفاعل)، ولذلك اطَّرد الوصف به، ومقتضى النظر الصحيح ألاَّ يجوز مطلقًا، ولا يُمنع مطلقًا، بل إذا قُصد به الجنس جاز، وإذا قُصد به العهد مُنِع» انتهى. فأجاز أبو العباس[5] والفارسي أن تقول: نِعمَ الذي بُعث بالرسالة محمدٌ ﷺ، كما يقال: نِعمَ المبعوثُ بالرسالة محمدٌ ﷺ.

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٩٤ [مخطوط].

(٢) تقدم في ص ١٠٢، ١١٦.

(٣) لا: ليس في المخطوطات، وهو في شرح المصنف.

(٤) ٣: ١١.

(٥) المقتضب ٢: ١٤٣.

ومنع ذلك الكوفيون[1]، وجماعة من البصريين، منهم ابن السراج[2]، وأبو عمر في «الفرخ»، قال: لا تكون الأسماء الموصولة فاعل نِعمَ على كل وجه، ولم يَرد /به سماع، والقياس المنع؛ لأنَّ كل ما كان فاعلاً لنِعمَ، وكان فيه أل - كان [٤: ١٩٨/أ] مفسِّرًا للضمير المستتر فيها إذا نُزعت منه، و(الذي) ليس كذلك.

وأمَّا مَنْ وما الموصولتان إذا أُريدَ بهما الجنس فذهب قوم من النحويين إلى أنه يجوز أن تكونا فاعلَين لنِعمَ وبئسَ[3]، واستدلُّوا على ذلك بالقياس والسماع[4] - وهو اختيار المصنف، ذكر ذلك في شرحه[5] - قال صاحب «البسيط»: «أمَّا القياس فلأنهما بمعنى الذي والتي، وهما فاعلان لهما لوجود الألف واللام باتِّفاق لصحة معنى الجنس» انتهى.

وهذا وهم من صاحب «البسيط» وعدم اطِّلاع في قوله «إنَّ الذي والتي يكونان فاعلَين لنِعمَ وبئسَ باتِّفاق»، وقد ذكرنا أنَّ المنع مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين، وذكرنا أنه لم يَرد به سماع، ولا يقتضيه قياس.

وأمَّا السماع فاستدلُّوا بقوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[6]، وتقدم الكلام[7] على «ما» إذا اتصلت بنِعمَ وبئسَ، وفيه عدة أقوال، وبقول الشاعر[8]:

وكيفَ أَرهَبُ أَمرًا ، أو أُراعُ لَهُ وقد زَكَأتُ إلى بِشرِ بنِ مَرْوانِ؟

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٥٧.

(٢) الأصول ١: ١١٢ - ١١٣.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠١ - ٦٠٢، وفيه الأدلة وتأويلها.

(٤) والسماع: سقط من س.

(٥) ٣: ١١ - ١٣.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٧١. ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾.

(٧) تقدم في ص ٩٣ - ٩٩.

(٨) تقدم البيتان في ٣: ١٣٤. وكيف: سقط من ك.

فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضاقَتْ مَذاهِبُهُ ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعْلانِ

فظاهر «مَن» أنها موصولة، وقد وقعت فاعلة لنِعمَ، ووقع مَزكأ - وهو مضاف لِمَنْ، وهي موصولة - فاعلاً لنِعمَ.

والصحيح المنع، ولا حجة في هذا البيت لاحتمال أن تكون «مَن» من قوله «فنعمَ مَزكأُ مَن ضاقت» نكرة موصوفة، كما قال[1]:

رُبَّ مَنْ أنْضَجْتُ غَيظًا صَدرَهُ .....

وتكون نِعمَ قد رفعت النكرة المضافة إلى نكرة على ما ثبت بنقل الأخفش[2] وغيره[3] أنَّ ذلك لغة للعرب.

وأمّا «ونِعمَ مَن هو» فتأوَّله أبو عليّ[4] على أنه تمييز، وفي نِعمَ ضمير، ومَن تفسير له، فهو في موضع نصب.

وقال المصنف في الشرح[5] رادًّا على أبي عليّ: «لا يصحُّ لوجهين:

أحدهما: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة صالحة للألف واللام، ومَن بخلاف ذلك، فلا يجوز كونها تمييزًا.

الثاني: أنَّ الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتب على كون مَن نكرة غير موصوفة، وذلك منتفٍ بإجماع في غير محل النِّزاع، فلا يصار إليه بلا دليل عليه» انتهى.

---

(١) تقدم في ٣: ١١٨.

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٢١. وتقدم في ص ١٠٤ أنَّ الأخفش حكى ذلك في كتابه «الأوسط».

(٣) الإيضاح العضدي ص ٨٥، وذكر في المسائل البصريات ص ٦٤٠ أنَّ بعض البصريين قال ذلك. وكذا في «التذكرة» كما في إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٢١.

(٤) إيضاح الشعر ص ٤١٧ - ٤١٨.

(٥) ٣: ١١.

ولأبي عليّ أن يقول: مَن هنا نكرة غير موصوفة، وليس الجملة التي بعد مَن - وهي: هو في سرٍّ وإعلان - في موضع الصفة لَمَنْ، بل مَن تمييز، و«هو» هو المخصوص بالمدح، وهو عائد على بشر بن مروان، وهو الممدوح.

وقوله **ونَدَرَ نِعْمَ زيدٌ رجلاً** قال المصنف في الشرح[1]: «وأمَّا ما رُوي[2] من قول بعضهم نِعمَ زيدٌ رجلاً فيُحمل على أنَّ الأصل فيه: نِعمَ رجلاً زيدٌ، على أنَّ الفاعل مضمر، ورجلاً مفسِّره، وزيدٌ مبتدأ، خبره نِعمَ وفاعلها، وليس فيه شذوذ إلا بكون التمييز مسبوقًا بالمبتدأ، فيكون في ذلك نظير قول الشاعر[3]:

والتَّغْلِبِيُّونَ نِعْمَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً .....»

البيت» انتهى

وهذه المسألة فيها خلاف:

/ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم التمييز على المخصوص، فلا يجوز: نِعمَ زيدٌ رجلاً، وقد منعَ من ذلك س[4] في كتابه. [٤: ١٩٨/ب]

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وهو قبيح عند الفراء. وتقدَّم مذهبهم في ذلك، وهو أنه ليس في نِعمَ وبئسَ ضمير، وإنما هما رافعان لزيد، وانتصب رجلاً على الحال عند الكسائي، وعلى التمييز عند الفراء.

وقوله **ومرَّ بقومٍ نِعْمُوا قومًا** هذه أيضًا مسألة خلاف: ذهب س والبصريون إلى أنَّ الضمير الذي في نِعمَ رجلاً زيدٌ شرطه أن يكون مفردًا، سواء أكان تمييزه مفردًا أم مثنًّى أم مجموعًا. وأجاز قوم من الكوفيين تثنية هذا الضمير وجمعه،

---

(١) ٣: ١٤.

(٢) الأصول ١: ١١٧ والمسائل البصريات ص ٨٤٢. وحكاه ثعلب. اللسان (نعم).

(٣) تقدم في ص ١١٥.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٨.

فتقول: قومُك نِعْمُوا رجالاً، وأخواك نِعْما رجلَين. وروى ذلك الكسائي[1] عن العرب، وحكى الأخفش[2] في كتابه «الكبير» عن أبي محمد وأبي صالح[3] الأسديين: نِعْما رجلَين الزيدان، ونِعْمُوا رجالاً الزيدون، ونِعِمْتُم رجالاً الزيدون، ونِعِمْتُم رجالاً، ونِعِمْنَ نساءً الهنداتُ، ثم قال: «إني لا آمن أن يكونا قد فُهِّما التلقين» انتهى.

وقال س[4]: «واعلم أنك لا تُظهر علامة المضمرين في نِعمَ، لا يقولون: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسِّره» انتهى.

وقوله **ونِعْمَ بهم قومًا**[5] قال المصنف في الشرح[6]: «ومَن قال نِعمَ بهم فمراده نِعْمُوا، ولكن زاد باء الجر في الفاعل كما زيدت في كَفى بالله» انتهى.

وقوله **ونِعمَ عبدُ الله خالدٌ، وبئسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا، وشهدتُ صفِّينَ وبِئسَتْ صفُّون** قال المصنف في الشرح[6]: «وإذا ثبت أنَّ مميِّز هذا الباب قد يُحذف للعلم به أمكنَ أن يُحمل عليه ما أوهمَ بظاهره أنَّ الفاعل فيه عَلَمٌ أو مضاف إلى عَلَم، كقول ابن مسعود - ﷺ - أو غيره من العبادلة: (بئسَ عبدُ اللهِ أنا إن كان كذا)[7]، وكقول النبي - ﷺ - : (نِعمَ عبدُ اللهِ خالدُ بنُ الوليد)[8]، فيكون

---

(١) مجالس ثعلب ص ٢٧٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٢٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٦ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٥٤٥ [رسالة].

(٣) كذا في شرح الجمل، وفي شرح الجزولية للأبذي: أبو محمد وأبو خالد.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢: ١١٩ ومجالس ثعلب ص ٢٧٣ والأصول ١: ١٢١.

(٦) ٣: ١٤.

(٧) المعجم الكبير للطبراني ٦: ١١٧ [الحديث ٥٦٨٤] تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، وفيه أنَّ القائل هو الرجل الذي لاعنَ امرأته، ولفظه: «بئس عبد الله أنا إن كذبتُ عند رسول الله - ﷺ - وتحملتُ فرية».

(٨) أخرجه بهذه الرواية الترمذي في سننه ٥: ٦٤٦: كتاب المناقب: الباب ٥١ مناقب خالد ابن الوليد ﷺ [الحديث ٣٨٤٦]، وتتمته: «سيفٌ من سيوف الله».

بئسَ ونِعمَ مُسنَدَين إلى ضميرين حُذف مفسِّراهما، وعبد الله مبتدأ، وأنا وخالد بدلان. ومن هذا النوع أيضًا قول سهل بن حُنَيْف ﷺ: (شَهِدتُ صِفِّينَ وبِئْسَتْ صِفُّونَ[1])» انتهى. يعني أن يكون التقدير: نِعمَ رجلاً عبدُ الله خالدٌ، وبئسَ رجلاً عبدُ الله أنا، وبئستْ بُقعةً صِفُّون» انتهى.

وهذا التخريج الذي خرَّجه مبنيٌّ على جواز حذف التمييز، وتقدم الكلام[2] فيه، والصحيح منع حذفه. وما روي من نحو (نِعمَ عبدُ الله خالد) أجاز الجرمي القياس عليه، فأجاز: نِعمَ عبدُ الله زيدٌ. ومنعَه عامة النحويين، وهو الصحيح؛ لأنه إن كان عَلَمًا فلا يجوز من حيث لم يجز: نِعمَ زيدٌ، وإن كان عبد الله واحدًا من العبيد أضيف إلى الله تعالى فلا يجوز أيضًا؛ لأنَّ اسم الله تعالى عَلَمٌ وإن كانت فيه أل، فكما لا يجوز نِعمَ غلامُ زيدٍ عمرٌو فكذلك لا يجوز: نِعمَ عبدُ الله هذا، وقد جاء في الشعر، قال[3]:

بِئْسَ قَومُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا فَقَرَوْا جارَهم لَحْمًا وَحِرْ

وسهَّل هذا كون «قوم الله» يقع على ما يقع عليه القوم إذا أدخلتَ عليه أل، وهو مع ذلك /مضاف في اللفظ إلى ما فيه أل. وإن لم تكن أل معرفة، ولا ينبغي [٤: ١٩٩/أ] أن يقاس على هذا؛ لأنَّ فاعل نِعمَ وبئسَ إذا كان مضافًا إلى ما فيه أل فإنه يجوز نزع أل وتنكيره وجعله تفسيرًا للضمير المستكنّ في نعمَ وبئسَ؛ فتقول في نعمَ أخو العشيرة زيدٌ : نعمَ أخا عشيرةٍ زيدٌ ، ولا يجوز مثل هذا في «بئسَ قومُ الله قومٌ طُرِقوا».

---

(١) أخرجه بهذه الرواية البخاري في صحيحه: كتاب الاعتصام بالسنة: باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ٨: ١٤٨.

(٢) تقدم في ص ١١٢ - ١١٣.

(٣) البيت بلا نسبة في الحيوان ٦: ٣٨٤ والمخصص ١٦: ١٣٢. والعيني ٤: ١٩. لحمٌ وَحِر: دبَّت عليه الوَحَرة، وهي دويبَّة كالعَظاءة حمراء إذا اجتمعت تَلصق بالأرض.

وأمَّا ما جاء من قولهم نِعمَ العُمَرُ عمرُ بن الخطاب[1] فهو من تنكير العلم، كقولهم[2]:

لا هَيْثَمَ الليلةَ لِلْمَطِيِّ

فكأنه قال: نِعمَ المتسمّون بهذا الاسم.

وقد جاء اسم الإشارة معمولاً لبئسَ في الشعر، قال[3]:

بئسَ هذا الحيُّ حيًّا ناصرًا ليتَ أحياءَهُمُ فيمَنْ هَلَكْ

وهذا البيت فيه شذوذ من حيث رَفعت بئسَ اسم الإشارة، ومن حيث الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

وهو محتمل التأويل على أنَّ في بئسَ ضميرًا، وحيًّا ناصرًا تفسيره، تأخر في الشعر، و«هذا الحيّ» هو المخصوص بالذم، والتقدير: بئسَ حيًّا ناصرًا هذا الحيُّ.

ص: ويُدَلُّ على المخصوص بمفهومَي نِعمَ وبئسَ، أو يُذكَرُ قبلَهما معمولاً للابتداء أو لبعض[4] نواسخه، أو بعدَ فاعلِهما مبتدأً، أو خبرَ مبتدأٍ لا يظهر، أو أوَّلَ معمولَي فعلٍ ناسخ. ومِن حَقِّه أن يختصّ ويَصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفًا بالممدوح بعد نِعمَ وبالمذموم بعد بئسَ، فإن بايَنَه أُوِّل.

وقد يُحذف، وتَخلُفه صفتُه اسمًا وفعلاً. وقد يغني متعلَّقٌ بهما.

وإن كان المخصوص مؤنثًا جاز أن يقال: نِعْمَتْ وبِئْسَتْ مع تذكير الفاعل.

---

(١) الأصول ١: ١٢٠ وتوجيه اللمع ص ٣٩٠.

(٢) تقدم في ٥: ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٨٩.

(٣) نسبه الشاطبي في المقاصد الشافية ٤: ٥١٧ ليزيد بن طُعْمة. ولهذا الشاعر بيت من هذا البحر وعلى هذا الروي في المعاني الكبير ص ٣٠٩ وشروح سقط الزند ٤: ١٤٣٣.

(٤) ك: ببعض.

ش: **المخصوص** هو المقصود بالمدح أو الذم. ومعنى **يُدَلُّ عليه** أي: يُحذف للدلالة عليه بما قبله، كقوله تعالى ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[1]، أي: نِعمَ العبدُ أيُّوبُ، وقال الشاعر[2]:

إِنِّـــي اعْتَمَـــدْتُكَ يـــا يَزِيـــــــدُ ، فَـــنِعْمَ مُعْتَمَـــدُ الوَســـائلْ

أي: أنتَ.

وفي «البسيط» ما نصه: ولا بُدَّ من ذكر الممدوح أو المذموم المقصود باسمه الخاصِّ به في جملة المدح أو الذمِّ إمَّا لفظًا أو نِيَّة، أمَّا النيَّة فكقوله تعالى ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[3] أي: نحن، وقوله تعالى ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، يريد: أيُّوب.

وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز نِيَّةً إلا إذا تقدَّم ذكره؛ لأنه محتاج له ذكرًا لِما تذكره، ولا يُحذف نِيَّةً لأنها[4] لا تستقلّ، فهو كالعوض لها من التصرف، ولأنهم لَمَّا مدحوا الجنس، وأعرضوا عن المقصود - وهو الشخص - كان ذكره بدلاً من الإعراض في الفاعل، فلو حُذف لَمَا عُلم الممدوح رأسًا، ولا يكون، وأمَّا الآيتان فقد تقدَّم فيهما ذكر المحذوف، لقوله ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ﴾، وقولِه ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا﴾، فلو لم يتقدم لم يجز، فكأنه قال: والأرضَ فرشناها فنحن[5] الماهدون). والأكثرون لم يشترطوا التقدم؛ لأنه خبر ابتداء، وهو يُحذف للعلم والاختصار.

وقوله **أو يُذكَرُ قبلَهما معمولاً للابتداء** /مثاله: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، وعمرٌو بئسَ الغلامُ، وزيدٌ نِعمَ رجلاً، وعمرٌو بئسَ رجلاً، ولا خلاف أنَّ الجملة بعد المبتدأ [٤: ١٩٩/ب]

---

(١) سورة ص: الآية ٤٤، فحذف لتقدم قصته.

(٢) هو الطرماح. الديوان ص ٢١٩.

(٣) سورة الذاريات: الآية ٤٨. ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾، فحذف لدلالة الكلام عليه.

(٤) د: لأنه.

(٥) ك، ن: فنعم.

في موضع الخبر، سواء أقيل بفعليَّة نِعمَ وبئسَ أم باسميَّتهما. وجَوَّزوا في قول مَن قال باسميَّة نِعمَ وبئسَ إعرابَهما مبتدأ، والمخصوص الخبر، والعكس.

وفي الرابط لهذه الجملة بالمبتدأ أربعة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه الجمهور، وهو أنَّ الربط حصل بالعموم الذي في مرفوع نِعمَ وبئسَ؛ لأنَّ أل للجنس، والجنس انتظم زيدًا. قالوا: ومن الربط بالعموم قولُه تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

فأمَّا الصُّدورُ لا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ولكنَّ أعْجازًا شَديدًا ضَريرُها

وقولُ الآخر[3]:

فأمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيكُمُ ولكنَّ سَيرًا في عِراضِ المَواكِبِ

وتُؤُوِّلَ هذا كله على أنَّ الرابط فيه ليس العموم، وإنما الرابط وضع الظاهر موضع المضمر، أي: فأمَّا الصدورُ فلا هي لجعفر، وأمَّا القتال فلا هو لديكم. وزعموا أنَّ الشاهد على الربط بالعموم قول الشاعر[4]:

ألا ليتَ شِعري هل إلى أُمِّ مالكٍ سَبيلٌ ، فأمَّا الصَّبرُ عنها فلا صَبْرَا

وقال أبو زيد السهيلي: «لو صحَّ ذلك لجاز أن تقول: زيدٌ لا رجلَ في الدار». وقال غيره: «وكذلك كان يصحُّ: ما زيدٌ قائمًا أحدٌ، وما زيدٌ قائمًا ولا

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٠.

(٢) هو توبة بن الحُمَيِّر، أو رجل من الضِّباب يهجو جعفر بن كِلاب. سر صناعة الإعراب ص ٢٦٥ والتنبيه ص ١٢٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٢٣ - ١٢٩ [١٥] والخزانة ١١: ٣٦٤ - ٣٦٦ [٩٤٠]. أراد بالصدور الأكابر والأشراف، وأراد بالأعجاز النساء. والضرير: المضارَّة، وأكثر ما يستعمل في الغيرة. ك: صريرها.

(٣) تقدم البيت في ٤: ٣٢، ٩٥.

(٤) تقدم البيت في ٤: ٣٢.

ذاهبًا أحدٌ، ونحوه». وأُجيبَ عن هذا بأنه لم يوضع ما بعد هذه أن يكون للجنس كما وُضع في المدح والذم.

وذهب أبو محمد بن السِّيد البَطَلْيَوْسي[1] إلى أنَّ الرابط محذوف، والتقدير: زيدٌ هو نِعمَ الرجلُ، فزيدٌ: مبتدأ، وهو: مبتدأ ثانٍ، ونِعمَ الرجلُ جملة في موضع خبر هو، والجملة من قوله هو نِعمَ الرجلُ في موضع خبر زيد، والرابط هو، وهو المبتدأ الثاني.

ورُدَّ عليه بأنَّ «هو» هذا المقدَّر المعرب مبتدأ قد أخبرتَ عنه بقولك: نِعمَ الرجلُ، فيحتاج إلى تقدير هو أخرى، والقول في هو هذه الأخرى يحتاج إلى تقدير هو أخرى، فيؤدي إلى تقدير مبتدآت لا نهاية لها، وذلك لا يجوز.

قال بعض أصحابنا: ولابنِ السِّيد أن يقول: لا يلزم هذا؛ لأنَّ الجملة إذا كانت خبرًا عن الاسم المضمر هي من جهة المعنى خبر عن الظاهر الذي المضمرُ كنايةٌ عنه؛ وإذا كان كذلك لم يحتج الضمير إلى ضمير، وهذا صحيح، والربط معنويّ، فلا يلزمه ذلك.

وذهب ابن الطَّراوة إلى أنه لا يحتاج إلى تقدير «هو» قبل الجملة، بل «نِعمَ الرجلُ» تحمَّل الضمير؛ لأنَّ مذهبه أنَّ التركيب أصاره اسمًا بمعنى الممدوح أو المذموم، فتحمَّل الضمير الذي يتحمَّله الممدوح أو المذموم.

وذهب القائلون بأنَّ أل للعهد إلى أنَّ الربط حصل بتكرير المبتدأ باسمٍ هو المبتدأ من /حيث المعنى[2]؛ وذلك جارٍ على مذهب أبي الحسن في إجازته: زيدٌ قام[3] أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كنيةً لزيدٍ، وكما جاز أن يربط بالظاهر الذي [٤: ٢٠٠/أ]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٣.

(٢) نسب هذا المذهب في منهج السالك ص ٣٩٩ إلى ابن ملكون.

(٣) ك: قائم.

ليس بالموصول جملة الصلة في نحو قولهم[1]: أبو سعيدٍ الذي رويتُ عن الخدري، يريدون: رويتُ عنه - جاز ذلك هنا.

وإذا قلت زيدٌ نِعمَ رجلاً فتجيء هذه المذاهب إلا على مذهب ابن الطراوة، فالرابط هو الضمير الذي رَفَعَتْه نِعمَ وبئسَ، لكنه حُذف.

وقوله **أو لبعضِ نواسخه** يعني أنَّ المخصوص يكون معمولاً لبعض نواسخ الابتداء، مثاله في باب كان قولُه[2]:

إذا أَرسَلُوني عندَ تَقديرِ حاجةٍ ... أُمارِسُ فيها ، كُنتُ نِعْمَ المُمارِسُ

ومثاله في باب إنَّ قولُه[3]:

إنَّ ابـــنَ عبـــدِ اللهِ نِعْـــ ... ـــمَ أَخُو النَّـــدى وابـــنُ العَـــشيرَهْ

وقولُه[4]:

إنِّـــي إذا أُغْلِـــقَ بـــابُ الـــصَّيْدَنِ ... نِعْـــمَ شَـــفيعُ الزائـــرِ المُـــسْتأذِنِ

ومثاله في باب ظنَّ: ظننت زيدًا نِعمَ الرجلُ، وقولُ زهير[5]:

يَمينًـــا لَـــنِعْمَ الـــسَّيِّدانِ وُجِـــدتُما ... على كُلِّ حالٍ مِن سَـــحيلٍ ومُبْـــرَمِ

---

(١) تقدم في ٣: ٦، ١٠٦، ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) هو يزيد بن الطثرية. وبعد هذا البيت بيت مكسور الروي، الحماسة ٢: ٣٥١ [٧٧٢] وشرحها للأعلم ص ٩٥٠ [٧١٢]، والمرزوقي ص ١٧٢٥ [٧٦٦] وآخره في المرزوقي: «كنتُ عينَ الممارسِ»،

(٣) هو أبو دهبل الجمحي. الديوان ص ٩٦ وشرح المصنف ٣: ١٨ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٣.

(٤) هو رؤبة. الديوان ص ١٦٠ وجمهرة اللغة ٢: ١١٧١. الصيدن: الملك. ورواية الديوان:

فنِعْمِ داعي الوالِـجِ المستـأذِنِ ... أَبِي إذا استَغـلقَ بابُ الصَّيـدَنِ

(٥) الديوان ص ٢٣ وشرح القصائد السبع ص ٢٦٠. والمعنى: لنعم السيدان وجدتما حين تفاجآن لأمر قد أبرمتماه، وأمر لم تُبرماه ولم تُحكماه. وأصل السحيل والمبرم أنَّ السحيل: خيط واحد لا يُضمُّ إليه آخر. والمبرم: يُفتل خيطين حتى يصيرا خيطًا واحدًا.

وقوله **أو بعدَ فاعلِهما مبتدأً** مثاله: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الغلامُ عمرٌو، والجملة قبلهما خبر عنهما، وذلك كما كانت خبرًا حالة تقدُّم المخصوص، وتقدَّمت الجملة كما تقدَّمت حين وقعتْ خبرًا للمبتدأ المتأخر في قول الشاعر[1]:

قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ واحِدَهُ وصارَ مُنْتَشِبًا في بُرْثُنِ الأَسَدِ

ولذلك ساغ عود الضمير من الجملة على مَن، وإن كان متأخرًا في اللفظ؛ لأنَّ النية بالجملة التأخير.

وإعرابه مبتدأ مع التأخر - ولا يجوز غيره - هو مذهب س[2]، على ما نبيِّنه إن شاء الله، وهو اختيار ابن خروف[3] وهذا المصنف[4].

وقوله **أو خبرَ مبتدأٍ لا يظهر** هذا الإعراب نُسب إلى س، وممن نسبه إلى س هذا المصنف في الشرح، قال فيه[5]: «وأجاز س كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار». ثم أخذ في ردِّ هذا القول ناقلاً كلام ابن خروف من حيث المعنى. وأجاز هذا الإعرابَ فيه جماعة، منهم السيرافي[6] وأبو علي[7] والصَّيْمَرِيُّ[8]. وأجاز جماعة[9] أن يكون مبتدأ حُذف خبره. وذكر ابن عصفور أنَّ هذين الإعرابين مذهب الجمهور.

---

(١) هو حسان. الديوان ١: ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٦.

(٣) شرح الجمل له ص ٥٩٤ - ٥٩٥.

(٤) شرح التسهيل ٣: ١٦، ١٧.

(٥) ٣: ١٦.

(٦) شرح الكتاب ٣: ق ٢٩/ب.

(٧) الإيضاح العضدي ص ٨٧.

(٨) التبصرة والتذكرة ص ٢٧٥.

(٩) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٦٠٥ والمقرب ١: ٦٩.

وأبطل المتأخرون الأمرين بوجهين:

أحدهما: أنه إمَّا أن تقدر مرفوعًا، هو الممدوح، وهو محذوف، أو لا، فإن لم تقدر كان الممدوح محذوفًا من جملة المدح لأنَّ ما بعده مستقلّ، وقد تقدَّم[1] أنه لا بدَّ منه، ولا تستقلُّ بنفسها، وإن أضمر فيكون التقدير في قولك نِعمَ الرجلُ زيدٌ: زيدٌ هو نِعمَ الرجلُ، ويقع الكلام في هو، فيؤدي إلى التسلسل، وقد أبطلنا[2] ذلك في قولك: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، في تقدير /ابن السِّيد: زيدٌ هو نِعمَ الرجلُ. [٤: ٢٠٠/ب]

والوجه الثاني: إمَّا أن يكون الضمير الكائن في الجملة الابتدائية يعود على شيء من جملة المدح أو لا، فإن عاد فليس فيها ما يعود عليه إلا الفاعل، وهو جنس، فلا يخبر عنه بالشخص، وإن لم يكن عائدًا على شيء من الجملة كان على غير متقدم ولا متأخر، وذلك لا يجوز.

وقال ابن خروف: «ثبت باتفاق كونه مبتدأ بدليل جواز دخول ناسخ الابتداء عليه، ولا دليل على جواز الوجهين الآخرين مع تكلف الإضمار، فينبغي ألا يقال به» انتهى.

ولو كان يجوز فيه أن يكون خبرًا لمبتدأ لانتصب في قولك: نِعمَ الرجلُ كان زيدٌ؛ لأنَّ ذلك المضمر يصير اسمًا لكان، فيلزم نصب زيد، ولاتَّصل منصوبًا أو انفصل بكان في قولك: نِعمَ الرجلُ أنتَ، إذا أدخلتَ كان، فكنت تقول: نِعمَ الرجلُ كانَك أو كان إياك، ولا يقال، إنما يقال: نِعمَ الرجلُ كنتَ.

ولو كان خبر مبتدأ محذوف للزمَ حذف الجملة رأسًا في نحو ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾؛ إذ يصير التقدير: أيُّوبُ الممدوح، ولا يجوز حذف الجملة رأسًا، إلا إن كان في الكلام ما ينوب عنها، نحو: نَعَمْ، وبَلَى، ولا، ونحوها من حروف الجواب.

---

(١) تقدم في ص ١٢٧.

(٢) تقدم ذلك في ص ١٢٩.

وللزمَ أيضًا كون هذه الجملة لا تكون متعلقة بالأولى؛ لأنها لا موضع لها من الإعراب، وليست مفسِّرة؛ إذ المفسِّرة يجوز أن يُستغنَى عنها بالجملة التي قبلها، ولا يجب ذكرها، وهذه ليست كذلك، ولا هي جملة اعتراض.

وللزمَ أيضًا حذف جملتين لا دليل على حذفهما، وهي جملة السؤال وجملة الجواب. وأيضًا فالمفهوم من قولك: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وزيدٌ نِعمَ الرجلُ - واحد، فكما لا يُتَوَهَّم في زيدٌ نِعمَ الرجلُ أنه على كلامين، فكذلك في: نِعمَ الرجلُ زيدٌ.

وقال المصنف في الشرح[1]: «ومن لوازم كونه خبرًا قبل دخول كان أن يقال: نِعمَ الرجالُ كانوا الزيدين، ونِعمَ النساءُ كُنَّ الهندات، ونِعمَ الرجلُ ظَننته زيدًا، ونِعمَ الرجلان وُجدا إياكما، لكنَّ العرب لم تقل إلا: نِعمَ الرجالُ كان الزيدون، ونِعمَ النساءُ كانت الهندات، ونِعمَ الرجلُ ظننتُ زيدًا، ونِعمَ الرجلان وُجدتما، فعُلم بهذا أنَّ المخصوص لم يكن قبله ضمير، فيكون هو خبره، بل كان مبتدأً مخبرًا عنه بجملة المدح أو الذم».

قال[2]: «ومن لوازم ذلك جواز دخول إنَّ؛ لأنَّ الخبر والمخبر عنه عند من يرى صحة ذلك جملة خبرية أُجيب بها سؤال مقدر، وتوكيد ما هو كذلك بإنَّ جائز، والجواز هنا مُنتَفٍ مع أنه من لوازم الخبرية، فالخبرية إذًا منتفية؛ لأنَّ انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. وأمَّا على القول بكون المخصوص مبتدأً مقدَّم الخبر فيلزم منه موافقة الواقع، وهو امتناع دخول إنَّ إلا مع تقدُّم المخصوص، كقولك: إنَّ زيدًا نِعمَ الفتى» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

ولقائلٍ أن يقول: الذي قال فيه إنه خبر مبتدأ محذوف لم يقل ذلك على سبيل الوجوب، بل على سبيل الجواز، ويمكن أن العرب حين أدخلت الناسخ لم تُراع هذا الجائز، بل راعت الجائز الآخر، وهو أن يكون مبتدأ؛ لأنها التزمت حذف

---

(١) ٣: ١٦ - ١٧.

(٢) ٣: ١٧.

[٤: ٢٠١/أ] هذا المبتدأ، فلو راعت هذا الجائز الثاني /عند دخول الناسخ لكان نقضًا لما اعتزموا عليه من الحذف ؛ لأنه إذ ذاك يَبرز في كان وأخواتها في التثنية والجمع ، وفي ظننت وأخواتها.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الباذش: «لا يجيز س أن يكون المختصُّ بالمدح والذم إلا مبتدأً في: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو، كما كان في: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، وعمرٌو بئسَ الرجلُ، وتكون الجملة في موضع رفع، وذلك أنَّ نِعمَ وبئسَ لا يتم المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختصِّ بالمدح والذم مع الجنس الذي هو منه، فلا يتقدر على هذا إلا مبتدأً، كما لا يتقدر ذهبَ أخوه زيدٌ إلا مبتدأً، وهذا يقتضي تشبيه نِعمَ به.

ويدلُّ على فساد الوجه الآخر أنَّ الاسم المختصَّ بالمدح والذم يجوز حذفه، فإذا كان خبر المبتدأ محذوفًا، ثم حُذف هو - آل إلى حذف الجملة كلها، وذلك غير جائز» انتهى. وبهذا قوَّى أبو الفتح كونه لا يكون إلا مبتدأ[1].

وقال س[2]: «وأمَّا قولهم نِعمَ الرجلُ عبدُ الله فهو بمنْزلة: ذهبَ أخوه عبدُ الله، عَمِلَ نِعمَ في الرجل، و لم يَعمل في عبد الله.

وإذا قال عبدُ الله نِعمَ الرجلُ فهو بمنْزلة: عبدُ الله ذهبَ أخوه». فسوَّى س بين التركيبين تأخير المخصوص وتقديمه.

ثم قال س[3]: «كأنه قال: نِعمَ الرجلُ، فقيل له: مَن هو؟ فقال: عبدُ الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنه قيل له: ما شأنُه؟ فقال: نِعمَ الرجلُ» انتهى.

---

(١) كذا! وقد ذهب في «اللمع» إلى أنه خبر مبتدأ محذوف، وأجاز كونه مبتدأ وما قبله خبر عنه متقدم عليه. اللمع ص ١٤٠.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٦.

(٣) الكتاب ٢: ١٧٦ - ١٧٧، وهذا النص يلي النص السابق بلا فاصل.

فلم يُرد س بقوله «من هو» أنَّ الكلام على جملتين إذا تأخر المخصوص، كما لم يُرد ذلك[1] «إذا قال: عبدُ الله، فكأنه قيل له: ما شأنُه؟ فقال: نعمَ الرجلُ»؛ لأنَّ عبد الله حالة التقديم يستحيل أن يكون جملة، وإنما أراد أنَّ تَعَلُّقَ المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ تَعَلُّقٌ لازم، فإذا بدأتَ بالمبتدأ احتجتَ إلى خبر، وإذا بدأتَ بالخبر احتجتَ إلى مبتدأ، لا أنَّ ذلك على جملتين، فإذا قلت «ذهب» فكأنه قيل لك: مَن الذاهبُ؟ وإذا قلت «زيدٌ» فكأنه قيل لك: ما شأنُه؟ وبان بهذا النص من س فساد نسبة ذلك لـ«س»، كما فعل المصنف في قوله إنَّ س أجاز أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار، وأنه لم يتصفح كلامه، أو قَلَّدَ مَن نَسب ذلك إلى س.

وقال ابن عصفور: «الذي يدلُّ على أنه إذا تأخَّر لا يلزم فيه أن يكون مبتدأ والجملةُ خبر قولُهم: نِعمَ البعيرُ جملٌ، ونِعمَ الإنسانُ رجلٌ، ونِعمَ مالاً ألفٌ، ومنه قوله - ﷺ -: (نِعمَ المالُ أربعون، والكثيرُ ستُّون، وويلٌ لأصحابِ المئين إلا مَن أعطى الكريمة، ومَنَحَ الغزيرة، ونَحَرَ السمينة، وأطعَم القانعَ والمُعْتَرَّ)[2]، فأربعون وألف ورجل وجمل أخبار لمبتدآت مضمرة، ولا يجوز أن تكون مبتدأة، وما قبلها خبر لها؛ لأنها نكرات، ولا مسوِّغ للابتداء بها، وإذا ثبتَ جعله خبرَ مبتدأ محذوف لفهم المعنى فلا مانع يمنع من جواز جعله مبتدأ، والخبر محذوف لفهم المعنى» انتهى كلامه.

وما ذهب إليه من تعيُّن هذه الأسماء النكرات لأن تكون خبر مبتدأ محذوف، وامتناع أن تكون مبتدآت لكونها نكرات، ولا مسوِّغ للابتداء بها - غير صحيح، بل فيها مسوِّغان: أحدهما ذكره هو في باب /المبتدأ والخبر، والآخر ذكره غيره: [٤: ٢٠١/ب]

---

(١) أي: لم يرد ذلك بقوله.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد: باب هل يَفلي أحد رأس غيره، ص ٣٣٨ [الحديث ٩٥٣] بتخريجات وتعليقات محمد ناصر الدين الألباني. القانع: السائل. والمعترّ: الذي يأتي للمعروف من غير أن يسأل.

فأمَّا الذي ذكره هو فهو أن تكون النكرة لا تُراد لعينها، فهذا عنده من المسوِّغات لجواز الابتداء بالنكرة، وجَعل من ذلك قول الشاعر[1]:

مُرَسَّـــعةٌ بـــينَ أَرْســـاغِهِ بـــهِ عَـــسَمٌ يَبتَغـــي أَرْنَبـــا

قال[2]: «النكرة هنا لا تراد لعينها؛ ألا ترى أنه لا يريد مُرَسَّعة دون مُرَسَّعة». وقال أيضًا[3]: «وينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تُراد لعينها، نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأة، تريد: واحدٌ[4] من هذا الجنس أيّ واحد كان خيرٌ من كل واحدة من جنس النساء، إلا أنَّ معناه يؤول إلى العموم، إلا أنه يخالف العموم في أنه يدلُّ على كل واحد على جهة البدل، أعني أنه لا يتناول الجميع دفعةً واحدة، وكلٌّ يتناول الجميع في دفعة واحدة»[5] انتهى كلامه.

فالمسوِّغ الموجود في قولهم: رجلٌ خيرٌ من امرأة، وتمرةٌ خيرٌ من جرادة[6]، ومُرَسَّعةٌ بين أرساغه - هو بعينه موجود في قولهم: نِعمَ البعيرُ جملٌ، ونِعمَ مالاً ألفٌ؛ لأنهما نكرتان لا ترادان لعينهما، بل حُكم على واحدٍ من الجمال بأنه نِعمَ البعير، وعلى واحدٍ من الألف بأنه نِعمَ المال. فعلى هذا الذي تقرر يجوز أن يتقدم، فتقول: جملٌ نِعمَ البعيرٌ، وألفٌ نِعمَ مالاً.

والمسوِّغ الذي ذكره غيره هو أنه يجوز أن يكون نكرة إذا كان خبره جملةً مشتملة على فائدة، إلا أنه يجب تأخيره، وذلك نحو: قصدَ[7] غلامَه رجلٌ، فإنه جائز جواز «عندك رجلٌ»؛ لأنَّ في تقديم الجملة ما في تقديم الظرف من رفع توهُّم

---

(١) تقدم البيت في ٣: ٣٣٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي الكبير ١: ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٣) وقال أيضًا ... بالنكرة أن تكون: موضعه في ك بعد بيت الشعر مباشرة.

(٤) فيما عدا ن: واحدًا. وفي ن، وحاشية س: «واحدٌ»، وفوقه فيها: ظ.

(٥) شرح الجمل الكبير ١: ٣٤٢.

(٦) نسب هذا القول لعمر بن الخطاب - ﷺ - ولابن عباس - ﷺ - في كشف الخفاء ١: ٣٧٩ [١٠١٩]. تحقيق أحمد القلاش، بيروت ١٤٠٥.

(٧) ن: قصده.

الوصفية مع عدم قبول الابتداء، فعلى ما قَرَّرَ هذا المقرِّر يكون جملٌ مبتدأ، وقد تقدَّمَتْه جملة مشتملة على فائدة، وهي: نِعمَ البعيرُ، إلا أنه لا يجوز تقديم هذا المبتدأ على هذا المسوِّغ؛ لأنَّ تقديم الخبر هنا مسوِّغٌ لجواز الابتداء بالنكرة.

واستشهد بعض النحويين على أنَّ المخصوص حالة التأخير خبر مبتدأ محذوف بقول العرب: شَدَّ ما أنك ذاهب، قال: فـ«ما» منصوبة على التمييز، وأنك خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: شَدَّ شيئًا، ثم أوضح، فقال: هو أنَّك ذاهبٌ. ولا يتوجه في «أنَّ» هنا إلا هذا الإعراب؛ إذ لا تكون مبتدأة. وقيل: يجوز أن تكون فاعلةً بـ«شَدَّ». وكذلك : عَزَّ ما أنك ذاهب.

وقال الفارسي: «لا يظهر المبتدأ الذي زيدٌ خبره بعد: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، لا يقال: هو زيدٌ، وذلك لأنَّ هاتين الجملتين قد انعقدتا انعقاد الجملة الواحدة، فطالتا، فاستخَفُّوا حذف المبتدأ البتَّة، وقَوَّى على ذلك أنَّ الجملة الواحدة منهما قد يُضمر فيها الفاعل، فلا يظهر البتَّة، نحو: نِعمَ رجلاً زيدٌ، فلمَّا كان موضع إضمار البتَّة كان أيضًا موضع حذف البتة» انتهى.

وقد ردَّ بعض أصحابنا على مَن جوَّز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وأنَّ التقدير: زيدٌ الممدوحُ - بأنَّ الذي يقول نِعمَ الرجلُ زيدٌ ليس في نفسه نِعمَ الرجلُ زيدٌ الممدوحُ، ولا يمكن أن يُحذف خبرُ مبتدأ إلا وهو مراد في النفس، فيُحذف للعلم به اختصارًا. وإنما حمل على هذا القائلَ به تجويزُ الإعراب من غير التفات إلى المعنى، وذلك ليس بشيء، بل لا ينبغي أن يوجَّه إعراب حتى يصح معناه.

وقال /المصنف في الشرح رادًّا على من زعم أنَّ المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ما نصه[1]: «هذا غير صحيح؛ لأنَّ هذا الحذف مُلتَزَم، ولم نجد خبرًا يلتزم حذفه إلا ومحلُّه مشغول بشيء يسدّ مسدّه، كخبر المبتدأ بعد لولا، وهذا بخلاف ذلك، فلا يصح ما ذهب إليه». [٤: ٢٠٢/أ]

---

(١) ٣: ١٧. وآخره فيه: «فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور».

وذهب ابن كيسان إلى أنَّ المخصوص بدل من المرفوع. وهو باطل لأنه لا يقال: نِعمَ زيدٌ. وأيضًا فإنه يكون بدلاً لازمَ التبعية، وليس في الأبدال ما هو كذلك.

وقوله **أو أَوَّلَ مَعمُولَيْ فعلٍ ناسخٍ** مثالُه قول الشاعر[1]:

لَعَمْرِي لَئِنْ أَنْزَفْتُمُ أو صَحَوْتُمُ لَبِئسَ النَّدامَى كُنتُمُ ، آلَ أَبْجَرَا

وقال زهير[2]:

يَمينًا لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدتُما على كُلِّ حالٍ مِن سَحيلٍ ومُبْرَمِ

وقوله **ومِن حَقِّه أن يختصّ** قال المصنف في الشرح[3]: «ومن حق المخصوص بالمدح والذم أن يكون معرفةً أو مقاربًا لها بالتخصيص، نحو: نِعمَ الفتى رجلٌ من بني فلان، ونِعمَ العملُ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ» انتهى.

ويَرد على ما قال قولُهم: نِعمَ البعيرُ جملٌ، ونِعمَ الإنسانُ رجلٌ، ونِعمَ مالاً ألفٌ، و(نِعمَ المالُ أربعون)، فهذه مخصوصات بالمدح لم تختصّ.

وقوله **ويَصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفًا بالممدوح بعد نعمَ وبالمذموم بعد بئسَ، فإن بايَنَه أُوِّل** قال في الشرح[3]: «كقولك في نِعمَ الرجلُ زيدٌ: الرجلُ الممدوحُ زيدٌ، وفي بئسَ الولدُ العاقُّ أباه: الولدُ المذمومُ العاقُّ أباه»[4] انتهى. وهذا الذي ذكره في الشرح لا يَسُوغ إلا إذا رَفع نِعمَ وبئسَ الظاهرَ، أمَّا إذا رَفع المضمرَ فإنه لا يَصلح ذلك فيه، بل يُعتبر ذلك في التمييز، فإذا قلت[5] نِعمَ رجلاً زيدٌ فالإخبار بما ذكر يكون في التمييز، فتقول: الرجلُ الممدوحُ زيدٌ، وكذا في بئسَ.

---

(١) الأُبَيرد الرِّياحيّ كما في مجاز القرآن ٢: ١٦٩، ٢٤٩ والأغاني ١٣: ٩٢ [دار صادر]. أنزفتم: سكرتم.

(٢) تقدم البيت في ص ١٣٠.

(٣) ٣: ١٨.

(٤) الولد المذموم العاق أباه: سقط من ك.

(٥) فإذا قلت ... يكون في التمييز: سقط من س.

وهذا الذي ذكره المصنف من اختيار المخصوص بأن يُخبَر به عن الفاعل موصوفًا بما ذكر هو معنى ما ذكره أصحابنا[1] من أنَّ شرط المخصوص ألا يكون أعمّ ولا مساويًا؛ بل يكون أخصّ، فلو قلت: نِعمَ الرجلُ الإنسانُ، أو نِعمَ الرجلُ المرءُ، لم يجز، بل شرطه أن يكون أخصَّ من الفاعل؛ لأنه إذا كان أعمَّ أو مساويًا لم يكن في الإخبار فائدة.

وقوله **فإن بايَنَه أُوِّلَ** قال أبو موسى[2]: «ومِن شرطه أن يَصدُق عليه اسم الفاعل»، أي: اسم المرفوع بِنعمَ وبئسَ، نحو: نِعمَ الرجلُ عبدُ الله، فلا تقول: نِعمَ الفرسُ الرجلُ. وكذلك أن يصدق عليه التمييز، فلو قلت نِعمَ فرسًا عبدُ الله لم يَجز. «فإن وقعَ ما يُوهم خلاف هذا يُؤَوَّل»[3]، نحو قوله تعالى ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾[4]، تأوَّله أبو علي[5] على وجهين:

أحدهما: أن يكون (الذين) في موضع رفع على إضمار مثل، أي: مثلُ الذين، وهو المخصوص بالذم، وحذف، وقام (الذين) مقامه.

والثاني: أن يكون (الذين) في موضع جر صفة للقوم، والمخصوص محذوف، أي: بئسَ مَثَلُ القومِ المكذبين مثلُ هؤلاء. وقد ضعف وصف ما يضاف إليه /فاعل نِعمَ وبئسَ لأنَّ فيه تخصيصًا، والتخصيص مباين لعموم الجنس. [٤: ٢٠٢/ب]

وقوله **وقد يُحذَف وتَخلُفُه صفتُه اسمًا وفِعلاً** مثال حذفه والصفة اسم: نِعمَ الصديقُ حَليمٌ كريمٌ[6]، وبئسَ المُصاحبُ[7] عَذولٌ خَذولٌ. قال المصنف في

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٢ - ٦٠٣.

(٢) المقدمة الجزولية ص ١٦٠.

(٣) هذه تتمة قول أبي موسى الجزولي المتقدم.

(٤) سورة الجمعة: الآية ٥.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٨٧ - ٨٨.

(٦) كريم: سقط من ك.

(٧) د، وشرح المصنف: «الصاحب»، وآثرت ما في باقي النسخ لأنه ورد في س مضبوطًا.

الشرح[1]: «ويَكثُر ذلك إذا كانت الصفة فعلاً والفاعل ما، كقوله تعالى ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾[2]، وكقوله ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[3]» انتهى. وقد تقدم الخلاف[4] في هذه المسألة، وهي إذا جاء بعد نِعمَ وبئسَ ما.

وقال المصنف في الشرح[5]: «ويَقِلُّ إذا لم يكن الفاعل ما، نحو: نِعمَ الصاحبُ تَستعين به فيُعينك، التقدير: صاحبٌ تَستعين به فيُعينك». وهذا الذي أجازه المصنف من «نِعمَ الرجلُ تَستعين به» قد تقدَّم الخلاف فيه[4]، وأنَّ الكسائي هو الذي أجازه، وأنَّ أكثر النحويين منعوه، وذلك عند الكلام على كون «ما» تكون فاعلةً تامَّةً على مذهب س.

وقوله **وقد يُغني متعلَّق بهما** أي: يُحذف الموصوف وصفته، ويبقى ما يتعلَّق بهما، أي: ما يقتضيهما من جهة المعنى، نحو قول الراجز[6]:

بئسَ مَقامُ الشَّيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ إمَّا علَى قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنْسِسِ

تقديره: بئسَ مَقامُ الشيخِ مَقامٌ مَقُولٌ فيه أَمْرِسْ أَمْرِسْ، فحُذف مَقام[7] - وهو الموصوف - وصفته - وهو: مَقُولٌ فيه - وبَقيَ ما يطلبهما، وهو معمول القول الجملة الأمرية.

---

(١) ٣: ١٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩٣.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٠٢.

(٤) تقدم ذلك في ص ٩٣ - ٩٩.

(٥) ٣: ١٩.

(٦) الرجز في كتاب البئر ص ٧٢ وإصلاح المنطق ص ٨٢ ومجالس ثعلب ص ٢١٣ والمنصف ٣: ١٤ والتنبيه ص ٢٩٠. المَرَس: الحبل. وأمرِسْ: أعد الحبل إلى قَبِّ البَكَرة. والقعو: البكَرة. واقعنسِسْ: تأخَّر. وقد ضبط في س: أمرسْ، واقعنسسْ، بالتسكين.

(٧) مقام: سقط من ك.

وقوله **وإن كان المخصوص إلى آخر المسألة**[1] إذا كان المذكر كُني به عن مؤنث، أو المؤنث كُني به عن مذكر - جاز أن تعامله معاملة ما كُني به عنه، فتقول: هذه الدارُ نِعْمَتِ البلدُ، وهذا البلدُ نِعمَ الدارُ، قال س[2]: «وأمَّا قولهم: هذه الدارُ نِعْمَتِ البَلَدُ، لَمّا كان البلدُ الدارَ أقحموا التاء، فصار كقولك: مَن كانت أُمَّك؟ وما جاءتْ حاجتَك؟ ومن قال نِعمَ المرأةُ قال نِعْمَ البلدُ، وكذلك: هذا البلدُ نِعمَ الدارُ، لَمّا كانت البلدَ ذُكِّرَتْ» انتهى. وقال الشاعر[3]:

أو حُـرَّةٌ عَيْطَـلٌ نَبْجـاءُ مُجْفَـرَةٌ ... دَعائمَ الزَّورِ ، نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَـدِ

ألحق علامةَ التأنيثِ والزَّورَقُ مذكر؛ لأنه كَنى به عن الحُرَّة، وهي الناقة.

وقال الآخر[4]:

نِعْمَتْ كِساءُ الضَّجيعِ شَهْلَةٌ فُـضُلٌ ... غَـرَّاءُ بَهْكَنَـةٌ شَـنْباءُ عُطْبُـولُ

وقال الراجز[5]:

نِعْمَـتْ جَـزاءُ المُـتَّقِينَ الجَنَّـهْ ... دارُ الأَمـانِي والمُنَـى والمِنَّـهْ

وترك التاء أجود إذا كان الفاعل مذكرًا قد كُني به عن مؤنث مراعاةً للفظ.

---

(١) يعني قوله: «وإن كان المخصوص مؤنثًا جاز أن يقال: نِعْمَتْ وبِئْسَتْ مع تذكير الفاعل».

(٢) الكتاب ٣: ١٧٩.

(٣) هو ذو الرمة يصف الناقة. الديوان ص ١٧٤ والخزانة ٩: ٤٢٠ - ٤٢٤ [٧٦٩]. حرَّة: كريمة. وعيطل: طويلة العنق. وثبجاء: ضخمة الثَّبَج، وهو الوسط. ومجفَرة: عظيمة الجنب واسعة الجوف. ودعائم الزور: الضلوع. والزَّور: عظم الصدر. والزورق: السفينة. والبلد: الأرض والمفازة. ك: أو حرة غيطلٌ.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٠. الشهلة: التي شاب سواد عينها حمرة أو زرقة، والنَّصَف العاقلة. والفُضُل: التي ليس عليها إلا ثوب واحد. والغَرَّاء: البيضاء. والبهكنة: الجارية الخفيفة الروح، الطيبة الرائحة، المليحة الحلوة. والشنباء: التي في أسنانها رقة وتحدُّد، والعذبة الفم. والعطبول: الطويلة العنق.

(٥) شرح المصنف ٣: ٢٠.

وفي كلام ابن عصفور في «الشرح الكبير»[1] ما يوهم أنك إذا قلت «هذا البلدُ نِعمَ الدارُ» لا تلحق العلامة، وإن كان الدار عنيت بها البلد، والدار مؤنثة، والبلد مذكر. وما قاله ابن عصفور ظاهر من كلام س، وهو أنه لا يجوز في «هذا البلدُ نِعمَ الدارُ» التأنيث؛ لأنه قال[2]: «فَلَزِمَ هذا في كلامهم»، لكن القياس يقبله، والنحويون قالوه، فيُحمل كلام س على أنه أراد باللزوم لزومًا أكثريًّا، كما /قال [٤: ٢٠٣/أ] في «كأيِّنْ مِن رجلٍ» إنّ مِنْ لَزِمَتْ، ثم صرَّح[3] بأنّ أكثر العرب هم الذين يُلحقونها لا كلهم.

والأحسن في نِعْمَتِ الجاريةُ أختُك التاء، وكذلك في التثنية، وأمَّا في الجماعة من الإناث فالأحسن ترك التاء، نحو: نِعمَ النساءُ أخواتُك. وقال س[4]: «واعلمْ أنّ نِعمَ تُذَكّر وتُؤَنَّث، تقول: نِعْمَتِ المرأةُ، ونِعْمَ المرأةُ، كما قالوا: ذهبَ المرأةُ، والحذفُ في نِعْمَتْ أكثرُ». يعني أكثر من الحذف في ذهبتِ المرأةُ؛ لا أنّ[5] الحذف في نِعْمَتْ إذا كان فاعلها مؤنثًا أكثر من الإثبات.

ص: وتُلحَق ساءَ بِبِئسَ، وبها وبِنعمَ فَعُلَ موضوعًا أو محوَّلاً من فَعَلَ أو فَعِلَ مضمَّنًا تعجُّبًا، ويَكثُر انجرارُ فاعلِه بالباء، واستغناؤه عن الألف واللام، وإضمارُه على وَفْق ما قبلَه.

ش: قال المصنف في الشرح[6]: «يقال: ساءَ الرجلُ أبو لهب، وساءتِ المرأةُ حمالةُ الحطبِ، وساءَ رجلاً هو، وساءتِ امرأةً هي، بإجراء ساءَ مُجرى بئسَ في

---

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير ١: ٦٠٧، قال: «وتقول: هذا البلدُ نعمَ الدارُ، فلا تُلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة؛ لأنك عنيت بها البلد، وهو مذكر».

(٢) الكتاب ٢: ١٧٩.

(٣) الكتاب ٢: ١٧٠.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٨.

(٥) ك: إلا أن.

(٦) ٣: ٢١.

كل ما ذكر، ولذلك استُغني بـ(ساءَ) عن[1] بئسَ في قوله تعالى ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾[2]، وبـ(بئسَ) عن ساءَ في قوله تعالى ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾[3]، وقد جُمعا في قوله تعالى﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[4] انتهى.

وفي كلامه نقد من وجهين:

أحدهما: إفراد ساءَ بالذكر، وهي فرد من أفراد فَعُلَ المُحْرَى مُجرى بئسَ ونِعمَ، وساءَ في الأصل فعلٌ متعدٍّ إلى واحد، متصرف، على وزن فَعَلَ، بفتح العين، تقول: ساءَ الأمرُ زيدًا يَسوءُه، فحُوِّل إلى فَعُلَ - بضم العين - لِما في ذلك من المبالغة، فهو مندرج تحت قوله **أو مُحَوَّلاً من فَعَلَ**، فإفراده بالذكر لا وجه له.

النقد الثاني: قوله «إنه استُغني ببئسَ عن ساء في قوله تعالى ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾»، وليس هذا استغناءً؛ لأنَّ ما جاء على الأصل لا يقال إنه استُغني به عما ضُمِّنَ معناه، بل الأمر بالعكس، وهو الاستغناء بالمضمَّن عما ضُمِّن معناه، كما قال المصنف في ساءَ إنه استُغني بها عن بئسَ في قوله ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾.

وعلى باب بئسَ[5] حمل أبو علي[6] ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾، وجعله غيرُه[7] من باب: طابَ زيدٌ نفسًا. وقال في «التذكرة»: «يكون انتصاب المَثَل على حد انتصاب الحِمل في قوله ﴿وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا ﴾[8]».

---

(١) في المخطوطات: «بمعنى»، صوابه في شرح المصنف.

(٢) سورة الأعراف: ١٧٧.

(٣) سورة الجمعة: الآية ٥.

(٤) سورة الكهف: الآية ٢٩.

(٥) وعلى باب بئس ... القوم: سقط من ك.

(٦) الإيضاح العضدي ص ٨٧. ونص الواحدي في التفسير البسيط ٩: ٤٧٢ على أنَّ هذا قول أكثر النحويين. وانظر حواشيه.

(٧) التفسير البسيط للواحدي ٩: ٤٧٣، وقد ذكر أنَّ هذا قول بعضهم، ولم يسمِّه.

(٨) سورة طه: الآية ١٠١.

وجعل ابن دُرُسْتُوَيْه القومَ من جنس المَثَل، وهو عنده من باب: حَسُنَ رجلاً زيدٌ، فزيدٌ من الرجال، وكذلك القوم عنده من المَثَل، ولذلك لم يكن: نِعمَ أمثالاً القومُ، كما تقول: نِعمَ رجالاً القومُ؛ لأنهم لَمَّا ضُرب بهم المَثَل صاروا مَثَلاً على الاتِّساع، فصار «مَثَلاً» جنسًا منه القوم الذين كَذَّبوا، كما تقول: نِعمَ رجلاً زيدٌ، فزيدٌ من جنس الرجال، فسُمِّي ما ضُرب به المَثَل مَثَلاً على الاتِّساع، حكى هذا عن غيره، واستحسنه، وأجاز ما ذكر أبو علي.

وقوله **وبِها** - أي وبِئسَ - **ونِعمَ فَعُلَ موضوعًا** مثاله: حَسُنَ الخُلقُ خُلُقُ الحكماءِ، وقَبُحَ العِنادُ عِنادُ المبطلين، وشَنُعَتِ الوُجُوهُ وُجوهُ الكافرين.

وقوله **أو مُحَوَّلاً من فَعَلَ وفَعِلَ** قال المصنف في الشرح[1]: «فمنها قول العرب: لَقَضُوَ الرجلُ فلانٌ، وعَلُمَ الرجلُ فلانٌ، بمعنى: نِعمَ القاضي هو، ونِعمَ العالِمُ هو» انتهى.

ومعنى الإلحاق أنه يثبت لفَعُلَ سائر الأحكام التي لِنِعمَ وبِئسَ من الفاعل والتمييز /والمضمر ومجيء «ما» بعده، كقوله ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[2]، ويُتأوَّل مثل قوله ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾[3] - أي: مَثَلُ القومِ - لاختلاف التمييز والمخصوص. [٤: ٢٠٣/ب]

وفي كلام الشارح[4] التمثيل في المُحَوَّل من فَعِلَ إلى فَعُلَ قوله «وعَلُمَ الرجلُ فلانٌ»، ونصَّ النحويون على أنَّ الفعل إذا كان على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ حُوِّلَ إلى فَعُلَ، وصار المتعدي منها لازمًا، وأنَّ العرب شَذَّتْ في ثلاثة ألفاظ[5]، فلم تُحَوِّلها،

---

(١) ٣: ٢١. وذكر ابن السراج أنَّ هذا حكي عن الكسائي. الأصول ١: ١١٥ - ١١٦.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٣٦.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٧٧.

(٤) ٣: ٢١.

(٥) الأصول ١: ١١٦.

بل أبقَتها على أصلها من الوزن، واستعملَتْها استعمال نِعمَ من غير تحويل، لكن جعلتها لازمةً، وهي عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ، فتقول: عَلِمَ الرجلُ زيدٌ، وجَهِلَ الرجلُ عمرٌو، وسَمِعَ الرجلُ عمرٌو، إذا أرادوا المبالغة في علمه وجهله وسماعه.

وذكر خَطَّاب بن يوسف المارِديّ شرطًا في إلحاق فَعُلَ بنِعمَ وبِئسَ، وهو أنه لا يُنَى مُتَوَصَّلاً به إلى ما لا يجوز التعجب منه، قال في كتابه «الترشيح» حين تكلّم على لَفَعُلَ[1] ما نصه: «فإن تعجبت من الرباعي فصاعدًا أو الألوان والعاهات فإنهم عدَلوا فيه عن الأصل في هذا البناء، واستغنَوا عنه بقولهم: أَفْعَلُ الفعلِ فعلُه، تقول: أَشَدُّ الحُمرةِ حُمرتُه، وأَسْرَعُ الانطلاقِ انطلاقُه، وأَفْحَشُ الصَّمَمِ صَمَمُه، والاسم الأول مبتدأ، والثاني مضاف إليه، وما بعد المضاف خبر. وكان القياس أن يقولوا: لَفَحُشَ الصَّمَمُ صَمَمُه، ولَشَدَّتِ الحُمرةُ حُمرتُه، فيرفعوه من حيث رَفعوا: لَكَرُمَ الرجلُ زيدٌ، ولكنهم استَغنَوا عنه بما ذكرتُ لك» انتهى.

وقوله **مُضَمَّنًا تَعَجُّبًا** اختلفوا[2] في هذه الصيغة: فذهب الفارسيُّ[3] وأكثر النحويين إلى إلحاقها بباب نِعمَ فقط، فعلى هذا تَثبت لها جميع أحكام نِعمَ. وذهب الأخفش[4] والمبرد[5] إلى أنه يجوز إلحاقها بباب التعجب.

وفي «البسيط»: «المغيَّرُ عن أصل صيغته للمدح لازمٌ لذلك المعنى الذي غُيِّر له بحيث صار من ألفاظ المدح وغيرُ لازم، اللازم حَبَّذا، وعكسه لا حَبَّذا، وغير اللازم كل فعلٍ على ثلاثة أحرف يُبنى منه فَعُلَ، ويوضع للمدح والذمّ إن قبلهما في المعنى قياسًا، وهذا عامّ وخاصّ، العامّ ما كان معناه يَقرُب من معنى نِعمَ وبِئسَ، أو

---

(١) الذي في المخطوطات: يفعل.

(٢) اختلفوا: سقط من ك.

(٣) تقدم قوله في ص ١٤٣.

(٤) سيأتي بعد قليل أنّ الأخفش حكى الاستعمالين في كتابه «الكبير» عن العرب.

(٥) المقتضب ٢: ١٤٩ - ١٥٠.

فيه نسبة إليهما، كعَظُمَ وصَغُرَ وساءَ وكَبُرَ[1] ولَطُفَ وهانَ وعَزَّ وشَدَّ ونحوه، والخاصّ ما دلّ على خصوصية ما مُدح به، نحو: حَسُنَ وفَقُهَ، ورُدَّ إلى فَعُلَ ليكون من أفعال النحائز؛ إذ بها يقع المدح والذم، وليصير إلى ما لا يتعدى، وهو أصل الباب كنِعمَ وحَبَّذا.

واختلفوا في فاعلها: فقال الأكثرون كالأخفش وغيره: يكون بمنْزلة نِعمَ وبئسَ وحَبَّذا، يكون ظاهرا عامًّا، ومضافًا، أو مضمرًا مفسَّرًا، أو حرف إشارة مفسَّرًا وغير مفسَّر، والاسم بعدها كما تقدم فيها، كقولك: عَظُمَ رجلاً زيدٌ، وتقول: حَسُنَ ذا زيدٌ، وهو يقلُّ لقلّة ما يُبنى من هذا، وإنما سُمع منه حَبَّذا، وشَدَّ ما أنك ذاهب، وعَزَّ ما أنك منطلق، بُني مع ما، وصارا معًا بمنْزلة مصدر في موضع الظرف، كما تقول: حَقًّا أنك ذاهب، أي: في الحقِّ أنك ذاهب، أي: في الشَّدِّ والعِزِّ أنك ذاهب، كما صارت قَلَّما /غالبة عليها الحرفية لتركيبها معها. [٤: ٢٠٤/أ]

وقال بعضهم: يجوز أن يكون فاعلها كل اسم، وأجاز: حَبَّ زيدٌ. والخاصّ كالعامّ، نحو: فَقُهَ رجلاً زيدٌ، وحَسُنَ رجلاً عبدُ الله» انتهى ما لخص من البسيط.

والصحيح جواز الاستعمالين، أعني استعماله استعمال نِعمَ وبئسَ، فيكون فاعله وأحكامه كأحكامها. واستعماله استعمال فعل التعجب، فلا يلزم فاعله أن يكون كفاعل نِعمَ وبئسَ في كونه ذا أل أو مضافًا إليه أو مضمرًا على شريطة التفسير، ويكون مخصوصه المرفوع به خاصة، حكى الأخفش الاستعمالين في الكبير له عن العرب.

وفي «الإفصاح»: «ذكر أبو الحسن والفراء وأبو العباس وجماعة أنّ العرب تنقل الثلاثي إلى فَعُلَ بالضم، وتجعله في العمل بمنْزلة نِعمَ وبئسَ، فيكون فاعله جنسًا فيه اللام، أو مضافًا إلى ما فيه اللام، أو مضمرًا مبهمًا مفسَّرًا بنكرة منصوبة،

---

(١) ك: وكسر.

والمعتل من الثلاثي يقدر فيه ذلك التقدير، فتكون ألفه منقلبة عن معتلٍّ مضموم، نحو: عَلُمَ الرجلُ زيدٌ، وجَهُلَ الرجلُ عمرٌو، وعَلُمَ رجلاً زيدٌ، وباع وقال على ذلك الحد. فإن كان على فَعُلَ بالضم تُرك على حدّه. وكثيرًا ما تدخل اللام، فتقول: لَعَلُمَ رجلاً زيدٌ، وينبغي أن يكون جواب قسم[1]، كما تقول: لَنِعمَ الرجلُ زيدٌ» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[2]: «فإذا قلت لَقَضُوَ الرجلُ فلانٌ بمعنى: نِعمَ القاضي هو - ففيه معنى: ما أقْضاه!» انتهى.

وكيفية بنائه أنه إمَّا أن يكون صحيحًا[3] عينه ولامه، أو معتلَّهما، أو معتلَّ أحدهما، أو مضعَّفَهما:

إن كان صحيحَهما على فَعُلَ وَضْعًا أو تحويلاً من فَعَلَ وفَعِلَ فإمَّا أن تُجريه مُجرى نِعمَ أو مُجرى فِعل التعجب، إن أجريتَه مُجرى نِعمَ، نحو: حَسُنَ الوجهُ وجهُك - فيجوز فيه إقرار ضمة العين، وتسكينها، ونقلها إلى فاء الكلمة. وإن أجريتَه مُجرى فِعل التعجب جاز الضم والتسكين، ولا يجوز النقل.

وإن كان مضعفًا فالإدغام، فتقول: لَحَبَّ الرجلُ زيدٌ، ويجوز النقل إلى الفاء، فتقول: لَحُبَّ الرجلُ زيدٌ.

وإن كان معتلَّهما من باب قُوَّة قلبتَ الضمة كسرةً واللامَ ياءً استثقالاً للواوين والضمة، فتقول: لَقَوِيَ الرجلُ زيدٌ. أو من باب شَوى، فتقلب الياءَ واوًا لضمة ما قبلها، وتفعل بها ما فعلت بباب قُوَّة، فتقول: لَشَوِيَ الرجلُ زيدٌ. ويجوز التسكين فيهما، فتقول: لَقَوْيَ الرجلُ زيدٌ، ولَشَوْيَ الرجلُ عمرٌو، ولا يُدغم لأنه سكون عارض.

---

(١) ك: نعم.

(٢) ٣: ٢١، وفيه اختصار.

(٣) صحيحًا: سقط من ك.

وإن كان معتلَّ العين، نحو جادَ وباعَ - لزم قلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول للرجل إذا كان حسن القول أو البيع: قالَ الرجلُ زيدٌ، وباعَ الرجلُ عمرٌو.

وإن كان معتلَّ اللام، وكان على فَعُلَ وضعًا، نحو سَرُوَ، قلت: سَرُوَ الرجلُ عمرٌو، ويجوز التسكين. وإن كان أصله فَعَلَ وفَعِلَ نحو غزا ورمى ولَهِيَ وخَشِيَ، ففي ذلك خلاف: ذهب الجمهور إلى أنه يُحَوَّل إلى فَعُلَ، فتظهر الواو فيما أصله الواو، نحو غَزُوَ، وتنقلب الياء فيما أصله ياءٌ واوًا، فتقول: قَضُوَ.

وذهب بعض النحويين إلى أنه يُقَرُّ على حاله، فتقول: لَرَمَى الرجلُ زيدٌ، ولَغَزا الرجلُ /عمرٌو؛ لأنَّ هذا الفعل يشبه الأسماء في عدم التصرف، فكما يُكره فيها أن يجيء في آخرها واو مضموم ما قبلها فكذلك كُره فيما أشبهها. [٤: ٢٠٤/ب]

وإذا أسكنت عين الكلمة مما لامه ياء لم تردّ اللام إلى أصلها من الياء وإن ذهبت الضمة التي أوجبتْ قلبها؛ لأنَّ هذا سكون عارض، كما لم يعتدُّوا بسكون قولهم: دُنْيَ له[1]، أي: دُنِيَ له، فيردّوها إلى الواو إذ زال موجب قلبها ياء - وهو الكسرة - لأنه سكون عارض أيضًا.

وقوله **ويَكثُر انجرارُه بالباء** قال المصنف في الشرح[2]: «ولِكَون فَعُلَ المذكور مُضَمَّنًا تعجُّبًا استُحسِن فيه ما لم يُستَحسَن في نِعمَ من جرِّ فاعله بالباء حملاً على أفْعِلْ به في التعجب، فإذا قيل حَسُنَ بزيدٍ رجلاً نُزِّلَ منزلة: أَحسِنْ بزيدٍ رجلاً» انتهى.

وقول المصنف «ما لم يُستَحسَن في نِعمَ» عبارة ليست بجيدة؛ لأنها تُشعر بجواز جرِّ فاعل نِعمَ بالباء، وهو لا يجوز، فتخليص العبارة أن يقال: «ما لا يجوز في

---

(١) من ذلك قول صُخَير بن عُمَير: «قالت : أراهُ دالفًا قد دُنْيَ لَهْ». الأصمعيات ص ٢٣٥. دني له: قوربت خطاه.

(٢) ٣: ٢١، وهذا معنى قوله لا لفظه.

نعمَ». حكى الكسائي[1] عن العرب: «مررتُ بأبيات جادَ بهنَّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا»، حَذف الباء، وجاء بضمير الرفع متصلاً، وقال الشاعر[2]:

حُبَّ بالزَّورِ الذي لا تُرَى ... منهُ إلا صَفْحةٌ أو لِمامْ

وقال آخر[3]:

لَحَبَّ بنارٍ أُوقِدَتْ بَين مُحْلِبٍ ... وفَرْدَةَ، لو يَدنو مِنَ الحَبلِ واصِلُهْ

وقال آخر[4]:

يُضيءُ سَناهُ الهَضْبَ هَضْبَ مُتالعٍ ... وحَبَّ بذاكَ البَرقِ ، لو كانَ دانِيا

وقال آخر[5]:

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلماءَ مِن جانِبَيْ قَسًا ... وحُبَّ بِها مِن خابِطِ الليلِ زائرِ

وقال آخر[6]:

فقلتُ : اقْتُلُوها عَنكمُ بِمزاجِها ... وحُبَّ بِها مَقتُولةً حينَ تُقتَلُ

---

(١) مجالس ثعلب ص ٢٧٣ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٢.

(٢) هو الطرماح. الديوان ص ٢٢٨ والكامل ص ٨٤٦. والبيت بلا نسبة في اللسان (زور). ورواية الديوان: «حَبَّذا الزَّورُ». الزَّور: الزائر. ولمام: لقاء يسير.

(٣) هو جرير. الديوان ص ٩٦٣. محلب: قاع. وفردة - بالفاء -: اسم جبل.،واسم ماء أسفل مياه الثلبوت بنجد في الرمة لبني نَعامة، وذكر ياقوت أنه وجد اسم الماء بخط ابن الفرات مقيَّدًا في غير موضع: قَرْدة، بالقاف. معجم البلدان (فردة) و(قردة). ك: بين محلب.

(٤) هو سُحيم عبد بني الحَسحاس. الديوان ص ٣١. سناه: سنا البرق، والسَّنا: الضياء. والهَضبة: الأكمة الملساء القليلة النبات. ومتالع: جبل لغنيّ بالحِمى.

(٥) هو ذو الرمة. الديوان ٣: ١٦٨٣ والكتاب ١: ٤٢٦. نعت خيال الحبيبة، فجعل له ضميرها. تخبط الظلماء: تسير فيها على غير هدى. وقسا: موضع في بلاد بني تميم. ك: من جانبي فَسا.

(٦) هو الأخطل. شعره ص ١٤٣ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٣. اقتلوها: امزجوها بالماء حتى تذهب حدّتها، يعني الخمر.

وقال آخر[1]:

بَكَتْ عَينِي ، وحُـقَّ لهـا بُكاهـا ... ومـا يُغْنِـي البُكـاءُ ولا العَوِيـلُ

وقوله **واستغناؤه عن الألف واللام** مثاله ما تقدَّم ذكره من حكاية الكسائي: «جادَ بهنَّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا»، و«لَحَبَّ بنارٍ»، وحَبَّ بذاكَ البَرقِ»، وحُبَّ بها مِن خابطٍ»، وحُبَّ بها مقتولةً»، وحُقَّ بكاها».

وقوله **وإضمارُه على وَفقِ ما قبلَه** تقول: الزيدون كَرُمُوا رجالاً، تُنَزِّله منْزلة: الزيدون ما أَكْرَمَهم رجالاً، ولا يجوز هذا في نِعمَ وبئسَ، إنما تُضمر فيهما ضميرًا مفردًا مُستَكِنًّا، يُفَسِّره ما بعده، وهذا الضمير الذي في فَعُلَ يكون على وَفقِ ما قبلَه مِن إفرادٍ وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

فأمَّا قوله ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[2]، فيحتمل أن يكون مثل: نِعْمَتِ /امرأةً هندٌ، وهو قول ابن بَرْهان[3]، ويكون المبتدأ محذوفًا، كما قال [٤: ٢٠٥/أ] ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟﴾[4]، فظهر المبتدأ، وصَدَق عليه الأول، وتقديره: كَبُرَتْ كلمةً كلمةٌ تخرج. وأن يكون فاعل ﴿كَبُرَتْ﴾ ضميرًا يرجع إلى ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[5]، وهو قول الزمخشري في «الكشاف»[6].

---

(١) حسان أو عبد الله بن رواحة أو كعب بن مالك. السيرة النبوية ٢: ١٦٢ والكامل ١: ٢٨٧ والحماسة البصرية ٢: ٦٠٤ [٤٥١] وديوان حسان ١: ٥٠٤.

(٢) سورة الكهف: الآية ٥.

(٣) شرح اللمع له ص ٤٢١.

(٤) سورة الصف: الآية ٣. ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾.

(٥) سورة الكهف: الآية ٤. ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾.

(٦) الكشاف ٢: ٤٧٢، وأضاف: «وسميت كلمة كما يسمون القصيدة بها». وهو قول أبي عبيد كما في التفسير البسيط ١٣: ٥٢٤.

وأجاز بعض النحويين في ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ أن ينتصب (مَقْتًا) على الحال، و(أن تَقولوا) فاعل (كَبُرَ). وفي ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾ أن تكون (كلمةً) حالاً موطِّئة بالصفة، والفاعل مضمر لتقدُّم ذكره[1]. وتقدَّم[2] مِن قولنا أنَّ فَعُلَ لا يُستعمل في الضمة النقل إلى فاء الكلمة إلا إذا كان للمدح أو الذمّ لا في التعجب، وأنشدوا[3] على ذلك قول الشاعر[4]:

لم يَمْنَعِ الناسُ مِنِّي ما أَرَدتُ ، ولا ... أُعْطِيهِمُ ما أَرادُوا ، حُسْنَ ذا أَدَبَا

---

(١) نسب هذا القول في المحرر الوجيز ٣: ٤٩٦ إلى فرقة، قال: «والتقدير: كبرت فريتهم، أو نحو هذا».

(٢) تقدم ذلك في ص ١٤٧.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٥ والخصائص ٣: ٤٠.

(٤) هو سهم بن حنظلة الغنوي. الأصمعيات ص ٥٦ [الأصمعية ١٢].

ص: باب حَبَّذا

أصلُ «حَبَّ» من «حَبَّذا»: حَبُبَ، أي: صار حبيبًا، فأُدغِم كغيره، وأُلزِم مَنعَ التصرف وإيلاءَ «ذا» فاعلاً في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرهما. وليس هذا التركيب مُزيلاً فعليَّة حَبَّ، فيكون مع «ذا» مبتدأً، خلافًا للمبرد وابن السراج ومن وافقهما، ولا اسميةَ «ذا»، فيكون مع حَبَّ فعلاً فاعلُه المخصوص، خلافًا لقوم. وتدخل عليها «لا»، فتحصل موافقةُ «بِئسَ» معنًى.

ش: حَبَّذا ولا حَبَّذا من الصيغ التي وُضعت للمدح والذم عمومًا كنِعمَ وبئسَ، والعامّ ما أُجملت[1] فيه الصفات المحمودة أو المذمومة بحيث لا يخصُّ اللفظ واحدًا منها إبلاغًا في ذلك؛ لأنَّ التخصيص يتطرق إليه احتمال أنَّ له الوصف الآخر.

قيل: والفرق بينهما وبين نِعمَ[2] وبئسَ أنَّ حَبَّذا تُشعر مع دلالتها على المدح بأنَّ الممدوح محبوب وقريب من النفس، ولا حَبَّذا بالعكس، ولا تُشعر بذلك نِعمَ وبئسَ.

وقيل: ليستا للمدح والذم بالوضع، وإنما وَضعُها للمبالغة في تمكُّن الحب، فتكون أبلغ من أَحَبَّ، لكن الحبَّ قريب من المدح؛ لأنَّ المحبوب ممدوح في الأكثر.

وقوله **أصلُ حَبَّ من حَبَّذا حَبُبَ أي: صار حبيبًا** يدلُّ على ذلك كونه لا يتعدى، ولأنَّ ما بُني للمدح من هذا النوع يكون على فَعُلَ أصلاً أو تحويلاً، ولأنه إذا لم يُستعمل مع «ذا» جاز نقل حركة العين إلى الفاء، وروي بالوجهين[3]:

---

(١) فيما عدا س: احتملت.

(٢) وبين نعم ... بأن الممدوح محبوب: سقط من ك.

(٣) تقدم البيت في ص ١٤٩.

..... وحُبَّ بها مَقتُولةً حينَ تُقتَلُ

ولا يجوز مع ذكر «ذا» إلا الفتح، فتقول: حَبَّذا.

وأصله قبل استعماله للمدح فَعَلَ، وهو متعدٍّ، تقول: حَبَبْتُ زيدًا - وهو أقلُّ من أَحْبَبْتُ - فهو محبوب، وهو أكثر من مُحَبّ، وهو حبيب، أي: محبوب، وقرأ أبو رجاء العُطارديّ ﴿فاتَّبِعُوني يَحبِبْكُمُ اللهُ﴾[1]، بفتح الياء وكسر الحاء، وكان قياسها الضم؛ لأنَّ المضعف من فَعَلَ المتعدي قياسُه يَفعُل، نحو شَدَّه يَشُدُّه.

وقوله **فأُدغِم كغيره** متى كان ثلاثيًّا مضعفًا وجب الإدغام، وسواء أكان على وزن فَعَلَ كشَدَّ، أو فَعِلَ كشَلَّ[2]، أو فَعُلَ كلَبَّ، وقد جاء في بعض ذلك الفك، نحو: لَحِحَتْ عينُه[3].

وقوله **وأُلزِمَ /منعَ التَّصَرُّف** لأنه صار كالحرف الذي جيء به لمعنًى في غيره ؛ إذ أصله ألاَّ يدل على المدح ، وذلك بخلاف غيره ، فإنه يتصرف، نَحو : لَبَّ الرجلُ [4] ، تقول فيه : لَبُبْتَ و لم تَلْبُبْ ، وفَعُلَ من المضاعف قليل النظير. [٤: ٢٠٥/ب]

وقوله **وإيلاءَ** «ذا» **فاعلاً** أي: وأُلزِم إيلاءَ «ذا» فاعلاً، ذكر بعض النحويين الاتِّفاق على أنه لا يكون بعدها إلا «ذا» اسم الإشارة، وقد ورد فيها رفعها لغير الإشارة، كقوله[5]:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٣١. ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾. مختصر الشواذ ص ٢٠

(٢) شَلَّتْ اليدُ تَشَلُّ: أصابها الشلل. د: كسن. ظ، ن: كشد.

(٣) لححت عينه: التصقت.

(٤) لَبَّ الرجلُ: صار ذا لُبّ، واللُّبّ: العقل.

(٥) هذه قطعة من بيت لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٩٧، وهو:

هَجَرَتْ غَضُوبُ ، وحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوادٍ ، دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

غضوب: اسم امرأة. وعوادٍ: صَوارف. ووليك: قربك. وتشعب: تخالف قصدك، وتفرّق.

..... وحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ .....

فقيل: هو استعمال للأصل، وإنما الكلام بعد التركيب.

وقوله في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرِهما مثال الإفراد والتذكير[1]:

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ .....

ومثال التثنية قوله[2]:

حَبَّذا أنتما خَليلَيَّ إنْ لَمْ تَعْذُلاني في دَمْعِيَ المُهَراقِ

ومثال الجمع قوله[3]:

وحَبَّذا نَفَحاتٌ مِن يَمانِيةٍ تأتيكَ مِن جَبَلِ الرَّيَّانِ أحْيانا

وتقول: حَبَّذا الزيدون. ومثال التأنيث[4]:

ألا حَبَّذا هندٌ وأرضٌ بِها هندُ .....

وقول الآخر[5]:

يا حَبَّذا القَمْراءُ واللَّيلُ الداجْ وطُرُقٌ مِثلُ مُلاءِ النَّسَّاجْ

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أنَّ «ذا» هو الفاعل هو على قولِ مَن لم يَدَّعِ التركيب، وهو مذهب ابن كيسان، وابن درستويه، والفارسي في

---

(١) هذا صدر بيت تقدم في ٣: ١٢٦.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٢.

(٣) هو جرير. الديوان ص ١٦٥. الريح اليمانية: الجنوب.

(٤) عجز البيت: «وهندٌ أتَى مِنْ دُونِها النَّأيُ والبُعدُ». وهو للحطيئة. الديوان ص ٣٩ [دار صادر] وشرح القصائد السبع ص ٢٩٩.

(٥) الرجز في العين ١: ١٦١ ومجاز القرآن ٢: ٣٠٢ والكامل ص ٣٧١ وجمهرة اللغة ١: ٤٧٦، وفيه تخريجه، واللمع ص ١٤٣. وآخر الأول في معظم المصادر: «الساج»، وهو أولى. ليلة قمراء: مقمرة.

«البغداديات»[1] وابن بَرهان[2]، وابن خروف[3]، وظاهر مذهب الخليل وس على زعم المصنف[4].

واختلف الذاهبون إلى هذا المذهب في علة إفراد اسم الإشارة وتذكيره وإن اختلف المخصوص بالتثنية والجمع والتأنيث:

فقيل[5]: امتنع أن يطابق المخصوص لأنه جرى كالمثل، نحو: «أَطِرِّي فإنَّكِ ناعِلة»[6]، و«الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ»[7].

وقال أبو علي[8]: (ذا) جنس شائع، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في نِعمَ وبئسَ إذا كان ضميرًا.

وقال ابن كيسان[9]: إنما كان[10] ذلك لأنَّ الإشارة فيه أبدًا إلى مذكر محذوف. والتقدير عنده: حَبَّذا حُسنُ زيدٍ، وحَبَّذا أمرُه وشأنُه، وكذلك تثنيةً وجمعًا وتأنيثًا، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه.

---

(١) البغداديات ص ٢٠١ - ٢٠٤.

(٢) شرح اللمع له ص ٤٢٠.

(٣) شرح الجمل له ص ٥٩٩.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٢٣، ولم يذكر فيه الخليل. ونسبه إلى سيبويه قبله ابن خروف في شرح الجمل ص ٥٩٩، فقال: «هذا قول سيبويه - رحمه الله - وأخطأ من زعم عليه غير ذلك».

(٥) المفصل ص ٢٧٥ وشرحه لابن يعيش ٧: ١٣٨، ١٤١ وشرح اللمع لابن برهان ص ٤٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٩.

(٦) يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه. الكتاب ١: ٢٩٢ وأمثال أبي عبيد ص ١١٥ ومجمع الأمثال ١: ٤٣٠. الإطرار: أن تركب طرر الطريق أي نواحيه.

(٧) يضرب مثلاً للرجل يترك الشيء وهو ممكن، ويطلبه وهو متعذر. الفاخر ص ١١١ وأمثال أبي عبيد ص ٢٤٧ والزاهر ٢: ٢٤٧ ومجمع الأمثال ٢: ٦٨.

(٨) البغداديات ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٩ - ٦١٠ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١١٨.

(١٠) إنما كان: سقط من س.

قال في «البسيط»: «وهذا فاسد من وجوه:

منها: أنه دعوى لا دليل عليها؛ إذ لم يتكلموا به في موضع، وإنما يُدَّعَى الإضمار إذا تُكُلِّم به في موضع.

الثاني: أنَّ ما بعد الإشارة وصف له، ولا يُحذف لأنه هو العمدة؛ لأنه لازم الوصف في مواضع الإبهام كما في النداء، ولأنه كالمضمر في التفسير.

والثالث: أنَّ حذف المضاف مع الإقامة لا يُخرج الملفوظ به عن أن يُعتبر في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول: اجتمعتِ اليمامةُ[1]، ولا تقول: اجتمعَ اليمامةُ» انتهى.

[٤: ٢٠٦/أ] وعلى هذا الوجه اعتمد ابن عصفور في رده على /ابن كيسان، قال[2]: «لأنَّ العرب إذا حَذفت المضاف، وأقامت المضاف إليه مُقامه، فإنما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع على حسب الملفوظ به لا المحذوف، فتقول: اجتمعتِ اليمامةُ، ولا تقول: اجتمعَ اليمامةُ، وإن كان الأصل فيه قبل الحذف: اجتمعَ أهلُ اليمامةُ» انتهى.

وهذا الذي ذكراه ليس كما ذكراه، بل إذا حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه في الإعراب - لا يتعين أن تكون الأحكام على حسب ما أُقيم مُقامه، بل في ذلك طريقان: أحدهما ما ذكراه، وهو الأكثر. والثاني مراعاة المحذوف، وقد جاء ذلك في أفصح كلام، قال تعالى ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾[3]، التقدير: أو كذي ظلمات، فأعاد الضمير على ذي المحذوف.

---

(١) الكتاب ١: ٥٣.

(٢) شرح الجمل ١: ٦١٠.

(٣) سورة النور: الآية ٤٠.

والرابع: لو كان كذلك لجاز أن تقول: حَبَّذا، ويتم المقصود؛ لأنه ليس لازم الوصف لجواز الحذف بالفرض[1]، ولأنَّ بعض العرب ينصب بها التمييز لما أراد بيان الذات، ولو كان كما قال[2] لكان الأولى ردّ الأصل» انتهى.

وقوله **وليس هذا التركيب** إلى قوله **ومَن وافقهما**[3] قال المصنف في الشرح[4]: «صرَّح المبرد في (المقتضب)[5] وابن السراج في (الأصول)[6] بأنَّ حَبَّ وذا جُعلتا اسمًا مرفوعًا بالابتداء.

ولا يصحُّ ما ذهبا إليه من ذلك؛ لأنهما مُقِرَّانِ بفعليَّة حَبَّ وفاعلية ذا قبل التركيب، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى ولا لفظًا، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه، كما وجب بقاء حرفية (لا) واسمية ما رُكِّبَ معها في نحو: لا غلامَ لك، مع أنَّ التركيب قد أحدثَ في اسمِ (لا) لفظًا ومعنًى ما لم يكن، فبقاءُ جزأي حَبَّذا على ما كانا عليه أولَى؛ لأنَّ التركيب لم يغيرهما لا لفظًا ولا معنًى.

وأيضًا لو كان تركيب حَبَّذا مُخرجًا من نوع إلى نوع لكان لازمًا كلزوم تركيب إذْما، ومعلوم أنَّ تركيب حَبَّذا لا يلزم لجواز الاقتصار على حَبَّ عند العطف، كقول بعض الأنصار ﷺ:[7]

فَحَبَّـــذا رَبًّا، وحَـــبَّ دِيـــنا

---

(١) د: بجواز الحذف بالفرض. ن: لجواز الحذف بالعرض.

(٢) كما قال: انفردت به ن.

(٣) يعني قوله: «وليس هذا التركيب مُزيلاً فعليَّة حَبَّ، فيكون مع ذا مبتدأ، خلافًا للمبرد وابن السراج ومن وافقهما».

(٤) ٣: ٢٣ - ٢٦.

(٥) المقتضب ٢: ١٤٥.

(٦) الأصول ١: ١١٥.

(٧) هو عبد الله بن رواحة ﷺ. ديوانه ص ١٤٢، وتخريجه في ص ١٧٦.

أراد: وحَبَّذا دِينا، فحَذف ذا، ولم يتغير المعنى، ولا يُفعل ذلك بـ(إذْما) وغيرها من المركبات تركيبًا مُخرجًا من نوع إلى نوع، فعُلم بذلك أنَّ تركيب حَبَّذا ليس مُخرجًا من نوع إلى نوع.

وأيضًا لو كان حَبَّذا مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء كما تدخل على غيره من المبتدآت؛ فكان يقال: إنَّ حَبَّذا زيدٌ، وكان حَبَّذا زيدًا، وفي مَنعِ ذلك دلالة على أنَّ حَبَّذا ليس مبتدأ.

وأيضًا لو كان مبتدأ[1] لَلَزِمَ إذا دخلتْ عليه (لا) أن يُعطف عليه منفي بـ(لا) أخرى، فكان يمتنع أن يقال: لا حَبَّذا زيدٌ، حتى يقال: ولا المرضيُّ فِعلُه، ونحو ذلك، كما يُفعل مع المبتدأ الذي حَبَّذا مُؤَدٌّ معناه.

واختار ابن عصفور[2] اسمية حَبَّذا مُستَدِلاً بأنَّ العرب قد أكثرتْ من دخول (يا) عليها دون استيحاش؛ وزعم أنَّ فِعْلَ ذلك مع غيرها مما فِعليَّته مُحَقَّقة مُستَوحَش منه، كقوله[3]: /[٤: ٢٠٦/ب]

ألا يا اسْقِياني قَبلَ غارةِ سِنْجالِ .....

وعكسُ ما ادَّعاه أَولَى بالصحة؛ لأنَّ دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على حَبَّذا، فمن ذلك قراءة الكسائي ﴿ألا يا اسْجُدُوا﴾[4]، قال العلماء[5]:

---

(١) وأيضًا لو كان مبتدأ: سقط من ك.

(٢) المقرب ١: ٧٠ وشرح الجمل الكبير ١: ٦١٠ - ٦١١.

(٣) الذي في المخطوطات: «قوله»، صوابه في شرح المصنف. وهذا صدر بيت للشماخ، وعجزه: «وقبلَ مَنايا قد حَضَرْنَ وآجالِ». الديوان ص ٤٥٦ والكتاب ٤: ٢٢٤ وشرح أبيات المغني ٦: ١٦٨ - ١٧١ [٦٠٨]. سنجال: قرية من قرى إرمينية، وقيل: من قرى أذربيجان. ك: غارة سنجار.

(٤) سورة النمل: الآية ٢٥. السبعة ص ٤٨٠. فهو قد خفف اللام.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٩٠ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٠٦ والكشف لمكي ٢: ١٥٨ ومشكل إعراب القرآن ٢: ٥٣٣، والتقدير فيهن: يا هؤلاء.

تقديره: ألا يا قومِ[1] اسجدوا، فكذلك يكون التقدير في يا حَبَّذا: يا قومِ حبَّذا، أو نحو ذلك، فإنَّ حذف المنادى وإبقاء حرف النداء مُجَوَّز بإجماع، ومنه قول الشاعر[2]:

يـــا ، لعنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كُلِّهِـــم والصالحينَ على سِمعانَ مِـــنْ جـــارِ

وليس بشيء قولُ مَن قال في قراءة الكسائي: إنَّ معناها: ألا لِيَسْجُدوا، فحذف لام الأمر، وبقي الفعل مجزومًا[3]؛ لأنه قد روي عن الكسائي أنَّ القارئ بروايته إذا اضطرَّ إلى الوقف على الياء يقف بالألف[4]، ويبدأ بعدها (اُسْجُدوا) بضم الهمزة، فعُلِمَ بذلك أنه فعلُ أمرٍ قبلَه (يا)[5].

وقد جعل بعض العلماء[6] (يا) في مثل هذا لمجرد التنبيه دون قصد نداءٍ، مثل (ها) ومثل (ألا) الاستفتاحية. وهذا هو الظاهر من كلام س[7] في (باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم). ويؤيد هذا كثرةُ دخولها على (ليت) في كلامِ مَن لا يَحضره منادًى، ولا يَقصد نداءً، كقوله ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[8]، وكثرةُ معاقبتها لـ(ألا) الاستفتاحية قبل ليتَ وربَّ، كقول الشاعر[9]:

---

(١) فيما عدا س: ألا يا هؤلاء. والتقديران في التفسير البسيط ١٧: ٢١٠.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢: ٢١٩ وشرح أبياته ٢: ٣١ والكامل ص ١١٩٩ والمسائل الشيرازيات ص ١٩٥.

(٣) التفسير البسيط ١٧: ٢١٢.

(٤) وليس فيها ألف في رسم المصحف، ﴿ألا يَسْجُدُوا لله﴾.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤: ١١٥ وإيضاح الوقف والابتداء ٢: ٨١٦ والكشف لمكي ٢: ١٥٦ - ١٥٨.

(٦) الحجة ٥: ٣٨٣ - ٣٨٤ والتفسير البسيط ١٧: ٢٠٩ والتعليقة لابن النحاس ص ٢٤٦.

(٧) الكتاب ٤: ٢٢٤.

(٨) سورة النساء: الآية ٧٣.

(٩) تقدم البيت في ٥: ٥٦.

ألا ليتَ شِعْرِي هـــل أَبِيـــتَنَّ ليلـــةً بِـــوادٍ وحَـــولِي إذْخِـــرٌ وجَلِيـــلُ

وكقول الآخر[1]:

يا ليتَ شِعْرِيَ هل يُقْضَى انْقِضاءُ نَوًى فيَجمَعَ اللهُ بينَ الرُّوحِ والجَسَدِ

وكقول امرئ القيس[2]:

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ولا سِيَّما يومٌ بِدارةِ جُلْجُلِ

وكقوله أيضًا[3]:

فيا رُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَراءَهُ وطاعَنْتُ عنه الخَيلَ حتى تَنَفَّسَا»

انتهى[4].

قال س[5]: «وزعم الخليل أنَّ حَبَّذا بمنْزلة حَبَّ الشيءُ، ولكنَّ ذا وحَبَّ بمنْزلة كلمة واحدة؛ نحو لولا، وهو اسم مرفوع، كما تقول: يا بنَ عَمَّ، فالعَمّ مجرور؛ ألا ترى أنك تقول للمؤنث حَبَّذا، ولا تقول حَبَّذِه؛ لأنه صار مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّر هو اللازم؛ لأنه كالمَثَل».

قال أستاذنا أبو جعفر بن الزبير - رحمه الله - «لا تَعَلُّقَ لِمن يَنسُب إليه أنَّ حَبَّذا كله اسم بهذا اللفظ؛ إذ ليس صريحًا، بل لو قيل إنَّ ظاهره رَعْي الفصل لكان الوجه؛ ألا ترى تنظيره بـ(ابن عَمَّ)، وقوله (فالعَمّ مجرور)، وتعويله على تعليل بقاء (ذا) مع المذكر والمؤنث على صورة واحدة، فلهذا عَوَّل ابن خروف وأبو علي الشلوبين على هذا المفهوم» انتهى.

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٢) الديوان ص ١٠ وشرح القصائد السبع ص ٣٢. دارة جلجل: هي في الحمى، أو عند غَمْر ذي كندة.

(٣) يعني امرأ القيس. الديوان ص ١٠٦.

(٤) يعني قول المصنف في الشرح الذي بدأ في ص ١٥٧.

(٥) الكتاب ٢: ١٨٠.

وممن ذهب إلى أنه بمجموعه اسم السيرافي[1] وغيره، /وحملوا كلام س في [٤: ٢٠٧/أ]
قوله «وهو اسم مرفوع» على أنَّ «وهو» عائد على قوله «ولكنَّ ذا وحَبَّ بمنْزلة كلمة واحدة» أي : وحبَّذا اسم مرفوع . والقائل الآخر يقول : «وهو» عائد على «ذا» وحده.

واستَدلَّ مَن قال بِغَلَبة الاسم في التركيب بأنَّ جهة الاسمية أصل، والاسم أكثر تصرفًا؛ لأنَّ الخبر يَستَقِلُّ به، ولأنَّ التركيب يكون من الأسماء، نحو بَعْلَبَكَّ، ولا يكون من الأفعال.

ونَسب أبو الحسين بن أبي الربيع إلى الخليل وس هذا المذهب، قال[2]: «وعليه أكثر النحويين». وقال[3] في «اللباب»: «استَدَلَّ مَن قال بالتركيب وجَعَلَهما في تقدير اسم مفرد بحسن ندائه[4]، وبقولهم: ما أُحَيبِذَه، فصغروه تصغير المفرد، وبأنَّ ذا لم يُثَنَّ ولم يُجمَع، وبأنه لا يُحذف، ويضمر في الفعل كما فُعل بنِعمَ. وهذا لا يعتمد عليه؛ لأنَّ المنادى محذوف، ولأنَّ التصغير شاذّ، ولأنَّ إفراده لكونه جرى مجرى المثل، والأمثال لا تُغَيَّر عن أَوَّلِيَّتِها».

وظاهر كلام المصنف أنَّ حبَّذا مع كون «حَبَّ» فعلاً ماضيًا، و«ذا» فاعل به مركب؛ ألا ترى إلى قوله « وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى ولا لفظًا»، وأنَّ تشبيهه بقولك: لا غلام. على أنه يحتمل أن يُتأوَّل كلامُه على أنه يريد بالتركيب نقلَه إلى معنى المدح العامّ، وكونَه لم يبق على مدلوله الأول من أنه يدلُّ على معنًى خاصّ من المحبة، وكونه كان متصرفًا. وينبغي هذا التأويل لنصهم على أنَّ مَن قال بأنه فعل وفاعل لا يدَّعي التركيب.

---

(١) شرح الكتاب ٣: ٣٠/ب - ٣١/أ.

(٢) الملخص ١: ٤٤٩.

(٣) يعني العكبري. اللباب ١: ١٨٨ - ١٩٠، وهذا ملخص قوله لا لفظه.

(٤) موضعه بياض في ك.

وقوله **ولا اسميةَ ذا إلى قوله خلافًا لقوم**[1] استَدَلَّ مَن قال بغلبة الفعل على الاسم في التركيب في حَبَّذا بأنه هو المبدوء به، وهو أكثر حروفًا. ورَجَّحَ بعضهم هذا بأنه لا يبقى معه شذوذ، وهو كون أحدهما مفردًا والآخر مثنًّى، فلا يتبعه، نحو: حَبَّذا الزيدان، ولأنه يفسَّر، والمبتدأ ليس فيه إبهام حتى يكون التمييز من تمامه.

وممن ذهب إلى كونه مركبًا وأنه كله فعل، والمخصوص فاعل - أبو الحسن الأخفش وأبو بكر خَطَّاب[2].

وليس في قول العرب «لا تُحَبِّذْه» دلالة على أنَّ حَبَّذا كله فعل؛ إذ ليس مضارعَ حَبَّذا، إنما هو مضارع لـ«حَبَّذ»، ومعنى لا تُحَبِّذْه: لا تقل له حَبَّذا، كما تقول: لم يُبَسْمِلْ زيدٌ، أي: لم يقل باسمِ الله[3].

وقال بعض أصحابنا: استدلَّ القائلون بالتركيب بإفرادِ اسم الإشارة، وبكونِ حَبَّ لا يتصرف بحسب المشار إليه، وبكونِ العرب لا تَفصل بين (حَبَّ) و(ذا) بشيء، لا تقول: حَبَّ في الدار ذا زيدٌ، وأنت تريد: حَبَّذا في الدار زيدٌ.

وقوله **وتَدخل عليها (لا) فتَحصل موافقة بئسَ معنًى** إذا دخلتْ «لا» على حَبَّذا كانت للذمّ كما كانت دون «لا» للمدح، وقال الشاعر[4]:

لا حَبَّذا أنتِ يا صَنعاءُ مِنْ بَلَدٍ ... ولا شَعُوبُ هَوًى مِنِّي ولا نُقُمُ

وقال الآخر[5]:/ [٤: ٢٠٧/ب]

---

(١) يعني قوله: «ولا اسميةَ ذا، فيكون مع حَبَّ فعلاً فاعلُه المخصوص، خلافًا لقوم».

(٢) هو خطّاب الماردِيّ، وقد ذكر أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٢٨٥ أن الماردِيّ ذهب إلى ذلك في كتابه «الترشيح».

(٣) الملخص ١: ٤٤٩.

(٤) هو زياد بن حَمَل أو غيره. الحماسة ٢: ١٣٤ [٥٨٣] والمرزوقي ٣: ١٣٨٩ [٥٧٨] والحماسة البصرية ٢: ٥٠٦ [٣٥٩]، وفيه تخريجه. شعوب ونقم: موضعان باليمن.

(٥) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٢ والعيني ٤: ١٦.

ألا حَبَّذا عاذِري في الهَوَى ولا حَبَّذا الجاهِلُ العاذِلُ

وقال الآخر[1]:

ألا حَبَّذا أهلُ المَلا غيرَ أنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حَبَّذا هِيَا

ودخول «لا» على حَبَّذا لا يخلو من إشكال؛ لأنك إمَّا أن تُفَرِّع على أنَّ حَبَّذا كلَّه فعل، أو حَبَّ فعل، و«ذا» اسم، وكلاهما لا ينبغي أن تدخل عليه «لا»؛ لأنَّ «لا» لا تدخل على الماضي غير المتصرف، وتدخل على المتصرف قليلاً. أو تُفَرِّع على أنه بمجموعه اسم، ولا ينبغي أن تدخل عليه؛ لأنه إمَّا أن تقدِّره منصوبًا بها، وليس بجيد؛ لأنَّ النصب على العموم، نحو: لا رجلَ، ولا يصح هنا لأنه خصوص[2]. وإمَّا أن تقدِّره مرفوعًا، وليس بجيد؛ لأنَّ الأصح تكرار «لا»، فلا بُدَّ منه، ولا يجوز أن تكون غير مكررة إذا ارتفعت الأسماء بعدها بالابتداء إلا على مذهب الأخفش والمبرد[3].

ص: ويُذكَر بعدهما المخصوصُ بمعناهما مبتدأً مخبرًا عنه بهما، أو خبرَ مبتدأ لا يظهر، ولا تعمل فيه النواسخ، ولا يُقَدَّم، وقد يكون قبلَه أو بعدَه تمييزٌ مطابق أو حالٌ عاملُه حَبَّ، وربَّما استُغني به أو بدليلٍ آخرَ عن المخصوص. وقد تُفرَد حَبَّ، فيجوز نقلُ ضمة عينها إلى فائها، وكذا كلُّ فَعُلَ حلقيّ الفاء مُراد به مدحٌ أو تعجُّبٌ. وقد يُجَرُّ فاعلُ «حَبَّ» بباءٍ زائدة تشبيهًا بفاعِلِ أَفْعِلْ تعجُّبًا.

---

(١) البيت من قطعة لكَنْزة أمّ شَملة بن بُرد المِنقَريّ، وقيل: هي لذي الرمة، وقيل: لأم ذي الرمة. الحماسة ٢: ٢٣٨ [٦٧٣] وملحق ديوان ذي الرمة ٣: ١٩٢٠ - ١٩٢١ وطبقات فحول الشعراء ٢: ٥٦٠ - ٥٦١ والتنبيه ص ٤٩٤.

(٢) أي: إنَّ حَبَّذا كانت قبل دخول لا للعموم، فلما دخلت عليها لا نفت العموم، فصار خصوصًا.

(٣) المقتضب ٤: ٣٥٩، ٣٦٠. وانظر الخزانة ١: ٤٦٧.

ش: الضمير في «بعدهما» عائد على حَبَّذا وعلى لا حَبَّذا، ولمَّا كان المصنف قد اختار أنَّ حَبَّ فعلٌ ماضٍ، وأنَّ الفاعل به «ذا» - فَرَّعَ الإعراب على ذلك، فجوَّز فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون مبتدأً مخبرًا عنه بهما، والرابط للجملة بالمبتدأ هو اسم الإشارة، كقوله تعالى ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1]، هذا إذا قلنا بأنَّ «ذا» أريد به الخصوص، وإن قلنا إنه شائع فالعموم هو الرابط.

الوجه الثاني: أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوف واجب الحذف، كأنه قيل لمن قال حبَّذا: مَن المحبوب؟ فقال: زيدٌ، يريد: هو زيدٌ.

قال المصنف في الشرح[2]: «والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نِعمَ؛ لأنَّ مصعِّبه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء، وهي هنا لا تدخل؛ لأنَّ حَبَّذا جارٍ مجرى المثل، والمثل وما جرى مجراه لا يغيَّران».

وقال ابن كيسان: ليس مبتدأ، بل هو تابع لـ«ذا» على البدل تبعًا لازمًا.

وأمَّا من قال بالتركيب وتغليب الاسم فاختار أبو علي[3] أن تكون حَبَّذا خبرًا، والمخصوص مبتدأ. وقال المبرد[4]: حَبَّذا مبتدأ، والمخصوص خبره. وأباه أبو علي[5].

وأجاز بعضهم[6] فيه هذين الوجهين ووجهًا آخر، وهو أن يكون مبتدأً محذوف الخبر كالأوجه الثلاثة التي أجازوها في: نِعمَ الرجلُ زيدٌ.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٢٦.

(٢) ٣: ٢٧.

(٣) المسائل البصريات ص ٨٤٥ - ٨٤٨.

(٤) المقتضب ٢: ١٤٥.

(٥) كذا! وقد قال في إيضاح الشعر ص ١١٤: «من زعم أنَّ حَبَّ مع ذا في قولهم حَبَّذا بمنزلة شيء واحد وجب أن يزعم أنَّ ارتفاع زيد بعده بمنزلة ارتفاع الاسم بعد الاسم المبتدأ».

(٦) المقرب ١: ٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٩ والتعليقة لابن النحاس ص ٢٤٥.

وذهب بعض النحويين إلى أنه عطف بيان، وبعضهم إلى أنه بدل لازم.

وأبطل كونَه مبتدأً محذوف الخبر أو خبرَ مبتدأ محذوف جوازُ حذف المخصوص، فيَلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل على حذفها، وكونها تكون جملةً مفلتة[1] مما قبلها /لا موضع لها من الإعراب. [٤: ٢٠٨/أ]

ويُبطل عطفَ البيان مجيءُ المخصوص نكرة واسم الإشارة معرفةً، فقد اختلفا تعريفًا وتنكيرًا، وذلك لا يجوز في عطف البيان، ولذلك خُطِّئ[2] الزمخشري في إعرابه ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[3] عطف بيان من ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ للتخالف في التنكير والتعريف. ومما جاء فيه التخالف في حبَّذا قول الشاعر[4]:

وحبَّـــذا نَفَحـــاتٌ مِـــن يَمانِيـــةٍ تأتيكَ مِن جَبَـــلِ الرَّيَّـــانِ أحْيانـــا

ويُبطل البدلَ أنه على نيَّة تكرار العامل، ولا يجوز له أن يلي حَبَّ، وعدمُ مطابقة اسم الإشارة للبدل.

وأمَّا مَن قال إنه كله فعل، فغَلَّبَ جَنْبة[5] الفعلية - فإنَّ المرفوع بعد حبَّذا فاعل به. ويُبطل هذا الإعرابَ أنه يجوز حذفُه، والفاعلُ لا يُحذف.

وقوله **ولا تَعمل فيه النواسخ** فلا تقول: كان حبَّذا زيدٌ، لا برفع زيد ولا بنصبه، بخلاف نِعمَ وبئسَ، فإنه قد تقدَّم لنا ذكر جواز ذلك[6]، فتقول: كان نعمَ الرجلُ زيدٌ. ولا تظهر علةٌ في منع ذلك، وإنما الرجوع في ذلك للاستقراء.

وقوله **ولا يُقَدَّم** يعني أنه لا يقال: زيدٌ حبَّذا، وذلك بخلاف نِعمَ وبئسَ، فإنه يجوز تقديمه عليهما، فتقول: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، مع أنَّ التقديم مرجوح في نِعمَ لأنهم

---

(١) ن: مغلبة. د: معلقة.

(٢) شرح عمدة الحافظ ص ٥٩٤ - ٥٩٥.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٩٧. ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾. الكشاف ١: ٤٤٧.

(٤) تقدم البيت في ص ١٥٤.

(٥) الجنبة: الجانب. ن: حبذا.

(٦) تقدم ذلك في ص ٧١.

أرادوا الإبهام، فكان التأخير أحسن لأنه موضع تفسير، ولَزِمَ في حَبَّذا تأخيره. وما نقصَ حَبَّذا من التصرف الذي في نِعمَ وبئسَ فلأنها فرع عنهما، فلا يكون فيها ما يكون في الأصل من وصفٍ وتأكيدٍ وتقديمٍ وغير ذلك، قاله في البسيط.

وقال المصنف في الشرح[1] ما معناه: «إنَّ علة امتناع دخول النواسخ على حَبَّذا وامتناع تقديم المخصوص عليها هو أنها جَرَت مجرى المَثَل، وما جرى مجراه لا يُغَيَّر. وأغفلَ أكثر النحويين التنبيه على هذين الحكمين، ونَبَّهَ ابن بابشاذ على امتناع التقديم، لكن جَعل سببَ ذلك خوف توهُّم كون المراد: زيدٌ أَحَبَّ ذا، وتوهُّمُ هذا بعيد، بل المانع إجراؤه مُجرى المَثَل» انتهى.

وقوله **وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق** مثال مجيء التمييز قبله قول الشاعر[2]:

ألا حَبَّذا قَومًا سُلَيمٌ، فإنَّهُمْ ... وَفَوْا إذ تَواصَوْا بالإعانةِ والنَّصْرِ

ومثال مجيء التمييز بعده قول رجل من طيِّئ[3]:

حَبَّذا الصَّبْرُ شِيمةً لامْرِئٍ را ... مَ مُباراةَ مُولَعٍ بالمَعالي

ومعنى قوله **مطابق** أي: للمخصوص المذكور بعد حَبَّذا، يطابقه في إفراد وتذكير وفروعهما، فتقول: حَبَّذا رجلاً زيدٌ، وحَبَّذا رجلَين الزيدان، وحَبَّذا رجالاً الزيدون، وحَبَّذا امرأةً هندٌ، وحَبَّذا امرأتين الهندان، وحَبَّذا نساءً الهندات. وكذا لو تأخر التمييز عن المخصوص، فإنه يطابقه أيضًا، نحو: حَبَّذا زيدٌ رجلاً، إلى آخر المُثُل.

[٤: ٢٠٨/ب] وظاهر قول المصنف **وقد يكون قبله أو بعده /تمييز** أنَّ الأولى أن يتقدم التمييز على المخصوص، وذلك من حيث قُدِّم تقديمه على المخصوص على تأخيره

---

(١) ٣: ٢٧.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٥، وآخره فيه: والصبر.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٨.

عنه، وقد صرَّح بذلك في الشرح، قال فيه[1]: «وإذا قُدِّم عليه المخصوص، وأُخِّر هو - يعني التمييز - فهو سهل يسير، واستعمالُه كثير، إلا أنَّ الأوَّل أولى وأكثر»، ويعني بالأوَّل تقديم التمييز على المخصوص.

وهذا الذي اختاره المصنف هو مخالف لقول أبي علي الفارسي، قال أبو علي: «ضَعْفُ حَبَّذا رجلاً زيدٌ يؤكِّد عندك ضَعفَ حَبَّ؛ ألا ترى أنهم إنما ينصبون بعد تمام الكلام، ولمَّا لم يستقلّ حَبَّ بـ(ذا) - وإن كان في الأصل فعلاً وفاعلاً - ضَعُفَ، نحو: حَبَّذا رجلاً زيدٌ؛ لأنَّ الجملة لم تتمّ بعد وإن كان قد تقدم فعل وفاعل، فإذا تأخَّر بعد زيد جاء بعد استقلال الكلام، فحسُن النصب» انتهى كلامه، ويظهر منه أنَّ الناصب لهذا المنصوب ليس حَبَّ، وإنما هو منتصب عن تمام الكلام من: حَبَّذا زيدٌ.

وكذا المتفهَّم من كلام أبي محمد بن السِّيْد، قال في قوله[2]:

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ .....

«مِن جبلٍ: في موضع نصب على التمييز، والعامل فيه معنى الجملة المتقدمة، كما قال الآخر[3]:

يا فارِسًا ما أنتَ مِن فارسٍ ! .....

كأنه قال: هو حبيب إلي من بين الجبال، أو اختصصته بمحبتي من بين الجبال، كذا قال الكسائي والفراء»[4] انتهى كلام ابن السِّيْد.

ونقول: مَن أبقى «حَبَّ» و«ذا» على أصلهما من الفعل والفاعل - كما ذهب إليه المصنف - فالذي يقتضيه مذهبه هو ما قاله المصنف من أنَّ تقديمه أجود؛

---

(١) ٣: ٢٧.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٢٦، وص ١٥٤ من هذا الجزء.

(٣) هذا صدر بيت تقدم في ٩: ١٠٥، ٢١٥، ٢٣٦.

(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٤١.

وأنَّ تأخيره ضعيف؛ لأنَّ العامل فيه عنده هو حَبَّ، فيكون ذلك فصلاً[1] بين العامل والمعمول بالمخصوص. ويَقوى ضَعفُه إذا أعربنا المخصوص خبر مبتدأ محذوف، فيصير فصلاً بجملة بين العامل والمعمول، وليست جملةً اعتراضية، فكان القياس يقتضي ألاَّ يجوز ذلك.

وقوله أوحالٌ مثال مجيء الحال قبل المخصوص قول الشاعر[2]:

[يا حَبَّذا مَرْجُوًّا المُثْرِي السَّخِي مَنْ يَرْجُهُ فَعَيشُهُ العَيشُ الرَّخِي]

ومثال تأخير الحال عنه قول الشاعر[3]:

يا حَبَّذا المالُ مَبذُولاً بلا سَرَفٍ في أَوْجُهِ البِرِّ إسْرارًا وإعْلانَا

وقول الآخر[4]:

يـــا حَبَّـــذا الجَنَّـــةُ واقْترابُهـــا طَيِّبَـــةً وبـــارِدًا شَـــرابُها

على أنَّ طَيِّبةً يحتمل أن يكون حالاً من الضمير المجرور في «اقترابها». وحكم الحال في مطابقة المخصوص قبله وبعده حكم التمييز.

وأمَّا التقديم للحال على المخصوص والتأخير عنه فيظهر من عطف قوله «أو حالٌ» أنها مساوية للتمييز، فيكون تقديمها أولى من تأخيرها[5]. وقيل: التمييزُ ينبغي تقديمه، وأمَّا الحال فيستوي فيها /الأمران. [٤: ٢٠٩/أ]

---

(١) س: «في ذلك فصلاً»، وفوق «فصلاً» فيها: كذا.

(٢) موضع الشاهد بياض في س، ك، ن، مقداره سطر ونصف. وفي حاشية ك: كذا وجد. وفي حاشية ن: كذا وجد مكشوفًا. والرجز في شرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٨ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٦ - ٢٧ [٧٠٧].

(٤) هو جعفر بن أبي طالب ﷺ. السيرة النبوية ٢: ٣٧٨.

(٥) فيكون تقديمها أولى من تأخيرها: سقط من ك.

وقال المصنف في الشرح[1]: «فأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله».

وقال أيضًا[2]: «والتزم بعض المتأخرين كونَ المنصوب بعد (ذا) تمييزًا، وليس ذلك ملتزمًا؛ لأنَّ الحال قد أغنت عنه في النظم والنثر» انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف من أنَّ التمييز مُتَّفَق على استعماله إن عنى الاتفاق من العرب على فهمه عنهم أنه تمييز فيمكن؛ وإن عنى أنَّ الاتفاق من النحاة فليس كذلك، فنقول:

اختلف النحويون في هذا المنصوب بعد حَبَّذا:

فذهب الأخفش[3]، والفارسي[4]، والرَّبَعيّ، وخَطَّاب الماردِيّ[5]، وجماعة من البصريين - إلى أنه منصوب على الحال لا غير؛ وسواء أكان جامدًا أم مشتقًّا.

وذهب أبو عمرو بن العلاء[6] إلى أنه منصوب على التمييز لا غير، وسواء أكان جامدًا أم مشتقًّا. وأجاز نصبَه على التمييز الكوفيون وبعض والبصريين[7].

وفَصَّل بعضهم، فزعم أنه حال إن كان مشتقًّا، وتمييز إن كان جامدًا. وقبول الجامد والمشتقّ دخول مِن عليهما يرجِّح أن ينتصبا على التمييز؛ لأنَّ الحال لا تدخل عليها مِنْ.

والذي يظهر أنه إن كان جامدًا كان تمييزًا، وإن كان مشتقًّا فمقصدان للمتكلم: فإن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان ذلك المنصوب

---

(١) ٣: ٢٧. على استعماله: سقط من ك.

(٢) ٣: ٢٨.

(٣) الأصول ١: ١٢٠.

(٤) أجاز في المسائل البصريات ص ٨٤٥ - ٨٤٨ أن يكون المنصوب حالاً وتمييزًا.

(٥) ذكر أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٢٨٥ أنَّ خطَّابًا ذهب إلى ذلك في كتابه «الترشيح».

(٦) ذكر مذهبه هذا خطَّاب الماردي في كتابه «الترشيح» كما في تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٢٨٥.

(٧) كالجرمي، فقد أجاز فيه الوجهين كما في المسائل البصريات ص ٨٤٥.

حالاً، ولا يصح دخول مِن عليه إذ ذاك. وإن أراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالَغ في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزًا، مثال الأول: حَبَّذا هندٌ مُواصِلةً، أي: في حال مُواصلتها. ومثال الثاني: حَبَّذا راكبًا زيدٌ، وهذا الذي تدخل عليه من.

وفي «البسيط» جواز نصب هذا المنصوب بإضمار «أعني». فلا يكون إذ ذاك لا تمييزًا ولا حالاً، بل هو مفعول بهذا الفعل المضمر، وهو قول غريب.

وقوله **ورُبَّما استُغني به أو بدليل آخر عن المخصوص** فمثال ما استغنى بذكر التمييز عن المخصوص قول الراجز[1]:

باسمِ الإلهِ، وبهِ بَدِينا ... ولو عَبَدْنا غيرَه شَقِينا

فحَبَّذا ربًّا وحُبَّ دِينا

أي: فحَبَّذا ربًّا الإلهُ.

ومثالُ ما حُذف فيه المخصوص لدليل آخر غير التمييز، وذلك للعلم به، كما حُذف في نِعْمَ وبئسَ إلا أنه في حَبَّذا قليل - قولُ الشاعر[2]:

ألا حَبَّذا لولا الحياءُ، ورُبَّما ... مَنَحتُ الهَوى مَنْ ليسَ بالمُتَقارِبِ

يريد: ألا حَبَّذا حالتي معكِ، يشير إلى أنَّ هواه إياها، وزيارته لها، وما ترتَّب[3] على ذلك في قوله:

---

(١) هو عبد الله بن رواحة. الديوان ص ١٤٢ وتخريجه في ص ١٧٦ وجمهرة اللغة ٢: ١٠١٩. وقد تقدم الشطر الثالث في ص ١٥٧.

(٢) هذا البيت والأبيات الثلاثة التالية لمِرداس بن هَمَّام - وقيل: هَمَّاس - الطائي في الحماسة ٢: ١٤٢ [٥٨٦] وشرحها للأعلم ص ٧٥٠ [٤٩٨] وللمرزوقي ٣: ١٤٠٨ [٥٨١]. الحقائب: جمع الحَقيبة، وهي عَجُز الرحل والمرأة جميعًا. وآخر البيت الرابع: مشرفات المقانب.

(٣) د، ن: يترتب.

هَوِيتُكِ حتى كادَ يَقتُلُني الهَوى وزُرتُكِ حتى لامَني كُلُّ صاحِبِ
وحتى رأى مِنِّي أَدانِيكِ رِقَّةً عليكِ ، ولولا أنتِ ما لانَ جانِبي

وبعد ذلك البيت:

بِأَهلِي ظِباءٌ مِنْ رَبِيعةِ عامِرٍ عِذابُ الثَّنايا ، مُشْرِفاتُ الحَقائِبِ

وفي جواز حذفه دليلٌ على فساد قولِ مَن ذهب إلى أنَّ حَبَّذا كله فعل، وأنَّ المخصوص فاعل به؛ إذ الفاعل لا يجوز حذفه. ودليلٌ على أنه لا يكون خبرَ مبتدأ محذوف؛ إذ يلزم حذف /الجملة بأسرها من غير عِوض عنها ولا قائم مقامها، [٤: ٢٠٩/ب] وذلك لا يجوز.

ومِن أحكام حَبَّذا جوازُ الفصل بالنداء بينها وبين مخصوصها، كما قال كثيِّر[١]:

فقلتُ - وفي الأحشاءِ داءٌ مُخامِرٌ - ألا حَبَّذا - يا عَزّ - ذاكِ التَّشايُرُ

وجوازُ تأكيدها التأكيد اللفظي، أنشد أبو الفتح في «المنصف»[٢]:

ألا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبِيبٌ تَحَمَّلتُ فيه الأَذَى
ويا حَبَّذا بَرْدُ أَنيابِهِ إذا أَظْلَمَ اللَّيلُ واجْلَوَّذَا

ومجيءُ المخصوص اسم إشارة مخالفًا في الرتبة لـ«ذا» المتصلة بحَبَّذا نحو ما أنشدناه من قوله[٣]:

---

(١) نسبه لكثير أيضًا في البحر ٦: ١٦٢، وليس في ديوانه. التشاير: يقال: تشايَرَه الناس: اشتهروه بأبصارهم، وأصله من الشارة، وهي الهيئة واللباس الحسن. وقيل: هو تفاعُل من الإشارة. وآخره في د: البشائر.

(٢) البيتان في المنصف ١: ٨٢ بلا نسبة. ونسبا في الكامل ص ١٤٣٦ لابن أبي ربيعة، وهما في ملحق ديوانه ص ٤٩٢. ونسبا في معجم الأدباء ١: ١٦١ لأبي إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي في جارية سوداء كان يحبها، وعنه في البغية ١: ٤١٤. اجلوَّذ الليل: امتدَّ.

(٣) أوله في ك: فيا حبذا.

..... ألا حَبَّذا - يا عَزّ - ذاكِ التَّشائِرُ

وقول الآخر[1]:

فقد بَسْمَلَتْ ليلى غَداةَ لَقِيتُها فيا حَبَّذا ذاكَ الحَبيبُ المُبَسْمِلُ

ويُقَوِّي هذا كونَ حَبَّذا مركبة، وأنَّ «ذا» ليس فاعلاً بـ«حَبَّ»؛ لتخالفه مع «ذاك» رتبةً؛ لأنَّ«ذا» موضوع للقريب، و«ذاك» موضوع للبعيد على قول، أو للوسط على قول، ولا يمكن أن يكون الشيء في الحالة الواحدة قريبًا بعيدًا، أو قريبًا متوسطًا، إلا بتجوُّز.

وأمَّا ما ذكره المصنف من أنه يجوز حذف ذا، واستدلاله على ذلك بقوله:

فَحَبَّذا رَبًّا ، وحَبَّ دِينا

وتقديره «وحَبَّذا دينًا» فإنَّ القواعد تأبى ذلك؛ لأنه إن كان فاعلاً فلا يجوز حذفه، وإن كان جزءًا من المركب الذي حُكم عليه بأنه اسم كله أو الذي حُكم عليه أنه فعل كله فلا يجوز حذفُه؛ لأنه حالة التركيب صار جزءًا من أجزاء الاسم أو أجزاء الفعل، فكما لا يصحُّ حذف بعض الاسم ولا بعض الفعل كذلك لا يصحّ[2] في حَبَّذا.

وأمَّا قوله «وحَبَّ دِينا» فلا حجة فيه على حذف ذا؛ لأنَّ لِحَبَّ استعمالين:

أحدهما: أن تليها «ذا»، وتُضَمَّن المبالغة في المدح.

والثاني: ألا تليها «ذا»، وتكون مما بُني على فَعُلَ، وأُجري مُجرى نِعمَ وبئسَ، ويتخرَّج «وحَبَّ دِينا» على أن تكون «حَبَّ» استُعملت هذا الاستعمال الثاني، فيكون في حَبَّ ضمير يفسِّره قوله «دِينا»، ويكون قد حذف المخصوص،

---

(١) نسب البيت إلى عمر بن أبي ربيعة في النكت والعيون ١: ٥٢ وتفسير القرطبي ١: ٦٩. وهو بيت مفرد في ملحقات ديوانه ص ٤٩٨. وبلا نسبة في الأمالي ٢: ٢٧٠ والزاهر ١: ١٠٢. أوله في ك: لقد.

(٢) لا يصح: سقط من ك.

وتقديره: وحَبَّ دينًا ديننا، كما أنك تقول لمن ذكر زيدًا: نِعمَ رجلاً، تريد: نِعمَ رجلاً زيدٌ، فيكون مثل قول الشاعر[1]:

وزادَهُ كَلَفًا بالحُبِّ أنْ مَنَعَتْ ... وحَبَّ شيئًا إلى الإنسانِ ما مُنِعا

وإذا احتمل أن يكون من باب نِعمَ وبئسَ لم يكن في قوله «وحَبَّ دِينا» دليل على جواز حذف «ذا».

ومَن ذهب إلى أنَّ «ذا» فاعل بـ«حَبَّ» في قولهم «حَبَّذا زيدٌ» فهو لا يجيز إتباعه لا بنعت ولا عطف ولا تأكيد ولا بدل؛ ويجوز ذلك في المخصوص.

وقوله **وقد تُفْرَدُ حَبَّ، فيجوز نقل ضمة عينها إلى حائها** يعني أنها تفرد من ذا، فيجوز أن يكون مرفوعها /كل اسم يصحّ أن يكون فاعلاً، فيجوز أن تبقى [٤: ٢١٠/أ] الحاء مفتوحة استصحابًا لحالها من الفتح السابق فيها، ويجوز ضم الحاء نقلاً لضمة عين الكلمة إلى الفاء؛ إذ قد بُني حَبَّ على وزن فَعُلَ، ولا يسوغ هذا النقل إلا حيث لا يكون الفك، فإن كان الفك - كإسناد حَبَّ إلى ما يسكن له آخر الفعل - لم يجز النقل، فتقول: حَبُبْتَ يا هذا[2]، وحَبُبْتِ يا هند، وكذلك ما أشبهه، وإنما يجوز النقل فيما لم يكن فيه فكٌّ، نحو حُبَّ زيدٌ في حَبَّ زيدٌ.

وقوله **وكذا كلُّ فَعُلَ حلقيّ الفاء مراد به مدح أو تعجُّب** يعني أنه يجوز نقل ضمة فَعُلَ إلى الفاء إذا أريد به المدح أو التعجب. وقال المصنف في الشرح[3]: «وهذا النقل جائز في كل فِعلٍ على فَعُلَ مقصود به التعجب، كقول الشاعر[4]:

---

(١) البيت بهذه الرواية في تهذيب اللغة ٤: ٩ حيث ذكر أنّ الفراء أنشده، وهو للأحوص أو غيره. الديوان ص ١٩٥، وتخريجه في ص ٣١٦ - ٣١٧. وصواب الرواية: وزادني. ك: أن مُنِعَتْ.

(٢) فتقول حببت يا هذا ... وإنما يجوز النقل: سقط من ك.

(٣) ٣: ٢٨.

(٤) البيت في شرح عمدة الحافظ ص ٨٠٧.

حُسْنَ فِعلاً لقاءُ ذي الثروة الْمُمْـ ـــلقَ بالبِشْرِ والعَطاءِ الجَزيلِ»

فخصَّ النقل بما قُصد به التعجب، وقال في المتن «**مراد به مدح أو تعجب**». وظاهر كلام المصنف أنَّ النقل مختص بما فاؤه حرف حلقيّ، نحو حَبَّ وحَسُنَ وخَبُثَ وغَلُظَ، وكان على وزن فَعُلَ مرادًا به مدحٌ أو تعجب. وليس مختصًّا بذلك، بل كل فَعُلَ أصلاً أو تحويلاً لمدح أو ذم يجوز فيه النقل، فتقول: لَضُرْبَ الرجلُ، بضم الضاد.

وقوله **وقد يُجَرُّ فاعِلُ حَبَّ بباءٍ زائدة تشبيهًا بفاعِلِ أَفْعِلْ تَعَجُّبًا** ظاهر قوله **وقد يُجَرُّ** التقليل[1]، وهو مخالف لظاهر ما قال[2] في آخر باب نِعمَ وبئسَ بأنه يَكْثُر انجرار فاعله بالباء، وبعض الشواهد التي استدلَّ بها هناك استدلَّ بها هنا، وذلك قول الشاعر[3]:

فقلتُ : اقْتُلُوها عَـنكمُ بِمزاجِهـا وحُبَّ بِهـا مَقْتُولـةً حـينَ تُقتَـلُ

قال هنا في الشرح[4]: «يُروى بضم الحاء وفتحها. وحكى الكسائي[5]: (مررتُ بأبياتٍ حادَ بهنَّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا)، فحذف الباء، وجاء بضمير الرفع، وهذا الاستعمال جائز في كل فعل ثلاثي مضمَّن معنى التعجب» انتهى. فبيَّن بهذا أنَّ الجر بباءٍ زائدة لهذا النوع ليس مختصًّا بفاعلِ حَبَّ. وتقدمت لنا شواهد كثيرة[6] على جواز جرِّ فاعل هذا النوع بباء زائدة في آخر باب نِعمَ وبئسَ، فأغنى ذلك عن إعادتها هنا.

---

(١) ك: القليل.

(٢) انظر ما تقدم في ص ١٤٨.

(٣) تقدم البيت في ص ١٤٩.

(٤) ٣: ٢٩.

(٥) مجالس ثعلب ص ٢٧٣ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٢.

(٦) تقدمت في ص ١٤٩.

يُنصَب المتعجَّب منه مفعولاً بموازن «أَفْعَلَ» فعلاً لا اسمًا، خلافًا للكوفيين غير الكسائي، مُخْبَرًا به عن «ما»[1] بمعنَى شيءٍ لا استفهامية، خلافًا لبعضهم، ولا موصولة، خلافًا للأخفش في أحد قوليه.

ش: التعجب لغوي واصطلاحي: فاللغوي هو التأثر الحاصل للنفس عند الاستطلاع على أمر خارج عن المعهود للمتأثر، فـ«التأثر» جنس إذ هو من قبيل الانفعالات كالفرح والغضب والحزن، فتقول: عَجِبَ وحَزِنَ وغَضِبَ، ولذلك لا يجوز من الله تعالى لعلمه بجميع الأمور، فلا يتأثر بشيء لأنه قديم، لا يقبل الحوادث، وسيأتي الكلام فيما جاء من ذلك وتأويله إن شاء الله. و«الحاصل للنفس» فصل[2] يَخرج به الحاصل للجسم كالاضطراب ونحوه. و«عند الاستطلاع» فصل يَخرج به ما يكون عند غيره من وقوع ما يسرّ، فيحصل الفرح أو ضده، فيقع الحزن. و«على أمر خارج عن المعهود» لأنه إن لم يكن كذلك لم يوقع الانتقال لحصول العلم به قبل ذلك في الجملة، ولذلك لا يكون التعجب من الله؛ لأنه معلوم أنه لا يتناهى جلاله، ولا يدخل تحت حصر العقول جماله، وسيأتي ما ورد من ذلك في حقه تعالى وتأويله إن شاء الله. و«المعهود» أعمُّ من أن يكون له نظير، فتأثُّره تأثُّر استعظامي يقتضي تفضيله على نظيره بزيادة زادها عليه بعد حصول المشاركة، أو لا يكون له نظير؛ لأنه قد يوجد كذلك، والنظير: المِثل، فيكون ذلك مخترعًا بالنسبة للذي تعجب منه، وستأتي شروط الوصف الذي يُتَعَجَّب منه.

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ١٣٠ وشرح المصنف ٣: ٣٠ وتمهيد القواعد ٦: ٢٦١١: متقدمة.

(٢) فصل: ليس في ك.

والاصطلاحي: هو التعجب الاستعظامي بتغيير الفعل الدال على المتعجَّب منه إلى صيغة أخرى قصدًا للتعجب لفظًا أو تقديرًا، فـ«التعجب» جنس، وهو نوع من اللغوي. و«استعظامي بتغيير إلى آخره» احتراز من اللفظ الذي وضع للتعجب من حيث هو تعجب، نحو عَجِبَ وتَعَجَّبَ، فإذا أرادوا ما يتعلق به عَدَّوه بـ«مِن»، نحو: عَجِبت من زيد، وتعجَّبت منه. واحتراز أيضًا من التعجب الذي ضُمِّنَه الكلام معنًى وإن لم يكن في أصل الوضع له، فكلا هذين ليس بتغيير للفعل إلى صيغة أخرى، وهذا الأخير لم يُبَوَّب له باب في النحو، والتعجب فيه بعُرف[1] أو بقرينة، وذلك ألفاظ كثيرة، منها: سُبحانَ اللهِ! ولا إلهَ إلا اللهُ! وسُبحانَ اللهِ من هو! ومررتُ برجلٍ أيَّما رجلٍ! وزيدٌ ما زيدٌ! ومنه ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[2]، ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[3]، ووَيْلُمِّه رَجُلاً! ولِلهِ دَرُّه فارسًا! وحَسبُك به فارسًا! وكَفاك بزيدٍ رجلاً! وسُبحانَ اللهِ رجلاً، ولك أن تُدخل «مِن» في هذه الأربعة، والعظمةُ لله مِن رَبٍّ! وحَسبُك بزيدٍ فارسًا! ويجوز حذف الباء، فترفع زيدًا. ولِلهِ دَرُّه! واعْجَبُوا لزيدٍ رجلاً، ومِن رجلٍ! وكاليومِ رجلاً! وكالليلةِ قمرًا! وكَرَمًا وصَلَفًا! ويا لِلماءِ! ويا لِلدَّواهي! ويا حُسْنَه رجلاً! ويا طِيبَها مِن ليلةٍ! ويا لكَ فارسًا! وإنكَ مِن رجلٍ لَعالِمٌ! وما أنتَ من رجلٍ! ولا يجوز حذف «مِن» في قولك: إنكَ مِن رجلٍ /لَعالِمٌ! فأمَّا «ما أنتَ مِن رجلٍ» فقيل: لا تُحذف، وأمَّا «ما أنت من رجل»[4] فقد خَرَّجوا[5]: [٥: ٢/أ]

..... يـا جارَتـا ، مـا أنـتِ جـارَهْ

---

(١) س، د: يعرف.

(٢) سورة القارعة: الآيتان: ١ - ٢.

(٣) سورة الحاقة: الآيتان ١ - ٢.

(٤) فقيل لا تحذف وأما ما أنت من رجل: سقط من د.

(٥) هذا عجز بيت تقدم في ٩: ٩٥، ١٠٥، ٢١٤.

على أنَّ «جارة» تمييز، ويجوز: ما أنتِ مِن جارةٍ. ولِلهِ أنتَ! وواهًا له! ولِلهِ لا يُؤَخَّرُ الأجل! و«وا» في أسماء الأفعال، وأيُّ رجلٍ زيدٌ! و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[1]! و﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾[2]! و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[3]! و[4]:

..... لا كَالعَشِيَّةِ زائرًا ومَزُورَا

وقد رسم النحويون التعجب برسوم: فقال ابن طلحة في كتاب «الدلالة»: التعجبُ إفراطُ التعظيم لصفةِ المتعجَّب منه. وقال غيره: «التعجبُ تغييرٌ يَلحق النفس لِما خفي فيه السبب مما لم تَجْرِ به عادة». وقال ابن عصفور[5]: «التعجب استعظامُ زيادةٍ في وصف الفاعل، خَفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيره». وقال غيره[6]: «التعجبُ استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهرِ المَزِيَّة».

وقوله **يُنصب المتعجَّب منه مفعولاً بموازن أَفْعَلَ** هذا مذهب س[7] والبصريين أنَّ نصب الاسم في: ما أَظْرَفَ زيدًا! هو على المفعول به.

وزعم الفراء[8] ومن وافقه من الكوفيين أنَّ نصبه هو على حدِّ ما انتصب في قولهم: زيدٌ كريمُ الأبَ، فأصله: زيدٌ أَظرَفُ مِن غيره، إلا أنهم أتوا بـ«ما»، فقالوا: ما أَظرَفُ زيدٍ؟ على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة من زيدٍ، وأسندوها إلى ضمير «ما»، وانتصب زيد بـ«أَظرَفَ» فرقًا بين الخبر والاستفهام. والفتحة في «أَفْعَلَ» فتحة

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨. ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٢) سورة المرسلات: الآية ١٢.

(٣) سورة النبأ: الآية ١.

(٤) هذا عجز بيت تقدم في ٥: ٢٢٥، ٢٧٩.

(٥) المقرب ١: ٧١ وشرح الجمل ١: ٥٧٦.

(٦) هو ابن الناظم. شرح الألفية ص ٤٥٥ ومنهج السالك ص ٣٦٩، وزيد بعده فيهما: فيه.

(٧) الكتاب ١: ٧٢ وشرحه للسيرافي ٣: ٦٨.

(٨) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٠.

إعراب، وهو خبر عن «ما»، وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو «ما»؛ إذ هو في الحقيقة خبرٌ عن زيد، وإنما أتي بـ«ما» ليعود عليها الضمير، والخبر إذا كان خلاف المبتدأ كان منتصبًا بالخلاف على رأي الكوفيين في: زيدٌ خلفَك.

قال السيرافي[1]: «وهذا قول لا دليل عليه، ويُفسده أنه نصب أحسنَ وهو اسم في موضع خبر المبتدأ، والتفريق بين المعاني لا يُحيل الإعراب عن وجهه».

وزعم بعض الكوفيين أنَّ «أَفْعَلَ» مبنيّ وإن كان اسمًا؛ لأنه تضمَّن معنى التعجب، وأصله أن يكون للحرف.

ورُدَّ هذا بأنَّ التضمُّن إنما يكون للموجود لا للمعدوم، ولا حرف يدل على التعجب فيتضمنه الاسم.

وقوله **فعلاً لا اسمًا خلافًا للكوفيين غير الكسائي**[2] يعني أنَّ أَفْعَلَ[3] في التعجب هو فعل عند البصريين والكسائي، والهمزة فيه للنقل. وهو اسم عند الكوفيين غير الكسائي. ونقل بعض أصحابنا[4] أنه اسم عند الكوفيين، ولم يستثن منهم الكسائي، فلعلَّ له قولين.

واستدلُّوا على فعليته بكونه مبنيًّا على الفتح، وبنصبه المفعول به الصريح، وليس من قبيل الأسماء التي تنصب المفعول به، وبلزوم نون الوقاية له إذا نَصب ياء المتكلم، قال المصنف في الشرح[5]: «ولا يَرِدُ على هذا عَلَيكَنِي ولا رُوَيدَنِي؛ فإنه

---

(١) شرح الكتاب ٣: ٧٠ - ٧١.

(٢) انظر الخلاف بين الفريقين وما احتجوا به في هذه المسألة في الإنصاف ص ١٢٦ - ١٤٧ [المسألة ١٥] وأسرار العربية ص ١١٥ - ١٢٤ والتبيين ص ٢٨٥ - ٢٩١ والكافي في الإفصاح ص ٧١٩ - ٧٢٥.

(٣) يعني أن أفعل ... غير الكسائي: سقط من ك.

(٤) هو ابن النحاس في التعليقة على المقرب ص ٢٥٨.

(٥) ٣: ٣١.

قد يقال فيهما: عليكَ بي، ورُوَيدَ لي، فيُستغنى فيهما عن نون الوقاية بالباء واللام، بخلاف: ما أَفْقَرَني، فإنَّ النون فيه لازمة غير مستغنًى عنها بغيرها» انتهى.

وما ذكروه من لزوم نون الوقاية لفعل التعجب هو على طريقة البصريين، وأمَّا الكوفيون فإنهم يجيزون[1]: ما أَظْرَفِي! وما أَظْرَفَنِي! يجعلون نون الوقاية جائزة مع ياء المتكلم لا واجبة، وحكَوه سماعًا عن العرب.

واحتجَّ من قال إنه اسم بكونه لا يتصرف، وبتصغيره، وبصحة عينه، فقالوا: ما أُحَيْسِنَه! وما أُطْوَلَه! كما قالوا: هو أَطْوَلُ من كذا، ولا يصح ذلك /في الفعل، [٥: ٢/ب] وبكونهم تعجَّبوا من الله تعالى، فقالوا: ما أَعْظَمَ اللهَ! ولا يصحّ: شيءٌ أَعْظَمَ اللَّهَ؛ لأنَّ عظمته لا سبب لها، ولا هي مجعولة.

وأُجيب بأنَّ امتناع تصرفه لأنَّ معنى ذلك غير محتاج إليه؛ لأنه لَزِمَ طريقة واحدة، وما لَزِمَ طريقة واحدة لم يتصرف، كليسَ وعَسى.

وبأنَّ تصغيره وصحة عينه لشبهه بأَفْعَل التفضيل في كون أَفْعَل التفضيل قد يكون للتعجب، ولأنَّ المشترك بنيَّة الزيادة والفضل، ولأنه على لفظه، وأنه يدُّل على المدح، ولذلك قد تسقط منه نون الوقاية.

وقيل: تصغيره ملاحظة لمصدره؛ لأنه لَمَّا لم يَجر عليه صار تصغيره بدلاً من جريانه عليه. وقيل: لأنه بدل من التصرف الممنوع له[2].

قيل: ولا يقال في تصحيح عينه: إنه شذوذ؛ لوجوده في أَفْعَل، قالوا: أَطْوَلْتِ، وأَغْيَمَتِ السماءُ، ولأنه قد صحَّ في نحو حَوِلَ وعَوِرَ وصَيِدَ.

وأمَّا التعجُّب من الله تعالى فعلى تأويل السبب المُعْلِم بالسبب الموجب، أي: ما أعظمَ قُدرةَ الله، وسيأتي الكلام فيه.

---

(١) تقدم هذا في ٢: ١٧٨.

(٢) د: لذلك.

وقال مَن زعم أنَّ أَفْعَلَ في التعجب فِعل: لو كان أَفْعَل اسمًا فإمَّا أن يكون للمفاضلة على أصله أو لغير المفاضلة، لا جائز أن يكون للمفاضلة لعدم استعماله لِما ذكرنا من التعجب، ولا جائز أن يكون لغير المفاضلة لأنه لا يُعهد في كلام العرب أَفْعَل إلا اسمًا أو صفة، لا جائز أن يكون صفةً، فيكون التقدير: شيءٌ أَحْسَنُ زيدًا، أي: حَسَنٌ زيدًا؛ لأنَّ المعنى ليس على هذا، ولأنَّ أَفْعَل للصفة غير المفاضلة لا يُشتَقُّ قياسًا، وأَفْعَل هذا في التعجب قياس. ولا جائز أن يكون اسمًا للتعجب؛ لأنه يصير المعنى: شيءٌ تعجبٌ، وليس ذلك مرادًا، فثبت بهذا كله أنه فِعل.

وقوله **مُخْبَرًا به عن «ما» بمعنَى شيء، لا استفهامية، خلافًا لبعضهم أمَّا** كونها بمعنى شيء، فتكون ما تامة، والفعل بعدها خبر عنها - فهو مذهب الخليل و«س»[1] وجمهور البصريين[2]، وأجمعوا على أنَّ ما اسم مرفوع بالابتداء إلا خلافًا شاذًّا، رُوي[3] عن الكسائي أنه لا موضع لها من الإعراب.

واستدلَّ من ذهب[4] إلى أنها تامَّة نكرة خبرية بأنه قد وُجدت تامَّة في كلام العرب في قولهم: غَسَلتُه غَسْلاً نِعمَّا، أي: نِعْمَ الغَسْلُ، وقولهم: إنِّي مِمَّا أنْ أَصنَعَ، أي: مِن الأمرِ أنْ أَصنَعَ، لكنَّها في باب نِعْمَ لا تكون نكرة لِما ذكرنا في باب نِعْمَ، وهي هنا نكرة لزم لفظها التعجب.

وذهب الفراء[5] وابن درستويه[6] إلى أنَّ «ما» استفهامية، دخلها معنى التعجب. وتأوَّلَه ابن درستويه على الخليل، قال: «معنى قول الخليل في (ما أَحْسَنَ

---

(١) الكتاب ١: ٧٢، وفيه مذهب الخليل أيضًا.

(٢) أسرار العربية ص ١١٥.

(٣) ك، ن: يروى. د: ويروى.

(٤) الكتاب ١: ٧٣ وشرحه للسيرافي ٣: ٧٢ - ٧٣.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٠ وشرح الكافية للرضي ٢: ١٠٩٦.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢: ١٠٩٦.

زيدًا) إنه استفهام دخله معنى التعجب كأنه الذي من حقه أن يقال فيه: أيُّ شيءٍ حَسَّنَه؟)). واستدلَّ عليه بإجماعهم على أنَّ قولهم (أيُّ رجلٍ زيدٌ) استفهام دخله معنى التعجب. وتقدَّم قول الفراء[1]: إنَّ (ما أَحْسَنَ زيدًا) أصله: ما أَحْسَنُ زيدٍ، وتقريره.

وقال المصنف[2]: ((أمَّا كونها استفهامية - وهو قول الكوفيين - فليس بصحيح؛ لأنه إمَّا أن تكون مجردةً للاستفهام، أو له وللتعجب معًا[3] كما هي في ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾[4]. فالأول باطل بإجماع، ولأنَّ اللفظ المجرد للاستفهام لا يَتوجَّه ممن /يَعلم إلى من يَعلم، وما أَفْعَلَه صالح لذلك، فلم يكن لمجرد [٥: ٣/أ] الاستفهام. والثاني باطل؛ لأنَّ الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه غالبًا إلا[5] الأسماء، نحو ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾[6]، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾[7]، و﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[8]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[9]، ونحو قول الشاعر[10]:

يا سَيِّدًا ، مـا أنـتَ مِـنْ سَـيِّدٍ .....

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٧٧.

(٢) ٣: ٣٢.

(٣) الذي في المخطوطات: ((منها))، صوابه في شرح المصنف.

(٤) سورة الواقعة: الآية ٨.

(٥) إلا: سقط من ك.

(٦) سورة الواقعة: الآية ٢٧.

(٧) سورة الواقعة: الآية ٤١.

(٨) سورة الحاقة: الآيتان ١ - ٢.

(٩) سورة القارعة: الآيتان ١ - ٢.

(١٠) هذا صدر بيت تقدم في ٩: ١٠٥، ٢١٥، ٢٣٦، وفي ص ١٦٧ من هذا الجزء، وصدره: ((يا فارسًا ما أنت من فارس)).

ومثله[1]:

..... يـا جارَتَـا ، مـا أنـتِ جـارهْ

و(ما) المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعُلم أنها غير المتضمنة استفهامًا» انتهى.

ويقول الكوفيون: لا نُسَلِّم أنها مخصوصة بالأفعال؛ ألا ترى أنَّ مذهبهم في أَحْسَنَ أنه اسم. وهل هو معرب أو مبنيّ، فيه خلاف بينهم.

قال المصنف في الشرح[2]: «وأيضًا لو كان فيها معنى استفهام لجاز أن تخلفها أيٌّ كما جاز أن تخلفها[3] في نحو:

..... مـا أنـتَ مِـنْ سَـيِّدٍ .....

لأنَّ استعمال أيٍّ في الاستفهام المتضمن تعجبًا كثير، كقوله[4]:

أيُّ فَتَى هَيجـاءَ أنـتَ وجارِهـا .....

وأيضًا فإنَّ قصد التعجب بما أَفْعَلَه مجمع عليه، وكونه مشوبًا باستفهام أو ملموحًا فيه استفهام زيادة[5] لا دليل عليها، فلا يُلتفت إليها».

وقال ابن الطراوة: الشيء إذا زاد على حده المتعارف، وخرج عما عليه نظائره - فإنَّ العرب تَضُمُّ له لفظًا ينقله عن بابه إلى معنى التعجب، وذلك قولهم في المتناهي الحسن: ما أَحْسَنَه! ومثله: ما أَشْجَعَه! وما أَظْرَفَه! ينقلون الفعل عمن هو له وبه إلى لفظ مبهم لا يَخُصُّ واحدًا من جمعٍ ولا جمعًا من تثنية؛ وهو (ما)، ولا تكون (ما) في الخبر بغير صلة إلا في هذا الباب؛ لأنَّ الصلة تبيِّن الموصول وتوضِّحه، والمتعجِّب لا يدري الضرب الذي تَعَجَّبَ منه كيف خَرج عن بابه، ولا

---

(١) هذا عجز بيت تقدم في ٩: ٩٥، ١٠٥، ٢١٤، وفي ص ١٧٦ من هذا الجزء.

(٢) ٣: ٣٢ - ٣٣.

(٣) كما جاز أن تخلفها: سقط من ن ومن مطبوعة شرح المصنف.

(٤) هذا صدر بيت تقدم في ٨: ٧٧.

(٥) زيادة ... فلا يلتفت إليها: سقط من ك.

ما الذي أخرجه حتى صار إلى تلك الحال، ولو وَصل (ما) كان قد بَيَّنَ وأوضح، وليس هذا طريق التعجب؛ ألا ترى أنهم لا يقولون: شيءٌ أحسَنَ زيدًا؛ إذ كان (شيء) بهذا اللفظ يَخُصُّ الواحد، ويميز بينه وبين ما ليس بواحد، فعدلوا عنه لذلك إلى ما هو أعمُّ منه، وهو (ما).

وقال المصنف في الشرح[1] - وقد ذكر المذاهب في (ما) -: «والقول الأول قول البصريين، وهو الصحيح؛ لأنَّ قصد المتعجِّب الإعلام بأنَّ المتعجَّب منه ذو مزية، إدراكُها جَلِيٌّ، وسبب الاختصاص بها خَفِيٌّ، فاستَحَقَّت الجملةُ المعبَّر بها عن ذلك أن تُفتَتَح بنكرة غير مختصَّة ليَحصل بذلك إبهام متلوٌّ بإفهام، ولا ريب في أنَّ الإفهام حاصل بإيقاع أَفْعَلَ على المتعجَّب منه؛ إذ لا يكون إلا مختصًّا، فتعيَّن كون الباقي مقتضيًا للإبهام، وهو (ما)، فلذلك اختير القول بتنكيرها، ولا يمتنع الابتداء بها - وإن كانت نكرة غير مختصَّة - كما لم يمتنع الابتداء بـ(مَن) و(ما) الشرطيتين والاستفهاميتين».

وقوله **ولا موصولة خلافًا للأخفش في أحد قوليه** الأجود أن يقول: «في أحد أقواله»؛ لأنه روي عن الأخفش ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها نكرة تامة[2]، كمذهب الجمهور.

الثاني: أنها موصولة[3]، وأَفْعَل صلة لها، وبه قال طائفة من الكوفيين، ويكون الخبر محذوفًا لازم الحذف. قال المصنف في الشرح[4]: «فيتحصل أيضًا بقوله هذا

---

(١) ٣: ٣١.

(٢) معاني القرآن للأخفش ص ٣٩ [تحقيق د. هدى قراعة] وشرح المصنف ٣: ٣١.

(٣) الأصول ١: ١٠٠ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٢ والمفصل ص ٢٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٨٢ وشرح المصنف ٣: ٣١ والكافي في الإفصاح ص ٧١٧ والتعليقة لابن النحاس ص ٢٥٤ - ٢٥٥ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٤ [مخطوط].

(٤) ٣: ٣١ - ٣٢.

إفهام وإبهام، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر، إلا أنَّ /هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين: [٥: ٣/ب]

أحدهما: تقدُّم الإفهام وتأخُّر الإبهام، والمعتاد فيما تضمَّن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام، كما قد فُعل بضمير الشأن ومفسِّره، وبضميري نِعمَ ورُبَّ، وبالعموم والتخصيص، وبالمميَّز والتمييز، وأشباه ذلك.

الثاني: كون الخبر فيه مُلتزَم الحذف دون شيء يسدُّ مَسَدَّه، والمعتادُ في الخبر المُلتزَم الحذف أن يَسُدَّ مَسَدَّه شيء تحصل به استطالة، كما كان بعد لولا، وفي نحو: لَعَمرُك لأفْعَلَنَّ، فالحكمُ بموصولية ما وكون الخبر محذوفًا دون استطالة حُكمٌ بما لا نظير له، فلم يُعَوَّل عليه. ويقال له: الخبر المحذوف إن كان معلومًا فقد بطل الإبهام المقصود، أو مجهولاً فلا يصح حذفه، فإنَّ شرط صحة حذف الخبر ألا يكون مجهولاً» انتهى.

والثالث من أقوال الأخفش[1]: أنَّ «ما» نكرة موصوفة، وأَفْعَلَ صفتها، والخبر محذوف، والتقدير: شيءٌ حَسَّنَ زيدًا عظيمٌ.

وقد رُدَّ مذهب الأخفش في كون «ما» موصولة، وأنَّ حذف الخبر قد يكون للإبهام - والمراد هنا الإبهام في وصف السبب - كما حُذف للإبهام في قوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾[2]، كما حذف جواب لو في قوله ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟﴾[3]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[4] - بأنَّ الإبهام تمنعه الصلة؛ لأنه لا تجتمع معه؛ لأنَّ المراد هنا إبهام ذات السبب لا إبهام ما يُنسب إليه، وحَذفُ الخبر مع وجود الصلة إبهام ما يُنسب إليه، وإيضاح للذات؛ لأنَّ الصلة توضح الموصول.

---

(١) التعليقة لابن النحاس ص ٢٥٤ - ٢٥٥ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٤ [مخطوط].

(٢) سورة فصلت: الآية ٤١.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٢٧. ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾.

(٤) سورة الأنعام: الآية ٩٣. ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾.

وبهذا يُرَدُّ عليه في زعمه أنَّ «ما» نكرة موصوفة؛ لأنَّ الصفة تُخَصِّص الموصوف، فهي قريبة من الصلة، فالإبهام إذ ذاك ليس في ذات السبب، إنما هو في الخبر المنسوب إلى السبب.

ص: وكأَفْعَلَ أَفْعِلْ خبرًا لا أمرًا، مجرورًا بعده المتعجَّب منه بباء زائدة لازمة، وقد تفارقه إن كان أنْ وصلتها. وموضعُه رفعٌ بالفاعلية لا نصب بالمفعولية، خلافًا للفراء والزمخشري وابن خروف. واستُفيد الخبر من الأمر هنا وفي جواب الشرط كما استُفيد الأمر من مُثبَت الخبر، والنَّهيُ من مَنفيِّه، وربما استُفيد الأمر من الاستفهام. ولا يُتَعَجَّبُ إلا من مختصّ، وإذا عُلم جاز حذفه مطلقًا، ورُبَّما أُكِّدَ أَفْعِلْ بالنون، ولا يؤكَّد مصدرٌ فعلَ تعجُّب ولا أَفْعَلَ تفضيل.

ش: لا خلاف في فعلية أَفْعِلْ؛ إذ هذا الوزن لا يوجد في الاسم إلا قليلاً جدًّا، نحو أَصْبِعٍ[1] إحدى لغات الإصبَع، هكذا نقلوا، وفي كلام ابن الأنباري ما يدلُّ على أنَّ أَفْعِل اسم لا فعل، قال: «وإذا[2] قلت: ما أحسنَ عبدَ الله! فأردت أن تُسقط ما وتتعجب قلت: أَحْسِنْ بعبدِ الله! وإذا أردتَ أن تأمر من هذا قلت: يا زيدُ أَحْسِنْ بعبدِ الله رجلاً، وإذا ثنَّيت قلت: يا زيدان أَحْسِنْ بعَبدَيِ الله رجلين، ويا زيدون أَحْسِنْ بعبيدِ الله رجالاً، وتنصب رجالاً على التفسير، وأَحْسِنْ لا يُثَنَّى، ولا يُجمع، ولا يؤنث؛ لأنه اسم، وأَحْسِنْ ليس بأمرٍ للمخاطب، وإنما معنى أَحْسِنْ به: ما أَحْسَنَه» انتهى. فقوله «وإذا أردتَ أن تأمر من هذا» يدلُّ على أنه أمر. وقوله أخيرًا «إنه اسم وليس بأمرٍ للمخاطب» يدلُّ على أنه تجوَّز /في قوله «وإذا أردتَ أن تأمر من هذا» . وإذا قلنا إنه اسم فإنه يُشكل ؛ لأنه يكون إذ ذاك مبنيًّا على السكون ، ولا أدري ما موضعه من الإعراب . ويعني ابن الأنباري بقوله «لا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنث لأنه اسم» أي : لا يكون فيه ضمير تثنية ولا جمع ولا تأنيث. [٥: ٤/أ]

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ١٤٢ وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٩٤ والممتع ٧٤.
(٢) ك: فإذا.

وقوله **خبرًا لا أمرًا** أي: معناه معنى الخبر، وهو الفعل الذي هو[1] على صيغة أَفْعِلْ، والهمزة فيه للصيرورة، وإن كانت صورته صورة الأمر، لكنه ليس بأمر حقيقة، هذا مذهب جمهور البصريين[2]، فإذا قلت أَحْسِنْ بزيدٍ فمعناه: أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسْن، كقولهم: أَبْقَلَتِ الأرضُ، أي: صارت ذات بَقْل، وهو خبر معناه التعجب، فمدلوله ومدلول ما أَحْسَنَ زيدًا من حيث التعجب واحد[3]؛ إذ ليس المعنى أنه كانت منه صيرورة إلى التعجب منه فيما مضى؛ إذ لا تقول ذلك إلا وأنت مُنشئ للتعجب منه لا على حقيقة الإخبار.

وذهب الزجاج[4] ومَن وافقه إلى أنه أمر حقيقة، وليس مرادًا به الخبر، والهمزة فيه للنقل، وسيأتي تقرير هذا المذهب.

وقوله **مجرورًا بعده المتعجَّبُ منه بباءٍ زائدةٍ** وهو نظير قول العرب: كفى بالله. والدليل على زيادتها في كفى بالله جواز حذفها ورفع الاسم بعدها، قال[5]:

..... كَفَى الشَّيبُ والإسلامُ لِلْمَرءِ ناهِيا

وسيأتي الخلاف في هذه الباء في حروف الجر إن شاء الله.

وقوله **لازمةٍ** يعني أنه لا يجوز حذفها، فلا يقال: أَحْسِنْ زيدٌ، ولا: أَحْسِنْ زيدًا، على مذهب من يعتقد أنه فعل أمرٍ حقيقة.

---

(١) هو: سقط من ك.

(٢) انظر الخلاف فيه في الكافي في الإفصاح ص ٧٢٥ - ٧٣١.

(٣) واحد ... إلى التعجب: سقط من ك.

(٤) ثمار الصناعة ص ٣٠٥ والمتبع في شرح اللمع ص ٥٤١ واللباب للعكبري ١: ٢٠٣ وشرح ألفية ابن معط ص ٩٥٩، وفيه أنه حكي عن الكوفيين أيضًا.

(٥) صدر البيت: «عُمَيرةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غازِيا». وهو مطلع قصيدة لسُحَيم عبد بني الحَسحاس. ديوانه ص ١٦ والكتاب ٢: ٢٦، ٤: ٢٢٥ وإيضاح الشعر ص ٤٧٧ وشرح أبيات المغني ٢: ٣٣٨ - ٣٤٢ [١٤٩].

وقوله **وقد تُفارقه إن كان أنْ وصلتَها** أي: وقد تفارق الباءُ المجرورَ بها إنْ كان أنْ وصلتَها، فيجوز في أَجْوِدْ بأنْ يكتبَ زيدٌ أن تقول[1]: أَجْوِدْ أنْ يكتبَ زيدٌ، وقال الشاعر[2]:

وقالَ نَبِـيُّ المـسلمينَ : تَقَـدَّمُوا وأَحْبِبْ إلينـا أنْ نكـونَ المُقَـدَّما

وقوله **وموضعُه رفعٌ بالفاعلية** أي: وموضع المجرور رفع بالفاعلية، وتقدَّم بيان ذلك.

وقوله **لا نصبٌ بالمفعولية، خلافًا للفراء[3] والزمخشري[4] وابن خروف** هذا قولُ مَن ذهب إلى أنَّ أَفْعِلْ أمر حقيقة، وليست الهمزة فيه للصيرورة، بل هي للنقل، كهي في: ما أَحْسَنَ زيدًا! والقائلون بأنه أمر حقيقة اختلفوا على قولين في الفاعل:

فقيل: المخاطب الحُسن، وإليه ذهب ابن كيسان[5]، فكأنه قيل: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ، أي: الْزَمْه ودُمْ به، ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال، ووجّه الفعل إلى الاسم المبهم عند المتعجب، وهو السبب الخفيّ الذي حَسَّن زيدًا في عين المتعجِّب الذي هو (ما) في قولك: ما أَحْسَنَ زيدًا! وصار الذي أبهم على المتعجِّب من حُسن زيد كالشيء تخاطبه، كأنك قلت: أَحْسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ، وافعلْ ما شئت به، أي: أنت على ذلك قادر، فالْزَمْه، وصَرِّفه كيف شئت من التحبيب إلينا.

---

(١) أن تقول: ليس في س.

(٢) هو العباس بن مرداس. الديوان ص ١٤٢. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٣٥، ٤١ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٩٦.

(٣) معاني القرآن ٢: ١٣٩ وشرح الكافية ٢: ١٠٩٩.

(٤) المفصل ص ٢٧٧.

(٥) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٩ [مخطوط].

قال ابن طلحة[1]: «وهذا قول حسنٌ لتتوفر[2] حقيقة اللفظ في الفعل وفي الاسم، فاللفظ لفظ الأمر، فيجب /أن يكون بين البابين نسب حتى تصح الاستعارة، ولم يتمحَّض فيه الأمر؛ لأنَّ المواجَه به غير محصَّل، فالاعتماد على المتعجَّب منه، ولذلك صار المعنى: حَسُنَ زيدٌ جِدًّا، ولمَّا لم يتمحَّض فيه معنى الأمر لم يصح أن يجاب، وأمكن أن يقطع فيه على أحد محتملين» انتهى. [٥: ٤/ب]

وقال غيره في تقرير هذا القول: كان الأصل: حَسُنَ زيدٌ، ثم دخلت همزة النقل على معنى: أَحْسَنَ زيدًا أمرٌ ما وسببٌ ما، ثم أرادوا أمر الفاعل بأن يقع به على جهة اللزوم مجازًا، فكأنهم أمروا السبب باللزوم، أي: الزمْه يا سببُ، فمعنى أَحْسِنْ بزيد! أي: دُمْ له[3]، فهو أمر حقيقة.

وقد رُدَّ هذا المذهب بأنهم يصرِّحون بخطاب الشخص، فيقولون: يا زيدُ أَحْسِنْ بعمرٍو، فكيف يكون الضمير لمخاطبين.

وقال المصنف في الشرح[4]: «وقد يُتَوَهَّمُ أنَّ أَفْعِلْ أمرٌ خوطب به المصدر على سبيل المجاز، كأنَّ مَن قال: أَحْسِنْ به! قائل: يا حُسْنُ أَحْسِنْ به، فلهذا لزم الإفراد والتذكير. أشار إلى هذا أبو علي في (البغداديات)[5] منفِّرًا منه وناهيًا عنه. ومما يبيِّن فساده أنَّ من المصادر المصوغ منها أَفْعِلْ ما لا يكون إلا مؤنثًا كالسُّهولة والنَّجابة، فلو كان الأمر على ما تَوَهَّمَه صاحب هذا الرأي لَقيل في أَسْهِلْ به، وأَنْجِبْ به: أَسْهِلِي به، وأَنْجِبِي به، لكنه لم يُقَلْ، فصحَّ بذلك فساد ما أدَّى إليه» انتهى.

---

(١) القول بلفظه في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٩ [مخطوط] غير منسوب.

(٢) في الأبذي: وتتوفر فيه.

(٣) له: سقط من س.

(٤) ٣: ٣٧ - ٣٨.

(٥) البغداديات ص ١٧١ - ١٧٣.

ولا دليل في ذلك على فساد هذا القول؛ لأنَّ أصل المصدر ألا يجيء بتاء التأنيث، فرُوعِيَ في تذكير الضمير ما كان يستحقُّه المصدر من التذكير، وإن لم يُنطَق به مذكرًا، لكنه ذُكِّرَ على ما كان يستحقُّ أن يجيء عليه، ولأن يجري الأمر في ذلك مجرًى واحدًا، كما ذكروا في: ما أَحْسَنَ زيدًا! وإن كان مؤنِّث التعجُّب قد يكون مؤنثًا، ولأنَّ ذلك جرى مجرى الأمثال، والأمثالُ لا تحتمل التغيير.

والقول الثاني أنَّ المخاطب هو الشخص، فإذا قلت أَحْسِنْ بزيدٍ فالفاعل ضمير المخاطب، فكأنك قلت: أَحْسِنْ يا مخاطبُ بزيدٍ، ولا يبرز الضمير باختلاف المخاطب تثنية وجمعًا وتأنيثًا؛ لأنه جرى مجرى المَثَل، وكان الأصل: شيءٌ أَحْسَنَ زيدًا، أي: كان سببَه أو حَكَمَ بحسنه، ثم أمروا المخاطب بذلك، فمعنى يا زيدُ أَحْسِنْ بعمرٍو، أي: احْكُمْ بِحُسْنه، ولَزِمَت الباءُ في المفعول ليكون للأمر في معنَى التعجب حالة لا تكون له حالة غير التعجب.

وقال بعض أصحابنا: ويحتمل أن تكون الهمزة لا للنقل، بل على معنَى أَقْطَعَ النخلُ[1]، ثم أدخَلوا الباء على معنى أنه صيَّره كذلك، أي: صَيَّرَه ذا حُسْنٍ وذا كَرَمٍ أمرٌ ما، ثم أُمر السبب أو الشخص على النَّحْوَين المتقدِّمَين، فتكون الباء للتعدية.

وقد استدلَّ القائلون بأنه ليس بأمر حقيقة على ذلك بعدم بروز الضمير إذا كان المخاطب مثنًّى أو مجموعًا أو مؤنثًا، ولأنَّ الهمزة إمَّا للتعدية فيجب نصب ما بعد الفعل، وليس كذلك. وإمَّا لغير التعدية كأَقْطَفَ الكَرْمُ[2]، فيكون فاعلاً، والأصل فعلَ زيدٌ، وأنت تقول: فعلَ بزيد، فتُدخل الباء في الأصل، فكذلك دخلت في الفرع.

وقال ابن طلحة[3]: «الدليل على أنه ليس بأمر أنه محتمل للصدق والكذب؛ لأنَّ المخبِر به قد قطع على أحد /محتملين. ودليل آخر أنه لا يجاب بالباء، وما مِن [٥: ٥/أ]

---

(١) أقطع النخل: استحقَّ القطع.

(٢) أقطف الكرم: دنا قطافه.

(٣) هذا القول بلفظه في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٨ [مخطوط] بلا نسبة.

أمر إلا ويجوز أن يجاب بالباء، وإنما خَصُّوا التعجب بلفظ الأمر لِما فيه مِن معنَى المبالغة، فقد قالوا: كُنْ ما شئتَ، إذا أرادوا المبالغة، وقال تعالى في التهديد والوعيد ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[1].

وقال الصَّيْمَريّ[2]: (معناه معنَى ما أَفْعَلَه، إلا أنك إذا قلت ما أَحْسَنَ زيدًا فأنت وحدك متعجِّب، وإذا قلت أَحْسِنْ بزيدٍ فقد استدعيتَ غيرك إلى التعجُّب). فآخر كلام الصيمري ناقضٌ لأوله؛ إذ جعله في أوله خبرًا محضًا، وفي آخره جعله أمرًا لقوله: فقد استدعيتَ غيرك للتعجب)). انتهى.

وقال المصنف في الشرح[3]: ((وفي أَفْعِلِ المتعجَّب به مع الإجماع على فعليَّته قولان:

أحدهما: أنه في اللفظ أمر، وفي المعنى خبر إنشائيٌّ مسند إلى المتعجَّب منه المجرور بالباء.

والثاني: أنه أمرٌ باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره، وهو قول الفراء، واستحسنه الزمخشريُّ وابن خروف.

والأول هو الصحيح لسلامته مما يَرد على الثاني من الإشكالات:

أحدها: أنه لو كان الناطق بأَفْعِل المذكور آمرًا بالتعجب لم يكن متعجِّبًا، كما لا يكون الآمر بالحَلف والنداء والتنبيه[4] حالفًا ولا مناديًا ولا منبِّهًا، ولا خلاف في كون الناطق بأَفْعِل المذكور متعجِّبًا، وإنما الخلاف في انفراد التعجب ومجامعته الأمرية.

الثاني: أنه لو كان أمرًا مع الإجماع على فعليته لَزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يَلزم مع كل فعل أمر، متصرفًا كان أو غير متصرف. ولا

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٥٠.

(٢) التبصرة والتذكرة ص ٢٦٧.

(٣) ٣: ٣٣ - ٣٤.

(٤) الذي في المخطوطات: والتشبيه حالفًا ولا مناديًا ولا مشبهًا.

يُعتَذَر عن ذلك بأنه مَثَل أو جارٍ مجرى المثل؛ لأنَّ المَثَل يلزم لفظًا واحدًا دون تبديل ولا تغيير، نحو «أَطِرِّي فإنَّكِ ناعِلة»[1]، و«خَلا لَكِ الجَوُّ، فَبِيضِي، واصْفِرِي»[2].

والجاري مجرى المَثَل يلزم لفظًا واحدًا مع اغتفار بعض التغيير، نحو: حَبَّذا، ولِلهِ دَرُّك، فالتزم لفظ حَبَّذا، ولِلهِ دَرُّك[3]، وأجيز أن تختم الجملتان بما كان للناطق بهما غرض[4] في الختم به، وأَفْعِل المذكور لا يلزم لفظًا واحدًا أصلاً، فليس مَثَلاً ولا جاريًا مجرى المَثَل، فلو كان فعلَ أمرٍ مُسنَدًا إلى المخاطب لبرزَ ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يَبرز مع غيره من أفعال الأمر العارية من المَثَلية. وقيّدت أفعال الأمر بالعارية من المَثَلية احترازًا من «خُذْ ما صَفا، ودَعْ ما كَدِر»[5]، و«زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا»[6]، على أنَّ قولهم «اذهبْ بِذِي تَسْلَمُ»[7] أشبه بالأمثال وأحق

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٢ وأمثال أبي عبيد ص ١١٥ ومجمع الأمثال ١: ٤٣٠. قال أبو عبيد: «وأصله أنَّ رجلاً قال لراعية كانت له ترعى في السهولة وتدع الحزونة: أَطِرِّي، أي: خُذي طُرَرَ الوادي - وهي نواحيه - فإنَّ عليك نعلين». يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه.

(٢) الفاخر ص ١٧٩ - ١٨٠ وأمثال أبي عبيد ص ٢٥١ والصحاح (قبر) ومجمع الأمثال ١: ٢٣٩. يضرب في الحاجة يتمكن منها صاحبها. وهذا المثل من بحر الرجز، وقبله: «يا لَكِ مِنْ قُبَّرةٍ بِمَعْمَرِ»، وبعده: «ونَقِّري ما شِئتِ أنْ تُنَقِّري». والأشطار الثلاثة في الفاخر والصحاح ومجمع الأمثال لطرفة. وذهب ابن بَرِّي في التنبيه والإيضاح ٢: ١٨٤ (قبر) إلى أنها لكليب بن ربيعة التغلبي.

(٣) الذي في المخطوطات: «در»، بلا كاف، صوابه في شرح المصنف.

(٤) ك، ن: غرض كبير.

(٥) الاشتقاق ص ١٤٦ وجمهرة اللغة ٢: ٦٣٧ وتهذيب اللغة ١٠: ١٠٧.

(٦) الفاخر ص ١٥١ وأمثال أبي عبيد ص ١٤٨ وشرح القصائد السبع ص ٣١٩ ومجمع الأمثال ١: ٣٢٢. الغبّ: فعل الأمر والقيام به حينًا بعد حين. أوَّل من قاله معاذ بن صِرْم الخُزاعيّ. انظر قصة المثل في الفاخر ومجمع الأمثال.

(٧) تقدم في ٣: ٥١.

بأن يجرى مجراها، و لم يمنع ذلك من بروز فاعلي الفعلين في التثنية والجمع والتأنيث، فلو كان أَفْعِل المذكور فعلَ أمرٍ جاريًا مجرى المَثَل لعومل معاملة اذهبْ وتَسلَم.

الثالث من الإشكالات: أنَّ أَفْعِل المذكور لو كان أمرًا مسندًا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب، نحو: أَحْسِنْ بك! لأنَّ في ذلك إعمال فعلٍ واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمًّى واحد.

الرابع من الإشكالات: أنَّ أَفْعِل المشار إليه لو كان بمعنى الأمر لا بمعنى أَفْعَلَ تالي (ما) لوجب له من الإعلال إذا كانت عينه ياءً أو واوًا ما وجب لأَبِنْ وأَقِمْ ونحوهما، /و لم يُقَلْ أَبِنْ به وأَقِوم، فيلزم مخالفة النظائر، فإذا جُعلَ مخالفًا لأَبِنْ وأَقِمْ [٥: ٥/ب] ونحوهما في الأمرية موافقًا لأَبِنَ وأَقْوَمَ من: ما أَبْيَنَه! وما أَقْوَمَه! في التعجب - سُلك به سبيل الاستدلال، وأُمن الشذوذ من التصحيح والإعلال)) انتهى.

وتلخَّص من هذه النقول أنَّ أَفْعِلْ كالجمع على فعليَّته، خلافًا لما يَدُلُّ عليه كلام ابن الأنباريّ أنه اسم، وإذا كان فعلاً فهل هو أمرٌ حقيقة أم أمرٌ لفظًا بمعنَى أَفْعَلَ؟ قولان. وإذا كان أمرًا حقيقةً فهل الفاعل المخاطب أو ضمير المصدر الدالّ عليه أَفْعِلْ؟ قولان. وهل الهمزة في أَفْعِلْ للتعدية، فتكون الباء زائدة، أو للصيرورة فتكون الباء للتعدية؟ قولان. وإذا كان بمعنى أَفْعَلَ فالفاعل هو المجرور بالباء، ولا ضمير في أَفْعِلْ.

ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنَّ أَفْعِلْ أمرٌ صورةً خبرٌ معنًى، بمعنى أَفْعَلَ، والفاعل فيه مضمر، يعود على المصدر المفهوم من الفعل، و((بزيد)) في موضع مفعول، والهمزة في أَفْعِلْ للتعدية - لكان مذهبًا، فإذا قلتَ أَحْسِنْ بزيد فمعناه: أحسَنَ هو - أي: الإحسانُ - زيدًا، أي: جعلَه حسنًا، وكذلك: أَكْرِمْ بزيد[1]، أي: أكْرَمَ هو - أي: الإكرامُ - زيدًا، أي: جعلَه كريمًا، فيوافق في المعنى: ما أَكْرَمَ زيدًا! أي: شيءٌ جعلَ زيدًا كريمًا، وهو الإكرام.

---

(١) ك: أكرم زيد.

ولا يُعترض على هذا بخطاب في قولك: يا زيدُ أَكْرِمْ بعمرٍو؛ لأنَّ الفاعل مخالف للمخاطب، فالمعنى: يا زيدُ أَكْرَمَ الإكرامُ عمرًا، أي: جعلَه كريمًا، كما تقول: يا زيدُ ما أَكْرَمَ عمرًا! أي: شيءٌ جعلَه كريمًا. وأُضمر الفاعل في أَفْعِلْ ليكون بإضماره إبهام، ويحصل بعدم التصريح به جَوَلان الفكر فيه بما هو[1].

والدليل على أنَّ المجرور في موضع نصب شيئان:

أحدهما: جواز حذفه اختصارًا، كقوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]، واقتصارًا، نحو قوله[3]:

.... وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فأَجْدِرِ

والثاني: أنهم لمَّا حذفوا الباء نصبوا الاسم، نحو قولِ الشاعر[4]:

ألا طَرَقَتْ رِحالَ القَومِ لَيلَى فَأَبْعِدْ دارَ مُرْتَحِلٍ مَزارَا

وقولِ الآخر[5]:

..... وأَجْدِرْ مثلَ ذلك أنْ يَكُونا

---

(١) ك: ويحصل بعدم التصريح به جواز الفكر فيه ما هو.

(٢) سورة مريم: الآية ٣٨.

(٣) هذا جزء من بيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ٤٨ والأصمعيات ص ٤٦ [١٠]، ويأتي كاملاً في ص ١٩٨، وهو:

فذلكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَها حَميدًا ، وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فأَجْدِرِ

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ٣٥ والتعليقة لابن النحاس ص ٢٦٤.

(٥) صدر البيت: «وإمَّا زَالَ سَرْجٌ عن مَعَدٍّ». وهو لابن أحمر يخاطب امرأته، فيقول: إن زال عنك سرجي، فبنتِ بطلاق أو بموت - فلا تتزوجي هذا المطروق، وهو مَن ذكره في البيت الذي بعد هذا. شعره ص ١٦١ والعين ٢: ٦٢ والمعاني الكبير ٢: ٨٤٢ وتهذيب اللغة ٢: ٢٦١ والمنصف ٣: ١٩. المَعَدّ: موضع رحل الفارس من الدابّة. والمَعَدَّان من الفرس: ما بين رؤوس كتفيه إلى مؤخر متنيه. ك: «فأجدر» بالفاء. وجواب إمَّا في البيت الذي بعده، وأوله: «فلا تَصِلي بِمَطْرُوقٍ».

أي: ما أَبْعَد دارَ مرتحلٍ مزارًا! وما أَجْدَرَ مِثلَ ذلك! وأيضًا فإنه لا تُعهد صيغة أمر ترفع الاسم الظاهر وإن كان خبرًا في المعنى دون لام الأمر؛ ألا ترى إلى قوله ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[1] كيف هو أمرٌ صيغة خبرٌ في المعنى، ولما رَفع الظاهر كانت فيه لام الأمر.

وقد تأوَّلَ هذين البيتين مَن ذهب إلى أنَّ المجرور ليس في موضع نصب بأنَّ قوله «فأَبْعِدْ دارَ مُرتَحِلٍ» يمكن أن يكون «أَبْعِدْ» فيه دعاءً؛ على معنى: أَبعَدَ اللهُ دارَ مُرتَحِلٍ عن مزارِ محبوبه، كأنه يُحَرِّض نفسه على الإقامة في منْزل طُروق ليلى؛ لأنه صار بطروقها مَزارًا.

وبأنَّ «فأَجْدِرْ» أمرٌ عارٍ من التعجب، أي: اجْعَلْ مِثلَ ذلك جديرًا، وأَجْدِرْ به! أي: اجعلْه جديرًا بأن يكون، أي: حقيقًا بالكون، يقال: /حدُرَ بكذا جدارةً، [٥: ٦/أ]
أي: صار جديرًا به، وأَجدَرتُه به، أي: جعلتُه جديرًا به، أي: حقيقًا. وبأنه تعجُّب، ومِثلَ في موضع رفع، وهو مبنيٌّ لإضافته إلى مبنيٍّ، نحو قوله ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2] في قراءة مَن فتح اللام.

وقال المصنف في الشرح[3] حيث اختار أن فاعل أَفْعِلْ هو المجرور بالباء: «إنه لو اضطر شاعر فحذفها لرفع الاسم، وإنَّ الباء زيدت في الفاعل كما زيدت في فاعل كفى، إلا أنه بينهما فرق من وجهين: أحدهما أنه يجوز حذف الباء في فاعل كفى فصيحًا، ويرتفع الاسم. والثاني أنَّ كفى قد يُسند إلى غير المجرور بالباء، فيكون هو في موضع نصب، نحو قوله[4]:

---

(١) سورة مريم: الآية ٧٥.

(٢) سورة الذاريات: الآية ٢٣. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة ص ٦٠٩.

(٣) ٣: ٣٥ - ٣٦.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١١٩، ١٤٤.

فكَفَى بِنا فَضْلاً عَلَى مَن غَيرِنا حُبُّ النَّبِيِّ محمدٍ إيَّانا

ولا يُفعل ذلك بأَفْعِلْ» انتهى ملخصًا.

ولشيخنا أبي الحسن بن الضائع تخريج في هذا البيت، يأتي - إن شاء الله - في حروف الجر.

وقوله **واستُفيدَ الخبر من الأمر هنا وفي جواب الشرط** لَمَّا اختار أنَّ أَفْعِلْ هنا - وإن كان بصيغة الأمر - فمعناه الخبر، أخذ يذكر له نظيرًا، وهو ما وقع من ذلك في جواب الشرط، نحو قوله تعالى ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[1]، وقولِ النبي - ﷺ - (مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه من النار)[2]، وفي رواية (فَلْيَلِجِ النار)، أي: فَيَمُدّ، وفيَتَبَوَّأ، وفَيَلِج.

وقوله **كما استُفيد الأمرُ من مُثبَت الخبر والنهيُ مِن مَنْفِيِّه** أخذ يتأنَّس في هذا المجاز - وهو وضعُ الأمر موضعَ الخبر - بأنه قد نُطق بِمُثبَت الخبر ومعناه الأمر، كقوله ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[3]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[4]، والمعنى: لِيَتَرَبَّصْنَ، ولْيُرْضِعْنَ. ونُطق بالمنفي، والمراد به النهي، كقوله ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾[5] في قراءة مَن قرأ برفع الراء، فهذا منفيٌّ أُريد به النهي، أي: لا تُضارِرْ، أو: لا تُضارَرْ. والجامع بين الأمر والخبر أنَّ الخبر هو إخبار بالثبوت، والأمر طلب للثبوت. والجامع بين النفي والنهي أنَّ النفي هو سلب الثبوت، والنهي هو استدعاء لسلب الثبوت

---

(١) سورة مريم: الآية ٧٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم: باب إثم من كذب على النبي ﷺ ١: ٣٥، ٣٦، وفيه الرواية الأخرى أيضًا، وأخرجه في مواضع أخرى من صحيحه أيضًا، كما أخرجه مسلم في صحيحه.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣٣. والرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبان عن عاصم. السبعة ص ١٨٣.

وتركه، فهذه هي العلاقة التي بين كل واحد من الخبر والأمر، وكل واحد من النفي والنهي.

وقوله **وربَّما استُفيد الأمر من الاستفهام** ومثاله ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ﴾[1]، وقوله ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[2] أي: أَسْلِمُوا، وانْتَهُوا.

وقوله **ولا يُتَعَجَّبُ إلا من مختصّ** قال المصنف في الشرح[3]: «المتعجَّب منه مُخبَر عنه في المعنى، فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصَّة، فيقال: ما أَحْسَنَكَ! وما أَكْرَمَ زيدًا! وما أَسْعَدَ رجلاً اتَّقى الله! ولا يقال: ما أَحْسَنَ غلامًا! ولا: ما أَسْعَدَ رجلاً من الناس! لأنه لا فائدة في ذلك» انتهى.

وقد وقع الخلاف في مسائل:

الأولى: إذا كان معرفةً بأل للعهد، نحو: ما أَحْسَنَ الابنَ! تعني به ابنًا معهودًا بينك وبين المخاطب. ذهب الجمهور إلى جواز ذلك، ومنعه الفراء.

الثانية: إذا كان أيًّا الموصولة، إذا كانت صلتها فعلاً ماضيًا، نحو: ما أَحْسَنَ أيُّهم قال ذلك! منعها الكوفيون والأخفش، وأجازها غيرهم. فإن كانت صلتها مضارعًا جازت عند الجميع، /نحو: ما أَحْسَنَ أيُّهم يقول ذلك. [٥: ٦/ب]

الثالثة: ما أَحْسَنَ ما كان ما كان[4] زيدٌ! أجازها هشام، ومنعها غيره من الكوفيين. قال النحاس: وهي على أصل البصريين جائزة، أي: ما أَحْسَنَ ما كانت كينونة زيد، فالأُولى في موضع نصب، والثانية في موضع رفع.

الرابعة: ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ ضاحكًا. إذا كانت كان ناقصة أجاز ذلك الفراء، ومنعها البصريون. فإن جعلت كان تامَّة، ونصبت ضاحكًا على الحال - جاز عند الجميع.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٢٠.

(٢) سورة المائدة: الآية ٩١.

(٣) ٣: ٣٦.

(٤) ما كان: سقط من ك، د، ن.

الخامسة: ما أَحْسَنَ ما ظننتُ عبدَ الله قائمًا. قال الفراء: إن شئت لم تأت بقائم لأنه نصبٌ على الحال لا غير. وهو عند البصريين خبر، فلا يجوز حذفه.

السادسة: ما أَحْسَنَ أحدًا يقول ذلك. أجازها الكسائيّ، ومنعها الفراء والبصريون. وألزمه الفراء أن يقول: اضربْ أحدًا يقول ذلك، ولتضربَنَّ أحدًا يقول ذلك، وعليك بأحدٍ يقول ذلك. وهو إلزام صحيح؛ لأنَّ الكسائي شبَّه أحدًا بـ«أيّهم» من جهة الإبهام، وهو يجيز ما ألزمه في أيّهم، فإن جعلت أحدًا في معنَى واحدٍ صحَّت المسألة.

السابعة: ما أَحْسَنَ ما ليس يذكرُك زيدٌ. قال بعض أصحابنا: يجوز. وقال: لا يجوز: ما أَحْسَنَ ما ليس زيدٌ قائمًا. وهو مذهب البغداديين.

وقوله **وإذا عُلم جاز حذفه مطلقًا** يعني بقوله مطلقًا أي: معمولاً لأَفْعَلَ أو لأَفْعِلْ. فمثال حذفه بعد أَفْعَلَ قولُه[1]:

جَزَى اللهُ عنَّا بَخْتَرِيًّا ورَهطَهُ ... بَنِي عَبدِ عمرٍو ، ما أَعَفَّ وأَمْجَدَا

وقولُ الآخر[2]:

أَرى أُمَّ عَمرٍو ، دَمْعُها قد تَحَدَّرا ... بُكاءً على عَمرٍو ، وما - كانَ - أَصْبَرَا

وقولُ الآخر[3]:

جَزَى اللهُ عنَّا ، والجَزاءُ بِفَضلِهِ ... رَبيعةَ خَيرًا ، ما أَعَفَّ وأَكْرَمَا

وقولُ الآخر[4]:

---

(١) البيت للحُصَين بن القعقاع في تهذيب إصلاح المنطق ص ٥٠٧ واللسان (سنت). وهو بلا نسبة في المحكم ٥: ٢٠٧ (الخاء والتاء) واللسان (بختر) وشرح عمدة الحافظ ص ٧٥٤.

(٢) تقدم البيت في ٧: ٥٥.

(٣) هو علي بن أبي طالب - ﷺ - كما في العقد الفريد ٤: ٣٩، ٣٣٩، ٥: ٢٨٣. ك: جزى الله عني.

(٤) هو عُقفان بن قيس اليربوعي. أنساب الأشراف ٥: ١ [بغداد] ونور القبس لليغموري ص ٢٢٩ ، وفي أنساب الأشراف ٦: ٩٩ [بيروت] : «عصفان بن قيس» ، وفي أنساب =

خَلِّفْ على أَرْوَى الـسَّلامَ ، فإنَّمـا جَزاءُ الثَّـوِيِّ أنْ يَعِـفَّ ويَحْمَـدَا
سأَرحَلُ عنها وامِقًـا غـيرَ عاشـقٍ جَزَى اللهُ خَيرًا ، ما أَعَفَّ وأَمْجَـدَا

أي: ما أعفَّهم وأمجدَهم، وما كان أصبرَها، وما أعفَّهم وأكرمَهم، وما أعفَّها وأمجدَها.

ومثال حذفه بعد أَفْعِلْ قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1]، و﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾[2]، وقال[3]:

أَعْزِزْ بِنـا ، وأَكْـفِ ، إنْ دُعِينـا يومًـا إلى نُـصْرةِ مَـنْ يَلِينـا

وقال آخر[4]:

تَـرَدَّدَ فيهـا ضَـوءُها وشُـعاعُها فَأَحْصِنْ وأَزْيِنْ لامرئٍ إنْ تَـسَرْبَلا

وقال آخر[5]:

فـذلكَ إنْ يَلْـقَ المَنِيَّـةَ يَلْقَهـا حَميدًا ، وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فَأَجْـدِرِ

[٥: ٧/أ] /أي: وأَبْصِرْ بهم، وأَسْمِعْ به، وأَكْفِ بنا، وفَأَحْصِنْ بها وأَزْيِنْ بها، وفَأَجْدِرْ به.

ومن زعم أنَّ المجرور في موضع رفع استعذر لحذفه بأنه لَمّا لزمه الجر اكتسى صورة الفضلة، فلما عُرف جاز حذفه، ولأنه في المعنى كمعمول أَفْعَلَ، فجاز حذفه حملاً عليه.

- الأشراف البيت الأول فقط. أروى: هي أروى بنت كُريز أمّ عثمان بن عفان ﷺ، وكان عفان قد نزل عليها في مكة، فأكرمت مثواه، فرحل عنها، وقال ذلك.

(١) سورة مريم: الآية ٣٨.

(٢) سورة الكهف: الآية ٢٦.

(٣) شرح المصنف ٣: ٣٧.

(٤) هو أوس بن حجر. الديوان ص ٨٤ وإيضاح الشعر ص ٤٧٧. فيها: في الدرع. وضوءها: ضوء الشمس.

(٥) تقدم البيت في ص ١٩٣.

وزعم الفارسيُّ[1] وقومٌ من النحويين أنه لم يُحذف الفاعل في أَفْعِلْ، بل لمّا حُذف حرف الجر استتر الفاعل في أَفْعِلْ.

وردَّ[2] بأنه لو كان مستترًا في أَفْعِلْ لبرز في تثنية وجمع وتأنيث، فقلت: أَسْمِعْ بالزيدَينِ وأَبْصِرا! وأَسْمِعْ بالزيدِينَ وأَبْصِرُوا! وأَسْمِعْ بهند وأَبْصِري! ولأنَّ من الضمائر ما لا يمكن استتاره، نحو ضمير المتكلم، تقول: أَكْرِمْ بي! وأَعْزِزْ بنا! فلو حذفت الباء وحدها لقيل: أَكْرِمْتُ! وأَعْزِزْنا! ولم يُقَل، إنما قالوا: أَكْرِمْ! وأَعْزِزْ! فدلَّ ذلك على أنَّ المحذوف هو حرف الجر ومعموله. ويكثر حذف هذا المجرور إذا كان ضميرًا معطوفًا عامله على ما قبله، وحذفُه دون عطف قليل.

وزعم بعض أصحابنا أنه لا يجوز الاقتصار على الاسم بعدهما إلا في باب العاملَين، نحو: ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيدًا. ويعني أنَّ كل فعل منهما يطلب مفعولاً، فلا يجوز أن يُقتصر على اسم واحد إلا في باب التنازع. قال: «على خلاف فيه».

وقوله **ورُبَّما أُكِّدَ أَفْعِلْ بالنون** تقدَّم له ذكر هذه المسألة في أول الكتاب عند شرحه[3] قوله «**ونونِ التوكيد الشائع**». وفي قوله **ورُبَّما** دليل على قلة نحو: أَحْسِنَنَّ بزيد. وقال المصنف هنا في الشرح[4]: «ولشبه أَفْعِلْ بفعل الأمر جاز أن يؤكَّد بالنون، كقول الشاعر[5]:

ومُسْتَبْدِلٍ مِن بَعدِ غَـضّبَى صُـرَيْمةً ... فَأَحْرِ بِهِ بِطُـولِ فَقْـرٍ ، وأَحْرِيَـا

وهذا من إلحاق شيء بشيء لمجرد شبه لفظي، وهو نظير تركيب النكرة مع لا الزائدة لشبهها بـ(لا) النافية للجنس، ونظير زيادة[6] أنْ بعد (ما) الموصولة لشبهها بـ(ما) النافية».

---

(١) إيضاح الشعر ص ٤٧٧.

(٢) شرح المصنف ٣: ٣٧.

(٣) ١: ١٤.

(٤) ٣: ٣٨.

(٥) تقدم البيت في ١: ٦٥. وقيل: «غضبى» مصحَّف من «غَضيّا»، وهما بمعنًى واحد.

(٦) ونظير زيادة أن ... لشبهها بما النافية: ليس في مطبوعة شرح المصنف.

وقوله **ولا يؤكّد مصدرٌ فعلَ تعجبٍ ولا أَفْعَلَ تفضيل** قال المصنف في الشرح[1]: «لمّا كان فعل التعجب دالاً على المبالغة والمزية استغنى عن توكيد بالمصدر، وكذلك أفعل التفضيل» انتهى.

أمّا أَفْعَلُ التفضيل فلا نحفظ فيه خلافًا أنه لا يؤكّد بمصدر. وعلّة ذلك أنه ليس له فعل من معناه، فإذا قلت زيدٌ أفضلُ من عمرٍو فإنّ العرب لم تَبنِ فعلاً يدلُّ على أفضلية زيد على عمرو كما دلّ عليه أفعل التفضيل.

وأمّا فِعلُ التعجب فذهب بعضهم إلى أنه يَنصب الحدث، فأجاز: ما أَحْسَنَ زيدًا إحسانًا! وأَحْسِنْ بزيدٍ إحسانًا! وهو مذهب الجرمي. وذهب الجمهور إلى المنع. والقياس الجواز، لكنه - والله أعلم - لم تستعمله العرب.

ولم يذكر المصنف في باب التعجب من صيغ التعجب إلا صيغتين: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ به، وقد تقدَّم له في آخر باب نِعمَ وبئسَ صيغة فَعُلَ متضمّنة تعجبًا، وتكلمنا عليها هناك[2].

وكذا ذكر بعض أصحابنا أنّ للتعجب المبوَّبِ له ثلاثَ صيغ: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلِ به، ولَفَعُلَ[3]. وزاد الكوفيون أَفْعَلَ بغير «ما» مسندة إلى الفاعل، نحو قوله[4]: /[٥: ٧/ب]

ومُـرَّةُ يَحمـيهمْ إذا مـا تَبَـدَّدُوا ... ويَطْعُنُهُمْ شَزْرًا ، فأَبْرَحْـتَ فارِسـا

---

(١) ٣: ٣٨.

(٢) تقدم ذلك في ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٣) هو ابن عصفور، ذكر ذلك في المقرب ١: ٧٢ والشرح الكبير على الجمل ١: ٥٧٩، وذكرها قبله ابن برهان في شرح اللمع ص ٤١٤، ونص الأبذي في شرح الجزولية ٢: ٧٠ [مخطوط] على أنّ الكوفيين هم الذين زادوا فَعُلَ. وذكر أبو حيان في النكت الحسان ص ١٣٩ أنّ الأخفش نقل في «الكتاب الكبير» أنّ العرب تارة تريد بفَعُلَ المدح أو الذم، وتارة تريد به التعجب.

(٤) تقدم البيت في ٩: ٢١٧.

قال بعض أصحابنا: وما ذكروه فيه معنى التعجب، لكنه ليس من هذا الباب، بل من باب: لِلهِ دَرُّه فارسًا، وكَفى بك فارسًا، ولذلك فسَّره س[1] بمعنى: كَفَيتَ فارسًا[2]، فكأنه تعجَّب أولاً من أمر، ثم بيَّن من ماذا تعجَّب، لكنه يُستعمل في التعجب، كقولهم: زيدٌ أيُّما رجل! وإنما يكون من هذا الباب لو ثبتَ أنَّ العرب تُغير الفعل إلى أَفْعَلَ تدلُّ به على المتعجَّب منه، فتقول أَكْرَمْتَ بمعنى: ما أَكْرَمَك! وأَحْسَنْتَ بمعنى: ما أَحْسَنَك! ويكون ما ينتصب بعده تمييزًا إن كان التعجب له، كما تقول: أَكْرِمْ به أبًا! فإن ثبت هذا فيكون من هذا بمعنى: وُجِدْتَ ذا كرم، ولا بُدَّ من السماع.

وزاد بعض النحويين[3] في صيغ التعجب: أَفْعَل مِن كذا؛ لأنه بمعناه من الزيادة والمبالغة. وقال س[4]: «والمعنى في أَفْعَلَ وأَفْعِلْ به وما أَفْعَلَه واحد». ولأنَّ قياسه فيما يُشتَقُّ منه كقياس ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به، ولذلك لا يجوز: زيدٌ أبيضُ من فلان، ولا: أَعْرَجُ منه، إلا شاذًّا، فهو مرتبط به، فلذلك كان بمعناه.

قال بعض أصحابنا: «وردَّه المحققون بأنه موضوع للمفاضلة، ويدخله معنى التعجب كما دخل: لِلَّهِ دَرُّه فارسًا، وليس من هذا الباب، وليس موافقته لأَفْعَلَ وأَفْعِلْ به تدلُّ على أنه موضوع للتعجب، بل لما كان فيه معنى المفاضلة، والتعجب كذلك، وباب المفاضلة هي التي يُشترط فيه تلك الشروط، سواء أكان تعجبًا أم لا، والاشتراك في الأعمِّ لا يوجب الاشتراك في الأخصِّ، لكنه يُستعمل للتعجب، وهو أولى فيه من غيره للمشاركات» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٥.

(٢) فارسًا: ليس في ك.

(٣) ثمار الصناعة ص ٣٠١ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٣ [مخطوط].

(٤) الكتاب ٤: ٩٧.

ص: فصل[1]

همزةُ أَفْعَلَ في التعجب لتعديةِ ما عَدِمَ التعدي في الأصل أو الحال؛ وهمزة أَفْعِلْ للصيرورة، ويجب تصحيحُ عينيهما وفَكُّ أَفْعِل المضعف. وشذَّ تصغير أَفْعَلَ مقصورًا على السماع، خلافًا لابن كيسان في اطِّراده وقياسِ أُفَيْعِلْ عليه. ولا يتصرفان، ولا يليهما غيرُ المتعجَّب منه إن لم يتعلَّق بهما، وكذا إن تعلَّق بهما وكان غيرَ ظرف وحرف جرّ، وإن كان أحدُهما فقد يلي، وفاقًا للفراء والجرميّ والفارسيّ وابن خروف والشلوبين، وقد تليهما عند ابن كيسان «لولا» الامتناعية.

ش: مثال ما عَدِمَ التعدي في الأصل - ويعني بذلك ألا يكون ينصب مفعولاً به فأكثر - ظَرُفَ وجَمُلَ وفَزِعَ وجَزِعَ ونَحَبَ[2] وذَهَبَ، فإذا تعجبت من هذه ونحوها أدخلت همزة النقل، وصار الفاعل الذي كان لها قبل دخول الهمزة مفعولاً بها[3]، فتقول: ما أَظْرَفَ زيدًا! ونحوه.

والتعدي في الحال يعني به أن يكون متعديًا في الأصل، فإذا أردت التعجب منه أدخلت عليه همزة التعدي، وقُدِّر أنه قبل دخولها ضُمِّن معنَى ما لا يتعدى من أفعال الغرائز، فكانت الهمزة فيه للتعدي؛ إذ صيرت الفاعل الذي كان للفعل قبل الهمزة مفعولاً بعدها، وضعُف عن وصوله إلى المفعول /الذي كان له قبل دخول الهمزة إليه، فصار يتعدى إليه بواسطة حرف الجر، مثال ذلك: ضربَ زيدٌ عمرًا، فهذا متعدٍّ، فإذا أدخلتَ عليه الهمزة قلتَ: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو! وكذلك: عرفَ [٥: ٨/أ]

---

(١) فصل: ليس في ك، س. وهو في التسهيل وشرح ناظر الجيش.

(٢) ك: ونجب.

(٣) س: بعدها.

زيدٌ الحقَّ، تقول: ما أَعْرَفَ زيدًا بالحقِّ! وسيأتي تبيين ما يصل إليه الفعل المتعدي قبل التعجب إذا تُعُجِّبَ منه في[1] حروف الجر إن شاء الله.

واختلف النحويون فيما يتعدى وما لا يتعدى مما كان على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ إذا تُعُجِّب منه، أيُحوَّل إلى فَعُلَ، ثم تدخل عليه همزة النقل، أم تدخل عليه دون تحويل إلى فَعُلَ:

فقيل: يُحوَّل فَعَلَ وفَعِلَ إلى فَعُلَ. قالوا: والدليل على نقله إلى فَعُلَ شيئان:

أحدهما: أنك إذا تعجَّبت مما يتعدى إلى مفعول واحد بقي متعديًا إلى مفعول[2] واحد، فلو كان غيرَ محوَّل إلى فَعُلَ لوجب تعديه إلى مفعولين كسائر الأفعال المتعدية إلى واحد، إذا دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى اثنين، نحو: طَعِمَ زيدٌ اللحمَ، تقول: أطعمتُ زيدًا اللحمَ.

والثاني: أنهم إذا أرادوا أن يتعجبوا من الثلاثي قالوا: لَشَرُبَ الرجلُ، ولَضَرُبَت اليدُ، فيحولون فَعَلَ وفَعِلَ إلى فَعُلَ. وإنما بُني على فَعُلَ لأنَّ التعجب موضع مبالغة، وفَعُلَ من أفعال الطبائع والغرائز، ومن المبالغة في الفعل أن يُجعل كأنه طبيعة في المتعجَّب منه.

وقيل: لا يحتاج فَعَلَ وفَعِلَ إلى أن يُحَوَّلا إلى فَعُلَ، بل بناء أَفْعَلَ يكون منهما ومن فَعُلَ الموضوع، وهذا ظاهر كلام س؛ لأنه قال[3]: «وهو مبنيٌّ من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ».

واستدلَّ المصنف في الشرح[4] على صحة هذا القول بوجهين:

---

(١) ك: من.

(٢) مفعول: سقط من ك.

(٣) الكتاب ١: ٧٣.

(٤) ٣: ٣٩.

«أحدهما: أنَّ فَعَلَ وفَعِلَ يشاركان فَعُلَ في اللزوم وقبول همزة التعدية، فتقدير ردهما إلى فَعُلَ لا حاجة إليه.

الثاني: أنَّ من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على فَعُلَ، وذلك المضاعف واليائي العين أو اللام، فلو قُصد بمضاعف معنًى غريزيٌّ دَلُّوا عليه في غير شذوذ بفَعَلَ، نحو: جَلَّ يَجِلُّ، وعَزَّ يَعِزُّ، وخَفَّ يَخِفُّ، وقَلَّ يَقِلُّ، ونُسب إلى الشذوذ نحو لَبُبْت، واستغنوا في اليائي العين بفَعَلَ[1] يَفْعِلُ، نحو: طابَ يَطيب، ولانَ يَلين، وضاقَ يَضيق. وفي اليائي اللام عن فَعُلَ بفَعِلَ، نحو حَيِيَ يحيا[2]، وعَيِيَ يعيا. فلو تعجَّبتَ من شيء من هذه الأفعال أدخلت الهمزة، ولم تَرُدّها إلى فَعُلَ؛ لأنه فيها مرفوض» انتهى كلامه.

ولا يلزم ما قاله؛ لأنَّ هذا التحويل هو أمر تقديريّ لا وجوديّ، والمقدَّرات ليست كالوجوديات[3]، فقد يكون الشيء مقدَّرًا، ولا يُنطق به، ولا يُلفظ، وهذا كثير في هذه الصناعة؛ ألا ترى إلى المنصوب على الاشتغال، وإلى المرفوع أو المنصوب من النعوت المقطوعة - كيف تُحكم بعواملها وتُقدر، وليست موجودة، ولا يُلفظ بها، ولا يُنطق في لسان العرب. والذي يدلُّ على التحويل تقديرًا أنهم إذا بنوا فَعُلَ من المضاعف أو اليائي العين أو اللام قدَّروه مبنيًّا على فَعُلَ، وإن كان لا يظهر /ذلك في اللفظ، فقالوا: لَجَلَّ الرجلُ، ولَقَوِيَ، ولَشَوِيَ، ولَعَيِيَ، ولطابَ، وقدَّروا هذه كلها على فَعُلَ، وعرض فيها من الإعلال ما ردَّها إلى هذه الأوزان، وقد تبيّن هذا[4] في باب نِعمَ وبئسَ حين بيَّنا أحكام فَعُلَ للتعجب وكيفية بنائه في الأفعال. [٥: ٨/ب]

---

(١) ك: فعل.

(٢) يحيا: سقط من ك.

(٣) ك: كالموجوديات.

(٤) ذكره في ص ١٤٧ - ١٤٨.

وإنما كان النقل بالهمزة، ولم يكن بالتضعيف؛ لأنَّ التضعيف فيه تكلُّف وعلاج، قاله بعض أصحابنا، يعني أنهم قالوا: ما أَحْسَنَ زيدًا! وما أَظرَفَه! ولم يقولوا: ما حَسَّنَ زيدًا، وما ظَرَّفَه ، بتضعيف العين. وإنما عدلوا إلى الهمزة لِما في التضعيف من اجتماع الأمثال في نحو: ما شَدَّدَه، ومن الجمع بين المعتلَّين والتشديد في: ما طَوَّلَه، وما بَيَّنَه، فعدلوا إلى الهمزة لأنَّ النطق بها أخف، نحو: ما أَشَدَّه! وما أَطْوَلَه! وما أَبْيَنَه!

وقوله **وهمزةُ أَفْعِلْ للصيرورة** قال المصنف في الشرح[1]: «أي: لتحوّل فاعله ذا كذا، فأصل قولك أَحْسِنْ بزيد! أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسنٍ تامّ، وهو نظير أثْرى الرجل: صار ذا ثروة، وأَتْرَبَ: صار ذا مالٍ كالتراب، وأَنْجَبَ، وأَظْرَفَ: صار ذا ولد نجيب، وذا ولد ظريف، وأَخْلَتِ الأرضُ، وأَكْلأَتْ، وأَكْمَأَتْ: صارت ذات خلاً وكَلأٍ وكَمْأة، وأَوْرَقَتِ الشجرةُ، وأَزْهَرَتْ، وأَثْمَرَتْ: صارتَ ذات ورقٍ وزَهر وثَمر» انتهى.

وهذا الذي ذكره هو مذهب جمهور البصريين. ومَنْ ذهب إلى أنَّ أَحْسِنْ فعلُ أمرٍ حقيقة فليست الهمزة فيه للصيرورة، بل هي للتعدية. وإنما كثَّر المصنف المثل بأَفْعَلَ - أي: صار صاحب كذا - لِيُرِيَ أنه باب متَّسع، فلا يُنكر أن يُدَّعى ذلك في أَحْسِنْ أنه بمعنى أَحْسَنَ، أي: صار ذا حُسْن، ومع ذلك فاقتياسه في فعل التعجب - أعني استعمال صورة الأمر بمعنى أَفْعَلَ، أي: صار ذا كذا - يدلُّ على أنه ليس منه؛ لأنَّ أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا لا ينقاس وإن كان قد جاءت منه ألفاظ كثيرة.

وقال بعض أصحابنا: وأَفْعِلْ محمول على أَفْعَلَ في التغيير من فَعُلَ. يعني أنه من: حَسُنَ زيدٌ، ثم أدخلتَ عليه همزة الصيرورة، فقلتَ: أَحْسَنَ زيدٌ، ثم أتيت بصورة أَفْعِلْ منه.

---

(١) ٣: ٣٩.

وقوله **ويجب تصحيح عينيهما** تقول: ما أَبْيَنَ الحقَّ! وما أَنْوَرَه! قال المصنف في الشرح[1]: «وأصله الإعلال، لكن صُحِّحَ حملاً على أَفْعَلِ التفضيل، كما حُمل هو على المتعجَّب به في امتناع التأنيث والتثنية والجمع، فإنهما متناسبان وزنًا ومعنًى، فأُتبع أحدهما الآخر فيما هو أصل فيه، كما أُجري اسم الفاعل مجرى المضارع في العمل، وأُجري المضارع مجرى اسم الفاعل في الإعراب، وكما أجري الحسنُ الوجهَ على الضارب الرجلَ في النصب، والضاربُ الرجلِ على الحسنِ الوجهِ في الجر، ثم حُمل أَفْعِل المتعجَّب به على أخيه، فقيل: أَنْوِرْ بالحق! وأَبْيِنْ به! كما قيل: ما أَبْيَنَه! وما أَنْوَرَه!» انتهى.

وهذا الذي ذكره تكثير لا طائل تحته، وما ذكره من وجوب تصحيح عيني أَفْعَلَ وأَفْعِلْ هو مذهب الجمهور.

وذهب الكسائي إلى أنه يجوز في فعل الأمر في التعجب التصحيح كما ذهب إليه الجمهور، والإعلال، فتقول: أَطْوِلْ /بهذه النخلة! وأَطِلْ بها! في معنى: ما أَطْوَلَها! [٥: ٩/أ]

والصحيح المسموع من العرب في التعجب التصحيح، قال الشاعر[2]:

..... فَأَحْصِنْ وأَزْنِنْ لامرئٍ إنْ تَسَرْبَلا

وقال الآخر[3]:

فَأَطْوِلْ بِأَيْرٍ مِنْ مَعَدٍّ وثَروةٍ نَزَتْ بإيادٍ خَلفَ دارِ مُرادِ

وقوله **وفَكُّ أَفْعِل المضعَّف** هذا أيضًا فيه خلاف: ذهب الجمهور إلى وجوب الفك في التعجب، فتقول: أَشْدِدْ بحمرةِ زيدٍ! وأَعْزِزْ بعمرٍو! وذهب الكسائي إلى

---

(١) ٣: ٣٩ - ٤٠.

(٢) تقدم في ص ١٩٨.

(٣) البيت من قطعة ليحيى بن نوفل في الكامل ص ٥٨٢.

جواز ذلك، فأجاز: أَجْلِلْ بزيدٍ! وأَجِلَّ بزيدٍ، والمسموع من العرب في التعجب الفكُّ، قال الشاعر[1]:

أعزِزْ عليَّ بأنْ أُرَوِّعَ شِبْهَها أو أنْ يَذُقْنَ على يَدَيَّ حِماما

وقال المصنف في الشرح[2]: «ولزمَ فَكُّ أَفْعِل المضاعف، نحو: أَجْلِلْ به وأَعْزِزْ! لأنَّ سبب الإدغام في هذا النوع إنما هو تلاقي المثلين متصلين متحركين تحركًا غير عارض؛ أو ساكنًا أحدهما سكونًا غير لازم، كسكون أَجْلِلْ إذا لم يكن تعجبًا؛ لأنه معرَّض للحركة في نحو: أَجْلِلِ الله، وأَجِلاَّه، وأَجِلُّوه، وأَجِلِّيه، فلذلك لم يجب فكُّ أَجْلِلْ إذا لم يكن تعجبًا، ووجب إذا كان إياه» انتهى. ويعني أنه لزم الفكّ لأنه لم يتصل المثلان متحركين في التعجب؛ لأنه لا يجيء بعد الثاني ساكن فيتحرك آخر الفعل له، إنما يجيء متحرك، وهو المجرور بالباء، فلذلك لم يوجد فيه سبب الإدغام.

وقوله **وشذَّ تصغير أَفْعَلَ مقصورًا على السماع، خلافًا لابن كيسان في اطِّراده** قال المصنف في الشرح[2]: «ولِشَبَهِ أَفْعَلَ المتعجَّب به[3] بأَفْعَلِ التفضيل أَقدمَ على تصغيره بعض العرب، فقال[4]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلانًا ، شَدَنَّ ، لنا مِن هؤلَيَّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وهو في غاية الشذوذ، فلا يقاس عليه، فيقال في ما أَجْمَلَه! وما أَظْرَفَه! ما أُجَيْمِلَه! وما أُظَيرِفَه! لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل لا يوصف ، فلا يُصَغَّر. وأجاز ابن كيسان اطِّرادَ تصغير أَفْعَلَ» انتهى.

---

(١) هو مجنون ليلى. ديوانه ص ٢٠٠ والأمالي ١: ١٣٧. ونسب لبعض الأعراب في الزاهر ٢: ٢٥٠، وهو بلا نسبة في شرح القصائد السبع ص ٥٧٠.

(٢) ٣: ٤٠.

(٣) ك: منه.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١٩٠، ١٩٧.

وهذا الذي ذكره عن ابن كيسان من اطِّراد تصغير أَفْعَلَ في التعجب هو نص كلام البصريين والكوفيين. أمَّا الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أَفْعَلَ، فهو عندهم مقيس فيه. وأمَّا البصريون فنصُّوا على ذلك في كتبهم - وإن كان خارجًا تصغيره عن القياس - فقالوا[1]: لم يُصَغَّر من الأفعال إلا أَفْعَل في التعجب. وقال س[2]: «وسألتُ الخليل عن قول العرب: ما أُمَيْلِحَه، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، وليس شيء من الفعل ولا شيء مما يسمى الفعل[3] به يُحَقَّر إلا هذا وما أشبهه من قولك: ما أَفْعَلَه» انتهى. فدلَّ قوله « إلا هذا وما أشبهه من قولك ما أَفْعَلَه» على أنَّ تصغيره مقيس، فتقول: /ما أُظَيرِفَه! وما أُجَيمِلَه! وكذلك كل ما يقال فيه ما أَفْعَلَه. [٥: ٩/ب]

فرع: إذا تعجبت من نحو حَيِيَ، فقلت: ما أَحْيا زيدًا! ثم صغَّرته - قلت: ما أُحَيَّ زيدًا! وذلك أنَّ أصله: ما أُحَيِّيَ زيدًا! اجتمعت ثلاث ياءات: الياء التي للتصغير، والياء التي هي عين الكلمة، والياء التي هي لام الكلمة، فحذفت الأخيرة التي هي لام الفعل، وتحركت الياء التي بعد ياء التصغير بالفتح؛ لأنَّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح. ونظير ذلك أُحَيُّ - تصغير أَحْوى - عند من يحذف ويمنع الصرف؛ لأنه نوى ما حذف.

وقوله **وقياس أَفْعِلْ عليه** أي: وخلافًا لابن كيسان في قياس أَفْعِلْ في التصغير على أَفْعَلَ، فيجيز: أُحَيْسِنْ بزيد! قياسًا على ما أُحَيْسِنَ زيدًا! و لم يُسمع التصغير في أَفْعِلْ، إنما سُمع في أَفْعَلَ، وإذا كان تصغير أَفْعَلَ شاذًّا في القياس وخارجًا عن النظائر فلا يمكن القياس عليه البتة.

---

(١) الأصول ١: ١٠٠، ٣: ٦٢.

(٢) الكتاب ٣: ٤٧٧ - ٤٧٨، وفيه اختصار.

(٣) الفعل: ليس في س.

وقوله **ولا يتصرفان** يعني أنَّ «ما أَفْعَلَه» لا يقال منه مضارع ولا أمر، وكذلك أَفْعِلْ في التعجب، لا يُستعمَل منه ماضٍ ولا مضارع، وليس أَفْعِلْ هذا أمرًا من أَفْعَلَ عند الجمهور لاختلاف مدلول الهمزة فيهما؛ لأنها في أَفْعَلَ للنقل، وفي أَفْعِلْ للصيرورة.

قيل: وإنما منع التصرف لأنه إنما يُتَعَجَّب مما وَقع لا مما لم يقع، فلمَّا كان معنى التعجب لا يختلف باختلاف الزمان لزم طريقةً واحدةً، وهي المضيُّ إمَّا لفظًا ومعنًى، وإمَّا معنًى لا لفظًا، وذلك في أَفْعِلْ. وقيل: ضُمِّنَ معنَى التعجب، فأشبهَ الحرف؛ لأنَّ الموضوع للدلالة على المعاني إنما هي الحروف.

وقال أبو الحسن بن الباذش: «الحرف الذي ضُمِّن أَفْعِلْ عند جماعة من النحويين هو اللام؛ لأنَّ الأصل في نحو أَحْسِنْ بزيدٍ: لِيُحْسِنْ بزيدٍ، أي: لِيُحْسِنْ زيدٌ، فدخلت اللام فيما أريد به معنَى التعجب كما دخلت فيما أريد به معنَى الأمر؛ ثم حُذفت اللام وحرف المضارعة كما يُحذَفان من فعل الأمر، ورُدَّت الهمزة المحذوفة لسكون ما يليها؛ لأنَّ الأصل: لِيُؤَحْسِنْ زيدٌ، وما أَفْعَلَ في عدم التصرف محمول على أَفْعِلْ به» انتهى.

وما ذكره المصنف من كونهما لا يتصرفان صحيح، لكنْ في أَفْعَلَ بعد «ما» خلافٌ: ذهب البصريون إلى أنه يلزم فيه لفظ المضيّ، لا خلاف عنهم في ذلك. وأجاز هشام بن معاوية الضرير - وهو من أئمة الكوفيين - أن تأتي لهذا الماضي بمضارع في التعجب، فتقول: ما يُحْسِنُ زيدًا! قال هشام: «لأنه قد أحاط العلم بأنه يكون». وما قاله قياس، ولم يُسمع من العرب، فوجب اطِّراحه.

وقوله **ولا يليهما غيرُ المتعجَّب منه**[1] **إن لم يتعلَّق بهما** يعني أنه لا يُفصل بين أَفْعَلَ ومنصوبه ولا أَفْعِلْ ومجروره بشيء لا يتعلَّق بهما، وسبب ذلك ضعفهما

---

(١) الذي في النسخ كلها: «منهما»، صوابه ما تقدم في الفص.

بكونهما لا يتصرفان، فأشبها إنَّ وأخواتها. وقيل: لأنهما مشبَّهان بالصلة والموصول لافتقار الأول إلى الثاني من جهة المعنى، فإذا كان ثمَّ ما /يتعلق بغيرهما فلا يجوز أن يليهما، ومثال ذلك: ما أَحْسَنَ آمرًا بمعروف! وما أَقْبَحَ ضاحكًا في الصلاة! فلو قلت: ما أَحْسَنَ بمعروف آمرًا! وما أَقْبَحَ في الصلاة ضاحكًا! لم يجز. وكذلك: ما أَنْفَعَ معطيك عند الحاجة! وأَنْفِعْ بمعطيك عند الحاجة! وأَصْلِحْ بآمرِك بمعروف! وذكر المصنف في الشرح[1] أنه لا خلاف في منع الفصل بذلك. [٥: ١٠/أ]

وقوله **وكذا إن[2] تعلق بهما وكان غيرَ ظرف أو حرف جر** قال المصنف في الشرح[3]: «وكذا لا خلاف في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور، نحو: ما أَحْسَنَ زيدًا مقبلاً! وأَكْرِمْ به رجلاً! فلو قلت: ما أَحْسَنَ مقبلاً زيدًا! وأَكْرِمْ رجلاً به! لم يجز بإجماع» انتهى.

وهذا الذي ذكر أنه لا يجوز: ما أَحْسَنَ مُقبلاً زيدًا، فتفصل بينهما بالحال بإجماع، تبعه في ذلك ابنُه بدر الدين محمد في «شرح الخلاصة» من نظم أبيه، فقال[4]: «لا خلاف في امتناع الفصل بينه - أي: بين الفعل - والمتعجَّب منه بغير الظرف والجار والمجرور، كالحال والمنادى».

وليس كما ذكرا، بل الخلاف في الحال موجود، ذهب الجرمي من البصريين وهشامٌ من الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بالحال.

وأمَّا الفصل بالمنادى فذكر ابن المصنف[4] أنه لا خلاف في منع ذلك. وفي الكلام الفصيح ما يدلُّ على جواز ذلك، روي عن عليٍّ بن أبي طالب - كرَّم الله

---

(١) ٣: ٤٠.

(٢) الذي في المخطوطات: «ما»، صوابه ما تقدم في الفص.

(٣) ٣: ٤٠.

(٤) شرح الألفية ص ٤٦٤.

وجهه - قولُه لَمَّا قُتل عَمَّار: «أَعْزِزْ عليَّ - أبا اليَقظانِ - أنْ أراكَ صَريعًا مُجَدَّلاً»[1].

وقال المصنف في الشرح[1]: «وهذا مُصَحِّح للفصل بالنداء».

وأجاز الجرميّ الفصل بالمصدر، فأجاز: ما أحسَنَ إحسانًا زيدًا! ومنع ذلك الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر، وإجازته هو أن ينصب المصدر.

وقوله **وإن كان أحدَهما فقد يَلي وفاقًا للفراء والجرميّ[2] والفارسيّ[3] وابن خروف والشلوبين** انتهى. وهو مذهب المازنيّ[4]. وذهب[5] الأخفش[6]، والمبرد[7]، وأكثر البصريين إلى أنَّ ذلك لا يجوز، واختاره الزمخشريُّ[8]، ونسبه الصَّيْمَرِيُّ[9] إلى س. وحكى سلمة عن الفراء أنه أجاز: ما أَحْسَنَ عليك البياضَ! والجواز مذهب الجرميّ، وهو مشهور عنه، وهو مذهب الزجاج. وقال الأخفش في «الأوسط»: «لو قلت ما أَحْسَنَ زيدًا ومعه رجلاً! تريد: ورجلاً معه - لم يجز؛ لأنك إذا عطفت رجلاً على زيد فكأنك قلت: ما أَحْسَنَ معه رجلاً! وذلك لا يجوز؛ لأنك لا تفصل بين [فعل][10] التعجب[11] والاسم بشيء، لا تقول: ما أَحْسَنَ في الدار زيدًا! ولا: ما أَقْبَحَ عندك زيدًا! تريد: ما أَحْسَنَ زيدًا في الدار! وما

---

(١) شرح المصنف ٣: ٤١.

(٢) المفصل ص ٢٧٨.

(٣) المسائل البغداديات ص ٢٥٦.

(٤) شرح الكافية ٢: ١٠٩٤.

(٥) وذهب الأخفش ... إلى أن ذلك لا يجوز: سقط من ك.

(٦) شرح المفصل ٧: ١٥٠ وشرح المصنف ٣: ٤٢ وشرح الكافية ٢: ١٠٩٤.

(٧) المقتضب ٤: ١٧٨ والبغداديات ٢٥٦ وشرح المفصل ٧: ١٥٠ وشرح المصنف ٣: ٤٢.

(٨) المفصل ص ٢٧٨.

(٩) التبصرة والتذكرة ص ٢٦٨.

(١٠) فعل: تتمة يلتئم بها السياق.

(١١) ك، د، ن: المتعجب.

أَقْبَحَ زيدًا عندك! لأنَّ أَحْسَنَ فعل ضعيف لا يتصرف)) انتهى كلام الأخفش. وحكى ابن خالويه أنَّ الأخفش أجاز أن تحجز بالظرف، فتقول: ما أَحْسَنَ في الدار زيدًا. فعلى هذا يكون للأخفش قولان: المنع، والجواز.

وقال الأستاذ أبو علي[1]: ((حكى الصَّيْمَرِيُّ[2] أنَّ مذهب س منعُ الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله.

[٥: ١٠/ب] والصوابُ أنَّ /ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور.

وقال السيرافي: [قول س[3] (ولا تُزيلَ شيئًا عن موضعه): إنما أراد بذلك أنك تقدِّم ما وتُوليها الفعلَ، ويكون الاسم المتعجَّب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجَّب منه][4]، [وكثير من أصحابنا يُجيز ذلك، منهم الجَرمي، وكثير منهم يأباه، منهم الأخفش والمبرد[5]][6])) انتهى.

والصحيح جواز ذلك للقياس والسماع:

أمَّا القياس فنقول: ليس فعل التعجب بأضعف[7] من إنَّ، ويجوز الفصل بالظرف والمجرور بينها وبين اسمها، وإنْ لم يكن خبرًا، فتقول: إنَّ بك زيدًا مأخوذٌ، وإنَّ اليوم زيدًا مسافرٌ، ولا يقال إنَّ باب إنَّ لَمَّا خرج من الضعف إلى القوة عومل معاملة القوي، بخلاف فعل التعجب، فإنه خرج من القوة إلى الضعف؛ لأنَّا نقول:

---

(١) شرح المصنف ٣: ٤٢ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٩٧ - ١٠٩٨ وشرح ابن الناظم ص ٤٦٤، وآخر هذا القول عند قوله: انتهى.

(٢) التبصرة والتذكرة ص ٢٦٨.

(٣) الكتاب ١: ٧٣. قال في نحو قولك: ما أحسنَ عبدَ الله: ((ولا يجوز أن تقدِّم عبد الله وتؤخِّر ما ولا تُزيل شيئًا عن موضعه)).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٤.

(٥) المقتضب ٤: ١٧٨.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٣.

(٧) بأضعف: سقط من ك.

فعل التعجب قويّ الأصل، بخلاف إنَّ، فعادل قوة الأصل ضعف المراد، فلم يكن أضعفَ من إنَّ. وأيضًا فإنَّ الظرف والجارّ والمجرور يُغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، فلأن يُغتفر الفصل بهما هنا أولى. وأيضًا فإنَّ بئسَ أضعف من فعل التعجب، وقد فصل في نحو ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[1]، فأن يُفصل هنا أولى.

وأمَّا السماع فقولُ عليّ، وقد مر بعَمَّار، فمسح التراب عن وجهه: «أَعْزِزْ عليَّ - أبا اليَقْظان - أنْ أَراكَ صَريعًا مُجَدَّلاً»[2]، وقولُ عمرو بن معدي كربَ[3]: «لله دَرُّ بني مجاشع - وروي: لِلهِ دَرُّ بني سُلَيم - ما أَحْسَنَ في الهيجاءِ لِقاءَها! وأَكْثَرَ في اللِّزباتِ عَطاءَها!»، وروي: «وأَثْبَتَ في المَكْرُماتِ بَقاءَها»، ومِن كلامهم: «ما أَحْسَنَ بالرجلِ أنْ يَصدُق»[4]، وقال الشاعر[5]:

حَلُمْتَ، وما أَشْفَى لِمَنْ غِيظَ حِلْمَه! فآضَ الذي عاداكَ خِلاًّ مُوالِيا

وقال[6]:

خَليلَيَّ ما أَحْرَى بِذي اللُّبِّ أنْ يُرَى صَبُورًا ! ولكنْ لا سَبيلَ إلى الصَّبْرِ

وقال[7]:

---

(١) سورة الكهف: الآية ٥٠.

(٢) تقدم في ص ٢١١.

(٣) الأمالي ٢: ١١٤ والمقرب ١: ٧٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٨٧ وشرح المصنف ٣: ٤٠ - ٤١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٦. اللزبات: الشدائد، واحدتها لَزْبة، تجمع على لَزْبات - بالتسكين - على أنها صفة، ولَزَبات - بالتحريك - على أنها اسم.

(٤) المفصل ص ٢٧٨ والمقرب ١: ٧٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٨٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٦.

(٥) البيت في شرح المصنف ٣: ٤١.

(٦) البيت في شرح المصنف ٣: ٤١ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٩٧.

(٧) تقدم البيت في ص ٢٠٧.

أعزِزْ عليَّ بأنْ أُرَوِّعَ شِبْهَها! أو أنْ يَذُقْنَ على يَدَيَّ حِماما

وقال[1]:

أُقِيمُ بِدارِ الحَزْمِ ما دامَ حَزْمُها وأَحْرِ إذا حالَتْ بأنْ أَتَحَوَّلا

وقال[2]:

فَصَدَّتْ ، وقالت : بَل تُريدُ فَضيحتي وأَحْبِبْ إلى قَلبي بِها مُتَغَضِّبا

وقال[3]:

وقالَ نَبِيُّ المُسلمينَ : تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلينا أنْ نَكُونَ المُقَدَّمَا

وأجاز بعضهم الفصل على قبح.

فتلخص من ذلك ثلاثة مذاهب: المنع، والجواز فصيحًا، /والجواز على قبح. [٥: ١١/أ]

وقوله **وقد تليهما عند ابن كيسان «لولا» الامتناعية** أجاز: ما أَحْسَنَ لولا بُخلُه زيدًا! وأَحْسِنْ لولا بُخلُه بزيدٍ! ولا حجة له على ذلك.

واعلم أنه لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب على الفعل ولا معمول أفعَلَ على ما، لا يجوز: زيدًا ما أَحْسَنَا! ولا: ما زيدًا أَحْسَنَا! ولا بزيدٍ أَحْسِنْ! وإن كان في غير هذا الباب يتقدم في نحو هذا التركيب، لو قلت زيدٌ ضربَ عمرًا جاز زيدٌ عمرًا ضربَ، بلا خلاف، وجاز: عمرًا زيدٌ ضربَ، على خلاف، ولو قلت اعتصمْ بزيدٍ جاز بزيدٍ اعتصمْ.

وعلة ذلك أنَّ فعل التعجب لا يَتصرف، وما لا يَتصرف في نفسه لا يُتصرف في معموله. وأيضًا فإنَّ المجرور في أَفْعِلْ بزيدٍ عند جمهور البصريين فاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل.

---

(١) هو أوس بن حجر. الديوان ص ٨٣. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٤١.

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٤١٢. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٤١ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٩٧.

(٣) تقدم البيت في ص ١٨٧.

ولا يجوز تأكيد المضمر في أَحْسَنَ ولا في أَحْسِنْ على مذهب من اعتقد أنَّ فيه ضميرًا. قيل: لأنَّ المراد الإبهام في ذاته، والتأكيد يكون في غير المبهم الذات؛ ألا تراه لا يكون في النكرة، فلا يكون هنا. وقيل: لأنه فصل بين الفعل ومعموله. فعلى التعليل الأول لا يجوز مطلقًا، وعلى التعليل الثاني يجوز إذا كان بعد المعمول، نحو: ما أَحْسَنَ زيدًا نفسُه!

ولا يجوز العطف على ذلك الضمير.

وإذا اختلف متعلَّق ما أَفْعَلَ فلا يجوز حذف «ما»، لو قلت «ما أَحْسَنَ زيدًا وأَقْبَحَ خالدًا» كان قبيحًا؛ لأنَّ هذا الباب لم يَتصرف فعله، فلزمَ طريقةً واحدة كالمَثَل، فلا تنوب الواو فيه عن «ما».

وقال المصنف في الشرح[1]: «ولمَّا كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضي، وكان المتعجَّب منه صالحًا للمضيّ - أجازوا زيادة كان إشعارًا بذلك عند قصده، نحو: ما - كان - أَحْسَنَ زيدًا!» انتهى.

فأمَّا قوله «إنَّ فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضيّ» فهذه مسألة خلاف، وقد ذكرها بعض أصحابنا، قال: ذهب بعض النحويين إلى أنَّ زمانه هو للحال، فإذا قلت ما أَحْسَنَ زيدًا! فإنك لا تقول ذلك إلا وهو في الحال حسنٌ، ولذلك إذا أردت الماضي أدخلتَ كان، فقلت: ما - كان - أَحْسَنَ زيدًا!

وذهب بعضهم إلى أنه بمعنى المضيّ إبقاءً للصيغة على بابها، إلا أنه يدلُّ على الماضي المتصل بزمان الحال، فإن أردتَ الماضي المنقطع أتيت بكان، وهو قول الأكثرين.

وهذان القولان مبنيَّان على وجوب كون المتعجَّب منه ثابتًا، وقد اختُلف فيه:

---

(١) ٣: ٤٢.

فمنهم من أوجب الثبوت؛ لأنَّ التعجب تأثُّر عن مؤثِّر، ولا بُدَّ من وجوده، وإلا وُجد المعلول دون علته، ومؤثِّرُه الصفة المشاهدة، ولأنه يدخله معنى المدح والذمّ، ولا يكون إلا من ثابت، ولأنَّ معنى الكلام الإخبار بحصوله، فلا يخرج عنه لكونه كذبًا ولملازمته الماضي، وهو يدلُّ على الثبوت.

وذهب بعضهم إلى جواز ذلك محتجًّا بقولهم: ما أَحْسَنَ ما تكون[1] هذه الجارية! وما أَحْسَنَ ما يكون زيد! وما أطولَ ما يكون هذا /الزرع! ونحوه، مع أنه [٥: ١١/ب] ليس بموجود.

وأجاب الأوَّلون عن ذلك بأنه ربما يقال ذلك فيما لا بُدَّ من كونه، وأنه لا بُدَّ أن ينتهى إليه وجوبًا أو عادةً، كقوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[2]، وقال ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[3]، أو على حذف، أي: على عملِ أهلِ النار، أي: ما أجرأهم عليه. وكذلك قولهم: ما أكثرَ قيامَه في ساعة كذا وكذا! على أنه مما يفعل ذلك حتى كأنه واقع. وكذلك: ما أحسنَك إذا تزيَّنْت! إن كان من عادته جاز، وإلا لم يجز. وإنما جاز في هذا لأنه لَمَّا كان يبلغه صار كأنه حاضر وواقع[4].

قال: والذي يقال إنه لا خلاف في أنَّ السبب لتأثُّر النفس لا بُدَّ أن يكون موجودًا أو مقدَّرًا، والنفس تتأثَّر للتقدير، كما تقول: عجبتُ من ضَربك غدًا، وإنما النظر في فعل التعجب نفسه، هل يلزم فيه المضيّ معنًى كما لزم لفظًا أو لا؟ فمَن قال لا يلزم كان على ضربين: منه ما يكون ماضيًا لفظًا ومعنًى، إمَّا متصل الآن أو منقطع الاتصال بكان، ومنه ما يكون ليس ماضيًا معنًى، نحو: ما أَحْسَنَ زيدًا غدًا! أي: شيء يُحسِنُ زيدًا غدًا، أتى بلفظ الماضي ليجعله كأنه قد وقع، سواء أكان مما

---

(١) ما تكون هذه الجارية وما أحسن: سقط من س.

(٢) سورة مريم: الآية ٣٨.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٧٥.

(٤) فيما عدا س: واقع.

شأنه أن يصار إليه أم لا. ويدلُّ عليه أنه لو كان ماضيًا في المعنى حقيقةً أو مجازًا لتناقض مع الظروف المستقبلة معنًى أو لفظًا، فلا تقول: ما أحسنَه إذا رَكب! و(إذا) للمستقبل، وكقوله تعالى﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾[1]، فدلَّ على أنه ماضٍ لفظًا[2]، ولو تجوَّزتَ فيه لعلَّقتَه بظرف يناسبه، كقوله تعالى﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ ﴾[3]، ولمَّا لم يتجوَّز في معنى الفعل في قوله﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ﴾[4] لم يقل: إذْ فُتحت. وأمَّا أَفْعِلْ به فصيغته صيغة المستقبل، ومعناه على القول الأول - لأنَّ المجرور فاعل - إمَّا حال أو ماضٍ، وعلى القول الثاني مستقبل. انتهى.

و«كان» هذه الداخلة بين «ما» و«أَفْعَلَ» فيها ثلاثة مذاهب[5]:

أحدها أنها زائدة، لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل، وهو مذهب أكثر الكوفيين والبصريين، واختاره الفارسيّ[6].

والثاني: أنها زائدة، وهي كان التامَّة، واسمها ضمير المصدر، أي: كان هو، أي: الكون، وهو مذهب السيرافيّ[7]. وقيل: ضمير «ما».

والثالث: أنها كان الناقصة، واسمها ضمير يعود على ما، وخبرها فعل التعجب، وهو مذهب الجرميّ[8]، ونقله بعضهم عن البصريين، ولا يصحُّ ذلك عنهم.

---

(١) سورة مريم: الآية ٣٨.

(٢) لفظًا: سقط من ك، ن.

(٣) سورة المائدة: الآية ١١٦.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٩٦.

(٥) إصلاح الخلل ص ٢١٧.

(٦) المسائل البغداديات ص ١٦٧ - ١٧٠ وتوجيه اللمع ص ٣٨٣ - ٣٨٤. وانظر ما تقدم في ٤: ٢١٣.

(٧) شرح الكتاب له ٣: ٧٧.

(٨) المسائل البصريات ص ٢٩٤. وهو بلا نسبة في الغرة ٢: ٩٦/أ.

وهذا أبعد هذه الأقوال من الصواب لظهور فساده، وذلك أنَّ العرب التزمت أن يكون خبر «ما» في التعجب على وزن أَفْعَلَ، ولأنَّ التعجب يكون واقعًا على كان، وليس مغيِّرًا إلى ما يدل على التعجب؛ إذ لا تقول: ما قامَ زيدٌ، تريد التعجب من قيامه.

والأحسن مذهب الفارسي؛ لأنَّ زيادة المفرد أسهل من زيادة الجملة.

وحُكي[1] عن العرب إدخال «يكون» بين «ما» وأفعَلَ، حُكي: ما - يكونُ - أَهْوَنَ زيدًا اليومَ! وما - يكونُ - أَحْسَنَ زيدًا!

قال الفارسيّ: إنما جاز دخول كان على فعل التعجب لأنه يقتضي دلالته على الزمان لكونه كالاسم؛ والاسم لا يدلُّ على الزمان كدلالة الفعل، وإنما كان كالاسم لعدم /تصرفه، ولأنه يصح، فتقول: ما أَقْوَلَه! كالاسم، فاحتيج إلى تبيين [٥: ١٢/أ] الزمان، ولذلك بُيِّن تامُّ الأفعال الدالة على الزمان المطلق، ولم يدخل فيه غيرها من أخواتها، نحو أَصبح وأَمسى وما يخصُّ وقتًا.

واختلفوا في زيادة غير «كان» بين «ما» و«أَفْعَلَ»:

فذهب الأخفش والكسائيُّ والفراء إلى جواز[2] زيادة أَمسى وأَصبحَ بينهما[3]، واستُدِلَّ بما حكي من كلامهم: ما - أَصبَحَ - أَبْرَدَها! وما - أَمسى - أَدْفَأَها[4]! وحَمل جمهور البصريين ذلك على الشذوذ والاقتصار في ذلك على ما سُمع.

---

(١) قال ابن الدهان: «وحكى الفراء وهشام: ما يكون أطولَ هذا الغلامَ». الغرة ٢: ٩٦/أ.

(٢) جواز: سقط من ك.

(٣) نسب ابن عصفور هذا القول إلى الكوفيين. شرح الجمل الكبير ١: ٤١٥.

(٤) المفصل ص ٢٧٨ والمقرب ١: ٧٦. وفي الأصول ١: ١٠٦ أنَّ هذا أجازه قوم من النحويين، ولم يذكر أنه محكي عن العرب. وفي الغرة ٢: ٩٦/ب أنَّ الأخفش أجازه. وفي شرح الجمل الكبير ١: ٤١٥، ٥٨٦ أنَّ الكوفيين حكوه. وفي البديع ١: ٤٩٩ وضرائر الشعر ص ٧٩ وشرح المفصل ٧: ١٥١ - ١٥٢ والملخص ١: ٢٢٤ والكافي ص ٧٤١ -

وذهب الفراء إلى جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وفعل، يعني في كل فعل يحتاج إلى اسم وخبر.

وقال ابن عصفور[1]: «وقاس الكوفيون عليها - أي: على كان - سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد معنى التعجب.

وذهب بعض النحويين إلى إجازة زيادة كل فعل لا يتعدى مما لا يناقض، نحو: ما - قامَ - أَحْسَنَ زيدًا! إذا أردت: ما أَحْسَنَ قيامَ زيدٍ فيما مضى. وحكى الكسائي عن العرب: ما - مَرَّ - أَغْلَظَ أصحابَ موسى!»، وذلك أيام موسى أمير المؤمنين[2]؛ لأنهم مَرُّوا بغلظ وجفاءٍ، والمعنى: ما أَغْلَظَ مرورَ أصحاب موسى!

وحكى الكسائيّ أيضًا: ما - يَخرجُ - أَطْوَلَه! ولا يجوز شيء من هذا عند البصريين. ومنع الفراء: ما - مَرَّ - أَغْلَظَ أصحابَ موسى! وأجاز الكسائي: ما أَظُنُّ أَظْرَفَك! وما ظَنَنتُ أَظْرَفَك، يجعل أَظُنُّ ناصبةً في المعنى لـ«ما» ولـ«أَظْرَفَ»، ويوقع أَظْرَفَ على الكاف. وأجاز ذلك هشام في الظن وأخواته.

وما ذهب إليه الكسائي فاسد؛ لأنه أعملَ ظَنَّ في «ما» التعجبية، و«ما» مُلتَزَم فيها الرفع على الابتداء، فلا يدخل عليها ناسخ، ليس من كلامهم: كان ما أَحْسَنَ زيدًا، ولا: ظننتُ ما أَحْسَنَ زيدًا، فإذا كان لا يجوز تقديم الناسخ على ما وأحسنَ فالأَولى ألاّ يجوز التوسط. ثم في قوله هذا إبطالٌ لِما روي عنه أنه قال: لا موضع لـ«ما». قال: ونصبت عبد الله بالتعجب، وهو تقدير المفعول به، وهو في المعنى فاعل. وهذا كله اضطراب وتخليط، فكيف يقول: إنّ «ما» لا موضع لها، ثم يجيز: ما أَظُنُّ أَظْرَفَك! يجعل أَظُنُّ ناصبة في المعنى لأَظْرَفَ.

= أنّ الأخفش حكاه. والمثال في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٧. يعنون الدنيا، أي: ما أبردها في الصباح، وما أدفأها في المساء. وفي المفصل ص ٢٧٨: والضمير للغداة. وفي شرح الكافية للرضي ٢: ١٠٩٥ أنّ الضمير في أبردها للغداة، وفي أدفأها للعشيَّة.

(١) شرح الجمل الكبير ١: ٥٨٦ بتصرف.

(٢) يعني موسى الهادي من بني العباس. الارتشاف ٤: ٢٠٧٤.

وقد تأوَّلَ بعض النحويين قول الكسائي «إنه لا موضع لها» على معنى أنها ليست مثل ما في قولك: ما عندك يُعجبني، وأنه لا يقع شيء في موضعها، فإنما أراد الإبهام، وهي عنده اسم، وقد تقدَّم ما حكيناه عن الفراء من جواز الفصل بين ما والفعل بكلِّ فعل يحتاج إلى اسم وفعل.

ثم رأيناه قد ناظرَ الكسائيَّ في جواز ذلك على جهة الإنكار، قال الفراء: «أجاز الكسائي: ما ظننتُ أَحْسَنَ زيدًا! فرأيته يَلزمه أن يقول: ما مررتُ أَحْسَنَ زيدًا! فكَرِهَ ذلك الكسائيُّ، وقال: (ما ليس باسم صحيح، إنما يدخل عليه ما يبطل عنه[1]). واعتلَّ الكسائي أنه لا يدخل الخفض عليه، كما قالت العرب: ما ضربتُ ما خلا زيدًا، وما قام ما خلا زيدًا، ولا يجوز: ما مررتُ ما خلا زيدًا؛ لأنَّ المخفوض لا يفارِق، والمرفوع والمنصوب يفارقان» انتهى ما نقله الفراء.

ودلَّ هذا النقل على وجوه:

[٥: ١٢/ب] أحدها: أنَّ الفراء حكى عن الكسائي إجازة: /ما ظننتُ أَحْسَنَ زيدًا! وقد تقدَّم من قول الفراء جواز ذلك، فيحتمل أن يكون للفراء قولان: أحدهما الجواز، والآخر المنع. ويحتمل أنه لَمَّا ناظره الكسائيُّ في جواز ذلك، واعتلَّ له بما قالت العرب - جوَّز الفراء ذلك، وكان قبلَ هذه المناظرة في حالة التوقف في إجازة هذه المسألة.

والثاني: قوله «إنما يدخل عليه ما يبطل عنه» أي: ما لا يعمل فيه، نحو كان وظننت، فدل ذلك على أنَّ ظننت ملغاة عن العمل نحو كان، فلا عمل لها في ما ولا في أَظْرَفَ، بخلاف ما حكى عن الكسائي أنه يجعل ظننتُ ناصبة في المعنى لـ«ما» وللفعل، فيكون له في ظننتُ إذا فصل بـ«ما» قولان: أحدهما أنها ملغاة، والثاني أنها مُعمَلة في ما وفي الفعل بعدها.

---

(١) فوق عنه في ن: كذا.

والثالث: أن يكون قول الفراء في جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وفعل ليس عامًّا، بل يعني به من باب كان، ولا يعني من باب كان وباب ظنَّ، ويفرق بين البابين بأنَّ باب كان إنما يزاد فيه الفعل خاليًا من مرفوعه دلالة على تقييد التعجب بحدث ذلك الفعل، وأمَّا: ما ظننتُ أَحْسَنَ زيدًا، وما أَظُنُّ أَحْسَنَ زيدًا - فإنما فصل به وهو متعلق بمرفوعه، فلا يجوز، وسُمع ذلك في باب كان في كان وأمسى وأصبح، فجاز القياس عليها في أخواتها، ولم يُسمع في باب ظنَّ، فامتنع، ولم يصح قياس باب ظنَّ على باب كان - وإن اشتركا في النسخ للابتداء - لتباين أحكامهما، ولا يجيز جمهور البصريين أن يفصل بين ما والفعل إلا بـ«كان» فقط.

وإذا وقعت كان بعد ما أَفْعَلَ بصيغة الماضي دلَّت على بيان الانقطاع، أو بصيغة يكون دَلَّت على الاستقبال، على الخلاف في جواز ذلك، ولا بُدَّ من «ما» المصدرية داخلة عليها، فتقول: ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ[1]! وما أَحْسَنَ ما يكون زيدٌ! وما بعد «ما كان» و«ما يكون» يرتفع على الفاعلية، وأَوقَعتَ الحُسن عليه، وأنت تريد ذات زيدٍ تجوُّزًا، كما تقول: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا، فـ«كان» هذه تامَّة.

وأجاز جماعة[2] - منهم المبرد[3] - أن تكون ناقصة، وينصب زيدًا، ويجعل ما بمعنى الذي، كما تقول: ما أَحْسَنَ الذي كان في الدار، أو يكون في الدار. ومَن منعَ وقوع ما على شخص مَن يعقل منعَ[4] هذه المسألة، وجوَّزها فيما لا يتشخص.

---

(١) الذي في المخطوطات: زيدًا.

(٢) الجمل ص ١٠٣ والبديع ١: ٤٩٩ والكافي ص ٧٤٠.

(٣) المقتضب ٤: ١٨٥، وقد أجازه على بعد.

(٤) توجيه اللمع ص ٣٨٤.

وأما «مَنْ» فهل تقع هنا؟ الظاهر جواز ذلك، وقد جوَّزه جماعة، فتقول: ما أَحْسَنَ مَنْ كان زيدًا!

ولو عطفتَ في مسألة «ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ» فالأقيس والأجود عودُ الضمير على الكون لا على الفاعل؛ فتقول: ما أَحْسَنَ ما كانت هندٌ وأَجمَلَه! ليكون الفعل مع متعلَّقه معطوفًا على الفعل ومتعلَّقِه، وهما لشيء واحد. ويجوز أن تقول: ما أَحْسَنَ ما كانت هندٌ وأَجمَلَها! قاله الأخفش. وتقدَّم لنا أنه متى تباين متعلَّق الفعلين فإنَّ العطف يَقبُح، فأمَّا قوله[1]:

ما شَدَّ أنفُسَهم وأَعْلَمَهم بما يَحمي الذِّمارَ به الكَريمُ المُسلِمُ

فإنَّ الأنفس هي الضمير من حيث المعنى، فكأنه قال: ما أَشَدَّهم وأَعْلَمَهم!

وتقول: ما كان أَحْسَنَ ما كان زيدٌ! فيجوز ذلك على القياس السابق والتوجيه في رفع زيد ونصبه، ولا تكون الثانية /بخلاف الأولى، فلا يجوز: ما كانَ أَحْسَنَ ما يكونُ زيدٌ! للتناقض. [٥: ١٣/أ]

ص: ويُجرُّ ما تعلَّق بهما من غير ما ذُكر بـ«إلى» إن كان فاعلاً، وإلا فبالباء إن كان من مُفهِمِ علمًا أو جَهلاً، وباللام إن كانا من متعدٍّ غيرِه، وإن كان[2] من متعدٍّ بحرف جرٍّ فبما كان يتعدَّى به.

ويقال في التعجب من كسا زيدٌ الفقراءَ الثيابَ، وظَنَّ عمرٌو بِشرًا صديقًا: ما أَكسَى زيدًا للفقراءِ الثيابَ! وما أَظَنَّ عمرًا لِبشرٍ صديقًا! وينصب الآخَر بمدلولٍ عليه بأَفْعَلَ لا به، خلافًا للكوفيين.

ش: أشار بقوله **ما ذُكر** إلى المتعجَّب منه والظرف والحال والتمييز، فما ليس واحدًا من هذا يجيء فيه التقسيم الذي ذكر.

---

(١) البيت في الزاهر ١: ٣٦٠، ٤٩٠ والمخصص ١٤: ١٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣١٤.

(٢) د، والتسهيل، وتمهيد القواعد: وإن كانا. وشرح المصنف: فإن كانا.

فقوله **بإلى إن كان فاعلاً** يعني[1] فاعلاً في المعنى، مثال ذلك: ما أَحَبَّ زيدًا إلى عمرٍو! وما أَبْغَضَ[1] عمرًا إلى بكرٍ! وما أَمْقَتَ بكرًا إلى خالدٍ! فالتركيب قبل هذا: أَحَبَّ عمرٌو زيدًا، وأَبْغَضَ بكرٌ عمرًا، ومَقَتَ خالدٌ بكرًا. وتقول: أَحْبِبْ بزيدٍ إلى عمرٍو! وأَبْغِضْ بعمرٍو إلى بكرٍ! وأَمْقِتْ ببكرٍ إلى خالدٍ.

وقوله **وإلا فبالباء إن كان من مُفهِمٍ علمًا أو جَهلاً** أي: وإلا يُجَرّ بإلى يُجَرّ بالباء، مثاله: ما أَعْرَفَ زيدًا بالعلم! وما أَجْهَلَ عمرًا بالفقه! وما أَبْصَرَ خالدًا بالشعر. وتقول: أَبْصِرْ بزيدٍ بالشعر! وأَجْهِلْ بخالدٍ بالفقه!

وقوله **وباللام إن كانا من متعدٍّ غيره** أي: إن كان أَفْعَلَ وأَفْعِلْ من متعدٍّ غيرِ ما يُفهِم علمًا أو جَهلاً، ويعني أنه قبل أن يُبنَى منه أَفْعَلَ وأَفْعِلْ كان متعديًا بنفسه إلى مفعول، وإلا إذا بُنِي منه أَفْعِلْ لا يكون إذ ذاك متعديًا على رأي جمهور البصريين؛ لأنَّ الهمزة إذ ذاك عندهم للصيرورة، وإذا كان كذلك أشكل أن يُعَدَّى أَفْعِلْ إلى المفعول باللام، ومثال ما ذكر: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو! وما أَحَبَّ[1] زيدًا لخالدٍ! وما أَبْغَضَ زيدًا لبكرٍ! وما أَمْقَتَ عمرًا لخالدٍ! وأَضْرِبْ بزيدٍ لعمرٍو! وتعدية أَضْرِبْ لعمرو باللام كما ذكرنا مشكلة؛ لأنَّ معناه: أَضْرَبَ زيدٌ، وأَضْرَبَ زيدٌ لا يتعدَّى، وينبغي ألاَّ يجوز هذا التركيب، ولا يُقْدَم عليه إلا بعد سماعه من العرب.

وقوله **وإن كان مما يَتَعَدَّى بحرف جرٍّ فبما كان يَتَعَدَّى به** مثاله: ما أَعَزَّ زيدًا عليَّ! وما أَزْهَدَ زيدًا في الدنيا. وتقول: أَعْزِزْ بزيدٍ عليَّ! وأَزْهِدْ بزيدٍ في الدنيا! فالتركيب قبل هذا: زَهِدَ زيدٌ في الدنيا، وعَزَّ زيدٌ عليَّ.

وقوله **ويقال في التعجب من كسا** إلى آخر المسألة[2] المتعدي إلى اثنين إن كان من باب أعطى جاز أن يُقتصر على ما كان فاعلاً في المعنى قبل التعجب، نحو:

---

(١) سقط من ك.

(٢) هو قوله: «ويقال في التعجب من كسا زيدٌ الفقراءَ الثيابَ، وظَنَّ عمرٌو بشرًا صديقًا: ما أَكسَى زيدًا للفقراء الثيابَ! وما أَظَنَّ عمرًا لبشرٍ صديقًا! وينصب الآخَر بمدلولٍ عليه بأَفْعَلَ لا به، خلافًا للكوفيين».

ما أعطَى زيدًا! وما أكسَى خالدًا! وجاز أن تُعَدِّيه بعد ذلك إلى أحد المفعولين باللام، فتقول: ما أكسَى زيدًا لعمرٍو! وما أكسَى زيدًا للثياب! فإن جاء من كلامهم: ما أعطَى زيدًا لعمرٍو الدراهمَ! وما أكسَى زيدًا للفقراءِ الثيابَ! فمذهب البصريين أنه ينتصب بإضمار فعل، تقديره: أعطاه[1] الدراهمَ، وكَساهم[2] الثيابَ. ومذهب الكوفيين أنه منصوب بنفس فعل التعجب.

وإن كان من باب ظَنَّ فإنك تقتصر على الفاعل، فتقول: ما أظَنَّ زيدًا! وما أزْعَمَ زيدًا! هذا /مذهب البصريين. وأمَّا الكوفيون فيجيزون ذكرهما بشرط دخول [٥: ١٣/ب] اللام على الأول ونصب الثاني، هذا إن أُمن اللبس، نحو: ما أظَنَّ زيدًا لبكرٍ صديقًا! أصله: ظَنَّ زيدٌ بكرًا صديقًا. وإن خيفَ لبسٌ أدخلتَ اللام على كل من المفعولين، فتقول: ما أظَنَّ زيدًا لأخيك لأبيك! أصله: ظَنَّ زيدٌ أخاك أباك.

وقال المصنف في الشرح[3]: «فإن كان قبل التعجب متعديًا إلى اثنين جررت الأول باللام، ونصبت الثاني عند البصريين بمضمر مجرد مماثل لتالي (ما)، نحو: ما أكسَى زيدًا للفقراءِ الثيابَ! والتقدير: يكسوهم الثياب. وكذا يفعلون في: ما أظَنَّ عمرًا لبِشرٍ صديقًا! يقدرون: يَظُنُّه صديقًا. والكوفيون لا يضمرون، بل ينصبون الثاني بتالي (ما) بنفسه. ذكر هذه المسألة ابن كيسان في (المهذب)» انتهى.

وهذا النقل عن البصريين والكوفيين مخالف لِما ذكرناه نحن؛ لأنَّا حكينا أنَّ مذهب البصريين في نحو كسا أنك تنصب المتعجَّب منه، وهو الذي كان فاعلاً في كسا، ويتعدى لأحدهما فقط باللام، وأنه إن وجد الثاني منصوبًا فتأويله أنه ينتصب على إضمار فعل. وأمَّا في باب ظَنَّ فإنك تقتصر على الفاعل فقط، فتنصبه في التعجب، ولا يجوز أن يتعدَّى إلى شيء من الأول ولا من الثاني باللام، ولا إلى

---

(١) الذي في المخطوطات: «أعطاهم»، صوابه في الارتشاف ٤: ٢٠٧٦.

(٢) س: أو كساهم. د: أو أكساهم. ك، ن: وأكساهم.

(٣) ٣: ٤٣.

الأول باللام وإلى الثاني بنفسه، هذا مذهب البصريين. وأمَّا مذهب الكوفيين في باب كسا فإنهم ينصبون ما كان قبلُ فاعلاً، ويُعَدُّون إلى الثاني[1] باللام وإلى التالي بنفسه. وأمَّا في باب ظَنَّ فيَفصلون بين أن يُلبَس الأول بالثاني أو لا، إن أَلبَس فإنهم يُعَدُّون فعل التعجب إلى كل منهما باللام، ويكون التقدم والتأخير مبينًا اللبس، فما تقدم هو الأول، وما تأخر هو الثاني، كحالهما إذا قلت ظَنَّ زيدٌ أخاك أباك. وإن لم يُلبس تعدَّى إلى الأول باللام، وإلى الثاني بنفسه. فلم يحقق المصنف مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين في المسألتين معًا، إذ حكى ما حكي عنهم فيهما، وليس بصحيح.

وقال صاحب البسيط: وأمَّا ظَنَنتُ وأخواتها فيجوز بشرط الاقتصار على الفاعل، ثم تغيَّر إلى فَعُلَ، فتقول: ما أُظُنِّني! ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما، أمَّا الأول فلضرورة نقله إلى فَعُلَ، وأمَّا الثاني فلامتناع الاقتصار على أحد الجزأين، ولا يصح دخول اللام. فإن كان في موضع مفعوليه «أنَّ» جاز لأنه يتعدى إليه بحرف جرّ، كما تقول: ما أُضْرَبَ زيدًا لعمرٍو! على ما نذكره، فتقول: ما أُعْلَمَنِي بأنك قائم! وقد أجاز بعضهم حذف الباء، فتقول: ما أُعْلَمَنِي أنَّك قائمٌ.

وأمَّا أَعلَمتُ فمَن جَوَّزَ أَفْعَلَ جوَّز هذا بشرط الاقتصار على الفاعل؛ لأنَّ التعجب إنما يكون في الأكثر من صفة الفاعل، ولا يذكر ما عداه ولا أحدهما. ومَن منع في النقل أو على العموم مَنع هنا مع التباسه بـ«ما أُعْلَمَنِي»! مِن عَلمت، وهم يباعدون الالتباس هنا؛ لأنَّ مرادهم بيان ما التعجب منه ليكون عذرًا لهم فيه، فلا يكون فيما يَلتبِس.

---

(١) ك: إلى التالي.

ص: فصل[1]

بناءُ هذين الفعلين مِن فِعلٍ ثُلاثيٍّ مجرَّدٍ تامٍّ مُثبَت متصرِّف قابلٍ معناه للكثرة، غيرِ مَبنيٍّ للمفعول ، / ولا مُعَبَّرٍ عن فاعله بأَفْعَل فَعْلاء . وقد يُبنَيان من فِعلِ المفعولِ إنْ أُمِنَ اللَّبسُ ، ومِن فِعلِ أَفْعَلَ مُفهِمَ عُسر أو جَهل ، ومن مَزيدٍ فيه، فإن كان أَفْعَلَ قيسَ عليه وفاقًا لـ«س» . وربَّما بُنيا من غيرِ فِعلٍ ، أو فِعلٍ غيرِ متصرِّف . وقد يُغني في التعجُّب فِعلٌ عن فِعلٍ مُستَوفٍ للشروط ، كما يُغنِي في غيره. [٥: ١٤/أ]

ش: ذكر المصنف شروط ما يُبنى فعل التعجب منه، وهو ما اجتمع فيه سبعة شروط، وزاد غيره[2]: أن يكون على وزن فَعُلَ أصلاً أو تحويلاً، وألاَّ يكون قد استُغني عن البناء في هذا الباب بغيره. وزاد آخرون: أن يكون واقعًا[3]. وآخرون: أن يكون دائمًا[3]. ونحن نتبع هذه الشروط شَرطًا شرطًا، فنقول:

أمَّا صوغهما من فعلٍ فاحتراز من أن يُبنَيا من غير فعل، قال المصنف في الشرح[4]: «وقد يُبنَيان من غير فعل، كقولهم: ما أَذْرَعَ فلانةَ! بمعنى: ما أَخَفَّها في الغَزْل! وهو من قولهم: امرأة ذَراع، وهي الخفيفة اليد في الغزل، ولم يُسمَع منه فِعل. ومِثلُه في البناء من وصفٍ لا فِعلَ له: أَقْمِنْ به! أي: أَحْقِقْ، اشتقُّوه من قولهم: هو قَمِنٌ بكذا، أي: حَقيق به. وهذان وما أشبههما شواذٌّ لبنائهما من غير فِعل».

---

(١) فصل: انفردت به حاشية ن، وهو في التسهيل، وشرح المصنف.

(٢) الجزولية ص ١٥٣ - ١٥٤ وشرحها للشلوبين ص ٨٨٩ - ٨٩٠ والمقرب ١: ٧٥.

(٣) الجزولية ص ١٥٤ وشرح الجمل لابن خروف ص ٥٧٣.

(٤) ٣: ٤٨.

وقال أيضًا[1]: «قُيِّدَ ما يُبنَى منه فعلُ التعجب بكونه فعلاً تنبيهًا على خطأ من يقول من الكلب: ما أَكْلَبَه! ومن الحمار: ما أَحْمَرَه! ومن الجِلْف: ما أَجْلَفَه!» انتهى.

فأمَّا دعواه أنَّ ما أَذْرَعَ فلانة! بمعنى: ما أَخَفَّها في الغزل، لم يُسمع منه فعلٌ - فليست بصحيحة، قال ابن القَطَّاع[2]: «ذَرُعت المرأةُ: خَفَّتْ يداها في العمل، فهي ذَراعٌ»، فعلى هذا لا يكون قولهم ما أَذْرَعَ فلانةَ شاذًّا؛ إذ هو مصوغ من فعلٍ.

وأمَّا كون الفعل المصوغ منه أَفْعَلَ وأَفْعِلْ ثلاثيًّا فاحتراز من أن يكون رباعيًّا أصلاً أو مزيدًا، نحو: دَحرجَ وتَدحرجَ، فإنه لا يمكن منه بناء أَفْعَلَ وأَفْعِلْ لهدمِ بنيته ولزومِ حذفِ بعض[3] أصوله.

وأمَّا كونه مجردًا فاحتراز من أن يكون غير مجرد، ويأتي الكلام فيما يُبنى[4] من الثلاثي غير المجرد عند تعرُّض المصنف له إن شاء الله.

وأمَّا كونه تامًّا فاحتراز من أن يكون ثلاثيًّا مجردًا غير تامّ، نحو كان الناقصة وظَلَّ وكَرَبَ وكادَ ونحوهن من أخوات كان. وهذا الشرط ذهب إليه الجمهور. وأجاز بناءه من كان الناقصة بعضهم، قال أبو بكر بن الأنباري: «وتقول: كان عبد الله قائمًا، فإذا تعجَّبت[5] منه قلت: ما أَكْوَنَ عبدَ الله قائمًا! فـ(ما) مرفوعة بما في أَكْوَنَ، واسم كان مضمر فيها، وعبد الله منصوب على التعجب، وقائمًا خبر كان، فإن طرحت وتعجبت قلت: أَكْوِنْ بعبد الله قائمًا! وأَكْوِنْ بعبدَي الله قائمَين! وأَكْوِنْ بعبيدِ الله قيامًا!».

---

(١) ٣: ٤٤.

(٢) كتاب الأفعال له ١: ٣٨٣.

(٣) بعض: سقط من س.

(٤) ك، ن: بني.

(٥) فإذا تعجبت منه قلت ما أكون عبد الله قائمًا: سقط من ك.

وقال صاحب «البسيط»: «أمَّا كان وأخواتها مما كان ثلاثيًّا أو غير ثلاثي فالأكثرون يمنعون فيها التعجب، فلا تقول: ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا! لوجوه: أحدها أنها ليست بقويَّة في الفعلية، بل هي لمجرد الزمان، ولا تدل على المصدر. وقيل: إن تُعُجِّبَ منها فإمَّا للمصدر أو للزمان، ولا يصحّ، أمَّا الأول فلأنها لا مصدر لها، وأمَّا الزمان فلا يُتعجَّب منه؛ لأنه لا فعل له، وليس كان فعلَه. وقيل: إن تُعُجِّبَ فلا بُدَّ من رده إلى فَعُلَ، فيُقتصر على أحد الجزأين، /ولا يكون، لا يقال: يؤتى [٥: ١٤/ب] بالخبر كما يؤتى بالمفعول، فتقول: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمروٍ؛ لأنَّ اللام لا تدخل على الخبر، لا تقول: ما أَكْوَنَ زيدًا لقائمٍ! وكذلك أخواتها. وأمَّا الفراء فجوَّز ذلك - أعني بناءها للتعجب - حملاً على: ضربَ زيدٌ عمرًا؛ ولا يكون لما ذكرنا» انتهى.

وفي الكتاب[1] الذي انتخبه أبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي[2]: ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا! عند الفراء جائز، ولم يُجزه أكثر النحويين، وهو الصحيح؛ لأنها موضوعة للزمان مجردة من معنى الحدث، ولا فائدة في التعجب بها، فلذلك امتنع أَفْعَلَ منها.

وأمَّا كونه مُثْبَتًا فاحتراز من أن يكون منفيًّا؛ لأنه لا يُتَعَجَّب منه؛ لأنَّ فعل التعجب هو مُثبَت، فمحال أن يُبنى من المنفيّ. وقال المصنف في الشرح[3]: «وقُيِّدَ بكونه مُثبتًا تنبيهًا على أنه لا يُبنى من فعلٍ مقصودٍ نفيُه لزومًا، كـ(لم يَعِجْ)، أو جوازًا، كـ(لم يَعُجْ)» انتهى. ويعني أنَّ عاجَ يَعيج - بمعنى انتفعَ - لم تستعمله العرب إلا منفيًّا، وعاجَ يَعوج - بمعنى مالَ - استعملته العرب مثبتًا ومنفيًّا. وقد ذكر ثعلب في «الفصيح»[4] قوله: «وشَربتُ دَواءً فما عِجْتُ به، أي: ما انتَفَعتُ به».

---

(١) ذكره في الارتشاف ٤: ٢٠٧٩ باسم «الانتخاب».

(٢) الإشبيلي [- ٥٥٠هـ]. أحكم العربية، وكان شاعرًا فاضلاً حوَّالاً، تصدَّر بمُرَّاكش للإقراء. صنف: الإفصاح في اختصار المصباح، وشرح الدريديَّة، وغير ذلك. بغية الوعاة ٢: ١٢٧.

(٣) ٣: ٤٤.

(٤) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ١: ٤١٣.

وما ذهب إليه المصنف من أنَّ عاجَ - بمعنى انتفعَ - استعملته العرب منفيًّا لا مثبتًا ليس بصحيح، أنشد أبو علي القالي في «النوادر»، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي[1]:

ولم أرَ شيئًا بعدَ لَيلَى أَلَذُّهُ ولا مَشْرَبًا أَرْوَى بهِ ، فأَعِيجُ

وأمَّا كونه **متصرفًا** فاحتراز مما لا يتصرف، نحو يَذَرُ ويَدَعُ ونحوهما، فإنه لا يجوز أن يصاغ منه؛ لأنه إذا بُني منه كان تصرفًا فيه، والفرض أنه غير متصرف. وقال المصنف في الشرح[2]: «ومثلُهما[3] في الشذوذ قولهم: ما أعْساه! وأعْسِ به! معناه: ما أحَقَّه! وأَحْقِقْ به! فبَنَوا فعل التعجب من عَسى، وهو فعل غير متصرف» انتهى. ويعني بقوله «ومثلُهما[3]» أي: ومثل أَقْمِنْ به! أي: أَحْقِقْ[4].

وأمَّا كون **معناه قابلاً للكثرة** فاشترطه الفراء، وهو صحيح واحتراز من الأفعال التي لا تقبل الزيادة، نحو مات وفَنِيَ وحدثَ، فلا تقول: ما أَمْوَتَ زيدًا! ولا: أَمْوِتْ به! وقد شذَّ من الألفاظ الثابتة التي لا يقبل معناها الزيادة قولهم[5]: ما أَحْسَنَه ! و ما أَقْبَحَه ! وما أَقْصَرَه ! وما أَطْوَلَه ! وما أَهْوَجَه ! وما أَشْنَعَه ! وما أَحْمَقَه ! وما أَنْوَكَه[6] ! وسيأتي اختيار المصنف [7] في بعض هذه الألفاظ إن شاء الله.

---

(١) تقدم البيت في ٤: ١٩٩.

(٢) ٣: ٤٨.

(٣) ك: ومثلها.

(٤) كذا! وينبغي أن يضيف: «وما أَذْرَعَ فلانةَ»، لأنهما المثالان اللذان ذكرهما المصنف في شرحه قبل هذا القول.

(٥) الأمثلة كلها في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٦.

(٦) ما أنوكه: ما أحمقه.

(٧) يأتي في ص ٢٣٧.

وأمَّا صفات الله - تعالى - فلا يجوز التعجب منها، لا يقال: ما أعْلَمَ اللهَ! لأنَّ علمه - تعالى - لا يقبل الزيادة، وقالت العرب: ما أعْظَمَ اللهَ وأجَلَّه! وقال الشاعر[1]:

ما أقْدَرَ اللهَ أن يُدْنِي على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ

وتأوَّلَ النحويون[2] قول العرب على وجوه.

وأما كونه **غير مبنيٍّ للمفعول** فلأنه لا يجوز: ما أضْرَبَ زيدًا! وأنت تتعجب من الضرب الذي حَلَّ بزيد. وعلة المنع كونه يلتبس بفعل الفاعل، هكذا علَّله بعضهم[3]، فيظهر من صاحب هذا التعليل أنه يجيز التعجب من فِعل المفعول إذا عُدم اللبس، /فيكون قول الرماديّ[4]: [٥: ١٥/أ]

ولا شِبلَ أحْمَى مِن غَزالٍ ، كأنَّهُ من السُّمرِ والأحراس في خِيْسِ ضَيْغَمِ

جائزًا لأنه قد عدم اللبس. وما صحَّ فيه «أفْعَلُ مِن» صَحَّ فيه «ما أفْعَلَه». وإلى هذا ذهب خَطَّاب الماردِيّ، قال: وقد جاء مثله، قال كعب بن زهير[5]:

فَلَهْوَ أخْوَفُ عندي إذْ أُكَلِّمُهُ وقيلَ : إنَّكَ مَسلُوبٌ ومَقتُولُ

مِنْ ضَيْغَمٍ بِضِراءِ الأرضِ ، مُخْدَرُهُ بِبَطْنِ عَثَّرَ غِيلٌ ، دُونَهُ غِيلُ

---

(١) هو حُنْدُج بن حُنْدُج المُرِّيّ. الحماسة ٢: ٤٢٠ [٨٣٣] وشرحها للأعلم ص ١١٣١ [٨٧٧] وللمرزوقي ٤: ١٨٣١ [٨٢٧] والأمالي ١: ٩٩. الشحط: البعد. والحزن: من بلاد تميم، وهو أخصب موضع وأطيبه. وصول: مدينة.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٦٩ - ٧٠ والإنصاف ص ١٤٦ - ١٤٨.

(٣) ذكر هذا التعليلَ غير منسوب ابنُ عصفور في شرح الجمل ١: ٥٧٦ - ٥٧٧ والأبذي في شرح الجزولية ٢: ٦٧ [مخطوط].

(٤) البيت له في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٧. وهو بلا نسبة في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٦، ٦٧ [مخطوط]. ك: في فيس ضيغم. الخيس: موضع الأسد.

(٥) الديوان ص ٢١. وآخر الأول فيه: «مسبور ومسؤول». مخدره: مكمنه الذي يستتر فيه. وعَثَّر: موضع قِبَلَ تَبالة. والغيل: الشجر الملتفّ. ك: أن أكلمه.

وعلَّل المنعَ بعضُهم[1] بأنَّ المفعول ليس له فيما أُوقع به من فعل التعجب كَسْبٌ، فأشبه بذلك الخِلَق والألوان إذ ليست من كَسْبِ المتعجَّب منه. فمَن علَّل بهذا كان بيت الرماديّ عنده لحنًا.

وقد علَّل ذلك بعضهم بأنه إنما امتنع ذلك لأنَّ الفعل هنا يُرَدُّ إلى فَعُلَ، وفِعْلُ المفعول يكون على فُعِلَ، فإن صيغ على فَعُلَ كان خروجًا عن القياس، فلا يجوز.

والصحيح أنه لا يجوز، وأنه لا يُتَعَدَّى ما سُمع منه، بل يُقتصر عليه.

ومَن أجاز ذلك قال: ما كان مستعملاً في الأصل على فُعِلَ فكأنه للفاعل، فلا يُلبس، نحو: شُغِلَ، وجُنَّ، وأُولِعَ به، فصار كظَرُفَ، وما لم يكن في الوضع على فُعِلَ فلا بُدَّ من الفارق بينه وبين فعل الفاعل، فلذلك قالوا في الفاعل: ما أَمْقَتَه لي! وما أَبْغَضَه لي! وما أَحْظاها لي[2]! ونحوه، فالتزموا اللام للفاعل، وإلى ونحوها من الظروف نحو عندي وفي عيني للمفعول، فوقع الفرق. وسيأتي اختيار المصنف في ذلك إن شاء الله.

وأمَّا كونه **لا يُعَبَّر عن فاعله بأَفْعَل فَعْلاء** فاحتراز من نحو: شَنِبَ[3] ودَعِجَ[4] ولَمِيَ[5] وعَرِجَ، ولا فرق بين أن يكون عيبًا، كبَرِص وبَرِشَ[6] وحَوِل وعَمِي وعَوِر، وبين ما كان من المحاسن، كشَهِل[7] وكَحِلَ[8] ودَعِج ولَمِي.

---

(١) ذكر هذا التعليلَ غير منسوب ابنُ عصفور في شرح الجمل ١: ٥٧٧ والأبذي في شرح الجزولية ٢: ٦٧ [مخطوط].

(٢) أي: حَظِيت عندي.

(٣) الشَّنَب في الأسنان: بردها وعذوبة مذاقها.

(٤) الدَّعَج: شدة سَواد سواد العين وشدَّة بَياضِ بياضِها.

(٥) اللَّمَى: سُمرة في الشفة تُستحسن.

(٦) البَرَش في شعر الفرس: نكت صغار تخالف سائر لونه. وبياض يظهر على الأظفار.

(٧) الشُّهْلة: حمرة في سواد العين.

(٨) الكَحَل: سواد أصول هدب العين خلقة.

وعلّة منع ذلك أنّ حق الفعل الذي يُبنى للتعجب أن يكون قبل التعجب ثلاثيًّا محضًا؛ وأصل الفعل في هذه أن يكون على وزن افْعَلّ، ولذلك صحَّت عينه في الثلاثي اللفظ، نحو حَوِلَ، وعوِرَ، وهَيِفَ[1]، وجَيِدَ[2]، وصَيِدَ[3]، مع استحقاقه ذلك لوجود العلة الموجبة لقلبه، وهي تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، فحملوه على افْعَلّ، نحو احْوَلّ واعْوَرّ، وجودًا ذلك فيه أو تقديرًا، فصحَّت فيه كما صحَّت في افْعَلّ، كما صححوا اجْتَوَرُوا حملاً على تجاوَرُوا، ومِخْيَط حملاً على مِخياط. وهذا التعليل هو المشهور عند النحاة.

وقال المصنف في الشرح[4] ما نصه: «وعندي تعليل آخر أسهل منه، وهو أن يقال: لَمَّا كان بناء الوصف من هذا النوع على أَفْعَلَ - يعني نحو أَعْوَرَ وأَهْيَفَ - لم يُبنَ منه أَفْعَلُ تفضيل لئلا يلبس أحدهما بالآخر، فلما امتنع صوغ أَفْعَلِ التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب لتساويهما وزنًا ومعنًى، وجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة، وهذا الاعتبار هيِّن بيِّن، ورجحانه متعيّن» انتهى.

وقد اختُلف مما[5] عُبِّر عن فاعله بأَفْعَلَ في نوعين:

[٥: ١٥/ب] أحدهما: العاهات، /فذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن يُبنى من أفعالها - وإن كانت ثلاثية - فعل التعجب. وأجاز[6] ذلك الأخفش وبعض الكوفيين - منهم الكسائيّ وهشام - أجازوا: ما أَعْوَرَه!

---

(١) الهَيَف: دقّة الخصر.

(٢) الجَيَد: طول العنق وحسنه.

(٣) الصَّيَد: الكِبْر.

(٤) ٣: ٤٥.

(٥) فيما عدا س: فيما.

(٦) ذكر الفراء هذا عن بعض النحويين، و لم يسمّه. معاني القرآن ٢: ١٢٨.

النوع الثاني: الألوان، منعَ التعجب منها البصريون[1]، وللكوفيين فيها قولان:

أحدهما: أنه يجوز من جميع الألوان[2]، فأجاز الكسائي وهشام: ما أَحْمَرَه! من الحُمرة، إلا أنَّ الأجود عندهما: ما أَشَدَّ حُمرتَه!

والقول الثاني[3]: إجازته في السواد والبياض خاصةً دون سائر الألوان لمجيء ذلك فيه؛ ولكونهما أصلَي الألوان، والأصول يكون فيها ما لا يكون في الفروع، والمحفوظ من ذلك ما روى الكسائي أنه سَمع: ما أَسْوَدَ شَعرَه[4]! وقالت أُمُّ الهيثم - وهي من العرب الذين يُستشهد بكلامهم -: «هو أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الغُراب»[5]، وفي الحديث في صفة جهنم: (هي أَسْوَدُ من القار)[6]، وقال الراجز[7]:

يا ليتَني مِثلُكِ في البَياضِ ... مِثلُ الغَزالِ زِينَ بالخَضاضِ

قَبَّاءُ ذاتُ كَفَلٍ رَضْراضِ ... أَبيَضُ مِنْ أُختِ بَني أَباضِ

جاريةٌ في رَمَضانَ الماضي ... تُقَطِّعُ الحَديثَ بالإيماضِ

---

(١) الإنصاف ص ١٤٨ - ١٥٥ [١٦] وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٧.

(٢) نُسب هذا في إعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٣٥ إلى الفراء.

(٣) الإنصاف ص ١٤٨ - ١٥٥ [١٦] والغرة ٢: ٩٩/أ وتوجيه اللمع ص ٣٨٧ والتبيين ص ٢٩٢ - ٢٩٤ [٤٣] واللباب ١: ٢٠١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٨.

(٤) ذكر الفراء أنه سمعه من شيخ من أهل البصرة هو بشّار الناقط. معاني القرآن ٢: ١٢٨.

(٥) جمهرة اللغة ١: ٥٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٨. حنك الغراب: لحياه ومنقاره.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب جهنم ٢: ٩٩٤.

(٧) هو رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٦ والأيام والليالي والشهور ص ٤٥ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣٨ - ١٣٩ والخزانة ٨: ٢٣٠ - ٢٣٨ [٦١٣] وشرح أبيات المغني ٨: ٩٤ - ٩٦ [٩٢٦]. الخضاض: اليسير من الحلي، وقيل: هو نوع منه. والقبّاء: الضامرة. والرضراض: الكثير اللحم. وأخت بني أباض: معروفة بالبياض، وبنو أباض: قوم. والإيماض: ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام، وقيل: هو الابتسام.

وأنشد الكسائي[1]:

أمَّا المُلُوكُ فأنــتَ اليــومَ ألأمُهُــمْ لُؤْمًا ، وأبْيَــضُهُمْ سِــرْبالَ طَبَّــاخِ

وهذا كله عند البصريين من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

وقد تأوَّل بعضهم[2] قوله «وأبْيَضُهم سِربالَ طَبَّاخِ» على أنه ليس أفْعَلَ التفضيل، بل من باب أفْعَل فَعْلاء، نحو أحْمَر، فـ«سِربالَ طَبَّاخٍ» منصوب على التشبيه بالمفعول به، نحو: حَسَنٌ الوجهَ، فالأصل: أنت مُبْيَضٌّ سِربالُ طبَّاخك، ثم نُقل، ونُصب على التشبيه بالمفعول به. قيل: أو على التمييز.

وقد رُدَّ هذا التأويل بأنه لا يجوز أن يقال: هذا رجلٌ حسنُ الناسِ وجهًا، ولا: ظريفُ القومِ ثوبًا، ولا: أسْوَدُهم جُبَّةً.

وقال س في تعليل منع التعجب مما له فعل زائد لا يكاد ينخرم فيه، وهو أفعال الألوان، فإنها تكون على فَعِلَ وفَعُلَ، نحو أدِمَ وشَهُبَ، ولا يكاد يخلو عن افْعَلَّ[3] وافْعالَّ، بل قد يستغنون عن الثلاثي بها، نحو اصْفَرَّ، وما ليس كذلك من الخلق الثابتة، نحو حَوِلَ وعَرِجَ، وقالوا: احْوَلَّ واعْوَرَّ، ولم يقولوا اعْرَجَّ، وحُمل على عَوِرَ وعَرِجَ وعَمِيَ، قال س[4]: لما جاء على افْعَلَّ، وهو وزن خاص بالفعل؛ ألا ترى أنه لم يكن في الأسماء بل في الصفات لقربها من الفعل، فكان فيها الوزن

---

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ١٢٨ وتهذيب اللغة ٣: ٢٤٥، ١٢: ٨٩. ونسب إلى طرفة، وروايته هنا لا تتفق مع ما في ديوانه ص ١٤٧ إلا في الجملة الأخيرة. وانظر الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣٦.

(٢) قال ابن خروف: «وذهب بعض المتأخرين من أشياخنا ...». شرح الجمل له ص ٥٨١ - ٥٨٢، وفيه الردّ أيضًا. وذكر هذا التأويل أيضًا ابن الضائع في شرح الجمل ١: ٢٦١ [رسالة].

(٣) ك: ولا يكاد يخلو فعل.

(٤) الكتاب ٤: ٩٨، وهذا معنى قوله لا لفظه.

ومعنى الفعل، فصارت هذه المعاني كأنَّ لها أفعالاً زائدة، ولا يُتَعَجَّب منها لزيادتها لو تحقق، فكذلك ما نُزِّل منزلتـــه، ولذلك قال[1]: «وكرهوا فيه ما لا يكون في فعله أبدًا» انتهى ما نقـــل عن س. وهي أصل للعلَّـــة الأُولَى التي هي مشهور قول النحاة.

وقال الخليل[1]: لما كانت أشياءَ ثابتةً على حالة واحدة في الأكثر أشبَهَت ما لا فعل له كالرأس والرِّجل واليد؛ لأنها كذلك ثابتة، وهذه لا يُتَعَجَّب منها بالأصل، فكذلك تلك.

/قال: ولأنَّ هذه الأشياء لا تُدخله في بناء الزيادة والتكثير كمفْعال وفَعُول [٥: ١٦/أ]
وفَعَّال، فكأنها أشبهت ما لا يقبل الزيادة، كالخزُولة والعُمومة ونحوها[2]، وهي لا يُتَعَجَّب منها.

وأمَّا كونه قبل دخول الهمزة على وزن فَعُلَ أصلاً أو تحويلاً، فتقدَّم الكلام[3] عليه عند ذكر المصنف له.

وأمَّا كونه قد استُغني عن البناء في هذا الباب بغيره فسيأتي[4] عند تعرض المصنف له.

وأمَّا كونه واقعًا فالصحيح أنَّ ذلك ليس بشرط، تقول: ما أَحْسَنَ ما يكون هذا الطفل! وما أَطْوَلَ ما يكون هذا الزرع! وما أَكْيَسَ ما يكون هذا! فتتعجب من أمر لم يقع إذا ظهرت مَخايلُه.

وأمَّا كونه دائمًا فالصحيح أنَّ ذلك ليس بشرط؛ إذ قد يُتَعَجَّب من سرعة الرمي ولمع البرق ووقوع الصاعقة، وهي من الأفعال التي لا تدوم، فتقول: ما أَسْرَعَ رميَ زيدٍ!

---

(١) الكتاب ٤: ٩٨، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) ك: ونحوه.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

(٤) يأتي في ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

وقوله **وقد يُبنَيانِ من فعلِ المفعول إن أُمِنَ اللَّبس** قد تقدَّم لنا ذكر الخلاف[1] في ذلك في شرح قوله: **غير مبني للمفعول**. وقال المصنف في الشرح[2]: «وقد يُبنَى فعل التعجب من فعل المفعول إن أُمن الالتباس بفعل الفاعل، نحو: ما أَجَنَّه! وما أَبْخَتَه! وما أَشْغَفَه! وهذا الاستعمال في أَفْعَلِ التفضيل أكثر منه في التعجب، كأَزْهَى من ديك[3]، وأَشْغَل من ذات النِّحْيَين[4]، وأَشْهَر من غيره، وأَعْذَر، وأَلْوَم، وأَعْرَف، وأَنْكَر، وأَخْوَف، وأَرْجَى، من: شُهِرَ، وعُذِرَ، ولِيمَ، وعُرِفَ، ونُكِرَ، وخِيفَ، ورُجِي. وعندي أنَّ صوغ فعل التعجب وأَفْعَلِ التفضيل من فعلِ المفعول الثلاثيّ الذي لا يلتبس بفعل الفاعل لا يُقتَصَر فيه على المسموع، بل يُحكَم باطِّراده لعدم الضائر وكثرة النظائر» انتهى.

والمسموع من ذلك: ما أَشْغَلَه! وما أَجَنَّه! وما أَوْلَعَه! وما أَحَبَّه! وما أَخْوَفَه! وما أَزْهاه! وما أَعْجَبَه برأيه! وما أَبْخَتَه! وما أَشْغَفَه! وما أَخْصَرَه! من شُغِلَ، وجُنَّ، وأُولِعَ، وحُبَّ، وخِيفَ، وزُهِيَ، وأُعجِبَ، وبُخِتَ، وشُغِفَ، واختُصِرَ. وفي: ما أَخْصَرَه! شذوذ من وجهين: أحدهما أنه من المفعول، والثاني أنه من المزيد، وهو اختُصِرَ.

وزاد بعضهم فيها: ما أَبْغَضَه! وما أَمْقَتَه! من أُبْغِضَ ومن مُقِتَ. وقد قيل فيهما: إنهما من فعل الفاعل؛ لأنه سمع: بَغُضَ الرجلُ فهو بَغيض، ومَقُتَ مَقاتةً فهو مَقيت. فعلى هذا المسموع لا يكون ما أَفْعَلَه إلا مقيسًا بلا خلاف. وتقدم لنا أنَّ الصحيح قول الجمهور، وهو قصر ذلك على السماع.

---

(١) تقدم في ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) ٣: ٤٥.

(٣) مجمع الأمثال ١: ٣٢٧.

(٤) هذا مثل تقدم في ٢: ١٩١.

وقوله **ومن فعلِ أَفْعَلَ مُفْهِمَ عُسر أو جَهل** قال المصنف في الشرح[1]: «الإشارة بذلك إلى حَمِقَ، ورَعِنَ، وهَوِجَ، ونَوِكَ[2]، ولَدَّ: إذا كان عسر الخصومة. وبناء الوصف من هذه الأفعال على أَفْعَلَ في التذكير وفَعْلاءَ في التأنيث، لكنها ناسبت في المعنى جَهِل وعَسِر، فجرت في التعجب والتفضيل مجراهما، فقيل: ما أَحْمَقَه، وأَرْعَنَه، وأَهْوَجَه، وأَنْوَكَه، وأَلَدَّه، وهو أَحْمَقُ منه، وأَرْعَنُ، وأَهْوَجُ، وأَنْوَكُ، وأَلَدُّ» انتهى. وتقدَّم[3] لنا في الشواذ: ما أَهْوَجَه! وما أَشْنَعَه! وما أَحْمَقَه! وما أَنْوَكَه! وعلى ذلك حمله /أكثر أصحابنا. [٥: ١٦/ب]

وقال بعضهم في ما أَحْمَقَه وإخوته: يظهر من كلام س أنهم إنما قالوا فيه ما أَفْعَلَه لأنه من باب العلم وضدّه لا من باب الخلقة في الجسد؛ فدلَّ على أنَّ هذه تخالف حكم الخلق، بل هي أوصاف غير ظاهرة، فخرجت عن الألوان والخلق. وهذا فرق على تعليل الخليل، وأمَّا على تعليل س فإنهم - وإن قالوا فيها ما أَفْعَلَه - فلأنه ليس أَفْعَل أصلاً فيها، بخلاف اللون والخلقة، بل أصلها أنْ تكون على فَعيل وفَعِلٍ وفاعِل كما في عَليم وفَهِمٍ وجاهِل، فروعي فيها ذلك المعنى، فتُعُجِّبَ من لفظها.

وقال خطّاب الماردي: قولهم ما أَحْمَقَه! وما أَرْعَنَه! وما أَنْوَكَه! وما أَلَدَّه! من الخَصِم الأَلَدّ[4]، إنما جاز فيه هذا - والاسم منه أَفْعَلُ، وهو في معنى العاهات والأدواء - لأنهم أخرجوه عن معنى العلم ونقصان الفطرة، وليس بلون ولا خلقة في الجسد، وإنما هو كقولك: ما أَنْظَرَه! تريد نظر الفكر، وما أَلْسَنَه! تريد البيان والفصاحة.

---

(١) ٣: ٤٦.

(٢) نوك: حمق.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٢٩.

(٤) الخَصِم الأَلَدّ: الشديد الخصومة الجَدِل.

وقوله ومِن مَزيدٍ فيه ذكروا من ذلك: ما أَغْناه! وما أَفْقَرَه! وما أَتْقاه! وما أَقْوَمَه[1]! وما أَمْكَنَه! وما أَمْلأَه! وما آبَلَه! وما أَشَدَّه! وما أَحْوَلَه! وما أَخْصَرَه! وما أَشْهاه! وما أَحْياه! وما أَرْفَعَه! من استَغنَى، وافْتَقَرَ، واتَّقَى، واستَقامَ، وتَمَكَّنَ، وامتَلأَ، وتَأَبَّلَ، واشْتَدَّ، واحْتالَ، واختُصِرَ، واشْتَهى، واستَحْيا، وارتَفَعَ.

وقال الأخفش في «الأوسط»: «وقالوا: ما أَفْقَرَه! وما أَغْناه! وقد ذُكر أنه يقال فَقُرَ وغَنِيَ» انتهى. ويدلّ على ذلك قولهم فَقِير وغَنِيّ، وقالوا تَقِيّ لقولهم تَقِيَ، فكأنّ أتْقَى مبنيّ منه. وقد نُقل شَهِيَ الشيءَ: اشتهاه، وحَيِيَ الرجلُ: استَحيا، فعلى هذا لا يكون ما أَشْهاه! وما أَحْياه! شاذًّا.

قال المصنف في الشرح[2]: «وممن خفيَ عليه استعمال حَيِيَ بمعنى استَحيا أبو عليّ الفارسيّ. وممن خفيَ عليه استعمال فَقُرَ وفَقِرَ سيبويه[3]. ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره، بل الزيادة من الثقة مقبولة، وقد ذَكر استعمال ما ادَّعيتُ استعماله جماعةٌ من أئمة اللغة» انتهى.

وهذا الذي تبجَّح بالاطلاع عليه لا يقدح فيما قاله س؛ لأنّ س إنما ينقل فصيح اللغة ومستعملها لا شاذّها، فالذين قالوا ما أَفْقَرَه! تكون لغتهم افْتَقَرَ لا فَقُرَ ولا فَقِرَ؛ ألا ترى إلى قول الأخفش: «وقد ذُكر أنه يقال فَقُرَ وغَنِيَ»، فالأخفش أيضًا مع جلالته وسماعه من العرب لم يسمعه من العرب[4]، إنما قال: «وقد ذُكر أنه يقال فَقُرَ»، وإنّ شيئًا غابت معرفته عن س لجدير بأن يُطرح، وقال فتًى لأبي الأسود[5]: «إنه قد وقع إليّ حرف من اللغة لم يصل إليك، ولا عرفتَه»، أو كلامًا

---

(١) وما أقومه: سقط من ك.

(٢) ٣: ٤٦.

(٣) الكتاب ٤: ٣٣، ٣٦.

(٤) لم يسمعه من العرب: سقط من ك.

(٥) الفائق ٢: ١٠٩.

هذا معناه، فقال له أبو الأسود: «لا خير فيما لا يعرفه أبو الأسود» ، أو كلامًا قريب المعنى من هذا.

وفي «الطُّرَر» التي بخط أحمد بن يوسف الأُشُوني: «نُقل عن الأخفش أنه يجيز التعجب من كلِّ فعلٍ مزيد، كأنه راعى أصله؛ لأنَّ أصل جميع ذلك الثلاثي. وقال بعضهم: إنما أجاز ذلك الأخفش على استكراه، كما أجاز ذلك س في أَفْعَلَ» انتهى.

وقوله **فإن كان أَفْعَلَ /قيس عليه وفاقًا لسيبويه** إذا كان الفعل على وزن أَفْعَلَ ففي حكم التعجب منه ثلاثة مذاهب: [٥: ١٧/أ]

أحدها: أنه لا يجوز أن يُبنى منه أَفْعَلَ ولا أَفْعِلْ على الإطلاق، وهو مذهب أبي الحسن[١]، والمازنيّ، والمبرد[٢]، وابن السَّرّاج[٣]، والفارسيّ[٤].

والثاني: أنه يجوز، وهو مذهب الأخفش[٥] فيما قيل، ونُسب إلى س[٦]، وصححه ابن هشام الخضراوي.

والثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز، وبين ألاَّ تكون للنقل فيجوز، ونُسب إلى س، وصححه ابن عصفور[٧].

وقد جاءت ألفاظ من «أَفْعَلَ» تُعُجِّبَ منها والهمزة لنقل ولغير نقل، فمن الأول قولهم: ما آتاه للمعروف! وما أعطاه للدراهم! وما أولاه بالمعروف! وما

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ص ٥٧٥ - ٥٧٦.

(٢) كذا! وما في المقتضب ٤: ١٧٨ يدل على أنه يجيزه. ونص ابن يعيش في شرح المفصل ٧: ١٤٤ والرضي في شرح الكافية ٢: ١٠٩٠ على أنَّ المبرد أجاز صوغ فعل التعجب من كل فعل ثلاثي دخلته زوائد.

(٣) الأصول ١: ١٠٢ - ١٠٤.

(٤) الإغفال ٢: ٣٦٠.

(٥) شرح المفصل ٧: ١٤٤ وشرح الكافية ٢: ١٠٩٠.

(٦) شرح الجمل لابن خروف ص ٥٧٤ - ٥٧٦.

(٧) المقرب ١: ٧٣.

أَضْيَعَه لكذا! ومن الثاني قولهم: ما أَنْتَنَه! في لغة من قال أَنْتَنَ، وما أَخْطَأَه! وما أَصْوَبَه! وما أَيْسَرَه! وما أَعْدَمَه! وما أَسَنَّه! وما أَوْحَشَ الدارَ! وما أَمْتَعَه! وما أَسْرَفَه! وما أَفْرَطَ جهلَه! وما أَظْلَمَه! وما أَضْوَأَه! فمن نظر إلى مجيء ذلك في النوعين قاس عليه، ومن رآها قليلةً جعلها شاذَّة، ومن فصَّل قال: الذي همزته للنقل لا تدخل عليه همزة نقل، والذي همزته لغير النقل تُحذف، ويؤتى بهمزة النقل، ولذلك يصير الفاعل مفعولاً، نحو: أَظْلَمَ الليلُ، تقول: ما أَظْلَمَ هذا الليلَ!

وقال س[1]: «وبناؤه أبدًا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ ، فشبَّه هذا بما ليس من الفعل ، نحو لاتَ وما . وإن كان من حَسُنَ وكَرُم وأَعْطَى» انتهى. فظاهر كلام س هنا أنه يجوز التعجب من أَفْعَلَ. وقد زعم بعضهم أنَّ قول س «وأَفْعَلَ» صحَّفه الرواة ، وأنَّ أصله وأَفْعِلْ ، يعني أنه ذكر ما أَفْعَلَه ، وأنَّ بناءه من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ ، ثم قال «وأَفْعِلْ» ، وهو معطوف على : ما أَفْعَلَه ، أي: من صيغة: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ. لكن يدفع هذا القول قول س بعده: «وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأعطى».

وقال المصنف في الشرح[2]: «المزيد على وزن أَفْعَلَ لم يُقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع، بل يُحكَم فيه بالاطِّراد وقياس ما لم يُسمع منه على ما سُمع ما لم يمنع مانع آخر. هذا مذهب س والمحققين من أصحابه، ولا فرق بين ما همزته للتعدية كأَعطى، وبين ما همزته لغير التعدية كأَغفى» انتهى. وقوله «ما لم يمنع مانع» احتراز من نحو أَوْدى بمعنى هَلَك، فإنَّ معناه غير قابل للكثرة، ومن نحو أَصبحَ وأَمسى وأَضحى، فإنها نواقص، وشرطُ المتعجَّب منه التمام.

وقال المصنف في الشرح[3]: «ومن تصريح س باطِّراد ما أَعطاه وشبهه قوله في الربع الأخير من كتابه: (هذا باب ما يُستغنَى فيه عن ما أَفْعَلَـه بِما أَفْعَلَ

---

(١) الكتاب ١: ٧٣ باختصار.

(٢) ٣: ٤٦.

(٣) ٣: ٤٧ - ٤٨.

فعْلَه)[1]. ثم قال: (كما استُغني بتَرَكْتُ عن وَدَعْتُ، وكما استُغني بنِسْوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها، وذلك في الجواب؛ ألا ترى أنك لا تقول: ما أَجْوَبَه[2]! وإنما يقولون: ما أَجْوَدَ جوابَه!). ثم قال: (وكذلك لا تقول: أَجْوِبْ به! وإنما تقول: أَجْوِدْ بجَوابِه! ولا يقولون في قالَ يَقيل: ما أَقْيَلَه! استَغنَوا بما أَكثَرَ قائلَتَه! وما أَنْوَمَه في ساعة كذا! كما قالوا تَرَكتُ، ولم يقولوا وَدَعتُ) هذا نصُّه. فجعلَ استغناءهم عن ما أَجْوَبَه بما أَجْوَدَ جوابَه! مساويًا لاستغنائهم عن وَدَعتُ ماضي يَدَعُ بتَرَكتُ، /وعن ما أَقْيَلَه بما أَكثَرَ قائلتَه! مع العلم بأنَّ عُدولهم عن وَدَعَ إلى [٥: ١٧/ب]
تَرَكَ، وعن ما أَقْيَلَه إلى ما أَكْثَرَ قائلتَه! على خلاف القياس، وأنَّ وَدَعَ وما أَقْيَلَه موافقان للقياس، فلزم أن يكون ما أَجْوَبَه موافقًا للقياس، وهذا بيِّن، والاعتراف بصحته متعيّن. وإنما استحقَّ أَفْعَلَ مساواةَ الثلاثيِّ المحض في هذا الاستعمال دون غيره من أمثلة المزيد فيه لشبهه به لفظًا، ولكثرة موافقته له معنًى:

أمَّا شبهه به لفظًا فمن قِبَلِ أنَّ مضارعه واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه[3] في عدة الحروف والحركات وسكون الثاني؛ بخلاف غيره من المزيد فيه.

وأمَّا الموافقة في المعنى فكثيرة: فمن موافقته لفَعَلَ سَرى وأسرى، وطَلَعَ على القوم وأطلَعَ، أي: أشرَفَ، وطَفَلَت الشمسُ وأطفَلَتْ، أي: دَنَتْ للغروب، وعَتَمَ الليلُ وأعتَمَ، أي: أظلَمَ، وعَكَلَ الأمرُ وأعْكَلَ، أي: أشْكَلَ.

ومن موافقته لفَعِلَ غَطِشَ الليلُ وأغطَشَ، أي: أظلَمَ، وعَوِزَ الشيءُ وأعْوَزَ، أي: تَعَذَّرَ، وكذلك الرجل إذا افتَقَرَ، وعَدِمَ الشيءَ وأعدَمَه، أي: فَقَدَه، وعَبِسَتِ[4] الإبلُ وأعْبَسَتْ، أي: دَنِسَتْ أدبارُها.

---

(١) الكتاب ٤: ٩٩.

(٢) ما أجوبه ... وكذلك: سقط من ك.

(٣) ك: واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه. وسقطت هذه الكلمات كلها من ن، د.

(٤) عبست الإبل: علاها العَبَس، وهو ما يبس على مآخيرها من البول والثَّط.

ومن موافقته لفَعُلَ خَلُقَ الثوبُ وأَخْلَقَ، أي: بَلِيَ، وبَطُؤَ وأَبْطَأَ معلوم، وبَؤُسَ وأَبْأَسَ، أي: ساءت حالُه، ونظائر ذلك كثيرة. فلكون أَفْعَلَ مختصًّا من بين الأفعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظًا وموافقته معنًى أجراه س مجراه في اطِّراد بناء فِعلَي التعجب منه» انتهى.

وما ذكره المصنف من الاستدلال على جواز التعجب من أَفْعَلَ مطلقًا بأنه قد استُغني عن ما أَفْعَلَه بما أَفْعَلَ فِعلَه، وقوله «لا تقول: ما أَجْوَبَه، فإنما يقولون: ما أَجْوَدَ جوابَه، ولا تقول: أَجْوِبْ به، وإنما يقال: أَجْوِدْ بجوابه» - لا دليل فيه على جواز التعجب من أَفْعَلَ مطلقًا؛ لأنَّ همزة أَجابَ ليست للنقل، وإنما هي لغير النقل كأَظْلَمَ، فلا حجة فيه على جواز التعجب من أَفْعَلَ على الإطلاق.

وقوله **ورُبَّما بُنِيا مِن غيرِ فِعلٍ** تقدَّم الكلام[1] معه في دعواه أنَّ قولهم «ما أَذْرَعَ فلانة» مصوغ مما لم يُسمع منه فِعل، ورددنا عليه دعواه ذلك.

وقوله **أو فِعلٍ غيرِ متصرِّف** تقدَّم تمثيل ذلك[2].

وقوله **وقد يُغني** إلى آخره[3] الفعل المستوفي للشروط، واستغنت العرب عن التعجب منه بغيره - هو: قامَ، وقعدَ وجلسَ ضدّا[4] قامَ ونامَ، وسَكِرَ، وقالَ من القائلة، وغضبَ، وحكى الأخفش في «الكبير» له عن بعض العرب: ما أَغْضَبَه! وهو قليل، قال: «وسألْنا عنه التميميين والقيسيين، فلم يقولوه». قال المصنف في الشرح[5]: «استغنت العرب فيهن بما أَشَدَّ سُكْرَه! وما أَكْثَرَ قُعودَه وجُلوسَه وقائلتَه! عن: ما أَسْكَرَه وأَقْعَدَه وأَجْلَسَه وأَقْيَلَه» انتهى.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٣) هو قوله: «وقد يُغني في التعجُّب فِعلٌ عن فِعلٍ مُستَوفٍ للشروط، كما يُغني في غيره».

(٤) ك: فضدا.

(٥) ٣: ٤٨.

وقال غيره[1]: وذلك لأجل الالتباس، فما أَقْوَمَه ملتبس بما أَقْوَمَه من استقام، وما أَقْعَدَه ملتبس بقولهم: ما أَقْعَدَه بأب، من القُعْدُد[2]، وما أَجْلَسَه محمول على ضدِّه أو مثله، وما أَسْكَرَه ملتبس بما أَسْكَرَ النهرَ! إذا كَثُرَ فيه السَّكْر، قال الجوهري[3]: «السَّكْر - /بالإسكان - مصدر سَكَرتُ النهرَ أَسْكُرُه سَكْرًا: إذا سَدَدتَه». فعلى هذا يكون التعجب من فعل المفعول لا من فعل الفاعل. وذكر الاستغناءَ عن ما أَسْكَرَه وأَقْعَدَه وأَجْلَسَه ابن بَرْهان[4]. وأمَّا الاستغناء عن ما أَقْيَلَه فمشهور، ذكره س[5] وغيره[6]. وذكر الاستغناء عن السبعة من أصحابنا ابنُ عصفور[7] وغيره. وعدُّهم نامَ فيها ليس بصحيح؛ لأنَّ س حكى[5]: ما أَنْوَمَه! وقالت العرب: هو أَنْوَمُ من فَهْد[8]. [٥: ١٨/أ]

ص: ويُتَوَصَّلُ إلى التعجُّب بفعلٍ مثبتٍ متصرِّفٍ مَصُوغٍ للفاعل ذي مصدر مشهور إن لم يَستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجَّب منه مضافًا إليه بعد «ما أَشَدَّ» أو «أَشْدِدْ» ونحوهما. وإن لم يَعدَم الفعلُ إلا الصَّوغَ للفاعل جيءَ به صلةً لـ«ما» المصدرية آخذةً ما للمتعجَّب منه بعد «ما أَشَدَّ» أو «أَشْدِدْ» أو نحوهما.

---

(١) الغرة لابن الدهان ٢: ق ٩٨/أ - ٩٨/ب.

(٢) ك: «باب من القعود». القعدد: البعيد النسب من الجد الأكبر، ويمدح به، والقريب النسب من الجد الأكبر، ويذم به، وهو من الأضداد.

(٣) الصحاح (سكر).

(٤) شرح اللمع له ص ٤١٤.

(٥) الكتاب ٤: ٩٩.

(٦) الأصول ٣: ١٥٣ والغرة لابن الدهان ٢: ق ٩٨/أ.

(٧) المقرب ١: ٧٤ وشرح الجمل الكبير له ١: ٥٨١.

(٨) أمثال أبي عبيد ص ٣٦١ ومجمع الأمثال ١: ١٥٨، ٢: ٣٥٥.

ش: يقول: إنه يُتوصل إلى التعجب مما لا يجوز التعجب منه لفقد شروط جواز ذلك إذا كان له مصدر مشهور بإعطاء ذلك المصدر الذي للفعل الذي لا يجوز أن يُتَعَجَّب منه حُكمَ الاسم الذي كان منصوبًا بعد أَفْعَلَ، ومجرورًا بعد أَفْعِلْ، مضافًا ذلك المصدر إلى الاسم، مثال ذلك: ما أَكْثَرَ حُمْرَةَ زيد، وأَكْثِرْ بِحُمْرَةِ زيد، وما أَسْوَأَ عَوَرَ زيد، وأَسْوِئْ بِعَوَرِ زيد! وما أَبْيَنَ بُلْجةَ عمرو[1]! وأَبْيِنْ بِبُلْجةِ عمرو! وما أَحْسَنَ استخراجَ زيد للدراهم! وأَحْسِنْ باستخراجِ عمرو للدراهم[2]! وما أَفْجَعَ موتَ عمرو! وأَفْجِعْ بموتِ عمرو! وما أَحْسَنَ كونَ هند متجردةً! وأَحْسِنْ بكونِ هندٍ متجردةً! وما أَشَدَّ دحرجتَه! وأَشْدِدْ بدَحرَجتِه!

واحترز بقوله **ذي مصدر مشهور** من أن يكون الفعل قد فقد بعض الشروط، وليس له مصدر مشهور، وذلك نحو يَذَرُ ويَدَعُ، فإنهما ليس لهما مصدر مشهور، وقد روي لهما مصدر، وذلك الوَذْرُ والوَدْعُ، ولم يتعرض المصنف لحكم هذا، وحكمُه أنَّ الفعل يُجعَل[3] صلةً لـ«ما» المصدرية، ويُتعجب منه، فتقول: ما أَكْثَرَ ما يَذَرُ زيدٌ الشرَّ! وما أَكْثَرَ ما يَدَعُه، وأَكْثِرْ بما يَذَرُ زيدٌ الشرَّ، وأَكْثِرْ بما يَدَعُه.

فإن كان المانع كونه مبنيًّا للمفعول فهذا له مصدر، ولكن إن أضفته إلى المفعول وكان[4] التبس بالمضاف إلى الفاعل، فإنَّ الفعل يُجعل في صلة ما، فتقول: ما أَكْثَرَ ما ضُرِبَ زيدٌ! وأَكْثِرْ بما ضُرِبَ زيدٌ! وإن لم يلتبس[5] جاز المجيء بالمصدر، فتقول: ما أَكْثَرَ شُغْلَ زيد!وأَكْثِرْ به!

---

(١) البلجة: تباعد ما بين الحاجبين.

(٢) وأحسن باستخراج عمرو للدراهم: سقط من ك.

(٣) ك: تجعله.

(٤) وكان: سقط من س.

(٥) س، د: لم يلبس.

ولا يختصُّ هذا الحكم بما فُقد فيه شرط من الشروط، بل يجوز هذا الحكم فيما استوفى الشروط، فتقول: ما أَكْثَرَ ضَرْبَ زيدٍ لعمرٍو! وأَكْثِرْ بِضَرْبِ زيدٍ لعمرٍو! وما أَكْثَرَ ما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا! وأَكْثِرْ بما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا.

فإن كان[1] المانع كونه منفيًّا جعلتَه في صلة أنْ، نحو: ما أَقْبَحَ ألاَّ تأمرَ بالمعروف! وأَقْبِحْ بألاَّ تأمرَ بالمعروف! وإنما كان ذلك لأنه لا ينسبك من الفعل المنفيِّ مصدر.

فلو كان الفعل من بابِ كانَ مما لَزِمَه النفي لكونه وُضع له - وهو ليس - أو لكونه لا يُستعمل إلا مقرونًا بحرفه أو بحرف النهي /والدعاء، نحو: ما زالَ - ففي ذلك خلاف: ذهب البغداديون[2] إلى إجازة: ما أَحْسَنَ ما ليسَ يَذكرُك زيدٌ! وما أَحْسَنَ ما لا يزالُ يذكرُنا زيدٌ! وتابعهم أبو بكر بن السَّراج[2]. ويقوِّي ذلك في «ليس» أنها قد وقعت صلةً لـ«ما» المصدرية، قال[3]: [٥: ١٨/ب]

..... بِما لَسْتُما أَهلَ الخِيانةِ والغَدْرِ

ويقوِّي ذلك في «لا يزال» أنه صورته صورة النفي، وهو موجب من حيث المعنى، وكأنَّ ما المصدرية إنما دخلت على موجب لا على منفيّ.

فإن كان الفعل نِعمَ وبئسَ وغيرهما مما لا يَتصرف فلا يقع صلة لـ«ما» ولا لـ«أنْ».

مسائل من هذا الباب:

الأولى: لا يجوز حذف الهمزة من أَفْعَلَ في هذا الباب، وشذَّ من كلامهم[4]: ما خَيرَ اللبَنَ للصحيح! وما شَرَّهُ للمبطون! وأصلهما: ما أَخْيَرَه، وما أَشَرَّه.

---

(١) كان: سقط من ك.

(٢) الأصول ١: ١٠٨.

(٣) هذا عجز بيت تقدم في ٣: ١٥١، ١٥٤.

(٤) الزاهر ١: ٣٦٠، ٤٩٠.

فأمَّا ما خَيْرَهُ فإنه لَمَّا حذف الهمزة احتاج إلى أحد أمرين: إمَّا حذف ألف ما لالتقائها ساكنة مع الخاء الساكنة، وإمَّا تحريك الخاء وإبقاء الألف التي في ما، فينتفي التقاء ساكنين، فمنهم مَن حَذف الهمزة وألف ما، فقال: مَخْيَرَكَ! ومَحْسَنَكَ! وسَمع الكسائيُّ: مَخْبَثَهُ! ومنهم مَن حرَّك الخاء بحركة الياء، وأبقى ألف ما، فقال: ما خَيْرَ اللبنَ! وسهّل ذلك في ما أَخْيَرَ وما أَشَرَّ تشبيهُهما بخَيرٍ وشَرٍّ أَفْعَلَي التفضيل، وإن كان حذف الهمزة فيهما في التفضيل هو الفصيح المستعمل.

وأمَّا ما شَرَّهُ للمبطون! فإنه ليس فيه إلا حذف الهمزة، وليس فيه التقاء ساكنين ولا نقل حركة الراء إلى الشين لأجل حذف الهمزة، إنما كان النقل لأجل الإدغام، وقال الشاعر[1]:

ما شَدَّ أَنفُسَهم وأَعْلَمَهم بما يَحمي الذِّمارَ به الكَريمُ المُسلِمُ

ولا يقاس على شيء مما حُذفت فيه الهمزة، والقياس عليه خطأ عند البصريين، قاله النحاس.

المسألة الثانية: إذا اتَّصل بأَفْعَلَ في التعجب ضمير المتكلم، نحو: ما أَحْسَنَنِي! وما أَظْرَفَنِي! وما أَجْمَلَنِي! فالذي تقتضيه قواعد البصريين أنه لا يجوز حذف نون الوقاية، كما لا يجوز في: أَكرَمَنِي زيدٌ، وضَربني خالدٌ. وحكى الكوفيون: ما أَحْسَنِي[2]! بحذف نون الوقاية، فينبغي أن يُحمل على الشذوذ، ولا يقاس عليه.

وقال أبو الحسن بن عصفور[3]: «واعلم أنَّ كل فعل يتصل به ضمير المتكلم فإنه تلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب، فإنك في إلحاقها بالخيار. ووجهُ حذفها شبهُه بالاسم، فإذا كانوا قد يتركونها في مثل[4]:

---

(١) تقدم البيت في ص ٢٢٢.

(٢) الحكاية في المسائل البصريات ص ٢٩٤ بلا نسبة.

(٣) شرح الجمل له ١: ٥٩٠.

(٤) تقدم في ١: ١٩٤، ٢: ١٨٤، ١٩١.

مع أنه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب - فأقلُّ مراتب هذا أن يجوز ذلك فيه)) انتهى.

المسألة الثالثة: إذا كان آخر أَفْعَلَ نونًا، ولقي نون الوقاية، نحو: ما أَحْسَنَنِي! وما أَلْيَنَنِي! فيجوز فيه الفكُّ والإدغام، أمَّا الفكُّ فلكونهما غير لازمين؛ لأنهما من كلمتين. وأمَّا الإدغام فكراهة اجتماع المثلين.

فإن جاء بعد هذا الفعل ضمير المتكلمين، /نحو: ما أَحْسَنَنا! وجب الفكُّ، [٥: ١٩/أ] وإنما لم يَجز الإدغام كراهة الالتباس بقولهم ما أَحْسَنَّا إذا نفيتَ الإحسان عنك وعن غيرك. وإذا استفهمت قلت: ما أَحْسَنُنا؟ برفع النون، ويجوز الإدغام، فتقول: ما أَحْسَنَّا؟ فيكون الفرق بين النفي والاستفهام بلزوم الإشمام إذا أدغمت لأنه مرفوع، قال بعض أصحابنا: ولذا اتَّفق القُرَّاء على الإشمام في ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[1]، فهنا أولى.

المسألة الرابعة: ما شَذُّوا فيه، فقالوا فيه: ما أَفْعَلَه، نحو: ما أَمْلأَ هذه القربةَ! وما أَمْكَنَه عند الملك! لا يجوز أن يُبنَى منه لَفَعُلَ في التعجب، فلا يقال: لَمَلُؤَتِ القربةُ! ولا لَمَكُنَ زيدٌ! وذلك أنَّ فَعُلَ في التعجب قليلة الاستعمال، فلم يَجز لذلك استعمالها إلا حيث تُستَعمَل ما أَفْعَلَه بقياس.

المسألة الخامسة: مَن ذهب إلى أنه يجوز التعجب مما كان على وزن أَفْعَلَ وهمزتُه ليست للنقل؛ ويجعل ذلك مقيسًا - لا يُجيز أن يُبنَى منه فَعُلَ للتعجب، فلا يقال: لَخَطُؤَ الرجلُ! ولا: لَصابَ الرجلُ! وإن كانوا قد قالوا: ما أَخْطَأَه! وما أَصْوَبَه!

---

(١) سورة يوسف: الآية ١١.

المسألة السادسة: ما أَحْسَنَ زيدًا لا ما أَشْرَفَه! وما أَحْسَنَ زيدًا لا أَشْرَفَه! مَنع من إجازتهما الكسائي. وقال أبو جعفر النحاس: وهذا جائز على أصول البصريين؛ لأنَّ حُكم (لا) أن تكون بعد الإيجاب.

المسألة السابعة: ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيدًا! فيها ثلاثة مذاهب. تفصيل في الثالث، فيجوز بشرط إعمال الثاني، ويُمنع على إعمال الأول، وتقدَّم ذكرها[1] في باب الإعمال، فأغنى عن إعادته[2].

---

(١) تقدَّم ذلك في ٧: ١١٤ - ١١٧.

(٢) هنا ينتهي الجزء الخامس من النسخة (س).

ص: بابُ أَفْعَلِ التفضيل

يُصاغُ للتفضيل مُوازِنُ «أَفْعَلَ» اسمًا مما صيغَ منه في التعجب فعلاً على نحو ما سبقَ من اطِّرادٍ وشذوذٍ ونيابةِ أَشَدَّ وشبهِه، وهو هنا اسمٌ ناصِبٌ مصدرَ المُحْوِجِ إليه تمييزًا. وغَلَبَ حذفُ همزةِ أَخْيَرَ وأَشَرَّ في التفضيل، ونَدَرَ في التعجب.

ش: أَفْعَلُ التفضيل هو الوصف المصوغ على أَفْعَلَ الدالّ على زيادةِ وصفٍ في محلٍّ بالنسبة إلى محلٍّ آخرَ. فـ«الوصف» جنس يشمل ما كان من الأوصاف على وزن أَفْعَلَ وعلى غيره من الأوزان. و«المصوغ على أَفْعَلَ» احتراز مما ليس على وزن أَفْعَلَ، و«الدالّ على زيادة إلى آخره» فصل يَخرج به أَحْمَرُ وأَرْمَلٌ.

وفي «البسيط»: أَفْعَلُ التفضيل هو الاسم المشتقّ لموصوف قائم به معنًى ليدلّ على زيادة فيه على غيره. فقولنا «لموصوف» خرج منه الزمان والمكان، وقولنا «ليدلّ إلى آخره» يَفصله مما عداه.

ولما قدَّم المصنف الكلام على التعجب أحالَ هنا في الصوغ على فِعلَيه، وكان قد ذكر ما شذَّ فيه في التعجب، وما يجوز القياس عليه، فكذلك الحكم هنا، فكما شذَّ قولهم أَقْمِنْ به مما لم يُصَرَّح له بفعل شذَّ هنا قولهم: هو أَقْمَنُ به، أي أَحَقُّ، وقالوا «أَلَصُّ من شِظاظ»[1]، أي: أكثر لُصُوصِيَّة، وهو /رجل من ضَبَّة، [ص: ١٩/ب]
وأَقْيَرُ من هذا، أي: أَمَرُّ، وأَوَّل، وآخَر، ولا فعل لها.

قال المصنف في الشرح: «ومن أمثلة س[2] فيما لا فِعل له: أَحْنَكُ الشاتين والبَعيرَين، أي: آكَلُهما، و آبَلُ الناس، أي: أرعاهم للإبل، وفي أمثالهم: آبَلُ من

---

(١) أمثال أبي عبيد ص ٣٦٦ ومجمع الأمثال ٢: ٢٥٧.

(٢) الكتاب ٤: ١٠٠.

حُنَيْفِ الحَناتِم[1]. ومن أمثلة غيره: هذا التمر أَصْقَرُ من غيره، أي: أَكثَرُ صَقْرًا[2]، وهذا المكان أَشْجَرُ من هذا، أي: أَكثَرُ شَجَرًا، وفلان أَضْيَعُ من غيره، أي: أَكثَرُ ضياعًا.

والصحيح أنَّ أَحْنَك من قولهم: احْتَنَكَ الجرادُ ما في الأرض، أي: أكلَه، ولكنه شاذٌّ لكونه من افْتَعَلَ، فهو نظير أَشَدَّ من اشتَدَّ، ونظير قولهم: هو أَسْوى من فلان، بمعنى: أَشَدُّ استواءً.

والصحيح أنَّ آبَل من قولهم أَبِلَ الرجلُ إبالةً وأَبِلَ أَبَلاً: إذا دَرِبَ بسياسة الإبل والقيام عليها، فلا شذوذ فيه أصلاً. وكذا الصحيح أنَّ أَصْقَرَ من صَقِرَ الرُّطَبُ[3]: إذا كان ذا صَقْر، فلا شذوذ فيه أيضًا. وكذا أَشْجَر هو من قولهم أَشْجَرَ المكانُ، أي: صار ذا شَجَر، ولا شذوذ فيه على مذهب س»[4] انتهى. وقد تقدَّم الخلاف[5] في نسبة هذا المذهب إلى س.

فأمَّا قولهم «فلانٌ أَضْيَعُ من غيره» من قولهم أضاعَ الرجلُ: كَثُرَ ضياعُه، وقولهم هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف، وأَكرَمُ لي من زيد، أي: أَشَدُّ إكرامًا، وأَفْلَسُ من ابن المُدَلَّق[6]، وهذا المكانُ أَقْفَرُ من ذلك، وقول عمر[7] «فهو لِما سِواها أَضْيَعُ» - فهي كلها من أَفْعَلَ، والخلاف الذي في التعجب فيه جارٍ في بناء أَفْعَلِ التفضيل منه.

---

(١) مجمع الأمثال ١: ٨٦ والمفصل ص ٢٢٧. حنيف: أحد بني حنتم بن عدي بن الحارث.

(٢) الصَّقْر: الدبس.

(٣) كتاب الأفعال لابن القطاع ٢: ٢٤١.

(٤) شرح المصنف ٣: ٥١.

(٥) تقدم في ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٦) مجمع الأمثال ٢: ٨٣ والمفصل ص ٢٢٧. و«المدلق» يروى بالدال وبالذال. وابن المدلق: رجل من بني عبد شمس بن سعد ، لم يكن يجد بيتةَ ليلة، وأبوه وأحداده يُعرفون بالإفلاس.

(٧) كتب عمر بن الخطاب - ﷺ - إلى عمَّاله: «إنَّ أهمَّ أمركم عندي الصلاةُ، فمن حفظها وحافَظَ عليها حفظ دينَه، ومَن ضيَّعَها فهو لما سواها أَضْيَعُ». أخرجه مالك في المَوطأ [كتاب وقوت الصلاة: باب وقوت الصلاة] ١: ٦.

وشذَّ مما هو أَفْعَلُ فَعْلاءَ قولُهم: أَسْوَدُ من حَنَكِ الغُرابِ[1]، و(أَبْيَضُ من اللَّبَنِ)[2]، وأَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ[3]، وأَهْوَجُ من زيد، وأَنْوَكُ منه.

وشذَّ من بناء المفعول من المزيد: هو أَخْصَرُ، من اختُصِرَ، وهو أَصْوَبُ من غيره، من أُصيب بمكروه. ومن الثلاثي: هو أَشْغَلُ من ذات النِّحْيَين[4]، وهو أَعْذَرُ منه، وأَلْوَمُ، وأَشْهَرُ، وأَعْرَفُ، وأَنْكَرُ، وأَرجَى، وأَخْوَفُ، وأَحْمَدُ في أحد تأويليه، وأَزْهَى، وأَهْيَبُ، وأنا بهذا أَسَدُّ منك، وهم بشأنه أَعْنَى.

وخلاف المصنف في هذا كهو في فعل التعجب، قال[5]: «فإن اقترن بما يمنع من قصد الفاعلية جاز وحسن، نحو قولهم: أَكْسَى من بَصَلة[6]، وأَشْغَلُ من ذات النِّحْيَين». قال[5]: «فيصح على هذا أن يقال: عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ أَلْعَنُ ممَّن لُعِنَ على لسان داود، ولا أَحْرَمَ ممن عدم الإنصاف، ولا أَظْلَمَ من قَتيل كَرْبَلاء. فلو كان مما لَزِمَ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أو غَلَب عليه لم يُتَوَقَّف في جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر، كأَزْهَى وأَعْنَى» انتهى.

فأمَّا تمثيله بقولهم «أَكْسَى من بَصَلة» فلا يتعين أن يكون من المبنيِّ للمفعول - وهو كُسِيَ - لأنَّ العرب تقول: كَسِيَ الرجلُ - بفتح الكاف - مَبنيًّا للفاعل، بمعنى اكْتَسى، قال[7]:

---

(١) تقدم في ص ٢٣٣.

(٢) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرِّقاق: باب في الحوض ٧: ٢٠٧، وهو: (حَوْضِي مَسيرةُ شَهْرٍ، ماؤُه أَبيَضُ من اللَّبَنِ، وريحُهُ أَطيَبُ من المِسْكِ، وكِيزانُه كنُجُومِ السَّماءِ، مَن شَرِبَ منها فلا يَظْمأُ أبدًا).

(٣) مجمع الأمثال ١: ٢١٧ - ٢١٨ والمفصل ص ٢٢٧. وهبنقة: هو ذو الوَدَعات، واسمه يزيد بن ثَروان أحد بني قيس بن ثعلبة.

(٤) تقدم في ٢: ١٩١، وص ٢٣٦ من هذا الجزء.

(٥) ٣: ٥٢.

(٦) هذا مثل، يضرب لمن يلبس الثياب الكثيرة. مجمع الأمثال ٢: ١٦٩.

(٧) صدر البيت: «دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها». وهو للحطيئة. الديوان ص ١٠٨ [دار صادر] وطبقات فحول الشعراء ص ١١٦.

..... واقْعُدْ ؛ فإنَّكَ أنتَ الطاعِمُ الكاسي

وقال[1]:

وأنْ يَعْرَيْنَ إنْ كَسِيَ الجَواري .....

[٥: ٢٠/أ] فيحتمل أن يكون قولهم «أَكْسَى مِن بَصَلة» /من كَسِيَ المبنيِّ للفاعل لا كُسِيَ المبنيِّ للمفعول.

وأمَّا قوله «لم يُتَوَقَّف في جوازه» فهذا الحكم عنده، وأمَّا غيره فإنه لا يُجيز ذلك، وإن ورد منه شيء فهو شاذّ.

وأمَّا قوله «مما لَزِمَ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه» فمن ذلك: ثُلِجَ فؤادُ الرجل: إذا كان بليدًا، وبُخِتَ الرجلُ: إذا سَعِدَ، وجيس[2]: إذا فُعل به فعل قوم لوط مختارًا».

وأمَّا قوله «أو غَلَبَ عليه» فمنه قولهم: نُخِيَ الرجلُ نخوةً: إذا تكبَّر، ونَخا نَخْوًا، لغة حكاها ابن القطاع[3]، وشُهِرَ، وبُهِتَ.

وقوله **مما صيغَ منه** في «صيغَ» ضمير يعود على مُوازن أَفْعَلَ، والضمير في «منه» عائد على «ما» في قوله «مما»، أي: من اللفظ الذي صيغَ مُوازنُ أَفْعَلَ منه.

وقوله **ناصبٌ مصدرَ المُخْوِجِ إليه تمييزًا** أي: مصدرَ اللفظِ المُخْوِجِ إلى نيابة أَشَدَّ ونحوه، فتقول: هو أَشَدُّ دحرجةً، وأَصَحُّ تعليمًا، وأَكْثَرُ اقترابًا، وهو أَفْظَعُ موتًا، وهو أَقْبَحُ عَوَرًا، وهو أَحْسَنُ كُحْلاً.

وقوله **وغَلَبَ حذفُ همزةِ أَخْيَرَ وأَشَرَّ في التفضيل** وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال نحو: هو خيرٌ من فلان، وشَرٌّ من فلان. وجاء الحذف في غيرهما نادرًا، قال[4]:

---

(١) هذا صدر بيت تقدم في ١: ٢١٥، ٧: ٢٧.

(٢) لم أقف عليه بهذا المعنى في مصادري.

(٣) الأفعال ٣: ٢٧١.

(٤) تقدم البيت في ١: ٢١٥، ٧: ٢٧.

وزادَني كَلَفًا في الحُبِّ أنْ مَنَعَتْ وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنِعا

يريد: وأَحَبُّ شيءٍ. وندر إتمام خَير وشَرّ، قرأ أبو قِلابة ﴿مَنِ الكذَّابُ الأَشَرُّ﴾[1]، قال[2]:

بلالُ خَيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ

وقوله **ونَدَرَ في التعجب** يعني حذف همزة أَخْيَرَ وأَشَرَّ، قالوا: ما خَيْرَ اللَّبَنَ للصحيح! وما شَرَّهُ للمَبطُون! وتقدَّم ذكر هذا[3]. كما ندر حذفها في قوله[4]:

ما شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِما .....

ص: ويَلزَمُ أَفْعَلَ التفضيل عاريًا الإفرادُ والتذكيرُ، وأن يَليَه أو معمولَه المفضولُ مجرورًا بـ«مِن»، وقد يسبقانه، ويلزم ذلك إن كان المفضولُ اسمَ استفهام أو مضافًا إليه، وقد يُفصَل بين أَفْعَلَ و«مِنْ» بـ«لو» وما اتَّصل بها. ولا يخلو المقرونُ بـ«مِنْ» في غير هَكُم من مشاركةِ المفضَّل في المعنى أو تقديرِ مشاركته. وإن كان أَفْعَلُ خبرًا حُذف للعلم به المفضولُ غالبًا، ويقلُّ ذلك إن لم يكن خبرًا. ولا تُصاحِب «مِن» المذكورةُ غيرَ العاري إلا وهو مضافٌ إلى غير مُعْتَدٍّ به، أو ذو ألف ولام زائدتين، أو دالٌّ على عارٍ تتعلقُ به «مِنْ»، أو شاذٌّ.

ش: يعني بقوله **عاريًا** أي: من أل ومن الإضافة، فيلزمه إذ ذاك أن يكون مفردًا مذكرًا، سواء أكان لمذكر أو مؤنث، لمفرد أم مثنًى أم مجموع، فتقول: زيدٌ أَفْضَلُ مِن عمرٍو، والزيدان أَفضَلُ من عمرو، والزيدونَ أَفضَلُ من عمرٍو، وهندٌ أَفضَلُ من دعد، والهندان أَفضَلُ من دعد، والهنداتُ أَفضَلُ من دعد.

---

(١) سورة القمر: الآية ٢٦: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾. الزاهر ١: ٤٨٩ والمحتسب ٢: ٢٩٩.

(٢) نسب في الزاهر ١: ٤٩٠ والمحتسب ٢: ٢٩٩ لرؤبة، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٥٣ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٢٧.

(٣) تقدم في ص ٢٤٥.

(٤) هذا صدر بيت تقدم في ص ٢٤٦.

قال أبو الفتح في«كتاب القد» له ما مختصره: «إنما كان بلفظٍ واحد مع مِنْ لأنَّ الغرض إنما هو تفضيل كَرَمِ زيدٍ على كَرَمِ عمرو، فهو في المعنى إخبار عن المصدر، فوجب التذكير لغلبته على المصدر، فرُفِض فيه فُعْلَى» انتهى. وهذه علةُ عدم تثنيته /وجمعه. [٥: ٢٠/ب]

وقوله **وأنْ يَلِيَه أو معمولَه المفضولُ** مثال أن يليه: زيدٌ أفضَلُ من عمرو، ومثال أن يليه المعمولُ قولُه تعالى ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[١]، وقوله ﴿وَأُوْلُوا ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١]، وقال تعالى ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾[٢]، وقال الشاعر[٣]:

فلأنتَ أَسْمَحُ لِلْعُفاةِ بِسُؤْلِهِمْ ... عندَ الشَّصائبِ مِنْ أَبٍ لِبَنِينا

وقال[٤]:

ما زِلْتُ أَبْسَطَ - في عَضِّ الزَّمانِ يَدًا ... لِلنَّاسِ بِالخَيرِ - مِنْ عَمرٍو ومِنْ هَرِمِ

وقال الراجز[٥]:

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ وسَمْنِ ... أَلْيَنُ مَسًّا في حَوايا البَطْنِ

مِنْ يَثْرَبِيَّاتٍ قِذافٍ خُشْنِ ... يرمي بِها أَرْمَى مِنِ ابْنِ تِقْنِ

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٦.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٣.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٥٣. العفاة: جمع عافٍ، وهو طالب المعروف. وشصائب: جمع شَصيبة، وهي شدة العيش. ن: عند المصائب.

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ٥٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٣٢.

(٥) إصلاح المنطق ص ١٦١ وتهذيبه ص ٣٩٤ - ٣٩٥ وشرح المصنف ٣: ٥٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٣٢. الأقط: شيء يصنع من اللبن. والحوايا: جمع حاوية، وهي ما استدار من البطن نحو المصارين وما أشبهها. واليثربيات: السهام. والقذاذ: جمع قُذَّة، وهي الريشة من ريش السهم. وابن تقن: هو عمرو بن تقن، من عاد، كان حاذقًا بالرمي.

وقال كثيِّر[1]:

سَبُعُ الـــدارِ أَشْـــجَعُ حـــينَ يُبلَـــى لَدَى الهَيجـــاءِ مِـــنْ لَيـــثٍ بِغـــابِ

ففي الآيتين الفصل بجارّ ومجرور، وفي البيت الذي يليهما الفصل بجارّين ومجرورين وظرف، وفي البيت الذي يليه بتمييز وجار ومجرور[2]، وفي الذي يليه بظرفين، وكل ذلك معمول لأَفْعَلِ التفضيل.

وقوله **وقد يسبقانه** مثال ذلك قول ذي الرمة[3]:

ولا عَيبَ فيها غيرَ أنَّ سَرِيعَها قَطُوفٌ ، وأنْ لا شيءَ مِنهُنَّ أَكْسَلُ

وقال آخر[4]:

فقالتْ لنا : أَهلاً وسَهْلاً ، وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحلِ أو ما زَوَّدَتْ مِنهُ أَطْيَبُ

وقال آخر[5]:

إذا سايَرَتْ أَسماءُ يومًا ظَعينةً فأَسماءُ مِن تلكَ الظَّعينةِ أَمْلَحُ

وقال الآخر[6]:

ولولا النُّهى أَنْبَأْتُـــكَ اليـــومَ أَنَّنِـــي من الطابنِ الطَّبِّ المُجَـــرِّبِ أَعْلَـــمُ

وقال الآخر[7]:

---

(١) ليس في ديوانه [طبعة دار الجيل]، ولم أقف عليه في مصادري.

(٢) يعني الرجز، ولم يذكر الفصل في البيت الذي قبله، وقد فصل فيه بينهما بأربعة أشياء، وهن: التمييز - وهو يدًا - وثلاثٌ مجرورات.

(٣) الديوان ص ١٦٠٠. قطوف: متقارب الخطو بطيء.

(٤) الفرزدق. الديوان ص ٣٢.

(٥) هو جرير. الديوان ص ٨٣٥.

(٦) لم أقف عليه. الطابن: العارف الفطن. والطَّبّ: الحاذق الماهر بعلمه.

(٧) لم أقف على البيتين في مصادري.

فقلتَ لها: لا تَجزَعـي، وتَـصَبَّري فقالتْ بِحَقٍّ : إنَّنـي منـكَ أَصْـبَرُ

فقلتُ لها: واللهِ مـا قلـتُ بـاطلاً وإنِّي بِما قد قُلتِ لي منـكِ أَبْـصَرُ

ومن علم الكوفيين قال الفراء وأصحابه في إنَّ عبدَ الله لمنكَ أَفضَلُ: مستقبَح؛ لأنَّ أَفْضَلَ لا يَقوَى على مِن كقوَّة الفعل على المجاز، ومِنْ مع أَفْعَلَ موضع المفسِّر الذي موضعه آخر الكلام، فقبُح هذا لإشباهه إنَّ عبدَ الله لَوَجهًا حَسَنٌ. وهذا خَلْفٌ[1] من القول لتقديم المفسِّر الذي موضعه التأخير، وأصله الخفض، وأن يقال فيه: إنَّ عبدَ اللهِ لَحَسَنُ الوجهِ، فلما أشبهتْ «مِن» ما يأتي مفسِّرًا من النكرات ضعُف مذهب تقديمها، وازداد الكلام اختلالاً /بدخول اللام [٥: ٢١/أ] على ما يشبه حرفًا أصله الخفض والمجيء بعد الخبر.

وقال الفراء: إنَّ عبدَ اللهِ منك لأفضَلُ أَقَلُّ قبحًا من الأول؛ لأنَّ اللام لَمَّا دخلتْ على الخبر حصلتْ في موضعها، وأشبهتْ «مِن» في تقديمها في قيلهم: إنَّ عبدَ اللهِ منك لهاربٌ، واستقبحَ: إنَّ منك لأفضلُ عبدَ الله، فإن جُوِّزَتْ على ما فيها من القبح شُبِّهت بإنَّ بالجارية لكفيلاً عبد الله.

وقال الفراء: إنَّ منك عبدَ الله لأفضلُ أحسَنُ مِنَ التي قبلها لحصول اللام في مكانها المعروف لها.

وقوله **ويَلزَم ذلك إن كان المفضولُ اسمَ استفهام** مثال ذلك: مِمَّنْ أنتَ خيرٌ؟ ومِن أيِّ الناسِ زيدٌ أفضلُ؟ ومِمَّ قَوامُك أَعْدَلُ؟ والإشارة بـ«**ذلك**» إلى تقدُّم مِن والمفضول على أَفْعَلَ.

وينبغي أن ننبّه على سَبْقه أيضًا ما كان أَفْعَلُ خبرًا له، نحو ما مثَّلنا، ونحو: ممَّنْ كان زيدٌ أفضَلَ؟ ومِمَّنْ ظَنَنتَ زيدًا أفضَلَ؟ لئلا يُتَوَهَّمَ أنه يجوز توسُّطهما بين المُخبَر عنه والخبر، فإنه لا يجوز: زيدٌ مِمَّن أفضَلُ؟ ولا: كان زيدٌ مِمَّنْ أفضَلَ؟ ولا: ظَنَنتُ زيدًا مِمَّنْ أفضَلَ؟

---

(١) أي: رديء.

وقوله **أو مضافًا إليه** مثاله: مِنْ وَجهِ مَنْ وَجهُك أَجْمَلُ؟ ذكرَ أصلَ هذه المسألة أبو عليّ الفارسيّ في «التذكرة»، قال المصنف في الشرح[1]: «وهي من المسائل المغفول عنها»

وقوله **وقد يُفصل بين أَفْعَلَ ومِن بـ«لو» وما اتَّصل بها** لَمَّا ذَكر أنه قد يُفصل بمعمولٍ لأفعَلِ التفضيل ذَكر أنه قد يُفصَل بغير المعمول له، فذَكر الفصل بـ«لو» وما اتَّصل بها، نحو قوله[2]:

ولَفُوكِ أَطْيَبُ لو بَذَلْتِ لنا ... مِنْ ماءِ مَوْهَبةٍ على خَمْرِ

المَوْهَبة: غديرُ ماء في صخرة.

وجاء الفصل بالمنادى، قال جرير[3]:

لم يُلْقَ أَخْبَثُ - يا فَرَزْدَقُ - مِنكُمُ ... لَيلاً، وأَخْبَثُ بالنَّهارِ نَهارَا

وقوله **ولا يخلو المقرون بـ«مِن» في غير تَحَكُّمٍ من مشاركة المفضَّل في المعنى** يعني أنه إذا قيل سيبويهِ أَنْحَى من الكسائيِّ فالكسائيُّ مشارك لسيبويه في النحو وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو. قال المصنف في الشرح[1]: «فيقال: الخبزُ أغذَى من السَّويق، والعسلُ أحلَى من التَّمر، ولا يقال: الخبزُ أغذَى من الماء». إنما ذلك - على زعمه - لأنَّ الماء لا يَغذو، فلم يُشارك الماءُ الخبز في ذلك، كما أنَّ الخبز لم يُشارك الماءَ في الريّ، فامتنعت عنده المسألتان. فليس الأمر كذلك، بل يجوز أن تقول: الخبزُ أغذَى من الماء، والماءُ في لغة العرب يَغذو، قال الشاعر[4]:

---

(١) ٣: ٥٤.

(٢) البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٧٤، ٥١٨ وجمهرة اللغة ١: ٣٨٣ وتهذيب اللغة ٦: ٤٦٤ وشرح المصنف ٣: ٥٤. ويروى آخره: «على شهْدِ» مع اختلاف في الصدر.

(٣) الديوان ص ٥٢٢.

(٤) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٦ وشرح القصائد السبع ص ٧٠. البكر: أول بيضة تبيضها النعامة. والمقاناة: المخالطة. وغذاها: غذا هذه المرأة. والماء النمير: النامي الذي ينجع في الجسد. وغير محلَّل: لا يحُلُّه أحد فيصفرّ ويتغيَّر.

كَبِكْرِ مُقاناةِ البَياضِ بِصُفْرةٍ غَذَاها نَميرُ الماءِ غير الْمُحَلَّلِ

واحترز بقوله في غير فَمِكُم من قولِ الراجز[1]:

[٥: ٢١/ب] /لأَكْلَةٌ مِن أَقِطٍ وسَمْنِ أَلْيَنُ مَسًّا في حَوايا البَطْنِ

مِنْ يَثْرَبِيَّاتٍ قِذاذٍ خُشْنِ

وقولِ الشاعر[2]:

الحَزْمُ والقُوَّةُ خَيرٌ مِنَ الـ ـإِدْهانِ والفَكَّةِ والهاعِ

الفَكَّة: الضَّعف، والهاع: الجُبْن.

وزعم بعض العلماء أنه يقال: العسلُ أَحلَى مِنَ الخَلِّ[3]. ووجَّهه المصنف[4] بثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون قائل هذا أراد بالخَلِّ العنبَ، وسمّاه خلاً لمآله إليه، كما سُمي خمرًا في قوله تعالى ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾[5].

الثاني: أن يكون أَحْلَى من حَلِيَ بالعين: إذا حَسُنَ منظرُه.

الثالث: أن يكون أَوقَعَ أَحلَى موقع أَطْيَبَ؛ لأنَّ الخَلَّ يُتأدَّم به، فله من الطِّيب نصيب، لكنه دون طيب العسل.

---

(١) تقدم في ص ٢٥٤.

(٢) هو أبو قيس صيفي بن الأسلت الأنصاري. المفضليات ص ٢٨٥ [٧٥]. والبيت بلا نسبة في الأمالي ٢: ٢١٥ وشرح المصنف ٣: ٥٥. الإدهان: المداراة والملاينة.

(٣) ذكر النحاس في إعراب القرآن ٢: ٣٠ أنَّ الكوفيين حكوه، وفي ٣: ١٥٤، ١٥٧ ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢ ٥٢٠ أنَّ الكوفيين يجيزونه.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٥٦.

(٥) سورة يوسف: الآية ٣٦.

وقوله **أو تقديرِ مشاركته** يعني بوجهٍ ما، كقولهم في النقيضين: هذا أَحَبُّ إليَّ من هذا، قال تعالى ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾[1]، وفي الشَّرَّين: هذا خيرٌ من هذا، وفي الصَّعبَين: هذا أَهْوَنُ من هذا، قال الراجز[2]:

أَظَلُّ أَرعَى ، وأَبِيتُ أَطْحَنُ ... المَوتُ مِن بَعضِ الحَياةِ أَهْوَنُ

وفي القبيحين: هذا أحسنُ من هذا، وقال الراجز[3]:

عُجَيِّزٌ لَطْعاءُ دَرْدَبِيسُ ... أَحْسَنُ مِن مَنْظَرِها إبليسُ

والمعنى: أَقَلُّ بُغضًا، وأَقَلُّ شَرًّا، وأَهْوَنُ صُعوبةً، وأَقَلُّ قُبحًا.

وقال بعضهم: الصَّيفُ أَحَرُّ من الشتاء[4]، ووُجِّه ذلك بوجهين:

أحدهما: أن يكون أَحَرُّ من قولهم: حَرَّ القتلُ: إذا استَحَرَّ، أي: اشتَدَّ، فكأنه قيل: أَشَدُّ استِحْرارًا من الشتاء؛ لأنَّ حروبهم في الصيف كانت أكثر.

والثاني: أنه يُتَخَيَّل لفصل الشتاء باتخاذ ما يقي البرد، والصيف لا يُحتاج فيه إلى ذلك، فحَرُّه أشدُّ من حرِّ الشتاء، أو يُعتبر بذلك حَرّ الأمزجة، فهو في الصيف أَحَرُّ منه في الشتاء.

وقوله **وإن كان أَفْعَلُ خبرًا حُذف للعلم به المفضولُ غالبًا** قال تعالى﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[5]، ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ

---

(١) سورة يوسف: الآية ٣٣.

(٢) تقدم الرجز في ٤: ١٦٠.

(٣) قبل هذين البيتين: «أَتَتْكَ في شَوذَرِها تَميسُ». جمهرة اللغة ص ٦٩١، ٩١٦، ١١٧٨، ١٢١٩ وشرح المصنف ٣: ٥٥ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٦٨. الشوذر: الإزار. واللطعاء: التي قد انتثر مقدَّم فيها، أي: سقطت أسنانها. والدردبيس: العجوز الكبيرة، والداهية.

(٤) الكشاف ٢: ٥٢٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ٦١.

وَأَقْوَمُ لِلشَّهَـٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا﴾[1]، ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾[2]، ﴿وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾[3]، ﴿وَٱلْبَـٰقِيَـٰتُ ٱلصَّـٰلِحَـٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾[4]، ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾[5]، ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾[6]، وهو كثير، وقال الشاعر[7]:

فَخَرَتْ بَنو أَسَـدٍ بِمَقْتَـلِ مالِـكٍ ... صَدَقَتْ بَنو أَسَدٍ ، عُتَيبـةُ أَفْـضَلُ

أي: من الجماعة الذين قُتلوا به. وقال آخر[8]:

إذا ما سُتُورُ البيتِ أُرْخِينَ لم يَكُـنْ ... سِـراجٌ لنـا إلا ووَجهُـكِ أَنْـوَرُ

وقال آخر[9]: / [٥: ٢٢/أ]

وما مَسَّ كَفٌّ مِن يدٍ طابَ ريحُهـا ... مِنَ الناس إلا ريحُ كَفِّـكَ أَطْيَـبُ

وقال آخر[10]:

إذا المرءُ عَلْبَى ، ثم أَصـبَحَ جِلْـدُهُ ... كَرَحْضِ غَـسيلٍ ، فـالتَّيَمُّنُ أَرْوَحُ

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٣٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١١٨.

(٤) سورة الكهف: الآية ٤٦.

(٥) سورة مريم: الآية ٧٣.

(٦) سورة مريم: الآية ٧٥.

(٧) هو مالك بن نُويرة كما في الكامل ص ٨٧٧ - ٨٧٨.

(٨) تقدم البيت في ٤: ٢٠٨.

(٩) البيت لسلمة بن عياش في جعفر بن سليمان بن علي كما في ربيع الأبرار ٢: ٢٨٧ والتذكرة الحمدونية ٢: ٣٥٦ وشرح نهج البلاغة ١٩: ٣٥١. والبيت بلا نسبة في شرح القصائد السبع ص ٤٦٧ - وفيه أنّ الفراء أنشده - والزاهر ١: ١٢٣ والأزهية ص ٢٤٨.

(١٠) نسب البيت في اللسان (يمن) إلى الجعدي. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٣: ١٢٩٣. ديوان النابغة الجعدي ص ٢١٨. وثوب رحض: غسل حتى خلق.

أي: فدَفْنُه على اليمين أَرْوَحُ له، وعَلْبَى: شَنِجَ علباؤه[1].

وإنما قال «**حُذف للعلم به**» لأنه إن لم يكن المفضول به معلومًا لم يَجز حذفه. وإنما قال «**غالبًا**» لأنه يجوز التلفظ به مع العلم به، قال تعالى ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ﴾[2].

وشمل قوله «**خبرًا**» خبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنَّ، وثاني ظننت، فتقول: كان زيدٌ أفضلَ، فتحذف المفضول للعلم به، قال الشاعر[3]:

سَقَيناهُمُ كأسًا سَقَوْنا بِمِثْلِها ... ولكنَّهم كانوا على الموتِ أَصْبَرَا

يريد: أَصْبَرَ منَّا. وتقول: إنَّ زيدًا أفضلُ، قال تعالى ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[4]. وتقول: ظننتُ زيدًا أفضلَ، قال تعالى ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[5].

وقوله **ويَقِلُّ ذلك إن لم يَكُن خبرًا** مثاله قولُه تعالى ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾[6]، وقولُ الشاعر[7]:

دَنَوتِ - وقد خِلْناكِ كالبَدرِ - أَجْمَلا ... فَظَلَّ فُؤادي في هَواكِ مُضَلَّلا

أي: دنوتِ أجملَ من البدر وقد خِلناكِ مثلَه، فأَجْمَل منصوب على الحال، والعامل فيها دنوتِ، وقال[8]:

---

(١) شنج علباء الرجل: انقبض وتشنَّج، يريد: أَسَنَّ. والعلباء: عصب العنق.

(٢) سورة الجمعة: الآية ١١.

(٣) هو زفر بن الحارث الكِلابيّ. الحماسة ١: ٩٧ [٢٨] وشرحها للمرزوقي ١: ١٥٦ [٢٨] والحماسة البصرية ١: ١٧٦ [١١٥].

(٤) سورة النحل: الآية ٩٥.

(٥) سورة المزمل: الآية ٢٠.

(٦) سورة طه: الآية ٨.

(٧) البيت في شرح المصنف ٣: ٥٧. ك: دنوتَ.

(٨) البيت في شرح المصنف ٣: ٥٧، وأوله فيه: «يُبَلِّغك». والتقدير: أجدُّ من غيرك.

لِيُلْفِكَ مَنْ أَرْضاكَ قِدْمًا أَحَدٌّ في مَراضيه ، فالمَسبوقُ إنْ زادَ سابقُ

وقال رجل من طيِّئ[1]:

عَمَلاً زاكِيًا تَوَخَّ لِكَي تُجْـ ـزَى جَزاءً ازْكَى ، وتُلْفَى حَمِيدَا

أي: أزكى من العمل الزاكي. وقال[2]:

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

قال المصنف في الشرح[1]: «أي: تَرَوَّحي وأْتِي مكانًا أَجدَرَ بأن تَقيليه، أي: بأن تَقيلي فيه، وهذا أغرب من الذي قبله لكثرة الحذف فيه» انتهى.

فإن كان أَفْعَلُ التفضيل في موضع الفاعل أو في موضع اسم إنَّ ففي ذلك خلاف: أجاز البصريون حذف المفضول للعلم به، ومنعه الكوفيون. ومثال ذلك: جاءني أفضلُ، وإنَّ أكبرَ الله. وزعم الرماني أنه لا يجوز الحذف إلا في الخبر، نحو: اللهُ أكبرُ، قال: وأمَّا في الصفة فلا يُحذف، نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ من عمرٍو.

وقوله **ولا تُصاحب مِن** إلى آخره[3] مثال الجمع بين الإضافة ومِن للتفضيل قول الشاعر[4]:

نحْـنُ بِغَـرْسِ الـوَدِيِّ أَعْلَمُنـا مِنَّا بِـرَكْضِ الجِيـادِ في الـسَّدَفِ

---

(١) شرح المصنف ٣: ٥٧.

(٢) تقدم في ٧: ٥٠.

(٣) هو قوله: «ولا تُصاحب من المذكورةُ غيرَ العاري إلا وهو مضافٌ إلى غير معتدٍّ به، أو ذو ألف ولام زائدتين، أو دالٌّ على عار تتعلّق به مِن».

(٤) هو سعد القرقرة، وهو رجل من أهل هجر، كان النعمان يضحك منه. الفاخر ص ٧١ والأمثال لأبي عبيد ص ١٤١ والصحاح (سدف) وتهذيب اللغة ١٢: ٤٣٣، ونسب ابن عصفور البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٣، ٢٨٤ إلى قيس بن الخطيم. انظر ملحق ديوان قيس ص ٢٣٦ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٣٥ - ٣٣٨ [٦٨٤]. وهو بلا نسبة في المسائل الشيرازيات ص ٤٥٤. ويروى آخر: في السُّلَف. وانظر الروايات فيه في مجمع الأمثال ١: ٩٤. الوديّ: صغار النخل. والسَّدَف: الظلمة. والسُّلَف: جمع السُّلْفة من الأرض، وهي الكردة المسوَّاة.

/يريد: أَعْلَمُ مِنَّا. وأُوِّلَ على أنه نوى طرح المضاف إليه، وهذا معنى قول المصنف «غيرِ معتدٍّ به». [٥: ٢٢/ب]

ومثال المجيء بـ«مِن» مع أل قوله[١]:

ولَستَ بالأكثَرِ منهُم حَصًى وإنَّما العِزَّةُ لِلكاثِرِ

وأُوِّل[٢] على زيادة «أل». أو على تعلُّقها بأكثرَ محذوفًا دَلَّ عليه «الأكثر»، التقدير: ولستَ بالأكثرِ أكثرَ[٣] منهم حَصًى، كتأويل بعضهم في ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[٤]، وهذا أولى لجواز تقدُّم الدليل على المحذوف، وهناك تأخُّر. أو على أنَّ مِن للتبيين، كأنه قال: لستَ مِن بينهم بالأكثرِ حَصًى، كقول ابن الزَّبير الأسديّ[٥]:

أعِكْرِم إنْ كانتْ بِعَينِكَ كُمْنَةٌ فَعندي لِعَينَيكَ الأَمَضُّ مِنَ الكُحْلِ

وإذا كان أفعل التفضيل مصوغًا مما يتعدَّى بـ«مِن» تعدَّى بها مجردًا ومضافًا ومع أل، قال الكميت[٦]:

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيرٍ وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذامِ

ويُجمع بينها وبين «مِن» الداخلة على المفضول إذا جُرِّد، تقول: زيدٌ أقربُ مِن كلِّ خيرٍ مِن عمرٍو. وإذا جُمع بينهما فيجوز تقدُّم «مِن» الداخلةِ على المفضول

---

(١) هو الأعشى. الديوان ص ١٩٣ والنوادر ص ١٩٦ وإيضاح الشعر ص ٢٢ والخزانة ٨: ٢٥٠ - ٢٦١ [٦١٧]. الحصى: العدد. والكاثر: الكثير، وقيل: الغالب.

(٢) التأويلات الثلاثة في شرح المصنف ٣: ٥٨.

(٣) أكثر: انفردت به د.

(٤) سورة يوسف: الآية ٢٠. والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

(٥) البيت ليس في ديوانه الذي جمعه وحققه د. يحيى الجبوري. وأنشده أبو حيان في منهج السالك ص ٤٠٩ غير منسوب. كمنة: ظلمة. والأمض من الكحل: الذي يلذع بحدته.

(٦) الديوان ص ٤٩٨. الذام: العيب.

على «مِن» الذي يتعدَّى أَفْعَلُ به، فتقول: زيدٌ أَقرَبُ مِن عمرٍو مِن كلِّ خيرٍ؛ لأنَّ كلاً مِن الجارَّين يتعلَّق بأَفْعَلَ. وكذلك لو كان حرف الجر غير «مِن»، نحو: زيدٌ أَبْصَرُ مِن عمرٍو بالنَّحو، وزيدٌ أَضْرَبُ مِن عمرٍو لِزيدٍ، وبه جاء السماع، قال تعالى ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[1]. فإن اختلف المتعلَّق، نحو: زيدٌ أَضْرَبُ لِعمرٍو مِن خالدٍ لِجعفرٍ، وزيدٌ أَبْصَرُ بالنحو منه بالفقه - فالذي يظهر أنه لا يجوز تقديم المجرور الثاني على «مِن»، فلو قلت: زيدٌ أَضْرَبُ لعمرٍو لِجعفرٍ مِن خالد، وزيدٌ أَبْصَرُ بالنحوِ بالفقهِ منه - لم يجز. وعلَّة ذلك - واللهُ أعلمُ - أنَّ أَفْعَلَ التفضيل متضمِّن معنَى شيئين، أحدهما مصدر، فمتى اختلف المتعلَّق أدَّى إلى تقدُّم معمول المصدر المتضمَّن عليه، فالمعنى: زيدٌ يزيدُ ضربُه لعمرٍو على ضربِ خالدٍ لجعفر، وكذلك: زيدٌ يزيدُ بَصَرُه بالنحوِ على بَصَرِه بالفقه، وكان القياس يقتضي منع التقديم على أَفْعَلِ التفضيل إذا اتَّحد المتعلَّق، نحو: زيدٌ بالفقه أَبْصَرُ من عمرو، إذ التقدير: زيدٌ يزيدُ بَصَرُه بالفقهِ على بَصَرِ عمرٍو به، ولولا أنَّ السماع ورد به لَمُنع، قال[2]:

..... وإنِّي لِما قد قُلتِ لي منكِ أَبْصَرُ

---

(١) سورة ق: الآية ١٦.

(٢) تقدم في ص ٢٥٦.

ص: فصل

إن قُرِنَ أَفْعَلُ التفضيلِ بحرفِ التعريفِ، أو أُضيفَ إلى معرفةٍ مطلقًا له التفضيلُ، أو مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه - طابَقَ ما هو له في الإفراد والتذكير وفروعهما، وإن قُيِّدت إضافته بتضمينِ «مِن» جاز أن يُطابِق وأن يُستَعمَل استعمالَ العاري، ولا يتعين الثاني، خلافًا لابن السراج، ولا يكون حينئذٍ /إلا [٥: ٢٣/أ] بعضَ ما أُضيف إليه، وشَذَّ «أَظْلَمِي وأَظْلَمُهْ». واستعمالُه عاريًا دون «مِن» مجردًا من معنَى التفضيل مؤوَّلاً باسمِ فاعلٍ أو صفةٍ مشبهةٍ مُطَّرِدٌ عند أبي العباس، والأَصَحُّ قَصْرُه على السماع، ولزومُ الإفرادِ والتذكيرِ فيما[1] وردَ كذلك أكثرُ من المطابقة.

ش: مثال اقترانه بأل ومطابقته ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث قولك: زيدٌ الأفضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون أو الأَفاضِل، وهندٌ الفُضلى، والهندان الفُضْلَيان، والهنداتُ الفُضْلَيات أو الفُضَل. وإنما لزمت المطابقة لأنه نقصَ شَبَهُه بأَفْعَلَ المتعجَّبِ به بكونه قُرن بأل، ولم يُطابق إذا استُعمل بـ«مِن» لِشَبَهِه إذ ذاك لفظًا ومعنًى، فلمَّا دخلت عليه «أل» صار كسائر الأوصاف.

وقسم المصنف ما أُضيف إلى معرفة ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون جاريًا على مَن أُطلق له التفضيل، فلا يُنوى بعده «مِن».

والثاني: أن يؤوَّل بما لا تفضيل فيه.

---

(١) فيما: سقط من ك.

وهذان القسمان يلزم فيهما المطابقة، ولا يلزم أن يكونا بعض المعرفة المضاف إليها هما. مثال القسم الأول: يوسفُ أحسنُ إخوته، أي: حَسَنُهم، أو الأحسنُ من بينهم، فهذا على الإخلاء من معنى «مِن» وإضافته إلى ما ليس بعضًا منه؛ لأنَّ إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف. ومثال القسم الثاني: زيدٌ أعلمُ المدينة، تريد: عالم المدينة.

وهذان القسمان فيهما خلاف:

أمَّا الأول فمذهب البصريين أنَّ أَفْعَلَ التفضيل متى أضيف إلى معرفة فإنه لا بُدَّ أن يكون بعضَ ما أُضيف إليه، ولا يجوز عندهم: يوسفُ أفضلُ إخوته. وأجاز ذلك الكوفيون؛ لأنه عندهم على معنى «مِن إخوته»، كما قالوا في زيدٌ أفضلُ القومِ إنه على تقدير «مِن القوم» وأنه لا يتعرف، وقد جاء قوله[1]:

يـــا خـــيرَ إخوانِـــهِ وأَعْطَفَهُـــمْ علـــيهمُ راضِـــيًا وغَـــضْبانا

وقال جماعة[2] - منهم الزمخشري[3] - : هذا جائز على أنَّ أَفْعَلَ هنا كقولك فاعِل، فيضاف لمجرد التخصيص كقولك: فاضلُ إخوتِه.

وقد أثبتَ أَفْعَلَ صفةً لا للتفضيلِ والاشتراكِ في الصفة أبو العباس[4]، ومنه عنده[5] «اللَّهُ أكبرُ»؛ إذ لا كبير معه، ومنه ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[6]، وقولُه[7]:

---

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العُتْبِيّ. الكامل ٣: ١٤٦٢.

(٢) منهم أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢: ١٢١.

(٣) المفصل ص ١٠٤.

(٤) المقتضب ٣: ٢٤٧ والكامل ٢: ٨٧٦ - ٨٧٧.

(٥) الكامل ٢: ٨٧٦ - ٨٧٧.

(٦) سورة الروم: الآية ٢٧. ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾. الكامل ٢: ٨٧٦.

(٧) عجز البيت: «على أيّنا تَعدُو المَنيَّةُ أوَّلُ». وهو لمَعن بن أوس المُزَنيّ. الحماسة ١: ٥٦٤ [٤٠٨] والكامل ٢: ٨٧٦ والتنبيه ص ٣٧٤ والخزانة ٨: ٢٨٩ - ٢٩٦ [٦٢٣].

لَعَمْرُكَ ما أدري ، وإنِّـــي لأَوْجَـــلُ .....

أي: وَجِلٌ.

وبه قال الفراء[1] في قوله ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[2]. وجعل الزمخشري[3] من هذا: «هو أَشْعَرُ أهلِ جلدته»[4]. وليس منه؛ لأنك تقول: بعضُ أهلِ جلدته، وتقول: زيدٌ أفضَلُ جماعةِ إخوته؛ لأنه واحد من جماعتهم، ولا يكون واحدًا من إخوته. وعلى هذا خرَّج ابنُ طاهر: يا خيرَ إخوانه، أي: يا خيرَ جماعةِ إخوانه.

وقال جماعة: خيرٌ وشَرٌّ قد يكونان صفتين لا يراد بهما تفضيل ولا اشتراك، فيخرجان من هذا الباب، بخلاف أَخْيَرَ وأَشَرَّ، وعليه الآية.

/وتقول: هندٌ خَيْرةُ النساءِ وشَرَّتُهنَّ، قال تعالى ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾[5] جمع خَيْرة. وقال أبو العباس في البيت[6]: «ليس بحجة لأنه لغير عربي ولمن لا يُحتَجُّ به؛ لأنه لأبي عبد الرحمن المعني» انتهى. وقد جاء مثل هذا من شعر العرب، قال زِيادة الحارثي[7]: [٥: ٢٣/ب]

---

(١) معاني القرآن ٢: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٢٤.

(٣) المفصل ص ١٠٤. قال فيه: «كأنه قال: أنت شاعرهم».

(٤) قيل هذا في نُصيب الشاعر، قاله الفرزدقُ كما في الكامل ص ٢٣٩ وأمالي الزجاجي ص ٤٨ ، أو جرير كما في طبقات فحول الشعراء ٢: ٦٧٥ وثمار القلوب ص ٢٢٢، أو أيمن بن خُريم الأسدي كما في تعليق من أمالي ابن دريد ص ٩٢.

(٥) سورة الرحمن: الآية ٧٠.

(٦) يعني بيت العتبيّ.

(٧) الحماسة ١: ١٣٨ [٦٣] والتنبيه لابن حبي ص ١١٩ والمرزوقي ص ٢٤٤ [٦٣] والخزانة ٤: ٣٦٤ - ٣٦٦ [٣١١].

لَمْ أَرَ قَومًا مِثلَنا خَيرَ قَومِهِمْ أَقَلَّ بِهِ مِنَّا على قَومِنا فَخْرا

وأمَّا القسم الثاني - وهو أن يُؤَوَّل بما لا تفضيل فيه البتة ويصير كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة - فهذا شيء ذهب إليه المتأخرون[1]، واستدلُّوا على صحة ذلك بقولِه تعالى ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[2]، وقولِه تعالى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[3] وقولِ الشاعر[4]:

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا بَيتًا ، دَعائمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

وقولِ الآخر[5]:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إذْ أَجْشَعُ القَومِ أَعْجَلُ

قالوا: التقدير: هو عالمٌ بكم؛ إذ لا مشارك لله في علمه بذلك، وهو هَيِّن عليه؛ إذ لا تَفاوُتَ في نسب المقدورات إلى قدرته، ودعائمُه طويلةٌ عزيزة، ولم أكن عَجِلاً، ولم يُرِدْ: لم أكنْ أكثرَهم عَجَلَةً؛ لأنَّ قَصْد ذلك يستلزم ثبوت العجلة غير الفائقة، وليس غرضه إلا المدح بنفي العجلة قليلِها وكثيرها. وأنشدوا أيضًا[6]:

لئنْ كُنتَ قد بُلِّغْتَ عني رِسالةً لَمُبْلِغُكَ الواشي أَغَشُّ وأَكْذَبُ

أي: غاشٌّ كاذبٌ، ولا يريد: أَغَشُّ مِنِّي. وقال حسان[7]:

أَتَهجُوهُ ولَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ فَشَرُّكُما لِخَيرِكُما الفِداءُ

---

(١) كذا! وقد ذكر أبو حيان أنَّ المبرد ذهب إلى ذلك، وسيأتي بعد قليل أنَّ أبا عبيدة ذهب إليه أيضًا، وهما من كبار المتقدمين.

(٢) سورة النجم: الآية ٣٢.

(٣) سورة الروم: الآية ٢٧.

(٤) هو الفرزدق. الديوان ص ٧١٤ والكامل ص ٨٧٧. سمك السماء: رفعها.

(٥) تقدم البيت في ٤: ٣٠٨، ٦: ٢٢٦.

(٦) البيت للنابغة. الديوان ص ٧٢.

(٧) الديوان ١: ١٨.

أي: فخَبيثُكما لِطَيِّبكما. وقال آخر[1]:

قُبِّحْتُمُ يا آلَ زيدٍ نَفَرًا ... أَلأَمَ قَومٍ أَصْغَرًا وأَكْبَرَا

أي: صغيرًا وكبيرًا[2]. وقريب منه قوله[3]:

.... وَرِثْنا الغِنَى والْمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا

وقال الشافعي[4] - ﷺ -:

تَمَنَّى رِجالٌ أَنْ أَموتَ ، وإنْ أَمُتْ ... فتِلكَ سَبيلٌ ، لَستُ فيها بِأَوْحَدِ

وقال آخر[5]:

.... قَسَمًا إليكَ مَعَ الصُّدودِ لأَمْيَلُ

أي: مائل. وقال تعالى ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[6] أي: طاهراتٌ، وقال ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى﴾[7] أي: الشقيّ.

فأَفْعَلُ هذا إذا أُضيف إلى معرفة طابقَ ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما يُطابق اسمُ الفاعل والصفةُ المشبَّهة؛ ولا يلزم أن يكون بعضَ المعرفة التي أضيف إليها. وهذا الحكم الذي ذكروه من المطابقة وكون /ما يضاف إليه لا يكون هو بعضها تفريع على ثبوت ذلك فيه حالة التنكير؛ وهو شيء [٥: ٢٤/أ]

---

(١) الرجز في الكامل ص ٨٧٧ والمقتضب ٣: ٢٤٧ والخزانة ٨: ٢٧٦ - ٢٨٢ [٦٢١].

(٢) كذا في المقتضب. وفي الكامل: صغارًا وكبارًا.

(٣) هذا عجز بيت تقدم في ٣: ١٠٠.

(٤) كذا! والبيت من قطعة لمالك بن القَين الخزرجي في كتاب الاختيارين ص ١٦١. ونسب إلى طرفة، وليس في ديوانه. وهو أول ثلاثة أبيات بلا نسبة في ذيل الأمالي والنوادر ص ٢١٨. ويبدو أن الشافعي تمثل به.

(٥) هذا عجز بيت تقدم في ٧: ٢١٢. ويأتي كاملاً بعد قليل.

(٦) سورة هود: الآية ٧٨.

(٧) سورة الليل: الآية ١٥.

ذهب إليه أبو عبيدة، قال[1]: «يكون أَفْعَلُ بمعنى فَعيل وفاعِل غير موجب تفضيل شيء على شيء». واستدلَّ بقوله تعالى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[2]، وبقولِ الأحوص:

إنِّي لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ ، وإنَّني قَسَمًا إليكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ

وزَرَى النحويون على أبي عبيدة هذا القول، ولم يسلِّموا له هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو أَفْعَلُ من التفضيل. وعارضوا حججه بالإبطال، وتأوَّلوا ما استدلَّ به. ذَكر هذا عن أبي عبيدة والنحويين أبو بكر بن الأنباريّ[3]. فأمَّا ما استدلُّوا به على كون أَفْعَلَ يكون بمعنى فاعِل أو بمعنى الصفة المشبهة فهو محتمل فيه التفضيل.

وقوله **وإن قُيِّدَتْ إضافتُه بتضمين «مِنْ» جاز أن يُطابق وأن يُستعمَل استعمالَ العاري** قال المصنف في الشرح[4]: «إن أُضيفَ مَنويًّا بعده مِنْ فإنَّ له شبهًا بالعاري الذي حُذفت بعده مِنْ وأُريدَ معناها، فجاز استعماله مطابقًا لِما هو له بمقتضى شبهه بذي الألف واللام، وجاز استعماله غير مطابق بمقتضى شبهه بالعاري، ولا يكون حينئذ إلا بعض ما يضاف إليه، فيقال على الإخلاء مِن معنى مِنْ: يوسفُ أَحسَنُ إخوتِه، أي: حَسَنُهم أو الأَحسَنُ مِن بينهم. ويقال على إرادة معنى مِنْ: يوسفُ أَحسَنُ أبناءِ يعقوبَ، ويمتنع على هذا القصد أن يقال: يوسفُ أَحسَنُ إخوتِه» انتهى.

وكونُ إضافته بتضمين «مِنْ» مبنيٌّ على أنَّ إضافته غير محضة، وأنه يُنوى بها الانفصال، وأنَّ أَفْعَلَ أحد ما يضاف إليه - هو مذهب ابن السراج[5] والفارسيّ،

---

(١) مجاز القرآن ٢: ١٢١، وهذا مختصر من قول أبي عبيدة.

(٢) سورة الروم: الآية ٢٧.

(٣) الزاهر ١: ١٢٢ - ١٢٤، ولم يذكر أبا عبيدة.

(٤) ٣: ٥٩.

(٥) الأصول ٢: ٦.

وسيأتي تقرير ذلك والحجة لهذا المذهب وعلته في باب الإضافة إن شاء الله. وإلى أنَّ الإضافة على معنى «مِن» ذهب الكوفيون.

وقوله **ولا يَتَعَيَّنُ الثاني، خلافًا لابن السَّرَّاج**[1] أي: يُستعمل استعمال العاري، فيبقى مفردًا مذكرًا، ولا يطابق ما قبله.

ورُدَّ على ابن السراج بالسماع والقياس، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[3]، فأفرد (أَحْرَص)، وجمع (أكابر)، وفي الحديث (ألا أُخبِرُكم بأَحَبِّكُم إليَّ وأَقرَبِكُم مِنِّي مَجالسَ يومَ القيامة؟ أحاسِنُكُم أخلاقًا، المُوَطَّؤُون أكنافًا، الذين يَألَفون ويُؤلَفون)[4]، فأفردَ «بأَحَبِّكم» و«أَقرَبِكم»، وجمع «أحاسِنكم».

وأمَّا القياس فشَبَّهُه بذي الألف واللام أقوى من شَبَهِه بالعاري من حيثُ اشتراكُهما في أنَّ كلاًّ منهما معرفة؛ فإجراؤه مُجراه في المطابقة أولى من إجرائه في الإفراد والتذكير مُجرى العاري؛ فإذا لم يُعطَ الاختصاص بجريانه مَجراه فلا أَقَلَّ من أن يُشارك، وإلا لَزِمَ ترجيح أضعف الشَّبَهين أو ترجيح أحد المتساويين دون مرجِّح.

وزعم أبو منصور الجواليقي أنَّ الأفصح من الوجهين المطابقة، فردَّ على ثعلب /في قوله: «فاخترنا أَفْصَحَهُنَّ»[5]. وقال: «كان الأولى أن يقول: فاخترنا فُصحاهُنَّ؛ لأنه الأفصح، كما شَرَطَ في الكتاب». [٥: ٢٤/ب]

---

(١) الأصول ٢: ٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩٦.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢٣.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب البر والصلة: باب ما جاء في معالي الأخلاق ٤: ٣٢٥ [الحديث ٢٠١٨]، وليس فيه: (الموطوون أكنافًا الذين يألفون ويؤلفون). وهو كما رواه أبو حيان في النهاية ٥: ٢٠١.

(٥) إسفار الفصيح للهروي ١: ٣١٨.

وقال ابن الأنباري: «الإفراد والتذكير أفصَح». قال: «أغنَى تثنيةُ ما أُضيف إليه وجمعُه وتأنيثُه عن تثنية أَفْعَلَ وجمعه وتأنيثه». وقال: «هذا المحكيّ عن العرب». ثم قال: «وقد بُني أَفْعَلُ على فاعِل، فيُعطى حكم اللفظ، فيُثَنَّى ويُجمَع ويؤنَّث، فيقال: أخَواكم أفضَلاكم، وإخوتُكم أفضَلُوكم وأفاضِلُكم، وهندٌ فُضْلَى قومِها، والهندان فُضْلَيا قومِهما، والهنداتُ فُضْلَياتُ قومِهنَّ، وفُضَلُ قومِهنَّ».

وفي «البديع»: «الثالث - يعني من تقسيم أَفْعَلَ التي للتفضيل - أن يكون مضافًا، نحو: زيدٌ أفضلُ القومِ، ولا يخلو أن تُضمنه معنى مِن أو لا تُضمنه، فإن تضمنه فلا تُثَنِّيه ولا تجمعه ولا تؤنثه حملاً على ظهوره، وهذا هو الأكثر الأشهر، ومنه قوله تعالى﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[1] و﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[2] و﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3] وكقول الشاعر[4]:

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَينِ جِيدًا ....

وكقوله[5]:

أَلَسْتُمْ خَيرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا ....

وكقوله[6]:

..... وهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكانا

وإن لم تُضمنه معنى مِن، وقَصدتَ بهذه الإضافة أنه المعروف بالفضل، كأنك قلت: زيدٌ[7] فاضلُ القومِ - فليس داخلاً فيهم، ولا يجب أن يكون مفضَّلاً ولا أنهم

---

(١) سورة البقرة: الآية ٩٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٠٠.

(٤) هذا صدر بيت تقدم في ٢: ١٥٣.

(٥) عجز البيت: «وأَنْدَى العالَمينَ بُطُونَ راحِ». وهو لجرير. الديوان ص ٨٩.

(٦) صدر البيت: «يَصُرَعْنَ ذا اللُّبِّ حتى لا حراكَ به». وهو لجرير. الديوان ص ١٦٣.

(٧) ك، ن: زيد زيد فأفضل القوم فليس داخل.

شاركوه في الفضل، بل يكون قد فُضِّل على غيرهم، وعُرف بذلك، فقيل: هو الأفضل، كما تقول: هو الفاضل، ثم نَزعتَ الألف واللام وأَضَفتَه، ويكون معرفة بخلاف الثاني، فلا يجوز أن تصف به النكرة، وحينئذ تُثَنِّيه وتجمعه وتؤنِّثه، بخلاف الذي ضُمِّنَ معنى مِن، فإضافته قد جعلته واحدًا من القوم ومشاركًا لهم في الفضل، وفضلته[1] عليهم بالزيادة فيما اشتركوا فيه، وتصف به النكرة.

وفُعْلَى أَفْعَلَ ليست مطردة، ولا تقول منه إلا ما قالوا. وبعضهم يجعله مُطَّردًا. والأول أكثر. ومن هذا النوع قوله تعالى ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[2] و﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[3]. فإذا قلت: هندٌ أكبرُ بناتِك، إن كان على معنى مِنْ لا تكون هند من بناته، كأنك قلت: هندٌ أكبرُ مِن بناتك. وإن جعلته على معنى غير مِنْ لم يجز أن تقول أَكْبَر، وإنما تقول كُبرى بناتك، أي: إنها الكبيرة منهم» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله **ولا يكون حينئذٍ إلا بعضَ ما أُضيف إليه، وشَذَّ** «**أَظْلَمي وأَظْلَمُه**» أي: حين تنوي معه مِنْ، وذلك على اختياره أنها على معنى مِنْ، والصحيح أنها ليست على معنى مِنْ على ما يُبَيَّن في باب الإضافة. وقال ابن عصفور: الصحيح عندي أنها ليست أحدَ ما تضاف إليه.

فإن قلت: يدلُّ على ذلك امتناعُ: زيدٌ أفضلُ الحجارةِ، وجوازُ: الياقوتُ أفضلُ الحجارة[4].

فالجواب: أنَّ العرب لا تضيفها إلا لِما يصلح أن تكون بعضًا له في غير المفاضلة، فلذلك جاء: زيدٌ أفضلُ القومِ، وامتنع زيدٌ أفضلُ الحجارةِ، ولهذا لا يجوز:

---

(١) ك، ن: ونقلته.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٢٣. ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا﴾.

(٣) سورة هود: الآية ٢٧. ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾.

(٤) الحجارة ... جاء زيد أفضل: سقط من ك، ن.

[٥: ٢٥/أ] /زيدٌ أفضلُ الرجلين، ولا: زيدٌ أفضلُ الثلاثةِ، وأنت تريد التفضيل؛ لأنه أحد الرجلين وأحد الثلاثة[١]، وإذا كان أحدَ ما يضاف إليه لزِم من ذلك أن تُفضله على نفسه.

وإلى امتناع ذلك ذهب المبرد بدليل ما حكاه النحاس في«صنعة الكُتَّاب»[٢] له أنه منع أن يقال: «هذا الكاتبُ[٣] أفضلُ الثلاثة»، قال: «لأنه لا يُفَضَّل على نفسه». وقد ذكرنا[٤] الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز: يوسفُ أحسنُ إخوتِه. وقولُهم: يوسفُ أحسنُ إخوانِه، ونُصيبٌ أشعَرُ أهلِ جلدته، وعليٌّ أفضلُ أهلِ بيته، على ما قرروه - لا يجوز لأنه ليس بعضًا مما أضيف إليه. وتأوَّله[٥] على أنَّ أَحْسَنَ بمعنى حَسَنٍ، وأَشْعَرَ بمعنى شاعِر، وأَفْضَلَ بمعنى فاضِلٍ. وأمَّا قول الراجز[٦]:

يا رَبَّ مُوسَى ، أَظْلَمِي وأَظْلَمُهْ سَلِّطْ عليهِ مَلَكًا لا يَرْحَمُهْ

فهو شاذٌّ مِن حيث أضاف إلى ياء المتكلم وضمير الغائب، وكان قياسه أن يقول: أَظْلَمُنا.

وقوله **واستعمالُه عاريًا دون مِنْ مُجردًا مِن معنى التفضيل** قد تقدَّم الكلام[٧] على ذلك وأنه شيء ذهب إليه المتأخرون.

وقوله **مؤوَّلاً باسمِ فاعل** مثاله ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٨] أي: عالِمٌ بكم.

---

(١) وأنت تريد التفضيل؛ لأنه أحد الرجلين وأحد الثلاثة: ليس في س.

(٢) صنعة الكُتَّاب ص ١٩٦.

(٣) الذي في المخطوطات: الكتاب، صوابه في «صنعة الكتاب».

(٤) ذكره في ص ٢٦٦.

(٥) ك: وتأولوه.

(٦) تقدم الرجز في ٤: ١٠٦.

(٧) تقدم في ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٨) سورة النجم: الآية ٣٢.

وقوله أو صفةٍ مشبهةٍ مثاله ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[1] أي: هَيِّن عليه؛ إذ لا تفاوت في نسب المعلومات والمقدورات إليه تعالى.

وقوله والأصحُّ قَصرُه على السماع إنما كان ذلك عنده لقلّة ما ورد من ذلك، فلم يجعله قياسًا مطردًا.

وقوله ولزومُ الإفراد والتذكير إلى آخره[2] مثالُ إفراده وتذكيره قولُه تعالى ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[3] وقولُه تعالى ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾[4] و﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾[5].

ومثالُ المطابقة قولُ الشاعر[6]:

إذا غابَ عنكمْ أَسْوَدُ العَينِ كُنتُمُ ... كِرامًا، وأَنتمْ ما أَقامَ ألائمُ

أي: وأنتم ما أقامَ لئامٌ، فألائم جمع ألأم بمعنى لَئيم.

قال المصنف في الشرح[7]: «فلذلك جمعه، إلا أنَّ تركَ جمعه أجود؛ لأنَّ اللفظ المستقرَّ له حُكم إذا قُصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يُغَيَّر حكمُه، ولذا لم يُغَيَّر حُكم الاستفهام في مثل: عَلِمتُ أيُّ القوم صديقُك، ولا حكمُ النفي في قوله[8]:

ألا طِعانَ ولا فُرْسانَ عاديَةً ....

---

(١) سورة الروم: الآية ٢٧.

(٢) يعني قوله: «ولزومُ الإفراد والتذكير فيما ورد من ذلك أكثرُ من المطابقة».

(٣) سورة الفرقان: الآية ٢٤.

(٤) سورة الإسراء: الآية ٤٧.

(٥) سورة ق: الآية ٤٥.

(٦) البيت في جمهرة اللغة ٢: ٦٥٠ والأمالي ١: ١٧١، ٢: ٤٧ والسمط ص ٤٣٠، ٦٨٣ وشرح أبيات المغني ٦: ١٧٨ - ١٧٩ [٦١٣]. ونسب للفرزدق، وليس في ديوانه. أسود العين: جبل بنجد يشرف على طريق البصرة إلى مكة.

(٧) ٣: ٦١.

(٨) هذا صدر بيت تقدم في ٥: ٢٢٣، ٣٠٤.

وإذا صحَّ جمع أَفْعَلَ العاري لتجرده من معنى التفضيل إذا جَرى على جمعٍ جاز أن يؤنَّث إذا جَرى على مؤنث. ويجوز أن يكون من هذا قول حُنَيف الحَناتم في صفات الإبل: سُرْعَى وبُهْيَا وغُزْرَى[1]. وكان الأجود أن يقال: أَسْرَع وأَبْهَى وأَغْزَر، إلا أنه لَمَّا لم يَقصد التفضيل جاء بفُعْلَى في موضع فَعيلة، كما جاء قائل ذلك البيت بألائم في موضع لئام. /وعلى هذا يكون قول ابن هانئ[2]: [٥: ٢٥/ب]

كأنَّ صُغْرى وكُبْرَى ....

صحيحًا؛ لأنه لم يؤنِّث أصغَرَ وأكْبَرَ المقصود بهما التفضيل، وإنما أنث أَصْغَرَ بمعنى صَغير وأَكْبَرَ بمعنى كَبير)).

ص: ونحو: هو أفضلُ رجلٍ، وهي أفضلُ امرأةٍ، وهما أفضلُ رجلين أو امرأتين، وهم أفضلُ رجالٍ، وهنَّ أفضلُ نسوةٍ ـ معناه ثبوتُ المزيَّة للأوَّل على المتفاضلين واحدًا واحدًا، أو اثنين اثنين، أو جماعةً جماعةً. وإن كان المضاف إليه مشتقًّا جاز إفرادُه مع كون الأول غيرَ مفرد.

ش: إذا أُضيف في التفضيل أَفْعَلُ إلى نكرة بقي أَفْعَلُ مفردًا مذكرًا كحاله إذا كان بِمِنْ، وكان معنى قولك هو أفضلُ رجلٍ: أفضل مِن كلِّ رجلٍ قيسَ فضلُه بفضله، وفي التثنية: أفضل مِن كلِّ رجلين قيسَ فضلُهما بفضلهما، وفي الجمع: أفضل مِن كلِّ رجالٍ قيسَ فضلُهم بفضلهم، فحُذف «مِنْ» و«كلّ»، وأُضيف أَفْعَلُ

---

(١) قال: ((الرَّمكاءُ بُهيا، والحمراءُ صُبرى، والخَوَّارةُ غُزْرى، والصَّهباءُ سُرْعى)). تهذيب اللغة ٦: ١١٢، ٤٥٩ واللسان (صهب) و(بها).

(٢) يعني أبا نواس يصف الخمر، وهذه قطعة من قوله:

كأنَّ صُغرى وكُبْرى مِن فَواقِعِها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ

الديوان ص ٧٢ تحقيق أحمد الغزالي ونمار القلوب ص ١٦٦ والمفصل ص ٢٣٠ وشرح أبيات المغني ٦: ١٧٤ - ١٧٦ [٦١١]. فواقعها: جمع فاقعة، وروي بدله: من فَقاقعها، جمع فُقّاعة، وهي النُّفّاخات التي تكون على وجه الماء. فيما عدا د: ((كأنَّ كبرى وصغرى)). وفي د ورد الشطر الأول كله.

إلى ما كان «كلٌّ» مضافا إليه. والكلام في المؤنث كهو في المذكر. ولزم إفرادُه وتذكيره لشبهه بالعاري في التنكير وجواز ظهور مِنْ بعدها جارَّةً لـ«كُلّ».

ولا يجوز أن تكون النكرة المضاف إليها أَفْعَلُ إلا من جنس ما أُسند إليه أَفْعَلُ، فلا يقال: زيدٌ أفضلُ امرأةٍ.

والمجرور بالإضافة مطابق لِما قبلَ أَفْعَلَ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

وزعم الفراء أنه يجوز أن تؤنَّث أَفْعَلُ وتثنَّى إذا أُضيفت إلى نكرة مُدناة من المعرفة بصلة وإيضاح، فتقول: هندٌ فُضْلَى امرأةٍ تقصدنا، ودعدٌ خُورَى امرأةٍ تُلِمُّ بنا، والهندانِ فُضْلَيا امرأتينِ تَزورانِنا.

وأجاز الفراء أيضًا تأنيث المضاف إلى نكرة وتثنية المضاف إليه مع كون كلمة التفضيل خبرًا عن مفرد، فأجاز: هندٌ فُضلَى امرأتين تَزورانِنا، قال: شبَّهوا جاريتُك فُضلَى جاريتين مَلَكتُهما بـ«صاحبُك أكرمُ صاحبَينا» لإدناء الصلة الموصول من المعرفة. ويعنون بالصلة هنا الفعل الواقع صفة، وبالموصول هنا النكرة؛ إذ مِن مذهبهم أنَّ النكرة توصل بالفعل.

وقال أبو بكر بن الأنباري: إذا أُضيف أَفْعَلُ التفضيل إلى نكرة توافق معناه كان كلُّها، فقيل: أبوك أفضلُ عالِمٍ، وأخوك أكملُ فارسٍ، وتقديره: أبوك العالِمُ الأفضلُ، وأخوك الفارسُ الأكملُ، فأُضيف أَفْعَلُ إلى ما هوَ هو في المعنى كما فُعل ذلك في: حبة الخضراءِ، وليلة القَمراء، ومسجد الجامعِ، وباب الحديدِ.

ولهذا قال هشام والفراء: إذا أُضيف أَفْعَلُ إلى نكرة فهو جميع النكرة، إلا أنه يحتمل في الإضافة إلى النكرة طريقًا آخر يخالف المعنى الذي فسَّرناه، وهو أنه إذا أُضيف إلى نكرة تخالف معناه كانت النكرة حُكمُها حُكمُ المميِّز والمفسِّر، تحتمل من النصب والخفض ما يحتمله المميِّز والمفسِّر، فتقول: أخوك أَوسَعُ دارٍ، ودارًا، وأخوك أَبسَطُ جاهٍ، وجاهًا. مَن خَفض عمل على إضافة أَفْعَلَ إلى المفسِّر، وأنَّ حكمه الخفض كما يُرى مخفوضًا في: ثلاثةِ /أثوابٍ، ومئةِ دينارٍ، وعشرين دينارًا، [٥: ٢٦/أ]

أصله: عشرو دينارٍ، وانتصب الدينار لدخول النون. ومَن نَصب فقال أبوك أوسَعُ دارًا لزم الدارَ النصبُ حين سدَّت مسدَّ المضاف إليه، ولو ظهرتْ مِن لم يكن في الدار إلا النصب؛ لأنه لا يضاف حرف إلى حرفين مفردين متباينين.

والفرق بين هذا والذي قبله أنَّ المنكور بعد أَفْعَلَ في ذا الباب لا يثنَّى كما لا يثنَّى المفسَّر، وهو في الباب الأول لا يمتنع من التثنية، فمن قال أبوك أوسَعُ دارًا لا يجوز له أن يقول: أبوك أوسَعُ دارَين، وأخوك أكبَرُ دارَين، والباب الأول يثنَّى فيه ما بعد أفعَلَ، فيقال: أخواك أكمَلُ فارسَينِ، وعَمَّاك أنبَلُ عالِمَينِ.

واتفق النحويون على إبطال الخفض في «أنت أكرَمُ أبًا مِن غيرك» للعلة التي ذكرت، فإن لم تذكر «مِنْ» كان الكلام على قسمين: إن نويت «مِن» نصبت الأب، وإن لم تنو خُفض، فكلام العرب: أنت أكرَمُ أَبٍ، وأبًا، واللهُ أصدَقُ قِيلٍ وقِيلاً. فإنْ قيلَ «أَحْسَنُ قِيلاً مِنَ المخلوق» كان محالاً خفضُ القِيل مع ظهور مِن.

والمنكور الذي يضاف أَفعَلُ فيه الذي يوافق معنَى أَفْعَلَ ولا يكون جنسًا إذا أُريدَ نصبه كان حالاً للفاعل، فقيل: أبوك أكمَلُ فارسًا، وأخوك أكرَمُ إنسانًا، فتنصب فارسًا على الحال، ولا يُنصب إنسان هنا إلا على الحال؛ لأنه وصف الأخ، وما لنصب التفسير هنا وجه؛ إذ كان نعت المحدَّث عنه والتثنية مستعملة فيه، وما يثنَّى المفسر، وما ينبغي أن يغلط في قول العرب «هو أنظفُ ثوبين» غالط؛ لأنَّ ثوبين هنا بمنْزلة ثوب؛ إذ كان أهل الحزم لا يُعرَف لهم إلا لبس ثوبين، فجرى ذلك مجرى: هو أحسنُ نَعلَين، وأنظفُ خُفَّين؛ لأنَّ الخُفَّينِ في ذا المعنى كالدار المفردة مما لا يُحَدُّ، هو مفسِّر، وما يثنَّى ويُحَدُّ فهو حال، وفي قول العرب كم مِن درهمٍ عندك وامتناعهم من أن يقولوا كم مِن دراهم عندك دلالةٌ على استحقاق المفسِّر التوحيد، وما يُشَكُّ في أنَّ الذي تدخل عليه مِن في هذا المكان تمييز. انتهى ما لُخِّصَ من كلام ابن الأنباريّ.

وما ذكر من جواز الجر والنصب في النكرة بعد أَفعَلَ إذا كانت تخالف ما قبل أَفْعَلَ في نحو: أخوك أَوسَعُ دارٍ، ودارًا، وأخوك أَبسَطُ جاهٍ، وجاهًا، واللهُ أَصدَقُ قيلٍ، وقيلاً، وذلك إذا لم تُذكَر مِنْ، فإن ذُكِرتْ مِنْ فالنصب لا غير - شيء لا نعرفه، ولا يُنقل فيه عن شيوخنا إلا النصب، فلا يجوز في زيدٌ أحسنُ وجهًا ولا أوسعُ دارًا إلا النصب، ولا يجوز في ذلك الجر. وإن كان الاسم يحتمل وجهين، نحو: زيدٌ أشرفُ أبٍ - فيجرّ إن كان زيد هو الأب، ويُنصب إن كان المقصود ذكر شرف أبيه؛ لأنّ أباه ليس إياه.

فروع: للكوفيين ... [1] /..... [٥: ٢٦/ب]

وقوله **وإن كان المضافُ إليه مشتقًّا** إلى آخره[2] قال المصنف في الشرح[3]: «ولا بُدَّ مِن كون المضاف إليه - أي: إلى أَفْعَلَ[4] - مطابقًا لِما قبلَ المضاف ما لم يكن المضاف إليه مشتقًّا، فيجوز إفراده مع جمعية ما قبل المضاف، ومنه قول تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ / بِهِۦ﴾[5]، وقد تضمَّن المطابقةَ والإفراد ما أنشد الفراء من [٥: ٢٧/أ] قول الشاعر[6]:

فإذا هُمُ طَعِمُوا فَأَلأَمُ طاعِمٍ وإذا هُمُ جاعُوا فَشَرُّ جِياعِ

---

(١) هنا بياض في ك مقداره صفحة، يبدأ قبل نهاية هذه الصفحة من المخطوطة بسطرين، وينتهي قبل بداية الصفحة التالية بثلاثة أسطر. وفي د، ظ مقداره نصف صفحة. والكلام متصل في ن بلا إشارة إلى وجود سقط.

(٢) يعني قوله: «وإن كان المضاف إليه مشتقًّا جاز إفرادُه مع كون الأول غيرَ مفرد».

(٣) ٣: ٦٢.

(٤) كذا! وينبغي أن يقول: إليه أفعل. والمقصود: وإن كانت النكرة المضاف إليها أفعل مشتقّة.

(٥) سورة البقرة: الآية ٤١.

(٦) البيت لرجل جاهلي في النوادر ص ٤٣٤ وقبله بيتان. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٣٣ وتفسير الطبري ١: ٥٦٢ [دار المعارف] والاشتقاق ص ٤١٧.

وإنما جاز الوجهان مع المشتقِّ لأنه وأَفْعَلَ مقدَّران بِمَنْ والفعل، ومَن المعنيُّ بها جمع يجوز في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ والجمع باعتبار المعنى» انتهى.

ويدلُّ قوله **مع كون الأول غير مفرد** وتعليلُه جواز ذلك أنه يجوز الإفراد والمطابقة إذا كان قبل أَفْعَلَ تثنية، فتقول: الزيدان أفضَلُ مؤمنٍ، وأفضلُ مؤمنَين.

وقد تُؤُوِّلَ قوله ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾ على حذف موصوف هو جمع في المعنى: أَوَّلَ فريقٍ كافرٍ[1].

فأمَّا قوله تعالى ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥﴾[2]، فأتى جمعًا، والذي قبله مفرد - فالذي سوَّغ ذلك كون ذلك المفرد أُريدَ به الجنس، فليس مفردًا بالشخص، وهو قوله ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾. والدليل على أنَّ المراد به الجنس كونه استُثني منه، فقيل﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾. وحَسُنَ الجمع هنا على الإفراد لأنه فاصلة، فناسب ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥﴾ قوله قبل ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢﴾، وبعده ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۝٦﴾ إلى آخر السورة. وفي قوله ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[3] ليس فاصلة، فاختير فيه الإفراد لأنه أخفُّ، ويُغني عن الجمع.

وقال بعض أصحابنا: علَّةُ لزوم التنكير أنَّ أَفْعَلَ بعضُ ما يضاف إليه، فلا بُدَّ أن يكون المضاف إليه أَفْعَلُ جمعًا؛ لأنَّ الواحد لا يكون بعضًا لواحد، فلما لزم أن يكون جمعًا، وعلم ذلك من جهة أَفْعَلَ - اختُصر، فصُيِّرَ المفرد في موضعه لعدم

---

(١) هذا تأويل البصريين. وقال الأخفش: معناه: أولَ مَن كفرَ به. معاني القرآن وإعرابه ١: ١٢٣ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢١٨. وتقديره عند الفراء: أول من يكفر به. معاني القرآن ١: ٣٢ - ٣٣.

(٢) سورة التين: الآية ٥. ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۝٦ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ۝٧ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨﴾.

(٣) سورة البقرة: الآية ٤١.

اللبس، ولم يمكن أن يكون فيه أل لأنه مفرد في معنى جمع، والمفرد إذا كان في موضع جمعًا لا بُدَّ أن يكون نكرة، فإن أتيت بالجمع فلا بُدَّ من أل؛ لأنهم إن آثروا الرجوع إلى الأصل من الجمع لم يكونوا ليرجعوا في بعض ولا يرجعوا في آخر؛ فلا يجوز: أفضلُ رجالٍ. وإنما لم يجز لأنه لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنَّ كل شخص لا بُدَّ أن تكون له جماعة مجهولة يفضلها، وهذا غير مستنكَر، وإنما الفائدة في أن تقول: أفضلُ الرجالِ، تريد الجنس أو جماعةً بأعيانهم.

فأمَّا قوله ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾[1] فيتخرج على أن يكون ما أُضيفت إليه أَفْعَلُ محذوفًا، وقامت صفته مقامه، أي: أسفلَ قومٍ سافلين، ولا خلاف في أنه يضاف إلى اسم الجمع، فتقول: أفضلُ القومِ، وأفضلُ الناسِ، ويجوز: أفضلُ قومٍ، وأفضلُ ناسٍ، تريد: أفضلُ القومِ، وأفضلُ الناسِ. وجاز تنكير هذا ولم يَجز في الجمع لأنَّ القوم ليس من ألفاظ الجموع، وإنما هو من الألفاظ المفردة، فلهم أن يخففوه بترك أل.

ص: وأُلحق بـ«أَسْبَقَ» مطلقًا «أَوَّلُ» صفةً، وإن نُويتْ إضافتُه بُني على الضمِّ، وربَّما أُعطي مع نيَّتها ما له مع وجودها، وإن جُرِّدَ عن الوصفيَّة جَرى مَجرى أَفْكَل. وأُلحق «آخَرُ» بـ«أَوَّلَ» غيرِ المجرَّد فيما له مع الإفراد /والتذكير [٥: ٢٧/ب] **وفروعهما من الأوزان، إلا أنَّ «آخَرَ» يُطابق في التعريف والتنكير ما هو له، ولا تليه «مِنْ» وتاليها، ولا يضاف، بخلاف «أَوَّلَ». وقد تُنكَّرُ «الدُّنيا» و«الجُلَّى» لِشَبَهِهما بالجوامد، وأمَّا «حُسْنَى» و«سُوءَى» فمصدران.**

ش: «أَوَّلُ» صفة أَفْعَلُ تفضيل، فيُفرَد إذا أُضيف إلى نكرة أو استُعمل بِمِنْ، فتقول: هذا أَوَّلُ رجلٍ وردَ إلينا، قال تعالى﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾[2]، وتقول:

---

(١) سورة التين: الآية ٥.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٦.

ما رأيتُه مُذْ أوَّلَ مِن أمسِ. ويضاف إلى معرفة، كقوله ﴿وَأَنَا أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]. وتقول: الأوَّلان والأوَّلونَ والأوائل، والأُولى والأُولَيانِ والأُوَل. ويَثبت له جميع أحكام ما ثبت لأَفْعَلِ التفضيل، وإنما هو فرع من أصل أَفْعَلِ التفضيل، وإنما أُفرِد بالذكر لأنه قد يُجَرَّد عن الوصفيَّة، فيصير له حكم آخر.

وقوله **وإن نُويتْ إضافتُه بني على الضم** قال س[2]: «وتقول ابدأ بهذا أوَّلُ»، يعني فيضمّ، والمعنى: أوَّلَ الأشياء، فنُويت الإضافة، وقُطع عنها، وبُني على الضم كما بُني ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[3]، ولا يجوز ذلك في غيره من أَفْعَلِ التفضيل، لا يجوز: ابدأ بهذا أسْبَقُ، تريد: أسْبَقَ الأشياء.

وحكى الفارسي: ابدأ بهذا مِنْ أوَّلُ، بالضم - وتقدَّم توجيهه - وبالفتح، مُنع الصرف للوصف والوزن، وبالجر من غير تنوين على تقدير الإضافة إلى مقدَّرِ الثبوت، كما قال الراجز[4]:

خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَياشِيمَ وَفَا

حَذف المضاف إليه، وقَدَّر ثبوته، وتَرك المضاف على حاله.

وقوله **وإنْ جُرِّدَ عن الوصفيَّة جَرى مَجرى أَفْكَلٍ** يعني أنه اسم لا صفة، فيكون مصروفًا إذ ليس فيه إلا علَّة واحدة، وهي وزن الفعل، فهو كأَفْكَلٍ، وهي الرِّعْدة، فهو مصروف نحو: ما له أولٌ ولا آخرٌ[5]. وفي محفوظي أنَّ مؤنث هذا أوَّلة. إلا إن سُمِّي به فيمتنع الصرف، كما لو سَمَّيتَ بأَفْكَل، وصار فيه علتان: وزن الفعل، والعلمية، وقال الشاعر[6]:

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٤٣.

(٢) الكتاب ١: ١٦، ٣: ٢٨٧.

(٣) سورة الروم: الآية ٤.

(٤) تقدم في ١: ١٨٥، ٧: ١٦٩.

(٥) قالت العرب: ما تركتُ له أوَّلاً ولا آخرًا. الكتاب ٣: ٢٨٨.

(٦) جاهلي. جمهرة اللغة ٣: ١٣١١ والأيام والليالي والشهور ص ٣٧ والزاهر ٢: ٣٩١ والتمام ص ١٩٥ وشرح المصنف ٣: ٦٣. أهْوَن: يوم الاثنين. وجُبار: يوم الثلاثاء.

أُؤَمِّـــلُ أنْ أعِـــيشَ ، وأنَّ يَـــومِي بِـــأَوَّلَ ، أو بِـــأَهْوَنَ ، أو جُبَّـــارِ

فـ«أوَّلَ» هنا علم ليوم الأحد ممنوع الصرف، قال معناه المصنف[1]، ولا يلزم من كون أوَّلَ علمًا ليوم الأحد أن يكون منقولاً من أوَّلَ الذي هو وصف ممنوع الصرف.

وفي البسيط: وتقول: لقيتُه أوَّلَ مِن أمسِ، فهو على معنى: لقيتُه[2] يومًا أوَّلَ مِن أمسِ[3]، فحذف. وأوَّلُ يكون صفة بمعنى أفْعَلَ، ويكون اسمًا، كقولك: ما تركَ له أوَّلاً ولا آخرًا، وظرفًا، نحو: مُذْ عامٌ أوَّلَ[4]، كأنك قلت: عامًا قبلَ عامنا، فتقول العرب على ما قاله اللحياني: مضى عامُ الأوَّلِ بما فيه، والعامُ الأوَّلُ، وعامُ أوَّلٍ، وعامُ أوَّلَ بما فيه، وعامٌ أوَّلٌ، وعامٌ أوَّلُ[5]، فتضيف العام إلى أوَّل، فتصرف ولا تصرف، وترفعه على النعت، فتصرف ولا تصرف؛ لأنَّ أول يكون معرفة /ونكرة. ويكون ظرفًا واسمًا، فتقول: ابدأ بهذا أوَّلُ، فتبنيه على الضم، والحمدُ لله أوَّلاً وآخرًا، يُعرب ويُصرف نكرة، وفعلتُ ذلك عامًا أوَّلَ، وعامَ أوَّلٍ وأوَّلَ [٥: ٢٨/أ]

وقوله **وأُلْحِقَ آخَرُ بِأَوَّلَ غيرِ المجرَّد** يعني من الوصف، بل أُلحق بأوَّل الوصف. ومعنى **فيما له مع الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان** فتقول: الآخَر والآخَران والآخَرون والأواخِر، والأُخرَى والأُخْرَيان والأُخْرَيات والأُخَر.

وقوله **إلا أنَّ آخَرَ يُطابق في التعريف والتنكير ما هو له** يعني أنه إن كان جاريًا على نكرة كان نكرة[6]، أو على معرفة كان معرفة، نحو: مررتُ بزيدٍ ورجلٍ آخَرَ، ورجلَين آخَرَين، ورجالٍ آخَرِين. وكذلك في التأنيث.

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٦٣.

(٢) ك، ن، د، ظ: أتيته.

(٣) الأزمنة والأمكنة ١: ٢١٦.

(٤) الكتاب ٣: ٢٨٩.

(٥) وعامٌ أولُ: انفردت به ظ.

(٦) كان نكرة: سقط من ك، ن.

وكان مقتضى جعله من باب أَفْعَلِ التفضيل أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير، وألاّ يؤنَّث ولا يثنَّى ولا يُجمَع إلا معرَّفًا كما كان أَفْعَلُ التفضيل، فمُنع هذا المقتضى، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى، فلذلك مُنع آخَرُ من الصرف، وأُجري مُجرى ثُلاثَ وأخواته.

وقوله **ولا تليه مِنْ وتاليها** وإنما لم تلها مِنْ وتاليها لأنه لا دلالة فيه على تفضيل بنفسه ولا بتأويل كما صلح في أَوَّلَ أَسْبَقُ، وفي أَلَصَّ أَسْرَقُ، وفي أَقْيَرَ أَمَرُّ.

وقوله **ولا يضاف بخلاف أَوَّلَ** تقول: أَوَّلُ الفُرسانِ، وأَوَّلُ أصحابِك، ولا يجوز ذلك في آخَرَ، لا تقول: آخَرُ رجلٍ، ولا آخَرُ الرجالِ، ولا آخَرُ أصحابِك.

وقوله **وقد تُنَكَّرُ الدُّنيا والجُلَّى لشَبَهِهما بالجوامد** الدُّنيا والجُلَّى مؤنَّثا الأَدنَى والأَجَلّ، فحقهما ألا يُنَكَّرا إلا إذا ذُكِّرا، لكنهما كثُر استعمالهما استعمال الأسماء المحضة، فلذلك جاز تنكيرهما، كقولِ الراجز[1]:

في سَعْيِ دُنْيا طالما قد مُدَّتِ

وقولِ الآخر[2]:

وإنْ دَعَوتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمةٍ يومًا سَراةَ كِرامِ الناسِ فادْعِينا

وقولُه **وأمَّا حُسْنَى وسُوءَى فمصدران** قرئ في الشاذّ ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنَى﴾[3]، وهو مصدر على فُعْلى كالرُّجْعى، والحُسْنُ والحُسْنَى، والعُذْرُ والعُذْرَى، والسُّوءُ والسُّوءَى - من المصادر التي جاءت على فُعْلٍ وفُعْلَى بمعنًى واحد.

---

(١) هو العجاج. الديوان ١: ٤١٠ ومقاييس المقصور والممدود ص ٨٢، وفيه تخريجه.

(٢) هو بشامة بن حزن النهشلي أو غيره. الحماسة ١: ٧٧ [١٤] والتنبيه لابن جني ص ٥٩ والمرزوقي ص ١٠١ والمفضليات ص ٤٣١.

(٣) سور ةالبقرة: الآية ٨٣. وهذه قراءة أُبيّ وطلحة بن مصرّف. البحر المحيط ١: ٤٥٣.

ص: فصل

لا يَرفَعُ أَفْعَلُ التفضيل في الأعرَف ظاهرًا إلا قبلَ مَفضولٍ هُوَ هو مذكورٍ أو مقدَّرٍ، وبعدَ ضميرِ مذكورٍ أو مقدَّرٍ مفسَّرٍ بعدَ نَفيٍ أو شبهِه يُصاحب أَفْعَلَ. ولا ينصبُ مفعولاً به، وقد يدلُّ على ناصبه، وإن أُوِّلَ بما لا تفضيلَ فيه جازَ على رأيٍ أن ينصِبَه، وتتعلَّقُ به حروفُ الجرِّ على نحوِ تعلُّقِها بأَفْعَلَ المتعجَّبِ به.

ش: لأَفْعَلِ التفضيلِ شَبَهٌ بأَفْعَلَ في التعجب، فلذلك قَصُر عن الصفة المشبهة في اللفظ بالتزام لفظ واحـــد حالة تنكيره، /وفي العمل بكونه لا يعمل رفعًا في اسم ظاهر. [٥: ٢٨/ب]

واحترز بقوله **في الأعرف** من لغةٍ ضعيفةٍ يَرفع فيها الظاهرَ، فتقول: مررتُ برجلٍ أَفضَلَ منه أبوه، أي: زائد عليه في الفضل أبوه، حكاها س[١] وغيره[٢].

وقوله **إلا قبلَ مفضولٍ هُو هو مذكورٍ** يعني أنه يرفع الظاهر بهذه الشروط التي ذكرها، وذلك عند جميع العرب، والمثال في ذلك: ما رأيتُ رجلاً أَحسَنَ في عينه الكُحلُ منه في عينِ زيدٍ، فالكحلُ فاعلٌ بأحسنَ، والمفضول هو الكحل، وهو مذكور بقوله «منه»، وهو الزائد في الفضل، فهو هو، ولكنه اختلف محلُّه. وقال الشاعر[٣]:

ما عَلِمتُ امرأً أَحَبَّ إليه الْـ ـــبَذْلُ منهُ إليكَ يا بْنَ سِنانِ

وقال الآخر[٣]:

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤.

(٢) الأصول ٢: ٢٩، ٣٠ - ٣١.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٦٥.

لا قَولَ أَبعَدَ عنه نَفعٌ منه عن نَهْيِ الخَلِيِّ عن الغَرامِ مُتَيَّمَا

أو مُقَدَّرٍ مثاله: ما رأيتُ كزيدٍ رجلاً أَبغَضَ إليه الشرُّ، التقدير: ما رأيتُ رجلاً أَبغَضَ إليه الشرُّ منه إليه كزيد، فحذف المفضول، وهو: منه، وحذف «إليه»، للعلم بهما. وقال الشاعر[1]:

مَرَرتُ على وادي السِّباعِ ، ولا أَرَى كَوادي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ وادِيا

أَقَلَّ بهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً وأَخْوَفَ ، إلا ما وَقَى اللّهُ ، سارِيا

الأصل: ولا أرى واديًا أَقَلَّ به رَكبٌ منه بوادي السِّباع، فحُذف المفضول للعلم به، ولم يُقَم مقامه شيء. وقال الآخر[2]:

ما إنْ رأيتُ كعبدِ اللهِ مِن أحدٍ أَولَى بهِ الحَمدُ في وَجْدٍ وإعْدامِ

وقد يُحذف ما دخلت عليه مِنْ، فتدخل على المحلّ أو على صاحب المحلّ، مثال ما تدخل على المحلّ: ما رأيتُ رجلاً أَحسَنَ في عينه الكُحلُ مِن عينِ زيد، التقدير: مِن كُحلِ عينِ زيد، حذف كُحلاً، وأقامَ المضاف إليه مُقامَه. ومن ذلك قولهم: ما رأيتُ كَذبةً أَكثَرَ عليها شاهدٌ مِن كَذبةِ أميرٍ على منبرٍ، التقدير: مِن شُهودِ كَذبةِ أميرٍ، فحَذف شهودًا، وأقام المضاف إليه مُقامه.

ومثال ما تدخل على ذي المحلّ: ما رأيتُ رجلاً أَحسَنَ في عينه الكُحلُ مِن زيد، والتقدير: مِن كُحلِ عينِ زيد، فحَذف مضافين كما حذف في قولهم[3]: لا أَفعَلُ ذلك هُبَيرةَ بنَ سعدٍ، فحذف مضافين، أي: مدةَ مَغيبِ هُبَيرة.

---

(١) هو سُحَيم بن وَثيل. الكتاب ٢: ٣٢ - ٣٣ وإيضاح الشعر ص ٣٧٩، ٤٠٩ والخزانة ٨: ٣٢٧ - ٣٣١ [٦٢٨]. وادي السباع: وادٍ بين البصرة ومكة. والتئيَّة: التلبُّث والتوقف. والساري: من يسير ليلاً.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٦٦.

(٣) المستقصى ٢: ٢٥١ وشرح المصنف ٣: ٦٦.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وقد يُستَغنَى عن تقدير مضاف في: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ من زيدٍ، بأن يقال: إنَّ تقديره: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ بالكحلِ من زيدٍ. فأدخلوا مِنْ على زيد مع ارتفاع الكحل على حدٍّ إدخالها عليه مع جَرِّه لأنَّ المعنى واحد. /وهذا وجه حَسَنٌ لا تَكَلُّفَ فيه، وله نظائر يُلحظ فيها [٥: ٢٩/أ] المعنى، ويُرَتَّب الحكم عليه مع تناسي اللفظ. ومن نظائره قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[2]، فدخلت الباء على خبر أنَّ لتقدُّم[3] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ وجعلها الكلام بمعنى: أوَليسَ الذي خلقَ السمواتِ والأرضَ بقادرٍ. وعلى هذا التقدير يقدَّر: ما رأيتُ كَذبةً أكثَرَ عليها شاهدٌ من كَذبةِ أميرٍ على منبرٍ. وكذلك ما أشبه ذلك حيث[4] ما ورد» انتهى.

وينبغي ألا يجوز هذا الوجه الذي أجازه؛ لأنه ليس نظير ما مثَّل به؛ لأنَّ الباء في ﴿بِقَادِرٍ﴾ زائدة؛ لأنه خبر أنَّ، وليس بموضع زيادتها، ولكنه لَمَّا انسحب النفي المتقدم زيدت، ولا يقاس على زيادتها ما ليس بزائد؛ ألا ترى أنَّ الباء في تقدير ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ بالكحلِ ليست بزائدة، وهذا التقدير تركيب آخر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، أمَّا من حيث اللفظ فظاهر، وأمَّا من حيث المعنى فلأنه في قولك ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينه الكحلُ من زيدٍ المحكومُ عليه بالأحسَنيَّة هو الكحل باعتبار محلِّيه، وأمَّا في التقدير فالمحكوم عليه بالأحسَنيَّة هو الرجل إذا حَسُنَ مسندًا إلى ضميره، وبالكحل فضلة تُبين من أيِّ جهة حَسُنَ. ويحتمل أن تتعلق الباء بأحسن، وتكون الباء سببيَّة. ويحتمل أن تكون للحال، فوضح قُبح هذا الوجه الذي ذكره المصنف لا حُسنه.

---

(١) ٣: ٦٦ - ٦٧.

(٢) سورة الأحقاف: الآية ٣٣.

(٣) ك، د، ن: لتقدم.

(٤) ك، ن: بحيث.

وقوله **وبعدَ ضميرٍ مذكورٍ** أي: مذكورٍ بين أَفْعَلَ والظاهر المرفوع، وهو عائد على الموصوف بأَفعَلَ كما تقدَّم في المُثُل المذكورة، كقوله: أَحَبَّ إليه البَذلُ، وقوله: أَبعَدَ عنه نفعٌ، وقوله: أَحسَنَ في عينه الكحلُ، وقوله: أَكثَرَ عليها شاهدٌ، وقوله: أَبغَضَ إليه الشرُّ، وقوله: أَقَلَّ به رَكبٌ، وقوله: أَولَى به الحمدُ.

وقوله **أو مقدَّرٍ** يعني أنه يجوز أن يُحذف الضمير إذا كان معلومًا، ومِن المسموع في ذلك قولُ بعضهم[1]: ما رأيتُ قومًا أَشْبَهَ بعضٌ ببعضٍ مِن قومِك، قدَّره المصنف في الشرح بقوله[2]: «ما رأيتُ قومًا أَبْيَنَ فيهم شَبَهُ بعضٍ ببعض مِن شَبَهِ بعضِ قومِك ببعضٍ، ثم كمل الاختصار لوضوح المعنى» انتهى.

وعلى التقدير الذي تقدَّم ذكره يكون التقدير: ما رأيتُ قومًا أَبْيَنَ فيهم شَبَهُ بعضٍ ببعضٍ منه في قومِك، ثم حُذف الضمير الذي هو «منه» العائد على شَبَه، وأُدخلت مِنْ على شَبَه، فصار التقدير: مِن شَبَهِ بعضِ قومِك ببعض، ثم حُذف[3] «شَبَهٌ» و«بعض»، وأُدخلت «مِنْ» على «قومك»، وحُذف متعلَّق شَبَهٍ - وهو ببعض - كحذف ما تعلَّق به، فبقي: مِن قومِك، وهو على تقدير حذف اسمين.

قال المصنف في الشرح[2]: «ومَن قَدَّرَ (ما رأيتُ رجلاً أَحسَنَ في عينه الكحلُ مِن زيدٍ) بـ(ما رأيتُ أحدًا أحسنَ بالكحلِ مِن زيدٍ) يُقَدِّر هذا: ما رأيتُ قومًا أَشَدَّ تَشابُهًا مِن قومِك» انتهى. وقد تقدَّم لنا أنَّ هذا التقدير لا يسوغ لمخالفته في التركيب والمعنى.

وقوله **مفسَّرٍ بعدَ نَفيٍ أو شبهِه يُصاحب أَفْعَلَ** أي: مفسَّر ذلك الضمير /المذكور أو المقدَّر يصاحب أَفْعَلَ، أي: المرفوع بأَفْعَلَ، وهو الكحل، فالضمير في «عينه» عائد على الموصوف، والضمير في «منه» عائد على الكحل. [٥: ٢٩/ب]

---

(١) الأصول ٢: ٤٤.

(٢) ٣: ٦٧.

(٣) ثم حذف شبه ... وهو ببعض: سقط من ك، ن.

قال المصنف في الشرح[1]: «والسبب في رفع أَفْعَلِ التفضيلِ الظاهرَ في هذه الأمثلة ونحوها تَهَيُّؤه بالقرائن التي قارنَتْه لمعاقبةِ الفعلِ إيَّاه على وجهٍ لا يكون بدونها؛ ألا ترى أنَّ قولك: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ، لو قلت بدله: ما رأيتُ أحدًا يَحسُن في عينه الكحلُ كحُسنه في عينِ زيدٍ - لكان المعنى واحدًا، بخلاف قولك في الإثبات: رأيتُ رجلاً أَحسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ، فإنَّ إيقاع الفعل فيه موقع أَفْعَلَ يغيِّر المعنى» انتهى.

وهذه خطابة، وليس معنى أَحْسَنَ يَحسُنُ، بل معناه: يَزيد حُسنُ الكحلِ في عينه على حُسنه في عينِ زيد، وعلى تقديره بـ«يَحسُن» لا يغيِّر المعنى إلا من حيث إنَّ الإيجاب يغاير النفي، ولو جاء ذلك في الإثبات لكان صحيح المعنى، والتقدير: رأيتُ رجلاً يَحسُن الكحلُ في عينه كحسنه في عينِ زيد، وهذا معنًى صحيح لا ينكره عاقل.

وقال المصنف في الشرح[2]: «فكان رفع أَفْعَلَ للظاهر لوقوعه موقعًا صالحًا للفعل على وجه لا يغيِّر المعنى بمنْزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنًى إذا وُصل بالألف واللام؛ فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه، فلمَّا وقع صلة قُدِّر بفعل وفاعل ليكون جملة؛ فإنَّ المفرد لا يُوصَل به موصول، فانجبرَ بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتًا من الشبه، فأُعطي العمل بعد أن مُنعه، فكذلك أَفْعَلُ الواقع في الموقع المشار إليه، حدثَ له بالقرائن التي قارنَتْه فيه معاقبتُه للفعل على وجه لم يكن بدونها، فرفعَ الفاعلَ الظاهر بعد أن كان لا يرفعه.

وأيضًا فإنه حدثَ له في الموقع المشار إليه معنًى زائدٌ على التفضيل، وذلك أنك إذا قلت: ما الكحلُ في عين زيد أحسن منه في عين عمرو، لم يكن فيه تعرض

---

(١) ٣: ٦٧.

(٢) ٣: ٦٧ - ٦٨.

لنفي المساواة، وإنما تعرض فيه لنفي المزية، بخلاف قولك: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، فإنَّ المقصود منه نفي المساواة ونفي المزية، ولهذا قدره سيبويه[1] بما رأيتُ أحدًا يَعمل في عينه الكحلُ كعمله في عين زيد، فكان لأَفْعَلَ في هذا الموضع ما للصفة المشبهة من تناول المساواة والمزية، فاستحقَّ بذلك التفضيل على أَفعَلَ المقصور على المزية، ففُضِّل برفعه الظاهر» انتهى.

وهو كلام فيه تكثير لا طائل تحته، ودعوى أنَّ قولك ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ قُصد به نفي المساواة ونفي المزية لا دليل على ذلك؛ بل لا فرق بين قولك «ما رأيتُ أحدًا الكحلُ في عينه أحسنُ منه في عينِ زيد» وبين المثال السابق، كلاهما فيه نفي المزية لا نفي المساواة، وأَفْعَلُ التفضيل /سواءٌ أَرَفَعَتِ المضمرَ أم المظهرَ إنما تدلُّ على الزيادة في ذلك الوصف، فإن كان [٥: ٣٠/أ] الكلام مثبتًا كانت تلك الزيادة ثابتة، وإن كان نفيًا كانت تلك الزيادة منفيَّة، ولا يدلُّ انتفاء تلك الزيادة على انتفاء المساواة بوجه.

وأمَّا قول المصنف «ولهذا قدَّره سيبويه إلى آخره» فليس على ما فهمه، وإنما أراد س أن يبيِّن أنَّ رفع الكحل بأَحسنَ هو على طريق الفاعلية، وأنه جرى في ذلك مجرى الفعل، فكما رفع الفعلُ الظاهرَ كذلك رفعه هنا أَفعَلُ التفضيل، وأمَّا أن يريد بذلك أنه انتفت المزية والمساواة فلا.

وأمَّا قوله «فكان لأَفْعَلَ في هذا الموضع ما للصفة المشبهة من تناول المساواة والمزية، فاستحق بذلك التفضيل على أَفعَلَ المقصورِ على المزية، ففُضِّل برفعه الظاهر» - فلا أدري كيف كان للصفة المشبهة تناول المساواة والمزية.

وقال المصنف في الشرح[2]: «وأيضًا فإنَّ قاصد المعنى المفهوم من ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ إمَّا أن يجعل أفعلَ صفة لِما قبلها رافعة

---

(١) الكتاب ٢: ٣١.

(٢) ٣: ٦٨.

لما بعدها، وإمَّا أن يجعله خبرًا للكحل. فهذا الوجه ممتنع بإجماع العرب لاستلزامه الفصل بالمبتدأ بين أَفعَلَ و«مِنْ» مع كونهما بمنْزلة المضاف والمضاف إليه. والوجه الآخر لم يُجمع العرب على منعه، بل هو جائز عند بعضهم، فلما أَلجأت الحاجة إليه اتُّفق عليه» انتهى.

وقوله «مع كونهما بمنْزلة المضاف والمضاف إليه» ليس بصحيح؛ ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالتمييز، والظرف، والمجرور، ولو ومتعلقها، وغير ذلك، وإلى جواز تقديم مِن ومجرورها على أَفعَلَ في موضع وجوبًا، وكل هذا دليل على أنهما ليسا كالمضاف والمضاف إليه.

وقال المصنف في الشرح أيضًا[1]: «فإن قيل: لا نُسَلِّم الالتجاء إليه لإمكان أن يقال: ما رأيتُ أحدًا الكحلُ أَحسَنُ في عينه منه في عينِ زيد.

فالجواب: أنَّ إمكان هذا اللفظ مسلَّم، ولكن ليس بمسلَّم إفادته ما يفيده اللفظ الآخر من اقتضاء المزية والمساواة معًا، وإنما مقتضى ما رأيتُ أحدًا الكحلُ أَحسَنُ في عينه منه في عينِ زيد نفيُ رؤيةِ الزائدِ حُسنُه لا نفيُ رؤية المساوي، وإذا لم يُتَوَصَّل إلى ذلك المعنى إلا بالترتيب المنصوص عليه صحَّ القول بالالتجاء إليه» انتهى.

وقد بيَّنا أنَّ ذلك دعوى لا تصح البتة، ولا فرق بين تقدُّم الوصف ورفع الاسم به، أو تأخُّره وجعله خبرًا للاسم؛ ألا ترى أنه لا فرق بين ما رأيتُ رجلاً قائمًا أبوه، ولا بين: ما رأيتُ رجلاً أبوه قائمٌ.

وفي «الإفصاح»[2]: لو رفعت أَحْسَنَ هنا فإمَّا بالابتداء، وخبره الكحل، أو تعكس، و«في عينه» و«منه في عين زيد» كله في صلة أَحسَنَ متعلِّق به، /فيفرق بينه [٥: ٣٠/ب]

---

(١) ٣: ٦٨.

(٢) ك، ن: وفي الإيضاح.

وبينها بـ(الكحل) الذي هو مبتدأ أو خبر. وسبيله أن يكون مؤخَّرًا عن الجميع أو مقدَّمًا، فإنْ أخَّرته فالهاء في (منه) للكحل، وقد قدَّمته على الكحل، ولا يجوز إن كان خبرًا لتقدُّمه لفظًا ومعنى، ويجوز إن كان مبتدأ، ويمتنع للفصل بين (أَحسَنَ) وبين (في عين)، فلمَّا كان رفع (أَحسَنَ) مع التقديم يؤدي إلى ما لا يجوز امتنع، ولزم حمله على الصفة، ولهذا قال جماعة من النحويين: إنَّ الإتباع هنا للموصوف ضروريّ ورفع الكحل به. فإن أرادوا ذلك والمسألةُ على ما هي عليه فصحيح، وإن أطلقوا فباطل، لا يمتنع تأخير الكحل مبتدأ وأَحسَنُ خبره، فتقول: أَحسَنُ منه في عينِ زيدٍ الكحلُ، كأنك قلت: برجلٍ الكحلُ أَحسَنُ في عينه منه في عينِ زيدٍ، فلم تَفصل هنا، ولم تقدِّم ضميرًا على متأخِّر في اللفظ والتقدير، وقد ذكر هذا أبو العباس[1]. وإنما منعها س[2] على جهة الابتداء والخبر على ما هي عليه كما سمعها[3] من العرب.

وفي «البسيط»: أصل هذه المسألة أنَّ التفضيل إن كان للشيء الواحد على نفسه فيكون باختلاف صفاته وأحواله؛ والصفات تكون أحوالاً وغير أحوال، وبالجملة فيؤخذ من حيث هو فاضلٌ بأمر لا يؤخذ به من حيث هو مفضول، وذلك إمَّا بزمان أو مكان أو حال أو شرط، فتقول: الصومُ في أيام ذي الحجَّة أَحَبُّ إلى الله منه في شَوَّال، وزيدٌ في داره أَحسَنُ منه في السوق، ومثله: الكحلُ في عينِ زيدٍ أَحسَنُ منه في عينِ عمرٍو، وهي أصل المسألة، ويجوز: الكحلُ في عينِ عمرٍو أَحسَنُ منه الكحلُ في عينِ زيدٍ، وكلُّ ذلك لا مانع فيه من الابتداء والخبر. ويجوز في أصل المسألة: زيدٌ الكحلُ في عينه أَحسَنُ منه في عينِ عمرٍو، وكان أيضًا على الابتداء. فإذا قلت: زيدٌ أَحسَنُ في عينه الكحلُ منه في عينِ عمرٍو، امتنع هنا

---

(١) المقتضب ٣: ٢٤٨ - ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٢: ٣٢.

(٣) ك، ن: يسمعها.

الرفع بالابتداء، فكذلك لو قلت أولاً: عمرٌو أَحسَنُ في عينه الكحلُ من عينِ زيدٍ، لم يَجز لما نذكره، لكنه ينقلب المعنى، ولا يجري على أصله إلا في النفي على ما نذكره؛ لأنَّ أَحْسَنَ لا يخلو إمَّا أن يكون خبرًا أو مبتدأ، فإن كان مبتدأً[1] فَصَلتَ بينه وبين ما هو صلته - وهو مِنْ - بأجنبي، وهو الكحل، ولو قدّمت مِنْ لعاد الضمير على الكحل، وهو متأخر لفظًا ومعنًى، ولا يجوز. وإن كان خبرًا فكذلك يوجد الفصل، فلزم رفعه بأَحسَن حتى يكون من الصلة، وصار بمنْزلة الحال من النكرة إذا تقدَّمت، لم يجز غيره؛ لأنه لا يتأتى فيه الأصل، فكذلك الاستثناء المقدَّم في النفي إذا قلت: ما قام إلا زيدًا أحدٌ؛ لأنه لا يتأتى الأصل، كذلك هذا لَمَّا لم يُمكن القطع - وهو الأصل - ارتفع بالأول مع جواز ذلك في الأصل، وهذا ظاهر كلام النحويين.

وقوله **بعدَ نفيٍ أو شِبْهِه** النفي تقدَّم التمثيل به في الصور السابقة، وشِبهُ النفي هو النهي والاستفهام. قال المصنف في الشرح[2]: «ولم يَرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأَفْعَلِ التفضيل /إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي [٥: ٣١/أ] أو استفهام فيه معنى النفي، كقولك: لا يَكُنْ غيرُك أَحَبَّ إليه الخيرُ منه إليك، وهل في الناس رجلٌ أَحَقُّ به الحمدُ منه بِمُحسِنٍ لا يَمُنّ» انتهى.

وإذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتِّباع السماع فيه والاقتصار على ما قالته العرب؛ ولا يقاس عليه النهي ولا الاستفهام الذي يراد به النفي، لاسيما ورفعه الظاهرَ إنما جاء في لغة شاذَّة، فينبغي أن يُقتصر في ذلك على مورد السماع، على أنَّ إلحاقهما بالنفي ظاهر في القياس، ولكن الأَولَى اتِّباع السماع.

---

(١) فإن كان مبتدأ: سقط من ك، ن.

(٢) ٣: ٦٨.

وقوله **ولا يَنصب مفعولاً به** يعني أنه إذا كان مشتقًّا من مصدرٍ يتعدَّى فعلُه إلى مفعول به فإنه لا يَنصب المفعول به، بل يتعَدَّى إليه باللام إن كان الفعل يتعدَّى إلى واحد، تقول: زيدٌ أَبْذَلُ للمعروف، فإن كان الفعل يُفهم جهلاً أو علمًا تعدَّى بالباء، نحو: زيدٌ أَعْرَفُ بالنحوِ وأَجْهَلُ بالفقه. وإن كان مبنيًّا من فعل المفعول تعدَّى بإلى إلى الفاعل معنًى، نحو: زيدٌ أَحَبُّ إلى عمرٍو من خالدٍ، وأَبْغَضُ إلى بكرٍ من عبدِ الله، وبـ«في» إلى المفعول، نحو: زيدٌ أَحَبُّ فيَّ من خالدٍ، وأَبْغَضُ في عمرٍو من جعفرٍ.

وقوله **وقد يَدُلُّ على ناصبه** مثاله قولُ الشاعر[1]:

فلم أَرَ مِثْلَ الحَيِّ حَيًّا مُصَبَّحًا ولا مِثْلَنا يومَ الْتَقَينا فَوارِسا
أَكَرَّ وأَحْمَى لِلحَقيقةِ منهمُ وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيوفِ ، القَوانِسا

وقولُ الآخر[2]:

فما ظَفِرَتْ نَفسُ امرئٍ يَبتَغي المُنَى بِأَبْذَلَ من يحيى ، جَزيلَ المَواهِبِ

أي: نَضربُ القَوانس، ويَبذلُ جَزيلَ المواهب.

قال المصنف في الشرح[3]: «ومنه قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[4]، فـ(حيث) هنا ليس بظرف، وإنما هو مفعول به، وناصبُه فعلٌ مدلولٌ عليه بـ(أَعْلَم)، والتقدير: اللهُ أَعلَمُ يَعلَمُ مكانَ جعلِ رسالته» انتهى.

---

(١) هو العباس بن مرداس. النوادر ص ٢٦٠ والأصمعيات ص ٢٠٥ [٧٠] والخزانة ٨: ٣١٩ - ٣٢٧ [٦٢٧]. أكرّ: أحسن كرًّا. وأحمى: أبلغ حماية. والحقيقة: ما يجب على المرء أن يحميه. والقوانس: جمع قَونَس، وهو أعلى بيضة الرأس.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٦٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٢.

(٣) ٣: ٦٩.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٢٤. ك: رسالاته. وكذا في الموضع التالي، وهي قراءة السبعة عدا ابن كثير وعاصم في رواية حفص. التيسير ص ٢٨٢.

وقد خرَّجناه نحن في كتابنا في التفسير المسمى بـ«البحر المحيط» على أن تكون حيثُ باقية على بابها من الظرفية؛ لأنَّ حيثُ من الظروف التي لم يُتَصَرَّف فيها بابتدائيَّة ولا فاعليَّة ولا مفعوليَّة، فنَصبُها على المفعوليَّة بفعلٍ محذوفٍ مُخْرِجٌ لها عن بابها، والتخريجُ الذي خرَّجناه عليه هو[1].

/وقال المصنف في الشرح[2]: «وإنْ كان من متعدٍّ إلى اثنين عُدِّي إلى أحدهما باللام، وأُضمر ناصب للثاني، كقولك: هو أَكْسَى للفقراءِ الثيابَ، أي: يَكسوهم الثيابَ» انتهى. وينبغي ألا يقال هذا التركيب إلا إن كان مسموعًا من لسانهم. [٥: ٣١/ب]

وقوله **وإنْ أُوِّلَ بما لا تَفضيلَ فيه جاز على رأيٍ أن ينصبه هذا الرأي** ضعيف؛ لأنه وإنْ أُوِّلَ بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تَعَدِّيه كتَعَدِّيه، والتراكيبُ خصوصيات؛ ألا ترى أنَّ فَعُولاً وأخواتها تعمل، وفَعِيل لا يعمل، نحو شَرِيب وطَبِيخ، لا يقال: هذا شَرِيبٌ الماءَ، ولا: طَبِيخٌ الطعامَ، وإن كان يقال: هذا شَرَّابٌ الماءَ، وطَبَّاخٌ الطعامَ.

وقوله **وتتعلق به حروف الجر** إلى آخره[3] قال المصنف في الشرح[4]: «فيقال: زيدٌ أَرغَبُ في الخير مِن عمرٍو، وعمرٌو أَجمَعُ للمال مِن زيدٍ، ومحمدٌ أَرْأَفُ بنا مِن غيره» انتهى. وليس قوله «وعمرٌو أَجمَعُ للمال مِن زيدٍ» من هذا الفصل، بل

---

(١) هنا بياض في المخطوطات مقداره بضعة أسطر، وفي حاشية ك: «كذا وجد». وفي حاشية ن ما نصه: «كذا وجد في الأصل مكشوفًا ناقصًا». وفي حاشية مصورة د كلام ظهر منه: «كذا» فقط. وليس في حاشية ظ شيء. قال في البحر المحيط ٤: ٢١٨ - ٢١٩: «والذي يظهر لي إقرار حيث على الظرفية المجازية، على أن تضمن أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: الله أنفذ علمًا حيث يجعل رسالاته، أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز كما قلنا».

(٢) ٣: ٦٨.

(٣) يعني قوله: وتتعلَّقُ به حروفُ الجرِّ على نحوِ تعلُّقِها بأَفْعَلَ المتعجَّبِ به.

(٤) ٣: ٦٩.

من بابِ ما يتعدَّى الفعل فيه إلى مفعول به، تقول: جَمَعَ زيدٌ المالَ، فـ«أَجْمَعُ للمالِ» من فصل: أَضْرَبُ لِزيدٍ، وأَشْرَبُ لِلماءِ.

وهو الصِّفةُ الدالَّة على فاعِلٍ جاريةً في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي. ويُوازن في الثلاثي المجرَّد فاعلاً، وفي غيرِه المضارعَ مكسورَ ما قبلَ الآخر مبدوءًا بميمٍ مضمومة. وربَّما كُسِرَتْ في مُفْعِلٍ أو ضُمَّتْ عينُه، وربَّما ضُمَّتْ عينُ مُنْفَعِلٍ مرفوعًا. وربَّما استُغنِيَ عن فاعِلٍ بِمُفْعِلٍ، وعن مُفْعَلٍ بِمَفعُولٍ فيما له ثلاثيٌّ وفيما لا ثُلاثيَّ له، وعن مُفْعِلٍ بفاعِلٍ ونحوِه، أو بِمُفْعَلٍ، وعن فاعِلٍ بِمُفْعِلٍ أو مِفْعَلٍ. وربَّما خَلَفَ فاعِلٌ مَفعُولاً، ومَفعُولٌ فاعِلاً.

ش: قوله وهو الصفة هذا جنس يشمل جميع الصفات من اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبَّهة وغير مشبَّهة وأمثلة المبالغة. وقال المصنف في الشرح[1]: «ذِكرُ الصفة مُخرج للأسماء الجامدة» انتهى. والجنس لا يُذكر لإخراج شيء، إنما يُذكر لإخراجِ الشيءِ الفصلُ، والجنسُ إنما يؤتى به جامعًا لأشياء، ثم تخرج بالفصل حتى يتميز المحدود. ثم قد ذَكر هو ما استُعمل وصفًا وهو جامد، كلَوْذَعِيّ وجُرْشُع وشَمَرْدَل وصَمَحْمَح وغير ذلك في باب النعت[2]، وهي جوامد؛ إذ ليست مشتقَّة من شيء، ولكن العرب استعملتها صفات، وأُجريت مُجرى ما ليس بجامد من المشتقَّات.

وقوله الدالَّةُ على فاعِلٍ فصلٌ مُخرجٌ لاسم المفعول، وما أدَّى معناه، كالمصدر الموصوف به في نحو: هذا درهمٌ ضَربُ الأميرِ.

---

(١) ٣: ٧٠.

(٢) التسهيل ص ١٦٨. وشرحه ٣: ٣١٣، ٣١٤، قال في الشرح: «فلَوْذَعِيّ يجري مجرى فَطِن وذكي، وجُرْشُع يجري مجرى غليظ وسمين، وصَمَحْمَح يجري مجرى شديد». والشَّمَرْدَل: الفتيّ السريع من الإبل وغيره الحسن الخَلْق.

وقوله **جاريةً في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها** يعني في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وهو شامل لاسم الفاعل لفظًا لا معنًى، نحو: ضامِر الكَشْح، ومُنطَلِق اللسان، ولنحو أَهْيَف وأَعْمى /من الصفات التي على أَفْعَلَ [٥: ٣٢/أ] وفعلُها على فَعِلَ. وهو فصل يَخرج به ما ليس بجارٍ على المضارع مما هو جارٍ على الماضي، كفَرِح ويَقِظ وما ليس بجارٍ عليه، كسَهْلٍ وكَريم. وخَرج به أيضًا باب أَهْيَفَ؛ لأنَّ مؤنثه على فَعْلاء، فلم يَجر على المضارع إلا في حال التذكير، بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا تتغير بنيته، فالجريان يصحبه في التذكير والتأنيث؛ لأنَّ التأنيث بالتاء في نيَّة الانفصال. وخَرج به أيضًا أمثلة المبالغة.

وقوله **لمعناه** أي: لمعنى المضارع من الحال والاستقبال، أو معنى الماضي. وهذا فصل يَخرج به بابُ ضامِر، فإنه لا يُنوى به استقبال ولا مضيّ، وإنما يراد به معنًى ثابت، قال المصنف في الشرح[1]: «ولذلك أضيف إلى ما هو فاعل في المعنى كما تضاف الصفة التي لا تجري على المضارع، فيقال: ضامِرُ الكَشْح، كما يقال: لَطيفُ الكَشْح».

وقوله **ويُوازِنُ في الثلاثيِّ الْمُجَرَّدِ فاعِلاً** يعني: المجرَّد من حروف الزيادة. وهذا الذي ذكر هو القياس، فإذا أردت أن تبني اسم الفاعل من نحو فَرِحَ وثَقُلَ وهو مذهوب به مذهب الزمان قلت فارِحٌ وثاقِلٌ، فتأتي به على مناسبة المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

وهذا الذي ذكر المصنف من أنَّ اسم الفاعل من الثلاثيِّ يكون على فاعِلٍ شاملٌ لأضرُبه الثلاثة: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.

وقال النحويون: قد جاء اسم الفاعل من فَعِلَ المتعدي على غير فاعِل، ولا ينقاس، فجاء على فَعيل، نحو عَشِيق، وعلى فَعِلَة، نحو عَلِقَة، وفَعَلْنة، نحو عَلَقْنة، من عَلِقَتْ نفسُه الشيءَ، وعلى فَعِلٍ، قالوا رَضِعَ فهو رَضِعٌ.

---

(١) ٣: ٧٠.

وأمَّا من فَعِلَ اللازمِ ففاعِلٌ فيه قليل، نحو: سَلِمَ فهو سالِمٌ. وقد جاء فيه فَعيل، نحو حَزِين وسَمِين. وقال المصنف في بعض تصانيفه[1]: «قياسه فَعِلٌ وفَعْلانُ وأَفْعَلُ، نحو: أَشِرٍ وصَدْيانَ وأَجْهَرَ[2]».

وقال بعض أصحابنا: قياسه أن يكون في الآفات والخَلَق والألوان على أَفْعَلَ، نحو: عَمِيَ فهو أَعْمَى، وشَنِبَ[3] فهو أَشْنَبُ، وشَهِبَ فهو أَشْهَبُ. وفي الامتلاء وضدِّه على فَعْلانَ، نحو: رَيَّانَ وصَدْيانَ، وفيما سوى ذلك على فَعِلٍ نحو أَشِرٍ. وإذا كان معتلَّ اللامِ لَزِمَ فَعِيلاً، نحو: حَيِيَ فهو حَيِيٌّ، وغَنِيَ فهو غَنِيٌّ ، وشَقِيَ فهو شَقِيٌّ.

وقد جاء اسم الفاعل من فَعَلَ على غير زنة الفاعِل، ففي المتعدي على فُعَلٍ، نحو قُطَعٍ، من قَطَعَ رَحِمَه، وفَيْعِلٍ، نحو سَيِّدٍ، من سادَ قومَه. وفي اللازم على فَعِيلٍ، نحو عَرِيف وعَرِيج، من عَرَفَ وعَرَجَ. وفَعَّالٍ، نحو جَوادٍ، من جادَ. وفَيْعِلٍ، نحو مَيِّتٍ، من ماتَ، وفَيْعِلان، نحو بَيِّحان، من باحَ[4]، وقد خُفِّفا، فقيل: مَيْتٌ وبَيْحان. وفَعْلان، قالوا: نَعْسان ونَعْسى، من نَعَسَ. وفَوْعَلٍ، نحو خَوْتَعٍ، من خَتَعَ: صار تحت الظُّلمة.

/ وأمَّا فاعِلٌ من فَعُلَ فقليل ، قالوا في نحو حَمُضَ ومَثُلَ وكَمُلَ وطَهُرَ وفَرُهَ وفَضُلَ ووَدُعَ[5] : حامِضٌ وماثِل وكامِل وطاهِر وفـارِه وفاضِل ووادِع، وقال [٥: ٣٢/ب]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤: ٢٢٢٧.

(٢) الأجهر: الذي لا يبصر في الشمس.

(٣) شنب الثغر: رقّت أسنانه وابيضّت.

(٤) باح بسرّه: أظهره. د: «تيحان من تاح». قلت: تَيَّحان: فَيْعَلان، بفتح العين، وقد نصَّ الرُّعَيني على أنَّ اسم الفاعل جاء على فَيْعِلان بكسر العين، ومثَّل له بِبَيِّحان. شرح ألفية ابن معط (السفر السابع) ص ١١٦ [رسالة].

(٥) مثُل الرجل: صار فاضلاً. وفرُه: كان حاذقًا في أموره. وفضُل الشيء: بقيت منه بقية. وودُع الرجل: سكن.

ابن خالويه[1]: لم يشذ إلا قولهم فَرُهَ فهو فاره، وباقيها فيها الفتح والضم، فاستُغني باسم الفاعل من فَعَلَ عن اسم الفاعل من فَعُلَ.

وذكروا أنَّ باب اسم الفاعل من فَعُلَ بابه فَعيل، وهو القياس، ولا ينقاس فيه غيره. وقال المصنف في بعض تصانيفه[2]: جاء فيه فَعْلٌ، نحو: سَهْلٍ وحَزْنٍ وصَعْبٍ. ومَن قاسه لعدم السماع فمُصيب.

وقد جاء فيه على غير هذين الوزنين، فجاء فيه جَبَانٌ وشُجاعٌ وفُراتٌ وأَشْجَعُ وشُجَعَةٌ وصَرْعانُ وحَصِفٌ[3] وحَسَنٌ ووُضَّاءٌ وعَفِرٌ[4] وغَمْرٌ[5] وحَصُورٌ، أي: ضاقَ مجرى لبنها، وماضيها كلها على فَعُلَ.

وقوله **وفي غيره** - أي: في غير الثلاثي - **المضارع** إلى آخره[6] نحو مُكْرِم ومُقْتَدِر ومُستَخرِج، وكذا من باقي أوزان ما زاد على ثلاثة.

وقوله **ورُبَّما كُسِرت في مُفْعِل** أي: كُسرت الميم، قالوا أَنْتَنَ فهو مُنْتِن، على القياس، وقالوا أيضًا مِنْتِن، بإتباع الميم العين، ومُنْتُن بإتباع العين الميم، وقالوا في المُغيرة مِغيرة.

وقوله **ورُبَّما ضُمَّتْ عينُ مُنْفَعِلٍ مرفوعًا** حكاه ابنُ جِنِّي[7] وغيرُه[8] في مُنْحَدِر مرفوعًا[9].

---

(١) ليس في كلام العرب ص ١٢٠.

(٢) كالألفية، انظر شرحها لابن الناظم ص ٤٤١ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٠٣، ٧٠٧.

(٣) حَصِفٌ: جيد الرأي محكم العقل. ظ: وخصب.

(٤) عَفِرٌ: شجاع ماكر.

(٥) غَمْر: لم يجرب الأمور.

(٦) يعني قوله: «وفي غيره المضارعَ مكسورَ ما قبلَ الآخر مبدوءًا بميم مضمومة».

(٧) الخصائص ٢: ٣٣، وفي ص ١٤٣، ٣٣٦ ضبط بضم الحاء والدال.

(٨) حكاه سيبويه في الكتاب ٤: ١٤٦.

(٩) وقوله ورُبَّما ضُمَّتْ ... في مُنْحَدِر مرفوعًا: سقط من ك، ن. يعني أنهم يقولون في هو مُنْحَدِرٌ: هو مُنْحَدُرٌ من الجبل، بضم الدال.

وقوله ورُبَّما استُغنِيَ إلى آخره[1] قالوا: حَبَّه فهو مُحبٌّ، ولم يقولوا حابٌّ. ومثالُ الاستغناء عن مُفْعَل بمَفْعُول فيما له ثلاثي قولُهم: أَحْزَنَه الأمرُ فهو مَحزُون، أَغْناهم عن مُحْزَن، وأَحَبَّه فهو مَحبُوب، أَغْناهم عن مُحَبّ، وندرَ قولُ عنترة[2]:

..... مِنِّـي بِمَنْزِلَـةِ الْمُحَـبِّ الْمُكْـرَمِ

ومثالُه فيما لا ثلاثيَّ له قولُهم مَرْقُوق، مِن أَرَقَّه، أي: مَلَكَه، وقول الشاعر[3]:

مَعِـي رُدَيْنِـيٌّ أَقْـوامٍ ، أَذُودُ بِـهِ عن عِرْضِهِمْ ، وفَرِيصِي غيرُ مَرعُـودِ

ولم يقولوا: رَعدَ ولا رَقَّ، إنما قالوا: أُرعِدَت وأُرِقَّ.

ومثال الاستغناء عن مُفْعِلٍ بفاعِلٍ ونحوه قالوا: أَيْفَعَ الغلامُ - إذا شَبَّ - فهو يافِعٌ، وأَوْرَسَ الرِّمثُ - وهو شجرٌ -: إذا اصفرَّ، فهو وارِسٌ، وأَقْرَبَ القومُ فهم قارِبون: إذا كان إبلُهم قَوارِب[4]، ولا يقال: هم مُقْرِبُون، وأَوْرَقَ الشجرُ فهو وارِقٌ، كما قال[5]:

.... تَعْطُو إلَى وارِقِ السَّلَمْ

والقياس مُوفِعٌ ومُورِسٌ ومُقْرِبٌ ومُورِقٌ، وقد سُمع: وَرِسَ الشجرُ، ويَفَعَ الغلامُ، فيكونون قد استغنَوا عن اسم فاعل أَوْرَسَ وأَيْفَعَ باسم فاعل يَفَعَ ووَرِسَ.

---

(١) يعني قوله: «ورُبَّما استُغنِيَ عن فاعِلٍ بمُفْعِلٍ، وعن مُفْعَلٍ بمَفعُولٍ فيما له ثلاثيٌّ وفيما لا ثُلاثيَّ له، وعن مُفْعِلٍ بفاعِلٍ ونحوِه، أو بمُفْعَلٍ، وعن فاعِلٍ بمُفْعِلٍ أو مِفْعَلٍ. ورُبَّما خَلَفَ فاعِلٌ مَفعُولاً، ومَفعُولٌ فاعِلاً».

(٢) هذا عجز بيت تقدم في ٦: ١٤.

(٣) هو الشماخ. الديوان ص ١١٩. الفريص: أوداج العنق. ومرعود: مضطرب.

(٤) وذلك إذا بقي بينهم وبين الماء ليلة.

(٥) هذه قطعة من بيت تقدم في ٥: ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤.

وقالت العرب: أعَقَّتِ الفَرَسُ فهي عَقُوقٌ: إذا حَمَلَتْ، قال أبو علي القالي: «ولا يقال مُعِقّ»[1]. وقالوا: أحْصَرَتِ الناقةُ فهي حَصُور: إذا ضاقَ مَجرى لبنها، وقالوا عَقَّتْ وحَصرَتْ، فيكون ذلك من باب الاستغناء.

ومثالُ ما استُغني فيه بِمُفْعَل أَسْهَبَ الرجلُ في الكلام - إذا كَثُرَ كلامُه - فهو مُسْهَبٌ، وكذلك إذا ذهبَ عقلُه من لدغ الحية، وأَلْفَجَ - ذهبَ مالُه - فهو مُلْفَجٌ، وفي الحديث: (ارْحَمُوا مُلْفَجِيكم)[2]، وأَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وقالوا أُلْفِجَ ذو المال، وأُسْهِبَ اللديغُ، وأُحْصِنَ، /مبنيًّا للمفعول، فيكون في بنائه للفاعل قد استَغنَوا باسم [٥: ٣٣/أ] المفعول عن اسم الفاعل. وقالت العرب: اجْرَأَشَّتِ الإبلُ - إذا سَمِنَت - فهي مُجْرَأَشَّة، بفتح الهمزة، وهو شاذّ.

ولم يَرد في «أَسْهَبَ في الكلام» إلا مبنيًّا للمفعول، وإذا كان أَسْهَبَ بمعنَى فَصُحَ، أو بَلَغَ الرَّملَ[3] في حفره، أو أَكثَرَ العطاءَ، أو تغيَّرَ وجهُه، أو نزلَ السَّهْبَ - أي: المكانَ السَّهل - أو أَسْهَبَ الفرسُ: سَبق - فاسم الفاعل منه بكسر الهاء على القياس.

ومثالُ ما استُغني فيه عن فاعِلٍ بِمُفْعِلٍ أو مِفْعَلٍ قولُهم: عَمَّ الرجلُ بمعروفه، ولَمَّ متاعَ القوم، فهو مُعِمٌّ ومِعَمٌّ، ومُلِمٌّ ومِلَمٌّ، ولم يُقل بهذا المعنى عامٌّ ولا لامٌّ، ولا نظير لهما، حكاه ابن سيده[4].

---

(١) الأمالي ١: ١٢٨، وقال: «وهذا قول الأصمعي، وقد قال بعض اللغويين: يقال عَقُوقٌ وعُقٌّ». وذكر هذا قبله ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٢٣٦ وابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٦١٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث ٤: ٢٥٩: «وأطعموا ملفجيكم».

(٣) ك، ن: السهل.

(٤) المحكم ١: ٥٤ (العين والميم).

ومثالُ ما خَلَفَ فاعِلٌ مَفعولاً قولُ الشاعر[1]:

لقد عَيَّلَ الأيتامَ طَعنةُ ناشِرَهْ أناشِرَ ، لا زالتْ يَمينُكَ آشِرَهْ

أي: مأشورة، والمأشورة: المقطوعة بالمئشار[2].

ومثالُ ما خَلَفَ مَفعُولٌ فاعِلاً قولُهم: قَطَّ السِّعرُ: غلا، فهو مَقْطُوطٌ، ولم يقولوا قاطٌّ، ذكره ابن سيده[3]، وهو نادر. وقال المصنف في الشرح[4]: «كاسٍ بمعنى مَكْسُوّ» انتهى. والأصحُّ أنَّ كاسٍ اسمُ فاعِلٍ من كَسِيَ الرجلُ، كما قال[5]:

وأنْ يِعْرَيْن إن كَسِيَ الجواري .....

---

(١) نسب البيت لأم ناشرة هند بنت معاوية بن الحارث في أسماء المغتالين لمحمد بن حبيب المطبوع ضمن نوادر المخطوطات ٢: ١٣٠. ونسبه ابن بري في التنبيه والإيضاح (أشر) ٢: ٧٨ إلى نائحة همّام. وقيل: هو لأمّ همّام. انظر حاشية جمهرة اللغة ٢: ٧٣٤ واللسان (أشر). وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٤١ والخصائص ١: ١٥٢ وغيرهما. ناشرة: هو ناشرة بن أغواث الذي قتل همّام بن مرّة غدرًا.

(٢) المئشار: المنشار.

(٣) المحكم (قطط) ٦: ٧١، وفيه: «فهو قاطّ ومقطوط».

(٤) ٣: ٧٢.

(٥) هذا صدر بيت تقدم في ١: ٢١٥، ٧: ٢٧، وص ٢٥٢ من هذا الجزء.

ص: فصل[1]

يَعملُ اسمُ الفاعلِ غيرُ المصغَّرِ والموصوفِ، خلافًا للكسائي، مفردًا وغيرَ مفردٍ عَمَلَ فِعلِه مُطلقًا.

ش: اختلفوا في اسم الفاعل إذا كان ماضيًا بغير أل هل يرفع الفاعل، فالظاهر من كلام س[2] أنه يرفع الفاعل، وأنَّ الماضي وغيره مشتركان في ذلك. ومن النحويين من قال[3]: لا يرفع الفاعل، وإنه صار كالكاهل. وهذا الخلاف في الفاعل الظاهر. والجمهور على أنه يرفع المضمر. وبعضهم قال: ولا يرفع المضمر.

وإذا صُغِّر اسم الفاعل ففي إعماله في المفعول به خلاف:

ذهب البصريون[4] والفراء إلى أنه لا يعمل، وأنه تجب إضافته، فتقول: هذا ضُوَيْرِبُ زيدٍ. وعلَّة منعه من ذلك أنه إذا صُغِّرَ دخلته خاصَّةٌ من خواصِّ الأسماء، فبَعُدَ عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي كانت عمدة في الشبه.

وذهب الكسائي وباقي الكوفيين[5]، وتابعهم[6] أبو جعفر النحاس - إلى أنه يجوز إعماله مصغَّرًا؛ لأنه ليس من أصول الكوفيين شبهه له في الصورة بل في المعنى. واستدلَّ الكسائيُّ على ذلك بقول العرب: أَظُنُّنِي مُرتَحِلاً فَسُوَيْرًا

---

(١) فصل: انفردت به ن. وهو في التسهيل، وشرح المصنف، وشرح ناظر الجيش.

(٢) الكتاب ٢: ١٨ - ١٩ وشرحه للسيرافي ٦: ٩٤ - ٩٨.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٦٤٣.

(٤) الكتاب ٣: ٤٨٠ والتعليقة للفارسي ٣: ٣٤١ - ٣٤٢.

(٥) نسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٥٤ للكوفيين، ولم يستثن منهم الفراء.

(٦) وتابعهم أبو جعفر ... ليس من أصول الكوفيين: سقط من ك، ن.

فَرْسَخًا[1]. ولا حجة فيه؛ لأنه لم يعمل في مفعول به صريح، وإنما عمل في الظرف، وروائحُ الأفعال قد تعمل في الظروف والمجرورات.

وقال النحاس: ليس تصغيره أعظم من تكسيره، وهو يعمل إذا كان مكسَّرًا، فأحرى أن يعمل إذا كان مصغَّرًا؛ لأنَّ التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال، والتكسير لا يوجد فيها.

والجواب عما قاله أنَّ التكسير إنما وقع في اسم الفاعل بعد استقرار العمل فيه قبل التكسير بسبب الجريان، فلم يؤثر فيه.

والصحيح أنه لا يجوز إعماله مصغَّرًا؛ لأنَّ /ذلك لم يُحفظ[2] من كلامهم. [٥: ٣٣/ب]

وقال بعض شيوخنا[3]: إذا كان الوصف لا يُستعمل إلا مصغَّرًا و لم يُلفظ به مكبَّرًا جاز إعماله، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

فما طَعْمُ راحٍ في الزُّجاجِ مُدامةٍ تَرَقْرَقُ في الأيدي كُمَيْتٍ عَصيرُها

وقوله **والموصوفِ** هذا معطوف على المصغر، أي: وغيرُ الموصوفِ. إذا وُصف اسم الفاعل قبل أن يأخذ معموله؛ لأنه زال شبهه للمضارع بالوصف؛ لأنه من خواص الأسماء - فإنْ أخذَ معموله جاز أن يوصف بعد ذلك، فلا يجوز: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا، ويجوز: هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ[5]. هذا مذهب البصريين والفراء.

---

(١) شرح المصنف ٣: ٧٤.

(٢) ك، ن: لأن ذلك يحفظ.

(٣) نص في الارتشاف ٥: ٢٢٦٨ على أنه ابن عصفور.

(٤) هو مُضَرِّس بن رِبعيّ الأسدي. شعره ص ٧١ [مجلة المجمع العلمي العراقي: المجلد ٣٧: الجزء الأول، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م] والعيني ٣: ٥٦٧. وليس في قصيدته التي في الحماسة البصرية ٣: ١٣٠٧ - ١٣٠٩ [١١٩٥]، وقد اختلف في نسبتها.

(٥) عاقل: سقط من ك.

وأجاز الكسائيُّ وباقي الكوفيين إعماله موصوفًا قبل أن يأخذ معموله، فأجازوا: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا. وأجاز الكسائيُّ أن يقال: أنا زيدًا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ، على أن يكون زيد منصوبًا بضارب وقد وُصف بـ«أيّ ضارب»، وهي صفة لا يُفصل بينها وبين موصوفها بشيء لا بمعمول ولا بغيره.

واستدلَّ مَن أجاز ذلك بالسماع، قال[1]:

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَليطِ المُباينِ

وقال الآخر[2]:

وقائلةٍ تَخْشَى عليَّ : أَظُنُّه سَيُودِي بهِ تَرْحالُهُ وجَعائلُهْ

وقال الآخر[3]:

وراكِضةٍ ما تَستَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعيرَ حِلالٍ ، غادَرَتْهُ ، مُجَعْفَلِ

فـ«فَرخَين» عندهم منصوب بـ«فاقد»، وقد وُصف بـ«خَطباء»، و«أظنُّه» معمول لـ«قائلة»، وقد وُصف بـ«تَخشى عليَّ»، و«بعير» منصوب بـ«راكِضة»، وقد وُصف[4] بـ«تَستَجِنُّ». وتأوَّلَ مَن منعَ هذا كلَّه.

---

(١) نسب في الحجة ٥: ٢٢٥ والمقاصد النحوية ٣: ٥٦٠ - ٥٦٣ إلى بشر بن أبي خازم، وليس في ديوانه. والبيت بلا نسبة في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٤٤ والإغفال ٢: ٢٠٦ والمقرب ١: ١٢٤ وشرح المصنف ٣: ٧٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٤٢. ويروى آخره: «المزايل». حمامة فاقد: سُبِعَ فرخُها. والخطباء: التي في لونها خُطْبة، والخُطبة: لون يضرب إلى الكدرة مشرب حمرة في صفرة.

(٢) كذا آخره هنا وفي شرح أبيات المغني ٦: ٣١٤ - ٣١٥ [٦٧٥]! والبيت لذي الرمة، وهو آخر قصيدة بائية في ديوانه ٢: ٨٥٨ والحجة ٥: ٢٢٥، وآخره فيهما: «ومَذاهِبُهْ».

(٣) هو طفيل الغنوي. الديوان ص ٩٢ [دار صادر] والأمالي ١: ١٠٤ والسمط ص ٣١٩ - ٣٢٠. والبيت بلا نسبة في الحجة ٥: ٢٢٥. الراكضة التي عنى: هي بنت طفيل بن مالك فارس قُرْزُل ، وذلك أنها خرجت عريانة مذعورة، فاعْرَوْرَتْ بعيراً لها لتهرب عليه، وغادرت حلالها مطروحاً - وهو مركب من مراكب النساء - فلم ترحله للعجلة والذعر. والمجعفل: المصروع.

(٤) فيما عدا ن: فصل.

أمّا ما أجازه الكسائيُّ من التمثيل المذكور فلم يَقل إنه رواه عن العرب، وإنما هو من تمثيله، على أنه لو كان سماعًا من العرب لجاز أن يكون منصوبًا بضارِب، وضارِب خبر عن أنا تقدَّم معموله، و«أيُّ ضاربٍ» خبرٌ ثانٍ لا وصفٌ لضارِب.

وأمَّا «إذا فاقدٌ خَطْباءُ فَرخَين» فتُؤُوِّلَ[1] على أنَّ فَرخَينِ منصوب بإضمار فعلٍ يفسِّره فاقِدٌ، ويدل عليه، وتقديره: فَقَدَتْ فَرخَينِ. ويؤيد أنه ليس منصوبًا بفاقد أنَّ فاقدًا صفة غير جارية على الفرخين في التأنيث؛ ألا ترى أنَّ اسم الفاعل إذا لم يَجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لم يعمل، لا يجوز: هذه امرأةٌ مرضعٌ ولدَها؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يُذهب به إذ ذاك مذهب الفعل، إنما ذُهب به مذهب النسب، فإذا قلت امرأةٌ مُرضعٌ فالمعنى ذات رَضاع، كما تقول: رجلٌ دارِعٌ، أي: ذو دِرع، فإن ذَهبتَ بِمُرْضِعٍ مذهبَ / الزمان فلا بدَّ من التاء، ويعمل إذ ذاك، كما قال[2]: [٥: ٣٤/أ]

كَمُرْضِعةٍ أولادَ أُخرَى ، وضَيَّعَتْ بَنِي بَطْنِها ، هذا الضَّلالُ عَنِ القَصْدِ

فأمَّا البيتان الآخران فتُؤُوِّلا على أنَّ قوله: ما تَستَجِنُّ بِجُنَّة، وتَخشى عليَّ - حال[3] من الضمير المستكنِّ في اسم الفاعل. أو معمولان لمحذوف[4]، تقديره: قالتْ أو تقول أَظُنُّه، أو رَكَضَتْ بَعيرَ [حِلالٍ][5].

---

(١) الحجة ٥: ٢٢٥ والمقرب ١: ١٢٤ - ١٢٥ وشرح المصنف ٣: ٧٤.

(٢) هو العُدَيل بن الفَرخ العِجليّ. الحماسة ١: ٣٧٨ [٢٦٠] والمرزوقي ص ٧٣٦ [٢٤٩] والأعلم ص ١٩٣ [٥٤]. وقال أبو رياش: القصيدة لأبي الأخيل العجلي.

(٣) مغني اللبيب ٢: ٤٨٣، وفيه تأويل بيت ذي الرمة فقط هذا التأويل.

(٤) الحجة ٥: ٢٢٥. وفي شرح المصنف ٣: ٧٥ تأويل بيت ذي الرمة فقط هذا التأويل.

(٥) حلال: تكملة يلتئم بها السياق.

وقال المصنف في الشرح ما نصه[1]: «ووافق بعضُ أصحابنا الكسائيَّ في إعمال الموصوف قبل الصفة؛ لأنَّ ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها[2]، فأجاز: أنا زيدًا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ، ومنع: أنا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ زيدًا. واستدلَّ صاحب هذا الرأي بقول الشاعر[3]:

وَوَلَّى كَشُؤْبُوبِ العَشِيِّ بِوابِلٍ ويَخْرُجْنَ مِن جَعْدٍ ثَراهُ مُنَصَّبِ

فرفع ثَراه بجَعْدٍ، ثم نعته بمُنَصَّب» انتهى.

وهذا الذي ذكره لا نعلم فيه خلافًا من أنه إذا وُصف بعد أخذِه مفعولَه جاز ذلك؛ وليس وصفه بعد أن أخذَ معمولَه قادحًا في عمله. ويظهر من كلام المصنف أنه متى وُصف لم يعمل، ولذلك ذكرَ وصفَه بعد العمل عن بعض أصحابنا.

وقوله **مفردًا وغيرَ مفرد** أي: يعمل مفردًا ومثنًّى ومجموعًا جمع سلامة وجمع تكسير، وإذا جاز أن يعمل مكسَّرًا وقد تغيرتْ فيه بنيته التي بها أشبَهَ المضارعَ فعملَ فالأولى أن يعمل مع جمع التصحيح والتثنية؛ إذ لم يتغير نظم المفرد فيهما.

وإذا كان اسم الفاعل مثنًّى أو مجموعًا جمع سلامة بالواو والنون في موضع يعرى فيه الفعل فلا يعمل، تقول: مررتُ برجلٍ ضارباه الزيدان، وبرجالٍ ضاربوهم إخوتهم[4]، صار كالاسم، كقولك: مررتُ برجلٍ أخواه الزيدان، وعليه

---

(١) هذا ليس في المطبوع، وهو في شرح المصنف بتحقيق د. محمد إبراهيم ٢: ٧١٦ [رسالة].

(٢) الذي في المخطوطات: «بعد ذكرها وقبلها»، صوابه في شرح المصنف.

(٣) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٥٠. ولّى: يعني الفرس. والشؤبوب: الدفعة من المطر. والوابل: المطر الغليظ القطر. ويخرجن: يعني النعاج. والجعد: الشديد النداوة. والمنصَّب: المرتفع المنتصب، أو المتراكب بعضه على بعض.

(٤) ك: وبرجال ضاربوه أجود. ظ، د: وبرجال ضاربوهم أخوه. ن: وبرجال ضابوه إخوته. وانظر الأصول ١: ١٢٦.

(أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ)[1]، فلا يجوز: مررتُ برجلٍ ضاربين غلمانُه زيدًا، بل يُقطع[2] على مذهب س والخليل وجماعة النحويين.

وخالف المبرد[3]، وقال: إنه يعمل؛ لأنه حالَ اللحاق قَوِيَ شبهُه بالفعل؛ لأنه لحقه ما لحق الفعل، وسلم بناؤه، وإذا كان في المكسَّر لا يُقطَع وقد تغيَّر بناؤه فأحرَى فيما لا يتغير بناؤه.

ورُدَّ عليه بأنه لا يشبهه؛ لأنه لحقه شيء لا يلحق الفعل لو كان ثمة، ولأنَّ الفرق بينه وبين المكسر أنَّ المكسَّر حُكمُه حُكمُ مفرده؛ لأنه لا يُعرب وفيه هذه الحروف، ويُصغر وغير ذلك، فجرى مجرى المفرد، بخلاف المسلَّم، فلذلك كان القطع فيه دون المكسَّر. انتهى من البسيط. ويأتي في آخر الصفة المشبهة الكلام على إسناد الصفة للظاهر بعدها.

وقوله **عَمَلَ فِعلِه مطلقًا** يعني أنه إن كان فعله لازمًا كان اسم الفاعل لازمًا، وإن كان متعديًا إلى واحد كان اسم فاعله متعديًا إلى واحد، وإن كان لاثنين كان اسم الفاعل متعديًا إلى اثنين، وإن كان إلى ثلاثة تعدى اسم الفاعل إلى ثلاثة.

ص: **وكذا إنْ حُوِّل للمبالغة من فاعِلٍ إلى فَعَّال أو /فَعُول أو مِفْعال، خلافًا للكوفيين. ورُبَّما عَمِلَ مُحَوَّلاً إلى فَعِيلٍ وفَعِلٍ. ورُبَّما بُنِيَ فَعَّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِيلٌ وفَعُولٌ مِن أَفْعَلَ.** [٥: ٣٤/ب]

ش: هذه تسمى بالأمثلة الخمسة، وهي فَعُولٌ وفَعَّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِيلٌ وفَعِلٌ. وهذه الأمثلة في إعمالها خلاف:

ذهب الكوفيون[4] إلى أنها لا تعمل؛ لأنها لَمَّا جاءت للمبالغة زادت معنًى على الفعل؛ لأنَّ أفعالها لا مبالغة فيها، فلا يجوز إعمالها.

---

(١) هذا جزء من حديث تقدم تخريجه في ٣: ٢٧١.

(٢) ك، ن: بالقطع.

(٣) مذهبه في المقتضب ٤: ١٤٨ موافق لمذهب سيبويه.

(٤) مجالس ثعلب ص ١٩٦ وشرح الكافية ٢: ٧٣٥.

وذهب س[1] إلى جواز إعمالها بالشروط التي هي مُشتَرَطة في اسم الفاعل.

ومنعَ أكثرُ البصريين[2] - منهم المازنيُّ[3]، والزِّياديُّ، والمبردُ[4] - إعمالَ فَعِيلٍ وفَعِلٍ.

وفرق الجرمي[5] بينهما، فأجاز إعمال فَعِلٍ، و لم يُجز إعمال فَعِيلٍ.

وفرق أبو عمرو بينهما، فأجاز إعمال فَعِلٍ على ضعف، وخالف في فَعِيلٍ، قال: تقول: أنا حَذِرٌ زيدًا وفَرِقٌ عمرًا، تريد: مِن زيدٍ ومِن عمرٍو.

والصحيح مذهب س لورود السماع بذلك نثرًا ونظمًا، فمِن إعمال فَعُولٍ ما رواه الكسائي عن العرب من قولهم: أنتَ غَيُوظٌ ما عَلِمتُ أكبادَ الرجالِ، وقال الشاعر[6]:

هَجُوم عليها نَفْسَه غيرَ أنَّهُ مَتَى يُرْمَ في عَينَيهِ بالشَّبْحِ يَنْهَضِ

وقال الآخر[7]:

عَشِيَّةَ سُعْدَى لو تَراءتْ لِراهبٍ بِدَوْمَةَ ، تَحْرٌ عندَه وحَجِيجُ

---

(١) الكتاب ١: ١١٠ - ١١٢.

(٢) الأصول ١: ١٢٤ - ١٢٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢١٤ - ٢١٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٢ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ص ١٠٥٨ - ١٠٦٠.

(٤) المقتضب ٢: ١١٤ - ١١٧ والانتصار ص ٦٨ - ٧٢.

(٥) الأصول ١: ١٢٤ - ١٢٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢١٦ والتبصرة ص ٢٢٧ والبديع ١: ٥٠٩.

(٦) ذو الرمة يصف ظَليمًا، وهو ذكر النعام. الديوان ٣: ١٨٣٢ والكتاب ١: ١١٠. هجوم عليها: يعني الظليم، يرمي نفسه على بَيضه يحضنه. والشَّبْح: الشَّخص.

(٧) هو الراعي. الديوان ص ٢٤ [تحقيق راينهرت فايبرت]. ونسب الثاني لأبي ذؤيب الهذلي في الكتاب ١: ١١١، وقال السيرافي في شرح الكتاب ٣: ٢١٢: ((وهو غلط، وإنما هو للراعي)). إخوان العزاء: ذوو الصبر.

قَلَى دِينَهُ ، واهْتاجَ لِلشَّوقِ ، إنَّها على الشَّوقِ إخْوانَ العَزاءِ هَيُوجُ

وقال الآخر[1]:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَدِمُوا زادًا فإنَّكَ عاقِرُ

وقال الآخر[2]:

بَكَيتُ أخا لأْواءَ ، يُحْمَدُ يَومُهُ كَريمٌ ، رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

وقال الآخر[3]:

..... علـى جَـرْداءَ مِـسْحَلَها عَلُوكـا

وقال الآخر[4]:

طَحُورانِ عُوَّارَ القَذَى ، فَتَراهُما كَمَكْحُولَتَيْ مَذْعُورةٍ أُمِّ فَرْقَدِ

وقال آخر في جمع فَعُول[5]:

ثُـمَّ زادُوا أنَّهُـمْ في قَـومِهِمْ غُفُـرٌ ذَنْـبَهُمُ غَـيرُ فُخُـرْ

---

(١) هو أبو طالب بن عبد المطلب يرثي أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عاتكة. والبيت له في الكتاب ١: ١١١ والخزانة ٤: ٢٤٢ - ٢٥٠ [٢٩٢]. نصل السيف: شفرته.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١١١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤١٢ وللأعلم ص ١١٣. اللأواء: الشدَّة. والدارع: اللابس الدرع.

(٣) صدر البيت: «ألا سيَّانِ ما عمرٌو مُشيحًا». وهو لأخت طرفة، أو للخرنق بنت هفّان في شرح القصائد السبع ص ١٢٩. المشيح: الجادّ، والحذر. المسحل: الحديدة المعترضة من اللجام في فم الفرس. وعلوك: فعول من علك، أي: عضَّ. وآخره في ك، ظ، ن: علوك. وفي د: هلوك. والتصويب من شرح القصائد؛ فهو من قطعة كافية مفتوحة الروي. ويروى آخره: «عروكا».

(٤) هو طرفة. الديوان ص ٢٣ وشرح القصائد السبع ص ١٧٦. طحوران: دفوعان طروحان، يعني العينين. والعُوَّار: القطعة من الرمد. والقذى: وسخ العين وما سقط فيها. وكمكحولتي مذعورة: يريد: كعيني بقرة وحشية مذعورة. والفرقد: ولد البقرة.

(٥) هو طرفة. الديوان ص ٦٤ والكتاب ١: ١١٣ والخزانة ٨: ١٨٨ - ١٩٢ [٦٠٧].

فَعَفُور مفرد غُفُر.

ومِن إعمال فَعَّال قولُ مَن سمعه س[1]: «أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ»، وقال الشاعر[2]:

أخا الحَربِ لَبَّاسًا إليها جِلالَها ... وليسَ بِوَلَّاجِ الخَوالِفِ أعْقَلا

وقال الآخر[3]:/ [ه: ٣٥/أ]

رأى الناسَ إلا مَن رأى مثلَ رَأيِه ... خَوارِجَ تَرَّاكينَ قَصدَ المَخارِجِ

وقال الآخر[4]:

أبْيَض ضَرَّاب بِحَدِّ المُنْصُلِ ... قَوانِسَ البَيضِ كَنَقْفِ الحَنْظَلِ

وقال رؤبة[5]:

حتى وَقَمْنا كَيدَهُ بالرِّجْزِ ... بِرَأْسِ دَمَّاغٍ رُؤوسَ العِزِّ

وقال آخر[6]:

أبابيلُ دَبْرٍ شُمَّسٍ دُونَ لَحْمِه ... حَمَتْ لَحْمَ شَهَّادٍ عَظيمَ المَلاحِمِ

---

(١) الكتاب ١: ١١١.

(٢) هو القُلاخ بن حَزن. الكتاب ١: ١١١ وشرح أبياته ١: ٣٦٣. أخو الحرب: الملازم لها المتهيئ المستعدّ. والجِلال: جمع جُلّ، وهو ما يغطى به جسم الفرس وغيره، وأراد به هنا لأمة الحرب. والخوالف: جمع الخالفة، وهي عمود في مؤخر البيت. والأعقل: الذي تصطك ركبتاه عند المشي خلقة أو ضعفًا.

(٣) تقدم البيت في ٦: ٣٨. وأوله في ك: أرى.

(٤) لم أقف عليه. القوانس: جمع قَوْنَس، وهو أعلى البيضة. والنَّقف: الكسر.

(٥) الديوان ص ٦٤. وقمنا: رددنا. والرجز: أغلظ العذاب وأشده. ك: حتى وقفنا.

(٦) هو حسان، ديوانه ١: ٥١٣ والسيرة النبوية ٢: ١٨١. الأبابيل: الجماعات. والدبر: الزنابير. والشُّمَّس: المدافعة. والملاحم: جمع ملحمة، وهي الحرب. ك: دون لجة. أراد بقوله «شهاد عظيم الملاحم» عاصم بن ثابت - ﷺ - الذي سُمِّي حَمِيَّ الدَّبْر.

ومن إعمال مِفْعال قولُ بعض العرب: إنه لَمِنْحارٌ بَوائكَها[1]، وقال الشاعر[2]:

شُمٌّ مَهاوِينَ أَبْدانَ الجَزُورِ مَخا ... مِيصِ العَشِيَّاتِ ، لا خُورٍ ولا قَزَمِ

فمَهاوين جمع مِهْوان، وكان أصله مُهِينًا، فبُني على مِفْعال لقصد المبالغة، واستُصحب العمل له مفردًا ومجموعًا كما أعمَلوا فُعُلاً جمع فَعُول. ولو كُسِّر فَعَّالٌ لاستُصحب له العمل، إلا أنَّ العرب استَغنَت بتصحيحه عن تكسيره.

وقوله ورُبَّما عَمِلَ مُحَوَّلاً إلى فَعِيلٍ وفَعِلٍ مثالُ ذلك في إعمال فَعِيلٍ قولُ بعض العرب[3]: إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعاءَ مَن دَعاه، رواه بعض الثقات، وقالوا: هو حَفيظٌ علمَه وعِلمَ غيرِه، وقال الشاعر[4]:

فَتاتانِ : أَمَّا مِنهُما فَشَبِيهةٌ ... هِلالاً ، وأُخرَى مِنهُما تُشْبِهُ الشَّمْسَا

أعملَ شَبيهة مؤنث شَبيه[5] مع كونه مِن أَشْبَهَ، كنَذِير مِن أَنْذَرَ. وقد يقال إنه على إسقاط حرف الجر، أي: فشَبِيهةٌ بِهلالٍ؛ لأنَّ شَبيهًا يتعدى بالباء، قالوا: ما زيدٌ كعمرٍو ولا شَبيهًا به.

---

(١) الكتاب ١: ١١٢. بوائك: جمع بائكة، يقال: ناقة بائكة، أي: سمينة خيار فتية حسنة.

(٢) نسب البيت في الكتاب ١: ١١٤ إلى الكميت. ونسبه ابن السيرافي في شرح أبياته ١: ٢١٥ لابن مقبل. وليس في ديوانه. وانظر الخزانة ٨: ١٥٠ - ١٥٤ [٦٠٣] وديوان الكميت ص ٣٨٧ - ٣٨٨. أبدان: جمع بدنة، وهي الناقة المسمنة المتخذة للنحر. وكذلك الجزور. ومخاميص: جمع مخماص، وهو الشديد الجوع. وخور: جمع أخور، وهو الضعيف. والقزم: رُذال الناس وسَفِلَتهم. ك: لا خورٌ ولا قُزمٌ.

(٣) شرح المصنف ٣: ٨١ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٣٧.

(٤) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. الديوان ص ٣٤ وشرح المصنف ٣: ٨١ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٣٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠. وآخره في ك، ن، د، ظ، وكتب المصنف: البدرا. وهو من مقطوعة سينية.

(٥) شبيه: سقط من ك.

وفي «البسيط»: «وحكي: وهو السَّميعُ الدعاءَ. وكلُّ ما جُمع فيه بين الألف واللام والإضافة فإنه يجوز نصبه، نحو: الضاربُ الرجلَ، والحسنُ الوجهَ، ولا يقال إنَّ السَّميع الدعاءَ بمنْزلة الحسن الوجهَ؛ لأنَّ الوجه في الأصل فاعل، والدعاء ليس كذلك. وحكى اللحياني في نوادره: اللهُ سَميعٌ دُعائي ودعاءَك» انتهى.

ومن إعمال فَعِلٍ قول زيد الخيل[1]:

أَتـــانِي أَنَّهُـــمْ مَزِقُـــونَ عِرضـــي ... جِحـــاشُ الكِـــرْمِلَينِ لهـــا فَديـــدُ

فأعمل مَزِق، وهو مصروف للمبالغة من مازِق، وأنشد س[2]:

حَـــذِرٌ أُمُـــورًا ، لا تَـــضِيرُ وآمِـــنٌ ... مـــا لـــيسَ مُنْجِيَـــهُ مِـــنَ الأَقْـــدارِ

وقد طُعن في هذا البيت بما رواه المازني[3]، وهو أنَّ اللاحقي قال: سألني س عن شاهد في تعدي فَعِلٍ، فعملتُ له هذا البيت. ويُنسب مثل هذا القول أيضًا إلى ابن المقفع[4]. /وكونهم اختلفوا في تسمية هذا الواضع دليل على أنها رواية [٥: ٣٥/ب] موضوعة. وأيضًا فقد أقرَّ هذا الواضعُ على نفسه بالكذب والوضع على العرب، فلا يُقبل قوله. وأيضًا فلم يكن س ليروي عن وَضَّاع، وإنما يروي عن ثقة.

وأنشد س قول ساعدة بن جُؤَيَّة[5]:

حتى شآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ ... باتتْ طِرابًا ، وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

---

(١) الديوان ص ١٧٦ [صنعة د. أحمد البزرة] وتحصيل عين الذهب ص ١١٦ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣١. الكرملين: اسم ماء في جبل طيئ. وفديد: صوت.

(٢) الكتاب ١: ١١٣ وشرحه للسيرافي ٣: ٢١٥ وشرح أبياته ١: ٤١٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٦ والخزانة ٨: ١٦٩ - ١٧٨ [٦٠٥].

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢١٥ وشرح أبيات سيبويه ١: ٤٠٩ - ٤١٠ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٩ - ٨٠ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣١ وشرح الجمل لابن خروف ص ٥٥٥. ورُدَّ هذا القول. انظر الخزانة ٨: ١٦٩ - ١٧٨ [٦٠٥].

(٤) إصلاح الخلل ص ٢٠٨ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣١.

(٥) تقدم البيت في ٤: ١٤١.

على إعمال فَعِيل، ففهم منه أصحابنا[1] أنَّ كَلِيلاً بمعنى مُكِلّ، ومَوهِنًا منصوب على أنه مفعول به، أي: يُكِلُّ أوقاتَ الليل من كثرة العمل. وتوزعوا في ذلك، فقيل: كَلِيل بمعنى كالّ، ومَوهِنًا منصوب على الظرف[2]. وهذا التأويل ليس بجيد؛ لأنه يتنافى صدر البيت وعجزه؛ لأنه قال: وباتَ الليلَ لم ينم، ولا يمكن أن يوصف بأنه كالٌّ في أوقات الليل. وأيضًا فإنه قال: عَمِلٌ، وهو يدلُّ على كثرة العمل. ولا التفات إلى قول أبي الحكم بن بَرَّجان اللغويّ[3] من أنَّ عَمِلاً في البيت معناه تَعِبٌ؛ لأنَّ آخر البيت يدفع هذا التأويل[4].

وقال السهيلي: «لم يوجد قَطُّ كَلِيل في نظم ولا نثر إلا بمعنى حَسِير أو تَعِب، وإنما هو من كَلَلْتُ من الإعياء، وهو غير متعدٍّ، ولم يوجد بمعنى مُكِلّ، فيكون موهنًا مفعولاً به، ولا نقول انتصب مَوهِنًا على الظرف، بل هو مرفوع في المعنى، والمعنى: كَلِيلٌ مَوهِنُه، كما تقول: نائمٌ لَيلُك، ثم تنصبه كما تنصب وجهًا في: حَسَنٌ وجهًا، إمَّا على التمييز، وإمَّا على التشبيه بالمفعول به».

وأنشد س[5]:

---

(١) النكت للأعلم ١: ٢٤٨ وتحصيل عين الذهب ص ١١٦ والحلل ص ٢١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٤ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٥٠ [مخطوط]. وذكر هذا التخريج قبلهم السيرافي في شرح الكتاب ٣: ٢١٦.

(٢) هذا قول المازني كما في البديع ١: ٥٠٨ - ٥٠٩. وانظر المقتضب ٢: ١١٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢١٦ وتحصيل عين الذهب ص ١١٦.

(٣) عبد السلام بن عبد الرحمن اللخميّ الإشبيليّ [- ٦٢٧هـ] أخذ اللغة والعربية عن ابن ملكون، ولازمه كثيرًا، صدوق ثقة، وله ردّ على ابن سيده. بغية الوعاة ٢: ٩٥.

(٤) يعني أنَّ آخره يدل على أنه نشيط، وأوَّله على هذا التفسير يدلُّ على أنه تعب، فتناقضا.

(٥) عجز البيت: «بِسَراتِه نَدَبٌ لها وكُلُومُ». وروي أيضًا: «بِسَراتِها نَدَبٌ له وكُلُومُ». وهو للبيد من قصيدة طويلة في ديوانه ص ١٢٥ ومعاني القرآن للفراء ٣: ٢٢٨. ونسب في الكتاب ١: ١١٢ لعمرو بن أحمر. يصف حمارًا وحشيًّا شبَّه ناقته به. المسحل: الحمار الوحشي. وشنج: مبالغة شانج، أي: ملازم. والسمحج: الأتان الطويلة الظهر، وعضادتها: أحد شقّيها. والسراة: أعلى الظهر. وندب: آثار. وكلوم: جراح من عضِّها إياه.

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ .....

البيت. ففَهم منه أصحابنا[1] أنه أعمل شَنِج بمعنى مُشْنِج في عِضادة، فهي منصوبة مفعولاً.

وخرَّجه أبو عمرو بن العلاء[2] على أنه منصوب على الظرف؛ لأنَّ شَنِجًا لا يتعدى، أي: متقبِّض في عِضادة سَمْحَجٍ. وهذا ضعيف لأنَّ الأسماء لا تنتصب ظروفًا بقياس.

وقال المصنف في الشرح[3]: «إنما ذكر س هذا البيت - يعني: حتى شآها كَليلٌ مَوْهِنًا - شاهدًا على أنَّ فاعلاً قد يُعدَل به إلى فَعيلٍ وفَعِلٍ على سبيل المبالغة، كما يُعدَل به إلى فَعُولٍ وفَعَّالٍ ومِفْعالٍ، فذكر هذا البيت لاشتماله على كَليل للعدل به عن كالٍّ، وعلى عَمِلٍ للعدل به عن عامِل، ولم يتعرض لوقوع الإعمال» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: أمَّا فَعِلٌ وفَعيلٌ، نحو: ضَرِبٌ زيدًا، ولَبيسٌ الثيابَ - فغير مشتقٍّ من المتعدي، هذا على جهة الإعمال، وكيف يُتكلم على ما لم يسمع من العرب؟ وكيف يَتركب الخلاف على غير موجود؟ وهل هذان إلا كضَرْوَب[4] وضَيْرَب وضَرْيَب وغير ذلك من الأبنية التي لم تكلم بها العرب، ولا سُمعت من العرب في معنى اسم الفاعل، وما لم يُسمع لا يقاس على ما سمع، ولا يُبنَى عليه اتفاق ولا اختلاف.

---

(١) إصلاح الخلل ص ٢٠٧ - ٢٠٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٣.

(٢) الانتصار ص ٦٨. ونسب في إصلاح الخلل ص ٢٠٨ إليه وإلى الأصمعي والجرمي والمازني. ونسب السيرافي هذا التخريج للنحويين، ولم يسمّ أحدًا منهم. شرح الكتاب ٣: ٢١٤.

(٣) ٣: ٨٠ - ٨١.

(٤) ظ: كضورب.

وقال ابن عصفور: «حكى ابن سِيْدَه[1] عن العرب: هو عَليمٌ علمَك وعِلمَ غيرِك». قال: «وهو نَصٌّ لا يحتمل التأويل» انتهى.

ويحتمل /أن يكون مصدرًا تشبيهيًّا، نحو: هو ضارِبٌ ضَرْبَك، أي: عَليمٌ [٥: ٣٦/أ] علمًا مثلَ عِلمِك وعِلمِ غيرِك.

وإنما وافق الجرميُّ س في إعمال فَعِلٍ لأنه على وزن الفعل، فجاز أن يجرى مجراه[2]، ويحق[3] أن يكثر استعماله لأنه مقصور فاعِل، ومنه قول الشاعر[4]:

أصبحَ قَلبي صَرِدَا ... لا يَشتَهي أنْ يَرِدَا

إلا عَرَادًا عَرِدَا ... أو صِلِّيانًا بَرِدَا

أراد: عارِدًا، وبارِدًا. وكثُر ذلك في المضاعف، كقولهم بَرٌّ وسَرٌّ، بمعنى: بارّ وسارّ.

وذهب ابن وَلّاد[5] وابن خروف[6] وبعض النحويين إلى أنّ فعِّيلاً من أبنية المبالغة يجوز له أن يعمل كما أُعمل فَعَّال وأخواته؛ فأجاز: هذا رجلٌ شرِّيبٌ الماءَ، وطبِّيخٌ اللحمَ. والصحيح المنع؛ لأنه لم يُسمع.

والإنصافُ في هذه المسألة القياسُ على فَعُولٍ وفَعَّالٍ ومِفْعالٍ، والاقتصارُ في فَعِيلٍ وفَعِلٍ على مورد السماع.

---

(١) المحكم : (الحاء والفاء والظاء) ٣: ٢١٢، ولفظه: «هو حفيظٌ علمَك وعلمَ غيرك».

(٢) التبصرة ص ٢٢٧.

(٣) د: ويجوز. ن: والحق.

(٤) هذا مما وضعته العرب على ألسنة البهائم، فقد زعمت أنّ هذا قول الضب للضفدع حين نادت: يا ضَبُّ وِرْدًا وِردًا، كما في الحيوان ٦: ١٢٥، وهو في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٨٩، وفيه تخريجه. الصرد: البارد. والعراد: حشيش طيب الريح. والعرد: القوي. والصليان: نبت.

(٥) الانتصار لسيبويه ص ٧٢.

(٦) شرح الجمل له ص ٥٥١.

وأمَّا الكوفيون فتأوَّلوا[1] السماع على أنه على إضمارِ فعلٍ يفسِّره المثال، فتقول في نحو: أنتَ غَيُوظٌ ما علمتُ أكبادَ الرجالِ، أي: تقديره: تَغيظُ أكبادَ الرجالِ، وكذلك في الباقي. قالوا: وهذه الأمثلة خارجة عن بناء الفعل وجارية مجرى الأسماء التي يُمدَح بها ويُذَمّ، ولذلك لا يجوز تقديم المنصوب بعد هذه الأمثلة؛ لأنَّ الفعل إنما أُضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه، فإذا تقدَّم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدلُّ على الفعل.

وما ذهبوا إليه فاسد لكثرة ورود السماع به، فالأصل أن يكون معمولاً لهذه الأمثلة؛ لأنَّ الإضمار على خلاف الأصل؛ ولأنَّ تقديم هذا المفعول على المثال مسموع، وقد تقدَّمت شواهد على ذلك.

ولمَّا كانت هذه الأمثلة موضوعة للتكثير فلا يقال: هذا قَتَّالٌ زيدًا، ولا من الموت موَّات، ويقال: هذا قَتَّالٌ الناسَ، فأمَّا قول حُميد بن ثَور[2]:

مُحَلاَّةُ طَوقٍ لَم يَكُنْ عن تَميمةٍ ولا ضَرْبِ صَوَّاغٍ بِكَفَّيهِ دِرْهَمَا

فأعملوا صَوَّاغًا في درهم، وهو واحد - فالمراد هنا: درهمًا فما فوقه، كما تقول: ما رأيتُ نافِخَ ضَرَمةٍ[3] كزيد واحدًا فما فوقه. وهذا العموم يكون مع النفي كما كان في هذا البيت حيث قال: ولا ضَرْبِ صَوَّاغٍ.

وأحكام هذه الأمثلة أحكام اسم الفاعل، إلا أنَّ ما كان منها بغير أل في جواز إعماله خلاف: ذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف[4] إلى جواز إعماله ماضيًا، وذلك لِما فيه من المبالغة وللسماع الوارد بذلك، قال[5]:

---

(١) مجالس ثعلب ص ١٢٤، ١٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦١.

(٢) يصف حمامة. ديوانه ص ٢٥ والسمط ص ٣٨٢.

(٣) الضرمة: السَّعَفة أو الشِّيحة في طرفها نار، والجمرة، وقيل: النار نفسها.

(٤) شرح الجمل له ص ٥٥١ ولابن عصفور ١: ٥٦٤ ولابن أبي الربيع ٢: ١٠٥٦.

(٥) تقدم في ص ٣١١.

بَكَيتُ أخا لأواءَ ....

البيت؛ ألا ترى أنه يَندب ميِّتًا، فدلَّ ذلك على أنه يريد بضَرُوب معنى الماضي.

ورُدَّ هذا[1] بأنه محمول على حكاية الحال، كما قالوا في قوله ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[2].

/وقوله **ورُبَّما بُنِي فَعَّال** إلى آخره[3] مثال ذلك: دَرَّاك مِن أَدْرَكَ، وسَآر مِن أَسْأَرَ[4]، ومِعْطاء ومِهْداء ومِعْوان مِن أعطى وأهدى وأعان، ونَذير وأليم وسَميع مِن أَنْذَرَ وآلَمَ وأَسْمَعَ، ومنه قول الشاعر[5]: [٥: ٣٦/ب]

أَمِنْ رَيحانةَ الدَّاعي السَّميعُ ... يُؤَرِّقُني، وأَصْحابي هُجُوعُ

ورَهُوق من أَرْهَقَ، قال الشاعر[6]:

جَهُولٌ، وكانَ الجَهلُ منها سَجِيَّةً ... غَشَمْشَمةٌ، لِلقائدينَ رَهُوقُ

يصف ناقة، ومعنى غَشَمْشَمة: عزيزة النفس، ورَهُوق: كثيرة الإرهاق لمن يقودها.

ص: ولا يَعمل غيرُ المعتمِد على صاحبٍ مذكورٍ أو منويٍّ، أو على نفيٍ صريحٍ أو مؤوَّلٍ، أو استفهامٍ موجودٍ أو مقدَّرٍ، ولا الماضي غيرُ الموصول به

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٥.

(٢) سورة الكهف: الآية ١٨. شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥١.

(٣) هو قوله: «ورُبَّما بُنِيَ فَعَّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِيلٌ وفَعُولٌ مِن أَفْعَلَ».

(٤) أسأر: أبقى.

(٥) هو عمرو بن مَعْدي كَرِبَ. شعره ص ١٤٠ والأصمعيات ص ١٧٢ [٦١] والكامل ١: ٢٦١ والخزانة ٨: ١٧٨ - ١٨٧ [٦٠٦]، والبيت مطلع الأصمعية. السَّميع: المُسْمِع.

(٦) هو حميد بن ثور. الديوان ص ٣٦. والبيت ملفق من بيتين في منتهى الطلب ٧: ٣٨٠ [٣٩٨]، والمحكم ٥: ٢٣٨ واللسان (غشم)، وآخره في منتهى الطلب والمحكم: زهوق.

«أل»، أو محكيٌّ به الحال، خلافًا للكسائي، بل يَدُلُّ على فعلٍ ناصبٍ لِما يقع بعدَه مِن مفعولٍ به يُتَوَهَّمُ أنه معموله. وليس نصبُ ما بعدَ المقرونِ بـ«أل» مخصوصًا بالمضيِّ، خِلافًا للرُّمَّانيِّ ومَن وافَقَه، ولا على التَّشبيه بالمفعول به، خِلافًا للأخفش، ولا بفعلٍ مُضمَرٍ، خِلافًا لقومٍ.

ش: أمَّا اشتراط اعتماده على ما سنذكر فهو مذهب جمهور البصريين، وذهب الأخفش[1] والكوفيون[1] إلى أنه لا يُشترط في إعماله الاعتماد. واستدلَّ الأخفش على إعماله غيرَ معتمد بقوله تعالى ﴿ودانيةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾[2] في قراءة من رفع (دانية)، فـ(دانيةٌ) عنده مبتدأ، و(عليهم) متعلق به، و(ظلالُها) فاعل بـ(دانية). وقد تقدَّم هذا المذهب في باب المبتدأ[3]. ولا حجة له في هذه الآية لاحتمال أن تكون (دانيةٌ) خبرًا مقدمًا، و(ظلالُها) مبتدأ.

ومثال اعتماده على صاحبٍ مذكورٍ ما مثَّل به المصنف[4] من قوله: زيدٌ مُكرِمٌ رجلاً طالبًا العلمَ مُحَقِّقًا معناه، فمَثَّلَ بما وقع خبرًا وصفةً وحالاً، واكتفى بقوله مُكرِمٌ رجلاً عن أن يعتمد ثانيًا لأداة النسخ، نحو: كان زيدٌ ضاربًا عمرًا، وإنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا، وظننتُ زيدًا ضاربًا عمرًا، وأعلَمتُ زيدًا عمرًا ضاربًا جعفرًا.

وأصحابنا يفصِّلون الاعتماد، فيقولون[5]: شرطه أن يعتمد على أداة نفي أو أداة استفهام، أو يقع صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبرًا لذي خبر، أو ثانيًا لظننتُ، أو ثالثًا لأعلَمتُ.

---

(١) تقدم تخريجه في ١: ٤٣، وانظر أيضًا ٣: ٢٧٢، ٣٣٣.

(٢) سورة الإنسان: الآية ١٤. وتقدم تخريجها في ٣: ٣٣٣.

(٣) ٣: ٢٧٢، ٣٣٣.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٧٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٣.

ولو تقدَّم الوصف على ما هو خبر له، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٌ أخوه زيدًا، على معنى: أخوه ضاربٌ زيدًا، بالابتداء والخبر - لكان قبيحًا. ومنهم من جوَّزه على ضعف.

ومثالُ اعتماده على صاحب مَنْويٍّ قولُ الشاعر[1]:

وما كُلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ ... وما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

وقولُ الآخر[2]: / [٥: ٣٧/أ]

إنِّي حَلَفْتُ بِرافِعِينَ أَكُفَّهُمْ ... بينَ الحَطِيمِ وبينَ حَوضَيْ زَمْزَمِ

وقولُ الآخر[3]:

فَريقانِ : مِنهم جازِعٌ بَطْنَ نَخْلةٍ ... وآخَرُ مِنهمْ قاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ

وقولُ الآخر[4]:

إنَّ النَّدَى وأبا العَبَّاسِ فارْتَحِلُوا ... مِثلُ الفُراتِ إذا ما مَوْجُهُ زَخَرَا

إنْ تَبْلُغُوهُ تَكُونُوا مِثْلَ مُنْتَجِعٍ ... غَيْثًا يَمُجُّ ثَراهُ الماءَ والزَّهَرَا

وقال السهيلي: «يقبح إعماله في المفعول إذا جعلتَه فاعلاً أو مبتدأ، أو أدخلتَ عليه عوامل الأسماء كحروف الجر، أو جعلتَه مفعولاً لِما تمحض معنى الاسم» انتهى كلامه. ولذلك شرط في إعماله أن يعتمد على أداة نفي أو استفهام، أو يقع صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبرًا. قال السهيليُّ: «وأمَّا[5]:

---

(١) هو أبو الأسود الدؤلي. الديوان ص ٤٥، والبيت له في الحيوان ٥: ٦٠١ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٤٣٨ والمؤتلف ص ٢٢٤ والعمدة ١: ٥٦٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٢٧ - ٢٣٠ [٣٢٧]. وهو بلا نسبة في الكتاب ٤: ٤٤١. وقيل: هو لمودود العنبري.

(٢) هو الفرزدق. الديوان ص ٧٦١.

(٣) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٤٣. جازع: قاطع. والنجد: الطريق العالي. وكبكب: اسم جبل.

(٤) هو الفرزدق يمدح العباس بن الوليد بن عبد الملك. الديوان ص ٤٢٣.

(٥) تقدم البيت في ص ٣٩.

وكَمْ مالِئٍ عَينَيهِ مِنْ شيءِ غَيرِهِ إذا راحَ نحوَ الجَمرةِ البِيضُ كالدُّمَى

فحَسُنَ إعماله لأنه نعت، والمعنى: وكم رَجُلٍ مالئٍ عينيه. ولا يشبه: هذا غلامُ ضاربٍ زيدًا وإن كان معناه: هذا غلامُ رجلٍ ضاربٍ زيدًا؛ لأنك إذا حذفت المنعوت بعد «كم» كانت كم هي ذلك الاسم في المعنى، بخلاف قولك: غلامُ رجلٍ ضاربٍ زيدًا؛ لأنَّ الغلام ليس هو الرجل في المعنى، فمِن ثَمَّ لم يَنُب مَنابَه إذا حُذف؛ لأنه غيره، فهذا الفرق بينهما. ويجوز على هذا القياس: كلُّ مُكرِمٍ زيدًا فأكرِمْه؛ لأنَّ كلاً بمنْزلة كم في النيابة عن المنعوت؛ إذ ليس بغير له» انتهى. والسماع في الأبيات السابقة يردُّ على السهيليِّ ما قاله.

وقوله **أو مؤوَّلٍ** يعني بالنفي الصريح، ومن ذلك قولُ الشاعر[1]:

وإنَّ امرأً لم يُغْنَ إلا بِصالحٍ لَغَيرُ مُهينٍ نَفسَهُ بِالمَطامِعِ

وفي البسيط: «وأمَّا ما هو معمول للتابع الحقيقي فهل هو في حكم ما هو تابع، كقولك: مررتُ برجلٍ غيرِ ضاربٍ أخوه عمرًا، وهذا رجلٌ غيرُ ضاربٍ أخوه عمرًا، فجوَّزه بعضهم، وبعضهم لم يجوز هذا، بل قال: يحتاج فيه إلى اعتماد. وإنما جاز هذا المثال المذكور لأنَّ غيرًا فيها معنى النفي، فهو معتمد على النفي، فلو قلت زيد مثلُ ضاربٍ أخوه عمرًا لم يجز، وفيه نظر».

وقوله **أو استفهامٍ موجودٍ** مثاله قوله[2]:

أناوٍ رِجالُكَ قَتلَ امْرئٍ مِنَ العِزِّ في حُبِّكَ اعْتاضَ ذُلاً

وقوله **أو مُقَدَّرٍ** مثاله[3]:

ليتَ شِعْري مُقيمٌ العُذْرَ قَومي لِيَ أَمْ هُمْ في الحُبِّ لي عاذِلُونا

/تقديره: أمُقيمٌ. [٥: ٣٧/ب]

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ٧٣.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٧٣ و ٣: ٥٦٦.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٧٤.

وذكر المصنف في غير هذا الكتاب[1] من وجوه الاعتماد أن يعتمد على حرف النداء، وأنشدَ قول الشاعر[2]:

فيا مُوقِـدًا نـارًا لِغَـيرِكَ ضَـوءُها ... ويا حاطِبًا في غَيرِ حَبْلِـكَ تَحْطِـبُ

ولم يذكر ذلك أصحابنا.

وقد نازع المصنفَ ابنُه بدر الدين، فقال[3]: «المسوّغ في النداء هو اعتماده على موصوف محذوف، وليس حرف النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأنَّ النداء من خواص الأسماء».

وزاد بعض النحويين[4] في وجوه الاعتماد أن يعتمد على إنّ، فأجاز: إنَّ قائمًا زيدٌ، على أن يكون قائمًا اسم إنَّ، وزيد فاعل به أغنى عن الخبر. ونسبه الصَّيْمَرِيُّ[5] إلى البصريين. والصحيح أنَّ «إنَّ» حرفٌ غيرُ طالب للفعل، وأنه يختصُّ بالمبتدأ، ولا يُبطل عملَه تأخيرُه؛ لأنه قويٌّ كالفعل.

وذهب بعض النحويين[6] إلى أنه إذا تباعد عنه معموله مقدَّمًا عليه لم يعمل فيه، كقولك: عبدَ اللهِ جاريتُك أبوها ضاربٌ، وأكثر النحويين يجيزونه، كأبي العباس[7] وغيره[8].

---

(١) ذكر ذلك في الألفية. شرح الألفية لابن عقيل ٣: ١٠٧.

(٢) هو الكميت. الديوان ص ٥٣٥ [دار صادر]. ولم أقف عليه في كتب ابن مالك.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٤.

(٤) الأصول ١: ٢٣٢، وقد نسبه إلى أصحابه، يعني البصريين.

(٥) التبصرة ص ٢١٣.

(٦) ذهب إلى ذلك الكسائي والفراء كما في المسائل البصريات ص ٥٤٥.

(٧) المقتضب ٤: ١٥٦ والمسائل البصريات ص ٥٤٥ والتبصرة ص ٢١٨.

(٨) منهم الفارسي. المسائل البصريات ص ٥٤٥ - ٥٤٧.

وقوله **ولا الماضي غيرُ الموصول به** إلى آخر المسألة[1] اسمُ الفاعل إذا كان ماضيًا وليست فيه أل في إعماله خلاف:

ذهب البصريون[2] إلى منع إعماله؛ لأنَّ اسم الفاعل إنما شُبِّهَ بالمضارع، فهو يعمل بمعنى الحال والاستقبال.

وفي البسيط: «الماضي يُشبِه فِعلَه في المعنى في أنَّ له تعرُّضًا للزمان الخاصِّ به، وما ليس كذلك يُشبِهه في أمرٍ معنويٍّ، وهو تعرضه للزمان الخاصِّ به، ولفظيٍّ، وهو مشابهته في عِدَّة الحروف وموازنة الحركات، فيكون هذا الضرب أقوى في قصد الفعل، ويبعد به عن الوصف، لكنَّ شبهته أنه لَمَّا اشتُقَّ للصفة في أنه دالٌّ على حصول معنًى في محلٍّ صحَّ جريانه وصفًا، والماضي أبعَد، فيَقرُب من الوصف، فلذلك لا خلاف في إعمال الأول لحصول المشابهة، واختلفوا في إعمال الماضي» انتهى.

وذهب الكسائيُّ[3] وهشام وأبو جعفر بن مضاء صاحب «كتاب المُشرق» - قيل: والعراقيون - إلى جواز إعماله ماضيًا. ويسميه العراقيون إذا عمل فِعلاً، وإذا لم يعمل اسمًا، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح. واستدلُّوا بأنه إنما عَمل لكونه في معناه ومشتقًّا منه، ولأنه يَطلب ما يَطلب الفعل، والفعلُ إنما عَمل لكونه يَطلب في المعنى، وكذلك هذا، فليعمل، ولا يتخصص به ماضٍ من مستقبل[4]. واستدلُّوا على جواز

---

(١) هو قوله «ولا الماضي غيرُ الموصول به أل، أو محكيٌّ به الحال، خلافًا للكسائي، بل يَدُلُّ على فعلٍ ناصبٍ لِما يقع بعدَه مِن مفعولٍ به يُتَوَهَّمُ أنه معموله».

(٢) البديع ١: ٥١٤.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢٠٤ والمقتصد ١: ٥١٢ - ٥١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٠.

(٤) ولا يتخصص به ماض من مستقبل واستدلوا: سقط من ك، ن.

ذلك من السماع بقوله تعالى ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1]، وبقول الشاعر[2]:

ومَحْرٍ كَغُلاَّنِ الأُنَيْعِمِ بالغٍ ديارَ العَدُوِّ ذي زُهاءٍ وأَرْكانِ

وبقول الآخر[3]:

فَرِيقانِ : مِنهُم جازِعٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ .....

البيت. فـ((باسِطٌ)) بمعنى بَسَطَ؛ لأنه إخبار عما مضى. وواو رُبَّ[4] كرُبَّ، تخلص ما تدخل عليه إلى الماضي. و((جازِعٌ بَطنَ نخلةٍ)) إخبار عما مضى؛[5] بدليل قوله[6]:/ [٥: ٣٨/أ]

ولِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رأى مِنْ تَفَرُّقٍ أَشَتَّ وأَنْأَى مِنْ فِراقِ الْمُحَصَّبِ

وقالت العرب: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فَسُوَيْتِرٌ فَرْسَخًا[7].

وتأوَّلَ مَن منع ذلك هذا السماعَ بأنَّ ذلك حكاية حال، قالوا: والدليل على أنَّ اسم الفاعل إذا أُعمل والمعنى على المضيِّ المرادُ به حكاية الحال أنه لا يوجد عاملاً إلا في موضع يَسوغ فيه وقوع الفعل المضارع؛ نحو قولك: كان زيدٌ ضاربًا

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٨.

(٢) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٩٣ والمعاني الكبير ٢: ٩١٢. المحر: الجيش الضخم. والغلاّن: جمع غالّ، وهو نبت. والأنيعم: اسم وادٍ. والزهاء: المقدار في العدد، يريد: إنه لا يمكن ضبطه بالعدد، وإنما يحزر حزرًا. والأركان: جوانبه المحيطة به.

(٣) هذا صدر بيت تقدم في ص ٣٢١.

(٤) أي: الواو في قوله: ومَحْرٍ.

(٥) وواو رُبَّ كرُبَّ ... وجازع بطن نخلة إخبار عما مضى: سقط من ك.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٤٣. وهذا البيت قبل البيت السابق بلا فاصل. المحصَّب: موضع رمي الجمار بمنى.

(٧) حكاه الكسائي عن العرب. شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٠.

عمرًا، فالضرب ماضٍ من جهة المعنى، وقد عَمل اسم الفاعل، ولو صَرَّحتَ هنا بالفعل كان مضارعًا. ووقوعُ الماضي ضعيف، فلولا أنهم أرادوا حكاية الحال في هذا الموضع ما كان وجهٌ لوقوع المضارع فيه. وكذلك: جاء زيدٌ واضعًا يدَه على رأسه، لو أتيتَ بالفعل لقلت: جاء زيدٌ يضعُ يدَه على رأسه، فدلَّ على أنهم قصدوا حكاية الحال. ولذلك أعربه النحويون في هذا الكلام حالاً وإن كان المعنى على المضيِّ. فالواو في ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ﴾ واو الحال، فهو إذًا من المواضع التي يقع فيها المضارع وإن كان ماضيًا من جهة المعنى، تقول: جاء زيدٌ وأبوه يَضحك، ولا يَحسُن: وأبوه ضَحِكَ.

وأمَّا «بالغٍ ديار» فساغ ذلك لأنك لو أتيت مكانه بمضارع لساغَ؛ لأنَّ رُبَّ تَصرف معناه إلى المضيِّ دون لفظه. وخرَّجه ابن طاهر على إضمار فعل، أي: يَبلُغ ديارَ العدوّ.

وإنما يثبت ما قال الكسائيُّ ومَن معه أنْ لو حُكي من كلامهم: هذا ضاربٌ عمرًا أمسِ؛ لأنك لو أتيت منها بالفعل وجب أن يكون ماضيًا، فكنت تقول: هذا ضربَ زيدًا أمسِ، ولا يحسُن: هذا يضرب زيدًا أمسِ. وأمَّا هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فلا حجة فيه؛ لأنه عَمل في المجرور، وليس بمفعول صحيح، والظرف والمجرور يعمل فيهما اللفظ المتحمِّل لمعنى الفعل وإن لم يكن مشتقًّا، فالأَحرى أن يعمل فيه اسم الفاعل بمعنى المضيِّ لأنه مشتقّ.

ومما يُبين فساد هذا المذهب أيضًا تعريف اسم الفاعل الماضي بالإضافة إلى المعرفة؛ ولو كانت إضافتُه مِن نصبٍ لم يتعرَّف، كحاله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال؛ ومن تعريفه بالإضافة قول الشاعر[1]:

لئن كنتَ قد بُلِّغْتَ عَنِّي خِيانةً لَمُبْلِغُكَ الواشي أَغَشُّ وأَكْذَبُ

---

(١) تقدم البيت في ص ٢٦٨.

فـ«مُبْلِغُكَ» اسم فاعل بمعنى الماضي، وقد تعرَّف بالإضافة، ولذلك وصفه بالمعرفة، وهو الواشي، ولا يوجد من لسانهم: مررتُ بضاربِ هندٍ أمسِ ضاحكٍ.

وزعم الفراء[1] أنَّ مِن العرب مَن لا يُعَرِّف اسم الفاعل بمعنى المضيِّ بالإضافة، كما أنه بمعنى الحال والاستقبال كذلك، وأنشد[1]:

يا رُبَّ هاجي مِنْقَرٍ يَبتَغي به ... لِيَكْرُمَ لَمَّا أَعْوَزَتْهُ الْمَكارِمُ

واستدلُّوا على المضيِّ بقوله: لَمَّا أَعْوَزَتْه. قال[2]: «وسَمع أعرابيًا يقول بعد انصرام /رمضان: يا رُبَّ صائمه لن يَصومَه وقائمِه لن يَقومَه». قال: وكَثُرَ في كلامهم: الضارِبُه[3] والشاتِمُه، لَمَّا لم يتعرَّف بالإضافة. [٥: ٣٨/ب]

وهذا عند البصريين متأوَّل، أمَّا «يا رُبَّ هاجي مِنْقَرٍ» فقد يكون هاجي أضيف بمعنى الحال. وأمَّا «يا رُبَّ صائمه» فيريد: يا رُبَّ مُقَدِّرٍ في نفسه صومَه، والعرب تقول: إنه مسافرٌ غدًا، أي: يُقَدِّرُ في نفسه السفرَ غدًا، ومنه: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا[4]. وأمَّا «الضارِبُه» فالهاء عند البصريين مفعوله. وإنما بَنى الفراء على أصله في جواز: الضاربُ زيدٍ[5].

وحكى بعض شيوخنا الإجماع على أنَّ اسم الفاعل الماضي يتعرف بما أضيف إليه.

وهذا الخلاف الذي ذكرناه في عمل اسم الفاعل الماضي دون «أل» هو بالنسبة إلى المفعول به، فأمَّا هل يرفع الفاعل فمسألة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنه

---

(١) معاني القرآن له ٢: ١٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٥. وأوله فيه: «وسمع الكسائي أعرابيًّا».

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٢٦.

(٤) الكتاب ٢: ٥٢.

(٥) الأصول ٢: ١٤ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٢ والمفصل ص ١٠٠ والبديع ص ٥١١. وتأويله عنده: الذي هو ضاربُ زيدٍ.

لا يعمل في الفاعل كما لا يعمل في المفعول به، وبه قال ابن جني، قال في حرف الواو من «سر الصناعة» له: «إنَّ اسم الفاعل بمعنى المضي لا يرفع الظاهر»[1]. وهو اختيار الأستاذ أبي علي[2] والمتأخرين من أصحابنا.

وذهب بعضهم[3] إلى أنه يرفع الفاعل. واختاره ابن عصفور. وهذا الخلاف إذا كان الفاعل ظاهرًا.

فإن كان مضمرًا فحكى ابن عصفور اتفاق النحويين على أنه يرفعه. وليس كما ذكر، بل في ذلك خلاف: ذهب الجمهور إلى أنه يرفعه. وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف[4] إلى أنه لا يرفع المضمر. والذي تلقَّفناه[5] أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير.

وهنا فرع اختلف فيه البصريون، وهو إذا كان اسم الفاعل ماضيًا، وكان فعله مما يتعدَّى إلى أكثرَ من واحد، وذلك نحو: هذا مُعطي زيدٍ درهمًا أمسِ، فذهب الجرميُّ والفارسيُّ[6] والجمهور[7] إلى أنَّ الثاني منصوب بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره اسمُ الفاعل. ووقفوا في ذلك مع الأصل، وهو أنَّ اسم الفاعل بغيرِ «أل» لا يعمل إذا كان ماضيًا، فالتقدير: أعطاه درهمًا.

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦٤٣.

(٢) التوطئة ص ٢٦١.

(٣) تقدم في ص ٣٠٤ أنَّ هذا هو الظاهر من كلام سيبويه.

(٤) قال: «فإن كان اسم الفاعل والمفعول لِما مضى لم يعملا في مفعول، وضعُف رفعُهما للظاهر، وأضيفا إلى ما بعدهما، كشاتم زيدٍ، وصاحب عمرٍو» شرح الجمل له ص ٥٣٢.

(٥) ظ، د: تلقيناه. ن: تلقفنا.

(٦) الإيضاح العضدي ص ١٤٣ - ١٤٤ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٧٩.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢٠٤ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٧٩ وشرح المصنف ٣: ٧٨.

وذهب السيرافيُّ[1] والأعلمُ وبعض المحققين كأبي عبد الله بن أبي العافية والأستاذ أبي عليٍّ[2] وأكثر أصحابه[3] إلى أنه منصوب بنفس اسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي. وهو اختيار أبي جعفر بن مضاء. قالوا: لأنه قَوِيَ شَبَهُه بالفعل هنا، وذلك أنه يطلب ما بعده من جهة المعنى، ولا يُمكِنُ إضافتُه إليه؛ لأنه قد استقلَّ لإضافته إلى الأول، فأشبهَ الفعلَ بهذا؛ لأنَّ الفعل يطلب ما بعده، ولا يُمكن إضافته إليه، وصار في ذلك كالمعرَّف بالألف واللام، فكما أنَّ اسم الفاعل المعرَّف بالألف واللام يعمل - وإن كان بمعنى المضي - لنيابته مناب الفعل، على ما سيذكر إن شاء الله - فكذلك يَعمل في الثاني إذا كان معرَّفًا بالإضافة إجراءً له مُجراه لِشَبَهِه به من حيث كونه معرفة مثله.

واستُدِلَّ[4] لصحة هذا القول باسم الفاعل من باب ظَنَّ إذا قلت: /هذا ظانٌّ [٥: ٣٩/أ] زيدٍ قائمًا أمسِ، فظانّ يطلب اسمين، ولا يجوز حذف أحدهما اقتصارًا، فلو نصبتَ قائمًا بمضمر لَزِمك حذف الثاني الذي يطلبه ظانّ، ولا يجوز حذفه اقتصارًا، فيبقى حذفه اختصارًا، والمحذوف اختصارًا بمنزلة الثابت، فيلزم أن يكون اسم الفاعل عاملاً فيه، أو تقدّر لذلك المحذوف عاملاً، فيلزم حذف الثاني لاسم الفاعل، ويرجع الكلام في هذا المحذوف الثاني، ويتسلسل إلى ما لا نهاية له. وبهذا اعتَرضَ أبو الفتح[5] على أبي عليٍّ، فسكت.

قال بعض أصحابنا: «وإذا لزم إعمال ظانّ بمعنى الماضي في الاسم الثاني وجب أن يُعتقد مثل ذلك في مُعطي زيدٍ أمسِ درهمًا وأمثاله. وهذا الإلزام لا مخلص

---

(١) شرح الكتاب له ٣: ٢٠٤ وشرح الجزولية الكبير ٢: ٨٧٩ وشرح المصنف ٣: ٧٨.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٧٩.

(٣) شرح الجمل الكبير ١: ٥٥٢.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٧٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٢.

(٥) هذا الاعتراض في كتاب «القَدّ» له كما في البسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٠٩ - ١٠١٠ والكافي لابن أبي الربيع ص ١٠٠٨.

منه لمن يعتقد أنَّ الثاني منصوب بفعل مضمر إلا أن تقول إنَّ العرب لا تقول هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائمًا. وإنما استغنت عنه بقولها: هذا ظَنَّ زيدًا أمس قائمًا، وفي ذلك خروج عما عهد في الأفعال المتصرفة من أنه يجوز أن يعني اسم الفاعل منها الحال والاستقبال والمضي» انتهى كلامه.

وسألت شيخنا الأستاذ أبا الحسن بن الضائع عن هذه المسألة، وذكرتُ له هذين المذهبين واعتراض ابن جني وسكوت أبي علي عنه، فقال: سكوت أبي علي استهزاء به وبضعف اعتراضه لا قصور، والصحيح ما ذهب إليه أبو علي. ثم أملى عليَّ ما نصه:

«فإن قيل: هذا لا يُتَصَوَّر في باب الظن مِن قِبَلِ أنه لا يجوز فيه الاقتصار، وكذلك الاختصار؛ لأنَّ المحذوف اختصارًا كالمنطوق به، فإن قدَّرتَ عاملاً لزم التسلسل.

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ قولهم هذا ظانٌّ زيدٍ إنما يكون على حد قولهم: ظننتُ بزيد، ثم جئت باسم الفاعل منه، فقلت: هذا ظانٌّ زيدٍ، فأصله: ظانٌّ بزيد، ولا يحتاج هذا إلى مفعولين ثم حَذفتَ وأَضَفتَ، فـ«زيد» في الموضعين ليس مذكورًا على أنه مفعول به، بل على أنه محلٌّ لوقوع الظن» انتهى هذا الوجه، وهو إحالة لصورة المسألة؛ لأنَّ الخلاف إنما وقع في اسم الفاعل الماضي المضاف إلى المفعول الأول والجائي بعده المفعول الثاني منصوبًا؛ فهل يُنسب العمل في الثاني إليه أو إلى فِعلٍ محذوف؟ ولم يقع الخلاف في هذا التركيب إلا على هذا التقدير.

وأمَّا إجازته على أنه اسم فاعل من قولهم ظننتُ بزيدٍ، أي: جعلتُه مَوضِعَ ظَنِّي، ولا يتعدى إذ ذاك إلى مفعولين، نحو قوله[1]:

---

(١) تقدم البيت في ٦: ٣٥.

فَقُلتُ لهمْ : ظُنُّوا بـــأَلْفَيْ مُـــدَجَّجٍ سَـــراتُهُمُ في الـــسَّابِرِيِّ المُـــسَرَّدِ

فليس المتنازع فيه، بل تخريج هذا التركيب على هذا التأويل هو إقرار بصحة الإلزام.

وقد تنبه المصنف في الشرح لقريب من هذا التخريج الذي خَرّجه شيخنا أبو الحسن، فقال[1]: «وأمَّا هو ظانٌّ زيدٍ فاضلاً - يعني وهو ماضٍ - فليس فيه إلا حذف أوَّل مفعولي ظنّ /المدلول عليه بظانٍّ، وذلك شبيه بحذف ثاني مفعولي ظنَّ المحذوف [٥: ٣٩/ب] في: أزيدًا ظننتَه فاضلاً، وأمَّا ظانّ فليست إضافته على نية العمل فيطلب مفعولا ثانيًا، ولكن إضافته كإضافة اسم جامد، وكاستعماله غير مضاف في نحو: هذا ظانٌّ أمسِ زيدًا فاضلاً، على نصب زيد وفاضل بـ«ظَنٍّ» مدلولاً عليه باسم الفاعل، فهذا وأمثاله لا خلاف في جوازه، وبه يُتَخَلَّص من إعمال اسم الفاعل الماضي غير موصول به الألف واللام» انتهى كلامه.

والوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما الأستاذ أبو الحسن: «أنَّ حذف الاقتصار إنما امتنع حيث لا يذكر المفعول الثاني، فأمَّا إذا كان قد اشتمل على المعمولين معًا - وإن لم يذكر الثاني على أنه مفعول بذلك الفعل - فإنه يجوز، كقولهم: ظننتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ، لَمّا اشتمل الكلام على ذكر المفعولين معًا - وإن لم يكن لظننت إلا مفعول واحد هنا - جاز، فكذلك مسألتنا، قد اشتمل الكلام فيها على ذكر المفعولين معًا، وكذلك في الاشتغال إذا قلت: أزيدًا ظننتَه منطلقًا، فلا يحتاج هنا تقدير مفعول ثانٍ لظننتُ المحذوفة؛ لأنَّ المفعول الثاني قد ذُكر مع المفسِّر، ولذلك لم يحتج في أقائمٌ أخواك لتقدير خبر؛ لأنه قد اشتمل على ذكر الخبر والمخبر عنه. وكذلك قولهم: عسى أن تقوم، لا يحتاج إلى تقدير خبر لعسى؛ لأنَّ اسمها قد اشتمل على ذكر الاسم والخبر».

---

(١) ٣: ٧٨.

قال شيخنا أبو الحسن: «انفصل بهذا شيخنا أبو زكرياء بن ذي النون[1] عما ألزم أبو علي في قوله: إنه منصوب بإضمار فعل، وهو انفصال صحيح، ولم أره لغيره» انتهى.

وهذا الوجه الذي انفصل به أبو زكرياء عن الاعتراض قد تقدَّمه إلى مثله الأستاذ أبو جعفر أحمد بن الإمام أبي الحسن بن الباذش، نقلتُ من خطه: «مما يدلُّ على أنَّ قوله ﴿وجاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا﴾[2] منصوب بإضمار فعل على ما يذهب إليه أبو علي[3] قولُهم: عبدَ الله أظنُّه ذاهبًا، ولولا التباس إحدى الجملتين بالأخرى ما جاز أن تقول: أظنُّ عبدَ اللهِ؛ لأنَّ الاقتصار لا يجوز، ولكنَّ الحذف لدلالة المفعول في الجملة الثانية» انتهى ما نقلته من خطه.

ولما كان هذا الاعتراض قويًّا عند الأستاذ أبي الحسين بن أبي الربيع أنكرَ مجيء ذلك من لسان العرب، وقال[4]: «لا يجوز: هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا أمسِ؛ لأنك إن نصبتَ شاخصًا بإضمارِ فعلٍ كنتَ قد اقتصرتَ على واحد، ولا يجوز في باب ظنَّ، وإن نصبتَ بظانٌّ أعملتَ اسم الفاعل بمعنى الماضي، وهذا لم يثبت».

وقال أيضًا[5]: «كان الأستاذ أبو علي يأخذ في الانفصال عنه وجهين، يعني عن اعتراض ابن جني على أبي علي:

---

(١) هو يحيى بن ذي النون بن يحيى الإشبيلي النحوي أبو زكرياء. أخذ عن أبي الحسن الدَّبَّاج وأبي علي الشلوبين وابن الضائع، كان من جِلَّة الأسانيد النبهاء، توفي في مُرَّاكش وسنه نحو من ستين سنة. بغية الوعاة ٢: ٣٣٢.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٩٦. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾. السبعة ص ٢٦٣.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٣: ٣٦٣.

(٤) الملخص ١: ٣٠١.

(٥) الكافي في الإفصاح ص ١٠٠٨ - ١٠٠٩.

أحدهما: أن يُفرق بين باب ظننتُ، فينصب باسم الفاعل لعدم جواز الاقتصار، وبين باب أعطيت، فينصب فيه بإضمار فعل لجواز الاقتصار.

الثاني: أن يُدَّعى أنَّ العرب لا تقول: هذا ظانٌّ زيد شاخصًا أمسِ، وإنما تقول: هذا الظانُّ زيدًا /شاخصًا أمسِ؛ لأنَّ شاخصًا يتعذر أن يُنصب بظانّ؛ لأنه [٥: ٤٠/أ] بمعنى الماضي، واسمُ الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، ويتعذر أن يُنصب بإضمارِ فعلٍ لِما فيه من الاقتصار حيث لا يُقتصر» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقال أبو عبد الله بن هشام الخضراوي: «انقطاع أبي عليٍّ لأنَّ الفعل متصرف متعدٍّ إلى اثنين، فقياسه أن يجوز كسائر الأفعال المتصرفة، ولو رَكب أصله فقال: هذه المسألة لا تجوز لهذا الذي ذكرته، لم يُثبت فسادَ قوله إلا سَماعُها، وقد بحثتُ عن هذه المسألة، فما رأيتُ أحدًا حكاها مسموعة».

وفي «الإفصاح»: ويتخلص أبو علي بعد إجازة هذه المسألة لوجه قاله الناس، وشيخه ممن خالف فيه، وهو أنَّ ما حُذف واستُغني عنه لمفسِّر يُفَسِّره إنما يُقَدَّر للاحتياج إليه وإصلاحًا لِلَّفظ لا لعمل يعمل فيه طالبه من جهة المعنى؛ نحو ما يجوز في الشعر من قوله: كي زيدٌ يقومَ، وقوله[1]:

..... أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

فـ«زيدٌ» يرتفع عندهم بالفعل المقدَّر، وذلك الفعل غير منصوب بـ«كي»، وكذلك «الريحُ» مرفوعة بـ«تَميل» مقدرة، وهي غير مجزومة، والمنصوب الفعل الظاهر. وكذلك قوله: زيدٌ الخبزَ آكلُه، إذا نُصب الخبز بآكِل مضمرة لا يكون ذلك المضمر خبرًا لزيد ولا مرفوعًا به، وهذا الظاهر هو الخبر المرفوع بالمبتدأ. وكذلك: هذا مُعطي زيدٍ، وظانُّ زيد، قد عُلم[2] مفعولهما، ولا يجوز ظهورهما في اللفظ لإغناء المذكور عنهما، ولا يُقَدَّر فيهما عمل كما تقدَّم، فإذا لم يُقَدَّر في محذوف ظانّ عمل، وكان في حكم الموجود - لم يلزم فيه إجازته.

---

(١) هذا عجز بيت تقدم في ٦: ٣٠٨.

(٢) علم: سقط من ك، ن.

وقد مثّل السيرافي[1] بظانّ زيدٍ قائمًا، وذكر أنّ النحويين ينصبون قائمًا بالمضمر، فلا يكون هذا القول إلا على هذا الوجه.

إلا أنّ شيخه أبا بكر كان يقول: العامل في الظاهر كي أخرى، وأينما أخرى[2]، وضاربًا ذُكر عوضًا مما أُضمر. ويقول في آكِل الظاهر: هو خبر مبتدأ، والضمير هو خبر الأول.

وكان ابن خروف يقول في هذه المسألة: «الظاهر تابع للمضمر في إعرابه المقدَّر». وخطّأه أشياخنا حين قال هذا القول؛ لأنّ التابع لم يوجد بدلاً من المتبوع. وقد رأيت أبا بكر بن طاهر أشار إلى هذا القول، فقال في «طُرَره على الإيضاح»: «هذا عالمُ زيدٍ أخاك، تنصبه بقول مضمر، وتحذف من الأول ما يكون في الثاني كما تحذف من الثاني». يعني: إذا قلت: هذا ظانُّ زيدٍ منطلقًا وعمرٍو - تحذف منطلقًا لدلالة الأول عليه، وأصله أنّ ما حذف من هذا فالمذكور عوض منه، وهو غير مقدَّر، كحذف الاستقرار في: زيدٌ عندك، وحذف الفاعل في: ضُرِبَ زيدٌ، والمفعول في: وُلد له ستون عامًا[3].

وقوله **وليس نَصبُ ما بعدَ المقرون بـ«أل» مخصوصًا بالمُضِيِّ، خلافًا للرُّمَّانيِّ ومَن وافَقه** اسم الفاعل إذا دخلتْه «أل» عمل مطلقًا ماضيًا ومستقبلاً وحالاً. /وإنما عمل ماضيًا - وإن كان لا يشبه المضارع - لأنّ عمله بالنيابة، فنابت أل عن الذي وفروعه، وناب اسم الفاعل عن الفعل الماضي، فقام تأوُّله بالفعل مع تأوُّل «أل» بـ«الذي» مقام ما فاته بالشبه اللفظي، كما قام لزوم التأنيث بالألف وعدم النظير في الجمع مقام سببٍ ثانٍ في منع الصرف؛ وصار وقوعه صلة لـ«أل» مصححًا لعمله بعد أن لم يكن عاملاً، وقال الشاعر في إعماله ماضيًا[4]: [٥: ٤٠/ب]

---

(١) شرح الكتاب ٣: ٢٠٤.

(٢) الأصول ٢: ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٣) الكتاب ١: ١٧٦، ٢٢٣، ٢٣٠.

(٤) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١٣٤. الحلاحل: السيد في عشيرته.

واللهِ لا يَـــذهَبُ شَـــيخي بـــاطِلا حـــتى أُبـــيرَ مالِكًـــا وكـــاهِلا

القـــاتِلينَ المَلِـــكَ الحُلاحِـــلا خَـــيرَ مَعَـــدٍّ حَـــسَبًا ونـــائلا

وزعم قوم منهم الرماني أنه إذا دخلته «أل» لا يعمل إلا ماضيًا، ولا يعمل حالاً ولا مستقبلاً. وحملهم على ذلك أنَّ س حين ذكر اسم الفاعل بـ«أل» لم يُقدِّره إلا بـ«الذي فعل»[1]. وس إنما أراد أن يبين أنه إذا دخل عليه «أل» عمل بمعنى الماضي؛ لأنه كان قبل دخولها لا يعمل وهو ماضٍ، وأمَّا إذا كان بمعنى المضارع فإنه لا يحتاج إلى ذكره؛ لأنه كان قد صحَّ له العمل قبل أل، فإذا اقترنت به أل كان أحقَّ بالعمل وأولَى؛ لأنها إذا كانت مصحِّحة لعملِ ما كان لا يعمل فأَحْرَى أن يكون أَولَى بالعمل ما دخلت عليه مما كان عاملاً دونها، وقد وردَ السماع بذلك، قال الشاعر[2]:

إذا كُنتَ مَعْنِيًّا بِجُودٍ وسُؤْدَدٍ فلا تَكُ إلا الْمُجْمِلَ القَولَ والفِعْلا

وقال عمرو بن كلثوم[3]:

وأنَّـــا المُنْعِمُـــونَ إذا قَـــدَرْنا وأنَّـــا المُهْلِكُـــونَ إذا أُتينـــا

وأنَّـــا الـــشَّارِبُونَ المـــاءَ صَـــفْوًا ويَـــشْرَبُ غيرُنـــا كَـــدَرًا وطِينـــا

وقال تعالى ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[4].

ولقائل أن يقول: عمل في الظرف، ورائحة الفعل تعمل في الظرف، وما عمل في المفعول احتمل أن يكون بعضه ماضيًا.

---

(١) الكتاب ١: ١٨١.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٧٧. ك: معنيًّا بمجد.

(٣) جمهرة أشعار العرب ١: ٤١١ وشرح القصائد العشر ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣٥.

ومما يدلُّ على عمله غيرَ ماض قوله[1]:

الشاتِمَيْ عِرْضِي ، ولَـمْ أَشْـتُمْهُما والناذِرَينِ إذا لَـمَ الْقَهُمـا دَمِـي

وقوله **ولا على التشبيه بالمفعول به، خلافًا للأخفش** أل عند الجمهور[2] إذا دخلت على اسم الفاعل كانت موصولة. وذهب الأخفش[3] إلى أنها ليست موصولة، بل هي حرف تعريف كهي في الرجل، ودخولُها على اسم الفاعل يُبطل عمله كما يُبطله التصغير والوصف؛ لأنه يَبعُد عن الفعل بدخول ما هو من خواصِّ الاسم عليه، والمنتصب بعده إنما هو على التشبيه بالمفعول به[4]، مثل الوجه في قولك: الحسنُ الوجهَ، فلذلك لا يتقدم /عليه، كما لا يتقدم الوجه على الحسن. [٥: ٤١/أ]

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ المنصوب بالصفة المشبهة لا يكون إلا سببيًّا مشروطًا فيه شروط تُذكر في باب الصفة المشبَّهة؛ وهذا ينصب السَّبَبِيَّ والأجنبِيَّ، نحو: مررتُ بالضاربِ غلامَه، وبالضاربِ زيدًا.

ورُدَّ أيضًا بأنَّ اسم الفاعل بمعنى المضيِّ لو كان المنتصب بعده على طريق التشبيه لجاز أن ينتصب الاسم بعده وإن لم تدخل عليه أل؛ فلمَّا لم ينتصب بعده دلَّ على بطلان مذهبه. ويبين أنه مفعول باسم الفاعل - وعمل اسم الفاعل كما قلنا إذا لحقته أل في الأحوال الثلاثة - أنَّ عمله إذ ذاك من جهة أنه ناب مناب الفعل لا للشَّبَه، فإذا قلت الضارب فهو في معنى: الذي ضرب، أو: الذي يضرب.

ويدلُّ على ذلك عطف الفعل عليه في نحو ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾[5]، والرجوع إلى الفعل في الضرورة، قال[6]:

---

(١) هو عنترة. الديوان ص ٢٢٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٦٤.

(٢) تقدم تفصيل ذلك في ٣: ٦٠ وما بعدها.

(٣) انظر مذهبه هذا والرد عليه فيما تقدم في ٣: ٥٩ - ٦٠.

(٤) شرح المفصل ٦: ٧٧ وشرح ألفية ابن معط ٢: ٩٨٢.

(٥) سورة الحديد: الآية ١٨. ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾.

(٦) تقدم في ٣: ٦١، ٦٦.

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومتُهُ .....

وأصحاب الأخفش يقولون: إن قُصد بأل العهد فالنصب على التشبيه، وإن قُصد معنى الذي فالنصب باسم الفاعل.

وقوله **ولا بفعلٍ مضمرٍ، خلافا لقوم**[1] فإذا قلت: جاءني الضاربُ زيدًا، فيقدرونه: ضربَ، أو: يضربُ زيدًا . وهذا إضمار غير محتاج إليه، فلا يُتَكَلَّف.

وتبيَّنَ بذكر هذا الخلاف في إعمال اسم الفاعل وفيه «أل» عدمُ اطِّلاع بدر الدين محمد ابن المصنف ، فإنه ذكر في شرحه أرجوزة أبيه ما نصه[2]: «وإعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلاً جائز، مرضيٌّ عند جميع النحويين».

ص: يُضافُ اسمُ الفاعلِ المجردُ الصالحُ للعمل إلى المفعول به جوازًا إن كان ظاهرًا متصلاً، ووجوبًا إن كان ضميرًا متصلاً، خلافًا للأخفش وهشام في كونه منصوبَ المحلّ. وشذَّ فصلُ المضافِ إلى الظاهرِ بمفعولٍ أو ظرفٍ.

ش: يعني بـ«**المجرد**» العاريَ من «أل»، وستأتي إضافة المقرون بـ«أل». **والصالحُ للعمل** احتراز من الذي يُراد به المضيّ، فإنه يضاف إلى متعلقه وجوبًا كإضافة الأسماء الجوامد، ويسقط منه التنوين والنون للإضافة كما تسقط من نحو غلام وغلامين، وتبين، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وهذان ضاربا زيدٍ أمسِ. وقال بعض المتأخرين في هذا قاتلُ عمرٍو أمسِ: «هي محال». ولا أدري ما الذي جعله به محالاً.

وقوله **إلى المفعول** يعني أو ما يشبه المفعول، نحو ما قال الخليل: هو كائنُ أخيك[3]، وكان ينبغي ألا يضاف؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، والخبر هو

---

(١) نقل هذا عن المازني. شرح الكافية ٢: ٧٣٠.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤٢٦.

(٣) الكتاب ١: ١٦٦.

الاسم في باب كان، وكونهم قد أضافوه دليل على أنَّ الإضافة على نية التنوين، ولولا ذلك ما ساغت الإضافة.

[٥: ٤١/ب] وقوله جوازًا يعني أنه تجوز الإضافة ، / ويجوز النصب ، فيثبت التنوين والنون، قال تعالى ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[١]، وقال ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾[٢]، وقال ﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾[٣]، وقال تعالى ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[٤]، وقال ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[٥].

ولا يجوز حذف النون من المثنَّى والمجموع إلا شاذًّا، كقراءة أبي السَّمَّال العَدَوِيّ ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا العذابَ الأليمَ﴾[٦] بالنصب، وقال أبو زيد[٧]: لَحَنَ أبو السَّمَّال في هذا الحرف بعد أن كان فصيحًا. ولا ينبغي أن يُلَحَّن؛ لأنَّ غيره قد قرأ ﴿غيرُ مُعْجِزِي اللهَ﴾[٨] بالنصب، و﴿إنَّا مُرْسِلُو الناقةَ﴾[٩]، وقال سُوَيْد[١٠]:

ومَـــساميحُ بِمـــا ضُـــنَّ بِـــهِ حابِسُو الأَنْفُسَ عن سُـــوءِ الطَّمَـــعْ

وقال آخر[١١]:

---

(١) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٢) سورة المائدة: الآية ١.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٩.

(٤) سورة المائدة: الآية ٢، ٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ٧٢.

(٦) سورة الصافات: الآية ٣٨. مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٧ والبحر ٧: ٣٤٣. وهذه القراءة في معاني القرآن للأخفش ص ٨٧ والمحتسب ٢: ٨١ بلا نسبة.

(٧) حكى هذا عنه المازني كما في الإيضاح العضدي ص ١٥٠.

(٨) سورة التوبة: الآية ٢. وقد نسبها الأخفش في معاني القرآن ص ٨٧ لأبي السَّمَّال، وفي المحتسب ٢: ٨٠ أنَّ أبا زيد حكاها عن أبي السمال أو غيره.

(٩) سورة القمر: الآية ٢٧. إعراب القراءات الشواذ ٢: ٥٣٣.

(١٠) تقدم البيت في ١: ٢٨٥.

(١١) ضرائر الشعر ص ١٠٧.

يقولـــون : ارْتَحِـــلْ قَتِّـــلْ قُرَيـــشًا وهُـــمْ مُتَكَنِّفُـــو البيـــتَ الحَرامـــا

بنصب الأنفس والبيت، والأمثلةُ الخمسة حكمُها في ذلك كاسم الفاعل.

وظاهر كلام س[1] يدلُّ على أنَّ النصب أَولى من الجرّ، وقال الكسائي: «هما سواء». والذي يظهر لي أنَّ الجر بالإضافة أَولى؛ لأنَّ الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما كان بجهة الشَّبَه للمضارع، فالحملُ على الأصل أَولى، وهو الإضافة.

واحترز بقوله **متصلاً** من ألاَّ يتصل المفعول باسم الفاعل، فإنه إذ ذاك ينتصب لا غير، كقوله ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[2].

ومثالُ ما كان ضميرًا متصلاً قولُك: زيدٌ مُكرِمُك، وهذان مُكرِماك، وهؤلاء مُكرِمُوك. ويعني باتصاله أن يتصل باسم الفاعل، فإن لم يتصل فالنصب، نحو قوله[3]:

لا تَرْجُ أو تَخْشَ غيرَ اللهِ ، إنَّ أَذًى واقِيكَهُ اللهُ لا يَنْفَكُّ مَأْمُونا

فالهاء في «واقيكَهُ» ضمير لم يتصل باسم الفاعل، فهي في موضع نصب لا غير. وما ذكرناه من أنه تجب الإضافة إذا كان ضميرًا متصلاً باسم الفاعل هو مذهب س[4] والمحققين.

وذهب الأخفش[5] وهشام إلى أنَّ الضمير في موضع نصب، وأنَّ التنوين والنون حُذفا لِلَطافة الضمير. قالا: وموجب النصب المفعوليَّة، وهي محقَّقة، وموجب الجر الإضافة، وهي غير محقَّقة؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين

---

(١) الكتاب ١: ١٦٤ - ١٦٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٣٠.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٢٣٧.

(٤) الكتاب ١: ١٨٧.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٨ والتبصرة ص ٢٢٣.

والنون، ولحذفها سبب غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً.

وما ذكراه ضعيف؛ لأنَّ النصب الذي تقتضيه المفعوليَّة لا يلزم كونه لفظيًّا، بل يُكتفى فيه بالتقدير، ولذلك جاز أن يزاد بعض حروف الجر مع بعض المفعولات، نحو ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[1]، وخَشَّنتُ بصدره[2]، ولو كان كما ذكراه لامتنعت إضافة اسم الفاعل إلى المفعول في نحو: هذا ضاربُ زيد، ولوجب النصب؛ لأنَّ مقتضي النصب موجود، وهو المفعوليَّة، وذلك لم يمتنع، فدلَّ على أنه ليس النصب لازمًا عن المفعوليَّة.

[٥: ٤٢/أ] وأمَّا جعل سبب حذف التنوين والنون صون الضمير /المتصل من وقوعه منفصلاً فمستغنًى عنه؛ لأنَّ الإضافة تحصِّل ذلك، ولأنَّ مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين والنون؛ لأنَّ نسبتهما من الاسم نسبة نون التوكيد من الفعل، فاتصال الضمير لا يزول بنون التوكيد، فكذلك لا يزول بالتنوين والنون.

والصحيح[3] ما ذهب إليه س؛ لأنَّ الظاهر هو الأصل، والمضمر نائب عنه، والظاهر إذا حذف التنوين والنون من اسم الفاعل كان مجرورًا، فكذلك المضمر الذي ناب عنه، وإذا كانوا قد نسبوا الجر للمضمر حيث لا يصلح للظاهر في نحو لولاك وعساك فأحرى أن يَنسبوا لما يظهر الجر في ظاهره.

وفي «البسيط»: وإنما يظهر الفرق بين المذهبين بالسماع، ولم أقف عليه، وذلك في العطف، فلو سمعناه معطوفًا عليه لظهر إمَّا الخفض وإمَّا النصب، وقال تعالى ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[4] نصبًا، لكن لا حجة فيه لاحتمال أن يكون ﴿وَأَهْلَكَ﴾ منصوبًا بفعل مضمر، أو على الموضع.

---

(١) سورة النمل: الآية ٧٢. ﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٢) خشَّنت بصدره: أوغَرته.

(٣) د: وكذلك. والصحيح ... إذا حذف التنوين والنون: سقط من ك، ن.

(٤) سورة العنكبوت: الآية ٣٣.

ومما استُدِلَّ به لـ«س» من جهة السماع أنَّ النون قد تثبت قليلاً مع المضمر، فدلَّ على أنه محذوف لا للمعاقبة، وجاء على الأصل مَنبَهة.

وذُكر أنَّ الأخفش استدلَّ على ذلك بأنَّ هذه الضمائر يلزم حذف التنوين لها لكونها لا تستقلُّ، فصارت بمنْزلة الألف واللام، والإضافة في المعاقبة هنا إنما هي تخفيف، وقد انحذف، فلزم النصب.

وأجاز هشام[1] إثبات النون والتنوين وإن كان الضمير متصلاً، فأجاز: هذا ضاربُنك وضاربُنِي وضاربانِي وضاربونِي، وأنشد[2]:

وما أدري - وظَنِّـي كُـلَّ ظَـنٍّ - أَمُسْلِمُنِي إلَـى قَـومِي شَـراحِ

وقال آخر[3]:

وليسَ بمُعْيِيني ، وفي الناسِ مُمْتَـعٌ ، رَفِيـقٌ ، إذا أعيـا رَفِيـقٌ ومُمْتَـعُ

وقال آخر[4]:

أَمُسْلِمُنِي لِلمَـوتِ أنـتِ فَمَيِّـتٌ .....

وقال الآخر[5]:

..... وليسَ حـامِلُنِي إلا ابْـنُ حَمَّـالِ

وقال آخر[6]:

ولم يَرْتَفِقْ ، والنـاسُ مُحْتَـضِرُونَهُ جَميعًا ، وأَيدِي المُعْـتَفِينَ رَواهِقُـهْ

---

(١) تقدم مذهبه هذا في ٢: ١٨٩.

(٢) تقدم البيت في ٢: ١٨٧، ١٨٩.

(٣) تقدم في ٢: ١٨٨، وعجزه ثَمَّ: «صَديقٌ إذا أعيا عليَّ صَديقُ».

(٤) عجز البيت: «وهل للنُّفوسِ المُسْلَماتِ بَقاءُ». وهو لمجنون ليلى. الديوان ص ١٩ [شرح عدنان درويش] والتنبيه ص ٣٤٦.

(٥) هذا عجز بيت تقدم في ٢: ١٨٨.

(٦) تقدم البيت في ٢: ١٨٩.

وقرأ بعضهم ﴿هل أنتم مُطْلِعُون﴾[1]، حذف نون الجميع، وأثبت نون الوقاية على سبيل الشذوذ، والوجه: هل أنتم مُطْلِعِيَّ، كقوله: (أَوَمُخْرِجِيَّ هُم)[2].

وحمل غيره من النحويين[3] هذا على أنه إنما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام، وإثبات التنوين أو إدخال نون الوقاية تشبيهًا لاسم الفاعل بالفعل ضرورة.

ويَرد على قول المصنف **ووجوبًا إن كان ضميرًا متصلاً** وقد فسَّر هو[4] الاتصال بأن يكون الضمير يتصل باسم الفاعل مسألة يكون فيها الضمير متصلاً باسم الفاعل، ويجوز فيه الجر بالإضافة، والنصب، تقول: زيدٌ كائنٌ أخاك، وزيدٌ كائنُ أخيك، أجرَوا اسم الفاعل من كان الناقصة وخبره مُجرى اسم الفاعل /من غيرها والمفعول، فإذا أتيتَ بالضمير بعد اسم الفاعل من كان الناقصة جاز فيه وجهان: أحدهما الجرّ بالإضافة، فتقول: المحسنُ زيدٌ كائنُه. والثاني نصبه، فينفصل، فتقول: المحسنُ زيدٌ كائنٌ إيَّاه، فهذا ضمير قد اتصل باسم الفاعل، ولم يجب فيه الإضافة. [٥: ٤٢/ب]

وله أن يقول: كلامنا إنما هو في اسم الفاعل الطالب مفعولاً به، وهذا ليس بمفعول به حقيقة، وإنما هو مشبَّه بالمفعول.

وقوله **وشَذَّ فصلُ المضاف إلى ظاهرٍ بمفعولٍ أو ظرف** مثالُ الفصل بالمفعول قراءةُ مَن قرأ ﴿مُخْلِفَ وعدَه رُسُلِه﴾[5] بنصب (وعدَه) وجر (رسله). ومثالُ الفصل بظرف قولُ الشاعر[6]:

---

(١) سورة الصافات: الآية ٥٤. وقد تقدمت هذه القراءة وتخريجها في ٢: ١٩٠، وزد على ما فيه شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٩ وإعراب القراءات الشواذ ٢: ٣٧٩، وفيه تخريجها.

(٢) هذا جزء من حديث تقدم في ٣: ٢٧١ وص ٣٠٩ من هذا الجزء.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٦ وضرائر الشعر ص ٢٧ وشرح الجمل الكبير ١: ٥٥٨.

(٤) ٣: ٨٣.

(٥) سورة إبراهيم: الآية ٤٧. وهذه القراءة بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٨١ وللزجاج ٣: ١٦٨ وإعراب القراءات الشواذ ١: ٧٣٩.

(٦) هو الأخطل. شعره ص ٦٢٠ والكتاب ١: ١٧٧ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٩١ والخزانة ٨: ٢١٠ - ٢١٥ [٦٠٩]. المُحْجَر: المُلجأ إلى دخول جُحره. والحليل: الزوج.

وكَرَّارُ خَلفَ الْمُحْجَـرِينَ جَـوادِهِ إذا لَمْ يُحـامِ دُونَ أُنْثَـى حَليلُهـا

وقولُ الآخر[1]:

رُبَّ ابْنِ عَـمٍّ لِـسُلَيْمَى مُـشْمَعِلْ طَبَّاخِ - ساعاتِ الكَرَى - زادِ الكَسِلْ

فصل بالظرف بين المثال والمجرور المضاف إليه، وحكمه حكم اسم الفاعل.

ص: ولا يُضافُ المقرونُ بالألف واللام إلا إذا كان مثنًّى، أو مجموعًا على حدِّه، أو كان المفعولُ به معرَّفًا بهما، أو مضافًا إلى معرَّف بهما، أو إلى ضميره، ولا يُغني كونُ المفعول به معرَّفًا بغير ذلك، خلافًا للفراء، ولا كونُه ضميرًا، خلافًا للرمانيِّ والمبرِّد في أحد قوليه.

ش: اسم الفاعل ذو «أل» مثنًّى أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر يجوز أن يضاف إلى المفعول مطلقًا، سواء أكان نكرة أم معرفة، بأيِّ جهة تعرَّف، وذلك إذا كان يليه، وإن لم يله فالنصب، وإذا ولِيَ فإن أثبتَّ النون فالنصب، وإن حذفتَها وقدَّرتَ حذفها للإضافة فالجرّ، وهو الأكثر، ولذلك أكثر القراء على الجرّ في قوله تعالى ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[2]، وقال الشاعر في المجموع:[3]

ليسَ الأَخِلاَّءُ بِالْمُصْغِي مَسامِعِهِمْ إلى الوُشاةِ ولو كانُوا ذَوِي رَحِمِ

وقال آخر في المثنَّى[4]:

إنْ يَغْنَيا عَنِّيَ الْمُسْتَوطِنَا عَدَنٍ فإنَّني لَستُ يومًا عنهما بِغَنِي

وإن حذفتَها وقدَّرتَ حذفها للطول تخفيفًا نصبتَ وإن كان لم يجز ذلك قبل دخول أل؛ لأنَّ اسم الفاعل بأل من قبيل الموصولات، فكما أنَّ حذف النون يجوز من الموصول في الذين واللذين لطوله بالصلة فكذلك يجوز في هذا، وقال[5]:

---

(١) تقدم الرجز في ٨: ٨٧.

(٢) سورة الحج: الآية ٣٥.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٨٥ والعيني ٣: ٣٩٤.

(٤) شرح المصنف ٣: ٨٥.

(٥) تقدم البيت في ١: ٢٨٣.

الحـــافظُو عَـــورةَ العَـــشيرةِ لا يَـــأتيهمُ مِـــن وَرائنـــا وَكَـــفُ

[٥: ٤٣/أ] وقال آخر[١]:/

قَتَلْنـــا ناجِيًـــا بِقَتيـــلِ عَمـــرٍو وخـــيرُ الطـــالِبي التِّـــرةَ الغَـــشُومُ

هكذا رواه ابن جني[٢] بنصب التِّرة، وقرأ الحسن وبعض رواة أبي عمرو ﴿وَٱلْمُقِيمِى الصلاةَ﴾[٣]، بنصب التاء، وأنشد المصنف دليلاً على النصب في المثنَّى قولَ الشاعر[٤]:

خَلِيلَيَّ ، ما إنْ أنتما الصَّادِقا هَوًى إذا خِفْتُما فيه عَذُولاً وواشِيا

ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون هوًى مجرورًا؛ لأنه مقصور، لا يظهر فيه نصب ولا جرّ.

وقوله **أو كان المفعولُ به معرَّفًا بهما** يعني أنَّ اسم الفاعل إذا كان بأل وليس مثنًّى ولا مجموعًا فإنه تجوز إضافته إلى ما يليه مما ذكر؛ فمثالُ إضافته إلى ما فيه أل قولُ الشاعر[٥]:

أَبَأْنا بِها قَتْلَـــى ، ومـــا في دِمائهـــا شِفاءٌ ، وهُنَّ الـــشافِياتُ الحَـــوائمِ

ومثالُ إضافته إلى مضافٍ إلى ما عُرِّفَ بهما قولُه[٦]:

---

(١) هو حاجز بن عوف الأزدي كما في منتهى الطلب ٨: ٢٩٦ [٤٥٣]، وفيه: «وخيرُ الطالبِ الترةَ». والبيت بلا نسبة في المحتسب ٢: ٨٠ واللسان (غشم).

(٢) المحتسب ٢: ٨٠.

(٣) المحتسب ٢: ٨٠، وزاد أنها قراءة ابن أبي إسحاق. وانظر تخريجها في إعراب القراءات الشواذ ٢: ١٣٩.

(٤) تقدم في ١: ٢٤٣.

(٥) هو الفرزدق. الديوان ص ٨٥٤ وشرح المصنف ٣: ٨٥. الحوائم: العطاش التي تحوم حول الماء. ك: وفاء وهنَّ.

(٦) البيت في شرح المصنف ٣: ٨٦. ك: أفنية العدا.

لقد ظَفِـرَ الـزُّوَّارُ أَقْفِيـةِ العِـدَا بما جاوَزَ الآمالَ مِ القَتـلِ والأَسْـرِ

وقوله **أو إلى ضميره** أي: يضاف اسم الفاعل إلى مضاف لضمير ما فيه أل. وهذه مسألة خلاف: ذهب المبرد[1] إلى أنه لا يجوز في هذا إلا النصب، ومنع الجرّ. والصحيح الجواز بدليل قوله[2]:

الـوُدُّ أنـتِ الْمُـسْتَحِقَّةُ صَـفْوِهِ مِنِّـي وإنْ لَـمْ أَرْجُ مِنـكِ نَـوالا

هكذا رُوي بإضافة «المستَحِقّة» إلى «صَفوِه»، و«صَفوه» مضاف لضميرِ مقرونٍ بأل، وهو الوُدّ. والأفصح في هذه المسائل الثلاث ترك الإضافة والنصب.

وقوله **ولا يُغني كونُ المفعول به معرَّفًا بغير ذلك، خلافًا للفراء** يعني بغير ذلك من أل؛ إذ الإضافة إلى معرَّف بهما أو إلى مضاف إلى ضمير ما عُرِّفَ بهما، فتعريف الإضمار والعلمية والإشارة والمضاف لضمير اسم الفاعل يجري عنده مجرى المضاف لواحد من تلك الثلاثة، نحو: هذا الضارِبُك، والضاربُ زيدٍ، والضاربُ ذَينك، والضاربُ عبدِه، فيجيز في هذه كلها الجرّ.

ومثّل المصنف في الشرح[2] بقوله: «المعينُ اللذين نصراك»؛ لأنّ أل فيه عنده زائدة. ومَن ذهب إلى أنه تعرَّف بأل كان ذلك عنده من قبيل «هذا الضاربُ الغلامِ» في الجواز.

وقال المصنف في الشرح[2]: «ولا مستند له - يعني للفراء - في هذا من نثر ولا نظم، وله من النظر حظٌّ، وذلك بأن تقدر الإضافة قبل الألف واللام، وهي إضافة كلا إضافة؛ إذ هي لمجرد التخفيف، فلم يمنع لحاق الألف واللام عند قصد التعريف، فإنّ مانع اجتماعهما مع الإضافة إنما هو توقّي اجتماع معرِّفين، /وهو مأمون فيما نحن بصدده، فلم يضر جوازه، ولا يلزم من ذلك جواز: الحسنُ وجهِه؛ [٥: ٤٣/ب]

---

(١) شرح الجمل الكبير ١: ٥٥٦.

(٢) شرح المصنف ٣: ٨٦.

لأنَّ المضاف والمضاف إليه فيه وفيما أشبهه شيء واحد في المعنى، فحقه أن يمنع هو وغيره مما إضافته كإضافته، إلا أنَّ المستعمل مقبول وإن خالف القياس، وما خالفَ القياس و لم يُستعمل تعيَّن اجتنابه، كالحسن وجهِه)).

وقوله **ولا كونُه ضميرًا** إلى آخره[1] مثال ذلك، جاء الضاربُك والضارباك والضاربوك والضُّرَّابُك والضاربانُك والضَّوارِبُك.

فإذا كان اسم الفاعل غير مثنًّى ولا مجموع جمع سلامة في المذكر ففي الضمير خلاف: ذهب س[2] والأخفش[3] إلى أنه في موضع نصب؛ لأنَّ الظاهر أصل، والمضمر نائب عنه، فلو جعلت مكانه اسمًا ظاهرًا لم يكن إلا منصوبًا، فكذلك الضمير هو في موضع نصب.

وذهب أبو العباس[4] في أحد قوليه والرمانيُّ والفراءُ إلى أنه في موضع جرّ. أمَّا الفراء فإنه يُجيز فيه الجرَّ والنصب على أصله في إجراء المعارف كلها مُجرى ما فيه أل، أو ما أضيف إلى ما هما فيه، أو إلى مضافٍ إلى ضميرِ ما عُرِّف بهما كما تقدَّم. وأمَّا الرمانيُّ وأبو العباس في أحد قوليه فإنهما يلزمان الحكم بالجرّ. وتبعهما في ذلك الزمخشريُّ[5] مع منعه جرَّ الظاهر الواقع موقعه.

---

(١) هو قوله: ((ولا كونُه ضميرًا، خلافًا للرماني، والمبرد في أحد قوليه)).

(٢) الكتاب ١: ١٣٠، ١٣١، ١٨١، ١٨٢ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٤٨ - ١٠٤٩ والكافي في الإفصاح ص ١٠٢٥، ١٠٠٣ - ١٠٠٥ وشرح المقدمة الجزولية للأبذي ٢: ٤٨ [مخطوط]. ونسب إليه القوّاس في شرحه ألفية ابن معطٍ ٢: ٩٨٣ القول بأنَّ الضمير في موضع جرّ قياسًا على الضارباك.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٨ وشرح الكافية ١: ٩٠٩ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٤٧ - ١٠٤٨ وشرح المقدمة الجزولية للأبذي ٢: ٤٨ [مخطوط] وشرح ألفية ابن معط ٢: ٩٨٣.

(٤) الأصول ٢: ١٤. والقول الآخر أنَّ الضمير في موضع نصب. المقتضب ٣: ٩١، ٤: ١٣٥، ٣٥٢ والأصول ٢: ١٥.

(٥) المفصل ص ١٠٠.

والذي يقتضيه النظر أنه لا ينبغي أن ينجرّ بعد اسم الفاعل بالإضافة إلا ما كان يسقط من اسم الفاعل لأجلها ما يسقط للإضافة من غيره؛ وهو التنوين أو نون التثنية والجمع، لكنه وجدت الإضافة إذا كانت فيه أل، وكان بعده معرَّف بها، أو مضاف إلى معرف[1] بها، أو إلى ضميرِ ما عُرِّفَ بها وإن لم يسقط من اسم الفاعل شيء، حملاً على: الحسن الوجهِ، والحسن وجهِ الأخِ، كما حُمل: الحسن الوجهَ، والحسن وجهَ الأخِ، في النصب، على اسم الفاعل، فينبغي فيما ورد من ذلك الاقتصار عليه دون التعدي إلى سائر المعارف.

فإن كان اسم الفاعل مثنًّى أو مجموعًا جمع سلامة في المذكر فقال المصنف في الشرح[2]: «وأمَّا الضمير في نحو جاء الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بإجماع؛ لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه» انتهى.

وإنما جاز لأنه يمكن حذف النون منهما للإضافة، فيكون في موضع جرّ، ويمكن حذفها منهما للطول، فيكون في موضع نصب، وقد تقدَّم أنَّ الجرَّ في الظاهر هو الأكثر، فالمضمر كالظاهر في ذلك لأنه نائب عنه.

ودعوى المصنف الإجماع على جواز الوجهين باطلة، بل في المسألة الخلاف: مذهب س[3] ما ذكر من جواز الوجهين. وخالفه الجرمي والمازني[4] والمبرد[5] وجماعة، فجعلوا الضمير في موضع جرّ فقط، وكان سقوط النون أصلها أن يكون

---

(١) إلى معرف: سقط من ك، ن.

(٢) ٣: ٨٦.

(٣) الكتاب ١: ١٨٧ وشرحه للسيرافي ٤: ٨٧ - ٨٨ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٤٨ - ١٠٤٩ وشرح الكافية ١: ٩٠٩.

(٤) شرح المقدمة الجزولية للأبذي ٢: ٤٨ [مخطوط].

(٥) انظر مذهب الثلاثة في الملخص ١: ٣٠٣ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٤٨ والكافي في الإفصاح ص ١٠٠٤، ١٠٢٦ وحاشية الكتاب ١: ١٨٨.

للإضافة، واحتمل هنا أن تسقط للإضافة، واحتمل أن تسقط للطول، فحملناه على الأصل إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك، بخلاف الظاهر، فإنَّ ما ظهر فيه من النصب أحوج، واضطرنا إلى تقدير سقوطها /لغير الإضافة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك، فالوقوف مع الأصل هو الواجب. [٥: ٤٤/أ]

وفي «الإفصاح» تعليل منع تقدير النصب ما نصه: «لأنَّ النصب لا يكون إلا بالنون أو تقديرها، وإذا لم يصحّ هنا اللفظ بالنون فكذلك لا يصحّ تقديرها؛ لأنَّ ذلك يفصل، وإذا لم تكن نون ولا تقديرها وجب الاتصال، وهي الإضافة. وإنما تعاقبت الضمائر المتصلة مع التنوين لأنها متصلة لا تنفرد، فضارعت التنوين، ولأنَّ التنوين يفصل، وهي متصلة، فلم يجمعوا بين اتصال وانفصال» انتهى.

وفي «البسيط»: «وحاصل المذاهب في المتصل أربعة: فقيل: في موضع نصب مطلقًا[١]، وهو ظاهر قول المبرد[٢]. وقيل: في موضع جرّ مطلقًا، إلا ما فيه تنوين إذا دخلت عليه الألف واللام، فإنه في موضع نصب. وقيل: ما فيه نون وألف ولام فيه الوجهان: النصب على تقدير حذف النون للتخفيف، والجرّ على تقدير الحذف للإضافة، وما عدا ذلك إن كان بغير لام التعريف فهو جرّ، وإن كان بها فهو نصب، وربما عُزي إلى س. والرابع: أن يكون في موضع جرّ مطلقًا، وهو قول الزمخشري».

ولا يجوز إثبات النون مع الضمير إلا في ضرورة، نحو قوله[٣]:

هُمُ القائلـــونَ الخيرَ والآمِرُونَـــهُ إذا ما خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأَمرِ مُعْظَما

---

(١) هذا مذهب الأخفش. شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٨ والتبصرة ص ٢٢٣ والملخص ١: ٣٠٣ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٤٨ والكافي في الإفصاح ص ١٠٠٤، ١٠٢٥.

(٢) المقتضب ١: ٢٤٨، ٢٦٣.

(٣) تقدم البيت في ٢: ١٨٩.

وقد تأوَّل هذا البيتَ أبو العباس[1]، وزعم أنَّ الهاء في «الآمِرونَهُ» هاء السكت، لحقت نون الجمع، فأصله: والآمِرُونَهْ، ثم حرِّكتَ بالضم على سبيل الضمير كما حركوها في قوله[2]:

يـــا مَرْحَبَـــاهُ بِحِمـــارِ ناجِيَـــهْ إذا دَنـــا قَرَّبْتُـــهُ لِلـــسَّانِيَهْ

وقيل[3]: هو مصنوع، فلا حجة فيه.

وقياس مذهب هشام في جواز ضاربانك أن يجيز ذلك في اسم الفاعل إذا كان مقرونًا بأل.

[4]**ص: ويُجَرُّ المعطوفُ على مجرورِ ذي الألف واللام إن كان مثله، أو مضافًا إلى مثله، أو إلى ضميره، لا إن كان غير ذلك، وِفاقًا لأبي العباس.**

ش: مثال المسألة الأولى: جاء الضاربُ الغلامِ والجاريةِ، ومثال الثانية: جاء الضاربُ الغلامِ وجاريةِ المرأةِ، ومثال الثالثة: جاء الضاربُ المرأةِ وأخيها[5]؛ لأنه بمنْزلة: جاء الضاربُ المرأةِ وجاريةِ المرأةِ، فالضمير عائد على المرأة، وقال[6]:

الواهِـــبُ المِئَـــةِ الهِجَـــانِ وعَبْـــدِها عُوذًا ، تُزَجِّـــي خَلْفَهـــا أطفالَهـــا

---

(١) الكامل ص ٤٦٨.

(٢) تهذيب اللغة ١٣: ٧٦ والخصائص: ٢: ٣٥٨ والمنصف ٣: ١٤٢ والخزانة ٢: ٣٨٧ - ٣٨٩ [١٤٧]. ناجية: اسم صاحب الحمار. والسانية: الدلو العظيمة. وقيل: السانية هنا مصدر على فاعِلة بمعنى الاستقاء. وروي: بحمار ناهيه.

(٣) الكتاب ١: ١٨٨ والكامل ص ٤٦٨.

(٤) من هنا تبدأ النسخة المصرية (ق).

(٥) فيما عدا ق: وجارية أخيها.

(٦) هو الأعشى. الديوان ص ٧٩ والكتاب ١: ١٨٣ والخزانة ٤: ٢٥٦ - ٢٦٥ [٢٩٤]. الهجان: البيض. والعوذ: الحديثات النتاج. وتزجّي: تسوق.

قال المصنف في الشرح[1]: «فالمسائل الثلاث جائزة بلا خلاف» انتهى. وفي المسألة الثانية والثالثة خلاف، وهي أن يكون المعطوف مضافًا إلى ما فيه أل، أو إلى ضمير ما فيه أل، نحو: هذا الضاربُ المرأةِ وغلامِ الرجلِ، وهذا الضاربُ المرأةِ وغلامِها. قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]: «وخالف المبرد في المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام، فلم يُجز إلا النصب على الموضع، ومنعَ الجر، كما خالفَ في مفعول اسم الفاعل إذا كان مضافًا إلى ما فيه الألف /واللام. والسماع يردُّ عليه، قال: [٥: ٤٤/ب]

الواهـــبُ المِئـــةِ الهِجـــانِ وعَبـــدِها .....

روي بنصب (وعبدها) وخفضه».

وحكى الأستاذ أبو علي[3] عن المبرد جواز: هو الضاربُ الرجلِ وغلامِه[4]، وكأنَّ حكمه حكم ما فيه أل، وأنه بذلك المعنى جاز عنده، وعليه البيت، وأنَّ جوازه عند س لكونه تابعًا، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع. فبين حكاية ابن عصفور والأستاذ أبي علي عن المبرد اختلاف، ويمكن أن يكون القولان له، واطّلع كل واحد منهما على ما حكى عنه.

وقوله **لا إن كان غير ذلك وِفاقًا لأبي العباس** أي: لا إن كان غيرَ واحد من المسائل الثلاث، كأن يكون المعطوف علمًا، أو اسمَ إشارة، أو مضافًا إلى معرفة غير مصحوبة بأل، أو إلى ضمير ما يعود على أل، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ.

---

(١) ٣: ٨٧.

(٢) شرح الجمل الكبير ١: ٥٥٦.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٨٢. وانظر التوطئة ص ٢٦٢.

(٤) هذه الحكاية موافقة لما في المقتضب ٤: ١٦٢ - ١٦٤.

قال المصنف في الشرح[1]: «فإنَّ س[2] يُجيز جرَّه، ومنعَ من ذلك أبو العباس[3]، وهو المختار عند أبي بكر بن السراج[3]، وهو عندي أصحُّ القولين؛ لأنَّ العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه. واسم الفاعل المقرون بالألف واللام على مذهب س وغيره من البصريين لا يَجُرُّ زيدًا ونحوه، فلا يصح أن يُعطف على المجرور به، ولا حُجَّة في نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه[4]، ولا[5]:

أيُّ فَتَى هَيجاءَ أنتَ وجارِها .....

لأنهما في تقدير: رُبَّ رجلٍ وأخٍ له، وأيُّ فَتَى هيجاءَ أنتَ وجارٍ لها، ومثلُ هذا التقدير لا يتأتى فيما نحن بسبيله، فلا يصحُّ جوازه» انتهى.

ومثل ما حَكى المصنف عن س حَكى الأستاذ أبو علي، قال[6]: «مذهب س جواز: هذا الضارب الرجل وزيدٍ، وهو الذي منع المبرد». وكذا قال صاحب «رؤوس المسائل» في مسائل[7] الخلاف من تأليفه: «أجاز س: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ، وهذا الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله، ومَنع ذلك المبرد» انتهى.

والذي يدل عليه ظاهر كلام س أنَّ مثل «هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ» سماع من العرب، قال س[8]: «والذي قال: هو الضاربُ الرجلِ - قال: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله»، وكان قد قدَّم قبل هذا: «ولا يكون: هو الضاربُ عمرٍو كما لا يكون: هو الحسنُ وجهٍ»[8]، ثم ساق مسألة العطف. فظاهر قوله: «والذي قال

---

(١) ٣: ٨٧.

(٢) الكتاب ١: ١٨٢.

(٣) الأصول ٢: ٣٠٨.

(٤) الكتاب ٢: ٥٤ - ٥٦.

(٥) هذا صدر بيت تقدم في ٨: ٧٧ وفي ص ١٨٢ من هذا الجزء.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٨٠. وانظر التوطئة ص ٢٦٢.

(٧) في مسائل: سقط من ك.

(٨) الكتاب ١: ١٨٢.

كذا إلى آخره» هو سماع من العرب. وأرى س أنَّ حكم التابع بخلاف حكم المتبوع، وأنَّ الاسم بعينه يجوز فيه تابعًا ما لا يجوز فيه لو لم يكن تابعًا، وعلى هذا أنشد[1]:

أنا ابنُ التارِكِ البَكرِيِّ بِشْرٍ .....

وفَرَّ مما يلزم فيه على أن يكون بدلاً إلى أنه عطف بيان.

وقد أجحَفَ المصنفُ في حكم تابع معمول اسم الفاعل، فلم يَذكر من التوابع إلا العطف، ولم يَذكر إلا حكمه مع اسم الفاعل الذي فيه الألف واللام، ونحن نبسط الكلام في ذلك، ونستوفيه بالنسبة لاسم الفاعل وبالنسبة للتابع لمعموله، فنقول:

إذا أُتبعتَ معمولَ اسم الفاعل الصالح للعمل فإمَّا أن يكون منصوبًا أو مخفوضًا، /إن كان منصوبًا كان التابع منصوبًا، فتقول: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرًا، لا يجوز في التابع إلا النصب. [٥: ٤٥/أ]

وأجاز الكوفيون والبغداديون[2] الخفض، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو، حملاً على موضع زيد؛ لأنه يكون مخفوضًا، وحملوا على ذلك قول امرئ القيس مستدلِّين به، وهو[3]:

وَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

عطفوا «أو قديرٍ» على موضع «صفيفَ»؛ لأنه يجوز خفضه بإضافة «مُنضِجٍ» إليه.

---

(١) عجز البيت: «عليهِ الطَّيرُ تَرقُبُه وُقوعا». وهو للمَرَّار بن سعيد الفقعسي. الكتاب ١: ١٨٢ والحماسة البصرية ١: ١٩ [٨] والخزانة ٤: ٢٨٤ - ٢٩٢ [٢٩٩].

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ٣٤٦ وشرح القصائد السبع الطوال ص ٩٧ - ٩٨.

(٣) تقدم البيت في ٤: ٣١٨.

ولا حجة في ذلك ولا في كونه معطوفًا على الجوار، خلافًا لمن خرَّجه على ذلك؛ لأنه يمكن حمله على مُنْضِجٍ على تقدير محذوف[1]، أي: ومُنْضِجٍ قديرٍ، فحُذف، وجُعل كالثابت لتقدُّم ذكره، وأو[2] بمعنى الواو؛ لأنَّ «بينَ» تقتضي ذلك.

وخرَّجه بعض أصحابنا أيضًا أن يكون معطوفًا على «شِواءٍ»، وتكون أو بمعنى الواو. وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ البَينيَّة إنما هي في الطُّهاة لا في معمول اسم الفاعل، فصار نظير: الناسُ بين قارئٍ كتابَ أصولٍ ونحوٍ.

وإن كان المعمول مخفوضًا فإمَّا أن يكون التابع نعتًا أو تأكيدًا أو بدلاً أو عطفًا: إن كان نعتًا أو تأكيدًا فمِن النحويين مَن قال: يتبع على اللفظ فقط، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ الفاضلِ نفسِه. ومنهم من قال: يتبعه على اللفظ والموضع، فتجرّ أو تنصب.

وإن كان بدلاً أو عطفًا فإمَّا أن يكون اسم الفاعل عاريًا من أل أو مقرونًا بها: إن كان عاريًا من أل فالجرُّ والنصب، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أخيك وعمرٍو، وهذا ضاربُ زيدٍ أخاك وعمرًا. وهذا عند مَن لم يشترط المُحْرِز للموضع كالأعلم، وأمَّا مَن شَرَطَه فلا يجيز النصب، بل إن نَصب في العطف أضمر له ناصبًا، وهو ظاهر قول س، قال س[3]: «وإن شئتَ نصبتَ على المعنى، تُضمر له ناصبًا».

وإن كان مقرونًا بأل فإمَّا أن يكون مثنًّى أو مجموعًا جمع سلامة في المذكر أو غيرهما، إن كان مثنًّى أو جمع[4] سلامة في المذكر فقال ابن عصفور[5]: «جاز الخفض على اللفظ، والنصب على الموضع، نحو: هذان الضاربا زيدٍ أخيك وعمرٍو،

---

(١) إيضاح الشعر ص ٣٨٢ - ٣٨٣. وانظر ما تقدم في ٤: ٣١٨ - ٣١٩.

(٢) ق، ظ: فأو. وسقط أو من د.

(٣) الكتاب ١: ١٦٩.

(٤) الذي في المخطوطات: مجموع.

(٥) المقرب ١: ١٢٦ وشرح الجمل الكبير ١: ٥٥٥ - ٥٥٦.

وهؤلاء الضاربو زيدٍ أخيك وعمرٍو، ويجوز النصب في البدل والمعطوف، فتقول: أخاك وعمرًا».

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ ذلك في مسألة العطف، قال: «والخفض والنصب». قال: «إذ يُتَصَوَّرُ أن يكون مُحْرِزًا على أن يكون حذف النون للطول، نحو: هذان الضاربا زيدٍ وعمرًا وعمرٍو، وهؤلاء الضاربو زيدٍ وعمرًا وعمرٍو». وقال أيضًا في البدل[1]: «على اللفظ وعلى الموضع، نحو: هذان الضاربا زيدٍ أخيك وأخاك، وهؤلاء الضاربو زيدٍ أخيك وأخاك» انتهى.

وما أجازاه لا يجوز لفقد المُحْرِز، وما ظنَّه شيخنا أبو الحسن مُحْرِزًا ليس بِمُحْرِز، وقد وهم في ذلك لأنَّ النون تتنَزل منْزلة التنوين، فحذفها للإضافة كحذفه، فإذا حُذفت للإضافة لم يبق مُحْرِز للنصب؛ لأنَّ النصب لا يجوز مع تقدير حذفها للإضافة، كما أنه لا يجوز النصب مع حذف /التنوين. وغرّهما أنه يجوز [٥: ٤٥/ب] النصب مع حذف النون للطول. وفرق بينهما؛ لأنَّ حذف النون للطول يجوز معه النصب كإثباتها، فتقديرها كالملفوظ بها، بخلاف حذفها للإضافة، فإنه لا يجوز فيه إلا الخفض، وهذا فرق فيه دِقَّة.

وإن كان غيرهما - وهو أن يكون مفردًا أو مكسرًا أو مجموعًا جمع سلامة في المؤنث - فإمَّا أن يكون التابع عاريًا من أل، أو من الإضافة إلى ما هي فيه، أو إلى ضميرٍ يعود على ذي أل، أو شيئًا من ذلك: إن كان عاريًا فالنصب، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ أخاك وزيدًا، والضُّرَّاب الرجلِ أخاك وبشرًا، والضاربات الرجلِ أخاك وبكرًا، ولذلك أعربوا[2]:

أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ .....

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢: ٤٧ [مخطوط].

(٢) تقدم في ص ٣٥٢.

عطف بيان ، و لم يعربوه بدلاً؛ لأنَّ عطف البيان يجري مجرى النعت، والبدل على نيَّة تكرار العامل. ولا يجوز إضافة شيء من ذلك إلى أخيك. وأجاز س[1] العطف على اللفظ في ذلك، ومنعه أبو العباس[2].

وإن لم يكن عاريًا من شيء من ذلك فتقدَّم اختلاف النقل[3] عن المبرِّد في مسألة عطف المضاف إلى ما فيه أل، وعطف المضاف إلى ضميرِ ما فيه أل.

مسائل تتعلق باسم الفاعل:

الأولى[4]: يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه، فتقول: هذا زيدًا ضاربٌ، تريد: ضاربٌ زيدًا، إلا إن كان موصولاً بـ«أل» فلا يجوز تقديم معموله عليه، وقد سُمع التقديم للظرف والمجرور عليه. وفي إجازة ذلك وتأوُّله خلاف[5]. أو مجرورًا بإضافة أو بحرفِ جرٍّ غيرِ زائد فكذلك، لا يجوز في: جاءني غلامُ ملازمٍ بابَك، ومررتُ بضاربٍ زيدًا - إلا تأخيرُ المفعول.

وأجاز بعض النحويين التقديم إذا كان مضافًا إليه: غير، أو جِدّ، أو حَقّ، أو أوَّل، فأجاز: هذا زيدًا غيرُ ضاربٍ، وهذا زيدًا جِدُّ ضاربٍ، وهذا زيدًا حَقُّ ضاربٍ، وهذا زيدًا أوَّلُ ضاربٍ. والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز.

وإن كان مجرورًا بحرف جر زائد، نحو: ليس زيدٌ بضاربٍ عمرًا - فالمشهور والصحيح جواز التقديم، فتقول: ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ. وحُكي عن أبي العباس منعه[6].

---

(١) الكتاب ١: ١٨٢.

(٢) الأصول ٢: ٣٠٨.

(٣) تقدم ذلك في ص ٣٥٠.

(٤) انظر المسألة في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٤٧ [مخطوط].

(٥) الكامل ص ٥١ - ٥٢ والأصول ٢: ٢٢٣ - ٢٢٤ واللامات للزجاجي ص ٥٨ والمسائل البغداديات ص ٥٥٣ - ٥٥٤ والمسائل البصريات ص ٥٤١ وشرح الجمل الكبير ١: ١٨٧، ٥٥٤ - ٥٥٥.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٤٧ [مخطوط].

الثانية[1]: يجوز تقدم المفعول على المبتدأ إذا عَرِيَ المبتدأ من مانعٍ تقدم، مثاله: زيدًا عمروٌ ضاربٌ، في: عمرٌو ضاربٌ زيدًا. فإن كان المعمول لشيء من سبب المبتدأ، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا - ففي تقديمه على المبتدأ خلاف: أجاز ذلك البصريون والكسائيّ، فتقول: عمرًا زيدٌ ضاربٌ أبوه، كما جاز ذلك حين رفع الضمير و لم يرفع السببيّ. ومنع ذلك الفراء.

فإن كان اسم الفاعل خبرَ مبتدأ هو من سبب المبتدأ الأول، نحو: زيدٌ أبوه ضاربٌ عمرًا - فمنعَ تقديمَه على المبتدأ الأوَّل الكسائيُّ والفراء، وأجاز ذلك البصريون.

الثالثة[2]: إذا كان اسم الفاعل وما عُطف عليه من اسمِ فاعلٍ خبرًا عن مثنًّى أو جمع، نحو: هذان ضاربٌ زيدًا وتاركُه - فالمنصوص /أنه لا يجوز[3] تقدم المفعول [٥: ٤٦/أ] على اسم الفاعل، فلا تقول: هذان زيدًا ضاربٌ وتاركُه. قالوا: لأنَّ الفعل لا يصلح هنا، لو قلت: هذان يضربُ زيدًا ويتركُه - لم يَجُز. وعلى هذا الذي نَصُّوا يَجري المنع في: مررتُ برجلينِ ضاربٍ عمرًا وتاركِه، وجاءني رجلانِ ضاربٌ عمرًا وتاركُه.

الرابعة: يجوز فصيحًا في معمول اسم الفاعل المتأخِّر أن يُجَرَّ باللام، ولا يجوز ذلك في الفعل إلا مع التقدم، وأمَّا مع التأخير فبابُه الشعر، قال[4]:

ومُـــــشَقِّقاتٍ لِلْجُيُـــــو ... بِ ، عليَّ كـــالبَقَرِ الحَـــوائمْ

---

(١) انظر المسألة في المقتضب ٤: ١٥٦ والأصول ١: ١٢٨ والبصريات ص ٥٤٥ - ٥٤٨.

(٢) الأصول ٢: ٧٨.

(٣) ك، ن: أنه يجوز.

(٤) هو خُزَز بن لَوذان السدوسي. المؤتلف والمختلف ص ١٤٣.

وكذلك في أبنية المبالغة، قال تعالى ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[1] ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

..... قَؤُولٌ لِمـــا قـــالَ الكِـــرامُ فَعُـــولُ

---

(١) سورة هود: الآية ١٠٧.

(٢) سورة فصلت: الآية ٤٦.

(٣) صدر البيت: «إذا سَيِّدٌ منَّا خَلا قامَ سَيِّدٌ». وهو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو للسموءل أو لغيرهما. الحماسة ١: ٨١ [١٥] والأمالي ١: ٢٧٠ والحماسة البصرية ١: ١٤٢ [٩٨].

ص: فصل

يَعمل اسمُ المفعول عملَ فعلِه مشروطًا فيه ما شُرِطَ في اسم الفاعل. وبناؤه من الثلاثيِّ على زِنةِ مَفْعُول، ومِن غيره على زِنةِ اسمِ فاعلِه مفتوحًا ما قبلَ آخره، ما لم يُستَغْنَ فيه[1] بمَفْعُولٍ عن مُفْعَلٍ[2].

ش: الضمير في قوله **عَمَلَ فعلِه** عائد على **المفعول**، أي: عَمَلَ الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، فيرفع المفعول به لفظًا أو محلاً، وما جاز أن يُقام مُقام الفاعل في الفعل جاز هنا.

وقوله **مشروطًا فيه** - أي: في عمله - **ما شُرِطَ في اسم الفاعل** يعني من كونه لا يعمل إلا معتمدًا، ولا يكون مصغَّرًا ولا موصوفًا قبل العمل. وحُكمُه في ذلك وفي اعتبارِ الزمان والحملِ على الموضع واتِّصالِ الضمائر به حُكمُ اسم الفاعل اتِّفاقًا واختلافًا، تقول: هذا مشروبٌ ماؤه، وممرورٌ به، ومَكْسُوٌّ ابنُه جُبَّةً، ومَظنونٌ أبوه قائمًا، ومُسَمًّى ابنُه زيدًا، ومُعْلَمٌ أخوه عمرًا ذاهبًا.

ومما جاء منه معتمدًا على موصوف منويٍّ قولُ الشاعر[3]:

ونحن تَرَكْنا تَغْلِبَ بْنَةَ وائلٍ ... كَمَضْرُوبةٍ رِجْلاهُ مُنْقَطِعِ الظَّهْرِ

وقول الآخر[4]:

فَهُنَّ مِن بَينِ مَتروكٍ ، بِهِ رَمَقٌ ... صَرْعَى ، وآخَرَ ، لم يُتْرَكْ بِهِ رَمَقُ

---

(١) الذي في المخطوطات: «عنه»، والتصويب مما يأتي بعد قليل في الشرح.

(٢) ضبطت في ق بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين، وبفتح الفاء والعين وسكون الفاء.

(٣) هو ابن مقبل. الديوان ص ٩١.

(٤) هو الأخطل. الديوان ص ٦٠٨. هن: يعني كلاب الصيد.

أي: كرَجُلٍ مضروبةٍ رِجلاه، ومِن بينِ رَجُلٍ مَتروكٍ به رَمَقٌ.

وذكر المصنف في أرجوزته أنه قد يضاف هذا - [أي][1] اسم المفعول - إلى الاسم المرتفع به معنًى، فقال[2]:

وقد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مُرتَفِعْ مَعنًى ، كـ«مَحمُودُ المَقاصِدِ الوَرِعْ»

وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله، لا تقول في مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدًا: برجلٍ ضاربِ أبيه زيدًا، ويجوز ذلك في اسم المفعول، فيجوز في مررتُ برجلٍ مضروبٍ غلامٌ شتمَه أن تقول: مررتُ برجلٍ مضروبِ /غلامِ شتمَه، لكن الصحيح أنَّ هذه الإضافة إنما هي من منصوب لا من مرفوع، وتبيين ذلك في باب الصفة المشبهة إن شاء الله. [٥: ٤٦/ب]

وإذا تقرَّر هذا فإذا أضيف اسم المفعول إلى ما كان في الأصل مرفوعًا به فإن كان مما يتعدَّى لواحد فلا إشكال، نحو: مررتُ برجلٍ مضروبِ الظهرِ، أصله على الصحيح: مضروبٍ الظهرَ، فالإضافة من نصب. أو مما يتعدَّى إلى اثنين فأكثر فقياس هذا أن تقول: مررتُ برجلٍ مكسوٍّ الأبِ جبَّةً، ومَظنونِ الأخِ قائمًا، ومُعْلَمِ الغلامِ عمرًا ضاحكًا، وقد منعوه. والسبب في منع ذلك أنَّ الإضافة هي من نصب على الصحيح، ورفضوا ذلك لأنه من حيث انتصابُ الثاني أو الثاني والثالث يكون حكمُه حكمَ اسم المفعول الذي يتعدَّى إلى المفعول به، ومن حيث انجرارُ ما يليه يكون حكمُه حكمَ الصفة المشبهة، ويختلف إذ ذاك حكمه بالنظر إلى المنصوبات؛ ألا ترى أنه يجوز في ذلك تقديم المنصوب لأنه مفعول به، ويلزم ألاَّ يجوز تقديم ما يلي اسم المفعول لو نُصب لأنه معمول الصفة المشبهة، وكل ما يُجَرّ في باب الصفة

---

(١) أي: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣: ١٢٢.

يجوز أن يُنصَب؛ لأنَّ الجر هو من النصب، ولا يوجد في كلامهم عامل يَنصب اسمين أحدهما مفعول به والآخر مشبَّه بالمفعول به فيتقدم المفعول به عليه؛ ولا يتقدم المشبَّه به، بل ما وُجد من ذلك يجوز تقديمه على العامل، فإذا قلت: هذا ضاربٌ اليومَ زيدًا، واتَّسعتَ في اليوم، فنصبتَه على التشبيه بالمفعول به - فإنه يجوز تقديمه على ضارِب كما تُقدم زيدًا عليه، فلمَّا كان ذلك مؤديًا إلى المنع في باب اسم المفعول المضاف إلى ما بعده وما بعده منصوب رُفض جواز ذلك.

وقوله **وبناؤه من الثلاثي على زنة مَفْعُول** تقول: زيدٌ مَضروبٌ، وعمرٌو مَمْرُورٌ به، وبَكرٌ مَغضُوبٌ عليه، وهذا مُطَّرِد لا ينكسر.

ويعني المصنف بقوله **من الثلاثي** أي: المتصرِّف، فإن كان لا يتصرَّف لم يُبْنَ منه اسم مفعول، نحو يَذَرُ ويَدَعُ.

وذكر بعض أصحابنا أنه قد بُني مَفعُول من غير فِعل، قالوا: رجلٌ مَفْؤُودٌ[1]، ولم يُصَرَّف منه فِعل.

وذكر الأهوازي النحوي[2]، وليس بأبي علي الأهوازي المقرئ، في «شرح الموجز» للرماني أنَّ نفعَ من الثلاثي المتعدي لا تقول في المفعول منه زيدٌ مَنفُوع. فإن كان ذلك نقلاً عن العرب وقفْنا عنده، وإلا فالقياس لا يمنع منه.

وفي «البسيط»: اسم المفعول جارٍ على فعله - يعني المضارع - في الحركات والسكنات، وهو فيما كان زائدًا على الثلاثة والشبه فيه حاصل وغير جارٍ فيعمل

---

(١) حكاه أبو زيد، وذهب إلى أنه لا فعل له أبو علي في المسائل العسكريات ص ١٤٢، وابن جني في الخصائص ١: ٣٩٢. يقال: رجل مفؤود، أي: جبان ضعيف الفؤاد. وأمَّا مفؤود بمعنى: مصاب الفؤاد - فقد ذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٣٧٠ أنَّ له فعلاً، فقال: «وإذا أصبتَ فؤاده قلت: فأدْتُه فهو مفؤود». وفي كتاب العين ٨: ٧٩ ما نصه: «وفُئِدَ الرجل فهو مفؤود، أي: أصابه داء في فؤاده»،

(٢) علي بن محمد أبو الحسن الأهوازي النحوي الأديب، له كتاب في علل العروض نحو عشر كراريس جيد. معجم الأدباء ١٥: ٥٥ - ٥٦ وبغية الوعاة ٢: ٢٠٣.

لأنه في معنى الجاري. وأصله أن يكون من الثلاثي على وزن مُفْعَل، ثم عُدل عنه إلى مَفعول. قيل: لأنه يلبس بما هو من أَفْعَلَ، فأصل مَفعُول مُفْعَل بالزيادة، وكان الثلاثيُّ أولى بالزيادة لخفَّته.

[٥: ٤٧/أ] وهو على قسمين: منه ما هو مبنيّ للمفعول. ومنه ما /اشتُقَّ له اسم من الفعل على رأي ليس بجارٍ، وذلك نحو الحَلَب: اسم المحلوب، والطَّرَد: اسم للمطرود، وليس ذلك بقياس فتفعله في مَضروب من ضرب، والظاهر أنه يجري مجرى مَفعول في أنه لا يُراعى عدم جريانه، ولا يُذكَر مثله في الفاعل، أعني أن يشتقَّ له ما ليس جاريًا.

وقوله **ومِن غيرِه** - أي: من غير الثلاثي - **على زِنةِ اسمِ فاعِله** فتقول مُكْرَم ومُسْتَخْرَج ونحوهما.

وقوله **ما لم يُستَغْنَ فيه بِمَفْعُولٍ عن مُفْعَلٍ** مَثَّله المصنف بِمَزْكُوم ومَحمُوم ومَحْزُون، قال[1]: «ومنه مَحْبُوب في الأكثر». وقد تقدَّم له ذكرُ هذا الاستغناء في أوائل باب اسم الفاعل[2].

ص: ويَنوبُ في الدّلالةِ لا العملِ عن مَفعُولٍ بقلّةٍ فعْلٌ وفَعَلٌ وفُعْلَةٌ، وبكثرةٍ فَعِيلٌ، وليس مَقيسًا، خلافًا لبعضهم، وقد يَنوبُ عن مُفْعَل.

ش: مثالُ فعْلٍ ذبْحٌ وطحْنٌ ورِعْيٌ وطِرْحٌ. ومثالُ فَعَلٍ قَبَضٌ ونَقَضٌ[3] ولَقَطٌ ولَفَظٌ. ومثالُ فُعْلَة أُكْلَةٌ وغُرْفَةٌ ولُقْمَةٌ ومُضْغَةٌ. هذا كله بمعنى: مَذبُوح ومَطحُون ومَرعِيّ ومَطرُوح ومَقبُوض ومَنقُوض[4] ومَلقُوط ومَلفُوظ ومأكُول ومَغرُوف ومَلقُوم ومَمضُوغ.

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٨٨.

(٢) شرح المصنف ٣: ٧٠، ٧١.

(٣) ك، ن، ق: ونقص.

(٤) ك، ق، ن: ومنقوص.

ولا يجوز لشيء منها أن يَرفع الفاعل، فلا يقال: مررتُ برجلٍ ذِبْحٍ كَبشُه، ولا: طِحْنٍ بُرُّه. وفي كلام ابن عصفور ما يدلُّ على الجواز ، قال في «شرح المقرب» في آخر باب ما لم يُسَمَّ فاعله: «واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حُكمُه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حُكمُ الفعل المبنيِّ للمفعول»[1] انتهى. ويحتاج ذلك إلى سماع.

ومثالُ نيابة فَعِيلٍ جَريحٌ وقَتيلٌ وصَريعٌ ودَهينٌ ورَميٌّ وأَخيذٌ ولَديغٌ وغَسيلٌ، وهو كثير في لسان العرب، ومع كثرته لا ينقاس، لا يقال ضَريب في مَضرُوب، ولا عَليم في مَعلُوم، ولا قَويل في مَقُول، ولا بَيِع في مَبيع.

فعلى ما ذكره المصنف لا يجوز أن تقول: مررتُ برجلٍ جَريحٍ أبوه؛ لأنه جرى مجرى مَفعول في المعنى لا في العمل، وقد أجازه ابن عصفور[2]، ويحتاج في ذلك إلى سماع.

وقوله **وليس مقيسًا، خلافًا لبعضهم** ظاهره أنه أجاز بعضهم القياس على ما سُمع من ذلك، وكان ينبغي أن يقيّد ذلك، فإنَّ الذي أجاز القياس على ما سُمع من ذلك شَرَطَ فيه ألاَّ يكون له فَعِيل بمعنى فاعِل، فإن كان له ذلك لم يُجزْه، نحو عَلِيم بمعنَى عالِم، وقَدير بمعنى قادِر، وحَفيظ بمعنى حافِظ، فلا يُجيز أن يقال عَليم بمعنى مَعلوم، ولا قَدير بمعنى مَقدور، ولا حَفيظ بمعنى مَحفوظ؛ لئلا يُلبس، ويُجيز ذلك في نحو قَتيل، فإنه لا يُلبس.

وقد غاب عن ابن المصنف الخلافُ في هذه المسألة، فقال في شرحه أرجوزة أبيه[3]: «فَعِيل بمعنى مَفعول كثير في كلام العرب، وعلى كثرته لم يُقَس[4] عليه

---

(١) النص بلفظه في المقرب ١: ٨١.

(٢) المقرب ١: ٨١.

(٣) ص ٤٤٢.

(٤) ك: لا يقاس.

بإجماع». وقد ذكر أبوه الخلاف فيه، وقد تكرر لأبيه ذكر هذه المسألة في «باب التذكير والتأنيث»[1].

ودلّ قولُ المصنف إنه **يَنوب في الدّلالة لا العمل** أنه لا يجوز أن يَعمل فتقول: مررتُ برجلٍ كَحيلٍ عينُه، ولا: مررتُ برجلٍ قَتيلٍ أبوه، فترفع /العين [٥: ٤٧/ب] والأبَ كما يجوز ذلك إذا قلت: مررتُ برجلٍ مَكحولةٍ عينُه ومقتولٍ أبوه، ويحتاج في منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب.

وقوله **وقد يَنوبُ عن مُفْعَلٍ** مثالُه قولهم: أَعْقَدتُ العَسَلَ فهو عَقِيدٌ، بمعنَى مُعْقَد، وأَعَلَّه المَرَضُ[2] فهو عَلِيلٌ، بمعنَى مُعَلّ.

تم بحمد الله - تعالى - وتوفيقه

الجزء العاشر من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء الحادي عشر، وأوله:

«باب الصفة المشبهة باسم الفاعل»

---

(١) التسهيل ص ٢٥٤.

(٢) ق: المريض.

فهرس الموضوعات

٣٠ - باب كم وكأيِّن وكذا	**٥ - ٦٨**
- كم: تأصيلها	٥
- إبهامها	٧
- حذف مميِّزها	٧
- قسماها: استفهامية، وخبرية	٩
١ - كم الاستفهامية	٩
- مميزها	٩
- فصله	١٠
- تمييزها بمثلك وغيرك وأفعل منك	١٣
- فرع: كم رجلاً رأيت ونساءه	١٣
- جر مميزها بمن	١٣
- لا يكون مميزها جمعًا	١٦
٢ - كم الخبرية	١٩
- معناها	١٩
- مميزها جمع مجرور أو مفرد مجرور	٢٠
- مذهب الفراء أنَّ الجر بعدها بمن مقدرة	٢٣
- نصب مميزها إن فصل	٢٤
- نصب مميزها غير مفصول	٢٦
- جر مميزها في الشعر مفصولاً بظرف أو مجرور	٢٨
- جر مميزها مفصولاً بجملة	٣٠

- فصله بالجملة والظرف أو بالجملة والمجرور ٣١
- دخول من على تمييزها ٣١
- نفي التمييز ٣١
- العطف على كم بالنفي ٣٢
- فصل: لزوم كم التصدير، وبناؤها، ومحالّها من الإعراب ٣٣ - ٤٥
- لزومها التصدير ٣٣
- بناؤها ٣٥
- محالها من الإعراب ٣٧
- وقوعها مبتدأ ٣٧
- وقوعها مفعولاً به ٣٩
- وقوعها مضافًا إليها ٤٠
- وقوعها ظرفًا ومصدرًا ٤٠
- تنبيهات: نصب كم الاستفهامية النكرة الواقعة بعدها، وتقدير: كم درهمًا عندك؟ وكم مالُك إلا درهمان؟ وكم عطاؤك إلا عشرون؟ كم رجلٍ جاءك لا رجلٌ ولا رجلان ٤١
- دخول مِن على تمييز كم ٤٢
- كم لفظًا ومعنًى، وإتباعها على اللفظ وعلى المعنى ٤٢
- أصل كم أن تكون استفهامًا ٤٣
- استعمال كم واستعمال رُبَّ ٤٣
- كم تُرى الحرورية رجلاً ٤٣
- بكم ثوبُك مصبوغًا؟ بِكَمْ ثوبُك مصبوغٌ؟ ٤٤
- تقييد في إعراب كم ٤٥
- جواب كم الاستفهامية ٤٥

- فصل: كأيِّن وكذا ٤٦ - ٦٨
- كأيِّن: بسيطة أو مركبة ٤٦
- كذا: تركيبها ٤٧
- معنى كأيِّن وكذا ٤٩
- مميزهما ٤٩
- الأكثر جر مميز كأين بمن ٥٠
- تنفرد كأين من كذا بلزوم التصدير ٥٢
- محالّ كأيِّن من الإعراب ٥٣
- الاستفهام بكأيِّن ٥٣
- اللغات في كأيِّن ٥٤
- الفصل بين كأيِّن وتمييزها ٥٩
- كثرة كائن في أشعار العرب ٦٠
- قلة ورود كذا مفردًا أو مكررًا بلا واو ٦١
- تمييز كذا إذا كانت كناية عن عدد ٦٣
٣١ - باب نِعمَ وبئس ٦٩ - ١٥١
- الخلاف بين النحويين في كونهما فعلين أو اسمين ٦٩
- عدم تصرفهما ٧٦
- معنياهما ٧٧
- أصلهما ولغاتهما ٧٨
- الإتباع في فَعيل وفَعْل ٨١
- إتباع الثاني الأول في مثل نَحو ومَحموم ٨٢
- بَيْسَ ٨٣
- فاعل نعمَ وبئسَ ٨٣

- الخلاف في أل الداخلة على فاعلهما ٨٤
- وقوع (ما) فاعلة لهما ٩٣
- عدم توكيد فاعلهما توكيدًا معنويًّا ٩٩
- وصف فاعلهما ١٠٠
- تنكير فاعلهما ١٠١
- مجيء فاعلهما مضمرًا ١٠٥
- لحوق تاء التأنيث لهما إذا كان فاعلهما مضمرًا مؤنثًا ١١٤
- الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل ١١٥
- إسنادهما إلى (الذي) الجنسية ١٢٠
- ندور نعم زيدٌ رجلاً ١٢٣
- الخلاف في مرَّ بقومٍ نِعمُوا قومًا ١٢٣
- نعمَ بهم قومًا، ونِعمَ عبدُ الله خالدٌ، وبئسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا، وشهدتُ صِفِّينَ وبِئسَتْ صِفُّون ١٢٤
- المخصوص: حذفه ١٢٦
- الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ في نحو: زيد نعم الرجل ١٢٨
- كون المخصوص معمولاً لبعض نواسخ الابتداء ١٣٠
- إعراب المخصوص المؤخر ١٣١
- من حق المخصوص أن يختص ١٣٨
- صلاحية المخصوص للإخبار به عن الفاعل ١٣٨
- حذف المخصوص وحلول صفته محله ١٣٩
- حذف المخصوص الموصوف وصفته ١٤٠
- حكم الفعل مع تذكير الفاعل إذا كان المخصوص مؤنثًا ١٤١
- ساءَ ١٤٢

- إلحاق فَعُلَ بنعمَ وبئسَ ١٤٤
- انجرار فاعل فَعُلَ بالباء ١٤٨
- إضمار فاعل فَعُلَ ١٥٠
٣٢ - باب حَبَّذا ١٥٢ - ١٧٤
- أصل حَبَّ من حَبَّذا، وفاعله ١٥٢
- علة إفراد اسم الإشارة وتذكيره ١٥٥
- الخلاف في حبَّذا بعد التركيب ١٥٧
- لا حَبَّذا ١٦٢
- مخصوص حبذا ولا حبذا ١٦٣
- إعرابه ١٦٤
- لا تعمل فيه النواسخ، ولا يقدَّم ١٦٥
- وقوع تمييز مطابق له قبله أو بعده ١٦٦
- وقوع حال منه قبله أو بعده ١٦٨
- اختلاف النحويين في المنصوب بعد حبذا ١٦٩
- الاستغناء عن المخصوص بالتمييز أو بغيره ١٧٠
- من أحكام حبَّذا ١٧١
- إفراد حَبَّ ونقل ضمة عينها إلى حائها ١٧٣
- نقل ضمة عين فَعُلَ إلى فائها ١٧٣
- جرّ فاعل حَبَّ بباء زائدة ١٧٤
٣٣ - باب التعجب ١٧٥ - ٢٤٨
- التعجب لغة واصطلاحًا ١٧٥
- نصب المتعجَّب منه في: ما أفعَلَه ١٧٧
- الخلاف في أَفْعَلَ ١٧٨

- (ما) في: ما أفعَلَه ١٨٠
- فعليّة أَفْعِلْ في: أَفْعِلْ به ١٨٥
- جرّ المتعجَّب منه بعد أَفْعِلْ بباء زائدة ١٨٦
- إعراب المتعجَّب منه بعد أَفْعِلْ ١٨٧
- وضع الأمر موضع الخبر ١٩٥
- عدم التعجب إلا من مختصّ ١٩٦
- حذف المتعجَّب منه في صيغتي التعجب ١٩٧
- توكيد أَفْعِلْ بالنون ١٩٩
- عدم توكيد مصدرِ فعلَ تعجبٍ ولا أَفْعَلَ تفضيل ٢٠٠
- **فصل: الهمزة في صيغتي التعجب، وبعض أحكامهما** ٢٠٢ - ٢٢٥
- همزة أفعَلَ ٢٠٣
- همزة أَفْعِلْ ٢٠٥
- تصحيح العين في فعلي التعجب ٢٠٦
- فكُّ أَفْعِل المضعف ٢٠٦
- تصغير أَفْعَلَ ٢٠٧
- قياس أَفْعِلْ على أَفْعَلَ في التصغير ٢٠٨
- عدم تصرف فعلي التعجب ٢٠٩
- متى يلي فعلي التعجب غير المتعجَّب منه ٢٠٩
- (كان) الداخلة بين (ما) و(أَفْعَلَ) ٢١٧
- زيادة غير (كان) بين (ما) و(أَفْعَلَ) ٢١٨
- جرّ ما تعلق بفعلي التعجب من غير المتعجَّب منه والظرف والحال والتمييز ٢٢٢
- التعجب من الفعل المتعدي إلى اثنين ٢٢٣

- فصل: شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب ٢٢٦ - ٢٤٨
- بناؤهما من فعل المفعول إن أمن اللبس ٢٣٦
- بناؤهما من فِعلِ أَفْعَلَ مُفْهِمَ عُسر أو جَهل ٢٣٧
- بناؤهما من مزيد فيه ٢٣٨
- بناؤهما من غير فعل أو من فعل متصرف ٢٤٢
- استغناء العرب عن فعل مستوف للشروط بفعل غيره ٢٤٢
- التعجب مما لا يجوز التعجب منه لفقد شروط جواز ذلك ٢٤٣
- مسائل من باب التعجب ٢٤٥
١: حذف همزة أَفْعَلَ ٢٤٥
٢: اتصال ضمير المتكلم بأَفْعَلَ في التعجب ٢٤٦
٣: جواز الفك والإدغام إذا كان آخر أَفْعَلَ نونًا، ولقي نون الوقاية ٢٤٧
٤: عدم جواز بناء لَفَعُلَ في التعجب من الشاذّ ٢٤٧
٥: عدم جواز بناء فَعُلَ للتعجب من أَفْعَلَ إذا لم تكن همزته للنقل ٢٤٧
٦: الخلاف في جواز: ما أَحْسَنَ زيدًا لا ما أَشْرَفَه! وما أَحْسَنَ زيدًا لا أَشْرَفَه ٢٤٨
٧: المذاهب في: ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيدًا ٢٤٨
٣٤ - باب أَفْعَلِ التفضيل ٢٤٩ - ٢٩٦
- تعريفه ٢٤٩
- ما شذّ منه ٢٤٩
- صوغه مما فقد بعض الشروط ٢٥٢
- حذف همزة أخيَر وأشَرّ ٢٥٢

- حكمه عاريًا من أل والإضافة: ٢٥٣
- الفصل بين أَفْعَلَ ومِن بـ«(لو)» وما اتَّصل بها ٢٥٧
- حذف المفضول ٢٥٩
- فصل: حكمه مقترنًا بأل، ومضافًا ٢٦٥ - ٢٨٤
- حكمه مقترنًا بأل، أو مضافًا إلى معرفة ٢٦٥
- تأويله باسم فاعل أو صفة مشبهة ٢٧٤
- حكمه مضافًا إلى نكرة ٢٧٦
- كون المضاف إليه نكرة مشتقّة ٢٧٩
- إلحاق أوَّل بأسبق ٢٨١
- إلحاق آخَر بأوَّل ٢٨٣
- تنكير الدنيا والجُلَّى ٢٨٤
- حُسْنى وسُوءى ٢٨٤
- فصل: عمل أفعَل التفضيل ٢٨٥ - ٢٩٦
- رفعه الاسم الظاهر ٢٨٥
- نصبه المفعول به ٢٩٤
- تعلق حروف الجر به ٢٩٥
٣٥ - باب اسم الفاعل ٢٩٧ - ٣٦٣
- تعريفه ٢٩٧
- بناؤه من الثلاثي المجرد ٢٩٨
- بناؤه من غير الثلاثي المجرد ٣٠٠
- كسر ميم مُفْعِل، وضم عين مُنْفَعِل مرفوعًا ٣٠٠
- الاستغناء عن فاعِل وغيره ٣٠١
- فصل: عمل اسم الفاعل عمل فعله ٣٠٤ - ٣٥٧

- عمل أمثلة المبالغة ٣٠٩
- بناء فَعَّال ومِفْعال وفَعِيل وفَعُول مِن أَفْعَلَ ٣١٩
- شروط عمله ٣١٩
- إعماله إذا كان ماضيًا ٣٢٤
- عمله مقرونًا بأل ٣٣٤
- إضافة اسم الفاعل المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به ٣٣٧
- شذوذ فصل المضاف إلى الظاهر بمفعول أو ظرف ٣٤٢
- إضافة اسم الفاعل المقرون بأل ٣٤٣
- جرّ المعطوف على مجرور ذي الألف واللام ٣٤٩
- مسائل تتعلق باسم الفاعل ٣٥٥
١: تقديم معمول اسم الفاعل عليه ٣٥٥
٢: تقديم المفعول على المبتدأ إذا عَرِيَ المبتدأ من مانعٍ تقديم ٣٥٦
٣: تقديم المفعول على اسم الفاعل إذا كان اسم الفاعل وما عُطف عليه من اسمِ فاعلٍ خبرًا عن مثنًّى أو جمع ٣٥٦
٤: جرّ معمول اسم الفاعل المتأخِّر باللام ٣٥٦
فصل: اسم المفعول: عمله وبناؤه ٣٥٨ - ٣٦٣
- عمله عمل فعله ٣٥٨
- بناؤه من الثلاثي المجرد ٣٦٠
- بناؤه من غير الثلاثي المجرد ٣٦١
- الاستغناء بمَفعول عن مُفْعَل ٣٦١
- نيابة فِعْل وفَعَل وفُعْلَة وفَعيل عن مفعول في الدلالة ٣٦١
- نيابة فَعيل عن مُفْعَل ٣٦٣

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء الحادي عشر

دار كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

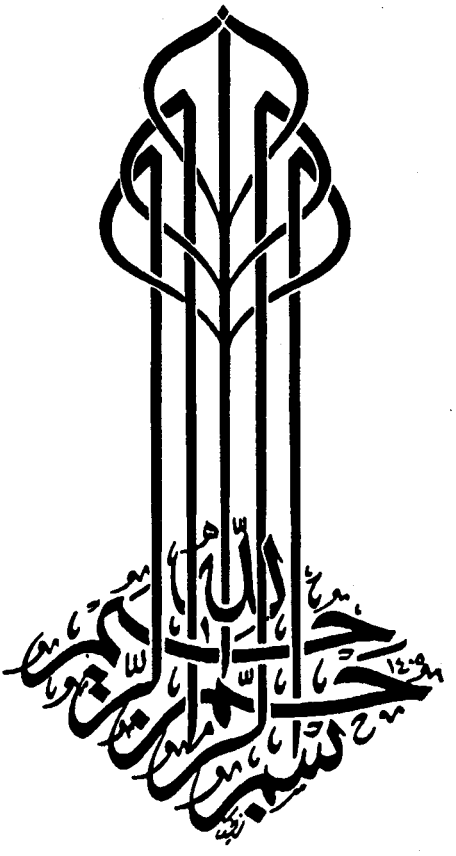
بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

(١١)

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع الرياض ١٤٣٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الأندلسي؛ أبوحيان
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/(الجزء الحادي عشر)
أبوحيان الأندلسي، حسن محمود هنداوي - الرياض ١٤٣٣هـ
٤٢٤ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٨-٢٠-٨١٢٤-٦٠٣-٩٧٨
١. اللغة العربية - النحو ٢. اللغة العربية الصرف
أ. هنداوي، حسن محمود (محقق) ب. العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٣/٩٩٣١هـ

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٩٩٣١
ردمك: ٨-٢٠-٨١٢٤-٦٠٣-٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

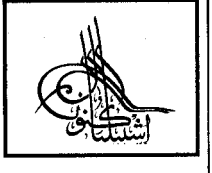

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٩١٤٧٧٦- ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣
E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي الملاقيةُ فعلاً لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا، قابلةً للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط، وموازنتُها للمضارع قليلةٌ إن كانت من ثلاثيّ، ولازمةٌ إن كانت من غيره، ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم اطّرادُ إضافتها إلى الفاعل معنًى.

ش: **الملاقيةُ فعلاً** جنس يشمل الصفة وغيرها من اسم الفاعل اللازم وغير اللازم. وقال المصنف في الشرح[1]: «احترز به من نحو قُرَشيّ وبَتَّات[2]». يعني: فإنهما لا يلاقيان فعلاً، فلا يكون من باب الصفة المشبهة، وسيذكر هو في آخر الباب[3] أنه قد يكون المنسوب من باب الصفة المشبهة.

واحترز بقوله **لازمًا** من الصفة المتعدية الملاقية فعلاً متعديًا، وسيذكر هو في آخر الباب[4] صوغ هذه الصفة من فعل متعدّ، ونستوفي الكلام فيه[5].

واحترز بقوله **ثابتًا معناها تحقيقًا** من نحو قائم وقاعد. وقال أصحابنا[6]: اسم الفاعل الذي لا يتعدى كقائم وجالس ونائم يدخل في هذا الباب. وكذلك اسم المفعول كمضروب. وكذلك ما زاد على الثلاثة، نحو: منطلق الأب، ومنقطع القرابة، ومتكسِّر الثنايا. وفي «البسيط»: «معنى الثبوت أنه خلاف الحدوث».

---

(١) ٣: ٨٩.

(٢) البتّات: الذي يبيع البتّ، أي: الثياب.

(٣) التسهيل ص ١٤١ والشرح ٣: ١٠٥.

(٤) التسهيل ص ١٤١.

(٥) انظر ق ٥٨/ب - ٥٩/أ في هذا الجزء.

(٦) الملخص ١: ٣١٠ - ٣١١.

وعنى بقوله **أو تقديرًا** مقدَّر الثبوت وإن لم يكن ثابتًا، نحو متقلِّب، فإنه يكون صفة مشبهة.

قال المصنف في الشرح[1]: «واحترز بقبول الملابسة والتجرد من أبٍ وأخٍ». يعني أنهما وصفان لا يقبلان الملابسة والتجرد لمن جريا عليه. ولا ينبغي أن يحترز منهما لأنهما لم يدخلا في قوله «الملاقيةُ فعلاً»؛ ألا ترى أنهما لم يلاقيا فعلاً بمعناهما، فلم يدخلا فيما قبل ذلك فيحترز منهما. وأيضًا فقد أخذ في الحدّ «ثابتًا معناها»، وما كان ثابتًا معناه لا يكون قابلاً للملابسة والتجرد، لو قلت مررتُ بزيدٍ الطويلِ الأنفِ لم يقبل هذا الوصف الملابسة والتجرد بالنسبة إلى زيد؛ لأنه وصف ثابت المعنى له.

قال المصنف في الشرح[1]: «واحترز بقبول التعريف والتنكير بلا شرط من أفعل التفضيل». ولا ينبغي أن يحترز منه؛ لأنه لم يدخل فيما قبله؛ ألا ترى أنه قد قال «هي الملاقيةُ فعلاً لازمًا» وهي لا تلاقي فعلاً لا لازمًا ولا متعديًا؛ لأنه لم يوجد فعل يدلُّ على معنى التفضيل حتى تكون أَفْعَلُ تلاقيه، ولا مصدرًا بمعناه، وإنما هو مشتقّ من مصدر ليس بمعناه كما اشتق اسم الفاعل واسم المفعول[2] ونحوهما.

[٥: ٤٨/أ] ومعنى قوله **بلا شرط** أنَّ أفعل التفضيل /يقبل التعريف والتنكير بشرط، وهو[3] إذا كان بـ«مِنْ» منكَّر، وإذا كان بأل معرَّف، وإذا كان مضافًا فإمَّا إلى نكرة فنكرة، أو إلى معرفة فمعرفة، وذلك على ما أُحكم في بابه[4].

وقوله **وموازنتُها للمضارع قليلةٌ إن كانت من ثلاثيّ** مثاله: ضامِرُ الكشحِ، وساهِمُ الوجهِ، وخامِلُ الذِّكرِ، وحائلُ اللونِ، وظاهِرُ الفاقةِ، وطاهِرُ العِرضِ.

---

(١) ٣: ٨٩.

(٢) هنا بداية سقط في ق مقداره ورقة.

(٣) هو: سقط من ك، ق.

(٤) انظر الجزء العاشر ص ٢٦٥ - ٢٨٤.

وزعم الزمخشريُّ[1] أنَّ الصفة المشبهة هي التي لا تجري على فعلها، نحو حَسَن وشديد، وهو ظاهر كلام أبي علي في «الإيضاح»[2]. وهذا خَلْفٌ؛ ألا تراهم متفقين على أنَّ قوله[3]:

مِـــن صَـــديقٍ أو أَخـــي ثِقـــةٍ أو عَـــــدُوٍّ شـــــاحِطٍ دارا

على أنَّ شاحِط صفة مشبهة، وقال الشاعر[4]:

..... وإنِّي إليكَ تائبُ النفسِ باخِعُ

وفي قول المصنف **قليلةٌ** دليل على أنَّ الكثير ألاَّ تكون جارية على المضارع، نحو ضَخْم ولَيِّن وجَميل وخَشِن وحَسَن ويَقْظان.

وقوله **ولازمةٌ إن كانت من غيره** نحو: مُنطَلِق اللسانِ، ومُطمَئِنّ القلبِ، ومُغْدَودِن الشَّعرِ، ومُستَسلِم النَّفس، وقال الشاعر[5]:

أَهوَى لها أَسْفَعُ الخَدَّينِ مُطَّرِقٌ رِيشَ القَوادِمِ ، لم تُنْصَبْ له الشَّرَكُ

وقال رجل من طَيِّئ[6]:

ومَن يَكُ مُنْحَلَّ العَزائمِ تابِعًا هَواهُ فإنَّ الرُّشْدَ منهُ بَعيدُ

---

(١) المفصل ص ٢٢٥.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٥١.

(٣) هو عديّ بن زيد. الديوان ص ١٠١ والكتاب ١: ١٩٨. الشاحط: البعيد.

(٤) صدر البيت: «تَبارَكتَ إنِّي مِن عَذابِكَ خائفٌ». وهو لعبد الله بن رواحة - ﷺ - في شرح المصنف ٣: ٩١، وأنشده الشارح كاملاً منسوبًا في ص ٥٠. وقد أخلَّ به الديوان.

(٥) هو زهير. الديوان ص ١٣٢ والكتاب ١: ١٩٥، وآخره فيه: الشَّبَكُ، وبها أنشده أبو حيان في هذا الجزء ق ٥٢/ب. يصف صقرًا. أهوى: انقضَّ. لها: أي للقطاة. أسفع: أسود تعلوه حمرة. ومطَّرق: متراكب. والقوادم: العشر المتقدمات. والشَّرَك: حبائل الصيد، واحدها شَرَكة، ولم تُنصب له الشرك: لم يؤخذ ولم يذلَّل. والشبك: جمع شبكة، وهي شركة الصائد يصيد بها في البر والماء.

(٦) البيت له في شرح المصنف ٣: ١٠٤.

وقوله **ويُمَيِّزُها من اسمِ فاعل** إلى آخره[1] قال في الشرح[2]: «يَخرج بهذا اسم الفاعل الذي لا يتعدى، ولا يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل في المعنى، كماشٍ وجالِس ومُنطَلِق إلى كذا ومُستَكين ومُبَسْمِل ومُتَجاهِل» انتهى. وقد تقدم[3] لنا أنَّ أصحابنا يجعلون اسم الفاعل اللازم من باب الصفة المشبهة، نحو: قائم وجالِس ونائم.

وقوله **اطِّرادُ إضافتِها إلى الفاعلِ معنًى** ظاهر كلامه يدل على أنَّ الإضافة من رفع، وكذا ذكر في أرجوزته، قال[4]:

صَفةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ مَعنًى بِها المُشْبِهةُ اسمَ الفاعِلِ

وهذه مسألة خلاف:

فمن النحاة من زعم أنَّ الإضافة مِن نصب لا مِن رفع، فإذا قلت مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ فأصله: حسن الوجهَ، بالنصب؛ لشبه الوصف اللازم بالوصف المتعدي، فنُصب، ثم جُرَّ المنصوب كما جُرَّ منصوب اسم الفاعل المتعدي إذ كان قد استكنَّ في الصفة المشبهة ضمير، وبقي الوجه فَضلة، فانتصب، فجاز جرّه. وإلى هذا ذهب أبو محمد بن السِّيد والأستاذ أبو علي[5] وأكثر أصحابه[6]، فالخفض عندهم ناشئ عن النصب، والنصب ناشئ عن الرفع.

[٥: ٤٨/ب] /وذهب أبو زيد السهيلي إلى أنَّ الإضافة من رفع، والنصب من خفض، فالخفض ناشئ عن الرفع، والنصب ناشئ عن الخفض.

---

(١) هو قوله: «ويُمَيِّزُها مِن اسمِ فاعلِ الفعلِ اللازمِ اطِّرادُ إضافتِها إلى الفاعل معنًى».

(٢) ٣: ٨٩.

(٣) تقدم في ص ٥.

(٤) منهج السالك ص ٣٥٢.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٨٥.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٧.

وذهب الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الأنصاري - شُهر بالدَّبّاج - وأبو عبد الله بن هشام الخضراوي إلى أنه يمكن أن تكون الإضافة من رفع؛ ويمكن أن تكون من نصب. قال الدَّبّاج: لما قلت: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُه، بالرفع - وهو الأصل - أردت أن تنقل الضمير إلى حَسَنٍ مبالغة في الوصف، فبقي الوجه دون إعراب؛ إذ إعرابه قد انتقل إلى الضمير في حَسَن، فإما أن تنصبه على التشبيه ثم تخفضه بعد ذلك، وإما أن تخفضه مِن أوَّل وَهلة.

وقد رُدَّ كونه يكون الخفض من رفع بأنه يلزم في ذلك إضافة الشيء إلى نفسه.

وأجاب الدبَّاج عن هذا بأنه إنما يلزم ذلك لو قلت: حَسَن وجهِه، من غير نقل للضمير، أمَّا بعد النقل فقد صار الحسن هو الضمير لا الوجه، فخفض الوجه بالإضافة على ما يجب في الأسماء من إضافة بعضها إلى بعض.

ورَدَّ أيضًا هذا المذهبَ ابن عصفور[1]، واستدلَّ على أنَّ الخفض من نصب بأنَّ الجر[2] إنما جاء على كونه من نصب لا من رفع بقولهم: مررتُ بامرأةٍ حسنةِ وجهِها، كما تقول: مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهَها، فإلحاق التاء في حسنةٍ مع الخفض دليل على أنَّ الخفض من النصب، ولو كان من الرفع لكان بغير تاء.

وقال بعض أصحابنا المتأخرين: ليس دخول التاء مع النصب بأولى من دخولها مع الخفض، وليس استحقاق دخولها مع الخفض لأجل ما كان الخفض منه، بل مقتضي دخولها حالة النصب والخفض هو كون الصفة مفرَّغة للأول مستكنًّا فيها ضميره؛ وفي حالة الرفع الوصف مفرَّغ للمرفوع، فيجري على حكمه من التذكير أو التأنيث، فإذا كان دخول التاء إنما كان مع الوصف غير المفرَّغ لِما بعده

---

(١) شرح الجمل له ١: ٥٧٣.

(٢) هنا نهاية السقط الواقع في ق.

لم يكن في ذلك دليل على أنَّ الخفض من نصب ولا رفع[1]، وإنما كان يظهر الفرق بين الحالتين لو كان الخفض من الرفع والخفض من النصب متباينين، فكان يؤدي أحد الخفضين إلى معنًى يُلحظ فيه معنَى المفعولية، كهو في اسم الفاعل، وكان الخفض الآخر يؤدي إلى معنًى كما يؤدي الرفع، ولكنَّ العربي إنما يتكلم بالخفض، ولا يتضح من كلامه فرق بين أن يكون الخفض من رفع أو نصب.

وقد اختلف الناس في قول س[2]: «وقد يجوز أن تقول في هذا: هو الحسنُ الوجهِ، على: هو الضاربُ الرجلِ، فالجر في هذا الباب على وجهين»: فخرَّجه الدَّبَّاج على أنه جرٌّ من رفع، وجرٌّ من نصب. وخرَّجه الأستاذ أبو علي على أنَّ خفض الصفة للوجه قد يكون بإضافة أولية بحكم الأصل، كقولك: نزلتُ بنفسِ الجبلِ، وقبضتُ كلَّ الدراهمِ، لأنَّ إضافة حَسَنٍ من جهة المعنى لما ثَبَت واستقرَّ، فهي صحيحة من هذه الجهة، وإضافة ضارِب بمعنى الحال والاستقبال غير صحيحة لأنها غير ثابتة، ولَمّا لم يُتَصَوَّر ذلك في الضارب الرجل جُعل مشبهًا، وعلى هذا قد يضاف الحسنُ الوجهَ المشبَّه بالضارب الرجلَ كإضافة الضارب الرجلِ، /فيكون [٥: ٤٩/أ] محمولاً على الحسن الوجهِ الذي الألف واللام فيه داخلة بعد الإضافة. قال: وهذا معنى قول س. فقول س «على هو الضاربُ الرجلِ» أي: على حكمه، على أن تجعل الحسن الوجهِ الذي الألف واللام فيه داخلة قبل الإضافة مشبَّهًا بالحسن الوجهِ الذي الألف واللام فيه داخلة بعد الإضافة عوضًا من التعريف الذي مُنع.

وقد أجاز المازني أن يكون النصب في الضارب الرجلَ بوجهين: حكم الأصل الداخل عليه الخفض ، وبالتشبيه بالحسن الوجهَ ، ينصبونه نصبه كما خفضوه خفضه.

---

(١) من نصب ولا رفع ... من الرفع والخفض: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ٢٠١.

ص: وهي إمَّا صالحةٌ للمذكر والمؤنث معنًى ولفظًا، أو معنًى لا لفظًا، أو لفظًا لا معنًى، أو خاصةٌ بأحدهما معنًى ولفظًا، فالأُولى تجري على مِثلها وضدها، والبواقي تجري على مثلها لا ضدها، خلافًا للكسائيّ والأخفش.

ش: الأولى كل صفة يصلح معناها للمذكر والمؤنث، وقد بنت العرب من اسمها لفظًا للمذكر والمؤنث، وذلك نحو الحُسن والقُبح والكَرَم والبُخل.

والثانية كل صفة يصلح معناها للمذكر والمؤنث، واختُصَّ كل واحد منهما بلفظٍ، وذلك نحو كِبَر الأَلْية، فهذا معنًى مشترك فيه، لكن خُصَّ المذكر بلفظِ آلَى، والمؤنث بلفظ عَجْزاء.

والثالثة كل صفة معناها خاصٌّ بالمذكر أو المؤنث، واللفظ من حيث الوزن صالح للمذكر والمؤنث، وذلك نحو الحَيض والخِصاء، فمعنى الحيض مختصٌّ بالمؤنث، والصفة منه حائض على وزن فاعِل، والخِصاء معنًى مختصٌّ بالمذكر، والصفة منه خَصِيّ على وزن فَعِيل، وهذان الوزنان صالحان للمذكر والمؤنث.

والرابعة كل صفة معناها ولفظها خاصٌّ بالمذكر أو المؤنث، وذلك نحو الأُدْرة والكَمَرة[1]، معناها خاصٌّ بالمذكر، واللفظ خاصٌّ به، تقول منهما في الوصف: آدَرُ وأَكْمَرُ. ونحو الرَّتَق والعَفَل[2]، معناها خاصٌّ بالمؤنث، واللفظ خاصٌّ به، تقول في الوصف: رَتْقاءُ وعَفْلاءُ.

وقوله **فالأُولى تجري على مِثلها وضدِّها** يعني أنها يجري مذكرُها على المذكر وعلى المؤنث، ومؤنثُها على المؤنث والمذكر[3]، وهو الذي يعبِّر عنه النحويون بأنه

---

(١) الأدرة: الخصية المنتفخة. والكمرة: رأس الذكر. رجل آدر: منتفخ الخصية، ورجل أكمر: عظيم الكمرة.

(٢) الرتق: التصاق ختان المرأة، فهي لا يستطاع جماعها. والعفل: صلابة في الرحم مانعة من الجماع.

(٣) سواء أكان ما أضيف إليه كل من المذكر والمؤنث مذكرًا أم مؤنثًا.

يُشبّه عمومًا، تقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الأبِ، وبرجلٍ حسنِ الأمِّ، وبامرأةٍ حسنةِ الأمِّ، وبامرأةٍ حسنةِ الأبِ.

وقوله **والبواقي تجري على مثلها** تقول: مررتُ برجلٍ آلَى الابنِ، وبامرأةٍ عجزاءِ البنتِ، وبرجلٍ خَصِيِّ الابنِ، وبامرأةٍ حائضِ البنتِ، ومررتُ برجلٍ آدَرِ الابنِ، وبامرأةٍ رَتْقاءِ البنتِ، وهذا يعبِّر عنه النحويون أنه يُشبّه خصوصًا.

وقوله **لا ضدِّها، خلافًا للكسائي والأخفش** يعني: فإنهما يجيزان جريان هذه الصفة على ضدها في الأقسام الثلاثة، فتقول: مررتُ برجلٍ عجزاءَ بنتُه، وبامرأةٍ آلَى ابنُها، وبرجل حائضٍ بنتُه، وبامرأةٍ خَصِيٍّ ابنُها، وبرجلٍ رَتْقاءَ بنتُه، وبامرأةٍ آدَرَ ابنُها.

وما ذكره المصنف من أنَّ الخلاف في ثلاثة الأقسام /غير موافق عليه، أمَّا ما [٥: ٤٩/ب]
لفظُه ومعناه خاصٌّ بالمذكر أو بالمؤنث نحو آدَر وعَذراء، أو ما معناه خاصٌّ بالمذكر أو المؤنث واللفظ من حيث الوزن صالح لهما - فنقل بعض أصحابنا اتفاق النحويين على أنه لا يُشَبَّه إلا خصوصًا، فيجري المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث، وأنَّ الخلاف إنما هو عن الأخفش في الصفة التي هي مشتركة من جهة المعنى واللفظُ مختصٌّ بالمذكر أو المؤنث نحو آلَى وعَجْزاء.

وأمَّا ما ذكره من أنَّ الكسائيَّ أجاز ما ذكر فقد خالفه أبو جعفر النحاس في بعض الصور، قال أبو جعفر: «أجاز الأخفش: مررتُ برجلٍ حائضِ المرأةِ، ومحصَّصِ الدارِ، وبامرأةٍ خَصِيِّ الزوجِ، ولا يجيز ذلك الكسائيُّ ولا الفراء ولا أحد من البصريين غيره» انتهى. وهذا موافق لنقل أصحابنا عن الأخفش ونصٌّ عن الكسائي أنه لا يجيز ذلك، وهو خلاف لِما نَقل المصنف.

وقال الجرمي في «الفرخ»: «واعلم أنه محال أن تقول: مررتُ بامرأةٍ خَصِيَّةِ البَعلِ، ومررتُ برجلٍ حائضِ المرأةِ، لا يكون من الخِصاء تأنيث، ولا من الحيض تذكير. وكذلك إذا كان الوصف مجموعًا والموصوف مفرد، وبالعكس، نحو:

مررتُ برجلٍ كرامٍ آباؤه، لا تقول: مررتُ برجلٍ كرامِ الآباءِ، وكذلك برجالٍ كريمٍ أعمامُهم، لا تقول: برجالٍ كريمِ الأعمامِ» انتهى.

ومن الناس من أجاز هذا كله اعتمادًا على أنَّ المعنى للسببي، وحملوا عليه قول الشاعر[1]:

فهل تُسْلِيَنَّ الهَمَّ عنكَ شِمِلَّةٌ مُداخَلَةٌ ، صُمُّ العِظامِ ، أَصُوصُ

جعلوا «صُمّ العظام» نعتًا لـ«شِمِلَّة»، وهي مفردة، وصُمّ جمع أَصَمّ.

وقد نوزع في هذا التخريج، فقيل: صُمّ بدل من الضمير في مُداخَلة. وقيل: مرفوع بمُداخَلة على حذف العائد. ويقوي هذا رواية النصب في صُمّ على التشبيه. قيل: وأمَّا الرفع على النعت فبعيد جدًّا. انتهى.

ومثّل المصنف هذا الفصل كله في الشرح[2] برفع ما بعد الصفة، فقال: مررتُ برجلٍ حسنٍ بشرُه، وبامرأةٍ حسنٍ بشرُها، وبامرأةٍ حسنةٍ صورتُها، وبرجلٍ حسنةٍ صورتُه، ومررت بامرأةٍ عَجزاءَ أَمَتُها، أَتُومٍ[3] جارتُها، عَفلاءَ كنَّتُها، فدلَّ ذلك كله على أنه أدرج في الصفة المشبهة صورة رفع ما بعدها.

وهذه مسألة خلاف: من النحويين من ذهب[4] إلى أنَّ الصفة إذا رَفعت هي صفة مشبَّهة كحالها إذا نَصبت أو خَفضت؛ وهو اختيار الأستاذ أبي علي، ويظهر من كلام ابن جني. فعملها الرفع إنما هو بالحمل على اسم الفاعل لا على الفعل؛ لأنها ليست بجارية على الفعل، ولا يعمل عندهم الاسم رفعًا ولا نصبًا ولا خفضًا

---

(١) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٧٨. شِمِلّة: خفيفة سريعة. ومداخلة: أي مداخلة الخلق. والأصوص: الناقة الحائل السمينة.

(٢) ٣: ٩٠.

(٣) الأتوم من النساء: التي التقى مسلكاها عند الافتضاض. والصغيرة الفرج.

(٤) الجمل ص ٩٤ والإيضاح العضدي ص ١٥١ - ١٥٢ والملخص ١: ٣٠٩ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٧٣ - ١٠٨٢.

بالحمل على الفعل حتى يكون جاريًا عليه، ولهذا لم يُجز من ذهب إلى هذا إعمال اسم الفاعل بمعنى المضيّ لا في مرفوع ولا منصوب ولا مخفوض؛ فلم يجيزوا: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا أمسِ، ولا: قائمٍ أبوه أمسِ. وإذا كانت كذلك تبين أنَّ هذه الصفات /إنما رَفعت بالحمل على اسم الفاعل؛ لأنها غير جارية على الفعل. [٥: ٥٠/أ]

ومن النحويين من ذهب إلى أنها لا تكون صفة مشبَّهة إلا حالة النصب والجر، وهو اختيار ابن عصفور[١]. فإذا رَفعت هذه الصفة فبالحمل على الفعل، ولا يشترطون في الصفة إذا رَفعت الجريان على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ وإنما يشترطون ذلك فيها إذا عملت نصبًا أو خفضًا، ويجيزون أن يقال: مررتُ برجلٍ قاعدٍ أبوه أمسِ. وقد تقدم لنا ذكر الخلاف في إعمال اسم الفاعل الماضي في المرفوع في «باب اسم الفاعل»[٢].

ولم يتعرض المصنف لزمان هذه الصفة، وذكر ذلك في أرجوزته، فقال[٣]:

وصَـــوغُها مِـــن لازمٍ لحاضـــرِ كطاهِرِ القَلـــبِ جَميـــلِ الظـــاهِرِ

وهي مسألة خلاف:

ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال.

وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول: مررتُ برجلٍ حاضرِ الابنِ غدًا، فتكون بمعنى المستقبل.

وذهب السيرافيُّ إلى أنها أبدًا بمعنى الماضي. وهو ظاهر كلام الأخفش، قال: الصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يُبنى منها قد فعلَ.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٥٦٧.

(٢) انظر الجزء العاشر ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٤.

وذهب ابن السراج[1] والفارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي. وهو اختيار الأستاذ أبي علي، قال[2]: «وسواء أرفعت أم نصبت، لأنك إذا قلت مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ فحسن الوجهِ ثابت في الحال، لا تريد مضيًّا ولا استقبالاً؛ لأنها لَمّا شُبِّهت باسم الفاعل لم تَقوَ قُوَّتَه في عملها في الزمانين».

وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال: لا يريد السيرافي[3] بقوله (إنها للماضي) أنَّ الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها، ودامت إلى وقت الإخبار. ولا يريد ابن السراج أنها إنما وُجدت وقت الإخبار، فلا فرق بين القولين على هذا.

وفي «البسيط»: قال بعضهم: والصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً. وتقدم أنَّ ذلك ليس على جهة الشرط، بل إنَّ وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت، والثبوت من ضرورته الحال، وأما على جهة الشرط فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان، ولا يشترط إلا الحاضر لأنه المناسب. انتهى.

* * *

---

(١) الأصول ١: ١٣٣.

(٢) التوطئة ص ٢٦٥ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٨٥، وهذا القول ملفق من الكتابين.

(٣) وقول ابن السراج بأن قال لا يريد السيرافي: سقط من ك.

ص: فصل

معمولُ الصفةِ المشبهةِ ضميرٌ بارزٌ متَّصلٌ، أو سببيٌّ موصولٌ أو موصوفٌ يُشبهه، أو مضافٌ إلى أحدهما، أو مقرونٌ بأل، أو مجردٌ، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ أو إلى مضافٍ إلى ضميرِه لفظًا أو تقديرًا، أو إلى ضميرِ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ.

ش: ذكر أنَّ معمول هذه الصفة يكون أحدَ عشرَ قسمًا:

الأول: مثاله: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِه، فمعمول جميله ضمير بارز متصل، وقال الشاعر[1]:

[٥: ٥٠/ب] /حَسَنُ الوَجهِ طَلْقُهُ أنتَ في السِّلْـ ـمِ ، وفي الحربِ كالحٌ مُكْفَهِرُّ

الثاني: مثاله: رأيتُ رجلاً جميلَ ما اشتملَ عليه من الصفات. وأصحابنا عند ما عدُّوا معمول هذه الصفة لم يعدُّوا فيها الموصول. وذكر بعض شيوخنا أنَّ من النحويين مَن أجاز أن يكون مَنْ وما الموصولتين. وذكر بعض أصحابنا عن بعض النحويين أن يكون السببيّ مَن الموصولة. واستدلَّ على ذلك بقوله[2]:

ومَهْمَهٍ هالِكٍ مَنْ تَعَرَّجا

يريد: مَن تَعَرَّجَ عليه. قال: ولا حجة فيه؛ لأنَّ هالكًا واقع موقع مُهلِك، فليس بصفة مشبهة، بل مَن مفعول به، وفاعِلٌ قد يقع موقع مُفْعِل، نحو وارِس ويافِع، من أَوْرَسَ وأَيْفَعَ[3].

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ٩١. كالح: قَلَصت شفته عن أسنانه. ومكفهرّ: عبوس.

(٢) العجاج. الديوان ٢: ٤٣. المهمه: الأرض القفر المستوية. وتعرَّج على القوم: عطف عليهم.

(٣) أورس الشجر: أورقَ، وأورسَ الرِّمثُ: اصفرَّ ورقه بعد الإدراك، فصار عليه مثل الملاء الصفر. والرمث: شجر يشبه الغضى لا يطول. وأيفعَ الغلامُ: شَبَّ.

وهذا تخريج لا ينبغي؛ لأنَّ «فاعِل» بمعنى «مُفْعِل» إنما أُورد مَورِد الشذوذ، فلا ينبغي أن يخرَّج عليه، وقالت العرب: وَرَسَ ويَفَعَ، فجاء وارِس ويافِع على هذا الثلاثي، واستُغني به عن اسم فاعِل من الرباعي لأنه بمعناه. وإنما يُخَرَّج على أنه اسم فاعِل من هَلَكَ المتعدية، فإنه سُمع متعديًا ولازمًا.

والصحيح أنَّ الموصول يكون معمولاً لهذه الصفة ، وورد به السماع ، قال عمر بن أبي ربيعة[1]:

أَسيلاتُ أبدانٍ ، دِقاقٌ خُصُورُها وَثيراتُ ما الْتَفَّتْ عليه المَلاحِفُ

وقال آخر[2]:

إن رُمْتَ أَمْنًا وعِزَّةً وغِنًى فاقْصِدْ يَزيدَ العَزيزَ مَنْ قَصَدَهْ

الثالث: مثاله: رأيتُ رجلاً طويلاً رمحٌ يطعُن به. ولم أر أحدًا من أصحابنا ذكر في معمول هذه الصفة أن يكون موصوفًا غير صاحب كتاب «التمهيد»[3]. والصحيح جواز ذلك، وقال الشاعر[4]:

أَزُورُ امْرأً جَمًّا نَوالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

ومعنى قول المصنف «يشبهه» أن يكون موصوفًا بما يوصل به الموصول من جملة أو شبهها.

الرابع: مثاله: رأيتُ رجلاً غَنِيَّ غُلامِ مَن صَحِبَه، وقال الشاعر[5]:

فَعُجْتُها قِبَلَ الأَخيارِ مَنْزِلةً والطَّيِّبِي كُلِّ ما الْتاثَتْ به الأُزُرُ

---

(١) الديوان ص ٤٦٤. أسيلات أبدان: معتدلة طويلة مستوية، شبههن بالأَسَل، وهو عيدان تنبت طوالاً دقاقًا مستوية بلا ورق. وامرأة وثيرة: ضخمة العجيزة.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٩٤.

(٣) هو ابن بطال المتوفى سنة ٥٤٩.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣: ٩١.

(٥) هو الفرزدق. الديوان ص ٢٢١. عجتها: عطفتها. والتاثت: اختلطت.

الخامس: مثاله: رأيتُ رجلاً حديدَ سنانِ رُمحٍ يَطعُن به.

السادس: مثاله: ﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[1].

السابع: مثاله: مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجهٍ.

الثامن: مثاله: مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجهِه.

التاسع: مثاله: مررتُ برجلٍ حَسَنِ شامةِ خَدِّه، هذا مضاف إلى مضاف إلى الضمير لفظًا.

العاشر: [مثاله][2]: مررتُ برجلٍ حَسَنِ شامةِ الخدِّ، قال[3]:

خَفيضةُ أَعلَى الصَّوتِ، ليستْ بِسَلْفَعٍ ولا نَمَّةٍ خَرّاجةٍ حينَ تُظْهِرُ

[٥: ٥١/أ] /فهذه مضافة إلى الضمير تقديرًا، يريد: أعلى صوتها.

الحادي عشر: مثاله: مررتُ بامرأةٍ حسنةِ وجهِ جاريتِها جميلةِ أنفِه، فـ«أنفه» هو المعمول لجميلة، وهو مضاف إلى ضمير هو عائد على وجه، ووجه مضاف إلى جارية، وجارية مضافة إلى ضمير يعود على المرأة. وكذلك: مررتُ برجلٍ حَسَنِ شامةِ خَدِّه شَديدِ حُلْكَتِها. ويحتاج إلى إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب.

وبقي تركيب آخر، قد ذكره المصنف في أثناء كلامه في الشرح[4]، وهو أن يكون المعمول مضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجنةِ جميلِ خالِها، وهو تركيب نادر، قال الشاعر[5]:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٢.

(٢) مثاله: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) هو أبو قيس صيفي بن الأسلت الأوسي. شعره ص ٧٢، يصف امرأة بالعقل. خفيضة الصوت: خفيّته ليّنته. والسلفع: الجريئة السليطة. والنَّمَّة: الكثيرة النميمة. والخرّاجة: التي تُكثر الخروج. وتُظهر: تدخل في الظهيرة، وهي شدّة الحر.

(٤) ٣: ٩٥.

(٥) شرح المصنف ٣: ٩٥. بضة: رقيقة الجلد ناعمة. والكشح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخَلْف.

سَبَتْنِي الفتاةُ البَضَّةُ المُتجَرِّدِ الـ ـلَّطيفةُ كَشحِه، وما خِلتُ أن أُسبَى

ص: وعملُها في الضمير جرٌّ بالإضافة إنْ باشَرَتْه وخَلَتْ من «أل»، ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إنْ فُصلَت أو قُرِنَت بـ«أل»، ويجوز النصبُ مع المباشرة والخلوِّ من «أل» وفاقًا للكسائي. وعملُها في الموصول والموصوف رفعٌ ونصبٌ مطلقًا، وجرٌّ إنْ خَلَتْ من «أل» وقُصدت الإضافةُ. وإنْ وَلِيَها سببيٌّ غيرُ ذلك عملتْ فيه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، إلا أنَّ مجرورَ المقرونةِ بـ«أل» مقرونٌ[1]، أو مضافٌ إلى المقرون بها، أو إلى ضميرِ المقرونِ بها. ويَقِلُّ نحوُ: حسنِ وجهِه، وحسنٍ وجهَه، وحسنٍ وجهٌ، ولا يمتنع، خلافًا لقوم.

ش: إذا كان المعمول ضميرًا فإما أن يكون مرفوعًا أو غير مرفوع، فإن كان مرفوعًا استتر في الصفة، وارتفع بها، مثاله: مررتُ برجلٍ مُؤَشَّرِ الثغرِ صافٍ[2]، تريد: صافٍ هو، أي: الثَّغرُ. وإن كان غير مرفوع، وباشرتْه الصفة، وخَلَتْ من أل - فالضمير مجرور بالإضافة، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِه.

وأجاز الفراء التنوين والنصب، فيقول: جميلٍ إياه. وهو فاسد؛ إذ لا يُفصل الضمير ما قُدِرَ على اتصاله.

وقوله **ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إن فُصِلَتْ** مثاله: قُريشٌ نُجَباءُ الناسِ ذريَّةً وكِرامُهُمُوها. ولا خلاف في نصبه إذا كانت الصفة منفصلة منه بضمير، وروى الكسائي[3] عن العرب: هم أحسنُ الناسِ وُجوهًا وأَنْضَرُهُمُوها.

وقوله **أو قُرِنَتْ بأل** مثاله: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ الجَميلِه، ففي هذا الضمير خلاف - وهذا إذا كانت الصفة منصرفة في الأصل - فمن النحويين من قال: الضمير في موضع نصب. ومنهم من قال: في موضع جرّ. واعتبر بعضهم ذلك

---

(١) التسهيل وشرح المصنف: مقرون بأل.

(٢) الأَشَر: حدّة ورقّة في أطراف الأسنان.

(٣) شرح المصنف ٣: ٩٤.

بوضع الظاهر موضع الضمير، فما جاز فيه جاز في الضمير، فإذا قلت: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهًا الجميلِه، فهذ الضمير في موضع نصب؛ لأنك لو قلت الجميلِ وجهٍ، وجررت - لم يجز، وإذا قلت: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجه الجميلِه - جاز في الضمير النصب /والجر؛ لأنك لو جعلت مكانه الوجه جاز فيه الجر والنصب، وهذا إذا كانت الصفة منصرفة في الأصل. [٥: ٥١/ب]

وإن كانت الصفة غير منصرفة في الأصل، وقُرنت بأل، نحو: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ الأَحمَرِه، فالضمير في موضع نصب عند س[١]، ويظهر من كلام الفراء ترجيح الجر على النصب، وعن المبرد الجر، ثم رجع إلى النصب.

وقوله **ويجوز النصبُ معَ المباشرةِ والخلوِّ من أل وفاقًا للكسائي** قال المصنف في الشرح[٢]: «إذا جردت الصفة المتصل بها ضمير بارز فقد تقصد إضافتها إليه، وقد لا تقصد، فإن قصدت حُكم بالجر، وإن لم تقصد حُكم بالنصب على التشبيه بالمفعول به. وإنما يُمكن القصدان والمعمولُ ضمير إذا كانت الصفة غير منصرفة، نحو: رأيتُ غلامًا حسنَ الوجهِ أحمرَه، فالجر بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به جائز عند الكسائي، والجر عند غيره متعين. ومذهب الكسائي هو الصحيح؛ لأنه روى[٣] عن بعض العرب: لا عهدَ لي بألأمَ منه قفًا ولا أوضعَه، بفتح العين، وبمثل هذا يظهر الفرق بين قصد الإضافة وغيرها، وعلى هذا يقال إذا قصدت الإضافة: مررتُ برجلٍ أحمرِ الوجهِ لا أصفرِه، وإذا لم تقصد الإضافة قيل: مررتُ برجلٍ أحمرَ الوجهَ لا أصفرَه، إلا أنَّ هذا الوجه لم يجزه من القدماء غير الكسائي» انتهى. وذكر ابن عصفور[٣] في هذه المسألة الوجهين، ولم يعزُ جواز النصب للكسائي.

---

(١) الصفة المشبهة في هذه المسألة محمولة على اسم الفاعل، والأمثلة التي مُثِّل بها هي أمثلة اسم الفاعل. شرح المصنف ٣: ٩٣. وانظر تفصيل ذلك في ١٠: ٣٤٦.

(٢) ٣: ٩٣.

(٣) المقرب ١: ١٤١.

وقوله **وعملُها في الموصول والموصوف رفعٌ ونصبٌ مطلقًا** يعني بقوله **مطلقًا** أنه يستوي الرفع والنصب سواء أكانت الصفة مقرونة بأل، نحو: رأيتُ الرجلَ الجميلَ ما اشتملتْ عليه ثيابُه، وقول الشاعر[1]:

..... فاقْصِدْ يَزيدَ العَزيزَ مَنْ قَصَدَهْ

فيجوز الحكم على مَن بالرفع وبالنصب، ونحو: رأيتُ الرجلَ الطويلَ رمحٌ يطعُن به. أم غير مقرونة، نحو: رأيتُ رجلاً جميلاً ما التفَّتْ عليه ثيابُه، وقول الشاعر[2]:

عُذْ بامرئٍ بطلٍ مَن كان مُعتَصِمًا به ، ولو أنه مِن أَضعَفِ البَشَرِ

فيجوز في مَن الرفع والنصب، هكذا أنشده المصنف في الشرح شاهدًا على ما ذكرناه. ويجوز في مَن أن تكون شرطية، وحُذف الجواب لفهم المعنى، وتقديره: نجا وسَلِمَ. وكذلك الموصوف، نحو: رأيتُ رجلاً طويلاً رمحٌ يطعُن به، وطويلاً رُمحًا يطعُن به.

وقوله **وجرٌّ إن خَلَتْ من أل وقُصدت الإضافة** أي: إن خَلَت الصفة من أل، فتقول: رأيتُ رجلاً جميلَ ما اشتملَتْ عليه ثيابُه، ورأيتُ رجلاً طويلَ رُمحٍ يطعُن به.

وقوله **وإن وَلِيَها سببيٌّ غيرُ ذلك عملتْ فيه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا** أي: غير الضمير والموصول والموصوف، وذلك ثمانية أنواع، وقد تقدم لنا تمثيلها. ويعني بقوله «مطلقًا» أكان في الصفة أل أو لم تكن وفي المعمول أل، أو كان مجردًا أو مضافًا، فالرفع على الفاعلية، والنصب إن كان نكرة، قال المصنف /في الشرح[3]: «على التمييز»، وقال غيره: على التمييز، ويجوز على التشبيه بالمفعول به. وإن كان [٥: ٥٢/أ]

---

(١) تقدم البيت في ص ١٧.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٩٤.

(٣) ٣: ٩٤.

معرفة بالإضافة فالنصب على التشبيه بالمفعول به، وسيأتي الخلاف فيه. أو بأل فعلى التشبيه أيضًا، وأجاز بعضهم أن يكون نصبه على التمييز.

وقوله **إلا أنَّ مجرور المقرونة بأل مقرونٌ، أو مضافٌ إلى المقرون أو إلى ضمير المقرون بها** مثاله: رأيتُ الرجلَ الحسنَ الوجهِ، أو الحسنَ أنفِ الوجهِ، أو الكريمَ الآباءِ الغامرَ جُودِهم، وهذا الأخير نادر، وقد تقدم الاستدلال عليه[1].

وقوله **ويَقِلُّ نحوُ: حسنٍ وجهِه، وحسنٍ وجهَه، وحسنٍ وجهٌ، ولا يمتنع، خلافًا لقوم** أمَّا الجر فمن شواهده ما روي في الحديث من قوله (أَعْوَرُ عينه اليُمنى)[2]، وفي حديث أم زَرْع (وصِفْرُ وِشاحِها، ومِلْءُ رِدائها) أو (مِلْءُ كِسائها)[3]، وفي وصف رسول الله - ﷺ - : (وشَثْن أصابعه)[4]، وفيه أيضًا (شَثْنَ الكَفَّينِ والقَدَمَينِ طَويل أَصابِعِهما)[5]، وأنشد س للشماخ[6]:

---

(١) تقدم في ص ١٩ - ٢٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٤: ١٤١، كتاب الأنبياء: الباب ٤٨. يصف الدجال.

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح: باب حسن المعاشرة مع الأهل ٦: ١٤٦، ومسلم في صحيحه ٤: ١٩٠٠. ولفظهما: (ملء كسائها)، وليس فيهما (صفر وشاحها)، وفي مسلم ٤: ١٩٠٢: (وصفر ردائها). و(وصفر وشاحها) في شرح المصنف ٣: ٩٥. وفي الروض الأنف ٣: ٨٧: (صِفْرُ ردائها ومِلْءُ كسائها). الصِّفر: الخالي، وهذه عبارة عن دقّة الخصر. وملء الرداء: عبارة عن السِّمن وكبر الأرداف.

(٤) هذه الرواية أخذها أبو حيان من شرح المصنف ٣: ٩٥، وليست في حديث صفة النبي الذي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب اللباس: باب الجعد ٧: ٥٧. ولم أقف عليها في مصادري من كتب الحديث. الشثن: الخشن الغليظ.

(٥) هذا اللفظ في الأمالي ٢: ٦٩، لكن فيه (أصابعها)، وعنه في شرح المصنف ٣: ٩٥: (طويل أصابعه)، وقوله (طويل أصابعهما) ليس في الأحاديث التي أخرجها البخاري في صحيحه: كتاب اللباس: باب الجعد ٧: ٥٧ - ٥٩. ولم أقف عليها في مصادري من كتب الحديث.

(٦) الديوان ص ٣٠٧ - ٣٠٨ والكتاب ١: ١٩٩، وتقدم الثاني في ٢: ٧٩. عرَّج الركب: عطفوا رواحلهم في الموضع ووقفوا فيه. الدِّمنة: ما بقي من آثار الديار. وحقل الرخامى موضع، والرخامى: شجر. وعفا: درس وتغير. والطلل: ما شخص من علامات الدار وأشرف.

أَمِنْ دِمْنَتَينِ ، عَرَّجَ الرَّكبُ فيهما بِحَقْلِ الرُّخامَى ، قد عَفا طَلَلاهما
أقامتْ على رَبْعَيْهما جارَتا صَفًا كُمَيْتا الأَعالِي ، جَوْنَتا مُصْطَلاهما

وقال الأعشى[1]:

فقلتُ لـه : هـذه هاتِها إلينـا بِأَدْمـاءِ مُقْتادِهـا

وقال أبو حيَّة النُّمَيريّ[2]:

على أَنَّني مَطْرُوفُ عَينَيهِ ، كُلَّما تَصَدَّى مِنَ البِيضِ الحِسانِ قَبِيلُ

وقال[3]:

تَمَنَّى لِقائي الجَونُ مَغرُورَ نَفسِه فلَمّا رآني ارْتاعَ ، ثُمَّتَ عَرَّدَا

ولم يُجز س[4] الجر إلا في الشعر، ومنعه المبرد[5] مطلقًا، وأجازه الكوفيون[6] مطلقًا. والصحيح جوازه على قلَّة كما ذهب إليه المصنف.

وأما النصب فمن شواهده ما أنشده الكسائي وأبو عمر الزاهد[6]:

---

(١) الديوان ص ١١٩. وروايته: بأدماء في حبل مقتادها.

(٢) ليس في شعره، وأنشده الشارح في منهج السالك ص ٣٦٤، وهو في شرح ناظر الجيش ٦: ٢٨٠١. وآخره في ق: قتيل.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٠٥. عرَّد: هرب.

(٤) الكتاب ١: ١٩٩.

(٥) شرح المصنف ٣: ٩٦.

(٦) الرجز لعمر بن لجأ التيمي. شعره ص ١٥٣ - ١٥٥. والأول والثاني مطلع أرجوزة له في الأصمعيات ص ٣٤ [٧]، وبينهما شطر. والرجز بلا نسبة في البصريات ص ٣٥١ حيث ذكر أنَّ الفراء أنشده عن الكسائي، والخزانة ٨: ٢٢١ - ٢٢٦ [٦١١]. أنعتها: يعني الإبل. نُعَّات: جمع ناعت. ومدارة: مدوَّرة. وخف مجمر: صلب شديد مجتمع. والغُلب: جمع غَلباء، وهي الغليظة. والذفارَى: جمع الذِّفرَى، وهو العظم الشاخص خلف الأذن، وأراد بالذفرى العنق على سبيل المجاز. وعفرنيات: جمع عَفرناة، وناقة عفرناة: قويَّة. والذرى: جمع ذِروة، وهي أعلى السنام، وكوم: جمع كَوماء، وهي الناقة العظيمة السَّنام. وادقة: دانية من الأرض. سُرَّات: جمع سُرَّة، وهي موضع ما تقطعه القابلة من الولد.

أَنْعَتُهـــا ، إنِّـــيَ مِـــن نُعّاتِهـــا مُـــدارةَ الأَخْفـــافِ مُجْمَراتِهـــا

غُلْـــبَ الـــذَّفارى وعَفَرْنَياتِهـــا كُـــومَ الـــذُّرا ، وادِقـــةً سُـــرَّاتِها

وقال آخر[1]:

لو صُنْتَ طَرفَك لم تُرَعْ بصفاتِها لَمّا بدتْ مَجْلُوَّةً وَجَناتِها

وقال المصنف في الشرح[2]: «وأمَّا رأيتُ رجلاً حسنًا وجهَه فهو مثل قراءة بعض السلف ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾[3] بالنصب» انتهى. ولا يتعين ذلك؛ إذ يجوز أن يكون انتصاب /(قلبَه) على أنه بدل من اسم إنَّ. [٥: ٥٢/ب]

وأمَّا مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٌ فأجازه الكوفيون، ومنعه أكثر البصريين[4]، والمنع اختيار ابن خروف[5]. ومما استشهد به على جواز الرفع ما أنشده الفراء عن بعض العرب[6]:

بِثَـــوبٍ ودينـــارٍ وشـــاةٍ ودِرهَـــمٍ فهل أنتَ مرفوعٌ بِمـــا هاهنـــا رأْسُ

وقال الراجز[7]:

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ١٠٥.

(٢) ٣: ٩٦.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٨٣. وقد تقدم تخريج هذه القراءة في ٩: ٢٥٦. وزد على ما فيه: قال الفراء: «وأجاز قوم (قلبَه) بالنصب»، معاني القرآن ١: ١٨٨. وفي إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٥٠ ومشكل إعراب القرآن لمكي ١: ١٤٦ أنَّ الذي أجازه هو أبو حاتم.

(٤) شرح المصنف ٣: ٩٦ وفيه مذهب الكوفيين أيضًا. ونسب إلى الزجاج جوازه. البسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٧٨ ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٣٧.

(٥) شرح الجمل له ١: ٥٦٣.

(٦) تقدم البيت في ٢: ٢٧٠. وزد على ما فيه: معاني القرآن للفراء ١: ٥٢، ٢: ٢١٢ وتفسير الطبري ٢: ٣١٣ (دار المعارف) وشرح المصنف ٣: ٩٦، ١٠٥، وقبله بيتان.

(٧) الرجز في شرح المصنف ٣: ٩٦. بهمة: بطل. ومنيت: ابتُليت. والمنجَّذ: المحكم الأمور. والكهام: السيف المفلول. ك: سهم قلب.

بِبُهْمَـــةٍ مُنِيـــتَ شَـــهْمٍ قَلْـــبُ مُنَجَّـــذٍ ، لا ذي كَهَـــامٍ يَنْبُـــو

وقول ابن هشام في نحو هذا «لا يجوز الرفع في قول أحد؛ إذ لا ضمير في السبب ولا ما يسدّ مسدّه» - ليس بصحيح؛ إذ جوازه محكي عن الكوفيين وبعض البصريين.

وقد انقضى شرح كلام المصنف في هذا الفصل، وكنا قد تكلمنا على معمول هذه الصفة في كتاب «منهج السالك»[1] من تأليفنا، ونحن نلخّص من ذلك شيئًا، فنقول:

المعمول إمَّا أن يكون مضمرًا أو ظاهرًا، إن كان مضمرًا فقد أمعنّا الكلام عليه في أول الفصل المفروغ من شرحه آنفًا.

وإن كان ظاهرًا فإن كان مقرونًا بأل أو مضافًا إليه[2] فالصفة إما مقرونة بأل أو غير مقرونة، إن كانت غير مقرونة بأل، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، وبرجلٍ حَسَنِ وجهِ الأخِ - فالأجود الخفض، ثم النصب، ثم الرفع، على الخلاف الذي سيأتي، وقال الشاعر في الخفض[3]:

خَفيضةُ أَعلَى الصَّوتِ، ليستْ بِسَلْفَعٍ ولا نَمَّةٍ خَرّاجةٍ حينَ تُظْهِرُ

وقال آخر في النصب[4]:

أَهوَى لها أَسْفَعُ الخَدَّينِ مُطَّرِقٌ رِيشَ القَوادِمِ ، لم تُنْصَبْ له الشَّبَكُ

وقال آخر في الرفع[5]:

---

(١) منهج السالك ص ٣٥٢ - ٣٦٨.

(٢) كتب بين السطرين في ك: أي إلى المقرون بأل.

(٣) تقدم البيت في ق ٥٠/ب من هذا الملف.

(٤) تقدم البيت في ص ٧، وآخره ثم: الشَّرَكُ.

(٥) هو النابغة. الديوان ص ١٠٦ والكتاب ١: ١٩٦ والخزانة ٩: ٣٦٣ - ٣٧٠ [٧٥٦]. الذناب: الذَّنَب. وأجبّ الظهر: لا سنام له لشدة هزاله.

ونَأخُـــذْ بَعـــدَه بـــذِنابِ عَـــيشٍ أَجَبَّ الظَّهـــرُ ، لـــيسَ لـــه سَـــنامُ

وإن كانت مقرونة مثنَّاة أو مجموعة جمع سلامة في المذكر وتثبت النون فالنصب؛ نحو: مررتُ بالرجلينِ الحسنَينِ الوجوهَ، وبالرجالِ الحسنينَ الوجوهَ، وبالرجلَينِ الأَشَمَّينِ أُنوفَ الوجوهِ، وبالرجالِ الطِّويلينَ أُنوفَ الوجوهِ. أو تحذف النون فالجر والنصب، نحو: مررتُ بالرجلَينِ الحَسَنَيِ الوجوهَ، وبالرجلَينِ الأشَمَّي أُنوفَ الوجوهِ، ومررتُ بالرجالِ الحَسَنِي الوجوهَ، وبالرجالِ الطويلِي أُنوفَ الوجوهِ[1].

وذهب بعض أصحابنا إلى أنه لا يجوز حذف النون من الصفة ونصب المعمول، قال: ومن أجاز ذلك فهو مخطئ؛ لأنه لم يُسمع منهم، ولا يقبله قياس؛ ألا ترى أنَّ الذي سوَّغ ذلك في قولك (الضاربو زيد)[2] مفقود هنا؛ لأنها ليست في معنى (الذي) فيُخفَّف بحذف نونه للطول. وإنما لم يكن هنا بمعنى (الذي فَعَلَ) لأنَّ الفعل نفسه لا يشبَّه. وظاهر /كلام س[3] جواز حذف النون والنصب. [٥: ٥٣/أ]

أو غيرهما، نحو: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهَ، والحسنِ وجهَ الأخِ، فالأجود النصب على التشبيه، وأجازه بعض البصريين[4] على التمييز، وهي نزعة كوفية[5]، ثم الجرّ، ثم الرفع على الفاعلية، والضمير محذوف، أي: الحسن الوجهُ منه. هذا

---

(١) ومررتُ بالرجالِ الحسنِي الوجوهَ، وبالرجالِ الطويلِي أُنوفَ الوجوهَ: سقط من ك.

(٢) انظر الجزء العاشر ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٣) الكتاب ١: ٢٠٢.

(٤) هو أبو علي الفارسي كما في شرح المفصل ٦: ٨٥. وممن وافقه هارون بن موسى. شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٠.

(٥) هم يجيزون تعريف التمييز.

مذهب س والبصريين[1]. و«أل» عوض من الضمير مذهب الكوفيين، ونسبه صاحب[2] كتاب «ردّ الشارد» إلى س والبصريين.

وزعم أبو بكر بن طاهر أنَّ الكوفيين حكوا: مررتُ برجلٍ ظريفٍ الأبُ، بالرفع، وتنوين الصفة، وكريمٍ الأخُ، وحسنٍ وجهُ الأخِ، وكريمٍ الأبُ.

وذهب أبو علي في «الإيضاح»[3] إلى أنَّ ارتفاعه على البدل من الضمير المستكنّ في الصفة على زعمه، وجوّز في «البغداديات»[4] الوجهين.

ويُبطل مذهب الكوفيين جواز المجيء بالضمير مع أل، قال الشاعر[5]:

رَحيبٌ قِطابُ الجَيبِ منها ، رَفيقــةٌ بِجَسِّ النَّــدامَى ، بَــضَّةُ المُتَجَــرَّدِ

وأيضًا لو كانت «أل» عوضًا من الضمير هنا لاطَّرد، فقلت: زيدٌ الغلامُ حَسَنٌ، تريد: غلامُه، ولا يجوز، فكذلك هنا.

ويُبطل مذهب أبي علي ما حكاه الفراء[6] من قولهم: مررتُ بامرأةٍ حسنٍ الوجهُ، وحكى الكوفيون: بامرأةٍ قويمٍ الأنفُ، برفع الوجه والأنف؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن ينوى في حَسَنٍ ضمير المرأة والوجه بدلٌ منه؛ لأنه لو كان كذلك لكانت

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٣٣٧ والجمل ص ٩٧.

(٢) صرح في منهج السالك ص ٣٦٢ أنه ابن الطراوة، وأنَّ اسم الكتاب: «ردّ الشارد إلى عقال الناشد».

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٥٤.

(٤) المسائل البغداديات ص ١٤٣.

(٥) طرفة يصف قينة. ديوانه ص ٣٠ وشرح القصائد السبع ص ١٨٩ والسيرافي ٤: ١٠٨. الرحيب : الواسع . وقطاب الجيب : مجتمعه ، وجيب القميص : طوقه. والجسّ : اللمس بالأيدي. والبضّة: البيضاء الرقيقة الجلد الناعمة. والمتجرَّد: ما سترته الثياب من الجسد.

(٦) الذي في معاني القرآن له ٢: ٤٠٨: مررتُ على رجلٍ حَسَنةٍ العينُ قبيحٍ الأنفُ.

الصفة مؤنثة لتأنيث الضمير. وكذلك: مررتُ برجلٍ مضروبٍ الأبُ، لا يجوز رفعه على البدل؛ لأنه ليس بدل شيء من شيء، ولا بدل بعض من كل؛ إذ ليس إياه ولا بعضه.

وإن كان المعمول مجردًا أو مضافًا إليه والصفة بأل مقرونة مثنَّاة أو مجموعة جمع سلامة في المذكر فالحكم حكمه إذا كان المعمول مقرونًا بأل أو مضافًا إليه؛ والخلاف في حذف النون والنصب هنا مثله هناك[1].

وإن كانت غير المثنَّاة والمجموعة ذلك الجمع وتَمَّ رابطٌ مذكورٌ، نحو: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٌ منه، أو الحسنِ خالُ وَجنةٍ منه - فالرفع، ويجوز النصب ضرورة، ولا يجوز الخفض[2]، فلا تقول: بالرجلِ الحسنِ وجهٍ منه، كما لا تقول[3] الحسنِ وجهِه. أو محذوفٌ فلا يجوز الخفض، لا تقول: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ، ولا الرفع، لخلوِّ الصفة من عائد مذكور، بل يجب النصب، فتقول: بالرجلِ الحسنِ وجهًا، أو وجهَ أخٍ.

أو غير مقرونة بأل وصرَّحتَ بالرابط فالرفع، ويجوز النصب والجر ضرورة، نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٌ منه، أو حسنٍ وجهُ أخٍ له. ويجوز في الشعر: وجهًا منه، ووجهٍ منه. أو لم تصرِّح فالاختيار الخفض، نحو: برجلٍ حسنِ وجهٍ، قال حُمَيد الأَرقَط[4]:

---

(١) إذا أثبتت النون فالنصب لمعمول فقط، نحو: مررتُ بالرجلين الحسنَين وجوهًا، وبالرجال الحسنينَ وجوهًا، وبالرجلَين الأَشَمَّين أُنوفَ وجوه، وبالرجالِ الطِّويلينَ أُنوفَ وجوه. وإذا حذفت النون فالجر والنصب، نحو: مررتُ بالرجلَين الحَسَنَي وجوهٍ، والحسَنَي وجوهًا، وبالرجلَين الأشَمَّي أُنوفِ وجوه، وأنوفَ وجوه، ومررتُ بالرجالِ الحَسَنِي وجوهٍ، والحسنِي وجوهًا، وبالرجالِ الطويلِي أُنوفِ وجوه، والطويلِي أنوفَ وجوه.

(٢) لأنَّ فيه إضافة ما فيه الألف واللام إلى ما ليس فيه ألف ولام، ولم يُحذف شيء للإضافة.

(٣) بالرجل الحسنِ وجهِ منه كما لا تقول: سقط من ك.

(٤) يصف حمار وحش. الثاني له في الكتاب ١: ١٩٧ والأول في الأمالي ٢: ٢٥٤ والسمط ص ٨٨٦. الأحقب: الذي في خاصرته بياض. وشحّاج: مصوِّت. ومِشَلّ: كثير الطرد. وعُون: جمع عانة، وهي جماعة الحُمُر. واللاحق: الضامر. والقَرا: الظهر.

أَحْقَـــبَ شَـــحّاجٍ مِـــشَلٍّ عُـــونِ لاحِـــقِ بَطـــنٍ بِقَـــرًا سَـــمينِ

/وقال آخر[1]: [٥: ٥٣/ب]

أَلِكْنِي إلى قومي السلامَ تحيةً بآيةِ ما كانوا ضِعافًا ولا عُزْلا

ولا سَيِّئِي زِيٍّ إذا ما تلبَّسوا إلى حاجة يومًا مُخَيَّسةً بُزْلا

ويجوز النصب، نحو: حسنٍ وجهًا، قال[2]:

هَيفـــاءُ مُقْبِلـــةً ، عَجْـــزاءُ مُـــدْبِرةً مَحطُوطةٌ ، جُدِلَتْ ، شَـــنْباءُ أنْيابـــا

ولا يجوز الرفع لخلوِّ الصفة من ضميرٍ مذكور يعود على الموصوف، هذا مذهب أكثر البصريين، وأجازه الكوفيون[3]، وتقدَّم الاحتجاج[4] بالسماع عليه.

وإن كان المعمول مضافًا إلى ضمير الموصوف، والصفة مقرونة بأل مثنَّاة أو مجموعة بالواو والنون، وأثبتَّ النون، نحو: [مررتُ][5] بالرجلَينِ الحسنَينِ وجوهَهما، وبالرجال الحَسَنِينَ وجوهَهم - فالرفع على لغة «أكلوني البراغيثُ»، والنصب في الشعر، ولا يجوز الجرّ. أو حذفتَها فالرفع على تلك اللغة، والنصب والجرّ في الضرورة.

أو غير مثنَّاة ولا مجموعة بالواو والنون، نحو: [مررتُ][5] بالرجلِ الحسنِ وجهُه - فالرفع، ويجوز النصب ضرورة، ويمتنع الجرّ. أو غير مقرونة بأل، نحو:

---

(١) هو عمرو بن شأس. الكتاب ١: ١٩٧ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٨١ - ٢٨٤ [٦٦١]. العُزل: الذين لا سلاح معهم، جمع أعزَل. وتلبَّسوا: ركبوا. والمخيَّسة: المذلَّلة بالركوب، يعني الإبل. والبُزْل: جمع بازل، وهو المسنّ. والشاهد في قوله: ولا سَيِّئي زيٍّ.

(٢) هو أبو زُبيد الطائي. الديوان ص ٥٨٨ [ضمن شعراء إسلاميون] وشرح أبيات سيبويه ١: ٤. والبيت بلا نسبة في الكتاب ١: ١٩٨. الهيفاء: الضامرة الخصر. والعجزاء: العظيمة العجيزة. والمحطوطة: الملساء الظهر. وجُدلت: أُحكم خلقها. والشنباء: من الشَّنَب، وهو برد في الأسنان وعذوبة في الريق. والشاهد في قوله: شنباء أنيابًا.

(٣) شرح المصنف ٣: ٩٦، وفيه مذهب أكثر البصريين.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٤ - ٢٥.

(٥) مررت: تتمة يلتئم بها السياق.

حَسَنٍ وجهُه - فالرفع، ويجوز النصب والجرّ ضرورة. وتقدَّم ذكر الخلاف[1] عن الكوفيين والمبرد.

وإن كان المعمول مضافًا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف[2] فحكمه حكم ما قبله، وتقدَّمت شواهده[3]، وقال الشاعر[4]:

تَـــراهُنَّ مِـــن بَعـــدِ إسْـــآدِها وشَـــدِّ النَّهـــارِ وتَـــدآبِها

طِوالَ الأَخـــادِعِ خُـــوصَ العُيُـــون خِماصًـــا مَواضِـــعُ أَحْقابِهـــا

وإن كان المعمول مضافًا إلى ضميرِ اسمٍ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف، أو مضافًا إلى ضميرِ معمولِ صفةٍ أُخرى، أو موصوفًا أو مضافًا إليه، أو موصولاً أو مضافًا إليه فقد تقدَّم الكلامُ[5] عليها مستوفًى.

ولم يذكر س إلا أنها تعمل فيما كان من سببها معرفًا بأل أو نكرة، وأهمل المضاف إلى ذي أل لأنه في رتبة ما فيه أل، والمضاف لضمير ما فيه أل لأنه محكوم له بحكم ما فيه أل، ولم يذكر المضاف إلى ضمير لأنه لا يجيزه إلا في الشعر.

وقَسَّم ابنُ المصنف الشيخُ بدر الدين محمد في شرحه أرجوزة أبيه[6] مسائل هذا الباب إلى:

ممتنع، وهو: الحسنُ وجهِه ، أو وجهِ أبيه، أو وجهٍ، أو وجهِ أبٍ.

وإلى قبيح، وهو: حسنٌ وجهٌ، أو وجهُ أبٍ، والحسنُ وجهٌ، أو وجهُ أبٍ.

---

(١) تقدم في ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ شامةِ خَدِّه.

(٣) تقدمت في ص ١٨ - ١٩.

(٤) هو الأعشى يذكر الإبل. الديوان ص ٢٢٣. الإسآد: سير الليل كله. والأخادع: جمع أخدع، وهو عرق في العنق، وهما أخدعان، عرقان في صفحتي العنق. والخوص: الغائرة. والخماص: الضامرة. والأحقاب: جمع حَقَب، وهو حبل يُشدّ به الرحل في بطن البعير.

(٥) تقدم ذلك في ص ١٨.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٨ - ٤٥٤.

وإلى ضعيف، وهو: حسنٌ الوجهَ، أو وجهَ الأبِ، وحسنٌ وجهَه، أو وجهَ أبيه، وحسنُ وجهِه، أو وجهِ أبيه.

وإلى حَسَنٍ، وهو: [حسنٌ الوجهُ، أو وجهُ الأبِ، وحسنٌ وجهُه، أو وجهُ أبيه، وحسنٌ وجهًا، وحسنٌ وجهَ أبٍ، وحسنُ الوجهِ، أو وجهِ الأبِ، وحسنُ وجهٍ، أو وجهِ أبٍ، والحسنُ الوجهُ، /أو وجهُ الأبِ، والحسنُ وجهُه، أو وجهُ أبيه، والحسنُ الوجهَ، أو وجهَ الأبِ، والحسنُ وجهَه، أو وجهَ أبيه، والحسنُ وجهًا، أو وجهَ أبٍ، والحسنُ الوجهِ، أو وجهِ الأبِ]، انتهى ملخصًا. [٥: ٥٤/أ]

وتلقَّفنا عن شيوخنا أنَّ ما تكرَّر فيه الضمير من المسائل أو عَرِيَ منه فهو ضعيف، وما وُجد فيه ضمير واحد فهو قويٌّ إلا ما وقع الاتفاق على منعه، وهو: الحسنُ وجهٍ، والحسنُ وجهِه. وقد نظمتُ هذا الذي تلقَّفناه في أرجوزتي المسماة بـ«نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب»، ولم يكمل نظمها، فقلت مشيرًا إلى الصفة والمعمول:

عَرِّفْهُمـــا ، أو نَكِّـــرَنْ ، أو عَـــرِّفَنْ ... الوصـــفَ أو مَعمُولَـــه ، وَلْتُعْـــرِبَنْ

مَعمُولَـــــهُ بِـــــضَمَّةٍ وكَـــــسْرَهْ ... وفتحـــةٍ تَبْلُـــغْ ثَمـــانِ عَـــشْرَهْ

يَقْبُحُ مـــا منـــه حَـــذَفتَ المُـــضْمَرا ... أو كـــانَ فيـــه مُـــضْمَرٌ تَكَـــرَّرا

ونحوُ «داجـــي شَـــعرِه» قـــد وَرَدا ... في الشِّعر ، فاقْبَـــلْ ، ودَعِ المـــبرِّدا

ونَـــصبُ «شِـــعرِه» دَليـــلُ الجَـــرِّ ... والنَّصبُ في النَّثـــرِ أَتَـــى والـــشِّعرِ

ويُمنعُ اثنـــان ، كـ«هِـــمْ بالحَـــسَنِ ... عِـــذارِه» ، لا بـ«القَبـــيحِ ذَقَـــنِ»

وقال الفراء: القياس يقتضي جوازه. يعني جواز: الحسن وجهٍ؛ لأنَّ الإضافة لَمَّا لم يكن لها تأثير في لحاق التعريف فالإضافة إلى النكرة لا يكون لها تأثير في لحاق التعريف أيضًا.

وقال السيرافي[1]: «لا تَبعُد إضافة المعرَّف إلى المنكَّر، نحو قولنا: يا حسنَ وجهٍ، وحَسَنٌ معرَّف بالنداء». قيل: وهذا غلط؛ لأنَّ المنادى هو المجموع من المضاف والمضاف إليه بمنْزلة عبد الله اسمًا.

وأنشدَ النحاة في شواهد هذا الباب مما لم يتقدَّم لنا ذكرُه قولَ الأغلَب العِجليّ[2]:

ليستْ بِكَرْواءَ ولا بِدَحْدَحِ ولا مِنَ السُّودِ القِصارِ الرُّمَّحِ
قبَّاءُ ، غَرْثَى مَوضِعِ المُوَشَّحِ

وقولَ الآخر[3]:

ومَنْهَلٍ أَعْوَرِ إحدى العَينَيْنْ بَصيرِ أُخْرى ، وأَصَمِّ الأُذْنَيْنْ

وقولَ الخِرْنِق[4]:

لا يَبْعَدَنْ قَومِي الذينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازلينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

وقولَ الفرزدق[5]:

---

(١) شرح الكتاب ٤: ١١٢.

(٢) ليس في شعره الذي جمعه الدكتور نوري القيسي في كتاب شعراء أمويون. والرجز له في شرح المصنف ٣: ٩٧. الكرواء: الدقيقة الساقين. والدحدح: القصيرة الغليظة البطن. والرُّمَّح: جمع رامح ورامحة، يقال: رمحه، أي: ضربه برجله. والقبَّاء: الضامرة. وغرثى موضع الموشَّح: هيفاء.

(٣) الرجز في الحيوان ٤: ٣٨٧ ومجالس ثعلب ص ٣١٣ والخزانة ٧: ٥٥٠ (عرضًا). أعور إحدى العينين: فيه بئران غاضت إحداهما. وبصير أخرى: أي البئر الأخرى فيها ماء. وأصمّ الأذنين: ليس فيه جبلٌ يجيب الصَّدى.

(٤) الكتاب ١: ٢٠٢، ٢: ٥٨، ٦٢ والتنبيه لابن جني ص ٥١١، وفيه تخريج البيتين. الجُزْر: جمع جَزور، وهي الناقة تُجزر. والمعترك: موضع ازدحام القوم في الحرب. وعجز البيت الثاني كناية عن العفَّة وأنها لا تُحَلُّ لفاحشة.

(٥) تقدم البيت في ٢: ٨٤.

أَأَطْعَمْتَ العِراقَ ورافِدَيهِ فَزارِيًّا أَحَذَّ يدِ القَمِيصِ

وقولَ عُروةَ بنِ الوَرد[1]:

/وما طالبُ الأوتارِ إلا ابنُ حُرَّةٍ طَويلُ نِجادِ السَّيفِ عاري الأَشاجِعِ [٥: ٥٤/ب]

وقولَ الآخر[2]:

لقد عَلِمَ الأَيْقاظُ أَخْفِيةَ الكَرَى تَزَجُّجَها مِن حالِكٍ واكْتِحالَها

وقولَ الآخر[3]:

فما قَومِي بِثَعْلَبةَ بْنِ سَعْدٍ ولا بِفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا

وقولَ الراجز[4]:

الحَزْنُ بابًا والعَقُورُ كَلْبَا

ومِن أحكام هذا الباب أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا، كقوله تعالى ﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[5]، قال معناه في

---

(١) شعره ص ٧٥. الأوتار: جمع وِتر، وهو الحقد والعداوة والثأر. ونجاد السيف: حمائله. والأشاجع: رؤوس الأصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف، وقيل: هي عروق ظاهر الكف، جمع أشجع.

(٢) نسب العيني البيت في المقاصد النحوية ٣: ٦١٢ للكميت، وعنه في ديوانه ص ٢٦٦ [ط. دار صادر]. وهو في سر صناعة الإعراب ص ٣٨، وفيه تخريجه. الأخفية: الأغطية. والكرى: النوم، وأراد بأخفية الكرى الأعين. وتزججها: في معنى تزجيجها، أي: تدقيقها وتطويلها. والحالك: الشديد السواد.

(٣) تقدم البيت في ٩: ٢٥٦.

(٤) هو رؤبة يصف رجلاً بشدَّة الحجاب ومنع الضيف. وقبله: «فذاك وَخْمٌ لا يُبالي السَّبَّا». الديوان ص ١٥ والكتاب ١: ٢٠٠ والخزانة ٨: ٢٢٧ [٦١٢]. الوخم: الثقيل. والحَزن: ضدّ السهل.

(٥) سورة ص: الآية ٥٠.

«البسيط». وفي «شرح الخفاف»[1]: لم يفصلوا بين الصفة المشبَّهة ومعمولها فيقولوا: كريمٌ فيها حسبَ الآباءِ، إلا في الضرورة، كما قال[2]:

..... والطَّيِّبُونَ ، إذا ما يُنْسَبُونَ ، أَبَا

وقد أغفل المصنف الكلام على تابع معمول الصفة المشبهة، فنقول: يجوز أن يتبع بجميع التوابع ما عدا الصفة، فإنه لم يُسمع من كلامهم، هكذا زعم الزَّجَّاج، فلا يجوز: جاءني زيدٌ الحسنُ الوجهِ الجميلِ، وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجَّال (أَعْوَرُ عَينِه اليُمنَى)[3]، فاليمنى صفة لعينه، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن يُنظر في ذلك.

وعلَّل منعَ ذلك بعضُ شيوخنا بأنَّ معمول الصفة محال أبدًا على الأول، فأشبه المضمر؛ لأنه قد عُلم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو: مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجه. وحكى لي هذا التعليل أيضًا الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النحاس الحلبي - رحمه الله - عن عبد المنعم الإسكندراني[4] من تلاميذ ابن بَرِّي، قال لي: وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا، وهو أنَّ الصفة هي في الحقيقة للوجه وإن أُسندت إلى زيد مثلاً، فقد تبين الوجه بالصفة، فلا يحتاج إلى تبيين.

قلت له: الصفة قد تكون لغير التبيين، كالمدح والذم وغيرهما، فهلاَّ جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني؟

---

(١) يريد شرح الخفاف على كتاب سيبويه.

(٢) هو الحطيئة. وصدر البيت: «سِيري أُمامَ فإنَّ الأكثرينَ حَصًى». الديوان ص ١٦ [دار صادر] والخزانة ٣: ٢٨٦ - ٢٩٥ [٢١٤]. وفي هذه المصادر: «والأكرمين» في موضع «والطيبون»، وخبر إنَّ في مطلع البيت الذي بعده. الحصى: العدد.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢٢.

(٤) عبد المنعم بن صالح بن أحمد أبو محمد القرشي التيمي المكي الإسكندراني النحوي [٥٤٧ - ٦٣٣هـ]. لازم ابن بَرِّيّ في النحو مدة حتى أحكم الفنّ، وسمع من حمّاد الحرّانيّ، له «النوادر والغرائب». نزل مصر واستوطنها. بغية الوعاة ٢: ١١٥ - ١١٦.

فقال: أصل الصفة أن تأتي للتبيين، ومجيئها لِما ذكرت هو بحقِّ الفرع، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع.

وقال بعض أصحابنا: «امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل؛ لأنها عملت تشبيهًا باسم الفاعل العامل بشبهه للفعل، فلم تَقْوَ أن تعمل في الموصوف والصفة معًا» انتهى.

ويضعف هذا بعملها في المؤكَّد والتوكيد، إلا إن فُرق بينهما بأنَّ المؤكَّد والتوكيد كأنهما شيء واحد؛ لأنَّ التوكيد لم يدلّ على معنى زائد في المؤكَّد، بخلاف الصفة.

فإذا أتبعتَ المعمول وهو مرفوع رَفعت، أو منصوب نَصبت، أو /مجرور جَررت، ولا يجوز أن يُتبع المجرور على الموضع من نصب أو جرّ. [٥: ٥٥/أ]

وأجاز الفراء أن يُتبع المجرورُ على موضعه من الرفع، فأجاز: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ نفسُه، وهذا قويٌّ اليدِ والرِّجْلُ، برفع نفسه والرِّجْل مع جرّ المعمول، كأنك قلت: الحسنِ وجهُه نفسُه، وقويٌّ يدُه ورِجلُه. وقد صرّح س بمنع ذلك، وأنه لم يُسمع منهم في هذا الباب.

وأمَّا أن يُعطف على معمولها المجرور نصبًا فنصُّوا على أنه لا يجوز، لا تقول: هذا حسنُ الوجهِ والبدنَ، وذلك بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز وإن اختلف التأويل فيه، فبعضهم يقول: هو عطفٌ على الموضع، وبعضهم يقول: هو على إضمار فعل، وهو الصحيح. وأمَّا هنا فلا يجوز لا على الموضع ولا على إضمار الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يشبَّه، إنما يشبَّه الوصف لا فِعله. ولا يجوز إضمار صفة تَنصب؛ لأنَّ الصفة المشبَّهة لا تعمل مضمرة، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل مضمرًا، تقول: أنا زيدًا ضاربُه، فتقديره: أنا ضاربٌ زيدًا ضاربُه. فهذا من الفوارق التي بين الوصف المشبَّه واسم الفاعل المشبَّه به.

وأجاز البغداديون الخفض في المعطوف على المنصوب، فتقول: هذا حسنٌ وجهًا ويدٍ؛ لأنَّ الإضافة قد كثُرت، فكأنها ملفوظ بها.

ومنها أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها، ولا الفصل بينهما[1]، وأنه لا يكون إلا سببيًّا، وأنه يَقبُح أن يُضمر فيها الموصوف ويضاف معمولها إلى مضمره، وأنها إذا كانت ومعمولها داخلاً عليهما أل كان الأحسن الجرّ، وذلك إذا قدَّرْنا أل دخلتْ بعد الإضافة. وأمَّا اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه بشرطه المذكور في بابه، والفصل بينهما، فتقول: زيدٌ ضاربٌ - في الحرب - الأبطالَ. ومعموله يكون سببيًّا وأجنبيًّا، ولا يَقبُح أن يُضمر فيه الموصوف، ويضاف معموله إلى ضميره. والأحسن في نحو «الضارب الغلام» النصب كما يكون أحسن في معمول الصفة المشبهة إذا قدَّرت دخول أل فيهما قبل الإضافة.

* * *

(١) ولا الفصل بينهما: ليس في ق.

ص: فصل

إذا كان معنى الصفة لسابقها رَفَعَتْ ضميرَه، وطابقَتْه في إفراد وتذكير وفروعهما ما لم يَمنع من المطابقة مانع، وكذلك إن كان معناها لغيره ولم ترفعه، فإن رفعَتْه جَرَتْ في المطابقة مجرى الفعل المسنَد إليه، وإن أمكن تكسيرُها حينئذٍ مسندةً إلى جمع فهو أولَى من إفرادها، وتُثنَّى وتُجمَع جمع المذكر السالم على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ)، وقد تُعامَل غيرُ الرافعة ما هي له إن قُرن بأل معاملتَها إذا رفعَتْه.

ش: الصفة إذا كان معناها للموصوف حقيقة أو مجازًا رفعَتْ ضميرَ الموصوف، وطابقَت الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول: مررتُ برجلٍ عاقلٍ، وبرجلَين عاقلَين، وبرجالٍ عاقلِين أو عقَلاءَ، /وبامرأةٍ عاقلةٍ، [٥: ٥٥/ب] وبامرأتين عاقلتين، وبنساءٍ عاقلاتٍ أو عَواقِلَ.

وقوله **ما لم يَمنع من المطابقة مانع** يعني أنَّ من الصفات ما لا يقبل ذلك، فيكون على حسب السماع في تلك الصفات، وعلى حسب الاشتراك في ذلك الوصف أو الاختصاص، إمَّا من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، وتقدَّم أولاً ذكر شيء من هذا. ومنها ما لا يقبل التذكير كـ«رَبْعة»، ومنها ما لا يقبل التأنيث كـ«جريح»، ومنها ما لا يقبل التثنية ولا الجمع ولا التأنيث كـ«أَفْعَلَ مِن»، وكالمصدر إذا وُصف به في أفصح اللغتين.

وقوله **وكذلك إن كان معناها لغيره ولم ترفعه** هذا الذي ذكرنا إنما يكون للموصوف مجازًا، ويعني أنه تطابق الصفة الموصوف قبلها إن كانت مما يقبل المطابقة، وإلا فعلى حسب السماع، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الغلامِ، وبرجلَينِ حَسَنَيِ الغِلمانِ، وبرجالٍ حَسَنِي الغلمانِ، وبامرأةٍ حسنةِ الغلامِ، وبنساءٍ حِسانِ الغلمانِ.

وقوله **فإن رفعَتْه جَرَتْ في المطابقة مجرى الفعل المسنَد إليه** أي: إن رفعَت السببيَّ جَرَتَ مجرى الفعل. قال المصنف في الشرح[1]: «فيقال مررتُ برجلَين حَسَنٍ غلاماهما، وبرجالٍ حَسَنٍ غلمانُهم[2]، وبامرأةٍ حَسَنٍ غلامُها، وبرجلٍ حسنةٍ جاريتُه، وبنساءٍ حسنٍ غلمانُهنَّ، كما يقال: حَسُنَ غلاماهما، وحَسُنَ غلمانُهم، وحَسُنَ غلامُها، وحَسُنَتْ جاريتُه، وحَسُنَ غلمانُهنَّ» انتهى تمثيل المصنف.

وقوله **وإن أمكنَ تكسيرُها حينئذٍ** - أي: حين أن ترفع السببيَّ - **مُسنَدةً إلى جمعٍ فهو أَولَى من إفرادها** من الصفات ما لا يمكن تكسيره، فيكون الإفراد فيه أحسن[3]، نحو فَعَّال، فتقول: مررتُ برجلٍ شَرَّابٍ آباؤه. ومثال ما يمكن تكسيره كَرِيم وحَسَن، فتقول: مررتُ برجالٍ حِسانٍ غلمانُهم. وظاهر كلام المصنف أنه إذا كان السببيُّ جمعًا وأمكنَ تكسير الصفة كان التكسير أحسن من الإفراد، وسواء أكان ما قبل الصفة مفردًا أم مثنًّى أم مجموعًا، نحو: مررتُ برجلٍ حِسانٍ غلمانُه، وبرجلَين حِسانٍ غلمانُهما، وبرجالٍ حِسانٍ غلمانُهم، فهذا عنده أَولَى من أن تقول: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ غلمانُه، وبرجلَين حَسَنٍ غلمانُهما، وبرجالٍ حَسَنٍ غلمانُهم، فتفرد الصفة.

وجماع القول في الصفة إذا رفعَت السببيَّ أن تقول: إن كان السببيُّ مفردًا أُفرد الوصف، نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، أو مثنًّى أُفرد أيضًا في الفصيح، نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه، وبرجلٍ أَعْوَرَ أبواه، وتجوز التثنية على لغة قوله[4]:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا ....

فتقول: مررتُ برجلٍ قائمَينِ أبواه، وبرجلٍ أَعْوَرَينِ أبواه.

---

(١) ٣: ١٠٠.

(٢) وبرجال حَسَنٍ غلمانُهم ... كما يقال حَسُنَ غلاماهما: سقط من ك.

(٣) فيه أحسن: سقط من ق.

(٤) تقدم في ٦: ٢٠٤.

وفصَّل الكوفيون، فقالوا: إن كانت الصفة مما لا يُجمع بالواو والنون وجب تثنيتها، نحو: مررتُ برجلٍ أَعورينِ أَبَواه، وإن كانت مما يُجمع بهما أُفردت. وإن كان السببيُّ جمعًا والصفة تُجمع الجمعين أو تُجمع جمع تكسير فقط فالأحسن التكسير؛ نحو: مررتُ برجلٍ كرامٍ أعمامُه، وبرجلٍ صُبُرٍ آباؤه، ويجوز الإفراد، فتقول: برجلٍ كريمٍ أعمامُه، وبرجلٍ صَبُورٍ آباؤه، ويَضعف فيما جُمع الجمعين: برجلٍ كريمينَ أعمامُه. أو لا تكسَّر فالإفراد، نحو: مررتُ /برجلٍ ضَرَّابٍ آباؤه، [٥: ٥٦/أ]
ويجوز: ضَرَّابينَ آباؤه، على لغة «أكلوني البراغيث». والسببيُّ غيرُ العاقل كالعاقل، التكسير فيه الأحسن، تقول: مررتُ برجلٍ حِسانٍ أثوابُه، ويجوز الإفراد، فتقول: حَسَنٍ أثوابُه.

وأوجبَ الكوفيون الجمعَ فيما لا يُجمع جمع سلامة وهو لعاقل، وفيما هو لغير عاقل، فلا يجيزون إلا: مررتُ برجلٍ عُورٍ آباؤه، وحِسانٍ أثوابُه، ولا يجوز عندهم: أَعْوَرَ آباؤه، ولا: حَسَنٍ أثوابُه.

وهم محجوجون بالسماع من العرب، قال الشاعر[1]:

ورِجـــالٍ حَـــسَنٍ أَوْجُهُهُـــمْ مِنْ إيـــادِ بْـــنِ نِـــزارِ بْـــنِ مَعَـــدْ

وقال الآخر[2]:

وكُنَّا وَرِثْنـــاهُ علـــى عَهـــدِ تُبَّـــعٍ طَويلاً سَواريهِ ، شَـــديدًا دَعائمُـــهْ

وقال آخر[3]:

---

(١) هو أبو دُواد الإيادي. شعره ص ٣٠٥ والسيرة النبوية ١: ٧٤ وإيضاح الشعر ص ٣٩٨ واللسان (خشع). ابن معد:سقط من ك.

(٢) تقدم البيت في ٤: ١٥٢.

(٣) هو الفرزدق. الديوان ص ٢٠٥ والكتاب ٢: ٤٤. القرنبى: دويبَّة تشبه الخنفساء طويلة الأرجل. والمقرف: اللئيم الأب. والقعدد: القريب النسب من الجد الأكبر، فهو قصير النسب.

قَرَنْبَـــى يَحُـــكُّ قَفَـــا مُقْـــرِفٍ لَئِـــيمٍ مـــآثِرُهُ قُعْـــدُدِ

وقال س[1]: «وتقول: مررتُ برجلٍ أَعْوَرَ آباؤه، وأحسنُ من هذا: أَعُورٌ قومُك؟ ومررتُ برجلٍ صُمٍّ قومُه» انتهى. وقال الله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ﴾[2]، وقرئ ﴿خاشِعًا أبصارهُم﴾، وخُشَّع أكثر في كلام العرب.

وذهب بعض شيوخنا إلى أنَّ الإفراد أحسن من التكسير، قال: «لأنَّ العلة في ذلك أنه قد تنَزّل منْزلة الفعل إذا رفع الظاهر، والفعل لا يُثنَّى ولا يُجمع، فانبغى أن تكون الصفة مفردة، نَعَمْ، التكسير أجود من جمع السلامة؛ إذ لا تلحقه علامة جمع، فهو كالمفرد؛ لأنه معرب بالحركات مثله، بخلاف جمع السلامة، وإلا فالفعل لا يُجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير، فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد» انتهى. وما ذكره هو القياس، لكنه ذَهَلَ عن نقل س في ذلك.

وقال بعض من عاصرناه من أصحابنا ما نصُّه: «جمع التكسير عند النحويين دون المفرد. ومذهب أبي العباس أنَّ التكسير أَولى من المفرد. وكلام س في ذلك محتمل، وغايته أن جعل المكسَّر بمثابة المفرد ومباينًا للمسلَّم، من غير أن ينصَّ على ترجيح المكسَّر، إلا أنه وقع في بعض نسخ الكتاب ما نصه[3]: (واعلم أنَّ ما كان يجمع بغير الواو والنون، نحو حَسَنٍ وحِسان - فإنَّ الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُه. وما كان يجمع بالواو والنون، نحو مُنطلِق ومنطلقين - فإنَّ الأجود فيه أن يجعل بمنْزلة الفعل المقدّم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومُه). وذكر السيرافيُّ[4] أنَّ هذا الفصل ليس من كلام س. وقال الأستاذ أبو علي[5]: الإفراد أَولى من التكسير».

---

(١) الكتاب ٢: ٤٢، وفيه اختصار.

(٢) سورة القمر: الآية٧. قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿خاشعًا﴾، وقرأ بقية السبعة ﴿خُشَّعًا﴾. السبعة ص ٦١٧ - ٦١٨.

(٣) الكتاب ٢: ٤٣.

(٤) شرح الكتاب ٦: ١٢٥.

(٥) التوطئة ص ٢٦٧.

قال هذا المعاصر: «وهذا كله من غير أن يعرضوا للموصوف وينظروا هل يكون جمعًا أو غير جمع، فربما إذا كان جمعًا حسُن الجمع المكسَّر بعض حُسن، فيكون لذلك أولى من الإفراد للمشاكلة لِما قبله ولِما بعده، نحو: مررتُ /برجالٍ [٥: ٥٦/ب] حسانٍ قومُهم، وكان ذلك أولى من: مررتُ برجالٍ حَسَنٍ قومُهم. وإن كان مفردًا كان الإفراد أحسن من التكسير؛ لأنه تكلُّف جمعٍ في موضع لا يحتاج إليه؛ لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل، وطريق الجمع في الفعل مكروه، فينبغي أن يُكرَه ذلك في الاسم» انتهى.

وتلخص لنا من هذا أنَّ في الصفة إذا كانت مما يُجمع الجمعين وكان المعمول جمعًا ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن يكون التكسير أَولى من الإفراد، وهو نصُّ س في بعض نسخ كتابه[١]، ومذهبُ المبرد[٢]، واختيارُ أبي موسى[٣]، وصاحبِ «التمهيد»، وهذا المصنف.

والثاني: العكس، وهو مذهب الجمهور، واختيار الأستاذ أبي علي[٤]، وشيخنا أبي الحسن الأُبَّذي[٥].

والثالث: أنَّ الصفة إن كانت تابعة لجمع كان التكسير أَولى من الإفراد، وإن كانت تابعة لمفرد أو مثنًّى كان الإفراد أحسن من التكسير.

---

(١) الكتاب ٢: ٤٣.

(٢) نقل السيرافي في شرح الكتاب ٦: ١٢٥ أنَّ المبرد قال: «وأما ما كُسِّر فإني أختار فيه أن أُجريه مجرى باب خير منه، فأقول: مررتُ برجلٍ عُورٌ قومُه، بالابتداء والخبر، وكذلك حسانٌ وكرامٌ». وقال الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٨٨٨: «هذا شيء يروى عن أبي العباس المبرد».

(٣) المقدمة الجزولية ص ١٥٢.

(٤) التوطئة ص ٢٦٧.

(٥) شرح الجزولية له ٢: ٦٢ [مخطوط].

وفي «البسيط»: وخالف المبرد، فقال: إنَّ الأولى أن يعمل المسلَّم لأنه كالفعل من حيث إنه تلحقه الزيادة التي تلحق الفعل؛ ويسلم بناؤه معها، والجمع المكسَّر يتغير، ولا يكون في الفعل مثله، فلذلك كان المسلَّم أولى[1].

وهذا فاسد من جهة السماع والنظر: أمَّا السماع فقوله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾[2]، وهي قراءة الجماعة حاشا أبا عمرو، والأبيات التي أنشدها س، كقوله[3]:

بِمُطَّرِدٍ ، لَدْنٍ ، صِـــحاحٍ كُعوبُـــه وذي رَونقٍ ، عَضْبٍ ، يقُدُّ القوانسا

وأمَّا النظر فلأنَّ الجمع المسلَّم إن كان كالفعل فهو يمنع من الشبه في العمل، ويظهر من مذهب الكوفيين مثله.

وقوله **وقد تُعامل** إلى آخر المسألة[4] قال المصنف في الشرح[5]: «قد يقال: مررتُ برجلٍ حسنةِ العينَ، كما يقال: حَسَنة عينُه، حكى ذلك الفراء في معاني سورة ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾[6]، قال[7]: (والعربُ تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة، فيقولون: مررتُ على رجلٍ حسنةٍ العينَ قبيحٍ الأنفَ، فالمعنى: حسنةٍ عينُه، قبيحٍ أنفُه).

---

(١) فقولك: مررتُ برجلٍ حَسَنينَ غلمانهُ - أولى من: مررتُ برجلٍ حِسانٍ غلمانُه.

(٢) سورة القمر: الآية ٧، وقد تقدم تخريج القراءات فيها في ص ٤٠.

(٣) البيت لخُسَيْل بن سُجَيْح الضبي. الحماسة ١: ٢٩٣ [١٨٧] وشرح المرزوقي ٢: ٥٦٩ [١٨٤] وشرح الأعلم ١: ٤٣٠ [٢٣٦]، وليس في كتاب سيبويه. المطَّرد: رمح تَطَّرد كعوبه عند الهزّ. ولَدْن: لَيِّن المَهَزَّة. والكعوب: رؤوس أنابيبه. وصحتها: صلابتها وامِّلاسها. والرَّونق: ماء السيف وفِرنده. والعضب: الماضي. والقَدّ: القطع طولاً. والقوانس: أعلى البَيض، واحدها قَوْنَس. ومن أول هذا البيت إلى آخر قوله «وقال ذو الرمة»: سقط من د.

(٤) هو قوله: «وقد تُعامَل غيرُ الرافعة ما هي له إن قُرن بأل معاملتَها إذا رفعَتْه».

(٥) ٣: ١٠١ - ١٠٢.

(٦) سورة ص: الآية ١. ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾.

(٧) معاني القرآن ٢: ٤٠٨.

قلت: فعلى هذا يقال: مررتُ برجلٍ حِسانِ الغلمانَ، وبرجلٍ كريمةِ الأمَّ، وبامرأةٍ كرامِ الآباءَ، وكريمِ الأبَ، كما يقال: مررتُ برجلٍ حِسانِ غلمانُه، وبرجلٍ كريمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ كرامٍ آباؤُها، وكريمٍ أبوها، ومنه قول الشاعر[1]:

أيا ليلةً ، خُرْسَ الدجاجِ ، سَهِرتُها ببغدادَ ، ما كادتْ عن الصُّبحِ تَنجَلي

فقال: خُرسَ الدجاجِ، كما يقال: خُرسًا دجاجُها. ومثلُه قول الآخر[2]:

فماحَتْ به غُرَّ الثَّنايا ، مُفَلَّجًا وَسيمًا ، جَلا عنه الطِّلالَ ، مُوَشَّما

أراد: فَمًا غُرَّ الثَّنايا، فجمعَ مع الألف واللام كالجمع مع الضمير إذا قيل: فماحَتْ به فَمًا غُرًّا ثَناياه. ومثلُه قول الآخر في وصف عُقاب[3]:

يأوي إلى قُنَّةٍ خَلْقاءَ راسيةٍ حُجْنُ المَخالبِ ، لا يَغتالُه الشَّبَعُ

/فقال: حُجْنُ المَخالبِ، كما كان يقول: حُجْنٌ مخالبُها)) انتهى. [٥: ٥٧/أ]

وذكر المصنف[4] من وقوع أل خَلَفًا من الضمير قولَه ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[5]، و﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[6]، وقولَ الأعشى القيسي[7]:

---

(١) البيت في شرح السبع ص ٢٤٧ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٧٦، ٦٨٦ والزاهر ٢: ٣٩٩ والبصريات ص ٥٦٣ والتنبيه ص ٤٨٨. خرس الدجاج: لا يُسمع فيها صوت.

(٢) البيت لحميد بن ثور في منتهى الطلب ٧: ٣٦٩ [تحقيق د. طريفي]. وهو في ديوانه ص ٢٦، لكن عجزه فيه هو: ((جَلَتْ بنَضيرِ الخُوط دُرًّا مُنَظَّما)). ماحت به: سوَّكتْ به أسنانها ونقَّتها. والمفلَّج: المتباعد ما بين ثناياه. والطِّلال: جمع الطَّلّ، وهو النَّدى..

(٣) كذا! وهو في وصف صقر. والبيت لزهير: ديوانه ص ١٧٤. القُنَّة: الأَكَمة المملمة الرأس. والخلقاء: الملساء. والراسية: الثابتة. وحجن: جمع أحجَن، وهو الذي فيه اعوجاج. والشارح قد ذكَّر العقاب في البيت، وأنَّثه في الشرح في قوله: حجن مخالبها، والعقاب يذكَّر ويؤنث.

(٤) شرح التسهيل ٣: ١٠٢.

(٥) سورة النازعات: الآية ٣٩.

(٦) سورة النازعات: الآية ٤١.

(٧) البيت له في السمط ص ١١٧، ٩٥٠، وليس في الديوان. والذي في المخطوطات: من الروع، صوابه في شرح المصنف والسمط. الحُمّ: جمع الأَحَمّ، وهو الأسود من كل شيء.

وأمَّـــا إذا رَكِبُـــوا فـــالوُجو ـهُ في الرَّوعِ مِن صَدَأِ البَـيْضِ حُـمْ

أي: مأواه، وفَوُجُوهُهم. وقال الآخر[1]:

ولكن نَـرى أَقـدامَنا في نِعـالِكُمْ وآنُفَنا بـينَ اللِّحَـى والحَواجـبِ

أي: بين لِحاكم. وقال ذو الرمّة[2]:

تَخَلَّلْـنَ أَبـوابَ الخُـدُورِ بِـأَعْيُنٍ غَرابيبَ ، والألوانُ بِـيضٌ نَواصِـعُ

أي: وألوانُهن.

قال المصنف[3]: «وقد سوَّى س[4] بين: ضُرِبَ زيدٌ ظَهرُه وبَطنُه، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبَطنُ، وبين: مُطِرْنا سَهلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرْنا السَّهلُ والجَبَلُ. فالظاهر من قوله أنه موافق لقول الفراء، وليس هذا على تقدير (منه)؛ إذ لو كان كذلك لاستوى وجود الألف واللام وعدمها، كما استويا في مثل: البُرُّ الكُرُّ بِستِّين[5]، فكان يجوز أن يقال: ضُرِبَ زيدٌ ظَهرٌ وبَطنٌ، ومُطِرْنَا سَهلٌ وجبلٌ، كما جاز أن يقال: البُرُّ كُرٌّ بِستِّين، والتَّمرُ مَنَوانِ بدرهم؛ لأنَّ البعضية مفهومة مع عدم الألف واللام كما هي مفهومة مع وجودها.

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام ﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[6]، أي: مُفتَّحةً لهم أبوابُها» انتهى.

---

(١) هو بَعْثَر بن لقيط كما في البرصان والعرجان ص ٢٣٤. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٨ والزاهر ٢: ١٨٥. وهو لبعض بني عبس في الحماسة ١: ١٩٦ [١١٢] والمرزوقي ص ٣٢٩ [١١٠] والأعلم ص ١٥٢ [٣٢] ومعنى البيت: خَلقنا كخَلقهم.

(٢) الديوان ٢: ١٢٩٠. غرابيب: سود. وآخره في ق: مواضع. وأوله في ك: تخلفنا.

(٣) ٣: ١٠٢ - ١٠٣.

(٤) الكتاب ١: ١٥٨.

(٥) الكرّ: كيل معروف، وهو ستون قَفيزًا. والقفيز: ثمانية مكاكيك. والمكوك: صاع ونصف.

(٦) سورة ص: الآية ٥٠.

وهذه نزعة كوفية في أنّ أل تخلف الضمير[1]، وأنشدوا على كون أل تعاقب الضمير[2]:

لهم شِيمةٌ ، لم يُعْطِهـا اللهُ غَيرَهُـمْ مِنَ الناسِ ، والأَحْلامُ غيرُ عَـوازِبِ

أي: وأحلامُهم. وتقول على هذا: زيدٌ أمَّا المالُ فكثيرٌ، وأمَّا الوجهُ فحَسَنٌ. وتقدَّم الردّ على هذا المذهب.

وأمَّا تجويز المصنف: برجلٍ كريمةٍ الأُمِّ، وبامرأةٍ كِرامٍ الآباءَ، بالنصب أو بالجر - فهي مسألة خلاف، منعَ بعض النحويين أن تقول: مررتُ برجلٍ كِرامٍ الآباءِ، وبرجالٍ كريمِ الأعمامِ، وعليه أصحابنا المتأخرون، لا يجيزون إذا رَفَعَتِ الصفةُ الضميرَ وانتصبَ المعمولُ أو انجرَّ[3] إلا مطابقةَ الصفة للموصوف.

وقد تأول الفارسي[4] قوله «خُرْسَ الدَّجاجِ» على أنّ الليلة لطولها كالجمع، فكأنّ كل جزء منها ليلة، كقولهم: ثوبٌ أَخْلاقٌ[5]، وبُردٌ أسمالٌ[6]، وبُرمةٌ أَعْشارٌ[7].

وحكى يعقوب[8] عن الأصمعي أنّ العرب تقول: ليلة خُرُس - على وزن عُنُق - إذا لم يُسمَع فيها صوت، والعرب تخفف فُعُلاً، فيكون خُرْس في البيت مما

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٨ وشرح القصائد السبع ص ٧٠، ٣٥١.

(٢) البيت للنابغة. الديوان ص ٤٦. الشيمة: الطبيعة. وغير عوازب: حاضرة غير مفارقة لهم.

(٣) أو انجر: سقط من ك.

(٤) نسب هذا التخريج له في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٨. وفي المسائل البصريات ص ٥٦٧ ما نصه: «وإنما قال خُرْسَ فجمع لأنّ خَرَسَها خَرَسُهنَّ، فلذلك جاز».

(٥) ثوب أخلاق: بالٍ، وواحد أخلاق: خَلَق.

(٦) برد أسمال: خَلَق، وواحد أسمال: سَمَل.

(٧) البرمة: قدر من الحجارة، يقال: برمة أعشار: متكسرة، وواحد أعشار: عِشْر، والعِشْر: قطعة تنكسر منها.

(٨) الحكاية في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٨٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٨.

وُصف به المفرد وهو مفرد، فلا يحتاج إلى تأويل الفارسي، وتقدَّم منع الجرميِّ[1] ذلك.

ومثلُ «خُرْسَ الدَّجاجِ» قولُه[2]:

وإنَّ التي هامَ الفؤادُ بِذِكرِها ... رَقُودٌ عَنِ الفَحْشاءِ ، خُرْسُ الجَبائرِ

[٥: ٥٧/ب] لأنها امرأة واحدة. وقال لبيد يصف السَّهم[3]:/

مُرْطُ القِذاذِ ، فليس فيه مَصْنَعٌ ... لا الرِّيشُ يَنفَعُه ولا التَّعقيبُ

سكّن الراء، وهو جمع أَمْرَط، فأجراه على الواحد لقوله «فليس فيه».

ومن النحويين من أجاز هذا كله اعتمادًا على أنَّ المعنى للسببي، يجعل الوصف إذا انتصب المعمول أو انجرَّ كهو إذا رَفع السببي. ويَعضُد هذا المذهبَ ظاهرُ قول الشاعر[4]:

فهل تُسْلِيَنَّ الهَمَّ عنكَ شِمِلَّةٌ ... مُداخَلَةٌ ، صُمُّ العِظامِ ، أَصُوصُ

فقال: صُمُّ العِظامِ، ولم يقل: صَمَّاءُ العظامِ، وكأنه قال: صُمٌّ عظامُها، وتقدَّم تأويل هذا البيت.

وقولُه في البيتين: «غُرَّ الثنايا»، و«حُجْنُ المخالبِ»، ولم يقل: أَغَرَّ الثنايا، ولا: حَجْناءُ المخالبِ - أجرى المعمول المجرور مجرى المرفوع.

---

(١) انظر ص ١٢.

(٢) البيت في العباب الزاخر واللسان والتاج (مرط). والعجز في مجمع الأمثال ٢: ١٦٥. الجبائر: جمع جبارة وجبيرة، وهي السوار هاهنا.

(٣) كذا! وليس في ديوانه. وهو لنافع بن لَقيط الأسدي أو لنُوَيفع بن نُفَيع الفقعسي. إصلاح المنطق ص ٦٩ وأمالي الزجاجي ص ١٢٦ - ١٢٩ واللسان والتاج (مرط). المرط: الذي لا ريش عليه. والقذاذ: جمع القُذَّة، وهي ريشة السهم. وليس فيه مصنع: ما فيه ما يستملح. والتعقيب: أن ينكسر فيشده بالعَقَب، وهو العصب الذي تعمل منه الأوتار.

(٤) تقدم البيت في ص ١٣. وآخره في ك، ن: نُحوصُ. وفي ق، د، ظ: نحوص. وقول الشارح بعده: «وتقدم تأويل هذا البيت» يدل على أنَّ المقصود هو البيت المتقدم الذكر.

وقول المصنف[1] «وقد تُعامَل» يدلُّ على قلَّة ذلك، وينبغي ألا يُمنَع، لكنْ في القياس على ما سُمع منه نظرٌ.

وأبعَدُ من هذا قولُه[2]:

ولـــولا خَيلُـــه لَنَزَلْـــتُ أَرضًـــا عِـــذابَ المـــاءِ ، طَيِّبـــةً ثَراهـــا

جمع صفة أَرض، وأتى بعدها بمفرد، فقال: عِذابَ الماءِ، ولو رفعَ الماء لم يجز، فينبغي ألاَّ يجوز إذا نصب أو جرَّ، وهذا نظير قولك: مررتُ بامرأةٍ حِسان الخُلُق، فلو نصبتَ الخُلُق أو جَرَرتَ لم يجز. وينبغي أن يُجعل الماء هنا اسم جنس حتى يفيد معنى الجمع، وقد قالوا: ماءةٌ، فيكون الماء اسم جنس بينه وبين مفرده تاء التأنيث، ودلَّ على معنى الجمع[3]، فيشبه «حُجْنُ المخالبِ»، و«صُمُّ العِظامِ».

ص: وإذا قُصد استقبالُ المصوغةِ من ثلاثيٍّ على غير فاعِل رُدَّت إليه ما لم يُقَدَّر الوقوع. وإن قُصد ثبوتُ معنَى اسم الفاعل عُومِلَ معاملةَ الصفة المشبَّهة ولو كان من متعدٍّ إن أُمِنَ اللَّبسُ وِفاقًا للفارسيّ. والأَصَحُّ أن يُجعل اسمُ مفعولِ المتعدِّي إلى واحدٍ من هذا الباب مطلقًا، وقد يُفعَل ذلك بجامدٍ لتأوُّله بمُشْتَقٍّ[4].

ش: يعني أنه إذا كان اسم الفاعل من الثلاثي على غير فاعِل، نحو: شَرُفَ فهو شَريف، وشَجُعَ فهو شُجاع، وحَسُنَ فهو حَسَن، وشَبِعَ فهو شَبْعان، وسَمِنَ فهو سَمين، وما أشبهها من الأوزان التي للثلاثيِّ على الإطلاق، سواء أكان على وزن فَعَلَ أم فَعِلَ أم فَعُلَ - فإذا قَصدتَ الاستقبال في اسم الفاعل بَنيتَ تلك الأوزان على وزن فاعِل، فتقول شارِف وشاجِع وحاسِن وشابِع وثاقِل. وظاهرُ

---

(١) الذي في المخطوطات: وفي قول المصنف.

(٢) لم أقف عليه في مصادري.

(٣) ك: ودلَّ على جمع.

(٤) زيد هنا في التسهيل ص ١٤١ وشرح ناظر الجيش ما نصه: «ولا تَعمل الصفة المشبَّهة في أجنبيٍّ مَحض، ولا تؤخَّر عن منصوبها».

كلام المصنف في الفَصِّ والشرح أنَّ هذا الصوغ إلى فاعِل مخصوص بقصد الاستقبال، ووقفَ في ذلك مع ظاهر قول الفراء، قال الفراء[1]: «العرب تقول لمن لم يَمت: إنك مائت عن قليل، ولا تقول لمن قد مات: هذا مائت، إنما يقال في الاستقبال. وكذا يقال: هذا سيِّد قومه، فإذا أخبرت أنه سيسُودهم قلت: هو سائدٌ قومه عن قليل. وكذا الشَّريف والطَّمِع وأشباههما، إذا قُصد بها[2] الاستقبال /صيغت على فاعِل» انتهى. [٥: ٥٨/أ]

وكذا قال بعض أصحابنا: إن ذُهب به مذهب الزمان كان على فاعِل، نحو حَسُنَ يَحْسُنُ فهو حاسِنٌ غدًا، فقيَّد بناء فاعِل بالظرف المستقبل، وكان ينبغي أن يحرِّر العبارة فيقول: إن ذُهب به مذهب الزمان المستقبل، وإلا فقوله يدلُّ على أنه إذا ذُهب به مذهب الزمان مطلقًا، وسواء أكان الزمان ماضيًا أم حالاً أم مستقبلاً.

ومن هذا الرَّدّ[3] قوله تعالى ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾[4]، ومن كلامهم: أَحْسِنْ إن كنتَ حاسِنًا، وقال الشاعر[5]:

وما أنا من رُزءٍ وإنْ جَلَّ جازعٌ ولا بِسُرورٍ بعدَ مَوتِكَ فارِحُ

وقال الآخر، وهو الحَكَم بن صَخْر[6]:

أَرَى الناسَ مِثلَ السَّفْرِ، والموتُ مَنْهَلٌ لَهُ كُلَّ يومٍ وارِدٌ ثُمَّ وارِدُ

إلى حيث يُشْقي اللهُ مَنْ كان شاقيًا ويُسعِدُ مَن في عِلمِه هو ساعِدُ

وقال قيس بن العَيزارة[7]:

---

(١) معاني القرآن ٢: ٢٣٢، وانظر ٧٢ وشرح المصنف ٣: ١٠٣.

(٢) ك، د، ظ: بهما.

(٣) يعني ردّ غير فاعِل إلى فاعِل.

(٤) سورة هود: الآية ١٢.

(٥) هو أشجع بن عمرو السُّلَميّ. الحماسة ١: ٤١٤ [٢٨٣]

(٦) البيتان له في شرح المصنف ٣: ١٠٣.

(٧) شرح أشعار الهذليين ٢: ٥٩٠ وشرح المصنف ٣: ١٠٣. رغيب: كثير.

فقلتُ لهم : شاءٌ رَغيبٌ وجامِلٌ فكُلُّكُمُ مِن ذلكَ المالِ شابِعُ

وقال آخر[1]:

لقد أَلَّفَ الحدَّادُ بين عِصابةٍ تَساءَلُ في الأسْجانِ : ماذا ذُنُوبُها

بِمنْزلةٍ : أمَّا اللئيمُ فسامِنٌ بها ، وكِرامُ القومِ بادٍ شُحوبُها

وقال آخر[2]:

حَسِبْتُ التُّقَى والحَمدَ خَيرَ تِجارةٍ رَباحًا إذا ما المَرءُ أَصبَحَ ثاقِلا

وقرأ بعض السلف ﴿إِنَّكَ مائتٌ وَإِنَّهُم مائتونَ﴾[3]. وأمَّا على قراءة الجمهور فالمعنى: إنك وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم في عداد الموتى، وإلى قراءة الجماعة ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ أشار المصنف بقوله «ما لم يُقَدَّر الوقوع»، فإنه يبقى على صوغه الأول، ولا يُرَدُّ إلى فاعِل، كقراءة الجمهور.

وقوله **وإنْ قُصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبَّهة** قد تقدَّم له هذا المعنى في أول هذا الباب[4] في قوله «ثابتًا معناها»، إلا أنه كرَّر هذا لقوله «وإن كان من مُتَعَدٍّ إن أُمن اللبسُ وفاقًا للفارسي».

وفي «الإفصاح»: وقد جاء في المتعدي، قالوا: ضَريبُ قِداحٍ، مبالغة في ضارِب، وهذا عَريفُ القومِ، أي: كثير المعرفة بهم. وهذا نادر لا يقاس. وذِكره عَريف القوم وَهْمٌ؛ لأنه ليس مضافًا للفاعل.

---

(١) هو السمهري بن بشر العكلي اللص أبو الديل يذم قومه كما في الأغاني ٢١: ١٧٠ [دار صادر]. الحدّاد: السَّجَّان. والأسجان: جمع سِجن. وسامِن: محوَّل من سَمين.

(٢) تقدم البيت في ٦: ٣٦. وأوله في ق: فنبئت. وفي ك: ونبئت.

(٣) سورة الزمر: الآية ٣٠. قرأ بها ابن الزبير والحسن وابن محيصن وعيسى وابن أبي إسحاق واليماني وابن أبي غوث وابن أبي عبلة. إعراب القرآن للنحاس ٤: ١١ ومختصر في شواذ القرآن ص ١٣١ والبحر المحيط ٧: ٤٠٨ والإتحاف ٢: ٤٢٩.

(٤) تقدم في ص ٥.

وقال المصنف في الشرح[1]: «يقال: زيدٌ ظالمُ العبيدِ خاذِلُهم، راحمُ الأبناءِ ناصِرُهم، إذا كان له عبيدٌ ظالمون خاذلون، وأبناء راحمون ناصرون.

[٥: ٥٨/ب] قال أبو علي في (التذكرة): من قال زيدٌ الحسنُ عينين فلا بأس / أن يقول: زيدٌ الضاربُ أبوين ، والضاربُ الأبوين ، والضاربُ الأبوان ، والأبوان فاعل[2] على قولك : الحسنُ الوجهُ . ومثلُه الضاربُ الرَّجلُ إذا أردت الضاربُ رجلُه.

ولم يقيِّد أبو علي بأمن اللَّبس، والصحيح أنَّ جواز ذلك متوقف على أمن اللَّبس، ويكثر أمنُ اللَّبس في اسمِ فاعِلِ غير المتعدي، فلذلك سهُل فيه الاستعمال المذكور، ومنه قول ابن رَواحة[3]:

تَبارَكْتَ إنِّي مِن عَذابِكَ خائفٌ وإنِّي إليكَ تائبُ النَّفسِ باخِعُ

ومنه قول رجل من طَيِّئ[3]:

ومن يَكُ مُنْحَلَّ العزائمِ تابعًا هَواهُ فإنَّ الرُّشْدَ مِنهُ بَعيدُ

ومن وروده في المصوغ من مُتعدّ قول الشاعر[4]:

ما الرَّاحِمُ القلبِ ظَلاَّمًا وإنْ ظُلِما ولا الكَريمُ بِمَنَّاعٍ وإنْ حُرِما»

انتهى.

وما قاله المصنف من أنه إذا كان الوصف متعديًا وأُمن اللَّبس جاز أن يكون من باب الصفة المشبهة يدلُّ ظاهره وإطلاقه على أنه يجوز ذلك من كل متعدّ، سواء أتعدَّى بحرفِ جرٍّ أم بنفسه، لواحد أم اثنين أم ثلاثة.

---

(١) ٣: ١٠٤.

(٢) الذي في المخطوطات: فاعلان. صوابه في الارتشاف ٥: ٢٣٥٩.

(٣) تقدم البيت في ص ٧.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

ونقول: إن كان متعديًا إلى أكثر من واحد، كأن يتعدى إلى اثنين أو إلى ثلاثة - فلا خلاف أنه لا يجوز تشبيهه، فإذا قلت مررتُ برجلٍ مُعطًى أبوه درهمًا، أو مُعْلَمٍ أبوه زيدًا قائمًا، فلا يجوز: مُعطًى الأبُ درهمًا، ولا مُعْلَمٍ الأبُ زيدًا قائمًا.

وإن تعدَّى لواحد بحرف جر فذهب الأخفش إلى جواز ذلك، وصححه ابن عصفور، فتقول: مررت برجل مارٍّ الأبَ بزيدٍ[1]، بنصب الأب أو بجرِّه . ويستدل بقولهم[2]: «هو حديثُ عهدٍ بالوَجَعِ»، فقوله بالوجع متعلق بحديث، وهو صفة مشبهة.

وذهب الجمهور إلى المنع، وتأوَّلوا ذلك على أنَّ «بالوجع» متعلق بـ«عهد» لا بالصفة، فإن جاء من كلامهم مررتُ برجلٍ غضبانَ الأبَ على زيدٍ علَّقوا «على زيد» بفعل محذوف تدلُّ عليه الصفة، أي: غضبَ على زيدٍ.

وإن تعدَّى لواحد بنفسه فحكى الأخفش إجازته عن طائفة من النحويين، يقولون في: هذا ضاربٌ أبوه زيدًا: هذا ضاربٌ الأبَ زيدًا.

وذهب كثير من النحويين إلى المنع.

وفصَّل آخرون، فقالوا: إن لم يُحذف المفعول اقتصارًا لم يجز، وإن حذف جاز، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع. وهذا تفصيل حسن؛ لأنه إن لم يُحذف المفعول أو حُذف اختصارًا فهو كالمثبت، فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه، وهو واحد، وذلك لا يجوز.

وبيان ذلك أنه من حيث نصبُ السببِي أو جرُّه يكون مشبَّهًا باسم الفاعل المتعدي؛ ومن حيث نصبُ المفعول به يكون اسمَ فاعل متعديًا مشبَّهًا بالمضارع، فاختلفت جهة تعدِّيه وتشبيهه من حيث صار شبيهًا بأصلٍ في العمل شبيهًا بفرع في العمل؛ فصار فرعًا لأصل وفرعًا لفرع، ولا /يكون الشيء الواحد فرعًا لشيئين، [٥: ٥٩/أ]

---

(١) بزيد بنصب الأب: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ١٩٧.

ثم إنه إنما سُمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حُذف المفعول اقتصارًا، نحو قوله:

ما الراحِمُ القلبِ ظَلاَّمًا وإنْ ظُلِما .....

مع أنَّ هذا البيت يحتمل التأويل. والأحوط ألاَّ يُقدَم على جواز ذلك حتى يَكثر فيه السماع، فيقاس على الكثير؛ لأنَّ القليل يقبل الشذوذ.

وفي كتاب الصفَّار وقد أنشد[1]:

الحَـــزْنُ بابًـــا والعَقُـــورُ كَلْبـــا

من عقَر الرجلُ غيرَه، وعقَر كلبُه غيرَه، فتكون الصفة متعدية، وحذف مفعولها رأسًا، ولم يُرد ثم شبهت، ولا خلاف في تشبيه هذا، وإنما الخلاف فيما يتعدى عند ذكر مفعوله.

وقوله **والأصحُّ أن يُجعَل اسمُ مفعولِ المتعدي إلى واحدٍ من هذا الباب مطلقًا** يعني في رفع السببيّ ونصبه وجره على ما تقرر في غير اسم المفعول، وما يمتنع من ذلك، وما يجوز، وما يَقبُح ويَقِلّ، وقد تقدَّم[2] إنشادنا الأبيات التي فيها دليل على ذلك، نحو قوله«مَغرورَ نفسِه» و«ومجلوَّةً وَجَناتِها» و«مرفوعٌ بما هاهنا رأسُ».

وقوله **والأصحُّ** يدلُّ على خلاف في المسألة، ولا نعلم أحد منعَها.

وقوله **وقد يُفعَل ذلك بجامد لتأوُّله بمُشتَقٍّ** مثاله: وردْنا مَنهلاً عسلاً ماؤه، وعسَلَ الماءِ، أي: حلوًا، ومررنا بقومٍ أَسَدٍ أنصارُهم، وأسدِ الأنصارِ، أي:شُجعان، ومررت بحيٍّ أقمارِ النساءِ، أو أقمارٍ نساؤهم، أي: حِسان، وقال الشاعر[3]:

---

(١) تقدم في ص ٣٣. وأوله في المخطوطات: بالحزن.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٣ - ٢٥.

(٣) هي عُفيرة بنت طُرامة في الوحشيات ص ٨. وعميرة بنت حسان الكلبية في الأغاني ٩: ١٥٢ [دار الثقافة] ، وانظر ٢٣: ١٩٠ ومعجم الشعراء ص ٢٧٠. ونسب في المقاصد النحوية ٣: ١٤٠ إلى منذر بن حسان. غربال الإهاب: محرَّق الإهاب.

فلـــولا اللهُ والمُهْـــرُ المُفَـــدَّى لأُبْتَ وأنـــتَ غِربـــالُ الإرهـــابِ

وقال الآخر[1]:

مِئْبَـــرةُ العُرقُـــوبِ إشْـــفَى المِرْفَـــقِ

وقال الآخر[2]:

فَراشةُ الحِلمِ ، فِرعَونُ العَذابِ ، وإنْ يُطلَبْ نَداه فكَلْبٌ دونه كَلِبُ

أي: مثقّب، وحديدة، وطائش، ومُهْلِك.

ومن ذلك النسب، تقول: مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أبوه تميميةٍ أمُّه، وتضيف فتقول: هاشميِّ الأبِ تميميِّ الأمِّ؛ لأنه مقدَّر بمنتسب إلى هاشم، ومنتسبة إلى تميم.

وفي «الغُرَّة»: مررتُ برجلٍ أسدٍ، إذا شبَّهته به، لا يرفع ظاهرًا، لا تقول: برجلٍ أسدٍ أبوه، فأمّا قول الشاعر[3]:

سَلِ المرءَ عبدَ اللهِ إذْ فَرَّ هل رأى كَتيبَتَنا في الحربِ كيفَ قِراعُها

ولو قام لم يَلْقَ الأحِبَّةَ بعدَها ولاقَى أُسُودًا هَصْرُها ومِصاعُها

فقال قوم: هَصرُها ومِصاعُها بدل من: قِراعها. وقيل: هما مرفوعان بأُسُود.

مسألة: مَشْيُوخاء ومَعْلُوجاء[4] وصفان، واختلف في جواز الرفع بهما، فذهب الفارسي إلى جواز ذلك، ثم اعتَرض على نفسه بعدم الجريان، وانفصل بأنه قد يعمل /غير الجاري، نحو: مررتُ بأَعْوَرَ أبوه. ورُدَّ هذا بأن أَعْوَرَ وبابه - وإن [٥: ٥٩/ب]

---

(١) المسائل الشيرازيات ص ١٢٧، وفيه تخريجه. الإشفى في الأصل: مخرز الإسكاف، ووصف به وهو اسم لِما فيه من معنى الحدّة. وإشفى المرفق: دقيقة المرفق. والمئبرة: الإبرة. يهجو بذلك امرأة.

(٢) هو الضحاك بن سعد الهَمْداني كما في الحيوان ١: ٢٥٧. وقيل: هو سعيد بن العاص، أو رجل من ولده. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٠٥.

(٣) هو قيس بن الخطيم. الديوان ص ١٤٢. الهصر: الغمز والجذب. والمصاع: القتال والمجالدة.

(٤) قوم مشيوخاء وقوم معلوجاء بمنْزلة شيوخ وعُلوج. الكتاب ٢: ٣٥.

كان غير جارٍ - مُشْبِهٌ للجاري؛ ألا ترى أنه يثنَّى ويجمع، وله مؤنث، ومَشْيُوخاء لا يشبه الجاري؛ ألا ترى أنه لا يثنَّى ولا يجمع ولا يؤنث.

فإن قلتَ: ينبغي أن يرفع كما يرفع عُور، فإنه أيضًا لا يشبه الجاري.

قلتُ: هو وإن لم يشبه الجاري هو جمع لِما يشبه الجاري، فكيف ما كان يعمل، وأمَّا هذا فلا يشبه الجاري، ولا هو جمع للجاري ولا للمشبه للجاري، ومَشْيُوخاء يوصف به لأنه من لفظ الشَّيخ، والشيخُ صفة، فأمرُ الوصف به بَيِّن، وأمَّا مَعْلُوجاء فمن لفظ العِلْج، والعِلْجُ في الأصل هو الغليظ، لكن قد جرى مجرى الأسماء، فالوصف به على تَوَهُّم أصله.

مسألة نختم بها الباب: اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي كما شُبِّهَ وصفُه باسم الفاعل المتعدي؛ فأجاز ذلك بعض المتأخرين، فتقول: زيدٌ تَفَقَّأَ الشَّحْمَ، أصله: تَفَقَّأَ شَحمُه، فأضمرتَ في تَفَقَّأَ، ونصبتَ الشحم تشبيهًا بالمفعول به. واستدلَّ بما روي في الحديث: (كانت امرأةٌ تُهَراقُ الدماءَ)[1].

ومَنع من ذلك الأستاذ أبو علي[2]، وقال: لا يكون ذلك إلا في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين، وقد تأوَّلوا الأثر على أنه على إسقاط حرف الجر أو على إضمار فعل، أي: بالدماء، أو: يُهرِيق اللهُ الدماءَ منها. وهذا هو الصحيح إذ لم يَثبت ذلك من لسان العرب.

* * *

(١) الأثر بهذه الرواية في الموطأ: كتاب الطهارة: باب المستحاضة ١: ٦٢ [الحديث ١٠٥].
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٨٤. وانظر الملخص ١: ٣١١.

ص: باب إعمال المصدر

يَعمل المصدرُ مُظْهَرًا، مكبَّرًا، غيرَ محدودٍ، ولا منعوتٍ قبلَ تمامه، عَمَلَ فعله. والغالبُ إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله تقديرُه به بعد «أنْ» المخفَّفة أو المصدريَّة أو «ما» أختها. ولا يلزم ذِكرُ مرفوعه. ومعمولُه كصلةٍ في منعِ تقدُّمه وفَصله. ويُضمَر عاملٌ فيما أَوهَم خلافَ ذلك، أو يُعَدُّ نادرًا.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «عَمِلَ المصدرُ عَمَلَ الفعل لأنه أصل، والفعل فرعه، فلم يتقيّد عمله بزمان دون زمان، بل عَمِلَ عَمَلَ الماضي والحاضر والمستقبل لأنه أصل لكل واحد منها، بخلاف اسم الفاعل، فإنه عَمِلَ للتشبيه، فتقيّد عمله بما هو شبيهه، وهو المضارع» انتهى.

والذي قال غيره في كونه لا يتقدَّر عمله بزمان وأنه لا يُشترط في عمله أن يَعتمد على ما يَعتمد عليه اسم الفاعل أنه إنما يعمل بالنيابة عن الفعل؛ والفعل لا يُشترط فيه ذلك. والتحرير أنه لم يَنُب مناب الفعل وحده بل مناب حرف مصدريّ والفعل.

وحُكي لي عن أبي عبد الله بن أبي العافية أنه مَنع من إعماله ماضيًا. ولعلَّ الذي مَنع ذلك غيرُه. وغرَّ مانعَ ذلك قولُ س[2]: «هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه». وإنما خَصَّ س الفعل المضارع لأنه ذَكر قبل هذا الباب اسم الفاعل، وهو إنما يعمل /عمل المضارع، فأجرى هذا عليه. ثم إنَّ س [٥: ٦٠/أ]

---

(١) ٣: ١٠٦.

(٢) الكتاب ١: ١٨٩.

نَصَّ آخر الباب على أنه يعمل ماضيًا وحالاً ومستقبلاً، فقال[1]: «وتقول: عجبتُ له مِن ضربِ أخيه، يكون المصدر مضافًا فَعَلَ أو لم يَفعل، ويكون منوَّنًا» انتهى.

وقد تأوَّل بعض أصحابنا قول س «الفعل المضارع»، وقال: «لا يريد بالمضارع المصطلح على تسميته مضارعًا، وإنما المضارع هنا على إطلاقه لغة، وكأنه قال: جرى مجرى المشابه له، فإن كان ماضيًا جرى مجراه، وكذلك إن كان حالاً أو مستقبلاً».

وقوله **مُظْهَرًا** احتراز من ضميره، فإنه لا يعمل، قال المصنف في الشرح[2]: «لمّا ترتَّب عمل المصدر على الأصالة اشتُرط في كونه عاملاً بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتُق منها الفعل؛ فلزِم من ذلك ألاَّ يعمل إذا غُيِّر لفظه بإضمار، ولا بتصغير، ولا بردِّه إلى فَعْلَة قصدًا للتوحيد، ولا بنعت قبل تمام مطلوبه» انتهى.

وفي إعماله مضمرًا خلاف: ذهب الكوفيون[3] إلى جواز إعماله، فأجازوا: مروري بزيدٍ قبيحٌ وهو بعمرٍو حسنٌ، فيعلقون «بعمرٍو» بقوله و«هو»، أي: مروري بعمرٍو. واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر[4]:

وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي: وما الحديثُ عنها.

وذهب البصريون إلى منع إعمال ضمير المصدر، وتأوَّلوا هذا البيت على أنَّ «عنها» متعلق بمحذوف، تقديره: أعني عنها، أو على أنه متعلق بالمرجَّم على سبيل الضرورة، أو على أن يكون التقدير: وما هو مرجَّمًا عنها، وحُذف لدلالة الثاني عليه.

---

(١) الكتاب ١: ١٩٤.

(٢) ٣: ١٠٦.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧ - ٢٨ وفيه تأويل البصريين لبيت زهير التالي.

(٤) هو زهير. الديوان ص ٢٦ وشرح القصائد السبع ص ٢٦٧. المرجَّم: المظنون.

وحكى عاصم بن أيوب عن الفارسي أنه أجاز أن يعمل المكنِيُّ في المجرور، وذكر ابن ملكون أنه وقف على إجازة ذلك من كلام أبي علي. وأجاز ذلك الرماني وابن جنِّيْ في «خصائصه»[1].

ومنعَ ابن جنِّيْ[2] عمله في المفعول الصريح، نحو: ضربي زيدًا حسنٌ وهو عمرًا قبيحٌ.

وقياس عمله في المجرور يوجب عمله في الظرف؛ إذ لا فرق بينهما، وقد أجازه جماعة.

وتأوله المصنف في الشرح[3] على أن يكون التقدير: وما هو الحديث عنها. فيتعلق «عنها» بـ«الحديث»، والحديث بدل من هو، ثم حُذف البدل، وتُرك المتعلق به دالاً عليه. وأشار المصنف إلى تكلف هذا التأويل؛ لأنَّ البدل هو المقصود بالنسبة، ولا يُذكَر متبوعه غالبًا إلا توطئة له، فلا يناسب أن يُحذف، ولأنه يلزم من ذلك حذف المصدر وهو موصول وإبقاء معموله، وهو لا يجوز إلا في الضرورة.

والذي يقطع بالكوفيين أنه لا يُحفظ من كلام العرب: أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا وهو بكرًا، أي: وضربُه بكرًا. ثم العجب منهم أنه يُحكى عنهم أنهم لا يُعملون صريح المصدر على اختلاف في النقل سيأتي، وأنَّ ما ظهرَ بعده من العمل إنما هو بفعل مضمر يدلُّ عليه المصدر، ثم يُعملون /ضمير المصدر، هذا غريب. [٥: ٦٠/ب]

وقوله **مُكَبَّرًا** احتراز من أن يكون مصغَّرًا، فلا يقال: عرفتُ ضُرَيْبَك زيدًا، قال المصنف في الشرح[4]: «لأنَّ التصغير يُزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل

---

(١) الخصائص ٢: ١٩ - ٢٠.

(٢) الخصائص ٢: ٢٠.

(٣) ٣: ١٠٦.

(٤) ٣: ١٠٦ - ١٠٧.

الفعل زوالاً يلزم منه نقص المعنى؛ بخلاف الجمع، فإنَّ صيغته - وإن زال معها الصيغة الأصلية - فإنَّ المعنى معها باقٍ ومتضاعف بالجمعية؛ لأنَّ جمع الشيء بمنْزلة ذِكره متكررًا بعطف، فلذلك مَنع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل، و لم يَمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل» انتهى.

أمَّا المصدر إذا كان مجموعًا ففي إعماله خلاف: ذهب قوم[1] إلى جواز ذلك كما ذهب إليه المصنف، وهو اختيار ابن عصفور[2]. وذهب قوم إلى منع إعماله مجموعًا، وإلى ذلك ذهب أبو الحسن بن سِيدَه.

ومما استدلَّ به مَن أجاز ذلك قولُ العرب: «تركتُه بِمَلاحِسِ البقرِ أولادَها»[3]، فمَلاحِس جمع مَلْحَس بمعنى لَحْس، وقولُ الشاعر[4]:

وقد وَعَدَتْكَ مَوعِدًا ، لو وَفَتْ بـــهِ مَواعِـــدَ عُرْقُـــوبٍ أخـــاهُ بِيَثْـــرَبِ

فمواعد جمع مَوْعِد. وقولُ أعشى قيس يمدح هَوْذةَ بن علي الحنفي[5]:

قد حَمَّلوه فَتِيَّ الـــسِّن مـــا حملـــتْ ساداتُهم ، فأطاق الحِملَ ، واضْطَلَعا

وجرَّبـــوه ، فمـــا زادت تجـــارِبُهم أبـــا قُدامـــةَ إلا الحَـــزمَ والفَنَعـــا

فتجارِبُهم جمع تَجرِبة، ونَصب به أبا قدامة. وقولُ ابن الزَّبير الأسدي[6]:

كأنَّكَ لم تُنْبَأْ ، ولم تَـــكُ شـــاهدًا بَلائي وكَرَّاتِـــي الـــصَّنيعَ بِبَيْطَـــرا

---

(١) التنبيه ص ١٠٧.

(٢) المقرب ١: ١٣١.

(٣) الخصائص ٢: ٢٠٧ - ٢٠٨ والتنبيه ص ١٠٨، ٢٨٦ ومجمع الأمثال ١: ١٣٥. ومعناه: تركته بمكان قفر.

(٤) البيت بهذه الرواية من قصيدة لعلقمة الفحل، وهو في الديوان ص ٨٢ وشرح المصنف ٣: ١٠٧. وانظر بيتًا يوافقه في العجز تقدَّم في ٧: ٢٠٢. وروي آخره: بيثرب.

(٥) الديوان ص ١٥٩ وشرح المصنف ٣: ١٠٧. والثاني في التنبيه ص ١٠٧. الفنع: الفضل الكثير.

(٦) البيت له في شرح المصنف ٣: ١٠٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٤. بيطر: اسم موضع.

فكرَّاتي جمع كرَّة، ونصبَ به الصَّنيعَ، وهو اسم فرسه. وقول أعشى قيس أيضًا[1]:

إنَّ عِـــداتِكَ إيانـــا لآتيـــةٌ حَقًّا ، وطَيِّبةٌ مـــا نفـــسُ مَوعـــودِ

فعِداتك جمع عِدَة، وقد أعمله ، فنصب به الضمير.

ومَن منعَ إعمال المصدر مجموعًا تأوَّل هذا السماع على أنَّ المنصوب في ذلك ينتصب بإضمار فعل، تقديره: لَحِسَتْ أولادَها، ووعدَ أخاه، وجرَّبوا أبا قتادة، وكَرَرتُ الصَّنيعَ، وإيَّانا تَعِد.

وأمَّا قوله «فما زادتْ تجارِبُهم أبا قُدامة» فلا يتعين أن يكون «أبا قدامة» منصوبًا بتَجارِبهم؛ إذ يحتمل أن يكون أبا قدامة منصوبًا بزادت، ويكون من وضع المظهر مكان المضمر على سبيل التفخيم لذكر الممدوح بكنيته. ويحتمل أن يكون أبا قدامة بدلاً من مفعول زادت المحذوف لدلالة الكلام عليه، أي: فما زادته تجاربهم أبا قدامة إلا كذا، كما حُذف في: ضربتُ الذي ضربتَ زيدًا، تريد: ضربتَه زيدًا.

وفي «البسيط»: «وقد يخرج إلى ترك العمل بالتثنية والجمع، وكذلك إذا تُوُسِّعَ فيه أو وُصف، فأمَّا عمله في التمييزات فقد يكون مجموعًا لدلالته على الفعل؛ لأنَّ التمييز قابلٌ لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف، فتقول: عجبتُ من تَصَبُّباته/ عَرَقًا؛ لأنه في معنى: مِنْ أنْ تَصَبَّبَ عَرَقًا. وكذلك في الخبر. [٥: ٦١/أ]

ويحتمل أن يكون منه قوله عليه السلام (ألا أُخبِرُكم بِأَحَبِّكُم إليَّ وأَقْرَبِكُم مني مَجالِسَ، مَحاسِنُكُم أَخْلاقًا)[2]، فإنَّ الْمَحاسِنَ جمع مَحْسَن، لم يُتَكَلَّم له

---

(١) الديوان ص ٣٢١ وشرح المصنف ٣: ١٠٧.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٤: ١٩٣ [الحديث ١٧٧٦٧]، ١٩٤ [الحديث ١٧٧٧٨] طبعة مؤسسة قرطبة بمصر. وهو في إعراب الحديث ص ١٥٢ - ١٥٣.

بواحد كمَذاكير، وهو عامل في التمييز. وإذا كانت الصفة عاملة في التمييز جمعًا فهنا أحرى.

وبالجملة فشَرَطَه بعضهم في العمل - أعني الإفراد - وربما جاء مجموعًا مُعمَلاً، كقولهم: أَتَيتُه بِمَلاحِسِ البَقَرِ أولادَها، وقولهم: مَواعيد عُرقوبٍ، وقول أَشْجَعُ السُّلَمِيّ[1]:

وما كنتُ أَدري ما فَواضِلُ كَفِّهِ ... على الناسِ حتى غَيَّبَتْهُ الصَّفائحُ»

انتهى.

والقياس يقتضي أنه إذا جُمع لا يعمل؛ لأنَّ عمله إنما هو لكونه يَنْحَلُّ بحرف مصدريّ والفعل، والفعل الذي يَنْحَلُّ إليه إنما يدلُّ على مطلق المصدر، لا دلالة له على خصوصيات، وإذا جمعته زال ذلك الإطلاق، فينبغي ألا يَنْحَلَّ للحرف والفعل، فلا يعمل، وأمَّا أَشْجَعُ فمولَّد لا يُحتجُّ بشعره.

وقوله **غيرَ مَحدود** لا يقال: عَجِبتُ من ضَرْبَتِك زيدًا، فإن سُمع من موثوق بعربيته حُكم بشذوذه، فمن ذلك ما أنشده أبو علي في «التذكرة»[2]:

يُحايي بها الجلدُ الذي هو حازِمٌ ... بضَرْبةِ كَفَّيه المَلا نَفسَ راكبِ

وقال كُثيِّر[3]:

وأُجْمِعُ هِجْرانًا لأَسْماءَ إنْ دَنَتْ ... بها الدارُ ، لا مِن زَهْدةٍ في وِصالِها

---

(١) الحماسة ١: ٤١٣ [٢٨٣] والمرزوقي ٢: ٨٥٦ [٢٨٠] والحماسة البصرية ٢: ٦١٦ [٤٦١]. فواضل: جمع فاضلة، وهو مصدر بمعنى فَضل أو إفضال، فيكون كالعافية. والصفائح: أحجار عِراض سُقِّف بها قبره.

(٢) شرح المصنف ٣: ١٠٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠١٥. يصف مسافرًا كان عنده ماء للوضوء، فوجد رجلاً كاد يموت عطشًا، فأعطاه الماء وتيمَّم. يحايي: يُحْيي. وبها: بالداوية المذكورة في البيت الذي قبله. والجلد: القوي. والملا: الصحراء، يريد: تراب الصحراء.

(٣) الديوان ص ٣٠٢ [دار الجيل] والشعر والشعراء ص ٥١٣ وشرح المصنف ٣: ١٠٨.

أنشده المصنف شاهدًا على ذلك. والذي يظهر أن زَهْدة في البيت لا يريد به المرة الواحدة، بل يظهر أنه مرادف لزُهْد. وفي بيت ابن الزَّبير في قوله «وكَرَّاتي الصَّنيعَ» شاهد على إعمال المصدر المحدود؛ لأنَّ كَرَّاتي جمع كَرَّة، وهي موضوعة للوَحدة.

وقوله **ولا منعوتٍ قبلَ تَمامه** أي: قبل استيفائه ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغير ذلك؛ وذلك أنَّ هذا المصدر منحلٌّ بحرف مصدري والفعل، ومتعلقاتُه تتنَزَّل منْزلة متعلقات الفعل الموصول، فكما لا يُفصل بين الفعل الموصول ومتعلقاته فكذلك لا يُفصل بين المصدر ومتعلقاته.

وفي قول المصنف «ولا منعوتٍ» قصور، وكان ينبغي أن يقول «ولا متبوعٍ بتابع» ليشمل النعت والعطف والتوكيد والبدل، فلا يجوز: عجبتُ من ضربِك الكثيرِ زيدًا، ولا: عجبتُ من شربِك وأكلِك اللَّبنَ، ولا: عجبتُ من ضربِك نفسِه زيدًا، ولا عجبتُ من إتيانِك مَشيِك إلى زيد، فلو أخّرت هذه التوابع عن متعلقات المصدر جاز، قال[1]:

إنَّ وَجدي بكَ الشديدَ أَراني عاذِرًا مَنْ عَهِدتُ فيكَ عَذُولا

/وقال[2]: [٥: ٦١/ب]

فلو كانَ حُبِّي أُمَّ ذي الوَدْعِ كلُّهُ لأُهْلِكَ مالاً ، لم تَسَعْهُ المَسارِحُ

فـ«الشَّديد» نعت لـ«وَجْدي»، و«كلُّه» توكيد لـ«حُبِّي»، وكلٌّ منهما قد أخذَ معموله. فإنْ وردَ ما يُوهم خلاف ذلك تُؤُوِّلَ على أن يجعل متعلقًا بفعل يفسره المصدر، كما قال الحطيئة[3]:

---

(١) شرح التسهيل ٣: ١٠٩.

(٢) البيت لابن مقبل. الديوان ص ٥٠. وهو بلا نسبة في المسائل الشيرازيات ص ٢٣٩. المسارح: جمع المسرح، وهو المرعى حيث تسرح الماشية.

(٣) ديوانه ص ١٠٧ [دار صادر] والكامل ٢: ٧٢٠ وأبيات المغني ٧: ٢٣٦ - ٢٤١ [٨٢٤].

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِن نَوالِكُمُ ولن يُرَى طارِدًا لِلحُرِّ كالياسِ

تقديره: يَئِسْتُ مِن نَوالِكم. وقول الآخر[1]:

وإنِّي زَعِيمٌ إن رَجَعتُ مُمَلَّكًا بِسَيرٍ ، تَرى منه الفُرانِقَ أَزْوَرَا

على لاحِبٍ ، لا يُهتَدَى بِمَنارِهِ إذا سافَهُ العَوْدُ النَّباطِيُّ جَرْجَرَا

أي: أسير على لاحِبٍ. وقول الآخر[2]:

ولا تَحْسَبَنَّ القَتلَ - مَحْضًا شَرِبتَه - نِزارًا ، ألا إنَّ النُّفوسَ إسْعافُ

أي: قتلتَ نِزارًا؛ لأنه فصل بالمفعول الثاني بين القتل ونزار، فاحتيج إلى التأويل. وقال الآخر[3]:

بِضَرْبٍ يُزيلُ الهامَ شِدَّةُ وَقعِهِ بِكُلِّ حُسامٍ ذي صَبِيٍّ ورَوْنَقِ

تقديره: كائنٍ بِكُلِّ حُسامٍ، ولا يجوز أن يتعلق بـ«ضَرْب»؛ لأنه قد وُصف بقوله: يُزيل الهامَ، ولذلك ردَّ أبو علي الفارسي على أبي سعيد السيرافي ما أجازه في قوله[4]:

أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكورُ أنتَ ، فانظرْ لأيِّ ذاك تَصيرُ

مِن أنَّ «أنت» مرفوع على الفاعلية بالمصدر، قال: لأنَّ المصدر المنحلَّ لـ«أنْ» والفعل لا يوصَف؛ لأنه كان عند النحويين بمنْزلة المضمر، فكما أنَّ المضمر لا يوصَف فكذلك هذا.

---

(١) امرؤ القيس. ديوانه ٦٦. الزعيم: الكفيل الضمين. والفُرانق: سبُع يصيح بين يدي الأسد كأنه ينذر الناس به. والأزور: المائل الذي يسير في جانب من شدة السير. واللاحب: الطريق. ولا يهتدى بمناره: لا منار له فيهتدى بذلك المنار. وسافه: شَمَّه. والعَود: البعير المسنّ. والنَّباطيّ: المنسوب إلى النَّبَط، أشد الإبل وأصبرها. وجرجرَ: صَوَّتَ.

(٢) لم أقف عليه بهذه القافية، وأنشده ابن جني في الخصائص ٢: ٤٠٣، برواية تخالف رواية أبي حيان في آخره، وعجزه فيه: «نزارًا ولا أنَّ النفوسَ استَقَرَّت».

(٣) مُلَيْح بن الحَكَم. شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٠٥. رونق السيف: ماؤه. وصَبِيّه: حدّه.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧. وقد تقدم البيت في ٤: ١٠٦، ٦: ٣٥١.

وزاد الأستاذ أبو علي أن قال: إذا ارتفع أنت على الفاعلية بقي المبتدأ الذي هو المصدر بلا خبر.

وأقول: هذا لا يلزم؛ إذ هو نظير: أقائمٌ الزيدان؟ فالفاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ: يمتنع أن يكون أنت مرفوعًا على الفاعلية بالمصدر؛ لأنك لا تقول: ضربًا أنت، فيكون فاعلاً، فكذلك لا تقول: أضَربٌ أنت؟ من حيث إنَّ الفاعل شديد الاتصال، والضمير يمكنك اتصاله، فتقول: ضربي زيدًا حسنٌ، فيلزم اتصاله لا فصله، كما فعلت العرب في الفعل في: ضربتُ زيدًا؛ لأنَّ التنوين يقطع الاسم عما بعده، فيجب امتناعه.

وقد خُرِّج رفع «أنت» على وجوه: أحدها أنه فاعلٌ بفعل محذوف يفسره قوله «فانظر». أو مبتدأٌ محذوف الخبر، أي: أنت الهالك. أو خبرٌ محذوف المبتدأ، أي: الهالك أنت. وهذه الأوجه لـ«س»[1].

وأجاز السيرافي[2] والأعلم[3] أن يكون أنت مبتدأ، وخبره رَواح، إمَّا على المبالغة، /نحو: زيدٌ رِضًا، أو على الحذف، أي: أنت ذو رَواح. [٥: ٦٢/أ]

وقوله **عَمَلَ فِعلِه** فإن كان الفعل قاصرًا كان المصدر قاصرًا، وإن كان متعديًا بحرف تعدى به، أو إلى واحد أو شبيه بما عُدِّي إلى واحد، نحو كان، أو اثنين أو ثلاثة - فكذلك مصدره، وتمثيل ذلك سهل، وقد مثَّل ذلك المصنف في الشرح[4]، فذكر أنَّ المصدر يرفع النائب عن الفاعل، نحو: سَرَّني إعطاءُ الدينارِ الفقيرُ، وهذه مسألة خلاف، سيأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

---

(١) الكتاب ١: ١٤١.

(٢) شرح الكتاب ٤: ١٧.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١: ٢٦٧.

(٤) ٣: ١٠٩.

وقوله **والغالبُ** إلى آخر المسألة[1] قال المصنف في الشرح[2]: «وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطًا في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك. ومِن وقوعه غير مقدَّر بأحدها قولُ العرب: سَمعُ أُذُني زيدًا يقول ذلك[3]، وقولُ أعرابي: (اللهم إنَّ استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي لَلُؤمٌ، وإنَّ تَركي الاستغفارَ مع عِلمي بسعةِ عفوِك لَغَيٌّ)[4]، وقولُ الشاعر[5]:

عَهدي بها الحيَّ الجميعَ وفيهم ... قَبلَ التَّفَرُّقِ مَيسِرٌ ونِدامُ

وقولُ الراجز[6]:

ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أخاكا ... يُعطي الجَزيلَ ، فَعَلَيكَ ذاكا

وقولُ الآخر[7]:

لا رغبةٌ عَمَّا رَغِبْتِ فيهِ ... مَنِّيَ ، فانْقُصيهِ ، أو زِيدِيْهِ

ومِن أمثلة س[8]: متى ظنُّك زيدًا أميرًا؟ وذكر س في (باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع)[9]: عَجِبتُ مِن ضَربِ زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل، ثم قال: (كأنه قال: عَجِبتُ مِن أنه يَضرِبُ زيدٌ عمرًا)، ولم يُقَدِّر في الباب بغير أنَّ

---

(١) يعني قوله: والغالبُ إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله تقديرُه به بعد «أنْ» المخفَّفة أو المصدريَّة أو «ما» أختها. ولا يلزم ذِكرُ مرفوعه. ومعمولُه كصلةٍ في منعِ تقدُّمه وفَصلِه. ويُضمَر عاملٌ فيما أَوهَم خلافَ ذلك، أو يُعَدُّ نادرًا.

(٢) ٣: ١١١ - ١١٢.

(٣) الكتاب ١: ١٩١.

(٤) العقد الفريد ٣: ٤٢٢ [لجنة التأليف والترجمة والنشر]، وآخره فيه: بسعة رحمتك لعجز.

(٥) تقدم البيت في ٣: ٣٠٦، ٩: ١٧٥.

(٦) تقدم الرجز في ٣: ٣٠٦.

(٧) لم أقف عليه في مصادري.

(٨) الكتاب ١: ١٢٥.

(٩) الكتاب ١: ١٨٩.

الثقيلة. وإذا ثبت أنَّ عمل المصدر غير مشروط بتقدير حرف مصدري أمكن الاستغناء عن إضمار في نحو: له صوتٌ صوتَ حمارٍ» انتهى.

والذي تقرر عند أصحابنا أنَّ شرط عَمَلِ هذا المصدر أن يُقَدَّر بحرف مصدري والفعل، فقدَّر الحرف س بـ«أنَّ» الثقيلة المسندة إلى ضمير الشأن؛ لأنه يَعُمُّ أن تكون الصلة ماضية وحالاً ومستقبلة، فتقدّر في الماضي: مِن أنه ضربَ زيدٌ عمرًا، وفي المضارع: من أنه يَضرب؛ لأنه يصلح للحال والاستقبال.

وقدَّره بعضهم بـ«أنِ» الناصبة للفعل؛ لأنَّ صلتها تكون بالماضي، نحو: عجبتُ من أنْ قام زيد، وبالمضارع فتخلصه للاستقبال، نحو: عجبتُ من أنْ يقوم زيد. وبـ«ما»؛ لأنها تصلح للحال، وتُوصَل به، نحو: عجبتُ مما تضربُ زيدًا.

وأمَّا مَا زعم أنه لا يتقدَّر بحرف مصدري فليس كما زعم، بل كلها تتقدَّر بحرف مصدري والفعل؛ لأنَّ قوله: سَمِعُ أُذُني زيدًا يقول ذلك، و«عَهدي بها الحيَّ الجميعَ»، و«رأيُ عَيْنَيَّ الفتى» - من باب: ضَرَبِي زيدًا قائمًا، وهو يتقدَّر بحرف مصدري والفعل كما يتقدر: ضَرَبِي زيدًا قائمًا. وكذلك «إنَّ استِغفاري» و«لا رَغبةٌ» /أي: إنَّ أنْ أستغفرَك، ولا أنْ أرغبَ. وكذلك: متى ظنُّك؟ أي: متى أنْ تظنَّ. [٥: ٦٢/أ]

وفي البسيط: «اختلفوا في تقدير الفعل: هل من شرطه تقديره بالحروف السابكة أو ليس من شرطه ذلك؟ فمنهم مَن يقدِّر نفس الفعل. ومنهم من يُقدِّره بأنْ. ومَن لم يقدره قال: إنما نقدِّره حيث يكون المصدر مطلوبًا لشيء متقدم؛ لأنه حينئذ إذا نزل منْزلة الفعل - والفعل لا يكون معمولاً للأول - يكون مقدَّرًا بأنْ، وأمَّا إذ ابتُدئ فلا يحتاج إليه. قيل: وهذا أصحُّ للقياس والسماع:

أمَّا القياس فمن حيث إنَّ الفعل إذا قُدِّر بـ«أنْ» كان معناه المصدر، فلم يقع المصدر موقع الفعل، وإنما وقع موقع نفسه.

وأمَّا السماع فإنا نجوِّز: ضَربي زيدًا قائمًا، ولو قلت أنْ أضربَ زيدًا قائمًا لم يكن كلامًا إلا بخبر، وإنما كان الحال خبرًا مع ظهور المصدر لصحة كون الحال كالزمان، والزمان يكون خبرًا عن المصادر، فلما خرج عن لفظه لم يكن ذلك» انتهى.

ولا يلزم من تقدير الشيء كونه يُنطق به في الكلام، فكم من مقدَّر لا يُنطق به، وكثيرًا ما في كتاب س من تقدير، ويقول[1]: «فهذا تمثيل ولا يتكلم به».

وقوله **إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله** سيأتي حكم المصدر الذي هو كذلك.

وقوله **تقديرُه به بعد أنِ المخففة أو المصدرية أو ما** قال المصنف في الشرح[2]: «احترز من المصدر المؤكِّد والمبين النوعَ والهيئة، فالمخفَّفة بعد علمٍ - وهو مخصوص بالمخفَّفة - غير صالح للمصدرية، فيجوز مُضيُّه وحضوره واستقباله، فمُضيُّه قولُ الشاعر[3]:

عَلِمتُ بَسْطَكَ بالمعروفِ خيرَ يدٍ ... فلا أَرى فيك إلا باسِطًا أَمَلا

وحضورُه قولُ الراجز[4]:

لو عَلمَتْ إيثاريَ الذي هَوَتْ ... ما كنتُ منها مُشْفِيًا على القَلَتْ

واستقبالُه قولُ الشاعر[5]:

لو عَلِمْنا إخلافَكم عِدَةَ السِّلْـ ... ـمِ عَدِمتُم على النَّجاة مُعِينا

---

(١) انظر على سبيل المثال الكتاب ١: ٨٣، ٣١٢، ٢: ٩٢، ١١٨، ٣: ٢٨.

(٢) ٣: ١٠٩ - ١١١.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٤) لم أقف عليه في مصادري. المشفي: المشرف. والقلت: الهلاك.

(٥) لم أقف عليه.

وكذا المقدَّر بـ«ما» المصدرية، فمضيُّه ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

وعَذَّبَـــهُ الهَـــوى حـــتى بَـــراهُ كبَرْيِ القَـــيْنِ بالـــسَّفَنِ القِـــداحا

وقولُ الآخر[3]:

مُدْمِنُ الخَمرِ ســوف يأخُـذُه بـا ريـــه أَخْـــذَهُ ثَمُـــودَ وعـــادا

وحضورُه ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[4]، وقولُ الفرزدق[5]:

وَددتُ - على حُبِّي الحياةَ - لو انَّها يُزاد لها في عُمرِها مِن حَياتِيا

واستقبالُه قولُ الشاعر[6]:/ [٥: ٦٣/أ]

ومَن يَمُتْ وهْو لم يُؤمنْ يُصَلَّ غدًا شُواظَ نارٍ دوامَ النارِ في سَقَرَا

والمقدرُ بـ«أن» المصدرية ما وقع بعد لولا أو فعلِ إرادة أو كراهة أو خوف أو رجاء أو طمع أو شبه ذلك، ولا يكون المقدَّر بهذه إلا ماضيَ المعنى، كقوله[7]:

أَمِنْ بعدَ رَمي الغانياتِ فؤادَهُ بِأَسْهُمِ أَلحاظٍ يُلامُ على الوَجْدِ

أو مستقبلَه، كقول الفرزدق[8]:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٠.

(٢) هو المجنون. الأمالي ١: ١٦٢ والسمط ص ٤٢٤. ونسب في الحماسة المغربية ٢: ٩٢٤ لقيس بن ذريح. القين: الحدّاد. السَّفَن: المِبرَد. والقِداح: جمع قِدْح، وهو السهم قبل أن يُراش ويُنْصَل.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٤) سورة الروم: الآية ٢٨.

(٥) كذا! والبيت لابن الدمينة أو لجميل أو للمجنون. الحماسة البصرية ٣: ١١٧٨ [١٠٦٩]، وفيه تخريجه.

(٦) هو بجير بن زهير كما في العيني ٣: ٤٨٩.

(٧) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٨) الديوان ١: ١٢٨.

فَرُمْ بِيَـدَيكَ هـل تَـسطِيعُ نَقـلاً جِبـالاً مِـن تِهامـةَ راسـياتِ»

انتهى ملخصًا.

وجعلُه المصدرية قسيمة للمخففة ليس بجيد؛ لأنَّ أنِ المخففةَ مصدرية أيضًا؛ لأنها مخففة من الثقيلة، والثقيلة مصدرية، والحروف المصدرية هي: أنَّ، وأنْ، وما، وكي، فلا اختصاص لـ«أن» الموضوعة على حرفين بالمصدرية؛ إذ هو قدر مشترك بين جميع هذه الحروف.

وقوله أختِها يعني أخت أن المصدرية، لأنَّ «ما» لها أقسام كثيرة، فمِن أقسامها أنها تكون حرفًا مصدريًّا، فهي كـ«أن».

وإنما تَعاقَبَ المصدرُ والفعل مقرونًا بحرف مصدري لقوة النسبة بينهما؛ إذ في الفعل دلالة على المصدر، والمصدر أيضًا دالٌّ على المعنى الذي عمل به الفعل، فانتسبا إلى أصل واحد وإن كان بينهما رتبة بتقدم وتأخر من جهة الاشتقاق؛ وتلك الرتبة أورثته أن لم يحلّ محلَّ المصدر إلا باقتران حرف معه، و لم يَحتَج المصدر في تلبُّسه بأثَرِة الفعل إلى اقتران حرف به. ولَمَّا كان هذا المصدر استعملته العرب في مواضع من الابتداء والفاعلية والمفعولية والإضافة، فصار كالأسماء المتمكنة غير المصادر، ووجدناه مع ذلك يَنصب كما ينصب الفعل، فنظرنا هل تلك المواضع يحلُّها الفعل حتى يكون عمل المصدر بنيابته عنه، فلم يَحُلّها إلا مقرونًا بحرف مصدري، فعلمنا أنَّ النصب بعد المصدر إنما هو بمعنى ذلك الفعل المقرون به الحرف المصدري، وذلك التعاقب هو الذي سوَّغ أن تردَّ كل عبارة إلى أختها، فتقول مثلا: الفعل مع أنْ في تأويل المصدر، وتقول: هذا المصدر يتقدَّر بأنْ والفعل.

وظاهر كلام المصنف في «ألفيَّته»[1] أنه إذا لم يَحُلّ المصدر محلَّ أنْ أو ما والفعل لم يَعمل، وأنَّ ذلك شرط في إعماله، نحو: يُعجبني العدلُ وأَكْرَهُ الجَورَ، وله

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤١٦.

ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء، فهذه مصادر قُصد بها حقائق مدلولاتها من غير اعتبار علاج، فجَرَت مجرى الأسماء التي لا يَصِحُّ لها عمل، والمصدر العامل إنما عمل بالنيابة مناب الفعل المقدَّر بحرف مصدري، ولا تكون النيابة إلا مع العلاج، ولذا قالوا: إذا قلت سَرَّني ضربُ زيدٍ فيحتمل وجوهًا، منها أن يكون زيد معرفًا[1] للضرب، لا يقصد به دلالة المخاطب على أنه /ضارب ولا مضروب. [٥: ٦٣/ب]

وقوله **ولا يَلزم ذِكرُ مرفوعه** وذلك بخلاف الفعل، فإنه لا بدَّ له من مرفوع، فقد يستغني عن المرفوع وغيره من معمولاته، كقوله تعالى ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[2]، وقد يستغني عنه فقط، ويبقى المعمول، نحو ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[3]. وخصَّ المرفوع لأنَّ الاستغناء عن غيره جائز مع كل عامل غير ناسخ. وعمَّ بالمرفوع الفاعل والنائب واسم كان وأخواتها.

ويدلُّ قوله «ولا يَلزم ذِكرُ مرفوعه» على أنه ليس كالفعل وما أشبهه مما يعمل؛ لأنه لا يستغني عن مرفوع ظاهر أو مضمر، وأنه يجوز أن يُذكر مرفوعه، فيُرفع الفاعل بالمصدر المنوَّن، ويُنصب المفعول أو المفعولان أو الثلاثة على حسب تعدي الفعل الذي هذا مصدره، وإن كان لازمًا رفعَ الفاعل، وتعدَّى إلى غير المفعول به كتعدِّي فعله، فيجوز أن تقول: عجبتُ من قيامٍ زيدٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمرًا، ومن إعطاءٍ زيدٌ عمرًا درهمًا، ومن ظنٍّ زيدٌ عمرًا قائمًا، ومن إعلامٍ زيدٌ عمرًا بكرًا قائمًا. هذا مذهب البصريين.

وأجاز جمهورهم[4] أن يُنوى في المصدر أنه منحلٌّ لحرف مصدري والفعل الذي لم يُسَمّ فاعله؛ فيرتفع ما بعده على أنه مفعول لم يُسَمّ فاعله، فأجازوا أن

---

(١) ك: معترفًا. ن: معروفًا.

(٢) سورة الزمر: الآية ٧.

(٣) سورة البلد: الآية ١٤.

(٤) انظر الأقوال في هذه المسألة في الكافي في الإفصاح ص ١٠٧١ - ١٠٧٦.

تقول: عجبتُ من جنونٍ بالعلمِ زيدٌ، ومن أكلٍ الطعامُ، أي: من أنْ جُنَّ بالعلمِ زيدٌ، ومن أنْ أُكِلَ الطعامُ. وجوَّزوا في عجبتُ مِن ضربٍ زيدٌ أن يكون فاعلاً بالمصدر أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه لا يجوز أن يُنوى في المصدر انحلاله لحرف مصدري والفعل الذي لم يُسَمّ فاعله؛ فإذا قلت عجبتُ من ضربٍ زيدٌ فهذا عنده مرتفع على الفاعل لا على أنه مفعول لم يُسَمّ فاعله.

وذكر شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[1] أنَّ مذهب أكثر النحويين أنَّ المفعول به لا يكون مع المصدر المنوَّن إلا منصوبًا؛ وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب.

واستدلَّ من أجاز رفعه على المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله بعد المصدر بقول الشاعر[2]:

إنَّ قَهْـــرًا ذَوُو الـــضَّلالةِ والبـــا طِـــلِ عِـــزٌّ لكـــلِّ عبـــدٍ مُحِـــقِّ

تقديره: أن يُقهَر ذوو الضلالة.

وذهب الكسائي إلى أنه لا يجوز ذلك إلا حيث لا يُلبس.

وعلى ما تقرَّر من مذهب البصريين في جواز إعمال المصدر فيجوز عندهم أن تقدم فيه المفعول على الفاعل؛ فتقول: عجبتُ من ضربٍ زيدًا عمرٌو. ويجوز عندهم ألاَّ تذكر الفاعل، فتقول: عجبتُ من ضربٍ زيدًا، قال تعالى ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

---

(١) الملخص ١: ٢٩٤، ٣١٨ والكافي في الإفصاح ص ١٠٧٤.

(٢) البيت في شرح عمدة الحافظ ص ١٨٤.

(٣) سورة البلد: الآية ١٤- ١٥.

(٤) الكتاب ١: ١٨٩ والأعلم ص ١٥٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٧٠ - ١٧١ [٢٨]، وفيه تخريجه. الموارد: الطرق إلى الماء.

فلولا رجاءُ النَّصرِ منكَ ورَهبةٌ عِقابَكَ قد كانوا لنا كالمَوارِدِ

[٥: ٦٤/أ]

وقال آخر[١]:/

بضربٍ بالسُّيوفِ رُؤوسَ قومٍ أَزَلْنا هامَهُنَّ عن المَقيلِ

وقال الفرزدق[٢]:

فَرُمْ بِيَدَيكَ هل تَستطِيعُ نَقلاً جِبالاً مِن تِهامةَ راسياتِ

وقال زياد الأَعجَم[٣]:

بِبَذْلٍ في الأُمورِ وصِدْقِ بأسٍ وإعطاءٍ على العِلَلِ المَتاعا

وحكى هشام: عجبتُ من أكلٍ الخبيصَ، إذا كنت تخاطبه، قال: إلا أنه ينتصب بإضمار تأكل. قال: فإن لم تخاطبه رفعت. قال: وأَحَبُّ إلي أن يُفرق بينهما بشيء.

والبصريون لا يُضمرون في مثل هذا، ويُجيزون النصب وإن كان لغير المخاطب إذا جرى ذِكرٌ.

ثم اختلف البصريون في الفاعل: فذهب الجمهور إلى أنَّ الفاعل محذوف، فاعترضوا بإنكارهم على الكسائي حذف الفاعل في باب الإعمال، ففرقوا بين حذفه من المصدر وحذفه من الفعل واسم الفاعل وما جرى مجراه مما يجري مجرى الفعل بأنَّ الموجب لحذفه من الفعل إنما هو جعل ضميره كالجزء من العامل؛ بدليل تسكينهم له آخر الفعل في ضَرَبْتُ، وفصلهم به بين الفعل وإعرابه في نحو يَفعلان، فكما لا يجوز حذف الجزء من الكلمة بقياس، فكذلك لا يجوز حذف الفاعل إذا

---

(١) هو المرَّار بن منقذ كما في العيني ٣: ٤٩٩. والبيت بلا نسبة في الكتاب ١: ١١٦، ١٩٠ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٣٩٣ والأعلم ص ١٥٨. المقيل: الأعناق.

(٢) تقدم البيت في ق ٦٣/أ من هذا الملف.

(٣) البيت له في شرح المصنف ٣: ١١٦، وليس في شعره قصيدة من هذا البحر على هذا الروي.

كان مضمرًا متصلاً، ثم حُمِلَ الظاهر والضمير المنفصل في امتناع الحذف على المضمر المتصل، فلمَّا كان المصدر لا يتصل به ضمير فاعل لم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة فيمتنع حذفه لم يُحمل الظاهر والضمير المتصل في امتناع الحذف عليه.

وقد علَّل المصنف في الشرح[1] كونه لا يُذكر معه بل يحذف بخلاف الفعل، وأبدى فرقًا بين الفعل وما أشبهه وبينه بأنَّ الفعل لو ذُكر دون مرفوع لكان حديثًا عن غير محدَّث عنه، وليس كذلك المصدر؛ لأنه إذا عَمل الفعل المنسوب إليه بإجماع لم يكن إلا في موضعٍ غيرِ صالح للفعل، فجرى مجرى الأسماء الجامدة في عدم تحمُّل الضمير، وجاز أن يرفع ظاهرًا لكونه أصلاً لِما لا يستغني عن مرفوع. انتهى.

ولا يلزم مِن حذف الفاعل مع الفعل أن يكون حديثًا عن غير محدَّث عنه؛ لأنَّ المحذوف كالملفوظ به الموجود.

وذهب قوم إلى أنَّ الفاعل مضمر في المصدر، وأنَّ المصدر يتحمَّل الضمير كما يتحمله اسم الفاعل والصفة المشبهة والظرف؛ لأنه يعمل في الظاهر، فيعمل في المضمر. ونسب ذلك بعضُ أصحابنا إلى الكوفيين.

قال ابن هشام: «وأهل البصرة متَّفقون على أن لا إضمار، وأهل الكوفة يُضمرون الفاعل، ويقولون: لا بدَّ من ذلك؛ لأنه كاسم الفاعل والصفة المشبهة والفعل ما عمل في الظاهر رفعًا، فلا بدَّ له أن يرفع ظاهرًا أو مضمرًا، إلا مَن رأى منهم أنه لا يعمل.

[٥: ٦٤/ب] /وحجة البصريين أنه قد يضاف إلى فاعله، فمحال أن يرفع حينئذ، فقد خرج بهذا عن الفعل وعن كل ما أشبهه، والصفة حين أضيفت لفاعلها تخلصت للموصوف، ورفعت ضميرها، وليس المصدر كذلك» انتهى.

---

(١) ٣: ١١٢.

وذهب أبو القاسم خَلَفُ بن فَرتُون الشَّنْتَرِينيّ - عُرف بابن الأَبْرَش - إلى أنَّ الفاعل منويٌّ إلى جنب المصدر، والتقدير: أو إطعامٌ إنسانٌ، ودلَّ عليه ذكر الإنسان قبله. قال: «ولا يجوز أن يقال: إنَّ الفاعل مضمر؛ لأنَّ المصدر لا يُضمر فيه؛ لأنه بمنْزلة أسماء الأجناس.

فإن قيل: إذا كان بمنْزلة أسماء الأجناس فكيف يعمل عمل الفعل؟

فالجواب: أنه عَمِلَ عَمَلَ الفعل لوجود لفظ الفعل فيه؛ ألا ترى أنه إذا أُضمر بطَل عمله، ولا يجوز أن يقال: محذوف؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف» انتهى كلامه.

وذكرتُ هذا لشيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع، فقال: عجبتُ من ركوبِ الفرسَ، الفاعل هنا ليس منويًّا، ولا يدلُّ عليه ذكرُ شيء قبله، بل هو هنا محذوف ولا بدَّ.

وذهب السيرافيُّ[1] إلى أنه يجوز ألاَّ يُقَدَّر فاعل، بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهمًا من غير أن تُقَدِّرَ فاعلاً.

ثم اعترض على نفسه، فقال:

فإن قلت: فإذا نصبتَ يتيمًا و لم تُقَدِّر فاعلاً في إطعام فقد جعلته تمييزًا.

فالجواب: أنّا - وإن نصبناه من غير أن نُقدر فاعلاً - فإنما ينتصب تشبيهًا بالمفعول الذي ينصبه الفعل، ولا يلزم من ناصبه أن يكون مثل الفعل في جميع أحكامه، تقول: عجبتُ من إطعامِ زيدٍ عمرًا، فتنصب عمرًا بإطعام، وتُقيم زيدًا مقام التنوين، وهو مجرور، ولا تقدر فاعلاً غير زيد، فقد بطَل في المصدر لفظ الفاعل الذي هو مرفوع في الفعل لا محالة، و لم يكن المصدر بمنْزلة الفعل في هذه الحال، فكذلك ما ذكرنا.

---

(١) شرح الكتاب ٤: ٩١ - ٩٢.

ورُدَّ على السيرافي بما رَدَّ هو[1] على الكسائي في باب الإعمال، وهو أن يقال له: إمَّا أن يكون الفاعل مرادًا أو غير مراد، فإن قال إنه غير مراد فهذا باطل بالضرورة؛ لأنه لا بدَّ للإطعام من مُطْعِم من جهة المعنى، وإن قال إنه مراد فقد أقرَّ بأنَّ المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل، وأنه مخالف لعشرين درهمًا، فيلزمه أن يكون مقدَّرًا فيه وإن لم يصحّ إضماره فيه[2] ولا إبرازُ لفظ المضمر.

وذهب الفراء[3] إلى أنه لا يجوز أن يُلفظ بالفاعل بعد المصدر المنوَّن. قالوا: وحملَه على ذلك أنه لم يُسمع.

ورَدَّ البصريون عليه هذا، واستدلُّوا على ورود ذلك بقول الشاعر[4]:

حَـــربٌ تَـــرَدَّدُ بَيـــنَهم بِتَـــشاجُرٍ ـ قد كَفَّـــرَتْ آباؤهـــا ـ أبناؤهـــا

قالوا: التقدير: بِتَشاجُرٍ أبناؤُها قد كَفَّرَتْ[5] آباؤها، أي: لَبِسَتِ الدروعَ.

وهذا البيت لا حُجَّة فيه، بل الظاهر أنَّ قوله «آباؤها أبناؤها» مبتدأ وخبر[6]، أي: آباؤها في ضعف الحُلوم مثل أبنائها؛ /ألا ترى أنَّ قبله ما يدل على هذا المعنى، وهو قوله[7]: [٥: ٦٥/أ]

---

(١) شرح الكتاب ٣: ٨٢ - ٨٣.

(٢) وإن لم يصح إضماره فيه: سقط من ك.

(٣) كذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥. وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ سورة الصافات: الآية ٦: «ولو رفعت الكواكب، تريد: زيَّنَّاها بتَزيينها الكواكبُ، تجعل الكواكب هي التي زيَّنت السماء». معاني القرآن ٢: ٣٨٢.

(٤) هذا البيت والبيت التالي للفرزدق. طبقات فحول الشعراء ص ٣٦٥ والمسائل البصريات ٢: ٨٨٢ وشرح كتاب سيبويه ٢: ٢٢٥ والحماسة البصرية ١: ٢٧٢ [١٨٨]. وليس في ديوانه ص ٨ إلا الأول برواية مختلفة.

(٥) قد كفرت: ليس في ك.

(٦) هذا الوجه في المسائل البصريات ٢: ٨٨٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢٢٩.

(٧) انظر تخريج البيت السابق.

هَيهاتَ قد سَـفِهَتْ أُمَيَّـةُ رأيَهـا فاستَجْهَلَتْ ، حُلماؤُها سُـفَهاؤُها

إذ التقدير: حُلَماؤها مثلُ سُفَهائها، فكذلك يكون تقدير: «آباؤها أبناؤها».

ويلزم أيضًا في تخريج البيت على قول البصريين أن يُفصل بين المصدر ومعموله بقوله: «قد كفَّرت أبناؤها».

والذي يظهر لي مذهب الفراء؛ لأنَّ كل ما أورد س[1] وغيره من المصدر المنوَّن في لسان العرب لم يُذكر بعده فاعل، ولم يَذكره س إلا في نفس عبارته، قال[2]: «وذلك عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمرًا»، وليس في لفظه ما يدلُّ على أنه محكيّ عن العرب، فيحتمل أن يكون ذلك رأيًا منه[3]، بل هو ظاهر كلامه وقياس منه؛ لأنه قال[4]: «لأنك كما تقول: عجبتُ مِن أنْ ضربَ زيدٌ عمرًا ينبغي أن تقول: عجبتُ مِن ضربٍ زيدٌ عمرًا». وكأنَّ س لم يَرَ مانعًا يمنع من ذلك إذ نُزِّلَ منْزلة: أنْ يَفعلَ، والفاعل يظهر مع أنْ يفعلَ، فينبغي أن يظهر مع ما نُزِّل منْزلته، وكونه يُذكر مضافًا إليه المصدر يقضي بذكره معه غير مضاف إذْ لا فرق.

والذي ينبغي أن يُعَوَّل عليه مذهب الفراء؛ لأنه سامعٌ لغةً من العرب، وقد نَفى ذلك عن لسانهم، مع أنَّ الكوفيين أوسعُ سماعًا وأَتبَعُ لشواذِّ كلام العرب من البصريين.

وللفراء أن يقول: المصدر - وإن نُزِّلَ منْزلة أنْ يَفعلَ - فليس ينبغي أن تجرى عليه أحكام لفظه من ذكر الفاعل معه وغير ذلك، إنما يُتَّبَع في ذلك موجب الأدلة السمعية، فليس موضع قياس، ومع أنَّ المصدر اسم صراح لم يُبن للفاعل، ولا وضع له - فذكرُ الفاعل بعده بمثابة ضمِّ اسمٍ إلى اسمٍ مِن غيرِ جامعٍ بينهما، فإذا أضيف

---

(١) الكتاب ١: ١٨٩ - ١٩٠.

(٢) الكتاب ١: ١٨٩.

(٣) رأيًا منه بل هو ظاهر كلامه وقياس منه لأنه قال لأنك كما تقول: سقط من ك.

(٤) لم أقف على هذا القول في مطبوعة الكتاب.

إليه أمكن اتصاله به، وصارت بينهما علاقة من جهة اللفظ مع العلاقة التي من جهة المعنى، فأمكن ذلك، ولذلك سُمع مضافًا إلى الفاعل، ولم يُسمع غير مضاف والفاعل مذكور بعده.

وقوله **ومعمولُه كصِلةٍ** يعني أنَّ المصدر لكونه ينحلُّ لحرف مصدري والفعل هو كالموصول، ومعموله كالصلة، فكما أنَّ صلة الموصول لا تتقدم عليه، فكذلك معمول هذا المصدر لا يتقدم عليه. وأيضًا فكما لا يُفصل بين الموصول وصلته بأجنبي فكذلك لا يُفصل بين المصدر ومعموله.

وقوله **ويُضمَرُ عاملٌ فيما أَوهَمَ ذلك أو يُعَدُّ نادرًا** أي: فيما أوهمَ تقديم المعمول أو أوهمَ الفصل، فممَّا أوهَمَ تقديم المعمول قولُ تميم العَجلاني[1]:

لقد طالَ عن دَهماءَ لَدِّي وعِـذْرتِي ... وكِتْمانُهـا أَكْنِـي بِـأُمِّ فُـلانِ

وقول عمر بي أبي ربيعة[2]:

ظَنُّهـا بِـي ظَـنُّ سُـوءٍ كُلُّـهُ ... وبِهـا ظَنِّـي عَفـافٌ وكَـرَمْ

وقوله[3]:

طالَ عـن آلِ زَيْنَـبَ الإعْـراضُ ... للتَّعَـزِّي ، ومـا بِنـا الإبْغـاضُ

/وقول الآخر[4]: [٥: ٦٥/ب]

وبعـضُ الحِلْـمِ عِنـدَ الجَهْـ ... ـلِ للذِّلَّـةِ إذْعـانُ

ومما أوهمَ الفصلَ قولُه تعالى ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[5]، فظاهره أنَّ (يومَ) منصوب بـ(رَجْعه)، وقد فُصل بينهما بقوله (لَقادِرٌ)، وهو أجنبي منهما،

---

(١) هو ابن مقبل. ديوانه ص ٢٤٢ وشرح المصنف ٣: ١١٣. اللَّدّ: الميل. والعِذرة: الاعتذار.

(٢) الديوان ص ٢٤٦ وشرح المصنف ٣: ١١٣.

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٣٩٦ وشرح المصنف ٣: ١١٤.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١٣٨، ١٧٩.

(٥) سورة الطارق: الآيتان ٨ - ٩.

فيُضمر عامل يتعلق به: عن دَهماء، وبِي، وعن آلِ، ولِلذِّلة، وهو مصدر يفسِّره المصدر بعد هذه المجرورات، ويقدر: يَرجعُه يومَ تُبلَى السَّرائرُ، أو يُعَلَّق بنفس المصدر على نية التقديم والتأخير، أو على أنه يجوز في المصدر ذلك وإن لم يَجز في الموصول، كما جاز حذف معموله وإن لم يَجز حذف صلة الموصول.

فأمَّا قوله[1]:

فهُـنَّ قِيـامٌ ، يَنْتَظِـرْنَ قَـضاءَهُ بِضاحي عَذاةٍ أَمْرَهُ ، وَهْـوَ ضـامِزُ

فـ«بِضاحي» متعلق بـ«قَضاءه» لا بـ«يَنتَظِرنَ». وأمَّا قوله[2]:

ليتَ شِعري إذا القِيامةُ قامَتْ ودَعَا لِلحِسابِ أَينَ المَصيرا

فقال الشجري[3]: «التقدير: ليت شِعري المصيرَ أينَ هو، فحذف المبتدأ، وفصل المصدر مما عمل فيه».

قال المصنف في الشرح[4]: «وأسهل من ذلك أن يكون التقدير: أينَ يصير المصيرَ، أو: أينَ هو؟ أعني المصيرَ» انتهى.

وقولُ المصنف «وأسهلُ من ذلك» دليلٌ على تجويز ما قاله الشجري، وهو لا يجوز؛ لأنَّ «شِعري» في «ليتَ شِعري» إنما استعملَتْه العرب معلقًا عن جملة الاستفهام، و لم تَلفظ له بمنصوب، فتجويزهما أن يكون «المصير» معمولاً لـ«شِعري» خطأٌ وخروج عن لسان العرب، فيتعين على هذا أن ينتصب المصير بفعل محذوف.

---

(١) هو الشماخ. الديوان ص ١٧٧ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٢٥ [القصيدة ٤٠]. هن: أي الأتن الوحشية، وقضاؤه: أمره، يعني أمر الحمار الوحشي. والضاحي: البارز. والعذاة: الأرض الطيبة التربة الكريمة النبت. والضامز: الساكت.

(٢) البيت في شرح القصائد السبع ص ٢٩٥ والزاهر ١: ٣٠٧ وإيضاح الشعر ص ٣٤٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٦.

(٣) أمالي ابن الشجري ١: ٤٦ - ٤٧. وهذا قول أبي العباس ثعلب كما في الزاهر ١: ٣٠٧.

(٤) ٣: ١١٥.

وأمَّا قول الشاعر[1]:

وإنِّي لأَبكي اليومَ مِن حَذَري غَـدًا فِراقَـكِ ، والْحَيَّـانِ مُجْتَمِعـانِ

فالظاهر أنَّ «غَدًا» ظرف لقوله «فِراقَكِ»، وذلك لا يجوز. وتخريجه على أن يكون «غدًا» مفعولاً[2] بـ«حَذَري»، و«فِراقَكِ» بدل منه بدل اشتمال.

وقد تساهلَ بعض النحويين في الجارِّ والمجرور والظرف، فجوَّز تقديمهما على المصدر المقدَّر بحرف مصدري والفعل دون الحرف المصدري والفعلِ. وعن الأخفش نقلٌ غريب، وهو أنه يُجيز تقديم المفعول به على المصدر، فيقول: يُعجبني عمرًا ضربٌ زيدٌ.

ص: وإعمالُه مضافًا أكثرُ من إعماله مُنَوَّنًا، وإعمالُه مُنَوَّنًا أكثرُ من إعماله مقرونًا بالألف واللام. ويُضاف إلى المرفوع أو المنصوب، ثم يُستوفى العمل كما كان يستوفيه الفعلُ ما لم يكن الباقي فاعلاً فيُستغنى عنه غالبًا، وقد يُضاف إلى ظرف فيعملُ بعدَه عَمَلَ المُنَوَّن.

[٥: ٦٦/أ] ش: قسّم هذا /المصدر إلى مضاف ومنوَّن ومعرَّف بأل، ولا خلاف في إعمال المضاف بين البصريين والكوفيين، وفي كلام بعض أصحابنا ما ظاهره خلاف هذا، قال ما نصه: «مذهب البصريين أنه يعمل على جميع وجوهه، ومِن الكوفيين مَن يرى أنَّ إعماله باللام لا يجوز، ومنهم مَن يرى أنه لا يعمل على كل حال، وما وُجد بعده من العمل فبإعمال فعلٍ دَلَّ عليه».

وقوله **أكثرُ من إعمالِه مُنَوَّنًا** هذا راجع إلى الاستقراء. قال المصنف في الشرح[3]: «وإعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف؛ لأنَّ الإضافة تجعل

---

(١) هو مجنون ليلى. الديوان ص ٢١٣ [تحقيق عبد الستار فراج] والأمالي ١: ٢٠٨ والحماسة البصرية ٣: ١١٧٢ [١٠٦٠].

(٢) الذي في المخطوطات: مفعول.

(٣) ٣: ١١٥.

المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يَجعل الإسنادُ الفاعلَ كجزء من الفعل، وتجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام، فقَوِيَتْ بها مناسبة المصدر الفعلَ، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة، وهو المنوَّن والمقترن بالألف واللام، إلا أنَّ في المنوَّن شبهًا بالفعل المؤكَّد بالنون الخفيفة، استحقَّ به أن يكون أكثر إعمالاً من المقترن بالألف واللام» انتهى.

وذهب الزجاج والفارسي[1] والأستاذ أبو علي[2] والأكثرون إلى أن أقوى عمله إذا كان مُنَوَّنًا؛ لأنَّ ما شُبه به نكرة، فكذلك ينبغي أن يكون نكرة. وهذا لا تحقيق فيه؛ لأنَّ عمله ليس[3] بالشبه، إنما هو بالنيابة عن حرف مصدري والفعل، وذلك المنوب عنه في رتبة المضمر.

وذهب الفراء وجماعة إلى أنَّ الأحسن المضاف ثم المنوَّن؛ لأنَّ المصدر ما عمل للشبه، والأصل في عمل الأسماء الإضافة، فصار المضاف أولى لوجود أصل العمل الخاص بالأسماء، والمنوَّن دُونَه لوجوده على حالة ليست للأسماء بالأصالة. قال الفراء: ولذلك لا تجد المنوَّن في كتاب الله تعالى إلا بفاصل؛ لأنه يَبعُد من العمل المخالف للإضافة. قال: ولم تجده إلا في الشعر. قال: وأمَّا المضاف فكثير، قال تعالى ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[4]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[5]، و﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[6]، و﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[7]. وأمَّا المنوَّن المنفصل فقوله ﴿أَوْ

---

(١) الإيضاح العضدي ص ١٦٠.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣: ٩١٨ والتوطئة ص ٢٧٨.

(٣) لأن عمله ليس: سقط من ك.

(٤) سورة فصلت: الآية ٤٩.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٥١.

(٦) سورة سبأ: الآية ٣٣.

(٧) سورة ص: الآية ٢٤.

﴿إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[1]، وقوله ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[2]. انتهى من البسيط.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ إعماله مضافًا ومنوَّنًا على حد سواء.

وذكر بعض النحويين أنَّ المصدر إذا قُصد به المضي كان الخفض أحسن حملاً بوجهٍ ما على اسم الفاعل، والمنوَّن في الاستقبال أحسن منه في المضي، وخفضُ المفعول أحسن من الفاعل حملاً على ذلك.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور إلى أنَّ إعمال المعرَّف بالألف واللام أقوى من إعمال المضاف في القياس؛ وأطال الاحتجاج في ذلك بما لا يجدي نقله كبير فائدة[3].

وتركُ إعمال المضاف وذي أل عندي هو القياس؛ لأنه قد دخله خاصَّة من خواصِّ الاسم، فكان قياسه ألاَّ يعمل، وكذلك المنوَّن؛ لأنَّ الأصل في الأسماء ألاَّ تعمل، فإذا التقى /الاسم بالاسم على سبيل التعلُّق فالأصل الجر بالإضافة، ولذلك تصحُّ الإضافة بأدنى ملابسة. [٥: ٦٦/ب]

وأمَّا المصدر المنوَّن ففي إعماله خلاف: ذهب البصريون إلى جواز إعماله، فيُرفع به الفاعل، ويُنصب المفعول أو المفعولان أو الثلاثة على حسب الفعل الذي هو مصدره، وتقدَّم ذكر الخلاف[4] في كونه ينحلُّ لحرف مصدري والفعل المبني للمفعول.

وفي الإفصاح: «أجاز جماعة أن يُذكر مرفوعًا ويقدر بأنْ والفعل المسند للمفعول. ومِن الناس مَن منعه، وهو الصحيح؛ لأنَّ ما يَرفع الفاعل من الفعل

---

(١) سورة البلد: الآيتان ١٤ - ١٥.

(٢) سورة النحل: الآية ٧٣.

(٣) كبير فائدة: انفردت به ق.

(٤) تقدم ذلك في ص ٦٩ - ٧٠.

والصفة لا يكون على صيغة ما يَرفع المفعول، والمصادر لا تختلف صيغها، فلا يصلح فيها ذلك. وكان ابن خروف يقول: يجوز ذلك إذا لم يقع لَبس. وهذا كله خطأ؛ لأنه لم يُسمع، والقياس يُبطله» انتهى.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر المنوَّن لا يجوز إعماله[1]، وأنه إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فإنما هو محمول على فعل مضمر يفسِّره المصدر من لفظه؛ فإن وُجد مثل عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمرًا فالتقدير: ضَربَ زيدٌ عمرًا. وقالوا في قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[2]: إنَّ التقدير: يُطعِم. وقالوا: المصدر إذا نُوِّن انقطع عن أن يُحدث إعرابًا، وصارت قصته قصة زيدٍ وعمرٍو.

وقال الفراء[3]: «إن نوَّنت فليس من كلام العرب إلا مستكرهًا في الأشعار، فإذا رأيته في شعر فهو على نيَّة كلامين[4]» انتهى. ويردّ عليه وجودُه في أفصح كلام منونًا كما مرّ من قوله ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾.

ومن فروع مذهب الكوفيين أنه يُختار في المنوَّن أن يكون السابق المفعول والمتأخر الفاعل، نحو: يُعجبني ضربٌ في الدار زيدًا عمرٌو، قاله هشام.

ومن فروعهم أنه إذا نُوِّن المصدر، وجَرى بعده الفاعل والمفعول - فسبيله أن يُفصل بينهما وبينه، فيقال: يُعجبني قيامٌ أمسِ زيدٌ، وهو أحسن من قولك: قيامٌ زيدٌ.

ومن فروعهم أنه إذا رُفع الاسم بعد المصدر المنوَّن المحجوز اختير أن يكون ذلك في المدح والذم؛ كقولك: عجبتُ من قراءةٍ في كلِّ حالٍ القرآنُ، أي: يُقرأُ

---

(١) في الكافي في الإفصاح ص ١٠٧١: «وقال الكوفيون: إنَّ المصدر المنوَّن يَنصب ولا يَرفع».

(٢) سورة البلد: الآيتان ١٤ - ١٥.

(٣) كذا! والذي في كتابه معاني القرآن خلاف هذا. انظر مثلاً ١: ١٤٥، ٣١٨، ٣١٩، ٢: ١١٠، ٣٨٢، ٣: ٢٢٤.

(٤) يعني أنه منصوب بفعل مضمر.

القرآنُ، وأنكرتُ صيدًا في كلِّ ساعةِ صلاةٍ ظبيٌّ، أي: يُصاد ظبيٌّ[1]، فهذا أجود عندهم من قولك: يَسُوءني ضربٌ في كلِّ حالٍ زيدٌ، أي: يُضْرَبُ زيدٌ.

وذهب الكوفيون إلى إجازة خفض الاسم بعد المصدر المنوَّن، فتقول: يُعجبني ضربٌ زيدٍ، التقدير: ضربٌ ضربُ زيدٍ، فحذف الثاني لدلالة الأول عليه. ولا يجوز ذلك عند البصريين.

وقد ردَّ بعض أصحابنا على الكوفيين في دعواهم أنَّ ما جاء بعد المصدر المنوَّن من فاعل ومفعول هو على إضمار فعل يفسِّره المصدر؛ وأنَّ ذلك معمول للمصدر نفسه، فقال: الدليل على صحة ذلك أنه لا يجوز: عجبتُ من ضربٍ أمسِ زيدٌ عمرًا أَوَّلَ مِن أَمسِ، تريد: عجبتُ أَمسِ مِن ضَربٍ زيدٌ عمرًا أَوَّلَ مِن أَمسِ، فدلَّ ذلك على أنَّ ما بعد المصدر معمول له، فلذلك لم يستجيزوا الفصل بينه وبين المصدر بمعمول الفعل، ولا وردَ شيء من ذلك في كلامهم، ولو كان ما بعد المصدر معمولاً /لفعلٍ مضمر من لفظ المصدر لم يمنع من ذلك مانع؛ لأنه لا يلزم من تأخير معمول الفعل بعد المصدر فصلُ ما بين الموصول وما هو من صلته. [٥: ٦٧/أ]

وأمَّا المصدر المعرَّف بأل ففيه مذاهب:

أحدها: مذهب س[2]، وهو إجازة إعماله كالمصدر المنوَّن، فيرتفع به الفاعل وينتصب المفعول، فتقول: أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا، ولا قبح في ذلك، وصححه بعض أصحابنا.

الثاني: مذهب الكوفيين، وهو أنه لا يجوز إعماله كالمنوَّن، وما ظهر بعده من معمول فإنما هو على إضمار فعل يفسِّره المصدر كما قالوا[3] في المنوَّن؛ حتى إنهم أجازوا خفض الاسم بعده على حذف مصدر، قالوا: قالت العرب: يُعجبني

---

(١) يُصاد ظبيٌ ... ضربٌ في كل حال زيدٌ، أي: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ١٩٢ - ١٩٣.

(٣) كما قالوا ... على حذف مصدر: سقط من ك.

الإكرامُ عندَك سَعْدٍ بنيه، أي: إكرامُ سعدٍ بنيه. وحكى الفراء عن العرب: أمَا واللهِ لو تعلمون العلمَ الكبيرةِ سِنّهُ الدقيقِ عظمُه، أي: علمَ الكبيرةِ سِنُّه. ولا يجيز البصريون ذلك.

ووافق الكوفيين على منع إعماله معرفًا بأل جماعة من البصريين، منهم ابن السراج[1]، وإن اختلفوا في استدلال المنع.

ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في «مسائل الخلاف» من تأليفه أنَّ مذهب الفراء جواز إعماله بأل كمذهب س وكافة البصريين، وأنَّ ذلك مستقبح. ومنع البغداديون إعماله البتة.

الثالث: مذهب الفارسي [2]وجماعة من البصريين، وهو جواز إعماله على قبح.

الرابع: مذهب ابن الطَّراوة[3] وأبي بكر بن طلحة، وهو التفصيل بين أن تكون أل معاقبة للضمير فيجوز إعماله، نحو: إنك والضربَ خالدًا لَمسيءٌ إليه، أو لا تكون معاقبة للضمير، فلا يجوز إعماله، نحو: عجبتُ من الضَّربِ زيدٌ عمرًا. وهذا المذهب هو الصحيح على ما يتضح إن شاء الله.

ونحن نذكر ما وقفنا عليه من الشواهد السمعية، فمن ذلك ما أنشد س للمَرَّار الأسدي[4]:

لقد عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ، فلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّربِ مِسْمَعا

وأنشد س أيضًا[5]:

---

(١) الأصول ١: ١٣٧.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٦٠.

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٥٦.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٣٤.

(٥) الكتاب ١: ١٩٢ والأعلم ص ١٦٠ والخزانة ٨: ١٢٧ - ١٢٩ [٥٩٧]، وفيهن تخريجه.

ضَـــعيفُ النِّكايـــةِ أَعْـــداءَهُ ... يَخـــالُ الفِـــرارَ يُراخـــي الأَجَـــلْ

وقال أمية بن أبي عائذ[1]:

فأَصْـــبَحْنَ يَنْـــشُرْنَ آذانَهُـــنَّ ... في الطَّـــرْحِ طَرْفًـــا يَمينًـــا شِـــمالا

وقال علي بن أُمَيَّة[2]:

وداعي الصَّباحِ يُطيلُ الصِّياحَ السِّـــلاحَ السِّلاحَ ، فما يَسْتَفيقُ

وقال كُثَيِّر[3]:

تَلـــومُ امْـــرأً في عُنفُـــوانِ شَـــبابِهِ ... ولِلتَّـــرْكِ أَشْـــياعَ الـــصَّبابةِ حِـــينُ

وقال الأخطل[4]:

فإنَّكَ والتَّكليفَ نَفسَكَ دارِمًا ... كَشَيءٍ مَضَى لا يُدْرِكُ الدَّهرَ طالبُهْ

وقال آخر[5]:

فإنَّكَ والتَّـــأْبينَ عُـــرْوَةَ بَعـــدَ مـــا ... دَعـــاكَ وأَيـــدينا إليـــه شَـــوارِعُ

[٥: ٦٧/ب] /لكالرَّجُلِ الحادي ، وقد تَلَعَ الضُّحَى ... وَطَـــيرُ المَنايـــا فَـــوقَهُنَّ أَواقِـــعُ

وقال آخر[6]:

فإلاَّ يَكُنْ جِـــسْمي طَـــويلاً فـــإنَّني ... لَهُ بِالفَعـــالِ الـــصالحاتِ وَصُـــولُ

---

(١) البيت من قصيدة نونية له في شرح أشعار الهذليين ٢: ٥١٨. وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر ص ١٦١. وآخره في المخطوطات: يمينًا شمالا.

(٢) عيون الأخبار ١: ١٣٢.

(٣) الديوان ص ٣٦٢ [دار الجيل] وشرح المصنف ٣: ١١٧.

(٤) الديوان ١: ٢٨٧.

(٥) البيتان في سر صناعة الإعراب ص ٨٠١، وفيه تخريجه، وشرح المصنف ٣: ١١٧، وقد تقدم الثاني في ٢: ٢٥٧. تلع الضحى: ارتفع. وأواقع: جمع واقعة.

(٦) هو مويال بن جَهم أو مبشِّر بن الهُذيل الفزاري. الحماسة البصرية ٢: ٩٠٤ [٧٦٤] وفيه تخريجه. والبيت من قطعة لبعض الفزاريين في حماسة أبي تمام ١: ٦٠٦ [٤٤٥].

وقال آخر[1]:

وقد يُحْسِنُ التَّيميُّ عَقدَ نِجافِهِ ولا يُحسِنُ العَقدَ القلادةَ بالمُهْرِ

وقال آخر[2]:

..... وكيف التَّوَقِّي ظهرَ ما أنتَ راكِبُهْ

وأنشد القالي في أماليه[3]:

قلَّ الغَناءُ إذا لاقَى الفَتَى تَلَفًا قولُ الأَحِبَّةِ : لا يَبْعَدْ ، وقد بَعِدَا

أي: قَلَّ أن يُغني قولُ الأحبة شيئًا إذا لاقى الفتى تلفًا، رفع به الفاعل، ونصب به الظرف، وحذف المفعول المنصوب، وهو شيئًا.

فهذه مصادر معرَّفة بأل، وهي معاقبة فيها للضمير، وانتصب بعدها المفعول، التقدير: فلم أَنْكُلْ عن ضَربي مِسْمَعا، وضعيفُ نكايته أعداءَه، وفي طَرْحِهِنَّ طَرْفًا، وصياحَه السِّلاحَ السلاحَ، ولِتَرْكِه أَشْياعَ، وتَكليفَك نفسَك، وتأبينَك عُروةَ، وبِفَعالي الصالحات، وعَقْدَه القلادةَ، وتَوَقِّيكَ ظَهْرَ.

ولم يَرد ما ظاهره رفع الفاعل بعد المصدر المعرَّف بأل فيما وقفْنا عليه غير بيت واحد، أنشده صاحب «المُرشد»[4] وغيره، وهو قول الشاعر[5]:

---

(١) هو جرير. الديوان ٢: ٥٩٦، وروايته: عقد القلادة، وبها يفوت الاستشهاد. وفي المخطوطات: «وقد يحسن التيمي عقد لجامه»، صوابه في الديوان. والنِّجاف: جِلْدٌ، أو خِرْقةٌ، يُشَدُّ بينَ بَطْنِ التَّيسِ وقَضيبه، فلا يَقْدِرُ على السِّفاد.

(٢) صدر البيت: «فإلاَّ تَحَلَّلْها يُعالُوكَ فوقَها». وهو للمتلمِّس. الديوان ص ١٩٧، وروايته: «وكيف توقي ظهر»، وبها يفوت الاستشهاد. تحللها: يعني الألَّة المذكورة في البيت الذي قبله، وهي الحربة العظيمة النصل. ويعالوك: يعلوك. وفي حاشية ق: بياض في الأصل.

(٣) البيت لأعرابي مات ابنه وهو غائب. الأمالي ٢: ١٤٣، وقبله بيتان. بَعِدَ: هلك.

(٤) لعله محمد بن علي أبو الحسن الدقيقي النحوي. أخذ عن الرماني، وصنف المرشد في النحو، والمسموع من كلام العرب. توفي سنة ٤٤٠هـ. معجم الأدباء ١٨: ٢٦٣ - ٢٦٤ والبغية ١: ١٩٧ وهدية العارفين ٦: ٧٠. وذكر أصحاب الطبقات أنه ولد سنة ٣٨٤هـ. وهذا يعارض قولهم إنه أخذ عن الرماني الذي توفي في السنة نفسها. ولعله ولد سنة ٣٦٤هـ.

(٥) أنشده أيضًا في منهج السالك ص ٣١٤.

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزقِ الْمُسِيءَ إِلَهُهُ وِلِلتَّرْكِ بَعضَ الْمُحْسِنِينَ فَقيرا

بنصب المسيء ورفع إلهه بالرِّزق، وهو مصدر رَزَقَه يَرْزُقُه رِزْقًا كذِكْرًا، ورَزْقًا كضَرْبًا.

وقد أنكر ابن الطَّراوة[1] وغيره[2] أن يكون رِزْقًا بكسر الراء مصدرًا، وقالوا: الرِّزْق بمعنى المَرزوق كالرِّعْي والطِّحْن، ورَدُّوا على الفارسي في زعمه[3] أن رِزْقًا مصدر ينصب شيئًا في قوله تعالى: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[4]، فعلى ألاَّ يكون الرِّزق مصدرًا، ويكون بمعنى الذي يُرزَقه الإنسان - ينتصب المسيء، ويرتفع إلهه بإضمار فعل يفسِّره الرزق، أي: يَرزقُ المُسيءَ إلهُه، ويكون البيت لا حُجَّة فيه على رفع الفاعل بالمصدر؛ إذ الرِّزق ليس بمصدر.

وقوله« ولِلتَّركِ بعضَ» أل فيه معاقبة للضمير، أي: ولِتَركه بعضَ.

و«أل» هذه الداخلة على المصدر لا نعلم خلافًا في أنها للتعريف، إلا ما ذهب إليه صاحب «الكافي في الإفصاح»[5] من أنها في المصدر المقدَّر بحرف مصدري والفعل ينبغي أن يُدَّعَى زيادتها كما يُدَّعَى في الذي والتي وما جرى مجراهما؛ وكذلك «الآنَ»، قال: «لأنَّ التعريف /في هذه الأشياء بغير أل، فيُدَّعَى فيها الزيادة؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان». [٥: ٦٨/أ]

قال صاحب «الكافي»[6]: «المصدر المقدَّر بأنْ والفعل معرفة - وإن كان منوَّنًا - لأنه في معنى ما هو معرفة؛ بدليل الإخبار عنه بالمعرفة في غير ما موضع، قال

---

(١) الإفصاح له ص ٥٣، وفيه ردُّه التالي على الفارسي.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٠٣ ونتائج الفكر ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٤) سورة النحل: الآية ٧٣.

(٥) هو ابن أبي الربيع. ومذهبه هذا في الكافي ص ١٠٩٠، وفيه قوله التالي.

(٦) الكافي في الإفصاح ص ١١٠٦ - ١١٠٩ وفيه اختصار.

تعالى ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[1]، وقال تعالى ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[2]، فالألف واللام الداخلتان على المصدر كالألف واللام الداخلتين في الذي والتي؛ لأنَّ تعريف هذا بالصلة، وكذلك في (الآنَ)؛ لأنَّ تعريفها بالإشارة كتعريف ثَمَّ، فإذا صح التعريف بغير الألف واللام ثبت أنهما زائدتان. وهذا الذي ذكرته في المصدر المقدَّر بأنْ والفعل.

وأما إذا قلت: أعجبني العِلمُ، و لم تأخذه في شخص بعينه - فيلزم لذلك ألاَّ يُقَدَّر بأنْ والفعل، وكذلك الحِلم والعَقل، وكَرِهتُ البَذاءَ، وما أَحسَنَ الحياءَ! وكما جاء في الأثر (الحياءُ من الإيمان)[3]، فالألف واللام هنا للتعريف بمنْزلتهما إذا دخلتا على جميع الأسماء، نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة، والتمرةُ خيرٌ من الجرادة. وهذا المصدر الذي لم يوجد لشخص بعينه، وإنما أخذ حقيقة مجرَّدة عن موادِّها - لا يعمل لا برفع ولا بنصب، ويكون معرفًا بالألف واللام على طريق الجنس.

وإذا صحَّ أنَّ الألف واللام زائدتان في هذا المصدر المقدَّر بأنْ والفعل صحَّ أنَّ وجود المصدر دونهما أحسن من وجودهما فيه. وكذلك إذا صحَّ أنَّ الإضافة هنا تخفيف صحَّ أنَّ وجود هذا المصدر منوَّنًا أحسنُ وأقوى في القياس، إلا أنَّ الإضافة للتخفيف أقرب من زيادة الألف واللام، ولذلك كان إعمال هذا المصدر بالألف واللام ضعيفًا)).

---

(١) سورة النور: الآية ٥١.

(٢) سورة الروم: الآية ١٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان: باب أمور الإيمان ١: ٨ وباب الحياء من الإيمان ١: ١١، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب بيان عدد شعب الإيمان ص ٦٣.

وقال أيضًا في المصدر المضاف[1]: «هذه الإضافة المقصود بها التخفيف، والمعنى في: عجبتُ من قيامِ زيدٍ، ومن قيامٍ زيدٌ - سواءٌ؛ لأنَّ الموصول لا يكون إلا معرفة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: يُعجبني أن يقومَ زيدٌ - فأنْ يقومَ في تقدير مصدر معروف» انتهى كلامه.

وفي دعواه أنَّ المصدر المنوَّن معرفة، وأنَّ ما فيه أل معرفة بغير أل، وفي أنَّ الإضافة في المضاف للتخفيف مع كون المصدر معرفةً - نظرٌ، وقد نصَّ النحاة على أنه إذا كان منوَّنًا نكرة، وأنَّ الإضافة محضة، وأنَّ أل معرِّفة.

وقوله **ويضاف إلى المرفوع أو المنصوب** مثال إضافته إلى المرفوع قوله تعالى ﴿فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ﴾[2]، ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[3]، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾[4]، ﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[5]، ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾[6]. ومثال إضافته إلى المفعول ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[7]، ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[8].

وقوله **ثم يُستوفى العمل كما كان يستوفيه الفعل** أي: إن أضيف إلى /فاعل انتصب بعده المفعول، نحو قوله تعالى ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾[9]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ [٥: ٦٨/ب]

---

(١) الكافي في الإفصاح ص ١٠٨٨ - ١٠٨٩.

(٢) سورة التوبة: الآية ١١١.

(٣) سورة التوبة: الآية ١١٤.

(٤) سورة هود: الآية ١٠٢.

(٥) سورة الرعد: الآية ٦.

(٦) سورة الروم: الآيتان: ٤ - ٥.

(٧) سورة فصلت: الآية ٤٩.

(٨) سورة ص: الآية ٢٤.

(٩) سورة البقرة: الآية ٢٠٠.

ٱلنَّاسَ﴾[1]، ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ﴾[2]، ﴿عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾[3]، ونحو ذلك مما يكثر وجوده.

وإن أضيف إلى مفعول ارتفع الفاعل، وهذا ليس بالكثير، ولم يجئ في القرآن منه إلا ما رواه يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ﴾[4]، بضم الدال والهمزة، وفي الحديث[5] «وحَجُّ البيتِ مَنِ استَطاعَ إليه سَبيلاً»، وقال الأُقَيْشِر الأسدي[6]:

أَفنَى تِلادي وما جَمَّعتُ مِن نَشَبٍ ... قَرْعُ القَواقيزِ أَفْواهُ الأَباريقِ

وقال آخر[7]:

رَدَّ إضْناؤُكَ الغَرامُ الذي كا ... ن عَذُولا مُمَهِّدًا لكَ عُذْرَا

وقال آخر[8]:

ألا إنَّ ظُلْمَ نَفسِهِ المَرءُ بَيِّنٌ ... إذا لم يَصُنْها عن هَوًى يَغْلِبُ العَقْلا

وقال آخر[9]:

أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ ... لِعَينَيكَ مِن ماءِ الشُّؤونِ وَكِيفُ

---

(١) سورة الحج: الآية ٤٠.

(٢) سورة النساء: الآية ١٦١.

(٣) سورة المائدة: الآية ٦٣.

(٤) سورة مريم: الآية ٢. وهذه القراءة في شرح المصنف ٣: ١١٨.

(٥) هذه الرواية في مصنف عبد الرزاق ٣: ١٢٥، ٥: ١٧٣ [المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ].

(٦) تقدم البيت في ٦: ٢٨٢.

(٧) البيت في شرح المصنف ٣: ١١٩.

(٨) البيت في شرح المصنف ٣: ١١٨.

(٩) هو الحطيئة. الديوان ص ٨١ [دار صادر] وشرح المصنف ٣: ١١٨ والخزانة ٨: ١٢١ - ١٢٧ [٥٩٦]. الشؤون: مجاري الدمع. ووكيف: سائل.

فمَربعٌ مرفوع برَسْم، ورَسْم مصدر[1] عند أبي علي[2]، وقد تُؤُوِّل على خلاف هذا[3].

فأما قول الحطيئة[4]:

أَرَسْمَ دِيارٍ مِن هُنَيْدةَ تَعْرِفُ بأسْقُفَ مِن عِرفانِها العَينُ تَذْرِفُ

فخرَّجه ابن عصفور على أنه من باب إضافة المصدر للمفعول به ورفع الفاعل بعده.

ولا يتعيَّن ما قاله؛ إذ يحتمل أن تكون العين مبتدأ، وفاعل عرفانها محذوف، وهو ضمير المخاطب، والإضافة إلى المفعول مع وجود الفاعل جائزة، لكن إضافته إلى الفاعل مع وجود المفعول أحسن؛ لأنه لا يُتصور ذلك حتى يُزال الفاعل عن رتبته فيُقدَّم عليه المفعول، ولشدَّة طلب المصدر للفاعل استُسهل الفصل بالمفعول بينه وبين الفاعل مبقًى على اقتضائه من إضافته إليه، وجعلوه كلا فصل.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ إضافته للمفعول ورفع الفاعل بعده لا تجوز إلا في الشعر. وقال أبو الحسين بن أبي الربيع[5]: «لا أعلمه جاء في القرآن، لكنه جاء في الشعر وفي قليل من الكلام» انتهى. وقد نصَّ س[6] على إجازة ذلك في الكلام.

---

(١) هو مصدر رَسم المطرُ الدارَ: صَيَّرها رَسْمًا، بأن عَفَّاها. والتقدير: أمِن أنْ رَسَمَ الدارَ مَربعٌ ومَصيف بَكيتَ. والمربع والمصيف: اسمان لزمان الربيع والصيف.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٥٨ والكافي في الإفصاح ص ٦٩، ١٠٩٦ - ١٠٩٧.

(٣) الإفصاح لابن الطراوة ص ٥٤ - ٥٥.

(٤) الديوان ص ٢٣٦. أسقف: موضع بالبادية، كان به يوم من أيامهم.

(٥) الملخص ١: ٣١٨ - ٣١٩، وفيه اختصار، والكافي في الإفصاح ص ١٠٨٣ - ١٠٨٤.

(٦) الكتاب ١: ١٩٠.

وفي «البسيط»: وإذا حُصر الفاعل والمفعول فالأحسن الإضافة إلى المفعول. قال: وفيه نظر، ولم يظهر من كلام س ترجيح، ورجَّح بعضهم إضافته إلى الفاعل؛ لأنه أخصُّ به من المفعول؛ إذ المفعول كالفضلة، ولأنه مستبدٌّ بالفاعل بالاتصال. وكذلك /يضاف إلى ما أُقيم مقام الفاعل، كقوله تعالى ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾[1]، ويجوز تقديم أحدهما على الآخر حيث لا يُلبس. [٥: ٦٩/أ]

وقوله **ما لم يكن الباقي فاعلاً فيُستغنَى عنه غالبًا** تقدَّم تمثيله[2] في نحو ﴿لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾[3].

وقوله **وقد يُضاف إلى ظرف فيعمل بعده عَمَلَ المنوَّن** المصدر يضاف إلى الظرف كثيرًا، نحو قوله تعالى ﴿تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖ﴾[4]، ﴿فَصِيَامُ شَهۡرَيۡنِ﴾[5]، ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[6]، وذلك على حسب التوسع في أن أُجري المصدر في التوسع مجرى الفعل، لا أنَّ ذلك على تقدير الإضافة بـ«في» كما ذهب إليه المصنف[7] في باب الإضافة، وسيأتي الكلام معه - إن شاء الله - على ذلك.

وإذا أَضَفتَ المصدر إلى الظرف فإنه يجوز لك أن تكمل عمله بالرفع والنصب معًا إن شئت؛ قال الشاعر[8]:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

---

(١) سورة الروم: الآية ٣.

(٢) تقدم في ص ٧٩، ٨٨.

(٣) سورة فصلت: الآية ٤٩.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

(٥) سورة النساء: الآية ٩٢.

(٦) سورة سبأ: الآية ٣٣.

(٧) شرح المصنف ٣: ٢٢١.

(٨) تقدم في ٨: ٨٧، ١٠: ٣٤٣.

وتقول: عرفتُ انتظارَ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمرًا، ذكره س[1]. ومَن منعَ مِن ذكرِ الفاعل والمصدرُ منوَّنٌ منعَ هذه المسألة ونحوها.

ص: ويُتْبَعُ مجرورُه لفظًا ومحلاًّ ما لم يَمنع مانعٌ. فإن كان مفعولاً ليس بعده مرفوعٌ بالمصدر جازَ في تابعه الرفعُ والنَّصبُ والجَرُّ.

ويَعملُ عَمَلَه اسْمُه غيرُ العَلَم، وهو ما دَلَّ على معناه، وخالَفَه بحُلُوِّه لفظًا وتقديرًا دونَ عِوَضٍ مِن بعضِ ما في فعله، فإن وُجِدَ عَمَلٌ بعدَ ما تَضَمَّنَ حروفَ الفعلِ مِن اسمٍ ما يُفعَل به أو فيه فهو لمدلولٍ به عليه.

ش: الإتباع يشمل النعت والتأكيد والبدل والعطف، والمجرور يشمل الفاعل الذي أضيف إليه المصدر، والمفعول الذي أضيف إليه. ومثال إتباعه لفظًا: يُعجبني أكلُ زيدٍ الظريفِ الطعامَ، وأكلُ زيدٍ نفسِه الخبزَ، وأكلُ زيدٍ أخيك الخبزَ، وأكلُ زيدٍ وعمرٍو الخبزَ. ويُعجبني شربُ اللبنِ الصرفِ زيدٌ، وشربُ اللبنِ كلِّه زيدٌ، وشربُ اللبنِ لبنِ الضأن زيدٌ، وشربُ اللبنِ والعسلِ زيدٌ.

وقوله **ومَحَلاًّ** يعني أنه إن كان المضاف إليه المصدر فاعلاً رفعتَ التابع، أو مفعولاً نصبتَ التابع، وإن اعتقدت في المصدر أنه يضاف إلى المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه - وهو مذهب المصنف - رفعتَ التابع أيضًا، فتقول: يُعجبني أكلُ زيدٍ الظريفُ الخبزَ، ويُعجبني شربُ اللبنِ الصرفَ زيدٌ، ويُعجبني رُكوبُ الفرسِ المسرعُ[2]، وكذلك في باقي التوابع.

وظاهر كلام المصنف جواز مراعاة المحلِّ في جميع التوابع، وهذه مسألة خلاف، فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب س[3] ومحققي البصريين، وهو أنه لا يجوز فيه الإتباع على المحلّ.

---

(١) الكتاب ١: ١٧٦.

(٢) د: المسرج.

(٣) الكتاب ١: ١٩١.

والثاني: مذهب الكوفيين[1] وجماعة من البصريين[2]، وهو أنه يجوز الإتباع على المحل، وقد ذكرنا /أنه ظاهر كلام المصنف، إلا أنَّ الكوفيين في الإتباع على [٥: ٦٩/ب] محل المجرور المفعول يلتزمون ذكر الفاعل، ولا يجوز عندهم هنا حذف الفاعل، فتقول: عجبتُ من شربِ الماءِ واللبنَ زيدٌ.

والثالث: مذهب أبي عمرَ، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في العطف والبدل، ومنعَ ذلك في النعت والتوكيد. وحجته في ذلك أنَّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى، فالعامل في الثاني غير العامل في الأول، وأمَّا الصفة والتأكيد فالعامل فيهما واحد، ومحالٌ - وهما شيء واحد - أن يكون الشيء مجرورًا مرفوعًا أو مجرورًا منصوبًا.

وأمَّا مذهب س فمبنيٌّ على أنَّ الحمل على الموضع إنما يكون حيث مُحرِز الموضع لا يتغيَّر عند التصريح بالموضع، وهنا لو صرَّحت برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين فيه.

وأمَّا مذهب الكوفيين ومَنْ وافقهم من البصريين فاستدلُّوا على ذلك بالسماع، قرأ الحسن ﴿أولئك عليهم لَعْنةُ اللهِ والملائكةُ والناسُ أجمَعُون﴾[3]، قال الفراء[4]: «هو جائز كقولك: أن يلعنهم الله»، وقال زياد العَنبَريّ[5]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٩٦ - ٩٧، ٢: ٣٢٤.

(٢) الإيضاح العضدي ١٥٨ - ١٥٩ والبصريات ٢: ٧٤٧، وابن جني في المحتسب ٢: ١٣.

(٣) سورة البقرة: ١٦١. والذي في المخطوطات: ﴿أنَّ عليهم ...﴾، وهذه من الآية ٨٧ من سورة آل عمران، وقراءة الحسن إنما هي في آية البقرة. وقراءته في آية آل عمران ذكرها أبو حيان في البحر ٢: ٥٤١، ولم يذكر أنه رفع (الملائكة)، ونص في ١: ٦٣٥ على أنه قرأ آية البقرة (والملائكةُ والناسُ أجمعون) بالرفع. وهذه القراءة في معاني القرآن للفراء ١: ٩٦ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٧٥ وشواذ ابن خالويه ص ١١ والمحتسب ١: ١١٦.

(٤) معاني القرآن ١: ٩٦.

(٥) الرجز له في إيضاح شواهد الإيضاح ص ١٧٣ [٣٠]. ونسب لرؤبة في الكتاب ١: ١٩١ - ١٩٢. ملحقات ديوانه ص ١٨٧. وانظر شرح أبيات المغني ٧: ٤٦ - ٤٩ [٧٢٣].

قد كنتُ دايَنتُ بِها حَسَّانا مَخافةَ الإفْلاسِ واللَّيَّانا

يُحْسِنُ بَيعَ الأَصلِ والقِيانا

وقال لبيد[1]:

حتى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَه طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظلُومُ

وقال امرؤ القيس[2]:

أحارِ تَرَى بَرْقًا أُريكَ وَميضَهُ كَلَمْعِ اليَدَينِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

يُضيءُ سَناهُ أو مَصابيحُ راهِبٍ أَهانَ السَّليطَ في الذُّبالِ المُفَتَّلِ

وقال النابغة[3]:

فانْشَقَّ عنها عَمُودُ الصُّبحِ جافِلةً عَدْوَ النَّحُوصِ تَخافُ القانِصَ اللَّحِما

تَحيدُ مِن أَسْتَنٍ سُودٍ أَسافِلُهُ مَشْيَ الإماءِ الغَوادي تَحمِلُ الحُزَما

أو ذو وُشُومٍ بِحَوْضَى باتَ مُنْكَرِسًا في لَيلةٍ مِن جُمادَى أَخْضَلَتْ دِيَما

وقال[4]:

---

(١) الديوان ص ١٢٨ وإيضاح الشعر ص ٢٩٩، وفيه تخريجه. يذكر العير. والمعقِّب: الذي يطلب حقه مرة بعد مرة. والتهجُّر: السير في الهاجرة، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر. والرواح: اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل. فيما عدا ق: وهاصه.

(٢) تقدم البيت الأول في ٢: ٨٩، ٧: ٢١٢، والثاني يليه. الديوان ص ٢٤. السنا: الضوء. والسليط: الزيت. والذبال: الفتائل. وأهان السليط في الذبال: صبه عليها صبًّا. والشاهد في قوله: مصابيحُ، فهو مرفوع بالعطف على محل اليدين.

(٣) الديوان ص ٦٥. الضمير في عنها عائد إلى ناقته. والجافلة: المسرعة الماضية. والنحوص: الأتان التي لا لبن لها، ولا حَمل بها. والقانص: الصائد. واللحم: الذي يأكل اللحم كل يوم. والأستن: شجر سود. والحزم: جمع حُزْمة، وهي ما حُزم وشُدَّ بحبل ونحوه. وذو وشوم: ثور وحشي في قوائمه سواد. وحوضى: اسم ماء لبني طهمان بن عمرو. والمنكرس: المتداخل المتقبِّض. وأخضلت ديمًا: بلّت الأرضَ بمطر دائم لين. والشاهد في قوله: ذو وشوم، فهو معطوف على محلّ النَّحوص.

(٤) تقدم البيت في ١٠: ١٥٩.

يا ، لعنةُ اللهِ والأقوامُ كلِّهِمُ والصالحون على سِمْعانَ مِنْ جارِ

في رواية من رفع «والأقوامُ»[1]. وقال[2]:

هَوِيتَ ثَناءً مُسْتَطابًا مُؤَبَّدًا فلم تَخْلُ مِن تَمهيدِ مَجْدٍ وسُؤْدَدَا

وقال[3]:

لقد عجبتُ، وما في الدهرِ مِن عَجَبٍ أَنَّى قُتِلْتَ وأنتَ الحازِمُ البَطَلُ

/السالكُ الثُّغرةَ اليقظانَ سالِكُها مَشْيَ الهَلُوكِ ، عليها الخَيعَلُ الفُضُلُ [٥: ٧٠/أ]

وقال[4]:

ما جَعَلَ امْرأً لِقَومٍ سَيِّدَا إلا اعْتِيادُ الخُلُقِ المُمَجَّدَا

وفي الحديث (أَمَرَ بِقَتْلِ الأَبْتَرِ وذو الطُّفْيَتَينِ)[5]. وقال الفراء[6]: عجبتُ من تساقُطِ البيوتِ بعضُها على بعض، الخفض على اللفظ، والرفع على المعنى.

فقوله (والملائكةُ) عطف على محلِّ (اللهِ)، و«اللَّيانا» عطف على محلِّ «الإفلاسِ»، و«القيانا» عطف على محلِّ «الأَصلِ»، و«المظلومُ» نعتٌ على محلِّ «المُعَقِّبِ»، و«أو مَصابيحُ» عطف على محلِّ «اليدين»، و«أو ذو وُشوم» عطف على محلِّ «النَّحُوصِ»، و«الأقوامُ» عطف على محلِّ «اللهِ»، و«سؤددا» عطف على محلِّ «مجدٍ»، و«الفُضُلُ» نعت على محلِّ «الهَلُوكِ»، و«المُمَجَّدا» نعت على محلِّ «الخُلُقِ»،

---

(١) هذه الرواية في شرح المصنف ٣: ١٢٠.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٤٦ [٤٦].

(٣) هو المتنخل الهذلي، وقد تقدم البيت الثاني في ٧: ١٤٣، وبينه وبين البيت الأول بيت.

(٤) الرجز في شرح المصنف ٣: ١٢٠.

(٥) هذا جزء من حديث ورد بهذه الرواية في إعراب الحديث النبوي ص ٣٣٣. وقد أخرجه البخاري ومسلم في بضعة مواضع في صحيحيهما بروايات مخالفة لرواية الشارح. الأبتر: قصير الذنب، وهو صنف من الحيَّات أزرق مقطوع الذنب. والطفيتان: الخطان الأبيضان على ظهر الحيَّة.

(٦) حكى ذلك عن العرب. معاني القرآن ١: ٩٦ - ٩٧، ٢: ٣٢٤.

و(ذو الطُّفْيَتَين) عطف على محلِّ (الأَبتَر)، و«بعضُها» بدل على محلِّ «البيوتِ». فظاهر ما ورد عن العرب من هذا كله يجوّز الإتباع على المحل، ويحتاج مانع ذلك إلى تأويل.

وقد تُؤُوِّل ذلك على إضمار فعلٍ يفسِّره المصدر. وتأوَّلَ السيرافيُّ[1] «واللَّيَّانا» على أنه معطوف على «مَخافة»، على تقدير حذف مضاف، أي: ومخافةَ اللَّيَّانِ، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وتأوَّلَه ابن يَسعون[2] على أنه مفعول معه، أي: مَخافةَ الإفلاسِ معَ اللَّيَّان.

وتأوَّلَ قاسم بن ثابت السَّرَقُسْطيُّ[3] رفع «المظلوم» على أنه فاعل بِطَلَب، و«المُعَقِّب» مفعول[4] بطلب، والمُعَقِّب: هو الماطِل في هذا التأويل. وتأوَّلَه أبو حاتم على أنه بدل من الضمير المستكنِّ في المُعَقِّب. وتأوَّلَه أبو علي في «التَّذكِرة»[5] على أنه فاعل بقوله: حَقَّه، وحَقَّه: فعل ومفعول، والمَظلومُ: فاعل.

وتُؤُوِّلَ «أو مَصابيحُ» على أنه عطف على «سَناه» على التشكيك، وهو مَنْزَع عجيب، من «البديع».

وتُؤُوِّلَ «أو ذو وُشوم» على أنَّ التقدير: أو عَدْوُها عَدْوُ ذي وُشوم، فحُذف المبتدأ، وأُبقي خبره، وحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه.

وتأوَّلَ بعضهم رفع «الفُضُل» على أنه مرفوع على الجوار، كما خفضوا على الجوار في قولهم[6]: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.

---

(١) شرح الكتاب ٤: ٩٤.

(٢) المصباح له ١: ٣٣٠.

(٣) قوله في المصباح لابن يسعون ١: ٣٣٢.

(٤) مفعول: سقط من ك.

(٥) مختار تذكرة أبي علي لابن جني ص ٤٧ - ٤٩ وحواشيه، والمصباح لابن يسعون ١: ٣٣٣، وقد نص فيه على أنَّ أبا علي ذكره في التذكرة.

(٦) الكتاب ١: ٦٧، ٤٣٦.

ومَن جوَّز الإتباع على المحلِّ من البصريين فالاختيار عندهم الحمل على اللفظ، وأمَّا الكوفيون فكذلك إن لم يُفصل بين التابع والمتبوع بشيء، فإن فُصل اعتدلَ عندهم الحمل على اللفظ والحمل على الموضع، نحو: يُعجبني ضربُ زيدٍ عمرٌو وبكرًا، بنصب بكر وخفضه، وقيامُك في الدار نفسِك ونفسُك، بالجرِّ والرفع على حد سواء في الجودة.

هذا ما لم يكن المفعول المضاف إليه المصدر ضميرًا، فالعطف على الموضع، ولا يجوز على الخفض إلا في ضرورة الشعر، نحو: يُعجبني إكرامُك زيدٌ وعمرًا، بنصب عمرٍو خاصة، وكذلك: /يَسُرُّني جلوسُك عندَنا وأخوك. [٥: ٧٠/ب]

قال ابن الأنباري: لو قيل قيامُك في الدار وزيدٍ كان مكروهًا مستقبحًا بملاصقة الكاف وبالبعد عنها؛ لقبح عطف ظاهر على مكنيّ مخفوض، وليس بمستحيل؛ لأنَّ بعض العرب قاله. وقرأ قارئون: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحامِ﴾[1]، عطف على الهاء.

وقال الفراء: عجبتُ مِن ضربِ عبدِ اللهِ ومحمدٌ - مُستَكرَهٌ، ويجوز في الشعر. وكذا النعت والتوكيد عنده، فإن فرَّقت حسُنَ عنده، فقلت: عجبتُ مِن ضربِ عبدِ اللهِ زيدًا ومحمدٌ. وقال هشام نحوَه، إلا أنه لم يقل: يجوز في الشعر، فكأنه جائز عنده في الشعر وفي غيره.

وقوله **ما لم يَمنع مانع** احتراز من نحو: عرفت قُربَك، فإنه لا بدَّ في العطف عليه من إعادة المضاف.

وقوله **فإن كان** إلى قوله **والجرّ**[2] أي: فإن كان المجرور بالإضافة مفعولاً - مثاله: عرفتُ تطليقَ المرأةِ - فيجوز في نعتها والعطف عليها والبدل والتوكيد الجرُّ

---

(١) سورة النساء: الآية ١.

(٢) هو قوله: «فإن كان مفعولاً ليس بعده مرفوعٌ بالمصدر جازَ في تابعه الرفعُ والنَّصبُ والجَرُّ».

على اللفظ، والنصبُ على تقدير المصدر بفعلِ الفاعل، والرفعُ على تقديره بفعلِ ما لم يُسَمَّ فاعله. وهذا الذي ذكره هو على ما اختاره مِن جواز الإتباع على المحلِّ، ومِن جواز اعتقاد بناء المصدر للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله.

وقوله **ويَعملُ عَمَلَه اسمٌ غيرُ العَلَم** أي: اسم المصدر، واسم المصدر على ضربين: عَلَم، وغير عَلَم:

فالعَلَمُ: ما دلَّ على معنى المصدر دلالة مُغنية عن أل لتضمُّن الإشارة إلى حقيقته، كيَسار وبَرَّة وفَجار[1]، فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل؛ لأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يُقصَد بها الشِّياع، ولا تضاف، ولا تقبل أل، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصل بالفعل، ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصليّ في توكيد الفعل وتبيين نوعه أو مَرّاته.

وغيرُ العَلَم: ما ساواه في المعنى والشِّياع وقبول أل والإضافة والوقوع موقع الفعل وموقع ما يوصل بالفعل.

وقوله **وهو ما دَلَّ على معناه** إلى قوله **في فعله**[2] يعني أنَّ اسم المصدر غير العلم هو ما دلَّ على معنى المصدر، وخالفه في اللفظ أو في التقدير من بعض ما في الفعل، كوُضوء وغُسْل، هما مساويان للتَّوضُّؤ والاغتسال في المعنى والشِّياع وجميع ما نُفي عن العَلَم، وخالفاه بخلوِّهما من بعض ما في فعلهما، وهما تَوَضَّأَ واغتَسَلَ، وحقُّ المصدر أن يتضمَّن حروفَ الفعل بمساواةٍ، كتوَضَّأ تَوَضُّؤًا، أو بزيادة عليه، كأَعْلَمَ إعلامًا، ودحرجَ دَحرَجةً.

واحترز بقوله **لفظًا وتقديرًا** من فِعال مصدر فاعَلَ كقتال، فإنه مصدر مع خُلُوِّه عن المَدَّة الفاصلة بين فاء فعله وعينه؛ لأنها حُذفت لفظًا، واكتُفي بتقديرها بعد الكسرة، وقد تثبت فيقال: قِيتال.

---

(١) يسار: علم للمَيسرة، وبَرَّة: علم للمَبرَّة، وفَجار: علم للفَجْرة، أي: الفُجور.

(٢) هو قوله: «وهو ما دَلَّ على معناه، وخالَفَه بخُلُوِّه لفظًا وتقديرًا دونَ عِوَض مِن بعضِ ما في فعلِه».

واحترز بقوله **دون عِوَض** من عِدَة، فإنه مصدر وَعَدَ مع خُلُوِّه من الواو؛ لأنَّ التاء التي في آخره عوض /منها، فكأنها باقية. وكذا: تَعليم، فإنه مصدر عَلَّمَ مع [٥: ٧١/أ] خُلُوِّه من التضعيف، فكأنه باقٍ، ولذلك إذا جيء بالمصدر مضعَّفًا ككَذَّبَ كِذَّابًا استُغني عن التاء. ونُسب التعويض إلى تاء تَعليم دون يائه لأنَّ ياءه مساوية لألف إكرام واسْتِماع وانْطِلاق واسْتِخراج ونحوها من المَدَّات التي قُصد بها ترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة أحرف دون حاجة إلى تعويض.

ومِن المحكوم بمصدريَّته مع خُلُوِّه من بعض حروف فعله كَيْنُونة وثَواب وعَطاء وطاعة وطاقة وجابة، الأصل كَيْوَنُونة وإثْواب وإعْطاء وإطاعة وإطاقة وإجابة، فهذه وأمثالها مصادر لِقُرب ما بينها وبين أصلها، بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعدٌ وتفاوت، كعَوْن وعِشْرة وكِبْر وعَمْر وغَرَق وكَلام، بالنسبة إلى: إعانة ومُعاشَرة وتَكَبُّر وتَعمير وإغراق وتَكليم، فهذه وأمثالها أسماء مصادر.

وأمّا ما ليس فيه إلا غرابةُ وزنه، كدُعابة ورَغْباء وغُلَواء - فهو مصدر، وجعلُه اسم مصدر تحكُّم بغير دليل.

ومِن إعمال «ثَواب» قولُ حسَّان[١]:

لأنَّ ثَوابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنانٌ مِنَ الفِردَوسِ فيها يُخَلَّدُ

ومِن إعمال «عَطاء» قول القطامي[٢]:

أكُفْرًا بعدَ رَدِّ المَوتِ عَنِّي وبَعدَ عَطائكَ المِئةَ الرِّتاعا

وفي حديث المُوَطَّأ (مِن قُبْلةِ الرَّجُلِ امرأتَه الوُضوءُ)[٣]، ومنه قولُ الشاعر[٤]:

---

(١) الديوان ١: ٣٠٦ وشرح المصنف ٣: ١٢٣.

(٢) الديوان ص ٣٧ والتنبيه ص ٢١٢ وفيه تخريجه. كفر النعمة: جحدها وسترها. والرتاع: الإبل ترتع في المرعى الخصب تذهب وتجيء، واحدها راتع.

(٣) الموطأ: كتاب الطهارة: باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته ١: ٤٤.

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٣.

إذا صحَّ عَوْنُ الخالقِ المرءَ لم يجدْ عَسيرًا مِنَ الآمالِ إلاَّ مُيَسَّرَا

وقولُ الآخر[1]:

بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مِنهُمْ فلا تُرَيَنْ لِغَيرِهمُ أَلُوفا

وقولُ الآخر[1]:

قالوا : كَلامُكَ دَعْدًا وَهْيَ مُصْغِيةٌ يَشفيكَ ، قلتُ : صَحيحٌ ذاك لو كانا

انتهى الكلام على اسم المصدر، وهو من كلام المصنف في الشرح[2]، وفي بعض ما ذكر خلاف، فنقول:

اسم المصدر يقال باصطلاحين:

أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مَفْعَل، ومما زاد على صيغة اسم المفعول على ما تقرر في بابه، وهذا يعمل عمل المصدر، قال[3]:

ومَغْزاهُ قَبائلَ غائظاتٍ على الذِّهْيَوْطِ في لَجِبٍ لُهامِ

وقال[4]:

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٣.

(٢) ٣: ١٢١ - ١٢٣.

(٣) هو النابغة. الديوان ص ١٣٣. غاظه: أغضبه. والذهيوط: اسم أرض. واللجب: الجيش المُصَوِّت. واللهام: الكثير الذي يلتهم كل شيء يمر به.

(٤) هو ذو الرمة يصف حمر الوحش وقد أمنت الصيادين، فهي كأنها تعبث. الديوان ١: ٢٤٣ والمسائل الحلبيات ص ٥. الجرع من الرمل: رابية سهلة لينة. والمعى: موضع. وواحف: موضع. وتفالى: يفلي بعضها بعضًا. والمصلخم: المتكبر. وأميرها: فحلها. والرواية في الحلبيات: ((بِمُلقَى واحف))، وقال في تفسيره: ((والمعنى: أي بمكان إلقاء واحف، وهذا اتساع، وإنما يريد بمنقطعه؛ لأنه أراد: انقطع عنه، فكأنه قد ألقاه))، فهو مما زاد على الثلاثي، وما أثبتناه فعله ثلاثي، وهو لقيَ، وهو موافق لرواية الديوان ولما يأتي في ص ١٠٦، حيث قال أبو حيان في تفسيره: ((بِمَوضِعِ لقاءِ واحِفٍ)). وفي الديوان ما نصه: ((أي: حيث لقيَ واحفٌ جَرَعَ المِعَى)).

فَظَلَّتْ بِمَلْقَى واحِفٍ جَرَعَ المِعَى ... قِيامًا تَفالَى مُصْلَخِمًّا أَميرُها

وقال[1]:

[٥: ٧١/ب] /ومُجْنَبُنا جُرْدًا إلى أَهلِ يَثْرِبٍ ... عَناجِيجَ ، منها مُتْلَدٌ ونَزيعُ

وقال[2]:

جَزى اللهُ أبناءَ العَشيرةِ لامةً ... بِمَتْرَكِهِمْ آثارَنا يومَ قُطْقُطِ

وقال[3]:

كأنَّ مَجَرَّه الأَبطالَ قِسْرًا ... إلى أَشْبالِهِ حَطَبٌ رَفيتُ

وقال[4]:

ومَفْحَصَها عنها الحَصَى بِجِرانِها ... ومَثْنَى نَواجٍ ، لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ

وقال[5]:

ألم تَعلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافي ... فلا عِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلابا

وقال[6]:

---

(١) هو عبد الله بن الزِّبَعْرى. السيرة النبوية ٢: ١٤١. مجنبنا: قودنا. والعناجيج: الطوال الحسان. والمتلد: الذي ولد عندك. والنَّزيع: الغريب. ك، ق، ن: مثلة ونزيع.

(٢) نسبه أبو حيان في منهج السالك ص ٣١٦ إلى أبي مهوِّش. اللامة: الشيء الذي يلام عليه.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٤. رفيت: مكسور.

(٤) هو كعب بن زهير. الديوان ص ٥٣ والكتاب ١: ١٧٣ وإيضاح الشعر ص ٥٧٨. الضمير في مفحصها يعود على «مطيَّة» المذكورة في البيت الذي قبله. الفحص: البحث. والجران: باطن العنق. والمثنى: موضع الثني. والنواجي: الخفاف السراع. ولم يخنهن مفصل: مفاصلها قوية تمنح أرجلها التماسك والشدة.

(٥) تقدم البيت في ٧: ٢٠٣.

(٦) هو الحارث بن خالد المخزومي، أو العرجي، أو غيرهما. أمالي ابن الشجري ١: ١٦١ وشرح أبيات المغني ٧: ١٥٨ - ١٦٤ [٧٨٠] وفيهما تخريجه.

أَظَلُـــومُ إنَّ مُـــصابَكم رَجُـــلاً أَهْـــدَى الـــسَّلامَ تَحِيَّـــةً ظُلْـــمُ

وقال[1]:

يا دارَ مَيَّةَ مِـــنْ مُحْتَلِّهـــا الجَرَعـــا هاجتْ لِيَ الهمَّ والأَحْزانَ والوَجَعـــا

وقال[2]:

فأصـــبح في مَـــداهِنَ بـــارِداتٍ بِمُنطَلَـــقِ الجَنُـــوبِ علـــى الجَهـــامِ

وقال[3]:

مُـــسْتَعانُ العبـــدِ الإلـــهَ يُريـــهِ كُلَّ مُسْتَصْعَبٍ مـــن الأمـــر هَيْنـــا

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنَّ كل فعل تجاوز ثلاثة أحرف فإنه يجوز أن يأتي اسم مصدره على قياس مفعوله قياسًا مطردًا. فهذا النوع من اسم المصدر يجري مجرى المصدر في جميع أحكامه.

والاصطلاح الثاني: ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثَّواب والعَطاء والدُّهْن والخُبز والكَلام والكَرامة والكُحْل والرِّعْي والطِّحْن ونحوها، وهي الأسماء التي أُخذت من موادِّ الأحداث، فهذه وُضعت لِما يُثاب به، ولِما يُعطى، ولِما يُدهَن به، وللجُمَل المقولة، ولِما يُكرَم به، ولِما يُكحَل به، ولِما يُرعى، ولِما يُطحَن[4]. فهذا النوع من اسم المصدر فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين:

---

(١) هذا مطلع قصيدة للقيط بن يعمر الإيادي. الأغاني ٢٢: ٣٩٢، ٣٩٥ [ترجمة لقيط] طبعة بيروت ١٩٦٠ وسر صناعة الإعراب ص ٤٧٢، ٤٧٩، ٧٢٦ ومختارات ابن الشجري ص ١ والحماسة البصرية ١: ٢٨٠ [١٩٥]، وفيه تخريجه، وأول البيت: يا دار عَمرة. الجرع: واحدته جَرَعة، وهي الرملة العَذاة الطيِّبة المنبت.

(٢) هو النابغة. الديوان ص ١٣٢. المداهن: جمع مُدْهُن، وهو نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء. والجهام: السحاب الذي هراق ماءه.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٥.

(٤) في حاشية ك ما نصه: «أجمل الشارح في بيان الخبز وأصله. من الناسخ، تأمل».

ذهب البصريون إلى أنَّ شيئًا من هذه لا يعمل.

وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعمالها، فأجاز الكسائي والفراء وهشام: عجبتُ مِن كَرامتِك زيدًا، ومِن طَعامِك طَعامًا.

واستثنى الكسائيُّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، فلم يُعملها، وهي الخُبز والقُوت والدُّهن، فلا /تقول: عجبتُ مِن خُبْزك الخُبْزَ، ولا عجبتُ مِن دُهْنك رأسَك، ولا مِن قُوتِك عِيالَك. وأجاز ذلك الفراء. وقال هشام: ولا يمتنع القياس. وقال الفراء: سمعت أبا ثروان يقول: أَتَيتُه لِكَرامتِه إيَّاي. وجاء أيضًا ما أنشَدْنا مِن قوله[1]: [٥: ٧٢/أ]

..... وبَعدَ عَطائكَ المئةَ .....

و[1]:

لأنَّ ثَوابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ .....

و[2]:

قالوا : كَلامُكَ دَعْدًا ....

وقول ذي الرمة[3]:

ألا هـل إلى مَـيٍّ سَـبيلٌ وسـاعةٌ تُكَلِّمُني فيها مِـنَ الـدَّهرِ خاليـا

فأَشْفِيَ نَفْسي مِنْ تَباريحِ مـا بِهـا فـإنَّ كَلامِيهـا شِـفاءٌ لِمـا بِيـا

ولا يجوز هذا عند البصريين إلا إن اضطرَّ شاعر، فيَستعمل اسم المصدر استعمال المصدر.

وتحقيق الخلاف بين الفريقين هل ينقاس أن يُطلق اسم المصدر مجازًا على المصدر ويعمل عمل المصدر أم لا؟ فقال البصريون: لا يجوز إلا إن اضطرَّ شاعر إلى ذلك، فيُطلقه عليه ، ويُعمله. وقال الكوفيون والبغداديون: ينقاس ذلك.

---

(١) تقدم في ص ٩٩.

(٢) تقدم في ص ١٠٠.

(٣) تقدم البيتان في ١: ٢٤، وهما من قطعة عدتها ستة أبيات لأعرابي في معجم البلدان (ضبع) ٣: ٤٥٢، وفيه: «ريَّا» في موضع: «مَيّ».

وما ذكرناه مِن أنَّ ثَوابًا وعَطاءً وكَلامًا هو من اسم المصدر مخالف لِما ادَّعاه المصنف[1] أنها مصادر. وكذلك دَعْواه أنَّ عَوْنًا وعِشْرَة وكِبْرًا وعَمْرًا وغَرَقًا وكَلامًا أسماء مصادر، ليس عندنا كذلك، بل هي مصادر جاءت على غير قياس، وليس كل ما خالف القياس من المصادر يقال فيه: إنه اسم مصدر، وإلا كانت أسماء المصادر أكثر من المصادر.

والذي أذهب إليه في هذا المسموع من هذا النوع أنَّ المنصوب بعده ليس منصوبًا باسم المصدر، ولا أُجرِيَ مُجرى المصدر في العمل، لا في ضرورة ولا في غيرها، بل هو منصوب بإضمار فعل يفسِّره ما قبله، كما أذهب إلى أنَّ المصدر الذي لفعلٍ لازم إذا جاء بعده مفعول لم يكن منصوبًا بذلك المصدر؛ إذ ليس هو مصدرًا للفعل المتعدي، وذلك نحو ما حكى الكسائي عن العرب: الحمدُ لله على غِناه إيَّاي، التقدير: أَغناني، فلما حُذف العامل الذي هو أغنى انفصل الضمير.

وجعلَ ابن عصفور[2] «أَظُلُومُ إنَّ مُصابَكُم رَجُلاً» من اسم المصدر الذي لا يَعمل إلا حيث سُمع. وذلك وهم فاحش؛ لأنَّ مُصابًا من اسم المصدر القياسي من أَفْعَلَ المعتلِّ العين؛ ألا ترى أنَّ فعله أَصابَ، فهو من المقيس الذي أجمع عليه البصريون والكوفيون.

وذكرَ ابنُ المصنِّف في شرحه أرجوزة أبيه[3] أنَّ اسم المصدر هو ما أوَّلُه ميمٌ مزيدة لغير مُفاعَلة، كالمَضرَب والمَحْمَدة، أو كان لغيرِ ثلاثيٍّ بوزنِ ما للثلاثيِّ، كالغُسْل والوُضوء، وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر.

---

(١) شرح المصنف ٣: ١٢٢.

(٢) شرح الجمل ٢: ٢٧.

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤١٦.

وقوله **فإن وُجِدَ** إلى آخر المسألة[1] مثالُ ما يُفعَل به: الدُّهْن، والكُحْل، يُطلق على ما يُدهن به، وما يُكحل به. ومثالُ ما يُفعَل فيه ما استُعمل اسم مكان، نحو ﴿كِفَاتًا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۝٢٥ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾[2].

ونقصَ /المصنف أن يقول: أو مِن اسمِ ما يُفعَل، نحو الخُبْز والطَّعام والطِّحْن والرِّعْي. [٥: ٧٢/ب]

وقوله **فهو لمدلولٍ به عليه** أي: لفعلٍ دُلَّ عليه باسم ما يُفعَل به أو فيه، وكل هذا يطلق عليه اسم مصدر، ومعناه اسمٌ أصلُ وضعه ألاَّ يكون مصدرًا بل مفعولاً به أو فيه من حيث الوضع الأول، ثم أُطلق ويراد به المصدر مجازًا، فهذا هو الذي وقع في إعماله الخلاف الذي تقدَّم ذكره، وقد روي عن العرب مثل: أعجبني دُهْنُ زيدٍ لحيتَه[3]، وكُحْلُ هند عينَها، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۝٢٥ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾، فالدُّهن والكُحْل والكِفات ليست مصادر؛ إذ الدُّهْن ما يُدهَن به، والكُحْل ما يُكْحَل به، والكِفات ما تُكْفَتُ فيه الأشياء، أي: تُجمَع وتُحفَظ، فهذا[4] ونحوه محمول على إضمار فعل، أي: دَهَنَ لحيتَه، وكَحَلَتْ عينَها، وتَكفِتُ أحياءً وأمواتًا.

قال المصنف في الشرح[5]: «ولك أن تنصب أحياءً وأمواتًا على التمييز؛ لأنَّ كِفات الشيء مثل وعائه، والمُوعى ينتصب بعد الوعاء على التمييز» انتهى.

وأما قول النابغة[6]:

---

(١) يعني قوله: «فإن وُجِدَ عَمَلٌ بعدَ ما تَضَمَّنَ حروفَ الفعلِ مِن اسمِ ما يُفعَل به أو فيه فهو لمدلولٍ به عليه».

(٢) سورة المرسلات: الآيتان ٢٥- ٢٦.

(٣) الأصول ١: ١٣٩.

(٤) فهذا ونحوه ... وكحلت عينها: سقط من ك.

(٥) ٣: ١٢٤.

(٦) تقدم البيت في ٨: ٤٧.

كـــأنَّ مَجَـــرَّ الرامِـــساتِ ذُيولَهـــا عليهِ حَـــصيرٌ ، نَمَّقَتْـــهُ الـــصَّوانِعُ

فيتخرج على حذفٍ من الأول، أو حذفِ العامل، فتقدره: كأنَّ موضعَ مَجَرِّ الرامسات ذُيولَها، فيكون مَجَرّ اسم مصدر، وانتصب به ذُيولها. أو يكون تقديره: تجُرُّ ذُيولَها، ويكون مَجَرّ اسم مكان. وكذلك قوله[1]:

كـــأنّ مَجَـــرَّهُ الأبطـــالَ ....

وأما قوله[1]:

فَظَلَّتْ بِمَلْقَى واحِفٍ جَرَعَ المِعَى .....

فتقديره: بِمَوضِعِ لقاءِ واحِفٍ جَرَعَ المِعى.

والمصدر الذي يُجعل زمانًا لا يَقوَى قوَّة المصدر، ولا يعمل عمله؛ لأنه قد انتقل معناه، نحو: أَتيتُك خِلافةَ بني العباس، وخُفُوقَ النَّجمِ[2].

* * *

(١) تقدم في ص ١٠١.

(٢) الكتاب ١: ٢٢٢.

ص: فصل

يجيء بعدَ المصدرِ الكائنِ بدلاً من الفعل معمولٌ، عاملُه على الأصحِّ البدلُ لا المبدلُ منه، وِفاقًا لسيبويه والأخفش.

ش: هذا هو المصدر الذي أشار إليه بقوله في أوَّل الباب «إن لم يكن بدلاً من اللفظ»، ولكونه بدلاً من العامل لا يظهر معه ناصبه، ولا يتقدَّر معه بحرف مصدري، وتقدَّمت مواقعه في باب المفعول المطلق، وهنا يبين مواقعه متعديًا.

واختُلف في هذا المصدر هل ينقاس أم لا على ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه أكثر المتأخرين[1] من أنَّ مذهب س أنه لا ينقاس، وأنه يَقصره كلَّه على السماع.

والمذهب الثاني: أنه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخ وبغيره، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبري المقصود به الإنشاء أو الوعد، وهو اختيار المصنف في الشرح[2]، وزعم[3] أنَّ في كلام س ما يدلُّ على أنه منقاس فيما كان منها أمرًا أو دعاء أو توبيخًا أو إنشاء.

والمذهب الثالث: أنه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، وبه قال بعض أصحابنا، وحكاه المصنف[4] في باب ظنَّ عن الأخفش والفراء.

فمما جاء منه أمرًا قولُ /الشاعر، أنشده س[5]: [٥: ٧٣/أ]

---

(١) شرح المصنف ٣: ١٢٧.

(٢) ٣: ١٢٥ - ١٢٧.

(٣) ٣: ١٢٧.

(٤) التسهيل ص ٧٢.

(٥) البيت لأعشى همدان يهجو لصوصًا، وقيل: لجرير أو للأحوص. الكتاب ١: ١١٦ وشرح أبياته ١: ٣٧٢ والكامل ١: ٢٣٩ والحماسة البصرية ٣: ١٣٥٠ [١٢٤٤] وديوان الأحوص ص ٢٦٧ وحواشيهن. الندل: النقل والاختطاف. زريق: اسم قبيلة.

على حينَ أَلهى الناسَ جُلُّ أُمورِهِمْ فَنَدْلاً - زُرَيْقُ - المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

وقولُ الآخر[1]:

هَجْـــرًا المُظهِـــرَ الإخـــاءَ إذا لم يَـــكُ في النائبـــاتِ جِـــدَّ مُعـــينِ

ودعاءً قولُ الشاعر[2]:

يا قابلَ التَّوبِ غُفْرانًا مآثِمَ ، قدْ أَسْلَفْتُها ، أنا مِنها مُشْفِقٌ وَجِلُ

وقولُ الآخر[3]:

إعانةً العبدَ الضعيفَ علـى الـذي أَمَرتَ ، فَميقـاتُ الجـزاءِ قَريـبُ

واستفهامًا بتوبيخ قولُه[4]:

أَعَلاقـــةً أمَّ الوُلَيِّـــدِ بعـــدَ مـــا أَفْنانُ رَأْسِـــكَ كالثَّغـــامِ المُخْلِـــسِ

وقوله[5]:

أَبَغْيًا وظُلْمًا مَـــنْ عَلِمْـــتُمْ مُـــسالِمًا وذُلاًّ وخَوْفًا مَن يُجـــاهِرُكُمْ حَرْبًـــا

وقولُه[5]:

أَبَـــسْطًا بإضْـــرارٍ يَمينًـــا ومِقْـــوَلاً ومُـــدَّعِيًا مَجْـــدًا تَليـــدًا وسُـــؤْدَدا

وتوبيخًا بغير استفهام قولُه[5]:

وِفاقًا بَنِي الأَهْواءِ والغَـــيِّ والـــوَنَى وغَـــيرُكَ مَعْنِـــيٌّ بِكُـــلِّ جَميـــلِ

على هذا أنشده المصنف في الشرح، ويحتمل أن يكون حذفت منه همزة الاستفهام، والتقدير: أَوِفاقًا؟

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٥.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٢٥.

(٣) شرح المصنف ٣: ١٢٦.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١٥٥، ٦: ٧٧.

(٥) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٦.

قال المصنف في الشرح[1]: «ويَكثُر أيضًا وقوعه موقع فعلٍ خبريٍّ مقصودٍ به الإنشاء، كقول مَن أبصر ما يتعجب منه: عَجَبًا، وكقول المعترف بالنعمة: حَمْدًا وشُكْرًا لا جُحُودًا وكُفْرًا، ومنه قولُ الشاعر[2]:

حَمْـــدًا اللهَ ذا الجَـــلالِ وشُـــكْرًا ... وبِـــــدارًا لأَمْـــــرِهِ وانْقِيـــــادا

وقد يقع الخبر به وعدًا، كقوله[2]:

قالتْ : نَعَمْ ، وبُلُوغًا بُغْيـــةً ومُنًـــى ... فالصادِقُ الحُبِّ مَبذولٌ لَـــهُ الأَمَـــلُ

وهذه الأنواع عند الأخفش والفراء مطردة صالحة للقياس على ما سُمع منها. وبذلك أقول لكثرته في كلام العرب ولِما في ذلك من الاختصار».

وهذه المصادر التي هي بدل من اللفظ بالفعل منصوبة بأفعال منها واجبة الإضمار؛ فإذا قلت: ضَرْبًا زيدًا، بمعنى: اضْرِبْ زيدًا - فالناصب للمصدر اضْرِبْ واجبة الإضمار، وانتصابه /على أنه مصدر. [٥: ٧٣/ب]

وفي الإفصاح: «إنّ ما كان بمعنى الأمر، نحو: ضَرْبًا زيدًا، وشَتْمًا عَمرًا - فالمعنى: اضربْ زيدًا، واشتمْ عمرًا، الناصب له عند س[3] الْزَمْ ضَرْبًا زيدًا، فهو مفعول بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، وناصبٌ لأنه صار عوضًا من اضْرِبْ. وغيرُه يرى أنَّ الناصب له: اضْرِبْ».

وقوله **عاملُه على الأصحِّ البدلُ** إلى آخره[4] اختُلف في العامل في المعمول: فذهب س[5] والأخفش والزجاج[6] والفارسيُّ إلى أنَّ المصدر نفسه هو الناصب للمفعول، لَمَّا جعلته العرب بدلاً منه ورثَ العمل الذي كان للفعل. وإلى هذا مال حُذَّاق المتأخرين.

---

(١) ٣: ١٢٦ - ١٢٧.

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢٢١ - ٢٢٢.

(٤) هو قوله: عاملُه على الأصحِّ البدلُ لا المبدلُ منه وِفاقًا لسيبويه والأخفش.

(٥) الكتاب ١: ١١٥ - ١١٦ وشرحه للسيرافي ٣: ٢٢١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٦.

وذهب المبرد[1] والسيرافيُّ[2] وجماعة[3] إلى أنَّ النصب في المفعول هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر.

وذكرتُ هذين المذهبين لشيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع، فرجَّح مذهب س، وقال: «الدليلُ على أنَّ العامل في المنصوب بعد المصدر هو المصدر إضافتُه إليه»[4].

وانبنى على هذا الاختلافِ الاختلافُ[5] في تقديم المنصوب على هذا المصدر؛ فمَن رأى النصبَ بـ«اضْرِبْ» المضمرة أجاز التقديم، فيقول: زيدًا ضَربًا. وممن يرى جواز التقديم أبو العباس[6] وأبو بكر[7] وعبد الدائم القيرواني، وقد تُؤُوِّلَ ذلك على س.

ومَن جعل العمل للمصدر لنيابته مناب الفعل، وهو مذهب أبي الحسن والفراء[8]، قال أبو الحسن في هذا الباب: وكلُّ شيء كان في موضع الفعل فلا يجوز أن تأمر به لغائب، ولا تقدم فيه. قيل: وهذا ظاهر مذهب س. ونقل ابن أصبغ عن أبي الحسن جواز التقديم، فيكون عنه القولان.

وقد أجاز بعض مَن رأى العمل للمصدر تقديم مفعوله عليه. وفي «الإفصاح»: «ومَن يُضمر الْزَمْ، ويُعمل ضَرْبًا بالنيابة - لا يرى تقديم معموله، وقد رأى بعضهم تقديمه على هذا الوجه» انتهى.

---

(١) المقتضب ٤: ١٥٧ والكامل ١: ٢٤١.

(٢) شرح الكتاب ٣: ٢٢١.

(٣) نسبه الزجاج لبعض النحويين. معاني القرآن وإعرابه ٢: ٥٠.

(٤) رأيه هذا في كتابه شرح الجمل ١: ٣٠١ [رسالة].

(٥) ك: وانبنى هذا الاختلاف.

(٦) المقتضب ٤: ١٥٧.

(٧) الأصول ١: ١٣٩، ١٦٧.

(٨) شرح المصنف ٣: ١٢٨.

وفي البسيط: «وأمَّا كونه نائبًا عن فعله في الدعاء والأمر، نحو: ضَرْبًا زيدًا، وسَقْيًا زيدًا - فقيل: يعمل لأنه ناب عن فعله، فهو أقوى منه إذا كان غير نائب، فلا يُشترط فيه أنْ، وإذا عملت الحروف بالنيابة فالمصادر أَولى، هذا إن جعلته نائبًا عن اضربْ.

وأمَّا إن جعلت المصدر منصوبًا بفعل غيره، كالْزَمْ ونحوه مما تُرك إظهاره - وقد نُسب هذا القول إلى س في الأمر - فلا يَبعد تقديره هنا بأنْ والفعل، فيكون التقدير: الْزَمْ أن تضربَ زيدًا، ولا يَبعد حمل الدعاء عليه؛ لأنَّ الدعاء بصيغة الأمر.

فإن كان العامل المصدر بالنيابة صحَّ تقدم معموله عليه، نحو: زيدًا ضَرْبًا، وإن كان عاملاً هنا لا بالنيابة بل بأنه في تأويل أنْ - وهو معمول للفعل - لم يجز التقدم. فأمَّا قوله تعالى ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[1] فليس على معنى: فاضربوا الرقابَ. وقال المبرد: هو على معنى: (فاضْرِبوا الرقابَ ضَرْبًا)[2]. وقيل: فاضْرِبوا ضَرْبًا مثلَ ضَرْبِ الرِّقاب. وقال س[3] في قوله:

أَعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ ....

(نابَ عن: أَتَعْلَقُ أُمَّ الوُلَيِّدِ). وقد قيل: لا يعمل. /والأول أصحّ» انتهى. [٥: ٧٤/أ]

ونصَّ[4] س[5] على قبح: زيدًا حَذَرَك، وجعله في القبح مثل: زيدًا عليك. وقال الأستاذ أبو علي: منعَ س من تقدم منصوب حَذَرَك لأنه لم يُستعمل إلا في الأمر، ولم يفارقه، فصار بمنْزلة: عليك زيدًا، الذي لا يجوز تقدم الاسم فيه. والأحوط أنه لا يُقدم على التقدم في نحو ضَرْبًا زيدًا إلا بسماع من العرب.

---

(١) سورة محمد: الآية ٤، وأولها: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾.

(٢) المقتضب ٣: ٢٦٨.

(٣) لم أقف على قوله المذكور في الكتاب، وقد تقدم هذا التقدير في ٦: ٧٨ غير منسوب.

(٤) ك: وهو نص.

(٥) الكتاب ١: ٢٥٢.

وقد جاء المصدر خبرًا صرفًا عاريًا مما ذُكر، ومنه[1]:

وُقُوفًا بها صَحْبِي عليَّ مَطِيَّهُمْ يقولونَ : لا تَهْلِكْ أسًى ، وتَجَمَّلِ

تقديره: وقفَ وُقوفًا بها صحبي. ولا ينقاس مثل هذا لقلّته.

وأمَّا قول الشاعر[2]:

عَهْدي بها الحَيَّ لم تَخْفِفْ نَعامتُهُمْ .....

فجعله المصنف من المنصوب المراد به الماضي، أي: عَهِدتُ. ويحتمل أن يكون مرفوعًا، ويكون من باب: ضَربي زيدًا قائمًا، والجملة من قوله «لم تَخْفِفْ نَعامتُهم» في موضع الحال.

وقد جاء نوع من هذا المصدر النائب عن الفعل مصغرًا، وذلك قولك رُوَيْدًا في أحد استعمالاته، فيُعرب إذ ذاك، وتجوز إضافته إلى الفاعل، فتقول: رُوَيْدًا زيدًا، ورُوَيْدَكَ زيدًا. وتجوز أيضًا إضافته إلى المفعول، فتقول: رُوَيْدَ زيد.

واختلفوا في النصب به: فذهب المبرد إلى أنه لا يجوز؛ لأنَّ تصغيره يمنع من ذلك كما مَنع اسمَ الفاعل من العمل؛ لأنَّ التصغير من خواصِّ الأسماء، فالنصب بعده إنما يكون بالفعل الناصب لِرُوَيْدًا. وذهب غيره إلى أنه يجوز النصب به.

واختلفوا في السبب الذي عمل لأجله وهو مصغر، ولم يعمل اسم الفاعل المصغر: فذهب الفارسي[3] إلى أنه إنما عمل وهو مصغَّر حملاً على رُوَيْدَ اسم الفعل، لَمَّا شابَهَه في اللفظ عَمل، كقوله[4]:

---

(١) البيت لامرئ القيس. الديوان ص ٩ وشرح القصائد السبع ص ٢٣.

(٢) شرح المصنف ٣: ١٢٨، ولم أقف على تتمة البيت. خفَّت نعامةُ القوم: ظعنوا مسرعين.

(٣) ذكر في المسائل الشيرازيات ص ٥٤٧ - ٥٤٨ أنه عمل مصغَّرًا في هذا البيت، ولم يقصر عمله مصغَّرًا على رُوَيْد.

(٤) هو مالك بن خالد الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٤٤٧ والكتاب ١: ٢٤٣ وشرح أبياته ١: ١٠٠ - ١٠١. وذكر السكري أنه يقال: إنَّ القصيدة للمُعَطَّل الهذلي. عليّ: حي من كنانة بن خزيمة بن مدركة، والشاعر من هذيل بن مدركة. جُدَّ: قُطع. وما: زائدة. وجُدَّ ثدي أمهم إلينا: قُطع ما بيننا من الرحم. ومتماين: كذوب.

رُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ مـا ثَـدْيُ أُمِّهِـمْ إلينـا ، ولكـنْ وُدُّهُـمْ مُتَمـاينُ

وهذا يقتضي أنَّ أبا علي يمنع من إعمال المصدر الموضوع موضع الفعل المصغَّر فيما عدا رُوَيْدًا.

وزعم أبو بكر بن طاهر وابن خروف أنَّ السبب في جواز إعماله أنَّ عمله[1] ليس بالشبه كاسم الفاعل، وإنما عمل[2] لوضعه موضع الفعل، فلا يقدح التصغير في إعماله، بخلاف اسم الفاعل، فعمله لشبهه بالفعل المضارع، والتصغير يُبعده عن شبه الفعل، فوجب ألاَّ يعمل مصغرًا.

قال بعض أصحابنا: وهذا هو الصحيح عندي، وسواء في ذلك رُوَيْدًا وغيرها من المصادر المصغَّرة الموضوعة موضع الفعل.

مسألة: اختلفوا في حذف المصدر وإبقاء معموله، فمنهم مَن منع ذلك لأنه موصول، والموصول لا يُحذف. ومنهم مَن أجاز حذفه إذا كانت الدلالة عليه قويَّة؛ لأنه في معنى المنطوق، كما قد يُحذف المضاف لدلالة الأول عليه، ويبقى عمله في المضاف إليه، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿هل تَّسْتَطيعُ رَبَّكَ﴾[3]، على قراءة الكسائي، التقدير: هل تستطيع سؤالَ ربِّك، حذف سؤال، وأقام ربَّك مقامه، فأعربه بإعرابه، و﴿أَن يُنَزِّلَ﴾ معمول للسؤال المحذوف؛ /لأنه لا يتعلق [٥: ٧٤/ب] بـ﴿تستطيع﴾؛ لأنَّ الفعل للغير، ولا يقال: هل تستطيع أن يقوم زيد، فدلَّ على تعلقه بالسؤال المحذوف.

* * *

---

(١) أن عمله: سقط من ك.

(٢) وإنما عمل ... بخلاف اسم الفاعل: سقط من ك.

(٣) سورة المائدة: الآية ١١٢. السبعة ص ٢٤٩. ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾.

[1]ص: باب حروف الجر سوى المستثنى بها

فمنها «مِنْ»، وقد يقال «مِنَا»، وهي لابتداء الغاية مطلقًا على الأصحّ، وللتبعيض، ولبيان الجنس، وللتعليل، وللبدل، وللمجاوزة، وللانتهاء، وللاستعلاء، وللفَصل، ولموافقة الباء، ولموافقة «في»[2]، وتزاد لتنصيص العموم أو لِمُجَرَّد التوكيد بعد نفيٍ أو شبهه جارَّةً نكرةً مبتدأً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، ولا يمتنع تعريفُه ولا خلوُّه من نفيٍ أو شبهِه، وفاقًا للأخفش. ورُبَّما دَخلتْ على حال. وتنفرد «مِنْ» بجرِّ ظروفٍ لا تتصرف، كقَبْلُ وبَعْدُ وعِندَ ولَدَى ولَدُنْ ومَعَ، وعَنْ وعَلَى اسمين. وتختصُّ مكسورةَ الميمِ ومضمومتَها في القَسَم بالرَّبِّ، والتاءُ واللامُ بـ«الله»، وشَذَّ فيه: مُنُ اللهِ، وتَرَبِّي.

ش: الحرف إن لم يختصّ بما يدخل عليه فالأصل ألاَّ يعمل فيه، نحو: هل، وبل، والهمزة للاستفهام، وإن اختصَّ وتنَزَّل منْزلة الجزء مما دخل عليه لم يعمل، كـ«أل» وحرف[3] التنفيس، وإن لم يتنَزَّل منْزلة الجزء فإن اختصَّ بالفعل فقياسه أن يعمل الجزم؛ لأنَّ الجزم مختصٌّ بالفعل، وإن اختصَّ بالاسم فقياسه أن يعمل الجرَّ؛ لأنَّ الجرَّ مختصٌّ بالاسم، فعملَ المختصُّ المختصَّ[4]، أي: عملَ الحرفُ المختصُّ الإعرابَ المختصَّ بما دخل عليه الحرف، وحروف الجر اختصَّت بالأسماء، فعملت الإعراب الذي اختصَّ بالأسماء، وهو الجرّ.

---

(١) من هنا تبدأ النسخة المغربية التي جعلت رمزها (ط).

(٢) زيد هنا في التسهيل: وإلى.

(٣) ظ: وحرف الاستفهام. ق: وسين التنفيس.

(٤) المختص: سقط من ك.

ويسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تُضيف الفعل إلى الاسم؛ ألا تراه يربط بين الاسم والفعل، وحروف الصفات لأنها تُحدث صفة في الاسم، فقولك: جلستُ في الدار، فـ«في» دلّت على أنَّ الدار وعاء للجلوس.

وعملتْ هذه الحروف لشبهها بالفعل في الاختصاص بما دخلت عليه. وكان عملها الجرَّ لأنَّ ما دخلتْ عليه فضلة، فلم تعمل رفعًا؛ لأنَّ الرفع من إعراب العُمَد، ولم تنصب لأنَّ ما دخلت عليه موضعه نصب؛ بدليل الرجوع إليه في الضرورة، فلو نصبتْ لاحتمل أن يكون النصب بالفعل، ودخل الحرف لإضافة معنى الفعل إلى الاسم، كما في: ما ضربتُ إلا زيدًا، فلمَّا تعذَّر الرفع والنصب لم يبق إلا الجرّ.

وقوله **سوى المستثنى بها** تقدَّم ذلك في الاستثناء[1]، وهي: خلا وحاشا وعدا إذا انجرَّ الاسم بعدها، وأنَّ س لا يكون حاشا عنده إلا حرفًا.

وذهب الفراء إلى أنها لا تكون إلا فعلاً، وأنَّ الاسم الذي بعدها إذا انخفض كان على تقدير اللام، والأصل عنده: قام القومُ حاشا لِزيدٍ، فحُذفت اللام، وبقي الاسم مخفوضًا.

وذهب الأخفش والمبرد والزجاج إلى أنها تكون حرفًا، وقد تكون فعلاً. وهو الصحيح لثبوت النصب بها من كلام العرب.

وأمَّا «عدا» فـ«س» يقول: هي فعل، والأخفش يجعلها[2] مثل خلا. وخلا فيها خلاف، ونقل المُهاباذي عن الأخفش أنها حرف، وهو نصّ الأخفش فيها وفي حاشا في كتابه «الوسطى»، قال الأخفش: /«اعلم أنَّ كل ما استثنيته بحاشا وخلا وسوى وسواء فهو جرٌّ أبدًا». وقد تقدم النقل عن الأخفش أنَّ حاشا تكون فعلاً، فيكون عنه القولان في حاشا، أحدهما موافق لمذهب س. [٥: ٧٥/أ]

---

(١) تقدم ذكرها والخلاف فيها في ٨: ٣١٠ وما بعدها.

(٢) يجعلها مثل خلا وخلا فيها خلاف ونقل المُهاباذي عن الأخفش: سقط من ك.

وذهب الجمهور إلى أنَّ خلا تكون فعلاً وحرفًا، وقد وهم من نقل اتفاق النحويين على أنَّ خلا يكون الاسم بعدها مخفوضًا ومنصوبًا، وأنَّ النصب أكثر من الخفض.

وكان ينبغي للمصنف أن يقول: «وسوى ما ذكر في باب الظروف»، وهما مُذْ ومُنْذُ، فإنه ذكر[1] أنهما حرفان إذا انجرَّ ما بعدهما.

وقوله **فمنها مِنْ وقد يقال منا** مِن ثلاثيَّة عند الكسائي، وثنائيَّة عندنا، وزعم[2] أنَّ أصلها منا، فحُذفت الألف لكثرة الاستعمال. واستدلَّ على هذه الدعوى بقول بعض بني قُضاعة[3]:

بَـــذَلْنا مـــارِنَ الخَطِّـــيِّ فـــيهم ... وكُـــلَّ مُهَنَّـــدٍ ذَكَـــرٍ حُـــسامِ

مِنـــا أنْ ذَرَّ قَـــرنُ الـــشَّمسِ حـــتى ... أغـــاثَ شَـــريدَهُمْ فَـــنَنُ الظَّـــلامِ

قال: فرَدَّ مِنْ إلى أصلها لَمَّا احتاج إلى ذلك لأجل الوزن؛ ألا ترى أنَّ المعنى: مِنْ أنْ ذَرَّ قَرنُ الشمس.

وقال المصنف في الشرح[4]: «حكى الفراء أنَّ بعض العرب يقول في مِنْ: مِنَا، وزعم أنه الأصل، وخُفِّفت لكثرة الاستعمال» انتهى. وأظنُّ الفراء أخذ ذلك من هذا البيت الذي أنشده الكسائي.

وقد تأوَّله أبو الفتح[1] على أنَّ «مِنَا» مصدر مَنَى يَمْنِي: إذا قَدَّرَ، ويكون مصدرًا استُعمل ظرفًا، نحو: خُفُوقَ النجمِ، أي: تقديرَ أنْ ذَرَّ قرنُ الشمس وموازنته إلى آخر النهار لا يزيد ولا ينقص.

---

(١) التسهيل ص ٩٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٠١.

(٣) المحكم (من) ١٠: ٤٧٢ واللسان (منن). والثاني في الفسر ١: ٦٣٧، وأوله فيه: «لدن أن ذر»، وبهذه الرواية يفوت الاستشهاد. مارن الرمح: ما لان منه.

(٤) ٣: ١٣٠.

وقوله **وهي لابتداء الغاية مطلقًا على الأصحّ** يعني بقوله «مطلقًا» أي: تدخل لابتداء الغاية في المكان والزمان وغيرهما، مثالها في المكان ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[٢]. وكونها لابتداء الغاية في المكان مُجمَع عليه.

ومثال ابتداء الغاية في الزمان[٣] ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[٤]، ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٥]. وقال الأخفش في «المعاني»: «قال بعض العرب: مِن الآنَ إلى غَدٍ»[٦]، وفي الحديث (مِنْ نصفِ النهارِ إلى صَلاةِ العَصرِ)[٧]، وفيه: (من صَلاةِ العَصرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمسِ)[٨]، وفيه: (فَمُطِرْنا مِنْ جُمُعةٍ إلى جُمُعةٍ)[٩]،

---

(١) تأويله في اللسان (منن).

(٢) سورة الإسراء: الآية ١.

(٣) الأحاديث والآثار التي ذكرها أبو حيان كلها في شرح المصنف ٣: ١٣١ - ١٣٢.

(٤) سورة التوبة: الآية ١٠٨. ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾.

(٥) سورة الروم: الآية ٤.

(٦) معاني القرآن للأخفش ص ١١. والقول حكاه سيبويه في الكتاب ٢: ٤٠٠.

(٧) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء: باب ما ذُكر عن بني إسرائيل ٤: ١٤٥، وهو: (عن ابن عُمَرَ - ﷺ - عن النبي - ﷺ - قال: إنما أَجَلُكُمْ في أَجَلِ من خَلا من الأُممِ ما بين صَلاةِ العَصْرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالاً، فقال: من يَعْمَلُ لي إلى نِصْفِ النَّهارِ على قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَت اليَهُودُ إلى نِصْفِ النَّهارِ على قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ. ثُمَّ قال: من يَعْمَلُ لي من نِصْفِ النَّهارِ إلى صَلاةِ العَصْرِ على قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى من نِصْفِ النَّهارِ إلى صَلاةِ العَصْرِ على قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ. ثُمَّ قال: من يَعْمَلُ لي من صَلاةِ العَصْرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمْسِ على قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ؟ أَلا فَأَنْتُم الَّذينَ يَعْمَلُونَ من صَلاةِ العَصْرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمْسِ على قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، ألا لَكُم الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ ...).

(٨) هذا جزء من الحديث الذي تضمن الحديث الذي ذكر قبله.

(٩) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاستسقاء: باب الدعاء إذا تقطعت السُّبُل من كثرة المطر ٢: ١٨، ولفظه: (فمُطروا من جمعة إلى جمعة)، وفي الباب الذي قبله، وهو: باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء: (فمُطرنا من الجمعة إلى الجمعة). ورواية (فمطرنا من جمعة إلى جمعة) ذكرت في بعض كتب السنن.

ومنه[1] في حديث عائشة (ولم يجلس عندي مِنْ يومٍ قيلَ فيَّ ما قيلَ)[2]، وقول أنس: «فلم أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِن يومئذ»[3]، وفيه: قال - عليه السلام - لفاطمة: (هذا أَوَّلُ طَعامٍ أَكَلَه أبوكِ مِنْ ثلاثةِ أيامٍ)[4]، وقال النابغة[5]:

تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمانِ يومِ حَليمةٍ ... إلى اليومِ، قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجارِبِ

وقال جَبَلُ بن جَوَّال[6]:

وكُلّ حُسامٍ أَخْلَصَتْهُ قُيُونُهُ ... تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمانِ عادٍ وجُرهُمِ

وقال الراجز[7]:/ [٥: ٧٥/ب]

تَنْتَهِضُ الرِّعْدةُ في ظُهَيْري ... مِن لَدُنِ الظُّهرِ إلى العُصَيْرِ

---

(١) ك: وفيه.

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الشهادات: باب تعديل النساء بعضهن بعضًا ٣: ١٥٦.

(٣) أخرج البخاري في صحيحه: كتاب البيوع: باب ذكر الخياط ٣: ١٣ أنَّ أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: إنَّ خيَّاطًا دعا رسولَ الله - ﷺ - لطَعامٍ صَنَعَهُ، قال أَنَسُ بن مَالك: فَذَهَبْتُ مع رسول الله - ﷺ - إلى ذلك الطَّعام، فَقَرَّبَ إلى رسول الله - ﷺ - خُبْزًا ومَرَقًا، فيه دُبَّاءٌ وقَديدٌ، فَرَأَيتُ النبيَّ - ﷺ - يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ من حَوالَي القَصعة. قال: فلم أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ من يَوْمئذ. وأخرجه في مواضع أخرى من صحيحه.

(٤) عن أَنَسِ بن مَالك أَنَّ فَاطمةَ نَاوَلَتْ رَسُولَ اللَّه - ﷺ - كسْرَةً من خُبْزِ شَعير، فقال: (هذا أَوَّلُ طَعامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ من ثَلاثةِ أَيَّام). مسند أحمد بن حنبل ٣: ٢١٣ [الحديث١٣٢٤٦] طبعة مؤسسة قرطبة بمصر. وهو في إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ١٣١.

(٥) الديوان ص ٤٥. تخيرن: أي السيوف.

(٦) البيت له في شرح المصنف ٣: ١٣٢، وهو في السيرة النبوية ٢: ١٩٦ من قصيدة قيلت في بني النضير، ونسبت لابن لُقَيم العبسي، وقيل: هي لقيس بن بحر.

(٧) تقدم الشاهد في ٨: ٧١. وزد عليه شرح المصنف ٣: ١٣٢. وهو في الخصائص ٢: ٢٣٥ ضمن قصيدة أنشدها الأصمعي، والعجز فيه: «يهفو إليَّ الزَّوْرُ من صُدَيْري»، وبعده ببيت بيت عجزه: «من لَدُ ما ظُهْرٍ إلى سُحَيْر». وهو كما رواه المصنف في المحكم ٤: ٢٠٠ [دار الكتب العلمية] واللسان (نهض). انتهض الرجل: قام.

وقال بعض الطائيين[1]:

مِن الآنَ قد أَزْمَعْتُ حِلْمًا ، فلن أُرَى ... أُغازِلُ خَوْدًا ، أو أذوقُ مُداما

وقال[2]:

أَلِفْتُ الهَوَى مِن حينَ أُلْفِيتُ يافعًا ... إلى الآنَ مَمْنُوًّا بِواشٍ وعاذلِ

وقال[3]:

ما زِلتُ من يومَ بِنتُم والهًا دَنِفًا ... ذا لَوعةٍ ، عَيشُ مَن يُبْلَى بِها عَجَبُ

وقال[4]:

ونَجَوتِ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو ... نِ مِن الغُدُوِّ إلى الرَّواحِ

وقال[5]:

كأنَّهما مِ الآنَ لم يَتَغَيَّرا ... وقد مَرَّ للدَّارَينِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

وقال[6]:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحَجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

وقال[7]:

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ١٣٣. الخود: الفتاة الحسنة الخلق الشابَّة ما لم تَصر نَصَفًا.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ١٣٣.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٣٣. الواله: الحزين، والذاهب العقل لفقدان الحبيب. والدنف: المريض.

(٤) تقدم البيت في ٥: ١٦٦. وزد على ما فيه شرح المصنف ٣: ١٣٣.

(٥) تقدم البيت في ٨: ٨.

(٦) هو زهير. الديوان ص ٧٦ والخزانة ٤: ٤٣٩ - ٤٥٢ [٧٧٤]. القنّة: الجبل الذي ليس بمنتشر. الحجر: منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى. وحَجْر: قصبة اليمامة، ولا يدخلها الألف واللام. وأقوَين: خلَون.

(٧) الرجز للهفوان العقيلي في معجم الشعراء ص ٤٧٥ - ٤٧٦، وهو في النوادر ص ١٦١ والحيوان ٤: ٤٩٠ وكتاب الألفاظ ص ٤٧٣ والتنبيه ص ١٦٦.

مِنْ غُدْوةٍ حتى كأنَّ الشَّمْسا بالأُفُقِ الغَربيِّ تُكْسَى وَرْسا

وقال[1]:

مِنَ الصُّبحِ حتى تَطلُعَ الشَّمسُ لا تَرَى مِنَ القَومِ إلا خارِجيًّا مُسَوَّما

وقال[2]:

أَتَعْرِفُ أم لا رَسْمَ دارٍ مُعَطَّلا مِنَ العامِ تَمْحاه ، ومِنْ عامِ أَوَّلا

وقال[3]:

مِنْ عَهْدِ عادٍ كـــان مَعرُوفًـــا لَـــهُ أَسْـــرُ الْمُلُـــوكِ وقَتْلُهـــا وقِتالُهـــا

وكونها لابتداء الغاية للزمان مختلف فيه[4]: منع ذلك البصريون، وأثبته الكوفيون، وهو الصحيح، وقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تُسَوِّغ القياس، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء.

وذهب ابن الطَّراوة إلى أنك إذا أردت الانتهاء في الزمان والابتداء فيه أتيت بإلى ومِنْ؛ كما أنَّ ذلك يكون في المكان كذلك، فلا بدَّ مِنْ «مِنْ» إذا أردتهما.

قيل له: إذا أردت ذلك في الزمان استعملت مُذْ، فتقول: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة إلى يومِ الأحد. فزعم أنَّ هذا لا يجوز؛ لأنَّ قولك: ما رأيتُه مُذْ /يومِ الجمعة ، يُفهَم منه أنَّ انقطاع الرؤية اتصل إلى آخر الإخبار، فلا يحتاج هنا إلى حرف [٥: ٧٦/أ]

---

(١) هو الحُصين بن الحُمام المُرِّيّ. الحماسة ١: ٢٢٢ [١٣٥] والتنبيه ص ١٦٥ والمرزوقي ١: ٣٨٨ [١٣٣] والمفضليات ص ٦٥ [١٢]، وصدره في المفضليات مخالف لرواية الشارح.
الخارجيّ: كل مُتناهٍ في جنسه فائقٍ نُظَراءه في معناه. والمسوَّم: الْمُعْلَم بعلامة في الحرب.

(٢) هو قُحَيف العُقَيلي كما في النوادر ص ٥٣٣. والبيت في التنبيه ص ١٦٦.

(٣) هو بشامة بن حَزن النَّهشليّ أو بشامة بن الغدير. الحماسة ١: ٢٢٥ [١٣٦] وشرحها للأعلم ١: ٢٩٤ [١٢٩] وللمرزوقي ١: ٣٩٦ [١٣٤].

(٤) انظر الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ص ٣٧٠ - ٣٧٦ [المسألة ٥٤].

الانتهاء، وإنما يحتاج إليه حرف لا يستغرق الوقت نحو مِنْ، فلا بدَّ مِن دخول مِنْ على الزمان في هذا الموضع.

ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير المكان والزمان: قرأتُ مِن أَوَّلِ سُورةِ البقرة إلى آخرها، وأَعطيتُ الفقراءَ مِن درهمٍ إلى دينارٍ، وتقول إذا كتبت كتابًا: مِن فلانٍ إلى فلان، وفي الحديث: (مِنْ محمدٍ رسولِ اللهِ إلى هِرَقْلَ عظيمِ الرُّومِ)[1].

واختلف النحويون في «مِنْ» بعد أَفْعَلِ التفضيل، نحو: زيدٌ أَفضَلُ مِن عمرٍو: فذهب[2] س إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض. وذهب المبرد[3] والأخفش الصغير إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض. وصحَّحه بعض أصحابنا. ومنع ابن ولاَّد[4] في ردّه على المبرد أن تكون[5] مِنْ لابتداء الغاية، واستدلَّ على ذلك بأنَّ ابتداء الغاية لا يكون إلا بأن يكون لها انتهاء، كقولك: خرجتُ مِن الكوفةِ إلى البصرة، ولا يجوز: زيدٌ أفضلُ منك إلى جَعفَر.

وزعم س أنَّ مْنِ تكون غاية، فقال[6]: «تقول: رأيتُه مِن ذلك الموضع، تجعله غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء»، يريد أنَّ مِنْ هنا دخلت على المحلّ الذي وقع فيه ابتداء الرؤية وانتهاؤها، ولذلك سمَّاه غاية لَمَّا كان محيطًا بغاية الفعل؛ لأنَّ الغاية هي مدى الشيء، أي: قَدره، فيمكن أن يكون في: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو كذلك، أي: ابتدأ التفضيل منه، وانتهى به.

---

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها كتاب التفسير: سورة آل عمران: الباب الرابع ٥: ١٦٩، ومسلم في صحيحه ٣: ١٣٩٦.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٣) المقتضب ١: ٤٤ والانتصار ص ٢٥٦.

(٤) الانتصار له ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٥) هاهنا سقط في ق ينتهي في آخر قوله: «كأنها فضةٌ قد مسها ذهب»، في ق ٩٦/أ.

(٦) الكتاب ٤: ٢٢٥.

وقال بعض أصحابنا[1] في قولهم: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو: «أردتَ أن تُعلم أنَّ زيدًا يُبتدأ في تفضيله من عمرو، ويكون الانتهاء في أدنى مَن فيه فضل؛ إذ العادة أن يُبتدأ في التفضيل مما يقرُب من الشيء ويدانيه في الصفة التي تقع فيها المفاضلة». انتهى. وسيأتي الكلام على مِنْ في أَفْعَلِ التفضيل عند تعرُّض المصنف لذلك في الشرح إن شاء الله.

وقوله **وللتبعيض** قال المصنف في الشرح[2]: «ومجيء مِنْ للتبعيض كثير، كقوله تعالى ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ﴾[3]، وكقوله تعالى ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[4]. وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ(بعض)، كقراءة عبد الله ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾[5]» انتهى.

وفي «البديع»[6]: «وقيل: إنَّ مِنْ لأقلِّ مِنَ النِّصف، كقوله تعالى ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[7]» انتهى.

وما ذكره المصنف مِن أنَّ «مِنْ» تأتي للتبعيض ليس متفقًا عليه، زعم المبرد[8] والأخفش الصغير وابن السراج[9] وطائفة من الحُذَّاق والسُّهَيليُّ من أصحابنا أنها لا

---

(١) هو ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٤٨٨.

(٢) ٣: ١٣٣ - ١٣٤، وليس فيه آية البقرة.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥٣.

(٤) سورة النور: الآية ٤٥.

(٥) سورة البقرة: الآية ٩٢. والقراءة في الكشاف ١: ٤٤٥.

(٦) البديع لابن الأثير ١: ٢٤٤.

(٧) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

(٨) المقتضب ١: ٤٤ والأصول ١: ٤٠٩.

(٩) الأصول ١: ٤٠٩ - ٤١٠.

تكون إلا لابتداء الغاية؛ وأنَّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أكلتُ مِنَ الرغيف، إنما أوقعتَ الأكل على جزء، فانفصل ذلك الجزء من الجملة، فآلَ معنى الكلام إلى ابتداء الغاية.

وذهب الفارسي[1] والجمهور إلى أن مِنْ تكون للتبعيض. قال ابن عصفور: «وهو الصحيح /بدليل أنك لو جعلت مكانها بعضًا لكان المعنى واحدًا؛ ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: أخذتُ من ماله، وأخذتُ بعضَ ماله، وقبضتُ مِن الدراهم، وقبضتُ بعضَ الدراهم، ولو وضعتَها موضع مِن التي لابتداء الغاية في نحو: سِرتُ مِنَ الكوفةِ - لم يَسُغ أن تقول: سِرتُ بعضَ الكوفة» انتهى. [٥: ٧٦/ب]

وما ذهب إليه ابن عصفور من أنه لا فرق بين مِن التبعيضية وبعضٍ رَدَّه بعض شيوخنا، فقال[2]: «يتعلَّق الأكل بالرغيف على وجهين: أحدهما أنه عَمَّه. والثاني أنه خَصَّه، و لم يقع بجملته، فلحقت مِن لبيان ذلك. وإذا فهمتَ هذا فهمتَ الفرق بين مِن وبعض، فإنك إذا قلت: أكلتُ بعضَ الرغيف - فليس الرغيف متعلَّق الأكل، وإنما متعلَّقه البعض، وسيق الرغيف لتخصيص ذلك البعض وزوال شياعه. وإذا قلت: أكلتُ مِنَ الرغيف - فـ«مِنْ» دلَّت على أنَّ الأكل وقع بالرغيف على جهة التبعيض، والرغيف متعلَّق الأكل، ودلَّتْ مِنْ على أنه لم يَعُمّه». قال: «وقد صَعُبَ هذا على بعض الطلبة، فأراد أن يُسَوِّي بين مِنْ وبعض، وفيما ذكرتُه فرقٌ لمن تدبَّرَه» انتهى.

ومَن قال لا فرقَ جعلهما مترادفين، ويمتنع الترادف بين مختلفَي الحدّ.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٥١.

(٢) هو ابن أبي الربيع كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٨٨٧.

وقوله **ولبيان الجنس** قال المصنف في الشرح[1]: «وبجيئها لبيان الجنس كقوله تعالى ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾[2]، ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴿١٤﴾ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾[3]» انتهى.

وكونها لبيان الجنس مشهور في كتب الْمُعْرِبين، ويُخَرِّجون عليه مواضع من القرآن، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين[4]، منهم النحاس[5] وابن بابشاذ[6] وعبد الدائم القيرواني وابن مضاء.[7] واستدلُّوا على ذلك بقوله ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[8]، وقوله ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ﴾[9]، وقوله ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾[10]؛ ألا ترى أنَّ الأوثان كلها رجس، فأتى بـ«من» ليبين بما بعدها الجنس الذي قبلها، فكأنه قيل: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، أي: الرجس الوثني. وكذلك: الذين آمنوا الذين هم أنتم؛ لأنَّ الخطاب هو مع المؤمنين، فلذلك لم يُتصور أن تكون تبعيضية. وكذلك التقدير: مِن جبالٍ هي بَرَدٌ؛ لأنَّ الجبال هي البَرَد لا بعضها.

وقد أنكر ذلك أكثر أصحابنا[11]، وزعموا أنها لم ترد لهذا المعنى، ولا قام دليل على ذلك من لسان العرب. وكذلك قال من زعم أنها لا تكون إلا لابتداء

---

(١) ٣: ١٣٤.

(٢) سورة الكهف: الآية ٣١.

(٣) سورة الرحمن: الآيتان ١٤- ١٥.

(٤) منهم ابن خروف. شرح الجمل له ١: ٤٧٣ - ٤٧٤ والمالقي في رصف المباني ص ٣٨٨.

(٥) إعراب القرآن ٣: ٩٦.

(٦) شرح المقدمة المحسبة ص ٢٣٦.

(٧) من هنا إلى آخر هذه الفقرة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٩١.

(٨) سورة الحج: الآية ٣٠.

(٩) سورة النور: الآية ٥٥.

(١٠) سورة النور: الآية ٤٣.

(١١) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٩١ - ٤٩٢ وابن أبي الربيع في البسيط ٢: ٨٤٦.

الغاية. وقالوا[1] هي في قوله تعالى ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ لابتداء الغاية وانتهائها؛ لأنَّ الأوثان نحاس مصنوع أو ذهب أو غير ذلك، فليس الرِّجس ذاتها، ولا الجنس الذي صُنعت منه، وإنما وقع الاجتناب على عبادتها، ووصف بالرجس المعبود منها، وتكون مِنْ في الآية كهي في قولك: أخذته من التابوت ؛ ألا ترى أنَّ اجتناب عبادة الوثن ابتداؤه وانتهاؤه في الوثن.

/وأمَّا ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ﴾ فلا يتعين أن يكون الخطاب خاصًّا، بل يُقَدَّر الخطاب عامًّا للمؤمنين وغيرهم. وأمَّا ﴿مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ فـ﴿مِنْ جِبالٍ﴾ بدل من ﴿السَّماءِ﴾ بدل اشتمال، و﴿مِنْ بَرَدٍ﴾ بدل من ﴿جِبال﴾ بدل شيء من شيء، فيؤول التقدير إلى أن يكون المعنى: ويُنَزِّلُ مِن بَرَدِ السماء، فتكون مِنْ فيه للتبعيض. [٥: ٧٧/أ]

وأمّا ما استدلَّ به فـ«مِنْ» في ﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾ في موضع الصفة، فهي للتبعيض، وكذلك ﴿مِنْ سُنْدُسٍ﴾.

وأمَّا ﴿مِنْ صَلْصالٍ﴾، و﴿مِن مارِجٍ﴾ فلابتداء الغاية، أي: ابتداء خلق الإنسان من صلصال، وابتداء خلق الجانّ من مارِج.

وأمَّا ﴿مِن نارٍ﴾ فللتبعيض.

وأمَّا: أَخْزَى اللهُ الكاذبَ مِن زيدٍ وعمرو[2] - ففيها معنى التبعيض، وفيها معنى التبيين، وهي تلزم في اللفظ أو التقدير، وتلزم العطف في الظاهر، ولا تلزم في الضمير؛ لأنك تقول: مِنّا.

وقوله **وللتعليل** قال المصنف في الشرح[3]: «وبجيئها للتعليل كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾[4]، و﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ

---

(١) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٩١ - ٤٩٢.

(٢) انظر المثال في الكتاب ٢: ٤٠٢، ٤: ٢٢٥.

(٣) ٣: ١٣٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٩.

إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[1]، ومنه قول عائشة[2]: (فما أَستَطيعُ أن أَقضيَه إلا في شَعبانَ، الشُّغلُ مِن رسولِ الله، ﷺ)، وكقول الشاعر[3]:

ومُعْتَصِمٍ بالحَيِّ مِنْ خَشيةِ الرَّدَى سَيَرْدَى ، وغازٍ مُشْفِقٍ سَيَؤُوبُ»

انتهى. وقال الفرزدق[4]:

يُغضي حَياءً ، ويُغضَى مِن مَهابتِهِ فما يُكلَّمُ إلا حِينَ يَبتَسِمُ

ومنه: ماتَ مِن علَّته، وضَحِكَ مِن كَلامِ زيدٍ، وغَضِبَ مِمَّا قِيلَ له، ومنه ﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ ﴾[5]، أي: بسبب الجوع. ومَنْ لا يرى ذلك في الآية قال بالتضمين، أي: خَلَّصهم بالإطعام مِن جوع وبالأمن مِن خوف.

وقوله **وللبدل** قال المصنف في الشرح[6]: «التي للبدل كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾[7]، ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[8]، ومنه قولُ الشاعر[9]:

---

(١) سورة المائدة: الآية ٣٢.

(٢) هذا جزء من قول لها أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصيام: الباب (٢٥) ٢: ٨٠٢ - ٨٠٣، وهو: (عن أبي سَلَمَةَ، قال: سمعت عَائشَةَ - رضي الله عنها - تَقُولُ: كان يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ من رَمَضَانَ، فما أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إلا في شَعْبَانَ، الشُّغْلُ من رسول اللَّه - ﷺ - أو بِرَسُولِ اللَّه، ﷺ).

(٣) سليم القشيري. شرح المصنف ٣: ١٧٩ والبحر ٥: ٤٣٣ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٠٤.

(٤) تقدم البيت في ٦: ٢٣٢.

(٥) سورة قريش: الآية ٤.

(٦) ٣: ١٣٤.

(٧) سورة التوبة: الآية ٣٨.

(٨) سورة الزخرف: الآية ٦٠.

(٩) هو الراعي. الديوان ص ٢٤٢ [تحقيق راينهرت] وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٢ وشرح أبيات المغني ٥: ٣٢٥ - ٣٢٧ [٥٢٩]. المخاض: النوق الحوامل. والفصيل: ولد الناقة الذي فُصل عن أمه. والأفيل: الصغير. قال ابن الشجري: «وضع الفَصيل والأَفيل في موضع الفِصال والإفال». وآخره في المخطوطات: إفالا.

أَخَذُوا الْمَخاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا ، ويُكتَبُ لِلأَمِيرِ أَفيلا»

وقوله **وللمجاوزة** فتكون بمعنى عن. واستدلَّ على ذلك بعضهم[1] بقولِه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾[2] أي: عن ذكر الله، وقولِ العرب: حدَّثته من فلان، أي: عن فلان.

وقال المصنف في الشرح[3]: «ومجيئها للمجاوزة نحو: عُذْتُ منه، وأَنِفْتُ منه، وبَرِئتُ منه، وشَبِعتُ ورَوِيتُ. ولهذا المعنى صاحبتْ أَفْعَلَ التفضيل، فإنَّ القائل: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو - كأنه قال: جاوَزَ زيدٌ عمرًا في الفضل. وهذا أَولى مِن أن يقال: إنها لابتداء الارتفاع في نحو: أفضلُ منه، أو الانحطاط في نحو: شَرٌّ منه، كما زعم س[4]؛ إذ لو كان الابتداء مقصودًا لجاز أن تقع بعدها إلى. وقد أشار س إلى أنَّ ابتداء الغاية قد /يُقصد دون إرادة مُنْتَهًى، فقال[5]: (تقول: ما رأيتُه مُذْ يومين، فجعلتها غاية، كما قلت: أخذتُه مِن ذلك المكان، فجعلته غاية، ولم تُرد مُنْتَهًى). هذا نصه. [٥: ٧٧/ب]

والصحيح أنَّ مِنْ في نحو: أخذتُه مِن ذلك المكان، للمجاوزة؛ إذ لو كان الابتداء مقصودًا مع أخذتُ كما هو مقصود مع حَمَلتُ في قولك: حَمَلتُه مِن ذلك المكان - لصدقَ على استصحاب المأخوذ أخذٌ[6] كما يَصدق على استصحاب المحمول حَمل.

---

(١) رصف المباني ص ٣٨٩.

(٢) سورة الزمر: الآية ٢٢.

(٣) ٣: ١٣٤ - ١٣٥.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٥) الكتاب ٤: ٢٢٦.

(٦) أخذ: انفردت به ظ. وهو في شرح المصنف.

وأمّا مُذْ في: ما رأيتُه مُذْ يومين، ونحوه - فقد جعلها بعضهم بمعنى في[1]. وليس كذلك؛ لأنَّ المراد بما رأيتُه مُذْ يومين ونحوه نفيُ الرؤية في مُدَّة أنت في آخرها، والابتداء والانتهاء مقصودان، واليومان معيَّنان. ولو جيء بـ(في) مكان مُذْ لم يُفهم تعيُّن ولا ابتداء ولا انتهاء.

وقد تقع مِن موقع مُذْ في مثل هذا، كقول النبي - ﷺ - لفاطمة، رضي الله عنها: (هذا أَوَّلُ طَعامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ مِن ثلاثةِ أيام)[2]، فلو كان المجرور بمُذْ أو مُنذُ حاضرًا غير مثنًّى ولا مجموع صحَّ قَصدُ معنًى في، كقوله - عليه السلام - للمَلَكَينِ: (طَوَّفْتُماني مُذِ الليلةِ)[3]. انتهى.

وقد تقدَّم مذهب س ومذهب المبرد ومَن تبعه في «مِن» التي تكون مع أَفْعَل التفضيل[4]. وما ردَّ به المصنف على س هو قول ابن وَلَّاد. وقد ردَّ على ابن ولَّاد بأنه لا يَلزم من ذكر الابتداء ذكر الانتهاء، فقد لا تذكره، إما لكونك لا تعلم إلى أين انتهى، وإما لكونك لا تريد أن تخبر به، نحو: خرجَ زيدٌ مِن البصرة، وكذلك: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو، يكون الابتداء معلومًا والانتهاء مجهولاً، ويكون ذلك أمدح في حق المفضَّل؛ إذ لا يقف السامع على محلِّ الانتهاء.

وقال المصنف في الشرح[5] أيضًا: «وأشار أيضًا - يعني س - إلى قصد التبعيض بالمصاحبة أَفْعَلَ التفضيل، فقال في: هو أَفضَلُ مِن زيد: (فَضَّله على بعض، ولم يَعُمّ)[6].

---

(١) تقدم ذلك في ٧: ٣٤٢.

(٢) تقدم الحديث في ص ١١٨.

(٣) هذه رواية مسند أحمد ٥: ١٤، الحديث ٢٠١٧٧، [مؤسسة قرطبة]. وأخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب ما قيل في أولاد المشركين ٢: ١٠٥، بلفظ: (طوفتماني الليلةَ). د: (طوفتماني هذه الليلة). وكذا في ن، مع التنبيه إلى أنه في نسخة: مذ.

(٤) تقدم ذلك في ص ١٢١.

(٥) ٣: ١٣٦.

(٦) الكتاب ٤: ٢٢٥.

ويُبطل كون هذه للتبعيض أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض في موضعها. والثاني صلاحية كون المجرور بها عامًّا، كقولنا: اللهُ أَعظَمُ مِن كلِّ عَظيمٍ، وأَرْحَمُ مِن كُلِّ رَحيمٍ. وإذا بطَل كون المصاحبة أَفْعَلَ التفضيل لابتداء الغاية وللتبعيض تعيَّن كونها بمعنى المجاوزة كما سبق» انتهى.

وما ردَّ به على س لا يلزم؛ لأنَّ س لم يَدَّعِ في نحو زيدٌ أَفضَلُ مِن عمرٍو أنها للتبعيض فقط، إنما قال: «إنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض»، يعني حيث يمكن التبعيض. وتمثيله بقوله: هو أفضلُ مِن زيد، وقوله «فَضَّلَه على بعضٍ، ولم يَعُمّ» معناه: فَضَّلَه على زيد، وهو بعض من الناس. وهذا قول صحيح، لا شكَّ أنَّ زيدًا ليس بلفظ عامّ، وإنما هو بعض من عامّ.

وأمَّا كونها لا تَصلح مكان بعض فقريبًا من كلام المصنف قولُ ابن عصفور، قال: «الصحيح عندي أنَّ التبعيض ليس مفهومًا في أَفْعَلَ مِن، وإنما فُهم ذلك من جهة أنك إذا أدخلتَ مِن التي لابتداء الغاية /على الموضع الذي ابتدأ منه التفضيل [٥: ٧٨/أ] عُلم أنك لم تُرد التعميم في التفضيل؛ وإنما أردت أن تذكر الموضع الذي ابتدأت منه التفضيل، وليست كذلك طريقة مِن في إفادتها التبعيض، وإنما طريقها أن تدخل على اسم ما تريد بعضه؛ ألا ترى أنك إذا قلت قبضتُ مِن الدراهم أَفَدتَ بذلك أنك قبضتَ بعض ما دخلتْ عليه مِنْ؛ وهو الدراهم، وليست كذلك في: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو، لأنك لم تُرد بعض ما دخلتْ عليه مِنْ» انتهى كلام ابن عصفور.

ولم يُرد س إلا أنَّ ما دخلتْ عليه مِنْ ليس بعامّ، وأنك إذا أردتَ العموم حذفتَها، فما دخلتْ عليه مِن بعضٌ، لا أنها دلَّت على التبعيض فيما دخلتْ عليه، بل ما دخلتْ عليه هو البعض، فالتبعيض لفظ مشترك، يُراد به أنَّ ما دخلت عليه يكون بعضًا مِن عامّ، ويُراد به أنَّ ما دخلتْ عليه يكون عامًّا، فتفيد تسليط العامل على بعضه.

وأمَّا ما ذكره المصنف من امتناع أن تدلَّ على التبعيض، كقوله: اللهُ أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ - فهو قول المبرد[1] في رده على س ادعاءه أنها لا تخلو من التبعيض؛ واستدلاله أنك تقول: زيدٌ أفضلُ الناسِ أجمعين، و لم يَدَّعِ س أنها يصحبها التبعيض في كل مكان، بل قال ذلك حيث أمكن التبعيض، وهو قوله: هو أفضلُ مِن زيد، فزيدٌ بعض الناس، وإذا قلت زيدٌ أفضلُ مِن العُمَرَينِ فهما بعض الناس، وإذا قال أفضلُ مِن الرجال فقد فَضَّلَه على جماعةٍ معلومين، فإذا أراد العموم حَذف مِن، فقال: أفضلُ الرجالِ، وأفضلُ الناسِ، ولذلك جعل س[2] [مِنْ][3] في قولك أَفْعَلُ مِنْ لا يستغنى عنها، يريد: إذا أُريدَ معنى التبعيض، فإذا أُريد العموم حُذفت مِنْ كقولهم: هو أَكْذَبُ مَنْ دَبَّ ودَرَجَ[4].

وقوله **وللانتهاء** قال المصنف في الشرح[5]: «وبجيء مِن للانتهاء كقولك: قَرُبتُ منه، فإنه مساوٍ لقولك: تَقَرَّبتُ إليه. وقد أشار س إلى أنَّ مِنْ معاني (مِن) الانتهاء، فقال[6]: (وتقول: رأيتُه من ذلك الموضع، فجعلتَه غاية رؤيتك كما جعلتَه غاية حين أردت الابتداء). قال ابن السراج[7]: (وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت: رأيتُ الهلالَ مِن موضعي - فـ(مِن) لك، وإذا قلت: رأيتُ الهلالَ مِنْ خَلَلِ السحاب[8] - فـ(مِن) للهلال، فالهلال غاية لرؤيتك، فلذلك جعل س مِن غايةً في قولك: رأيته من ذلك الموضع)» انتهى.

---

(١) الانتصار ص ٢٥٦.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٣) من: تتمة يقتضيها السياق.

(٤) إصلاح المنطق ص ٣١٥، أي: هو أكذب الأحياء والأموات. دبَّ: مشى. ودرجَ: مات.

(٥) ٣: ١٣٦.

(٦) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٧) الأصول ١: ٤١١.

(٨) الخلل: منفرج ما بين كل شيئين، وخلل السحاب: مخارج الماء منه.

ومَن أثبت لـ«مِنْ» هذا المعنى - وهم الكوفيون - استدلَّ عليه بقول الشاعر[1]:

أَأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيلَى ابْتِكارا وشَطَّتْ على ذي نَوًى أنْ تُزارا

المعنى: أأزمعتَ إلى آل ليلى. وبقول العرب: شَمِمْتُ الرَّيحانَ مِن الطريقِ، ورأيتُ الهلالَ مِنْ خَلَلِ السَّحابِ، فـ«مِنْ» لانتهاء الغاية؛ لأنَّ الشَّمَّ لم يبتدئ من الطريق، ولا الرؤية ابتدأت من خَلَل السحاب، إنما ابتدأا من غيرهما، وانتهيا إليهما. ويُبين ذلك أنك/تقول: شممتُ الريحانَ مِن داري مِن الطريق، ورأيتُ الهلالَ مِن داري مِن خَلَلِ السحاب، فـ«مِن» الأولى للابتداء، والثانية للانتهاء[2]. [٥: ٧٨/ب]

وقد رَدَّ أصحابنا هذا المعنى، وقالوا: لا تكون لانتهاء الغاية، فأمَّا تأويل المصنف على س، وأنه أشار إلى أنها للانتهاء - فليس س مصرِّحًا بأنها للانتهاء، إنما قال: «جعلتَه غايةَ رؤيتك»، ومعناه أنه محلّ لابتداء الفعل وانتهائه معًا. وكذلك: أخذتُه مِن زيد، زيدٌ أيضًا هو محلُّ ابتداء الأخذ وانتهائه معًا. فتحصَّل مِن هذا أنَّ مِنْ تكون في أكثر الموضع لابتداء الغاية فقط، وفي بعض المواضع لابتداء الغاية وانتهائها معًا.

وأمَّا البيت فخُرِّجَ على أنَّ المعنى: أَأَزْمَعتَ مِن أجلِ آل ليلى ابتكارًا؟ لأنه إذا أَزمع ابتكارًا إليهم فقد أزمعَه مِن أجلهم، وحذفُ المضاف لدلالة المعنى سائغ.

وأمَّا قولهم[3]: شَمِمتُ الرَّيحانَ مِن داري مِنَ الطريق، ورأيتُ الهلالَ مِن داري مِن خَلَلِ السَّحابِ - فتأوَّلُوه على أنَّ كلاًّ منهما لابتداء الغاية، فتكون الأُولى لابتداء الغاية في حقِّ الفاعل، والثانية لابتداء الغاية في حقِّ المفعول؛ ألا ترى أنَّ ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل إنما كان في داره، وأنَّ ابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنما كان في خَلَل السحاب؛ لأنَّ الرؤية إنما وقعت بالهلال وهو في خَلَل

---

(١) هو الأعشى. الديوان ص ٩٥. الابتكار: الرحلة في الصباح المبكر. وشطَّت: بعُدت.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ١: ٤٧٤.

(٣) هذه المسألة كلها في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٩٠ - ٤٩١.

السحاب. وكذلك أيضًا ابتداء وقوع الشمِّ إنما كان مِن الدار، وابتداء وقوعه بالريحان إنما كان مِن الطريق؛ لأنَّ الشَّمَّ إنما تسلَّط على الريحان وهو في الطريق.

ونظير هذا ما جاء في بعض الأثر: (كتب أبو عبيدة بن الجَرَّاح إلى عمرَ بالشام: الغَوثَ الغَوثَ)[1]، وأبو عبيدة لم يكن في وقت كتبه بالشام، بل الذي كانَ بالشام عمر، فـ«بالشام» ظرف للفعل بالنظر إلى المفعول؛ لأنَّ الكَتب إلى عمر إنما كان وعمرُ بالشام.

وزعم بعض النحويين[2] أنَّ مِنَ الطريق، ومِن خَلَلِ السحاب - مِنْ فيهما لابتداء الغاية، إلا أنه جَعل العامل محذوفًا، وليس شَمِمتُ، ولا رأيتُ، وتقديره: كائنًا مِن الطريق، وظاهرًا مِن خَلَلِ السحاب.

قال السُّهَيليّ: «ولا حجة في قولهم: شَمِمتُ الريحانَ مِن الطريق، ورأيتُ الهلالَ مِن خَلَلِ السحاب؛ لأنَّ معنى الكلام أنَّ الريحان شُمَّ مِن الطريق حتى شَمِمتَ رائحتَه، وأنَّ الهلال لاحَ مِن خَلَلِ السحاب حتى نظرتَ إليه» انتهى. فكأنه قال: نامًّا أو فائحًا مِن الطريق، ولائحًا من خَلَلِ السحاب.

ورَدَّ هذا التأويل بعضُ أصحابنا[3] بأنَّ المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه إنما يكون مما يناسب معناه الحرف؛ و«مِن» الابتدائية لا يُفهم منها الكون ولا الظهور، فلا ينبغي أن يجوز حذفهما منه.

وقوله **وللاستعلاء** قال المصنف في الشرح[4]: «وقد جاء مِنْ بمعنى على في قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾[5]، كذا قال أبو الحسن الأخفش[6]» انتهى. والأحسن ألاَّ يُضمن الحرف /معنى الحرف، ويُضمن الفعل [٥: ٧٩/أ]

---

(١) الأصول ٢: ٥٢، ولفظه: «كتب عمر إلى أبي عبيدة بالشام ...».

(٢) هو الشلوبين كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٨٩٤.

(٣) هو ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٤٩١.

(٤) ٣: ١٣٦ - ١٣٧.

(٥) سورة الأنبياء: الآية ٧٧.

(٦) معاني القرآن له ص ٤٦، ١٣٣.

معنى الفعل، فتكون مِنْ على بابها، ويكون التقدير[1]: ومنعناه بالنصر من القوم الذين كذَّبوا بآياتنا. وهذا الذي ذكره عن الأخفش هو قول الكوفيين[2] وبعض اللغويين[3].

وقوله **وللفصل** قال المصنف في الشرح[4]: «وأشرتُ بذكر الفصل إلى دخولها على ثاني المتضادَّين، نحو ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[5]، و﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[6]، ومنه قولُ الشاعر[7]:

إذا مـــا ابتـــدأتَ امـــرأً جـــاهلاً ... بِبِـــرٍّ فقَـــصَّرَ عـــن فِعْلِـــهِ

ولم تَـــرَهُ قـــابلاً للجميـــلِ ... ولا عَـــرَفَ العـــزَّ مِـــن ذُلِّـــهِ

فـــسُمْهُ الهـــوانَ ، فـــإنَّ الهـــوانَ ... دَواءٌ لِـــذي الجَهـــلِ مِـــن جَهْلِـــهِ»

انتهى. ومنه: لا يَعرف قَبِيلاً مِن دَبِير. وليس من شرطها الدخول على المتضادَّين، بل تدخل على المتشابهين، تقول: لا يَعرف زيدًا مِن عمرو.

وقوله **ولموافقة الباء** هذا قول كوفيّ[8]. قال المصنف في الشرح[9]: «﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[10]، قال الأخفش[11]: (قال يونس: أي: بِطَرْفٍ

---

(١) التفسير البسيط للواحدي ١٥: ١٣١ - ١٣٢ والتبيان للعكبري ٢: ٩٢٣.

(٢) الأزهية ص ٢٩٣.

(٣) نسب الواحدي هذا القول في التفسير البسيط ١٥: ١٣٢ لأبي عبيدة.

(٤) ٣: ١٣٧.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٢٠.

(٦) سورة آل عمران: الآية١٧٩.

(٧) كتاب بغداد لأحمد بن طاهر الكاتب ص ٧٠ [دار الجنان] وإعتاب الكتاب ص ١٤٨ والبصائر والذخائر ٤: ١٢١ والتذكرة الحمدونية ٥: ٦٠، ٢١٤ - ٢١٥.

(٨) الأزهية ص ٢٩٣.

(٩) ٣: ١٣٧.

(١٠) سورة الشورى: الآية ٤٥.

(١١) معاني القرآن ص ٤٧١.

خَفِيٌّ، كما تقول العرب: ضربتُه في السيف، أي: بالسيف)) انتهى. يريد أنهم جعلوا مِنْ بمعنى الباء كما جعلوا في بمعنى الباء. ولا حجة لما قاله يونس؛ إذ يحتمل أن تكون فيه مِنْ لابتداء الغاية، أي: ابتداء نظرهم هو من طَرْف خفيّ.

وقوله **ولموافقة في** وهذا قول كوفيّ أيضًا. قال المصنف في الشرح[1]: ((أشرتُ إلى نحو قول عديّ بن زيد[2]:

عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إنْ مَنَعتَهُ مِنَ اليومِ سُؤْلاً أنْ يُيَسَّرَ في غَدِ))

انتهى. ولا حجة في ذلك؛ إذ يجوز أن تكون مِن للتبعيض على حذف مضاف، أي: إن مَنَعتَه سُؤلاً من مسؤولات اليوم أو من مسؤولاتك اليوم، يعني: من الأشياء التي تُسأَلُها اليوم.

وزعم بعض النحويين[3] أنَّ مِنْ تكون بمعنى في، وجعلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[4]، أي: في الأرض.

وزعم أبو عبيدة أنها تقع بمعنى عند، وجعلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾[5].

ولا حجة في شيء من ذلك؛ إذ يحتمل التأويل.

وزعم السيرافيّ[6] والأعلم[7] وابن طاهر وابن خروف أنَّ((مِن)) إذا كان بعدها ((ما)) كانت بمعنى رُبَّما، وزعموا أنَّ س يُشير بهذا لهذا المعنى كثيرًا في كلامه، كقوله في ((باب ما يكون في اللفظ من الأعراض)): ((اعلمْ أنهم مما يَحذفون))[8].

---

(١) ٣: ١٣٧.

(٢) الديوان ص ١٠٧.

(٣) الأزهية ص ٢٩٣.

(٤) سورة الأحقاف: الآية ٤.

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٠. مجاز القرآن ١: ٨٧.

(٦) شرح الكتاب ٢: ٧٥ - ٧٦، وفيه بيت أبي حية التالي.

(٧) النكت له ١: ١٣١، وليس فيه بيت أبي حية التالي.

(٨) الكتاب ١: ٢٤.

وكان الأستاذ أبو علي لا يرتضي هذا المذهب لكون س إذا ذَكر«مما» إنما يريد التكثير، فلا يَحسُن إذ ذاك استعمال رُبَّ إذ كان معناها يناقض المراد.

[٥: ٧٩/ب] واحتج الذاهبون إلى ذلك بأنه قد سُمع ذلك منهم، قال[١]:/

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبةً على وَجْهِهِ ، تُلْقي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ

قالوا: المعنى: لَرُبَّما.

وخرَّج الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك على أنَّ «ما» مصدرية، و«من» لابتداء الغاية، وكأنهم خُلقوا من الضرب لكثرة ما يقع منهم، كما قال تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[٢]، جُعل كأنه مخلوق من العَجَل لكثرة وقوع العَجَل منهم.

فأمَّا قولُ الشاعر[٣]:

نَصَحتُ أبا زيدٍ ، فـأَدَّى نَـصيحةً إليَّ ، ومِمَّـا أنْ تَغُـرَّ النَّـصائحُ

وقولُ الآخر[٤]:

ألا غَنِّيـا بالقادسـيَّةِ ، إنَّنـا على النَّأيِ مِمَّا أنْ أُلِمَّ بِهـا ذِكْـرا

فلا يمكن أن تكون ما مصدرية لأجل أنْ، قالوا: فمعناها رُبَّما.

وتأوَّلَه مَن منعَ ذلك على أنَّ ما نكرة موصوفة بالمنسبك من أنْ وما بعدها، وهو مصدر، كأنه قال: إننا على النأي مِن شيءٍ إلمامٍ بها ذكرُه، فجعلهم من إلمامهم ذكرًا لكثرة إلمامهم. وكذلك النصيحة للإنسان تَشُقُّ عليه، فكأنَّ النصح مخلوق مما يَشُقُّ على الإنسان.

---

(١) هو لأبي حية النميري في الكتاب ٣: ١٥٦. وانظر تخريجه في الشيرازيات ص ٤٩٠.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٣٧.

(٣) تقدم البيت في ٣: ١٣٧.

(٤) البيت بلا نسبة في المقتضب ٤: ١٧٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٧٦، وصدره فيهما: «ألا غنيا بالزاهرية إنني».

وهذا التأويل بعيد، ولا يجوز الوصف بأنْ والفعل، لا يجوز: مررتُ برجلٍ أنْ يصومَ، تريد: برجلٍ صَومٍ. وعِلَّة ذلك أنَّ الوصف بالمصدر هو على سبيل المجاز، ونيابة أنْ والفعل عنه مجاز، فكثُر التجوز، فلذلك امتنع.

والأَولى أنَّ ما مصدرية، وجمع بينها وبين أنِ المصدرية لاختلاف لفظيهما، وذلك في الشعر كما جاء قوله[1]:

فأَصبَحنَ لا يَسأَلْنَنِي عَنْ بِما بِهِ .....

وإذا جمعوا بين حرفي الجر مع كونهما عاملين فلأنْ يَجمعوا بين ما لا عمل له - وهو ما المصدرية - وما له عمل - وهو أنْ - أَولى.

وقوله **وتزاد لتنصيص العموم أو لمجرد التوكيد بعد النفي أو شبهه جارّةً نكرةً** أمَّا ما تزاد لتنصيص العموم فهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو رجل وامرأة وغيرهما، فإذا قلت ما قامَ رجلٌ احتمل نفي الجنس على سبيل التعميم، أي: لم يقم فرد من أفراد الرجال لا واحد ولا أكثر. واحتمل أن يكون النفي سُلِّطَ على رجل بقيد الوحدة، فعلى الأول تقول: ما قام رجلٌ بل امرأةٌ، وعلى الثاني تقول: ما قام رجلٌ بل اثنان، فإذا أدخلت مِن زال احتمال نفي الوحدة، ولذلك يُخَطَّأ من قال: ما قام مِن رجلٍ بل اثنان، ودلَّ دخولها على أنه أريد النفي العام.

وأمَّا ما تزاد لمجرد التوكيد فهي الداخلة على نكرة لم تُستعمل إلا في النفي العام أو ما يشبهه، نحو أَحَد الموضوع لعاقل، ودَيَّار وطُوريّ، وقد تقدَّمتْ في باب العدد في آخر الفصل الثاني منه[2]، فدخولها فيه إنما هو لمجرد التوكيد؛ لأنَّ النفي العامّ لا يُفهَم بدونها.

---

(١) تقدم في ٤: ٢٥٨.

(٢) تقدمت في ٩: ٣٢٩ - ٣٣٨.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وأشار س إلى أنَّ مِن الزائدة قُصد بها التبعيض؛ لأنه قال بعد تمثيله بما أتاني مِن رجلٍ: (أدخلت مِن لأنَّ هذا موضع تبعيض، فأراد أنه /لم يأت بعض الرجال)[2]، هكذا قال، يريد أنَّ مِن دلَّت على شمول الجنس، [٥: ٨٠/أ] فلكلٍّ بعض منه قسط من المنسوب إلى جميعها، فالتبعيض على هذا التقدير مقصود. وهذا غير مرضيّ؛ لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض. وإنما المقصودُ بزيادة مِن في نحو ما أتاني مِن رجلٍ جَعلُ المجرور بها نصًّا في العموم، وإنما تكون للتبعيض إذا لم يُقصد عموم، وحَسُن في موضعها بعض، نحو ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾[3] الآية، و﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[4]، و﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾[5]، وقد صرح س بهذا المعنى، فقال[6]: (وتكون للتبعيض، نحو: هذا منهم، كأنك قلت: هذا بعضهم)» انتهى.

وما فهمه الشارح المصنف عن س ليس بصحيح؛ لأنَّ س لم يُرد بقوله «لأنَّ هذا موضع تبعيض» أنه حين زيدت كان الكلام بزيادتها استفيد منه[7] التبعيض[8]، وإنما يريد أنها زيدت ناصّة على العموم؛ لأنَّ الكلام قبل الزيادة كان يُفهَم منه التبعيض، ولم يكن نصًّا على العموم كما هو بزيادتها. وقد يمكن إجراء لفظ س على ظاهره، فيكون قوله«لأنَّ» تعليلاً لدخول مِن الزائدة، وأنها يُستفاد من دخولها

---

(١) ٣: ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ٨. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

(٥) سورة فاطر: الآية ٣٢.

(٦) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٧) د، ن: بها. وفوقه في ن: منه.

(٨) زيد هنا في المخطوطات: بزيادتها. والصواب حذف هذه الكلمة كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٨٩٩ حيث ذكر نص أبي حيان هذا.

التبعيض، فإذا قلت ما قام مِن رجلٍ كان نفيًا لجنس الرجال أن يقوم أو يقوم منه شيء، فكأنك قلت: ما قام بعضُ الرجالِ في حالٍ مِن الأحوال لا وحده ولا مع غيره.

وتقسيم المصنف وغيره «مِن» هذه الزائدة إلى أنها تكون لاستغراق الجنس ولتأكيد استغراق الجنس ليس مذهب س؛ بل قولك: ما جاءني مِن أحدٍ، وما جاءني مِنْ رجلٍ، مِنْ في الموضعين لتأكيد استغراق الجنس. وهذا هو الصحيح؛ لأنَّ مِنْ لم تدخل في قولك ما جاءني مِن رجلٍ إلا على قولك: ما جاءني رجلٌ، المراد به استغراق الجنس.

وزعم علي بن سليمان أنَّ «مِن» الزائدة لابتداء الغاية، فإذا قلتَ ما قام مِنْ رجلٍ ابتدأتَ النفي من هذا النوع دون غيره، ثم عرض لها - وإن كانت لابتداء الغاية - أن يُقتَصر بها على هذا النوع.

وقال أبو العباس[1] في ما جاءني مِن رجلٍ: لا ينبغي أن يقال فيها زائدة؛ لأنَّ الزائد لا يفيد معنًى، و«مِنْ» هنا تفيد استغراق الجنس، فإنك إن حذفتَها احتمل الكلام وجوهًا، و لم يكن نصٌّ على استغراق الجنس، فإذا قلت ما جاءني مِن أحدٍ فهي زائدة؛ لأنك إذا حذفتَها لم تُخِلّ بمعنًى.

قال ابن هشام: وهذا الذي ذكره صحيح، إلا أنها لَمَّا كان العامل يطلب موضعها و لم تكن معدِّية جعلها س بهذا الاعتبار زائدة.

وقوله **بعدَ نَفيٍ أو شِبهِه جارَّةً نكرةً مبتدأً وفاعلاً ومفعولاً به** يريد بقوله «بعد نفي» سائر أدوات النفي لم ولَمَّا وما ولا ولن وإنْ. وشِبه النفي يريد به النهي، وحرفه كما تقرَّر لا، والاستفهام، وليس ذلك عامًّا في جميع أدواته، إنما يُحفظ ذلك مع هل، وفي إلحاق الهمزة بها نظر، ولا أحفظه من /لسان العرب، ولو قلت: [٥: ٨٠/ب]

---

(١) المقتضب ١: ٤٥، ٤: ١٣٧، ٤٢٠.

كيفَ تضربُ مِن رجلٍ؟ أو: أينَ تضربُ مِن رجلٍ؟ أو: كيفَ خرج من ضيف أتاك؟ لم يجز.

وذكره **جارَّة نكرة** هذا مذهب جمهور البصريين، وهو أنَّ لزيادتها شرطين:

أحدهما: أن يكون الكلام غير موجب، ويعنون به النفي والنهي والاستفهام على ما شرحناه.

والثاني: أن يكون المجرور بها نكرة.

ومثال زيادتها في المبتدأ ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[1]، [2]:

.... ألا لا مِنْ سَبيلٍ إلى هِندِ

إلا أنَّ زيادتها بعد لا في المبتدأ قليلة، بخلاف ما. ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾[3].

ومثال زيادتها في الفاعل ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[4]، وهل قام مِن رجلٍ؟ ولا يَقُمْ مِن أحدٍ.

وحكم اسم كان وأخواتها حكم الفاعل، فتقول: ما كان مِن أحدٍ قائمًا، وليس مِن رجلٍ قائمًا، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾[5].

ومثال زيادتها في المفعول ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾[6]، ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[7]، ولا تضربْ مِن أحدٍ.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٥٩.

(٢) تقدم في ٥: ٢٢٢.

(٣) سورة فاطر: الآية ٣.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٢.

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٩١.

(٦) سورة إبراهيم: الآية ٤.

(٧) سورة مريم: الآية ٩٨.

وشملُ قوله المفعول ما سُمِّيَ فاعله، وما لم يُسَمَّ فاعله، والمفعولَ الأول والثاني من باب أعطى، والأولَ من باب ظنَّ، والأولَ من باب أعلمَ. وفي دخولها على ثاني أعلمَ نظر، ولا تدخل على ثاني ظنَّ، ولا على ثالث أَعلمَ، ولا على خبر كان وأخواتها. وتدخل على المُتَّسَع فيه من ظرف ومصدر، نحو: ما ضُرِبَ مِنْ ضربٍ شديدٍ، وما سيرَ مِن مِيلٍ، وما صِيمَ من يومٍ.

فرع: إذا قلت: قلَّما يقولُ ذلك رجلٌ، وقلَّما أضربُ رجلاً - إن جعلتَ قلَّما مقابلة كَثُرَ ما لم يَجُز دخول مِنْ على رجل؛ لأنَّ الكلام موجب، وإن جعلتَ قلَّما للنفي المحض جاز زيادة مِنْ؛ لأنَّ الكلام غير موجب، واستعمال قلَّما بالوجهين شائع في كلام العرب.

وزعم بعض البصريين أنها تزاد في الشرط[1]، فيجري مجرى النفي والنهي والاستفهام، ويكون ما تدخل عليه نكرة كهي مع تلك، فتقول: إنْ قام مِنْ رجلٍ قامَ عمرٌو، وإنْ ضربتَ مِنْ رجلٍ ضربَك. وحُجَّته أنَّ الضرب غير واقع، كما أنه كذلك في: ما ضربتُ رجلاً.

والصحيح المنع؛ لأنه وإن لم يكن واقعًا مفروض الوقوع، ولا يمكن أن يفرض إلا ما لا تناقض فيه، فيصير المعنى إن قُدِّر وقوع هذا الخبر: الذي هو قام مِن رجلٍ قامَ عمرٌو، و«قامَ مِن رجلٍ» لا يمكن؛ لِما قاله بعض أصحابنا من أنه يلزم اجتماع الضدين في الواجب، على ما يتضح عند بيان اشتراط الشرطين عند جمهور أهل البصرة.

فإن كان فعل الشرط منفيًّا، أو كان قد دخل على النفي ما صيَّره تقريرًا - فيحتاج في دخول مِن على النكرة - أي في سياق ذلك - إلى نظر، والذي يظهر المنع.

---

(١) ذكر هذا القول ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٨٧ غير منسوب، ولم يجزه.

وزعم لُكْذة - ويقال لُغْذة - الأصبهاني - واسمه [الحسن بن عبد الله أبو علي][1] - أنَّ «مِنْ» في قول الهذلي[2]:

فما العَمْرانِ مِنْ رَجْلَيْ عَدِيٍّ وما العَمْرانِ مِنْ رَجْلَيْ فِئامِ

زائدة، وأنَّ هذا لا يجوز، وأنه منحول، وليس من شعر الهذلي. قال: لأنه لا يقال: ما زيدٌ مِن رَجلِ الحرب، ولا: ما زيدٌ مِن رَجْلَي الحرب. وعلة منعه لذلك اعتقاده أنّ مِنْ زائدة في خبر المبتدأ /إن كانت «ما» تميمية، أو في خبر «ما» إن [٥: ٨١/أ] كانت حجازية، و«مِن»[3] لا تزاد في الخبر.

وما ذهب إليه في البيت لُكْذة غير صحيح؛ لأنه بناه على أنَّ «ما» نافية، وهو خلاف ما قصد الشاعر؛ لأنه قصد المدح، فكيف تكون نافية؟ فيصير إذ ذاك هجوًا، وإنما «ما» هنا استفهامية، معناها التعجب والتعظيم والتفخيم للشأن، كقولك: عبدُ الله ما عبدُ الله، تريد: أيُّ رجلٍ عبدُ الله، وكذلك أراد الشاعر: أيُّ رَجْلَيْ عَدِيٍّ، وأيُّ رَجْلَيْ فِئامِ العَمْران، و«مِنْ» هنا نظيرها في قول الشاعر[4]:

يا سَيِّدًا ، ما أنتَ مِنْ سيِّدٍ مُوَطَّأِ الرَّحْلِ ، رَحيبِ الذِّراعْ

فـ«مِنْ» داخلة على التمييز؛ إذ يجوز: يا فارسًا ما أنتَ فارسًا، و«عَدِيّ» في بيت الهذلي في معنى العُداة، كما قال الشَّنْفَرَى[5]:

له وَفْضةٌ ، فيها ثلاثونَ سَيْحَفًا إذا ما رَأَتْ أُولَى العَدِيِّ اقْشَعَرَّتِ

وزعم بعض النحويين[6] أنَّ «مِنْ» إذا دخلت على قبلُ وبعدُ تكون زائدة، وزعم أنَّ المعنى بسقوطها وثبوتها واحد. وليس كما زعم، بل المعنى مختلف، فإذا

---

(١) سقط من ن. وموضعه بياض في ك، د. وأتت الرطوبة على هذا الموضع في ط.

(٢) هو مَعْقِل بن خُوَيلد. السكري ١: ٣٧٩. رَجْل: جماعة راجِل. وفئام: جماعة.

(٣) الذي في المخطوطات: وما.

(٤) تقدم البيت في ٩: ١٠٥.

(٥) تقدم البيت في ٣: ٣٤. العَدِيّ: الذين يعدون قُدَّام الخيل.

(٦) هو ابن مالك كما في شرح التسهيل ٣: ١٤٠. وقد نص عليه أبو حيان في الارتشاف ٤: ١٧٢١، ونص على أنه تقدَّمه إلى ادِّعاء زيادتها فيهما غيره من النحاة.

قلت جئتُ مِن قَبلِ زيدٍ كان مجيئك مبتدأً من الزمان المتعقِّبه زمان مجيء زيد، فإذا قلت جئتُ قبلَ زيدٍ كان مجيئك سابقًا على مجيء زيد، واحتمل أن يكون تعقبه زمان مجيء زيد، أو كان بينهما مهلة كثيرة أو قليلة؛ لأنه يدلُّ على مطلق السبق. وإذا قلت جئتُ مِن بعدِ عمرٍو ابتدأ مجيئك من الزمان المتعقِّب زمان مجيء عمرو، وإذا قلت جئتُ بعدَ عمرٍو احتمل أن يتعقب وأن يتأخر بمهلة كثيرة أو قليلة، فـ«مِنْ» لابتداء الغاية في القبلية والبعدية، فلو جاء شخص ظهرًا وآخر عصرًا حَسُن فيه قبلُ وبعدُ، ولم يحسن مِن قبلُ ولا مِن بعدُ؛ إذ لا اعتقاب في الزمانين.

وقوله **ولا يَمتنع تعريفُه ولا خُلُوُّه مِن نفيٍ أو شِبهِه وِفاقًا للأخفش** وافق المصنفُ الأخفش، وذكر جملة ما استدلَّ به لهذا المذهب في شرحه نثرًا ونظمًا، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[1]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾[2]، ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[3]، ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[4]، ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾[5]، وفي البخاري من كلام عائشة (أنَّ رسول الله - ﷺ - كان يصلِّي جالسًا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحوًا مِن كذا)[6]، هكذا ضبط بخط من يعتمد. أي: ولقد جاءكَ نبأُ، ويُحَلَّونَ أَساوِرَ، ويُكَفِّرُ عنكم سَيِّئاتِكم، يَغْفِرْ لكم ذُنوبَكم، تَجري تحتَها، فإذا بقيَ قراءته نحوًا من كذا. وقال عمر بن أبي ربيعة[7]:

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٣٤.

(٢) سورة الكهف: الآية ٣١.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

(٤) سورة الأحقاف: الآية ٣١.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٥.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة: باب إذا صلى قاعدًا ثم صحَّ أو وجد خفَّة تَمَّم ٢: ٤١، وروايته: (نحوٌ)، بالرفع. ومسلم في ١: ٥٠٥، وروايته: (بقي من قراءته قدرُ ما يكون)، وكذا في كتب السنن التي روي فيها. ورواية أبي حيان في شرح المصنف، وهي في المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم ٢: ٣٢٧ [دار الكتب العلمية].

(٧) الديوان ص ١٧٥ وشرح أبيات المغني ٥: ٣٢٩ - ٣٣٣ [٥٣١].

ويَنمـــي لهـــا حُبُّهـــا عِنـــدَنا فما قالَ مِـــنْ كاشِـــحٍ لَـــمْ يَـــضِرْ

وقال جرير[1]:

لَمَّا بَلَغْتُ إمامَ العَدلِ قُلْتُ لَهُمْ قد كانَ مِنْ طُولِ إدلاجٍ وتَهْجِيرِ

/وقال آخر[2]: [٥: ٨١/ب]

وكنتُ أَرى كالموتِ مِنْ بَينِ ساعةٍ فكَيفَ بِبَينٍ كانَ مَوْعِدَهُ الحَشْرُ

وقال آخر[3]:

يَظَلُّ بـــهِ الحِرْبـــاءُ يَمْثُـــلُ قائمًـــا ويَكْثُرُ فيـــه مِـــنْ حَـــنينِ الأَبـــاعِرِ

أي: فما قال كاشحٌ، وقد كان طولُ إدلاج، وكنتُ أَرى بينَ ساعةٍ، ويَكثُرُ فيه حَنين [الأباعر][4].

ورأى زيادةَ «مِنْ» في الإيجاب الكسائيُّ، وخرَّج عليه «إنَّ مِنْ أشدِّ الناسِ عذابًا المصوِّرون»[5]. وابنُ جنِّيْ، وخَرَّجَ عليه قراءة ابن هُرْمُز ﴿لَمَا ءَاتَيْنَكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾[6]، تقديره عنده: لَمِن ما، فأُدغمت نون مِن في ميم ما، فاجتمعت ثلاث ميمات، فحُذفت ميم مِن، وبقيت الثانية التي كانت نونًا مدغمة في ما. انتهى ما لُخِّص من شرح المصنف.

---

(١) الديوان ص ١٤٧.

(٢) هو سَلَمة بن يزيد الجُعْفيّ. الحماسة ١: ٥٣٦ [٣٨٦] والحماسة البصرية ٢: ٧٠٩ [٥٣٣]، وفيهما تخريجه.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٣٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ٧٩٩. الحرباء: ذكر أم حُبَين، وهو حيوان بري له سنام كسنام الجمل.

(٤) الأباعر: ليس في المخطوطات، وهو في شرح المصنف.

(٥) تقدم الحديث في ٥: ٣٢، ٤٦ - ٤٧، وتَمَّ مذهب الكسائي في زيادة مِن. وهذه الرواية في صحيح مسلم ٣: ١٦٦٧ وسنن النسائي، ولفظه عند مسلم: (إنَّ مِن أشدِّ أهلِ النارِ يومَ القيامةِ عذابًا المُصَوِّرون).

(٦) سورة آل عمران: الآية ٨١. المحتسب ١: ١٦٤.

وأمَّا الكوفيون فاختلف النقل عنهم: فقال بعض أصحابنا[1] عنهم: إنها تزاد في الواجب وغيره بشرط أن يكون مجرورها نكرة، وحكَوا عن العرب مِن زيادتها في الواجب: قد كان مِنْ مطرٍ، وقد كان مِنْ حَديثٍ فَخَلِّ عني، أي: كان مَطَرٌ، وقد كان حَديثٌ.

وقال الكسائي[2] وهشام: مِنْ زائدة في قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[3]، ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[4]، و﴿يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[5]، ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾[6]، كما قال الأخفش[7]، فلم يشترطا أن يكون المعمول نكرة. ووافقهم الفارسي[8] على زيادتها في قوله: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[9]، أي: جبالاً فيها بَرَدٌ.

وجعل أبو عبيدة في «المجاز»[10] له «مِنْ» زائدة في قوله: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[11]، أي: خيرٌ مِن ربكم. واستُدلَّ[12] أيضًا على زيادتها بغير الشرطين بقوله: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[13].

وما احتُجَّ به لهم لا حجة فيه:

---

(١) هو ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٤٨٥، وفيه الأمثلة التي ذكرها أبوحيان.

(٢) المسائل البغداديات ص ٢٤٢.

(٣) سورة الأحقاف: الآية ٣١، وسورة نوح: الآية ٤.

(٤) سورة محمد: الآية ١٥.

(٥) سورة النور: الآية ٣٠. ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ﴾.

(٦) سورة الفتح: الآية ٢٩.

(٧) معاني القرآن ص ٩٩، ٢٢٣، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠.

(٨) المسائل البغداديات ص ٢٤١ - ٢٤٤.

(٩) سورة النور: الآية ٤٣.

(١٠) مجاز القرآن ١: ٤٩.

(١١) سورة البقرة: الآية ١٠٥

(١٢) معاني القرآن للأخفش ص ٢٥٤.

(١٣) سورة المائدة الآية ٤.

أمَّا ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ﴾ فالفاعل مضمر، أي: ولقد جاءك هذا النبأُ، و﴿مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ في موضع الحال، أي: كائنًا من نبأ المرسلين؛ لأنَّ قبله: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا﴾[1]، فأخبره تعالى أنَّ هذا النبأ الذي جاءك هو من نبأ المرسلين، فتأسَّ بما جرى لهم.

وأمَّا ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ فـ(مِنْ) للتبعيض.

وأمَّا ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾، و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ - فالذي يُكفَّر بعض السيئات، والذي يُغْفَر بعض الذنوب؛ لأنَّ ما كان فيه تبعة لآدمي لا يُكفَّر، ولأنَّ المغفور بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الإسلام، وذلك بعض الذنوب، فـ(مِنْ) فيهما للتبعيض.

وكذا هي للتبعيض في ﴿أَن يُنَزِّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾، إذ أصله: أن يُنَزِّلَ اللهُ عليكم من خير، أي: بعضًا من خير، ثم بُني للمفعول، وأُقيم المجرور مقام الفاعل، وجُعل الظاهر بدلاً من الضمير لَمَّا حُذف الظاهر الذي كان يعود عليه الضمير، وهو اسم الله.

وكذا هي للتبعيض أيضًا في ﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾؛ لأنه لا يمكن / أن يأكل [٥: ٨٢/أ] كلَّ ما أَمسَكنَ؛ إذ منه ما يموت فَرَقًا، ولم ينفذ مقاتله، ولا أثر فيه بناب ولا ظُفر.

وأمَّا ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ فلابتداء الغاية.

وأمَّا (فإذا بقيَ من قراءته)، و«بما قالَ مِنْ كاشِحٍ»، و«قد كانَ مِنْ طُول»، و«يَكثُرُ فيه من حَنين»، و«قد كانَ مِنْ مَطَر»، و«قد كانَ مِنْ حَديث» - فخُرِّجَ على أن تكون «مِنْ» في ذلك كله مبعِّضة، ويكون الفاعل مضمرًا اسم فاعل يفسِّره الفعل كما فسّر في قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ﴾[2]، أي: هو، أي: البَداء، فكذلك يكون التقدير: فإذا بقي هو، أي: باقٍ مِنْ قراءته نحوًا من كذا، ومما

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٣٤.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٥. ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾.

قال هو، أي: قائلٌ مِن كاشِح، وقد كان هو، أي: كائنٌ مِنْ طُول، ويَكثُر فيه هو، أي: كاثِرٌ مِن حَنين، وقد كان هو، أي: كائنٌ مِن مَطَرٍ[1]، وقد كان هو، أي: كائنٌ مِنْ حَديثٍ، ومجيءُ اسم الفاعل فاعلاً يدلُّ عليه الفعل شائع في كلام العرب، قال تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[2]، وقال يزيد بن عمرو بن الصَّعِق[3]:

وإنَّ الغَـــدرَ قـــد عَلِمَـــتْ مَعَـــدٌّ بَنـــاهُ في بَنِـــي ذُبْيِـــانَ بـــانِ

ونسبَ ابن عصفور هذا البيت للنابغة، وهو وهم.

وقال بعض أصحابنا في قولهم: قد كان مِنْ مطرٍ، وقد كان مِنْ حديث: «فحذف الموصوف، وقامت مِنْ مقامه؛ إذ هي في موضع الصفة، وذلك يحسن في الكلام وإن كانت الصفة غير مختصة»[4] انتهى. وهذا تخريج فاسد؛ لأنه يَلزم من ذلك أن يكون المجرور فاعلاً، والمجرور الذي يُجَرُّ بحرفٍ غير زائد لا يكون فاعلاً.

وأمَّا «مِنْ بَينِ ساعةٍ» فـ«مِنْ» للسبب، أي: أَرى شيئًا عظيمًا كالموت من أجل بينِ ساعة، فكيف يكون حالي بِبَينٍ مَوعدُه الحشر؟ أي: بسببِ بَينٍ مَوعدُه الحشر.

وأمَّا (إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناسِ عَذابًا) ففي إنَّ ضمير الشأن محذوف. وقد خرَّجه على ذلك المصنف في الشرح[5] في باب «إنَّ». وأيضًا لا يمكن زيادتها من حيث الشرع لأنّ ثَمَّ مَنْ هو أشدُّ عذابًا من المصوِّرين، كقتلة الأنبياء ونحوهم، ولا يمكن أن يكون المصوِّرون هم أشدّ الناس عذابًا.

---

(١) ذكر الشلوبين أنَّ هذا تأويل البصريين. التوطئة ص ٢٤٤.

(٢) سورة المعارج: الآية ١.

(٣) البيت له في ديوان النابغة ص ١١٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٨٥.

(٥) ٢: ١٣.

وأمَّا تخريج ابن جني قراءة ابن هرمز فتخريج أعجمي، لا يُحتمل مثله في القرآن، وكونها على ما استقرَّ في لَمَّا ظاهر، إمَّا على الظرف، أي: حينَ آتيناكم، وإمَّا كونها حرف وجوب لوجوب، و(آتيناكم) التفات من الغيبة إلى الخطاب، ولو جرى على الغيبة لكان: لَمَّا آتيناهم. ولا يظهر معنًى لتخريج ابن جني: لَمِمَّا آتيناكم من كتاب وحكمة.

وأمَّا قوله ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ فالتقدير: ولهم فيها مطعوم أو فاكهة مِن كلِّ الثمرات، لَمَّا تقدَّم ذِكر المشروب[1] ذكرَ المطعوم، وحذفُ المبتدأ لدلالة المعنى عليه جائز، ولا سيَّما إذا كانت له صفة.

وأمَّا ﴿يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ فـ(مِنْ) للتبعيض؛ لأنهم لم يؤمروا بغضِّ الأبصار، وإنما يُغَضُّ منها ما كان في النظر بها امتناع شرعي.

وكذلك هي للتبعيض في ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾. [٥: ٨٢/ب]

وأمَّا ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ فتقدَّم تخريجه[2].

والشرطان اللذان شرطَهما جمهور البصريين إنما ذلك في فصيح الكلام، وأمَّا في ضرورة الشعر فيجيزون زيادتها في الواجب وفي المعرفة والنكرة، نحو قوله[3]:

أَمْهَرْتُ منها جُبةً وتَيْسا

وقال بعض أصحابنا: ومما جاءت فيه «مِنْ» زائدة على مذهب الأخفش والكوفيين قولُ البُرْج بن مُسْهِر الطائيّ[4]:

---

(١) يعني قوله تعالى في أول الآية: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾.

(٢) تقدم في ص ١٤٤.

(٣) يأتي الشاهد في ص ١٤٨ منسوبًا لجَزء بن ضرار. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٨٦. مَهَرَ الرجلُ المرأةَ وأَمهَرَها: جعل لها مهرًا.

(٤) الحماسة ١: ٢١٠ [١٢٤] والمرزوقي ١: ٣٦٠ [١٢٢].

ونِعـــمَ الحـــيُّ كَلـــبٌ غـــيرَ أنّـــا رُزِئنـــا مِـــن بَـــنينَ ومِـــن بَنـــاتِ

وقولُ عنترة[1]:

وكأنّما يَنأى بِجانِبِ دَفِّها الـــ ـــوَحْشِيِّ مِن هَزِجِ العَشِيِّ مُؤَوَّمِ

وقولُ الآخر[2]:

إذا مَرَّ مِنْ يـــومٍ ولَـــمْ أَرْجُ مِـــنكمُ أَوائـــلَ أَيّـــامٍ رَجَـــوْتُ التَّواليـــا

وقولُ تَأَبَّطَ شَرًّا[3]:

وإنِّي لَمُهْدٍ مِـــن ثَنـــائي فقاصـــدٌ به لابنِ عَمِّ الصِّدقِ شمسِ بنِ مالِـــكِ

وقولُ الأسود بن يَعْفُر[4]:

هَوَى بِهِم مِنْ حَيْنِهِمْ وسَفاهِهِمْ مِنَ الرِّيحِ ، لا تَمْري سَحابًا ولا قَطْرا

وقولُ جَزْء بن ضِرار[5]:

أَمْهَرْتُ منها جُبَةً وتَيْسا

أي: رُزِئنا بَنينَ وبَناتٍ، وينأى هَزِجُ العَشِيِّ[6].

---

(١) الديوان ص ٢٠٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٢٥، وآخره في الديوان: «بعدَ مَخيلةٍ وتَزَغُّمِ». يذكر الناقة. ينأى: يبعد. والدَّفّ: الجنب. والوحشي من البهائم: الجانب الأيمن. والإنسي: الجانب الأيسر. والهزج: الكثير العواء بالليل، ويريد به الهِرَّ المذكور في صدر البيت التالي، وقد أنشده أبو حيان، وتراه بعد الشواهد التالية، والسنانير أكثر صياحها بالعشيَّات وبالليل. والمؤوَّم: المشوَّه الخَلق.

(٢) لم أقف عليه في مصادري.

(٣) الأمالي ٢: ١٣٨ والحماسة ١: ٧٥ [١٣] والتنبيه ص ٥٥ والمرزوقي ١: ٩٢ [١٣].

(٤) يذكر عادًا. والبيت ليس في ديوانه. وهو له في إيضاح الشعر ص ٤٨٤ وضرائر الشعر ص ٦٤.

(٥) تقدم الشاهد قبل قليل.

(٦) ك: ويبرح العيش. ط، د، ن: «وهزج العشي». وتحته في ن: «ويبرح العيش»، وفي حاشيتها: كذا.

ويدلُّ أنه في موضع رفعٍ الإبدالُ منه مرفوعًا في قوله[1]:

هِرٌّ جَنيبٌ ، كُلَّما عَطَفَتْ لهُ غَضْبَى اتَّقاها بِاليَدَينِ وبِالفَمِ

وإذا مَرَّ يومٌ، ولَمُهْدٍ ثنائي، وهَوَى الريحُ، وأَمْهَرْتُها[2].

ويُخَرَّج «مِن بَنينَ ومِن بَنات» و«مِن ثَنائي» على أنها للتبعيض، أي: بعضًا مِن بنين، وبعضًا مِن ثنائي. وبيت عنترة على أنَّ التقدير: ناءٍ مِن هَزِج، وكذا هاوٍ مِن الريح، ومارٌّ مِن يوم. والمجرورات بـ«مِنْ» كانت في موضع الصفة، ثم أُضمر ذلك الفاعل، وصار المجرور في موضع الحال، وقد تقدَّم[3] أنه لا يُستنكر أن يكون الفاعل اسم فاعل يدلُّ عليه الفعل.

واشتراط هذين الشرطين ليس لمجرد السماع، بل قد أبدى بعض أصحابنا لذلك علة أوجبت ذلك، فقال[4]: «أمَّا التزام التنكير فلأنَّ المفرد الواقع بعد (مِن) الزائدة في معنى جمع، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا إذا كان نكرة، نحو قول العرب: عندي عشرون رجلاً، ولو كان معرفة لم يجز ذلك إلا في ضرورة، نحو[5]:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينا

أي: في حُلُوقكم.

وأمَّا التزام كون الكلام غير موجب فلأنه ينتفي في قولك: ما جاءني مِن رجلٍ، مجيءُ واحد ومجيء أكثر من واحد، فلو قلتَ: جاءني /مِنْ رجلٍ، لزمك أن [٥: ٨٣/أ] يكون قولك مِن رجلٍ على حدِّه بعد النفي، فتكون كأنك قلت في حينٍ واحد: جاءني رجلٌ وحدَه ولم يجئ رجل وحده بل أكثر من رجل واحد، وذلك تناقض؛

---

(١) ديوان عنترة ص ٢٠٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٢٧. ورواية الرفع في الديوان وإيضاح الشعر ص ٤٨٤.

(٢) ط، د: ومهرًا منها. ن: وأمهراها. ك: وأمهرا منها.

(٣) تقدم ذلك في ص ١٤٥ - ١٤٦. وانظر ٦: ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٤) هو ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٤٨٦ - ٤٨٧، وفيه بعض اختصار.

(٥) تقدم الشاهد في ٢: ٨٣.

لأنه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب، وهو مجيء الرجل وحده مع غيره، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب؛ ألا ترى أنك تقول: ما زيدٌ أسودَ ولا أبيضَ، ولو قلتَ زيدٌ أسودُ وأبيضُ لم يُتصوَّر ذلك».

وزعم الأخفش الصغير أنَّ السبب في ذلك أنَّ «مِنْ» لا تدخل على النوع، فلم يجز أن تقول: جاءني مِن رجلٍ؛ لأنه لا يجوز أن يجيئك النوع.

وما ذكرَه لا يطَّرد؛ بدليل أنَّ العرب لا تقول: يَموتُ مِن رجلٍ، مع أنَّ موت النوع كله لا بدَّ مِن وقوعه، وإنما السبب ما ذكرناه.

وقوله **ورُبَّما دخلتْ على حال** مثاله قراءة زيد بن ثابت وأبي الدَّرداء وأبي جعفر وزيد بن علي والحسن ومجاهد ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾[1]، بفتح الخاء وضم النون، أي: أولياء. ومحسِّن ذلك انسحاب النفي عليه من حيث المعنى كما انسحب عليه في قراءة الجماعة حين كان مفعولاً، شُبه ذلك بانسحاب النفي على الفعل المتعدي إلى مفعوله، كقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾[2].

وقوله **وتَنفَرِدُ مِنْ بجَرِّ ظُروفٍ لا تتصرَّف كقبلُ وبعدُ** إلى **وعلى اسمين**[3] زعم المصنف في الشرح أنَّ مِنْ زائدة في نحو: مِنْ قَبْلُ، ومِنْ بَعْدُ، ومِنْ لَدُنْ، ومِنْ عَنْ، قال[4]: «لأنَّ المعنى بثبوتها وسقوطها واحد». وقد تقدم لنا الردُّ[5] على مَن ذهب إلى أنها زائدة في: مِنْ قَبلُ، ومِنْ بَعدُ، وأبدينا فرقًا لثبوتها لا يكون مع

---

(١) سورة الفرقان: الآية ١٨. وقراءة الجماعة: ﴿أَن نَّتَّخِذَ﴾. المحتسب ٢: ١١٩ والبحر ٦: ٤٤٨.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ٩١.

(٣) هو قوله: «وتنفرد مِنْ بجرٍّ ظروفٍ لا تتصرف، كقَبْلُ وبَعْدُ وعِندَ ولَدَى ولَدُنْ ومَعَ، وعَنْ وعَلَى اسمين».

(٤) ٣: ١٤٠.

(٥) تقدم ذلك في ص ١٤١ - ١٤٢.

سقوطها، وأنها لابتداء الغاية في قبل وبعد. وكذلك نقول في: مِنْ لَدُنْ، ومِنْ عَنْ: إنها فيهما لابتداء الغاية، فإذا قلت قعدَ زيدٌ عن يمينِ عمرٍو فمعناه: ناحيةَ يمينِ عمرٍو، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقًا لأوَّلِ ناحيةِ يمينه، واحتمل ألاَّ يكون ملاصقًا لأوَّلها، فإذا قلت مِنْ عَنْ يمينه كان ابتداء القعود نشأ ملاصقًا لأوَّلِ الناحية.

وذكر أنَّ دخول مِنْ على عند ولدى ومع وعلى لابتداء الغاية، قال: «وعن بعدَ دخول من بمعنى جانب، وعلى بمعنى فوق، قال جرير[1]:

وإنِّي لَعَفُّ الفَقرِ مُشتَرَكُ الغِنَى ... سَريعٌ - إذا لم أَرْضَ داري - انْتِقالِيا

جَريءُ الجَنانِ ، لا أُهالُ مِنَ الرَّدَى ... إذا ما جَعَلتُ السَّيفَ مِنْ عَنْ شِمالِيا

وقال آخر[2]:

مِنْ عَنْ يَميني مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحًا ... وكيفَ سُنُوحٌ واليَمينُ قَطِيعُ

وقال آخر[3]: / [٥: ٨٣/ب]

ولقد أَرانِي لِلرِّماحِ دَرِيئةً ... مِنْ عَنْ يَمينِي تارةً وأَمامي»

وقال الآخر[4]:

فقلتُ لِلرَّكبِ لَمَّا أنْ عَلا بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

وقال آخر[5]:

---

(١) الديوان ١: ٨٠. أهال: أخاف وأفزع.

(٢) البيت في أبيات المغني ٣: ٣١٢ - ٣١٤ [٢٤٠]، وليس في شرح المصنف. سُنَّح: جمع سانِح، وهو ما أتاك عن يمينك من طائر أو ظبي أو غير ذلك يُتَيَمَّن به. وقطيع: مقطوعة. وفي حاشية ن أنَّ آخره في نسخة: قطوع.

(٣) تقدم البيت في ٦: ١١٣، ٨: ٣٢٥. وآخره في ك، ط، شرح المصنف: وشمالي.

(٤) هو القطاميّ. جمهرة أشعار العرب ٢: ٨٠٩ [٣٨] والجمل ص ٦٠. الحبيَّا: موضع بالشام. ونظرة قبل: نظرة لم يتقدمها نظر. وعلا بهم نظرة: رفعوا أبصارهم لينظروا.

(٥) ذو الرمة. ديوانه ص ١٧٤٣ والأصول ١: ٤٣٧ وابن يعيش ٨: ٤٠. الفرقدان: نجمان في السماء لا يغربان، وقالوا فيهما الفَراقد. وفي المخطوطات: «ومهوى القُرْط»، صوابه في الديوان وغيره، وروي: «النَّجم». وفي النجوم: النسر الطائر، والنسر الواقع.

فقلتُ : اجْعَلِي ضَوءَ الفَراقِدِ كُلِّها يَمينًا، ومَهْوَى النَّسْرِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ

وقال الراجز[1]:

جَرَّتْ عليها كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ مِنْ عَنْ يَمينِ الخَطِّ أو سَماهِيجْ

وقد تُجرّ «عن» بـ«على»، قال الشاعر:

على عَنْ يَميني مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحًا وكيفَ سُنُوحٌ واليَمينُ قَطِيعُ

وقال آخر[2]:

وهَيْفٌ تَهيجُ البَيْنَ بَعدَ تَجاوُرٍ إذا نَفَحَتْ مِنْ عَنْ يَمينِ المَشارِقِ

وقال آخر[3]:

هَوَى ابْنِي مِنْ عَلَى شَرَفٍ .....

وقال آخر[4]:

---

(١) هو رجل من بني سعد كما في كتاب الإبدال لابن السكيت ص ١١٨، وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٢٠٨. جرَّت: أراد جرَّت عليها ذيلها، فحذف. وعليها: أي على الدار. والخط: أرض تنسب إليها الرماح، على ساحل عمان. وسماهيج: جزيرة في وسط البحر بين عمان والبحرين. وسيهوج: شديدة.

(٢) هو ذو الرمة. ديوانه ١: ٢٤٨ وأدب الكاتب ص ٥٠٣. الهيف: الريح الحارَّة. وتهيج البين: تفرِّق الناس، وإنما تفرقهم لطلب المياه.

(٣) عجز البيت: «يَهولُ عُقابَهُ صَعَدُهْ». وهو مطلع قطعة في الحماسة ١: ٤٣٦ [٣٠٤] والمرزوقي ٢: ٣٠٢ ب٣٠٢]، وفيهما: «مِن عُلا شَرَفٍ»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. الصعد: الصعود.

(٤) هو مزاحم بن الحارث العقيلي كما في النوادر ص ٤٥٤. والبيت بلا نسبة في الكتاب ٤: ٢٣١ والمسائل الشيرازيات ص ١٠٨. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٩. يصف قطاة طارت عن فرخها طالبة للورد بعد تمام الخمس، والخمس: أن ترد الماء يومًا، ثم تتركه ثلاثة أيام، وتعود إليه في الخامس. والظمء: ما بين الوردين. وتصلّ: تصوِّت أحشاؤها من اليبس والعطش. والقيض: قشور البيض. والزيزاء: ما غلظ من الأرض. والمجهل: التي لا يُهتدى فيها.

غَدَتْ مِنْ عليهِ بعدَ ما تمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ ، وعن قَيضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ

وقال آخر[1]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بعدَ ما رَأَتْ حاجِبَ الشَّمسِ اسْتَوَى، فتَرَفَّعَا

وكان القياس أن يقول: مِن عَلاه، كما تقول: فَتاه؛ لأنَّ[2] المقصور من الأسماء لا يتغير مع المظهر والمضمر، وإنما روعي أصلها.

وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنَّ عنْ وعلى إذا دخلتْ عليهما مِن حرفان كما كانتا قبل دخولها؛ وزعموا[3] أنَّ «مِنْ» تدخل على حروف الجرِّ كلها سوى مِنْ واللام والباء وفي. وجاز ذلك عندهم لأنها تسدُّ مسدَّ الاسم المخفوض، فإذا قلت: نظرتُ إلى زيدٍ - فـ«إلى» عندهم تسدُّ مسدَّ «وجه زيد» أو ما جرى مجراه من المفعولات الخافضة لما يليها. وإذا قلت: زيدٌ في الدار - نابت [في][4] مناب حالّ الدار، أو ساكن الدار، أو ناحية الدار، أو جانب الدار، وكذلك يفعلون بسائر الحروف.

ولم تدخل على الباء واللام لقلتهما، ولا على «في» لأنها تدلُّ على كل محل أنه موضع وليس باسم، فلمَّا كان دخولها على الحرف يبعدها من مذاهب الأسماء كانت في أجدر أن تبعد من الأسماء.

وقالوا: لو كانت عن وعلى اسمين إذا دخلتْ عليهما مِنْ كما يقوله البصريون لقيل: عندك مرغوبٌ فيه، يعني به: ناحيتك مرغوب فيها. وهذا لا يلزم

---

(١) هو يزيد بن الطَّثْرِيَّة القشيري كما في النوادر ص ٤٥٣ والكامل ص ١٠٠١. والبيت بلا نسبة في المسائل الشيرازيات ص ١٠٨. وتخريجه في إيضاح الشعر ص ٩. يعني ظبية غدت من عند خشفها.

(٢) زيد هنا في ك، ن: في المضمر منه الميم.

(٣) أدب الكاتب ص ٥٠٤.

(٤) في: تتمة يلتئم بها السياق.

[٥: ٨٤/أ] كما لا يلزم في الأسماء؛ إذ فيها /ما لا يتصرف، نحو: ايْمُنُ اللهِ[١]، وسُبْحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ، ولا يلزم من كون «عن» في معنى ناحية أن يتصرف تصرف ناحية؛ إذ قد يكون الاسمان مترادفين، وأحدهما متصرف، والآخر غير متصرف، مثال ذلك: سُبْحانَ، نحو قوله[٢]:

..... سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

فـ«سُبْحانَ» لا يتصرف، ومعناه بَراءة، وبَراءة يتصرف.

ويُبطِل مذهبَ الفراء مِن أنَّ عن وعلى إذا دخلتْ عليهما «مِنْ» باقية على أصلها من الحرفية أنَّ مِنْ حرف خفض؛ وحروف الخفض لا يجوز قطعها عن الخفض، وإذا كان ذلك لا يجوز كانت عن وعلى في موضع خفض بها، وإذا كانتا في موضع خفض وجب أن تكونا اسمين؛ لأنَّ الحرف لا موضع له من الإعراب.

وما ذكروه مِن دخول «مِنْ» على حروف الجرِّ كلها سوى ما استثنَوا لا يعرفه البصريون، فإن ثبت كان ذلك دليلاً على أنَّ جميع الحروف تكون أسماء سوى ما استثنَوا.

واستدلَّ الأخفش على اسمية «على» بقول العرب: سوَّيتُ عليَّ ثيابي. ووجه الدلالة أنه قد تقرَّر أنَّ فعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى مضمره المتصل لا بنفسه ولا بواسطة؛ فلا تقول: زيدٌ ضربَه، تريد: ضربَ نفسَه، ولا فرحتُ بي، تريد: فرحتُ بنفسي، وفي «سوَّيتُ عليَّ» قد تعدَّى إلى ضميره المتصل، فوجب أن يُعتقد في «على» أنها اسم؛ لأنه يجوز: سوَّيتُ فوقي ثوبي، وسرتُ أمامي. قال بعض أصحابنا[٣]: وكذلك ينبغي أن يُجعل «على» اسمًا في قول الشاعر[٤]:

---

(١) ك، ط: «ايمن» فقط.

(٢) تقدم في ٣: ١٣٠، ٧: ١٦٩.

(٣) هو ابن عصفور. المقرب ١: ١٩٥، ١٩٦.

(٤) هو الأعور الشَّنِّيّ - واسمه بشر بن منقذ - أو غيره. الكتاب ١: ٦٣ - ٦٤ والحماسة البصرية ٢: ٧٨٥ [٦٢٥] وشرح أبيات المغني ٣: ٢٦٩ - ٢٧٥ [٢٣١].

هَـــوِّنْ عليـــكَ ، فـــإنَّ الأُمُـــورَ بِكَـــفِّ الإلـــهِ مَقاديرُهـــا

للعلَّة التي ذكرها الأخفش. وكذلك في قوله[1]:

دَعْ عنكَ نَهْبًا صِيحَ في حَجَراتِهِ ولكنْ حَديثًا ما حَديثُ الرَّواحِلِ

وهذا الذي ذهب إليه الأخفش وبعض أصحابنا لا يطرد، بل هو أمر غالب، لكنه قد جاء ذلك التعدي، قال تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِ﴾[3]، ومن كلامهم[4]:

..... فِيئِي إليكِ ....

ولم يذهب أحد إلى أنَّ «إلى» اسم، فكذلك نقول في: سَوَّيتُ عليَّ، وفي: هَوِّنْ عليكَ، وفي: دَعْ عَنكَ: إنها حروف كـ«إلى»، لكنَّ تلك التَّعدية قليلة، فلا تكون تلك التَّعدية دلالة على اسمية عن وعلى.

وما ذكره المصنف من أنَّ «على» إنما تكون اسمًا إذا دخل عليها «منْ» هو مشهور قول البصريين. وذهب ابن الطَّراوة[5] وابن طاهر وابن خَروف[6] وأبو عليّ الرُّنديّ وأبو الحجاج بن مَعزوز والأستاذ أبو عليّ في أحد قوليه إلى أنها لا

---

(١) امرؤ القيس. ديوانه ص ٩٤ وشرح أبيات المغني ٣: ٣١٥ - ٣١٨ [٢٤١]. النهب: المال المنهوب. والحجرات: النواحي.

(٢) سورة مريم: الآية ٢٥.

(٣) سورة القصص الآية ٣٢.

(٤) مما ورد فيه هذا القول قول المُضَرَّب بن كعب أو غيره:

فقلتُ لها : فِيئِي إليكِ ، فإنَّني حَرامٌ ، وإنِّي بعدَ ذاكِ لَبيبُ

مجاز القرآن ٢: ٣٠٠ وإيضاح الشعر ص ٥ والمسائل الشيرازيات ص ٢٧٣ وفي الأخيرين تخريجه. حرام: مُحْرِم. ولبيب: مُلَبٍّ.

(٥) البسيط لابن أبي الربيع ٢: ٨٤٨، وانظر الإفصاح لابن الطراوة ص ٨٨. ونص أبو حيان في منهج السالك ص ٢٣١ على أنَّ ابن الطراوة ذهب هذا المذهب في كتابه «ردّ الشارد».

(٦) ذكر في شرح الجمل ص ٤٨٠ أنَّ لفظها يشترك بين الاسم والحرف. وانظر ص ٤٨٥.

تكون حرفًا؛ وزعموا أنَّ ذلك مذهب س؛ لقوله في «باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم»: «وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفًا»[1]. وقد صنف ابن مَعزوز جزءًا في عشرين ورقة استدلَّ فيه على أنَّ «على» لا تكون حرفًا بل اسمًا.

وأمَّا مَن أثبت ذلك فاستدلَّ بحذفها[2] في ضرورة الشعر ونصب ما بعدها /على أنه مفعول به؛ نحو قوله[3]: [٥: ٨٤/ب]

تَحِنُّ ، فتُبْدِي ما بِها مِنْ صَبابةٍ ... وأُخفي الذي لولا الأُسا لَقَضانِي

وقال[4]:

بَخِلَتْ فُطَيْمةُ بالذي يُرضِيني ... إلا الكَلامَ ، وقَلَّما يُجْدِينِي

وقال الأَفْوَهُ[5]:

ألا عَلِّلاني ، واعلَما أنَّني غَرَرْ ... وما - خِلْتُ - يجديني الشَّفاقُ ولا الحَذَرْ

وما - خِلْتُ - يُجديني أُساتي وقد بَدَتْ ... مَفاصِلُ أَوصالي ، وقد شَخَصَ البَصَرْ

وقال[6]:

---

(١) الكتاب ٤: ٢٣١.

(٢) الذي في المخطوطات: فاستدل على حذفها.

(٣) تقدم البيت في ٧: ١٢.

(٤) هو بدر بن عامر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٤٠٧. ونسب لأبي العيال الهذلي في المحكم ٧: ٥٢٧ واللسان والتاج (جدا). يجديني: يغنيني.

(٥) تقدم البيت الأول في ٦: ٧٠، والبيت الثاني يليه في الديوان ص ١٥. أساة: جمع آسٍ، وهو الطبيب.

(٦) هو يزيد بن ربيعة بن مفرِّغ الحميري. الأغاني ١٨: ٢١٠ [تحقيق د. إحسان عباس وزميليه]. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٢١٥ وتفسير الطبري ٦: ٤٢٧ [دار المعارف] وجمهرة اللغة ٣: ١٣١٩. وآخره في المخطوطات: غير أسلاب. وروي موضع الشاهد أيضًا: ولا قامتك. ورواية أبي حيان هي رواية الأصمعي. أسلاب: جمع سَلَب، وهو ما يسلبه الإنسان من الغنائم.

ما شُقَّ جَيبٌ ، ولا ناحَتْكَ نائحةٌ ولا بَكَتْكَ جِيادٌ عندَ أَسْلابِ

وقال[1]:

كأنها واضِحُ الأَقْرابِ في لِقَحٍ أَسْمَى بِهِنَّ ، وعَزَّتْهُ الأَناصيلُ

أي: لَقَضى عليَّ، وقَلَّما يُجدي عليَّ، ويُجدي عليَّ الشَّفاقُ، ويُجدي عليَّ أُساتي، ولا ناحتْ عليكَ، وعَزَّتْ عليه، أي: اشتدَّت.

وقد أجاز أبو الحسن حذفها في الكلام ونصب ما بعدها مفعولاً به، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[2]، أي: على صراطك. وهذا الاستدلال يمكن أن تتأول فيه الأفعال على تضمين ما لا يتعدى بعلى، فلا يتمّ الاستدلال.

واستدلَّ أيضًا مَن أثبت الحرفية بحذفها مع الضمير في الصلة، نحو: ركبتُ على الذي ركبتَ، ونحوُ قوله[3]:

فأصبحَ مِنْ أَسماءَ قَيسٌ كقابِضٍ على الماءِ ، لا يَدري بِما هو قابِضُ

أي: عليه. وقوله[4]:

وإنَّ لِساني شُهْدَةٌ ، يُشْتَفَى بِها وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أي: عليه. ولو كانت اسمًا لم يجز ذلك، لو قلت: قعدتُ وراءَ الذي قعدتَ، تريد: وراءه - لم يجز.

وقال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[5]: إذا قلت: جلستُ فوقَ زيدٍ - لا يقتضي أنك باشرتَ زيدًا؛ إذ قد تكون في ارتفاعٍ وزيدٌ تحتَك، وإنما يَطلب الفوق

---

(١) تقدم في ٧: ٢٤. وأوله في النسخ: كأنه، صوابه في الديوان والشيرازيات. يصف امرأة.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٦. معاني القرآن للأخفش ص ٢٩٥.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٧٩.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٢٠٤.

(٥) معناه في البسيط له ٢: ٨٤٩.

مكانًا له بنسبة، فجئتَ بذلك لتخصصه، وجلستُ على زيدٍ، (على) فيه موصلة الفعل إليه كما توصل حروف الجر، نحو: خرجتُ مِن الدارِ إلى المسجدِ، وكتبتُ بالقلمِ، فالقلم متعلق الكتب، والباء موصلته إليه، والعرب كثيرًا ما تُخرج الأضعف إلى الأقوى إذا لم يكن بينهما قرب، و(على) وإن خالفت (فوق) فهي قريبة منها؛ لأنَّ (على) تدل على الاستعلاء، و(فوق) تدل على مكان لنسبة الاستعلاء، وقد تقول: جلستُ فوقَ زيدٍ، كما تقول: على زيدٍ، وإن كان ذلك لا يُفهم من فوق، وإنما يُفهم من أمر خارج، فلذلك القرب أدخلوا عليها /مِنْ كما أدخلوها على فوق. [٥: ٨٦/أ]

وقوله **وتَختَصُّ إلى بالربّ**[١] تقول: مُن رَبِّي لأَفْعَلَنَّ، ومُن رَبِّي إنك لإنسيّ، ولا يجوز ضم الميم إلا في القسم، ولا تَجُرُّ غيرَ الرَّبِّ فيه.

وذكر المصنف في باب القسم[٢] أنَّ «من» مثلث الحرفين، يعني أنه بفتح الميم والنون، أو بكسرهما، أو بضمهما، لكنَّ ظاهر كلامه هناك أنَّ «من» هذه المثلثة الحرفين هي بقية من «ايْمُن» الداخلة على «الله» غالبًا؛ فليست «مُن رَبِّي» تلك، بل هذه حرف مختص بدخولها على الرَّبِّ، فيكون هذا مذهبًا ثالثًا، وفي المضمومة الميم، وهي أنها اسم بقية «ايْمُن» إذا كانت مثلثة الحرفين، وحرف إذا كانت مكسورة الميم أو مضمومتها.

والنحويون قد ذكروا الخلاف في «مُن» المضمومة الميم، هل هي بقية ايْمُن، فهي اسم أو حرف جرّ[٣]:

فالذي ذهب إلى أنها بقية ايْمُن استدلَّ على ذلك بأنَّ هذه الكلمة قد اتَّسَعَتْ فيها العرب بالتغيير والحذف؛ فقالوا: ايْمُن وإيمُ وأَيم، فـ«مُن» بقية «ايْمُن»، وهذا أَولى من جعلها حرف خفض؛ لأنه لم يَستقرّ ذلك في موضع من المواضع.

---

(١) هو قوله: وتختصُّ مكسورةَ الميمِ ومضمومتَها في القَسَم بالرَّبِّ.

(٢) التسهيل ص ١٥١.

(٣) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٠.

واستدلَّ مَن ذهب إلى حرفيتها بدخولها على «الرَّبّ»، وهم لا يُدخلون ايْمُن على الرَّبّ، فلو كانت بقية ايْمُن لَمَا دخلت على الرَّبّ. وبأنها لو كانت بقية ايْمُن لكانت معربة؛ لأنَّ المعرب لا يُزيله عن إعرابه حذفُ شيء منه، فبناؤها على السكون دليل على حرفيتها وأنها ليست بقية ايْمُن.

وقوله **والتاءُ واللامُ** بـ«الله» أي: مختصان بـ«الله»، فتقول: تَاللهِ لَيَكُونَنَّ كذا، ولِلَّهِ لا يبقى أحد.

وقوله **وشَذَّ فيه: مُنُ اللهِ، وتَرَبِّي** أي: شذَّ في القسَم دخول مِنْ على «الله»، وشذَّ دخول التاء على «الرَّبّ»، روى ذلك الأخفش[1].

وما ذكره من شذوذ «مُنُ اللهِ» لم يذكره المبرد على سبيل الشذوذ، قال المبرد في «المدخل»: «وتقول: لِلَّهِ[2] لأفعلنَّ، ومُنُ اللهِ لأَفعلنَّ، ومُنُ رَبِّي لأفعلنَّ». وقال المبرد أيضًا: «وإنما دخلت اللام ومن - يعني في القسَم - لأنَّ حروف الخفض يُبدَل بعضها من بعض، نحو: فلان بمكة، وفي مكة، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[3]، أي: على جذوع النخل».

وقال ابن عصفور في «الشرح الكبير»[4]: «وتاء القسم لا تجرُّ إلا اسم الله تعالى، وذلك أنها لا تجرُّ إلا بحقِّ العوضية؛ لأنها عوض من الواو التي أُبدلت من الباء، فلم يُتصرف فيها، واقتصر على اسم الله، وقد حكي دخولها على الرَّبّ، قالوا: تَرَبِّ الكعبةِ لأَفعلَنَّ، وذلك قليل جدًّا».

وقال في «المقرّب»[5]: «إنَّ التاء تجرُّ اسم الله، وقد حكي دخولها على الرَّبّ، ولم يتعرض لقلَّة ولا شذوذ» انتهى. وقالوا: تالرَّحمنِ، وتَحَياتِك.

---

(١) المفصل ص ٢٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٤ ورصف المباني ص ٢٤٧.

(٢) فيما عدا ن: الله.

(٣) سورة طه: الآية ٧١.

(٤) يعني شرح الجمل، وقد ورد ذلك في ١: ٤٧٥ منه.

(٥) المقرب ١: ١٩٤، وليس فيه: «ولم يتعرض لقلة ولا شذوذ».

[1]ص: ومنها «إلى» للانتهاء مطلقًا، وللمصاحبة، وللتبيين، ولموافقة اللام، وفي، ومِن، ولا تزاد، خلافًا للفراء.

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «أردت بقولي **للانتهاء مطلقًا** شيئين: أحدهما عموم الزمان والمكان، كقولك: سرتُ إلى آخر النهار، وإلى آخر المسافة. والثاني أنَّ منتهى العمل بها قد يكون آخرًا وغير آخر، نحو: سرتُ إلى نصف النهار، وإلى نصف المسافة» انتهى.

وهذا الذي ذكره من أنَّ «إلى» منتهًى لابتداء الغاية هو مذهب س[3] والمحققين، /وظاهر كلام الفارسي يخالفه؛ لأنه قال[4]: «وإلى معناها الغاية»؛ لأنَّ [٥: ٨٥/ب] غاية الشيء في اللغة هي مداه، و«إلى» لا تدخل على ما تكون فيه غاية للفعل، وإنما تدخل على ما يكون منتهًى لابتداء غاية الفعل.وكلام الفارسي راجع إلى ما ذكره النحويون؛ لأنه إذا جُعلت للغاية فُهم أنَّ جملة الفعل قد وقعتْ مِن أجل أنَّ انتهاء الفعل[5] لا يتصور إلا بوقوع الفعل بجملته، ولا يجوز أن يقال فيها: إنها غاية، بمعنى أنها دخلتْ على ما يقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه؛ لأنَّ ذلك لم يَثبت فيها.

فأمَّا دعوى ابن خروف ذلك، واستدلاله بقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾[6] قال: «لأنَّ الأمة المعدودة هي الزمان الذي وقع فيه تأخير العذاب لا الزمان الذي وقع فيه نهاية تأخيره؛ ألا ترى أنَّ المعنى: ولئن أخَّرْنا

---

(١) هنا تبدأ نسخة يوسف آغا، ورمزها (غ)، وكنت وقفت عليها بعد طبع الجزء الأول؛ لذا وصفتها في أول الجزء الثاني.

(٢) ٣: ١٤١.

(٣) الكتاب ٤: ٢٣١.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٥١.

(٥) غ: الغاية.

(٦) سورة هود: الآية ٨.

عنهم العذاب أمةً معدودة)) - فدعوى غير صحيحة؛ لأنه يجوز فيها أن تكون إلى لانتهاء الغاية على تقدير حذف مضاف، أي: إلى انقضاءِ أُمَّةٍ معدودة، وحَذفُ المضاف سائغ[1] إذا دلَّ عليه معنى الكلام، ووجبَ حمل الآية على ذلك لأنَّ الثابت في كلام العرب أن تكون إلى داخلة على ما يكون منتهًى لابتداء غاية الفعل؛ وإذا ثبت أنَّ إلى تكون لانتهاء الفعل فجائز أن تقع على أوَّل الحد، فلا يكون الفعل فيما بعدها. وجائز أن يكون الفعل فيما بعدها، ولكن يمتنع أن يجاوز الفعل ما بعدها؛ لأنَّ النهاية غاية، وما كان بعده شيء لم يُسمَّ غاية.

وما ذكره المصنف في الشرح من أنَّ منتهى العمل بها قد يكون آخرًا وغير آخر فيه تفصيل واختلاف، فنقول: ((إلى)) إمَّا أن يقترن بما بعدها قرينة تدلُّ على أنه داخل في حكم ما قبلها أو خارج عنه، إن اقترن بذلك قرينة كان على حسبها، نحو قول الشاعر[2]:

وصِرْنا إلى الحُسْنَى ، ورَقَّ كَلامُنا ورُضْتُ ، فذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذْلالِ

ألا ترى أنه قد دخل في الحسنى. ونحو قولهم: اشتريتُ الشِّقَّةَ[3] إلى طَرَفِها، فالطَّرَف داخل في الشِّقَّة؛ إذ لم يُعهد أنَّ الإنسان يشتري الشِّقَّة دون طَرَفِها. ونحو و﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[4]، واشتريتُ الفَدَّانَ إلى الطريق، فالليل غير داخل في الصوم، والطريق غير داخل في الشراء.

وإن لم يقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحققين[5] أنه لا يدخل في حكم ما قبله؛ فإذا قال اشتريتُ البستانَ إلى الشجرةِ الفلانيةِ لم تدخل الشجرة في المشترَى.

---

(١) غ: شائع.

(٢) تقدم البيت في ٤: ١٤١.

(٣) الشِّقَّة: نصف الشاة، والقطعة المشقوقة من لوح أو خشب أو غيره. والشُّقَّة: نصف ثوب.

(٤) سورة البقرة: الآية١٨٧.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٩٩.

وذهب بعض النحويين إلى أنها تدخل إذا انتفت القرينة. وقال عبد الدائم القيرواني: «إذا لم تكن قرينة، وكان ما بعدها من جنس ما قبلها - فيحتمل أن يدخل وألاَّ يدخل، والأظهر أنه لا يدخل».

والصحيح المذهب الأول؛ لأنَّ الأكثر في كلامهم إذا اقترنت قرينة ألاَّ يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، تقول: ذهبتُ إلى زيدٍ، ودخلتُ إلى بكرٍ، وقمتُ إليك، فلا يكون ما بعدها داخلاً في الفعل الذي قبلها في شيء من ذلك ولا في أمثاله، وقد يكون بخلاف ذلك، فإذا عَرِيَ عن القرينة وجب الحمل على الأكثر. وأيضًا فإنَّ ما بعدها منتهًى /لِما قبلها، والشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء، إلا أن [٥: ٨٦/أ] يُتَجَوَّز فيُجعل القريب من الانتهاء انتهاء، وإذا كان ذلك مجازًا وجب أن يُحمل على أنه غير داخل؛ لأنه لا يُحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة، إلا أن تقترن قرينة تُرَجِّح المجاز عليها، فيُحمل عليه.

وقوله **وللمصاحبة** هذا مذهب الكوفيين، نقله ابن عصفور عنهم وابن هشام، وزاد: «وكثير من البصريين». وقاله المفسرون[١] في قوله تعالى ﴿**مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ**﴾[٢]. قال الفراء[٣]: «وهو وجه حسن». قال الفراء[٤]: «وإنما تجعل (إلى) كـ(مع) إذا ضممت شيئًا إلى شيء، كقول العرب: الذَّوْدُ إلى الذَّوْد إبلٌ، فإن لم يكن ضمٌّ لم يكن الجمع، فلا يقال في: معَ فلانٍ مالٌ كثير: إلى فلانٍ مالٌ كثير». وأنشد المصنف[٥] على مجيئها بمعنى مع قول الشاعر[٦]:

---

(١) تفسير الطبري ٦: ٤٤٣ - ٤٤٤ [دار المعارف] ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٤١٦ والتفسير البسيط ٥: ٢٨٤ - ٢٨٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٥٢.

(٣) معاني القرآن ١: ٢١٨، وقد نصَّ على أنَّ المفسرين قالوا ذلك.

(٤) معاني القرآن ١: ٢١٨، وفيه بعض تصرف. وهذا القول تالٍ لقوله السابق بلا فاصل.

(٥) شرح المصنف ٣: ١٤١ - ١٤٢.

(٦) لم أقف عليه في غير شرح المصنف ٣: ١٤١.

بَرَى الحُبُّ جِسمي ليلةً بعدَ ليلةٍ ويومًا إلى يومٍ ، وشَهرًا إلى شَهرِ

وقال آخر[1]:

ولقد لَهَوتُ إلى كَواعِبَ كالدُّمى بِيضِ الوُجُوهِ ، حَديثُهُنَّ رَخيمُ

وقال آخر[2]:

وإنَّ امرأً قد عاشَ تِسعَين حِجَّةً إلى مِئةٍ لم يَسْأَمِ العَيشَ جاهِلُ

وقال آخر[3]:

فلَمْ أَرَ عُذْرًا بَعدَ عِشرينَ حِجَّةً مَضَتْ لي، وعَشرٌ قد مَضَينَ إلى عَشْرِ

وقد استُدِلَّ على ذلك أيضًا بقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[4]، وبقول امرئ القيس[5]:

لهُ كَفَلٌ كالدِّعْصِ ، لَبَّدَهُ النَّدَى إلى حارِكٍ مِثلِ الغَبِيطِ المُذَأَّبِ

وبقول ابن مُفَرِّغ[6]:

شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوابِقِ فيهِمْ في وُجُوهٍ إلى اللِّمامِ الجِعادِ

أي: مع اللِّمام.

---

(١) هو كثيِّر كما في الأزهية ص ٢٨٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٠٩. والبيت ليس في ديوانه.

(٢) هو أكثم بن صيفي كما في كتاب المعارف ص ٢٩٩ والاشتقاق ص ٢٠٧.

(٣) هو ذو الرمة. ديوانه ٢: ٩٤٢.

(٤) سورة النساء: الآية ٢.

(٥) ديوانه ص ٤٧ والأزهية ص ٢٨٣. يصف فرسه. الدِّعص: الكثيب الصغير من الرمل. ولبَّده الندى: جعله متماسكًا. والحارك: العجُز. والغبيط: قَتَب الهودج وهو مشرف. والمذأَّب: الموسَّع.

(٦) ديوانه ص ١١٨ وأدب الكاتب ص ٥١٦ والأزهية ص ٢٨٣. شدخت: اتسعت. واللمام: جمع لِمَّة، وهي الشعر إذا نزل من الرأس فجاوز شحمة الأذن. والجعاد: غير المسترسلة.

قال بعض شيوخنا: «ذهب البصريون[1] في هذا إلى التضمين، وهو الصحيح». يعني: فتبقى «إلى» على حكمها من انتهاء الغاية، أي: لا تَضُمُّوا أموالهم إلى أموالكم، فيكون سببًا لأكلها، لَمَّا كان المراد ألاَّ يَخلط مال اليتيم بماله، وأنْ يُبرزه، محافظةً على أن يُنَمَّى ولا يتعدى فيه - أتى بـ«إلى» ليدلَّ على هذا المعنى، وهذه فائدة لا تكون مع «مع».

و﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ المعنى: من يُضيف نُصرتَه لي إلى نصرة الله، ولو قلت مَن يَنصرني معَ فلان لم يدلّ على أنَّ فلانًا وحده ينصرك ولا بدَّ، بخلاف إلى، فإنَّ نُصرة ما دخلتْ عليه محققة واقعة مجزوم بها؛ إذ المعنى على التضمين: مَن يُضيف نُصرتَه إلى نُصرةِ فلان.

وأمَّا «له كَفَلٌ» البيت. أي: كَفَلٌ مضافٌ إلى حارِك؛ لأنه بإضافة حارِك على هذه الصفة إلى الكَفَل حَسُنَ الحارك - فلو كان الحارك منخفضًا /والكفلُ هكذا لكان الفرس قبيحًا، وهذا المعنى لا تُحرزه مع؛ لأنه لو قال: له كَفَلٌ معَ حارِك - لم يكن فيه إلا أنَّ له عضوين حسنين ليس أحدهما شرطًا في زينة صاحبه. [٥: ٨٦/ب]

وقال ابن عصفور: أي: ولا تضيفوا أكل أموالهم إلى أموالكم، ومن ينضاف في نصرتي إلى الله. وفي قوله تعالى ﴿إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[2]: الإفضاء إلى نسائكم؛ إذ لو لم يكن مضمَّنًا لكان: الرَّفَثُ بنسائكم، أو: معَ نسائكم؛ لأنه إنما يقال: رَفَثَ بالمرأة، أو مع المرأة. والذَّودُ مضافًا إلى الذَّود إبلٌ. ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾[3]، أي: ساروا إلى شياطينهم.

---

(١) الذي في المخطوطات: «الكوفيون»، والتصويب من ضرائر الشعر ص ٢٣٦، ٢٣٨ والبسيط لابن أبي الربيع ٢: ٨٤٦ - ٨٤٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٧. ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٤.

وأمَّا بيت ابن مُفَرِّغ فالمعنى: شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوابقِ في وُجوهِهم إلى اللِّمام، أي: ملأت اللِّمام، أي: ملأتِ الوجهَ حتى انتهتْ إلى اللِّمم. وقولهم: إنَّ فلانًا لَظَريفٌ عاقلٌ إلى حَسَبٍ ثاقبٍ، تقديره: إنَّ فلانًا ينضافُ ظَرفُه وعقلُه إلى حَسَبٍ ثاقبٍ. قال: «ولو كانت إلى بمعنى مع لساغ أن تقول: زيدٌ إلى عمرٍو، تريد: معَ عمرٍو، فلمَّا لم تَقُل العرب ذلك وأمثاله دلَّ على أنها ليست بمعنى مع، فوجب أن يُتَأَوَّل جميع ذلك».

وقوله **وللتبيين** قال المصنف في الشرح[1]: «نبَّهتُ بقولي **وللتبيين** على المتعلِّقة في تعجبٍ أو تفضيلٍ بحبٍّ أو بغضٍ مبيِّنة لفاعليَّةِ مصحوبها، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾[2]، وكقول النبي ﷺ:[3] (وايمُ اللهِ، لقد كان خَليقًا للإمارة، وإن كان مِن أَحَبِّ الناس إليَّ)» انتهى. وتقدم له ذكر ذلك في «باب التعجب»[4].

وقوله **ولموافقة اللام** قال المصنف في الشرح[5]: «أشرت بموفقة اللام إلى نحو ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[6]، واللام في هذا هو الأصل، كقوله تعالى ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[7]، ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾[8]، و﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[9].

---

(١) ٣: ١٤٢.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٣.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي: باب غزوة زيد بن حارثة ٥: ٨٤، والمقصود أسامة بن زيد، رضي الله عنه.

(٤) تقدم ذلك في ١٠: ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٥) ٣: ١٤٢.

(٦) سورة النمل: الآية ٣٣. ﴿قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾.

(٧) سورة الروم: الآية ٤.

(٨) سورة الانفطار: الآية ١٩.

(٩) سورة آل عمران: الآية ١٥٤.

ومثلُ «إلى» من ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ في موافقة اللام «إلى» المعدِّيةُ بعد الهدى، كقوله تعالى: ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1]، فإنها موافقة للام ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾[2]، وللام ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾[3]، و﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[4]» انتهى.

ولا يتعين في قوله ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ أن تكون بمعنى اللام، بل هي باقية على معناها من الغاية، أي: الأمرُ مضافٌ إليك ومُنْتَهٍ إلى رأيك، لَمَّا استَفْتَتْهُم في أمرِ سليمانَ عليه السلام، وجعلتْهم أهل شورى، وأجابوا بأنهم أُولو قوة وأُولو بأس شديد، فلنا مقاومة بمن عاداك - أضافوا الأمر إليها أدبًا مع ملكتهم، فقالوا ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ لَمَّا قالت ﴿أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى﴾[5].

قال ابن عصفور: «وقد تكون إلى لانتهاء الغاية في الأسماء كما تكون لانتهاء الغاية في الأفعال، في نحو قولك: إنما أنا إليك، أي: أنت غايتي».

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾[6]، المعنى: فأيمانهم إلى الأذقان، أي: مضمومة إلى الأذقان، وعاد الضمير على الأيمان، ولم تُذكر من جهة أنَّ الغُلَّ لا يكون إلا في /اليمين والعنق جميعًا، فكفى ذكر أحدهما من [٥: ٨٧/أ] صاحبه، كما قال ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[7]، فضمَّ الورثة إلى الوصيّ، ولم يُذكَروا لأنَّ الصلح إنما يقع بين الوصيّ والورثة. ويدلّ

---

(١) سورة يونس: الآية ٢٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٤٣.

(٣) سورة يونس: الآية ٣٥.

(٤) سورة الإسراء: الآية ٩

(٥) سورة النمل: الآية ٣٢. ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾.

(٦) سورة يس: الآية ٨.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٨٢.

على أنَّ الضمير ضمير الأيمان قراءةُ عبد الله[1]: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَيْمَٰنِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾، فكفت الأيمان من ذكر الأعناق في قراءة عبد الله كما كفت الأعناق عن ذكر الأيمان في قراءة العامة.

وقوله **وفي** أنشد المصنف[2] شاهدًا على أنَّ «إلى» تكون بمعنى «في» قولَ النابغة[3]:

فلا تَتْرُكَنِّي بالوَعيدِ كأنَّني ... إلى الناسِ مَطْلِيٌّ به القارُ أَجْرَبُ

وقولَ النَّمِر[4]:

إذا جئتُ دَعدًا لا أُبينُ كأنني ... إلى آلِ دَعدٍ من سَلامانَ أو نَهْدِ

سَلامان: من طَيِّئ، ونَهد: من قُضاعة. وأنشد غيره لطَرَفة[5]:

وإنْ يَلْتَقِ الحَيُّ الجَميعُ تُلاقِني ... إلى ذِرْوةِ البيتِ الرَّفيعِ المُصَمَّدِ

واستدلُّوا أيضًا بقوله تعالى ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾[6]، وبقول العرب[7]: جلستُ إلى القوم، أي: فيهم.

قال ابن عصفور: «لو كانت إلى بمعنى في لساغ أن تقول: أدخلتُ الخاتم إلى إصبعي، وزيدٌ إلى الكوفة، أي: في إصبعي، وفي الكوفة، فلما لم تقل العرب ذلك

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٧٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٨٤.

(٢) ٣: ١٤٣.

(٣) ديوانه ص ٧٣ وشرح المصنف ٣: ١٤٣ والخزانة ٩: ٤٦٥ - ٤٦٩ [٧٧٨]. القار: القَطِران.

(٤) كذا في شرح المصنف ٣: ١٤٣، وليس في ديوانه الذي حققه د. نوري القيسي، ولم أقف عليه في مصادري.

(٥) ديوانه ص ٢٩ وأدب الكاتب ص ٥٠٧ وشرح القصائد السبع ص ١٨٧ والخزانة ٩: ٤٦٩ - ٤٧٢ [٧٧٩]. المصمَّد: الذي يَصمِد الناسُ إليه من شرفه، أي: يقصدونه.

(٦) سورة النازعات: الآية ١٨.

(٧) أدب الكاتب ص ٥٠٧.

وجب أن يُتَأَوَّل جميع ذلك. فأمَّا الآية فإنه لَمَّا كان قوله ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ دعاء منه - عليه السلام - لفرعون صار تقديره: أدعوك إلى أن تَزَكَّى. وضمّن مَطْلِيًّا معنى مُبَغَّض؛ لأنَّ الجَمَل الأَجْرَب المَطْلِيَّ بالقَطِران يُبغضه الناس، ويَطردونه خوفًا من عَدواه، فأجراه في التعدي مجراه. وكذلك التقدير: وجدتَني آويًا إلى ذِروة. وجلستُ مضافًا إلى القوم. وكونها بمعنى في مذهب كوفي» انتهى.

وقوله «مِنْ سَلامانَ أو نَهْدِ» هما عَدُوَّانِ لآلِ دَعد، فالمعنى: كأنني بَغيض إلى آل دَعد، كما قال[1]:

لقد زادَني حُبًّا لِنَفسيَ أَنَّني ... بَغيضٌ إلى كُلِّ امْرِئٍ غيرِ طائلِ

قيل: ومنه ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[2]، قالوا: التقدير: في الناس، وفي آل دعد، وفي ذِروة، وفي يوم القيامة.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف هو قول القُتَبِيّ، واستدلَّ ببيتَي النابغة وطرفة[3].

وقال بعض شيوخنا: هي لانتهاء الغاية، كأنه قال: وجدتَني مُضافًا إلى ذِروة المجد. وكذلك: كأَنَّني إلى الناس، أي: إنني أُشبه الجَمَلَ المَطليَّ إذا أُخذت مضافًا إلى الناس، ولا أُشبهه في غير تلك الحالة، فـ(إلى) متعلق بـ(مضاف)، وحُذف لدلالة الكلام عليه بمنْزلة قوله تعالى ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ﴾[4]، ويكون المضاف المحذوف منصوبًا على الحال، /والعامل ما في كأنَّ من التشبيه[5]. [٥: ٨٧/ب]

---

(١) هو الطِّرِمَّاح. ديوانه ص ٢٠٧، وفيه تخريجه. غير طائل: خسيس لا فضل له ولا قيمة.

(٢) سورة النساء: الآية ٨٧.

(٣) أدب الكاتب ص ٥٠٦ - ٥٠٧.

(٤) سورة النمل: الآية ١٢.

(٥) غ: من معنى التشبيه.

وقوله ومِنْ هذا أيضًا قول الكوفيين[1] والقُتَبِيّ، زعمَ[2] أنَّ «إلى» تكون بمعنى «مِنْ»، وأنشد هو والمصنف في الشرح[3] وغيرهما[4] شاهدًا على ذلك قولَ ابن أحمر[5]:

تقولُ وقد عالَيتُ بالكُورِ فوقَها أَيُسْقَى ، فلا يَرْوَى إلَيَّ ابنُ أَحْمَرَا

أي: فلا يَروَى مني. ويتخرج على التضمين[6]، أي: فلا يأتي إليَّ للرُّواء؛ لأنه إذا كان لا يَروَى ولا يشفي غُلَّته لم يأت إليه.

وخرَّجه ابن عصفور[7] على أنه أراد: يُسقى فلا يروى ظمؤه إلي، فحذفَ المضاف، وأقام الضمير مقامه، فاستتر في الفعل. والعامل في «إليّ» ظمأ المحذوف، كقولهم[8]: البُرُّ أَرخصَ ما يكون قفيزان بدرهم، أي: ملءُ قفيزين، فالعامل في أرخص ملء المحذوف، ولا يمكن أن يعمل البُرّ ولا القفيزان لجمودهما، ويكون من عمل ظمأ وهو مصدر محذوف، وذلك يجوز في الضرورة.

وقوله **ولا تُزاد خلافًا للفراء** زعم الفراء أنها زائدة في قراءة بعضهم ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾[9] بفتح الواو، ونظَّرها باللام في قوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[10].

---

(١) ضرائر الشعر ص ٢٣٦.

(٢) أدب الكاتب ص ٥١١، وفيه عجز بيت ابن أحمر التالي.

(٣) ٣: ١٤٣.

(٤) ضرائر الشعر ص ٢٣٦.

(٥) ديوانه ص ٨٤ وشرح أبيات المغني ٢: ١٢٩ - ١٣٦ [١١٠]. الكور: الرحل بأداته.

(٦) هذا تخريج ابن هشام الخضراوي. شرح ناظر الجيش ٦: ٢٩٢٠ - ٢٩٢١.

(٧) ضرائر الشعر ص ٢٣٨.

(٨) الكتاب ١: ٤٠٢.

(٩) سورة إبراهيم: الآية ٣٧. وهذه قراءة علي بن أبي طالب وأبي جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد. المحتسب ١: ٣٦٤.

(١٠) سورة النمل: الآية ٧٢.

قال المصنف في الشرح: «وأَولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل تَهوِي، فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في رُضِيَ: رُضَا، وفي ناصِية: ناصاة، وهي لغة طائيَّة، وعليها قول الشاعر[1]:

نَسْتَوْقِدُ النَّبلَ في الحَضِيضِ، ونَصْـ ـطادُ نُفُوسًا بُنَتْ على الكَرَمِ»

انتهى.

وهذا تخريج لا يجوز؛ لأنه ليس كل ما آخره ياء قبلها كسرة يجوز إبدالها ألفًا وفتح ما قبلها، فليس من لغة طيئ أن تقول في يَجري: يَجْرَى، ولا في يَرمي: يَرْمَى، ولا في يَشْتَرِي: يَشْتَرَى، وقد نَقَدْنا عليه ذاك في قوله في آخر فصل من فصول التصريف، في قوله: «وفتح ما قبل الياء الكائنة لامًا مكسورًا ما قبلها وجعلها ألفًا لغة طائيَّة»[2]، وبَيَّنَّا أنَّ ذلك ليس على إطلاقه، وإنما هو مخصوص بنحو رُضِيَ وبنحو الناصِية فقط.

وتتخرج هذه القراءة على تضمين تَهوَى معنى تَميل؛ لأنَّ مَن هَوِيَ شيئًا مال إليه، فكأنه قيل: تَميل إليهم بالمحبة والهوى.

وزعم الكوفيون والقُتَبِيّ[3] أنّ «إلى» تكون بمعنى «عند»، تقول: هو أشهى إلي من كذا، أي: عندي، قال أبو كبير الهذلي[4]:

أَمْ لا سَبيلَ إلى الـشَّبابِ ، وذِكْـرُهُ أَشْهَى إلَيَّ مِنَ الرَّحيـقِ السَّلْسَلِ

قال: أراد: أشهى عندي. وأنشد غيره قوله[5]:

---

(١) تقدم البيت في ٩: ٢٥٧.

(٢) التسهيل ص ٣١١.

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٢.

(٤) شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٦٩ وأدب الكاتب ص ٥١٢. الرحيق: اسم للخمر. والسلسل: السهل في الحلق السَّلس.

(٥) البيت للأقرع بن مُعاذ القُشَيريّ في الحيوان ٧: ١٦٠. وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٢ والاقتضاب ٣: ٣٦٠. ك، ط، ظ: أم جابر.

لَعَمْـرُكَ إنَّ المَـسَّ مِـنْ أُمِّ خالـدٍ إلَـيَّ - وإنْ أَوْقَعْتُـهُ - لَبَغِـيضُ

وقال [1]:

ثَقَـالٌ إذا رادَ النِّـساءُ ، خَرِيـدةٌ صَناعٌ ، فقد سادتْ إلَـيَّ الغَوانِيـا

وقال حُميد بن ثَور الهلالي[2]:/ [٥: ٨٨/أ]

ذَكَرْتُكِ لَمَّا أَتْلَعَتْ مِـن كِناسِـها وذِكْـرُكِ سَـبَّاتٍ إلَـيَّ عَجِيـبُ

لَمَّا أَتْلَعَتْ: رفَعتْ رأسَها، يعني غزالة، والسَّبَّات: الأوقات، واحدها سَبَّة.

وقال آخر[3]:

فكانَ إليها كالَّذي اصْطادَ بَكْرَهـا شِقاقًا وبُغْضًا ، أو أَطَـمَّ وأَهْجَـرا

أي: فكان عندها.

وخُرِّج قوله «أشهى إلي» على التضمين بمعنى: أَقْرَب إليَّ اشتهاء. وخُرِّج أيضًا على التضمين، ضُمِّن أشهى معنى أَحَبّ. و«سادت» معنى: صارت أَحَبَّ الغواني إلي. و«بَغيض» تعدَّى إلى قوله «إلي». وأمَّا «فكان إليها» فمتعلق بمضمر تقديره: فكان كرهها إلي؛ لأنه يصف بقرة وحشية أكل السَّبُع ولدها، فتعرض لها ثور كرهته لحزنها على ولدها ككراهية السَّبُع الذي اصطاده، أو أعظم من كراهتها له.

وزعم الأخفش أنّ «إلى» تأتي بمعنى الباء، وخرَّج على ذلك قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾[4]، ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾[5]، أي: بشياطينهم،

---

(١) الراعي. منتهى الطلب ٦: ٦٢ وأدب الكاتب ص ٥١٢. ثقال: ثقيلة في مجلسها. وراد النساء: خففن في الذهاب والمجيء إلى بيوت جاراتهن. وخريدة: حييّة.

(٢) ديوانه ص ٥٦ وأدب الكاتب ص ٥١٢. يخاطب امرأة. الكناس: بيت الوحش.

(٣) هو النابغة الجعدي كما في مجاز القرآن ١: ٥٨ وأدب الكاتب ص ٥١٣. أطَمّ: أزيد بغضًا. وأهجر: أقبح وأفحش.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٤. معاني القرآن للأخفش ص ٤٦، ١٣٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ٧٦.

وببعض. وتقول: خلوتُ إلى فلان في حاجة، أي: بفلان. ويتخرَّج ذلك على التضمين أيضًا، أي: وإذا انتهَوا إلى شياطينهم في الخَلوة.

ص: ومنها اللام للمِلك وشِبهه، وللتَّمليك وشِبهه، وللاستحقاق، وللنَّسب، وللتَّعليل، وللتَّبليغ، وللتَّعَجُّب، وللتَّبيين، وللصَّيرورة، ولموافقة «في» و«عند» و«إلى» و«بعد» و«على» و«من». وتزاد مع مفعولِ ذي الواحد قياسًا في نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، و﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، وسماعًا في نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾. وفتحُ اللام مع المضمر لغةُ غيرِ خُزاعة، ومع الفعل لغةُ عُكل وبَلْعَنْبَر.

ش: مثال اللام للمِلك: المالُ لِزيدٍ. ومثالها لشِبه المِلك: أَدومُ لكَ ما تدوم لي، وقال الشاعر[1]:

ما لمَوْلاكَ كُنتَ كانَ لكَ المَوْ لَى ، ومثلُ الذي تَدينُ تُدانُ

ومِن هذا النوع المفهمة ما يجب مقابلة لـ«على»، كقوله تعالى ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[2]، وكقول الشاعر[3]:

فيومٌ علينا ، ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ، ويومٌ نُسَرْ

ومثال لام التمليك: وهبتُ لزيدٍ دينارًا. ومثال شِبه التمليك ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾[4]. ومثال لام الاستحقاق: الجلبابُ للجارية، والجُلُّ[5] للفَرَسِ. ومثال لام النسب: لزيدٍ عمٌّ هو

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح المصنف ٣: ١٤٤.

(٢) سورة فصلت: الآية ٤٦.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٣٢٧.

(٤) سورة النحل: الآية ٧٢.

(٥) الجلّ: ما تُلبسه الدابَّة لتُصان به.

لعمرٍو خالٌ، ولعبدِ اللهِ ابنٌ هو لجعفرٍ حَمٌ. ومثالُ لام التعليل ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[1]، و﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2]، وقولُ الشاعر[3]:

ولو سألتْ للناسِ يومًا بوجهها سَحابَ الثُّرَيَّا لاسْتَهَلَّتْ مَواطِرُهْ

والجارَّةُ اسمَ مَن غاب حقيقةً أو حكمًا عن قائلِ قولٍ يتعلّق به، نحو ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[4]، أي: من أجل، ﴿وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[5]، ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟﴾[6]، ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾[7]، ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ﴾[8]، وقولُ الشاعر[9]: [٥: ٨٨/ب]

وقولَكَ للشيءِ الذي لا تَنالُهُ إذا ما هو احْلَوْلَى : ألا ليتَ ذا ليا

وقال آخر[10]:

كضَرائرِ الحَسْناءِ ، قُلْنَ لِوَجْهِها حَسَدًا وبَغْيًا : إنَّهُ لَدَمِيمُ

ومثال التبليغ وهي الجارَّة اسمَ سامعِ قولٍ أو ما في معناه نحو: قلتُ له، وبيَّنتُ له، وفسَّرتُ له، وأَذِنتُ له، واسْتَجَبتُ له، وشَكَرتُ له، ونَصَحتُ له، إلا

---

(١) سورة النساء: الآية ١٠٥. ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾.

(٢) سورة النحل: الآية ٤٤. ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

(٣) ورد البيت في قطعة نسبت لسَوادة بن كُلاب القُشَيريّ في الحماسة البصرية ٣: ١٠١٥ [٨٨٧]، وهو في قطعة لتوبة بن الحُمَيِّر في المؤتلف والمختلف ص ٩١ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٠٧ وديوان توبة ص ٤٥. ونسب لابن الدمينة. ديوانه ص ١٩٦.

(٤) سورة الأحقاف: الآية ١١.

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٥٦.

(٦) سورة آل عمران: الآية ١٦٨.

(٧) سورة الأعراف: الآية ٣٩.

(٨) سورة هود: الآية ٣١.

(٩) هو عنترة. ديوانه ص ٢٢٤. احلولى الشيء: طاب، وحلا، وحسُن.

(١٠) هو أبو الأسود الدؤلي. ديوانه ص ٤٠٣ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٩٥ [٣٥٠]. غ، ظ: حسدًا وبغضًا.

أنّ هذين قد يَستغنيان عن اللام، فيقال: شكرتُه ونصحتُه، والمختار تعديتهما باللام، وبه نزل القرآن.

ومثال التعجب قول الشاعر[1]:

شَبابٌ وشَيبٌ وافْتِقارٌ وثَرْوةٌ ... فَلِلّهِ هذا الدَّهرُ كيفَ تَرَدَّدَا

ومثله[2]:

فلِلّهِ عَيْنا مَنْ رأى مِنْ تَفَرُّقٍ ... أَشَتَّ وأَنْأَى مِنْ فِراقِ الْمُحَصَّبِ

واللام في القسم بابها التعجب، وقد استعملها بعض العرب مع غير التعجب فيه، حكاه س في آخر «باب الإضافة إلى المحلوف به»، قال س[3]: «ويقول بعض العرب: لِلّهِ لأَفْعَلَنَّ».

ومثالُ التبيين - وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها مبيِّنة لصاحب معناها، والمتعلقة بحبّ في تعجب أو تفضيل مبيِّنة لمفعولية مصحوبها - نحوُ ﴿هَيْتَ لَكَ﴾[4]، و﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[5]، وما أَحَبَّ زيدًا لعمرو! ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[6].

ومثال لام الصيرورة ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[7]، وقولُ الشاعر[8]:

---

(١) الأعشى. ديوانه ص ١٨٥ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٠٩ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٠٢ - ٣٠٥ [٣٥٥].

(٢) تقدم البيت في ١٠: ٣٢٥.

(٣) الكتاب ٣: ٤٩٩.

(٤) سورة يوسف: الآية ٢٣. ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾.

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٣٦.

(٦) سورة البقرة: الآية ١٦٥.

(٧) سورة القصص: الآية ٨.

(٨) هو سابق البربري كما في العقد الفريد ٢: ٦٩ وأبيات المغني ٤: ٢٩٥ - ٢٩٦ [٣٥١].

فللمَوتِ تَغْذُو الوالِداتُ سِخالَها كما لِخَرابِ الدُّورِ تُبنَى المَساكِنُ

ومثله[1]:

لا أَرى حِصْنًا سَيُنجي أَهلَهُ كُلُّ حَيٍّ لِفَناءٍ ونَفَدْ

وموافقة «في» ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[2]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[3]، وقال مِسكين الدارميّ[4]:

أُولئكَ قَومي قد مَضَوْا لِسَبِيلِهِمْ كما قد مَضَى لُقْمانُ عادٍ وتُبَّعُ

[و][5]:

وكُلُّ أَبٍ وابنٍ وإنْ عُمِّرا معًا مُقيمَينِ مَفقُودٌ لِوَقتٍ وفاقِدُ

وموافقة «عند» كقراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾[6]، قال أبو الفتح: «أي عند مجيئه إياهم، كقولك: كُتِبَ لِخَمسٍ خَلَونَ». وأنشد غير المصنف للعَجَّاج[7]:

تَسْمَعُ لِلجَرْعِ إذا اسْتُحيرا لِلماءِ في أَجْوافِها خَريرا

/أي: عند الجَرْع، والاستحارة: الجَرْع، والخَرير: صوت الماء. [٥: ٨٩/أ]

وموافقة «إلى» ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[8]، ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[9].

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح المصنف ٣: ١٤٦.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٨٧.

(٤) ديوانه ص ٦٨ [دار صادر] وشرح المصنف ٣: ١٤٦ - ١٤٧.

(٥) الواو ليست في المخطوطات: والبيت للحكم بن صخر في شرح المصنف ٣: ١٤٧.

(٦) سورة ق: الآية ٥. المحتسب ٢: ٢٨٢، وفيه قول ابن جني التالي.

(٧) ديوانه ١: ٥٣٤ وأدب الكاتب ص ٥٢٠ وجمهرة اللغة ٣: ١٣١٦. يصف إبلاً عطاشًا وردت ماء.

(٨) سورة الأعراف: الآية ٥٧.

(٩) سورة الرعد: الآية ٢.

وموافقة (بعد) ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾[1]، أي: بعد زوالها، وقال[2]:

فلَمَّا تَفَرَّقْنا كأَنِّي ومالِكًا لِطُولِ اجْتِماعٍ لم نَبِتْ ليلةً مَعَا

أي: بعدَ طُولِ اجتماع.

وموافقة «على» ﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا﴾[3]، و﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾[4]، ﴿وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

تَناوَلَهُ بالرُّمحِ ، ثُمَّ اتَّنَى لهُ فَخَرَّ صَريعًا لِليَدَينِ ولِلْفَمِ

وموافقة «مِنْ» كقول جرير[7]:

لنا الفَضلُ في الدُّنيا ، وأَنفُكَ راغِمٌ ونحنُ لَكُمْ يومَ القِيامةِ أَفْضَلُ

أي: ونحن منكم. ومثله ما أنشده ثعلب[8]:

وإنَّ قَرينَ السُّوءِ لَسْتَ بِواجِدٍ لهُ راحةً ما عِشْتَ حتى تُفارِقُهْ

أي:بواجد منه راحة. وقال[9]:

إذا الحِلمُ لم يَغْلِبْ لكَ الجَهلَ لم تَزَلْ عَليكَ بُرُوقٌ جَمَّةٌ ورَواعِدُ

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٨.

(٢) هو متمم بن نُويرة يرثي أخاه مالكًا. المفضليات ص ٢٦٧ [٦٧].

(٣) سورة الإسراء: الآية ١٠٧.

(٤) سورة يونس الآية ١٢.

(٥) سورة الصافات الآية ١٠٣.

(٦) جابر بن حُنَيّ التغلبيّ. المفضليات ص ٢١٢ [٤٢]. وورد العجز في قطعة اختلف في قائلها، وصدره فيها: «تناولتُ بالرمح الطويل ثيابَه». انظر ذلك في الاقتضاب ٣: ٣٥٥.
اتَّنَى: انثنى.

(٧) ديوانه ١: ١٤٣.

(٨) مجالس ثعلب ص ٥٤٦.

(٩) هو محمد بن أبي شِحاذ الضَّبِّيّ. الحماسة ١: ٦١٥ [٤٥٣] والمرزوقي ٣: ١٢٠٠ [٤٤٧].

انتهت مُثُل معاني لام الجر، وهي منقولة من شرح المصنف[1] باختصار.

فأمَّا أنَّ اللام تكون للاستحقاق فهي عبارة س[2]. وعبَّرَ عن هذا المعنى الفارسيُّ[3] بالتحقيق، ويريد به أنَّ الشيء حقّ لهذا، فقولهم: سَرجٌ للدابَّة، أي: حقَّ للدابَّة أن يكون لها سَرج.

وقال المبرد[4]: «معنى اللام جعلُ الأول لاصقًا بالثاني». وأُبطل ذلك بأنها لو كانت للإلصاق لكانت بمعنى الباء؛ لأنها تَجعل الأول لاصقًا بالثاني في نحو: أمسكتُ بزيدٍ، وسَطَوتُ بعمرٍو، ولَلَزِمَ أن تُستَعمل حيثُ استُعمِلَت الباء، فتقول: سَطَوتُ لِزيدٍ، ولا يقال ذلك، فدلَّ على بطلانه.

قال بعض أصحابنا: والصحيح ما قاله س مِن أنها للاستحقاق، وهو معناها العام؛ لأنه لا يفارقها، وإنما جُعلت للملك لأنه ضربٌ من الاستحقاق، وقد تَدخلها مع ذلك مَعانٍ أُخَر.

وأمَّا كونها للصيرورة - ويُعَبَّر عنها أيضًا بالعاقبة والمآل - فأوردَ ذلك أصحابنا على أنه مذهب مردود، وهو منسوب للأخفش[5]. وتقرير مذهبه أنَّ الالتقاط[6] لم يكن لكونه عدوًّا لهم وحَزَنًا، بل الالتقاط كان ليكونَ حبيبًا وولدًا، فآلَ أمرُه إلى أن كان لهم عدوًّا، فاللام للصيرورة. ورُدَّ بأنه حُذف السبب وأُقيم المسبَّب مقامه.

وأمَّا كونها بمعنى «على»، وبمعنى «مع»، وبمعنى التعليل، وبمعنى «بعد»، وبمعنى «مِن»، وبمعنى «في»، وبمعنى «إلى» - فهو مذهب الكوفيين، وتبعهم القُتَبيّ[7].

---

(١) ٣: ١٤٤ - ١٤٨.

(٢) الكتاب ٤: ٢١٧.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٥١ والمقتصد ٢: ٨٢٧.

(٤) الأصول ١: ٤١٣.

(٥) معاني القرآن له ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٦) أي في قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾. سورة القصص: ٨.

(٧) ورد استعمالها بمعنى على في أدب الكاتب ص ٥١١، وبمعنى مع، وبعد، ومن أجل في ص ٥١٩ - ٥٢٠.

وأمَّا كونها بمعنى «على»، وبمعنى «مع»، وبمعنى التعليل، وبمعنى «بعد»، وبمعنى «مِن»، وبمعنى «في»، وبمعنى «إلى» - فهو مذهب الكوفيين، وتبعهم القُتَبيّ[1].

وأرادوا من كونها بمعنى «على» قوله تعالى ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾[2]، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا﴾[3]، ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾[4]، ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[5]، ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾[6]، وفي الحديث: (واشْتَرِطِي لهم الوَلاء)[7]. ومن كونها بمعنى «بعد» (صُومُوا لِرُؤيته)[8]. وبمعنى «إلى»: أَوحَى له، أي: إليه. [٥: ٨٩/ب]

وتأوَّل ما استدلُّوا به بعض شيوخنا، فأمّا:

..... فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَينِ وَلِلْفَمِ

وما أنشده القُتَبيّ من قول الشاعر[9]:

---

(١) ورد استعمالها بمعنى على في أدب الكاتب ص ٥١١، وبمعنى مع، وبعد، ومن أجل في ص ٥١٩ - ٥٢٠.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٣٣.

(٣) سورة الصافات: الآية ١٧١.

(٤) سورة الحجرات: الآية ٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٦) سورة غافر: الآية ٥٢.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع: باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحلّ ٣: ٢٩ وكتاب المكاتَب: باب استعانة المكاتَب ٣: ١٢٧ وكتاب الشروط: باب الشروط في الولاء ٣: ١٧٧، ومسلم في صحيحه: كتاب العتق ٢: ١١٤٢.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصوم (الباب ١١) ٢: ٢٢٩، ومسلم في صحيحه ٢: ٧٦٢. وقوله رؤيته يعني: رؤية الهلال.

(٩) أنشده في أدب الكاتب ص ٥١١، وهو للطرماح. ديوانه ص ٢٧١. يصف ناقة بركت. المخوَّى: التجافي للبروك. والثفنات: ما أصاب الأرض من البعير إذا برك. والمعرَّس: موضع التعريس، وهو النُّزول في السحر. والخَمس: قوائمها الأربع وصدرها، شبَّه معرَّسها بمعرَّس خمس من القطا. والجناجن: عظام الصدر، واحدها جَنْجَن وجِنْجِن.

كأنَّ مُخَوَّاها على ثَفِناتِها مُعَرَّسُ خَمْسٍ ، وَقَّعَتْ لِلجَناجِنِ

فلما كانت اليدان تتقدمان سائر البدن صار ذلك شبيهًا بما يسقط بسقوط غيره؛ فدخلت اللام لملاحظة ذلك الشبه[1]. وبهذا يُتأوَّل - والله أعلم - ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾.

وأمَّا «لِطُولِ اجتماعٍ» واستدلالهم بأنَّ المعنى: بعدَ طول اجتماع - فإنما يريد: كأنِّي ومالكًا لم نجتمع، وأوجب له هذا القولَ وهذا الشبهَ طولُ اجتماعهم قبل ذلك، ولولا الاجتماع قبلُ لَمَا صحَّ أن يقول: كأنِّي ومالكًا لم نَبِتْ ليلةً معا، فكأنه قال: أشبهتُ مَن لم يجتمع لأجل ما كان منَّا مِن طول اجتماع، ولولا ذلك لم يَقُل أشبهتُ.

وأمَّا كونها للتعليل في نحو: فعلتُ ذلك لك، أي: من أجلك، وقولِ العجاج:

تَسْمَعُ لِلجَرْعِ إذا اسْتُحِيرا لِلماءِ في أَجْوافِها خَرِيرا

ففيها معنى المِلك؛ لأنَّ الشيء إذا وقع بسبب الشيء ومن أجله فهو له.

وأمّا: كتبتُه لثلاثٍ خَلَوْنَ، وقولُ الراعي[2]:

حتى وَرَدْنَ لِتمٍّ خمْسٍ بائصٍ جُدًّا ، تَعاوَرُهُ الرِّياحُ ، وَبيلا

وقوله[3]:

خُطَّ هذا الكتابُ في يومِ سَبتٍ لِثَلاثٍ خَلَوْنَ مِنْ رَمَضانِ

---

(١) ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٣٣ - ٢٩٣٤ أنَّ هذا تأويل ابن أبي الربيع لبيت جابر بن حُنَيّ.

(٢) جمهرة أشعار العرب ٣: ٩٣٤ [٤٦] وأدب الكاتب ص ٥١٩ والاقتضاب ص ٣٨٨. وصف إبلاً وردت ماء بعد أن سارت إليه خمسة أيام. التِّمّ: التمام. والخمس: أن ترد الإبل الماء يومًا وتدعه ثلاثة أيام، وترد في اليوم الخامس. والبائص: المتقدم السابق. والجُدّ: البئر تكون بين العشب والكلأ. وتعاوره: تداوله. والوبيل: الوخيم.

(٣) تقدم البيت في ٩: ٣٥٤.

فلأنها لم تَخلُ من معناها؛ لأنَّ الكَتب صار متصلاً بالثلاث، و«بعد» لا يُفهم ذلك؛ لأنك إذا قلتَ كتبتُ بعدَ كذا لم تقتض الاتصال، وكتبتُ لِثلاث معناه الاتصال بالثلاث، فلمَّا كان لمضيِّ الثلاث وقعَ الكَتب، فكأنها أوجبت الكَتب مِن حيث إنه وُجد عندها، فصار شبيهًا بما وُجد بوجود غيره، وهذا من طريق الاستعارة لِما بينهما من الشَّبَه.

وقال بعض شيوخنا[1]: «اختلف الناس في زيادتها، فأمَّا س فلم يذكر ذلك، وتابعه عليه أبو علي. وذهب أبو العباس[2] إلى زيادتها، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[3]، المعنى: رَدِفكم، وبقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[4]؛ لأنك تقول: عَبَرتُ الرؤيا، ولا تقول: عَبَرتُ لِلرُّؤيا، كما لا تقول: ضربتُ لزيد. ثم تأوَّلَه على تضمين ردف معنى تَهَيَّأَ» انتهى. قال: وفي كتاب البخاري[5]: رَدِفَ بمعنى قَرُبَ. وهذا يدلُّ على أنَّ مأخذه فيه التضمين.

وأمَّا ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ فهو مُقَوٍّ لوصول الفعل إلى الاسم لتقدمه، فإذا تأخَّر عنه الفعل ضعُف، فاحتيج إلى حرف يصل به. ويدلُّك على أنَّ الفعل إذا تأخَّر ضعُف قولهم: زيدٌ ضربتُ، ولا تقول: ضربتُ زيدٌ. /[٥: ٩٠/أ]

قال بعض أصحابنا: إنما معناها العامّ الاستحقاق، وإنما جعلها النحويون للملك لأنه ضربٌ من الاستحقاق، والتي تُداخلها مع الملك والاستحقاق معانٍ أُخَر، فإنَّ الداخل منها على الاسم الصريح خمسة أنواع:

---

(١) هو ابن أبي الربيع كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٣٦.

(٢) المقتضب ٢: ٣٧.

(٣) سورة النمل: الآية ٧٢.

(٤) سورة يوسف: الآية ٤٣.

(٥) صحيح البخاري: كتاب التفسير: تفسير سورة النمل ٦: ١٧، ولفظه: «رَدِفَ: اقتَربَ».

أن تكون للسبب؛ ألا ترى أنَّ المسبَّب مُستحقّ بسببه.

وللقَسَم إذا كان في الكلام معنى التعجب، نحو: لِلَّهِ لا يبقى أحد؛ ألا ترى أنَّ اسم الله - تبارك وتعالى - مُستحقّ لأنْ يُقسَم به.

والاستغاثة أو ما يجري مجراها - وهو التعجب - ألا ترى أنه مُستحقّ لأنْ يُستغاث به ولأنْ يُتعجَّب منه.

ولتقوية عمل العامل، وهي الداخلة على المفعول إذا تقدَّم على العامل فيه.

وزائدة في باب «لا»، وباب النداء، [نحو][1]: لا أبا لك، ويا بؤسَ لزيدٍ، وفي نحو: ضربتُ لِزيدٍ، ونحو قوله[2]:

ومَلَكْتَ ما بينَ العِراقِ ويَثْرِبٍ ... مُلْكًا أجارَ لِمُسْلِمٍ ومُعاهَدِ

وأنشد الفراء[3]:

يَذُمُّونَ لِلدُّنيا وهُمْ يَرْضِعُونَها ... أفاوِيقَ حتى ما يَدِرُّ لها ثُعْلُ

وقول الآخر[4]:

فلَمَّا أنْ تَواقَفْنا قَليلاً ... أَنَخْنا لِلكَلاكِلِ ، فارتَمَيْنا

وقد يجيء ذلك في الكلام إلا أنه قليل لا يقاس عليه، قال تعالى ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[5].

---

(١) نحو: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) تقدم البيت في ٧: ٢٨.

(٣) البيت بهذه الرواية بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٤٤٧. وهو لعبد الله بن هَمَّام السَّلُوليّ في إصلاح المنطق ص ٢١٣ والكامل ١: ٧٧، ٢: ٨٣٧، وأوله فيهما: «وذمُّوا لنا الدنيا»، وبها يفوت الاستشهاد. الأفاويق: جمع أفواق، وأفواق: جمع فِيق، وفِيق: جمع فيقة، وهو اسم اللبن الذي يجمع بين الحلبتين. والثعل: زيادة في أطباء الناقة والبقرة والشاة.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٢٨، ٨: ٣٢٤.

(٥) سورة النمل: الآية ٧٢.

ومما استدلَّ به الكوفيون[1] على أنَّ اللام تكون بمعنى «إلى» قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾[3]، وبقول العرب: أَوحَى له، وأَوحَى إليه، بمعنًى واحد، وبقولهم: هَداه لِكذا، وهَداه إلى كذا.

وتأوّل[4] على أنه إذا عُدِّي بإلى أَوْحَى كان بمعنى: أَشارَ، ومنه[5]:

فأَوْحَتْ إلينا ، والأَنامِلُ رُسْلُها .....

أي: أشارتْ. وبمعنى: أَرْسَلَ، يقال: أَوحَى إليه بكذا، أي: أرسلَ إليه. وبمعنى: أَلْهَمَ، قال تعالى ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾، أي: أَلهمَها؛ لأنَّ الإلهام إشارة في المعنى. ويكون أَوْحَى بمعنى: أَمَرَ، فيتعدَّى إذ ذاك باللام، ومنه ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾، أي: أَمَرَها. وإنما تعدَّت باللام إذا كانت بمعنى أَمَرَ لأنَّ أَمْرَ الله - تعالى - للأرض قولٌ في المعنى، قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[6]، فكأنه قال: بأنَّ رَبَّكَ قال لها: حَدِّثي أخبارَك.

وكذلك هَدَى، تكون بمعنى: وَفَّقَ، فتتعدَّى إذ ذاك تعدِّيها باللام، فيقال: هَداه اللهُ للدِّين، المعنى: وَفَّقَه اللهُ للدِّين. وبمعنى: بَيَّنَ، فتتعدَّى تعدِّيها، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾[7]، قال أبو عمرو بن العلاء: معناه أَوَلَمْ يُبَيِّنْ[8] لهم. وقد تكون بمعنى: عَرَّفَ، فتتعدَّى إذ ذاك إلى مفعولين بنفسها، فتقول: هَدَيتُه /الطريقَ، أي: [٥: ٩٠/ب]

---

(١) أدب الكاتب ص ٥١٦.

(٢) سورة الزلزلة: الآية ٥.

(٣) سورة النحل: الآية ٦٨.

(٤) هذا تأويل ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٣١ - ٢٩٣٢.

(٥) الشطر في كتاب العين ٣: ٣٢٠ والمحكم ٤: ٣٧ [دار الكتب العلمية] واللسان (وحي).

(٦) سورة يس: الآية ٨٢.

(٧) سورة السجدة: الآية ٢٦.

(٨) غ، ط، ظ: يتبين.

عَرَّفتُه الطريقَ، قال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾[1]. ولا يُعَدِّيها إلى مفعولين بنفسها إلا أهلُ الحجاز، وغيرُهم من العرب يقول: هَدَيتُهم لِلطريق، يجعلونها بمعنى أَرْشَدتُهم. ولا يُنكَر اختلافُ تعدِّي الفعل بسبب ما يُشرَب من المعاني؛ ألا ترى أنهم يستعملون «بَكَيتُ» غير متعدٍّ إذا أَشرَبوه معنى «نُحْتُ»؛ لأنَّ البكاء نَوح في المعنى، وقد يقال: بَكَيتُ زيدًا، فيتعدَّى إلى مفعول واحد إذا أُشرب معنى رَثَيتُ، وإلى مفعولين، فيقال: بَكَيتُ زيدًا دمًا، يُضَمِّنُونه معنى: أَتْبَعْتُ زيدًا دمًا. والدليلُ على أنَّ دمًا مفعول به قولُه[2]:

ولو شِئتُ أنْ أبكي دَمًا لَبَكَيتُه عليكَ ، ولكنْ ساحةُ الصَّبرِ أَوْسَعُ

فإضماره يدلُّ على أنه ليس من جنس التمييز.

وتأوَّلَ[3] «فَخَرَّ صَريعًا لِليَدَينِ وللْفَمِ»، و«وَقَّعَتْ لِلجَناجِنِ» على أنَّ اللام تتعلق بمحذوف، أي: مُقَدِّمًا لليدين، ووَقَّعَتْ مُقَدِّمةً لِلجَناجِن.

وأمَّا بيت مُتَمِّم فتقديره: لِفَقْدِ طُولِ اجتماعنا، أو لانقطاع طول اجتماعنا.

وأمَّا كَتبتُه لِثَلاثٍ خَلَونَ فهو على تقدير: لانْقِضاءِ ثَلاثٍ، ولانْقِضاءِ تَمٍّ خمْسٍ.

وقوله **وتُزاد مع مفعولِ ذي الواحد قياسًا** قال المصنف في الشرح[4]: «ومِن لامات الجرِّ الزائدةُ، ولا تزاد إلا مع مفعول به بشرط أن يكون عامله متعديًا إلى واحد، فإن كانت زيادتها لتقوية عامل ضعف بالتأخر، نحو ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[5]، أو بكونه فرعًا في العمل، نحو ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[6] - جاز

---

(١) سورة البلد: الآية ١٠.

(٢) هو إسحاق بن حسان الخُرَيْميّ. الكامل ٣: ١٣٦٢ وذيل الأمالي ص ١٢١ والسمط ٣: ٥٧ ودلائل الإعجاز ص ١٦٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ٣: ١٠٥٣.

(٣) يعني ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٦: ١٩٣٣ - ٢٩٣٤.

(٤) ٣: ١٤٨.

(٥) سورة يوسف: الآية ٤٣.

(٦) سورة هود: الآية ١٠٧.

القياس على ما سُمع منها. وإن كانت بخلاف ذلك قُصرت على السماع، نحو ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[1]، ومنه قول الشاعر[2]:

ومن يكُ ذا عُودٍ صَليبٍ رَجا بهِ لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهرِ فالدَّهرُ كاسِرُهْ))

انتهى. وقد تقدَّم الكلام[3] على كونها تكون زائدة والخلاف في ذلك بين س وأبي العباس.

وقوله **وفتحُ اللام مع المضمر لغةُ غيرِ خُزاعة** يعني أنَّ لغة العرب غير خُزاعة فتح اللام مع المضمر، نحو: لَنا، ولَكم، ولَها، ولَه. وأمَّا خُزاعة[4] فلام الجرِّ عندهم مكسورة كما هي إذا دخلت على المُظهَر، تقول: لِنا، ولِكم، ولِها ولِه. وكان ينبغي للمصنف أن يستثني من صور المضمر ياء المتكلم، فإنَّ اللغتين اتفقتا على كسر اللام معها، فيقولون: لِي.

ودلَّ كلام المصنف بالمفهوم من نصه هذا أنَّ المظهَر مُتَّفَق على كسر اللام إذا دخلت عليه؛ وقد نصَّ هو في الشرح على ذلك، قال فيه[5]: ((وكلُّ العرب يفتحون لام الجرّ الداخلة على مضمر إلا خُزاعة، فإنها تكسرها مع المضمر كما تُكسَر مع غيره في اللغات كلها)) انتهى.

وليس كذلك[6]، بل الكسر مشهورُ كلام العرب إلا مع المستغاث به غير المعطوف على غيره بغير تكرير ياء فالفتح. وحكى أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة

---

(١) سورة النمل: الآية ٧٢.

(٢) هو توبة بن الحميِّر، أو نُصيب. ديوان نصيب ص ٩٢ والبيان والتبيين ٣: ٧٠، ٤: ٩١ والمؤتلف والمختلف ص ٩١ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٠٥ - ٣٠٧ [٣٥٦]. وروي: ((يُعِدُّه لِيكسرَ))، وبها يفوت الاستشهاد.

(٣) تقدم ذلك في ١٨٠ - ١٨١.

(٤) وأما خزاعة ... ولِها ولِه: سقط من ك.

(٥) ٣: ١٤٩.

(٦) وليس كذلك ... كما يقولون به: سقط من ط، ظ، غ.

وأبو الحسن أنهم سمعوا العرب تفتحها مع الظاهر على الإطلاق، فيقولون: المالُ لَزيد، بفتح اللام[1]. /وما حكاه المصنف عن خُزاعة أنها تكسر مع المضمر حكاه [٥: ٩١/أ] اللِّحيانيّ[2] عن بعض العرب، يقولون: المالُ له، كما يقولون: به، وذلك قليل جدًّا.

وقوله **ومع الفعل لغةُ عُكْل وبَلْعَنْبَر** قال أبو زيد: سمعتُ مَن يقول: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم﴾[3] بفتح اللام، وقرأ سعيد بن جُبَير فيما حكى عنه المبرد ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[4]، وفتحَها، حكاه مكي بن أبي طالب[5] عن بني العنبر، كما حكاه المصنف، وأنشدوا[6]:

وتَأْمُرُنِي رَبيعةُ كُلَّ يومٍ لَأَشْرِيَها وأَقْتَنِيَ الدَّجاجا

الرواية بفتح لام لَأَشْرِيَها.

ص: وتساوي لامُ التعليل معنًى وعملاً «كي» مع «أنْ»، و«ما» أختِها والاستفهامية.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٨، ٣٢٩. وقال ابن خالويه: «حكى أبو زيد أنَّ مِن العرب مَن يفتح كلَّ لام إلا قولهم: الحمد لِلّه». مختصر في شواذ القرآن ص ٥٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ٣٣٠. وفي الخصائص ١: ٣٩٠ أنَّ الكسائي حكاها عن قضاعة.

(٣) سورة الأنفال: الآية ٣٣. وهذه قراءة أبي السمال كما في شواذ ابن خالويه ص ٤٩ والبحر المحيط ٤: ٤٨٣. والحكاية عن أبي زيد في سر صناعة الإعراب ١: ٣٣٠.

(٤) سورة إبراهيم: الآية ٤٦. وهذه القراءة حكاها عن ابن جُبير المبردُ كما في سر صناعة الإعراب ١: ٣١٨. وفي المحتسب ٢: ٣١٤ أنَّ أبا الحسن حكاها عن أبي عبيدة ولم ينسبها.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١: ١٠٠. وحكى هذه اللغة عنهم قبله خلف والأخفش. معاني القرآن للأخفش ١: ١٢٣ والمسائل البصريات ١: ٥٥٠. وفي سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٩ أنَّ الكسائي سمعها من أبي حزام العُكليّ.

(٦) البيت للنمر بن تولب. ديوانه ص ٥١ [دار صادر] والحيوان ٢: ٣٠٥. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ص ١٢٣ والمسائل البصريات ١: ٥٥٤. لأشريها: لأبيعها، يعني الناقة.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «كي على ضربين: مصدرية تُذكر في إعراب الفعل، وجارَّة تُساوي لام التعليل، ولا تدخل إلا على «أنْ»، كقوله[2]:

فقالتْ : أَكُلَّ الناسِ أَصبَحتَ مانحًا لِسانَك كَيْما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا

أو على «ما» المصدرية، كقوله[3]:

إذا أنتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ ، فإنَّما يُرادُ الفَتَى كيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

أو على «ما» الاستفهامية، كقولك سائلاً عن العلة: كي مَ فعلتَه؟ وفي الوقف: كَيْمَهْ؟ كما تقول: لِمَ فعلتَ؟ ولِمَهْ؟ انتهى». فقوله «إنَّ كي تساوي لام التعليل معنًى»، أي: تجيء للتعليل كما تجيء اللام للتعليل.

وقوله **وعَمَلاً** يعني أنها تكون جارَّة كما أنَّ اللام جارَّة، إلا أنَّ اللام تجرُّ الاسم الصريح، وتدخل على المضارع مقدّرًا أنْ بينها وبينه، فيُنصب بإضمار أنْ، وتكون أنِ المقدرة والفعل ينسبك منهما مصدر، هو في موضع جرّ بِكَيْ، ولا يجوز أن يصرح به بعد كي.

وما ذكره المصنف من أنها تكون «كي» في أحد قسميها جارَّة هو مذهب البصريين، إلا أنَّ ظاهر كلامه يدلُّ على أنها لا تكون جارَّة إلا إذا دخلت على أنْ لفظًا، وعليه أنشد «كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا»، وهذا ليس مذهب البصريين، بل مذهبهم أنها إذا كانت جارَّة كانت أنْ مضمرة بعدها وجوبًا، وأنَّ العرب التزمتْ إضمار أنْ بعدها، فأمَّا «كيما أنْ تَغُرَّ» فإنما أُظهرتْ على سبيل الشذوذ ومَنْبَهةً على الأصل.

---

(١) ٣: ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) هو جميل بثينة. ديوانه ص ٧٩ [دار صادر] والمفصل ص ٣٣١ والخزانة ٨: ٤٨١ - ٤٨٤ [٦٥٢] وشرح أبيات المغني ٤: ١٥٧ - ١٥٩ [٣٠٣]. ونسب في ضرائر الشعر ص ٦٠ لحسان، وليس في ديوانه.

(٣) هو قيس بن الخطيم أو غيره. ملحقات ديوانه ديوانه ص ٢٣٥ والخزانة ٨: ٤٩٨ - ٥٠٠ [٦٥٦] وشرح أبيات المغني ٤: ١٥٢ - ١٥٣ [٣٠١]. وآخره في الديوان: وينفعا.

وظاهر كلامه أيضًا أنها تكون جارَّة إذا دخلت على «ما» المصدرية، وعليه أنشد «كَيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ»، فـ«ما» عنده مصدرية، ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر، يكون في موضع جرّ بـ«كي»، ولَمَّا كانت «أنْ» عاملة نصبت تَغُرَّ، و«ما» غير عاملة فارتفع الفعل بعدها، وهو: يضرُّ وينفعُ[1].

وما ذهب إليه المصنف من أنَّ «ما» مصدرية في هذا البيت غير موافَق عليه؛ بل ذهب أصحابنا إلى أنَّ «ما» كافّة لـ«كي» عن العمل، وأنَّ «كي» في البيت هي الناصبة بنفسها لا الجارّة، وأنَّ «ما» كفتها عن العمل كـ«ما» اللاحقة لـ«رُبَّ» في قوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾[2]، فيكون الفعل الواقع بعدها مرفوعًا، وعليه أنشدوا «كيما يَضُرُّ ويَنفَعُ».

وأمَّا إذا انتصب الفعل بعدَ «كي» المتصل بها «ما» فـ«ما» عندهم زائدة، كما زيدت «ما» بين الخافض ومخفوضه زادوا «ما» بين[3] الناصب ومنصوبه، وكما فصلوا بينهما بـ«لا» النافية، قال تعالى: /﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[4]، وقال الشاعر[5]: [٥: ٩١/ب]

أَرَدتُ لِكَيما يَعلَمَ الناسُ أنَّها سَراوِيلُ قَيسٍ ، والوُفُودُ شُهودُ

وقال آخر[6]:

---

(١) وهو يضر وينفع ... فيكون الفعل الواقع بعدها: سقط من ك.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢. ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾.

(٣) الخافض ومخفوضه زادوا ما بين: سقط من ك.

(٤) سورة الحديد: الآية ٢٣.

(٥) قيس بن سعد بن عبادة. المعارف ١: ٥٩٣ وثمار القلوب ص ٦٠١.

(٦) منصور بن مِسجاح. الحماسة ٢: ٣١٩ [٧٤٢] وشرحها للمرزوقي ٤: ١٦٧٤ [٧٣٦] وللأعلم ٢: ١٠١٢ [٧٦٧]، وأوله في المخطوطات: «جَلَسْنا ولم نَبْرَحْ»، والتصويب من المصادر المذكورة. الصُّبر: جمع صَبيرة، وهي المحبوسة عن المرعى. ومعوَّدة الحبس: يعني الإبل.

حَبَسْنا ، ولم نَسْرَحْ لِكَي لا يَلُومَنا ، على حُكْمِهِ صُبْرًا مُعَوَّدَةَ الحَبْسِ

وقال الآخر[1]:

أَرَدتِ لِكَيما تَجْمَعِيني وصاحِبِي ألا لا ، أَحِبِّي صاحِبِي ، وذَرِينِي

وقد يُفصل بهما معًا، قال[2]:

أَرَدتَ لِكَيما لا تَرَى لِيَ عَثْرَةً ومَنْ ذا الذي يُعطَى الكَمالَ فيَكْمُلُ

وذهب الكوفيون إلى أنَّ «كي» لا تكون حرف جرّ، لا إذا دخلتْ على الفعل ولا إذا دخلتْ على «ما» الاستفهامية، بل هي حرف نصب على كل حال. وقالوا: إضمار أنْ وهي مخفوضة قبيح شاذّ، ولا يحسُن أن تقول: أمرتُ زيدًا بِيُحْسِنَ، فلما جاء الفعل منتصبًا بعدها في فصيح الكلام دلَّ على أنها ليست حرف جرّ.

وأمَّا زَعْمُ البصريين أنها تجرُّ اسم الاستفهام في قولهم: كَيْمَهْ؟ واستدلالُهم بذلك على أنها حرف جرّ - فلا حُجَّة في ذلك؛ لأنَّ «مَهْ» ليست مخفوضة، وإنما هي منصوبة على مذهب المصدر، يقول القائل: أقومُ كي تقومَ، فيسمعه المخاطب، ولا يفهم تقوم، فيقول: كَيْمَهْ؟ يريد: كي ماذا؟ أي: كي تفعل ماذا؟ فموضع «مَهْ» نصب بفعل مضمر على جهة المصدر والتشبيه به، وليس لـ«كي» فيه عمل، وقد أجمعْنا على أنَّ «كي» هي الناصبة للمضارع في قولك: جئتُ لكي تغضبَ، فيلزم على ما ذهبتم إليه مِن أنها تكون جارَّة أن تكون من عوامل الأسماء والأفعال؛ وهذا فاسد لأنَّ عوامل كل واحد من صنفي الأسماء والأفعال مختصَّة به لا تعمل في غيره.

---

(١) نسب البيت في تهذيب اللغة ١٢: ٦ لأبي ذؤيب، وفي أساس البلاغة (ضمد) للهذلي، وليس في شرح أشعار الهذليين. وهو بلا نسبة في اللسان (ضمد). والرواية فيهن: «... تَضْمُدِيني وصاحبي ... ودَعيني». ضَمَدَتْ فلانةُ تَضمِد وتَضمُد: جمعت بين زوجها وخِدنها، أو اتَّخَذَتْ خِدْنَين.

(٢) هو أبو ثروان العكلي، واسمه عقير بن الممرس. معاني القرآن للفراء ١: ٢٦٢ والإبدال لابن السكيت ص ٦٦ والأمالي ٢: ٤٣ ونقعة الصديان ص ٦١.

وأمَّا البصريون فاستدلُّوا على أنَّ «كي» جارَّة في قولهم «كَيْمَهْ» بحذف ألف «ما» الاستفهامية، ولا تُحذف إلا مع حروف الجرّ، نحو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[1]، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[2]، ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[3]:

عَلامَ تَقُولُ الرُّمحَ يُثْقِلُ عاتِقِي .....[4]

فأمَّا قول الشاعر[5]:

ألا مَ تَقُولُ النَّاعِياتُ ، ألا مَهْ ألا فانْعيا بيتَ النَّدَى والكَرامَهْ

فحذف ألف «ما» الاستفهامية بعد ألا، وليست حرف جرّ، فإنَّ ذلك على سبيل الضرورة، بخلاف حذف ألفها بعد «كي»، فإنه في فصيح الكلام، ولا يُحذف في فصيح الكلام[6] إلا مع حروف الجرّ. وأيضًا ما ادَّعاه الكوفيون من إضمار الفعل بعد «كي» في قولهم «كَيْمَهْ» دعوى. وأيضًا فيلزم من ذلك تقديم الفعل على «ما» الاستفهامية وحذف ألفها بعد غير حرف /الجرّ، ولا يجوز حذف معمول الحرف الناصب للفعل وإبقاء الناصب، كما لا يجوز حذف معمول الحرف الجارّ للاسم وإبقاء الحرف. [٥: ٩٢/أ]

ص: ومنها الباءُ للإلصاق، وللتَّعدية، وللسَّببيَّة، وللتَّعليل، وللمُصاحبة، وللظَّرفيَّة، وللبدل، وللمقابَلة، ولموافقة «عن» و«على» و«مِن» التبعيضية. وتُزاد مع فاعلٍ ومفعولٍ وغيرِهما.

ش: ظاهر كلام المصنف في معاني هذه الحروف أنها وُضعت مشتركة بين ما نذكر أنها وردت له؛ وأصحابنا لا يُثبتون ذلك، بل يأتون في أكثرها بأنها يجيء

---

(١) سورة النبأ: الآية ١.

(٢) سورة النازعات: الآية ٤٣.

(٣) سورة النمل: الآية ٣٥.

(٤) تقدم البيت في ٦: ١٣٨.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) ولا يُحذف في فصيح الكلام: سقط من ك.

الحرف منها لمعنًى، ثم إنه قد يُستعمل لذلك المعنى، وينجرُّ معه معنًى آخر، فليس الحرف موضوعًا لتلك المعاني بجهة الاشتراك.

قال أصحابنا: الباء غير الزائدة لا تكون إلا بمعنى الإلزاق والاختلاط حقيقة أو مجازًا، فقد تتجرد لهذا المعنى، وقد تدخلها مع ذلك معانٍ أُخَرُ.

وحركة الباء الكسر، وربما فُتحت مع الظاهر، فقالوا: بَزيدٍ، حكاه أبو الفتح[1] عن بعضهم.

وقوله **للإلصاق** مَثَّل ذلك المصنفُ في الشرح، وقال[2]: «هي الواقعة في نحو: وصلتُ هذا بهذا».

وقال أصحابنا[3]: التي لمجرد الإلزاق والاختلاط نوعان:

أحدهما: الباء التي لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بها، نحو: سَطَوتُ بعمرٍو، ومررتُ بزيدٍ. والإلزاق في مررتُ بزيدٍ مجاز، لما التزَق المرور بمكان بقرب زيد جعل كأنه ملتزِق بزيد.

والآخر: الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول؛ وذلك نحو: أمسكتُ بزيدٍ، الأصل: أمسكتُ زيدًا، فأدخلوا الباء ليُعلموا أنَّ إمساكك إياه كان بمباشرة منك له، وذلك أنك تقول أَمسَكتُ زيدًا إذا منعتَه من التصرف بوجهٍ ما، ولم تكن مباشرًا لذلك، فإذا قلت أمسكتُ بزيدٍ أَفَدتَ بالباء أنكَ باشرتَ إمساكه. ولم يذكر س للباء معنًى غير الإلصاق، وذكر أصحابنا المتأخرون وغيرهم لها معاني غير الإلصاق، ونسرد ما ذكروا منجرًّا مع كلام المصنف.

---

(١) في سر صناعة الإعراب ١: ٣٣٠ أنَّ اللحياني حكى عن بعضهم أنه قال: مررتُ بَه، بفتح الباء مع المضمر.

(٢) ٣: ١٤٩.

(٣) هذا قول ابن عصفور في كتابه «شرح الإيضاح» كما في شرح ناظر الجيش ٦: ٢٩٤٥.

وقوله **وللتعدية** قال المصنف في الشرح[1]: «هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به، كالتي في ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[2]، و﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾[3]».

وذكر أصحابنا أنَّ التي تدخلها مع معنى الإلزاق والاختلاط معانٍ أُخَرُ ستة أنواع:

أحدها: أن تكون للنقل. قال بعضهم: «وأعني بذلك أن تدخل على الفاعل، فيصير مفعولاً». قال بعض شيوخنا: «وإذا نظرتَ إلى هذه الباء التي بمعنى الهمزة وجدتَ فيها الإلصاق والاختلاط؛ لأنك إذا جعلتَه يدخل فقد ألصقتَ الدخول به، فالإلصاق عامٌّ فيها حيث ما وقعت، وتلك المعاني تُصاحب في موضع، وتُفارق في آخر، فينبغي أن يُدَّعى أنها وُضعت بإزاء المعنى المصاحب في كلِّ حال، لا بإزاء المعنى الذي يكون بحكم الانجرار لا بحكم الوضع»/انتهى. [٥: ٩٢/ب]

وقول المصنف في التي للتعدية «إنها هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به» ليست مختصة بالفعل اللازم؛ فقد وُجدت في المتعدي، تقول: دفعَ بعضُ الناسِ بعضًا، وصَكَّ الحَجَرُ الحَجَرَ، ثم تقول: دفعتُ بعضَ الناسِ ببعضٍ، وصَكَكتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ، فقول من قال «هي الداخلة على الفاعل، فيصير مفعولاً» أسدُّ؛ لأنها وُجدت مع الفعل المتعدي كما وُجدت مع اللازم.

وقوله **وللسببية** قال المصنف في الشرح[4]: «هي الداخلة على صالحٍ للاستغناء به عن فاعل معدَّاها مجازًا، نحو ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا﴾[5]،

---

(١) ٣: ١٤٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٠.

(٤) ٣: ١٤٩ - ١٥٠.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٢. ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾.

و﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾[1]، فلو قُصد إسناد الإخراج إلى الهاء من قوله ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ﴾، وإسناد الإرهاب إلى الهاء من قوله ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ﴾، فقيل: أَنزل ما أَخرج من الثمرات رزقًا، وما استطعتُم مِن قُوَّةٍ تُرْهِبُ عدوَّ الله - لصحَّ وحَسُن، لكنه مجاز، والآخر حقيقة. ومنه: كتبتُ بالقلمِ، وقطعتُ بالسِّكِّينِ، فإنه يصح أن يقال: كتبَ القلمُ، وقطعَ السِّكِّينُ.

والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة. وآثرتُ على ذلك التعبيرَ بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإنَّ استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز» انتهى.

وقال أصحابنا: هي الباء التي تدخل على سبب الفعل، وهو أحد المعاني الستّ التي تَنجَرُّ مع الإلصاق، قالوا: نحو عَنَّفتُ زيدًا بِذَنْبِه، فالتعنيف اتَّصل بزيد بسبب ذنبه، ومنه قول لَبيد[2]:

غُلْبٌ تَشَذَّرُ بِالذُّحُولِ، كأنَّها ... جِنُّ البَدِيِّ رَواسِيًا أَقْدامُها

أي: تَشَذَّرُ بسبب الذُّحُول.

قال بعض شيوخنا: ذكر القُتَبِيُّ[3] أنَّ الباء تكون بمعنى: مِن أَجْل، وأَنشد بيتَ لبيد. قال: والإلصاق لا يفارقها؛ لأنها إذا تَشَذَّرَتْ - أي: تَصَعَّبَتْ - بسبب الذُّحول فبلا شك أنَّ الذُّحول هَيَّجَها، وجَعلها تَشَذَّرُ، فقد صارت الباء هنا بمنْزلتها في: تحركتُ بكذا، وسكنتُ بكلامك، فكما لا خفاء في هذا أنَّ الإلصاق بها كذلك في البيت.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٠. ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾.

(٢) ديوانه ص ٣١٧ وشرح القصائد السبع ص ٥٨٦. غلب: غلاظ الأعناق، أي: تلك الوفود غلب. تشذر: تهدد وتتوعد. والذحول: الأحقاد. والبديّ: واد لبني عامر. والرواسي: الثوابت.

(٣) أدب الكاتب ص ٥٢٠.

وما ذهب إليه المصنف مِن أنَّ ما ذكره النحويون مِن أنَّ الباء تكون للاستعانة مُدرج في باء السببيَّة قولٌ انفرد به؛ وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة، وجعلوا الاستعانة من المعاني الستة التي انجرَّت مع الإلصاق، فقالوا في باء السبب ما تقدَّم مِن أنها التي تدخل على سبب الفعل، وقالوا في باء الاستعانة: إنها التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة، وذلك: كتبتُ الكتابَ بالقلم، وعملَ النجَّارُ البابَ بالقَدُومِ، وبَرَيتُ القلمَ بالسكِّينِ، وخُضْتُ الماءَ بِرِجلي، ولا يمكن أن يقال إنَّ سبب كتابة الكتاب هو القلم، ولا سبب عمل النجار الباب هو القَدُوم، ولا سبب بري القلم هو السكين، ولا سبب /خوض الماء [٥: ٩٣/أ] هو الرِّجل، بل السبب غير هذا، فجعلُ هذا سببًا ليس بواضح. ومثَّل أصحابنا باء السبب بقولك: ماتَ الرجلُ بالغيظ وبالجوع، وحَجَجتُ بتوفيقِ اللهِ، وأَصَبتُ الغَرَضَ بِفُلانٍ.

وقوله **وللتعليل** قال المصنف في الشرح[١]: «هي التي تحسُن غالبًا في موضع اللام، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[٢]، و﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾[٣]، و﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾[٤]، وكقول الشاعر[٥]:

ولكنَّ الرَّزِيَّةَ فَقْدُ قَرْمٍ ... يَموتُ بِمَوتِهِ بَشَرٌ كَثيرُ

واحترزت بقولي **غالبًا** مِن قول العرب: غَضِبتُ لِفلان، إذا غَضبت مِن أجله وهو حي، وغَضِبتُ به، إذا غضبت من أجله وهو ميت» انتهى.

---

(١) ٣: ١٥٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٥٤.

(٣) سورة النساء: الآية ١٦٠.

(٤) سورة القصص: الآية ٢٠. ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾.

(٥) في المخطوطات: «وبقول الشاعر»، صوابه في شرح المصنف. وهذا ثاني بيتين لامرأة من الأعراب في الأمالي ١: ٢٧٢ والسمط ١: ٦٠٣. وهما لمُلَيْل بن الدِّهقانة التغلبي في معجم الشعراء ص ٤٤٥ والحماسة البصرية ٢: ٦٣٤ [٤٧٣]. القَرم: السيد المعظَّم من الرجال.

ولم يذكر أصحابنا أنها تكون للتعليل، وكأن التعليل والسبب عندهم شيء واحد، ويدلُّ على ذلك أنَّ المعنى الذي سمى المصنف به باء السبب هو موجود في باء التعليل؛ ألا ترى أنه يَصلح أن يُنسب الفعل لِما دخلت عليه باء التعليل كما يصحُّ ذلك في باء السبب؛ ألا ترى أنه يصح: ظلمَ أنفسَكم اتخاذُكم العجلَ، وحَرَّمَ على اليهود طَيِّباتٍ ظُلمُهم.

وأمَّا قوله تعالى ﴿يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ فليست باء التعليل، بل التعليل هو قوله: ﴿لِيَقْتُلُوكَ﴾، والباء ظرفية، أي: يأتمرون فيك، أي: يتشاورون في أمرك لأجل القتل، ولا يكون للائتمار علَّتان.

وأمَّا قوله «يموت بموته» فلا شكَّ أنَّ الباء هنا للسبب، ويُعَكِّر على ما قعَّد المصنف مِن أنَّ هذه الباء يصحُّ أن يُنسب الفعل إلى ما دخلتْ عليه مجازًا؛ لأنه لا يصحُّ ذلك هنا.

وقوله **وللمصاحبة** قال المصنف في الشرح[1]: «هي التي تَحسن في موضعها (مع)، وتُغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾[2]، أي: مع الحق، ومُحِقًّا، وكقوله: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾[3]، أي: مع سلام، ومُسَلَّمًا. ولِمساواة هذه الباء (مع) قد يُعَبِّر س عن المفعول معه بالمفعول به» انتهى. وهذا المعنى قد ذكره أصحابنا، وهو أحد الستة المعاني التي تنجرُّ مع الإلصاق.

وقوله **وللظرفية** هي التي تَحسن مكانها «في»، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[4]، ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا﴾[5]، ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[1]. وهذا أحد المعاني الستة التي تنجرُّ مع الإلصاق.

---

(١) ٣: ١٥٠ - ١٥١.

(٢) سورة النساء: الآية ١٧٠.

(٣) سورة هود: الآية ٤٨.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٢٣.

(٥) سورة الأنفال: الآية ٤٢.

وبقي من المعاني الستة التي ذكرها أصحابنا باء القسم، نحو: باللهِ لأَقُومَنَّ، فهذه الباء أَلزَقتْ فعلَ القسم المحذوف بالمقسم به؛ ألا ترى أنَّ الأصل: أُقسم باللهِ لأقومَنَّ، إلا أنَّ فِعل القسم لَمَّا حُذف وقام المجرور مقامه أفادتِ الباءُ ما كان يُفيده الفعل لو ظهر.

وقوله **وللبدل** قال المصنف في الشرح[٢]: «هي التي يحسن في موضعها (بدل)، كقول رافع بن خديج[٣]: (ما يَسُرُّني أنِّي شَهِدتُ بَدْرًا بالعَقَبةِ)، ومِثلُه قولُ الشاعر[٤]:

فليتَ لي بهمُ قومًا ، إذا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإغارةَ فُرْسانًا ورُكْبانا

/ومثلُه قولُ الآخر[٥]: [٥: ٩٣/ب]

يَلقَى غَرِيمُكُمُ مِنْ غيرِ عُسْرتِكُمْ ... بالبَذْلِ بُخْلاً ، وبالإحسانِ حِرمانا»

انتهى.

قال بعض أصحابنا: «وزاد بعض المتأخرين في معاني الباء أن تكون بمعنى البدل والعوض، نحو قولك: هذا بذاك، أي: هذا بدل من ذاك وعوض منه». قال: «والصحيح عندي أنَّ معناها السبب؛ ألا ترى أنَّ التقدير: هذا مُستَحَقٌّ بذلك، أي: بسببه».

وقوله **وللمقابلة** قال المصنف في الشرح[٦]: «هي الداخلة على الأثمان والأعواض، كقولك: اشتريتُ الفَرَسَ بألفٍ، وكافأتُ الإحسانَ بِضِعْفٍ. وقد تسمى باء العوض».

---

(١) سورة القمر: الآية ٣٤.

(٢) ٣: ١٥١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي: باب شهود الملائكة بدرًا ٥: ١٤.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٢٤٤.

(٥) هو جرير. ديوانه ١: ١٦٢.

(٦) ٣: ١٥١.

وقوله **وللموافقة** «**عن**»، و«**على**»، و«**من**» **التبعيضية** أمَّا كونها بمعنى «عن» فمنقول عن الكوفيين[1]، وذلك بعد السؤال، ولم يقيد المصنف ذلك بالسؤال. واستدلَّ الكوفيون[2] على ذلك بقوله تعالى ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[3]، وبقول علقمة[4]:

فإنْ تَسْأَلُوني بالنِّساءِ فإنَّني ... بَصيرٌ بِأَدْواءِ النِّساءِ طَبيبُ

وبقول مالك بن خُرَيْم[5]:

ولا يَسأَلُ الضَّيفُ الغَريبُ إذا شَتا ... بِما زَخَرَتْ قِدْري لهُ حِينَ وَدَّعَا

وبقول الآخر[6]:

دَعِ المُغَمَّرَ ، لا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِه ... واسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ : ما فَعَلا

واستدلَّ القُتَبيّ بقول ابن أحمر[7]:

تُسائلُ بابْنِ أَحْمَرَ : مَنْ رآهُ؟ ... أَعارَتْ عَينُهُ ، أَم لَمْ تَعارا

واستدلَّ المصنف في الشرح[8] بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـٰمِ﴾[9]. وبقوله: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِم﴾[10]، [كذا] قال الأخفش[11]. ومثله ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾. ومثله قول الشاعر[12]:

---

(١) وغيرهم، كالزجاج. معاني القرآن وإعرابه ٤: ٧٣.

(٢) استدلَّ ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٥٠٨ - ٥٠٩ بالآية والأبيات الأربعة.

(٣) سورة الفرقان: الآية ٥٩.

(٤) ديوانه ص ٣٥ والمفضليات ص ٣٩٢ [١١٩]. وبقول علقمة ... طبيب: من غ.

(٥) الأصمعيات ص ٦٧ [١٥]. شتا: أجدب في الشتاء. وزخرت: جاشت. واسمه في بعض المخطوطات: أيمن بن حريم، وفي بعضها: أيمن بن خريم. وتصويب اسمه من الأصمعيات، وأما اسم أبيه ففيه روايتان: خُرَيْم، وحَرِيم. وفي المخطوطات: الضيف الغريم.

(٦) هو الأخطل. ديوانه ص ١٥٧. المغمر: هو القعقاع بن شَور الذُّهليّ. والمغمَّر: المُجَهَّل.

(٧) شعره ص ٧٦ وأدب الكاتب ص ٥٠٨. عارت عينه: سال دمعها. ولم تَعارا: لم تَعارَنْ.

(٨) ٣: ١٥٢.

(٩) سورة الفرقان: الآية ٢٥.

(١٠) سورة الحديد: الآية ١٢.

(١١) معاني القرآن ص ٤٩٤.

(١٢) هو المُرَقِّش الأكبر. المفضليات ص ٢٣٤ [٥١].

هلاَّ سألتِ بنا فَوارِسَ وائلٍ فلَنحنُ أَسْرَعُها إلى أَعْدائِها

وكان الأستاذ أبو علي يتأول، فيقول: اسألْ بسببه خبيرًا، وبسبب النساء، أي: لتعلموا حالهنّ، وكذلك بيت ابن أحمر.

قال بعض أصحابنا: ولو كانت الباء بمعنى (عَنْ) لجاز: أَطعمتُه بجوع، وسقيتُه بِعَيْمة[1]، تريد: عن جوع، وعن عَيْمة، وتعديةُ السؤال بالباء على سبيل التضمين، أي: فاعْتَنِ به، أو اهْتَمّ به؛ لأنَّ السؤال عن الشيء اعتناء به واهتمام.

وأمَّا كونها بمعنى «على» فمنقول عن الكوفيين أيضًا، واستدلُّوا بقول الشاعر[2]:

بِوُدِّكِ ما قَومي على أنْ تَرَكْتِهِمْ سُلَيْمَى إذا هَبَّتْ شَمالٌ وريحُها

«ما» عندهم زائدة، والمعنى: على وُدِّك قومي على أن تركتهم.

واستدلَّ المصنف في الشرح[3] على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[4]، ﴿مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ﴾، أي: على قِنطارٍ، وعلى دينارٍ. قال[5]: «كذا قال الأخفش[6]، وجعل مثله قولهم: مررتُ به، أي: عليه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾[7]، قال تعالى: ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾[8]، ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾[9]، ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾[10]». وبقول الشاعر[11]: [٥: ٩٤/أ]

---

(١) العيمة: شهوة اللبن.

(٢) عمرو بن قَميئة. الديوان ص ٢٣ وأدب الكاتب ص ٥٢٠ ومنتهى الطلب ١: ١٤٣.

(٣) ٣: ١٥٢.

(٤) سورة آل عمران: الآية ٧٥.

(٥) أي: المصنف. ٣: ١٥٢.

(٦) معاني القرآن ص ٢٠٨.

(٧) سورة المطففين :الآية ٣٠.

(٨) سورة يوسف: الآية ١٠٥.

(٩) سورة الصافات: الآية ١٣٧.

(١٠) سورة يوسف: الآية ٦٤.

(١١) راشد بن عبد ربه، أو أبو ذر الغفاري، أو العباس بن مرداس. ديوان العباس ص ١٦٧ والاقتضاب ٢: ٥٦، ٣: ٨٦ وأبيات المغني ٢: ٣٠٤ - ٣٠٩ [١٤٥].

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبانُ بِرَأسِهِ لقد هانَ مَنْ بالَتْ عليهِ الثَّعالِبُ

وقال بعض أصحابنا[1]: فأمَّا (بِوُدِّكِ ما قَومي) البيت فليست (ما) فيه زائدة كما ذهبوا إليه؛ ألا ترى أنه لو أراد: على وُدِّكِ قَومي سُلَيْمَى على أنْ تَرَكْتِهم - لم يكن لقوله (إذا هبت شمال وريحها) وجه، وإنما الود والوَدُّ هنا الصنم، وما: استفهامية، والتقدير:أَسأَلُكِ بِوَدِّكِ - أي: بِصَنَمِك - ما قومي؟ أيْ: أيّ شيء قومي إذا هَبَّتْ شَمالٌ وريحُها في وقت اشتداد الزمان، وعنى بريح الشَّمال النَّكْباء، كما قال[2]:

..... إذا النَّكْبـــاءُ ناوَحَـــتِ الـــشَّمالا

وقوله « على أن تَرَكْتِهم» أي: على أنْ فارَقْتِهم؛ لأنَّ هذا الشاعر يخاطب سُلَيمى، وكانت امرأته، ونَشَزَتْ عنه، فطلَّقها، فارتحلتْ إلى قومها، فسألها بصَنَمها أن تُخبِر بما شاهدتْه من قومه في وقت هبوب الشمال ومُناوَحة النكباء، وهو وقت اشتداد الزمان.

وأمَّا كونها بمعنى «مِن» التبعيضية فمذهب كوفيّ[3] أيضًا، وهو قول القُتَبيّ[4]. واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[5]، وبقول الشاعر[6]:

---

(١) أظنه يعني ابن السِّيد. الاقتضاب ٢: ٢٩٤، ٣: ٣٩٠ - ٣٩١.

(٢) هو ذو الرمة يذكر ناقته. وصدر البيت: «تُناخي عندَ خيرِ فَتًى يَمان». ديوانه ٣: ١٥٣٦. وللفرزدق بيت يتفق معه في العجز، ولكن المراد هنا بيت ذي الرمة؛ لأنَّ ابن السِّيد أنشده كاملاً منسوبًا لذي الرمة في الاقتضاب ٣: ٣٩١، وأنشد العجز منسوبًا إليه في ٢: ٢٩٤. النكباء: ريح تهب بين مهبَّي ريحين. وناوحت: قابلت وصنعت مثل صنيعها.

(٣) شرح القصائد السبع ص ٣٢٤.

(٤) أدب الكاتب ص ٥١٥.

(٥) سورة الإنسان: الآية ٦.

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي يصف السحاب. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩ وأدب الكاتب ص ٥١٥ وإيضاح الشعر ص ٥٠٤ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٥، ٤٢٤ وشرح المصنف ٣: ١٥٣. متى: معناها «في» في لغة هذيل. ونئيج: مرّ سريع له صوت.

شَرِبْنَ بِماءِ البَحــرِ ، ثُــم تَرَفَّعَــتْ متى لُجَــجٍ خُــضْرٍ ، لَهُــنَّ نَئِــيجُ

وبقول عنترة[1]:

شَرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَينِ ، فأَصْبَحَتْ زَوْراءَ ، تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ

واستدلَّ المصنف في الشرح بقوله[2]:

فَلَثِمْتُ فاها آخِذًا بِقُرُونِها شُرْبَ النَّزيفِ بِبَرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ

وقال[3]: «ذكر ذلك أبو علي الفارسي في (التذكرة)، وروي مثل ذلك عن الأصمعي في قول الشاعر: شربنَ بماء البحر. البيت».

قال المصنف في الشرح[3]: «والأجود أن يُضَمَّنَ شَرِبْنَ معنى رَوِينَ[4]، كما ضُمِّنَ يُحمَى معنى يُوقَد، فعومل معاملته في ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾[5]؛ لأنَّ المستعمل أَحمَيتُ الشيءَ في النار» انتهى.

وقال بعض أصحابنا ما ملخصه: «لو كانت الباء للتبعيض لقلت: زيدٌ بالقَوم، تريد: مِن القوم، وقبضتُ بالدراهم، أي: مِن الدراهم، والباء في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ ونظيرِه بمعنى (في)، وهو أَولى مِن قولِ مَن جعلها زائدة؛ لأنَّ زيادة الباء في المفعول لا تنقاس» انتهى.

---

(١) يصف ناقة. ديوانه ص ٢٠١ وشرح القصائد السبع ص ٣٢٤ وأدب الكاتب ص ٥١٥. الدحرضان: ماء لبني سعد. والزوراء: المائلة. والديلم: جنس من الترك، ضربهم مثلاً لأعدائه.

(٢) جميل، أو عمر بن أبي ربيعة، أو عبيد بن أوس الطائي. الكامل ١: ٣٨٢ والحماسة البصرية ٣: ١٠٣٦ - وفيه تخريجه - [٩٠٧] وشرح أبيات المغني ٢: ٣١٣ - ٣٢٢ [١٤٧]. النزيف: المحموم الذي منع من الماء. والحشرج: النقرة في الجبل يجتمع فيها الماء فيصفو.

(٣) ٣: ١٥٣.

(٤) هذا قول الفراء في معاني القرآن ٣: ٢١٥.

(٥) سورة التوبة: الآية ٣٥.

وفي البسيط: «ولم يذكر أحد من النحويين أنَّ الباء للتبعيض. وقيل: تكون له، نحو قولك: مسحتُ بالمنديلِ، ومسحتُ المنديلَ، وأخذتُ زِمامَ الناقةِ، وأخذتُ بزمامِها» انتهى.

وزعم بعض النحويين - ومنهم ابن هشام - أنَّ الباء تدخل على الاسم حيث يراد التشبيه، نحو: لقيتُ بزيدٍ الأسدَ، ورأيتُ به القمرَ، أي: لقيتُ بلقائي إيَّاه الأسدَ، أي: شبهه. والصحيح أنها للسبب /أي: بسبب لقائه، وبسبب رؤيته. [٥: ٩٤/ب]

وزعم أيضًا أنها تدخل على ما ظاهره أنَّ المراد به غير ذات الفاعل أو ما أضيف إلى ذات الفاعل، نحو قوله[١]:

..... ولم يَشْهَدِ الهَيجا بِأَلْوَثَ مُعْصِمِ

وقوله[٢]:

يا خيرَ مَنْ يَرْكَبُ المَطِيَّ ، ولا يَشرَبُ كأسًا بِكَفِّ مَنْ بَخِلا

فظاهره أنَّ «بِأَلْوَثَ مُعْصِمٍ» غير فاعل يَشهد، وأنَّ ما أضيف إليه الكف - وهو: مَنْ بَخِلَ - غير فاعل يَشرب، والمراد في الحقيقة أنَّ فاعل يَشهد هو: أَلْوَث مُعْصِم، وفاعل يَشرب هو: مَنْ بَخِل، كأنه قال: ولا يَشرب من نفسه كأسًا بكفِّ مَن بَخل، أي: يَشرب كأسَه بكفِّه، وليس ببخيل. والصحيح أنها باء الاستعانة في: بِكَفِّ مَنْ بَخِلَ؛ لأنها توسَّطتْ بين الفعل ومفعوله كما هي في قولك: شربتُ بِكَفِّي. وكذلك في: بِأَلْوَثَ مُعْصِمٍ.

وقوله **وتزاد مع فاعلٍ ومفعولٍ وغيرهما** مثالها مع الفاعل: أَحْسِنْ بزيدٍ! و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣]، :

---

(١) صدر البيت: «إذا ما غدا لم يُسْقِطِ الرَّوعُ رُمْحَهُ». وهو لطفيل. ديوانه ص ١١١ [دار صادر] والأمالي ١: ١٧٣ والسمط ١: ٤٣٢، ٢: ٩٥٥. الألوث: المسترخي الضعيف. والمعصم: الذي يُمسك بعُرف فرسه خوف السقوط.

(٢) هو الأعشى. ديوانه ص ٢٨٥. فيما عدا ظ: ركب.

(٣) سورة الرعد: الآية ٤٣.

..... وحُبَّ بها مقتولةً .....[1]

وقولُ الشاعر[2]:

أَلَمْ يَأتيكَ - والأنباءُ تَنْمي - بِما لاقتْ لَبُونُ بَني زِيادِ

ألا هل أَتاها - والحوادِثُ جَمَّةٌ - بأنَّ امْرَأَ القَيسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرا[3]

و[4]:

..... أَوْدَى بَنَعْلَيَّ وسِرْباليَهْ

وزيادتها مع المفعول ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾[5]، ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[6]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾[7]، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾[8] و﴿تُنۢبِتُ بِٱلدُّهْنِ﴾[9] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، و﴿يُذْهِبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[10] في قراءة أبي جعفر، وقول الشاعر[11]:

شَهِيدِي سُوَيْدٌ، والفَوارِسُ حَولَهُ وما يَبتغي بعدَ ابنِ قَيسٍ بِشاهِدِ

ومثله[12]:

---

(١) تقدم الشاهد في ١٠: ١٤٩، ١٥٣، ١٧٤.

(٢) تقدم البيت في ١: ٢٠٦.

(٣) البيت لامرئ القيس. ديوانه ص ٣٩٢ والتنبيه ص ١٦٣، وفيه تخريجه. تملك: اسم أمه. وبيقر الرجل: هاجر من أرض إلى أرض.

(٤) صدر البيت: «مَهْما لِيَ الليلةَ مَهْما لَيَهْ». وهو مطلع قصيدة لعمرو بن ملقط. النوادر ص ٢٦٧ وإيضاح الشعر ص ٤٨٠، وفيه تخريجه.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٩٥.

(٦) سورة مريم: الآية ٢٥.

(٧) سورة الحج: الآية ١٥.

(٨) سورة الحج: الآية ٢٥.

(٩) سورة المؤمنون: الآية ٢٠. السبعة ص ٤٤٥.

(١٠) سورة النور: الآية ٤٣. النشر ٢: ٣٣٢.

(١١) البيت في شرح المصنف ٣: ١٥٤.

(١٢) البيت لأبي الجراح في معاني القرآن للفراء ٢: ٢٢٢، ٣: ١٤٧. وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٥٤. وتفسير الطبري ١٦: ٥٠٦، ٢٢: ٥٥٧ [دار هجر]. النهيم: صوت توعد وزجر. وفي هذين المصدرين: «عند الإزاء». والإزاء: مصبّ الماء في الحوض.

فلَمَّا رَجَتْ بالشُّربِ هَزَّ لها العَصا شَحيحٌ ، لـه عندَ الإناءِ نَهيمُ

ومثله[1]:

فكَفى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيرِنا حُبُّ النَّبِيِّ محمدٍ إيَّانا

أي: كفانا.

وكَثُرَتْ زيادتها في مفعولِ عَرَفَ وشِبهه، وقَلَّتْ زيادتها في مفعولِ ذي مفعولين، كقول حسَّان[2]:

تَبَلَتْ فُؤادَكَ في المَنامِ خَريدةٌ تَسقي الضَّجيعَ ببارِدٍ بَسَّامِ

ومثال زيادتها في غيرهما: بِحَسْبِك، وفيما ذُكر في «باب كان»[3]. وهذا ملخص من كلام المصنف في الشرح[4].

وقال الفراء[5]: «تقول العرب: هَزَّه، وهَزَّ به، وخُذ الخِطامَ وبالخِطامِ، ورأسَه وبرأسِه، ومدَّه ومدَّ به، ومنه ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾[6]» انتهى.

فأمّا ما ذكره المصنف من أنَّ الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾[7] زائدة فهو مذهب س[8]. وأجاز ذلك ابن السراج[9]، وأجاز وجهًا آخر[10]، وهو أن تكون غير

---

(١) تقدم البيت في ٣: ١١٩.

(٢) ديوانه ص ٢٩ والكامل ٢: ٨٦٧ وشرح أبيات المغني ٢: ٣٧٣ - ٣٧٧ [١٥٦]. تبلتْ فلانةُ فؤادَك: هيَّمته، كأنما أصابته بتَبْل، والتَّبْل: أن يُسقِم الهوى الإنسان. والخريدة: الحييَّة.

(٣) انظر ٤: ٣٠٧ - ٣١٥.

(٤) ٣: ١٥٣ - ١٥٤.

(٥) معاني القرآن ٢: ١٦٥.

(٦) سورة الحج: الآية ١٥.

(٧) سورة الرعد: الآية ٤٣.

(٨) الكتاب ١: ٣٨، ٤١، ٩٢، ٢: ٢٦، ١٧٥، ٣١٦، ٤: ٢٢٥.

(٩) الأصول ١: ١٠١، ٤١٣.

(١٠) الأصول ٢: ٢٦٠ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٢.

زائدة، وفاعل كفى ضمير مستتر عائد على الاكتفاء المفهوم من كَفَى، كأنه قال: كفى هو بالله، أي: كفى اكتفاؤك بالله. وهذا فاسد لأنه لا يكون للباء ما تتعلّق به إلا /الضمير، والضمير لا يجوز إعماله. [٥: ٩٥/أ]

وردَّ ذلك ابن جنّي[١] من جهة أنَّ معمول المصدر من كماله، فهو ومعموله كذلك بمنْزلة اسم واحد، فلو أَضمرت المصدر، وجَعلت المجرور متعلّقًا بضميره - لأدَّى ذلك إلى أن يكون بعض الاسم مُظهَرًا وبعضه مضمرًا، وذلك غير جائز.

قال بعض أصحابنا[٢]: «وهذا الاستدلال فاسد؛ لأن الموصولات كلَّها صلاتُها تمام لها، فكان يلزم على هذا ألاَّ يكون في صلة الموصول ضمير يعود عليه؛ لئلا يؤدي إلى أن يكون بعض الاسم مضمرًا وبعضه مظهرًا، فلمَّا وجدنا الموصول لا بُدَّ له في صلته من ضمير يعود عليه دلَّ ذلك على بطلان ما استدلَّ به» انتهى.

وقد منعَ س من إعمال المصدر مضمرًا، وإعماله مذهب البغداديين وبعض البصريين.

وما ذكره المصنف من زيادة الباء في فاعل «كَفَى» فقد قَيَّدَ ذلك أستاذنا أبو جعفر بن الزبير، فقال: «لا تزاد الباء في فاعل كفى إلا إذا كانت بمعنى حَسْبُ، وأمَّا إذا كانت بمعنى وَقى فلا تُزاد، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[٣] انتهى.

وأمَّا سياق المصنف الأبيات التي فيها «بما لاقتْ»، و«بأنَّ امرأَ القيس»، و«أَودَى بِنَعْلَيَّ» مَساقَ ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾، وأحْسِنْ بزيدٍ! و«حُبَّ بها»! فذلك عند أصحابنا لا سواء؛ لأنَّ زيادة الباء في الأبيات مخصوص عندهم بالضرورة[٤].

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٤٢.

(٢) هو ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٥٢.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٢٥.

(٤) ضرائر الشعر ص ٦٢ - ٦٤.

وقد خرَّج بعض شيوخنا «أَلَمْ يأتيك» البيت على الإعمال، فيكون «بما لاقت» متعلقًا بـ«تَنمي» - أي: ترتفع - ويكون قد أضمر في يأتيك ضميرًا يفسره قوله: بما لاقتْ.

قال بعض أصحابنا[1]: ولا تحفظ زيادتها في المبتدأ إلا في: بحسبِك زيدٌ، أي: حَسْبُك، وفي قول الراجز[2]:

أَضْـرِبُ بالسَّيفِ على نِطابِـهِ ... أَتَى بِـهِ الدَّهرُ بِما أَتَى بِـهِ

فـ«ما» مبتدأ، والباء زائدة، بدليل عَودة الضمير عليها من الجملة التي قبلها، فدلَّ على أنَّ النية بها التأخير؛ إذ لو لم يكن منويًّا بها التأخير لم تَجُز عَودة الضمير منها على ما بعدها؛ لأنَّ الضمير لا يتقدَّم على ما يعود عليه لفظًا ونيَّة إلا في أبواب معلومة، ليس هذا منها؛ وإذا كانت النيَّة بها التأخير كانت ما مبتدأة، والجملة في موضع خبرها، والتقدير: ما أَتى به الدهرُ أَتى به.

وزعم بعض النحويين[3] أنَّ الباء في ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[4] زائدة في المبتدأ، والتقدير: أيُّكم المفتونُ. ولا ينبغي حمله على ذلك لقلَّته.

ويُخَرَّج[5] على أن يكون المفتون مصدرًا مبتدأ، والخبر في المجرور، والتقدير: بأيِّكم الفُتون، أو صفة، والباء بمعنى في، والتقدير: في أيِّكم الفريقُ المفتونُ.

وأمَّا:

فكَفَى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيرِنا .....

---

(١) هو ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٥٢.

(٢) هو زنباع المرادي، أو هبيرة بن عبد يغوث، أو الجُعَيد المرادي. تخريجه في إيضاح الشعر ص ٤٨٥ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٨. النطاب: حبل العاتق. وقلنا به: قتلناه.

(٣) مجاز القرآن ٢: ٢٦٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٥٠٥.

(٤) سورة القلم: الآية ٦.

(٥) التخريج في معاني القرآن وإعرابه ٥: ٢٠٥.

فأكثر أصحابنا[1] خَرَّجوه على زيادة الباء في المفعول. وخَرَّجه بعض شيوخنا[2] على أنه من زيادة الباء في الفاعل، وجَعل «حُبُّ النَبِيِّ» بدل اشتمال من المجرور بالباء، والتقدير: فكُفينا حبُّ النبيِّ[3].

وذكروا أيضًا من زيادة الباء: قرأتُ /بالسورة، وقولَ الشاعر[4]: [٥: ٩٥/ب]

هُنَّ الحَرائرُ ، لا رَبَّاتُ أَحْمِرةٍ سُودُ الْمَحاجِرِ ، لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

وقولَه[5]:

نضرب بالسيف ونرجو بالفَرَجْ

وقولَه[6]:

ضَمِنَتْ بِرِزقِ عِيالِنا أَرْماحُنا .....

وخَرَّجَ الأستاذ أبو علي «قرأتُ بالسورة» على أنَّ الباء للإلصاق، أي: أَلزَقتُ قراءتي بالسورة. وخرَّجَ غيرُه[7] «ونَرجو بالفَرَج» على تضمين: ونَطمَع بالفَرَج؛ لأنَّ طَمِعَ يتعدَّى بالباء، قال[8]:

---

(١) انظر على سبيل المثال المقرب ١: ٢٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٩٢.

(٢) هذا تخريج ابن خروف كما في شرح الجزولية للأبذي ص ٨١ - ٨٢ [رسالة ماجستير في جامعة أم القرى تحقيق سعيد الأسمري: باب حروف الخفض].

(٣) الذي في الأبذي: كفى بحبِّنا فضلاً حبُّ النبي.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١٤٩، ٧: ٢٩.

(٥) تقدم الشاهد في ٧: ٢٩.

(٦) هو الأعشى كما في مجاز القرآن ٢: ٤٩، وعجزه فيه: «مِلْءَ المَراجِلِ والصَّريحَ الأَجْرَدا». وديوانه ص ٢٨١. ورواية الديوان والاقتضاب ٢: ٣٠١، ٣: ٣٩٤:

ضَمِنَتْ لنا أعجازُهنَّ قُدورَنا وضُروعُهنَّ لنا الصَّريحَ الأَجْرَدا

وبها يفوت الاستشهاد. الصريح: الخالص. والأجرد: الصافي.

(٧) هو ابن السِّيد. الاقتضاب ٢: ٣٠٢، ٣: ٣٩٧.

(٨) هو البَعيث الهاشمي كما في الأمالي ١: ١٩٦. والبيت بلا نسبة في الاقتضاب ٢: ٣٠٢. تربع: ترجع.

طَمِعْت بليلى أنْ تَرِيعَ ، وإنَّما تُقَطِّعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ المَطَامِعُ

وضَمِنَتْ برزق: تَكَفَّلَتْ بِرِزْق[1].

وزعم الأخفش[2] أنها زائدة في خبر المبتدأ في قوله تعالى ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[3]، أي: مثلُها. واستَدَلَّ[4] بقوله في الآية الأخرى ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثْلُهَا﴾[5].

وخُرِّج على أنَّ التقدير[6]: حاصل بمثلها، أو يعلّق ﴿بِمِثْلِهَا﴾ بقوله ﴿جَزَآءُ﴾، والخبر محذوف، التقدير: ثابت لهم.

ومن زيادة الباء في خبر المبتدأ قولُ الشاعر[7]:

فلا تَطْمَعْ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - فيها فَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطاعُ

أي: شيءٌ يستطاع.

وذكر صاحب «البديع» أنها تزاد في المجرور، وقال[8]: «وأمَّا المجرور فقد جاء في الشعر شاذًّا، أنشد الفارسي[9]:

فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَنِي عن بِمَا بِهِ .....»

البيت.

وعلى زيادتها خرَّجه ابن جنِّي[10]، وسيأتي الكلام فيه.

---

(١) الاقتضاب ٢: ٣٠١.

(٢) معاني القرآن ص ٣٤٣ وإيضاح الشعر ص ٣٦٥ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٨.

(٣) سورة يونس: الآية ٢٧.

(٤) ذكر ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ١٣٨، وليس في كتاب الأخفش.

(٥) سورة الشورى: الآية ٤٠.

(٦) التقديران في سر صناعة الإعراب ص ١٣٨ - ١٤١.

(٧) تقدم البيت في ٢: ٢٣٧، ٤: ٣١٥.

(٨) البديع لابن الأثير ١: ٢٤١.

(٩) تقدم الشاهد في ٤: ٢٥٨.

(١٠) سر صناعة الإعراب ص ١٣٦.

ص: ومنها «في» للظرفية حقيقةً أو مجازًا، وللمصاحبة، وللتعليل، وللمقايسة، ولموافقة «على» والباء.

ش: مثال كونها حقيقةً: زيدٌ في البيت، والمالُ في الكيس. ومثال كونها مجازًا: زيدٌ ينظر في العلم، ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[1]، ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[2].

وقوله **وللمصاحبة** هذا مذهب الكوفيين، وتبعهم القُتَبيّ[3] والمصنف. ومذهب س[4] والمحققين أنها لا تكون إلا للوعاء حقيقة أو مجازًا. واستدلَّ الكوفيون والقُتَبِيُّ على أنها للمصاحبة بمعنى «مع» بقول الآخر[5]:

ولَـــوْحُ ذِراعَـــيْنِ في بِرْكَـــةٍ إلى جُؤْجُـــؤٍ رَهِـــلِ المَنْكِـــبِ

أي: مع بِرْكة. وقول خُراشة بن عمرو العبسي[6]:

كأنَّ رِيقَتَها بَعدَ الكَرَى اغْتَبَقَتْ مِنْ سُكَّرٍ قد بَناهُ النَّحلُ في النِّيقِ

أو طَعْمُ غادِيةٍ في جَوفِ ذي حَدَبٍ مِن ساكِنِ المُزْنِ ، يَجري في الغَرانِيقِ

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٩.

(٢) سورة يوسف: الآية ٧.

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٨.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢٦.

(٥) ك: «بقول النابغة الجعدي الشاعر». ديوانه ص ٣٦ [دار صادر] وكتاب الخيل لأبي عبيدة ص ٣١٠ وأدب الكاتب ص ٥١٨ والاقتضاب ٢: ٢٩٣، ٣: ٣٨٥. وصف فرسًا. اللَّوح: كل عظم عريض، نحو الكتفين والذراعين وما أشبههما. والبركة: ظاهر الصدر. والجؤجؤ: الصدر. والرهل: المسترخي.

(٦) البيتان له في الاقتضاب ٣: ٣٨٦ - ٣٨٧. والثاني بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٩. وفيما عدا ك: «وقول الآخر». وانفردت ك بالبيت الأول، وبقوله بعده: «وساكن المزن ... تجري الغرانيق فيه»، وقد ألحق البيت والقول في هامش ن عن نسخة، وبعده: «صح». وقيل: الشعر لعنترة. وليس في ديوانه. الكرى: النوم. واغتبقت: من الغَبوق، وهو ما يشرب بالعشي أو بالليل. والنيق: أعلى الجبل. والغادية: السحابة المبكرة. والحدب: الموضع المشرف. وواحد الغرانيق: غُرنوق، وقيل: غُرْنَيْق وغُرْناق.

أي: مع الغَرانيق، وساكنُ المُزن: المطر، والغَرانيق: طير الماء؛ لفرحها به تجري معه، شُبِّه بقولهم: يمشي في أصحابه. وقد يكون من المقلوب، أي: تجري الغَرانيقُ فيه. وقال/القتبي[1]: «يقال: فلانٌ عاقلٌ في حِلْم». [٥: ٩٦/أ]

وقال المصنف في الشرح[2]: «﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾[3]، أي: مع أمم، ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ﴾[4]، و﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ﴾[5]، و﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[6]. ومنه قولُ الشاعر[7]:

كَحْلاءُ في بَرَجٍ ، صَفْراءُ في نَعَجٍ كأنَّها فِضَّةٌ ، قد مَسَّها ذَهَبُ[8]

ومثلُه[9]:

شَمُوسٌ وَدُودٌ في حَياءٍ وعِفَّةٍ رَخِيمةُ رَجْعِ الصَّوتِ ، طَيِّبةُ النَّشْرِ»

وتأوَّلوا[10] «في بِرْكة»، و«في الغَرانيق» على حذف مضاف، أي: في جانبَيْ بِرْكة، وفي مَجرى الغَرانيق.

قال بعض شيوخنا[11]: «أمَّا قوله فلانٌ عاقلٌ في حِلم فـ(في) تفيد هنا ما لا تفيده (مع)؛ لأنك إذا قلت فلانٌ ذو عقل مع حِلم لم يقتض أنَّ عقله كان له في

---

(١) أدب الكاتب ص ٥١٨.

(٢) ٣: ١٥٥.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٣٨. ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ﴾.

(٤) سورة الأحقاف: الآية ١٦.

(٥) سورة الأحقاف: الآية ١٨.

(٦) سورة القصص: الآية ٧٩.

(٧) ذو الرمة. ديوانه ١: ٣٣. الكحلاء: التي تراها مكحولة وإن لم تكحَّل. والبرج: سعة العين. والنعج: البياض. ومسَّها: خالطها.

(٨) هنا نهاية السقط الواقع في النسخة ق في الورقة ٧٦/أ من الأصل.

(٩) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(١٠) ذكر ذلك ابن عصفور في «شرح الإيضاح». تمهيد القواعد ٦: ٢٩٥٩.

(١١) هو ابن أبي الربيع كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٥٩.

حال اتِّصافه بالحِلم؛ إذ قد يقال هذا لمن حَلُمَ في وقت، وظهرَ فيه عقلٌ في وقت آخر، وإذا قلت فلانٌ عاقلٌ في حِلم فالمعنى أنَّ حِلمه تصرف بالعقل على حسب مقتضاه، فكأنه دخل فيه.

وأمَّا قول الجعديّ (ولوحُ ذراعين في بِركة) فكأنه قال: داخلان في بِرْكة؛ ألا ترى أنه لا يقال في كلام العرب: ولوحُ ذراعين في كَفَل؛ لأنَّ الذراعين لا يكونان في الكَفَل، و(مع) تصلح هنا، لو قلتَ له ذراعانِ معَ كَفَلٍ لكان ذلك صحيحًا، وتقول: له رِجْلانِ في كَفَل،ولا تقول: رِجْلانِ في بِرْكة، ويصلح أن تقول: معَ بِرْكة» انتهى.

وأمّا ما استدلَّ به المصنف فكلُّه محمول على الظرفية المجازية. ويحتمل أن يكون ﴿فِيٓ أُمَمٍ﴾ على حذف مضاف، أي: في عذابِ أُمَمٍ، ويكون ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ بدلاً.

وقوله **وللتعليل** قال المصنف في الشرح[1]: «كقوله تعالى ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾[2]، ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾[3]، ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[4]، (عُذِّبَتِ امرأةٌ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها)[5]، ومنه قول الشاعر[6]:

فليتَ رِجالاً فيكِ قد نَذَرُوا دَمي وهَمُّوا بِقَتْلِي - يا بُثينَ - لَقُونِي

---

(١) ٣: ١٥٥ - ١٥٦.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٦٨. ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٣) سورة النور: الآية ١٤. ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٤) سورة يوسف: الآية ٣٢.

(٥) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: باب فضل سقي الماء ٣: ٧٧. عن عبد اللّه بن عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللّه - ﷺ - قال: (عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حتى ماتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فيها النَّارَ).

(٦) جميل بثينة. ديوانه ص ١٢٤ [دار صادر] والحماسة ١: ١٩٢ [١٠٩] والأمالي ١: ٢٠٤ ومنتهى الطلب ٢: ٣٧٦ [دار صادر].

ومثلُه[1]:

لَوَى رأسَهُ عـــني ، ومـــالَ بِـــوُدِّهِ أَغانِيجُ خَودٍ ، كان فينـــا يزُورُهـــا

ومثلُه[2]:

أَفِي قَمَلِيٍّ مِن كُلَيْبٍ هَجَوْتُهُ أَبو جَهْضَمٍ تَغلي عليَّ مَراجِلُهْ

ومثله[3]:

بَكَـــــرَتْ بِـــــاللَّومِ تَلْحانـــــا في بَعِـــيرٍ ، ضَـــلَّ ، أو حانـــا»

وقوله **وللمقايسة** قال المصنف في الشرح[4]: «هي الداخلة على تالٍ يُقصد تعظيمه وتحقير مَتْلُوِّه، كقوله ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[5]، وكقوله - ﷺ - : (ما أنتم في سِواكم مِن الأمم إلا كالشَّعرة البيضاء في جِلد الثور الأسود)[6]، وكقول الخَضِر لموسى - عليه السلام - : (ما عِلمي وعِلمُك في عِلم الله إلا كما أخذ هذا الطائر بمنقاره من البحر)[7]، ومنه قولُ الشاعر[8]:/ [٥: ٩٦/ب]

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٢١١. لوى رأسه: أدبر. وأغانيج: جمع غُنْج، والغُنْج في الجارية تَكَسُّر وتَدَلُّل، وقيل: جمع أُغنوجة، وهو ما يُتَغَنَّج به. والخود: الشابَّة.

(٢) البيت للفرزدق يخاطب جريرًا. ديوانه ٢: ٧٣٨. القملي: الحقير الذليل.

(٣) البيت للنمر بن تولب. ديوانه ص ٣٩٣ [شعراء إسلاميون]. حان البعير: هلك.

(٤) ٣: ١٥٦ - ١٥٧.

(٥) سورة التوبة: الآية ٣٨.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ١: ٢٠١. وأخرجه البخاري أيضًا في صحيحه: كتاب الرقاق: باب كيف الحشر ٧: ١٩٦، برواية: (وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء ...).

(٧) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في مسنده ٥: ١٢٠ [مؤسسة قرطبة - مصر] عن أبي بن كعب. وأخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء: باب حديث الخَضِر مع موس عليهما السلام ٤: ١٢٨، ولفظه: (... يا موسى، ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا مثل ما نقص هذا العصفور بمنقاره من البحر ...).

(٨) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

وما جَمعُكم في جَمعِنا غيرُ ثَعْلَبٍ هَوَى بينَ لَحْيَيْ أَخْزَرِ العَينِ ضَيْغَمِ

ومثلُه[1]:

كُلُّ قَتيلٍ في كُلَيْبٍ حُلاَّمْ حتى يَنالَ القَتلُ آلَ هَمَّامْ»

انتهى. ولا تظهر لي المقايسة في هذا البيت الأخير. والحُلاَّم: الجَدْيُ.

وقوله **ولموافقة على** هذا مذهب الكوفيين[2]، وتبعهم القُتَبِيّ[3]، واستدلُّوا بقوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[4]، أي: على جذوع النخل. وبقول امرأة من العرب[5]:

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلةٍ فلا عَطَسَتْ شَيْبانُ إلا بِأَجْدَعا

أي: على جذع نخلة. وبقول عنترة[6]:

بَطَلٍ ، كأنَّ ثِيابَه في سَرْحةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبتِ ، ليسَ بِتَوْءَمِ

---

(١) البيت لمهلهل في غريب الحديث لابن سلام ٣: ٢٩٢ والحيوان ٥: ٥٠٠ وكتاب الألفاظ لابن السكيت ص ١٨٧ وجمهرة اللغة ٣: ١٢٣٢. ومعنى الصدر: كل قتيل كالجدي يذبح فدمه هدر باطل. وهمَّام: همَّام بن مُرَّة أخو جَسَّاس بن مُرَّة قاتل كُليب بن ربيعة أخي مهلهل.

(٢) مجاز القرآن ٢: ٢٣ - ٢٤، ٢٣٣ - ٢٣٤ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٢.

(٣) أدب الكاتب ص ٥٠٦.

(٤) سورة طه: الآية ٧١.

(٥) كذا في جمهرة اللغة ٣: ١٣١٦ والخصائص ٢: ٣١٣. وهذا ثالث ثلاثة أبيات لقُراد بن حَنَش الصارديّ في الحماسة البصرية ١: ٢٥٨ [١٧٧]. ونُسب إلى سويد بن أبي كاهل في أمالي ابن الشجري ٢: ٦٠٦، وفيه تخريجه. وهو بلا نسبة في الكامل ٢: ١٠٠١. بأجدع: أراد: بأنفٍ أجدع، أي: مقطوع.

(٦) ديوانه ص ٢١٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٢. السرحة: الشجرة العظيمة الطويلة. ويحذى نعال السِّبت: أي ليس براعي إبل فيلبس الجلد الفطير. والسِّبت: جلود البقر إذا دُبغت بالقَرَظ.

أي: على سرحة. وبما حكى يونس[1] عن العرب من أنها تقول: نزلتُ في أبيك، يريدون: على أبيك. وقال القُتَبِيّ[2]: «تقول: لا يدخل الخاتم في إصبعي، أي: على إصبعي». وقال المصنف[3]: «ومنه قول حسان[4]:

بَنـــو الأَوْسِ الغَطـــارِفِ ، آزَرَتْهـــا بَنو النَّجَّـــارِ في الـــدِّينِ الـــصَّلِيبِ»

قال بعض أصحابنا: ولو كانت (في) بمعنى (على) لجاز أن تقول: في زيد دينٌ، أي: على زيدٍ دينٌ. فأمَّا الآية والأبيات فإنَّ جذع النخلة بمنْزلة المكان والمحلِّ للمصلوب لاستقراره عليه وتمكنه في ذلك. وكذلك السَّرْحة كالمحلِّ لثيابه لاستقرارها فيها، فصلح لذلك دخولها عليه كما تدخل على الأمكنة. وأمّا ما حكاه يونس فعلى حذف مضاف، والتقدير: نزلتُ في كَنَفِ أبيك، أو في ذَرَا أبيك، فـ«في» للوعاء، ولم تخرج عن بابها. وأمَّا (أدخلتُ الخاتم في إصبعي) فقال بعض شيوخنا: إذا دخلَ على الإصبع فهو فيه بلا شك.

وقوله **والباء** هذا أيضًا مذهب كوفي[5]، وتبعهم القُتَبِيّ[6] وهذا المصنف. واستدلُّوا على ذلك بقول زيد الخيل[7]:

ويَرْكَبُ يومَ الروع فيها فَوارِسٌ بَصيرونَ في طَعْنِ الأباهِرِ والكُلَى

---

(١) الصحاح (في) ٦: ٢٤٥٨.

(٢) أدب الكاتب ص ٥٠٦.

(٣) ٣: ١٥٧.

(٤) ديوانه ١: ٨٢. الغطارف: أصله الغطاريف، وهو جمع غِطريف، وهو السيد. والصليب: القوي المتين.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢: ٧٠، ٢٢٣.

(٦) أدب الكاتب ص ٥١٠.

(٧) النوادر ص ٣٠٣ وأدب الكاتب ص ٥١٠ وشرح المصنف ٣: ١٥٨ والخزانة ٩: ٤٩٣ - ٥٠٣ [٧٨٥]. الأباهر: جمع أَبْهَر، وهو عرق مستبطن الصُّلب. فيما عدا ط: «فينا فوارس». ط: مِنَّا. والتصويب من المصادر. فيها: من أجلها، يعني الصِّرمة المذكورة في بيت سابق.

أي: بِطَعنِ الأَباهِر. وبقول الآخر[1]:

وخَضْخَضْنَ فينا البحرَ حتى قَطَعْنَه على كُلِّ حالٍ مِنْ غِمارٍ ومِن وَحْلِ

أي: بنا البحرَ. وبقول الآخر، وهو أحد طيِّئ[2]:

نَلوذُ في أُمٍّ لنا ما تُغْتَصَبْ مِنَ السَّحابِ تَرتَدي وتنتقبْ

أي: بِأُمّ، يعني: بأم سَلْمى أحد جَبَلَيْ طَيِّئ. وبقولِ أعشى بني بكر[3]:

رَبِّي كَـريمٌ ، مـا يُكَـدِّرُ نِعْمـةً وإذا تُنُوشِـدَ في المَهـارِقِ أَنْـشَدَا

/أي: بالمهارق. تُنُوشِد: حُلِفَ له، والمَهارِق: صُحُف الأنبياء. [٥: ٩٧/أ]

واستدلَّ المصنف في الشرح[4] بقوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[5]، أي: به. وبقول الأَفْوَه الأَوْديّ[6]:

أَعْطَوْا غُـواتَهمُ جهـلاً مَقـادتَهُمْ فَكُلُّهـمْ في حِبـالِ الغَـيِّ مُنْقـادُ

ومثله[7]:

وأَرْغَبُ فيها عَن لَقيطٍ ورَهْطِهِ ولكنَّني عَن سِنْبِسٍ لَستُ أَرْغَبُ

---

(١) البيت في أدب الكاتب ص ٥١٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٦٠٨ وشرح المصنف ٣: ١٥٨. الخضخضة: التحريك. والغمار: جمع غمرة، وهي معظم الماء. قال ابن السِّيد: وأحسبه يصف سفنًا. الاقتضاب ٣: ٣٥٢.

(٢) الأول في أدب الكاتب ص ٥١٠ والخصائص ٢: ٣١٤ والاقتضاب ٣: ٣٥٣. وتنتقب: ضبط في ق بفتح القاف، بالبناء للمجهول. وفي ظ بكسر القاف، بالبناء للمعلوم. ولم تضبط في النسخ الأخر.

(٣) ديوانه ص ٢٧٩ وأدب الكاتب ص ٥١٠. عنى بربِّه كسرى. ورواية الديوان: «يُناشَدُ بالمهارق»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٤) ٣: ١٥٧، ١٥٨.

(٥) سورة الشورى: الآية ١١.

(٦) ديوانه ص ١٠ والحماسة البصرية ٢: ٩٣٣ [٧٩٨].

(٧) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٧٠، ٢٢٣. أرغب فيها: يعني بنتًا له. وسنبس: أبو حي من طيئ.

أي: بِحبال، وأرغبُ بها. وحكى يونس[1] عن بعض العرب: ضربتُه في السَّيف، أي: بالسيف.

فأمَّا «بَصيرون في طَعن» فقال بعض أصحابنا: ضُمِّنَ معنى ما يصل بـ«في»، والتقدير: ماهرون أو متقدمون على غيرهم في طعن الأَباهر والكُلى؛ لأنَّ البصير بالشيء ماهر فيه ومتقدِّم فيه على غيره.

وقال بعض شيوخنا: إذا كانوا عارفين بذلك، وأنه أحسنُ الطَّعن وأَثبَتُه كما قال الأَفْوَهُ[2]:

تَخْلي الجَماجِمَ والأَكُفَّ سُيوفُنا ورِماحُنا بِالطَّعنِ تَنْتَظِمُ الكُلَى

فهم بلا شك ناظرون فيه في وقت الطعن؛ لأنهم يعلمون أنَّ ذلك الطعن أَثبت. [3]وفي جعل(في) في هذا الموضع فائدةٌ ليست للباء لو ذُكِرت؛ لأنه لو قال بَصيرون بِطَعن لم يَقتض أكثر من العلم به، وقد يكون بصيرًا به، فإذا كان وقته ذَهَلَ خاطرُه عن ذلك لِما هنالك من الشدَّة، فيصفهم مع معرفتهم بأنَّ الطعن في الأَباهر أعظمُ الطعن بأنهم ثابتو الخواطر عند الطعن، و(في) تقتضي ثبوت خواطرهم. انتهى.

وقال لنا الأستاذ أبو جعفر: ضمّن بَصيرون معنى متحكِّمون؛ لأنَّ مَن كان له بصرٌ بالشيء كان له فيه تحكُّم، فكأنه قال: متحكمون في طعن الأَباهر والكُلى[4].

وأمَّا قوله «وخَضْخَضْنَ فينا البحرَ» فحمله بعض أصحابنا على تقدير مضاف، أي: في سَيرِنا البحرَ، فـ«في» للوعاء على بابها. وكذا تأوَّلَه ابن جني، قال[5]: «في سيرهنَّ بنا».

---

(١) تفسير الطبري ٢٠: ٥٣٣: سورة الشورى: عند الآية ٤٥ [دار هجر].

(٢) ديوانه ص ٦ والمقصور والممدود للقالي ص ٢١٦ وأساس البلاغة (نظم). تخلي: تقطع.

(٣) من هذا الموضع إلى آخر هذه الفقرة في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٢ عن ابن أبي الربيع.

(٤) هذا التخريج في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٨ [مخطوط].

(٥) الخصائص ٢: ٣١٣، ولفظه: «... أي في سيرنا، ومعناه: في سيرهن بنا».

وأمَّا قوله «نلوذُ في أُمٍّ» فخُرِّج[1] على أنه ضُمِّن ما يتعدى بـ«في»، وكأنه قال: نَسْمُك أو نتوقَّل في أمٍّ لنا ما تُغتَصَب؛ لأنه عنى بالأُمِّ سَلْمَى أحد جَبَلَيْ طَيِّئ، وإذا لاذ بها فقد سَمَكَ وتَوَقَّلَ[2] فيها.

وأمَّا «وإذا تُنُوشِدَ في المَهارق» فخُرِّجَ[3] على أنَّ «في المَهارِق» في موضع الحال، والمجرور الذي يطلبه تُنُوشِدَ محذوفٌ، والتقدير: وإذا تُنُوشِدَ بِكَلام الله - تعالى - في المَهارِق، أي: مَكتوبًا في المَهارِق، وأَنشَد أي: أجاب، فيكون مثل قول الآخر[4]:

يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّبـاتِ ، كأنَّمـا كُسِيَتْ بُـرُودَ بَنـي تَزِيـدَ الأَذْرُعُ

أي: يَعْثُرنَ بالأرضِ في حَدِّ الظُّباتِ، أي: وهُنَّ في حَدِّ الظُّباتِ، فـ«في» للوعاء.

قال بعض شيوخنا[5]: «إذا حَلفوا في المَهارِق - وهي الصحائف المكتوبة - فقد جعلوا أيمانهم، إلا أنَّ لـ«في» معنًى لا تقتضيه الباء، وذلك أنه لو قال حلفَ بالمصحف لم يقتض أنَّ المصحف أُحضر له عند اليمين، وإذا قال حَلف في المصحف فيقتضي أنه /أُحضِر له المصحف عند اليمين» انتهى. [٥: ٩٧/ب]

وأمَّا «فَكُلُّهم في حِبالِ الغَيِّ مُنْقادُ» فمُضَمَّنٌ معنَى مُوثَق، ومُوثَق يتعدَّى بـ«في»، قال[6]:

---

(١) الخصائص ٢: ٣١٥.

(٢) توقَّل في الجبل: صعد فيه. وكذا سَمَكَ.

(٣) هذا تخريج ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٢.

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٢٥ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٦٩١ [٢٩] وإيضاح الشعر ص ١٧٦. الظبات: جمع ظُبَة، والظبة: طرف النصل من أسفل، وقيل: حدّ السيف. شبَّه طرائق الدم على أذرع الحمير بطرائق تلك البرود الحمر.

(٥) هو ابن أبي الربيع كما ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٣.

(٦) تقدم الشاهد في ٨: ٣٤٥.

..... ومُوثَق في حِبـــالِ القِـــدِّ مَـــسْلُوبِ

وأمَّا «وأَرْغَبُ فيها عن لَقيطٍ» فهو على حذف مضاف، أي: وأَرغَبُ في إمساكِها عن لَقيط.

وزعم الكوفيون والقُتَبِيُّ[1] أنَّ«في» تكون بمعنى إلى. واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[2]، أي: إلى أفواههم.

وخُرِّجَ[3] على وجهين، كلاهما فيه «في» باقية على بابها:

أحدهما: أن يراد بالأيدي الجوارح، ويكون معنى الآية إذ ذاك: رَدُّوا أيديهم في أفواههم، وعَضُّوا أناملَهم لِما نالهم من الغيظ، كما قال تعالى: ﴿عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ﴾[4]، ومحال أن يَعَضُّوا أناملهم بأفواههم إلا بعد إدخالها في الأفواه.

والآخر: أن يراد بالأيدي النِّعَم، ويُعنَى به ما بَلَّغتهم الرسل عن الله - تعالى - من الأمر بما فيه خير لهم، والنهي عما فيه شرّ لهم؛ لأنَّ ذلك نعمة، فلمَّا لم يقبلوا الكلام من الرسل صاروا كأنهم رَدُّوا كلامهم في أفواههم، والعرب تقول: رُدَّ كلام فلان في فيه، إذا لم يُقبل منه.

وقال بعض شيوخنا: «المعنى: أَدخَلوا أيديهم في أفواههم؛ لأنَّ ردَّ اليد إلى الفم يكون على وجهين: أحدهما بالإدخال، والثاني بغير ذلك، ولو قال: فرَدُّوا أيديهم إلى أفواههم - لم يكن فيه ما يدلُّ على أنهم أَدخَلوا أيديهم في أفواههم، وإدخال اليد في الفم أدخل في الردّ» انتهى.

والذي أقوله: إنَّ هذه كناية عن عدم قبولهم ما جاءت به الرسل، أي: صَيَّروا أيديهم في أفواه الرسل، بمعنى: أَسكَتُوهم، وسَدُّوا أفواه الرسل بأيديهم،

---

(١) أدب الكاتب ص ٥٠٩.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٩.

(٣) هذا تخريج ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٣.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١١٩.

وأَبطَلوا ما تكلَّموا به، فكأنهم لم يسمعوا منهم كلامًا؛ لأنَّ أفواههم مسدودة بأيديهم.

وزعم الكوفيون أيضًا والقُتَبِيّ[1] والأصمعيّ أنها تأتي بمعنى «مِن». واستدلُّوا على ذلك بقول امرئ القيس[2]:

وهلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ أَحْدَثُ عَصْرِهِ ثَلاثينَ شَهرًا في ثَلاثةِ أَحْوالِ

أي: مِن ثلاثة أحوال.

وخرَّجه ابن جِنِّي[3] على حذف مضاف، والتقدير عنده: في عقب ثلاثة أحوال.

قال بعض أصحابنا[4]: «والصحيح عندي أن تكون الأحوال جمع حال لا جمع حَوْل، وكأنه قال: في ثلاث حالات، ويكون المراد بالأحوال الثلاثة: نزول الأمطار بها، وتعاقب الرياح فيها، ومرور الدهور عليها». قال: «وإنما لم يَسغ عندي ما ذهب إليه أبو الفتح لأنَّ المضاف لا يُحذف إلا إذا كان عليه دليل، ولا دليل في البيت على ذلك المضاف الذي ادَّعى حذفه؛ لاحتمال أن يكون مراده ما ذكرناه، فلا يحتاج إذ ذاك إلى حذف».

وقال بعض شيوخنا: «إنما يريد أنَّ أحدث عهده خمس /سنين ونصف، [٥: ٩٨/أ]
فلذلك قال: في ثلاثة أحوال، أي: مدخلة فيها» انتهى.

وزعم بعض أصحابنا[5] - وتَبِعَ أبا علي - أنّ «في» تأتي زائدة في ضرورة الشعر، قال: «ومن ذلك قول سُويد بن أبي كاهل[6]:

---

(١) أدب الكاتب ص ٥١٨.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٢٥.

(٣) الخصائص ٢: ٣١٤.

(٤) هو ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٣ - ٢٩٦٤.

(٥) هو ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٤.

(٦) الذي في المخطوطات: «أبي سويد». والبيت لسويد. ديوانه ص ١٧ وشرح أبيات المغني ٤: ٨١ - ٨٢ [٢٨٠]. اليرندج: الجلد الأسود، والسَّواد الذي يُسَوَّد به الخفّ.

أنـــا أبـــو سَـــعْدٍ إذا اللَّيـــلُ دَجـــا تَخـــالُ في سَـــوادِهِ يَرَنْـــدَجَا»

قال: «ألا ترى أنَّ المعنى: تخال سَوادَه يَرَنْدَجا، إلا أنَّ ذلك من القِلَّة بحيث لا يقاس عليه».

ص: ومنها «عن» للمجاوزة، وللبدل، وللاستعلاء، وللاستعانة، وللتعليل، ولموافقة «بعد» و«في». وتزاد هي و«على» و«الباء» عوضًا.

ش: قال المصنف - رحمه الله - في الشرح[1]: «استعمال عن للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها، ولاقتضائها المجاوزة عُدِّي بها صَدَّ وأَعرَضَ وأَضرَبَ وانْحَرَفَ وعَدَلَ ونَهَى ونَأَى ورَحَلَ واسْتَغْنَى وغَفَلَ وسَها وسَلا؛ ولذلك عُدِّيَ بها رَغِبَ ومالَ ونحوهما إذا قُصد تركُ المتعلَّق به، نحو: رَغِبتُ عن الأمرِ، ومِلْتُ عن التَّواني. وقالوا: رَوَيتُ عن فُلان، وأَنْبَأْتُك عنه، لأنَّ المَرْوِيَّ والمُنْبَأ به مُجاوز لِمن أخذ عنه.

ولاشتراكِ عن ومِنْ في معنى المجاوزة تعاقبا في تعدية بعض الأفعال، نحو: كَسَوتُه عن عُرْي، ومِن عُرْي، وأَطعَمتُه عن جوعٍ، ومِن جوعٍ، ونزعتُ الشيءَ عنه ومنه، وتُقُبِّلَ عنه ومنه، ومُنِعَ عنه ومنه، ومن هذا قراءة بعض القرّاء: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُم عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾[2]، فأَوقَع عَنْ موقع مِنْ، والمعنى واحد، والله أعلم» انتهى.

ونقول: عَن حرف جرٍّ بدليل حذفها مع الضمير في نحو: رضيتُ عمَّن رضيتَ، تريد: عنه، فلو كانت اسمًا لم يجز حذفها مع الضمير ولا حذف الضمير وحده، لو قلت صعدتُ فوقَ الذي صعدتَ فوقه لم يَجز حذف «فوقه» ولا حذف

---

(١) ٣: ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) سورة الزمر: الآية ٢٢. وهي قراءة أُبَيّ بن كعب ابن أبي عبلة وأبي عمران. زاد المسير ٧: ١٧٤ وشواذ القراءة واختلاف المصاحف للكرماني ق ١٠٤/أ. وهي بلا نسبة في الكشاف ٣: ٣٩٤. وانظر معاني القرآن للفراء ٢: ٤١٨.

الضمير وحده. وبدليل جواز حذفها ووصول الفعل إلى ما دخلتْ عليه كما يُحذف غيرها من الحروف، وذلك في ضرورة الشعر، قال[1]:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ، ولم تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عليَّ إذًا حَرامُ

أي: عن الديار، وليس المعنى: بالديار؛ لقوله: ولم تَعُوجُوا. وقال الآخر[2]:

كأنَّ عَيْنَيَّ وقد بانُوني غَرْبانِ في جَدْوَلِ مَنْجَنُونِ

أي: بانُوا عنِّي.

ولا تخرج عن الحرفية إلا بدليل، وذلك إذا دخل عليها «مِنْ» أو «على». ويدلُّ على أنها الغالب عليها الحرفية أنهم إذا جعلوها اسمًا لم يعربوها، بل يقرونها على ما كانت عليه من البناء.

ومعناها اسمًا كانت أو حرفًا المجاوزة، فإذا قلت: أَطعَمتُه عن جوعٍ - فقد جعلتَ الجوع مجاوزًا له ومنصرفًا عنه. وكذلك: سَقَيتُه عن العَيْمة[3]، /وكَسَوتُه عن العُرْي، ورَمَيتُ عن القَوس، فالعَيْمة والعُرْي قد تراخَيا عنه، وقذفتَ سَهمَك عن القوسِ فجاوَزَها، وجلستُ عن يمينه أو مِن عن يمينه: تراخيتُ عن يمينه وجاوَزتُها. وقد تقدَّم ذكر الخلاف[4] فيها إذا دخل عليها حرف الجر. [٥: ٩٨/ب]

وقوله **وللبدل** استدلَّ المصنف في الشرح[5] على كونها للبدل بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[6]، وبقولهم: حَجَّ فلان عن أبيه، وقَضى عنه دينًا، وقولِ الشاعر[7]:

---

(١) تقدم البيت في ٤: ٢٦٥.

(٢) الرجز في النوادر ص ٢٦٢، وفيه تخريجه. بان: ذهب. والغَرْب: الدلو العظيمة. والمنجنون: الدولاب التي يستقى عليها.

(٣) العيمة: شهوة اللبن.

(٤) تقدم ذلك في ص ١٥١ - ١٥٤.

(٥) ٣: ١٥٩.

(٦) سورة البقرة: الآية ٤٨.

(٧) هو الفرزدق. ديوانه ٢: ٨٨١ والخصائص ٢: ٣١٠، ٤٣٥ والمحتسب ١: ٥٢.

كيـــفَ تَرانـــي قالبًـــا مجَنِّـــي قـــد قَتَـــلَ اللهُ زِيـــادًا عَنِّـــي

أي: كان قتل الله زيادًا بدل قتلي إيَّاه. ومثله قول الآخر[1]:

حارَبتُ عنكَ عِدًا قد كُنتَ تَحْذَرُهُمْ فَنِلتَ بِي مِنهمُ أَمْنًا بِلا حَذَرِ

وما استدلَّ به المصنف يحتمل التأويل؛ ألا ترى أنه يقال: ضمّن قتلَ اللهُ معنى صَرَفَ، أي: صرفَ اللهُ بقتله زيادًا عني[2]. وكذلك: حاربتُ عنكَ: صرفتُ بالمحاربة عنك.

وقوله **وللاستعلاء** هذا مذهب كوفيّ، وقال به القُتَبِيّ[3] وهذا المصنف، واستدلُّوا بقول الشاعر[4]:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي ، ولا أنتَ دَيَّانِي ، فَتَخْزُونِي

أي: عليَّ. وقال آخر[5]:

لَوَ انَّكَ تُلقِي حَنْظَلاً فوقَ بَيضهم تَدَحْرَجَ عن ذي سامِهِ المُتقارِبِ

أي: على سامه. واستدلَّ المصنف بقولهم: بَخِلَ عنه، أي: عليه.

وخُرِّجَ ذلك على التضمين، فقال بعض أصحابنا[6]: ضَمَّنَه معنى: ما انفردتَ بِحَسَبٍ عنِّي؛ لأنه إذا أَفضَلَ عليه في الحسب - أي: زاد - فقد انفردَ عنه بتلك الزيادة.

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٢) التنبيه لابن جني ص ١٢٩ والخصائص ٢: ٣١٠، ٤٣٥ والمحتسب ١: ٥٢.

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٣.

(٤) هو ذو الإصبع العدواني. المفضليات ص ١٦٠ [٣١]، وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٥٠. لاه: يريد: للّه، فحذف حرف الجر ولام التعريف، والكلام تعجب وتفخيم. والديَّان: القيِّم بالأمر المجازي به. وتخزوني: تسوسني فتقهرني.

(٥) هو قيس بن الخطيم. ديوانه ص ٨٦. السام: عروق الذهب، ويعني بذي سامه: البَيض المذهبة.

(٦) الاقتضاب ٣: ٣٦٢. وفي تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٩ أنَّ ابن عصفور قال ذلك.

وأمَّا «عن سامه» فباقية على موضعها؛ لأنَّ تدحرُجَه عن ذي سامِه المتقاربِ انتقالٌ عن بعضه إلى بعض.

وقال بعض شيوخنا: «إذا كان أفضل، وكان فوقه في الحسب، فقد زال عنه وصار في حيز، فكأنه قال: لاهِ ابنُ عمك ما زال قدرك عن قدري، ولا ارتفع شأنك عن شأني» انتهى.

وأمَّا «بَخِلَ عنه» فالتقدير: بَخِلَ بماله عنه، فضمّن بَخِلَ معنى: رَغِبَ بماله عنه، أو كَفَّ مالَه عنه، وكل منهما يتعدَّى بـ«عن».

وقوله **وللاستعانة** هذا مذهب كوفيّ[1] أيضًا، وقال به القُتَبيّ[2] وهذا المصنف، زعموا أنها تكون بمعنى الباء. واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ**﴾[3]، أي: بالهوى، وبقول امرئ القيس[4]:

تَصُدُّ وتُبْدي عن أَسِيلٍ ، وتَتَّقي بِناظِرةٍ مِن وَحْشِ وَجْرةَ مُطْفِلِ

أي: بأسيل.

وقال المصنف في الشرح[5]: «واستعمال عن للاستعانة كقول العرب: /رميتُ عن القوس، كما يقولون: رميتُ بالقوس، حكى ذلك الفراء، وحكى أيضًا: رميتُ على القوس، وأنشد[6]: [٥: ٩٩/أ]

---

(١) مجاز القرآن ٢: ٢٣٦.

(٢) أدب الكاتب ص ٥٠٩.

(٣) سورة النجم: الآية ٣.

(٤) ديوانه ص ١٦ وشرح القصائد السبع ص ٥٩ وأدب الكاتب ص ٥٠٩. أسيل: أي: خد سهل. ووجرة: موضع. ومطفل: ذات طفل.

(٥) ٣: ١٦٠.

(٦) ذكر القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥٠٢ أنَّ هذا الرجز ينسب لحميد الأرقط، وفيه تخريجه. وهو بلا نسبة في الكتاب ٤: ٢٢٦ والمذكر والمؤنث للفراء ص ٧٧ وإصلاح المنطق ص ٣١٠ وغيرها. الفرع: القوس تتخذ من عود كامل.

أَرمي عليها ، وَهْيَ فَـرْعٌ أَجْمَـعُ وَهْـيَ ثَـلاثُ أَذْرُعٍ وإِصْـبَعُ»

ونازعهم البصريون فيما استدلُّوا به، فقال بعض أصحابنا[1] في قوله ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[2]: «(عن) فيه باقية على معناها؛ لأنَّ المعنى: ما صرف نطقه عن الهوى».

وقال بعض شيوخنا[3]: «هو بمنْزلة: أَطعَمتُك عن جوع؛ لأنه نفى - تعالى - عن رسوله - ﷺ - أن يكون نُطقه كنُطق غيره الذين ينطقون عن الهوى، فهو كما تقول: ما تكلَّم عن حَرَج».

وأمَّا «عن أَسِيل» فليست عَنْ فيه متعلقة بـ«تَصُدُّ» كما توهموا، بل بـ«تُبدي»، وكأنه قال: وتُبدي عن أَسِيل، كما قال الآخر[4]:

يَهيل ، ويُبدي عن عُرُوقٍ ، كأَنَّهـا أَعِنَّـةُ خَـرَّازٍ جَديـدًا وباليـا

وإنما عَدَّى تُبدي بـ«عَنْ» لأنه إذا أَبدى عن الشيء فقد صرَف عنه ما يستره. ويرجِّح كون «عن أَسيل» متعلقًا بـ«تُبدي» لا بـ«تصدُّ» أنه يؤدي إعمال تَصُدُّ فيه أن يُحذف معمول تُبدي، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة، ولا حاجة تدعو إلى ارتكابها.

وقال بعض شيوخنا: «وأمَّا البصريون فيذهبون إلى التضمين؛ لأنه إذا أَبدتْ فقد أزالت الستر، فكأنه قال: تَصُدُّ وتُزيل الستر عن أَسيل».

وأمّا ما استدلَّ به المصنف من قول العرب: رميتُ عن القوس، ورميتُ بالقوس، بمعنًى واحد، وأنَّ عن للاستعانة - فغير مسلَّم، وقد بيَّنَّا كون عن في رميتُ

---

(١) هو ابن عصفور كما قال ناظر الجيش في شرحه ٦: ٢٩٧٠.

(٢) سورة النجم: الآية ٣.

(٣) هو ابن أبي الربيع كما قال ناظر الجيش في شرحه ٦: ٢٩٧٠.

(٤) هو سحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص ٢٩ والسمط ١: ٣٩٢. يصف ثوراً يحفر في أصل شجرة كناساً له. هال الترابَ: أرسله من يده.

عن القوس للمجاوزة. وأمَّا رميتُ بالقوس فالباء فيه للاستعانة، فكلٌّ واحد منهما موضوع في مكانه.

وقوله **وللتعليل** قال المصنف في الشرح[1]: «واستعمال عن للتعليل كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[3]، ومنه قول ضابئ البُرْجُمي[4]:

وما عاجِلاتُ الطَّيرِ تُدْني مِنَ الفَتَى نَجاحًا ، ولا عن رَيْثِهِنَّ يَخيبُ»

انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب للكوفيين، زعموا أنَّ «عن» تكون بمعنى: من أجل، قالوا: ومن ذلك: أَطْعَمَه عن جُوعٍ، أي: مِن أجلِ جُوعٍ، وقولُ الشاعر[5]:

بِسَيرٍ ، تَقْلِصُ الغِيطانُ عنهُ يَبُذُّ مَفازةَ الخِمسِ الكَمالِ

يريد: من أجله، وقولُ الآخر[6]:

---

(١) ٣: ١٦٠.

(٢) سورة التوبة: الآية ١١٤.

(٣) سورة هود: الآية ٥٣.

(٤) الأصمعيات ص ١٨٤ [٦٤] والكامل ١: ٤١٦، ٤١٩. الطير: هي الطير التي يزجرون، فإن عجلت كان محمودًا، وإن أبطأت كان مذمومًا.

(٥) هو لبيد. ديوانه ص ٨٣ وأدب الكاتب ص ٥١٤. تقلص الغيطان: تقصر إذا سارها من سرعة سيره فكأنها تطوى. والغيطان: جمع غائط، والغائط من الأرض: الذي فيه اتساع وطمأنينة. ويبذ: يغلب. والخمس: أن يرد الماءَ اليوم ثم يرده اليوم الخامس. والكمال: الكامل.

(٦) هو النمر بن تولب. ديوانه ص ٣٥١ [ضمن شعراء إسلاميون] وأدب الكاتب ص ٥١٤ والاقتضاب ٣: ٣٧٠. توحدت: أخذ كل إنسان قدحًا واحدًا لغلاء اللحم. وذات أُولية: ناقة قد أكلت وليًّا بعد ولي من المطر. وكأنَّ لون الملح فوق شفارها: أي: هي سمينة والبرد شديد فيجمد على شفارها.

ولقد شَهِدتُ إذا القِداحُ تُوُحِّدَتْ وشَهِدتُ عندَ الليلِ مُوقَدَ نارِها

عن ذاتِ أَوْليةٍ أُساوِدُ رَبَّها وكأنَّ لَونَ المِلْحِ فوقَ شِفارِها

يريد: من أجل ذات أَوْلية، والأَوْلية: جمع وَلِيّ، وهو الثاني من الوَسْمِيّ، ويريد به الربيع الذي يكون عنه.

وتابع أبو بكر بن السراج على كون «عن» بمعنى «مِن أجل» في قولهم: أطعمتُهم عن جوع.

وليس على ما ذهبوا إليه، بل كل واحدة من «عن» و«مِن» باقية على معناها، فإذا /قالوا: أَطعَمتُه مِن جوعٍ - فإنما يريدون: مِن أجل الجوع، وإذا قالوا: أَطعَمه عن جوعٍ - فإنما أَتَوْا بـ«عَنْ» لأنَّ الإطعام بعد الجوع، وإذا كان بعد الجوع فقد تجاوز وقتُه وقتَ الجوع. [٥: ٩٩/ب]

وكذلك «بسيرٍ تَقلِص الغِيطانُ عنه» لأنها إنما تَقلِصُ بعد وقوع السير، فقد تجاوز وقتُ القلوصِ وقتَ السير.

وأمَّا «عن ذات أَوْلية» فـ«عن» فيه متعلقة بأُساوِدُ، وأُساوِد مُضَمَّن معنى أُسائل؛ لأنَّ المُساوَدة هي المُسارَّة، ومساودته له في حقِّها سؤال عنها. ويمكن أيضًا أن يُضمَّن أُساوِدُ معنى أُخادِع؛ لأنه إنما ساوَدَ رَبَّها ليخدعه عنها، قاله بعض[1] أصحابنا.

وأمّا ما استدلَّ به المصنف من قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾[2]، و﴿عَن قَوْلِكَ﴾[3]، وقولِ ضابئ «ولا عن رَيْثِهِنَّ يَخيبُ» - فمُتَأَوَّل على أنَّ المعنى: إلا بعدَ موعدة، وبعدَ قولِك، وبعدَ رَيثِهِنَّ، وإذا كان ذلك بعدُ فقد تجاوز الوقتُ الوقتَ.

---

(١) هو ابن عصفور، قاله في شرح الإيضاح كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٧٦.

(٢) سورة التوبة: الآية ١١٤.

(٣) سورة هود: الآية ٥٣.

وقوله **ولموافقة بعدَ** هذا أيضًا مذهب كوفيّ[1]، وتبعهم القُتَبيّ[2] وهذا المصنف. واستدلُّوا بقولِه تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[3]، أي: بعدَ طبق، وقولِ امرئ القيس[4]:

وتُضْحي فَتِيتُ المِسْكِ فوقَ فِراشِها نَؤُومُ الضُّحَى ، لَمْ تَنْتَطِقْ عنْ تَفَضُّلِ

يريد: بعدَ تَفَضُّل، وقولِ الآخر[5]:

ومَنْهَلٍ وَرَدتُهُ عَنْ مَنْهَلِ

يريد: بعدَ مَنْهَل. قال المصنف[6]: ومنه قولُ الشاعر[7]:

قَرِّبــا مَــرْبِطَ النَّعامــةِ مِنِّــي لَقِحَتْ حَربُ وائــلٍ عَــن حِيــالِ

ومثلُه[8]:

لئنْ مُنِيتَ بِنا عن غِبِّ مَعرَكةٍ لا تُلْفِنا عن دِماءِ القَومِ نَنْتَفِلُ

أي: نَنثَني.

قال بعض شيوخنا[9]: «والذي يظهر أنَّ الانتطاق لَمَّا كان بعد التفضُّل صار شبيهًا بما يكون مسبَّبًا عنه، فصار يَقرُب من قولك: كلَّمتُه عن حَرَج، وأكلتُ عن جوع، وشربتُ عن عطش. وكذا الكلام في قوله:

---

(١) شرح القصائد السبع ص ٦٥.

(٢) أدب الكاتب ص ٥١٣.

(٣) سورة الانشقاق: الآية ١٩.

(٤) ديوانه ص ١٧ وشرح القصائد السبع ص ٦٥.

(٥) هو العجاج. ديوانه ١: ٢٤١.

(٦) ٣: ١٦١.

(٧) هو الحارث بن عُباد. الأصمعيات ص ٧١ [١٧] والحيوان ١: ٢٢، ٣: ٢٨٤، ٤: ٣٦١ والكامل ٢: ٧٧٦. النعامة: فرس الحارث. ولقحت: حملت. وعن حيال: بعد حيال، والحيال: ألا تحمل الناقة بولد.

(٨) البيت للأعشى. ديوانه ص ١١٣ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٢ والخزانة ١١: ٣٢٧ - ٣٣٦ [٩٣٣]. منيت بنا: ابتليت بنا. والغبّ: العاقبة.

(٩) هو ابن أبي الربيع. تمهيد القواعد ٦: ٢٩٧٢ - ٢٩٧٣، وفيه اختصار عند ناظر الجيش.

ومَنْهَلٍ وَرَدتُهُ عَنْ مَنْهَلِ

وينبغي على قول الكوفيين ومَن تبعهم أن تكون عَنْ ظرفًا؛ لأنها بمعنى بعد، ولا أعلم أحدًا قال فيها إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرف الجر» انتهى.

وقال بعض أصحابنا[1]: «وقعت في هذه المواضع (عَنْ) موقع (بعد) لتقارب معنييهما؛ لأنَّ (عن) تكون لِما عدا الشيءَ وتجاوَزَه، و(بعد) لِما تَبِعه وعاقَبه، فإذا جاء الشيء بعد الشيء فقد عدا وقتُه وقتَه وتجاوزه» انتهى. وهذا التأويل سائغ في: «عن حِيال»، و«عن غِبِّ معركة».

وقوله **وفي** قال المصنف في الشرح[2]: «واستعمال عن موافقة لـ(في) كقول الشاعر[3]:

وآسِ سَراةَ الحَيِّ حيثُ لَقِيتَهُمْ فلا تَكُ عن حَمْلِ الرِّباعةِ وانيا

أي: في حَملِ الرِّباعةِ وانِيا. وجعلت هنا الأصل (في) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[4]» /انتهى. [٥: ١٠٠/أ]

وتعدية وَنى بـ«عن» مستعمل في لسان العرب، وفرق بين: وَنَى عن كذا، ووَنَى في كذا، فإذا قلت وَنَى عن ذكرِ اللهِ فالمعنى[5] المجاوزة وأنه لم يذكره، وإذا قلت وَنَى في ذكرِ اللهِ فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه فُتور وأَناة.

قال بعض أصحابنا: «وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فكنت تقول: زيدٌ

---

(١) هو ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٢٩٧٢.

(٢) ٣: ١٦١.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ٣٧٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٩٨ - ٣٠٣ [٢٣٦]. سراة الحي: أشراف القبيلة. والرباعة: نحو من الحَمالة، والحَمالة: الدِّيَة يحملها قوم من قوم. والواني: البطيء.

(٤) سورة طه: الآية ٤٢.

(٥) فالمعنى المجاوزة وأنه لم يذكره، وإذا قلت ونى في ذكر الله: سقط من ك.

عن الفرس، تريد: على الفرس، وجئت عن العصر، تريد: بعد العصر، وأتيتك عن زيد، تريد من أجل زيد، وتكلَّم عن خير، تريد: بخير. فلمَّا لم تفعل العرب ذلك دلَّ على أنها ليست لها معاني هذه الحروف، وإذا لم تكن لها معاني هذه الحروف وجب أن يُتأول جميع ما استدلَّ به الكوفيون)).

وقوله **وتزاد هي وعلى والباء عِوَضًا** أنشد المصنف على زيادة عن عوضًا قول الشاعر[1]:

أَتَجْزَعُ إنْ نَفسٌ أتاها حِمامُها فهَلاَّ التي عَن بَينِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

وقال[2]: ((قال ابن جني[3]: (أراد: فهلاَّ عن التي بين جَنبَيك تدفع، فحذف عن، وزادها بعد التي عوضًا))).

وأنشد على زيادة ((على)) عوضًا قول الراجز[4]:

إنَّ الكَـــريمَ - وأَبيـــكَ - يَعْتَمِـــلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يومًا على مَـــنْ يَتَّكِـــلْ

وقال[5]: ((قال ابن جني[6]: (أراد: إن لم يجد يومًا مَن يَتَّكل عليه، فحذف عليه، وزاد على قبل مَنْ عوضًا))) انتهى.

ولا يتعين هذا التأويل؛ لاحتمال أن يكون الكلام تَمَّ عند قوله: إنْ لم يجد يومًا، أي: إنه إذا لم يجد ما يستعين به اعتملَ بنفسه، ثم قال: على مَنْ يَتَّكل؟ و((مَن)) استفهامية، كأنه قال: على أيِّ شخص يَتَّكل؟ أي: لا أحد يَتَّكل عليه،

---

(١) تقدم البيت في ٣: ١٧٢. وهو في شرح المصنف ٣: ١٦١.

(٢) ٣: ١٦١.

(٣) المحتسب ١: ٢٨٢.

(٤) هو بعض الأعراب. والرجز في الكتاب ٣: ٨١ وإيضاح الشعر ص ١١١، وفيه تخريجه. يعتمل: يحترف لإقامة العيش.

(٥) ٣: ١٦١.

(٦) المحتسب ١: ٢٨١، وفي النص تقديم وتأخير، وانظر الخصائص ٢: ٣٠٦ والتمام ص ٢٤٦.

فيحتاج أن يعتمل بنفسه لإصلاح حاله، فـ«على» مِن قوله «على مَنْ» متعلِّقة بـ«يَتَّكِل».

وأنشد المصنف[1] على زيادة الباء عوضًا قولَ الشاعر[2]:

ولا يُواتِيكَ فيما نابَ مِن حَدَثٍ ... إلا أَخُو ثِقةٍ ، فانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

وقال: «أراد: مَنْ تثق به، فحذف (به)[3]، وزاد الباء قبل مَن عوضًا» انتهى.

ولا يتعين هذا التأويل الذي ذكره لاحتمال أن يكون الكلام تَمَّ عند قوله «فانظرْ»، أي: فانظرْ لنفسك، ولَمَّا تقدَّم أنه لا يواتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه، فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخي ثقة، فقال: بِمَنْ تثق، أي: لا أحد يوثَق به، فالباء في بِمَنْ متعلقة بـ«تثق».

قال المصنف في الشرح[4]: «ويجوز عندي أن تعامل بهذه المعاملة: مِن واللام وإلى وفي، قياسًا على عن وعلى والباء، فيقال: عرفتُ مِمَّنْ عَجِبتَ، ولِمَنْ قلتَ، وإلى مَنْ أَوَيتَ، وفِيمَن رَغِبتَ، والأصل: عرفتُ مَن عَجِبتَ منه، ومَنْ قلتَ له، ومَن أَوَيتَ إليه، ومَن رَغِبتَ فيه، /فحذف ما بعد مَن، وزيد ما قبلها عوضًا» [٥: ١٠٠/ب] انتهى.

وهذا الذي أجازه المصنف قياسًا لم يثبت الأصل الذي يقاس عليه؛ ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدلَّ به، ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشذوذ والنُّدور والبعد من الأصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت إليها .

---

(١) ٣: ١٦١.

(٢) نسبت القطعة التي منها هذا البيت إلى سالم بن وابصة في النوادر ص ٤٨٩ - ٤٩٠. وبعضها للعرجي في الحيوان ٣: ١٢٨. وهي بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٢٤٨ - ٢٤٩. وانظر تفصيل ذلك في شرح أبيات المغني ٣: ٢٤٣ - ٢٤٧ [٢٢٦].

(٣) فحذف به: انفردت به ط، وهو في شرح المصنف.

(٤) ٣: ١٦٢.

وما ذهب إليه المصنف من أنّ «عَنْ» و«على» تكونان زائدتين ليس بصحيح، وقد نصَّ س[1] على أنَّ «عن» و«على» لا يزادان لا عوضًا ولا غير عوض. فأمَّا قول الشاعر[2]:

فأَصْبَحْنَ لا يَسأَلنَهُ عنْ بِما بِهِ أَصَعَّدَ في غاوي الهَوى أم تَصَوَّبا

فالذي ينبغي أن يُحمل عليه البيت أنَّ الباء زائدة للتوكيد؛ لأنَّ الباء معهود زيادتها، و لم يُعهد زيادة عن، وإنما زيدت للتأكيد لأنك تقول: سألتُ عنه، وسألتُ به، فمعناها قريب مِن معنى عَن. وقد نصَّ ابن جنِّي[3] على زيادة الباء في «عن بِما به»، كما زادوا اللام للتأكيد في قول الشاعر[4]:

فــلا واللهْ لا يُلفَــى لِمــا بِــي ولا لِلمــا بِهِــمْ أَبَــدًا دَواءُ

ص: ومنها على للاستعلاء حسًّا أو معنًى، وللمصاحبة، وللمجاوزة، وللتعليل، وللظَّرفيَّة، ولموافقة «مِنْ» و«الباء»، وقد تُزاد دون تعويض.

ش: أي: ومِن حروف الجر «على». وهذا الذي ذكره من أنَّ «على» حرف جرّ هو المشهور عند النحاة، وقد مرَّ ذكرُ الخلاف[5] فيها ومذهبُ مَن زعم أنها لا تكون أبدًا إلا اسمًا.

وقال في «الإفصاح»: وقد اختلف أشياخنا إذا كانت اسمًا أمعربة هي أم مبنيَّة: فقال أبو القاسم بن القاسم: هي مبنيَّة، والألف فيها كالألف في هذا وما؛ بدليل عن إذا كانت اسمًا وكاف التشبيه ومنذُ ومُذْ، فلمَّا رأينا هذا مطَّردًا في كل حرف إذا كان اسمًا حملنا على ذلك. وكان يقول: يُبنى كلُّ واحد منهما لتضمنه معنى الحرف الذي يكونه؛ لأنهما بمعنًى واحد.

---

(١) الكتاب ١: ٣٨.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٢٥٨.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ١٣٦.

(٤) تقدم البيت في ٥: ٩٦.

(٥) ذكر ذلك في ص ١٥٠ - ١٥٨.

وكذا كان يقول أبو الحسن بن خروف، كان يقول: لا تكون إلا اسمًا، وكلُّ مَن أدركْنا ممن يقول لا تكون إلا اسمًا يجعلها معربة، وهو القياس؛ لأنها تخرج عن شبه الحرف؛ إذ لا حرف في معناها، وقِلَّةُ تصرُّفها لا توجب لها البناء، كعندَ وذات مَرَّة وبُعَيْدات بَين.

وقد قال بعض أشياخنا: «هي معربة وإن كانت تكون حرفًا؛ لأنه لم تظهر فيها علامة البناء، فينبغي أن تُحمل على أصل الأسماء من الإعراب، وما ذكره أبو القاسم هو الوجه والقياس» انتهى.

ومثال الاستعلاء حسًّا قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[1]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[2]. ومثاله معنًى ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[3]، ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ / بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾[4]. [٥: ١٠١/أ]

قال المصنف في الشرح[5]: «ومِن هذا النوع المقابِلةُ اللامَ المفهِمةَ ما يُحَبُّ، كقول الشاعر[6]:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ... ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرْ

ومثله قول الآخر[7]:

عليكَ لا لكَ مَن يَلْحاك في كَرَمٍ ... مُخَوِّفًا ضَرَرَ الإملاقِ والعَدَمِ

ومثله[7]:

لكَ لا عليكَ مَنِ اسْتَعَنْتَ، فلم يُعِنْ ... إلا على ما ليسَ فيه مَلامُ

---

(١) سورة الرحمن: الآية ٢٦.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ٢٢.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥٣.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٥) ٣: ١٦٢ - ١٦٣.

(٦) تقدم البيت في ٣: ٣١٧ وفي الملف ١١.

(٧) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

ومِن هذا النوع وقوع (على) بعد وَجَبَ وشبهه؛ لأنَّ وَجَبَ عليك مقابل لِوَجَبَ لك. وكذا وقوعها بعد كَذَبَ وشبهه.

ومِن الاستعلاء المعنوي وقوعُها بعد كَبُرَ وصَعُبَ وعَسُرَ وعَظُمَ مما فيه معنى ثَقُلَ. وكذلك ما دلَّ على تمكُّن، نحو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[1]، (وأنا على عَهدِكَ ووَعْدِكَ ما اسْتَطَعْتُ)[2]» انتهى.

قال بعض أصحابنا: وقد يعرض فيها إشكال في بعض المواضع، فيُظَنّ أنها فارقتْ معنى الاستعلاء، وليس كذلك، فمن تلك المواضع: زُرْتُ زيدًا على مرضي، وأعطيته على أنه شتمَني، ومنه قول قيس الرُّقَيَّات[3]:

ألا طَرَقَتْ مِن آلِ بَثْنَةَ طارِقَهْ ... على أنَّها مَعْشُوقةُ الدَّلِّ عاشِقَهْ

وخفي عليّ كذا، وأشكل علي كذا، وتقول عليه، وحمل عليه كذا، قال[4]:

وما زِلْتُ مَحمُولاً عليَّ ضَغينةٌ ... ومُضْطَلِعَ الأَضْغانِ مُذْ أنا يافِعُ

واتَّصل بي هذا على لسان فلان، وجازاه على كذا، وعاقبَه على كذا، وكرَّ عليه، وعطفَ عليه، ورجعَ عليه، وحَنى عليه. وهذا كله من المجاز وتشبيه المعقول بالمحسوس.

وقوله **وللمصاحبة** هذا مذهب كوفي، وقال به القُتَبِيّ[5] وهذا المصنف، واستدل في شرحه[6] بقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[7]،

---

(١) سورة البقرة: الآية ٥.

(٢) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الدعوات: باب أفضل الاستغفار ٧: ١٤٥، وباب ما يقول إذا أصبح ٧: ١٥٠.

(٣) ديوانه ص ١٦٢ والكامل ٣: ١١٠٤، ١٢٥٠.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٣٣٥.

(٥) أدب الكاتب ص ٥١٧.

(٦) ٣: ١٦٣.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[1]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾[2]، ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾[3]، ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾[4]. ومنه (وبَشِّرْه بالجَنَّة على بَلْوَى تُصيبه)[5]، أي: مع بلوى تُصيبه. انتهى ما استدلَّ به.

واستدلَّ الكوفيون والقُتَبيّ بقول لَبيد[6]:

كأنَّ مُصَفَّحاتٍ في ذُراهُ ... وأنْواحًا عَلَيهنَّ الْمآلي

أي: معهن المآلي، وقولِ الآخر[7]:

وبُردانِ مِن خالٍ وسَبعُونَ دِرْهَمًا ... على ذاكَ مَقرُوظٌ مِنَ القِدِّ ماعِزُ

أي: مع ذلك.

وتأوَّلَ أصحابنا ما استدلُّوا به، فقال بعضهم[8]: «عليهنَّ المَآلي»، «على» فيه /على معناها؛ لأنَّ العرب تجعل ما أَشرَف على جزء من الجسم مشرفًا على الجسم [٥: ١٠١/ب]

---

(١) سورة الرعد: الآية ٦.

(٢) سورة إبراهيم الآية ٣٩.

(٣) سورة القصص: الآية ٢٥.

(٤) سورة الأعراف: الآية ٦٣.

(٥) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب أصحاب النبي ﷺ: الباب الخامس ٤: ١٩٦، وفي باب مناقب عمر بن الخطاب ٤: ٢٠١ - ٢٠٢، وفي كتاب الأدب: باب نكت العود في الماء والطين ٧: ١٢٣، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة: الباب الثالث ٤: ١٨٦٩. والمقصود بهذا الحديث عثمان بن عفان ﷺ. ورواية مسلم: (مع بلوى تصيبه).

(٦) ديوانه ص ٩٠ وأدب الكاتب ص ٥١٧. مصفَّحات: نساء يصفقن. وقد فسَّر الشارح بقية الكلمات. والذي في المخطوطات: «كأنَّ مصبغات».

(٧) هو الشماخ. ديوانه ص ١٨٨ وأدب الكاتب ص ٥١٧. الخال: برد أرضه حمراء وفيها خطوط خضر. والمقروظ: المدبوغ بالقَرَظ، والقَرَظ: ورق السَّلَم الذي يُدبغ به الأديم. والماعز: الشديد. ورواية الديوان: «ومعْ ذاك مقروظ»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٨) هو ابن السِّيد. الاقتضاب ٢: ٢٩٠.

كله، فتقول: جاء زيدٌ وعليه خُفٌّ. ويمكن أن يكون على حذف مضاف، أي: على أيديهنَّ المَآلِي، وعلى رجليه خُفٌّ.

وأمَّا «على ذاك» فهو خبر لِمَقرُوظ، فيتعلق بمحذوف[1]، والتقدير: زائد على ذلك مَقروظ، هذا إذا كان مراده أن يعطي مع الأشياء التي ذكرها قبلُ جِلدًا مَقروظًا، أي: مَدبُوغًا بالقَرَظ. وإن كان مراده عَيبة من جِلد مَدبوغ بالقَرَظ فيه البُردان والسبعون درهمًا كانت (على) في موضعها؛ لأنها إذا كانت في المَقروظ فالمَقروظ عليها.

وقال بعض شيوخنا في قول لَبيد:

كـــأنَّ مُـــصَفِّحاتٍ في ذُراهُ وأنواحًـــا علـــيهنَّ الْمَـــآلِي

هذا عند البصريين على التضمين؛ لأنه يصف سحابًا، والذُّرا: أعالي السَّحاب، والأَنْواح: جمع نَوْح، وهي النائحات، والمآلي: الخِرَق التي تجفِّف بها النساءُ الدموعَ، فشبَّه الرعد بالمُصَفِّحات، وشَبَّهَ المطرَ النازل بالدموع التي تسيل من الخِرق، وهي عليها، لأنهن إذا بَكَين وجَفَّفنَ عيونهن بالمآلي وضعْنَها على أكتافهن وعلى وجوههن، فـ«على» في موضعها، وهذا من عكس التشبيه؛ لأنَّ الدموع هي التي تُشَبَّهُ بالأمطار، كما قال امرؤ القيس[2]:

فدَمْعُهُما سَكْبٌ ، وسَحٌّ ، وديْمـــةٌ ورَشٌّ ، وتَوْكـــافٌ ، وتَـــنْهَملان

وأمّا ما استدلَّ به المصنف فلا دليل فيه، ويمكن حملُ «على» في ذلك على موضعها مجازًا.

---

(١) الاقتضاب ٣: ٣٨١.

(٢) ديوانه ص ٨٨. يصف عينيه، شبَّهَ توالي دموعه بضروب من الأمطار. السحّ: الصبّ الشديد، والسكب نحوه. والديمة: مطر يوم مع سكون. والتوكاف: القليل من المطر. وتنهملان: تسيلان.

وقوله **وللمجاوزة** هذا أيضًا مذهب كوفي، وتبعهم القُتَبِيّ[1] وهذا المصنف، قال في الشرح[2]: «واستعمالها للمجاوزة كوقوعها بَعْدَ بَعُدَ وخَفِيَ وتعذَّرَ واستحالَ وحَرُمَ وغَضِبَ وأشباهها، ولمشاركتها عن في المجاوزة تعاقبتا في بعض المواضع، نحو: رضيَ عنه وعليه، وأَبطأَ عنه وعليه، وأحالَ بوجهه عنه وعليه: إذا عدلَ عنه، وولَّى بِوُدِّه عنه وعليه، قال الشاعر[3]:

وإنْ بَشَرٌ يومًا أحالَ بوَجهِهِ ... عليكَ فَحُلْ عنه وإنْ كان دانيا

وقال آخر[4]:

إذا ما امرؤٌ وَلَّى عليَّ بوُدِّهِ ... وأَدبرَ لَمْ يَصْدُرْ بإدْبارِهِ وُدِّي»

ويروى: لم يُدبر.

واستدلَّ الكوفيون والقُتَبِيّ بقوله[5]:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضاها

وقوله[6]:

أَرمي عليها وهْي فَرْعٌ أَجْمَعُ

وقوله[7]:

---

(١) أدب الكاتب ص ٥٠٧.

(٢) ٣: ١٦٣ - ١٦٤.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ٣٧٩.

(٤) هو دَوسَر بن ذُهَيل القُريعي. الأصمعيات ص ١٥٠ [٥٠]. وفي الاقتضاب ٣: ٣٤٣ - ٣٤٤: دوسر بن غسان اليربوعي، وفيه الرواية الأخرى أيضًا. والبيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٨ ومجالس ثعلب ص ١٤٧.

(٥) تقدم البيت في ٦: ١٦٤، وزد على ما فيه أدب الكاتب ص ٥٠٧.

(٦) تقدم الشاهد في ص ٢٢٢.

(٧) ذو الإصبع العدواني. المفضليات ص ١٥٤ [٢٩] وأدب الكاتب ص ٥٠٧ والاقتضاب ٣: ٣٤٢ - ٣٤٣. لم تعقلا: لم تغرما عني في العقل - وهو الدية - إذا جنيت جناية. والجفرة: أصغر من الجَذَع من أولاد الضأن، وأراد بالجفرة هنا التحقير؛ لأنَّ الدية إنما تكون بالإبل. والطبع: المتدنس العرض.

لم تَعْقِــلا جَفْــرةً علــيَّ ، ولَــمْ أُوذِ صَــديقًا ، ولَــمْ أَكُــن طَبِعــا

[٥: ١٠٢/أ]

/وقوله:

إذا ما امــرؤٌ ولَّــى علــيَّ بِــوُدِّهِ .....

وتأوَّل البصريون ذلك: فأمَّا «إذا رضيتْ عليَّ» فمُضَمَّن معنى عَطَفَ[١]؛ لأنه إذا رَضِيَ عنه فقد عَطَفَ عليه. أو أَجرى رضيَ مجرى ضدّه[٢]، وهو سَخِطَ، فعدّاه تعديته، فكما يقال سَخِط عليه قيلَ رضيَ عليه.

وأمَّا «أرمي عليها» فـ«على» فيه على بابها؛ لأنه إذا رمى بالقوس جعل سهمه عليها، فكأنه قال: أرمي السهمَ عليها، أي: وهو عليها[٣]. ومن قال رميتُ عن القوس فمراده: أَزَلْتُ السَّهمَ بالرمي عنها. ومن قال رميتُ بالقوس، فأدخل الباء على القوس لأنها آلة للرمي.

وأمَّا «لم تَعقلا جَفرةً عليَّ» فـ«على» متعلقة بفعل محذوف، كأنه قال: لم تعقلا جَفرةً تَعتدّان بها عليَّ[٤]، فـ«على» باقية فيه على بابها.

وأمَّا «ولَّى عليَّ بِوُدِّه» فمُضَمَّن[٥] معنى ما يتعدَّى بعلى - وهو بَخِلَ - لأنه إذا ولَّى بِوُدِّه عنه فقد بَخِلَ به عليه[٦].

وقوله **وللتعليل** قال المصنف في الشرح[٧]: «كقوله تعالى ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[٨]، ومنه قول الشاعر[٩]:

---

(١) هذا تأويل ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٥١٠.

(٢) هذا تأويل الكسائي. الخصائص ٢: ٣١١، ٣٨٩.

(٣) الاقتضاب ٢: ٢٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥١٠.

(٤) الاقتضاب ٢: ٢٧٠.

(٥) فمضمن معنى ما يتعدى بعلى، وهو بَخِلَ، لأنه إذا ولّى بوده عنه: سقط من ك.

(٦) الاقتضاب ٢: ٢٦٦.

(٧) ٣: ١٦٤.

(٨) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

(٩) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

على مُورثاتِ المجدِ تُحمَدُ ، فاقْنِها ودَعْ ما عليه ذُمَّ مَن كان قد ذُمّا

وعليه قول الآخر[1]:

على مَ تقولُ الرمحَ يُثقِلُ عاتقي إذا أنا لم أَطعُنْ إذا الخَيلُ كَرَّتِ

أي: لأيِّ سببٍ؟ ومنه قول ضُرَيْب بن أَسَد القيسيّ[2]:

على مَ قلت نَعَمْ حتى إذا وَجَبَتْ أَلْحَقْتَ (لا) بـ(نَعَمْ)، ما هكذا الجُودُ»

انتهى.

وزعم الكوفيون والقُتَبيّ[3] أنَّ «على» تكون بمعنى اللام، واستدلُّوا بقول الراعي[4]:

رَعَتْهُ أَشْهُرًا ، وخَلا عليها فطارَ النَّيُّ فيها ، واسْتَعارا

أي: خلا لها.

وتأوَّله البصريون على تضمين «خلا» معنى وُقفَ؛ لأنه إذا خلا لها فقد وُقف عليها[5]. يصف إبلاً سَمِنت بسرعة، والنَّيّ: الشحم، واستعارَ: يريد استَعَرَ من السعير، وهو افْتَعَلَ، أَشبع الفتحة، فتولَّد منها ألف.

وقوله **وللظرفية** هذا مذهب كوفيّ، وتبعهم القُتَبِيُّ[6] وهذا المصنف. واستدلُّوا بقوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾[7]، أي: في ملك سليمان، وبقوله: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾[8]، وقال الشاعر[9]:

---

(١) تقدم البيت في ٦: ١٣٨.

(٢) الحماسة البصرية ١: ٥٢٥ [٣٧٥] بلا نسبة، وأوله: «منَّيتَني بِنَعَمْ».

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٠ - ٥١١.

(٤) ديوانه ص ١٤٢ والشيرازيات ص ١٣٢. طار: أسرع ظهوره. وروي آخره: واستغارا.

(٥) الاقتضاب ٢: ٢٦٨.

(٦) أدب الكاتب ص ٥١٤.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٠٢.

(٨) سورة القصص: الآية ١٥.

(٩) تقدم الثاني في ص ١٠٨، والأول معه في المصادر أنفسها. والعياب: جمع عيبة، والعيبة: ما يجعل فيه الثياب. ودارين: موضع في البحرين ينسب إليه المسك. وبحر: ممتلئة، جمع بحراء.

يَمُرُّونَ بالدَّهنا خِفافًا عيابُهمْ ... ويَخْرُجْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرَ الحَقائبِ

على حينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهمْ ... فَنَدْلاً - زُرَيْقُ - المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ

وتأوَّلَ البصريون (تتلو) على تضمينها معنى تَتَقَوَّل وتكذب[1]، تقول: قالَ عليه ما لم يقل، أي: كذبَ عليه؛ لأنها إذا تَلَتْ[2] فيه ما ليس بصحيح فقد تَقَوَّلَتْ، وقالت /عليه ما ليس بصحيح. [٥: ١٠٢/ب]

وأمَّا «على حين» فللاستعلاء المجازي، لَمَّا تمكَّن من الدخول أو الخروج في ذلك الوقت صار مستعليًا عليه على سبيل المجاز.

وقوله **ولموافقة مِنْ** هذا مذهب كوفي أيضًا، وتبعهم القُتَبِيُّ[3] وهذا المصنف. واستدلُّوا بقوله: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[4]، أي: من الناس، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٢٩ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾[5]، المعنى: مِن أزواجهم.

فأمَّا ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ فعلى ما ذكره الفراء[6]، وهو أنَّ مِن وعلى اعتقبا مع اكتالَ؛ لأنه حَقّ [عليه][7]، فإذا قال اكْتَلتُ عليك فكأنه قال: أخذتُ ما عليك، وإذا قال اكْتَلتُ منك فكأنه قال: اسْتَوفَيتُ منك.

وقال بعض شيوخنا[8]: «والبصريون يذهبون إلى التضمين، وكأنَّ المعنى - واللهُ أعلم -: إذا حكموا على الناس في الكيل استوفَوا؛ لأنَّ ذلك لا يكون حتى يَلُوا الكَيل بأنفسهم» انتهى.

---

(١) هذا التأويل في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥١١.

(٢) غ، د، ن: قالت. ط: لأنك إذا قلت.

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٨.

(٤) سورة المطففين: الآية ٢.

(٥) سورة المعارج: الآيتان: ٢٩ - ٣٠.

(٦) معاني القرآن ٣: ٢٤٦.

(٧) عليه: من معاني القرآن للفراء.

(٨) هو ابن أبي الربيع كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٢٩٨٢.

وأمَّا ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ﴾ فضُمِّنَ ﴿حَٰفِظُونَ﴾ معنى: قاصِرون - والله أعلم - أي: والذين هم قاصِرون فروجهم إلا على أزواجهم، تقول: قصرتُ أمري على فلان.

وقولهُ **والباء** هذا أيضًا مذهب كوفيّ، وتبعهم القُتَبِيُّ[1] وهذا المصنف. واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾[2]، أي: بألاَّ أقول. وقرأ أُبَيُّ بن كعب[3]: ﴿بِأَن لَّآ أَقُولَ﴾، فكانت قراءته مفسِّرة لقراءة الجماعة، وبقول أبي ذؤيب[4]:

وكـــأنَّهُنَّ رِبابـــةٌ ، وكأنَّـــهُ يَسَرٌ يُفيضُ على القِـداحِ ويَـصْدَعُ

وبقول الآخر[5]:

شَدُّوا المَطِيَّ على دَليلٍ دائبٍ مِنْ أَهلِ كاظِمةٍ بِسِيفِ الأَبْحُرِ

أي: يُفيض بالقداح، وبدليل دائب. وقالت العرب: اركبْ على اسم الله[6]، أي: باسم الله.

فأمَّا ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ فخُرِّج على تضمين (حقيق) معنى حريص، أي: حريص على ألاَّ أقول على الله إلا الحقَّ.

---

(١) أدب الكاتب ص ٥١٦.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٠٥.

(٣) الكشاف ٢: ١٠٠. وفي مختصر ابن خالويه ص ٤٥ أنها قراءة ابن مسعود.

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ١٨ وأدب الكاتب ص ٥١٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦١٠. يصف آتُنًا وحمارًا. الربابة هاهنا: الجماعة من القِداح، وأصل الربابة: الجلدة التي تجعل فيها القداح. واليَسَر: صاحب الميسر الذي يضرب بالقداح. ويفيض: يدفع. ويصدع: يفرِّق.

(٥) هو عوف بن عطية بن الخَرِع كما في الاقتضاب ٣: ٣٧٧. وصدره بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٧. كاظمة: اسم بئر. والسِّيف: ساحل البحر.

(٦) أدب الكاتب ص ٥١٦.

وأمَّا «يُفيض على القداح»، و«على دليل»، و«على اسم الله» - فخُرِّجَ[1] على تعليق «على» بمحذوف، أي: يُفيض صائحًا على القِداح، واركبْ معتمدًا على اسم الله، وشَدُّوا المطيَّ معتمدينَ على دليل.

وقوله **وقد تزاد دون تعويض** إنما قال «دون تعويض» لأنه كان قد قدَّم[2] أنَّ عَنْ وعلى والباء تزاد عوضًا، وتقدَّم لنا تأويل ما استدلَّ به، ودعواه زيادة «عن» و«على» مخالف لنص س، قال س[3]: عن وعلى لا يزادان.

واستدلَّ المصنف بقول حُميد بن ثور[4]:

أَبَى اللهُ إلا أنَّ سَرْحةَ مالِكٍ على كُلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ

قال[5]: «زاد على لأنَّ راقَ متعدية مثل أَعجَب، تقول: راقَني حُسنُ الجارية، وأَعجَبَني عقلُها، وفي الحديث (مَنْ حَلَفَ على يَمينٍ)[6]، والأصل: حَلَفَ[7] يمينًا، قال /النابغة[8]: [٥: ١٠٣/أ]

حَلَفْتُ يَمينًا غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ .....»

انتهى.

---

(١) تخريج «على دليل»، و«على اسم الله» هذا التخريج في الاقتضاب ٢: ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) الكتاب ١: ٣٨.

(٤) ديوانه ص ٤١ وأدب الكاتب ص ٥٢٢ والمسائل الحلبيات ص ٢٧٠، وفيه تخريجه، وشرح المصنف ٣: ١٦٥. السرحة: الشجرة العظيمة، وهي هنا كناية عن المرأة. والعضاه: شجر له شوك. وتروق: تعلو وترتفع. والأفنان هنا: الأنواع، واحدها فَنّ.

(٥) ٣: ١٦٥.

(٦) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأيمان: الباب الثالث ٣: ١٢٧٢، ١٢٧٣.

(٧) غ: من حلف.

(٨) عجز البيت: «ولا عِلمَ إلا حُسنَ ظَنٍّ بصاحِبِ». ديوانه ص ٤١ والكتاب ٢: ٣٢٢ والمسائل الشيرازيات ص ٩٥. المثنوية: الاستثناء في اليمين، أي: يمينًا قاطعًا.

ولا دليل فيما استدلَّ به؛ لأنه يحتمل التضمين، فضمّن تَرُوقُ معنى تفضل وتشرف، أي: تشرف على كل أفنان العِضاه. وأيضًا فنسبة إعجابها كلَّ أفنان العِضاه لا تصح إلا بمجاز بعيد؛ لأنَّ الأفنان لا تُعجب، لو قلت: أعجبتْ شجرتُك هذا الشجر - لم يصحّ إلا بتكلُّف جَعْل الشجر نُزِّل منْزلة العاقل حتى يصير يُعجب.

وأمَّا (مَنْ حَلَفَ على يمينٍ) فإنْ صحَّ أنه من لفظ الرسول فهو مضمَّن معنى جَسَرَ، أي: مَن جَسَرَ بالحَلِف على يمين.

قال بعض أصحابنا فيما ذهب إليه الكوفيون ومَن تبعهم مِن أنَّ (على) تأتي بمعنى عن، ومعنى اللام، ومعنى الباء، ومعنى مع، ومعنى في، ومعنى مِن: لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف، فكنت تقول: زُلْتُ عليه، أي: عنه، وعلى زيدٍ مالٌ، أي: لزيدٍ مالٌ، وكتبتُ على القلم، أي: بالقلم، وجاء زيدٌ على عمرو، أي: مع عمرو، والدرهم على الصندوق، أي: في الصندوق، وأخذتُ الدرهمَ على الكيس، أي: مِن الكيس، فلمَّا لم تقل العرب ذلك دلَّ على أنها ليست لها معاني هذه الحروف، فوجب أن يُتأوَّل جميع ما استدلُّوا به.

ص: ومنها «حتى» لانتهاء العمل بمجرورها أو عندَه، ومجرورُها إمَّا بعضٌ لِما قبلَها مِن مُفْهِمِ جمعٍ إفهامًا صريحًا أو غيرَ صريح، وإمَّا كبعضٍ. ولا يكون ضميرًا، ولا يلزم كونه آخرَ جزءٍ أو مُلاقيَ آخرِ جزءٍ، خلافًا لزاعم ذلك. ويختصُّ تالي الصريح المنتهي به بقصدِ زيادةٍ ما، وبجوازِ عطفِه، واستئنافه. وإبدالُ حائها عينًا لغةٌ هُذَيليَّة.

ش: «حتى» عاطفة، ويأتي حكمها في حروف العطف.

وحرف ابتداء، يجيء بعدها المبتدأ والخبر، وهل ذلك المبتدأ والخبر في موضع جرّ أو لا موضع له من الإعراب؟ الأول مذهب الزجاج[1] وابن درستويه[2]،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٨٦ وقواعد المطارحة ص ٢٥٣.

(٢) قواعد المطارحة ص ٢٥٣.

والثاني مذهب الجمهور، وسنتكلم على ذلك إن شاء الله تعالى آخر كلام «حتى» الابتدائية.

وجارّة، وهي على قسمين:

تارة تدخل على الفعل المضارع المنصوب، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ﴾[1]، فيكون المجرور مصدرًا مقدرًا، وحُكمها مذكور في الحروف التي ينتصب الفعل بإضمار أنْ بعدها، وقد أَمْعَنَّا الكلام فيها هناك.

وتارة تدخل على الاسم الصريح، فتجره، وهي التي نتكلم فيها هنا، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[2]، و﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[3]. وكونها جارة بنفسها هو مذهب البصريين.

وقال الفراء في «كتاب الحدود»: «حتى خافضة لنيابتها عن (إلى)، كما في واو القسم لنيابتها عن الباء، وواو رُبَّ، وربما أظهروا (إلى) في بعض المواضع، قالوا: جاء الخبر حتى إلينا، وجمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما، وقد يجمعون بين الحرفين إذا اختلف اللفظان، فيقولون: رأيتُك /من غير لا فُحشٍ ولا ريبة، وقالوا: جئتُ لكي تقوم، فجمعوا بين اللام وكي، وأنشدني أبو ثَرْوان[4]: [٥: ١٠٣/ب]

أَرَادت لِكَيما لا تَرَى لِيَ غَفْلَةً ... ومَنْ ذا الذي يُعطَى الكَمالَ فيَكْمُلُ

وقد جمعوا بين ثلاثة أحرف لمعنى، أنشدني الكسائي[5]:

أَرَدتَ لِكَيمـــا أنْ تَطـــيرَ بِقِرْبَتِـــي ... فتَتْرُكَهـــا شَـــنًّا بِبَيـــداءَ بَلْقَـــعِ

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٢) سورة القدر: الآية ٥.

(٣) سورة يوسف: الآية ٣٥.

(٤) تقدم البيت في الملف ١٢.

(٥) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٢٦٢ والإنصاف ص ٥٨٠ والخزانة ٨: ٤٨٤ - ٤٨٨ [٦٥٣] وشرح أبيات المغني ٤: ١٥٤ - ١٥٧[٣٠٢]. الشن: القربة البالية. والبلقع: القفر. ك، غ: أرادت.

وأنشدني بيتًا فيه[1]:

لا إنْ ما رأيت ....

جمع بين ثلاثة أحرف للجحد».

وقوله **لانتهاء العمل بمجرورها أو عندَه** قال في الشرح[2]: «نحو: ضربتُ القوم حتى زيدٍ، فزيدٌ مضروب، انتهى الضرب به، ويجوز أن يكون غير مضروب، لكن انتهى الضرب عنده، وإذا كان انتهاء الضرب به ففي ذكر القوم غنًى عن ذكره، لكن قُصد التنبيه على أنَّ فيه زيادة ضعف أو قوة أو تعظيم أو تحقير» انتهى.

وقال صاحب «الذخائر»: «إذا جرى على الغاية فيحتمل أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها أو غير داخل؛ لأنَّ المعنى الانتهاء، فإذا قلتَ: ضربتُ القومَ حتى زيدْ - فمعناه: حتى انتهى إلى زيد، فيجوز أن يكون معهم وألاَّ يكون، إلا أن يدلَّ دليل عليه» انتهى. يعني أنه على حسب الدليل من دخول أو خروج.

وجماع القول في حتى هذه بالنسبة إلى ما يجوز في الاسم بعدها من الإعراب أنَّ الاسم الواقع بعدها إمَّا أن يقع بعده ما يصلح أن يكون خبرًا أو لا؛ إن لم يقع فإمَّا أن[3] يتقدم ما يصلح أن يكون ما بعد حتى غاية له أو لا يتقدم[4]، إن لم يتقدم نحو: العجبُ حتى الخَزّ يلبس زيد - فأجاز الجرَّ فيه الكسائيُّ والفراء، ومنعه البصريون.

وإن تقدَّم ما يصلح أن يكون ما بعد حتى غاية فإمَّا أن يكون جزءًا لِما قبلها أو لا، إن لم يتقدم ما يصلح أن يكون جزءًا له فالجرّ، نحو: نمتُ حتى الصباحِ. أو تقدَّم واحتفَّت به قرينة تدلُّ على أنه غير داخل في حكم ما قبله فالجرّ، نحو: صمتُ

---

(١) في معاني القرآن للفراء ١: ٢٦٢: لا ما إن رأيت مثلك.

(٢) ٣: ١٦٦.

(٣) الذي في المخطوطات: «إن لم يقع و لم»، صوابه في الارتشاف ٤: ١٧٥٢.

(٤) الذي في المخطوطات: «أو تقدم»، صوابه في الارتشاف ٤: ١٧٥٢.

الأيامَ حتى يومِ الفطر، أو لم تحتفّ به قرينة فالجرّ، وحمل على تشريكه لِما قبله في الحكم، ويجوز العطف، وهو لغة ضعيفة، فيتبع، إلا إن اقترنت به قرينة تدلُّ على أنَّ المراد العطف، فلا يجوز الخفض إذ ذاك، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدًا أيضًا؛ لأنَّ «أيضًا» تدلُّ على إرادة تكرار الفعل، وهذا المعنى لا يعطيه إلا العطف، كأنك قلت: ضربتُ القومَ حتى ضربتُ زيدًا أيضًا.

ولا يجيز البصريون رفعه على الابتداء والخبر محذوف، وأجازه بعض الكوفيين. ورُدَّ بأنه لم يُسمع، والقياس يأباه.

قال الأستاذ أبو علي: لأنَّ حتى مهيَّأة للعمل في الاسم من حيث هو مفرد، ثم قطعتها عنه، ولأنه يلزم من ذلك إعمال العامل المعنوي وترك العامل اللفظي مهيَّأً للعمل فيه؛ واللفظي أقوى من المعنوي.

أو وقع اسمًا مفردًا فلا يجوز إلا أن تكون حرف ابتداء، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ مضروبٌ. أو ظرفًا أو مجرورًا فالابتداء والجرّ والعطف، /نحو: القومُ عندك حتى زيد عندك، والقومُ في الدار حتى زيد فيها. [٥: ١٠٤/أ]

أو جملةً اسمية وما بعدها شريكٌ لِما قبلها في المعنى فتلك[1]، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ هو مضروبٌ، أو غيرُ شريك فالرفع بالابتداء لا غير، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ أبوه مضروبٌ. وأجاز الكوفيون الجرَّ في نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ فتركتُ. ومنعه البصريون.

أو فعليةً وهو غيرُ شريك فالابتداء والحمل على إضمار فعل يفسِّره ما بعد حتى؛ نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتُ أخاه. أو شريكٌ والفعل عامل في ضمير الاسم الذي قبل حتى فالجرّ والعطف، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ضربتُهم، أو في

---

(١) أي: فتلك الوجه، وهي الابتداء والجرّ والعطف.

ضمير ما بعد حتى فالابتداء، والجملة خبره، وحمله على إضمار فعل يفسِّره الفعل بعده، فالجر والعطف، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ضربتُه، ومن ذلك[1]:

ألقى الصحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحلَهُ والزادَ حتى نَعلَه ألقاها

وزعم بعض شيوخ الأندلس[2] أنَّ الخفض والعطف في هذه المسألة لا يجوزان، وزعم أنَّ الضمير في «ألقاها» عائد على الصحيفة، ولا يجوزان إلا إذا كان الضمير عائدًا على ما قبل حتى.

والصحيح جواز ذلك، وتكون تأكيدًا معنويًّا من حيث كان زيدٌ شريكًا لهم في الضرب، فضربتُه توكيد لِما اقتضاه معنى الكلام من أنك ضربت زيدًا.

وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الجر في نحو: ضربتُ القومَ حتى زيد ضربته، إلا أن تقول: فضربته. وأجاز الجر فيهما البصريون.

قال المصنف في الشرح[3]: «ويجوز كون تالي الصريح منتهًى عنده لا به كما يجوز مع إلى، فإنهما سواء في صلاحية الاسم المجرور بهما للانتهاء به والانتهاء عنده؛ أشار إلى ذلك س والفراء[4] وأبو العباس أحمد بن يحيى، وقال أحمد بن يحيى: (قوله ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[5] مثل حتى للغاية، والغاية تدخل وتخرج، يقال: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، فيكون مرة مضروبًا وغير مضروب، فيؤخذ هنا بالأوثق). يريد أنَّ

---

(١) البيت لمروان بن سعيد النحوي أحد أصحاب الخليل، قاله في قصة المتلمس حين فرَّ من عمرو بن هند. الكتاب ١: ٩٧ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٨٩ ومعجم الأدباء ١٩: ١٤٦ وشرح المصنف ٣: ١٦٧ وبغية الوعاة ٢: ٢٨٤ والخزانة ٣: ٢١ - ٢٥ [١٥٧]. وفي الكتاب والحلل: «ابن مروان النحوي». ونسبه بعضهم للمتلمس، انظر ملحق ديوانه ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥١٩.

(٣) ٣: ١٦٦ - ١٦٧.

(٤) معاني القرآن ٢: ٣٩٣.

(٥) سورة المائدة: الآية ٦. ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾.

كون المرافق مُدخَلة في الغسل هو المعمول به؛ لأنه أحوط الحكمين. ومِن شواهد استواء حتى وإلى أن قوله تعالى: ﴿فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾[1]، قرأه عبد الله[2] ﴿فَمَتَّعْنَاهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾. ومِن شواهد خروج ما بعد حتى مع صلاحيته للدخول قولُ الشاعر[3]:

سَقَى الحَيا الأرضَ حتى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ ... لهم ، فلا زالَ عنها الخيرُ مَحْدُودا»

انتهى. وقد تقدَّم من قولنا أنه إذا لم تحتفّ قرينة تدلُّ على أنَّ ما بعد حتى إذا كان مجرورًا غير داخل في حكم ما قبلها فإنه يكون داخلاً في حكم ما قبلها، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، ولا حجة له في قراءة عبد الله ﴿فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾؛ لأنه لم يُذكر قبل حتى ما يصلح أن يكون ما بعدها جزءًا له، فهو من التالي غير الصريح، كقولك: نمتُ حتى الصباحِ، /فالصباح لم يقع فيه نوم. وكذلك لا حجة [٥: ١٠٤/ب] في البيت وإن كان قد تقدَّم ما يصلح أن يكون ما بعد حتى جزءًا له؛ لكن احتفَّت به قرينة تدلُّ على عدم دخوله في حكم ما قبل حتى، وهي قوله: «فلا زال عنها الخير محدودا».

قال أصحابنا: وما بعد (حتى) لا يكون إلا داخلاً في معنى ما قبلها، إلا أن تقترن بالكلام قرينة تدلُّ على خلاف ذلك.

وفي «الإفصاح»: اختلف الناس فيما بعد حتى إذا كانت جارَّة هل يدخل فيما قبلها أم لا: فمذهب أبي العباس[4] وأبي بكر[5] وأبي علي[6] أنه داخل على

---

(١) سورة الصافات: الآية ١٤٨.

(٢) هو عبد الله بن مسعود. معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٤٣.

(٣) البيت في شرح أبيات المغني ٣: ٩٩ [١٨٨]. الحيا: المطر. وعُزيت: نسبت.

(٤) المقتضب ٢: ٣٨، ٤٣.

(٥) الأصول ١: ٤٢٤.

(٦) المقتصد ٢: ٨٤٠ - ٨٤١.

كل وجه. وقال الفراء[1] والرماني وجماعة: يدخل ما لم يكن غير جزء منه، نحو قولهم: إنه لينام الليلَ حتى الصباحِ.

واتفقوا على أنها إذا عَطفتْ دخل ما بعدها فيما قبلها. واتفقوا على أنها لا تَعطف إلا حيث تَجُرُّ، ولا يلزم العكس. واتفقوا على أنه إذا لم يكن قبلها ما يُعطف عليه لم يَجز إلا الخفض، نحو ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[2]، و﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[3]. وصرح س[4] أنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها ولا بدَّ، لكنه مثّل بما هو بعض مما قبله. وقال أبو العباس[5]: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها، فالرأس قد دخل في الأكل؛ لأنَّ معناها عاملةً وعاطفةً واحدٌ».

وقوله **ومجرورها** إلى قوله **أو غير صريح**[6] قال المصنف في الشرح[7]: «وعنيت بالصريح كونه بلفظ موضوع للجمعية، فيدخل في ذلك الجمع الاصطلاحي واللغوي كرجالٍ وقوم. وعنيت بغير الصريح ما دلَّ على الجمعية بغير لفظ موضوع لها، كقوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[8]، فإنَّ مجرور حتى فيه منتهًى لأحيان مفهومة غير مصرَّح بذكرها».

وقوله **وإمَّا كبعضٍ** مثاله:

ألقى الصحيفةَ ....

---

(١) معاني القرآن ١: ١٣٧.

(٢) سورة القدر: الآية ٥. ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾.

(٣) سورة الذاريات: الآية ٤٣. ﴿وَفِى ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا۟ حَتَّىٰ حِينٍ﴾.

(٤) الكتاب ١: ٩٦ وشرحه للسيرافي ٣: ١٤٦.

(٥) المقتضب ٢: ٤٣.

(٦) هو قوله: ومجرورُها إمَّا بعضٌ لِما قبلَها مِن مُفْهِمِ جمعٍ إفهامًا صريحًا أو غيرَ صريح.

(٧) ٣: ١٦٦.

(٨) سورة يوسف: الآية ٣٥.

البيت؛ لأنَّ النعل ليست بعضًا من الصحيفة والزاد، لكنها كبعضٍ باعتبار أنَّ إلقاء الصحيفة والزاد إنما كان ليخلوَ من ثقل وشاغل، والنَّعل مما يُثقل ويَشْغَل، فجاز عطفها لذلك؛ لأنه بمنْزلة أن تقول: ألقى ما يُثْقِله حتى نَعلَه. ويروى «نَعله» بالأوجه الثلاثة.

وقوله **ولا يكون ضميرًا** أي: ولا يكون المجرور بحتَّى ضميرًا. هذا مذهب س[1]. وأجاز الكوفيون والمبرد[2] جرها للمضمر، واستدلُّوا بقول الشاعر[3]:

فـــلا واللهِ لا يَلقَـــى أُنـــاسٌ فتًى حتَّـــاكَ ، يـــا بْـــنَ أبي يَزيـــدِ

وهذا البيت عند البصريين ضرورة. ومَن أجاز أن تجر المضمر أدخلها على المضمرات المجرورات كلها، نحو: حتّاي وحتّاه وحتّاهما وحتّاكما وحتّاكم وحتّاهم وحتّانا وحتّاكنَّ. ولا ينبغي القياس على حتّاك من هذا البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر. وانتهاء الغاية في حتّاك هنا لا أفهمه، ولا أدري ما غُيِّيَ[4] هنا بحتّاك، فلعلَّ هذا البيت مصنوع.

وقوله **ولا يلزم** إلى قوله **خلافًا لزاعم ذلك**[5] قال المصنف في الشرح[6]:

«والتزمَ الزمخشريُّ[7] كونَ /مجرورها آخرَ جزء أو ملاقيَ آخر جزء، وهو غير [٥: ١٠٥/أ]
لازم، ومن دلائل ذلك قول الشاعر[8]:

إنَّ سَلْمَى مِن بعدِ يأســيَ هَمَّـــتْ بوِصالٍ ، لو صَـــحَّ لم يُبْـــقِ بُوســـا

---

(١) الكتاب ٢: ٣٨٣ - ٣٨٥، ٤: ٢٣١.

(٢) تقدم تخريج مذهبه في ٢: ٢٣٥.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٢٣٥.

(٤) فيما عدا ق: عني.

(٥) هو قوله: ولا يلزم كونه آخرَ جزءٍ أو مُلاقيَ آخرِ جزءٍ، خلافًا لزاعم ذلك.

(٦) ٣: ١٦٨.

(٧) المفصل ص ٢٨٩.

(٨) البيتان في شرح أبيات المغني ٣: ٩٤ [١٨٦] عن التذييل.

عَيَّنتْ ليلــةً ، فمــا زِلــتُ حــتى نِصْفِها راجيًا ، فعُــدتُ يَؤُوســا»

انتهى.

وما نقله عن الزمخشري هو قول أصحابنا، قال بعضهم: «ولا يكون الاسم الذي انجرَّ بها إلا آخر جزء من الشيء، نحو قولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، أو ملاقيًا لآخر جزء منه، نحو قولك: سرتُ النهارَ حتى الليلِ، ولو قلت: أكلتُ السمكةَ حتى وسطِها، وسرتُ النهارَ حتى نصفِه - لم يجز ذلك، بل إذا أردتَ ذلك المعنى أتيتَ بإلى، فقلت: أكلتُ السمكةَ إلى وسطِها، وسرتُ النهارَ إلى نصفِه، فـ(إلى) في استعمالها لانتهاء الغاية أقعدُ من (حتى)؛ لأنها تدخل على كل ما جعلته انتهاء غاية، وسواء في ذلك أن يكون آخرَ جزء من الشيء أو ملاقيًا لآخر جزء، أو لا يكون، ولما كانت أقعدَ منها في ذلك جرُّوا بها الظاهر والمضمر، ولم يجروا بحتَّى إلا الظاهر» انتهى.

وما استدلَّ به المصنف من قوله «عَيَّنَتْ ليلةً» البيت، لا حجة فيه؛ لأنه لم يتقدم حتى ما يكون ما بعدها جزءًا له، ولا ما يكون ما بعدها ملاقيًا لآخرِ جزء منه في الجملة المُغَيَّا العامل فيها بحتَّى، فليس البيت نظير ما مثَّل به أصحابنا من قولهم: أكلتُ السمكةَ حتى وسطِها؛ لأنه تقدَّم السمكة في الجملة المغيَّا العامل فيها بحتى، وليس الوسط آخر جزء في السمكة ولا ملاقيًا لآخر جزء منها، فلو صَرَّح في الجملة بذكر الليلة فقال: فما زِلتُ راجيًا وصلَها تلك الليلةَ حتى وسطِها - كان ذلك حجة على الزمخشري.

ونحن نقول: إذا لم يتقدَّم في الجملة المُغَيَّاة بحتى ما يصح أن يكون ما بعد حتى آخر جزء منه، أو ملاقيًا آخرَ جزء منه - جاز أن تدخل على ما ليس بآخر جزء ولا ملاقٍ آخر جزء إذا تقدم على الجملة المُغيَّاة ما يصلح أن يكون ما بعد حتى جزءًا من ذلك السابق على الجملة، ولا يعتبر فيه كونه آخر جزء منه ولا ملاقيًا لآخر جزء منه، كذلك البيت الذي أنشده المصنف.

وقوله **ويختصُّ** إلى **بزيادة ما**[1] قد تقدَّم شرح المصنف لهذه الزيادة بأنها ضعف أو قوة أو تعظيم أو تحقير.

وقوله **وبجوازِ عطفِه** العطف لغة ضعيفة، وستأتي أحكامها في العطف إن شاء الله تعالى.

وقوله **واستئنافه** قال المصنف في الشرح[2]: «نحو: ضربتُهم حتى زيدٌ، فزيدٌ مبتدأ محذوف الخبر، ويُروى بالأوجه الثلاثة قولُ الشاعر[3]:

عَمَمْتَهم بالنَّدَى حتى غواتَهُم فكنتَ مالِكَ ذي غَيٍّ وذي رَشَدِ

ويروى بالأوجه الثلاثة أيضًا قوله[4]:

.... حتى نَعله ألقاها»

انتهى.

وقد تقدَّم لنا أنَّ البصريين لا يجيزون فيه أن يكون مبتدأ إلا إذا كان ما بعده يصلح أن يكون خبرًا، وأنَّ مجيز ذلك بعض / الكوفيين، وذكرنا علة امتناع ذلك. وإن صح في «غواتهم» الرفع عن العرب كان حجة لهذا المذهب. وأمَّا «حتى نعله ألقاها» فلا حجة فيه؛ لأنه صرَّح بما يصلح أن يكون خبرًا للنعل، وهو قوله: ألقاها. [٥: ١٠٥/ب]

وقوله **وإبدالُ حائها عينًا لغة هُذَيليّة** كرَّر المصنف إبدال حائها عينًا في الفصل الرابع من «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك»، فقال حين تكلم على نَعَم: «وكسرُ عينها لغة كنانية[5]، وقد تُبدَل حاء، وحاءُ حتَّى عينًا»، لكنه هنا نسب الإبدال إلى لغة هذيل.

---

(١) هو قوله: ويختصُّ تالي الصريح المنتهي به بقصدِ زيادةٍ ما.

(٢) ٣: ١٦٧.

(٣) شرح أبيات المغني ٣: ١٣٢ [١٩٧].

(٤) تقدم الشاهد في ص ٢٤٤.

(٥) غ، د، ظ: كنانة.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وفي قراءة ابن مسعود: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ عَتَّى حِينٍ﴾[2]، وسَمع عمرُ - ﷺ - رجلاً يقرأ: ﴿عَتَّى حِينٍ﴾، فقال: مَن أقرأك؟ قال: ابنُ مسعود. فكتب إليه: إنَّ الله أَنزل هذا القرآن، فجعله عربيًّا، وأَنزلَه بلغة قريش، فلا تُقْرِئْهم بلغة هُذَيل، والسلام[3]» انتهى.

وأمّا «حتى» الابتدائية فهي التي تجيء بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، أو الشرط والجزاء، أو الفعل ومرفوعه، فمن مجيء المبتدأ والخبر قول الشاعر[4]:

فيا عَجَبَا ، حتى كُلَيبٌ تسُبُّنِي كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

وقول الآخر[5]:

فما زالتِ القَتلَى تَمُجُّ دِماءَها بِدَجْلةَ ، حتى ماءُ دِجْلةَ أَشْكَلُ

وقولُ الآخر[6]:

سَرَيتُ بِهم حتى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحتى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسانِ

وقال ابن طاهر: إنها في «حتى كُلَيبٌ» عاطفة، والمعنى: يَسُبُّني الناسُ حتى كُلَيْبٌ. وقال في «وحتى الجِيادُ»: إنَّ العطف للواو، وجُرِّدت حتى للغاية كما تُجَرَّد لا للنفي في: ما قام زيدٌ ولا عمرٌو، ولكنْ للاستدراك في: ما قامَ زيدٌ ولكنْ عمرٌو.

ومن مجيء الشرط قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم﴾[7]. وهذا أول موضع وقع في القرآن من دخول حتى على إذا، وهو كثير

---

(١) ٣: ١٦٨ - ١٦٩.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٥. وقراءة ابن مسعود في مختصر ابن خالويه ص ٦٣ والمحتسب ١: ٣٤٣ والكشاف ٢: ٣١٩.

(٣) الخبر في المحتسب ١: ٣٤٣ والكشاف ٢: ٣١٩.

(٤) الفرزدق. ديوانه ص ٥١٨ والكتاب ٣: ١٨ والخزانة ٩: ٤٧٥ - ٤٧٩ [٧٨٢].

(٥) جرير. ديوانه ص ١٤٣ والخزانة ٩: ٤٧٩ - ٤٨٥ [٧٨٣]. تمجّ: تقذف. والأشكل: الذي تخالطه حمرة.

(٦) تقدم البيت في ٧: ٣٢١.

(٧) سورة النساء: الآية ٦. ﴿... فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾.

في القرآن، وتقدَّم لنا الرد على المصنف في زعمه أنَّ إذا مجرورة بحتى، وذلك في الفصل الأول من باب المفعول المسمَّى ظرفًا[1].

ومن مجيء الفعل ومرفوعه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ﴾[2]. وكذلك إذا جاء المضارع بعدها مرفوعًا، نحو قوله: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[3]، وقولهم: سِرتُ حتى تَطلُعُ الشمسُ، بالرفع.

وليس معنى قولهم «حرف ابتداء» أنه يصحبها المبتدأ دائمًا، إنما معناه أنها بصدد أن يأتي بعدها المبتدأ، كما قال: هل ولكنْ وبل من حروف الابتداء، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ، وإنما المعنى أنها يصلح أن يقع بعدها المبتدأ.

وقد وقع للمصنف وهْمٌ في أول شرحه في حتى، فقال[4]: «والجارَّة مجرورها[5] إمَّا اسم صريح، نحو ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[6]، و﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[7]. وإما مصدر /مؤول مِن أنْ لازمة الإضمار وفعل ماض، نحو ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾[8]، أو مضارع، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾[9]». فزعم أنَّ أنْ مضمرة بعد حتى في قوله (حتى عَفَوْا). [٥: ١٠٦/أ]

---

(١) تقدم ذلك في ٧: ٣١٩ - ٣٢٢.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٩٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٤. وهذه قراءة نافع، وقرأ بقية السبعة ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾، بالنصب. السبعة ص ١٨١.

(٤) ٣: ١٦٦.

(٥) فيما عدا ك: «مجرور بها». وما أثبته موافق لما في شرح المصنف.

(٦) سورة يوسف: الآية ٣٥.

(٧) سورة القدر: الآية ٥.

(٨) سورة الأعراف: الآية ٩٥. ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ﴾.

(٩) سورة البقرة: الآية ١٨٧. ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾.

ونحن نقول: إنها حرف ابتداء، والذي نقول: إنها في مثل هذا حرف ابتداء، ولولا ظهور النصب في المضارع بعد حتى لم ندّع أنَّ أنْ مضمرة بعدها، ولهذا قال بعض شيوخنا[1]: «ضابط حتى أن تقول: إذا كان بعدها مفرد مخفوض أو فعل مضارع منصوب فهي حرف جر، وإذا وقع بعدها اسم مفرد مرفوع أو منصوب فهي حرف عطف، فإن وقع بعدها جملة فهي حرف ابتداء».

وقال أيضًا: «اعلم أنها إذا كانت حرفًا من حروف الابتداء فإنها تقع بعدها جملة من فعل وفاعل، وجملة من مبتدأ وخبر. وإذا وقع بعدها إنَّ كانت مكسورة، بخلاف الجارَّة والعاطفة، فإنها تكون مفتوحة. وإذا قلت: سِرتُ حتى أدخلُ المدينة، ورفعتَ أَدخُل - كانت حتى حرف ابتداء، وكان معناها معنى الفاء، كأنك قلت: سرتُ فأنا الآن أَدخُلُها لا أُمنع من ذلك، وسِرتُ فدَخَلْتُها، ثم وُضع المضارع موضع الماضي، كما جاء[2]:

لَعَمْري لَقَومٌ قد تَرَى أَمْسِ فيهمُ .....»

انتهى.

وقد تقدم لنا ذكر الخلاف[3] في الجملة الابتدائية أهي في موضع جرّ أم لا موضع لها من الإعراب، ومذهب الجمهور أنها لا موضع لها من الإعراب. وإنما لم يجز أن تكون الجملة في موضع جرّ لأنَّ الجمل لا تدخل عليها حروف الجر في فصيح الكلام، لا يقولون: عجبتُ مِنْ يقومُ زيدٌ، ولا: عجبتُ مِن زيدٌ قائمٌ؛ لأنَّ ذلك ضرب من تعليق حروف الجرّ، وحروف الجرّ لا تُعَلَّق؛ ألا ترى كيف فحَّش س[4]: أشهد بِلَذاك.

---

(١) ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٢٩٩٨ أنَّ هذا قول ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح.

(٢) تقدم الشاهد في ٨: ١٥.

(٣) تقدم ذلك في ٩: ٢٠٤.

(٤) الكتاب ٣: ١٤٧. غ: بكذاك.

ص: ومنها الكاف للتشبيه، ودخولُها على ضمير الغائب المجرور قليلٌ، وعلى أنت وإيَّاك وأخواتهما أَقَلُّ. وقد تُوافِق «على». وقد تزاد إنْ أُمن اللَّبسُ. وتكون اسمًا، فتُجَرُّ، ويُسْنَدُ إليها. وإنْ وقعتْ صلةً فالحرفيَّةُ راجحةٌ. وتُزاد بعدها «ما» كافّةً وغير كافّة، وكذا بعدَ «رُبَّ» و«الباء»، وتُحدِث في الباء المكفوفة معنى التقليل، وقد تُحدث في الكاف معنى التعليل، وربما نَصبت حينئذٍ مضارعًا، لا لأنَّ الأصل «كيما». وإنْ ولِيَ رُبَّما اسمٌ مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره، لا خبرُ مبتدأ محذوف و«ما» نكرة موصوفة بهما، خلافًا لأبي علي في المسألتين. وتُزاد «ما» غيرَ كافّة بعد «مِنْ» و«عَنْ».

ش: أي: ومن حروف الجرّ الكاف. والدليل على حرفيتها وصلهم الموصول بها في حال السعة، تقول: جاءني الذي كزيدٍ، كما تقول: جاءني الذي في الدار.

وليست الكاف كعلى وعن وفي ونحوها من الحروف التي تَجُرُّ المضمر، فيجوز حذفها وحذفه في الصلة، نحو: غضبتُ على الذي غضبتَ، تريد: عليه؛ لأنَّ جرَّها المضمر لا يكون إلا ضرورة. ولا هي /مما إذا جَرَّت الظاهر يجوز حذفها، فيصل الفعل إلى مجرورها، فينصبه نصب المفعول، كما قال[1]: [٥: ١٠٦/ب]

.... لَقَضانِي

يريد: لقضى عليَّ، فيُستدلّ على حرفيتها بأحد هذين، فلذلك عدل النحويون إلى الاستدلال على حرفيتها بكونها يوصل بها في فصيح الكلام.

وقد استُدِلَّ أيضًا على حرفيتها وانتفاء كونها اسمًا بمجيئها على حرف واحد؛ ولا تجيء على حرف واحد الأسماء الظاهرة إلا محذوفًا منها وعلى سبيل الشذوذ؛ وسيأتي خلاف الأخفش فيها إن شاء الله تعالى. والدليل القاطع على حرفيتها زيادتُها، ولا يزاد إلا الحروف.

---

(١) تقدم الشاهد في ٧: ١٢.

ومِن حيث هي حرف جرّ لا بدَّ لها مما تتعلق به. وذهب الأخفش - وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه - إلى أنَّ الكاف لا تتعلق بشيء، قال ابن عصفور[1]: «جاءني الذي كزيد، ليس للكاف ما تتعلق به ظاهرًا؛ إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، ولا مضمرًا؛ إذ لا يُحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة إلا ما يناسب الحرف، نحو: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي استقرَّ في الدار؛ لأنَّ (في) للوعاء، والاستقرار مناسب للوعاء، ولو قلت: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي ضحكَ في الدار، أو أكلَ في الدار - لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام ما يدلُّ على ذلك، فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلا الذي يناسبها، وهو التشبيه. ولو قلت: جاءني الذي أشبِّه كزيد - لم يجز؛ لأنَّ أشبِّه لا تتعدى بالكاف بل بنفسها، وأيضًا فإنَّ العرب لم تلفظ بالشَّبه ولا بما تصرف منه مع الكاف في موضع أصلاً، فدلَّ ذلك على أنَّ الكاف لا تتعلق بشيء» انتهى.

وما ذهب إليه ليس بصحيح، بل العامل في الكاف مضمر في المثال الذي ذكره، فإذا قلت جاءني الذي كزيد فالعامل فيه مضمر، وهو الكون المطلق، وهو الذي يقدَّر مع سائر الحروف إذا وقعت أخبارًا وكانت تامَّة، نحو: زيدٌ كعمرو، وزيدٌ من بني تميم، وزيدٌ على الفرس، والأمرُ إليك، والمالُ لزيدٍ، فجميع هذا وأمثاله العاملُ فيه مضمر، وهو الكون المحذوف المطلق، فإذا قلت زيدٌ كعمروٍ فتقديره: زيدٌ كائنٌ كعمروٍ، وكذلك جاءني الذي كزيد، تقديره: جاءني الذي كان كزيد، فإن كان حرف الجرّ ناقصًا لم يعمل فيه إلا الكون المقيَّد، ولا يجوز حذفه إلا إن أتى ضرورة، كما أنه لا يثبت الكون المطلق إلا في قليل من الكلام، لو قلت: زيدٌ عنك، تريد: راضٍ عنك، وزيدٌ فيك، تريد: محبٌّ فيك - لم يجز.

وقوله **ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل** قال المصنف في الشرح[2]: «الكاف من الحروف التي تجر الظاهر وحده كـ(حتى) ، واستغني في الغاية مع المضمر

---

(١) النص بلفظه في شرح الجمل ١: ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٢) ٣: ١٦٩.

بإلى عن حتى، واستغني في التشبيه مع المضمر بـ(مِثل) عن الكاف، إلا أنَّ الكاف خالفت أصلها في بعض الكلام لخفَّتها، فجرَّت ضمير الغائب المتصل، كقول الشَّنْفَرَى[1]:

لئنْ كانَ مِنْ جِنٍّ لَأَبْرَحَ طارِقًا وإنْ كان إنْسًا ما كَها الإنسُ تَفْعَلُ

/أي: ما مثلها الإنس تفعل. ومثله قول الراجز في وصف حمار وحش [٥: ١٠٧/أ] وأتنٍ[2]:

ولا تَـــرى بَعْـــلاً ولا حَلائـــلا كـــهُ ولا كَهُـــنَّ إلا حـــاظِلا»

انتهى. وقد تقدَّم لنا ذكر الخلاف[3] في جرّ حتى المضمر وأنه مذهب الكوفيين والمبرد.

ودلَّ كلام المصنف في المتن وفي الشرح أنه يجوز أن تجرّ الكاف مضمر الغائب على قِلَّة، وأصحابنا يَخُصُّونه بالضرورة[4]، ولا يَخُصُّون الجرّ في الضرورة بمضمر الغائب، بل يطلقون المضمر، وأنشدوا[5]:

وأُمَّ أَوْعالٍ كَها أو أَقْرَبَا

وقال آخر[6]:

---

(١) النوادر للقالي ص ٢٠٦ وإعراب لامية الشنفرى ص ١٣٦ والخزانة ١١: ٣٤٣ - ٣٤٩ [٩٣٦]. إن كان: أي: هذا الطارق. وأبرحَ: أتى بالبَرْح، وهو الشدة.

(٢) رؤبة. ديوانه ص ١٢٨ والكتاب ٢: ٣٨٤ والخزانة ١٠: ١٩٥ - ٢٠١ [٨٣٥]. البعل: الزوج. والحليلة: الزوجة. والحاظل: المانع من التزويج. ونسب في الكتاب للعجاج.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٤٧.

(٤) ضرائر الشعر ص ٣٠٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٤ والملخص ١: ٥٩١.

(٥) العجاج يذكر حمار وحش، وقبله: «نَحَّى الذِّنابات شِمالاً كَثَبَا». الكتاب ٢: ٣٨٤ وملحقات ديوانه ٢: ٢٦٩ وضرائر الشعر ص ٣٠٨ وشرح الجمل ١: ٤٧٤ والخزانة ١٠: ٢٠٢ - ٢٠٤ [٨٣٦]. نحى: أبعد. والذنابات: الجبال الصغار. والكثب: القُرب. وأم أوعال: هضبة في ديار بني تميم، ويقال لها ذات أوعال. كها: الضمير للذنابات.

(٦) البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر ص ٣٠٩ حيث ذكر أنَّ الفراء أنشده. وفي الخزانة ١٠: ١٩٨ أنَّ هشامًا نسبه لبشار. وليس في ديوانه.

وإذا الحربُ شَمَّرَتْ لم تَكُــنْ كِــي حين تَدعو الكُمــاةُ فيهــا : نَــزَالِ

أدخل كاف التشبيه على ضمير المتكلم. وشذَّ إدخالها أيضًا عليه وعلى ضمير المخاطب في قول الحسن: أنا كَكَ وأنت كِي[1].

وأمَّا ما استدلَّ به هو وبعض أصحابنا من قوله:

كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظلا

فلا حجة فيه؛ إذ يحتمل أن يكون الأصل: كَهُوَ، فسكّن، وحذف، و«هو» ضمير رفع، كما قالوا: ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا[2].

وحركة الكاف الفتح إلا مع الياء للمتكلم إذا دخلت عليه في الضرورة فالكسر، وقال س: «كِي، وكَيْ خطأ»[3].

وقوله **وعلى أنتَ وإياكَ وأخواتهما أقلُّ** قالت العرب: ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا، وقال الشاعر[4]:

قلتُ : إنِّي كأنــتَ ، ثُمَّــتَ لَمَّــا شَبَّتِ الحَربُ خُــضْتُها ، وكَعَعْتــا

وأنشد الكسائي[5]:

فأَحْسِنْ وأَجْمِــلْ في أَســيرِكَ إنــهُ ضَعيفٌ ، ولم يَأْسِرْ كإيَّــاكَ آسِــرُ

وأخوات أنت هي الضمائر المرفوعة المنفصلة، وأخوات إيَّاك هي الضمائر المنصوبة المنفصلة، ولا يعني بـ«أخوات أنت» ضمير المخاطب المرفوع المنفصل، وبـ«إياك» ضمير المخاطب المنصوب المنفصل.

والحكم بالأقلِّيَّة على أنتَ وإيَّاك وأخواتهما، وعلى ضمير الغائب المجرور بالقليلية، ليس كما ذكر. أمَّا دخولها على إيَّاك وأخواته فهو أقلُّ من دخولها علــى

---

(١) ضرائر الشعر ص ٣٠٩.

(٢) ضرائر الشعر ص ٣٠٨.

(٣) الذي في النسخ المخطوطة كلها! «كِي وكَي خطأ معًا»، والذي في الكتاب ٢: ٣٧٢ - ٣٧٣: «ما أنت كِي، والفتح خطأٌ»، وفي ٢: ٣٨٥: «ما أنت كِي، وكَيْ خطأ».

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ١٦٩. كعَّ: جبن وضعف.

(٥) تقدم البيت في ٤: ٨٥.

ضمير الغائب المجرور، وأمَّا دخولها على أنت وأخواته فليس أقلَّ من دخولها على ضمير الغائب المجرور، ودخولها على أنت إن لم يكن أكثر من دخولها على ضمير الغائب المجرور فلا أقلَّ من أن يكونا سيِّين.

وفي البسيط: «وقد ورد أيضًا في ضمير الرفع أيضًا في قولهم: أنتَ كأنا، وأنت كهو، قال الشاعر[1]:

فلولا المُعافاةُ كُنَّا كَهُمْ ... ولولا البَلِيَّة كانُوا كَنا

وأنكره الكوفيون، وقال الفراء: البيت مُولَّد لا حُجَّة فيه» انتهى. وعلى تقدير أنه من كلام العرب لا حجة في البيت؛ لأنَّ «هم» و«نا» مشتركة بين ضمير الرفع والنصب والجر، فلا يتعين أن يكون «هم» و«نا» ضميري رفع، بل يجوز أن يكونا ضميري جر.

[٥: ١٠٧/ب] وقوله **وقد تُوافِق على** هذا /مذهب للكوفيين والأخفش، زعموا أنَّ الكاف تجيء بمعنى «على». وحكى الأخفش عن بعض العرب أنه قيل له: كيف أنت؟ فقال: كخير[2]. وحكى الفراء[3]: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، يريد: على خير. وعلى هذا خرَّج الأخفش[4] قولهم: كُنْ كما أنتَ. قال: ولا يتصور أن تكون الكاف للتشبيه؛ لأنه لا يشبَّه بحاله، والتقدير: كن كالحال الذي أنت عليه، والكاف بمعنى على، و(ما) موصولة، و(أنت) مبتدأ محذوف الخبر، والجملة صلة لـ(ما).

ولا حجة في هذا كله. أمّا «كخير» فيحتمل أن يكون على حذف مضاف، لَمَّا قيل له: كيف أنت؟ قال: كخير، أي: كصاحب خير.

---

(١) هو أبو محمد اليزيدي اللغوي النحوي. الخزانة ١٠: ١٩٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٣٢٠.

(٣) معاني القرآن ١: ٤٦٦.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٣٢٠.

وأمّا «كُنْ كما أنتَ» فتحتمل[1] «ما» أن تكون زائدة، «وأنت» في موضع خفض بالكاف، ووقع ضمير الرفع المنفصل بعد الكاف، كقولهم: ما أنا كأنت، وتقدَّم ذلك، ومنه قوله[2]:

..... وأُكْرُومةُ الْحَيَّينِ خِلْـوٌ كَمـا هِيَـا

وقولُه[3]:

..... فتَتْرُكُه الأيامُ ، وَهْـيَ كمـا هِيـا

وقد زيدت «ما» بين الكاف ومجرورها، قال الكُميت[4]:

يَرْكُضْنَ في الْمَهْمَهِ اليَبـابِ كمـا أَقْـرَبِ أَرضٍ منـها أَباعِـدُها

أي: كأقرب أرضٍ لها أبعدُ أرضٍ منها. وقال الأعشى[5]:

كمـا راشـدٍ تَجِـدينَ امـرأً تَفَكَّـرَ ، ثم ارْعَـوَى ، أو قَـدِمْ

وتكون على هذا شبَّهته فيما يستقبل بنفسه بما قبل ذلك، ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين.

ويحتمل[6] أن تكون «ما» كافَّة لها عن العمل ومهيئة لها الدخول على الجمل، مثلها في رُبَّما، وأنت مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: كن كما أنت عليه. وقدّره بعض شيوخنا[7]: كما أنت كائنُه، أو كائن إيَّاه. وقدّره بعضهم: كما أنت معلوم، وحذف الخبر، ونظيره قول الشاعر[8]:

---

(١) هذا تأويل ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٦.

(٢) تقدم الشاهد في ٤: ١٠٦. وقد سقط هذا البيت من ك، وما بعده وهو قوله: وقوله.

(٣) صدر البيت: «ألا لا أَرى ذا إمَّةٍ أصبحتْ به». وهو لزهير. ديوانه ص ٢١٠. الإمَّة: النِّعمة والحال الحسنة.

(٤) ليس في ديوانه، و لم أقف عليه. المهمه: المفازة البعيدة. واليباب: التي ليس فيها أحد.

(٥) الديوان ص ٨٥ والتنبيه ص ٩٣، وفيهما: تجدنَّ.

(٦) هذا تأويل ابن عصفور - ونسبه للأخفش - كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٦.

(٧) هو ابن أبي الربيع كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٦ - ٣٠٠٧.

(٨) مجنون ليلى. ديوانه ص ١٧٤ والحماسة ٢: ٥٢. والحائمات: الطيور التي تحوم على الماء.

وإنَّ بنـــا ـ لـــو تَعلَمـــينَ ـ لَغُلَّـــةً إليكِ ، كَمـــا بالحائمـــاتِ غَليـــلُ

والكاف لتشبيه معنى الجملة التي قبلها بمعنى الجملة التي بعدها، وكأنه أمره أن يكون منه فيما يستقبل كونٌ يشبه كونه في الحال، وتكون المسألة نظير قوله: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[1]، فوقع بعد الكاف جملة يُفهم منها ما كان يُفهم من المنخفض بها من التشبيه.

ويحتمل[2] أن تكون (أنت) مرفوعة بفعل مضمر، التقدير: كُنْ كما كنتَ، فلما حذف العامل انفصل الضمير، ونحو ذلك ما رواه هشام من قول الشاعر[3]:

ومـــا زُرْتنـــا في الـــدَّهرِ إلا تَعِلَّـــةً كما القابِسُ العَجْلانُ ، ثُـــمَّ يَغِيـــبُ

أي: كما يزور القابسُ العجلان؛ ألا ترى قوله (ثُمَّ يَغيبُ)، معطوف على ذلك الفعل المحذوف. والكاف في هذا الوجه أيضًا على معناها من التشبيه. وقيل: التقدير: كالذي هو أنت، مثل قراءة من قرأ ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾[4].

وقوله **وقد تُزاد إنْ أُمنَ اللبسُ** مثاله / ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[5]، أي: [٥: ١٠٨/أ] ليس مثلَه شيءٌ ، ولا يجوز ألاَّ تكون زائدة ؛ لأنه يقتضي إثبات مِثلٍ لله، ولا مثلَ له تعالى.

ومِن الناس مَنْ جعل مِثلاً في الآية زائدة، وزعم أنَّ مِثلاً تزاد، ومنه قول العرب: مِثلُك يفعل هذا، تريد: أنت تفعل هذا. وهذا ليس بشيء، فرَّ من زيادة الحرف إلى زيادة الاسم، وهو مبني على مذهب الكوفيين من أنَّ العرب قد تزيد

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٣٨.

(٢) هذا تخريج ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٦.

(٣) عويف القوافي. الأشباه والنظائر للخالديين ١: ١٤١. والبيت بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ص ١٠٢ والسيرافي ١٠: ١٥٨. التعلة: ما يتعلل به. والقابس: طالب النار.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٥٤. وهذه قراءة الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. المحتسب ١: ٢٣٤ والكشاف ٢: ٦٢ والقرطبي ٧: ٩٣ والإتحاف ٢: ٣٨.

(٥) سورة الشورى: الآية ١١.

الأسماء، وجميع ما استدلُّوا به متأوَّل. وأمَّا مِثلك يفعل هذا فكلام صحيح، و«مِثلك» فيه باقية على مدلولها؛ لأنَّ المقول له هذا له مِثل موجودٌ أو مقدَّر، بخلافه في الآية.

ويحتمل ألاَّ تكون الكاف في الآية زائدة، ويراد بـ«مِثل» الصفة؛ لأنَّ مِثْلاً ومَثَلاً قد يراد بهما الصّفة، ولَمَّا كان قد تقدمت أشياء من صفاته تعالى قيل: ليس شيءٌ - أي: من الصفات - كصفته ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2]، فنفى شبه صفات العالم لصفته تعالى، وهذا معنى صحيح.

فأمَّا قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ﴾[1] فزعم المصنف في الشرح[2] أنَّ الكاف زائدة، كهي في قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. وكذلك زعم أنها زائدة فيما روي في الحديث (يكفي كالوجه واليدين)[3]، يريد: يكفي الوجهُ واليدان، وهي الرواية الأخرى.

وزيادتها لا تنقاس، فتارة تزاد خارجة عن معنى التشبيه، قال[4]:

لواحقُ الأَقْرابِ فيها كالْمَقَقْ

المعنى: فيها مققٌ، أي: طُول؛ لأنه إنما يقال: في الشيء طُول، ولا يقال: فيه كالطول.

---

(١) سورة الواقعة: الآيتان ٢٢ - ٢٣.

(٢) ٣: ١٧٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التيمم: باب التيمم للوجه والكفين ١: ٨٨ برواية: (يكفيك الوجهُ والكفَّان). وفي فتح الباري ١: ٥٣١ [دار الريان]: (يكفيك الوجه والكفَّين)، بنصب الوجه والكفين، وجرهما. وذكر في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٠٠ وجهًا آخر في تأويله، وهو أن يكون الأصل: يكفيك مسح الوجه والكفين، فحذف المضاف، وبقي المجرور به على ما كان عليه.

(٤) رؤبة. ديوانه ص ١٠٦ وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٢، ٢٩٥، ٨١٥. يصف خيلاً. لواحق: ضوامر. والأقراب: جمع قرب، والقُرُب: الخاصرة.

ومثله ما حكاه الفراء[1] من أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأَقِطَ؟ فقال: كَهَيْنٍ. يريد: هَيِّنًا.

وتارة يراد بها إذا زيدت التأكيد للتشبيه، كقوله[2]:

فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ

زاد الكاف لتأكيد التشبيه المدلول عليه بِمِثْل، والكاف مع ما جرَّته في موضع خفض بِمِثْل.

وأمَّا قوله[3]:

وصالياتٍ كَكَما يؤَثْفَيْنْ

فالكاف الثانية زائدة لتأكيد التشبيه.

وذهب بعض شيوخنا إلى أنَّ الزائدة للتأكيد هي الأولى، والثانية هي اسم بمعنى مثل، وزعم أنّ «ما» موصولة، قال: وذلك أنه يريد أن يشبه أثافيَّ قد قدُمت بأثافيَّ مستعملة، فيكون التقدير: وصالياتٍ مثل اللائي يؤثفينَ الآن، أي: يُنصَبن، فيوقَد عليهنَّ؛ لأنَّ هذه قد انتقل أهلها عنها، وبقيت لا يوقَد عليها، إلا أنها مسودّات، ومعها رمادها لم يتغير، فصارت بذلك مشبهة لِما يوقَد عليه منها، والضمير في يُؤَثْفَين راجع إلى «ما» على المعنى. قال: وهذا أحسن من أن تجعل ما مصدرية، فيكون التقدير: كإثفائهنَّ، وفيه تشبيه العين بالمعنى، فيحتاج إلى تأويل في اللفظ وحذف مضاف، وعلى جعل «ما» موصولة اسمية لا تقدير فيه ولا حذف.

وقوله **وتكون اسمًا /فتُجَرّ، ويُسنَد إليها** لا خلاف نعلمه في أنَّ كاف التشبيه تكون حرفًا إلا ما ذهب إليه صاحب كتاب «المُشرق» - وهو أبو جعفر بن [٥: ١٠٨/ب]

---

(١) معاني القرآن ١: ٤٦٦.

(٢) تقدم الشاهد في ٦: ٣٩.

(٣) هو خطام المجاشعي أو همِيان بن قحافة. الكتاب ١: ٣٢، ٤٠٨، ٤: ٢٧٩ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، وفيه تخريجه. الصاليات: الأثافي. ويؤثفين: يجعلن أثافي للقدر.

مضاء - من أنَّ الأظهر في الكاف أن تكون اسمًا أبدًا؛ لأنها بمعنى مِثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم. وقد تقدَّم لنا ذكر الدليل على حرفيتها[1].

واختلفوا هل تكون اسمًا في الكلام؟ فأثبتَ ذلك الأخفش، وهو اختيار المصنف وظاهر قول الفارسيّ[2]. وذهب س[3] إلى أنها لا تكون اسمًا بمنْزلة مِثل إلا في ضرورة الشعر. فممَّا جاءت فيه مجرورة بالحرف قولُ الشاعر[4]:

بِكاللَّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ ، فلَم أَكُنْ ... لأُولَعَ إلا بالكَمِيِّ المُقَنَّعِ

وقولُ الآخر[5]:

وَزَعْتُ بِكالهِراوةِ أَعْوَجِيٍّ ... إذا وَنَتِ الرِّياحُ جَرى وَثابا

وقولُ الآخر[6]:

ورُحْنا بِكابْنِ الماءِ ، يُجْنَبُ وَسْطَنا ... تَصَوَّبُ فيه العَينُ طَورًا ، وتَرتَقي

وقولُ الآخر، وهو ذو الرمة[7]:

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) صرَّح في البغداديات ص ٣٩٦ والعضديات ص ٢١٩ والحلبيات ص ٢٤٢ بأنَّ ذلك يكون في ضرورة الشعر. ومثَّل في الإيضاح العضدي ص ٢٦٠ والبصريات ص ٥٣٧ - ٥٤٠ والشيرازيات ص ١٠٦ لاسميتها بشواهد من الشعر، ولم يصرِّح بقصر ذلك عليه.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٨.

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ١٧٠ وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٧١. اللقوة: العُقاب. والشغواء: المعوجة المنقار.

(٥) نسب البيت لابن غادية السلمي في الاقتضاب ٣: ٣٣٤. ولربيعة بن مقروم الضبي في اللسان (شمعل). وهو بلا نسبة في سر الصناعة ص ٢٨٦، وفيه تخريجه. وزعت: كففت. الهراوة: العصا الغليظة. أعوجيّ: منسوب إلى أعوج، وهو فرس كريم. ونت: تعبت. ثاب: جاء يجري ثانيًا. وقوله: ((الرياح)) كذا في المخطوطات، والرواية المشهورة فيه: الرِّكاب.

(٦) امرؤ القيس. ديوانه ص ١٧٦ وفي الاقتضاب ٣: ٣٣٥ أنَّ البيت ينسب أيضًا لعمرو بن عمار الطائي. ابن الماء: طائر. يجنب: يقاد. تصوَّب: تنحدر. وترتقي: ترتفع.

(٧) ديوانه ص ١٢١٠ وسر الصناعة ص ٢٨٧. ويروى: ((يبيت على مثل النقا يتبطح)). وبها يفوت الاستشهاد. النقا: الكثيب من الرمل.

أَبِيتُ على مَـيٍّ كئيبًـا ، وبَعْلُهـا على كالنَّقـا مِـن عـالِجٍ يَتَـبطَّحُ

وقولُ الآخر[1]:

على كالخَنيفِ السَّحْقِ ، يَدعو بهِ الصَّدَى له قُلُـبٌ عُفَّـى الحِيـاضِ أُجُـونُ

وقولُ الآخر[2]:

قَليلُ غِرارِ العَينِ ، حـتى تَقَلَّـصُوا على كالقَطا الجُونِيِّ ، أَفْزَعَهُ الزَّجْـرُ

وقولُ الراجز[3]:

يَبْسِمْنَ عن كالبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

ومما جاءت فيه مجرورة بالإضافة قولُ الشاعر[4]:

تَيَّمَ القَلبَ حُبٌّ كالبَدرِ ، لا بلْ فاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ القَلبَ حُبَّا

ومثالُ كونها يُسند إليها فاعلةً قولُ امرئ القيس[5]:

وإنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عليكَ كَفاخِرٍ ضَعيفٍ ، ولَمْ يَغْلِبْكَ مِثلُ مُغَلَّبِ

وقولُ الأعشى[6]:

---

(١) امرؤ القيس. ديوانه ص ٢٨٣، أو بشامة - أو سلامة - البجلي، أو سلامة البجلي. ضرائر الشعر ص ٣٠٢ وسر الصناعة ص ٢٨٧. وهو ملفق من بيتين. يصف طريقًا مهجورًا. الخنيف: جنس من الكتان أردأ ما يكون. والسحق: البالي. والصدى: ذكر البوم. وقلب: آبار. وعفّى: جمع عاف، أي: دارس. والأجون: التي تغير ماؤها من طول مكثه.

(٢) الأخطل. شعره ص ٢١٢. والبيت بلا نسبة في سر الصناعة ص ٢٨٧. قليل: صفة لسَفْر المذكور في البيت الذي قبله. والغرار: النون القليل. وتقلصوا: رحلوا. على كالقطا: على إبل تشبه القطا في سرعتها. والجوني: ضرب من القطا في لونه سواد، وهو أسرع أنواعه.

(٣) للعجاج في الخزانة ١٠: ١٦٦ - ١٦٩ [٨٣٠]، وعنه في ديوانه ٢: ٣٢٨. ولم ينسب في إصلاح المنطق ص ٢٥٥ والمفصل ص ٢٩٤. البرد: حب الغمام. والمنهمّ: الذائب.

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ١٧٠.

(٥) ديوانه ص ٤٤.

(٦) ديوانه ص ١١٣ والمسائل الشيرازيات ص ١٠٦ وإيضاح الشعر ص ٢٨٩ - وفيه تخريجه - وسر الصناعة ص ٢٨٣. الشطط: الغلوّ. والفتل: جمع فتيلة، وهي هنا فتيلة الجراحة.

أَتَنتَهُونَ ، ولَن يَنهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعنِ ، يَذهَبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ

وقولُ الآخر[1]:

فيا عَجَبـا ! إنَّ الفِـراقَ يَرُوعُنِـي بِـهِ كَمَنـاقيشِ الحُلِـيِّ قِـصارُ

[٥: ١٠٩/أ] /وقولُ الآخر[2]:

ومـا هـداكَ إلى أرضٍ كعالِمِهـا ومـا أَعانَـكَ في غُـرْمٍ كَغَـرّامِ

وتقع اسم كان، قال[3]:

لو كـان في قلـبي كقَـدْرِ قُلامـةٍ فَضْلاً لِغَيرِكِ مـا أَتَتْـكِ رَسـائلي

ومبتدأة، قال[4]:

بِنا كالجَوَى مِمَّا نَخافُ ، وقد نَرَى شِفاءَ القُلوبِ الـصادِياتِ الحَـوائمِ

وقال امرؤ القيس[5]:

مُتَقَلِّـدًا عَـضْبًا مَـضارِبُهُ في مَتْنِـهِ كَمَدَبَّـةِ النَّمْـلِ

وقال بعض شيوخنا: إنها تكون مفعولة، وذلك في قول النابغة[6]:

---

(١) البيت في إيضاح الشعر ص ٢٨٩ والحلبيات ص ٢٤٣ والشيرازيات ص ١٠٦ واللسان (نقش)، وروي: «بمثل مناقيش»، وبها يفوت الاستشهاد. يعني الغربان. المناقيش: جمع منقاش، وهو الآلة التي ينقش بها، أراد: مناقير كمناقيش الحليّ.

(٢) هو عمرو بن بَرَّاقة كما في أبيات المغني ٨: ٣٠ [٨٩٧] عن كتاب «الجواهر الكتابية» لأبي الفضائل محمد بن علي بن عبد العزيز الحموي. والبيت بلا نسبة في جمهرة الأمثال ٢: ١٠٣ [دار الكتب العلمية] وشرح المصنف ٣: ١٧١.

(٣) جميل بثينة. ديوانه ص ١٠٧ [دار صادر] والشعر والشعراء ص ٥٠٩. القلامة: ما قطع من طرف الظفر أو الحافر أو العود، وقلامة الظفر مثل في القلة والحقارة.

(٤) جرير. ديوانه ص ١٠٠٠. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٧١. الجوى: الهوى الباطن، وشدة الوجد. والصاديات: العطاش. والحوائم: التي تحوم حول الماء.

(٥) ديوانه ص ٢٣٧ وثمار القلوب ص ٤٣٥. العضب: السيف القاطع. ومتنه: ظهره.

(٦) ديوانه ص ١٠١. لا يبرمون: لا يكونون أبرامًا، والأبرام: جمع بَرَم، وهو من لا يدخل مع القوم في الميسر. والأمحال: جمع مَحْل، وهو القحط. والأدم: الجلود الحمر.

لا يَبْرَمُونَ إذا ما الأُفْقُ جَلَّلَهُ بَرْدُ الشِّتاءِ مِنَ الأَمْحالِ كالأَدَمِ

وقوله[1]:

وإنِّي لأَلْقَى مِن ذَوِي الضِّغْنِ مِنهمُ وما أَصبَحَتْ تَشكُو مِنَ الوَجْدِ ساهرَهْ

كما لَقِيَتْ ذاتُ الصَّفا مِن حَلِيفِها وما انْفَكَّتِ الأَمْثالُ في الناسِ سائرَهْ

فالكاف في «كالأَدَم» مفعولة بـ«جلَّله»، وفي «كما لَقِيَتْ» مفعولة بقوله «لأَلْقَى».

ومن النحويين مَن تأوَّلَ هذا السماع جميعه على حذف الموصوف وإقامة المجرور الذي هو صفته مقامه، وقد أجاز ذلك الفارسي[2].

فمَن نظر إلى كثرة هذا السماع استدلَّ به على اسمية الكاف في الكلام[3]. ومَن نظر إلى أنه لم يقع في النثر خصَّ ذلك بالشعر، أو تأوَّله، فقدَّره: بِفَرَسٍ كاللَّقْوة، وكالهِراوة، وكابْنِ الماء، وعلى كَفَلٍ[4] [كالنَّقا][5]، وعلى طَريقٍ كالخَنِيف، وعلى خَيلٍ كالقَطا، وعن ثَغْرٍ كالبَرَد، وحُبٍّ محبوبٍ كالبَدر، وفاخرٍ كفاخرٍ ضَعيف، وناهٍ كالطَّعن، ومُرَوِّعٍ كمَناقيش، وهادٍ كعالِمِها، ومَوضِعٍ كقَدْرِ قُلامة، وبنا حُبٌّ كالجَوَى، وأَثَرٌ كمَدَبَّة.

والذي أختاره جواز ذلك في الكلام على قلَّة؛ لأنَّ هذا تصرُّف كثير فيها من كونها تكون فاعلةً واسمَ كان ومفعولةً ومبتدأةً ومجرورةً بحرف جر وبإضافة؛ وهكذا شأن الأسماء المتصرفة، تتقلب عليها وجوه الإسناد والإعراب. وفي

---

(١) النابغة. ديوانه ص ١٥٤ ومجمع الأمثال ٢: ١٤٦. وساهرة: امرأة سهرت لما بها من الوجد. والصفا: الحجارة. وذات الصفا: الحيَّة التي تتحدث عنها العرب. انظر قصتها في مجمع الأمثال ٢: ١٤٥ - ١٤٦ [المثل: كيف أعاودك وهذا أثر فأسك].

(٢) المسائل العضديات ص ٢٢٠.

(٣) في الكلام: ليس في ك.

(٤) الكفل: العَجُز.

(٥) كالنقا: تتمة يلتئم بها السياق.

«البديع»[1]: «مثّل س[2] على اسميتها: لا كزيدٍ أحدًا، بالنصب على أنه بدل من الكاف».

وقوله **وإن وقعتْ صلةً فالحرفية راجحة** مثال وقوعها صلة قول الراجز[3]:

ما يُرتَجَى وما يُخافُ جَمَعا فَهْوَ الذي كالغَيثِ واللَّيثِ مَعَا

قد تقدَّم لنا الدليل[4] على حرفيتها كونها تقع صلة في فصيح الكلام، بخلاف مِثل؛ لأنها حرف جرّ، وحرف الجرّ يقع صلة في فصيح الكلام، وأمَّا مِثل فلا تقع صلة لأنها مفرد، فإن /جاء مثل «جاءني الذي مثلُ عمرو» فهو على إضمار مبتدأ، ولا تقع إلا شذوذًا أو نادرًا إذا لم يكن في الكلام طول، ولا وقع في صلة، أي: على ما قرر في الموصولات. [٥: ١٠٩/ب]

وقوله **وتزاد بعدها «ما» كافّةً وغير كافّة** فإذا كانت كافَّة وليتْها الجمل الاسمية، وتكون من حروف الابتداء، قال الشاعر[5]:

أخٌ ماجِدٌ ، لَم يُخزِني يومَ مَشْهَدٍ كما سَيفُ عَمرٍو لَم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

وقال الآخر[6]:

أَلَمْ تَرَ أنَّ البَغْلَ يَتْبَعُ إلْفَهُ كما عامِرٌ واللُّؤمُ مُؤْتَلِفانِ

وقال الآخر[7]:

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ٢٦٠.

(٢) الكتاب ٢: ٢٩٢، ولفظه: «ومثل ذلك أيضًا قول العرب: لا مِثلَه أحدٌ، ولا كزيدٍ أحدٌ. وإن شئتَ حملتَ الكلام على لا، فنصبت».

(٣) الرجز في شرح المصنف ٣: ١٧١ وشرح أبيات المغني ٤: ١٣٨ - ١٣٩ [٢٩٦].

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٥٤.

(٥) نَهْشَل بن حَرِّيّ الدارمي يرثي أخاه مالكًا. الحماسة ١: ٤٢١ [٢٩٠] وشرح أبيات المغني ٤: ١٢٧ - ١٢٩ [٢٩٣].

(٦) هو زياد الأعجم. شعره ص ١٠٣.

(٧) تقدم البيت في ص ٢٥٩.

وإنَّ بنـــا ـ لـــو تَعلَمِـــينَ ـ لَغُلَّـــةً إليـــكِ كَمـــا بالحائمـــاتِ غَلِيـــلُ

وقال الآخر[1]:

لقد عَلِمَـــتْ سَـــمْراءُ أنَّ حَـــديثَها نَجيعٌ كمـــا مـــاءُ الـــسَّماءِ نَجيـــعُ

وقال زياد الأعجم[2]:

لَعَمْـــرُكَ إنَّنِـــي وأبـــا حُمَيـــدٍ كمـــا النَّـــشْوانُ والرَّجُـــلُ الحَلِـــيمُ

أُريـــدُ هِجـــاءَه ، وأَخـــافُ رَبِّـــي وأَعْلَـــمُ أنَّـــهُ عَبْـــدٌ لَئِـــيمُ

وكون «ما» تكون كافَّة إذا وليتْها الجملة الاسمية هو مفرَّع على أنَّ «ما» المصدرية لا تُوصل إلا بالجملة الفعلية؛ أمَّا إذا فرَّعنا على أنها توصل بالجمل الاسمية فإنَّ «ما» لا تكون كافَّة في نحو هذه الأبيات، بل تكون مصدرية ينسبك منها مع الجملة التي بعدها مصدر، يكون في موضع جرّ بالكاف، وتكون إذ ذاك الكاف غير مكفوفة، وإذا كانت غير كافَّة انجرَّ الاسم بكاف التشبيه، وقد تقدَّم لنا ذكر ذلك في بيتي الأعشى والكميت. وأنشد أبو علي القالي[3]:

ونَنْـــصُر مَولانـــا ، ونَعْلَـــمُ أنَّـــهُ كما الناسِ مجـــرومٌ عليـــه وجـــارِمُ

قال س[4]: «وسألته عن قولهم: هذا حقٌّ كما أنَّك هاهنا، فزعم أنَّ العامل في (أنَّ) الكافُ، و(ما) لغوٌ، إلا أنها لا تُحذف كراهة أن يجيء لفظها كلفظ كأنَّ».

---

(١) نسب البيت في السمط ص ١٣٢ - ١٣٣ لعمرو بن حُكَيم بن مُعَيَّة التميمي - وفيه تخريجه - ونسب لغيره. وهو من قطعة لمسعود أخ ذي الرمة في أمالي اليزيدي ص ٦٣، وبلا نسبة في الأمالي ١: ٢٩.

(٢) شعره ص ٩٧. والبيتان له في مختار التذكرة ص ١٠٥ - وفيه تخريجه - وعجز الأول فيه: «لكالنشوان والرجلِ الحليمِ»، وأبيات المغني ٤: ١٢٥ - ١٢٧ [٢٩٢].

(٣) لعمرو بن برَّاقة الهمداني. الأمالي ٢: ١٢٢ والوحشيات ص ٣٣ والمؤتلف والمختلف ص ٨٨ وشرح أبيات المغني ٢: ٥٧ - ٥٩ [٩٤].

(٤) الكتاب ٣: ١٤٠.

وقد كررت «ما» بعدها زائدتين، قال[1]:

كَما ما امْرئٍ في مَعْشَرٍ غيرِ قَومِهِ ضَعيفِ الكَلامِ ، شَخصُه مُتَضائلُ

وقوله **وكذا بعدَ رُبَّ والباء** يعني أنَّ «ما» تزاد بعد رُبَّ وبعد الباء كافَّةً وغيرَ كافَّة، فمثال زيادتها بعد رُبَّ وهي كافة قول أبي دُواد[2]:

رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهِمْ وعَناجيجُ ، بَينَهنَّ المِهارُ

وسيأتي الخلاف في هذه المسألة.

ومثالها غيرَ كافَّة قولُه[3]:/ [٥: ١١٠/أ]

ماوِيَّ ، يا رُبَّتَما غارةٍ شَعْواءَ كاللَّذعةِ بالْمِيسَمِ

وقولُه[4]:

رُبَّما ضَرْبةٍ بِسَيفٍ صَقيلٍ بَينَ بُصْرَى وطَعْنةٍ نَجْلاءِ

وقولُه[5]:

لقد رُزِئتْ كَعبُ بْنُ عَوفٍ ، ورُبَّما فَتًى لم يَكُنْ يَرْضَى بِشيءٍ يَضيمُها

وقد اقتصروا بـ«رُبَّما» عن ذكر شيء بعدها، كقوله[6]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٦٨، ١٧٦ وإيضاح الشعر ص ٩٨ وضرائر الشعر ص ٦٨.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٢٠.

(٣) البيت لضَمرة بن ضَمرة النهشلي في النوادر ص ٢٥٣ والخزانة ٩: ٣٨٤ - ٣٨٧ [٧٦٠]. الشعواء: المنتشرة. والميسم: ما يوسَم به البعير بالنار.

(٤) هو عدي بن الرِّعلاء. الأصمعيات ص ١٥٢ [٥١] والاشتقاق ص ٤٨٦ والخزانة ٩: ٥٨٢ - ٥٨٦ [٧٩٩]. بصرى: من أعمال دمشق. ونجلاء: واسعة.

(٥) البيت لسمعان بن مُسيكة في أمالي اليزيدي ص ٥٣. وبعده في ص ٥٤: «قوله وربما: أي: وربما أصيبت بمثله». وفي الشيرازيات ص ٦٠٨ سمعان بن سميكة.

(٦) هو عروة بن الورد أو حاتم الطائي. شعر عروة ص ١٤٧، وآخره فيها: «تكرّما»، وفي ص ٤٨، وآخره فيها: «فأجدرِ». والخزانة ١٠: ٩ - ١٥ [٨٠٣]. والبيت لحاتم في التذكرة الحمدونية ٢: ٤٠٣ - ٤٠٤. وهو من قطعة ميمية في الأغاني ٦: ٢٢١ [ترجمة ابن جامع] تحقيق د. إحسان عباس وزميليه.

فذلكَ إنْ يَلْقَ الكَريهةَ يَلْقَها حَميدًا ، وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فَرُبَّما

وقد اقتفى ذلك أبو تمام، فقال[1]:

عَسَى وَطَنٌ يَدنُو بِهِمْ ، ولَعَلَّما وإنْ تُعْقِبِ الأيامُ فِيهِمْ فَرُبَّما

ومثال زيادتها كافَّةً بعدَ الباء قولُه[2]:

فَلَئِنْ صِرْتَ لا تُحيرُ جَوابًا لَبِما قد تُرى وأنتَ خَطِيبُ

ومثال زيادتها غير كافَّة قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[3]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[4].

وقوله **وتُحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل** قال المصنف في الشرح[5]: «وتُحدث (ما) الكافَّة في الباء معنى رُبَّما، فمعنى لَبِما قد تُرى وأنتَ خَطيب: رُبَّما قد تُرَى. ومثله قولُ كُثَيِّر[6]:

مَغانٍ يُهَيِّجْنَ الحَليمَ إلى الهَوَى وهُنَّ قَديماتُ العُهودِ دَوائِرُ

بِما قد أَرَى تلكَ الديارَ وأهلَها وهُنَّ جَميعاتُ الأَنيسِ عَوامِرُ

أراد: رُبَّما أَرى، و«قد» مع المضارع تفيد هذا المعنى، ولكن اجتمعتا توكيدًا كما اجتمعت عَنْ والباءُ التي بمعناها في قول الشاعر[7]:

فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِما بِهِ .....»

انتهى.

---

(١) ديوانه ٣: ٢٣٢.

(٢) هو مطيع بن إياس أو صالح بن عبد القدّوس. الأمالي ١: ٢٧٠ - ٢٧١ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٥٨ - ٢٦٣ [٥١١]. أحار الجواب: ردَّه.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٥٩. ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾.

(٤) سورة المائدة: الآية ١٣. ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾.

(٥) ٣: ١٧٢ - ١٧٣.

(٦) الديوان ص ١٤٧ - ١٤٨، وبينهما بيت.

(٧) تقدم البيت في ٤: ٢٥٨ وفي ص ١٣٦، ٢٠٦، ٢٢٩ من هذا الجزء.

وما ذهب إليه من أنَّ «ما» فيما ذكر كافَّة وأنها أحدثتْ معنى التقليل غيرُ صحيح، بل «ما» في ذلك مصدرية، والباءُ للسببية المجازية، والمعنى على التكثير لا على التقليل، ونظيرُه قولُ الآخر[1]:

فَلَـــئِنْ فَلَّـــتْ هُـــذَيلٌ شَـــبَاهُ لَبِمـــا كـــانَ هُـــذَيْلاً يَفُـــلُّ

والفعل الذي تتعلق به الباء مقدَّر مما قبلها، والتقدير: لانتفاء إحارتك جوابًا برؤيتك وأنت خطيب، وهنَّ قديماتُ العهودِ دَواثرُ برؤيتي تلك الديارَ، لَفَلَّتْه بما كان يَفُلُّها. والسببية ظاهرة في هذا البيت، وأمَّا في البيتين قبله فسبب خرسه بالموت كونه كان خطيبًا في الحياة؛ إذ ينشأ عن الحياة الموتُ؛ إذ مصير كل حيٍّ إلى الممات. وكذلك البيت الثاني، سببُ دُثور الديار كونها كانت عامرة بأهلها؛ إذ مصير العمران للخراب، ولذلك جاء[2]:

لِدُوا لِلمـــوتِ ، وابْنُـــوا لِلخَـــرابِ .....

[٥: ١١٠/ب] وقوله **وقد تُحدِث في الكاف معنى التعليل** /يعني[3]: وقد تُحدث «ما» الكافَّةُ في الكاف معنى التعليل، فتخرج بذلك عن التشبيه. ومثَّل ذلك المصنف في الشرح[4] بقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[5]. ونُقل ذلك عن الأخفش[6] في قوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾[7] الآية، أي: كما أرسلنا فيكم

---

(١) البيت من قطعة لتأبط شرًّا، أو لابن أخته وهو الشنفرى، أو لخلف الأحمر. الحماسة ١: ٤٠٢ [٢٧٦] والتنبيه ص ٢٧٧ والأعلم ١: ٥٤١ [٣٢٣] والمرزوقي ٢: ٨٣٥ [٢٧٣]. الشبا: الحدّ. وفلّه: ثَلَمَه.

(٢) عجز البيت: «فكلُّكمُ يَصيرُ إلى ذَهاب». وهو لأبي العتاهية. أبو العتاهية أشعاره وأخباره للدكتور شكري فيصل ص ٣٣ والحماسة البصرية ٤: ١٦٨١ [١٦٢٦].

(٣) يعني وقد تُحدث ما الكافة في الكاف معنى التعليل: سقط من ك.

(٤) ٣: ١٧٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٩٨.

(٦) معاني القرآن ص ١٥٣.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٥١.

رسولاً فاذكروني، [أي][1]: لِمَا فعلتُ هذا فاذكروني. وعن ابن بَرْهان[2] في ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾[3]، أي: أعجبُ لأنه لا يُفلح.

ومثَّل بعضهم[4] بقوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[5]، وقوله ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[6]، ومثل: جِئني كما جِئتُك.

وزعم الخليل[7] أنَّ الكاف إذا لحقتها «ما» الكافَّة قد تجعلها العرب بمعنى لعلَّ، وتُصيِّرها «ما» للفعل كما صيّرتْ رُبَّما للفعل، وجَعل من ذلك قولهم: انتظرْني كما آتيك، قال: «والمعنى: لعلِّي آتيك». وجَعل من ذلك قول الشاعر[8]:

قُلتُ لِشَيْبانَ : ادْنُ مِنْ لِقائِهْ كما نُغَدِّي القومَ مِنْ شِوائِهْ

أي: لعلَّنا. وقول الآخر[9]:

لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ

أي: لعلَّك لا تُشتَم. وحكى س[10]: «كما أنه لا يَعلَمُ فتَجاوَزَ اللهُ عنه»، أي: لأنه لا يَعلم.

وذهب الفراء إلى أنَّ قولهم: «انتظرْني كما آتيك»، و«لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ»، الكاف فيهما للتشبيه، والكاف صفة لمصدر محذوف، أي: انتظرْني انتظارًا

---

(١) أي: من شرح المصنف.

(٢) شرح اللمع ص ١٢٨.

(٣) سورة القصص: الآية ٨٢.

(٤) هو ابن هشام الخضراوي كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٨.

(٥) سورة الأنعام: الآية ١١٠

(٦) سورة الأعراف: الآية ١٣٨.

(٧) الكتاب ٣: ١١٦.

(٨) تقدم الشاهد في ٥: ١٧٨، وروايته ثم: «أنَّا نغدّي»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٩) رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٨٣ والكتاب ٣: ١١٦ والخزانة ١٠: ٢١٣ - ٢١٤ [٨٣٨].

(١٠) الكتاب ٣: ١٤٠. «... لا يعلم ذلك ... ».

صادقًا مثلَ إتياني لك، أي: فِ لي بالانتظار كما أَفي لك بالإتيان، وانْتَهِ عن شتم الناس كانتهائهم عن شتمك، وتشبيهُ الحدث بالحدث في مجرد كونه حدثًا أمرٌ مستبرد، إلا أنّ س نقل[1] عن العرب أنَّ من معاني «مررتُ برجلٍ مِثلِك»: تشبيهه بأنه رجل كما أنك[2] رجل، فالتشبيه في مجرد الجنسية، ولو كانت للتشبيه حقيقة لصرحوا بالمصدر؛ إذ «ما» مصدرية، ولم يظهروه قطُّ فيقولوا: انتظرْني كإتيانك، فلو كان الفعل هنا مع «ما» بمعنى المصدر لنُطق به يومًا ما، فهذا حمل س والخليل على أنها بمعنى لعلَّ.

والكاف في قولهم «انتظرْني كما آتيك» عند الخليل وس غير جارَّة وغير متعلِّقة بشيء لكونها قد جُعلت بمنْزلة لعلَّما، وهو مذهب ابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وقال الزجاج: يشير س إلى أنَّ الكاف غير عاملة، وقال: هي عندي عاملة في الموضع، مثل: مررتُ برجلٍ يقوم، فـ«يقوم» في موضع جرّ.

وزعم بعض النحويين[3] أنَّ «كما» تأتي ظرفًا، قالوا: ائتِ المسجدَ كما يؤذن المؤذن، أي: حينَ يؤذن، واخرجْ كما يسلِّم الإمام، أي: حينَ يسلِّم.

وقوله **ورُبَّما نَصَبَتْ حينَئذٍ مضارعًا لا لأنَّ الأصل كَيْما** يعني أنها حين إذ حدثَ فيها معنى التعليل تنصب المضارع، وقد تقدَّم في «كما آتيك» و«كما لا تُشتَم» مجيء المضارع بعدها مرفوعًا.

وقال المصنف في الشرح[4]: «وإذا حدثَ فيها معنى التعليل، ووليَها مضارع - نَصَبَتْه لِشَبَهِها بكَيْ، كقول الشاعر[5]:

---

(١) الكتاب ١: ٤٢٣.

(٢) الذي في المخطوطات: «أنه»، والتصويب من الكتاب.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١٠: ١٥٧.

(٤) ٣: ١٧٣ - ١٧٤.

(٥) عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ١٠١ والتنبيه ص ٥٧٧، وفيه تخريجه.

وطَرْفَكَ إمَّا جِئتَنا فاصْرِفَنَّهُ كما يَحْسبُوا أنَّ الهَوَى حيثُ تَنْظُرُ

/وزعم الفارسيُّ أنَّ الأصل كيْما، فحذفت الياء. وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه» انتهى. [٥: ١١١/أ]

وكان ينبغي أن يقول «ووليَها مضارعٌ نَصَبَتْه على قِلَّة» كما قال في المتن «ورُبَّما»، وكأنه اكتفى بتقييده في المتن بقوله «ورُبَّما» عن تقييده في الشرح.

وقوله «وزعم الفارسيُّ» هذا الذي ذهب إليه الفارسي هو مذهب الكوفيين[١]، زعموا أنَّ «كما نُغَدِّي» من قوله:

كما نُغَدِّي القومَ مِن شِوائِهْ

في موضع نصب بـ«كما»، و«كما» محذوفة من كَيْما، وسَكَّنوا ياء نُغَدِّي ضرورة. واستدلُّوا بقوله «كما يَحسبوا»، يريد: كيما يحسبوا، ولذلك حذف النون.

وقوله «وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه» ليس كما ذكر، بل هو تأويل عليه دليل، وإليه حاجة، وذلك أنه لم يثبت النصب بـ«كما» في موضعٍ خلاف هذا المختلف فيه، فيُحمل هذا عليه، والنصب ثابت بـ«كيما». والعلة في كيما أصل، وفي كاف التشبيه المكفوفة بـ«ما» ليس أصلاً، ولذلك وقع الخلاف في «انتظرْني كما آتيك» بين الخليل والفراء، فالأَولى أن يُعتقد أنَّ أصلها كيْما لظهور التعليل فيها، ولثبوت النصب بكَيْما.

وقوله **وإنْ وَلِيَ رَبَّما اسم مرفوع** إلى آخر المسألة[٢]: هذا الذي ذهب إليه المصنف هو مذهب المبرد[٣]، زعم أنه تليها الجملة الاسمية والفعلية نحو إنَّما، تقول: رُبَّما قام زيدٌ، ورُبَّما زيدٌ قائمٌ، كما تقول في إنَّما.

---

(١) ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٧ - ٣٠٠٨ أنَّ ابن عصفور نسبه للكوفيين، ونسبه ابن جني في التنبيه ص ٥٧٧ للكسائي.

(٢) هو قوله: «وإنْ وليَ رُبَّما اسمٌ مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره، لا خبرُ مبتدأ محذوف و«ما» نكرة موصوفة بهما، خلافًا لأبي علي في المسألتين».

(٣) المقتضب ٢: ٤٨، ٥٥ والكامل ١: ٤٤٢.

قال المصنف في الشرح[1]: «زعم - يعني الفارسي - في قول الشاعر[2]:

رُبَّمـــا الجامِـــلُ الْمُؤَبَّـــلُ فـــيهِمْ وعَنـــاجِيجُ ، بَيـــنَهُنَّ الْمِهـــارُ

أنَّ «ما» فيه نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبرٍ مظهر. والصحيح أنَّ «ما» فيه زائدة كافَّة، هيَّأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية كما هيَّأتْها للدخول على الجملة الفعلية في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[3]، وفي قول الشاعر[4]:

لا يُضِيع الأَمـــينُ سِـــرًّا ، ولكـــنْ رُبَّمـــا يُحْـــسَبُ الخَـــؤونُ أَمينـــا»

انتهى.

وهذا الذي قاله عن الفارسي هو مذهب الجمهور.

وابن عصفور خرَّج[5] البيت تخريج أبي علي، وهو الصحيح؛ إذ لو كان على ما اختاره المصنف لَسُمع من كلامهم: رُبَّما زيدٌ قائمٌ، بتصريح المبتدأ والخبر، ولم يُسمع ذلك فيما أعلم، فوجب تخريج البيت على ما خرَّجه الفارسي وابن عصفور.

ومثلُ قوله: رُبَّما الجاملُ ... البيت قولُ الآخر[6]:

طالِعـــاتٌ بِـــبَطْنِ قَفْـــرَةِ بَـــدَّى رُبَّمـــا ظـــاعِنٌ بِهـــا ومُقـــيمُ

وقولُ الآخر[7]:

---

(١) ٣: ١٧٤.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٢٠.

(٣) سورة الحجر: ٢. خفَّف الباء عاصم ونافع، وشدَّدها بقية السبعة. السبعة ٣٦٦.

(٤) البيت في كتاب العزلة للبستي ص ١٧٧ [تحقيق ياسين السواس].

(٥) شرح الجمل ١: ٥٠٥.

(٦) تقدم البيت في ٣: ١٢٠، واحذف من مصادره ثَمَّ معاني القرآن للأخفش، فقد ذكر سهوًا، والشاهد ليس فيه. وفي المخطوطات: «بدن» في موضع «بدى».

(٧) هذه الرواية في أساس البلاغة (قرح) لأبي ذؤيب، وهو في السكري ص ١٦٩ كما يلي:

هذا ومَرقبةٍ عَيطاءَ قُلْتُها شَمَّاءُ ضاحيةٌ للشَّمسِ قِرْواحُ

أَمَّ الصَّبِيَّينِ ! ما يُـدْريكِ أنْ رُبَمـا عَيْطـاءُ ، قُلَّتُهـا شَـمَّاءُ قِـرْواحُ

العَيْطاء: الهضبة، وشَمَّاء: مرتفعة، وقِرْواح: جرداء. ويُتَأَوَّل هذان البيتان تأويل: /رُبَّما الجاملُ. [٥: ١١١/ب]

ومذهب س[١] أنها إذا كُفَّتْ بـ«ما» فلا يليها إلا الفعل، ولا تدخل على الجملة الابتدائية. وظاهرُ كلامه[٢] جواز دخولها على المستقبل، وقاله كثير من النحويين.

وزعم جماعة[٣] أن «رُبَّما» لا تكون إلا للماضي، كقول الشاعر[٤]:

رُبَّمـا أَوْفَيـتُ في عَلَـمٍ تَـرْفَعَنْ ثَـوبِي شَـمالاتُ

وقال ابن يسعون[٥] في قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾: «قد تكون (ما) نكرة موصوفة، أي: رب وُدٍّ يَوَدُّه الذين كفروا».

قال ابن هشام: وهذا باطل؛ لأنَّ (لو) تحتاج على هذا التقدير إلى جواب، ولا يكون إذًا من جنس ما قبلها، ولا يصحُّ هنا، وإنما هي بمنْزلة أنْ معمولة لِما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾[٦] ، و﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾[٧]، و﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ﴾[٨]. وقال الفراء: هي بمنْزلة أنْ.

---

(١) الكتاب ٣: ١١٥.

(٢) الكتاب ٣: ١١٥.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٥٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٦.

(٤) هو جذيمة الأبرش كما في الكتاب ٣: ٥١٧ - ٥١٨ والنوادر ص ٥٣٦ والخزانة ١١: ٤٠٤ - ٤٠٩ [٩٤٨]. والبيت بلا نسبة في الشيرازيات ص ٤٩٨. أوفيت على الشيء: أشرفت عليه. والعلم: الجبل. وشمالات: جمع شمال، وهي الريح التي تهبّ من جهة الشمال. ومعنى «ترفعن ثوبي شمالات» أنه ضامر، وهذا مدح عندهم.

(٥) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ١: ٥٢٨.

(٦) سورة القلم: الآية ٩.

(٧) سورة النساء: الآية ٤٢.

(٨) سورة النساء: الآية ١٠٢.

وقال بعض شيوخنا: «وأمَّا إذا كانت كافَّة»، يعني ما إذا جاءت بعد رُبَّ، قال: «فإنها حينئذ تصير من الحروف الطالبة بالجمل الفعلية، فلا يقع بعدها إلا الفعل، ولا يكون إلا ماضيًا، ولا يكون إلا مقدَّمًا، نحو: رُبَّما قامَ زيدٌ، ورُبَّما ضربتُ زيدًا، ولا تقول: رُبَّما عمرًا ضربتُ إلا أن يأتي في الشعر، فيُقصر على موضعه، ولا تجد من حروف الجرّ ما كُفَّ عن مجروره إلا رُبَّ وكاف التشبيه على أحد الوجهين في قوله: كُنْ كما أنتَ. وأكثر ما يكون الكفّ في الحروف الداخلة على الجمل المؤثِّرة فيها».

وقال أيضًا: «إلا أنَّ العرب تُدخلها على المضارع، فيصير ماضيًا» انتهى. وقال الشاعر:

رُبَّمـــا أوفيـــتُ في عَلَـــمٍ تَـــرْفَعَنْ ثـــوبي شَـــمالاتُ

وتلخَّص من كلام أشياخنا أنَّ رُبَّ إذا كُفَّت بـ«ما» فلا تليها الجملة الاسمية، بل الفعلية المصدَّرة بماض أو مضارع في معنى الماضي. ومَن أجاز أن تدخل رُبَّ على ما يكون العامل فيها مستقبلاً لم يحتج إلى تأويل في قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾. ومن خَصَّه بالماضي - وهم أكثر النحويين - قالوا: لا تُخرجها (ما) عن المضيّ، كما لم يُخرج «لم» إلحاقُ (ما) الزائدة عن الدخول على لفظ المضارع، تقول: لم تقم[1]، ثم تقول: لمَّا تقم، وتأوَّلَ الآية على أنها حكاية حال تكون، وساغ دخول رُبَّما على يَوَدُّ لِصدق الوعد وقرب الدنيا من الآخرة من حيث لا فصل بينهما، فجعل لذلك وُدَّهم بمنْزلة الماضي الواقع.

والكوفيون يجعلون ذلك على إضمار كان، أي: رُبَّما كان يَوَدُّ. وبه قال أبو بكر[2]. ولا يجوز ذلك على مذهب س.

---

(١) لم تقم: سقط من ك.

(٢) الأصول ١: ٤١٩ - ٤٢٠. ق: أبو الحسن.

وقوله **وتُزاد «ما» غيرَ كافَّة بعدَ «مِنْ» و«عَنْ»** مثاله بعد مِنْ ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[1]. ومثاله بعد عَنْ قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

وأَعْلَمُ أَنَّنِي عَمَّا قَرِيبٍ ... سأُنْشَبُ في شَبَا ظُفُرٍ ونابِ

/وإذا كانوا قد زادوا «ما» بين المضاف والمضاف إليه مع شدَّة الاتصال بينهما لأنه كالجزء منه فلأن يزيدوها بين حرف الجر والمجرور أولى؛ ومن ذلك قولُ سُحَيم[4]: [٥: ١١٢/أ]

مَساعِيرُ ما حَربٍ وأَيْسارُ شَتْوةٍ ... إذا الرِّيحُ أَلْوَتْ بالكَنِيفِ المُسَتَّرِ

وقولُ الخِرْنِق[5]:

مِن غيرِ ما فُحْشٍ يكونُ بِهِمْ ... في مُنْتَجِ الْمُهُرَاتِ والْمُهْرِ

ص: ومنها «مُذْ» و«مُنْذُ»، وقد ذُكِرا في باب الظروف. ومنها «رُبَّ»، ويقال: رُبَ ورَبْ ورُبْ ورُبَّتْ ورَبَّتْ ورُبَتْ ورَبَّ ورَبَ ورَبَتْ. وليست اسمًا، خلافًا للكوفيين والأخفش في أحد قوليه، بل هي حرف تكثير وفاقًا لسيبويه، والتقليلُ بها نادرٌ. ولا يلزمُ وصفُ مجرورها، خلافًا للمبرد ومن وافقه، ولا مُضِيُّ ما تتعلق به، بل يلزمُ تصديرُها وتنكيرُ مجرورها. وقد يُعطَفُ على مجرورها وشبهِه مضافٌ إلى ضميريهما.

ش: تقدم الكلام[6] على مُذْ ومُنْذُ كما ذكر المصنف.

---

(١) سورة نوح: الآية ٢٥.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ٤٠.

(٣) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١٠٠. شبا كل شيء: حدّه.

(٤) ديوانه ص ٥٢. مساعير: يُسعرون الحرب. والأيسار: الذين يضربون بالقداح، واحدهم: يَسَرٌ. وألوت: عسَفت. والكنيف: الحظيرة من الشجر.

(٥) ديوانها ص ٤١ [دار صادر] وأشعار النساء للمرزباني ص ١٠٥.

(٦) تقدم في ٧: ٣٣٢ - ٣٥٦.

وقوله **ومنها رُبَّ** أي: من حروف الجر، ويأتي ذكر الخلاف فيها أهي اسم أم حرف. وذكر المصنف في الشرح[1] أنَّ «في رُبَّ عشر لغات: أربع بتشديد الباء، وست بتخفيفها، وقد ذُكرت» انتهى. وضبطها على ما يناسب: رُبَّ ورُبَّتْ ورَبَّ ورَبَّتْ ورُبَ ورُبَتْ ورَبَ ورَبَتْ ورُبْ ورَبْ.

وزاد غيره رُبٌّ ورُبَّتا. وهذه أوردها مَن أوردها مِن النحويين على أنها لغات في رُبَّ.

وزعم أبو الحسن علي بن فَضَّال المجاشعي - وهو صاحب كتاب «الهوامل والعوامل»[2] - أنَّ فتح الراء في الجميع شاذّ، وأنَّ أبا حاتم نقل فتح الراء وتخفيف الباء مع فتحها ودون التاء ضرورة لا لغة. واستدلَّ على ذلك بأنَّ كل حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني، نحو هَلْ وبَلْ.

ولا حجة فيما ذكر؛ لأنَّا لا ندَّعي أنَّ أصل ربَ وُضعَ على حرفين، بل هي ثلاثية الوضع، وخُفِّفت، بخلاف هل وبل ونحوها، فإنها وُضعت في أصل الوضع على حرفين. وإذا وَقفتَ على ما فيه التاء منها فالوقف بالتاء، خلافًا لمن يقلبها هاء.

وقوله **وليست اسمًا خلافًا للكوفيين** هكذا نقله عنهم غيره[3]، ووافقهم على ذلك ابن الطَّراوة[4]، فهي عندهم اسم مبنيّ يُحكم على موضعه بالإعراب كسائر الأسماء المبنيَّة. واستدلُّوا على ذلك بالإخبار عنها، قال الشاعر[5]:

إنْ يَقْتُلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عارًا عليكَ ، ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

---

(١) ٣: ١٧٥.

(٢) هو الكتاب الذي نشر باسم «معاني الحروف»، ونسب خطأ للرماني، وقول ابن فضال الذي ذكره أبو حيان في ص ١٠٧ من كتاب «معاني الحروف» المذكور.

(٣) الإنصاف ص ٨٣٢ - ٨٣٤ [١٢١] وأمالي السهيلي ص ٧٢.

(٤) أمالي السهيلي ص ٧٢.

(٥) تقدم البيت في ٤: ٤١، ١٠: ٣٧.

فـ«رُبَّ» عندهم[1] مبتدأ، وعارٌ: خبره.

وفي الإفصاح: زعم الفراء وجماعة من الكوفيين أن رُبَّ اسم معمولة لجوابها كـ«إذا» و«حين» في الظروف، وتقدَّمت عندهم لاقتضائها / الجواب. وهي مبنيَّة؛ [٥: ١١٢/ب] بدليل أنَّ مِن العرب مَن يُسكن آخرها. قالوا: وقد يُبتدأ بها، فيقال: رُبَّ رجلٍ أفضلُ من عمرو، ويقال: رُبَّ ضربةٍ ضربتُ، بتقدير[2] المصدر، ورُبَّ يومٍ سرتُ، بتقدير الظرف، ورُبَّ رجلٍ ضربتُ، مفعول، ورُبَّ رجلٍ قام، مبتدأ، كما يكون ذلك في كَمْ.

وأجيب بأنه لا يمتنع أن يخبر عن مجرورها بخبر مفرد، فـ«رُبَّ قَتلٍ» مبتدأ، دخل عليه حرف الجر، و«عارٌ» خبرُه، وكذلك أفضل. ورُبَّ ضربةٍ ضربتُ، منصوب بضربتُ، وكذا باقيها.

وذهب البصريون إلى أنَّ «رُبَّ» حرفٌ. واستدلُّوا على بطلان مذهب الكوفيين بأنها لو كانت اسمًا لتعدَّى إليها بحرف الجر الفعلُ المتعدي بالحرف، فكما تقول في المتعدي: رُبَّ رجلٍ أكرمتُ، فتكون رُبَّ مفعولاً بها على زعمهم، فكان ينبغي أن يجوز: بِرُبَّ رجلٍ عالمٍ مررتُ؛ إذ ليس في كلامهم اسم يتعدَّى إليه الفعل بنفسه إلا ويجوز أن يتعدَّى إليه الفعل المتعدي بحرف الجرّ به. وبأنه لو كانت اسمًا لأُخبر عنها، وأُضيف إليها، وعادت الضمائر عليها، فجميع علامات الأسماء اللفظية مُنتَفية عنها.

وأمّا ما استدلُّوا به على اسميتها فلا حجة فيه؛ لأنَّ الرواية المشهورة هي «وبعضُ قتلٍ عارٌ»، ولئن صحَّت تلك الرواية فعارٌ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو عار، والجملة في موضع الصفة لقتلٍ، أي: ورُبَّ قتلٍ هو عارٌ أوقعتَه بهم، وقد أُظهر هذا المبتدأ المضمر في قول الشاعر[3]:

---

(١) أمالي السهيلي ص ٧٢.

(٢) بتقدير المصدر، ورُبَّ يوم سرت بتقدير الظرف، وربَّ رجل ضربت: سقط من ك.

(٣) تقدم الشاهد في ١٠: ٣٧.

يا رُبَّ هَيْجا هي خيرٌ مِنْ دَعَهْ

وهذا على تقدير القول بأنَّ معمول رُبَّ تلزمه الصفة، وأمَّا على مذهب مَن لا يلزمه الصفة فـ«عانٌ» خبرٌ عن مجرورِ رُبَّ، إذ هو في موضع مبتدأ. وكذلك الجملة من قوله «هيَ خيرٌ مِن دَعَه» هي: خبر عن هيجا المجرورة برُبَّ.

ومثال حذفِ الضمير المبتدأ الواقع هو وخبره صفةً قولُ الشاعر[1]:

قلـــتُ : أَجِيبِـــي عاشِـــقًا بِحُـــــبِّكُمْ مُكَلَّـــــفُ

أي: هو بِحُبِّكم مُكَلَّف.

وقال الأستاذ أبو علي: ومِنَ الدليل على أنها حرف أنهم لم يَفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وما تعمل فيه في الخبر مع الجرّ.

وقوله **بل هي حرفُ تكثير وفاقًا لسيبويه، والتقليلُ بها نادر** هذا خلاف ما يذهب إليه أصحابنا من أنها حرف تقليل. قال المصنف في الشرح[2]: «وأكثر النحويين يقولون: معنى رُبَّ التقليل». وكذا ذكر غيره أنه مذهب الجمهور. وقال بعض شيوخنا: هو مذهب البصريين.

وزعم صاحب كتاب العين أنها للتكثير، ولم يذكر أنها تجيء للتقليل.

وذهب الفارسي في «كتاب الحروف» له إلى أنها تكون تقليلاً وتكثيرًا. وهو مذهب الكوفيين.

وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف إثبات، ولم توضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد /من سياق الكلام. [٥: ١١٣/أ]

وأصحابنا يزعمون أنها للتقليل في جنس الشيء أو لتقليل نظيره.

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٤٦٢ والزاهر ١: ٦٠٠. والبيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٩٦. وتفسير الطبري ١٨: ٣٠٠: سورة القصص: عند الآية ٦٨ [دار هجر]. ورواية الديوان تخالف رواية أبي حيان.

(٢) ٣: ١٧٥.

وزعم بعضهم[1] أنها تكون للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار.

فتلخَّص فيها أقوال: للتقليل، للتكثير مطلقًا. للتكثير في مواضع الافتخار، لهما، لم توضع لهما، بل حرف إثبات.

والذي نختاره هذا المذهب، وهو أنه لا دلالة لها على تكثير ولا تقليل، وإنما يُفهم ذلك من خارج. فمثال ما فهم من السياق التقليل قولُه[2]:

ألا رُبَّ مَولـودٍ ، ولـيسَ لـهُ أبٌ وذي وَلَـدٍ لم يَلْـدَهُ أَبَـوانِ

وذي شامةٍ غَـرَّاءَ في حُـرِّ وَجهِـهِ مُجَلِّلَـةٍ ، لا تَنقَـضي لأوانِ

يعني عيسى وآدمَ - عليهما السلام - والقمرَ. وقولُ الآخر، وهو زهير[3]:

وأَبْـيَض فَيَّـاضٍ ، يَـداهُ غَمامَـةٌ على مُعْتَفِيهِ ، مـا تُغِـبُّ فَواضِـلُهْ

يعني حِصن بن حُذَيفة بن بَدر الفَزاريّ؛ بدليل قوله[4]:

حُذَيفَـةُ يَنميـهِ وبَـدرٌ كِلاهُمـا إلى باذِخٍ ، يَعْلُو على مَـنْ يُطاوِلُـهْ

وقولُ خَوَّات بن جُبَير[5]:

---

(١) ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٠٠ بلا نسبة.

(٢) الأول لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢: ٢٦٦، ٤: ١١٥ والأعلم ص ٣٣٩. والبيتان له في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٥٣ - ٣٥٥ [٨٧] والخزانة ٢: ٣٨١ - ٣٨٧ [١٤٦] وشرح أبيات المغني ٣: ١٧٣ - ١٧٧ [٢٠٨]. وذكر العيني في المقاصد النحوية ٢: ٥٠٠ - ٥٠٢ [دار الكتب العلمية] أنَّ أبا علي الفارسي نسبه لعمرو الجنبي. وروي صدر البيت الأول: «عجبت لمولود». حرّ الوجه: ما بدا من الوجنة.

(٣) الديوان ص ١١١. الأبيض: الرجل النقيّ من العيوب. والفيّاض: السخيّ. والغمامة: السحابة. والمعتفون: الذين يأتونه يطلبون ما عنده. وما تغبّ: دائمة لا تنقطع.

(٤) الديوان ص ١١٤. باذخ: عالٍ.

(٥) إصلاح المنطق ص ٣٢٣ - وفيه المناسبة التي قال فيها القطعة التي هذا البيت منها - والحماسة البصرية ٤: ١٥٨٦ [١٥١١]. وأراد بذات العيال امرأة من تيم الله بن ثعلبة، وهي ذات النِّحيَين التي يُضرب بها المثل، فيقال: أشغل من ذات النحيين. وجار استها: فرجها. وخلجه: هزه هزًّا شديدًا.

وذاتِ عِيـــالٍ واثِقِـــينَ بِعَقْلِهـــا خَلَجْتُ لها جارَ اسْـتِها خَلَجـاتِ

يعني ذات النِّحْيَين وحدها. وقولُ صَخر بن الشَّريد[1]:

وذي إخوةٍ قَطَّعــتُ أَقْــرانَ بَيــنِهِمْ كما تَرَكُوني واحِــدًا لا أَخَــا ليــا

يريد بذي الإخوة دُرَيد بن حَرْمَلَةَ الْمُرِّيّ، وهو الذي قَتل أخاه معاوية، فلما قتله بأخيه قال هذا الشعر، وقوله «كما تَركوني واحدًا لا أَخَا ليا» يُبطل توهُّم الكثرة هنا؛ لأنَّ الذين تركوه بلا أخ هم بنو حَرمَلة، ولم يكن له أخ قُتل غير معاوية وحده. ونسبَه المصنف في الشرح[2] لعمرو بن الشَّريد أخي الخنساء، كذا قال. ونسبَه ابن عصفور لصَخر بن الشَّريد كما نسبناه نحن. وقولُ الآخر[3]:

ونارٍ قــد حَــضَأْتُ بُعَيــدَ وَهْــنٍ بــدارٍ ، مــا أُريــدُ بِهــا مُقامــا

يصف قصة جرت له وحده مع الجنّ على زعمه. وقولُ الآخر[4]:

ويومٍ على البَلْقاءِ ، لم يَكُ مثلَهُ على الأرضِ يومٌ في بَعيدٍ ولا دانِ

يريد يومًا كانت فيه وقعة بين غَسَّانَ ومَذْحِجَ في يوم يُعرف بالبَلقاء. وقال أبو طالب يمدح رسول الله ﷺ[5]:

وأَبْيَضَ ، يُستَسْقى الغَمــامُ بِوَجهِــهِ ثِمالُ اليَتــامى ، عِــصْمَةٌ لِلأَرامِــلِ

/ومما جاءت فيه رُبَّ لتقليل النظير قولُ امرئ القيس[6]: [٥: ١١٣/ب]

---

(١) تقدم البيت في ٥: ٢٦٥.

(٢) ٣: ١٧٨.

(٣) هو شُمَيْر بن الحارث الضبي - وقيل: سُمير، وقيل: شمر، وقيل: سهم - أو تأبط شرًّا. النوادر ص ٣٨٠ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٩٠ - ٣٩١ والحماسة البصرية ٣: ١٣١٤ [١٢٠١]. حضأ: أشعل. والوهن: نحو من نصف الليل.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٧٨. ونسب في الجنى الداني ص ٤٤٢ لبعض شعراء غسان.

(٥) السيرة النبوية ١: ٢٧٦ وطبقات فحول الشعراء ص ٢٤٤. ثمال اليتامى: معتمدهم.

(٦) الديوان ص ٨٦. القينة: الجارية الضاربة بالعود المغنِّية. والكران: العود الذي يضرب به.

فإنْ أُمْسِ مَكروبًا فيا رُبَّ بُهْمَةٍ كَشَفْتُ إذا ما اسْوَدَّ وَجهُ الجَبانِ

وإن أُمْسِ مَكروبًا فيا رُبَّ قَيْنَةٍ مُنَعَّمَةٍ أَعْمَلْتُها بِكِرانِ

وقولُ أَبي كَبير الهُذَلِيّ[1]:

أَزُهَيرُ ! إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

ومما ظاهره استعمال رُبَّ في التكثير قول عُمارة بن عَقيل بن بلال بن جرير ابن الخَطَفى[2]:

فإنْ تَكُنِ الأَيَّامُ شَيَّبْنَ مَفْرِقي وأَكْثَرْنَ أَشْجاني ، وفَلَّلْنَ مِنْ غَربي

فيا رُبَّ يومٍ قد شَرِبتُ بِمَشْرَبٍ شَفَيتُ به عني الصَّدَى ، بارِدٍ عَذْبِ

وكَمْ لَيلةٍ قد بِتُّها غيرَ آثِمٍ بِساجِيةِ الحِجْلَينِ مُفْعَمةِ القُلْبِ

ومَن تأوَّلَ ذلك جعل رُبَّ لتقليل النظير، وراعى في كَم التكثير.

وقال المصنف في الشرح[3]: «الصحيح أنَّ معنى رُبَّ التكثير، ولذا تصلح كَمْ في كل موضع وقعت فيه رُبَّ غيرَ نادر». وأنشد[4] عدة أبيات، يصلح وضع كم فيها موضع رُبَّ. ونسب[5] هو وابن خروف[6] هذا المذهب إلى س، واستدلاَّ[7] على ذلك بقوله في «باب كم»: «اعلم أنَّ لِكَمْ موضعين: أحدهما

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٠ وإيضاح الشعر ص ٨٥ والخزانة ٩: ٥٣٥ - ٥٣٩ [٧٩٤]. زهير: مرخم زهيرة، وهي ابنته. والقذال: ما بين الأذنين والقفا. والهيضل: الجماعة. ومرس: ذو مَراسة وشدَّة. ولففت بهيضل: جمعت بينهم في القتال.

(٢) تقدم البيت الثالث في ١٠: ٢١، والثلاثة في ٣٦. الصدى: العطش.

(٣) ٣: ١٧٦.

(٤) ٣: ١٧٦ - ١٧٧.

(٥) ٣: ١٧٧.

(٦) شرح الجمل له ص ٥٤٧.

(٧) شرح المصنف ٣: ١٧٧ - ١٧٨.

الاستفهام، والآخر الخبر. ومعناها معنى رُبَّ»[1]. وبقوله في الباب: «واعلم أنَّ كم في الخبر لا تَعمل إلا فيما تَعمل فيه رُبَّ؛ لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ كم اسمٌ، ورُبَّ غير اسم»[2].

قال المصنف في الشرح[3]: «وهذا نص س، ولا معارض له في كتابه، فعُلم أنَّ مذهبه كونُ رُبَّ مساويةً لـ(كم) الخبرية في المعنى، ولا خلاف في أنَّ معنى كم الخبرية التكثير. والذي دلَّ عليه كلام س مِن أنَّ معنى رُبَّ التكثير هو الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه، فمِن النظم الأبيات التي تقدم ذكرها، ومن النثر قولُه ﷺ: (يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة)[4]، وقولُه ﷺ: (رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، لا يُؤْبَهُ له، لو أَقْسَمَ على اللهِ لأَبَرَّه)[5]، ومنه قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر: رُبَّ صائمه لن يَصومَه، وقائمه لن يَقومَه[6]. وقال الفراء[7]: يقول القائل إذا أَمَرَ فعُصي: أَمَا واللهِ لَرُبَّ نَدامةٍ لكَ تَذكُر قولي فيها» انتهى.

أمَّا قول المصنف «وهذا نصُّ س، ولا مُعارضَ له في كتابه» فقال صاحب «البسيط»: «س يصرِّح في مواضع من كتابه بأنَّ كَمْ بمنْزلة رُبَّ، وكذلك في كائن، فيحتمل أن يريد في الجر، أو في جميع أحوالها معنًى ولفظًا» انتهى. وإذا كان كلام س محتملاً فكيف يقول المصنف: إنه نصّ.

---

(١) الكتاب ٢: ٥٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٦١.

(٣) ٣: ١٧٨.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم: باب العلم والعظة بالليل ١: ٣٧ وكتاب التهجد: الباب الخامس ٢: ٤٣ وكتاب الأدب: باب التكبير والتسبيح عند التعجب ٧: ١٢٣ وكتاب الفتن: الباب السادس ٨: ٩٠.

(٥) الحديث بهذا اللفظ في أسد الغابة ١: ٢٦٠ [دار إحياء التراث العربي].

(٦) معاني القرآن للفراء ٢: ١٥.

(٧) معاني القرآن ٢: ٨٢.

وقال في «البسيط»: ذهب /البصريون إلى أنها للتقليل، كالخليل وسيبويه [٥: ١١٤/أ] وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش والمازني وابن السراج[١] والجرمي والمبرد[٢] والزجاج[٣] والزجاجي[٤] والفارسي[٥] والرماني وابن جنّي[٦] والسيرافي[٧]، وجملةُ الكوفيين[٨] كالكسائي والفراء وابن سَعدان وهشام، ولا مخالف لهؤلاء إلا صاحب (العين)[٩]، فإنه صرَّح بكونها للتكثير دون التقليل[١٠]، ولا ذكره غيره. وذكر الأعلم أنها للتقليل، إلا أنَّ التقليل يكون للذات تارة وللوجود أخرى وإن كثرت ذاته وعظمت، كقوله مفتخرًا: رُبَّ غارةٍ أَغَرتُ، ورُبَّ ناقةٍ كَوْماءَ نَحَرتُ.

وقال ابن السِّيد: الشيء الذي له نقيض مستعمل في التقليل، [نحو][١١]: رُبَّه رجلاً - على أصله، وهو كثير في كلامهم. وأمَّا موضوع التفخيم والتعظيم، نحو: رُبَّ يومٍ سرورٍ شهدتُ - فهو للتكثير، ومنه[١٢]:

---

(١) الأصول ١: ٤١٦.

(٢) المقتضب ٤: ١٣٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٧٢، ٥: ٧٤.

(٤) الجمل ص ١٣٦.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٥١.

(٦) اللمع ص ٧٤.

(٧) شرح الكتاب ١: ١٣٧ - ١٣٨.

(٨) الأصول ١: ٤١٨.

(٩) كذا في شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢: ٨٢١.

(١٠) لم أقف له على نص صريح في ذلك، ولعله يريد بذلك قوله في كم: «كم حرف مسألة عن عدد، وتكون خبرًا بمعنى رُبَّ، فإن عني بها رُبَّ جرَّت ما بعدها». كتاب العين ٥: ٢٨٦. وقال في ٨: ٢٥٨: «ورُبَّ كلمة تُفرِد واحدًا من جميع يقع على واحد يُعنى به الجميع، كقولك: رُبَّ خيرٍ لَقيته».

(١١) نحو: تتمة يلتئم بها السياق.

(١٢) تقدم في ٨: ٣٦٧.

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما .....

وفي «الإفصاح»: مذهب أبي عثمان وأبي العباس وأبي بكر وأبي إسحاق والرماني وابن جني والصَّيْمَريّ[1] والسيرافي وأبي علي أنها للتقليل ، وهو قول عيسى بن عمر ويونس وأبي زيد الأنصاري وأبي عمرو بن العلاء والأخفش والجرمي، وجلّة الكوفيين، كالكسائي والفراء ومعاذ الهرّاء وهشام وابن سَعدان. وبه قال من المتأخرين الزمخشريّ[2].

وقيل: إنها للتكثير. وبه قال جماعة، منهم صاحب العين وابن دُرُسْتُوَيْهِ، ويُروى عن الخليل، وقال به كثير من المتأخرين.

وقال بعض المتأخرين: هو من الأضداد، يكون للتقليل والتكثير.

وقال ابن الباذش: هي لمبهم العدد، تكون تقليلاً وتكثيرًا. وبه قال ابن طاهر.

وقال بعض أصحابنا: أكثر ما تقع للتقليل. وبنحو هذا قال أبو نصر الفارابي في «كتاب الحروف» له.

وقوله **ولا يلزم وصف مجرورها، خلافًا للمبرد[3] ومن وافقه** مَن وافقه[4] هم ابن السراج[5] والفارسي[6] والعَبديّ وأكثر المتأخرين[7]، منهم الأستاذ أبو علي[8]. وفي «البسيط» أنه رأي البصريين.

---

(١) التبصرة والتذكرة ص ٢٨٦.

(٢) المفصل ص ٢٩١.

(٣) الأصول ١: ٤١٨. وذكر في الارتشاف ٤: ١٧٤١ أنه اختلف النقل عن المبرد في هذه المسألة.

(٤) من وافقه: سقط من ك.

(٥) الأصول ١: ٤١٨.

(٦) الإيضاح العضدي ص ٢٥٢ وإيضاح الشعر ص ١٠٩ - ١١٠ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ٢: ٨٦٤ - ٨٦٥.

(٧) شرح المصنف ٣: ١٨١.

(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٢٣ - ٨٢٥. وفي التوطئة ص ٢٤٥ ما نصه: «ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم».

وذهب الأخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقَّشِي[1] وابن طاهر وابن خروف[2] إلى أنه لا يلزم الوصفُ. قيل[3]: وتضمين رُبَّ القلة والكثرة يقوم مقام الوصف. ووافقهم هذا المصنف. وهو ظاهرُ مذهب س[4]، ونصُّ الأخفش والمبرد فيما نقل ابن هشام، واختيارُ ابن عصفور[5].

واحتجَّ مَن قال بلزوم الوصف بأنَّ رُبَّ أُجريت مجرى حرف النفي، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة، فالأقيس في المجرور أن يوصف بجملة لذلك، وقد يوصف بما يجري مجراها من ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول. ويدلُّ على جريانها مجرى حرف النفي أنها لا تقع إلا صدرًا، ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم المجرور /بعدها، بخلاف سائر حروف الجر، وأنَّ المفرد الذي يجوز جمعه إذا وقع بعدها قد يدلُّ على أكثر من واحد كما يكون ذلك في النفي. [٥: ١١٤/ب]

وقالوا أيضًا: رُبَّ للتقليل، والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشياع والعموم، ووصفها يُحدث فيها التقليل بإخراج الخالي منه، فلزم الوصف لذلك. وأيضًا فقولك رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ردٌّ على من قال: مَا لقيتَ رجلاً عالِمًا، فلو لم تذكر الصفة لم يكن الردُّ موافقًا.

---

(١) مذهبه في شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢: ٨٢٤. وهو هشام بن أحمد بن هشام الكاتب المعروف بابن الوَقَّشيّ [٤٠٨ - ٤٨٩هـ]، من أهل طليطلة، كان من أعلم الناس باللغة والنحو ومعاني الأشعار والعروض وصناعة الكتابة. أخذ عن أبي عمر السَّفاقُسيّ وأبي عمر بن الحداد وغيرهما. وولي القضاء، وكان شاعرًا. ومن تآليفه: نُكت الكامل للمبرد. توفي بدانية. بغية الوعاة ٢: ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٢) شرح الجمل له ١: ٥٤٨.

(٣) هذا قول ابن خروف كما في شرح ناظر الجيش ٦: ٣٠٢٧.

(٤) الكتاب ١: ٤٢١، ٢: ١٥٦، ٢٧٤ وشرح المصنف ٣: ١٨٢ - ١٨٣.

(٥) اختار في المقرب ١: ١٩٩ وشرح الجمل ١: ٥٠٣ أنه لا بد للمخفوض بها من الصفة، وقد تحذف للدلالة.

وقال العبدي: «إنما وجب الوصف على طريق العوض من العامل المحذوف». يعني أنَّ العامل الذي يتعلق به مجرور رُبَّ محذوف في الغالب، فلزمه الوصف ليكون عوضًا منه متى حُذف.

وما استدلُّوا به لا حجة فيه، أمَّا قولهم «إنها جَرَت مجرى حرف النفي لكونها لا تقع إلا صدرًا» فليس بصحيح، قد وقعت خبرًا لـ«إنَّ»، وخبرًا لـ«أَنِ» المخففة من الثقيلة، قال الشاعر[1]:

أَماوِيَّ إنِّي رُبَّ واحِدِ أُمِّهِ أَخَذتُ ، فلا قَتْلٌ لَدَيَّ ولا أَسْرُ

وقال الآخر[2]:

تَيَقَّنْتُ أنْ رُبَّ امرئٍ ، خِيلَ خائنًا، أَمِين ، وخَوَّانٍ يُخالُ أَمينا

وأمَّا قولهم « إنه لا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم المجرور» فهو تفريع على أنَّ لـ«رُبَّ» ما تتعلق به؛ وهو شيء مختلَف فيه، وسيأتي، وعلى تقدير أنها لها ما تتعلق به فلا يدلُّ عدم تقدُّمه عليها على أنها مشبَّهة بحرف النفي؛ لأنَّ لنا ما لا يتقدَّم على المجرور الذي يتعلَّق به، ولا يلزم أن يكون جاريًا مجرى حرف النفي، نحو قولك: بِكَمْ درهمٍ تصدَّقتُ، تريد الخبرية. وأيضًا فحرف النفي على قسمين: منه «ما»، وهو الذي امتنع أن يتقدم عليها ما يعمل في الاسم المجرور. ومنه ما ذلك فيه هو الوجه، نحو: لم ولَمَّا ولن ولا وإنْ، نحو: لم أَمُرَّ بزيدٍ.

وأمَّا قولهم« إنَّ المفرد إذا وقع بعد رُبَّ قد يدلُّ على أكثر من واحد كما يكون ذلك في النفي» فالقلَّة والكثرة لا تدلُّ عليهما رُبَّ بالوضع؛ وإنما ذلك يُفهم من سياق الكلام، كما يُراد العموم من النكرة في المثبت في نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾[3]، وليس ذلك من مدلول النكرة في الإثبات، كذلك النكرة في رُبَّ.

---

(١) حاتم الطائي. الديوان ص ٢١٢ والحلبيات ص ٢٤٥ والخزانة ٤: ٢١٠ - ٢١٨ [٢٨٦].

(٢) تقدم البيت في ٥: ١٦٣.

(٣) سورة التكوير: الآية ١٤.

وأمَّا قولهم «رُبَّ للتقليل» إلى آخر الاستدلال بذلك فقد تقدَّم النِّزاع في أنها وُضعت للتقليل.

وأمَّا قول العَبديّ ودعواه أنَّ العامل الذي تتعلق به رُبَّ محذوف في الغالب، والوصف عوض منه - فليس ذلك بصحيح، بل الغالب ذِكره لا حذفه، ولو كانت الصفة عوضًا من المحذوف ما اجتمعا، وقد اجتمعا، فدلَّ على أنه ليس بعوض.

وأمَّا قولهم: «إنها جواب لمن قال: ما لقيتَ رجلاً عالمًا» - فقال المصنف في الشرح[1]: «والصحيح أن تكون جوابًا وغير جواب، وإذا كانت /جوابًا فقد تكون [٥: ١١٥/أ] جواب موصوف، وجواب غير موصوف، فيكون لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمُجاب، فيقال لمن قال: ما رأيت رجلاً: رُبَّ رجلٍ رأيت، ولمن قال: ما رأيت رجلاً عالمًا: رُبَّ رجلٍ عالمٍ رأيت. وإذا لم تكن جوابًا فللمتكلم بها أن يصف مجرورَها وألاَّ يصفه. ومِن وقوعه غير موصوف قولُ أُمّ معاوية[2]:

يـــا رُبَّ قائلـــةٍ غـــدًا يـــا لَهـــفَ أُمِّ معاوِيَـــهْ

ومثلُه[3]:

ألا رُبَّ مأخوذٍ بإجرامِ غيرِهِ فلا تَسأمَنْ هِجْرانَ مَنْ كان مُجْرِما

ومثلُه[3]:

رُبَّ مُـــسْتَغْنٍ، ولا مـــالَ لـــهُ وعَظيمِ الفَقرِ، وهْـــو ذو نَـــشَبْ»

انتهى.

وهذه الأبيات التي أنشدها دلالة على أنَّ مجرور رُبَّ لا يحتاج إلى صفة لِمُدَّعٍ أن يقول: إنَّ الموصوف محذوف لفهم المعنى؛ ألا ترى أنَّ جميع ذلك صفات، وهي: قائلة، ومأخوذ، ومستغنٍ، فالتقدير: يا رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ، ورُبَّ إنسانٍ مأخوذٍ، ورُبَّ إنسانٍ مُسْتَغْنٍ.

---

(١) ٣: ١٨٢.

(٢) هي هند بنت عتبة. السيرة النبوية ٢: ٣٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٢١٢ - ٢١٤ [٢١٦].

(٣) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

واستدلَّ ابن طاهر على أنه لا يلزمه الوصف بقوله:

ألا رُبَّ مولودٍ ، وليس له أَبٌ .....

ألا ترى أنَّ مولودًا لم يوصف.

قال ابن عصفور: ومما يبين أنه لا يلزمه الوصف أنك تجد أماكن إن جعلتَ ما بعد المخفوض صفة لم يبق للمخفوض ما يعمل فيه لا في اللفظ ولا في التقدير؛ لأنَّ معنى الكلام لا يقتضي عاملاً محذوفًا، بل تجد المعنى مستقلاً من غير حذف، نحو قول امرئ القيس[1]:

فيا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ ولَيلةٍ بآنسةٍ ، كأنَّها خَطُّ تِمثالِ

ألا ترى أنَّ المعنى مستقلٌّ بما في اللفظ خاصَّة، وإن رُمْتَ أن تتكلَّف حذف عامل، فقدَّرتَ: ظَفِرتُ بهما، أو تمتَّعتُ بهما - كانت زائدة غير مفيدة؛ لأنَّ ذلك المعنى حاصل من غير حذف؛ لأنَّ لهوك بالآنسة في ذلك اليوم وتلك الليلة ظفَرٌ بهما وتمتُّع.

ومما يدلُّ على ذلك أيضًا أنك متى وصفتَ المخفوض برُبَّ بما لا يحتمل غير الوصف تعلَّقَت النفس بزيادة بيان؛ ولم تكتف بالصفة؛ ألا ترى أنك إذا قلت رُبَّ رجلٍ قائل ذلك لم يجز الاكتفاء، بل لا بُدَّ من عامل مقدَّر، به يتمُّ الكلام. وإذا قلت رُبَّ رجلٍ يقول ذلك وجدتَ اللفظ مستقلاً غير مفتقر إلى حذف.

وكون رُبَّ قد عوملت معاملة حرف النفي لا يلزم عنه لزوم الوصف للمخفوض بها؛ لأنَّ العامل في الاسم المجرور بها يتنَزَّل منها منْزلة الجملة المنفيَّة من حرف النفي.

وهذا الذي ذكرناه من /أنَّ المخفوض برُبَّ لا يلزمه الوصف هو الذي يعطيه [٥: ١١٥/ب] كلام س؛ ألا ترى أنه قال في «باب الجر»: «وإذا قلت رُبَّ رجلٍ يقولُ ذلك فقد

---

(١) الديوان ص ٢٩.

أضفتَ القول إلى الرجل بِرُبَّ»[1]، فدلَّ ذلك من كلام س على أنه لم يجعل «يقول ذلك» صفة لـ«رجل»؛ لأنَّ اتصال الصفة بالموصوف يُغني عن ذلك.

وقال المصنف في الشرح[2]: «والذي يدلُّ على أنَّ وصف مجرورها لا يلزم عند س تسويته إياها بـ(كم) الخبرية، ووصف مجرور كم الخبرية لا يلزم، فكذا وصفُ ما سُوِّي بها، وتصريحه بكون (يقول) مضافًا إلى الرجل بِرُبَّ مانع كونَه صفة؛ لأنَّ الصفة لا تضاف إلى الموصوف، وإنما يضاف العامل إلى المعمول، فـ(يقول) إذًا عامل في (رجل) بواسطة رُبَّ، كما كان مررتُ من مررتُ بزيدٍ عاملاً في زيدٍ بواسطة الباء، وكما كان أخذتُ مِن أخذتُه مِن عبد الله عاملاً في عبد الله بواسطة مِن، وهما من أمثلة س[3] في باب الجر» انتهى.

وكان الأستاذ أبو علي يتأوَّل كلام س بأن يقول: لا يصحُّ أن يكون إلا صفة لرجل؛ لأنَّ فعل المضمر لا يتعدى إلى ظاهره؛ ألا ترى أنك لا تقول: بزيدٍ افتخرَ، تريد: بنفسه افتخرَ زيدٌ؛ لأنَّ فاعل افتخرَ ضمير يعود إلى زيد، فكذلك فاعل (يقول) ضمير يعود إلى رجل، فكيف يتعدَّى إلى رجل بحرف الجر، فلا بدَّ من متعلَّق محذوف إلا أنه لم يظهر، ونابت الصفة منابه، فلمَّا كان كذلك قال[4] س: إنَّ رُبَّ وصَّلَت يقول إلى رجل وإن كانت إنما وَصَّلَت وجدتُ المحذوفة، ونابت يقول منابها.

ومِن النحويين مَن خَطَّأَ س في تمثيله: رُبَّ رجلٍ يقول ذلك.

---

(١) الكتاب ١: ٤٢١.

(٢) ٣: ١٨٢ - ١٨٣.

(٣) الكتاب ١: ٤٢١.

(٤) ك، غ: بيّن.

وقال ابن خروف: قول س «فقد أضفتَ القولَ إلى الرجلِ بِرُبَّ» كلام حسن، وهو كقوله[1]: «فقد أضفتَ الكينونةَ إلى الدار بفي»، وكقوله[2]: «فقد أضفتَ إليه الرَّداءة بفي»، يعني قوله: أنتَ في الدار، وفيكَ خَصلةُ سَوْءٍ، فرُبَّ أَوصلت القول إلى قليل الرجال وكثيرهم كما أوصلتْ في الكينونةَ إلى الدار، واستقرارَ الرداءة إلى المخاطب. وموضع المخفوض برُبَّ مبتدأ، ويقول: خبره، فكأنه على تقديره: كثيرٌ من الرجال يقولُ ذلك.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وقد يُسِّر لي - بحمد الله - تخريجُه بوجهٍ لا تخطئة فيه ولا تكلُّف، وذلك بأن يجعل يقول مضارع قال، بمعنى: فاقَ في المُقاولة، ويجعل ذلك فاعلاً أشير به إلى مرئيّ أو مذكور، كأنه قال: رُبَّ رجلٍ يفوقُ ذلك الرجلَ في المُقاولة. فبهذا التخريج يؤمَن الخطأ والتكلُّف، ويَثبت استغناء مجرور رُبَّ عن الوصف» انتهى.

وإنما أُمِن من الخطأ لأنه يكون إذ ذاك الفاعل غير ضمير رجل، فيكون رُبَّ رجلٍ يقول ذلك كقوله: رُبَّ رجلٍ ضربَ زيدٌ، فلم يتعدَّ فعل فاعل الضمير المتصل إلى ظاهره.

[٥: ١١٦/أ] لكنَّ هذا التخريج بعيدٌ إرادته من قول /س: «رُبَّ رجلٍ يقول ذلك»، بل المتبادر إلى الذهن أنَّ «ذلك» منصوب لا مرفوع، وأنَّ الفاعل بـ«يقول» هو ضمير عائد على رجل، ولَمَّا كانت رُبَّ حرفًا محكومًا له بحكم الزيادة لم يتنَزل منْزلة الحرف الذي لم يُحكم له بحكم الزيادة، فاحتمل أن عاد الضمير فاعلاً على مجرورها، فليس نظير: بزيدٍ افتخرَ؛ لأنَّ بزيد في موضع نصب، وهذا ليس في موضع نصب، بل في موضع رفع بالابتداء، ورُبَّ كأنها حرف زائد.

---

(١) الكتاب ١: ٤٢١.

(٢) الكتاب ١: ٤٢١. والذي في النسخ: وبقوله. والتصويب من ناظر الجيش ٦: ٣٠٢٦.

(٣) ٣: ١٨٣.

وقال ابن خروف أيضًا: «لا يفتقر إلى الصفة كما زعموا؛ لأنَّ معنى التقليل والتكثير الذي دلَّت عليه يقوم مقام وصف مخفوضها كما كان ذلك في كم؛ ولذلك قلت: كم غلامٍ عندك، فابتدأت بنكرة». يعني أنَّ ما دلَّت عليه كم من التكثير سَوَّغ الابتداء بها مع أنها نكرة.

وقوله **ولا مُضيٌّ ما تتعلق به** اختلفوا في زمان ما تتعلق به رُبَّ: فالمشهور أنه ماضي المعنى، وهو مذهب المبرد والفارسي[1]، واختاره ابن عصفور[2]، وتأوَّل[3] قوله ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾[4]، وسيأتي الكلام عليه.

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً، قال[5]: «ولا يجوز: رُبَّ رجلٍ سيقوم، ولَيَقومَنَّ غدًا، إلا أن تريد: رُبَّ رجلٍ يوصف بهذا، تقول: رُبَّ مُسيءٍ اليومَ مُحسنٌ غدًا، أي: يوصف بهذا».

وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون مستقبلاً وحالاً، والمضيُّ أكثر. وهو اختيار المصنف، قال في الشرح[6]: «وأمّا كونه - يعني المضيّ - لازمًا لا يوجد غيره فليس بصحيح، بل قد يكون مستقبلاً، كقول جَحْدَرٍ اللِّصّ[7]:

فإنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سيبكي ... علي مهذَّبٍ رَخْصِ البَنانِ

وكقول هند أم معاوية[8]:

يا رُبَّ قائلةٍ غدًا ... يا لهفَ أُمِّ مُعاوِيَهْ

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٥٣ والمقتصد ٢: ٨٣٤ - ٨٣٥.

(٢) المقرب ١: ٢٠٠ وشرح الجمل ١: ٥٠٦.

(٣) المقرب ١: ٢٠٠ - ٢٠١ وشرح الجمل ١: ٥٠٦.

(٤) سورة الحجر: الآية ٢.

(٥) الأصول ١: ٤٢٠ وشرح المصنف ٣: ١٨٤.

(٦) ٣: ١٧٩.

(٧) تقدم البيت في ١: ١٠٦، ١٠: ٤٣.

(٨) تقدم البيت في ص ٢٨٩.

وكقول سليم القُشَيري[1]:

ومُعتَصِمٍ بالحَيِّ مِن خَشيةِ الرَّدَى سَيَرْدَى ، وغازٍ مُشْفِقٍ سَيَؤُوبُ

وقال الراجز[2]:

يا رُبَّ يومٍ لي ، لا أُظَلَّلُهْ أَرْمَضُ مِنْ تَحتُ ، وأَضْحَى مِن عَلُهْ

وقال آخر[3]:

يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطلُبُكُمْ لاقَى مُباعَدةً مِنكُمْ وحِرمانا»

قال[4]: «وقد يكون ما وقعت عليه رُبَّ حالاً، كقولك لمن قال: ما في وقتنا امرؤٌ مستريح: رُبَّ امرئٍ في وقتنا مستريحٍ، ومنه قول ابن أبي ربيعة[5]:

فَقُمْتُ ولم تُعْلَمْ عليَّ خِيانةٌ ألا رُبَّ باغي الربحِ ليسَ بِرابِحِ

[٥: ١١٦/ب] /ومثله[6]:

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لكَ ناصحٍ ومُؤْتَمَنٍ بالغَيبِ غيرِ أَمينِ»

وقد تأوَّل بيت جَحدر مَن ذهب إلى التزام مُضيِّه بأنه يكون على حكاية المستقبل بالنظر إلى المضي؛ قال: «وكأنه قال: فإنْ أَهْلِكْ فرُبَّ فتًى بَكى عليَّ فيما مضى وإن كنتُ لم أَهلِك، فكيف يكون بكاؤه عليَّ إذا هلَكتُ؟ فأَوقع سيبكي موقع بكى لأجل الحكاية، وحَذف ما يتمُّ به الكلام لفهم المعنى. والدليل على أنَّ

---

(١) تقدم البيت في ص ١٢٦.

(٢) تقدم الرجز في ٨: ٨٦.

(٣) هو جرير. ديوانه ص ١٦٣ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٥٧.

(٤) ٣: ١٧٩ - ١٨٠.

(٥) الديوان ص ٤٦٤. وآخر الصدر في المخطوطات: «على خَشَياته». وأوله في الديوان: «فمُتُّ». ونسب لجميل بثينة. ديوانه ص ٣٠ [دار صادر]. كما نسب لكثير، وقيل: إنه تمثل به. ديوانه ص ١٠٨ [دار الجيل]، وأول العجز فيه: «وكم طالب للربح»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٦) تقدم البيت في ٣: ١١٧.

المستقبل قد يُحكى بالنظر إلى ما مضى أنك تقول: لِمَ تركتَ زيدًا وقد كان سيعطيك؟ ومِن ذلك قول امرأة من العرب ترثي زوجها[1]:

يـــا مـــوتُ ! لـــو تَقبَـــلُ افْتِـــداءً كنـــــتُ بِنَفـــــسِي ســـــأَفْتَدِيهِ

وهذا التأويل إنما يحتاج إليه إن قدّر سيبكي جوابًا لرُبَّ لا صفة للمخفوض بها؛ وأمَّا إن قدَّرتَه في موضع الصفة للمخفوض برُبَّ، وجعلتَ لها جوابًا محذوفًا يراد به المضي - فلا يحتاج إليه، ويكون التقدير إذ ذاك: فرُبَّ فتًى سيبكي عليَّ مخضَّبٍ رَخصِ البَنانِ لم أَقضِ حقَّه، فحُذف ذلك لدلالة ما بعده عليه، وهو قوله بعدُ[2]:

ولم أَكُ قد قَضَيتُ حُقـــوقَ قَـــومي ولا حَـــقَّ الْمُهَنَّـــدِ والـــسِّنانِ»

انتهى.

وأمَّا استدلال المصنف بقول أُمّ معاوية فقولها «يا رُبَّ قائلةٍ غدًا» هو من الوصف بالمستقبل لا من باب تعلُّق رُبَّ بما بعدها. وأمَّا «ومُعتَصِم» فإنَّ «سَيَردَى» محتمل أن يكون صفة لا متعلقًا به رُبَّ. وأمَّا «لا أُظَلَّلُه» فهو صفة أيضًا. وكذلك «يا رُبَّ غابِطِنا». فجميع ما استدلَّ به على استقبال ما تتعلَّق به رُبَّ لا دليل فيه.

وأمَّا قوله «فقمتُ» البيت، وقوله «ألا رُبَّ» البيت - فهما مما وُصف فيهما المجرور بالحال لا مما تعلَّقَت به رُبَّ.

وفي قول المصنف «ولا مُضِيٌّ ما تتعلَّق به» نصٌّ على أنها تتعلق كحروف الجر غير الزوائد، وهذه مسألة اختُلف فيها:

فذهب الرماني وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق بشيء، وحكاه شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع عن بعض المتأخرين، قال[3]: «إذا قلت: رُبَّ رجلٍ عالمٍ قد

---

(١) الحماسة البصرية ٢: ٧٣٩ [٥٧٢]، وفيه أنها قالت ذلك في أخيها. ك، ن: لو كنت تقبل.
(٢) انظر مصادر بيت جحدر اللص الذي تقدم في ١: ١٠٦، وذكر قريبًا أيضًا.
(٣) البسيط في شرح الجمل له ٢: ٨٦١.

لقيته - فرُبَّ حرف دخل على المبتدأ وخفضه، وهو بمنْزلة: بحسبِك زيدٌ، فدخل حرف الجر، فانخفض المبتدأ، فكما أنَّ المجرور هنا لا يحتاج إلى متعلَّق كذلك رُبَّ رجلٍ عالمٍ لا يحتاج إلى متعلَّق)).

وذهب الجمهور إلى أنه يتعلَّق.

واختلفوا[1] في موضع المجرور بها: فذهب الزجاج إلى أنه في موضع نصب أبدًا، فإذا قلت: رُبَّ رجلٍ قد ضربتُ، ورُبَّ رجلٍ قد أتاني - كانت في موضع نصب بضربتُ وأتاني. وإن جعلتهما صفة كانت في موضع نصب بعامل محذوف .

ورُدَّ ذلك بأنه يؤدي إلى تعدِّي الفعل المتعدي بنفسه إلى مفعوله /بوساطة رُبَّ، وهو لا يحتاج في تعدِّيه إليها. [٥: ١١٧/أ]

وأجاب الرماني بأنها دخلت على معمول الفعل كما دخلت اللام في ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[2]، لكنَّ هذا على سبيل الجواز لَمَّا كان التقديم والتأخير جائزين، ولَمَّا وجبَ تقديم الفضلة المجرورة بِرُبَّ على الفعل وجبَ دخول رُبَّ عليها.

ورُدَّ بأنَّ العامل إذا تقدَّم معموله عليه لم يُقَوَّ في وصوله إليه إلا باللام.

ورُدَّ أيضًا مذهب الزجاج بأنه يؤدي إلى تعدِّي الفعل المتعدي إلى ضمير المفعول وإلى ظاهره في نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُه، ولا يجوز: بزيدٍ لقيتُه، وبأنه إذا كان المفعول يَلزم تقديمه لم يَلزم أن يُقَوَّى بالحرف، فيجوز: لأيِّ رجلٍ ضربتَ؟ وأيَّ رجلٍ ضربتَ؟

---

(١) كلام أبي حيان في هذه المسألة مختصر من كلام ابن عصفور في كتابه المفقود شرح الإيضاح، وقد أثبته ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٤٤ - ٣٠٤٨، وانظر شرح الجمل ١: ٥٠٧ - ٥٠٨.

(٢) سورة يوسف: الآية ٤٣.

وذهب الأخفش والجرمي إلى أنها تزاد في الإعراب، ويُحكم على موضع مجرورها بالنصب والرفع على حسب العامل بعدها، ويجوز فيه الاشتغال إذا كان العامل قد عمل في ضميره أو سببيِّه نصبًا، ويُعطف على لفظه وعلى موضعه، فإن كان رفعًا رُفع المعطوف، أو نصبًا نُصب. قال ابن عصفور[1]: «ومِن العطف على الموضع قولُ الشاعر[2]:

وسِـــنٌّ كَـــسُنَّيْقٍ سَـــناءً وسُـــنَّمًا ذَعَرْتُ بِمِـــدْلاج الهَجـــيرِ نَهُـــوضِ

عطف سُنَّمًا على موضع سِنٌّ لأنه في موضع نصب على المفعول».

وقال الأعلم: «السَّناءُ: الارتفاع، وكذلك السُّنَّم، فعلى هذا يكون وسُنَّمًا معطوفًا على سَناء».

وقال أبو بكر عاصم بن أيوب البَطَلْيَوْسيّ: «مَن جعلَ سُنَّمًا اسمًا للبقرة عطفه على موضع وسِنٌّ؛ لأنه في موضع المفعول بِذَعَرتُ؛ أراد: ذَعَرتُ بهذا الفَرَس ثَورًا وبقرةً، وهو بعيد عند بعض النحويين أن يُجعل لِرُبَّ موضع من الإعراب. انتهى».

ويدلُّ على أنها زائدة في الإعراب قولهم: رُبَّ رجلٍ عالم يقول ذلك، فلولا أنَّ «رُبَّ» زائدة في الإعراب ما جاز ذلك؛ لِما يلزم من تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، فجَعلُ «رُبَّ رجلٍ» في موضع رفع بالابتداء هو الذي سوَّغ ذلك. لا يقال: كيف يقال في رُبَّ إنها زائدة في الإعراب وهي تدلُّ على معنًى زائد؛ لأنَّ الزائد على قسمين: قسم إذا أزيل لم يتغير المعنى؛ لأنه إنما جيء [به][3] للتأكيد،

---

(١) معناه في شرح الجمل له ١: ٥٠٨.

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٧٦ وشرح أبيات المغني ٣: ١٩٠ - ١٩٦ [٢١٢]. السن: الثور الوحشي. والسنيق: الصخرة الصلبة، وقيل: جبل. وبمدلاج الهجير: بفرس يسير في الهجير.

(٣) به: تتمة يلتئم بها السياق.

وقسم إذا أُزيل تغيَّر المعنى، ويُسمَّى زائدًا في الاصطلاح باعتبار أنه يتخطَّى العامل إليه. مثال الأول: ليس زيدٌ بقائم، ومثال الثاني: جئتُ بِلا زادٍ، فيقول النحويون إنَّ «لا» زائدة، وهي لو أُزيلت لتغيَّر المعنى من النفي إلى الإثبات. فـ«رُبَّ» إذا كان معمولها مبتدأ لا تتعلَّق بشيء، ونظيرُها في ذلك «لولا» مع المضمر، و«لعلَّ» في لغة مَن جَرَّ بها في أنهما لا يصل بهما عامل إلى معموله، وكذلك: رُبَّ رجلٍ عالمٍ في الدار، فـ«في الدار» خبر عن «رجل»، ولم يصل بـ«رُبَّ» عامل إلى معموله. فأمَّا رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ فإنما قلنا إنَّ رُبَّ رجلٍ في موضع مفعول لأنَّ العامل في ذلك يطلبه /على جهة المفعولية، بخلاف «لولا» مع المضمر، و«لعلَّ» في لغة مَنْ جَرَّ بها، فإنه لا يكون ذلك أبدً إلا في موضعٍ لا يتعلَّق فيه بعامل. [٥: ١١٧/ب]

وأمَّا قول س[١] في رُبَّ رجلٍ يقولُ ذلك: «إنك قد أضفتَ القول إلى الرجل بِرُبَّ» - فمعناه أن يقول: إضافته رُبَّ إلى الرجل على معنى التقليل أو التكثير على الخلاف، كما تقول في لعلّ زيدٍ قائمٌ: إنَّ لعلّ أضافت القيام إلى زيد على طريق الترجِّي.

وحروف الجر غير الزائدة متعلِّقةً كانت أو غيرَ متعلقةٍ معناها الإضافةُ، فإن كانت متعلِّقة أضافت العامل إلى المعمول، وإن كانت غير متعلِّقة أضافت الابتداء إلى المخفوض بها على المعنى الذي لها.

وحذفُ الفعل الذي يكون خبرًا لمجرور رُبَّ، أو عاملاً في موضعه، أو مفسِّرًا لعامل - نادرٌ وفاقًا لـ«س» والخليل[٢]، لا كثيرٌ، خلافًا للفارسي[٣] والجزولي[٤]، ولا ممنوعٌ، خلافًا لِلُكْذة الأصبهاني؛ إذ زعم أنَّ ذكره واجب، ولَحَّن ما ورد من ذلك، وزعم أنه منحول للعرب.

---

(١) الكتاب ١: ٤٢١.
(٢) الكتاب ٣: ١٠٣ - ١٠٤.
(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٥١ - ٢٥٢.
(٤) المقدمة الجزولية ص ١٢٦.

قال س[1] في باب ما يجزم من الجوابات: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنه وَجد في أشعار العرب رُبَّ لا جواب لها، ومن ذلك قول الشَّمَّاخ[2]:

ودَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تَمَشَّى نعامُها كَمَشْيِ النَّصارى في خِفافِ اليَرَنْدَجِ

ألا ترى أنه قد علم أنَّ مراده: قطعتُها، أو نحوه».

وقول الخليل يدلُّ على بطلان ما قاله الفارسيُّ ولُكْذَةُ. ومما يرد على لُكْذَةَ قولُهم: رُبَّ رجلٍ قائمٍ، ورُبَّ ابنةٍ خيرٍ من ابن، وفي المثل السائر: رُبَّ لائمٍ مُليمٍ[3]، وقول الشاعر[4]:

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لكَ ناصحٍ ومُؤْتَمَنٍ بالغَيبِ غيرِ أَمينِ

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع: «لا يمكن أن تجعل رُبَّ زائدة؛ لأنها تُحرِز معنًى، والزائد لا يُحرِز معنًى، وإنما هو مؤكِّد، ولا كل حرف خافض لا يكون إلا مُوصِّلاً، وإنما خَفض إذا كان زائدًا ليبقى عليه عمله الذي أنِس به، وما زادته العرب للتوكيد وليس له أصل فلا يكون خافضًا؛ لأنه ليس موصِّلاً، و«رُبَّ» خافضة، فلا بدَّ أن تكون موصِّلةً، أو منقولة منها إن جعلتها زائدة، فقد صحَّ بما ذكرته أنها لا بدَّ لها من فعل تتعلق به، فلا بدَّ أن يكون ظاهرًا أو محذوفًا، وإذا كان محذوفًا فيكون على وجهين:

---

(١) الكتاب ٣: ١٠٣ - ١٠٤. وعنوان الباب الذي ورد فيه هذا القول هو «باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي».

(٢) الديوان ص ٨٣ والكتاب ٣: ١٠٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٦٠. الدوية: الفلاة الواسعة البعيدة الأطراف. وتمشَّى: أصله تَتَمَشَّى. واليرندج: الجلد الأسود. وقد ردّ على ما قاله الخليل بأنَّ الجواب في البيت الذي بعد هذا البيت، وهو:

قطعتُ إلى مَعروفِها مُنكَراتِها إذا خَبَّ آلُ الأَمْعَزِ الْمُتَوَهِّجِ

(٣) المثل في مجمع الأمثال ١: ٢٩٩ واللسان (لوم) برفع مليم. والمعنى: إنَّ الذي يلوم الممسك هو الذي قد ألام في فعله لا الحافظ له.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١١٧.

أحدهما: أن يكون قد ناب منابه شيء، فلا يظهر.

الثاني: ألاَّ ينوب منابه شيء، فيجوز أن يظهر، ويجوز أن تحذفه، فيكون ظاهرًا إذا لم يكن معك ما يدلُّ عليه، وإذا كان معك ما يدلُّ عليه، و لم تكن الصفة تقوم مقامه - فأنت بالخيار، إن شئتَ حذفته، وإن شئتَ أظهرته. وإذا كانت الصفة تقوم مقامه فلا يجوز إظهار الفعل.

فمثال ما أنت فيه بالخيار أن تسمع إنسانًا يقول لك: ما لقيتَ رجلاً عالمًا، فتقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، ولك ألاَّ /تذكر لقيت، فتقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ، [٥: ١١٨/أ] وتكتفي بكونه جوابًا. فإن كان ذلك منك ابتداء فلا بدَّ من إظهار الفعل. وأكثر ما تكون جوابًا، وإذا كانت غير جواب فهي على تقدير ذلك، إلا أنَّ الفعل يظهر لأنَّ سامعك لا يعلم ذلك الفعل إذا حذفتَه.

ومثال ما يكون الفعل فيه لا يظهر لأنَّ الصفة تقوم مقامه قولُك: رُبَّ رجلٍ يفهم هذه المسألة، لمن يقول لك: قد فهمتُها، فالتقدير: رُبَّ رجلٍ يفهم هذه المسألة وجدتُ، لكنَّ مثل هذا لا يظهر. وبهذا كان الأستاذ أبو علي يتأول كلام س، وهو: (إذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقولُ ذلك، فقد أضفت القول إلى الرجل برُبَّ)[1]، فكان يقول: إنَّ يقول لا يصح أن يكون إلا صفة لرجل؛ لأنَّ فعل المضمر لا يتعدى إلى ظاهره، فلا بدَّ من متعلَّق محذوف، إلا أنه لا يظهر، ونابت الصفة منابه، فلمَّا كان كذلك قال س: إنَّ رُبَّ وصَّلت يقول إلى رجل، وإن كانت إنما وصَّلت وجدتُ المحذوفة، ونابت يقول منابها))، انتهى ما نقلناه من كلام أبي الحسين.

فصارت المذاهب في الفعل المقدَّر عاملا في رُبَّ بالنسبة إلى الحذف خمسة: الندور، وهو مذهب س والخليل. والكثرة، وهو مذهب الفارسي. والمنع، وهو

---

(١) الكتاب ١: ٤٢١.

مذهب لُكْذة. ونقل صاحب «البسيط» عن بعضهم أنه يلزم الحذف، فقال: «وادَّعى بعضهم لزوم الحذف لأنه معلوم، كما حُذف في: باسمِ الله، وتاللهِ لأفعلَنَّ». والتفصيل، وهو ما ذهب إليه ابن أبي الربيع.

وقوله **بل يلزم تصديرُها** إن عنى أنه يلزم تصديرها على ما تتعلق به على ما زعم فهو صحيح، لا يوجد في كلامهم: لقيتُ رُبَّ رجلٍ عالمٍ. وإن عنى أنه يلزم تصديرها أولَ الكلام فقد بيَّنَّا أنَّ ذلك ليس بصحيح، وأنها قد وقعت خبرًا لـ«إنَّ» ولـ«أَنِ» المخففة من الثقيلة.

وقوله **وتنكيرُ مجرورها** يعني أنه إذا كان مجرورها ظاهرًا فإنه يكون نكرة، سواء أكان معربًا أم مبنيًّا، نحو[1]:

رُبَّ مَنْ أَنضجتُ غيظًا صدرَه .....

وزعم بعض النحويين[2] أنها تَجرُّ الاسمَ المعرَّفَ بأل، فتقول: رُبَّ الرجلِ لقيتُ، وأنشدوا في ذلك قوله[3]:

رُبَّما الجامِلِ المُؤَبَّلِ فيهمْ وعَناجِيجَ بَينَهنَّ المِهارُ

بخفض الجامل.

وقال مَن منع ذلك: الرواية الجاملُ بالرفع على أن تكون ما في موضع اسمٍ نكرة، والجاملُ خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الجاملُ، والجملة في موضع الصفة لـ«ما». وقد تقدم تخريج المصنف[4] الرفع على أنه مبتدأ، و«ما» كافَّة لـ«رُبَّ».

قالوا: فإن صحَّت رواية الجرّ خُرِّج على زيادة أل، كأنه قال: رُبَّما جاملٍ مؤبَّلٍ فيهم، كما قالوا: إني لأَمُرُّ بالرجلِ مِثلِك فأُكرمه، أي: برجلٍ مثلِك.

---

(١) تقدم في ٣: ١١٨، ١٠: ٢٧، ١٢٢.

(٢) هذه المسألة ذكرها ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٠٥.

(٣) تقدم البيت في ٣: ١٢٠، وفي ٢٦٨، ٢٧٤ من هذا الجزء.

(٤) تقدم في ص ٢٦٨، ٢٧٣ - ٢٧٤.

وقوله **وقد يُعطف على مجرورها وشبهه مضافٌ إلى ضميريهما** مثال ذلك: رُبَّ رجلٍ وأخيه رأيت[1]. وشبه مجرورها هو المجرور بعد كَمْ، نحو: كم عبدٍ وأخيه أَعتَقت، وقال الشاعر[2]:/ [٥: ١١٨/ب]

وكــم دُونَ بَيتِــكَ مِــنْ مَهْمَــهٍ ... ودَكْــداكِ رَمْــلٍ وأَعْقادِهــا

وكذا أيٌّ وكُلّ، قال[3]:

فأيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وجارِها .....

وكذلك كُلّ، قالوا: كُلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهمٍ[4].

وشرطُ جواز ذلك أن يكون ذلك في العطف من التوابع، وأن يكون العطف بالواو خاصَّة. وزعم الفارسي أنه يجوز ذلك في البدل، وأنشد[5]:

كأَنَّهُمُ صــابَتْ علــيهِمْ سَــحابةٌ ... صَــواعِقُها لِطَيرِهِــنَّ دَبِيــبُ

جعل صَواعقها بدل اشتمال من سَحابة، وجاء «لِطَيرِهِنَّ دَبِيبُ» جملة في موضع الصفة، والجملة نكرة وُصفت بها المعرفة التي هي صواعقها. قال: «لَمَّا كان بدلاً من السحابة صار بمنْزلة المعطوف، فدخله حكم المعطوف عليه» انتهى.

ولا يَثبت مثل هذا الحكم بهذا التأويل؛ لأنَّ الأَولى والظاهر أن يكون صواعقُها مبتدأ لا بدلاً[6]، و«لِطَيرِهِنَّ دَبيب» خبره، والجملة من «صَواعقها» وخبره صفة لسحابة.

---

(١) الكتاب ٢: ٥٤ - ٥٦.

(٢) تقدم في ١٠: ٢٩.

(٣) تقدم في ٨: ٧٧.

(٤) الكتاب ٢: ٥٥، ٨٢، ٣٠٠.

(٥) البيت لعلقمة بن عبدة. ديوانه ص ٤٦. وأنشده أبو علي في إيضاح الشعر ص ٢٩٧، وفيه تخريجه، وفيه رأيه، لكن ليس فيه قوله التالي. صابت: مطرت. يقول: أصابتها الصواعق، فلم تقدر على الطيران من الفزع، فدبَّت تطلب النجاء.

(٦) أجاز أبو علي هذا الوجه أيضًا في إيضاح الشعر.

وسوّغ دخول رُبَّ على المضاف إلى ضمير مجرورها لأنَّ الإضافة غير محضة، فلم تتعرف النكرة بإضافتها إلى المعرفة، والعرب لا تَحكم للمضاف إلى ضمير النكرة بحكم النكرة إلا بشرطٍ أن يكون بعد لفظٍ يطلب بالتنكير، كـ«رُبَّ» و«كُلّ» و«أيّ» فيما ذكرنا، وشرطٍ أن يكون المضاف إلى النكرة معطوفًا على نكرة متقدِّمة معمولة لـ«رُبَّ» و«كم» و«أيّ» و«كُلّ».

وقال س[1]: «وهو على جوازه ضعيف». وهذا يقتضي ألاَّ يجوز القياس عليه. وأجاز الأخفش[2] القياس على ما جاء منه. وحكى الأصمعي ما هو أشدّ من هذا، وهو مباشرة رُبَّ للمضاف إلى الضمير، قال: قلتُ لأعرابية: أَلِفُلانٍ أبٌ أو أخٌ؟ قالت: رُبَّ أبيه، رُبَّ أخيه، تريد: رُبَّ أخٍ له، رُبَّ أَبٍ له، فجعلت إضافتهما إلى الضمير في نيَّة الانفصال. ووجهُ ذلك أنَّ الأخ والأب لَمَّا كانا من الأسماء التي يجوز الوصف بها قُدِّر فيهما الانفصال، كما قالوا: مررتُ بِفَرَسٍ قَيدِ الأَوابِدِ[3]، إلا أنَّ هذا من القلَّة بحيث لا يقاس عليه باتِّفاق. وكذلك: رُبَّ واحِدٍ أُمِّه[4].

ولو كان العطف بالواو في غير رُبَّ وكُلّ وأيّ وكم، نحو قولك: هذا رجلٌ وأخوه، تريد به الانفصال، أي: وأخٌ له، ويكون الأخ نكرة - ففي ذلك خلاف، قيل: والصحيح أنه يجوز؛ لأنه قد يشترك المعطوف مع المعطوف عليه، فينسحب عليه حكم ما عطف عليه، إلا أنه لا يثبت بذكر مثل هذا نصًّا كما يثبت بِرُبَّ وكم وأيّ وكُلّ؛ لأنَّ هذه لا تدخل إلا على نكرات، فيتبين فيها نصًّا التنكير، ولا يتبين في مثل: هذا رجلٌ وأخوه.

---

(١) الكتاب ٢: ٥٧ وشرحه للسيرافي ٦: ١٤١.

(٢) انظر رأي الأخفش في المسائل الحلبيات ص ٢٤٥.

(٣) المسائل الحلبيات ص ٢٤٥ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٥٨. أي: مقيِّدة للأوابد. والأوابد: الوحوش. وأول من قال ذلك امرؤ القيس. شرح القصائد السبع ص ٨٢ - ٨٣.

(٤) الزاهر ١: ٣٣٨.

ص: وقد تَجُرُّ ضميرًا لازمًا تفسيرُه بمتأخِّرٍ منصوبٍ على التمييز مُطابِقٍ للمعنى. ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتَذكيرِه عندَ تثنيةِ التمييزِ وجمعِه وتأنيثِه أشهرُ من المطابقة.

[٥: ١١٩/أ] ش: أَجْرَوا «رُبَّهُ رَجُلاً»[(١)] /في الإضمار قبل الذِّكر على شريطة التفسير مُجرى نِعْمَ لتقارب معنييهما، مِن حيث كان رُبَّهُ رجلاً يُستعمل في الثناء والمدح، كما أنَّ نِعْمَ رَجُلاً كذلك.

وقال الزَّجَّاج: «قولهم رُبَّهُ رَجُلاً معناه: أَقْلِلْ به في الرجال، وإنما فعلوا ذلك لِمَا في الإضمار قبل الذِّكر من الإبهام، والإبهامُ كثيرًا ما يُستعمل في موضع التعظيم» انتهى. فـ«رُبَّهُ رَجُلاً» أَفخَمُ وأَمْدَحُ مِن: رُبَّ رَجُلٍ.

وفي قول المصنف «وقد تَجُرُّ» إشعار بأنَّ ذلك قليل، بل قد نصَّ في غير هذا الكتاب من مصنفاته أنَّ جرَّ ربَّ المضمرَ شاذٌّ.

والنحويون أوردوا ذلك على سبيل الجواز وأنه فصيح لا شاذٌّ ولا قليل، إلا إن كان عنى بالشذوذ شذوذ القياس، وبالقلَّة بالنسبة إلى جرها الظاهر، فهو صحيح؛ لأنَّ القياس في مضمر الغائب أن يتقدمه مفسره، وجرها الظاهر النكرة أكثر من جرها الضمير.

وقد اختلفوا في هذا الضمير أنكرة هو أو معرفة: فذهب الفارسي[(٢)] وكثير من النحاة إلى أنه معرفة، وجرى مجرى النكرة في دخول رُبَّ عليه لَمَّا أشبهها في أنه غير معيَّن ولا مقصود قصده.

وذهب بعض النحويين[(٣)] إلى أنه نكرة، وهو اختيار ابن عصفور، قال ما ملخَّصه[(٤)]: «ضمير النكرة معرفة إذا فسَّرَتْه نكرة متقدمة عليها لنيابتها مناب

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٥٣.

(٣) منهم الزمخشري في المفصل ص ٢٩١.

(٤) قاله في شرح الإيضاح كما في شرح ناظر الجيش ٦: ٣٠٨٠ - ٣٠٣٩.

المعرفة، نحو: لقيتُ رجلاً فضربتُه؛ لأنه نائب مناب: فضربتُ الرجلَ، فأضمروه فرارًا من التكرار. فإن فُسِّر بنكرة متأخرة فقد تضعه العرب موضع ظاهرٍ معرفة، فيكون معرفة لوقوعه موقعها، نحو: نِعمَ رجلاً زيدٌ، فالضمير في نِعمَ واقع موقع ظاهرٍ معرَّفٍ بأل أو مضافٍ إلى ما هي فيه. وقد تضعه موضع ظاهرٍ نكرة، فيكون نكرة لوقوعه موقعها، وذلك: رُبَّهُ رَجُلاً؛ لأنَّ المخفوض بـ(رُبَّ) إذا كان ظاهرًا لا يكون إلا نكرة، وكأنك قلت: رُبَّ شيءٍ، ثم فَسَّرتَ الشيء الذي تريده بقولك رَجُلاً» انتهى.

وقد خالف الفارسيُّ[1] في: نِعمَ رَجُلاً زيدٌ، فزعم أنَّ المضمر فيه لا يجوز إظهاره، وأنَّ قولك: نِعمَ الرجلُ زيدٌ - ليس إظهارًا للضمير الذي في: نِعمَ رَجُلاً. واستدَلَّ على ذلك بقولهم: رُبَّهُ رَجُلاً، من جهة أنَّ الضمير معرفة، فلو كان واقعًا موقع الظاهر لوجب أن يكون ذلك الظاهر معرفة، و«رُبَّ» لا تعمل[2] في المعارف. وما ذهب إليه الفارسيُّ مِن كون هذا الضمير معرفة هو الجاري على مَهْيَعِ النحاة مِن أنَّ الضمير معرفة.

وقوله **لازمًا تفسيرُه** هذا التفسير مخالف لتفسير الضمير في نِعمَ؛ لأنه في نِعمَ قد روي حذفه لدلالة الكلام عليه، وهنا لا يجوز حذفه، لو قيل لك: هل رأيتَ رَجُلاً عالمًا؟ لم يجز أن تقول: رُبَّهُ، وأنت تعني: رُبَّهُ رَجُلاً عالمًا رأيتُ.

وقوله **بمُتَأَخِّرٍ منصوب** قال[3]:

رُبَّهُ امْرَأً بِـكَ نَـالَ أَمْنَـعَ عِـزَّةٍ ... وغِنًـى بُعَيْـدَ خَـصاصةٍ وهَـوانِ

ونَصبُ هذا التمييز هو المعروف في لسان العرب، وقد سُمِع جرُّه، قال[4]:/ [٥: ١١٩/ب]

---

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٢) ورُبَّ لا تعمل ... هذا الضمير معرفة: سقط من ك.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٨٤. غ، ق: أمتع عزة.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٢٦٧، ٧: ٨٣.

واهٍ رأيتُ وَشيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ ورُبَّهُ عَطِبٍ أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

ووجهُ الجر أنه نَوى مِنْ، كأنه قال: ورُبَّهُ مِن عَطِبٍ، كما قالوا: نِعمَ مِن رجلٍ، وذلك على سبيل الشذوذ، لا أنه جائز في الكلام.

وقوله **مُطابِقٍ للمعنى** أي: مطابق للذي يقصده المتكلم من إفراد وتذكير وغيرهما، فليس مطابقًا للفظ الضمير؛ لأنَّ لفظ الضمير مفرد مذكر، والتمييز مطابق لِما يريده من المعنى بالنسبة إلى التأنيث والتثنية والجمع.

وقوله **ولُزوم إفراد الضمير** إلى آخره[1] مذهب البصريين[2] أنَّ الضمير مفرد مذكر وإن كان مميَّزًا بمؤنث أو مثنًّى أو مجموع؛ فتقول: رُبَّهُ رَجُلاً، ورُبَّهُ رَجُلَينِ، ورُبَّهُ رِجالاً، ورُبَّهُ امرأةً، ورُبَّهُ امرأتَين، ورُبَّه نساءً.

وأجاز الكوفيون[3] هذا الوجه، وأجازوا مطابقة الضمير للتمييز، فأجازوا: رُبَّها امرأةً، ورُبَّهُما رَجُلَين، ورُبَّهُما امرأتَين، ورُبَّهُم رِجالاً، ورُبَّهُنَّ نِساءً.

قال ابن عصفور[4]: «وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسًا، وذلك عندنا لا يجوز؛ لأنَّ العرب استغنَت بتثنية التمييز وجمعه عنه، كما استَغنَوا بتَرَكَ عن وَذَرَ وودَعَ» انتهى.

ولم يُجزه الكوفيون قياسًا، بل حَكَوه[5] عن العرب. ومثالُ قولهم رُبَّهُ رِجالاً قولُ الشاعر[6]:

رُبَّهُ فِتْيَةٍ دَعَوتُ إِلى ما يُورِثُ الحَمدَ دائمًا، فأَجابُوا

---

(١) هو قوله: ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتَذكيرِه عندَ تثنيةِ التمييزِ وجمعِه وتأنيثِه أشهرُ من المطابقة.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٤.

(٣) نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ٢٤٧.

(٤) شرح الجمل ١: ٥٠٤.

(٥) الأصول ١: ٤٢٢.

(٦) البيت في شرح المصنف ٣: ١٨٤ وشرح أبيات المغني ٧: ٧١.

ومَن ذهب إلى أنَّ مجرور رُبَّ النكرة لا بدَّ له من الوصف لم يذهب إلى ذلك في: رُبَّهُ رَجُلاً. وسببُ ذلك فيما ذكره ابن أبي الربيع أنه استغنى بما دلَّ عليه الإضمار من التفخيم عن الوصف، فصار قولك رُبَّهُ رَجُلاً بمنْزلة رُبَّ رجلٍ عظيمٍ لا أَقدِر على وصفه.

وما يتعلق به رُبَّهُ رَجُلاً حكمُه عندي حكم رُبَّ رجلٍ مِن أنَّ حذفه ينبغي أن يكون نادرًا؛ إذ ظاهر قوله «رُبَّهُ امْرَأً» وما رَوَوا أيضًا من قوله «ورُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِه» بالنصب والجر، وقوله «رُبَّهُ فتيةً» الأبيات - فيه ذكر الفعل الذي تتعلق به رُبَّ.

وزعم ابن أبي الربيع أنَّ حذف هذا الفعل في رُبَّهُ رجلاً لازمٌ[1]، قال: «يحتاج إلى ما تتعلق به رُبَّ في رُبَّهُ رَجُلاً كما تحتاج: رُبَّ رجلٍ، وما تتعلق به محذوف، تقديرُه على حسب ما يكون جوابًا له، إلا أنه لا يظهر؛ لأنَّ الحذف في رُبَّ رجلٍ عالمٍ أكثر من الإظهار، فلزم في رُبَّهُ رجلاً لِما فيه من زيادة التعظيم».

ص: قد يلي عند غير المبرِّد «لولا» الامتناعيةَ الضميرُ الموضوعُ للنصب والجرِّ مجرورَ الموضع عند سيبويه؛ مرفوعَه عند الأخفش والكوفيين.

ويُجَرُّ بـ«لَعَلَّ» و«عَلَّ» في لغة عُقَيْل، وبـ«مَتَى» في لغة هُذَيْل.

ش: المشهور أنه إذا ولي لولا الامتناعيةَ ضميرٌ أن يكون ضميرَ رفع منفصلاً[2]؛ لأنه ناب مناب الظاهر، والظاهر مرفوع، فوجب أن يكون /ضميرَ رفع، قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[3]. والخلاف فيه[4] كالخلاف في [٥: ١٢٠/أ]

---

(١) الذي في كتابه «البسيط في شرح الجمل» ٢: ٨٦٨ أنَّ حذفه ليس بلازم.

(٢) منفصلاً لأنه ... فوجب أن يكون ضمير رفع: سقط من ك.

(٣) سورة سبأ: الآية ٣١.

(٤) انظر ذلك في الإنصاف ص ٦٨٧ - ٦٩٥ [٩٧].

الظاهر، أهو مرفوع بلولا، أو مرفوع بفعل محذوف، أو مبتدأ أغنى الجواب عن خبره، أو خبره محذوف لزومًا، أو فيه تفصيل[1].

وقوله **عندَ غيرِ المبرد** لأنَّ المبرد زعم أنَّ ذلك لحنٌ[2]، وأنَّ النحويين أخذوا ذلك من قول يزيد بن الحكم[3]، وقد أنشده س[4]:

وكَمْ مَوْطِنٍ لَولايَ طِحتَ كما هَوَى بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

قال[5]: «وهذه القصيدة فيها لحن كثير».

قال الأستاذ أبو علي: «اتَّفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل وسيبويه[6]، والكسائي والفراء[7] - على رواية لولاك عن العرب؛ فإنكار المبرد هَذَيان، وإن يكن يزيد بن الحكم لحَّانًا كما قال فقد قال رؤبة[8]:

لَولاكُما لَخَرَجَتْ نَفْساهُما»

انتهى.

---

(١) تقدم في ٣: ٢٨١، ٣٠٠ أنه أمعن الكلام على هذه المسألة في «فصل حروف التحضيض» من «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

(٢) الكامل ٣: ١٢٧٨.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ٨٣.

(٤) البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي، أنشدها أبو علي الفارسي في المسائل البصريات ص ٢٨٤ - ٢٩٣، وانظر تخريجها في المسائل الحلبيات ص ٣٦. والبيت في الكتاب ٢: ٣٧٤ والكامل ٣: ١٢٧٧ والحلبيات ص ٣٨. طحت: هلكت. والأجرام: جمع جِرْم، وهو الجسم، وقيل: جمع جُرْم، وهو الذَّنْب. والنيق: أعلى الجبل، وقلَّته: ما استدقَّ من رأسه.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٣.

(٦) الكتاب ٢: ٣٧٣ - ٣٧٦.

(٧) معاني القرآن ٢: ٨٥.

(٨) ليس في ديوانه، وهو له في الخزانة ٥: ٣٤١ عن شرح أبيات سيبويه للنحاس. وآخره في المخطوطات: «نفساكما»، والتصويب من الخزانة.

وأنشد الفراء[1]:

أَتُطْمِعُ فينا مَنْ أَراقَ دِماءَنا ... ولَولاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسابنا حَسَنْ

وأنشد أيضًا[2]:

.... لولاكَ هذا العامَ لَمْ أَحْجُجِ

وقال الأخطل[3]:

أَسْمَعْتُكُمْ يومَ أَدْعُو في مُوَدَّأَةٍ ... لَولاكُمُ شاعَ لَحمي عندَها ودَمِي

وقال آخر[4]:

ويومٌ بِجَيّ تَلافَيتُهُ ... ولَولاكَ لاصْطُلِمَ العَسْكَرُ

---

(١) معاني القرآن ٢: ٨٥ - وآخره فيه: ((حسم))، وفي ق: عبس - وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٨٢. ونسبه العيني في المقاصد النحوية ٢: ٤٣٨ - ٤٤٠ [دار الكتب العلمية] لعمرو بن العاص من قصيدة يخاطب فيها عمرو بن معاوية بن أبي سفيان. وعجزه بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٣.

(٢) صدره: ((أَوْمَتْ بِعَيْنَيها مِنَ الهَودَجِ)). وقد ورد الصدر في ق بعد العجز مسبوقًا بـ(قبله). وقد نسب في الإنصاف ص ٦٩٣ لبعض العرب، ونسب في كتاب الصناعتين ص ١١٤ وشرح المفصل ٣: ١١٩ لعمر بن أبي ربيعة، وهو أول بيتين في زيادات ديوانه ص ٤٨٧. وذكر ابن الشجري في أماليه ١: ٢٧٧ أنه جاء في شعر لأعرابي. وذكر التبريزي في شرح ديوان أبي تمام ١: ٣٠٠ أنه يُنسب للعرجي، وليس في ديوانه. وهو في الخزانة ٥: ٣٣٣ - ٣٣٦ [٣٩٤] حيث نصَّ البغدادي على أنه في ديوان عمر، وليس في ديوان العرجي وإن كان له قصيدة على هذا النمط. والعجز بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٩: ٨٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٣ حيث ذكرا أنَّ الفراء أنشده. وليس في معاني القرآن للفراء. الهودج: مركب من مراكب النساء.

(٣) ديوانه ١: ٢٢٦. والذي في المخطوطات: ((في موبأة))، والتصويب من الديوان. المودَّأة: الْمَهْلَكة والْمَفازة. وشاع: تفرَّق.

(٤) البيت لأعشى همدان يمدح عتّاب بن ورقاء الرياحي. وهو له في معجم البلدان (جيّ) ٢: ٢٠٣، وبلا نسبة في الكامل ٣: ١٢٧٥. جَيّ: مدينة ناحية أصبهان، كانت تسمَّى عند العجم شَهْرَستان، وعند المحدِّثين المدينة. واصطُلم: استُؤصل.

وقال جَحْدَرٌ[1]:

خَليلـــيَّ ! إنَّ العـــارِمِيَّ لَعـــارِمُ ولَولاهُ ما قَلَّـــتْ لَـــدَيَّ الـــدَّراهِمُ

ويحتمل أن يكون «ولَولاهُ» من باب[2]:

فَبَيْنا هُ يَشْرِي ....

أي: فَبَيْنا هُوَ يَشْرِي. فأمَّا قوله[3]:

ولَولا هُمْ لَكُنْـــتَ كَحُـــوتِ بَحْـــرٍ هَـــوَى في مُظْلِـــمِ الغَمَـــراتِ داجِ

فيحتمل «هم» أن يكون ضمير رفع وضمير جرّ؛ لأنَّ «هم» ضمير يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا. وعلى هذه اللغة تقول: لولاي ولولانا، ولولاكَ ولولاكِ ولولاكما ولولاكم ولولاكنَّ، ولولاه ولولاها ولولاهما ولولاهُم ولولاهُنَّ.

وقوله **الامتناعيةَ**[4] احتراز من «لولا» التحضيضية، فإنَّ التحضيضية لا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا أو معمولُه.

وقوله **مجرورَ الموضع عند سيبويه**[5] لأنَّ هذا الضمير لا جائز أن يكون منصوبًا؛ لأنه لو كان منصوبًا لجاز أن تُوصل بنون الوقاية ياءُ المتكلم كالضمائر المتصلة بالحروف، ولا جائز أن يكون مرفوعًا؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع، فتعين الجر.

---

(١) لم أقف عليه في مصادري.

(٢) تقدم في ٦: ١٣٧.

(٣) هو عبد الرحمن بن حسان كما في العقد الفريد ٥: ٢٨٥ [دار إحياء التراث العربي] وشرح المفصل ٩: ١١٤.

(٤) وقوله الامتناعية ... مضمرًا أو معموله: قدِّم في غ على قوله السابق: «وقوله عند غير المبرد».

(٥) الكتاب ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤.

وقوله **مرفوعَه عند الأخفش**[1] **والكوفيين**[2] /ذهبوا إلى أنه مما استُعير [٥: ١٢٠/ب] الضمير المجرور عوضًا عن الضمير المرفوع، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا. وفي هذا المذهب إقرارُ «لولا» على ما استقرَّ فيها من مجيء المرفوع بعدها، ويترجَّح بهذا وبأنَّ الضمير فرع عن الظاهر، وإذا لم تَجُرّ الأصل فكيف تَجُرّ الفرع، وبأنك لو جعلتها حرف جرّ احتاجت إلى شيء تتعلق به، ولا شيء تتعلَّق به، ولأنَّ مدلول لولا أنت ولولاك واحد، وفي لولا أنت يكون الكلام جملتين، وفي لولاك يكون الكلام جملة واحدة.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وفي ذلك - أي في الجر مع شذوذه - استيفاء حقّ لـ(لولا)، وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك أن تجرّ الاسم مطلقًا، لكن مَنع من ذلك شَبَهُها بما اختصَّ بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل، فجرُّوا بها المضمر المشار إليه» انتهى.

وقوله «إنها مختصة بالاسم» ليس كذلك؛ لأنها إنما هي داخلة على الجملة الابتدائية، فلم تختصّ بالاسم، وإذا لم تكن مختصة بالاسم فليس مقتضى ذلك أن تجرّ الاسم كما ذكر.

وإذا قلنا بأنَّ الضمير في لولاك وشبهه مجرور بلولا فذكرَ بعضهم أنها لا تتعلق بشيء، وهو مشكل؛ لأنَّ حرف جرٍّ ليس بزائد لا بدَّ أن يتعلق.

وذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بفعل واجب الإضمار، فإذا قلت: لولاي لكان كذا - فالتقدير: لولاي حضرتُ، فألزقت ما بعدها بالفعل على معناها من امتناع الشيء، ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب؛ لأنَّ ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها. انتهى.

---

(١) الكامل ٣: ١٢٧٨ والمقتضب ٣: ٧٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٨٣.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٨٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٨٣.

(٣) ٣: ١٨٥.

وكأنه لَمَّا رأى أنَّ لولا إذا ارتفع ما بعدها كان الخبر واجب الإضمار جعلَ الفعل[1] الذي تتعلق به لولا واجب الإضمار. وما ذهب إليه فاسد لأنَّ في ذلك التقدير تعدِّيَ الفعل الرافع للضمير إلى مضمره المجرور، وهو يجري مجرى المنصوب، فلا يجوز: فيَّ فكرتُ، ولا يجوز: لولاي حضرتُ.

والذي يظهر أنها لا تتعلق بشيء؛ ألا ترى أنَّ لعلَّ إذا جَرَّت لا تتعلق بشيء، ولا يلزم من عمل الحرف الجرَّ أن يتعلق بشيء وإن كان الغالب التعلق؛ ألا ترى أنَّ الزائد لا يتعلَّق بشيء، فكذلك بعض الحروف التي ليست بزائدة، والعمل إنما هو تأثير لفظي، فجاز أن يكون المجرور بعد لولا كالمرفوع؛ ألا ترى أنَّ الفراء ذهب إلى أنَّ المرفوع بعد لولا هو مرفوع بها[2]، فكذلك يكون مجرورًا بها، ولا يحتاج إلى تقدير، كما لا يحتاج المرفوع عند الفراء إلى تقدير شيء محذوف.

وقوله **ويُجَرُّ بلَعَلَّ وعَلَّ في لغة عُقَيْل** تقدَّم له الكلام[3] في ذلك في آخر الفصل الرابع من باب إنَّ وأخواتها، وذكرنا أنَّ بعض النحويين أنكر ذلك، وتأوَّل قول الشاعر:

..... لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنكَ قَريبُ

والصحيح ثبوت ذلك لغةً، حكاها الأخفش والفراء، وذكر أبو زيد أنها لغة عُقَيْل[4]. /وقد قال أبو موسى الجزولي في «قانونه»[5]: «وقد جَرُّوا بلَعَلَّ مَنْبَهةً على الأصل». [٥: ١٢١/أ]

---

(١) جعل الفعل الذي تتعلق به لولا واجب الإضمار: سقط من ك.

(٢) معاني القرآن ٢: ٨٤ - ٨٥. ونسب هذا القول في الإنصاف ١: ٧٠ للكوفيين.

(٣) تقدم ذلك في الجزء الخامس ص ١٨٠ - ١٨٤.

(٤) انظر ذلك في ٥: ١٨٠ - ١٨٤.

(٥) الجزولية ص ١٢٠.

وقوله **وبِمَتَى في لغة هُذَيْل** أمّا مَتَى فإنها ظرف زمان، وتكون شرطًا واستفهامًا، ونقل بعضهم أنَّ مَتَى تكون بمعنى وَسَط[1]، فتجرُّ ما بعدها، وحكى: وَضَعَها مَتَى كُمِّه، أي: وَسَطَ كُمِّه.

وقال أبو سعيد السُّكَّريّ[2]: «متى بمعنى مِنْ»، ولم ينسُبها لهذيل، وأنشد لأبي ذؤيب[3]:

شَرِبْنَ بِماءِ البَحرِ ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وأنشد أيضًا لغيره[4]:

مَتَى ما تَعْرِفُوها تُنْكِرُوها مَتَى أَقْطارِها عَلَقٌ نَفِيثُ

قال أبو سعيد[5]: «أي: مِن لُجَجٍ، ومِنْ أَقْطارِها» انتهى.

ويحتمل أن تكون هنا في البيتين بمعنى وَسْط، فتبقى على ما استقرَّ فيها من الظرفية وإن لم تكن شرطًا ولا استفهامًا.

وقال المصنف في الشرح[6]: «وأمّا متى فهي في لغة هُذَيْل حرفُ جَرٍّ بمعنى مِنْ، ومنه قول الشاعر:

شَرِبْنَ بماء البحر ....»

البيت.

قال[6]: «ومِن كلامهم: أَخْرَجَها مَتَى كُمِّه، أي: مِنْ كُمِّه».

* * *

---

(١) في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩ ما نصه: «ومتى في لغة هذيل وسط الشيء، تقول: أخرجتُه مِن متى كُمي أي: من وسطه».

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩، وقد نسبها لهذيل، وليس كما قال أبو حيان.

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩.

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩، والبيت لصخر الغي الهذلي في هذا الموضع وفي ص ٢٦٤. أقطارها: نواحيها. وعلق: دم. ونفيث: منفوث من الفم. يعني كتيبة.

(٥) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩، وليس فيه: «ومن أقطارها».

(٦) ٣: ١٨٦.

ص: فصل
في الجر بحرف محذوف

يُجَرُّ برُبَّ محذوفةً بعدَ الفاء كثيرًا، وبعدَ الواو أكثرَ، وبعدَ بَلْ قليلاً، ومع التجرُّد أقلّ. وليس الجرُّ بالفاء وبَلْ باتِّفاق، ولا بالواو، خلافًا للمبرِّد ومَنْ وافقَه.

ش: مثال الجرّ بعد الفاء قولُ امرئ القيس[1]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعًا ... فأَلْهَيتُها عن ذي تَمائمَ مُغْيَلِ

وقولُ رَبيعة بن مَقروم[2]:

فإنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظاهُ ... يَكادُ عليَّ يَلْتَهِبُ الْتِهابا

وقولُ بعض طَيِّئ[3]:

إنْ يَثْنِ سَلْمَى ابْيِضاضُ الفَوْدِ عن صِلتِي ... فذاتِ حُسْنٍ سِواها دائمًا أَصِلُ

وقولُ الهُذَلِيّ[4]:

فإمَّا تُعْرِضِنَّ - أُمَيْمَ - عَنِّي ... ويَنْزِعْكِ الوُشاةُ أُولُو النِّباطِ

فَحُورٍ قد لَهَوتُ بِهِنَّ عِينٍ ... نَواعِمَ ، في الْمُرُوطِ وفي الرِّياطِ

---

(١) ديوانه ص ١٢ والكتاب ٢: ١٦٣. المغيَل: المرضَع وأمه حبلى.

(٢) الحماسة ١: ٢٨٤ [١٨٠] والمرزوقي ٢: ٥٤٤ [١٧٧] وشرح أبيات المغني ٤: ٣٤ - ٣٧ [٢٦٩]. الحنق: الغيظ والغضب. واللظى: النار استعيرت للحنق.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٨٩. الفود: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن.

(٤) هو المتنخل. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٧ وإيضاح الشعر ص ٦١. ينْزِعُك الوشاة: يَوَدُّونك ويقرِّضونك. ظ، ق: «وينْزغك»، وهو صواب أيضًا، ومعناه: يُغريك. وأولو النباط: الذي يستنبطون الأخبار ويستخرجونها. وعين: جمع عَيناء، وهي الواسعة العين. ومُروط: جمع مِرْط، وهو كساء من صوف أو خَزّ أو كتّان يؤتزر به. والرياط: جمع رَيطة، وهي الملحفة التي ليست بملفقة.

وقوله **وبعدَ الواو أكثرَ** هذا لا يحتاج إلى مثال؛ لأنَّ دواوين العرب ملأى منه.

وقول المصنف **يُجَرُّ بِرُبَّ محذوفةً بعدَ الفاء كثيرًا** ليس بكثير، بل هو قليل، يكاد ألاَّ يوجد منه إلا هذا الذي أنشدناه.

ومثالُ ذلك بعد بَلْ قولُ الراجز[1]:

بَلْ جَوْزِ تيهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

وقولُ الآخر[2]:

بَلْ بَلَدٍ مِلءِ الفِجاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

/وقولُ الآخر[3]: [٥: ١٢١/ب]

بَلْ بلدٍ ذي صُعُدٍ وأَصْبابْ

وقوله **ومع التَّجَرُّد أقلَّ** يعني: ومع التجرد من الفاء والواو وبل، ومثالُه قولُ ذي الرمة[4]:

أَصْهَبَ ، يَمشي مِشيةَ الأَميرِ لا أَوْطَفِ الرأسِ ولا مَقْرُورِ

وقولُ الآخر[5]:

---

(١) الشطر من أرجوزة لسؤر الذئب في اللسان (حجف) وشواهد الشافية ص ٢٠٠ - ٢٠١. وهو في معاني القرآن للأخفش ص ٢٧١ والشيرازيات ص ٤٢٤ وسر الصناعة ص ١٥٩، ٥٦٣، ٦٣٧. الجوز: الوسط. وتيهاء: يتيه فيها سالكها. والحجفة: الترس من جلد.

(٢) رؤبة. ديوانه ص ١٥٠ وإيضاح الشعر ص ٦٢، وفيه تخريجه. البلد هنا: القفر. الفجاج: جمع فجّ، وهو الطريق الواسع بين جبلين. وقتمه: غباره، وأصله قتامه، فخفف بحذف الألف. والجهرم: البساط من الشعر.

(٣) رؤبة. ديوانه ص ٦ والخزانة ١٠: ٣٢ - ٣٣ [٨٠٧]. البلد: القفر. والصُّعُد: جمع صَعود، وهو المرتفع من الأرض. والأصباب: جمع صَبَب، وهو ما انحدر من الأرض.

(٤) الديوان ٣: ١٧٧٨. أصهب: أي: بعير أصهب، والأصهب: الذي في بياضه حمرة. وأوطف الرأس: كثير شعر الرأس والوجه. ومقرور: مقشعرّ.

(٥) تقدم البيت في ١٠: ٢٣.

رَسْـــمِ دارٍ وَقَفْـــتُ في طَلَلِـــهْ كِدْتُ أَقضي الغَـــداةَ مِـــنْ جَلَلِـــهْ

أي: رُبَّ أَصْهَبَ، ورُبَّ رَسْمِ دارٍ.

وقوله **وليس الجرُّ بالفاء وبل بالاتفاق** قال المصنف في الشرح[1]: «ولا خلاف في أنَّ الجر في (فذي حَنَقٍ)، و(بل بَلَدٍ)، و(رَسْمِ دارٍ)، وأشباهها - برُبَّ المحذوفة» انتهى. وقال ابن عصفور: «و لم يختلف أحد من النحويين في أنَّ الخفض بعد الفاء وبعد بلْ بإضمار رُبَّ». فعلى هذين النقلين يظهر وهمُ مَن عدَّ الفاء وبلْ في حروف الجر، وأنَّ الجرَّ بها لنيابتها مناب رُبَّ.

وذكر صاحب[2] «كتاب الكافي» أنه لا يَعلم خلافًا بين النحويين في أنَّ الجرّ بعد الفاء بِرُبَّ مضمرة لا بالفاء. وذكر أنَّ العرب تحذفها، وتُبقي عملها بعد واو العطف، ولا يجوز إظهارها بعدها، قال: «وقد أجرت العرب الفاء مجرى الواو، فحذفت بعدها رُبَّ». قال: «وقد حُذفت قليلاً بعد ثُمَّ، والأصل في هذا كله الواو، والعرب أقامتها مقام رُبَّ في الموضع الذي ذكرت، ثم أَجْرَت العرب الفاء مجرى الواو، وكذلك أجرت العرب ثُمَّ. وسبب ذلك أنَّ هذه الثلاثة من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ، وما عداها من حروف العطف ليست بجامعة إلا في اللفظ».

وقوله **ولا بالواو خلافًا للمبرد** قال المبرد[3]: الواو بمنْزلة رُبَّ، والخفض بها، ولا يُنكَر أن يكون للحرف الواحد مَعانٍ كثيرة. ويدلُّ على أنها ليست للعطف مجيئها في أول القصيدة، نحو قوله[4]:

---

(١) ٣: ١٨٩.

(٢) هو ابن أبي الربيع. شرح ناظر الجيش ٦: ٣٠٥٨.

(٣) الكامل ١: ٤٧٤ والبسيط لابن أبي الربيع ٢: ٨٧٠.

(٤) هذا مطلع أرجوزة لرؤبة في وصف المفازة. الديوان ص ١٠٤. القاتم: المظلم. والأعماق: نواحي الصحراء، يعني جوف الفلاة. والخاوي: الخالي. والمخترق: الممرّ.

وقاتمِ الأعماقِ خاوي الْمُخْتَرَقْ

ووافق المبردَ بعضُ[1] الكوفيين.

ورُدَّ ذلك بأنها لو كانت بمنْزلة رُبَّ، وأنها ليست للعطف - لَدَخَلَ عليها واو العطف كما تدخل على رُبَّ، فتقول: ورُبَّ، ولا تقول: ووَخَصْمٍ، وليس امتناع ذلك كراهة اتفاق اللفظين؛ لأنهم قد قالوا: وَوَاللهِ، فأدخلوا واو العطف على واو القسم. وبأنها قد أُضمرت بعد الفاء وبلْ وثُمَّ، ولم يختلفوا أنَّ الجرَّ بها لا بهذه الحروف، فللواوِ أسوةٌ بها. ولا يمنَع كونَها للعطف مجيئُها في أوائل القصائد؛ لإمكان إسقاط الراوي شيئًا قبلها من القصيدة، أو لإمكان عطفه على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه، ومثال ذلك قول زهير[2]:

دَعْ ذا ، وعَدِّ القَولَ في هَرِمٍ .....

العرب تُنشد هذه القصيدة، وأوَّلها عندهم: دَعْ ذا، ولا يعرفون قبلَها شيئًا، فهذا قد أشار بـ«ذا» إلى شيء في نفسه؛ إذ كانوا يستفتحون القصائد بذكر شيء من الغزل وذكر الأطلال وغير ذلك مما يجري في أوائل /قصائدهم. ومِن العرب مَن [٥: ١٢٢/أ]
يجعل[3] أول قصيدة زهير[4]:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحَجْرِ .....

والحجة في رواية مَن روى أولها: «دَعْ ذا وعَدِّ القولَ في هَرِمٍ». وإضمار رُبَّ بعد الواو والخفض بها مضمرة مذهب البصريين.

---

(١) المبرد بعض: سقط من ك.

(٢) عجز البيت: «خَيرِ الكُهولِ وسَيِّدِ الحَضْرِ». الديوان ص ٧٧. عَدِّ القولَ: اصْرِفْه إليه. والحَضْر: أهل الحَضَر.

(٣) انظر ذلك في الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٨٢ - ١٨٣ والبسيط لابن أبي الربيع ٢: ٨٦٩ - ٨٧٠ والخزانة ٩: ٤٤٤ - ٤٤٦.

(٤) تقدم في ص ١١٩، وهو مطلع القصيدة في الديوان.

ص: ويُجَرُّ بغير رُبَّ أيضًا محذوفًا في جوابِ ما تضمَّن مثلَه، أو في معطوفٍ على ما تضمَّنه بحرفٍ متصلٍ، أو منفصلٍ بـ«لا»[1]، أو «لو»، أو في مقرونٍ بعدَ ما تضمَّنه بالهمزة، أو «هلا»، أو «إنْ» أو الفاء الجزائيَّتين. ويُقاسُ على جميعها، خلافًا للفراء في جوابِ نحو: بِمَنْ مررتَ؟

ش: هذه مسائل ذكرها المصنف، وزعم أنه يجوز حذف حرف الجرّ فيها وإبقاء عمله. مثال الأولى: زيد، في جواب مَن قال: بِمَن مررتَ؟ قال[2]: «ومنه قوله - عليه السلام -: (أقربهما منكِ بابًا)[3]، جوابًا لِمن قال له: فإلى أيِّهما أُهدي؟ وكذلك: بلى زيدٍ، لِمن قال: ما مررتَ بأحدٍ، أو هل مررتَ بأحد؟».

ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[4]، وفي آخر الآية قوله: ﴿ءَايَٰتٞ﴾، فجرَّ ﴿اختلاف﴾ بـ«في» لاتصاله بالواو لتضمُّن ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ﴾[5] لفظ في. ونظيره: في الدارِ زيدٌ والقصرِ عمرٌو، أي: وفي القصر. ومثلُه قولُ الشاعر[6]:

ألا يا لَقَومي ، كلُّ ما حُمَّ واقعُ ولِلطَّيرِ مَجْرًى ، والجُنوبِ مَصارِعُ

---

(١) غ: بلما.

(٢) ٣: ١٩٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الشفعة: باب أيّ الجوار أقرب ٣: ٤٧، وكتاب: باب بمن يُبدأ بالهدية ٣: ١٣٦، وكتاب الأدب: باب حق الجوار في قرب الأبواب ٧: ٧٩، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قلت يا رسول الله إنَّ لي جارين، فإلى أيِّهما أُهدي؟ قال: (إلى أقربهما منكِ بابًا). ورواية المصنف وردت في مسند أحمد بن حنبل ٦: ١٧٥[الحديث ٢٥٤٦٢] طبعة مؤسسة قرطبة بمصر.

(٤) سورة الجاثية: الآية ٥. ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾.

(٥) سورة الجاثية: الآية ٤. ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾.

(٦) البعيث. شعره ص ١٥ اللسان والتاج (حمم). وهو بلا نسبة في الزاهر ٢: ٢٥٠ وشرح المصنف ٣: ١٩٠. وآخره في الديوان: مضاجع. حُمَّ: قُدِّر. والجنوب: جمع جَنْب.

وقولُ الآخر[1]:

أَخْلِقْ بِذي الصَّبرِ أنْ يَحظَى بِحاجتِهِ ... ومُدْمِنِ القَرْعِ لِلأَبوابِ أنْ يَلِجا

وقولُ الآخر[2]:

كالتَّمرِ أنتَ إذا ما حاجةٌ عَرَضَتْ ... وحَنْظَلٍ كُلَّما اسْتَغْنَيْتَ خُطْبانِ

وقولُ الآخر[3]:

حُبِّبَ الجودُ لِلكرامِ ، فحُمْدُوا ... وأُناسٍ فِعْلُ اللِّئامِ فَلِيمُوا

وقولُ الآخر[4]:

لكَ مما يداكَ تَجمَعُ ما تُنْـ ... ـفِقه ، ثُمَّ غَيرِك الْمَخْزُونُ

وقال المصنف في الشرح[5]: «ومن شواهد إضمار الجارّ في العطف بغير الواو قولُ الشاعر[6]:

أَيِّهْ بِضَمْرةَ أو عَوفِ بْنِ ضَمْرةَ أو ... أَمْثالِ ذَينِكَ ، أَيِّهْ تُلْفَ مُنْتَصِرا»

قال[5]: «أراد: أو بأمثال ذينك أيِّهْ».

ولا يتعين ما قال؛ إذ يحتمل أن يكون «أو أمثالِ ذينك» معطوفًا على ما قبله، و«أيِّهْ» توكيد لقولك «أيِّه» المتقدمة.

---

(١) هو محمد بن بشير الخارجي كما في الحماسة ١: ٦٠٠ [٤٤١] والمرزوقي ٣: ١١٧٥ [٤٣٦]. وفي الشعر والشعراء ٢: ٨٧٩ أنَّه محمد بن يسير - وهو غير محمد بن بشير - ورجحه محقق الحماسة البصرية ٢: ٧٨٦ - ٧٨٧ [٦٢٦]، وفيه تخريجه.

(٢) هو حمّاد عَجْرَد كما في عيون الأخبار ٣: ١٥٩. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩١. الحنظل الخطبان: الذي صار له خطوط تضرب إلى السواد، ولم يدخله بياض ولا صفرة، والواحدة خُطبانة.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩٠.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩١. والتقدير: ثمَّ لِغَيرِك المخزون.

(٥) ٣: ١٩١.

(٦) البيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩١. أيّهت بالرجل: دعوته وناديته.

ومثالُ الثالثة قولُ الراجز[1]:

مـــا لِمُحِـــبٍّ جَلَـــدٌ إنْ هُجِـــرا ولا حَبيـــبٍ رأفـــةٌ فَيَجبُـــرا

ومثالُ الرابعة قولُ الشاعر[1]:

متى عُـــذْتُمْ بِنـــا ولـــو فئـــةٍ منَّـــا كُفِيتُمْ ، و لم تَخشَوا هَوانًا ولا وَهْنـــا

وحكى الأخفش في «المسائل» أنه يقال: جئْ بزيدٍ أو عمرٍو ولو كليهما، وأجاز في كليهما الجرّ على تقدير: ولو بكليهما، والنصبَ بإضمار ناصب، والرفعَ بإضمار رافع.

قال المصنف في الشرح[1]: «وأجود من هذا المثال الذي ذكر الأخفش أن يقال: جئْ بزيدٍ وعمرٍو ولو أحدِهما؛ لأنَّ المعتاد في مثل هذا النوع من الكلام أن يكون ما بعد لو أدنى مما قبلها في كثرة وغيرها، /كقول النبي - ﷺ -: (التمس ولو خاتمًا من حديد)[2]، وكقولهم: ائتني بدابَّة ولو حمارًا[3]». وجوَّز س[3] الجرَّ على ضعف. [٥: ١٢٢/ب]

ومثال الخامسة: يقال: مررتُ بزيدٍ، فتقول: أزيدِ بنِ عمرٍو؟

ومثال السادسة: يقال: جئتُ بدرهمٍ، فتقول: هلاَّ دينارٍ. حكاهما الأخفش[4] في «المسائل»، قال: وهذا كثير.

ومثال السابعة قولهم: مررتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ، على تقدير: إلا أمرّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، حكاه يونس[5]، وأجاز[6]: امررْ بأيِّهم هو أفضلُ إن

---

(١) شرح المصنف ٣: ١٩١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح: باب تزويج المعسر ٦: ١٢٢، وأوله فيه: «انظرْ»، وباب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ١٢٩ - ١٣٠، وفي مواضع أخرى.

(٣) الكتاب ١: ٢٦٩.

(٤) شرح المصنف ٣: ١٩٢.

(٥) الكتاب ١: ٢٦٢.

(٦) الكتاب ١: ٢٦٣. ولفظه: «امررْ على أيِّهم أفضلُ إن زيدٍ وإن عمرٍو، يعني: إن مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمرٍو».

زيدٍ وإن عمرٍو، على معنى: إنْ مررتَ بزيدٍ وإن مررتَ بعمرٍو. قال س[1]: «وهو قبيح». قال المصنف في الشرح[2]: «وجعل س[3] إضمار الباء بعد إنْ لتضمُّن ما قبلها إياها أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو، فعُلم بذلك اطِّراده عنده.

وشبيه بما روى يونس ما في البخاري[4] (مَن كان عنده طعامُ اثنين فليذهبْ بثالثٍ، وإنْ أربعةٍ فخامسٍ أو سادسٍ)، ويجوز رفعُ (أربعة) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وجرُّها على حذف المضاف وبقاء عمله، ونظائر الرفع أكثر».

وقوله **خلافًا للفراء** قال المصنف في الشرح[5]: «ومنعه الفراء في نحو: زيد، لمن قال: بمن مررتَ؟ والصحيح جوازه كقوله - ﷺ -: (أقربِهما منك بابًا)[6] - بالجرِّ - إذ قيل له[7]: فإلى أيِّهما أُهدي؟ وكقول العرب[8]: خيرٍ - بالجرّ - لِمن قال: كيف أصبحتَ؟ بحذف الباء وبقاء عملها؛ لأنَّ معنى كيف: بأيِّ حال؟ فجعلوا معنى الحرف دليلاً، فلو لُفظ به لكانت الدلالة أقوى، وجواز الجر أولى».

انتهت هذه المسائل التي ذكرها المصنف، وينبغي أن يُتَثَبَّتَ في جوازها؛ لأنَّ أصحابنا نصُّوا على أنه لا يجوز حذف حرف الجرِّ وإبقاء عمله إلا إذا عُوِّضَ منه،

---

(١) الكتاب ١: ٢٦٢.

(٢) ٣: ١٩٢.

(٣) الكتاب ١: ٢٦٣ والسيرافي ٥: ٣٠.

(٤) أخرجه في صحيحه: كتاب مواقيت الصلاة: باب السمر مع الأهل والضيف ١: ١٤٩، وقد روي فيه بالجر والرفع.

(٥) ٣: ١٩٢.

(٦) تقدم في ص ٣١٨.

(٧) إذ قيل له ... خيرٍ بالجر: سقط من ك.

(٨) نسب هذا القول لرؤبة، ولفظه: «خيرٍ، عافاكَ اللهُ» كما يأتي بعد قليل. الكامل ٢: ٦١٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٧: ٤٦ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٢ والخصائص ١: ٢٨٥، ٢: ٢٨١، ٣: ١٥٠.

وذلك في «باب القسم» و«باب كم» على ما قُرِّرَ في «باب كم»[1]، ويُقَرَّر في «باب القسم»[2]، وعلى خلافٍ في ذلك. وجعلوا قول العرب: «خيرٍ، عافاكَ اللهُ»، جواب: كيف أصبحتَ؟ من النادر الشاذّ الذي لا يقاس عليه.

وفي «البسيط»: «الهمزة لا يُحكى بها، ولا يُرفع ما بعدها على لغة بني تميم لأنها حرف، فإذا استَثبَتَّ بها فلك أن تعيد عامل الرفع وعامل النصب، ولك أن تحذفهما، فتقول في ضربتُ زيدًا: أضربتَ زيدًا؟ وأزيدًا، وكذلك في الرفع. فأمَّا من قال: مررتُ بزيدٍ - فتقول إذا حذفت الفعل: أبزيدٍ؟ ولا يجوز غيره، بخلاف المحكيّ» انتهى. يعني أنه لا يجوز حذف حرف الجرّ، فلا تقول: أزيدٍ؟ بخلاف المحكيّ، فإنه يجوز أن تقول لِمن قال مررتُ بزيدٍ: مَن زيدٍ؟ وما ذكره مخالف لِمَا قرَّره المصنف من جواز: أزيدِ بنِ عمرٍو؟ لِمن قال: مررتُ بزيدٍ، فتحذف حرف الجرّ بعد الهمزة.

وقال في «البسيط»: «إذا أردتَ استئناف الجملة بأسرها فلا يكون إلا بالهمزة وحدها، نحو: أضربتَ زيدًا؟» انتهى. ويجوز بـ«هل»، فتقول: هل ضربتَ زيدًا؟

ص: وقد يُجَرُّ بغير ما ذُكر محذوفًا، ولا يقاس منه إلا على ما ذُكر في باب «كم»، و«كانَ»، و«لا» المشبَّهة بإنَّ، وما يُذكَر في «باب القَسَم». وقد يُفصل في الضرورة بين حرفِ جرٍّ ومجرورٍ بظرفٍ أو جارٍّ ومجرور، ونَدَرَ في النثر الفصل /بالقَسَم بين حرفِ الجرِّ والمجرورِ، والمضافِ والمضافِ إليه. [٥: ١٢٣/أ]

ش: مثال الجرِّ بغير ما ذُكر محذوفًا قولُ الشاعر[3]:

وكَريمــةٍ مِــن آلِ قَــيسَ أَلَفتُــهُ حــتى تَبَــذَّخَ ، فــارْتَقَى الأَعْــلامِ

---

(١) تقدم ذلك في ١٠: ٢٣ - ٢٥.

(٢) انظر ما يأتي في ص ٣٤٦ - ٣٤٩.

(٣) تقدم في ٧: ١٦، ٢٥.

وقولُ الآخر[1]:

إذا قيلَ : أيُّ الناسِ شَرُّ عِصابةٍ أَشارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصابِعُ

وقولُ الآخر[2]:

سألتُ الفَتى الْمَكِّيَّ ذا العِلمِ ما الذي يَحِلُّ مِنَ التَّقبيلِ في رَمَضانِ

فقالَ لِيَ الْمَكِّيُّ : أَمَّا لِزَوجةٍ فَسَبْعٌ ، وأَمَّا خُلَّةٍ فَثَمانِ

أي: في الأعلامِ، وإلى كُلَيبٍ، ولِخُلَّةٍ.

قال المصنف في الشرح[3]: «وهذا أجود؛ لأنَّ فيه حذف حرف ثابت مثلُه فيما قبله، ولكن لا يقاس عليه لكون العاطف مفصولاً بأمَّا، وهي تقتضي الاستئناف».

وقال أيضًا في الشرح[4]: «وفي صحيح البخاري[5] قول النبي - ﷺ -: (صلاةُ الرجلِ في جماعةٍ تُضَعَّفُ على صلاته في بيته وسُوقِه خَمسٍ وعشرين ضِعفًا)، بخفض خمس، على تقدير الباء. ومثلُه في (جامع المسانيد) على أحد الوجهين قولُ النبي - ﷺ -: (خيرُ الخيلِ الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ الْمُحَجَّلُ ثَلاث)[6]، على أن يكون المراد: الْمُحَجَّلُ في ثلاث. والأجود أن يكون أصله: الْمُحَجَّلُ مُحَجَّلُ ثَلاث، فحُذف البدل، وبقي مجروره، كما فُعل بالمعطوف في نحو: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً» انتهى. وهذا على عادته بإثبات القواعد النحوية بما روته رواة الحديث، وقد تكلَّمنا معه في هذه المسألة.

---

(١) تقدم في ٧: ٢٤.

(٢) نسب المبرد البيتين في الكامل ١: ٣٧٤ لأعرابي، وذكر أنَّ أبا العالية أنشده إياهما.

(٣) ٣: ١٩٣.

(٤) ٣: ١٩٣ - ١٩٤.

(٥) كتاب الأذان: باب فضل صلاة الجماعة ١: ١٥٨، وفيه: «خمسًا وعشرين».

(٦) إعراب الحديث النبوي ص ١٧٤، وفيه تخريجه من جامع المسانيد. الأدهم: الأسود. الأقرح: الذي في غرَّته بياض قدر درهم أو دون. والأرثم: الذي في شفته العليا بياض. والمحجَّل: الذي ابيضَّت قوائمه، وجاوز البياض الأرساغ إلى نصف الوظيف أو نحو ذلك.

مسألة: قالت العرب: لاهِ أبوك[1]، يريدون: لِلَّهِ أبوك، حذف لام الجر وألْ، وهو شاذّ لا يقاس عليه. ثم قالوا: لَهْيَ أبوك[2]، وأصله لاهِ أبوك، قلبوا[3]، وأبدلوا من الألف ياء، كما قالوا في قلب قَفًا: قُوْفٌ، ووَجه: جاهٌ، رَدُّوا اللام إلى موضع العين. وإنما قلبوا إلى الياء لأنهم لَمَّا أرادوا أن يكون على بناء لاهِ لزم تحريك الألف، وكانت إلى حرف الياء أخفّ، والفتح للبناء كأينَ، فصارت اللام في لَهْيَ فاء الكلمة؛ لأنه لا يصحُّ أن تكون للتعريف؛ لأنَّ الاسم تضمَّنها، فلا تظهر، ولا تكون الجارَّةَ؛ لأنها تُكسَر مع المظهر، وهذه مفتوحة. ولا يقال: فُتحت لأجل الألف في لاهِ؛ لأنَّا نقول: يجب أن تُكسر في لَهْيَ أبوك لزوال الألف. ولا يقال: لَمَّا قُلب رُوعِي بناء الكلمة الأولى وأصلها؛ لأنَّا نقول: لا يُراعى في القلب ذلك؛ إذ لا يلزم في القلب أن يكون الثاني على مثال الأول؛ لأنهم قد قالوا في قلب قَفًا: قُوْفٌ، فثبت أنها فاء الكلمة. من «البسيط».

وزعم ابنُ وَلَّاد[4] أنَّ قولهم «لاهِ أبوك» محذوف من إله، ثم قالوا لَهْيَ أبوك، قُلب، وشُبِّهت الألف الزائدة بالمنقلبة عن الأصل. وهذا فاسد؛ لأنَّ الزائدة لا يُفعل بها هذا، ولا دليل /عليه. [٥: ١٢٣/ب]

وزعم المبرد[5] أنَّ المحذوف مِن لاهِ أبوك لام التعريف ولام الأصل، والباقية لام الجرّ، وبقي من الكلمة حرفان أصليان، وهما ما الألف منقلبة عنه والهاء. قال: لأنَّ لام الجرِ لمعنًى، وفتحت للألف، وهذا أَولى من أن يقال: حَذف حرف المعنى - وهو حرف الجرّ - وأبقَى عمله. وأيضًا فإنَّ حذف حرف الجر شاذٌّ جدًّا خارج عن

---

(١) الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ١٢٨.

(٢) الكتاب ٣: ٤٩٨.

(٣) يريد القلب المكاني.

(٤) الانتصار ص ٢٣٣.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٧: ٤٤٦، و٤: ق ٢٣٣/أ [مخطوط].

القياس، وهو أيضًا حرف معنًى، فلا يُحذف. وأمَّا اللام الأصلية فتُحذف تخفيفًا لأنها لا تُحرِز في الموضع معنًى، وقد يَحذفون من الأصول كثيرًا، كيدٍ ودمٍ، وأمَّا لام التعريف فلا معنى تُحرِزه في الموضع؛ لأنَّ الكلمة قد صارت عَلَمًا، فلا تفتقر إليها.

ورُدَّ[1] على المبرد بقولهم: لَهْيَ أبوك؛ إذ كان ينبغي أن ترجع اللام لأصلها من الكسر، وقد نصَّ س[2] على أنَّ هذه اللام الباقية هي الأصلية، وأنَّ المحذوف لامُ الجر ولام التعريف. وقد استُدِلَّ لـ«س» ببناء لَهْيَ، ولا وجه لبنائه إلا تضمُّنه معنَى حرف الجرّ المحذوف، كما بَنَوا أَمْسِ لتضمُّنه معنَى لام التعريف.

ولأبي العباس أن يقول: بُنِي لكثرة ما تُصُرِّفَ فيه من الإخراج عن وضعه، وإذا كانوا يبنون «أيّهم» لخروجه عن نظائره فأَحرى هذا، وكان بناؤه على الفتح تخفيفًا؛ إذ كان آخره ياء.

وقوله **ولا يقاس منه إلا على ما ذُكر في «باب كم»** ذكر في «باب كم»[3] أنه يجوز الجرُّ بـ«مِن» مضمرة في تمييز الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرّ؛ خلافًا لأبي إسحاق؛ إذ الجرّ فيه عنده بإضافة كم إليه، وأنه يجوز جر تمييز الخبرية بإضمار مِنْ على مذهب الفراء.

وقوله و«**كان**» مَثَّل المصنف[4] هذا بقوله «ولا سابقٍ شيئًا»، وذلك في بيت زهير[5]:

بدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

---

(١) إيضاح الشعر ص ٥٦ - ٥٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ق ٢٣٣/أ [مخطوط].

(٢) الكتاب ٢: ١٦٢ - ١٦٣ وشرحه للسيرافي ٧: ٤٥.

(٣) التسهيل ص ١٢٤.

(٤) شرح المصنف ٣: ١٩٢.

(٥) تقدم البيت في ٣: ٢٤٩ ، ٤: ٣٠٥، ٥: ١٩٧، ٦: ٣٣٢.

وتقدَّم لنا الكلام[1] على هذا البيت، وأنه من العطف على التوهم، وأنَّ العطف على التوهم لا ينقاس، فقياس المصنف ذلك ليس بجيد.

وقوله و«**لا**» **المشبَّهة بإنّ** مثَّل المصنف ذلك في الشرح[2] بقوله[3]:

ألا رَجُـــلٍ جَـــزاهُ اللهُ خَـــيرًا .....

وهذا من الندور والشذوذ بحيث لا يقاس عليه، والتقدير: ألا مِنْ رجلٍ. وهذا المصنف كثيرًا ما يتبع الشواذَّ والنوادر، ويقيس عليها.

وقوله **وما يُذكَر في باب القسم** هو لفظ الجلالة دون عوض[4]، ويأتي ذكر الخلاف للكوفيين إن شاء الله.

وقوله **وقد يُفْصَلُ** إلى **ومجرور**[5] مثال الفصل بالظرف ما أنشده أبو عُبيدة[6]:

إنَّ عَمرًا لا خيرَ في - اليومَ - عمـــرٍو إنَّ عَمـــرًا مُخَبَّـــرُ الأحـــزانِ

ومثالُه بالجار والمجرور قولُه[7]:

مُخَلَّقـــة ، لا يُـــستطاع ارتقاؤهـــا وليس إلى - منها - النُّـــزولِ سَـــبيلُ

[٥: ١٢٤/أ] /وقولُه[8]:

رُبَّ - في الناسِ - مُوسِـــرٍ كعَـــديمٍ وعَـــديمٍ يُخـــالُ ذا إيـــسارِ

---

(١) تقدم في ٣: ٢٤٩ ، ٥: ١٩٧ - ١٩٨.

(٢) ٣: ١٩٢.

(٣) تقدم البيت في ٤: ٣٢٤، ٥: ٣٠٦، ٨: ٢٤.

(٤) وذلك كقول بعض العرب: اللهِ لأفعلنَّ. الكتاب ٣: ٤٩٨، ٤٩٩.

(٥) هو قوله: «وقد يُفصل في الضرورة بين حرف جرٍّ ومجرورٍ بظرفٍ أو جارٍّ ومجرور».

(٦) شرح المصنف ٣: ١٩٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٣٢.

(٧) البيت بهذه الرواية في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٧ والمقرب ١: ١٩٧ وضرائر الشعر ص ٢٠١. وهو بصدر مغاير في الخصائص ٢: ٣٩٥، ٣: ١٠٧ والتمام ص ٢١١.

(٨) شرح المصنف ٣: ١٩٤.

وقولُ الآخر[1]:

يقولون : في الأَكْفاءِ أَكبرُ هَمِّهِ ألا رُبَّ - منهم - مَنْ يَعيشُ بِمالِكا

وأَبعدُ من ذلك الفصلُ بالمفعول بينهما، قال الفرزدق[2]:

وإني لأَطوي الكَشْحَ مِن دُونِ مَنْ طَوى وأَقْطَعُ بالخَرقِ الهَبُوعِ الْمُراجِمِ

أي: وأَقطَعُ الخَرْقَ بِالهَبُوع الْمُراجِم.

وقوله **ونَدَر في النثر** إلى آخره[3]: حكى الكسائي الفصل بين الجار والمجرور بالقسم، نحو: اشتريتُه بوَاللهِ درهمٍ، وهذا غُلامُ - واللهِ - زيدٍ[4]. وحكى أبو عبيدة: إنَّ الشاةَ تعرفُ ربَّها حين تسمع صوتَ - واللهِ - ربِّها[5]. انتهى[6].

ولا يجوز الفصل بالقسم بين رُبَّ ومجرورها، وأجاز الأحمرُ الفصل به بينها وبين مجرورها النكرة ، نحو : رُبَّ - واللهِ - رجلٍ عالمٍ لقيتُ . والأحمر هـــذا هو علي بن المبارك الأحمرُ الكوفيُّ تلميذُ الكسائي ومُسائلُ سيبويه مع الفراء في المجمع الذي جرى فيه ذكر المسألة الزُّنْبوريَّة.

---

(١) هو الأعشى. ديوانه ص ١٤١. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩٤.

(٢) البيت له في رسالة الصاهل والشاحج ص ٤٧٤ وضرائر الشعر ص ٢٠٠ وشرح المصنف ٣: ١٩٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٣٢، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في اللسان والتاج (هبع)، وقد أنشده ابن الأعرابي، وإنما أراد: وأقطع الخرقَ بالهبوع، فأتبع الجرَّ الجرَّ. الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلف. وطوى كشحه عنه: أعرض عنه. والخرق: الأرض الواسعة تتخرق فيها الرياح. والهبوع: البعير المادّ عنقه في السير. والمراجم: الذي يخبط بقوائمه.

(٣) هو قوله: ((ونَدَرَ في النثر الفصلُ بالقَسَم بين حرفِ الجرِّ والمجرورِ، والمضافِ والمضافِ إليه)).

(٤) هذا المثال في الإنصاف ص ٤٣١.

(٥) الحكاية في الإنصاف ص ٤٣١: ولفظها فيه: ((إنَّ الشاة لتجترُّ فتسمع صوت والله ربها)).

(٦) كذا! ولم يذكر البداية، وهذه الأمثلة الثلاثة من شرح المصنف ٣: ١٩٤.

ووهم ابن عصفور، فنسب هذا المذهب لأبي مُحرز خلف الأحمر البصري، فقال[1]: «وأجاز خلفٌ الأحمر». ووهَّمه في ذلك إطلاقهم الأحمر، فظنَّ أنه خلفٌ.

ولا يَبعُد ما قاله الأحمر من جواز الفصل بين رُبَّ ومجرورها النكرة بالقسم؛ لأنه قد فُصل به بين الباء ومجرورها في النثر مع أنَّ الباء على حرف واحد، ورُبَّ ثلاثية الوضع. وأيضًا فقد فُصل بينهما بالجارّ والمجرور غير القسم، فَلأَن يُفصَل بالقَسَم أَقربُ، ولكن الاحتياط ألاَّ يُقْدَم على ذلك إلا بسماع من العرب.

* * *

(١) شرح الجمل له ١: ٥٠٦.

ص: بابُ القَسَم

وهو صريح وغير صريح. وكلاهما جملة فعلية أو اسمية. فالفعليةُ غيرُ الصريحة في الخبر كعلمتُ وواثقتُ مضمنة معناه، وفي الطلب كنَشَدتُ وعَمَّرتُك، وأُبدل من اللفظ بهذه: عَمْرَك اللّهَ بفتح الهاء وضمّها، وقعْدَكَ اللّهَ، وقَعيدَك اللّهَ، كما أُبدل في الصريحة من فعلها المصدرُ أو ما بمعناه.

ش: القَسَم استُعمل منه فعلٌ غير جارٍ عليه، وهو أَقْسَمَ، كأَشبَهَ وأَنْثَى من الشَّبَه والثَّناء. ويرادفه الحَلِفُ، واستُعمل منه فعلٌ جارٍ، تقول: حَلَفَ. والإيلاءُ: واستُعمل منه فعلٌ جارٍ، قالوا: آلَى. والأَلِيَّة: وليس له فعلٌ جارٍ، إنما الفعل آلَى. واليمينُ: و لم يُستعمل منه فعلٌ لا جارٍ ولا غيره؛ لأنه ليس بمصدر في الأصل فيشتق منه، وإنما هو اسم للجارحة، ثم سُمِّي القَسَم يمينًا؛ لأنهم كانوا إذا تحالَفوا أكَّدوا بأيمانهم بضرب كل واحد منهم بيمينه على يمين صاحبه تأكيدًا للعَقد؛ حتى سُمي الحَلِف يمينًا.

وينحصر الكلام في هذا الباب في القَسَم، وفي الْمُقْسَم به، وفي حروفه، وفي المقسَم عليه، وفيما يُتلقَّى به القَسَم.

فأمَّا القَسَم فهو جملةٌ تؤكَّد بها أُخرى خبريّةٌ غيرُ تَعَجُّبيَّة. /فقولنا «جملة» [٥: ١٢٤/ب]
يعني في اللفظ، نحو: أَقسَمتُ باللهِ، أو في التقدير، نحو: باللهِ، التقدير: أقسمتُ باللهِ. وتشمل الجملةَ الإنشائية، نحو: أَقسَمتُ، والخبريةَ، نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وأَشهَدُ لَعَمرٌو خارجٌ، فالنحويون يقولون في هذا إنه جملة قَسَمية، وهي جملة خبرية تفيد الإخبار بالعلم وأنك شاهد وعالم، لكنَّها لَمَّا جاءت توكيدًا وتثبيتًا لمعنى الجملة التي بعدها سُمِّيت قَسَمًا.

وقولنا «تؤكَّد بها أخرى» احتراز من قولك: زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ[1]، فإنه يصدق عليها أنها جملة، لكنها ليست أخرى، بل هي هي. وقولنا «خبريةٌ» احتراز من غير الخبرية؛ لأنها لا تقع مُقْسَمًا عليها. وقولنا «غيرُ تعجبية» احتراز من التعجبية، فإنها خبرية تحتمل الصدق والكذب عند بعضهم، وأمَّا من لا يجعلها خبرية فلا يحتاج إلى ذكرها.

والمقسَم به كلُّ اسم معظَّم إن كان المقسِم يريد تحقيقَ ما أَقسَم عليه وتثبيتَه، فإذا كان مقصوده الحِنْث أَقسَم بغير معظَّم، نحو قوله[2]:

وحياةِ هَجرِكِ غيرَ معتمِدٍ ... إلا ابتغاءَ الحِنْثِ في الحَلِفِ

ما أنتِ أحسنُ مَن رأيتُ، ولا ... كَلَفي بحبِّك مُنتَهًى كَلَفي

أقسمَ بحياة هجرها، وهو غير معظَّم عنده، رغبة في أن يَحنَث فيموت هجرها. قال ابن عصفور[3]: «إلا أنَّ القَسَم على هذا الطريق يقلّ».

وأمَّا حروفه، والمقسَم عليه، وما يُتلقى به - فيأتي مفصَّلاً في شرح كلام المصنف إن شاء الله.

وقسم المصنفُ القَسَم إلى صريح وغير صريح، قال[4]: «والقسم الصريح ما يُعلم بمجرد لفظه كونُ الناطق به مُقسِمًا، كأَحلِف بالله، وأنا حالفٌ بالله، ولَعَمرُ الله، وايْمُنُ الله. وغير ذلك الصريح ما ليس كذلك، نحو: عَلِمَ اللهُ، وعاهدتُ، وواثَقتُ، وعليَّ عهدُ الله، وفي ذِمَّتي ميثاقٌ، فليس بمجرد النطق بشيء من هذا الكلام يُعلم كونُه قسمًا بل بقرينة، كذكر جوابٍ بعده، نحو: عليَّ عهدُ اللهِ

---

(١) زيد قائم: سقط من ك.

(٢) هو أحمد بن أبي فَنَن كما في السمط ص ٢٤٥. والبيتان بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٣.

(٣) شرح الجمل ١: ٥٢٣.

(٤) ٣: ١٩٥ - ١٩٦.

لأَنْصُرَنَّ دينَه، وفي ذِمَّتي ميثاقٌ لا أُعينُ ظالمًا، وكقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[1]، وكقولِ الشاعر[2]:

إني عَلِمتُ على ما كانَ مِن خُلُقٍ ... لقد أَرادَ هَواني اليومَ داودُ

وكقولِ الآخر[3]:

أَرى مُحْرِزًا عاهَدتُهُ لَيُوافِقَنْ ... فكانَ كَمَنْ أَغْرَيتُهُ بِخِلافِ

وقولِ الآخر[4]:

واثَقتُ مَيَّةَ لا تَنْفَكُّ مُلْغِيَةً ... قولَ الوُشاةِ ، فما أَلْغَتْ لهم قِيلا

ومنه ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾[5]، و﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾[6].

ويدلُّ على أنه قسمٌ كسرُ إنَّ بعده، وتسميتُه يمينًا في قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً﴾[7]. ومنه قراءة ابن عباس: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ إِنَّهُۥ﴾[8]. وقال الفراء في ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ/لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾[9]: «صار قوله ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ يمينًا، كما [٥: ١٢٥/أ]

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٠٢.

(٢) هو ضُرَيب بن أسد القيسي كما في شرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٧. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩٥.

(٣) شرح المصنف ٣: ١٩٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٨ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٤٠ - ٢٤١ [٦٤٣]. غري بالشيء: أولع به.

(٤) شرح المصنف ٣: ١٩٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٨.

(٥) آل عمران: الآية ١٨٧.

(٦) سورة المنافقون: الآية ١.

(٧) سورة المجادلة الآية ١٦.

(٨) سورة آل عمران: الآية ١٨. معاني القرآن للفراء ١: ١٩٩ - ٢٠٠ وتفسير الطبري ٦: ٢٦٨ [تحقيق محمود شاكر].

(٩) سورة هود: الآية ١١٩.

تقول: حَلِفي لأَضرِبَنَّك، وبدا لي لأَضرِبَنَّك، وكلُّ ما هو بتأويل: بَلَغَني، وقيلَ لي، وانتَهى إليَّ - فاللام تصلح فيه)[1]» انتهى.

وقال س[2]: «يَعْلَمُ اللهُ». قال الأستاذ أبو علي: «ليس في هذا قسم لا ملفوظ به ولا مقدر، لكنه لَمَّا أَشبَهَ القَسَم مِن جهة أنه تأكيد للخبر الذي بعده أُجيب بجوابه».

قال ابن خروف: «دخول معنى القَسَم في علِم ويَعلم لا يكون إلا مع اسم الله تعالى، ولا يؤخذ ذلك إلا بالسماع».

وما ضُمِّنَ معنى القسم من نحو علِمتُ وأَشهَدُ فقيل: الجملة في موضع المعمول لعَلِمتُ وأَشهَد. وقيل: ليست معمولة؛ لأنَّ القسم لا يعمل في جوابه، وهذا مضمَّن معناه، فلا يعمل، فإن كانت معلَّقة ولم تُضَمَّن معنى القسم فهي في موضع معمول ولا بُدَّ.

وقوله **وفي الطلب كنَشَدتُ** قال المصنف في الشرح[3]: «ومِن القَسَم غير الصريح نَشَدتُك وعَمَّرتُك، فللناطق بهما أن يقصد القَسَم وألاَّ يقصِده، فليس مجرد النطق بهما يدلُّ على كونه قَسَمًا، لكن يُعلَم كونه قسمًا بإيلائه (الله)، نحو: نَشَدتُك اللهَ، وعَمَّرتُكَ اللهَ، ولا يُستعملان إلا في قَسَم فيه طلب، نحو: نَشَدتُكَ اللهَ إلا أَعَنتَني، وعَمَّرتُك اللهَ لا تُطِعْ هَواك.

ويُستَعمَل أيضًا في الطلب عَزَمتُ وأَقسَمتُ، ولذلك قلتُ (كنَشَدتُ) تنبيهًا على أنَّ لِنَشَدتُ من الأفعال أخواتٍ سوى عَمَّرتُ» انتهى. وتسمية هذا قَسَمًا لم أَرَه إلا لهذا المصنف.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٣١، وآخره فيه: «فإنَّ اللام وأن تصلحان فيه».

(٢) الكتاب ٣: ٥٠٤.

(٣) ٣: ١٩٦ - ١٩٨، وفيه حذف كبير بين الفقرتين.

وأمَّا أصحابنا فالجملة المقسَم عليها لا تكون إلا خبرية عندهم[1] كما قرَّرنا، فإن كانت غير خبرية لم تقع جوابًا للقسم، لا يجوز أن تقول: باللهِ هل قام زيدٌ، فأمَّا قولُ الشاعر[2]:

باللهِ رَبِّــكَ إنْ دَخَلــتَ فقُــل لــهُ هذا ابــنُ هَرْمَــةَ واقِفًــا بالبــابِ

وقولُ الآخر[3]:

بدِينِكَ هل ضَــمَمْتَ إليــكَ لَيلَــى وهل قَبَّلْــتَ قَبــلَ الــصُّبْحِ فاهــا

فليسا بقَسَمين؛ لأنَّ ما بعد المجرور ليس جملة خبرية، والمراد استعطاف المخاطب، وتقديره: أسألك بدينك، وأسألك بالله، أضمروا الفعل لدلالة المعنى عليه.

وقد يحذفون الباء وينصبون ضرورة، قال[4]:

أقولُ لِبَوَّابٍ علــى بــابِ دارِهــا أَميرَكَ ، بَلِّغْهــا الــسَّلامَ ، وأَبْــشِرِ

وفي بعض شروح الكتاب وقد ذكر عَمَّرتُك وعَمْرَك وقَعْدَك وقِعْدَك وقَعيدَك ما نصّه: «وزعم بعض النحويين أنَّ هذه أقسام». فالمصنف وافقَ مَن قال بذلك.

ويدلُّ على أنَّ هذا ليس بقَسَم كونُه لم يجئ في كلام العرب وقوعُ الحرف الخاصِّ بالقسم، نحو التاء، لم يقولوا: تاللهِ هل قام زيد، وأنَّ الفعل المختصَّ بالقسم

---

(١) الجزولية ص ١٣٦ والتوطئة ص ٢٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٠ والمقرب ١: ٢٠٤.

(٢) البيت لابن هرمة في المفصل ص ٣٦١، وهو بيت مفرد في شعره ص ٧٠، وبلا نسبة في المسائل الشيرازيات ص ٨٣، وفيه تخريجه.

(٣) هو مجنون ليلى. الديوان ص ٢٢٢ والمسائل الشيرازيات ص ٨٥ والحماسة البصرية ٣: ١١٤٣ [١٠٢٥] والخزانة ١٠: ٤٧ - ٥٦ [٨١٠].

(٤) البيت في الغرة لابن الدهان ٢: ١٨٤/ب [باب القسم]. وهو في الخزانة ١٠: ٤٨ ضمن نص لابن عصفور من شرح الإيضاح له، وفي شرح أبيات المغني ٧: ٢٢٤ ضمن نص أبي حيان في الارتشاف. أميرك: أسألك بأميرك.

[٥: ١٢٥/ب] لم تُعلَّق به الباء، فلا يقال: أُقسم /بالله هل قام زيد، وأنَّ القسم لا يخلو من حِنْث أو بِرّ، ولا يُتَصَوَّر ذلك إلا فيما يصحُّ اتِّصافه بالصدق والكذب.

فأمَّا قولُه[١]:

أَجُهَّالاً تَقولُ بَني لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أَبيكَ أَم مُتَجاهِلينا

وقولُ الآخر[٢]:

أيا خيرَ حَيٍّ في البَرِيَّة كُلِّها ... أَبِاللهِ هل لي في يَميني مِن عَقْلِ

فـ«لَعَمرُ أبيك» من ألفاظ القَسَم الخاصَّة به، وقد جاءت في جملة الاستفهام، و«بِاللهِ» أُتي بعده بجملة استفهامية.

والجواب أنَّ جواب «لَعَمرُ أبيكَ» محذوف، تقديره: لَتُخبِرَنِّي، وحُذف لدلالة الاستفهام عليه؛ لأنَّ المستفهِم إنما يَستفهم ليُخبَر. ولم يجعل «أباللهِ» يمينًا، وإنما معناه: أَسألك بالله هل لي في يميني إن حلفتُ أنكَ خيرُ حيٍّ مِن عَقْل؟ فإذا تقرر هذا فقولهم: نَشَدتُك اللهَ[٣]، وعَمَّرتُك اللهَ، وقِعْدَك اللهَ - ليس بقَسَم؛ لأنَّ ما يجيء بعدها ليس بجملة يُتَلَقَّى القسم بها؛ إذ جوابها يكون أحد ستة أشياء: استفهام، وأمر، ونهي، وأنْ، وإلاَّ، ولَمَّا[٤] بمعنى إلاَّ، والأصل في ذلك نَشَدتُك بالله، أي: سألتُك به، وطَلَبتُ منك به، لأنه يقال: نَشَدَ الرجلُ الضالَّةَ: طَلَبَها. وكان جوابُها تلك لأنَّ الأمر والنهي والاستفهام كلها بمعنى الاستدعاء. وكذلك أنْ؛ لأنها في صلة الطلب، كقولك: نَشَدتُك اللهَ أن تقوم، وكذلك: نَشَدتُك اللهَ قُمْ، ونَشَدتُك اللهَ لا تَقُمْ، ومن كلامهم: أَنْشُدُك إلا فَعَلتَ، وقال[٥]:

---

(١) تقدم البيت في ٦: ١٣٨.

(٢) الشيرازيات ص ٨٤ وابن يعيش ٩: ١٠٢ وشرح الجمل ١: ٥٢٢، وآخره فيه: من عقد.

(٣) الذي في المخطوطات: بالله.

(٤) قال ابن خروف: «ولَمَا مخففة». شرح الجمل له ١: ٥٢٠.

(٥) تقدم البيت في ٧: ١٦٣، ٨: ٣٠٥.

عَمَّرتُكِ اللهَ إلا ما ذَكَرْتِ لنا هلْ كُنْتِ جارتَنا أيامَ ذي سَلَمِ

وقال آخر[1]:

عَمَّرْتُكِ اللهَ الجليلَ ، فإنَّني أَلوي عليكِ لَوَ انَّ لُبَّكِ يَهتَدي

وقد يُحذف هذا الفعل، نحو قوله[2]:

قالتْ له : باللهِ يا ذا البُردَيْنْ لَمَّا غنِثتَ نَفسًا أوِ اثْنَيْنْ

وإذا كان في الجواب «إلا» فالفعل قبلها بصورة الموجب، وهو منفيّ في المعنى. وقد تقدَّم كلامنا على «نَشَدتُك إلا فعلتَ» في باب الاستثناء[3].

قال المصنف في الشرح[4]: «ومعنى نَشَدتُك اللهَ: سألتُك مُذَكِّرًا اللهَ، ومعنى عَمَّرتُك اللهَ: سألتُ اللهَ تَعميرَك، ثم ضُمِّنا معنى القسم الطلبي» انتهى.

فإن عنى المصنف أنه تفسير معنًى لا إعراب فيمكن، وإن عنى تفسير إعراب فليس كذلك، بل نَشَدتُك اللهَ انتصابُ الجلالة فيه على إسقاط الخافض، لَمَّا سقط وصل إليه الفعل، فنصبَه، فليس منصوبًا بمُذَكِّر. وأمَّا عَمَّرتُك اللهَ فلفظ الجلالة منصوب بإسقاط الخافض، ووصل الفعل إليه، /فنصبَه، والتقدير: عَمَّرتُك باللهِ، أي: ذَكَّرتُك بالله تذكيرًا يَعْمُر القلبَ، ولا يخلو منه. [٥: ١٢٦/أ]

وقوله **وأُبدِل من اللفظ بهذه عَمْرَكَ اللهَ بفتح الهاء وضمّها** الإشارة بهذه إلى قولك عَمَّرتُك، وعَمْرَك مصدر على حذف الزوائد، والتقدير: تَعميرَك اللهَ، أي:

---

(١) هو عمرو بن أحمر. شعره ص ٥٤ والكتاب ١: ٣٢٣ والمسائل الشيرازيات ص ٥٤، وفيه تخريجه. ألوي عليك: أعطف عليك: لو أنَّ لبك يهتدي: لو أنَّ قلبك يقبل النصيحة.

(٢) تقدم الشاهد في ١: ١٠٣، ٨: ٣٧٨.

(٣) تقدم ذلك في ٨: ٣٠٤ - ٣٠٦.

(٤) ٣: ١٩٧.

تَذكيرَك باللهِ، قال الشاعر[1]:

أيُّهـــا الْمُـــنْكِحُ الثُّرَيّـــا سُـــهَيْلاً عَمْـــرَكَ اللهَ ، كيـــفَ يَلتَقيـــانِ

وقال آخر[2]:

عَمْرَكِ اللهَ - يـــا سُـــعادُ - عِـــدِيني بعضَ مـــا أَبتَغـــي ، ولا تؤْيِـــسيني

وقال آخر[3]:

يا عَمْـــرَكِ اللهَ إلا قُلـــتِ صـــادقةً أَصادِقًا وَصَـــفَ المجنـــونُ أَم كَـــذَبا

وقال آخر[4]:

عَمْـــرَكِ اللهَ ســـاعةً حَـــدِّثينا ودَعينـــا مِـــن ذِكـــرِ مـــا يؤذينـــا

وقال آخر[5]:

عَمْـــرَكَ اللهَ ، أمـــا تَعرفُنِـــي أنـــا حَـــرَّاثُ المنايـــا في الفَـــزَعْ

وحكى بعض الثقات[6] عن أعرابي: عَمْرَكَ اللهُ، برفع الله[7]. قال أبو علي: «والمراد عَمْرَكَ اللهُ تعميرًا، فأضيف المصدر إلى المفعول، ورفع به الفاعل».

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه [القسم المنسوب إليه] ص ٥٠٣ والكامل ص ٧٨٠ والمسائل الشيرازيات ص ٥٦، وفيه تخريجه. والذي في المخطوطات: «أيها الناكح»، وصححت في غ.

(٢) شرح المصنف ٣: ١٩٧.

(٣) هو مجنون ليلى. الديوان ص ٦٧. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩٧.

(٤) شرح القصائد السبع ص ٢٠١ والزاهر ١: ٥٠٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٩٨ والمحتسب ١: ١٠٠ واللسان (عمر).

(٥) البيت بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ص ١٠٨ والسيرافي ٥: ٩٩. وهو في البصائر والذخائر ٨: ١٤٥ [تحقيق وداد القاضي] من قطعة لبشار. وأنشده أبو علي في الشيرازيات ص ٥٧، ٨٧، وآخره فيهما: «في الفتنْ».

(٦) هذه الفقرة والتي تليها في شرح المصنف ٣: ١٩٧.

(٧) أجاز رفعه الأخفش، على تقدير: أسألك بما ذكّرك اللهُ تعالى به. السيرافي ٥: ٩٨.

وقال الأخفش في «الأوسط»: «أصله: [أسألك][1] بِتَعميرِكَ اللهَ، وحُذف زوائد المصدر والفعل والباء، فانتصب ما كان مجرورًا بها».

ويدلُّ على ما قاله الأخفش إدخالُ باء الجرّ عليه، قال عمر بن أبي ربيعة[2]:

بِعَمْرِكَ هل رأيتَ لها سَمِيًّا ... فشاقَكَ ، أم لَقِيتَ لها خَدينا

وفي (اللباب)[3]: إذا قلت عَمْرَكَ اللهَ بنصب اسم الله ففي إعرابه وجهان:

أحدهما: أنَّ التقدير: أسألُك تَعميرَك اللهَ، أي: باعتقادك بقاءَ الله، فتَعميرَك مفعول ثانٍ، واللهَ منصوب بالمصدر.

والثاني: أن يكونا مفعولين، أي: أسألُ اللهَ تَعميرَك» انتهى.

وحكى ابن الأعرابي[4]: عَمرُكَ اللهَ، برفع راء عَمْرُك اللهَ، وعلى النصب رواه أهل العربية.

وفي «البسيط»: «وأمّا ما لم يتصرف فنحو: عَمْرَك اللهَ، وقَعْدَك اللهَ ورَيحانَه، وحَنانَيك، وهو على الدعاء، أي: عَمَّرَكَ اللهُ، فقيل: هو مصدر محذوف الزوائد، كأنه بدل من قولك: تَعميرَك الله، وفعلُه عَمَّرَ، وهو العامل فيه. ومعنى عَمْرَكَ اللهَ: سألتُ اللهَ أن يُعَمِّرَكَ تَعميرًا مِثلَ تَعميرِك إيَّاه نفسَك، أي: مثلَ سؤالِك اللهَ تعميرَ نفسك، فحُذف العامل ومعموله - وهو التعمير - وصفته، وأقيم التعمير محذوف الزوائد بمنْزلة ذلك، ثم حذفتَ نفسَك، /وأبدلتَ من إيَّاه الظاهر، وهو اسم الله تعالى، فقلت: عَمرَكَ اللهَ، فالكاف للفاعل. وهو تقدير أبي علي[5]. وربما حُذف [٥: ١٢٦/ب]

---

(١) أسألك من شرح المصنف، والخزانة ١٠: ٥١.

(٢) الديوان ص ٤٠٣، وصدره فيه: «بربِّك هل أتاك لها رسول». شاقك: أعجبك. والخدين: الصاحب.

(٣) اللباب للعكبري ١: ٣٧٨.

(٤) حاشية الكامل ٣: ١٤٤٥ ضمن نص للمهلبيّ.

(٥) المسائل الشيرازيات ص ٥٥.

المفعول الثاني؛ لأنه بمنْزلة أعطيت، وجاز بناء المصدر على حذف الزوائد كما أنشد أبو علي[1]:

فـإنْ يَبْـرأْ فلـم أَنْفِـثْ عليـهِ وإنْ يَهلِكْ فـذلكَ كـان قَـدْري

أي: تقديري. ومنه على رأي: قَيدُ الأَوابِد، أي: تَقييد الأوابد» انتهى.

ولا يقال هو قسم بمنْزلة قولك: عَمرُ اللهِ لأفعلنَّ، كما ذهب إليه بعضهم؛ لأنَّ هذا مصدر عَمِرَ الرجلُ يَعْمَرُ: إذا امتدَّ بقاؤه. ولم يستعملوا في القسَم إلا المفتوح، والأول من التعمير، ولا قَسَم فيه. ويدلُّ على ذلك أنه لا جواب له لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا، وإنما أنت داعٍ له، كقولك:

..... عَمْـرَكَ اللهَ كيـفَ يَلْتَقِيـانِ

و:

عَمَّرْتُكِ اللهَ الجَليلَ ....

ويجوز: لَعَمْرُ اللهِ، وعَمْرَ اللهِ لقد كان كذا[2]، ولا يجوز: لَعَمرُكَ اللهَ.

وقد أجاز أبو العباس[3] وأبو سعيد أن ينتصب هذا أيضًا على تقدير القسم، كأنه قال: أُقسم عليك بِعَمرِكَ اللهَ، أي: بتَعميرك اللهَ، أي: بإقرارك له بالدوام والبقاء، ويكون محذوف الجواب، فتكون الكاف في موضع رفع.

قيل: ويحتمل أن يكون نصبًا على معنى: أسألك تعميرَ اللهِ إياك، فحذف الفاعل، وأضاف إلى المفعول، وانتصب لفظ الجلالة بإضمار فعل آخر. والظاهر من كلام س[4] أنه مصدر موضوع موضع الفعل على أنه مفعول به، كما قال المبرد.

---

(١) البيت ليزيد بن سنان المري. المفضليات ص ٧١ [١٣]، وقد أنشده أبو علي في الشيرازيات ص ٨١، وفيه تخريجه. وصدره في المخطوطات: «فإن شرًّا فلم ألبث عليه».

(٢) انظر هذه الأوجه في شرح القصائد السبع ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٣) المقتضب ٢: ٣٢٦ - ٣٢٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٩ - ١١٠.

(٤) الكتاب ١: ٣٢٢.

وقال بعض أصحابنا: عَمْرَك الله بمعنى تَعميرَك، وفَعْلٌ يأتي بمعنى التَّفْعيل، قال[1]:

فـــإن ينجـــو فلـــم أَنفِـــثْ عليـــه وإنْ يَهْلِكْ فـــذلكَ كـــان قَـــدْري

أي: تقديري. ومعناه: سألتُك بعَمْرِك كما تسألُ الله بِعَمره، فهو مصدر تشبيهيّ على حدّ: ضربتُك ضربَ زيدٍ، فالمصدر مضاف إلى الفاعل، والجلالة مفعول، وكأنه قال: سؤالك الله بعَمره، أي: ببقائه، فعَمَّرتُك متعدٍّ إلى واحد، فيكون عَمْرَك الله كذلك.

فإذا قلت عَمَّرتُك الله فالكاف مفعولة، والجلالة منصوب بمصدر، كأنه قال: عَمْرَكَ الله، ويكون من حذف الموصول وإبقاء الصلة، ولا يجوز إلا في الشعر، هكذا يتنَزَّل إعرابه، وهذا هو المعنى. وقد يكون «عَمَّرتُكَ الله» متعديًا إلى اثنين، كأنه قال: سألتُ الله تَعميرَك مِثلَ ما تسألُ الله تَعميرَك، فيكون «عَمْرَكَ الله» على هذا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون الكاف مضافًا إليها على أنها فاعلة، وكأنك قلت: سؤالك الله عَمرَك، ويحذف المفعول الثاني.

والثاني: أن تكون الكاف مفعولة، وكأنَّ المعنى: سؤالك الله نفسَك، أي: حِفظَ نفسك، ثم قدّمت نفسك، فاتَّصل، وكأنك قلت: تَعميرَك أنتَ الله.

وأمَّا «قعْدَكَ الله» فمتعدٍّ إلى اثنين، والمعنى: سألتُ الله تَقعيدَك، أي حِفظَك، كما تَسألُ الله أنتَ حِفظَك، وفُسِّرَ /القَعيد بالحفيظ؛ لأنَّ اللغة نطقت بذلك، قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[2]، القَعيد: الحافظ. وهذا مذهب أبي علي الفارسي[3]. [٥: ١٢٧/أ]

---

(١) تقدم في الصفحة السابقة. وقوله «ينجو» كذا في المخطوطات! ويكون كقوله: «ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّق».

(٢) سورة ق: الآية ١٧ - ١٨.

(٣) الشيرازيات ص ٥٦.

وقوله **وقِعْدَكَ اللهَ وقَعيدَك** قال المصنف في الشرح[1]: «قيل: هما مصدران بمعنى المراقبة، كالحِسّ والحَسيس. وانتصابهما بتقدير أُقسم، أي: أُقسم بمراقبتك اللهَ. وقيل: قِعْدٌ وقَعيد بمعنى الرقيب الحفيظ، من قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾، أي: رقيب حفيظ. ونظيرهما خِلّ وخَليل، وندّ ونَديد. وإذا كانا بمعنى الرَّقيب والحفيظ فالمعنيُّ بهما اللهُ تعالى، ونصبُهما بتقدير أُقسم معدًّى بالباء، ثم حُذف الفعل والباء، فانتصبا، وأُبدل منهما الله» انتهى.

وقال أبو الحسن بن سِيده[2]: «المعنى: أسألك بِقِعْدِك اللهَ، وتَقعيدِك اللهَ، ومعناه: بوَصفِك اللهَ بالثبات والدوام، وهو مأخوذ من القواعد التي هي الأصول لِمَا يلبث ويبقى، و لم يُصَرَّف منه فيقال: قَعَّدتُك اللهَ، كما قالوا: عَمَّرتُك اللهَ؛ لأنَّ العَمْر في كلام العرب معروف، وهي كثيرة الاستعمال له في اليمين، فلذلك تصرَّف، وكثُر مواضعه» انتهى. وكلام ابن سِيْده يدلُّ على أنهما مصدران.

وفي «البسيط»: ويدلُّ على القَسَم فيها قولهم: قِعْدَكَ اللهَ لأَفْعَلَنَّ. ويحتمل أن يكون بمعنى عَمْرَك الله في الدعاء، أي: أَثْبَتَك اللهُ، وإن لم يُتَكَلَّم له بفعل من لفظه بمنْزلة بَهْرًا المقدَّر له.

وهو عند س[3] بمنْزلة: عَمْرَكَ اللهَ، وكأنه وُضع مَوضِع فعل، كأنه قيل: قَعَّدتُكَ اللهَ، أي: سألتُك بِبَقاءِ اللهِ وثَباته.

وعن الأزهري[4]: قالت قُرَيْبة الأعرابية[5]:

---

(١) ٣: ١٩٧.

(٢) المخصص ١٧: ١٦٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٤) تهذيب اللغة ١: ٢٠٠، واللسان (قعد) ولفظه: «وأنشد غيره عن قُرَيبة الأعرابية ... ».

(٥) كذا أيضًا في الارتشاف ٤: ١٧٩٧. ويأتي قريبًا منسوبًا لقيس العامري، وكذا في شرح المصنف ٣: ١٩٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٧٣، وروي أوله: «قعيدك ربَّ الناس». وآخره: «المعصِّب». وليس في ديوان قيس. المعصِّب: السيد، والرجل الفقير.

قَعيدَكِ ، عَمْرَ اللهِ ، يا بِنتَ مالِكٍ ألم تَعلمينا نِعْمَ مَأْوَى الْمُحَصَّبِ

قال الأزهري[1]: «ولم أسمع بيتًا جُمع فيه بين العَمْر والقَعيد إلا هذا».

وروى أبو عبيد[2] عن الكسائي: يقال: قِعْدَكَ اللهَ، مثل: نَشَدتُكَ اللهَ. وقال أيضًا: قِعْدَكَ اللهَ، أي: اللهُ معك. ومثله قَعيدٌ، وقيل: القَعيد: الْمُقاعِد، كأنه قال: أنتَ مُقاعِدٌ للهِ، أي: هو معك. وقال أبو عبيد: يقال: قَعيدَكَ لَتَفْعَلَنَّ كذا. وقال أبو الهيثم: قَعيدَك وقَعْدَكَ بفتح القاف، ولا أعرف كسرها. وأنشد[3]:

بِقَعْدِكِ ألاّ تُسْمِعِيني مَلامَةً .....

البيت. وأنشده الأصمعي: قَعيدَكِ.

ويقال: قَعَّدتُ الرجلَ وأَقعَدتُه: خَدَمته، وقال الفرزدق[4]:

قَعيدَكما اللهَ الذي أنتما لَه ألم تَسْمَعا بالبَيْضَتَينِ الْمُنادِيا

وقال قيس العامري[5]:

قَعيدَكِ ربَّ الناسِ ، يا أُمَّ مالِكٍ ألم تَعْلَمينا نِعْمَ مَأْوَى الْمُحَصَّبِ

/وقال آخر[6]: [٥: ١٢٧/ب]

قِعْدَكِ اللهَ ، هل عَلِمْتِ بأنّي في هَواكِ اسْتَطَبْتُ كُلَّ مُعَنًّى

---

(١) تهذيب اللغة ١: ٢٠٠.

(٢) فيما عدا ق: «أبو عبيدة». ومن أول هذه الفقرة إلى آخر بيت الفرزدق من تهذيب اللغة ١: ٢٠٠ - ٢٠١ باختصار.

(٣) يأتي بعد قليل كاملاً، وهو لمتمم بن نويرة. المفضليات ص ٢٦٩ [٦٧] والكامل ص ١١٨، ١٤٤٠ والشيرازيات ص ٥٧، ٨٧، ٨٩. نكأت القرحة: قشرتها.

(٤) الديوان ٢: ٨٩٥ وشرح المصنف ٣: ١٩٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٧٤. في معجم البلدان (البَيضَتان): البيضتان: موضع بين الشام ومكة على الطريق، وموضع فوق زبالة. والبيضتان - بكسر الباء -: ما حول البحرين من البرِّيَّة، وأنشد بيت الفرزدق.

(٥) تقدم قبل قليل. وآخره في ط: المعصب.

(٦) شرح المصنف ٣: ١٩٧ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٧٣.

وقال آخر[1]:

فقعْـــدَكِ ألاّ تُـــسْمِعِيني مَلامـــةً ولا تَنْكَئي قَـــرْحَ الفُـــؤادِ فَيِيْجَعَـــا

وقوله **كما أُبدل في الصريحة من فعلها المصدرُ أو ما بمعناه** فالمصدر نحو قَسَمٍ وأَلِيَّة، والذي بمعناه يَمين وقَضاء ويَقين وحَقّ وغير ذلك، قال الشاعر[2]:

قَسَمًا لأَصْطَبِرَنْ على مـــا سُـــمْتِني ما لم تَـــسُومي هِجـــرةً وصُـــدُودا

وقال[2]:

أَلِيَّـــةً ليَجـــيقَنْ بالْمُـــسيءِ إذا ما حُوسِبَ الناسُ طُرًّا سوءُ ما عَمِلا

وقال[3]:

يَمينًا لَـــنِعْمَ الـــسَّيِّدانِ ، وُجِـــدتُما على كُلِّ حالٍ مِنْ سَـــحيلٍ ومُبْـــرَمِ

وحكى ثعلب[4] أنَّ العرب تنصب قَضاءَ اللهِ، وتجعله قَسَمًا، فتقول على هذا: قضاءَ اللهِ لأقومَنَّ، وقال[5]:

ويَقينًـــا لأشـــرَبَنَّ بمـــاءٍ وَرَدُوه فَعـــاجِلاً وتَئِيَّـــهْ

وقال تعالى: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾[6]. فهذه كلها نابت مناب أُقْسِمُ وأَحْلِفُ.

ص: ويُضمَر الفعلُ في الطلب كثيرًا استغناءً بالمُقْسَم به مجرورًا بالباء، ويَختصُّ الطلب بها، وإن جُرَّ في غيره بغيرها حُذف الفعل وجوبًا، وإن حُذفا معًا نُصِبَ المُقسَم به، وإن كان «الله» جاز جرّه بتعويض «آ» ثابت الألف، أو «ها» محذوفَ الألف أو ثابتها، مع وصل ألف «الله» وقطعِها، وقد يُستغنى في التعويض

---

(١) أوله في غ: بقعدك. وقد تقدم الصدر قبل قليل.

(٢) شرح المصنف ٣: ١٩٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٤.

(٣) تقدم البيت في ١٠: ١٣٠، ١٣٨.

(٤) مجالس ثعلب ص ٣٢٣ وشرح المصنف ٣: ١٩٨.

(٥) شرح المصنف ٣: ١٩٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٥. التئيّة: التلبّث والتمكّث.

(٦) سورة ص: ٨٤ - ٨٥.

بقطعها، ويجوز جرُّ «الله» دون عِوَض، ولا يُشارَك في ذلك، خلافًا للكوفيين، وليس الجرُّ في التعويض بالعِوَض، خلافًا للأخفش ومَن وافقه.

ش: مثال إضمار الفعل: بالله لا تخالفْ، بالله وافقْ، التقدير: نَشَدتُك بالله.

وقوله **ويختصُّ الطلب بها** يعني بالباء، فلا يُستعمل فيه الواو والتاء واللام من حروف القسم.

وقوله **وإنْ جُرَّ في غيره بغيرها** أي: في غير الطلب بغير الباء من الحروف - وهي الواو والتاء واللام - **حُذف الفعل وجوبًا** قال تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[1]، ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2]، مِن ربي إنَّكَ لأَشرٌّ، لِلَّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ، وأنشد س لعبد مَناةَ الهُذَلِيّ[3]:

لِلَّهِ يَبقَى على الأَيَّامِ ذو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ، بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه يُضْمَر الفعل وجوبًا إذا جُرَّ المقْسَم به بغير الباء في بعضه خلاف: ذهب ابن كيسان[4] إلى أنه يجوز إظهار الفعل مع الواو، فأجاز: حَلَفتُ /والله لأَقُومَنَّ، وأَقسَمتُ والله لأَخْرُجَنَّ. وهذا لا يحفظه البصريون، فإن جاء تُؤُوِّل على أن [يكون][5] «حَلَفتُ» كلامًا تامًّا، ثم أتي بعد ذلك بالقَسَم، ولا يُجعل «والله» متعلقًا بـ«حَلَفتُ». [٥: ١٢٨/أ]

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٢٣.

(٢) سورة يوسف: الآية ٩١.

(٣) نُسب البيت في الكتاب ٣: ٤٩٧ لأمية بن أبي عائذ، وهو من قصيدة نسبت لأبي ذؤيب ولمالك بن خالد الخناعي. شرح أشعار الهذليين ص ٢٢٧، ٤٣٩ والشيرازيات ص ٩٦ وشرح الجمل لابن خروف ١: ٥٠٧، وقد تتبعت في إيضاح الشعر ص ٦٦ - ٦٧ ما قيل في نسبة البيت. يبقى: يريد: لا يبقى. الحَيَد: الاعوجاج في قرن الوعل. ويروى: حَيَح، وهو جمع حَيْدة، وهي العقدة في قرن الوعل. والمشمخرّ: الجبل الشامخ العالي. والظَّيَّان: ياسمين البَرّ، وهو نبت يشبه النسرين. والآس: ضرب من الرياحين.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٦.

(٥) يكون: من شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٦.

وقوله **وإنْ حُذفا معًا نُصب المُقْسَم به** أي: وإن حُذف فعلُ القَسَم وحرفُ الجرِّ نُصب المُقْسَم به، وهو أعمُّ من أن يكون المقسَم به لفظ الجلالة أو غيرَه. وظاهر كلام المصنف نصب المُقْسَم به فقط.

وذكر بعض أصحابنا أنه يجوز فيه وجهان: الرفعُ على الابتداء، والخبر محذوف. والنصب بإضمار فعل القسَم، لَمَّا حُذف حرف الجر وصل إليه الفعل، فتقول: يَمينُ اللهِ لأَفعَلَنَّ، وعَهدُ اللهِ لأقومَنَّ، بالرفع، ومِن الرفع قولُه[1]:

إذا مـــا الخُبـــزُ تأدِمُـــهُ بِلَحْـــمٍ فَـــذاكَ ، أمانـــةُ اللهِ ، الثَّرِيـــدُ

وقيل[2]: هذا البيت مصنوع، صنعه النحويون. وتقول: يَمينَ اللهِ لأقومَنَّ، وقال[3]:

فقلتُ : يَمـــينَ اللهِ أَبْـــرَحُ قاعِـــدًا ولو قَطعوا رأسِي لَدَيكِ وأَوْصـــالي

روي برفع يمين ونصبه. وقدَّر بعضهم[4] الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: قَسَمي يمينُ اللهِ.

وزعم ابن عصفور في «شرح الجمل»[5] تابعًا لابن خروف[6] أنه يجوز فيه إذا نُصب أن ينتصب بفعل القسم كما ذكرناه، وأن ينتصب بفعل مضمر يصل بنفسه، تقديره: أُلزم نفسي يمينَ اللهِ.

---

(١) الكتاب ٣: ٦١، ٤٩٨ والسيرافي ١٠: ٦٤ والأصول ١: ٤٣٣ وشرح الجمل : ٥٣٢ وشرح المصنف ٣: ٢٠٠ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٦١. وروي بنصب أمانة.

(٢) الكتاب ٣: ٦١.

(٣) تقدم البيت في ٨: ١٦١.

(٤) منهم أبو علي الفارسي في التعليقة ٤: ١٣، وابن عصفور كما ذكر أبو حيان في ٣: ٢٨٣. ورأيه هذا في المقرب ١: ٢٠٧ وشرح الجمل ١: ٥٣٣.

(٥) ١: ٥٣٢ - ٥٣٣، وخرّج فيه النصب على إضمار فعل تقديره: أُلزم، واختاره، ولم يذكر نصبه بفعل القسم. وكذا فعل في المقرب ١: ٢٠٧.

(٦) شرح الجمل ١: ٥٠٩، ٥١١، وخرجه على إضمار فعل من المعنى، وعلى نزع الخافض.

وإذا نصبتَ لفظ «الله»، فقلت: اللهَ لأَفْعَلَنَّ - فيجوز عند ابن خروف أن يكون الأصل: أُلزم نفسي يمينَ اللهِ لأَفْعَلَنَّ، ثم حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ «أُلزِم» ليس بفعل قَسَم، وتضمين الفعل معنى القَسَم ليس بقياس، وساغ حذف الحرف ووصول فعل القسَم بنفسه لكثرة الاستعمال وطول الكلام بالجواب؛ كما ساغ حذف الفعل نفسه لذلك، ولأنه لَمَّا قَلَّ في كلامهم إضمارُ الفعل المتعدي بحرف الجرِّ وإبقاءُ الحرف في غير هذا الباب حذفوا الحرف؛ وأوصلوا الفعل المضمر بنفسه، ولذلك إذا أظهروا لم يحذفوا الحرف. وشَبَّه س[1] ذلك بحذف الحرف في قولهم: إنَّك ذاهبٌ حقًّا، والأصل: بِحَقٍّ، فحُذف الحرف، ونُصب الاسم بـ(ذاهب). ووجه الشَّبَه أنَّ المحلوف به يؤكَّد به الحديث كما يؤكَّد بـ(حَقّ) في: إنَّك ذاهبٌ حقًّا.

وقال الأستاذ أبو علي: ينبغي أن يُنصب بفعل من المعنى، كما قال الزَّجَّاجيّ[2]: أُلزم نفسي يمينَ الله. ويَضعف أن يقال: ما كان يتعدى إليه بالحرف أُوصِل بنفسه كما قال الفارسي[3]؛ لأنه لا يعمل ظاهرًا إلا بحرف، فكيف يكون مضمرًا أقوى منه مظهرًا. وحجة الفارسي في ذلك أن يقول: قد اتُّسع في هذا الباب كثيرًا، ولكنَّ الأَولى ما قلنا.

وذكر ابن عصفور في بعض تصانيفه أنه إذا حُذف الحرف /ولم يُقَدَّر لزمَ نصبُ المقسَم به بفعل القسم المضمر بعد إسقاط الحرف كما ذكره أبو علي؛ فإذا قلت: اللهَ لأَقُومَنَّ، أو يمينَ اللهِ لأَخْرُجَنَّ، فالتقدير: أَحلِف اللهَ، وأَحلِف يمينَ. [٥: ١٢٨/ب]

---

(١) الكتاب ٣: ٤٩٧.

(٢) الجمل ص ٧٢.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٦٥.

وفي قول المصنف «وإن حُذفا معًا» دلالة على جواز حذف الفعل والحرف. وليس كذلك، بل إنما يجوز حذف الحرف بشرط ألاَّ يدخل الكلامَ معنى التعجب، فإذا قلت متعجبًا: تاللهِ لا يبقى على الأيام أحدٌ، أو لِلَّهِ - لم يجز حذف التاء ولا حذف اللام.

وقوله **وإن كان** «**اللّه**» - أي: وإن كان المقسَم به لفظ «الله» - **جاز جرُّه بتعويض** «آ» **ثابت**[1] **الألف** قال في الشرح[2]: «جاز جرُّه مع تعويض همزة مفتوحة تليها ألف، نحو: آللهِ لأَفْعَلَنَّ». وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، وليس استفهامًا حقيقة.

وقوله **أو** «**ها**» **محذوفَ الألف أو ثابتَها مع وصل الألف وقطعها** فتجيء صور أربع: هَاللهِ، هَا اللهِ، هأَللهِ، هَا أللهِ: وأصحابنا يعبرون عن هذا بـ«ها» للتنبيه.

وقوله **وقد يُستغنى في التعويض بقطعها** يقول القائل: واللهِ لأَخْرُجَنَّ، فتقول: أفَأَللهِ لَتَخْرُجَنَّ؟ وإن شئت: فَأَللهِ، بغير همزة استفهام، فهمزة القطع عوض من الحرف.

ولا تُستعمل هذه الأعواض إلا في اسم الله تعالى، ولا يجوز معها إلا الجرُّ، فلو جئتَ بشيء من هذه الأعواض الثلاثة فيما يُقسَم به من غير لفظ «الله»، وحذفتَ حرف الجر الموضوع للقَسَم - لم يكن إلا النصب، تقول: آلعزيزَ لأَفْعَلَنَّ، ومِن كلامهم: لا هَا اللهِ[3]، وإي ها اللهِ[4]، يريدون: لا واللهِ، وإي واللهِ. ومَنْ مَدَّ، فقال: ها الله، فجمع بين الساكنين لأنَّ الثاني مشدَّد أجراه مجرى دابَّة. ومَنْ حذف

---

(١) الذي في المخطوطات: بتعويض إثبات.

(٢) ٣: ١٩٩.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٢، ٣: ٥٠٣ والبخاري: كتاب فرض الخمس (الباب ١٨) ٤: ٥٨، وكتاب المغازي (الباب ٥٤) ٥: ١٠٠.

(٤) الكتاب ٢: ٣٥٤، ٣: ٤٩٩، ٤: ٤٤٥.

الألف فهو القياس؛ لأنَّ العرب لا تجمع بين ساكنين في الوصل والأول حرف مدّ ولين والثاني مُشَدَّدٌ إلا إذا كانا في كلمة واحدة. ومَنْ قال هَاْ أللهِ فإنه لَمَّا قطع همزة الوصل لم يحذف ألف ها؛ لأنها لم تلتق ساكنًا. ومَنْ قال هَأَللهِ بحذف ألف ها وقطع همزة الوصل فليس بقياس، وقد حكاه الجرمي، لكنه توهم أنَّ همزة الوصل قد ذهبت و لم تقطع، فحذف.

وقوله **ويجوز جَرّ «الله» دون عِوَض** حكى س[1]: اللهِ لأَفْعَلَنَّ، يريد: واللهِ. وحكى الأخفش في معانيه[2] أنَّ مِن العرب مَن يجرُّ اسم الله مقسَمًا به دون جارّ موجود ولا عِوَض. وذكر غيره من الثقات أنه سمع بعض العرب يقول: كَلاَّ اللهِ لأَخرُجَنَّ، يريد: كلاَّ واللهِ[3]. وأنشدوا على جرِّه دون حرف ولا عِوَض قولَ الشاعر[4]:

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ - اللهِ - ناصحٍ ومُؤتَمَنٍ بالغَيبِ غيرِ أَمينِ

وأما رفعه فأجازه بعضهم[5]، تقول: اللهُ لأَقُومَنَّ. ومنعه بعضهم. قيل: لأنه لا خبر له. /وليس بشيء؛ لأنه يصح تقدير خبر له، كأنه قال: اللهُ قَسَمي به. [٥: ١٢٩/أ]

قال صاحب «البسيط»: وإنما امتنع لأنَّ هذا الموضع للفعل، فلا يكون فيه من الاسم إلا ما فيه معنى الفعل، كباب سَقيًا ورَعيًا، ولا تقع فيه الجملة التي مرفوعها ليس بمعنى الفعل ولا صُرِّح فيه بالفعل إلا سماعًا، نحو: ايمُنُ اللهِ. وقد أجازه الكوفيون في غيره.

---

(١) الكتاب ٣: ٤٩٨، ٤٩٩.

(٢) معاني القرآن ص ٢٧٠.

(٣) شرح المصنف ٣: ١٩٩ - ٢٠٠.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١١٧، وفي ص ٢٩٤، ٢٩٩ من هذا الجزء.

(٥) ذكر في الارتشاف ٤: ١٧٦٧ أنَّ الفراء حكاه.

وقد لحق هذا اللفظَ أنواع من التغيير في القسَم، قالوا: وَلَه لا أفعل، ووَلْه لا أفعل، كما غيَّروا في: لِلَّه أبوك، قالوا: لاه أبوك[1]، ووَلْه أبوك، ولَهْ أبوك، ولَهْيَ أبوك[2]، كما قالوا: لَهُ ربي، أي: اللهُ ربي.

وقوله **ولا يُشارَك في ذلك، خلافا للكوفيين**[3] قال المصنف في الشرح[4]: «زعم بعض أئمة الكوفة[5] أنَّ الأسماء كلها إذا أُقسم بها محذوفًا منها الواو تُخفَض وتُرفَع، ولا يجوز النصب إلا في حرفين، يعني: كعبةَ الله، وقضاءَ الله، وأنشد[6]:

لا ، كَعبــةَ اللهِ ، مــا هَجَــرْتُكُمُ إلا وفي الــنَّفسِ مِــنكُمُ أَرَبُ

ومذهب البصريين أنَّ المقسَم به إذا حُذف جارُّه بلا عِوض، ولم يُنْوَ المحذوفُ - جاز نصبه كائنًا ما كان».

وقال بعض شيوخنا: ولا يجوز إذا أَسقَطتَ الفعل إلا النصب في جميع الأسماء. يعني إذا حُذف حرف الجرّ. قال: إلا في اسم الله، فيجوز أن يُحذف حرف الجر ويبقى مجرورًا، ولا ينبغي أن يقاس عليه جميع الأسماء التي يُقسَم بها؛ لأنَّ لهذا الاسم اختصاصًا في هذا الباب بأشياء لا تكون لغيره لكثرة ما استعملته العرب، فمنها ما ذكرتُه مِن حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

وجاء الزمخشري، وقاس عليه غيره، وأجاز في جميع ما أُقسم به من الأسماء أن يُحذف حرف الجرِّ ويبقى مخفوضًا[7]. وليس هذا بصحيح، إنما يوقف عند ما سُمع، ولا يُتَعَدَّى؛ إذ لم يجئ على القياس.

---

(١) الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ٤٩٨.
(٢) الكتاب ٣: ٤٩٨.
(٣) الإنصاف ص ٣٩٣ - ٣٩٩ [٥٧].
(٤) ٣: ٢٠٠.
(٥) هو ثعلب. مجالس ثعلب ص ٣٢٣.
(٦) مجالس ثعلب ص ٣٢٣ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٦١.
(٧) كذا! والذي في المفصل ص ٢٩٦ لا يدل على ذلك.

وفي «البسيط» ما معناه: يجوز الجرُّ في اسم الله من غير عِوض، وأمَّا في غيره فلا يجوز على رأي البصريين، ويجوز على رأي الكوفيين وبعض البصريين.

وفي «الإفصاح»: حكى أبو عُمر أنَّ مِن العرب مَن يُضمر حرف الجرِّ مع كلِّ قَسَمٍ، كما أضمروا رُبَّ مع الواو وغيرها.

وقوله **وليس الجرُّ** إلى آخره[1]: ذكر الأخفش في «الأوسط» أنَّ الجرَّ بالعوض، وهو اختيار جماعة، منهم من المتأخرين ابنُ عصفور[2] وابنُ أبي الربيع[3]. وانتُصر لهذا القول بأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو، ولا خلاف في أنَّ الجرَّ بالواو والتاء، فكذلك ينبغي أن يكون الجرُّ بهذه الأعواض.

قال المصنف في الشرح[4]: «والأصح كون الجرِّ بالحرف المحذوف وإن كان لا يُلفَظ به، كما كان النصب بعد الفاء والواو وأو وكي الجارَّة ولام الجحود بـ«أن» المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف».

وفي البسيط: «وقد يستغنون عن البدل - يعني بالبدل ما هو بدل من باء القسَم - بقطع همزة الوصل. وهو عند /الكوفيين مخفوض بتقدير الباء، والهمزة[5] للاستفهام، يخفضون بالباء بعدها، فإذا قلت (ألله) فكأنك قلت: أَبِاللهِ، وعليه يُنشَد قولُ أبي بكر رضي الله عنه[6]: [٥: ١٢٩/ب]

أَجِـــدَّكَ ، مـــا لِعَينِـــكَ لا تنـــام ... كـــأنَّ جُفُونَهـــا فيهـــا كِـــلامُ»

ص: فإن ابتُدئ في الجملة الاسمية بمتعيِّن للقَسَم حُذف الخبر وجوبًا، وإلا

---

(١) هو قوله: «وليس الجرُّ في التعويض بالعِوَض، خلافًا للأخفش ومَن وافقه».

(٢) شرح الجمل ١: ٥٣١ - ٥٣٢.

(٣) البسيط في شرح الجمل ٢: ٩٣٤.

(٤) ٣: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٥) الذي في المخطوطات: وبالهمزة.

(٦) يرثي النبي ﷺ. جمهرة أشعار العرب ١: ١٦٢. كِلام: جمع كَلْم، وهو الجرح.

فجوازًا. والمحذوفُ الخبرِ إن عَرِيَ من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدَّر، وإن كان «عَمرًا» جاز أيضًا ضمُّ عينه ودخولُ الباء عليه، ويلزم الإضافة مطلقًا.

ش: المتعيِّن للقسَم في الجملة الاسمية هو لَعَمْرُك ولايْمُنُ؛ لأنهما لا يُستعملان مقرونين باللام إلا مُقسَمًا بهما مرفوعين بالابتداء، فالتُزم حذف الخبر لفهم المعنى مع سدِّ الجواب مسدَّه، وكذا غيرهما مما تقترن به قرينة تعيِّنه أن يكون مُقسَمًا به يكون مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا؛ كقول من استُحلف: لَعَهدُ اللهِ لقد كان كذا.

وإنما أُعرب لَعَمْرُ ولايْمُنُ مبتدأ، خبره مضمر، تقديره: لَعَمرُك ما أُقسِم به، ولم يُعرب خبر مبتدأ محذوف - لدخول لام الابتداء عليه، ولا تدخل على الخبر إلا ضرورة، وليست هذه اللام جوابًا لقسَم محذوف؛ لأنَّ الجملة التي هي عَمْرُك وخبره المحذوف قسَم، والقسَم لا يدخل على القسَم، كذا قال بعضهم. ورُدَّ بقوله: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ﴾[1]، فهذا قَسَمٌ قد دخل على قَسَم.

وقوله **وإلا فجوازًا** أي: وإلا يكن المبتدأ به في الجملة الاسمية متعيِّنًا للقسَم فإنه يُحذف الخبر جوازًا؛ كقول مَن لم يتعيَّن عليه يمين: عليَّ عَهدُ اللهِ، ويَمينُ اللهِ تلزمني، فيجوز في هذا حذفُ «عليَّ» وحذف«تلزمني»؛ لأنَّ ذكر الجواب دليل على أنك مُقسِم، وقد حكى س[2]: «عليَّ عهدُ اللهِ»، فأظهر الخبر، وهذا نصٌّ، فلا يُلتَفَت إلى كلامِ مَن أنكَر من المتأخرين: عليَّ عَهدُ اللهِ، فيظهر الخبر.

وقوله **والمحذوفُ الخبرِ** يعني: إذا حُذفت اللام من لَعَمْرُ ولَعَهْدُ اللهِ وشبهِهما جاز نصبه بفعل مقدَّر؛ وهو فعل القسم. وإنما قال «جاز» لأنه قد يُقَرُّ مبتدأ، ويكون خبره محذوفًا، قال أبو شِهاب الهُذَلِيّ[3]:

---

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٧.

(٢) الكتاب ٣: ٥٠٣.

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ٦٩٥. تجلّ: تعظم. والكبائر: الأمور العظام. ومساعر: جمع مِسْعَر، وهو من يَسْعَر الحربَ - أي: يوقدها - كما تُسعَر النار.

فإنـــكِ ـ عَمْـــرُ اللهِ ـ إنْ تَـــسأَليهِمِ بأَحْـــسابِنا إذ مـــا تَجِـــلُّ الكبـــائرُ

يُنَبِّـــوكِ أنَّـــا نَفْـــرُجُ الهَـــمَّ كُلَّـــهُ بِحَقٍّ ، وأنَّا في الحـــروبِ مَـــساعِرُ

وقال آخر[1]:

فـــلا عَمْـــرُ الـــذي أُثْـــني عليـــهِ ومـــا رَفَـــعَ الحَجـــيجُ إلى إلالِ

لَمَا أَغْفَلْتُ شُـــكرَكَ ، فانْتَـــصِحْني وكيفَ ، ومِنْ عَطائكَ جُـــلُّ مـــالي

يُروى بنصب عَمْر ورَفْعه، فالرفع على الابتداء، والنصب بإضمار أَحلِف بعد /إسقاط الباء، الأصل: فلا بعَمْرِ الذي. [٥: ١٣٠/أ]

وقال أبو جعفر النحاس: إذا قلتَ: عَمْر اللهِ، وعَمْرك[2] - جاز الرفع والنصب، وقد يجوز الخفض، تجعل الواو للقسم، وتقول: وَعَمْرِك[3]. واستعمال عَمْرٍ دون لام قليل. فأمَّا قول الطائيّ[4]:

عَمْري لقد نصحَ الزمـــانُ ، وإنـــه لَمِنَ العَجائبِ ناصِـــحٌ ، لا يُـــشفِقُ

فيحتمل أن يكون مرفوعًا على الابتداء، وخبره محذوف. ويحتمل أن يكون منصوبًا بفعل محذوف.

وقوله **وإن كان عَمْرًا** أي: وإن كان الذي كان متعيِّنًا للقسَم عَمْرًا، وحُذفت لامُه - جاز ضمُّ عينه، فتقول: عُمْرُك لقد كان كذا، وكذا كان القياس مع اللام، لكنَّ العرب التزمت الفتح لأنه أخفُّ من الضم.

وقوله **ودخولُ الباء عليه** قال[5]:

---

(١) هو النابغة. ديوانه ص ١٥١. إلال: جبل عن يمين الإمام بعرفة، وهو في المخطوطات بكسر أوله، وفي معجم البلدان بفتحه.

(٢) غ: وعمر الله وعمرك. ن: عمر الله وعمرك الله. الارتشاف ٤: ١٧٧٠: أو عمرك.

(٣) فيما عدا ك: ووعمرك.

(٤) هو أبو تمام. الديوان ٤: ٣٩٤.

(٥) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. الديوان ص ١٣٧ والمحتسب ١: ٤٣.

رُقَـــيَّ ! بِعَمْـــرِكُمْ ، لا تَهجُرينـــا ومَنِّينـــا الْمُنَـــى ، ثُـــمَّ امْطُلِينـــا

وقال آخر[1]:

أَأَقـــامَ أَمْـــسِ خَليطُنـــا أم ســـارا ســـائلْ بِعَمـــرِكَ أيَّ ذاكَ اخْتـــارا

هكذا أنشدهما المصنف[2] شاهدًا على أنه تدخل الباء على عَمْر في القسَم. وهذا كما بيَّناه أول الباب ليس بقسَم، بل هو من باب السؤال والطلب؛ ألا تراه كيف جاء بعد «بِعَمْرِكم» جملة النهي، وهي قوله «لا تَهجرينا»، وكيف قال «سائلْ بِعَمْرِك»، فعلَّقه بـ«سائلْ»، وليس من أفعال القسَم.

وقوله **ويَلزم الإضافةَ مطلقًا** يعني إلى الظاهر والمضمر مع اللام ودونها.

وإنما حذفوا خبر «لَعَمْرُك» لزومًا لأنه ليس بخبر حقيقة، إنما يراد به القسَم، وهذا من التركيب الذي لفظُه لا يكون طِبْقَ معناه، بل لوحظ فيه المعنى، وهو أنه مقسَم به، فلم يكن له خبر موجود، كما قالوا حَسْبُك، فاستعملوه مبتدأ بلا خبر ملفوظ به لأنه في معنى الأمر.

وفي معنى عَمْر هنا قولان:

أحدهما: ما ذهب إليه البصريون من أنه بمعنى البقاء، تقول: طال عُمْرُك وعَمْرُك، وألزموه الفتح مع اللام في القسم، فعلى هذا يكون المجرور بعده فاعلاً، ويكون المصدر مضافًا إليه.

والثاني: ما ذهب إليه بعض الكوفيين والهَرَويُّ في «الغَريبين»[3] من أنه مصدر ضدّ الخُلوّ، من عَمَرَ الرجلُ منْزلَه، والمقسِم يريد تعمير القلب بذكر الله تأكيدًا للصدق وتحذيرًا من الغفلة والوقوع في المأثم والحِنث. قال أبو زيد السهيلي:

---

(١) عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ١٢٧. الخليط: المخالِط لهم في الدار، وهم الذين يخالطونك.

(٢) ٣: ٢٠٢.

(٣) لم أقف عليه فيه.

ولذلك قالوا[1]:

عَمَّرتُكِ اللهَ إلا مـــا ذَكَـــرتِ لنـــا .....

أي: ذكَّرتُكِ تذكيرًا يَعمُرُ القلبَ، ولا يخلو منه؛ لأنَّ الذكر قد يكون باللسان دون القلب، فعلى هذا لَعَمْرُ الله في معنى التذكير به، فهو مفعول في المعنى، أي: ذاكر أو مذكِّر. ونحو منه: «قِعْدَك الله»، و[2]:

قَعيـــدَكُما اللهَ الـــذي أنتمـــا لـــه .....

أي: إنه /ثابت معك، يطَّلع على عيبك[3]، فاذكره، ولا تَحنَث. [٥: ١٣٠/ب]

وهذا القول إذا تدبَّرتَه هو لا شَكَّ مقصود العرب بهذه الكلمة؛ لأنهم فتحوا أولها كالمصادر الثلاثية، واشتقُّوا منها الفعل، فقالوا: عَمَّرتُك الله، كما يُشتَقُّ من المصادر. وقَوَّى هذا المعنى قولهم: قِعْدَكَ الله. ولو كان العَمر هنا محلوفًا به لقالوا: وعَمْرِ الله، كما قالوا: وعَهْدِ الله، ولو كان صفة لله يُحلَف بها لوُجدت في الكلام في غير القسَم، ولو كان بمعنى البَقاء لقالوا: وبَقاءِ الله، وهم لا يحلفون ببقائه ولا قِدَمه، لكن بعزَّته وعظمته؛ لِمَا في ذلك من التعظيم. وأَشنَعُ ما حكى أصحاب هذا القول أنَّ العَمْر إنما هو للإنسان يعمِّره الله ما يشاء، ولا يضاف العَمْر إلى الله، إنما يوصف بالبقاء.

ص: وإن كان «ايْمُنَ» الموصولَ الهمزةِ لَزِمَ الإضافةَ إلى «الله» غالبًا، وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذي، وقد يقال فيه مضافًا إلى «الله»: ايْمُن وايْمَن وأَيْمَن وأَيْمُ وايْمُ وامُ، و«مُنُ» مثلث الحرفين، و«مُ» مثلثًا، وليست الميم بدلاً من واو، ولا أصلها «مَن»[4]، خلافًا لمن زعم ذلك، ولا «ايْمُن» المذكورُ جمع يَمين،

---

(١) تقدم في ٧: ١٦٣، ٨: ٣٠٥، ص ٣٣٥ من هذا الجزء.

(٢) تقدم في ص ٣٤١.

(٣) ط، ظ: على غيبك.

(٤) التسهيل: مِن.

خلافًا للكوفيين. وقد يُخبَر عن اسم الله مقسَمًا به بـ«لكَ» و«عليَّ». وقد يُبتدأ بالنَّذْر قَسَمًا.

ش: يريد: وإن كان المبتدأ في الجملة الاسمية المتعيِّن للقَسَم ايْمُنَ الموصولَ. ويعني بالموصول الذي همزته همزة وصل[1]، واحترز من أَيْمُن الذي همزته همزة قطع جماع يَمين. وحكمُه حكم واحده إذا أُقسِم به من جواز جرِّه بالحرف، ونصبه إذا حُذف الحرف[2]. ويدلُّ على أنَّ همزته همزة وصل[3] سقوطها إذا كان قبلها متحرك، قال الشاعر[4]:

فقالَ فَريقُ القومِ لَمَّا نَشَدتُهُمْ: نَعَمْ ، وفَريقٌ : لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري

ولا خلاف نعلمه أنَّ ايْمُن اسمٌ إلا ما حكي عن الرماني أنه حرف جرٍّ، وهذا خلافٌ شاذّ.

وجمهور النحويين على أنَّ «ايْمُن اللهِ» في القسَم التَزَمَت العرب فيه الرفع على الابتداء، ولا يُستَعمل إلا كما استعملَتْه العرب.

وذهب ابن دُرُسْتُوَيْه إلى أنه يجوز أن يُجَرَّ بواو القسم، قال في كتابه المسمّى بـ«الهداية»: «واعلم أنَّ ما عدا الباء والواو والتاء أسماء يُقسَم بها كما يُقسَم بـ(الله)، وتدخل عليها الواو، إلا مُن ربي، ومِن ربي، فتقول: وايْمُنِ اللهِ، ويَمينِ اللهِ، وعَهْدِ اللهِ». قال: «ومُن ربي ومِن ربي إنما هما ايْمُن، حُذفت منه الهمزة والياء. وكذلك: امُ اللهِ، إنما هي يَمين أو ايْمُن». قال: «ولا يدخل على هذه الثلاثة حرف جرٍّ؛ لأنها أشبهت حروف المعاني لَمَّا حُذفت».

---

(١) فيما عدا غ، ط: همزته وصل.

(٢) ونصبه إذا حذف الحرف: سقط من ك.

(٣) فيما عدا غ، ط: همزته وصل.

(٤) هو نصيب بن رباح. ديوانه ص ٩٤ والكتاب ٣: ٥٠٣، ٤: ١٤٨ وشرح أبياته ٢: ٢٨٨ وفرحة الأديب ص ١٤٦ - ١٤٧.

قال ابن عصفور: وهذا الذي ذهب إليه لم يَرد به سماع من كلام العرب، فإجازته لذلك إنما هي بالقياس على الأسماء التي استعملَتْها العرب في هذا الباب مبتدأة وغير مبتدأة.

والذي عليه جمهور النحويين أنه لا يُستَعمَل في هذا الباب إلا مبتدأ كما استعملتْه العرب؛ لأنه اسم غير متصرف، ولعدم تصرُّفه شُبِّهَ بالحرف، /ففُتحَت [٥: ١٣١/أ] همزة الوصل الداخلةُ عليه كما تُفتح إذا دخلتْ على الحرف في مثل الرجل والغلام، ووجهُ الشَّبَه بينهما أنَّ العرب لم تَستعمله في موضع من المواضع التي تُستَعمَل فيها الأسماء إلا في الابتداء خاصَّة، كما أنَّ الحرف لا يُستَعمَل في موضع من المواضع التي تُستعمل فيها الأسماء، فإذا تُصُرِّفَ فيه كما يُتَصَرَّف في الأسماء، فاستُعمل مبتدأ وغير مبتدأ - لم يكن وجه لفتح همزة الوصل الداخلة عليه.

وقوله **وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذي** تقول: ايْمُنُ الكعبةِ لأَقُومَنَّ، ومن كلام عروة بن الزبير حين قُطعت رجله لداءٍ كان اقتضى قطعَها: «لَيْمُنُكَ لئن ابْتَلَيْتَ لقد عافيتَ، ولئن أَخذتَ لقد أَبقيتَ»[(١)]، وفي الحديث من قول رسول الله ﷺ: (وايْمُنُ[(٢)] الذي نفسي بيده).

وقد أضيفت لغير ما ذكره المصنف. وزعم الفارسي في غير «الإيضاح» أنها لا تضاف إلا إلى «الله» وإلى «الكعبة». وهذا الذي ذكره هو الأكثر، وقد تضاف إلى غيرهما، أنشد الكسائي[(٣)]:

..... لَيْمُنْ أَبيهِمْ لَبِئْسَ العِذْرةُ اعْتَذَرُوا

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٤٠٥ - ٤٠٦ وتهذيب اللغة ١٥: ٥٢٥ والصحاح (يمن).

(٢) ق، ن، د: «وايم». وفي صحيح البخاري: كتاب الأيمان والنذور: في الباب الثاني ٧: ٢١٧: (وايمُ الله)، وفي الباب الثالث ٧: ٢٢٠، ومسلم ٣: ١٢٧٦: (وايم الذي نفس محمد بيده).

(٣) الغرة لابن الدهان: باب القسم ٢: ق ١٨٩/ب [شهيد علي]. العِذرة: اسم من الاعتذار.

وهي عند البصريين معربة ملتزَم فيها الرفع على الابتداء. وقد تقدَّم مذهب ابن درستويه في جواز جرِّها بواو القسم.

وحكى المفضَّل[1] عن العرب: لَيْمُنِ اللهِ، بكسر النون إذا لقيها ساكن، فإن لم يلقها ساكن سكنت النون[2] كما في قوله «لَيْمُنْ أَبيهم»، فعلى هذه الحكاية تكون مبنيَّة. وسبب بنائها هو السبب في فتح همزتها، وهو شبهها بالحرف.

وقد تصرَّفت العرب في لفظ ايْمُن تصرفًا كثيرًا، وذلك لكثرة استعمالهم؛ لأنَّ كثرة الاستعمال مَدعاة إلى الحذف. فتلخَّص من كلام المصنف فيه ثلاث عشرة لغة، هي مستخرجة من كلامه.

فأمَّا اَيْمُ - بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون - فمنقولة عن تميم. وأمَّا اِيْمُ - بكسرها - فمنقولة عن سُلَيْم. وضمة الميم في هاتين اللغتين علامة رفع. وروي: اِيْمِ اللهِ، بكسر الهمزة والميم، وكسرةُ الميم جرٌّ عند الأخفش بحرف قسَم مقدَّر، وهو نحو: اللهِ لأَقُومَنَّ. ورُدَّ بأنه محذوف من ايْمُن، والعرب لم تَستعمل ايْمُن في القسَم إلا مرفوعًا على الابتداء. قال هذا الرادّ: والوجه عندي أن يكون مبنيًّا على السكون في لغة مَن بناها على السكون، وكُسرت لالتقاء الساكنين.

وأمَّا اِمُ - بكسر الهمزة وميم مضمومة - فمنقولة عن أهل اليمامة. وعن بعض العرب اِمِ، بكسر الهمزة والميم. وعن بعضهم: اَمُ اللهِ، بفتح الهمزة وضم الميم. وعن بعضهم: اَمِ الله بفتح الهمزة وكسر الميم، وفتحُ الميم وكسرُها لالتقاء الساكنين، كما قيل في اِيْمِ. ونقل الفارسي: امُ اللهِ، وامَ اللهِ، وامِ اللهِ، بكسر الهمزة وفتح الميم وضمها وكسرها. وأغربها: هَمُ[3] اللهِ، بإبدال الهمزة هاء، كما أبدلوا في إيَّاك، قالوا: هِيَّاك.

---

(١) الغرة لابن الدهان ٢: ق ١٨٩/ب.

(٢) زيد هنا في ك: كما في قوله ليمن الله بكسر النون.

(٣) فيما عدا غ: هيمُ. وكذا في المصادر التي رجعت إليها، لكن ذكرها هاهنا يرجح ما في غ.

/وأمَّا مُنُ اللهِ[1] - بضمهما وفتحهما وكسرهما - فحكاها الجوهري[2] عن العرب. وقال بعض أصحابنا: ينبغي أن يُعتقد في فتح النون وكسرها أنَّ مَنَ اللهِ ومِنِ اللهِ مبنيَّان على السكون كايْمُنْ في لغة مَن بناها على السكون، والفتحة والكسرة حركتا التقاء الساكنين لا علامتا إعراب؛ لأنهما محذوفان من ايْمُن. [٥: ١٣١/ب]

وأمَّا مُ اللهِ ومِ الله فحكاها الكسائي والأخفش، وسئل رجل من بني العنبر: ما الدُّهْدُرَّان؟ فقال: مُ ربي الباطل. وحكى الهروي: مَ اللهِ، بالفتح. وهو عند الأخفش[3] مبنيٌّ لأنَّ الميم حرف واحد، قال: وإذا كان الاسم على حرف واحد لم يُعرب. فهذه ثماني عشرة لغة.

وزعم بعض النحويين أنَّ «من» و«م» بلغاتها حرفان، وليسا بقية ايْمُن. واستَدلَّ مَن ذهب إلى أنَّ مُن حرف جرّ لا بقية ايْمُن بأنها لو كانت بقية ايْمُن لم تُستعمل مضافة إلا إلى «الله» كما أنَّ ايْمُن كذلك، وهم يُدخلونها على «الرَّبّ»، فيقولون: مُن ربي لأفعلَنَّ. قال المبرد في «المدخل»: وتقول: اللهَ لأَفْعَلَنَّ، ومُنِ اللهِ لأَفْعَلَنَّ، ومُن ربي لأَفْعَلَنَّ. وأيضًا لو كانت بقية ايْمُن لكانت معربة؛ لأنَّ الاسم المعرب إذا حُذف منه شيء بقي معربًا، ومُنْ مبنيَّة على السكون، ولذلك كُسرت حين دخلت على «الله»، فقالوا: مُنِ اللهِ؛ لالتقاء الساكنين. وقال المبرد: إنما دخلت اللام ومُن - يعني في القسَم - لأنَّ حروف الخفض يُبدَل بعضها من بعض، نحو: فلان بمكة، وفي مكة.

ومَن ذهب إلى أنها بقية ايْمُن قال: قد تُصُرِّفَ في ايْمُن تصرُّفًا كثيرًا، فيكون هذا منه، وهو أَولى من إثبات حرف خفض لم يستقرَّ فيها في موضع من المواضع.

---

(١) «وأما من الله ... وإذا كان الاسم على حرف واحد لم يعرب»: موضعه في ظ بعد قوله السابق: «وكسرت لالتقاء الساكنين».

(٢) الصحاح (يمن).

(٣) الغرة لابن الدهان ٢: ق ١٩٠/أ.

واستَدلَّ مَن ذهب إلى أنَّ «م» حرف جرٍّ بأنَّ الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى لا يبقى منه إلا حرف واحد؛ بل لا يُحفظ من ذلك إلا ما حكاه ابن مِقْسَمٍ[1] من قولهم: شَرِبتُ مًا، يريدون: ماءً، فبطَل أن يكون «م» اسمًا بقيَّة ايْمُن. وأيضًا فالاسم المقسَم به إذا حُذف منه حرف الجرِّ نُصب باتِّفاق، أو رُفع على خلافٍ سبَق ذكره، ولا يجوز جرُّه؛ لأنَّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة أو نادر كلام، فلو كان «مِ» اسمًا لكان منصوبًا أو مرفوعًا، لا يقال بُني على الكسر وهو في موضع نصب أو رفع؛ لِما تقدَّم مِن أنَّ الاسم المعرب إذا حُذف منه شيء بقي معربًا. وإذا ثبَت أنَّ الميم المكسورة حرف خفض فكذلك المضمومة والمفتوحة.

وقوله **وليست الميم بدلاً من واو** يعني من واو القسم. قال المصنف في الشرح[2]: «وزعم بعضهم أنَّ الميم المفردة بدل من واو (واللهِ)، كالتاء. وليس بصحيح؛ لأنها لو كانت بدلاً منها لفُتحت كما فُتحت التاء، ولأنَّ التاء إذا أُبدلت من الواو في القسَم فلها نظائر في غير القسَم مطَّردة، كاتَّصفَ واتَّصلَ، وغير مطَّردة، كتُراث وتُجاه، وليس لإبدال الميم من الواو إلا موضع شاذّ، وهو فَمٌ، وفيه مع شذوذه /خلاف» انتهى. [٥: ١٣٢/أ]

أمَّا قوله «لو كانت بدلاً منها لفُتحت كما فُتحت التاء» فهو وغيره قد ذكروا الفتح فيها؛ ألا تراه قد قال: «ومُ مثلثًا»، فهي قد فُتحت، ثم تلاعبت العرب بها، فضمُّوها وكسروها.

وأمَّا قوله «ولأنَّ التاء ...» إلى آخره فهو مرتَّب على أنَّ التاء بدل من الواو، وهذا قول غيره من النحويين.

---

(١) مجالس ثعلب ص ٨٧، ولفظه: «اسقني شربةَ مًا يا هذا».

(٢) ٣: ٢٠٣.

وقال السُّهَيلي: «يحتمل أن تكون حرفًا موضوعًا للقسَم، خُصَّ باسم الله - تعالى - كما خُصَّ بأشياءَ لا تكون لغيره». ثم ذكر أشياء كثيرة مما اختصَّ به هذا الاسم الشريف. ثم قال: «ويَضعُف عندي أن تكون بدلاً من الواو لِما فيها من معنى العطف، وليس ذلك في التاء، ولسرٍّ آخر، وهو أنَّ التاء إنما أُبدلت من الواو حيث كثُرت زيادتها في تصاريف الكلمة؛ كتُراث وتُخَمة وتَتْرى وتَوْلَج؛ لأنهم قالوا: تَوارَثَ تَوارُثًا، وتَواتَرَ، واتَّلَجَ يَتَّلِجُ اتِّلاجًا، فكثر في التصاريف حتى قالوا: أَتْلَجَ أي: أَدخَلَ. ونحوٌ منه رَيْحان، قلبوا الواو ياء لكثرة انقلابها في مادة الكلمة، نحو الرِّيح والرِّياح ويُرِيح ويَستَرِيح، حتى صار كأنه من ذوات الياء، فجعلوا الواو ياء وإن لم يكن قبلها كسرة لِما ذكرناه، وواوُ العطف وواو القسَم لا تُقلب تاءً لعدم هذا الأصل» انتهى.

وزعم جمهور النحويين[1] أنَّ الواو بدل من الباء، وأنَّ الباء هي الأصل في حروف القسَم، قالوا[2]: «وإنما أُبدلت منها لأمرين:

أحدهما: أنَّ معنى الباء قريب من معنى الواو؛ لأنَّ الواو للجمع، والباء للإلصاق، والإلصاقُ جمع في المعنى.

والثاني: أنها من حروف مقدَّم الفم.

ولَمَّا كانت بدلاً منها لم تَتَصَرَّف تَصَرُّف الباء؛ لأنَّ الفرع لا يَتصرَّف تَصَرُّف الأصل، فجَرَّت الظاهر خاصَّة، ولم تَجُرّ المضمر».

وقال بعض أصحابنا: ليست الواو بدلاً من الباء؛ إذ لو كانت بدلاً ما اختلفتا في الحركة، كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في وِشاح حين قالوا إشاح. وأيضًا لم توجد قطُّ الواو بدلاً من الباء؛ لأنها ليست من مخرجها، ولِما بينهما من المضادَّة؛ إذ في الواو لين، وفي الباء شدَّة.

---

(١) البسيط في شرح الجمل ٢: ٩٢٥.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٥.

وزعم السُّهَيلي أنَّ واو القسم هي في الأصل واو العطف كواو رُبَّ، تعطف على منويٍّ إيجازًا، إذ كانوا يحلفون بأسماء كثيرة كما جاء في القرآن. قال: «ويقوّي ذلك أنَّ واو العطف لا تدخل على مضمر مخفوض البتَّة، وكذا واو القسم.

فإن قلت: فكيف تقول: وَوَاللهِ لأَفعلنَّ؟ فالجواب أنَّ الواو إنما دخلت على الفعل المضمر، فكأنك قلت: وأَحلِفُ باللهِ، ثم عطفت» انتهى.

وهو قول متكلَّف جدًّا؛ إذ يحتاج في كل مكان يُبدأ فيه بالقسَم بالواو أن يُتَكَلَّف قبل ذلك مُقسَم به محذوف هو والفعل الذي يتعلَّق به حرف الجرّ؛ وهذا بعيد جدًّا.

وقوله **ولا أصلها مُن، خلافًا لمن زعم ذلك** قال المصنف في الشرح[1]: «وزعم الزمخشري[2] أنها (مُن) المستعملة مع (ربي)، فحُذفت نونها. وليس بصحيح؛ لأنها لو كانت إياها لاستُعملت في النقص مع ما استُعملت في التمام على الأشهر، كما لم /تُستعمل ايْمُن في النقص إلا مع ما استُعملت في التمام على الأشهر. [٥: ١٣٢/ب] واحترزتُ بـ(الأشهر) من رواية الأخفش عن بعض العرب: من الله، ومن: ايْمُن الكعبة، وايْمُنك، وايْمُن الذي نفسي بيده.

وقال الزمخشري[3] في مُ الله: (ومِن الناس مَن زعم أنها مِن ايْمُن). قلتُ: لم يَعرف مَن الذي زعم ذلك، وهو س، فإنه قال في (باب عدَّة ما يكون عليه الكلم): (واعلمْ أنَّ بعض العرب يقول:مُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ، يريد: ايمُ اللهِ)[4]. وفي عدم معرفة الزمخشري بأنَّ صاحب هذا القول هو س دليل على أنه لم يَعرف مِن كتابه

---

(١) ٣: ٢٠٣.

(٢) المفصل ص ٢٩٢، ٣٦٠.

(٣) المفصل ص ٣٦٠.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢٩.

إلا ما يُعرف بتصفُّح وانتقاء لا بتدبُّر واستقصاء؛ فما أوفرَ تَبَجُّحَه وأَيسَرَ ترجُّحَه! عفا الله عنّا وعنه)) انتهى كلام المصنف في الشرح.

وما رَدَّ به على الزمخشري غير صحيح، وعَنى أنه لو كانت محذوفة من ((مُن)) الداخلة على الرَّبِّ لدخلتْ على الرَّبّ، ولم يقولوا: مُ ربي، وقد تقدَّم[1] لنا أنَّ بعض العرب قال ((مُ ربِّي الباطل)) حين سئل: ما الدُّهْدُرّان؟ فقد دخلت ((مُ)) على ما دخلت عليه ((مُن)) من لفظ ((الله)) ولفظ ((الرَّبّ)).

وأمَّا قوله ((إنَّ الزمخشري لم يَعرف مَن الذي زعم ذلك، وهو س))؛ لقوله: ((ومِن الناس من زعم أنها من ايْمُن)) - فليس كما ذكر المصنف، بل لا يدلُّ ذلك على الجهل بقائله، بل الظاهر أنه لَمَّا كان عنده هذا القول ضعيفًا تأدَّبَ مع س، فقال: ((ومن الناس))، ولم يصرِّح باسمه إعظامًا له لَمّا خالفَه.

وأمَّا قول المصنف عن الزمخشري: ((إنه لم يَعرف من كتابه - يعني س - إلا ما يُعرف بتصفُّح وانتقاء لا بتدبُّر واستقصاء)) فهو كما قال، ولذلك وقع في ((مفصَّله)) أغلاط ومخالفة لـ((س))، وقد رَدَّ الناس عليه ذلك. لكن ما ذكره المصنف عن الزمخشري هو مشارِك له فيه ، فكم مكانٍ خالف فيه نصوص س عن العرب ، وكم نقلٍ جهله عنه، وكم مفهومٍ فهمه خلاف ما فهمه المعتنون بكتاب س والتفقُّهِ فيه، على أنه - رحمه الله - لم يقرأ كتاب س على أحد[2]، إنما كان يتصفَّح منه مواضع، وقد رحل الزمخشري من خُوارِزم إلى مكة قبل العشرين وخمس المئة لقراءة كتاب س على رجل من أصحابنا من أهل الأندلس، يُعرَف[3] بأبي بكر بن طلحة

---

(١) تقدم ذلك في ص ٣٥٧.

(٢) في حاشية ن هنا ما نصه: ((لو قرأ الشارح الكتاب على أحد لذكر هنا أستاذه مع الأسانيد على ما يقتضيه مشربه)).

(٣) عبد الله بن طلحة اليابُريّ [- ٥١٨هـ]. نحوي أصولي فقيه، روى عن أبي الوليد الباجيّ، وقرأ عليه الزمخشري بمكة كتاب سيبويه، وشرح رسالة ابن أبي زيد. واليابريّ: نسبة إلى يابُرة، مدينة من كور باجة الأندلس. البغية ٢: ٤٦ والروض المعطار ص ٦١٥ - ٦١٦.

اليابُريّ، كان مجاورًا بها، عالمًا بكتاب سيبويه، وله تصانيف، فقرأ عليه الزمخشري جميع الكتاب.

وأمَّا قوله «فما أَوْفَرَ تبجُّحَه وأَيْسَرَ ترجُّحَه»! فهو كما قال وافرُ التبجُّح، يسير الترجُّح، معظِّم نفسه على طريقة أمثاله من أهل بلاده.

وقوله **ولا ايْمُنُ المذكورُ جمعَ يَمين، خلافًا للكوفيين**[1] قال المصنف في الشرح[2]: «رأيهم في هذا ضعيف؛ لأنَّ همزة الجمع مقطوعة، وهذه همزة وصل لسقوطها مع اللام في: لَيْمُنُك، ولَيْمُنُ اللهِ، وليس هذا بضرورة لتمكن /الشاعر من [٥: ١٣٣/أ] إقامة الوزن بتحريك التنوين والاستغناء عن اللام، ولأنَّ مِن العرب مَن يكسر الهمزة في الابتداء، وهمزةُ الجمع لا تُكسر، ولأنَّ منهم مَن يفتح الميم، فوزنه افْعَل، ولا يوجد ذلك في الجموع» انتهى.

وما نسبه المصنف للكوفيين مِن أنَّ ايْمُن جمع يَمين صحيح، لا خلاف عنهم في ذلك، وإن كان أبو القاسم الزَّجَّاجي[3] نسب ذلك إلى الفراء، فما ذلك - والله أعلم - إلا لأنه هو الذي أثاره، وشُهر به.

وقال بعض شيوخنا: «لو كان ايْمُن جمع يَمين لجاز فيه من الإعراب ما جاز في يَمين، وهم قد رفعوا ونصبوا في يَمين، والتزموا الرفع في ايْمُن» انتهى.

ولا حجة في ذلك؛ لأنهم قد يختصُّون بعض الألفاظ بأحكام، كما اختصُّوا غُدْوةَ بأن نصبوها بعد لَدُنْ، وكما اختصُّوا بُكْرةَ وغُدْوةَ بمنع الصرف دون ضَحْوة، وكما اختصُّوا لعَمْرُك بفتح العين.

واحتُجَّ للكوفيين بأنَّ همزها مفتوحة، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة، وبأنها على وزن أَفْعُل، وأَفْعُل بناء جمع، لا يوجد في أبنية الأسماء أَفْعُل

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢٤٣، ٥: ١٧ [دار الكتب العلمية]، ونسبه أيضًا للزجاج، والأزهية ص ٣ - ٥ والإنصاف ص ٤٠٤ - ٤٠٩ [٥٩].

(٢) ٣: ٢٠٤.

(٣) الجمل ص ٧٤.

مفردًا، وقال س[1]: لا يكون أَفْعُلٌ مفردًا.

وأمَّا وصلُ همزها في نحو لايْمُن فإنما وُصلت لكثرة الاستعمال، على أنَّ وصلها ليس حتمًا، حكى أبو الحسن في ألفه القطع، وزعم أنه جمع يَمين وإن كان س[2] قد حكى الوصل، فتحصل بحكايتهما أنَّ للعرب فيها الوصل والقطع. ويدلُّ على أنَّ أصلها القطع كونُهم أبدلوا منها الهاء، فقالوا: هَيْمُ[3] اللهِ، ولو كانت في الأصل همزة وصل لم تُبدل منها الهاء.

وأمَّا كسرها في قولهم ايْمُن فهذا لا يدلُّ على أنها ليست في الأصل أَفْعُل الجمع؛ لأنَّ العرب تلاعبت بهذه الكلمة حتى غيَّرتْها نحوًا من ثمانية عشر تغييرًا على ما حكيناه، فهذا من بعض تلك التغييرات.

وزعم أبو الحسن فيما حكاه عنه بعضهم أنَّ همزة اَيْمُ اللهِ همزة وصل، وهمزة إيمُ[4] الله همزة قطع، قال: ولا أحملها على اَيْمُ اللهِ؛ لأنَّ تلك قد علمت أنها وصل بقولهم: لَيْمُ اللهِ، وليست همزة الوصل مطردة في الأسماء.

قال بعض أصحابنا: «والصواب أن يُعتقد فيها أنَّ ألفها موصولة؛ لأنه لا يُحفظ من كلامهم لإيمُ الله بإثبات الهمزة». قال: «وكذلك ينبغي أن يُعتقد في اَيْمُن اللهِ؛ لأنه لا يُحفظ من كلامهم لإيْمُنُ اللهِ».

وقال بعض شيوخنا: وأمَّا اِيْمُنُ اللهِ - بكسر الهمزة - فلا أعلم خلافًا أنَّ الألف فيها ألف وصل؛ لأنها لو كانت جمعًا لَمَا أمكنَ كسر الهمزة، ولأنَّ إفْعُلاً ليس في الكلام، لا مفردًا ولا جمعًا، ولا صفة ولا مصدرًا، ولا اسمًا ولا فعلاً، وأمَّا

---

(١) الكتاب ٤: ٢٤٥.

(٢) الكتاب ٣: ٥٠٣، ٤: ١٤٨.

(٣) غ: «هم». ويبدو أنَّ فيها لغتين. وانظر ما تقدم في ص ٣٥٦.

(٤) غ: إيمَ.

ما حكَوه من إصْبُع[1] فلم يثبت عند النُّظَّار في الأبنية[2].

وقال بعض أصحابنا: «فإن قال قائل: لا حجة في حذف همزها في الدرج على أنها همزة وصل لاحتمال أن تكون حُذفت /تخفيفًا لكثرة الاستعمال. [٥: ١٣٣/ب]

فالجواب أن تقول: التزام حذفها في الدرج يدلُّ على أنها همزة وصل؛ إذ لو كانت همزة قطع إلا أنها حُذفت تخفيفًا لجاءت مثبَتة في الوصل في بعض الأحوال؛ ألا ترى أنَّ العرب لَمَّا حذفتْ همزة «شيء» مع «أيّ» في قولهم: أَيْشِ لك؟ تخفيفًا، ووَيْلُمِّه - لم تلتزم ذلك فيه؛ بل يجوز أن تقول: أيُّ شيءٍ لك؟ وويلُ أُمِّه، وكذلك جميع ما حُذف تخفيفًا يسوغ إثباته» انتهى.

وما ذكره مِن أنه لم تُقطع همزته ليس بصحيح؛ إذ قد حكى الأخفش فيها القطع، وقد تقدَّم لنا ذكر ذلك. وأمَّا دعواه أنَّ جميع ما حُذف تخفيفًا يسوغ إثباته فليس بصحيح؛ ألا ترى أنَّ قَيْدُودة ونظائرها هي في الأصل فَيْعَلُولة على مذهب البصريين[3]، فالأصل قَيْوَدُودة، اجتمعت واو وياء، وسَبقت إحداهما بالسكون، فأُدغمت، فصارت قَيَّدُودة، ثم خُفِّفت بحذف عين الكلمة، فصار قَيْدُودة، ومع هذا فلا يجوز فيه ولا في نظائره أن يرد إلى أصله فيقال قَيَّدُودة بالإدغام.

وقال الأستاذ أبو علي: ايْمُن مُغيَّر كامْرِئٍ وابْنٍ، فلا يُطالَب بوزنه وأنه ليس في الكلام مثله، كما لا يُطالَب بذلك في ابْن وامْرئ، إلا أنه لم يُنطق بالأصل. فقال أبو بكر بن طاهر: هو عنده - أي عند س - مُغَيَّر من يَمين. وقال غيره: بل هو مُغَيَّر من فَعْل، اسم مشتق من اليُمن، كامْرئ المغيَّر عن مَرْء، وهو أظهر. وقال ابن خروف: قال الأخفش: إن سمَّيت بايْمُن ثُمَّ صغَّرتَه قلت يُمَيِّن. وهو قول صحيح.

---

(١) الاستدراك على سيبويه ص ٦٣ والخصائص ١: ٦٨، ٣: ١٨٧.

(٢) الخصائص ٣: ٢١٢.

(٣) الكتاب ٤: ٣٦٥ ومجالس العلماء ص ٣١٠ والمنصف ٢: ٩ - ١٥ والتنبيه ص ٨ - والممتع ص ٥٠٢ - ٥٠٥١١. والقيدودة: الطول.

وقوله **وقد يُخبَر عن اسمِ اللهِ مُقْسَمًا به بـ«لَكَ» و«عليَّ»** مثالُ ذلك قولُ الشاعر[1]:

لكَ اللهُ لا أُلْفَى لِعَهدِك ناسيًا فلا تَكُ إلا مِثلَ ما أنا كائنُ

وقولُ الآخر[2]:

لقد حَلِيَتْكَ العينُ أَوَّلَ نَظْرةٍ فأُعْطِيتَ مِنِّي - يا بْنَ عَمّ - قَبُولا

أَميرًا على ما شِئتَ مِنِّي مُسَلَّطًا فَسَلْ - فَلَكَ الرحمنُ - تُمنَعُ سُولا

أي: لا تُمنَع سُولا. وقولُ الآخر[3]:

نَهى الشَّيبُ قلبي عن صِبًا وصَبابةٍ أَلا - فعليَّ اللهُ - أُوجَدُ صابِيا

أي: لا أُوجَد صابيا.

وقوله **وقد يُبتدأ بالنَّذر قَسَمًا** مثاله قولُ الشاعر[4]:

عليَّ إلى البيتِ الْمُحَرَّمِ حَجَّةٌ أُوافي بها نَذْرًا ، ولم أَنْتَعِلْ نَعْلا

لقد مَنَحَتْ لَيلَى المَوَدَّةَ غَيرَنا وإنَّ لها منَّا المَوَدَّة والبَذْلا

وقال آخر[5]:

على أَحَدٍ مِنْ كُلِّ نَذْرٍ هَدِيَّةٌ تُحَلِّلُهُ ما قُلتُها يا مُهاجِرُ

/ص: المقسَم عليه جملة مؤكَّدة بالقَسَم، تُصَدَّر في الإثبات بلامٍ مفتوحة، أو «إن» مثقَّلة أو مخفَّفة، ولا يُستغنى عنهما غالبًا دون استطالة، وتُصَدَّر في [٥: ١٣٤/أ]

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٦.

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٣٥٦ وبين البيتين بيت، وهما في شرح المصنف ٣: ٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٧.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٦.

(٤) البيتان في الزاهر ٢: ٣٩٠ وشرح المصنف ٣: ٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٥ - ٨٥٦.

(٥) لم أقف عليه في مصادري.

الشرط الامتناعي بـ«لو» أو «لولا»، وفي النفي بـ«ما» أو «لا» أو «إنْ»، وقد تُصَدَّرُ بـ«لن» أو «لم»، وتُصَدَّر في الطلب بفعله أو بأداته أو بـ«إلا» أو «لَمَّا» بمعناها. وقد تَدخل اللام على «ما» النافية اضطرارًا.

ش: الذي يُتَلَقَّى به القَسَم في الإثبات هو اللام المفتوحة وإن، وفي النفي «ما» و«لا» و«إن»، وذكر المصنف أنها قد تُصَدَّر بلَنْ و لم. وفي الشرط الامتناعي بلو أو لولا، ويأتي الكلام على ذلك مفصَّلاً، إن شاء الله.

وزعم الأخفش[1] أنَّ القسَم يجوز أن يُتَلَقَّى بلامِ كي، وجَعل مِن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[2]، وقولَه تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾[3]، والمعنى عنده: لَيُرْضُنَّكم ولَتَصْغَيَنَّ، وقال ابن عَنَّاب الطائي[4]:

إذا قال : قَدْني قُلتُ : بِاللهِ حَلْفةً لِتُغْنِيَ عَنِّي ذا إنائكَ أَجْمَعا

واختلف قول أبي علي: فأجاز ذلك في «العَسْكَرِيَّات»[5]، ورجع عن ذلك في «البَصْرِيَّات» و«التَّذكِرة»، قال في «العسكريات»[6]: قول ابن عَنَّاب: «باللهِ حَلْفةً لِتُغني» باللهِ: قسَم، وهو مبتدأ به، فلا بدَّ له من جواب، وليس متوسطًا

---

(١) معاني القرآن ص ٣٣٣ - ٣٣٤ والعسكريات ص ١٣١ وشرح الجمل١: ٥٢٠. ومن أول هذه الفقرة إلى آخر قوله: «حكى أبو الحسن من قولهم: أمَا واللهِ، ويحذفون ما يُقسَم عليه» من قول ابن عصفور في شرح الإيضاح كما في ناظر الجيش ٦: ٣٠٩٣ - ٣٠٩٤.

(٢) سورة التوبة: الآية ٦٢.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١١٣.

(٤) معاني القرآن للأخفش ص ٣٣٤ ومجالس ثعلب ص ٥٣٨ وإيضاح الشعر ص ٢١٤، ٢٣٥، ٤٩٥ والشيرازيات ص ٥٩٧ والعسكريات ص ١٣٢ والبصريات ص ٣٥٧، ٤٠٥، ٥٢٣ والخزانة ١١: ٤٣٤ - ٤٤٩ [٩٥٣].

(٥) ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٦) ص ١٣٣، وهذا معنى قوله لا لفظه.

فيحذف جوابه، نحو: زيدٌ - واللهِ - منطلقٌ، ولا جواب له في هذا البيت ولا فيما بعده[1]، فتعيَّن أن يكون الجواب «لِتُغني»، ولا يمنع من ذلك كونه في تقدير مفرد؛ لأنَّ الفعل والفاعل اللذين جَرَيا في صلة أنْ سَدَّا مَسَدَّ الجملة، كما سَدَّ[2] في قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[3]، وعلمتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ، ولو أنَّك جِئتَني لأَكرَمتُك، وأَقائمٌ زيدٌ».

وقال في «البَصْريات»: لا يجوز تلقي القسَم بلام كي، ولا وردَ منه شيء في كلام العرب، فـ(لِيُرْضُوكُم) متعلق بـ(يَحلِفُون)، ولم يُرِد القسَم، إنما أراد أن يُخبر أنَّ الذين يُؤذون النبيَّ يَحلفون بالله للمسلمين ما عابوا النبيَّ لِيُرضُوهم بذلك.

وأمَّا (ولِتَصْغَى) فمحمول على ما قبله من المصدر، وهو (غُرور)[4]، والتقدير: لِلغُرورِ ولِتَصْغَى.

وأمَّا «لِتُغْنِيَ عني» فيحتمل أن يكون «باللهِ» متعلقًا بفعل مضمر لا يكون قسَمًا، أي: حلفتُ باللهِ لِتُغنِيَ عني. ويحتمل أن يكون قسَمًا، وجوابه محذوف، أي: لَتَشْرَبَنَّ لِتُغنِيَ عني، وحُذف الجواب لدلالة الحال عليه، فيكون إذ ذاك نحو ما حكى أبو الحسن من قولهم: أمَا واللهِ، ويحذفون ما يُقسَم عليه.

ورواه أبو علي في «البصريات»[5]:

إذا قال قَدْني قُلتُ آلَيتُ حَلْفةً .....

فيحتمل أن يكون «لِتُغنِيَ» متعلقًا بآلَيتُ، ولا يُراد بها القسَم بل الإخبار.

---

(١) الذي في المخطوطات: «قبله»، صوابه في العسكريات ص ١٣٣.

(٢) يعني المصدر المؤول.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ١- ٢.

(٤) ورد هذا في الآية ١١٢. ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ﴾.

(٥) ص ٣٥٧، ٤٠٥، ٥٢٣.

ورواه ثعلب[1] «لِتُغنِنَّ عني»، وهي لام الأمر، وجاء على لغة طيئ، ولغةُ غيرهم: لِتُغْنِيَنَّ عني، والمعنى: أَغْنِيَنَّ عني، فآليتُ لا يُراد بها القسَم.

وزعم بعض القدماء من النحويين[2] أنَّ القسَم قد يُتَلَقَّى بـ«بل»، واستَدلَّ بقوله تعالى: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾[3].

[٥: ١٣٤/ب] وهذا /باطل؛ لأنه بنى جواز ذلك على الآية، ولا حجة فيها؛ إذ يحتمل أن يكون الجواب[4] قوله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾[5]، وحَذف اللام - أي: لَكَم - لطول الفصل، كما حذفها من قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾[6]، وهو جواب: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾[7].

وقال الفراء[8]: «ص معناها: وجبَ واللهِ، ونزلَ واللهِ، وحقَّ واللهِ، فهي جواب لقوله ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾، كما تقول: نزلَ واللهِ». يريد أنها جواب للقسَم من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، بل الجواب محذوف لدلالة ﴿صٓ﴾ عليه، كما أنَّ الجواب في قولك نزلَ واللهِ محذوف لدلالة نزلَ عليه.

وزعم ابن عصفور أنَّ من الحروف التي تربط القَسم بالمقسَم عليه «أنْ»، قال في «المقرَّب»[9]: «وأمَّا الحروف التي تربط المقسَم به بالمقسَم عليه فـ(أنْ) إن كانت

---

(١) مجالس ثعلب ص ٥٣٨ - ٥٣٩، وقد رواه: لِتُغني، وذكر أنه يروى: لَتُغْنِنَّ.

(٢) ذكره عنهم ابن عصفور في شرح الإيضاح. تمهيد القواعد ٦: ٣١٠٥ - ٣١٠٦. وهو قول قتادة من المفسرين. وانظر الأقوال في ذلك في التفسير البسيط ١٩: ١٣٧ - ١٤١.

(٣) سورة ص: الآيتان ١ - ٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٧ ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٣١٩.

(٥) سورة ص: الآية ٣.

(٦) سورة البروج الآية ٤.

(٧) سورة البروج الآية ١.

(٨) معاني القرآن ٢: ٣٩٦.

(٩) ١: ٢٠٥. وكذا في شرح الجمل ١: ٥٢٨.

الجملة الواقعة جوابًا لَلَوْ وما دخلت عليه؛ نحو قوله[1]:

أَمَا واللهِ أنْ لو كُنتَ حُرًّا وما بِالحُرّ أنتَ ولا القَمينِ»

انتهى.

وردَّ عليه شيخنا أبو الحسن بن الضائع، فقال: «نصَّ س[2] على أنّ أنْ في جواب القسم كاللام الأولى في: واللهِ لئنْ فَعَلتَ لأَفعَلَنَّ، فليست الرابطة للجواب بالقسَم، وإنما جواب القسَم على هذا ما زعم ابن عصفور أنه جواب لو، ولذلك لم تدخل اللام عليه في قوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾[3]؛ لأنه جواب القسَم. ويدلُّ على صحة ذلك أنَّ لو كـ(إنْ)، فكما لا يجوز أن تكون (إنْ) وجوابها جوابًا للقسَم فكذلك لو، بل يكون جوابهما هو جواب القسَم. وأمَّا امتناع: واللهِ لقام زيدٌ لو قامَ عمرٌو، وجواز: واللهِ لَيَقُومَنَّ زيدٌ إنْ قامَ عمرٌو - فالمضي والاستقبال فعلا[4] ذلك؛ لأنه يجوز: يقومُ زيدٌ إن قامَ عمرٌو، ولا يجوز: قامَ زيدٌ لو قامَ عمرٌو. وأظنَّ هذا هو الذي غَلَّطه، على أنَّ في لفظ السيرافي[5] ما يقتضي أنَّ أنْ مع لو جواب كما زعم ابن عصفور، فلينظر» انتهى.

وقوله «بل يكون جوابهما هو جواب القسَم» يريد به: بل ما كان يكون جوابهما لولا القسَم هو جواب القسَم، ولا يريد أنَّ نفس جواب إنْ ولو هو بعينه جواب القسَم.

---

(١) تقدم البيت في ٤: ٢٥٧.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٧.

(٣) سورة سبأ: الآية ١٤. وأولها: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾.

(٤) فيما عدا ط: فعل.

(٥) شرح الكتاب ١٠: ١٤٦.

وقد رجع ابن عصفور عمَّا في «المقرَّب» إلى ما قاله س، فقال[1]: «وقد يُدخلون أنْ على لو توطئةً بجعل الفعل الواقع بعدها جوابًا للقسَم، كما يُدخلون اللام على إن الشرطية؛ فيقال: أُقسم أنْ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو، ومن ذلك قوله[2]:

فأُقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَينا وأنتمُ لكانَ لنا يومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ»

انتهى.

والذي يظهر مِن نص س أنَّ أنْ ليست رابطة كما ذهب إليه ابن عصفور في «المقرّب»، ولا توطئة كما ذكره شيخنا ابن الضائع وابن عصفور[3] في ثاني قوليه، بل زائدة، دخولها كخروجها. قال في «هذا باب أنْ وإنْ» بعد كلام ذكر فيه بعض أقسام أنْ، فقال: «ووجهٌ آخر تكون فيه لَغوًا»[4]. ثم قال: «فأمَّا الوجه الذي تكون فيه لَغوًا فنحو قولك: لَمَّا أنْ جاء [ذهبتَ][5]، وأَمَا واللهِ أنْ لو فعلتَ لأُكرمتُكَ»[6] انتهى.

[٥: ١٣٥/أ] وقوله /**وتُصَدَّرُ في الإثبات بلام مفتوحة** ظاهر هذا الكلام إطلاق الإثبات في الجملة الاسمية والفعلية، وكلامه في الشرح، وفي قوله بعدُ: «**وإن كان أول الجملة مضارعًا**»، وقوله بعدُ: «**ولا يخلو دون استطالة الماضي المثبت**» - يدلُّ على أنه هنا عنى الجملة الاسمية، قال في الشرح[7]: «كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ

---

(١) قال ذلك في شرح الإيضاح كما في الخزانة ١٠: ٨١ وشرح أبيات المغني ١: ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) هو المسيب بن علس. الكتاب ٣: ١٠٧ والخزانة ١٠: ٨٠ - ٧٤ [٨١٦] وشرح أبيات المغني ١: ١٥٣ - ١٥٧ [٣٩].

(٣) في المقرّب ولا توطئة كما ذكره شيخنا ابن الضائع وابن عصفور: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٣: ١٥٢.

(٥) ذهبت: ليس في المخطوطات، وهو في الكتاب.

(٦) الكتاب ٣: ١٥٢.

(٧) ٣: ٢٠٥.

أَعْلَمُ﴾[1]، وكقول حسَّان[2]:

فَلَئِنْ فَخَرتُ بِهِمْ لَمِثْلُ قَدِيْمِهِمْ فَخَرَ اللَّبِيبُ به على الأَقوامِ

﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[3]، ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4]. ويُستغنى عنهما قليلاً دون استطالة في المقسَم به، كقول أبي بكر[5]: (والله أنا كنتُ أظلمَ منه)).

وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يُتَلَقَّى القسَم بـ«إنَّ» إلاّ إذا كان في خبرها اللام، فإن لم تكن اللام فُتحت أنَّ، وتقدَّم لنا نقل المذاهب في ذلك في الفصل الأول من «باب إنَّ وأخواتها»[6].

وقوله **دون استطالة** إن كان طالَ ما بين القسَم وجوابه فظاهر كلام المصنف أنه يُستغنى عن إنَّ وعن اللام. وليس كذلك، بل الأكثر الفصيح أنه لا بدَّ من أحدهما، وقد تُسوِّغ الاستطالةُ الحذفَ.

وقال في الشرح[7]: «فلو كان فيه استطالة لحسُن الحذف، وكان جديرًا بكثرة النظائر، كقولِ بعض العرب: (أُقسِم بمن بعث النبيِّين مبشِّرين ومنذِرين، وختمَهم بالمرسَل رحمةً للعالمين، هو سيِّدهم أجمعين)، وقولِ ابن مسعود ﷺ: (والذي لا إله غيره هذا مقام الذي أُنزلت عليه سورة البقرة)[8]، والأصل: لَهذا،

---

(١) سورة مريم: الآية ٧٠، وقبلها: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴿٦٨﴾ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾.

(٢) الديوان ١: ٣٢٦.

(٣) سورة الليل: الآية ٤، وقبلها: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾.

(٤) سورة الطارق: الآية ٤، وقبلها: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ ﴿٢﴾ النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ: الباب الخامس ٤: ١٩٢.

(٦) انظر الجزء الخامس ص ٦٩ - ٧٢، ٩٢ - ٩٣.

(٧) ٣: ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحج: باب رمي الجمار من بطن الوادي ٢: ١٩٣.

فحذف اللام لاستطالة القسَم والخبر بالصِّلَتين، ومنه قول الشاعر[1]:

ورَبِّ السَّمواتِ العُلا وبُرُوجِها والَأرْضِ وما فيها الْمُقَدَّرُ كائنُ

أي: لَلْمُقَدَّرُ كائن)).

ولم يذكر أحد من أصحابنا الاستغناء عن اللام أو عن إنَّ في الجملة الاسمية، فينبغي أن يُحمل ذلك على النُّدور بحيث لا يقاس عليه.

وقوله **وتُصَدَّرُ في الشرط الامتناعي بلَوْ أو لولا** تقدَّم لنا أنَّ أصحابنا لا يجعلون لو شرطًا إلا إذا كانت بمعنى إن، وأمَّا إن كانت تعليقًا في الماضي فليست شرطًا. ومن التصدير بـ((لو)) قول سُوَيد بن كُراع[2]:

فتاللهِ لو كُنَّا الشُّهودَ وغِبتُمُ إذًا لَمَلأْنا جَوفَ خَبْرائِهِمْ دَمَا

ومن التصدير بـ((لولا)) قول عبد الله بن الزَّبير[3]:

فواللهِ لولا خَشيةُ النارِ بَغْتةً عليَّ لقد أَقْبَلْتُ نَحْرِيَ مِغْوَلا

وقالت امرأة[4]:

فواللهِ لولا اللهُ تُخشَى عَواقِبُهْ لَزُعْزِعَ مِنْ هذا السَّريرِ جَوانِبُهْ

[٥: ١٣٥/ب] /وقال راجز[5]:

واللهِ لولا اللهُ ما اهتَدَيْنا

وكلام المصنف يقتضي أنَّ جواب القسَم هو لو ولولا وما دخلتا عليه،

---

(١) شرح أبيات المغني ٧: ٢٤٦ [٨٢٦].

(٢) البيت له في شرح المصنف ٣: ٢٠٦. الخبراء: الأرض اللينة. د، ن، وشرح المصنف: جوف جيرانهم.

(٣) شرح المصنف ٣: ٢٠٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٩٤.

(٤) هي امرأة كانت في عهد عمر بن الخطاب ﷺ، وقيل: هي أم الحجاج بن يوسف. سر صناعة الإعراب ص ٣٩٤، وفيه تخريجه، وزد عليه الحماسة البصرية ٢: ٨٦٢ [٧١٠].

(٥) هو عبد الله بن رواحة أو عامر بن الأكوع. ديوان ابن رواحة ص ١٣٩، وتخريجه في ص ١٧٤ - ١٧٥. وبعده في ط: ((ولا تصدَّقنا ولا صَلَّينا)).

وكلامه في الفصل الأول من «باب عوامل الجزم»[1] يقتضي أنَّ جواب القسم محذوف، يُغني عنه جواب لو، وأنَّ الجواب لـ«لو» في نحو: واللهِ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو، ولـ«لولا» في: واللهِ لولا زيدٌ لأكرَمتُك، فاضطرب كلام المصنف في هذه المسألة، وقد تكلَّمنا عليها هناك حيث تعرَّض المصنف لها.

ونقول: إنَّ كلام أصحابنا نصٌّ في أنَّ القسَم ولو أو لولا إذا اجتمعا وتقدَّمَ القسَمُ كان الجواب له؛ كتقدُّمه على أداة الشرط، فليست الجملة المتصدرة بلو أو لولا جوابًا له، ولا الجواب لِلَوْ ولا لِلَوْلا، ولكنه للقَسَم، ويلزم أن يكون ماضيًا؛ لأنه مُغنٍ عن جواب لو ولولا المحذوف ودالٌّ عليه، وجوابهما لا يكون إلا ماضيًا، فوجب أن يكون الدالُّ عليهما ماضيًا، فتقول: واللهِ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو، ووالله لو قامَ بكرٌ ما قام خالدٌ، وكذلك لولا.

قال بعض أصحابنا: وقد يَحذفون القسَم قبل لو ولولا، ويكون مُرادًا، وذلك إذا كان الجواب موجبًا، ودخلت عليه اللام، فتكون اللام والفعل جواب القسَم المحذوف، ولا يجوز حذفها، ويدلُّ على حذف القسَم قبل لولا إدخالُهم لام التوطئة الدالَّة على القسَم المحذوف عليها كما تدخل على إن الشرطية، قال[2]:

لَلَوْلا حُصينٌ عَيْنُهُ أنْ أَسوءَهُ وأنَّ بَني سَعْدٍ صَديقٌ ووالِدُ

وقال آخر[3]:

لَلَوْلا قاسِمٌ ويَدا بَسِيلٍ لقد جَرَّتْ عليكَ يَدٌ غَشُومُ

إلا أنَّ ذلك لم يجئ إلاَّ في الشعر كراهية اجتماع لامين. وإن لم تُقَدِّر قبلهما قسَمًا محذوفًا كانت اللام جوابًا لهما، ويجوز حذفها إذ ذاك.

---

(١) التسهيل ص ٢٣٩.

(٢) البيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣٥ وسر الصناعة ص ٤٠٨، وفيه تخريجه.

(٣) البيت في سر صناعة الإعراب ص ٤٠٨، وفيه تخريجه. قاسم وبسيل: رجلان. وجرَّ عليهم جريرة: جنى جناية. وغشوم: جائرة.

فلو كان الجواب منفيًّا بـ«ما» لم يجز حذف القسَم؛ لأنه لا يُحذف إذا كان جوابه منفيًّا، فقولك: لو قامَ زيدٌ ما قامَ عمرٌو، هو جوابٌ لِلَوْ لا لقسَم محذوف، ولو قلت: لو قامَ زيدٌ لَمَا قامَ عمرٌو كان جواب لو؛ لأنه إذا كان جواب قسَم لم تدخل اللام على «ما» إلا في ضرورة، وهم يقولون لو قامَ زيدٌ لَمَا قامَ عمرٌو في فصيح الكلام وفي الشعر، ومنه قول الشاعر[1]:

ولو نُعْطَى الخِيارَ لَمَا افْتَرَقْنا ولكنْ لا خِيارَ مَعَ اللَّيالي

ولو قلت: لو قامَ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو، كان جواب لو؛ لأنَّ القسَم لا يجاب بِلَمْ. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله **وفي النفي بـ«ما» أو «لا» أو «إنْ»** أمَّا الجملة الاسمية فتُنفَى بـ«ما»، ولا تُنفى بـ«لا»، والنظر يقتضي أن تُنفى بـ«إنْ»، فتقول: واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ، أي: ما زيدٌ قائمٌ. وذكر المصنف في «شرح الشافية الكافية» له أنَّ الجملة الاسمية تُنفى بِما وإنْ ولا، قال[2]: «لا فرق في ذلك بين الجملة الفعلية والاسمية، إلا أنَّ الاسمية إذا نُفيت بـ(لا)، وقُدِّم الخبر، أو كان المخبَر عنه معرفة - لزم تكرارها في غير الضرورة، نحو: واللهِ لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو، ولَعَمري لا أنا هاجِرُك ولا مُهينُك» انتهى. وكونُ الجملة الاسمية تُنفى بـ«لا» غلطٌ ووَهْم. /[٥: ١٣٦/أ]

والثلاثة تُنفى بها الجملة الفعلية، إلا أنَّ «لا» لا تدخل على الماضي، فلا تقول: واللهِ لا قامَ زيدٌ. وزعم المصنف في الشرح أنه يُنفى بـ«لا»، قال[3]: «ومِن وُروده في المنفيِّ بـ«لا» قولُ الشاعر[4]:

رِدُوا ، فَوَاللهِ لا ذُدْناكُمُ أبدًا ما دامَ في مائنا وِرْدٌ لِنُزَّالِ»

---

(١) شرح أبيات المغني ٥: ١١١ [٤٣٦].

(٢) شرح الكافية الشافية ٢: ٨٤٣.

(٣) ٣: ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٤) تقدم في ١: ١١١.

وقد بحثنا معه في تأويل هذا البيت في آخر الباب الأول من هذا الكتاب بما يوقَف عليه هناك.

وإذا تقدَّم الماضيَ المنفيَّ بما أو بإنْ قَسَمٌ يليه شرطٌ صار ذلك الماضي مستقبل المعنى، كقوله: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾[1]، وقوله ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[2].

وقوله **وقد تُصَدَّر بلَنْ أو لم** قال المصنف في الشرح[3]: «وندرَ نفي الجواب بلَنْ في قول أبي طالب[4]:

واللهِ لن يَصِلُوا إليكَ بِجَمعِهِمْ حتى أُوارَى في التُّرابِ دَفينا

وبـ(لم) فيما حكى الأصمعي[5] أنه قال لأعرابي: أَلَكَ بنون؟ قال: نعمْ، وخالِقِهم لم تَقُم عن مِثلِهم مُنْجِبة» انتهى. لا يقاس على شيء من ذلك البتة.

وليس للمصنف سلفٌ فيمن أجاز ذلك إلا ما حكي عن ابن جني[6] أنه زعم أنه قد يُتلقى القسَم بلَمْ وبلَنْ في الضرورة. واستَدلَّ على ذلك بقولِ زياد بن مُنقِذ[7]:

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٥.

(٢) سورة فاطر: الآية ٤١.

(٣) ٣: ٢٠٦.

(٤) الكشاف ٢: ١٢ والقرطبي ٦: ٢٦١ وشرح أبيات المغني ٥: ١٥٨ - ١٥٩ [٤٦٢].

(٥) انظر الخبر مفصلاً في الأمالي ١: ٥٢.

(٦) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٩٢، ٤٤٠ - ٤٤٢. ويظهر لي أنَّ أبا حيان لم يقف على كلام ابن جني في كتابه التنبيه، وإنما وقف عليه في شرح الإيضاح لابن عصفور، ولذا قال: «وحكي عن ابن جني». انظر شرح ناظر الجيش ٦: ٣١٠٦ - ٣١٠٨.

(٧) الحماسة ٢: ١٣٤ - ١٣٩ [الحماسية ٥٨٣] والتنبيه ص ٤٤٠ - ٤٤٢ والحماسة البصرية ٢: ٥٠٦ - ٥١١ [الحماسية ٣٥٩]. رويق: مرخم رُوَيْقة الذي تقدم ذكره في بيت سابق.

رُوَيْقَ ! إنِّي وما حَجَّ الحَجيجُ لهُ وما أَهَلَّ بِجَنبَيْ نَخْلةَ الحُرُمُ
لم يُنْسِني ذِكرَكُمْ مُذْ لم أُلاقِكُمُ عَهدٌ ، سَلَوتُ به عنكم ، ولا قِدَمُ

وبقول الأعشى[1]:

أَجِـــدَّكَ لم تَغْـــتَمِضْ ســـاعةً فَتَرقُـــدَها مَـــعَ رُقَّادِهـــا

أَجِدَّك عنده من قبيل الأقسام. وقال آخر[2]:

أَجِـــدَّكَ لـــنْ تَـــرى بِثُعَيْلِبـــاتٍ ولا بَيْـــدانَ ناجِيـــةً ذَمُـــولا

وهذا غلط من ابن جني؛ لأنَّ القسَم بعد إنَّ يجوز فيما بعده أن يكون خبرًا لإنَّ، ويُحذف جواب القسَم، ويجوز أن يكون جوابًا للقسَم، فيكون القسَم وجوابه في موضع خبر إنَّ. وقوله «لم يُنْسِني» ليس جوابًا للقسَم، بل هو خبر إنَّ، وجواب القسَم محذوف، فهو نظير قولك: إنَّ /زيدًا - واللهِ - لقائمٌ، فقوله «لم يُنسِني» لا يصلح أن يكون جوابًا للقسَم كما لا يصلح «لَقائمٌ»، وفي قولك: إنَّ زيدًا واللهِ لَيَقُومَنَّ، فيتعين أن يكون لَيَقُومَنَّ جواب القسَم. ومنه ما يحتمل الوجهين، نحو قول طرفة[3]: [٥: ١٣٦/ب]

إنِّي وجَدِّكَ مـــا هَجَوتُـــكَ والـــ ـــأَنْـــصابُ يـــسفَحُ بَيـــنَهنَّ دَمُ

يجوز أن يكون «ما هَجَوتُكَ» خبرًا لإنَّ، ويحتمل أن يكون جوابًا للقسَم. وقال الكميت[4]:

إنِّـــي لَعَمْـــرُ أَبِـــي سِـــوا كَ مِـــنَ الـــصَّنائعِ والـــذَّخائِرْ

---

(١) تقدم البيت في ٧: ٢١٠، وقد استدل به ابن جني في التنبيه ص ٢٩٢، ٤٤٢.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٣١٧، ٧: ٢١٠، وقد استدل به ابن جني في التنبيه ص ٢٩٣.

(٣) الديوان ص ١٠٦. الأنصاب: حجارة كانوا ينسكون لها. ويسفح: يصبّ.

(٤) هذا بيت مفرد في ديوانه ص ١٤٦. وهو له في أساس البلاغة (أبى).

وقال الآخر[1]:

إنَّـــكَ واللهِ لَـــذُو مَلَّـــةٍ يَطْرِفُـكَ الأَدْنَـى عَـنِ الأَبْعَـدِ

فهذا يتعين أن يكون خبرًا لإنَّ.

وأمَّا قول العرب: أَجِدَّكَ لم تفعل كذا، ولن تفعل كذا، فلا يراد به القسَم، وهو عند س من باب ما ينتصب من المصادر توكيدًا لِمَا قبله، نحو قولك: هذا عبدُ اللهِ حَقًّا، قال س في هذا الباب[2]: «ومثل ذلك في الاستفهام: أَجِدَّكَ لا تفعلُ كذا؟ كأنه قال: أَحَقًّا لا تفعلُ كذا»؟ قال[3]: «وأصلُه من الجِدّ، كأنه قال: أَجِدًّا؟ ولكنه لا يتصرف، ولا يفارق الإضافة، كما كان ذلك في لَبَّيْكَ ومَعاذَ اللهِ».

قال بعض أصحابنا[4]: «وإنما جعله - يعني س - من هذا الباب وإن كان أَجِدَّكَ ليس قبله كلام يؤكَّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعده النيةُ به أن يكون مقدَّمًا عليه من جهة أنَّ المصدر في هذا الباب منصوب بفعل مضمر تدلُّ عليه الجملة التي المصدرُ توكيدٌ لها؛ وذلك الفعلُ أَحُقُّ أو ما جرى مجراه، وذلك أنك إذا قلت (هذا عبدُ اللهِ) فالظاهرُ أن يكون هذا الكلام قد جرى على يقين منك وتحقيق، فدلَّ الكلام بظاهره على أَحُقُّ أو ما في معناه، فلمَّا كانت الجملة دالَّة على الفعل المضمر الناصب للمصدر كان الوجه فيها أن تكون متقدمة على المصدر؛ لأنَّ الدليل بابُه

---

(١) البيت لجارية من الأنصار في العباب الزاخر (طرف). وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٩٩، ٢٥٩ وتهذيبه ص ٤٧١، ٥٧٤ وتهذيب اللغة ١٣: ٣٢٠ والصحاح (طرف) و(ملل). ونسبه ابن بري لعمر بن أبي ربيعة، وقال: صواب إنشاده: عن الأقدم، وبعده:

قلتُ لها : بل أنتِ مُعتلَّةٌ في الوصل - يا هند - لكي تصرمي

اللسان (طرف) و(ملل). قلت: صدر بيت عمر المذكور ليس فيه قسم، وهو مخالف لصدر هذا البيت. ديوان عمر ص ٢١٢. المَلّة: الملل. ويطرفك: يصرفك.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٩.

(٣) هذا القول يلي قوله السابق بلا فاصل.

(٤) هو ابن عصفور، قاله في شرح الإيضاح. شرح ناظر الجيش ٦: ٣١٠٦ - ٣١٠٩.

أن يكون متقدمًا على المدلول، وإنما التُزم في أَجِدَّك لا تفعل كذا تقديمُ المصدر لأنه خالفَ المصادر المؤكِّدة لِما قبلها في التزامهم فيه الإضافة؛ والتغيير كثيرًا ما يأنس بالتغيير، فلم يتصرَّفوا فيه لذلك، بل ألزموه طريقة واحدة، فجعلوه مجاورًا لهمزة الاستفهام مقدَّمًا على ما يؤكده، وصار التقديم الذي كان في غيره ضعيفًا لا يجوز غيره فيه)) انتهى.

والمحفوظ أنَّ الفعل المنفيَّ بعد أَجِدَّك يكون نفيه بـ((لَمْ)) وبـ((لَنْ)) كما أنشدْنا قبلُ، وبـ((لَمَّا))، قال زهير[1]:

أَفِي كُلِّ أَخْدانٍ وإلْفٍ ولَذَّةٍ سَلَوتَ ، وما تَسلُو عَنِ ابْنةِ مُدْلِجِ
وَلِيدَينِ ، حتى قالَ مَنْ يَزَعُ الصِّبا: أَجِدَّكَ لَمَّا تَسْتَحِي أو تَحَرَّجِ

وبـ((لا)) كما قال س[2]: أَجِدَّكَ لا تَفعَل كذا؟[3].

[٥: ١٣٧/أ] /وأمّا ما استَدلَّ به المصنف من قول العربي ((نَعَمْ، وخالِقِهم لم تَقُمْ عن مِثلِهم مُنْجِبة)) فليس ((لم تَقُم)) جوابًا للقسَم، بل جواب القسَم محذوف، يدلُّ عليه سؤال السائل: أَلَكَ بَنُونَ؟ فقال: نَعَمْ، وخالِقِهم لَبَنُونَ لي، ثم استأنفَ مَدْحَهم، وأخبرَ أنه لم تَقُم عن مِثْلِهم مُنْجِبة.

فهذا الذي ذهب إليه المصنف من أنه قد تُصَدَّر في النفي بِلَمْ ولَنْ لا سلفَ له فيه إلا ابن جني، فإنه أجاز ذلك في الضرورة، واستَدلَّ بما ذكرناه، وتقدَّم الردُّ عليه.

---

(١) الديوان ص ٢٣٦. الأخدان: جمع خِدْن، وهو الصاحب، والصديق في السر. والإلف: الصاحب الذي تألف. ويزع: يكفّ ويزجر. والصبا: الصَّبوة. وتحرَّج: أصله: تتحرَّج، أي: تتجنب الإثم والحرج. وقوله ((أفي كل أخدان)) كذا في المخطوطات وأصل الديوان، وقد صوبه محقق الديوان إلى ((أعن)).

(٢) الكتاب ١: ٣٧٩.

(٣) وبلا كما قال س أجدك لا تفعل كذا: انفردت به ق.

وكان أبو عبد الله محمد بن خَلَصة الكفيف[1] يُجيز أيضًا أن يُتَلَقَّى القسَم بِلَمْ. وقد رَدَّ عليه ذلك أبو محمد بن السِّيد.

واعتلُّوا لكون «لن» لم يُتَلَقَّ بها القسَم - وإن كانت كـ«لا» في نفي المستقبل - بأنَّ قولك «لن يَفعل» نفيٌ لـ«سَيَفعل»، فلمَّا كانت في مقابلة السين لم يَتَلَقَّوا بها القسَم كما لا يُتَلَقَّى بالسين.

وقوله **وتُصَدَّر في الطلب بفعله أو بأداته أو بإلا أو لَمَّا بمعناها** تقدَّم لنا الكلام على ما يكون جوابًا لفعل الطلب وأنه ستة أشياء في أوائل هذا الباب[2]؛ ومثالُ فعل الطلب قولُ الشاعر[3]:

بِعَيشِكِ - يا سَلْمَى - ارْحَمي ذا صَبابةٍ ... أَبَى غيرَ ما يُرضيكِ في السِّرِّ والجَهْرِ

ومثالُ الأداة قولُه[4]:

بِرَبِّكِ ، هل لِلصَّبِّ عِندكِ رأفةٌ ... فيرجُوَ بعد اليأس عَيشًا مُجَدَّدا

ومثالُه بإلا قوله[4]:

باللهِ ربِّكِ إلا قُلتِ صادقةً ... هل في لِقائكِ لِلمَشغُوفِ مِنْ طَمَعِ

ومثالُ لَمَّا[5]:

قالتْ له : باللهِ - يا ذا البُرْدَيْنْ - ... لَمَّا غَنِثْتَ نَفَسًا أَوِ اثْنَيْنْ

وقوله **وتَدخل اللام على «ما» النافية اضطرارًا** مثالُه قول الشاعر[6]:

---

(١) الشَّذوني. أخذ عن ابن سيدَه، وبرع في اللغة والنحو، وكان من الشعراء المجوِّدين. توفي سنة ٤٧٠هـ أو قبلها. جذوة المقتبس ص ٥١ وبغية الوعاة ١: ١٠٠.

(٢) تقدم ذلك في ص ٣٣٤.

(٣) شرح المصنف ٣: ٢٠٧ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٢٥ [٨١٦]. العيش هنا: الحياة.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٠٧.

(٥) تقدم في ١: ١٠٣، ٨: ٣٧٨، وزد على ما ذكر ثَمَّ جمهرة اللغة ١: ٤٢٨ وشرح المصنف ٣: ٢٠٧.

(٦) شرح المصنف ٣: ٢٠٧.

لَعَمْرُكِ - يا سَلْمَى - لَمَا كُنتُ راجيًا حيـــاةً ، ولكـــنَّ العَوائـــدَ تُخْـــرَقُ

وقال النابغة[1]:

فـــلا عَمْـــرَ الـــذي أُثْنِـــي عليـــهِ .....

البيتان، وتقدم إنشادهما.

ص: وإن كان أولُ الجملة مضارعًا مثبتًا مستقبلاً غيرَ مقارنٍ حرفَ تنفيسٍ ولا مقدَّمٍ معمولُه لم تُغْنه اللامُ غالبًا عن نون توكيد؛ وقد يُستغنى بها عن اللام، وقد يؤكَّد المنفيُّ بـ«لا». ويَكثُر حذفُ نافي المضارعِ المجرَّدِ معَ ثُبوتِ القسَم، ويَقِلُّ معَ حَذفه. وقد يُحذف نافي الماضي إن أُمِنَ اللَّبسُ، ويَكثُر ذلك لتقدُّم نفيٍ على القسَم، وقد يكون الجواب مع ذلك مثبتًا. وقد يُحذف لأَمنِ اللَّبْسِ نافي الجملةِ الاسمية، /وقد يكون الجواب قَسَمًا. [٥: ١٣٧/ب]

ش: قال المصنف في باب نوني التوكيد ما نصه[2]: «وهما خفيفة وثقيلة، تلحقان وجوبًا المضارعَ الخاليَ من حرفِ تنفيسٍ المقسَمَ عليه مستقبلاً مثبتًا غيرَ متعلِّقٍ به جارٌّ»، فكرَّر معظم أحكام المضارع، وخالفه بأنه قال هناك «تلحقه وجوبًا»، وقال هنا «لم تُغْنه اللام غالبًا». وقال هناك «غيرَ متعلِّقٍ به جارٌّ» وقال هنا «ولا مُقَدَّمٍ مَعمولُه». وقد شرحنا ما في باب نوني التوكيد، ونتكلم على هذا هنا، فنقول:

احترز بقوله «مُثبَتًا» من أن يكون منفيًّا، وذكر بعدُ أنه قد يؤكَّد المنفيُّ بـ«لا». واحترز بقوله «مُستَقبَلاً» من أن يكون حالاً. قال المصنف في الشرح[3]: «فإن أُريدَ به الحال قُرِنَ باللام، ولم يؤكَّد بالنون؛ لأنها مخصوصة بالمستقبل، فمِن

---

(١) تقدم مع بيت بعده في ص ٣٥١.

(٢) التسهيل ص ٢١٦.

(٣) ٣: ٢٠٨.

شواهد إفراد اللام لكون الحال مقصودًا قولُ الشاعر[1]:

لئنْ تَكُ قد ضاقتْ عليكُم بُيوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أنَّ بَيتِيَ واسِعُ

ومثلُه[2]:

لَعَمْري لأَدري ما قضَى اللهُ كَونَهُ يكونُ ، وما لم يَقضِ ليسَ بِكائنِ

ومثلُه[3]:

وعَيشِكِ - يا سَلْمَى - لأُوقِنُ أَنَّني لِمَا شِئتِ مُسْتَحْلٍ ولو أَنَّهُ القَتْلُ

ومثلُه[4]:

يَمينًا لأُبْغِضُ كُلَّ امرئٍ يُزَخرِفُ قَولاً ، ولا يَفْعَلُ»

انتهى.

وأورد المصنف هذه المسألة كأنها مجمع عليها، وهي مسألة خلاف:

فمنهم من قال: إنَّ الحال لا يجوز أن يُقسَم عليه؛ لأنَّ مشاهدته أَغنَت عن أن يُقسَم عليه. وحكاه الزجاج عن المبرد، قال: ولذلك لم تَدخل عليه إحدى النونين. ورَدَّ ذلك عليه بأن قال: لو كان امتناع دخول النون على الحال لأنها لا يُحلَف عليها لكانَ كُلُّ مَن يحلف عند القاضي لا يجب أن تُقبَل يمينه؛ لأنه يَحلف أنه في حالٍ ليس عليه شيء، ولامْتَنع قولُك: واللهِ لأنتَ أفضلُ الناسِ؛ إذ هو في حال فضل، وقولُك: واللهِ لزيدٌ يُصَلِّي بحذائي، ولامْتَنع ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[5].

---

(١) هو الكميت بن معروف. معاني القرآن للفراء ١: ٦٦، ٢: ١٣١ والخزانة ١٠: ٦٨ - ٧١ [٨١٤].

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٣) أنشده ابن مالك أيضًا في شواهد التوضيح ص ١٦٦.

(٤) شواهد التوضيح ص ١٦٦.

(٥) سورة المنافقون: الآية ١.

وقال ابن عصفور وقد ذَكر مذهب مَن مَنع أن يُقسَم على الحال، قال[1]: «وهذا باطل؛ لأنه قد يَعوق عن المشاهدة عائق، فيُحتاج إذ ذاك إلى القسَم، نحو قولك: واللهِ إنَّ زيدًا في حال قِيام، لمن لا يُدرِك قيام زيد. والصحيح أنه يجوز أن يُقسَم عليه، إلا أنه إن كان موجبًا فإنك تُنشئ من الفعل اسم فاعل، وتُصيِّره خبر المبتدأ، ثم تُقسِم على الجملة الاسمية، فتقول: واللهِ إنَّ زيدًا لَقائمٌ، واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ، واللهِ لَزيدٌ قائمٌ. وإنما لم يجز أن تُبقي الفعل على لفظه وتُدخل اللام لأنك لو قلتَ واللهِ لَيَقومُ زيدٌ لأدَّى ذلك إلى الإلباس /في بعض المواضع؛ وذلك أنك إذا قلت إنَّ [٥: ١٣٨/أ] زيدًا واللهِ لَيَقومُ لم يُدْرَ هل يقوم خبر إنَّ أو جواب القسم. ولا يجوز إدخال النون فارقة فتقول: إنَّ زيدًا واللهِ لَيَقُومَنَّ؛ لأنَّ النون تُخَلِّص للاستقبال.

وقد تدخل عليه اللام وحدها، ولا يُلتَفَت إلى اللَّبس، إلا أنَّ ذلك قليل جدًّا، بابُه الشعر، قال الشاعر[2]:

تَـأَلَّى ابـنُ أَوْسٍ حلفـةً لَيَرُدُّنـي إلى نِـسْوةٍ ، كـأَنَّهُنَّ مَفائـدُ»

وقال ابن عصفور أيضًا: «وإن كان المقسَم عليه حالاً موجبًا دَخلتْ عليه اللام، ومن ذلك قراءة قُنْبُل ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[3]، والأكثر فيه إذ ذاك أن يُجعل خبرًا لمبتدأ، فتصير الجملة اسمية».

وقال في «المقرّب»[4]: «وإن كان موجبًا فلا بُدَّ من وقوعه خبرًا لمبتدأ، فتكون الجملة إذ ذاك اسمية، نحو: واللهِ إنَّ زيدًا لَيَقومُ الآنَ».

وقال ابن أبي الربيع[5]: «وأمَّا في الإيجاب فتردُّ الفعلية اسميةً بتقديم الفاعل،

---

(١) شرح الجمل ١: ٥٢٨.

(٢) تقدم البيت في ١: ١٠١.

(٣) سورة القيامة: الآية ١. السبعة ص ٦٦١.

(٤) المقرب ١: ٢٠٧.

(٥) الملخص ١: ٥٤٢ والبسيط في شرح الجمل ٢: ٩١٧.

فتقول: واللهِ لزيدٌ يقومُ)).

وقال أيضًا[1]: ((وقد يأتي قليلاً: واللهِ لَيَقومُ زيدٌ، ووالله لقد يقومُ زيدٌ، كما قال[2]:

كَذَبتَ ، لقد أُصْبِي على المرءِ عِرسَهُ وأَمْنَعُ عِرْسِي أَنْ يُزَنَّ بها الخالي))

وقوله **غيرَ مُقارِنٍ حرفَ تَنفيسٍ** احتراز من أن يقترن به حرف تنفيس، فإنه إن اقترن به دخلته اللام فقط، قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

فَوَرَبِّي لَسَوفَ يُجْزَى الذي أَسْـ ـلَفَهُ المرءُ سيِّئًا أو جَميلا

وحكم السين في ذلك حكم سوف، فتقول: واللهِ لَسَيَقُومُ زيدٌ. هذا مذهب البصريين، قالوا ذلك بالقياس على سوف، ولم يُسمَع.

ولا يُجيز ذلك الفراء[5]، قال: لأنَّ اللام كالجزء مما تدخل عليه، ولذلك جاز في فصيح الكلام: لَهْوَ قائمٌ، بتسكين الهاء تخفيفًا إجراءً لها مُجرى عَضْد، فلو قلت واللهِ لَسَنَقُومُ لأدَّى ذلك إلى توالي أربعة أحرف بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة، وذلك مرفوض في كلامهم، ولذلك سكَّنوا آخر الفعل في ضربْتُ.

قال بعض أصحابنا: ((والصحيح جوازه بدليل قول العرب: (واللهِ لَكَذَبَ زيدٌ كَذِبًا ما أَحسبُ أنَّ اللهَ يَغفِرُه له)[6]، فكما احتملوا ذلك في هذا وأمثاله، ولم يجعلوا اللام كالجزء من الكلمة - فكذلك يجوز: واللهِ لَسَيَقُومُ زيدٌ)) انتهى.

---

(١) الملخص ١: ٥٤٢.

(٢) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٢٨. أُصبي: أذهب بفؤادها. وعرس الرجل: امرأته. ويُزَنّ: يُتَّهَم. والخالي: العَزَب، وقيل: مقلوب الخائل: فاعل من الخيلاء.

(٣) سورة الضحى: الآية ٥.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٠٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٣٥.

(٥) معاني القرآن ٣: ٢٧٤.

(٦) المقتضب ٢: ٣٣٥.

وينبغي أن يزيد: «ولا قد»، فإنه تدخله اللام فقط، نحو: واللهِ لقد يقوم زيد، حكم قد حكم سوف.

وقوله **ولا مُقَدَّمٍ مَعمولُه** احتراز من أن يتقدَّم المعمول، فإنه إن تقدَّم دخلَتْه اللام فقط، ومنه قوله تعالى: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[1]، وقال الشاعر[2]: /[٥: ١٣٨/ب]

يَمينًا لَيومًا يَجتَني المرءُ ما جَنَتْ ... يَداهُ، فَمَسْرُورٌ ولَهْفانُ نادِمُ

وقال الآخر[2]:

جَوابًا بِهِ تَنجو اعْتَمِدْ، فَوَرَبِّنا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيرُ تُسألُ

وقال آخر[2]:

قَسَمًا لَحِينَ تُشَبُّ نيرانُ الوَغَى ... يُلْفَى لَدَيَّ شِفاءُ كُلِّ غَليلِ

ولو قال المصنف «غيرَ مَفصولٍ بينَه وبينَ اللام لم تُغْنِه غالبًا» كان أَحصَرَ وأَحْصَرَ؛ إذ نقصه أن يقترن بـ«قد».

وقوله **لم تُغنِه اللام غالبًا عن نونِ توكيد** هذا الذي اختاره هو مذهب الكوفيين، وأمَّا البصريون[3] فلا بُدَّ عندهم من اللام والنون إلا في الضرورة، فقد يُستغنى بإحداهما عن الأخرى.

وتبع أبو علي[4] الكوفيين، فأجاز أن تذكرهما معًا أو أحدهما، أي شيء أردت منهما.

وادَّعى ابن هشام الإجماع على أنه لا بُدَّ منهما، وأنَّ أبا علي لم يسبقه أحد إلى ما ذهب إليه. وليس كما ذكر؛ إذ مذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما ذكرنا، ونصوص س[5] على لزومهما معًا.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٨. ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾.

(٢) شرح المصنف ٣: ٢٠٩.

(٣) انظر ما تقدم في ١: ١٠١.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٦٥.

(٥) انظر على سبيل المثال الكتاب ٣: ١٠٤.

فمثال ما النفي فيه باللام وحدها قول الشاعر[1]:

تَـأَلَّى ابـنُ أَوْسٍ حَلْفَـةً لَيَرُدُّنِـي ....

وقد تقدَّم إنشاد ابن عصفور هذا على أنَّ «لَيَرُدُّنِي» فعلُ حالٍ دخلتْ عليه اللام، وذلك قليل جدًّا، وأنشده[2] على أنه فعلُ مستقبل، فاضطرب في فهمه فيه.

قال المصنف في الشرح[3]: «وقلت (في الغالب) احترازًا من قول النبي - ﷺ - (لَيَرِدُ عليَّ أَقوامٌ أَعرِفُهم ويَعرِفُوني)[4]، ومِن قول الشاعر:

تألى ابنُ أوسٍ حلفةً ليردّني ....

ومِن قول ابن رواحة رضي الله عنه[5]:

فـلا وأَبِـي لَنَأْتِيَهـا جَميعًـا ولـو كانـتْ بهـا عَـرَبٌ ورُومُ»

وقوله **وقد يُستغنى بها عن اللام** مثاله قوله[6]:

وقَتِيـلُ مُـرَّةَ أَثْـأَرَنَّ ، فإنَّـهُ فِـرْغٌ ، وإنَّ أخـاكُمُ لم يُثْـأَرِ

---

(١) تقدم البيت في ص ٣٨٢.

(٢) المقرب ١: ٢٠٦.

(٣) ٣: ٢٠٩.

(٤) أخرجه بهذه الرواية البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق: باب الحوض ٧: ٢٠٨ وكتاب الفتن: الباب الأول ٨: ٨٧. وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفضائل: الباب التاسع ٤: ١٧٩٣ برواية «ولَيَرِدَنَّ».

(٥) الديوان ص ١٤٩ - والتخريج في ص ١٨٠ - وشرح أبيات المغني ٧: ٣٥٦ - ٣٥٨ [٨٧٧]. وصدره في الديوان: «فلا وأبي مآب لنأتينها». والبيت من قطعة قالها في معركة مؤتة عندما نزل الناس في مَعان من أرض الشام، ورأوا كثرة جيش العدوّ.

(٦) كذا روي في إيضاح الشعر ص ٦٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤١، ٥٢٦. والبيت من قصيدة دالية لعامر بن الطفيل في المفضليات ص ٣٦٤ [المفضلية ١٠٧] والأصمعيات ص ٢١٦ [الأصمعية ٧٨]، وآخره فيهما: «لم يُقصَدِ». وكذا في الخزانة ١٠: ٦٠ - ٦٤ [٨١٢]. قتيل مرة: حنظلة بن الطفيل أخوه. والفِرغ: الهَدَر. لم يقصد: لم يقتل. وآخره في المخطوطات: «لن يثأرا».

وأنشده الأستاذ أبو علي[1] «وإنّ أخاهم لم يُضْهَدِ»، وأنشده غيره «لم يُقْصَدِ»[2]، وأنشد قبله[3]:

وَلأَثْأَرَنَّ بِمالِكٍ وبِمالِكٍ ... وأَخي الْمَرَوراةِ الذي لم يُسْنَدِ

وقال آخر[4]:

وهُمُ الرِّجالُ ، وكُلُّ مَلْكٍ مِنهُمُ ... تَجِدَنَّ في رُحْبٍ وفي مُتَضَيَّقِ

[٥: ١٣٩/أ] وقال آخر[5]:/

ليتَ شِعْري ! وأَشْعُرَنَّ ، إذا ما ... قَرَّبُوها مَنْشُورةً ، ودُعِيتُ

وقال آخر[6]:

فَلَيَأزِلَنَّ ، وتَبْكَأنَّ لِقاحُهُ ... ويُعَلَّلَنَّ وَلِيدُهُ بِسَمارِ

وقد اعتلَّ الفارسي في «تذكرته»[7] لعدم دخول إحدى النونين مع السين

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٦٥. لم يضهد: لم يظلم، أو لم يقهر.

(٢) ضرائر الشعر ص ١٥٧. وانظر ما سبق في تخريج البيت.

(٣) المفضليات ص ٣٦٤. وأوله في المخطوطات: «فلأثأرنَّ»، والتصويب من المفضليات والأصمعيات؛ لأنه معطوف على بيت آخر أوله: فلأثأرنَّ. مالك ومالك: رجلان من قومه أصابتهما غطفان. وأخو المروراة: أخوه الحكم بن الطفيل. والمروراة: موضع ظفرت فيه ذبيان ببني عامر. ولم يسند: لم يدفن، وترك للسباع تأكله.

(٤) القطامي. الديوان ص ١١١ والعمدة ٢: ١٠٦٢.

(٥) السموءل. الأصمعيات ص ٨٦ [٢٣] وطبقات فحول الشعراء ص ٢٨٠، وروي آخره: فَقُريتُ. الضمير في قربوها يعود إلى مفهوم من السياق، يعني صحف أعماله يوم القيامة.

(٦) هو أبو مُكْعِت الأسدي كما في العباب الزاخر (بكأ) والتاج (بكأ ، أزل). واسمه منقذ بن خُنيس، وقيل: الحارث بن عمرو. التاج (كعت). والبيت بلا نسبة في كتاب الإبل للأصمعي ص ٩٠ وغريب الحديث لأبي عبيد ٣: ٣٩٢ وجمهرة اللغة ٢: ١٠٧١ وكتاب اللامات للزجاجي ص ١١١. أزَلَ فلانٌ يأزِل: صار في ضيق وجدب. وبكأت الناقة وبكُؤت: قلَّ لبنها. والسَّمار: اللبن الممزوج بالماء. وفي مصادر الشاهد: «ويعلَّلَنَّ صبيَّه»، بالبناء للفاعل ونصب المفعول.

(٧) مختار التذكرة ص ٢٠٠ - ٢٠١.

وسوف حين يتقدم المعمول، نحو ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[1]، ومع «قد» على المنفي بـ«لا» -بما ملخَّصه: «أنَّ كلاًّ من السين وسوف ولا تخلِّص الآتي من[2] فعل الحال، فاستُغني عن النون إذ هي مخلِّصة أيضًا، وبأنَّ قد حرف غير عامل كالسين وإن كانت قد خالفَتها في أنها لا تدلُّ على الاستقبال» انتهى. ويعني أنَّ «قد» حرف مختص بالفعل، جُعل كالجزء منه كالسين.

وقوله **وقد تؤكِّد المنفيَّ** بـ«**لا**» قال المصنف في الشرح[3]: «إن كان المضارع المجاب به القسَم منفيًّا لم يؤكَّد بالنون إلا إن كان نفيه بـ«لا»، فحينئذ قد يؤكَّد بها، كقول الشاعر[4]:

تاللهِ لا يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَنِبًا ... فِعْلَ الكِرامِ وإنْ فاقَ الوَرَى حَسَبا

والأكثر ألاَّ يؤكَّد، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾[5]» انتهى.

ولو حُذفت «لا» كان كإثباتها في تأكيد الفعل بالنون، كما قال الشاعر[6]:

بإصْرٍ يَتْرُكَنِّي ....

وقوله **ويَكثُر** إلى قوله **معَ حذفه**[7] مثالُه قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[8]، وقال حسّان[9]:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٨. ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾.

(٢) فيما عدا غ: مع.

(٣) ٣: ٢١٠.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٥) سورة النحل: الآية ٣٨.

(٦) هذا مطلع بيت لمشعَّث العامري كما في الأصمعيات ص ١٤٨ [٤٨]، وهو:

بإصْرٍ يَتْرُكَنِّي الحَيُّ يومًا ... رَهينةَ دارِهِمْ وهُمُ سِراعُ

الإصر هنا من صيغ القسم.

(٧) هو قوله: «ويَكثُر حذفُ نافي المضارعِ المجرَّدِ معَ ثُبوتِ القسَم، ويَقِلُّ معَ حَذفِه».

(٨) سورة يوسف: الآية ٨٥.

(٩) الديوان ١: ٢٩.

أَقْسَمتُ أَنْساها ، وأَتْــرُكُ ذِكْرَهــا حتى تُغَيَّــبَ في الــضَّريحِ عِظــامِي

ولو كان الفعل المنفيُّ بـ«لا» مؤكَّدًا بالنون لم يَجز حذف «لا» لإلباسه بالمثبت؛ بل الذي يتبادر إلى الذهن هو الإثبات.

وقد أطلق المصنف في نافي المضارع المجرد مع ثبوت القسَم، ولا يخلو من أن يكون النافي «لا» أو «ما»، فإن كان «لا» فالحكم كما ذَكر، وإن كان «ما» فمِن النحويين مَن أجاز حذفها حملاً على «لا»، ومِن النحويين مَن مَنَعَ ذلك لعدم ورود السَّماع به، ولِما فيه من اللَّبس؛ لأنه لا يُعلَم إذا حُذفت هل القسَم على النفي في الحال أو في المستقبل.

ومثالُ حذف «لا» والقسَم محذوف قولُ الشاعر[1]:

وقَولِي إذا ما أَطلَقُوا عــن بَعيرِهِــمْ تُلاقُونَــهُ حــتى يَــؤُوبَ الْمُنَخَّــلُ

أراد: واللهِ لا تُلاقونه. إلا أنه لا يجوز حذفها والقسم محذوف إلا إذا كان المعنى لا يصحُّ إلا بتقدير النفي، كالبيت الذي أنشدناه، هكذا قال المصنف[2]، وفهم أنَّ قَبْلَ «تُلاقونه» قَسَمًا محذوفًا.

[٥: ١٣٩/ب] وقال بعض أصحابنا: «ولا يجوز حذفها منه - أي حذف /لا من المضارع - في غير القسَم إلا في ضرورة؛ لأنه لا يوجد فيه من كثرة الاستعمال والتفرقة اللازمة بين الإيجاب والنفي ما يوجد في القسَم. ومما جاء من ذلك قولُ النَّمِر بن تَوْلَب:

وقَولِي إذا مــا أَطلَقُــوا ....

البيت. يريد: لا تُلاقونه. وقولُ الآخر[3]:

---

(١) النمر بن تولب. ديوانه ص ٩٩ [دار صادر]. المنخَّل: هو القارظ العنزيّ من بني عنزة، يضرب به المثل فيمن لا يرجى إيابه، وهو رجل خرج يجتني القرظ، فلم يسمع له خبر.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢١١.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٢٤٦، ٤: ١١٩.

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيْتَ بِهالِكٍ حتى تَكُونَهْ

يريد: لا تَنْفَكُّ» انتهى. فلم يجعل تُلاقونه ولا تَنْفَكُّ جواب قسَم محذوف.

وقوله **وقد يُحذَف نافي الماضي إنْ أُمِنَ اللَّبس** مثاله قول أُمَيَّةَ بن أبي عائذٍ الهُذَلِيّ[1]:

فإنْ شِئت آليتُ بينَ الْمَقا مِ والرُّكنِ والحَجَرِ الأَسْوَدِ

نَسِيتُكِ ما دام عَقْلي معي أَمُدُّ به أَمَدَ السَّرْمَدِ

قال المصنف في الشرح[2]: «أراد: لا نَسِيتُكِ، فحَذف النافي لأنَّ المعنى لا يصحُّ إلا بتقديره، وأنه لو أراد الإثبات لقال: لقد نَسِيتُكِ، أو لَنَسِيتُكِ. وهذا النوع مع ظهور المعنى دون تقدُّم نفيٍ آخَرَ على القَسَم قَليلٌ» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: إن دخلتْ على لفظ الماضي، نحو قولك: واللهِ لا فعلتُ هذا أبدًا - لم يَجز حذفها إلا في ضرورة، لا يجوز أن يقال في الكلام: واللهِ فعلتُ هذا أبدًا. ومما جاء في الضرورة قوله[3]:

فلا وأَبِي دَهْماءَ زالَتْ عَزيزةً على قَومِها ما فَتَّلَ الزَّنْدَ قادِحُ

يريد: فلا وأَبِي دَهماءَ لا زالَتْ عَزيزةً.

وزعم الكوفيون أنَّ «لا» غير محذوفة في البيت، وإنما هي مقدَّمة من تأخير، والتقدير: فَوَأَبِي دَهْماءَ لا زالَتْ عَزيزةً.

وما ذهبوا إليه باطل؛ لأنَّ الحروف التي يُتَلَقَّى بها القسَم لا يجوز تقديمها على القسَم. ومما يدلُّك على أنَّ «لا» محذوفة في البيت روايةُ مَن رَوى[4]:

لَعَمْرُ أَبِي دَهْماءَ زالَتْ عَزيزةً .....

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص ٤٩٣ وشرح المصنف ٣: ٢١١. السرمد: الدائم.

(٢) ٣: ٢١٢.

(٣) تقدم البيت في ٤: ١٢٠، ١٢١، ١٢٧.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٧ وضرائر الشعر ص ١٥٦.

وقوله **ويَكثُر ذلك لتقدُّم نفيٍ على القَسَم** أي: ويَكثُر حَذفُ نافي الماضي، قال[1]:

فلا والإلــهِ نــادَى الحَــيُّ ضَــيفِي هُــدُوًّا بالْمَــساءةِ والعِــلاطِ

أي: فلا والإلهِ لا نادَى، فحذف الثاني استغناء عنه بالأول. وقد يجتمعان، قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[2]، وكقول أبي ذَرٍّ: (فلا واللهِ لا أسألهم دُنْيا، ولا أستَفْتيهم[3] عن دين)[4].

وقوله **وقد يُحذَف لأَمنِ اللَّبسِ نافي الجملة الاسمية** مثالُه قولُ الشاعر[5]:

فواللهِ ما نِلْتُمْ ، ومــا نِيــلَ مِــنكُمُ بِمُعْتَــدِلٍ وَفْــقٍ ولا مُتَقــارِبِ

أراد: ما ما نِلتُم، فحَذف «ما» النافية، وأبقى «ما» الموصولة، وجاز ذلك لدخول الباء الزائدة /في الخبر ولدلالة العطف[6]. [٥: ١٤٠/أ]

ويجوز على مذهب الكوفيين أن تكون «ما» الباقية النافية والمحذوفة الموصولة، ولا يجوز هذا على مذهب البصريين؛ لأنهم لا يُجيزون بقاء الصلة بلا موصول في اللفظ وإن دلَّ عليه دليل، قاله المصنف في الشرح[7].

---

(١) هو الْمُتَنَخِّل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٩ وشرح المصنف ٣: ٢١٢. هدوًّا: بعد هدوء. والعلاط: أصله سمة في عنق البعير بمنْزلة القلادة، يقال: عَلَطه بشرّ: إذا وسمه ولطخه به.

(٢) سورة النساء: الآية ٦٥. ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾.

(٣) فيما عدا غ: استعنتهم.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة: باب ما أُدِّي زكاته فليس بكنْز ٢: ١١٢.

(٥) تقدم البيت في ٣: ١٧٠. وقد نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٢٣٥ إلى حسان، وفي ٣: ٢١٢ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٤٦ إلى عبد الله بن رواحة، وليس في ديوانيهما.

(٦) يريد قوله: ولا متقارب.

(٧) ٣: ٢١٢ - ٢١٣.

ونصوص أصحابنا على أنَّ «ما» و«إنِ» النافيةَ إذا دخلَتا على الجملة الاسمية لا يجوز حذف واحدة منهما؛ فلا يجوز في: واللهِ ما زيدٌ قائمٍ، ولا: واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ، أن تقول: واللهِ زيدٌ قائمٌ.

وقوله **وقد يكون الجواب قَسَمًا** مثالُه قولُه تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]، التقدير: واللهِ لَيَحْلِفُنَّ.

منعَ بعض أصحابنا أن يكون القسَم جوابًا للقسَم، قال: لأنَّ القسَم لا يدخل على القسَم. قال ذلك في لَعَمْرُكَ، وقد تقدَّم.

ص: ولا يخلو دون استطالةٍ الماضي الْمُثبَتُ المُجابُ به مِنَ اللامِ مَقرونةً بـ«قد» أو «ربما» أو «بما» مرادفتها إن كان متصرفًا، وإلا فغير مقرونة، وقد يلي «لقد» و«لَبِما» المضارعُ الماضي معنًى، ويجب الاستغناءُ باللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول الماضي كما استُغني بالداخلة على ما تقدَّم من معمول المضارع.

ش: قال «دون استطالة» لأنه إذا كان ثَمَّ استطالة جاز حذف اللام، كقولِه تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾[2]، وهو جواب لقوله ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾، وقولِه ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[3] جواب ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾.

ولا يحتاج إلى هذا القيد، فقد جاء في كلام الفصحاء حذف هذه اللام وإبقاء «قد»، قال الشاعر، وهو زهير[4]:

---

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٧.

(٢) سورة البروج: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ۝٢ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ۝٣ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾.

(٣) سورة الشمس: الآية ٩. ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾.

(٤) الديوان ص ٩٩. العنن: جمع عُنَّة، وهي حظيرة من شجر، تُعمل حول البيت لتردَّ الريح. والمعترك: المزدحم. وخبَّ: جرى. والسفير: ما انحتَّ من الورق وتناثر. والبَطِن: النَّهِم.

تاللهِ قد عَلِمَتْ قَيسٌ إذا قَذَفَتْ ... ريحُ الشِّتاءِ بُيوتَ الحَيِّ بالعُنَنِ

أنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الحَيِّ الجِياعِ إذا ... خَبَّ السَّفيرُ ومَأْوَى البائسِ البَطِنِ

وقال أيضًا[1]:

تاللهِ قد عَلِمَتْ سَراةُ بَني ... ذُبْيانَ عامَ الحَبْسِ والأَصْرِ

أنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الجِياعِ إذا ... خَبَّ السَّفيرُ وسابئُ الخَمْرِ

واحترز بقوله «الْمُثبَت» من المنفيّ، فإنه لا تدخله اللام إلا اضطرارًا، وتقدَّم ذكره، ولا يُنفى إلا بـ«ما» و«إنْ»، ولا يجوز نفيه بـ«لا»؛ لأنَّ «لا» لا يُنفى بها الماضي في غير القسَم إلا في قليل من الكلام أو في ضرورة شعر، فلم يُسمَع لذلك نفي الماضي بها في القسَم إلا أن يكون الماضي واقعًا موقع المستقبل، فيجوز أن يُنفى بـ«لا» رَعْيًا لمعناه، فتقول: واللهِ لا فعلتُ كذا أبدًا، أي: لا أَفعَل.

وقوله **مقرونةً بقد** مثاله ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ﴾[2]. وظاهره أنك مخيَّر أن تأتي بـ«قد» وحدها أو اللام. وغيره يقول: ويجوز أن تصلَ اللام بقد إذا كنتَ مخاطبًا لمن يَتَوَقَّعُ خَبَرَك، فتقول: واللهِ لقد قامَ زيدٌ.

ومثال اقتران اللام **برُبَّما** قولُ الشاعر[3]:/ [٥: ١٤٠/ب]

لئنْ نَزَحَتْ دارٌ لِلَيلَى لَرُبَّما ... غَنِينا بِخَيرٍ ، والدِّيارُ جَميعُ

وقوله **أو بـ«ما» مرادفتها** أنشد شاهدًا على ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[4]:

فلئنْ بانَ أَهْلُهُ ... لَبِما كانَ يُؤْهَلُ

وتقدَّم لنا الكلام في نظائر هذا البيت في حروف الجرّ عند قوله «وكذا بعدَ رُبَّ والباء، وتُحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل»[5].

---

(١) الديوان ص ٧٧ - ٧٨. سابئ الخمر: المشتري.

(٢) سورة يوسف: الآية ٩١.

(٣) مجنون ليلى. الديوان ص ١٥٢. نزحت: بعُدت. وغنينا: أقمنا.

(٤) الديوان ص ٣٤٠. وفيه: فبما.

(٥) تقدم ذلك في ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

وملخَّص ما ذكرناه أنَّ ثَمَّ بعدَ اللام فعلاً محذوفًا لدلالة ما قبله عليه، وتقديره في هذا البيت: لَبانَ بما كان يُؤهَل، فاللام دخلتْ على ذلك الفعل المحذوف، والباء سببية، و«ما» مصدرية، فعلى هذا لا تكون «لَبما» بمعنى رُبَّما.

وقوله **إن كان متصرفًا** احتراز من أن يكون جامدًا، فإنه لا يُقرن بـ«قد» ولا بـ«رُبَّما» ولا بـ«ما»، بل باللام، قال الشاعر[1]:

لَعَمْري لَنِعْمَ الحَيُّ جَرَّ عليهمُ بما لا يُواتيهم حُصَينُ بنُ ضَمْضَمِ

وقوله **وإلا فغير مقرونة** أي: تكون باللام وحدها إن لم تُقرن بـ«قد» ولا بـ«رُبَّما» ولا بـ«ما»، ولا كان غير متصرف، فتقول: واللهِ لقامَ زيدٌ، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا﴾[2]، وفي الحديث من كلام امرأة من غِفار (واللهِ لَنَزَلَ رسول الله - ﷺ - إلى الصُّبحِ فأناخَ)[3]، وفي حديث سعيد بن زيد: «أَشهَدُ لَسَمِعتُ رسولَ الله - ﷺ - يقول: (مَن أخذَ شِبرًا مِن الأرضِ ظُلْمًا)»[4] الحديث، وقال الشاعر[5]:

لَكَلَّفْتَني ذَنْبَ امرئٍ ، وتَرَكْتُهُ كَذِي العُرِّ ، يُكْوَى غَيرُه ، وَهْوَ راتِعُ

وحكى س: «واللهِ لَكَذَبَ»[6]. ولا يجوز حذف اللام و«قد»، فتقول: واللهِ كَذَبَ.

وفصَّل ابن عصفور، فقال[7]: «إن كان قريبًا من زمان الحال أَدخَلْتَ عليه

---

(١) تقدم في ٩: ١٨٢.

(٢) سورة الروم: الآية ٥١.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٦: ٣٨٠ [الحديث ٢٧١٨٠] طبع مؤسسة قرطبة.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق: باب ما جاء في سبع أرضين ٤: ٧٤، وتتمته: (فإنه يُطَوَّقُه يومَ القيامة من سبع أَرَضينَ).

(٥) تقدم البيت في ٩: ١٩٣. وهو جواب لقوله في مطلع بيت قبل أربعة أبيات: «حلفتُ».

(٦) الكتاب ٣: ١٠٥.

(٧) شرح الجمل ١: ٥٢٦ - ٥٢٧.

اللام وقد، فقلتَ: واللهِ لقد قامَ زيدٌ؛ لأنَّ قد تُقَرِّبه من زمان الحال. وإن كان بعيدًا أتيت باللام وحدها، فقلت: واللهِ لَقامَ زيدٌ، قال[1]:

حَلَفتُ لها باللهِ حَلْفةَ فاجِرٍ لَنامُوا ، فما إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صالِ

ومِن النحويين مَن ذهب إلى أنها لا بُدَّ أن تصحبها «قد» ظاهرةً أو مقدَّرة، وقاسَها على اللام الداخلة على خبر إنَّ، فكما لا تَدخل تلك على الماضي كذلك لا تَدخل هذه».

ورَدَّ[2] ذلك بأنَّ لام إنَّ قياسها ألاَّ تَدخل على الخبر إلا إذا كان هو المبتدأ في المعنى، نحو: إنَّ زيدًا لَقائمٌ، أو مشبَّهًا بما هو المبتدأ في المعنى، نحو: إنَّ زيدًا لَيقوم؛ وذلك أنه لَمَّا تعذَّر دخولها على المبتدأ دخلتْ على ما هو المبتدأ في المعنى أو ما هو مشبَّه به، وليست كذلك اللام التي في جواب القسَم.

قال ابن عصفور[3]: «وأيضًا فإنَّ قد تُقَرِّب من زمان الحال، فإذا /أردنا القسَم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يَجز الإتيان بها». [٥: ١٤١/أ]

وقوله **وقد يلي لقد ولبما المضارعُ الماضي معنًى** مثالُ «لقد» قولُه[4]:

لئنْ أَمْسَتْ رُبُوعُهُمُ يَبابًا لقد تَدعُو الوُفودُ لها وُفُودا

ومثال «لَبما» قولُه[5]:

فَلَئِنْ تَغَيَّرَ ما عَهِدتُ ... .

البيتان.

---

(١) تقدم البيت في ٤: ٣٢٥.

(٢) يعني ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٥٢٧.

(٣) شرح الجمل ١: ٥٢٧.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢١٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٤٢.

(٥) هذه قطعة من بيتين لعمر بن أبي ربيعة، وهما:

فَلَئِنْ تَغَيَّرَ ما عَهِدتُ ، وأَصبَحَتْ صَدَفَتْ فلا بَذْلٌ ولا مَيْسُورُ

لَبما تُساعفُ في اللِّقاء وَلِيَّها فَرِحٌ بِقُربِ مَزارِها مسرورُ

الديوان ص ٢٣١ - ٢٣٢ وشرح المصنف ٣: ٢١٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٤٢.

وتقدَّم لنا تأويل لَبِما[1].

وقوله **ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول الماضي** مثاله قول أمِّ حاتم[2]:

لَعَمْري لَقِدْمًا عَضَّنِي الجُوعُ عَضَّةً فآليتُ ألاَّ أَمْنَعَ الدَّهرَ جائعا

وقوله في مثل هذا «إنه استغناء باللام» ليس استغناء، بل هذه اللام هي الداخلة على الماضي، فُصل بينهما بمعموله.

وقوله **كما استُغني بالداخلة على ما تقدَّم من معمول المضارع** قال المصنف في الشرح[3]: «وقد اجتمع في قول عامر بن قدامة[4]:

فلَبَعْدَهُ لا أَخْلُدَنَّ ، وما لهُ بَدَلٌ إذا انْقَطَعَ الإخاءُ ، فَوَدَّعَا

شذوذان: أحدهما عدم الاستغناء بتقدُّم اللام عن النون، والثاني دخولها على جواب منفيّ، فلو كان مثبتًا لكان دخولها عليه مع تقدُّم اللام أسهل» انتهى. يعني: لو قيل: زيدٌ واللهِ لَبَعْدَه أقوم - كان أسهل.

ص[5]: **وإذا تَوالَى قَسَمٌ وأداةُ شَرطٍ غيرِ امتناعيٍّ استُغني بجواب الأداة مطلقًا إن سَبَق ذو خبر؛ وإلا فبجواب ما سَبَق منهما، وقد يُغني حينئذٍ جوابُ الأداة مسبوقةً بالقَسَم.**

وقد يُقْرَنُ القَسَمُ المؤخَّر بفاء، فيُغني جوابُه. وتُقرَن أداةُ الشرط المسبوقة بلامٍ مفتوحةٍ تُسَمَّى المُوَطِّئة، ولا تُحذَف والقَسَمُ محذوفٌ إلا قليلاً. وقد يجاء بـ«لَئِنْ» بعد ما يُغني عن الجواب، فيُحكَم بزيادة اللام.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) عيون الأخبار ١: ٣٣٦ وذيل الأمالي ص ٢٣ وشرح المصنف ٣: ٢١٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٤١. واسمها عنبة بنت عفيف، وقيل: غنية، وقيل: عتبة.

(٣) ٣: ٢١٥.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٥) في التسهيل وشرح ناظر الجيش جُعل هذا فصلاً.

ش: كَرَّر المصنف مسألة توالي القسم وأداة الشرط في الفصل الأول من «باب عوامل الجزم»، فقال[1]: «وإن تَوالى شَرطانِ أو قسَمٌ وشرطٌ استُغني بجواب سابقِهما، وربما استُغني بجواب الشرط عن جواب قسَمٍ سابق، ويتعين ذلك إن تقدَّمهما ذو خبر أو كان حرف الشرط لو أو لولا» انتهى ما ذكر في هذه المسألة في ذلك الفصل، وكنا شرحناه في «كتاب التكميل لشرح كتاب التسهيل»، ونحن نتكلم على ما ذكر هنا، وإن كان قد تكلَّمنا عليه هناك، فلعلَّنا نأتي بمزيد في الشرح، فنقول:

قوله **غيرِ امتناعيٍّ** هو قوله هناك «أو كان حرفُ الشرط لو أو لولا»، ومذهبه في ذلك أنه يُستَغنَى بجواب لو ولولا عن جواب القسَم مطلقًا، نحو: واللهِ لو فعلتَ لَفَعَلتُ، ولو فَعَلتَ واللهِ لَفَعَلتُ، وقد تقدَّم لنا من قول بعض أصحابنا[2] أنه إذا تقدَّم القسَم على لو ولولا فالجواب للقسَم، وجواب لو ولولا محذوف /لدلالة جواب القسَم عليه. [٥: ١٤١/ب]

وقوله **مطلقًا إن سَبق ذو خبر** يعني أنَّ الجواب لأداة الشرط سواء أتقدَّم القسَم على الشرط أم تقدَّم الشرط عليه إذا تقدَّمَهما ذو خبر؛ وهو قوله هناك: «ويتعيَّن ذلك - أي الاستغناء بجواب الشرط - إن تقدَّمَهما ذو خبر». وتمثيل ذلك: زيدٌ واللهِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ معه، وزيدٌ إنْ يَقُمْ واللهِ أَقُمْ معه.

وذكرَ غيره أنَّ ذلك ليس على سبيل التعيين بل على سبيل الجواز، فيجوز أن تقول: زيدٌ واللهِ إنْ قامَ يَقُمْ عمرٌو، وزيدٌ واللهِ إنْ قامَ لَيَقومَنَّ عمرٌو.

وقال المصنف في الشرح[3]: «فإن تقدَّم عليهما ذو خبر استُغني بجواب الشرط، تقدَّم على القسم أو تقدَّم القسم عليه. وكان الشرط حقيقًا بأن يغني

---

(١) التسهيل ص ٢٣٩، وفي وسطه حذف.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٧٣.

(٣) ٣: ٢١٦.

جوابه مطلقًا لأنَّ تقدير سقوطه مُخِلٌّ بالجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مُخِلٍّ لأنه مَسُوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ، ففُضِّل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقًا إذا تقدَّم عليه وعلى القسم ذو خبر».

وقوله **وإلا فبجواب ما سَبق منهما** وهذا هو قوله هناك «استُغني بجواب سابقهما». ومعنى قوله «وإلا» أي: وإلا يَسبق ذو خبر. مثاله: واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لأَقُومَنَّ، وإنْ قامَ زيدٌ واللهِ أقمْ.

وإذا أَغنى جواب القسَم عن جواب الشرط لزِم أن يكون جواب القسَم مستقبلاً؛ لأنه مُغْنٍ عن مستقبل ودالٌّ عليه، ولزِم أن يكون فعل الشرط بصيغة الماضي أو منفيًّا بلَمْ؛ لِما تَقَرَّرَ مِن أنَّ جواب الشرط لا يُحذف إلا إذا كان فعل الشرط على ما ذكر، فلا يجوز أن تقول: واللهِ إنْ يَقُمْ زيدٌ لأَقُومَنَّ، ولا: واللهِ إلا يَقُمْ زيدٌ لأَقُومَنَّ، ولا: واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لَقُمتُ، إلا أن يكون الماضي وقع موقع المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا﴾[1]، أي: لَيَظَلُّنَّ.

وإذا تقدَّم على القسَم وحده ما يطلب خبرًا أو ما يطلب صلة جاز أن يُبنى ما بعده على طالب الخبر وطالب الصلة؛ وجاز أن يُبنى على القسَم، ففي الأول يكون جواب القسَم محذوفًا لدلالة الخبر والصلة عليه، وفي الثاني يكون الخبر والصلة القسَم وجوابه. مثال ذلك: زيدٌ واللهِ يقوم، وجاءني الذي واللهِ يقوم، وزيدٌ واللهِ لَيَقُومَنَّ، وجاءني الذي واللهِ لَيَقُومَنَّ.

وقوله **وقد يُغني حينئذٍ جوابُ الأداة مسبوقةً بالقسَم** هذا هو قوله هناك: «ورُبَّما استُغني بجواب الشرط عن جواب قسَم». قال المصنف في الشرح[2]: «ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخُّره، ومن شواهد ذلك قولُ الفرزدق[3]:

---

(١) سورة الروم: الآية ٥١.

(٢) ٣: ٢١٦.

(٣) ديوانه ١: ٥٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٩٠. الجناب: الجانب. والجديب: الممحل.

لئنْ بَلَّ لي أَرضي بِلالٌ بِدُفعةٍ مِنَ الغَيثِ في يُمنَى يَدَيهِ انْسِكابُها
أَكُنْ كالذي صابَ الحَيا أَرضَهُ التي سَقاها ، وقد كانت جَديبًا جَنابُها

[٥: ١٤٢/أ] ومنها قولُ ذي الرُّمَّة[١]:/

لئن كانتِ الدُّنيا عليَّ كما أَرَى تَباريحَ مِن مَيٍّ فلَلْمَوتُ أَرْوَحُ

ومنها قولُ الأعشى[٢]:

لئنْ مُنِيتَ بِنا عن غِبِّ مَعركةٍ لا تُلْفِنا عن دِماءِ القَومِ نَنْتَفِلُ»

انتهى.

وهذا الذي أجازه المصنف هو مذهب الفراء، وقد منعه أصحابنا والجمهور، وقالوا: لا يجوز جعل الفعل جوابًا للشرط المتوسط بينه وبين القسَم. قالوا: فأمَّا قولُ الأعشى: لئن مُنِيتَ بنا. البيت، وقولُ امرأة فصيحة من بني عُقَيْل[٣]:

لئنْ كان ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادِقًا أَصُمْ في نَهارِ القَيظِ لِلشَّمسِ باديا
وأَرْكَبْ حِمارًا بينَ سَرْجٍ فَرْوةٍ وأُعْرِ مِنَ الخَيْتامِ صُغْرى شِماليا

فاللام في «لئنْ» ينبغي أن تكون زائدة كالتي في قوله[٤]:

.... أَمْسَى لَمَجْهُودا

وكالتي في قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٥]، وكالتي في قوله[٦]:

---

(١) الديوان ٢: ١٢١٢. تباريح: عذاب ومشقة.

(٢) تقدم البيت في ص ٢٢٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٦٧، ٢: ١٣١ والخزانة ١١: ٣٣٦ - ٣٤١ [٩٣٤]. وركوب الحمار بين السرج والفروة هيئة من يندَّد به ويُفضَح بين الناس.

(٤) تقدم في ٥: ١٢١.

(٥) سورة الفرقان: ٢٠. والقراءة منسوبة له في الأصول ١: ٢٧٤ وشرح الكافية ٢: ١٢٧٢.

(٦) هو أمية بن أبي الصلت. الديوان ص ٣٤٣ وإيضاح الشعر ص ٦٧، ٩٨.

طَعـــامُهُمُ لـــئنْ أَكَلُـــوا مُعَـــنٌّ ومـــا إنْ لا تُحـــاكُ لهـــمْ ثِيـــابُ

وعلى ذلك حملها الفارسي[1].

وأمَّا قول الآخر[2]:

حَلَفتُ لها إنْ تُدْلِجي الليلَ لا يَزَلْ أَمامَكِ بَيتٌ مِنْ بُيُوتِيَ سائرُ

فليس «حَلَفتُ» فيه قسمًا كما ذهب إليه الفراء[3]، بل هو خبر محض غير مراد به معنى القسَم؛ لأنَّ القسَم إذا تقدَّم على الشرط بُني الجواب عليه، ولم يُبْنَ على الشرط. وإنما لم يُبْنَ الجواب على المتأخر منهما لأنك لو فعلتَ ذلك لكنتَ قد حذفتَ جواب الأول لدلالة الثاني عليه؛ والباب في المحذوفات التي يفسِّرها اللفظ ألاَّ يُحذَف منها شيء إلا لتقدُّم الدليل عليه.

وقوله **وقد يُقرَن القسَمُ المؤخَّرُ بفاءٍ، فيُغني جوابُه** قال المصنف في الشرح[4]: «فيجب الاستغناء بجوابه؛ لأنَّ الفاء تقتضي الاستئناف وعدمَ تأثُّر ما بعدها بما قبلها، ومنه قول قيس بن العَيزارة[5]:

فإمَّا أَعِشْ حتى أَدِبَّ علـى العَـصا فَـوَاللهِ أَنْـسَى لَـيلتي بالْمَـسالِمِ

وأجاز ابن السراج[6] أن تُنوى هذه الفاء، فيُعطى القسَم المؤخَّر بنيَّتها ما أُعطي بلفظها، فأجاز أن يقال: إنْ تَقُمْ يَعلمُ اللهُ لأَزورَنَّكَ، على تقدير: فيعلمُ اللهُ لأزورَنَّك، ولم يَذكر عليه شاهدًا، فلو لم تُنْوَ الفاءُ لأُلغيَ القسَم، فقيل: إن تقُمْ يعلمُ الله أزُرْكَ» انتهى.

---

(١) إيضاح الشعر ص ٦٧.

(٢) الراعي. الديوان ص ١١٥. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٦٩، ٢٣٦ والخزانة ١١: ٣٤١ - ٣٤٢ [٩٣٥]، وأوله فيهن: «حلفت له إن تدلج».

(٣) معاني القرآن ١: ٦٩، ٢٣٦.

(٤) ٣: ٢١٧.

(٥) شرح أشعار الهذليين ٢: ٦٠١.

(٦) الأصول ٢: ١٩٨.

وقول المصنف «فيُغني جوابُه» وقوله في الشرح «فيجب الاستغناء بجوابه» يدلُّ على أنَّ للشرط جوابًا محذوفًا؛ أغنى عنه جواب القسَم. وليس كذلك، بل الجملة القسَمية هي نفس جواب الشرط، ولذلك دخلت الفاء، و لم يُغْنِ عنه جواب الشرط لأنه[1] مصرَّح به، فكيف يقال إنه يغني عنه جواب الشرط، وذلك أنَّ جواب الشرط قد يكون بالقسَم، /نحو: إنْ تَجئْني فَوَاللهِ لأُكْرِمَنَّك، فلذلك لزمت الفاء؛ لأنها تلزم كل جواب لا يمكن أن تُباشره أداة الشرط. [٥: ١٤٢/ب]

وأمَّا تجويز ابن السراج حذفها فينبغي ألاَّ يجوز؛ لأنَّ حذف فاء جواب الشرط لا يجوز إلا في الضرورة، نحو قوله[2]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها .....

وقوله **وتُقرَنُ أداةُ الشرط** إلى قوله **إلا قليلاً**[3] أداة الشرط أعمُّ من أن تكون إنْ أو غيرها، إلا أنَّ قَرنَها بإنْ كثير، قال تعالى: ﴿لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾[4]، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[5].

ومثال دخولها على غير «إنْ» من أدوات الشرط قولُ القطامي[6]:

ولَمَا رُزِقتَ لَيَأْتِيَنَّكَ سَيْبُهُ جَلَبًا ، وليسَ إليكَ ما لم تُرزَقِ

وقولُ الآخر[7]:

---

(١) لأنه مصرح به، فكيف يقال إنه يغني عنه جواب الشرط: سقط من ك.

(٢) عجز البيت: «والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ». وهو لحسان أو لابنه عبد الرحمن أو لكعب بن مالك. الكتاب ٣: ٦٤ والنوادر ص ٢٠٧ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٤.

(٣) هو قوله: «وتُقرَن أداة الشرط المسبوقة بلامٍ مفتوحةٍ تُسَمَّى الْمُوَطِّئة، ولا تُحذَف والقَسَم محذوف إلا قليلاً».

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٠٩. ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾.

(٥) سورة الحشر: الآية ١٢.

(٦) الديوان ص ١١٢. جلبًا: عفوًا يساق إليك.

(٧) البيت في شرح المصنف ٣: ٢١٨ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٦٣ - ٣٦٤ [٣٨٤].

لَمَتى صَلَحْتَ لِيُقْضَيَنْ لـك صـالحٌ ولتُحْـزَيَنَّ إذا جُزِيـتَ جَمـيلا

وعلى ذلك حَمل المصنف[1] وغيره قوله تعالى ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾[2].

وقوله **المسبوقةُ** أي: بقسَم ملفوظ به أو مقدَّر، فالملفوظ به ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ﴾[3]، والمقدَّر ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[4] الآية.

وقوله **تُسَمَّى المُوَطِّئَةَ** أي: وَطَّأت الجوابَ للقسَم المذكور قبلها أو المنويّ، وتُسمى أيضًا المؤْذِنة، أي: آذَنَت بالقسَم.

وقوله **ولا تُحذف والقسَمُ محذوفٌ إلا قليلاً** وقال س[5]: «فلا بدَّ من هذه اللام مظهرة أو مضمرة». وقال أصحابنا: أنت بالخيار في إدخال هذه اللام على الأداة. ومِن حذفها قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[6]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[7]، ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾[8]، وقال الشاعر[9]:

فإنْ لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قـد صَـنَعتُمُ لأَنْتَحِـيَنَّ العَظْـمَ ذو أنـا عارِقُـهْ

لم يقل: فلئنْ.

---

(١) ٣: ٢١٧.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٨١. وأولها: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾.

(٣) سورة النور: الآية ٥٣. ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٦٠. ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾.

(٥) الكتاب ٣: ٦٦.

(٦) سورة المائدة: الآية ٧٣. ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٧) سورة الأنعام: الآية ١٢١.

(٨) سورة الأرحام: الآية ٢٣. ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

(٩) تقدم البيت في ٣: ٥٢.

وقد شَبَّهَ بعضهم إذْ بإنْ، فأدخل عليها هذه اللام، قال[1]:

غَضِبَتْ عليَّ وقد شَرِبْتُ بِجِزَّةٍ فلإذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ

وهذه اللام زائدة للتأكيد، وموطِّئة لدخول اللام على الجواب، ودالَّة على القسَم إذا حُذف، وليست التي يُتَلَقَّى بها القسَم، هذا مذهب البصريين.

وزعم الفراء[2] أنَّ هذه اللام لَمّا دخلت على الشرط أجيبت بجواب القسم.

واستُدلَّ لمذهب البصريين بجواز إسقاطها، وبرفع الفعل بعدها في نحو قول كُثَيِّر[3]:

لئنْ عادَ لي عبدُ العَزيزِ بِمِثْلِها وأَمْكَنَني مِنها إذًا لا أُقيلُها

فرفعُ أُقيلُها يدلُّ على اعتماد القسَم عليه، ولو كانت لام لئنْ هي جواب القسَم لانْجَزَمَ: لا أُقيلُها، كما تقول: إنْ تَقُمْ إذًا لا أَقُمْ.

وقال بعض أصحابنا: «ومما يدلُّ للبصريين أنَّ الفعل الواقع جوابًا للقسَم المحذوف إذا كان منفيًّا لم يجز حذفها إذ ذاك؛ لأنها لو حُذفت / لم يكن في اللفظ ما [٥: ١٤٣/أ] يدلُّ على القسَم المحذوف، فإذا وُجد من كلام العرب (إنْ قامَ زيدٌ لا يقومُ عمرٌو) لم يُحمل على القسَم، بل لا بدَّ من إدخال اللام على أداة الشرط إذا أُريد به معنى القسَم، كما جاء في بيت كثيِّر، وقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾[4]» انتهى.

وينبغي أن يُقَيَّد قول المصنف «ولا تُحذَف والقسَمُ محذوفٌ إلا قليلاً» بهذه المسألة السابقة؛ إذ يجب إثباتها، وذلك إذا كان الفعل الواقع جوابًا منفيًّا بـ«لا».

---

(١) البيت لأعرابي يذكر امرأته. الأمالي ١: ١٥٠ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٧، وفيه تخريجه. الجزَّة: ما يُجَزُّ من صوف الشاة في كل سنة.

(٢) معاني القرآن ٢: ٦٩.

(٣) الديوان ص ٣٠٥ والكتاب ٣: ١٥ وسر الصناعة ص ٣٩٧ والخلل ص ٢٦٦. بمثلها: بمثل خطة الرشد المذكورة في بيت متقدم على الشاهد. ولا أقيلها: لا أردّها.

(٤) سورة الحشر: الآية ١٢.

وقوله **وقد يُجاء بلَئِنْ** إلى آخره[1]: مثال ذلك قولُ عمر بن أبي ربيعة[2]:

أَلْمِمْ بِزَيْنَبَ ، إنَّ البَينَ قد أَفِدا قَلَّ الثَّواءُ لئنْ كان الرَّحيلُ غَدا

وقولُ الآخر[3]:

فلا يَدْعُنِي قَومي صَريحًا لِحُرَّة لئنْ كنتُ مَقتولاً ويَسْلَمُ عامِرُ

اللام في لئنْ زائدة، وما قبل لئنْ دليل على جواب الشرط المحذوف.

ص: لا يتقدَّم على جواب قسَمٍ معمولُه إلا إن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. ويُستغنَى للدليل كثيرًا بالجواب عن القسَم، وعن الجواب بمعمولِه أو بقَسَمٍ مسبوقٍ ببعضِ حروفِ الإجابة، والأصحُّ كون «جَيْر» منها، لا اسمًا بمعنى حَقًّا، وقد تُفتح راؤها، ورُبَّما أَغنَتْ هي و«لا جَرَمَ» عن لفظِ القَسَمِ مُرادًا، وقد يُجاب بـ«جَيْرِ» دون إرادة قسَم.

ش: قال المصنف في الشرح[4]: «إن تعلَّق بجواب القسَم جارٌّ ومجرور أو ظرف جاز تقديمه عليه، كقوله ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[5]، وكقول الشاعر[6]:

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ ، تَحالَفا بِأَسْحَمَ داجٍ عَوضُ لا نَتَفَرَّقُ

فإن تعلَّق به مفعول لم يَجز تقديمه، فلا يجوز في واللهِ لأَضرِبَنَّ زيدًا: واللهِ زيدًا لأَضرِبَنَّ» انتهى.

وقد أطلق المصنف في جواب القسَم، وجوابُ القسَم إن كان بـ«ما» أو بـ«إنَّ» فلا يجوز أن يتقدَّم المعمول عليهما، فإذا قلت: واللهِ ما يقومُ زيدٌ الآنَ، أو في

---

(١) هو قوله: «وقد يجاء بلئن بعد ما يُغني عن الجواب، فيُحكَم بزيادة اللام».

(٢) ديوانه ص ٣٩١ وشرح المصنف ٣: ٢١٨. ألمم بزينب: زرها. وأفد: دنا.

(٣) قيس بن زهير بن جَذيمة. الكتاب ٣: ٤٦ وشرح المصنف ٣: ٢١٨.

(٤) ٣: ٢١٨ - ٢١٩.

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٤٠.

(٦) تقدم البيت في ٨: ١١.

البيت، أو: واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ الآنَ، أو في البيت - لم يَجز تقدُّم «الآنَ» ولا «في البيت» على «ما يقوم»، ولا على «إنَّ زيدًا قائمٌ».

وإن كان بـ«لا» داخلةً على المضارع ففي المسألة خلاف: منهم من أجاز تقديم المعمول مطلقًا من ظرف ومجرور ومفعول عليه. ومنهم من منع ذلك مطلقًا، وهو الصحيح.

وإن كان باللام داخلةً على جملة اسمية فلا يجوز التقديم أيضًا مطلقًا. هذا نصُّ أصحابنا.

وإن كان ما دخلت عليه اللام مضارعًا فالنصُّ من أصحابنا أنه لا يجوز مطلقًا. وأجاز هذا المصنفُ ذلك، ومثَّل[1] به في قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾.

[٥: ١٤٣/ب] وفي «البسيط»: «وهذه اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، /وقد أجازه الفراء[2] وأبو عبيدة[3]، ومنه قوله تعالى ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾[4]، جوَّزوا في الأول أن يكون منصوبًا بـ(لأَمْلأَنَّ) ، كأنه قال: لأَمْلأَنَّ حقًّا. والصواب أنه منصوب بفعل القسَم، أمَّا اللام فهي لام الجواب، وليست لام الابتداء» انتهى.

وقوله **ويُستغنَى للدليل كثيرًا بالجواب عن القسَم** قال المصنف في الشرح[5]: «كوقوعه بعد (لقد)، أو بعد (لئن)، أو مصاحبًا بلام مفتوحة ونون توكيد» انتهى.

ووجدتُ بخطي أنَّ ذلك لا يجوز إلا بشرط أن يكون الجواب باللام أو بإنَّ،

---

(١) ٣: ٢١٨.

(٢) معاني القرآن ٢: ٤١٢ - ٤١٣.

(٣) كذا! والذي في مجاز القرآن ٢: ١٨٧: «نصبُها على: قال حقًّا، ويقول الحق». وفي إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٧٤: «الفراء وأبو عبيد».

(٤) سورة ص: الآيتان ٨٤ - ٨٥. ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي، وعاصم في رواية المفضل: ﴿فالحقَّ والحقَّ أقولُ﴾، وقرأ عاصم وحمزة: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾. السبعة ص ٥٥٧.

(٥) ٣: ٢١٩.

فليس يُحذف القسَم إذا كان متلقًّى بحرف غيرهما، كـ«ما» و«لا» و«إنْ».

وقد اختُلف في نحو قولك «لَزيدٌ منطلقٌ» من غير قسم في اللفظ: فالمنقول عن البصريين أنها ليست لام قسَم بل لام ابتداء. وقال الكوفيون: هي لام قسَم. قالوا: والدليل عليه أنها تدخل على الفضلات، كقولك: لَطعامَك زيدٌ آكلٌ، وليس الطعام بمبتدأ. وحجة البصريين أنَّ اللام إذا دخلت على مفعول ظننتُ ارتفعَ بالابتداء، ولا يمكن تقدير القسَم فيه لأنَّ ظننتُ لا يُلغى بالقسَم، فعُلم أنَّ تعليق ظننتُ لتحقق الابتداء كما تُعَلَّق بالاستفهام، كقولك: علمتُ أيُّهم قائمٌ، وأمَّا قولهم لَطعامَك زيدٌ آكلٌ فإنما جاز لأنها في حيز الخبر؛ إذ كان معموله متقدمًا عليه، فكأنها داخلة على المبتدأ.

وقوله **وعن الجواب بمعموله** قال المصنف في الشرح[1]: «ويُستَغنَى عن الجواب بمعموله، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾[2]، أي: لَتُبْعَثُنَّ يومَ تَرجُف الراجفة» انتهى.

ولا يتعين ما قاله في الآية، ولا يَثبت هذا الحكم بمحتمل؛ إذ يجوز أن يكون جواب ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾، قوله: لَتُبْعَثُنَّ، حُذف لدلالة ما بعده عليه، ولا يكون ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ معمولاً لقوله لَتُبْعَثُنَّ، بل منصوبًا بقوله ﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾. ويجوز أن يكون منصوبًا بقوله ﴿وَاجِفَةٌ﴾ من قوله ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾، وكرّر ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ على سبيل التوكيد.

ويحتمل أن يكون جواب القسم قوله ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾، وحذف اللام لطول الكلام، أي: والنازعات لَقُلوبٌ يومئذ واجفةٌ، ويكون ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ اعتراضًا بين القسَم وجوابه. ويجوز أن يكون معمولاً لـ﴿وَاجِفَةٌ﴾، وسهَّل تقديمَه كونُه ظرفًا، وكونُ اللام التي هي في الجواب محذوفة.

---

(١) ٣: ٢١٩.

(٢) سورة النازعات: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ۝١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ۝٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ۝٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ۝٤ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝٥ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ۝٧ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ۝٨﴾.

وقوله **أو بِقَسَمٍ مَسبوقٍ ببعض حروف الإجابة** قال المصنف في الشرح[1]: «وهي: بلى، ولا، ونَعَمْ، ومرادفاتها: إي وإنَّ وأجل وجَيرِ، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾[2]، وكقولك لمن قال: أتفعلُ كذا؟ لا واللهِ، ونَعَمْ واللهِ، وإي واللهِ، وإنَّ واللهِ، وأجل واللهِ، وجَيرِ واللهِ» انتهى. وتقدَّم لنا ذكر الخلاف في «إنَّ»، هل تكون من حروف الإجابة، في شرح أول الفصل الثالث من «باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر»[3].

[٥: ١٤٤/أ] /وظاهر كلام المصنف أنه يُستَغنَى عن الجواب بأحد هذين، إمَّا بالمعمول أو بقَسَمٍ مسبوق ببعض حروف الإجابة. والضابط أنه لا يُستَغنَى عنه إلا إذا وقع القسَم بين متلازمين، كالشرط وجزائه، والمبتدأ وخبره، والموصول وصلته، وما أشبهَ ذلك، أو عَقِبَ كلامٍ يدلُّ عليه.

وقوله **والأصحُّ كون جَيْرِ منها لا اسمًا بمعنى حَقًّا، وقد تُفتَح راؤها** قال المصنف في الشرح[4]: «زعم قوم أنَّ جَيْرِ اسم بمعنى حَقًّا. والصحيح أنها حرف بمعنى نَعَمْ؛ لأنَّ كل موضع وقعتْ فيه جَيْرِ يصلح أن تُوقع فيه نَعَمْ، وليس كل موضع وقعتْ فيه يصلح أن تُوقع فيه حَقًّا، فإلحاقها بنَعَمْ أَولى. وأيضًا فإنها أَشْبَهُ بنَعَمْ في الاستعمال، ولذلك بُنيت، ولو وافقت حَقًّا في الاسمية لأُعربت، ولجاز أن تَصحَبها الألف واللام، كما أنَّ حَقًّا كذلك، ولو لم تكن بمعنى نَعَمْ لم يُعطَف عليها في قول بعض الطائيين[5]:

أَبَى كَرَمًا ، لا آلفًا جَيْـرِ أو نَعَـمْ بأحسنِ إيفـاءٍ ، وأَنْجَـزِ مَوْعِـدِ

---

(١) ٣: ٢١٩.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٣٠.

(٣) ٥: ١٢٨ - ١٣٢.

(٤) ٣: ٢١٩ - ٢٢٠.

(٥) البيت في شرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٣.

ولا أُكِّدَتْ «نَعَمْ» بها في قول طُفَيْل الغَنَويّ[1]:

وقُلنَ على البَرْدِيِّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ نَعَمْ ، جَيرِ ، إنْ كانتْ رِواءً أَسافِلُهْ

ولا قُوبِل بها (لا) في قول الراجز[2]:

إذا يقـــولُ (لا) أبـــو العُجَيْـــرِ يَـــصْدُقُ ، لا إذا يقـــولُ (جَـــيرِ)

فهذا تَقابُل ظاهر، ومثله في التقدير قول الكُمَيت[3]:

يَرجُونَ عَفْوي ، ولا يَخشَونَ بادِرتِي لا جَيْرِ لا جَيْرِ ، والغِربانُ لم تَشِبِ

أراد: لا يَثبُت مَرْجُوُّهم، نَعَمْ تَلحَقُهم بادِرتي. وقريبٌ منه اجتماع (أَجَلْ) و(لا) في قول ذي الرُّمَّة[4]:

تَرَى سَيفَه لا يَنْصُفُ الساقَ نَعلُهُ (أَجَلْ) (لا)، ولو كانت طِوالا مَحامِلُهْ»

انتهى.

وكان[5] قد شَنَّعَ على الزمخشريِّ في قوله «ومِنَ الناس» بأنه جَهِلَ مَن هو قائل ذلك، وهو س، فيقال له: وأنت أيضًا جَهِلتَ مَن قال فيها «إنها اسم» - وهو س[6] - بقولك: «وزعمَ قوم». وقد استُدلَّ[7] على أنها اسم بتنوينها.

---

(١) ديوانه ص ١١٥ [دار صادر] وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٤ وشرح أبيات المغني ٣: ٦٥. البردي: موضع. والرِّواء: المرويَّة. والأسافل: حيث يستقر الماء.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٤ وشرح أبيات المغني ٣: ٧١ [١٧٧].

(٣) ديوانه ص ٧٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٤. والبيت بلا نسبة في أمالي اليزيدي ص ١٣٥.

(٤) الديوان ص ١٢٦٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٥. لا ينصف الساق نعله: لا يبلغ نصفها. ونعل السيف: ما يكون في أسفل جفنه من حديدة أو فضة. والمحامل: حمائل السف، الواحد مِحمَل.

(٥) أي: المصنف. انظر شرحه ٣: ٢٠٣. وتقدم ذلك في ص ٣٦٠ - ٣٦٢.

(٦) الكتاب ٣: ٢٨٦، ٤: ١٥٢.

(٧) الجزولية ص ٣٢٣ والملخص ١: ٥٣٨.

قال الأستاذ أبو علي[1]: «ويمكن أن يكون التنوين في جَيرِ في البيت[2] جاء شاذًّا كمجيء التنوين في اسم الفعل في الخبر في قولهم: فِداءٍ لك، بكسر الهمزة. وأيضًا فيمكن أن يكون من تنوين الترنم الذي يلحق القوافي عوضًا من ياء، ولا بدَّ منها في الوزن».

وقال بعض أصحابنا: «وأمَّا عَوْضُ وجَيْرِ فمبنيَّان، حُذف منهما حرف القسَم، فيجوز أن يُحكم على مواضعهما بالنصب بإضمار فعلٍ، أو بالرفع على الابتداء، أو على خبر ابتداء مضمر، قياسًا على نظائرهما من الأسماء المحذوف منها حرف القسَم. /وما ذكره الزجاجي[3] مِن أنَّ عَوْضُ تُستَعمَل في القسَم مذهب كوفي، والبصريون لا يعرفون القَسَم به» انتهى. [٥: ١٤٤/ب]

ومما لخَّصتُه من كتاب «المَلخَّص»[4]: «يُعَوَّضُ من القسَم (عَوْضُ) اسمَ دهر مبنيًّا على الضمّ لقطعه عن الإضافة، أو على الفتح لأنه أخفّ، كحَيثُ، ولا يقال: عَوْضُ واللهِ لأَفعَلَنَّ، وإن جاء فقليل إذ هو الأصل، وفيه الجمع بين العِوض والمعوَّض منه.

و(جَيرِ)[5]، وليست حرفًا[6] بمعنى نَعَمْ لتنوينها، خلافًا لزاعمه. وقيل: مصدر، والمعنى: حَقًّا لأَفعَلَنَّ. وبُنيت لقلَّة تمكنها؛ لأنها لا تُستَعمَل إلا في القسَم، بخلاف سُبْحانَ؛ لأنها لا تخصُّ باب التعظيم، قد تُوجد تعجُّبًا وإنكارًا.

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٣٩١ - ٣٩٢ [رسالة].

(٢) يعني البيت المنسوب لذي الرمة الذي يأتي قريبًا، وفيه: «وقائلة أَسِيتَ فقلتُ جَيرِ».

(٣) الجمل ص ٧٤.

(٤) الملخص ١: ٥٣٨ - ٥٤٠.

(٥) انظر المذاهب فيها في شرح أبيات المغني ٣: ٥٨ وما بعدها.

(٦) ذهب إلى حرفيتها صاحب معاني الحروف ص ١٠٦ المنسوب للرماني، وهو لابن فضال المجاشعي، واسمه: العوامل والهوامل.

وقيل: اسم فعل[1]، وبُنيت لأنه الأصل على الكسر، على أصل التقاء الساكنين.

وقيل: ظرف، وبني لقلّة تمكُّنه، وكأنه قال: لا أفعلُ هذا أبدًا، وتكون بمنْزلة عَوضُ.

وهذه الأقوال [الثلاثة][2] تتقارب، والأول يَبعُد لأنَّ تنوينها للتنكير، وهو لا يوجد إلا في الصوت واسم الفعل، فيَغلب على الظن أنها اسم فعل» انتهى.

والذي يظهر أنها من حروف الإجابة للدلائل التي استَدلَّ بها المصنف.

وقوله **ورُبَّما أَغْنَتْ هي و«لا جَرَمَ» عن لفظ القَسَم مُرادًا** مثال الاستغناء بـ«جَير» قول الشاعر[3]:

قالُوا : قُهِرتَ ، فقلتُ : جَيرِ لَيَعْلَمَنْ ... عَمَّا قَليلٍ أَيُّنا الْمَقْهُورُ

وحكى الفراء[4] أنَّ العرب تقول: لا جَرَمَ لآتِيَنَّك، ولا جَرَمَ لقد أَحسَنتَ. يريد أنهم يَستغنون بها عن القسَم قاصدينَ بها معنى حَقًّا، وقد صَرَّحَ بعض الأعراب بالقسَم مع: لا جَرَمَ، قال لِمِرْداس: لا جَرَمَ واللهِ لا فارَقتُك.

فأمَّا قوله تعالى ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[5]، فـ(لا) عند الخليل وس[6] رَدٌّ، و(جَرَمَ) فعلٌ، فاعله أنَّ وما بعدها. وقال الكوفيون[7]: لا: نافية، وجَرَمَ: اسم لا، وأنَّ على تقدير مِنْ.

---

(١) نسب هذا القول إلى الفارسي. الخزانة ١٠: ١١٢ - ١١٤ وشرح أبيات المغني ٣: ٦١.

(٢) الثلاثة: تتمة من الملخص ١: ٥٣٩.

(٣) شرح المصنف ٣: ٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٢.

(٤) معاني القرآن ٢: ٨.

(٥) سورة النحل: الآية ٦٢.

(٦) الكتاب ٣: ١٣٨ وشرحه للسيرافي ١١: ٤٩. ومعنى جرم: حَقَّ.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢: ٨ وشرح الكتاب للسيرافي ١١: ٥٠.

وقوله **وقد يُجابُ بـ«جَيرِ» دون إرادة قسَم** قال الشاعر[1]:

وقائلةٍ : أَسِيتَ ، فقلتُ : جَيْرِ أَسِيٌّ ، إنَّني مِن ذاكِ إنَّهْ

يجاب بها كما يجاب بأخواتها إلا «إي»، فلا يُعلم استعمالها إلا مع قسَم.

مسألة: قالت العرب[2]: لا ها اللهِ ذا، فالخليل[3] يَجعل ذا من جملة ما أُقسِمَ عليه، والتقدير: لَلأمرُ ذا. والأخفش[4] يجعله توكيدًا للقسَم، كأنه قال: ذا قسَمي. ويدلُّ على صحة هذا القول ذكر المقسَم عليه بعد «ذا»، فيقولون: لا ها اللهِ ذا ما كان كذا[5]، وإتيانهم بعده بالمقسَم عليه نفيًا، ولو كان هو المقسَم عليه لم يكن مطابقًا، وأنشد س[6]:

تَعَلَّمَنْ ها ـ لَعَمْرُ اللهِ ـ ذا قَسَمًا فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ ، وانْظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

أي: لَعَمْرُ اللهِ لَلأمرُ ذا أُقسِم قَسَمًا، فتأكيد القسَم بعده يدلُّ على أنه المحلوف عليه.

[٥: ١٤٥/أ] /وقال الأستاذ أبو علي: «وأمَّا قولهم (ذا) فزعم غير الخليل أنها من جملة ما أُكِّد المقسَم به، أي: هذا ما أُقسِم به، فإن جاء بعده جواب صحَّ هذا القول، وإن لم يجئ عنهم أصلاً صحَّ قول الخليل.

وتلخيصه أنَّ أصل الكلام: إي واللهِ لَلأمرُ هذا[7]، ثم حُذف حرف القسَم،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٥ والخزانة ١٠: ١١١ - ١١٧ [٨٢٢] وشرح أبيات المغني ٣: ٧٢ - ٧٥ [١٧٨]، وفيه أنَّ ابن السكيت نسب القطعة التي منها الشاهد إلى رجل من بني أسد، ولم يذكر اسمه. أسيت: حزنت.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠٢، ٣: ٥٠٣.

(٣) الكتاب ٣: ٤٩٩ - ٥٠٠.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢: ١١٩٤ - ١١٩٥.

(٥) ك، غ، ن: لكان كذا. وفي السيرافي: ها اللهِ ذا لقد كان كَذا وكذا.

(٦) تقدم البيت في ٣: ١٩٩، ٦: ٣٢.

(٧) هذا أصل قولهم: إي ها اللهِ ذا.

وقُدِّمت «ها» من «هذا» كما قُدِّمت في: ها أنا ذا، وحُذفت لام القسَم مع المبتدأ وإن كانت لا تُحذف وحدها، وهذا له نظائر بحذف الشيء الذي لا يجوز حذفه مفردًا إذا حُذف معه ما يَسوغ حذفه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[1]، هذا مذهب الخليل». انتهى.

وقال أبو عمرو بن تَقِيّ: جعلها الخليل إشارة إلى المحلوف عليه، وهو الجواب، أشار إليه قبل ذكره لأنه أمر وشأن. وجعلها الأخفش إشارة إلى المقسَم به؛ لأنَّ موضع الإشارة إنما هو الأسماء لا الجمل.

وقال السيرافي[2]: «وأبو الحسن يجعل ذا هو المحلوف به، وهو من جملة القسَم، والتقدير عنده: ها اللهِ ذا قسَمي. قال: والدليل على ذلك أنهم يقولون: ها اللهِ ذا لقد كان كذا، وها اللهِ ذا لَتَفْعَلَنَّ».

وقال الفارسي في «التذكرة»: «الذي يَعضد مذهب الخليل أنه قد ورد: لا ها اللهِ ذا، فهذا إن كانت فيه ذا كما قال أبو الحسن فسيكون كمن يقول (واللهِ)، ولا يأتي بالمقسَم عليه، وهذا لا يجوز، فتعيَّن أنه مقسَم عليه، فأمَّا (لا ها اللهِ ذا لأَفْعَلَنَّ) فعلى قسَم آخر، كما يجوز أن تقول مبتدئًا: لأَفْعَلَنَّ». انتهى.

والذي أختاره مذهب الأخفش، ويدلُّ عليه مجيء المقسَم عليه بعده، وحملُه على إضمار قسَم آخر خلاف الظاهر، وقال زهير:

تَعَلَّمْــنَ هــا لَعَمْــرُ اللهِ ذا قَــسَمًا ....

وجوابه قوله بعد ذلك[3]:

لَيَأْتِيَنَّــكَ مِنِّــي مَنْطِــقٌ قَــذِعٌ ....

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٦.

(٢) شرح الكتاب ١٤: ١٤.

(٣) تقدم في ٦: ٣٢.

ووجه الدلالة أنه أَكَّدَ مضمون الجملة القسمية - وهي: لَعَمْرُ اللهِ ذا - بقوله «قَسَمًا»، كما تقول: له عليَّ دينارٌ اعترافًا. وجاز ذلك بعد قوله «ذا»، فلو كان «ذا» من الجملة المقسَم عليها لم يُفصل بين جملة القسَم ومصدره المؤكد به بالجملة المقسَم عليها، فدلَّ على أنَّ «ذا» إشارة إلى القسَم وتوكيد له كما أكّد بقوله قَسَمًا. ويحققه الإتيان بجواب القسَم بعده.

وأمَّا إن سُمع «لا ها اللهِ ذا» مقتصرًا عليه فإنما ذلك من حذف الجملة المقسَم عليها لدلالة معنى الكلام عليه؛ وعليه (لا ها اللهِ ذا لا يَعمد إلى أَسَدٍ من أُسدِ اللهِ يُقاتل في سبيل الله، فيُعطي غيرَه سَلَبَه)[1]، وهو من كلام أبي بكر الصديق، فالظاهر أنَّ «لا يَعمد» هو الجواب.

وقال الأعلم[2]: «تقديره: لَعَمْرُ اللهِ هذا ما أُقسم به». فاختار مذهب الأخفش.

مسألة: إذا أخبرتَ عن قسَمِ غيرك فلك أن تقول: أَقسَمَ زيدٌ لَيَضرِبَنَّ عَمرًا، ولك أن تحكي فتقول: لأَضْرِبَنَّ.

مسألة: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ۝٤﴾[3]، الواو في ﴿وَٱلنَّهَارِ﴾، وفي ﴿وَمَا خَلَقَ﴾ - للعطف لا للقسَم[4]؛ إذ لو كانت للقسَم لاحتاج كل قسَم إلى جواب على حِدة، وكان كل قسَم مستأنفًا منفصلاً مما قبله، ولَمَّا كان المقسَم عليه واحدًا لم يَقْوَ أن تقدّر منه جوابًا لكل قسَم؛ لأنَّ في ذلك من التكرار لغير فائدة ما لا خفاء به، وإنما أراد: وهذه الأشياء

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فرض الخمس: باب من لم يخمس الأسلاب ٤: ٥٨، وفي مواضع أخرى من صحيحه، والرواية فيها كلها: (لا ها الله إذًا)، وآخره (يُعطيك سلبه).

(٢) تحصيل عين الذهب ص ٥١٤.

(٣) سورة الليل: الآيات ١ - ٤.

(٤) هذا قول الخليل. الكتاب ٣: ٥٠١.

جملة إنَّ سَعْيَكم لَشَتَّى. ولو نَويتَ بها القسَم مستأنفًا لكنت تأتي بواو العطف؛ ألا ترى أنك تقول: واللهِ لأفعلَنَّ، وَوَاللهِ لأفعلنَّ، فإذا كانت واو قسَم مستأنف لم تجئ بواو العطف قبل ذكر جواب الأول، وكما لا يجوز مررتُ بزيدٍ بعمرٍو إلا بالتشريك فكذلك هذا؛ لأنَّ المقسَم عليه واحد، وإنما يجوز ترك التشريك في الجمل، نحو: زيدٌ قائمٌ عمرٌو ذاهبٌ، وإنما أقسم على شيء واحد، فالكلام جملة واحدة.

ودليل ما قال الخليل أنَّ العرب لا تقول: تاللهِ بالنَّبيِّ لأَفْعَلَنَّ كذا، فلا تأتي بقسَم حتى تُوفِيَ الأولَ جوابَه، فتقول: تاللهِ لأَفْعَلَنَّ، بالكعبةِ لأَفْعَلَنَّ.

وقال أبو الحسن: يجوز أن تجمع أيمانًا كثيرة على شيء واحد، لو قلت «واللهِ باللهِ تاللهِ لا أفعلُ» لجاز، كما تقول: واللهِ واللهِ لا أفعلُ.

قال الفارسي: «ليس هذا خلافًا لـ«س»؛ لأنه قد أجازه في آخر الباب على التأكيد، إلا أنه ضعيف» انتهى.

وليس كما قال، إنما أجاز ذلك مع اتحاد حرف القسَم والمقسَم به، قال[1]: «ولو قال وَحَقِّكَ وحَقِّكَ على التوكيد جاز، وكانت الواو واو جرّ».

وقال الأستاذ أبو علي: تلخيص كلام الخليل أنه لا يَجتمع مُقسَم بهما إلا أن يكون الثاني هو الأول على التوكيد؛ ودليله أنَّا إذا قلنا: وحَقِّكَ وحَقِّ زيدٍ لأَفْعَلَنَّ كذا، إذا لم تجعل الواو عاطفة فهو يحتمل وجوهًا أربعة:

الأول: أن تجعل «وحَقِّ زيدٍ» توكيدًا لجملة المقسَم به. وهو فاسد؛ لأنه ليس /توكيدًا لفظيًّا ولا معنويًّا؛ إذ ليس لفظ الأول ولا معناه. [٥: ١٤٥/ب]

والثاني: أن تجعله متعلقًا بمحذوف، والجملة توكيد لجملة المقسَم به. وفيه

---

(١) الكتاب ٣: ٥٠٢.

تأكيدُ الشيء قبل أن يتمّ، ولا يؤكَّد الشيء، ولا يُحمل عليه شيء من الأشياء إلا بعد استقلاله، والمؤكَّد هنا هو جملة القسَم والجواب، فهما في هذا القصد كالمفرد، فلا يؤكَّدان حتى يتمَّا ويتقدَّما، وأمَّا أن يُفصل بالتوكيد فهو كالفصل بين أجزاء المفرد بالتوكيد، وذلك لا يجوز.

والثالث: أن تجعلهما جملتين منقطعتين، لكن جوابهما واحد. وهو واضح الفساد؛ إذ كل قسَم لا بدَّ له من جواب لأنهما منقطعان، إذ ليس الثاني تأكيدًا للأول.

والرابع: أن تقدِّرهما جملتين، ولكل واحدٍ جواب، إلا أنه حُذف جواب أحدهما، وأُكِّدَتْ بإحداهما الأخرى بعد أخذ الجواب.

ولا يخلو في هذا الوجه أن تَجعل جواب الأول هو المحذوف، والذي في اللفظ جواب الثاني، أو تَعكس. فإن قدَّرت الأول ففيه مضعِّفان: حَذفُ الأوَّل لدلالة الثاني، وليس مطَّردًا، فإنه كالإضمار، فليس إلا في نحو أبواب الاشتغال، وبالجملة فهو لا ينبغي؛ إذ لا يُحذف الشيء حتى يكون قد عُلم. والمضعِّف الثاني التأكيد مع الحذف، وهما متناقضان. فقد امتنع أن تكون الواو هنا واو قسَم على الوجوه الثلاثة من كل وجه، وعلى الرابع يضعف، ويكون شاذًّا، فلم يبق إلا العطف. ولهذا الرابع تعرض الخليل أن يتكلم عليه، وضعَّفه، فتدبّره؛ لأنَّ الآخرَ بَيِّنُ الفساد. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

مسألة: الاستحلاف يجري مجرى اليمين إلا فيما يذكر، ففاعل الفعل في الجواب على حسب الفاعل في غيبة وخطاب وتكلُّم، نحو: واللهِ لَيَقُومَنَّ زيدٌ، واللهِ لَتَقُومَنَّ، واللهِ لأَقُومَنَّ.

وفي الاستحلاف يجوز: أستحلفه لَيَفْعَلَنَّ، ولأَفْعَلَنَّ، هذا في الغائب، واستَحلَفْتُكَ لَتَفْعَلَنَّ، ولأَفْعَلَنَّ، في المخاطب.

* * *

تم بحمد الله - تعالى - وتوفيقه

الجزء الحادي عشر من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء الثاني عشر، وأوله:

«باب الإضافة»

فهرس الموضوعات

٣٦ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل **٥ - ٥٤**

- تعريفها ٥
- موازنتها للمضارع ٦
- ما يميزها من اسم فاعل الفعل اللازم ٨
- صلاحيتها للمذكر والمؤنث ١١
- زمانها ١٤
- **فصل: معمولها وأقسامه** ١٦
- عملها: ١٩
- في الضمير ١٩
- في الموصول والموصوف ٢١
- في غير الضمير والموصول والموصوف ٢١
- تقسيم بدر الدين بن مالك مسائلها ٣٠
- تابع معمولها ٣٤
- **فصل: عملها إذا كان معناها لسابقها أو لغيره** ٣٧
- قصد استقبال المصوغة من ثلاثي على غير فاعل ٤٧
- قصد ثبوت معنى اسم الفاعل ٤٩
- جعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب ٥٢
- إجراء الجامد المؤول بمشتق مجرى الصفة المشبهة ٥٢
- مسألة: الرفع بمشيوخاء ومعلوجاء ٥٣
- مسألة: تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي ٥٤

٣٧ - باب إعمال المصدر **٥٥ - ١٠٣**
- الأحوال التي يعمل فيها المصدر ٥٥
- تقديره بفعل وحرف مصدري ٦٤
- عدم لزوم ذكر مرفوعه ٦٩
- معموله كصلة في منع تقدمه وفصله ٧٦
- إعماله مضافًا، ومنونًا، ومقرونًا بأل ٧٨
- إضافته إلى المرفوع أو المنصوب أو إلى ظرف ٨٨
- تابع مجروره ٩٢
- اسم المصدر وعماه ٩٨
- فصل: المصدر الكائن بدلاً من الفعل ١٠٧
- العامل فيما بعد هذا المصدر ١٠٩
٣٨ - باب حروف الجر سوى المستثنى بها **١١٤ - ٣٢٨**
- لِمَ عملت هذه الحروف ١١٤
- الأحرف المستثنى بها ١١٥
- مِنْ: ١١٦
- أصلها ولغاتها ١١٦
- معانيها: ١١٧
- ابتداء الغاية ١١٧
- التبعيض ١٢٢
- بيان الجنس ١٢٤
- التعليل ١٢٥
- البدل ١٢٦
- المجاوزة ١٢٧

- الانتهاء ١٣٠
- الاستعلاء ١٣٢
- الفصل ١٣٣
- موافقة الباء ١٣٣
- موافقة في ١٣٤
- الزيادة لتنصيص العموم، أو لمجرد التوكيد ١٣٦
- شروط الزائدة ١٣٨
- مذهب الأخفش ١٤٢
- مذهب الكوفيين ١٤٤
- دخولها على الحال ١٥٠
- ما تنفرد به (مِنْ) ١٥٠
- اختصاص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرَّبّ ١٥٨
- اختصاص التاء واللام بـ(الله) ١٥٩
- شذود مُنُ اللهِ، وتَرَبِّي ١٥٩
- إلى: ١٦٠
- معانيها: ١٦٠
- الانتهاء ١٦٠
- المصاحبة ١٦٢
- التبيين، وموافقة اللام ١٦٥
- موافقة في ١٦٧
- موافقة مِن ١٦٩
- زيادتها عند الفراء ١٦٩
- كونها بمعنى (عند) عند الكوفيين وابن قتيبة ١٧٠

- كونها بمعنى الباء عند الأخفش ١٧١
- **اللام**: معانيها: ١٧٢
- الملك، وشبهه، والتمليك، وشبهه، والاستحقاق، والنسب ١٧٢
- التعليل، والتبليغ ١٧٣
- التعجب، والتبيين، والصيرورة ١٧٤
- موافقة (في)، و(عند)، و(إلى) ١٧٥
- موافقة (بعد)، و(على)، و(مِن) ١٧٦
- مذهب الكوفيين وابن قتيبة في بعض معانيها ١٧٨
- زيادتها: ١٨٠
- زيادتها مع مفعول ذي الواحد ١٨٣
- فتح لامها ١٨٤
- **كي** ١٨٥
- **الباء**: ١٨٩
- حركتها ١٩٠
- معانيها: ١٩٠
- الإلصاق ١٩٠
- التعدية، والسببية ١٩١
- التعليل ١٩٣
- المصاحبة، والظرفية ١٩٤
- البدل، والمقابلة ١٩٥
- موافقة (عن)، و(على)، و(مِن) التبعيضية ١٩٦
- الزائدة ٢٠٠
- **في**: معانيها: ٢٠٧

- الظرفية، والمصاحبة ٢٠٧
- التعليل ٢٠٩
- المقايسة ٢١٠
- موافقة (على) ٢١١
- موافقة الباء ٢١٢
- موافقة (إلى) عند الكوفيين وابن قتيبة ٢١٦
- موافقة (مِن) عند الكوفيين وابن قتيبة ٢١٧
- زيادتها عند بعضهم ٢١٧
- **عن**: معانيها: ٢١٨
- المجاوزة ٢١٨
- البدل ٢١٩
- الاستعلاء ٢٢٠
- الاستعانة ٢٢١
- التعليل ٢٢٣
- موافقة (بعد) عند الكوفيين وابن قتيبة وابن مالك ٢٢٥
موافقة (في) ٢٢٦
- زيادتها هي و(على) و(الباء) عوضًا ٢٢٧
- **على**: اسميتها ٢٢٩
معانيها: ٢٣٠
- الاستعلاء ٢٣٠
- المصاحبة ٢٣١
- المجاوزة ٢٣٤
- التعليل ٢٣٥

- الظرفية ٢٣٦
- موافقة (مِن) ٢٣٧
- موافقة الباء ٢٣٨
- زيادتها دون تعويض ٢٣٩
- **حتى**: أقسامها ٢٤٠
- الجارّة: معناها انتهاء العمل بمجرورها أو عنده ٢٤٢
- مجرورها ٢٤٦
- إبدال حائها عينًا ٢٤٩
- الابتدائية ٢٥٠
- **الكاف**: معناها التشبيه ٢٥٣
- حرفيتها، وتعليقها ٢٥٣
- دخولها على ضمير الغائب ٢٥٤
- دخولها على أنت وإياك وأخواتهما ٢٥٦
- موافقتها (على) ٢٥٧
- زيادتها ٢٥٩
- اسميتها ٢٦١
- رجحان حرفية الواقعة صلة ٢٦٦
- زيادة (ما) بعدها كافّة وغير كافّة ٢٦٦
- زيادة (ما) بعد رُبَّ والباء كافّة وغير كافّة ٢٦٨
- ما تحدثه (ما) الكافّة في الباء ٢٦٩
- ما تحدثه (ما) الكافّة في الكاف، ونصبها حينئذ المضارع ٢٧٠
الاسم المرفوع بعد (رُبَّما) ٢٧٣
زيادة (ما) غير كافّة بعد (مِن) و(عن) ٢٧٧

- **مُذْ ومُنْذُ:** ٢٧٧
- **رُبَّ:** ٢٧٧
- لغاتها، واسميتها ٢٧٨
- معناها ٢٨٠
- وصف مجرورها ٢٨٦
- ما تتعلّق به ٢٩٣
- زيادتها في الإعراب ٢٩٧
- لزوم تصديرها وتنكير مجرورها ٣٠١
- العطف على مجرورها وشبهه بمضاف إلى ضميريهما ٣٠٢
- جرها الضمير ٣٠٤
- أحكام الضمير الذي تجره ٣٠٦
- **لولا الامتناعية:** دخولها على الضمير الموضوع للنصب والجر ٣٠٧
- **لعلَّ وعَلَّ:** الجر بهما في لغة عُقَيل ٣١٢
- **متى:** الجر بها في لغة هُذَيل ٣١٣
- **فصل: الجر بحرف محذوف** ٣١٤
١ - الجر بـ(رُبَّ) بعد الفاء، والواو، وبل، وبدونهن ٣١٤
٢ - الجر بغير (رُبَّ) ٣١٨
٣ - الجر بغير ما ذُكر في المسألتين السابقتين ٣٢٢
- الفصل في الضرورة بين حرف جر ومجرور بشبه الجملة ٣٢٦
- ندرة الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور والمتضايفين ٣٢٧

٣٩ - باب القسم **٣٢٩ - ٤١٤**

- فعله، وحدّه ٣٢٩
- حدّ المقسم به ٣٣٠

- نوعاه: صريح وغير صريح، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية ٣٣٠
- عمرك الله ٣٣٥
- قعدك الله، وقعيدك الله ٣٤٠
- إبدال المصدر أو ما بمعناه من فعل الجملة الصريحة ٣٤٢
- إبدال الفعل في الطلب كثيرًا، وحذف الفعل وجوبًا ٣٤٣
- حذف فعل القسم وحرف الجر، أحوال المقسَم به وأحكامه ٣٤٤
- حذف الخبر في الجملة الاسمية المبدوءة بمتعين للقسم ٣٥٠
- حكم المتعين للقسم المحذوف خبره ٣٥٠
- لغات (ايمن) الذي همزته همزة وصل وأحواله وأحكامه ٣٥٤
- الإخبار عن اسم الله مقسمًا به بـ(لك) و(عليّ) ٣٦٥
- الابتداء بالنذر قسمًا ٣٦٥
- المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم، وما تصدَّر به ٣٦٥
- ما تصدر به في الإثبات ٣٦٦
- ما تصدَّر به في الشرط الامتناعي ٣٧٢
- ما تصدَّر به في النفي ٣٧٤
- ما تصدَّر به في الطلب ٣٧٩
- دخول اللام على (ما) النافية اضطرارًا ٣٧٩
- حكم جملة المقسم إذا كان فعلها مضارعًا ٣٨٠
- حذف نافي المضارع ٣٨٧
- حذف نافي الماضي ٣٨٩
- حذف نافي الجملة الاسمية ٣٩٠
- كون الجواب قسمًا ٣٩١
- أحوال الماضي المثبت المجاب به ٣٩١

- توالي القسم وأداة الشرط غير الامتناعي ٣٩٥
- تقدم معمول جواب القسم عليه ٤٠٣
- الاستغناء بالجواب عن القسم ٤٠٤
- الاستغناء عن الجواب بمعموله أو بقسم مسبوق بحرف إجابة ٤٠٥
- (جير) من أحرف الإجابة في القسم ٤٠٦
- إغناء (جير) و(لا جرم) عن لفظ القسم مرادًا ٤٠٩
- الإجابة بـ(جير) دون إرادة قسم ٤١٠
- مسألة: إخبار الإنسان عن قسم غيره ٤١٢
مسألة: الواو في ﴿وَٱلنَّهَارِ﴾، وفي ﴿وَمَا خَلَقَ﴾، في قوله تعالى: ٤١٢
﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ۝٤﴾
- جري الاستحلاف مجرى اليمين ٤١٤